

السياسة الدولية

□ الفكر المحافظ الأمريكي والصراع العربي الاسرائيلي

د . ابراهيم عبدالعزيز المهنا

□ التبادل الطلابي في العلاقات الدولية

د . رجاء ابراهيم سليم

□ التجارة في مناخ دولي متغير

احمد السيد النجار

□ التسويات الاقليمية في بيئة دولية جديدة

ملف العدد : د . محمد السيد سعيد

□ الدولة الفلسطينية وتجارب حكومات المنفى

احمد يوسف القرعى

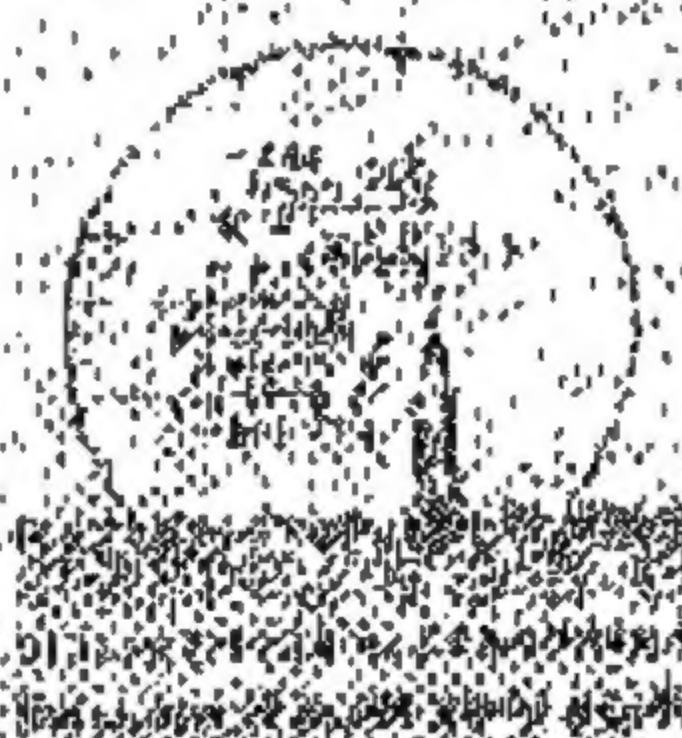
□ وثائق السيادة المصرية على طابا

د . يونان لبيب رزق

يناير ١٩٨٩

٩٥

مكتبة المشرق
الكتاب: التاريخ
عدد الصفحات: ١٠٠
عدد النسخ: ١٠٠



الكتاب: التاريخ
عدد الصفحات: ١٠٠
عدد النسخ: ١٠٠



العدد (٩٥)
يناير ١٩٨٩

مجلة دورية
تصدر عن
مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية

السياسة الدولية

صدر العدد الأول منها في أول يوليو ١٩٦٥

الأمر

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير :
إبراهيم نافع

الضمائم

الافتتاحية :

- ٤ الدبلوماسية المصرية في عام ١٩٨٨
 - ٢٢ الفكر المحافظ الأمريكي والصراع العربي الاسرائيلي - د . ابراهيم عبدالعزيز المهنا
 - ٢٤ التبادل الطلابي في العلاقات الدولية - د . رجاء ابراهيم سليم
 - ٥٠ التجارة في مناخ دولي متغير - احمد السيد النجار
- ملف العدد :

التسويات الاقليمية في بنية دولية جديدة :

- ٦٩ تقديم الملف
- ٧١ اولاً : تحليل مقارن لتجارب التسوية الاقليمية - د . محمد السيد سعيد
- ٨٨ ثانياً : التسويات الاقليمية في دبلوماسية الوفاق
- ٩٧ مفاوضات الانسحاب السوفيتي من افغانستان - حسن ابوطالب
- ١٠٣ الجنوب الافريقي - خالد السرجاني
- ١١٢ تسوية الصراع في كمبودشيا - امانى محمود فهمى
- ١١٧ امريكا الوسطى - عماد جاد
- ١٢٤ ثالثاً : التسويات الاقليمية ودور الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية
- ١٢٩ تسوية الصراع العراقي الايراني - فتحى على حسين
- ١٣٨ القرن الافريقي - سعد كامل محمد
- ١٤٥ صراع الصحراء الغربية - مجدى على عبيد
- ١٥١ الصراع بين تشاد وليبيا - خالد العواملة
- ١٥٩ رابعاً : تسوية الصراع العربي الاسرائيلي على ضوء حركة التسويات الاقليمية - د . احمد يوسف احمد
- ١٦٥ التقارير والتعليقات
- ١٧٠ الدولة الفلسطينية وتجارب حكومات المنفى - احمد يوسف القرعى
- ١٧٠ المجلس الوطنى وشرعية الدولة الفلسطينية - ايمن السيد عبدالوهاب
- ١٧٠ الانتخابات الأمريكية وقضايا الشرق الأوسط - عماد جاد
- ١٧٠ الانتخابات البرلمانية الاسرائيلية - علاء سالم

سعر بيع النسخة

داخل مصر : ١٢٥ قرشاً

خارج مصر : لبنان ٥٥٠ ليرة . الأردن ١٥٠٠ فلس . العراق ٢٠٠٠ فلس . الكويت ١٥٠٠ فلس . السعودية ١٥ ريالاً . المغرب ٢٠ درهماً . البحرين ١٣٠٠ فلس . البوچه ١١ ريالاً . دبي ١١ درهماً . أبو ظبى ١١ درهماً . مسقط واحد ريال عمانى . غزة والضفة والقدس ١٥٠ سنتاً . لندن ٢٠٠ بنى

نائب مدير التحرير :
أحمد يوسف القرعى
سكرتيرا التحرير :
نبيلة الأصفهاني
سوسن حسين

رئيس التحرير :
د . بطرس بطرس غالى
مدير التحرير :
السيد يسسين

- ١٧٧٠ الأبعاد الإقليمية لأمن الخليج - وليد محمود عبدالناصر
- ١٨٦ أبعاد التغيير السياسى والاقتصادى فى الجزائر - د . ثناء فؤاد عبدالله
- ١٩٤ « الاندوجو » من التعاون الوظيفى الى التنسيق السياسى - جوزيف رامز أمين
- ١٩٨ عمليات دفن النفايات فى أفريقيا - خالد زغلول
- ٢٠٦ صندوق افريقيا لدعم المواجهة الافريقية - السفير أحمد طه محمد
- ٢١٦ البنك الدولى ودور جديد مع الأرجنتين - سميرة سعيد الألفى
- ٢٠٠ انتخابات باكستان بين الديمقراطية والحكم العسكرى - جمال الدين محمد على
- ٢٢٥ الوفاق الصينى السوفيتى وقمة بكين المرتقبة - راجية ابراهيم صدقى
- ٢٢٢ القلائل القومية فى يوغوسلافيا - أحمد مصطفى العملة
- فى الاستراتيجية لعسكرية :
- ٢٣٧ القوة النووية البريطانية - أحمد ابراهيم محمود
- ندوات ومؤتمرات دولية :
- ٢٤٤ الاجتماع الثانى للمجلس العام لرابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية - د . مصطفى علوى
- ٢٤٥ ندوة القطاع الخاص والسياسة العامة فى مصر - د . السيد عبدالمطلب غانم
- ٢٤٨ ندوة مستقبل الطاقة النووية فى مصر - خالد زغلول
- مكتبة السياسة الدولية
- ٢٥١ كاريكاتير الصحافة العالمية
- ٢٦٩ مجلات السياسة الدولية - إعداد : سوسن حسين
- ٢٧٢ أربعون عاما على قيام الدولة الاسرائيلية - مقدمة المجلات
- ٢٧٣ نحو إقرار السلام فى الاراضى المقدسة - بقلم وليد خالدى
- ٢٧٩ العرب بين الحلول السياسية والرفض المبدئى - د . غسان سلامة
- ٢٨٦ أربعون عاما من السياسة الخارجية الاسرائيلية - جيديون رافائيل
- شهریات الاحداث الدولية :
- ٢٨٧ سبتمبر ، اكتوبر ، نوفمبر ١٩٨٨
- ٢٩٧ وثائق السيادة المصرية على طابا : د . يونان لبيب رزق
- ٣٢٢ الكشف التحليلى للسياسة الدولية عام ١٩٨٨

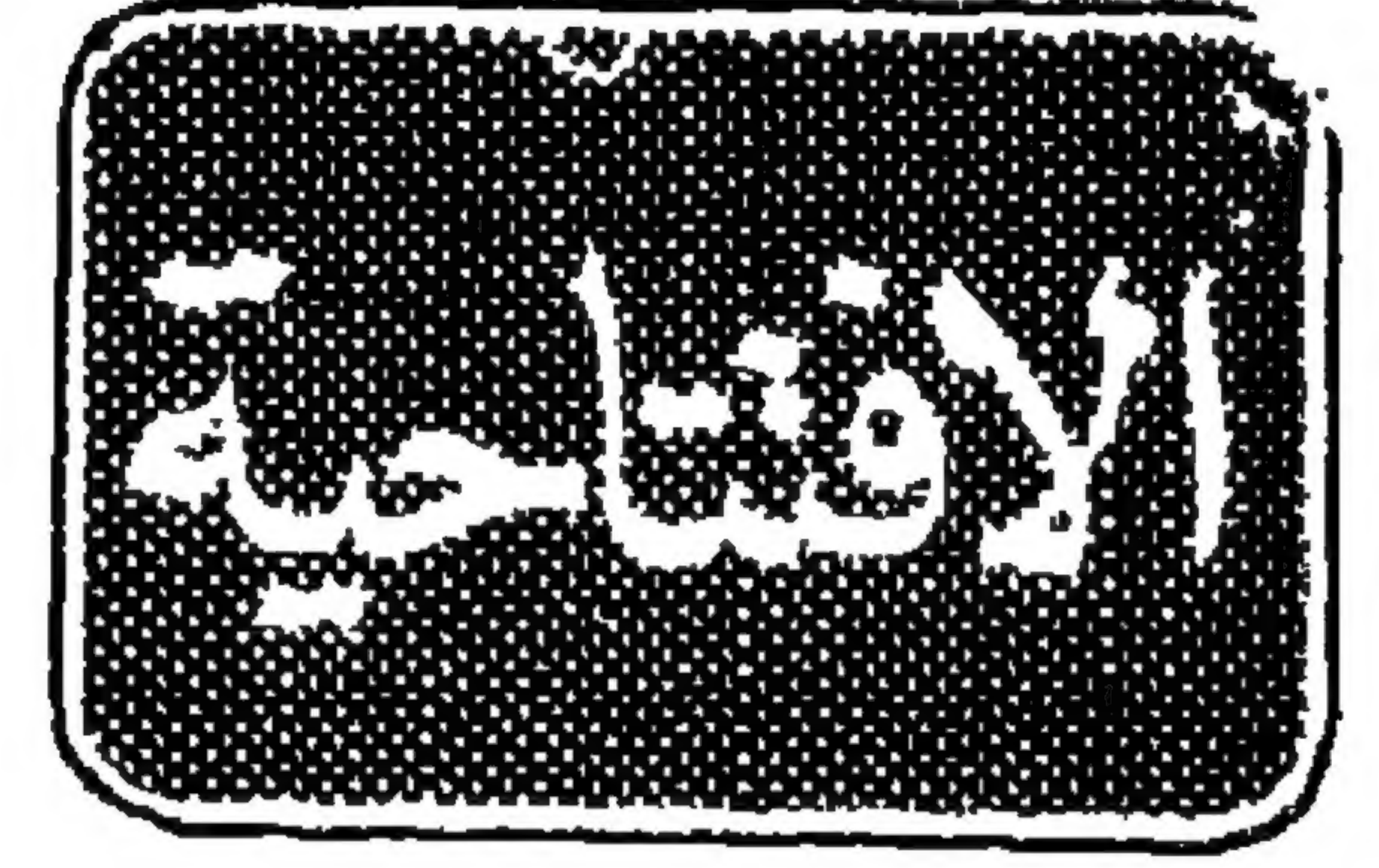
الإدارة والتحرير والاعلانات

شارع الجلاء - القاهرة

ت : ٧٥٥٥٠٠ - ٧٤٥٦٦٦

الاشتراكات السنوية : داخل جمهورية مصر + جنيهاً ، البريد العربى الاقليمى

بالبريد الجوى ٢٠ دولاراً ، باقى دول العالم بالبريد الجوى ٣٠ دولاراً



الدبلوماسية المصرية في عام ١٩٨٨

يعرف الشعب المصري ، الذي اقام اول دولة في التاريخ ، رواها الى جانب النيل، عرق الانسان ، ان مرور السنوات في حياته ، لا يكون له من معنى ، الا بما تحققه من انجاز ، وما تتيحه من آمال ، وما تلهمه من افكار ، وما تقدمه من بذل . وعلى هذا الأساس ، وفي ضوء ذلك المعيار ، يكون تقييمنا لأداء الدبلوماسية المصرية ، على مدى العام المنصرم ، في كافة مجالات نشاطها المحلية والقومية والقارية والعالمية جميعا .

وفي الحقيقة ، تظل مصر ، بين ثوابت الجغرافيا ومتغيرات التاريخ ، مشدودة الى انتماءاتها الحضارية والاقليمية والقومية والسياسية ، تؤدي رسالتها وتواصل عطاءها ، وتمارس دورها الحافل بالمسئولية والوعى .

الدبلوماسية المصرية على الساحة الأفريقية :

واذا كانت حضارة مصر ، الحضارية اصولها في جذور الزمن ، هي في جوهرها التاريخي حضارة افريقية ، تتوجه الى الجنوب ، فانه من الطبيعي ان يكون انتماء مصر الأفريقي ، انتماء قدر ومصير ، وأن ترتبط اهتماماتنا على الساحة الأفريقية ، بمصالح الأمن القومي وبالأهداف الاستراتيجية العليا .

وكان عام ١٩٨٨ ، عاما افريقيا متميزا ، إذ احتفل فيه شعبنا بالذكرى الخامسة والعشرين لمولد منظمة الوحدة الأفريقية . ذلك التجمع الأفريقي الكبير ، الذي كان بحق بداية مرحلة جديدة وحاسمة في تاريخ شعوب قارتنا العظيمة ، ومسيرة نضالها البطولي من أجل الحرية والاستقلال والوحدة والعمل على تحقيق التقدم . ففي يناير الماضي ، احتضنت مصر مؤتمرا علميا دعت اليه العديد من قادة الفكر في افريقيا ومن اساتذتها وباحثيها ، الى جانب المفكرين والمثقفين من أمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا ، وعلى رأسهم الرئيس النيجيري السابق اوبيسانجو والرئيس المكسيكي السابق لويس اقشيفريا والسيد /عبدى عمرو أمين عام منظمة الوحدة الافريقية ، في محاولة للتصدي ، بكل الشجاعة والوضوح ، لعملية مراجعة شاملة لسجل انجازات منظمنا ، وبهدف استقراء التطورات المستقبلية اللازمة لأنطلاقة افريقيا نحو القرن الواحد والعشرين . كما كان المؤتمر تجسيدا وتجديدا لحقيقة الحوار بين الحضارات ، التي عاشتها شعوب افريقيا مع غيرها من شعوب العالم في تاريخها الطويل بغرض الكشف عن المثل الانسانية العظيمة التي انطوت عليها هذه الحضارات ، والعمل بكل الجهد ، من أجل انتصارها .

وقد شهد شهر مايو ١٩٨٨ ، حدثين افريقيين هامين ، حيث تزامن انعقاد القمة الرابعة والعشرين مع احتفالات منظمة الوحدة الافريقية ببوبيلها الفضى ، الذي سيظل بكل تأكيد علامة هامة في مسيرة الوحدة الأفريقية . ذلك ان مبرور

لقد علمتنا دروس التاريخ أن السلام لا يكون مع انتهاك الحق واحتلال الأرض والخروج على الشرعية ، كما أن الأمن لا يتحقق بالتوسع الاقليمي وتكثيف السلاح وارهاب الغير واتخاذ المواقف المتطرفة الراضية .

محمد حسنى مبارك
في خطابه امام مجلس الشعب
في افتتاح الدورة البرلمانية
نوفمبر ١٩٨٨

واذا كانت معارك البناء الداخلى هي التى تشكل بؤرة اهتمامنا المشترك ، ومحور تعاوننا المتبادل ، فإن السلام الاقليمى والعالمى ، هو البيئة المواتية التى نعمل من أجل توفيرها ضمانا للتطور والتقدم الذى نسعى الى تحقيقه .

.....

ان علينا كدول صغيرة ومتوسطة ، فقيرة ونامية ، ان نتمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة تمسكا كاملا ، كما أن الأمم المتحدة كمنظمة دولية جامعة ، تحظى منا نحن شعوب العالم ، بكل الثقة ، وان من واجبنا الدفاع عن وجودها والعمل على دعم فعاليتها ودورها .

محمد حسنى مبارك
من خطابه الافتتاحي لمؤتمر رابطة
الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية
نوفمبر ١٩٨٨

ربع قرن على انشاء المنظمة ، يشكل فى حد ذاته انجازا هاما يعكس ارادة افريقيا على الاستمرار فى محاولة رص الصفوف وحشد الجهود وتعبئة الطاقات من أجل المستقبل . كما أن احتفالات اليوبيل الفضى قد ساعدت على تعزيز روح التضامن الافريقى واعادة بعث القيم النضالية واحياء الأمل والتفاؤل لدى الشعوب الافريقية فى امكانية التغلب على المصاعب التى تواجهها . فضلا عن ذلك ، فقد اشاعت احتفالات اليوبيل الفضى ايضا الاحساس ببلوغ سن الرشد وبضرورة تجاوز مرحلة المراهقة وعدم الوقوف عند القضايا الجانبية والنزاعات المحلية ، حتى يمكن التفرغ للقضايا المصرية والجهورية ، والتى تتمثل فى التنمية وحشد الجهود من أجل تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى . ومن ثم يمكن القول بثقة ودون مبالغة ، ان أهم ما تميزت به القمة الرابعة والعشرون روح التضامن والمصالحة واجواء الوفاق التى سادت المناقشات والاتصالات والمواقف التى شهدتها هذه القمة التاريخية بكل مقياس .

ولما كانت الدبلوماسية المصرية تعيش هموم افريقيا بفكرها وبوجدانها ، فان جل نشاطها يرتبط ارتباطا عضويا بالقضايا الافريقية ، التى هى فى نفس الوقت قضايا مصرية ، تدافع عنها وتعمل من أجل حلها . وفى هذا الاطار كانت مشاركة مصر الايجابية فى مؤتمر القمة الافريقية الاستثنائية التى عقدت فى ديسمبر ١٩٨٧ فى اديس ابابا ، والتى خصصت لتناول الأزمة الاقتصادية المتفاقمة ، التى تشكل الديون الخارجية التى تعاني منها الدول الافريقية على اختلافها ، احد ابرز مظاهر هذه الأزمة ، كما كان اسهام مصر الفعال فى صياغة الوثيقة التى انتهت إليها المؤتمر حول الموقف الافريقى الموحد ، بشأن أزمة ديون افريقيا الخارجية .

وفى هذا المؤتمر جدد رؤساء الدول والحكومات الافريقية دعوتهم الى عقد مؤتمر دولى بشأن المديونية الخارجية للدول الافريقية ، وفوضوا رئيس منظمة الوحدة الافريقية فى عرض وثيقة « الموقف الافريقى الموحد » على المجتمع الدولى بغية عقد مؤتمر دولى بشأن مديونية افريقيا الخارجية .

وتنفيذا لهذا التفويض عمد الرئيس كينيث كاوندوا الى تشكيل مجموعة اتصال افريقية تضم اثنتى عشرة دولة ، كانت مصر من بينها .

ويقوم الموقف المصرى على اساس ان السبيل الوحيد لتسوية أزمة ديون افريقيا هو معالجتها بمنهج شامل ومنصف فى اطار استراتيجية تعاونية متكاملة ، توجه نحو التنمية ، وتراعى فيها الخصائص المميزة لأزمة الديون الخارجية

الأفريقية ، وأنه بالنظر الى تكافل اقتصاديات البلدان المدينة والبلدان الدائنة ، فإن هذه الاستراتيجية - الرامية الى حل مشكلة الديون - يجب ان تقوم على اساس التعاون والحوار المتواصل والمسئولية المشتركة ، ولا بد من توخي المرونة في تنفيذها ، في جو من التعاون الدولي المكثف .

ولما كانت الحاجة الى تعزيز وتشجيع وتدعيم الوحدة والتضامن بين الدول والشعوب الافريقية بواسطة أنشطة وبرامج التعاون والتكامل بين اقتصادياتها هي من التطلعات والأهداف الثابتة لمنظمة الوحدة الافريقية منذ انشائها عام ١٩٦٣ ، فقد ساهمت مصر على مدى ربع القرن الفائت بنشاط وحيوية فيما اصدرته المنظمة من اعلانات واستراتيجيات وخطط وبرامج تبلورت في عام ١٩٨٠ فيما يعرف بخطة عمل لاجوس التي تستهدف انشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية . وتؤمن مصر بان الجماعة الاقتصادية الافريقية المنشودة ، ينبغي ان تكون جماعة متكاملة مبنية على عدد من القطاعات الرئيسية التي لها قدرة اكبر على التكامل مثل النقل ، والمواصلات ، والصناعة ، والزراعة ، والطاقة ، والتربية ، والعلم ، والتكنولوجيا ، والتجارة ، والنقد والمالية .. الخ . اي جماعة للانتاج وتفتح الطريق امام المبادلات ، وللتنمية الثقافية . جماعة تركز على « الانسان الافريقي » في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، استثمارا لما يتمتع به من تراث حضارى ، وقدرة فائقة على البذل والعطاء .

ومن هذا المنطلق ، كانت مبادرة مصر الى الدعوة الى عقد ندوة التعاون الاقليمي بين الاستشاريين الافريقيين خلال الفترة من ٧ - ٩ مارس ١٩٨٨ بمشاركة اتحاد الاستشاريين الافريقيين والعديد من المندوبين ومن الدول الافريقية الشقيقة ، بما يحمل معنى الالتزام بضرورة العمل على تعبئة كل الطاقات واستنفار مختلف الهمم ، وتجميع كافة الخبرات ، من كل نوع ، وفي كل ميدان ، من أجل تكثيف التعاون ، وحشد الامكانيات ، داخل الأسرة الافريقية تحقيقا لخير بلادنا ومصالحها .

وفي الحقيقة ، لم تتوان مصر عن بذل اقصى الجهود من أجل دعم التعاون مع دول القارة الافريقية بعامه ، كما تولي مصر عناية خاصة للاسهام بكل ما تستطيع ، في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الافريقية الشقيقة ، وفي العمل على تقديم مايتوفر لديها من خبرات فنية مصرية ذات الكفاءة العالية في مختلف قطاعات التنمية الافريقية . وقد قدم الصندوق المصري للتعاون الفنى مع الدول الافريقية ، المنشأ عام ١٩٨٠ ، ومايزال يقدم المئات والمئات من الخبراء لأكثر من اربعين دولة افريقية ، كما تهتم مصر بتقديم المنح التدريبية لأبناء القارة في مختلف مجالات الزراعة والصناعة والرى والهندسة والتكنولوجيا والاعلام والتمريض والملاحة والأمن والدبلوماسية وغيرها .

واذا كانت فئات الخبرات الفنية المصرية الموفدة الى مختلف دول القارة الافريقية ، هي ذات فائدة ايجابية في دعم التنمية الاقتصادية الافريقية ، فإن العمل على تنمية التعاون بين رجال الأعمال وتبادل الخبرة الاستشارية ، وتكريس المعرفة التكنولوجية ، من أجل خدمة قضايا التنمية الافريقية ، من شأنه ان يلعب دورا أساسيا وفعالا في بناء الجسور والروابط بين بلداننا الشقيقة ، من أجل خيرها وتقدمها . وتحقيقا لتلك الأهداف ، فقد بدأنا نحن في مصر اعتبارا من العام المنصرم بالاهتمام بتشجيع الاستشاريين ورجال الأعمال المصريين ، على الاسهام بخبراتهم وطاقاتهم في عمليات التنمية الاقتصادية في القارة الافريقية ، وذلك عن طريق اشراكهم ، في الوفود الى الدول الافريقية ، وحفزهم على عقد الاتفاقات التي تساعد على التعريف بعضهم ببعض ، وعلى تبادل المعلومات المفيدة بينهم .

واذا كانت مصر تشارك بايجابية في مختلف المؤتمرات المتخصصة النوعية والقطاعية والفنية الافريقية ، فقد شهد عام ١٩٨٨ المنصرم ، احتضان القاهرة للمؤتمر الوزارى الخامس لمجموعة « اندوجو » التي تضم دول حوض نهر النيل خلال الفترة من ٢١ اكتوبر الى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ ، وهو التجمع الاقليمي الذى تشتمل عضويته على كل من مصر والسودان وبزائير وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبورندى وافريقيا الوسطى ، والذى يتسمى بهذه الكلمة السواحلية « اندوجو » ، التي تعنى « الاخاء » ، والتي وجد المؤسسون في منطوقها ، المفهوم الذى يودون التركيز عليه والتجمع حوله ، تأكيدا لمعانى التآخي والتعاون والمصلحة المشتركة .

وقد تميز المؤتمر الخامس بمشاركة ثلاث منظمات فنية افريقية هي اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، التابعة للأمم المتحدة ، واتحاد جمعيات الطرق الافريقية ، ومنظمة ادارة وتنمية حوض نهر كاجيرا ، فضلا عن ممثل عن منظمة الوحدة الافريقية ، الى جانب المنظمات الأربع التي سبق ان شاركت في المؤتمر الوزارى للمجموعة الذى عقد في كينشاسا عام ١٩٨٧ ، وهى برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والاتحاد الافريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد الافريقى للسكك الحديدية ، والمكتب الافريقى لعلوم التربية ، الامر الذى اضىفى ، ولاشك على اهتمامات المؤتمر بعدا فنيا اكثر شمولا وتنوعا ، كما اثرى حضور هذه المنظمات مناقشات المؤتمر ومداولاته ، مما اسهم في بلورة مفهوم (الاندوجو)

كتجمع يستهدف تحقيق الاستقرار والتقدم للدول المنتمية اليه ، وفق اسس التعاون الاقليمي متعدد الأطراف . ويمكن القول ان مؤتمر القاهرة الخامس ، قد عنى بالتركيز اساسا على تعميق اوجه التعاون في مختلف المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية جميعا ، والخروج بهذا التعاون الى حيز التنفيذ العملي الذي يتجسد في مشروعات اقليمية تعطي الأولوية للبنية الأساسية ، وبوجه خاص للنقل البرى والجوى والنهرى والطاقة والموارد المائية والمواصلات السلوكية واللاسلكية ، مع النهوض - فى نفس الوقت - بالتبادل التجارى وتحقيق السوق الأفريقية المشتركة ، كهدف تسعى اليه افريقيا بموجب خطة عمل لاجوس التى تستهدف التنمية الاقتصادية الشاملة للقارة الأفريقية .

وقد سار مؤتمر القاهرة ، خطوة متقدمة على هذا الطريق ، اذ قدم الوفد المصرى تقريراً للاجتماع عن الاتصالات التى قامت بها مصر مع رئاسة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تنفيذاً للتكليف الذى عهد به مؤتمر كينشاسا الرابع للمجموعة الى مصر ، وهو التكليف الذى يتمثل فى الطلب المقدم الى برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعمل دراسة جدوى فنية اقتصادية شاملة ، يمكن اتخاذها كخطة عامة للتعاون الاقليمي بين دول المجموعة ، وهو الطلب الذى وافق برنامج الأمم المتحدة للتنمية على الاستجابة له .

وبالرغم من ادراك الدبلوماسية المصرية لأهمية الاتصال بين الشمال والجنوب ، وما يمكن ان يحققه من استفادة متبادلة ، ومن تدعيم للحوار المثمر بين الطرفين ، الا انه من الأهمية بمكان أن نعمل على زيادة تعميق الاتصال والتبادل بين الجنوب والجنوب ، لأن اتصالاً وتبادلاً بين شعوب وحضارات وثقافات متقاربة ، هو الأقدر على تلبية حاجاتها وفهم متطلباتها واستيعاب حقائق الحياة فيها .

وتنطلق حركة الدبلوماسية المصرية ، على النطاق الأفريقى ، بالعمل الواعى على تعميق مفهوم الاعتماد على النفس فردياً وجماعياً . وذلك بمضاعفة حجم التعاون الاقتصادي داخل الجماعة الأفريقية . اذ ليس من المصلحة ان يشكل التبادل التجارى بين الدول الأفريقية ٤٪ فقط من حجم تجارتها الخارجية ، فى وقت نستطيع فيه ان نحقق مكاسب كبرى باعطاء أولوية متقدمة للتبادل فيما بيننا ، وهو ما قطعت مصر فيه شوطاً كبيراً ، وتعتزم ان تسير فيه الى نهاية الطريق . فعلى مدى العام الفائت ، عقدت مصر عدداً من اجتماعات اللجان المشتركة مع الدول الأفريقية الشقيقة ، فقد استضافت القاهرة فى الفترة من ٥ - ٧ ابريل ١٩٨٨ الدورة الأولى للجنة المشتركة مع جمهورية الكونجو الشعبية ، وفى الفترة من ١٢ - ١٤ يونيو ١٩٨٨ الدورة الرابعة للجنة المشتركة مع جمهورية مالى ، وفى الفترة من ١١ - ١٤ يونيو ١٩٨٨ الدورة الرابعة للجنة المشتركة مع جمهورية مالى ، وفى الفترة من ١٨ - ٢٠ يوليو ١٩٨٨ الدورة الثالثة للجنة المشتركة مع جمهورية تشاد ، وفى الفترة من ٥ - ٩ نوفمبر ١٩٨٨ الدورة الثالثة للجنة المشتركة مع جمهورية الكاميرون وفى الفترة من ٨ - ٩ نوفمبر ١٩٨٨ الدورة الثانية للجنة المشتركة مع سيراليون . وعلى الجانب الآخر ، تم فى كوناكرى خلال الفترة من ١١ - ١٤ يناير ١٩٨٨ عقد الدورة الثانية للجنة المشتركة مع جمهورية غينيا ، وفى بورت لويس خلال الفترة من ٢٧ ابريل - أول مايو ١٩٨٨ عقدت اجتماعات الدورة الأولى للجنة المشتركة مع دولة موريشيوس .

واذا كانت اللجان المشتركة بين جمهورية مصر العربية وبين سائر الدول الأفريقية الشقيقة ، هى الاطار العام للتعاون المتعدد الجوانب ، والمتنوع المناحى ، انطلاقاً من ايماننا بان مستقبل التنمية الأفريقية ، ومستقبل تطوير المجتمعات الأفريقية ، سيزل مرتها بمدى القدرة على النجاح فى تحقيق التعاون بين الجنوب والجنوب ، وفى تحقيق الاستراتيجية العامة لخطة عمل لاجوس التى ترمى الى اقامة سوق افريقية مشتركة ، فان النظرة المصرية تؤمن بان هذه السوق المشتركة على اتساع القارة الأفريقية ، التى تجسد الأمل الذى تتطلع شعوب افريقيا الى تحقيقه ، مع استشراف القرن الحادى والعشرين ، لاينبغى ان تكون سوقاً مشتركة للسلع والخدمات فقط ، ولكن سوقاً مشتركة للعقول الأفريقية والخبرات الفنية والعلمية المتخصصة ، التى يتعين تكريسها من أجل خدمة اهداف التنمية والتطوير للاقتصاد والمجتمع والحياة فى الدول الأفريقية .

وفى اطار العلاقات الثنائية الأفريقية ، وعلى المستوى الرئاسى استقبلت القاهرة خلال العام الفائت الرئيس اندريه كوليمبا رئيس جمهورية افريقيا الوسطى فى الفترة من ٦ - ٨ يونيو ١٩٨٨ . كما استقبلت مصر الرئيس عبده ضيوف ، رئيس جمهورية السنغال باعتباره رئيساً لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية التى عقدت اجتماعات الدورة الثانية لمجلسها العام فى القاهرة فى نوفمبر من العام الماضى .

وإلى جانب تلك الدول التى ترأس وزراء خارجيتها اللجان العليا المشتركة التى عقدت اجتماعاتها فى القاهرة ، فقد استقبلت العاصمة المصرية على مدى العام المنصرم وزراء خارجية كل من جمهورية رواندا فى الفترة من ١٩ - ٢٢ يناير ١٩٨٨ ، وجمهورية التوجو فى الفترة من ٢ - ٧ فبراير عام ١٩٨٨ ، وجمهورية بوتسوانا فى الفترة من ٥ - ٩ يونيو ١٩٨٨ ، وجمهورية ساوتومى وبرنسيب فى الفترة من ١٨ - ٢١ يوليو ١٩٨٨ . وعلى الجانب الآخر ، قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية ، الى جانب ترأسه للجانب المصرى فى اجتماعات اللجنة المشتركة مع كل من غينيا وموريشيوس ،

بزيارات الى كل من زامبيا والموزمبيق وسوازيلاند في مارس ١٩٨٨ ، والى تنزانيا وموريشيوس وجزر القمر في ابريل ١٩٨٨ ، والى زائير في يونيو ١٩٨٨ ، والى زيمبابوى وبتسوانا في يوليو ١٩٨٨ ، والى بوروندى ورواندا واوغندا في سبتمبر ١٩٨٨ .

وقد كان لرسائل الرئيس مبارك - التى حملها السيد وزير الدولة - في مارس ١٩٨٨ الى كل من الرئيس روبرت موجابى رئيس جمهورية زيمبابوى ، الذى يتولى رئاسة حركة عدم الانحياز ، والرئيس شيسانورئيس جمهورية الموزمبيق ، التى تقف في مواجهة اشرس هجمة عنصرية تشنها ضده حكومة جنوب افريقيا ، أهمية خاصة واستثنائية . وقد اكدت هذه الزيارات تأييد مصر ودعمها الكامل لنضال شعوب جنوب افريقيا ، في مواجهة ما يتعرضون له من عدوان ، وفي معركتهم الحاسمة ضد سياسات التمييز العنصرى التى تهدد مستقبل القارة الأفريقية كلها وتزعزع استقرارها وتحول بينها وبين التفرغ للتنمية والبناء .

وفي لوزاكا ، عاصمة زامبيا ، ترأس السيد وزير الدولة للشئون الخارجية في الفترة من ١٩ - ٢٠ مارس ١٩٨٨ مؤتمرا لسفراء مصر في دول خط المواجهة ، ضم سفراءنا في كل من انجولا وموزمبيق وزامبيا وزيمبابوى وسوازيلاند وليسوتو وبتسوانا وتنزانيا ، الى جانب سفيرنا في مالاوى . وقد عكس ذلك المؤتمر مدى اهتمام الدبلوماسية المصرية بقضية الجنوب الأفريقى ، التى تعتبرها مصر قضية افريقيا كلها . وخلال هذا المؤتمر قام سفراء مصر في دول خط المواجهة بعرض احتياجات البلدان المعتمدين لديها من الخبرات المصرية والمساعدات المطلوبة لرفع كفاءتهم القتالية ودعم اقتصادهم المهدد ، كما تم تقييم الأداء الذى تقوم به الخبرات المصرية العاملة والموفدة الى هذه البلدان وكيفية تحقيق اقصى استفادة ممكنة منها الآن وفي المستقبل .

وجدير بالذكر ان مصر تسهم في « صندوق افريقيا » الذى انشأته دول حركة عدم الانحياز في عام ١٩٨٦ بما قيمته نحو خمسة ملايين جنيه سنويا . وتقدم مصر الى دول خط المواجهة الخبرات الفنية التى تحتاجها في مختلف المجالات الاقتصادية والتنموية تحقيقا لدعم اقتصادها وتأكيد صمودها امام العدوان والتخريب الذى تتعرض له هذه الدول من نظام بريتوريا العنصرى . كما تقوم مصر بتنظيم دورات تدريبية لكادرات الأمن والدفاع في هذه البلدان ، مثل دورات مقاومة التخريب لضباط الشرطة في دول خط المواجهة ، ودورات حماية الموانئ لعناصر الأمن في دول الجنوب الأفريقى ، وغير ذلك من الدورات المتخصصة ، فضلا عن الاعداد العسكرى لعناصر المقاومة في حركات التحرير مثل حزب المؤتمر الوطنى الأفريقى وحركة سوابو المناضلة في ناميبيا ، وتقديم الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية المختلفة لهم عن طريق لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية .

وتعبيرا عن اهتمام مصر بقضية الجنوب الأفريقى ، وبالكفاح من أجل استقلال ناميبيا بصفة خاصة ، استضافت القاهرة الجولة الثانية للمفاوضات الرباعية بين كل من انجولا وكوبا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة في يونيو ١٩٨٨

وتأتى مشاركة مصر في الاحتفال الذى اقيم يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ في مجلس الأمن بنيويورك للتوقيع على بروتوكول برازفيل بين اطراف التفاوض الأربعة ، تعبيرا واعترافا بدورها في الكفاح الطويل من أجل استقلال ناميبيا ، وسقوط آخر معاقل الاستعمار عن ارض افريقيا ، والذى تؤمن مصر بأنه سيكون في ذات الوقت ، بداية لتحرير شعبنا المناضل في جنوب افريقيا من قهر العنصرية وظلم التمييز .

واذا كان نشاط الدبلوماسية المصرية المكثف على جبهة الجنوب الأفريقى خلال عام ١٩٨٨ ، قد استهدف مواصلة الجهد من أجل تحرير الجنوب الأفريقى من الاستعمار والعنصرية ، ومساندة دول المواجهة الشقيقة في الصراع الذى تخوضه بشجاعة فائقة ضد قوى العدوان والعنصرية ، فقد ادركت مصر من ناحية اخرى ، أهمية المضي بخطوات اسرع في تحقيق المصالحة والتوفيق بين الدول الأفريقية المتجاورة ، انطلاقا من ايماننا بعدم وجود أى تناقض حقيقى بين مصالح دول شقيقة ، تنتمى الى اسرة واحدة .

وقد سجلت الدبلوماسية المصرية بالارتياح والتأييد ، ما تحقق خلال العام المنصرم من تحسن ملحوظ في العلاقات بين الدول الشقيقة في كثير من أنحاء القارة ، بفضل حكمة زعمائها ، ووضعهم للمصالح الأفريقية العليا فوق كل اعتبار . ولعل من الأمثلة الايجابية لتحسن العلاقات بين الدول الأفريقية المتجاورة ، الخطوات التى تمت خلال العام الماضى ، في منطقة القرن الأفريقى ، وفي المغرب العربى ، وفي العلاقات بين ليبيا وتشاد .

ومن هذا المنطلق ، كانت زيارة السيد وزير الدولة للشئون الخارجية الى كل من بوروندى ورواندا واوغندا في سبتمبر ١٩٨٨ ، كمبعوث شخصى من الرئيس محمد حسنى مبارك ، الذى حرص على ان ينقل لأخيه الرئيس البوروندى مشاعر مشاركتنا لهم في الأزمة التى تمثلت في التوتر العرقى بين عنصرى البلاد من التوتسى والهوتو ، وهو ما يعكس بطبيعة الحال اهتمام مصر بالتعرف على ما يمكن تقديمه الى بوروندى الصديقة التى نعى باستقرارها نظرا للروابط المشتركة وانتماؤنا

الواحد لحوض نهر النيل الذى نعمل جميعا على ان يسوده السلام والرخاء والتقدم . كما عبرت رسالة الرئيس مبارك الى الرئيس الرواندى عن تأييد مصر السياسى والمعنوى لبلاده ، وحرصنا على تدعيم سياسة حسن الجوار وتعزيز السلام والأمن والاستقرار فى منطقة وسط افريقيا . كما تصب اتصالات مصر المستمرة مع الشقيقة اوغندا فى ذات الاتجاه الذى يحرص على تدعيم علاقات السلام بين اثيوبيا والسودان ، ومتابعة لجهود الوساطة المصرية فى تهيئة اجواء الوفاق والتلاقى والتفاهم وتصفية مظاهر التوتر والتردد بين الطرفين وتشجيع كل مامن شأنه انتهاء مشكلة جنوب السودان وتدعيم الوحدة الاثيوبية . ولاشك ان الزيارة التى قام بها الى القاهرة رئيس الوزراء الاثيوبى فكرى سلاسى فى الفترة من ١٨ - ٢١ ديسمبر ١٩٨٨ حاملا رسالة من الرئيس الاثيوبى منجستو الى الرئيس مبارك ردا على رسالة سيادته اليه والتى حملها السيد وزير الدولة للشئون الخارجية ابان زيارته لأديس ابابا فى اواخر نوفمبر الماضى ، انما يأتى فى اطار الجهود المكثفة لتدعيم اسس السلام السودانى الاثيوبى .

ولا يخفى ان مصر ترى ان أمنها القومى المتصل بالمياه والطاقة والمواصلات والزراعة والصناعة ، وباختصار مقومات الاقتصاد المصرى ، الحيوية ، انما يتصل اتصالا مباشرا بالاستقرار الضرورى توافره فى هذه المنطقة المجاورة لها . واذا كانت مصر تعمل بكل جهد على تدعيم التضامن الأفريقى على اتساع القارة ، فانها تدرك فى نفس الوقت مدى حيوية وجوهرية تأكيد التضامن العربى - الأفريقى داخل القارة وخارجها - وتؤمن مصر ايمانا عميقا بان الرعى الصحيح بالحقائق الموضوعية فى كل من العالم العربى وافريقيا ، ليدفع اليوم بالحاح الى ان نتجاوز الأزمة الراهنة ، وان نقتنص الفرصة الواعدة ، فننفض عن أجهزة الحوار العربى - الأفريقى ، ما ران عليها من جمود وركود ، وندفع بدماء الحياة فى شرايين النفع المتبادل والتعاون المشترك والصالح الجماعى .

ولعله من تباشير الأمل ان يشهد الشهر الأخير من العام الفائت انعقاد الدورة التاسعة للجنة الدائمة للتعاون العربى - الأفريقى فى جادوجو ببيوركينا فاسو كخطوة هامة على طريق دراسة اسباب وعوامل وامكانات تحريك عمل الأجهزة العليا للتعاون العربى - الأفريقى ، والتمهيد لعقد المؤتمر الوزارى المشترك بين المجموعتين ، والمؤتمر الثانى للجنة العربية - الأفريقية المنشودة .

وتؤمن مصر ، بأنه اذا كان صحيحا حاجة العالم العربى الى افريقيا ، واذا كان صحيحا بنفس الدرجة حاجة افريقيا الى العالم العربى ، فان مصر العربية الأفريقية فى ذات الوقت ، لتستشعر تلك الحاجة مضاعفة آلاف المرات ، ذلك ان الجمع بين العالمين سيكون علامة فارقة لمستقبل جديد ، من المؤكد انه سيختلف عما نعيشه من أوضاع غير مواتية لكلانا فى الحاضر .

واذا كان الشعب المصرى قد وقف على الدوام مؤمنا بالارادة الأفريقية الواحدة ، كما اصر على ان تكون ارضه جسرا للحضارات والثقافات تمر عليه الى الآفاق البعيدة المتراصة على مدى القارة الأفريقية ، فانه على يقين من ان ارادة الحياة فى القارة الأفريقية تؤكد قوتها وعمقها حين تربط بين الدعوة الى الحرية وبين استكشاف الشخصية الأفريقية ، وحين تنطلق الى العمل من اجل تحرير وتنوير الانسان الأفريقى واحترام حقوقه وبعث الحيوية الخلاقة فيه . وعليه كانت مصر من اوائل الدول التى صادقت على الميثاق الأفريقى لحقوق الانسان والشعوب ، وقادت الحملة بين شقيقاتها الأفريقيات للعمل على المصادقة على الميثاق حتى يصير الحلم الذى ظل يراود الانسان الأفريقى حقيقة مادية . كما انه شرف تعزبه مصر ان يتم انتخابها عضوا فى اول لجنة افريقية لحقوق الانسان والشعوب ، وان يحتل الفقيه المصرى - عضو اللجنة - منصب نائب رئيسها .

ومن دواعى اعتزازنا كذلك ان احتضنت القاهرة الدورة الرابعة لاجتماعات اللجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب خلال الفترة من ١٧ - ١٩ اكتوبر ١٩٨٨ .

واذ تحرص الدبلوماسية المصرية على تنويع قنوات الاتصال بين الشعوب الأفريقية ، والخروج بها من اسار العلاقات الرسمية الضيقة ، الى نهر التفاعل الشامل بين مختلف القوى والمنظمات والقطاعات الشعبية الواسعة ، فقد كانت مصر من القوى المؤسسة لإرباطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الأفريقية ، التى تجسد ارادة الشعوب الأفريقية فى لم شمل كل الأحزاب والتجمعات والقوى المحبة فى مجتمعاتنا ، من اجل تعبئة الجهود وحشد الطاقات وشحن الهمم ، وفاء لمسئوليات المستقبل الأفريقى .

وقد استضافت القاهرة اجتماعات الدورة الثانية للمجلس العام لإرباطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية خلال الفترة من ١٦ - ١٧ نوفمبر ١٩٨٨ ، برئاسة الرئيس السنغالى عبده ضيوف ، وقد شارك فى هذه الدورة الى جانب الأحزاب الأعضاء ، الأحزاب المراقبة ، وحركات التحرير الأفريقية ، والتى بلغ عددها ستة واربعين حزبا ينتمون الى اربعين دولة افريقية واوربية واسيوية .

وإن يؤمن الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر بأن الاتصالات الحزبية ، هى التعبير العملى والأسلوب الإيجابى فى تحقيق الاتصال بين الشعوب الأفريقية ويوفر المجال المناسب للتفاعل بينها ، ويهيئ الاداة الملائمة لدبلوماسية شعبية ناجحة ، فقد انطلق على طريق تدعيم وتكثيف هذا الاتصال الشعبى مع مختلف الأحزاب الأفريقية الشقيقة بأسلوب منظم ومقنن ، من خلال عقد الاتفاقات وإبرام البروتوكولات بشأن التعاون بينه وبين العديد من الأحزاب السياسية الأفريقية . فالى جانب اتفاق التعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الاتحاد الوطنى للاستقلال والثورة الحاكم فى تشاد ، الذى تم توقيعه فى عام ١٩٨٧ ، شهد عام ١٩٨٨ الفائت ، توقيع اتفاقات مماثلة مع الأحزاب السياسية الأفريقية فى كل من غينيا وزائير وأفريقيا الوسطى وموزمبيق وساو تومى وبرنسيب وموريشيوس . وهكذا ، فإن الشعب المصرى ما يزال يؤدى رسالته التاريخية تجاه الشعوب الأفريقية الشقيقة ، فهو معها فى معركتها الباسلة من أجل الحرية السياسية ، وهو فى مقدمة طلائعها من أجل مواجهة معركتها المستمرة ضد التفرقة العنصرية ، وهو معها بكل الجهد والطاقة فى العمل المضنى من أجل تحقيق الحرية الاقتصادية ومن أجل التنمية الأفريقية .

الدبلوماسية المصرية على الساحة العربية :

عاشت مصر تاريخها الطويل واعية لعروبيتها ، واقترن بهذا الوعى غيرة شديدة لديها على أمتها العربية ، التى تعمل على الدوام للحفاظ على وحدتها والتصدى فى عزم ومضاء ، لكل محاولة تستهدف النيل من تلك الوحدة ، أو فصم عرى الروابط القومية بين ابنائها .

ويمكن القول بصفة عامة أن ثمة مرحلة جديدة فى تفاعلات النظام الإقليمى العربى ، على وشك أن يبدأ . فبعد الانفراط الكبير الذى عاشه هذا النظام فى معظم سنوات الثمانينات ، وبلغ ذروته فى أعقاب الغزو الاسرائيلى للبنان ، فإنه مع نهايات عام ١٩٨٧ ، وعلى امتداد عام ١٩٨٨ المنصرم ، بدأ نمط جديد فى الظهور التدريجى ، يدعو الى وقف التدهور فى العلاقات العربية - العربية ، وجذبها من القاع الذى وصلت اليه ، ويتمثل ذلك الانفراج فى تحقق درجة من السيطرة على مناطق الصراعات الملتهبة داخل الوطن العربى ، ثم كانت نتائج مؤتمر القمة العربى الطارىء فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ ، التى اعطت انطباعا بالعودة الى الاقتراب من نوع من الاجماع العربى ، واعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر وغالبية الدول العربية ، وأخيرا جاءت الانتصارات العراقية التى فرضت وضع نهاية لحرب الخليج ، ثم النهوض الرائع للمقاومة الفلسطينية ، وخاصة فى الأراضى المحتلة ، لكى تشير بوضوح الى أن القلب العربى الذى كان يتوقف عن الخفقان ، قد بدأ ينبض من جديد .

وإذا أردنا تقديم تفسير علمى لهذا التحول الإيجابى ، فإن الرؤية المصرية تقرر بوضوح وحسم أنه لولا الانتفاضة الفلسطينية لما جرى كل ماجرى ، ولولا الثورة الشعبية العارمة التى قادها شباب الفلسطينىين ومن ورائهم ملايين الشعب الفلسطينى ، لما كنا امام لحظة انعطاف تاريخى .

لقد اذاعت الانتفاضة بالفعل الاعلان الرسمى عن ولادة زمن جديد فى الصراع الفلسطينى - الاسرائيلى ، بديلا عن الصراع العربى - الاسرائيلى الرسمى .

وكان تأييد مصر للانتفاضة الفلسطينية ينطلق من الادراك بأن الأحداث الكبرى فى حياة الأمم ، تفرض نفسها على ارض الواقع ، مثلما تترك بصماتها على تطورات المستقبل . وترى مصر أن الانتفاضة الشعبية الفلسطينية هى واحدة من هذه الأحداث التى ينبغى استيعاب دروسها وإبعادها ، وماتحمله فى طياتها من تأثيرات على القضية الفلسطينية ومسيرة السلام فى المنطقة . فهذه الانتفاضة - فى تقييم الدبلوماسية المصرية - قد أعادت القضية الفلسطينية من جديد فى دائرة الضوء ، ووضعتها فى سلم الأولويات والاهتمامات الدولية ، كما أنها تحمل فى طياتها مقدمات لتغيرات واسعة داخل المجتمع الاسرائيلى ، وانعكاسات كبيرة على عملية السلام ذاتها ، وقد ترغم زعماء اسرائيل الذين رفضوا وباصرار حتى الآن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى على طرح أسئلة عملوا على تفادى طرحها .

وإذا كانت انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة كانت هى بداية التحول فى الموقف برمته ، فإن الدبلوماسية المصرية ترى أن قرار العاهل الأردنى بإلغاء الروابط القانونية والإدارية مع الضفة الغربية ، فى سبتمبر من العام المنصرم ، يعتبر من أهم وأخطر القرارات العربية ، بشأن القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ ، إذ أكد القرار الأردنى بوضوح ، أن المنظمة هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ، وكشف بجلاء عن تأييد الأردن الكامل لإقامة دولة فلسطينية مستقلة تقوم فى الأراضى العربية المحتلة ، وهو ما يمثل بغير شك اجماعا عربيا عارما . كما كان القرار الأردنى يعنى وضع المنظمة أمام مسئولياتها فى إدارة وتصريف شئون الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة ، كما يضع اسرائيل أمام مسئولياتها فى ضرورة قبول الأمر الواقع ، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والتعامل معها ، باعتبار أنها المسئولة عن الشعب الفلسطينى .

ويجهد متواصل لم يعرف الكلل على مدى عام ١٩٨٨ المنصرم استطاعت الدبلوماسية المصرية ان تعبر بأزمة الثقة بين الأردنيين والفلسطينيين غابة من الشكوك الى طريق واضح تحددت ملامحه في اجتماع العقبة يومى ٢٢ - ٢٣ اكتوبر الماضى ، ما بين الرئيس مبارك والملك حسين والزعيم الفلسطينى عرفات .

وكان لابد للتطورات ان تتداعى ، ففي الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ ، اعلن الفلسطينيون ، فى نهاية اعمال دورة طارئة للمجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر اعترافهم بالقرار رقم ٢٤٢ ، فى سياق بيان سياسى يعلن قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس تحت الاحتلال الاسرائيلى ، تكون للفلسطينيين اينما كانوا ، عربية الهوية ، ديمقراطية النظام تقوم على التعدد الحزبى ، وتلتزم بمبادئ التعايش السلمى ، وتؤمن بتسوية المشاكل الدولية والاقليمية بالطرق السلمية ، وترفض العنف والارهاب ، وترتبط بعلاقات مميزة مع دولة الأردن ، على اساس كونفدرالية تقوم بين الشعبين طوعا واختيارا . كما أكد بيان المجلس الوطنى الفلسطينى ضرورة انعقاد المؤتمر الدولى تحت اشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول الخمس الدائمة العضوية وجميع اطراف الصراع بما فى ذلك منظمة التحرير ، على اساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ مع ضمان حقوق الشعب الفلسطينى بما فى ذلك حق تقرير المصير .

كذلك دعا البيان الى انسحاب اسرائيل من الاراضى التى احتلتها بعد عام ١٩٦٧ ، والغاء جميع قرارات الضم واللاحق الاسرائيلية ، وازالة المستعمرات ، والسعى لوضع الاراضى الفلسطينية المحتلة تحت اشراف الأمم المتحدة لفترة محددة ، حتى تنتهى الشروط المواتية لانجاح اعمال المؤتمر الدولى .

وكان تأييد مصر واعترافها بالدولة الفلسطينية التى اعلن قيامها المجلس الوطنى الفلسطينى ، يقوم على ادراك مغزى هذه القرارات باعتبارها تغييرا استراتيجيا هاما فى مسيرة القضية الفلسطينية ، فرضته ظروف دولية وعربية وفلسطينية تبدو مواتية ، وترى الدبلوماسية المصرية ان الفلسطينيين قد اختاروا وبشكل واضح لا يقبل أى تشكيك السلام والتعايش ، على حين لم يستطع الاسرائيليون ان يحددوا لأنفسهم اختيارا واضحا بين السلام والحرب فأثروا البقاء فى المازق الصعب .

وقد بلغ التطور ذروته ، حين رفضت الولايات المتحدة السماح بدخول عرفات ليتحدث أمام الجمعية العامة فى نيويورك ، فانتقلت اليه الجمعية العامة بأغلبية ساحقة لتستمع اليه فى جنيف . وفى جلسة تاريخية لها القى ياسر عرفات خطابا يوم الثالث عشر من ديسمبر ١٩٨٨ ، اعلن فيه مبادرة سلام فلسطينية تركز على مقررات المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر وقرارات الأمم المتحدة ، وتقوم على مايلى :

اولا : بذل جهود جادة تحت اشراف الأمين العام للأمم المتحدة ، وذلك لتنشيط جهود اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولى الخاص باحلال السلام فى الشرق الأوسط وفقا لمبادرة الرئيسين جورباتشوف وميتران .

ثانيا : المطالبة بوضع الاراضى الفلسطينية تحت اشراف مؤقت للأمم المتحدة ووضع قوات دولية محايدة لحماية الشعب الفلسطينى والاشراف على الانسحاب الاسرائيلى .

ثالثا : العمل من أجل التوصل الى تسوية سلمية شاملة بين اطراف الصراع العربى - الاسرائيلى بما فى ذلك دولة فلسطين واسرائيل والدول المجاورة الأخرى فى اطار المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط ، بما يحقق المساواة وتبادل المصالح ، وخاصة حق الشعب الفلسطينى فى التحرر الوطنى واحترام حق العيش فى أمن وسلام للجميع ، ضمن حدود آمنة ومعترف بها وفقا لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ .

وفى حقيقة الأمر ، وقبل صدور القرار التاريخى بازالة العقبات امام بدء الحوار الأمريكى الفلسطينى ، فقد عملت الدبلوماسية المصرية والاتصالات والرسائل الشخصية التى قامت بها القيادة السياسية المصرية على أعلى المستويات ، على اقناع الادارة الأمريكية بعدم اضاعة الفرصة السانحة للسلام ، ومن ثم جاء القرار الأمريكى يوم الرابع عشر من ديسمبر ١٩٨٨ ، ببدء الحوار مع المنظمة ، كمنعطف مهم وتاريخى على طريق التسوية السلمية للنزاع الاسرائيلى الفلسطينى بصفة خاصة ، ومشكلة الشرق الأوسط بصفة عامة .

ومن هنا تناشد الدبلوماسية المصرية اسرائيل ، ويشاركها فى هذا كل القوى المحبة للسلام ، ان تتجاوب مع نداء السلام الصادق والمخلص ، واننا لننتطلع ان تشارك اسرائيل قريبا بدورها الايجابى فى هذه المرحلة التاريخية ، ويسهم شعب اسرائيل ، ككل شعوب المنطقة ، بدوره فى تحقيق سلام دائم وعادل ، يضع حدا لما شهدته هذه المنطقة من معاناة وحروب ودمار وعدم الاستقرار ، وان يمتد السلام الحقيقى والشعور بالأمن الى النفوس والعقول ، وهو امر لن يتحقق ، الا بقيام حد أدنى من العدل والكرامة لجميع شعوب ودول المنطقة ، ولايمكن ان يقتصر ذلك على طرف دون آخر .

والمجتمع الدولى يتحمل مسئولية خاصة فى هذه المرحلة ، لتهيئة الظروف المواتية للتحرك نحو التسوية السلمية ، وترى الدبلوماسية المصرية أن ضمان نجاح مثل هذا التحرك يستلزم ضرورة الدعم الدولى القوى للتوجه السلمى لمنظمة التحرير الفلسطينية ، كما أكدته البيان السياسى للمجلس الوطنى الفلسطينى ، وسرعة البدء فى المشاورات بين الأطراف

المعنية ، ومن بينها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن والسكرتير العام للأمم المتحدة ، لبحث ترتيبات عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ، والذي تشارك فيه جميع الأطراف المعنية ، ومن بينها منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، وكذلك أهمية تكثيف المساعي الدولية ، لضمان تجاوب مختلف الأطراف مع هذا التحرك السلمي ، وعدم السماح لطرف واحد ، بافشال تحرك يستند الى قرارات المجتمع الدولي وارادته .

وهكذا تؤكد مصر أنها تحت قيادة الرئيس حسنى مبارك ، قد واصلت وسوف تواصل في المستقبل جهودها ، بصبر ومثابرة وعزم واصرار ، لاستثمار العوامل الايجابية العديدة ، التي توفرت في هذه المرحلة ، لاجراج القضية الفلسطينية من حلقة القرص الضائعة ، وذلك بالعمل الجاد والمخلص مع كافة القوى المحبة للسلام في العالم ، لتحقيق تسوية سلمية ودائمة وعادلة ، تراعى حقوق جميع شعوب المنطقة بلا استثناء أو تمييز ، ومن أجل أن يصبح الحلم الفلسطيني على مشارف الفجر .

واذا جاز الحديث عن العلاقة المصرية - الفلسطينية ، فإن أهم ما يميزها ، ذلك الاتصال شبه اليومي بين القيادة السياسية المصرية ، وبين قيادات المنظمة ، وعلى رأسها السيد ياسر عرفات ، على مدى عام ١٩٨٨ الفائت ، ولعل ذلك ليس سوى تأكيد مجدد لاهتمام الدبلوماسية المصرية بالقضية الفلسطينية واعطائها الأولوية ، الجديرة بها باعتبارها القضية الأولى للأمة العربية .

وفي تجاوب دافئ وودى وملمس مع التطورات الفلسطينية ، والأفكار المطروحة على ساحتها ، تضع مصر ، الرسمية والشعبية خبراتها السياسية والقانونية ، تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية وقيد طلبها . والذي لا شك فيه أن الضلع المصرى - الفلسطينى ، هو ضلع أساسى في كيان السياسة العربية الراهنة ، كما أن سرعة ايقاع هذا التجاوب ، ودفعه الملاحظ ، دليل اضافى جديد على تحمل الجماعة السياسية المصرية لمسئولياتها القومية تجاه القضية الفلسطينية ، باعتبارها أحد ثوابت المصالح الوطنية العليا لمصر .

ولعل أبرز ما شهدته العلاقات المصرية - الاسرائيلية على مدى عام ١٩٨٨ المنصرم ، هو الحكم الذى أصدرته هيئة التحكيم الدولية بجنيف ، بشأن مشكلة طابا يوم ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ . وهى المشكلة التى ظلت معلقة منذ أن تم الانسحاب الاسرائيلى في عام ١٩٨٢ ، حيث خاضت مصر صراعا دوليا مريرا من أجل استعادتها الى السيادة المصرية . وقد دارت المساجلات منذ الاتفاق المصرى - الاسرائيلى على مشاركة التحكيم ، مدعمة بالمستندات والوثائق والخرائط التى وضعها الخبراء العسكريون استنادا الى الحقوق التاريخية ، وأسهم في ابراز معانيها ودلالاتها الجغرافية ولتاريخية وقانونية عدد من أبرز أساتذة الاختصاص المصريين . وهكذا لم تال مصر جهدا في اثبات شرعية سيادتها على طابا ، منذرة طوال هذه السنوات بعناصر الثقة والصبر والايمان بعدالة قضيتها .

وفي مجال المفاوضات التى دارت بين الطرفين المصرى والاسرائيلى من أجل تنفيذ حكم محكمة التحكيم ، تم توقيع اتفاق تنفيذى في روما يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨ يتضمن النص على تحديد علامات الحدود الأربع عشرة وفقا للحكم الصادر من هيئة التحكيم ، والانسحاب الاسرائيلى الى خلف العلامات فور تحديدها . والدبلوماسية المصرية على ثقة ، من أن التنفيذ السريع وبحسن نية للحكم الصادر عن هيئة التحكيم ، سوف يكون له دلالات تتجاوز موضوع النزاع نفسه ، وتؤدى الى تحسين المناخ السياسى في المنطقة بما يساعد على تحقيق مزيد من التطورات الإيجابية فيها .

وعلى المستوى العربى العام ، يمكن القول بموضوعية كاملة أن حركة التوجه القومى على الساحة العربية ، قد انتقلت دون شك خطوة متقدمة ، بعد أن كانت متعثرة وغائبة في فترة سابقة . فبعد قمة عمان غير العادية ، ظهرت « معادلة جديدة » من شأنها أن تعيد التوازن لحساب العرب في الشرق الأوسط ، اذا ما تم استثمار معطياتهم على الوجه الأكمل . فلدى الدول العربية الامكانيات الكفيلة بخلق النظام الذاتى للدفاع العربى ، بعد أن ظل هذا النظام مجرد شعار ، ولا يمكن لأحد أن ينكر أن عودة مصر - بوزنها الاستراتيجى - يعد خطوة بالغة الأهمية في هذا السبيل . ولكن تحقيق النظام الذاتى على النحو المرجو له يحتاج الى خطوات أكثر حسما في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية . وعلى مدى عام ١٩٨٨ الفائت ، بلورت الدبلوماسية المصرية رؤياها ، وحددت أهدافها تجاه اقرار السلام في الخليج ، وفق الأسس والخطوط التالية :

- ١ - حشد الجهود للوساطة والتفاوض والسلام بين دولتين اسلاميتين محكوم عليهما بالجوار الى الأبد .
- ٢ - مصر مع العرب في الخليج ضد نزعات الهيمنة ، ودعاوى التوسع ، ومحاولات تصدير الاضطرابات والعصف بالاستقرار ، وهى معهم ايضا ضد اضعاف أى طابع عرقى أو طائفى عبي ذلك الصراع العسكرى المدمر ، الذى كان لابد أن يجد حله حول مائدة المفاوضات .

٣ - مصر مع العرب في الخليج ، وبالتوازي مع ذلك ، من أجل تعزيز التضامن وتحسب المستقبل وارساء قواعد التخطيط المسبق لمواجهة كافة الاحتمالات .

٤ - مصر تؤمن بحقيقة أن الأمن الوطنى المصرى وثيق الصلة بأمن الخليج ، وكلاهما جزء من كل واحد لا يتجزأ ، هو الأمن القومى العربى المهدد فعلا على جناحيه الغربى والشرقى .

وفي بداية العام الفائت ، شهدت حرب الخليج تطورات دامية ومأسوية ، تم خلالها قصف متبادل بالصواريخ لم يسبق له مثيل لبغداد وطهران وغيرها من المدن العراقية والایرانية ، وصل فيها النزاع المسلح بين البلدين الى ذروة من الصراع والحقد المتبادل .

ولكن صمود العراق العسكرى ، وانتصاراته الواضحة على جبهات المعارك ، فرض دخول النزاع العراقى - الايرانى ، فى أواسط العام الماضى بعد حرب استمرت ثمانى سنوات ، الى مرحلة جديدة ، بعد قبول ايران بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ، اعترف فيها الطرفان ، بأن التسوية السياسية والتفاوض الجاد هما السبيل الوحيد الى تحقيق الأمن والعدل فى تلك المنطقة .

واذ تقدر الدبلوماسية المصرية دور الأمم المتحدة ، فى العمل على تحقيق التسوية السلمية لهذا النزاع ، فاننا نأمل أن تثبت إيران حسن نواياها ، لأن تفهم ايران لمتطلبات الموقف الحالى ، كما فعلت العراق ، من شأنه أن يعجل بالتحرك نحو تسوية عادلة ومشرفة للنزاع وتحقيق السلام والاستقرار قريبا ، بما يسمح لدول وشعوب المنطقة بالعيش فى سلام وتوجيه مواردها البشرية والاقتصادية لاعادة البناء والتنمية ، وبما يعود بالخير على جميع شعوبها .

اننا نتمنى من طرفى الصراع أن يتذكرا حجم الخسائر الرهيبة ، بشريا وماديا ومعنويا ، التى أسفرت عنها هذه الحرب المأسوية ، وكيف أن العناد الايرانى وصل فى النهاية الى القناعة بعدم جدوى استمرار القتال ، ومن ثم فانه ينبغى أن يكون الطرفان على مستوى الادراك الصحيح لمخاطر العودة الى القتال مرة أخرى لصالحهما أولا ، ولصالح استقرار المنطقة بأسرها ثانيا ، ولصالح السلام العالمى بشكل عام .

وأن مصر التى تتابع عن كثب ، وبكل اهتمام ، سير المفاوضات العراقية - الايرانية ، لتشعر بالارتياح لاستمرار هذه المفاوضات ، ولما ظهر خلالها من علامات يمكن وصفها بالاجابية ، والتى تتمثل فيما تم التوصل اليه من اتفاق بين الطرفين مؤخرا ، على تبادل الأسرى من المرضى وتكوين لجنة عسكرية مشتركة بين البلدين للتعاون مع قوات الأمم المتحدة .

كما سجل العام الماضى بالنسبة للمشكلة اللبنانية ، استمرارا للتطورات المؤسفة فى أغرب حرب أهلية ، طال أمدها ، وضاعت المسئولية فيها ، ولا تزال الأيدى تتكاثر على لبنان ، حتى كادت تضيق ملامحه القومية ، وأقلح المثامرون فى شردمته وتفتتت قواه بالسلاح . كما جاء الصراع على منصب الرئاسة فصلا جديدا فى هذه المأساة الدموية ، دون أية بادرة مطمئنة على امكان الوفاق الوطنى .

وعلى حين نجد الاستقطابات تجرى لحشد أكبر تأمين ممكن للحكومتين القائمتين فى مواجهة أحدهما الأخرى ، فاننا نلمس خلال ذلك ، تعالى نبرات التهديد والاتهامات المتبادلة على نحو يندثر بتوسيع اطار الفرقة وزيادة حدتها الى نطاق قومى .

واذ تناشد مصر لبنان وشعبه الشقيق ضبط النفس فى هذه المرحلة التاريخية الحرجة ، والعمل على تجنب أنفسهم بمخاطر المعاناة والتقسيم ، فاننا نود تأكيد حقيقة ان الحل لن يأتى الا من جانب اللبنانيين أنفسهم ، وبضرورة أن يكون هذا الحل متوافقا مع حرصهم على سلامة بلادهم ووحدة ترابها ، حتى يكون التزام السعى الدولى بعد ذلك لتأمين لبنان ، واردا وممكنا .

واذا كانت المأساة اللبنانية هى واحدة من مظاهر الخلل فى النسق العربى العام ، فان مواجهة عناصر الخلل هذه ، ليست مسئولية طرف عربى أو آخر ، وانما هى مسئولية النسق العربى ، بكل مؤسساته ودوله وفعالياته الاقتصادية والسياسية والعسكرية معا . وقد نادى الرئيس حسنى مبارك فى أكثر من مناسبة بضرورة عقد قمة عربية بناء على تحضير مدروس ، كما تتخذ الخطوات اللازمة لوقف التدهور على الساحة اللبنانية ومواجهته بما يتطلب من حسم قاطع لا يعرف المجاملة أو انصاف الحلول . كما تواصل مصر جهودها مع مختلف الأطراف ، ومن خلال اتصالاتها مع العواصم العربية والعالمية المعنية من أجل أن يستعيد لبنان استقراره ويصون وحدة أراضييه . ولكن الى جانب الجرح اللبناني الذى مايزال غائرا فى الوجه العربى ، فان ثمة ما يشير الى ان الحلم القومى الذى كان قد خبا وضاع ، يستعيد نفسه بالتضامن ، فى صورة ربما لم تكتمل بعد كل ملامحها ، لكنها باليقين أكثر رشدا وأكثر عقلانية من صورتها السابقة .

فهناك ما يؤكد على مدى العام الفائت ، أن الصراعات الجانبية التى استنفدت طاقات العرب طويلا ، تخبوا الآن ، لأن التحديات الراهنة فرضت على الجميع أولويات أكثر جدية وضرورة .

ففى المغرب العربى ، يتراجع الصراع حول قضية الصحراء التى استنفدت جهد الجزائر والمغرب وآخرين ، لصالح

جهد مشترك يستهدف إقامة وحدة المغرب الكبير ، وترحب مصر بالتطورات السلمية التي شهدتها قضية الصحراء الغربية في الشهور الماضية ، وترى أن مقترحات السكرتير العام للأمم المتحدة وجهوده البناءة لتسوية الوضع ، مادامت قد حظيت بقبول أطراف النزاع ، تعد خطوة كبيرة للأمام ، وتطلع مصر إلى التنفيذ الفعلي لهذه المقترحات ، وإلى تحقيق المزيد من التقدم على طريق حل هذه القضية التي أقلق المجتمع الدولي والعالم العربي والأفريقي طويلا .

وفي شبه الجزيرة العربية تستقر العلاقات بين اليمن الشمال ويمن الجنوب عند نقطة توازن جديدة ترعى مصالحها المشتركة ، بعد أن وصل صدامهما العسكري أكثر من مرة إلى حافة الخطر .

وفي السودان الشقيق ، ثمة ما يؤكد ، أن أنصار التسوية السلمية لقضية الجنوب ، يحرزون تقدما رغم تيار سلفى قوى ، لم يزل عاجزا عن أن يدرك أن أخوة الوطن ينبغي أن تسبق كل علاقات الانتماء الأخرى ، حتى وإن كانت أخوة الدين أو أخوة العرق .

وإذا انتقلنا إلى استعراض تطور العلاقات الثنائية بين مصر وبين شقيقاتها العربيات ، فإنه يمكن القول بصفة عامة أن السنة الماضية قد سجلت تناميا واضحا في هذه العلاقات ، كما استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبين الجزائر في الرابع والعشرين من نوفمبر عام ١٩٨٨ . وهكذا عادت رايات مصر خفاقة شامخة بالعواصم العربية ، فيما عدا النذر اليسير ، وعادت مصر لتشغل مكانها ومكانتها بالعديد من المؤسسات والصناديق والمنظمات الفنية العربية على اختلافها . وإلى جانب مظاهر التنسيق والتشاور المستمر بين مصر وبين الدول العربية الشقيقة ، على مختلف المستويات ، حول سائر القضايا القومية وفيما يتعلق بتنمية وتعزيز العلاقات الثنائية ، فإن العام الفائت قد شهد الاتفاق مع العديد من الدول العربية على إنشاء لجان عليا مشتركة ، تأكيدا لدعم وتعميق الروابط الأخوية بين مصر والشقيقات العربيات ، وتحقيقا للأهداف المشتركة بينها ، ورغبة في توطيد وتطوير العلاقات الثنائية في كافة المجالات .

وهذه الدول بالإضافة إلى الأردن ، التي تم إنشاء اللجنة العليا الخاصة بها منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وعمان في سبتمبر ١٩٨٤ ، هي الصومال وتونس والمغرب والعراق والامارات العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية ، كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات مع هذه الدول ، استهدافا لتنمية التعاون في مختلف المجالات السياسية ، والاقتصادية ، والتجارية ، والصناعية ، والثقافية ، والاعلامية ، والزراعية ، وفي ميدان الشؤون الاجتماعية ، والشباب ، والرياضة ، والصحة ، والعمل ، والاستثمار .

فإذا بدأنا بالعلاقات المصرية الأردنية ، يمكن القول دون مبالغة أنه ليس ثمة علاقات سياسية وشعبية ، اجتماعية واقتصادية ، ثقافية وعلمية ، دينية واعلامية ، بلغت هذه الدرجة من الدفء في المشاعر ، والتطابق في الرأي ، والتماثل في التوجه ، والتوحد في النظرة لشتى القضايا على الساحة القومية أو الاسلامية أو العالمية ، مثل تلك العلاقة النموذجية والمثلى التي تربط بين دولتي الأردن ومصر ، وليست ثمة علاقة شخصية وعائلية ورسمية ، بلغت أقصى درجات الود والمحبة والتفاهم والتشاور في كل كبيرة وصغيرة ، مثل تلك العلاقة الحميمة التي تربط بين الزعيمين العربيين جلالة الملك حسين والرئيس محمد حسنى مبارك .

أما العلاقات المصرية العراقية ، فقد سجلت السنة الماضية تطورا متصاعدا ومكثفا لم تشهده من قبل ، ويكفى للتدليل على ذلك أن الرئيس حسنى مبارك قد قام بزيارة القطر العربي الشقيق أربع مرات خلال عام واحد في يناير ويونيو وسبتمبر وأكتوبر عام ١٩٨٨ ، وعلى الجانب الآخر ، جاءت الزيارة التي قام بها الرئيس العراقي صدام حسين للقاهرة يوم ٢٨ نوفمبر من العام الفائت ، ترجمة للعلاقات الوطيدة بين البلدين ، واتصالا بالمشاورات الدائمة والمتواصلة بين الجانبين . هذا إلى جانب الزيارة التي قام بها السيد /رئيس الوزراء إلى العراق في يونيو العام الفائت على رأس الجانب المصرى في اجتماعات اللجنة العليا المشتركة بين مصر والعراق . كما شهد العام الماضى كذلك تبادلا في زيارات الوزراء الفنيين من الجانبين في حركة دائبة من أجل تدعيم وتطوير العلاقات الثنائية في مختلف مجالاتها .

وإذا تناولنا العلاقات المصرية - السودانية ، فلاشك أن العلاقة بين القاهرة والخرطوم تختزل المسافة بين العاصمتين ، كما أن خصوصية هذه العلاقة ، هي صدى وانعكاس لحقيقة حضارية وتاريخية وبشرية ، وربطت بين شعبى وادى النيل .

وكانت الزيارة التي قام بها الرئيس حسنى مبارك إلى الخرطوم في الاول من مارس ١٩٨٨ ، انما تعنى ببساطة أن هموم السودان ، هي هموم مصرية ، وأن هموم مصر هي هموم سودانية ، الأمر الذى يستدعى التشاور المستمر بين البلدين ، وعلى أعلى مستوى ، ومع ذلك ، فإن هذه الزيارة ، ورغم أنها لم تستغرق إلا عدة ساعات ، كانت تحمل أكثر من مغزى ، لأنها ركزت على الثوابت ، ولم تنزل إلى التفاصيل ، فالرئيس قد أعلن في الخرطوم وليس في القاهرة ، أن جوهر العلاقة المصرية - السودانية هي الأصل ، وهي الأساس ، ولذلك ، فقد تحدث عن أهمية الوحدة الوطنية في السودان بمفهوم

أشمل مما هو شائع ، باعتبار أن هذه الوحدة ليس مطلوبا حمايتها فقط بين الشمال والجنوب في السودان ، وإنما بيت كل أطراف السودان شرقه وغربه ، شماله وجنوبه .

وهكذا طرح الرئيس مبارك ، وللمرة الأولى بهذا الوضوح ، اهتمام مصر ، بل مسئوليتها عن الوحدة الوطنية في السودان ، في سياستها الجغرافية الشامل ، وليس في إطار الاستقطاب التقليدي بين شمال السودان وجنوبه . وبالنسبة لميثاق الاخاء ، فلقد تمت خلال العام المنصرم ، دراسات تفصيلية ، وكانت اجتماعات اللجنة العليا المشتركة المصرية - السودانية برئاسة رئيسي الحكومتين ، هي الاطار الشامل لتنفيذ هذه الدراسات والخروج بالمشروعات الى حيز التطبيق العلمي .. فقد حان الوقت الذي تتوثق فيه العلاقات المصرية - السودانية ، عبر المصالح المحسوبة لمواطني البلدين من خلال تكامل مواردها ، ذلك أن معايشة المواطن المصري ، والمواطن السوداني لنتائج التعاون الوثيق ، لا تتحقق الا بالعمل المشترك والجهد المشترك الذي تنعكس آثاره الملموسة على شعبي البلدين .

ولقد بدأت المساعدات المصرية في الوصول الى السودان الشقيق بعد ساعات من اذاعة النداء الذي وجهته حكومة الخرطوم الى دول العالم في صيف العام المنصرم ، بعد أن أعلنت العاصمة السودانية وثلاث مدن أخرى شمال السودان منطقة كوارث بسبب السيول والفيضانات . وإذا كان السودان هو العمق الاستراتيجي لمصر ، فإن مصر ايضا هي الامتداد الجغرافي لوادي النيل ، ذلك الوادي الذي يربط منذ ملايين السنين ، وسيظل يربط الى ما شاء الله بين قطرين أراد الله لهما أن يجتمعا في السراء والضراء .

وعن العلاقات المصرية - السعودية ، فلا شك أن ثمة مرحلة جديدة من التعاون بين البلدين قد بدأت بعد اعادة العلاقات بينهما على مستوى السفارة ، وبعد الزيارة التي قام بها الرئيس حسني مبارك الى دول الخليج ، والتي إستهلها بزيارة المملكة العربية السعودية في يناير ١٩٨٨ ، وما تلا ذلك من زيارات عديدة متبادلة على المستوى الوزاري من الجانبين على مدى العام الفائت .

وأستطيع أن أقول أن البلدين يبدآن الآن عملية سياسية عميقة ، هدفها استكشاف ملامح الزمن العربي القادم ، ذلك أن العلاقات الأخوية والشقيقة التي تربط بين الشعب المصري والشعب السعودي لتشكل على الدوام الرصيد الحقيقي للقوة المعنوية العربية ، والاساس المتين للتضامن العربي الفعال .

وفي الحقيقة فإن علاقات مصر ، مع شقيقاتها العربيات في منطقة الخليج ، تقوم على دعائم قوية من الاخوة والعطاء المتبادل والشعور بالامتنان للجهد الخلاق الذي يبذله الانسان المصري في مسيرة التحديث والاعمار التي حققتها هذه الدول الشقيقة . ولاشك أن الانسان المصري في جهد البناء والانشاء والتعريب لأقطار الخليج الشقيقة ، هو التعبير الصحيح عن مدى عمق الايمان المصري بالمصلحة العربية المشتركة وبالمستقبل العربي الواحد ، وبالمصير العربي الحتمي ، في ظل قناعة لم تتزعزع عنها مصر يوميا ، بأن قوة أي وطن عربي ونموه وتحديثه ، هو قوة لمصر ذاتها وللعرب أجمعين .

ولعل الزيارة التي جال خلالها الرئيس مبارك دول الخليج في يناير ١٩٨٨ ، وكانت بمثابة التأكيد على معنى الالتزام المصري تجاه الأشقاء والتشاور معهم بكل الصدق والصراحة حول ما ينبغي عمله في المرحلة القادمة . كما كانت زيارة الشيخ زايد بن سلطان الى مصر في مارس من العام الفائت دلالة ملموسة على مايقوم بين الأخوة الخليجيين ومصر من عطاء وتوحد وتفاهم عميق .

وعن العلاقات المصرية - المغربية ، تؤكد الحقائق الموضوعية ، أن اجتماع طاقات الدبلوماسية المصرية والمغربية ، إنما هو في صالح العرب . ومن أجل وحدتهم ، ولخير أمة المسلمين ، ولعلاء كلمتهم ، ولكسب أكيد لقضية السلام والأمن والاستقرار . ولقد أكدت دوما هذه المعاني الزيارات المتبادلة بين البلدين ، وعلى وجه الأخص تلك الزيارة التي قام بها الرئيس حسني مبارك الى المغرب في فبراير ١٩٨٨ ، ومختلف الزيارات الوزارية التي تمت في الاتجاهين على مدى السنة الماضية .

ولاشك أن امكانيات التعاون الاقتصادي والتجاري بين مصر والمغرب كثيرة وواسعة ، وتغرق بمراحل حدود ما هو كائن بالفعل .

أما العلاقات المصرية - التونسية فقد شهدت تطورا ايجابيا ملحوظا على جميع المستويات وفي مختلف المجالات في العام المنصرم ، وكانت زيارة السيد الهادي البكوش رئيس الوزراء التونسي الى القاهرة في ابريل ١٩٨٨ والعديد من الوزراء التونسيين ، ليست سوى التعبير الموضوعي عن هذه الحقيقة .

وبالنسبة للعلاقات المصرية - الجزائرية ، فقد سجلت نهاية العام الفائت عودة العلاقات الرسمية بين البلدين الشقيقين ، حيث تم تجاوز ما أحدثته بعض عناصر سوء الفهم وحدة الحساسية من غيوم عابرة كانت مجرد سحبات صيف سرعان ما انقشعت . وكان موقف مصر من الأحداث الداخلية في الجزائر تعبيرا طبيعيا عن سمو مواقفها وايمانها

القومى ، وهكذا ستظل العلاقات بين البلدين دوماً على ماهى عليه من عمق وتداخل وشمول ، وستواصل مصر أداء رسالتها تجاه الشقيقة الجزائرية ، وتفتح الطريق بكل الوعى أمام وضوح المقاصد ، وتهيب الأجواء لمناخ جديد .

وعن العلاقات المصرية - السورية ، فلقد سبق للرئيس محمد حسنى مبارك ان أعلن صراحة انه يمد يده مبسوطه دائماً الى سوريا الشقيقة والى الرئيس حافظ الاسد كعهده فى ملاقاته كل نظام عربى فى منتصف الطريق تجرداً من كل مصالح أو مطامع خاصة وقد شهد العام الماضى محاولات وساطة قام بها العاهل الاردنى تم على أثرها وقف الحملات الاعلامية ولعل مسجلته الأيام الاخيرة من العام الفائت من تصريحات إيجابية للرئيس الاسد مايفتح الطريق أمام تخاطب عقلى وقلبى خالص .

الدبلوماسية المصرية على الساحة الانحيازية والعالمية

ان التزام مصر بفلسفة الانحياز ظل على الدوام من المقومات الاساسية والأركان الجوهرية لسياستها الخارجية كعضو مؤسس فى هذه الحركة ولقد استمدت مصر إيمانها بعدم الانحياز من طبيعة موقعها الجغرافى الذى يتوسط دول العالم وبحكم تراثها الثقافى الافريقى والعربى والاسلامى المتنوع وانتمائها الى العالم الثالث ونتيجة لتجاربها المديدة مع القوى الاستعمارية الامر الذى يعنى ان تحديد معالم هذا الطريق كان فى اساسه تعبيراً عن تعدد مجالات الدور المصرى ودعمه تشكيل علاقات مصر وحركتها على الصعيد العالمى .

واذا كانت مصر قد استعادت فى عهد الرئيس حسنى مبارك دورها النشط فى عدم الانحياز وحافظت على ريادتها ضمن مجموعة دول العالم الثالث ورأت ان صالحها الوطنى والقومى فى تبنى سياسات متوازنة بين القوتين العظميين فقد تهيأ لها ان تدرك بوعى متزايد ما طرأ على عالمنا المعاصر من متغيرات هامة وان ترى ضرورة وحيوية ان تتوافق حركة عدم الانحياز مع عالم تغيرت علاقاته الدولية .

وفى الحقيقة كشف عام ١٩٨٨ المنصرم عن دلالات موحية تشير جميعها الى بداية مرحلة جديدة للوفاق بين القوتين العظميين تختلف عما كان عليه الحال فى السبعينات وتمثل مرحلة أكثر تقدماً على طريق التعايش السلمى الايجابى والتى يمكن لو حافظت على قوة دفعها واتسع نطاقها ان تهيبء المناخ السياسى الملائم لعملية نزع السلاح الشامل سواء فى ذلك السلاح النووى أو السلاح التقليدى وتفتح الطريق لدعم التعاون بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة وتزيد من فرص اسهامها فى الاقتصاد العالمى كما تعزز من اتباع منهج التسويات السلمية .

وكان من الضرورى ان يتبلور ادراك الدبلوماسية المصرية للتطور الجديد فى عمل فاعل على الساحة الافريقية التى تنتمى إليها مصر اقليمياً والتى تشكل دولها أغلبية ساحقة ضمن مجموعة الدول غير المنحازة ومن ثم بذلت الدبلوماسية المصرية جهودها من أجل شرح فكرتها التى تستهدف بلورة رؤية افريقية لدور حركة عدم الانحياز وذلك فى ظل المناخ الدولى الجديد الذى غدا يسود العلاقات بين الشرق والغرب فى هذه المرحلة الراهنة وكان ان نجحت دبلوماسيتنا فى استصدار قرار من القمة الافريقية الرابعة والعشرين التى انعقدت فى اديس أبابا فى مايو ١٩٨٨ يؤكد على ترحيب حركة عدم الانحياز بوجود انفراج شامل ومفتوح وأنها على استعداد للاسهام فى تحقيقه مساهمة كبيرة ويدعو حركة عدم الانحياز الى المتابعة الدقيقة للتطورات سالفة الذكر ويوصى بأن تبدأ حركة عدم الانحياز عملية إعادة تقييم الوضع الدولى وتأثير هذه التطورات على بلدان العالم الثالث وعلى قضاياها العادلة .

وعلى مدى الشهور الماضية نشطت الدبلوماسية المصرية فى الاتصال مع الاطراف الاخرى المختلفة فى حركة عدم الانحياز وبخاصة مع يوجوسلافيا والهند والدول الافريقية الصديقة وكوبا التى تلعب دوراً ريادياً فى حركة عدم الانحياز فى مجال شرح مفهومها الذى يتمثل فى ضرورة تجديد حركة عدم الانحياز ، ذلك ان الحركة فى تناولها للقضايا الدولية والاقليمية لايمكن ان تظل منغلقة على نفسها وعلى أفكارها منفصلة عن حقائق الاوضاع الدولية السائدة ، وعلى ذلك فان عليها ان تقيم جسوراً من التفاهم والحوار مع سائر الاطراف المعنية بما فى ذلك القوتين العظميين بدلا من اسلوب المواجهة والتحدى معهما .

ولما كنا ندرك ان حركة عدم الانحياز لاتستطيع تغيير الاوضاع الدولية التى تراها غير ملائمة لها سواء على الصعيد السياسى او الاقتصادى وأنها فى الوقت نفسه لاينبغى ان تترك مصير العالم بين أيدي القوتين العظميين فان دورها ينبغى ان يتجه بفعالية للمشاركة فى عملية التشكيل الجديد للاوضاع الدولية بأسلوب الحوار وليس مجرد معارضة هذه الاوضاع أو الاستسلام لها ، وانتهى تقييمنا مع الاصدقاء الى ان هذا الوضع الجديد يستدعى تطوير حركة عدم الانحياز وأسلوب حركتها بشكل يتلاءم مع المتغيرات الجديدة وانه لا بد من توليد أفكار وأساليب وآليات جديدة لعمل الحركة ومن هذا المنطلق كان سعى الدبلوماسية المصرية الى ان تتولى رئاسة الحركة فى ظل هذا التوجه الجديد لها ، دولة لها وزنها وماضيه داخل حركة عدم الانحياز ، مما يجعلها مقبولة من جميع الاطراف بما فى ذلك الدول غير الاعضاء فى الحركة وفى

مقدمتها القوتان العظميان كما ينبغي ان يكون لهذه الدولة القدرات والامكانيات المطلوبة لتولى المسئولية في المستقبل وقد نجحت مصر بتعاونها مع الاطراف الاخرى المتفهمة لنفس المنطق في ان ينتهي المؤتمر الوزاري لحركة عدم الانحياز الذي انعقد خلال سبتمبر ١٩٨٨ في قبرص الى اقرار رئاسة يوجوسلافيا للحركة خلال قمتها التاسعة التي ستعقد في سبتمبر من عام ١٩٨٩ وجدير بالذكر في هذا الصدد ان مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز في قبرص قد صادق على تشكيل لجنة وزارية لاعادة النظر في منهجية الحركة .

وفي بلجراد التي زارها الرئيس محمد حسنى مبارك في سبتمبر ١٩٨٨ طرحت مصر ذات الاسئلة التي كانت تشغل بال يوجوسلافيا واتفق الطرفان على ضرورة ان تقوم مجموعات عمل مصرية ويوجوسلافية بدراسة افاق الدور الممكن لدول عدم الانحياز على ضوء هذه المتغيرات العالمية الجديدة التي هي في الواقع ليست مرحلة اخرى من مراحل الوفاق وانما ربما كانت مرحلة جديدة في العلاقات الدولية . برمتها .

وترصد الدبلوماسية المصرية عددا من المؤتمرات التي تشهد بأهمية ودلالة هذا التطور الايجابي تتمثل في بدايات مشجعة لحل العديد من المشاكل الاقليمية التي تعاني منها بلدان العالم الثالث ودول عدم الانحياز وتشكل عبئا عليها يعوق حركتها ويهدد مواردها ويهدر طاقاتها .

فقد سجل الوضع في افغانستان تطورات ايجابية خلال العام المنصرم كما نجحت الامم المتحدة وسكرتيرها العام في لعب دور فعال في تقريب وجهات نظر الاطراف المختلفة وهو ماسمح بالتوصل الى اتفاقيات جنيف الخاصة بتسوية المشكلة الافغانية ونقلها الى مرحلة جديدة على طريق الحل بعد ان عانى شعب افغانستان المجاهد وكافح كفاحا تاريخيا باسلا . وتود الدبلوماسية المصرية في هذا الصدد ان تحيي القرار السوفيتي بالانسحاب من افغانستان الدولة العضو في حركة عدم الانحياز وإعلانه عن نيته في تنفيذه الامين له ، الا ان هذه التطورات الايجابية لا يجب ان تنسينا ان الحل الحقيقي والنهائي لمشكلة افغانستان لن يتحقق الا بتمكين شعبها من اختيار حكومته بحرية واستقلال وبعودة لاجئيها ووقف التدخلات الاجنبية .

كما تحقق كذلك خلال عام ١٩٨٨ الفأنت تحركا إيجابيا تحت اشراف الأمم المتحدة بشأن القضية القبرصية يدعونا الى التطلع الى مستقبل يتم فيه الاتفاق على الحفاظ على وحدة قبرص وسلامة اراضيها في اطار دولة فيدرالية غير منحازة تضمن لكل طوائفها وأفرادها حقوقا متساوية وتأمل مصر في ان يكون بدء الحوار بين الرئيس القبرصى وزعيم الطائفة التركية خطوة ايجابية في هذا الاتجاه .

وتتطلع الدبلوماسية المصرية الى إمتداد هذا المناخ العام للتسويات لتشمل كذلك حل المشكلة الكورية طبقا لرغبة شعبها في توحيد شطرى كوريا .

كما نأمل في ان يساعد هذا التطور على تهدئة الاوضاع في امريكا الوسطى وتمكين دول امريكا اللاتينية في اخذ مصيرها بين أيديها بعيدا عن محاولات التدخل والسيطرة والتخريب وتؤيد مصر جهود مجموعة الكونتادورا والمجموعة المساندة والتي توجت باتفاق دول امريكا الوسطى الخمس للمرة الاولى على توقيع وثيقة جواتيمالا في السابع من اغسطس ١٩٨٧ التي تتضمن أسس تسوية المشكلة وباعتبارها محاولة تمثل منعطفا جديدا صوب السلام والاستقرار لشعوب هذه المنطقة .

وفي مجال العلاقات الثنائية بين مصر وبين دول العالم الثالث في كل من اسيا وامريكا اللاتينية تحرص الدبلوماسية المصرية على مد دائرة نشاطها لتحيط بأطراف هذا العالم الواسع والمفتوح وتؤمن مصر بضرورة التعاون بين سائر الدول النامية وبأهمية تعزيز علاقات التفاعل والتبادل بين مختلف المناطق الاقليمية في قارات العالم الثالث ، خاصة وان المشكلة الاقتصادية تضغط بشدة علينا جميعا وتفرض التراجع على عملية التنمية في بلادنا وتهدد أنماط حياتنا بشكل عام .

وعلى نطاق القارة اللاتينية فان ثمة عوامل متعددة ومتنامية تعمل على تدعيم استمرار التفهم والتأييد اللاتيني لسياسة مصر الخارجية وعلى زيادة حجم التعامل بين مصر وهذه الدول التي أحرز البعض منها قدرا كبيرا من التقدم العلمى في مجالات التصنيع والتكنولوجيا الحديثة والتي يمتلك بعضها كذلك من الخبرات والممارسات التقنية مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وخاصة في مجالات التسليح والطاقة النووية مايسمح لمصر من تطوير علاقاتها معها لصالحهما الثنائى او في إطار مفهوم التعاون الثلاثى مع دول اخرى نامية وخاصة الدول الافريقية ، ولعل من ابرز ميزات هذا النوع من التعاون انه يتم بعيدا عن متطلبات واعتبارات التعامل مع الدول الكبرى .

كما تعمل الدبلوماسية المصرية على تطوير إمكانيات دفع العلاقات المصرية اللاتينية الى الامام في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والسياحية والعسكرية والعلمية والزراعية والعلاقات المصرية مع سائر دول القارة علاقات واعدة ، اذ تنظر غالبية دولها الى مصر باعتبارها مركز الثقل الحقيقى والواقعى في الشرق الاوسط وافريقيا وانها نموذج رائد وجاد في تحقيق الديمقراطية والاستقرار والتنمية .

وعلى مدى عام ١٩٨٨ الفائت تم العديد من تبادل الزيارات بين مصر ودول أمريكا اللاتينية فقد استقبلت القاهرة رئيس جمهورية فنزويلا على رأس وفد على مستوى عال ضم وزير الخارجية وعددا كبيرا من الوزراء خلال الفترة من ١٣ - ١٥ يونيو كما قام وزير البترول الفنزويلي بزيارة الى مصر يومي ٢٢ - ٢٣ إبريل من العام الماضي وذلك في إطار تنسيق سياسات البلدين البترولية ومن أجل تحقيق الثبات والاستقرار في السوق البترولية .

وفي شهر إبريل ١٩٨٨ قام رئيس مجلس الشعب بزيارة الى المكسيك كما قام وزير الزراعة المكسيكي بزيارة الى مصر خلال الفترة من ٩ - ١٤ إبريل ١٩٨٨ ومن ناحية أخرى قامت مصر بتنظيم اسبوع سياسي ثقافي في عدة ولايات مكسيكية وفي ديسمبر الفائت قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بتمثيل الرئيس محمد حسنى مبارك في احتفالات تنصيب الرئيس المكسيكي الجديد ساليناس دى جورتارى تعبيرا عن عمق الصلات القائمة بين البلدين وفي شهر ديسمبر عام ١٩٨٨ قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة رسمية الى جمهورية كوبا أجرى خلالها محادثات مع كبار المسؤولين الكوبيين في الحكومة والحزب والبرلمان استهدفت العمل على تدعيم وتطوير العلاقات الثنائية وتبادل وجهات النظر حول أهمية تدعيم حركة عدم الانحياز في المرحلة القادمة وفي ظل المتغيرات الدولية الراهنة ، هذا والجدير بالذكر ان نائب وزير خارجية كوبا كان قد زار مصر مرتين خلال العام الفائت في شهرى فبراير ومايو .

وان تتمسك مصر في علاقاتها الخارجية جميعا بسياسة عدم الانحياز وبمواصلة العمل على ان تظل للحركة وحدتها وتضامنها وديمقراطيتها واذ تحرص على إقامة علاقات صداقة وتعاون مثمر مع كل دول العالم التى تبادلنا نفس الرغبة ، فان مصر تحرص كذلك في علاقاتها مع القوتين الاعظم على الا يكون احتفاظا بعلاقات متميزة مع احدى الدول العظمى على حساب علاقاتنا مع الدول الاخرى .

وتتابع الدبلوماسية المصرية باهتمام ووعى وارتياح ماتشده العلاقات بين القوتين الاعظم من وفاق وانفراج تمثل في نجاحها في تحقيق لقاءات القمة المتعاقبة والتي سجل عام ١٩٨٨ اللقاء الرابع في موسكو والخامس في الولايات المتحدة الامريكية بمناسبة اللقاء الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف لخطابه أمام الجمعية العامة المتحدة في ديسمبر من العام الفائت .

ولقد زحبت مصر بهذه اللقاءات وهذا التطور ايمانا منها بضرورة مساندة الجهود الهادفة الى تدعيم السلام والامن الدوليين وأملاتها ايضا في ان يكون لازدياد فرص الوفاق الدولى والتفاهم بين القوتين الاعظم اثره على ازدياد فرص التسوية السلمية ليؤثر التوتر العالمية .

وعلى مدى العام المنصرم قامت مصر بأكثر من خطوة في مجال تحقيق توازن علاقاتها مع الدولتين العظميين ومع العسكريين الغربى والشرقى وفي هذا الاطار واتساقا مع العلاقات الوثيقة بين مصر وبين الولايات المتحدة فقد حرص كلا الطرفين على الابقاء على ما تتميز به علاقاتهما من طبيعة خاصة من منطلق الاتفاق في وجهات النظر بالنسبة لتحقيق المصالح القومية لكل منهما من خلال تلك العلاقات كما عمدت الولايات المتحدة بصفة دائمة على التأكيد على احترامها لاستقلالية القرار المصرى بالنسبة للسياسة الداخلية والخارجية كما شهدت العلاقات مع نهاية العام ترحيبا واضحا سواء بالنسبة لاقتناع الولايات المتحدة بتحريك مسيرة السلام في الشرق الاوسط ومواجهة الحقائق والاعتراف بعدم إمكانية التخطئ المستمر للشعب الفلسطينى وممثليه الشرعيين او الاستمرار في تجاهل حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وذلك بالبداية في الحوار بين الولايات المتحدة وبين منظمة التحرير الفلسطينية أو سواء الاسهام بأكبر قدر من المساعدات الاقتصادية لتطوير وبناء الدولة المصرية العصرية أو الدخول في مشروعات الانتاج المشترك للسلاح بهدف تطوير قواتنا المسلحة ومن ثم يمكن القول بايجاز ان عام ١٩٨٨ قد سجل تحسنا بصفة عامة للعلاقات بين الدولتين على الاصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية .

وقد جاءت زيارة الرئيس حسنى مبارك في فبراير ١٩٨٨ لتدفع الدفء من جديد في العلاقات المصرية الامريكية كما حرصت الولايات المتحدة على استئناف دورها كشريك في عملية السلام من خلال مشروع شولتز ورحلاته المكوكية وحظيت قضية السلام بدرجة أعلى من سلم الاولويات المتعلقة بالنزاعات الاقليمية والدولية التى تعالجها الادارة الامريكية كما ماورست مصر الاتصال المستمر مع الادارة الامريكية حتى تحققت استجابتها لمبادرة عرفات السلمية والامساك بفرصة السلام السانحة .

ومن ناحية أخرى أصرت مصر على الابقاء على الدور الامريكى الحيوى بالنسبة لاهمية تنفيذ حكم المحكمة الدولية الخاص بطابا بالرغم من رفضنا للحل السياسى الوسط واصرارنا على انتظار نتيجة التحكيم والالتزام بها كما عكست الزيارات المتبادلة لمستويات المسؤولين في البلدين على مدى العام الفائت الاهتمام المتنامى الذى توليه كل من القاهرة وواشنطن للابقاء على قوة الدفع في العلاقات المصرية - الامريكية

وعلى الجانب الاقتصادى لم تتغير معدلات المعونة الاقتصادية الامريكية الى مصر تغييرا ملحوظا في عام ١٩٨٨ مقارنة

بالعام الذى سبق رغم تخفيض الاعتمادات بسبب عجز الميزانية الامريكية وخفض برنامج المساعدات ككل ولكن لم تستجب الادارة الامريكية لطلب مصر بزيادة الجزء النقدى من المساعدات الاقتصادية وظل الجزء الذى ووفق عليه محتجزا لحين الاتفاق مع صندوق النقد .

وفيما يتعلق بالجانب العسكرى من العلاقات المصرية - الامريكية فقد تميز العام الماضى بتعميق التعاون العسكرى ومن أهم مظاهره كان توقيع مذكرة التفاهم بين وزير الدفاع المصرى ووزير الدفاع الأمريكى وكذلك التوقيع على بروتوكول الاتفاق الخاص بالتصنيع المشترك للدبابة M.II. اما علاقات مصر بسائر دول المعسكر الغربى وخاصة دول المجموعة الاوروبية فقد شهدت المزيد من القوة والتطور على مدى العام المنصرم كما كانت زيارات الرئيس مبارك الى كل من فرنسا والمانيا الاتحادية وبريطانيا وايطاليا والفاثيكان وتركيا واليونان في فبراير ١٩٨٨ ومرة اخرى الى كل من فرنسا والمانيا الاتحادية وبريطانيا في سبتمبر من العام الماضى مايعكس الاهمية الكبيرة التى تتميز بها العلاقات المصرية مع هذه الدول .

ولا يخفى ان الدبلوماسية المصرية تعتقد ان الوقت مناسب الان أكثر من أى وقت مضى لتحريك الدور الاوروبى من اجل تنشيط جهود السلام فى المنطقة وانه يمكن لاروپا ان تلعب دورا فعالا فى هذا الاتجاه لما تملكه أوروبا من ثقل ووزن معنوى لدى كل من العملاقين كما ان لاروپا مصلحة ذاتية فى تأمين السلام والاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط لارتباط مفهوم الامن الاوروبى بأمن الشرق الأوسط الذى يقع على الحدود الجنوبية المتاخمة لاروپا كما ترى مصر أهمية ان يرتفع صوت أوروبا التى تقوم فلسفتها على احترام حقوق الانسان لادانة واستنكار ما يواجهه الفلسطينيون فى الاراضى المحتلة من انتهاكات دائمة ومستمرة ويومية على أيدي سلطات الاحتلال الاسرائيلية التى تمارس تنكيلها وانتهاكاتها على مدى عشرين عاما متصلة ويقوم منطق الدبلوماسية المصرية على حقيقة ان وقوع الضحايا يوميا الان وعلى مدى العام المنصرم ومنذ بدء انتفاضة الشعب الفلسطينى على الظلم والعدوان الذى يكابده لسنوات طويلة انما يشكل سببا كافيا لتحريك الضمير الاوروبى من أجل العمل على وقف التدهور فى الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطينى ولضمان تطبيق اتفاقات جنيف الخاصة بمعاملة المدنيين الذين يعيشون تحت الاحتلال والاحترام بميثاق حقوق الانسان .

واذا كان ذلك هو المضمون السياسى للعلاقات المصرية - الأوروبية ، فان المضمون الاقتصادى يقوم فى جوهره على متابعة حث الدول المانحة للمعونات على زيادة دعمها لمصر ، وحشد تأييدها لنا فى المفاوضات الجارية بين القاهرة ومؤسسات التمويل الدولية وأهمها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . وقد نجحت اتصالاتنا على المستوى السياسى الفنى فى اشعار متخذى القرار فى الدول ذات العضوية المؤثرة فى تلك المؤسسات باحتياجات مصر ، وبضرورة مراعاة الأوضاع الاجتماعية الداخلية التى تستدعى تفهم أهمية تطبيق الاصلاح الاقتصادى بأسلوب تدريجى ، وضمن الحدود الزمنية ، التى تضع فى حساباتها قدرات الفئات الفقيرة من الشعب .

أما عن علاقات مصر مع الاتحاد السوفيتى ، فأنها تشهد فى هذه المرحلة تطورا ايجابيا واضحا . ولعله من الجدير بالذكر أن تاريخ العلاقات المصرية - السوفيتية قد مر بحقب مختلفة تمكن الجانبان خلالها جميعا ، وبجهود مشتركة من تذليل الصعاب التى شابتها ، وأستطيع أن أقول أن الجانبين المصرى والسوفيتى يخططان الآن ، بكل وعى وادراك وجدية ، فى عملية اعادة بناء العلاقات بين البلدين ، وأرساء الأساس المتين لذلك الحوار البناء الدائر الآن فى كافة مجالات التعاون بين البلدين . كما تجرى الآن ، سواء على مدى العام المنصرم ، أم كذلك فى المستقبل ، وبروح من الاخلاص والثقة ، مناقشة كافة جوانب العلاقات المصرية - السوفيتية ، ومختلف المسائل الدولية التى تهم البلدين من خلال لغة مشتركة ، وفهم متبادل ، يستهدف فتح آفاق جديدة لتعاون مثمر ومصالح متطورة .

كما انه من المؤكد أن الاتحاد السوفيتى الذى يمثل أحد القطبين العظميين فى تلك الثنائية التى تحكم العالم المعاصر ، يشكل حضوره السياسى والواقعى فى قضية الشرق الأوسط ، عنصرا حاسما ولازما ، لا يمكن تجاهله أو تجاوزه ، وخاصة فى مثل هذه الصراعات التى غدت جزءا من المواجهة العالمية المحكومة بهذه القطبية الثنائية الشاملة . والعلاقات بين الشرق الأوسط والاتحاد السوفيتى ، هى علاقات لا تفرضها فقط عوامل السياسة المعاصرة ، ولكن تتداخل فيها كذلك عوامل الجغرافيا السياسية والجيواستراتيجية ، بحكم اعتبارات الجوار والمصالح والأمن بمفهومه القومى والعالمى . ولا شك أن دور الاتحاد السوفيتى هو بالضرورة جوهرى وحيوى ، سواء فى ظل علاقات الحرب الباردة والتوتر بين الشرق والغرب ، أو فى ظل الوفاق العالمى والتقارب بين العالمين الاشتراكى والرأسمالى ، وربما يزداد الدور السوفيتى أهمية وفعالية ، عندما يسود التقارب والوفاق بين واشنطن وموسكو ، كما أن هذه الاهمية والفعالية تأخذ ابعادا أكثر عمقا وإيجابية عندما يقوم الموقف السوفيتى على أسس واضحة ومفاهيم ثابتة ، من ضرورة حل القضايا الاقليمية بصفة عامة وقضية الشرق الأوسط وحقوق الشعب الفلسطينى بصفة خاصة .

فالموقف السوفيتى يؤيد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، ويدعم نضاله من أجل الحرية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ويعترف بالدولة الفلسطينية التى أعلن عن قيامها المجلس الوطنى الفلسطينى فى الخامس عشر من نوفمبر ١٩٨٨ فى الجزائر . وفى نفس الوقت فإن الدبلوماسية السوفيتية تؤكد على ضرورة مراعاة مصالح كافة أطراف

النزاع ، وتؤمن بأن الطريق الواقعي الوحيد نحو التسوية الشاملة لقضية الشرق الأوسط ، لا بد وأن يمر عبر مؤتمر دولي يتبلور اتفاق عالمي واسع حوله . كما يعرض السوفيت كذلك استعدادهم لاعادة علاقاتهم الدبلوماسية بإسرائيل ، عند بداية انعقاد المؤتمر الدولي .

وإذا كانت مصر ترحب بدور سوفيتي نشط في مجال السعي لتهيئة الأجواء المناسبة لعقد المؤتمر الدولي المنشود ، فإننا نتطلع الى مزيد من التحرك السوفيتي في مجال الاتصال بمختلف الأطراف الدولية ، سواء مع الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية أو إسرائيل . ذلك أن الحضور السوفيتي الفاعل على مسرح الشرق الأوسط ، ودوره الايجابي داخل المؤتمر الدولي للسلام ، هو - بكل تأكيد - ما تحرص عليه مصر والعرب جميعا ، لأن ماسوف يتحقق ، من خلال المشاركة السوفيتية ، سيكون أفضل مما يتحقق لو ترك الأمر للدور الأمريكي بمفرده ، كما لا يخفى أن ما يمكن أن يقدمه الاتحاد السوفيتي من ضمانات لتحقيق التسوية ، سيظل من أكثر العوامل أهمية في مرحلة اخراج التسوية الى حيز التنفيذ الفعلي ، وفي مجال التوصل الى السلام الشامل والعاقل والدائم في هذه المنطقة الحيوية للسلام العالمي كله .

ولقد سجل العام المنصرم - في مجال العلاقات الثنائية بين مصر والاتحاد السوفيتي ، مرور خمسة وأربعين عاما على قيام العلاقات الرسمية بينهما . وفي الحقيقة كانت مسيرة هذه الأربعة عقود ونصف العقد الماضية ، مسيرة حافلة بمعاني الصداقة والتفاهم المتبادل والتعاون المشترك . ولقد شهدت السنة الماضية تبادلا مكثفا للزيارات على مستوى الوزراء والفنيين في مجال التعاون بين البلدين . كما جاءت زيارة السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الى موسكو في مايو ١٩٨٨ ، بعد ما يقرب من اثني عشر عاما على آخر زيارة عمل لوزير خارجية مصر في اطار العديد من المتغيرات السياسية ، وبعد أربعة أعوام على تبادل السفراء بين الدولتين ، وتقوية العلاقات المصرية السوفيتية ، التي دخلت بالفعل مرحلة العلاقات الطبيعية التي تتسم بالتشاور السياسي المستمر بين البلدين ، وتبادل الزيارات على كافة المستويات الى جانب ما تحقق من تطورات هامة في العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية .

فعلى جبهة العلاقات الاقتصادية تحقق تطور ايجابي ملحوظ ، خاصة بعد توقيع اتفاق إعادة جدولة الديون المصرية ، ويبحث مجالات التعاون التجاري والاقتصادي والعمل على تدعيمها في ضوء رغبة الاتحاد السوفيتي في الاسهام في الخطة الصناعية والاقتصادية في مصر ، وتنفيذ بعض مشروعات الخطة الخمسية القادمة وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين . وقد بلغ حجم التبادل التجاري السلعي بين البلدين حوالي ٩٥٠ مليون دولار ، أما عقود الاحلال والتحديث للمشروعات السوفيتية القائمة في مصر ، فقد بلغت مائة مليون دولار . كما تم توقيع اتفاق طويل الأجل لتدعيم العلاقات التجارية بين البلدين لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من أول يناير عام ١٩٨٨ . كما جرى في يونيو الفائت التوقيع في موسكو على أول اتفاقية سياحية بين مصر والاتحاد السوفيتي لزيادة حجم التبادل السياحي بين البلدين . ولا شك أن هذا التطور الايجابي سيفتح الباب أمام التوصل الى اتفاقيات أخرى حول تطوير التعاون الاقتصادي ، وتوسيع مجالات التبادل التجاري والثقافي وغيره من المجالات . كما أن السوق السوفيتية هي سوق تقليدية هامة للصادرات المصرية استقرت قواعدها على مدى ثلاثين عاما .

أن هناك بكل تأكيد ، مجالات واسعة ورائعة تنتظر العلاقات المصرية - السوفيتية ، خدمة لشعبي البلدين . وفي هذا الصدد ، فقد كان توقيع اتفاقية التعاون المصري - السوفيتي في مايو ١٩٨٨ ، بمثابة فاتحة جديدة في العلاقات بين القاهرة وموسكو تؤكد حرص الجانبين على اقامة روابط مستديمة ، طبيعية ومتوازنة ، خلاقة ومتطورة .

وفي العام الفائت ، قام السيد وزير الدولة للشئون الخارجية ورئيس جمعية الصداقة المصرية - السوفيتية بزيارة الى الاتحاد السوفيتي في يوليو عام ١٩٨٨ ، للمشاركة في احتفالات جمعية الصداقة السوفيتية - المصرية باحتفالات الذكرى السادسة والثلاثين بثورة يوليو المصرية . وتعمل جمعيتا الصداقة في البلدين ، على بذل الجهود لتهيئة انسب الظروف ، وتوفير المناخ النفسي المواتي لنمو العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات ، ضمن أفق يستشرف تدعيم وتعميق مفاهيم الصداقة والاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة بين الشعبين المصري والسوفيتي .

ولا شك أن العلاقات بين مصر وبين وسائل دول الكتلة الاشتراكية ، تشهد تطورا هاما وشاملا في مختلف المجالات ، كما أن ثمة آفاقا واسعة ما زالت تنتظرها لمزيد من التوسع والتنوع ، وخاصة في حقل التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والثقافي والعلمي المتعدد المناحي . ومن المؤكد أن دول المجموعة الاشتراكية تستطيع أن تلعب دورا هاما في مجال التحديث والاحلال للقطاع العام المصري ، الذي اعتمد في مرحلة الستينات - بصورة كبيرة - في تأسيسه ، على خبرات شرقية .

وإذا كانت الزيارات المتبادلة التي تأخذ في القناني بين مصر وبين دول الكتلة الاشتراكية ، تشكل مؤشرا في اتجاه الصعود المستمر ، فإن عام ١٩٨٨ المنصرم قد سجل زيارته هامة في كلا الاتجاهين ، لعل في مقدمتها ، تلك الزيارة التي قام بها الرئيس حسنى مبارك الى يوجوسلافيا في سبتمبر ١٩٨٨ ، كما قام رئيس مجلس الشعب على رأس وفد من المجلس

بزيارة الى الاتحاد السوفيتي ، وكذلك قام رئيس مجلس الشورى بزيارة كل من رومانيا وبولندا والمجر . كما قام وفد من مجلس الشورى بزيارة الى جمهورية المانيا الديمقراطية للمشاركة في الندوة الخاصة باقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية . وعلى المستوى الوزاري ، قام وزير الدولة للتعاون الدولي بزيارة الى كل من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ، ووزير الاسكان والمرافق بزيارة الى كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا ، ووزير الصناعة الى تشيكوسلوفاكيا .

وعلى الجانب الآخر استقبلت مصر الرئيس نيكولاي شاوشيسكو رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية في سبتمبر ١٩٨٨ ، وكذلك النائب الأول لرئيس الوزراء الروماني في اكتوبر ١٩٨٨ لحضور اجتماعات اللجنة المشتركة بين البلدين . كما قام كل من نائب وزير الخارجية لشئون الامم المتحدة ونائب وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط ، في جمهورية المانيا الديمقراطية بزيارة الى مصر في فبراير واكتوبر ١٩٨٨ على التوالي . كما قام رئيس اتحاد عمال المانيا بزيارة الى مصر في يناير ١٩٨٨ ، والنائب الأول لرئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية في فبراير ١٩٨٨ . ومن تشيكوسلوفاكيا استقبلت مصر وزير الخارجية في ابريل ١٩٨٨ ، وقبله قام نائب وزير الخارجية بزيارة الى مصر كذلك في يناير ١٩٨٨ .

الدبلوماسية المصرية على ساحة المنظمات الدولية :

تنشط الدبلوماسية المصرية في نطاق الأمم المتحدة كتنظيم دولي شامل ، سواء على مستوى اجهزتها الخمسة الرئيسية او على مستوى وكالاتها المتخصصة او مؤتمراتها المتعددة التي غدت تشكل نظاما متكاملًا ، يحيط بمختلف أوجه النشاط من سياسى واقتصادى وثقافى واجتماعى وبيئى وقانونى وانسانى . كما تنشط مصر على ساحات دولية أخرى متعددة تأتي في مقدمتها منظمة المؤتمر الاسلامى .

فعلى ساحة المؤتمر الاسلامى ، يقوم انتماء مصر الى العالم الاسلامى في جوهره على الايمان برسالة الاسلام التي هي رسالة عدل وسلام ، ودعوة حق وخير ، ومنهج حرية وديمقراطية . ومن خلال عضوية مصر في منظمة المؤتمر الاسلامى ، تؤكد دوما على أهمية التنسيق والتشاور المستمر بين الدول الاسلامية حيال مختلف القضايا الجوهرية والاساسية ذات الاهتمام المشترك ، كما تؤكد ، وبصفة خاصة ، على أهمية التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية

وفي عام ١٩٨٨ المنصرم ، نجحت الدبلوماسية المصرية في أن تصل بعلاقاتها مع المجموعة الاسلامية الى أفضل المستويات ، بالاتصالات الدائمة مع قياداتها ، ومشاركة ايجابية في مختلف الانشطة بمنظمة المؤتمر الاسلامى

وتحت علم الأمم المتحدة ، تمارس مصر مسئوليتها كعضو مؤسس لمجتمع الأمم على مدى الثلاثة والأربعين عاما الماضية ، بكل الحماس والاخلاص ، ايمانا منها بأن الأمم المتحدة هي النظام الذى يستهدف أن تتأسس بموجبه علاقات الدول والشعوب على أساس من الحرية والتعاون والتعايش السلمى ، عوضا عن أساليب القهر والسيطرة والاقتتال .

واذ تؤمن الدبلوماسية المصرية بأن القوة ليست هي افضل وسائل اقرار السلام والأمن ، وان افضلها انما يتمثل في ازالة البواعث التي تؤدي الى الحرب ، وترجيح كفة المعقولة السياسية ، وجعل صنع السلام أسلوب حياة لشعوبنا . ومن أجل هذا تدرك مصر بأهمية تقديم المزيد من الدعم لمنظمة الأمم المتحدة ، حتى تتزايد اسهاماتها الايجابية ، وبضرورة العمل معا ، في اطار من التضامن ، والمسئولية المشتركة ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، حتى يتزايد اقترابنا من عالم اكثر انسانية ، يقوى ايمان البشرية بنفسها ، وبقدراتها الخلاقة على صنع مستقبل أفضل .



وهكذا يستبين لنا ، من واقع استعراض حصاد العام الفائت ، أن سياسة مصر الخارجية ، تزداد اكتسابا لمواقع جديدة ، يوما بعد يوم ، بما يؤكد مصداقية توجهاتها السياسية ، ومبدئية قناعاتها الفكرية والسلوكية على الصعيد العالمى .

د . بطرس بطرس غالى

الفكر المحافظ الأمريكي والصراع العربي الاسرائيلي

د . إبراهيم عبدالعزيز المهنا

مدرس بجامعة الملك سعود - قسم الاعلام

المحافظة

١ - المحافظة على التقاليد الموروثة ومعاداة التغيرات الجديدة في العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية .
٢ - الايمان بالحرية الفردية والحد من سيطرة الدولة .
٣ - الاعتقاد بحرية الاقتصاد والتجارة ومعاداة تدخل الدولة في الاقتصاد والنزعة الى اعادة توزيع الثروة .
٤ - الوطنية المتشددة .
٥ - الاعتقاد بأهمية القوة - وبالذات القوة العسكرية - في السياسة الخارجية .
وبالرغم من انتشار الفكر المحافظ في الغرب ، الا أنه في الولايات المتحدة وبخلاف الدول الغربية الأخرى ، كان فكرا ضعيفا في الخطاب السياسي وغير مؤثر على عملية اتخاذ القرارات الداخلية والخارجية على حد سواء . لقد كان الحزب الجمهوري في أمريكا هو الحزب الذي يميل الى المحافظة - وبالذات في الشؤون الاقتصادية - الا أنه

هي واحدة من المدارس السياسية الثلاث - بجانب الليبرالية والاشتراكية - السائدة الآن في الغرب . وقد ظهرت الفلسفة السياسية المحافظة في عام ١٧٩٠ على يد آدموند بيرك في كتابته المعادية لمبادئ الثورة الفرنسية . ومنذ ذلك الوقت ، أخذت هذه الفلسفة في الانتشار ، حتى أصبحت قوة سياسية هامة مع نهاية القرن التاسع عشر^(١) . وبالرغم من انتشار كلمة «محافظ» و«الفكر والسياسة المحافظة» ، الا أنه لا يوجد تعريف دقيق وثابت وشامل لمعنى محافظ . فلقد اختلف معناها باختلاف المكان والزمان . اضافة الى ذلك فان الجماعات المحافظة تنقسم الى عدة أقسام تختلف فكريا فيما بينها . إلا أنه يمكن التعرف على المحافظة المعاصرة ، من خلال الخواص العامة التالية لفكرهم .

1- Robert Nisbet, Conservatism (Minneapolis: University of Minnesota press, 1986). pp. vii-3.



نفسه أول رئيس أمريكي في التاريخ يعلن وبثقة أنه محافظ ... لقد كان التغيير في أمريكا كبيرا . ان انتخاب ريجان يعتبر محصلة لتكونات محافظة بدأت في التراكم والبناء منذ ثلاثين سنة تقريبا . انه بناء سياسي وثقافي وفكري يشمل مفكرين مشهورين ومجالات قومية ذات توزيع كبير وتأثير قوى ، ومراكز ومعاهد للأبحاث... لقد برزت شبكة محافظة فعالة . وأكثر من ذلك أن كلمة محافظ Conservative أصبحت شعارا مقبولا في الخطاب السياسي الأمريكي في هذا الوقت^(٢) .

وبالرغم من ذلك فإن الجماعات المحافظة ، وكما ذكرنا سابقا ، تختلف فيما بينها فلسفة وتكوينها . ولعل أحدث الجماعات المحافظة هو ما يعرف بالمحافظين الجدد Neo-Conservatives . إضافة الى ذلك فإنه من الممكن اعتبار جماعة المحافظين الجدد أقوى الجماعات المحافظة من ناحية التأثير الفكري ووضوح الخط السياسي . كما

من الصعب التمييز بين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي في الكثير من السياسات العامة لدرجة تجعلنا نصف الحزب الجمهوري بأنه الحزب المحافظ بينما نصف الحزب الديمقراطي بأنه الحزب الليبرالي . ان التداخل والتشابه الفكري والسياسي بين هذين الحزبين قوى ، حيث أنهما يحتويان على جماعات محافظة وليبرالية في آن واحد . وبالرغم من أن الجماعات التقدمية كانت قوية داخل الحزب الديمقراطي ، إلا أن الجماعات المحافظة كانت ضعيفة داخل الحزب الجمهوري وداخل أمريكا بشكل عام . ومع انتخاب رونالد ريجان رئيسا للولايات المتحدة في عام ١٩٨٠ بدأ الأمر بالتغير حيث يذكر البرفوسور روبرت نسبات في كتابه «المحافظة» :

لقد أصبح رونالد ريجان ، الذي رشح نفسه على خط جمهوري محافظ واضح ، في البيت الأبيض ، جاعلا من

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٤ .

مدرستان متضادتان : الأولى . هو ما يعرف بالمدرسة المثالية (Idealistic School) والتي ترى أن القانون هو العنصر الأساسي في المجتمع الدولي ، وأنه بإمكان الدول تحقيق السلام والرخاء والحرية لشعوبها عن طريق القانون الدولي والمنظمات الدولية . أما المدرسة الثانية فهي ما يسمى بالمدرسة الواقعية (Realistic School) والتي ترى أن القوة هي العنصر الأساسي في المجتمع الدولي ، وأن جميع الدول تسعى دائما إلى زيادة قوتها وفرض نفوذها ومصالحها على الآخرين ، بغض النظر عن الطرق المتبعة من أجل الوصول إلى هذا الهدف .

وقد اتبعت أمريكا في سياستها خليطا من هاتين المدرستين . فمن المدرسة الواقعية أخذت مبدأ القوة والسعي إلى زيادة نفوذها ومصالحها . ومن المدرسة المثالية أخذت مبدأ الإيجابية (Positivism) والتي ترى أنه بإمكان الولايات المتحدة حل المشاكل الدولية المختلفة من الصراعات العسكرية إلى قضايا التطور والتنمية في دول العالم الثالث .

والفكر وقادته ومنفوضه في هذا الخط هم ما أصبح يعرف بالمؤسسة الشرقية (Eastern Establishment) ، نسبة إلى شرق الولايات المتحدة حيث توجد المراكز الفكرية والمالية والسياسية ، والمؤسسة الشرقية تدعى استخدام العلم والمنطق ، بدلا من الأيديولوجية العمياء ، في فهم المجتمع الدولي والتعامل معه .

وكانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال الخمسينات والستينات والسبعينات تتأرجح في سياستها بينة ويسرة حول خط المؤسسة الشرقية ، ولكن ليس بعيدا عن الوسط . فعند وصول الجمهوريين إلى البيت الأبيض (نيكسون مثلا) فإن السياسة العامة تميل إلى اليمين وإلى المحافظة ولكن ليس بعيدا عن خط المؤسسة الشرقية . أما عند وصول الديمقراطيين إلى البيت الأبيض (كيندي ، جونسون ، وكارتر) ، فإن السياسات العامة تميل نحو اليسار والليبرالية ، ولكن ليس بعيدا عن خط الوسط كذلك .

وهذا لا يعني عدم وجود أفكار أخرى في الخطاب السياسي الأمريكي . بل هنالك بعض الأفكار المتطرفة نوعا ما - أما يسارا أو يميناً . إلا أن أفكارا كهذه كانت محدودة التأثير على الخطاب السياسي وفي التطبيق . وخلال الستينات بدأ بعض المفكرين الأمريكيين يحسون بوجود أزمة في المجتمع الأمريكي وفي السياسة الخارجية للحكومة . ولعل من أسباب الشعور بهذه الأزمة هو زيادة التدخلات العسكرية الأمريكية الخارجية (فيتنام مثلا) ، وتزعزع القوة الأمريكية ، وفشل السياسات المتبعة في التعامل مع المشاكل الداخلية والخارجية . وهنا بدأت الأفكار اليسارية في البروز على السطح والمشاركة في الخطاب السياسي ومن ثم التأثير على الحكومة والمجتمع . ونتيجة لذلك أخذ اليمين والوسط في التراجع وأخذ موقف الدفاع .

أن المحافظين الجدد قد لعبوا دورا رئيسيا في اسقاط جيمى كارتر ورسم جزء كبير من سياسة ريجان الخارجية .

هذا البحث هو محاولة لدراسة تكوين وفكر جماعة المحافظين الجدد . ولكن قبل أن نفعل ذلك ، فأننا سوف نتطرق إلى الفكر المحافظ في أمريكا وللجماعات المحافظة فيها من ناحية الالتقاء والاختلاف في الأفكار وبالذات في الشؤون الخارجية والصراع العربى - الاسرائيلي . أما خاتمة الدراسة فهي عبارة عن استقراء لمستقبل المحافظين الجدد في السنوات القليلة القادمة .

الفكر والجماعات المحافظة في أمريكا :

تاريخيا ، من الممكن القول أن الفكر المحافظ هو من أضعف التيارات السياسية في أمريكا . إذ أنه يتميز بجموده وعدم قدرته أو استعداداته للتعامل مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، ولذا فإنه لم يستطع كسب قاعدة شعبية كبيرة . فبعد قيام الولايات المتحدة ، كان المحافظون ضد أى إصلاح اجتماعى في الداخل مثل تحرير السود . أو توسيع القاعدة الانتخابية (كانت مقتصرة على ملاك الأراضي) . أما في الشؤون الخارجية ، فإن هذا الفكر كان يدعو إلى سياسة العزلة الدولية Isolationism والتي ترى أنه يجب على الولايات المتحدة عدم الدخول في المشاكل والصراعات الدولية خارج حدودها . إضافة إلى ذلك فإن المحافظين ارتبطوا بالطبقة الرأسمالية وأصبحوا المدافعين الرئيسيين عن مصالح هذه الطبقة .

وقد منى الفكر المحافظ بالكثير من الهزائم منذ استقلال الولايات المتحدة وحتى الآن . فبعد أربعة وسبعين سنة من الاستقلال ، قامت الحرب الأهلية وانهزمت الولايات المتحدة الجنوبية المحافظة وتم تحرير السود . وفي عام ١٨٩٨ م قامت الحرب الأمريكية - الإسبانية والتي انتهت بهزيمة أسبانيا وبرزت الولايات المتحدة كقوة دولية فعالة . وكان هذا نهاية للفكر الذى يدعو إلى العزلة . واستمر تراجع الفكر المحافظ في العقود التالية . ولعل أكبر هزيمة لهذا الفكر ، فيما يتعلق بالعلاقة بين الدولة من ناحية والاقتصاد والمجتمع من ناحية ثانية ، حصلت في الثلاثينات من القرن العشرين مع تطبيق سياسة التنظيم الجديد The New Deal والتي أقرت بعض الأفكار الاشتراكية مثل تملك الدولة للمشاريع الكبرى (مشروع وادى تنسى) ومسؤولية الدولة في توفير الرخاء للمواطنين خلال سياسة الضمان الاجتماعى .

وتعتبر الحرب العالمية الثانية أكبر تحول أصاب موقع الولايات المتحدة في النظام الدولى . فبعد الحرب أصبحت أمريكا القوة الأولى في العالم والتي تستطيع فرض سياستها على الدول الأخرى بما فيها القوى الأوروبية التقليدية مثل بريطانيا وفرنسا . وهذا أثر على الخطاب السياسى الأمريكى ، حيث برزت في العلاقات الدولية

من أجل تحليل العلاقات الدولية والتأثير على السياسة الخارجية . وأهم مفكرى المحافظين التقليديين هم هانس مورجنثاو ، وهنرى كيسنجر . الأول يهودى ألماني متخصص في علم السياسة والقانون الدولي ، وهاجر الى أمريكا في الثلاثينات ، حيث أعاد صياغة أفكار ميكافيل في السياسة لتتناسب مع العصر الحديث . لذا فإنه يعتبر أهم مؤسس المدرسة الواقعية في الولايات المتحدة . أما هنرى كيسنجر فهو الآخر يهودى ألماني هاجر الى أمريكا في الثلاثينات ودرس السياسة فيها ، واستخدم في دراسته التاريخ الأوروبي في القرن التاسع عشر لمطابقته ومقارنته بالوضع الراهن . وكلاهما أثر على الخطاب السياسى الأمريكى وعلى رسم السياسة الأمريكية الخارجية بشكل لم يصل اليه أى شخص آخر في أمريكا منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن .

ويتحالف المحافظون التقليديون مع الطبقة الرأسمالية الأمريكية ، إلا أنهم ينظرون الى الاقتصاد كامتداد للسياسة وليس العكس . اضافة الى ذلك فانهم لا يعيرون اهتماما يذكر للقانون الدولي والتعاون الدولي بشكله الواسع ، بل ان بعضهم يعتقد أحيانا أن الغاية تبرر الوسيلة .

ويتبع المحافظون التقليديون خطا معاديا لجميع القوى التى تقاوم وتعارض النفوذ الأمريكى ، بغض النظر عن الاتجاه الايديولوجى لهذه المعارضة . والاتحاد السوفيتى على رأس قائمة اعدائهم ، إلا ان عداءهم للاتحاد السوفيتى لا ينبع من اعتقاد ايديولوجى بقدر ما هو نتيجة لتضارب المصالح وتصارع النفوذ . لذا فانهم يأخذون خطا مرنا حول طبيعة ومستقبل العلاقة مع الاتحاد السوفيتى . وهذا يعنى أنهم يؤمنون بإمكانية التفاهم والتعاون مع الاتحاد السوفيتى ، إذ كانت سياسة التعاون هذه تخدم المصالح الأمريكية أو على الأقل مصالح الطبقة الحاكمة في أمريكا .

وبالنسبة للصراع العربى - الاسرائيلى ، فان المحافظين التقليديين أخذوا يركزون على هذا الموضوع منذ بداية السبعينات ، إذ يعتقدون أن اسرائيل تعتبر حليفا استراتيجيا مهما للولايات المتحدة يجب دعمه عسكريا وسياسيا واقتصاديا . ومنبع هذا التأيد هو أن المحافظين التقليديين يرون أنه يجب على أمريكا تجنب التدخلات العسكرية المباشرة كما حدث في فيتنام . وبالتالي ايجاد دول حليفة في كل منطقة ، وتأييد وتقوية هذه الدول من أجل أن تلعب دور الشرطى في المنطقة المعنية بدلا من أمريكا . وفى المنطقة العربية وقع الاختيار على ايران واسرائيل للقيام بهذا الدور . وبعد سقوط

وقد أثر هذا التغير على سياسة أمريكا الخارجية في العقد التالى . فقام الرئيس ريتشارد نيكسون بالاعتراف بالصين الشيوعية وزيارتها وتوقيع اتفاقيات مع الاتحاد السوفيتى والانسحاب من فيتنام . وهذه اشياء لم تكن متوقعة من رئيس جمهورى معروف بعدائه للاتحاد السوفيتى وللشيوعية . وكان انتخاب جيمى كارتر رئيسا في عام ١٩٧٥م يعتبر انتصارا للجناح الليبرالى ليس على مستوى الحزب الديمقراطى فقط ، بل على مستوى أمريكا ككل . وقد حاول كارتر تطبيق بعض الافكار الليبرالية التى ظهرت في السبعينات ، إلا أنه واجه الكثير من المشاكل في السنوات الأخيرة التى أثرت على استمراريته ، والتى من غير المناسب مناقشتها في هذه المقالة .

وكان وصول رونالد ريجان الى البيت الأبيض يمثل اكبر هزيمة يواجهها الليبراليون واليساريون في تاريخ أمريكا الحديث . وكما ذكرنا سابقا فقد وصل ريجان بسياسة متشددة أو متطرفة في التحفظ ، إذ أنها بعيدة بشكل كبير عن المؤسسة الشرقية^(٣) . وقد كانت هزيمة كارتر وانتصار ريجان في انتخابات الرئاسة الأمريكية في عام ١٩٨٠م نتيجة لتحالف أربع جماعات من المحافظين (التقليديون ، الوطنيون ، الدينيون والجدد) . ولعل أهم هذه الجماعات من ناحية الحداثة ومن ناحية التأثير على الخطاب السياسى هى جماعة المحافظين الجدد . وقبل أن نناقش جماعة المحافظين الجدد تفصيلا ، فانا سوف نتحدث عن الجماعات الثلاث المحافظة الأخرى ، وذلك من أجل المقارنة بين هذه الجماعات ومعرفة العلاقات بينهم ، ومن أجل الخروج بفهم أكثر للمحافظة الأمريكية بشكل عام والمحافظين الجدد بشكل خاص . علما أن هنالك تداخلا في آراء هذه الجماعات الذى يصل أحيانا الى درجة التطابق في بعض المسائل .

المحافظون التقليديون :

بخلاف الجماعات المحافظة الأخرى ، يعتبر المحافظون التقليديون جزءا من المؤسسة الشرقية ، وقد لعبوا دورا أساسيا في تكوين الخطاب السياسى الأمريكى الحديث وفى رسم السياسة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن . اضافة الى ذلك فان المحافظين التقليديين يلتقون مع ليبرالى الوسط في الكثير من القضايا الدولية وسياسة أمريكا الخارجية .

ولعل أهم ما يميز المحافظين التقليديين هو تمسكهم بالقوى «بالمدرسة الواقعية» ومبدأ أساسية القوة العسكرية في العلاقات الدولية . ويتميزون كذلك ، بالاستخدام الذكى للتاريخ والقياس والمقارنة التاريخية

(٣) يحلو للكثير من السياسيين والكتاب والمؤيدين لريجان وصف وصوله الى البيت الأبيض والسياسات التى سعى إلى اتباعها « بالثورة » ، أو « الثورة الريجانية » . وفى هذا الخصوص انظر مثلا كتاب ديفيد ستوكمان الذى كان وزيرا للخزانة في السنوات الأربع الأولى من ادارة ريجان :

David Stockman, The Triumph of Politics: The Inside Story of Reagan's Revolution (N.Y.: Harper and Row, 1986).

وقد استمرت جماعة المحافظين القوميين نشطة خلال الستينات والسبعينات ، الا أن نشاطها كان منحصرا في جماعات قليلة جدا داخل الحزب الجمهوري . الا أن أصواتهم كانت مسموعة في المجتمع الأمريكي السياسي بشكل عام ، وذلك من خلال الصحافة ومن خلال بعض الأفراد في الكونجرس . ففي الصحافة فإن وليم باكلي ، يعتبر أكبر الأصوات الرافعة لرأى المحافظين القوميين ، فبالإضافة إلى عمله كرئيس تحرير مجلة ناشيونال ريفيو المحافظة ، فإنه يكتب باستمرار في بعض الصحف والمجلات الأمريكية المشهورة مثل الواشنطن بوست وفي الكونجرس فإن جمى هلمز الممثل لولاية جنوب كارولينا يعتبر من أهم الأفراد المنتمين لجماعة المحافظين القوميين .

ولقد شاركوا في حكومة ريجان بشكل كبير ، حيث تم تعيين عدد منهم في مناصب مهمة مثل وزارة الداخلية التي كان يرأسها جيمس وات ووكالة الاستخبارات المركزية (The C.I.A) والتي كان يرأسها وليم كيس ، والمتحدث الرسمي للبيت الأبيض ميخائيل بوكانون . وبالرغم أن عددا منهم فقد منصبه بعد فضيحة إيران - جيت ، الا أن عددا ليس بالقليل ظل يحتفظ لفترة طويلة بمناصب حكومية مهمة مثل وزارة العدل التي يرأسها أدون ميس .

وبالنسبة للصراع العربي - الاسرائيلي فإن المحافظين القوميين يتميزون بموقف موال للعرب نسبيا ، وبالأذات مع الدول العربية «المحافظة» والمالية لأمريكا . وهذا الموقف يرجع إلى عدة عوامل . أولا : أن بعض المحافظين الوطنيين يرتبطون بعلاقات تجارية قوية مع بعض الدول العربية . ثانيا : المحافظون القوميون يتميزون بعداؤهم للاتحاد السوفيتي ، ولذا فإنهم يرون في الدول العربية المعادية للاتحاد السوفيتي حليفا جيدا . ثالثا : بعض المحافظين القوميين لا يرتاحون للجماعات اليهودية والصهيونية . أما من منطلق عنصري وطني أو من منطلق أن الغالبية من اليهود يعتبرون جزءا من الجناح الليبرالي ، لذا فإن المحافظين يعادونهم من منطلق أن أفكارهم معادية للأفكار المحافظة . رابعا : بعض الأمريكيين - يعادون التجمعات الصهيونية بسبب أن هذه التجمعات تخدم مصالح اسرائيل ولا تهتم بمصالح أمريكا ، وهذا ما قد يضر بالمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وبالأذات على المدى الطويل .

وبالرغم من أن جزءا كبيرا من المحافظين الوطنيين متعاطف مع العرب ، الا أنه تم اسكاتهم في الآونة الأخيرة نتيجة للضغوط الصهيونية ، فجيسى هلمز مثلا تحول من صديق للعرب إلى معاد لهم وذلك لدرء المعادة

حكومة الشاه في عام ١٩٧٩م . أصبحت اسرائيل تقوم بهذا الدور منفردة ، مما عزز من أهميتها في نظر بعض المحافظين التقليديين ، الا أن بعضا منهم مثل السناتور شارلز برسي يشك في فائدة ومقدرة اسرائيل في القيام بدور كهذا .

إضافة إلى ذلك فإن المحافظين التقليديين يناصرون الدول العربية الحليفة للولايات المتحدة الا أن تأييدهم لهذه الدول لا يؤثر على اعتقادهم بأهمية اسرائيل وأهمية دعمها ودورها في المنطقة . وهذا يرجع إلى أنهم يرون أن التحالف الأمريكي - الاسرائيلي لا يضر ولا يؤثر على التحالفات العربية - الأمريكية وذلك بسبب طبيعة الأنظمة العربية الحليفة لأمريكا . ولهذا فإن نظرتهم إلى اسرائيل لن تتغير الا إذا أحسوا أن العلاقة الأمريكية - الاسرائيلية ستضر بالمصالح الأمريكية في المنطقة (٤) .

المحافظون القوميون : بعض الأمريكيين يغالون في قوميتهم إلى درجة التطرف ، إذ يرون أن الولايات المتحدة هي أفضل الدول ، وأن النظام الأمريكي هو أفضل النظم على الإطلاق . لذا فإن أي نظام أو دولة تعارض أو تحارب النفوذ والسيطرة الأمريكية هي دولة أو أنظمة «شيطانية» يجب محاربتها . ان هؤلاء هو ما يمكننا تسميتهم بالمحافظين القوميين .

لقد برزت الأفكار المغالية في التطرف القومي بعد الحرب العالمية الثانية ، وكان من أبرز قادتها المفكرين آنذاك بروس كومنجز وجيمس بورنهام . وكانوا ينادون في كتاباتهم المختلفة بتوسيع النفوذ الأمريكي والسعي لاسقاط الأنظمة المعادية وبالأذات الأنظمة الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي . وكانت حججهم في ذلك هو ما أصبح يعرف بنظرية التتابع (Domino Theory) . وأساس هذه النظرية ، هي أنه إذا لم تقم أمريكا باسقاط الأنظمة اليسارية ، فإن دول العالم المختلفة - بما فيها أمريكا - سوف تسقط واحدة تلو الأخرى في أيدي الشيوعيين . وقد لعبوا دورا أساسيا في محاربة وعزل الأفراد والقوى ذات الميول اليسارية داخل أمريكا في الخمسينات . وهذا ما يعرف بالحملة المكارثية (Mc Carthyism) نسبة للسناتور جو مكارثي من وسكانسون الذي بدأ وقاد هذه الحملة .

الا أن فكرا كهذا لم يلق قبولا كافيا داخل المجتمع الأمريكي ، وقد يكون ذلك ناتجا عن أن المجتمع الأمريكي يتميز بانفتاحه وضعف الشعور القومي فيه (مقارنة بأوروبا مثلا) ، وبأن النسبة الكبرى من النخبة الحاكمة والمتقنة لازالت تعتقد بمبدأ حرية تقرير المصير والحرية الفكرية .

(٤) هذا الرأي ذكره بوب هيوبر في مقابلة مع المؤلف (واشنطن بوست ، ١٩٨٥م) . وبوب هيوبر يعتبر نفسه من المحافظين

التقليديين ، وهو يعمل مستشارا للشئون الخارجية في الكونجرس الأمريكي .

5- Richard Cohen, « Conservatism and Anti-Semitism », The Washington Post (June 25, 1986), p. 25.

أحد قادة المحافظين الدينيين - في رحلاته الخارجية . ويتميز المحافظون الدينيون بأن لهم نظرة سوداء قاتمة تجاه العالم فجميع من لا يتبعهم فهو على خطأ . والعالم منقسم الى معسكرين : معسكر الخير ، ومعسكر الشر . المعسكر الأول يضم المسيحيين ، وبالذات المولودين من جديد ، أما الثاني فهو يضم القوى الأخرى بما فيها المسلمين ، البوذيين ، العلمانيين الشيوعيين وغيرهم . وهم يرون أنهم في حرب دائمة مع أعدائهم وأن النصر سوف يكتب لهم في النهاية وذلك بمساعدة الله . وللمحافظين الدينيين نظرة خاصة تجاه الصراعات الدولية وبالذات الصراع العربي - الاسرائيلي . فهم يؤيدون اسرائيل من منطلق ديني بحت . إذ أنهم يعتقدون - وحسب تفسيرهم للتوراة - أنه لابد من قيام اسرائيل في الأرض الموعودة - أنهم كالصهاينة لا يحددون هذه الأرض - من أجل قيام الساعة وظهور عيسى المسيح . وعندما تقوم اسرائيل وتتوسع فإن أعداءها - من المسلمين والشيوعيين وغيرهم - سوف يهاجمونها ، مما يؤدي الى قيام حرب عالمية نووية . وعندئذ يظهر المسيح ويتبعه المسيحيون المولودون من جديد ومن عدل عن دينه واتبعهم حيث يعرج بهم مع المسيح الى السماء ، أما الآخرون فستهلكهم الحرب^(٧) .

وتقوم اسرائيل والجماعات الصهيونية الأمريكية بالتعاون مع المحافظين الدينيين واستخدامهم كقاعدة شعبية من أجل تأييد سياسات اسرائيل المختلفة فبعد أن ضربت اسرائيل المفاعل النووي العراقي في عام ١٩٨١م ، فإن أول شخص اتصل به مناحيم بيغن من أجل التأييد ، كان جيرى فارول^(٨) . الا أن التحالف بين الصهاينة والمحافظين الدينيين قد يخلق بعض المشاكل للجماعات الصهيونية في أمريكا وهذا ماسوف نتحدث عنه بشيء من التفصيل في نهاية هذا المقال .

جماعة المحافظين الجدد :

ليس هناك اتفاق على متى ولماذا برزت جماعة المحافظين الجدد . ولكن المؤكد أن هذه الجماعة بدأت في البروز في أواخر الستينات وأوائل السبعينات وعلى يد كتاب ومثقفين يهود يساريين أو ليبراليين لم يكونوا على وفاق مع بعض الأفكار السائدة في الأوساط التقدمية الأمريكية التي ينتمون اليها ، وبالذات فيما يخص العلاقة مع الاتحاد السوفيتي والصراع العربي - الاسرائيلي . نورمان بود هرتز ، أحد أهم مفكري المحافظين الجدد ورئيس تحرير مجلة كومنتري التي

الصهيونية له خلال انتخابات الكونجرس في عام ١٩٨٤م . كذلك وليم بكل منع جوزيف صابران من الكتابة حول الشرق الأوسط في مجلة ناشيونال ريفيو ، نتيجة لانتقاد صابران للسياسات الاسرائيلية^(٩) . المحافظون الدينيون :

تاريخيا هنالك ارتباط قوى بين «المحافظة» والتمسك الحرفي بالدين ، الا أنه ظهر حديثا في أمريكا جماعة دينية أكثر تحفظا وتطرفا في اعتقاداتها وفي تفسيرها للنصوص الدينية تفسيراً نصياً غير قابل للجدل . هذه الجماعة هو ما يطلق عليها «المسيحيون المولودون من جديد» The Born Again Charistain وهي تنتمي للكنيسة الانجليكانية المتفرعة من البروتستانتية ، وهم ينظرون الى العهدين القديم والجديد (التوراة والانجيل) بشكل متساو ، وتفسيرها تفسيراً حرفياً ، وهذا مخالف لأغلب الكنائس المسيحية .

وينتمي للمحافظين الدينيين أكثر من أربعين مليون أمريكي . لذا فانهم يشكلون قاعدة شعبية كبيرة ومتنامية ، وهذا ماينقص الجماعات المحافظة والليبرالية في أمريكا - أي القاعدة الشعبية الكبيرة المتنامية . ولهذا فإن لهم قوة سياسية واجتماعية غير بسيطة داخل المجتمع الأمريكي . الا أنهم بدأوا في الضعف في السنتين الأخيرتين نتيجة لتعرض اثنين من كبار قادتهم لفضائح أخلاقية . (جيم بيكر ، ١٩٨٧م وجيمي سواجارت في عام ١٩٨٨م) .

لقد بدأ النشاط الديني والاجتماعي الفعلي لهذه الجماعة في أواخر الستينات ، وفي السبعينات بدأوا بالتحول الى قوة سياسية . وكانت مطالبهم منحصرة في بعض القضايا الاجتماعية مثل تحريم الاجهاض والمطالبة بالسماح باقامة الصلاة داخل المدارس العامة . وكانت نشاطاتهم أيضاً موجهة نحو محاربة الأفكار الليبرالية . الا أنهم بدأوا يهتمون بالشئون السياسية والاقتصادية بشكل كبير في الثمانينات - ويدخل من ضمن هذا الاهتمام السياسة الخارجية في أمريكا .

وكان لنشاطهم في حملة ريجان وقربهم من ادارته ، دور كبير في بروزهم الى السطح وتأثيرهم على عملية اتخاذ القرار والخطاب السياسي الأمريكي . ووصلت قوة نفوذهم الى درجة أن ريجان أعلن مرة أنه واحد من «المسيحيين المولودين من جديد»^(١٠) ، والى درجة أن نائب رئيس الجمهورية جورج بوش كان يأخذ جيرى فارول -

Grace Halsell, Prophecy and Politics, (Westport. Connecticut, Lawrence Hill and Company, 1986).

(٦) المصدر :

Grace Halsell, « Why Christian Zionists Support Israel », 8- Arab Perspectives (February- March, 1986), p. 16.

(٧) المرجع السابق

(٩) مجلة كومنتري هي مجلة يهودية تصدرها جمعية الأمريكيين اليهود (The American Jewish Committee) لتهتم بشئون اليهود في أمريكا . وكانت المجلة والجمعية تمثل جناحاً ليبرالياً ولكن المجلة تحولت الى الجناح المحافظ في السنوات العشر الماضية . إضافة الى ذلك فإن مجلة كومنتري تعدى اهتمامها بالشئون اليهودية ليشمل الشئون الأمريكية بشكل عام . وتصدر المجلة مرة كل شهر وتعتبر الآن من أهم صحف الرأي في أمريكا حيث يقرأها ويكتب فيها نخبة من الكتاب والسياسيين الأمريكيين .

الجدد تأخذ اتجاهها وشكلاً محدوداً ، قريباً من التعريف الذي أعطاه إياه أرفن كرسنول على أنها «الأفكار الحالية النابعة من الانتلجنسيا والطبقة الأكاديمية غير المرتاحة من الأفكار الليبرالية السائدة (في أمريكا) . إلا أن علاقتها مع الطبقة الرأسمالية - المصدر الأساسي للحركات المحافظة - علاقة غير ثابتة ومرتخية سهلة ، وإن لم تكن بالضرورة علاقة صداقة^(١١) .

بمعنى آخر فإن المحافظين الجدد لا يشاركون الليبراليين آراءهم في السياسة الخارجية ، وإن اتفقوا معهم في الشؤون الداخلية . إذن فإن مصدر الاتفاق فيما بين المحافظين الجدد وأغلب الجماعات المحافظة الأخرى هو تطابق وجهات النظر حول الكثير من المسائل الدولية . إنه من الممكن - من خلال تتبع كتابات المحافظين الجدد - معرفة اتجاهاتهم وآرائهم حيال النظام الدولي وسياسة أمريكا الخارجية ، والتي يمكن حصرها في النقاط التالية^(١٢) :

١ - النظر إلى النظام الدولي والصراعات والمشاكل العالمية المختلفة من منطلق التصادم بين قوى الخير وقوى الشر ، حيث أن الاتحاد السوفيتي يمثل القوى الأخيرة أما أمريكا فهي تمثل الأولى .

٢ - من هذا المنطلق فإنه يجب على الولايات المتحدة أن تحارب وأن لاتسالم الاتحاد السوفيتي على أمل «احتوائه» أولاً ثم إسقاطه حيث أن الاتحاد السوفيتي يمثل «امبراطورية شيطانية» .

٣ - القوة العسكرية هي القوة الأساسية والوحيدة في هذا الصراع . ولذا فإنه يجب على الولايات المتحدة زيادة انفاقها العسكري بشكل كبير ، كما يجب عليها تسخير جميع مواردها بما فيها الموارد الاقتصادية من أجل هذا الهدف .

٤ - لابد من استخدام القوة العسكرية من أجل حماية المصالح الأمريكية ومن أجل إسقاط أى نظام أو حركة معادية كما حصل في جرينادا (أمريكا الوسطى) ، لبنان ، أو ليبيا . ويدخل ضمن استخدام القوة احتمالية حدوث تبادل نووي محدود إذا دعت الحاجة كما صرح بذلك الرئيس ريجان في عام ١٩٨١ م .

٥ - يجب على الولايات المتحدة تشجيع الأنظمة المعادية للاتحاد السوفيتي وللشيوعية والتحالف معها بغض النظر عن نوعية هذه الأنظمة وديكتاتوريتها وتسلطها . كما يجب على أمريكا كذلك إيجاد ومساندة الحركات التي تسعى إلى إسقاط الأنظمة الموالية للاتحاد

تعتبر أهم مجالات هذه الجماعة ، يربط بوضوح ما بين ظهور جماعة المحافظين الجدد والصراع العربي - الاسرائيلي . فبعد حرب ١٩٦٧ بدأ اليسار الأمريكي ينتقد سياسة اسرائيل التوسعية ويبدى تعاطفاً مع الحقوق الفلسطينية .

إضافة إلى ذلك فإن اليسار الأمريكي يعارض السياسة العسكرية الأمريكية سواء في مسألة الاتفاق العسكري الواسع أو في مسألة التدخل العسكري في الصراعات الدولية . وخسب رأى بود هرتز فإن اتباع سياسة كهذه قد يؤدي إلى إضعاف القوة العسكرية والأهمية الاستراتيجية لاسرائيل . ففي كتابه الانفصال عن الصف Breaking the Rank يذكر بود هرتز :
إن الشيء الوحيد الذي كره الأمريكيون الصهيونية عمله ، هو مواجهة الحقيقة بأن استمرار أمريكا في مساعدة اسرائيل يعتمد على استمرار أمريكا في التدخل في الشؤون الدولية ... لقد فهمت كذلك أن أى سياسة أمريكية تسعى إلى بناء « نظام عالمي جديد » سوف تؤدي على الأقل إلى التفاهم مع العرب ، وعلى الأسوأ إلى التخلي عن اسرائيل من أجل تأمين استمرار تدفق النفط بسعر معقول .

ولكن اليهود الأمريكيين ومن يدعى صداقة اسرائيل ويطالب باستمرار تعهد أمريكا تجاه أمن اسرائيل (يقصد بعض الليبراليين واليساريين) كانوا يطالبون بتقليص الميزانية العسكرية الأمريكية . ولكن عند تطبيق هذه المطالب فإنه من المستحيل استمرار التعهد العسكري الأمريكي تجاه اسرائيل^(١٣) .

إن نورمان بود هرتز هو المفكر الوحيد من مفكري المحافظين الجدد الذي ربط بوضوح تام بين ظهور هذه الجماعة وانفصالها عن الفكر الليبرالي السائد والذي ينتمي إليه أغلب المثقفين في أمريكا من ناحية ، وبين الصراع العربي - الاسرائيلي من ناحية ثانية . إلا أنه وبشكل عام ، فإن أغلب القادة والمفكرين الأوائل للمحافظين الجدد كانوا من اليهود الذي ينتمون إلى اليسار الأمريكي في الستينات وما قبل . ولعل أهم هؤلاء القادة إضافة إلى نورمان بود هرتز هو (أرفنج كريستول) رئيس تحرير مجلة بوبلك انترست والذي كان في شبابه ينتمي إلى منظمة شيوعية تروتسكية . ومن المفكرين الكبار أيضاً ناثن بلزر ودانييل بل وملفن لاسكي وجميعهم من أشهر الكتاب في أمريكا .
لذا فإنه مع أوائل السبعينات أخذت أفكار المحافظين

10- Norman Podhoretz, Breaking Rank (New York: Harper and Row, 1979), p. 336.

11- Irving Kristol, Reflections of a Neo- conservative (New York: Basic Books, 1983), pp. 75-6.

(١٢) تم استخلاص هذه النقاط من بعض الكتب التي ألفها المحافظون الجدد ومن المقالات التي نشرت في مجلة ناشيونال انترست (١٩٨٧ - ١٩٨٥) انظر :

Ibrahim Al-Muhanna, The Neo-Conservative, The Journal of National Interest and the United States Foreign Policy, A paper presented at the Annual Meeting of the International Studies Association (Washington, D.C., April 14-18, 1987).

- دانييل باييز استاذ متخصص في شئون الشرق الأوسط .

إضافة الى ذلك ، فقد قام المحافظون الجدد بالتحالف مع ، أوتبنى بعض السياسيين المشهورين . ولعل أشهر من تحالفوا معه في السبعينات هو هنري (سكوب) جاكسون (Henry Jackson) وهو ديمقراطي كان يمثل ولاية واشنطن في الكونجرس . ويلتقى جاكسون مع المحافظين الجدد من ناحية ايمانه بمبدأ القوة في الشئون الخارجية ومعاداته للاتحاد السوفيتي ، إضافة الى اتجاهه الليبرالي في الشئون الداخلية وبالذات من مسألة الحقوق المدنية بالنسبة للأقليات كالسود واليهود . ولقد لعب جاكسون دورا كبيرا في موضوع هجرة اليهود السوفييت عندما قدم مشروعا للكونجرس في عام ١٩٧٢ يربط بين توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وسماح الاتحاد السوفيتي بهجرة اليهود^(١٤) .

وقد قام المحافظون الجدد بتبني بعض السياسيين الأمريكيين ومساعدتهم في الحصول على مناصب حكومية . ولعل أوضح مثال على ذلك تبنيهم لدانييل مونيهان في سعيه للعضوية مجلس الشيوخ ممثلا لولاية نيويورك في انتخابات ١٩٧٦ م . وفي هذا يقول بودهرتز : ان العلاقة بين «حياة» اسرائيل وقوة أمريكا العسكرية موضوعا أعطاني الفرصة لتأييد مونيهان بقوة أثناء انتخابات الكونجرس الأمريكي للحزب الديمقراطي في ولاية نيويورك بين مونيهان وبيلا إيزوج ورمزي كلارك في عام ١٩٧٦ م . لقد استطاع مونيهان اثبات العلاقة المتناقضة بين تأييد اسرائيل ، (والتي يؤيدها كذلك إيزوج وكلارك) ومعارضة زيادة الانفاق العسكري الأمريكي ، (والذي يعارضه كل من إيزوج وكلارك) . ان الانفاق العسكري الأمريكي المتزايد هو المصدر الأساسي للمساعدات الأمريكية لاسرائيل^(١٥) .

لقد برز المحافظون الجدد في السبعينات ، وقبل نهاية العقد أصبحوا يمثلون تيارا سياسيا قويا له تأثيره على الخطاب السياسي في أمريكا وبالذات في سياستها الخارجية . وأصبحوا يبحثون عن مرشحين لهم في المراكز العليا وليس فقط في الكونجرس بل في البيت

السوفيتي والأنظمة غير الصديقة لأمريكا .

٦ - يجب محاربة الأفكار والسياسات التي تدعو الى السلم العالمي أو التعاون الدولي مثل سياسة «ايجاد نظام اقتصادي عالمي جديد» أو قانون جديد للبحار أو التعاون في مجال القضاء والطاقة أو المطالبة باحترام حقوق الانسان أو المطالبة بالحد من التسلح ، لأن مثل هذه السياسات والأفكار تحدد وتضعف حرية أمريكا في التحرك وبسط نفوذها .

٧ - لا يجب الثقة بشكل تام بحلفاء أمريكا الغربيين حيث أن لهؤلاء الحلفاء أفكارهم وسياساتهم التي ربما تضر بدور أمريكا العالمي . أما العالم الثالث فإنه من الأفضل عدم الاهتمام به كقوة ذاتية وذات قيمة ، الا فقط في اطار ما يخدم المصالح الأمريكية . أما الوطن العربي والعالم الاسلامي فإنه قد يمثل خطرا على أمريكا من منطلق ثقافي وديني وقومي ، أما اسرائيل فإنه يجب التحالف معها من منطلق ثقافي واستراتيجي .

ومع تبلور أفكار المحافظين الجدد فإنهم بدأوا في البحث عن أصدقاء ومؤيدين ينضمون الى صفوفهم ويسعون الى بث أفكارهم على أمل تطبيقها مستقبلا . وقد أصبحت مجلة كومنترى اليهودية والتي يرأس تحريرها نورمان بودهرتز الناطق باسم هذه الجماعة ، إضافة الى مجلات أخرى مثل بوبلك انترست وأمريكان سبكتاتر وذانيوريابليك ، وجميعها من صحف الرأي المشهورة في أمريكا^(١٢) . ولقد استطاع المحافظون الجدد جذب الكثير من الكتاب والأكاديميين والصحفيين المشهورين للانضمام الى صفوفهم وتأييد وبث أفكارهم ، ومن أشهر من انضم اليهم :

روبرت تكرر استاذ علاقات دولية بجامعة جونز هابكنز .

- جين كيركباترك استاذة علوم سياسية ، جامعة جورج تاون .

- مارتن فلدستين ، كاتب ومستشار اقتصادي .

- صامويل هنتجتون ، كاتب وسياسي وأستاذ علوم سياسية في جامعة هارفارد

- ميج دكتور كاتبة وزوجة نورمان بودهرتز .

- هـ . كابلن ، كاتب وسياسي .

- شارلز كرتومر ، كاتب وصحفي .

(١٢) صحف الرأي هي الصحف التي لا تحمل أخبارا بل تهتم فقط بتحليل الأحداث العامة وتعطي اقتراحات معينة للتعامل مع هذه الأحداث . والمقالات التي تنشر فيها لا تحمل أي طابع علمي أو أكاديمي ، بل وجهة نظر الكاتب . وعادة يقرأ صحف الرأي النخبة المثقفة والنخبة الحاكمة ، لذا فإن ما يكتب فيها له أهميته في السياسة العامة واتخاذ القرارات . ولكل صحيفة من صحف الرأي ميولا معينة خاصة بها (بيسارية أو يمينية مثلا) .

14- Bernard Lewis, « Senator Jackson and the U.S. Relationship with Israel,» in Dorothy Fosdick, (ed.,) Staying the Course: Henry M. Jackson and National Security (Seattle and London: University of Washington press, 1987), pp. 129-40.

15- Podhoretz, Op. Cit., pp. 351-357.

وهنا يجب ملاحظة أن مونيهايم من كتاب مجلة كومنترى الدائمين ، وقد كان سفير أمريكا في الأمم المتحدة (١٩٧٥ - ١٩٧٦ م) عندما نوقشت قضية الصهيونية كنوع من العنصرية ، وقد دافع بحماس عن الصهيونية خلال تلك المناقشات .

البيت الأبيض ، وإليوت أبرامز (زوج بنت بودهرتز) أصبح سكرتيرا أول لحقوق الانسان ونقل بعدها ليكون سكرتير شئون أمريكا اللاتينية أما ريتشارد بيرل فقد أصبح نائبا لوزير الدفاع .

إضافة الى تعيين المحافظين الجدد ، فقد عين بعض الأفراد الذين لهم علاقة وتعاطف معهم في مناصب حساسة مثل منصب سكرتير الشئون الخارجية - وزير الخارجية - الذى أخذه الكسندر هيج وسكارتارية المخابرات المركزية (CIA) الذى أخذه وليم كيسى . لقد أصبح الباب مفتوحا لهم فى الإدارة الجديدة الى درجة أن الرئيس رونالد ريجان كان يتصل ببعض قادة المحافظين الجدد مثل نورمان بودهرتز اما طالبا الاستشارة أو معذرا لسياسات اتخذها لايؤيدها المحافظون الجدد^(١٩) .

ولقد طبقت إدارة ريجان أغلب الأفكار التى دعا إليها المحافظون الجدد مثل زيادة التسليح ، والتطرف فى معاداة الاتحاد السوفيتى ، ومساعدة العصابات التى تحارب حكومات معادية لأمريكا ، واستخدام القوة العسكرية الأمريكية كما حدث فى لبنان وفى جرينادا والتحالف ومساعدة إسرائيل بشكل غير محدود .

ولكن لم يمض سنتان حتى بدأ الخلاف والتناقض يظهر بين المحافظين الجدد والجماعات المحافظة الأخرى التى شاركت فى الحملة الانتخابية لريجان وتشارك الآن فى إدارته . وكان أول مصدر للخلاف هو انسحاب القوات الأمريكية من لبنان حيث أن المحافظين الجدد يعارضون هذا الانسحاب وبقوة . إضافة الى ذلك فقد بدأ المحافظون الجدد فى انتقاد بعض سياسات ريجان التى تتعارض مع أفكارهم وتتعارض مع الوعود التى أعطاهم إياها ريجان (مثل ماحدث بالنسبة لمشروع خط الأنابيب السيبيري الذى ينقل البترول من الاتحاد السوفيتى الى أوروبا الغربية . وفى البداية عارضت إدارة ريجان هذا المشروع وطلبت من الشركات الأمريكية الانسحاب منه

البيت الأبيض نفسه . وكان أن بدأوا بشن هجوم قوى على حكومة كارتر ، التى تمثل النقيض لما يعتقدون ، مستخدمين فى ذلك جميع الطرق بما فيها الكذب والتضليل الاعلامى^(١٦) . وكان هدفهم الحيلولة دون إعادة انتخاب كارتر . إضافة الى ذلك فانهم كانوا يبحثون عن مرشح يمثلهم أو يطبق بعض أفكارهم . وكانت ميولهم فى انتخابات ١٩٨٠ م مشتتة بين جون أندرسون ورنالد ريجان . والأول يدعو الى تطبيق سياسات مطابقة لما يؤمنون به مثل زيادة التسليح واستخدام القوة وتأييد إسرائيل ، حيث أنه أعلن من هناك وليس من أمريكا بداية حملته الانتخابية كمرشح مستقل ، أما رونالد ريجان فكان مدعوما من اليمين القومى واليمين الدينى اللذين لايتفق معهما المحافظون الجدد فى بعض السياسات الداخلية مثل الفصل بين الدين والدولة والحقوق المدنية . الا أنهم كانوا يعرفون أن حظ أندرسون فى الفوز بالبيت الأبيض ضعيف جدا ، لذا فإن تأييدهم تحول الى ريجان مع محاولة التغلغل فى الدوائر المحيطة به . وهذا ماحصل فعلا . وفى المؤتمر العام للحزب الجمهورى فى دندرويت والذى أعلن فيه رسميا عن ترشيح ريجان كمرشح للحزب ، لعبوا دورا كبيرا فى رسم السياسة العامة للمرشح الجمهورى فى حالة فوزه^(١٧) .

وبعد أن فاز رونالد ريجان برئاسة الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٠ م سعى المحافظون الجدد من أجل الحصول على مناصب مهمة فى الإدارة الجديدة ومن ثم تطبيق أفكارهم . وقد تم فعلا ترشيح نسبة كبيرة منهم فى مناصب إدارية مهمة . وقائمة المعنيين طويلة حيث أنها تشمل إدارات عليا وإدارات متوسطة على حد سواء . وكان أبرز من فاز منهم بمناصب مهمة «جين كيركباترك» التى أصبحت سفيرة لأمريكا فى الأمم المتحدة - منصب وزير^(١٨) . وعين كذلك مايكل لادين مستشار خاص فى

(١٦) فى عام ١٩٨٠م ظهرت اشاعات فى أمريكا القصد منها اضعاف الرئيس جيمى كارتر وكانت احدى الاشاعات عن أن هنالك علاقات خاصة بين بلى كارتر - أخو الرئيس - والزعيم الليبي معمر القذافى . وقد ثبت فى السنوات التالية أن مصدر هذه الاشاعة هو مايكل لادين ، أحد أقطاب المحافظين الجدد ، وقد أصدرها بالتعاون مع بيرنزا رئيس المخابرات العسكرية الإيطالية سابقا وكان الهدف من الاشاعة اضعاف كارتر حتى لا يتم إعادة انتخابه .

David Stockman, Op. Cit.

(١٧) انظر : كانت جين كيركباترك مدرسة مجهولة فى جامعة جورج تاون ، إذ أنه ليس لها أى دراسات أكاديمية تذكر ولم يسبق أن تولت أى منصب حكومى . إلا أنها كانت تكتب بعض المقالات التحليلية فى مجلة كومنتري ، وفى إحدى المقالات كانت تطالب بأن تتحالف أمريكا مع أى نظام ، ولو كان هذا النظام ديكتاتوريا وعنصريا مادام هذا النظام معاديا للاتحاد السوفيتى وللشيوعية . ويقال أن ريجان بعد اطلاعه على هذه المقالة رشحها لمنصب سفير أمريكا فى الأمم المتحدة إلا أنه يبدو أن تعيين كيركباترك تم بناء على طلب من المحافظين الجدد ، حيث أنهم هم الذين اطلعوا ريجان على المقالة واقتروا عليه تعيينها فى أحد المناصب الهامة .

(١٩) يقول سدنى بلمونثال : أن بودهرتز كان يضغط على ريجان وأن سياسة « العصى والجزرة » كانت تؤدي الى نتائج مثل مكالمات من ريجان الى بودهرتز)

Sidney Blumenthal, The Rise of the Counter Establishment (N.Y.: Times Books, 1986), p.

تطالب به دول العالم الثالث . وقد كان هيرس أكثر المندوبين الغربيين معارضة لهذا النظام ومعاداة لمطالب العالم الثالث ، مما أكسبه اهتمام وتقدير الجماعات المحافظة في أمريكا . وعندما انتهت خدمة هيرس في اليونسكو في عام ١٩٨٣ م ، دعت جمعية هيريتج المحافظة ليكون أول « زميل علمي » لجمعية أولين . وبجانب تكرر وهيرس ، فإن هيئة تحرير المجلة وكتابها ، تشتمل على قائمة طويلة من المحافظين الذين لهم علاقة قوية بحكومة ريجان ، حيث أن بعضهم يعمل في الحكومة بينما البعض الآخر سبق له العمل فيها . وبالرغم من الدعم المادي والمعنوي الذي حصلت عليه المجلة ، إلا أنها وحتى الآن لم تحقق أى نجاح يذكر . فالمقالات التي تنشر فيها تأخذ خطاً واحداً متشابهاً مما يفقدها التوسع والاختلاف . في الآراء والمعلومات ، الذي تحتاجه أى مجلة لكي يتم لها النجاح . ومما يدل على عدم نجاح مجلة ناشيونال انترست هو أن توزيعها في عام ١٩٨٧ م لم يتعد ما كان عليه في البداية وهو خمسة آلاف نسخة ، بينما توزع مجلة الشؤون الخارجية أكثر من ١٩ ألفاً ، ومجلة السياسة الخارجية أكثر من ٢٢ ألفاً . إضافة إلى ذلك فإن المجلة لم تستطع تخفيف درجة ونوعية الخلافات بين المحافظين الجدد والجماعات المحافظة الأخرى ، كما أن المجلة لم تنشر أى مقال ذي نوعية جيدة وجديدة يستطيع التأثير على عملية اتخاذ القرار داخل أمريكا^(٢١) . وبالرغم من بروز بعض الخلافات بين المحافظين الجدد من ناحية والجماعات المحافظة الأخرى - وبالذات التقليدية - وإدارة ريجان من ناحية ثانية ، إلا أنهم استمروا في الاحتفاظ بتأثير غير محدود داخل الإدارة الأمريكية . لقد استطاعوا احتواء أى قرار قد يؤدي إلى التخلي عن أفكارهم أو إضعاف نفوذهم . فعندما استقال وزير الخارجية الكسندر هيج من منصبه وتم تعيين جورج شولتز مكانه ، هاجم المحافظون الجدد الأخير من منطلق أن له علاقات مع العرب قد تؤدي إلى تحيزه ضد إسرائيل . وهذا قد يفسر تحول شولتز بعد تعيينه إلى مؤيد قوى لإسرائيل وقيامه بالتقرب منهم ، بل وتقريب بعض المحافظين الجدد مثل إليوت أبرامز^(٢٢) . إلا أن استنتاجاً كهذا يحتاج إلى دراسة مستفيضة لكشف صحته من عدمها .

وبجانب دفع إدارة ريجان إلى موالاة إسرائيل بدون تحفظ لتصبح أكثر الإدارات الأمريكية على الإطلاق موالاة لإسرائيل ، فقد استطاع المحافظون الجدد تحقيق بعض المكاسب الأخرى لإسرائيل . أولاً ، تم كسب ود أو

ومقاطعة الشركات الأوروبية ، ولضغط الشركات الأمريكية تراجعت حكومة ريجان عن موقفها المعارض^(٢٠) .

وفي نفس الوقت كان المحافظون الجدد يفكرون في إصدار مجلة تعبر عن آرائهم في سياسة أمريكا الخارجية وتكون منبرا لمناقشة وبلورة أفكارهم وتقليص اختلافات الرأي داخل جماعة المحافظين الجدد وبينهم وبين الجماعات المحافظة الأخرى إضافة إلى ذلك فإن هذه المجلة تهدف إلى معارضة ومهاجمة الفكر السائد في الشؤون الدولية في أمريكا والذي تمثله مجلتا الشؤون الدولية والسياسة الخارجية .

وقامت جمعية أولين وهي جمعية فكر يمينية متطرفة بتشجيع هذه الفكرة وذلك بالتبرع بـ ٦٠٠ ألف دولار لهذا المشروع . وبعد سنتين من الإعداد صدر العدد الأول من هذه المجلة في خريف ١٩٨٥ م وتحت عنوان « ناشيونال انترست » والتي تعنى المصلحة القومية . وقد أصبح أرفنج كرستول ناشرها ، أما رؤساء التحرير فهما روبرت تكرر وأوين هيرس . والأول استاذ للعلاقات الدولية في جامعة جونز هوبكنز ، وهو مشهور في السنوات الأخيرة بمعاداته للعالم الثالث وتعصبه لأمريكا وبأفكاره المتطرفة الأخرى . وقد انضم تكرر إلى قائمة المحافظين الجدد بعد أن كتب مقالة في عام ١٩٧٥ م يدعو فيها أمريكا إلى احتلال حقول النفط في الخليج العربي ، لأن الدول حسب رأيه غير متساوية ، وأنه يجب على الدول « المتحضرة » إدارة ثروات الدول الصغيرة « البدائية » وبالذات الثروات المهمة للحضارة الغربية كالبتترول . وقد قدم تكرر هذه المقالة إلى مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية ، إلا أن هيئة تحرير المجلة رفضت نشرها للأفكار المتطرفة التي تحتويها والتي ينادى بها المؤلف . ولكن مجلة كومنتري نشرت المقالة وطالبت المؤلف باستقصاء هذه الفكرة والكتابة حولها أكثر . وهذا ما فعل ، حتى قام بنشر كتابه المشهور « اللامساواة بين الأمم » (The Unequality of Nations) في عام ١٩٧٦ م .

أما أوين هيرس فهو يهودي بريطاني هاجر إلى أستراليا ليدرس العلوم السياسية في جامعة جنوب ولس الجديدة . ومع انتخاب مالكوم فراسير المحافظ ، رئيساً لوزراء أستراليا في عام ١٩٧٥ م ، أصبح هيرس مستشاراً سياسياً في الحكومة الأسترالية الجديدة . وفي عام ١٩٨١ م عين هيرس مندوباً لأستراليا في اليونسكو في باريس . وكان وصوله إلى باريس متزامناً مع النقاش الدائر هناك حول النظام الإعلامي الدولي الجديد والذي

(٢٠) المرجع السابق :

21- Jude Wanniski, ed The 1987 Media Guide, (N.Y.: Harper and Row, 1987), p. 100.

(٢٢) ان جورج شولتز هو الذي عين إليوت أبرامز في منصب (سكرتير لشؤون أمريكا اللاتينية) . إضافة إلى ذلك فإن شولتز قام بالدفاع عن

أبرامز أمام الكونجرس وبقوة ، عندما ثبت تورط الأخير في قضية طلب أموال سرية من أجل مساعدة عصابات الكونفرا .

مايكل لادين هو أول من بدأ في هذه العملية وشارك في استمراريتها ، وعمل كذلك كحلقة وصل بين بعض مسئولى إدارة ريجان . وبعض المسئولين الاسرائيليين بشأن بيع الأسلحة الى ايران مقابل اطلاق الرهائن الامريكيين في لبنان^(٢٥) .

لقد مثلت فضيحة « ايران - جيت » نقطة تحول كبيرة في حكومة ريجان ومع هذا التحول سقط المحافظون الجدد وسقط المحافظون القوميون والمحافظون الدينيون ، حيث استقال ميخائيل بوكانون المتحدث الرسمي باسم البيت الابيض والمحسوب على المحافظين القوميين ، واستقال كذلك أوليفر نورث منسق « ايران جيت » وجون بويندكستر كبير موظفى البيت الابيض ، والمحسوبان على الجناح الدينى . وقد مثل اختيار هورد بيكر ليحل محل بويندكستر انتصارا للمحافظين التقليديين ، كما ذكر ذلك الصحفيان الامريكيان رولاند ايفانز وروبرت نوفاك^(٢٦) .

واستمرت التغييرات خلال اواخر عام ١٩٨٧ ، حيث استقال كل من وليم كيسى رئيس وكالة الاستخبارات الامريكية ، وكاسبر واينبرجر وزير الدفاع . وكلاهما محسوبان على الجناح القومى المتشدد . وقد أدت هذه التغييرات الى اخذ الحكومة الامريكية الى اتجاه جديد مغاير كلياً للاتجاه الذى بدأت منه . لقد بدأت حكومة ريجان بشن هجوم قوى ، وعداء واضح ضد الاتحاد السوفيتى ، والذى أسماه ريجان « بالامبراطورية الشيطانية » The Evil Empire وانتهت بالتقارب مع الاتحاد السوفيتى وعقد الكثير من الصفقات معه سواء المتعلقة بالتسلح أو بالتجارة والثقافة أو المتعلقة بحل بعض الصراعات الاقليمية مثل افغانستان وانجولا . ان هذه اول مرة في تاريخ امريكا ، تتغير فيه سياستها الدولية بشكل كلى وبدرجة معاكسة وخلال ادارة واحدة . ان هذا التحول في السياسة الامريكية لا يعنى زوال المحافظين الجدد . انهم لا يزالون يلعبون دورا كبيرا في السياسة الامريكية وفي الخطاب السياسى في امريكا وسوف يستمر هذا الدور الى امد طويل . ان لهم من يمثلهم ويدافع عن افكارهم في الحكومة الامريكية مثل جاك كمبت وبارك مونيهان في الكونجرس . ولهم ايضا تأثير من خلال المقالات والابحاث التى ينشرونها سواء في مجلاتهم الخاصة او الصحف والمجلات الامريكية

على الأقل تحييد جماعة المحافظين القوميين الذين في الغالب لا يثقون باسرائيل ويميلون الى الجانب العربى . فكما ذكرنا سابقا فان المحافظين القوميين يحاولون دفع الولايات المتحدة الى تكوين علاقات اكثر قربا من الدول العربية المحافظة ، وأقل تحالفا مع اسرائيل . ولقد حاولوا ذلك مع ادارة ريجان منذ وصولها الى البيت الابيض ، وهذا واضح جدا من خلال الصراع داخل أمريكا على صفقة الأواكس للسعودية في أوائل الثمانينات .

الا أن صوت المحافظين القوميين في مسألة الصراع العربى - الاسرائيلى وتأبيدهم للجانب العربى ، بدأ يضعف رويدا رويدا . فبعضهم تحول الى مؤيد لاسرائيل كما حصل مع السيناتور جيس هلمز (جمهورى من نورث كارولينا) ، والبعض الآخر التزم الصمت كما حدث مع وليم بكنلى وهذا التغير في موقف المحافظين القوميين ناتج عن الضغوط التى مورست عليهم من قبل المحافظين الجدد بالتعاون مع اللوبى الصهيونى ، اضافة الى عوامل اخرى^(٢٢) .

ثانيا ، لقد استطاع المحافظون الجدد وبالتعاون مع بعض الفئات المواليين لهم جعل « الارهاب الدولى » موضوعا مهما بالنسبة لادارة ريجان وفي الخطاب السياسى في امريكا ، لقد اصبح « الارهاب الدولى » واحدا من أولويات ادارة ريجان وكذلك اصبح المحافظون الجدد خبراء في هذا الموضوع ، فمشيل لادين عين مستشارا خاصا في البيت الابيض في موضوع الارهاب الدولى . علما أنه ليس لديه خلفية تعليمية او تجريبية حيال هذا الموضوع . اضافة الى ذلك فان ميچ وكر ، وباك كمبت ، وجين كيركاترك ، أصبحوا بين يوم وليلة خبراء في هذا الموضوع حيث يكتبون المقالات ويلقون المحاضرات ويعطون الاستشارات في كيفية التعامل مع الارهاب الدولى . الا ان أسوأ ما فى الأمر هو محاولتهم - ونجاحهم - الى حد ما - فى ربط الارهاب الدولى « بالعرب والمسلمين عامة والفلسطينيين على وجه الخصوص »^(٢٤) . ولكن قوة وتأثير المحافظين الجدد لم تستمر طويلا ، لقد اهتزت بشكل كبير مع ظهور فضيحة ايران - جيت . لقد شارك المحافظون الجدد واصدقاؤهم فى عملية بيع الأسلحة الى ايران وتحويل فوائدها الى عصابات الكونترا . وحسب تقرير الكونجرس الامريكى ، فان

(٢٢) لعل من العوامل الأخرى . هو عدم اهتمام الحكومات العربية بالتغيرات السياسية التى تجرى داخل أمريكا ، وعدم التعامل مع هذه المتغيرات ، وعدم تشجيع العناصر التى تقف مع العرب ، التشجيع الكافى ، بطريقة لها صبغة الاستمرارية .

Noam Chomsky, Pirates and Emperors (N.Y.: Claremont

(٢٤) انظر :

Research and Publications, 1986).

25- Report of the Congressional Committees Investigating The Iran-Contra Affairs, November 1987 (Washington, D.C. U.S. Government Printing Office 1987).

26- Rowland Evans and Robert Novan, « Baker: Regan's Surrender », The Washington Post (March 2, 1987),p.11.

الآخري ومن ضمنها بعض الصحف المشهورة والواسعة الانتشار . ففي واشنطن بوست ، فان شارلز كرتومر له مقالة اسبوعية ووليم سافير يكتب مقالا مشابها في النيويورك تايمز ، وكلاهما من المحافظين الجدد . ويسعى المحافظون الجدد الى دفع مرشحهم الخاص في انتخابات الرئاسة الامريكية . ففي انتخابات ١٩٨٨ م دفعوا جاك كمبت ، الذي يؤمن بأغلب افكارهم ، من أجل السعي للبيت الأبيض . الا انه لم يحصل على التأييد الكافي فانسحب من الانتخابات . لذا فانهم ينظرون الى انتخابات ١٩٩٢ م ، اما لترشيح كمبت . أو دفع مرشح آخر .

اضافة الى ذلك ، فان هناك اتجاه الى انشاء تحالف ثابت بين المحافظين الجدد والمحافظين الدينيين . الا ان اتجاهها كهذا سيكون محفوفا بالمخاطر . فمن ناحية ، فان الذي يطمع فيه المحافظون الجدد هو أن يكونوا القادة الفكريين ، وبالذات في السياسة الخارجية ، لأي تحالف بينهم وبين المحافظين الدينيين . ففي مقابلة مع أوين هيرس ، أحد أقطاب المحافظين الجدد ورئيس تحرير مجلة ناشيونال انترست ، ذكر « انه ليس هناك ما يمنع أن نتحالف مع المحافظين الدينيين فهم (أي الدينيون) أناس بسطاء وجيدون ، يعملون على التمسك بالعادات والترايط العائلي . انه باستطاعتنا مساعدتهم وبالذات في الشئون الدولية » (٢٧) .

ومن الناحية الثانية فان أي تحالف معلن بين المحافظين الدينيين والمحافظين الجدد سيولد الكثير من العداء للمجموعة الأخيرة . فالجماعات الدينية المتطرفة في أمريكا غير محبوبة من أغلب الفئات المثقفة والنخبة الحاكمة أو ما يسمى بالمؤسسة الشرقية إضافة الى ذلك فان أغلبية اليهود معروفين بعدائهم لأي اتجاه ديني في السياسة الامريكية الداخلية والخارجية ، لأن اليهود يمثلون اقلية وأي اتجاه ديني قد يؤدي الى تحجيم قوتهم وتأثيرهم . إضافة الى ذلك فان أغلب اليهود في أمريكا لهم اتجاه ليبرالي ، وهذا يعني احتمالية عزل المحافظين الجدد عن التجمعات اليهودية والليبرالية على حد سواء .

وفي الحقيقة ، لقد بدأ اتجاه جديد داخل المثقفين اليهود لمحاربة المحافظين الجدد . ففي عام ١٩٨٦ م قامت مجموعة من اليهود باصدار مجلة تيكون ، لتكون صوتا معارضا للاتجاه الذي تتبناه مجلة كومنتري وجماعة المحافظين الجدد . الا ان نجاح او فشل المحافظين الجدد مستقبلا ، سيكون مرهونا بقوة تحالفاتهم وبالأوضاع العامة خلال الأربع سنوات القادمة . أن أي مراقب للتطورات الفكرية والسياسية داخل المجتمع الامريكي خلال هذه السنوات يستطيع ان يتنبأ بمستقبل المحافظين الجدد في التسعينات من هذا القرن . □

(٢٧) مقابلة شخصية مع أوين هيرس (واشنطن العاصمة ، مارس ١٩٨٧ م) .

التبادل الطلابي في العلاقات الدولية

د . رجاء ابراهيم سليم

رئيس قسم النشاط الثقافي - نادي الطلبة الوافدين

يلعب

وسيلة نقل التراث والثقافة ، وأداة التفاهم بين الأفراد . وتعلم لغة الدولة التي سيدرس بها الطالب شرط أساسي للقبول بجامعاتها^(١) ولقد أوضح الدكتور عبدالمك عودة أهمية اللغة في العلاقات الدولية بين الدول العربية والدول

الأفريقية ، فذكر أن « الاستراتيجية السياسية العربية تجاه الدول الأفريقية يجب أن يصاحبها ويدعمها استراتيجيات عمل سياسي على أساس اقليمي وعلى اساس لغوي »^(٢) . ويرى الدكتور بطرس غالي أن اللغة وسيلة للوصول الى الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية وتوثيق العلاقات معها^(٣) . ويذكر الدكتور محي الدين صابر انه نظرا لأهمية اللغة فان كل المجتمع الدولي

التعليم دورا هاما واساسيا في السياسة الخارجية فهو أحد أدوات هذه السياسة ، اعتمدت عليه الدول المتقدمة في علاقاتها الخارجية .

وستتناول هذه الدراسة أربع نقاط ، هي :
أولا : اللغة كأداة للتعليم والتنافس الثقافي بين الدول
ثانيا : الاهتمام الدولي بالتبادل الطلابي
ثالثا : دور الهيئات الدولية في التبادل الطلابي
رابعا : التبادل الطلابي بين مصر والدول الأفريقية .
أولا : اللغة كأداة للتعليم والتنافس الثقافي بين الدول
اللغة هي الأداة الأساسية للعلاقات الثقافية ، وهي

(1) Hall, W.D., International Equivalences In Access to Higher Education, (Paris: UNESCO, 1971), PP. 42-43.

(٢) د . عبدالمك عودة ، الدول الأفريقية والقضايا العربية ، في العلاقات العربية الافريقية ، دراسة تحليلية في ابعادها المختلفة ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٨) ص ٣٤٣ .

(٣) يرى د . بطرس غالي ان اللغة الفرنسية ليست في نظر منظمي مؤتمر القمة الاول للدول الناطقة بالفرنسية الذي عقد في باريس في الفترة =



ظهر الاسلام في القرن السابع الميلادي الى ازدياد وشائج الاتصال العربي الافريقي ، فقام العرب بدور ايجابي في نشر العقيدة الاسلامية وبسط نفوذها السياسي في افريقيا . وساعد انتشار الاسلام على رواج كثير من مظاهر الثقافة العربية كاللغة والنسب العربي ، وعليه اعطى الاسلام هذه العلائق بعدا عقائديا ، واعطتها اللغة العربية محتوى لغويا وثقافيا . وكانت هجرة المسلمين

تتبادل تعلم اللغات تحقيقا للتعاون الدولي^(٤) كما ان تعليم اللغات يحظى بجانب كبير من اهتمام الاذاعات الدولية ، ويشكل جزءا من المواد التي تقدمها للمستمعين^(٥) . واذا نظرنا الى انتشار اللغة العربية في افريقيا ، نجد ان افريقيا غير العربية قد ارتبطت بالعالم العربي اقتصاديا وثقافيا منذ اثني عشر قرنا على الأقل ، وكان للعرب دور كبير في كشف القارة الافريقية ، وقد أدى

من ١٧ الى ١٩ يناير ١٩٧٩ سعى أداة لنقل العلم والتكنولوجيا . وان الربط بين الدول المشتركة تتعدى الناحية اللغوية لكي تتجسد في ايمان مشترك باممية التعاون الدولي رغم اختلاف الانظمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول المشتركة . ومن ناحية اخرى فان تجمع الفرانكوفونية يضم عددا كبيرا من الدول الافريقية التي ترتبط مع مصر بعلاقات متنوعة تغطي مجالات عديدة .. والحوار معها في اطار هذا التجمع ، وهو اطار دولي جديد ، الى جانب الاطار الجماعي المتمثل في منظمة الوحدة الافريقية ، يعطى مصر فرصا اضافية ومجالات اوسع لمزيد من التنسيق والتعاون مع هذه الدول من خلال التشاور وزيادة ارتباط المصالح والغايات والاهداف .

د . بطرس غالي ، مصر والحوار مع الفرانكوفونية ، السياسة الدولية ، العدد ٨٤ (ابريل ١٩٨٦) ص ٤ - ٧ .
(٤) د . محي الدين صابر ، العلاقات العربية الافريقية ، في العرب وافريقيا ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤) ص ٥٠٤ .

(٥) اتحاد الاذاعة والتلفزيون ، البرامج الموجهة من الاذاعة بداية من مايو ١٩٨٥ (القاهرة : اتحاد الاذاعة والتلفزيون ، ١٩٨٥) ص ٨ .

ومتشابهة تسير جنباً الى جنب وتتفاعل كلها في وقت واحد^(١٠).

وطبقاً لرأى د. حسن أحمد محمود فقد جابهت الثقافة الاسلامية في العصور الوسطى مشكلة الالتقاء الثقافي أو التماس الثقافي مع الثقافات الافريقية ، وقد مر هذا الالتقاء بثلاث مراحل ، الأولى ، مرحلة ازدواج الثقافات الاسلامية والثقافات المحلية لتتقيان وتعيش كل منفصلة عن الأخرى الى حين ، والثانية ، بداية الاندماج في العصر الأموي ، واقترب المسافة بين التيارين في هذا العصر ، اقتراباً شديداً ، والثالثة ، مرحلة الاندماج الكامل في العصر العباسي ، يكثر عدد الداخلين في الاسلام من أهل الذمة ، وتعلمهم العربية ، واشتداد حركة الترجمة ودخول الثقافات القديمة الى الحياة العربية^(١١).

ولقد خضع انتشار العقيدة الاسلامية للظروف التي خضعت لها الثقافة الاسلامية ، وواجه نفس المشكلات ، فكما التقت الثقافة العربية بالثقافات القديمة ، كذلك التقى الاسلام بديانات قديمة توطدت أقدامها في القارة قبل ظهور الاسلام بوقت كبير^(١٢) . ولم يكن الاسلام ديناً فحسب ، انما كان ديناً وثقافة متآلفين ، وكان لهذا الارتباط أثر عظيم في حياة الافريقيين . فالمرء لا يكاد يسلم حتى يتعلم القراءة والكتابة ، ويرتفع قدره اجتماعياً كلما زادت ثقافته . وفي كل مكان تسرب اليه الاسلام انتشرت الكتابات وأقبل الافريقيون عليها^(١٣) . واختلفت ظاهرة انتشار اللغة العربية في افريقيا من دولة إلى أخرى في مدى السعة والانتشار وعمق التأثير ، فكانت اللغة العربية أسرع انتشاراً في مصر منها في أي بلد افريقي آخر ، فما كادت تحل سنة ٣١٧ هجرية الا واللغة العربية شائعة في مصر ، يليها شمال افريقيا . أما في الدول الافريقية الأخرى فأخذ انتشار اللغة العربية عدة مظاهر منها :^(١٤)

أن يتكلم الشعب اللغة العربية ، وأن يحتفظ بها الى جانب لغته الأصلية ، كما حدث في بلاد النوبة ، ومثل

للحبشة أول اتصال رسمي للاسلام بأفريقيا ، وبعد موجة الفتوحات الاسلامية للشمال الافريقي توالى هجرة القبائل العربية وزاد حجمها . وفي تلك المنطقة تأصلت جذور الحضارة الاسلامية والثقافة العربية^(١٥) .

وقد بدأ الاندفاع الحقيقي للعرب في افريقيا منذ دخول الاسلام وانتشاره في القارة الافريقية تحت قيادة عمرو بن العاص في عام ٦٤٠ ميلادية . وكان لانتشار العرب في افريقيا أثر في انتشار اللغة العربية ، الا أنه ابتداء من القرن الخامس عشر حتى القرن العشرين حاول الاستعمار الأوربي الذي بسط سيطرته على غالبية دول القارة ، الحيلولة دون تغلغل أو انتشار الاسلام والثقافة العربية في القارة الافريقية غير العربية وبدأ الصراع بين الثقافتين العربية والأوربية ، وكان محل التنازع ، اللغة ، التي هي وسيلة نقل الثقافة^(١٦) .

وسنوضح فيما يلي كيف انتشرت اللغة العربية واللغات الأوربية في افريقيا ، والعوامل التي ساعدت على انتشارها .

١ - انتشار اللغة العربية في افريقيا :

رغم أن اللغة العربية كانت معروفة لدى بعض الشعوب الافريقية قبل الاسلام ، الا أنها انتشرت انتشاراً واسعاً بعد دخول الاسلام الى القارة ، وأصبحت لغة أساسية في بعض الدول الى جانب اللغة الأصلية ، كما هو الحال في الصومال وموريتانيا^(١٧) ، وتستخدم السنغال الحروف الأبجدية العربية في مدارس تحفيظ القرآن ، كما تستخدم اللغة العربية في التخاطب في جزء من النيجر والسنغال وتشاد وتنزانيا وكينيا ، كما أن حوالي ٢٠ ٪ من أساس مصطلحات لغتي السواحيلي والهوسا ، المنتشرتين في العديد من دول القارة ، من اللغة العربية^(١٨) .

وانتشار الاسلام في افريقيا كان في الحقيقة انتشاراً لظواهر ثلاثة : انتشار الثقافة العربية الاسلامية ، وانتشار الدين الاسلامي ، وانتشار اللغة العربية نفسها باعتبارها لغة الحديث والتخاطب . وهذه الظواهر مختلطة

(٦) د. يوسف فضل حسن ، الجذور التاريخية للعلاقات العربية الافريقية ، في العرب وافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨ - ٢٩ .

(7) Jacques Boulain, The Arab Role in Africa, (London: Penguin Library, 1962), PP. 21-25.

(٨) عاطف عمر ، العلاقات الثقافية بين جمهورية مصر العربية والدول الافريقية ، (القاهرة : الجمعية الافريقية ، ١٩٨٦) ص ٥٣ . طالب الرئيس الصومالي محمد سياد بري موانطيه بضرورة تعلم اللغة العربية ، مشيراً الى أن اللغة العربية ستكون ضمن مناهج المدارس الصومالية (جريدة الامرام ، ٢٦ اغسطس ، ١٩٨٦) .

(٩) د. عبدالمك عوده ، الدول الافريقية والقضايا العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٤ .

(١٠) د. حسن أحمد محمود ، الاسلام والثقافة العربية في افريقيا ، الجزء الأول ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٦٣) ص ١٠ .

(١١) المرجع السابق ، ص ١٣ .

(١٢) عن انتشار الاسلام والحضارة العربية في افريقيا انظر :

J.Spencer Trimingham, A History of Islam in West Africa., (London: Oxford: University Press, 1975), PP. 1-33.

(١٣) د. حسن أحمد محمود ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٢ .

(١٤) المرجع السابق ، ص ٥٢ .

هى أنسب أداة للتعبير ، تم جاء عهد الحضارة الرومانية ، فكانت الشعوب التى تعيش فى شمال افريقيا تستعين باللغة اللاتينية لكى تعبر عن أفكارها واهتماماتها^(١٩) .

وعندما احتل الاستعمار الأوربي الدول الافريقية لجأ الى نوعين من الأساليب الثقافية لفرض نفوذه على المناطق التى يتحكم فى مصيرها : الأول ، هو الأسلوب البريطانى ، وهو قائم أساسا على الحفاظ على تقاليد حياة المجتمعات التى يستعمرها وترك الشعوب الخاضعة له تحيا كما يحلو لها ، اعتقادا بأن هذه الشعوب ليست مؤهلة بعد للدخول فى مضمار الحضارة . وقد جاء أحسن تعبير عن هذا النوع من الاستعمار على يد « رويارد كيلنج » عندما كتب ، « الشرق شرق والغرب غرب ، ولن يجتمعان أبدا » . أى أنه يوجد نوعان من الاستعمار الأول هو النوع الأوربي القائم على القيم والثقافة الأوربية ، ولكنها ليست للتصدير ، لأنها لن تؤدي الى أى نفع بالنسبة للشعوب الأخرى ، وبالتالي من الأفضل لهذه الشعوب أن تنمى تراثها المحلى وتمضى فى طريقها . أما النوع الثانى من الاستعمار فهو الفرنسى الذى يستهدف أحداث تغيير فى طابع البلد الذى يستعمره ، بحيث يلائم هذا الأخير نمط الحياة الفرنسى . وكان الفرنسيون يريدون أن يجعلوا من شمال أفريقيا قطعة أخرى من فرنسا ، وأن تصبح شعوب هذه المنطقة « متفرنسة » الى أن تستحق الحصول على صفة مواطنين فرنسيين^(٢٠) وذلك انطلاقا من مفاهيم مثل رسالة الرجل الأبيض ومسئوليته ازاء تمدين « وتحضر » الشعوب المتخلفة . ومن هنا اتبعت فرنسا سياسات الدمج والاستيعاب على المستويين اللغوى والثقافى .

وقد عنى الاستعمار الأوربي بالامتداد اللغوى والثقافى والفكرى فى افريقيا فعمل على نشرها ، فتوجد ٢٤ دولة افريقية تنتشر بها اللغة الفرنسية (دول الفرنكوفون) ، وتضم ثلث سكان القارة الافريقية . وتعتبر اللغة الفرنسية ، اللغة الرسمية ، بجانب لغة أو اثنتين فى الدول التى كانت مستعمرات فرنسية فى كل من بنين وبورندى والكاميرون وجمهورية افريقيا الوسطى وتشاد وزائير والجابون وغينيا وساحل العاج ومالى وموريتانيا والنيجر وروندا والسنغال وتوجو وبوركينا فاسو . واللغة الفرنسية من العوامل الرئيسية فى توثيق الروابط بين هذه

سكان المناطق الجبلية فى شمال افريقيا ، حيث يتكلمون اللغة العربية والبربرية .

- أن تكتسب اللغة نسبة من الألفاظ العربية تتوقف على مقدار التأثير الذى خضعت له ، مثل اللغة النوبية ، حيث ان ٣٠ ٪ من مجموع ألفاظها مستمد من اللغة العربية ، وأيضا مثل لغة البجة واللغة السواحيلية فى شرق افريقيا ، والهوسا فى نيجيريا .

- أن يتخذ الشعب العربى لغة له ، مع الاحتفاظ ببقية من اللغات القديمة مثل بعض الكلمات غير العربية فى اللهجات السودانية أو المغربية أو حتى المصرية .

- أن تتأثر اللهجات العربية المحلية بلهجات اللغة التى كانت تسود البلاد من قبل ، وهذا يصدق على لهجة السودان العربية فهى أربع لهجات^(٢١) .

- كتابة اللغات بحروف عربية مثل لغات البربر والنوبة والصومالية والسواحيلية ولغة الهوسا . وقد حاول أهل هر كتابة الامهرية بحروف عربية .

وتجدر الاشارة الى أن اللغة العربية أخذت مكانها فى مؤسسات التعليم العالى فى بعض الدول الافريقية ، حيث تضم بعض الكليات الجامعية بالجامعات الافريقية أقساما لتدريس اللغة العربية كما هو الحال فى جامعة نيروبى بكينيا^(٢٢) . كما توجد كليات متخصصة لتعليم اللغة العربية والشريعة الاسلامية^(٢٣) كما هو الحال بالسنغال ، حيث قامت حكومة السنغال بدور كبير فى تطوير دراسة اللغة العربية ، فقد قامت الحكومة باصدار قرارات بتخصيص منح لدراسى اللغة العربية ، وبدأت الحكومة تقديم منح دراسية لأبنائها فى الاقطار العربية . كما أنشأت الحكومة معهدا اسلاميا شارك فيه معظم الدول العربية ، تم بناؤه عام ١٩٧٣ وملحق به مكتبة اسلامية^(٢٤) .

٢ - انتشار اللغات الأوربية فى افريقيا :

أثر الاستعمار تأثيرا كبيرا على ثقافات الشعوب التى يحتل أراضيها قبل أن تنال هذه الشعوب استقلالها . والتوغل الثقافى الذى يأتى من الخارج ظاهرة قديمة ، فاذا رجعنا مثلا الى عصر الاغريق فى المرحلة المسماة « بالهلينستية » أى عندما كان الاغريق يمثلون نفوذا سياسيا واسعا فى الشرق القديم ، كانت الثقافة اليونانية تحتل مركزا مرموقا فى البلاد التى فتحتها اليونان ، وكان العلماء والفلاسفة فى هذه البلاد يرون أن اللغة اليونانية

(١٥) بعضها يرجع الى تغيير الحروف مثل احوال الهمزة محل العين ، وبعضها يرجع الى تغيير الحركات كالضمة والفتحة والكسرة ، والبعض الآخر يرجع الى حذف بعض الاصوات مثل حرف اللام فى ولد ، وأخيرا تغيير مدلول الكلمة .

(١٦) د . احمد غيضة سالم ، فى العرب وافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١٨ .

(١٧) عاطف عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧١ .

(١٨) ابوبكر سى عمر ، الثقافة الاسلامية والعربية فى افريقيا ، محاضرة لسفير السنغال بالقاهرة (القاهرة : الجمعية الافريقية ، ١٩٨١) ص ٢٠ .

(١٩) د . لويس عوض ، الاستعمار الجديد والثقافة ، السياسة الدولية ، العدد ٢٦ (اكتوبر ١٩٧١) ص ٢٢٢ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

وبخاصة في الجيش ، كيف كانوا ينشأون على التقاليد الأوربية ، وعلى استعمال اللغة الأجنبية .

– القضاء على رموز الثقافة الأفريقية ، وتعطيل كتابة اللغات الأفريقية التي كانت تكتب بالحروف العربية ، واستبدال ذلك بالحروف اللاتينية . وقد بدأ ذلك على مراحل فطبعوا لأول مرة في الثلاثينات كتباً بالحروف اللاتينية في كل من لغتي الهوسا والسواحلي ، وهما أكثر اللغات الأفريقية ذيوماً في غرب أفريقيا وشرقها . وقد تم تكريس هذا الاتجاه في مؤتمر عقد في داكار ، تم تحت إشراف اليونسكو في أواسط الستينات ، حيث اعتمدت كتابة اللغات الأفريقية بالحرف اللاتيني ووضعت القواعد الثابتة لذلك ، وهي خطوة حاسمة تم بها فصل الأفريقيين عن تراثهم المسجل باللغات الأفريقية وعزل الأجيال الأفريقية ثقافياً عن ماضيها ، وكأنهم يبدأون الحياة الثقافية بعد استعمار أوروبا لأفريقيا .

– الدراسات اللغوية ، ووضع المعاجم والقواميس ذات المداخل الأوربية ، فليست هناك لغة بارزة في المجتمع الأفريقي إلا ووضع لها قاموس مقارن مع اللغات الأوربية .

– الاهتمام بالجامعات الأفريقية الناشئة ، وتولى أعداد كل هيئات تدريسها في الجامعات الأوربية والأمريكية عن طريق المنح ، بحيث يضمن استمرار الثقافة الأوربية بين الأجيال المقبلة من الشباب .

– فرض اللغات الأوربية كلغة تعليم في كل المدارس الأفريقية .

– تبني الاعلاميين الأفريقيين ، والعمل على أعدادهم وإتاحة الفرص لتدريبهم ، وتقديم البرامج الثقافية المذاعة ، صوتاً وصورة في مشروعات تعاون مع الاذاعات الأجنبية .

وبذلك استطاع الأوربيون بتخطيط مثابر أن يخلقوا واقعاً ضخماً يتجاوز قدرة الأفريقيين على تغييره بسهولة^(٢٥) وقد كان المخطط الفرنسي في غرب أفريقيا ووسطها –

منذ بداية الاحتلال ، أي أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين – يستهدف القضاء على اللغة العربية نهائياً ، وإبدالها باللغة الفرنسية . وفي هذا الصدد أنشئت المدارس المعروفة بالمدارس العربية الإسلامية والتي تدرس فيها اللغة العربية شكلياً ، ولكن يتم التركيز على اللغة الفرنسية وتدرّس جميع المواد بها . وفي الوقت نفسه سمح الاستعمار الفرنسي لمدارس المبشرين أن تقوم بمجهود كبير في التعليم ، وكانت تتلقى مساعدات كبيرة من الحكومة للمساهمة بجد في نشر الثقافة الفرنسية . وقد احتوت البرامج التي كانت موحدة

الدول وبين فرنسا من ناحية ، ومن ناحية أخرى بين هذه الدول الأفريقية بعضها البعض . وقد عملت فرنسا على رفع مستوى اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية في هذه الدول عن طريق إنشاء وكالة التعاون الفني والثقافي التي تضم بجانب فرنسا وهذه الدول الأفريقية ، كندا أيضاً ، كما أنشأت أيضاً محطات للاذاعة ، أحدهما في المغرب والأخرى في الجابون ، كما تعمل على رعاية مؤتمرات القمة الأفريقية التي تعقد بين هذه الدول ودول أفريقية أخرى غير المتحدة بالفرنسية^(٢٦) .

كما توجد ٢١ دولة أفريقية تعتبر اللغة الانجليزية فيها أكثر اللغات الأوربية انتشاراً بها ، وهي الدول التي تضم حوالي نصف سكان القارة الأفريقية . وقد كانت دول (الاتلوفون) كلها مستعمرات انجليزية ماعدا ليبيريا وأجزاء من الكاميرون والصومال . وتعتبر اللغة الانجليزية ، اللغة الرسمية بجانب لغة أو اثنتين في كل من بتسوانا والكاميرون وجامبيا وغانا وليسوتو وليبيريا وملاوي ونيجيريا وشيشل وسيراليون وزامبيا وزيمبابوي . كما يتحدث باللغة الانجليزية عدد كبير في كل من السودان وكينيا وتنزانيا . وبعد حصول هذه الدول على استقلالها عن بريطانيا ، كان الاهتمام الرئيسي لبريطانيا هو العمل على تدعيم علاقات قوية بينها وبين هذه الدول التي كانت مستعمرات لها وكان أحد هذه الوسائل هو الكومنولث البريطاني^(٢٧) .

أما اللغة الأسبانية فتوجد في غينيا الاستوائية والصحراء الغربية (الساقية الحمراء ووادي الذهب) وهما من المستعمرات الأسبانية سابقاً وتضم ٣٦٠ ألف من السكان . وتعتبر اللغة البرتغالية ، اللغة الرسمية في المستعمرات التي كانت تابعة للبرتغال ، في أنجولا وجزر الرأس الأخضر وغينيا بيساو وموزمبيق وساو تومي وبرنسيب . وتضم هذه الدول حوالي ٢٠ مليون من السكان في منتصف الثمانينات^(٢٨) .

وتحقيقاً للاستراتيجية في نشر اللغات الأوربية في أفريقيا ، استخدم عدد من الوسائل من خلال المؤسسات الدينية والتعليمية والثقافية ، منها :^(٢٩)

– إطلاق يد البعثات التبشيرية ، وترجمة الانجيل الى كل اللغات الأفريقية .

– المدارس ودور التعليم ، التي كانت تقوم الى جانب تعليم اللغات ، بتشويه التاريخ ، وتصوير العلاقات العربية الأفريقية بصورة معينة يظلم فيها العرب على أنهم تجار رقيق ومستعمرين .

– مؤسسات الخدمة العامة في الإدارات الحكومية

(21) Claude S. Phillips, The African Political Dictionary,

(22) Ibid. PP. 173-174. Oxford. ABC. Clio Information services, 1984. PP. 180-181.

(23) Ibid., P. 181.

(٢٤) د . محي الدين صابر ، العلاقات الثقافية بين افريقيا والعرب ، في العرب وافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩٩ - ٥٠٠ .

(٢٥) د . محي الدين صابر ، المرجع السابق ، ص ٥٠٠ .

والثقافة ، مع التركيز على حضارة الغرب وثقافته ، تفتتح على عوالم أخرى وحضارات مقابرة وثقافات متنوعة لا يعرف الغرب الكثير عنها ... وإذا بقضايا الفقر والمجاعة والتخلف والتصحر والامية تحتل أولوية ، تماما كنزع السلاح وقرار السلام العادل ، وحل الصراعات عن طريق حوار الثقافات المتكافئة والديمقراطية . ولم يكن ذلك ليرضى الدول الغربية ، وقد عبر عن ذلك أحمد مختار أمبو بقوله « لقد اعتادت الدول الغربية أن تفرض رأيها باعتبارها الصائب الوحيد ، وأن تفرض ثقافتها باعتبارها الصالحة الوحيدة ، وبالتالي تفرض سياستها باعتبارها المهيمنة الوحيدة ، أما ما عداها من ثقافات وحضارات وآراء وسياسات ، فهي لاتعدو أن تكون تابعة ليس أمامه سوى استلهاً النموذج الغربي واستيراده » . وصار مدير المنظمة مثار حملة تشهير وانتقاد ، ولما لم يستطع الغرب ترويضه ، انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية ، وتبعته بريطانيا في عام ١٩٨٥ ، من عضوية اليونسكو ، بينما رفعت دول غربية أخرى سلاح التهديد بالانسحاب طوال الوقت . وعلى الفور انعكس الانسحاب الأمريكي والبريطاني على العجز في ميزانية المنظمة ، فنصيب الولايات المتحدة الذي كانت تسهم به في هذه الميزانية هو ٢٥٪ ، ونصيب بريطانيا ٥٪ ، وبذلك أصبح الشلل يهدد البرامج الطموحة التي أقرتها المؤتمرات العامة ، واتجهت في معظمها نحو الشعوب الفقيرة والدول الصغيرة . وفي نوفمبر ١٩٨٧ أحكم الخناق حول أحمد مختار أمبوليفوز منافسة فريدريكو يوراساجوزا الأسباني الجنسية . (٢٨)

ثانياً - الاهتمام الدولي بالتبادل الطلابي

لقد توسع التبادل الدولي في مجال التعليم الجامعي ، وزادت أهميته ، لارتباطه الوثيق بالتخصصات التي تشد انتباه الأفراد ، والجامعات والدول ، خاصة دول العالم الثالث ، حيث يعود إليها طلابها الذين أنهوا دراستهم في الخارج ، كذلك لأهميته بالنسبة للعلاقات بين الشعوب ، ودوره في تحسين العلاقات الدولية . (٢٩)

ومن الناحية التاريخية كان التعليم أحد العوامل الرئيسية في حكم الامبراطوريات الاستعمارية ، فلقد وضعت بريطانيا سياسة عامة للتعليم في المستعمرات التابعة لها ، وأينما كان يتجة العلم الفرنسي ، كانت تتبعه المدارس الفرنسية . وكانت إحدى نتائج الوجود الأمريكي في الفلبين ، اتباع الفلبين لنفس نظام التعليم

وموجهة في كل من المدارس الحكومية والتبشيرية كثيرا من التركيز على التقليل من شأن الثقافة العربية في أعين الطلاب الأفارقة ، كما وجهوا فيها للارتباط بالغرب (فرنسا) كي ترتقى بلادهم وتنهض . كما شوهت سمعة العرب ودورهم في أفريقيا بمختلف الأساليب وخاصة ما يتعلق بتجارة الرقيق والذهب ، وصدرت مراسيم يحرم فيها استعمال اللغة العربية حتى في المحاكم الشرعية الخاصة بالمسلمين . والنتيجة أنه في خمسين سنة قضى على كثير من مظاهر استخدام اللغة العربية في غرب ووسط أفريقيا التي ظلت لغتها الرسمية منذ القرن التاسع عشر على الأقل . (٢٦)

والملاحظ أن الأجيال الأفريقية الجديدة تكاد تقرأ وثائقها ، أي وثائق أكثر من ألف عام ، من خلال لغة ونظرة الخمسين سنة الأخيرة فقط ، كما أراد المستعمر ، في حين لا يوجد اهتمام كاف لدى معظم المثقفين الأفارقة بوثائقهم المكتوبة بالعربية أو الحرف العربي ، ويكتفون فقط بالاطلاع على بعض محتواها من خلال ما ترجمه لهم الغربيون . (٢٧)

ولم يقتصر التنافس في مجال السيطرة الثقافية على العلاقة بين الدول الاستعمارية والدول التي كانت خاضعة لها ، وإنما امتد أيضا إلى ساحة المنظمات الدولية ، وهذا واضح بشكل كبير في منظمة اليونسكو ، وهي الهيئة الدولية المهتمة بشئون التربية والثقافة والعلوم على المستوى الدولي ، وبحكم انشائها عام ١٩٤٦ ، تحولت إلى ساحة مفتوحة للحوار واختلاف الآراء ، وتنوع المفاهيم ، وتميز الثقافات والايديولوجيات ، وبالتالي تعددت السياسات وتعارضت المصالح والأهداف . ولما كانت العضوية مفتوحة لجميع الدول للانضمام لهذه المنظمة على قاعدة صوت واحد لكل دولة بصرف النظر عن حجمها أو نفوذها وتقدمها ، وضع دور الأغلبية العددية لدول العالم الثالث . لذلك جاء اختيار أحمد مختار أمبو السنغالي الجنسية ، المفكر المسلم الديانة مديرا عاما للمنظمة لمدة ثلاثة عشر عاما خليفة لخمس غربيين بالجنسية أو الفكر هم ، مكسلي البريطاني ، وبوديت المكسيكي ، وايفانز الأمريكي ، وفيرونيز الايطالي ، ورنيه ما يهو الفرنسي . وانفجر الصراع حين بدأ أحمد مختار أمبو القادم من أفريقيا السوداء والمحمل بتراث حضاري وديني مخالف ، يواجه المنظمة بالطريقة التي رأى فيها مصالح الأغلبية الفقيرة من الشعوب والدول ، فإذا بالمنظمة التي كان الغرب يريد حصر نشاطها داخل المفاهيم التقليدية للتربية والعلوم

(٢٦) د . عبد القادر زياديه ، في العرب وأفريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٢٢ .

(٢٧) المرجع السابق ، ص ٥٢٣ .

(٢٨) صلاح الدين حافظ ، مابعد معركة اليونسكو . فلسطين أطاحت بالقيصر الأفريقي ، جريدة الاهرام ، ٢٢ نوفمبر ١٩٨٧ ص ٥ .

(٢٩) Frank W. Hull, Foreign students in the United States of America, (New Jersey: Proger Publishers, 1978.) P. IX.

وفي بداية القرن العشرين بدأت فرنسا بإنشاء قسم خاص بالتعليم في وزارة الخارجية ، كرس هذا القسم جهوده لزيادة نفوذ وهيبة فرنسا عن طريق نشر الثقافة الفرنسية . وقد تم إنشاء مدارس فرنسية في الخارج ، وإرسال كتب وأساتذة للجامعات في الدول الأخرى كما اهتمت فرنسا بإنشاء مراكز ثقافية في دول العالم المختلفة (٣١) يوجد منها ٥٣ مركزا حتى عام ١٩٨٥ بالدول الأفريقية (٣٢)

وأنشأت بريطانيا المجلس البريطاني British Council كوحدة مستقلة عام ١٩٢٤ ، الذي قام بدوره بإنشاء مراكز ثقافية في المدن الكبرى في أوربا وآسيا وأفريقيا ، وعملت هذه المراكز على نشر اللغة الانجليزية كلغة ثانية ، وتقديم المنح للطلاب الأجانب للدراسة في بريطانيا (٣٣) ويوجد لبريطانيا ٨١ مركزا ثقافيا حتى عام ١٩٨٤ في دول العالم المختلفة ، منها ٢٠ مركزا ثقافيا في الدول الأفريقية .

وأبان الحرب العالمية الثانية كان اصلاح التعليم في المناطق المنكوبة مسألة هامة في السياسة الحكومية لهذه الدول ، فانبثقت فكرة التعاون الدولي الحكومي في المجال الثقافي . ولذا انعقد مؤتمر « وزراء التربية لدول الحلفاء » في لندن في شهر نوفمبر عام ١٩٤٢ ، من أجل غاية محدودة هي التخطيط مقدما لعملية إعادة البناء التي كان لابد منها بعد انتهاء الحرب (٣٤) وبعد انتهاء الحرب أدركت الحكومة الألمانية أهمية التبادل التعليمي ، فأنشأت معهد جوته عام ١٩٥١ الذي قام بدوره بفتح فروع له تعمل كمراكز ثقافية في دول العالم المختلفة ، حيث يوجد ١١٣ مركزا ثقافيا حتى عام ١٩٨٠ ، يخص الدول الأفريقية منها ١٨ مركزا . كما تقوم الهيئة الألمانية للتبادل العلمي الألماني D.A.A.D بدور هام في هذا المجال .

وتمثل الثورة البلشفية بالاتحاد السوفيتي بداية اهتمام السوفييت بدراسة افريقيا وسكانها وحضارتها ، وقد زاد هذا الاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث أنشئت عدة هيئات متخصصة في دراسة القارة الافريقية ، أهمها جامعة ليننجراد ، ومعهد الاقتصاد والعلاقات الدولية ، ومعهد الجغرافيا ، ومعهد الدراسات الاثنوجرافية ، ومعهد الدولة والقانون ، ومعهد الفلسفة ، والمعهد الافريقي (٣٥) وتم تأسيس جامعة الصداقة بين الشعوب عام ١٩٦٠ في موسكو لتدريب الفنيين من الدول المستقلة حديثا بهدف مساعدتها على حل مشكلات التنمية ، وقد أطلق على هذه الجامعة « جامعة باتريس لومومبا » عام ١٩٦١ ، وقد بلغ عدد الطلاب المتحقيين بهذه الجامعة في عام ١٩٨٥ أكثر من ٦٧٠٠ طالب ، قدموا من ١٠٧ دول (٣٦) وقد حصل ٥٠٠ طالب وأقد على درجة الماجستير حتى عام ١٩٨٤ (٣٧) ومن قبيل اهتمام الاتحاد السوفيتي بالدول الأفريقية ، أنه تم عقد المؤتمر الافريقي السوفيتي الأول من أجل السلام والتعاون والتقدم الاجتماعي في موسكو في الفترة من ١٣ الى ١٦ أكتوبر عام ١٩٨٢ (٣٨)

أما الولايات المتحدة فتعتبر الأخيرة زمينا بين الدول الكبرى من ناحية الاهتمام الحكومي بالتبادل الثقافي ، وكان الحافز لها على هذا الاهتمام ، حافزا دفاعيا ، فقد تم إنشاء قسم للعلاقات الثقافية في وزارة الخارجية عام ١٩٣٨ ، وكان نشاطه محدودا في أمريكا اللاتينية حيث كان الغرض من انشائه هو التصدي للدعاية الثقافية الفاشية والنازية في نصف الكرة الغربي ، وبعد اتساع نطاق الحرب الباردة كان الهدف من الدبلوماسية الثقافية هو التصدي للشيوعية (٣٩) وبعد تولي كيندي للرئاسة بأسابيع قليلة ، دعا الى الاهتمام ببرنامج التبادل الثقافي والتعليمي . وفي سبتمبر عام ١٩٦١ تم وضع برنامج للتبادل التعليمي والثقافي حدد أهداف التبادل الثقافي

(30) Howard E. Wilson, Education, Foreign Policy, and International Relations, in the American Assembly, Columbia University, ed., (Cultural Affairs and foreign Relations (Englewoods cliffs, N.J.: Prentice Hall, Inc., 1363), P.81.

(31) Ibid., P.81.

(33) Ibid., P. 81.

(٣٢) سقنناول دراسة هذه المراكز الثقافية في الفصل الثاني .

(٣٤) اليونسكو ، لمحات عن اليونسكو ، (باريس : اليونسكو ، ١٩٧٤) ص ٢٠ .

(٣٥) عواطف عبدالرحمن ، الدراسات الافريقية في الاتحاد السوفيتي ، السياسة الدولية ، العدد ١٩ (يناير ١٩٧٠) ص ١٢٧ - ١٣٠ .

(36) Patrice Lumumba Peoples, Friendship University Moscow, Nok., 1367

(37) USSR, 86 Year Book, Novosti Press Agency, 1986, P. 208-209.

(٣٨) لم تكن مصر معصلة في هذا المؤتمر ، وقد تم عقد المؤتمر الافريقي السوفيتي الثاني من أجل السلام والتعاون والتقدم الاجتماعي في موسكو في الفترة من ٢٤ - ٢٦ يونيو ١٩٨٦ وقد شاركت فيه ٢٦ دولة افريقية من بينها مصر .

د . محمد عبدالغنى سعودي ، المؤتمر الافريقي الثاني ، السياسة الدولية ، العدد ٨٦ (أكتوبر ١٩٨٦) ص ٢٥٧ .

(39) Mc Neil Lowry and Gertrude S.Hooker, The Role of the Arts and the Humanities, In The American Assembly, Op.Cit., P.44

ومن السمات البارزة للدور الاسرائيلي في مجال التنشئة السياسية والثقافية لقطاعات من الصفوة الأفريقية تلك العمليات التي يقوم بها « المعهد الأفريقي - الآسيوي للدراسات العمالية والتعاون » في تل أبيب والذي بدأ نشاطه عام ١٩٦٠ ، ويهدف إلى تقديم برامج تدريب شاملة للقادة النقابيين الأفريقيين ، ولقد درب هذا المعهد ٦ آلاف أفريقي قبل عام ١٩٧٣ من ٣٠ دولة في النقابات والتعاونيات ، ومنذ أكتوبر عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٤ استقبل نحو ٩٠٠ دارس أفريقي^(٤٤) . وقد نجحت إسرائيل في التغلغل في المجالات التي تتيح لها التغلغل والتأثير ، وعلى سبيل المثال ، فقد نجحت في زرع عدد من الأساتذة ليصبحوا عمداء ومديري جامعات كثير من الدول الأفريقية التي أوفدوا إليها ، كما نجحت في عقد إتفاقيات ثقافية مع عدد من الدول الأفريقية لتبادل الخبرات والتعاون العلمي والثقافي حيث وصلت في عام ١٩٦٨ إلى أكثر من ٦٠ إتفاقية^(٤٥) .

وخلال الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٤ تم إيفاد ٥٥١ خبيرا إسرائيليا في بعثات لـ ٢٦ دولة أفريقية منها ٢٣٧ بعثة لأجل طويل (أى عام فأكثر) ، و ٣١٤ بعثة لأجل قصير (أى أقل من عام) ، حيث يتركز النوع الثانى من البعثات بصفة أساسية في مجال التدريب . وتجدر الإشارة إلى أن أعداد الخبراء الاسرائيليين الموفدين خلال الفترة من عام ١٩٧٣ الى عام ١٩٨٤ قد إنخفض كثيرا ، وذلك بالمقارنة بمجموع الخبراء الذين أوفدتهم إسرائيل خلال الفترة من عام ١٩٥٨ ، وحتى عام ١٩٨٤ والبالغ عددهم ٣٥٥٤ خبيرا ، وهى نسبة تمثل حوالى ٤٥ ٪ من مجموع الخبراء الموفدين للدول النامية عموما والبالغ عددهم ٨٣٨٩^(٤٦) .

فضلا عما سبق يتضح أنه خلال الفترة من ١٩٧٣ الى ١٩٨٤ بلغ عدد الدارسين الأفارقة من ٣٠ دولة ٣٤٠١ دارسا منهم ١٢٩٦ تلقوا دورات تدريبية في أفريقيا ، و ٢١٠٥ تلقوا تدريبهم في إسرائيل بمساعدة المؤسسات والخبراء الاسرائيليين ، ولقد سجل عدد الدارسين الأفارقة بالمثل انخفاضا ملحوظا خلال الفترة المشار إليها وذلك بالمقارنة بعددهم خلال الفترة بين عام ١٩٥٨ الى

بمعناه الواسع بأنها زيادة التفاهم المتبادل وتقوية الروابط بين الولايات المتحدة والدول الأخرى عن طريق توضيح أهمية التحليم والثقافة والتنمية ، والعمل على ارساء قواعد السلام والرخاء لشعوب العالم وزيادة التعاون الدولى من أجل التقدم التعليمى والثقافى ، وبذلك يمكن المساهمة في تنمية علاقات الصداقة والود والسلام بين الولايات المتحدة ودول العالم الأخرى^(٤٧) . كما تم انشاء فرق السلام الامريكية عام ١٩٦١ للعمل في مجال التعليم والتدريب في دول ما وراء البحار ، كما قامت بعثة فولبرايت التي انشئت عام ١٩٤٨ للتبادل الطلابى والعلمى بنشاط كبير في هذا المجال . وفي عام ١٩٧٨ تم انشاء الوكالة الدولية للاتصال (International Communication Agency ICA) ويهدف نشاطها بالدرجة الأولى الى كسب التأييد لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الصفوة العامة في الدول الأخرى ، وذلك من خلال الكتب والدوريات والأفلام وبرامج التلفزيون والمعارض وتبادل الطلاب والفنانين والرياضيين والعلماء^(٤٨) . ويقوم مكتب امريكا للشرق الأوسط للخدمات التعليمية والتدريبية (AMIDEAST) الذي انشئ في القاهرة بدور هام في مجال التبادل العلمى .

وأدرجت اسرائيل أهمية التبادل الطلابى في العلاقات الدولية ، فأقرت برنامجا خاصا لطلبة ما وراء البحار في الجامعة العبرية منذ عام ١٩٥٥ ، وفي أكتوبر عام ١٩٧١ افتتحت مدرسة خاصة للطلاب الاجانب . وفي العام الدراسى ١٩٨٠/٧٩ بلغ عدد الطلاب الأجانب بها ٣٠٠٠ طالب ، ويزود المكتب الاستشارى للمدرسة الطلاب المتحقين بالدراسة بها بالاستشارات بمختلف اللغات ، كما تقدم المدرسة أيضا دراسة مركزة في فصل الصيف لتعليم اللغة العبرية ، بالإضافة الى البرامج التعليمية الأخرى ، وتقوم بتنظيم برامج ثقافية واجتماعية للطلاب الأجانب لجعلهم على اتصال وفهم عميق للثقافة الاسرائيلية والمجتمع الاسرائيلى^(٤٩) . وقد بلغ عدد الدول التى يدرس منها طلاب في اسرائيل أكثر من ستين دولة في عام ١٩٨١^(٥٠) .

(40) Ibid., PP. 43-44.

(41) Jack C. Plano and Roy Olton, The International Relations Dictionary, (Oxford, AB 1982). P.390.

(42) School For Overseas Students, Catalogue Academic Year, (Jerusalem: The Hebrew Univeristy of Jerusalem, 1981), P.13.

(43) Sina Azuloy, A Guide for Overseas Students, Third Edition, (Jerusalem: Higher Education in Israel, 1982), P.7.

(٤٤) د . مجدى حماد ، اسرائيل واfrica : دراسة في ادارة الصراع الدولى ، (القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٦) ص ٧٥ .

(٤٥) المرجع السابق ، ص ١٩٩ .

(٤٦) أمير كمال دسوقي ، أبعاد التعاون الاسرائيلى - الافريقى ومستقبل عودة العلاقات الدبلوماسية ، السياسة الدولية ، العدد ٩١ (يناير

١٩٨٨) ص ٣٣١ .

بين الدول على كسب هذا السوق . وقد عبر ليوبولد سنجور عن هذه الحقيقة عندما قال « حتى لو قمنا بحل هذه المشكلة (مشكلة الاستعمار) ، فسوف تظل مشكلة أخرى ، ألا وهي الاختيار بين الثقافات في عملية الاحتكاك ، فلا بد أن نقرر ماذا نأخذ من الثقافة الغربية ، وماذا نحتفظ به من الثقافة الأفريقية الزنجية^(٥١) .

ولقد تبين في « المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية » الذي عقد في مكسيكو سيتي عام ١٩٨٢ ، وحضره رجال الثقافة والفكر من كل دول العالم ، أن عملية الصراع أو التعاون في سبيل تشكيل ملامح نهائية للنظام الاعلامي العالمي ، تعكس جوهر وحقيقة الصراع أو التعاون الدولي ، ذلك أن الصراع أو التعاون الاتصالي ليس إلا صورة من صور التعاون أو الصراع السياسي والاقتصادي التي يشهدها نظام المجتمع الدولي^(٥٢) .

تبادل الأفكار والأشخاص في مجال التعليم

إن الوسائل الأكثر إستمراراً وشيوعاً في العلاقات التعليمية الدولية ، هي تبادل الأشخاص المهتمين بالتعليم والمتصلين بالمعاهد التعليمية ، فمنذ إرساء الجامعات الأولى ، والطلاب والعلماء يتنقلون بين معاهد التعليم . وقد نظمت حركة إنتقال الطلاب خلال القرن العشرين ، ووضعت لها قواعد واتسعت عما كانت من قبل . كما أن تأشيرات الإقامة الخاصة بالطلاب الأجانب قد طورت ، وظهرت المنح الدراسية ، وتم معادلة الشهادات ، ونظمت برامج خاصة باستقدام الطلاب وأخرى بإيفادهم ، ووضعت القواعد المنظمة لها . ورغم أن النسبة الكبرى من الطلاب الأجانب يدرسون على حسابهم الخاص ، إلا أن عدد الذين يدرسون في خارج دولهم في تزايد مستمر بصورة كبيرة . كما أن هذا التبادل الطلابي قد وضعت له السياسات المحددة وإرتبط بالسياسات الداخلية والخارجية للدول بصورة لم يسبق لها مثيل . ولا يقتصر الأمر على تبادل الطلاب وإنما يمتد إلى تبادل الأساتذة والبحوث العلمية^(٥٣) .

إن تبادل الأفكار المتعلقة بالتعليم ونظمه وسياساته ، والممارسات في الشؤون التعليمية ، عملية منتشرة ومألوفة ، فنجد مثلاً الولايات المتحدة الأمريكية قد إقتبست نظام التعليم الجامعي من ألمانيا في القرن التاسع عشر ، وتأثرت أيضاً بالنظم المعمول بها في الدول

١٩٨٤ والذي بلغ ٩١٦٦ دارساً أفريقياً وهي نسبة تشكل أيضاً حوالي ٣٥ ٪ من مجموع عدد الدارسين الموفدين في إسرائيل للدول النامية البالغ عددهم ٢٧٢٩٦ . ولا يشمل ذلك أولئك الدارسين الذين تلقوا تدريبات عسكرية أو ما شابه ذلك^(٤٧) .

وفي ضوء ما تقدم تبرز حقيقة هامة ، وهي إستمرار علاقات التعاون الاسرائيلي - الأفريقي في مجال الخبراء والطلاب طوال فترة قطع العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والدول الأفريقية .

على الرغم من التقدم الاقتصادي الذي حققته اليابان ، إلا أنه من الناحية الاحصائية تعتبر من الدول التي لا يدرس بها عدد كبير من الطلاب الأجانب ، ويرجع ذلك إلى صعوبة دراسة اللغة اليابانية ، كما أن الثقافة اليابانية لاتستهوئ الكثيرين^(٤٨) فمنذ عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٨٢ بلغ عدد الطلاب الأجانب الدارسين باليابان ٨١١٦ طالباً ، يمثلون ١٠٠ دولة منهم ١٧٥ طالباً من الدول الأفريقية ، أي بنسبة ١,٧ ٪ من مجموع الطلاب الأجانب الدارسين في اليابان^(٤٩) .

وقامت الحكومة اليابانية بتأسيس منظمة التعليم الدولي في اليابان في مارس عام ١٩٥٧ ، وذلك بهدف تنمية التعليم والعلم في اليابان ، والمساهمة في توطيد التفاهم والصداقة بين الدول عن طريق التبادل الدولي في مجال التعليم والعلم ، وخاصة فيما يتعلق بتبادل الطلاب ، وتختص هذه المنظمة بالرعاية الكاملة للطلاب الأجانب^(٥٠) .

وإدراكاً من الحكومة المصرية لأهمية التبادل الثقافي بين دول العالم منذ قيام ثورة ١٩٥٢ ، أنشئت الإدارة العامة للثقافة بوزارة المعارف العمومية ، وكان من إختصاصها التبادل الطلابي . على الرغم من أن الأزهر كان يستقبل الطلاب الأجانب للدراسة فيه قبل هذا التاريخ بمئات السنين ، إلا أن هذه هي المرة الأولى التي تنشأ فيها إدارة متخصصة للطلاب الوافدين .

من هذا العرض يتبين مدى إهتمام الدول بالعلاقات الثقافية ، حتى أصبحت الثقافة والتعليم مجالاً للتنافس ، مما حدا ببعض الكتاب إلى تشبيه العلاقات الثقافية الدولية بالعلاقات التجارية واعتبار دول العالم بأنها سوق عالمي يتم تداول « السلع » الثقافية فيها ويوجد تنافس

(٤٧) المرجع السابق ، ص ٢٣١ .

(48) I ABC'S of Study in Japan 1984-1985, (Tokyo: Association of International Education, 1985), P.III.

(49) Ibid. P.5.

(50) Life and Study in Japan For Japanese Government, (Tokyo: Monbusho Scholarship Students, 1987), P. II4.

(51) Lory Mc Neil and Gertrude S.Hooker, Op. Cit., P. 45.

(٥٢) د . عبد الخبير محمود عطا . المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية ، السياسة الدولية العدد ٧٠ (أكتوبر ١٩٨٢) ص ٢٤٤

(53) Howard E. Wilson, Op. Cit., PP. 84-85.

ألمانيا الغربية - مصر - إيطاليا - كندا - بلجيكا - اليابان - البرازيل - سويسرا - رومانيا - الفلبين - النمسا - أسبانيا - المملكة العربية السعودية - استراليا - اليونان - الفاتيكان - الهند - ألمانيا الديمقراطية - تركيا - العراق^(٥٩).

ويتضح من ذلك أن ترتيب مصر من حيث عدد الطلبة الأجانب الذين يدرسون بها هي السادسة بالقياس إلى الدول الأخرى، وهي مكانة هامة تسبق فيها كثيرا من الدول الصناعية المتقدمة، وتشير إلى أهمية التبادل الطلابي في السياسة الخارجية المصرية.

وأوضح نفس التقرير، أنه بترتيب الدول الأفريقية طبقا لعدد طلابها الذين يدرسون بالخارج وجد أن نيجيريا، على سبيل المثال، كان عدد طلابها بالخارج ١٠٧٤٣ عام ١٩٧٤، زاد إلى ٢٣٤٣٠ طالبا عام ١٩٧٨ ثم المغرب الذي كان عدد طلابها بالخارج ٨٣٤٨ عام ١٩٧٤ زاد إلى ١٥٦٦٢ عام ١٩٧٨، والجزائر كان عدد طلابها بالخارج ٦٥٤١ طالبا عام ١٩٧٤ زاد إلى ١٢١٢٣ طالبا عام ١٩٧٨، وتونس كان عدد طلابها بالخارج ٧٦٤٥ طالبا عام ١٩٧٤، زاد إلى ١٠٦٣٧ طالبا عام ١٩٧٨^(٦٠).

وفي تقرير لليونسكو عام ١٩٨٦، عن الطلاب الأجانب الذين يدرسون في خمسين دولة عام ١٩٨٤، وهي تمثل الدول التي يدرس بها أكبر عدد من الطلاب الأجانب بالقياس إلى الدول الأخرى، أورد أن ترتيب مصر التاسع بين هذه الدول بعد أن كان ترتيبها السادس في الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٨، مما يشير إلى تغير نسبي في الأولويات المصرية. وإذا نظرنا إلى الدول الأفريقية الأخرى التي يدرس بها طلاب أجانب من بين الخمسين دولة، نجد السنغال (وترتيبها الثالث والثلاثون) ثم الجزائر (وترتيبها السادس والثلاثون)، ثم المغرب (وترتيبها الثامن والثلاثون)، ثم ساحل العاج (وترتيبها التاسع والثلاثون) ثم تونس (وترتيبها الأربعون)^(٦١).

ويتضح من نفس التقرير أن ترتيب الدول الأفريقية من حيث عدد طلابها الذين يدرسون في الخارج عام ١٩٨٤ على النحو التالي: المغرب ونيجيريا والجزائر ومصر وتونس والسودان والكاميرون ومدغشقر وكينيا وأثيوبيا وزائير وجنوب أفريقيا وغانا وموريشيوس

الاسكندنافية فيما يتعلق بتعليم الكبار. ومن ناحية أخرى نجد أن نظام التعليم في المدارس الثانوية الأمريكية قد أخذت به دول عديدة. كما أن تركيا الحديثة توصف بأن لديها مدارس ابتدائية أمريكية، ومدارس ثانوية فرنسية، وجامعات ألمانية^(٥٤).

إزدياد الاهتمام العالمي بالتبادل الطلابي
أوضح تقرير لليونسكو عن الطلاب الأجانب^(٥٥) الذين كانوا يدرسون خارج دولهم في العالم الدراسي ١٩٥٨ - ١٩٥٩ أن عددهم وصل إلى ٢٠٠ ألف طالب، وأن هذا العدد يمثل ٢٪ من العدد الكلي للطلاب المتحقين بالجامعات في هذا العام. وقد أوضح التقرير أن ربع هذا العدد ملتحقون في الجامعات والمعاهد بالولايات المتحدة الأمريكية، يأتي بعدها في الترتيب جمهورية ألمانيا الاتحادية، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والاتحاد السوفيتي ثم الأرجنتين^(٥٦).

وطبقا لإحصاءات اليونسكو فإن عدد الطلبة الأجانب الذين يدرسون في دول العالم المختلفة في تزايد مستمر، كما أن نسبة عدد الطلبة الأجانب إلى العدد الكلي للطلاب المتحقين بالجامعات والمعاهد العليا في العالم في تزايد مستمر أيضا، وعلى سبيل المثال كان عدد الطلاب الأجانب في العالم ٦٠٩٣٥١ طالبا عام ١٩٧٤، بنسبة ١,٩٪ من إجمالي طلاب العالم، وفي عام ١٩٧٥ بلغ عددهم ٦٧٣٦٨٥، بنسبة ٢٪، وفي عام ١٩٧٦ بلغ عددهم ٧٣٩٢٦٨، بنسبة ٢,١٪، وفي عام ١٩٧٧ بلغ عددهم ٧٩٩٧٠٤، بنسبة ٢,٢٪، وفي عام ١٩٧٨ بلغ عددهم ٨٦٠٧٩٧، بنسبة ٢,٣٪^(٥٧).

أما عدد الطلبة الأفريقيين الذين يدرسون في الخارج، فقد بلغ عددهم ١٨٣١٠٩ طلاب عام ١٩٨٤، بنسبة ١٩,٩٪ من إجمالي الطلبة الأجانب الذين يدرسون في الخارج. وكان عدد الطلبة الأفريقيين (بما فيهم طلبة الدول العربية الأفريقية) الذين يدرسون في مصر في نفس العام ٨٨١٤ طالبا، بنسبة ٤,٨٪ من إجمالي الطلبة الأفريقيين الذين يدرسون خارج بلادهم^(٥٨).

ويوضح تقرير لليونسكو عام ١٩٨٢ أن ترتيب الدول طبقا لعدد الطلبة الأجانب الدارسين بها في الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٨ على النحو التالي: الولايات المتحدة - فرنسا - الاتحاد السوفيتي - المملكة المتحدة -

(54) Ibid., PP. 80-81.

(٥٥) الطالب الأجنبي وفقا لتعريف اليونسكو هو الشخص الذي يلتحق بأحد معاهد التعليم العالي في دولة ليس مقيم فيها إقامة دائمة.

(56) Ibid., P. 93.

(57) UNESCO, Statistics of Students Abroad 1974-1978, (Paris: Unesco, 1982) No. 27, P. 19.

(58) UNESCO., Statistical Year Book 1986 (Paris: UNESCO, 1986), P.III-425.

(59) UNESCO, Statistics of Students Abroad 1974-1978, Op.Cit., P.21.

(60) Ibid., Table 5, P.22.

(61) UNESCO., Statistical Year Book 1986, Op. Cit., P. III-425.

وتنزانيا وزامبيا^(٦٣).

وفي تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن الطلاب المصريين والوافدين الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا المصرية ، أوضح أن عدد الطلاب الوافدين من جميع دول العالم الذين تخرجوا من الجامعات والمعاهد المصرية منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٨٢ بلغ ٦٠٦٥٧ خريجاً ، بنسبة ٥,٢٥ من إجمالي خريجي الجامعات والمعاهد المصرية الوافدين والمصريين ، وكانت نسبة الخريجين من الدول الأفريقية ١٣٪ من إجمالي الخريجين الوافدين^(٦٣).

وطبقاً لاحصاءات الادارة العامة للوافدين عن مقارنة عدد الطلاب الوافدين من جميع الجنسيات المقيدين في الجامعات والمعاهد العليا المصرية في السنوات الدراسية من ١٩٥٢ - ١٩٥٣ الى ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، نجد أن عدد هؤلاء الطلاب قد بلغ ١٥٩٩ طالباً في العام الدراسي ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ، ووصل اقصى في العام الدراسي ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، حيث بلغ ٣٦٥٣٠ ، ثم أخذ في التنازل إلى أن وصل ١١٠٥٣ في العام الدراسي ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . ويرجع ذلك إلى أن النسبة الكبيرة من هؤلاء الطلاب كانت من البلاد العربية . ولكن بعد المقاطعة العربية لمصر بسبب اتفاقيات كامب ديفيد ، بالإضافة إلى فتح عدد من الجامعات بالدول العربية تسبوعب أبناءها ، وفرض الرسوم الدراسية على الطلاب الوافدين ، كل ذلك أدى إلى انخفاض أعداد الطلاب العرب الذين يتقدمون للدراسة بالجامعات المصرية .

وطبقاً لتقرير اليونسكو فإن مصر تعتبر أولى الدول في أفريقيا في الترتيب بالنسبة لعدد الطلاب الأجانب الذين يدرسون بها بالقياس الى باقي الدول الأفريقية الأخرى^(٦٤) ، حيث أن مصر منارة للعلم والثقافة منذ أقدم العصور ، كما أن وجود الجامع الأزهر بها جذب عدداً من طلاب العلم من مختلف دول العالم .

ثالثاً : دور الهيئات الدولية في التبادل الطلابي
أولت الهيئات الدولية والاقليمية اهتماماً كبيراً بالتعليم والثقافة إدراكاً منها بأن العلاقات الثقافية الدولية تلعب دوراً هاماً في إنماء التفاهم بين الدول . وسنتناول أهم هذه الهيئات ودورها في هذا المجال .

١ - اليونسكو :

لقد تبينت أهمية العلم والثقافة في علاقات الدول عند

وضع ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ فتم تأسيس الوكالات المتخصصة ، ومن بينها منظمة التربية والعلم والثقافة (اليونسكو)^(٦٥) . واليونسكو هي الخلف المباشر لمؤتمر وزراء التربية لدول الحلفاء الذي انعقد في لندن إبان الحرب العالمية الثانية في نوفمبر ١٩٤٢ ، ولجميع دول العالم الحق في الانضمام إليها ، ولقد بلغ عدد أعضائها ٢٠ دولة عند توقيع الميثاق التأسيسي في لندن في ١٦ نوفمبر عام ١٩٤٥ ، والذي أنشئت بمقتضاه عام ١٩٤٦ ، وأصبحت تضم ١٥٥ دولة حتى عام ١٩٨١^(٦٦) . وطبقاً للمادة الأولى من هذا الميثاق تهدف اليونسكو إلى المساهمة في صون السلم والأمن بالعمل ، عن طريق التربية والعلم والثقافة ، على توثيق عرى التعاون بين الأمم لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الانسان والحريات الأساسية لكافة الناس ، دون تمييز بين العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين ، كما أقرها ميثاق الأمم المتحدة لسائر الشعوب . ولتحقيق هذه الغايات ، فإن المنظمة تعزز التعارف والتفاهم بين الأمم لمساندة أجهزة اعلام الجماهير ، وتوصي لهذا الغرض بعقد الاتفاقات الدولية التي تراها مفيدة لتسهيل حرية إنطلاق الأفكار عن طريق الكلمة والصورة^(٦٧) .

وأصبحت هذه الوكالة مهتمة بالعمل على تقدم التربية والتعليم والثقافة ، وذلك من خلال مشروعات دولية لرفع مستوى الثقافة في كافة أنحاء العالم ، وللاستفادة من ثمار العلم في تحسين حالة البشرية . ومن أهم مجالات عمل اليونسكو التعليم الذي تبرز أهميته بالنظر إلى الميزانية المخصصة له . وتحليل مشاريعها في هذا المجال يتضح تركيزها على التخطيط الاقليمي في مجال التعليم ، وقد عقدت مؤتمرات لمناقشة مشاكل التعليم خاصة بآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية^(٦٨) .

وجدير بالذكر أن المكتب الدولي للتعليم قد أنشئ في جنيف قبل الحرب العالمية الثانية ، بعضوية عدد قليل من الدول ، ويتمويل من الحكومة السويسرية . ويقوم المكتب بإصدار عديد من المطبوعات ، وعقد مؤتمرات سنوية لمناقشة موضوعات متعلقة بالتعليم ، كما يصدر المكتب كتاباً سنوياً يتضمن ملخصاً عن وضع التعليم في الدول الأعضاء فيه . وعند إنشاء اليونسكو عام ١٩٤٦ قامت علاقة بين المكتب وبينها ، ولكن المكتب إستمر في عمله

(62) Ibid., P. III-425.

(٦٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الوافدون خريجو الجامعات في مصر حسب الموقف في ٣١ ديسمبر ١٩٨٢ وثيقة رقم (٧٢ - ١٤٣٢٢ - ٨٤) يناير ١٩٨٤ ص ٢٦ .

(64) UNESCO, Statistics of Students Abroad 1974-1978, Op. Cit., P.12.

(65) Howard E.Wilson, Op. Cit., P. 80.

(٦٦) اليونسكو ، نشرة خاصة ، (باريس : اليونسكو ، ١٩٨١) .

(٦٧) اليونسكو ، لمحات عن اليونسكو ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧ - ٨ .

(68) Howard e. Wilson, Op. Cit., PP. 102-103.

طريق دولها ، لبرامج اتحاد الجامعات الافريقية وغيرها من المؤسسات بهدف تدعيم التعاون في مجالات تعليم اللغات الافريقية والاجنبية ، وتبادل أساتذة وطلبة الجامعات (٧٢) . كما تم وضع ميثاق افريقيا الثقافي في مؤتمر وزراء الثقافة في أديس أبابا في الفترة من ٢٤ الى ٢٧ مايو ١٩٧٦ . وفي مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الثالثة عشرة ببورت لويس (موريشيوس) في الفترة من ٢ الى ٦ يوليو عام ١٩٧٦ ، أكد المجتمعون على أن التبادل الثقافي يسهم في التفاهم بين البشر وفي السلام بين الدول (٧٤) . ويقوم المكتب الافريقي للعلوم التربوية التابع لمنظمة الوحدة الافريقية بدور هام في المجالات التربوية .

أما المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الييسكو) ، إحدى الوكالات المتخصصة في نطاق جامعة الدول العربية ، فقد بدأت اعمالها في ٢٥ يوليو عام ١٩٧٠ ، بعقد المؤتمر العام الأول للمنظمة تنفيذا لميثاق الوحدة الثقافية العربية الذي صدر في بغداد في ٢٩ فبراير ١٩٦٤ والذي اقره مجلس جامعة الدول العربية وطبقا للمادة الأولى من دستور المنظمة فان هدفها العام ، التمكين للوحدة الفكرية بين اجزاء الوطن العربي وتوسيع العمل العربي المشترك وتعميقه في مجالات التربية والثقافة والعلوم . وتشجيع التعاون العلمي والثقافي بين الأمة العربية والأمم الأخرى ، وتشجيع التعاون الدولي في هذه المجالات . وتحرص المنظمة في سبيل تحقيق اهدافها على التعاون مع الهيئات والمؤسسات الدولية والعربية وعلى رأسها اليونسكو ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والاتحاد العالمي للمتحف ، واتحاد الجامعات العربية ، والمراكز العلمية المتخصصة خارج الوطن العربي وداخله (٧٥) .

وفيما يتصل بالاستراتيجية العربية في التعاون الثقافي الافريقي (٧٦) . فان جهاز التعاون الدولي للثقافة العربية في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، قد وضع خطة متكاملة تتناول فيما يتعلق بالمجال التعليمي

كمؤسسة مستقلة . وتزايدت أهمية المؤتمرات الدولية التي يعقدها المكتب تحت إشراف اليونسكو في العلاقات الدولية فيما يتعلق بالتعليم وتعتبر نشرات المكتب من أهم المصادر في الدراسات التعليمية المقارنة (٦٩) .

٢ - المنظمات الاقليمية :

قامت منظمات اقليمية تهتم بموضوع التعليم وذلك بجانب الهدف الاساسي الذي قامت من أجله ، مثل منظمة الدول الامريكية (OAS) ، وحلف شمال الاطلنطي (NATO) ، وحلف جنوب شرق آسيا (SEATO) ، ومنظمة الوحدة الافريقية (OAU) ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الييسكو) ، والمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الاسيسكو) والاتحادات العلمية ، مثل اتحاد الجامعات الافريقية ، واتحاد الجامعات العربية . ولقد أنجزت هذه المنظمات العديد من المشروعات والأعمال في مجال التعليم ، مدركة أهمية التفاهم المتبادل للحفاظ على كيانه . فقد نظم كل من حلف جنوب شرق آسيا وحلف الاطلنطي مؤتمرات ثقافية لأعضائها لوضع القواعد الخاصة بتبادل المنح والابحاث العلمية عن موضوعات ثقافية متعلقة بهما (٧٠) .

وبالنسبة لمنظمة الوحدة الافريقية ، فقد أكدت المادة الثانية من ميثاقها على التعاون التربوي والثقافي والعلمي والفني لتحقيق اهدافها . وادراكا لأهمية تعزيز الروابط التعليمية والثقافية بين شعوب افريقيا ، فقد جاء في البند الرابع من جدول اعمال المؤتمر الأول للجنة الافريقية المنعقد في أديس أبابا (اثيوبيا) في الفترة من ٢٢ الى ٢٥ مايو ١٩٦٣ ، أن التعاون الاقليمي والثقافي بين الدول الافريقية سوف يحطم الحواجز اللغوية ويزيد التفاهم بين شعوب القارة . ونص ميثاق المنظمة في مادته العشرين على تشكيل اللجنة التعليمية والعلمية (٧١) . كما اشتركت منظمة الوحدة الافريقية مع اليونسكو في عقد مؤتمر مشترك حول التربية والتدريب العلمي والفني في نيروبي عام ١٩٦٨ (٧٢) . وفي المؤتمر العاشر للمنظمة عام ١٩٧٣ في أديس أبابا أكد على مساندة المنظمة ، عن

(69) Ibid., P. 103.

(70) Ibid., P. 104.

(٧١) (وزارة الخارجية ، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الافريقية ١٩٦٣ - ١٩٨٣ : القاهرة : وزارة الخارجية ، ١٩٨٥) ص ١٥ .

(٧٢) المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

(٧٣) المرجع السابق ، ٢٦٦ .

(٧٤) المرجع السابق ، ٤٠٧ .

(٧٥) ميثاق الوحدة الثقافية العربية ودستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، (القاهرة : جامعة الدول العربية) ص ٥ .

(٧٦) في الاجتماع الذي تم بين الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، والأمين العام للجامعة العربية في تونس في مايو ١٩٨٠ تم التوصية بإنشاء « مركز عربي افريقي للبحوث والدراسات » وقد وافقت اللجنة الوزارية الدائمة للتعاون العربي الافريقي بتونس في مارس ١٩٨٣ على اتفاقية تأسيس معهد ثقافي افريقي عربي يرمي مختلف أنشطة البحث والتبادل - علمي الشعراوى ، تعقيب على محاضرة د . محي الدين صابر ، في العرب وافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥١٨ .

المجالات ، وتنظيم التعاون بين الجامعات العربية وغيرها من جامعات العالم^(٨٠) وقد تجدد نشاط هذا الاتحاد بسبب المقاطعة العربية لمصر ، وانتقال الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الى تونس في ابريل ١٩٧٩^(٨١) .

اما اتحاد الجامعات الافريقية فقد انشئ عام ١٩٦٨ وتشمل عضويته أغلب الجامعات في كافة بلدان القارة ، ويعتبر ركيزة اساسية في توطيد العلاقات الثقافية بين هذه الجامعات ، والذي تنص لائحته على تبادل الزيارات بين اعضاء هيئات التدريس والقاء المحاضرات ، وتبادل البحوث والنظريات العلمية ، والعمل على تعزيز الروابط الثقافية والعلمية بينها^(٨٢) .

وفي مجال تقييم العلاقة بين الجامعات العربية والافريقية ، وعلى الرغم من أن العلاقة الثقافية العربية مع الدول الافريقية تمتد الى أكثر من ألف عام ، ووجود تعاون بين اتحاد الجامعات العربية واتحاد الجامعات الافريقية ، فإن مجدى حماد يرى أن التعاون والتنسيق بين الجامعات في الوطن العربى وافريقيا ليس كبيرا بالدرجة التى تمكن من تبادل الاهتمام بالدراسات في كل من المنطقتين ، فضلا عن محدودية فرص تبادل الخبرة والجهود المشتركة والبرامج الدراسية الموحدة والشاملة بين هذه الجامعات . ويرجع ذلك الى أن عامل لغة التدريس في الجامعات العربية والتي تغلب عليها اللغة العربية ، والجامعات الافريقية التي تغلب عليها اللغة الانجليزية او الفرنسية ، له أكبر الأثر في عدم تعاون هذه الجامعات مع بعضها البعض ، كما أن الظروف التي خلقها الاستعمار في المنطقتين العربية والافريقية جعلت من العسير تنسيق الدراسات بين الجامعات في هذه الدول ، ذلك أن كل جامعة منها اهتمت بالدراسات في اطار الفهم الاستعماري لطبيعة هذه الدراسات ، فمثلا تهتم الدول الافريقية بدراسة تجارة الرقيق وربطه بالعرب في افريقيا أكثر من اهتمامها بالأثر الحضارى والثقافى للعرب في افريقيا^(٨٣) . واخيرا فان ضعف الموارد والخبرات العلمية للجامعات للطرفين العربى والافريقى تمثل محددا ثالثا للتفاعل بينهما .

يتضح مما سبق أن أهمية التعليم برزت في مجال التبادل الدولى ليس على المستوى الثنائى بين دولة وأخرى فقط ، وانما على مستوى المنظمات الاقليمية والدولية ، ولقد كان للانفتاح العلمى ، وتزايد علاقات

والثقافى ، تعليم اللغة العربية في المدارس الافريقية ، كلفة ثانية ، واتخاذ السبل لتدريب المعلمين الأفارقة ، وتنظيم دورات لذلك ، وانشاء معاهد للمعلمين في افريقيا حسب اولوية محددة ، وتقديم منح دراسية لطلبة الدراسات الجامعية والعليا في مجال اللغة العربية وآدابها . كما يعنى الجهاز بتزويد المؤسسات التعليمية والثقافية بمكتبات نمطية ، تشتمل على عدد من أمهات الكتب العربية ، والمراجع والقواميس . وتقوم المنظمة عن طريق معهد المخطوطات العربية التابع لها بفهرسة وجمع المخطوطات العربية والافريقية ، كما اعدت الكتاب الاساسى لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها ، وانشاء مراكز ثقافية^(٧٧) بدأت بتجربة في كينيا ، حيث جرى الاتفاق مع جمعية الصداقة الكينية لتكون نواة لمركز ثقافى عربى^(٧٨) .

أما المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الاسيسكو) فقد أنشئت عام ١٩٨٠ ، ومن اهدافها الاهتمام بالثقافة الاسلامية في مناهج التعليم في جميع مراحل ومستوياته ، وحماية الشخصية الاسلامية لمسلمى الاقليات في الخارج ، الذين يتعرضون بشكل مباشر لخطر اذابة شخصياتهم وثقافتهم في الثقافات الأجنبية التي تحيط بهم ، كما تهدف المنظمة الى التنسيق بين المؤسسات الاسلامية المتخصصة في مجالات التربية والعلوم والثقافة تدعيميا للتضامن والتكافل الثقافى في العالم الاسلامى^(٧٩) .

وعلى صعيد آخر أنشئ اتحاد الجامعات العربية عام ١٩٦٥ بمدينة القاهرة وطبقا للمادة الثالثة من النظام الاساسى لاتحاد الجامعات العربية ، فان الاتحاد يضم كل الجامعات العربية ويشترط لعضويته بها أن تكون الجامعة عربية في هيئة تأسيسها وإدارتها ومصادر تمويلها عند انشائها او بعد تعريبها ، ووصل عدد الجامعات العربية الأعضاء فيه ٥٨ جامعة ، وهذا الاتحاد عضو في اتحاد الجامعات الافريقية . وطبقا للنظام الاساسى لاتحاد الجامعات العربية . فقد جاء في المادة الثانية أن أهداف الاتحاد هى التعاون بين الجامعات والمعاهد العالمية والعربية ، وتنسيق جهودها في تحقيق اهداف الأمة العربية ، والتعاون على رفع مستوى التعليم الجامعى ورفع مستوى البحوث العلمية في جميع

(٧٧) د . محى الدين صابر ، العلاقات العربية الافريقية ، في العرب وافريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٠١ - ٥٠٢ .

(٧٨) حلمى الشعراوى في العرب وافريقيا مرجع سبق ذكره ص ٥٣٤ .

(٧٩) جريدة الاهرام ، ٨ يناير ١٩٨٨ ص ١٣ .

(٨٠) اتحاد الجامعات العربية ، النظام الاساسى لاتحاد الجامعات العربية ، (القاهرة : الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية ، ١٩٦٩) ص ٣ .

(٨١) عادت الجامعات المصرية الى اتحاد الجامعات العربية في يناير ١٩٨٨ جريدة الاهرام ، (١٠ يناير ١٩٨٨) ص ١ .

(٨٢) عاطف عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٤ .

(٨٣) مجدى حماد ، مؤتمر القمة الافريقى - العربى الأول ، في العلاقات العربية الافريقية ، دراسة تحليلية في أبعادها ، مرجع سبق ذكره ،

ص ٤٢٨ .

« جولى هارموند » إلى محاولة خلق مجموعة من الأفريقيين قادرة على إستيعاب الثقافة الفرنسية لتكون حلقة إتصال بين الأفريقيين والمستعمرين الفرنسيين ، وأطلق على هذه المجموعة لفظ « النخبة الممتازة »^(٨٥)

أما بريطانيا فقد نهجت في سياستها الاستعمارية في البلاد التي خضعت لها إتجاها آخر فقد قامت سياستها على ما أطلق عليه « الحكم غير المباشر » فتركزت إدارة البلاد لشعوبها مع جعل هذه الإدارات خاضعة للمندوب السامى البريطانى^(٨٦)

وعمل الاستعمار على الإبقاء على أوضاع التخلف والجهل بالدول الأفريقية ، فعمد إلى عدم التوسع في التعليم حتى يظل الأفريقيون في حاجة دائمة إلى الإتجاه نحو دول الاستعمار لتلقى العلم فيها ، كما عمل المستعمر على تبعية النظام التعليمى في هذه الدول وربطه بنظام تعليمه هو لغة ومضمونا وهدفا .^(٨٧) وهكذا خرجت الدول الأفريقية من عصر الاستعمار تعاني من قصور في التعليم والتخلف في التدريب والمهارة بالإضافة إلى طغيان الثقافة الأجنبية على الثقافات الوطنية .

وترجع أسباب التخلف الثقافى الذى تعاني منه البلاد الأفريقية إلى :^(٨٨)

- ١ - الفلسفة الاستعمارية في التعليم ، التى استهدفت ربط الأجيال الناشئة بمفاهيم تشيد بقوة المستعمر وحضارته ، وتهدف تعميق الولاء له ، والتقليل من قيمة الحضارات والثقافات والتقاليد الوطنية .
- ٢ - غلبة الأمية ، فلم يؤخذ بمبدأ التعليم الإلزامى في المرحلة الأولى ولم توفر الامكانيات لذلك .
- ٣ - إهمال التعليم الفنى بهدف تخريج فئة قليلة تعمل في الوظائف الصغيرة بالإدارة الاستعمارية .

٤ - ترك الخدمات التعليمية في غالب الأحيان للجمعيات التبشيرية بإمكاناتها المحدودة وجهودها القاصرة .

٥ - إهمال المستعمرين للغات القومية^(٨٩) فانتشرت لغة المستعمر وزاد من حدة المشكلة تعدد اللغات أو اللهجات في البلد الواحد .

وحتى عام ١٩٤٥ لم يكن يوجد معاهد عالية في أفريقيا السوداء الا كلية « فوراه باى » في سيراليون ، التى انشئت عام ١٨٢٧ ، وكلية « غوردن » في السودان ،

الدول بعضها مع البعض الأخر أهمية في تبادل الخبرات والعلوم ، واحتلت اللغة التى هى أداة هذا التبادل العلمى والثقافى مكانة هامة في هذا المجال .

ومن العرض السابق للمنظمات الاقليمية والدولية المهتمة بمجال التبادل العلمى والثقافى يتبين ان معظم الدول في القرن العشرين ، بدأت صفحة جديدة في التعامل مع بعضها البعض داخل اطار التعليم والعلاقات الخارجية والشئون الدولية ، واصبح هناك اتجاه قوى لتطويع التعليم لاحتياجات التنمية ، وتجاه تحقيق الامال في الرفاهية والسلام العالميين ، وتركز هذا الاتجاه العميق على التخطيط التعليمى في الشئون الدولية . كما تبين ايضا ان مصر تعتبر من الدول التى تهتم بمجالات التبادل الطلابى الدولى .

رابعا : التبادل الطلابى بين مصر والدول الافريقية
يحتل موضوع التبادل الطلابى في علاقات مصر مع الدول الافريقية أهمية خاصة ، ويرجع ذلك إلى وجود الأزهر الشريف في القاهرة حيث يفد إليه أعداد كبيرة من الطلاب الأفريقيين للدراسة فيه منذ القرن الخامس عشر ، هذا بالإضافة إلى وضع التعليم بالدول الافريقية والميراث التاريخى الذى ورثته عن الاستعمار في هذا المجال . وتعتبر مصر أكثر الدول الافريقية تقدما في مجال التعليم ، لذلك استقدمت عددا كبيرا من الطلاب الأفريقيين للدراسة في جامعاتها ومعاهدها ، وقدمت لهم المنح الدراسية ، كما استقدمت عددا من المتدربين للتدريب بأجهزتها المختلفة ، وعقدت الاتفاقيات الثقافية التى تنظم كل هذه المجالات لذلك سيتناول هذا المبحث إحتياجات التعليم وألوياته بالدول الافريقية ، ومجالات التبادل الطلابى .

١ - أوضاع التعليم وإحتياجاته بالدول الافريقية :
اتجهت الدول الاستعمارية إلى نشر حضارتها ولغاتها والتركيز على أمجادها تاريخيا ، وتجاهل ماضى الأفريقيين الحضارى ولغتهم . فالفرنسيون عمدوا في مستعمراتهم إلى تطبيق سياسة الاستيعاب التى تهدف إلى إدماج الأفارقة في الثقافة الفرنسية وذلك بغرس القيم والثقافة واللغة والتاريخ الفرنسى في أذهان الأفارقة ليصبحوا فرنسيين « سودا »^(٩٠) ولما لم تنجح سياسة « الفرنسة » على جميع الأفريقيين نادى بعض رجال السياسة أمثال

(84) Claude S. Phillips, The African Political Dictionary, (oxford: ABC. Clio Information services, 1984), P.37.

(٨٥) د . شوقى عطا الله الجمل ، دور مصر في افريقيا في العصر الحديث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤) ص ٢٣٩ .

(٨٦) المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .

(٨٧) عاطف عمر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨ - ٩ .

(٨٨) د . شوقى عطا الله الجمل ، المرجع السابق ص ص ٢٤١ - ٢٤٤ .

(٨٩) يبلغ عدد اللغات القومية بالدول الافريقية ما بين ٨٠٠ الى ١٠٠٠ وهو ما يعادل حوالى ١/٤ اللغات المستخدمة في العالم كله ، انظر :

Claude S. Phillips, Op.Cit., P.27.

وعلاقتها بالتنمية في أفريقيا^(٩٥) وفي عام ١٩٧٦ تم عقد مؤتمر لوزراء التربية بالدول الأفريقية في لاجوس ، وركز هذا المؤتمر على تعزيز وتطوير اللغات الوطنية كأداة للتعليم^(٩٦) وفي مؤتمر وزراء التربية ، والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول الأفريقية الذي عقد في هارارى عاصمة زيمبابوى ، وحضره وفود ٤٣ دولة أفريقية في الفترة من ٢٨ يونيو إلى ٣ يوليو ١٩٨٢ ، والذي نظمته اليونسكو مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، عرض تقرير شامل عن التعليم في الدول الأفريقية^(٩٧).

ولقد أوضح رئيس وزراء زيمبابوى في إفتتاح المؤتمر أن البلدان الأفريقية أفقر وأصغر من أن تستطيع تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية ، ومن أن تهىء لمعظم مواطنيها حياة لائقة ، ويترتب على ذلك أن وضع إستراتيجية إنمائية مشتركة لأفريقيا في مجالات الاقتصاد والتربية والتكنولوجيا والثقافة ليس بالشىء النافع فحسب بل يلبي حاجة ملحة^(٩٨).

وأشار السيد أحمد مختار أمبو مدين عام منظمة اليونسكو في تقريره في المؤتمر إلى قصور تنمية التعليميين التقنى والمهنى (التجارى والصناعى والزراعى) وأكد على ما للتعليم العالى والجامعى بصفة خاصة من أهمية حيوية بالنسبة للتنمية في أفريقيا بإعتبارها ملتقى لجميع الأنشطة الفكرية ، كما أوضح أن كثيرا من مؤسسات التعليم العالى في أفريقيا لا تملك وسائل تطوير جميع أنواع المعارف ، ولابد من السعى إلى معالجة هذا الأمر عن طريق التعاون بين الجامعات ، وأن الاستعانة على نطاق واسع بالمعارف العلمية والتقنية المتاحة في العالم أمر أساسى لتحديث البلاد الأفريقية ، بيد أن هذه البلاد ينبغي أن تعزز قدراتها الذاتية بأن تدرب مزيدا من العلميين والمهندسين والتقنيين . إلا أن معظم الجامعات الأفريقية ظلت لمدة طويلة تولى درجة أكبر من الأولوية للفروع المسماة بالتقليدية والعلوم الاجتماعية على حساب

التي انشئت عام ١٩٠٢^(٩٩) أما بالنسبة لعدد المتعلمين في المستوى الجامعى ، فعلى سبيل المثال ، بلغ نسبة الملتحقين بالمستوى الجامعى لمن هم في سن التعليم الجامعى (٢٠ - ٢٤ سنة) ٠,٣٥ ٪ في غانا ، ١,١ ٪ في السنغال ، و ٠,٣٢ ٪ في سيراليون وذلك عام ١٩٦٣^(١٠٠) أما في الكونغو فلم يوجد سوى ٣٠ كنغوليا فقط حاصلين على الدرجة العلمية الجامعية عام ١٩٦٠ ، وكانت تخصصاتهم في العلوم الاجتماعية والإدارة والتعليم^(١٠١) وفي شرق أفريقيا قام المستعمر بفرض قيود تعليمية وسياسية كان هدفها ونتيجتها تقليص النفوذ العربى الاسلامى ، ففى أوغندا مثلا منع المسلمون من الحصول على مناصب سياسية كبرى مثل التى منحت للمسيحيين ، وفى كينيا رفضت السلطات البريطانية لمدة طويلة طلب العرب والمسلمين إضافة اللغة العربية إلى منهج المدارس الابتدائية التى أنشأتها في أوائل القرن العشرين ، الأمر الذى منع الكثير من العرب والمسلمين من إرسال أطفالهم إليها ، وبالتالي أدى ذلك إلى تأخرهم تعليميا^(١٠٢).

وبعد الاستقلال واجه المسئولون عن التعليم بالدول الأفريقية صعوبات كبيرة في تحديد أولويات التعليم ، نظرا لشدة الاحتياجات من التعليم في جميع مراحل وأنواعه ، ولقلة إمكانيات هذه الدول من ناحية القوى البشرية والمصادر المالية للوفاء بهذه الاحتياجات . لذا تم عقد أول مؤتمر للدول الأفريقية لتنمية التعليم بالقارة في أديس أبابا في الفترة من ١٥ - ٢٥ مايو ١٩٦١ ، وكان الهدف منه إعطاء الفرصة للدول الأفريقية لتناقش احتياجاتها من التعليم وتحديد أولوياته ، ولتضع في إطاره خطة لتنمية التعليم بالقاهرة تمتد حتى عام ١٩٨٠^(١٠٣).

كما تم عقد مؤتمر مشترك بين منظمة الوحدة الأفريقية واليونسكو في نيروبي بكينيا ، في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ يوليو ١٩٦٨ ، حول التربية والتدريب الفنى

(90) Finlay David, Ekoplin Robero, and Bollard Charles A., Ghana, In Emmer son D.K., Students and Politics in Developing Nations, (New York: Fredrick A. Praeger, 1968), P. 60.

(91) Ibid., P.66.

(92) Willame Jean Claude, The Congo, In Emmerson, Ibid., P. 38.

(٩٣) د. يوسف فضل حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨ .

(٩٤) د. محمد سيف الدين فهمى ، التخطيط التعليمى ، أسسه وأساليبه ومشاكله ، (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٥) ص ١٩٢ .

(٩٥) وزارة الخارجية ، قرارات وتوصيات وبيانات منظمة الوحدة الافريقية ١٩٦٣ - ١٩٨٣ (القاهرة : وزارة الخارجية ، ١٩٨٥) ص ١٤٣ .

(٩٦) اليونسكو ، التقرير النهائى لمؤتمر وزراء التربية والوزراء المسئولون عن التخطيط الاقتصادى في الدول الافريقية الاعضاء (باريس : اليونسكو ، ١٩٨٢) ص ١٤ .

(٩٧) المرجع السابق ، ص ٥٥ .

(٩٨) المرجع السابق ، ص ٤ .

الثقافية والاعلامية في البلد الأفريقي وحده لن يحقق أهداف العلاقات الثقافية المصرية الأفريقية بالشكل الذي ترجوه مصر ، لذا لابد ان يتعدى مجال النشاط البلد الأفريقي نفسه إلى داخل مصر .

وفي محاولة من مصر لكسب التأييد من الدول الأفريقية ، إستخدمت عدة وسائل في مجال العلاقات الثقافية ، بهدف تفاعل الأجيال الجديدة بهذه الدول الأفريقية مع النظام المصري ، من هذه الوسائل الحاق عدد من أبناء الدول الأفريقية للدراسة في المعاهد والجامعات المصرية لسد حاجة بلادهم من الفنيين والخبراء بعد عودتهم ، وتقديم المنح الدراسية ، وإرسال المدرسين المصريين إلى أفريقيا ، وإتاحة فرص التدريب المهني في شتى المجالات لأعداد كبيرة من الطلاب الأفارقة ، ويتم كل ذلك من خلال الاتفاقيات الثقافية الثنائية بين مصر والدول الأفريقية . □

الفروع المتصلة بالعلوم الطبيعية والهندسية . ولقد خلص المؤتمر إلى أهمية وضرورة التعاون بين البلدان الأفريقية في كافة مجالات التعليم والبحث العلمي والتنمية .^(٩٩) وإزاء تلك المشكلات التي خلقها الاستعمار في ميدان التعليم ، أصبح لزاما . على مصر الرائدة في مجالات التعليم ، والبحث العلمي بالنسبة للدول الأفريقية ان تتعاون مع كافة الدول الأفريقية والعمل على مساعدتها وتزويدها بإحتياجاتها من الباحثين والفنيين والمدرسين وأيضا تقديم المنح الدراسية لأبناء تلك الدول للدراسة في مصر .

٢ - مجالات التبادل الطلابي :

ان العلاقات الثقافية بين مصر والدول الأفريقية لا يمكن أن تقوى وتزدهر إلا إذا كان الانسان الأفريقي هو عمادها وهدفها ، لذا فإن تعليم اللغة العربية وفتح المراكز

التجارة في مناخ دولي متغير

أحمد السيد النجار

باحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الاهرام

٣ - مقررات المنظمات التجارية الدولية في عام ١٩٨٧ وأثارها على البيئة الدولية للتجارة .

تطورات التجارة الدولية في الثمانينات :

تطور حجم وقيمة وأسعار التجارة الدولية من ٨٠ - ١٩٨٧ : يرتبط تطور حجم التجارة الدولية إلى حد بعيد بمعدلات النمو الاقتصادي ومعدلات نمو الطلب وبالتغير في السياسات النقدية بمالها من تأثير كبير على النمو الاقتصادي وعلى نمو الطلب في الدول الأطراف في التجارة الدولية ، أما قيمة التجارة الدولية ، فانها تتوقف بدورها على العوامل السابقة وعلى ما يسفر عنه تفاعلها من تحديد متوسط سعر الوحدة من السلع التي يتم التجارة فيها .

وقد تعرض حجم وقيمة التجارة الدولية للانخفاض أثناء أزمة الركود الاقتصادي التي تعرضت لها الدول الرأسمالية عالية التطور أعوام ٨٠ ، ٨١ ، ١٩٨٢ والتي انخفضت فيها معدلات النمو الاقتصادي في تلك البلدان

التجارة لتطورات وتغيرات هامة في الوقت الراهن تملئها تغيرات أعمق في الوزن النسبي للقوى الاقتصادية المختلفة في العالم ، ويمليها أيضا

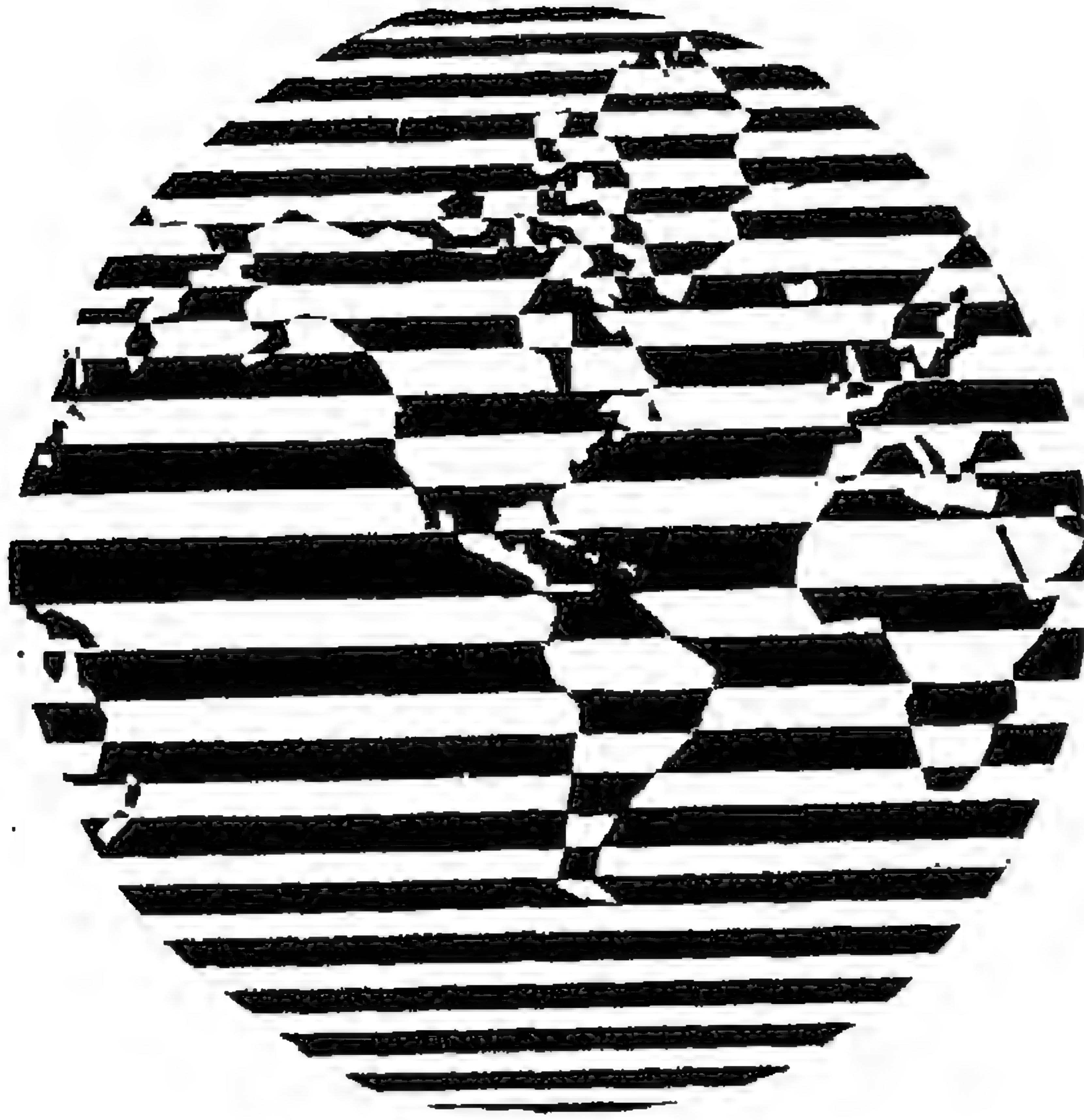
تزايد التباعد في القدرات التنافسية لصادرات الدول المختلفة ، والذي يثمر احتدام التناقضات التجارية بين هذه الدول ...

وتمثل مجموع تطورات التجارة الدولية والتغيرات التي تطرأ عليها البيئة التي تتم فيها تجارة مصر والوطن العربي الخارجية ، مما يجعل دراستها لتحديد كيفية تعامل مصر والوطن العربي مع هذه المتغيرات على جانب من الأهمية .

وتنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام :

١ - تطورات التجارة الدولية خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٧ بشكل أساسي ومن ٧٣ - ١٩٨٧ في بعض الجوانب التي تستدعي ذلك .

٢ - الصراعات التجارية في الثمانينات ، أسبابها ، وأثارها .



تعاود الزيارة بعد ذلك ، وقد أدى انخفاض الطلب الخارجى على صادرات الدول النامية إلى الضغط على أسعارها وتخفيضها فيما بعد خاصة الصادرات من المواد الأولية - من غير النفط - التى إنخفضت أسعارها بنسب ١٣,٩ ٪ ، ١٠,١ ٪ عامى ١٩٨١ ، ١٩٨٢ (٤) ، وقد أدى انخفاض حجم وقيمة صادرات الدول النامية إلى تعرضها للركود الاقتصادى حيث لم تتجاوز معدلات نموها الاقتصادى ١,٦ ٪ ، ١,٤ ٪ عامى ٨٢ ، ١٩٨٣ على الترتيب (٥) .

وقد كان لانخفاض حجم وقيمة صادرات الدول النامية ، وانتقال الركود الاقتصادى إليها آثار وخيمة فاقمت أزمة الديون بالنسبة لتلك الدول ، وخاصة الدول ثقيلة المديونية التى وصل بعض منها إلى حد العجز عن الوفاء بخدمة الديون ، كما حدث بالنسبة للمكسيك

إلى ١,٢ ٪ ، ١,٤ ٪ ، ٤ ٪ على الترتيب (١) وقد إنخفضت قيمة التجارة الدولية فى تلك الأعوام الثلاثة على الترتيب بنسب - ٩ ٪ ، - ٥,٩ ٪ ، - ٢,٣ ٪ (٢) وانخفض معدل النمو فى حجم تجارة العالم إلى ١,٣ ٪ ، ٥ ٪ ، - ٢,٣ ٪ فى الأعوام الثلاثة بالترتيب (٣) . وقد فاقم من تأثير أزمة الركود الاقتصادى التى تعرضت لها الدول الرأسمالية عالية التطور على حجم وقيمة التجارة الدولية ما حدث من انتقال تلك الأزمة إلى الدول النامية عبر آليات التجارة بما خفض حجم وقيمة تجارتها الخارجية ، وقد حدث ذلك الانتقال للأزمة عندما إنخفض طلب الدول الرأسمالية عالية التطور التى كانت تعاني الأزمة على صادرات الدول النامية مما أدى إلى إنخفاض حجم هذه الصادرات بنسب ٤,١ ٪ ، ٥,٩ ٪ ، ٨,٢ ٪ فى أعوام ٨٠ ، ٨١ ، ١٩٨٢ على الترتيب قبل أن

١ - التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٦

٢ - جمعت وحسبت من : البنك الاهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - المجلد ٢٩ - العدد ١ . ١

3- World Economic Outlook, October, 1986

٤ - المصدر السابق مباشرة .

٥ - المصدر السابق مباشرة .

وبعض الدول المدينة الأخرى عام ١٩٨٢ ، ويذكر أن الناتج القومي الحقيقي للدول النامية ثقيلة المديونية انخفض عام ١٩٨٢ بنسبة ١,٠٪ وانخفض عام ١٩٨٣ بنسبة ٢,٥٪ (٦) .

وتجدر الإشارة إلى أن التفاعل بين مشاكل التجارة والديون ليس أحادي الاتجاه . فكما تفاقم مشاكل التجارة من أزمة الديون فإن أزمة الديون وزيادة أعباء خدمتها في قيمته المطلقة وفي نسبته لقيمة الصادرات يخفض رأس المال المتاح أو الإيرادات المتاحة لتمويل الاستثمارات في الدول المدينة الكبرى بما يخلق قصورا في الاستثمارات الجديدة ، ويؤدي لعجز الإنتاج عن مواكبة الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة بما يؤدي لاستخدام جزء من حصة التصدير في الاستهلاك المحلي ، بما يقلل عائد الصادرات ويزيد مشكلة خدمة الديون سوءا لتدور الدول النامية المدينة في دائرة جهنمية من التأثيرات السلبية لتفاقم مشكلة الديون وخدمتها وأثارها على التجارة ، وانعكاس أوضاع التجارة على القدرة على الوفاء بأعباء الديون .

سنوات الأزمة «تثمر» إتجاهها نزوليا للأسعار
ترافقت سنوات الأزمة الاقتصادية التي أحاقت بالدول الرأسمالية عالية التطور وانتقلت منها للدول النامية بداية الثمانينات .. ترافقت تلك الأزمة بإتجاه نزولي في أسعار كل السلع ... حيث انخفضت معدلات النمو وأصبحت سلبية في بعض الأحيان وقل الطلب على السلع الاستهلاكية والوسيطة والمواد الخام ، مما ضغط في إتجاه تخفيض أسعارها جميعا . وقد انخفضت أسعار السلع الصناعية والمواد الأولية بدون النفط عامي الأزمة في ٨١ ، ١٩٨٢ وانخفض سعر النفط هو الآخر عام ١٩٨٢ ، وكان إرتفاعه المحدود عام ١٩٨١ نتاج تأثيرات حرب الخليج على سوق النفط الدولية ، وهو وضع إستثنائي جعل أسعاره تخالف الإتجاه العام للأسعار عام ١٩٨١ ... وبالرغم من بدء إنقشاع الأزمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٨٣ إلا أن أسعار السلع الصناعية والنفط استمرت في الانخفاض خلال عامي ٨٣ ، ١٩٨٤ في حين إرتفعت أسعار المواد الخام الأخرى التي إرتفع الطلب عليها خلال العامين المذكورين ... وبدءا من عام ١١٨٥ وخلال عام ١٩٨٦ ووفقا لتوقعات الأسعار عام ١٩٨٧ فإن أسعار السلع الصناعية سجلت إرتفاعا بدرجة كبيرة خاصة خلال عام ١٩٨٦ - انظر الجدول ١ - وبالمقابل إنخفضت أسعار المواد الأولية بدون النفط خاصة عام ١٩٨٥ ، أما النفط فقد تعرضت أسعاره للانخفاض شتاء ١٩٨٦ .

وجدير بالذكر أن جانبا من إنخفاض الطلب العالمي

على المواد الأولية بما أدى لانخفاض أسعارها يعود ، إما لزيادة الإنتاج العالمي منها ، أو لانخفاض حجم المواد الخام المطلوبة للوحدة من المنتج الصناعي نتاج التطور التكنولوجي الكبير . وقد إستهلكت اليابان على سبيل المثال عام ١٩٨٤ حوالي ٦٠٪ فقط من المواد الخام التي إستهلكتها عام ١٩٧٣ لإنتاج نفس الكمية من المنتجات الصناعية (٧) .

كما أن دراسة لصندوق النقد الدولي تقدر حجم المواد الخام المطلوبة للوحدة من المنتج الصناعي حاليا بما لايتجاوز خمس ما كان مطلوبا عام ١٩٠٠ (٨) ، وهذا الوضع يتطلب دراسة وتعاون وتنسيق من الدول النامية المنتجة ل للمواد الأولية زراعية وتعدينية لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على أسعار موادها الأولية ، أو تحقيق الاستغلال الأمثل لها بعيدا عن تصديرها في صورتها الخام .

أما بالنسبة للإتجاه النزولي لأسعار السلع الصناعية ، فإن الجانب الأساسي منه يعود إلى تفاعلات الأزمة الاقتصادية إضافة لارتفاع أسعار الفائدة بما رفع الادخار وخفض الطلب عموما . وإضافة إلى ذلك هناك أمر لايمكن إغفاله وهو تزايد حجم السلع الصناعية في العالم بشكل كبير نتاج زيادة إنتاج العديد من الدول النامية من السلع الصناعية خاصة وأن تلك الدول النامية توجه جانب كبير من إنتاجها الصناعي للتصدير ، وهي الدول المعروفة بمصدري السلع الصناعية من بين الدول النامية ، وبالنظر إلى الجدول ١ نجد أن حجم صادرات الدول النامية المصدرة للسلع الصناعية قد حقق تزايدا مضطربا من عام ١٩٧٨ حتى توقعات عام ١٩٨٧ ، ومن المرجح أن تكون أكثر السلع الصناعية التي تعرضت لتدهور أسعارها هي تلك التي زاد إنتاج الدول النامية المصدرة للسلع الصناعية منها . كذلك فإن أسعار السلع الصناعية تعرضت لتدهور عامي الأزمة ٨١ ، ١٩٨٢ وبعدهما خلال عامي ٨٣ ، ١٩٨٤ نتيجة لتزايد المنافسة بين الدول الرأسمالية عالية التطور للسيطرة على أسواق العالم .

السياسات المالية والنقدية وتأثيرها على التجارة الدولية :

مارست السياسات المالية والنقدية للدول المساهمة بنصيب كبير في التجارة الدولية تأثيرا كبيرا على هذه التجارة ، وبصفة خاصة السياسات المالية والنقدية للولايات المتحدة الأمريكية ، وألمانيا الغربية واليابان بدرجة أقل ... فقد أدى تخفيض قيمة الدولار بشكل قصدي ، خلال فترة رئاسة كارتر إلى زيادة الصادرات الأمريكية ، وشكل نوعا من الحماية التجارية الأمريكية ،

٦ - المصدر السابق مباشرة

7- Foreign Affairs-Vol 64-No.4-Spring, 1986 The Changed World Economy. Peter F. Drucker

٨ - المصدر السابق مباشرة

جدول - ١ - التغيير السنوي في حجم واسعار التجارة العالمية المصدر : World Economic out look 1986,p.58,64

١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	٧٧/٦٨	
٢,٨	٤,٢	٢,١	٨,٦	٢,٨	٢,٣	-٠,٥	١,٣	٦,٦	٥,٤	٧,٩	حجم تجارة العالم
٥,١	٥,١	١,٩	٢,٣	٤,٦	٤,١	١,٠	٢٠,٠	١٨,٦	١٠,١	٩,٥	سعر الوحدة
٢,١	٢,٠	٤,٣	٩,٦	٢,٧	٢,١	٢,٦	٤	٧,٣	٦,٠	٨,٠	حجم صادرات الدول الرأسمالية عالية التعداد
٥,٢	٥,٨	-٠,٧	٦,٧	٢,١	٨,٢	٥,٩	٤,١	٥,٠	٤,٢	٥,٧	حجم صادرات الدول النامية
٤,٤	٩,٠	٢,٦	-	٢,٢	١٦,٦	١٥,٣	١٢,٣	١,٨	٠,٥	٤,٧	(منها) حجم صادرات مصدري الوقود
٥,٦	٤,٧	٢,٤	١١,٥	٨,١	-٠,٧	٦,٣	٩	٨,٥	٩,٦	٧,١	حجم صادرات غير مصدري الوقود
٤,٩	٧,٥	٤,٨	١٢,٥	٤,٦	-٠,٦	٢,٢	١,٧	٨,٨	٤,٨	٨,٠	حجم واردات الدول الرأسمالية عالية التطور
-٠,٧	٢,٧	١,١	١,٧	٢,٧	٤,١	٦,٧	٨,٥	٤,٧	٧,١	٩,٢	حجم واردات الدول النامية
٧,١	١٩,٠	١١,٧	٦,٢	١٠,٥	١,٦	١٨,٦	١٢,٦	٤,٤	٢,٦	١٦,٧	(منها) حجم واردات مصدري الوقود
٢,٢	٢,٤	٢,٤	٥,٥	١,٥	٥,٤	١,٧	٦,٤	٩,٣	٩,٠	٦,٦	حجم واردات غير مصدري الوقود
٢,٠	٢,٠	-٠,١	١,٥	-٠,٧	٢,٧	٥,٧	١٢,١	١١,٦	٥,٣	٦,٨	قيمة وحدة صادرات الدول الرأسمالية عالية التطور
١,٢	٢٢,٦	٢,٤	٤,٢	٤,٦	٢,١	١٦,٠	٢٧,٢	٢٥,٨	٢,٩	١٢,٨	قيمة وحدة صادرات الدول النامية
-٠,٤	٤٥,٦	٤,٢	٢,٣	٨,٧	٢,٦	٢٢,٣	٦١,٧	٤٠,١	٦,١	٢٠,٣	(منها) قيمة وحدة صادرات مصدري الوقود
١,٧	١٢,٢	٢,٩	٥,١	١,١	-٠,٦	٧,٦	١٢,٨	١٢,٦	١,٨	٧,٤	قيمة وحدة صادرات غير مصدري الوقود
١,٢	٩,٢	-٠,٨	١,٠	٢,١	-٠,٨	٧,٨	٢٠,٨	١٥,١	٢,٦	٧,٥	قيمة وحدة واردات الدول الرأسمالية عالية التطور
١,٦	٩,١	١,٢	٢,٨	-٠,٩	٢,٠	١٢,٦	١٧,٤	١٢,٥	٢,٢	٧,٤	قيمة وحدة واردات الدول النامية
٢,٣	٢,٦	-٠,٢	٢,٢	-٠,٢	٢,٠	١٠,٧	١٢,٣	١٠,٥	٥,١	٦,٣	(منها) قيمة وحدة واردات مصدري الوقود
١,٤	١٢,٥	١,٩	٢,١	١,٥	٢,٠	١٢,٤	١٩,٧	١٥,١	٢,٤	٧,٧	قيمة وحدة واردات غير مصدري الوقود
٢,٩	٥,٠	٢,٧	٤,٨	٢,١	٧,٥	١٥,٨	-٠,٦	٧,٩	٢,٧	٢,٥	حجم صادرات افريقيا
٦,٢	٦,١	٢,٨	١٢,٨	١,٨	-٠,٨	٨,٢	٩,٠	٩,٥	١٠,٨	١٠,٩	حجم صادرات آسيا
٥,٩	٢,٢	٤,٩	١٤,٢	٧,٢	١,١	١١,٢	٤,٨	٢,٧	٦,٧	٧,٥	حجم صادرات الدول النامية بأوروبا
٢,٢	١٢,٨	٥,٤	٥,٤	٩,٢	١٩,٧	١٧,٦	١٥,٢	-٠,٤	٢,٢	٧,٢	حجم صادرات الشرق الاوسط
٥,٧	-٠,١	١,٧	٨,٦	٨,٥	٢,٥	٦,١	١,٢	٧,٦	١٠,٠	١,١	حجم صادرات أمريكا اللاتينية
٦,١	٦,٠	٤,١	١٤,٢	١٠,٠	-٠,٥	٩,٩	١١,٧	٨,٦	١٠,٢	١٢,٤	حجم صادرات مصدري السلع الصناعية د - ن
٥,٧	٢,٦	٢,١	٨,٤	٥,٩	١,٠	٢,٠	٧,١	٧,٣	٩,٠	٤,٢	حجم صادرات مصدري المنتجات الأولية د - ن
٤,٣	٩,٨	٧,٠	-٠,٢	١٠,٣	٨,٣	١٠,٩	٨,٧	٣,٨	٤,٢	٧,٦	حجم واردات افريقيا
١,٧	١,٧	٥,٦	٥,٥	٨,١	-٠,٣	٢,٤	١٠,٢	١٢,٢	١٦,٣	٧,٨	حجم واردات آسيا
٦,٥	٥,٩	٤,٨	٨,٠	٢,٣	٧,٨	٢,٢	-٠,٥	٥,٤	-٠,٨	٧,٦	حجم واردات الدول النامية في أوروبا
٨,٢	١٨,٧	١٤,٠	٧,٠	٢,٩	٥,٩	١٦,٠	٩,٤	٢,٧	٢,١	١٧,١	حجم واردات الشرق الاوسط
٧,٩	-	-٠,٦	٢,٠	٢٢,٢	١٧,٧	٢,٥	٩,٨	٧,٩	٥,٦	٧,٠	حجم واردات أمريكا اللاتينية
٢,٥	٤,٠	٩,٣	٨,٩	٦,٠	٤,٩	١,٧	٦,٢	١١,١	١٤,٧	٩,١	حجم واردات مصدري السلع الصناعية د - ن
٢,٩	٢,٩	٤,٩	٢,٠	٤,٩	٨,٤	-	٦,٥	٦,٧	٢,٨	٥,٠	حجم واردات مصدري المنتجات الأولية د - ن
١,٧	٨,٠	-٠,٩	-٠,٥	١,٥	١,٩	٢,٠	٧,٢	٢,٠	٢,٦	-٠,٦	شروط تجارة الدول الرأسمالية عالية التطور
٢,٩	١٦,٣	٢,٢	١,٤	٢,٨	-٠,٩	٢,٠	٦,٨	١٠,٩	٧,٠	٥,٠	شروط تجارة الدول النامية
٢,٦	٤٤,١	٤,٤	-٠,٩	٨,٩	-٠,٥	١١,٤	٤٤,١	٢٦,٧	١٠,٧	١٢,٢	(منها) شروط تجارة مصدري الوقود
٢,٠	-٠,٣	١	١,٩	-٠,٥	٢,٤	٥,١	٥,٨	١,٣	٤,١	-٠,٣	شروط تجارة غير مصدري الوقود
٦,٥	١٧,٥	١,٠	٢,٢	٢,١	٢,٢	٤,٧	١٠,٤	١٢,٥	١٥,٣	٨,١	التغير في أسعار السلع الصناعية
٢,٤	٤٥,٧	٤,٢	٢,٤	١١,٤	٤,٣	٩,٨	٦٢,٦	٤٥,٩	-٠,٤	٢٢,٨	التغير في أسعار النفط
١,٥	١,٥	١٢,٢	٢,٧	٧,١	١٠,١	١٢,٩	٥,٩	١٧,٨	٥,٥	١٠,٨	التغير في أسعار المواد الأولية غير النفطية

وساهمت تلك السياسة في تخفيض القيمة الحقيقية لايادات الدول النفطية التي إرتفعت بعد ثورة تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٣ ، نظرا لأن الدولار هو عملة تسعير النفط ، وقد نجحت تلك السياسة بالفعل في تخفيض القيمة الحقيقية لايادات واحتياطيات الدول النامية المصدرة للنفط ، وفي معالجة مشاكل التجارة الأمريكية إلا أنها أسفرت عن رفع معدلات التضخم ، وعندما بدأت فترة رئاسة ريجان الأولى حاول معالجة مشاكل البطالة والتضخم برفع أسعار الفائدة ، مما أدى لرفع معدلات الادخار وتخفيض الطلب المحلي الأمريكي على الاستهلاك مما أسهم في تخفيض معدلات التضخم ، كما أدت تلك السياسة الى صعود قيمة الدولار بشكل كبير تجاه العملات الحرة عموما ، وساهمت في جذب رؤوس الأموال الى الولايات المتحدة ، لكنها أدت إلى عجز هائل في الميزان التجاري الأمريكي تزايد في الأعوام الأخيرة خلال فترة رئاسة ريجان الثانية ، حتى وصل إلى مستوى درامى يشكل مصدرا للاضطراب الاقتصادي في العالم . ولم تستخدم الحكومة الأمريكية خلال فترتي ريجان سياسة ثابتة أو جامدة لأسعار الفائدة ، وإنما عمدت الحكومة الأمريكية بعد أن أدى رفع أسعار الفائدة مهمته في رفع الادخار القومى الأمريكى وفي جذب رؤوس أموال هائلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية .. عمدت إلى تخفيض أسعار الفائدة لزيادة الاستثمار ، اعتمادا على أن رؤوس الأموال الهائلة التي جمعها رفع أسعار الفائدة من داخل وخارج الولايات المتحدة ، ستمول هذا الاستثمار ولن تنسحب من السوق الأمريكية عند انخفاض أسعار الفائدة انتظارا لارتفاع جديد في أسعار الفائدة ، أو لأن أسعار الفائدة على العملات الأخرى وفي أسواق المال الأخرى لاتقدم فروقا مغرية على الانسحاب من السوق الأمريكية والانتقال إليها ... وكانت أسعار الفائدة للأجل القصير قد بلغت ١٥,٩ ٪ ، ١٠,٤ ٪ ، ٥,٩ ٪ في أعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ على الترتيب^(١) ، وإستمرت عند مستوى منخفض عام ١٩٨٧ بما أصبح يشكل مصدر للمشاكل بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين .

تطور شروط التجارة في المجموعات الدولية المختلفة :
إرتبطت شروط تجارة الدول الرأسمالية عالية التطور إلى حد كبير بتطور أسعار السلع الصناعية التي تشكل معظم صادراتها ، وتطور أسعار المواد الأولية والنفط التي يشكل الجانب الأكبر من وارداتها من الدول النامية ، وتأثرت شروط تجارة الدول النامية بتطور أسعار السلع الصناعية والمواد الأولية بشكل معكوس لتأثر الدول الرأسمالية عالية التطور ... وتبعاً لذلك حققت شروط تجارة الدول النامية أفضل تحسن لها عامي

١٩٧٩ ، ١٩٨٠ بعد التعديل الثانى الكبير لأسعار النفط ، وحققت الدول الرأسمالية عالية التطور في نفس العامين أسوأ تدهور لشروط تجارتها ، وإستمر هذا الوضع عام ١٩٨١ بدرجة أقل نتاج إرتفاع أسعار النفط وإن بصورة محدودة ، وإنخفاض أسعار السلع الصناعية والمواد الأولية بدون النفط ... لكن بدءاً من عام ١٩٨٢ وحتى توقعات عام ١٩٨٧ ، حققت شروط تجارة الدول النامية تدهورا مطردا خاصة عام ١٩٨٦ الذى يرجح أن تكون شروط تجارة الدول النامية قد تدهورت خلاله بنسبة ١٦,٣ ٪ نتاج إنهيار أسعار النفط وتدهور شروط تجارة مصدريه بنسبة ٤٤,١ ٪ ، وكان عام ١٩٨٤ هو الاستثناء من الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٨٧ حيث شهد تحسنا في أسعار المواد الأولية غير النفطية مقابل تدهور أسعار السلع الصناعية ، مما أدى إلى تحسن شروط تجارة الدول النامية عموما وبالمقابل حققت شروط تجارة الدول الرأسمالية عالية التطور تحسنا مطردا بدءاً من عام ١٩٨٢ ، وحتى توقعات عام ١٩٨٧ ، خاصة عام ١٩٨٦ الذى انهارت فيه أسعار وارداتها من النفط . ويلاحظ أنه حتى في السنوات ٨٢ ، ٨٣ ، ١٩٨٤ التى إنخفضت فيها أسعار السلع الصناعية حققت الدول الرأسمالية عالية التطور تحسنا في شروط تجارتها حيث إنخفضت أسعار السلع الأولية بصورة أكبر - انظر الجدول ١ -

وتجدر الإشارة إلى أن أنصبة الدول الرأسمالية عالية التطور والدول النامية والدول الاشتراكية من الصادرات الصناعية العالمية عام ١٩٨٥ كانت بالترتيب ٧٨,٨ ٪ ، ١٢,٤ ٪ ، ٨,٨ ٪ ، بعد أن كانت عام ١٩٨٣ بالترتيب ٨٢,٣ ٪ ، ٤,٣ ٪ ، ١٣,٤ ٪^(١) .

تطور أنصبة الكتل المختلفة من التجارة الدولية :
تعرض نصيب الكتل المختلفة من التجارة السلعية لبعض التغيرات خلال الفترة الماضية وتحديدا منذ ثورة تصحيح أسعار النفط عام ١٩٧٣ التى ساهمت بجانب كبير من التغيرات في أنصبة الكتل المختلفة من التجارة الدولية .

وقد كان نصيب الدول الرأسمالية عالية التطور من قيمة التجارة الدولية حوالى ٧٢,٩ ٪ عام ١٩٧٢ .. تدرج هذا النصيب في الانخفاض حتى وصل إلى ٦٤,٦ ٪ عام ١٩٨٢ ثم عاود الارتفاع بعد إنفراج أزمة الركود الاقتصادي ، وبدء تدهور أسعار النفط عام ١٩٨٣ حتى وصل إلى ٦٦,٧ ٪ عام ١٩٨٥^(١) .

وبالمقابل فإن الدول النامية كان نصيبها من التجارة الدولية ١٧,٣ ٪ عام ١٩٧٢ ، وقد تدرج هذا النصيب في إرتفاع لم يخل من تذبذب مع إرتفاع أسعار صادرات تلك الدول من النفط ، وزيادة وارداتها بعد ذلك ، حتى بلغ

المختلفة ، وحتى داخل الكتلة الواحدة تحدث صراعات تجارية ربما أشد من تلك التي تدور بين كتل متباينة وقد انعكست تلك الصراعات في اتخاذ بعض الدول إجراءات حمائية في مواجهة صادرات الدول الأخرى ، فضلا عن التهديدات هنا وهناك بإتخاذ مثل هذه الاجراءات ، والمواجهات الحادة التي تنتظر الحسم على موائد المفاوضات في المنظمات التجارية الدولية . ويمكن تقسيم الصراعات التجارية الدولية الى قسمين :

أولا - الصراع التجارى بين الدول الرأسمالية عالية التطور وبعضها البعض .
ثانيا - الصراع التجارى بين الدول الرأسمالية عالية التطور وبين الدول النامية .
هذا فضلا عن صراعات جانبية متناثرة هنا وهناك على خريطة العالم لكنها تحتل أهمية ثانوية .

أولا - الصراع التجارى بين الدول الرأسمالية عالية التطور :

١ - الصراع حول الصادرات الصناعية :
إحتدم صراع ضارى حول صادرات السلع الصناعية بين الدول الرأسمالية عالية التطور ، وقد برزت اليابان كطرف رئيسى في هذا الصراع باعتبارها أكبر دولة تحقق فائضا تجاريا في العالم ، هذا الفائض الناتج عن صادرات هائلة تمثل السلع الصناعية حوالى ٩٨٪ منها^(١٤) ، ويقف مع اليابان في نفس الجانب ألمانيا الغربية وذلك في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية بالأساس التي أصبح العجز ملمحا ثابتا لميزانها التجارى أوائل السبعينيات وبالذات خلال الثمانينات ، ورغم أن العجز التجارى للولايات المتحدة والفائض التجارى لشركاتها اليابانيين والألمانيين يمثل القضية «الظاهرة» التي تدور حولها المشاكل إلا أن هذا العجز وذلك الفائض ليس سوى نتيجة لتدهور القدرة التنافسية للصادرات الصناعية الأمريكية وتطور وتزايد القدرة التنافسية للسلع الصناعية اليابانية والألمانية الغربية وبالذات اليابانية .

وجدير بالذكر أن اليابان وألمانيا تحققان القدرة التنافسية العالية لصادراتهما وتحديدًا الصادرات من السلع الصناعية ، استنادا الى عدد من العوامل نوجزها فيمايلي :

١ - التطور التكنولوجى الهائل الذى حققته اليابان وألمانيا في المجالات التقليدية وفي مجال استخدام المواد الجديدة وفي مجال الالكترونيات ، بصفة خاصة في اليابان التي تعتبر الدولة الأكثر نجاحا في نقل التطويرات التكنولوجية من المختبرات الى المصانع ، بما يساهم في

هذا النصيب ذروته ٢٦,١ ٪ عام ١٩٨١ وبدأ في الانخفاض بعد ذلك حتى وصل عام ١٩٨٥ إلى ٢٢,٧ ٪^(١٢) ، ومن المرجح أن يكون قد إستمر في الانخفاض عام ١٩٨٦ الذى إنهارت فيه أسعار النفط ، أما بالنسبة لعام ١٩٨٧ فالأرجح أن يكون نصيب الدول النامية من التجارة قد شهد ثباتا أو إرتفاعا محدودا نتاج تحسن أسعار النفط خلاله عن أسعاره عام ١٩٨٦ . أما الدول الاشتراكية فان نصيبها من التجارة الدولية ، لم يتعرض لتغيرات كبيرة مماثلة لما حدث لتصيب الدول النامية والرأسمالية عالية التطور ، وخلال الفترة من عام ٧٢ - ١٩٨٥ تراوح نصيب الدول الاشتراكية من التجارة الدولية بين ٨,٩ ٪ ، ١٠,٦ ٪^(١٣) .

وبمتابعة الأرقام المطلقة والنصيب النسبى لاسهام الكتل المختلفة في التجارة الدولية وجد أن القيمة المطلقة لاسهام الدول الرأسمالية عالية التطور في التجارة الدولية قد تعرض لانخفاض كبير يقدر بحوالى ٩٥٣٨٩ مليون دولار مع دخولها في طور حاد من الأزمة الاقتصادية عام ١٩٨١ ، وإنخفضت في ذروة الأزمة عام ١٩٨٢ بحوالى ١٥٠١١١ مليون دولار ، وتواصل الانخفاض بصورة أقل حدة عام ١٩٨٣ قبل أن تبدأ القيمة المطلقة لتجارة الدول الرأسمالية عالية التطور في الازدياد مرة أخرى عام ١٩٨٤ ، هذا فضلا عن أن نصيب الدول الرأسمالية عالية التطور من إجمالي التجارة الدولية تعرض لتذبذب كبير ، وكذلك الأمر بالنسبة للدول النامية التي تعرضت القيمة المطلقة لتجارتها الخارجية لانخفاضات متوالية عامى ٨٢ ، ١٩٨٣ نتاج إنخفاض قيمة صادراتها بشكل كبير ووارداتها بدرجة أقل ، وإذا كانت القيمة المطلقة لتجارة الدول النامية قد عاودت الارتفاع ١٩٨٤ فانها عاودت الانخفاض عام ١٩٨٥ ، ومن المؤكد أن القيمة المطلقة لتجارة الدول النامية ، قد إنخفضت عام ١٩٨٦ نتاج إنهييار أسعار النفط وما أعقبه من إجراءات تقشف وتقليص حجم الواردات .

وعلى العكس من الدول الرأسمالية عالية التطور والدول النامية لم تتعرض القيمة المطلقة لإجمالي تجارة الدول الاشتراكية للانخفاض خلال الفترة من ٧٢ - ١٩٨٥ ويعود ذلك بشكل أساسى إلى أن التجارة الخارجية لتلك الدول تتم بشكل مخطط وعلى أساس اتفاقيات طويلة المدى تقلل تأثيرها بتقلبات الأوضاع الاقتصادية في الدول الأخرى إلى حد ما .

الصراعات التجارية في الثمانينات :
يشهد العالم منذ بداية الثمانينات وحتى الآن توترا في العلاقات التجارية بين الدول والكتل الاقتصادية

١٢ - المصدر السابق مباشرة .

١٣ - المصدر السابق مباشرة .

١٤ - السياسة الدولية - أبريل ١٩٨٧ ، تجارة اليابان مع العالم

المعدل أعلى من غالبية الدول الرأسمالية عالية التطور الأخرى ... وهذا العامل يساهم في زيادة القدرة التنافسية للصادرات اليابانية والألمانية في السوق الأمريكية تحديداً :

٤ - انخفاض أسعار الفائدة على القروض في ألمانيا الغربية واليابان - انظر الجدول - عن نظائرها السائدة في كل الدول الرأسمالية الكبرى ، ويمثل هذا الانخفاض حافزاً للاستثمارات الجديدة في كل من الدولتين تلك الاستثمارات التي تستخدم أحدث تكنولوجيا وتكون القدرة التنافسية للسلع التي تنتجها غالباً عالية جداً وبالإضافة إلى العوامل السابقة تأتي عوامل أخرى لتساهم في رفع القدرة التنافسية للصادرات اليابانية والألمانية الغربية مثل الجدية الفائقة والمثابرة غير العادية للعمال اليابانيين والألمان ، وبصفة خاصة اليابانيين ، وكذلك بعض العوامل الجغرافية المتعلقة بقرب أسواق المواد الخام وأسواق التصدير الخ .

وجدير بالذكر أن انخفاض أسعار الين الياباني والمارك الألماني الغربي في الماضي تجاه العملات الحرة والدولار بالأساس ساهم في السابق في رفع القدرة التنافسية للصادرات اليابانية والألمانية الغربية في السوق الأمريكية وفي السوق الدولية عموماً حتى بلغ نصيب ألمانيا الغربية من الصادرات الصناعية العالمية ١٤,٥٪ عام ١٩٨٥ حين كان المارك في أدنى قيمة له تجاه الدولار ، وبلغ نصيب اليابان من تلك الصادرات الصناعية العالمية حوالي ١٤٪ في نفس العام حين كان الين في أدنى قيمة له أمام الدولار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، في حين كان نصيب الولايات المتحدة من الصادرات الصناعية العالمية ١٢٪ في ظل الدولار القوي الذي كان في القمة في مواجهة العملات الحرة ، ومع ضعف الدولار تدريجياً ثم انهياره في خريف ١٩٨٧ بعد انهيار البورصات العالمية في ١٩/٨/١٩٨٧ ارتفع نصيب الولايات المتحدة الأمريكية من الصادرات الصناعية العالمية بعد زيادة القدرة التنافسية لصادراتها الصناعية بعد انهيار الدولار ، فبلغ ١٤٪ ويحتمل أن يبلغ ١٨٪ عام ١٩٨٩ إذا استمر الدولار منخفضاً ، هذا في حين انخفض نصيب اليابان من الصادرات الصناعية العالمية إلى ١٣٪ عام ١٩٨٧ ويحتمل أن ينخفض إلى أقل من ١٢٪ عام ١٩٨٩ إذا استمر الين قوياً تجاه الدولار عند المستويات الحالية ، كذلك هبط نصيب ألمانيا من الصادرات الصناعية العالمية إلى ١٤٪ عام ١٩٨٧ ويحتمل أن ينخفض إلى ١٣٪ عام ١٩٨٩ إذا استمر المارك الألماني قوياً تجاه الدولار والعملات الأخرى (١٧) :

أي أن انخفاض قيمة عملتي اليابان وألمانيا الغربية

تطوير التكنولوجيا المستخدمة فعلياً ، ورغم أن التكنولوجيا الأحدث تؤدي في الغالب إلى تقليل استخدام العمالة بما يجعل تطبيقها يهدد بالاستغناء عن عدد من العمال ودفعهم إلى جيش البطالة مما يجعلهم يعرقلون التحديث في كل مكان ، إلا أن التحديث في اليابان لا يلقى مقاومة من العمال حيث يتم تدريبهم لاستيعاب التكنولوجيا الجديدة . ولا يستغنى عنهم كما يحدث في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وإنما يستوعبون في توسعات صناعية جديدة . وقد أشار شيجيرو هيراتسوكا نائب مدير قسم الأبحاث التكنولوجية بمعهد نوفورا للأبحاث عن حق إلى أن الخلاف الحقيقي بين اليابان والولايات المتحدة خلاف تكنولوجي ، وأن اليابان إما متقدمة تكنولوجيا على الولايات المتحدة ، خاصة في مجال الكمبيوتر والألكترونيات والمواد الجديدة أو تلاحقها في سباق حاد خاصة في مجال الدوائر الكهربائية المتكاملة (١٥) .

ومن المؤكد أن استخدام التكنولوجيا الأكثر تطوراً أو حداثة يؤدي إلى تخفيض تكاليف إنتاج السلع ويساهم في تحسين نوعيتها بما يرفع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية .

٢ - انخفاض معدلات التضخم في اليابان وألمانيا الغربية مقارنة بكل الدول الرأسمالية عالية التطور وبكل دول العالم بصفة عامة ، حيث بلغت تلك المعدلات في اليابان ٣,٨٪ ، ٣,٢٪ ، ١,٩٪ ، ٠,٨٪ ، ١,٣٪ ، ١,٧٪ ، ١,٨٪ ، ١,٢٪ ، في أعوام ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، على الترتيب ، وبلغت في نفس الأعوام بالترتيب في ألمانيا الغربية النسب التالية ٤,٨٪ ، ٤,٠٪ ، ٤,٤٪ ، ٣,٢٪ ، ١,٦٪ ، ٢,٢٪ ، ٢,٨٪ ، ١,٦٪ في حين كانت المعدلات في مجموع الدول الرأسمالية عالية التطور - الدول الصناعية - في نفس الأعوام بالترتيب هي ٩,٣٪ ، ٨,٨٪ ، ٧,٢٪ ، ٤,٩٪ ، ٤,٢٪ ، ٣,٨٪ ، ٣,٣٪ ، ٣,١٪ ، وكانت المعدلات في ذات الأعوام على الترتيب في الولايات المتحدة الأمريكية ٩,١٪ ، ٩,٦٪ ، ٦,٥٪ ، ٣,٨٪ ، ٣,٩٪ ، ٣,٤٪ ، ٢,٨٪ ، ٣,٤٪ (١٦) .. وهذه الأرقام في مجموعها تعني أن المصدرين اليابانيين والألمان الغربيين تتزايد أسعار السلع التي يشترونها من أسواقهم المحلية بنسب محدودة بما يمكنهم من الاستمرار في بيعها في السوق الدولية بأسعار منخفضة بما يزيد قدرتها التنافسية ، ويمكنها من اكتساح السلع المناظرة في أسواق العالم .

٣ - انخفاض معدلات الأجور في ألمانيا الغربية واليابان عن نظائرها في الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن كان ذلك

الأوضاع الاقتصادية الأمريكية والعالية .
ويذكرنا التخفيض الأمريكي المتعمد للدولار بما
يسميه د-رمزى زكى «حرب التخفيضات القذرة» التي
تسبقت الدول الأوروبية فيها فيما بين الحربين العالميتين
كوسيلة لتحسين أحوال الميزان التجارى لكل دولة على
حساب مصالح الدول الأخرى^(٢٠) لكن هذا التشابه يندرج
بسقوط الدولار والاقتصاد الأمريكى عن عرش العالم ،
مثلاً كانت حرب التخفيضات القديمة مؤشراً لسقوط
الامبراطوريات القديمة والجنه الاسترلينى عن عرش
العالم .

وخلاصة ماسبق أن الصادرات اليابانية والألمانية
الغربية من السلع الصناعية شقت طريقها لأسواق العالم
مستندة الى قدرتها التنافسية الكبيرة المتحققة عبر
العوامل السابق ذكرها ، وساهمت في تحقيق الميزان
التجارى اليابانى والألمانى الغربى فائض كبير ، خاصة
بالنسبة لليابان التى حققت أرقاما قياسية للفائض
التجارى غير مسبوقه في تاريخ التجارة الدولية . وقد بلغ
الفائض التجارى اليابانى في أعوام ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ،
٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ١٩٨٧ على الترتيب ١٠،٨٩٠
بليون دولار ، ٣١،٣١٤ ، ٣٣،٩٣٦ ، ٢٨،٦٥٢ ،
٥٤،٤٣ ، ٢٦١ ، ٧٥ ، ١٠١،٦ ، ٩٤،٢ بليون دولار بينما
بلغ الفائض التجارى الألمانى الغربى في نفس الأعوام
بالترتيب ٢٠،٧٣٦ ، ٢٨،١١ ، ٣٧،٥ ، ٢٨،٣ ، ٢٧،٦ ،
٣٨ ، ٥٠،١ ، ٦٥،٨ بليون دولار ، وبلغ الفائض
التجارى اليابانى مع الولايات المتحدة خلال الأعوام من
٨٠ - ١٩٨٦ بترتيب تصاعدي ١٢،١٨٣ ، ١٧،٥٨٥ ،
١٨،٩٦٥ ، ٢١،٦٦٥ ، ٣٦،٧٩٦ ، ٤٩،٧٤٩ ، ٥٨،٦
بليون دولار ، في حين بلغ الفائض التجارى الألمانى مع
الولايات المتحدة خلال الأعوام ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ،
٨٤ ، ٨٤ ، ١٩٨٥ بالترتيب ١،٢٩٧ ، ١،٦٤١ ،
٣،٢١٢ ، ٤،٤٩٢ ، ٨،٧٣٦ ، ١٢،١٨٢ بليون
دولار .^(٢١)

وقد مثل هذا الفائض مادة توتر رئيسية بين الولايات
المتحدة وأوروبا من جهة وبين اليابان بصفة أساسية من
جهة أخرى والتي تحقق الجزء الأكبر من فائضها في
معاملاتها مع الولايات المتحدة وغرب أوروبا ، بينما يوجد
مع اليابان وإن بشكل ثانوى ألمانيا الغربية التى تحقق
فائضاً تجارياً كبيراً موزع على عدد كبير من الدول والتي
يقل فائضها التجارى مع الولايات المتحدة كثيراً عن
الفائض التجارى اليابانى مع الولايات المتحدة .
وكانت الشكوى الأمريكية والأوروبية تنصرف الى
ضرورة فتح اليابان أسواقها أمام صادراتهم حتى

كعامل لدفع القدرة التنافسية لصادراتهما قد إنتهى بعد
انهيار الدولار أمام عملتيهم بشكل لم يسبق له نظير منذ
نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث فقد الدولار ٥٤٪ من
قيمه تجاه كل من المارك الألمانى الغربى والين اليابانى
خلال الفترة من فبراير ١٩٨٥ عندما بلغ الدولار القمة
وكان يعادل ٣،٤٧ مارك ألمانى غربى ، ٢٦٠،٨٥ ين
يابانى وحتى يناير ١٩٨٨ عندما بلغ أقصى انخفاض له
تجاهها حتى الآن حيث بلغت قيمته ١،٦ مارك ، ١٢٠
ين^(١٨) .

وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت
الكثير من الآمال في تحسين ميزانها التجارى على تدهور
الدولار إلا أن ذلك لم يحدث حتى الآن حيث ضرب العجز
التجارى الأمريكى رقما قياسيا وبلغ ١٧١،٧ مليار دولار
عن عام ١٩٨٧^(١٩) وإن كان من المحتمل أن ينخفض في
العام الحالى - ١٩٨٨ - مع تزايد القدرة التنافسية
للصادرات الأمريكية ، وكذلك نظرا لأن الكثير من
مصدري المواد الخام من الدول النامية والذين تقيم
أسعار صادراتهم بالدولار سيفضلون الاستيراد
بدولاراتهم من الولايات المتحدة نظرا لأن قوتها الشرائية
داخل الولايات المتحدة لن تتأثر سوى بمعدلات التضخم
الأمريكية ، وذلك بدلا من التوجه للشراء من أسواق دول
أخرى تدهورت فيها القيمة التبادلية للدولار مع عملاتها ،
وبالتالى تدهورت قدرته الشرائية ، بما قد ينتج عن ذلك
من تزايد واردات الدول النامية المصدرة للمواد الخام
المقيمة بالدولار من الولايات المتحدة ، وهو ما قد يساعد
على تقليل العجز التجارى الأمريكى . كذلك فإن اليابان
وألمانيا الغربية وغيرهما من دول شرق آسيا التى تحقق
فائضا تجاريا مع الولايات المتحدة ، ستكون مضطرة في
ظل انخفاض قيمة الدولار لتحويل جانب من طلبها على
الواردات الى السوق الأمريكية نظرا لانخفاض القدرة
الشرائية للدولار في الأسواق الأخرى .

قيود على انخفاض الدولار :

وجدير بالذكر أن الولايات المتحدة هى التى تركت
عملتها أى الدولار ينخفض الى المستويات القياسية
الحالية على أمل أن يحقق لها ذلك رفع القدرة التنافسية
لصادراتها ، لكنها ليست مطلقة اليد تماما في تخفيض
الدولار الى أبعد من ذلك نظرا لأن الدولارات الموجودة
لدى الدول الأخرى ، يمكن أن تتردد الى الولايات المتحدة
مطالبة بما يقابلها من سلع أمريكية ، أو تستقر في
الولايات المتحدة للاستثمار فيها بما قد يفجر موجة
تضخمية تضيق أثر تخفيض الدولار في تحسين القدرة
التنافسية للصادرات الأمريكية ، وتزيد من اضطراب

١٨ - اعداد مختلفة من Financial Times

19- The Economist, 30 January-5 February 1988

٢٠ - د . رمزى زكى - التاريخ النقدى للتخلف - عالم المعرفة - اكتوبر ١٩٨٧ ص ١٤٣
ب ١٢١٤ خفلاغشة حب فشيقي + قشلاحن، ١٩٩١

21- Direction of Trade Yearbook, 1986.

مقارنة بين تجارة اليابان والمانيا والولايات المتحدة مع العالم

بالمليار دولار

اليابان			المانيا الغربية		
صادراتها للعالم	وارداتها من العالم	ميزانها التجاري مع العالم	صادراتها للعالم	وارداتها من العالم	ميزانها التجاري مع العالم
١٩٧٩	١٠٧,٦٨٩	٩٥,٧٣٣	١١,٩٥٦	١٤١,١٨٧	٢٦,٢٤٢
١٩٨٠	١٣٤,٥٤٣	١٢٣,٦٤٥	١٠,٨٩٠	١٦٦,٥٠٧	٢٠,٧٣٦
١٩٨١	١٥٥,٤٢٣	١٢٤,١٠٩	٢١,٣١٤	١٤٤,٧١٥	٢٨,١١
١٩٨٢	١٤٨,٩٧٢	١١٥,٠٣٦	٢٣,٩٣٦	١٣٥,٩١٠	٣٧,٥
١٩٨٣	١٥٢,٣٦٧	١١٣,٧١٥	٢٨,٦٥٣	١٣٧,٤٦٨	٢٨,٣
١٩٨٤	١٧٤,٨٥١	١٢٠,٤٢١	٥٤,٤٣	١٣٩,٩٥٥	٢٧,٦
١٩٨٥	١٩١,٦٣٩	١١٦,٣٦٨	٧٥,٢٦١	١٤٤,٦٠٨	٢٨
١٩٨٦	٢١١,١	١٠٩,٥	١٠١,٦	-	٥٠,١
١٩٨٧	٢٣٣,٣	١٣٩,١	٩٤,٢	-	٦٥,٨

بالمليار دولار

الولايات المتحدة

المصدر: من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٥ جمعت وحسبت من
 Direction of Trade Yearbook, 1986
 أرقام عام ١٩٨٦ بالنسبة لمانيا الغربية والولايات المتحدة
 الأمريكية من :
 The Economist 1 January-6 February 1987
 أرقام عام ١٩٨٧ بالنسبة لمانيا الغربية والولايات المتحدة
 الأمريكية من :
 The Economist 30 January-5 February 1988
 أرقام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ بالنسبة لليابان من جريدة الشرق الأوسط
 ١٩٨٨/٥/٣

صادراتها للعالم	وارداتها من العالم	ميزانها التجاري مع العالم	
١٩٧٩	١٨٢,٠٠٣	٢٢٢,٢٣٥	٤٠,٢٣٢
١٩٨٠	٢٢٠,٧٨١	٢٥٦,٩٥٩	٣٦,١٧٨
١٩٨١	٢٣٣,٧٢٩	٢٧٣,٣٥١	٣٩,٦١٢
١٩٨٢	٢١٢,٢٧٤	٢٥٤,٨٨٢	٤٢,٦٠٨
١٩٨٣	٢٠٠,٥٢٨	٢٦٩,٨٨٠	٦٩,٣٥٢
١٩٨٤	٢١٧,٨٨٩	٣٤١,١٧٠	١٢٣,٢٨١
١٩٨٥	٢١٣,١٥٢	٣٦١,٦٢٠	١٤٨,٤٦٨
١٩٨٦	-	-	١٧٤,٣
١٩٨٧	-	-	١٧١,٧

الرقم في أكتوبر كان أحد العوامل التي غزت انهيار البورصات العالمية في ١٩/٨/١٩٨٧ لافتقاد المستثمرين الثقة في الاقتصاد الأمريكي وفي قدرته على الخروج من دوامة العجز التجارى التي يدور فيها من أوائل السبعينيات .

كذلك إحتدم التوتر بين الولايات المتحدة وألمانيا الغربية إثر قيام ألمانيا الغربية برفع أسعار الفائدة في أكتوبر ١٩٨٧ ، وهو الاجراء الذي رأت فيه الولايات المتحدة تشجيعا للدخار على حساب الاستهلاك بما يعنى ضمنا تخفيض الطلب الألمانى الغربى على الواردات ومن بينها الواردات من الولايات المتحدة ، وجاء رد الفعل الأمريكى حادا عندما هدد وزير المالية الأمريكى جيمس بيكر بأن الولايات المتحدة قد تترك الدولار يهبط الى مستويات قياسية لتحسين الميزان التجارى الأمريكى وذلك إذا لم تخفض ألمانيا أسعار الفائدة ، وكان ذلك التهديد أحد العوامل التي فجرت أزمة البورصات العالمية في ١٩/٨/١٩٨٧ ورغم أن ألمانيا قامت بتخفيض طفيف لأسعار الفائدة إلا أن الدولار مضى في هبوطه الى مستويات قياسية تأمل الولايات المتحدة أن تساعد على تحسين ميزانها التجارى .

٢ - الصراع حول الصادرات الزراعية :

شهدت العلاقات التجارية بين الدول الرأسمالية عالية التطور صراعا حادا حول الصادرات الزراعية مثلما حول الصادرات الصناعية ، ويدور الصراع حول دعم بعض تلك الدول لمزارعيها وتحديدًا دول السوق الأوروبية المشتركة واليابان بما يشكل نوعا من الحماية في مواجهة الصادرات الزراعية القادمة لتلك الأسواق من دول تتمتع سلعتها الزراعية بقدرة تنافسية أعلى ، وتحديدًا من الولايات المتحدة الأمريكية وإلى حد ما كندا وأستراليا . وقد أثارت الولايات المتحدة هذه القضية في كل اللقاءات الثنائية والاجتماعات متعددة الأطراف وحتى في المؤتمرات والمفاوضات الدولية مثل جولة مفاوضات الجات الحالية مطالبة بوقف الدعم الزراعى وإزالته حيث أنها أكثر الدول المضارة من تلك السياسة الأوروبية واليابانية التي تؤدي لخلق تلك الأسواق إلى حد كبير في وجه الصادرات الزراعية الأمريكية التي يمكن أن تزيد بشكل كبير بما يمكن أن يقلل العجز التجارى الأمريكى لو أوقف الدعم الزراعى في تلك البلدان .. لكن تلك المطالبة الأمريكية ووجهت بالرفض الأوروبى في جولة مفاوضات الجات وبرفض يابانى خلال المفاوضات التي أجراها مسئولون أمريكيون ويابانيون بينهم وزيراً زراعة البلدين في أبريل ١٩٨٧ ، حين رفض اليابانيون بحسم

تخفيض فائضها التجارى الهائل الذى تحققه في تعاملها معهم والذى يكون وجهه الآخر عجز موازينهم التجارية ، والغريب أن التعريفات الجمركية اليابانية أقل من نظائرها الأوروبية والأمريكية أى أن السوق اليابانى بهذا المعنى مفتوحا أمام العالم الخارجى ، لكن يبدو أن اليابانيين يفضلون استهلاك السلع اليابانية ، وهو أمر لايعول في تغييره على قرارات إقتصادية ، وإنما على تغيير كبير في الثقافة اليابانية يجعل اليابانيين أقل تمسكا باستهلاك سلعهم وأكثر انفتاحا على سلع العالم الخارجى وأقل شكلا في تأثيرها السلبي المحتمل على اقتصادهم ، وحتى على صحتهم ، وهى أمور يصعب التأثير فيها في المدى القصير وربما يصعب التأثير فيها نهائيا مع الاعتزاز اليابانى بالذات وبالوروثات الثقافية .

وقد بلغ التوتر التجارى بين اليابان من جهة والولايات المتحدة وباقى الدول الرأسمالية عالية التطور من جهة أخرى حد قيام الولايات المتحدة في ربيع ١٩٨٧ بفرض ضرائب جمركية بنسبة ١٠٠٪ ضد الصادرات اليابانية للولايات المتحدة من أشباه الموصلات التي تدخل في صناعة الكومبيوتر بزعم أن الشركات اليابانية المنتجة لها تمارس إغراق أسواق العالم بها بأسعار أقل من التكلفة بما يضر بالمنتجين الأمريكيين الذين ينتجون سلع منافرة وكان ذلك الاجراء الأمريكى «إختباريا» وتحذيريا لليابان نظرا لأن قيمة الواردات الأمريكية من اليابان من تلك الموصلات لايزيد عن ٣٠٠ مليون دولار ، أى أنها لا تزيد عن ٠,٣٪ من إجمالى الواردات الأمريكية من اليابان عام ١٩٨٧^(٢٢) . وقد أدى ذلك الى تصاعد المخاوف من وقوع صدام تجارى أمريكى - يابانى بما أدى وقتها لاحتجاج المستثمرين في أسواق الأوراق المالية بل وغذى موجة انسحابية محدودة من تلك الأسواق في أبريل ١٩٨٧^(٢٣) .

وكان ذلك الاجراء يهدد بالفعل بنشوب حرب تجارية بين اليابان والولايات المتحدة لولا أن المفاوضات الثنائية بين الدولتين ومحاولات علاج هذه المشكلة في اجتماع قادة الدول الرأسمالية السبع الكبرى في فينسيا من ٨ - ١٠ يونيو ١٩٨٧ وغيرهما من الاجتماعات قد ساهمت إلى حد ما في الاتفاق على بعض الاجراءات التي من شأنها تخفيف التوتر التجارى مثل زيادة الانفاق اليابانى بمقدار ٤٢ مليار دولار وتخفيض أسعار الخصم والفائدة في اليابان لتشجيع الاستهلاك وزيادة الواردات اليابانية من الولايات المتحدة لتقليل العجز التجارى الأمريكى تجاه اليابان^(٢٤) ، ورغم كل تلك الاجراءات إستمر العجز التجارى الأمريكى يتفاقم حتى سجل ما يزيد على ١٧ مليار دولار في شهر سبتمبر ١٩٨٧ ، وعندما أعلن ذلك

٢٢ - المصدر السابق مباشرة

٢٣ - مجلة المنار - يناير ١٩٨٨ - أزمة اسواق الأوراق المالية - احمد السيد النجار

٢٤ - جريدة الاهرام ٣٠/٨/١٩٨٧

جدي ... وهذا التوتر بالترابط مع العديد من التوترات الاقتصادية الدولية الأخرى يعتبر مؤشرا لضرورة حدوث تغيير في النمط الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية بالذات فيما يخص النظام النقدي الدولي الذي أصبح « لا نظاما » في الحقيقة بفعل التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف والتي تمارس تأثيرات كبيرة سواء على حركة التجارة الدولية ، أو على الجوانب الأخرى للعلاقات الاقتصادية الدولية والتي تؤثر بدورها بشكل كبير على الأوضاع الاقتصادية الداخلية في كل دولة .

ويمكن القول ان الصراع التجاري بين الدول الرأسمالية عالية التطور قد أفرز بعض التأثيرات أو أكد على بعض المتغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية أوجزها فيما يلي :-

١ - تزايد الدور الياباني والألماني الغربي في الاقتصاد الدولي مع استمرارهما في تحقيق فائض تجاري متتالي حوالى عقد من الزمن ومع تزايد الوزن النسبي بصفة خاصة للاقتصاد الياباني في الاقتصاد العالمي ، وقد زاد الوزن النسبي للنتائج المحلي الياباني من إجمالي ناتج العالم الرأسمالي من ٥,٣٪ عام ١٩٦٥ الى ١٥,١٪ عام ١٩٨٦ ، هذا في حين تدهور الوزن النسبي للنتائج المحلي الأمريكي من إجمالي ناتج العالم الرأسمالي من ٤٠,٣٪ عام ١٩٦٥ إلى ٣٢,٣٪ عام ١٩٨٦ ... (٢٧) المهم أن واقع الحال هو تزايد الدور الياباني والألماني والأوروبي عموما في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وخاصة فيما يتعلق بإسهامهما في تقديم القروض والمساعدات الانمائية استنادا الى فائضيهما التجاري الهائل ، وتجدر الإشارة الى أن اليابان ظلت حتى عام ١٩٧٠ تحتل المركز الخامس بين الدول التي تقدم القروض والمساعدات الانمائية للدول النامية وكان يسبقها على الترتيب الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية وبريطانيا ، ولكنها تقدمت على بريطانيا عام ١٩٧٥ ثم تجاوزت ألمانيا الغربية عام ١٩٨٣ (٢٨) وأخيرا تجاوزت فرنسا عام ١٩٨٨ حيث أعلنت الحكومة اليابانية في بداية هذا العام أنها خصصت مبلغ ٥,٦ مليار دولار للمعونة الخارجية (٢٩) ، أي أنها أصبحت وراء الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة في تقديم المساعدات للدول النامية ، ويُنظر أن تزايد اليابان مساعداتها خلال العامين المقبلين ، حيث أعلن البنك الدولي عن توقيع عقد مع ١٢ بنك ياباني لاقتراض ٢٠ بليون ين ياباني ، وذلك في إطار برنامج لتقديم ٢٠ بليون دولار من اليابان للدول النامية خلال السنوات ٨٨ ، ٨٩ ، ١٩٩٠ (٣٠) .

المطلب الأمريكي بفتح الأسواق اليابانية أمام محصول الأرز والمنتجات الزراعية الأمريكية الأخرى لخفض العجز في الميزان التجاري الأمريكي مع اليابان (٣٥) ، علما بأن اليابان تنتج الأرز ب ستة أمثال التكلفة العالمية لانتاجه لكنها لا ترغب في الاعتماد على الخارج في سد احتياجها من الأرز .

وقد بلغت نسبة دعم القمح حوالى ٣٧,٦٪ في السوق الأوروبية المشتركة ، ٧٩,٩٪ في اليابان ، ٢٩,٢٪ في كندا عام ١٩٨٤ ، كما بلغت نسبة دعم الأرز في نفس العام ٧٩,٤٪ في اليابان ، ٣٥,٧٪ في الولايات المتحدة الأمريكية ، ٢٢٪ في دول السوق الأوروبية المشتركة ، كما بلغت نسبة الدعم لانتاج الألبان ٦٢٪ في دول السوق الأوروبية المشتركة ، ٣٣٪ في استراليا ، ٣٧,٩٪ في كندا في عام ١٩٨٤ ، كما بلغت نسبة الدعم لانتاج سكر البنجر ١٤٢,١٪ في دول السوق الأوروبية المشتركة ، ١٣٩,٦٪ في الولايات المتحدة في نفس العام (٣٦)

ويستثناء سكر البنجر فان الدعم الأوروبي والياباني الكبير للسلع الزراعية يمثل حاجز حمائي بالفعل في مواجهة الصادرات الزراعية الأمريكية لتلك البلدان . وسواء كان الصراع التجاري بين الدول الرأسمالية عالية التطور يدور حول الصادرات الصناعية أو الزراعية فإنها تحاول معالجته سواء عبر المفاوضات الثنائية أو الجماعية أو من خلال الوسائل النقدية ، وتحديد أسعار الصرف والفائدة سواء بتنسيق مشترك أو بمبادرات خاصة من هذه الدولة أو تلك .. ولكن تلك المحاولات التي نجحت حتى الآن في تجنب حرب تجارية سافرة لا يمكن أن توقف الصراع التجاري أو تغلق الباب أمام احتمالات نشوب حرب تجارية بين تلك الدول نظرا لاستمرار مصدر إختلال الموازين التجارية بينها وهو تفاوت مستوى التطور التكنولوجي وقدرة كل دولة على نقل التطويرات التكنولوجية الى مجال التطبيق في وقت يقف فيه العالم المتقدم على أعتاب مرحلة جديدة من الثورة الصناعية بما يخلق تفاوت في مستوى جودة وتكلفة السلع المنتجة في تلك الدول وبالتالي يخلق تفاوتاً كبيراً في قدرتها التنافسية في السوق الدولية بالترابط مع عوامل أخرى مثل تباين تكلفة العمل واضطراب أسعار الصرف وتباين أسعار الفائدة فيما بين تلك البلدان ، ومع هذا التفاوت في القدرة التنافسية وفي أسبابها ، فان التوتر والصراع التجاري بين الدول الرأسمالية عالية التطور سوف يستمر وربما يتصاعد فاتحاً الباب أمام مزيد من الإجراءات الحمائية بما يجعل حرية التجارة بين تلك البلدان محل تساؤل

٢٥ - جريدة الامرام ١٩٨٧/٤/٢٧

٢٦ - مجلة الامرام الاقتصادية ١٩٨٧/٨/٣

٢٧ - البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨

٢٨ - البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٦

٢٩ - السياسة الكويتية ١٩٨٨/٧/٣

تجارة اليابان والمانيا مع الولايات المتحدة الأمريكية

بالمليار دولار

المانيا الغربية			اليابان			
الميزان التجارى	واردات	صادرات	الميزان التجارى	واردات	صادرات	
اليابان معها	اليابان منها	اليابان اليها	اليابان معها	اليابان منها	اليابان اليها	
٢,١٤٢	٨,٤٨٢	١١,٦٢٤	١٠,٥٧٦	١٧,٥٩٧	٢٨,١٧٢	١٩٧٩
١,٢٩٧	١٠,٩٦٠	١٢,٢٥٧	١٢,١٨٣	٢٠,٧٩٠	٣٢,٩٧٣	١٩٨٠
١,٦٤١	١٠,٢٧٧	١١,٩١٨	١٧,٥٨٥	٢١,٨٢٣	٣٩,٤٠٨	١٩٨١
٣,٢١٢	٩,٢٩١	١٢,٥٠٣	١٨,٩٦٥	٢٠,٩٦٦	٣٩,٩٣١	١٩٨٢
٤,٤٩٢	٨,٧٢٣	١٣,٢٢٩	٢١,٦٦٥	٢١,٨٩٤	٤٢,٥٥٩	١٩٨٣
٨,٧٢٦	٩,٠٨٤	١٧,٨١٠	٣٦,٧٩٦	٢٢,٥٧٥	٦٠,٢٧١	١٩٨٤
١٢,١٨٢	٩,٠٥٠	٢١,٢٣٢	٤٩,٧٤٩	٢٢,٦٣١	٧٢,٢٨٠	١٩٨٥

Direction of Trade Yearbook, 1986

المصدر:

الدولار تجاه هذه العملات منذ الانهيار الذى تعرضت له البورصات العالمية في ١٩٨٧/٨٠/٨٩ يؤثر بشدة على الدول النامية نظرا لأن الكثير من صادراتها وفي المقدمة النفط يتم تقييمها بالدولار، ورغم انهياره في مواجهة العملات الحرة وانخفاض قدرته الشرائية في السوق الدولية إلا أن أسعار تلك الصادرات لم تتغير لتعوض الفقد في قيمتها الحقيقية بما ينجم عنه خسائر كبيرة للدول النامية، وهو ما يتطلب موقفا جماعيا من الدول النامية، وبالأذات من مصدرى النفط لاعادة النظر في تقييم أسعار صادراتهن بالدولار والتفكير بجدية في تقييمها بسلة عملات بدلا من الدولار وحده لحماية عوائد صادراتهن من التآكل عندما تنخفض قيمة الدولار تجاه العملات الحرة الأخرى كما هو حادث حاليا.

ثانيا : الصراع التجارى بين الدول الرأسمالية عالية التطور والدول النامية :

تواجه التجارة بين الدول النامية والدول الرأسمالية عالية التطور العديد من المشاكل والتوترات ، وتدور هذه التوترات حول ثلاثة محاور :

١ - التوتر بين ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة من بين الدول النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية وبين الدول الرأسمالية الكبرى عامة ، والولايات المتحدة ، بصفة خاصة حيث أن الدول الصناعية الجديدة ، وبصفة خاصة كوريا وهونج كونج تحقق فائضا تجاريا كبيرا مع الولايات المتحدة ، وتحقق هذه البلدان فائضا تجاريا نظرا للقدرة التنافسية العالية لصادراتها من السلع الصناعية بالأساس ، هذه القدرة المتحققة بالاستناد إلى انخفاض تكلفة عنصر العمل في تلك البلدان ، وإلى أن صناعاتها منشأة حديثا مستخدمة تكنولوجيا أحدث من تلك التى تستخدمها صناعات بعض

٢ - أن العلاقات التجارية بين الدول الرأسمالية عالية التطور وبعضها البعض تصطدم حاليا باتجاه متزايد نحو الحماية ، خاصة وأن تلك الدول كما سبق وذكرنا تقف على أعتاب مرحلة جديدة من ثورتها الصناعية ، هذه المرحلة التى يتفاوت تقدم الدول نحوها بما يبرر للمتخلفين عن الركب في هذا الجانب أو ذاك فرض حماية في مواجهة صادرات الطرف الأكثر تقدما لضمان استمرار صناعته أو زراعته... وهذا الوضع يجعل من الضروري للدول النامية التى تصيغ استراتيجياتها للتنمية على أساس حفز الصادرات أن تراجع هذه السياسة حتى لا يصاب إقتصادها بانتكاسة إذا اصطدمت هذه الاستراتيجية بعنف بالاتجاه المتزايد نحو الحماية في الدول المتقدمة .. والأفضل في مثل هذا الوضع الدول الذى تتزايد فيه الحماية في العلاقات التجارية الدولية أن تأخذ الدول النامية بسياسات تنموية تتجه بالأساس لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية مع محاولة خلق اسواق اقليمية بين الدول النامية وعقد اتفاقات تجارية طويلة الأمد مع الأطراف الدولية التى تقبل عقد مثل هذه الاتفاقات على أساس من العدالة والتكافؤ .

٣ - أن العالم يشهد حاليا اضطرابا شديدا في أسعار صرف العملات الحرة نتيجة تلاعب الدول الرأسمالية الكبرى في أسعار صرف عملاتها لزيادة الصادرات أو لتشجيع تدفق الاستثمارات إليها ، وسيظل العالم يشهد مثل هذا الاضطراب ، طالما إستمر التوتر التجارى واستمرت أسبابه وهذا الاضطراب لن ينهي إلا الاستقرار على نظام نقدي دولي جديد يجب أن تدفع الدول النامية في اتجاهه بحيث تتضمن صياغته مراعاة لمصالحها ... المهم أن اضطراب أسعار صرف العملات الحرة الرئيسية والتدهور الحاد الذى يعانيه سعر صرف

تعمل على خلق أسواق إقليمية مشتركة ، كذلك من الممكن الدعوة للقاء سنوى بين وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية في الدول النامية من خلال مجموعة عدم الانحياز أو عبر أى منبر آخر ، على أن يكون هذا اللقاء عمليا تماما ، يتم فيه تبادل قوائم الصادرات والواردات التى تصدرها وتستوردها كل دولة وتبادل أسماء وعناوين شركات التجارة ونوع وحجم نشاطها فى كل دولة وذلك لمعرفة مدى التوافق بين قوائم صادرات وواردات الدول النامية ، على أن يعمل ذلك اللقاء أو الاجتماع السنوى على تحويل امكانيات توسيع التبادل التجارى بين الدول النامية الى واقع فعلى ، ونظرا لأن القطاع الخاص يقوم بدور كبير فى النشاط الاقتصادى فى العديد من الدول النامية فإنه من الممكن أن يتم على هامش الاجتماع الوزارى لقاء بين رجال الأعمال من الدول النامية لبحث عقد الصفقات التجارية . كذلك فأن مثل هذا الاجتماع الوزارى يمكن أن يتم خلاله بحث اتخاذ موقف موحد من قبل الدول النامية تجاه المشاكل والقضايا المثارة فى مجال التجارة الدولية ، وذلك لتقوية جبهة الدول النامية فى مواجهة الدول الرأسمالية الكبرى .

وجدير بالذكر أن امكانيات التبادل التجارى بين الدول النامية كانت محدودة جدا فيما سبق ، لكنها ومع تطور الصناعة فى هذا الجانب أو ذاك فى تلك الدول أصبحت امكانيات التجارة فيما بينها أعلى بكثير مما كان فى السابق وأكبر من حجم التجارة المتحققة فعليا ، وسوف يحقق تزايد التبادل التجارى البينى داخل الدول النامية عرضا أقل لصادراتها للدول الرأسمالية عالية التطور وموقفا متماسكا فى مواجهتها بما يمكن أن يسمح للدول النامية بموقف قوى فى أى صراع تجارى أو مفاوضات مع تلك الدول .

ب - كذلك فأن الدول النامية المصدرة للمواد الخام الزراعية عليها أن تعيد النظر فى هيكل مزارعاتها بما يناسب احتياجاتها الاجتماعية فى ظل انخفاض الطلب العالمى على هذه المواد ، وإذا كان مثل هذا الأمر سيحرم تلك الدول من عائد تصدير تلك المزارع ، إلا إن زراعة الأرض بمحاصيل أخرى سوف يوفر على تلك الدول تكلفة استيرادها ، وبالطبع كل دولة ستكون أقدر على تحديد الهيكل المناسب لمحاصيلها بناء على ظروفها واحتياجاتها .. لكن الدول النامية بصفة عامة بحاجة الى إعادة النظر فى هيكل مزارعاتها الذى تشكل منذ العهد الاستعمارى متوجها لتلبية الطلب الخارجى للدول الرأسمالية عالية التطور ، وليس لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية الداخلية .

أما بالنسبة للمواد الخام المعدنية ، فأن الدول النامية يجب أن تتأقلم مع انخفاض الطلب العالمى على العديد منها نظرا لأن هذا الانخفاض سيتزايد فى المستقبل على

الدول الرأسمالية عالية التطور المنشأة قبل ذلك بكثير ، ورغم الحواجز الحمائية التى تضعها الأخيرة فى مواجهة صادرات الدول الصناعية الجديدة ، إلا أن الصادرات الصناعية للأخيرة بالذات فى المجالات الكثيفة العمل مثل المنسوجات لا تجد صعوبة فى تجاوز تلك الحواجز الحمائية حتى الآن وهو ما يجعل دولة مثل الولايات المتحدة تتهدد هذه الدول بحواجز حمائية أشد ، اذا لم تعمل على تخفيض فائضها التجارى معها .

٢ - الخلاف الدائم بين الدول النامية المصدرة للمواد الأولية المعدنية والزراعية وبين الدول الرأسمالية عالية التطور المستوردة لها حول أسعار هذه المواد الخام التى تدهورت بشكل كبير خلال الثمانينات ، مما أدى الى تدهور شروط تجارة الدول النامية عموما وبصفة خاصة الدول النامية المعتمدة بصورة كبيرة على تصدير السلع الأولية ، وفى عام ١٩٨٦ ارتفعت قيمة صادرات العالم بنسبة ٩٪ فى حين سجلت صادرات الدول النامية تراجعاً بنسبة ٨٪ حيث بلغت ٤٨٧ بليون دولار بعد أن كانت ٥٣٠ بليون دولار عام ١٩٨٥^(٢١) وذلك يعود الى تدهور شروط تجارتها نتاج تدهور أسعار صادراتها من المواد الأولية وبالذات النفط .

٣ - الخلاف حول تجارة الخدمات التى تريد الدول الرأسمالية عالية التطور بزعماء الولايات المتحدة إخضاعها لقواعد الجات أى تحريرها ، وهو ما ترفضه الدول النامية ، وهو ما سأتعرض له عند تناول تأثير مقررات منظمة الجات على البيئة الدولية للتجارة حيث طرحت هذه القضية فى جولة مفاوضات الأخيرة والتى ستستمر حتى نهاية هذا العقد .

وسوف يستمر الصراع التجارى بين الدول النامية والدول الرأسمالية الكبرى حول المحاور المذكورة أعلاه ، وسوف تتوقف نتيجة هذا الصراع على الدور الذى تلعبه الدول النامية فيما بينها لتكوين موقف موحد قوى وفى محاولة تلاشى نقاط الضعف التاريخية فى أوضاعها ، وذلك عبر العديد من الخارج لأزمة تدهور شروط تجارتها الخارجية :

أ - محاولة زيادة التبادل التجارى بين الدول النامية وبعضها البعض وإتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق زيادة التبادل البينى فى إطار الدول النامية مثل تبادل الاعفاءات الجمركية مع ابقاء حواجز جمركية ضد صادرات الدول المتقدمة مع مراعاة ألا تتحول هذه الحماية إلى عامل لخفض القدرة التنافسية لصناعات الدول النامية ، أى أنه من الضرورى العمل على أن تتطور صناعات الدول النامية خلف ستار الحماية لتكون قادرة على الاستمرار والمنافسة فى مدى زمنى قصير فى سوق دولية حرة ، كذلك فإنه من الضرورى للدول النامية أن

وقد دارت المفاوضات بشكل محوري حول قضيتين :
الأولى : دعم بعض الدول لمزارعيها وتحديدًا دول السوق الأوروبية المشتركة بما يشكل نوعًا من الحماية في مواجهة الصادرات الزراعية من الدول التي تتمتع سلعها الزراعية بقدرة تنافسية عالية ، وقد إتخذت الدول الـ ١٤ الممثلة للدول المصدرة للسلع الزراعية موقفًا مضادًا لسياسة الإعانات الزراعية التي تنتهجها دول السوق الأوروبية المشتركة ، وقد تزعمت الولايات المتحدة المجموعة المطالبة بوقف الإعانات الزراعية وإزالتها حيث أنها أكثر المضارين من جراء تلك السياسة الأوروبية التي تغلق الأسواق الأوروبية في وجه السلع الزراعية الأمريكية التي يمكن أن تخترق تلك الأسواق لو أوقفت دول السوق سياسة الإعانات الزراعية التي ترفع القدرة التنافسية للسلع الزراعية الأوروبية بشكل مفتعل لا يعبر عن قدرتها التنافسية الفعلية في ضوء تكلفة انتاجها الفعلية .

أما القضية الثانية التي أثارت في جولة الجات الحالية فهي مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بإخضاع تجارة الخدمات - بنوك ، تأمين ، نقل ، لقواعد الجات وهو ما ترفضه مجموعة الدول العشر بزعامة الهند والبرازيل ومعهم مصر ، ويأتي رفض الدول العشر للطلب الأمريكي لحماية النظم المصرفية الداخلية في تلك الدول ، وفي الدول النامية عموماً من الاقتحام أو الغزو من قبل مصارف الدول الرأسمالية الكبرى لو تم تطبيق قواعد الجات على هذا الجانب من التجارة غير المنظورة ، وهو ما سيمكن تلك البنوك من التواجد في الدول النامية وتحريك الأموال حسب مصلحتها الضيقة بما قد يجعلها تنزح النقد الأجنبي المتاح لدى الدول النامية إلى بلدانها الأم ، وتعيد تصديره إلى أي مكان بشروطها ، أو تستخدمه في غير تمويل الاستثمار ، أي في أنشطة المضاربة بما لها من آثار ضارة على اقتصادات الدول النامية ، أو تستخدمه في تمويل استثمارات بشكل غير مرغوب اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً في بنیان الاقتصاد ، خاصة وأن تلك المصارف أكثر خبرة وقدرة من مصارف الدول النامية في الغالب . إضافة إلى ضعف الوعي المصرفي لدى مواطني الدول النامية وبينها الأقطار العربية وإنحسار المد الوطني المعادي للاستعمار ، والذي كان من الممكن أن يدفع مواطني الدول النامية لمقاطعة تلك المصارف حتى لو تم تطبيق قواعد الجات وتواجدت أفرع لها في بلادهم وتحررت معاملاتها وتحريكها للأموال من أي قيود .

وما يقال عن البنوك ، يقال بالنسبة للتأمين والنقل ، حيث ستضر الموافقة على الطلب الأمريكي شركات التأمين والنقل في الدول النامية التي ستواجه منافسة غير متكافئة في أغلب الأحيان مع نظائرها في الدول الرأسمالية عالية التطور . وهذا ما يجعل الوقوف بحزم ضد الطلب الأمريكي موقفًا ضروريًا لمصلحة اقتصادات

الأرجح نتائج التطور التكنولوجي حيث تشير دراسة لصندوق النقد الدولي إلى أن حجم المواد الخام المطلوبة للوحدة من المنتج الصناعي حالياً لا يتجاوز ١/٥ ما كان مطلوباً عام ١٩٠٠ لانتاج نفس الوحدة كما ورد سابقاً .. والتأقلم المطلوب من الدول النامية مع هذا الوضع هو محاولة تصنيع جانب من المواد الخام التي تنتجها بالتعاون مع الاطراف الدولية التي التي يمكن أن تساعدنا على ذلك بجدية سواء كانت دول نامية ، أم اشتراكية ، أم رأسمالية متقدمة .

كذلك فإن الدول النامية المنتجة للمواد الخام المعدنية عليها التنسيق مع بعضها البعض للتحكم في حجم المعروض من كل مادة خام في السوق الدولية بما سيمكنها من الحصول على سعر عادل لصادراتها من المواد الخام .
ج - أما بالنسبة لتجارة الخدمات ، فإن الدول النامية مطالبة بالتمسك بموقفها الرافض لتحريرها مع ضرورة العمل على تطوير جهازها المصرفي وخدمات النقل والتأمين فيها حتى تكون قادرة على الصمود في أية ظروف قد يتم فيها تحرير هذه التجارة مستقبلاً .

المنظمات التجارية الدولية وأثارها على البيئة الدولية للتجارة :

تساهم العديد من المنظمات التجارية الدولية أو تلك التي من شأنها التأثير على التجارة : نصيب فعال في صياغة البيئة التجارية الدولية ، وسوف نتعرض في هذا المجال لمنظمة الجات وجولة مفاوضاتها الحالية وتأثيرها على البيئة الدولية للتجارة ، وكذلك لأعمال ومقررات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية « الأونكتاد » ، وكذلك لتأثير توصيات صندوق النقد الدولي على التجارة بالنسبة للدول النامية ...

١ - منظمة الجات :

تأسست منظمة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - الجات - عام ١٩٤٧ للمساهمة في خلق مناخ لتدفق التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة ، وفقاً لمبدأ « الدولة الأولى بالرعاية » بإلغاء أي إجراءات تمييزية ضد صادرات أي بلد عضو في المنظمة ، وبقصر وسائل الحماية على الرسوم الجمركية وحدها ، كي يكون مدى الحماية واضحاً كما تشكل « الجات » إطاراً تنظيمياً دولياً للحوار والتفاوض حول مشاكل التجارة الدولية ، ويبلغ عدد الدول الأعضاء في المنظمة حالياً ٩٤ دولة بعد انضمام المغرب في مايو ١٩٨٧ ، والتي تعد أولى أقطار المغرب العربي التي تصبح عضواً في « الجات » . ومنذ أنشائها وحتى الآن عقدت الجات سبع جولات من المفاوضات ، وانهقد في العام الماضي - ١٩٨٦ - الاجتماع الوزاري للجات في مدينة بونتاديل بأوروغواي في بداية الجولة الثامنة التي ستستمر حتى عام ١٩٩٠ ،

الدول النامية . ويذكر أن مصر تقف مع الدول المعارضة للطلب الأمريكي ، وهو موقف تمليه مصالح مصر ويجب الاصرار عليه .

وقد انتهى مؤتمر بونتاديل بارجاء حسم القضيتين محل النقاش اللتين ذكرتهما سابقا إلى جدول أعمال المحادثات القادمة في إطار الجولة الثامنة للجأت والتي ستستمر حتى عام ١٩٩٠ . وإن كان حسم القضيتين بأي اتجاه يواجه صعوبات عديدة ، ربما تجعل جولة الجأت الحالية تنتهي عام ١٩٩٠ دون أن يتم حسم أي منهما ، حيث تتباعد مواقف ومصالح الأطراف المتناقضة ، وربما يؤدي ذلك إلى إصابة الجأت بحالة من العجز من القيام بمهمة أساسية من مهامها وهي خلق مناخ جيد لتدفق التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة والحوار والتفاوض حول المشاكل التجارية .

وجدير بالذكر أن الاتحاد السوفيتي قدم طلبا للانضمام للجأت ، هذا الطلب الذي يحتل أهمية خاصة من حيث أنه يأتي من دولة لم تهتم لوقف طويل بعضوية الجأت ، ومن حيث أن قبول الطلب السوفيتي يستلزم قبول الاتحاد السوفيتي بمبدأ حرية التجارة ، وإن كان الاتحاد السوفيتي يمكنه الالتفاف حول هذا الطلب بقبول مبدأ حرية التجارة شكليا والتحكم فعليا في التجارة الخارجية بشكل ارادي ، حيث تحتكر الدولة السوفياتية التجارة الخارجية خاصة وأن الدول الرأسمالية عالية التطور ذاتها لا تلتزم فعليا في كثير من الأحيان بمبدأ حرية التجارة في الوقت الراهن التجارة الخارجية . كما أن قبول الطلب السوفيتي يستلزم قبول الاتحاد السوفيتي تقديم بيانات تفصيلية عن الاقتصاد السوفيتي . وأهم من كل ذلك أن قبول الطلب السوفيتي يمكن أن يساهم في تحسين شروط تجارة الدول النامية ويعيد التوازن لأسعار المواد الخام بدخول الاتحاد السوفيتي كمشتري جديد إلى أسواق المواد الخام بما يرفع أسعارها أو يساهم على الأقل في إستقرارها ، وإن كانت هذه الاحتمالات لن يكون لها نصيب من التحقق ، إذا تمت الموافقة على إنضمام الاتحاد السوفيتي للجأت إلا إذا إقترن الانضمام السوفيتي للجأت بتوجه نحو توسيع الروابط الاقتصادية الخارجية بشكل كبير ونحو التوسع الاقتصادي الداخلي بالاعتماد ليس على قاعدة المواد الخام المحلية فقط ، وإنما بتوسيع الاعتماد في تحقيق ذلك التوسع أو النمو على استيراد المواد الخام بشكل أكبر كثيرا من الوضع الحالي ، وهو ما يمكن أن يزيد الطلب على المواد الخام التي تنتجها الدول النامية بما يساهم في تحسين أسعارها وتحسين شروط تجارة الدول النامية المصدرة لها .

وقد ورد في تقرير نيقولاى ريجكوف رئيس الوزراء السوفيتي عن الاتجاهات الأساسية للتنمية الاقتصادية

والاجتماعية في الاتحاد السوفيتي للأعوام ٨٦ - ١٩٩٠ أن هناك « ضرورة لتوسيع الروابط الاقتصادية الخارجية بقدر كبير » ومن المؤكد أن اتجاه زيادة التشابك الاقتصادي السوفيتي مع العالم الخارجى سوف ينعكس على الدول النامية التي استقبلت ٣٤,٤ ٪ من الصادرات السوفيتية عام ١٩٨٥ - في حين بلغت الواردات السوفيتية من الدول النامية ٤١,٢ ٪ من اجمالي الواردات السوفيتية عام ١٩٨٥ .^(٣٦) وهذا الانعكاس سيكون من ناحية بزيادة الطلب على المواد الخام بما يرفع أسعارها أو يساهم في استقرار تلك الأسعار ، ومن ناحية ثانية ، سيدخل الاتحاد السوفيتي بشكل أوسع في حلبة الصراع في مجال تصدير السلع المصنعة والتكنولوجيا بما يتيح بدائل متعددة أمام الدول النامية في محاولتها الحصول على السلع المصنعة والتكنولوجيا من السوق الدولية .. ولا تتوقف تأثيرات الاتجاه السوفيتي لتوسيع الروابط الاقتصادية مع العالم الخارجى على انضمامه للجأت ، وإنما على استمرار وتقدم تلك السياسة السوفيتية ذاتها ، ويبقى الانضمام للجأت إذا حدث يمثل فرصة أفضل للسوفييت لتحقيق توجههم نحو التوسع في العلاقات الاقتصادية الخارجية .

وجدير بالذكر أن الصين تحاول بدورها أن تستعيد عضويتها في « الجأت » ، وقد بذلت مساعي مكثفة في هذا الصدد تمثلت في مشاورات مع المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكندا ، ومن المرجح أن تستطيع الصين إستعادة عضويتها في « الجأت » في وقت قريب حيث لا يلقي طلبها معارضة مماثلة لتلك التي يلقيها الطلب السوفيتي .

٢ - صندوق النقد الدولي وتأثير برامجه على تجارة الدول النامية :

يمارس صندوق النقد الدولي تأثيرا على التجارة الدولية رغم عدم كونه منظمة تجارية ويمارس الصندوق تأثيره عبر « الروشتات » التي يقدمها أو يقترحها لعلاج إقتصادات الدول النامية التي تطلب منه القروض ، والتي تكون الموافقة على تنفيذها شرط لتقديم تلك القروض ... وهناك بند مشترك في غالبية برامج الإصلاح أو روشتات العلاج التي يقدمها الصندوق للدول النامية ، طالبة القروض منه ، وهو تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة القومية تجاه العملات الحرة وعلى رأسها العملة العالمية الرئيسية وهي الدولار . ويبرر الصندوق مطلبه بأن تخفيض قيمة العملة القومية لأي دولة يؤدي إلى ارتفاع أسعار وارداتها مقومة بعملتها القومية بنفس نسبة تخفيض تلك العملة تجاه العملات الحرة ، وذلك بافتراض ثبات أسعار تلك الواردات مقومة بالدولار أو العملات الحرة الأخرى ، ووفقا للتحليل « النظري » من

القومية لبلد ما بما يرفع القدرة التنافسية لصادراته لا يؤدي بالضرورة لزيادة الصادرات ، حيث يتوقف ذلك أيضا على مرونة الطلب السعرية الخارجية على تلك الصادرات ، وهى مرونة بالأوضاع الاقتصادية في البلدان المستوردة .

والنتائج المؤكدة لسياسة تخفيض قيمة العملة القومية في أى بلد نام في مجال التجارة هى تخفيض أسعار الصادرات غير التقليدية وصادرات الخدمات السياحية ورفع أسعار الواردات مقومة بالعملية المحلية بما يحقق أرباحا غير عادية للمستوردين ويقود في اتجاه موجات من ارتفاع الأسعار تضر بأصحاب الدخل الثابتة - أجور ، رواتب ، معاشات - لصالح أصحاب حقوق التملك . وبصرف النظر عن الاعتبارات الاجتماعية ، رغم أن لها أهمية كبيرة لدى اختيار أى سياسة ، فإن الاعتبارات الاقتصادية تجعل القبول بتخفيض قيمة العملة القومية لأى بلد نام بدعى أن ذلك سيقول الواردات ، ويزيد الصادرات ويصلح العجز أو يزيد الفائض في الميزان التجارى ، أمرا غير صحيح بما يطرح ضرورة رفض هذا البند الجائر الدائم الظهور في برامج الإصلاح الاقتصادى التى يقترحها الصندوق على الدول النامية التى تطلب الاقتراض منه ، أو من الغرب عامة .

٣ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد» :

وسط جو من المشاكل التجارية عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف بالأونكتاد مؤتمره السابع خلال الفترة من ٩ - ٢١ يوليو عام ١٩٨٧ في جنيف بدلا من هافانا عاصمة كوبا ، حيث رفضت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك ، ومن المرجح أن تثار مشكلة مماثلة حول المكان عند عقد الأونكتاد الثامن عام ١٩٩١ حيث سيكون تحديد مكان انعقاده من حق الدول اللاتينية فاذا اختارت هافانا مرة ثانية ستثار مشكلة المكان من جديد .

يضم الأونكتاد ١٦٨ دولة في الوقت الحالى ، وترتبط نشأته بمصر التى دعت لتجمع الدول النامية في القاهرة عام ١٩٦٢ ، واشتركت في ذلك المؤتمر ٣١ دولة وصدرت عنه وثيقة عرفت بإعلان القاهرة للدول النامية تضمنت توصيات أهمها العمل على عقد مؤتمر اقتصادى دولى في إطار الأمم المتحدة ، وقد عملت الدول النامية بالفعل على عقد هذا المؤتمر ، وقد عقد المؤتمر الأول في جنيف ١٩٦٤ وترأسه د . عبد المنعم القيسونى ، اعترافا بالدور الرائد الذى قامت به مصر في الدعوة لانعقاده . ومنذ ذلك الحين توالى انعقاد المؤتمرات التى كان آخرها المؤتمر السابع كما ذكرت والذي اختتم أعماله بعدة قرارات بعض منها على جانب كبير من الأهمية ، وقد تضمنتها الوثيقة الختامية ، التى أبرزت : أن عالم اليوم يتميز بزيادة الاعتماد المتبادل بما ينبغى معه العمل على دفع التنمية في الدول النامية التى تستوعب أسواقها ما يزيد على ربع

الطبيعى أن ينخفض الطلب على الواردات بعد إرتفاع اسعارها مقومة بالعملية القومية في الدولة التى تخفض قيمة عملتها بما يقلل الواردات ويساهم في اصلاح العجز في الميزان التجارى ...

لكن النتيجة التى تبدو منطقية وفقا للتحليل « النظرى » تتحول الى وهم في الواقع في الدول النامية ، حيث هياكل الإنتاج جامدة وتعانى بدرجات متفاوتة من الاختلال والتبعية وتختلف الفنون الإنتاجية بما يجعل قدرة اقتصادات تلك الدول على انتاج بدائل للواردات أمرا تكتنفه صعوبات عديدة تتفاوت حدتها من دولة الى أخرى حسب ظروفها الخاصة ... ويصل الأمر في بعض السلع الى استحالة انتاج بدائل لها في هذا البلد أوذاك ، أى أن مرونة عرض البدائل المحلية للواردات في الدول النامية منخفضة جدا ومعدومة في بعض الأحوال ، بما يجعل النتيجة النهائية لتخفيض قيمة العملة القومية في أى بلد نام ، هو استمرار الواردات على ما هى عليه وارتفاع كلفتها مقومة بالعملية المحلية ، وارتفاع أسعارها في داخل البلد الذى خفض عملته وقيادتها لموجه عامة من ارتفاع الأسعار .

وتبرر برامج صندوق النقد الدولى مطلبها للدول النامية المقترضة بتخفيض العملة القومية بأن ذلك التخفيض يمكن أن يؤدي أيضا الى زيادة الصادرات ، حيث أنه يؤدي الى تخفيض أسعارها مقومة بالعملات الأجنبية بفرض ثبات أسعارها بالعملية المحلية ، بما يؤدي الى رفع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية ووفقا لتحليل الصندوق ذاته لا ينطبق ذلك على السلع التقليدية مثل النفط والقطن ... وغيرها التى تحدد أسعارها في السوق الدولية بالعملات الحرة وتحديدًا بالعملية الرئيسية أى الدولار ... وتؤتى سياسة التخفيض أثرها بزيادة القدرة التنافسية للصادرات غير التقليدية وصادرات الخدمات السياحية ، والمنطقى أن يسهم ذلك في زيادة حجم وقيمة الصادرات للدولة التى تخفض عملتها القومية بما يساعدها على اصلاح عجزها التجارى أو زيادة فائضها ، ولكن ذلك الأمر « المنطقى » يبقى منطقيا فقط في الدول الرأسمالية عالية التطور ، حيث أن زيادة الصادرات تتوقف على مرونة عرض الصادرات بحيث يمكن الاستجابة للزيادة في الطلب الخارجى عليها خلال زيادة المنتج أى المعروض منها ، ولكن نظرا لجهود هياكل الإنتاج في الدول النامية ، فإن زيادة الطلب الخارجى على الصادرات تكون هناك صعوبة كبيرة في مقابلته بزيادة عرض الصادرات من خلال زيادة الانتاج ، وفى كثير من الحالات تتم الاستجابة للطلب الخارجى على حساب حصة الاستهلاك المحلى وليس من خلال زيادة الانتاج ، وهو ما يؤدي في النهاية الى رفع أسعار سلع التصدير في الداخل ، وهو ما يؤدي فيما بعد الى ملافاة أثر تخفيض قيمة العملة القومية على زيادة القدرة التنافسية للصادرات ، كما أن تخفيض القيمة التبادلية للعملة

الصندوق ، ويحتاج الصندوق ٦,٥ مليون دولار فقط ، حتى يصل الى الحد الأدنى اللازم لكي يبدأ العمل ، وقد أعلنت الأوبك أنها مستعدة لتغطية المبلغ المطلوب من أربع دول فقيرة نسبة مساهمتها ٨٩٪ من رأسمال الصندوق ، اذا ما قامت تلك الدول بالتصديق على اتفاقية الصندوق وهي لاوس والمالديف وبورما وموريتانيا . كما تعهدت النرويج بسداد نصيب مجموعة أخرى من الدول الأقل نموا وهي كوستاريكا والسلفادور . وهندوراس ومدغشقر وموزمبيق وسوازيلاند ، وتصل نسبة مساهمة هذه الدول الى ١,٤٪ من رأسمال الصندوق بما سيقفز بمجموع المساهمات الى أكثر من نسبة الـ ٦٦,٦٦٪ المطلوبة وللصندوق المشترك للسلع الأساسية وظيفتين :
١ - ضمان حد أدنى لأسعار المواد الأولية للدول النامية
٢ - تمويل برامج أبحاث وتقديم المساعدات المالية عند انهيار أسعار إحدى السلع الأساسية .

وأن كان من المشكوك فيه أن يسمح رأسمال الصندوق المحدود بتقديم مساعدات ذات قيمة عند انهيار أسعار إحدى السلع الأساسية .

والصندوق وظيفة أخرى تمول برأسمال يساهم به الأعضاء اختياريًا ، وقد اضطلع على تسمية هذه المساهمات بالحساب الثاني ومهمته تقديم المعونة الفنية لمنتجات السلع الأساسية للمحافظة على مستوى الإنتاج والأسعار ، وقد خصص لهذا الحساب الاختياري لكي يصبح أداة فعالة مبلغ ٢٨٠ مليون دولار ، تقوم الدول الأعضاء بتغطيته اختياريًا ، وقد بلغت مساهمات الدول في هذا الحساب ٢٥٥ مليون دولار أي أكثر من ٩١٪ من رأس المال المطلوب وتجدر الإشارة الى أن السلع الأساسية أي الأولية تشكل ٥٦٪ من صادرات الدول النامية المنخفضة الدخل ، ٥٩٪ من صادرات الدول النامية متوسطة الدخل ، ٦٠٪ من صادرات الدول النامية عموما ، ٩١٪ من صادرات الدول النامية المصدرة للنفط حسب الاحصاءات الواردة في تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم - ١٩٨٧ - وتقدر الخسائر التي تحملتها الدول النامية بسبب انخفاض أسعار المواد الأساسية خلال الفترة من ٨١ - ١٩٨٦ ما بلغ في مجموعة ٩٣,٢ مليار دولار للدول النامية ، ٤١ مليار دولار للدول الفقيرة الأقل نموا ، وأدت هذه الخسائر الى انخفاض معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي لهذه الدول بنسب تراوحت حول ٠,٢,٢٪ سنويا للدول النامية والأقل نموا (٢٥)

وإذا كان من نتائج ايجابية فعلية للأونكتاد السابع

صادرات الدول المتقدمة ، بما يساهم في تحقيق نمو غير متضخم ، وكذا في تعديل الهيكل الاقتصادي والوظيفي في الدول المتقدمة . وأضافت الوثيقة الختامية أن العمل على حرية التجارة في الدول المتقدمة وتحقيق نمو سريع بها سيساهم في دعم السياسات الاقتصادية للدول النامية عن طريق رفع أسعار السلع وتوسيع نظام التدفق المالي وتيسير امكانية دخول الأسواق (٣٣)

كما نص قرار المؤتمر على ضرورة القضاء على الحماية الجمركية والغاء الحواجز الجمركية ، ووضع حد للقيود والدعم في مجال تجارة المنتجات الزراعية ، وأكد المؤتمر على الأهمية الحيوية للمفاوضات التجارية الدولية ، وأوضح أن مما يساعد بصورة كبيرة على نجاح تلك المفاوضات هو توفير مناخ اقتصادي دولي من شأنه أن يؤدي الى اقامة صلات وثيقة بين التجارة والمسائل النقدية والتمويل والتنمية .

كما وافق الأونكتاد السابع بأغلبية كبيرة في آخر جلساته الموسعة على قرار تقدمت به كوبا باسم الدول النامية يدين السياسة الاقتصادية لاسرائيل ، وطالب القرار بتشكيل هيئة فلسطينية مستقلة لتسويق السلع والمنتجات الفلسطينية ، وهي السلع التي يتم تسويقها حتى الان بواسطة هيئات اسرائيلية ، وقد أيدت هذا القرار ٨٠ دولة ، وامتنعت ٣٣ دولة عن التصويت ، واعتضت عليه دولتان بينهما الولايات المتحدة الأمريكية ، التي قال ممثلها في المؤتمر أن القرار يحوكل نتائج الأونكتاد السابع (٣٤)

الصندوق المشترك للمواد الأولية أهم نتائج الأونكتاد السابع : أما أهم نتائج الأونكتاد السابع فقد أجمعت غالبية الوفود أنها قرب دخول الصندوق المشترك للمواد الأولية حيز التنفيذ ، وكان هذا الصندوق قد تقرر انشاؤه في الأونكتاد الخامس ١٩٧٩ ، وقد وقعت على اتفاقية الصندوق ١٦٣ دولة قبل انعقاد الأونكتاد السابع منها ٩٤ دولة صدقت عليها بعد توقيعها بينما ، كانت هناك ٤٩ دولة لم تكن قد صدقت عليها بعد . وقد تحدد رأسمال الصندوق بـ ٤٧٠ مليون دولار ، ويجب أن تصل مساهمات الأعضاء الى ٣١٣,٥ مليون دولار حتى يبدأ التنفيذ ، وكان الصندوق مجمدا رغم توقيع ١٦٣ دولة لأن مساهمة الدول الموقعة والمصدقة على الاتفاقية - ٩٤ دولة دولة - كانت أقل من ثلثي رأسمال المقترح التي تمثل الحد الأدنى الذي يبدأ به دخول الصندوق حيز التنفيذ ، ويتوقع الاتحاد السوفيتي قفزت نسبة مساهمة الدول الأعضاء الى ٦٥,٢٦٪ من مجموع رأسمال

٣٣ - وكالة الانباء الصينية ١٩٨٧/٨/٤

٣٤ - وكالة الانباء الفرنسية ١٩٨٧/٨/٣

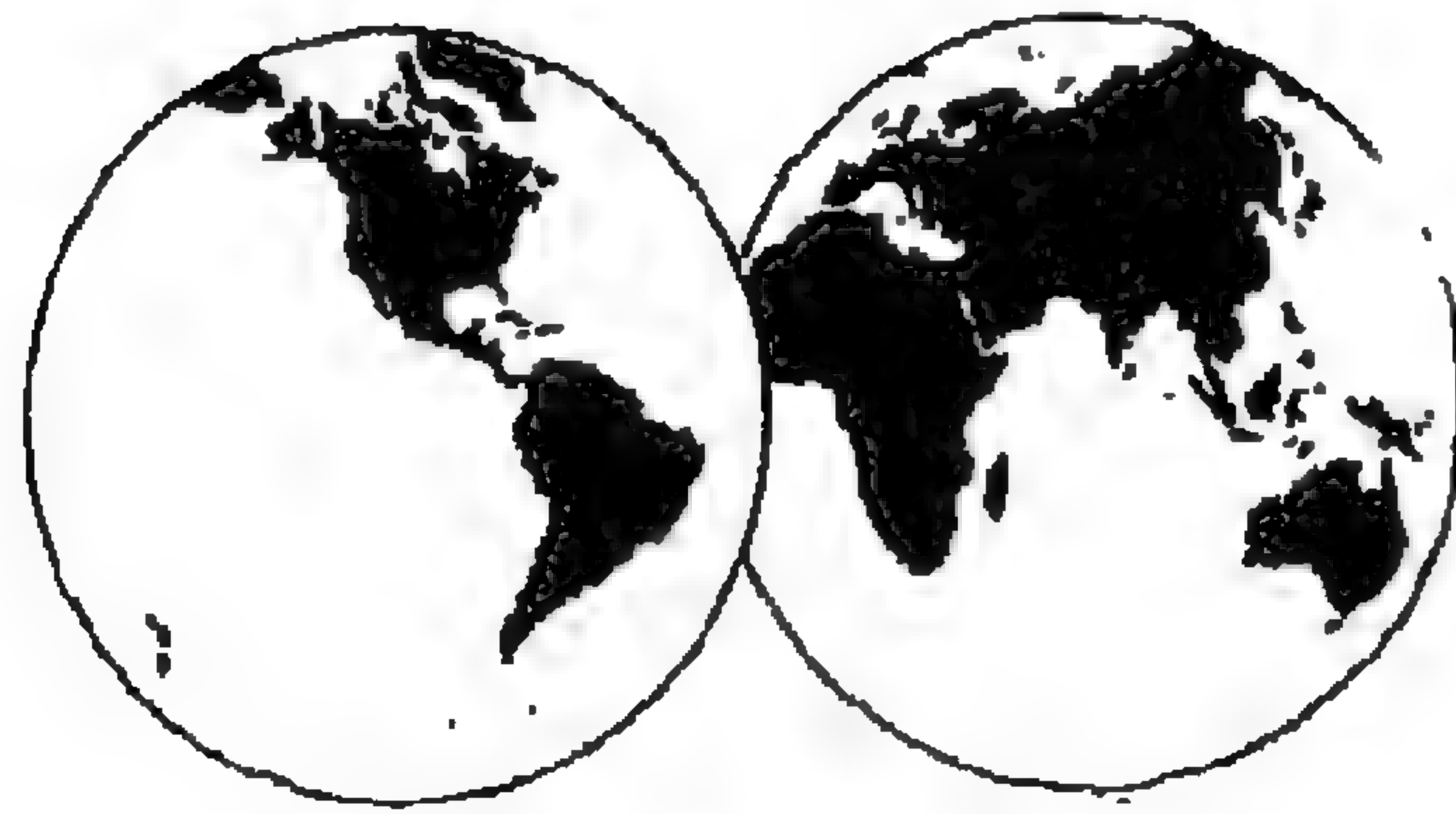
٣٥ - مجلة الامرام الاقتصادي ١٩٨٧/٨/٣

يكون تسويق تلك المناطق لمنتجاتها مستقلا من خلال هيئات تسويقية مستقلة ، وفقا لقرار الأونكتاد السابق ذكره ، في حين تريد إسرائيل أن يكون تسويق تلك المناطق لمنتجاتها من خلال هيئات التسويق الاسرائيلية لتكريس وضع الهيمنة والسيطرة الاقتصادية عليها فضلا عن السيطرة العسكرية المباشرة ، وقد ربطت الجماعة الأوروبية التصديق على البروتوكول التجاري مع اسرائيل بتسوية مسألة صادرات الأراضي العربية المحتلة ، ويجب على الأقطار العربية أن تبذل جهدا حقيقيا في دفع دول العالم الأخرى لتنفيذ قرار الأونكتاد لدعم الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة .

كذلك فإنه على الدول النامية ومن بينها أقطار الوطن العربي أن تعمل على دعم وتقوية الصندوق المشترك للسلع الأساسية والحساب الثاني بما يسهم في تحقيق استقرار لأسعار صادرات الدول النامية من السلع الأساسية ، أما بالنسبة للقضاء على الحماية والحواجز الجمركية ، فإنه أمر من الصعب قبوله ، حيث أن صناعات الدول النامية ناشئة أو أقل تطورا من نظائرها في الدول الرأسمالية عالية التطور وتحتاج للحماية الجمركية في بعض الأحوال ، وفي ظل عدم وجود الحماية فإن كثير من تلك الصناعات قد تموت في مهدها . كذلك فإن الدول الرأسمالية الكبرى تفرض حماية جمركية عندما يستدعي حماية صناعاتها ذلك ، سواء فرضت تلك الحماية بمواجهة صادرات من الدول النامية أو من الدول الرأسمالية الكبرى الأخرى وليس من المنطقي والحال هكذا ، أن يطلب من الدول النامية الأقل تطورا أن تقضي على الحماية والحواجز الجمركية . □

فهى ادخال الصندوق المشترك للسلع الأساسية حيز التنفيذ في وقت قريب ، وإدانة السياسة الاقتصادية لاسرائيل ، والمطالبة بتشكيل هيئة فلسطينية مستقلة لتسويق السلع والمنتجات الفلسطينية . أما المطالبة بوضع حد لدعم المنتجات الزراعية ، فإن دول السوق الأوروبية المشتركة التي تفعله لم تكف عنه وليس هناك ما يلزمها بذلك خاصة وأنه يحمى سلعها الزراعية من منافسة غير متكافئة مع السلع الزراعية الأمريكية . كذلك فإنه بالرغم من أن قرار الأونكتاد نص على ضرورة القضاء على الحماية الجمركية والحواجز الجمركية ، إلا أن الحماية والحواجز الجمركية لاتزال موجودة بل ، والأرجح أن تتزايد خلال السنوات القادمة خاصة بين الدول الرأسمالية عالية التطور نتاج تباين القدرة التنافسية لصادرات كل منها والمرتبطة بدورها بتباين التطور التكنولوجي ومستوى الإنتاجية ومعدلات الأجور .. الخ .

وجدير بالذكر أن دول السوق الأوروبية المشتركة تعد أول من بدأ تنفيذ قرار الأونكتاد بالمطالبة بتشكيل هيئة فلسطينية مستقلة لتسويق السلع والمنتجات الفلسطينية ، حيث تتفاوض مع اسرائيل حاليا حول بروتوكول تجارى جديد ، وقد تم الاتفاق حول تصنيف المنتجات والرقابة الصحية وقوانين الجمارك وأسلوب التسويق ، في حين لاتزال هناك مشكلة بالنسبة لصادرات الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة بعد عام ١٩٦٧ ، حيث تعتبر الجماعة الأوروبية تلك المناطق - الضفة الغربية وغزة - كيانا سياسيا مستقلا وتطالب بالتالى أن



ملف السياسة الدولية

التسويات الإقليمية في بيئة دولية جديدة

تقديم الملف

أولا : تحليل مقارن لتجارب التسوية الإقليمية

ثانيا : التسويات الإقليمية في دبلوماسية الوفاق

(١) مفاوضات الانسحاب السوفيتي من أفغانستان

(٢) الجنوب الأفريقي

(٣) تسوية الصراع في كمبودشيا

(٤) أمريكا الوسطى

ثالثا : التسويات الإقليمية ودور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية

(١) تسوية الصراع العراقي الإيراني

(٢) القرن الأفريقي

(٣) صراع الصحراء الغربية

(٤) الصراع بين تشاد وليبيا

رابعا : تسوية الصراع العربي الاسرائيلي على ضوء حركة

التسويات الإقليمية

تقديم الملف

د . محمد السيد سعيد

ظهر مصطلح التسويات الاقليمية Regional Settlements في الاعلام الدولي بمناسبة تغطية الحركة نحو الوفاق الدولي التي تجسدت في مؤتمرات القمة الثلاثة التي عقدت بين الرئيس الامريكى ريجان والسكرتير العام للحزب الشيوعى السوفيتى ميخائيل جورباتشوف . وقد ذاع هذا المصطلح في إطار نقدي للدلالة على ان دبلوماسية الوفاق الجديد قد إقتصرت على قضايا الامن الاستراتيجى وموازن التسلح النووى وما بعد النووى ولم تتناول بعمق وبصورة مباشرة تسوية الصراعات التي دارت بين العملاقين بصورة غير مباشرة في اقاليم العالم الثالث المختلفة . اى ان مصطلح التسويات الاقليمية قد برز بسبب كون هذه التسويات هي الوجه الغائب للوفاق الجديد الذي تحرك بسرعة - لم يتوقعها احد - بين عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٨ .

وبالرغم من ان التسويات الاقليمية لم تكن جزءا من دبلوماسية القمم الامريكية - السوفيتية في هذه الفترة ، فإن بعض هذه التسويات كان ناتجا ثانويا للحركة نحو الوفاق وكانت المبادرات السوفيتية هي القوة الدافعة له . كما ان نبضا آخر من الصراعات الاقليمية كان موضوعا لمناقشات عند مستويات اقل للحوار الامريكى - السوفيتى الدائر : وتحديد مستوى وزراء الخارجية ونواب وزراء خارجية العملاقين .. مع ذلك ، فإننا لن نستطيع ان ندرك تماما كنه الحركة نحو عقد تسويات إقليمية إذا وضعناها كلية في إطار دبلوماسية الوفاق وعلى ارضية البيئة الجديدة للعلاقات بين الشرق والغرب .

فالواقع ان العالم كله يتحرك بسرعة نحو التغيير تاهبا للقرن الواحد والعشرين ، وهناك تسويات معينة يمكن ان نردفها مباشرة بدبلوماسية الوفاق ، وتسويات اخرى تجرى بدون صلة مباشرة بهذه الدبلوماسية وكان لها قاعدتها الموضوعية داخل اقاليم وبلدان العالم الثالث المنخرطة في الصراعات الاقليمية . وبتعبير آخر ، فإن محفزات الحركة نحو التسويات الاقليمية لم تقتصر على تغيير مواقف العملاقين : وتحديد الاتحاد السوفيتى ، وإنما شملت ايضا تغييرات عميقة إنتابت التنظيمات الاقليمية والدول نفسها المشتركة في صراعات إقليمية . وكما سنلاحظ من الدراسات التفصيلية في هذا الملف فإن احدى السمات المميزة للحركة نحو هذه التسويات هو إنبعاث دور المنظمات الاقليمية مثل منظمة الوحدة الافريقية ورابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) ومجموعة دول امريكا الوسطى وتحديد مجموعة الكونتا دورا .. الخ . كما إرتبطت الحركة نحو هذه التسويات ايضا بإنبعاث دور منظمة الامم المتحدة . وفيما يتصل بهذا العامل الاخير فإن دعم العملاقين لمساعى الامين العام للأمم المتحدة كان شرطا هاما لنجاحه في دفع التحرك نحو التسوية لعدد من الصراعات . على ان هذا التحرك ذاته جاء الى حد بعيد تعبيرا عن قوة دوافع تعتمل داخل التجمع الدولي والضمير العالمى الجديد الذى يبرز ببطء كأحد القوى المحركة للنظام الدولي .

ومع إعترافنا بقوة الدوافع نحو تسوية الصراعات الاقليمية ، فإن الحركة ذاتها لا تزال ناقصة الى حد كبير ، فهي لم تشمل عددا هاما من الصراعات الاقليمية المشتعلة في العالم الثالث . وفي حالة تلك الصراعات التي إجتهدت الدبلوماسية الدولية الاقليمية في وضعها على مائدة البحث ، فإن قوة الدفع لم تزل غير كافية إلا في عدد محدود منها وعلى رأسها الصراع في افغانستان والجنوب الافريقى . وتفسير هشاشة دبلوماسية التسويات الاقليمية الراهنة يكمن في ان ثمة فجوة كبيرة بين

قوة الحوافز الدافعة للتسويات من ناحية والقدرة على إيجاد تسويات حقيقية قابلة للاستمرار من ناحية أخرى . وحول الجانب الأخير فإن التأكيد يجب أن يوضع على صعوبة إيجاد « توفيق » كاف بين المصالح التي تطلب الدفاع عنها إنخراطا مكلفا في صراعات مدمرة لمدة طويلة للغاية من الزمن .

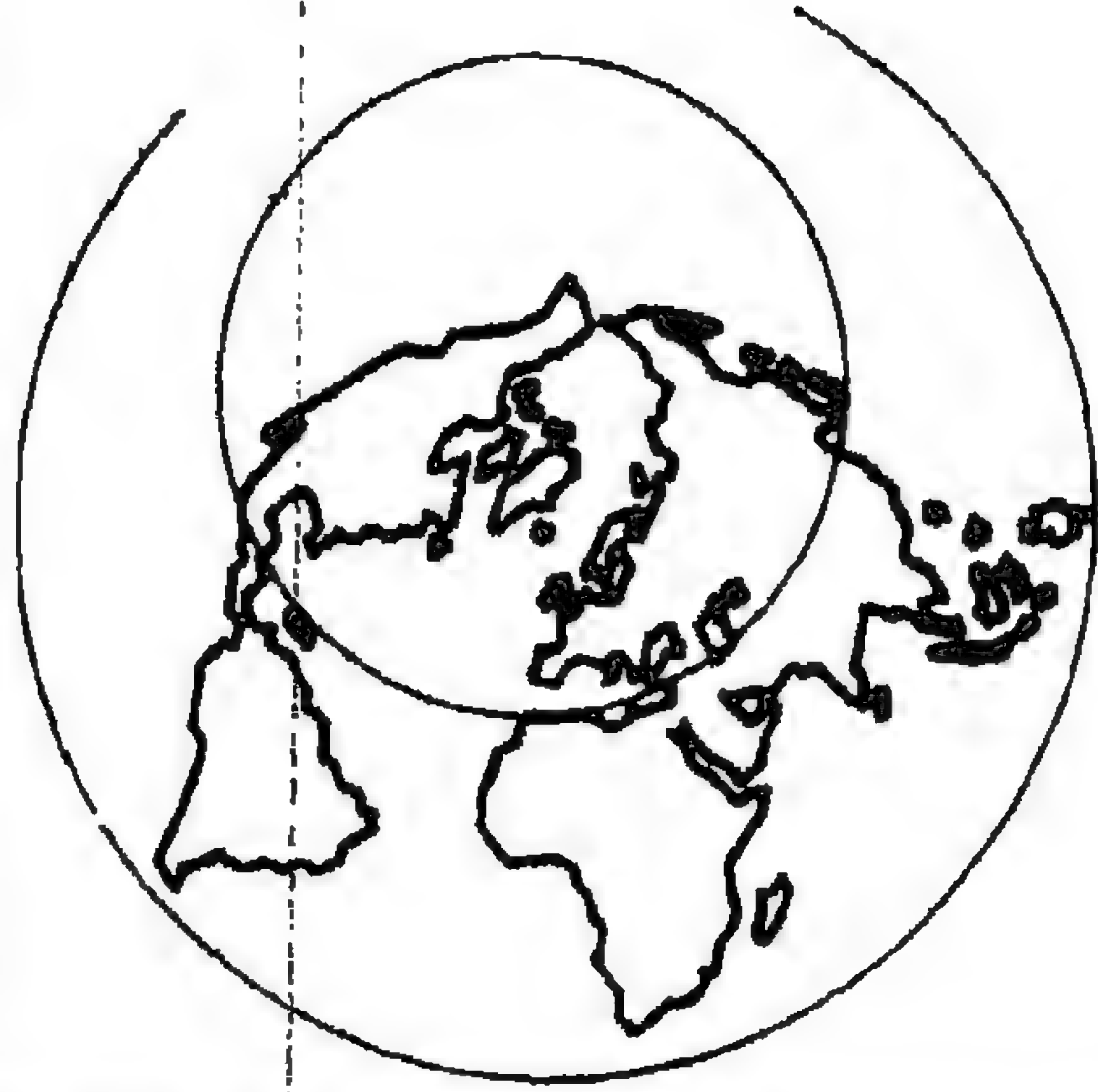
ويطرح هذا التأكيد مسألة البحث عن منطق وميكانيكية التسويات الاقليمية الجارية حاليا . وعلينا هنا أن نبحث عن طبيعة التفاوض الدولي ذاته ، والتنازلات المتبادلة التي تتم في سياق عقد إتفاقات ذات قيمة . ويكشف لنا هذا الجانب عن جزء هام من منطق وميكانيكية السياسة الدولية في المرحلة الراهنة من تطور النظام السياسي الدولي . وقد بدأنا هذه الدراسات بإفتراض مفاده أن التحرك الاولي نحو التسويات الاقليمية قد تم بقوة دفع تنازلات سوفيتية جوهرية .. ولكن إثبات هذا الافتراض كان يقتضى البحث عن درجة التناسب بين التنازلات السوفيتية او تلك التي قام بها اطراف ذات ارتباط قوى بالاتحاد السوفيتي من ناحية وتلك التي بذلها الجانب الامريكي او الاطراف المرتبطة به على نحو أو آخر . من ناحية أخرى ، وفيما يبدو من الدراسات التفصيلية فإن أكثرية الحالات تثبت صدق الافتراض الذي بدأنا به .

ولدى تقييم قوة الحركة نحو تسوية الصراعات الاقليمية كان علينا أن نتساءل عن قدرة هذه التسويات ، او الاتفاقات التي تم عقدها في سياقها على الصمود والاستقرار في وجه التغيرات المحتملة للسياسة الدولية ، ولا شك أن مصير الوفاق الجديد يشكل احد المحاور الرئيسية للأجابة على هذا السؤال ، وخاصة أن ثمة شكوكا تراود المحللين حول مصير مدرسة جورباتشوف في الإصلاح داخل الاتحاد السوفيتي وبالتالي مصير سياسته الخارجية . على أن البحث عن اجابة عن التساؤل حول مدى الاستقرار المحتمل للتسويات الاقليمية يرتبط بعوامل أخرى ، وعلى رأسها طبيعة هذه التسويات ذاتها في كل حالة على حدة .

ويلاحظ القارئ أن الملف الذي بين يديه قد صمم بحيث يتفق مع الاسئلة الثلاثة التي طرحناها هنا : اى محفزات التسوية الاقليمية ، والعملية التفاوضية ذاتها من حيث منطقتها وميكانيكيته والنتائج التي اسفرت عنها ، ومدى النصيب المتوقع من الاستقرار لهذه التسويات . وتحاول الدراسة الاولي في هذا الملف أن تعطي بانورااما عامة لطبيعة الحركة نحو التسويات الاقليمية من خلال دراسة مقارنة لعشر حالات . ثم تأتى الدراسات التفصيلية لكى تتناول ثمانى حالات من الصراعات الاقليمية بالتحليل ، وبعض هذه الحالات يرتبط بقوة دبلوماسية الوفاق وبعضها الآخر يرتبط على نحو اقوى بدور الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية الاخرى .

واخيرا فإن هدفنا العمل من هذا الملف هو التفكير في مدى شمول الحركة العامة نحو التسويات الاقليمية للصراع العربى - الاسرائيلى . وثمة اسئلة عديدة وشكوك جديدة بالاحترام حول مدى إنطباق الحركة العامة على تلك الحالة الخاصة . وقد حاولت الدراسة الاخيرة بحث الافتراضات والافكار المرتبطة بهذه القضية منسوبة الى الحركة العامة نحو التسويات الاقليمية .

اولا : تحليل مقارنة لتجارب التسوية الاقليمية - ١٩٨٨



د . محمد السيد سعيد

مقدمة

فجأة ، إنتابت العالم كله حمى من نوع خاص : حمى التسويات الاقليمية ، في العالم الثالث . فخلال الفترة ٨٦ - ١٩٨٨ كانت ثمة مبادرات عديدة ، ومفاوضات دائرية في كل أرجاء العالم بغرض وضع نهاية لحروب دولية أو أهلية . دارت تلك المفاوضات على صعيد الأطراف المشتبكة مباشرة ، أو بين دول وأطراف وسيطة من ناحية أو أحد أو كل أطراف الصراعات المستعرة ، في أماكن عديدة من ناحية أخرى ، أو بين العملاقين ، أو في صورة مؤتمرات تشرف عليها الأمم المتحدة . وتنوعت وتعددت أشكال التفاوض . وحتى تلك الصراعات التي كانت منسية أو ميتوساً من مجرد الاقتراب منها مبادرة سلام أو تصور إمكانية أن تضع أوزارها قد باتت قابلة من حيث المبدأ للتفاوض . وتراوح نصيب كل من هذه الصراعات والتحركات الرامية لتسويتها من حيث التقدم على طريق التسوية . على أنه أمكن عقد إتفاقات أساسية بصدد إنهاء حروب أو صراعات إقليمية تحظى بإهتمام عالمي ، مع بقاء بعض المسائل المتنازع عليها وأحياناً يستمر هامش للتعثّر وإعادة التفاوض حول شروط تنفيذية أو تفاصيل إجرائية . وهذه الصراعات الأخيرة هي التي تدور في أفغانستان ، وجنوب القارة الافريقية ، والصحراء الغربية . أما بقية الصراعات الكبرى التي ترهق ضمير العالم فقد بدا أن عملية التفاوض توشك على الانطلاق خلال صيف عام ١٩٨٨ . بل إن مجرد قبول أطراف معينة لوقف إطلاق النار في حروب مشتتة كانت علامة تقاؤل أكثر مما كان من الممكن تصوره ، ونخص

بالذكر هنا قبول إيران للقرار ٥٩٨ لمجلس الأمن بعد عام من صدوره وبالتالي وقف إطلاق النار على ساحة الخليج في يوليو ١٩٨٨ . ولهذا كله أصبح لقب صيف السلام . الذي أطلق على تلك الشهور الأربعة من عام ١٩٨٨ التي شهدت تكثيفاً غير عادي للنشاط الدبلوماسي العالمي الرامي الى تسوية كثرة من صراعات العالم الثالث لقبا متداولاً في الصحافة والاعلام الدوليين . وعلى وجه التحديد ، فقد شهد هذا الصيف تحركات ذات قيمة لحل أو تسوية عشرة صراعات اقليمية كبرى . غير الصراع العربي - الاسرائيلي - في أفغانستان ، وكمبوتشيا ، ومنطقة القرن الافريقي ، وتشاد ، والصحراء الغربية ، وأمريكا الوسطى ، ومنطقة الخليج العربي / الفارسي ، وجزيرة قبرص ، وجنوب أفريقيا وشبه الجزيرة الكورية . ومع ذلك ، فإن هناك صراعات مدمرة أخرى لم يتم الاقتراب منها بقدر مناسب من قوة الدفع نحو التسوية والحل ، بالرغم من وجود قدر من النشاط السياسي أو الدبلوماسي أو المبادرات المبعثرة هنا وهناك وأهمها الحروب الأهلية في أوغندا والفلبين وسري لانكا ولبنان وجنوب السودان . هذا إلى جانب مطالب ، لها وزن معنوي محلي وعالمي ترفعها أقليات ذات رصيد من المعاناة دفعها إلى اللجوء إلى رفع السلاح ، وأهمها الأكراد في العراق وارمن في تركيا .

وإضافة إلى ذلك فإن التحرك السياسي والدبلوماسي بشأن تسوية صراعات إقليمية معينة لا يزال اولياً للغاية ، ويقترب أحياناً من بالونات الدعاية أكثر منه تعبيراً عن سعي جاد نحو قبول حلول وسط أو عقد إتفاقات ملزمة ، في حالات أخرى لا يزال التقاهم الذي

وصل إليه الأطراف المعنيون بشأن التسوية هشا أو محدوداً للغاية بما لا يبرر الحديث عن التسوية . وفي حالة الصراع العربي / الاسرائيلي فإن الملاحظ أن الأطراف المؤثرة لاتزال بعيدة عن الاقتراب إقتراباً صحيحاً من جوهر المشكلة الحقيقية وهي حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واستعادة حقوقه التاريخية .

ومع ذلك كله ، فإن وجود تحركات دبلوماسية وسياسية لدفع عملية التسوية لعدد من الصراعات الاقليمية التي إستدامت لفترة طويلة هو بحد ذاته أمر بالغ الدلالة ، وخاصة إذا أخذنا مجموع هذه التحركات معا .. الأمر الذي يعطى إحياء قويا بوجود ظاهرة عالمية أو اتجاه له قاعدة إنطلاق موضوعية مناسبة نحو تسكين الصراعات الاقليمية . إن لم نقل إحلال السلام في المناطق التي عانت لمدة طويلة من ويلات الحروب أو المناقسات التي يمكن أن تنفلت في أى وقت مشعلة حروباً ضارية .

وتفتح هذه الملاحظات الباب أمام تقدير قيمة التحركات الدبلوماسية والسياسية الرامية لتسوية الصراعات الاقليمية القائمة خلال الفترة ٨٦ - ١٩٨٨ . فهناك اتجاه متفائل يبالغ في قيمة هذه التحركات . وهناك في المقابل اتجاه متشائم لا يرى أدنى قيمة لها أو أملا من ورائها . ومن ناحية أخرى ، فهناك ميل عام للتعميم يرى أن وجود اتجاه عام من شأنه أن يسرى على كل حالة على حدة . ويأمل أن يستقيم النجاح الذي تحقق في حالة تسوية أحد الصراعات الى نجاح مماثل في تسوية صراعات أخرى . والواقع أن ثمة قدرا من الحقيقة والخطأ في هذه الاتجاهات كلها . فلا شك أن العالم يمر بمرحلة إنتقالية من حيث قدراته على حل المشكلات وتسوية الصراعات حيث ثمة بعض المعطيات للأمل كما أن هناك أسبابا كافية للتشاؤم بصدد معطيات أخرى . وكذلك ، فإن ظاهرة الحركة نحو التسويات الاقليمية قد تمت بأسلوب أقرب الى العدوى الايجابية . أى أن الاقتراب من مشكلة إقليمية معينة بقوة دفع مناسبة يوفر بحد ذاته حجة وقوة دفع للاقتراب من المشكلات الأخرى المماثلة . وهو الأمر الذي يفسر تكثيف هذه التحركات خلال الأعوام الثلاثة الماضية ، وتحديدًا خلال الفترة من بداية الصيف حتى نهاية عام ١٩٨٨ .

وتثير هذه الحقيقة إشكالية الكيفية التي يمكننا بها تقدير قيمة الحركة الراهنة نحو التسويات الاقليمية من حيث الشكل والمضمون وقوة الدفع .

والواقع أن الباحث في أدبيات حل الصراع يمكنه أن يلحظ تنوع المدارس والتعدد الذي أصبح من الصعب حتى على المتخصصين متابعته للمفاهيم والمقتربات . على

أنه يمكن بالاحاطة بهذه المدارس والمقتربات جميعها أن نصل إلى منطقة توافق فكرية ومنهجية معينة قد تساعدنا على الاقدام على هذا التقدير . ويمكننا أن نلمح تيارين رئيسيين للأدبيات الأكاديمية أحدهما يركز على تسوية الصراعات Settlement على حين يؤكد الثانى على مفهوم حل الصراعات Conflict resolution المفهوم الأول تتبناه المناهج التجريبية التي تقوم بدرجة أو أخرى على سياسات القوة Power Politics ونقصد به الافادة المباشرة في استحداث ترتيبات عملية في إطار الوضع القائم Status Quo للنظام العالمى والعلاقات الدولية . ويستخدم مصطلح التسوية بالتالى حيثما توجد إمكانية لعقد إتفاق بين أطراف مؤهلة للالتزام به ويتمتع بقدر من الاستقرار ويشمل إلتراما منع الحروب بين هذه الأطراف . أما المفهوم التالى فهو يروج بين التيارات الفكرية الاصلاحية والرايكية المشتغلة ببحوث السلام . ويستخدم بصورة أساسية هذا المصطلح للدلالة على أسلوب لانهاء صراعات دولية ما بمعالجة أسبابها العميقة وتصفية جذورها بما يفتح الباب أمام إحلال السلام بجانبه السلبي والايجابى . ويقصد بالجانب السلبي مجرد انهاء الحرب ، أما الجانب الايجابى فيفيد معانى العدالة والتنمية . وبالتالي فإن المفهوم يستخدم لا في السياسات العملية وإنما كمنظور نقدي لأنه يشترط في واقع الأمر تحويل جذرى للعلاقات الدولية والنظام العالمى ، بما يتيح إستقرار حقيقى لظروف مائعة للحرب .

والواقع أن كلا المفهومين ضرورى للتقدير السليم لاتفاقات إنهاء النزاعات والصراعات الدولية . على أنه من الممكن أن ندمجها معا في مقترح واحد للتقدير يقوم على مفهوم الرضا . فطالما أن التسوية المتفق عليها تحظى بقبول ورضى من الأطراف الأساسية الفاعلة في أى صراع فإن هذا الصراع يكون قد تم حله عمليا ، حتى ولو كانت هذه التسوية تحتوى - من وجهة نظر موضوعية - على عناصر ظلمة . وتختلف التسويات تبعا للدرجة التي تحقق بها هذا الرضى والقبول . ويتعلق هذا الرضى - كحاصل نهائى - بأربعة جوانب رئيسية من عملية التسوية وهى : المشاركة ، والجدارة الموضوعية ، والانقاذ وإحتمالية الاستقرار . وفيما يلي تعريف موجز لكل من هذه المفاهيم أو الجوانب الأربعة .

أ - المشاركة : ونعنى بهذا الجانب شمول دبلوماسية التسوية للقوى الفاعلة الرئيسية في الصراع بما ينطوى على إلترامهم بها . وتتضمن المشاركة بحد ذاتها قدرا من المراعاة للمصالح المادية والرمزية لمختلف الفرقاء وتوفير قدر من ضمانات إستقرار التسوية بسبب شمول إلترام بها .

ب - الجدارة الموضوعية : ونعنى بها مدى تغطية

وقد نستكمل هذا التمييز بتصنيف التسويات الى تسوية مفروضة وتسوية تقوم على التراضى . على أن هذه التمييزات يصعب تطبيقها في الواقع ، إذ لا توجد تسوية بدون مشاركة قوى محلية ما ، ومن هنا فإن علينا أن نصف أنماط التسويات بقدر أكبر من التفصيل . وإنطلاقاً من هذا الاعتبار الأخير ، فإن الموجة الراهنة من التسويات الاقليمية تتصف بأربعة خصائص رئيسية ، نوجزها حسب ترتيب أهميتها فيما يلي :

١ - التسويات الاقليمية وسياسات الارتباط :

يعزو معظم المحللين الموجة الراهنة من التسويات الاقليمية الى التطور الكبير في العلاقات بين العاملين وتحولها من الحرب الباردة الجديدة التي سادت الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٤ الى نوع ما من الوفاق الجديد يتم البحث عن صيغة له منذ ١٩٨٥ . ومن هذا المنظور ، فإن موجة التسويات الاقليمية تكتسب خصائصها وقوتها الدافعة مما يسمى بسياسات الارتباط Linkage Politics . وقد عرفت سياسات الارتباط تقليدياً بأنها المدى الذي يمكن تحريك الصراعات الاقليمية وتسويتها من خلال تكيف حالة العلاقات بين الشرق والغرب أى تحديداً الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، والتوازنات الدولية التي يحكمها . ولاشك أن المؤشر والأداة الرئيسية لهذه العلاقات والتوازنات تتمثل في مفاوضات الحد من التسليح .

وينتشر هذا التعبير في الأدبيات الأمريكية منذ أن دافع عنه وسعى لتطبيقه وزير الخارجية الأمريكية السابق هنري كيسنجر . ويستقطب هذا المفهوم الرأي العام الأمريكي بين وجهتي نظر . ترى الأولى أن بين الشرق والغرب مصلحة مشتركة كامنة في منع المخاطرة بحرب نووية وهذه المصلحة قوية الى الدرجة التي يجب أن تفصل عن مجالات النزاع بين الجانبين ، بما فيها الصراعات الاقليمية . أما وجهة النظر الأخرى التي تبناها هنري كيسنجر وقياد الصقور في السياسة الأمريكية فتؤكد على عدم إمكانية عزل التفاوض حول الحد من سباق التسليح عن بقية مجالات العلاقات الأمريكية - السوفيتية على النطاق العالمي ، وخاصة الصراعات الاقليمية .

ومن الواضح أن سياسات الارتباط بهذا المعنى تنصرف إلى إتجاهي العلاقة : أى إستخدام مباحثات الحد من التسليح النووي لدفع تطور العلاقات بين العاملين في المجالات الأخرى ، والعكس أى تحسين العلاقات بين العاملين بما يقضى الى خلق مناخ موات لمباحثات الحد من التسليح . على أن أتجاه كيسنجر والصقور في السياسة الأمريكية كان يعنى بسياسات الارتباط أمر واحد وهو استخدام والتلاعب بمباحثات الحد من التسليح النووي للحصول على تنازلات جوهرية

التسوية للموضوعات مثار النزاع وتناسب هيكلها مع الأهمية النسبية المتفاوتة لهذه الموضوعات .

ج - الانقاذ : ويشير هذا المفهوم إلى وجود ميكانيكية على درجة من الفعالية تضمن التطبيق العملي للاتفاق الذي تتضمنه التسوية ، وضمانها عن طريق ترتيب وتوزيع القوى الفعلية المحيطة بالصراع .

د - احتمالية الاستقرار : وتشير الى الأفق الزمني الذي تنفذ فيه التسوية بدون إنتهاكات كبرى . ويتفق هذا الأفق الزمني مع إستقرار توزيع القيم المتضمن في هذه التسوية وقدرتها على خلق مصالح مشتركة في بقائها .

وإنطلاقاً من هذه الجوانب الأربعة لمقبولية التسويات يمكننا أن نرصد خصائص الموجة الراهنة للتسويات الاقليمية .

أولاً : المشاركة في التسويات الاقليمية :

معظم صراعات العالم الثالث التي تجرى حالياً محاولات لتسويتها هي صراعات ممتدة ومعقدة . فهي أولاً متعددة الأبعاد . إذ تشترك فيها جوانب تتصل بذات تعريف هوية المجتمع السياسي ، بجوانب أخرى تنشأ عن عملية التغير الاجتماعي السريعة ، والتي غالباً ما تأخذ صياغة أيديولوجية . وثانياً فهي متعددة المستويات . فغالباً ما يكون المجتمع نفسه منقسماً داخلياً إلى جماعات عرقية حيث تقوم حركات سياسية على أساس إنتماءات جهوية أو ثقافية أو ديموية بتحدى سلطة الدولة القائمة . وغالباً ما ترتبط هذه الانقسامات بتناقضات أيديولوجية وسياسية . وتستدعى هذه الانقسامات أفكاراً ومبادئ يكون لها في العادة تأثير بالغ الأهمية على النظام الاقليمي . وهو ما يفرض تدخلاً أو تدخل قوى إقليمية في مجرى الصراع أو محاولات تسويته . وفوق ذلك ، فإن الغالبية من تلك الصراعات ، وخاصة تلك التي تنشب في مواقع إستراتيجية تجتذب القوى الكبرى للتدخل . ويتكون من تدخل هذه المستويات وإشتباك أبعاد الصراع نوع من التراكم والالتزام التاريخي الذي يعقد عملية البحث عن تسوية .

ومن هنا ، فإن التوصل إلى تسوية مرضية أو يتحقق لها القبول يستلزم مشاركة جميع الأطراف الفاعلة في الصراعات . وبغض النظر عما إذا كانت هذه المشاركة مباشرة أو غير مباشرة ، فإن الأمر الهام هو أن تحظى هذه التسوية بالقبول من جانب هذه الأطراف . بحيث لا يترك طرف أساسي يمكنه في نهاية المطاف أن يجهض أو يعترض مسار تنفيذ أو يقلق إستقرار هذه التسوية . ومن هذه الزاوية ، فإن أهم تمييز يمكن الحديث عنه هو مشاركة القوى المحلية أو المباشرة من ناحية في مقابل مشاركة الأطراف الخارجية ، وخاصة القوى الكبرى .

التسويات الاقليمية قد تقدمت بالقدر الذى وجدت فيه هذه المبادرات قدرا مناسباً من الاستجابة من قبل الولايات المتحدة . على حين أن مبادرات سوفيتية أخرى لم تنجح في تحريك تسوية صراعات معينة بسبب الروح السلبية التى قابلت بها الولايات المتحدة هذه المبادرات .

والواقع أن هذه النظرية الأخيرة لها ما يبررها . فمن السهل أن نلاحظ تلك الدرجة الكبيرة من التباين في المنظورين السوفيتي والأمريكي لمسألة التسويات الاقليمية ، فمن متابعة تصريحات وخطب جورباتشوف والصحافة السوفيتية نجد أن الاتحاد السوفيتي في ظل جورباتشوف يظهر إهتماماً أصيلاً بتسوية النزاعات الاقليمية لما في ذلك بعد ذاته من قيمة . ويعقد السوفييت آمالاً عريضة على التعاون الأمريكي - السوفيتي في تسوية هذه النزاعات على أساس مبادئ معينة . ومن هذه المبادئ منع التدخل الخارجى المسلح في الشئون الداخلية للشعوب وتمكينها من تقرير مصيرها بنفسها ، والتخلي عن سياسات القوة عموماً . ويتضح من دراسة الخطاب السوفيتي الراهن أن إنتهاج خط التسوية قد أصبح جزءاً عضوياً من الأيديولوجية الاصلاحية لجورباتشوف الذى إنتقد من سبقوه من الزعماء السوفييت لتفضيلهم الاستراتيجيات العسكرية على تلك السياسية ، ووصفه لهذه التفضيلات بأنها أفكار باليه من الناحية التاريخية . وبتعبير آخر ، فإن السوفييت قد تحولوا إلى تفضيل المداخل السياسية وتنحية المداخل العسكرية لانتهاء الصراعات الاقليمية .

ومع ذلك يبقى المحك الرئيسى لنظرية التنازلات السوفيتية متمثلاً في إختبار إفتراض أن أياً من التسويات التى تم تحريكها قد تمت على أساس تنازلات سوفيتية من جانب واحد . ويصبح السؤال هنا هو إلى أى حد قد يفضل السوفييت التنازل من طرف واحد في حالة مقابلة مبادراتهم السياسية من قبل الولايات المتحدة بالرفض . والحقيقة أن السؤال الأخير مبرر تماماً بالنظر إلى الاتجاه الأمريكي السائد في صياغة التناول الأمريكي لمشكلة الصراعات والتسويات الأمريكية . فعلى حين أن السوفييت قد جعلوا المدخل السياسى جزءاً من إيديولوجيتهم الراهنة ، فإن القطاع الأقوى من السياسة الأمريكية ينحو إلى تعظيم التدخل الأمريكى في النزاعات الاقليمية ويؤكد على ضرورة كسبها لصالحهم سلماً أو حرباً . فالولايات المتحدة قد أصبحت متورطة في النزاعات في أفغانستان وأنجولا وكمبوتشيا وهندوراس وتشاد والسلفادور ونيكاراجوا والفلبين ومنطقة الخليج ، هذا إلى جانب عملياتها العسكرية في لبنان وضد ليبيا ، إضافة لغزوها لجرينادا . وقد إستنتج تقرير اللجنة الأمريكية الخاصة بوضع استراتيجية متكاملة بعيدة المدى الذى

من جانب السوفييت في المجالات الأخرى للعلاقات معهم . وخاصة في مجال الصراعات الاقليمية . بما يعيد نشر النفوذ الأمريكى في العالم الثالث . وقد كان الافتراض الكامل وراء هذا التصور هو أن الولايات المتحدة متفوقة ذرياً على السوفييت ، كما أنها تستطيع أن تكون أقل حرصاً على منع المخاطرة بقيام حرب ذرية منهم بحيث أن أى تنازل أمريكى في هذا المجال لابد أن يقابله تنازل سوفيتي في المجالات الاقليمية وتوزيع مناطق النفوذ . وقد وصل هذا التيار إلى طريق مغلق عندما بالغ في تصور ما يمكن أن يحصل عليه من السوفييت من خلال ما يسمى بتعديل جاكسون - فانك لقانون التجارة الأمريكى . ويربط هذا التعديل بين التجارة مع السوفييت وفتح باب الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفيتي ربطاً مباشراً ومانعاً . وقد أفضى هذا الاتجاه إلى جعل مفاوضات الحد من التسلح رهينة لتنازلات سوفيتية لم تكن مقبولة والتأثير عليها سلباً في النصف الأول من السبعينات . وهكذا هزم تيار الربط الأحادى ذات أغراضه . وقد جاءت فترة حكم كارتر بتوقف مؤقت لسياسات الربط . فذهبت الادارة الأمريكية إلى أبعد مدى في حملتها لحقوق الانسان ، على حين أن الاتحاد السوفيتي رفض الانكفاء على ذاته ووقف المساعدات للحركات الثورية في العالم الثالث . ومع ذلك فقد أمكن عقد اتفاق سالت - ٢ . على أن تشبع الكونجرس الأمريكى بأفكار سياسات الربط أسهم في عدم التصديق عليها . ومع مجيء ادارة ريجان دخلت سياسات الربط إلى مرحلتين في الرحلة الأولى التى شملت فترة الادارة الأولى لريجان لم يكن هناك أعمال لسياسات الربط بسبب التشدد الأمريكى في كل من مجالى سباق التسلح والصراعات الاقليمية في العالم الثالث . وقد كان الافتراض الكامل وراء هذا التشدد هو أن تحقيق الولايات المتحدة لقصب السبق في مجال التسلح النووى ، وما بعد النووى سوف يجبر السوفييت على التراجع عالمياً . وبالتالي فقد تميزت ادارة ريجان الثانية بالاستجابة لمبادرات السلام السوفيتية من موقع القوة ، أولاً في مجال محادثات الحد من التسلح وتقليص الترسانة النووية للطرفين وبدرجة ثانية في مجال التسويات الاقليمية . ومع ذلك ، فإن سياسات الربط الريجانية هى إختيارية إلى حد بعيد ، كما أنها تعمل على نحو معاكس لما طبقه كيسنجر . أى أن تحقيق تقدم في مجال الحد من التسلح قد إنعكس إيجاباً على ايجاد مناخ مناسب لتسوية بعض الصراعات الاقليمية بما يتفق إلى حد كبير مع المصالح العالمية للولايات المتحدة .

وفي مقابل نظرية سياسات الارتباط توجد نظرية أخرى ترى أن تحريك الموجة الراهنة من التسويات الاقليمية قد تم بمبادرات سوفيتية خالصة . وأن بعض

السابقتين ، إلا أن الواقع الفعلي يصعب تفسيره بأى منهما ، أو حتى بكليهما معا . ويمكننا إيضاح ذلك من إستعراض سريع للتسويات الجارية في الفترة ٨٦ - ١٩٨٨ .

- فبعض هذه التسويات لاصلة قوية لها بالتوازنات بين العملاقين ولا يمكن تفسيرها بالتالي لا بنظرية سياسات الارتباط ولا بنظرية التنازلات السوفيتية من جانب واحد . فلكي تكتسب الصراعات الإقليمية هذه الصفات يجب أن يكون العملاقان قد أظهرتا إهتماما ملحوظا بها ، وأن يكون أحدهما على الأقل منخرطا بقوة كافية الى جانب أحد الاطراف على حين يكون الآخر بوضوح في صف الطرف المقابل من الصراع الإقليمي - كما يجب أن يدرك العملاقان وجود مصلحة واضحة لهما في أسلوب تسوية هذا الصراع .

وهناك صراعات إقليمية عديدة لا تنطبق عليها هذه الشروط . فالصراع بين ليبيا وتشاد لم يشهد إستقطابا امريكا سوفيتيا حادا بالرغم من إتجاه الولايات المتحدة لاستغلال هذا الصراع من أجل إحراج نظام القذافي وهز إستقراره الداخلي وهزيمته سياسيا . ذلك أن الاتحاد السوفيتي . بالرغم من كونه المورد الرئيسي للسلاح - لم يؤيد التدخل الليبي في تشاد ولم يتورط في مناصرة ليبيا ضد تشاد سياسيا ، أو حتى مناصرة أحد اطراف الحرب الأهلية في تشاد ضد الطرف الآخر . ولم يحظ القادة الليبيون بدعم سياسي من قبل أى من القوى الإقليمية المرتبطة بالسوفييت إلا بعد الهزائم العسكرية التي نزلت بليبيا في عام ١٩٨٢ تحسبا لاحتمالات توسيع الهجوم التشادي على ليبيا . ومع ذلك ، فإن السوفييت والأمريكيين لم يكونا بمعزل عن التحرك نحو تسوية الصراع في تشاد ، وإن تفاوتت مواقفهما بوضوح . فالاتحاد السوفيتي قد أبدى نصائحه للقذافي عدة مرات بعدم تصعيد الصراع ، كما نصحه بمحاولة الخروج من ساحة الحرب في تشاد بصورة مشرفة . وقد كانت هذه النصائح إحدى العوامل التي أسهمت في إعتراف القذافي بأن التدخل في تشاد كان خطأ يجب تصحيحه ، وبمحاولته التوصل الى تسوية من خلال لقاء وزيرى خارجية الدولتين في ليبرفيل في الصيف والتعاون مع لجنة منظمة الوحدة الأفريقية للوساطة التي نشطت في سبتمبر . وفي نفس الوقت ، فإن الولايات المتحدة لم تظهر أدنى ترحيب بمحاولة تسوية الصراع في تشاد ، ولكنها أسهمت بصورة غير مقصودة وغير مباشرة في دفع القبول الحذر من جانب حكومة حسين حبري لجهود الوساطة والتسوية . فقد اضطرت الإدارة الأمريكية لتخفيض مساعداتها العسكرية لتشاد بنسبة ٣٠٪ هذا العام جنبا الى جنب مع ست دول أفريقية أخرى ، وهو الأمر الذي أساء الى الموقف العسكري لتشاد في مقابل ليبيا .

نشر في يناير ١٩٨٨ أن الولايات المتحدة « ستكون في العقود المقبلة بحاجة الى شكل أفضل من أشكال الاستعداد للتعامل مع النزاعات التي تنشب في العالم الثالث » ، وأنه إذا ظل جورباتشوف في موقعه واستمرت سياساته فسيوضح أننا نمر بمرحلة يجب أن تكون قواتنا المسلحة مستعدة للقتال في شتى أنحاء العالم في مناوشات أصغر نسبيا . وقد وضع هذا التقرير لجنة مشكلة من خبراء ينتمون الى الحزبين الجمهوري والديموقراطي . أما المبادئ التي تشكل المذهب الدفاعي الراهن للولايات المتحدة كما يتضح من هذا التقرير ومن تصريحات وزراء الدفاع في إدارة ريجان (واينبرجر وكارلوتشي) فهي التركيز على الصراعات المحدودة (في العالم الثالث) ، والاعتماد على إستراتيجية التمرد المضاد للقوى الراديكالية (إتباعا للنموذج المطبق في نيكاراغوا ، ووضع خطط طوارئ للتدخل الأمريكى المعداد تقوم على قوات مرنة يمكن تحريكها بسرعة .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإن حقيقة ما يحدث هو أن الاتحاد السوفيتي يخطط للانسحاب من الصراعات الإقليمية في العالم الثالث ، في الوقت الذي تخطط فيه الولايات المتحدة للتقدم والانخراط في هذه الصراعات . ويعنى ذلك أن التسويات الإقليمية ممكنة الحدوث فقط حينما يتحقق للولايات المتحدة من خلال هذه التسويات المزية الأكبر : أى إنتصار سياسى يغنى عن الانتصار العسكرى .

والواقع أن لكل من تلك النظريتين قدرا معينا من المصدقية . فلاشك أن عقد الثمانينات قد شهد إنقلابا واضحا في موازين القوى العالمية بين العملاقين بالمقارنة بالعقود الثلاثة السابقة عليه . فعلى حين كان الاتحاد السوفيتي يتقدم عالميا في تلك العقود كانت الولايات المتحدة تتراجع وتخسر الموقع تلو الآخر . أما في الثمانينات فإن ما يحدث هو العكس مع فرق واحد ، هو أن الاتحاد السوفيتي يظهر نزعة لاشك فيها نحو التنازل في جميع المواقع في وقت واحد . وقد يبرر هذا الواقع لا فقط بموازين القوى العالمية المتغيرة ، وإنما أيضا بمحاولة الاتحاد السوفيتي في ظل جورباتشوف التحلل من أكبر قدر ممكن من الالتزامات الخارجية من أجل التفرغ لاتجاز برنامجه للإصلاح الداخلى . على أن ذلك لا يعنى أن التسويات الإقليمية الراهنة تتم بتنازلات سوفيتية من جانب واحد . صحيح أن بعض هذه التسويات لا يمكن إدراجه تحت مسمى سياسات الارتباط ، إلا أنها تمت من خلال مبادرات سوفيتية محسوبة بدقة لا يخرج منها الاتحاد السوفيتي بدون مقابل أو متوقعا هزيمة سياسية كاملة .

وإذا كان ثمة قدر من المصدقية في كل من النظريتين

ككل . على أن الحرب ذاتها لم تكن مجالا لاستقطاب حاد بينهما . فكل منهما قد أعلن حياده تجاه الحرب الدائرة وتفضيله لانتهاء النزاع سلميا ، وحرصه على استمرار التوازن بين المتحاربين والعودة الى حدود إتفاق عام ١٩٧٥ . ومع ذلك فقد مثلت الحرب إشكاليات متباينة جذريا وفرصا مختلفة الاتجاه بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة . فالأول هو المورد الأساسي للسلاح للعراق ولكنه حاول باستماته ألا يخسر إيران ومثلت الحرب بالنسبة لها خسارة لفرض سياسة إستثنائية تتمثل في إمكانية جمع كل من العراق وإيران إلى صفها في التوازنات الدولية النهائية . أما الأخيرة فقد أفادت سياسيا من الحرب بسبب مصلحتها في إضعاف الدولتين المتحاربتين حيث أن كليهما يقترب من الخصم عنه الى الحليف . وعلى حين أن العلاقات الأمريكية - العراقية قد تحسنت بسبب الحرب وبسبب قيام البحرية الأمريكية بضمان حرية الملاحة في الخليج وحماية القوافل الكويتية ثم ناقلات الدول المحايدة فانها لم تقلت أى فرصة لاعادة فتح الحوار مع إيران . وقد أدى تأسيسها الكامل من ذلك بعد فضيحة إيران جيت إلى الصدام العسكري المكشوف بين الاسطول الأمريكى والبحرية الإيرانية في أبريل . على أنه بالرغم من تباين التوجهات الأمريكية والسوفيتية نحو حرب الخليج ، فإن تعاونهما معا لاصدار قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ عام ١٩٨٧ كان له أثر بارز - وإن كان متأخرا لنحو عام كامل - في وضع نهاية للحرب . وبالتالي ، فانه يمكن اعتبار تسوية الصراع العراقى - الايرانى أحد مجالات ما يسمى بسياسات الارتباط إلى حد معين - وفي نفس الوقت ، فإن هذا الصراع قد شهد محاولة لتطبيع نوع آخر تماما من سياسات الارتباط . وتستهدف تلك السياسات لاربط التسوية في مجال صراع اقليمي معين بحالة المفاوضات حول الحد من التسليح الذرى او التوازنات الدولية الكلية ، وإنما ربط مجرى تسوية صراع معين بمسار تسوية صراع آخر . ومن هذا المنظور ، فقد سعى الاتحاد السوفيتى في مفاوضاته المتعددة على مستوى القمة والمستويات الأدنى خلال عامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ إلى ربط تعاونه مع الولايات المتحدة لاصدار قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات على الدولة التى لاتقبل القرار رقم ٥٩٨ (أى إيران) بتنازلات أمريكية لصالحه في المباحثات حول الانسحاب السوفيتى من أفغانستان . وقد كان الفشل في الحصول الهامة لرفض السوفييت التعاون مع الولايات المتحدة فيما هو أبعد من القرار ٥٩٨ بصدد الخليج . وأخيرا فإن تأييد كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لجهود الأمم المتحدة في الوساطة بين العراق وإيران أحد العوامل الهامة وراء صمود هذه الوساطة في وجه

ونلاحظ كذلك أن الصحراء في الصحراء الغربية لم يكن موضوعا للاستقطاب بين العملاقين . فكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لم يعلنوا التحيز لأحد أطراف النزاع ، وحاولا جهد الطاقة أن تبدو سياساتهما متوازنة نحو هذا الصراع . فلم يعترف أيهما بجهة البوليساريو ولم يقف أيهما بحزم الى جانب الدولة العربية الأقرب لهما من الناحية السياسية - ذلك أن هناك مصلحة سوفيتية في استمرار التعاون مع المغرب ، كما أن هناك مصلحة أمريكية في الاستمرار في إجتذاب الجزائر إليها ودفعها نحو الاقتراب بنشاط أكبر من الغرب . ومع ذلك ، فإن التأييد الذى حظى به السكرتير العام للأمم المتحدة في محاولته لترتيب إنهاء الصراع كان عاملا هاما في نجاح جهوده حتى الآن .

ولم تحظ المحاولات الأخيرة لتسوية المشكلة القبرصية إلا إهتماما هامشيا للغاية من جانب كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى . وتستمد هذه المحاولات قوتها من سياسة رئيس وزراء تركيا أوزال للتقارب مع اليونان والتي توجت بزيارته لها في يونيو ١٩٨٨ ، ومن مصلحة كل من تركيا واليونان في إعادة ترتيب أوضاعهما بالارتباط مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية . ولاشك أن هذه المحاولة الأخيرة قد تأثرت بروح الاسترخاء الدولية ولكن على نحو غير مباشر الى حد بعيد .

أما محاولة تسوية الصراع بين إثيوبيا والصومال فقد ظلت لفترة طويلة بعيدة عن دائرة العلاقات الأمريكية - السوفيتية بسبب ضعف وهامشية الاهتمام الأمريكى العملى بمنطقة القرن الأفريقى وعدم رغبة أمريكا في التورط في هذا الصراع . ومع ذلك ، فقد بدأ الاهتمام الأمريكى بالمنطقة في التجدد بحيث أصبح أقرب إلى الانضواء تحت لافتة « سياسات الارتباط » إذ طلب جورج بوش من شيفرنادزه إدراج إثيوبيا رسميا في قائمة المباحثات بينهما لدى لقائهما في جنيف في إبريل ، كما تم تناول الصراع بين إثيوبيا والصومال ، وبين إثيوبيا وجبهة تحرير ارتريا في لقاء أدامبشين وكروكر نائباً وزيرى الخارجية السوفيتى والأمريكى اثناء التحضير لمؤتمرة موسكو بين جورباتشوف وريجان . ويعتقد أن المباحثات السرية الدائرة بين العملاقين قد أصبح لها تأثير قوى على مجرى ومسار عملية التسوية التى تجرى في ساحة القرن الأفريقى وخاصة عبر روح الاعتدال الواضحة التى ظهرت في سلوك القادة الإثيوبيين نحو الصراعات الاقليمية الدائرة في القرن خلال العام كله . وتقدم حالة الحرب العراقية الايرانية نموذجا فريدا نسبيا لعلاقة العملاقين بعملية التسويات الاقليمية . فكل من العملاقين يبدى اهتماما هائلا بكل من الدولتين المتحاربتين ويقدران القيمة الاستراتيجية الهائلة للمنطقة

أن هذه الإدارة لاتنوى اخضاع أمريكا الوسطى لسياسات الارتباط بهدف التسوية ، وأنها تصر على تصفية حكومة الساندينستا بأى ثمن : أى الانتصار الكامل لارادتها والتنازل الكامل من جانب نيكاراجوا والاتحاد السوفيتى .. ومع ذلك ، فإنه لأسباب داخلية واقليمية ودولية لن يكون من الممكن للولايات المتحدة إلا أن تتفاوض فى نهاية المطاف بقصد الوصول الى حل وسط . وهو الأمر الذى يرشح المنطقة لسياسات إرتباط حقيقية . وفى حالتى كمبودشيا وشبه الجزيرة الكورية تبدو ثمة إمكانية غير ضئيلة لتحريك تسويات تنضوى تحت سياسات الارتباط من خلال تنازلات متبادلة بالالتقاء مع أية طفرة تحسن فى العلاقات الأمريكية - السوفيتية فى مجالات أخرى للصراع الاقليمى .

وتبقى حالة التسوية فى أفريقيا الجنوبية : أى إستقلال ناميبيا وإنهاء الحرب الدائرة بين جمهورية جنوب أفريقيا العنصرية من ناحية وأنجولا بمساعدة كوبا من ناحية أخرى . وتمثل تلك الحالة نموذجا ساطعا لسياسات الارتباط ولكن هذه المرة بمبادرات أمريكية نشطة ، وربما أيضا تنازلات أمريكية أوفر من التنازلات السوفيتية .

ومهما كان من أمر التباين بين هذه الحالات كلها ، فإن الحقيقة الواضحة هى أن مشاركة الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة المباشرة أو غير المباشرة فى تحريك التسوية يكاد أن يكون شرطا جوهريا لنجاح الجهود السياسية والدبلوماسية الرامية لانتهاء الصراع والوصول إلى صفقة مقبولة من الاطراف المعنية .

٢ - الميل لاستبعاد حركات التحرير والمنظمات المسلحة من المشاركة : كما اسلفنا القول نجد ان العديد من الصراعات الاقليمية هى تداخل معقد لحروب اهلية مع نضال من اجل التحرر من احتلال اجنبى ونزاعات اقليمية حول الحدود او التوازنات او مبادئ النظام الاقليمى ذاته ، وفى جميع الحالات التى تم فيها التحرك الدبلوماسى بغرض التسوية باستثناء حالة كوريا وحالة جزيرة قبرص توجد حركات مسلحة تحت مستوى الدولة ، كما نجد ممارسات امبريالية او احتلالية او تدخل اجنبى فعال بشكل أو آخر . ومن الحالات الثماني الباقية تم تجاهل تلك الحركات المسلحة او منظمات التحرير بصورة تامة او شبه تامة فى سكانها .

فالمفاوضات حول افغانستان التى دارت منذ عام ١٩٨٢ . تمت بمشاركة الحكومة الافغانية وباكستان والاتحاد السوفيتى بوساطة الأمم المتحدة وبدون اتصال مباشر بين الحكومتين الافغانية والباكستانية . ولم يشترك تحالف منظمات المجاهدين التى تكافح ضد الحكومة الافغانية والقوات السوفيتية منذ عام ١٩٧٩ فى أى مرحلة من مراحل هذه المفاوضات الا على نحو جانبي

العواصف التى كان يمكن أن تودى بها فى ظروف أخرى . وفى نفس الوقت ، فإن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لايمكان وسائل كافية للتأثير على مواقف الدول المتصارعة ، الأمر الذى يحد كثيرا من ربط تسوية صراعهما مع التوازنات العالمية . وهكذا يمكننا أن نستنتج أن الصراع العراقى هو أحد مجالات ما يسمى بسياسات الارتباط الى حد ما فقط ، وأن الارتباط نفسه بعيد عن أن يكون بسيطا أو مباشرا .

وعلى العكس من النماذج السابقة نجد أن الصراعات الخمس الباقية ترتبط بقوة بحالة العلاقات الأمريكية - السوفيتية وان لم يكن بالضرورة بنفس الطريقة أو فى نفس الاتجاه . فمحاولات تسوية الصراع فى افغانستان ، وكمبودشيا ، وشبه الجزيرة الكورية ، وجنوب أفريقيا ، وأمريكا الوسطى هى نماذج لسياسات الارتباط ، بدرجات متفاوتة . فجميع هذه الصراعات كانت موضوعات لمبادرات سوفيتية لتسويتها إنطوت على تنازلات سوفيتية هامة . ولكن المقابل الذى طالبت به القيادة السوفيتية الجديدة ، وسياق التفاوض كان مختلفا من حالة لأخرى . فتكاد افغانستان تكون نموذجا لنظرية التنازلات السوفيتية من جانب واحد . حيث تمت المفاوضات بين السوفييت ومندوب الأمين العام للأمم المتحدة منذ عام ١٩٨٢ حتى توقيع اتفاقية جنيف فى ابريل ١٩٨٨ بالرغم من إستنكاف الولايات المتحدة عن المشاركة أو تأييد هذه الجهود . ومع ذلك فقد أصر الاتحاد السوفيتى قبل التوقيع النهائى على ضمانات أمريكية للاتفاق . كما أعلن الاتحاد السوفيتى وقف سحب قواته من أفغانستان تبعا لاتفاقية جنيف فى اكتوبر عندما شعر بعدم جدية الولايات المتحدة فى الالتزام بتعهداتها كدولة ضامنة للاتفاقية فى اكتوبر بعد تعدد الاتهامات الرسمية السوفيتية بخرق الولايات المتحدة وباكستان لالتزاماتهم بعدم امداد المجاهدين بالأسلحة والذخيرة وبعد عدة إقتراحات من جانب وزير الخارجية السوفيتى بعقد لقاء بين الأطراف الأربعة على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة الالتزامات التى إرتبطت بها هذه الأطراف ، وهكذا كانت مشاركة الولايات المتحدة جوهريه لعقد صفقة التسوية النهائية ولضمان إستمرار الالتزام السوفيتى بها .

أما فى حالة أمريكا الوسطى (نيكاراجوا على وجه الخصوص) فقد تتابعت التنازلات السوفيتية التى تمت فى صورة ضغوط ونصائح لحكومة الساندينستا . وبصفة خاصة فقد كانت المفاوضات المباشرة بين الحكومة ومتمردي الكونترا ثمرة مباشرة لهذه الضغوط . على أن التعتن الأمريكى واصرار الإدارة الأمريكية على اجهاض أى محاولة جادة لتسوية الصراع هناك يشير بوضوح إلى

وفي نفس الوقت فقد استبعدت المفاوضات الرسمية مشاركة حركة يونيتا (أو تحالف حركتي يونيتا وفنلا) التي تعمل للاطاحة بالحكومة في انجولا ، وذلك بالرغم من المساعدات الاقتصادية والعسكرية النشطة التي تقدمها الولايات المتحدة لهذه الحركة . ولاشك ان التوصل الى اتفاق حول مستقبل حركة يونيتا يمثل احد المشكلات الرئيسية المرتبطة بضمانات امن انجولا بعد انسحاب القوات الكوبية . ومع ذلك فان الرفض الحازم من قبل حكومة انجولا للاعتراف او التعامل او السماح بمشاركة حركة يونيتا في الحكومة كان كافيا لاستبعادها من المشاركة في دبلوماسية التسوية التي تتم بين ممثلين لحكومات انجولا وكوبا من ناحية وحكومة جنوب افريقيا العنصرية بوساطة الولايات المتحدة من ناحية اخرى .

وفي تشاد ، ادى تحالف قوات جوكوني عويضي مع قوات حكومة حبري في المعارك العسكرية التي دارت حول فايالارجو وجومو والفيج وماتن السادة .. الخ الى انتهاء حركة التمرد التي قادها الاول .. ومع اعتراف ليبيا بحكومة حسين حبري في ابريل وقيامها باعتقال الشيخ ابن عمر الحليف الرئيسي الذي ظل يقاتل قوات حبري اصبحت المباحثات التي تدور بوساطة منظمة الوحدة خالية من اي تمثيل للمنظمات العسكرية المعارضة للحكومة التشادية القائمة .

اما في القرن الافريقي فيمكننا التمييز بين حالة الصراع الاثيوبي الصومالي ، وحالة ارتريا . ففي الحالة الاولى تجاهلت المفاوضات تماما حركات التمرد في جانبي الحدود . اي حركة تحرير الاوجادين وحركة تحرير الصومال ولم يأت اي ذكر لهما في المباحثات الاقليمية والدولية التي دارت حول تسوية هذا الصراع . اما في حالة ارتريا ، فان جهود التسوية لم تبدأ بعد بقوة دفع كافية ، غير ان اي جهد من هذا النوع لابد وان يشمل جبهة تحرير ارتريا بسبب عدم وجود دول يمكنها الحديث باسم هذه الجبهة او فرض اي حل يمكن التوصل اليه عليها .

وتبقى حالتان فقط من ثمانى الحالات التي توجد فيها حركات نضال مسلح واشتملتها الموجة الراهنة للتسوية هي التي شاركت فيها هذه الحركات بصورة مباشرة وغير مباشرة . ففي امريكا الوسطى ، قامت حكومة الساندنيسا بالاقدام على تنازل جوهري يتمثل في التفاوض مباشرة مع حركة الكونترا ، حيث عقدت دورة المباحثات الاولى في يونيو ، وتلتها دورة مباحثات تالية في اكتوبر . وقد تمت هذه المباحثات بالرغم من ان صفقات التسوية التي عرضت من قبل مجموعة الكونتادورا لم تشر لحركة الكونترا بالاسم ، ولم تشارك هذه الحركة الاخيرة في دبلوماسية التسوية التي قادت في نهاية المطاف الى اتفاق ٧ اغسطس ١٩٨٧ ، وما أعقبها من

وغير رسمي . بل ان هذه المنظمات ذاتها قد قاطعت المفاوضات واصرت على الانسحاب الفوري غير المشروط للقوات السوفيتية من افغانستان . وبالتالي فقد رفضت هذه المنظمات الالتزام بنصوص الاتفاق ، واخذت في مهاجمة القوات السوفيتية المنسحبة من افغانستان اعرابا عن عدم الالتزام . واقرب ما ورد بنصوص الاتفاق فيما يتصل بصفة هذه المنظمات السياسية والدبلوماسية هو قيام كور ديفيز ممثل السكرتير العام للأمم المتحدة بقراءة اعلان خاص بتشكيل حكومة تتمتع بصفة تمثيلية كبرى في كابول . ابان توقيع وزراء خارجية باكستان وافغانستان للوثائق الثلاث التي اشتمل عليها اتفاق جنيف .

وفي حالة صراع الخليج لم يرد اي شيء سواء في قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ او في اعلانات الدول بقبوله او في مؤتمر جنيف المعقود لتسوية الصراع بوساطة الأمم المتحدة بخصوص الحركات المسلحة في كل من العراق وايران . وبصفة خاصة فقد تم تجاهل حركة الاكراد المسلحة ، وكذلك حركة مجاهدي خلق الايرانية في دبلوماسية التسوية .

اما حالة كمبوتشيا فان مباحثات مؤتمر جاكارتا غير الرسمي قد تمت مقاطعته من قبل الخمير الحمر اكبر المنظمات العسكرية الكمبوتشية . ومثل الامير سيهانوك قوى المعارضة للقوات الفيتنامية في كمبوتشيا في الدورة الاولى (في يوليو) باسم قوى التحالف (بين المنظمات العسكرية الثلاث العاملة ضد القوات الفيتنامية) . ومع استقالة الامير سيهانوك من قيادة التحالف اصبحت العزلة السياسية للخمير الحمر كاملة . وتظل المشكلة السياسية التي تبحثها مختلف الاطراف هي كيفية تشكيل حكومة ائتلافية في كمبوتشيا لا تسمح بثقل كبير للخمير الحمر ، وخاصة ان الاطراف الخارجية الرئيسية بما فيها دول جنوب شرق اسيا (اسيان) وفرنسا والولايات المتحدة تجد مشكلة اخلاقية كبيرة في ادماج الخمير الحمر في المصالحة مع عجزها في نفس الوقت عن ايجاد صيغة سياسية تستطيع الصمود بدون هذه القوة العسكرية الاكبر داخل تحالف المعارضة الكمبوتشية .

وفي جنوب افريقيا لم تدخل سوابو الى النطاق الرسمي للمباحثات منذ البداية ، بما فيها الجولات التسع الاخيرة في لندن ونيويورك والقاهرة وبراغافيل منذ مايو ١٩٨٨ بالرغم من المنزلة الرسمية التي تحتلها سوابو كحركة تحرير لاقليم جنوب غرب افريقيا (ناميبيا) في الأمم المتحدة والاعتراف بها من قبل المنظمة باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب الاقليم .. ويبدو استبعاد سوابو مثيرا للاستغراب لأن قضية استغلال ناميبيا تمثل حجر الزاوية في الجولات الرسمية للمباحثات .

دبلوماسية التسوية ، واصبح من المعترف به ان على هذه المنظمات ان تستمر في أداء هذا الدور حتى تسير دفة التسوية الى المرفأ الاخير . ويمكن القول بأن دور هذه المنظمات في دبلوماسية التسوية مباشر على نحو آخر . فتتم عملية التسوية في حالة كمبوتشيا من خلال منظمة دول جنوب شرق آسيا الآسيان ASEAN وداخل قنواتها المؤسسية . اما في حالة امريكا الوسطى فان مجموعة الكونتادورا وهى منظمة اقليمية فرعية لدول معينة في امريكا الوسطى (المكسيك ، فنزويلا ، باناما وكولومبيا) تقوم بدور الوساطة وصياغة المبادرات الدبلوماسية لتحريك التسوية . وحتى الآن فان الصيغة التى تمت موافقة الاطراف المعنية مباشرة عليها برغم رفض الولايات المتحدة هى تلك التى طرحتها هذه المجموعة في اغسطس ١٩٨٧ . اما في حالات تشاد والقرن الافريقى (الصراع الاثيوبى - الصومالى تحديدا) فان منظمة الوحدة الافريقية تلعب الدور الاساسى فى الوساطة من خلال لجان خاصة تشمل رؤساء لدول افريقية ووزراء خارجية .

وحتى في الحالات التى لم تسفر فيها عروض الوساطة ومبادرات منظمات اقليمية ، او منظمات اقليمية فرعية عن نجاح دبلوماسى مباشر ، فان نشاط هذه المنظمات الدبلوماسى او الاعتبارى السياسية الاقليمية التى استقرت عليها قد مثلت خلفية هامة للنجاح في كسر الجمود والانطلاق نحو التسوية . ففي حالة الصراع العراقى - الايرانى فشلت جهود منظمة المؤتمر الاسلامى ، والجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجى في اقناع ايران بقبول وقف اطلاق النار والجلوس على مائدة التفاوض . غير ان الكثافة غير العادية لهذا النشاط الدبلوماسى كان عاملا هاما في اقناع ايران بأن استمرار الحرب يكلفها عزلة اقليمية شاملة وهزائم دبلوماسية متواصلة وخسائر سياسية لها اثر ملموس في الترتيبات الاقليمية . وكذلك فعلى الرغم من غياب اى دور اقليمى بارز في تكثيف الصراع في قبرص ، فان الاعتبار التى وصفتها الجماعة الاقتصادية الاوروبية لعضويتها والاشتراك فيها كان دافعا هاما لتركيا لتحريك التسوية في جزيرة قبرص بين الطائفة التركية والطائفة اليونانية ، بما في ذلك التعامل مع ضرورة سحب القوات التركية من قبرص - واخيرا ، فانه على الرغم من غياب التنظيم الاقليمى في محادثات تسوية مشكلة ناميبيا والصراع الدائر بين انجولا وجمهورية جنوب افريقيا العنصرية ، فان لمجموعة دول المواجهة دورا بارزا غير مباشر في دفع الولايات المتحدة للمبادرة الدبلوماسية الفعالة والجادة لانهاء اختلال جنوب افريقيا لاقليم ناميبيا مع تحقيق نصر سياسى في نفس الوقت بغرض انسحاب القوات الكوبية من انجولا .. وكذلك فان جهود تسوية الصراع

صياغات ومشروعات لتسوية الحرب الاهلية وحرب التدخل الامريكى ضد نيكاراغوا . اما الحالة الثانية فهى حالة الصحراء الغربية . فنتيجة لاكتساب منظمة البوليساريو لطابع شبه رسمى باعتراف منظمة الوحدة الافريقية بها وضمها كعضو عامل فيها فقد كان من المحتم ان تشارك البوليساريو في دبلوماسية التسوية على نحو غير مباشر نتيجة اصرار المغرب على عدم الاعتراف او التفاوض معها . وقد تمت هذه المشاركة عبر وساطة الأمم المتحدة ، وقبلت البوليساريو خطة بيريز دى كويلار السكرتير العام للأمم المتحدة لتسوية مشكلة الصحراء بتحفظات معينة . ومع ذلك ، فانه مما يقلل من اهمية هذه المشاركة وما قد يتمخض عنها من نتائج سياسية ان مجرد قبول الجزائر (هذه الخطة او تحويلها الجذرى لسياساتها تجاه المغرب ، والمغرب العربى الكبير كان كافيا لاجبار البوليساريو على التماشى مع الخطة بالرغم من تعارضها الواضح مع مصالح البوليساريو .

٣ - المشاركة البارزة للقوى الاقليمية في دبلوماسية التسوية :

ومن ابرز ملامح الموجة الراهنة للتسويات الاقليمية المشاركة النشطة للقوى الاقليمية في دبلوماسية التسوية . ولا توجد غير حالة شبه الجزيرة الكورية لا تنطبق عليها هذه القاعدة . اما الحالات التسع الباقية فقد لعبت قوى اقليمية دورا بارزا في تحريك عجلة التسوية .

وتتخذ مشاركة القوى الاقليمية اشكالا شتى ، بعضها يتمثل في قيام دول منفردة بالوساطة بين الاطراف المنخرطة مباشرة في الصراع ، وبعضها الآخر يرتبط بدولة او مجموعة من الدول تمثل جبهات متقدمة تتأثر وتؤثر في مسار الصراع ، وبالتالي بالتسوية ، واخيرا فان غالبية الحالات تشهد عروضاً بالوساطة او قرارات او مبادرات تسوية تتم داخل منظمات اقليمية واسعة او ضيقة وتعتبر الاشكال الاخيرة هى اكثر الحالات شيوعا .

ففى حالة افغانستان لم تتدخل اية منظمة اقليمية في جهود التسوية ، وجاءت دبلوماسية التسوية لصفقة بين باكستان وافغانستان . فعلى الرغم من ان باكستان هى الملجأ الذى تستخدمه التنظيمات الافغانية الجهادية ، الا انها ليست طرفا رسميا في الحرب الدائرة في هذا البلد . وبالتالي يأتى دورها المميز في دبلوماسية التسوية - شكلا على الاقل - باعتباره دورا مستقلا لطرف اقليمى له تأثير واضح على مجرى الصراع . الامر الذى اهله للاضطلاع بجزء هام من مسئوليات التسوية . وفى حالات كمبوتشيا والقرن الافريقى وتشاد وامريكا الوسطى لعبت منظمات اقليمية دورا جوهريا في

ساندت جهود الأمين العام وبالتالي عززت قوته المادية والمعنوية ، أو كانت عازقة عن التدخل المباشر في صنع التسويات وبالتالي نظرت للأمم المتحدة باعتبارها وسيلة بديلة لتدخلها المباشر . والواقع هو ان الدور المجدد للأمين العام والامم المتحدة يعود بصورة رئيسى الى تحول جوهري في الموقف السوفيتي في اتجاه الاستعانة بالأمم المتحدة في ترتيب الجهود الدبلوماسية الرامية لتطبيق النظرة السوفيتية الجديدة حول السلام العالمى . وفي المقابل ، فان الولايات المتحدة لم تلجأ للأمم المتحدة الا على نحو هامشى بقصد احتساب الفضل كله لدبلوماسيتها (حالة مفاوضات ناميبيا وافريقيا الجنوبية) او حيثما لم تتوفر لها قناة مباشرة للتأثير على المواقف التفاوضية للطرف المشتبكة مباشرة في الصراع (حالة الصراع والتسوية الجارية حاليا بين العراق وايران) . وكانت كفاءة وديناميكية الأمين العام عاملا هاما ومساعدوا لهذا الشرط الجديد المتمثل في السياسة السوفيتية الجديدة .

ثانيا : الجدارة الموضوعية للتسويات الاقليمية الراهنة :
نعنى بالجدارة الموضوعية هنا المدى الذى تمثل صيغة او مضمون التسوية ذاتها اساسا للقبول المتبادل بالتسوية واستقرارها . فكتيرا ما يكون لدى الاطراف المعنية فيه صادقة في ازاء النزاعات وانتهاج طريق الحل السلمى للخلافات ، ومع ذلك لا يتمكنون من ذلك بسبب صعوبة الفصل في المنازعات ذاتها من حيث المضمون . وتختلف التسويات من حيث صيغتها ومضمونها تبعا لهذا المعيار . اى الجدارة الموضوعية وقدرتها على حل موضوعات الخلاف او النزاع . والاصل في الجدارة الموضوعية هو ان يتم تغطية الموضوعات الرئيسية مثار النزاع دون ترك اى منها على درجة من الاهمية بدون حل بحيث تؤلب الاطراف على استئناف الصراع حول الموضوعات المتروكة بوسائل عنيفة . على ان التغطية الشاملة لكل موضوعات النزاع او جلها ليس الا شرطا واحدا للجدارة الموضوعية لصيغة التسوية . اذ يعزز هذه الجدارة ايضا ان يتم تناول الموضوعات مثار النزاع وفقا لأهميتها والتحرك من قلب مسائل النزاع الى هوامشه . ويضاف الى ذلك انسجام وبساطة المبادئ التى تقوم عليها التسوية لموضوعات الصراع . وتؤدى هذه الجوانب كلها الى التمييز بين صياغات التسوية تبعا لدرجة تكاملتها وشمولها .

فهناك صياغات للتسوية تقوم على تكامل موضوعاتها ، وصياغات اخرى تقوم على تحطيم هذا التكامل ، ومعالجة كل موضوع على حدة من الناحية الزمنية . وفي الحالة الأخيرة ، فإن الموضوعات مثار النزاع لا تتحطم حداثتها فقط ، بل تفقد التسوية شمولها وتقتصر عن تغطية جوانب الصراع المختلفة مما يبقى موضوعات عديدة ماثرا لنزاعات جديدة .

حول الصحراء الغربية لم تتم من خلال منظمة اقليمية ، ولكن العملية النشطة لبناء رابطة اقليمية فرعية هي المغرب العربى الكبير منذ عام ١٩٨٧ قد ارسيت مجموعة من الاعتبارات كان لابد وان تدفع نحو تسوية هذا الصراع .

وتشير الملحوظة الاخيرة الى حقيقة ان دور الروابط والتنظيمات الاقليمية قد لا يكون محددا في مبادرات محددة او اشكال مؤسسية مميزة تلفت انتباه الرأى العام العالمى ، وانما قد يتم من خلال عشرات من المبادرات الصغيرة وكثرة من اللقاءات على مستويات مختلفة تمثل في نهاية المطاف ما يمكن تسميته بالنسيج الدبلوماسى للتنظيم الاقليمى . ومن هذا المنظور ، فان حل النزاعات وتطور الترتيبات الاقليمية (سواء كانت منظمات او روابط او مجرد تجمع له صفة وطيدة) هي عمليتان مترابطتان على نحو جدلى ، بحيث ان استبعاد الواحدة يجر الى استبعاد الاخرى ، والعكس .

٤ - انبعاث دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات :

والسمة الاخيرة المميزة لجانب المشاركة في تسوية النزاعات الاقليمية في الفترة ٨٦ - ١٩٨٨ هي انبعاث دور الامم المتحدة بعد فترة شلل وفشل طويلة في المشاركة الايجابية والقيام بدورها المفوض لها بحكم الميثاق في حل النزاعات التى تهدد السلم والأمن الدوليين . وقد شاركت الامم المتحدة في جهود تسوية النزاعات في افغانستان ، ومنطقة الخليج والصحراء الغربية وقبرص بصورة مباشرة . اذ كانت الامانة العامة والأمين العام وممثلوه يقومون بدور مباشر في الدفع نحو التفاوض ، وتقديم الاطار المؤسسى ، وصياغة المبادرات الدبلوماسية واعداد المقترحات والتفاوض الفعلى والوساطة بين الاطراف المعنية مباشرة ، هذا الى جانب اعداد مشروعات القرارات التى تتخذ في الجمعية العامة ومجلس الأمن بصدد هذه التسويات .

اما في حالات كمبوتشيا وجنوب افريقيا فان دور الامم المتحدة غالبا ما سيقصر على المشروع النهائى للاتفاق وقيام قوات حفظ سلام بدور ما في ضمان الأمن المتبادل وترتيبات انسحاب القوات ، وهى ما ستتقضى قرارات من مجلس الأمن تنطوى على اختفاء مشروعية دولية على التسويات التى تمت بجهود اطراف دولية واقليمية في المقام الأول .

وقد انخرطت الأدبيات الصحفية والاكاديمية في مناقشة مصدر انبعاث دور الأمم المتحدة في حل المنازعات الاقليمية . فهناك قسم من هذه الادبيات يغزو هذا الانبعاث الى نشاط وديناميكية وخيال الأمين العام نفسه والكفاءة الدبلوماسية لمساعديه . على حين ان قسما آخر ينسب هذه الظاهرة الى ارادة القوى الكبرى التى اما

التغيير الاجتماعي والحق في التنمية واخيرا القترتبات الإقليمية بين الدول . وإلى جانب ذلك ، فإن التسويات التي تقوم على مجموعة من الاجراءات الشكلية عادة ما تتناول قضيتي الأمن (بما فيها من ترتيبات واعادة توزيع للقوى العسكرية) وترتيبات التمثيل السياسي (سواء من حيث اهلية التفاوض او لدى خلق حكومة تتفق مع .حق تقرير المصير) .

ومع ذلك ، فإن كلا من هذه المجالات الموضوعية تكتسب طبيعة مميزة في كل صراع على حدة . فليس من المعقول مثلا لدى تشخيص تدخل اجنبي ما ان نساوى بين تدخل قوى كبرى من خارج الاقليم كلية وبين تدخل دولة متخلفة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى تتجاور معها جغرافيا حتى لو كانت الاداة العسكرية قد استخدمت . كما أنه ليس من المقبول ان نساوى بين تدخل اجنبي لحماية دولة ضعيفة من عدوان دولة قوية ، وبين تدخل آخر يرمى الى عكس ذلك . وفي السياق نفسه ، فإن المطالب التي ترفع بحق تقرير المصير من قبل حركات سياسية في العالم الثالث في مواجهة دولة من دول هذا العالم تشترك معها في الثقافة والبناء الاجتماعي او الميراث السياسي التاريخي المشترك تختلف اختلافا بينيا عن هذه المطالب المرفوعة في وجه دولة اجنبية قوية ذات ميراث توسعي او امبريالي . وينطلق الأمر ذاته على جميع المجالات الموضوعية الأخرى . اذ ان تعقد النسيج الاجتماعي والسياسي للعالم الثالث ينعكس بالضرورة على تعقد الصراعات الدائرة فيه ، واكتساب كل منها طبيعة مستقلة موضوعيا .

وإضافة لذلك ، فإنه يندر ان نجد صراعا من الصراعات الدائرة يخلو من هذا التداخل الغريب بين الموضوعات ، بل وحتى مستويات العلاقات الدولية والمحلية والاقليمية . فغالبية تلك الصراعات اهلية واقليمية ودولية في آن واحد ، كما انها تشتمل على موضوعين او اكثر من الموضوعات التي سلف ذكرها . فالصراع في افغانستان ينطوي على موضوعات تتصل بالتدخل الاجنبي ، والصفة التمثيلية للحكومة والتغيير الاجتماعي في آن واحد . أما الصراع في كمبودشيا فإنه يشتمل على قضايا التدخل الاجنبي وتمثيلية الحكومة مع وضع خاص لقضية التغيير الاجتماعي والسياسي يرتبط بتاريخ المذابح المروعة التي قامت بها حكومة الخمير الحمر ضد شعبها بالذات خلال الفترة القصيرة التي حكمت فيها هذه الحكومة . أما في القرن الأفريقي فإن حق المصير في ظروف خاصة للغاية يرتبط بالمنازعات حول الترتيبات الجغرافية السياسية . وفي حالة تشاد تتور مشكلتا التدخل الاجنبي وتمثيلية الحكومة مع نزاع اقليمي مميز في مرحلة أولى . وفي مرحلة تالية انسحبت قضية التمثيل مع تصفية المعارضة المسلحة للحكومة من

والواقع ان رصد جهود التسوية السلمية الراهنة يعطى انطبعا قويا بأن ثمة فجوة كبيرة بين الرغبة في انتهاء الصراعات ووضع حد للحروب القائمة او الجمود الممتد للصراعات من ناحية والقدرة على حلها بجدارية من ناحية أخرى . وينتهي ذلك الى ظاهرة مميزة وهو الاستئالة غير العادية للتفاوض وللجهود الدبلوماسية قبل ان تنتهي الى مجرد النجاح في تحريك المياه الآسنة والخروج باتفاق مبدئي على مجموعة افكار تصلح لاستئناف التفاوض الجاد حول الموضوعات المضمونية والاجرائية . فالمفاوضات حول افغانستان بدأت بمشاركة الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٨٢ ولم تنته الى عقد اتفاقية جنيف إلا في عام ١٩٨٨ وكذلك فإن الوساطة النشطة للولايات المتحدة بين جنوب افريقيا العنصرية وانجولا بدأت في نفس الوقت ولم تنته بعد الى عقد اتفاق نهائي حتى بداية ديسمبر ١٩٨٨ اما في امريكا الوسطى فقد بدأت الجهود الدبلوماسية من قبل دول امريكا الوسطى فرادى ومجموعة الكونتا دورا في عام ١٩٨٢ وبدا انها تشرف على نجاح في صياغة تسوية عدة مرات منذ ذلك الوقت دون ان ينكسر جمود الموقف حقا حتى الآن . اما في حالة منطقة الخليج فإن عشرات من المبادرات الدبلوماسية من قبل دول فرادى ومجموعات ومنظمات اقليمية قد فشلت ، وحتى بعد ان قبلت ايران الجلوس على مائدة المفاوضات في جنيف فإن احدا لا يتوقع ان تسفر عن نتائج سريعة . ويرتب الأمين العام للأمم المتحدة نفسه على مفاوضات طويلة وصعبة تحت اشرافه مباشرة . ولا زالت عملية التسوية في مراحلها المبكرة منذ بداية الصيف في حالة كمبودشيا وتشاد والقرن الأفريقي وقبرص . كما ان المباحثات الدبلوماسية قد تستمر لفترة حتى بعد التوصل الى اتفاق مبدئي حول القترتبات الاجرائية لعقد استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية . ومن بين تلك الصراعات العشرة لا يوجد حتى الآن اتفاق امامى حول المبادئ الا في ثلاثة منها وهي حالات افغانستان وجنوب افريقيا والصحراء الغربية .

والواقع انه لا يمكن حصر انماط الصراعات والتسوية في تصنيف بسيط تبعا للموضوعات مثار الصراع بسبب التنوع الشديد في هذه الموضوعات وفي الكيفية العملية التي تطرح بها في هذه المنطقة او تلك او هذا البلد او ذاك . ومن هنا فإن كل عمل من اعمال التسوية هو جهد فريد من زاويتي الشكل والموضوع . ولذلك فإن الباحث قد يضطر في نهاية المطاف ان يقوم بتقدير مستقل للجدوى الموضوعية لكل تسوية او جهد محدد لتسوية صراع بعينه . واذا جاز لنا ان نحيل الموضوعات مثار الصراع في العالم الثالث الى تصنيف معين فإننا نلاحظ ان ثمة اربعة مجالات لهذه الموضوعات وهي التدخل الاجنبي وحق تقرير المصير ، عدم تمثيلية الحكومات ،

الناحية العملية وتبقى قضية النزاع حول اقليم أوزو . وهكذا .

وإذا كان من الصعب ان نتناول موضوعات الصراع بأى تصنيف مقبول ، فإن من اللازم مع ذلك ان نميز بين التسويات التى تمت بالفعل تبعا لدرجة تغطيتها لموضوعات النزاع وتكاملتها واستراتيجية حلها . ويمكننا هنا ان نقترح تمييزا بسيطا بين تسويات ناقصة ، واخرى مكتملة . وتكون التسوية ناقصة اذا قصرت عن تغطية جميع الموضوعات الجوهرية موضع النزاع وتركت بعضها دون حل ، او اذا قامت على تحطيم زمنى لوحدة الموضوعات بحيث تحل موضوعات معينة فى مرحلة ثم نترك موضوعات اخرى للحل فى مرحلة تالية دون اى ضمان لذلك . أما التسوية المكتملة فهى تلك التى تغطى جميع الموضوعات بصورة مترابطة .

والواقع انه من وجهة النظر هذه ، فإن معظم جهود التسوية الاقليمية التى تجرى منذ عام ١٩٨٦ قد استقرت على تسويات ناقصة ، الى حد كبير . واذا كانت ثمة سمة مميزة لجميع هذه التسويات فهو تركيزها على الترتيبات العسكرية التى تعطى فرصة كبيرة لازاحة حكومات راديكالية موالية للسوفييت دون الوصول الى مبادئ مستقرة بصدد قواعد مشروعية مقبولة للحكم او للترتيبات الاقليمية بين الدول او عملية اعادة توحيد بلدان مزقتها حروب اهلية طويلة .

فاتفاقية جنيف الخاصة بأفغانستان هى فى جوهر الامر صفقة تبادل بين انسحاب القوات السوفيتية من ناحية وكف الولايات المتحدة وباكستان عن تقديم المساعدات العسكرية لمنظمات المجاهدين ، من ناحية اخرى . والواقع ان جوهر القضية الافغانية وهو تشكيل حكومة تمثيلية لم يكن موضع اتفاق - كما ان طبيعة هذه الحكومة ومبادئ تشكيلها والاجراءات الضرورية لتكوينها لم تكن ايضا موضع اتفاق لا فقط بين الحكومة والمجاهدين ، بل ايضا بين منظمات المجاهدين انفسهم . فقد قدمت حكومة بابرار كارمال وحكومة نجيب الله اقتراحات رفضتها منظمات المجاهدين وباكستان . على حين ان منظمات المجاهدين - او بالأحرى تحالفهم - كانت قد قدمت مشروعا لحكومة انتقالية تسبق توقيع معاهدة جنيف رفضتها الحكومة الافغانية ولم يسع الاتحاد السوفيتى قبولها . وبالتالي لم يكن من الممكن امام ممثل الأمم المتحدة الذى قام على الاشراف على عملية التسوية سوى ان يقوم بقراءة بيان عن الحكومة التمثيلية له طابع مجرد وغير متفق عليه . واذا كان من المعروف والمتفق عليه ان موازين القوى العسكرية بين الجيش الحكومى من ناحية وقوات المجاهدين من ناحية اخرى سوف يتقلب بشدة لصالح الاخيرة بعد الانسحاب السوفيتى فإن من المتوقع ان تنجح قوات المجاهدين فى

ازاحة الحكومة الحالية بالقوة المسلحة ، الأمر الذى قد يستغرق بعض الوقت بعد اتمام الانسحاب السوفيتى . ومن هنا يمكننا ان نؤكد ان توقيع معاهدة جنيف لا يعنى وقف الحرب الأهلية - وكذلك ، فإن الخلافات بين منظمات المجاهدين انفسهم والتناقضات الاجتماعية الشديدة التى قادت الى الحرب الأهلية اصلا قد تنتهى الى فترة طويلة نسبيا من عدم الاستقرار السياسى . واذا لم يكن ثمة اتفاق على مبادئ تشكيل حكومة شرعية وتمثيلية فإن القوة وحدها سوف تحسم الموقف .

ويمكننا ان نرى بوضوح ايضا ان التسوية الجارية حاليا فى الجنوب الأفريقى تنطوى على اضعاف شديد وحتمى للحكومة الراديكالية فى انجولا وقد تنتهى على المدى المتوسط والبعيد الى ازاحتها وتشديد قبضة جنوب افريقيا على المنطقة بعد تصفية الأساس العسكرى للنفوذ السوفيتى والكوبى . وهنا ايضا نجد ان مضمون التسوية فى الأمد البعيد هو تصفية النفوذ السوفيتى وازاحة حكومة او حكومات راديكالية موالية للسوفييت وضمان ذلك عن طريق الترتيبات العسكرية المادية . فالتفاوض حول تلك الترتيبات قد شغل هذا الحيز الزمنى الطويل نتيجة وعى حكومة انجولا وكوبا بأن هذا هو المقصد الجوهري للولايات المتحدة وحكومة جنوب افريقيا العنصرية . ولذلك ، فإن الحكومتين الانجولية والكوبية قد تفاوضتا باستبسال للحصول على ضمانات أمن كافية ضد التدخل العسكرى لجنوب افريقيا المباشر وغير المباشر (أى عن طريق تعزيز القوة العسكرية لليونيتا) بعد الانسحاب الكوبى ، واطالة الجدول الزمنى لانسحاب كوبا من انجولا بهدف تمكين الحكومة من دعم قواتها وتحديثها وتدريبها للتصدى وحدها لاحتمالات عدوان جنوب افريقيا المباشر وغير المباشر .. ومهما كان من امر النتائج المحتملة للمفاوضات فى صياغتها النهائية فإن الافتراض الذى تعمل على اساسه الدبلوماسية الأمريكية هو ان يحدد انسحاب القوات الكوبية سوف يفضى أجلا او عاجلا الى ظروف تمكن جنوب افريقيا من السيطرة العسكرية على المنطقة كلها واسقاط الحكومات الراديكالية لا فقط فى أنجولا ، بل وايضا فى موزمبيق وربما ايضا فى زامبيا وزيمبابوى او على الأقل ابتزازها عسكريا وفرض الشروط على تكوينها وسياساتها . والواقع ان الأمر نفسه صحيح فيما يتصل بالتسوية الجارية التفاوض بشأنها فى كمبوتشيا .

والواقع أن الاتحاد السوفيتى يدرك تماما ان قيامه بدور اكبر فى التوازنات السياسية فى آسيا يحتم تخليه عن الجزء الأكبر من نفوذه فى فيتنام وكمبوتشيا . وقد كانت مبادرة جورباتشوف الخاصة بآسيا تعبيرا عن هذا الوعى . إذ عرض جورباتشوف فى هذه المبادرة التخلي عن الوجود البحرى السوفيتى فى خليج كام آران فى فيتنام

ساحات للمواجهة بين الشرق والغرب بصورة سافرة ،
وهي أيضا تلك التي تحركت فيها التسوية السياسية
لعملية اسرع من غيرها الى حد ما .

فحالة العلاقات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية
هي أيضا نموذجا للاستقطاب بين الشرق والغرب أو
الاتحاد السوفيتي (والصين في هذه الحالة أيضا) من
ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى لما يربو على
خمس وثلاثين عاما . ومع ذلك ، فإن ما يجري منذ بداية
الصيف ليس في واقع الأمر محاولة لتسوية الصراع .
ولكنه يمكن ان يعتبر أيضا محاولة لانهاء الحرب وبداية
مرحلة جديدة من علاقات التعايش النشط . ولا نجد
بالطبع في هذه الحالة اية محاولة لازاحة السلطة
الراديكالية الموالية للسوفييت في كوريا الشمالية . ولكن
من المؤكد ان هناك قدرا من الأمل في دفع حركة انفراج
وانفتاح داخلي وخارجي في هذا البلد يجعلها اقل تناقضا
وصداما مع المصالح الأمنية والسياسية للغرب في آسيا .

وقد ارسل المسئولون في كوريا الشمالية عددا من
الاشارات للاعراب عن نيتهم في إحداث تغييرات كبيرة
تقلل من عزلتها وتنمي علاقاتها مع الدول الرأسمالية .
وتتم هذه التغييرات ببطء ! استجابة للتحول الحادث في
كل من الصين والاتحاد السوفيتي وكثيرة لحل مشكلة
الخلافة السياسية باستقرار التوافق على كيم يونج ابن
كيم ايل سونج كسكرتير عام لحزب العمل وهو يعتبر من
المجددين . وفي هذا السياق لا يمكن استبعاد أهمية
وجدية الاتصالات الأخيرة التي تمت في شهر يوليو بين
كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية وانعكاساتها طويلة المدى
على تطبيع العلاقات بين الدولتين وانهاء حالة الحرب
بينهما . وعلى الرغم من عدم قبول كل من الدولتين
للمبادرات التي اعلنتها الدولة الأخرى وفشل فكرة عقد
لقاء بين البرلمانين منهما فإن هناك اصرارا واضحا على
استمرار الاتصالات ، التي قد تسفر في النهاية عن هذه
النتيجة .

وهناك خمسة صراعات أخرى تجرى جهودا دولية أو
اقليمية لتسويتها . وثمة ثلاثة من هذه الصراعات تقوم
بين دول متجاورة وهي العراق وايران ، والصومال
واثيوبيا ، وتشاد وليبيا . وجوهر هذه الصراعات ينطوي
على جانبين : المطالب الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون
الداخلية بما يشمل ضمانات للأمن . ولا توجد وثيقة
تحدد المبادئ العامة للتسوية الا في حالة الحرب
العراقية الايرانية . وهي تتمثل في القرار ٥٩٨ لمجلس
الأمن . ولاشك ان هذه الوثيقة اذا عدت صيغة للتسوية
تتسم بالشمول والتكامل . ومع ذلك فإن الجوانب
الاجرائية لا تقل أهمية عن الاعلان العام الغامض
للمبادئ . وتسعى المفاوضات التي تتم بصورة غير
مباشرة تحت رعاية الأمم المتحدة لوضع هذا القرار

وتخفيض عمليات نشر القوات الجوية والبحرية في شتى
انحاء شمال شرق آسيا في مقابل تخلي الولايات المتحدة
عن قواعدها العسكرية في الفلبين . وحيث ان موازين
القوى الحاكمة للمنطقة بصورة عامة لاتميل لصالح الدول
الحليفة للاتحاد السوفيتي ، فإن مجرد سحب القوات
السوفيتية من المنطقة - مهما كان المقابل الذي يتوقعه
السوفييت - ينطوي بالضرورة على تقنين للسيطرة العامة
للدول الحليفة للغرب وبخاصة تلك التي تجمعت تحت اسم
رابطة الآسيان ASEAN . وفي حالة كمبوتشيا فإن من
المستقر عليه ان القوات الفيتنامية سوف تنسحب من
كمبوتشيا . ولكن الخلاف لايزال قائما حول ما اذا كانت
الحكومة الحالية التي يرأسها هتي سن يجب تنحيتها قبل
الانتخابات العامة التي تتم تحت اشراف حكومة ائتلاف
من المنظمات العسكرية المعارضة الثلاث بالاضافة الى
الموالين لفيتنام ، ام انها ستنتحى بعد هذه الانتخابات .
والواقع ان جوهر قضية كمبوتشيا كما تبدو في دبلوماسية
التسوية هي الى اى حد يجب السماح للخمير الحمر
المتهمين بالابادة الجماعية خلال فترة حكمهم من عام
١٩٧٥ حتى ١٩٧٨ بالعودة الى السلطة ، باعتبارهم اكبر
قوة عسكرية في كمبوتشيا . اى ان جوهر الخلاف هو الى
اى حد يجب ان تكون حكومة كمبوتشيا تعبيرا عن النفوذ
الصيني في مقابل النفوذ الغربي ، بما ينطوي عليه ذلك
من آثار داخلية وخارجية .

أما في حالة نيكاراغوا فإن مشروع السلام المبرم في
اغسطس ١٩٨٧ يمثل صيغة تسوية متوازنة وكاملة الى
حد بعيد . وجوهر هذا المشروع هو ضمان امن نيكاراغوا
ضد الاعتداءات الأمريكية غير المباشرة والتي تستخدم
منظمة الكونترا في مقابل ضمان التحويل الديمقراطي في
نيكاراجوا في اتجاه حكومة تمثيلية . غير ان رفض
الولايات المتحدة لهذا المشروع ينطوي على اصرارها على
اسقاط حكومة نيكاراغوا (الساندنيسستا) الراديكالية ،
وعدم قبولها لأي تسوية لاتتضمن هذه النتيجة . والواقع
ان اية محاولة لانهاء الحرب الأهلية تؤدي الى خلع
الساندنيسستا من السلطة في نيكاراغوا سوف تقود حتما
الى تفسخ المجتمع والمزيد من عدم الاستقرار . فمحاولة
فرض سلطة الكونترا تتناقض مع الحقائق الداخلية في
نيكاراجوا والحقائق الإقليمية لأمريكا الوسطى ، وخاصة
اجماع دول أمريكا الوسطى على نبذ التدخل العسكري
الأجنبي في اشارة واضحة لسياسة نزع استقرار
نيكاراجوا التي تتبعها الولايات المتحدة ، اى ان مشروع
اغسطس ١٩٨٧ قد عالج القضايا المثارة في الحرب
الأهلية في نيكاراغوا معالجة شاملة ومترابطة ولكن هذا
المشروع نفسه لايجد طريقه الى التطبيق بسبب المعارضة
الأمريكية التي لاتقبل التوازن في هذا المشروع .
والواقع ان الصراعات الأربعة السابقة هي التي تمثل

ثالثا : انفاذ التسويات الاقليمية :

يقصد بانفاذ التسويات بالمعنى القانونى تنفيذ التعهدات التى ينتهى اليها اتفاق دولى . على أننا نستخدم المصطلح هنا بدلالة سياسية . أشمل . فانفاذ التسوية تعبير يحيط بمعنى تقريب الأطراف المتخلفة فى صراع اقليمى من منطقة للتنازلات المتبادلة تصلح أساسا لتفاوض جاد ، وتكليف الظروف المادية بما فيها المشروعية الدولية بحيث تدفع هذه الأطراف لعقد اتفاق ، وأخيرا وضع ضمانات كافية لاقدام الأطراف على تنفيذ تعهداتها تبعا للاتفاق المبعود بينهما .
وإذا حكمنا بما تم انجازه حتى الآن على طريق التسويات الاقليمية للصراعات العشرة التى ذكرناها سلفا . فإنه يمكننا إستخلاص ستة مقتربات لانفاذ هذه التسويات : ثلاثة منها تقوم على التكيف المادى : أى السياسى والعسكرى للصراعات ، وثلاثة أخرى تقوم على مناهج وأدوات لاشتقاق أو اختفاء المشروعية الدولية على الاتفاقات المعقودة أو التى بسبيلها الى العقد .
وسوف نتحدث بإيجاز عن كل من هذه المقتربات تبعا لأهميتها كما تظهر من دبلوماسية التسويات الاقليمية ١ - مقترب موازين القوى (العسكرية) :

يمكن القول أن جميع الصراعات الاقليمية النشطة قد وضعت على قائمة الدبلوماسية الدولية بغرض التسوية فى ظروف تميزت بتحولات ملموسة فى موازين القوى العسكرية ، ولم يكف الأطراف عن محاولة تحسين هذه الموازين لصالحهم حتى اللحظة الأخيرة من المفاوضات . ويمكننا أن نستخلص هذا الاتجاه من سبعة الصراعات الاقليمية النشطة فى القائمة التى اخترناها للتحليل .
وأبرز نموذج لهذا المقترب هو حالة التسوية الجارية فى أفريقيا الجنوبية . فحتى ربيع عام ١٩٨٨ كان جنوب أفريقيا للقوات الكوبية فى أنجولا منخفضا . فقد اعتقدت أنها أمام قوة متوسطة التدريب والتسليح ويمكن التعامل معها باستخفاف . وقد تغير هذا التقدير جذريا بعد أن انتصر الكوبيون عليهم فى المعركة الكبيرة التى استهدفت السيطرة على سد كالويكا الذى يتم امداد ناميبيا عن طريقه بالمياه - فى يونيو . وأصبح من الممكن نتيجة لتحريك القوات الكوبية بالقرب من الحدود مع ناميبيا دك مواقع قوات جنوب افريقيا فى ناميبيا مباشرة . وقد تمكنت القوات الكوبية كذلك من موازنة قوة الطيران الخاصة بجنوب أفريقيا ببناء عدد من المطارات الحديثة واستخدام طائرات الميج الأحدث فى الترسانة السوفياتية . كما أنهت كوبا التفوق الجوى لجنوب أفريقيا بإستخدام الصواريخ المضادة للطائرات . وهكذا لم يعد من الممكن فقط الدفاع بفعالية عن الحدود الشرقية الجنوبية لأنجولا بل وتهديد جنوب أفريقيا ذاتها عسكريا . وقد كان ذلك هو العامل الرئيسى الذى دفع

موضع التنفيذ من خلال التوصل الى اتفاق حول الاجراءات . وإذا اخذنا بالمداولات التى تمت حتى الآن فى جنيف ونيويورك فإن الانطباع الذى قد يصل اليه الباحث هو أن فلسفة التفاوض الراهنة قد لا تنتهى الى اتفاق له جدارة موضوعية عالية . إذ تتركز المفاوضات على توزيع قيم ثمينة لكل من الطرفين تبعا لقاعدة اللعبة الصفرية . أى أن ما يكسبه طرف يخسره الطرف الآخر . وبسبب التوازن الحرج والدقيق بين الدولتين ، فإن أى خسارة لأى طرف قد تؤلب لديه عوامل الرغبة فى استعادتها فى فترة لاحقة . ويثور هذا الانطباع بصفة خاصة فى المجال الاقليمى وتحديد التفاوض حول الحدود بين الدولتين بعد الغاء العراق لاتفاقية ١٩٧٥ ومطالبتها بالسيادة الكاملة على شط العرب .

أما فى حالتى الصراع بين ليبيا وتشاد وبين الصومال واثيوبيا فإن المطالب الاقليمية قد لا يمكن تسويتها بدون الاختكام الى القانون الدولى المستقر . ففى حالة الصراع بين الصومال واثيوبيا المبدأ المتفق عليه داخل منظمة الوحدة الافريقية والمجتمع الدولى هو بقاء الحدود على ماهى عليه (دون تغيير) أى تخلى الصومال عن مطالبها الاقليمية فى الأوجادين . أما فى حالة الصراع بين تشاد وليبيا خاصة دول السيادة على أوزو فإن الأمر يتطلب تحكما دوليا . ومع ذلك ، فإن لب التسوية التى تتمتع بجدارة حقيقية يكمن فى محاولة إيجاد حل يحقق رضا الطرفين . وقد يتحقق ذلك من خلال التوظيف المشترك للأقاليم المتنازع عليها - وربما أيضا تطبيق فكرة الحدود المفتوحة ، عوضا عن النزاع الذى لاينتهى حول أحقية السيادة القطعية .

والى جانب الصراعات الاقليمية الثلاثة السابقة . فهناك صراعان يدوران حول توحيد أو تجزئة الدولة فى كل من الصحراء الغربية وقبرص . وقد تحرك هذان الصراعان نحو التسوية بفضل جهود الأمم المتحدة . ففى حالة الصحراء الغربية تقوم صيغة التسوية على فكرة الاستفتاء حول حق تقرير المصير . ولاشك أن الترتيبات الاجرائية هى جزء لايتجزأ من النتيجة المتوقعة . ويتوقع أكثرية المراقبين أن تسفر عملية الاستفتاء بعد شهور عن أغلبية للانضمام الى المغرب عوضا عن الاستقلال . ومع ذلك ، فإن هذه النتيجة سوف تعتبر هزيمة كاملة لمنظمة سياسية لها قوة عسكرية مشهود بها ، وقامت ٧٢ دولة بالاعتراف بها . وقد يفضى ذلك الى استمرار النزاع بالرغم من نتائج الاستفتاء بسبب عدم التراخى حول الاجراءات . ومن هنا فإن لب التسوية ينبغى أن يتمثل فى تنازل مغربى مقابل يقوم على الاستقلال الذاتى فى إطار الوحدة . أما حالة قبرص فإن الجهود الدبلوماسية لاتزال فى مرحلة مبكرة من البحث عن صيغة .

المعادية لهم . اذا لم تصبح القضية هي فرصة انسحاب فيتنام بالقوة العسكرية ، بل تحديد نسب النفوذ الغربى الذى يستخدم قوات سيهانوك وقوات الوطنيين ، والنفوذ الصينى الذى يستخدم الخمير الحمر فى الحكومة المقبلة فى فيتنام . وبدأ السباق بين الغرب (الولايات المتحدة ، فرنسا ، دول الاسيان) من ناحية والصين من ناحية أخرى حول زيادة القوة العسكرية لطفائهم . وأصبحت الصداقات العسكرية بين هذه الأطراف أكثر توترا من المماركسية . فمع تولى جورباتشوف للسلطة كان السوفيت يعتقدون أنه يمكنهم عقد صلح مشرف يحافظون به على تواجد قوى للماركسيين فى الحكومة المقبلة اذا حسنوا وضعهم العسكرى . وقد نجحوا فى ذلك الى حد كبير خلال عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ بدفع قوات أفضل تدريبا وارتفعت خسائر المجاهدين الى ارقام قياسية واصابهم الارهاق الى حد كبير . على أن قيام الولايات المتحدة بزيادة مساعداتها لهم الى نحو ٦٣٠ مليون دولار خلال عام ١٩٨٧ وتزويدهم بصواريخ سبتينجر قد قلبت موازين القوى الى حد كبير . اذ أمكن للمجاهدين تحييد سلاح الطيران السوفيتى تماما وفقد السوفيت ما يقدر بـ ٢٧٠ طائرة خلال عام ١٩٨٧ وجده . كما حسن المجاهدون من ادائهم العسكرى عن طريق التدريب الأفضل فى باكستان وتعظيم التنسيق بين أكثر من ٨٠٠ قائد عسكرى فى أفغانستان ذاتها بالإضافة الى التحسن الجذرى للتسليح وخاصة من مدافع الهاون . وقد أدى ذلك كله الى أن وفر فى ذهن السوفيت انهم لا يستطيعون كسب الصراع عسكريا وأن بقاءهم يعنى نزيها عسكريا لا يطيقونه الى جانب الخسائر السياسية والدبلوماسية من استمرار تواجدهم هناك . وكانت اتفاقية جنيف تعبيرا عن الانقلاب الجذرى الذى أصاب موازين القوى العسكرية وتعدد هجمات المجاهدين على كابول واستيلائهم المتكرر على عدد من العواصم الاقليمية .

أما فى حالة نيكاراغوا فإن الموقف العسكرى كان يتغير بسرعة لصالح جيش الساندنيسا . فبعد أن تمكن رجال الكونترا بدعم أمريكى غير مسبوق فى أى منطقة أخرى من اختراق نيكاراغوا بنحو عشرة الاف جندى خلال عامى ١ٹ٨٦ و ١٩٨٧ فإن الجيش الحكومى قام بهجوم مضاد ناجح واسع النطاق منذ يناير ١٩٨٨ . ويقدر أن قرار الكونجرس الأمريكى بوقف المساعدات العسكرية للكونترا كان من شأنه أن يعطل تماما قدرة الكونترا على القتال فى يونيو عام ١٩٨٨ لولا إتفاق وقف إطلاق النار فى ١٥ ابريل تطبيقا لاتفاق ٢٢ مارس ١٩٨٨ الذى عقد تطبيقا لخطة سلام الكونترادورا فى أغسطس ١٩٨٧ .

وفى حالة الحرب العراقية الايرانية فإن التحول الهائل فى الموازين العسكرية خلال العام الذى تلى صدور قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ قد أحدث أثره فى النهاية بقبول ايران لهذا القرار . وقد تجسد هذا التحول فى الانتصارات العسكرية العراقية المتتالية التى كان أهمها تحرير الفاو وكافة المواقع العراقية التى احتلتها ايران فى هجوم كربلاء عام ١٩٨٦ ، وفى خسائر البحرية الايرانية فى المصادمات مع الاسطول الأمريكى ، وخسارة حرب الصواريخ بعيدة المدى . والأمر الأهم هو ان الارادة الدولية كانت توشك على الاقتراب من التوافق حول اصدار قرار جديد يفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية ضد ايران باعتبارها الطرف الراض لقرار مجلس الأمن . وقد هدد ذلك بمزيد من تدهور القوة العسكرية الايرانية .

وكانت الهزائم العسكرية الليبية المتلاحقة فى الجبهة مع تشاد قد سبقت اعتراف الرئيس القذافى بأن تدخله فى تشاد كان خطأ يجب تصحيحه . وفى نفس الوقت فقد كانت ليبيا قد قامت بتدعيم قواتها فى القواعد القائمة فى تيمو وطانوا ومعاطن السرة القريبة من الحدود . وتم تعزيز التدابير الدفاعية الليبية . بل وبدأ فى ابريل أن الجيش الليبى مجهز لهجوم كبير على شمال تشاد قبل انتخابات الرئاسة الفرنسية وهو ما لم يحدث بسبب توقعات خسائر عسكرية ودبلوماسية كبيرة حتى لو تحقق انتصار لىبى . وكان البديل المفتوح هو الطريق الدبلوماسى .

جنوب أفريقيا للتفاوض بجدية . وهذا الجانب العسكرى ذاته يكمن وراء امتداد المفاوضات عبر تسع جولات للمفاوضات منذ مايو ١٩٨٨ وذلك بسبب اصرار كوبا وأنجولا على ضمان قدرة دفاع فعالة ضد قوات اليونيتا التى تستخدمها جنوب أفريقيا للعدوان على أنجولا ، أما فى حالة أفغانستان فإن الموقف العسكرى كان يتطور بصورة عكسية ضد صالح الاتحاد السوفيتى والحكومة الماركسية . فمع تولى جورباتشوف للسلطة كان السوفيت يعتقدون أنه يمكنهم عقد صلح مشرف يحافظون به على تواجد قوى للماركسيين فى الحكومة المقبلة اذا حسنوا وضعهم العسكرى . وقد نجحوا فى ذلك الى حد كبير خلال عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ بدفع قوات أفضل تدريبا وارتفعت خسائر المجاهدين الى ارقام قياسية واصابهم الارهاق الى حد كبير . على أن قيام الولايات المتحدة بزيادة مساعداتها لهم الى نحو ٦٣٠ مليون دولار خلال عام ١٩٨٧ وتزويدهم بصواريخ سبتينجر قد قلبت موازين القوى الى حد كبير . اذ أمكن للمجاهدين تحييد سلاح الطيران السوفيتى تماما وفقد السوفيت ما يقدر بـ ٢٧٠ طائرة خلال عام ١٩٨٧ وجده . كما حسن المجاهدون من ادائهم العسكرى عن طريق التدريب الأفضل فى باكستان وتعظيم التنسيق بين أكثر من ٨٠٠ قائد عسكرى فى أفغانستان ذاتها بالإضافة الى التحسن الجذرى للتسليح وخاصة من مدافع الهاون . وقد أدى ذلك كله الى أن وفر فى ذهن السوفيت انهم لا يستطيعون كسب الصراع عسكريا وأن بقاءهم يعنى نزيها عسكريا لا يطيقونه الى جانب الخسائر السياسية والدبلوماسية من استمرار تواجدهم هناك . وكانت اتفاقية جنيف تعبيرا عن الانقلاب الجذرى الذى أصاب موازين القوى العسكرية وتعدد هجمات المجاهدين على كابول واستيلائهم المتكرر على عدد من العواصم الاقليمية .

أما فى كموتشيا فإن المواجهة العسكرية بين نحو مائة ألف جندى فيتنامى وخمسين ألفا من جنود الحركات العسكرية المعادية لهم لم تشهد تحولا جذريا . على أن هناك عاملين عسكريين أديا الى تطور الموقف فى غير صالح فيتنام . فقد تلقى الخمير الحمر كميات هائلة من أحدث الأسلحة الصينية ونجحوا فى تخزينها داخل كمبوتشيا . أما العامل الثانى فهو زيادة خسائر الفيتناميين من الحرب الدائرة والضعف المتواتر لقدرتهم على تحمل الأعباء الاقتصادية لاستمرار الحرب . وقد كان ذلك العاملان هو مادفع وزير خارجية فيتنام للإعلان عن نية بلاده فى سحب كل القوات الفيتنامية من كمبوتشيا قبيل ربيع عام ١٩٩٠ . وبذلك نجحت فيتنام فى تصدير التناقض الى جبهة القوى الغربية والاقليمية

نجد ان الولايات المتحدة كانت تنتهج خط توطين الصراع لتحقيق مآربها الخاصة باستخدام جبهة الكونترا . وحتى الان باءت هذه الاستراتيجية بالفشل العسكري ، ولكن من غير المستبعد أن تنجح على جبهة الاقتصاد وذلك بدفع نيكاراغوا الى الانهيار الاقتصادي التام . وكذلك ، فإن الصراع في كمبوتشيا من شأنه ان يتحول الى حرب أهلية بين المنظمات العسكرية الثلاث المناهضة للوجود الفيتنامي بعد انسحاب القوات الفيتنامية .

٤ - مدخل المشروعية عن طريق الأمم المتحدة .

ويمثل ذلك المدخل بديلا ومكملا للمدخل العسكرية والسياسية السابقة . فنلاحظ ان أربعة من هذه الصراعات الاقليمية قد دخل الى طريق التسوية عبر قرارات أو قنوات الأمم المتحدة ، وهي الصراع العراقي - الإيراني ، والصحراء الغربية ، والحرب في أفغانستان ، وأخيرا حالة قبرص . وازضافة لذلك فإنه من المقرر ان تتم تسوية الصراع في الجنوب الأفريقي رسميا تحت اشراف الأمم المتحدة بعد أن تنجح أعمال الوساطة التي تقوم بها الولايات المتحدة منفردة . وكذلك الأمر ، فإن تسوية مشكلة كمبوتشيا لابد أن تعبر من بوابة الأمم المتحدة في نهاية المطاف اذا مانجحت الجهود الحالية التي تقوم بها قوى اقليمية ودولية .

٥ - مدخل المشروعية عن طريق منظمات اقليمية :

وينفرد الصراعان الاقليميان بين تشاد وليبيا من ناحية والصومال واثيوبيا من ناحية اخرى بأنهما ينتميان الى هذا المدخل . حيث تقوم منظمة الوحدة الافريقية وحدها بالجهود الرامية الى تسوية هذين الصراعين بصورة مقبولة من الأطراف المعنية مباشرة ومن المجتمع الأفريقي والدولي والى جانب هذين الصراعين ، فإنه مما لاشك فيه أن تسوية الصراع في كمبوتشيا تقوم من الناحية السياسية على عاتق رابطة الاسيان ASEAN ، وأن تسوية الصراع في نيكاراغوا يقوم على الجهد الدبلوماسي الدعوى لمجموعة دول الكونفادورا .

٦ - مدخل الاستفتاء والتحكيم واللجان الدولية المحايدة :

وهذا المدخل الأخير هو اقدر المداخل لانفاذ التسويات الاقليمية . فوفقا لمبادرة بيريز دي كويلار السكرتير العام للأمم المتحدة فإن تسوية الصراع في الصحراء الغربية سوف يقوم على قاعدة الاستفتاء الشعبي من اجل تقرير المصير . كما أنه وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ قد تشكل لجنة دولية محايدة لتحديد من بدأ حرب الخليج وذلك كجزء من مجموعة المبادئ والاجراءات الهادفة لتسوية الصراع بين العراق وايران .

ومن المثير ان هاتين هما الحالتيان الوحيدتان اللتان استعان العالم فيها بمبدأ قانوني واضح أو بإسلوب

وعلى جبهتي الصومال من اثيوبيا ، والبوليساريون المغرب كان الموقف العسكري جامدا الى حد كبير لصالح كل من اثيوبيا والمغرب . وكان أى تعديل للموقف العسكري يستلزم انفاقا اقتصاديا وجهدا عسكريا وتعبئة سياسية ودبلوماسية ليست بطاقة أى من الصومال والبوليساريو (ومن ورائها الجزائر) لتحقيق نتائج مشكوك فيها . وبالتالي لم يعد امام كل منهما غير الطريق الدبلوماسي .

٢ - مدخل التوافق بين القوى العظمى يمكن القول بأن دبلوماسية التسويات الاقليمية قد قطعت شوطا أطول حيثما أمكن تحقيق توافق بين القوتين العظميين من الناحية السياسية ، وحيثما ترجم هذا التوافق في ضبط متبادل للظروف العسكرية للصراعات الاقليمية بهدف تسويتها . فاذا استثنينا الصراعات التي تشتبك فيها القوى الكبرى مباشرة وهي أفغانستان ونيكاراجوا ، فإن بقية الصراعات النشطة ، في العالم الثالث قد خضعت لتفاهم امريكي - سوفيتي حول تسويتها من حيث المبدأ وترك لكل منهما أسلوب الضغط المناسب على حلفائه . وطريقة اقناعهما بالاقدام على تنازلات هامة من أجل عقد اتفاقات تسوية .. ومع ذلك ، فإن الأمر الواضح هو أن التنازلات قد تمت اساسا من الجانب السوفيتي في غالبية هذه الصراعات .. ولاشك ان الاتحاد السوفيتي قد أقدم على الضغط على حكومة الساندينستا في نيكاراغوا ، وعلى كل من كوبا وأنجولا ، وعلى الفيتنام وحكومة كمبوتشيا الموالية لهما ، وعلى اثيوبيا وليبيا من اجل ابداء مرونة كافية والاقدام على تنازلات تكفي لتحريك عجلة التسوية الدبلوماسية للصراعات التي يشتبك فيها .. وفي المقابل فإن الولايات المتحدة لم تستخدم نفوذها للضغط على حلفائها الا في حالة جنوب أفريقيا . وكذلك قبلت الولايات المتحدة المشاركة في الضمانات الدولية التي اعتبرها السوفييت شرطا لازما لاتفاقية جنيف بخصوص أفغانستان .

٣ - مدخل توطين الصراعات الاقليمية :

وفي حالات عديدة تكاد جهود التسوية للصراعات الاقليمية لاتعنى انتهاء هذه الصراعات فعلا ، بل مجرد توطيتها بمعنى نفى الاشتباك بين الجانب الدولي والجانب الوطني لهذه الصراعات . فاتفاقية جنيف الخاصة بأفغانستان تعنى في الجوهر أفغنة الصراع بعد اتمام انسحاب القوات السوفيتية . وكذلك فإن المفاوضات الجارية في جنوب القارة الافريقية لايتوقع ان تسفر الا عن استمرار الصراع بين الحكومة الشرعية والقوات المتمردة عليها في أنجولا ، وربما ايضا في ناميبيا بعد حصولها على الاستقلال وانسحاب القوات الكوبية من أنجولا مع التزام جنوب افريقيا العنصرية بعدم الاعتداء العسكري المباشر عليها . وفي حالة نيكاراغوا

٢ - هشاشة أوضاع الوفاق الحال . فإذا كانت التسويات التي قطعت شروطا كبيرا قد تحركت بفضل تنازلات سوفيتية تقوم على فلسفة جورباتشوف ، فإن التعنت الأمريكي قد يقود في النهاية الى انهيار مدرسة جورباتشوف في الاتحاد السوفيتي ، وبالتالي الى تجديد الصراع في هذه المناطق ذاتها .

٣ - حرج الموازين العسكرية واحتمالات تغييرها : ففي حالات عديدة جاءت دوافع التسوية ذات طبيعة مؤقتة ومخالفة لحساب طاقة القوة المقارنة بين الأطراف المشتبكة مباشرة في الصراع . فقبول وقف إطلاق النار من جانب ايران لم يكن بسبب عوامل طويلة المدى وانما بسبب الانهيار المفاجيء للقدرات العسكرية نتيجة ظروف داخلية ودولية يمكن تغييرها على المدى المتوسط والطويل . وكذلك فإن الحرب الأهلية في نيكارجوا وأفغانستان وانجولا قد تتكيف تبعا لما اذا كان ثمة رئيس ديمقراطي او جمهوري في الولايات المتحدة .. وهكذا .

٤ - محدودية الجدارة الموضوعية للتسويات ذاتها . فكما لاحظنا فإن غالبية جهود التسوية الراهنة تقوم على فلسفة اللعبة ذات الحصيلة العنصرية ولا تستكشف امكانيات ايجاد مصلحة مشتركة غير قابلة للتجزؤ بين الأطراف المتصارعة . وثمة بعض التسويات التي تجنبت جوهر موضوعات النزاع . ففي حالة افريقيا الجنوبية لا يتوقع ان تعمد اية تسوية لاتصفى نظام العزل العنصري ذاته في جنوب افريقيا نفسها .

قضائي (التحكيم) لدى تسوية الصراعات الاقليمية . الى جانب حكم محكمة العدل الدولية بلاهاي لصالح نيكارجوا ضد الولايات المتحدة التي لم تقبله . رابعا : احتمالية إستقرار التسويات الاقليمية الراهنة :

ومن أعقد الأمور في العلوم السياسية أن نقدر سلفا حظ أى اتفاق دولي او تسوية اقليمية من الاستقرار في المستقبل . ويضاف الى هذا التعقيد ان جهود التسوية الراهنة لم تصل الى اتفاقيات ملزمة الا في حالات محدودة هي حالة أفغانستان والصحراء الغربية وربما الجنوب الافريقي . وحتى هذه الحالات ليست بدون انقطاعات وشوائب هامة وتحفظات معلنة وشروط متبادلة للتنفيذ يتوقف الالتزام بها على عوامل متغيرة وأرضية هشة ، مثلما يبدو من توقف الانسحاب السوفيتي من أفغانستان على سبيل المثال .

واذا جاز لنا ان نحكم سلفا على مدى الاستقرار المحتمل للتسويات الاقليمية الراهنة تبعا لفلسفتها ، وتبعا للعوامل السابق ذكرها في هذا البحث ، فإن من المرجح أن غالبية هذه التسويات لن تعتمد طويلا في وجه الزمن بسبب عوامل متعددة نوجزها فيما يلي :

١ - عدم مشاركة أطراف وطنية في جهود التسوية . فكما اسلفنا نجد ان عديدا من التسويات لم تشمل أطرافا اساسية في الصراع ولا يتوقع التزامها بها . وبالتالي فإن توطين الصراع هو أقرب النتائج المتصورة لهذه التسويات ، الأمر الذي قد يعصف في النهاية بذات مبادئها واجراءاتها .



ثانيا : التسويات الاقليمية في دبلوماسية الوفاق



[١]

مفاوضات الانسحاب السوفيتي من أفغانستان

حسن أبو طالب

بين أفغانستان والاتحاد السوفيتي والذي ينص على سحب نصف القوات حتى ٨٨/٨/٨٥ ، ويختتم انسحابها القام في غضون تسعة أشهر .

والواقع ان عملية التسوية السياسية التي تمت بشأن المشكلة الافغانية تمثل خبرة فريدة ، ويرجع ذلك الى عدة اعتبارات تداخلت معا ، فمن ناحية هناك تورط القوتين العظميين ، اما بالتدخل العسكري المباشر كالاتحاد السوفيتي ، او عن طريق غير مباشر مثلما الحال بالنسبة للتدخل الامريكي ، وهناك ايضا ادوار مختلفة لقوى اقليمية ودولية مثل باكستان والصين وبعض الدول العربية ، فضلا عن الدور البارز الذي لعبه وسيط الأمم المتحدة دييجو كورديز الذي قاد عملية المفاوضات عبر السنوات الست ما بين يونيه ١٩٨٢ وحتى الجولة الاخيرة في ١٤ ابريل ١٩٨٨ . وخلال هذه الفترة تطورت مواقف الاطراف المتفاوضة كما تغيرت علاقات كل من النظام الحاكم في افغانستان بالاتحاد السوفيتي ، كذلك تصادمت اراء ومواقف باكستان مع المواقف الامريكية .

ويهدف هذا التقرير الى دراسة تطور المواقف التفاوضية للاطراف الأربعة منذ الجولة الأولى وحتى الجولة الأخيرة ، والاسباب التي دعت الى تغيير هذه المواقف في المراحل المختلفة ، فضلا عن اختبار العلاقة بين الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها وبين مستقبل التسوية من الناحية الفعلية .

في ١٤ ابريل ١٩٨٨ تم التوقيع على أربع اتفاقيات متكاملة مثلت نتاج عملية التفاوض غير المباشرة برعاية الأمم المتحدة بين أطراف المشكلة الأفغانية الأربعة وهم الاتحاد السوفيتي وأفغانستان من جانب ، والولايات المتحدة وباكستان من جانب آخر والاتفاقيات الأربع التي تم التوقيع عليها هي :

١ - اتفاقية ثنائية بين أفغانستان وباكستان حول مبادئ العلاقات المتبادلة وبالأخص حول عدم التدخل والامتناع عن التدخل المسلح ، وتضمنت الاتفاقية الاسس الخاصة بالامتناع عن كافة أنواع التدخل المسلح والاعمال التخريبية والاحتلال العسكري وكل المحاولات التي يمكن ان تقود الى زعزعة أو تقويض استقرار الطرف الاخر مع التأكيد على احترام الحق الخاص والمشروع لكل طرف في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والثقافي .

٢ - اتفاقية ثنائية بين أفغانستان وباكستان حول عودة اللاجئين الطوعية .

٣ - اتفاقية حول الاتصالات المتبادلة لتسوية الوضع المتعلق في أفغانستان .

٤ - اعلان حول الضمانات الدولية التي يتكفل بها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة .

والاتفاقيات الأربع المشار اليها تمثل وحدة متكاملة ، وجميعها سارية المفعول منذ ١٥ مايو الماضي وهو التاريخ الذي بدأ فيه الانسحاب السوفيتي وفقا للجدول المنسق

السوفييتي أو تجاه النظام الأفغاني ذاته .
- القيام بدور بارز في صياغة نمط العلاقات السياسية في جنوب اسيا من خلال احتواء المعارضة الأفغانية الإسلامية والتحدث نيابة عنها في المفاوضات .

وبالنسبة للدوافع الأمريكية ، ففي خلال الفترة الأولى من المفاوضات لم تبد الولايات المتحدة حماسا لدفعها الى الامام بل سعت عبر الضغط على باكستان لكي تبطئ من سيرها ، وقد تبلورت وجهة النظر الأمريكية وحتى نهاية ١٩٨٥ بأن هذه المفاوضات تخدم فقط الاتحاد السوفييتي وتبرزه في صورة الدولة الساعية الى حل سلمي . في حين ان الهدف الأمريكي هو تعظيم الخسائر العسكرية والاقتصادية والسياسية الناجمة عن الوجود العسكري السوفييتي في أفغانستان . بعبارة اخرى دفع السوفييت الى مزيد من التورط وبالتالي مزيد من الخسائر .

ومع بداية تبلور اقتراب سوفييتي جديد تجاه المشكلات العالمية والاقليمية بعد مجيء جورباتشوف ، والدخول في مرحلة جديدة من بناء الثقة ، أهتم الجانب الأمريكي بعملية المفاوضات على ان يكون هدفها خروج السوفييت من أفغانستان ، وتحجيم دعمهم للنظام في كابول ، مع التأكيد على حق واشنطن في مد المعارضة الافغانية بالمعونات اللازمة . وقد تبلورت هذه الاهداف في سياق عملية كبرى من المساومة مع الجانب السوفييتي لتشمل قضايا اخرى كالحد من التسلح وتهدة العديد من الصراعات الاقليمية .

ويتضح مما سبق ان كل طرف قد توافرت لديه دوافع مختلفة ، ولذلك فان الدخول في عملية التفاوض ذاتها لم تكن مقرونة بتهدة التدخلات الخارجية - عسكريا وسياسيا - بل كانت متوازية معها . كذلك فانه في بعض مراحل التفاوض وبالرغم من التوصل الى صياغات اولية مقبولة للاتفاقيات المرجوة برزت الخلافات ليس فقط بين الاطراف المتعاضدة ، بل ايضا بين الدولة الكبرى والدولة الصغرى التي تسير في كنفها ، ان ظهرت الخلافات بين باكستان والولايات المتحدة في عامي ٨٣ ، ٨٤ . وفي نهاية ٨٧ وبداية ١٩٨٨ وقرب التوصل الى اتفاقيات متماسكة برزت الخلافات بين الاتحاد السوفييتي والنظام في أفغانستان ، وكانت مجمل الخلافات تدور حول المدى الذي يجب الوصول اليه في الاتفاقيات والمدى الذي يفترض عدم تجاوزه ، وحول طبيعة ادوار القوتين العظميين في هذه التسوية المقترحة . وهو ما سوف يظهر عند استعراض تطور المواقف التفاوضية .

ثانيا : تطور المفاوضات :

كانت أولى الاشارات الخاصة بإمكانية التفاوض حول الوضع في أفغانستان هي تلك التي عرضتها موسكو في

اولا : دوافع عملية التسوية :

نظرا لطول الفترة التي تمت خلالها عملية التفاوض ، يمكن القول ان أهداف كل طرف قد تباينت من مرحلة الى اخرى ، الا ان هناك جملة من الأهداف والدوافع العامة لدى كل طرف والتي يمكن الاشارة اليها علب النحو التالي :

١- الدوافع السوفييتية وتتلور في :
- دفع القوى الدولية والاقليمية للاعتراف بشرعية النظام الحاكم في أفغانستان والذي يقوده حزب الشعب الديمقراطي .
- تهدة الانتقادات الدولية للوجود العسكري السوفييتي في أفغانستان
- الوصول بالاطراف الدولية الى مرحلة قوامها الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، مع تأكيد شرعية الدعم السوفييتي سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، للنظام الحاكم في كابول .

- بعد مجيء جورباتشوف ومع الدخول في مرحلة بناء الثقة مع الغرب والولايات المتحدة تبلور الهدف السوفييتي في الانسحاب المشرف من أفغانستان لما له من مردود ايجابي على تحسين العلاقات السوفييتية مع العديد من القوى الدولية ، بعبارة اخرى توظيف الانسحاب السوفييتي في اطار العلاقات مع الولايات المتحدة والصين والدول الغربية وبعض الدول العربية والإسلامية .

اما الدوافع الافغانية فيمكن الاشارة اليها على النحو التالي :

- الحصول على اعتراف اقليمي ودولي بشرعية النظام الحاكم في كابول
- منع التدخلات الخارجية سياسيا وعسكريا
- الحصول على شرعية دولية للمساعدات العسكرية السوفييتية .
- تحييد اثار مشكلة اللاجئين الافغان لدى كل من ايران وباكستان .

اما دوافع باكستان فقد تبلورت في :
- الدخول في حوار مع السوفييت في محاولة لدفعهم للتخلي عن النظام الحاكم في كابول .
- تحييد اثار الوجود العسكري السوفييتي في أفغانستان على الوضع الداخلي في باكستان .
- محاولة تغيير النظام في أفغانستان واستبداله بنظام تسيطر عليه القوى المعارضة الإسلامية تحت الهيمنة الباكستانية .

- المساومة مع الولايات المتحدة حول تعظيم الدور الباكستاني في الاستراتيجية الأمريكية في جنوب اسيا .
- محاولة الاستفادة من أوضاع اللاجئين الافغان في الاراضي الباكستانية سواء تجاه الغرب أو تجاه الاتحاد

اساسها المفاوضات ، وقبل انعقاد الجولة الأولى من المفاوضات تبلورت مواقف الاطراف على النحو التالي :

١ - طالبت أفغانستان والاتحاد السوفياتي بانتهاء التدخل الباكستاني وان تضمن ذلك الولايات المتحدة .

٢ - رفض مبدأ حق تقرير المصير للشعب الأفغاني نظرا لكون أفغانستان دولة عضوا في الأمم المتحدة .

٣ - مطالبة باكستان بانسحاب القوات الاجنبية فوراً ، وبمشاركة ايران في المفاوضات وهو ما رفضه الاتحاد السوفياتي وأفغانستان .

وبعد تدخل كوردفيز - في خلال الجولة الأولى يونيه ١٩٨٢ - أمكن الاتفاق على مفهوم التسوية الشاملة والتي تكون فيها اتفاقيات الخاصة بانسحاب القوى الاجنبية ، والضمانات المتبادلة بعدم التدخل وعودة اللاجئين الأفغان معتمدة على بعضها البعض .

كما استبعدت المشاركة الايرانية ومناقشة حق تقرير المصير للشعب الأفغاني .

وفي الفترة التي تلت انعقاد هذه الجولة تولى اندروبوف السلطة في الاتحاد السوفياتي خلفا لبريجينيف مؤكدا الحاجة الى حل مبكر للأزمة الافغانية ، في حين بدا ان هناك اختلافات بين الولايات المتحدة الغير متحمسة لمباشرة المفاوضات ، وباكستان المؤيدة للاستمرار فيها ، وظهرت الخلافات ايضا حول مبدأ حق تقرير المصير الذي قبل الباكستانيون اسقاطه من المفاوضات . الا انهما اجتمعا على تفضيل اجراء انتخابات في أفغانستان تحت اشراف الأمم المتحدة وهو ما لم يقبل به السوفييت .

وأثناء جولة كوردفيز في المنطقة نهاية يناير وبداية فبراير ١٩٨٢ وافق السوفييت على فكرة الاطار الزمني للانسحاب دون تحديد مدة معينة ، في حين اشترطت باكستان تغيير شخص بآبرك كارمال كشرط مسبق للاسراع في اجراءات التسوية ، كما اثرت في هذه المرحلة طبيعة الشكل الذي ستنتهي اليه عملية التسوية .

وخلال الجولتين الثانية (١١ - ٢٢ ابريل ١٩٨٣) والثالثة (١٢ - ٢٤ يونيه ١٩٨٣) تقدم كوردفيز بمسودة مقترحة للتسوية ، وقد اختلفت مواقف الاطراف المعنية مما جاء في المسودة المقترحة حيث طالبت أفغانستان بتعهدات باكستانية واضحة بعدم التدخل في شئون أفغانستان ، كما طالبت موسكو بموقف باكستاني جدي من المفاوضات وضرورة الاعلان عن التعهد بوقف المعونات مقابل الالتزام بالانسحاب في فترة زمنية محددة .

اما الموقف الباكستاني فقد طالب باقرار توقيعات الانسحاب السوفياتي وادماجها في القسم الأول من الاتفاقية المقترحة ، في نفس الوقت التأكيد على اهمية تغيير كارمال . اما الجانب الامريكي فلم يكن متحمسا

مايو ١٩٨٠ ، وكان ذلك ردا على تصاعد الهجمات المسلحة التي قامت بها عناصر المقاومة الافغانية ، وجاء رد فعل باكستان سريعا على لسان وزير خارجيتها مرحبا بفكرة المفاوضات ولكنه اشترط ان تتم تحت رعاية الامم المتحدة ، والا يكون التفاوض مباشرة مع حكومة كابول وان تمثل في هذه المفاوضات عناصر من المقاومة الافغانية . وقد وافق السوفييت على مبدأ المفاوضات غير المباشرة في ديسمبر ١٩٨٠ ، ثم في يناير ١٩٨١ قبلوا ان تقوم الامم المتحدة بلعب دور في المفاوضات المقترحة دون الانصاح عن طبيعة هذا الدور الا ان الموقف الباكستاني اضاف شرطا جديدا وهو مشاركة ايران في المفاوضات وفي هذه الاثناء لم تكن الادارة الامريكية مجعدة للدخول في مفاوضات لتسوية المشكلة الافغانية .

وبعد حولة قام بها بيريز دي كويلار الى كل من طهران واسلام اباد وكابل في منتصف ١٩٨١ - وكان وقتها مساعدا لفالدهايم للشئون السياسية الخاصة - ظهرت الخلافات بين باكستان وأفغانستان حول طبيعة الدور الذي يمكن ان تلعبه الامم المتحدة ، وقبل نهاية العام وفي نوفمبر ١٩٨١ اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا دعا الى ايجاد تسوية سياسية للمشكلة الافغانية وتضمن القرار اربعة عناصر للتسوية وهي :

١ - الحفاظ على سيادة والاستقلال السياسي والتكامل الاقليمي والطبيعة غير المنحازة لأفغانستان .

٢ - حق الشعب الأفغاني في تقرير شكل حكومته واختيار النظام السياسي الاجتماعي الاقتصادي بحرية ودون أي تدخل خارجي أو محاولات للتخريب أو القهر أو قيود من أي نوع كانت .

٣ - الانسحاب الفوري للقوات الأجنبية من أفغانستان .

٤ - ايجاد الشروط الضرورية التي تمكن اللاجئين الأفغان من العودة الطوعية لبلدهم في أمن وشرف .

وفي ضوء هذا القرار الدولي ، وفي ضوء رغبة الاطراف الاقليمية في التفاوض عين دي كويلار الذي صار سكرتيرا عاما للأمم المتحدة في يناير ١٩٨٢ ديبجو كوردفيز مبعوثا خاصا حيث وجب عليه استنباط خطة عمل مناسبة لبدء المفاوضات ، وكانت العضلة الأولى هي الاتفاق على شكل المباحثات .

وفي حين طالبت أفغانستان بطبيعة المباحثات المباشرة بين حكومة وحكومة ، رفضت باكستان وطرحت امكانية اللقاء مع رسميين من حزب الشعب الأفغاني وبعد تدخل كوردفيز وافق الطرفان على صيغة المباحثات غير المباشرة .

وهي الصيغة التي تمت على أساسها الجولات الـ ١٢ التي عقدت طوال الست سنوات آلي جانب تحديد شكل المفاوضات ، برزت مشكلة تحديد العناصر التي سيتم على

الحاصل في المواقف السوفييتية والأفغانية .

تولى جورباتشوف وتغيير بنية التسوية :

بعد ان تولى جورباتشوف السلطة في مارس ١٩٨٥ تكونت لجنة سوفييتية لمراجعة السياسات الخاصة بالمشكلة الافغانية ، وقد نتج عنها تطبيق سياسة جديدة تدمج بين التشدد العسكري ازاء باكستان والمعارضة الافغانية وبين الاصرار على مواصلة جهود الأمم المتحدة ، وقد ظهرت تطبيقات هذه السياسة الجديدة في تعظيم الجهود العسكرية السوفييتية لاحكام اغلاق الحدود الافغانية مع باكستان ، وتصاعد الغارات الجوية على بعض المواقع الباكستانية ، اما المرونة السياسية فقد بدت في الاقتراح السوفييتي الذي تم التقدم به في الجولتين الخامسة والسادسة من المفاوضات والتي عقدت في جنيف ٢٠ - ٢٥ يونيو ٨٥ ، ٢٧ - ٣٠ أغسطس ٨٥ على التوالي .

تبلورت السياسة السوفييتية في الاقتراح ببنية جديدة للتسوية على أن تتضمن أربعة أجزاء كل جزء قائم بذاته ولكنها جميعا تمثل تمثل وحدة واحدة . وبحيث تتضمن اتفاقيتين ثنائيتين بين باكستان وأفغانستان حول اللاجئين الافغان وعدم التدخل ، ثم إعلان بضمانات القوى الكبرى واتفاقية رابعة تأخذ شكلا كليا بين افغانستان وباكستان تشتمل على توقيعات الانسحاب المتضمنه في بروتوكول الانسحاب الموقع بين كابول وموسكو ، وان توقع واشنطن وموسكو هذه الاتفاقية الرئيسية .

كما وافق السوفييت على ان يتم الانسحاب ووقف المعونات الخارجية في نفس التوقيت على عكس ما طالبت به كابول من قبل .

وفي هاتين الجولتين اتفقت الأطراف على المسودة الخاصة بالضمانات المقترحة كما أبدت الولايات المتحدة موافقتها الشفوية على القيام بدور الضامن ، ثم في الجولة السابعة التي عقدت بين ١٦ ، ١٩ ديسمبر ١٩٨٥ في جنيف أعلنت واشنطن رسميا قبول مسودة الضمانات شريطة ان تكون مرتبطة بالعناصر الاخرى للتسوية ، وعلى ان تناقش قضية الانسحاب بتركيز اكبر في الجولات القادمة .

وقبل بدء الجولة الثامنة بـ ٤٨ ساعة تم استبدال بابر كارمال بنجيب الله ، وبذلك تحقق أحد الشروط الامريكية والباكستانية جزئيا وليس كليا ، اذ ان التغيير انصب على شخص كارمال وليس شكل الحكومة الافغانية التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي ، وقد أدى هذا التغيير الى ان يقدم الوفد الافغاني مسودة مقترحة لتوقيعات الانسحاب السوفييتي ولكن دون تحديد معين لبدء الانسحاب ، وذلك في الجولة الثامنة ٥ - ٢٣ مايو ١٩٨٦ ، على عكس ما كان يرفضه كارمال من قبل . وفي

لمسودة الاتفاقية ودعا باكستان لكي تبطئ من سير المفاوضات في نفس الوقت الذي اقر فيه برنامج ضخ من الدعم العسكري للمقاومة الافغانية ، وفي هذه المرحلة تبلورت وجهة النظر الامريكية بان افضل طريقة لحماية أمن باكستان هي استمرار التورط السوفييتي في افغانستان ، ويمكن ارجاع هذا التفسير الى تصاعد الحرب الباردة في ذلك الوقت بين القوتين العظميين ورغبة الولايات المتحدة الى تعظيم حجم الخسائر العسكرية السوفييتية وتعظيم الاعباء الاقتصادية للوجود السوفييتي في افغانستان .

اما عن نتائج هاتين الجولتين فقد تبلورت في موافقة الأطراف على معظم الفقرات الخاصة بالتعهدات المتبادلة بعدم التدخل ، اما القضايا التي لم يقدر لها الحل فقد تركزت حول توقيعات قطع المعونات الخارجية ، كما ظهر الخلاف بين السوفييت والباكستانيين حول طبيعة المقصود من تغيير كارمال ، ففي حين اعتبر السوفييت ان المطلوب هو مجرد تغيير شخص كارمال ، اعتبر الباكستانيون ان المطلوب هو تغيير نظام الحكم واستبدال الحكومة باخرى غير شيوعية وهو ما رفضه السوفييت .

وفي مطلع ١٩٨٤ ، وبعد موت اندروپوف ظهر بعض التشدد في المواقف السوفييتية والافغانية وهو ما بدا في مباحثات كوردفيز مع مسئولى البلدين اثناء زيارته للمنطقة في اوائل ابريل ١٩٨٤ ، حيث أصر كارمال على عدم ربط وقف المساعدات في نفس يوم بداية الانسحاب مع المطالبة بان يكون وقف المساعدات الخارجية كشرط مسبق لاتمام الانسحاب السوفييتي ، فضلا عن الاصرار على ان تتعامل حكومة باكستان مع الحكومة الافغانية باعتبارها حكومة شرعية ، وفي نفس الاطار طلب الجانب السوفييتي بان تدخل باكستان في حوار مباشر مع حكومة كابول وان توقع معها اتفاقية عدم تدخل ، وهو ما رفضه الجانب الباكستاني ، والشئ الوحيد الذي تم الاتفاق عليه هو ان تعقد الجولات القادمة في جنيف . وبالفعل عقدت الجولة الرابعة في الفترة ما بين ٢٤ - ٣٠ أغسطس ١٩٨٤ ، وفيها تقدم كوردفيز باقتراح بان تدخل المواد الخاصة بعدم التدخل حيز التنفيذ في نفس الوقت الذي يبدأ فيه الانسحاب السوفييتي ، وهو ما رفضته موسكو وكابول ، في حين تبلور الموقف الباكستاني بالموافقة على بدء المفاوضات الخاصة بعدم التدخل بنفس الطريقة غير المباشرة وبشرط ان تتم مفاوضات متوازية بين موسكو وكابول تختص بالانسحاب السوفييتي على ان تتعهد كابول بتنفيذ الانسحاب في اتفاقية خاصة مع باكستان ، ونظرا لعدم تحمس الولايات المتحدة لنتائج المفاوضات فكانت بدورها تصعد الدعم العسكري للمقاومة الافغانية . وفي الحصاد الاخير لم تصل هذه الجولة الى اية نتائج ملموسة . ولكنها عكست التشدد

الاتفاقيات وفق الصياغة التي انتهت إليها .
وفي هذه الفترة ما بين فبراير ٨٨ وحتى انعقاد الجولة
الآخيرة والتي وقعت خلالها الاتفاقيات الأربعة تبادل
الأمريكيون والسوفييت بعض الشروط والشروط
المضادة ، وكانت الصيغة الأمريكية المطروحة هي إن لهم
الحق في الاستمرار في مد المعارضة الأفغانية بالمساعدات
المختلفة طالما استمر السوفييت في تقديم الدعم إلى
الحكومة القائمة في كابول وهو ما لم يقلل به السوفييت
ومؤكد على الفوارق الجوهرية بين التزام واشنطن تجاه
قوى المعارضة الأفغانية ، وبين التزامهم تجاه الحكومة
في أفغانستان ، الذي يرجع إلى الاتفاقية الموقعة بين
الاتحاد السوفييتي وأفغانستان منذ ١٩٢١ .

وبالرغم من هذا الاختلاف فقد تم توقيع
الاتفاقيات الأربع المشار إليها انفا في الجولة الثانية
عشرة والآخرة في ١٤ أبريل ١٩٨٨ . وبعد انتهاء
مراسم التوقيع أعلن شولتز مرة أخرى ما أسماه بحق
يلاده في امداد الأطراف في أفغانستان بالمعونات
العسكرية ، وإن على السوفييت أن يقيّدوا معيّناتهم
العسكرية ، وإذا حدث ذلك فإن الولايات المتحدة ستضع
قيوداً مماثلة . وطبقاً للمصادر الأمريكية فإن هذه
الصيغة قد قبلتها موسكو في خطابات متبادلة لم تنشر
وتمت في ٩ ، ١٠ أبريل ، أي قبل أن توقع الولايات
المتحدة الاتفاقيات .

وإن استجابة موسكو كانت عبارة عن ملاحظة بالعلم
بالموقف الأمريكي مع إعادة تلخيص تعمدات عدم التدخل
المتبادلة بين أفغانستان وباكستان .

وهكذا وبالرغم من التوقيع على الاتفاقيات فقد ظل
احتمال استمرار المعونات الأمريكية العسكرية قائماً وفق
ما يسميه الأمريكيون بصيغة القيود المتوازنة .
ويشير الجدول المرفق إلى مواقف الأطراف عبر
الجولات المختلفة للمفاوضات .

ثالثاً : حصاد عملية التسوية

من الناحية النظرية فإن التسوية تعني علاقة ما بين
تقديم تنازلات وتحقيق عوائد معينة ، وهناك ثلاث حالات
نظرية في هذا الصدد ، أما أن تكون العوائد أكبر من
التنازلات ، أو العكس ، أو أن تصل العلاقة بين الأمرين
إلى نقطة توازن ، ويرتبط أي من هذه الحالات بالحصاد
النهائي للتسوية مقارنة بأهداف كل طرف ودوافعه .
وفيما يلي سنشير إلى حصاد عملية التسوية بالنسبة لكل
طرف من أطرافها الأربعة .

١ - الحصاد السوفييتي ، في جانب التنازلات قدم
السوفييت التنازلات الآتية :

١ - التنازل عن مطلب المفاوضات المباشرة بين
أفغانستان وباكستان .

٢ - قبول شرط باكستان الخاص بإبعاد بابر كاركمال
عن السلطة .

هذه الجولة طالبت باكستان بإيجاد آلية للتحقيق من
الانسحاب ووقف المعونات ، وقد رفض السوفييت هذا
الطلب إلا أنهم أبدوا موافقتهم عليه أثناء زيارة كورديز
لدول المنطقة في الفترة ما بين ١١/٣٠ - ١٩٨٦/١٢/٣ ،
حيث وافق السوفييت على خطة كورديز الخاصة بقوة
المراقبة على أن تضم ٥٠ شخصاً غير مسلحاً لمراقبة كل
أوجه التسوية بما ذلك الانسحاب السوفييت ذاته .
وفي الجولة العاشرة التي عقدت في ٢/٢٥ -
١٩٨٧/٢/٦ أثيرت مسألة الترتيبات الانتقالية ، ودعت
موسكو إلى قيام حكومة وفاق وطني في أفغانستان ، في
حين قدمت أفغانستان اقتراحاً بتخفيض مدة الانسحاب
السوفييتي إلى ١٨ شهراً . وقد رفض المفاوضون
الباكستانيون هذه المدة وطالبوا أن يتم الانسحاب في
غضون ٧ أشهر وحسب ، كما رفضوا المطلب السوفييتي
الخاص بحكومة وفاق وطني باعتباره سيؤجل البحث في
الانسحاب السوفييتي .

وقد شارك الأمريكيون باكستان وجهة نظرها هذه ،
كما أبدوا صيغة اليوم الواحد للانسحاب وقطع المعونات
إلا أنهم اشترطوا أن يكون الانسحاب سريعاً في المرحلة
الأولى بدرجة كافية .

وإثناء انعقاد الجولة الحادية في جنيف ٧ - ١١
سبتمبر ١٩٨٧ حذر كورديز السوفييت من شرط
الحكومة الوفاق الوطني كشرط مسبق للانسحاب ، وهو
ما تنازل عنه السوفييت ، في حين قدم الوفد الأفغاني
اقتراحاً بتخفيض مدة الانسحاب إلى ١٦ شهراً في الوقت
الذي أشارت فيه صحيفة البرافد السوفييتية إلى أن ١٢
شهراً يمكن أن تكون مقبولة ، أما باكستان فقد رفضت
المدة المقترحة وأصررت على ٧ أشهر فقط . وفي القمة
الأمريكية السوفييتية ديسمبر ١٩٨٧ تم اتخاذ القرار
حول صيغة قطع المعونة في اليوم الأول للانسحاب أي
صيغة اليوم الواحد .

وفي الزيارة الأخيرة لكورديز إلى دول المنطقة والتي
امتدت من ١٨ يناير وحتى ٩ فبراير ١٩٨٨ تغيرت
المواقف السوفييتية حيث وافقوا على المطالب الأمريكية
وجاء ذلك عبر تصريح لجورياتشوف في ٨ فبراير حدد فيه
بداية الانسحاب في ١٥ مايو ، وحدد المدة المطلوبة بـ ١٠
أشهر فقط ، وإن جزءاً كبيراً من القوات سيتم انسحابه
في المراحل الأولى ، في نفس الوقت الذي أصر فيه الجانب
السوفييتي على مطالبة باكستان بالتزامات قانونية محددة
لوقف المعونات ، وإلا فإن السوفييت لن يوقعوا
الاتفاقيات .

أما الجانب الباكستاني فقد تراجع عن رفض مطلب
الحكومة الانتقالية واشترط تكوينها مسبقاً قبل التوقيع
على الاتفاقيات ، إلا أن الجانب الأمريكي رفض الشرط
الباكستاني وتم الضغط على الرئيس ضياء الحق لقبول

١ - تنازل عن مطلب حق تقرير المصير للشعب الأفغاني وعن مطلب المشاركة الإيرانية في المفاوضات .
٢ - قبول شرعية نظام الحكم في أفغانستان كأمر واقع ، وعدم القدرة على تغييره .

٣ - عدم فرض حل يرض المعارضة الأفغانية ذات التوجه الديني .

٤ - قبول الربط بين بدء الانسحاب السوفييتي ووقف التدخلات الخارجية .

٥ - التنازل عن مطلب الانسحاب المسبق .

٦ - التنازل عن مطلب ايجاد حكومة انتقالية قبل التوقيع على الاتفاقيات .

٧ - استمرار مشكلة اللاجئين الأفغان في اراضيها بالرغم من توقيع اتفاقية خاصة بعودتهم الطوعية .

وفي مقابل هذه التنازلات يكاد ينحصر العائد الباكستاني في تحقيق الانسحاب السوفييتي في مدة زمنية قليلة لا تتجاوز الأشهر العشرة ، وابعاد التأثيرات المحتملة للوجود السوفييتي على الوضع الداخلي الباكستاني .

وفيما يتعلق بالجانب الأمريكي نشير الى تنازلاته التالية :

١ - التنازل عن مطلب حق تقرير المصير للشعب الأفغاني .

٢ - التنازل عن مطلب بدء الانسحاب اولا ثم البحث في وقف المعونات لعناصر المقاومة الأفغانية وقبول صيغة اليوم الواحد .

٣ - الاعتراف بحكومة كابول كأمر واقع .

٤ - قبول ابعاد عناصر المقاومة الأفغانية عن مسيرة عملية التسوية .

٥ - عدم الزام السوفييت بوقف مساندتهم الكلية لنظام كابول .

اما عن العوائد فأهمها خروج السوفييت من أفغانستان في مدة زمنية محدودة ومحاولة ربط الأمر باعتباره نتيجة للتكاليف العسكرية والسياسية والاقتصادية للوجود العسكري السوفييتي في أفغانستان ، مع ربط هذا الانسحاب في سياق عملية مساومة كلية مع الجانب السوفييتي ، في نفس الوقت الذي يظل فيه الباب مفتوحا باستمرار المعونات الأمريكية لعناصر المقاومة الأفغانية وعدم وجود قيود فعلية تلزم الجانب الأمريكي بوقف مثل هذه المعونات حتى بالرغم من وضعيته القانونية كضامن على تنفيذ الاتفاقيات الأربع .

مستقبل التسوية :

يتضح من المقارنة السابقة ان هناك عدم توازن بين تنازلات وعوائد كل من الاتحاد السوفييتي والنظام الحاكم في أفغانستان مقارنة بتنازلات وعوائد كل من

٢ - التنازل عن مطلب وقف المساعدات والتدخلات الخارجية قبل بدء في الانسحاب .

٣ - التنازل عن مطلب حكومة الوفاق الوطني قبل البدء في الانسحاب .

٥ - قبول شرط الانسحاب في مدة لا تتجاوز عشرة اشهر .

والملاحظ ان التنازلات السوفييتية كانت متتالية في عامي ٨٧ ، ٨٨ وهما العامان اللذان شهدا تواتر لقاءات القمة الأمريكية - السوفييتية والسعى السوفييتي ناحية تحسين صورته كقوى عظمى .

اما من حيث المردودات السوفييتية فنشير الى ما يلي :

١ - الخروج من الازمة الأفغانية بشكل يحفظ ماء الوجه .

٢ - تعيير بنية التسوية ذات الأجزاء الأربعة بما فيها اتفاقية منع التدخل في الشؤون الداخلية للنظام القائم في أفغانستان .

٣ - الحصول على صيغة الضمانات الدولية للوضع في أفغانستان .

٤ - دفع الجانب الأمريكي الى لعب دور الضامن للاتفاقيات بما له من اثار ضاغطة على الموقف الباكستاني .

٥ - تهيئة المناخ الدولي لتحسين العلاقات السوفييتية مع العديد من الدول والقوى .

اما الجانب الأفغاني فيمكن الاشارة الى تنازلاته الرئيسية الآتية :

- التنازل عن شرط المفاوضات المباشرة بين حكومة وحكومة .

- التنازل عن مطلب إتمام الانسحاب في مدة اربع سنوات ، ثم في مدة ١٨ شهرا .

- قبول الانسحاب السوفييتي في مدة لا تتجاوز ١٠ اشهر .

- قبول صيغة الربط بين يوم بدء الانسحاب ووقف المعونات الخارجية لعناصر المعارضة .

- التنازل عن مطلب وقف التدخلات الخارجية قبل بدء الانسحاب السوفييتي .

اما العوائد التي وصل عليها النظام الأفغاني فتتمثل في الشرعية الدولية كأمر واقع ، اضافة الى ضمانات بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، فضلا عن حل مشكلة الافغان اللاجئين الى باكستان وايران بطريقة غير ضاغطة على النظام القائم نظرا لافتقاده العودة الى عنصر اجبار يدفع باللاجئين الى العودة الى أفغانستان في مدة محدودة .

وعلى الجانب الاخر يمكن الاشارة الى التنازلات الباكستانية على النحو التالي :

حصان عمالية التسوية

الولايات المتحدة	باكستان	الاتحاد السوفيتي	أفغانستان	الوسيط الدولي	الرحلة الأولى
● انسحاب القوات الأجنبية . ● المطالبة بحق تقرير المصير للشعب الأفغاني .	● انتهاء تدخل باكستان المسبق وأن تضمنه واشنطن . ● رفض مناقشة حق تقرير المصير للشعب الأفغاني .	● انهاء تدخل باكستان المسبق وأن تضمنه واشنطن . ● رفض مناقشة حق تقرير المصير للشعب الأفغاني .	● المطالبة بقرارات توقيتات ● الضغط على باكستان ● الانسحاب السوفيتي . لتطبيع من سير المفاوضات . ● استبدال كارمال . ● عدم التخصيص لمسودة الاتفاقية .	● المطالبة بموقف ● باكستاني جدي من المفاوضات . ● أن تعلن باكستان تعهداً بوقف المعربات مقابل الالتزام بالانسحاب في فترة زمنية محددة .	الرحلة الثانية ١١ - ٢٢ أبريل ١٩٨٢ للتسوية الرحلة الثالثة ١٢ - ٢٤ يونيو ١٩٨٢ .

الرحلة الرابعة	الرحلة الخامسة	الرحلة السادسة	الرحلة السابعة
جنيف ٢٤ - ٣٠ أغسطس ١٩٨٤ في نفس الوقت الذي يبدأ فيه الانسحاب السوفيتي . بصورة مباشرة .	كارمال يعارض فكرة اقتراح بنية جديدة موافقة على المسودة الخاصة بالضممانات الدالية . الانسحاب في مفاوضات مباشرة .	كارمال يعارض فكرة اقتراح بنية جديدة موافقة على المسودة الخاصة بالضممانات الدالية . الانسحاب في مفاوضات مباشرة .	كارمال يعارض فكرة اقتراح بنية جديدة موافقة على المسودة الخاصة بالضممانات الدالية . الانسحاب في مفاوضات مباشرة .

الرحلة الثامنة	الرحلة التاسعة	الرحلة العاشرة	الرحلة الحادية عشرة
كارمال يعارض فكرة اقتراح بنية جديدة موافقة على المسودة الخاصة بالضممانات الدالية . الانسحاب في مفاوضات مباشرة .	كارمال يعارض فكرة اقتراح بنية جديدة موافقة على المسودة الخاصة بالضممانات الدالية . الانسحاب في مفاوضات مباشرة .	كارمال يعارض فكرة اقتراح بنية جديدة موافقة على المسودة الخاصة بالضممانات الدالية . الانسحاب في مفاوضات مباشرة .	كارمال يعارض فكرة اقتراح بنية جديدة موافقة على المسودة الخاصة بالضممانات الدالية . الانسحاب في مفاوضات مباشرة .

الرحلة الثانية عشرة	الرحلة الثالثة عشرة	الرحلة الرابعة عشرة	الرحلة الخامسة عشرة
كارمال يعارض فكرة اقتراح بنية جديدة موافقة على المسودة الخاصة بالضممانات الدالية . الانسحاب في مفاوضات مباشرة .	كارمال يعارض فكرة اقتراح بنية جديدة موافقة على المسودة الخاصة بالضممانات الدالية . الانسحاب في مفاوضات مباشرة .	كارمال يعارض فكرة اقتراح بنية جديدة موافقة على المسودة الخاصة بالضممانات الدالية . الانسحاب في مفاوضات مباشرة .	كارمال يعارض فكرة اقتراح بنية جديدة موافقة على المسودة الخاصة بالضممانات الدالية . الانسحاب في مفاوضات مباشرة .

الجزء الثامنة	بعد استبدال كازمال	رفض الطلب الباكستاني	المطالبة بإيجاد آلية
الجزء ٥ - ٢٣ مايو ١٩٨٦	يقدم الوفد الأفغاني مسودة مقترحة لتوقيات الانسحاب دون تحديد معين للوقت أو لبدء الانسحاب .		للتحقيق من تنفيذ الانسحاب ووقف المعونات
٢١ - ٨٧ - ٨٦			

الجزء العاشرة	اقتراح بتوقيات انتقالية	كابل تخفيض مدة الانسحاب الى ١٨ شهرا	المطالبة بقيام حكومة	المطالبة باتمام قبول صيغة اليوم الواحد
٢/٢٥ - ١٩٨٧/٣/٦			وفاق وطني	الانسحاب في ٧ اشهر لبدء الانسحاب ووقف المعونات شريطة أن يكون فقط
				● المطالبة بأن يتم الانسحاب سريعا
				● الانسحاب أولا .
				● رفض فكرة حكومة
				وفاق وطني لأنها قد تؤخر الانسحاب .

الجزء ١١	تحذير السوفييت من	تخفيض مدة الانسحاب	برافدا تشير الى أن ١٢	الاصرار على ٧ أشهر
١٦-٧ سبتمبر ١٩٨٧	شروط الحكومة الجديدة	الى ١٦ شهرا	شهرا مدة مقبولة	فقط .
			للانسحاب	

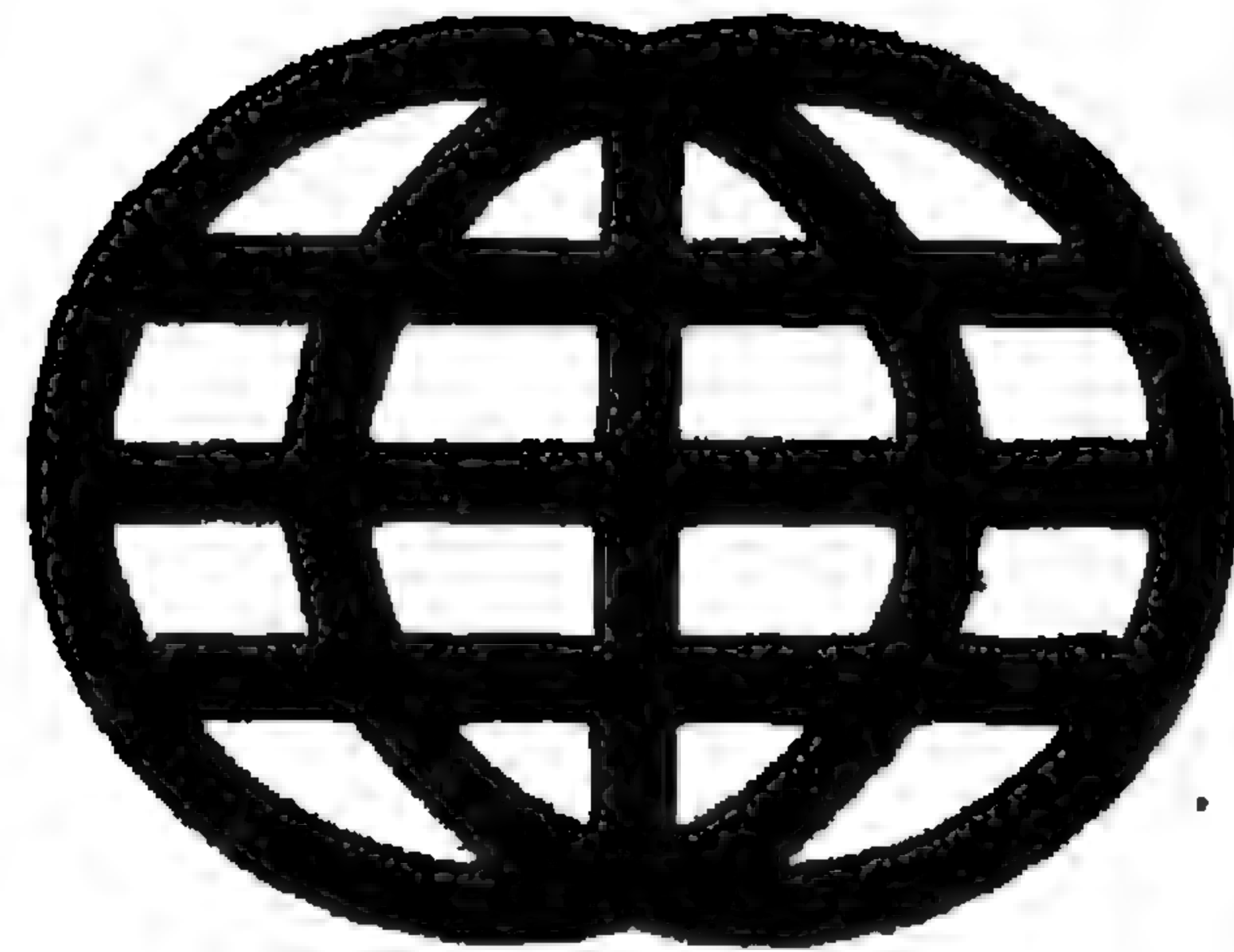
زيارة كورديزن للدول المطالبة السوفيتية المتفاوضة	١٩٨٨ - ١٩٨٨/٣/٩ - ٩ اشهر	١٥ مايو ١٩٨٨ .	● اقتراح باتمام الانسحاب في ١٠ اشهر	● باكرستان تتراجع عن ربط وقف المساعدات
			وأن يبدأ الانسحاب في ١٥ مايو ١٩٨٨ .	رفضها لطلب حكومة الأمريكية بوقف الرفاق الوطني وتشتراط المساعدات السوفيتية عن تكوين هذه الحكومة قبل أفغانستان .
			● مطالبة باكستان بالتزامات قانونية محددة بوقف المعونات .	● رفض المطالب الباكستاني المفاجيء والضغط على ضياء الحق لتوقيع الاتفاقيات .

الجزء ١٢
توقيع الاتفاقيات الاربعة
الجزء ١٤
١٩٨٨ أبريل

السوفييتي من أفغانستان بعض الوقت نظرا لتصاعد
مجمعات المعارضة الأفغانية يكشف عن مدى هشاشة
نتائج عملية التسوية بصيغتها التي تمت عليها .
ويمكن القول ان مصير هذه التسوية مرهون بأمرين :
أولهما : فتح المجال امام مشاركة المعارضة الأفغانية
في تحديد صيغة مقبولة للمشاركة في الحكم الى جانب
القوى السياسية الأفغانية الاخرى .
ثانيهما : ايجاد اليه ما لاعادة اللاجئين الافغان الى
بلادهم دون قهر أو اجبار أو تعرض للمساءلة وبما يخفف
من الضغوط القائمة عن وجودهم داخل الأرض
الباكستانية □

باكستان والولايات المتحدة من جانب اخر . يضاف الى
ذلك عنصرين آخرين اولهما ابعاد عناصر المعارضة
الأفغانية كلية عن عملية التسوية يجعل منها طرفا غير
معنى بالحفاظ عليها ، والثاني ان هناك ثغرات قانونية
موجودة بالفعل فيما يتعلق بوقف الامدادات الخارجية
ولا سيما تلك المتعلقة بالامدادات الأمريكية لعناصر
المقاومة الأفغانية .

وهكذا تتوافر جملة من العناصر التي تجعل من هذه
التسوية امرا قابلا للنقض والمراجعة بل وعدم الالتزام ،
فضلا عن رفضها الكلي من قبل المقاومة الأفغانية . ولعل
القرار السوفييتي المعلن في ٨/١١/٨٨ بتجميد الانسحاب





[٢]

الجنوب الافريقي

خالد زكريا السرجاني

مسئولية إنتدابها على إقليم جنوب غرب إفريقيا إلى حكومة إتحاد جنوب إفريقيا التي إدعت منذ ذلك الحين أن الإقليم جزء لا يتجزأ من أراضيها . وقد عجزت الأمم المتحدة منذ نشأتها وحتى الآن عن إيجاد حل لهذه المشكلة كما عجز التنظيم الدولي عن تنفيذ كافة القرارات الصادرة عنه التي تقضى بالاستقلال الكامل لناميبيا عن جنوب أفريقيا وأحقية أبناء الإقليم في تقرير مصيرهم وذلك بسبب تعسف حكومة جنوب إفريقيا ومماطلتها في تنفيذ هذه القرارات الدولية .

والحقيقة الثانية هي أن الحرب الأهلية الدائرة في أنجولا تدخل الآن عامها الرابع عشر . وهي مشتتة منذ جلاء المستعمر البرتغالي عن هذا البلد الإفريقي في ١١ نوفمبر عام ١٩٧٥ ووصول الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (MPLA مبالا) إلى الحكم بمساعدة سوفيتية كوبية إبان الدور السوفيتي النشط في القارة الذي حال دون وصول قوات الإتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنجولا (يونيتا) المشكلة أساسا على إعتبارات قبلية تقليدية والدعومة من جنوب إفريقيا والولايات المتحدة إلى الحكم .

وهاتان الحقيقتان تؤكدان أن تطورات هامة لدى أطراف الصراع هي التي حفزتهم للبحث عن تسوية لهذه المشكلات إنطلاقا من مصالحهم ومن رغبتهم في استثمار أوضاع دولية وإقليمية معينة خاصة وأن النظام الدولي يتجه الآن إلى مرحلة جديدة من الوفاق بين القوتين العظميين كما أن التطورات الأخيرة في منطقة الجنوب الإفريقي تشير إلى أن هناك ضغوطا هائلة على جميع

بدأت في ٢ مايو الماضي بلندن أولى جولات المفاوضات الرباعية التي تعقد بوساطة أمريكية ويحضرها وفود عن كل من كوبا ، وأنجولا ، وجنوب إفريقيا من أجل إيجاد تسوية سلمية لقضايا الجنوب الإفريقي وبصفة خاصة إقرار خطوات إستقلال إقليم جنوب غرب إفريقيا المعروف بإسم « ناميبيا » والذي يخضع لسيطرة جنوب إفريقيا ، وإنهاء الحرب الأهلية في أنجولا والتي تدور بين الحكومة الأنجولية الشرعية ومتمردي الإتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنجولا (اليونيتا) التي يتزعمها جوناس سافيمبي وتدعمها الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا .

وسنركز في عرضنا لهذه الجولات التفاوضية على ثلاثة عناصر أساسية هي :

أولا : محفزات تسوية الصراع : ونهتم هنا بأربعة أطراف أساسية وهي أنجولا ، وكوبا ، وجنوب إفريقيا ، والولايات المتحدة ، وهي الأطراف الرسمية في عملية المفاوضات .

ثانيا : تطورات العملية التفاوضية : مع التركيز بصفة خاصة على مواقف الأطراف والتنازلات المتبادلة بينها ثالثا : مستقبل عملية التسوية : حيث نقوم في النهاية بتقدير الوضع الإقليمي في المستقبل القريب عقب التسوية والاتفاقات التي تمت بشأنها .

أولا محفزات تسوية الصراع : يجدر بنا في البداية أن نؤكد على حقيقتين أولاهما هي أن الصراع حول ناميبيا بدأ منذ عام ١٩٢٠ عندما قامت بريطانيا بتحويل

عدم استقرار إلى توقف جهود البحث عن النفط في منطقة كابيندا مما يعرض أنجولا لفقدان ملياري دولار سنويا وهو العائد الذي تحصل عليه نظير قيام الشركات الأمريكية والأوروبية بعمليات التنقيب عن النفط وإنتاجه وتصديره من المنطقة .

كما تعرضت الحكومة الأنجولية لضغوط عديدة مارسها عدد كبير من زعماء الدول الإفريقية السوداء ومنهم زعماء لدول المواجهة من أجل إبداء المزيد من المرونة في التعامل مع كل من جنوب إفريقيا وجوناس سافيمبي زعيم متمردي اليونيتا . وقد مارس هذه الضغوط بصفة خاصة رؤساء كل من : نيجيريا ، والجابون ، وموزمبيق ، وزامبيا التي تأثر إقتصادها بسبب توقف خط السكك الحديدية الذي يصلها بزاير عبر أنجولا وتعتمد عليه هذه البلدان في نقل النحاس إلى المحيط الأطلنطي عبر موانئ جنوب إفريقيا .

كل هذه الأسباب جعلت حكومة أنجولا أمام أحد إختيارين عليها تنفيذ أقلهما مرارة وهما إما الدخول في مفاوضات السلام مع جنوب إفريقيا أو الانهيار الاقتصادي الشامل والخرج الدولي - في ضوء مواقف كل من الاتحاد السوفيتي والدول الإفريقية السابقة - مما يهدد بإنهاء حكم الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (ميبلا)

وساعد على تفضيل الحكومة الأنجولية للاختيار الأول الموقف العملياتي الايجابي الذي حققته القوات الكوبية المتواجدة في أنجولا على جبهة القتال مع جنوب إفريقيا في الفترة الأخيرة ، وصعود نجم مايكل دوكاكيس المرشح الديمقراطي للرئاسة الأمريكية - في ذلك الوقت - وهو الذي كان يعد بإيقاف الدعم عن متمردي اليونيتا ، وعدم الربط بين ترحيل القوات الكوبية من أنجولا والبدء في عملية إستقلال ناميبيا مما عزز نسبيا من الموقف الأنجولي وشكل ضغطا - نسبيا أيضا - على النظام العنصري في جنوب إفريقيا .

٢ - كوبا : بدت كوبا في الشهور الأخيرة وكأنها أكثر الأطراف حماسا للقتال حيث تدفق الآلاف من قواتها الجديدة إلى جنوب أنجولا وإلى ساحة القتال مباشرة . ونصبت كوبا صواريخ أرض - أرض من طراز فروج يمكنها أن تنال قواعد جنوب إفريقيا الخلفية في أوشاكاتي ، وأوندانجو ، وروندى في إقليم ناميبيا فضلا عن نشرها لحوالي ٤٠٠ دبابة من طراز « تي ٥٥ » ، و « تي ٦٢ » على الحدود مع قوات جنوب إفريقيا في ناميبيا مما قلب من التوازن العسكري لصالح القوات الكوبية . وبذلك وضعت كوبا قوات جنوب إفريقيا في موضع الدفاع لأول مرة كذلك فإنه خلال الجولات الأولى للمفاوضات قامت القوات الكوبية ببناء قاعدة جوية مكنة الطائرات « الميج » من السيطرة تماما على الأجواء ، وأعلن الرئيس فيديل كاسترو أن كوبا بدأت تتوسع في بناء المطارات والقواعد العسكرية على أبواب جنوب إفريقيا ذاتها .

أطراف الصراع تدفعهم إلى إنهاء القتال وإعادة السلام إلى المنطقة

ويمكن تناول مواقف الأطراف الأربعة المشاركة في المفاوضات على النحو التالي :

١ - أنجولا : لم ينعم الشعب الأنجولي بالسلام منذ نيله الاستقلال عام ١٩٧٥ بسبب الحرب الأهلية الدائرة بين القوات الحكومية ومتمردي « اليونيتا » الذين نجحوا في الاستيلاء على ٣٥ ٪ من مساحة البلاد خاصة في الجزء الجنوبي الشرقي . وتعانى أنجولا من إنهيار إقتصادي بسبب إنفاقها أكثر من نصف ميزانيتها على هذه الحرب ، كما أن ديونها تراكمت مع كل من الاتحاد السوفيتي ، وكوبا بسبب أعباء هذه الحرب . وقد فقد الجيش الأنجولي مؤخرا أكثر من ٢٠٠٠ من قواته خلال إعتداء جنوب إفريقيا على مدينة « كوينو كوانافال » جنوب أنجولا في أكتوبر الماضي . كما فقدت قواتها الجوية أكثر من ٨٠ طائرة خلال النصف الأخير من عام ٨٧ . وهذا كله أدى إلى بروز أصوات داخل الحكومة الأنجولية تنادى بالاتجاه صوب جنوب إفريقيا لإبرام معاهدة عدم اعتداء معها على نفس النحو الذي سارت فيه حكومة موزمبيق مما قد يفقد حركة اليونيتا الدعم الأساسي الذي تعتمد عليه للمضي قدما في هذه الحرب .

يضاف إلى ذلك التغييرات الهامة التي حدثت للسياسة الخارجية السوفيتية بعد وصول ميخائيل جورباتشوف إلى زعامة الحزب الشيوعي السوفيتي . فبعد أن عزز جورباتشوف من زعامته في الاتحاد السوفيتي بدا واضحا أن الهدف الأساسي له كان تصفية الصراعات الإقليمية لأبداء حسن النية للقيادة الأمريكية من جهة وتحقيق نجاحات خارجية يواجه بها الهجوم المتعاظم من جانب القوى الداخلية المناوئة له من جهة أخرى . وهذا بلاشك إنعكس على الموقف السوفيتي المؤيد لأنجولا . وظهرت بالفعل أصوات من بين خبراء الشؤون الإفريقية في الخارجية السوفيتية تطالب أنجولا بإبداء بعض المرونة فيما يختص بإجراء حوار مع متمردي اليونيتا من أجل إشراكها في حكومة إئتلافية ، وتطلب من كوبا إظهار المرونة فيما يختص بسحب قواتها من أنجولا من أجل حث جنوب إفريقيا على منح ناميبيا إستقلالها وهما الأمران اللذان كان الاتحاد السوفيتي يرفض مجرد الحديث حولهما من قبل خاصة فيما يتعلق بسحب القوات الكوبية الذي كان يعتبره تدخلا مباشرا في الشؤون الداخلية لأنجولا .

وفضلا عن الأهداف المتعلقة برغبة الاتحاد السوفيتي في تهدئة الصراعات الإقليمية من أجل تحقيق الوفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية فإنه كان يرغب أيضا في إيقاف الكم الهائل من المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي يرسلها إلى أنجولا للمساعدة في أعباء الحرب . وقد أدت الحرب الأهلية الأنجولية وما صاحبها من

ويضاف إلى ذلك أن القوات الكوبية المربطة في أنجولا أنهت تماما التفوق الجوي لجنوب إفريقيا بسبب إختيارها لمواقع مناسبة لقواعدها الجوية عبر حدود ناميبيا ، وإمتلاكها لطائرات مقاتلة متفوقة ، وإستخدام نوعيات متطورة من الصواريخ أرض جو التي دفعت طيران جنوب إفريقيا إلى التحليق على إرتفاعات لا تتعدى ٣٠ قدما في الخمسين كيلو مترا الأخيرة على حدود ناميبيا بأنجولا تفاديا للوقوع داخل المجال الحيوى لهذه الصواريخ .

وواجهت حكومة الأقلية البيضاء في جنوب إفريقيا مخاطر نمو تعداد عدد السكان الوطنيين وإرتفاع حدة الانتفاضة الثورية التي يقومون بها ضد النظام لاجباره على التخلي عن سياسة التمييز العنصرى التي يمارسها وذلك فضلا عن إزدياد عدد الكمائن التي يقوم بها ثوار منظمة سوابو في ناميبيا والخسائر المتزايدة التي يتعرض لها السكان البيض مما أضعف الثقة الجماهيرية في حكومة الأقلية البيضاء ومن هنا أدرك سياسيو جنوب إفريقيا إنه لابد من إنتهاج سياسة للتهدة على الصعيد الاقليمى يتنازلون بمقتضاها عن الشئ القليل في مقابل تحقيق المكاسب الهائلة بتوقيع إتفاقية للتسوية مع أنجولا وكوبا والتي تتمثل في :

(١) التخلص من التحدى الجاد الوحيد لهيمنة جنوب إفريقيا على الجنوب الافريقى الذى يتمثل في تواجد القوات الكوبية في أنجولا

(٢) تأمين إستمرار وضع ناميبيا كمستعمرة جماعية للغرب تحت ستار من الاستقلال الذى يسكت الضجيج المثار حول إحتلال بريتوريا لهذا الاقليم الغنى بالمعادن الاستراتيجية خاصة اليورانيوم

(٣) التوصل إلى إتفاق لوقف إطلاق النار بترك القوات الحكومية الأنجولية ، ومتمردى اليونيتا في مواقعها الحالية التى توصلت إليها بريتوريا خلال قتال دام عشرة أشهر حول مدينة كويتو كوانافال جنوب أنجولا ، وسحب دعم القوات الكوبية الذى يشكل السند الوحيد للقوات الأنجولية في مواجهة هجمات يونيتا المدعومة من جانب الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا وقد سقط الاقليم الجنوبي من أنجولا كاملا في يد سافيمبي لن تجد الحكومة بدا من الدخول معه في ترتيبات المشاركة في السلطة

(٤) بسقوط أنجولا أو تحييدها وخروج القوات الكوبية من المنطقة ، يمكن لجنوب إفريقيا الانفراد بقوات « سوابو » والقضاء عليها أو على الأقل إضعافها إلى الحد الذى يجعلها غير قادرة على رفض أية شروط قد تملئها بريتوريا

(٥) عزل المؤتمر الوطنى الافريقى بإستكمال

وعلى الرغم من ذلك كله فإن العديد من المراقبين كانوا يرجحون أن كل ما كانت تسعى إليه كوبا من هذه التعزيزات هو التفاوض من موقع القوة خلال الجولات التفاوضية ، وذلك لأنها تكبدت خسائر بشرية تقدر بحوالى ١٠ آلاف جندي بالإضافة إلى أنها إضطرت إلى تحمل التكاليف الكاملة لوجود حوالى ٥٠ ألفا من جنودها في أنجولا وتسليحهم بمساعدة من الاتحاد السوفيتى وأنجولا . فبينما كانت كوبا تقوم بهذه التعزيزات صرح بول روا وزير خارجيتها بأن بلاده على إستعداد لاطهار المرونة في مسألة الانسحاب من أنجولا شريطة تطبيق جنوب إفريقيا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الذى يقضى بمنح ناميبيا إستقلالها ولكن الجانب الكوبى ظل متشددا إزاء موقفه من الحصول على أطول فترة ممكنة للانسحاب من أنجولا من أجل إستثمارها في تعزيز وتقوية الجيش الأنجولى حتى لا يقع فريسة سهلة لأى من متمردي اليونيتا أو قوات جنوب إفريقيا التى تدعمهم عقب رحيل القوات الكوبية .

جنوب إفريقيا : لم يعد هناك مجال للشك في فشل خطة التسوية الداخلية التى أقرتها حكومة جنوب إفريقيا في السبعينات من أجل حل قضية ناميبيا حلا يحافظ على وحدة عرقية شكلية للاقليم في ظل نظام موال لها . وكان الهدف من هذا الحل هو تفويت الفرصة على « إتحاد شعب جنوب غرب إفريقيا » (سوابو) في حكم الاقليم ، كما أنه يكرس من إستمرار تبعية الاقليم لها .

وكانت جنوب إفريقيا قد لجأت لهذا الحل بعد تصاعد الأحداث في منطقة الجنوب الافريقى في منتصف السبعينات وما واكبها من تواجد كوبي - سوفيتى نشط في أنجولا ويزيد شعبية منظمة سوابو داخل الاقليم . وعزز من هذا الفشل وصول المجتمع الدولى إلى صيغة لحل المشكلة تتمثل في قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الذى تبنته الدول الغربية بالأساس - مما زاد من العزلة الدولية لنظام جنوب إفريقيا العنصرى . وأدى رفض جنوب إفريقيا تنفيذ هذا القرار إضافة إلى إستمرارها في إنتهاج سياسة التمييز العنصرى - إلى قيام العديد من الدول الغربية بفرض عقوبات إقتصادية على هذا النظام وتهديد الكونجرس الأمريكى بفرض سلسلة جديدة من العقوبات يمكن أن تؤدى إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية في جنوب إفريقيا رغم الجهود التى تبذلها للتحايل على المقاطعة الاقتصادية .

وقد واجهت جنوب إفريقيا في الفترة الأخيرة صعوبات عديدة على الجانب العسكرى حيث حوصرت قواتها بأ مطار غزيرة أثناء محاصرتها لمدينة « كويتو كوانافال » الأنجولية وغرزت مدفعيتها الثقيلة ومدركاتها في الطين مما أعاق عمليات إعادة إنتشار وأصاب قيادات النظام العنصرى بحالة شديدة من القلق إضطرها إلى إستدعاء احتياطي الجيش وهذا لا يحدث إلا في حالات الطوارئ القصوى .

١ - وقف إطلاق النار في أنجولا وإنسحاب كافة القوات الأجنبية من أراضيها مما يعنى مقايضة إنسحاب قوات جنوب إفريقيا بإنسحاب القوات الكوبية وبالطبع رفضت أنجولا ترحيل القوات الكوبية دون أن تلتزم جنوب إفريقيا بإنهاء سياستها العدوانية المتمثلة في مساعدة متمردي الينيتا .

٢ - تسليم جنوب إفريقيا بمنح ناميبيا الاستقلال وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ . وهذا هو أقصى تنازل يمكن أن تقدمه جنوب إفريقيا حيث يقوم إقليم ناميبيا بدور العازل بينها وبين أنجولا بالإضافة إلى غنى الإقليم بالعديد من الموارد الاستراتيجية والطبيعية وإحتوائه على الميناء العميق الوحيد لجنوب إفريقيا على خليج « والفشى » . وتخلى جنوب إفريقيا عن الإقليم سيكون بمثابة التضحية بأصل إقتصادى وإستراتيجى من أهم أصول النظام الاستعمارى العنصرى المحاصر بحكم طبيعته والذي يقوم إقتصاديا على نظام إستغلالى تديره حفنة من الشركات الاحتكارية تنهب ثروات ناميبيا بانتظام . والانسحاب من ناميبيا يعد على ذلك تضحية بمصالح إقتصادية ضخمة وهو ما كانت جنوب إفريقيا لا تضعه فى حساباتها حيث قامت بإعداد الإقليم كساحة عمليات عسكرية مستثمرة فى ذلك ما يزيد عن ٣ بلايين دولار فى التجهيزات اللازمة لحمايته من القوات الكوبية والحيلولة دون قيام ثوار السوابو بهجماتهم إنطلاقا من أراضي أنجولا .

ومن هنا فان تحقيق إستقلال ناميبيا وما يحمله من إحتتمالات وصول سوابو إلى الحكم فان جنوب إفريقيا تطلب فى مقابلة أن تقوم أنجولا بتقديم تنازلات تعادل التنازل الذى تقدمه هى بالانسحاب من الإقليم والتنازل المطلوب من أنجولا هو تخليها عن المؤتمر الوطنى الإفريقى وترحيل القوات الكوبية .

ولذلك فان بيك بوتنا وزير خارجية النظام العنصرى إشتراط إزالة كافة قواعد المؤتمر الوطنى الإفريقى المقامة فى أنجولا كمطلب أساسى لجنوب إفريقيا ، بالإضافة إلى إشتراطه فى بداية المفاوضات على الربط بين تطبيق قرار مجلس الأمن وإنسحاب القوات الكوبية من أنجولا على أن يبدأ إنسحاب جزء كبير من هذه القوات قبل أول نوفمبر الذى تحدد كموعدا لبدء تطبيق خطة الأمم المتحدة الخاصة باستقلال الإقليم . وقدم جدولا زمنيا للانسحاب الكوبى أعلنه فى مؤتمر صحفى عقده فى بريتوريا يوم ٢ أغسطس أثناء إنعقاد جولة للمفاوضات فى جنيف .

وتتلخص هذه المقترحات فى أن تبدأ كل الأطراف المتقاتلة فى أنجولا وناميبيا وقف إطلاق النار فى ١٠ أغسطس ، ثم يبدأ إنسحاب قوات جنوب إفريقيا من ناميبيا فى نوفمبر وينتهى فى يونيو المقبل وأن ينتهى إنسحاب القوات الكوبية فى أول يونيو وتعتد إنتخابات تقرير المصير فى ناميبيا خلال الشهر نفسه .

سلسلة الاتفاقات التى نعقدتها مع دول خط المواجهة والتى تقضى بتحريم مساعدته أو إيواء أفرادهم أو تدريبهم بعد نجاح هذه الاستراتيجية من قبل بتوقيع إتفاقية عدم إعتداء مع حكومة موزمبيق عام ١٩٨٤ . وهذه الاستراتيجية تضمن تهديده الوضع الداخلى فى جنوب إفريقيا وضمانا لاستمرار الأقلية البيضاء فى حكم البلاد دون أية منغصات تقوم بها الأقلية السوداء التى تعاني من سياسات التمييز العنصرى والذي يعد المؤتمر الوطنى الإفريقى هو عصب كفاحها أمام حكم هذه الأقلية وسياساتها .

(٦) إختراق دول إفريقيا السوداء وإقامة علاقات دبلوماسية معها وهو ما تحقق بالفعل بمجرد البدء فى هذه الجولات التفاوضية حيث قام بيتر بوتنا رئيس جنوب إفريقيا فى شهر واحد بزيارة أربع دول إفريقية هى : زائير ، وموزمبيق ، ومالاوى ، وكوت ديفوار مما يمكن إعتباره أحد النتائج الفورية لدخول جنوب إفريقيا فى هذه المباحثات مما يجعلها تسير قدما فى هذا الاتجاه .

(٤) الولايات المتحدة : تحاول الولايات المتحدة الإستئثار بحل الصراع فى منطقة الجنوب الإفريقى مثلما حدث من قبل إزاء تسوية مشكلة الشرق الأوسط ، وهى تستثمر - فى هذه التسوية - إتجاهات السياسة السوفيتية نحو تهديده الصراعات الإقليمية بعد وصول جورباتشوف إلى زعامة الحزب الشيوعى السوفيتى ومن هنا إنتهزت الولايات المتحدة - التى ترتبط إرتباطا إقتصاديا وثيقا بالنظام العنصرى وتعتبره إمتدادا للعالم الغربى فى المنطقة - فرصة تلهف جورباتشوف لتسوية الصراعات الإقليمية لانتهاء هذا الصراع بشكل يتواءم مع سياسة الولايات المتحدة فى تبييض وجه النظام العنصرى والترويج لامكانية التعايش معه إنطلاقا من سياسة الجوار الحسن . ووجدت الولايات المتحدة الفرصة متاحة لها لانتهاء مسائلتي ناميبيا والحرب الأنجولية فأسرعت فى عقد هذه الجولات التفاوضية قبل حدوث أى تغيير فى أسلوب التعامل مع المشكلتين يمكن أن ينجم عن نجاح الديمقراطية فى الوصول إلى البيت الأبيض وتوخيا لاحتمال - يظل قائما - يتمثل فى نجاح القوى المناوئة لجورباتشوف داخل الاتحاد السوفيتى فى إزاحته

يضاف إلى ذلك أن الادارة الجمهورية أرادت الاستفادة من هذه المفاوضات لتبييض وجهها أمام الناخب الأمريكى والاستفادة من الثقل الانتخابى للسود فى إنتخابات الرئاسة ومجلس النواب .

ثانيا : العملية التفاوضية : عقدت الأطراف المتفاوضة - حتى وقت إعداد هذا التقرير - ٧ جولات للمفاوضات فى كل من : لندن ، والقاهرة ، وبراازافيل (جولا) ، ونيويورك ، وجنيف (جولتان) بالإضافة لبعض الاجتماعات الثنائية غير الرسمية وكانت عملية التفاوض تستهدف النقاط التالية .

كوبية جديدة إلى أنجولا منذ إتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرم في أغسطس بينما أصر الأنجوليون على ترحيل ألفى جندي فقط عند توقيع الاتفاق النهائي ثم ترحيل نصف القوات الكوبية في غضون ١٢ شهرا على أن تنسحب بقية القوات إلى شمال خط العرض ١٦ .

وتقدمت الولايات المتحدة باقتراحات تتضمن انسحاب ٤ آلاف جندي قبل تطبيق قرار مجلس الأمن في يناير الحالي وأن يتم سحب ٢٥٠٠ جندي كوبي شهريا بحيث تغادر ثلاثة أرباع القوات الكوبية أنجولا في غضون عام ، وأن تنسحب القوات الباقية إلى شمال خط العرض ١٥ في ٣١ مارس القادم وإلى شمال خط العرض ١٢ في ٢٠ يونيو وإستكمال انسحاب القوات من أنجولا في فترة زمنية بين ٢٤ إلى ٣٠ شهرا .

وتم في منتصف نوفمبر الوصول إلى إتفاق حول سحب القوات الكوبية في ٢٧ شهرا مما يشير إلى قبول كوبا وأنجولا للمقترحات الأمريكية التي وضعت في حساباتها دون شك مصالح جنوب إفريقيا الأمنية .

وفيما يختص بالحرب الأهلية في أنجولا التي تدور بين القوات الحكومية ومتمردي الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنجولا فقد تعهدت جنوب إفريقيا خلال المفاوضات بعدم تقديم أية مساعدة عسكرية لها . وقامت بسحب الآلاف من قواتها المربطة في أنجولا لمساعدة اليونيتا ولكن هذا تزامن مع إتهام ماجنس مالان وزير دفاع جنوب إفريقيا لكل من كوبا وأنجولا بالتخطيط لمهاجمة قواعد اليونيتا بشكل يتعارض مع روح محادثات السلام وقال إن لدى حكومته دلائل على إستعداد أنجولا وكوبا لشن هجوم ضد قواعد اليونيتا على الرغم من توقيع إتفاق وقف إطلاق النار وكان هذا الاتهام يحمل دلائل على تهديد جنوب إفريقيا بالعودة لمساندة اليونيتا على أساس تبريرها بأن أنجولا وكوبا هما اللتان إنتهكتا الإتفاق مما يشكل ضغطا على الحكومة الأنجولية ناتج عن خشيتها من إستئناف الحرب الأهلية مرة أخرى .

يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة خلال كافة جولات المفاوضات رفضت الالتزام بعدم تقديمها الدعم المادي والعسكري لقوات اليونيتا مما يرجح أنها تريد إستخدام هذه الورقة كأداة في يدها لتهديد أنجولا ، والحكومة القادمة في ناميبيا حتى أرادت لها ذلك خاصة في ضوء ما تسرب من أنباء حول دراسات وإتصالات تقوم بها الولايات المتحدة لبحث إمكانية نجاح نقل حركة التمرد إلى زائير لكي تعمل من هناك على الرغم من رفض جوناس سافيمبي لهذا الاقتراح الذي يحرمه من طبيعة الأرض التي تعود على القتال فيها ، وجماهيره القبلية التي تقدم له التأييد التقليدي .

وقد نقلت وكالات الأنباء في النصف الثاني من شهر نوفمبر الماضي تصريحات أدلى بها جوناس سافيمبي زعيم اليونيتا إلى صحيفة « صنداي ستار » التي تصدر في

ورفضت أنجولا وكوبا في اليوم التالي مقترحات بيك بوتا وأوضحت الدولتان في بيان أصدره وفداهما في جولة المفاوضات أن الجدول الزمني الذي إقترحته جنوب إفريقيا للانسحاب غير واقعي ولا يمكن تحقيقه ، وأن الهدف الأساسي من المفاوضات التي تجرى حاليا هو منح إقليم ناميبيا الاستقلال وليس انسحاب القوات الكوبية من أنجولا ، وأن جنوب إفريقيا لا تستطيع وضع جدول زمني لانسحاب هذه القوات من أنجولا لأن مهمتها الدفاع عن أنجولا ضد جنوب إفريقيا نفسها .

وأتهم البيان حكومة جنوب إفريقيا بانتهاك سرية المفاوضات حيث أعلنت مقترحاتها علنا ، وأكد أن عليها ألا تجعل انسحابها من ناميبيا مشروطا بوقف المساعدات لمنظمة المؤتمر الوطني الإفريقي أو أن تطالب بفرض قيود على حركة سوابو التي تناضل لاستقلال ناميبيا . وسدد البيان على أن كلا من كوبا وأنجولا ستستمران في المفاوضات إلى أن يتم التوصل لسلام عادل في الجزء الجنوبي الغربي من القارة الإفريقية .

وتقدم الوفدان الأنجولي والكوبي في ٥ أغسطس بمقترحات مضادة ردا على مقترحات حكومة جنوب إفريقيا تتضمن جدولا زمنيا لانسحاب القوات الكوبية من أنجولا في ٢ سنوات . ومطالبة أنجولا بأن تتم عملية الانسحاب الكوبي خلال هذه الفترة الزمنية ليست مماثلة أو عنادا ولكنها مسألة بقاء . فالوضع العسكري الراهن للقوات الحكومية الأنجولية لا يمكنها من الصمود في وجه أي هجوم تقوم به اليونيتا للاستيلاء على بقية المنطقة الجنوبية وتعريض أنجولا لمخاطر التقسيم . وفي تقدير كل من أنجولا وكوبا فإن فترة الثلاث سنوات تمثل الحد الأدنى من الوقت اللازم للقوات الأنجولية لاستكمال إستعداداتها الدفاعية وتعويض خسائرها الفادحة التي تعرضت لها خلال الأشهر العشرة الأخيرة قبل بدء المفاوضات .

وفي جولة المفاوضات السادسة التي عقدت في نيويورك في ١٣ أغسطس الماضي توصل المتفاوضون إلى إتفاق يتضمن ١٤ مبدأ لاقرار السلام في المنطقة ومن بينها انسحاب قوات جنوب إفريقيا من أنجولا وتحديد موعد ولتطبيق خطة الأمم المتحدة الخاصة بناميبيا وتولى مراقبين مدنيين وعسكريين من المنظمة الدولية إدارة الاقليم بعد انسحاب جنوب إفريقيا منه تمهيدا لمنحه الاستقلال ، وإلتزام كل من أنجولا وجنوب إفريقيا بعدم إستخدام أراضيها في القيام باعتداءات على الدولة الأخرى ، وأصبحت المسألة الوحيدة المعلقة هي الجدول الزمني الخاص بانسحاب القوات الكوبية من أنجولا . وفي جولة المفاوضات السابقة في ١١ نوفمبر في جينيف تنازلت جنوب إفريقيا نسبيا عن مطلب الإسراع في سحب القوات الكوبية حيث طالبت بسحب ١٥ ألف جندي كوبي قبل تطبيق قرار مجلس الأمن ، وبررت ذلك بوصول قوات

الخطوة القادمة عقب إبرام إتفاقية التسوية مما يشير إلى إمكانية تزايد دور النظام العنصرى فى المنطقة فى المرحلة القادمة بعد إفلاته من العزلة الدولية التى يعانى منها حاليا .

وعلى الصعيد الداخلى فان توفير ٣ بلايين دولار سنويا أعباء الحرب فى أنجولا والدفاع عن ناميبيا سيدعم النظام العنصرى داخليا وينعشه إقتصاديا مما يؤدى إلى زيادة المخصصات الأمنية وتماديه فى قمع وإرهاب الحركة الثورية الداخلية التى يتزعمها المؤتمر الوطنى الإفريقى والتى وصلت إلى ذروتها بالفعل قبل بداية جهود التسوية السلمية وكانت أحد محفزات إسراع النظام العنصرى على المضى قدما فيها .

وفيما يختص بأنجولا : فهى الطرف الأكثر تضررا من إبرام هذه التسوية التى تقضى بضرورة ترحيل القوات الكوبية من أراضيها مما يزيد من مطامع الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا إذ يدفعهم هذا إلى مساعدة اليونيتا على القيام بهجوم شامل لاسقاط الحكومة اليسارية إنطلاقا من قواعدهما الموجودة فى جنوب شرقى البلاد ، أو باستخدام الأراضى الزائيرية وهذا هو ما إستعدت له الحكومة الأنجولية فبدأت فى السماح للحركة الزائيرية المتمردة حزب تحرير الكونغو (P.L.C) بالعمل من أراضيها ضد حكومة كينشاسا .

ب - وفيما يتعلق بناميبيا : فان معظم المختصين فى شئون المنطقة يؤكدون أن أية إنتخابات حرة تجرى فى الاقليم ستؤدى حتما إلى وصول منظمة شعب جنوب غرب إفريقيا إلى الحكم وهذا الوضع يقلق جنوب إفريقيا مما جعلها تستعد له بالسير فى إتجاهين الأول أنها دفعت رجالها ومؤيديها الموجودين فى الاقليم لاقناع القيادات القبلية التقليدية بأن وصول سوابو إلى الحكم سيؤدى إلى تقليص سلطاتهم التقليدية وتأميم أراضيهم وممتلكاتهم ، وذلك لكى يقوم هؤلاء بدور مناهض لسوابو قبل وأثناء الانتخابات ولاسقاطها وتأييد وصول قوى مؤيدة لجنوب إفريقيا إلى الحكم .

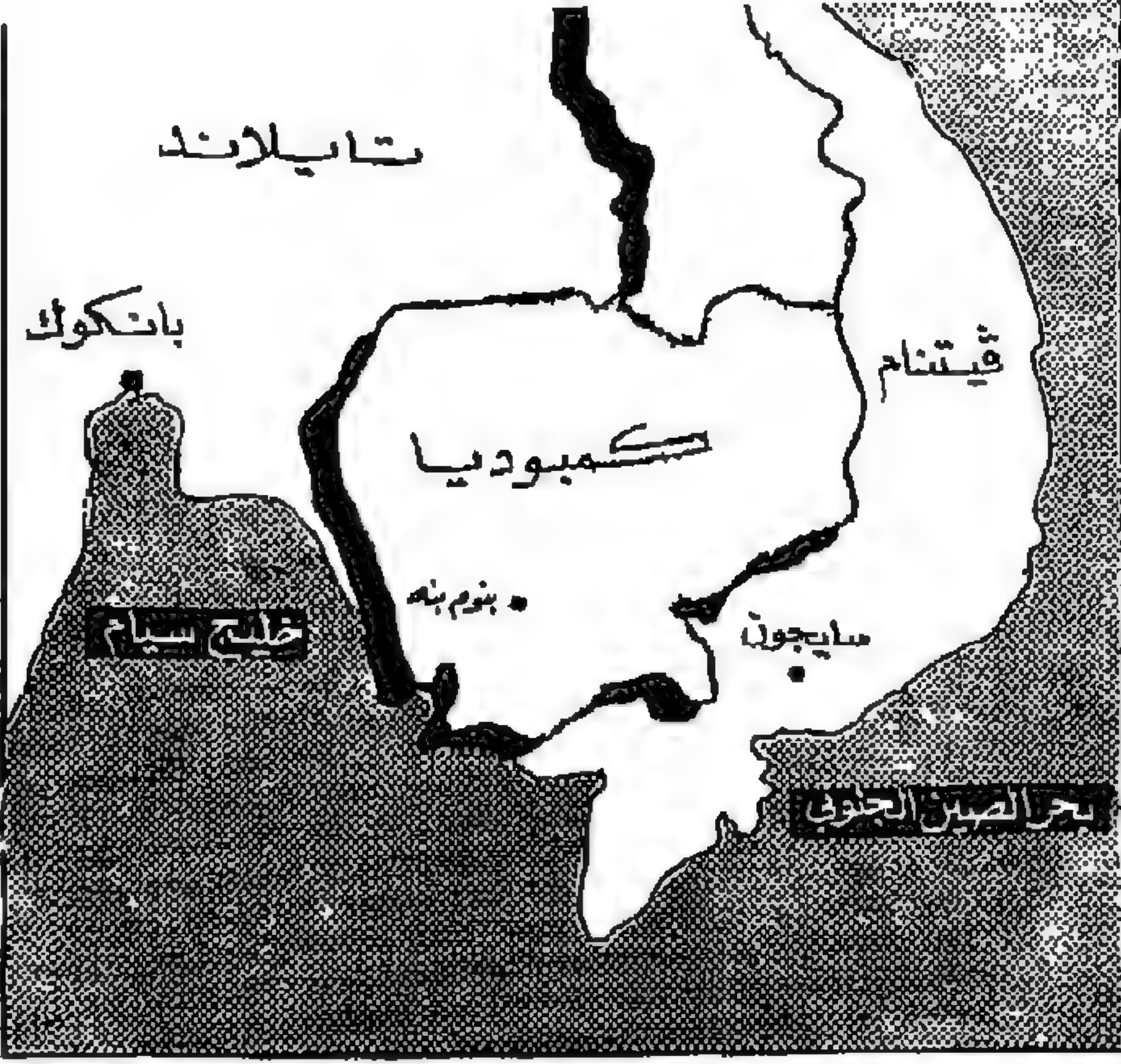
والثانى هو قيام الحكومة العنصرية بتدريب الشباب السود المنتمين لجماعات قبلية مناهضة لسوابو فى مدينة « أبو جوا » بناميبيا تمهيدا لاستخدامهم فى تفويض حكومة سوابو بعد الاستقلال مثلما فعلت من قبل مع حكومة موزمبيق ، وما تفعله الآن مع الحكومة الأنجولية . وكل هذه السيناريوهات تؤكد أن هذه التسوية ما هى الا تسوية وقتية محددة بظروف موضوعية يمكن أن تتغير فى وقت قريب بتغير هذه الظروف وبالتأكيد فان هذا التعبير سيؤدى إلى نشوب جولات أخرى من الصراع فى منطقة الجنوب الإفريقى □ .

جنوب إفريقيا حول إبرامه لاتفاق غير رسمى لوقف إطلاق النار مع القوات الكوبية عقب لقاء سرى عقد بين وفدين لكوبا واليونيتا فى كوت ديفوار فى أغسطس الماضى حيث تم تبادل إثنين من الطيارين الكوبيين وقعا فى الأسر فى أكتوبر عام ١٩٨٧ عقب إسقاط طائرتهم الميج ٢٣ . وكانت صحيفة « واشنطن بوست » الأمريكية قد ذكرت فى أول أكتوبر نقلا عن مسئولين أمريكيين أن لقاء سرى عقد فى أبيدجان بين وفد كوبى برئاسة أوسكار أدراماس سفير كوبا فى الأمم المتحدة وبين أعضاء فى اليونيتا إثر إطلاق سراح الضابطيين الكوبيين . وعلى الرغم من أن وزارة العلاقات الخارجية الكوبية أصدرت بيانا رسميا تنفى فيه إبرام الاتفاق مؤكدة أنها تقيم علاقات فقط مع القوات المسلحة الشعبية لتحرير أنجولا إلا أنها لم تنف اللقاء خاصة أن التليفزيون الكوبى أعلن نبأ عودة الطيارين إلى كوبا على متن الطائرة الخاصة بالرئيس فيليكس هوفيه بوانيه رئيس « كوت ديفوار » وهذا يشير إلى الدلائل التى ترجح إمكانية إجراء حوار بين اليونيتا والحكومة الأنجولية بعد التغير فى الموقف الكوبى على الرغم من التأكيدات الرسمية التى ترفض التعامل مع « الشر » و« الدمى » التى تحركها الولايات المتحدة خاصة بعد النصائح التى قدمها خبراء الشئون الإفريقية السوفيت لحث الحكومة الأنجولية على تحاور مع اليونيتا للوصول إلى إتفاق لاشراكها فى الحكم وهو ما يعتبره المسئولون الأنجوليون ، بمثابة إشراك حكومة جنوب إفريقيا العنصرية فى حكم بلدهم .

ثالثا مستقبل عملية التسوية : من الممكن التنبؤ

بعدد من السيناريوهات التى تتعلق بتطور مواقف الأطراف الثلاث الرئيسية فى عملية التسوية وهى أنجولا ، وجنوب إفريقيا ، وناميبيا ، وهذه السيناريوهات تشمل التطورات الداخلية فضلا عن الوضع الإقليمى للمنطقة ككل . ويمكن تصور هذه السيناريوهات على النحو التالى :

١ - بالنسبة لجنوب إفريقيا : سيكون لهذه التسوية بالتأكيد إنعكاساتها الإيجابية على النظام العنصرى حيث ستؤدى إلى تخفيف العزلة التى يواجهها هذا النظام إفريقيا ودوليا وهو ما حدا مؤخرا برئيس النظام إلى إختراق العديد من الدول الإفريقية السوداء ودعوته لعدد من الزعماء الأفارقة لزيارة بريتوريا ووعدهم بتلبية الدعوة فى وقت قريب . وقد حرصت وسائل الاعلام الغربية على إبراز بوئا أثناء هذه الزيارات على أنه رجل ذو تأثير ونفوذ فى المنطقة . وما صاحب ذلك من تصريحاته التى أكد فيها أن المؤتمر المشترك لدول جنوب القارة هى



[٣]

تسوية الصراع في كمبودشيا

أمانى محمود فهمى

أولا : حدود ومستويات الصراع :
لقد بدأت الأزمة الكمبودشية ، عندما دخلت قوات فيتنام الى كمبودشيا عام ١٩٧٨ بحجة درء الخطر الصينى الذى بدأ يزحف على منطقة الهند الصينية . وفى ١٨ فبراير ١٩٧٩ وقعت كل من كمبودشيا وفيتنام وثيقة تعاون وصداقة انطوت على تحالف عسكرى بين الدولتين يقضى بوجوب تدخل كل منهما عسكريا فى حالة وقوع اعتداء مسلح على اراضى الطرف الآخر .
ويمكن تبين ثلاثة مستويات للصراع الكمبودشى :
دولى واقليمى ومحلى ..
١ - المستوى الدولى :

تقوم علاقات القوى العظمى مع الدول الصغيرة على انشاء تحالفات استراتيجية ، وايدولوجية خاصة بحيث تمنع مثل هذه العلاقات التحالفية من وقوع المواجهة المسلحة المباشرة بين هذه القوى العاملة فى المنطقة مع ضمان رعاية مصالحها فى نفس الوقت . وحينما تتفق اهداف ومصالح كل من الدول الكبرى والصغرى ، تكون المكافأة مساعدات اقتصادية وعسكرية وحماية دولية وتأييد سياسى للحكومات فى العالم الثالث . أما فى حالة تناقض وتنافى الرؤى والتوجهات ، فان الدول الكبرى قد تعمل على الاطاحة بالحكومات المعادية عن طريق مساعدة أو حتى « خلق معارضة » للنظام تسبب فى تعثره اقتصاديا وسياسيا ان فشلت فى تغييره . وهذا تماما هو عبط علاقته موسكو وواشنطن بنظام كمبودشيا .

حينما انعقدت قمة واشنطن فى ديسمبر من العام الماضى بين القوتين العظميين وانتهت بتوقيع معاهدة خفض الاسلحة النووية المتوسطة والأقصر مدى فى أوروبا ، وباستثناء الوعد السوفيتى بالانسحاب من افغانستان ، فان قضايا العالم الثالث لم تكن مطروحة للبحث على الأقل على مستوى لقاءات الزعيمين ، الأمر الذى بنيت عليه معظم الانتقادات التى وجهت لهذه القمة . وربما كان ذلك ايضا هو السبب وراء الفتور الاعلامى الذى قوبلت به قمة موسكو المنعقدة بين العملاقين فى مايو الماضى من هذا العام بالمقارنة بالحماس الدولى الذى سبق وصاحب قمة واشنطن .

غير انه وبعد مرور حوالى ستة أشهر على قمة موسكو ، فانه لاسبيل لتجاهل التحرك الدولى الملموس من قبل الاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة ، لتسوية صراعاتها فى العالم الثالث .

ان الحركة الدافعة التى بدأت فى دفع المنازعات الاقليمية خلال هذه الفترة الوجيزة نحو طريق التسوية ، لتشير الى ان جو الوفاق الذى بدأ ، قد سمح بدرجة أعلى من المرونة التفاوضية بين أطراف النزاع المختلفة . وسيهتم هذا البحث بعرض وتحليل النزاع الاقليمى فى كمبودشيا وهى إحدى بؤر الصراع الساخنة فى العالم الثالث وأسباب ومحفزات التحرك الجديد نحو تسوية هذا الصراع ومستقبل هذا الصراع على ضوء ماتم التوصل اليه من اتفاقات فى الآونة الأخيرة .

وتنحصر المخاوف الامريكية بالنسبة لهذين المركزين فيما يلي :

١ - قاعدة خليج كام ران السوفيتية في فيتنام ومايصاحب ذلك من تهديد لحلفاء الولايات المتحدة وللمصالح الامريكية ذاتها في المنطقة .

٢ - التهديد الواقع على تايلاند من جراء الاحتلال الفيتنامي لكمبوديا والغزوات العسكرية المباشرة لحدودها .

٣ - هناك احتمال بأن تقوم كل من هانوى وموسكو بمساعدة العناصر الشيوعية المناهضة لحكومات دول رابطة الاسيان .

٤ - ان النمو المطرد في أعداد اللاجئين خاصة في القطاع الشرقى من تايلاند قد يكون من شأنه احداث اضطرابات وقلق سياسية قد تمتد الى باقى المنطقة . واذا كانت الهزيمة التى منيت بها الولايات المتحدة في حرب الهند الصينية الثانية عام ١٩٧٥ قد دلت على فشل القوات الامريكية في تحقيق اغراض حكومتها ، فان سياسة واشنطن منذ نهاية السبعينات قد اعتمدت على مايلي :

- ضرب الحكومات الجديدة في الهند الصينية سياسيا واقتصاديا .

- الحفاظ على البنية السياسية الأساسية لدول جنوب شرق آسيا والهند الصينية بدعم الدول الموالية للغرب مثل تايلاند وتأييد المقاومة المناهضة للشيوعية مثل ائتلاف المقاومة الكمبودشية باستثناء جماعة الخمير الحمر .

- فرض العزلة على فيتنام ومحاولة افقادها الاستقرار الداخلى بشتى الطرق .

- تعميق الخلافات والتناقضات بين الدول الشيوعية في المنطقة وقد تمثل ذلك بوضوح في سعى واشنطن لتقوية علاقتها مع الصين على حساب الدول الشيوعية الاخرى .

وقد ساعدت الاحداث الدامية التى شهدتها منطقة الهند الصينية خلال السبعينات خاصة بعد وصول حكومة « الخمير الحمر » الى السلطة في كمبودشيا ، على تبرير الوجود العسكرى الامريكى في المنطقة خلال نفس الفترة . كما ان التوترات السياسية الحالية التى اوجدتها واشنطن على ساحة الاحداث في جنوب شرق آسيا عامة من شأنها اضعاف الشرعية الدولية على الدور الامريكى المكثف في المنطقة خلال السنوات الأخيرة .

الاتحاد السوفيتى : لاختلف اهداف موسكو كثيرا عن الاهداف الامريكية في المنطقة من حيث حماية المصالح السوفيتية المباشرة والحفاظ على التحالفات المختلفة التى يدخل الاتحاد السوفيتى كطرف فيها . كما تأتى على رأس هذه الاهداف محاولة موازنة العملاق الشيوعى الصينى - وقد تضافرت عدة عوامل جعلت الاتحاد

الولايات المتحدة : ان اهتمام واشنطن بمنطقة جنوب شرق آسيا هو جزء من اهتمامها العام بالقارة ككل . وقد كانت آسيا هدفا لكثير مواجعتين عسكريتين امريكيتين منذ عام ١٩٤٥ - كوريا والهند الصينية . ومن الناحية الاقتصادية ، فان هذه المنطقة من العالم اصبحت احد اهم الشركاء التجاريين للولايات المتحدة . فقد تجاوزت تجارة واشنطن مع دول الباسفيك تجارتها مع دول الاطلنطى بحوالى ١٥ بليون دولار عام ١٩٨٢ . وتشغل التجارة مع آسيا ٣٠ ٪ من مجمل حجم التجارة الامريكية - وفى عام ١٩٨٤ ، وصلت قيمة الصادرات الامريكية الى دول قارة آسيا الى ٥٤٦ بليون دولار بينما تجاوزت قيمة الواردات ١١٤ بليون دولار . وتقدر قيمة استثمارات الولايات المتحدة في هذه الدول بحوالى ٣٠ بليون دولار . ولذلك فان المصالح الامريكية في هذه المنطقة تعود بدرجة كبيرة الى عوامل اقتصادية ، هذا بالاضافة الى رغبة الولايات المتحدة في حماية الممرات البحرية الهامة التى تمتلكها آسيا وحماية قواعدها العسكرية في الجزء الجنوبى الشرقى منها .

ومنذ عام ١٩٦٩ وضع الرئيس الامريكى نيكسون سياسة خاصة بقارة آسيا لاتزال الولايات المتحدة تتبعها حتى الان - ان القوات الامريكية لن تتدخل الى جانب احدى الحكومات الآسيوية اذا ماتعرضت لاضطرابات داخلية ولم يستثن من هذه القاعدة سوى كوريا التى كانت واشنطن تعتبرها دائما « حالة خاصة وتمثل دول ASEAN أو رابطة دول جنوب شرق آسيا والهند الصينية مركزى المصالح الامريكية في منطقة جنوب شرق آسيا . فمن الناحية الاقتصادية ، فان واشنطن ترى انه في حالة نجاح السياسات الاقتصادية ، الليبرالية التى تنتهجها دول هذه المجموعة فسيعد ذلك دليلا دامغا على فشل وعدم صلاحية الانظمة الراديكالية في فيتنام وكوريا الشمالية . هذا الى جانب ضخامة حجم الاستثمارات الامريكية داخل دول المجموعة والتى بلغت عام ١٩٨٥ ٧ بلايين دولار . أما البعد الاستراتيجى لهذه المصالح فيغيره تحكم دول ASEAN في اخطر طرق التجارة بين اليابان ، الحليف الاقتصادى القوى لواشنطن ، ودول الخليج . ومنذ الغزو السوفيتى لأفغانستان وظهور الثورة الايرانية المعادية للغرب ، زاد اهتمام الولايات المتحدة بهذه المنطقة واخذت في تكثيف القدرات العسكرية لاسطولها السابع وفى تأمين قواعدها في كلارك وسوبيك باى بالفلبين . وعلى الجانب العسكرى ، فان الولايات المتحدة تحرص على نمو القدرات التسليحية لدول « الاسيان » لدرء الخطر الشيوعى متعدد المصادر خاصة بالنسبة لتايلاند ، من ناحية ولترويج اسلحتها من ناحية اخرى . فبينما يصل حجم المساعدات العسكرية الامريكية لدول المنطقة الى ٣٠٠ مليون دولار فان حجم المبيعات من الاسلحة يزيد على ٤ بلايين دولار .

الشديدة التي شهدتها فيتنام في ذلك الوقت . ولا تزال موسكو تضغط على حكومة هانوى لاتباع اصلاحات اقتصادية معينة وضعها الخبراء السوفيت المقيمون في فيتنام ويقدر عددهم بـ ٧٠٠٠ خبير .

لقد كان من الواضح ان موسكو لم تكن لتسمح لفيتنام بأن تتحول الى قوة اقليمية كبرى بما قد يهدد المصالح السوفيتية خاصة في كل من كمبوتشيا ولاوس التي تحصل على مساعدات اقتصادية منذ عام ١٩٨١ تبلغ ٦٠٠ مليون دولار سنويا ويوجد بها ألف خبير سوفيتي .

إلا ان مجرد كون الاتحاد السوفيتي القوة الوحيدة التي تمنح فيتنام التأييد السياسي والمادي لأحتلالها لكمبوديا يضع موسكو في معضلة اقليمية حيث ان هذا التورط الواضح والصريح في الصراع الكمبوتشي يطرح تساؤلات عن مدى جدية الاتهام السوفيتي للولايات المتحدة بتزكية نيران الصراعات الاقليمية ويجعل من امكانية تحسين علاقات موسكو بدول مجموعة « الآسيان » احتمالا ضعيفا . ويبقى شغل موسكو الشاغل ان تدفع التطورات السلبية في المنطقة القوى المعادية للاتحاد السوفيتي أى الولايات المتحدة والصين واليابان ودول « الآسيان » الى اقامة نوع ما من التحالف الدولي يضرب البناء الاقليمي السوفيتي في الصميم .

٥ - المستوى الاقليمي :

يضم الصراع الكمبودي الصين ودول « الآسيان » الى جانب فيتنام كفاعلين اقليميين . وتعد الصين اخطر هذه الاطراف حيث ان بكين على عكس واشنطن وموسكو اللذان يريان في منطقة جنوب شرق آسيا ارضية لظهور قوتها السياسية والعسكرية ، ترى ان هذه المنطقة يجب ان تخضع للسيطرة الصينية بحيث تصبح دائما قادرة على تسيير الاحداث والشئون الاقليمية .

ومنذ احتلال فيتنام لكمبوتشيا ونشأة التحالف الفيتنامي - السوفيتي ، انقلبت الصين الى كل من الولايات المتحدة ودول الآسيان لاعادة التوازن السياسي الى المنطقة ، ولجأت الى خلق مزيد من الضغوط العسكرية على حدود فيتنام ولاوس بتأييد من منظمة « الخمير الحمر » التي يبلغ عدد اعضائها ٣٥ ألفا وتعمل عبر الاراضي التايلاندية . ويعنى ذلك ان على هانوى تحويل جزء كبير من ميزانيتها بعيدا عن الاغراض الاقتصادية من اجل مزيد من التسليح كما يعنى ايضا تشتيت عملياتها العسكرية وتوزيعها على عدة جبهات .

ويعود موقف بكين هذا من الصراع الكمبودي الى اعتقادها بأن احتلال فيتنام لكمبوتشيا وسيطرتها على لاوس ليس « حدثا منعزلا » أو « قضية محلية » حيث انه يعكس جزءا من استراتيجية موسكو لتحقيق هيمنة كونية . وكان هدف بكين منذ البداية هو احتواء هذه المحاولة بالذات .

السوفيتي كقوة عظمى وحتى وقت قريب في مكانة اقل بكثير من النذ الامريكى وهذه العوامل هي :

١ - الصراع مع الصين وماتلا ذلك من تطور العلاقات الصينية الامريكية على حساب موسكو .

٢ - فشل الكرملين في تطوير علاقاته مع اليابان التي تتمتع بأقوى اقتصاد في القارة الآسيوية بأسرها .

٣ - الهدوء النسبي الذي سيطر على شرق آسيا ، باستثناء منطقة الهند الصينية ، والذي عرقل قيام الاتحاد السوفيتي بدور دولي فعال في المنطقة .

٤ - تراجع القبول الذي كان يلقاه النموذج الشيوعي السوفيتي لتحقيق التقدم السياسي والاقتصادي .

وتعد فيتنام حليف موسكو الاول في المنطقة وراعى مصالحه ولذلك فان حجم الاعتماد الاقتصادي

والعسكري الفيتنامي على الكرملين يقدر بحوالى ٤ الى ٥ ملايين دولار يوميا . وفي المقابل ، فان الاتحاد السوفيتي يرى ان تحالفه مع هانوى يضمن اشرافه الدائم على

المنافذ الامريكية البحرية والجوية من ناحية ويجنبه اية مواجهة مسلحة مع القوى الاقليمية في الهند الصينية ،

حيث تقوم القوات الفيتنامية وقوامها ٢٥٠ ألف جندي بالسيطرة على لاوس وكمبوديا ، من ناحية اخرى . وفي

مجال التنافس الدولي ، فان فيتنام هي بمثابة نقطة استراتيجية هامة ضد التوسع الصيني والامريكى في

جنوب شرق آسيا وتعد قاعدة خليج كام رام السوفيتية في فيتنام من اخطر قواعد الاتحاد السوفيتي التي تمكنه من

فرض سيطرته البحرية والجوية عبر بحر جنوب الصين ، جنوب غرب الباسفيك والمحيط الهندي والطرق المائية

المتصلة بهم .

ورغم احتياج هانوى الشديد لمساعدات موسكو خاصة العسكرية ، لضرب المقاومة الكمبوتشية من ناحية

ولدفع الخطر القادم من بكين من ناحية اخرى ، ورغم شدة حيوية التسهيلات المختلفة التي تحصل عليها

موسكو من فيتنام بالنسبة لخططها واهدافها العسكرية والاستراتيجية بعيدة المدى في المنطقة ، فان العلاقات

السوفيتية الفيتنامية يشوبها بعض التوتر لاختلاف واحيانا تناقض اهداف الدولتين - فرغم توقيع معاهدة

الصداقة بين هانوى وموسكو عام ١٩٧٨ ، فقد رفضت فيتنام الانضمام الى الكوميكون وهي الرابطة الاقتصادية

التي تجمع دول حلف وارسو . كما ترفض فيتنام محاولات الاتحاد السوفيتي لايجاد نفوذ مستقل له في

كمبوتشيا ولذلك قامت بتنحية بن سوفان من منصبه كرئيس وزراء كمبوديا عام ١٩٨١ لما عرف عن علاقاته

الوثيقة بالكرملين .

ومن ناحية اخرى فقد قام الاتحاد السوفيتي برفع سعر برميل النفط عام ١٩٨٠ الذي يصدره لفيتنام

« حيث يزودها بـ ١٠٠ ٪ من احتياجاتها من النفط » من ٤ الى ١٦ دولارا وهو ما أدى الى الازمة الاقتصادية

المقاومة الاخرى . وفي ٢٢ يونيو عام ١٩٨٢ ، قامت فرق المقاومة الثلاثة بتكوين جبهة ائتلافية عرفت « بالحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية » برئاسة الأمير سيهانوك ويضم ائتلاف المقاومة : « جبهة شعب الخمير للتححر الوطني » بزعامة سون سان وتضم ما بين ٦ آلاف الى ٩ آلاف مقاتل ، « جيش سيهانوك الوطني » ويتراوح عدده ما بين ثلاثة آلاف الى خمسة آلاف جندي واخيرا « الخمير الحمر » بزعامة وزير الدفاع الأسبق سون سين وان كانت القيادة الفعلية لازالت لبول بوت وكان رئيسا للحكومة قبل الاطاحة بنظامه عام ١٩٧٨ وتعد جماعة « الخمير الحمر » اقوى فرق المقاومة على الاطلاق اذ يبلغ حجم قواتها ٣٠٠٠٠ جندي وان كانت جماعة سيهانوك تنفرد بالشرعية الكمبوتشية والدولية نظرا لطول الفترة التي قضاها الأمير في الحكم ولاتجاهاته الموالية للغرب .

ثانيا : جهود تسوية الصراع في كمبوتشيا :

ان نشوب الصراع بهذه الصورة - أى على مستويات مختلفة تداخلت فيها الاطراف المعنية بالصراع ، حتم ظهور تحالفات معينة بين هذه الاطراف على اساس تلاقي كل أو بعض المصالح . ومن جهة اخرى فقد ادى هذا التشابك الى قيام علاقات الاعتماد المتبادل داخل الحلف الواحد - فالاتحاد السوفيتي لا يملك التأثير المباشر على مجريات الأمور في كمبوتشيا إلا عبر فيتنام والتي تحتاج بدورها الى تأييد موسكو العسكري والسياسي والاقتصادي ، أما حكومة هانج سامرين فتعتمد على تأييد كل من موسكو وهانوى للبقاء في السلطة . وبالمثل فان تحالف الصين ودول الآسيان يخضع لنفس القاعدة رغم غرابة هذا التحالف بين طرف شيوعي وطرف غير شيوعي . فتأييد الصين للخمير الحمر « وهو مالاتقاه آسيان مبدئيا » لا يمكن ان يتم إلا عبر خطوط الامداد في تايلاند كما ان دول الآسيان تعتمد على هذا التأييد الصيني للمقاومة الكمبوتشية عامة بهدف انهك تحالف موسكو-فيتنام وينوم بنة ماديا ومعنويا مما قد يؤدي في النهاية الى تسوية الصراع عن طريق دول الآسيان بالدرجة الاولى كمنظمة اقليمية وأحد اطراف النزاع وكذلك كانت هناك بعض الجهود للأمم المتحدة كمنظمة عالمية الى جانب بعض الوساطات المحددة لفاعلين اقليميين ودوليين .

وستتناول في هذا الجزء مواقف وشروط اطراف الصراع بالنسبة لأية تسوية للنزاع وأهم الاقتراحات والمفاوضات التي تمت منذ بدء الخلاف ثم التحرك السوفيتي الأخير لتسوية الموقف وما افضى اليه من نتائج .

١ - مواقف اطراف الصراع من التسوية :

لقد كان لكل طرف من اطراف الصراع ، كما سبق الذكر ، شروط خاصة بالتسوية التي يود التوصل اليها بناء على مصالحه ومصالح حلفائه :

وقد شاركت « مجموعة الآسيان » الصين في مخاوفها وعمل الطرفان على اكساب القضية الكمبوتشية ، صبغة دولية باعلان اصرارهما على اشراك الأمم المتحدة في أية تسوية من أى نوع ، وذلك لوضع هانوى تحت المكبر الدولي بغية توليد انواع الضغوط التي فشلت كل من الصين والآسيان في ايجادها ولكنها كانت في النهاية الوسيلة الوحيدة المتاحة لتحقيق الانسحاب الفيتنامي من كمبوتشيا .

ومنذ عام ١٩٧٥ ، كانت دول الآسيان تجاهد لوقف محاولات الاستقطاب التي تعرضت لها من جانب القوى الشيوعية المتعددة ، الصين ، فيتنام والاتحاد السوفيتي التي اشتدت حدة التنافس بينهما في هذه الفترة لنشر نفوذها في المنطقة . إلا انه باحتلال فيتنام لكمبوديا ثم تواجد ١٠٠ ألف من القوات الفيتنامية على حدود تايلاند . وكان على دول الآسيان تغيير سياسة « التجاهل المتعمد » التي كانت تنتهجها فيما مضى . وقد ظلت لفترة غير وجيزة غير مقبلة تماما على التحالف مع الصين خاصة الى ان توحدت مصالح كل من هانوى وموسكو ، حيث بدا وكأن العملاقين الشيوعيين يسعيان لتقسيم منطقة جنوب شرق آسيا فيما بينهما . وعموما تبقى سياسات كل من الصين ودول الآسيان في مواجهة فيتنام مايلي :

أ - محاولة احتواء النفوذ السوفيتي في المنطقة عن طريق فرض العزلة الاقتصادية والمعنوية على فيتنام .
ب - زيادة التبادل الاقتصادي والتكنولوجي مع الغرب والاجتهاد في اجتذابه لكي يلعب دورا في التوازنات الاستراتيجية في المنطقة .

ج - المستوى الداخلي :

تربط كمبوتشيا بفيتنام علاقة خاصة - فمنذ التدخل العسكري الفيتنامي في كمبوديا عام ١٩٧٨ - تحكم العلاقات بين الدولتين معاهدة صداقة وتعاون اقتصادي ودفاعي مبني على احترام علامات الحدود القائمة بينهما .. وتواجه كمبوديا مشكلة تزايد اعداد المواطنين الفيتناميين بالمقارنة للعدد الاصل للشعب الكمبودي - فبينما يعمل هذا العدد الى اقل من ستة ملايين نجد ان عدد المستوطنين الفيتناميين كان يربو على السبعين ألفا عام ١٩٨٣ . هذا الى جانب الخبراء الاقتصاديين والفنيين والثقافيين ، وتبادل الزيارات الرسمية والتوقيع على عدد كبير من المعاهدات في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والتعليم وجميعها يساهم في تحقيق مزيد من الربط بين الفيتناميين والكمبوديين .

وتقوم الحكومة الحالية في بنوم بنة برئاسة هانج سامرين على تأييد كل من فيتنام وموسكو وبعد الاتحاد السوفيتي اكبر المانحين الدوليين لكمبوديا . أما المقاومة الكمبوتشية ، فتعد الصين المؤيد الوحيد لجماعة الخمير الحمر بينما تساند الولايات المتحدة ودول الآسيان فرق

الحمير» ، فإن الآسيان ليست راضية تماما عن هذا التحالف ، اذ صاحبت فترة حكم «الخمير الحمير» لكمبوديا المذابح والاعتقالات والانتهاكات الدموية واشاعة الفوضى في جنوب شرق آسيا بأسرها . وفيما عدا ذلك ، فإن الصين والآسيان تتفقان على صيغة واحدة للتسوية تتضمن الآتى :

- أن يعقد مؤتمر دولي يتم فيه بحث المسألة الكمبودية والتوصل الى حل مقبول للأطراف على أن يتضمن انسحاب قوات هانوى من كمبوديا .
- أن يعقب الانسحاب انتخابات عامة تحت اشراف الأمم المتحدة وهذا يؤكد النقطة السابقة .
- قيام حكومة محايدة على أساس نتائج الانتخابات .
- ٢ - جهود التسوية :

منذ بدأ الصراع الفيتنامي - الكمبودي عام ١٩٧٨ تعددت مجهودات التسوية وكانت معظمها ، كما سبق الذكر ، مبادرات اقليمية خاصة من جانب دول الآسيان ودول الهند الصينية .

ففى السابع من أكتوبر ١٩٨١ ، وفى أثناء انعقاد « المؤتمر الرابع لوزراء خارجية دول الهند الصينية » تقدم وزير خارجية لاوس بمبادرة تكونت من سبع نقاط ونص المضمون على احترام الوضع الراهن والحدود القائمة بين الدول وفتح باب الحوار بين مجموعة الآسيان ودول الهند الصينية . وقد رفضت المجموعة الأولى هذه المبادرة انطلاقا من رفضها للمؤتمر الاقليمي كإطار لتسوية الصراع فى المنطقة .

كما استطاعت دول الآسيان خلال فترة الصراع أن تحافظ على مقعد كمبودتشيا فى الأمم المتحدة وأن تتحدى من داخل هذا المنبر ، بتسوية رسمية تحت اشراف الجمعية العامة للأمم المتحدة وكان من نتيجة هذه الجهود ان اصدرت المنظمة الدولية قرارا بتاريخ ٢٢ أكتوبر ١٩٨١ نص على « الانسحاب الكامل والغير مشروط للقوات الأجنبية من كمبودتشيا » .

وفى الاجتماع الخامس لوزراء خارجية دول الهند الصينية فى ١٧ فبراير ١٩٨٢ ، أصدرت كل من لاوس وفيتنام وكمبودتشيا بيانا أجمعوا فيه على ان احتلال فيتنام لكمبودتشيا ليس الا وسيلة لوقف الزحف الصينى فى المنطقة وأنه بمجرد زوال هذا الخطر ستقوم قوات هانوى ، بالانسحاب من كمبوديا .. وفى اجتماعهم التالى عام ١٩٨٢ تقدمت دول الهند الصينية بمبادرة « لتحالف ودى » بينهم وبين دول « الآسيان » على أن يتم عقد مؤتمر موسع للأمن الاقليمي يضم المجموعتين وقد رفضت « الآسيان » هذا الاقتراح ايضا حيث أنه يعنى دفع دول جنوب شرق آسيا بطريقة غير مباشرة ، للاعتراف بحكومة هانج سامرين . وفى المقابل ، تقدمت دول « الآسيان » الى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى أكتوبر ١٩٨٣ بمبادرة عرفت « باتحاد الدول الواحد

أ - الاتحاد السوفيتى :

لم تكن موسكو معارضة تماما لتسوية سلمية فى كمبوديا وعلى العكس مما يعتقد الكثيرون - اذ ان سياسة الكرملين فى الاحتفاظ بكمبودتشيا فى قبضته كانت مجرد وسيلة للضغط على الصين لتحسين هذه العلاقات إلا أن موسكو لم تكن ابدا لتجعل من كمبودتشيا عائقا لفرص الوفاق مع الصين والولايات المتحدة . فرغم حاجة السوفييت لقواعدهم فى فيتنام ورغم الميزة السياسية التى يحققها اعتماد هانوى على موسكو إلا ان وجود تحالف قوى وجاد بين بكين وواشنطن ضد موسكو يعد فى الحسابات السوفيتية أخطر بكثير من فقدان هذه القواعد . ومن ناحية أخرى فان هذا الاعتماد قائم مع احتلال فيتنام لكمبوديا أو بدونه ولعل اهم ماتخشاها موسكو هو عودة حكومة «الخمير الحمير» أو وصول حكومة معادية للاتحاد السوفيتى الى السلطة . ولذلك فقد عملت موسكو فى السنوات الاخيرة على اضعاف الشرعية الوطنية على حكومة هانج سامرين والمناداة بعقد مؤتمر دولي يؤكد ويضمن هذه الشرعية . ويرى البعض أن نظام سامرين استطاع رغم الظروف الداخلية الصعبة أن يحقق بعض النجاح الاقتصادي وأن يستقطب بعض التأييد الشعبى . وهذا أكد الرؤية السوفيتية بأن نظام هانج سامرين ، إذا ما اضطرت فيتنام للانسحاب « سيكون قادرا على الدفاع عن بقائه » .

ب - فيتنام :

تعد كمبودتشيا بالنسبة لهانوى خط دفاع رئيسى ولذلك فان احتلالها لها فى معناه الحقيقى ضرورة أمنية بحتة . وترى فيتنام ان انسحابها من كمبوديا تحت اية صبغة ممكنة مرتبط بتحقيق الشروط الآتية :

- ١ - توقف الصين عن تأييد جماعة الخمير الحمير .
- ٢ - تهدئة التوترات العسكرية على الحدود الفيتنامية التايلاندية والذي يعنى ضمنا توقف حكومتى بكين وواشنطن عن تقديم الدعم العسكرى لتايلاند .
- ٣ - مواصلة المحادثات الفيتنامية الصينية بشأن قضايا الحدود الشمالية بينهما .

٤ - ان يتم بحث المسألة الكمبودية داخل اطار قومى وهو مالم تقره دول الآسيان .

ج - الولايات المتحدة :

لم تقبل واشنطن أى صيغة للتسوية اذا لم تكن تنص صراحة على انسحاب القوات الفيتنامية من بنوم بنة . أما موقفها من المقاومة الكمبودتشية ، فيؤيد البيت الابيض جميع فرق المقاومة فيما عدا «الخمير الحمير» . تتراوح منح واشنطن الى هذه المقاومة ما بين ٥ ملايين و ٦ ملايين دولار سنويا .

د - الصين :

بينما تتفق هذه الاطراف الثلاثة مع الولايات المتحدة على حتمية الانسحاب الفيتنامي من كمبوديا إلا انها تختلف فيما يتعلق بالمقاومة فبينما تؤيد الصين «الخمير

ومن ناحية أخرى . فقد تقدم وزير خارجية النمسا بعرض نص على أن تقوم « محادثات للسلام » بين حكومة هانج سمارين وائتلاف المقاومة الكمبودشية تعقد في فينيا . وقد رفض سيهانوك زعيم المقاومة هذا العرض واقترح أن تعقد هذه المحادثات مع القيادة الفيتنامية على أن يحضرها ممثلون عن حكومة كمبوديا - وقامت هانوى برفض الاقتراح ويتضح من العرض السابق أنه رغم تعدد وكثافة مبادرات التسوية التي تشابهت في معظمها فقد ظلت هناك عقبتان : مشكلة الانسحاب الفيتنامي وقضية اشراك الخمير الحمر في الصيغة النهائية لأية تسوية ولذلك كانت هذه الجهود رغم كثافتها وتعددتها تسير منذ البداية في طريق مسدود .

٣ - التحرك السوفيتي وبوادر انفراج الأزمة :

بحلول عام ١٩٨٧ ، بدأ وكأن أزمة كمبودشيا أصبحت قريبة الحل - إذ أن العزلة السياسية التي فرضت على فيتنام والأزمة الاقتصادية الطاحنة التي تجتاحها منذ عدة سنوات في الوقت الذي منعت فيه معظم الدول منحها ومساعداتها حتى تتم التسوية وفشل هانوى ذاتها بعد عشر سنوات من الاحتلال في إيجاد الضمان لعدم عودة « الخمير الحمر » إلى الحكم أو على الأقل بقاء الحكومة الموالية لها في السلطة هذه الظروف بدت وكأنها تدفع هانوى نحو تسوية عاجلة . ومن ناحية أخرى فقد أبدى نظام بنوم بنة في ٨ أكتوبر ولأول مرة استعدادا للتفاوض غير المشروط مع ائتلاف المقاومة بما فيها « الخمير الحمر » بهدف الوصول إلى مصالحة وطنية والموافقة على انسحاب فيتنام وعقد انتخابات عامة والتفاوض مع تايلاند بشأن تحديد الحدود بينهما ، وعقد مؤتمر دولي يضم المقاومة ونظام سامرين وموسكو وواشنطن وبكين .

وكان جورباتشوف في لقائه مع نجوين تنلينه سكرتير الحزب الشيوعي الفيتنامي في موسكو في أوائل مايو من العام الماضي قد أبدى موقفا يمكن أن يوصف بالاعتدال تجاه الصين على عكس الموقف الفيتنامي . وقدم جورباتشوف صيغة جديدة كأساس لحل الصراع الكمبودي وهي « إعادة توحيد القوى الوطنية » وقد أظهرت التعليقات على هذا اللقاء أن جورباتشوف كان يقصد « بالقوى الوطنية » التحالف القديم الذي ضم سيهانوك والشيوعيين في مواجهة نظام لون نول تحت حماية واشنطن .

وقد تبلورت هذه التغيرات المفاجئة في مواقف الأطراف الأساسية للصراع في اللقاءات التي تمت بين سيهانوك وزعيم الحكومة الائتلافية في المنفى وهون سين رئيس وزراء بنوم بنة - وتتلخص خطوات التسوية الحديثة فيما يلي .

أ - تم اللقاء الأول بين سيهانوك وهون سين في باريس في الرابع من ديسمبر الماضي في فرنسا ورغم تبادل الاتهامات

والخمسين « طالبت فيها بانسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا تحت اشراف قوات حفظ السلام وعلان المنطقة الغربية منطقة منزوعة السلاح وأقر الاقتراح بموافقة ١٠٥ ورفض ٢٢ واقتناع ١٩ من الأعضاء عن التصويت . أما فيتنام فقد أكدت أنه ليست لديها أية « نية » للانسحاب .

إلا أن أهم تحرك اقليمي لتسوية النزاع في كمبودشيا جاء باعلان مبادرة جديدة لدول الآسيان في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٢ . ولم تختلف هذه المبادرة كثيرا عن سابقتها من حيث اشتراط الانسحاب التدريجي ، ووقف اطلاق النار وانتخابات عامة وأن تتم جميع هذه الخطوات تحت الاشراف الدولي . بيد أن هذه الصيغة احتوت على بند جديد هو بند « المصالحة الوطنية » والذي نص على أن تشترك جميع الأطراف الكمبودشية بما في ذلك النظام الحالي في انتخابات عامة بغية اقامة حكومة جديدة تتمتع بالتأييد الشعبي .

وقد أعلنت حكومة كمبودشيا رفضها القاطع وبالمثل رفضت الصين والخمير الحمر مبدأ المصالحة في حد ذاته .

واستمرت الجهود الآسيوية في عام ١٩٨٤ وقام وزراء خارجية « آسيان » في اجتماعهم السنوي في فبراير من نفس العام باصدار اعلان جديد طالب بمزيد من التأييد الدولي للقضية الكمبودشية فسرره البعض على أنه رغبة دول المجموعة في أن تلعب واشنطن دورا أكثر حيوية وإيجابية في المنطقة . وكان أن أعلنت فيتنام في أغسطس أنها ستقوم بسحب جميع قواتها من كمبودشيا إذا ماتم التوصل إلى صيغة سياسية مقبولة بين الأطراف الداخلية باستثناء الخمير الحمر .. وكانت هانوى قد قامت بعدة جولات انسحابية من بعض القطاعات في كمبوديا - ثم تقوم بتعويضهم في وقت لاحق . ففي ٢٩ نوفمبر ١٩٨٢ ، ثم سحب ٢٠ ألفا من هذه القوات وبعد عدة أسابيع احضرت هانوى ١٥ ألف جندي إلى كمبوديا ليحلوا محل القوات المنسحبة .

ورغم عدم توقف المراسم الدبلوماسية خلال عام ١٩٨٥ ، فقد أظهرت قمة جنيف بين جورباتشوف وريجان أن مسألة كمبودشيا كانت فوق مستوى النقاش بالنسبة للاتحاد السوفيتي واستمر تعزيز موسكو لمنشأتها في كارم رام ودانوتنج في فيتنام .

وخلال اجتماع مجلس وزراء ائتلاف المقاومة الكمبودشية ببكين في سبتمبر ١٩٨٦ ، أعلنت المقاومة مبادرة الثماني - نقاط - التي نصت على الانسحاب التدريجي للقوات الفيتنامية من كمبودشيا على أن تقوم حكومة جديدة تضم قيادات نظام هانج سامرين وفرق المقاومة الثلاث وبيتما وافقت على هذا الاقتراح الصين ودول الآسيان فقد قابلته فيتنام ، وكما هو متوقع بالرفض .

مبادرته التي لم تختلف كثيرا عن مبادرة رئيس الوزراء ولكنه رفض استمرار حكومة هانج سامرين في السلطة حتى عقد الانتخابات واقترح اقامة حكومة جديدة تتقاسم السلطة فيها الأطراف الأربعة . كما أن أمير المقاومة تنازل عن مطلبه القديم الخاص بوضع كمبوديا تحت اشراف قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة - وكانت فيتنام ونظام هانج سامرين « والخمير الحمر » يرفضون هذا المطلب .

٤ - تقييم التسوية الجديدة :

لقد سبق وأن اشرنا الى ان العقبتين الاساسيتين امام تسوية الصراع الكمبوتشي هما مسألة الاحتلال الفيتنامي ومسألة دخول الخمير الحمر في ائتلاف المقاومة . وبينما أدى الاتفاق الجديد الى تسوية القضية الأولى الا ان القضية الثانية ظلت محور خلاف - وهذا هو الأساس الذي يحدد مكاسب وخسائر كل طرف في ظل التسوية الجديدة ويجب التأكيد هنا على أن حجم المكسب او الخسارة ، حتى في حالات توافق اهتمامات الأطراف داخل الحلف الواحد ، تختلف حسب اولويات المصالح كما يضعها كل طرف من أطراف الصراع ولذا فانه في حالة التحالف المضاد لفيتنام « واشنطن - بكين - الاسيان » كان انسحاب هانوي من كمبوديا المصلحة الأولى لأطراف التحالف .

فبالنسبة للولايات المتحدة ، فان أولى اولوياتها كانت اخراج الفيتناميين من كمبوتشيا وابعادها عن النفوذ الشيوعي المباشر او حتى التخفيف من حدته . وعلى ذلك ، فان الاتفاق الجديد يرتبط بصميم المصلحة الأمريكية . الا ان نص التسوية الجديدة على ادماج الخمير الحمر في الصيغة السياسية المقبلة لكمبوتشيا يتعارض مع مصلحة الولايات المتحدة التي لم تبغ في رؤية حكومة شيوعية تحكم كمبوديا بيد ان هذا لا يعد خسارة كبيرة لواشنطن حيث ان « الخمير الحمر » يمثلون جزءا واحدا من الائتلاف الحكومي الذي يستولى السلطة مؤقتا . كما ان ان نتيجة الانتخابات العامة في حالة عقدها قد تأتي لصالح البيت الأبيض بهزيمة الخمير الحمر وفوز سيهانوك او سون سان وينطبق نفس هذا التحليل على الصين التي تنصب مصلحتها الاساسية في المنطقة على تراجع قوات فيتنام الى حدودها الطبيعية وقد ذكرت بعض المصادر ان الحكومة الصينية قد منحت هانوي منحة اقتصادية كبيرة في سبيل اتمام الانسحاب في الموعد المحدد .

ورغم ان وصول المقاومة الى الاشتراك في الحكومة الائتلافية بما فيها الخمير الحمر الذين تؤيدهم بكين ، يعد مكسبا قويا لها ، فقد بدأت الصين في تقليص حجم مساعداتها للخمير الحمر واعلنت تأييدها لسيهانوك وهو تغير غير متوقع ربما تكون قد انتجته جهود التسوية الأخيرة .

القاسية بين الجانبين فقد اصدرا اعلانا تضمن البنود الأساسية الخاصة بالاتفاق المبدئي الجديد وهي :

- ١ - ان يتم تسوية الصراع الكمبوتشي بطرق سياسية .
- ٢ - يجب على الشعب الكمبودي ذاته ان يبادر بفض هذا النزاع عن طريق اشراك جميع الأطراف المعنية في مفاوضات التسوية .

٣ - في حالة التوصل الى اتفاق بين هذه الاطراف ، يتم عقد مؤتمر دولي يضع الضمانات اللازمة لتنفيذ الاتفاق والحفاظ على استقلال كمبوتشيا .

ب - تم اللقاء الثاني بين الطرفين في فرنسا في ٢١ يناير ١٩٨٨ حيث تم الاتفاق على :

١ - ان يتم الانسحاب الفيتنامي من كمبوديا في فترة زمنية تبلغ ٢٤ شهرا على ثلاث مراحل .

٢ - تكوين حكومة ائتلافية تضم كلا من جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية وائتلاف المقاومة في المنفى بعد انتهاء مرحلة الانسحاب الثانية .

٣ - ظل هناك خلاف حول العلاقة الزمنية بين قيام هذه الحكومة وبين عقد انتخابات عامة في البلاد - فبينما أراد رئيس الوزراء عقد الانتخابات أولا ثم تكوين الائتلاف الحكومي ، أراد سيهانوك تأخير هذه الانتخابات الى ما بعد تشكيل الائتلاف الحكومي .

ج - في ٢٦ مايو ، أعلنت وزارة الدفاع الفيتنامية عن اتفاق عقده مع بنوم بنه يقضي بانسحاب ٥٠ ألفا من قواتها مابين يونيو وديسمبر من العام الحالي . اما بقية قوات هانوي فسيتم وضعها تحت اشراف الحكومة الكمبودية للتمهيد للانسحاب الشامل في ١٩٩٠ وفي اليوم التالي ، تم الاتفاق ايضا على تراجع القوات الفيتنامية مسافة ٣٠ كم بعيدا عن الحدود الكمبودية التايلاندية .

د - كان أول لقاء بين زعماء المقاومة الكمبوتشية ورئيس الوزراء هون سين في تاريخ صراعهما الطويل في بوجور بأندونيسيا خلال الفترة مابين ٢٥ و ٢٨ يوليو . وقد عرض رئيس الوزراء صيغة سباعية النقاط للمصالحة الوطنية كان أهم ما جاء فيها :

١ - ان يتم تكوين « مجلس المصالحة الوطنية » يتولى الاشراف على البيئة السياسية في الفترة الانتقالية التي ستمربها البلاد حتى عقد انتخابات الحكومة المستقبلية على أن يضم المجلس الأطراف الأربعة تحت رئاسة الأمير سيهانوك .

٢ - ان تستمر حكومة هانج سامرين في ممارسة مهامها حتى يتم عقد الانتخابات الجديدة وهو ما لم تقره المقاومة الكمبوتشية .

٣ - قطع جميع الامدادات الخارجية العسكرية والاقتصادية عن فرق المقاومة وان تتم التسوية الجديدة تحت الاشراف الدولي .

وقد قاطع الأمير سيهانوك رسميا هذه الصيغة وفي لقاءه مع زعماء المقاومة في جاكارتا في نفس الفترة قدم

بين هذه التسوية وبين التغير الاساسى الذى يشهده الاتحاد السوفيتى منذ وصول جورباتشوف الى السلطة ، وهو تطبيق السياسات الاصلاحية الاقتصادية والسياسية والتي يرى جورباتشوف انها اصبحت اكثر من حتمية بالنسبة لاقتصاده المنهك .

وهكذا أصبح على الزعيم السوفيتى الجديد أن يختار بين مزيد من التضحيات الاقتصادية للحفاظ على حلفائه او التقهقر والتفرغ للقضايا الداخلية . وقد أرادت موسكو أن تنتهج طريقا يحقق الهدفين معا عن طريق : ١ - محاصرة الولايات المتحدة او غزوها « بخطة سلام عالمية » شملت تهدة سباق التسلح بينهما من أجل خفض الاتفاق العسكرى والضغط على الحكومات الموالية لموسكو لتسوية الصراعات الاقليمية فى العالم الثالث وهذا ماتم بالنسبة لكمبوتشيا .

٢ - انتهاج سياسة جديدة فى العالم الثالث تعتمد اساسا على تحجيم الوجود السوفيتى فيه وتقوم على مبدئين أساسيين :

اولا : السحب التدريجى للمساعدات السوفيتية العسكرية والاقتصادية التى تمنح للحكومات الشيوعية والتي تأكد فشلها فى خلق « نظم شيوعية مستقرة » ثانيا : إقامة علاقات جديدة مع الدول غير الشيوعية فى افريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية والتي تتمتع بنفوذ وسيطرة اقليمية قوية .

وانطلاقا من هذه الرؤية يصبح من الطبيعى بل والمنطقى أن تكون حركة تسوية الصراعات الاقليمية فى العالم الثالث مسببة ومرتبطة بحركة التنازلات السوفيتية التى صاحبت جو الوفاق الجديد بين العملاقين .

واذا كانت السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى قد وضعت فى خدمة الأغراض الاقتصادية وليس العكس ، فانه فى حالة التسوية الكمبوتشية تصبح المكاسب السوفيتية « المتوقعة » من التسوية مايلى :

١ - تحسين صورة الاتحاد السوفيتى امام الغرب والابقاء على مناخ الوفاق الجديد مع واشنطن .

٢ - تطبيق العلاقات مع الصين التى تضمنت شروطها الثلاثة لاستئناف العلاقات مع الاتحاد السوفيتى منذ خلافهما الايديولوجى فى اواخر الستينات الانسحاب من أفغانستان وانسحاب فيتنام من كمبوتشيا وتسوية مشكلة الحدود فى منشوريا . ان عودة العلاقات بين العملاقين الشيوعيين كما كانت عليه من قبل يعنى تهدة « الشكوك العسكرية » بين الجانبين والذى يعنى ايضا تخفيض نفقات التسلح . ومن جهة أخرى فإن نمو العلاقات التجارية بين الدولتين (وهذا ماحدث بالفعل اذ اصبحت الصين ثانى الشركاء التجاريين لموسكو بعد اليابان) وزيادة تعاملاتهما مع الغرب سيؤدى الى انخراطهما فى كل من النظامين الاقتصاديين الدوليين - الاشتراكى والرأسمالى .

وتعد دول مجموعة « الآسيان » اكثر الاطراف استفادة من التطورات الأخيرة ليس فقط لأن الانسحاب الفيتنامى من كمبوديا يعنى تهدة ومنح الاستقرار للأوضاع الاقليمية ، بل لأن ذلك يعنى اولا انحسار المد الشيوعى عامة والصينى خاصة فى جنوب شرق اسيا ويعنى ثانيا فقد الفاعلين الدوليين خاصة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لبررات التدخل او حتى تكثيف التفاعلات داخل المنطقة . الا ان التسوية الجديدة . وكما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة لم نستطع ان تغير من المخاوف الاسيوية بشأن مجموعة الخمير الحمر .

وهكذا ، فإن التنازلات التى تمت من أجل الوصول الى هذه التسوية ، جاءت من جانب التحالف الثانى الذى يضم موسكو - هانوى وبنوم بنه . ويتمثل اول بنود التسوية وهو الانسحاب الشامل للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا وماينطوى عليه من انكماش للنفوذ السوفيتى فى الهند الصينية ، والذى قد يدع الفرصة لنمو السيطرة الصينية - الأمريكية على المنطقة بالاضافة الى احتمال وصول حكومة جديدة فى كمبوديا معادية للاتحاد السوفيتى . وفى حالة اتمام هذا الانسحاب ، فسيكون ذلك تنازلا كبيرا من جانب موسكو اذ تقيم كمبوديا مع لاوس وفيتنام مثلثا شيوعيا صعب الاختراق داخل جنوب شرق اسيا .

اما فيتنام ، فيعد انسحابها من كمبوديا إنكشافا امثيا خطيرا يمس احد خطوط دفاعها الأول - هذا الى جانب تخوف كل من هانوى وبنوم بنه من وصول « الخمير الحمر » الى السلطة فى حالة فوزهم فى الانتخابات العامة المزمع عقدها غير أن خروج فيتنام من كمبوتشيا يضمن حصول كلتا الحكومتين على الدعم الاقتصادى والتأمين السوفيتى ضد الخطر الصينى .

ومجمل القول فإنه من الصعب التحدث عن تنازلات حقيقية من جانب واشنطن وبكين والآسيان بالمقارنة لمواقفها الأصلية حتى فيما يختص بالخمير الحمر حيث ان ذلك لن يتم تحديده فى الفترة الراهنة على الأقل وحتى عقد الانتخابات بينما تركزت هذه التنازلات على الجانب الآخر .

ثالثا : دوافع التحرك نحو التسوية :

تسير كثافة التحركات الدبلوماسية منذ بدأ الصراع فى كمبوديا وفشلها على مدى عشر سنوات فى فض النزاع . ان المفتاح الى التسوية الأخيرة كان تنازل الاتحاد السوفسييتى عن موقفه الأصيل بتأييد الاحتلال الفيتنامى لكمبوديا - فقد قامت موسكو بالضغط على هانوى للقيام بالانسحاب وعلى حكومة بنوم بنه للموافقة على المفاوضات مع ائتلاف المقاومة الوطنية . .

واذا كانت التسوية الأخيرة قد تحركت بعجلات سوفيتية فان هذا يعنى وجود نوع ما من العلاقة السببية

الاقتصادية الطاخنة . ويتفق الأمير سيهانوك زعيم المقاومة مع هذا الرأي ويؤكد ان العقبة الوحيدة لتحقيق السلام في كمبوديا هو احتمال عودة نظام بول بوت من جديد الى السلطة .

لقد كانت الصين وبعض دول الاسيان - تستخدم « الخمير الحمر » كورقة للضغط على فيتنام الانسحاب . بيد أن ماتضمنته التسوية الجديدة من دخول الخمير الحمر في الحكومة الائتلافية التي ستتولى السلطة قبل عقد الانتخابات يظل أمرا يورق معظم الاطراف وفي مقدمتها الولايات المتحدة وموسكو .

وتشير بعض المصادر الى ان « الخمير الحمر » قد بدأوا ومنذ العام الماضي في تحسين موقفهم السياسي استعدادا لفترة مابعد الانسحاب فقد عمدوا الى تهدئة المشاحنات العسكرية مع فريق سيهانوك وعلى الحدود مع تايلاند . وتنتشر المجموعة ٢٠ ألفا من قواتها داخل كمبوديا . وفي حالة وصول الحكومة الائتلافية الى السلطة فقد تضطر الى الاستعانة بالقوة العسكرية التي يمثلها الخمير الحمر لمواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التي ستعقب الانسحاب وبمعنى اخر اضعاف عناصر الائتلاف غير الشيوعية والذي قد يفضي في النهاية الى فوز الخمير الحمر في الانتخابات على الرغم من الشعبية والشرعية التي تحظى بها جماعة الأمير سيهانوك ، وهذا ما لن تسمح به بالطبع اى من اطراف الصراع .

وحيث ان هذه التسوية تعتبر تسوية غير جذرية للصراع في كمبوديا ، فإنه يصعب التنبؤ بما يمكن أن تصل اليه الأوضاع بعد الاتفاق الأخير .

ويبقى هناك احتمالان : الاحتمال الأول ان تلجأ موسكو الى المساومة على اتمام انسحاب فيتنام باشتراط خروج الخمير الحمر من الائتلاف الحكومي .

وبذلك يتجدد الصراع المسلح وتتوقف عملية الانسحاب أما الاحتمال الثاني والأقرب الى اعتباره حلا جذريا هو أن توافق جميع الاطراف الدولية والاقليمية المتورطة في الصراع وعلى رأسها الصين على قطع المساعدات والامدادات العسكرية عن « الخمير الحمر » والذي سوف يؤثر تأثيرا مباشرا وحادا على ادائهم العسكري في مقابل تعزيز فرق المقاومة الأخرى لقلب موازين القوى بينها ، بما يمهد لوصول حكومة معتدلة الى السلطة . □

٣ - مد جسور التعاون والوفاق مع الغرب ودول مجموعة « الاسيان » بما يساعد على تحييد هذه الدول بعيدا عن النفوذ الصيني والأمريكي فتهيئة مناخ من الاستقرار السياسي الاقليمي يؤدي بدوره الى تسهيل مثل هذه التفاعلات بين مجموعة الاسيان ودول الهند الصينية ويقلل بالتالي من اعتماد هذه الدول على موسكو عسكريا واقتصاديا وخاصة فيتنام .

وفي ظل هذه المعادلات السياسية الدولية المعقدة كان ضغط الاتحاد السوفيتي على هانوي للتعجيل بتسوية موقفها في كمبوديا - فكان اول لقاء بين سيهانوك ورئيس الحكومة الكمبودية هون سين في ٤ ديسمبر من العام الماضي اى قبل انعقاد قمة واشنطن بين جورباتشوف وريجان بأربعة ايام فقط . ثم كان اول اتفاق بين فيتنام وكمبوديا يقضى بانسحاب ٥٠ ألفا من قواتها قبل نهاية عام ١٩٨٨ وكان ذلك في السابع والعشرين من مايو الماضي ، - اى في اليوم الأول من قمة موسكو بين العملاقين حيث تم تبادل وثائق معاهدة ازالة الاسلحة النووية ، وهذا التزام بين الأحداث له دلالات عميقة - لقد بدا وكأن الاتحاد السوفيتي كان يقدم تنازلاته للغرب والولايات المتحدة من اجل وفاق امريكي سوفيتي بكلا البلدين - تنازلات دولية عسكرية تتعلق بمكانته كقوة كونية عظمى وتنازلات اقليمية في كمبوديا وأفغانستان وأنجولا - كما يؤكد هذا التزام بين خطوات تحقيق الوفاق وبين خطوات تسوية الصراعات الاقليمية ، ان التسوية تمت بفضل هذه التنازلات .

رابعاً : التسوية الجديدة ومستقبل الصراع في كمبوديا :

يصف المراقبون السياسيون اتفاق المقاومة والحكومة الكمبودية وفيتنام بأنه نجاح ملموس وان كان محدودا فقد ظلت هذه الأطراف الثلاثة ترفض ولدة عشر سنوات اية تسوية قد تفضي الى خسائر من اى نوع .

الا ان هذه التسوية ، تظل مشروطة بتنفيذ بند الانسحاب وباجراءات انتخابات عامة لاختيار الحكومة المقبلة . وفي تقدير الكثيرين ان فيتنام ستمضى بجدية في الانسحاب بناء على توجيهات موسكو ولانشغال قيادة هانوي الجديدة بتأمين اكبر قدر ممكن من المساعدات الاقتصادية الشيوعية والغربية لتواجه بها ازمته



[٤]

أمريكا الوسطى

عماد جاد

ويلاحظ ان هذه الصراعات بين القوى الشعبية الهادفة الى اسقاط نظم الحكم الديكتاتورية وبين الحكومات العميلة قد اخذت دفعة للامام بنجاح قوات الساندينستا اليسارية في نيكاراغوا في اسقاط نظام حكم الديكتاتور انستاسيو سوموزا في يوليو ١٩٧٩ وتقدم حكومة الساندينستا بطلب الانضمام لحركة عدم الانحياز . وقد برزت هذه الدفعة في النشاط الذي دب في اعمال المقاومة في السلفادور وجواتيمالا وغيرها الامر الذي جعل الولايات المتحدة تتحرك بسرعة لاحتواء نظام ماناجوا واسقاطه حتى لا تنتشر عدواه التقدمية ويضعه ثوار البلدان المجاورة قدوة لهم .

ويمكن القول ان السياسة الامريكية لمواجهة نظام ماناجوا قد اشتملت هي اربعة مكونات وهي :-
(١) تجميع شتات الحرس الخاص بالديكتاتور المخلوع - سوموزا - وبعض انصاره فيما سمي بقوات الكونترا وامدادها بالسلاح لشن حرب عصابات ضد حكومة ماناجوا انطلاقا من اراضي جيرانها لاسيما هندوراس .

(٢) فتح جبهة لاستنزاف قوى حكومة ماناجوا بدفع قوات هندوراس للتحرش بها والوصول بذلك الى مرحلة الصدام حتى تجد واشنطن مبررا للتدخل المباشر . وفي هذا الاطار سعت الولايات المتحدة الى تزويد الحكومات الاخرى في المنطقة بالسلاح سواء مباشرة او من خلال حلفائها ويأتى في هذا الاطار انشاء المطارات العسكرية في

تعد مشكلة امريكا الوسطى نموذجا للمشاكل الاقليمية التي تغذيها تدخلات القوتين الاعظم بدءا من التدخل الامريكى لوقف المد التقدمى في هذه المنطقة ومروا بتوكيل اطراف اقليمية وجماعات محلية للتصدى لهذا المد وانتهاء بالتدخل المباشر بجانب الوكيل في مواجهته مع اصحاب هذا المد . وفي هذا الاطار لم تتوان الولايات المتحدة عن عرقلة اية محاولة لاحلال السلام في المنطقة لاتسفر عن اسقاط التجارب التقدمية وعودة الامر الواقع الى ماكان عليه قبل بروز هذه المحاولات .

والمشاكل الخاصة بأمريكا الوسطى - والتي تجرى حاليا محاولات جادة للتغلب عليها - تعود بالاساس الى الهيمنة الامريكية على بلدان المنطقة الخمس (نيكاراغوا ، السلفادور ، جواتيمالا ، هندوراس ، كوستاريكا) وزرع حكومات عميلة تعمل - في الغالب - ضد مصلحة شعبيها . وقد جرت العديد من المحاولات الشعبية للتخلص من نظم الحكم الديكتاتورية الرجعية التي تجثم على صدور هذه البلدان ، الا انها باءت في معظمها بالفشل بسبب التدخل الامريكى المباشر وغير المباشر . وقد شهدت السلفادور نموذجا لذلك عندما استطاع الثوار اليساريون تحقيق بعض التقدم عام ١٩٨٣ الامر الذى استوجب التدخل الامريكى السريع للحيلولة دون سقوط الحكومة المركزية ولتظل الحرب الاهلية مشتعلة في السلفادور وغيرها من بلدان امريكا الوسطى .

الرغبات الأمريكية . ويمكن القول أيضا ان التنازلات التي قدمتها حكومة ماناجوا - بضغوط سوفيتية - لم تسفر عن أحداث تهدئة في الصراع بسبب الرؤية التاريخية الأمريكية للمنطقة بأعتبارها منطقة نفوذ وهيمنة أمريكية غير مسموح لحكوماتها بمعارضة التوجهات الأمريكية او بدخول المنطقة اطار التنافس مع قوى أخرى حتى وان كانت حليفة للولايات المتحدة وهو مانستدل عليه من البيان الأمريكي الصادر لأدانة امدادات فرنسا لحكومة ماناجوا بالسلاح .

ومن هنا يمكن تقسيم الجهود السلمية للسيطرة على صراعات أمريكا الوسطى الى :-

- (١) جهود مجموعة الكونتادورا .
- (٢) جهود بلدان أمريكا الوسطى الأخرى او دول منفردة من المجموعة الأولى .
- (٣) جهود نابعة من تنازلات نيكاراغوا بضغوط سوفيتية .

(١) جهود مجموعة الكونتادورا :- وقد جاءت هذه الجهود بعدما وصل الموقف الى درجة عالية من الخطورة وتسبب في ازهاق ارواح عشرات ان لم يكن مئات الالاف من ابناء المنطقة واشتعال الصدامات الحدودية بين نيكاراغوا ودول عميلة للولايات المتحدة لاسيما مع عودة روح الحرب الباردة الى الاشتعال بمجيء ريجان عام ١٩٨١ . وقد تشكلت مجموعة الكونتادورا بهدف التوسط لانهاء هذه الصراعات . وجاءت نشأتها في يناير ١٩٨٣ بجزيرة كونتادورا بينما من اربعة بلدان هي بنما والمكسيك وكولومبيا وفنزويلا . كما تشكلت مجموعة أخرى لدعم جهود الكونتادورا وهي المجموعة التي اطلق عليها اسم مجموعة المساندة والتي تألفت من اربعة بلدان هي الأرجنتين والبرازيل وبيرو واورجواي .

وقد سعت هذه المجموعة منذ تأسيسها الى بذل جهودها للتوصل الى حل سلمي لصراعات المنطقة وتبلورت اولى جهود هذه المجموعة في وثيقة اعلان كانكون في ١٩٨٢/٧/٨٦ والتي كانت محصلة لاجتماعاتها في مدينة كانكون وقد دعت هذه الوثيقة الى :-

- اقامة مناطق منزوعة السلاح في أمريكا الوسطى .
- حظر استخدام اراضى اى دولة بالمنطقة للقيام بعمليات سياسية او عسكرية تستهدف زعزعة الاستقرار في اى دولة أخرى .

- سحب المستشارين العسكريين الاجانب .
- رفض اقامة قواعد عسكرية اجنبية على اراضى هذه الدول .

- تنظيم دوريات على الحدود المشتركة وقيام مجموعات من المراقبين بفرض رقابة على الحدود .

- تجميد مشتريات الاسلحة الهجومية وبدء مفاوضات لضبط كمية الاسلحة والحد منها .

هندوراس لاسيما في منطقة الحدود مع نيكاراغوا والتي تم انشاء ثمانية منها خلال الفترة من ٨٢ - ١٩٨٦ . وكذلك تزويد اسرائيل لقوات هندوراس بطائرات اف - ٥ وكفير . وايضا التوسع في اجراء المناورات العسكرية بالذخيرة الحية على حدود نيكاراغوا .

(٣) محاولة عزل نظام ماناجوا على الصعيدين الدولى والاقليمى ومنع الدول الأخرى من تزويدها بالسلاح ولذلك لم تتردد الولايات المتحدة في الاعلان عن شعورها بخيبة الأمل الشديدة والاحباط لقرار فرنسا بتزويد ماناجوا بالسلاح واعتبار ذلك يشكل مساسا خطيرا بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة في الكاريبي .

(٤) عرقلة اية محاولات لاحلال السلام في المنطقة لانسفر عن كسر شوكة نظام ماناجوا مالم يمكن اسقاطه . ومن خلال تكامل هذه المكونات الأربع شرعت الولايات المتحدة في التصدى لحكومة ماناجوا ومن ثم عرقلة اية محاولات اقليمية ومحلية لاحلال السلام الأمر الذى يفسر مختلف التحركات في المنطقة وحقيقة مالها في النهاية . ومع اصرار الولايات المتحدة على المضى قدما في تنفيذ مكونات هذه السياسة ، كان من المنطقى ان يحدث التلاقى بين ماناجوا وموسكو وتقوم الأخيرة بالأمداد الأولى ببعض ماتحتاجه من المساعدات العسكرية لمواجهة المؤامرات الأمريكية ومن ثم دخلت المنطقة ومشكلتها في اطار العلاقات الأمريكية السوفيتية وتصاعدت مشاكل المنطقة بالتبعية .

الجهود السلمية لحل الصراع :-

فيما يتعلق بمحاولات السيطرة على صراعات المنطقة واحلال السلام بها نجدها تتميز بالتعدد والتنوع من خلال قيام اطراف اقليمية ومحلية - تستمد قوتها من المنطقة - بذلك وعلى رأسها مجموعة الكونتادورا ومجموعة دول المساندة ثم كوستاريكا وجماعات محلية أخرى .

ولابد من الاشارة هنا الى ان هذه الجماعات قد قامت بجهدا هذا ضد رغبة الولايات المتحدة الأمر الذى اسفر في النهاية عن جهود أمريكية مضادة لجهود هذه المجموعات في محاولة لاشعال التوتر والصراع مرة أخرى لاسيما كلما لاح في الافق امكانية نجاح وساطة وجهود هذه المجموعات .

ويمكن القول ايضا انه اذا كانت بعض المشاكل الاقليمية الأخرى قد شهدت نوعا من التهدئة في اطار المناخ الذى اطلق عليه التقارب الأمريكى السوفيتى الجديد لاسيما بعد قمى واشنطن (ديسمبر ١٩٨٧) وموسكو (مايو ١٩٨٨) فان منطقة أمريكا الوسطى لم تشهد هذه التهدئة ، واذا كانت قد شهدت ملامح لها فانما جاءت حصيلة ضغوط سوفيتية على حكومة ماناجوا لتقديم مزيد من التنازلات لمتحدى الكونترا تلاقيا مع

- الامتناع عن الادلاء بأي تصريحات او اصدار بيانات او القيام بأي أعمال أخرى من شأنها تهديد الاستقرار في المنطقة .

وقد قوبلت مبادئ هذا الميثاق بتجاهل امريكي تام ومن ثم تجمدت أنشطة المجموعة حتى عادت في يونيو ١٩٨٤ لتعاود نشاطها مرة أخرى ولكن مع محاولة جذب الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لتأييد جهودها وهو ما تبلور في مشروع اتفاق السلام الذي توصلت اليه المجموعة وصمته بروتوكولا خاصا توقع عليه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي والدول الأخرى المهتمة بالمنطقة لضمان عدم التدخل في شئونها .

وفي الوقت الذي أعلنت فيه المجموعة الاقتصادية الأوروبية واسبانيا والبرتغال تأييدها للمشروع وابداء استعدادها للدخول في مناقشات لدفع جهود السلام ، تحفظت الولايات المتحدة على مساواتها بالأطراف الأخرى لاسيما الاتحاد السوفييتي فسعت لتجميد نشاط المجموعة وهو ماتم بالفعل . وعلى الرغم من استمرار مجموعة الكونتادورا في بذل جهودها بأخلاص ونجاح وزراء خارجيتها في اصدار ٦ قرارات في يوليو ١٩٨٥ تدعو لوقف سباق التسلح والتهديدات العسكرية ومنع كل اشكال الوجود العسكري الاجنبي في المنطقة الا ان اثارها كانت تقف عند مجرد اصدار هذه البيانات او القرارات ولم تتعداها الى حيز التنفيذ العملي .

(٢) جهود بلدان امريكا الوسطى

ويمكن القول ان هذه الجهود جاءت محصلة لجهود مجموعة الكونتادورا ايضا ، فعندما وجدت الأخيرة ان جهودها تذهب هباء لجأت الى محاولة اقناع اطراف الصراع بالجلوس معا والتفاوض مباشرة حول مشاكلهم ايمانا منها بأن اى حل يتم فرضه من الخارج مآلة الفشل دائما ولو بعد حين .

وقد جاءت أولى ثمار هذه الجهود في اجتماع بلدان امريكا الوسطى الخمس في ٨٦/٥/٢٤ - لأول مرة منذ ٢٢ عاما - وذلك في جواتيمالا . ويبدو ان رئيس جواتيمالا فينشوسريزو قد وعى مقصد الكونتادورا فصرح في حفل استقباله لرؤساء الدول الأربع الأخرى بقوله ان ابناء امريكا الوسطى عانوا بما يكفى من ويلات الحرب ومحاولات الاستقطاب قبل ان يرفضوا ان يصبحوا ساحة للمعارك تتقاتل فيها امم أخرى .

وبالرغم من عدم تعرض هذا الاجتماع للتفاصيل ومن ثم عدم تقديم اى طرف تنازلات للطرف الآخر ، فإنه اسفر عن اظهار رغبة هذه البلدان في ان يسود السلام منطقته وان ترفع القوى الخارجية ايديها وهو ما عبر عنه الاعلان العام الذي صدر عن الاجتماع والذي اشار الى الرغبة الملحة في التوقيع على وثيقة السلام والتعاون التي اعدتها مجموعة الكونتادورا من خلال النهوض بعملية

تحقق كافة الحول الوسط . وقد اشار الاعلان ايضا الى :-

- الاعتراف بوجود مشكلات يتعين تسويتها مثل مشكلة المناورات العسكرية والرقابة على التسلح والتأكد من تطبيق الاتفاقيات .

- الرغبة في تشكيل برلمان خاص بدول امريكا الوسطى مع التأكيد على ان اختيار اعضائه سيكون بطريقة حرة بواسطة استفتاء عام مباشر يحترم مبادئ تعدد الاتجاهات السياسية مع قيام نواب الرؤساء في هذه الدول بتشكيل لجنة لصياغة المعاهدة الخاصة بتشكيل البرلمان خلال اقل من ٣ شهور .

وقد سارت هذه الجهود خطوة افضل الى الامام بانجتماع رؤساء هذه البلدان مرة أخرى في جواتيمالا في اغسطس ١٩٨٧ وهو الاجتماع الذي قدم خلاله رئيس كوستاريكا اوسكار ارياس مشروعة للسلام - والذي حاز بموجبة على جائزة نوبل للسلام لعام ١٩٨٧ - وقد وقع رؤساء البلدان الخمس على هذا المشروع الذي عرف باتفاق السلام ونص على :-

- وقف اطلاق النار بين الأطراف المتنازعة خلال ٩٠ يوما .

- اصدار عفو واسع النطاق عن المعتقلين ووقف كافة اشكال المساعدات عن الجماعات المتمردة وعلى رأسها الكونترا التي تدعمها الولايات المتحدة .

- التزام الدول الخمس بعدم استخدام اراضيها لشن هجمات على الدول المجاورة

- خفض التسلح في المنطقة ووقف المساعدات العسكرية الاجنبية من مستشارين واسلحة وخبراء وقواعد .

- اضعاف الطابع الديمقراطي بأعادة الحريات المدنية والغاء الرقابة على الصحف ورفع حالة الطوارئ واجراء انتخابات حرة خلال الفترة التي ينص عليها دستور كل دولة على اساس نظام تعدد الاحزاب مع السماح للرؤساء الحاليين باستكمال مدد رئاستهم وتأسيس برلمان امريكا الوسطى خلال الشهور الستة الأولى من عام ١٩٨٨ . ويمكن القول انه بالرغم من ان معظم بنود الاتفاقية تشمل على مطالب موجهة لحكومة ماناجوا مقابل وقف الدعم الامريكي للكونترا الا ان حكومة ماناجوا وافقت على ذلك وتعهدت بتنفيذ كافة بنوده بأخلاص .

وفي الوقت الذي اعلن الاتحاد السوفييتي فيه تأييده للاتفاقية واستعداده الالتزام بها وكذلك كان موقف المجموعة الأوروبية واستعدادها لبذل كافة الجهود المؤدية الى ضمان تنفيذها ، اتسم الموقف الامريكي بمحاولة عرقلة هذا الاتفاق من خلال اكثر من وسيلة : (١) سعت الى اثناء رؤساء بلدان امريكا الوسطى الموالين لها عن التوقيع على الاتفاق ولم تتورع عن تهديدهم بمساندة الجماعات المناوئة لهم في بلادهم .

التنازلات المقدمة من الاطراف المتصارعة

المواقف الاصلية		الموقف بعد المفاوضات «التنازلات»	
حكومة نيكاراغوا	متمردى الكونترا	حكومة نيكاراغوا	متمردى الكونترا
١ - وقف اطلاق النار :			
٧ - تتمسك بالبقاء الكونترا للسلاح قبل اعلان وقف اطلاق النار	- تعلق الحكومة وقف اطلاق النار من جانبها دون التزام على الكونترا القاء السلاح	- اعلنت من جانبها وقف جزئي لاطلاق النار تمهيدا لتعميمه	لم تلتزم بالقاء السلاح
٢ - النظام السياسى :			
- لا يمكن احداث تغيير فى النظام السياسى قبل المفاوضات ثم ان هذه قضية من صميم الشئون الداخلية لنيكاراجوا	- تشترط رفع حالة الطوارئ والافراج عن المسجونين	- اعلنت رفع حالة الطوارئ - اعدت قانون للافراج عن المسجونين	
٣ - شكل المفاوضات :			
- يجب ان تكون غير مباشرة حتى لا يترتب عليها اعتراف بالمتمردين	- يجب ان تكون مباشرة	- قبلت بالمفاوضات المباشرة وكلفت وزير الدفاع وشقيق رئيس الدولة باجراء هذه المفاوضات	

(٢) تحفظت على الاتفاق عقب توقيعه مؤكدة ضرورة حماية مصالح الكونترا وتوضيح بعض النقاط الغامضة فى الاتفاق مع ضرورة النص رسميا على تحديد المساعدات الكوبية والسوفيتية لماناجوا .

(٣) تقديم خطة سلام بديلة عرفت بخطة ريجان تم الاعلان عنها اثناء اجتماع جواتيمالا وقد اشتملت هذه الخطة على :-

أ - وقف دعم واشنطن لمتمردى الكونترا مقابل اعتراف حكومة ماناجوا بهم والتفاوض معهم واشراكهم فى العمل السياسى للبلاد .

ب - طرد المستشارين العسكريين السوفيت والكوبيين من نيكاراغوا مقابل وقف المناورات الامريكية مع هندوراس .

ج - تقديم معونات لحكومة ماناجوا مقابل رفع حالة الطوارئ والعمل بقواعد الليبرالية السياسية ومبادئ الاقتصاد الرأسمالى وتعدد الأحزاب واجراء انتخابات حرة فى البلاد خلال ٦٠ يوما على الأكثر .

د - فى حالة عدم موافقة حكومة ماناجوا على ذلك فإن الحكومة الامريكية ستدعو الكونجرس الى الموافقة فورا على تقديم مساعدات عسكرية للكونترا .

ويبدو من بنود الخطة الامريكية انها تهدف بالاساس الى الغاء التوجه السياسى والخيارات المتبناه من حكومة ماناجوا وهو ما يمثل تدخلا سافرا فى الشئون الداخلية

لماناجوا ومحاولة فرض النموذج الرأسمالى عليها وقد قوبلت هذه الخطة بالرفض من جانب حكومة ماناجوا ومجموعة الكونتادورا ومجموعة المساندة ومن هنا شرعت الحكومة الامريكية فى الضغط على الكونجرس لتقديم المساعدات للكونترا وقد لعب النواب الديمقراطيون فى الكونجرس دورا هاما فى عرقلة اتمام ذلك حيث اعلن رئيس مجلس النواب جيم رايت انه من غير اللائق ان تطلب الحكومة الامريكية هذه المساعدات ، بينما هناك عملية سلام جارية فى المنطقة .

وقد جرت العديد من الجهود بعد ذلك لوضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ ، الا ان هذه الجهود ذهبت هباء ولم يسفر اجتماع وزراء خارجية دول امريكا الوسطى فى سان خوزية فى ٢٧/١٠/٨٧ عن شىء يذكر وكان نفس المصير من نصيب اجتماع رؤساء نفس البلدان فى ١٥ يناير ١٩٨٨ .

(٣) جهود نابغة من تنازلات نيكاراغوا بضغط سوفيتية

فى اعقاب فشل جهود مجموعة الكونتادورا المباشرة وغير المباشرة من خلال لقاءات رؤساء بلدان امريكا الوسطى معا تبلورت المواقف فى المنطقة كالتالى

(أ) الكونترا - ومن خلفها الولايات المتحدة - تهدف الى اسقاط نظام حكم ماناجوا وتتركز مطالبها فى :

المباشرة مع متمردى الكونترا وكلفت وزير دفاعها همبرتو اورتيجا بأجراء هذه المفاوضات وعقدت أولى الجولات المباشرة في مدينة سان خوزيه في ١٩٨٨/١/٢٨ والثانية في جواتيمالا في فبراير ثم مارس الى ان تم الاتفاق في ابريل على اجرائها داخل البلاد .

ومرة اخرى عندما بدأت هذه المفاوضات المباشرة تؤتى بثمارها من قبل انتقالها الى الانعقاد في نيكاراغوا خططت الولايات المتحدة لاجهاضها حيث :-

- دفعت قوات الكونترا الى تصعيد هجماتهم انطلاقا من اراضى هندوراس والعمل على توسيع نطاقى المواجهة وعبر الحدود مع هندوراس .

- تزويد هندوراس بمعلومات تفيد قيام حكومة ماناجوا - اثناء مطاردة قوات الكونترا - بزرع الألغام داخل اراضى هندوراس . الأمر الذى اسفر عن وقوع صدمات حدودية واشتباكات بين قوات نيكاراغوا وهندوراس استغلتها الولايات المتحدة فى اصدار بيان يعلن قيام قوات نيكاراغوا بغزو اراضى هندوراس فى ٨/٣/٨٥ ومن ثم وجدت المبرر لارسال ٤ كتائب عسكرية قوامها ٣٢٠٠ جندي لمساندة هندوراس .

وعندما تم احتواء الموقف بسرعة وعادت المفاوضات المباشرة مرة اخرى بين الكونترا وحكومة ماناجوا وبدأت تحرز بعض التقدم لاسيما مع قبول الطرفين لترتيب وقف اطلاق النار عادت السياسة الامريكية لاحباط هذا التقدم من خلال دفع مفاوضات الكونترا للتشدد فى المفاوضات ومحاولة املاء شروط تمس هوية واستقلال الحكومة وتعد تدخلا سافرا فى شئونها الداخلية وعلى قمة هذه الشروط المطالبة بالفصل بين الجيش والحزب واستعادة الاملاك المصادرة ... الخ - وهى الشروط التى اكدت بعض المصادر الامريكية قيام المخابرات المركزية الامريكية بأبلاغها للكونترا - الأمر الذى جعل المتحدث باسم متمردى الكونترا يعلن .. ان الكونترا تريد السلام فى ماناجوا ولكن هناك التزامات ناحية الديمقراطية لابد من تحقيقها .

وفى نفس الوقت خلقت الولايات المتحدة ازمة دبلوماسية مع حكومة ماناجوا وصلت الى تبادل طرد السفير وسبعة دبلوماسيين من كل جانب وقيام شولتز بجولة فى امريكا الوسطى لتشكيل جبهة - من كوستاريكا وجواتيمالا وهندوراس والسلفادور - للتبديد بحكومة ماناجوا . وعلى الرغم من فشل شولتز فى تحقيق الهدف الأخير الا ان السياسة الامريكية نجحت فى اعاقه المفاوضات المباشرة بعد ان قدمت حكومة ماناجوا التنازلات المتكررة التى هى بالاساس كانت بضغط سوفيتية لتستمر مكونات السياسة الامريكية - فى مواجهة المد التقدمى فى المنطقة - نشيطة فى اطار تراجع سوفيتى عن بعض التزاماته التاريخية بدعم كفاح شعوب بلدان العالم الثالث .

- اعلان حكومة ماناجوا برفع حالة الطوارئ

- الافراج عن المعتقلين فى سجون ماناجوا .

- الدخول فى مفاوضات مباشرة الأمر الذى يعنى

اعتراف الحكومة بهم .

(ب) حكومة ماناجوا - لقاء الكونترا للسلاح ووقف

الحرب ضد البلاد .

- رفض المفاوضات المباشرة والتمسك بغير المباشرة .

ويمكن القول هنا ان الاتحاد السوفيتى قد تدخل

بالضغط على حكومة ماناجوا لتقديم بعض التنازلات

لمتمردى الكونترا حتى يمكن التوصل الى تهدئة للصراع

ويتأكد ذلك بالتنازلات التى قدمها رئيس نيكاراغوا

دانيل اورتيجا فى اعقاب عودته من موسكو فى نوفمبر

١٩٨٧ حيث اعلن بمجرد عودته من لقاء جورباتشوف :-

أ - الموافقة على الاجتماع مع اشد منتقديه الكاردينال

ايجيل اوباندو كبير اساقفة الكنيسة الكاثوليكية فى

نيكاراجوا .

ب - وقف القتال من جانب واحد مع الكونترا فى ثلاثة

من اقاليم البلاد الشمالية تمهيدا لتعميم هذا الترتيب .

ج - الاعداد لاصدار قانون عفو عن عدد كبير من

السجناء الذين ادينوا بممارسة أنشطة معادية للثورة منذ

عام ١٩٨١ .

د - الاعداد لرفع حالة الطوارئ فى البلاد بعد دوام

ست سنوات وهو ماتم فى مطلع عام ١٩٨٨ .

هـ - تكليف الكاردينال اوباندو بأجراء مفاوضات بين

الكونترا والحكومة .

وتتأكد حقيقة الضغوط السوفيتية على حكومة ماناجوا

لتقديم مزيد من التنازلات فى تخفيض الاتحاد السوفيتى

مساعداته العسكرية لها الى ٣٥٠ مليون دولار لعام

١٩٨٨ مقابل ٥٥٠ مليونا لعام ١٩٨٧ .

وقد ادت هذه التنازلات الى قبول الكونترا لاجراء

المفاوضات غير المباشرة والتخلى عن التمسك بالمباشرة .

وعندما بدأت هذه المفاوضات تحرز بعض التقدم سعت

الولايات المتحدة الى عرقلتها وذلك بدفع قوات الكونترا الى

تكثيف غاراتها على القرى والمدن فى نيكاراغوا من ناحية

والى التصريح بأن الولايات المتحدة قررت تصعيد

معركتها ضد نظام ماناجوا بعد ان ثبت انه نظام شمولى

لايقبل الاصلاحات الديمقراطية .

وشرعت الحكومة الامريكية فى الضغوط على

الكونجرس للموافقة على تقديم مساعدات انسانية !

للكونترا وهو ما اثار حكومة ماناجوا وجعل رئيسها

اورتيجا يعلن ان الاقدام على مثل هذا العمل سوف يعطى

لبلايه الحق فى اتخاذ تدابير واجراءات كفيلة بحمايتها

من النمو العسكرى للكونترا الذى يهدد امن وسلامة

بلادها .

وعندما تجمد الموقف اقدمت حكومة ماناجوا على تنازل

آخر فى اواخر يناير ١٩٨٨ حيث اعلنت قبولها للمفاوضات

ثالثا : التسويات الإقليمية ودور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية



[١]

تسوية الصراع العراقي الإيراني

فتحي على حسين

٣ - تعرض مدن العمق الإيراني خاصة طهران وقم للضربات الصاروخية المؤثرة بعد أن كانت أمنة منها في السابق .

٤ - عجز إيران عن خلق مضيق هرمز أو منع الملاحة المدنية في الخليج رغم التهديدات المتكررة بغلق المضيق إذا ما انخفضت نسبة تصدير النفط الإيراني نتيجة الهجمات العراقية .

٥ - إخفاق إيران في إخضاع الدول العربية الخليجية عبر الابتزاز أو القوة حيث لجأت الكويت إلى حماية ناقلاتها عن طريق حماية الدول الكبرى « الولايات المتحدة على وجه الخصوص » كما قامت السعودية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران في ٨/٤/٨٨ .

وقد ترتب على ذلك اهتزاز مصداقية القيادة الإيرانية أمام شعبها وفقدانها لتأثيرها السابق على المواطنين الذين كانت تدعوهم إلى التطوع فيستجيبون بالآلاف لهذه الدعوة ، وقد اعترف بذلك صراحة رافسنجاني نائب القائد العام للقوات المسلحة الإيرانية في تصريح له يوم ٨/٧/٨٥ حين قال « أن النقص الحاد في أعداد المتطوعين الإيرانيين المتوجهين إلى جبهة القتال يدفع القيادة الإيرانية إلى زيادة أعداد المجندين كقوات نظامية في الجيش الإيراني » . وأدى ذلك إلى انخفاض الروح المعنوية لدى الشعب الإيراني عموما وقواته المسلحة على وجه الخصوص ، وانعكس بالسلب على درجة الاستعداد القتالي للقوات الإيرانية ، الأمر الذي أقسح المجال أمام

طرح القرار الإيراني بقبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨ ، الخاص بإنهاء حرب الخليج ، في الثامن عشر من يوليو ٨٨ عدة نقاط على بساط البحث :

أولا : دوافع قبول إيران للقرار ٥٩٨ :

هنا نلاحظ تفاعل مجموعة من العوامل على رأسها :

١ - الضغوط العسكرية : وهي خاصة بالتطورات التي بدت على الجبهة العسكرية ، والتي توجت منذ منتصف أبريل ٨٨ بعدة انتصارات عراقية ، بدأت بتحرير الفاو ثم الشلامجة وجزر مجنون فالزبيدات ثم حلبجة ومنطقة الحاج عمران ، كما سيطرت القوات العراقية على مدينة دهلران الإيرانية . مما أحدث انقلابا في الموقف العسكري لم تشهده ساحة القتال منذ عام ١٩٨٢ . ف لأول مرة تقف القوات الإيرانية موقف الدفاع وتنتقل المبادأة من إيران ، التي كانت تحدد موعد الهجوم ومكانه على طول الجبهة ، إلى العراق . غير أن الملاحظة الهامة هنا أن تلك التطورات ما كان لها أن تحدث لولا الآثار التراكمية لمعارك السنوات السابقة التي أوضحت بجلأ ما يلي :

١ - عجز القوات الإيرانية عن تحقيق النصر الحاسم الذي وعدت به القيادة على العراق في الهجوم الأخير الذي بدأ مع نهاية عام ٨٦ « كربلاء ٤ ثم كربلاء ٥ »

٢ - عجز القيادة الإيرانية عن شن الهجوم الحاسم والأخير الذي كان مفترضا أن يقع بين نوفمبر ٨٧ ومارس ٨٨ .

واعتماداتها على الكويت خلال عام ٨٧ واثارة الشغب بمكة اثناء موسم الحج جعل الدول العربية الخليجية تقترب من العراق أكثر من أى فترة مضت مما أدى الى خسارة كبيرة للمكاسب الدبلوماسية الإيرانية على الساحة الخليجية والعربية بشكل عام . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان رفض ايران لقبول قرار مجلس الأمن الصادر في يوليو ١٩٨٧ مع قبول العراق له فور صدوره أدى الى زيادة التعاطف الدولي مع العراق أكثر من ايران الأمر الذى انعكس بالتالى على مصادر توريد السلاح للبلدين بل أوشكت ايران أن تحاط بعزلة دولية شبه تامة .

٣ - الضغوط الاقتصادية : وهنا نجد أن الاقتصاد الإيراني عانى من سلسلة متاعب بنوية طيلة سنوات الحرب اشتدت وطأتها في الفترة الأخيرة ومن أبرزها : ١ - الخسائر الناجمة عن ضربات الطيران العراقي للمنشآت النفطية فقد ذكرت بعض التقارير ان الهجمات العراقية على مصافي البترول الإيرانية تسبب في فقدان ثلث طاقتها في مجال التكرير في الأسابيع السابقة لاسترداد شبه جزيرة الفاو واضطرت ايران لاستيراد منتجات بترولية مكررة . وفي المقابل فشلت ايران في قطع شريان العراق الاقتصادي بحرمانه من حرية الوصول الى الخليج إذ تضخ بغداد نفطا من خلال خطوط أنابيب تمر عبر تركيا والسعودية أكثر من النفط الذى تستضيف أن تصدره طهران .

٢ - الخسائر الناجمة عن تكاليف الحرب التى قدرت بـ ٥ بليون دولار - شهريا خلال السنوات السبع الأولى ، وكذلك الخسائر الناجمة عن انخفاض اسعار النفط حيث انخفض سعر البرميل من ٤٢ دولار في بدء الحرب عام ١٩٨٠ الى ما بين ١٤ ، ١٨ دولار في الوقت الحالى مع ملاحظة تضائل القدرة الإيرانية على التعويض مقارنة بالعراق . فعلى عكس العراق الذى دعا تكرارا الى السلام وسارع بقبول القرارات الصادرة عن الهيئات الدولية الداعية لانتهاء الحرب فان ايران رفضت وتشددت الأمر الذى خلق لدى العراق قدرة أكبر على تعويض خسائر الحرب من خلال القروض والمساعدات العربية والدولية . ٣ - عسكرة الشباب الإيراني وإرساله الى ساحات القتال بعشرات الآلاف اعتمادا على « الكم البشرى » مما أضعف القوة العاملة في الاقتصاد . ٤ - توقف الدورة الاقتصادية بين ايران ومحيطها الطبيعي متمثلا في دول الخليج العربى .

ثانيا : المواقف التفاوضية لطرفي النزاع :

بداية نشير الى أن هذا التحليل ينصب على الجولات التفاوضية التى بدأت بجنيف في ٢٥ أغسطس ٨٨ وتوقفت في ١٣ سبتمبر الماضى فعلى أثر القبول الإيراني

النمو في حجم وقدرة المعارضين لاستمرار الحرب من الإيرانيين .

٢ - الضغوط السياسية : ارتبط تصعيد الحرب من ناحية بمدى نجاح النظام الإيراني في حشد الشعب في مواجهة العراق ومن ناحية أخرى بمدى قدرة الدبلوماسية الإيرانية على التأثير في المجال الدولي خاصة في مجال الحصول على أسلحة من الخارج . وعليه تبلورت الضغوط السياسية في شقين :

أولا : الموقف الداخلى : حيث فشلت القوات الإيرانية عن تحقيق اهداف القيادة السياسية التى وعدت بانتهاء الحرب قبل رأس السنة الفارسية في فبراير ٨٧ لتحقيق النصر النهائي والاطاحة بالنظام العراقي وادانته بمسئولية بدء الحرب . وبالتالي واجه الخميني ضغوطا متزايدة من جانب مؤيديه ومعارضيه على السواء من أجل قبول القرار ٥٩٨ . فقبل اعلان القبول ببضعة اسابيع وقعت مصادمات بين المدنيين المناهضين للحزب وبين قوات الأمن في مدينة أصفهان بوسط ايران ، تزامنت مع الخطاب العلني الذى وجهه إثنان من كبار رجال الدين هما آية الله الأكبر شهاب الدين نجفى رئيس المركز الدينى لمدينة قم المقدسة ، ومحمد رضا جولييجانى الرئيس السابق للمركز الدينى بمدينة مشهد يطالبان فيه بوقف الحرب والبحث عن طريق للسلام مع الدول الاسلامية المجاورة ويدعوان الخميني للاستجابة الى مشاعر كراهية الحرب التى يحملها الشعب الإيراني . ورغم أن رد الفعل الأولي الذى أبداه الخميني كان الرفض المطلق لهذا النداء إلا أنه حذر من استخذاد العنف مع المطالبين بانتهاء الحرب وقال انهم يشكلون قوة ينبغي التحاور معها واقتناعها بضرورة استمرار الحرب . وهو أمر يعكس احساس الخميني بالتمزقات التى تعاني منها الجبهة الداخلية .

ثانيا : علاقات ايران الدولية : كانت حركة العراق الدبلوماسية أكثر فاعلية لقدرتها على المناورة وابداء المرونة ، وقد بدا ذلك واضحا في عدم الاستجابة الدولية لدعوة ايران لأدانة العراق بمسئولية بدء الحرب . ورغم نجاح ايران في استمالة سوريا وليبيا لصفها ونجاحها في منع دول الخليج من الانضمام بشكل سافر الى العراق ، إلا أن الدبلوماسية الإيرانية ظلت عاجز عن تطوير هذا الموقف أكثر من ذلك . وعلى العكس استطاع العراق بجهوده الدبلوماسية اساسا تغيير مواقف الدول التى انتقدته في بداية الحرب بحيث أصبحت تسانده ، واستطاع ان يتخذ موقفا متوازيا يعتمد فيه على التعاون السوفيتي دون خسارة التأييد الغربى وأن يشتري اسلحة من مصادر غربية دون خسارة المصد السوفيتي . والواقع ان سعى ايران لتوسيع نطاق الحرب

[١] مسألة حرية الملاحة والاستفادة المتوازنة من وقف اطلاق النار :

فقبل تنفيذ وقف اطلاق النار بأسبوعين صرح طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء العراقي بقوله « اننا لن نسمح بأن تستفيد ايران من كل امكانيات الخليج ومضيق هرمز منذ اليوم الأول لوقف اطلاق النار بينما لن يستفيد العراق من ذلك » . وبالفعل أصر العراق على عدم الرضوخ لاجراءات تفتيش السفن التجارية العراقية مؤكداً أن مبدأ وقف اطلاق النار بينه وبين ايران يشمل كل مياة الخليج بما في ذلك مضيق هرمز . وعليه طالب الوفد العراقي في مفاوضات جنيف بضرورة تحقيق توازن مقبول بالنسبة للاستفادة من وقف اطلاق النار بحيث لا يمكن تثبيته فعلاً في البحر ما لم يحصل العراق على ضمانتين :

الأولى . تتعلق بتأمين حرية الملاحة الكاملة لجميع سفن الشحن العراقية في مياه شط العرب ، بعد تنظيفه ، ومضيق هرمز دون أن تتعرض لأي تفتيش من جانب الايرانيين .

الثانية : تتعلق بايجاد ضمانات دولية بتطهير مياه شط العرب لكي يصبح هذا الممر المائي - منفذ العراق الوحيد - صالحاً للملاحة .

وأوضح الوفد العراقي أنه يمكن الانتقال الى موضوع انسحاب القوات الى الحدود الدولية بعد التوصل الى اتفاق رسمي مع ايران باشراف الأمم المتحدة بشأن هذه الأمور المتعلقة بتثبيت وقف اطلاق النار . وهذا نلاحظ أن تلك الأمور وهي خاصة بنصف البند الأول من قرار ٥٩٨ من الممكن أن تستغرق وقتاً طويلاً بل يمكن أن تمثل عقبة أولية أمام الانخراط في محادثات السلام حيث أصرت ايران من جانبها على ضرورة تفتيش السفن العراقية العابرة لمضيق هرمز طالما أنه لا يوجد اتفاق سلام مع العراق . كما تمسكت بضرورة الربط بين مسألة تنظيف شط العرب ومسألة الانسحاب الى الحدود الدولية . وبالتالي اثبتت مسألة اخرى لا تقل تعقيداً عن السابقة وهي مسألة الحدود الدولية بين البلدين .

[٢] ملف الحدود الدولية :

فملف الحدود يعد من الملفات الرئيسية المزمّنة في تاريخ العلاقات بين البلدين ، وظل دائماً على قائمة الاسباب الرئيسية لنشوب أي خلاف بين البلدين . لذا ليس غريباً أن يوشك الطرفان على الدخول في طريق مسدود نتيجة فتح هذا الملف الشائك والذي يغوص الخلاف بشأنه في أعماق التاريخ . ففي الوقت الذي تمسكت فيه ايران باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ والتي تعرف الحدود بأنها على طول أعماق نقطة في شط العرب ، وأصر الايرانيون على موقفهم هذا واعتبروا أن اتفاقية

لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ ثم الاتفاق ، بواسطة الأمم المتحدة ، على وقف اطلاق النار بين البلدين في العشرين من أغسطس ٨٨ على أن تبدأ بعده بخمسة أيام جلسات تفاوض مباشرة بجنيف .

وبالفعل عقدت أولى جلسات التفاوض بين وفدي البلدين ، العراقي برئاسة طارق عزيز وزير الخارجية والايراني برئاسة علي أكبر ولايتي وزير الخارجية ، بجنيف تحت اشراف دي كويلار الأمين العام للأمم المتحدة في الخامس والعشرين من نفس الشهر .

غير أنه لوحظ منذ البداية أن المفاوضات اتسمت بالبطء الشديد بل رأى البعض أن أجواء المراحل الأولى للتفاوض كانت أجواء استمرار للحرب أكثر منها أجواء سلام . فضلاً عن الشكليات التي طغت على طرفي التفاوض ، حيث لم يتصافح أعضاء الوفدين ، كما وضعت أجهزة الأمم المتحدة في قاعة المؤتمرات بجنيف ثلاث طاولات مستطيلة بشكل مثلث دون أن تتلامس أطرافها بحيث تتجه أنظار أعضاء الوفدين الى دي كويلار لا إلى بعضهم البعض ، فضلاً عن ذلك اصطدمت المفاوضات منذ البداية بخلافات رئيسية حيث نظر الوفد الايراني الى المفاوضات على اعتبار أنها يجب أن تقتصر على تنفيذ القرار ٥٩٨ بنصه الحرفي وعدم إدخال أية عناصر إضافية حتى ولو تطابقت أو تلازمت مع روح القرار ومضمونه . بما يعنى ضرورة صرف النظر عن موضوعات مرتبطة بروح القرار ومتلازمة معه مثل موضوع تنظيف شط العرب ، وحرية الملاحة في مضيق هرمز والخليج العربي والأكثر من ذلك ان ايران ترغب في القفز على بنود القرار ٥٩٨ لتبحث أولاً البند السادس منه الخاص بتشكيل هيئة دولية محايدة للتحقيق في مسئولية بدء النزاع .

في المقابل فإن الوفد العراقي رفض هذا التفسير الايراني للقرار ٥٩٨ على أساس أنه لا يعبر عن روح القرار أو مضمونه الحقيقي . فالوفد العراقي رأى أنه يجب تنفيذ هذا القرار خطوة خطوة بعد مناقشة كل بند من بنوده والتفاهم على مضمون كل بند وكيفية تطبيقه بحيث يتم التحرك بخطى ثابتة نحو السلام الشامل ونحو التسوية النهائية للنزاع بين البلدين .

وعلى هذا الأساس طلب الوفد العراقي ضرورة أن تنصب المفاوضات بداية على تنفيذ البند الأول من القرار ٥٩٨ أي كيفية تثبيت وقف اطلاق النار بما يتضمنه ذلك من وقف لجميع الأعمال العسكرية في البر والبحر والجو وانسحاب قوات البلدين المتحاربين الى الحدود الدولية المعترف بها . وهذا اصطدمت المفاوضات بعدة مسائل شائكة أدت الى تعثرها من أهمها :

طهران منذ وصول النظام الإيراني الحالي إلى سدة الحكم في طهران .

والواقع أن المصاعب الحقيقية الكبرى في هذه المفاوضات ليست نابعة فقط من الخلافات في الرأي حول كيفية تنفيذ وتفسير هذا البند أو ذاك من القرار ٥٩٨ بل نابعة أيضا وبشكل أساسي من أمرين رئيسيين :
الأول : أن الوفد الإيراني يتفاوض وهو مقيد بتعليمات مشددة مزود بها من أركان الحكم الإيراني وخاصة حجة الاسلام الهاشمي رئيس البرلمان ونائب القائد العام للقوات المسلحة والذي أقنع أية الله الخميني بقبول القرار ٥٩٨ . فهذه التعليمات تطلب من الوفد الإيراني انتزاع أربعة مكاسب رئيسية دون تقديم أي تنازل يذكر للعراق خاصة فيما يتعلق بتوقيع أي اتفاق مع الوفد العراقي بشأن أي قضية من القضايا الجوهرية كمسألة الحدود أو السيادة على شط العرب أو أي شيء مشابه . والمكاسب الأربعة المطلوب من الوفد الإيراني تحقيقها هي :

- ١ - تثبيت وقف إطلاق النار برا وجوا وبقدر الامكان بحرا .
- ٢ - تأمين انسحاب القوات العراقية الى الحدود الدولية طبقا لاتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ .
- ٣ - تبادل أسرى الحرب .
- ٤ - تشكيل لجنة دولية للتحقيق في مسؤولية بدء النزاع .

وفي حالة نجاح الوفد الإيراني في تحقيق هذه المكاسب فإن المطلوب منه أن يؤجل الى مرحلة لاحقة غير محددة تنفيذ البند الرابع من القرار ٥٩٨ الداعي الى تسوية كل القضايا العالقة بين البلدين عن طريق المفاوضات . أي أن الجانب الإيراني يرغب في تكريس « الهدنة المؤقتة » أو حالة « اللاحرب واللا سلم » . ولعل مايعطى هذه التعليمات المشددة قوة أن الخميني يرفض بصورة قاطعة توقيع أي اتفاق سلام نهائي مع النظام العراقي الحالي وبالتالي فإن تقديم أي تنازل للعراق سواء على صعيد حرية الملاحة في الخليج والشط أو على صعيد الحدود أو اتفاق الجزائر والسيادة على الشط . أو أمور أساسية مشابهة سينعكس سلبا على التيار الذي أقنع الخميني بقبول القرار ٥٩٨ أي على تيار رافسنجاني بما يتيح لخصومه التحرك ضده في الساحة الإيرانية .

أما الأمر الثاني : الرئيسى فهو أن العراق يرفض تحقيق كل هذه المكاسب لإيران والتي - في حال تحقيقها - تدعم وتقوى النظام الإيراني دون أن يحصل العراق على مطالبه الأساسية التي يمكن تلخيصها في الآتي :

- توقيع اتفاق جديد للحدود يحل محل اتفاق الجزائر يتم بموجبه تأمين السيادة العراقية على شط العرب .

الجزائر هي التي توفر تعريفا صالحا للحدود العراقية الإيرانية ، رفض العراقيون ذلك المطلب على اعتبار أن توقيعهم على تلك الاتفاقية إنما جاء نتيجة الضغط الواقع عليهم من الشاة القوى المدعوم من الغرب حينذاك . واستند العراقيون في تعريفهم للحدود الى معاهدة عام ١٩٣٧ والتي بمقتضاها يمر خط الحدود في الضفة الشرقية لشط العرب ، بما يعنى وقوع شط العرب بالكامل تحت السيادة العراقية .

ومن هنا نلاحظ الآتي :

١ - أن شط العرب ليس حدودا سياسية فقط بل هو أيضا حدود تاريخية وثقافية ويعود الخلاف حوله الى أيام الدولتين العثمانية والفارسية عندما كان العراق جزءا من الأولى ومن قبلهما بين الدولة العثمانية والدولة الصفوية في إيران . وبالتالي فإن استعراض التاريخ الطويل من النزاعات حول هذا الممر المائي يؤدي الى الخشية من أن يعيد التاريخ نفسه في هذه المنطقة الحساسة مثلما حدث مرارا من قبل .

٢ - العراق يرفض الربط بين حرية الملاحة في شط العرب ومضيق هرمز وبين الانسحاب الى الحدود الدولية ويرى الوفد العراقي انه يجب أولا التوصل الى تفاهم بشأن كيفية تثبيت وقف إطلاق النار بحرا ، بعد ما تم التفاهم على كيفية تثبيته برا وجوا ، بما يحقق استفادة متوازنة للطرفين وهذا يعنى ضرورة الالتزام الدول بتطهير شط العرب وتأكد إيران بحرية الملاحة . وبعد التوصل الى اتفاق في هذا الشأن يتم الانتقال الى مناقشة مسألة انسحاب القوات الى الحدود الدولية .

٣ - عند مناقشة مسألة الحدود يطالب العراق بالسيادة الكاملة على شط العرب على أساس أنه نهر عراقي تاريخي بما يعنى ضرورة إعادة النظر في اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ . فتلك الاتفاقية من وجهة النظر العراقية تعرضت لما تعرضت له الاتفاقيات السابقة من انتهاكات ، وفي ذلك يقول طارق عزيز في ١٩/٩/٨٨ « انه منذ وصول النظام الإيراني الى السلطة وحتى الثامن عشر من يوليو ٨٨ لم يدل أي مسؤول إيراني بتصريح يقول فيه أنه يحترم هذه الاتفاقية ، لكن حكام إيران بعد الهزيمة العسكرية التي لحقت بهم اكتشفوا ان اتفاقية ١٩٧٥ قائمة لأول مرة بعد عشر سنوات من وصولهم إلى السلطة وثمانى سنوات من الحرب وبعد عشر سنوات من التدخل في شؤون العراق الداخلية » .

وأضاف عزيز قائلا « ان حكام إيران ليسوا أحرارا في أن يقتلوا الاتفاقيات عندما يشاؤون وان يخرجوها من القبور متى يشاؤون » . وفي هذا إشارة عراقية واضحة الى ضرورة دفن تلك الاتفاقية ليس فقط لأنها وقعت نتيجة وقوع ضغط على العراق وانما أيضا لانتهاكها من قبل

ذكرها والتي جعلت من القرار الإيراني ضرورة حتمية يفرضها العقل والمنطق والمصلحة الإيرانية العليا .

وكان طبيعياً بعد صدور القرار الإيراني المفاجيء أن تختلف وتتباين الآراء بشأنه . فهناك من اعتبر الخطوة الإيرانية ، في ضوء طبيعة السياسة الإيرانية وأوضاع الثورة ، خطوة تكتيكية محدودة وليس سياسة استراتيجية بعيدة المدى . وهناك من اعتبرها سياسة استراتيجية نتيجة معاناة الشعب الإيراني من حرب استمرت ثمانى سنوات دون نصر يذكر .

وفي الواقع لكى نقف على أى من الموقفتين بالفحص والتحليل لابد من تناول بعض الحقائق والعوامل الموضوعية .

- الفوائد المباشرة لإيران من قرارها بقبول ٥٩٨ :

فمما لا شك فيه أن هذا « القبول » سوف يقود الى كسر طوق العزلة الدولية التى كانت تحيط بإيران . وبالفعل لاحظت تباشير الانفراج في الأفق عندما أعلنت فرنسا في ٨/٨/٨٢ تخفيف الحظر على استيراد البترول الإيراني . كما بدت بوادر تحسن مع لندن ، وفي نفس الوقت سعت الولايات المتحدة الأمريكية الى إنهاء التوترات الكامنة في العلاقات مع إيران ، فاستصدر الكونجرس قرارين في سبتمبر ٨٨ يقضيان بفرض عقوبات على العراق بتهمة استخدام أسلحة كيميائية ضد الأكراد الأمر الذى قد يعزز موقف إيران خلال المفاوضات من ناحية ويقود الى تقارب إيرانى أمريكى من ناحية أخرى .

وإذا كان إنهاء العزلة الدولية هو الهدف المباشر لإيران من وراء قرارها بقبول ٥٩٨ إلا أن ذلك في الحقيقة لا يمثل كل مطامحها ، إذ أن هناك احتمالات كبيرة بأن تعتمد القيادة الإيرانية الحالية على إعادة بناء مصداقيتها السياسية لدى شعبها وإعادة تنظيم القوات المسلحة . والأرجح أن تقوم أيضاً بعملية تطهير للمسئولين عن الهزائم الأخيرة .

ومن هنا يرى بعض المراقبين أنه رغم إعلان إيران أن قبولها لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ ليس مناورة سياسية إلا أن ذلك لا يمنع القول بأن هذه الخطوة تعد بمثابة الفرصة التى استغلتها إيران من أجل النقاط الأنفاس وكسب الوقت للاستعداد لجولة قتال جديدة بعد إتمام إعادة تنظيم قواتها المسلحة واستكمال دمج قوات الحرس الثوري فيها ثم إعادة توزيعها ونشرها خاصة وإن تنفيذ بنود وفقرات قرار مجلس الأمن يستغرق وقتاً ليس قصيراً وإجراءات مطولة . ويخلص هؤلاء المحللون الى وجود احتمال قوى بإستئناف الصراع المسلح وإشتعال الحرب مرة أخرى . خاصة أنه لم يصدر من جانب طهران ما يؤكد سعيها الجاد نحو تحقيق السلام وقبولها لايجاد تسوية شاملة ونهائية للنزاع حتى الآن . ويعبر هذا الاتجاه تلك الروح التى سادت إعلان إيران لقبولها

- توقيع اتفاق سلام يكرس تسوية شاملة لمختلف القضايا العالقة بين البلدين ويضع حداً نهائياً لأى تدخل في شؤون العراق الداخلية ويساعد على ضمان الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربى .

ومن هنا يتضح أن المصاعب الكبرى في هذه المفاوضات مرتبطة بأمور جوهرية يتمسك بها كلا من الطرفين ويصعب معها التوصل إلى اتفاق في مدى زمنى قصير في ضوء المعطيات الراهنة وميزان القوى الحالى . وفي محاولة للخروج من هذا المأزق سلك كلا الطرفين مسلكين مختلفين . فمن ناحية سعت إيران الى الحصول على موافقة دى كويلار على مطالبها لكى يتولى « اقناع » العراق خاصة فيما يتعلق بوقف إطلاق النار والانسحاب وتبادل الأسرى وقبول اصدار قرار لجنة التحقيق الدولية حول مسئوليات بدء النزاع ، على حين أن العراقيين يرفضون هذا المطلب الإيراني ويطالبون بضرورة الوصول الى اتفاق سلام شامل ويعارضون قيام دى كويلار بأى دور يتجاوز اطار « الوسيط » لمساعدة الطرفين على كيفية تنفيذ بنود القرار ٥٩٨ بما يؤدي الى تسوية شاملة ونهائية دون فرض أى تصور معين على أى منهما . ومن ناحية أخرى أعلنت العراق عن اعتزامها تحويل مجرى نهر شط العرب بحيث يتم فتح قناة عميقة باتجاه الغرب إذا فشلت المفاوضات العراقية الإيرانية حول بند الشط . هذا وتجدر الإشارة الى أن هناك بعض المسائل الأخرى التى لم تناقش بعد بين الطرفين على رأسها مسألة ترتيبات الأمن في الخليج العربى والاتفاق على تشكيل لجنة دولية لتحديد المسئول عن بدء الحرب .

ثالثاً : مستقبل التسوية :

عند الحديث عن المفاوضات العراقية الإيرانية الدائرة حالياً لابد أن يثور تساؤلان هامين :

١ - هل ستنتج هذه المفاوضات في وضع نهاية حاسمة للنزاع المريع ، وتوقيع معاهدة سلام شامل بين العراق وإيران ؟

٢ - ماهو شكل التسوية المحتملة في حالة نجاح المفاوضات ؟

١ - مستقبل المفاوضات :

فلا شك أن الموقف الإيراني الأخير يطرح بدوره تساؤلاً هاماً حول الفهم الحقيقى لابعاده وما إذا كان موقفاً تكتيكياً يحاول الالتفاف على مجموعة الانتصارات العراقية الأخيرة والعزلة الدولية التى باتت تحاصر إيران أم أنه موقف إستراتيجى يسعى الى إعادة بناء الواقع الأقليمى على أساس إنهاء الحرب وإعادة بناء الثقة مع الدول المجاورة ؟

ففى حكم المؤكد أن إيران قبلت وقف إطلاق النار انقذاً لموقفها العسكرى والداخلى الذى أفرزته مجموعة العوامل السياسية والاقتصادية والعسكرية التى سبق

القرار وما أذاعه الخميني ذاته من أن اتخذه لقرار قبول وقف إطلاق النار مع العراق يعتبر أشد فتكا به من تجرع السم ، كذلك ما أعلنه خاميني من « أنه قطع على نفسه عهدا في الماضي بمواصلة القتال حتى آخر قطرة من دمه » .

وحتى يمكننا الوقوف على مدى تحقيق هذا الاحتمال فإنه لابد من فحص مدى إمكانية عودة إيران للحرب . - إيران ومدى إمكانية العودة للحرب :

في الواقع لم يتوقف الحديث عن احتمالات عودة إيران إلى الحرب منذ إعلانها في الثامن عشر من يوليو ٨٨ قبول القرار ٥٩٨ . وفي الحقيقة نفترض النظرة المتألمة للأمور أن مسار الصراع يتوقف على عدة عوامل أبرزها : أولا : أن تنجح إيران في تحقيق توازن استراتيجي دقيق داخل قواتها المسلحة يوازن بين الكيف القتالي والكم البشري ، حيث ثبت من خلال التجربة أن الاعتماد على التفوق البشري لا يمكن أن يحقق نصرا حاسما ما لم يكن على المستوى القتالي للخصم .

ثانيا : أن يظل الموقف الإيراني الداخلي متماسكا وأن تعود إلى الجبهة الداخلية قدرتها المفقودة على الصمود ، والا تتفجر الخلافات الداخلية واشتعال الصراع على السلطة فضلا عن ضرورة نجاح السلطات الإيرانية الحاكمة في مواجهة المعارضة المسلحة المنظمة والمتزايدة وما تعكسه من عقبات سياسية وعسكرية أمام النظام . ومن الواضح أن إيران قد تأكدت أخيرا من استحالة وصولها لهذا التوازن المطلوب في ظل الظروف السياسية والعسكرية والمعنوية القائمة بقبول وقف القتال . كما أنه من الواضح أن الحرب قد مثلت الطابع السائد في عقيدة النظام الحاكم في طهران وأن التمسك بهذه العقيدة أصبح أمرا مرتبطا بمصير النظام ذاته . وعليه لوتأكدت القيادة الإيرانية من قدرتها على الوصول إلى مثل هذا التوازن خلال فترة زمنية قصيرة ماكان لها أن تتوقف عن القتال . فالعامل الأول الخاص بالتوازن العسكري يتطلب تحقيقه عدة سنوات ، هذا إذا افترضنا أن كل ما تطلبه إيران ، من الأسلحة والمعدات لاحتداث التوازن المطلوب ، محقق .

أما العامل الثاني وهو الخاص بالموقف على الجبهة الداخلية في إيران فيصعب في الوقت الحالي التكهن بتطورات في حالة اختفاء الخميني فجأة عن مسرح الأحداث في إيران . وإن أمكن القول أن الصراع على السلطة بين الثلاثي الحاكم في طهران « خاميني ورفسنجاني وموسوي » سوف يكون له بغير شك انعكاساته على الموقف التفاوضي الإيراني في محادثات السلام سواء نحو دفع المحادثات قدما للوصول إلى اتفاق سلام أو نحو مزيد من التشدد الذي قد يساعد على تقديم ولايتي للرأي العام الإيراني بأنه المفاوض الصلب الذي

يفعل بالحوار ما لم يفعله الحرس الثوري بالقتال . ولكن ماذا لو نجحت إيران في تحقيق الشرطين السابقين « التوازن - صمود الجبهة الداخلية » ؟ هنا يبرز دور العامل الخارجي المتمثلا في القوى الكبرى من ناحية والموقف العربي من ناحية ثانية :

دور القوى الكبرى : هناك رأى يقول بأن حرب الخليج ماكان لها أن تتوقف ولن يكون لها أن تنتهي بدون الاتفاق الأمريكي السوفيتي على ذلك . ويستدل على ذلك بالاتفاق الأمريكي السوفيتي على استصدار القرار ٥٩٨ الذي هيأ المناخ اللازم لحدوث التغيير في الموقف الإيراني . كما أن تحرك دي كويلار الأمين العام للأمم المتحدة كوسيط ماكان له أن يؤتي ثماره لولا التأييد والدعم السوفيتي والأمريكي له .

وفي الواقع أن هذا الرأي يتجاهل إرادة طرفي النزاع ، فالاتفاق الأمريكي السوفيتي على إنهاء الحرب وفقا للقرار ٥٩٨ منذ عام قبل القبول الإيراني للقرار كان عاملا مهما ساعد على توفير الأجواء المناسبة التي تدفع في اتجاه التسوية إلا أنه لم يكن العامل الوحيد بدليل استمرار القتال بعد صدوره لمدة عام . أى أن الاتفاق الأمريكي السوفيتي وإن كان قد خلق شروطا ضرورية لإحلال السلام إلا أنه لايشكل بحد ذاته آلية تعمل بصورة ميكانيكية وفورية للوصول إلى السلام وعليه يمكن النظر إليه كعامل مساعد وليس العامل الوحيد الحاسم .

ولعل الهدف من وراء الاتفاق في ظل المناخ الجديد بين العملاقين هو العمل على تفادي مخاطر الحرب خاصة حرب الناقلات ، التي بدأت عام ٨٤ ، على مصالح تلك الدول بشكل عام والمصالح الغربية بصفة خاصة . وعليه يتعلق دور القوى الكبرى في المستقبل بمدى مايمكن أن تمثله العودة لحالة الحرب من مخاطر على تلك المصالح . ومن هنا تبرز أهمية الموقف العربي الموحد لاحتداث التوازن المطلوبة ليس إزاء جيرانهم فحسب ولكن أيضا لممارسة الضغط على القوى الكبرى من أجل أخذ المصالح العربية في الاعتبار . وبالطبع فإن مثل هذا الموقف يمثل عاملا هاما في إمكانية تحويل القرار الإيراني إلى قرار استراتيجي يهدف حقيقة إلى السلام .

ويثور تساؤل هام حول جهود الأمم المتحدة إزاء إمكانية إحلال السلام في الخليج خاصة أنها تعد في مقدمة دوائر التنظيم الدولي التي تصدت للصراع العراقي الإيراني بالمناقشة وتلمس السبل لحله بالوسائل السلمية متمثلا في بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ٢٣ سبتمبر ١٩٨٠ وقرارات مجلس الأمن أرقام ٤٧٩ لعام ١٩٨٠ ، ٥١٤ ، ٥٢٢ لعام ٨٢ و ٥٤٠ لعام ٨٣ ، ٥٥٢ لعام ٨٤ و ٥٨٢ ، ٥٨٦ لعام ٨٦ .

مما يوضح مدى حرص تلك المنظمة الدولية على إنهاء القتال . وبالتالي يتزايد احتمال تقدم مباحثات السلام في

تغيير تلك الحدود ، وتمثل اتفاقية ١٩٣٧ أقصى مطامحه ، إلا أن العمل بها إحتمال ضعيف لأن معناه اعتراف ايرانى بالهزيمة وكذلك الاحتمال الثالث . أما الاحتمال الرابع فمعناه أن أهم قضية في التسوية لازالت معلقة . وبالتالي فمن الأرجح أن يتم الأخذ بالاحتمال الأول . فاتفاقية عام ١٩٧٥ تمثل أيضاً مكسباً للعراق خاصة إذا ما تذكرنا . أن إيران كانت قد تلكأت في تطبيق هذه الاتفاقية قبل اندلاع الحرب .

ثانياً : بالنسبة لمسئولية بدء الحرب . هناك ثلاثة احتمالات :

إما أن تدين اللجنة الدولية ، التي سيتم الاتفاق على تشكيلها ، إيران أو أن تدين العراق أو أن تصل الى قرار يوضح مسئولية الطرفين عن نشوب القتال . ومن الأرجح أن يتم الأخذ بالاحتمال الثالث لأن الأول غير مطروح على الساحة السياسية ولايتوقعه المراقبون في الوقت الراهن . والثاني معناه اعطاء الشرعية لايران لمعاقبة المعتدى على حد تعبير المسؤولين الايرانيين . لذا قد يكون من المفيد تحميل الطرفين مسئولية إندلاع القتال حتى لايجد أى منهما سنداً لمعاودة القتال مرة أخرى □

ظل استمرار نشاط دى كويلار مع التأييد الدولى لجهوده خاصة مع غياب مبادرات فردية للتسوية من الدول الكبرى وعدم اهتمام كافى من جانب المنظمات الاقليمية والدولية الأخرى .

ب - سيناريوهات التسوية :

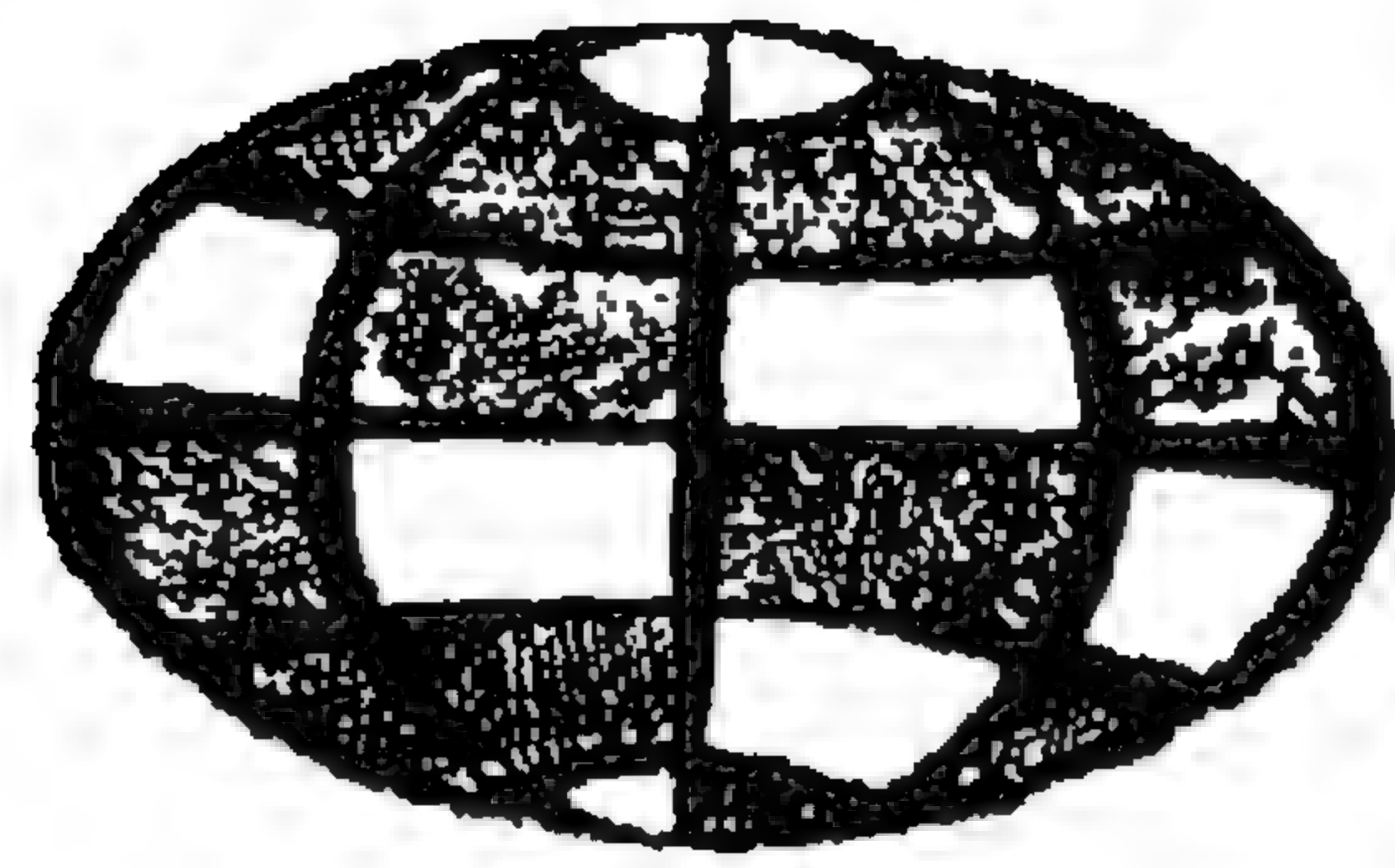
إذا سلمنا بإمكانية الوصول - إن أجلاً أو عاجلاً - إلى تسوية سلمية في نهاية المطاف إذن ما هو شكل التسوية المحتملة ؟

أولاً : بالنسبة لمسألة شط العرب : هناك أربعة احتمالات :

إما أن يتم العمل باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ أو العمل باتفاق ١٩٣٧ أو العمل باتفاق ١٩٣٧ مع إعطاء بعض الامتيازات لايران التي لاترقى الى حقوق السيادة أو أن يوضع شط العرب تحت اشراف دولى .

في الواقع أن الحديث يدور حول عبارة العودة الى الحدود الدولية دون توضيح ماهية تلك الحدود هل هي حدود عام ١٩٧٥ أم ١٩٣٧ أم ماذا ؟

وفي الأغلب الأعم أن المقصود بها حدود عام ١٩٧٥ التي تتقاسم شط العرب بين البلدين . على أن العراق بعد الانتصارات الأخيرة يحاول جنى الثمار وبالتالي يرغب في





[٢]

القرن الأفريقي

سعد كامل محمد

بداية تفجر الصراع عام ٧٧ ، وحتى نوفمبر ٨٦ تقريباً ، وقد بدأت أولى محاولات التسوية بالمشروع الأمريكي في فبراير ١٩٧٨ « لاحتلال السلام » الذي أعلنه فانس ، وتضمن ذلك المشروع انسحاب الخبراء السوفيت والمقاتلين الكوبيين من إثيوبيا ، مقابل انسحاب القوات الصومالية وبدء التفاوض بين الصومال وإثيوبيا ، اعتماداً على وعد من إثيوبيا والاتحاد السوفيتي بعدم غزو الصومال ، وكان يبدو من صيغة المشروع أنه يعكس توجهها لدى أمريكا والاتحاد السوفيتي بالاتفاق على الحد الأدنى من التنازلات حيث أعلن برى بعد تبرمه من موقف أمريكا والدول الغربية وإشارته إلى « أنهم يتصرفون وكأنهم يسمحون للسوفيت بأن يفعلوا ما يحلو لهم في المنطقة » - أعلن في نفس الشهر إستعداده للانسحاب وقبوله وساطة النميري .

وعلى الجانب الآخر أعلنت موسكو موافقتها بالفعل على تخفيض القوات الكوبية بدرجة كبيرة إذا تم الانسحاب من الصومال الغربي (الأوجادين) . ولكن سرعان ما أعلن برى طلبه بحق تقرير المصير للأوجادين بعد سحب كل القوات منها . وكان ذلك هو الشرط الوحيد تقريباً للصومال في هذه الجولة .

وخرجت إثيوبيا عن صمتها في أبريل ١٩٧٨ بمشروع مشترك مع كينيا متضمناً عدة شروط لإقرار السلام وهي :

- تخلي الصومال عن مطالبها في كينيا وإثيوبيا وجيبوتي .

بدأت محاولات التسوية في القرن الأفريقي منذ بداية الصراع تقريباً ، لكن هذا التقرير لا يركز على دراسة تاريخ الصراع تفصيلاً ، وإنما على العملية التفاوضية ذاتها ، وعلى ذلك فإنه يمكن رصد تطور مشروعات التفاوض بين الطرفين الأساسيين - الصومال وإثيوبيا - تاريخياً ، وتحديد المواقف الأصلية في كل مرحلة ، والتطورات التي تطرأ عليها من تنازلات ، أو سعى لتقريب وجهات النظر ، في ثلاث مراحل تقديرية .

فقد مرت المفاوضات في المرحلة الأولى بمحاولات عن بعد ، وغير مباشرة للدفع تجاه التفاوض من قبل أطراف دولية مختلفة ، وكذلك محاولة كل من الطرفين الإعلان عن موقفه الذي يجب - أو يتصور - أن تبدأ به أي تسوية ، أما المرحلة الثانية فقد تحددت بمرحلة التفاوض الفعلي سواء من خلال وساطة ، أو بشكل مباشر . وتتحدد أخيراً المرحلة الثالثة ، في الاتفاق الفعلي الذي تم إعلانه بين الطرفين وتنفيذه . وسوف تتضمن الدراسة عقب كل مرحلة مجموعة من الملاحظات حول تطور مواقف الأطراف عامة ، على المستوى الدولي . وكذلك على مستوى طرفي الصراع . ثم تلي ذلك في النهاية محاولة لتحديد طبيعة الصراع ومحفزات التسوية وإحتمالات المستقبل ، اعتماداً على رصد تطور العملية التفاوضية نفسها .

المرحلة الأولى :

وهي ما يمكن أن نسميها بمرحلة المشروعات عن بعد ، أو الحوار تحت فوهات البنادق وهي تستمر من

الصومال الذى تطور في السنوات التالية لذلك إلى أن أعلنت الصومال استعدادها للتفاوض تحت شرط وحيد عام ١٩٨٤ وهو إنسحاب اثيوبيا من قريتين داخل الحدود في شمال الصومال كانت اثيوبيا تحتلهم منذ ١٩٨٢ .

المرحلة الثانية :

كان الدور الاساسى فيها لاجتماعات هيئة مكافحة الجفاف والتنمية في شرق افريقيا « إيجاد » ، وهى تبدأ بالفعل في نوفمبر ١٩٨٦ حيث تم اللقاء الأول بين منجستو وسياد برى في قصر الشعب في جيبوتى في ختام اجتماعات هيئة مكافحة الجفاف ، ولأول مرة منذ بداية الصراع . في حضور عدد كبير من لجان الوساطة وخاصة الايطالية والمصرية

وقد تكونت كمحصلة لهذا اللقاء لجنة مشتركة لتحديد نقاط الخلاف بين البلدين وبحثها . وفي غضون خمسة شهور كانت قد بدأت بوادر التطبيع بزيارة وفد صومالى لاثيوبيا على رأسه وزير خارجية الصومال الذى اجتمع بقرينه الاثيوبى حيث اعترفت الصومال تقريبا بحق اثيوبيا في الأوجادين مع وجود بعض المشاكل حول السكان الناطقين باللغة الصومالية في كل من اثيوبيا وكينيا وجيبوتى . وعلى أى حال كان الاتفاق على حدود دور اللجنة في وضع المقترحات وليس الاتفاقات وترك البنود الأهم للقاءات الرئاسية في ظل لجنة الجفاف . وفي الجولة الثالثة للجنة المشتركة أضيفت مشكلة ضرورة الاتفاق على الحدود بأكملها (١٦٠٠ كم) ثم وضعت الصومال شروطها الأربعة لاحتلال السلام في أكتوبر ١٩٨٧ وكانت :

١ - وقف إطلاق النار وإبعاد القوات المسلحة ١٥ كم تقريبا .

٢ - تبادل أسرى الحرب بين البلدين .

٣ - تبادل التمثيل الدبلوماسى بين البلدين .

٤ - وقف الدعاية الاعلامية بين البلدين وتوفير جو سلام وثقة لحين الانتقال الى النقاط الأصعب .

وقد وافق الجانب الاثيوبى بشرط الاعتراف بالحدود الحالية لاثيوبيا ، وهو ما تم تأجيله الى ما بعد اللقاء الرئاسى .

عند هذه النقطة نتوقف حيث لا يعتبر الفاصل هنا حدث ما ، ولكن فقط في توفر إتفاق فعلى بين الطرفين يمثل بداية حقيقية للمرحلة الأخيرة التى نحن بصددتها الان ولكن ينبغى في نهاية عرض هذه المرحلة تسجيل عدة ملاحظات وهى :

- أن كلا الجانبين قد قدم حدا أدنى من التنازل وأبدى مرونة في المفاوضات نظراً لعدة أسباب أهمها :
- وجود اضطرابات في كلا الجانبين حيث شكلت استراتيجية تأليب المعارضة في كلا البلدين أحد المحاور الهامة لإدارة الصراع والضغط على الأنظمة ، فقد شكلت

- إعلان الصومال قبولها لمبادئ الوحدة الافريقية والأمم المتحدة والتزامها بمبدأ عدم التدخل .
- الالتزام بدفع خسائر الحرب التى تحملتها اثيوبيا .
- الالتزام بالاتفاقيات الدولية التى تنص على عدم استخدام العنف لتسوية الصراعات .

وكان واضحاً حينئذ أنه يصعب الوصول إلى نقطة التقاء .. وينبغى الإشارة هنا إلى ملاحظتين أساسيتين : الأولى : إشترك كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى في هذه المرحلة بمشاريع مباشرة ومعلنة ، هذا المنطق في التعامل مع المنطقة كانت تحكمه المواقف الأصلية على المستوى الدولى حيث تمتع الاتحاد السوفيتى بموقف قوى نسبياً ، في الوقت الذى تساوم فيه الولايات المتحدة فقط بالتلويح عن بعد ، أى أن منطق الوفاق أصلاً لم يكن مطروحاً على المدى المباشر وإنما فقط محاولة للدخول في مساومات تكتيكية .

ويظل هذا المنطق خاضعاً لتطورات وتغيرات تتضح تدريجياً في المرحلة التالية للصراع .

أما الملاحظة الثانية : فهى خاصة بموقف الصومال من التفاوض حيث كان بادياً أنها الطرف الأضعف وبنظرة سريعة على حجم المعونات التى كانت تقدم للطرفين يتبين ذلك بوضوح ، فقد وصلت المعونات الاقتصادية لاثيوبيا أكثر من ٣٠٠ مليون دولار خلال السنوات الأخيرة من السبعينات وفي ١٩٨٥ وصلت قيمة الأسلحة المرسلة من موسكو الى أديس أبابا إلى ٣ بلايين دولار بينما كانت المعونات الأمريكية لبرى ٢٠ مليون دولار فقط في العام في بداية الثمانينات تضاعفت الى ٤٠ مليون دولار في عام ١٩٨٥ .

ويلاحظ ذلك أيضاً في الرد السريع الذى كانت تقدمه الصومال بالموافقة على الدخول في التسوية بل أن برى طلب بنفسه وساطة نميرى ودعا إلى التفاوض . وبالتوازي مع ذلك كانت منظمة الوحدة الافريقية هى الطرف الأساسى - الذى استمر بعد ذلك وكان أكثر تأثيراً من غيره من الأطراف - حيث كانت قد تشكلت لجنة وساطة تعمل متواترة مع ضغوط حدة الصراع وإقتراب المواقف حسب موازين القوى وتأزم الموقف في المنطقة . وكانت أولى المحاولات لها في هذه المرحلة في مؤتمر الوحدة الافريقية ١٩٧٨ ، حيث وضعت ثلاث مبادئ لحل النزاع :

- وقف إطلاق النار .

- إنسحاب الجيوش ٥ كم في كلا البلدين .

- إستمرار لجنة الوساطة في عملها .

وقد وافقت عليها أيضاً الصومال بينما أبدى الجانب الاثيوبى إعترضه . إلى أن جاء قرار الوحدة الافريقية في ١٩٨٠ النهائى بإعتبار الأوجادين جزءاً من اثيوبيا . وإن لم يكن ذلك حاسماً للصراع ، إلا أنه كان مؤثراً في موقف

التنازلات التي قدمها اطراف الصراع

الصومال	اثيوبيا
فبراير ١٩٧٨ :	ابريل ١٩٧٨ مشروع مشترك مع كينيا شروطه:
- اعلان برى الاستعداد للانسحاب وقبول وساطة نميري	- تخلي الصومال عن مطالبة في كينيا واثيوبيا وجيبوتي
- المطالبة بحق تقرير المصير للاوجادين بعد سحب كل القوات منها	- اعلانه قبول مبادئ الوحدة الافريقية والامم المتحدة
- وقف إطلاق النار	- دفع خسائر الحرب لاثيوبيا
- تبادل أسرى الحرب	- عدم استخدام العنف في تسوية النزاعات
١٩٨٤ :	
الشرط الوحيد هو انسحاب اثيوبيا من قريتين شمال الصومال	
١٩٨٦ :	١٩٨٦ :
اهمال الاوجادين ، وإثارة قضية السكان المتحدثين باللغة الصومالية في كل من إثيوبيا وكينيا وجيبوتي	ضرورة الاتفاق على الحدود باكملها
اكتوبر ١٩٨٧ الشروط الاربعة :	
١ - وقف إطلاق النار	الموافقة بشرط الاعتراف بالحدود الحالية
٢ - تبادل أسرى الحرب	
٣ - تبادل التمثيل الدبلوماسي	
٤ - وقف الدعاية	
ابريل ١٩٨٨ الاتفاق المشترك :	
- تأجيل مسألة الحدود	تأجيل مسألة الحدود
- إمكانية وضع قضية إريتريا في جدول المحادثات أغسطس :	
ثم تنفيذ الاتفاق	ثم تنفيذ الاتفاق

المعارضة الصومالية في الشمال بؤرة اقلق لنظام سياد برى هددته أكثر من مرة بالاحتلال التام . وتمثلت هذه المعارضة في جبهة الانقاذ الصومالية التي تحصل على دعم من عشيرة « الميجريان » في شمال شرق المنطقة الوسطى من الصومال والحركة الوطنية الصومالية التي تدعمها عشائر إسحق في شمال غرب الصومال .

- أما في الجانب الاثيوبي فقد مثلت الحرب مع الثوار الاريتريين والجبهة الشعبية لتحرير التيجراي مصدرا كبيرا للضغط على نظام منجستو ، وكانت الأوضاع الداخلية بالفعل على وشك الانقلاب أكثر من مرة . وكان لابد على المستويين من الاحتفاظ ببعض الهدوء يسمح بمواجهة القلاقل على الجبهات الداخلية .

- وكان التنازل الأساسي والذي يمكن حسابه على الطرفين بدرجات متفاوتة ، هو تأجيل مسألة الحدود . فإذا كان هذا التنازل قد بدا وكأنه أتى من الجانب الاثيوبي . لأنه كان الشرط الأساسي لبدء المفاوضات من طرف أديس أبابا ، إلا أنه يمكن حسابه بدرجة أكبر على

الصومال في إعتراقها ضمنا بحق اثيوبيا في الأوجادين . ويعد هذا التنازل من جانب الصومال أيضا لسبب يخص الحالة الراهنة نفسها ، حيث أن اثيوبيا مهيمنة بالفعل على الأوجادين ، ولم تكن في حاجة الى تأكيد ذلك في مواجهة الصومال وإنما في محاولاتها المستمرة في سحق المقاومة داخل الأوجادين نفسها .

- نفس الوضع يمكن حسابه بالنسبة لاريتريا مع الفارق أن الصومال هنا تدعم بعض الثوار فقط ولا تتحدث بأسمهم .

- بشكل عام أيضا يبدو تنازل الصومال مرتبطا

بالخلل الواضح في ميزان القوى لصالح اثيوبيا . - ان هناك ارتباكاً أو لبساً شديداً - يبدو وكأنه مقصود - في الموقف الأمريكي تجاه المنطقة بأسرها ، قد يبدو من تضارب الأطراف وتعدد غموضاً ما في التعامل مع الصراع يوحي بالتجاهل حيناً ، والسعي لتحقيق مكاسب استراتيجية في حدود الأوضاع القائمة مع عدم التدخل المباشر في الصراع - أحيانا أخرى وحيث استمرت العلاقات الأمريكية الاثيوبية - ذلك بالاضافة

في التفاوض وتأجيل بعض المسائل التي يمتلكها النظام بالفعل بحكم الأمر الواقع .
المرحلة الثالثة :

في أبريل ٨٨ واصلت اللجنة المشتركة عملها بعد لقاء الرئيسين منجستو وسياد برى على هامش اجتماعات هيئة مكافحة الجفاف . وتم عقد إتفاق مشترك لوقف إطلاق النار ، وإنسحاب القوات تدريجياً خلال شهر وتبادل أسرى الحرب ، وقد تم تأجيل مسألة الحدود لدراستها .

وأضيف بند جديد مؤداه أنه يجوز إدراج قضية إرتيريا في المحادثات بناء على طلب أحد الطرفين . وقد تم بالفعل تنفيذ المرحلة الأولى من إتفاق تبادل الأسرى من ٢٢ - ٢٨ أغسطس الماضى .

وهذا الإتفاق على الرغم من أنه كان تحصيلاً حاصلاً لما وصلت إليه العملية التفاوضية إلا أنه بإضافة بند قضية إرتيريا يعلن الصومال ضمناً إستعداده للدخول في مفاوضات حولها ، ولكن فقط يظل هذا مرهوناً بمبادرة الثوار الارتيريين التى وضح في الاونة الأخيرة إرهابات لها من قبل بعض المجموعات ، خاصة تحت مظلة الوساطة السودانية .

وعلى أى حال يستحق هذا المخور جهداً مختلفاً ليس هذا محله ، لتداخل أوراق أخرى فيه مثل قضية الجنوب في السودان واعتبار كينيا والسودان وبعض الأنظمة العربية أطراف لها مواقفها المتباينة ، بالإضافة الى الخلاف المعقد والمتداخل والذي يعتمد في كلا الجانبين على العديد من الدعاوى التاريخية ، والقانونية حول مسألة حق تقرير المصير والحدود الاستعمارية .

- محفزات تسوية الصراع :

يبدو من سياق العملية التفاوضية أن الصراع في منطقة القرن الأفريقي كانت تحكمه من البداية محددات بعينها . صاغت شكل الصراع ومواقف القوى الخارجية منه .

فقد تداخل هذا الصراع مستويان من مستويات التصنيف :

الأول : يمكن على أساسه اعتبار الصراع صراعاً إقليمياً على حدودها بعد الاستعمار حيث كانت ومازالت قضية الحدود هي القضية المحورية في الصراع .

الثانى : والذي يمكن أن يحيل الصراع تحت دعاوى الصومال خاصة الى صراع حول قضايا تحقيق مصير لأقليات وقوميات ، فحيث كانت الحجة الاثيوبية الدائمة هي اللجوء الى مبادئ الوحدة الافريقية . والأمم المتحدة حول مسألة الحدود ، ظلت الصومال تركز في مبرراتها على عوامل مثل اللغة في الدفاع عن حق الناطقين باللغة الصومالية في تقرير المصير ، أو صمهم في البداية ، وبطل هذا الجانب سبباً مستمراً للصراع حتى الان ، حيث لم

الى العلاقة الوثيقة بين اثيوبيا واسرائيل - كانت على الجانب الاخر علاقة أمريكا بالصومال يشوبها كثير من التردد حتى منتصف الثمانينات تقريباً ، وبالفعل ظلت الأسلحة الأمريكية حلم من أحلام سياد برى منذ ١٩٧٨ وحتى بداية الثمانينات ، وربما يعنى ذلك أن الولايات المتحدة ظلت حريصة على هامش العلاقة مع اثيوبيا بطريق مباشر أو غير مباشر ، في نفس الوقت الذى قدمت فيه دعماً للصومال مشروطاً بتقديم تسهيلات عسكرية في أراضيها لدرجة مطالبة سياد برى صراحة بدعم عسكري وإقتصادى يقدر بحوالى ٢ بليون دولار مقابل استخدام الولايات المتحدة القواعد البحرية والجوية في بربرة والتي تركها السوفيت لتوهم .

ولم يتطور الموقف الأمريكى تجاه التدخل في المنطقة إلا في أحيان نادرة ، ولم يحدث إلا مرة واحدة تقريباً أن لوحث أمريكا بتحريك بعض وحدات الأسطول السادس . - لقد كان واضحاً اختلال التوازن العسكرى لصالح الجانب الاثيوبى ، وبالتالي إختلال ميزان النفوذ في المنطقة لصالح السوفيت ، وظلت الولايات المتحدة حريصة على مواقفها من طرفى الصراع ، في نفس الوقت يتضح حرصها على الحل السلمى وإيقاف الصراع على الأقل للحفاظ على المكاسب التى تم تحقيقها بالفعل . - بالنسبة للموقف السوفيتى : فقد مرت السياسة الخارجية السوفيتية تجاه المنطقة بمنحنى من أكثر المنحنيات كشفاً لعدم وجود أساس ثابت لالتزامها تجاه حركات التحرر حيث انتقل الاتحاد السوفيتى من موقف الدعم المباشر للصومال والغير مباشر لثوار إرتيريا . مما شكل إعتقاداً لدى الجانبين الصومالى والأرتيرى بإمكان حصولهما على دعم لمطالبهما الخاصة بحق تقرير المصير في إرتيريا والأوجادين ، الى النقيض مباشرة في مدة قصيرة فور ظهور نظام منجستو الاشتراكى في أديس أبابا . لقد شكل ثقل اثيوبيا الاستراتيجية بالتأكيد مكسباً أكبر ومبرراً لتحول موقف موسكو مائة وثمانين درجة .

أما في المرحلة الأخيرة فقد تحول موقف الاتحاد السوفيتى بشكل عام تجاه الصراعات الإقليمية وبدأ ميل واضح لتدجين هذه الصراعات وتوجيهها للحل السلمى ، حرصاً على الوفاق العام مع الولايات المتحدة من ناحية ، ودعماً للمكاسب الداخلية التى يحققها جورباتشوف في ظل السياسة الجديدة .

وبذلك توائم الاتجاه للتفاوض مع الميل العام لموسكو وأصبحت هناك إمكانية لتقديم تنازلات في الحدود التى تتواءم مع التطورات الإقليمية والوضع الدولى .

- ذلك على الرغم من أنه في الحساب الأخير لم تقدم اثيوبيا تنازلاً ملموساً بقدر ما كان تنازلاً في حدود المرونة

قبل تنفيذ الاتفاق بشهرين تقريبا تقول أن عشرة آلاف مقاتل من الحركة الوطنية يشتبكون مع القوات الحكومية في الشمال . وعلى صعيد آخر فقد إزداد عدد اللاجئين من الصومال الى اثيوبيا بمعدل الفى لاجيء يوميا حسب تقارير الأمم المتحدة ، إن من أكثر أسباب دفع الصومال للدخول في التسوية هو الضغط المستمر للمعارضة المسلحة على نظام سياد برى ، تلك الورقة التى لعبت بها اثيوبيا بشكل مؤثر ، وحققت بالفعل تهديدا قويا للنظام .

من ناحية ثانية كان الاختلال واضحا لصالح اثيوبيا على الأقل على مستوى الدعم الخارجى ، وتظهر محصلة دست فى الاستعداد الدائم للصومال للدخول فى مفاوضات وعدم رفض برى لمعظم المشاريع التى قدمت للتسوية ، أيضا يمكن فى المحصلة اعتبار الصومال هو الطرف الأساسى الذى قدم التنازل الأكبر فى هذه التسوية .

- على الجانب الاثيوبى بالاضافة الى الأزمة العامة والمؤثرة التى تتعرض لها المنطقة إثر الجفاف والمجاعات وإزدياد عدد اللاجئين ، ونقص الأغذية ، والتفسيخات القبلية ، أو بالأحرى التمردات القبلية ، تعرض نظام منجستو لخطر الانهيار فى مواجهة التمردات فى أكثر من اتجاه ، وكان بالفعل على وشك الانهيار لو لم يتم بتدجير الموقف مع الصومال للتفرغ نسبيا لضرب المعارضة ، وإعطاء فترة التقاط أنفاس للجيش الذى مثل أيضا مصدرا للمتعاب فى ظل التمردات القبلية وتدمير صغار الضباط المشتركين فى الحرب خاصة فى الجبهة مع ارتيريا .

والعامل الأهم هنا بشكل عام أن حسابات التسوية كانت تقف عند نقطة الحدود التى يحقق منجستو بحكم الأمر الواقع تفوقا فيها ، والتى قدم التنازل التكنيكي الأساسى بصدد تأجيل دراستها .

- يظل هنا الدور الأساسى فى كل الأحوال فى الدفع للتسوية خاص بالبيئة الاقليمية المباشرة والقوى الاقليمية ، ولكن بما يتواءم مع حال الوفاق والتوجه نحو التسوية بشكل عام فى الوضع الدولى .

- وهنا على الرغم من إمكانية اعتماد وجهة النظر هذه فى نقطة إنطلاق التسوية إلا أنه يجب التأكيد على أنه برغم جوهرية البعد الاقليمى فى الصراع ، وإرتباطه بقضايا وجود إجتماعى وتحقيق مصير بالنسبة لبعض القوى ، إلا أن استمرار التسوية وتطورها أو بمعنى أدق ضمان عدم انفجار الموقف مرة أخرى يظل خاضعا لأى من الشروط الثلاثة : الشرط الدولى والشرط الاقليمى وشرط التذمرات الاجتماعية المرتبطة بمشاريع قومية ، وكما أنه يظل للعاملين الدوليين القدرة على إشعال فتيل الصراع فإنه تظل أيضا لأى من المحاور الأخرى هذه الامكانية .

تطرح قضيتا الأوجادين وإرتيريا على مستوى التفاوض مع السكان أنفسهم ، فى الوقت الذى تستمر فيه العمليات العسكرية داخل الاقليمين . من جهة أخرى يمكن إضافة الأوجادين كمصدر للثروة والأسواق بالنسبة لكل من الصومال وإثيوبيا ، وأهمية إرتيريا كمنفذ بحرى لإثيوبيا (المنفذ الوحيد) يهددها فقدها بالاختناق داخل اليابسة الافريقية .

- وبالطبع مثلت المنطقة للعاملين الدوليين أحد الدوائر الهامة فى مشروع تكوين ركائز للسيطرة على الممر الاستراتيجى فى مدخل البحر الأحمر الجنوبى من ناحية ، ومركز الثقل الضخم لإثيوبيا فى وسط القارة وتماسها مع عدد من الدول المتفاوتة تماسا مباشرا وإعتبارها مدخلا برىا لجنوب القارة حيث يشتعل صراع المصالح .

إذن من الصعب قصر أحد المسميات على صراع من هذا النوع ويعتبر توصيفه بأنه صراعا إقليميا أو عرقيا أو حتى دوليا ، إغفالا لجوانب هامة ، قد يؤدى كل منها على حدة الى اشتعال الصراع مرة أخرى ، بمعنى أن هذه الجوانب جميعها تتداخل فى تحديد طبيعة الصراع وإن كانت العملية التفاوضية والمبادرات التى طرحت فى المرحلة الحاسمة ، جاءت على المستوى الاقليمى ، ويظل السؤال المطروح فى التحليل الأخير هو هل يعتبر « تجاهل الولايات المتحدة للمنطقة لفترة طويلة ، وتعامل الاتحاد السوفيتى بتغييره السريع فى تكوين تحالفاته » معبرا عن تجاهل فعل لأهمية المنطقة ؟ أم أنه أحد سيناريوهات ادارة تقسيم النفوذ بين القوتين العظميين ؟ أما عن محفزات التفاوض التى يمكن إجمالها من متابعة سياق عملية التسوية فقد كانت على المستويين الدولى والاقليمى كالتالى :

- على المستوى الدولى نجد أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى كان لديه مبرره لدفع التسوية ، حيث ظلت واشنطن حريصة على تحقيق الحد الأدنى من المكاسب لها فى الصومال دون التورط المباشر فى الصراع ، خاصة فى ظل اختلال التوازن لصالح اثيوبيا ، والمتطلبات الضخمة التى كان يتوجب عليها الوفاء بها فى مواجهة الدعم الضخم من جانب الاتحاد السوفيتى وكوبا لنظام منجستو .

- أما الاتحاد السوفيتى فقد كان الميل العام لديه للوفاق وعدم تحقيق خسارة ضخمة بالفعل بعد التسوية هو المحفز الأساسى لموسكو للدفع تجاه التسوية ، ذلك يتمشى بشكل عام مع التوجهات الجديدة للسياسة السوفيتية تجاه قضايا الصراعات الاقليمية على أى حال وإن كان هذا العامل - الدولى - ليس الأساس فى هذا الصراع . لكن بالتأكيد كان له أثره الهام فى دفع التسوية .

- على جانب الصومال كانت الأرقام فى بداية يوليو أى



[٣]

صراع الصحراء الغربية

مجدي على عبيد

محفزات التسوية ، وذلك بالاستناد الى معيار مصدر الحافز ، والتمييز هنا هو بالأساس تصوري تحليلي . وتحدد تلك المجموعا الثلاث في الاتي :

(١) محفزات للتسوية مصدرها سياسات القوى الكبرى الرئيسية المؤثرة على الصراع .

(٢) محفزات للتسوية مصدرها الاطار الاقليمي لمنطقة الغرب العربي .

(٣) محفزات للتسوية وثيقة الصلة بأطراف الصراع انفسهم .

(أ) سياسات القوى الكبرى الرئيسية :
إتسم الصراع على الصحراء الغربية شأنه في ذلك شأن بقية الصراعات في العالم الثالث بإعتمادية أطرافه على القوى الكبرى ، وأتخذت تلك الاعتمادية شكل حصول أطرافه على مساعدات اقتصادية وعسكرية . غير أن الصراع الصحراوي في بعده الدولي يتميز بخصيصتين :

أولاً : أن اهتمام القوى الكبرى بالصراع ليس مبعثه الصحراء في حد ذاتها ، وإنما الانعكاسات الاقليمية التي أوجدها الصراع .

ثانياً : أن الاستقطاب الدولي والتنافس الايديولوجي العالمي لم يمتد بدرجة كبيرة الى صراع الصحراء ، ويرجع ذلك الى أن القوى الكبرى قد أرتبطت بشبكة من العلاقات السياسية والاقتصادية مع كل من طرفي النزاع الرئيسيين (المغرب والجزائر) . مما حدا بتلك القوى الى اتباع سياسات ازاء المشكلة الصحراوية تتأرجح بين

ثمة بوادر تشير الى امكانية تسوية الصراع على الصحراء الغربية الدائر منذ مايزيد على إثني عشرة عاما . فقد طرح بيريز دي كويلار في أغسطس ١٩٨٨ مشروعا للتسوية حظى بالموافقة المتحفظة من قبل المغرب وجبهة البوليساريو . وأعتبر ذلك بمثابة خطوة أولى نحو التسوية ، خاصة وأنها جاءت مواكبة لروح الوفاق الجديدة التي بدأت تسرى في أوصال منطقة المغرب العربي ، وتزامنت ايضا مع مناخ الوفاق الدولي الجديد بين القوتين العظميين

ولكن التحليل الموضوعي لامكانيات تسوية الصراع الصحراوي ، يتطلب معرفة ما اذا كان الصراع ذاته بات مهياً لامكانية تسويته ، وما اذا كانت مواقف الأطراف قد تقاربت بحيث تشكل قاسما مشتركا ، يصلح كأساس تبني عليه التسوية .

وسنعتمد في توضيح تلك المسائل على بحث محفزات التسوية ، وعمليات المفاوضة ، ومستقبل الصراع .

أولا محفزات التسوية .

ينطوي الصراع في الصحراء الغربية على عوامل محفزة ودافعة نحو التسوية ، وعوامل أخرى دافعة نحو الاتجاه المعاكس . وتحدد العلاقة بين هاتين المجموعتين من العوامل الامكانيات الحقيقية للوصول الى تسوية لنزاع الصحراء . فمن شأن ارتفاع تكلفة وأعباء الصراع أن يدفع أطرافه الى البحث عن التسوية ، خاصة اذا مافاقت المكاسب المحتملة والمتوقعة ويمكن في هذا الصدد التمييز بين ثلاث مجموعات من

الحياد والانحياز المحسوب نتائجه ، حتى تحتفظ في كل الأحوال بعلاقات ان لم تكن قوية ومتينة فعلى الأقل غير معادية مع كلا طرفي النزاع .
وتتضح تلك الطبيعة المزدوجة لسياسات القوى الكبرى ، اذا ما ألقينا الضوء وبايجاز شديد على سياسة كل دولة كبرى على حدة :
(١) فرنسا .

ترتبط فرنسا بروابط اقتصادية مع الجزائر ، فكلا الدولتين تربطهما اتفاقيات خاصة بالتجارة والعمالة والهجرة ، كذلك تعتبر المغرب سوقا رئيسيا للصادرات الفرنسية في افريقيا ، وزبونا هاما لصناعة الأسلحة الفرنسية ، كما يعمل بها أعداد ضخمة من الخبراء الفرنسيين ، الأمر الذي دفع فرنسا الى اتباع سياسة الحياد ازاء الدولتين ، حرصا منها على مصالحها ، ولايحول ذلك دون انحيازها لأحد الأطراف اذا مامل ميزان القوى بدرجة كبيرة لغير صالحه مع عدم اثاره عداء الطرف الاخر . هكذا نجد عندما تصاعدت التهديدات المغربية ضد موريتانيا ، لمحاولة الأخيرة التوصل الى تسوية مع جبهة البوليساريو والجزائر ، وقفت فرنسا الى جانب موريتانيا ، وأعلنت أن رغبة موريتانيا في السيادة والاستقلال يتعين احترامها من قبل المجتمع الدولي في الوقت ذاته طمأنت فرنسا المغرب - خلال زيارة وزير خارجيتها ريمون بار للرباط من ٢٤ يناير ١٩٨١ - ان امداداتها العسكرية لن تتوقف . كذا وعلى الرغم من وصول الاشتراكيين الى الحكم في فرنسا في عام ١٩٨١ ، والذين تربطهم علاقات وثيقة مع البوليساريو منذ عام ١٩٧٦ ، وتفضيلهم المسبق لاقامة علاقات مميزة مع الجزائر ، وهو ماتجسد في استقبال الخارجية الفرنسية لمسؤول من البوليساريو في أغسطس ١٩٨١ ، وهي السابقة الأولى من نوعها ، والسماح بإفتتاح مكتب للبوليساريو في مارس في ديسمبر ١٩٨١ ، الا أن فرنسا حرصت على عدم اثاره عداء المغرب فزيارات كلود شيسون وزير الخارجية الى الجزائر ، غالبا ماكان يواكبها زيارات مماثلة للمغرب . كذا أستمرت فرنسا في الامتناع عن التصويت على القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والخاصة بالصحراء ، وأمتنعت أيضا عن الاعتراف بالجمهورية الصحراوية ، بالرغم من ضغوط بعض نواب الحزب الاشتراكي .
(٢) اسبانيا .

كذلك الأمر بالنسبة لاسبانيا ، فهناك اسباب ملحة تقتضى منها ، ضرورة الاحتفاظ بعلاقات ودية مع كل من الجزائر والمغرب . فمن ناحية تعد الجزائر سوقا رئيسيا للصادرات الاسبانية في افريقيا ، كما تتخوف من ناحية اخرى أن تثير المغرب دواعيها الاقليمية على اقليمي سبته ومليلة . لذلك حرصت اسبانيا على استغلال غموض اتفاقيات مدريد لأجل تهدئة الجزائر ، والاحتفاظ في

الوقت ذاته بعلاقات صداقة مع المغرب ، فعلى الرغم من تنازل اسبانيا عن ادارة الاقليم الصحراوي كل من المغرب وموريتانيا ، الا أن الحكومة الاسبانية أكدت على أنها لم تتنازل عن السيادة ، وأكثر من ذلك أعترفت بحق الصحراويين في تقرير الوضع النهائي للاقليم .
وتتعدد الأمور بالنسبة لاسبانيا ، اذا ما أخذنا في الحسبان ، أن كلا من المغرب والجزائر لديهما أوراق للتأثير على السياسات الداخلية لاسبانيا ، فالجزائر تساند « حركة تحرير جزر الكناري » التي تأسست في عام ١٩٦٤ ، كما أن المغرب يدعم « جبهة التحرير المغربية » في اقليمي سبته ومليلة ، وتربطها بها اتفاقيات للصيد ، يمكن ان تمتنع المغرب عن تجديدها ، كما حدث في عام ١٩٧٧ ، الى جانب تلك الضغوط فهناك أيضا ضغوط البوليساريو ، وتصعيد هجماتهم على سفن الصيد الاسبانية .

هكذا وعلى الرغم من تعاطف الرأي العام الاسباني مع الصحراويين ، ووصول الاشتراكيين الى الحكم ، والذي سبق وأن وعد زعيمه فيليب جونزاليز - والذي تولى رئاسة الوزارة الاسبانية في اكتوبر ١٩٨٢ اثناء لقائه مع بشير مصطفى نائب السكرتير العام لجبهة البوليساريو في ٨ سبتمبر ١٩٧٧ بأنه سيبدل كل جهد في اسبانيا والساحة الدولية لأجل ضمان الاعتراف بجبهة البوليساريو كممثل شرعى للشعب الصحراوي . الا أن ذلك لم يترتب عليه حصول تغيرات كبيرة في السياسة الاسبانية ، بل أعلنت اسبانيا على لسان وزير خارجيتها فيرناندو موران في ٣٠ نوفمبر ١٩٨٢ بأنها لن تقدم على شيء من شأنه زعزعة استقرار المملكة المغربية ، وفي ٣٠ مارس ١٩٨٣ قام جونزاليز بزيارة الى المغرب . كما أمتنعت اسبانيا عن الاعتراف بالجمهورية الصحراوية .

(٣) الاتحاد السوفيتي .

قد يكون من المتوقع على ضوء علاقات موسكو الوثيقة بالجزائر ، وتوافق رؤيتهما الاستراتيجية المشتركة ، أن يعترف الاتحاد السوفيتي بالجمهورية الصحراوية ، ويقدم الدعم الكامل لجبهة البوليساريو ، غير أنه في الواقع لم تذهب موسكو الى هذا المستوى من التأييد والمساندة ، واشتملت السياسة السوفيتية ازاء المشكل الصحراوي على العناصر الآتية :

- أن الاتحاد السوفيتي يؤيد حق تقرير المصير للشعب الصحراوي .
- أن الاتحاد السوفيتي يعارض أى تصرف من شأنه اعاقا جهود الشعب الصحراوي في ممارسة هذا الحق .
- أنه من غير الممكن تجاهل جبهة البوليساريو اثناء البحث عن حل للمشكلة الصحراوية .
- يتعين الوصول الى تسوية عن طريق التفاوض ، تحقق

فاذا ما عجزت امكانياته الذاتية عن تحقيق اهدافه المرجوة من الصراع . فأن الدعم الخارجى في هذه الحالة سيلعب دورا محوريا في تحديد نطاق وأمد الصراع . وهنا سيتوقف استعداد الطرف الخارجى في تقديمه المساندة والدعم على أهدافه ومصالحه

وانطلاقا من اهداف القوى الكبرى الموضحة سلفا ، فأن أيا منهما لن يكون لديه الاستعداد لتقديم الدعم والمساندة لأى من الطرفين المتصارعين كى يحقق أهدافه كاملة . والمتوقع في مثل هذه الظروف أن تتبنى تلك القوى سياسات ادارة الصراع . أى الحفاظ على الصراع عند حدوده الدنيا من التصعيد ، دون الاسهام حقيقة في حله طالما أن الصراع لم يصل الى درجة الحاق الضرر بمصالحها . والهدف من وراء ذلك هو الحيلولة دون تصعيد الصراع الى الدرجة التى تجد فيها تلك القوى نفسها مجبرة على تحديد خياراتها وتحالفاتها ، الأمر الذى سيترتب عليه تضرر مصالحها مع الطرف الآخر غير الحليف .

وهكذا فأن محدودية الدعم والمساندة الخارجية ، يمثل في حد ذاته حافزا للتسوية ، بالنظر الى أن أطراف الصراع قد يجدون في حالة بلوغ الصراع الى مستوى الجمود والاسترخاء ، ومع عدم امكانية تحقيق أهدافهم الأصلية ، أن السبيل الوحيد للخروج من المأزق ، هو محاولة الوصول الى تسوية للصراع .

(٢) الاطار الاقليمي لمنطقة المغرب العربى .

تقع النظرة الحقيقية للمشكلة الصحراوية في محتوى منطقة المغرب العربى ، ففيه نشأت المشكلة ، ومنه أيضا يمكن الوصول الى تسوية لها ، وليس المجال هنا استعراض الجذور التاريخية للمشكلة ، والدواعى والاسباب وراء الخلاف المغربى الجزائرى ، ولكن يتحدد هدفنا في رصد التطورات الأخيرة في منطقة المغرب العربى ، والتى يمكن أن تكون حافزا لتسوية المشكل الصحراوى . والتى يمكن ايجازها في التالى :

- تحسن العلاقات الليبية الجزائرية في نهاية عام ١٩٨٥ بعد فترة من الجفاء بين البلدين أثر إبرام اتفاق « وجدة » بين المغرب وليبيا ، وطرد العمال التونسيين من ليبيا ، وقد جاء هذا التحسن على أثر زيارة عبدالسلام التريكى أمين المكتب الشعبى للاتصال الخارجى للجزائر ، وما تلى ذلك ما إنعقاد القمة الليبية الجزائرية في نهاية يناير ١٩٨٦ بمدينة « عين أم الناس » على الحدود الجزائرية ودخول الدولتين في مباحثات وحدويه - تحسن العلاقات الليبية التونسية ، بفضل الوساطة الجزائرية ، وتسوية المشاكل العالقة بين الدولتين ، وعودة العلاقات الدبلوماسية ، وتشكيل لجنة عليا مشتركة ، يوكل اليها مهمة التنسيق بين البلدين - عودة العلاقات الدبلوماسية بين المغرب والجزائر ، بعد فترة انقطاع دامت اثنى عشر عاما ، وصدر بيان

مطلب الشعب الصحراوى في تقرير المصير .

وقد تكون العلاقات الاقتصادية التى تربط موسكو بالرباط هي السبب وراء التحفظ السوفيتى أزاء المشكلة الصحراوية ، ففي ١٠ مارس ١٩٧٨ وقعت الدولتان على اتفاق تجارى قيمته ٢ بليون دولار ، تحصل بموجبه موسكو على الفوسفات ، في مقابل حصول المغرب على النفط والكيماويات وسفن الشحن من الاتحاد السوفيتى . ويعرف هذا الاتفاق (بصفقة القرن) ولم تصل معاملات موسكو التجارية مع الجزائر الى هذا المستوى من الضخامة .

(٤) الولايات المتحدة .

ترتبط الولايات المتحدة بعلاقات غير متساوية مع المغرب والجزائر . فعلاقات واشنطن بالجزائر ذات طابع اقتصادى ، في حين أن علاقاتها بالمغرب ذات طبيعة استراتيجية ، فكلتا الدولتين تتقاسمان رؤية مشتركة نحو الحظر الشيوعى ، فقد اشتركت المغرب في عملية الكونغرس عام ١٩٦١ ، والتدخل في إقليم شابا الزائيرى في ١٩٧٧ ، اضافة الى أن الولايات المتحدة تحتفظ بتسهيلات عسكرية في الأراضى المغربية علاوة على أن المغرب ساندت ديبلوماسية كيسنجر في الشرق الأوسط ، لذا فأن الولايات المتحدة تنحاز قليلا الى المغرب في صراعه على الصحراء . فقد أيدت واشنطن اتفاقيات مدريد ، وقدمت للمغرب الاسلحة والمعدات ، وساهمت مساهمة فعالة في بناء الجدران الامنية . ولكن الرؤية الامريكية للصراع الصحراوى وكيفية حله تتحدد بالعناصر الآتية :

- أن الهدف من وراء تقديم الاسلحة للمغرب هو مساعدتها على الدفاع عن نفسها .
- أن الولايات المتحدة تعمل على خلق الظروف النفسية المواتية لحل الصراع .
- أن الصراع في الصحراء لا يمكن حله عسكريا ، وأنه غير ممكن وجود فائز وخاسر في الحرب
- أن الاسلحة الامريكية للمغرب ، تسهم في خلق التوازن العسكرى الذى من شأنه أن يدفع الجزائر والبوليساريو الى الدخول في تسوية مع المغرب .

ويتضح مما سبق أن سياسات القوى الكبرى ازاء المشكل الصحراوى تراوحت بين الحياد والانحياز المحدود والمحسوب ، فلم يصل مستوى الدعم والمساندة لأى من تلك القوى في علاقاتها مع الطرفين المتنازعين الى درجة التطابق الكامل في المواقف . والتساؤل المثار هنا : كيف يمكن أن يكون ذلك حافزا للتسوية ؟

لا تنفصل الاجابة على هذا التساؤل عن مجمل معطيات التوازن العسكرى والسياسى في منطقة المغرب العربى ولكن يمكن القول عموما أن قدرة أى طرف على مواصلة الصراع تتحدد وفقا لامكانياته الذاتية وحجم المساندة التى يمكن أن يتلقاها من حلفائه الخارجيين .

على الصعيد الدبلوماسي :

بدأت منظمة الوحدة الإفريقية تصدر قرارات تميل لصالح تحالف الجزائر - البوليساريو ، والتي وصلت الى ذروتها في اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الإفريقية الذي انعقد في شهر فبراير ١٩٨٢ ، حيث أصدر قرارا يعلن قبول الجمهورية الصحراوية كعضو كامل الحقوق في المنظمة ، كذا أسفرت الضغوط الجزائرية على الدول الكبرى والدول الأوروبية وخاصة فرنسا وأسبانيا عن اتخاذ بعض المواقف المؤيدة للبوليساريو ، كما ترتب عليها أيضا اعتراف الأحزاب اليسارية الأوروبية بالجمهورية الصحراوية ، وتدعمت كل هذه الانتصارات بتحول في قرارات الأمم المتحدة التي أصبحت منذ عام ١٩٨٥ تدعو الى الاستفتاء والحوار المباشر بين المغرب والبوليساريو .

على الصعيد العسكري :

فرضت الحرب أعباء إقتصادية كبيرة على الاقتصاد المغربي ، فقد تضاعف حجم القوات المسلحة الغربية أربعة أمثال ما كانت عليه عام ١٩٧٤ ، حيث تزايد عددها من ٥٦ ألف مقاتل عام ١٩٧٤ الى ٢١٣ ألف عام ١٩٨٨ ، كذا تزايدت اعداد القوات شبه العسكرية من ٢٣ ألف عام ١٩٧٤ الى ١٣٥ ألف عام ١٩٨٨ ، ليصل بذلك اجمالي القوات المسلحة الغربية ٢٣٨ ألف جندي عام ١٩٨٨ .

وترتب على هذا التزايد المطرد في حجم القوات ، ارتفاع موازنة الدفاع من ٨٢٨ مليون درهم عام ١٩٧٤ الى ٧٥٦٠ مليون درهم عام ١٩٨٨ . يضاف اليها نفقات وزارة الداخلية التي بلغت ٢,١٤٥ مليون درهم عام ١٩٨٢ .

وواكب التصاعد هذا في نفقات التسليح ، انخفاض عوائد المغرب من صادراتها من الفوسفات الذي يشكل ثلث اجمالي صادرات المغرب . وتدهور عائدات صادراتها عموما واستفحال الأزمة الاقتصادية بصورة مطردة منذ بداية عقد الثمانينات .

وقد انعكست تلك الأوضاع الاقتصادية المتردية والمترتبة على استمرار الحرب ، وتصاعد نفقاتها وأعبائها ، على مستوى المعيشة كانت أهم نتائجها

المظاهرات والاضطرابات التي اجتاحت المغرب في عام ١٩٨١ ، وعام ١٩٨٢ . والتي شملت قطاعات عريضة من المجتمع الغربي .

مشارك أعربت فيه الدولتان عن رغبتهما في المساهمة في بناء المغرب العربي الكبير .

- انعقاد أول مؤتمر قمة لدول المغرب العربي في يونيو ١٩٨٨ في الجزائر ، والاتفاق على تشكيل لجنة تنشيط التعاون ، تكلف بوضع الاساليب اللازمة لاقامة المغرب العربي .

وتوضح تلك التطورات أن مناخا من التضامن والوئام بدأ يزحف الى منطقة المغرب العربي ، وأن دولة بصدد البحث عن صيغة لقيام المغرب العربي ، وفق نسق سياسي واقتصادي متكامل ،

وقد انعكس هذا المناخ على المشكلة الصحراوية في بعدين أساسيين :

اولهما : انتقال المشكلة الصحراوية من مرحلة القتال لاسيما بعد ثبوت محدودية الخيار العسكري الى مرحلة التشاور لأجل البحث عن الوسائل الكفيلة بوضع حلول له ، باعتباره إحدى العقبات الرئيسية أمام بناء التكامل المغربي .

ثانيهما : تغليب المسؤولية الاقليمية على المسؤولية القطرية المحدودة ، وقد ساعد على احداث هذه النقلة النوعية للمشكل الصحراوي . بروز اتجاه نحو « مغربة حل الصراع » بمعنى أن حل الصراع بات من وجهة نظر دول اقليم المغرب العربي يكمن في اطار المغرب العربي الكبير . ويتضح هذا الأمر فيما ذكره العديد من المسؤولين في منطقة المغرب ، وفيما تناقلته وسائل الاعلام الرسمية ، مثال ذلك ما ذكرته صحيفة « الثورة » الناطقة بلسان جبهة التحرير الجزائرية .. أن حرب الصحراء من الممكن تسويتها في اطار المغرب العربي الطبيعي ، كذا صرح الزعيم الليبي معمر القذافي بأن بلاده لا تشجع قيام دولة عربية أخرى في المنطقة ، وأكدت تونس أيضا على لسان رئيس وزرائها زين العابدين بن علي على أنها ترجح صوابية الحل المغربي للنزاع الصحراوي .

(٣) محفزات للتسوية وثيقة الصلة باطراف النزاع أنفسهم .

بالرغم من عدم امكانية الجزم بأن الصراع الصحراوي قد أصبح في وضعه الراهن مواتيا لامكانية تسويته ، الا أن هناك العديد من المؤشرات التي تدل على أن الصراع بات عبئا على أطرافه ، نظرا للتكاليف الناتجة عن استمراره ، وتمثل تلك التكاليف في حد ذاتها حوافز تدفع الأطراف نحو التسوية .

ويمكن حساب تكاليف كل طرف (الجزائر والمغرب والبوليساريو) على النحو التالي :

اولا المغرب : تتمثل الاعباء المترتبة على استمرار الحرب في الاتي :

من قيمة الصادرات الأجمالية . لذا فقد انخفض مستوى الدخل من مبيعات البترول من خمسة مليارات دولار قبل إنهيار سعر النفط الى ١,٨ مليار دولار عام ١٩٨٦ .

ثانيا : عمليات التسوية السلمية .

بذلت العديد من المساعي والجهود لتسوية المشكل الصحراوي ، وذلك منذ بداية الخلاف الجزائري المغربي عام ١٩٧٥ (بإستثناء مشروع بيريز دي كويلار الجارى للتفاوض بشأنه)

ولكن أنتهت تلك المحاولات بالفشل ، ولا يرجع ذلك الى نقص في المشاريع والصيغ التي تصل بين وجهات النظر المتصارعة ، بقدر ما يرجع الى ادراك الأطراف أنفسهم لعملية التفاوض ، فأحيانا ما أستخدمت المفاوضات كوسيلة لتبديد الوقت حتى يتمكن أحد الأطراف من دعم أوضاعه العسكرية وأحيانا ما أستخدمت لتعميق عزلة أحد الأطراف وتقليص مكانته الدبلوماسية ، إضافة الى أن الأهداف لم تكن واضحة في أذهان الأطراف

علاوة على عدم الثقة بين الاطراف . فالمغرب قد تنظر الى الدعم الجزائري للبوليساريو على أنه يهدف الى تطويق المملكة المغربية من الجنوب ، والوصول الى المحيط الأطلسي ، أما الجزائر فإنها تعتبر محاولات المغرب للسيطرة على إقليم الصحراء تدخل في إطار مخطط أوسع من حيث إنها ستكون البداية للمطالبة بإقليم تندوف ، وأن نجاح المغرب في هذا المسعى سيشكل سابقة الأولى من نوعها والتي تهدد الكيان الجزائري نفسه ، وفي ظل هذا المناخ من الشكوك وعدم الثقة فإن غالبا ما فسرت الرسائل المتبادلة بسؤنية ، حتى ولو كان الطرف المرسل يهدف فعلا الى تخفيف التوتر . فأن الطرف المستقبل غالبا ما يفسرها أنها أسلوب من أساليب الخداع والتمويه وتحقيق أهداف ومآرب أخرى .

كذا اختلفت نظرة الأطراف في ما هية النزاع . فالجزائر اعتبرت أن النزاع لا يخصها وإنما يخص المغرب وجبهة البوليساريو ، في حين اعتبرت المغرب أن البوليساريو ما هم الا مرتزقة وعملاء للجزائر ، وأن الخلاف بينها وبين الجزائر فقط وأن تسويته تتم عن طريق التفاوض مع الجزائر وليس البوليساريو ، وأن الاقدام على التفاوض المباشر مع البوليساريو يمثل في حد ذاته اعترافا منها بالبوليساريو .

وقد انعكس ذلك على تقديم التنازلات . حيث ان التنازل الواحد يمثل في ذاته تقديم تنازلات أخرى فالقبول بتقديم تنازل مقابل للتنازل الذي قدمه الطرف الأول ، هو في ذاته مجموعة تنازلات . فمثلا قبول المغرب بالاستفتاء كتنازل مقابل لتنازل البوليساريو عن مطلب انسحاب الادارة المغربية في الاقليم - يعنى تقديم المغرب لتنازل آخر هو قبول حق تقرير المصير ، وقد أدى هذا الى تصطب المواقف التفاوضية للأطراف ، والى إفراغ محتوى

(٢) جبهة البوليساريو :

إذا كانت المواجهة السياسية والدبلوماسية قد حققت للبوليساريو إنتصارات في مواجهة المغرب ، فإن الجدران الأمنية قد وضعت المبادرة العسكرية في يد المغرب . فقد كشفت معركة السيطرة على « غلطة ذمور » في أكتوبر ١٩٨١ عن قوة البوليساريو العسكرية . الأمر الذي دفع المغرب الى تنفيذ خطة عسكرية دفاعية نوعية تحسبا لمعركة أخرى بهذه الكثافة ، فقام ببناء الجدران الأمنية ، وقد أحتاج المغرب حوالي خمس سنوات (١٩٨٠ - ١٩٨٥) لاقامة هذه الجدران . تمتد هذه الجدران على مسافة ٢٠٠٠ كم من جبال وركيز في الشمال الشرقي للمغرب على الحدود مع موريتانيا ، وتمتد جنوبا الى شرق تندوف ، ثم تنفرج غربا نحو المحيط الأطلسي ، وتشكل هذه الجدران الحماية المطلوبة لثلاث العيون - السمارة - بوكراع . أى منطقة الكثافة السكانية والفوسفات ، كما تغلق الممرات الجنوبية الى رأس بوجدور والداخلية ، الأمر الذي أدى الى حصر قوات البوليساريو أما في المنطقة الحاذية لتندوف ، وأما الى الجنوب الشرقي من الساقية الحمراء في نواحي بير الحلو وتيغراتي ، وخلف هذه الجدران يقف ما يقرب ١٢٠ ألف جندي مغربي مزودين بأحدث الأسلحة تجميعهم التحصينات الضخمة من الأسلاك وأجهزة الانذار الالكترونية ... الخ ،

وأنعكس هذا التفوق العسكري المغربي على وضعيه البوليساريو والعسكرية ، فلم يعد بمقدورهم سوى شن الغارات ذات الأهداف المحدودة ، لفتح ثغرات داخل الجدران الأمنية ، والعودة مرة أخرى الى مواقع إنطلاقهم في الجزائر ، وغالبا ما يكون الهدف من تلك الهجمات التأثير في الرأي العام ، خاصة عند انعقاد المؤتمرات الدولية لمناقشة المشكلة الصحراوية أو عند زيارة لجنة دولية للاقليم .

والناحية الثانية التي قد تمثل حافزا للبوليساريو نحو التسوية ، أن تطويل أمد الحرب يؤدي في الواقع الى تكريس مكانة المغرب داخل الاقليم الصحراوية ، بتقوية التمثيل السياسي للصحراويين بإدخال ثلاثة منهم الى مجلس النواب ، وبتعيين وزير صحراوي في الحكومة ، وتشجيع المغاربة للعمل في المدن الصحراوية ، إضافة الى المشاريع والاستثمارات الضخمة والتي بلغت منذ ١٩٧٦ أكثر من مليار دولار ...

(٣) الجزائر .

قد يشكل الوضع الاقتصادي الجزائري حافزا للتسوية بالنظر الى تضاعل إمكاناتها في تقديم الدعم والمساندة للبوليساريو ، فمنذ بداية الثمانينات والاقتصاد الجزائري يواجه عدة صعوبات بسبب انخفاض عائدات البترول من ٤٠ دولار عام ١٩٨١ الى ١٢ دولار حاليا ، في حين أن البترول والغاز الطبيعي يمثلان أكثر من ٩٠ ٪

التنازلات لتعنى لا شيء بل والتراجع عنها بعد الموافقة عليها . ولعل هذا مرجعه صعوبة إدارة تبادل التنازلات لاختلاف حجم التنازلات المتوقعة من كل طرف ، فالطرف المغربى يدرك على أنه الطرف المستهدف من تقديم التنازلات ، التى هى فى ذاتها مكاسب للطرف الآخر ، وأنه لن يحصل على مكاسب مقابلة تعوض خسارته . كذا لا يمكن اغفال دور الرأى العام الداخلى فى تعقيد المساومة ، واكسابها الطابع 'المتشدد' بالقضية الصحراوية فى المغرب هى قضية شرعية حكم . فمنها استطاع الملك المغربى تعزيز التفاف الشعب المغربى حوله .

وبنفس الطريقة فى الجزائر ، حيث أن القضية الصحراوية تمثل رمزا لدعم القيادة الجزائرية للحركات التحررية : لذا فإن التساهل بشأنها يعنى انحرافا للقيادة عن الخط الذى أنتهجته منذ حصول الجزائر على استقلالها ، والتى هى فى الأصل نتاج حركة تحرير كذا يرجع اخفاق جهود التسوية الى طبيعة الأطراف الثالثة التى تدخلت لتسوية الصراع . فهى فى الغالب أما أطراف افريقية او عربية او منظمات دولية ، ولكل تلك الأطراف ليس لها مصلحة مباشرة فى ناتج التسوية بتعبير أدق أن إستمرار الصراع الصحراوى لا يلحق الضرر بمصالحها لدرجة التى تكون فيها رغبة لتوظيف مواردها وإمكانياتها لتسوية الصراع . والحالة التى يمكن أن نستثنيها . فى هذا السياق الوساطة السعودية . حيث أنها تتضرر من إستمرار الصراع بالنظر الى حجم المعونة الاقتصادية والعسكرية التى تقدمها للمغرب ، لذا فإن التسوية السلمية تمثل فى ذاتها مصلحة لها ، ونظرا لأن طبيعة الصراع الصحراوى كصراع يدور حول

دعوى اقليمية ، فإن تسويته تتطلب نوعية من الوسطاء تكون لهم مصلحة فى ناتج التسوية ، وتكون لديهم الموارد والامكانيات التى من خلالها يمكن التأثير على أطراف الصراع ، خاصة فى حالة عدم توافق إرادة التسوية لدى أطرافه .

وتتضح تلك الملامح المشار إليها آنفا ، إذا ما أستعرضنا جهود التسوية منذ بداية الخلاف المغربى الجزائرى حول الصحراء . ويمكن فى هذا الصدد التمييز بين مراحل ست :

المرحلة الأولى : إتصالات مبدئية من اطراف ثالثة للوقوف على إمكانيات التسوية . عام ١٩٧٦
خلال النصف الأول من عام ١٩٧٦ ، أجرى العديد من رؤساء الدول وكبار المسئولين فى كل من السعودية وتونس والعراق والكويت ومصر والسنغال وغينيا والجايون ومنظمة التحرير الفلسطينية وجامعة الدول العربية - اتصالات بأحد أو كلا الطرفين المتنازعين لأجل

الوقوف على إمكانيات التوفيق بينهما - وأبرز تلك المحاولات الوسائطية الجولة المكوكية التى قام بها حسنى مبارك نائب رئيس جمهورية مصر آنذاك ، والتى أستغرقت أسبوعا ، تنقل فيها بين الجزائر والمغرب ، وأقترح خلالها وقف إطلاق النار ، وعقد اجتماع ثلاثى [المغرب والجزائر وموريتانيا] لوزراء الخارجية ، يتلوه إجتماع قمة ثلاثى ، لكن الجزائر طالبت بجلاء المغرب من الصحراء قبل القمة ، فى حين وافقت المغرب على اقتراح وقف إطلاق النار فقط .

كذا اقترح الرئيس سنجور فى فبراير من نفس العام إجراء إستفتاء يكرس عملية التقسيم ، مع الاستغلال المشترك للثروات المعدنية لاقليمى بوكرا وجارا جيبليت . وفى مارس توصلت اليمن والسعودية إلى إتفاق مع كل من المغرب والجزائر ، يقضى بالاستخدام كل دولة القوة العسكرية فى مواجهة الأخرى ، وأستبعد الاتفاق جبهة البوليساريو .

وفى نهاية ١٩٧٧ حاولت السعودية التوسط مرة أخرى فى الصراع ، وعقد لقاء قمة بين الجزائر والمغرب فى الرياض ، ولكن لم تنجح فى مسعاها .

(٣) المرحلة الثانية : الاتصالات بين الأطراف المتصارعة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ :

فى سبتمبر ١٩٧٧ حاولت البوليساريو الاتصال بكل من المغرب وموريتانيا كل على حدة ، لأجل إستكشاف إمكانية التوصل إلى إتفاق سلام مع أحد الطرفين ضد الآخر ، ولكن الدولتين إكتشفتا حيلة البوليساريو ، كذا إقترحت البوليساريو فى بداية ١٩٧٧ على موريتانيا توقيع إتفاق سلام منفصل ، وحاولت مالى فى مايو من نفس العام المساعدة فى الوصول إلى هذا الاتفاق الثنائى ، ولكن لم يكلل مسعاها بالنجاح .

وفى نوفمبر ١٩٧٧ أجرى الملك الحسن الثانى إتصالات مع هوارى بوميدين لأجل الوصول إلى حل سياسى للمشكلة الصحراوية ، وأجريت بالفعل محادثات بين أحمد طالب الإبراهيمى مستشار الرئيس بوميدين وأحمد رضا المستشار الملكى لعاهل المغرب فى نوفمبر فى مدينة فاس وفى شهر ديسمبر فى مدينة لويانا أعقبها إنعقاد مؤتمر قمة ثنائى ضم الملك الحسن وهوارى بوميدين فى مدينة بروكسا فى ٦ يونيو ١٩٧٨ ، وفقا لبعض التقارير فإن المحادثات أستهدفت وضع التفاصيل النهائية لتقسيم إقليم الصحراء بين البوليساريو والقرب ، وكان من المقرر عقد لقاء قمة آخر فى بروكسل فى الفترة بين ٢٤ و ٢٥ سبتمبر فى نفس العام ، ولكنه ألقى لمرض هوارى بوميدين .

ولكن الأمور أنقلبت رأسا على عقب ، بفعل سقوط مختار ولد دادة الرئيس الموريتانى ، وأعتبر سقوطه بمثابة نجاح لاستراتيجية البوليساريو فى تكيف هجماتها

- سحب الادارة المدينة المغربية .
المرحلة الرابعة : مؤتمر القمة الأفريقي في نيروبي ١٩٨١ .

ومع احتمال إنضمام الجمهورية الصحراوية بقيادة جبهة البوليساريو إلى عضوية الوحدة الأفريقية لتزايد عدد الدول المعترفة بها إلى ٢٨ دولة أفريقية في يونيو ١٩٨١ من إجمالي ٥١ دولة ، وفي تحرك تكتيكي من قبل الملك الحسن للحيلولة دون ذلك ، أعلن في خطاب ألقاه في ٢٦ يونيو ١٩٨١ أمام مؤتمر القمة الأفريقي الذي انعقد في نيروبي ، موافقته على وقف إطلاق النار وإجراء إستفتاء تحت إشراف رقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية .

غير أنه بادر عقب عودته من نيروبي إلى الاعلان بأن الاستفتاء يعد نوعا من تأكيد الحقوق التاريخية المغربية في الصحراء ، وأن المواطنين المغاربة سيؤكدون خلال الاستفتاء مظاهر الولاء والاخلاص للمغرب ، وأنه لم يدع اللاجئين الصحراويين الذين يقيمون في مدينة تندوق الجزائرية بالعودة إلى الصحراء للأشتراك في الاستفتاء ، وأنه لن يتفاوض مطلقا مع البوليساريو لأن النزاع هو نزاع بين المغرب والجزائر وموريتانيا فقط . في حين دعت وزارة الاعلام في الجمهورية الصحراوية إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين الجمهورية والمغرب ، ووضعت ثلاثة شروط لتحقيق إستفتاء تقرير المصير هي :
١ - انسحاب القوات والادارة المغربية من الصحراء قبل الاستفتاء .

٢ - عودة كافة اللاجئين الصحراويين إلى الاقليم وفي مقدمتهم لاجئو مدينة تندوق .
- المبادرة بإقامة إدارة دولية مؤقتة تشترك فيها الجمهورية الصحراوية إلى أن يتم الاستفتاء تحت إشراف ورقابة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية .
وقد سارعت منظمة الوحدة الأفريقية إلى تشكيل لجنة لبحث المبادرة المغربية . وتقديم توصياتها للمنظمة الأفريقية حول تنظيم وإجراء الاستفتاء المقترح في الصحراء ، وقد اقترحت اللجنة في أغسطس ١٩٨١ خلال إجتماعها في نيروبي مشروعا متكاملا لتنظيم عملية الاستفتاء ، تضمن العناصر التالية :
- يعبر الصحراويون عن أنفسهم في تقرير المصير إجراء إستفتاء حر وكامل .

- الصحراويون المدرج أسماؤهم في قوائم حصر السكان الأسبانية والذين يتجاوز أعمارهم ثمانية عشر عاما سيكون لهم حق الادلاء بأصواتهم إلى جانب الصحراويين المقيمين في الدول المجاورة والذين سيتم تحديدهم عن طريق المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة .

- إقامة إدارة مؤقتة ومحايدة تضم عناصر مدنية وعسكرية وأمنية ، تساعد على حفظ سلام دولية من

على موريتانيا ، وفي تحرك حذق أعلنت البوليساريو وقف إطلاق النار من جانب واحد ، وذلك حتى تتيح الفرصة للقادة الموريتانيين الجدد بلورة خياراتهم . خاصة وإنهم كانوا مترددين بين الاستمرار في الحرب بما يعنيه ذلك من إستمرار الأوضاع العسكرية والاقتصادية المتردية في موريتانيا ، ووقف الحرب ، بما يعنيه ذلك من إثارة غضب وعداء المغرب وقد أستغلت فرنسا وليبيا ومالي تلك الظروف وعرضت مساعدتها للوصول إلى تسوية ، وأنعقد في بأمako مؤتمر حضره ممثلون عن موريتانيا والبوليساريو ، وكانت الصيغة الأولية للاتفاق تنص على تسليم منطقة ساقية الذهب إلى البوليساريو ، غير أن الملك الحسن أعلن في ٢٠ أغسطس ١٩٧٨ بأنه لن يسمح بإقامة دولة مختلفة أيديولوجيا على حدود بلاده الجنوبية ، مما دفع بجامبيا إلى عرض إقتراح بموجبه تصبح دولة البوليساريو في ساقية الذهب محاصرة بالأراضي الموريتانية ، غير أن البوليساريو رفضوا هذا الإقتراح وطالبوا بإقامة دولة في الاقليم الصحراوي ككل .

المرحلة الثالثة : وساطة منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٧٨ :

شكل مؤتمر القمة الأفريقي الذي انعقد في الخرطوم في نهاية ١٩٧٨ لجنة الحكماء للتشاور مع الأطراف الرئيسية لنزاع الصحراء ، وضمت اللجنة في عضويتها سبع دول أفريقية ، وفي ٢٣ يونيو ١٩٧٨ أصدرت اللجنة مجموعة قرارات تنص على الآتي :
- أن يمارس الشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره عن طريق إجراء إستفتاء حر وكامل
- أن يختار الشعب الصحراوي بين أحد البديلين [فاما الاندماج في المملكة المغربية أو الاستقلال] .
- دعوة أطراف النزاع إلى عقد إجتماع وذلك لضمان تعاونهم في تنفيذ وقت إطلاق النار والاستفتاء .
- تشكيل لجنة تضم خمس دول أفريقية للإشراف على وقف إطلاق النار .

وقد عبرت المغرب عن وجهة نظرها إزاء المشكل الصحراوي في الاجتماع الثالث للجنة خلال الفترة من ٥ - ٤ ديسمبر ١٩٧٩ مونروfia وإشتملت على العناصر التالية : -

- البوليساريو ليست إلا صنعة الجزائر .
- سيتوقف إطلاق النار تلقائيا مجرد أن توقف الجزائر عدوانها .

- لا توجد حاجة لأجراء إستفتاء ، لأن شعب الصحراء المغربي عبر بالفعل عن رغبته في الاندماج في المغرب .
في حين طالبت جبهة البوليساريو :

- إجراء مفاوضات مباشرة مع المغرب .
- الانسحاب الكامل للقوات المغربية من الصحراء .

على تصاعد تكلفة استمرار الصراع لدى الأطراف المتصارعة .

هكذا فإن وساطة بيريز دي كويلار والتي استهلها في عام ١٩٨٦ ، قد نجحت في التوصل إلى مشروع تسوية حظى بالموافقة المتحفظة من قبل المغرب والجزائر وموريتانيا . ويتضمن المشروع العناصر التالية :

١ - تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة ليتولى مسؤولية إعداد وتنظيم إجراء الاستفتاء تعيين هذا الممثل الخاص وهو هيكتر جروسي أسبيل من أورجواي .

(١) يتوجه ممثل دي كويلار للتفاهم مع المسؤولين المغربية والمسؤولين في جبهة البوليساريو على عدة خطوات وأجراءات تنفيذية تمهيدا لإجراء الاستفتاء . (٢) يساعد الممثل الخاص لدى دي كويلار في مهمة هذه فريق مراقبين من الأمم المتحدة يضم ٢٠٠٠ - ٢٥٠٠ ، وهؤلاء سيؤلفون ثلاث وحدات مدنية ووحدة عسكرية وحدة أمنية .

(٣) المهمة الأساسية الأولى للممثل الخاص لدى دي كويلار ستكون التفاهم مع المسؤولين المغربية والمسؤولين في جبهة البوليساريو على برنامج زمني لخفض عدد القوات التابعة لكل منهما ، ويقدر عدد أحزاب القوات المغربية في الصحراء بنحو ١٠٠ ألف جندي ، بينما يقدر عدد أفراد قوات البوليساريو بين ٢٠٠١٥ ألف رجل . (٤) عملية خفض القوات ستتم على ثلاث مراحل ، في المرحلة الأولى يخفض عدد قواته المرابطة في الصحراء إلى النصف ، وفي المرحلة الثانية يتم تجميع قوات البوليساريو في مواقع يحددها الممثل الخاص لدى كويلار ، وتكون تحت إشراف مجموعة من المراقبين العسكريين الدوليين وفي المرحلة الثالثة يخفض المغرب عدد قواته إلى نحو ٢٠ أو ٢٥ ألف جندي يتم تجميعهم أيضا في مواقع يحددها الممثل الخاص من لدى دي كويلار وتحت إشراف المراقبين الدوليين .

(٥) بعد التفاهم على هذا البرنامج يبدأ تنفيذ وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية .

في الصحراء الغربية بين القوات المغربية وقوات البوليساريو ، وبعد تطبيق وقف إطلاق النار يبدأ تنفيذ البرنامج التعلق بخفض عدد القوات المغربية وتجميعها مع قوات البوليساريو في مواقع محددة .

(٦) تبدأ حينذاك مرحلة إنتقالية تستمر إلى حين إجراء الاستفتاء الشعبي ، وإعلان نتائج هذا الاستفتاء ويكون الممثل الخاص لدى دي كويلار السلطة الوحيدة المخولة في جميع المسائل المتعلقة بالاستفتاء وما يرتبط بعد ذلك .

(٧) بعد ذلك يعد الممثل الخاص لدى دي كويلار قوائم بأسماء جميع الصحراويين الذين يحق لهم المشاركة في هذا الاستفتاء الشعبي ، ويساعدهم في هذه المهمة بشكل خاص خبراء من الأمم المتحدة ويتوقع أن يشارك في هذا الاستفتاء ٧٠ أو ٩٠ ألف صحراوي .

الأمم المتحدة أو من منظمة الوحدة الأفريقية . وقد رفض العاهل المغربي كافة قرارات اللجنة ، بينما كررت جبهة البوليساريو مطالبها السابقة الخاصة بإجراء مفاوضات مباشرة مع المغرب وسحب الإدارة المغربية ، وإنسحاب القوات المغربية من الصحراء .

وحاول العديد من الوسطاء خلال تلك الفترة تقريب وجهات النظر بين المغرب والجزائر ، ولكن بدون جدوى ، وأبرز تلك المحاولات : وساطة الملك خالد بن عبد العزيز في يوليو ١٩٧٩ ، وساطة ياسر عرفات في سبتمبر ١٩٧٩ ، كما حاول الرئيس بورقيبه عقد لقاء قمة ثنائيا بين الملك الحسن وشاذلي بن جديد ، وكرر محمد مزالي رئيس الوزراء التونسي المحاولة مرة أخرى في يونيو ١٩٨٠ ولكن بدون نجاح ، وفي يونيو ١٩٨٠ دعت البوليساريو الملك خالد بن عبد العزيز إلى التوسط في النزاع .

المرحلة الخامسة : محاولات التوفيق ١٩٨٢ - ١٩٨٥ . ظهرت خلال تلك الفترة دلائل على بدء التقارب المغربي الجزائري . فقد حضرت الجزائر مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في فاس عام ١٩٨٢ ، كما اشتركت ضمن الوفد العربي برئاسة الملك الحسن الثاني المرسل إلى واشنطن لعرض المشروع المغربي للسلام ، وفي يناير ١٩٨٣ شاركت الجزائر في أعمال المؤتمر البرلماني العربي في فاس ، وفي أواخر نوفمبر ١٩٨٢ قام الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية بزيارة إلى الجزائر والمغرب ، للتوفيق بين البلدين بشأن المشكلة الصحراوية .

وكننتيجة طبيعية لتسلسل الأحداث . انعقد مؤتمر قمة ثنائي بين الملك الحسن وشاذلي بن جديد في ٢٦ فبراير ١٩٨٣ ، في بلدة « العقيد لطفى » الحدودية . كذلك وبفضل وساطة الملك فهد بن عبد العزيز انعقدت قمة أخرى في بلدة « وجدة » المغربية في مايو ١٩٨٧ ، أعقبها عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وكان أيضا من نتائج هذه القمة إطلاق سراح ١٥٠ جنديا مغربيا سبق وأن أسرتهم القوات الجزائرية ، وبالمقابل أطلق سراح ١٠٠ جندي جزائري . وكانت عملية التبادل هذه إشارة واضحة لرغبة الطرفين في مواصلة الحوار ، وفي فك الارتباط بين العلاقات الثنائية وبين المشكلة الصحراوية .

المرحلة السادسة : وساطة الأمم المتحدة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ .

واكبت هذه المرحلة التغيرات العديدة الحاصلة على الساحة الدولية من حيث بروز علاقات وفاق جديدة بين القوتين العظميين ، ومن أبرز ملامح تلك العلاقات إعطاء دور متميز للأمم المتحدة في تسوية الصراعات الدولية ، وهو ما تجسد في تسديد الولايات المتحدة إلزاماتها المالية لدى المنظمة ، إضافة إلى التغيرات على الساحة المغربية بالنظر إلى سعي دولة إلى إقامة تكامل إقليمي ، علاوة

اولا : إنشاء دولة للبوليساريو في الاقليم الصحراوي : يتطلب تحقيق مثل هذا السيناريو :
(١) تلقي البوليساريو كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات تمكنها من تصحيح الميزان العسكري لصالحها .

(٢) تدهور حاد في الاوضاع الاقتصادية المغربية .
(٣) بقاء منطقة المغرب العربي في حالة من التفكك ،
تتيح للبوليساريو امكانية اقامة تحالفات عريضة مناوئة للمغرب .

(٤) انخفاض شديد في الروح المعنوية للقوات المسلحة الغربية .

شومن غير المتوقع أن تتحقق أى من تلك الظروف في المستقبل ، بل أن مؤشرات الوضع الحالي تسير في اتجاه معاكس . وإذا ما تم التوصل إلى تسوية سليمة على ضوء موازين القوى الحالي ، فأنها لابد وأن تميل لصالح المغرب .

ثانيا : الاندماج الكامل للاقليم الصحراوي في المملكة

الغربية تحقيق هذا السيناريو يفترض التالي :
(١) التخلي الكامل للجزائر عن مساعدة ودعم البوليساريو .

(٢) التفتت والانهيال الكامل الداخلي لجبهة البوليساريو .

(٣) نجاح باهر للدبلوماسية المغربية في تطويق وحصر التأييد الدولي للبوليساريو .

قد لا يتحقق مثل هذا السيناريو على الأقل في المستقبل المنظور ، وإن كان عامل الوقت قد يعمل لصالح المغرب . إذا ما استمر ميزان القوى الاقليمي والدولي في التحسن لصالحها - ليحقق مثل هذا الناتج .

ثالثا : الوحدة الفيدرالية أو الكونفدرالية أو حكم ذاتي محدود يعتبر مثل هذا السيناريو هو الأكثر واقعية لتمشية مع متغيرات الواقع الحالي . كما يحق للأطراف المتنازعة فوائد عديدة فالمغرب لم تتخل عن أقاليمها الصحراوية ، والبوليساريو قد تضع حدا لخسائرها ، فما تحصل عليه في الظروف الراهنة ، قد لا تتوصل إليه في المستقبل ، كذا يكون بمقدور الجزائر المضي قدما في مشروع المغرب العربي ، والتخلص من العبء الاقتصادي لدعمها للبوليساريو مع عدم التخلي عن سياستها المؤيدة لحركات التحرير الوطنية .

وعلى الرغم من أنه سابق لأوانه تقديم تحليلي موضوعي لمقترح بيريز دي كويلار الوسائطي ، لأن المادة العلمية المتوفرة حتى الآن لا تفي بهذا الغرض ، غير أنه يمكن القاء بعض الضوء على أساليبه وتكتيكاته في معالجته للشكل الصحراوي : ونوجزها في الآتي :
(١) سرية الاتصالات : فالملاحظ أن دي كويلار المتحد في مباحثاته مع اطراف النزاع الصحراوي على السرية ، من حيث أحاطة تلك المباحثات بقدر كبير من الكتمان عن وسائل الاعلام المختلفة .

(٢) تجزئة الموضوع وتحقيق أهداف جزئية في طريق الوصول إلى الهدف : وتتضح تلك التجزئة في تركيز المشروع على الاستفتاء فقط ، وهي النقطة التي تحظى بموافقة الأطراف ، أما بقية العناصر كمسألة الاعتراف بالجمهورية الصحراوية ، أو التفاوض المباشر بين جبهة البوليساريو والمغرب ، أو الشكل النهائي للتسوية .. الخ كل تلك الأمور لم يتطرق إليها المشروع .

(٣) الاعتماد على مشاركة وسطاء آخرين ، فقد اعتمد بيريز دي كويلار في وساطته على كينيث كاوندرا رئيس منظمة الوحدة الافريقية .

(٤) الاستناد إلى مصادر محايدة في جمع المعلومات : فقد شكلت بعثة فنية تابعة للأمم المتحدة برئاسة عيسى دياللو من غينيا وعبد الرحيم فرح من الصومال ، وتضم البعثة ١٥ خبيرا جنديا وعسكريا انيط بها مهمة جمع المعلومات عن الاوضاع في الصحراء واعداد تقرير لبيريز دي كويلار ، وقد وصلت البعثة إلى الصحراء في ٢٠ نوفمبر ١٩٨٧ وأمضت بها ثمانية أيام . وبمقارنة المواقف الأصلية للأطراف ، بينود المشروع المقترح من قبل بيريز دي كويلار والذي حظى يقول المغابة وجبهة البوليساريو ، يتبين الآتي :

اولا أن المغرب لم يتخل كثيرا عن مواقفه فالمشروع يكفل له امكانية الابقاء على الادارة المغربية والقوات الغربية ، إضافة الى أن المشروع لم يطالبه بإجراء مفاوضات مع البوليساريو .

ثانيا أن البوليساريو لم يتحقق لها أى من مواقفها الأصلية . وإن كانت المكاسب المتحققة لها هي ذات طبيعة كمية من حيث تخفيض أعداد القوات المغربية ، دون أن يعنى ذلك إنسحابها كليا .

ثالثا مستقبل الصراع الصحراوي .

تحدد معالم مستقبل الصراع الصحراوي في ثلاثة سيناريوهات ، كل منها تتطلب ظروف موضوعية لامكانية تحقيقها في الواقع .



[٤]

الصراع بين تشاد وليبيا

خالد العواملة

تغيير موازين القوى سواء على مستوى التوازن العسكرى أو فى أنماط التحالفات المحلية التى كانت قائمة .

(٢) ان فرنسا كقوة كبرى ذات دور تقليدى فى المنطقة لعبت دورا مؤثرا عبر تطورات الصراع .

(٣) ان البيئة الإقليمية والتى عبرت عن نفسها فى جهود منظمة الوحدة الأفريقية واللجان المنبثقة عنها خلقت مناخا عاما يدفع اطراف الصراع للنزوع نحو التسوية .

وسيتناول التقرير هذه الأبعاد من خلال دراسة العوامل المؤثرة فى الاتجاه نحو التسوية للصراع الليبى - التشادى ، ومواقف القوى الدولية المختلفة ، وجهود التسوية التى بذلت من قبل منظمة الوحدة الأفريقية ، وبعض الدول الأفريقية ، ومستقبل هذه الجهود ، واحتمالات تجدد الصراع فى مراحل قادمة .

اولا : تغير مواقف اطراف الصراع :

تأتى المرحلة الأخيرة فى تطور الصراع الليبى - التشادى لتكشف عن تبدل جوهري فى مواقف طرفى الصراع . ويبدو هذا واضحا من خلال تغير الكثير من السياسات الخارجية والداخلية داخل البلدين . هذا التحول بدأ مع ادراك القيادة الليبية ان استمرار هذا الصراع سيؤدى الى مزيد من العزلة عربيا وأفريقيا ودوليا . صاحب هذا الادراك الاحساس بمدى خطورة التهديد الخارجى المتمثل فى الموقفين الفرنسى والأمريكى

تشكل الصراعات المحلية والإقليمية المعقدة ساحة الصراع الدولى بين العملاقين نتيجة لهيكل النظام الدولى ، الأمر الذى يؤثر بشكل واضح على استقرار العالم الثالث ، وعلى الصراعات القائمة فيه ، وإمكانية اتجاهها نحو التفجير أو التسكين أو التسوية .

ومن ثم فإن اختلاف حدة الصراع بين القوتين العظميين من مرحلة لأخرى ، وتطور شكل العلاقة بينهما ينعكس بدوره على شكل المواجهة بينهما فى الصراعات الإقليمية ، وتأتى طبيعة العلاقات بين العملاقين فى أعقاب لقاءات القمة الثلاثة بين الزعيمين ريجان وجورباتشوف فى ريكيافيك وواشنطن وموسكولتبدأ مرحلة وفاق جديدة . وتشكل تسوية أو تسكين الصراعات الإقليمية أحد المحاور الهامة فى تدعيم هذا التوجه الجديد ، ومع الأخذ فى الاعتبار بأنه ليس هناك سياسة واحدة لكل من القوتين العظميين تنطبق على الصراعات الإقليمية ككل .

فإن هذا التقرير سيعنى بمحاولة تبين الأبعاد والمتغيرات المتعلقة بعملية تسوية الصراع فى تشاد ، وينطلق من مقولة أساسية مؤداها : ان هذا الصراع يتسم بقدر من الخصوصية المتمثلة فى ان سياسات الوفاق لم تلعب دورا أساسيا فى تسويته بل ان هناك عوامل أخرى لعبت أدوارا هامة فى هذا الشأن وأبرزها ما يلى :-

(١) اتجاه مواقف الأطراف المباشرة فى الصراع نحو المرونة نتيجة للتغير الحادث فى السياسات الخارجية أو

الجزائرية وبتشكيل لجنة مغربية لاستشراق امكانيات بناء المغرب العربي . صاحب ذلك اجراءات عملية قامت بها القيادة الليبية مثل فتح الحدود مع تونس والجزائر ومن ناحية اخرى حاولت دول الغرب وبالأخص فرنسا والولايات المتحدة الضغط على دول المغرب العربي من اجل ابعاد ليبيا عنها . ولكنها لم تنجح في ذلك ، لاقتناع قيادات هذه الدول بأهمية المشاركة الليبية في العمل المغربي . من جهة اخرى ، تحسنت العلاقات الليبية - الفلسطينية خصوصا بعد ما أن التقى العقيد القذافي مع ياسر عرفات ومعارضة المقيمين في دمشق وعلى رأسهم العقيد ابو موسى في محاولة للمصالحة بينهم بمناسبة إحياء الذكرى الـ ١٩ لثورة الفاتح من أيلول الليبية . أما على المستوى الأفريقي فلقد رأت القيادة الليبية في حل نزاعها مع تشاد نقطة الانطلاق لاعادة العلاقات مع الدول الأفريقية المجاورة . وصرح العقيد القذافي في هذا السياق بأنه كان من الخطأ التورط في الحرب الأهلية التشادية . وبين أن تدخل ليبيا في الصراع أضر بها كدولة عربية . وأنه من الضروري تصحيح هذا الخطأ وأن ليبيا كدولة عربية وأفريقية لم يكن من مصلحتها التورط في صراعات من هذا النوع الذي لا ينتهي .. واعادت ليبيا علاقاتها مع زائير وشهدت العلاقات مع السنغال وكينيا وجزيرة موريشيوس ومالي ونيجيريا تحسنا ملحوظا .

وهناك محاولات ليبية لفض الخلافات مع بعض الدول الغربية تمهيدا لتطويرها . وكان للرئيس التونسي زين العابدين بن علي وساطات لتحسين علاقات ليبيا مع الغرب خصوصا مع الولايات المتحدة وبعض العواصم الأوروبية وعلى رأسها فرنسا ، وكانت الوساطة مجالا للحوار خلال زيارة بن علي الأخيرة للعاصمة الفرنسية . وحذر الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد الجهات الغربية والولايات المتحدة بالخصوص في خطر الضغوط التي تمارسها على القيادة الليبية . لأن ذلك سوف يدفعها الى مزيد من التشدد في المواقف . لكن المواقف الغربية المضادة اخذت تضعف بعد ذلك ، بعدما واصلت الدبلوماسية الليبية خطواتها في تصحيح علاقاتها وفض خلافاتها مع الآخرين دونما افتعال وكان لهذه السياسات الأثر البالغ في تخفيف العزلة المفروضة على ليبيا .

ب - التغييرات في السياسات الداخلية الليبية : صاحب هذا التوجه نحو اعادة النظر في العلاقات مع الأطراف الدولية بالخصوص سلسلة من التحولات التي تمر بها ليبيا خلال الفترة الأخيرة ، فلقد شهدت ليبيا تغييرات داخلية مهمة مازالت متواصلة الى الآن . فقد بدأ العقيد القذافي الكثير من الاجراءات السياسية كان من أبرزها إنهاء نشاط اللجان الثورية والاعتراف ببعض سلبيات ممارساتها وفي المجالات الأخرى ظهر انفتاح نحو القطاع

من الصراع . فالسياسة الليبية في الدائرة الأفريقية تنبع من خلال الدور الثوري الذي تعتقد القيادة الليبية انها تقوم به في القارة الأفريقية . ومن هنا كان التقييم الليبي للصراع ينطلق من بعدين :

الأول : أن نظام الحكم في تشاد بقيادة حسين حبري الموالي للغرب يشكل خطرا على أمنها .

الثاني : الحفاظ على شمال تشاد خاليا من القوى المعارضة لليبيا والدفاع عن قطاع أوزو .

والحدود الجنوبية لليبيا ، والتي تشكل عمقا هاما خاصة مع توتر علاقات ليبيا بجيرانها في الشرق والغرب . أما هدف القيادة التشادية فهو استعادة السيطرة على شمال تشاد ، والقضاء على المعارضة التشادية الموجودة في الشمال للتأكيد على أنها الحكومة الشرعية في تشاد وتدمير القوات الليبية المساندة لها ، ومحاولة استعادة قطاع أوزو . وإحراج القيادة السياسية الليبية .

إلا أن رصد عوامل التغيير والمرونة في مواقف وأهداف أطراف الصراع يعتمد في مضمونه على ثلاثة أبعاد رئيسية :

١ - التغيير في السياسات الخارجية والداخلية للقيادة الليبية : فالتوجه الليبي لحل النزاع مع تشاد ، تزامن مع عدة خطوات أخرى اتخذتها القيادة الليبية بشأن علاقاتها الخارجية اقليميا ودوليا باتجاه تعزيزها مع مختلف الأطراف . وخصوصا في كثير من القضايا التي كان الموقف الليبي فيها مثارا للجدل :

١ - التغييرات في السياسات الخارجية الليبية : بدأت القيادة الليبية باتخاذ الكثير من المواقف الايجابية تجاه العديد من القضايا العربية بدأت مع تحسينها للعلاقات مع المغرب حيث اوقفت ليبيا دعمها لجبهة البوليساريو ودعا العقيد القذافي في احد تصريحاته عناصر الجبهة الى ضرورة التخلي عن فكرة إنشاء دولة الصحراء والانضمام الى المغرب . ومع اواخر السنة الماضية شهدت العلاقات المصرية - الليبية تطورات ساهمت بشكل ملحوظ في تخفيف حدة التوتر بين البلدين بل أن العقيد القذافي طالب بفتح الحدود بين البلدين . وبذلت جهود وساطة عربية قامت بها دولة الامارات لتحسين العلاقة بين البلدين رغم تشكك الحكومة المصرية من نوايا المسؤولين الليبيين . ومن جهة اخرى استعادت طرابلس علاقاتها مع تونس بعد وصول زين العابدين بن علي الى الحكم . حيث تطورت العلاقة بشكل ايجابي وسريع الى درجة كبيرة وتطورت العلاقات مع الجزائر ايضا الى حد الاعلان عن مشروع للوحدة بينهما . صاحب هذا الانفتاح الليبي على دول المغرب العربي رغبة القيادة الليبية الدخول في هذه التغييرات دون تردد . يدفعها الى ذلك المناخ السائد في التعاون بين دول المغرب العربي الخمس خصوصا بعد عودة العلاقات المغربية -

الخاص في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها .

ومن العوامل المؤثرة في التغيرات الداخلية العامل الاقتصادي . فالمصدر الأساسي للثروة في ليبيا وهو النفط قد انخفضت عائداته من ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٥ من ٢٢ بليون دولار إلى ٥ بلايين وزادت الأوضاع الاقتصادية سوءاً في ليبيا وارتفعت الديون من ٨ - ١٢ بليون دولار حتى أن الحكومة الليبية اضطرت إلى إلغاء مشروع بناء مفاعل نووي سوفيتي يقدر قيمته بـ ٤,٢ بليون دولار ، وعمليات اسكان أخرى بليون دولار .

وكان استمرار الصراع يعني مزيداً من الضغوط الاقتصادية في الداخل واستنزافاً للموارد الليبية وبالذات النفط ، حيث أن الصراع أوقف الكثير من المشاريع التنموية في الداخل .

أما العامل الثاني فيتعلق بالتوازنات والتغيرات السياسية داخل ليبيا ، ومن الإجراءات التي اتخذت في هذا المجال السماح للمعارضين السياسيين بالعودة إلى ليبيا بعد أن تلقوا وعوداً رسمية بالعفو عنهم وعدم تقديمهم للمحاكمة ، وخرج عدد آخر من السجنين ومنح الممنوعون من السفر جوازاتهم . خصوصاً أن الصراع الليبي - التشادي كان يعتبر عنصر ضغط للمعارضة الليبية على النظام . حتى أن الكثير من الأسرى الليبيين ومنهم الكولونيل خليفة أبو القاسم القائد السابق لمنطقة وادي دوم قد انضموا للجبهة الوطنية المعارضة لنظام العقيد . إلا أن هذه التحولات والتغيرات الداخلية الليبية المهمة والتي لها تأثيرات مستمرة ، كان لها أكثر من معنى فلقد أرادت القيادة الليبية أن تبلغ العالم الخارجي أن خطواتها هذه ليست نتيجة ضغوط أو تهديدات خارجية ، وإنما هي صادرة عن قناعة عبرت عنها تحولات البلاد الداخلية في مختلف المستويات ثم جاءت انعكاسات ذلك على السياسة الخارجية من بعد .

كما أن هذه التعديلات والتحركات لا تعني أبداً التحول عن المبادئ الأساسية للحكم والخط السياسي السابق ولكنها قراءة جديدة لمصالح البلاد وسياستها في إطار مبادئها الثابتة هذه القراءة أضافت نوعاً من المرونة .

٢ - انهيار التحالف الليبي والمعارضة التشادية : وكان حدوث هذا الانهيار من أهم العوامل المؤثرة على نتائج الصراع في المراحل الأخيرة منه . وهذا التغير في تحالفات أطراف الصراع والذي بدأ بانفصال أطراف مؤيدة للجانب الليبي ابتداءً من نهاية عام ١٩٨٦ حيث انفصل عبد القادر كاموجي أحد أقطاب المعارضة ثم جوكوني عويضي - القطب الرئيسي للمعارضة ، وعلى مناهضته للوجود الليبي في شمال تشاد . مما أضعف من العناصر المؤيدة لليبي في شمال تشاد ، حيث تحول ولاء قوات المعارضة التشادية التي كانت تحت قيادة جوكوني عويضي من التحالف مع ليبيا إلى الولاء للحكومة التشادية

مما جعل خسارة القوات الليبية مضاعفة ، فبعد أن كانت تعتمد على هذه القوات في تأمين المنطقة في شمال تشاد ، أصبحت هذه القوات نفسها تشكل تهديداً لها . هذا كله أضعف من قدرة باقى قوات المعارضة التشادية بقيادة الشيخ ابن عمر قائد قوات « المجلس الثوري الديمقراطي » . حيث فشل ابن عمر في استقطاب قوات كافية للمعارضة التشادية مما أدى إلى مزيد من التكامل داخل قوات الحكومة التشادية وعلى العكس فإن خسارة ليبيا لتأييد معارضة تشادية منظمة كانت عاملاً هاماً وحاسماً في استعادة الحكومة التشادية للسيطرة على تشاد ، ودعم قوة الحكومة التشادية بقيادة حسين حبري ونقل الصراع تقريباً من حرب أهلية في تشاد مستقطبة استقطاباً إقليمياً ودولياً إلى حرب محددة بين ليبيا وتشاد تمثل فيها فرنسا والولايات المتحدة السند المادي المؤثر لصالح تشاد ، حيث تدخلت القوات الفرنسية بشكل مباشر في هذا الصراع . وكان الدور الأمريكي واضحاً عن طريق المساعدات العسكرية لتشاد . كل هذه التطورات أفقدت الحكومة الليبية القدرة على المناورة السياسية إقليمياً ودولياً ، حيث أنها كانت تستند إلى جوكوني عويضي كمصدر لتبرير تدخلها في تشاد بصفته ممثلاً للحكومة الشرعية في تشاد وليس حسين حبري .

٣ - التوازن العسكري بين أطراف الصراع : بدأ من المراحل الأخيرة في الصراع المسلح بين ليبيا وتشاد اقتناع الطرفين بأن كلا منهما لن يحقق مكاسب عسكرية جديدة . حيث أن الصراع وصل إلى حالة من التوازن العسكري . فلقد استطاعت القوات التشادية تحقيق مكاسب في شمال تشاد ، ففي نهاية عام ١٩٨٦ وبدايات عام ١٩٨٧ قامت القوات التشادية باحتلال عدة مناطق في شمال تشاد مثل مدينتي « أوزو » و « واحة زوار » و « فادا » . وفي مدينة فادا تدخلت القوات الليبية إلى جانب قوات « بن عمر » بشكل مباشر . وانضمت القوات المعارضة للرئيس التشادي السابق جوكوني عويضي في الهجوم على « فادا » إلى قوات الرئيس حسين حبري ، واستطاعت أن تتغلب على باقى القوات التي استمرت موالية للشيخ ابن عمر المتحالف مع ليبيا ، وأن تستولى على باقى المنطقة في شمال شرق تشاد . ثم قامت بهجوم في مارس ١٩٨٧ استولت على أثرها على « فايا - لارجو » . وشجع نجاح قوات الحكومة التشادية في الاستيلاء على هذه المناطق كلا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على دفع الحكومة التشادية إلى تحقيق مزيد من الانتصار على القوات الليبية لضعاف الحكومة الليبية وإحراجها ، والحكومة التشادية وجدت هذا الدعم فرصة لفرض سيطرتها على شمال تشاد وإعادة توحيد تشاد ، ثم انسحبت القوات الليبية إلى داخل قطاع

الدول الافريقية المجاورة ، بينما لم تجد ليبيا في البيئة الإقليمية أطرافاً مساندة لها . ومثال ذلك الموقف السوداني من وجود قوات ليبيا على اراضيها . فعندما طلبت الحكومة الليبية رسمياً من السودان السماح لها باستخدام الأراضي السودانية للوصول الى تشاد واستخدام مطار « الجنينة » لنقل عناصر تشادية موالية لليبيا لكي تعمل ضد قوات حسين حبري جنوب خط ١٦ فرفضت السودان هذه المطالب الليبية وعندما دخلت هذه القوات الأراضي السودانية طلب الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني مغادرة هذه القوات للأراضي السودانية وأكد على رفض حكومته منح أي تسهيلات عسكرية لأي من طرفي النزاع .

وكنتيجة لاعتقاد تشاد انها حققت بعض المكاسب العسكرية في الصراع قامت بالاغارة على قاعدة « معاطن السارة » داخل الأراضي الليبية والتي تقع في جنوب شرق ليبيا وداخل الحدود الليبية بمسافة ١٠٠ كم ، ثم ما لبثت ان انسحبت منها كرد فعل للهجوم الليبي المضاد وعلى اثر ذلك اتجه الجانبان الى ايقاف الصراع المسلح بينهما والاتجاه الى الحل الدبلوماسي .

ثانياً: القوى الدولية والصراع الليبي - التشادي :
لاشك ان وجود نفوذ للقوى العظمى لا ينفي وجود دور للقوى الكبرى في الصراعات الإقليمية في دول العالم الثالث . وفرنسا كقوة كبرى تلعب الدور الرئيسي الخارجي في هذا الصراع . وأولوية الدور الفرنسي يعود الى النفوذ التاريخي الكبير لها في غرب افريقيا . باستثناء نيجيريا وغانا وليبيريا . إما تشاد فهي منطقة غير حيوية بالنسبة للقوتين الأعظم فهناك مناطق استراتيجية أكثر أهمية تتنازع عليها القوتان الأعظم في افريقيا : كمنطقة القرن الأفريقي أو انجولا باعتبارها مناطق هامة وحساسة : ومن هنا كانت مواقف القوى الدولية في الصراع كالتالي :

١ - الموقف الفرنسي : يعتبر التدخل الفرنسي امراً طبيعياً في تشاد منذ الاستقلال وحتى الآن . وترجع اهتمامات فرنسا بتشاد الى اهتماماتها بدول « المجموعة الفرنسية » بشكل عام . حيث تتوسط تشاد تلك الدول . كما ان هناك مصالح اقتصادية تتمثل في محصول القطن التشادي ، اضافة الى وجود اليورانيوم والذهب في اقليم اوزو والبترو في بحيرة تشاد . وترى فرنسا للمحافظة على هيبتها في المنطقة ، عدم السماح لأي دولة بمحاولة التدخل والسيطرة على إحدى دول « المجموعة الفرنسية » ، لذلك فقد قامت بربطها بنظام ثنائي واقتصادي وعسكري ، بل وربطت تلك الدول في تعاملها التجاري بالفرنك الفرنسي ، وأطلقت عليها اسم منطقة الفرنك ، كذلك اقامت فرنسا قاعدة عسكرية لها في نجامينا . وهناك اتفاق تعاون مبرم سنة ١٩٦٠ ، هذا

« أوزو » المتنازع عليه . وقامت الادارة الأمريكية بتقديم مساعدات عسكرية تبلغ عشرة ملايين دولار وتقديم مساعدات عسكرية أخرى عاجلة لحكومة تشاد وشملت هذه المساعدات صواريخ ستينجر الأمريكية التي استخدمت في تعزيز القوات التشادية . وفقدت القوات الليبية قواعد متتالية نتيجة لهذا الدعم العسكري . خصوصاً ان الأداء العسكري للقوات الليبية في المراحل الأخيرة كان يتسم بضعف الكفاءة والفعالية . وظهرت المعارك ان بعض عناصر هذه القوات في حالة معنوية متدنية .

وقامت قوات الحكومة التشادية المدعومة بالاستيلاء على مدينة اوزو في بداية أغسطس ١٩٨٧ ومنيت القوات الليبية بهزيمة قاسية . إلا ان ليبيا استطاعت استعادة المدينة بعد قصف جوي مكثف استمر لتسعة أيام . زاد من صعوبة الموقف الليبي احتفاظ ليبيا بقوات في مواجهة القوات المصرية على حدودها الشرقية وأخرى على حدودها الغربية مع تونس قبل ان تتحسن العلاقات بين الطرفين ، كذلك احتمال تجدد التهديدات الأمريكية لليبيا من اتجاه البحر المتوسط ، مع ازدياد درجة الصراع الأمريكي الليبي في البحر المتوسط . مما جعل القيادة الليبية وقدرتها العسكرية مبعثرة في اتجاهات مختلفة كنتيجة للضغط المحلي والإقليمي والدولي ، مما أدى الى استنزاف القدرات العسكرية الليبية في الصراع . وتعرضت القيادة العسكرية الليبية لنقد حاد من القيادة السياسية . فبعد الغارة الجوية الأمريكية على ليبيا في أبريل ١٩٨٦ اتضح ان درجة استعداد هذه القوات غير كافية . وقدرتها على مواجهة المواقف المفاجئة كان ضعيفاً . وتأكد هذا الافتراض في المعارك التي استخدمت فيها القوات التشادية المفاجآت التكتيكية ، او في صد الهجمات التشادية على بعض المواقع . والتزمت القوات الليبية الدفاع عادة فيما عدا الهجوم المضاد لاسترداد مدينة (أوزو) والتي نجحت فيه . أما القوات التشادية فهي أيضاً لم تكن على درجة استعداد قتالي عالية نتيجة للطبيعة البدوية لهذه القوات التي تعتمد على الهجوم الخاطف ثم الارتداد السريع . ولما تعرضت لهجوم قوى فإنها فشلت في صدّه ، كما ان الدعم العسكري الفرنسي لتشاد أدى الى الحد من التفوق الجوي الليبي ، وخاصة بعد حصول الطرف التشادي على صواريخ الدفاع الجوي الأمريكي من طراز « ستينجر » .

وكان موقف بعض دول الفرانكفون في تأمين القوات الفرنسية دوراً واضحاً فقد قامت زائير بتسهيل إعادة نشر القوات الفرنسية التي كانت متمركزة فيها الى تشاد . كما ساعدت جمهورية افريقيا الوسطى في ذلك بالسماح لهذه القوات بالتوقف العابر في « بانجي » عاصمتها . ومن هنا نجد ان تشاد وجدت مساعدة من فرنسا وبعض

في نهاية ١٩٨٧ شاركوا في صد الهجمات الجوية الليبية على قاعدة وادي دوم بعد استيلاء تشاد عليها ، واشتركت القوات الفرنسية في التخطيط والتدريب وحماية العاصمة نجامينا من القصف الجوي ، ويلاحظ تزايد الاتصالات الفرنسية التشادية العسكرية كلما اشتد الصراع . الا أن الموقف الفرنسي قد اختلف نسبيا بعد انسحاب القوات الليبية من اراضي تشاد الى قطاع اوزو المتنازع عليه . اذ اعلن الرئيس الفرنسي أن فرنسا تفضل حل مشكلة اوزو سلميا وانها لا تشجع الحل العسكري طالما ان تشاد لم تتخذ قرارا بذلك . وانها سوف تدعم قدرة تشاد العسكرية بحيث تتمكن من السيطرة على الجزء الشمالي دون ان يتدخل هذا الدعم بشكل مباشر شمال خط عرض ١٦ . قطاع .

وقد انعكس ذلك على الموقف الفرنسي اثناء الهجوم التشادي على قطاع اوزو حيث لم تبد فرنسا تأييدا كافيا لهذا الهجوم . كما اختلف الرئيس الفرنسي مع وزير دفاعه حول هذا الموقف حيث شجع وزير الدفاع محاولة تشاد الاستيلاء على اوزو بالقوة المسلحة بينما رأى الرئيس الفرنسي عدم التورط في ذلك . وأعلنت فرنسا اخيرا انها ستسحب قواتها من تشاد الا أنها لم تحدد موعدا للانسحاب بعد .

٢ - موقف القوتين الاعظم : تورطت القوتان - بصور شتى - في سياسات العالم الثالث . وكان عدم الاستقرار أو الصراع فيه وراء توتر العلاقات السوفيتية - الاميركية ولكن اختلف اطار التوتر وطبيعته ودرجة شدته من مرحلة لآخرى من مراحل تطور العلاقات بين القوتين الاعظم . ولاشك ان ظاهرة الصراع في العالم الثالث (تفجيرها أو تسكينها أو تسويتها) تتأثر بالتطورات في هذه العلاقات . . ومن هنا يأتي تحسن العلاقات السوفيتية - الاميركية في عهد الرئيسين ريجان - وجورباتشيف لتبدأ علاقات وفاق جديدة . هذا التطور نتاج تأثير عدة عوامل نابعة من البيئة الدولية ، والتغير الذي حصل في القيادة السوفيتية وذلك في ظل تطور الظروف الداخلية . السياسية والاقتصادية والعسكرية لدى كل من القوتين . مما أثر على شكل ومناخ المواجهه بينهما في العالم الثالث ففي خلال مؤتمرات القمة الثلاثة (ريكا فيك ، واشنطن ، موسكو) عمل الطرفان على حل الكثير من الصراعات الاقليمية ومحاوله ايجاد تسوية لها . ابتداء من افغانستان وانجولا والحرب العراقية - الايرانية وامريكا الوسطى . الا أن معيار التمييز بين صراع وآخر بالنسبة للطرفين يتمثل في أهمية المصالح من حيث كونها جوهريه أو هامشية .

ومن هنا كان الاصراع الليبي - التشادي من الصراعات التي لا تهدد المصالح الجوهرية لأي من الطرفين ، لهذا السبب لم يدخل الصراع في باب

التعهد الفرنسي ببذل المعونة العسكرية لتشاد نابع من قانون ٢٨ يوليو سنة ١٩٦٠ الذي صدق عليه البرلمان الفرنسي وينص على الالتزام الفرنسي بالتعاون العسكري مع سلطان الدول الافريقية ، من اجل اقامة قوات محلية قادرة على الدفاع عن أمنها الداخلي والخارجي . ويلاحظ ان الاتفاقيات المبرمة بين فرنسا وتشاد ، لم تنص صراحة على أى تدخل عسكري سافر من قبل فرنسا في تشاد ، بل كانت تقتصر على التزام فرنسا بدعم وسائل الدفاع للجيش الوطني التشادي وامداده بالاسلحة والفنيين العسكريين . الا ان خوف فرنسا على مصالحها في افريقيا ، جعلها تضيف تفسيرات خاصة لهذه الاتفاقيات على نحو يتيح للحكومة الفرنسية التدخل كلما استدعى الأمر . وبذلك ثم ارسال قوات فرنسية الى ساحة القتال عدة مرات في تشاد . ورغم الرأي السائد بصفة عامة بأن الوجود الفرنسي في القارة الافريقية هو اقدر العوامل الخارجية العسكرية في التأثير على تطور الأمور في هذه المنطقة إلا أن الدور الفرنسي في تشاد لا يقاوم التغيير داخل النظام طالما ان البديل ليس خارج الدائرة الفرنسية ، وهناك ملاحظة أخرى في هذا الصدد هي ان الدور الفرنسي غالبا ما يأتي مؤيدا للحكومة القائمة في نجامينا ، حيث يتولاها الرئيس الأكثر قوة .

لكن ما هو حجم التهديد الذي تمثله السياسة الليبية للمصالح الفرنسية في تشاد وفي افريقيا بشكل عام ؟ - تمثل السياسات الليبية تجاه افريقيا عموما وتشاد خصوصا تهديدا حقيقيا ومباشرا للمصالح الفرنسية ، كونها تمثل قوى محلية اقليمية معارضة للنفوذ الخارجي . حيث ان هذه السياسات محملة باتجاهات فكرية قد تكون مرفوضة بالنسبة للغرب . فالمشروع الليبي العربي الاسلامي تجاه افريقيا تعتبره فرنسا نموذجا لا يمكن القبول به . ومن هنا كان التدخل الفرنسي في تشاد يمثل عائقا قويا امام هذا المشروع وامتداده في افريقيا .

- الموقف الليبي أيضا يمثل نوعا من التهديد لمكانة فرنسا وهيبتها ونفوذها في افريقيا وخصوصا ان فرنسا تحاول احكام قبضتها على مجموعة الفرانكفون واثبات قدرة فرنسا على العمل أو الانجاز مع عدم التورط في صراع مباشر سواء مع ليبيا أو الاتحاد السوفيتي . وكان التدخل العسكري يمثل الحل الأمثل في الصراع . فقامت باعادة نشر قواتها في افريقيا بأن أرسلت بعضا من قواتها من زائير الى تشاد في يناير ١٩٨٧ ، وإعادت تجميع قواتها الموجودة في منطقتي بيلتين في الشمال وابيش في الشرق وفي بعض المناطق في تشاد .

وقدر عدد الجنود الفرنسيين بـ ٢٥٠٠ جندي فرنسي

الوحدة الافريقية والكثير في اللجان المنبثقة عنها وبعض الزعماء الافارقة والعرب وقد صدر بيان مشترك حدد مستقبل العلاقة في نقاط محددة أهمها :

١ - اقامة علاقات حسن جوار وتعاون بينهما لخلق مناخ مناسب للحوار ولتلاحم العلاقات التاريخية بين البلدين والشعبين .

٢ - احترام وقف اطلاق النار الموقع بينهما في ١١ ديسمبر ١٩٨٧ بدقة .

٣ - معالجة الخلافات الاقليمية بالطرق السلمية في اطار احترام ميثاق منظمة الوحدة الافريقية وقرار القمة الافريقية الرابعة والعشرين وبالتعاون مع اللجنة الخاصة التابعة للمنظمة بروح من المسؤولية والتفهم بطبيعة مهمتها .

من الواضح ان كلا من الدولتين قد تعرضت لضغط افريقي مكثف لعب فيه اكثر من رئيس افريقي دورا مؤثرا لاتجاهه وأهمهم الرئيس الجابوني نفسه عمر بونجو ورئيس ساحل العاج فليكس هوفيني بواننيه حيث ذكرت المصادر الافريقية انه كان الصانع الرئيسي للمصالحة في تكتم شديد . وأكدت مصادر اخرى ان رئيس توجو الرئيس اياديما بذل جهدا كبيرا في تحقيقها وقد صرح بان الاتفاق على إعادة العلاقات كان ثمرة مباحثات طويلة بدأت منذ شهر قبل عودة العلاقات بواسطة مبعوثين من توجو وكان ذلك بسبب احتفاظ رئيس توجو بعلاقات طيبة مع زعيمى كل من ليبيا وتشاد .

وكان هناك دور عربى نشط في الوساطات حيث لعب الرئيس التونسى زين العابدين بن على دورا مؤثرا من جانبه في الضغط على ليبيا وأعرب عن سعادته بهذا الحدث مؤكدا في رسالتين بعث بهما الى القذافي وحسين حبرى ان القرار سيؤدى الى تسوية سلمية لنزاع الدولتين وقال ان نتائج القرار ستمتد الى افريقيا قاطعة . وابتدت منظمة الوحدة الافريقية عودة العلاقات وأعلن سكرتير عام منظمة الوحدة الافريقية عيى عمروان هذا القرار سيفتح الطريق أمام تسوية سلمية لجميع الخلافات . وأعلنت عن ارتياحها البالغ لعودة العلاقات لأن ذلك سيضع بداية مؤكدة للنزاعات على الحدود . وقد عينت تشاد البراهيمى محمد تيدى سفيرا لتشاد في طرابلس في منتصف اكتوبر ١٩٨٨ .

إلا أنه من متابعة تطورات جهود التسوية نجد ان كثيرا من المحاولات والمشروعات فشلت قبل ذلك . ومن هذه المشروعات المشروع الليبى في مايو ١٩٨٨ حيث اقترحت ليبيا خطة من أربع نقاط لتطبيع العلاقات مع تشاد ولكن هذه الخطة تتطلب التنازلات من الحكومة التشادية وحدها ومن شروطها :

(١) تطالب حكومة حبرى بالاعتراف بان قطاع اوزو المتنازع عليه بين ليبيا وتشاد هو جزء من التراب الليبى .

التسويات الاقليمية الهامة في القمم الثلاثة . إلا أن الدور الأمريكى في الصراع يبدو واضحا من خلال الدعم العسكرى لتشاد والذى بلغ ١٥ مليون دولار من بينها صواريخ « ستنجر » للدفاع الجوى . ويبدو ان الاداء السياسى الليبى تجاه الولايات قد سبب كثيرا من القلق لها ، فموافقه الكونجرس بشكل سريع على المساعدات العسكرية لتشاد مؤشر على هذا الاداء ، كما ان الولايات المتحدة ارادت توريط ليبيا في الصراع لزعزعة النظام في الداخل واحراجه اقليميا وعالميا .

وتأتى زيارة بعض المسئولين العسكريين الامريكيين كالزيارة التى قام بها قائد القوات الأمريكية الجنرال جنين اوتيس لنجامينا ، واجتماعه بالرئيس حسين حبرى لتلقى بابعاد جديدة للاهداف الأمريكية في الصراع . حيث ذكر بعض المحللين ان الولايات المتحدة كانت تسعى الى دفع حبرى الى مغامرة عسكرية جديدة لاهداف لها سوى تصعيد العدوان الأمريكى ضد ليبيا . ويبدو الدعم الأمريكى للموقف التشادى واضحا في قضية اوزو حيث ايدت مطالب تشاد . بعكس الموقف الفرنسى الذى كان معتدلا من القضية وطالب بعرض قضية قطاع اوزو الى محكمة العدل الدولية .

أما الاتحاد السوفيتى فقد كان مستفيدا من سياسات القذافي في افريقيا الموجهة ضد الغرب عن طريق خلق مناخ من القلق وعدم الاستقرار ومساندة حركات العنف فيها .

مما يساعد في إيجاد توازنات من نوع جديد ويحرك التحالفات في المنطقة . ولاشك ان الاعتدال الذى اظهره العقيد القذافي يرجع في جزء منه الى ارادة الانفتاح التى ييسر عليها جورباتشيف في العلاقات الدولية وخاصة في القارة السوداء .

فالاتحاد السوفيتى يريد الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع ليبيا دون التورط في صراعات مع دول اخرى . خصوصا ان الزعامة السوفيتية تقوم باصلاحات جذرية في الداخل وتسعى الى عدم التورط في صراعات اقليمية جديدة . . . الا انه في الملاحظ ان العلاقات الليبية السوفيتية قد اصابها نوع من الجمود وقد انعكس ذلك على تضائل حجم التفاعلات بين البلدين وخاصة العسكرية حيث يبدو أن ليبيا لم تحصل على أية اسلحة سوفيتية خلال العام ، في حين ان الاتحاد السوفيتى قد حذر فرنسا من القيام بأى عمل عسكرى مباشر ضد الأراضى الليبية ، وان كان لم يبد موقفا واضحا بالنسبة لقطاع اوزو ، أو عند الاغارة التشادية على قاعدة معاطق السارة داخل ليبيا .

ثالثا : جهود التسوية لحل الصراع :

تأتى عودة العلاقات بين طرفي الصراع في ٢ أكتوبر ١٩٨٨ كثمرة لعدد من المحاولات التى قامت بها منظمة

كل هذا الاعتدال في مواقف الرئيس الليبي العقيد القذافي ساهم في تحسين العلاقة بين الطرفين . وقام الرئيس القذافي باطلاق سراح ٢٠٠ أسير تشادى في نهاية سبتمبر قبل عودة العلاقات بفترة وجيزة . هذه المواقف وجدت صدى لها في الطرف التشادى وقام الرئيس حسين حبرى في نهاية يوليو ١٩٨٨ بالدعوة الى استئناف العلاقات الطيبة مع ليبيا تمهيدا لفتح الطريق امام مجالات الصداقة . كما ان الوفد التشادى لدى منظمة الوحدة الافريقية لم يعترض على ترشيح ليبيا لرئاسة المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة وهو مؤشر على العقلانية التى سادت الطرفين قبل عودة العلاقات .

رابعا : مستقبل التسوية واحتمالات الصراع :
لا بد من الاشارة أن ما تم حتى الآن لا يمكن اعتباره لتسوية نهائية للصراع بين الطرفين . ما تم هو اتفاق نحو قبول مبدأ التسوية نتيجة للظروف المحلية والاقليمية والدولية ، فمؤشرات عودة الصراع مازالت قائمة خاصة في حالة حدوث تغير أو تبدل في البعد الدولى أو البعد المحلى . والصراع هذا ليس صراعا اقليميا محكوما ، اذ ان هيكل الصراع يتسم بالتوتر والنفاذية دائما . خصوصا ان اطراف الصراع والقوى الدولية لم تستطع تحقيق الاهداف المرجوة ، قالولايات المتحدة لم تستطع تغيير نظام الحكم في ليبيا ، وليبيا مازالت ترى ان النظام التشادى الموجود موال للغرب وتشاد بدوره لم تستطع استعادة اقليم اوزو . كل هذا مع حدوث تغيير في توازن القوى والصراع بين القوى العظمى قد يسمح بعودة الصراع من جديد ، الا ان المناخ الدولى والذى يسعى الى الحد من الصراعات الاقليمية قد يكون عاملا مهدئا للصراع الليبي التشادى ، رغم ان اطراف الصراع تنطلق في ان هدوء الصراع في هذه المرحلة تكتيكى وليست استراتيجيا وتبقى عوامل الصراع الكامنة موجودة بين الطرفين ولكنها محكومة بالظروف المحلية وبالبيئة الاقليمية والدولية . وتأتى نتائج الانتخابات الأخيرة في الولايات المتحدة لتؤكد ان سياسات القوتين العظيمين نحو الصراعات الاقليمية في دول العالم الثالث ستحافظ على هدوئها النسبى ومحاولة ايجاد حلول ولو وقتية للصراعات القائمة دون التورط عسكريا فيها .

(٢) ان يوقع حبرى على اتفاق هدنة مع منافسه اللدود جوكونى عويضى .

(٣) يطالب بسحب القوات الفرنسية في تشاد .

(٤) اطلاق سراح كل الاسرى الليبيين لدى القوات الحكومية التشادية .

الا ان تشاد رفضت هذه الشروط الليبية . الا أن بداية التجسن في العلاقات بين الطرفين بدأت باعتراف العقيد القذافي بحكومة الرئيس حبرى القائمة في نجامينا واعلانه انتهاء الحرب بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لانشاء منظمة الوحدة الافريقية وانه سيحاول حل جميع المشاكل مع تشاد بطريقة ودية . وأعلن أيضا عن استعدادة لاعادة العلاقات الدبلوماسية بينها وبين ثمانى دول افريقية هي الجابون والسنغال وكينا وموريشيوس وجامبيا وليبيريا وساحل العاج وزائير . وقد عادت العلاقات بالفعل مع زائير .

وقد رفضت منظمة الوحدة الافريقية تدخل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة لأن أى قرار تتخذه في اتجاه أو آخر قد يؤدي الى حدوث انشقاق شديد داخل المنظمة الافريقية . وكانت منظمة الوحدة الافريقية قد شكلت لجنة اسمتها « اللجنة الخاصة » تتكون من الجزائر والكاميرون والجابون والموزمبيق ونيجيريا والسنغال . ثم اجتمع في بداية يوليو كل من وزير الخارجية الليبية جاد الله عزوز ووزير خارجية تشاد في ليبرافيل وكانت هذه أول مباحثات مباشرة على مستوى عال بين البلدين منذ بداية النزاع وعقدت هذه الجلسات بحضور وزير خارجية الجابون وكانت تستهدف بحث امكانية تطبيع العلاقات بين البلدين .

وأعلن السفير الليبي في باريس محمد الحفيدي والمبعوث الخاص للعقيد القذافي أن بلاده على استعداد لآى نقاش حول شريط اوزو وأكد ان بلاده راغبة في انتهاء الوضع الغامض الذى يسود العلاقات بين البلدين . وهذا يعد تراجعا في الموقف الليبي المبدئى الذى كان رافضا أى تفاوض على اقليم اوزو .

وكبادرة لتحسين العلاقات قامت باعتقال الشيخ « ابن عمر » رئيس المجلس الديمقراطى الثورى لمبادلتة بالاسرى الليبيين في تشاد والذين يقدر عددهم بـ ٢٠٠٠ أسير .

رابعاً : تسوية الصراع العربي الاسرائيلي على ضوء حركة التسويات



المناخ الدولي الراهن واحتمالات تسوية الصراع العربي الاسرائيلي

د . أحمد يوسف أحمد

الراهنة التي تجرى على قمة النظام العالمي .

١ - حول المناخ الدولي الراهن :

ليس ما يشهده النظام العالمي الراهن من إنفراج في العلاقة بين القوتين العظميين جيداً بطبيعة الحال ، وفي الواقع أن أسس هذا الانفراج تضرب بجذورها في منتصف الخمسينات وعقد الستينات منذ أن انتقلت العلاقة الاستراتيجية بين العملاقين الى مرحلة التدمير المتبادل ثم الافناء المتبادل ، وقد شهدت أوائل السبعينات تطورات مكثفة في اتجاه صياغة أطر علاقة الانفراج بين العملاقين^(١) ، ثم تعرضت هذه العلاقة لتحديات أساسية هنا وهناك ، غير أن صعود ريجان الى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية بدا وكأنه يمثل نهاية واضحة لسياسات الانفراج ، ومن هنا تنبع أهمية السياسات السوفيتية الجديدة التي دشنت مع صعود جورباتشوف الى قمة السلطة في النظام السوفيتي الذي عانى كثيراً من الجمود ، إن لم يكن الشلل ، في سنوات بريجنيف الأخيرة وما تلاها من تساقط سريع لخليفته اللذين مثلاً النفس الأخير في جيل الحرس القديم من حكام الاتحاد السوفيتي .

لقد أدت سياسات جورباتشوف وردود الفعل العالمية - وبالذات الأمريكية - لها إلى أننا أصبحنا نتحدث عن تغيير يجري الآن على قمة النظام العالمي يصفه البعض بأنه أخطر تغيير يعتره منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولعل الجديد في هذا التغيير هو ارتباطه برؤية أيديولوجية سوفيتية جديدة بلورها جورباتشوف بوضوح

هل يمكن أن تقضي التطورات الراهنة التي تحدث في قمة النظام العالمي إلى تسوية ما للصراع العربي - الاسرائيلي أو على الأقل تعجل بمثل هذه التسوية ؟ يفترض هذا السؤال أن « للعالمى » أثر على « الاقليمى » ، وهو أمر بديهى في تحليل العلاقات الدولية بمعنى أن المتغيرات النابعة من قمة النظام العالمي لابد وأن يكون لها تأثيرها على العمليات الصراعية الاقليمية بدءاً من الحديث عن مصادر الصراع وانتهاء بالحديث عن تسويته ومروراً بتفجيره وعمليات التصعيد والتهدة فيه . غير أنه من الواضح أن مضمون السؤال يتجاوز مثل هذه البديهية بكثير ، فهو يفترض أننا نعيش الآن مناخاً دولياً مميزاً على قمة النظام العالمي ، وأن أحد تداعيات مثل هذا المناخ يتمثل في سعى العملاقين المسكين حتى الآن بزمam الأمور على هذه القمة إلى إيجاد تسويات للصراعات الاقليمية ، ويمكن تلخيص الهدف من النقاش التالى في التحقق من صحة مثل هذه الفرضية سواء بصفة عامة أو في انطباقها على الصراع العربي - الاسرائيلي تحديداً ، ذلك أن طبيعة الظواهر التي تتناولها العلوم الاجتماعية بصفة عامة تقبل الاستثناء من القاعدة ، وهكذا فإن التسليم بوجود مناخ دولى جديد يفضى الى تسوية للصراعات الاقليمية أو يعجل بها على الأقل لا ينسحب بالضرورة على كافة الصراعات الاقليمية ، ولا ينسحب عليها كلها بنفس الدرجة ، فقد تبرز خصوصية لهذا الصراع أو ذاك تبرر خروجه الأكد أو المحتمل من دائرة التأثير المترتب على التغييرات

« الحالة الرهيبة للبلدان النامية » كنتيجة لنزاعات داخلية أو اقليمية أقرزها الماضى الاستعماري والعمليات الاجتماعية الجديدة أو عودة سياسة النهب أو أفرزتها العوامل الثلاثة معا ، ويتحدث فيه عن كون هذه النزاعات تشكل « قرية صالحة للارهاب الدولي » ، وبعد أن يوضح معارضة الاتحاد السوفيتي لهذا الارهاب واستعداده للمشاركة في اجراءات فعالة لمقاومته يحدد موقف الاتحاد السوفيتي من أهم المنازعات الاقليمية في الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى وجنوب أفريقيا والخليج وأفغانستان ، ولا يجد القارئ تنظيراً لجدلية العلاقة بين « العالمى » و « الاقليمى » إذا جاز التعبير إلا في قول جورباتشوف : « إن هذه النزاعات ينبغي ألا تستخدم في إثارة مواجهة بين النظامين وبخاصة عندما تشمل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة »^(١).

ويعنى هذا أن جورباتشوف لا يتحدث عن حل للصراعات الاقليمية ولا حتى عن تسوية لها بالضرورة ، وإنما عن عدم استخدامها في إثارة مواجهة بين النظامين الاشتراكي والرأسمالي ، وبخاصة عندما تشمل هذه المنازعات قطبي هذين النظامين ، ويترتب على هذا أن المطلوب أساساً بالنسبة للصراعات الاقليمية ألا تهدد العلاقة الراهنة أو المستقبلية بين العملاقين ، وأن تلك الصراعات التى تتضمن تورطاً مباشراً للعملاقين هى أكثر قدرة ولاشك على إثارة مثل هذا التهديد ، وإذا واصلنا النقاش حول هذه النقطة فإن هذا لا يعنى بالضرورة أن الصراعات الاقليمية يجب أن تحل أو تسوى ، وإنما يجب ألا يسمح لها بتهديد العلاقة الأمريكية - السوفيتية الجديدة ، وهكذا فمن الممكن ألا يثار الحديث عن التسوية إلا إذا كان منع تهديد هذه العلاقة مستحيلاً دون مثل هذه التسوية ، ومن ناحية أخرى فإن هذا يعنى أولوية في التعامل مع الصراعات الاقليمية التى تشهد تورطاً مباشراً للعملاقين كما في الصراع في أفغانستان على سبيل المثال ، وبدرجة أقل الصراع في جنوب أفريقيا .

ويعنى هذا منذ البداية أن حصيلة المتغيرات العالمية والاقليمية معا هى التى ستحدد مكانة صراع إقليمي ما على جدول أعمال قمة النظام العالمى ، فكلما ازدادت درجة تفجر مثل هذا الصراع الى الحد الذى يمكن أن يهدد العلاقات على مستوى القمة ، وكلما زاد التورط المباشر للعملاقين فيه أصبح الصراع مؤهلاً بدرجة أكبر لتحرك العملاقين .

وعلى مستوى العمل الدبلوماسي لاشك أن الجبهة الممتدة للصراعات الاقليمية قد شهدت تطورات بالغة الأهمية بدءاً بأفغانستان ومروراً بالجنوب الافريقي وجنوب شرق آسيا وانتهاءً بالحرب العراقية الايرانية ، إلا أن الحصيلة النهائية للتحرك بشأن هذه الصراعات جميعاً وبدرجات متفاوتة مازالت غير مكتملة أو غير

يمكن القول بأنها تستند أساساً على مقولة أن المحافظة على كوكب الأرض أصبحت لها أسبقية على الصراعات الاجتماعية والعقائدية بما في ذلك الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية ، ومن هنا أصبحت مقولة « عالم واحد أو لا عالم » لها أسبقية على التسليم بإنقسامه الى عالمين سواء كان هذان العالمان هما الشرق والغرب أو الشمال والجنوب أو قمة المجتمع الدولي مقابل قاعدته .. الخ^(٢)

ويقول جورباتشوف في تفسير هذه الرؤية الجديدة : « قد يبدو غريباً لبعض الناس أن يضع الشيوعيون تأكيداً قوياً على المصالح والقيم البشرية . حقا إن النظرة ذات الدافع الطبقي الى كافة ظواهر الحياة هى من أبجديات الماركسية » غير أنه مع ظهور أسلحة الدمار الشامل « ظهر حد موضوعي للمواجهة الطبقيّة في المعترك الدولي : خطر الدمار الشامل . ولأول مرة على الإطلاق ظهرت مصلحة بشرية مشتركة ، حقيقية وليست تأملية وبعيدة لانقاذ البشرية من الكارثة »^(٣).

ومن ناحية أخرى فإن الجانب الآخر الذى ينبغي التوقف عنده في سياسات جورباتشوف هو أنها لم تتمثل في مجرد طرح نظري مجرد وإنما ارتبطت بسلسلة متلاحقة من المبادرات الدبلوماسية المصحوبة بعملية تخلى عن عدد من المواقف السوفيتية التقليدية في القضايا الخلافية بين الشرق والغرب بما مكن من التوصل الى انجازات محددة على المستوى الدولي لعل أهمها هو توصل العملاقين أثناء لقاء القمة الثالث بالعاصمة الأمريكية في ديسمبر ١٩٨٧ إلى إبرام اتفاقية واشنطن التى اتفق الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بموجبها على الازالة التامة لجيل كامل من الصواريخ النووية متوسطة المدى وقصيرة المدى المنصوبة في أوروبا الغربية والشرقية بما يقدر على الجانبين بحوالى ٣٨٠٠ رأس نووى ، وقد تجاوز المغزى الحقيقى لهذه الاتفاقية نسبة ما قضت عليه من الترسانة النووية للعملاقين (وهى تتراوح بين ٣ و ٤ ٪) الى فتح آفاق حقيقية للحديث عن خفض متبادل في هذه الترسانة النووية بما قد تصل نسبته الى ٥٠ ٪ .

لاشك إذن في وجود تغيير محدد في مناخ ومضمون العلاقات داخل قمة النظام العالمى سواء تمثل هذا التغيير في التكيف الأيديولوجي السوفيتي الجديد للعلاقة بين قطبي هذه القمة ، أو في العملية الدبلوماسية التى واكبت هذا التكيف الجديد ونتائجها ، غير أننا اذا أنتقلنا للحديث عن أثر مثل هذا التغيير على الصراعات الاقليمية فإننا سنجد دون شك وضوحاً أقل سواء على مستوى التنظير أو العمل الدبلوماسي ، فعلى مستوى التنظير يحتوى كتاب جورباتشوف « البيريسترويكا » جزءاً عن النزاعات الاقليمية يردها فيه بالأساس الى

وحركته الذاتية .

أما الطبيعة الهيكلية للصراع فتشير الى أنه قائم بين طرفين بينهما تباين في الأبنية الثقافية والحضارية والاجتماعية مع وعى شديد من قبل كليهما بهذا التباين ، وقد أدت هذه الطبيعة الهيكلية للصراع الى ديمومته وشموله لكل أبعاد التفاعلات العربية - الاسرائيلية حتى أطلقت عليه صفة « الصراع الاجتماعى الممتد » من قبل عدد من الدارسين ، وهو وصف يعنى أنه يتسم بخصائص رئيسية من أهمها امتداده لفترة زمنية طويلة ، وتعدد قضاياها وتشعبها من مجرد صراع حول إقليم فلسطين الى قضايا أكثر شمولاً ، مع تكرار وكثافة هائلة في التفاعلات العراقية ، وبالإضافة الى ذلك يلاحظ نشأة قوى توازنية داخل هيكل الصراع تدفعه نحو النمط الصراعى الممتد ، فعندما يتصاعد الصراع إلى حد المواجهة المسلحة فإن القوى الخارجية وعوامل الاجهاد الذاتية تتدخل لاعادته إلى وضع التوازن الصراعى العادى ، وكذلك عندما تبدو ملامح التعاون بين بعض أطرافه تنشأ قوى أخرى لاستعادة الوضع العربى ، والمحصلة النهائية لذلك كله هى صعوبة تسوية الصراع من خلال عملية واحدة مع ميله الى الاستمرارية .

وأما عن تعدد مستويات الصراع فيشير الى أننا لسنا في الصراع العربى - الاسرائيلى إزاء صراع واحد ، ولكننا بصدد عدة صراعات متشابكة : الصراع الفلسطينى - الاسرائيلى ، الصراع العربى - الاسرائيلى ، الصراع الأمريكى - السوفيتى ، وحول هذه الصراعات المركزية الثلاث توجد مجموعة من الصراعات الهامشية التى تؤثر في حركة الصراعات المركزية وتتأثر بها مثل : الصراع الفلسطينى - العربى ، الصراع العربى - العربى ، الصراع الفلسطينى - الأمريكى ، الصراع العربى - الأمريكى ، الصراع الاسرائيلى - السوفيتى ، وبطبيعة الحال فإن القضايا الكائنة في كل صراع تختلف عن تلك الموجودة في الصراعات الأخرى ، ولكنها تتشابه على نحو يصعب الفصل بينها ، ويعقد عملية تسويتها .

ويقصد بالحركة الذاتية المستقلة للصراع وجود حلقة مفرغة للعنف في الصراع تكاد أن تكون مستقلة نسبياً عن طبيعة ميزان القوى الاقليمى العسكرى ، وإلى حد ما عن تدخلات القوتين الأعظم ، فزيادة القوة العسكرية الاسرائيلية مثلاً لا تردع العرب عن استعمال العنف لتحقيق مطالبهم ، وتدخل القوتين العظميين لحد أحد أطراف الصراع على عدم استعمال العنف لا ينجح بالضرورة (المثال في الحالتين هو حرب أكتوبر ١٩٧٣^(٨))

٣ - الصراع العربى - الاسرائيلى وجدلية العالمى - الاقليمى :

والآن لنحاول أن نجمع خيوط التحليل السابق ، فمن ناحية من المسلم به أننا إزاء مناخ دولى جديد لم يؤثر

واضحة . فأين الصراع العربى - الاسرائيلى - من هذا كله ؟

٢ - موقع الصراع العربى - الاسرائيلى من المناخ الدولى الراهن :

لاشك أن الصراع العربى - الاسرائيلى مرشح لأن يكون ضمن أولويات العملاقين في سعيهما لمحاورة الصراعات الاقليمية بما في ذلك التوصل الى تسوية اذا كان هذا ضرورياً للقضاء على التهديد الذى يمثله للعلاقات بين العملاقين ، صحيح أنه لا يتضمن تورطاً مباشراً لأى منهما في الصراع كما هو الحال بالنسبة للتورط السوفيتى في أفغانستان مثلاً ، ولكن درجة التزام العملاقين بطرفي الصراع عالية للغاية خاصة فيما يتعلق بالالتزام الأمريكى تجاه إسرائيل ، والذى وصل إلى حد التحالف الاستراتيجى^(٩) بالإضافة الى أن الاتحاد السوفيتى لعب دوراً رئيسياً كما هو معروف في تزويد الطرف العربى بالسلاح ، ومايزال يلعب هذا الدور بالنسبة لسوريا على الأقل ، والأهم من ذلك أن خبرة الانفراج الماضية في السبعينات حين دفع بالصراع العربى - الاسرائيلى الى الخلف في سلم أولويات العملاقين قد أفضت أولاً الى تفجر حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وثانياً إلى واحدة من أشد الأزمات خطورة في سجل المواجهة بينهما^(١٠) . ويضاف الى ذلك أن الصراع العربى - الاسرائيلى قد اكتسب كما هو معلوم بعداً نووياً بعد ثبوت تملك اسرائيل لترسانة نووية ، ومن ثم فما لم تكن هناك تسوية له في المستقبل المنظور لابد أن يتصاعد التناقض بين المعادلة « الدولية » القائمة على خطوات تدريجية متوازنة في اتجاه نزع السلاح النووى والمعادلة « الاقليمية » القائمة على سباق نووى^(١١)

ويعنى ما سبق أن مبررات تقدم الصراع العربى - الاسرائيلى في سلم أولويات العملاقين بالنسبة للمنازعات الاقليمية واجبة التسوية مبررات قوية سواء للتكيف الخاص لعلاقة طرفي الصراع بالعملاقين ، وبالذات العلاقة الاسرائيلية - الأمريكية أو للخبرة الماضية لعواقب دفع العملاقين للصراع الى الخلف في سلم أولوياتهما أو للبعد النووى الراهن في الصراع ، لكن هذا لا يعنى بالضرورة أن النظام الاقليمى للصراع مهياً بنفس الدرجة للاستجابة لأكثر من اعتبار .

فلاشك أن الصراع العربى - الاسرائيلى يتميز بمجموعة من الخصائص التى تؤثر في احتمالات تسويته بفعل تحرك دولى للعملاقين ، ولقد قدم د . محمد السيد سليم في دراسة له عن المسارات المحتملة للصراع العربى - الاسرائيلى « نشرت في عدد يناير ١٩٨٤ من هذه المجلة عدداً من هذه الخصائص نقتبس منها هنا أكثرها ملاءمة لموضوعنا وتتمثل في الطبيعة الهيكلية للصراع العربى - الاسرائيلى ، وتعدد مستوياته ،

ادارة كارتر عن البيان المشترك الأمريكى - السوفيتى بخصوص مؤتمر جنيف فى أكتوبر ١٩٧٧ ، وتراجع ذات الادارة عن التصويت الأمريكى فى مارس ١٩٨٠ لصالح قرار مجلس الأمن الذى طالب اسرائيل بالتوقف عن بناء مستوطنات فى الأراضى المحتلة وحل المستوطنات القائمة ، وتراجع ادارة ريجان عن المبادرة التى حملت اسم الرئيس الأمريكى فى سبتمبر ١٩٨٢ ... الخ^(١)

ثالثاً - فى الاطار السابق تبدو أهمية تطور حركة التحرر الوطنى للشعب الفلسطينى فيما يسمى بالانتفاضة التى تجاوزت العام من عمرها ، ومن الممكن النظر الى هذه الانتفاضة فى هذا السياق من زاويتين تحليليتين على الأقل ، فهى أولاً تطرح منطلقاً مختلفاً للتحليل يكون بموجبه ما نشهده من تحرك حال أو مستقبل للعملاقين على طريقة تسوية الصراع نتيجة لها بالأساس ، بحيث يكون « الاقليمى » هو الذى دفع « العالمى » وليس العكس ، وقد نذكر أن قمم العملاقين حتى ميلاد الانتفاضة قد تجاهلت الصراع العربى - الاسرائيلى تجاهلاً واضحاً ، وهى ثانياً - أى الانتفاضة - تمثل فى حالة استمرارها وتضاعفها مفتاحاً هاماً بيد الفلسطينيين والعرب لاحداث تغيير لصالحهم فى ميزان القوى العربى - الاسرائيلى - بالمعنى الشامل وليس بالمعنى العسكرى بطبيعة الحال - ولن يمثل هذا التغيير نقلة جذرية فى هذا الميزان بدهاء ، ولكنه سوف يعالج الخلل فيه بفعل مختلف عن الفعل العقيم للنظم العربية حتى الان ، ومن هنا تنور إمكانية الحديث عن تسوية عادلة بالمعنى المقبول فى لحظة زمنية ما كعملية تكيف لأوضاع إقليمية وعالمية لن يكتب لها الاستمرار الأبدى بالضرورة ، ومن ثم يبقى الصراع - حتى ولو بوسائل غير عنيفة - مفتوح الافاق فى المنظور المستقبلى . وتكتسب هذه الملاحظة الأخيرة أهميتها فى مواجهة أصحاب وجهة النظر التى ترى أن هناك خطة عالمية جاهزة - أو على الأقل قيد البحث - للتسوية ، وأن هذه الخطة فى اطار سياسة جورباتشوف والتطورات الأخيرة فى الموقف العربى - الفلسطينى لم يعد ينقصها إلا تطور وشيك فى السياسة الأمريكية سوف تعجل به الادارة الأمريكية الجديدة خاصة وأن هناك تطورات مواتية من وجهة النظر العربية فى موقف الراى العام الأمريكى ، بل واللوى الصهيونى ذاته داخل الولايات المتحدة الأمريكية .

إن وجهة نظر كهذه بغض النظر عن أنها مازالت تفتقر الى شواهد واضحة وقوية لا يمكن النظر إليها فى معزل عن التطور الراهن لحركة التحرر الوطنى الفلسطينى والذى يقف من وجهة نظر كاتب هذه السطور باعتباره العامل الأساسى وراء انعاش فرص تسوية الصراع العربى - الاسرائيلى . وأهمية هذا التكيف للموقف أنه يحدد أولويات العمل الفلسطينى - العربى فى المرحلة

فحسب على العلاقات المباشرة بين العملاقين فى اتجاه مزيد من الانفراج وإنما امتد كذلك الى عدد من الصراعات الاقليمية التى يخشى أن تؤثر بالسلب على هذا المفاج فى محاولة لتفادى مثل هذا التأثير ، ولما كان ذلك مستحيلاً فى عدد من الصراعات المتفجرة دون تسوية لها فإن هذه المحاولة قد اتخذت شكل البحث الجاد عن تسويات لهذه الصراعات .

ومن ناحية أخرى فإن الصراع العربى - الاسرائيلى سواء لطبيعة علاقة طرفية بالعملاقين ، أو لسابق تهديده لعلاقة الانفراج بينهما فى النصف الأول من السبعينات ، أو للبعد النووى الوارد فيه مرشح لأن يكون أحد الصراعات التى تحظى بتحريك جاد من العملاقين فى اتجاه البحث عن تسوية ، غير أنه فى نفس الوقت يتمتع بخصوصية تجعله مستعصياً أكثر من غيره من منظور إمكانية ايجاد تسوية سريعة وسهلة نسبياً ، فكيف يمكن أن نفكر فى مستقبل التسوية من هذا المنظور الذى يلخص فى وضوح شديد جدلية العلاقة بين العالمى والاقليمى ؛ يمكن فى هذا الصدد أن نقدم الملاحظات الثلاثة التالية :

أولاً - فى اطار ما سبق يمكن القول بكل اطمئنان اننا لن نكون إزاء تسوية سريعة بأى حال ، ذلك أن القول بأن الصراع العربى - الاسرائيلى مرشح لأن يكون ضمن أولويات تحرك العملاقين لتسوية الصراعات الاقليمية لا يعنى بطبيعة الحال أنه صاحب الأولوية الأولى ، ومن تحصيل الحاصل القول بأن هناك تحركات أدت الى منجزات فعلية - وإن لم تكتمل بعد - فى صراعات أخرى كالصراع الأفغانى أو الصراع فى الجنوب الأفريقى^(٢) ويضاف الى ذلك أنه حتى بإفتراض وجود تحرك ملح للعملاقين لسبب أو لآخر فى هذا الصراع فإن مثل هذا التحرك سوف يصطدم بطبيعة الحال بالخصائص الذاتية السابق الإشارة إليها للصراع العربى الاسرائيلى .

ثانياً - أنه حتى بإفتراض تبلور تسوية سريعة - وهو ما يستبعد التحليل الحالى كما - واضح - فإن مثل هذه التسوية لا يمكن أن تكون عادلة من وجهة النظر العربية - الفلسطينية ، وذلك لسببين أولهما أن ميزان القوى الاقليمى مازال حتى الان لصالح الطرف الاسرائيلى الذى لا يظهر حتى الان أية علامة على أية مرونة من أى نوع^(٣) وثانيهما أن الدور العالمى المنتظر فى التسوية لا ينتظر له ان يعالج الخلل الذى يمكن أن يعتري التسوية من جراء مثل هذا الاختلال فى ميزان القوى ، وذلك لطبيعة النظرة الأمريكية لحماية مصالحها فى المنطقة ، وما ترتب عليها من علاقة مع اسرائيل والتزام بمواقفها الى حد التراجع الواضح عن المواقف الأمريكية الايجابية نسبياً تحت الضغط الاسرائيلى ، على الرغم من أن هذه المواقف كانت بعيدة بدرجة كبيرة عن التصور العربى لموقف أمريكى عادل ، كما فى تراجع

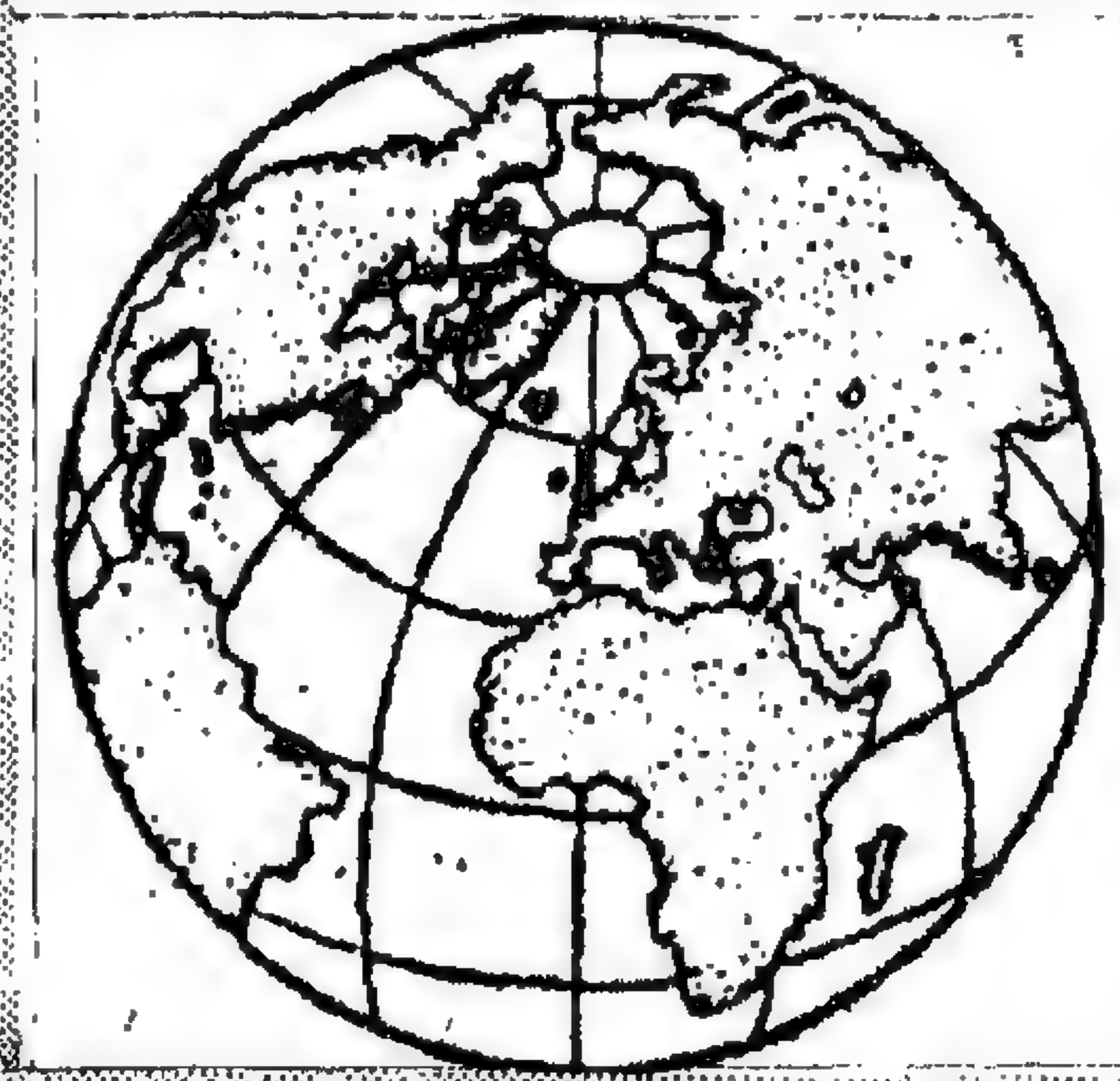
ينزوى هذا الصراع من جديد الى الخلف في سلم أولويات أية قوة دولية حتى ولو انقلب النظام العالمى رأسا على عقب .

ومن الحقيقى أن الانتفاضة الفلسطينية قد أوجدت ألياتها التى تكفل لها الاستمرار والتصعيد دون حاجة الى دعم عربى فعال لا يبدو وشيكاً حتى الان على أية حال ، ولكن هل لنا أن نذكر بأن مثل هذا الدعم هو أكثر فعالية من أى تحركات دبلوماسية فى الساحة الدولية هنا وهناك ، وهو وحده القادر على أن يشكل مع حركة التحرير الوطنى الفلسطينى فى وضعها الراهن مساهمة محدودة ومتواضعة فى عملية التغيير التى تجرى الان أمام أعيننا فى الساحة الدولية . □

القادمة ، فمن الصحيح أن الحديث عن المؤتمر الدولى للسلام وتطوير الموقف الأمريكى وما يتصل بذلك يبقى حديثاً هاماً غير أن شاغل استمرار التطور الراهن لحركة التحرير الوطنى الفلسطينى وتصعيدها يجب أن يكون هو الأصل والأساس ، خاصة وأن الاغراق فى حديث الدبلوماسية يعنى أولاً السير على ساق واحدة ، ويعنى ثانياً امكانية الوقوع فى شرك الخداع الدبلوماسى الذى استخدمته الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العرب كثيراً لأغراض التهدة وتمزيق الموقف العربى ، وفى الواقع أنه بدون الاستمرار والتصعيد فى حركة التحرير الوطنى الفلسطينى ومع استمرار حالة العقم الراهنة للنظم العربية فيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى سوف

المراجع :

- (١) راجع : د . السيد أمين شلبى ، « الوفاق الأمريكى - السوفيتى : مراحله ومكوناته » ، فى : السياسة الدولية ، ع ٦٥ ، يوليو ١٩٨١ ، ص ٨ - ٢٩ .
- (٢) أنظر : محمد سيد أحمد ، « الوضع الدولى ومستقبل النزاع العربى - الاسرائيلى » ، فى : قضايا فكرية ، الكتاب السابع ، أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١٢٤ - ١٣٥ .
- (٣) ميخائيل جورباتشوف ، البيريسترويكا : تفكير جديد لبلادنا والعالم ، ترجمة حمدي عبد الجواد ، مراجعة محمد المعلم ، القاهرة : دار الشرق ، ط ١ ، يونيو ١٩٨٨ ، ص ١٧٥ . وأنظر : د . نازلى معوض أحمد ، « النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن فى العالم المعاصر » ، فى الفكر الاستراتيجى العربى ع ٢٥ ، تموز (يوليو) ١٩٨٨ ، ص ٢١ - ٣١ .
- (٤) جورباتشوف ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ - ٢١٣ .
- (٥) أنظر التفاصيل فى : عبد الحفيظ محمد محارب ، التحالف الاستراتيجى بين الولايات المتحدة واسرائيل ، فى : الفكر الاستراتيجى العربى ، ع ٣ ، كانون الثانى (يناير) ١٩٨٢ ، ص ٤٥ - ٦٦ .
- (٦) أنظر : د . هالة سعودى ، « السياسة الأمريكية والصراع العربى الاسرائيلى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ » ، فى : الفكر الاستراتيجى العربى ، ع ١٠ ، كانون الثانى (يناير) ١٩٨٤ ، ص ١٤٠ . أنظر لمزيد من التفصيلات : د . مصطفى علوى ، قرب ١٩٧٣ والأزمة الأمريكية - السوفيتية » ، فى : المرجع السابق ، ص ٢٥ - ٦٧ . أنظر أيضاً : د . السيد أمين شلبى ، « القوتان العظميان والمنازعات الاقليمية » فى : السياسة الدولية ، ع ٨٩ ، يوليو ١٩٨٧ ، ص ٢٩ - ٣١ .
- (٧) محمد سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص ١٣٧ .
- (٨) د . محمد السيد سليم ، « المسارات المحتملة للصراع العربى - الاسرائيلى » ، فى : السياسة الدولية ، ع ٧٥ ، يناير ١٩٨٤ ، ص ١١٢ - ١١٤ .
- (٩) راجع مثلاً الموقف المتدنئ للصراع العربى - الاسرائيلى فى قمة واشنطن فى ديسمبر ١٩٨٧ فى : عماد جاد ، « قضايا الشرق الاوسط فى القمة الأمريكية - السوفيتية » ، فى : السياسة الدولية ، ع ٩٢ ، إبريل ١٩٨٨ ، ص ٩٩ .
- (١٠) أنظر : وحيد عبد المجيد ، السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه الوطن العربى : الاستمرار والتغير ، بحث مقدم الى المؤتمر السنوى الثانى للبحوث السياسية : « السياسة الخارجية المصرية فى عالم متغير » ٢ - ٥ ديسمبر ١٩٨٨ ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - مركز البحوث والدراسات السياسية .
- (١١) أنظر : السيد زهرة ، « السياسة الأمريكية وقضايا الصراع العربى - الاسرائيلى » ، فى : السياسة الدولية ، ع ٦٦ ، أكتوبر ١٩٨١ ، ص ٩٥ . أنظر أيضاً : د . هالة سعودى ، مرجع سابق ، ص ١٥١ - ١٥٤ .



- الدولة الفلسطينية وتجارب حكومات المنفى أحمد يوسف القرعوي
- المجلس الوطني وشرعية الدولة الفلسطينية أيمن السيد عبد الوهاب
- الانتخابات الأمريكية وقضايا الشرق الأوسط عماد جاد
- الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية علاء سالك
- الأبعاد الإقليمية لأمن الخليج وليد محمود عبد الناصر
- أبعاد التغيير السياسي والاقتصادي في الجزائر د. ثناء فؤاد عبد الله
- «الاندوجو» من التعاون الوظيفي إلى التنسيق السياسي جوزيف رامز امير
- عمليات دفن النفايات في أفريقيا خالد زغلول
- صندوق أفريقيا لدعم المواجهة الأفريقية السفير أحمد طه محمد
- البنك الدولي ودور جديد مع الأرجنتين سميرة سعيد الألف
- انتخابات باكستان بين الديمقراطية والحكم العسكري جمال الدين محمد عار
- الوفاق الصيني السوفيتي وقمة بكين المرتقبة راجية إبراهيم صدام
- القلاقل القومية في يوغوسلافيا أحمد مصباحي العبد



الدولة الفلسطينية .. وتجارب حكومات المنفى

أحمد يوسف القرعى

يجب ألا يكون رد فعل لحدث ما لأن قوة القرار تنبع من كونه فعلا استراتيجيا تكتيكيا متكاملا .

□ درس اختيار العاصمة الخارجية المناسبة لاقامة حكومة المنفى على أرضها ، ولقد اختار ديجول لندن التي تزعمت المقاومة الأوروبية ضد العدو المشترك [النازى] واختارت الملكية اليونانية القاهرة لوجود جالية يونانية كبيرة العدد في الشرق الأوسط يمكن وضعها تحت تصرف الحلفاء . واختارت حكومة عموم فلسطين غزة مقرا لاقامتها باعتبارها أرضا فلسطينية . وتنقل وزراء حكومة الجزائر المؤقتة بين تونس والمغرب والقاهرة . واستضافت كل من دار السلام ولوساكا حكومة انجولا في المنفى . وأقيمت حكومة فيتنام الجنوبية المؤقتة على الأرض المحررة من البلاد الى جانب التواجد الفعلى في هانوى . أما حكومة كمبوديا في المنفى فقد رحبت بها بكين [في إطار التنافس السوفيتى الصينى على استقطاب دول المنطقة] الى أن استطاع سيهانوك تحرير جزء من أرض كمبوديا وعندئذ استبدل اسم حكومته من حكومة المنفى الى الحكومة المؤقتة طالما أنها تواجدت على جزء من أرض البلاد . وعموما فلقد اتاحت بكين لسيهانوك الفرصة التي لم تتحها بريطانيا للجنرال ديجول وهو في منفاه بلندن . يعنى هذا أن الدولة المضيفة لحكومة المنفى تلعب دورا رئيسيا في إنجاح مهمة هذه الحكومة من عدمه .

□ درس الوحدة الوطنية والربط المستمر بين حكومة المنفى في الخارج والمقاومة في الداخل . ولقد عانت تجربة اليونان - على سبيل المثال - من تفاقم الخلافات بين عناصر المقاومة في الداخل من ناحية وبين حكومة المنفى وأبرز عناصر المقاومة من ناحية أخرى وتركت مثل هذه الخلافات انعكاساتها على الوحدة الوطنية عندما سكنت المدافع .

□ درس الاستقلالية ورفض التبعية للقوى الكبرى

إعلان الدولة الفلسطينية في ١٥

نوفمبر الماضى قرر المجلس الوطنى

الفلسطينى أن تشكل للدولة

الجديدة حكومة مؤقتة في أقرب وقت

ممكن وطبقا للظروف وتطور الأحداث . وقد كلف المجلس

اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بصلاحيات

ومسئوليات الحكومة المؤقتة الى حين تشكيلها .

ولعل التمهّل في إعلان تشكيل الحكومة الفلسطينية

المؤقتة [رغم طرح فكرتها طوال العقود الثلاثة الماضية]

هو أحد الدروس المستفادة من تجارب الحكومات المؤقتة

وحكومات المنفى الأخرى التي قامت في عدد من الدول

الأوروبية والعربية والأفريقية والآسيوية وفي مقدمتها :

- حكومة فرنسا الحرة وحكومة اليونان في المنفى خلال سنوات الحرب العالمية الثانية .

- حكومة عموم فلسطين [١٩٤٨ - ١٩٥٢]

- حكومة الجزائر المؤقتة [١٩٥٨ - ١٩٦٢]

- حكومة انجولا في المنفى [١٩٦٢ - ١٩٦٨]

- حكومة فيتنام المؤقتة [١٩٦٩ - ١٩٧٢]

- حكومة كمبوديا في المنفى [١٩٧٠ - ١٩٧٥]

ولقد أكدت مثل هذه التجارب خطورة التسرع في

اتخاذ قرار استراتيجى غير مدروس . هذا الى جانب

الدروس الأخرى العديدة والمتنوعة التي قدمتها هذه

التجارب وفي مقدمتها :

□ درس اختيار التوقيت المناسب لتشكيل حكومة المنفى

أو الحكومة المؤقتة . وفي التجربة الجزائرية نجد أن

اعلان تشكيل حكومة مؤقتة جاء في لحظة بلغت فيها أزمة

العدو الفرنسى ذروتها وفي المقابل جاء الاعلان في لحظة

وحدة وطنية بين صفوف المقاومة الجزائرية . وفي تجربة

فيتنام تشكلت الحكومة المؤقتة عندما بلغت حركة التحرير

الفيتنامية مرحلة متقدمة في عملية التطويق السياسى

والعسكرى للعدو . ويعنى هذا أن إعلان حكومة المنفى

ديجول فقد فتح جزر الأوقيانوسية التابعة له للأمريكيين لينشئوا فيها القواعد الحربية ومع ذلك فقد حرصت حكومة واشنطن على استبعاد ديجول عن حملة شمال إفريقيا تلك الحملة التي فتحت فعلا جبهة في تاريخ الصراع العالمي بصفة عامة. كما خدمت في نفس الوقت قضية فرنسا الحرة على خلاف مارسم الأمريكيون . والحقيقة ان موقف ديجول قد تعزز منذ دخول روسيا الحرب ، لقد فتح هذا امامه امكانات سياسية عدة مالم يث ان استغلها بسرعة فقد سارع ديجول بذكائه السياسي المعروف ان يلعب بالورقة الروسية ضد حلفائه الآخرين حتى نجح اخيرا في اقناع كل اطراف الحلفاء بمكانة فرنسا الحرة .

وفي داخل فرنسا تبلورت المقاومة بصورة فعالة منذ عام ١٩٤٢ وعندما شعر الحلفاء بأهمية اقامة الوحدة بين الفئات الفرنسية المتعاونة معهم ، خاصة بين ديجول وجيرو الذي تولي القيادة العسكرية للقوات الفرنسية في شمال إفريقيا تحت اشراف الحلفاء ، هم ديجول برفض الدعوة بحجة ان هذه مسألة فرنسية بحتة لا يجوز للدول الاجنبية التدخل فيها لكن تشرشل وروزفلت هدداه بقطع جميع المعونات عنه ولم تسفر الجهود إلا عن حالة مهادنة بين ديجول وجيرو حيث بقي جيرو في إفريقيا الشمالية والغربية بينما احتفظ ديجول ببقية الامبراطورية واستمرت مساعي الصلح بينهما حتى تسلسل انصار ديجول الى الجزائر وفي يونيو ١٩٤٢ تم الاتفاق على تأسيس لجنة للتحرير الوطني وهي جبهة تمثل جميع الفئات وتتألف من خمسة اعضاء مدنيين ويرأسها كل من ديجول وجيرو بالتناوب واخذت هذه اللجنة تجند ابناء المستعمرات استعدادا لتحرير فرنسا وبينما انصرف جيرو الى الشؤون العسكرية اهتم ديجول بتأكيد زعامته السياسية ومن ثم قيادة اللجنة في الجزائر والتي مهدت الطريق امام ديجول لكي يصبح رئيسا للحكومة المؤقتة بعد تحرير فرنسا .

تجربة حكومة اليونان في المنفى

بقيام الحرب العالمية الثانية ارادت اليونان في البداية تجنب ويلاتها وتهادنت مع تركيا واعلنت حيادها وأخذت من ايطاليا وبريطانيا عهدا بالمحافظة على سلامة حدودها وضمان استقلالها .

وفي ٢٨ اكتوبر ١٩٤٠ تبدد حلم اليونان بالحياد والسلام مع اول انذار ايطالي رفضته حكومة اليونان وبعده عبرت القوات الايطالية الحدود اليونانية وسرعان ما استرعى العالم انتصار الشعب اليوناني الصغير الفقير على جحافل موسوليني الذي طالما تشدد بجيوشه . ولكن هتلر لم يصبر طويلا على هزيمة حليفه الايطالي

والاقليمية في اتخاذ القرار الوطني لحكومة المنفى ولقد كانت الوصاية العربية هي احدى تحديات بقاء حكومة عموم فلسطين التي لم تعمر طويلا . وبالنسبة لديجول فلقد حاولت كل من بريطانيا فرض تصوراتها عليه فأبى وحافظ على استقلالية القرار الفرنسي حتى وهو في المنفى ، وكانت الولايات المتحدة قليلة الثقة بالجنرال الفرنسي واستطاع ديجول بنجاح اللعب بالورقة الروسية في تعامله مع الدول الكبرى الأخرى حتى تحررت فرنسا من الاحتلال النازي .

ومن هنا تأتي أهمية الدراسة المقارنة لتجارب حكومات المنفى التي أعلنت خلال العقود الخمسة الماضية لرصد أهم دروسها أمام المنعطف الفلسطيني الجديد .

تجربة حكومة ديجول في المنفى

وهي الحكومة التي شكلها الجنرال ديجول اثناء المقاومة الفرنسية ضد النازي في الحرب العالمية الثانية . وكان اجتياح القوات الالمانية النازية فرنسا في يونيو ١٩٤٠ قد أحدث صدمة لدى الشعب الفرنسي فأسرع الى مبايعة المارشال بيتان الذي يادر بعقد هدنة مع الالمان في ٢٢ يونيو وفي نفس اليوم ندد ديجول بالهزيمة والاستسلام وطار الى لندن وعلن عودة فرنسا الى الحرب ودعا شعبه الى المقاومة ضد النازي وضد حكومة فيشي الموالية للاحتلال .

وبدا ديجول المقاومة الفرنسية وبادر بجمع فلول القوات الفرنسية المنسحبة من النرويج ودنكرك وسحمت بريطانيا باتخاذ اراضيها مقرا لهذه القوات واتفقت مع ديجول على تأسيس وحدات بحرية وبرية وجوية تكون لها الأولوية في العمليات الخاصة بفرنسا أو امبراطوريتها ومنذ ذلك الوقت اطلق ديجول على هذه الوحدات اسم قوات فرنسا الحرة بينما اعتبرته حكومة فيشي عاصيا واصدرت ضده حكما بالاعدام .

وكانت الولايات المتحدة قليلة الثقة بديجول واعتقدت في البداية ان حماية بريطانيا لديجول تصرف بعض الزعماء الفرنسيين مثل « بيتان » عن التحول الى الحلفاء واستمرت على اعترافها بحكومة فيشي في فرنسا والمستعمرات حتى غزو شمال إفريقيا . حدث هذا ايضا مع بروز الازمات العنيفة بين بريطانيا وديجول بعد ذلك ومحور الخلاف هو ان ديجول اراد ان ينظر اليه على انه حليف يعامل معاملة الند للند ، أما بريطانيا فكانت ترى انها تتحمل جميع اعبائه المالية وتزوده بالأسلحة فمن حقا ان تملى سياستها عليه .

ولم تلبث حرب اليابان ان كشفت عن قيمة التعاون مع

تقارير وتعليمات

والمدعمة من جانب بريطانيا والتي تحقق لها الفوز في استفتاء سبتمبر ١٩٤٦ والتي ناصر عودة الملك .
وأيا كانت تطورات نظام الحكم في اليونان بعد ذلك وانتصار النظام الجمهوري أخيرا فإنه تبقى لليونان تجربتها الرائدة في المقاومة ضد الغزو النازي وتبقى دروس تجربة حكومة المنفى اليونانية ماثلة حتى الآن أمام كل حركات التحرير ومن أبرزها :

- درس الربط المستمر بين حكومة المنفى في الخارج والمقاومة في الداخل وللأسف فإن جميع عناصر المقاومة التي ظهرت على أرض اليونان رفضت التبعية لحكومة المنفى لا يستثنى من ذلك جماعة جريفاست التي تكونت من بقايا الجيش الرسمي . كما لم تحاول حكومة المنفى تقوية علاقاتها بأقوى جماعات المقاومة وهي جماعة « إيام » وقد ترك هذا آثاره عندما سكنت المدافع حيث تعرضت الملكية لهزات عنيفة كادت تعصف بها لولا التدخل البريطاني .

- درس وحدة صف المقاومة ضد العدو المشترك ولم يتحقق هذا الدرس جيدا في التجربة اليونانية ، مما أدى الى مزيد من التدخل الاجنبي من قبل دول الحلفاء للتنسيق بين فصائل المقاومة وعندئذ وقعت جماعات المقاومة في فخ التبعية للقوى الكبرى في اتخاذ القرار الوطني وتحقق هذا في الضغط البريطاني لفرض الملكية على الشعب اليوناني .

تجربة حكومة عموم فلسطين

ولعل دروس تجربة حكومة عموم فلسطين التي اعلن قيامها في سبتمبر ١٩٤٨ ولم تعمر طويلا ، لعل دروسها تكون ماثلة أمام القيادة الفلسطينية المعاصرة والفلسطينيون هم أولا وأخيرا اصحاب القرار في اختيار نوعية الحكومة والياتها وتحديد اهدافها وتوقيت انشائها .

وكانت الهيئة العربية العليا لفلسطين « برئاسة الحاج امين الحسيني » قد وضعت في اول ديسمبر ١٩٤٧ الأسس اللازمة لانشاء اول حكومة لفلسطين تدير شؤون البلاد وتحل محل حكومة الانتداب البريطاني اعتبارا من ١٥ مايو ١٩٤٨ ، وطلبت الهيئة من الدول العربية منذ اوائل فبراير ١٩٤٨ الموافقة على مشروع اقامة الحكومة المقترحة ولكن دون جدوى . وعندما قررت الحكومة البريطانية اعتزامها انهاء الانتداب على فلسطين قررت الهيئة في اوائل مايو ١٩٤٨ ان تدخل بكامل اعضائها الى فلسطين للقيام بالواجب القومي داخل البلاد ولكن سرعان ما تدخل بعض كبار رجال الحكومات العربية وطلبوا الى رجال الهيئة في إلحاح تأجيل دخولهم الى فرصة اخرى فاضطرت الهيئة الى قبول تلك الرغبة للبقاء

بسرعان ما تحرك تجاه اليونان باكتساح يوغوسلافيا واختراق بلغاريا في ابريل ١٩٤١ وصمم اليونانيون على المقاومة ولكن لم يصمد اليونانيون إلا اياما قليلة هاجر بعدها الملك جورج وحكومته الى كريت وعندئذ هاجمت ألمانيا الجزيرة ففر الملك جورج وحكومته من الجزيرة سرا الى مصر واقام هناك حكومة منفى . ويرجع اختيار القاهرة الى وجود جالية يونانية كبيرة العدد في الشرق الأوسط يمكن وضعها تحت تصرف الحلفاء .

ونفضت جماعات المقاومة داخل اليونان سرا وكان في مقدمتها عناصر شيوعية استطاعت ان تثمر وتقوى متخذة كهوف الجبال ووادها مراكز لنشاطها وتدريبها وعرفت الجماعة الشيوعية باسم جبهة التحرير الوطنية أو جماعة « إيام » وكانت اقوى جماعات المقاومة وكثرها دقة وتنظيما . ومن جماعات المقاومة الاخرى الهيئة التي كان يرأسها الكولونيل جريفاست وتتشكل من بقايا الجيش اليوناني الرسمي وكانت تلقى المعونة من الحلفاء ومن حكومات المنفى الاوروبية الاخرى .

ومنذ اللحظة الاولى لممارسة نشاط المقاومة تفاقمت الخلافات بين جماعات المقاومة المختلفة وهنا اضطر الحلفاء للتدخل في الأمر للاتفاق مع كل الاطراف على خطط للمقاومة وطرق تنفيذها

ولهذا الغرض قامت بريطانيا بتنظيم مؤتمر في لبنان في مايو ١٩٤٤ يجمع ممثلي جماعات المقاومة المختلفة واتفق الجميع على تكوين جبهة متحدة وحكومة ائتلافية كان من بين اعضائها ستة وزراء من جماعة إيام يمثلون المقاومة داخل اليونان ورأس الحكومة شخص من اليسار المعتدل هو بابندريو من الاشتراكيين الديمقراطيين . أما الشكل النهائي لنظام الحكم فقد ترك لاستفتاء يجري بعد تحرير البلاد . كما اتفق على ان يكون لكل جماعة نسبة محددة من القوات اليونانية المسلحة اثناء الفترة الانتقالية . وقبل الانسحاب الالماني في اكتوبر ١٩٤٤ تم الاتفاق بين قادة جماعات المقاومة المختلفة على العمل تحت القيادة البريطانية والخضوع للحكومة المؤقتة التي كان من المفروض ان تمثل مختلف العناصر . كما اتفق الرأي

نهائيا على ان يستفتى الشعب في عودة الملك بعد ان كان الملك ومن ورائه الحكومة البريطانية يعارض في ذلك اشد المعارضة .

وسارت الامور في اول الامر سيرا حسنا الى ان قررت الحكومة تسريح جميع جماعات المقاومة وفطنت جماعة « إيام » انهم المقصودون بذلك فعارضوا واستقال الوزراء الشيوعيون وبدأت ارهاصات الحرب الاهلية في اليونان بين جماعة « إيام » والعناصر الحكومية الملكية

تجربة حكومة الجزائر المؤقتة :

ومنذ اليوم الاول الذى وضع فيه الاستعمار الفرنسى اقدامه فوق ارض الجزائر والشعب الجزائرى يتصدى له ويقاومه بكافة الوان واسلحة النضال ابتداء من ملحمة كفاح الامير عبد القادر الجزائرى فى عام ١٨٨٢ الى ثورة الزعيم المقرانى ١٨٧١ الى المقاومة الفكرية الاسلامية العربية (١٩٣٠ - ١٩٤٠) بقيادة عبد الحميد بن بادير الى اعلان الثورة الجزائرية الكبرى فى اول نوفمبر ١٩٥٤ بقيادة ماكان يعرف باللجنة الثورية للوحدة والعمل والتي تحولت ليلة الثورة الى جبهة التحرير الوطنية وجيش التحرير الوطنى .

وكان انشاء حكومة مؤقتة فى المنفى او فى منطقة محررة موضع دراسة منذ قيام الثورة عام ١٩٥٤ ولكن الصعوبات كما يبدو فى طريق انشائها كانت غريبة وبالغة حتى تهيات الظروف فى ابريل ١٩٥٨ حيث قررت جبهة التحرير بالاتفاق مع تونس والمغرب تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية حينما تسمح الظروف وبمجيء دييجول الى الحكم فى فرنسا فى يونيو ١٩٥٨ . وقيامه باجراء الاستفتاء فى الجزائر وباقي المستعمرات الفرنسية فيما وراء البحار ولجوء الجيش الفرنسى بالجزائر الى تزوير الانتخابات قامت جبهة التحرير الجزائرية بتخطيط استراتيجية دقيقة تستهدف اعلان مكانتها وتوطيد دعائم ثقة الجزائريين بقدرتها على مقاومة اية حكومة فرنسية مهما كانت قوية .

وقامت جبهة التحرير بتصعيد عملياتها الفدائية فى الداخل وفى فرنسا ذاتها ومن هنا بدا ان اللحظة مناسبة لتشكيل حكومة مؤقتة للجزائر قبل اجراء دييجول الاستفتاء على دستور الجزائر ببضعة ايام اذ اعلن المجلس الوطنى للثورة الجزائرية فى (١٩ سبتمبر ١٩٥٨) تاليف الحكومة المؤقتة برئاسة فرحات عباس وتولى بن بيللا منصب النائب الاول لرئيس الوزراء وكان سجيناً وقتها فى سجون فرنسا .

وبينما تجاهلت حكومة دييجول الفرنسية هذا الرمز الجديد للسيادة الجزائرية فإن اعلان الحكومة المؤقتة وجد ترحيباً من الدول العربية والاشتراكية وعدد من الدول الافرو اسيوية وبلغ عدد الدول التى اعترفت بالحكومة الجزائرية منذ اعلانها فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ وحتى استقلال الجزائر فى يوليو ١٩٦٢ - ٣١ دولة فقط .

ويظهر بوضوح ان بعض الدول بقيت مترددة فى الاعتراف إما بسبب ارتباط مصالحها بفرنسا او لانها عن عمد رأت ذلك حتى يمكنها ان تكون صديقة لفرنسا فى الوقت الذى يمكن ان تخدم الجزائر .

وقد اوضحت الحكومة الجزائرية والمؤقتة ان مقرها

على التفاهم القائم بين الحكومات العربية آنذاك . جرى هذا فى الوقت الذى شكلت فيه حكومة صهيونية ترقباً لاعلانها رسمياً عند انتهاء الانتداب .

وفى ١٥ مايو ١٩٤٨ اعلن قيام دولة اسرائيل وتشكلت حكومتها المؤقتة بينما ظل عرب فلسطين بدون حكومة ثم دخلت الجيوش العربية النظامية اراضى فلسطين وخلال الهدنة الاولى أحست الحكومات العربية بضرورة وجود حكومة أو ادارة وطنية لفلسطين فتقرر تشكيل الادارة المدنية الفلسطينية من قبل الجامعة العربية والتي لم تتمكن من العمل لأسباب عديدة .

وعشية انعقاد الدورة الجديدة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى خريف ١٩٤٨ أقرت الجامعة العربية فكرة انشاء حكومة لفلسطين تكون مسئولة امام مجلس وطنى تمثيلى وعليه قررت الهيئة العربية العليا بالاتفاق مع امانة الجامعة العربية ان تصبح الادارة المدنية السابقة حكومة لفلسطين وعندئذ اعلن تشكيل حكومة عموم فلسطين فى ٢٣ سبتمبر ١٩٤٨ برئاسة احمد حلمى عبد الباقي وفى الاول من اكتوبر ١٩٤٨ انعقد فى غزة اول مجلس وطنى فلسطينى وقد تم فيه الاعلان عن شرعية حكومة عموم فلسطين . ونالت الحكومة اعتراف الدول العربية ودعيت الى حضور مجلس الجامعة العربية المنعقد فى ٣٠ اكتوبر ١٩٤٨ واحيلت اليها بعض القضايا لكى تمارس صلاحياتها فيها .

وفى خضم الجهود التى كانت تبذلها حكومة عموم فلسطين اتضح موقفها المبدئى الذى لم تتنازل عنه بشأن رفض كل انواع المفاوضات الخاصة بحل قضية فلسطين ، إذ ظلت الحكومة متمسكة بالدستور وبقرار المجلس الوطنى الذى اكد استقلالها ولم تقدم أى مشروع لحل القضية يرفق بالتصورات التى كانت تقدم من قبل بعض الدول العربية ، ومن ثم حدث التعارض بين الموقف الفلسطينى ومواقف عدد من الحكومات العربية وكان من الطبيعى ان يترك هذا بصماته على مسار العمل الفلسطينى فتجمد نشاط حكومة عموم فلسطين امام تدخل الحكومات العربية ولاعجب ان يصدر مجلس الجامعة فى ١١ مارس ١٩٥٢ قراراً يعجل بتصفية الحكومة الفلسطينية وجاء فيه « نظراً لتوقف اعمال حكومة عموم فلسطين بسبب الظروف الراهنة يكون رئيس الحكومة ممثلاً لفلسطين فى مجلس الجامعة » .

هكذا قامت حكومة عموم فلسطين وهكذا سقطت وكانت الوصاية العربية على الحكومة هى العامل الاوّل والأخير الذى اجهضها .

تأريخ وتعليمات

وتمثلت حركة التحرير الأنجولي في منطمتين رئيسيتين هما : الحركة الشعبية لتحرير أنجولا والحكومة الثورية لانجولا في المنفى الى جانب الاتحاد القومى لاستقلال كل أنجولا (يونيتا) وعدد آخر من الحركات الصغيرة . وظل انقسام حركة التحرير الانجولية قائما منذ الخمسينات وحتى استقلال البلاد في منتصف السبعينات وكان التنافس شديدا بين الحركة الشعبية لتحرير أنجولا مبالا والحكومة الثورية لانجولا في المنفى جرى . ولقد أثبتت التجربة عجز حكومة المنفى في استقطاب كل القوى الثورية وتقاوست عن النضال المسلح بصورة ملحوظة نتيجة انهماكها في الشئون الادارية والمالية والدبلوماسية واغاثة اللاجئين . وتتضح الدروس المستفادة من التجربة الانجولية باستعراض دور هذه الحكومة في حركة التحرير الانجولية وكيف أخفقت في تحقيق أهدافها .

في البداية مارست الحكومة الثورية نضالا مسلحا ضد القوات البرتغالية وفي قمة نجاح هذا النضال عام ١٩٦٣ اصدرت لجنة التوفيق التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية بيانا في ١٩ يوليو ١٩٦٣ ناشدت فيه الدول الافريقية الاعتراف بالحكومة الثورية لانجولا في المنفى على أساس أنها الحكومة الوحيدة التي تمثل الوطنيين ومساعدتها وتوالت اعترافات الدول الافريقية .

وفي العاشر من يونيو ١٩٦٤ اعلن رسميا ان لجنة تحرير افريقيا التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية اعترفت بحكومة أنجولا في المنفى برئاسة هولدن روبرتو وما هي الا سنوات قليلة حتى عادت لجنة التحرير لتسحب اعترافها بهذه الحكومة في ٢١ يوليو ١٩٦٨ بعد أن لاحظت ان النشاط العسكرى لحكومة المنفى قد تجمد تماما .. وصرح دياللو تيلي أمين عام منظمة الوحدة الافريقية انذاك ان استقصاء الحقائق اكد ان حكومة المنفى كانت تعنى بالخداع أكثر من الممارك في أنجولا . ورصد المراقبون الافريقيون اهم المآخذ التي وجهت الى حكومة أنجولا في المنفى فيما يلي :

- إن إعراف منظمة الوحدة الافريقية بحكومة المنفى حملها وهي مازالت بدائية في تنظيمها مسؤوليات قيادة النشاط في الميادين الحربية والدبلوماسية والتربوية واغاثة اللاجئين وكان من الطبيعي قصور الحكومة عن اداء هذه المهام جميعها وكانت نكسة النضال المسلح .
- انحصار نشاط حكومة المنفى المسلح في الشمال فقط حيث قبائل باكونجو الموالية لروبرتو وعندما حاول روبرتو فتح جبهة جنوبية في كاتنجا رفضت حكومة ادولا الكونجولية خشية ان يحفز نشاط الثوار حكومة البرتغال الى تعطيل سكة حديد بنجويلا وهي المخرج الوحيد لنحاس كاتنجا .

النهائى سيكون هو الارض الجزائرية وانه حتى يتيسر لها ذلك فإن الوزارات المختلفة ستتخذ مقرات لها في عواصم الدول الصديقة .

ومع الصعود الجزائري اضطرت فرنسا للاعتراف بالامر الواقع وقام ديجول بدعوة رجال الثورة بالجلوس معه على مائدة المفاوضات وهكذا توج الشعب الجزائري كفاحه من حرب استمرت سبع سنوات ونصف بعد ان احسست فرنسا بأن الطريق امامها مسدود .

ومن أبرز الدروس المستفادة من تجربة الحكومة الجزائرية المؤقتة :

اولا - ان مهمة الحكومة المؤقتة ليست التحدث باسم الشعب فقط ولكن تتجاوزها الى مهمة مواصلة قيادة الثورة في مسيرة حرب التحرير تحت الشعار الاستراتيجى للثورة وتحقيق هذا بشكل واضح في النموذج الجزائري .

ثانيا - ان قوة او ضعف اية حكومة منفى مرتبط بالواقع الذى تنبثق هذه الحكومة منه ، وفي التجربة الجزائرية نجد ان اعلان تشكيل حكومة مؤقتة بديلا عن جبهة التحرير الوطنى في الجزائر جاء في لحظة بلغت فيها أزمة العدو الفرنسى ذروتها وفي المقابل جاء الاعلان في لحظة وحدة وطنية بين صفوف الثوار الجزائريين .

ويعنى هذا ان اية حركة تحرير وطنى لا تقوم بتشكيل حكومة مؤقتة او حكومة منفى الا حينما تبلغ مرحلة متقدمة في عملية التطويق السياسى والعسكرى للعدو . ويعنى هذا ايضا ان اعلان حكومة المنفى يجب الا يكون رد فعل لحدث ما لأن قوة القرار تنبع من كونه فعلا استراتيجيا تكتيكيا متكامل .

ثالثا - ان اخطر ما يهدد قضية الاستقلال هو النزاع حول السلطة ذلك النزاع الذى ظهر قبيل الاستفتاء على استقلال الجزائر واوشك على تحطيم الوحدة القومية في بداية عهد البلاد بالاستقلال حتى تمكن بن بيل من السيطرة على الموقف فخفت حدة النزاع دون ان تختفى . ايا كان الامر فإن تجربة الجزائر في تشكيل حكومة مؤقتة تقود الكفاح المسلح والسياسى حتى . الاستقلال قد اصبحت نموذجا أمام العديد من حركات التحرير العربية والافريقية والاسيوية .

تجربة حكومة أنجولا في المنفى :

وتجربة أنجولا في تشكيل حكومة في المنفى وقعت فيما بين عامي ١٩٦٢ ، ١٩٦٨ وقد فشلت هذه الحكومة في مواصلة النضال ، بينما استطاعت الحركة الشعبية لتحرير أنجولا (والى ناهست حكومة المنفى في تزعم حركة التحرير) ان تكون البديل الحقيقى ولا عجب ان تقود أنجولا الى الاستقلال عام ١٩٧٥ بعد ١٤ سنة من الكفاح المسلح .

استقلال انجولا عام ١٩٧٥ ويعنى هذا انه ليس شرطا تشكيل حكومة منفى لقيادة الكفاح المسلح الا في ظل معطيات ايجابية تعزز مكانة الحكومة .. وهكذا نجحت تجربة الجزائر وسقطت تجربة انجولا وتظل دروس التجريبتين ماثلة امام كل حركة تحرير .

تجربة حكومة فيتنام الجنوبية المؤقتة :

وهي تجربة رائدة من تجارب نضال الشعوب ولم تخل التجربة من اللجوء الى تشكيل حكومة مؤقتة من قبل الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية وذلك في التوقيت المناسب وبما يعبر بصدق عن كافة القوى الوطنية وعن روح الثورة الفيتنامية .

قامت هذه الثورة على مرحلتين أولاها ضد الوجود الفرنسى المسيطر على البلاد منذ ١٨٨٥ وحتى معركة ديان بيان فو عام ١٩٥٤ والمرحلة الثانية من الثورة كانت ضد الوجود الأمريكى حتى توقيع انسحاب القوات الأمريكية عام ١٩٧٣ ..

لقد تسبب كفاح الشعب الفيتنامى فى هزائم عديدة للقوات الأمريكية وامتدت آثار هذا الكفاح الى المجتمع الأمريكى نفسه حيث ترتبت آثار سياسية واقتصادية واجتماعية بعيدة المدى داخل الولايات المتحدة كادت فى كثير من الأحيان ان تهدد استقرارها وعندئذ لجأت الولايات المتحدة الى اسلوب المفاوضات ..

وبدأت محادثات السلام فى يناير ٦٩ فى باريس باشتراك ممثل الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية (حكومة سايجون العميلة) وهانوى ثم الجبهة الوطنية ..

وبعد بدء المفاوضات بستة أشهر وجدت الجبهة الوطنية الفرصة مناسبة لتشكيل حكومة مؤقتة تنبثق من الجبهة الوطنية فى ائتلاف واسع مع قوى سياسية وطنية عديدة أخرى داخل جنوب فيتنام ... وتحقق هذا فى ٨ يونيو ١٩٦٩ ..

وكان تشكيل الحكومة المؤقتة بهذا الشكل يعبر عن بلوغ الوحدة الوطنية فى جنوب فيتنام ذروتها .. ومن هذا المنطلق دخلت الجبهة الوطنية مفاوضات وهى تتمتع بثقل سياسى أكثر من أى وقت مضى .. وعندما أراد نيكسون أن يقلل من حجم الجبهة الوطنية بدأ يقلل من شأن الحكومة الثورية المؤقتة (الجديدة) جاء بمخطط «الفتنة» ويقوم على أساس الاعتماد على جيش حكومة سايجون العميلة لمحاولة تطهير فيتنام الجنوبية من الثوار هذا الى جانب فرض حصار يجرى على موانئ فيتنام الشمالية وقصف الطرق البرية والبحرية بين شطرى فيتنام ..

● القيادة الفردية لروبرتو وتركيز جميع السلطات فى يده خاصة والولاءات القبلية والدوافع الشخصية كانت من العوامل التى أضعفت الحكومة وتنظيماتها .

● سوء استخدام وتوزيع المبالغ المخصصة للتحرير التى تلقتها حكومة المنفى من المنظمة الافريقية والدول الافريقية والمتحررة .

● الانقسامات العديدة التى تعرضت لها حكومة المنفى خاصة قيام الانقلاب المعروف ضد روبرتو رئيس الحكومة فى يونيو ١٩٦٥ .

هذا وقد اثار سحب اعتراف منظمة الوحدة الافريقية بحكومة انجولا فى المنفى تساؤلا حول مدى نجاح التجربة فى انجولا وتيلور فى هذا الوقت وأواخر الستينات اتجاه واضح فى المنظمة الافريقية يقوم على ثلاثة أسس : أولا : ان يكون للعمل المسلح الاعتبار الاول والأساسى فى الاعتراف بأى حركة تحريرية لتأييدها ومساندتها ماديا وعسكريا .

ثانيا : الاتجاه الى عدم اقامة حكومات فى المنفى لحركات التحرير الافريقية فى المستقبل فمن ناحية أثبتت التجربة المستمرة التغيير الخطير الذى يطرأ على حركات التحرير عند تحولها الى حكومات فى المنفى بالاهتمام بالعمل الدبلوماسى المرفه والمريح على حساب حركة الكفاح المسلح نفسها بالاضافة الى احتمالات خلق انفصال حاد وخطير بين الذين يقومون بالعمل الدبلوماسى وهؤلاء الذين يحاربون بالفعل مما يؤدى الى مشاكل حادة حتى بعد الاستقلال .

ثالثا : إن وجود منظمة الوحدة الافريقية بسكرتارياتها الدائمة وبعضوية كل الدول الافريقية فى الأمم المتحدة وفى المنظمات الدولية والى تبادل التمثيل الدبلوماسى مع معظم دول العالم كل هذا يكفى للقيام بالجانب الاعلامى والسياسى والدبلوماسى لحركات التحرير للدول التى لم تستقل دون الحاجة الى وجود حكومات شرعية فى المنفى . إلا اذا توافرت مقومات وشروط قيامها .

ومع سقوط حكومة انجولا فى المنفى قفزت الى الساحة الحركة الشعبية لتحرير انجولا وهى حركة التحرير التى اشعلت حقيقة جذوة الكفاح المسلح فى انجولا وترجع نشأتها الى عام ١٩٥٦ وكانت اول حركة سياسية ذات برنامج عمل محدد وقد صباغت فى بداية الستينات برنامجا كاملا يعكس مطالب مختلف الطبقات الاجتماعية ويطالب بالاعلان الفورى لاستقلال انجولا وانشاء نظام جمهورى يتساوى فيه السكان ، وبناء اقتصاد وطنى مستقل وتنمية الثقافة الوطنية .

ولم تترك الحركة الشعبية السلاح حتى تحقق

تقارير وتعليقات

المواجهة من حرب العصابات الى الحرب المفتوحة .. وهكذا لم تجد الولايات المتحدة مقرا من الانسحاب .. تجربة حكومة كمبوديا في المنفى (٧٠ - ١٩٧٥) وهي تجربة حكومة الاتحاد الوطنية الملكية في المنفى فيما بين ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ والتي شكلها الامير نورودوم سيهانوك رئيس دولة كمبوديا عقب الانقلاب ضده عام ١٩٧٠ .

وكان سيهانوك قد تشبع بمبادئ واهداف حركة عدم الانحياز وتبناهما سياسة رسمية لبلاده . ومن هذا المنطلق رفض الضغط الامريكى للانضمام الى حلف جنوب شرق اسيا ، كما رفض المساعدات الامريكية المشروطة عام ٦٢ ورفض ايضا اقامة علاقات مع اسرائيل وجنوب افريقيا واعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية وناصر الثوار في فيتنام الجنوبية والشمالية وعندئذ تعرضت حدود بلاده لقصف الطائرات الامريكية وتبادر سيهانوك بقطع العلاقات مع واشنطن (١٩٦٥ - ١٩٦٩)

ودبرت له وكالة المخابرات الامريكية عديدا من المؤامرات استطاع التغلب عليها حتى نجح ابن عمه شيرى ماتاك ولون نول رئيس وزرائه في القيام بانقلاب يميني ضده في ١٨ مارس عام ١٩٧٠ وتم تغيير اسم البلاد الى جمهورية خمير .

ومن منفاه الاختياري بالصين الشعبية قاد سيهانوك الكفاح الوطنى ضد حكومة بنوم بنة العملية ولقد اتاحت بكن سيهانوك الفرصة التى لم تتحها بريطانيا للجفرال ديجول في الحرب العالمية الثانية .. كان الانجليز يحبسون ديجول تقريبا ويمنعونه من مخاطبة الفرنسيين . وبادر سيهانوك بانشاء حكومة منفى واقامها سيهانوك على ثلاث دعائم ..

● الجبهة الوطنية

● اللجنة المركزية

● المكتب السياسى

وقد تم تأليف الجبهة الوطنية لتضم كل حركات المقاومة لحكم لون نول في اجتماع عقد في بكن يومى ٣ و ٤ مايو ١٩٧٠ وقامت اللجنة بانتخاب لجنة مركزية ومكتب سياسى مكون من ١١ عضوا .

وسرعان ما حظيت حكومة سيهانوك في المنفى بشروعية دولية من جانب عدد كبير من الدول وفي مقدمتها دول عدم الانحياز .

واحرزت الحكومة نتائج ايجابية سريعة ونجحت ابتداء من ديسمبر ٧٢ بممارسة عملها بالكامل من داخل الاراضى الكمبودية ، وقال سيهانوك وقتها : (لم يعد وصفها بأنها حكومة في المنفى) هذا كما استفاد

وتعثرت مفاوضات السلام وعندئذ اختارت الحكومة الثورية المؤقتة الترتيب المناسب لتطبيق استراتيجية جديدة هدفها فرض التسوية السلمية بقوة هجوم عسكرى شامل ..

وتحقق هذا في ربيع ١٩٧٢ عندما شنت قوات الجبهة الوطنية هجوما عسكريا شاملا سدّد ضربة قوية الى حكومة سايجون العملية التى بدأت تتقهقر في حالة من الفوضى التامة ..

وللمرة الاولى كانت المعارك في فيتنام تدور في شكل مواجهة مفتوحة بين قوات الطرفين فقد ترك الثوار اسلوب حرب العصابات وتبنوا استراتيجية الحرب المفتوحة وحقق الهجوم اهم غرض له وهو دفع الولايات المتحدة الى محاولة الاسراع في حل المسألة بدلا من المماطلة وسرعان ما توصلت الأطراف المعنية الى اتفاق لاحلال السلام في فيتنام .. بين الولايات المتحدة وفيتنام الشمالية في أكتوبر ١٩٧٢ ..

ولعل درس الوحدة الوطنية يأتى في مقدمة الدروس المستفادة من تجربة تشكيل حكومة ثورية مؤقتة تتولى ادارة الصراع مع العدو في ظروف صعبة وحاسمة .. ولم يكن هذا غريبا على الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية عندما تشكلت في ديسمبر ١٩٦٠ فقد اصدرت بيانا من عشر نقاط تدعو فيه الى سقوط حكومة سايجون العملية وانشاء حكومة ائتلافية ديمقراطية وطنية واسعة بهدف اعادة توحيد البلاد سلميا ..

وعند تشكيل الحكومة الثورية المؤقتة ضمت ممثلين عن كافة الفئات والجماعات الوطنية والدينية والاجتماعية في فيتنام الجنوبية وهى بهذا لم تمثل الشيوعيين فقط كما زعمت الولايات المتحدة انذاك وقد بدا ذلك واضحا من كافة البرامج والمشاريع التى قدمتها الحكومة الثورية المؤقتة ..

ولقد اكد كل هذا التوجه الرئيسى للحكومة الثورية المؤقتة نحو تعزيز الوحدة الوطنية طوال مراحل الحرب والمفاوضات وكان هذا في حد ذاته سرا من اسرار قوة الجبهة الوطنية لتحرير فيتنام الجنوبية والتى قادت البلاد الى الحرية والاستقلال ..

ومن الدروس المستفادة الأخرى ان أية حركة تحرير وطنى لا تقوم بتشكيل حكومة مؤقتة الا حينما تبلغ مرحلة متقدمة في عملية التطويق السياسى والعسكرى للعدو وتحقق هذا بعدما نجحت الجبهة الوطنية في دفع الولايات المتحدة للتفاوض عام ١٩٦٩ وفي الوقت نفسه فان التأثير الفيتنامى لم يترك سلاحه بل ظل الاصبح فوق الزناد وأكثر من هذا فلقد استطاعت الجبهة تطوير استراتيجية

التنظيم الشعبى القوى من ناحية واسباب موضوعية على رأسها ان الحكومات العربية التى يقيم فيها الفلسطينيون تعتبر ان كثيرا من شئونهم يخضع لقوانينها ومتطلبات حقوق السيادة .

ثالثا : ان الجبهة الوطنية الكمبودية المتحدة التى ترأسها حكومة سيهانوك فى المنفى كان لها متطلباتها القوية الواسعة والضاربة جذورها فى أعماق الجماهير الكمبودية فى الداخل بينما لم تطرح الثورة الفلسطينية وقتها (السبعينات) على جدول اعمالها مسألة اقامة تنظيم سياسى وتنظيمات جماهيرية مختلفة فى داخل الوطن الفلسطينى المحتل .

رابعا : ان حكومة كمبوديا فى المنفى (٧٠ - ١٩٧٥) هى فعلا حكومة جبهة وطنية متحررة لانها تضم اقساما كبيرة من السانتوتوم (حزب سيهانوك) والميليشيات التابعة له وقوات من الجيش انضمت اليه ، والحزب الشيوعى الكمبودى ومنظماته النقابية والجماهيرية والميليشيا المسلحة العمالية والفلاحية التى سارعت ببدء الكفاح المسلح فور انقلاب لون نول .

لذلك لم يكن غريبا ان يصف سيهانوك الثوار رغم تباين العقائد بأنهم وطنيون أصلا وليسوا اذنايا لاحد وأن يقول من نفس منطلقه الوطنى وينفس تواضعه الذى يقدم بلاده على شخصه انه ليس من حقه ان ينكر عليهم حقهم فى زعامة الثورة ويكفيه ان يكون رمزا للوحدة الوطنية .

سادسا : ثم ان حكومة سيهانوك فى المنفى (١٩٧٠ - ١٩٧٥) محاطة بحلفاء اقوياء لهم نفس اهداف واساليب الجبهة الكمبودية مما جعل من الممكن دخول الجبهة الكمبودية فى تحالف مع جبهة تحرير جنوب فيتنام وحكومة فيتنام الديمقراطية حتى اصبحت الهند الصينية كلها جبهة قتال واحدة .

اما الثورة الفلسطينية فلم يكن بين يديها حتى السبعينات ظروف مواتية بهذا الشكل بل كان بينها وبين بعض الانظمة العربية تناقضات وصلت الى حد الصدام الدموى احيانا .

ايا كان الامر فسوف تظل تجربة حكومة كمبوديا فى المنفى (٧٠ - ١٩٧٥) نموذجا امام كل حركة تحرر وطنى للدراسة والاستفادة من دروسها .

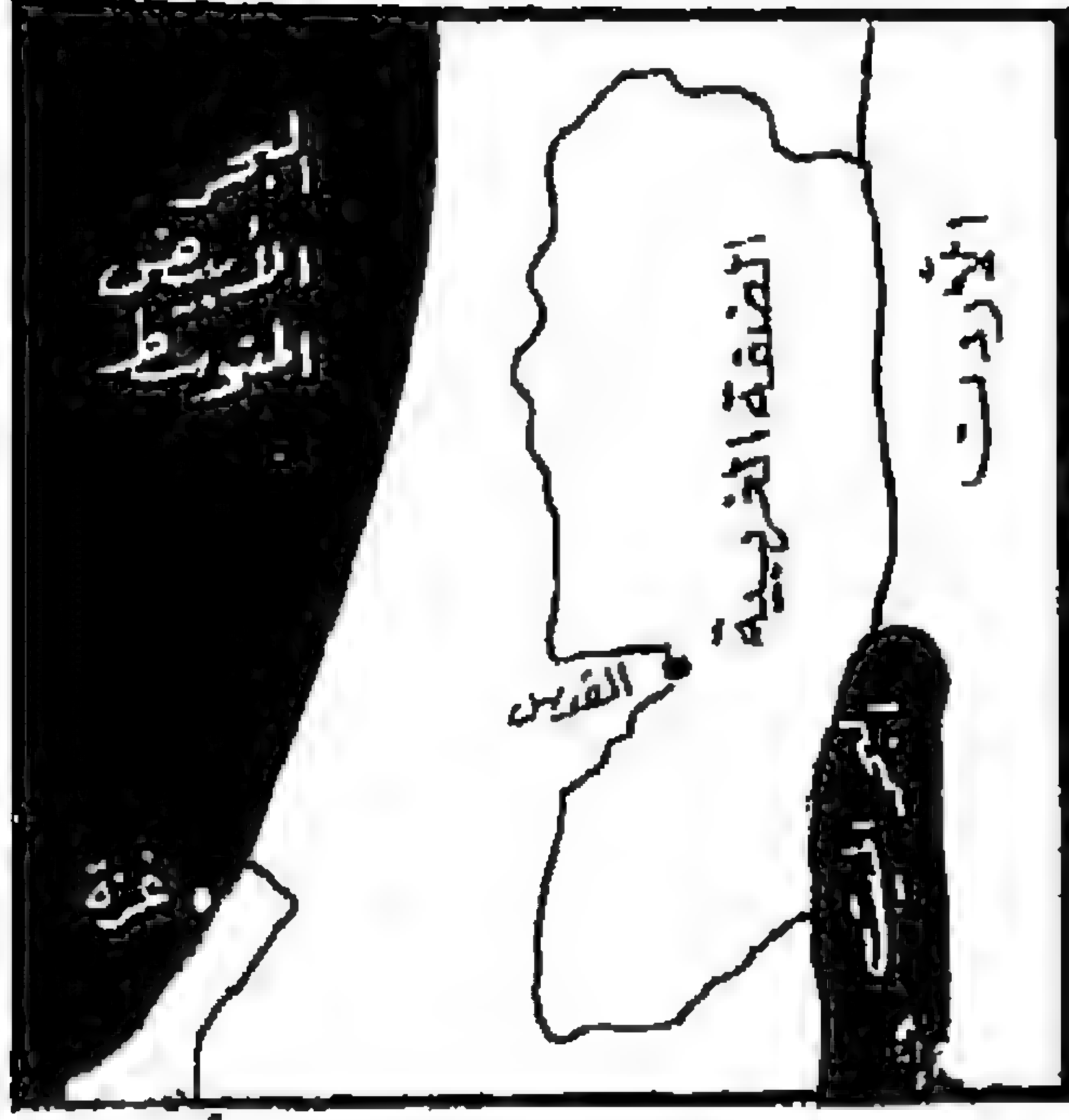
سيهانوك من التقارب الامريكى الصينى فى بداية السبعينات وليس خافيا تأثير ماو وشواين لاي على الدبلوماسية الامريكية وقتها ، وما هى الا شهور قليلة حتى استطاعت قوات حكومة سيهانوك من السيطرة على الجبهة الداخلية للبلاد لقلب زمام الحكم فى ابريل ٧٥ بعد سقوط العاصمة بنوم بنة .

اما سيهانوك فلم يعد الى البلاد الا فى سبتمبر ٧٥ وتولى رئاسة الدولة بلا سلطات حقيقية مع سيطرة الكمبوديين الحمر على كل شئ واثر سيهانوك الاستقالة فى ابريل ٧٦ وعاش فى عزلة سياسية حتى الغزو الفيتنامى للبلاد فى ديسمبر ٧٨ وترك سيهانوك البلاد ليقود كفاحا جديدا من اجل الاستقلال السياسى للبلاد . ايا كان الامر فان تجربة حكومة المنفى الكمبودية (١٩٧٠ - ١٩٧٥) قد شكلت نموذجا امام حركات التحرر الوطنى وان اختلفت وجهات النظر حول تبني هذا النموذج من عدمه .

وعلى الساحة الفلسطينية والعربية تعرضت تجربة كمبوديا للمناقشة فى منتصف السبعينات عندما دعت بعض الاطراف الى تشكيل حكومة منفى فلسطينية وانقسمت الاراء بين مؤيد ومعارض .

ورأى بعض الخبراء وقتها ان ثمة ظروفًا مختلفة بين الوضع الفلسطينى والوضع الكمبودى وفى مقدمتها .
اولا : ان قوات حكومة كمبوديا فى المنفى (١٩٧٠ - ١٩٧٥) وقد حررت اقساما كبيرة من كمبوديا ثم زحفت على العاصمة بنوم بنة .. بينما قوات الثورة الفلسطينية الرئيسية موجودة خارج الارض ولم تملك حرية الحركة الكافية نظرا للملاسلات الاوضاع العربية فى السبعينات .
ثانيا : ان حكومة كمبوديا فى المنفى (١٩٧٠ - ١٩٧٥) قد نجحت بالفعل منذ سنواتها الاولى وعن طريق اجهزتها فى تصريف شئون المواطنين فى المناطق المحتلة بينما الحكومة الفلسطينية المقترحة وقتها لن تستطيع ان تصريف شيئا من شئون الفلسطينيين فى داخل الوطن المحتل .

يصح هذا الكلام قبل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية وقبل قرار الاردن بفك الارتباط مع الضفة الغربية . كما ان اجهزة الثورة الفلسطينية فى السبعينات لم تكن قادرة على تصريف شئون المواطنين فى الخارج وفى المخيمات لاسباب كثيرة ذاتية على رأسها عدم وجود



المجلس الوطني وشرعية الدولة الفلسطينية

أيمن السيد عبد الوهاب

وبمبادئها . بالإضافة الى إعلان الاستقلال ، فإن البيان السياسي الذي وافق عليه المجلس الوطني الفلسطيني بالأغلبية ، أعلن قبول منظمة التحرير لقرارى مجلسي الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ على أساس ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ، وأولها حقه في تقرير المصير بما يتفق مع مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة إلى وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت حمايتها لضمان أمن المواطنين الفلسطينيين الذين يعيشون عليها . كما دعا المجلس الأمة العربية إلى زيادة دعمها المادى السياسي للانتفاضة الشعبية الفلسطينية ، ودعا العالم للوقوف مع الشعب الفلسطيني . كما أكد البيان السياسي نبد المنظمة للإرهاب بأشكاله المختلفة وتأييدها لقرارات الأمم المتحدة المنوه بها والتأكيد على الالتزام بإعلان القاهرة لعام ١٩٨٥ الذى أكد فيه عرفات رفضه للإرهاب وقصر أعمال العنف على إسرائيل والأراضي التي تحتلها .

وقد أقر مشروع البيان السياسي بأغلبية ٢٥٣ صوتاً مقابل ٤٦ راقضاً معظمهم من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة النضال الشعبي وجبهة التحرير الفلسطيني ، بينما امتنع عشرة أعضاء عن التصويت وتغيب ٢٩ نائباً أثناء التصويت من أصل ٣٣٨ حضروا الدورة الـ ١٩ بعد أن تغيب أعضاء الأراضي المحتلة الذين منعتهم السلطات الإسرائيلية من السفر ، وامتناع بعض الفصائل الفدائية التي تقيم في سوريا عن حضور الدورة بالجزائر . والتي لم تشكل عائلاً بعد اكتمال النصاب القانونى لعقد هذه الدورة الـ ١٩ والبالغ عددهم ٤٤٨ بعد وفاة ثلاثة من أعضائه .

موقف الفصائل الفلسطينية :-

على الرغم من تباين مواقف هذه الفصائل تجاه القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ إلا أنها حرصت على الحفاظ على

فكرة إعلان استقلال فلسطين ، وإنشاء دولة وتأليف حكومة ليست جديدة بحد ذاتها ، وخاصة على الساحة العربية . فوفقاً لقرارات

إن

قمة فاس ١٩٨٢ ، فقد اقرت الدول العربية بالإجماع قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس . وإذا كان التردد وتدخل بعض الدول هو الذى أخرها سنوات طويلة . وصحيح ان البت بالأمر والاقلاع عن التردد والاقدام على ما أعلن قد أتى نتيجة عوامل مستجدة شهدتها الساحتان الفلسطينية والعربية . فكانت الانتفاضة بمثابة شرارة التحرك العربى ثم استتبعها قرار الملك حسين بفك الارتباط الإدارى والقانونى مع الضفة الغربية . لهذا اكتسبت الدورة الـ ١٩ للمجلس الوطنى الفلسطينى أهمية كبرى لأنه لأول مرة يجتمع المجلس بعد هذه التطورات الخطيرة ، والتي لا يمكن معها ان يستمر مكتوف اليدين .

فكانت دورة الانتفاضة ودورة « أبو جهاد » في الجزائر في الفترة من ١٢ - ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ ، لتوجب ضرورة تعزيز وتدعيم الانتفاضة واستثمارها سياسياً من خلال البيان السياسي وإعلان الدولة الفلسطينية . وتعتبر هذه الدورة الطارئة الثالثة منذ إنشاء المجلس الوطنى الفلسطينى قبل ٢٤ عاماً ، وكانت الدورة الطارئة الأولى في أغسطس ١٩٧٠ في عمان ، ان رفضت منظمة التحرير مشروع روجرز ، وكان المشروع مرتكزاً على القرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن . أما الدورة الطارئة الثانية فكانت في أبريل ١٩٧٢ ، ورفض المجلس الوطنى الفلسطينى فيها مشروع المملكة العربية المتحدة الذى اقترحه الملك حسين .

وجاءت الدورة الثالثة الطارئة لتعلن صراحة إعلان دولة فلسطينية تلتزم بميثاق جامعة الدول العربية

الديمقراطية ، بنجلاديش ، باكستان ، المالدین ، برونای ، سرلانكا

(ب) دول أعلنت تأييدها لحق إعلان الدولة الفلسطينية : سوريا ، نيوزيلندا ، مالطا ، قبرص ، بولندا ، النمسا .

٢- الدول الراضية :

هي إسرائيل بينما تتعلل باقى الدول . بأنها لاتعترف بدولة لا ارض لها . ومن خلال هذا التباين في مواقف هذه الدول بين مؤيد لإعلان الدولة الفلسطينية ورافض لها . فسنلجأ الى التركيز على مواقف الدول الرئيسية والمؤثرة تجاه هذه الخطوة الفلسطينية وتجاه الصراع العربى الاسرائيلى ككل وهى :-

[١] رد الفعل العربى :

اتسم موقف الدول العربية بالتأييد العام وإقرارها لما جاء فى البيان السياسى الذى أصدره المجلس الوطنى الفلسطينى . ولم يخرج عن هذه القاعدة سوى سوريا ، التى يتسم موقفها بالتحفظ ذلك على الرغم من إعلان الترحيب بالدولة الفلسطينية وذلك لما يشعر به السوريون من حرج اذا امتنع عن تأييد الدولة الفلسطينية وهو مايستدل عليه من الهجوم الذى تشنه جبهة الانقاذ الوطنية التى تتخذ دمشق مقرا لها ، هجومها على عرفات وقرارات الجزائر وهو مايمكن اعتباره تعبيرا على الموقف السورى الرسمى .

[٢] رد الفعل الاسرائيلى :

كما هو متوقع فقد جاء رافضا وبشدة لهذه الخطوة الفلسطينية التى تكشف زيف الدعوة الاسرائيلية للسلام . وهو ما أكدته من خلال التصريحات الرسمية وهو ما عبر عنه إسحق شامير بأن هذه القرارات التى صدرت فى الجزائر ماهى الا خطوة تكتيكية جديدة فى الحرب ضد إسرائيل . كما جاء موقف حزب العمل الاسرائيلى الذى يؤيد مبدأ السلام مقابل الأرض غرب نهر الاردن تمهيدا لتسوية المسألة الفلسطينية بمثابة تراجع لمصلحة اليمين الاسرائيلى الذى يمثلته الليكود . ويعتبر هذا الانزلاق نحو اليمين فى إسرائيل ترجمة عملية لنتائج الانتخابات الاخيرة . فى إسرائيل التى كرسست بروز اليمين المتطرف والجماعات الدينية الأكثر تطرفا .

[٣] رد الفعل الأمريكى :

فى الوقت الذى رفض فيه إعلان الدولة الفلسطينية معللا ذلك ان واشنطن تعارض كل تدبير من طرف واحد يهدف الى تغيير وضع الاراضى المحتلة وانه ينبغى حل هذه المسألة عبر مفاوضات مباشرة بين الاطراف المعنية . الا انه ذكر ان تطورا إيجابيا طرأ فى اجتماع المجلس الوطنى الفلسطينى المتعلق بقبول المجلس لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ . وذكر المتحدث ان واشنطن تدرس القرارات الناتجة عن المجلس الفلسطينى حاليا .

وحدة منظمة التحرير ووحدة كافة الفصائل بما يحمى الانتفاضة ويصون مكتسباتها ويطورها . فعند طرح البيان السياسى على التصويت وبعد الاجماع على كافة فقراته ، اعيد التصويت على الفقرة المتعلقة بالمؤتمر الدولى والقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ للتصويت فأيدته حركة فتح والجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعى وجبهة التحرير الفلسطينية وجناح « أبو العباس » . بينما اعترض على هذه الفترة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال وجبهة التحرير العربية . وبعض المستقلين ، فى حين امتنع عن التصويت بعض اعضاء حركة فتح امثال رفيق النتشة وماهر غنيم .

الا انه لم يخرج عن هذا الموقف الواعى والمحافظ على وحدة فصائل منظمة التحرير سوى منظمتان فلسطينتان فى دمشق هما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة أحمد جبريل ومنظمة الصاعقة اللتان رفضتا فى بيانين منفصلين قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى التى تتضمن إعلان الدولة الفلسطينية ، وقبولا لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ .

وكما متوقع فقد تباينت المواقف العربية والدولية فور إعلان المجلس الوطنى الفلسطينى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة . وحتى كتابة هذا التقرير فقد اعترفت ورحبت بإعلان الدولة الفلسطينية ٧٨ دولة وإن كان يمكننا أن نقسم الدول تبعا لمواقفها الى قسمين رئيسيين هما :

١- الدول المؤيدة :

وهذه تنقسم الى قسمين هما :-

(١) دول أعلنت اعترافا صريحا بالدولة الفلسطينية :-

الجزائر - موريتانيا - المغرب - تونس - مصر - الكويت - جيبوتى - السودان - العراق - البحرين - اليمن الشمالى - اليمن الجنوبي - الامارات - الصومال - لبنان - الاردن - السعودية - قطر - عمان - « - مالى - جامبيا - النيجر - غينيا بيساو - السنغال - زامبيا - سيشل - غينيا - نيجيريا - بوركينا فاسو - جزر القمر - غانا - موريشيوس - جزر الرأس الأخضر - تانزانيا - مدغشقر - الجابون - موزمبيق - انجولا - زمبابوى - توجو - تشاد - اوغندا - الكونجو - بوروندى - الاتحاد السوفيتى - الصين - تشيكوسلوفاكيا - المجر - يوغوسلافيا - رومانيا - بلغاريا - فيتنام - منغوليا - كامبوتشيا - لاوس - البانيا - كوبا - كوريا الشمالية - نيكاراغوا - ماليزيا - الهند - تركيا - أندونيسيا - افغانستان - نيبال - ساوتومى - وفرنسيب - المانيا

تقارير وتعليمات

الأوسط.. ولم يتضمن البيان أى اعتراف بالدولة الفلسطينية. وقد دعا البيان كافة الأطراف فى المنطقة الى انتهاز الفرصة للمساهمة فى التوصل الى حل سلمي للنزاع العربى الاسرائيلى.

[٦] رد الفعل للمجتمعات الدولية :

فقد جاءت معظم ردود الفعل للمجتمعات الدولية مؤيدة ومعترفة بقيام الدولة الفلسطينية ومنها الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية والمؤتمر الاسلامى فى الوقت الذى أعلن فيه بيريز دى كويلار الأمين العام للأمم المتحدة انه لا بد من إجراء عدة اتصالات قبل ان يفكر فى أية مقترحات جديدة فى عملية السلام.

أهم التطورات التى شهدتها المنطقة :

كان لعدد من المستجدات التى شهدتها الساحة الفلسطينية والعربية أثرها الايجابى الواضح على سلوك معظم الفصائل الفلسطينية وعدم إنقسامها والتى كانت وراء فشل محاولات التسوية السابقة عامى ١٩٧٢ و١٩٧٤. فقد وافق المتشددون خاصة جورج حبش زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على الالتزام بقرار الاغلبية. وهذه المستجدات هى :-

[١] الانتفاضة :

لا شك ان الانتفاضة اظهرت ان هناك أرضا فلسطينية يعيش فوقها حوالى مليون ونصف مليون فلسطينى تحت الاحتلال العسكرى. وهى الحقيقة التى تعزز قرارات المجلس الوطنى بإعلان الدولة الفلسطينية وتزيد من مصداقية المنظمة على الساحة الدولية. ولهذه سميت هذه الدورة « بدورة الانتفاضة » والتى اكدت سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية وشعبيتها داخل الأراضى المحتلة وظهرت ارتباط الشعب فى الأرض المحتلة بالقيادة الفلسطينية فأصبح إمكان الاعلان والذى تدعمه هذه الصلة التى اوجدتها الانتفاضة وارتباطها بالمنظمة.

[٢] قرار فك الارتباط :

كان لقرار الملك حسين فى ٨٨/٧/٣١ بفك الارتباط إنهاء لحياة الازدواجية فى تمثيل الشعب الفلسطينى ودعم المنظمة التحرير لتحتل موقعها فى اطار الجهود العربية والدولية فى معالجة القضية الفلسطينية. الا انه رتب بالتالى مسئولية جمة توجب على المنظمة القيام بها وتحمل مسئولياتها كاملة لملاء الفراغ الإدارى والقانونى الذى خلفه قرار فك الارتباط. وهو ما حتم ضرورة التحرك من جانب المنظمة وتحمل المسئولية من قبل جميع الفصائل الفلسطينية وهو ما أظهرته دورة الانتفاضة الـ ١٩ بالجزائر. فكان توافقا من الوحدة الوطنية بين جميع الفصائل الفلسطينية لم يتوافر من قبل، ولم يخرج عنه

ومع مجيء رد الفعل الأمريكى المتحفظ انطلاقا من رؤية مفادها ان مقررات المجلس الوطنى الفلسطينى لاتعد كافية كما تكتنفها الغموض. فكان قرار شولتز الرافض لمنح عرفات تأشيرة دخول نيويورك لالقاء خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولكن مع فشل شولتز فى تصويره لعرفات بأنه ارهابى. ورد الفعل العربى والعالمى الرافض لهذا القرار المتعنت وتأييد ١٥٤ دولة لنقل مناقشات الجمعية العامة الى جنيف لسماع عرفات. كان من الصعب على الجانب الأمريكى الاستمرار فى تحدى رأى العام العالمى.

فكان الموقف الأمريكى المتطور بقبول بدء الحوار مع مذ التحرير والذى لايمكن معه الأسراف فى التفاؤل لما تنقسم به المرحلة القادمة من حساسية من جانب الادارة الأمريكية للتوفيق بين تعاونها الاستراتيجى مع اسرائيل وبين مصالحها مع الدول العربية. وهو ما يوضحه البيان الأمريكى « بتأكيد واشنطن على الالتزام بأمن اسرائيل وان بدء الحوار لايعنى الاعتراف بالدولة الفلسطينية ولكن من منطلق السعى للسلام ». وما يحسم المرحلة القادمة هو مدى قدرة الادارة الأمريكية فى الضغط على اسرائيل لقبول التفاوض مع الجانب الفلسطينى. والا سيصبح الموقف الأمريكى الجديد مجرد محاولة لتحسين الوجه الأمريكى أمام التأييد العالمى.

[٤] رد الفعل السوفيتى :

تضمن أولا ترحيبا بالاعلان الفلسطينى وهو موقف مدروس بعناية يجسد مبدئيا تأييدا لحق الفلسطينيين فى وطن ودولة. ثم أعلن تأييد قيام الدولة الفلسطينية كخطوة ثانية. وذلك بعد التأييد الواسع بالدولة الفلسطينية من قبل دول المجتمع الدولى. وهو ما يتأتى ضمن الاستراتيجية السوفيتية تجاه امريكا واسرائيل.

[٥] رد الفعل الأوروبى :

وهنا يتباين موقف دول اوربا الغربية عنه بالنسبة لدول اوربا الشرقية. ففى الوقت الذى اعلنت فيه الدول الشرقية تأييدها لاعلان الدولة الفلسطينية امثال المانيا الشرقية وبولندا وايضا نجد ان الصين ويوغسلافيا والمجر ورومانيا قد اعترفا بالدولة الفلسطينية. نجد ان الصورة تختلف بالنسبة لدول اوربا الغربية التى اظهرت صورة متحفظة وان تباينت بين رافض مثل هولندا وسويسرا وبين مرحب مثل اليونان وإيطاليا والسويد بينما مثلت فرنسا كعادتها موقفا وسطا وان حمل عناصر ايجابية، فقد صدر بيان عن اجتماع المجموعة الأوروبية الذى عقد فى « ٨٨/١/٢١ » رحبت فيه بقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى وقبولة قرارى الأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ و ٢٢٨ كأساس لعقد المؤتمر الدولى فى الشرق

الاطراف المعنية بالصراع العربى الاسرائيلى فى مرحلته القادمة وخاصة مع استمرار الانتفاضة فى الارض المحتلة والتي يمدها اعلان الاستقلال بقوة دفع جديدة .
اشر اعلان الدولة الفلسطينية على جهود التسوية السلمية .

إن المسألة الاساسية ليست فى إعلان الدولة الفلسطينية بل فى توازن القوى الذى تشهده المنطقة حاليا وخاصة بعد صعود الجماعات الدينية الاسرائيلية الى جانب حزب الليكود اليميني الراضى للسلام والمستعد للذهاب لأبعد اجراءات التطرف . والذى يوجب استمرار ودعم الانتفاضة لمقاومة هذا التطرف الاسرائيلى ، وعلى الجانب الآخر فان اعتراف الدولة بالدولة الفلسطينية سيشكل عاملا ضاغطا يضاف للعامل الاساسى المتمثل فى مقاومة الشعب الفلسطينى للاحتلال الاسرائيلى . وذلك من اجل تغيير موازين القوى بحيث تتمكن من دفع عجلة جهود التسوية السلمية .

ومع الترحيب الدولى الواسع باعلان الدولة الفلسطينية الذى لم يكن مفاجئا . وذلك لما سبقه من تحركات فلسطينية واسعة لاستطلاع اراء العديد من الدول والتي كانت ردودها فى مجملها مؤيدة للخطوة الفلسطينية . فكانت خطوة اعلان الدولة من جانب المجلس الوطنى الفلسطينى ، كخطوة حتمية أوجبتها مجموعة الأحداث المؤثرة على القضية الفلسطينية كقرار فك الارتباط مع الضفة الغربية بالاضافة للانتفاضة فى الارض المحتلة .

وعن جدوى الخطوة الفلسطينية فى سبيل عقد المؤتمر الدولى ، وبالتركيز على مواقف الدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن . يمكننا تبين اختلاف الرؤية من جانب هذه الدول تجاه اعلان الدولة الفلسطينية وهو ما يعكس ماستحتويه المرحلة القادمة من صدام بين اتجاهين اساسيين تمثلهما هذه الدول .

فالاتجاه الاول :

يمثله الاتحاد السوفيتى الذى اعترف بقيام الدولة الفلسطينية ليدعم هذا الاعلان وهو الأمر الذى انعكس فى جزم اسرائيل تجاه الموقف السوفيتى وخاصة ان الصين وهى دولة من الدول الدائمة فى مجلس الأمن اعلنت اعترافا كاملا بالدولة الفلسطينية .

اما الاتجاه الثانى :

ويمثله امريكا وبريطانيا : اما عن الموقف الأمريكى فيبقى محل انظار المجتمع الدولى وخاصة بعد غياب الشروط الثلاثة التى كانت تضعها امريكا مسبقا قبل بدء اية مفاوضات مع المنظمة وهو ما تحقق فى الدورة الـ ١٩

سوى « أبو موسى » و « أبو نضال » واحمد جبريل وهم قلة . فكان إعلان الدولة الفلسطينية احد المكاسب الذى وفرتة الوحدة الوطنية .
[٣] الوفاق الدولى :

كان لتغير الظروف الدولية والتي بدأت منذ تولى جورباتشوف عام ١٩٨٥ زعامة الاتحاد السوفيتى . ان يبرز حالة من الوفاق بين القطبين الأمريكى والسوفيتى . وهو ما انعكس على العديد من المشكلات الاقليمية التى شهدت انفراجا ملحوظا عدا القضية الفلسطينية . فكانت اتفاقية جنيف بالنسبة للقضية الافغانية والمفاوضات التى تشهدها قضية انجولا حاليا ..

ونتيجة لهذا المناخ الدولى مع ما استجد على القضية الفلسطينية من تطورها . تمثلت فى الاعتراف الفلسطينى بقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٢٨ بالاضافة لاستمرار الانتفاضة كعامل كسب للرأى العام العالمى . لا بد ان ينعكس هذا على القضية الفلسطينية ولو بمقدار محدود .
[٤] الانتخابات الاسرائيلية :

جاءت نتائج هذه الانتخابات لتعكس ظهور اليمين المتطرف من خلال حصول حزب الليكود والجماعات الدينية على غالبية مقاعد الكنيست الاسرائيلى من اهم الأحداث التى ستطرح نفسها على جهود التسوية السلمية وخاصة بعد هزيمة حزب العمل المؤيد لفكرة المؤتمر الدولى .

ومن خلال التطورات السابقة اعيد طرح القضية الفلسطينية من جديد على المجتمع الدولى لتتصدر اهتماماته وهو ما يستعكسه الفترة القادمة . وفقا لما صرحت به مصادر فلسطينية مطلعة بان خطة السلام الفلسطينية فى المرحلة المقبلة وعقب اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة ستتركز على ثلاث نقاط اساسية هى :-

[١] دعوة مجلس الأمن الدولى الى بحث الوضع فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين تمهيدا لوضعها تحت اشراف قوات دولية تابعة للأمم المتحدة .

[٢] الدعوة الى بدء مفاوضات سلام عبر مؤتمر دولى للسلام تحضره الدول الخمس الدائمة ومشاركة جميع الاطراف المعنية بما فيها ممثل لحكومة فلسطينية .

[٣] استعداد الدولة الفلسطينية لاقامة اتحاد كوتفيدرالى مع الاردن وقيام مؤسسات الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

ومن خلال هذه الخطة الفلسطينية يمكننا تبين واقع جديد فى المنطقة لا بد أن يفرض نفسه على مختلف

ستقاوم أية خطوة في اتجاه الضغط عليها لمقاومة الخطوة الفلسطينية . وهو ما يعكس مدى صعوبة وطول المرحلة القادمة التي بدأت بإعلان الدولة الفلسطينية وستتركز أهم محددات هذه الفترة على ضرورة استمرار الانتفاضة ودعمها من جانب الدول العربية مع موقف عربي محدد يشكل عامل ضغط على الإدارة الأمريكية الجديدة للتحرك لمقاومة الخطوة الفلسطينية .

فطبقا للقرار ٢٤٢ الصادر في نوفمبر عام ١٩٦٧ وإعلان المجلس الوطني الموافقة عليه .. وبذلك يعترف بإسرائيل ضمينا على أساس قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عام ١٩٤٧ والذي يقضى بتقسيم أرض فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية والذي تستمد إسرائيل شرعيتها الدولية منه .

وبذلك سارت المنظمة مسافة طويلة بعيدا عن الميثاق الفلسطيني في صياغته الأولى الموقع عام ١٩٦٤ تجاوبا مع الظروف الدولية والإقليمية . ومع ذلك فيمكننا تحديد بعض المكاسب التي تحققت بإعلان الدولة الفلسطينية وهي :-

(١) أزاحة القناع الإسرائيلي وكشف ما يخفيه من نوايا استيطانية .

(٢) حسم قضية هامة تسببت في كثير من معارك الماضي القريب بين فصائل المقاومة ومنعت تدخل بعض الدول في الشؤون الداخلية للفلسطينيين لتحقيق مصالحها .

(٣) تحقيق استثمار الانتفاضة التي اكتسبت دافعا معنويا وسياسيا جديدا .

وفتح جبهة صراع دائمة وبشكل دولي بين إسرائيل والدولة الفلسطينية .

(٤) مع وجود أقلية داخل إسرائيل تنادى بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب الدولة الإسرائيلية تزايد هذا الاتجاه خاصة بعد اعتراف الدولة الفلسطينية بالقرارين ٢٤٢ و ٢٣٨ مع حق تقرير المصير . وخاصة مع استمرار الانتفاضة التي تشكل خطرا حقيقيا على إسرائيل وهو ما دعا العديد من الشخصيات ودعاة السلام الإسرائيليين أمثال أبي ناتان للقول « إن الوقت أصبح مناسباً من أي وقت سابق للبدء في مفاوضات بين إسرائيل ومنظمة التحرير » .

إلا أنه يبقى مع هذه المكاسب التي تحققت بإعلان الدولة الفلسطينية ومع ما قدم من اعتراف بالقرار رقم ٢٤٢ الذي يعد أكثر ما يمكن أن يقدم واتباعها سياسة الأمر الواقع تبقى الخطوة التي سيقدم عليها الإسرائيليون وإلا وكما ذكر عرفات « إذا ما جوبهت بالرفض فإنني مثلما دعوت الفلسطينيين للاعتدال

للمجلس الوطني الفلسطيني الذي قرر : (١) قبول قرارى مجلسي الأمن رقمى ٢٤٢ و ٢٣٨ . (٢) الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وهو ما يتحقق من خلال الاعتراف بالقرار ١٨١ . (٣) نبذ الإرهاب . لذا جاء القرار الأمريكى متحفزا بالرغم من رفض إعلان الدولة الفلسطينية إلا أنه ذكر أن هناك خطوات نحو الاعتدال من قبل المنظمة .

وهو ما يوضح حرج الموقف الأمريكى الذى يستوجب عليه الموازنة بين مصالحه الاستراتيجية مع إسرائيل وبين علاقاته مع الدول العربية . إذا ما أراد التحرك في اتجاه السلام . أما عن بريطانيا فموقفها وإن كان يقترب من الموقف الأمريكى الراض ل إعلان الدولة الفلسطينية إلا أنه تحرك خطوة للأمام لاعتبار الموقف الفلسطينى يستحق التشجيع وحثها أمريكا لاتخاذ موقف بناء تجاهه وعدم صد المبادرة الفلسطينية .

ويبقى الموقف الفرنسى الذى أظهر وجود عناصر ايجابية والذي يشكل موقفا وسطا بين الاتجاهين السابقين . وتعتبر فرنسا ملخصا للموقف الأوروبى بصورة عامة بتأييد إعلان الجزائر مع الامتناع عن الاعتراف بدولة فلسطين بحجة أن قوانين الدول الأوروبية لا يتيح الاعتراف بدولة لا أرض لها .

ومن خلال تباين هذين الاتجاهين ومع أهمية الدور الأمريكى الحاسم بالنسبة للخطوة الفلسطينية الجديدة في المرحلة القادمة بالنسبة لامكانية التأثير على إسرائيل سنجد أنه مع ما ينتهجه الاتحاد السوفيتى من سياسة فعالة في اتجاه إقامة علاقات أفضل مع إسرائيل « يشهد الجانبان اجتماعات منذ يوليو الماضى » . وهو ما يعتقد معه أن جورباتشوف قد وضع موسكو في مكانة تؤهلها للقيام بدور فعال في أية تسوية مقبلة في الشرق الأوسط فيعتقد الاتحاد السوفيتى أنه يمكنه التأثير على الحكومة الإسرائيلية . فإسرائيل تريد استمرار تدفق المهاجرين اليهود السوفيات إليها وبأعداد كبيرة كما أنها تريد من موسكو استئناف علاقاتها الدبلوماسية معها . وهى أوراق يحتفظ بها الاتحاد السوفيتى للفترة القادمة . ومن خلال الموقف الأمريكى الحرج . في المرحلة القادمة والموقف السوفيتى المؤيد مع الترحيب الأوروبى المتحفز على الخطوة الفلسطينية والذي سيشهد المزيد من التطور خلال الفترة القادمة بالإضافة لنتيجة الانتخابات الإسرائيلية التى عكست ازدياد موجة التطرف الإسرائيلى من خلال صعود اليمين الإسرائيلى المتطرف وبرز الجماعات الدينية الأكثر تطرفا والتي

سادعو المجلس الوطنى وقتها ان هذا الاعتدال لامردود له وقتها سيعرف العالم ان انصار القهر والظلام فى اسرائيل سيتحملون مسئولية ماسوف يحدث . ولتبقى هذه الكلمة فى ذهن كافة الأطراف المعنية بالقضية الفلسطينية .

ووسط هذه التطورات المتلاحقة التى أقرتها الانتفاضة . جاء خطاب عرفات بجنيف فى ١٣/١٢ الماضى ليؤكد من جديد ومن خلال مبادرة فلسطينية ماسبق أن اتفق عليه فى المجلس الوطنى الفلسطينى الأخير من ضرورة عقد المؤتمر الدولى كسبيلا لتسوية لتسوية القضية الفلسكينية . وتجيء هذه المبادرة الفلسطينية وماحقته من تعاطف دولى لجانبها تتويجا لانتصار الجانب المعتدل داخل المنظمة وللديبلوماسية الفلسطينية . لتشهد الساحة الفلسطينية تطورين كبيرين . تمثل الأول فى بدء الحوار من قبل الإدارة الأمريكية مع منظمة التحرير .

والثانى شهدته الجمعية العامة للأمم المتحدة فقد أصدر بيريز دى كويلار السكرتير العام أمرا باستبدال مقعد ولافته منظمة التحرير بمقعد ولافته فلسطين . وقد

اتخذ قرار منح فلسطين مقعدها كمراقب بأغلبية ١٠٤ صوت ومعارضة أمريكا واسرائيل وأمتناع ٣٦ دولة بينها النمسا واليابان ودول الجماعة الأوروبية . بينما حظى القرار الثانى الخاص بمبادئ السلام والداعى للاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى وأنسحاب اسرائيل لحدود ١٩٦٧ وضرورة عقد المؤتمر الدولى تحت إشراف الأمم المتحدة ، بتأييد ١٣٨ دولة بينها دول أوروبا الغربية وعارضته أمريكا واسرائيل وأمتناع دولتان عن التصويت

الا أنه يبقى مع هذه المكاسب التى تحققت بأعلان الدولة الفلسطينية ومع ماقدم من أعتراف بالقراريين ٢٤٢ و٢٣٨ وبحق اسرائيل فى إقامة دولتها بعد هذا أكثر مايمكن ان يقدم . ومع افتراض صدق النية الأملايكية فى بدء حوار فعال مع المنظمة . تبقى الخطوة التى سيقدم عليها الاسرائيليون . وهو مايحتم ضرورة الاستفادة من هذه التطورات الايجابية التى تشهدها القضية الفلسطينية من جانب الدول العربية فى تصعيد الضغط على اسرائيل من خلال استمرار دعم الانتفاضة وتعبئة القوى الدولية .





الانتخابات الأمريكية وقضايا الشرق الأوسط

عماد جاد

أسفرت

انتخابات الرئاسة الأمريكية التي جرت في الثامن من نوفمبر الماضي لاختيار الرئيس الحادي والأربعين عن فوز المرشح الجمهوري جورج بوش ليستمر الجمهوريين في السيطرة على مؤسسة الرئاسة الأمريكية للدورة الثالثة على التوالي بعد فوز ريجان في انتخابات ١٩٨٠ و ١٩٨٤ .

وتثير الانتخابات الأمريكية أكثر من قضية في آن واحد من بينها أسباب هذا الفوز وانعكاساته على صراع الشرق الأوسط وبيان حدود ومدى الدور الذي لعبه الصوت العربي في هذه الانتخابات في المعسكرين الجمهوري والديمقراطي والذي تجسد بتعيين جون سنونو اللبناني الأصل في منصب كبير موظفي البيت الأبيض .

وقبل الخوض في غمار هذه القضايا بالتفصيل سوف نتعرض لطبيعة العملية الانتخابية في الولايات المتحدة مع التركيز على خصوصية الانتخابات الأخيرة .

(١) طبيعة انتخابات الرئاسة الأمريكية :

تمر انتخابات الرئاسة الأمريكية بمرحلتين هما الانتخابات الأولية أو التمهيدية والانتخابات النهائية . (١) الانتخابات الأولية : والتي تتم داخل كل حزب لاختيار مرشح الحزب لخصوص الانتخابات النهائية . ويعبر المواطنون من خلالها عن تفضيلاتهم لأحد المرشحين الذين يريدون الحصول على ترشيح الحزب أو للمندوبين المحتملين الذين قد يلتزمون بتأييد مرشح معين في بعض الولايات .

ويأتي بعد ذلك مؤتمر الحزب في الولايات حيث يعقد المواطنون الذين ينتمون الى الحزب اجتماعات في مقاطعتهم المحلية ويختارون ممثلين يتعهدون بتأييد احد المرشحين على المستوى القومي . ويعقد هؤلاء الممثلين في النهاية اجتماعا على مستوى الولاية لاختيار ممثل الولاية

في المؤتمر القومي للحزب . وفي هذا المؤتمر يتم اختيار المرشح الذي يخوض الانتخابات بأسم الحزب مع محاولة توحيد الصفوف وحشد التأييد وراء هذا المرشح لاسيما من قبل منافسيه في الانتخابات الأولية . ويعقد المؤتمر القومي للحزب الديمقراطي في يوليو بمدينة أتلانتا بولاية جورجيا ، اما الحزب الجمهوري فيعقد مؤتمره القومي في أغسطس في مدينة نيو أوليانز بولاية لويزيانا .

(ب) الانتخابات النهائية : وتجرى في نوفمبر بين مرشحي الحزبين حيث يتوجه الناخبين الى صناديق الانتخاب لاختيار الرئيس ونائبه على بطاقة واحدة واختيار أعضاء مجلسي الكونجرس . ويتم حساب الاصوات في هذه الانتخابات على اساس الوزن النسبي الممنوح لكل ولاية من الولايات الخمسين كما يوضح الجدول التالي :

ويتم حساب الاصوات بإعطاء اصوات الولاية كاملة للمرشح الذي يحصل على اغلبيه اصوات هذه الولاية ويحتاج المرشح الى ٢٧٠ صوتا - على الأقل من بين ٥٣٨ صوتا - للفوز بالرئاسة ومن هنا يمكن فهم الفارق بين اجمالي اصوات المجمع الانتخابي التي يحصل عليها الفائز وبين عدد الاصوات المباشرة التي يحصل عليها . (٢) انتخابات ١٩٨٨ :

تميزت انتخابات الرئاسة لعام ١٩٨٨ بخصوصية خلافة رئيس جمع بعض صفات القيادة الكارزمية ومن هنا كانت صعوبة الاختيار في البداية بين مرشحي الحزبين داخل كل حزب في البداية - وان كان ذلك اقل نسبيا في المعسكر الجمهوري - ثم بين مرشح كل حزب في النهاية .

(١) الانتخابات الأولية : ويمكن القول ان هذه الانتخابات اتسمت بعده خصائص تميزها عن سابقتها وهي :-

مسلسل	الولاية	قوتها التصويتية	الولاية	قوتها التصويتية
(١)	كاليفورنيا	٤٧	(٢٦)	ايوا
(٢)	نيويورك	٣٦	(٢٧)	اوكلاهوما
(٣)	تكساس	٢٩	(٢٨)	كارولينا الجنوبية
(٤)	بنسلفانيا	٢٥	(٢٩)	اريزونا
(٥)	الينوى	٢٤	(٣٠)	كنساس
(٦)	اوهايو	٢٣	(٣١)	ميسسبي
(٧)	فلوريدا	٢١	(٣٢)	اوريجون
(٨)	ميتشيجان	٢٠	(٣٣)	اركنساس
(٩)	نيوجرسي	١٦	(٣٤)	فرجينيا الغربية
(١٠)	ماساشوستش	١٣	(٣٥)	نبراسكا
(١١)	كارولينا الشمالية	١٣	(٣٦)	يوتا
(١٢)	فرجينيا	١٢	(٣٧)	نيومكسيكو
(١٣)	جورجيا	١٢	(٣٨)	هاواي
(١٤)	انديانا	١٢	(٣٩)	ايداهو
(١٥)	ويسكونسن	١١	(٤٠)	مين
(١٦)	تنسي	١١	(٤١)	مونتانا
(١٧)	ميسوري	١١	(٤٢)	نيفادا
(١٨)	لويزيانا	١٠	(٤٣)	نيوهامبشير
(١٩)	ميريلاند	١٠	(٤٤)	رود ايلاند
(٢٠)	مينسوتا	١٠	(٤٥)	الاسكا
(٢١)	واشنطن	١٠	(٤٦)	ديلاور
(٢٢)	الاباما	٩	(٤٧)	مقاطعة كولومبيا (واشنطن العاصمة)
(٢٣)	كنتكي	٩	(٤٨)	داكوتا الشمالية
(٢٤)	كلورادو	٨	(٤٩)	داكوتا الجنوبية
(٢٥)	كونكتيك	٨	(٥٠)	فيرمونت
		٨	(٥١)	وايمونج

الاجمال

٥٣٨
تقرير المصير للشعب الفلسطيني ويؤيد اقامة الدولة الفلسطينية وفي المعسكر الجمهورى اعلن بوش رفضه للاعتراف بالقدس كعاصمة لاسرائيل ورفضه لاستمرار السيطرة الاسرائيلية على الاراضى الفلسطينية المحتلة .
(٢) ظاهرة جاكسون :

تستحق ظاهرة جاكسون التأمل والدراسة لما حققه هذا المرشح الاسود من تقدم واضح اثناء الانتخابات الاولى . فهو اول مرشح اسود يخوض معركة الانتخابات الاولى ويحزرتقدم واضح بعد ان كان مجرد اعلانه نيته عن الترشيح بمثابة نكتة مثيرة للضحك في الشارع الامريكى عام ١٩٨٤ ضد الرئيس ريجان . وقد بدأ تأثيره يتضح بعد حصوله في هذه الانتخابات على تأييد ١٨,٢ مليون صوت جاءت ٨٠٪ منها من السود الامريكيين . وعاد جاكسون في انتخابات ١٩٨٨ بحسابات جديدة إذ انه نجح في توسيع قاعدته الانتخابية ليعلن انها تضم السود وجميع الاقليات والعاطلين والعاملين في القطاعات المنهارة والمزارعين الذين يعانون من صعوبات بيع محاصيلهم ومدمنى المخدرات وقد نجح جاكسون في دفع هؤلاء الى تسجيل انفسهم كناخبين وحثهم على الذهاب الى الصناديق يوم الانتخابات . كذلك لجأ جاكسون الى توظيف خلفيته واصوله الطبقية

(١) غياب قضايا الشرق الأوسط
(٢) ظاهرة جيسى جاكسون
(٣) بدايات جنينية للتأثير العربى .
(١) غياب قضايا الشرق الأوسط :
حيث غابت قضايا الشرق الأوسط من الحملات التمهيدية في المعسكرين الجمهورى والديمقراطى - لأول مرة - حتى فبراير ١٩٨٨ حيث تجنب المرشحون - دون استثناء - اثاره هذه القضايا وهو الامر الذى يمكن تفسيره بعوامل عدة على رأسها انتفاضة الشعب الفلسطينى فى الاراضى المحتلة وما خلفته من اثار على رأى العام الامريكى نتيجة التغطية الاعلامية الصادمة . كذلك ماخلفته فضيحة ايران -جيت من اثار على المجتمع الامريكى وسيادة احساس لدى قطاعات واسعة منه بمسئولية اسرائيل عن توريث الولايات المتحدة فى هذه الفضيحة . هذا بالإضافة الى بروز البدايات الجنينية لتأثير العرب الامريكيين فى هذه الانتخابات . وعندما بدأ المرشحون فى التعرض لقضايا الشرق الأوسط - لاسيما الصراع العربى الاسرائيلى - برز على السطح بعض المظاهر الايجابية فى المعسكرين . ففى المعسكر الديمقراطى كان جاكسون يرفع لواء حق

وعندما واصل اليهود حملتهم ضده عاد ليؤكد تأييده لمنظمة التحرير واصراره على تغيير السياسة الأمريكية التي ترفض التفاوض مع منظمة التحرير ، وعلان تأييده لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وضمان حقوق الشعب الفلسطيني .

ـ الاقلية اليهودية وظاهرة جاكسون :

يمكن القول ان حملة الانتخابات التمهيدية قد سارت ضد افضليات الاقلية اليهودية من بين مرشحي الحزبين . فافضليات الاقلية اليهودية على المعسكر الجمهوري كانت جاك كيمب ، بات روبرتسون ، بروس باييت ، روبرت دول ، جورج بوش . وعلى المعسكر الديمقراطي كانوا يفضلون البرت جور ، جاري هارت ، جيبهارت ، بول سايمون ثم دوكاكيس اما جاكسون فهو ضده تماما .

ومع اقتراب انتهاء الانتخابات التمهيدية سقط كل المفضلين لدى الاقلية اليهودية حيث حسم بوش الموقف في المعسكر الجمهوري واستمر الصراع بين دوكاكيس وباكسون في المعسكر الديمقراطي الامر الذي يعنى صراع بين آخر تفضيلاتهم وبين عدوهم ومن ثم القوا بأنفسهم وراء دوكاكيس وتزعموا حملة ضد جاكسون قادها عمدة نيويورك اليهودي ادوارد كوتشي الذي صرح بأن اليهودي الأمريكي الذي يعطى صوته لباكسون سيكون مجنوناً لأن جاكسون عاتق عرفات فهو عدو لاسرائيل لهذه الاسباب وغيرها تراجع جاكسون وحسم دوكاكيس الصراع لصالحه ليمثل الحزب الديمقراطي في انتخابات الرئاسة في ٨ نوفمبر .

ـ جاكسون ومستقبل الميراث الانتخابي الأمريكي :

من المسلمات في انتخابات الرئاسة الأمريكية ان هناك ثلاث شروط ضمنية لا بد من توافرها في المرشح للرئاسة الأمريكية وهي مايرمز لها بـ W.A.S.P اي ان يكون المرشح ابيض (W) وانجلوساكسوني (A) وبروتستانتي (P) . وقد استمرت هذه الشروط ولم يخرقها سوى الرئيس الراحل جون كيندي الذي كان كاثوليكياً .

ومن هنا يمكن التساؤل : إذا كان كيندي قد كسر أحد اعمدة الميراث الانتخابي في الستينات فهل يتمكن جاكسون في ذلك في التسعينات؟

ان ذلك يتوقف على مدى قبول المجتمع الأمريكي لذلك ، فاذا كان هذا المجتمع قد قبل في حالة كيندي ان يكون الرئيس كاثوليكياً فإنه لن يقبل ـ على الأقل في مدى عقد زمني ـ ان يكون رئيسه اسود محطماً الركنتين الأول والثاني من الميراث حيث ان جاكسون اسود وجذوره بعيدة عن الانجلوساكسون . ويرجع رفض المجتمع

المنهورة ، لاكتساب المزيد من القوة مع استحداث نظام جديد في الدعاية الانتخابية يعتمد على التحرك الشخصي المكثف بأدنى تكاليف ممكنة فضلاً عن استغلاله بذكاء للاعلان المجاني من خلال المناظرات مع الخصوم . واستخدم جاكسون أيضاً بذكاء شديد بشرته السوداء في جذب الناخبين حيث كان يردد في حملاته الانتخابية ... عندما لايرشحني احد لأن لون بشرتي اسود فأن ذلك ليس بيدي ، وانما بيد الله الذي خلقني على هذه الصورة التي افخر بها وأرضى عنها كل الرضا .

ودشن جاكسون نفسه كنقيض لنظام ريجان . إذ طرح نفسه رمزا لكل القوى التي اضيرت من رخاء ريجان الذي افاد شركات وولايات الشمال واضرت السود والمستفيدين من التأمين الاجتماعي والخدمات الحكومية وعمال الصناعات الذين اضارتهم الثورة الصناعية الثالثة التي اطلقها ريجان . ومن ثم تلقف جاكسون هذه القطاعات وجعل منها قاعدته الانتخابية . كذلك لجأ جاكسون للعرب الأمريكيين ودفعهم الى التورط في العمل السياسي وجعل احدهم ـ جيمس زغبي ـ مستشاراً له وطلب منهم ان يكونوا أكثر ايجابية في ابراز قضاياهم وخاصة قضية فلسطين والدعوة لتحقيق السلام في المنطقة على أسس عادلة .

ـ اسباب تقدم جاكسون في بداية الحملة الاولى : حقق جاكسون تقدماً ملحوظاً في بداية حملة الانتخابات التمهيدية والذي يجد تفسيره بالاضافة الى ماسبق ذكره من نجاحه في توسيع قاعدته الانتخابية ـ في الحسابات الخاطئة لمنافسيه في المعسكر الديمقراطي حيث تجاهل هؤلاء المرشحين جاكسون لاعتقادهم في ضعف مركزه لأن المجتمع الأمريكي غير مستعد للتصويت لمرشح اسود بالاضافة الى خوفهم من الاتهام بالعنصرية في حالة الهجوم عليه . وقد استفاد جاكسون كثيراً من هذه الحسابات حيث حصل على العديد من النقاط على حساب هؤلاء المرشحين الذين تورطوا في الاتهامات المتبادلة فسقط جيبهارت وجور وغيره من المرشحين وبقيت المنافسة بين جاكسون ودوكاكيس .

هنا شعرت قيادات الحزب الديمقراطي بخطورة جاكسون الذي وضعه الحزب كرمز ـ صغير الحجم ـ لجذب اصوات السود . ومن هنا بدأت الحملة ضده من داخل الحزب الديمقراطي حيث تنوعت سبل محاربته ـ باستثناء اثاره قضية اللون حتى لاتوصم بالعنصرية ـ وكانت على رأس هذه الوسائل اتهامه بمعاداة اسرائيل وتحيزه للعرب واتهامه باليسارية والصدقة لفيدل كاسترو زعيم كوبا . وقد حاول جاكسون من جانبه تلافي هذه حملة فعدل من لهجته المؤيده للشعب الفلسطيني

في تعيين سنونو في منصب كبير موظفي البيت الابيض وهو اعلى منصب يحصل عليه امريكي من اصل عربي على الاطلاق .

كذلك ترك الصوت العربي بصماته الواضحة في المؤتمر القومي للحزب الديمقراطي في مدينة اتلانتا في ٧/٢٠ حيث ناقش المؤتمر - لأول مرة في تاريخ انتخابات الرئاسة الامريكية - اقتراحا قدمه جيمس زغبى بتأييد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . وعلى الرغم من عدم طرح الاقتراح للتصويت تجنباً لحدوث انقسام داخل المؤتمر . الا ان مجرد عرض هذا الاقتراح يمثل تقدماً في صالح القضية الفلسطينية لاسيما وان استطلاعاً للرأى اجري اظهر تأييد ٣٥٪ من المندوبين لهذا الاقتراح مع معارضة ٥٥٪ منهم وهو الامر الذى يمكن ان يحرز مزيد من التقدم مستقبلاً .

وفي نهاية التعرض للانتخابات التمهيدية يمكن القول ان مواقف وبرامج المرشحين الفائزين - بوش في الجمهورى ودوكاكيس في الديمقراطى - كانت تتسم باعتدال الجمهورى نسبياً هو ما يتضح من مواقف المرشحين من الجدول التالى :-

الانتخابات النهائية :

شهدت فترة ما قبل الانتخابات النهائية تأرجح الرأى العام الامريكى ما بين المرشح الجمهورى والديمقراطى ربما لعدم وجود فوارق شخصية جوهرية بينهما . ففى الوقت الذى جذب فيه دوكاكيس اصوات النساء عين بوش وان كويل (٤١ عاماً) نائباً له نجح في استقطاب بعض هذه الاصوات النسائية . وفي الوقت الذى القى فيه اليهود بثقلهم وراء دوكاكيس القت قطاعات أخرى من ابناء الاقليات - كالعرب - بثقلهم وراء بوش الذى بدأ يستقطب الناخب الامريكى بعد مناظرته الثانية مع دوكاكيس في ١٠/٨٣ والتي كشف فيها انعدام خبرة ومهارة دوكاكيس .

وقد جاءت استطلاعات الرأى العام منذ مارس ١٩٨٨ لتشير الى هذا التأرجح الذى حسمه بوش لصالحه في النهاية

فوز جورج بوش :

اسفرت الانتخابات التى جرت في الثامن من نوفمبر عن فوز بوش بـ ٤٢٦ صوتاً من اصوات المجمع الانتخابى البالغة ٥٣٨ مقابل حصول دوكاكيس على ١١٢ صوتاً . وقد حصل بوش على اصوات ٤٠ ولاية أو ٤٥,٢٥٤,٨٥٧ صوتاً من اصوات الناخبين مقابل ٣٨,٥٩٥,٢٧٧ صوتاً لدوكاكيس بنسبة ٥٤٪ الى ٤٦٪ وقد فاز دوكاكيس بعشرة ولايات بالإضافة الى واشنطن العاصمة وهذه الولايات هى نيويورك (٣٦)

الامريكى لذلك لوجود ميكانزمات العنصرية في الجنوب والتي لاتزال متأججة هناك .

هذا في الوقت الذى يحتاج فيه كسر هذا الميراث الى مدى زمنى طويل . فالامريكى الاسود لم يحصل على حق التصويت سوى عام ١٩٦٠ بعدها اندفع الى الترشيح لمناصب اعضاء المجالس البلدية والبرلمانات المحلية ثم الوظائف العامة ومناصب العمد وحكام الاقلايم وعضوية مجلسى الكونجرس الى ان جاء جاكسون عام ١٩٨٤ ليكون أول امريكى اسود يدخل انتخابات الرئاسة التمهيدية والتي خرج منها سريعاً . ثم عندما عاد عام ١٩٨٨ وقطع شوطاً طويلاً في السباق وكان آخر المرشحين الديمقراطيين سقوطاً امام دوكاكيس . وقد عبر الرئيس الامريكى الاسبق ريتشارد نيكسون عن مجمل ذلك بقوله ان البيت الأبيض حتى الآن والى نهاية القرن ليس مستعداً لاستقبال رئيس اسمر ، فالشعب يؤيد افكار جاكسون ومع ذلك لن ينتخبه بالرغم من انه افضل المرشحين في الحزبين لأن افضل المرشحين ليس بالضرورة هو الذى ينتخبه الشعب مؤكداً ان بشرته السوداء تقف كعائق امام الفوز الآن .

وهكذا تبقى ظاهرة جاكسون في النهاية ظاهرة لتمثل السود والاقليات المختلفة في المجتمع الامريكى والقطاعات المهمشة هناك ولتلفت الانظار الى مكانه هذه الفئات وقدرتها المستقبلية في التأثير على النظام الانتخابى وعلى ميراثه .

(٣) بدايات جنينية للتأثير العربى :

يمكن القول ان الانتخابات التمهيدية شهدت بدايات جنينية للتأثير العربى على الانتخابات الامريكية : فدور العرب الامريكىين (٣,٥ مليون عام ١٩٨٧) بدأ في التبلور بوضوح في هذه الانتخابات وبدأ جهدهم يتحول من مجرد الرد على الدعاوى الصهيونية الى جهد ايجابى بتأييد مرشح ما والتصويت له .

ففى الحزب الديمقراطى تبنى العرب جاكسون الذى استقطب معظم اصواتهم لاسيما وان مستشاره عربى الاصل (جيمس زغبى) وبرز دور العرب في حصول جاكسون على ٥٥٪ من اصوات ولاية متشيجان الذى يقطن بها نحو ربع مليون امريكى من اصل عربى . وعندما سقط جاكسون اتجهت معظم هذه الاصوات الى بوش في محاولة لتدعيمه ضد دوكاكيس الذى القى اليهود بثقلهم وراءه وفي المعسكر الجمهورى لعب العرب الامريكىون دوراً ملحوظاً في دعم جورج بوش وتكفى الإشارة هنا الى الدور الذى لعبه حاكم ولاية نيوهامبشير جون سنونو في انجاح بوش في ولايته وهو ما عبر عنه بوش

تقارير وتعليمات

القضية	بوش	دوكاكيس
١ - العلاقة مع اسرائيل	- علاقات استراتيجية جوهريّة لابد من تدعيمها	دعم اسرائيل بدون حدود .
٢ - عملية السلام	- تكون بالمفاوضات المباشرة على غرار كامب ديفيد	مفاوضات مباشرة على غرار كامب ديفيد
٣ - الدولة الفلسطينية المستقلة	لا	لا
٤ - الموقف من منظمة التحرير	لا تعامل قبل الاعتراف باسرائيل وبقراري ٢٤٢ و ٣٣٨ ونبذ الارهاب .	لا تعامل قبل الاعتراف باسرائيل وبقراري ٢٤٢ و ٣٣٨ ونبذ الارهاب .
٥ - القدس	معارضة ضمها لاسرائيل يتحدد مستقبلها من خلال عملية التفاوض	الاعتراف بها كعاصمة لاسرائيل ونقل السفارة الامريكية اليها
٦ - مستقبل الارض المحتلة	لا يمكن لاسرائيل ان تستمر في السيطرة عليها عسكريا مع رفض ضمها الى اسرائيل	تتحدد من خلال المفاوضات مع المطالبة بتعديل الحدود . فلا عودة الى حدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧

الرئيس ٨١ - ١٩٨٨ - في تزعم جناح اداة اسرائيل بسبب قصف المفاعل العراقي (١٩٨١) وغزو لبنان (١٩٨٢) وتورط الولايات المتحدة في فضيحة ايران جيت وفي معارضة السياسة الامريكية التي تعارض بيع اسلحة متقدمة للعرب .. الخ .

فان الواقع يشير الى وجود ثوابت في السياسة الامريكية لا يمكن لبوش ان يتجاوزها وعلى رأسها رفض الدولة الفلسطينية المستقلة ورفض التفاوض مع منظمة التحرير مالم تستجيب للشروط الامريكية السابق ذكرها .

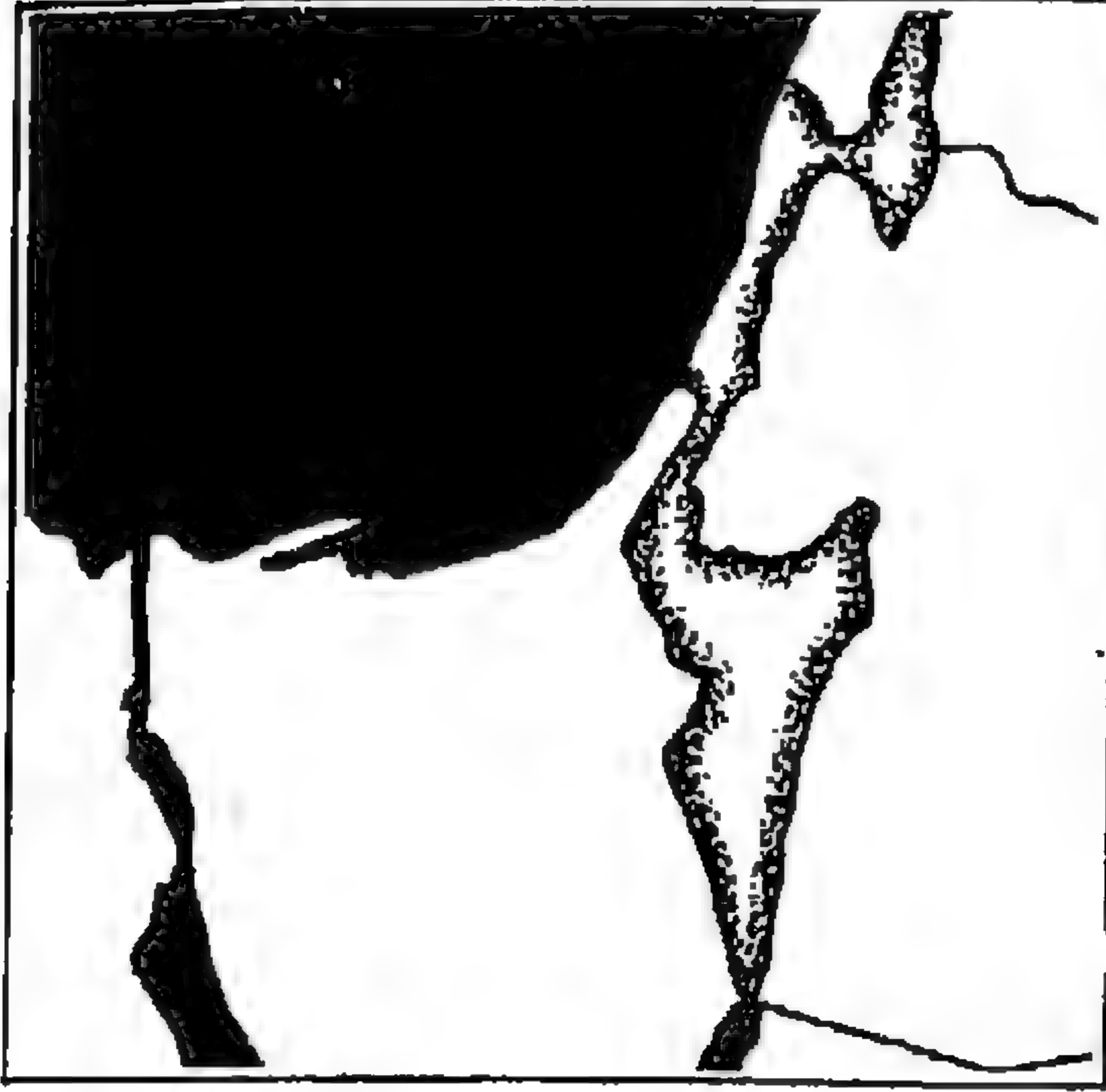
ويمكن القول ان اعلان المجلس الوطني الفلسطيني - في نوفمبر - قيام الدولة الفلسطينية المستقلة والاعتراف بقراري ٢٤٢ و ٣٣٨ و معارضة الارهاب (مع التمسك بالكفاح المسلح) يمكن ان يضع هذه الثوابت موضع الاختبار والذي يمكن القول ان الادارة الامريكية سوف تبحث - في جذور ثوابتها السياسية تجاه قضايا الشرق الأوسط - عن حجج أخرى بديلة لعدم الاعتراف بالمنظمة والتفاوض معها .

ومن ثم يمكن القول انه في اطار تولى بوش وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني مع التغييرات الجديدة في ادارة بوش وقدم بعض المقربين من العالم العربي وبعض ذوي الاصول العربية - جون سنونو - انه لا يستبعد حدوث تقدم في الموقف الامريكي الذي لن يتنازل عن ثوابته وذلك من خلال الحصول على بعض التنازلات من العالم العربي فيما يتعلق بطبيعة وحدود ووظيفة واطراف المؤتمر الدولي وهي احتمالات تطرح ذاتها على الصعيد الامريكي وتحد منها صعود اليمين المتطرف في اسرائيل بزعامة شامير . □

ماساسوسيتش (١٣) ويسكونسن (١١) مينسوتا (١٠) واشنطن (١٠) ايوا (٨) اوريجون (٧) فرجينيا الغربية (٦) هاواي (٤) رودايلاند (٤) واشنطن العاصمة (٣) . - تفوق الديمقراطيون في انتخابات الكونجرس : ففي الوقت الذي فاز فيه المرشح الجمهوري بالرئاسة ، احكم الديمقراطيون سيطرتهم على مجلسي الكونجرس بحيث يمكن القول ان الناخب الامريكي عمد الى احداث توازن بين مؤسسة الرئاسة والسلطة التشريعية فأسفرت هذه الانتخابات عن تدعيم سيطرة الديمقراطيون على مجلس الشيوخ فحصلوا على ٥٦ مقعدا من ١٠٠ مقعد مقابل ٥٤ في انتخابات ١٩٨٤ وحصلوا على ٢٥٥ مقعدا في مجلس النواب من بين ٤٣٥ مقعد بزيادة قدرها ٤ مقاعد في انتخابات ١٩٨٤ .

فوز بوش وقضايا السلام في الشرق الأوسط
يمكن القول ان بوش لا يمثل خروجاً على السياسية الامريكية في عهد ريجان وإذا كان فوزه قد احدث صدى طيب لدى معظم البلدان العربية لاعتدال مواقفه بالمقارنة بدوكاكيس وللدور الذي لعبه اثناء توليه منصب نائب

الشهر	بوش % من الاستطلاع	دوكاكيس % من الاستطلاع
مارس	٤٥	٥٠
ابريل	٢٩	٥٠
مايو	٤٠	٥٣
اغسطس	٤٧	٤٨
سبتمبر	٤٧	٤٢
اكتوبر	٥٤	٤١
مطلع نوفمبر	٥١	٤٤



الانتخابات البرلمانية الاسرائيلية

علاء سالم

جاءت انتخابات نوفمبر ١٩٨٨ غير حاسمة لأي من الحزبين الكبيرين تكتل الليكود والمعراخ . وصف وايزمان الوزير بلا وزارة نتائجها . بأن ما حدث كان صراعا بين الحمقى والعجزة . فازت فيه الجماعة الاولى . . اما بينامين نيتانيا هو السفير السابق لاسرائيل في الامم المتحدة وعضو الليكود البارز فقال « أننى سعيد ولكنى أشعر بكثير من خيبة الأمل » . بينما قالت وكالة فرانس برس ان المهزومين الأربعة الكبار في الانتخابات الاسرائيلية هم السلام ، شيمون بيريز ، النظام البرلماني والعلمانية الاسرائيلية .

إذا كان الليكود قد عكس بعض التفاؤل ازاء نتيجة الانتخابات . بينما في الجانب الآخر شهد حزب العمل حالة من الاضطراب . بينما يواجه زعيمه بيريز معضلة وتحديات متزايدة لزعامته في اعقاب هزيمة الحزب في الانتخابات البرلمانية ، حيث اعلن رابين في ١١/٤ ان قيادة حزب العمل يجب ان تناقش الاسباب الحقيقية لنتائج الاقتراع وقال « ان الانباء عن ان هجوم أريحا افقدنا مقعدين أو ثلاثة خاطئة ولا أساس لها . في اليوم التالي بدأ ياكوف تزور وزير الاستيطان العمالي اكثر وضوحا عندما اعلن انه يتعين على حزب العمل اجراء اصلاح جذرى بعد فشل استراتيجيته الانتخابية . وأشار ياكوف تزور ايضا الى ان الحملة الانتخابية التي خاضها حزب العمل تركزت كثيرا على شخص بيريز وقال « علينا الانحلال التقليل من شأن هزائمنا المتلاحقة والتي تعكس تدهورا يثير القلق لحزب العمل » . وتمثل هزيمة حزب العمل في الانتخابات أنتكاسة

الناخبون الاسرائيليون ويقدر عددهم ٢,٨٩٤,٢٧٦ يهوديا ٢٤٠,١٧٢ عربيا ٤٨ ، في مطلع شهر نوفمبر ١٩٨٨ بالادلاء

قام

بأصواتهم في ٤٨٤٠ مركز اقتراع منتشرة في جميع انحاء اسرائيل لانتخاب أعضاء الكنيست الثانى عشر وبلغت نسبة التصويت ٨٠٪ تنافست في هذه الانتخابات البرلمانية ٢٧ قائمة تمثل كافة الاحزاب والاتجاهات الاسرائيلية بعد استبعاد قائمة حركة كاخ في شهر اكتوبر الماضى من دخول الانتخابات* نجحت ١٥ قائمة في الفوز بعدد مقاعد الكنيست التى تبلغ ١٢٠ مقعدا . ويمكن تقسيم القوائم التى تنافست في هذه الانتخابات الى خمس قوائم هى :

- ١ - قوائم اليمين الاسرائيلي وتشمل الليكود هتسيا تسومت ، موليدت وحصلت على ٤٦ مقعدا .
- ٢ - قوائم اليسار الاسرائيلي وتشمل العمل ومايام وشينوى والشيوعيين وحصلت على ٤٨ مقعدا .
- ٣ - قوائم الاحزاب الدينية وتشمل شاس ، المفدال أجودات اسرائيل ، راية التوراه وحصلت على ١٨ مقعدا .
- ٤ - القوائم العربية وتشمل حركة حقوق المواطن « راتس » والقائمة التقدمية للسلام ، الحزب الديمقراطي العربى وحصلت على ثمانية مقاعد .
- ٥ - القوائم المستقلة وهى قوائم محلية تفشل عادة في الحصول على نسبة ١٪ التى تؤهلهم للدخول في عملية توزيع المقاعد كما يوضح جدول (١)

* رفضت المحكمة العليا في اسرائيل في ١٨/١٠ استئنافا قدمه الحاحام منير كامانا للطعن في قرار لجنة الانتخابات بحرمان حركة كاخ التى يتزعمها . والمعادية للعرب من دخول الانتخابات العامة ، بسبب مواقفه العنصرية . اتخذت اللجنة قرارها بالاجماع استنادا الى قانون مكافحة العنصرية الصادر في ١٩٨٥ وايد قرار المحكمة تكتل الليكود والمعراخ .

تقارير وتعليقات

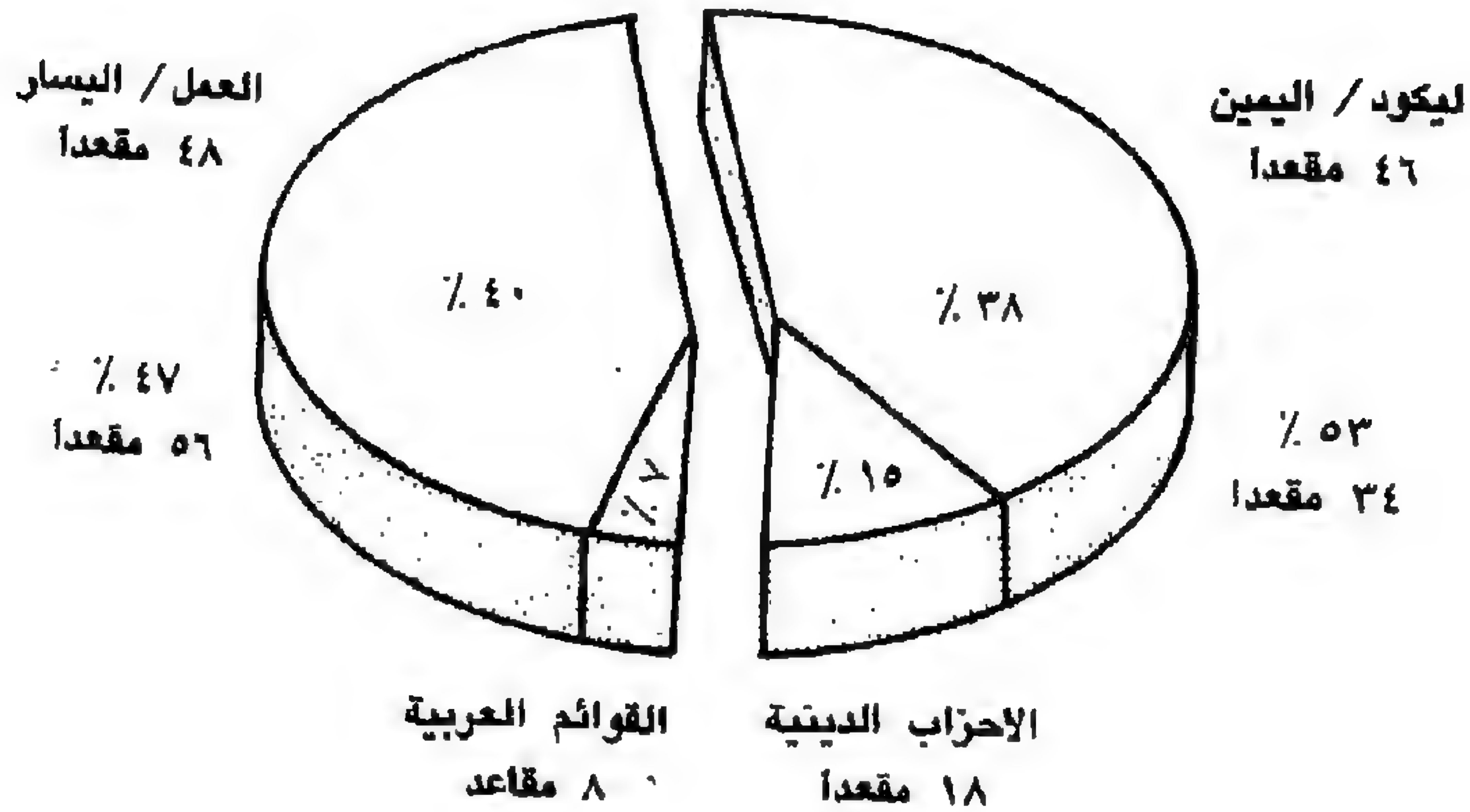
جدول (١) يوضح توزيع مقاعد الكنيست على مختلف الأحزاب

الحزب	انتخابات ١٩٨٨	انتخابات ١٩٨٤	عدد الأصوات	النسبة %
كتل الليكود	٤١	٤٠	٧٠٩,٣٠٥	٣١,١
كتل المعارضة	٤١	٢٩	٦٨٥,٣٦٣	٣٠,٠
شاس	٤	٦	١٠٧,٧٠٩	٤,٧
أجودات إسرائيل	٢	٥	١٠٢,٧١٤	٤,٥
رائس	٣	٥	٩٧,٥١٣	٤,٢
المفدال ح د ش	٤	٥	٨٩,٧٢٠	٣,٩
الحزب الشيوعي (حداش)	٤	٤	٨٤,٠٣٢	٣,٧
هتيحا	٥	٢	٧٠,٧٣٠	٣,١
مايام	٦	٢	٥٦,٣٤٥	٢,٥
تسوميت	—	٢	٤٥,٤٨٩	٢,٠
موليدت	—	٢	٤٤,١٧٤	١,٩
شيتري	٣	٢	٣٩,٥٣٨	١,٧
راية الثورة	—	٢	٣٤,٢٧٩	١,٥
التقدمية للسلام	٢	٢	٣٣,٦٩٥	١,٥
الحزب الديمقراطي العربي	—	١	٢٧,٠١٢	١,٢
المجموع	١٢٠		٢,٢٢٧,٦١٨	٪ ٩٧,٦

المصدر: The Jerusalem Post, November 6 1988.

شخصية قاسية لبيريز (٦٥ عاماً) الذي جعل من صلاحيته لتولي منصب رئيس الوزراء ومن اقتراحه الداعي إلى عقد مؤتمر دولي لإحلال السلام في الشرق الأوسط القضيتين الرئيسيتين في حملته الانتخابية أنه يتعين على بيريز بعد أن أخفق في قيادة حزبه إلى الفوز في أربعة انتخابات متتالية منذ عام ١٩٧٧ أن يختار بين انسحب إلى لعب دور صغير في حكومة شامير أو التحول إلى المعارضة مع احتمال الإطاحة به كزعيم للحزب. أنه خلافاً لكل ما قيل عن نتائج الانتخابات الإسرائيلية، فإن خسارة المعسكر العمالي كانت ثلاثة مقاعد فقط أن حظى هذا المعسكر في انتخابات ١٩٨٤ على ٥٩ مقعداً انخفضت إلى ٥٦ مقعداً في انتخابات ١٩٨٨ كما خسر كتل الليكود في هذه الانتخابات ثلاثة مقاعد أيضاً، حيث حصل في انتخابات ١٩٨٤ على ٤١ مقعداً، يضاف إليها مقعد أبو حصيرة ويفئال هوروفيتش اللذين انضموا إلى الليكود وأصبح عدد نوابه ٤٣.

صاحب انتخابات نوفمبر ١٩٨٨ استمرار الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي العربية المحتلة منذ ديسمبر ١٩٨٧ وتزايد أعمال المقاومة المسلحة الفلسطينية قبيل انتهاء الحملة الانتخابية في شهر أكتوبر ١٩٨٨ تسبب هجوم انتحاري في مناطق الحزام الأمني جنوبي لبنان في مقتل ٨ جنود إسرائيليين وقبل يومين من بدء الانتخابات في ٢٠ أكتوبر وشقت زجاجة حارقة على حافلة ركاب



وراقس ٥٧ ٪. ويوضح جدول (٢) هذه الاتجاهات
لقد عكست الانتخابات الأخيرة صعوداً للأحزاب
الدينية التي عززت قوتها بصورة غير متوقعة والتي
حصلت مجتمعة على ١٨ مقعداً في الكنيست . اعتبر ذلك
بمثابة مفاجأة للمراقبين داخل وخارج المعسكر الديني
وقال البرفسور مينشيم نريمان من جامعة باريلان
والمختص في الجماعات الدينية الارثوذكسية « لقد كان
متوقفاً لحزب شاس (سيفاورين متشددين) ان يحقق
هذا الانتصار بعكس أجودات اسرائيل الذي أذهل
الجميع . أكد ان العديد من الناخبين قد تأثروا
بالخاماميش الكارميين اللذين قدما لهم حلاً لكل
مشاكل الأمن والرفاهية الشخصية والتي لم يعد المجتمع
الحديث قادراً على حلها »

ويوضح الشكل التالي تطور وقوة الأحزاب الدينية في
الكنيست منذ عام ١٩٤٩ حتى ١٩٨٨

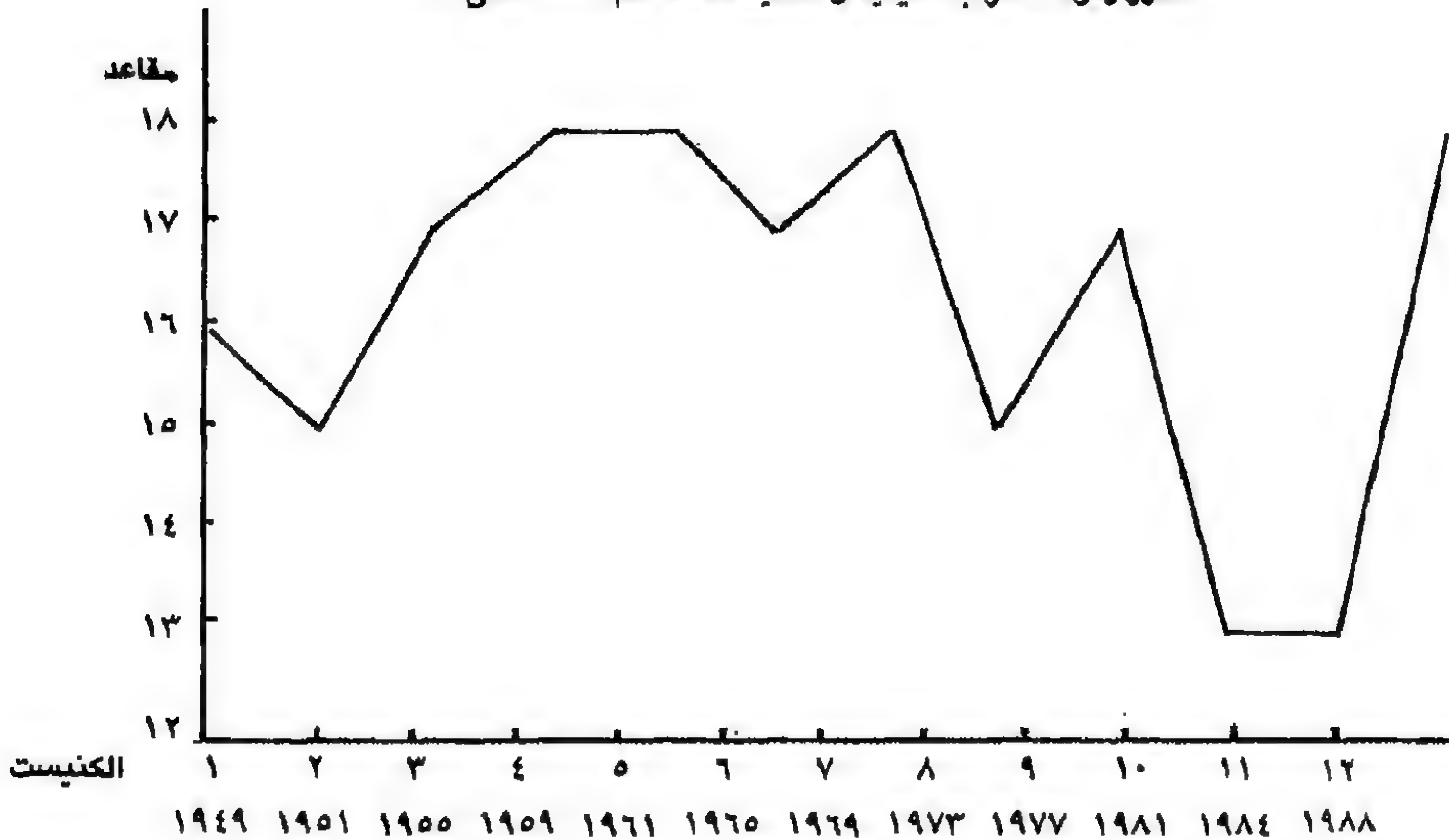
اسرائيلية بمدينة أريحا في الضفة الغربية ، مما تسبب في
مقتل سيدة وأطفالها الثلاثة ، ويوم الانتخابات انفجرت
سيارة ملقمة في القدس الشرقية مما تسبب في مقتل ثلاثة
اسرائيلية كانت سيارتهم تابعة لسيارات حملة الليكود
الانتخابية ، مما كان له الأثر الكبير على الناخب
الاسرائيلي وتوجهه نحو اليمين .

وأكد هذا الاتجاه دراسة قامت بها مؤسسة اسرائيل
للأبحاث الاجتماعية ، مؤسسة سمارت للاتصالات في
الجامعة العبرية على عينة تشمل ١,٢٠٠ يهوديا لمعرفة
ثقتهم في الحزب الذي يؤيدونه . كان السؤال الذي وجه
الى العينة هو : هل تعتقد الآن سواء بالزيادة أو النقصان
عن رأيك القديم في فرص الحزب الذي تفضله في الفوز ؟
قد كان مؤيدو الليكود وفتحيا أكثر ثقة في فرص حزبهما
في الفوز وبلغت النسبة ٧١ ٪ بالمقارنة مع مؤيدي العمل

جدول رقم (٢) : التغيرات الحديثة في الثقة لكل حزب واتجاه التغير

الحزب	غيروا رأيهم حديثاً لصالح الحزب ٪	زيادة الاعتقاد ٪	نقص الاعتقاد ٪	عدد المغيرين لرأيهم
فتحيا	٦٤	٧٨	٢٢	٢٦
الليكود	٦٥	٧١	٢٩	١٧٢
العمل	٥٤	٥٧	٤٣	١٤٩
راقس	٥١	٥٥	٤٥	٢٢

تطور وقوة الأحزاب الدينية في الكنيست منذ عام ١٩٤٩ حتى ١٩٨٨ .



تقارير وتعليقات

على تحرك وسائل النقل العام والانتقال والمبادلات التجارية وانحلاق كافة مرافق التسلية .

٤ - الحصول على وزارات الداخلية والتعليم والاديان والعمل والأسكان .

٥ - عدم القاء الاستثناءات العسكرية التي تسمح الآن لسبعة عشر ألف طالب من المدارس الدينية بعدم تأدية الخدمة العسكرية .

٦ - لا أصلاحات انتخابية لتقليص نفوذ الاحزاب الصغيرة .

يعتبر قانون تحديد من هو اليهودي من أشد شروط الاحزاب الدينية اثارة للجدل . وينص قانون العودة وهو من النصوص التشريعية الأولى التي أقرها الكنيست الاسرائيلي عام ١٩٤٨ « على ان كل يهودي ولد من أم يهودية او اعتنق الدين اليهودي يصبح تلقائيا مواطنا اسرائيليا حين يقرر الاقامة في اسرائيل » ، في حين يحاول تعديل القانون قصر الجنسية الاسرائيلية وتقدير صحة اعتناق اليهودية على الحاخامية الارثوذكسية وحدها .

ويعتبر تقديم اقتراح تعديل قانون العودة الذي تقدم به ممثلو ثلاثة تشكيلات سياسية دينية وهي : شاس (يهود شرقيون متشددون) . المفدال (الحزب الوطني الديني) وأجودات اسرائيل (يهود غربيون) يوم الثلاثاء ١١/٢٢ الى الكنيست في ثاني يوم لاتعاذه ، بداية نشوب أزمة مفتوحة بين اسرائيل والطائفة اليهودية الامريكية القوية .

وكان شامير قد أعطى تعهدا خطيا بتحرير هذا التعديل في الكنيست ، وبناء عليه فان نواب التشكيلات الدينية انضموا الى الليكود مؤمنين له بذلك تأييدهم في الكنيست . وأدى تعهد شامير هذا الى اثارة موجة من السخط بين اليهود الامريكيين* . حيث دعت ٣٥ جماعة يهودية امريكية - اسرائيلية من ١١/٨٤ الى الحفاظ على الوحدة اليهودية في بيان لها صاغته هذه الجماعات في مقر المؤتمر اليهودي العالمي .

وقد اعلن وزير التربية العمالي اسحاق نافون للاذاعة الاسرائيلية في ١١/٢٢ ان حزبه سيصوت كتلة واحدة في الكنيست ضد اقتراح تعديل قانون العودة . كان بيريز الزعيم العمالي قد اعطى تأكيدات بهذا المعنى لوفد ضم ثمانية من كبار المسؤولين اليهود الامريكيين واليهود الكنديين الذين زاور اسرائيل في الفترة مابين ٢٢ - ٢٥ نوفمبر لمحاولة سحب اقتراح التعديل من الساحة

بعكس الاحزاب الدينية . فان الوسط العربي في اسرائيل الذي يبلغ عدد ناخبيه ١٧٢،٣٤٠ فردا والذين يمكنهم ان يختاروا نظريا ١٤ عضوا في الكنيست ، لم يستطع ان يتحد ويشكل جبهة واحدة للفوز بأكثر عدد من المقاعد ، على الرغم من تكوين الحزب الديمقراطي العربي بزعامة عبدالوهاب دراوشة والذي لم يغز الا بـ ١٥ ٪ فقط مجم القوة التصويتية العربية ، ويمكن ملاحظة مايلي بالنسبة للاقتراع العربي في الانتخابات الاسرائيلية : انظر جدول (٣)

١ - بلغ نسبة التصويت حوالي ٧٠ ٪ مسجلة بذلك انخفاضا عن انتخابات عام ١٩٨٤ التي بلغت ٨٢ ٪

٢ - تشتت الصوت العربي بين كافة الاحزاب الاسرائيلية وانه من الواضح بأن القوائم العربية لم تدخل في اتفاقيات لاحتمساب فائض الاصوات بين كل قائمتين للحيلولة دون ضياعها . المنشور الذي كتب بالعبرية والعربية ونصح فيه عرفات الناخبين بأختيار حزب السلام . وقد أعتقد البعض انه يفضل حزب العمل ، ولكن بالنسبة لعرب ١٩٤٨ فان هذا المصطلح يعني احزاب اليسار العربية والتي لايمكن لبيريز ان يقبل اشتراكها في ائتلاف حكومي

في النهاية لم يسهم الصوت العربي في هذه الانتخابات سوى بثلاثة مقاعد فقط .

قبل اجراء الانتخابات البرلمانية كان شامير وبيريز يريدان تفويضا صريحا من الناخبين ليقررا مستقبل الدولة اليهودية ، ولكن النتائج جاءت لتضع شامير وبيريز في ايدي الاحزاب الدينية واحزاب الاقلية بالتالي فان احتمالات تشكيل الحكومة القادمة هي :

الاحتمال الاول : ائتلاف يميني

تشكيل وزارة ائتلافية بزعامة شامير وتضم اضافة الى حزبه احزاب اليمين الاخرى والاحزاب الدينية ويحظى بتأييد ٦٤ عضوا في الكنيست . ولقيام مثل هذا الائتلاف لابد من موافقة شامير على مطالب كل من الاحزاب الدينية (١٨ مقعدا) والاحزاب اليمينية الاخرى (٧ مقاعد)

مطالب الاحزاب الدينية :

١ - تحديد تعريف واضح لمن هو اليهودي من خلال تعديل قانون العودة والذي سيعترف فقط بالمتحولين من الارثوذكسية الى اليهودية .

٢ - تمويل باهظ للمدارس الدينية .

٣ - تطبيق صارم لقوانين السبت اليهودية وفرض حظر

* يرجد في الولايات المتحدة اكبر طائفة يهودية في العالم ولكن ١٠ ٪ فقط من ٥،٥ مليون يهودي امريكي هم اتباع المذهب الارثوذكس الاصولي . ويتبع باقي اليهود الامريكيين المذاهب المحافظ والاصلاحي .

جدول (٣) نسبة الاقتراع في الوسط العربي داخل اسرائيل

الحزب	النسبة المئوية %
الحزب الشيوعي	٢٣,٤
العمل	١٨,٦
القائمة التقدمية للسلام	١٣,٧
الحزب الديمقراطي العربي	١٥
الليكود	٦,١
حركة حقوق المواطن « راتس »	٢,٢
شينوى	٢,٧
ماپام	٣,٥
الأحزاب الدينية	٣,٨

ذلك لاضافة ٣٠ الف مستوطن سنويا للضفة لرفع عدد المستوطنين في الاراضى المحتلة خلال عامين الى ١٥٠ الف مستوطن وخلال اربع سنوات الى ٢٠٠ الف مستوطن .

٢ - اقامة ١١ مستوطنة جديدة في الاراضى المحتلة خلال أسبوعين من تشكيل الحكومة الجديدة .

٣ - اقامة سلسلة اخرى من المواقع العسكرية في نقاط استراتيجية في الضفة لتحويلها الى مستوطنات مدنية في وقت لاحق .

الاحتمال الثانى : - تشكيل حكومة وحدة وطنية :

تشكيل حكومة وحدة وطنية من تكتل الليكود والمعراخ ، دون مشاركة الاحزاب الدينية أو اليمينية أو اليسارية وهناك استراتيجيتان لهذه الحكومة الوطنية .
حكومة وحدة وطنية مؤقتة : ستعمل هذه الحكومة لفترة محددة يجرى خلالها تعديل قانون الانتخابات واجراء انتخابات مبكرة لحسم شكل الحكومة والتخلص من الاحزاب والكتل الصغيرة .

في النظام الحزبى الاسرائيلى الذى لا يسود فيه الا النظام الانتخابى . كانت الاحزاب الصغيرة تمارس حتى الكنيست التاسع مهمة تكميلية ، ولكن منذ ١٩٧٧ . تغيرت مكانة الاحزاب الصغيرة القديمة والجديدة تغيرا كاملا . فقد تحولت من عنصر تكميلى مساعد الى عنصر يملئ الشروط . فالليكود ماكان قادرا على تأليف حكومة عام ١٩٨١ من غير المتدينين وحركة شاس (٤٨ + ١٠ + ٣) = ٦١ .

يعتمد نظام الانتخابات الاسرائيلية على الطريقة النسبية وليس طريقة الدوائر الانتخابية . إذ أن أى ناخب يحق له الاقتراع لنفس القائمة إذا كان يسكن في شمال البلاد أو جنوبها وشرط الحصول على نسبة ١ % فقط وهذا الاسلوب يقف خلف اهم اسباب الازمة السياسية الحزبية التى تعيشها اسرائيل . هناك اصوات تنادى بتغيير طريقة هذه الانتخابات حتى تعطى الفرصة لتشكيل حكومة قوية ، تستطيع اتخاذ القرارات المهمة . صرح جاد يعقوبى (عمل) « ان النظام المعمول به في اسرائيل يعتبر مسئولا عما حدث . فقد خلفت الانتخابات الاخيرة دكتاتورية الاقلية » .

حكومة وحدة وطنية دائمة : تركت السنوات الاربع للحكومة الوطنية بصماتها على رغبة كل من الحزبين في

السياسية الاسرائيلية لانه يهدد بأنقسام الشعب اليهودى . اذا اعتمد الكنيست هذا التعديل فان الحاخامية الارثوذكسية في اسرائيل ستمنح وحدها حق تقدير صحة اعتناق اليهودية هكذا فان الطائفة اليهودية المحافظة والاصلاحية ستجد نفسها على هامش الشعب اليهودى .

مطالب احزاب اليمين :

أما الاحزاب الثلاثة العلمانية اليمينية وتشغل ٧ مقاعد في الكنيست . فمن المرجح أن تنضم الى شامير حتى لو رفض تبني برامجها السياسية ومطالبها .

١ - ميدلوت (الوطن الام) الذى تشكل قبل اشهر من الانتخابات برئاسة رحيافم رثيفى (٦٢ عاما) الذى كان يتولى الادارة العسكرية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة . قال رثيفى ان شرطه الوحيد لدعم حكومة يشكلها شامير هو اجراء استفتاء حول ترحيل الفلسطينيين من الاراضى المحتلة تحت شعار « أما نحن أو هم »

٢ - تسوميت (مفترق الطرق) : بزعامة رافائيل ايتسان رئيس الاركان السابق فيريد حرمان عرب ١٩٤٨ من إيفان حق التصويت في الانتخابات وكافة حقوقهم السياسية .

٣ - هتخيا (النهضة) : يريد ضم الاراضى العربية المحتلة رسميا وقانونيا الى اسرائيل كما تبنت حركة هتخيا رسميا خطة الاستيطان التى وضعتها حركة جوش ايمونيم للسنوات الاربع القادمة لكى تتبناها الحكومة اليمينية القادمة وهى :

١ - اقامة ٤ الاف شقة سكنية في الاراضى المحتلة ،

تقارير وتعليقات

وحدة وطنية . قال يعقود تسور وزير الهجرة عمل « ان مايعرضه علينا شامير هو ان نكون اقلية في حكومه يتزعمها ، وفي النهاية سيدفعنا الى الركن في صراع حول المناصب الوزارية بالحكومة » .

يطالب وزراء العمل بعدد متساوي من المناصب الوزارية في الحكومة . حيث أكد بيريز أنه لن يشترك في ائتلاف حاكم مادامت كتلة الليكود ترفض مطالب حزبه بتخصيص اثنين من الوزارات الثلاث الرئيسية لحزبه وهي الخارجية ، الدفاع ، المالية . كما طالبوا بنصف المقاعد في مجلس الوزراء المؤلف من عشرة مقاعد والذي يضع السياسات .

ورغم فشل المحاولة الاولى التي بدأت في ١٦ نوفمبر لتشكيل ائتلاف موسع ، كشفت الاذاعة الاسرائيلية في ١٧ نوفمبر ان فريق عمل سرى يضم مسئولين من تجمع الليكود وحزب العمل ، أنشئ بغية مناقشة احتمال تشكيل حكومة من الحزبين . واحيط وجود هذا الفريق بالسرية من اجل تحاشي الضغوط من قادة العمل والليكود المعارضين لتشكيل حكومة موسعة ويمثل الليكود في هذا الفريق الوزير بلا وزارة موشى أرنيز والنائب دان ميريدور ، والاثنان مقربان لشامير . يمثل العمل وزير الطاقة موشيه شاخال ، وزير الداخلية حاييم بارليف . ان هذا الفريق مكلف بدراسة مسائل توزيع الحقائب الوزارية وبرنامج عمل حكومة محتملة من الجانبين انظر الشكل التالي :

الاحتمال الثالث : ائتلاف يسارى :

تشكيل وزارة ائتلافية بزعامة شيمون بيريز يضم اضافة الى حزبه احزاب اليسار وبعض الاحزاب الدينية مثل المفدال او أجودات اسرائيل وبتأييد القوائم العربية له ومثل هذا التشكيل يحظى بتأييد مالا يقل عن ٦٥ عضوا في الكنيست .

يعارض هذا الاحتمال بعض الاتجاهات في حزب العمل . فقد صرح موشيه شاخال بالقول : « سيكون من الأفضل قضاء بعض الوقت في المعارضة ، بدلا من الرضوخ لمطالب الاحزاب الدينية ، والشئ الوحيد الذى يمكننا ان مقدمه لليكود هو ان نترك الحكومة الائتلافية الحالية ، ونمرر قانونا لاصلاح النظام الانتخابى ، ثم ندخل مرة اخرى في انتخابات عامة جديدة . ذلك من شأنه انقاذ الليكود وأنقذنا من الابتزاز من قبل اليسار او اليمين المتطرف والاحزاب الدينية . كما حث اليساريون في حزب العمل بيريز على وقف مفاوضاته مع الاحزاب الدينية ، لان ذلك لن يؤدي الا الى تشدد موقفها في المساومة مع الليكود ويجعل حزب العمل اداة في سعيها الى الحصول على مطالبيها المتشددة .

الفوز بأغلبية حتى لا يضطر الى اقتسام المراكز القيادية العليا مع الطرف الاخر في حكومة وطنية أخرى . صرح شامير عقب الانتخابات مباشرة بأنه « ليس مطروحا بالنظر للنتائج الاخيرة ان يشارك حزب العمل بزعامة بيريز مع تكتل الليكود في حكومة اتحاد وطنية » . أما عن بيريز فرفض احتمال اشتراك في حكومة برئاسة شامير وقال ساخرا .. « ماقائدة التحالف من جديد مع حكومة الليكود ، اذا كان ذلك لاقامة مستوطنات جديدة في الاراضى المحتلة ؟ مشيرا الى أن حزب العمل لم يعد لديه شئ يتقاسمه مع حزب شامير . يؤكد بيريز أن حزبه لا يبحث عن السلطة بأى ثمن وقال « اذا كنا لا نستطيع دفع مسيرة السلام الى الامام ، سنجلس في صفوف المعارضة » .

بالنظر الى نتائج الانتخابات غير الحاسمة ماهى مواقف تكتل الليكود والمعارض ازاء مثل هذه الحكومة :

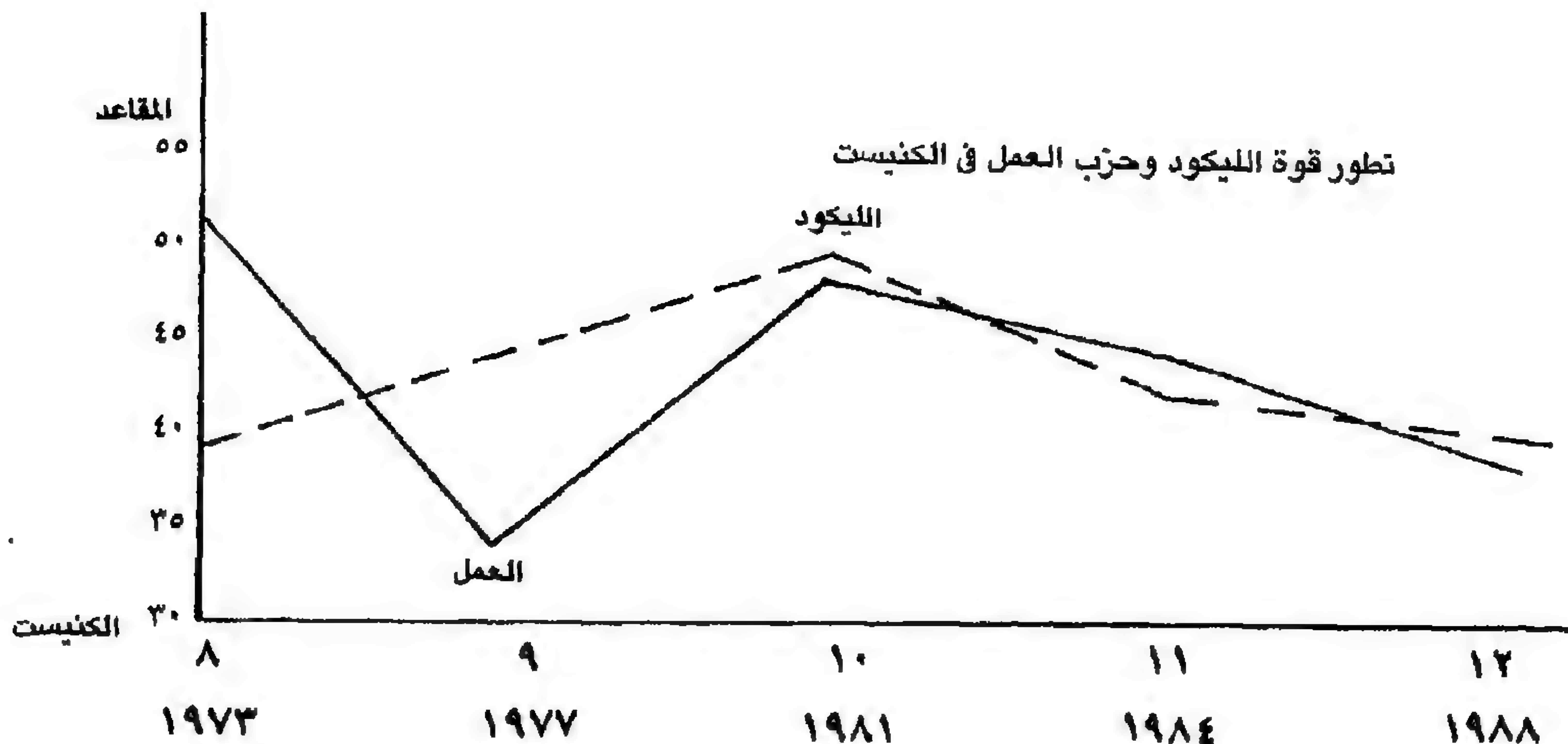
موقف الليكود :
ازاء المطالب المتشددة التى طرحتها الاحزاب الدينية ، سعى شامير عقب تكليف الرئيس الاسرائيلى حاييم هرتزوج له في ١٤ نوفمبر بتأليف الحكومة الاسرائيلية القادمة الى اجراء محادثات مع زعيم حزب العمل بيريز من اجل تأليف حكومة وطنية . وأكد شامير هذا المعنى للتليفزيون الاسرائيلى في ١٥ نوفمبر بقوله « قلت اكثر من مرة اننى افضل حكومة ذات قاعدة عريضة بشروطنا ، ومعنى حكومة عريضة اشتراك الحزبين ، اننى أبحث السبيل لتنفيذ ذلك » .
وشروط لشامير لقبول اشتراك العمل معه في حكومة وطنية هي :

١ - الغاء نظام المداورة في رئاسة الحكومة ، حيث يحتفظ شامير برئاسة الحكومة خلال الفترة البرلمانية كلها
٢ - الغاء الاجتماع الوزارى المصغر (مجلس الوزراء المصغر وعدد وزرائه ١٠) بين وزراء الليكود والعمل ، لان هذه الصيغة تشل أى قرار لا يحظى بأجماع الحزبين الرئيسيين .

٣ - سيطرة شامير وحزبه على مجلس الوزراء .
٤ - نبذ فكرة المؤتمر الدولى التى تبناها ويدعمها شيمون بيريز . حيث أوضح أسحق موداعى عضو مجلس الوزراء من الليكود ان من الاشياء التى طرحت بوضوح انه لن يكون هناك مؤتمر دولى فى أى صورة ، لقد أوضح رئيس الوزراء شامير ان هذه المسألة قد انتهت الان .

موقف العمل :

رفض وزراء حزب العمل العرض المبدئى لرئيس الوزراء شامير بالانضمام الى كتلة الليكود في حكومة



١ - ان أول مخيم سوف يتم فيه تنفيذ تلك الخطة هو مخيم جباليا في قطاع غزة ويقطنه ٥١ ألف فلسطيني وتعتقد السلطات الاسرائيلية بأنه معقل الانتفاضة .

٢ - اغلاق جميع الجمعيات والنقابات في الاراضي المحتلة ، اذ تتهمها السلطات الاسرائيلية بالعمل لحساب منظمة التحرير الفلسطينية وتستهدف هذه الاجراءات ايضا الصحف الفلسطينية خاصة صحيفة الفجر المقدسية .

٣ - الحد من التنقل على جسر نهر الاردن بين الضفتين الشرقية والغربية وتقييد تحركات السكان في المناطق الاخرى .

٤ - ستخضع رؤوس الاموال التي يستثمرها بنك القاهرة/ عمان والذي يمتلك فروعاً كثيرة في الاراضي المحتلة لرقابة حازمة للغاية من جانب السلطات الاسرائيلية ، ويرى هذا الاجراء الى اعاقه تمويل الانتفاضة

٥ - توقيع عقوبة الاعدام في حالات خاصة عند ارتكاب ما يسمى باعتداءات ارهابية توقع ضحايا كثيرين

٦ - منع سكان المناطق المحتلة من تقديم شكاوى واستئنافات الى المحكمة الاسرائيلية العليا .

ونقلت الصحيفة عن شامير قوله « ان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة يجب ان يفهموا ان الدولة الفلسطينية لن ترى النور »

اما اذا استطاع حزب العمل تشكيل الحكومة المقبلة فهناك ضئيلة للتفكير في تسوية سلمية بسبب طبيعة الائتلاف الوزاري حينئذ .

والواقع ان الانتخابات الاسرائيلية جاءت بمثابة صدقة لكافة دعاة السلام في اسرائيل وخارجها وكما أن هذه النتائج ستبقى قضية الشرق الاوسط امام الحائط المسدود ولفترة قد تطول . □

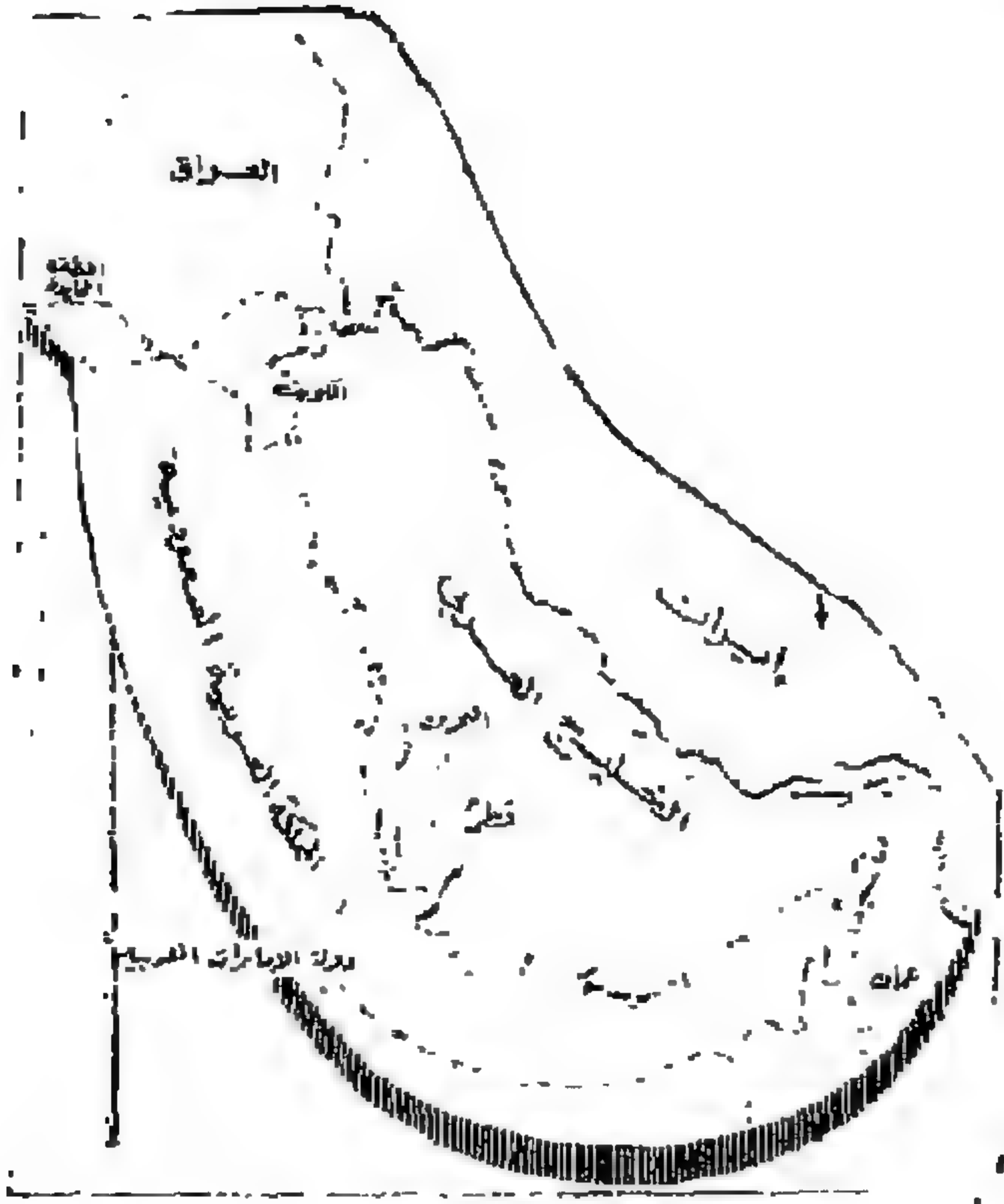
بقرار اللجنة المركزية لحزب العمل في ٣٠ نوفمبر بالتصويت بالرفض ضد قرار يدعو الى الانضمام الى الليكود في تشكيل وزاري موسع بأغلبية ٦١ صوتاً ضد ٥٧ ، تلاشى الاحتمال الثاني من على الساحة السياسية الاسرائيلية ويبقى الاحتمالان الاول والثالث .

بالنسبة للاحتمال الاول : أمام شامير فرصة حتى يوم الاثنين ١٢/٥ وسمح له الرئيس الاسرائيلي بمدة ثانية قدرها ٢١ يوما لتشكيل حكومة يمينية . وبالفعل نجح شامير في الاتفاق مع حزب شاس الديني على أن يتم اسناد وزارتي الداخلية والاسكان لشاس . الا ان ذلك لا يحقق له الاغلبية البرلمانية المطلوبة (٦١ عضوا) . بالمقابل توصل حزب العمل الى اتفاق مع حزب أجودات اسرائيل يضمن تشكيل كتلة من الجانبين تمنع الليكود من تشكيل ائتلاف حاكم موسع .

الحكومة القادمة واحتمالات التسوية السلمية : ان أي تشكيل وزاري اسرائيلي مقبل ، سيكون ضعيفا وعاجزا عن اتخاذ القرارات الهامة اذ ان الحكومة ستتمتع بأغلبية محدودة كما كان في الماضي فان الخلافات من جهة وتناقض المصالح من جهة اخرى من المحتمل ان يعرضان الحكومة للسقوط .

اذا نجح الليكود في تشكيل الحكومة القادمة . فانه لن يكون هناك أي أمل في تحقيق تسوية سلمية اذ إن شامير يعارض بشدة فكرة المؤتمر الدولي . كما ذكرت صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية في ١١/٦ أن تكتل الليكود اليميني اعد خطة لاحتواء الانتفاضة سريعا سيتم تنفيذها اذا رأس زعيم الليكود شامير الحكومة الجديدة .

١ - ازالة جانب كبير من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة والقطاع وتوزيع السكان الفلسطينيين مؤقتا في الاراضي المحتلة ، ثم يتم تجميع هؤلاء السكان من جديد في مخيمات جديدة تبنيها السلطات الاسرائيلية .



الأبعاد الإقليمية لأمن الخليج بعد الحرب العراقية الإيرانية

وليد محمود عبدالناصر

أولا : ايران

إذا كان المفهوم القائم لدى ايران الثورة عن أمن الخليج له ملامح عامة فإنه مرتبط ايضا بعلاقاتها وتصورها لأدوار الأطراف الدولية والإقليمية الأخرى .
١ - الملامح العامة للمفهوم الإيراني لأمن الخليج :
من الهام الإشارة الى أن الطبيعة الإسلامية للثورة الإيرانية وفرت لها تأثيرا إقليميا قويا - على الأقل على المستوى المعنوي . وقد واجهت ايران في علاقاتها بالقوى الإقليمية الأخرى بالخليج خيارا دائما منذ الثورة هو بين تصدير الثورة ومساندة حركات المعارضة بالدول المجاورة ، أي الهجوم الوقائي لاحتواء العداء الخارجي - إقليميا كان أو دوليا ، والتعايش السلمي مع الانظمة الحاكمة بتلك الدول المجاورة وهو ما يعرض ايران الثورة لفقدان بريقها الايديولوجي الشعبي وإن كان من الجائز أن يضمن لها قدرا من الاستقرار الداخلي . وقد شكل عاملان أساسيان دافعا لايران الثورة لدعم القوى الإسلامية والثورية الإقليمية وهما : الحاجة لمواجهة الحصار الأمريكي والغربي خاصة بعد احتجاز الرهائن الأمريكيين بطهران في نوفمبر ١٩٧٩ وتواطؤ بعض القوى الإقليمية مع الحصار الغربي ، والحاجة لتوجيه ضربات خلفية داخلية للعراق والدول الخليجية المتعاونة معه عقب اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية في سبتمبر ١٩٨٠ .

وقد عهدت ايران الثورة الى استخدام العامل الإسلامي كعامل توحيدى إقليميا في مواجهة العامل القومى العربى الذى توظفه العراق بصفة خاصة في ظل ايدولوجية البعث . وفي هذا الاطار ، فإنه من الأغلب أن ايران لن تشعر الا بالقلق تجاه أى محاولة توحيدية على اساس قومى عربى على حدودها الغربية لأن الوضع الإقليمى الأمتل لريادتها - أن لم يكن زعامتها - هو وضع اسلامى وليس قوميا . بل أن البعض يذهب الى القول

. كانت مسألة أمن الخليج قد أثرت

إذا

منذ خمسينات هذا القرن بتزايد وجود البترول واحتياطياته وأهميته الاستراتيجية الدولية مصحوبا بالمد

التحررى العربى بقيادة مصر . فقد تصاعد الجدل حول أمن الخليج في الستينات مرتبطا هذه المرة بالكفاح لتحرير جنوب اليمن وامارات الخليج الأخرى وهو ما تحقق عامى ١٩٦٧ و ١٩٧١ على التوالى . وما أن تحقق الاستقلال حتى عاد الاهتمام العربى بأمن الخليج نتيجة احتلال ايران الشاه لجزر أبوموسى ، طنب الكبرى وطنب الصغرى في مدخل الخليج والتي كانت تابعة للامارات

العربية المتحدة . وفي هذه المرحلة بدأ القلق العربى تجاه ما سمي بالخطر الإيرانى على الحدود الشرقية للأمة العربية . الا أن انتصارات أكتوبر ١٩٧٣ واستعادة السيطرة العربية على تدفقات النفط مع القوة العسكرية الإيرانية المهيمنة في الخليج ، كل هذه عوامل وجهت الانتباه العربى بعيدا عن مسألة الجزر الثلاثة ، وعن أمن الخليج . وجاءت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ ثم اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية لتكون علامات استفهام وتمثل دوافع جديدة لاعادة دراسة واعتبار مفهوم أمن الخليج . وإن كانت بشائر ما يمكن اعتباره بداية النهاية للحرب العراقية - الإيرانية قد حولت اهتمام الكثير من المراقبين الدوليين والإقليميين الى مستقبل العلاقات بين الدولتين فإنها لم تحل دون تبني بعضهم لمنظور طويل الامد يأخذ في الاعتبار البعدين الإقليمى والدولى لانهاء هذه الحرب . أى بمعنى آخر أمن الخليج . ومن هذا المنطلق ، يصبح الاهتمام بتحليل الأبعاد الإقليمية لأمن الخليج مهمة مطلوبة في اطار تحليل مفهوم « أمن الخليج » ورؤية كل طرف لتصور بقية تلك الأطراف لهذا المفهوم .

الملاحه في الخليج خاصة فيما يخص صادرات النفط . ويشير البعض الى ان ايران قد تقدم في مرحلة مقبلة - ترتبط بمدى تقدم المفاوضات مع العراق - تعهدا شفويا بتأمين الملاحه للسفن الحربية ايضا في شط العرب ومضيق هرمز وعدم التعرض لهم . الا انها تؤكد على المسئولية الثنائية فقط - لها وللعراق - بتطهير شط العرب - طبقا لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ .

وعلى الجانب الاخر ، نرى البعض يعرب عن مخاوفه بان قبول ايران للقرار ٥٩٨ قد يفتح امامها الابواب لشراء الاسلحة - خاصة من الدول الغربية - وتكديسها ، وخاصة اسلحة بحرية لاحكام السيطرة على الخليج أو حتى احتمال نشر صواريخ دودة القز الصينية الصنع على قواعد متحركة تتحكم في مضيق هرمز ، بما يعيد عصر الهيمنة الايرانية على الخليج ويشكل مصدرا محتملا لتهديد إيراني مستقبلي لأمن دول الخليج العربية . بل ان هذا البعض يذهب الى القول بأن أحد الأسباب الرئيسية لقبول ايران للقرار ٥٩٨ هو الرغبة في تجنب حظر تسليحي عليها من مجلس الأمن ، والعمل على رفع الحظر القائم بالفعل من بعض الدول الكبرى ، مما يمكنها من الاستعداد لجولة عسكرية قادمة في المنطقة .

٢ - ايران والقوى العظمى :

أثبتت الأحداث دائما ان ايران - كانت تدرك دائما ان هناك خطوطا حمراء لن تسمح لها القوتان الأعظم بتجاوزها في سياساتها بما يهدد مصالح تلك القوى الكبرى ، وفي تلك اللحظة ، فان تلك القوى الكبرى قد تتدخل ضد النظام الإيراني بشكل مباشر . لهذا وتتجنب ايران أي تصعيد دولي أو مواجهة دولية بالخليج . وقد تولد دائما احساس لدى ايران بتآمر القوى الكبرى ضد الثورة الاسلامية وتجسد ذلك الاحساس اقليميا في الهجوم العراقي على ايران في سبتمبر ١٩٨٠ بتصور أنه نتيجة مؤامرة مشتركة من القوتين الأعظم لم يكن العراق الا مجرد اداة لهما . وكانت ايران تخشى دائما - وربما يستمر ذلك في المستقبل - ان تأخذ القوى الغربية والاتحاد السوفييتي العراق نقطة ارتكاز بمحاصرة النفوذ الإيراني وازعاف النظام الثوري الإيراني .

٣ - العلاقات الإيرانية الأمريكية وأمن الخليج :

رغم سعي مهدي بازرجان رئيس الحكومة الانتقالية في بداية الثورة لعلاقات ودية مع الولايات المتحدة ، فان ايران كان لديها هاجس دائم من تدخل امريكي لمواكبة الوجود السوفييتي في افغانستان وللماء فراغ القوة بالخليج بعد اعلان كارتر لالتزام الولايات المتحدة بالدفاع

بأنه في حالة حدوث مثل هذا التحالف العربي على حدود ايران الغربية ، فلن يكون مستبعدا ان تتجه - لدوافع جيوبوليتيكية وبعيدا عن الاعتبارات الايديولوجية - الى شكل من اشكال التعاون ذات الطبيعة الاستمرارية مع اسرائيل . ورغم زيادة شعور ايران بما اعتبرته الموقف العربي المنحاز بصفة عامة ضدها في حربها مع العراق - رغم ان العراق في رأيها هو الطرف البادئ بالحرب - فان ايران حاولت باستمرار الحيلولة دون تبلور موقف عربي موحد ومجسد بقرارات ومطالبات أو اجراءات محددة تماما ، وهو ما فشلت في تحقيقه في قمة عمان العربية عام ١٩٨٧ ، مما قد يكون أحد دوافع قبولها في النهاية بالقرار ٥٩٨ لوقف الحرب مع العراق . ويربط البعض بين القلق الإيراني تجاه فكرة التجمع القومي العربي تلك وبين حرصه على انشاء منظمة التعاون الاقتصادي مع كل من جارتيه غير العربيتين باكستان وتركيا - رغم علاقاتهما الوثيقة مع ما تعتبره الثورة الإيرانية العدو رقم واحد لها : الولايات المتحدة الأمريكية !

وقد أثبتت أحداث السنتين الأخيرتين أن النظام الإيراني أكثر راديكالية في أقواله عنه في ممارساته العملية وان الاتجاه الغالب يميل الى نموذج « بناء الاسلام في دولة واحدة » تكون القدوة فيما بعد لبقية دول المنطقة . ويبرز هنا حجة الاسلام هاشمي رفسنجاني رئيس المجلس (البرلمان) الذي أوضح انه لا يرتضى التضحية بما تحقق على مستوى بناء المؤسسات وفرض الايديولوجية الاسلامية أو اعاقا استكمال تنفيذ اهداف الثورة داخليا مقابل اهداف خاصة بالسياسة الخارجية مثل تصدير الثورة ومثال على هذا التوجه اعلان ايران - ورفسنجاني نفسه - أكثر من مرة أثناء الحرب مع العراق بان ايران لن تشل حركة النفط في الخليج أو اغلاق مضيق هرمز الا اذا انعدمت قدرتها على تصدير نفطها من الخليج . كما ان ضبط النفس الإيراني تجاه السعودية عقب مصرع ٤٠٠ من حجاجها في اغسطس ١٩٨٧ مرتبط بحسابات واقعية بعيدا عن الاعتبارات الايديولوجية ، مما يعيد تأكيد أن اهتمام إيران بأمنها القومي ومصالحها الوطنية تأكد لهما الأولوية على الأهداف العقائدية . وهو ما يمكن أيضا اعتباره تحولا للثورة الى اكتفائها بأن تكون مصدر وحي - بدلا من مصدر فعل - في دعم الحركات الاسلامية الخارجية وتوظيفها في علاقاتها مع القوى الاقليمية الاخرى . والمنطق الإيراني حول أمن الخليج يتلخص بالتالي في انه اذا لم يكن الخليج امنا لها فلن يكون امنا لأحد . وسيبقى في مرحلة قادمة عادل هام في مصداقية ايران امام القوى الغربية والخليجية مدى التزامها بحرية

محور عربي موحد يعتبر في نظر البعض دافعا لامكانية أن تشهد الأيام القادمة قيام محور غير مباشر بين إيران ، إسرائيل والولايات المتحدة لتأكيد العلاقات السرية القائمة بالفعل بينهم وتجمع مصالحهم حول رفض محور عربي قوى وموحد .

ويكاد يتركز مطلب إيران من الغرب في المرحلة الراهنة خلال تصريحات القادة الإيرانية على سحب الاساطيل الغربية من الخليج وتقديم مساعدات إعادة الاعمار العاجلة لها .

(ب) العلاقات الإيرانية - السوفيتية وأمن الخليج :

رغم إشارة بعض القادة الإيرانيين في عدة مواضع - كان اخرهم رفسنجاني - الى اعتبار إيران نفسها القوة العازلة امام المد السوفيتي في الخليج وشبه الجزيرة العربية ، ورغم القلق السوفيتي للطبيعة الاسلامية للثورة الإيرانية وخطورتها على جمهورياتها الاسلامية الجنوبية والحكم الموالي لها في افغانستان ، فان العلاقة بين الطرفين تراوحت بين مهاجمة إيران للتدخل السوفيتي في افغانستان وامداد السوفييت السلاح للعراق منذ ١٩٨٢ ، وبين توقيع اتفاقيات تعاون تجاري واقتصادي وتقني وامداد إيران بالغاز للاتحاد السوفيتي خاصة في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ . وقد عادت العلاقات للتدهور بمظاهرات إيرانية ضد الاتحاد السوفيتي في مارس ١٩٨٨ كرد فعل لقصف العراق لمدين إيران بصواريخ أرض - أرض سوفيتية الصنع .

إلا ان هذا التفاوت يجب الا يجعلنا نغفل انه على المستوى المفاهيمي فان تصور كل من إيران والاتحاد السوفيتي لأمن الخليج يكاد يكونان متماثلين بتأكيدهما على رفض الوجود العسكري الاجنبي والقواعد الاجنبية والتسهيلات الاجنبية في الخليج وابقاء مهمة أمن الخليج للدول المطلية عليه . إلا انه على المستوى العملي فان القلق الإيراني تجاه « تهديد سوفيتي محتمل » والقلق السوفيتي تجاه « المد الاسلامي » للثورة الإيرانية يعوق اجماع استراتيجي بين الدولتين له مدلولات عملية بشأن أمن الخليج .

٣ - إيران وبلدان الخليج :

اعتبر انتصار الثورة الاسلامية بصفة أساسية انتصارا للشيعية في الخليج - الذين يوجدون في وضع غير مميز اقتصاديا وسياسيا ويكونون معظم سكان البحرين وجزء هام من سكان الامارات المتحدة .

أوضحت إيران الثورة منذ البداية تمسكها بالجزر الثلاثة التي احتلها نظام الشاه عام ١٩٧١ ، في وقت لجأت فيه الى تحريك الجماعات الاسلامية الموالية لها في

عن امدادات النفط بالخليج . وربما تخفف أثر ذلك العامل على عملية صنع السياسة الخارجية الإيرانية الاقليمية عقب توقيع اتفاق الجلاء السوفيتي عن افغانستان في مايو عام ١٩٨٨ بجنيف . وتوجد قناعة لدى بعض تيارات القيادات الإيرانية بأن أي جهد عسكري أمريكي في المنطقة انما يهدف الى احتواء - ان لم يكن تصفية - الثورة الإيرانية . وعلى هذا الأساس ، تولد الاعتقاد لدى تلك التيارات بأن الحرب ضد العراق كانت في الواقع حربا ضد الولايات المتحدة .

وهناك هاجس آخر لإيران هو خشية اعتماد التحالف الغربي بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة على قوة بديلة (السعودية ، العراق ، مصر ، الأردن أو تجمع يضم كل تلك البلدان) لحماية أمن المصالح الغربية في الخليج ، نظرا لما سيؤدي اليه من الحد من محيط التأثير الإيراني . وفي المقابل طرح رفسنجاني ان إيران هي الدولة الاقدر بالخليج على حماية - أو عرقلة - المصالح الغربية به ، وذلك ربما لدفع الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة على التعامل مع إيران وتجنب ما من شأنه الاخلال باستقرار إيران لأن ذلك - بدوره - سيضر بالمصالح الغربية بالخليج والشرق الأوسط بأكمله . ويمكن القول بان حاجة إيران للعب دور اقليمي فعال من ناحية ورغبتها في موازنة ما تتصور انه تهديد سوفيتي محتمل وقائم من ناحية أخرى قد يدفعها الى تقارب مع التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة وترتيباته الأمنية بالمنطقة .

وتحاول إيران في حدود ردها على الهجوم الغربي الجمع بين التلويح بالجزرة والعصا معا . وكان اخر مثال هو اسقاط الطائرة المدنية الإيرانية في ٤ يوليو ١٩٨٨ ، فمن ناحية اعلن رفسنجاني بوضوح عقب اسقاط الطائرة ان حياة ٢٩٨ فردا ليست أثمن من العلاقات الإيرانية - الأمريكية في المستقبل وأورد احتمال ان يكون اسقاط الطائرة على سبيل الخطأ . ومن ناحية أخرى ، قامت إيران بمناورات بحرية ضخمة في الخليج لمدة ١٠ ايام . واذا كانت الحاجة الى السلاح والمعونة التكنولوجية والفنية لإعادة البناء وتحديث الجيش خاصة انه معتمد في الأغلب على تكنولوجيا أمريكية قد تدفع إيران لشكل من اشكال علاقات التعاون مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة ، فان قوى داخلية - ربما تكون في مقدمتها بعض الفئات العليا من رجال الدين والفئات العليا من البازار وبعض قيادات الجيش - قد تدفع تجاه نفس الغاية ، أو على الأقل على المستوى التجاري والاقتصادي . كذلك ، فان ما سبق الإشارة اليه من تخوف إيراني من قيام

حاولت في مختلف المراحل وبشتى الطرق اقناع بلدان الخليج بوقف دعمها للعراق في حربه ضد إيران . كان ذلك تارة بتأكيد أن أمن تلك الدول منفصل عن أمن العراق وأنه ليس لها مطامع في أقاليم دول الخليج ولن تعمل على تصدير الثورة اليها ، وتارة بالتلويح بالتهديد لمصالح تلك الدول وضاداتها النفطية ومنشأتها الاقتصادية . وقد عملت إيران أيضا على تجنب أى تدخل خارجي في الخليج يكون من شأنه افادة العراق . ولقد أيقنت إيران وأعربت عن رأيها بأن مد السعودية بصفة خاصة بالأسلحة الحديثة - وخاصة طائرات الاواكس - يعتبر بالأساس تهديدا لأمنها القومي وتأكيدا لهيمنة أمريكية - من خلال الاداة السعودية - بالخليج . وبالرغم من ذلك ، ومن الحملة الاعلامية الإيرانية ضد تواجد الأساطيل الحربية الأجنبية - خاصة الأمريكية والسوفياتية - بالخليج وضد دول المنطقة التي دعت هذه الأساطيل ، فإن أصواتا قوية داخل إيران كانت ترى أنه من شأن هجمات الحرس الثوري على السفن في الخليج استعداد القوى الاقليمية والدولية أكثر ضد إيران بما يضر بمركزها الاقليمي وسيطرتها النسبية في الخليج .

وإذا كانت إيران قد أدانت التعاون السعودي مع الولايات المتحدة واتهمتها بأنها تسعى لتخويف بقية دول الخليج من إيران لوضع تلك الدول تحت هيمنتها في إطار مجلس التعاون الخليجي ، فإن مواقفها تجاه السيادة على الحرمين الشريفين تراوحت - حسب علاقاتها مع السعودية - بين المطالبة بأشراف اسلامي عليها خاصة عامي ٨٣ و ٨٧ وبين تأكيد مسئولية السعودية عنها خاصة عامي ٨٤ و ٨٥ . بالاضافة الى ذلك فإن إيران والسعودية تعاونتا عامي ٨٦ والنصف الاول من ١٩٨٧ في إطار الأوبك تعاونا وثيقا ، وتحدثت تقارير ذات ثقة عن امداد السعودية لإيران بمنتجات بترولية مكررة عندما هبطت الصادرات النفطية الإيرانية بحدة نتيجة كفاءة الهجمات الجوية العراقية ، ولتجنب مزيد « من التطرف » الإيراني على حد اعتقاد السعوديين . وقد كان انكشاف أمر صفقة « إيران جيت » في حد ذاته تقليل لبعض مصداقية إيران أمام القوى الراديكالية المعادية للأوضاع القائمة ببلدان الخليج ، وبالتالي ففقدان إيران لهامش هام لتحريك تلك القوى حسب مصالحها الاقليمية .

وربما يدخل في إطار التهديد لقبولها قرار مجلس الأمن ٥٩٨ ، محاولات إيران تحسين علاقاتها مع دول الخليج - عدا السعودية - منذ نهاية ١٩٨٧ وتجميعها في موقف رافض للتدخل الخارجي في الخليج ، خاصة أن

بلدان الخليج لدعم استقرار النظام الإيراني الجديد من خلال الضغط على حكومات تلك البلدان للتعامل مباشرة - وبالتالي الاعتراف - مع هذا النظام الجديد .

وفي سبتمبر ١٩٧٩ ، قامت إيران بمناورات منفردة في مضيق هرمز وأعلنت إلغاء الدوريات الإيرانية العمانية المشتركة لحماية المضيق وهو ما كان يحدث وقت الشاه . وإذا كانت الدلائل تشير الى تأييد - على الأقل معنوي واعلامي - لمظاهرات الشيعة بالسعودية عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ ومحاولة الانقلاب بالبحرين عام ١٩٨١ ، فإنه يمكن الاطمئنان الى القول بأن الخوف من تدخل أمريكي شامل ضدها ولصالح بلدان الخليج العربية ، ودرجة علاقة كل طرف خليجي بالولايات المتحدة شكلا عاملين هامين في تحديد علاقة إيران وسلوكها تجاه دول الخليج الأخرى ، وهو خوف تجسد جزئيا عند استعانة الكويت بالحماية البحرية الأمريكية - وبدرجة اقل - السوفياتية لحماية ناقلات بترولها بالخليج . وقد ظهر هذا العامل أيضا في اعتبار إيران لمجلس دول الخليج عند انشائه فكرة أمريكية . أما عن العوامل الأخرى التي شكلت السياسة الإيرانية مع دول الخليج فكانت حجم تلك الدول للعراق ودرجة الشك في تعاون تلك الدول في إطار الأوبك لاضعاف دخل إيران من صادراتها النفطية . وقد عمدت الثورة الإيرانية الى استخدام وسائل الاعلام كالاداعة الموجهة والمنشورات خاصة في موسم الحج ومظاهراته ، ودور رجال الدين الإيرانيين والمتعاطفين معهم في دول الخليج الأخرى وتنظيم مؤتمرات سنوية لهم والعداء للملكية كمؤسسة واستضافة حركات معارضة سعودية وعراقية وبحرينية لكسب أوراق اضافية في التعامل مع الأطراف الاقليمية الأخرى .

وإذا نظرنا الى الأحداث والتطورات من زاوية أخرى ، فإن الثورة الاسلامية قد نجحت في الحفاظ على قدر من ضبط النفس في علاقاتها مع دول الخليج مع الحفاظ على قدر من الحوار مع تلك الدول في معظم الأحيان - ربما باستثناء الكويت والسعودية في معظم الأحيان - ومن المؤكد أن النظام الثوري الإيراني أيقن منذ البداية التناقض بين العمل على محاولة تحسين علاقاته مع أنظمة الدول المجاورة وبين تأييد إيران الثورية للحركات الثورية لتلك الدول ، وقد أدى ذلك به منذ ١٩٨٤ الى محاكمة متهمين باختطاف طائرة سعودية وبرفض هبوط طائرة كويتية مختطفة بأراضيها .

ورغم مطالبة إيران لمنظمة التحرير الفلسطينية بقطع علاقاتها مع أنظمة الخليج في مرحلة مبكرة من الثورة ورغم برودة - أن لم يكن عداء - علاقاتها مع معظم دول الخليج بعض الأحيان - عدا الامارات وعمان ، فإنها

تقارير وتعليقات

الاقتصادي لأمن الخليج في التصور العراقي .

١ - العلاقات الإيرانية - العراقية

اعتبر العراق منذ البداية ان الطبيعة الاسلامية والعالمية للثورة الإيرانية تمثل خطراً على طموحات أيديولوجية البعث القومية وشبه العلمانية

ورغم مراحل الانتصار سواء بين ١٩٨٠ و ١٩٨٢ أو منذ بداية ١٩٨٨ فإن العراق أكد مطلبه ليس فقط بالسيطرة الكاملة على شط العرب وحرية الممر دون تفتيش لسفنه الحربية والتجارية في الخليج وفي مضيق هرمز ، وإنما أيضاً مطلبه الخاص باستعادة الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى) . وقد كانت الكفاءة المرتفعة كمياً وكيفياً للقوة الجوية العراقية منذ ١٩٨٦ في هجماتها خاصة ضد محطة ضخ البترول الإيرانية لاراك في مدخل الخليج في نوفمبر ١٩٨٦ والذي أبعيد للصواريخ (الحسين) و (العباس) أرض - أرض وحجم الانتاج للأسلحة الكيميائية أكد كل ذلك ان القوة العسكرية العراقية بعيدة المدى وذات يد طولى يعمل حساب لها في أي ترتيبات اقليمية لأمن الخليج .

ويرى العراق ان حالة عدم الاستقرار التي أوجدتها إيران في الخليج قد أعطت دافعا ومبررا لدعم الوجود العسكري الغربي بالخليج .

والعراق يقع عليه عبء اجبار إيران بقبوله كجار والتفاعل معه على اساس تسوية شاملة في الخليج . وهنا يثور التساؤل حول تطبيق المادة الأولى من القرار ٥٩٨ التي تطالب بالانسحاب الى الحدود الدولية . فهل تصر العراق على الحدود بين مملكة فارس واقليم العراق تحت السيادة العثمانية كما تبلورت في معاهدة ١٩٣٧ ، وعلى وضع معاهدة جديدة على أساسها ، أم تتعامل بمرونة مع الحدود كما جاءت في اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ - والتي تعنى بالنسبة للعراق عدم الاعتراف بأنه حقق انتصاراً عسكرياً في الحرب وبالتالي يضيع فرص استثمار الإنجاز العسكري ، أما الغاء الاتفاقية فيعني الاقرار بالهزيمة العسكرية الإيرانية بما يعنى اعادة ترتيب هيكل القوة في الخليج بقيادة العراق .

وتركيز العراق الأساسي والمرحلي حالياً هو على تطهير شط العرب من خلال التزام دولي من الأمم المتحدة بذلك . حتى لا يضطر للاعتراف باتفاقية ١٩٧٥ مع تأكيد حرية الملاحة بالشط وبالخليج وبمضيق هرمز وعدم تفتيش سفنه المارة في الخليج أو المضيق ، وذلك حتى لا يخل في

إيران تتفق مع معظم تلك الدول في اعتبار أمن الخليج مسئولية الدول المطلة عليه . الا ان المفهوم الإيراني مختلف مع هذه الدول لاعتبار نفسها الأولى بين أنداد (PRIMUS INTER PARIS) وبالتأكيد ترفض أي ترتيبات أمنية بالخليج لا تكون طرفاً فيها . وقد جاء قبول إيران للقرار ٥٩٨ ليعزز مسعاها لدى الكويت وبقية دول الخليج بضرورة اخراج الأساطيل الأجنبية من الخليج . وعلى محيط المفاوضات مع العراق لانهاء الحرب فان إيران رفضت ما اعتبرته تقديم تنازلاً بالامتناع عن اعتراض السفن العراقية وتفتيشها في مياه الخليج أو مضيق هرمز انتظاراً لتسوية نهائية - وهو ما قد يطول - لأنها تدرك ان هذا يضعف سيطرتها على مضيق هرمز . وهي تفصل بذلك بين مسألتى شط العرب ومضيق هرمز من ناحيتي السيادة وحقوق التفتيش .

كما ان وقف اطلاق النار يفيد إيران التي تستطيع استئناف صادراتها النفطية واستيراد السلاح والاحتياجات التجارية الأخرى في مياه الخليج . وعليها ان تدرك ان قبول انهاء الحرب مع العراق لايعنى بالضرورة قبول إيران للوضع الاقليمي السائد نتيجة ان إيران تدرك ان العراق - حتى لو لأسباب جيوبوليتيكية بحتة فقط - هي النذ الرئيسي الاقليمي في الهيمنة على الخليج .

وان كان بعض المحللين يؤكدون ان قبول إيران للقرار ٥٩٨ يعنى التخلي مؤقتاً عن محاولة اسقاط النظام العراقي واخلالة النظم الأخرى بالخليج والتركيز على الداخل لبنائه ثم معاودة العمل لتصدير الثورة من موقع أكثر قوة وتماسكاً .

وختاماً ، فانه اذا كان صحيحاً ان الحرب هي العامل الموحد للشعب الإيراني خلف الجمهورية الاسلامية فان انهاء الحرب قد يعنى تفسخ الوحدة الداخلية وعدم الاستقرار مما قد تستغله قوة دولية - واقليمية أيضاً - لزعزعة استقرار إيران لضمان الاتلعب دوراً اقليمياً قوياً في دعم معالم أمن خليج ما بعد الحرب العراقية - الإيرانية . وعلى الجانب الآخر فان انهاء الحرب يرتبط بخروج إيران من عزلتها الدولية وكسب اصدقاء اقليميين ودوليين مما يسمح بدور إيراني أساسي في الخليج .

ثانياً : العراق

يعتبر العراق - بلا جدال - هو الطرف الاقليمي الأساسي الآخر - مع إيران - المعنى بترتيبات أمن الخليج ، ويمكن تفهم الموقف العراقي في هذا الخصوص خلال التعرض لعلاقاته مع إيران ، ومواقفه من القوى الدولية ، مفهومه للبعد العربي لأمن الخليج والبعد

العربية ، فان له مشاكل حدودية مع الدول الخليجية قد تحد من مثل هذا الدور القيادي العربى الاقليمى . وقد يكون هناك هدف عراقى محتمل من ابقاء جو متوتر مع ايران ليس فقط لتجميع الجبهة الداخلية العراقية بل ايضا لتجميع موقف خليجى عربى حوله وحظر اى مد أو توسع للعلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربية . الا ان العراق يعى بلا شك انه يتعامل مع معطيات جديدة لعل أبرزها وجود مجلس التعاون الخليجى الذى يستبعد كلا من العراق وايران من عضويته والذى نشأ وقوى مع تطور الحرب العراقية - الإيرانية .

هذه المرحلة بمطالبته بالسيادة على الشط على المدى الطويل فى عملية المفاوضات . وهذا المطلب المرحلى حيوى للعراق فان الشط منفذه الوحيد على الخليج والمرئى لصادراته النفطية وتجارته الدولية . وتجدر الاشارة هنا الى ان تعامل العراق من موقع المنتصر لم يصعب فقط من مهمة اتمام السلام مع ايران وانما قد يدهور علاقات العراق مع دول الخليج العربية الأخرى .

٢ - موقف العراق من القوى الدولية :

٤ - البعد الاقتصادى لامن الخليج فى التصور العراقى

تعرض العراق لشلل شبه كامل لقدرته على تصدير النفط بعد فترة وجيزة من بداية الحرب مع ايران كما تعرض لتدمير معظم محطات ضخ النفط الخاصة به . وقد أظهرت الحرب بوضوح قدرة ايران على اعاقه العراق ليس فقط عن تصدير نفطه بل ايضا عن استيراد وارداته الاساسية عن طريق الخليج مما اضطره لمد انايب نفط وخطوط تجارة عبر الاردن وتركيا والسعودية ويعرضه بالتالى لضعف نسبى فى علاقاته مع تلك الدول . وقد كان ذلك تأكيدا للعراق على اهمية سيطرته على شط العرب بأكمله ، كما انه دفعه منذ ١٩٨٤ لبدء حرب الناقلات لخلق ايران اقتصاديا من خلال وقف صادراته النفطية - وهو مانجح فيه العراق الى حد كبير بحلول عام ١٩٨٨ - بالاضافة لاستفزاز ايران لاجل الخليج أمام الملاحه باغلاق مضيق هرمز مما كان سيفتح الباب امام انتقام غربى ضد ايران ، وهو اجراء لم يحدث وان كان الرد الايرانى يضرب ناقلات النفط السعودية والكويتية دفع فى النهاية بدخول وجود عسكري اجنبى ، من المؤكد انه على الاقل لم يكن صديقا لايران .

وتبقى علامة استفهام اخرى على دور العراق الاقليمى مستقبلا مرتبطا بقدرته على خدمة ديون خارجية تقدر بـ ٢٠ بليون دولار - مستبعدا ديونها لدول الخليج التى ستطالب بمعاملة خاصة مقابل عدم تسديد العراق فى الاغلب لتلك الديون .

ثالثا - الدول الاعضاء لمجلس التعاون الخليجى
قبل الخوض فى تحليل اربعة ابعاد لمفهوم بلدان مجلس التعاون لامن الخليج (العلاقات مع ايران والعراق . ومع القوى الدولية الكبرى واخيرا تجاه قوى اقليمية اخرى) يجب ابراز ان اولويات التهديدات لامن تلك الدول كانت محل خلاف لديها قبل عام ١٩٨٠ : حيث كان الخلاف حول اذا ما كان التهديد الاسرائيلى له

سعى العراق فى مراحل مختلفة من الانتصارات الايرانية الى - ليس فقط اقلمة - بل تدويل الحرب باستعداد الأطراف الاقليمية والدولية على ايران لاجبارها على وضع حد للحرب . وقد استغل العراق بمهارة معادلات جعلت من مصالح قوى دولية واقليمية تحجيم الثورة الايرانية لبدء هجومه عام ١٩٨٠ ، ففى حين خشى الأمريكيون زعزعة استقرار النظم المعتدلة الموالية لهم بالخليج وتهديد طرق النفط به ، أحس السوفيت بالقلق من الطبيعة الأيدولوجية غير المحكومة وغير المتوقعة للقادة الجدد بطهران .

وهناك الكثير من الآراء التى ترى بأن القوى الغربية والولايات المتحدة - رغم تحسن علاقتهم بالعراق فى ظل الحرب واعتدال مواقف الأخيرة تجاه القضية الفلسطينية ودعم القوى الراديكالية بالمنطقة - ستقوم - ربما بمساعدة اسرائيل - بمحاولة تحجيم الدور الاقليمى العراقى خاصة فى ظل تفوقه العسكرى الحالى . وتجدر الاشارة هنا الى ان مطلب العراق الخاص بتدويل عملية تطهير شط العرب قد يفتح الباب - ربما بطريقة غير مقصودة - لاندفاع التواجد الأجنبى - خاصة الغربى - فى الخليج بما يحد من الدور الاقليمى لكل من العراق وايران معا .

٣ - البعد العربى لامن الخليج لدى العراق :

لقد خرج العراق من الحرب وقد اصبح قوة مؤيدة للاستقرار وبقاء الأوضاع على ماهى عليه فى الخليج واصبح يركز على عدم التدخل فى الشئون الداخلية لدول الاقليم ، ويتراوح الموقف العراقى من التأكيد على الأمن القطرى وبين تأكيد البعد الأمنى القومى العربى للخليج . وسواء فى حالة وضع العراق لنفسه كمدافع عن الحدود الشرقية للوطن العربى ضد العدوان « الفارسى » أو وضع التعايش معه كشرط امام القيادة الايرانية لتوصل ايران لصيغة سلام وتعايش وتعاون مع الأمة

تقارير وتعليقات

مناورات مشتركة بدعم غربي واضح .
واذا كانت دبي والشارقة قد اكدتا دائما ومنذ البداية رفضهما لمقاطعة ايران نظرا للعلاقات التاريخية والتجارية معها ، فانه بحلول سنة ١٩٨٥ كانت كافة دول المجلس قد ادركت استقرار النظام الايراني وضرورة التعامل والتحاور معه ومحاولة التأثير عليه لضمان أمنها والاستقرار الاقليمي في المنطقة . وكانت أبرز المحاولات هي زيارة وزير الخارجية السعودية الامير سعود الفيصل لطهران في مايو ١٩٨٥ للوساطة بين دول المجلس وايران وايجاد صيغة تعايش بينهما .

وفي مرحلة ما بعد الحرب فان بلدان المجلس تدرك أنه ستقع على عاتقها مسئوليات تقديم مساعدات مالية لاعادة تعمير ايران - والعراق ايضا - على الاقل كسبا لودها ولايجاد صيغة تعاون اقليمي في الخليج ولوقف أي دور ايراني لزعزعة الاستقرار الداخلي لتلك الدول سواء مباشرة او من خلال حملات اعلامية . وستسعى دول الخليج من خلال ذلك ألا يقع عليها وحدها عبء دفع تكاليف ذلك - سواء سمي تعويضات حرب او مساعدات اعادة اعمار - وحدها ، خاصة في ضوء وضعها الحالي الحرج حاليا . وستحاول من ناحيتها ايجاد فرص استثمار لشركاتها الانشائية والاستثمارية في ايران والعراق لرواج فئة رجال الاعمال الكبار لديها .
وقد أظهر تبادل الزيارات مؤخرا بين ايران وكل من عمان والامارات المتحدة ان عوامل المصلحة المشتركة واقرار امن الخليج قد تصلح اساسا للحديث عن تعاون بين دول المجلس وايران مع عدم اغفال اثر الخلافات السياسية والايدولوجية .

٢ - العلاقات مع العراق

اذا كانت دول المجلس قد قدمت مساعدات مالية تقدر بحوالى ٤٠ بليون دولار وتسهيلات مرور تجارية ونفطية للعراق اثناء الحرب بالاضافة الى تقديم السعودية والكويت لايراد ثلث مليون برميل نفط يوميا من نفط المنطقة المحايدة للعراق خلال تلك السنوات ايضا بهدف التصدي « للتهديد الايراني » ضد تلك الدول ، فان دول المجلس المطالبة اليوم بالمزيد من الدعم لاعادة اعمار العراق تمارس الضغوط على العراق - خاصة من السعودية - للتخلي عن شروطه لقبول بدء سريان وقف اطلاق النار في اغسطس الماضى . وربما كانت هذه الضغوط وضغوط مماثلة عليه لبدء المفاوضات مع ايران رغم عدم الاستجابة تماما لشروطه باجراء مفاوضات مباشرة ، ناتجة عن خوف دول الخليج بان استمرار الحرب كان سيؤدى لنصر عسكري عراقي حاسم ، او الى

الاولوية ، ام الخطر السوفيتي هو الاساس وهي فكرة كانت تروج لها الولايات المتحدة - ام ايران ام العراق . وبعد السلوك الايراني بتصدير الثورة اصبح هناك مفهوم موحد لدى الدول باعطاء الاولوية - حتى الآن على الاقل - لما اعتبرته التهديد الايراني . الامر الثانى الواجب ابرازه انه بعد تسع سنوات من الثورة الايرانية ربما مازالت بلدان مجلس التعاون تحس بالقلق من الايديولوجيات الثورية (كالاسلام ، الماركسية ، البعثية) القادرة على تعبئة الشعب والمعادية للغرب وتعتبرها معادية للاستقرار في الخليج خاصة في ظل حالة شبه الفراغ الفكرى بهذه الدول . ومن الهام الاشارة هنا الى ان المنطق السعودى - وهو سائد لدى معظم دول الخليج - يقدر أهمية الحفاظ على الاوضاع القائمة بالخليج ويخشى ان عدم الاستقرار يقوض اسس النظام الاقليمي لانه يعمل من ناحية لصالح السوفيت ومن ناحية اخرى لصالح الايديولوجية الثورية الاسلامية النقيض للايديولوجية الاسلامية التقليدية السائدة بها .

١ - العلاقات مع ايران

الثابت ان بعض بلدان الخليج استغلت قيام الثورة الايرانية ونزعة تصدير الثورة لديها لالقاء تبعة حركات المعارضة لديها على ايران في وقت بدأت فيه تخفيف ظروف المعاناة للسكان الشيعة لديها .

وقد حاولت دول الخليج دائما - خاصة السعودية - اما مباشرة او بالبحث عن وسطاء في الوصول الى صيغة للعلاقة مع ايران تؤمن صدارتها النفطية خوفا من السيطرة الايرانية على مضيق هرمز ، ولاقناع ايران - بعد بدء الحرب مع العراق - بعدم توسيع الحرب لتشمل دول الخليج الاخرى . ، واحيانا لاقتناعها بوقف ضرب ناقلات النفط خاصة السعودية والكويتية . وكان من دلائل حرص دول الخليج على تجنب عداء صريح مع ايران نقيها لاي تورط ميدانى في مساندة المجهود الحربى العراقى ضد ايران .

وقد تخلل تلك المحاولات مايدل على الخوف الخليجي من نصر ايراني على العراق يشجع ثورة القوى المعارضة داخل دول الخليج . فقد اجمعت دول مجلس التعاون الخليجي على ادانة محاولة الانقلاب بالبحرين في ديسمبر ١٩٨١ ودور ايران بها واعتبار اى تدخل في شئون احدى دول المجلس تدخلا في شئون كل اعضائه ، وعندما لم تفلح نداءات البيان الختامى لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي لايران لوقف اعتداءاتها على حرية الملاحة في الخليج عام ١٩٨٤ وتصاعدت تلك الهجمات ضد ناقلات النفط السعودية والكويتية اعلن عن توحيد قوات دول المجلس « درع الجزيرة » وقيامها بعدة

الخليج قبل ١٩٧٩ وهى الخوف من التهديد السوفيتى .

٤ - الموقف تجاه قوى اقليمية اخرى

فى نفس الوقت الذى تعمل فيه دول مجلس التعاون الخليجى على ايجاد ترتيبات اقليمية ودولية مواتية لاستقرارها - بل وقوتها الاقليمية - فانها بحثت عن ترتيبات مع قوى خارج الخليج ، كان ابرزها العمل خلال الحرب على بلورة محور مصرى / اردنى / عراقى / خليجى لمواجهة ايران . وان كان وضع العراق بين ١٩٨٣ و ١٩٨٧ الجأ هذه الدول فى بادىء الامر الى سوريا لتأمين الحماية والدعم فانها تحولت الى مصر بعد تيقنها من طبيعة العلاقة القوية بين سوريا وايران -

بعد التعرض للاطراف الثلاثة الاقليمية المعنية بأمن الخليج (ايران ، العراق ، بلدان الخليج العربية الاخرى) يمكن التعرض فى ايجاز شديد وبدون ادعاء تقديم تغطية أو تحليل كاملين - لدور طرفين اقليميين قريبين من الخليج ولهما مصالح به وهما اسرائيل وتركيا .

فاسرائيل التى أمدت ايران بالسلاح واساءت بذلك لعلاقات ايران العربية يوجد بداخل قيادتها تيار يراهن على الاهمية المستقبلية لبناء محور ايرانى - اسرائيلى لاسباب جيوبوليتيكية تؤدى الى الهيمنة على الخليج . والثابت ان اسرائيل لم تكن ترغب لا فى انتهاء الحرب ولا فى انتصار اى من الطرفين .

كما ان اسرائيل استغلت الحرب العراقية - الايرانية لقصف المفاعل النووى العراقى ويهمها اقضاء اى تهديد عراقى فى المستقبل وبالتالي ستعمل على اجهاض اى محاولة لبناء قوة عسكرية عراقية متفوقة بعد الحرب . فى النهاية التساؤل حول ما اذا كانت اسرائيل ستسعى لخلق بؤرة صراع اخرى فى المنطقة لتوجه طاقات وموارد العرب والمسلمين بعيدا عنها .

اما عن تركيا ، فانه رغم حرصها على علاقة وفاق مع ايران لتجنب خطر المد الثورى الاسلامى عليها فقد نجحت فى استغلال الحرب العراقية - الايرانية وحرص الطرفين لاستقطابها لاحتواء الخطر الكردى اقليميا ومد انابيب بترول العراق ثم ايران عبر اراضيها وتأمينها . بالاضافة الى ذلك قامت مصالح تجارية بين تركيا وكل من

تدخل عسكري خارجى لاجبار العراق على وقف اطلاق النار مما يزيد التدخل الاجنبى الذى قد يبارك هيمنة ايرانية او يثير مشاعر عدائية من شعوب دول الخليج ضد حكوماتها .

وقد تحاول دول الخليج ان تلعب دور الوسيط بين العراق وايران مما يقوى دورها فى الاقليم ويجعلها محل ثقة الطرفين ويحول فى نفس الوقت بين احتمال - مستبعد حاليا - اتفاق الدولتين ضد بقية دول الخليج فى المستقبل .

٣ - العلاقات مع القوى الدولية

دفعت الحرب العراقية الايرانية دول المجلس لاتفاق المزيد من الاموال على التسليح لمواجهة متطلبات امنها وتعويض نقص القوى البشرية لديها والمتوفرة لدى ايران والعراق ، واتجهت فى هذا الى تنويع مصادر السلاح - وهو نقطة ايجابية - وان ادى ذلك لزيادة الاستثمارات الخارجية والخبراء الاجانب لديها . وكان اخر تلك المظاهر « صفقة القرن » بين السعودية وبريطانيا فى يوليو ١٩٨٨ والتى قدرت قيمتها بـ ٣٠ بليون دولار . ومن قبلها صفقة الصواريخ الصينية للسعودية .

ورغم تبنى الكويت - على الاقل حتى عام ١٩٨٧ عندما دعت الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بتقديم الحماية العسكرية لناقلات نفطها فى الخليج فى وجه تصاعد الهجمات الايرانية - لموقف بقاء الخليج خاليا من القواعد الاجنبية . ورغم تعهد السعودية عام ١٩٨٥ بعدم تقديم تسهيلات للولايات المتحدة فى الخليج الا فى حالة اعتداء سوفيتى او ازمة فى الخليج لاتقوى السعودية على التعامل معها وحدها ، فان عمان قد قدمت بالفعل تسهيلات للقيادة المركزية الامريكية فى حالات الطوارئ ولعملية انقاذ الرهائن الامريكيين بطهران بالاضافة الى قيامها بمناورات مشتركة عام ١٩٨٦ مع بريطانيا . وقد ادى تصعيد الهجوم على ناقلات النفط السعودية منذ عام ١٩٨٤ الى تزايد الطلبات السعودية من السلاح الامريكى كوسيلة للدفاع عن كافة دول مجلس التعاون . وهو ماشكل حجة للولايات المتحدة لتكثيف تواجدتها بالخليج .

كما ان الحرب وتصاعدها دفعا دول الخليج الى فتح الحوار مع الاتحاد السوفيتى بداية بتبادل الزيارات على اعل مستوى بما فيها زيارة وزير الخارجية السعودى الى موسكو ، واقامة العلاقات بين معظم دول الخليج - عدا السعودية - وبين الاتحاد السوفيتى ، وانتهاء بمشاركة السوفيات فى حماية ناقلات النفط الكويتية . ويهز تطور تلك العلاقات احدى بديهيات السياسة الخارجية لدول

تقارير وتعليقات

باكستان لمنظمة التعاون الاقتصادي بالاشتراك مع ايران . وقد برز الموقف التركي مؤخرا وهو يعلن ترحيب تركيا لاعلان فرنسا والولايات المتحدة بعزمهما تخفيض تواجدهما العسكري في الخليج ومطالبته بخروج كافة القوات الاجنبية من الخليج وترك مسؤولية امته لبلدان المنطقة . وهو موقف متميز عن موقف باقى دول حلف شمال الاطلسي .

العراق وايران وبلغت سنويا ٤ مليارات دولار بالاضافة الى تجارة الترانزيت عبر اراضيها للبلدين ومنهما . وقد نجحت تركيا في الحصول على حق مرور من العراق لمقابلة الاكراد داخل اراضي العراق . وكذلك نجحت في الاتفاق مع ايران على دوريات حدودية مشتركة لمواجهة الخطر الكردي . بالاضافة لذلك انضمت تركيا مع





أبعاد التغيير السياسي والاقتصادي في الجزائر

د . ثناء فؤاد عبدالله

الثورية واستمرار سياسات الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين المتمثلة في السير على نهج الاشتراكية ، وبين دعاة الإصلاح والانفتاح الذين يتزعمهم الرئيس الشاذلي بن جديد بطرحه مشروعا متكاملا للإصلاح الاقتصادي أعلن عزمه على طرحه للمناقشة والبحث على مؤتمر الحزب القومي العام في اجتماعه في نوفمبر ، والملاحم العامة لهذا المشروع تشير بالفعل الى ان الرئيس بن جديد يسعى الى اصلاح اقتصادي في بلاده بالعمل على الحد من تأثير السلطات المركزية ودفع استقلال اكبر للقطاع العام .

ومهما يكن الأمر فالتجربة والتطورات تتم عن صراعات سياسية لاقرار نموذج جديد من أجل التنمية خاصة بعد ان تفاقمت الأزمة حتى عجزت الحكومة الجزائرية عن ايجاد السبل الكفيلة باخراج البلاد من المأزق الاقتصادي والذي تمثل في ارتفاع رهيب في الأسعار ، وزيادة نسبة التضخم عن ٣٠ ٪ علاوة على مشكلة البطالة بين القوى العاملة وخاصة الشباب ، وهو ما جعل المشكلة الاقتصادية ذات أبعاد عميقة .

أبعاد المشكلة الاقتصادية :

لقد كان السبب « المباشر » لانفجار المظاهرات هو رفع أسعار عديد من السلع والمواد الغذائية ، وكانت حكومة الجزائر قد أعلنت في وقت سابق قرارات للتخفيف كجزء من برنامج شامل تستعد لتقديمه للمؤتمر السادس لجبهة التحرير الجزائرية في ديسمبر ، كما تقرر ان تطرح امام المؤتمر الخطة الخمسية الجديدة المحدد البدء في تنفيذها مع بداية عام ١٩٨٩ ، في نفس الوقت كانت تواجه خطة التنمية الجديدة عدة صعوبات أولها وخطرها انخفاض دخل الجزائر من العملات الصعبة نتيجة انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية ، والبترول والصناعات البتروكيميائية والغاز الطبيعي كان يمد الجزائر بحوالى

أعقاب الأحداث التي شهدتها الجزائر خلال شهر أكتوبر الماضي ، أعلن مائة من أساتذة الجامعة الجزائريين في بيان أصدره « ان

في

الأزمة هي أزمة المؤسسات السياسية قبل أى شيء ... لكنها ناجمة كذلك عن أسباب اقتصادية ، وعن وضع عام .. وأضافوا « أن تطبيق الديمقراطية هو الرد الصحيح لمواجهة مشاكل الجزائر ، فالاصلاحات الدستورية التي أعلن عنها بعد الاضطرابات الأخيرة لن تعطى النتائج المرجوة منها الا بقدر ما تترافق مع اصلاح للنظام السياسي ولاسيما انتخاب جمعية وطنية لها صفة تمثيلية بالنسبة الى جميع التيارات »

والواقع أن بيان أساتذة الجامعة الجزائريين أصاب كبد الحقيقة بشأن الأسباب الكامنة وراء الأزمة التي مرت بها الجزائر خلال الاسبوع الأول من شهر أكتوبر ١٩٨٨ ، وراح ضحيتها عشرات من القتلى والجرحى واستدعت فرض حالة الطوارئ ، ونزول الجيش الى الشوارع ، كما أدت الى احراق المباني العامة والسيارات ، وهوجمت السفارات ومكاتب شركات الطيران والمقر الرئيسي لحركة البوليساريو ، ودمرت عدة فنادق في العاصمة ، وفي مدن أخرى كوهان ثمانية اكبر المدن في الجزائر .

وان كان هناك اجماع في كافة التحليلات والآراء العربية والغربية على حد سواء على ان ماسمى « مظاهرات الخبز » الأخيرة في الجزائر هي نتيجة مباشرة للأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر ، فان هناك تحليلات أخرى لم تستبعد ان تكون هذه المظاهرات نتيجة « صراع سياسي على السلطة » داخل حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم منذ استقلال الجزائر بين المتشددين المطالبين بضرورة . الحفاظ على المكتسبات

الكبرى ان الاقتصاد الجزائري الذي يعاني حاليا من تدنى اسعار النفط ومن فوائد ديون باهظة قد يجد ان جهود التقشف المطبقة في السنوات الأخيرة غير ذات جدوى بسبب الانفجار السكاني المتزايد ، فالنمو السكاني هو المشكلة الكبرى التي يواجهها هذا البلد ، وتوقع المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية في باريس أن يزداد عدد سكان الجزائر والبالغ حاليا ٢٤ مليون نسمة الى أكثر من ضعفه في السنوات المقبلة فيبلغ حوالي ٥٢ مليون نسمة عام ٢٠٢٠ ، والمشكلة أن الجزائريين الذين دون سن العشرين يشكلون ٥٧ ٪ من عدد السكان بالرغم من أن معدل الوفيات لدى الاطفال الذين تقل اعمارهم عن السنة هو ٨١ في الألف ، مقابل ٨ في الألف في فرنسا ، ويشكل عدد الراشدين الذين تبلغ اعمارهم اقل من ٦٠ سنة ، أكثر من الثلث أما الذين تبلغ اعمارهم أكثر من ٦٠ سنة فهم يشكلون ٦ ٪ فقط والمعدل الوسطى للأعمار هو ٦٠ سنة مقابل ٧٥ سنة في فرنسا . وتجدر الإشارة الى ان معدل النمو السكاني هو الأعلى في شمال افريقيا وقدر عام ١٩٨٧ بحوالي ٦,٤ في حين ان الحد الأدنى لتجدد السكان هو ٢,١ .

والرهان الحيوى في الجزائر الآن هو أن تحاول الاحتفاظ بنمو اقتصادى يساوى على الأقل النمو السكاني الذى مازال يفوق ٣ ٪ سنويا . وتقيد أرقام الخبراء الدوليين ان اجمالى الناتج القومى للشخص هبط من ٣٢٠١ دولارا عام ١٩٨٦ الى ٢٦٨٩ دولارا عام ١٩٨٧ .

ورأى رجال الاقتصاد في المصارف ان الجزائر تواجه على المدى القصير مأزقا قد يدوم حتى بداية التسعينات ، ونتيجة الأزمة فان ديون الجزائر بلغت ١٩ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٦ . .

لكن اذا أخذنا في الاعتبار نسبة هذا الدين الى اجمالى الناتج القومى تبلغ النسبة ٣٥ ٪ من اجمالى هذا الناتج والى الآن ترفض الجزائر ان تطلب من الدول الدائنة اعادة جدولة ديونها الخارجية لاسباب سياسية مؤداها الا تفتح الباب لتدخلات « صندوق النقد الدولى » .

واذا كانت الجزائر قد رفضت اللجوء الى صندوق النقد الدولى الا ان برنامج التقشف والاصلاحيات الاقتصادية الذى اعتمدته كان صارما ، فأذا أضفنا الى ذلك ان عددا كبيرا من العمال الجزائريين المهاجرين الى فرنسا والمانيا واسبانيا بالذات بدأوا في العودة نتيجة الركود في بلدان اوروبا الغربية نتيين أن ١٠ ٪ من الأيدي العاملة في الجزائر لاتساهم مساهمة مباشرة في

٩٠ ٪ من مصادر الدخل من العملات الأجنبية ، ووصل هذا الدخل في العام الحالى الى ٦ مليار دولار بالمقارنة مع ١٠ مليار دولار عام ١٩٨٥ والتي اعتبرت سنة ضعيفة الدخل .

وعلى الرغم من التحذيرات التى أطلقها الاقتصاديون الجزائريون من خطورة الاعتماد على البترول والغاز كمصدر أساسى بل ووحيد للعملات الأجنبية ، وضرورة انشاء صناعات ثقيلة وصناعات تحويلية ، الا ان ذلك لم يتم بالصورة المطلوبة ، وتم توجيه الاهتمام الى الصناعات الاستهلاكية الخفيفة .

وشهدت فترة السبعينات بالذات نمو قطاع التجارة والخدمات فزادت نسبة الاستثمارات الى هذا القطاع من ١٠,٥ ٪ الى ١٧,٢ ٪ بينما ارتفعت استثمارات الصناعة التحويلية من ١٠,٥ ٪ الى ١٥,٩ ٪ فقط واستمر ذلك في الثمانينات .

ولحقت بالقطاع العام ضربات متتالية بدأت بسياسة تشهير واستخدام حجج البيروقراطية والشركات الخاسرة لتصفية الصناعات الوطنية ونقل ملكياتها للقطاع الخاص ورأس المال الأجنبى ، كما ظهرت سوق سوداء للعملة ، وأصبح هناك أكثر من سعر للدينار الجزائري ، وذلك لتحويل السياحة للخارج وشراء المستلزمات الاستهلاكية وفي مقدمتها السيارات الخاصة .

ولم يكن قطاع الزراعة أحسن حالا من الصناعة ، فالخطة الاقتصادية في السبعينات أهملت قطاع الزراعة وخصص ١٥ مليار دولار من مجمل استثمارات قدرها ٢٢٠ مليار دينار جزائري للزراعة .

وبينما كانت الحكومة تسيطر على ٣ مليون هكتار من أخصب الأراضي الزراعية منذ تركها الفرنسيون عند الاستقلال ، فان هذا القطاع الذى يحتكر ٧٥ ٪ لم يكن ينتج سوى ٢٠ ٪ من الناتج الزراعى .

وضاعفت الحكومة الاستثمارات الزراعية في خطة ٨٠ / ١٩٨٤ وأدخلت نوعا من الاستقلالية في تسويق منتجات القطاع العام حتى تستفيد من أسعار السوق ، وجاء قانون اعادة تنظيم مزارع القطاع العام في ديسمبر ١٩٨٧ ليعطى لإدارة المزارع العمومية الاستقلالية ، ولكن تخفيف قبضة الدولة وتشجيع القطاع الخاص لم تؤد الى حل الأزمة ، وانما أدت الى ظهور « شريحة جديدة » استفادت من تلك الاجراءات وساهمت في زيادة حدة الاستهلاك الترفى نتيجة دخلها غير الطبيعى . . رفض جدولة الديون لأسباب سياسية ومأزق الانفجار السكاني :

اعتبر خبراء الشئون الجزائرية في المصارف الأوروبية

التنمية والتخطيط ، وكانت تغلب عليه الفوضى والغموض ، وعادة ما كانت تستثمر أمواله في مشاريع قصيرة المدى دون الأخذ في الاعتبار النوعية ، وعلى هذا الأساس قرر ادماجه في الاستراتيجية الاقتصادية الشاملة .

والحقيقة انه لم يكن من السهل على الرئيس الشاذلي بن جديد اجراء تغييرات سريعة وجذرية في مختلف القطاعات الاقتصادية لوجود فئات تتحكم في ادارة هذه القطاعات تعارض الاصلاحات التي ينادى بها الرئيس بن جديد بدعوى انها تحمي « المكتسبات الثورية » التي تحققت في عهد الرئيس الراحل بومدين .

لقد نشبت صراعات خطيرة بين قادة « جبهة التحرير » الا أنه تم تطويقها داخل النظام السياسي ، ويتعلق الأمر هنا بالاختيارات الاقتصادية والاجتماعية « هل يجب بناء اشتراكية على النمط البومديني ، أو اشتراكية حرة ومتحررة والتي يحاول بن جديد أن يفرضها ؟ » .

ومن ناحية أخرى ، فقد ازداد الصراع حدة بين العسكريين عندما حاول بن جديد تحسين العلاقات بين الجزائر والمغرب والبحث عن حل مرضي للطرفين حول نزاع الصحراء الغربية ، وفيما يتعلق بهذه المسألة فإن معارضي بن جديد (جبهة التحرير) يهتمونه بأنه يريد نحتيم الثورة الجزائرية نفسها .

أن الديناميكية السياسية للجزائر منذ استقلالها ، تميزت باستقرار النظام السياسي ، مع تركيز السلطة بين أيدي جماعة صغيرة من الأفراد وضعوا في مؤسسات ذات امتياز .

في عهد بومدين لم يتغير الأمر الا قليلا كما كان عليه في عهد بن بيللا ، الا أن النخبة المسيرة عرفت تحولا جذريا منذ عام ١٩٨٠ سنة واحدة بعد تولي بن جديد رئاسة الجمهورية .

أن النخبة السياسية داخل مؤسسات الدولة شهدت انقلابا ملحوظا . فالانتخابات التي أعدت بطريقة دقيقة جدا خصوصا تلك المتعلقة بالجماعات المحلية (١٩٨٣) أو الخاصة بالولايات (١٩٨٣) أو تلك الخاصة بالجمعية الوطنية (١٩٨٢) واعادة انتخاب الرئيس (١٩٨٦) كل هذه الانتخابات اعطت النتائج التي كان يتطلع اليها بن جديد ومؤيدوه ، الا أنها لم تستطع تنحية « المعارضة الداخلية » في المجالس العليا لجبهة التحرير الجزائرية .

لقد أعيد انتخاب بن جديد في شهر ديسمبر ١٩٨٦ بعد الضغط الكامل للجيش (الجيش الوطني الشعبي)

قوة العمل ، مما ضاعف من أزمة البطالة والأزمة الاجتماعية الى حد كبير فهناك اعداد كبيرة من خريجي الجامعات والمعاهد الجزائرية لم تستطع سوق العمل في الأعوام الاخيرة أن تستوعب منهم سوى نسبة قليلة ، وهذا يرجع بالدرجة الأولى الى الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها الجزائر وكذلك النمو السكاني الكثيف ، وسوء البرمجة والتخطيط ، والنقص في مجالات التكوين المهني مما أدى الى تهميش الكثير من خريجي الجامعات والمدارس .

مرحلة المراجعة :

عندما تولى الرئيس الشاذلي بن جديد الحكم اثر وفاة الرئيس بومدين عام ١٩٧٩ اختلف المراقبون السياسيون حوله ، فمنهم من رأى أن القيادة الجديدة ستبدأ في بناء جزائر ثانية معتمدين على تصريحات وخطب بعض المسؤولين من بينهم الرئيس بن جديد نفسه ومن ضمنها اطلاقه شعارا مفاده ، انه لا بد من استغلال الثروات الزائلة ، ويقصد بها البترول والغاز لدعم قواعد الثروات الدائمة ويقصد بها الزراعة ، كما كانت تصريحاته تحت على تأمين احتياجات المواطن الضرورية مثل السكن والنقل وتوفير المواد الغذائية واصلاح التعليم وهذا الاتجاه يختلف نوعا ما عن اتجاه سياسة بومدين الذي كان شغله الشاغل هو التصنيع حيث كانت معظم موارد البترول والغاز تنفق عليه ، بينما كانت المرافق العامة شبه مهملة . الا أن البعض الآخر من المراقبين استبعد هذا الاتجاه ، ويرى أن الجزائر في عهد الشاذلي بن جديد كانت مقبلة فقط على مرحلة مراجعة ، وليس تراجعاً بحيث تدعم في هذه المراجعة الايجابيات وتعالج السلبيات .

الصراع السياسي والمرحلة الحرجة :

والواقع ان المرحلة التي تولى فيها الرئيس بن جديد السلطة كانت مرحلة حرجة بالنسبة للجزائر ، فقد كانت العناصر البومدينية مثل يحياوي وعبدالسلام بلعيد ، وعبدالعزیز بوتفليقة ، مازالت قوية داخليا واقتصاديا وخارجيا وأمنيا .

وبعد أن تخلص بن جديد سياسيا من يحياوي وبو تفليقة ، كان أول صدام له بالجهاز الأمني الطموح ، وقد نجح الرئيس الشاذلي وذلك بفضل سمعته الجيدة في تقليص نفوذ الجهاز الأمني ، أما بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الضخمة ، فقد قرر ايقاف خطة التصنيع الثقيل والتركيز على الصناعات الاستهلاكية والخفيفة وابعاد جيش من التكنوقراط وعلى رأسهم عراب الصناعة الجزائرية عبدالسلام بلعيد ، كما أقر ان القطاع الخاص حليف أساسي للقطاع العام وعمل على تشجيعه ، ففي نظره ان هذا القطاع لعب في الماضي دورا هامشيا في عملية

توجهاتهم الفكرية التي كانت قد بدأت تتكون ، وكان واضحا أن الفكر الماركسي كان الأكثر استقطابا للشباب عامة ، ولطلبة الجامعات خاصة ، الذين بدأوا يفتتحون على مبادئ الاقتصاد السياسي (الماركسي) ولم يؤد هذا الاستقطاب الى صدام حاد أو عنيف مع الاتجاه الاسلامي الذي لم يكن من الممكن تسميته بتيار اسلامي وان لم يخل الأمر من بعض المناوشات في أروقة الجامعات ، الا أنه يمكن القول ان تيارا ما ، لم يكن قد تبلور بشكل واضح ومحدد في هذه المرحلة ولم يتعد الأمر بعض المظاهر التي كانت بمثابة ارهاصات تعبر عن بعض الاهتمامات العامة وبداية للانفتاح على التيارات الفكرية .

والقضية التي أثارت التساؤل هي : هل كان لاحداث العنف في الجزائر أي بعد سياسي ؟ وهل كانت حركة احتجاج منظمة أم كانت انفجارا تحت وطأة المعاناة الاقتصادية والاجتماعية دون أي ذبول سياسية ؟ الواقع أنه لا يمكن الحكم على ذلك خارج نطاق التجربة السياسية المباشرة ، والملاحظة الدقيقة لما جرى ، والمعلومات المتصلة عن هذه الأحداث وفي غياب هذه المصادر لابد من اللجوء الى الافتراضات ، اما أن تتناسق منطقيا مع نفسها وفعليا مع الواقع فتحظى بالترجيح ، وإما أن تتناقض مع نفسها ومع أحداث هذا الواقع فتنتهي الى الرفض .

والحقيقة أنه من المؤكد أنه في المجتمع الجزائري معارضة للنظام ، أي معارضة شديدة لنظام الحزب الواحد ، الذي يشعر الكثير من الجزائريين أنه لم يعد مناسباً لطبيعة المرحلة ، ولابد للجزائر أن تتأثر بمحيطها المغربي في توجهه نحو صيغة « التعدد الحزبي » ولكن هل هذه المعارضة هي التي وقفت وراء الأحداث الأخيرة ؟ أم هي فئة أخرى من المعارضة تنتقد سياسة الدولة والحكومة بمجملها ؟ وهل تتمثل هذه المعارضة الأخيرة بالتيار الاسلامي السياسي أو الجماعات الأصولية كما تردد ؟ ثم ماذا أرادت المعارضة أن تحقق من وراء هذا التحرك والتوقف السريع ؟

بداية يمكن القول ان الأحداث لو كانت استجابة لمؤثرات من جماعات سياسية معنية ، لما أمكن للسلطة أن تحتويها بالسرعة التي تمت بها ، ولو كانت الجماعات الأصولية هي التي وقفت وراء الأحداث لما أمكن أن تنحسر خاصة وأن سوابق الحوادث تعزز الاعتقاد بأن الجماعات الأصولية هي الأكثر عنادا ، والأكثر صمودا وعنفا في عمليات المقاومة والاحتجاج ، والأكثر تحديا للسلطة .

لكن يجب الانسني أن السياسة الجزائرية تقوم على ثلاثة عناصر :

- ١ - الجيش الوطني الشعبي والذي يعتبر دائما الأقوى والأكثر تأثيرا في اتخاذ القرار .
- ٢ - النخبة الادارية المكونة من كبار التكنوقراطيين الذين تلقوا تكوينهم في عهد بومدين في أفضل المعاهد الفرنسية وفي الولايات المتحدة .
- ٣ - الحزب (جبهة التحرير) والذي تقلص تأثيره في عهد بومدين الذي جعل السلطة بين يديه ، أما النقابات (الاتحاد العام للشغالين الجزائريين) والشباب (الاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية) والمجاهدين (المنظمة الوطنية للمجاهدين) والمرأة (الاتحاد العام للمرأة الجزائرية) واتحاد الصناع التقليديين والتجار الذي أسس عام ١٩٨٣ ، كل هذه النقابات يعتبر وجودها رمزيا ، لأنها تابعة للحزب (جبهة التحرير) أما بالنسبة لاتحاد الطلاب الجزائريين ، فقد تم حله عام ١٩٧١ بعد احتوائه كلية من طرف (جبهة الملكية الاشتراكية) غير الشرعية والمنبثقة عن الحزب الشيوعي الجزائري الذي حل عام ١٩٦٢ -

التيارات الفكرية والممارسة السياسية في الجزائر :

إننا لو القينا الضوء على طبيعة المناخ الثقافي والفكري في الجزائر نجد أن الفترة التي انقضت بين حصول الجزائر على استقلالها وبين نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات لم تكن كافية لتأصيل حياة ثقافية فكرية ، إذ كانت الجزائر تخطو في مطلع السبعينات خطواتها الأولى نحو تكوين حياة ثقافية متميزة تعبر عن الهوية الثقافية في البلاد .. ومحصلة ذلك أنه في السبعينات لم تكن التيارات الفكرية قد تبلورت بشكل واضح حتى على صعيد الممارسة السياسية المباشرة ، فجبهة التحرير الوطني الجزائري لم تكن ذات صيغة ليبرالية أو ماركسية أو اسلامية ، كانت ذات خط اشتراكي عام لا يمكن تمييزه بين اشكال التطبيق الاشتراكي ، فلم يكن هناك من مرجع قادر على عملية التحليل أو التقييم والمراجعة لهذا التطبيق أو للتجربة ككل مما يمكن المؤسسة الحاكمة من مراجعة سياستها أو تطبيقاتها . والأهم من ذلك أن مشكلة الديمقراطية لم تكن مشكلة مطروحة في الجزائر بعد .. وربما تفسير ذلك أن الحاجة للديمقراطية لا تكون ملحة في مرحلة البناء والتشييد ، لكنها تصبح كذلك بعد استكمال « البنى التحتية » « والهياكل المؤسسية » واقترب أو حلول موعد جنى نتائج ما زرع في تربة الوطن من كفاح ومع ذلك ، فالشارع الجزائري كان يشهد بعضا من الإنتاج الذي مكن الجزائريين من التعبير عن

أن مابدا من فشل « الرؤية الاشتراكية » ووصول تطبيقها الى طريق مسدود وظهور الصعوبات الاقتصادية ، أعطى الفرصة للتيار الاسلامي ليعلن أن لا طريق امام الجزائر سوى التطبيق الاسلامي بعد أن ثبت أن التطبيق الاشتراكي والتطعيم الليبرالي ، فشلا في تحقيق اهداف المجتمع في الرفاهية والعدالة الاجتماعية .

٢ - شيوع المعاناة التي أساسها الركود الاقتصادي ومعدلات البطالة المرتفعة بالإضافة الى الغلاء ونقص السلع الأساسية مع فساد الادارة ، وانتشار اشكال الانحراف وظهور طبقة جديدة مستفيدة من السلطة وما أدى اليه ذلك من تفاوت طبقي وتدنى مستوى الخدمات التعليمية والصحية .. كل ذلك وفر للتيار الاسلامي السياسي الشرط الهام لبسط نفوذه واستقطاب الاعداد الضخمة من الشباب والجماعات التي خارج سوق العمل للانضمام للجماعات الاصولية التي تتعهد لهم بإقامة الدولة الاسلامية ومجتمع العدل والتكامل .

ومع ذلك ، فلا توجد مؤشرات تؤكد أن هذا التيار بحجمه مهما كان حاول أن « يتحرك بتنظيم لينقض على السلطة أو ليطيح بها خاصة وأن الدعوة التي ارتفعت في الأيام الأولى كانت تطالب الحكومة بالاستقالة » وبالتالي لم يكن مطلب التغيير الجذري واردا أو مطروحا ، وإذا كان الأمر غير ذلك ، فستحاول هذه الجماعات أن تجمع صفوفها وأن تنظم تحركها وأن تطرح برنامجا واضحا للتغيير أو تبدأ لتتحول اليه اشواك تقض مضاجع السلطة وتدفعها لاحكام قبضتها على مؤسسات الدولة مما سيدفع السلطة الى مزيد من الممارسة ذات الطبيعة الديكتاتورية .

اعلان الإصلاحات السياسية :

ان امعان النظر في توالى الخطوات التي تشهدها الجزائر الان يجعلنا نقول انها تبدو وكأنها تستفيق من كابوس طويل .. فما أن انقشعت غيوم الأزمة حتى أعلنت سلسلة من الإصلاحات والتعديلات الدستورية والتي مجرد اعلانها في حقيقته لهو اعتراف رسمي بأن اسباب الأزمة ادارية وسياسية واقتصادية في آن واحد . ففي العاشر من اكتوبر اكد الشاذلي بن جديد أنه سيمضي حتى النهاية في الإصلاحات السياسية والدستورية .. ثم اصدرت الرئاسة بيانا بهذا الشأن .. والبيان وان كان لم يحقق أمل البعض في « التعددية الحزبية » أسوة بتونس والمغرب ، الا أنه خطوة هامة حيث تضمن فصل (الحزب والدولة) وأنهى بذلك احتكار الحزب للسلطة والمؤسسات منذ ربع قرن ..

فالجماعات الاصولية لم تكن لها اليد الطولى في أحداث الجزائر ، ولكنها كذلك ، وبالقطع ، لم تكن غائبة تماما ... فمن ثوابت الأمور في بعض الأحيان أن الجماعات الاصولية تكون هي في أغلب الاضطرابات السياسية هي من يبادر الى اشعال الشرارة الأولى .. ومنبع ذلك أنها تكون أول من يتحسس نبض المواطن العادي وهي أكثر الجميع استجابة لمعاناته .. ومع تسليمنا بذلك ، الا أنه يجب الإشارة الى أن تحريك الأحداث بصورة منظمة يتوقف على مدى قوة هذه الجماعات ، وشيوعها ، وتحالفاتها مع قوى المعارضة الأخرى :

أن تبني العنف كوسيلة للتغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمناذاة بتطبيق الشريعة الاسلامية هو في الجزائر بدرجة ما كما هو في ارجاء أخرى من الدول العربية وهو يأتي نتيجة لانعكاسات « الصحوة الاسلامية » بالإضافة الى ظروف خاصة بكل قطر على حدة ساهمت في توفير البيئة المناسبة لانتشار هذا التيار . فلو أخذنا تونس على سبيل المثال ، فتجربتها السياسية كانت ذات طابع علماني ، وتجربتها الاجتماعية ذات طابع وضعي ... وبذلك وفرت مناخا وبيئة مناسبة لتكون تيارا اسلاميا سياسيا فما أن تفاقمت الأزمة الاقتصادية فيما عرف باسم « ثورة الخبز » حتى توفر السبب المعجل لتحرك هذا التيار مما أدى الى تبلور تيار معارضة قوى هو تيار الجماعات الاصولية .

في الجزائر نجد أن الجزائريين في غالبيتهم أصحاب « توجه اسلامي » موظف توظيفا سياسيا ، فقد حاربت الجزائر فرنسا مستمدة العون ومستندة الى هويتها الاسلامية ، ولم يقع الجزائريون في القصاص بين هويتهم الاسلامية ، وهو يتهم الجزائرية الغربية ، لكن البيئة التي لم تكن لتسمح بتيار اسلامي متطرف سمحت مؤخرا بوجوده للأسباب التالية :

١ - بسطت الدولة نفوذها على التوجه الاسلامي ، وتحكمت بهذا التوجه وادارته لحسابها مما مهد لنشوء التيار الاسلامي الرسمي الذي يعمل تحت مظلة الدولة الاسلامية ويرعاية منها وذلك لاحتواء التوجه الطبيعي للشعب الجزائري نحو الاسلام مما جعل هذا التيار سندا للسلطة يمنحها الشرعية الدينية والشعبية التي تحتاجها ، في حين أن التيار الاسلامي السياسي المتأثر بدرجة ما بالصحوة الاسلامية يمتلك في معظم الحالات رؤية معارضة لرؤية أنظمة الحكم القائمة في أقطار الوطن العربي مما يجعل منه تيار معارضة لاتييار مساندة ، الا

مساعدية ، حيث أضيفت مادة تحظر على كل من ينتمى أو كان ينتمى فى السابق الى أى تنظيم أو إتجاه سياسى غير جبهة التحرير ، أن يخطر فيها أو يتحمل مسؤولية سياسية أو نقابية فى المنظمات الجماهيرية .

٢ - السماح بالتعبير عن التيارات والحساسيات السياسية - سواء داخل حزب جبهة التحرير الوطنى ، وكان رئيس العلاقات الخارجية فى حزب جبهة التحرير عضو اللجنة المركزية فيه عبدالرزاق بوحارة قد نشر مقالا فى جريدة الجزائر « الأهداف » قبل عدة أشهر دعا فيه إلى أن يتم التعبير عن هذه التيارات خارج الحزب بواسطة « الجمعيات » التى كان قد بدأ بعض السياسيين القدامى بتقديم طلبات رسمية من أجل تشكيلها .

٣ - إلغاء إشراف الحزب على « الترشيحات الانتخابية » وفتح باب الترشيح أمام الجميع ، وهذا يعنى على أرض الواقع السماح للتيارات السياسية الرئيسية بالوصول الى داخل المجلس الشعبى الوطنى (البرلمان) ، ولكن كأفراد وليس كأحزاب .

٤ - تحرير النقابات من سطوة الحزب والتأكيد على استقلاليتها بشكل يضمن لها ديناميكية ودورا فعلا فى مراقبة الحكومة وفى انتقاد التيسير .

٥ - إعادة بناء حزب جبهة التحرير الوطنى على أسس ديمقراطية بحيث ينتخب جميع قياداته ، وفصل الحزب عن الدولة وتمثل ذلك فى تنازل الشاذلى بن جديد عن منصب الأمين العام لحزب جبهة التحرير .

والحقيقة أنه يمكن القول أن كل « الأوراق السياسية » قد أعيد خلطها فى الجزائر اليوم وتخرج جبهة التحرير الوطنى من أحداث أكتوبر الأسود كأكبر خاسر ، لأنها لم تعرف كيف تتوقع أو تحتوى الأحداث ويلبها الجيش كخاسر من الدرجة الثانية ، وفى كلا الحالىين فإن بن جديد يخرج رابحا لأنه رغب فى إبعاد الجيش عن السياسة ولأنه فضل الحد من صلاحيات حزب جبهة التحرير الوطنى ، وقد إتخذت بالفعل الترتيبات والاجراءات التى تمهد بخطوات الإصلاح وتمثل ذلك فى اجراء الاستفتاء فى ٣ نوفمبر وجاءت نتيجته ايجابية حيث أعلن ٩٢,٢٧ بالمائة من أصل ١٠,٥ مليون جزائري شاركوا فى الاستفتاء الشعبى على الاقتراح بإجراء إصلاحات سياسية فى التركيبة الحكومية الجزائرية - أيدوا الاقتراح الذى طرحه الرئيس الشاذلى بن جديد .

وبموجب مشروع التعديل الذى طرح فى الاستفتاء يعين رئيس الجمهورية رئيس الحكومة الذى يضع

وقد وجه البيان انتقادات حادة « لبيروقراطية » الجهاز الحزبى ودعا للتحرر منها ومن ضغوطها ، والاعتماد على طاقة الكفاح والتقدم الكامنة فى جبهة التحرير الوطنى فقط من أجل تنظيم الجبهة وجعلها قوة تحول وتغيير حاسمين ، تجند فعلا أغلبية القوى السياسية الوطنية ، وذلك ضمن منظور جديد لإعادة بناء وتأطير جبهة التحرير الوطنى على أسس جديدة ، على أن يستقطب المسار الجديد إجماع الأغلبية على مشروع مجتمع واحد وبرنامج عمل سياسى واحد يحافظ على المبادئ الأساسية ، ولكنه يسمح للاتجاهات والميول ، بأن تعبر عن نفسها بل يحتم عليها أن تفعل ذلك . كما ورد نص فى البيان الذى تضمن ١٢ بندا يقضى بضرورة ابتعاد عمل جبهة التحرير الوطنى فى مناهجة ابتعادا كليا عن مفاهيم ووضعيات مكتسبة وحقوق ممنوحة مسبقا وعن مفهوم الحزب المسير المتحمل مسؤولية أعمال الجهاز التنفيذى ونقائضه .

والحقيقة أن البيان لم يخلق الباب كليا أمام « التعددية الحزبية » حيث قال بالنص « إن السعى لتأصيل جبهة التحرير الوطنى لايرفض أن يؤدى تطور العمل السياسى فى القاعدة الى تعددية سياسية ، وبذلك يكون هذا التطور نتيجة عمل ديمقراطى فعلى يكفل الاستقلال والحريات ، ولايمس السلم الاجتماعى ووحدة الشعب والاستقلال الوطنى ، ومن ثم لايمكن بأى حال من الأحوال إقامة التعددية من البداية مع أوساط تطمع فى السلطة وفى الحصول على الامتيازات فى إطار ديمقراطية مظهرية تغذيها مزايده ديماجوجية واعتبارات فئوية » ومن ناحية أخرى فالبنود التى ضمنها بيان رئاسة الجمهورية تنسف الكثير من مواد الميثاق الوطنى ، الذى كان يمنح حزب جبهة التحرير الوطنى صفة قيادية لأجهزة الدولة التنفيذية ، كما يمنحه دورا رئيسيا فى تكوين المؤسسات التشريعية عن طريق احتكاره حق الترشيح وتزكية الترشيح اليها ، ويمكن تلخيص هذه الاصلاحات من حيث التغييرات الجذرية التى توجدها فى الحياة السياسية كالتالى :-

١ - فتح باب جبهة التحرير الوطنى على جميع التيارات السياسية والفكرية لتتخبط فيه وتمكينها من الوصول الى مستوياته القيادية العليا بواسطة الانتخابات وفى هذا نوع من العودة الى مشروع الحزب الذى وضعه بومدين ويحياوى بعد عام ١٩٧٦ والذى سمح بدخول عناصر شيوعية وإسلامية ولاتنتمى الى حزب جبهة التحرير . وكان هذا المشروع قد الغى كليا فى بداية عهد الرئيس الشاذلى بن جديد وعلى يد محمد الشريف

لابعاده ، منها أن حزب جبهة التحرير قد أصيب بالجمود والشلل في عهده ، ولم ينجح في ملء الفراغ السياسي والايدولوجي في الشارع السياسي ، وخاصة في أوساط الفئات المهنية والشباب والعمال . وقد تسجل هذا الفراغ بشكل كبير اثناء أحداث العنف ، كذلك كان « مساعدي » من بين معارضي خطة بن جديد الاصلاحية ، والشئ المؤكد أن « مساعدي » لم يكن الرجل المناسب لتحويل حزب جبهة التحرير الوطني الى جبهة تضم تيارات متباينة ، وهو الذي سبق أن ألغى مشروع بو مدين - يحياوى - في هذا المجال ، « فمساعدي » برز كزعيم للتيار المعارض للاصلاحات السياسية والاقتصادية والتنظيمية التي ينوى بن جديد القيام بها والتي يطالب الجزائريون بها وأصبح « مساعدي » بالتالى عقبة لا بد من إزالتها لتحقيق التغييرات المطلوبة في البلاد ، وهكذا تم اقضاء مساعدي وتعيين « عبد الحميد مهري » خلفا له كمستول للأمانة العامة لجبهة التحرير .

رياح التغيير في الجزائر :

لقد كانت الأحداث الأخيرة في الجزائر محطة هامة قبل المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير - حيث تمكن الحزب من خلال صياغة قراراته وتوصياته من تحقيق نوع من المرونة السياسية تتضمن الاعتراف بوضوح « بالرأى الآخر » وتسمح له بالحضور في الساحة السياسية كخطوة أولى ، وعلى المستوى الدستورى فيرجح أن يقع الفصل بين مؤسسات الحزب والدولة وسلطات كل منهما بإتجاه إفساح المجال أمام الكفاءات الوطنية . وإذا تم إقرار هذا الخيار ، فالراجح أن تأخذ بعض الوجوه المعروفة التي لاتعارض هذا الخيار مواقع مهمة في مؤسسات الدولة .

وعلى مستوى المعارضة ، فإن بعض التيارات السياسية وبعض الشخصيات مرشحة لأن تبلور برنامجها السياسى خلال الفترة القادمة للبروز في شكل سياسى أوضح .

وعلى أية حال فإن الرئيس الشاذلى بن جديد قد ربح معركة مهمة بحصوله في الاستفتاء الأخير على تأييد واسع لمشروعه الأول للاصلاح السياسى لكنه بحاجة لتعزيز نصره هذا في المؤتمر السادس للحزب وهو ماتحقق بالفعل ومجمل القول فإن ثوابت متعددة في الجزائر قد تغيرت بعد أحداث اكتوبر سواء على صعيد مؤسسة الحكم وأسلوبها في التعامل مع الشارع السياسى أو المناخ الجديد الذى بدأ يسود وتعبّر عنه الآن التحليلات والمناقشات التي تحتد أحيانا بين مؤيد ومعارض ومقتنع ومتشدد ، وبدأت ملامح التغيير في الحياة السياسية في

برنامج حكومته ويعرضه على الجمعية الوطنية ويكون مسئولا أمامها .

كذلك فإن رئيس الحكومة سيعفى من المسئولية المباشرة أمام رئيس الجمهورية ويكون مسئولا أمام « الجمعية الوطنية » ويمنح المشروع الخاص بتعديل الدستور الذى شمل ١٩ مادة صلاحيات للجمعية الوطنية من خلال عدم موافقتها على برنامج الحكومة ومتابعتها حيث أكد أنه في حالة عدم موافقة البرلمان على برنامج الحكومة للمرة الثانية يقدم رئيس الحكومة استقالة حكومته ويحل الجمعية الوطنية وتنظم انتخابات تشريعية .

ونص مشروع التعديل على صلاحيات جديدة لكل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والمجلس الوطنى الشعبى ، كما يخول المشروع صلاحيات رقابية أوسع للمجلس الوطنى حيث تجرى مناقشة عامة للبرنامج المقدم ويمكن لرئيس الحكومة أن يكيف برنامجه في ضوء هذه المناقشة ، ويمكن استدعاء المجلس الشعبى الوطنى للاجتماع في دورة استثنائية بمبادرة من رئيس الجمهورية أو بطلب من ثلثى أعضاء المجلس أو من رئيس الحكومة ، ويمنح مشروع التعديل كلا من رئيس الحكومة وأعضاء المجلس الوطنى صلاحية المبادرة بتقديم مشاريع القوانين وتكون اقتراحات القوانين قابلة للنقاش اذا قدمها عشرون نائبا .

ولرئيس الجمهورية فيما بين دورتى المجلس الشعبى أن يشرع بأمر بناء على اقتراح من رئيس الحكومة وتعرض الحكومة النصوص الصادرة بهذه الكيفية على المجلس الشعبى في أول دورة لاحقة ليوافق عليها . كما يمكن للمجلس الشعبى الوطنى بناء على طلب من رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة أو رئيس المجلس أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية ويمكن عند الاقتضاء أن تفضى هذه المناقشة الى إصدار لائحة من المجلس الشعبى الوطنى يبلغها رئيسه لرئيس الجمهورية .

إبعاد « محمد شريف مساعدي » :

إن إيقاع الأحداث في الجزائر يزداد سرعة حتى يشعر المرء بأن هناك سباقا مفتوحا مع الزمن .. هذا السباق الذى تجسد بالمسارعة بإبعاد السيد « محمد شريف مساعدي » مسئول الأمانة الدائمة للحزب الحاكم ، والذى ظل أحد أهم الشخصيات السياسية في الجزائر .

وإذا كان إبعاد « مساعدي » قد تم إستجابة لمطالب بعض شرائح الرأى العام ، فإن هناك أسبابا عديدة

إستمرارية نظام الحزب الوطنى ، ولكن مع تعدد الآراء ، كما أكد الشاذلى بن جديد أنه قد يطالب فيما بعد بإجراء استفتاء على نظام الحزب الواحد الذى ينفرد به حزب جبهة التحرير منذ الاستقلال فى عام ١٩٦٢ ، وفى تطور آخر أوضح المهري الرجل الثانى فى الجزائر أنه يمكن السماح بالتعددية فى غضون بضعة أعوام واستبعد التحول فى الوقت الراهن إلى نظام تعدد الأحزاب ، على أن أهم التطورات التى نجمت عن المؤتمر السادس للحزب هو ما أعلنته اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطنى بإختيار الرئيس الشاذلى بن جديد كمرشح للحزب خلال انتخابات الرئاسة التى أعلن أنها ستجرى فى ٢٢ ديسمبر . ولاريب أن هذا الاختيار يضيف دعما جديدا لمركز الرئيس بن جديد خلال المرحلة القادمة فى مواجهة كافة القوى والاتجاهات على الساحة الجزائرية .

وفى إطار الإصلاحات التى قررها مؤتمر الحزب السماح للمنظمات والاتحادات المهنية أن تمارس نشاطها فى إطار الاستقلالية التامة ، ولكن جبهة التحرير خصصت عددا من المقاعد (٢٧ مقعدا) فى اللجنة المركزية لهذه المنظمات . وذكر أن اللجنة المركزية للجبهة التى تم انتخابها تضم حوالى مائة وخمسين عضوا من بينهم أغلب الأعضاء القدامى فى اللجنة المركزية السابقة ، ومن ناحية أخرى فقد أعيد انتخاب « محمد شريف مساعدي » و « أحمد طالب الأبراهيمي » ، عضوين فى اللجنة المركزية الجديدة ، وذكر المهري أن قانون الجبهة الجديد لا يتضمن وجود مكتب سياسى مثلما كان موجودا فى الحزب السابق .

وأخيرا .. يبقى الأمر مرهونا بتطورات الساعة ومدى عمق التغييرات التى تشهدها الساحة السياسية فى الجزائر . ولعل الرئيس بن جديد أراد أن يكرس التغيير العميق عندما أعلن فى كلمته فى المؤتمر « أن الإصلاحات الدستورية التى طرحها على الشعب الجزائرى هى تحولات ديمقراطية حقيقية وليست رد فعل على الاضطرابات التى شهدتها الجزائر مؤخرا » .

وعلى كل .. وأيا كانت مصداقية النوايا .. فإنه لا يمكن إلا أن يصح الصحيح ، وتمضى حركة التاريخ قدما على أرض المليون شهيد ، لتفرض على الشعب الجزائرى الوقوف بحزم أمام من يريدون النكوص الى الوراء بآمال الشعب وتطلعاته .

الجزائر من خلال وسائل الاعلام والصحافة وإتسعت مساحة النقد وإعادة التقييم وشرعت فى نشر أنباء الاجتماعات والبيانات الخاصة بجماعات ومنظمات مهنية لم تكن تجد طريقها للنشر من قبل .

وقد تواكب الاعلان عن تحسين الأجور وإتخاذ الحكم لخطوات متتالية للإصلاح الداخلى وطرح برنامج عاجل للإصلاحات الاقتصادية وإختيار الشخصيات الجديدة من مؤيدى هذا الاتجاه ، تواكب مع تكليف السيد قاصدى مرباح بتشكيل حكومة جديدة أعلن أنه سيختار أعضاءها من ذوى الكفاءة والأمانة وأكد أن حكومته الجديدة سوف تقوم بصياغة الإصلاحات الجديدة وتقديمها الى الجمعية الوطنية الجزائرية .

والواقع أن رئيس الحكومة الجديدة شخصية ذات إمكانيات متعددة أثبتت جدارتها فى أكثر من مجال من إدارة جهاز الأمن السياسى ، الى المجال الزراعى ، وهو بحق يعد رجل المرحلة الراهنة فى الجزائر لأنه خير من يجسد حالة السعى الدائب للإصلاح ، فهو شخصية مثالية لانجاح مشروع الليبرالية الاقتصادية الذى يريده الشاذلى بن جديد ، كما أنه الشخصية النموذجية لإعادة النظام إلى البلاد ، إنه الأفضل لاحتواء الانفتاح السياسى بشرط أن يبقى فى ظل الحدود التى لاتعرض النظام للخطر ، فرئيس الحكومة الجديد يستطيع أن يقدم ضمانات للتيارات اليسارية الجزائرية بأن الإصلاحات لن تصل إلى حد إعادة النظر فى جوهر السلطة ، كما أنه يستطيع أن يحتوى الميول للتمرد لدى العسكريين المخلصين للحقبة البومدينية داخل الجيش فضلا عن أنه أظهر قدرة أكيدة على إخماد أزمة أكتوبر فى منطقته القبائل فى السنة الماضية .

وتحقيقا لتوجيهات النهج الإصلاحى الجديد فى الجزائر أكد المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطنى خلال اجتماعاته فى ٢٧ نوفمبر .. على أن التغييرات والإصلاحات التى تتم فى الجزائر تأتى فى إطار احترام وحدة الشعب والوطن ... وفى ظل إعتقاد النظام الجمهورى للحكم .. واحترام الحريات الأساسية للإنسان وإستقلال البلاد ، وتمثلت أهم الإصلاحات التى أقرها المؤتمر فى السماح والعودة بالحزب إلى أصوله الأولى « كجبهة عريضة » تضم إتجاهات مختلفة فى الرأى ، ونلاحظ فى هذا المجال أن المؤتمر أكد على



دول الأندوجو .. من التعاون الوظيفي الى التنسيق السياسي

جوزيف رامز أمين

ساهم في تعزيز العلاقات بينهم ، كما اعطى العضوية الدائمة لكل من بوروندي ، تنزانيا ، رواندا ، مما يعطى المجموعة قوة دفع أكبر في التباحث المشترك بعد ان أصبح كل اعضائها عاملين وهم « مصر ، السودان ، زائير ، افريقيا الوسطى ، أوغندا » ويمثلون الأعضاء الأصليين بخلاف الثلاثة أعضاء المشار اليهم ، وكانوا يحضرون من قبل بصفة مراقب ، فضلا عن ذلك ، فقد اتخذ هذا المؤتمر عددا من القرارات البناءة في كثير من مجالات البنية الأساسية ، خاصة الطاقة والمواد المائية والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية وتحسين شبكة الطرق ، بالتعاون مع اتحاد الطرق الافريقية « حديث النشأة » والذي تتولى مصر رئاسته ، وكمثال عملي لذلك تطرق التفكير نحو اقامة خط حديدي من القاهرة - الخرطوم - ، الخرطوم - كمبالا .

كما رحبت المجموعة ايضا ببروتوكول التعاون الموقع بين مصر وزائير في يونيو ١٩٨٧ م كنموذج للتعاون بين دول « الأندوجو » حيث يتم خلاله تصدير الطاقة من زائير الى جميع الدول الافريقية من خلال الربط بين خزانى البلدين « اسوان - أنجا » . بدأ الاتجاه ايضا نحو التعاون مع بعض المنظمات الاقليمية الاخرى المتداخلة معها بعض دول « الأندوجو » ، مثل منظمة حوض نهر كاجيرا ، الذي أنشئ منذ ١٠ سنوات وتتداخل فيه حدود ٤ دول مشتركة هي « تنزانيا ، أوغندا ، بوروندي ، رواندا » ، وهذا من شأنه تقوية الصيغة العملية للتجمع ، من خلال التفكير في اقامة مشروعات مشتركة بين المجموعتين .

بدأ التفكير كذلك في زيادة التبادل التجاري بين مجموعة دول الأندوجو ، وازالة العوائق التي تعترض هذا السبيل وايضا دعم التعاون في مجال الاعلام ، والثقافة ، والأحزاب السياسية ، والمنظمات المهنية والنقابات والجامعات ، فيما بينهم والاتجاه نحو حماية

في أن تحسن العلاقات السياسية بين دول حوض النيل ، من شأنه أن يلعب دورا هاما ومؤثرا في تقوية أواصر التعاون الاقتصادي ،

لاشك

والفنى فيما بينها ، وفي عملية تنظيم الاستفادة بمياه النهر لصالح جميع تلك الدول ولكن هذه العلاقات يشوبها مشاكل عديدة ، نتج بعضها بفعل الاستعمار وهي الخاصة بمشاكل الحدود وجذور الحروب الاهلية في دولها ، وبعضها نتاج ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية مشتركة كمشكلة اللاجئين والمشاكل الناتجة عن القبلية ، أما الآخر منها فهو يعود الى اختلاف التوجهات السياسية والأيديولوجيات ، وبالتالي المصالح مما يؤثر بالتالى على وحدة هذه المجموعة .

وإذا كان تجمع « الأندوجو » الذى يمثل الارهاصة الاولى لفكرة تجمع كل دول حوض النيل معا قد نشأ بعيدا عن متاهات السياسة والأيديولوجيات حسبما نص على ذلك ميثاق المجموعة الموقع عليه في كينشاسا سبتمبر ١٩٨٤ م .. فان الامر مازال بحاجة الى توافق الارادات السياسية لمجموعة دوله لكى تعزز المكاسب التى جناها هذا التنظيم ، وتحقق بدءا من مؤتمر الخرطوم اغسطس ١٩٨٣ ، وحتى مؤتمر القاهرة ٢١ اكتوبر - ٢ نوفمبر ١٩٨٨ وذلك مروراً بكينشاسا مرتين عامي ١٩٨٤ ، و ١٩٨٧ ، والقاهرة مرة اخرى سابقة جنيف عام ١٩٨٥ .

اهمية مؤتمر القاهرة الأخير

من أهم الايجابيات التى تمت خلال انعقاد هذا المؤتمر ٢١ اكتوبر - ٢ نوفمبر ١٩٨٨ هو تبلور الأندوجو كمفهوم للتكامل ، بحيث أصبح الأمر مهياً لتنشيط التعاون بين الدول المنتمية للمجموعة ، وقد أتاح المؤتمر لأعضائه فرصة طيبة للتشاور الجماعى ، والثنائى مما

بتدخل كل دولة منهما في شئون الاخرى . على ان بارقة أمل قد بدت في احتواء هذا النزاع الأخير نتيجة رغبة القوى الكبرى في احتواء بعض المشاكل الاقليمية لتضمن استقرارا معيناً في المناطق الهامة ، ومنها منطقة القرن الافريقي ، بصورة تؤمن مصالحها ، وقد كانت هذه وجهة نظر الزعيم جورباتشوف خلال زيارة منجستو « الرئيس الاثيوبي » للاتحاد السوفيتي في يوليو ١٩٨٨ الماضي حيث تحدث معه عن ضرورة اجراء تسويات سياسية في المنطقة يكون من شأنها التوصل الى حل عادل في النزاع القائم بين متمردى ارتيريا وسلطات أديس أبابا ، فيما يمثل نوعاً من الضغط عليها لحل المشكلة الارتيرية التي منحتها اثيوبيا حكماً ذاتياً من خلال البرلمان الاثيوبي « الشنجو » في سبتمبر ١٩٨٧ ، بينما تريد هي الاستقلال ، وقد اثر هذا فيما بعد على توجهات اثيوبيا الداخلية والخارجية بهذا الخصوص .

كذا الأمر بالنسبة للسودان ، الذي اشتركت مؤخراً في محادثات جرت بأديس أبابا بخصوص الجنوب ، واشترك فيها محمد عثمان الميرغني زعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي السوداني ، كممثل للحكومة السودانية ، وبصحبه عديد من المسؤولين السودانيين وممثلي الأحزاب ، وجون جرانج زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان ، لوضع خطة لاقرار السلام في منطقة الجنوب السوداني ، تم التوقيع عليها بالفعل خلال نوفمبر ١٩٨٨ الماضي ، وتتضمن وقف القتال والسعي لانعقاد المؤتمر الدستوري ، بما يتضمن صالح جميع الاطراف ، ولم يبق سوى حسن النوايا لاتمام هذا الاتفاق .

ومما يؤثر بالسلب ايضاً على سلامة العلاقات السياسية بين مجموعة هذه الدول هو مشاكل اللاجئين والنازحين بين هذه الدول وبعضها ، نتيجة الظروف السياسية ومشاكل الجفاف والفيضانات ايضاً ، وقد نزح للسودان من اثيوبيا خلال عامي ١٩٨٦/٨٥ حوالي ٢٠٠ ألف لاجيء من المحتمل عودتهم لبلادهم بسبب ظروف الفيضانات والسيول بالسودان التي ارغمت حوالي ٥٠,٠٠٠ سوداني على اللجوء لاثيوبيا خلال الفترة من فبراير - ابريل ١٩٨٨ بسبب الجوع والجفاف والحرب الدائرة في الجنوب السوداني وقتذاك .

ايضاً اوغندا لها مئات الآلاف من اللاجئين الى السودان نزح منهم حوالي ٢٣٢,٠٠٠ خلال الفترة من ١٩٨٢/٨٠ ، وبدأ الآخرون في العودة إلى بلادهم .

على أن هذا لايعني أن جميع دول حوض النيل يشوبها التوتر في علاقاتها ، فهناك علاقات تاريخية لمصر مع السودان ، وكذلك علاقات قوية لكينيا مع تنزانيا ، ومع

البيئة بصفة عامة في كل هذه الدول . فضلاً عن هذا ، فقد حمل المؤتمر هذا العام دلالة خاصة ، حيث أكد من جديد ضرورة اتفاق هذه الدول فيما بينها على حل مشكلاتها الاقتصادية الحادة سوياً ، والتي تتمثل في موجات الجفاف الافريقي المستمرة التي زادت حدتها في حقبتى السبعينات ، والثمانينات ، وتسببت في هلاك ملايين البشر ، وعانى منها بشكل ملحوظ كل من اثيوبيا ، والسودان .

وإن كان الفيضان العالي هذا العام قد أتى بشدة فأغرق المدن ، والقرى كما حدث مع السودان فهو لا يجب أن يثنى العزم بالنسبة لمجموعة الأندوجو عن محاولة التنسيق الزائد فيما بينها لتحقيق الاستفادة القصوى بمياه النهر ، وتقليل الفاقد منه « والذي يقدر بـ ٣٦ مليار م^٣ ، والتطلع الى المستقبل من خلال التكاتف لاقامة مشروعات مشتركة فيما بينها ، وخاصة مع زيادة الحاجات الفعلية من المياه في تلك الدول نتيجة زيادة السكان وعملية استصلاح الأراضي » وقد قدرت حاجات مصر الزائدة لوحدها في المياه بنحو ٢٠ مليار م^٣ حتى عام ٢٠٠٠ ، مما يعنى ضرورة التحرك السريع مع هذه الدول .

دور العلاقات السياسية

وقد يعوق هذا التحرك بعض الصعاب نتيجة التوتر في العلاقات السياسية بين مجموعة دول « الأندوجو » ذاتها ، كما حدث على سبيل المثال من نزاع مسلح بين أوغندا وكينيا أواخر ١٩٨٧ ومن اهتزاز في طبيعة العلاقات بين رواندا وبوروندي نتيجة المشاكل القبلية اغسطس ١٩٨٨ ، ومن الجمود الذي يصيب علاقات زائير مع تنزانيا حالياً نتيجة اختلاف التوجهات السياسية والمصالح ، وهو الأمر الذي انطبق ايضاً على علاقات زائير مع بوروندي في فترة حكم رئيسها السابق باجازا ، بحيث انتهى المطاف بالرئيس موبوتو الى مساندته للانقلاب الاخير الذي وقع في بوروندي واطاح بباجازا في سبتمبر ١٩٨٧ .

كما أن التعاون بين دول حوض النيل برمتها ، من الممكن أن يتأثر نتيجة التأزم في ذات العلاقات السياسية ايضاً ، بين دول تنطوي تحت مجموعة الأندوجو ، ودول نيلية اخرى لم تنضم بعد للأندوجو ، وهذا يتضح بشكل ملحوظ من علاقات السودان بكل من اثيوبيا وكينيا ، والتي ترجع اساساً الى مشاكل متعلقة بالحدود التي رسمها الاستعمار متعمداً بث الفرقة ، أو من نتيجة الحروب الاهلية التي شهدتها السودان في جنوبه ، واثيوبيا في شرقها وارتباط هذه الحروب الى حد معين

وكانت مصر قد قامت بدورها لانتهاء النزاع الكيني - الأوغندي انطلاقاً من دورها الحريص على استقرار وأمن القارة الأفريقية ، شأنها في ذلك شأن ماتبديه مصر من جهود لاحتواء كافة النزاعات الأفريقية

وفضلاً عن هذا ، تحتفظ مصر بعلاقات مميزة مع زائير والتي كان من نتائجها ان قام الرئيس موبوتو بزيارة القاهرة في يناير ١٩٨٥م ، وفي مارس ١٩٨٧م أثناء انعقاد القمة الأفريقية المصغرة بالقاهرة هذا فضلاً عن علاقتها الجيدة مع تنزانيا .

أما أفريقيا الوسطى ، وهي من الدول المشتركة في تجمع الأندوجو ، رغم أنها ليست ضمن دول حوض النيل ، فعلاقتنا معها متميزة منذ عام ١٩٦٩ وهناك اتفاقيات بين البلدين خاصة في مجال الصحة ، وقد سبق ان قام الرئيس / أندريه كولنجبا بزيارة لمصر مرتين أحدهما في أبريل ١٩٨٤ ، الأخرى في يونيو ١٩٨٨ .

أما عن السودان ، فلا يخفى دور مصر المعروف بالنسبة لها ، لكونها من أوائل الدول التي سارعت الى نجدتها ، في أحداث السيول والفيضانات التي اجتاحتها بدءاً من أغسطس ١٩٨٨ الماضي ، حيث أقامت مصر ٤ جسور جوية متتابعة لنجدة أقاليم السودان المختلفة في الاقليم الشمالى وكردفان وغيرها استمرت حتى أكتوبر الماضي ، هذا فضلاً عن البعثات الطبية ، وتلك الخاصة بمكافحة الجراد وغيرهم ، وقد إمتدت المساعدات في مصر لتشمل الأحزاب ، النقابات ، وعديداً من طوائف الشعب مما يعكس أواصر العلاقة الحقيقية بين البلدين .

وفي مجال تنفيذ ميثاق الأخاء الموقع عليه بين البلدين ، قام د/ عاطف صدقي بزيارة للسودان في أكتوبر الماضي ، بالإضافة الى اجتماع اللجنة الوزارية المصرية - السودانية المشتركة بالقاهرة في نهاية نوفمبر ٨٨ الماضي ، وذلك دعماً للعلاقة الخاصة والمميزة التي تربط بين البلدين .

معوقات الأندوجو :

من أهم ما يعوق هذا التجمع هو عدم انضمام كل من أثيوبيا وكينيا اليه ، وذلك على الرغم من أهمية هاتين الدولتين المعروفة ، فأثيوبيا كما سبق الذكر تمتد مجرى النيل الرئيسى عبر الهضبة الاثيوبية بحوالى ٨٤ ٪ من جملة إيراده ، وكينيا معروف أنها طرف ثالث مع تنزانيا في بحيرة فيكتوريا مع تنزانيا وأوغندا في بحيرة فيكتوريا احد منابع النيل الرئيسية ايضاً . وأياً كانت الأسباب المطروحة من قبل الدولتين لعدم الانضمام ، وهي سياسية في معظمها ، كاختلاف المصالح أو الحذر ، أو العمل على التوازن في توجهات هذه الدول وتأثيرها في

الأخيرة وأوغندا ، وان كان يعوقها بعض الشيء تداخل الأمور فيما بين الدولتين نتيجة قرب الحدود بينهما ، وماتج عن هذا من وجود بعض القوى المعارضة لأوغندا في تنزانيا .

دور مصر في منطقة حوض النيل :

على أن معظم هذه الأحداث والصراعات لم تحدث بمنأى عن مصر التي سعت منذ بداية حقبة الثمانينات الى اعطاء هذه المنطقة أهمية مميزة ، ومن ثم كان الاتجاه نحو تحسين العلاقات مع أثيوبيا « المصدر الرئيسى لمياه النيل » ، وكان الرئيس مبارك قد التقى بالرئيس منجستو على هامش اجتماعات القمة الأفريقية بأديس ابابا عدة مرات ، حيث اتفق بعدها الرئيسان على دعم العلاقات بين بلديهما .

وقد كان من نتاج هذا توقيع بروتوكول للتعاون التجارى بين البلدين في يوليو ١٩٨٦ ، كما اسهمت زيارة كل من الرئيس الاثيوبى لمصر في ابريل ١٩٨٧ ، وزيارة الرئيس مبارك لأثيوبيا ومشاركته في احتفالات اعلان الجمهورية في سبتمبر ١٩٨٨ ، في زيادة قوة العلاقات بين البلدين في كافة المجالات ، وقد أعطى مصر هذا الوضع الفرصة لكي تقوم بعملية تقريب وجهات النظر بين كل من السودان وأثيوبيا بخصوص الخلاف الدائر بينهما . ومن المهم ان تتوالى الاتصالات والعلاقات مع أثيوبيا أملاً في دعم بنين مجموعة الأندوجو بإنضمام أثيوبيا اليها ، أما بالنسبة لكينيا فقد قام الرئيس مبارك بزيارتها زيارة رسمية ، خلال الفترة من « ٢ - ٤ فبراير ١٩٨٤ » ، وذلك ضمن جولته الأفريقية التي شملت وقتها كلا من زائير - تنزانيا ، الصومال فضلاً عن كينيا وقد ساهمت هذه الزيارة في زيادة فرص الالتقاء بين الدولتين المتفقتين في عديد من توجهاتهم السياسية وتقريب وجهات النظر بينهم ، وقد نتج عن هذا ، تشكيل اللجنة الوزارية المشتركة بين البلدين ، التي عقدت أول اجتماع لها في أواخر يوليو ١٩٨٧ ، حيث أكد اتفاق البلدين في عديد من الموضوعات السياسية والتعاون المشترك بينهما ، وخاصة بالنسبة للخبراء المصريين الذين يعملون في مجالات عديدة بكينيا .

وقد مهد هذا لزيارة الرئيس الكينى / موى لمصر خلال الفترة من ٢ - ٤ أبريل ١٩٨٨ ، والتي ساهمت في تقوية العلاقات بين البلدين ودفعها الى الأمام ، كما مارست مصر دور الوساطة في تخفيف حدة النزاع بين كينيا والسودان حول مشاكل الحدود بينهما وموقف كينيا من حركة التمرد السودانية ، وخاصة أن توتر هذه العلاقات من الممكن أن تجلب مشاكل تمس الأمن القومى المصرى ، جنوب الوادى .

معظم المشروعات وهنا يبرز «برنامج الأمم المتحدة للتنمية» الذي قامت مصر بالاتصال به ، وهو في سبيله لزيادة دول حوض النيل ووضع القصور الشامل للمشروعات على الطبيعة .. هذا بالإضافة إلى الاتحادات الأفريقية الفنية الأخرى .

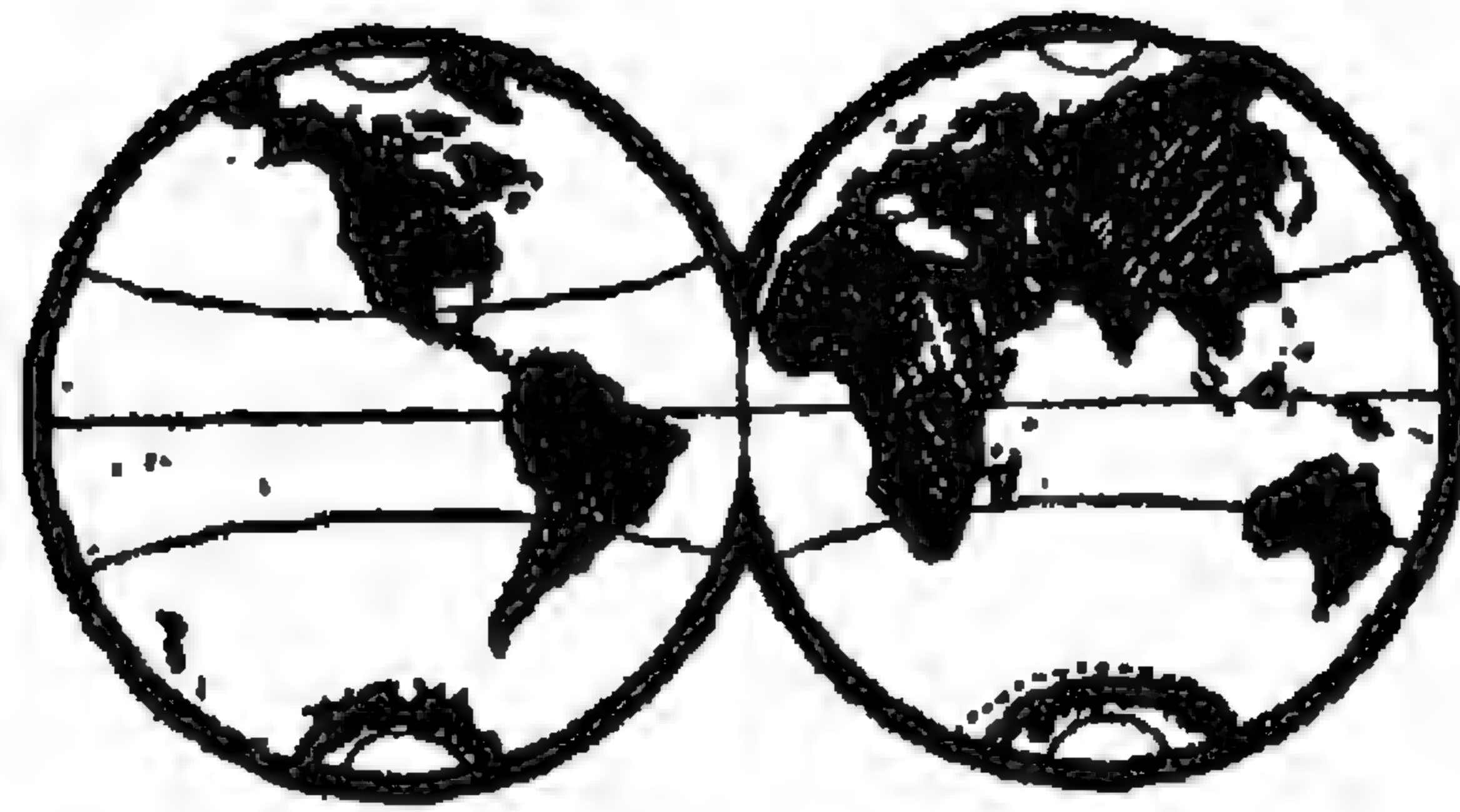
ثمة عوامل أخرى تعوق التكامل بين تلك الدول ، أهمها عدم التقارب في التركيب السكاني ، اللغوي ، والتاريخي ، والثقافي حيث أن هذه العوامل تحد من اتفاقيات التعاون فيما بينها ، وإن كانت اللغة السواحيلية قد برزت كلفة مشتركة بين دول حوض النيل إلا أننا نستبعد مصر والسودان لاستخدامهما اللغة العربية فضلاً عن عوامل عديدة أخرى بينهما للتكامل ، كذلك رواندا وبوروندي تجمع بينهما عوامل تقارب التركيب السكاني بدرجة كبيرة ، وغيرها من الأمثلة .

على أن دول الأندوجو يجب أن تنظر إلى مصالحها بصورة أكثر لتأثيرها فيما بينها ، وهذا هو سمة التكتلات الحديثة في عالم اليوم ، ويجب أن يصبح هذا التجمع هو الواجهة الحقيقية لاجتماع إرادة دول حوض النيل السياسية من أجل تنمية بلادهم وتحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي لهم جميعاً ، وبصورة تنبع أساساً من قوة العلاقات السياسية بينهم . □

منطقة شرق إفريقيا ، وعلاقتها بالدول الخارجية أو بالدول المجاورة ، وحيث أن تأخر كينيا في الانضمام مرتبط إلى حد كبير بانضمام أثيوبيا للمجموعة ، وعموماً فالخاسر نتيجة هذا الوضع هو دول حوض النيل كافة . ويمكن تفسير هذا الوضع إذا عرفنا أن أي مشروع إقليمي لن يبدأ العمل فيه إلا بعد موافقة كافة أطراف المجموعة ، وخاصة دول المصب وهي مصر والسودان ، ودول المنبع السبع الأخرى ، وأي مشروع في دول المنابع يجب ألا يضر بدول المصب ، كما أن هذه الأخيرة أيضاً « وحاجتها إلى مياه النيل أكثر » ملزمة بالعمل والتشاور ، والكل من الضروري أن يتفق ويناقش سوياً كافة التفاصيل الدقيقة قبل الإقدام على أي مشروع وفقاً لمبادئ القانون الدولي .

ومن أهم ما يعوق الأندوجو أيضاً ، هو أنه حتى الآن يعاني من افتقاره إلى دبلوماسية القمة وهي أنجح أنواعها لقدرتها على حل المشكلات والخلافات بين الدول على المستوى الرئاسي ، نظراً لتركز صنع القرار واتخاذها في أيديهم .

وفضلاً عن ذلك ، هناك نقص الإمكانيات المالية لاتمام المشروعات الخاصة بالأندوجو وحاجته إلى المشاركة الدولية والإقليمية ، وكذلك إلى إبداء الرأي الفني في





عمليات دفن النفايات بأفريقيا

خالد زغلول

ما بين ١٠ و ١٥ ٪ فقط من المخلفات الأوروبية الخطرة تستخدم مرة أخرى ، وتوزع الكمية الباقية كالآتي : ٦ ٪ في الأرض أو البحر ، ٨ ٪ للاستخدام الطبيعي الكيميائي لتتقية هذه النفايات ، ٨ ٪ تستخدم في الأعمال البحرية ، وما بين ٥٠ ٪ و ٧٠ ٪ هي الكميات التي يجب التخلص منها وتحتاج الى ١,٢ مليار دولار تدفعها الدول الأوروبية .

وسوف نتعرض في هذا التقرير بالتعريف بالنفايات السامة والنوعية وطرق الأمان لدفعها ، ثم للأسباب المختلفة التي جعلت الدول الصناعية الكبرى والشركات تلجأ الى عمليات نقل ودفن النفايات خارج اراضيها بشكل عام ، وأفريقيا بشكل خاص ، وكذلك الظروف والمبررات التي دفعت بعض الدول الأفريقية وبعض الأقارعة الأفراد للدخول في مثل هذه الصفقات وقبول دفن النفايات بأراضيهم ، وأخيرا لردود الفعل على المستويات الحكومية والشعبية والمنظمات الدولية والمواقف المختلفة من تلك العمليات .

النفايات السامة :

تتمثل النفايات السامة في مخلفات المصانع الكيميائية والمعدنية والالكترونية وكافة البقايا الصناعية السامة التي يصعب تدميرها أو حرقها ، وتحتوي هذه النفايات على مخاطر شديدة تضر بصحة الإنسان وسلامة البيئة ، ويعتبر اخطر هذه النفايات مايتصل ببقايا الزئبق والنيوديوم والقناديوم والانتيموان والديوكسين ، وتشمل الخطورة بقايا اخرى كبقايا الورنيش والدهانات ومشتقات المحروقات والقطران ، وتأخذ هذه النفايات اشكال مختلفة فمنها السائل ومنها مايكون على شكل رمال أو رماذ تبعاً للصناعات التي تنتجها ، وتكمن خطورة هذه النفايات في درجة السموم التي تبثها وفي قدرتها على احداث تلوث بيئي ، وفي العمر التلوثي للنفايات الذي قد

القارة الأفريقية خطرا جديدا يهدد

تواجه

سلامة اراضيها وصحة مواطنيها واجيالها القادمة ، حيث تكشف في الآونة الأخيرة العديد من عمليات دفن النفايات السامة والنوعية في اراضي القارة الأفريقية بطرق مشروعة وغير مشروعة ، وفي كل الأحوال فان دفن النفايات في افريقيا يتم بأساليب لاتراعى شروط الأمان مما يشكل خطورة بالغة على صحة البشر ، ليس في هذا الجيل فقط وانما على الأجيال القادمة ، وايضا تعرض اراضي القارة السمراء لخطر يهدد قدرتها على الإنتاج الزراعي والتعديني اللذين يمثلان العمود الفقري لاقتصادياتها ومما يزيد من خطورة الأمر انه لا يستطيع احد ان يجزم ان كل مناطق دفن النفايات في افريقيا محددة ومعلومة ، فكل يوم تتكشف حقائق عن صفقات ومناطق جديدة مما يؤكد ان المشكلة مازالت قائمة والخطر داهما .

وهناك دراسات تشير الى ان المخلفات الصناعية الخطرة تشكل ما بين ٢٠ ٪ و ٣٠ ٪ من اجمالي المخلفات الخطرة في العالم وقد انتجت البلدان الصناعية حوالي ٩٠ ٪ من اجمالي المخلفات الصناعية الخطرة في العالم ، اما الـ ١٠ ٪ الباقية فقد خرجت من الدول حديثة التصنيع والدول النامية ، وتتزايد المخلفات الصناعية الخطرة في العالم بنسبة ٣ ٪ سنويا ، وهو مايجعل مشكلة دفنها مشكلة متنامية بدورها . والجدير بالذكر هنا ان العالم ينتج حوالي ٤٠٠ مليون طن سنويا من النفايات الصناعية الخطرة ، منها حوالي ٣٠ الف طن نفايات نووية منخفضة ومتوسطة المستوى الإشعاعي ، وحوالي ١٠ الاف طن عالية المستوى الإشعاعي ، والكمية الباقية نفايات سامة خطرة تمثل بقايا المخلفات الصناعية . وفي تقرير لمنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) ان

١ - يتمثل الحاجز الإشعاعي الأول في احتواء النفايات في صورة مركبات صلبة عديمة الذوبان في الماء ، ويتم ذلك بتركيزها وتحويلها بخلطها بالسيلكا الى مركبات زجاجية صلبة لها خصائص تتحمل عوامل الضغط والحرارة والظروف الكيميائية المتواجدة في موقع التخزين النهائي .

٢ - أما الثاني فيتمثل في احتواء النفايات داخل اوعية خاصة من الصلب غير القابل للصدأ وذات سمك مناسب لتحمل الضغوط العالية مثل تلك الضغوط على الغواصات في اغوار المحيطات ، ولتوفير حماية اضافية ، ضد تآكل اوعية حفظ النفايات فان بعض الدول مثل السويد تتبنى فكرة تغليف هذه الاوعية بطبقة من الرصاص بسمك ١٠ سنتيمترات ، بالإضافة الى غلاف خارجي من مادة التيتانيوم بسمك ٦ ملليمترات .

٣ - تحاط اوعية حفظ النفايات في موقع التخزين داخل التكوينات الجيولوجية بطبقات مضغوطة من مواد الحشو والعزل والتي تمثل حاجزا اضافيا لمنع وصول المياه الجوفية للأوعية ، وتختار مواد الحشو والعزل من المواد الطبيعية والتي تتميز بثبات خواصها لفترات طويلة من الزمن والتي لديها القدرة على امتصاص المياه ومنع وصولها الى الاوعية وهذه المواد عادة من الطمي والطفلة والحصى والفضفور المجروشة .

٤ - تشكل التكوينات الجيولوجية المستخدمة في التخزين النهائي للنفايات حاجزا اشعاعيا هاما يمنع وصول الاشعاعات والمواد المشعة الى الإنسان سواء بالطرق المباشرة او غير المباشرة ، ويتم اختيار هذه التكوينات الجيولوجية طبقا لمعايير أمان دقيقة بعد دراسات جيولوجية وسيزمية مستفيضة ، وتختار التكوينات الجيولوجية المناسبة لحفظ اوعية النفايات عادة على عمق مئات الامتار لتكون بعيدة تماما عن القشرة الأرضية وبذلك نضمن ثبات واستقرار هذه التكوينات الجيولوجية عبر ملايين السنين .

اسباب لجو الدول الصناعية الكبرى والشركات لدفن النفايات بأفريقيا :

من المعروف ان اجراءات التخلص من النفايات بأنواعها المختلفة تكون ذات تكاليف مرتفعة للغاية ، كما انه لا يمكن الحديث عن أمان مطلق عند دفن النفايات حيث يظل احتمال تعرض أماكن دفنها لزلازل او لأي ظواهر طبيعية غير معتادة تبعث خطرها من جديد على البشر والبيئة بشكل مروع امر وارد الحدوث .

أن ارتفاع تكاليف الدفن الآمن للنفايات بالإضافة الى عدم توافر الأمان المطلق ، قد دفعا العديد من الدول

يصل الى مئات او الاف السنين ، وذلك اذا لم تعالج وتحفظ بشكل آمن او تركت في العراء . وسوف نضرب مثلا لانتاج النفايات السامة اذ ان انتاج سيارة واحدة وزنها ١٠٠٠ كيلو جرام يؤدي الى انتاج بقايا ونفايات سامة وزنها ٥٠٠ كيلو جرام موزعة كالاتي ٢٢٠ كيلو جرام نفايات معدنية ، ١٠٠ رمال ٢٠ مواد كيميائية ، ١٠ شحوم ، ١٠ دهانات ، ٤٠ اغلفة . وخلاصة القول هنا ان الصناعات المختلفة في الدول الصناعية الكبرى ينتج عنها نفايات سامة تشكل خطرا على الإنسان والبيئة ، والتخلص منها يحتاج الى معالجات كيميائية وصناعية وايضا الى طرق دفن آمن ، مما يجعل عمليات التخلص منها ذات تكاليف باهظة ، ولذا لجأت هذه الدول الى وسيلة ارخص وهي تصدير هذه النفايات الى الدول الفقيرة والى افريقيا بشكل خاص .

النفايات النووية :

تشمل النفايات النووية نفايات مناجم اليورانيوم ونواتج الانشطار الاشعاعي والمواد الاكسيندية واخيرا المواد المشعة (وهي تلك المواد التي تكتسب خاصية الاشعاع بتعرضها للنيوترونات المنطلقة اثناء الانشطار النووي مثل مكونات المفاعل النووي) ومن اهم خصائص النفايات النووية التحليل الاشعاعي والاشعاعات النووية الصادرة عنها والانبعث الحراري المصاحب لها ، وتصنف النفايات المشعة عادة من حيث مستوياتها الاشعاعية الى ثلاثة انواع ، المنخفضة والمتوسطة والعالية المستوى الاشعاعي ، كما ان هناك ايضا النفايات الغازية والسائلة والصلبة .

وتشكل النفايات بأنواعها المختلفة خطرا على الإنسان والبيئة مما يستلزم ضرورة التحكم فيها بدقة والتعامل معها بحذر والتخلص منها بأمان . وتعاني الدول الصناعية الكبرى من مشكلة التخلص من النفايات بأنواعها المختلفة وخاصة النووية فرغم انها الأقل حجما ولكنها الاكثر خطورة . اذ ان الدول الصناعية هي التي تمتلك صناعات ضخمة ومفاعلات نووية وصناعات معتمدة على الطاقة النووية .

كيفية دفن النفايات النووية بشكل آمن :

سنعرض بشكل موجز لكيفية دفن النفايات بصورة آمنة طبقا لحدود أمان تخزين او دفن هذه النفايات والتي تتم على اساس تعدد الحواجز الاشعاعية التي تمنع وصول الاشعاعات او المواد المشعة الى الإنسان ، واهم هذه الحواجز هي :

دفن النفايات بأراضيها تسوق العديد من الحجج والمبررات لذلك ، وتعتبر الظروف الاقتصادية السيئة التي تعاني منها هذه البلدان الأفريقية هي أحد المبررات ، وإذا كان من الصحيح أن الدول الأفريقية جنوب الصحراء تعاني من مشاكل اقتصادية طاحنة تصل حد الانهيار الاقتصادي الكامل في بعض الحالات ، وتصل حد تهديد وجود الدولة والأمة تحت وطأة المجاعة في حالات أخرى ، فإن الحل لا يكمن بأي حال من الأحوال في قبول دفن النفايات لاستخدام عائده في درء الانهيار الاقتصادي ، حيث لا يغني ذلك العائد ولا يضمن من جوع من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه في كل الأحوال لن يدرأ الانهيار الاقتصادي بقدر ماسيضعف إليه انهيارا في صحة البشر وسلامة القدرات الإنتاجية للأرض بما يزيد من تفاقم المشاكل الاقتصادية في النهاية . وسوف نتعرض بشكل سريع لمشاكل افريقيا الاقتصادية والتي دفعت البعض او تعللت بها بعض تلك الدول في قبولهم دفن النفايات بأراضيها كما انها كانت ايضا المدخل الذي تسللت به الدول والشركات الصناعية الى افريقيا .

المشاكل الاقتصادية في افريقيا :

ان طبيعة المشاكل الاقتصادية الهيكلية التي تعم القارة الأفريقية والناجمة عن عديد من العوامل المتشابهة مثل السياسات الحكومية في المجال الاقتصادي والاعتماد في التنمية على سياسات حفز التصدير التي تجعل تطور الانتاج والتنمية في افريقيا مرتبطا بأسعار سلع أولية ، ومرتبعا أيضا بالظروف الاقتصادية في الدول المستوردة وهي الدول الصناعية الكبرى غالبا ، كما يجعل الاحتياجات الاجتماعية المحلية غير مشبعة ، وقد تفاقم المشاكل الاقتصادية في افريقيا بسبب الجفاف والتصحر والجوع والقحط الذي حل بالقارة في الآونة الأخيرة مما اصاب القارة بنوع من الانهيار ، ليس الانهيار الاقتصادي فقط ، بل والانهيار السياسي والاجتماعي ايضا . واتضح معالم الانهيار الاقتصادي في ميادين عديدة وملامح متعددة اذ نجد انخفاض انتاجية الفرد زراعيا وصناعيا ، وعجزا شديدا في انتاج السلع والخدمات الأساسية ، وسيادة نوع من الفوضى في شبكات النقل والاتصال ، فضلا عن التدهور الكبير الذي اصاب شروط التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية عموما والدول الأفريقية خصوصا ، الأمر الذي اثر بدوره على صادرات تلك الدول والتي تتمثل في المواد الأولية والتي اصبحت اسعارها بهزة عنيفة نحو الهبوط مقابل التصاعد الملحوظ في اسعار الطاقة والسلع الصناعية والتي تمثل واردات تلك الدول . كل هذه

الصناعية الكبرى والشركات المنتجة لهذه النفايات الى البحث عن مدفن اقل تكلفة ويبعد الخطر عن اراضيهم . وقد وجدت ضالتها المنشودة في معظم البلدان النامية وعلى وجه الخصوص الدول الأكثر فقرا في القارة الأفريقية ويرجع السبب في ذلك الى :

١ - ان تكلفة الدفن الآمن للبرميل الواحد من النفايات تتراوح ما بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ دولار طبقا لنوعية النفايات ومدى خطورتها ، ولذا تلجأ الدول والشركات الى محاولات دفن النفايات في البلدان الفقيرة بدون مراعاة لشروط الأمان التي يتطلبها ذلك مما يقلل الى حد كبير تكاليف الدفن التي لا تتجاوز مائة دولار للبرميل ، ومن المنطقي أن الدول او الأفراد الذين يسمحون بدفن النفايات لقاء هذه المبالغ الضئيلة ينفقون جانبا محدودا منها على الدفن غير الآمن ويحتفظون بالجانب الأعظم كمقابل لقبولهم دفن النفايات .

٢ - تتميز شعوب البلدان المتقدمة بالوعي البيئي حيث تمثل جماعات حماية البيئة في تلك البلدان جماعات ضغط لها تأثيرها ، ونجد ان نشاط تلك الجماعات المضاد لعمليات دفن النفايات في بلادها ذا تأثير كبير يجبر الحكومات في بعض الأحيان على التوقف عن دفن النفايات في منطقة او اقليم معين من البلاد ، وازاء تصاعد نشاط جماعات حماية البيئة ووصول بعض منها الى تكوين حزب ودخول البرلمان مثل حزب الخضر في ايطاليا والمانيا الغربية ، ولذا اتجهت بعض البلدان المتقدمة والشركات الى الدول النامية واكثرها فقرا بالذات لدفن النفايات الخطرة كي تتفادى ضغوط جماعات حماية البيئة واحزاب الخضر .

٣ - سادت موجة عارمة ضد الطاقة النووية عموما ودفن نفاياتها ، وخاصة بعد احداث تشيرنوبيل التي رسخت الاحساس بالرعب من الطاقة النووية بشكل عام ، ونتيجة لذلك نجد ان هناك رغبة من الحكومات والشركات في الدول المنتجة للنفايات في ابعاد مخاطرها عن بلادها . والجدير بالذكر هنا ان هناك العديد من الدول المتقدمة تقوم بدفن نفاياتها بأراضيها مثل فرنسا وانجلترا والصين والاتحاد السوفيتي .

الظروف والمبررات التي دفعت بعض الأفارقة الى قبول دفن النفايات :

عرضنا فيما سبق لبعض المبررات والضغوط التي جعلت بعض الدول الصناعية الكبرى والشركات تلجأ لدفن النفايات في الدول الفقيرة والأفريقية على وجه الخصوص . الا ان بعض الدول الأفريقية التي قبلت

انه سيؤدي الى تدمير كبير للمحاصيل الزراعية في العديد من الدول الافريقية خاصة في وسط وشرق القارة ، واكد التقرير ان هذه المناطق ستواجه اسوا كارثة جفاف ومجاعة تتعرض لها منذ ثلاثين عاما .

وايضا فان موجة عالية من الجفاف ضربت العديد من الدول الافريقية وبخاصة في شرق افريقيا مما فاقم من افتقاد الأمن الغذائي في تلك الدول لدرجة انها لم تعد تستطيع تحت وطأة المشاكل آنفة الذكر ، ان تضمن الوضع التغذوي لمواطنيها الذين عانت اعداد هائلة منهم من المجاعة ، وحسب تقدير اللجنة التنفيذية للمجموعة الأوروبية فان اعداد من يواجهون المجاعة في اثيوبيا على سبيل المثال سيتراوحون قريبا بين ستة وسبعة ملايين من البشر . ومن المؤكد ان افتقاد الأمن الغذائي في افريقيا ايا كانت اسبابه يعد ظرفا اقتصاديا سيئا خاصة عندما يصل افتقاد الأمن الغذائي حد المجاعة الجماهيرية الكبيرة ، وهذه الظروف السيئة كانت نقطة ضعف لدى الدول الافريقية مثلت مدخلا تسلك منه الدول المتقدمة بشركاتها لدفن نفاياتها في القارة السمراء لقاء بضعة دولارات .

الأوضاع السياسية في افريقيا :

اضافة الى المشاكل الاقتصادية التي مثلت مبررا او مدخلا لدفن النفايات في افريقيا ، ساهمت الأوضاع السياسية في القارة في تسهيل تلك العمليات السوداء لدفن النفايات فيها حيث يسود معظم البلدان الافريقية ، شأنها في ذلك معظم بلدان العالم الثالث ، نظم سياسية استبدادية فردية ذات حكم فردي مطلق ، بل وكثيرا ماتكون طبيعة تلك النظم قبلية عرقية تحكم مجتمعاتها من خلال القمع والقهر ، والأكثر من ذلك انها لاتستمد شرعيتها من الجماهير ومن مجتمعاتها المدنية بل كثيرا ماتستمد هذه الشرعية من خلال الشخصية الكاريزمية او العرف او الدين ، ولذا فهي تمارس القهر والقمع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ضد جماهيرها ومجتمعاتها . وبالإضافة الى ذلك فان غالبية الدول الافريقية تتميز بسيطرة العسكريين على الحكم عن طريق الانقلابات العسكرية ، وكثيرا مايقوم العسكريون بردع كل اشكال المعارضة السياسية ، ومن ثم فان وجودهم على رأس الحكم مزعزع يخضع للتغيرات التي تحدث في علاقات القوى ، وينتج عن هذا غياب شكل مستقر للسلطة السياسية ، ومصادرة الحريات الأساسية للجماهير الافريقية ، علاوة على ان عدم توافر الوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدى تلك الجماهير

العوامل وغيرها من العوامل الأخرى ادت الى حدوث تدهور شديد في الاداء الاقتصادي للبلدان الافريقية وفي قدرتها على مواجهة احتياجات البشر فيها حتى تلك الاحتياجات الضرورية من الغذاء ، وهو ما أدى لظهور المجاعات بالصورة المأساوية التي سادت شرق افريقيا وبعض دول الغرب الأفريقي في الثمانينات .

ومن العوامل التي اصابته البنية الاقتصادية والاجتماعية في القارة الافريقية بمزيد من التدهور تفاقم أزمة المديونية ، ويكفي ان نذكر ماورد بتقرير بنك التنمية الافريقي لعام ١٩٨٧ عن ان اجمالي الدين الخارجي القائم غير المسدد لافريقيا بلغ ٢١٢,٩ مليار دولارا امريكيًا في عام ١٩٨٧ مقابل ١٨٧,٢ مليار دولار في عام ١٩٨٦ ، ورغم ان المبلغ المطلق لدين افريقيا الخارجي صغير بالمقياس لدين المناطق الأخرى ، الا انه يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي للمنطقة او صادراتها ، اذ يمثل هذا المبلغ حوالي ٤٥ ٪ من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي للقارة ، ويكفي ان نذكر ايضا ان مدفوعات افريقيا لخدمة الدين بالنسبة لاجمالي حصيله صادراتها قد بلغت ٣٧ ٪ عام ١٩٨٧ . وقد ازداد الموقف تفاقمًا من جراء عدم كفاية حصيله الصادرات وضعف النمو الاقتصادي الاجمالي ، الأمر الذي خفض كثيرا من القدرة على خدمة الدين . ان تفاقم أزمة الديون الافريقية تبرزه حقيقة يؤكدتها تقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي لعام ١٩٨٧ والذي يؤكد بدوره ان من بين افقر ٣٥ دولة في العالم يوجد منها ٢٤ في افريقيا جنوب الصحراء .

تفاقم مشاكل التصحر وغزو الجراد والعجز الغذائي :

كذلك تواجه افريقيا مشاكل اقتصادية حادة نتاج التصحر ، حيث أدى الرعي المكثف وغير الرشيد ، وعمليات قطع الأشجار غير المنظمة وغير المرتبطة بزراعة اشجار بديلة ، هذا بالإضافة الى زحف الكثبان الرملية المتحركة على الأرض الزراعية والمراعي ، كل هذه العوامل ادت الى تحويل الأرض الزراعية الى صحراء ، ونخلص من ذلك الى ان التصحر في افريقيا أدى الى اقتطاع جزء من القدرات الإنتاجية لدول القارة التي عانت من هذه الظاهرة التي تسلب الأرض الزراعية او المراعي وتحولها الى صحراء جرداء غير منتجة .

كذلك فان افريقيا تعرضت في السنوات الأخيرة وتعرض حاليا بصفة خاصة لغزو مدمر من اسراب هائلة من الجراد ، وحذرت المنظمة الأمريكية للتنمية الدولية من

والتحكم على الأولى من قبل الثانية بعمليات دفن النفايات .

من سمح بدفن النفايات في افريقيا ؟

لم يكن من الممكن للدول الرأسمالية المتقدمة او لشركاتها ان تدفن نفاياتها في القارة السمراء لو لم يوجد من الافارقة من يقبل ان تدفن النفايات في ارضه فالمستولية والجريمة لاتقع على عاتق الدول المتقدمة وشركاتها فقط وانما تقع ايضا وربما بصورة اكبر على عاتق الدول الافريقية والأشخاص الذين دخلوا كطرف ثان في تلك الصفقات لدفن النفايات بصورة غير آمنة في افريقيا ، وقد تمت تلك الصفقات بالاتفاق مع بعض الحكومات الافريقية بصورة مباشرة ورسمية وقانونية ، وتمت بعض الصفقات مع بعض الافراد لتهريب النفايات بصورة غير مشروعة الى بعض الدول الافريقية بدون علم حكوماتها . وقبل ان تسرد لأحداث عمليات دفن النفايات سواء الشرعية منها او غير الشرعية ونود ان نشير الى تصريح المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة اذ قال « الواقع ان التقارير الصحفية التي نشرت مؤخرا بشأن « دفن » النفايات الصناعية الخطرة في اراضي الدول النامية ليست سوى قشور بالنسبة لواقع مايجرى . فلدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة معلومات تشير الى وجود مخططات لتصدير ملايين الأطنان من النفايات الخطرة الى اراضي الدول النامية بافريقيا واسيا وامريكا اللاتينية » وعلى ضوء ماسبق سوف نتعرض لبعض الصفقات بدءا بتلك التي تمت مع الحكومات الافريقية .

اكتشف المهتمين بالبيئة في السوق الأوروبية المشتركة (C E E) ان شركة امريكية اوروبية وقعت عقدا مع حكومة غينيا بيساو لدفن ٣,٥ مليون طن من المخلفات الخطرة مقابل ١٤٠ مليون دولار وهو رقم قريب من الناتج القومي الاجمالي ، لها والذي قدر بـ ١٥٤ مليون دولار عام ١٩٨٦ . وايضا العقود الموقعة بين حكومتى الكونغو والسنغال مع شركات امريكية لتخزين النفايات بأراضيها مقابل مائة دولار للبرميل الواحد ، وثمة مثال ثالث وهو ما يحدث في ليبيريا الآن من محاولة لبناء مستعمرة لدفن النفايات الألمانية الغربية بأراضيها ، كذلك كشف النقاب عن وجود عقد يقضى بدفن خمسة ملايين طن من المخلفات الصناعية الخطرة في دول بنين مقابل ١٢٥ مليون دولار . هذه امثلة عن الاتفاقيات الرسمية التي تعقد بين الشركات الأوروبية والأمريكية وبين بعض الحكومات الافريقية ، ولكن هناك ايضا

يجعل النخب الحاكمة في بعض الدول الافريقية تحكم طبقا لاهوائها ومصالحها الشخصية دون النظر لمصالح الجماهير ، ويسهل من هذا عدم وجود رقابة شعبية وانتشار الفساد والافساد على المستويين الرسمي وغير الرسمي .

والجدير بالذكر هنا انه تردد ان حكومة النمسا عرضت على الرئيس انور السادات دفن نفاياتها النووية في مصر ، وان الرئيس المصري وافق على ذلك ولكن موقف المعارضة السياسية اجبره على التراجع عن تلك الصفقة . كما ان السودان في ظل الحكم السابق كانت قد عقدت اتفاقيات لدفن النفايات بأراضيها ولكن قيام الثورة الغي هذه الاتفاقيات المشبوهة ومنع ارتكاب تلك الجريمة البشعة في حق الارض والشعب السودانيين .

ورغم النقص الشديد في موارد البلدان الافريقية ورغم الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الا ان الطبقات الحاكمة فيها تعيش نمطا سلوكيا واستهلاكيا محاكي به الطبقات المالكة والحاكمة في الدول الرأسمالية المتقدمة ، بمعنى آخر ان المستوى المعيشي للطبقات الحاكمة في افريقيا وأنماط استهلاكها سواء على المستوى الكمي او الكيفي لاعلاقة له بمستوى التطور الاقتصادي والمستوى العام للدخل في بلدانهم ، وانما تتحقق تلك المستويات من خلال حصول الطبقات العليا في بعض المجتمعات الافريقية على الجانب الأعظم من الدخل القومي وكذلك من خلال الديون التي لاتتوجه لتمويل تنمية حقيقية تنهض بمستوى معيشة الشعب بقدر ما تنصرف الى مشروعات تحقق مصالح وتشبع احتياجات الطبقات الأعلى في المجتمع ، ونتيجة للنمط الاستهلاكي المحاكي للغرب في بعض الدول الافريقية فانها تدخل في دوامة الديون كما ذكرنا آنفا ، وقد تضطر الى مثل عمليات دفن النفايات في اراضيها بما يعنى انهاكى تحقق هذا النمط تتنازل عن جزء من اوكل سيادتها الوطنية ولاسيما ان عديدا من تلك البلدان خاصة الأقل تقدما تعاني من سيطرة حقيقية على سياستها الداخلية والخارجية من جانب الدول الصناعية الكبرى عبر آليات وادوات جديدة يعبر عنها بالاستعمار الجديد . ومن اهم تلك الأدوات الشركات متعددة الجنسية التي تغزو تلك البلدان ، والقروض والمعونات التي تربط الدول الافريقية بدوائر التبعية والسيطرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول الصناعية الكبرى .

هذه بعض ملامح الازمة التي تعيشها القارة الافريقية والتي اتخذت مبررا من قبل الافارقة ، ومدخلا من قبل الدول الصناعية الكبرى لأضفاء نوع جديد من السيطرة

تسارير وتعليمات

مزيديا من التبوير والتصحر ، مزيديا من الجفاف والدمار يقتل معه الأخضر واليابس بل والأنسانية ذاتها . ولعلنا جميعا نتذكر ان القنبلتين الذريتين اللتين القت بهما الولايات المتحدة على مدينتي هيروشيما ونجازاكي في الحرب العالمية الثانية لازالت آثارهما باقية حتى الآن حيث انتقلت من الالباء الذين بقوا على قيد الحياة في المنطقة التي ضربت بالقنبلة الى الأبناء والأحفاد حتى يومنا هذا ، كذلك فأن قيام افراد بالاتفاق على دفن النفايات بأراضي بلادهم يعد اعتداء على سيادة الدولة ، فضلا عن كونه اعتداء على ارض الوطن وتدميرا لصحة الأمة التي من المفترض انهم ينتمون اليها ، واذا كان هذا اقل ما يقال عن قيام الأفراد بدفن النفايات في اراضي بلادهم بدون علم حكوماتهم فان قيام بعض الحكومات بالتعاقد على دفن النفايات في اراضيها يثير تساؤلا هاما : اين المسؤولية الاجتماعية لحكومات تلك الدول تجاه مواطنيها واراضيها وثرواتها ؟! وقد تكون الظروف السائدة والازمات والمشاكل التي تقع تحت وطأتها تلك الدول احد المبررات لعقد مثل هذه الصفقات ، الا انه ليس هناك ما يدفع الحكام ولا المحكومين لبيع اراضيهم وسيادتهم ثمنا لذلك ، فهناك دول اكثر فقرا مثل اثيوبيا التي جاء تصنيفها في تقرير التنمية الذي أعده البنك الدولي لعام ١٩٨٧ رقم واحد في اكثر الدول فقرا في العالم ولكنها لم تقبل مثل هذا الاجراء ثمنا لانتشالها من جوعها وفقرها ، ويعنى هذا ان قبول مثل هذه الصفقات من بعض الدول الافريقية لا يبرره الفقر بقدر ما يبرره التهاون في مصالح شعوبها والاستهتار في ما يخص مسائل حيوية مثل سلامة اراضيها وصحة شعوبها ليس في هذا الجيل فقط وانما في الاجيال القادمة .

بعد ان تعرضنا لأحداث دفن النفايات على الساحة الافريقية والظروف المصاحبة لتلك الأحداث سواء على المستوى الأفريقي او على المستوى الغربى يبقى هنا ان نذكر ردود افعال كل من الجانبين من ناحية ورد فعل المنظمات الدولية من ناحية اخرى .

رد الفعل الأفريقي :

ينحصر رد الفعل الأفريقي لعمليات دفن النفايات في مستويين هما رد فعل الحكومات ، ورد فعل المنظمات الحكومية وغير الرسمية ، ويجب ان ننوه هنا ان رد الفعل الجماهيري في البلدان الافريقية يكاد لا يذكر ، ويرجع ذلك كما ذكرنا آنفا الى فقدان اغلب تلك الشعوب للوعى السياسى والاقتصادى والاجتماعى والبيئى مما ينتج عنه عدم تقدير تلك الشعوب لأخطار دفن النفايات في

حالات لدفن النفايات في القارة الأفريقية بطرق غير مشروعة ودون علم الحكومات .

فقد اكتشفت نيجيريا في شهر يونيه الماضى وجود ٣٨٠٠ طنا من النفايات القادمة من ايطاليا مدفونة قرب ميناء كوكو النيجيرى ، ومن بين هذه النفايات كشفت صحيفة صنداي جارديان عن ان اكثر من الف طن من هذه النفايات السامة ذات الرائحة النفاذة كانت ساخنة لدرجة يصعب التعامل معها وانها من اشد الكيماويات خطورة في العالم وتضيف الصحيفة ان شركة نيجيرية ورجل اعمال ايطاليا تورطا في هذه العملية ، وقد تسبب دفن النفايات الايطالية في نيجيريا دون علم حكومتها في ازمة دبلوماسية بين البلدين ، كذلك اعترف القنصل العام النرويجى في غينيا بقيامه بتزوير وثائق مكنته من تهريب ١٥ الف طن نفايات من الولايات المتحدة الأمريكية الى غينيا كجزء من كمية تصل الى مائة الف طن من النفايات كان مقررا نقلها من ميناء فيلادلفيا الأمريكى الى غينيا ، وقد تكمن من ادخالها الى ميناء كاسا بالقرب من العاصمة كوناكرى على اساس انها مواد خام لصناعة الطوب مما تسبب ايضا في ازمة دبلوماسية بين غينيا والنرويج .

وخلاصة ما تقدم ان المؤامرة لدفن النفايات لا تتم من طرف واحد وانما من الطرفين ، اى الدول المصدرة والمستقبلة للنفايات ، كما انها ايضا في كل من الطرفين تتم على مستويين ، مستوى حكومى رسمى ومستوى فردى غير رسمى ، ولها ابعادها ومبرراتها ايضا على مستوى الطرفين ، فالطرف المصدر (الدول والشركات الأمريكية والأوروبية) يهدف الى ابعاد المخاطر عن اراضيها ومواطنيها وبأقل تكلفة مادية ممكنة احتراماً لسيادة اراضيها ومواطنيها ، والدول الأفريقية التي ترسخ تحت ضغوط الفقر والجهل والجفاف والتصحر تجد في قبولها لتلك الصفقات مخرجة لأزماتها ، حتى لو كان الثمن هو السيادة الوطنية وامان الوطن والمواطنين ومزيد من التصحر والجفاف والقحط ليس فقط للأجيال الحالية بل والأجيال القادمة . واما على مستوى الأفراد فتجد ايضا ان الشركات والحكومات الغربية وجدت بعضا ممن خانوا الامانة وباعوا الانتماء واجرموا في حق الإنسانية ومواطنيهم بما يعود عليهم من مكاسب مادية ، وهذا ينطبق على هؤلاء الذين شاركوا سواء بالاتفاق المباشر او غير المباشر لتسهيل عمليات دفن النفايات بطرق غير مشروعة ودون علم حكوماتهم . فقيام هؤلاء الأفراد بدفن النفايات بأراضي بلادهم معناه في الأجل الطويل

نيجيريا قرارا بالاجماع يدين دفن النفايات بكافة انواعها الخطرة في اراضي القارة الافريقية ، واعلن رئيس المنظمة الافريقية بأنه « نحن نعلن بأن دفن المخلفات الصناعية السامة والنوية في افريقيا تعتبر جريمة ضد القارة الافريقية ، ونحن نتهم كل المجتمعات التي شاركت في ذلك ، وسنطلب منهم تنظيف المناطق التي لوثت بنفاياتهم » .

٦ - عقد في مايو ١٩٨٨ بأكرا عاصمة غانا مؤتمر التلوث النووي وحضرته تسع دول ، وقد ادان المؤتمر عمليات دفن النفايات في الاراضي الافريقية ، وحذر من اخطار التسرب الاشعاعي على اراضي وصحة مواطني القارة الافريقية ، وصرحت رئيسة جهاز البيئة في غانا بأن مثل هذا الأسلوب من التعامل يعد اهانة لكرامة افريقيا

رد فعل الدول الأوروبية والمنظمات الدولية :

١ - نتيجة للآزمة الدبلوماسية الدبلوماسية بين الحكومة الإيطالية والحكومة النيجيرية ، قامت الأولى بإجراء تحقيقات حول الموضوع المشار اليه انفا ومن المنتظر ان ترفع النيابة العامة للدولة دعوة أمام القضاء للحصول على تعويض عن الأضرار من الشركات المسؤولة عن تصدير النفايات السامة الإيطالية الى الخارج ، كما قامت الحكومة باعادتها. والبدء في اتلافها والتخلص منها . وجدير بالذكر بان التحقيقات تشير الى تورط ١٥ شركة منتجة و ٧ شركات نقل وشحن الأمر الذي دفع وزير البيئة الإيطالي لتقديم الوثائق للنيابات المختصة للبدء في الاجراءات الجنائية ضد الأطراف المسؤولة عن هذه الجريمة . وقد اثار المتحدث باسم حزب الخضر الإيطالي الى طبيعة هذه العملية مؤكدا على انها تتسرب الى الخارج من الموانئ الموجودة في منطقة توسكان ، وأكد على قيام الشركات الإيطالية بخداع مسئولى البلدان الأخرى التي استقبلت هذه الشحنات .

٢ - وفيما يتعلق بموقف المجموعة الاقتصادية الأوروبية فقد اعلن المسئولون فيها على ان النية تتجه الى تشديد القيود على نقل النفايات من مكان لآخر ، بالإضافة الى عزمها على التفتيش على محطات الطاقة والمصانع النووية للتحقق من توافر شروط ومعدلات الأمان .

٣ - وعلى صعيد الهيئات الدولية فقد اشار رئيس برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة الى ان عمليات نقل النفايات الضارة ودفنها في دول العالم الثالث ، قد اصبحت بالغة الخطورة ، الأمر الذي يتطلب التحرك الدولي السريع مشيرا في ذلك الى ضرورة التوقيع على الاتفاقية الخاصة

اراضيها ، كما ان حدة المشاكل الاقتصادية في البلدان الافريقية تجعل شعوبها دائمة السعى منهمكة في تحقيق حد الكفاف اللازم للبقاء على قيد الحياة . أما عن رد فعل الحكومات والمنظمات فنذكر منها مايلي : -

١ - اعادت حكومة نيجيريا ٢٢٧٠ طنا من النفايات الى ايطاليا ، ووجه وزير العمل والأسكان النيجيرى اللوم الى رجل اعمال ايطالى وشركائه النيجيريين والسفارة الإيطالية باعتبارهم مسئولين عن عملية دفن النفايات ، وما استتبعه ذلك من ازمة دبلوماسية بين البلدين كما ورد انفا .

٢ - وفي غينيا ونتيجة للآزمة الدبلوماسية والاحتجاج الشديد لحكومة غينيا اعلن السفير النرويجي هناك ان بلاده على استعداد لاستعادة ١٥ الف طن من النفايات الأمريكية التي كان القنصل النرويجي قد توسط في عملية دفنها في غينيا بدون علم حكومتها .

٣ - اصدرت اكااديمية العلوم الافريقية بيانا انتقدت فيه ظاهرة تحويل بعض الاراضي الافريقية الى مخازن لدفن نفايات الدول الصناعية ، وشكلت لجنة علمية خاصة لدراسة هذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد البيئة الافريقية على ان تقدم اللجنة تقريرها العلمى في اكتوبر ١٩٨٨ ، وقد صرح رئيس اللجنة بأنه لن يتم الموافقة على اية حلول وسط او مسودة اية معاهدة لاتتفق ومصالح افريقيا .

٤ - عقد في مدينة برازافيل عاصمة الكونغو مؤتمر للبرلمانيين تحت اشراف الاتحاد البرلماني بأسم « الصحة اساس التنمية في افريقيا » ووجه مائة برلماني بينهم عدد كبير من الأفارقة نداء من اجل عدم تحويل القارة الافريقية الى مقلب للنفايات المشعة والسامة ، ودعوا الدول الافريقية للحيلولة دون تفريغ نفايات العالم الصناعى الغربى في البلدان الافريقية . كذلك اعلنت الحكومة الكونغولية عن القاء القبض على خمسة اشخاص منهم ثلاثة من كبار الموظفين بتهمة وجود علاقة لهم مع محاولات لدفن المخلفات الصناعية الأوروبية في البلاد وكان هؤلاء الاشخاص الخمسة سيحصلون على مبلغ اربعة ملايين دولار مقابل قيامهم باصدار تصاريح بطريقة غير مشروعة تتيح دخول تلك النفايات الى اراضي الكونغو لمدة ثلاث سنوات وهذا الاجراء يعكس تزايد حذر الدول الافريقية من دخول النفايات اراضيها دون علمها .

٥ - اصدرت منظمة الوحدة الافريقية في مؤتمر القمة الذي انعقد في العيد الفضى لانشائها بناء على اقتراح من

تفسير وتعليقات

الأشعاعى ، والقوانين والتشريعات الدولية لحماية المواطنين من أخطار الأشعاعات النووية .

وأخيرا نريد أن ننوه إلى أن الحكومات الأفريقية عليها أن تعد العدة للتصدي لغزو النفايات القادم من الغرب ويتم ذلك في رأينا بالأجراءات التالية :-

- إصدار القوانين لتجريم المشاركة في أعمال دفن النفايات واعتبارها من أعمال الخيانة العظمى .
- تشديد الرقابة على الموانئ ونقط الحدود وتجهيزها بأجهزة قياس الأشعاع لمنع دخول النفايات بطرق غير مشروعة .

- على منظمة الوحدة الأفريقية أن تفرض عقوبات صارمة على الدول التي تقوم بمثل هذه الاتفاقيات لدفن النفايات وبشكل غير آمن من حيث أن تأثير هذه العمليات يمتد إلى كافة أرجاء القارة السمراء .

- على منظمة الوحدة الأفريقية الآن الاهتمام بإنشاء منظمة أفريقية للطاقة النووية أسوة بمنظمة الطاقة النووية التابعة للسوق الأوروبية المشتركة ويكون مهمتها الآتى :-

أ - العمل على جعل القارة الأفريقية منطقة منزوعة السلاح النووى ، وذلك طبقا لتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على طلب المجموعة الأفريقية .

ب - وضع اللوائح والأسس والتنظيمات الخاصة بالتعامل السلمى مع الطاقة النووية وعلى وجه الخصوص أسس التعامل مع المواد النووية .

ج - التعاون بين الدول الأفريقية في مجالات نقل المعرفة النووية وسبل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية .

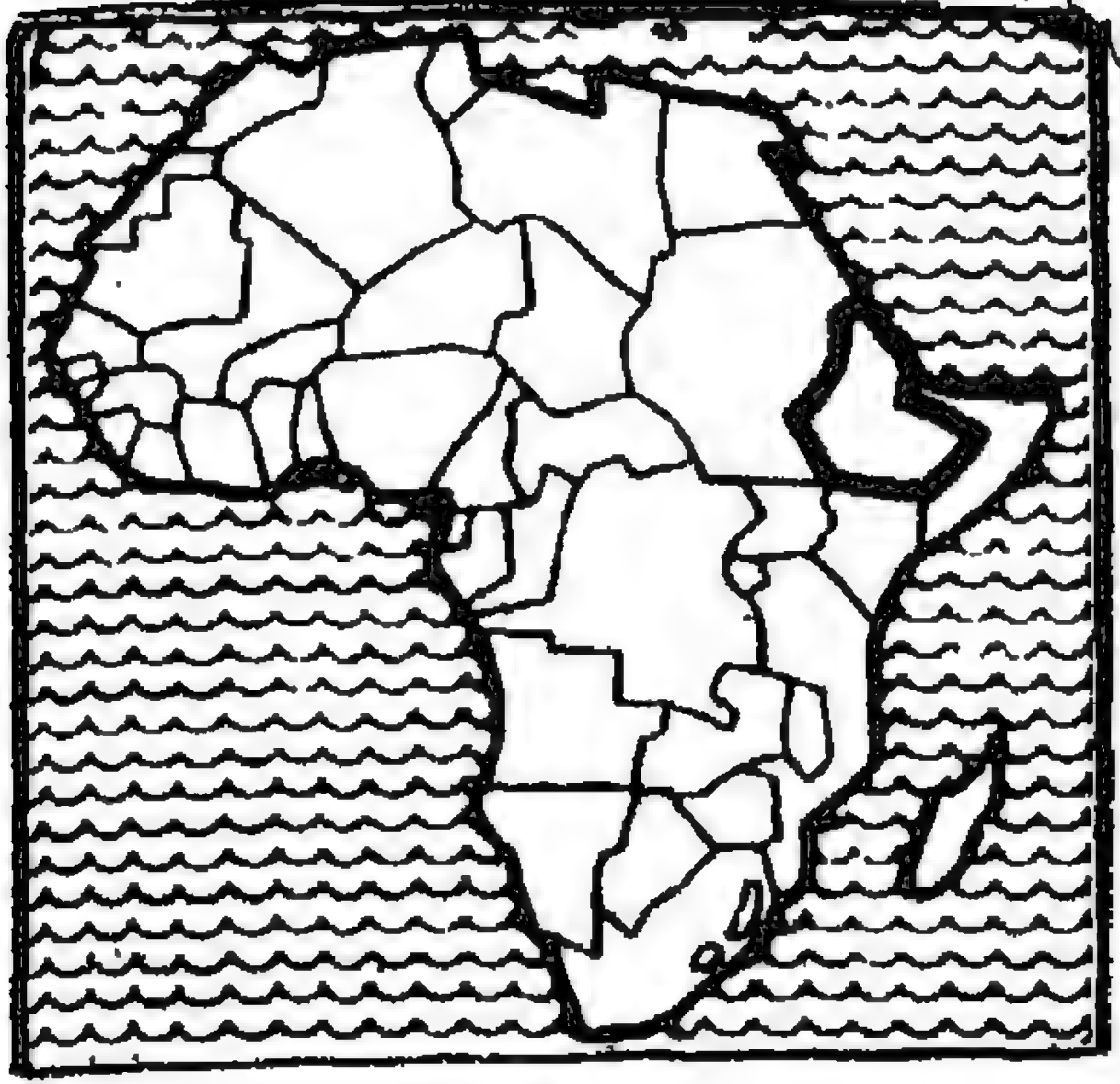
د - المراقبة والسيطرة على عمليات نقل وممرور النفايات الخطرة في القارة الأفريقية . □

بالحد من ومراقبة عمليات نقل النفايات السامة والمشعة عبر الدول . .

وتأتى هذه الاتفاقية تنويجا للنشاطات والجهود التي بذلتها هذه اللجنة بدءا من مؤتمر كراكاس عاصمة فنزويلا ، والذي عقد في يونيو الماضى ، انتهاء بأجتماع خبراء ٥٠ دولة في نوفمبر من نفس العام حيث اجتمعت الآراء على الزام المصدرين بتزويد الدول التي تتعامل مع نفايات شركاتهم بأوصاف واضحة لهذه النفايات الأمر الذى سيضع حدا لدقنها بشكل غير قانونى في بعض الدول ، ويجعل من هذه المعاهدة اداة للتعاون الدولى في هذا الصدد ، وأعربوا عن ثقتهم في امكانية عقد المعاهدة في مارس القادم رغم وجود بعض العقبات . ومن المعروف ان الاتفاقية المزمع توقيعها سوف تتطلب تحديد مفهوم النفايات الخطرة ، ومسئوليات الدول المصدرة والمستوردة ودول العبور فيما يتعلق بعملية الأخطار والأبلاغ عن النفايات ، وأخيرا حق الدول في حظر دخول او مرور النفايات فيها وحققها في اعادة التصدير .

٤ - تقدم وزير البيئة الهولندى الى برلمان بلاده بمشروع قانون طارئ لحظر شحن كافة النفايات السامة الى الدول الغامية بعد ان تزايدت الشواهد التي تدل على ان كميات ضخمة من النفايات السامة قد جرى تصديرها من أوروبا الى افريقيا . وهو موقف يحسب له ولهولندا ، ويجب ان تدعو منظمة الوحدة الأفريقية كل الدول المتقدمة ان تحذرو حذو هولندا لأحترام حياة البشر واحترام سيادة الدول في العالم الثالث .

٥ - نظمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ابريل ١٩٨٨ بالقاهرة « الدورة الأفريقية للوقاية الاشعاعية وحماية انبيئة من التلوث ، وركزت الدورة على أسس الوقاية الاشعاعية والتأثيرات البيولوجية للأشعاع والحوادث الاشعاعية وكيفية مواجهتها وحماية البيئة من التلوث



صندوق افريقيا لدعم دول المواجهة الافريقية

السفير احمد طه محمد

سبق

ان اصدر المؤتمر الثامن لقمة عدم الانحياز الذي انعقد في هراى عاصمة زيمبابوى من اول الى ٦ سبتمبر عام ١٩٨٦ اعلانا خاصا

عن الجنوب الافريقى ، ابرز فيه الموقف الخطير المتفجر فى هذه المنطقة من القارة الافريقية بسبب سياسات الارهاب والاحتلال العسكرى التى تمارسها حكومة التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا والتى تهدف بها الى الابقاء على عدم الاستقرار فى الجنوب الافريقى وتخريب البنية الاقتصادية والاجتماعية فى دول المواجهة الافريقية .

وابرز الاعلان ضرورة التعبئة للمساعدات لدول المواجهة الافريقية ودعم قدرتها على مواجهة آثار عمليات التخريب والعدوان الاقتصادى التى تقوم بها الدولة العنصرية فى بريتوريا ، وقرر الاعلان انشاء صندوق تضامن للجنوب الافريقى ليمد دول المواجهة بالمساعدات الطارئة والمساعدات الطويلة الاجل لتنمية البنية الاقتصادية فيها وبهدف تقليل اعتمادها الاقتصادى على جنوب افريقيا ، وطالب الاعلان المجتمع الدولى بتقديم المساهمات بسخاء لهذا الصندوق .

وبحث مؤتمر القمة فى الوقت نفسه مجموعة من المقترحات لمساعدة دول المواجهة الافريقية فى ضوء الاعلان الخاص المشار اليه ، وحدد الاجراءات الواجب اتخاذها من اجل مقاومة الغزو والاستعمار والتفرقة العنصرية التى اعتبرها اهدافا لصندوق دعم دول المواجهة ، وقرر تشكيل لجنة لهذا الصندوق من تسعة دول من دول عدم الانحياز ، تضم الهند وزامبيا وزيمبابوى ونيجيريا والجزائر والكونغو ويوغسلافيا والبيرو والارجنتين ، وان تكون اللجنة برئاسة الهند ، وزامبيا نائبا للرئيس .

وقد اطلق على الصندوق اسم « صندوق العمل من

اجل مقاومة الغزو والاستعمار والتفرقة العنصرية » ، واخذ يعرف باسم (صندوق افريقيا AFRICA) FUND أى صندوق دعم دول المواجهة الافريقية .

اجتماع لجنة الصندوق فى نيودلهى :
وقد عقد رؤساء وممثلو رؤساء دول وحكومات الدول الاعضاء فى لجنة صندوق افريقيا ، اجتماعا فى نيودلهى يومى ٢٤ و ٢٥ يناير ١٩٨٧ من اجل التنفيذ العملى للقرار المشار اليه لمؤتمر القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز بانشاء « صندوق افريقيا » للعمل من اجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصرى .

وفى هذا الاجتماع اكد الحاضرون بالغ القلق ازاء التدهور الخطير للوضع فى الجنوب الافريقى نتيجة لاستمرار نظام بريتوريا فى ممارسة نظام الفصل العنصرى ، وبرز ان نظام الحكم العنصرى فى جنوب افريقيا قد شدد حملة التخويف والابتزاز وزعزعة الاستقرار والتخريب الاقتصادى ، بل والعدوان العسكرى السافر على دول خط المواجهة ، من اجل اخضاع تلك الدول المستقلة لسيطرته السياسية والاقتصادية ، وطالب ببذل الجهود من جانب دول المواجهة للتصدى لهذا الوضع ، وللمحد من اعتمادها على جنوب افريقيا ، كما طالب بأن تلقى هذه الدول الدعم الكامل من المجتمع الدولى .

ورأى الاجتماع ان انشاء صندوق افريقيا هو خطوة ملموسة فى هذا السبيل ، ووضع خطة عمل للصندوق تتضمن تدابير محددة لتعزيز القدرة الاقتصادية لدول خط المواجهة ، ولمساعدتها على فرض الجزاءات على جنوب افريقيا ، وعلى التصدى الفعال لاي اجراء انتقامى يقدم عليه النظام العنصرى ، كما تتضمن تدابير لدعم حركات التحرير فى جنوب افريقيا وزامبيا .

وحددت اللجنة فى الاجتماع المجالات ذات الاولوية التى تحتاج فيها دول خط المواجهة الى مساعدة ملحة ،

صندوق دعم دول المواجهة الافريقية ، من اجل العمل على تقليل الاعتماد الاقتصادى لدول المواجهة على دولة جنوب افريقيا ، وكان من الضروري التعرف على احتياجات هذه الدول لتحقيق اهداف الدعم لها .

وقد اتضح من الدراسات التى تمت فى هذا الشأن ان هناك حاجة لاتخاذ تدابير عاجلة لمواجهة اوجه النقص فى السلع الاساسية فى دول خط المواجهة والناجمة عن فرض العقوبات على جنوب افريقيا وعن اعمالها الانتقامية ، وانه على حين يمكن تقديم الفوائض من سلع معنية فى بعض دول المواجهة الى دولها الاخرى ، فان بعض السلع الاساسية يتعين توفيرها للمنطقة من الخارج ، وتظرا لاختناقات النقل فمن الضرورى تلبية مثل هذه المتطلبات الطارئة بطريق النقل الجوى ، الامر الذى يحقق تهيئة احتياطى استراتيجى للاغاثة .

والمعروف ان الزراعة تشكل عماد الاقتصاد فى غالبية دول المواجهة الافريقية ، ويعمل بالزراعة ما بين ٦٧ و ٨٣ فى المائة من حجم القوى العاملة فى هذه الدول وهى تمثل نسبة تتراوح ما بين ١٢ و ٥٢ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى ، غير انه نتيجة لعدم توافر الاراضى الصالحة للزراعة ، وظروف الجفاف وانتشار ظاهرة الايدى العاملة المهاجرة ، والمشكلات الامنية وقلة الموارد ، فان انتاج الاغذية بوجه عام يعجز عن ملاحقة النمو السكانى . ولقد اضطرت المنطقة فى الجنوب الافريقى الى استيراد كميات كبيرة من الاغذية بسبب الانخفاض فى الانتاج الغذائى وارتفاع معدل الزحف العمرانى والكساد ، وفى ١٩٨٤ / ١٩٨٥ تلقت دول المواجهة ٨٧٠٠٠٠ طن من الحبوب الغذائية من خلال برامج المعونات الغذائية واستوردت ٩٦١٠٠٠ طن من الحبوب الغذائية عن طريق المصادر التجارية ، منها ١٥ فى المائة من جنوب افريقيا ذاتها .

وكذلك ادى الضغط السكانى الى امتداد الزراعة الى اراضى الرى ، وهى اراض قليلة الامطار شديدة الانحدار ، وتزايدت عمليات قطع الاشجار وازالة الشجيرات لاستخدامها كوقود والحصول على اراض جديدة ، كما ان الاستيطان بكثافة لاسيما فى مناطق الرعى ، ادى الى التعجيل بازالة الغابات وتآكل التربة الخصبة ، الامر الذى من شأنه تعريض المنطقة بصورة متزايدة لموجات الجفاف .

ونظرا لان المنطقة تزخر بامكانية كبيرة لانتاج الماشية ، فقد رأى ان يشكل ذلك جزءا هاما من الانشطة - لاسيما بالنسبة لاصحاب الملكيات الزراعية

ورأت ان يركز الصندوق جهوده اساسا على الاجراءات العاجلة المرتبطة بصورة مباشرة بالنضال ضد الفصل العنصرى ، مع العمل فى تعاون وثيق مع المنظمات الاقليمية المعنية بالتنمية الاقتصادية الطويلة الاجل ، وناشدت المجتمع الدولى ان يبادر الى التحرك العاجل والمتضافر والحازم من اجل القضاء التام على الفصل العنصرى ، ودعوة جميع امم العالم ومنظمات التمويل الدولية وغيرها من المنظمات وكذلك المنظمات غير الحكومية والافراد الى المساهمة فى الصندوق بسخاء ، تعبيرا عن التضامن الراسخ مع النضال ضد الفصل العنصرى .

تحديد اهداف صندوق الدعم :

وقد حدد اجتماع نيودلهى اهداف الصندوق فى : -
١ - دعم القدرة الاقتصادية والمالية لدول خط المواجهة بما يمكنها من محاربة نظام الفصل العنصرى فى بريتوريا وتأييد حركات التحرير فى جنوب افريقيا ونامبيا فى كفاحها الذى لا يكل ضد الاضطهاد العنصرى والاستعمارى .

٢ - مساعدة دول خط المواجهة فى فرض عقوبات ضد جنوب افريقيا ، وفى تحمل اى اجراءات اقتصادية انتقامية تتعرض لها من قبل النظام العنصرى .
ولتحقيق هذه الاهداف قرر الاجتماع اتخاذ التدابير التالية : -

١ - التخفيف من ازمات نقص السلع الاساسية التى تترتب على تنفيذ العقوبات ضد جنوب افريقيا ، بما فى ذلك انشاء احتياطى استراتيجى للاغاثة .
٢ - دعم شبكات النقل والمواصلات التى تتعرض للاضرار بسبب الكفاح ضد العنصرية .
٣ - المواجهة الفعالة للآثار السلبية على التجارة التى تنجم عن الاجراءات المتخذة ضد نظام جنوب افريقيا .
٤ - كفالة استمرار الامدادات من النفط وانواع الطاقة الاخرى .

٥ - المساعدة فى ضمان سلامة تشغيل المنشآت والشبكات الاقتصادية الحيوية .
٦ - تنمية المهارات البشرية وصولا الى ادارة الاقتصاديات الوطنية بكفاءة .
٧ - حشد رأى العام الدولى وتعبئة الموارد المالية من اجل تحقيق اهداف الصندوق .

الاحتياطى الاستراتيجى للاغاثة

والواقع ان الوضع فى الجنوب الافريقى والسياسات التى تتبعها النظام العنصرى فى جنوب افريقيا هى التى حددت الى اقتناع دول عدم الانحياز بضرورة اقامة

والصناعات التي توفر منتجات أساسية أو وسيطة لشتى مجالات النشاط الاقتصادي ، والصناعات التي تنطوي على امكانية التصدير ، وتطوير الصناعات القائمة لتحقيق استخدام اكبر للطاقات .

اهمية النقل والمواصلات :

وقد اكدت الدراسات ضرورة الاهتمام بالنقل والمواصلات في دعم دول المواجهة الافريقية واعطاء هذا القطاع اولوية قصوى على اساس ان وجود شبكة جيدة يعتمد عليها في النقل والمواصلات يعد مطلباً ضرورياً لتحقيق تنمية المنطقة تنمية منسقة وواسعة النطاق . والمعروف ان الجانب الاكبر من حركة الصادرات والواردات لدول المواجهة يمر من خلال موانئ جنوب افريقيا ، ويرجع ذلك بصورة اساسية الى تخريب طرق النقل الاقليمي الحيوية على يد عصابات مسلحة تدعمها جنوب افريقيا ، وهذا الاعتماد من جانب دول المواجهة على جنوب افريقيا لكي يكون لها منفذ الى البحر يجعلها معرضة للاعمال الانتقامية التي قد يقدم عليها النظام العنصري في بريتوريا .

ولقد تضاعفت حركة البضائع عبر ميناءي بيبيرا ومابوتو في موزامبيق وميناء لوبيتو في انجولا ، بدرجة كبيرة بسبب هجمات المتمردين على خطوط السكك الحديدية وعلى الطرق التي تربط بين المناطق الداخلية ، واذا كانت الموانئ التنزانية - دار السلام وتانجا ومتوارا - وشبكات الطرق والسكك الحديدية التي تربط بينها ، لم تتأثر بنشاط المتمردين من الخارج ، فانها تعاني من مشكلات تتعلق بالبنية الاساسية ، ونظرا لان هذه الموانئ ، مأمونة ، فانها بتطوير مرافقها وتجهيزاتها يمكن ان تكون بديلا صالحا للطرق التي تمر عبر جنوب افريقيا .

والواقع ان الاعتماد على جنوب افريقيا لم يكن كبيرا اiban عهد الاستعمار ، حيث كانت موانئ المنطقة قادرة على استيعاب حركة الصادرات والواردات ، غير ان الاعتماد على جنوب افريقيا تزايد بسرعة خلال الثمانينات ، ويرجع السبب الرئيسي لذلك الى قيام المتمردين الذين تدعمهم جنوب افريقيا بتخريب ممرات النقل الحيوية في تلك الدول ، وهناك سبب آخر لتحول التجارة الى الطرق التي تمر بجنوب افريقيا ، وهو التخفيضات الضخمة التي تقدمها شبكة النقل في جنوب افريقيا في رسوم الملاحة والموانئ والخطوط الحديدية ، والمثال على ذلك ان ارسال شحنة من البن من مواتر الى دربان (٢٠٠٠ كيلومتر) قد يكون ارخص من ارسالها الى بيبيرا (٣٠٠ كيلومتر) ، فضلا عن ذلك فانه نظرا

الصغيرة - من اجل تحقيق تنمية متكاملة للقطاع الزراعي ، ومع ذلك فان هذا المجال لم يلق الاهتمام الكافي ، اذ تستورد غالبية البلدان في المنطقة ما بين ٢٥ و ٥٠ في المائة من احتياجاتها مما ينجم عنه استنزاف كبير لموارد النقد الاجنبي ، وهي موارد ضئيلة . والملاحظ ان امراض النبات والحيوان تشكل عائقا كبيرا في سبيل زيادة الانتاجية في منطقة الجنوب الافريقي ، وتنفيذ الدراسات التي اجراها مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي ، ان اخطر الامراض التي تصيب الماشية واكثرها انتشارا هي امراض الحمى القلاعية والتريبانوزوما ، وحمى الساحل الشرقي والطاعون البقري ، وفيما يتعلق بالمحاصيل ، فان اكثر الامراض شيوعا هي صدأ الحبوب وداء الفسيفساء والافات الرئيسية مثل طيور الكويليا والديدان والجراد وخنافس الحبوب التي زاد خطرهما على محاصيل الارز في السنوات الاخيرة .

ويمكن ان يكون القطاع الزراعي اكثر انتاجية باستخدام الاساليب المتطورة والتكنولوجيات الجديدة والبحوث الزراعية الى جانب ايجاد بنية اساسية ريفية افضل وتحسين شبكات التخزين والتسويق والتوزيع والخدمات الارشادية ، الامر الذي يتطلب ان يتم تركيز البحوث ، بصفة خاصة ، على تهجين انواع من المحاصيل تلائم الظروف المحلية وتقوم على اساليب تتمشى ماليا وفنيا مع صغار الزراع ، وان تيسر الابحاث الاخذ باساليب محسنة لنقل الغذاء وحفظه وتصنيعه لتقليل فاقد ما بعد الحصاد وهو فاقد كبير .

وهناك مشكلة عامة تواجه هذا القطاع وهي النقص الحاد في الافراد المؤهلين للابحاث والارشاد الزراعي وصيانة المعدات ، اما المشكلة الرئيسية الاخرى فهي قلة توافر مستلزمات الانتاج الزراعي في تلك البلدان مثل اكياس الخشب والادوات والاسمدة والبذور والمبيدات والجرارات ومضخات الري وغيرها من مستلزمات الانتاج .

وفي قطاع الصناعة التحويلية لا تتمتع دول المواجهة الا بقاعدة انتاجية محدودة في قطاع الصناعة التحويلية ، وقد ادى ذلك الى كثافة الاعتماد على الواردات من السلع المصنعة ، وفي الوقت الذي تتطلب فيه التنمية الصناعية الشاملة وتوسيع القاعدة الانتاجية استثمارات رأسمالية ضخمة ، فقد تطلب الامر اعطاء الاولوية للمشروعات التي قد تؤدي الى انتاج بدائل للواردات ، وان تعطى اهمية خاصة للصناعات التي تستخدم فيها الموارد والمواد الاولوية المحلية ، وتطوير الصناعات الاساسية

أمام البضائع المتجهة الى دول المواجهة والبضائع القادمة منها ، وكان ميناء دار السلام يقوم بشحن وتفريغ نحو ١,٨ مليون طن في السنة بما يمثل نحو ٧٠ في المائة من طاقته الاجمالية ، ويمكن عن طريق تحسين الادارة وتوفير المعدات وقطع الغيار وتطوير بنيته الأساسية ، أن ترتفع طاقة تشغيله الى حد كبير .

الآثار السلبية على التجارة :

وإذا نظرنا الى التجارة الخارجية لدول المواجهة الأفريقية نجد أنها تعتمد اعتماداً كبيراً على جنوب أفريقيا ، وهناك اختلاف شديد في هيكل التوازن التجاري في صالح الواردات من جنوب أفريقيا ، وتتمثل السلع الأساسية الرئيسية الواردة من هذا البلد في معدات التعدين ومعدات النقل والآلات وقطع الغيار والكيماويات والمنتجات البترولية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية وغيرها ويؤدي التبادل التجاري مع جنوب أفريقيا في السلع الاستراتيجية الى جعل هذه البلدان أكثر تعرضاً للضغوط التي يمارسها النظام العنصري في بريتوريا ، بل ان المتوقع أن تختل التجارة بين دول المواجهة وجنوب أفريقيا اذا ماتم فرض هذه الدول للجزاءات الشاملة على جنوب أفريقيا ثم مايتبع ذلك من فرض الاجراءات الانتقامية التي ستتخذها جنوب أفريقيا ضد تلك الدول ، ومن ثم فإن من الضروري تحديد مصادر بديلة للواردات الأساسية وكذلك تحقيق أسواق بديلة لتصريف الفوائض داخل منطقة الجنوب الأفريقي .

ولاشك أن معالجة الآثار السلبية على التجارة من الأهداف الرئيسية لصندوق دعم دول المواجهة خاصة مع وضوح اعتماد غالبية هذه الدول على جنوب أفريقيا سواء في التصدير أو الاستيراد ، ولابد من اتخاذ التدابير العاجلة لمعادلة الآثار السلبية على التجارة التي تتعرض لها دول المواجهة اذا ما أوقفت تجارتها مع جنوب أفريقيا ، مع ملاحظة أن كلا من تنزانيا وأنجولا ليست لها تجارة مع حكومة الدولة العنصرية .

كذلك من الأهمية بمكان دعم التجارة داخل منطقة الجنوب الأفريقي في السلع المصنوعة والمعادن والمنتجات الزراعية من أجل الحد من الاعتماد على جنوب أفريقيا ، وإن كان من الضروري الإبقاء على التدفقات التجارية الحالية بل والعمل على زيادتها ، فإنه ينبغي أيضاً اتخاذ تدابير لتحديد وتسهيل التدفقات من منتجات جديدة ، وهذه يمكن تحقيقها عن طريق عقد اتفاقات تجارية بين دول المواجهة على أساس قائمة منتجات محددة ومنح تراخيص استيراد تفضيلية لموردين من دول المواجهة ،

لوجود مرافق بنية أساسية افضل في جنوب افريقيا ، فان المرور عبر موانئ جنوب افريقيا وشبكة خطوطها الحديدية يتم بكفاءة اكبر .

ولقد ادى تحول حركة نقل البضائع الى الطرق التي تمر بجنوب افريقيا لهذه الاسباب ، الى زيادة تكلفة النقل (حيث ان موانئ جنوب افريقيا تقع على مسافة بعيدة للغاية من المنافذ الطبيعية) بالنسبة لدول المواجهة كما انها خفضت عائدات الموانئ في تلك البلدان ، ولتوضيح درجة اعتماد دول المواجهة على جنوب افريقيا في حركة الصادرات والواردات لتلك البلدان ، نشير الى النسب الكبيرة للتجارة الخارجية التي تنقل عبر موانئ جنوب افريقيا ، والتي تبلغ بالنسبة لزيمبابوى ٨٥٪ ، وبتسوانا ٦٢٪ ، وزامبيا ٥٥٪ .

وقد وضع من الدراسات التي اجريت ان ميناء مابوتو (عاصمة موزامبيق) يعمل باقل كثيرا عن طاقته ، فقد انخفضت التجارة الدولية المارة بالميناء من ٦,٨ مليون طن سنوياً في ١٩٧٣ الى ٠,٩ مليون طن سنوياً في ١٩٨٥ ، ويرجع السبب الاساسي في ذلك الى عمليات التخريب المستمرة لخط ليمبويو الذي يربط الميناء بزيمبابوى ، ولم يمر بميناء (بيرا) غير حوالى ١,٣ مليون طن سنوياً ، مقابل ٤,٥ مليون طن سنوياً في فترة الحكم البرتغالي ، والسببان الرئيسيان لذلك هما عدم توافر المرافق لصيانة الميناء وانشطة المتمردين على امتداد الخط الحديدى وخط الانابيب بين بيرا وهرارى ، ولهذا الممر اهمية رئيسية لانه اقصر الطرق الموصلة الى اعالي البحار بالنسبة لزيمبابوى وزامبيا ، وفي الوقت الحالى ، لم يكن الاستخدام المحدود للخط بتسيير عدد قليل من القطارات في كل يوم ممكناً الا نتيجة لانتشار قوات مسلحة من زيمبابوى على امتداد خط بيرا - هرارى .

كذلك الشأن بالنسبة لانجولا ، حيث كان ميناء (لوبيتو) الذى تربطه بزائير وزيمبابوى شبكة بنجويلا للخطوط الحديدية ، هو تقليدياً المنفذ الطبيعى لهذين البلدين ، غير ان استخدام هذا الميناء للتجارة الدولية انخفض الى مايقرب من الصفر في السنوات الاخيرة بسبب اعمال متمردي يونيتا ضد شبكة الخطوط الحديدية .

ونظراً لتوقف شبكة سكك حديد بنجويلا عن العمل ، يصبح ممر دار السلام في تنزانيا ذا أهمية حيوية لزامبيا بالذات ، ولكن المفهوم أنه من الممكن أن يزداد الضغط على موانئ تنزانيا اذا أغلقت جنوب أفريقيا حدودها

وتوجد احتياطات كبيرة من الفحم بصورة أساسية في بوتسوانا وزامبيا وزمبابوي ، ويمكن استخدامها كمصدر بديل للطاقة ، ويجري فتح مناجم جديدة من أجل توفير الفحم للسوق المحلية ، غير أن بعض مناجم الفحم الموجودة بالفعل تقع بعيداً عن المراكز الرئيسية ، مما يزيد من تكلفة استخدام الفحم زيادة كبيرة بالنسبة للمستهلك ، ولذا يكون من الضروري فتح مناجم صغيرة يكون موقعها أقرب إلى السوق ، وكذلك في المناطق الريفية حيث لا يستطيع السكان شراء الفحم من المناجم النائية ، ويبلغ حجم السوق المحلية للفحم أقل من ٥ ملايين طن ، يستخدم نحو ٢٥ ٪ منها لتوليد الطاقة ، وأكثر من ٥٠ ٪ تستخدم في القطاع الصناعي ، بينما يستخدم الباقي في النقل والأغراض المنزلية وغيرها .

وهناك أيضاً إمكانات للاستفادة بالمصادر الجديدة والمتجددة للطاقة مثل حرارة الأرض والطاقة الشمسية والطاقة المستمدة من الرياح والكتل الأحيائية ، إلا أن هناك حاجة إلى المساعدات الفنية في تلك المجالات ، كما يتعين إعداد برنامج ملائم للأبحاث من أجل تحقيق هذه الإمكانيات بالكامل .

ويمكن القول بأن أنجولا هي الدولة الوحيدة المصدرة للنفط في دول المنطقة ، وقد أنفقت دول المنطقة الأخرى ما بين ٢٠ ٪ و ٥٠ ٪ من عائداتها من النقد الأجنبي على واردات النفط عام ١٩٨٠ ، وبلغ إجمالي واردات دول المنطقة من النفط والمنتجات النفطية عام ١٩٨٥ نحو ٢,٥٨ مليون طن بينما بلغ إجمالي الصادرات ١١,٠١ مليون طن ، وتتمتع المنطقة ككل بفائض صافي ضخم ، وإذا ماتم تلبية احتياجات الدول التي تعاني عجزاً في النفط من داخل المنطقة فيمكن إنهاء الاعتماد على جنوب أفريقيا تماماً .

تأمين المنشآت الاقتصادية الحيوية :

ومن أهم المشكلات التي أوكل إلى صندوق الدعم وضع الحلول لها مشكلة تأمين المنشآت الاقتصادية الحيوية وشبكات النقل في دول المنطقة ، بمعنى العمل على التشغيل الآمن لهذه المنشآت وذلك نظراً لأن جنوب أفريقيا تنتهج بشكل متعمد سياسة تستهدف حرمان البلدان المجاورة لها من استقلالها الاقتصادي ، وهي تستهدف من غاراتها العسكرية على الدول المجاورة لها ، ودعمها للمتمردين في أنجولا وفي موزمبيق ليس فقط زعزعة استقرار جيرانها سياسياً بل شل نشاطهم الاقتصادي أيضاً .

وتقوم العصابات المسلحة بنسف خطوط السكك الحديدية والعربات ، والقاطرات ، والكباري ، والطرق

ومنح عقود شراء وإجراء تخفيضات تعريفية على منتجات محددة ، واتخاذ تدابير لترويج التجارة كما يمكن تحقيقها عن طريق أجهزة الدعم المالي الأخرى ، كما يتعين في الوقت نفسه إنشاء قاعدة بيانات ملائمة بشأن النقص والفائض في هذه الدول ، وإنشاء جهاز لتبادل المعلومات فيما بينها على أساس دوري ، وذلك بهدف وضع برامج مناسبة لتشجيع التجارة الإقليمية ، الأمر الذي يتطلب إجراء دراسات لتحديد المنتجات المحتملة لهذا التعاون .

البتروول وأنواع الطاقة الأخرى :

أما عن لوضع بالنسبة لمصادر الطاقة فالمعروف أن دول خط المواجهة غنية بموارد الطاقة غير المستغلة ، وكان ببطء معدل نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيا من البلدان الصناعية من العوائق الرئيسية في تطوير هذه الموارد ، كما أحدثت الأعمال التي تقوم بها جنوب أفريقيا لزعزعة الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في المنطقة تأثيراً سيئاً على إنتاج الطاقة وإستهلاكها على حد سواء .

كذلك أدى انخفاض النشاط الاقتصادي بما فيه هبوط الإنتاج الصناعي إلى انخفاض الاستخدام التجاري للطاقة (الفحم ، النفط ، الكهرباء) ، كما حدثت زيادة في الوقت نفسه في استهلاك الوقود التقليدي « الخشب أساساً » الأمر الذي سيؤدي في المدى الطويل إلى القضاء على الغابات ومن ثم سيؤدي إلى التصحر وتعرية التربة . ويتميز الهيكل الحالي لقطاع الكهرباء بالفائض الكبير في جهد التوليد كما يتميز بالفائض في الطاقات المتوافرة في المنطقة ككل ، ويرجع قصور استخدام الطاقة أساساً إلى الاختناقات في التوزيع وإلى التدابير غير الملائمة لاقتسام الفائض على الأساس الإقليمي ودون الإقليمي ، ويعتبر ربط الشبكات بعضها ببعض واقتسام الكهرباء المولدة أمراً لا بد منه لتحقيق الاستخدام الأمثل للطاقات المتوافرة في المنطقة ، وقد إتضح من دراسة أوضاع الطاقة في دول المنطقة ، أن من الضروري إعطاء أسبقية كبرى لكهربة الريف وإنشاء محطات صغيرة لتوليد الطاقة من مصادر المياه ، خاصة وأن هناك إمكانات صاعدة في المنطقة لتوليد الكهرباء باستخدام المساقط المائية ، كما أن هناك أيضاً إمكانات ضخمة للتبادل والتعاون داخل المنطقة في قطاعي الفحم والبتروول ، ويتعين توسيع قاعدة البيانات من أجل تحقيق تعاون فعال على الصعيدين الإقليمي ، وينبغي أن تتم المشاركة في البيانات المتاحة بالفعل لدى كل دولة وذلك تسهيلاً للتخطيط وإعداد مشروعات سليمة .

تقارير وتعليقات

بملايين الدولارات	
١٦١٠	الأضرار المباشرة للحرب
٣٠٦٠	نفقات الدفاع الإضافية
٩٧٠	زيادة في تكاليف النقل والطاقة
٢٣٠	فقد في الصادرات والسياحة
٦٩٠	اللاجئون
٨٠٠	خفض في الإنتاج
٢٠٠٠	فقد في النمو الاقتصادي
٢٦٠	عمليات المقاطعة والحصار
٢٤٠	ترتيبات تجارية
١٠١٢٠	

الاقليمية تكمل الأنشطة الوطنية التي تقوم بها البلدان بشكل منفرد .

لذلك كان من الضروري اعطاء الأولوية لتدريب أبناء دول المواجهة ، بحيث يؤدي هذا التدريب في مختلف المجالات الى دعم الأنشطة التي تقوم بها القطاعات الأخرى وكذلك متطلبات التعاون الاقليمي في المجالات ذات الأولوية ، ولتيسير عملية التخطيط لابد من وضع تقدير مفصل لمتطلبات الأنشطة ذات الأولوية من الطاقة البشرية ، وباعتبار التخطيط السليم أمراً هاماً للتنفيذ الفعال للمشاريع ثم لدخولها مرحلة التشغيل وصيانتها . وتعتبر رقعة احتياجات دول المواجهة من الخبراء والفنيين هي رقعة واسعة النطاق ، وذلك لتعدد المجالات التي تعاني من نقص كبير في الطاقة البشرية ، ومن أمثلة احتياجات هذه الدول حاجتها الى الخبراء والفنيين في المجالات الهندسية وتشغيل الآلات ، والمدرسين والمهندسين في المجالات العلمية والفنية والمهنية ، والى مديري انتاج ، ومراجعين ومحاسبين وخبراء نقل ومواصلات سلكية ولاسلكية ، ومديرين ومشرفين زراعيين وكيميائيين وغيرهم .

ومن المجالات التي تتطلب درجة عالية من الأولوية مجال اعادة تدريب العمال المهاجرين الذين طردتهم جنوب أفريقيا من القطاع الزراعي الذي يعاني من نقص حاد في العاملين المدربين في مجال الارشاد الزراعي ، كما لابد أيضا من النهوض بالتدريب التقني والمهني وتوسيع قاعدته ، هذا فضلا عن النقص في استخدام مرافق التدريب القائمة في دول المواجهة .

اعادة تأهيل العمال المهاجرين : وتمثل العمالة المهاجرة من دول خط المواجهة بأعداد غفيرة للعمل في جنوب أفريقيا مجالا حرجا من مجالات

وخطوط أنابيب النفط بصورة دورية ، كما تقوم هذه العصابات في بعض الأحيان باطلاق النار على القطارات ومهاجمة المركبات في الطرق ، وكثيرا ماتتعرض للأعمال التخريبية المنشآت الحيوية الأخرى مثل خطوط نقل الكهرباء ، ومزارع الشاي ، والمصانع ، ومضاني النفط ، ومستودعات تخزين النفط ، والمنازل ، والمدارس .

وقد أدت أعمال التخريب المستمرة في شبكات السكك الحديدية والطرق الهامة في موزمبيق وأنجولا ، التي يقوم بها المتمردون الذين ترعاهم جنوب أفريقيا الى الحاق الاضطراب بتدفق التجارة من خلال الموانئ الموجودة في هذين البلدين ، ففي موزمبيق على سبيل المثال ، أصبحت خطوط السكك الحديدية التي تعمل بفاعلية قاصرة على الخطوط التي توصل الى موانئ جنوب أفريقيا أو الخطوط التي يتم الدفاع عنها بتكاليف عسكرية باهظة ، وانخفض حجم التجارة التي تتم في ميناء مابوتو من ٦,٨ مليون طن عام ١٩٧٣ الى ٠,٩ مليون طن فقط عام ١٩٨٥ ، وأصبح ميناء ببيرا يتعامل الآن في ١,٣ مليون طن متري سنويا مقابل ٤,٥ طن متري سنويا في عهد البرتغاليين وانخفض استخدام ميناء «لوبيتو» في أنجولا في التجارة الدولية حتى وصل الى مايقرب من الصفر نتيجة لأعمال التخريب التي تقوم بها منظمة يونيتا في سكك حديد بنجويلا التي كانت يوما ما طريق التجارة الرئيسي لزامبيا وزائير .

والواقع أنه لن يتسن لطرق المواصلات في المنطقة التي لها أهمية بالغة في تخفيف الاعتماد على جنوب أفريقيا ، أن تتوافر لها السلامة مهما كان معدل أعمال التجديد فيها الا اذا توافرت لها الحماية الكافية ، وفي الدراسة التي قدمتها منظمة مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الأفريقي الى منظمة الوحدة الأفريقية يتضح أن سياسة جنوب أفريقيا القائمة على زعزعة استقرار الدول المجاورة كلفت تلك الدول أكثر من عشرة بلايين من الدولارات منذ عام ١٩٨٠ ، وتفصيل هذه التقديرات كما يلي :

المهارات البشرية لإدارة اقتصاديات المواجهة :

كذلك تبين أن من الضروري لدعم دول المواجهة الأفريقية اتخاذ تدابير عاجلة لتنمية المهارات البشرية في هذه الدول بهدف تحقيق ادارة فعالة للاقتصاديات الوطنية ، خاصة وأن أوجه القصور واضحة على مستوى العمالة الماهرة دون المهنية والفنية .

كما أن من الضروري في الوقت نفسه لتحقيق هذا الدعم أن يتم الاهتمام بالبيانات الدقيقة عن المتطلبات الأساسية ووضع المشاريع القاطعية وتحديد أولوياتها لتنمية الطاقة البشرية واستخدامها بشكل فعال ، كما أنه من الضروري الاضطلاع بأنشطة وبرامج للتنمية

ملاحظة أن نقص عدد الأيدي العاملة المهاجرة قد يؤدي من الناحية الإيجابية إلى زيادة الانتاج الزراعي نظراً لأن بعض العمال المهاجرين قد يعودون إلى القطاعات الزراعية ، إذا ما أمكن توجيههم لذلك .

الاجتماع الثانى للصندوق فى برازافيل

وانعقد اجتماع لجنة الصندوق فى برازافيل فى الفترة من ١٤ الى ١٦ يناير ١٩٨٨ ، برئاسة السفير/كريشنان المبعوث الخاص لرئيس وزراء الهند ، واشترك فى الاجتماع ممثلون للدول أعضاء لجنة التسعة ، كما حضر الاجتماع ممثلون عن دول المواجهة الأفريقية بصفة مراقب ، فضلاً عن ممثلين لحركات التحرير فى الجنوب الأفرىقى (ال ANC وال PAC) ومنظمة السوابو التى حضر رئيسها سام نجويا بنفسه الاجتماع .

وقد اشترك كذلك فى الاجتماع الدول التى دعيت - كمدغويين خاصين - ومن بينها مصر وبلغاريا والكاميرون وقبرص وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا وإيطاليا وليبيا وماليزيا ونيكاراجوا والنرويج والباكستان وأوغندا والاتحاد السوفيتى وفيتنام ، كما حضر الاجتماع ممثلون عن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، واليونيدو ، ومقوضية الأمم المتحدة للاجئين ، واليونسيف ، والفار ، ومنظمة برنامج التنمية ، ومنظمة البيئة ومنظمة العمل الدولية ، واللجنة الخاصة للأمم المتحدة المناهضة للعنصرية ، وسكرتارية الكومنولث .

وافتح الاجتماع وزير خارجية جمهورية الكونجو ، كما حضر الافتتاح سام نجويا رئيس منظمة السوابو ، حيث عرض فى الاجتماع التطورات الأخيرة فى منطقة الجنوب الأفرىقى وخاصة بالنسبة لناميبيا ، وأكد رئيس الاجتماع استمرار التأييد والتضامن من لجنة الصندوق والدول المدعوة ، لحركات التحرير ولنضال شعبى جنوب أفريقيا وناميبيا .

واستعرض الاجتماع التقدم الذى تم فى عمل الصندوق ، والوضع الخاص بالتبرعات والمشاركات التى تمت فى الصندوق حتى نهاية ديسمبر ١٩٨٧ ، وقد تقدمت بعد هذا التاريخ كل من جمهورية كوريا بالمساهمة فى الصندوق بمبلغ مليون دولار فى شكل عيى ، وكذلك جمهورية غينيا بيساو التى ساهمت نقداً فى الصندوق بمبلغ خمسة آلاف دولار .

وركز الاجتماع على متابعة ماتم نحو تنفيذ المساهمات فى صندوق الدعم ، ولوحظ فى الاجتماع التباطؤ بالنسبة لتنفيذ المساهمات النقدية ، حيث لم تقم الدول المساهمة نقداً بإيداع مساهماتها النقدية فى الحساب المفتوح فى نيودلهى لهذا الغرض ، وأبرز رئيس الاجتماع أن بعض المساهمات فى طريقها إلى الإيداع ، كما أعلنت فرنسا فى الاجتماع أنها قررت التبرع بمبلغ ٢٠ مليون فرنك لتمويل

التبعية ، ويتضح هذا من المدى الذى بلغته بعض هذه البلدان فى اعتمادها على جنوب أفريقيا فى توفير فرص العمل ، والحصول على تحويلات العاملين من النقد الأجنبى .

وقد هدت حكومة جنوب أفريقيا هذه الدول بالفعل بخفض عمالها المهاجرين إليها بل وإيقافهم تماماً ، ولن يتأثر من الجزاءات فى مستواها الأدنى سوى العمال غير المهرة من العاملين فى المناجم وفى قطاعات أخرى ، بينما تكون قدرة البلدان المتضررة على استيعاب العمال العائدين فى أنشطة اقتصادية ذات عائد مجز محدودة ، ومن ثم كان من الضرورى تقديم مساعدة عاجلة إلى هذه البلدان فى مجالى الغذاء والاسكان ، مع توفير فرص عمل بديلة ومرافق لإعادة التدريب ، الخ ..

والواقع أن اقتصاد جنوب أفريقيا اعتمد بشكل تقليدى على استيراد العمالة الرخيصة من الدول المجاورة ، وأدى الافتقار إلى فرص العمل المحلية فى تلك البلدان ، بالإضافة إلى اغراء الأجور المرتفعة فى جنوب أفريقيا ، إلى نمو القوة العاملة المهاجرة على مدى السنين ، ومع ذلك ، فإنه نتيجة للمشاكل القائمة فى جنوب أفريقيا ، انخفض العدد المطلق للعمال المهاجرين فى أواخر السبعينات ، وفيما بين عامى ١٩٨٠ ، و ١٩٨٣ بقيت أعداد العمالة المهاجرة ثابتة تقريباً .

والى جانب المهاجرين المسجلين بشكل قانونى هناك عدد كبير من العمال الذين هاجروا بشكل غير قانونى من البلدان المجاورة لجنوب أفريقيا ويعمل هؤلاء عادة فى المزارع ، وتتراوح تقديرات أعدادهم تراوحت كبيراً وأن ظلت محصورة بين نصف المليون والمليون ، وقد أدت ظاهرة نمو العمالة المهاجرة إلى نقص العمال المدربين فى مجال الزراعة فى دول المواجهة ، مما أدى إلى تقلص الانتاج الزراعى ، وأدى ذلك بدوره إلى تزايد الاعتماد على الأغذية والواردات الأخرى من جنوب أفريقيا ، وقد انتهجت جنوب أفريقيا بشكل متعمد سياسة ترمى إلى استمرار تبعية دول المواجهة فى هذا القطاع من خلال تخريب منشآتها الاقتصادية بشكل منتظم ، فضلاً عن إتاحة فرص العمل للعمال المهاجرين ، وذلك بالرغم من البطالة الكبيرة المتفشية فيما بين السود داخل جنوب أفريقيا .

ومن بين جميع بلدان المواجهة تعتبر موزمبيق الدولة الأكثر عرضة للخطر ، وقدرت موزمبيق أن عودة مايقرب من ٣٠٠,٠٠٠ عامل يعملون فى جنوب أفريقيا ستؤدى إلى قيام حالة طوارئ تقتضى انفاق ٧٦١ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات لإعادة تأهيلهم فى شتى قطاعات الاقتصاد ، لاسيما فى القطاعين الزراعى والصناعى ، مع

تقارير وتعليمات

تمثل حوالى ثلث المجتمع الدولى ، من الشرق والغرب والشمال والجنوب .

وقد بلغت قيمة المساهمات للصندوق حوالى ٢٥٦ مليون دولار ، أغلبها فى شكل عيى ، أما المساهمات النقدية فقد بلغت مبلغ حوالى مليون دولار ، بما فى ذلك الفائدة التى تحققت من ايداع المبلغ الذى توافر منذ الاجتماع الثانى فى برازافيل كوديعة بالبنك وقدرها حوالى ١٢ ألف دولار .

ولتوضيح المساهمات فى صندوق الدعم ، نرى ان هذه المساهمات قد تقدمت بها للصندوق ٢٢ دولة من دول عدم الانحياز وخمس دول من الدول النامية الاخرى ، فضلا عن خمس دول من الدول الشرقية وأربع دول من الدول الغربية ، وقدمت جميع مساهمات الدول الشرقية والغربية فى شكل عيى ، أما باقى المساهمات من دول عدم الانحياز والدول النامية ، فبعضها نقدى والآخر عيى .

المساهمات النقدية :

باربادوس	(١٠٠ ألف دولار محلى)
جيانا	(٥ آلاف دولار)
نيكاراجوا	(٥٠ ألف دولار)
موريشيوس	(٥٠٠ ألف روبية محلية)
أوغندا	(١٠٠ ألف دولار)
اليمن الديمقراطية	(١٥٠ ألف دولار)
الأردن	(٥ آلاف دولار)
غينيا بيساو	(٥ آلاف دولار)
سيشل	(ألفا دولار)
جيبوتى	(١٠ آلاف دولار)
افغانستان	(٥ آلاف دولار)
بنجلاديش	(١٠ آلاف دولار)
مالديف	(ألف دولار)
نيبال	(٢٥ ألف دولار)
لاوس	(٧ آلاف دولار)
رواندا	(٥ آلاف دولار)
كينيا	(١٥٠ ألف دولار)

المساهمات العينية :

الهند	(٥٠٠ مليون روبية)
بيرو	(١٠ ملايين دولار)
يوغوسلافيا	(١٢ مليون دولار)
الكونغو	(١٠٠ مليون فرنك افريقى)
قبرص	(١٠٠ ألف دولار)
ماليزيا	(٢ مليون دولار)
الكومون	(١٥ مليون فرنك افريقى)
نيجيريا	(١٥ مليون دولار)

مشروعات جديدة تحددها دول المواجهة المستفيدة وان لجانا مشتركة مع فرنسا ودول المواجهة تقوم بتحديد هذه المشروعات .

الاجتماع الثالث للصندوق فى ليما :

وعقد الاجتماع الثالث لصندوق الدعم فى ليما عاصمة بيرو فى ٢ اغسطس ١٩٨٨ ، ورأس الاجتماع السفير/ كريشنان المبعوث الخاص لرئيس وزراء الهند ورئيس لجنة الصندوق ، واشترك فى الاجتماع ممثلون للدول اعضاء لجنة التسعة ، كما حضر الاجتماع - بصفة مراقب - ممثلون عن دول المواجهة الافريقية وممثلون عن حركات التحرير الافريقية الثلاثة (الـ ANC والـ PAC) والـ SWAPO ، فضلا عن المدعوين الخاصين للدول المانحة ، وهى - بالاضافة الى مصر - فرنسا والسويد والاتحاد السوفيتى والمجر وبولندا والباكستان وماليزيا والفلبين وكوريا وتايلاند ونيبال وبنجلاديش وليبيا ونيكاراجوا ، فضلا عن المنظمات الدولية والاقليمية .

وافتح الاجتماع وزير خارجية البيرو (الدكتور لويس جونسالز بوسادا) ، وبرز فى كلمته تأكيد موقف البيرو من تأييد دول المواجهة الافريقية وحركات التحرير الافريقية فى كفاحها ضد النظام العنصرى فى جنوب افريقيا ، ومن معارضة الابارتيد ، واعتبر انعقاد الاجتماع ابرازا لتأييد المجتمع الدولى لدول المواجهة وحركات التحرير فى مواجهة جنوب افريقيا ، وتلقى الاجتماع رسالة تأييد من كل من السكرتير العام للأمم المتحدة ، ومن السكرتير التنفيذى للكونغرس .

وقد تضمن جدول اعمال الاجتماع عرضا عن التقدم الذى احرزه الصندوق ، واستعراض انشطته ، واستخدام الارصدة النقدية فى حساب الصندوق ، واستخدام مساهمات الدول المانحة واستعراض المشروعات ، وموضوع تعيين محاسبين معتمدين ، فضلا عن تعبئة رأى العام والموارد المالية ، وتقرير اللجنة الفرعية للصندوق (برئاسة زامبيا) ، وكذلك تقرير عن الصندوق للعرض على الاجتماع الوزارى لعدم الانحياز الذى عقد فى نيقوسيا بقبرص (من ٢ الى ٥ سبتمبر ١٩٨٨) .

حجم المساهمات فى الصندوق :

وسبق فى اجتماع الصندوق فى نيودلهى فى يناير عام ١٩٨٧ توجيه نداء عالمى للحصول على التأييد العالمى للصندوق ، ثم لوحظ انه منذ الاجتماع الثانى للجنة الصندوق فى الكونجو برازافيل الذى انعقد فى يناير ١٩٨٨ ، زاد عدد الدول التى اعلنت عن مساهماتها فى الصندوق ، حيث وصل عدد الدول المساهمة ٤٦ دولة

تعريف المجتمع الدولي بأن الصندوق قد أصبح حقيقة واقعة ، وأنه أصبح يسهم من الناحية العملية في دعم دول المواجهة وحركات التحرير في كفاحها ضد النظام العنصرى في جنوب افريقيا .

ويحث الصندوق استخدام المساهمات الاخرى وتنفيذ المشروعات المقدمة ، ورؤى ان الأمر يتطلب الاتصال المنسق بين الدول والمنظمات المانحة ودول المواجهة الافريقية المستفيدة من الصندوق بهدف استخدام المساهمات ، وقد تطلب ذلك على وجه الخصوص ان غالبية المساهمات هي في شكل عيني ، مما دعا لجنة الصندوق الى اعتبار ان الحل الامثل لاستخدام المساهمات هو عن طريق الاتصال المباشر بين الدول المانحة ودول المواجهة لمناقشة المشروعات وتحديداتها وتطويعها بما يمكن الدول المانحة من تمويلها واتخاذ الترتيبات اللازمة لتنفيذها .

والواقع ان المشروعات المطلوب تمويلها قد تم اعدادها وتقديمها بمعرفة دول المواجهة وحركات التحرير حسب احتياجاتها العاجلة للتمويل من الصندوق ، وذلك في الوقت الذى يتيح برنامج عمل الصندوق مجالا اوسع يتسم بالمرونة ويسمح بالتعديل والتطوير للمشروعات المقدمة على اساس الاحتياجات العاجلة لدول المواجهة وحركات التحرير ، ومن شأن ذلك ان يمكن الدول والمنظمات المانحة من اختيار المشروعات والبرامج التى تتفق مع اهداف الصندوق وبرنامج عمله ، وفى الوقت نفسه تتفق مع خبرات وامكانيات الدول المانحة ، مع التشاور مع دول المواجهة فى ضوء اولوياتها قبل تنفيذ المشروعات ، وقد تم بناء على ذلك تحديد العديد من المشروعات التى اصبحت مهياة للتنفيذ .

هذا وقد جرى تقسيم المشروعات حسب نوعياتها الى ستة قطاعات ، تضم الاحتياطى الاستراتيجى للاغاثة ، والنقل والمواصلات ، الآثار السلبية للتجارة ، والبترول والاشكال الاخرى للطاقة ، وتأمين تشغيل المنشآت الاقتصادية الحيوية ، وتنمية الموارد الانسانية ، بما فى ذلك اعادة تشغيل القوى العاملة المهاجرة ، ولكن لوحظ ان غالبية المساهمات موجهة بتنمية الموارد الانسانية ولقطاع النقل والمواصلات فى الوقت الذى تحتاج فيه القطاعات الاخرى الى الاهتمام كذلك .

صندوق الدعم ومنظمة (الصادق) :

ومن الجدير بالذكر ان دول المواجهة الافريقية التى انشئ صندوق افريقيا لدعمها هي نفس دول الجنوب الافريقى - مع باقى الدول فى المنطقة - التى قامت من اجل تنسيق تنميتها الاقتصادية منذ سنوات منظمة مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الافريقى المعروفة باسم منظمة (الصادق SADCC) ، التى تتخذ الجابون

الجزائر	(١٠ ملايين دولار)
الأرجنتين	(٣ ملايين دولار)
الباكستان	(٥٠ مليون روبية)
مصر	(٤ ملايين دولار)
فيتنام	(١٠ آلاف دولار)

وقدمت غانا مساهمتها فى شكل نقدى وعينى معا (٥ ملايين دولار) ، وكذلك ليبيا التى اعلنت ان مساهمتها عشرة ملايين دولار نصفها نقدى والنصف الآخر عينى . أما الدول النامية الاخرى التى قدمت مساهمات نقدية فهى : الفلبين (٥٠٠ مليون دولار) ، وبرونى (١٠٠ ألف دولار) ، كما قدمت كوريا مليون دولار (فى شكل عينى) ، وقدمت تايلاند عشرين ألف دولار (فى شكل نقدى وعينى معا) .

وبلغت مساهمات الدول الشرقية ، وجميعها فى شكل عينى : ٦٥ مليون روبل من الاتحاد السوفيتى ، وخمسة ملايين كرونا محلية من تشيكوسلوفاكيا ، ومليون ومائة ألف عملة محلية من بلغاريا ، وسبعمئة مليون عملة محلية من بولندا ، و ٦١ مليون فوزنت من المجر . أما الدول الغربية ، وجميع مساهماتها قدمت فى شكل عينى ، فهى : فرنسا (٢٠ مليون فرنك فرنسى) ، وايطاليا (٤ بلايين ليرة) ، والنرويج (١٠ ملايين كرونا نرويجية) ، والسويد (١٤٠ مليون كرونا سويدية) .

استخدام المساهمات وتنفيذ المشروعات

وقد ناقش الصندوق فى اجتماع ليماء كيفية استخدام المساهمات النقدية ، وامكن التوصل الى معايير لهذا الاستخدام ، منها ضرورة التوزيع العادل حسب احتياجات دول المواجهة وحركات التحرير الافريقية ، ومراعاة المشكلات القائمة على المستوى الاقليمى والتى تؤثر فى دول المواجهة وحركات التحرير ، ومنها الاهتمام بالحاجة ليزل الجهود للحصول على مزيد من تعبئة الرأى العام العالمى ومن الموارد المالية ، كما تقرر عدم النظر فى التمويل من المساهمات النقدية للمشروعات التى تتطلب اتفاقا ليس فى طاقة الموارد النقدية المتاحة إلا اذا توافرت موارد مالية اضافية مقدما ، وكذلك جعل تنفيذ المشروعات المختارة لرقابة اللجنة الفرعية للصندوق التى عليها اتخاذ الاجراءات الخاصة بتطبيق هذه الرقابة ، وقررت اللجنة الاحتفاظ برصيد بسيط عند توزيع الارصدة النقدية بالطريقة العادلة بين المشروعات المطلوب تمويلها بعد تمام دراستها .

وقد قرر الصندوق ان يساهم بمبلغ رمزى فى حدود ٥٠ ألف دولار لصالح اللاجئين المشردين فى الجنوب الافريقى ، مع اعلان هذه المساهمة فى مؤتمر اللاجئين فى اوصلو ، ورأى الصندوق ان هذه المساهمة لها قيمتها فى

بالمساهمة في الصندوق لعام ١٩٨٧ بمبلغ مليوني دولار في شكل عيني ، ووكلت الى (الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا) مهمة تنفيذ هذه المساهمة في صورة معونات فنية ، عن طريق ايفاد الخبراء المصريين في التخصصات والمجالات التي تطلبها دول المواجهة لتحقيق اهداف صندوق الدعم ، فضلا عن تنظيم التدريب للمختصين من ابناء هذه الدول في مختلف القطاعات التي تحقق هذه الاهداف ، وقد قررت مصر مساهمة جديدة بنفس القيمة وفي صورة المعونات الفنية للعام ١٩٨٨ . وقد تواترت طلبات دول المواجهة الافريقية من المساهمة المصرية في صندوق الدعم للخبراء في مختلف المجالات التي تدخل في نطاق الاوليات والاحتياجات التي تحقق اهداف الصندوق ، ومن بين هذه الاحتياجات مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية والموانى والسكك الحديدية والهندسة والطاقة والطب وغيرها .

كما اهتم الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا بعقد الدورات التدريبية لأبناء دول المواجهة من المساهمة المصرية في صندوق الدعم في المجالات التي تحقق اهداف هذا الصندوق ، ومن ابرزها مجالات التدريب على مكافحة الارهاب ، وعلى تأمين المنشآت الحيوية وتأمين ادارة الموانى ، والموارد المائية والاستخدام الأمثل لها ، وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، فضلا عن التدريب في مجالات الطاقة وغيرها من التدريبات □

عاصمة بتسوانا مقرا لها ، وقد ابرزت لجنة صندوق الدعم في اجتماعها في نيودلهي في يناير عام ١٩٨٧ ان الصندوق يحتفظ بعلاقة وثيقة ، معها ، مع اتخاذ الترتيبات اللازمة للتشاور معها ، وقد قام بزيارة الهند في ابريل عام ١٩٨٧ وقد يمثل المنظمة برئاسة رئيس مجلس وزراء المنظمة (نائب رئيس جمهورية بتسوانا) .

هذا وقد برزت أهمية البحوث والدراسات التي اجرتها منظمة (الصادق) عن احتياجات دول المواجهة الافريقية ، في التعرف على مجالات وامكانيات دعم هذه الدول من خلال صندوق الدعم ، كما يبرز في الوقت نفسه التشابه بين اهداف المنظمة والصندوق ، مما اكد أهمية التعاون بينهما ، عن طريق الاتصال الدائم وتحقيق التنسيق اللازم بين الجانبين بالنسبة للبرامج والمشروعات التي تهدف الى دعم دول المواجهة في الجنوب الافريقي ، وكان من الواضح ان الصندوق يعتبر مبادرة هامة من جانب حركة عدم الانحياز التي تنتمي اليها في الوقت نفسه دول المنظمة ، ولكن صندوق الدعم لم يقصد منه ان يكون تجمعا دائما للتنمية في منطقة الجنوب الافريقي التي تقوم منظمة (الصادق) فيها بدورها في تحقيق تنميتها وتنسيق هذه التنمية بين دول الجنوب الافريقي .

المساهمة المصرية في صندوق الدعم :

أما عن المساهمة المصرية في صندوق دعم دول المواجهة الافريقية ، فقد بادرت جمهورية مصر العربية



البنك الدولي ودور جديد مع الأرجنتين

سمية سعيد الألفي

كان

الاعلان عن الاتفاق المبرم بين البنك الدولي والحكومة الأرجنتينية والذي تم توقيعه في الخامس والعشرين من سبتمبر الماضي ببرلين والذي ينص على موافقة البنك على منح قرض جديد للأرجنتين تبلغ قيمته ١,٢٥٠ مليون دولار، مبادرة جديدة من نوعها من جانب البنك حيث ان موافقته جاءت في الوقت الذي لا زالت تقوم فيه الأرجنتين بمفاوضات مع صندوق النقد الدولي حول مشكلة الديون الخارجية والقروض الجديدة التي تحتاجها وبرنامج التكيف الاقتصادي الذي يطالب به الصندوق وكأن البنك يتعدى على الدور الذي يضطلع به الصندوق، فقد قام البنك بهذه المبادرة دون الموافقة المسبقة على القرض من قبل الصندوق، وهي حادثة جديدة (أخذ البنك مبادرة كهذه مع تركيا من قبل لكن في ظروف مختلفة) فمنذ ستة أعوام وتحديداً مع بداية تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية والصندوق يقوم بإدارة أزمة كل دولة من الدول المدينة على حدة مع وضع برنامج الإصلاح الاقتصادي الملزم لها في اطار شروطه ليأتي بعد ذلك دور البنك الدولي بتقديم القروض التي تحتاج اليها القطاعات الاقتصادية المختلفة للقيام بعملية الإصلاح الاقتصادي ويأتي دور نادي باريس في إعادة جدولة الديون بالاتفاق بينه وبين الدول الدائنة ومجموعة البنوك التجارية الخاصة.

لذلك فالجديد في الأمر هو ان البنك لم ينتظر دوره المعتاد والذي يلي دور الصندوق ويادر بالاتفاق مع الأرجنتين على القرض السابق بشرط واحد وهو تخفيض في المعجز في القطاع العام الى ٢,٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٩ بدلاً من ٤,٦٪ في عام ١٩٨٨ ولم يقم البنك بفرض شروط أخرى حول الاطار الكامل

للسياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية او تحديد لمعدلات النمو الاقتصادي كالتى يطالب بها الصندوق للموافقة على التفاوض مع أى من الدول المدينة وقد جاءت ردود الفعل الغربية معربة عن القلق من تأثير هذه المبادرة من قبل البنك على تقويض أركان العلاقة بينه وبين الصندوق وما سيؤديه ذلك من اضعاف الثقة في دور الصندوق في حل أزمة المديونية العالمية وعدم الالتزام بشروطه في مجال تكييف اقتصاديات الدول المدينة، ورغم ان الأرجنتين كانت تعتبر في العشرينات من هذا القرن واحدة من أغنى عشر دول في العالم - وبالفعل فإن مواردها الطبيعية تتيح لها الفرصة للتفوق على كل من كندا وأستراليا حيث أن مساحتها تعادل مساحة الهند ويتمتع بمساحات شاسعة من الأراضي الخصبة بالإضافة الى احتياطي من البترول يبلغ ملياري برميل، الا انه نتيجة لمجموعة من السياسات الاقتصادية الخاطئة والرضوخ تحت الحكم العسكري لمدة سبع سنوات (مارس ١٩٧٦ - أكتوبر ١٩٨٣) اصيب خلالها الهيكل الإنتاجي للبلاد حالة من التمزق وأصبحت الطبقة المتعلمة المثقفة في حالة شلل تام نتيجة للاجراءات القمعية وهاجر من لم يستطع تحمل البقاء.

وقد مرت الأرجنتين بثلاثة برامج لإعادة البناء الاقتصادي كان أولها في عهد الرئيس السابق خوان بيرون (١٩٧٣ - ١٩٧٤) والثاني تحت الحكم العسكري في الفترة (١٩٧٦ - ١٩٨١) أما البرنامج الثالث فهو في عهد الرئيس الحالي راؤول الفونسين وهو مستمر منذ منتصف الثمانينات وحتى الآن.

أثار تطبيق البرنامج:

يعتبر البرنامج الثالث الذي يتم تطبيقه حتى الآن أهمها جميعاً نظراً لانعكاس آثاره المدمرة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي مما يهدد تجربة

عن سداد اقساط الديون والفوائد مؤكدين ان الديمقراطية مع الجوع ليست ديمقراطية . وكان هذا هو الاضراب العام الثانى الذى يواجهه الرئيس الفونسين منذ توليه السلطة بعد الاضراب الأول فى سبتمبر من عام ١٩٨٤ .

وكالمعتاد نجد ان الفقراء ومحدودى الدخل قد اخذوا على عاتقهم تحمل الأعباء الاقتصادية المدمرة لتطبيق وصفة الصندوق فى الأرجنتين فقد كان من الغريب قيام الحكومة ببرنامج لتوزيع المواد الغذائية (سكر - دقيق - لحم) على أكثر من مليون أسرة ، أى حوالى ١٦ ٪ من المواطنين فى بلد معروف بوفرة انتاجه من الماشية كالأرجنتين .

من الناحية الاقتصادية فقد بدأت فى نهاية عام ١٩٨٥ تظهر بعض المؤشرات الايجابية للبرنامج الاقتصادى المطبق ، فقد انخفض معدل التضخم الى ٣,١ ٪ فى شهر اغسطس كما ارتفع حجم الودائع فى البنوك الوطنية بنسبة ٢٥ ٪ معطيا مؤشرا على تزايد الثقة على العملة الجديدة (الاوسترال) التى حلت محل البيزو العملة القديمة التى انخفضت قيمتها الى اقصى حد فى يونيو من نفس العام ويرجع ذلك الى قرار تجميد الأجور الذى كان أكثر فعالية من قرار تجميد الاسعار الذى لم يمكن تطبيقه باحكام نتيجة لصعوبة السيطرة على آلاف المنشآت الخاصة لجبارها على تطبيق القرار وهكذا نرى انه لم يتم علاج جذرى لمشكلة التضخم وانما تم تحويله من تضخم طليق الى تضخم كامن فأصبحت الأسعار قابلة للانفجار فى أية لحظة .

ومع نهاية اغسطس من عام ١٩٨٦ اعلن وزير الاقتصاد الأرجنتينى بدء المرحلة الثانية من برنامج التقشف ويتضمن تشجيع الاستثمارات وتحويل شركات القطاع العام الى قطاع خاص واتخاذ عدة اجراءات تصب فى صالح شركات النفط الأجنبية العاملة فى الأرجنتين بالإضافة الى ادخال برامج التصدير الزراعى حيز التنفيذ مع تركيزه على مشكلة ركود اسعار المنتجات الزراعية والانخفاض المستمر فى حصيلة صادراتها الذى يرجع الى حروب الدعم بين كل من الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية المشتركة لتغلب كل منهما على الأخرى فى دعم صادرات القمح وكافة المنتجات الزراعية الأخرى وقد انخفضت قيمة صادرات السلع الزراعية (التى تمثل ٨٠ ٪ من اجمالى صادرات الأرجنتين) بمعدل ٤٠ ٪ فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ .

ومع بداية شهر فبراير من العام الماضى (١٩٨٧) قدم البنك الدولى قرضا للأرجنتين يصل الى ٢ مليار دولار

الديمقراطية فى الأرجنتين ، فمئذ تحقيق الرئيس « الفونسين » للفوز الساحق فى انتخابات اكتوبر عام ١٩٨٢ قام بدعوة الشعب الأرجنتينى للعمل على مواجهة الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة التى تمر بها البلاد واعدت الطبقات الشعبية بدفع الأجور والمرتبات بنسبة ٦ - ٨ ٪ بالمعدلات الحقيقية لمواجهة أعباء المعيشة .

ولكن مع نهاية عام ١٩٨٤ بدأت المفاوضات بين الحكومة الأرجنتينية وصندوق النقد الدولى للحصول على قرض تبلغ قيمته ٣٠ مليار دولار فلم يستطع الرئيس الأرجنتينى الوفاء بوعده نظرا للشروط التى طالب بها الصندوق واهمها هو تجميد الأجور والاسعار وتخفيض قيمة العملة المحلية أو تركها لسوق العرض والطلب . وقد وافق الصندوق على منح القرض السابق للأرجنتين بعد ان ثبت له حسن النوايا من قبل الحكومة التى قامت بتخفيض قيمة البيزو (العملة الأرجنتينية القديمة) بنسبة ٣,١٥ ٪ مقابل الدولار قبل الاعداد للمحادثات الخاصة بينهما - بالإضافة إلى دفعها لأسعار التجزئة بنسبة ١٨,٣ ٪ فى شهر يوليو من نفس العام كذلك ارتفعت اسعار الوقود بنسبة ٢٢ ٪ شهريا بحيث بلغ اجمالى ارتفاعها ٥١٠ ٪ فى عام ١٩٨٤ بالإضافة الى الزيادة فى اسعار المواصلات .

وفى منتصف مارس من عام ١٩٨٥ اعلن وزير الاقتصاد الأرجنتينى الجديد خوان سوريل عن تطبيق برنامج اقتصادى صارم لانقاذ الأرجنتين من الأزمة الاقتصادية الطاحنة فقد وصل معدل التضخم الى ٦٦٢ ٪ مؤكدا على انتهاء الحكومة لسياسة نقدية ثابتة لتخفيض الأجور والانفاق العام للتغلب على التضخم ولتشجيع التصدير لزيادة معدل النمو الاقتصادى بعد فترة طويلة من الركود ولكنه لم يمر ثلاثة شهور على ذلك التصريح إلا وقام الاتحاد العام للعمال بتنظيم اضراب عام ضم أكثر من ربع مليون عامل شاركوا فى مظاهرة ضخمة امام مقر الرئيس الفونسين بميدان مايو بالعاصمة الأرجنتينية (بوينس ايرس) احتجاجا على تطبيق برنامج التقشف وعلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفشى البطالة وزيادة نسبة التضخم الى ٩٤٠ ٪ علاوة على ازدياد حجم الديون الخارجية الذى بلغ أكثر من ٤٥ مليار دولار ، وقد رفع المتظاهرون لافتات احتجاج على سياسات التقشف التى قرر الرئيس الفونسين ووزير اقتصاده تطبيقها وضد سياسة الصندوق وشروطه واسموها بالسياسة الديكتاتورية الربوية وطالبوا بالكف

النمو الاقتصادي والتضخم (١٩٨٥ - ١٩٨٠)

معدل التضخم %	معدل النمو %		الناتج المحلي الاجمالي	
	الزراعة	الصناعة		
٧٥,٤٣	٥,٥١ -	٣,٨ -	١,٠٩	١٩٨٠
١٠٩,٥٨	١,٩٣	١٥,٩٨ -	٦,٤٦ -	١٩٨١
٢٥٦,٢٣	٦,٩٣	٤,٧٣ -	٥,١٨ -	١٩٨٢
٣٦٠,٩٣	١,٨١	١٠,٨١	٣,٢٢	١٩٨٣
٥٨٥,١٠	٣,٨٨	٤,٠٣	٢,٤٨	١٩٨٤
٦٦٢,٩٠	٣,٣٥ -	١٠,٤٠ -	٤,٤١ -	١٩٨٥

من ١,٥ مليون عاطل (٢٧ %) واصيبت العاصمة بالشلل التام بعد ان شمل الاضراب موظفي البنوك والسكك الحديدية والمواصلات العامة . وقد قامت قوات البوليس بتفريق المتظاهرين مستخدمة القنابل المسيلة للدموع والقنابل المطاطية وخراطيم المياه ، مما أدى الى اصابة ما يزيد على ٧٤ من المتظاهرين وهذه الصورة السابقة هي انعكاس لحالة عدم الاستقرار السياسي التي تمر بها البلاد والناتجة عن زيادة الأعباء التي تتحملها القاعدة الشعبية العريضة من جموع الفقراء والعمال ومحدودي الدخل من آثار تطبيق السياسة التقشفية للصندوق .

وتضع هذه الحالة من التوتر السياسي التي تمر بها الأرجنتين العديد من التساؤلات حول نتائج انتخابات الرئاسة التي ستجرى في مايو من العام القادم (١٩٨٩)
مبادرة البنك الدولي :

في إطار ما سبق من تطور العلاقة بين الحكومة الأرجنتينية وصندوق النقد الدولي واتباعها لبرنامج التكيفي فلا يجب النظر الى مبادرة البنك السابقة بتقديمه لهذا القرض (١,٢٥٠ مليون دولار) قبل انتظاره لنتائج مفاوضات الصندوق مع الأرجنتين على انه حادثة مذهلة تقوض أركان العلاقة الحميمة بين دورى كل من البنك والصندوق أو أن هذا سيكون نمطا للعلاقة بين البنك والدول المدينة في المستقبل . فكل ما حدث هو شكل من أشكال تبديل الأدوار بينهما بحيث يتولى البنك تقديم هذا القرض للأرجنتين فقط كحالة خاصة وهي تحتل المركز الثالث بين الدول الأكثر مديونية في العالم ويأتى هذا الموقف من البنك بتدعيم من الادارة الأمريكية التي كانت تخشى تفجر أزمة المديونية اثناء الحملة للانتخابات

لعامى ١٩٨٧ و ١٩٨٨ من أجل تمويل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تتبعه الحكومة وقد جاء هذا القرض متوافقا زمنيا مع القرض الذي أعلن صندوق النقد الدولى عن تقديمه للأرجنتين والذي يصل الى ١,٨ مليار دولار وامام هذه العروض السخية من جانب كل من البنك والصندوق قامت الحكومة الأرجنتينية بالاعلان عن التجميد التام للأسعار والأجور وتخفيض سعر الاوسترال بنسبة ٦,٦ % تلاه انخفاضان آخران في شهرى مايو ويونيو من نفس العام مع زيادة اسعار الخدمات العامة بنسبة ٢ % واسعار الوقود بنسبة ١٥ % والجديد هو بدء الارتفاع من جديد في معدل التضخم بسرعة كبيرة ليصل الى ٧,٦ % في شهر فبراير من العام الماضى بعد أن استمر معدله اقل من ٥ % لمدة ١٨ شهرا رغم رضاء الصندوق عن خطوات الحكومة الأرجنتينية في تطبيق برنامج التكيف الاقتصادي فقد تزايدت مشكلة الديون الخارجية التي وصلت الى ما يقرب من ٥٢ مليار دولار في العام الماضى (٣٣ مليار للبنوك التجارية) وقد بذلت الأرجنتين جهودا مضيئة في اجتماع نادى باريس في مايو من العام الماضى للتوصل للاتفاق مع الدول الدائنة لاعادة جدولة ٢,١ مليار دولار من ديونها ، وتمت الموافقة من الدول الأعضاء على السماح للحكومة الأرجنتينية باعادة دفع هذه الديون في الفترة من مايو ١٩٩٣ - نوفمبر ١٩٩٧ بدلا من الفترة يناير ٨٦ - يونيو ١٩٨٨ مع السماح بقروض جديدة تصل الى ٤٠٠ مليون دولار من أجل تمويل الواردات الأرجنتينية وفي سبتمبر من هذا العام وصلت تأثيرات السياسة الاقتصادية التقشفية الى اقصى حد لها وسط اسوأ اضطرابات سياسية وعمالية منذ تولى الرئيس الفونسين الحكم ، بقيام الاتحاد العام لنقابات العمال باضراب عام احتجاجا على برنامج التقشف الاقتصادي الذي أدى الى زيادة نسبة البطالة الى اكثر

البنوك التجارية) ومن المعروف ان البنوك التجارية تمثل المصدر الرئيسى للاقتراض بالنسبة للأرجنتين .
لم تسفر مجموعة سياسات الصندوق التقشفية في علاج أزمة المديونية بل انها اخذت تتزايد حتى وصلت الى ٥٦ مليار دولار هذا العام ، يضاف اليها أعباء خدمة الديون ويرجع السبب الجوهرى الى ان الصندوق لا يأخذ في اعتباره عند تشخيص حالات الدول المدينة ، تأثير العوامل الخارجية الهامة مثل الارتفاع الجنونى في اسعار الفائدة في اسواق النقد الدولية والارتفاع في اسعار الواردات من الدول الصناعية وتفشى نزعة الحماية التجارية التى تتبعها الدول الرأسمالية الصناعية واعاققتها لنمو صادرات الدول النامية المدينة ، ويحاول التركيز فقط على السياسة الاقتصادية الخاطئة التى تنتهجها البلاد المدينة نتيجة لزيادة الطلب على الاستهلاك وللخروج من تلك الأزمة الاقتصادية الطاحنة لابد من وجود تكتل يضم مجموعة الدول الدائنة في كل من دول امريكا اللاتينية ودول العالم الثالث جميعها في مواجهة الوضع المتردى للنظام النقدى العالمى الذى يخدم مصلحة مجموعة الدول الرأسمالية الدائنة وينوكها التجارية لابد من تعاون الدول المدينة لبناء استراتيجية للاعتماد الجماعى على النفس لخلق مناخ أكثر عدالة في المجالات النقدية والتجارية □

الأمريكية السابقة فمن المعروف ان هناك دائماً مساندة أمريكية للحكومات المدنية التى فى السلطة اذا كانت تخدم المصالح الأمريكية .

ومن جانب الصندوق نجد انه يفضل عادة التعامل مع الحكومات العسكرية لقدرتها الأعلى على الالتزام بتطبيق شروطه القاسية بوسائلها القمعية . ومنطقى ان يحاول الصندوق التخفيف من دوره في مشكلة المديونية الخارجية خاصة وأنه مع التوسع الشديد من جانبه في ممارسة دوره لم يأت ذلك بالحل .

ومما يؤكد الاتفاق غير المعلن بين البنك والصندوق هو ان موافقة البنك على السماح بالقرض قد اقترنت بشرط أساسى من شروط الصندوق وهو تخفيض عجز القطاع العام الى ٢,٤ ٪ من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٩ .

وليس هناك مجال للقلق من حدوث حالات مماثلة في المستقبل . فدور صندوق النقد الدولى من أهم دعائم النظام النقدى العالمى لحماية البنوك التجارية الخاصة الدائنة من مخاطر الافلاس يؤكد ذلك موقف نادى باريس الذى رفض اعادة الجدولة بدون الاتفاق مع الصندوق . فقد صرح بذلك رئيس بنك تشيس مانهاتن الذى قال (انه برغم ترحيبه باقراض البنك للأرجنتين الا انه سيظل الاتفاق مع الصندوق شرطاً أساسياً للاتفاق مع





انتخابات باكستان بين الديمقراطية والحكم العسكري

جمال الدين محمد علي

البنجاب على ٥٥ مقعدا ، وجاء في الترتيب الثالث بعد حزب الشعب والتحالف الاسلامي حزب حركة المهاجرين من السند بحصوله على ١٣ مقعدا من مقاعد الجمعية الوطنية وكان التنافس الرئيسي في تلك الانتخابات بين الحزبين الكبيرين بالاساس وهما حزب الشعب بزعامة السيدة بنازير بوتو وحزب التحالف الاسلامي بزعامة نواز شريف وحصل المستقلون على بقية عدد المقاعد . واعقب اجراء تلك الانتخابات البرلمانية العامة اجراء انتخابات لاختيار اعضاء مجالس الاقاليم لمقاطعات باكستان الأربع وهي اقليم البنجاب والسند والحدود الشمالية الغربية وبلوشستان . وتضم مجالس هذه الاقاليم ٤٦٠ مقعدا يتم توزيعها على النحو التالي : ٢٤٠ لاقليم البنجاب اكبر اقاليم باكستان وبه ٦٠ ٪ من عدد السكان ، و ١٠٠ مقعد لاقليم السند ، و ٨٠ مقعدا للحدود الشمالية الغربية ، و ٤٠ مقعدا لاقليم بلوشستان . وتتمتع المجالس الاقليمية للمقاطعات بسلطات واسعة على الصعيد المحلي في ادارة شئون المقاطعة بالإضافة الى انها تلعب دورا هاما على المستوى القومي يتمثل في ان مجالس المقاطعات ومجلس الشيوخ تكون الهيئة الناجبة التي تختار رئيس الدولة .

الظروف التي سبقت اجراء الانتخابات العامة :

- كان الرئيس الباكستاني الراحل ضياء الحق قد لقي مصرعه في حادث تحطم طائرته على الحدود الباكستانية الافغانية في ١٧ اغسطس الماضي ولقى حتفه مع عدد من قادة القوات المسلحة ورئيس اركان الجيش الباكستاني والسفير الأمريكي في باكستان واشارت الاحداث الى وجود دور لعدد من القوى الخارجية والداخلية المعارضة لسياسات الرئيس ضياء الحق وراء حادث تحطم الطائرة وهو ما أثبتته التقرير النهائي حول الحادث الذي اشار الى وجود عملية تخريبية وراء تفجر طائرة الرئيس ضياء الحق ، إلا أن التقرير لم يشر الى وجود دور للقوى

قرار تكليف السيدة بنازير بوتو بتشكيل الوزارة الباكستانية عقب فوز حزب الشعب الباكستاني في الانتخابات البرلمانية الاخيرة هناك

جاء

بمثابة فاصل بين عهدين في تاريخ باكستان السياسي ، وليضع حدا لفترة من الحكم العسكري شهدتها البلاد واستمرت احد عشر عاما منذ استيلاء الرئيس السابق الجنرال ضياء الحق على السلطة في يوليو ١٩٧٧ ، والاطاحة برئيس الوزراء المنتخب في ذلك الوقت ذو الفقار علي بوتو .

وقد حظيت تلك الانتخابات باهتمام كافة المراقبين السياسيين وعلى كافة الأصعدة نظرا للأحداث الدرامية التي سبقت اجراءها من جهة ، ونظرا لما تمثله باكستان من وزن على الخريطة الدولية من جهة اخرى . وقد اجريت الانتخابات العامة لاختيار اعضاء الجمعية الوطنية البالغ عددهم ٢٣٧ عضوا في ١٦ نوفمبر الماضي واعقبها انتخاب مجالس الاقاليم لمقاطعات باكستان الأربع .

ويتناول هذا التقرير نتائج تلك الانتخابات بوصفها تمثل نقطة انطلاق هامة في الحياة السياسية الباكستانية بل ربما حددت مصير باكستان على المستويين الاقليمي والدولي لعدة عقود قادمة اذا استمرت تلك التجربة الديمقراطية بدون عوائق .

نتائج الانتخابات :

- يبلغ اجمالي مقاعد الجمعية الوطنية الباكستانية ٢٣٧ مقعدا يتم اجراء الانتخابات على ٢٠٧ مقاعد منها ، ويتم توزيع الثلاثين مقعدا الباقية على النحو التالي : ٢٠ مقعدا للنساء ، وعشرة مقاعد للأقليات غير الاسلامية ، وقد حصل حزب الشعب الباكستاني على ١٠٥ مقاعد بعد تعيين شاغلي العشرين مقعدا الخاصة بالنساء وحصل التحالف الاسلامي بزعامة نواز شريف رئيس وزراء

تقارير وتعليقات

ملايين من اللاجئين الأفغان .
إلا أن حكومة خان جوينجو كانت ترى أنه من الضروري التعجيل بعقد اتفاق لانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان للتخلص من عبء المهاجرين الأفغان من الناحيتين الأمنية والاقتصادية إذ إن وجود هذا العدد الكبير من اللاجئين الأفغان يسبب حالة عدم استقرار أمني في مناطق الحدود بسبب ممارسة تجارة بيع السلاح وتجارة المخدرات لبعض الأقليات العرقية المناهضة للحكومة في باكستان ، بالإضافة للعبء الاقتصادي .

غير أن الرئيس ضياء الحق كان يرى ضرورة التشدد في مواجهة السوفيت وتأييد موقف المجاهدين الأفغان في ضرورة الإطاحة بحكومة كابول الشيوعية وإقامة حكومة إسلامية في البلاد ، إلا أنه اضطر تحت ضغط حكومة جوينجو وضغط حليفه الرئيسى الولايات المتحدة إلى التوقيع على اتفاق انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان في أبريل الماضى .

- أعقب حل الوزارة والبرلمان في باكستان نوع من عدم الاستقرار السياسى مما اضطر الرئيس ضياء الحق إلى إعلان إجراء انتخابات على أساس غير حزبي ، مما أثار الأحزاب السياسية التى طعنت في القرار أمام المحكمة الدستورية في باكستان وجاء الحكم لصالح هذه الأحزاب بإلغاء قرار الرئيس الراحل وإجراء الانتخابات على أساس حزبي ، وتم تشكيل قوتين رئيسيتين شاركتا في دخول تلك الانتخابات بالإضافة لعدد آخر من الأحزاب .
خريطة القوى السياسية على الساحة الباكستانية :
- التحالف الديمقراطي الإسلامى بزعامة نواز شريف رئيس وزراء البنجاب ضم هذا التحالف مجموعة الأحزاب التى تؤيد سياسة الرئيس ضياء الحق وتمثل
١ - حزب الشعب الوطنى ٢ - حزب الرابطة الإسلامية
٣ - جماعة علماء الإسلام ٤ - حزب الجهاد ٥ - جماعة أهل الحديث ٦ - جماعة نظام المصطفى ٧ - المجموعة المستقلة ٨ - جماعة المشايخ الباكستانية .

ثانياً : تحالف الشعب الباكستانى بزعامة خان جوينجو رئيس الوزراء السابق وضم ثلاثة أحزاب : ١ - الرابطة الإسلامية ٢ - حزب تحريك الاستقلال ٣ - حزب جماعة علماء باكستان .

ثالثاً : الجبهة اليسارية الديمقراطية وضمت « ٦ » أحزاب يسارية : ١ - جبهة التحرير القومية ٢ - حزب العمال والفلاحين ٣ - حزب اصداق الوطن الثورى ٤ - الحزب الشيوعى الباكستانى ٥ - جبهة الفكر الوطنية ٦ - الحزب الاشتراكى الباكستانى .

الخارجية وراء الحادث مثل الهند أو الاتحاد السوفيتى أو نظام كابول الموالى للسوفيت .

- وكان الرئيس الراحل قد قام في ٢٩ مايو الماضى بحل الجمعية الوطنية في باكستان وأقالة وزارة محمد خان جوينجو رئيس الوزراء الذى تم تعيينه عقب انتخابات ١٩٨٥ بحجة فشل حكومته في تطبيق الشريعة الإسلامية وانتشار الفساد والرشوة في البلاد ، إلا أن ذلك لم يكن السبب الحقيقى وراء الخطوة التى اتخذها الرئيس ضياء الحق ، إذ أنه وضع خلال تلك الفترة اتساع هوة الخلاف بين المؤسسة العسكرية في باكستان والرئيس ضياء الحق من جهة ، وبين وزارة محمد خان جوينجو من جهة أخرى ، حيث حاولت وزارة جوينجو الحد من سيطرة المؤسسة العسكرية على مقاليد الأمور في البلاد وهو ما اشتهرت به المؤسسة العسكرية منذ استقلال باكستان عن الهند عام ١٩٤٧ حتى اليوم وهو ما يرد ذكره بالتفصيل فيما بعد .

- وقد وضع الخلاف بين الجانبين أبان تلك الفترة في قضيتين رئيسيتين :

١ - حادث انفجار مستودع ذخيرة في مدينة روالبندى على الحدود الباكستانية الأفغانية في شهر أبريل الماضى وأسفر عن مصرع ما يقرب من مائة شخص واتهمت السلطات الباكستانية حكومة كابول والمخابرات السوفيتية بأنها وراء الحادث لأن المستودع كان خاصاً بالمجاهدين الأفغان وحاول رئيس الوزراء استغلال الموقف وإجراء تحقيق فعلى في الأمر وإدانة كبار جنرالات الجيش المسؤولين عن الحادث بما فيهم رئيس الأركان وهو من أقرب مساعدي الرئيس ضياء الحق وهو ما حدا بأعضاء المؤسسة العسكرية للضغط على الرئيس الراحل لأقالة حكومة خان جوينجو للبقاء على هيمنة المؤسسة العسكرية .

٢ - مثلت قضية أفغانستان والموقف من الاحتلال السوفيتى لأفغانستان ، عاملاً آخر من عوامل توسيع هوة الخلاف بين وزارة جوينجو والرئيس ضياء الحق والمؤسسة العسكرية إذ إن القضية الأفغانية وتطوراتها ساعدت الرئيس ضياء الحق على تشديد قبضته على الداخل بحجة وجود تهديد خارجى على الحدود . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ساعدت نظامه في الحصول على مساعدات عسكرية واقتصادية من الولايات المتحدة التى فرضت عقوبات اقتصادية على باكستان أبان حكومة الرئيس كارتر بسبب البرنامج النووى الباكستانى إلا أن هذه العقوبات تم التخلي عنها بعد الاحتلال السوفيتى لأفغانستان حيث أصبحت باكستان دولة المواجهة الرئيسية مع الاتحاد السوفيتى والملجأ الرئيسى لثلاثة

رابعاً : حزب الشعب الباكستاني بزعامة السيدة بنازير بوتو .

خامساً : حزب حركة المهاجرين من السند .
البرنامج السياسي لكل من حزب الشعب والتحالف الاسلامي :

كان من الواضح في الانتخابات الباكستانية الاخيرة انه على الرغم من مشاركة العديد من الأحزاب فيها ومسبقها من عقد عديد من التحالفات إلا ان القوى الرئيسية على الساحة السياسية تمثلت في كل من حزب الشعب الباكستاني بزعامة بنازير بوتو ابنة رئيس وزراء باكستان الأسبق ذو الفقار علي بوتو ، والتحالف الاسلامي الديمقراطي بزعامة نواز شريف رئيس وزراء اقليم البنجاب اكبر اقاليم باكستان الأربعة ، وهو ما اشار اليه البعض بأن المنافسة السياسية في تلك الانتخابات قد تمحورت حول ماسمى تجاوزاً « البوتوية » نسبة لـ ذو الفقار علي بوتو « والضيائية » نسبة للرئيس الراحل ضياء الحق ومن هنا فان المنافسة كانت تدور حول اشخاص اكثر منها برامج سياسية محددة ولكن هذا لا يمنع من الاشارة الى الخطوط الرئيسية في برامج كل من الحزبين الكبيرين .

فقد ركز برنامج التحالف الاسلامي على عدد من المبادئ : ١ - سيادة القرآن والسنة في التشريع ٢ - تحقيق العدالة بادخل نظام القضاء الاسلامي ٣ - الدعم الكامل للمجاهدين الأفغان ٤ - تدعيم البرنامج النووي الباكستاني ٥ - دعم كفاح الشعوب من اجل التحرير لاسيما شعب كشمير ، والشعب الفلسطيني ٦ - حرية الاديان والمعتقدات ٧ - الحفاظ على وحدة اراضي باكستان وتضامن شعبها ٨ - حماية الاستقلال الاقليمي والاتحادي ٩ - الالتزام بالنظام البرلماني ١٠ - العمل على اقامة دولة رفاهية اسلامية .

أهم مبادئ برنامج حزب الشعب الباكستاني :
١ - بناء الافكار الاسلامية العالية على اساس مبادئ الاخوة والمساواة .

٢ - تثبيت القيم الديمقراطية والاستقلال الاقليمي وتقوية اسس الدولة .

٣ - حماية حقوق الانسان في كافة المجالات .

٤ - ضمان مشاركة الاحزاب السياسية في اتخاذ القرارات المصيرية .

٥ - حماية حدود باكستان وتقوية دفاعاتها وانتهاج سياسة خارجية وطنية والتمسك بتعهدات باكستان الخارجية .

٦ - العفو عن المنفيين والسماح بالعودة لباكستان .

٧ - ضمان حرية التعبير والغاء مؤسسة الصحافة الوطنية

٨ - ضمان حقوق الاقليات ومعاملتهم مع المسلمين على قدم المساواة .

٩ - تقوية وتدعيم القطاع العام .

١٠ - في مجال السياسة الخارجية :

أ - اتباع سياسة خارجية غير منحازة والعمل على ضمان أمن المحيط الهندي وخلوه من الاسلحة النووية .

ب - اتباع مبدأ الثنائية في العلاقات مع كافة بلدان العالم بما في ذلك القوى العظمى .

ج - التوصل لتسوية لأزمة كشمير .

د - التضامن مع الشعوب المضطهدة في العالم .

هـ - تطبيق اتفاق جنيف الخاص بالقضية الأفغانية .

وعلى غرار كافة المعارك الانتخابية تبادل التحالف الاسلامي وحزب الشعب الاتهامات حول العديد من القضايا الداخلية والخارجية ، حيث اتهمت بنازير بوتو التحالف الاسلامي بأنه ليس له برنامج واضح وان الاحزاب التي شاركت في تكوين هذا التحالف هي الاحزاب المعادية للشعب وللديمقراطية الحقيقية والمؤيدة لكل سياسات الرئيس الراحل ضياء الحق وسيطرة العسكريين على السلطة ، وانه يكفي ٤١ عاما من الحكم العسكري في باكستان لكي تنتقل البلاد الى حياة ديمقراطية حقيقية وان كان هذا لا يمنع تعاون حكومتها مع جنرالات الجيش فيما يتعلق بتحقيق الأمن القومي لباكستان .

ورد زعماء التحالف الاسلامي بأن حزب الشعب وزعيمه ذو الفقار علي بوتو رئيس الوزراء السابق وراء اجهاض مشروع المفاعل النووي الباكستاني . وتحدث بنازير بوتو زعماء التحالف وقالت ان مشروع بناء المفاعل النووي الباكستاني في كاهوتا كان مشروعاً سريراً غير ان نظام الرئيس الراحل ضياء الحق هو الذي جعل الأمر علنيا وقالت ان حكومة والدها رئيس الوزراء السابق قد حصلت على المفاعل النووي من اجل تقدم البلاد ، إلا ان نظام الرئيس ضياء الحق قد تراجع عن ذلك . وانتقدت محاولات زعماء التحالف في محاولة جعل موضوع البرنامج النووي الباكستاني محورا للعملية الانتخابية ، واعلنت ان حزب الشعب لن يصنع القنابل الذرية وانه سوف يستخدم البرنامج النووي في الأغراض السلمية لصالح البلاد .

وقد اتهمت صحيفة باكستان تايمز الصادرة في ١١/١٥ والمؤيدة للتحالف الاسلامي رئيسة حزب الشعب بنازير بوتو بأنها تحصل على دعم لحملاتها الانتخابية من

العصبة الإسلامية التي كانت تملك قاعدة شعبية محدودة إلا أنها كانت قوية بسبب سيطرة ملاك الأراضي ورجال الدين على الفلاحين وبرز حزب «عوام الراديكالي» الذي كان يطالب بحقوق مساوية للبنغاليين الذين كانوا يشكلون ٦٠٪ من سكان باكستان ويعيشون في القسم الشرقي منها، وكانت باكستان بعد انفصالها عن الهند متقسمة إلى شطرين باكستان الشرقية وباكستان الغربية. وقد تركزت السلطة في أيدي البنجابيين في القسم الغربي وقد توافق بروز حزب عوام مع تنامي مقاومة الفلاحين للاقطاع في الريف، وتدمير العمال في المدن، فما كان من رئيس باكستان آنذاك، إلا أن طلب من القائد العام للقوات المسلحة الجنرال أيوب خان أن يستولي على السلطة في البلاد حتى يمكن السيطرة على الأوضاع فاستجاب بشرط استقالة رئيس الدولة ومغادرته البلاد، وهو ماتم بالفعل ومثل هذا أول انقلاب عسكري بعد ذلك حكم البلاد لمدة عشر سنوات تحالف من النخبة البيروقراطية والعسكرية وفي الفترة من «٥٨ - ١٩٦٢» سيطر العسكر على هذا التحالف وقمعوا كافة التنظيمات السياسية والطلابية والنسائية والعمالية واغلقوا صحف المعارضة. أما في الفترة الثانية «٦٢ - ١٩٦٩» فقد عززت البيروقراطية المكونة من كبار موظفي الدولة موقعها في هذا التحالف غير أن قيام انتفاضة شعبية عارمة بسبب احتجاج الناس على السياسة الاقتصادية التي ركزت الثروة في أيدي رجال الأعمال في المدن وملاك الأراضي في الريف وتركت غالبية الناس من سكان المدن والفلاحين يعانون من تدهور في أوضاع المعيشة رغم نمو البلاد الاقتصادي وقد أجبرت الانتفاضة العارمة الرئيس أيوب خان على الاستقالة وانتقلت السلطة إلى رئيس أركان الجيش الجنرال خان الذي وعد بإجراء انتخابات عامة وهو ماتم في ١٩٧٠، وكان نجاح حزب عوام في هذه الانتخابات تحت شعار تخليص السكان البنغاليين من التمييز الذي تمارسه الأقلية البنجابية ضدهم هو ما دفع العسكر إلى تعطيل البرلمان، ثم تدخلوا عسكرياً في البنغال وكانت النتيجة تدخل الهند من جانبها وهزيمة الجيش الباكستاني وانفصال باكستان الشرقية لتصبح دولة بنجلاديش في ١٩٧١.

وبعد الهزيمة تخلى العسكريون عن السلطة واعتلى ذو الفقار علي بوتو زعيم حزب الشعب رئاسة الوزارة في ١٩٧١. وقد حاول بوتو تقليص دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية الباكستانية، إلا أن فشل حكومته في السيطرة على المشاكل الاقتصادية والمشاكل التنموية

الولايات المتحدة بعد أن تعهدت لأمريكا بفتح مفاعل كاهوتا النووي للرقابة الدولية. وأضافت الصحيفة في مجال هجومى على زعيمة حزب الشعب أن بنازير بوتو تتعاون مع الهند والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة لدعم نظامها ورفض النظام الإسلامى الذى يتبناه التحالف الإسلامى. وقالت الصحيفة أن الولايات المتحدة تريد أن تجعل من بنازير بوتو «اكينو» أخرى على غرار الفلبين.

كما انتقد التحالف الإسلامى موقف حزب الشعب من المجاهدين الأفغان وعدم الاستمرار في تقديم العون اللازم لهم، إلا أن السيدة بوتو أعلنت اعتزام حزبها احترام اتفاق جنيف الخاص بانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان والذي وقعته حكومة رئيس الوزراء السابق خان جوينجو مع حكومة الاتحاد السوفيتي وكابول في أبريل الماضى، وأنها لن تعمل على عرقلة تنفيذ الاتفاق. ومن حيث موقف الحزب من المؤسسة العسكرية أعلنت عزمها على ضرورة التعاون بين حزبها والقوات المسلحة وهو ما أكدته رئيس أركان الجيش الباكستاني في تصريح له في ١١/٨٣ بقوله «أن القوات المسلحة ستقبل نتيجة الانتخابات النيابية على أى شكل وبصرف النظر عن الحزب الفائز فيها، وأن القوات المسلحة تقوم في هذه الفترة بحفظ الأمن والنظام، وأنها ستعود بعد الانتخابات إلى ثكناتها لتركز بصورة أكبر على مهمتها الأساسية وهى الدفاع عن وحدة أراضى باكستان واستقلالها».

ولعل هذا يثير نقطة هامة يجدر بنا أن نتناولها بالتفصيل لأنها تطرح سؤالاً هاماً حول مستقبل الديمقراطية في باكستان في ضوء الانتخابات الأخيرة من جهة، وفي ضوء ما هو معروف تاريخياً عن دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في باكستان منذ الاستقلال في عام ١٩٤٧ حتى اليوم من جهة ثانية، وفي ضوء المشاكل العرقية وعدم التجانس العرقى بين سكان باكستان من جهة ثالثة في إطار ما هو معروف عن وجود أربع قوميات عرقية في البلاد.

مستقبل الديمقراطية في باكستان بين الحكم العسكرى والمشاكل العرقية :

- كان انقلاب الرئيس ضياء الحق في يوليو ١٩٧٧ ثالث انقلاب عسكري تشهده البلاد منذ انفصالها عن الهند عام ١٩٤٧. فمنذ تأسيس دولة باكستان حتى عام ١٩٥٨ حكم البلاد تحالف بيروقراطى عسكري، إلا أن هذا التحالف فشل في خلق حزب للطبقة الحاكمة أو في بناء ديمقراطية برجوازية على الطراز الهندى فانهارت

ومن ثم يتضح بجلأء الدور الهام الذى تلعبه المؤسسة العسكرية فى الحياة السياسية الباكستانية منذ الاستقلال ، ومن ثم فلا يمكن اغفال دور الجيش فى عملية استئناف الحياة الديمقراطية البرلمانية فى باكستان بعد اجراء الانتخابات الاخيرة ودون بروز حوادث عنف كانت متوقعة ومن هنا فان البعض يتفاعل فى هذا الصدد خاصة بعد اعلان رئيس اركان الجيش ترحيبه بنتائج الانتخابات ، وان الجيش يقبلها كما ان على المؤسسات الحزبية الاخرى ان تقبل نفس النتيجة واجرى رئيس الاركان اتصالا مع السيدة بنازير بوتو ليؤكد لها حرص المؤسسة العسكرية على انجاح التجربة الديمقراطية الجديدة وهو ما يعطى ضمانا حسب رأى البعض بصورة اساسية لعدم حدوث اختراق جديد من جانب المؤسسة العسكرية لهذه التجربة الوليدة مثلما منح القوى السياسية التى نجحت فى الانتخابات احساسا بالثقة والامان وهما عنصران رئيسيان فى تعميق التجربة السياسية الراهنة فى البلاد .

ان اكبر ازميتين تعرضت لهما باكستان منذ استقلالها حتى اليوم هما ازمة المشروعية وازمة القوميات ، وهذه الاخيرة نتجت عن استحالة وجود حكم عسكرى بدون مركزية شديدة على حين لاتزال باكستان بعد انفصال بنجلاديش عنها اربع قوميات رئيسية هى : البنجابية والسندية والبالثانية والبلوشستانية . ومن هنا لا يمكن لغير الديمقراطية مترافقة مع اللامركزية ان تصحح من تشوه بنية دولة كان ميلادها بالاساس بالانفصال عن الهند غير طبيعى فى حد ذاته فى رأى الكثيرين بعبارة اخرى فان المصير السياسى لباكستان خلال المرحلة القادمة يتوقف على العلاقة بين السياسيين والجنرالات الذين كان لهم الدور الأكبر فى قيام باكستان بالأساس وبطريقة ادارة شئون البلاد فى الفترة القادمة وطبيعة التوجهات الاقتصادية للحكومة الجديدة لاسيما وان هناك مشاكل تعترض باكستان فى الوقت الحالى منها احتمال تقليص المساعدات الاقتصادية والعسكرية الامريكية لباكستان والتى تبلغ اربعة مليارات من الدولارات بالاضافة لتهديد الاتحاد السوفيتى بوقف انسحابه من افغانستان بسبب خرق الاتفاق من جانب المجاهدين الذين تدعمهم حكومة باكستان □

وفشل اصلاحاته السياسية فى تقويض هيمنة العسكريين وكبار ملاك الاراضى وموظفى الدولة على مقاليد الامور قد اثار توترا شعبيا فى البلاد فى ١٩٧٧ .

ويذكر ان المخابرات الامريكية لعبت دورا واضحا فى اثارة التوترات ضد حكومة ذو الفقار على بوتو اليسارية فى البلاد حتى تمهد لعودة العسكريين الموالين لها الى الحكم من جديد حتى ان السفير الامريكى فى باكستان ارنولد روفائيل الذى لقي مصرعه مع الرئيس الباكستانى فى حادث انفجار الطائرة كان يشغل آنذاك « ١٩٧٧ » منصب منسق سياسى فى السفارة الامريكية فى باكستان ولعب دورا واضحا فى استغلال موجة التوتر الشعبى التى استمرت ثلاثة اشهر لتهيئة الجو للانقلاب الذى قام به رئيس الاركان فى ذلك الوقت وهو الرئيس الراحل ضياء الحق حيث اعلن الاحكام العرفية فى البلاد وقام بالغاء دستور ١٩٧٣ الذى ينص على النظام البرلمانى فى البلاد ونظام تعدد الاحزاب واتخذ من الشريعة الاسلامية والنظام الاسلامى واجهة لنظام حكمه مدعيا ان تعدد الاحزاب لا تقره الشريعة الاسلامية ، ورفض الاطار البرلمانى لنظام الحكم ، بحجة تعارضه مع الشريعة الاسلامية واستمرت الامور على هذا الوضع حتى تقرر اجراء استفتاء فى ديسمبر من عام ١٩٨٤ على تطبيق الشريعة الاسلامية مع النص فى نفس الوقت على انه فى حالة اختيار تطبيق الشريعة الاسلامية فان هذا يعنى استفتاء فى ذات الوقت على اختيار الجنرال ضياء الحق رئيسا لباكستان لمدة ست سنوات حتى ١٩٩٠ ، وفى ظل دولة اسلامية يشكل الدين الاسلامى عقيدة اكثر من ٩٠ ٪ من عدد سكانها لم يكن من المنطقى رفض تطبيق الشريعة الاسلامية وبهذا الاستفتاء الخبيث ضمن ضياء الحق فترة رئاسة حتى ١٩٩٠ . وفى فبراير ١٩٨٥ تقرر اجراء انتخابات للجمعية الوطنية على اساس غير حزبي حيث قاطعت كافة الاحزاب تلك الانتخابات لعدم اجرائها على اساس دستور ١٩٧٣ البرلمانى الذى وضعه ذو الفقار على بوتو رئيس الوزراء الأسبق ابان فترة حكمه وبعد هذه الانتخابات كلف الرئيس ضياء الحق محمد خان جوينجو وهو رجل مدنى بتشكيل الحكومة التى شكلت حزبا لها عرف باسم حزب الرابطة الاسلامية حتى اقال الرئيس ضياء الحق هذه الحكومة فى مايو الماضى وفق ماورد ذكره سابقا .



الوفاق الصيني السوفيتي وقمة بكين المرتقبة

راجية إبراهيم صدقي

أعلن

الزعيم الصيني دنج تشاوبنج في ١٣ أكتوبر ١٩٨٨ أنه سيعقد لقاء قمة بين القادة الصينيين والسوفيت في بكين خلال النصف الأول من العام القادم كما أكد أن وزير الخارجية الصيني كيان كيشن سوف يتوجه الى موسكو في ديسمبر من العام نفسه في أول زيارة رسمية بين البلدين على مستوى وزراء الخارجية بين البلدين منذ ٣٠ عاما . ويمثل الحدث تحولا كبيرا في العلاقات بين البلدين واستمرارا للتحسن الذي تشهده منذ أوائل الثمانينات ولم يكن يعرقه سوى العقبات الصينية الثلاث التي وضعتها بكين كشرط للمزيد من التقارب وهي ضرورة الانسحاب السوفيتي في أفغانستان والانسحاب الفيتنامي من كمبوديا وتخفيف الحشود العسكرية على الحدود المشتركة . وإذا كان جوهر الوفاق إرتكز على دور موسكو المحوري في تقديم التنازلات بخصوص الشروط الثلاث فإنه اعتمد بنفس القوة على الاستجابة النشطة من جانب الصين والتي تحدد نجاح المبادرات السوفيتية . والحقيقة ان ايجابية السلوك الصيني في إطار ذلك التفاعل جزء منها يبدو واضحا في المرحلة الحالية على صعيد الحدث الأخير وجزء آخر منها هو امتداد لمرونة سابقة في إطار صياغة العقبات بين البلدين والتي كان جانب التشدد الواضح تجاهها يؤكد حرص بكين على تلافي إمكانية تدهور علاقاتها مع الغرب ورغبة في اعتصار المزيد من التنازلات السوفيتية .

على مستوى تفسير التفاعل ذاته يتضح ان المرحلة الاخيرة في الوفاق الصيني السوفيتي تعكس تجولا جديدا في توجهات السياسة الخارجية لكلا البلدين على المستوى الرسمي وليس مجرد تقاربا وقتيا أو الرغبة في التكيف المؤقت إزاء جملة في الظروف والأوضاع المتغيرة . ويقوم هذا التحول على اعتبارات مشتركة هي محصلة واضحة

لتقييم التطورات الحديثة في البيئة الاستراتيجية الدولية ومقتضيات برنامج الإصلاح الاقتصادي الداخلي والتي تستلزم إعادة ترتيب الأولويات في السياسة الخارجية . وتبرز أهمية التنازلات السوفيتية ليس فقط من حيث المضمون أو القيمة الأمنية والاستراتيجية لها ولكن أيضا من حيث الشكل الذي اعتمدته موسكو في تناولها للعقبات الصينية الشهيرة مما يجعلها تبدو وقد نجحت في استيفاء الشروط الثلاث دون أن يكلفها ذلك خسارة استراتيجية فادحة . وهكذا تكون المرونة السوفيتية قد تفوقت على دقة الحسابات الصينية ، وتضع بكين امام عدة تحديات جديدة وخيارات صعبة أهمها عدم إمكانية تجاهل الدعوة السوفيتية للحوار وتطبيع العلاقات بصورة جدية أكثر لما تمثله هذه التنازلات من إغراءات واقعية .

وفي المستقبل سوف تكون مقدرة السوفيت على مواصلة التقدم بشأن التسوية السلمية للقضية الأفغانية أو الكمبوتشية وبالتالي تقديم المزيد من التنازلات للصين في هذين المجالين محل شك كبير . فمن ناحية سوف يعتمد ذلك على التغير في موازين القوى الحاكمة وعلى وضوح اهداف موسكو بشأن مستقبل وجودها العسكري في هذه الأنحاء ومن ناحية أخرى فإن هذه التنازلات « الرمزية » والمحدودة قد حققت هدف موسكو المباشر وهو تحسين مركزها السياسي ليس فقط على صعيد علاقاتها مع الصين ولكن أيضا على صعيد علاقاتها مع باقي انحاء العالم .

ويعني هذا التقرير بدراسة أبعاد التحسن الحالي في العلاقة الثنائية بين موسكو وبكين مع الاهتمام بصفة خاصة بتطور الموقف الحالي في إطار ذلك التقدم وعلاقته بالتنازلات السوفيتية وبظروف أخرى دولية وموضوعية . وبداية يلزم تقديم موجز بشأن تطور الدور السوفيتي في المرحلة السابقة يعين على فهم السلوك الصيني الحالي .

أولاً : تطور موقف موسكو في المرحلة السابقة للحدث :

طرح جورباتشوف دعوته للحوار مع الصين منذ توليه السلطة في إطار جملة من المعطيات والظروف الموضوعية تفرض عليه بالضرورة تطوير جديد تجاه العقبات الصينية والنهوض في العلاقات بين البلدين أهمها تدهور الوضع السوفيتي في آسيا ونكسة الفيتناميين في كمبوديا وفداحة الخسائر العسكرية والسياسية والاقتصادية في أفغانستان وأخيراً ظروف الإصلاح الاقتصادي المشترك وقد جاء التحرك الإيجابي على شكل مجموعة من التنازلات والمبادرات المختلفة جاءت سريعة متلاحقة خلال العامين الماضيين يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - بدأ الاتحاد السوفيتي في منتصف مايو ١٩٨٨ سحب قواته من أفغانستان (١٢٠ ألف جندي) في إطار اتفاق لسحب جميع قواته تدريجياً خلال فترة ١٠ شهور ، وقد غادرت أولى وحدات الجيش كابل في ٨ أغسطس ١٩٨٨ .

٢ - في مايو ١٩٨٨ أعلنت فيتنام البدء في استعدادات لسحب قواتها وعددها ٩٠ ألف جندي من كمبوديا ثم أعلنت أنها ستسحب ٥٠ ألف جندي مع نهاية العام . وبالفعل تم سحب القيادة العليا لقواتها في أواخر يونيو .

٣ - قام الاتحاد السوفيتي بسحب وحدة عسكرية كاملة ضمن ٥ وحدات أخرى من منغوليا في الفترة من أبريل إلى يونيو ١٩٨٧ تدعمت بإزالته الصواريخ النووية متوسطة المدى (١٠٠ صاروخ) من القطاع الآسيوي .

٤ - أعلن جورباتشوف في عام ١٩٨٧ بأن الحدود الصينية السوفيتية هي تلك المارة عبر مجر نهر العامور وليست الممتدة على طول الضفة الصينية من النهر كما كان ينص المطلب السوفيتي القديم .

وإلى جانب الدعاوى المتكررة لعقد لقاء قمة بين البلدين اهتم جورباتشوف بتحديد نقاط الاتفاق بين البلدين وهي : نضال مشترك من أجل السلام لاتاحة الفرصة لانجاز الإصلاح المنشود ، واتخاذ موقف معارض من الحرب النووية وتصميم ملن ألا يكون الطرف الآخر هو البادئ في استخدام السلاح النووي .

ثانياً : تطور الموقف الصيني : ابعاد الوفاق الحالي
حدد المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي الصيني في الجلسة التي عقدت في نهاية أكتوبر ١٩٨٧ التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية تضمنت إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية على النحو التالي :
أولاً : التأكيد على سياسة الصين الخارجية المستقلة وثانياً : إعادة صياغة المبادئ الخمس للتعايش السلمي كأساس للعلاقات الصينية مع كافة الدول بما في ذلك

الاتحاد السوفيتي وثالثاً : وضع حد للحملة الطويلة المناهضة « للهيمنة السوفيتية »

معنى هذا انه في مقابل التغير الذي طرأ على النظرة السوفيتية التقليدية داخل الكرملين المعادية للصين والتي يمكن اختصارها في كلمة واحدة هي « القومية الصينية » والتي اعتبرها السوفيت إنحرافاً واضحاً على النمط الشيوعي السائد اسقطت الصين الكلمة المقابلة وهي « الهيمنة السوفيتية » . كما يعنى ان التحسن الذي تشهده العلاقات الصينية السوفيتية في المرحلة الحالية هو تحسن جوهري وحقيقي ومستمر وليس مؤقت ويؤكد رغبة الصين في النهوض بعلاقاتها مع الاتحاد السوفيتي .

(١) التقدم الحالي على صعيد العقبات الثلاث :-

بصفة عامة تشبثت القيادة الصينية رغم التحول الإيجابي الحقيقي الذي طرأ على موقفها من الاتحاد السوفيتي والتحسين المطرد على صعيد العقبات الثلاث بالحرص الشديد والتركيز على استمرار وجود خلافات سياسية قائمة بين البلدين غير قابلة للحل وتعويق تقدم العلاقات بينهما . أملة من وراء ذلك ان تحقق الاستفابة التي ترجوها من « التطبيع » الاقتصادي والتكنولوجي والعلمي دون ان يعوق ذلك تطور علاقاتها مع الولايات المتحدة واليابان . فالفكر السياسي الصيني يراهن على الدعم الأمريكي وعلى الاستثمارات المالية التي تقدمها اليابان ودول الغرب عموماً . جانب آخر من ذلك الحرص والتحفظ الصيني يمليه مراعاة الرأي العام الصيني المعبأ طوال سنوات ضد الخطر السوفيتي والرغبة في اعتصار المزيد من التنازلات السوفيتية خاصة بشأن المسألة الكمبودتية .

ورغم ذلك الحرص الصيني والذي أستمتر حتى بعد اعلان الزعيم الصيني مؤخراً عن عقد القمة الصينية السوفيتية فإن التحسن الواضح في العلاقات بين البلدين سرعان ما أصبح ظاهراً جلياً .

(١) القضية الأفغانية :

من ناحية تعمدت القيادة الصينية التقليل من أهمية إتفاقيات جنيف الخاصة بالانسحاب والتي تم توقيعها في أبريل ١٩٨٨ فوصفتها « بعدم الأهمية » كما أطلقت عليها « الخطوة الأولى فقط في اتجاه التسوية السياسية » فضلاً عن رفضها الاعتراف انه تم إزالة واحدة من العقبات أمام تطبيع العلاقات بين موسكو وبكين . مع هذا رحبت الصحافة باتفاق أبريل وألقت وكالة أنباء الصين الجديدة الضوء على المبادئ الجديدة للسياسة السوفيتية الخارجية واختفت من كتاباتها عبارة « الهيمنة

في نفس اليوم الذي يقوم فيه وزير الخارجية الصيني بزيارة موسكو في بداية ديسمبر ١٩٨٨ . ويعتبر هذا التطور الأخير بمثابة ترحيب واضح من قبل الصين ازاء التنازل الذي اعرب عنه جورباتشوف الخاص بالنزاع الحدودي والذي طالما كان محل شقاق كبير بين البلدين طوال الأعوام الماضية وتطور الى منازعات دامية .

٣ - المسألة الكمبوتشية : العقبة الراهنة

واقع الأمر ان الصين لا تزال تتظاهر بالتشدد ازاء العقبة الكمبوتشية في حين ان موقفها الفعلي يتسم بالمرونة . فاذا عدنا الى الشرط الصيني الأصلي في هذا الصدد نرى ان كل ما تطلبه الصين هو ان يتوقف السوفيت عن تقديم المساعدة العسكرية لفيتنام والتي بدونها (كما يرى الصينيون) لا يستطيع الفيتناميون مواصلة العدوان على كمبوتشيا . وبعبارة أخرى فان الصين في المرحلة الحالية لم تعد تعارض المعونة الاقتصادية التي يقدمها الاتحاد السوفيتي لكمبوديا واستمرار استخدام الاتحاد السوفيتي لقواعده في كام رانه ودانانج . ويعتبر الصينيون ان هذه مسائل ثنائية تخص كلا من فيتنام والاتحاد السوفيتي لا يجوز للصين التدخل فيها .

أحرز الصينيون والسوفيت مؤخرا تقدما في مفاوضاتهما حول مشكلة كمبوتشيا على الرغم من عدم توصلهما الى أى اتفاق بعد في اطار المحادثات التي استغرقت خمسة ايام في بكين بين نائب وزير الخارجية السوفيتي ايجور روجاتشوف ونظيره الصيني تيان زنج لي والتي بدأت في ٢٨ اغسطس ١٩٨٨ . ووصف المتحدث الرسمي الصيني هذه اللقاءات بأنها ايجابية وانها ساعدت الطرفين على التفاهم المتبادل . كما اوضح ان الأسس التي تركز عليها المفاوضات والتي وضعها جورباتشوف تعد مرضية بالنسبة للطرف الاخر حيث ان الموضوع الذي تناولته المحادثات كان الانسحاب الكامل للقوات من هانوى - فضلا عن المقترحات الصينية الخاصة بتشكيل حكومة ائتلافية والاستعانة بقوات دولية لحفظ السلام في كمبوتشيا بعد الانسحاب الفيتنامي المقرر انتهاءه عام ١٩٩٠ .

ويؤكد المراقبون في المرحلة الحالية ان الطرفين الصيني والسوفيتي متفقان حول ضرورة التوصل الى تفاهم مناسب بين القوى الكمبوتشية الأربع المتصارعة وهي عبارة عن ثلاث مجموعات وطنية وحكومة بنوم بن وان تعهد مهمة الوساطة الى الزعيم السابق نورودوم سيهانوك . أما عن المشكلات التي لا تزال معلقة ويرى

السوفيتية » : آخر الكلمات الجوهرية للتعبير عن النزاع .

وفي المرحلة الحالي ومع تصاعد هجمات الثوار الأفغان ضد حكومة كابول واحتلالهم للعديد من المواقع الهامة اعلن الاتحاد السوفيتي في نوفمبر ١٩٨٨ قرارا ينص على وقف الانسحاب السوفيتي مؤقتا في الأراضي الأفغانية . كما اتجهت موسكو نحو تعزيز قدراتها .

العسكرية وتطوير اداء قواتها الجوية استعدادا لشن المزيد من الهجمات الجوية ضد الثوار الأفغان . واتهم المسئولون بالخارجية الامريكية في ٢٨ اكتوبر ١٩٨٨ الاتحاد السوفيتي بأنه قام بنشر ٣٠ قاذفة هجومية متطورة في افغانستان من طراز ميج ٢٧ اس وهي مصممة من اجل العجوم ضد الأهداف الأرضية ومزودة بقنابل موجهة بالليزر وكذا مدفع او صواريخ جو/أرض مثبتة اسفل الجناحين . وتقول مجلة جنيز العسكرية المتخصصة ان بإمكان قاذفة من هذا الطراز مزودة بالوقود وتحمل أربعة قنابل وصاروخين جو/أرض الطيران الى هدف يبعد ٢٤٠ ميلا والعودة الى قاعدتها . والمعروف ان موسكو وافقت بموجب اتفاقيات جنيف عن قصر عملياتها العسكرية في افغانستان على حماية قواتها اثناء الانسحاب . ورغم هذه التطورات بشأن العقبة الافغانية فان بكين لم تتراجع عن الاعلان الخاص بالقمة السوفيتية الصينية ولم تعلق بعد على هذه التطورات .

٢ - النزاع الحدودي ومنغوليا :

في الوقت الذي أشار فيه الصينيون الى عدم كفاية الانسحاب الجزئي للقوات العسكرية السوفيتية المحتشدة على الحدود الصينية المنغولية (لا يزال باقيا عدد ٦٠,٠٠٠ جندي) والى فشل الاتحاد السوفيتي في معالجة العقبة الخاصة بكمبوتشيا أظهر المسئولون الصينيون مؤخرا استعدادا للتعامل مباشرة مع الفيتناميين والمنغوليين الأمر الذي يعنى جزئيا موافقة على الموقف السوفيتي الداعي الى ضرورة ان يقوم التفاوض نشأت بالمطالب الصينية في كمبوتشيا ومنغوليا في كل من هانوى واولان باتور . وفي اغسطس ١٩٨٦ قام نائب وزير الخارجية الصيني بزيارة منغوليا والتوقيع على اول معاهدة دبلوماسية بين البلدين .

في الوقت نفسه ، سجل الصينيون والسوفيت باتفاقهم الاخير حول الجزء الأكبر لترسيم حدودهما الشرقية خطوة هامة الى الامام في عملية تطبيع العلاقات بين البلدين . وتم الاعلان في ٢١ اكتوبر ١٩٨٨ عن هذا الاتفاق الذي جاء في نصه ان المناقشات حول قطاعات اخرى من الحدود الشرقية وكذلك الغربية سوف تستمر

ثالثا : تطور العلاقات الثنائية : نقطة التحول :
 بدا ملحوظا على امتداد العام الحال التحسن الذي طرأ على هيكل العلاقات الثنائية بين موسكو وبكين تنوءا من حيث نسبة التقدم او مجالاته . مع ذلك جاءت القفزة الحقيقية في اطار ذلك التحسن على الصعيد السياسي حيث أعلن الزعيم الصيني دنج تشاوبينج في ١٢ أكتوبر ١٩٨٨ انه سيعقد لقاء قمة بين القادة الصينيين والسوفيت خلال النصف الأول من العام القادم . صرح دنج بذلك اثناء زيارة الرئيس الفنلندي « ماونوكويڤرتو » ثم عاد واكده مرة اخرى بعد ٣ ايام في مؤتمر صحفي عقب انتهاء محادثاته مع الرئيس الروماني تشاوشيسكو في بكين . كما اكد الزعيم الصيني ان كيان كشن وزير الخارجية الصيني سوف يتوجه في ديسمبر القادم الى موسكو كمرحلة أولى للاعداد للقمة . وقد صرح السفير السوفيتي لدى الصين مؤخرا (١٠ / ١١ / ١٩٨٨) ان هذه الزيارة سوف يعقها حضور شيفرنادرة وزير الخارجية السوفيتي الى بكين في شهر يناير ١٩٨٩ لاجراء محادثات بخصوص ما سوف يؤكد بالفعل اللقاء الصيني السوفيتي « الكبير » بعد ٣٠ عاما تقريبا من القطيعة منذ اخر قمة صينية سوفيتية بين ماوتسي دونج وخروشوف في بكين عام ١٩٥٩ .

ويعكس تضارب تصريحات كلا البلدين بخصوص تاريخ انعقاد تلك القمة وتفاصيلها موقف واهداف كلا من موسكو وبكين في هذا اللقاء المرتقب . فبينما افصح الدبلوماسيون السوفيت الذين يتلفون على عقد اللقاء أنهم سيشهدون انعقاده في شهر ابريل او مايو القادم لم تفصح الصين عن اي ميعاد محدد بعد واكتفت بالاشارة الى ان القمة قد تعقد في النصف الأول من العام القادم الامر الذي ينطوي على تأكيد مرجح . ويدرك الزعيم الصيني ان غورباتشوف يحتاج اكثر منه للقاء القمة هذه لاضفاء النجاح على سياساته الأخرى وفي اسيا على وجه الخصوص وتعزيز صورته كزعيم سياسي ورجل دولة وهكذا اخذ دنج يتلاعب بالصيغ الشرطية كما اتسمت تصريحاته بصيغة التمني وبالتركيز الشديد على وجود قضايا وخلافات يقتضي حلها وتوضيحها قبل مؤتمر القمة وخاصة بشأن الوضع في كمبوتشيا .

ويأمل دنج من وراء ذلك اعتصار المزيد من التنازلات السوفيتية في المرحلة الحالية . كذلك يحذر الدبلوماسيون الصينيون من انه في حين ان مسألة عقد هذا اللقاء هي امر مرجح الا انه ليس امرا مؤكدا بعد وسوف تعتمد بالضرورة على ماستسفر عنه اللقاءات الاخيرة بين وزراء خارجية كلا البلدين .
 والمؤكد حاليا ان القمة سوف تعقد في بكين اذا انه من

الصينيون انها العقبة الوحيدة امام عقد قمة مشتركة في العام القادم فتتمثل في : اصرار الصين على وجوب الانسحاب الفيتنامي قبل لقاء الأسلحة من جانب الثوار وكذلك ضرورة استقالة حكومة بنوم بن التي تدعمها هانوي قبل لقاء الأسلحة في جانب الثوار الذين تدعمهم الصين والأهم من ذلك ان الصين تشكك في صدق برنامج الانسحاب العسكري الذي اعلنت هانوي . وفي المقابل اكدت الصين للاتحاد السوفيتي ان مخاطر عودة السلطة الى حلفائها من الخمير الحمر هو « امر لا وجود له » . ولا تزال المفاوضات جارية بين الطرفين حول الضمانات التي يجب ان تحصل عليها كل من موسكو وبكين بشأن احتواء الفيتناميين وكذلك لقاء الأسلحة من جانب الخمير الحمر . وتؤكد الصين حاليا ان ذلك الوضع هو « العقبة الرئيسية » امام تصليح العلاقات بين البلدين .

٤ - قضايا ضبط التسليح :

وفيما يتعلق بالموقف الصيني ازاء المبادرات السوفيتية الخاصة بنزع التسليح والتي عني جورباتشوف على تصميمها جزئيا بما تتماشى والموقف الصيني المعروف في هذا الصدد والمناهض لمبادرة الدفاع الاستراتيجي الامريكية SDI والذي يحقق له امكانية التنسيق للسياسات مع الصين في مواجهة الولايات المتحدة في اطار « مفاوضات مع واشنطن - فقد تصرف الصينيون بحذر شديد . فمن ناحية رحبت الصين بتوقيع اتفاقية ازالة الصواريخ المتوسطة المدى INF في واشنطن في ديسمبر ١٩٨٧ والتي تم بمقتضاها ازالة الصواريخ السوفيتية الـ اس اس ٢٠ متوسطة المدى شرقي جبال الآرال وكانت مصدرا للقلق الصيني البالغ ، كما أثنت بصراحة على مشروع السلام الذي طرحه جورباتشوف الخاص في منطقة الباسفيك الاسيوية في سبتمبر ١٩٨٨ والذي يتضمن رغبته في التخلي عن ميناء كام ران في فيتنام مقابل تخلي الولايات المتحدة عن القواعد العسكرية الخاصة بها وهما خليج سوبيك وقاعدة كلارك الجوية في الفلبين . من ناحية أخرى رفضت الصين مقترحات جورباتشوف الخاصة بخفض ٥٠ ٪ من القوات الامريكية والسوفيتية على اساس انها لا تعكس « أي تغييرا جوهريا » .

كما اكدت الصين بوضوح تأييدها الصريح لجهود نزع السلاح ومعارضتها لبرنامج حرب النجوم الامريكي وفي الوقت نفسه عدم استعدادها التعاون مع اي من القوتين العظميين في مواجهة الأخرى في هذا المجال .

بكين على مواصلة هذه العلاقات مرة أخرى في أعقاب القمة المرتقبة .

والمعروف ان السبب في رفض الصين مواصلة العلاقات الحزبية بين البلدين منذ بدء التحسن في العلاقات الثنائية في بداية الثمانينات مرجعه رؤية القيادة الصينية في الاتحاد السوفيتي عدوا عسكريا وداخليا يتمثل بقوى طبقية وحزبية وخط ايدولوجي وسياسي داخل المجتمع والحزب والدولة والجيش في الصين . وتعتبر هذه القوى القطب الرئيسي المعارض في إطار الصراع الداخلي الصيني بشأن تطبيق برامج الإصلاح الجديدة . وطالما كانت الصين ترى ان الخيار السوفيتي في بلادها هو تشجيع تلك القوى المعارضة وتوفير المستلزمات السياسية والمادية بما يمكنها من النهوض والعودة بالصين مرة أخرى إلى الخط الشيوعي الارثوذكسي . في إطار هذه الرؤية تشبثت الصين لفترة طويلة برغبتها في عدم إعادة العلاقات الحزبية بين البلدين او حتى ادخال اى نوع من التحسن على علاقاتهما السياسية . وبالنظر إلى تطابق برامج الإصلاح الواقعي الحالي في كل من الصين والاتحاد السوفيتي ومن المتوقع ان تزول هذه المخاوف خاصة وان الصين قد ابدت مرونة واضحة بشأن العقبات الثلاث والتي كان الهدف الحقيقي منها منذ بداية التحسن في علاقات البلدين عدم إتاحة الفرصة للقيادة السوفيتية ان تحقق اغراضها في الصين .

هذا وقد أصبحت اللقاءات الخاصة بتطبيع العلاقات بين البلدين واقعا روتينيا ، وكانت قد بدأت منذ عام ١٩٨٢ . وتم استكمال الجولة الثانية عشر من هذه المحادثات الرامية إلى حل الخلافات القائمة بين البلدين وتنشيط العلاقات الاقتصادية الثقافية في منتصف يوليو من العام الحالي ١٩٨٨ ، حيث أكد دنج مؤخرا في نوفمبر ١٩٨٨ ان التعاون الصيني السوفيتي في المجالات الاقتصادية يزداد نموا . كما اعلنت الصين في ١٩ نوفمبر ١٩٨٨ ان التعاون الصيني السوفيتي في المجالات الاقتصادية يزداد نموا . كما اعلنت الصين في ١٩ نوفمبر ١٩٨٨ ان تجارة الحدود بين البلدين نشطت بشكل ملحوظ ويتوقع ان تصل قيمتها إلى ٥٠٠ مليون دولار تقريبا في العام الحالي وهو ما يصل إلى إضعاف نصيبه في العام الماضي . وتقوم الصين بتزويد السوفيت بالخضراوات والبيوت البلاستيكية المسبقة الصنع والمنسوجات بينما يقدم الاتحاد السوفيتي الأسمدة والأسمدة والمأكولات البحرية والمعدات الكهربائية والأدوية وتطاد تتم جميع عمليات المبادلة المذكورة بواسطة

وجهة النظر البروتوكولية لن يكون من المناسب ان يتوجه دنج الى موسكو خاصة وانه تقاعد في العام الماضي من جميع مناصبه عدا منصب رئيس اللجنة العسكرية المركزية . وامعانا في موقفها الحريص والعمل الذي تركز عليه سياسة الصين بما يكفل لها الحفاظ على توازن دقيق بين مصالحها والتزاماتها في الشرق والغرب معا ذكرت بكين مؤخرا انها لم تفكر في امكان عقد معاهدة مع الاتحاد السوفيتي بعد تطبيع العلاقات بين البلدين . ويعتبر هذا الحدث تنويجا لجهود الزعيم السوفيتي ونجاحا مدويا لسياسته الخارجية الجديدة التي ينتهجها ازاء الصين واسيا على وجه الخصوص طوال العامين الماضيين كما يعكس ايجابية تطور ردود الفعل الصينية ازاء المبادرات السوفيتية رغم التحفظ الشديد الذي لا يزال يشوبها .

رغم التحسن الذي طرأ على الصعيد الدبلوماسي بين البلدين بالنظر إلى عدد الزيارات المتبادلة على المستوى الأعلى الحكومة فإن زيارة كيان كشن وزير الخارجية الصيني إلى موسكو في ديسمبر ١٩٨٨ تعتبر الزيارة الرئيسية الأولى على مستوى وزراء وزراء الخارجية في البلدين منذ الشقاق الصيني السوفيتي في أوائل الستينات . وقد سبق ان زار نائب وزير الخارجية السوفيتي موسكو في اغسطس ١٩٨٨ كما اجتمع كل من وزير الخارجية الصيني ونظيره السوفيتي في الأمم المتحدة في سبتمبر من العام نفسه لمناقشة المسألة الكمبيوترية .

وشهدت العلاقات العربية تحولات مثيرة على الرغم من ان الصين لا تزال على موقفها الرافض لاستئناف هذه العلاقات . ف لأول مرة يتلقى الحزب الشيوعي الصيني تهنئة موسكو بمناسبة انعقاد المؤتمر العام الثالث عشر في اكتوبر ١٩٨٧ « بطل إرتياح » على حد وصف وكالات الأنباء الصينية . كما تابعت الصحافة الصينية باهتمام بالغ احداث ونتائج المؤتمر الأخير للحزب الشيوعي السوفيتي والذي عقد في يوليو ١٩٨٨ ووصفت القيادة الصينية مقترحات وبرامج الإصلاح السوفيتية الجديدة التي طرحها جورباتشوف على انها « ايجابية وفي صالح السوفيت »

ويلاحظ في هذا الصدد ان اللقاءات الخاصة باستئناف محادثات التطبيع بين موسكو بكين كثيرا ما تشتمل على بعض المندوبين السوفيت الذين يشغلون مناصب حزبية وحكومية على مستوى عال الأمر الذي يطرح تساؤلا مستقبليا خاصة باحتمال تطور الاجراءات الحزبية بين البلدين إلى مجرد إجراء شكلي في حالة موافقة

القطارات الحديدية على امتداد الخط الذي اقامته روسيا القيصرية في أواخر القرن التاسع عشر والذي يصل ما بين هرين وميناء فلاديفوستوك السوفيتي . كما وقعت مجموعة من الاتفاقيات التجارية بين البلدين خلال العام الحالي منها :

- توقيع اتفاق تجارى بين البلدين في يوليو ١٩٨٥ لجعل حجم التبادل بينهما ما يقرب من ١٢ مليار روبل للفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . ثم اتفاق آخر للتعاون الاقتصادي والذي يتضمن إنشاء وإعادة بناء منشآت صناعية في الصين إلى جانب اشتراك السوفيت في بناء سبعة مصانع جديدة في الصين وإعادة بناء ١٧ وحدة إنتاجية في قطاعات الطاقة والمعادن والآلات الميكانيكية وصناعة الفحم والكيمياء .

- توقيع اتفاق في يوليو ١٩٨٨ يقضى بالسماح لمواطني البلدين بالسفر إلى البلد الآخر بهدف التجارة وبدون تأشيرة دخول ويبدأ العمل بها في ١٤/٨/١٩٨٨ وذلك بعد ان كان مسموحاً فقط للدبلوماسيين في البلدين بالدخول بدون تأشيرة .

رابعاً : افاق المستقبل :

يرتبط مستقبل الوفاق الصيني السوفيتي مباشرة بأسباب التطور الايجابي الذي طرأ مؤخراً على موقف بكين وموسكو حيث يأتي هذا التحول الأخير في موقف الصين ليعكس التوجهات الجديدة لسياستها الخارجية والتي تعتبر محصلة واضحة لتقييم التطورات الجديدة في البيئة الاستراتيجية الدولية والاقليمية المباشرة كما تمليها مقتضيات برنامج الإصلاح الاقتصادي الواقعى والتي تستلزم إعادة ترتيب الأولويات . ويعنى ذلك ان التحول في السلوك الصينى إزاء الاتحاد السوفيتي هو تحولاً « جوهرياً » وليس تحولاً وقتياً او مجرد تكيف عابر لجملة من الأوضاع المتغيرة . ويؤكد بالتالى رغبة الصين الحقيقية في مواصلة ذلك التحسن الذى طرأ على علاقاتها مع موسكو مستقبلياً مع تدعيم أو اصر ذلك التحسن الذى طرأ على علاقاتها مع موسكو مستقبلياً مع تدعيم أو اصر ذلك التحسن واستثماره لخدمة مصالحها في الشرق والغرب معاً . ويجوز طرح اسباب ذلك التحول الايجابي في الموقف الصينى مؤخراً واهداف بكين من جراء الاعلان عن نبأ القمة الأخير في إطار مجموعة من الاعتبارات :

١ - اعتبارات أمنية واستراتيجية :

اعتمدت الصين طوال الأعوام الماضية في علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي على ان تلعب الورقة الامريكية ضمن

معادلة أمنها القومى الذى تراه مهددا بطوق سوفيتي يمتد من الحدود الصينية السوفيتية إلى مثلث فيتنام - لاوس وكمبوديا وأخيراً أفغانستان . وقد نجح السوفيت بالفعل من خلال التنازلات الرمزية الأخيرة في تخفيف حدة المخاوف الصينية والتي لا تزال ترى فيه عدوا عسكرياً وخفض درجة التوتر في الهند الصينية واضفاء جوا أكثر استرخاء بين موسكو وبكين . هذا على الصعيد الأمنى المباشر اما على الصعيد الاستراتيجى الدولى وفي إطار تحسن العلاقات بين موسكو وواشنطن اتجهت الولايات المتحدة إلى التخفيف من ممارسة الضغوط للدفع بالصين نحو علاقة تحالف شبه عسكري مع واشنطن . وتعنى هذه التطورات ان هناك قيوداً استراتيجية أقل بشأن بناء علاقات أكثر تحسناً مع الاتحاد السوفيتي كما تعنى أنه من مصلحة بكين الأمنية ان تتجه نحو المزيد من التعاون مع موسكو بما يقلل بالتالى من التكلفة السياسية التي تدفعها إلى واشنطن مقابل ما توفره لها من الحماية الأمنية في مواجهة « الخطر السوفيتي » . وفي إطار عودة الدفء إلى العلاقات بين موسكو وواشنطن فإن الصين على غير استعداد ان تكون الحاجز الأخير الذى يعوق جو الوفاق الحالى ومن ثم فهي على غير استعداد للتعاون مع أى من القوتين العظميين في مواجهة الأخرى أو إثارة جو الخلاف بينهما . في الوقت نفسه تحرص بكين على ان لا تؤدي المصالحة الأخيرة بين موسكو وواشنطن إلى عزلتها وبالتالي فانها سوف تسعى إلى تحسين علاقاتها مع موسكو دون اضعاف لثقة الولايات المتحدة .

٢ - اعتبارات قتصل وأجواء الاحباط المادى مع الغرب :

تطور السلوك السوفيتي نحو إضفاء الفاعلية والنجاح على ما يمكن تقديمه من تنازلات للصين في ضوء امكانية استغلال التدهور المؤقت الذى تشهده العلاقات الصينية الامريكية في المرحلة الأخيرة وسببه الخلافات القائمة بشأن مبيعات الأسلحة الصينية لايران وتردد واشنطن في تزويد بكين بالكم والنوع التكنولوجى الذى تطلبه وخاصة التكنولوجيا المتطورة وقضايا تجارية أخرى لا تزال محل خلاف . وفي المقابل ادركت الصين ان الغرب لا يزال ينظر إليها على انها بلد شيوعى ومهما كانت استعداداته لمساعدتها فإنها تبقى محصورة في إطار عدم تمكين « المارد الصينى » الشيوعى من حل مشاكله الاقتصادية وتحقيق طموحات التفوق بكل مالدى الصين من طاقات هائلة . كما تخشى المؤسسات

يرغب في حث العالم الخارجى الرأسمالى على إقامة مشروعات استثمارية في بلادهما .

٤ - اعتبارات سياسية :

من ناحية أخرى تهدف بكين سواء على الصعيد الداخلى او الخارجى التأكيد من خلال الاعلان الاخير عن القمة الصينية السوفيتية على انها تنتهج سياسة مستقلة ومتوازنة إزاء كلا القوتين العظميين . فضلاً عن ان دنج تشاو بنج يسعى لاعادة تعزيز وتحسين مكانته السياسية فى الداخل والذي يرى البعض انه فقد مؤخراً بعض « سحره السياسى » بعد تعرضه لنقد عنيف من جانب العديد من المثقفين الصينيين (مثل عالم الفيزياء فانج ليزهى) فى إطار الاستياء الشعبى من جملة الأزمات الاقتصادية التى تتعرض لها البلاد مؤخراً .

- اهداف موسكو من الوفاق الحالى :

ومن الناحية السوفيتية فإن لموسكو جملة اهداف قريبة وبعيدة المدى من التحسن المطرد فى علاقاتها مع الصين أبرزها ما يلى :

١ - تدعيم الوجود السوفيتى فى آسيا خاصة مركزه السياسى والاقتصادى المتدهور .

٢ - خلق مناخ من التعاون من خلال الاحتكاك مع الصين اقتصادياً وتقنياً وعلمياً وثقافياً بما يغير خطط الاصلاح المشترك فى كلا البلدين .

٣ - وقف الاستخدام الغربى للورقة الصينية فى العلاقات بين الغرب والشرق . فهناك تعاون وثيق وتنسيق متبادل بين واشنطن وبكين فيما يتعلق بمسائل ذات أهمية أمنية بالنسبة للاتحاد السوفيتى . والأهم من ذلك الحد من التنسيق المتبادل بين الصين والولايات المتحدة بهدف تقليص الطموحات والنفوذ السوفيتى فى كل من افغانستان والهند الصينية .

٤ - إحداث تقدم مدوى فى العلاقات مع بكين وتبادل الزيارات على المستوى الأعلى الحزبى والحكومى والحصول على تأييد الصين لمبادرات سوفيتية فى مجالات ضبط التسليح . فمن وجهة نظر الزعيم السوفيتى فإن هذه الاتصالات واللقاءات تعمل على تعزيز صورته كرجل دولة كما انها ترمز إلى الفعالية الجديدة للسياسة الخارجية السوفيتية فى ظل زعامته .

الصناعية الغربية من إمكانيات التقليد الصينية وبالتالي فهي إما تحجم عن توفير التكنولوجيا المتطورة لها او تعمل فى إحيان أخرى على بيع الصينيين منجزات بالغة التعقيد بحيث يستحيل عليها تقليدها .

كذلك تدرك الصين ان الغرب قد لا يستطيع توفير المساعدات الكافية لتحديث الصين خاصة فى إطار الأزمة الاقتصادية والمالية التى عرفهما منذ أواخر السبعينات ولا يزال أسيراً لها حتى الآن . على صعيد تلك الأجواء تسعى الصين للتوسع فى علاقاتها مع دول الكتلة الشرقية والغربية على حد سواء بما يخدم خططها الاصلاحية .

٣ - اعتبارات اقتصادية :

وفى مقابل تلك الأجواء من الاحباط المؤقت مع الغرب فإن برنامج الاصلاح الاقتصادى الداخلى الذى تنتهجه الصين منذ عدة سنوات يتفق بل ويكاد يتطابق مع تجربة الاصلاحات الاقتصادية الجديدة التى استحدثتها جوروباتشوف مؤخراً . ويمكن لكلا البلدين التشاور بشأن كيفية التصدى للأزمات المشتركة التى تعترض وتعوق خطط الاصلاح وأبرز هذه المشاكل كيفية تكييف آليات السلطة والنظام السياسى ليتوافق مع مقتضيات التغير الاقتصادى واسلوب الموائمة بين الحقن بجرعات مكثفة من التحرر الاقتصادى والابقاء فى نفس الوقت على وصاية الحزب . الحكم ومواجهة القوى المعارضة الداخلية .

على مستوى آخر ترى الصين ان الاقتصاد السوفيتى لا يزال قادراً على توفير المساعدات التى تلبى الحاجات الموضوعية للاقتصاد الصينى وخاصة فى مجال التكامل بين البلدين . فتستطيع الصين تلبية الحاجات السوفيتية للمواد الأولية والزراعية كالحبوب والتى يستوردها السوفيت من الغرب بتكلفة باهظة فى مقابل حاجة الصين للكثير من السلع متوسطة التطور التى ينتجها السوفيت دون ان يكون لها القدرة على منافسة البضائع الغربية المماثلة فى الأسواق الغربية . كذلك فهناك قدرة السوفيت على تطوير المعامل والمؤسسات الصينية المبنية اساساً بخبرات سوفيتية . وترى الصين ان إمكانيات ذلك التعاون مع الاتحاد السوفيتى لا يجوز ان يكون مدعاة للتحوف الذى تثيره غرب أوربا وأمريكا فكلا البلدين



القوقل القومية في يوغسلافيا

احمد مصطفى العملة

يبدو

أن الزعيم اليوغسلافي الراحل « جوزيف بروز تيتو » كان متفائلاً للغاية عندما أعلن قبل وفاته « إنني أستطيع أن أرحل ، ولن يتغير شيء في يوغسلافيا » . فما حدث في الشهور الماضية داخل الأراضي اليوغسلافية من مظاهرات ومسيرات احتجاج شبه يومية ، وإضراب عن العمل من جميع الفئات وإشتباكات مع قوات الأمن ، وإستقالات وإقالات جماعية لبعض أعضاء رابطة الشيوعيين اليوغسلاف « الحزب الشيوعي » - لا يدع هناك مجالا للشك في أن يوغسلافيا « ما بعد تفتو » تمر بمرحلة صعبة يواجه فيها النظام الفيدرالي اليوغسلافي القائم منذ حوالي ٤٠ عاما أزمة شديدة تتمثل في إهتزازات عنيفة في بنيته السياسية ، وتركيبته الطائفية ونموذجه الاقتصادي الحالي . وهو ما قد يسفر عن أوضاع من المحتمل أن تتعارض تماما مع توقعات تيتو السابقة .

وسيلقى التقرير الضوء على أعراض هذه الأزمة وأسبابها ، ومواقف مختلف المؤسسات إزاء هذه التطورات والاحتمالات المستقبلية لتداعياتها .

أولا : - أعراض الأزمة : -

منذ وفاة تيتو ، تجتاح يوغسلافيا موجات من المظاهرات ، والاضرابات العنيفة التي ما تلبث أن تنتهي لتبدأ مرة أخرى بصورة أقوى وأعنف وترجع البدايات الأولى لهذه الاضطرابات الى الاقلية الالبانية عام ١٩٨١ ، حينما خرجوا إلى شوارع اقليمهم « كوزوفو » يطالبون بمنحه سلطات الجمهورية بدلا من وضعه الحالي « كإقليم حكم ذاتي » . وتدخلت قوات الأمن لفض المظاهرات مما أسفر عن مصرع ٢٠٠٠ ألباني ، وهدأت الأمور ثم عادت للاشتعال مرة أخرى في الأعوام التالية ، وعلى فترات

متباعدة منددة بالصراعات الاثنية حيناً ، أو للمطالبة بإصلاح الأحوال الاقتصادية حيناً آخر . وبدأت المظاهرات تأخذ خطا تصاعديا منذ عام ١٩٨٧ بلغ ذروته في الصيف الماضي بعد قيام أهالي جمهورية « الصرب » بشن حملة إحتجاجية ضخمة بقيادة الزعيم العربي الشيوعي « سلوبودان ميلوسينتش » ضد كافة السلطات احرسمية والحزبية والقوميات اليوغسلافية بدعوى إضطهاد الصرب وتجاهل تاريخهم ومحاربة إمتداد نفوذهم بضم اقليمى « كوزوفو » و « فوجفودينا » مما أشعل نار النعرات الطائفية مرة أخرى لدى العناصر الالبانية في « كوزوفو » وبقيّة الأقاليم السوغسلافية التي يانت تخشى من تطلعات « الصرب » .

وقد تداخلت عناصر الصراع الطائفي وتدهور المستوى الاقتصادي ، وعجز السلطات اليوغسلافية جميعها معا في إنكفاء نيران الفتنة ، واطلقت العنان لكافة الاتجاهات للتعبير عن مطالبها بأساليب عنيفة في الشوارع وداخل المصانع والمدارس وكافة المؤسسات . ووصل الامر إلى أن استطاعت المظاهرات في اقليم « فوجفودينا » وجمهورية « الجبل الأسود » أن تسقط عددا غير قليل من القيادات الحزبية على الاستقالة . وهو ما لم يحدث من قبل .

فبدأت الأمور تبدو وكأن النظام يواجه أزمة حقيقية ومركبة تهدد وحدة وإستقرار يوغسلافيا كدولة موحدة . ظهر ذلك بوضوح في لجوء بعض الاقليات الى التطويع بإمكانية الانفصال عن الدولة والانضمام الى دول مجاورة . ولم تجد رابطة الشيوعيين اليوغسلاف مفرا من الدعوة الى عقد جلسة طارئة في منتصف اكتوبر من أجل معالجة الاوضاع المتدهورة على كافة المستويات . وانتهت اعمال اللجنة دون التوصل إلى حلول جذرية فعادت المظاهرات مرة أخرى تندد بتفاقم الأوضاع وضعف الحزب . وإستمر ذلك طوال عدة أسابيع حتى

تجارب وتلميحات

وتعتبرهم بلغاريا اقلية بلغاريا اقلية تابعة لها في يوغسلافيا .

٦ - البوسنة والهرسك ، تضم هذه الجمهورية معظم مسلمي يوغسلافيا الذين يبلغ تعدادهم مع مسلمي كوزوفو حوالي ٣,٥ مليون نسمة وتتمتع الاقلية الاسلامية بهامش محدود من الحرية يسمح لها ببناء المساجد في أضيق نطاق وبعد تصاعد المد الاسلامي خارج يوغسلافيا بدأت السلطات تأخذ حيطتها وحذرت الزعماء المسلمين من مغبة القيام بأية أعمال من شأنها تكدير الامن العام .

يبقى بعد ذلك اقليما كوزوفو وفوجفودينا ، وكان تيتو قد أضطر الى فصل الاقليمين عن جمهورية الصرب ومنحهما سلطات الحكم الذاتي . خشية ان تفوق سطوة ونفوذ الصرب خطه لتوحيد يوغسلافيا . فلجأ إلى الفصل كوسيلة لتقييد سلطتهم وفي الوقت نفسه سمح ببقاء عدد من الصربيين في اقليم كوزوفو ذي الاغلبية الالبانية ورفض منحه سلطات الجمهورية تحسبا لظهور أية ميول انفصالية لدى سكان الاقليم .

ولم تستطع هذه القوميات ان تنصهر معا في بوتقة واحدة طوال العقود الماضية فلجأ تيتو إلى منح القوميات الست الكبرى سلطات الجمهوريات المستقلة في اطار النظام الفيدرالي بحيث تدار شئون هذه القوميات من خلال الادارة اللامركزية في كل جمهورية . وقبل وفاته بست سنوات نص الدستور اليوغسلافي لعام ١٩٧٤ على ان يتناوب رئاسة الدولة والحزب بعد تيتو أحد أبناء القوميات الست لمدة عام واحد .

وبرغم ذلك استمرت القوميات اليوغسلافية تذكر لبعضها تلك الخلافات والعداءات التاريخية القديمة بينها . فالصرب مثلا يعتبرون أن ثأرهم التاريخي من العناصر الالبانية التي شاركت العثمانيين في غزو مملكة الصرب أثناء العصور الوسطى مازال قائما . لذلك يسعون الى ضم اقليم كوزوفو . والعناصر الالبانية لا يمكن هي الأخرى أن تتجاهل هذه المواقف الصربية ، فتزيد من عنف ردود أفعالها وتسعى بقوة الى تحويل الاقليم الى جمهورية . وباسم هذه المطالب والدعاوى تخرج المظاهرات من كلتا المجموعتين تندد بالأخرى وبسلطات الدولة ويضرب الطلبة والمدرسين والعمال . وفي الواقع بدأ الصرب في الفترة الأخيرة كما ذكرنا أنفا في توجيه انتقادات حادة وجريئة للغاية الى الحزب الشيوعي في بلجراد والمسؤولين الحكوميين والتهجم على بقية الجمهوريات الاخرى . وإعتمادا على تراثهم الريادي في تحرير البلاد واتساع مساحة الجمهورية وارتفاع

وافق البرلمان اليوغسلافي في أواخر نوفمبر على إجراء تعديلات سياسية واقتصادية شاملة في الدستور الصادر في سنة ١٩٧٤ من أجل إنعاش الاقتصاد ، وتحقيق مزيد من الفصل بين الحكومة والحزب والاعتراف بحق العمال في الاضراب ، والسماح للفلاحين بتملك مزيد من الأراضي .

ثانيا : اسباب الأزمة

١ - « الصراعات الطائفية »

من الضروري لفهم التطورات الأخيرة أن تعرف العناصر المكونة للنظام الفيدرالي اليوغسلافي الذي ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية على يد تيتو . ويتميز هذا النظام بمزيج فريد يجمع عدة جماعات اثنية يبلغ عددها حوالي ٢٤ قومية تدين بثلاث عقائد وتتكلم لغتين ، وأهم هذه القوميات تعيش في ست جمهوريات هي :

١ - هربيا ، أقدم وأكبر القوميات وأكثرها قوة ونفوذاً ، يبلغ تعداد سكانها حوالي ٨,١ مليون نسمة يشكلون ٣٦ ٪ من نسبة السكان . ويعتقد الصربيون في احييتهم بالقيام بدور أكبر مما هو متاح أمامهم الآن في تسيير دفة الأمور في البلاد . وتتركز مطالبهم حول ضم اقليمي كوزوفو وفوجفودينا إلى الجمهورية الصربية بحكم وقوعهما ضمن اراضيها .

٢ - كرواتيا . تضم ٤,٤ مليون نسمة تتشابه لغتهم الى حد كبير مع لغة الصرب ويعتقد أبناء القوميتين المذهب الكاثوليكي الا ان الرواسب التاريخية تشكل حاجزا ضخما بينهما .

٣ - جمهورية « الجبل الأسود » يبلغ تعداد سكانها ٥٨٠ ألف نسمة ، ويعتبرون أنفسهم صربيون منذ أن اشتبكوا معا في القتال ضد الحكم العثماني في القرن التاسع عشر ويؤيد أهالي الجبل الأسود كافة مواقف واتجاهات الصرب

٤ - سلوفينا . أغنى الجمهوريات اليوغسلافية وأكثرها ثراء وتقدم لاتساع أنشطتها الاقتصادية . وهو ما جعل أبناءها حريصين للغاية على استقرار الأوضاع الداخلية وايضا على عدم التنازل عن أية مزايا اقتصادية يتمتعون بها . ويقلق أبناء سلوفينا تنامي نزعة السيطرة لدى الصرب ويحاولون الحد من تطلعاتهم لضم كوزوفو وفوجفودينا خوفا من أحكام سيطرتهم على أمور البلاد . ويظهر السلوفينيون ميلا كبيرا إلى أصولهم النمساوية .

٥ - مقدونيا : يشكل سكانها ٦ ٪ من نسبة السكان حيث يصل تعدادهم الى حوالي ١,٣ مليون نسمة .

على المشروعات الكبرى في مختلف الجمهوريات وقوع عمليات نهب واختلاسات كبرى أشهرها فضيحة شركة أجروكوميرك ، حيث قام بعض كبار المسؤولين فيها فسحب حوالى ٩٠٠ مليون دولار من البنوك بكمبيالات بدون رصيد بعد الحصول على ضمان من أحد البنوك الكبرى ، ومع تراكم عناصر الخلل هذه وزيادة اعباء الديون الخارجية التى ارتفعت الى ٢١ مليار دولار وبلغت نسبة التضخم ٢١٧ ٪ ، البطالة ١٥ ٪

وهذا ما دفع الحكومة اليوغوسلافية برئاسة برانكو ميكولينش الى الاعلان في مايو الماضى عن خطة للتشفيف صادقة خفضت بمقتضاها العملة الرسمية « الدينار » بنسبة ٢٣,٩ ٪ ، تم تجميد الاجور وتحريك الاسعار لاستخدام الفائض في تمويل مشروعات انتاجية تصديرية لعلاج العجز من الميزان التجارى وتوفير العملة الصعبة ، لدفع فوائد الديون . كانت هذه الخطة محاولة لتجاوز الازمة التى اضطرت يوغسلافيا اللجوء الى صندوق النقد الدولى لتمويل بعض المشروعات الاستثمارية الكبرى لدفع عجلة الاقتصاد الوطنى . واشترط الصندوق ضرورة رفع الاسعار بنسبة ٦٠ ٪ وانشاء سوق حرة للنقد ، مقابل الحصول على قرض يبلغ قيمته ١,٤ مليار دولار .

وبذلك يتضح ان الازمة الاقتصادية مركبة ومعقدة تتداخل فيها عوامل ضعف الادارة المركزية وتخطيط سياسات الجمهوريات احيوغسلافية الاقتصادية والتركيب الأثنى الذى تظهر تجلياته بوضوح فى الازمة الاقتصادية . فعلى الرغم من كونها ازمة عامة ترجع بذورها الى عوامل السوق العالمية وتدهور مستويات الانتاج وارتفاع قيمة الديون وخدمة البائثا . الا ان حدة الازمة تزايدت بدرجة عالية فى بعض الجمهوريات دون جمهوريات اخرى بسبب اختلاف وتنوع وتفاوت المواد الاقتصادية من جمهورية الى اخرى فاقليم كوزوفو مثلا يعتبر من افقر الاقاليم ، برغم ذلك تحمل اعباء اقتصادية اكثر مما تحملته جمهوريات اخرى اكثر غنى مما اثر بشكل مباشر على الاوضاع الداخلية فى الاقليم كما سبق وذكرنا . فى حين ان هناك جمهورية اخرى مثل سلوفينا تتمتع بمعدل دخل كبير وتنوع هائل فى مصادر الثروة وبرغم ذلك ترفض ان تساهم بنسبة اكبر من بقية الجمهوريات فى اعباء مخصصات خطط التنمية العامة وترفض ايضا ان تتنازل لبقية الجمهوريات عن بعض المشروعات المقررة فى الخطة العامة والتى تزيد عن حاجتها . هكذا تعكس الازمة الاقتصادية مدى التفاوت المتباين بين الجمهوريات اليوغسلافية فى تحمل الاعباء

نسبة السكان ، وأخيرا ظهور سلوبودان ميلوسيفيتش رئيس الحزب الشيوعى فى صربيا والذى بدأ يطرح نفسه كزعامة جديدة يمكن ان تملأ الفراغ بعد وفاة تيتو . لكنه يصر على ان يضمن خطة العلنية جميع الدعاوى والمطالب العنصرية الصربية ويثير المواطنين للخروج الى مظاهرات عارمة تجتاح الشوارع من أجل الضغط على السلطات والحزب لتحقيق أهدافه . وقد أثارت هذه التوجهات بقية الجمهوريات بعد أن تخرج فى مظاهرات مضادة للمطالبة بلاءيقاف حملة الصرب بقيادة سلوبودان وفى الحقيقة اذا استمر تطور الاحداث على هذا المنوال فان مستقبل ومصالح القوميات اليوغسلافية قد تتحقق بالانضمام الى بعض الدول المجاورة . اى أن الامر سينتهى بانهايار وتحلل وتفتتت الدولة وهو احتمال وان كان بعيدا للغاية الا ان التطور السريع فى الحوادث الداخلية مع عدم التوصل الى حلول سريعة وجذرية قد يجعل ما هو محتمل مصيرا محتوما .

(٢) الوضع الاقتصادى المتدهور

كان حتما على تيتو ان يبحث عن نموذج للتنمية يتماشى مع الاوضاع الاثنية بما لا يؤدى الى زيادة العوامل المحفزة للاضطرابات الطائفية . فخلق التيسير الذاتى للمنشآت الاقتصادية ، الذى يمنح العاملين فى هذه المؤسسات والمنشآت حق تقدير كافة الامور المتعلقة بالانتاج فيها من تحديد الاسعار ونوعية المنتجات والاجور والمكافآت ومن تدخل من جانب الدولة ، بالطبع فى اطار الخطة الحكومية العامة للتنمية

واستطاع الاقتصاد اليوغسلافى وفقا لهذا النموذج تحقيق معدلات تنمية معقولة ابان حكم تيتو عن طريق الاعتماد على عمليات التصدير لبعض السلع الزراعية والصناعية الى مجموعة دول الكوميكون ، ودول عدم الانحياز ، ونسبة قليلة كانت تتوجه لدول اوربا الغربية . اسهمت الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى فى دعم الاقتصاد اليوغسلافى على الرغم من توتر العلاقات بين البلدين ، فى السنوات الأخيرة من حكم تيتو وبسبب ظروف الكساد العالمى بدأ الاقتصاد اليوغسلافى يعانى من ازمات شديدة واكبها عودة مليونى يوغسلافى من دول السوق الأوروبية المشتركة ، بدأ نظام التيسير الذاتى كأنه استنفذ قدراته ومطاقاته وأفرز عدة عيوب خطيرة أدت الى تفتت السوق اليوغسلافية وخلق حالة من التردد لدى القيادات السياسية بين السيطرة المركزية ، والتحكم فى الاسعار او اطلاق العنان لقوى السوق وتحديد الاسعار وفق قانون العرض والطلب واتاح غياب الرقابة الحكومية

السياسي للحزب وابعاد ثلث اعضاء اللجنة المركزية .
واعلن زعيم الحزب سيشب سوفار في نهاية
الاجتماعات عن مناشدته للجماهير والقيادات الحزبية
بالالتزام والهدوء ، وعدم اثارة النعرات الطائفية . مما
مثل فشلا ذريعا لاعمال اللجنة والقيادات الحزب في حسم
الامور والقضاء على اسباب الازمة . وهو مؤشر خطير يدل
على أن اهم ميكانزمات الفعل لدى الدولة اصبحت عاجزة
امام هذه الازمات .

(٣) الجيش اليوغسلافي يعد الجيش هو المؤسسة القوية
الوحيدة الباقية من تراث تيتو فهمي ماتزال يحتفظ
بوحدة وقوتها ورغم الازمات الحالية يتمتع صفوف
القوات المسلحة بدرجة عالية من الانسجام والوحدة
واكتسبتها من تجربة الحرب تحت زعامة الزعيم
الراحل . لتوحيد وانجاز البناء الفيدرالي اليوغسلافي لذلك
ينظر الجميع اليها حاليا كرصيد احتياطي يمكن اللجوء
اليه لتهدئة الاوضاع الداخلية حال تفاقمها الى درجة
تهدد استقرار ووحدة البلاد . وقد اعلن الاميرال برانكو
مامولا وزير الدفاع اليوغسلافي في اواخر اكتوبر الماضي في
بيان شديد اللهجة أنهم فيه رابطة الشيوعيين
اليوغسلاف يفقدان السيطرة على الموقف السياسي
والاقتصادي مما يطرح مشكلات خطيرة تهدد أمن الدولة
ونظامها الاشتراكي ، كما أنهم الرابطة بالعجز عن اداء
دورها في إقليم كوروفو . اكد ان المشكلات الحالية
اصبحت تعوق قدرة الحزب الشيوعي ويعكس ذلك مدى
الاستياء داخل الجيش ازاء الانقسامات الحادة داخل
الرابطة والفشل الذريع من مواجهة المشكلات
الاقتصادية وتزايد حالات الفساد والاختلاس وتفاقم
الصراع الطائفي وقد فسر المراقبون هذه التصريحات
بأنها تعد تحذيرا يجب الانتباه اليه واسارة صريحة الى
ان الجيش لن يصمت او يقف مكتوف اليدين طويلا امام
انهيار الاوضاع الداخلية ما لم يجد الحزب حلا لها . الا
ان الجنرال مامولا عاد مرة اخرى وصرح بان الجيش لن
يستخدم في اثناء اي عصيان مدني أو ازمات داخلية ،
لكنه لن يستطيع أحد ان يستبعده (اي الجيش) من
ساحة العمل السياسي بالتالي يبقى الباب مفتوحا امام
الجيش اليوغسلافي ليقرر طبقا للظروف والمعطيات القائمة
ما اذا كان سيستمر على الساحة كصمام امني تجاه
التدخلات الخارجية ام انه سيضطلع بأدوار اخرى أكثر
اهمية وحساسية لاستقرار الاوضاع الراهنة .

بعد استعراض الازمة اليوغسلافية واعراضها

والنفقات ضمن اطار الاتحاد مما يزيد الامر تعقيدا
وتشابكا .

٣ - مواقف ومؤسسات الدولة

كان من الطبيعي ان تصيب الازمات الاثنية
والاقتصادية النظام اليوغسلافي بهزات عنيفة حاولت
معها المؤسسات الدستورية القائمة استيعابها وتجنب
المواجهات العنيفة قدر الامكان سواء على المستوى
اقتصادي ، كانت مواقف هذه المؤسسات على
التوالي هي :

(١) الحكومة .. أعلن برانكوميكو ليتشي رئيس
الوزراء عقب تصاعد حدة المظاهرات في اكتوبر الماضي عن
تمسكة ببرنامج التقشف مهما كان الثمن ، اعلن في الوقت
نفسه تخصيص ٤٠ مليون دولار لاحتواء زيادات
الاسعار في مواد الطعام الاساسية . لكن من الواضح ان
الخط العام للحكومة يتركز حول ضرورة اطلاق اسعار
السلع قدر الامكان وضرورة التشدد في تحسين نوعيته
والجودة المنتجات اليوغسلافية المصدرة لتصبح قادرة على
المنافسة بعد أن تراجع حجم التصدير . لم تحاول
الحكومة اتخاذ اجراءات لاعادة توزيع المشروعات
الاقتصادية بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي القائم
لكل جمهورية من اجل التخفيف عن كاهل الجمهوريات
ذات الموارد المحدودة .

(٢) رابطة الشيوعيين اليوغسلاف (الحزب
الشيوعي) . عقدت الرابطة مؤتمرا عاما في شهر
اغسطس اسباب الضعف الشديد في آليات الحزب ازاء
معالجة الازمات الحالية . وتدهور مصداقية القيادات
الحزبية امام الرأي العام . خلصت اعمال المؤتمر الى
ضرورة اجراء تعبير أن جوهرية في مضامين النظام
اليوغسلافي ، ضعف الرقابة المركزية وعلاج تزايد
الاتجاهات الانفصالية لدى الاعضاء القيادية في الحزب .
كما عقدت اللجنة المركزية للرابطة جلسة طارئة في
منتصف اكتوبر الماضي في اعقاب استقالة بعض القيادات
الحزبية في جمهورية الجبل الاسود واقليم فوجفودينا
بسبب تصاعد حدة الاحتجاجات الجماهيرية ضدهم .
وقد شن زعماء الجمهوريات المختلفة فيما عدا « جمهورية
الجبل الاسود » هجوما حادا ضد الزعيم الصربي
سلوبودات ميلو سيفيتشي باعتباره مسئولا عن مظاهرات
الصرب واشعال النعرة الطائفية لدى بقية الشعوب
اليوغسلافية ، انتهت اعمال اللجنة بأقالة اربعة اعضاء
من الجبل الاسود والصرب وكوزوفو ، رغم أنه كان من
المتوقع قبل الاجتماعات اقالة ثلثي أعضاء المكتب

جانب القوميات اليوغسلافية . ولكنه يبقى احد الحلول المطروحة للانقاذ

(٢) السعى الدؤوب الى الخروج من الأزمة الاقتصادية مع الاهتمام بأعادة توزيع حصص المشروعات الاقتصادية بما يتناسب مع امكانيات وموارد كل جمهورية . وذلك كحل جزئى يمكن ان يسهم فى تحقيق حدة الازمة

(٣) بزور زعيم يخلف تيتو ويستمر تراثه التاريخى فى فرض النظام وأعادة الهدوء الى اركان الدولة . ويرشح بعض المراقبين الزعيم الصربى « سلوبودان » ميلو سيفتشى للقيام بهذا الدور ولكن ينقصه تأييد بقية القوميات التى تخشى طموحاته الزائدة وتحارب سعيه الى مد النفوذ الصربى لبقية الدولة

((٤)) اخيرا يبقى السيناريو التقليدى فى مثل هذه الحالات . وهو تدخل « العسكر » مستغلين الظروف القائمة للامساك بزمام الامور وقد يرى البعض ان المؤسسة العسكرية هى المرشح الوحيد فى المستقبل اذا ما استمرت الاوضاع فى التدهور نظرا لانها بطبيعتها تتمتع بانضباط حديدى من ناحية وتتميز باختفاء النعرات الطائفية بين صفوفها من ناحية اخرى مما يجعلها وجها مقبولا لدى القوميات اليوغسلافية فى حالة الحاجة اليه . □

وأبعادها لا يمكن ان يكون هناك شك فى ان (١) الصراع الطائفى هو المحرك الاول والاساسى للاوضاع وان الازمة الاقتصادية اسهمت فقط فى زيادة الاحساس بعدم الرضا الناتج عن تفاوت امكانيات القوميات المختلفة . وقلق هذه القوميات من تزايد نفوذ الصرب بمعنى آخر ان العوامل المسببة للصراع الطائفى هى جوهر ومضمون الازمة ولذلك فأن اية مقترحات او خطط للخروج من الوضع الحالى يجب ان تتركز حول حل نزع فتيل هذه الصراعات .

(٢) ان يوغسلافيا ما كانت لتشهد هذه التطورات لولا اختفاء الزعيم القوى القادر على صهر جميع القوميات والقضاء على كافة المطالب العنصرية وابطال مفعول جميع محفزات النزاع الطائفى .

وفى اطار هاتين الملحوظتين تصبح السيناريوهات المطروحة للتداعيات المستقبلية محصورة بين :

(١) اجراء اصلاح دستورى شامل يسمح للدولة بمزيد من السيطرة المركزية والحد من سلطات الجمهوريات وسيطرتها على مرافق ومشروعات الدولة وذلك لتحقيق درجة عالية من الوحدة والانصهار فى بوتقة الدولة .

وقد يواجه هذا السيناريو مزيدا من العنف والحدة من



في الإستراتيجية العسكرية

القوة النووية البريطانية

أحمد إبراهيم محمود

عن بريطانيا مالم تكن هناك مشاركة في المصالح .. مما يعني أن التصورات البريطانية لدور القوة النووية كانت تعكس في مضمونها مجمل الظروف الموضوعية التي تمر بها بريطانيا على الصعيد الخارجي خاصة فيما يتعلق بسعيها الى تعويض فقدانها لامبراطوريتها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ومحاولة البحث عن دور قيادي جديد في القارة الأوروبية من خلال ملكية هذه الأسلحة .

وقد بدأت الجهود البريطانية الرامية الى امتلاك السلاح النووي منذ عام ١٩٤٠ حينما كانت بريطانيا تواجه موقفا صعبا أمام الهجمات الألمانية ، ففي ابريل من ذلك العام تشكلت لجنة وزارية عرفت باسم (لجنة مايد) Maud Committee لدراسة مدى قدرة العلماء البريطانيين على انتاج قنبلة اليورانيوم ، ومدى استعانة بريطانيا وحلفائها لتحقيق ذلك قبل المانيا . وقد اوضحت اللجنة في تقريرها - الذي فرغت منه عام ١٩٤١ - بضرورة استمرار البحوث في هذا المضمار . واعطائها أولوية قصوى نظرا لاهمية الموضوع والمزايا التي يوفرها ، إلى جانب التوقعات الوظيفية والرمزية للقنبلة النووية والتي من شأنها الابقاء على مكانة بريطانيا كقوة عظمى في النظام الدولي الجديد لعالم ما بعد الحرب .

وفي منتصف عام ١٩٤٢ أصبح من الواضح تماما أن الأمريكيين قد تفوقوا على البريطانيين في ميدان تطوير التكنولوجيا النووية . ومن ثم أصبح الاشتراك مع الولايات المتحدة يمثل الوسيلة الوحيدة أمام بريطانيا لتحقيق مطامحها وأغراضها . ولذلك تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات بين بريطانيا والولايات المتحدة في هايد بارك عام ١٩٤٢ Hyde park agreement وفي كويك عام ١٩٤٣ Quebec agreement of 1943 on Anglo — American Collaboration in Atom bomb research and development والتي نصت موادها على اقامة تبادل كامل للمعلومات والأفكار الخاصة بمشروع صنع القنبلة النووية لاسيما في مجال التطوير والبحث العلمي وتصميم وتشيد وإدارة المحطات النووية . وقد تركت هذه الاتفاقيات إنطبعا لدى رئيس الوزراء ونستون تشرشل بأن هذه المشاركة الانجلو-

أصبح بحلول عام ١٩٧٩ ، بدأت الساحة السياسية البريطانية تشهد تصدعا متزايدا في الاجماع القائم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بين الحزبين الرئيسيين (المحافظون والعمال) حول السياسة الدفاعية بوجه عام والنووية بوجه خاص ، وكانت البواعث الأساسية الكامنة وراء هذا التصدع تتمثل في تنامي الاتجاهات الراديكالية داخل حزب العمال ولوز حزب المحافظين بزعمامة مارجريت تاتشر في إنتخابات عام ١٩٧٩ . وتأتى أهمية هذا الانقسام حيث أنه يطرح انعكاسات بالغة الأهمية على إمكانية بقاء بريطانيا كدولة نووية ، إلى جانب إنه يحدث في وقت يتسم بعدم الثقة في الردع النووي في أوروبا .. مما يثير المخاوف من أن يؤدي تصاعد المشاعر المعادية للتسلح النووي في بريطانيا الى تقوية اتجاهات معاكسة في القارة الأوروبية وبالذات في المانيا الغربية والأراضي الواطئة .

ويهتم هذا التحليل ومحتوياته بدراسة مستقبل البرنامج النووي البريطاني من خلال استعراض خلفياته التاريخية ومحتوياته والمتغيرات المؤثرة عليه . ومن ثم يتم التركيز في القسم الأول من هذا التحليل على الجذور التاريخية للبرنامج النووي البريطاني وتطوره خلال الأربعة عقود الماضية ، ثم نركز على محتويات الترسانة النووية البريطانية في القسم الثاني ، وأخيرا نتعرض لمستقبل القوة النووية البريطانية في ضوء الانقسامات القائمة بين الأحزاب البريطانية في هذا الصدد ، بالإضافة إلى الانعكاسات التي تطرحها التطورات الدولية على البرنامج النووي البريطاني .

لولا : الخلفية التاريخية للقوة النووية البريطانية :

نظرت الحكومات البريطانية المتعاقبة الى دور السلاح النووي منذ بدء التفكير في إنتاجه وطوال فترات تطوره من منطلق سياسي أكثر منه عسكري ، حيث تمحور الاهتمام بصورة مستمرة حول فكرة أن بريطانيا تحتاج الى امتلاك القوة النووية حتى يمكنها استعادة هيبتها ومكانتها كقوة عالمية من الطراز الأول ولتوفير الحماية ضد الابتزاز والتهديد النووي وتقديم مساهمة متميزة في الدفاع عن التحالف الغربي ، وذلك إلى جانب توفير عنصر للطعنات ضد الخشية من الا تستخدم الولايات المتحدة أسلحتها النووية للدفاع

الأمريكيين بشكل أكبر بكثير مما كان قائما في السنوات القليلة الماضية .

وبعد مرور حوالي تسع سنوات على إقرار لائحة مكماهون ، كانت الظروف قد تغيرت تماما . فقد استطاعت بريطانيا أن تمتلك سلاحها النووي من خلال الجهود الذاتية ، علاوة على أنهو تمكنت من إحراز تقدم - حتى على الولايات المتحدة - في ميدان تطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية في مختلف الميادين لاسيما في مجال توليد الطاقة الكهربائية حتى أنها أعلنت في ١٥ فبراير ١٩٥٥ عن برنامج واسع النطاق مدته ١٠ سنوات لاقامة ١٢ محطة للطاقة النووية بتكلفة تصل إلى حوالي ٣٠٠ مليون جنيه إسترليني ، كما أعلنت الحكومة البريطانية في نفس الفترة أنها ترى أنه من واجبها أن تقوم بإنتاج وتطوير الأسلحة الهيدروجينية خاصة بعد أن أعلنت الحكومة الأمريكية أنها تسير نحو الانتاج الواسع النطاق لهذه الأسلحة ، وبعد أن بدا من الواضح أيضا أن الاتحاد السوفيتي بدوره يتبع سياسة مماثلة .

ونتيجة لكل هذه التطورات ، ورغبة في توحيد وتنسيق الجهود ، أعلن الرئيس ايزنهاور في ٢٠ يونيو ١٩٥٥ أن الولايات المتحدة وبريطانيا قد وقعتا قبل خمسة أيام على اتفاقيتين للتعاون في ميدان الاستخدامات المدنية والعسكرية للطاقة النووية . وأشار في خطاب أرسله إلى السفاتور كلينتون اندرسون رئيس اللجنة التشريعية المشتركة للطاقة النووية أن هذه الاتفاقية سوف تتيح للولايات المتحدة أن تتبادل مع بريطانيا معلومات تعتبر ضرورية لأغراض تطوير خطط الدفاع وتدريب الأفراد على أساليب الدفاع ضد الهجمات النووية ، بالإضافة إلى إتاحة قدرات الأعداء المحتملين في مجال استخدام الأسلحة النووية .

وفي ١٤ يونيو ١٩٥٦ قام الجانبان الأمريكي والبريطاني بالتوقيع على اتفاقية من شأنها توسيع نطاق العمل بالاتفاقية السابقة من خلال قيام بريطانيا بإرسال كميات من اليورانيوم المستنفذ depleted Uranium إلى الولايات المتحدة لإعادة معاملته وتحويله إلى وقود ذري صالح للاستخدام ، في مقابل قيام الولايات المتحدة بتقديم كميات مماثلة من اليورانيوم المخصب enriched Uranium إلى بريطانيا ، إلى جانب تبادل المعلومات الخاصة بالمفاعلات النووية ذات الاستخدامات العسكرية وأجهزة الدفع النووية الخاصة بالسفن الحربية . وقد أعلن في كل من الصحافة الأمريكية والبريطانية أن المملكة المتحدة سوف تستفيد بمقتضى هذه الاتفاقية من الخبرة الأمريكية في بناء غواصات تعمل بالطاقة النووية . كما أشير أيضا إلى أن الولايات المتحدة تتوقع في المقابل أن تستفيد من خبرة المملكة المتحدة في ميدان استخدام الطاقة النووية في توليد الكهرباء وفي المجالات الأخرى .

من ناحية أخرى كان البرنامج النووي البريطاني يسير في تقدم مذهل ، ففي ٢٧ فبراير ١٩٥٧ أعلنت شركة فيكرز للهندسة النووية أنها تعمل منذ عام في مشروع لبناء غواصة بريطانية تعمل بالطاقة النووية ، وأن المشروع يسير في تقدم مطرد ، وقد أطلق على هذه الغواصة اسم (دريدنوت) . Dreadnought كما قامت بريطانيا في ١٥ مايو من نفس العام بتجريب قنبلتها الهيدروجينية الأولى في جزيرة كريسماس بالمحيط الهادئ في أول تجربتي ضمن سلسلة من التجارب النووية ، وقد ألقيت القنبلة من الجو بواسطة قاذفة نفثة من طراز فالليانت Valiant من على ارتفاع شاهق .

وبالرغم من أن التعاون الانجلو - أمريكي كان يتم بمعدلات طيبة حتى ذلك الحين ، إلا أن التطور الأكثر أهمية قد حدث خلال زيارة هارولد ماكملان رئيس الوزراء البريطاني المحافظ للولايات المتحدة في ٢٥ أكتوبر ١٩٥٧ حيث نص الإعلان المشترك الذي صدر في ختام الزيارة على أن يطلب الرئيس الأمريكي من الكونجرس أن يقوم بتعديل لائحة مكماهون حتى تسمح بالتعاون الوثيق والمثمر بين

أمريكية سوف تستمر حتى ما بعد انتهاء الحرب .

غير أن ما حدث في نهاية الحرب كان على العكس تماما ، فقد نظرت الولايات المتحدة إلى مصالحها آنذاك من منظور مختلف ، كما أن (الدبلوماسية) النووية خضعت للسياسات التشريعية الأمريكية ، إلى جانب أن الروابط الانجلو - أمريكية نفسها تعرضت لمناقشات حادة في الكونجرس الأمريكي . وفي ٢٧ أكتوبر ١٩٤٥ قرر الرئيس هاري ترومان في خطاب يوم البحرية توضيح الموقف الأمريكي لفترة ما بعد الحرب حيث قال : « انتهى أؤكد مرة ثانية - كما أكدت من قبل - أن هذا النقاش (حول التبادل الحر للمعلومات العلمية الأساسية) لن يتطرق إلى عملية تصنيع القنبلة النووية أو إلى أية أدوات أو وسائل أخرى متعلقة بالحرب .. إننا ننظر إلى ما في أيدينا من هذه القوة التدميرية الجديدة على أنه أمانة مقدسة » .

والواقع أن بواحد هذا الموقف الأمريكي الجديد لم تكن ترجع إلى « الأمانة المقدسة » بقدر ما كانت تعود إلى حقائق الموقف الدولي لفترة ما بعد الحرب والذي كانت الولايات المتحدة تنفرد فيه بملكية القنبلة النووية ، بالإضافة إلى أنها كانت قد قطعت شوطا طويلا في ذلك الحين في ميدان تطوير الأسلحة النووية والمفاعلات ذات الاستخدامات العسكرية بفضل مواردها وإمكاناتها الهائلة ، بل واتخذت أيضا عدة خطوات في سبيل تصنيع القنبلة الهيدروجينية .. ومن ثم كان استمرار العمل بالاتفاقيات التي أبرمت لحرب في ظل هذه الظروف الجديدة يعني أن تعطى الولايات المتحدة كل مالمديها بدون أدنى مقابل .

وكان المفهوم من مجمل هذه التطورات أن الولايات المتحدة قد رفضت عن كاملها أية التزامات بالمشاركة في معرفة كيفية تصنيع القنبلة النووية لفترة ما بعد الحرب بأية صورة من الصور . وقد أدى الموقف الأمريكي الجديد إلى إحساس البريطانيين بأنهم يواجهون تحديا للكرامة والكبرياء الوطني أكثر من أي شيء آخر . وأصبح على بريطانيا إما أن تتخلى عن مكانتها كقوة عظمى ، أو أن تقوم بإتخاذ خطوات لتصنيع القنبلة النووية بالاعتماد على نفسها ومهما كانت الظروف . ولهذا قررت الحكومة البريطانية إعطاء أولوية قصوى لمشروع تصنيع القنبلة خاصة بعد إقرار الكونجرس الأمريكي لللائحة الطاقة النووية لعام ١٩٤٦ والمعروفة بـ (لائحة مكماهون) Atomic Energy Act of 1946 (McMahon Act) والتي نصت على فرض حظر كامل على تبادل أسرار الطاقة النووية ، مما أدى إلى توقف تدفق المعلومات إلى بريطانيا منذ الأيام الأولى لعام ١٩٤٧ . بعد هذا التاريخ بأيام قليلة ، قامت الحكومة البريطانية (العمالية) المصغرة برئاسة كليمنت اتلي باتخاذ قرار تصنيع القنبلة النووية البريطانية بصورة سرية وبدون إجراء مناقشة داخل مجلس الوزراء الموسع وبدون مناقشة علنية مسبقة حول الجوانب السياسية والاقتصادية والأخلاقية المتعلقة بهذا القرار .. وفيما بعد لم تؤثر التغييرات الوزارية على الجهود البريطانية في هذا الميدان حيث حظيت السياسة النووية بدرجة عالية من الإجماع بين الحزبين الرئيسيين .

وفي الثالث من أكتوبر عام ١٩٥٢ فجرت بريطانيا قنبلتها النووية الأولى في اختبار سرى تم إجراؤه في جزر مونتي بيلو الواقعة شمال غرب استراليا .. وأدى هذا الحدث إلى إثارة ردود فعل قوية في عواصم العالم كان أبرزها ظهور اتجاه في الولايات المتحدة نحو إدخال تعديلات هامة على لائحة مكماهون بحيث تسمح بتبادل المعلومات الخاصة بالطاقة النووية ليس فقط بين الولايات المتحدة وبريطانيا ، وإنما بينها وبين كل حكومات الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي . وعلى الجانب البريطاني ظهرت اتجاهات مماثلة أيضا ، فقد أعلن المستر ونستون تشرشل في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٢ عن اعتقاده ، بأن « هذا التطور سوف يؤدي إلى تبادل المعلومات مع

ترتيبات للتعاون في تطوير الصاروخ الأمريكى (سكاي بولت) Sky Polt الذى يطلق من الجو ، وقد جاء ذلك في إطار صفقة متكاملة وافقت بريطانيا فيها على السماح للولايات المتحدة بإقامة قاعدة لغواصاتها النووية التى تحمل صواريخ بولاديس Polaris في هولوك باسكتلند .

وبعد فشل التجارب الخمس التى أجريت لإطلاق الصاروخ سكاي بولت ، وتزايد النفقات التى تتطلبها عملية تطويره ، اضطرت الولايات المتحدة في أواخر عام ١٩٦٢ الى الاعلان عن الغاء برنامج الصاروخ . وكانت الحكومة الأمريكية في ظل هذا الوضع مضطرة الى تقديم البديل للملكة المتحدة . وبالفعل تم الاتفاق خلال المناقشات التى أجريت بين جون كيندى وهارولد ماكيلان في ناسو بجزر البهاما في ديسمبر ١٩٦٢ على قيام الولايات المتحدة بتزويد بريطانيا بالصاروخ بولاريس الذى يطلق من الغواصات ، Polaris Submarine launched Ballistic Missile (SLBM) وبمقتضى هذا الاتفاق قامت الولايات المتحدة بتصنيع صواريخ بولاريس (ذات رؤوس أقل من مثلثها الأمريكى) للغواصات البريطانية الى جانب تقديم معدات دعم صالحة لهذه الغواصات ، على أن تقوم بريطانيا من ناحيتها ببناء الغواصات التى سوف تتركب عليها هذه الصواريخ ، وتصنيع الرؤوس النووية اللازمة لها .

وبالرغم مما طرحته اتفاقية ناسو من تساؤلات عديدة حول مدى قدرة بريطانيا على الحفاظ على الرادع النووى المستقل ، وحول الفجوة الزمنية التى خلقها قرار الغاء برنامج سكاي بولت في قوة الردع النووى البريطانى ، إلا أنها قد استطاعت في النهاية الحصول على موافقة البرلمان البريطانى (مع معارضة شديدة من حزب العمال) . وخلال المداولات البرلمانية أكد وزير الدفاع على أن هذا الاتفاق لايعنى الغاء خدمة القاذفات - ف من السلاح الجوى الملكى ، والتى كانت تشكل الدعامه الرئيسية حتى ذلك الحين للقوة النووية الاستراتيجية البريطانية .

وقد بدأت الغواصات بولاريس في الانضمام الى الخدمة العاملة منذ عام ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٧٠ . وبمجرد دخول هذه الغواصات الى الخدمة أعلنت وزارة الدفاع أن مسئولية الاسهام البريطانى النووى في الردع الاستراتيجى الغربى قد انتقلت من قيادة السلاح الجوى الملكى الى قوة الغواصات بولاديس التابعة للبحرية الملكيه ، في حين اسندت الى القاذفات - ف مهام تكتيكية الى جانب استخدامها كوسيلة ايصال للمقدوفات التقليدية .

وفي عام ١٩٧٥ أعلنت بريطانيا في بادرة حسن نية من جانبها عن اعتزامها عدم التحرك نحو بناء جيل جديد من الاسلحة النووية الاستراتيجية ، وذلك في استجابة لاجواء السلام التى شاعت بين الشرق والغرب خلال النصف الاول من السبعينات وعقد خلالها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومحادثات خفض المتبادل والمتوازن للقوات ومحادثات نزع السلاح واتفاقية سالت - ١ . وأن كان ذلك بالطبع لم يمنع بريطانيا من التفكير منذ عام ١٩٧٤ في تحديث الصاروخ بولاريس في إطار برنامج سرى أطلق عليه اسم (تشيفلين) Chevaline وبلغت تكاليفه حوالى مليار جنيه استرلينى واشتمل على اجراء تطوير رئيسى ومعقد في مقدمة الصاروخ وزيادة تنويع الرؤوس النووية وتغيير انظمة ادارة النيران . وبالرغم من أن هذه التحسينات لم تؤد الى تحويل الصاروخ بولاديس الى مركبة حاملة للرؤوس المتعددة المستقلة MIRV ، إلا أنها أدت الى زيادة قدرات الصاروخ على المناورة واختراق النظام الدفاعى الباليستىكى المضاد للخصم ABM System ، وقد بدأ الصاروخ المعدل بالفعل في دخول الخدمة العاملة خلال النصف الاول من الثمانينات . وخلال عام ١٩٨١ خلصت الحكومة البريطانية الى أن الخيار الأفضل والاكثر فاعلية الذى يمكنه أن يحل محل الصاروخ بولاريس

العلماء والمهندسين التابعين لبريطانيا والولايات المتحدة وباقي الدول الحليفة .

وتطبيقا لهذا الاعلان المشترك ، أرسل ايزنهاور مذكرة الى الكونجرس تتضمن ذلك الطلب . وقد أعرب اعضاء اللجنة التشريعية المشتركة للطاقة النووية عن ترحيبهم بالطلب ، كما صرح المستر هارولد فانس نائب رئيس اللجنة وقتذاك بأن الوقت قد حان لتحقيق معدل اكبر من التعاون مع الحلفاء في ميدان الطاقة النووية واستخداماتها العسكرية وذلك لضمان توفير تدريب وتخطيط على أعلى مستوى في مجال استخدام السلاح النووى ومواكبة التقدم الذى استطاع السوفييت . التوصل اليه . وأضاف بأنه أصبح من الضرورى أيضا أن يتم تزويد حلفاء معينين تحت شروط معينة بمواد نووية وباجزاء غير مووية من الاسلحة النووية وبمعدلات خاصة بالمفاعلات .

وقد أقر كل مجلس من مجلسى الكونجرس تعديلا من جانبه يختلف بدرجة طفيفة عن الآخر ، وإن كانت في مجملها تسمح للإدارة بامداد الدولة الحليفة التى استطاعت بالفعل تحقيق تقدم جوهري في ميدان تطوير تكنولوجيا الاسلحة النووية ، بتصميمات الاسلحة النووية وبالمواد الانشطارية اللازمة لصنعها وباجزاء غير نووية من الاسلحة النووية . أما بالنسبة للدول الحليفة الأخرى فيجوز تزويدها بالمعلومات التفصيلية عن حجم وتأثيرات الاسلحة النووية والتطبيقات العسكرية للطاقة النووية . وقد قامت اللجنة التشريعية المشتركة للطاقة النووية بتقديم صيغة وسط بين التعديلين تم إقرارها من قبل مجلسى الكونجرس في أواخر يونية ١٩٥٨ .

وبمقتضى هذا التعديل أرسل الرئيس ايزنهاور الى الكونجرس في ٢٢ يوليو اتفاقية جديدة للطاقة النووية أبرمت مع بريطانيا في نفس اليوم بناء على التشريع الجديد ، ونصت على توريد المعدات والمواد النووية الى بريطانيا بما في ذلك محطة للدفع خاصة بالغواصات النووية وتبادل المعلومات الخاصة بتصميمها وتصنيعها وتشغيلها وبيع اليورانيوم اللازم لها . كما نصت على تبادل المعلومات الخاصة بتطوير خطط الدفاع وتدريب الأفراد على عمليات الدفاع ضد الاسلحة النووية وتقييم قدرات الأعداء المحتملين نوويا وتطوير أنظمة الايصال .. وغيرها . وقد بدأ سريان العمل بهذه الاتفاقية في ٤ أغسطس ١٩٥٨ لمدة خمس سنوات .

وفي ظل هذه الاتفاقية تمكنت بريطانيا من تدشين أول غواصة نووية بريطانية (دريدنوت) في عام ١٩٦٠ بعد تزويدها بمحطة الدفع النووى الأمريكية وبمعدات وآلات أخرى تم بسببها إعادة تصميم الغواصة لتتلاءم معها .

وفي الوقت نفسه ، عملت المملكة المتحدة من جانبها على تطوير أنظمة الايصال الجوية Air-Delivery Systems الخاصة بها ، حيث عملت في نهاية الخمسينات على بناء المزيد من القاذفات المتوسطة من طرازى فولكان وفالايانت Vulcan, Valiant لتضاف الى اسطول القاذفات المتوسطة من طراز - ف V-Class bombers التى كانت موجودة بالفعل في الخدمة العاملة ، كما أعلنت في نفس الفترة عن برنامج طموح لبناء الصواريخ الباليستىكية أرض - أرض من طراز (بلوستريك) Blue streak البريطانية التصميم ، الى جانب الصاروخ (ثور) thor الذى دخل الخدمة العاملة عام ١٩٦٠ . وقد عادت الحكومة البريطانية وأعلنت وقف العمل في برنامج الصاروخ بلوستريك في ١٣ أبريل ١٩٦٠ ، كما أعلنت أيضا عن سحب الصاروخ ثور من الخدمة ، وذلك على أثر تبنيها سياسة دفاعية جديدة تضمنت التحول من الاعتماد على الاسلحة المنصوبة على قواعد أرضية (والتى يصعب حمايتها ضد هجوم مفاجئ) الى الاعتماد على صواريخ نووية باليستىكية تطلق من الطائرات . وبمقتضى هذا التحول ، شرعت الولايات المتحدة وبريطانيا في اتخاذ

دائرة الكومنولث . أما المساهمة النووية البريطانية في الأمن الأوربي ، فهي وأن كانت فريدة حقا في نوعها من حيث الشكل بين الحلفاء الأوربيين داخل الناتو ، إلا أنها تفتقر الى القيمة من حيث المضمون ، فالقوة النووية البريطانية لا تضيف شيئا الى التوازن الاستراتيجي الكلي بين القوتين الأعظم ، اضافة الى ذلك أن هذه القوة تفتقر الى امكانيات الاستخدام المستقل من ناحية انها لا تتيج الا القيام بهجمات مضادة على أكثر تقدير .. لذلك فان القيمة الحقيقية للقوة النووية البريطانية تكمن فقط في قدرتها على حماية بريطانيا من التعرض للابتزاز النووي في أوقات الأزمات ، وفي توفير الضمان الذي يتيح الى حد ما الحفاظ على المصالح الحيوية البريطانية في حالة الصراعات التي قد يكون للولايات المتحدة فيها ترتيب مختلف لأولويات اختيار الأهداف عن مثيلتها البريطانية .

ثانيا : محتويات الترسانة النووية البريطانية :

ما زالت سياسة التسليح النووي البريطاني تسير وفق نفس الخطوط التي حددتها السياسة المعلنة منذ فبراير ١٩٦٠ والتي تضمنت التحول من الاعتماد على الأسلحة النووية المنصوبة على قواعد ارضية الى الاعتماد على صواريخ نووية باليستية تطلق من الغواصات أو الطائرات ، وهي السياسة التي تبنتها حكومة هارولد ماكيلان من جراء الرغبة في تقادى أوجه القصور التي تتسم بها الصواريخ الباليستية متوسطة المدى خاصة ازدياد معدلات تعرضها للتدمير في الضربة الأولى قبل اطلاقها لامكانية تحديد مواقعها سلفا في حالة نشوب حرب نووية شاملة وضيق فترة الانذار المتاحة أمامها . وعلى الرغم من أن هذه السياسة جاءت انعكاسا لضرورات موضوعية من وجهة النظر البريطانية ، إلا أنها أدت الى افتقار الترسانة النووية البريطانية نسبيا الى التنوع والتعدد المطلوب في وسائل ايصال الرؤوس النووية والذي عادة ما ينظر اليه على أنه احدهم العوامل التي من شأنها اضعاف المصدقية على قوة الردع النووي .

وفي الوقت الراهن تشير بعض المصادر الى أن اجمالي عدد الرؤوس النووية البريطانية لا يقل عن ١٨٥ رأسا نوويا ، وتشتمل على ٨٠ قنبلة من طراز WE-177 و ٢٥ قنبلة اعماق نووية ، و ٨٠ رأس تشيفلين A3-TK .

١ . الغواصات النووية :

تمثل الغواصات النووية مركز الثقل الرئيسي في القوة النووية البريطانية حيث تمتلك بريطانيا في الوقت الراهن اربع غواصات نووية من طراز بولاريس دخلت الخدمة خلال عامي ١٩٦٩ - ١٩٧٠ بمقتضى اتفاقية ناسو الانجلو - امريكية سالفتي الذكر . وتحمل الغواصة الواحدة ١٦ صاروخا من طراز بولاريس ١ - ٢ مزودا بثلاث رؤوس نووية ، ويصل مدى الصاروخ الى ٤٦٠٠ كيلو مترا وتبلغ طاقته التدميرية ٢٠٠ كيلو طن ومنذ دخول هذه الغواصات الى الخدمة تقوم اثنتان منها بدوريات طوال العام بصورة تبادلية بحيث توجد غواصتين في الأعماق بصفة دائمة .

وفيما بين عامي ١٩٨٢ - ١٩٨٧ بدأت الصواريخ الباليستية الجديدة بولاريس A3-TK تحل محل الصواريخ القديمة من طراز A3 ، وتتميز الصواريخ الجديدة بالزيادة في مدى الرمي وفي القدرة على اختراق النظام الدفاعي الباليستيكي السوفيتي ، وان كانت أقل في عدد الرؤوس وفي قوتها التدميرية . كما بدأت البحرية الملكية منذ عام ١٩٨٦ في تصنيع محركات جديدة من طراز A3-3R للصواريخ بولاريس في إطار برنامج شامل بلغت تكاليفه الاجمالية حوالي ٤٢٧ مليون جنيه استرليني وذلك نظرا لتقدم المحركات الاصلية التي صنعت ما بين عامي ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، وأصبح من الضروري

في منتصف التسعينات يتمثل في النظام الصاروخي الباليستيكي الأمريكي ذي الرؤوس المتعددة المستقلة (ترايدنت) Trident Mirv الذي يطلق من الغواصات . وقد تمت الموافقة على قرار الحكومة بشراء هذا الصاروخ من قبل مجلس العموم في ٢٩ مارس ١٩٨٢ بالرغم من احتجاج المعارضة العمالية بشدة على هذا الاجراء فحجة انه يشكل اضافة جديدة الى تعقيدات سباق التسليح النووي ويقوض روح اتفاقية حظر الانتشار النووي المبرمة عام ١٩٦٨ ويعرقل مفاوضات نزع التسليح التي كانت تجري وقتذاك في جنيف .

أما بالنسبة لعقيدة استخدام الأسلحة النووية ، فقد ظهرت ملامحها الرئيسية منذ النصف الثاني من الخمسينات حين ادركت بريطانيا أن الحماية ضد الأسلحة النووية تعد أمرا مستحيلا ، ولذلك ركزت على اتباع عقيدة « الردع من خلال التهديد بالانتقام النووي الجسيم » « Deterrence through threat of Massive Retaliation » ولقد ظلت هذه الاستراتيجية غامضة في بعض جوانبها حتى على البريطانيين انفسهم ، ولعل ذلك يرجع بالدرجة الأولى الى تغليب المنظور السياسي على المنظور العسكري الى جانب أن التخطيط العسكري نفسه كان يركز على منع الحرب أكثر من الاستعداد لها . وكانت وجهة النظر البريطانية تقوم في مجملها على أن امتلاك السلاح النووي سوف يشكل رادعا ضد الحرب ، وأن معرفة الخصم أن عدوانه سوف يواجه بالانتقام النووي الجسيم يمثل أكثر الضمانات تأكيدا على أن مثل هذه العدوان لن يحدث أصلا . ثم أن القوة النووية الهجومية المضادة تعتبر - من ناحية أخرى - الدفاع الأكثر فاعلية ضد الاعتداء اذا وقع بالفعل . وبالرغم من أن هذه الاستراتيجية لاتحدد على وجه الدقة ما الذي سوف يحدث اذا فشل الردع ، وضد أي نوع من أنواع الاعتداء سوف تستخدم الأسلحة النووية ، إلا أن المنطق الداخلي الذي استندت عليه كان .

كما قسره ونستون تشرشل في خطابه أمام مجلس العموم في أول مارس ١٩٥٥ - بأنه يقوم على أن السلاح النووي يلبي الحاجة الى ردع العدو المحتمل (الاتحاد السوفيتي) من خلال وضع اساس متكافئ للردع يحقق التساوي بين معدلات التعرض للخطر لكل من الاتحاد السوفيتي من ناحية والجزر البريطانية واوربا الغربية من ناحية أخرى ، وأن الأسلحة النووية - خاصة القنبلة الهيدروجينية - تجعل من الكثافة السكانية العالية والمساحة الشاسعة التي يتمتع بها الاتحاد السوفيتي غير ذات قيمة نظرا لما تتميز به هذه الأسلحة من قدرة فائقة على نشر الدمار لمساحات مترامية الاطراف .

بعد هذا الاستعراض التاريخي ، فإن السؤال المطروح هو : هل استطاعت بريطانيا بالفعل تحقيق الأهداف المرجوة من وراء امتلاك السلاح النووي ؟ لقد ركزت الادبيات العسكرية البريطانية في كثير من الاحيان على أن القدرات النووية هي التي اتاحت لبريطانيا مكانة متميزة في الساحة الدولية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بالرغم من فقدانها لامبراطوريتها الشاسعة ، وأن هذه القدرات هي التي ساعدتها على ممارسة النفوذ والتاثير السياسي وتقديم مساهمة متميزة في صيانة الأمن الأوربي على نحو لم يكن هناك عضو آخر في الناتو يستطيع أن يحل محل بريطانيا في تقديمها .

والواقع انه اذا كانت لبريطانيا مكانة متميزة في الساحة الدولية ، فإن القوة النووية لم تكن العامل الرئيسي في تحقيق هذه المكانة ، وانما تعود بالدرجة الأولى الى منظومة متكاملة من الأدوات والاساليب اعتمدت عليها السياسة الخارجية البريطانية في فترة ما بعد الحرب ، وكانت أبرز مرتكزاتها : رابطة الصداقة الوثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، واقامة علاقات سياسية واقتصادية ذات طابع خاص مع دول اوربا بصفة عامة وغرب اوربا بصفة خاصة ، الى جانب وجود حوالي اربعين دولة في جميع قارات العالم تربط سياستها الخارجية الى حد ما بالسياسة البريطانية في نطاق

أما ثانياً هذه الطائرات فهي طائرة مكافحة الغواصات بوكافير البالغ عددها ٢٥ طائرة والتي بدأت بريطانيا في إنتاجها منذ نهاية الخمسينات .. وتستطيع كل طائرة من هذين الطرازين حمل قنبلتين نوويتين من طراز WE- 177 وذلك بالإضافة إلى قوة طائرات الهليكوبتر ذات القدرات النووية والخاصة بأعمال حرب الغواصات والتي تستطيع الواحدة منها حمل قنبلة أعمال نووية ، إلى جانب المقاتلة سي هادير التي تعمل من فوق ظهر حاملة الطائرات (هيرمس) وبدأت في دخول الخدمة العاملة في يونيو ١٩٧٩ .

وتعتبر القاذفات المقاتلة Tornado GR- 1 العمود الفقري في أسلحة الإيصال الجوية البريطانية ، ويمكن للواحدة منها قصف أهداف داخل الاتحاد السوفيتي إذا ما أُلغيت من قواعدها الأمامية في ألمانيا الغربية على أن يعاد تزويدها بالوقود من الجو . وفي الفترة الأخيرة الماضية أعربت مصادر السلاح الجوي الملكي عن اهتمامها بإيجاد صواريخ جو - أرضي تحمل محل القنابل WE- 177 حتى يمكن للطائرات تورنادو استخدام الصواريخ الجديدة في أداء مهام القصف النووي من خارج أراضي الخصم حتى تستطيع تفادي مخاطر اختراق أراضي التي تحميها شبكات الدفاع الجوي والقضائي الكثيفة والقوية ، وإن كانت هذه الرغبة لم تدخل بعد إلى خير التنفيذ حيث لم تتخذ حتى الآن أية قرارات بشأن تصميم أو إنتاج الرؤوس الحربية الخاصة بهذا الصاروخ المقترح .

ثالثاً: مستقبل القوة النووية البريطانية بين الانقسامات الداخلية والتطورات الدولية:-

يمكن القول أن أخطر مشكلة تواجه البرنامج النووي البريطاني في الوقت الراهن تتمثل في الانقسام القائم بين الأحزاب البريطانية حول التسليح النووي ، والذي برز بوضوح خلال انتخابات عام ١٩٨٧ حينما أكدت قيادة حزب العمال آنذاك على إلزامها بفكرة نزع السلاح النووي من جانب واحد والاتجاه إلى الاعتماد على الدفاع التقليدي ، في الوقت الذي أبدى فيه معظم القادة المحافظين تأييدهم للأبقاء على الرادع النووي المستقل وتحديثه ، بينما انقسم طرقي التحالف (حزب الأحرار والحزب الديمقراطي الاجتماعي) على أنفسهم حول هذه القضية .

والواقع أن جذور هذا الانقسام ترجع إلى أواخر السبعينات عندما أدى الإعلان عن خطط نشر الصواريخ كروز الأمريكية الخاصة بالمسرح الأوربي في الأراضي البريطانية ، إلى تنشيط حملة حركات نزع التسليح النووي ، كما تزامن هذا الحديث مع تصاعد نفوذ أقصى اليسار داخل حزب العمال بعد هزيمته في إنتخابات عام ١٩٧٩ ووصول أحد أشد المعارضين للتسليح النووي (المستريمايكل فوت) إلى رئاسة الحزب . ثم جاء قرار حكومة المحافظين عام ١٩٨١ باختبار الصاروخ Tridentil- D5 كبديل للصاروخ بولاريس ليزيد المعارضة أشعلاً .

ومع أن الهزيمة الساحقة التي تعرض لها حزب العمال في إنتخابات عام ١٩٨٣ كانت ترجع في جانب منها إلى ضعف البرنامج الدفاعي للحزب وتنبية لفكرة نزع السلاح النووي من جانب واحد ، إلا أن الجناح اليساري المتطرف قد نظر إلى الانقسامات الداخلية في صفوف العمال بوصفها السبب في الهزيمة ، ومن ثم كان على الحزب أما أن يعيد النظر في سياساته الراديكالية أو أن يواصل الأصرار عليها بعزيمة أقوى . وقد إختار الأعضاء البديل الثاني ، وانتخبوا اليسار الشاب (نيل كينوك) زعيماً للحزب ، وجاءت أفكار كينوك المعادية للتسليح النووي لتقدم المزيد من الدعم إلى العناصر الراديكالية في الحزب .

استبدالها بمحركات جديدة لتمكين الصاروخ بولاريس من البقاء في الخدمة العاملة حتى منتصف التسعينات .

وابتداء من عام ١٩٨١ بدأت بريطانيا بالتعاون مع الولايات المتحدة في العمل على بناء أربع غواصات نووية جديدة من طراز ترايدنت لتحل محل الغواصات بولاريس بدءاً من منتصف التسعينات على أن تكتمل قوتها مع نهاية القرن - وتقوم بريطانيا في إطار هذا التعاون بشراء الصواريخ ترايدنت من الولايات المتحدة وفقاً لنفس بنود اتفاقية بيع صواريخ بولاديس التي أبرمت عام ١٩٦٣ بين الجانبين .

وسوف تزود هذه الغواصات بصواريخ Trident II-D5 التي تتميز بأنها ذات رؤوس نووية متعددة مستقلة وفردية التوجيه MIRVS ، ويصل مدى الصاروخ إلى ١٢ ألف كيلو متراً ، وسوف تحمل كل غواصة حوالي ١٦ ماسورة لإطلاق الصواريخ ، ومن المعتقد أن كل صاروخ سوف يحمل حوالي ثمان رؤوس نووية على الأكثر ، وتصل الطاقة التدميرية لكل رأس على حدة إلى حوالي ١٠٠ كيلو طن .

وتتصف هذه الغواصات بأنها أهدأ وأسرع ، ومدى منطقة عملياتها أوسع من غيرها . وسوف تزود بنظام للدفع النووي من طراز PWR-2 وقد وقعت الحكومة البريطانية بالفعل عقداً في أبريل ١٩٨٧ مع شركة فيكرز لبناء أول غواصة من هذا الطراز . ويعتقد أن تكون بريطانيا قد بدأت منذ عام ١٩٨٦ في إنتاج الرؤوس الحربية اللازمة وسوف تستغرق ما بين ٨ - ١٠ أعوام في صنعها . أما المواد الانشطارية اللازمة لهذه الصواريخ فسوف تؤخذ من رؤوس الصواريخ بولاديس حين يتم سحبها من الخدمة ويتم إحلالها في الصواريخ الجديدة .

وبالرغم من أن الغواصات والرؤوس الحربية سوف تصمم وتصنع أساساً في بريطانيا ، إلا أن العديد من المكونات الأخرى سوف تقوم الولايات المتحدة بتقديمها بما في ذلك : الصواريخ Trident II-D5 ومواسير الإطلاق ، وجميع مكونات الصواريخ ، وأنظمة إدارة النيران ، والأنظمة الملاحية الفرعية ، وبيانات التوجيه والتصويب اللازمة للصواريخ .. وفي الوقت الراهن يقوم الجانبان الأمريكي والبريطاني بتنفيذ برنامج واسع النطاق للتعاون والتنسيق في ميدان تصنيع وتطوير هذه الغواصات .

وسوف يؤدي دخول هذه الغواصات إلى البحرية الملكية إلى زيادة القدرات الهجومية النووية البريطانية وذلك لما تتميز به هذه الغواصات من المقدرة على مهاجمة أية بقعة في أراضي الخصم بما تحمله من صواريخ نووية باليستكية ، إضافة إلى ما تنسم به من الحصانة ضد الضربات المجهزة في حالة نشوب الحرب النووية الشاملة نظراً لقدرة على الاختفاء تحت الماء ، إلا أنه يعيبها في المقابل الضعف التقليدي في خطوط الاتصال بين الغواصات وبين القيادة الرئيسية لاسيما في ظروف الحرب ، إلى جانب قلة دقة الصواريخ المركبة على الغواصات مقارنة بالصواريخ التي تطلق من الأرض بسبب تعذر تجديد موقع الغواصة على وجه القطع واليقين .

٢ - وسائل الإيصال الجوية :

بالإضافة إلى الغواصات النووية ، تمتلك بريطانيا نوعين من الطائرات ذات القدرات النووية ، أولهما القاذفة المقاتلة التكتيكية تورنادوج ر - ١ التي يستهدف السلاح الجوي الملكي أن يمتلك ٢٢٠ طائرة من هذا الطراز ، وقد وصلت أعداد مداخل منها الخدمة العاملة بالفعل حتى منتصف ١٩٨٧ إلى حوالي ١٩٠ طائرة تنتظم في تسعة أسراب تكتيكية ، توجد أربعة أسراب منها في الوقت الراهن منتشرة في قاعدة بروجن بألمانيا الغربية ، مع التخطيط لزيادة عدد الأسراب المربطة بالخطوط الأمامية في ألمانيا الغربية إلى سبعة أسراب .

كانت أيضا قد بلغت معدلات لا يمكن التراجع عنها .. ومما يدعم هذا الاحتمال أن حزب العمال بالرغم من التزامه القوى بفكرة الدفاع غير النووي في الوقت الراهن ، إلا أنه لم يستطع حتى الآن صياغة برنامج متماسك حول الكيفية التي يمكن لبريطانيا من خلالها أن تدافع عن نفسها بدون أسلحة نووية . أما السيناريو الثاني فيتمثل في أن تكون العناصر الراديكالية داخل الحزب من القوة بحيث تستطيع أن تدفع بريطانيا فعلا نحو نزع سلاحها النووي مهما كانت التكاليف .

وثمة مشكلة أخرى تواجه البرنامج النووي البريطاني تتعلق بالتطورات الدولية في ميدان الحد من التسليح الاستراتيجي ، وتتمثل في تصاعد مخاوف الحكومة البريطانية من أن تتعرض لضغوط أمريكية من أجل إلغاء مشروع الغواصات ترايدنت في حالة اتفاق القوتين العظميين على إجراء تخفيضات في الأسلحة الاستراتيجية ، وقد بدأت هذه المخاوف في الظهور بشكل واضح بعد توقيع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على معاهدة إزالة الصواريخ متوسطة المدى من أوروبا خلال قمة واشنطن في ديسمبر من العام الماضي . ومن المعروف أن بريطانيا - والدول الغربية - ترى أن عملية نزع الأسلحة النووية أو الحد منها يجب أن تكون مرهونة باستعداد الاتحاد السوفيتي لتخفيض قواته التقليدية وتحييد عناصر أخرى من عناصر تفوقه مثل الحرب الكيماوية .. وفي ظل هذا الوضع فإنه من المعتقد إذا ما إتفقت القوتان العظميان على الحد من التسليح الاستراتيجي وفق صيغة لا تفي بالشروط والمطالب الأوروبية الغربية ، فقد يؤخذ ذلك على أنه مؤشر على اتجاه الولايات المتحدة نحو التخلي بعض الشيء عن التزامها بالدفاع عن أوروبا ، الأمر قد يؤدي ببريطانيا إلى أن تجد نفسها مضطرة إلى الموافقة على الأفكار الداعية إلى إقامة تحالف أكثر قوة وفعالية بين دول أوروبا الغربية لتعتمد على نفسها في تقوية وسائل الدفاع سواء في مجال الأسلحة التقليدية أو النووية ، وهي الأفكار التي ترفضها بريطانيا حتى الآن بحجة أن وجود كيان عسكري جديد في أوروبا يمكن أن يؤدي بطريقة غير مباشرة إلى تقويض التحالف الغربي . أما في حالة موافقة الاتحاد السوفيتي على إجراء تخفيضات حقيقية في قواته التقليدية قبل التفاوض بشأن نزع السلاح النووي من أوروبا ، فإن ذلك من شأنه تجريد بريطانيا من الحجج التي تتذرع بها لرفض وضع رادعها النووي على مائدة التفاوض ، كما أنه سوف يجعل من فكرة نزع السلاح النووي أكثر قبولا لدى جمهور الناخبين البريطانيين .. مما سيهتّم بالتالي على المحافظين أظهار درجة كبيرة من المرونة والتخلي عن أفكار المكانية والهيبة ، وإلا وجدوا أنفسهم في موقف ضعيف أمام الرأي العام البريطاني .

ثم إننا - إلى جانب المشكلتين السابقتين - لانستطيع أيضا أن نتجاهل احتمالات التقلص المتوقع في قيمة القوة النووية من جراء التطور المتزايد في تكنولوجيا أسلحة الطاقة الموجهة **Directed Energy Weapons** (أشعة الليزر/أشعة الجزيئات) ، والتي بدأت القوتان العظميان في تطويرها بعد وصول عقيدة الردع النووي المتبادل في أوروبا إلى طريق مسدود نتيجة للتطور الهائل في دقة إصابة الهدف من خلال الصواريخ ذات الرؤوس المتعددة المستقلة ، الأمر الذي أدى - لاسيما على الجانب الأمريكي - إلى بروز الشكوك في مناعة القوة الاستراتيجية وقدرتها على البقاء والنجاة من هجوم مفاجيء .

وبالرغم من أن تأثيرات التطور في أسلحة الطاقة الموجهة غير مرشحة للحدوث في المستقبل القريب بسبب المشكلات الفنية والجدل العقائدي بشأنها وإقتصار خطط إنتاج هذه الأسلحة حتى الآن على

وفي انتخابات يونية ١٩٨٧ اتخذ كل حزب من الحزبين الرئيسيين مواقف واضحة وثابتة إزاء هذه القضية ، فقد كان حزب العمال يرى إجراء تخفيضات مكثفة في التسليح النووي البريطاني حتى يمكن - على الأقل - تخلص ميزانية الدفاع من المشكلات التمويلية التي تعاني منها وتوجيه مخصصات أكبر لتصنيع الأسلحة التقليدية ، في حين كان المحافظون لا يذنبون فقط الأبقاء على القوة النووية لبريطانيا ، وإنما أيضا تدعيمها وإضافة المزيد من القدرات الهجومية إليها . وفي إطار هذا الجدل كان موقف العمال يتسم بالضعف وعدم الجاذبية ، لذلك حاولت قيادة حزب العمال الابتعاد عن مناقشة قضايا الدفاع خلال الحملة الانتخابية وحاولت التركيز على موضوعات أخرى مثل الاختلافات الشخصية بين مارجريت تاتشر ونيل كيتوك . غير أنه بالرغم من جهود العمال ، فقد لعبت قضايا الدفاع دورا هاما في الحملات الانتخابية لمختلف الأحزاب خاصة المحافظين الذين سعوا إلى إنتهاز الفرصة ودفع جمهور الناخبين إلى الاهتمام بهذا القضية بغرض تدعيم الشعور العام بأن قيادات حزب العمال إلى الاهتمام بهذه القضية بغرض تدعيم الشعور العام بأن قيادات حزب العمال غير جديرة بالثقة . وجاءت نتائج الانتخابات لتؤكد على موافقة الناخبين على سياسات الحكومة المحافظة ، خاصة وأن اتجاهات الرأي العام البريطاني إزاء الأسلحة النووية كانت دائما في جانب الأبقاء على هذه الأسلحة وإن كانت نسبة الأغلبية التي يحظى بها هذا الاتجاه قد أتسمت بالتذبذب الشديد ، فعلى سبيل المثال أظهر إستطلاع للرأي أجراه معهد جالوب في أغسطس ١٩٨٦ أن ٤٦ ٪ من الأفراد المشاركين في الاستطلاع يوافقون على الحفاظ على الأسلحة النووية في مقابل ٤٤ ٪ يؤيدون التخلص منها ، ثم أسفرت نتائج استطلاع آخر أجراه نفس المعهد في نوفمبر ١٩٨٦ عن أن ٦٦ ٪ من المشاركين يوافقون على الحفاظ على للأسلحة النووية في مقابل ٢٧ ٪ من غير الموافقين .. وبصفة عامة كانت كل الاستطلاعات المجرأة خلال الخمس سنوات الماضية تؤكد في مجملها - بالرغم من التذبذب في النتائج - على أن أغلبية البريطانيين يؤيدون فكرة الأبقاء على الأسلحة النووية . ومع ذلك فإن تطورات الأحداث تشير إلى أن حزب العمال مصر بثبات على غرضه لازالة الأسلحة النووية في بريطانيا حيث جدد أعضاء الحزب في المؤتمر السنوي المنعقد في أكتوبر ١٩٨٧ إلزامهم بتبني سياسة دفاعية غير نووية وعلى عزمهم تنفيذ سياسة لنزع التسليح النووي من جانب واحد في حالة وصول الحزب إلى السلطة .

الواضح إذن من خلال هذه التطورات أن بقاء بريطانيا كدولة نووية قد يكون مرهونا باستمرار المحافظين في الحكم ، ولكن مع ذلك فإننا لو افترضنا على سبيل الجدل أن حزب العمال قد فاز في انتخابات عام ١٩٩٢ وقرر فور توليه السلطة المضي في تعهداته بإتباع سياسة لنزع التسليح النووي وتوجيه الميزانية الدفاعية بالكامل نحو أغراض الدفاع التقليدي ، فإنه في هذه الحالة سوف يجد أن برنامج ترايدنت قد دخل في مراحله النهائية ، وسيكون إجمالي ماتم إنفاقه آنذاك لا يقل عن ثمانية بلايين جنيه إسترليني (من قيمة البرنامج البالغة عشرة بلايين جنيه) .. أي أن النفقات ستكون قد وصلت بالفعل إلى معدلات لا يمكن معها إلغاء البرنامج من وجهة النظر الاقتصادية .

فماذا سيكون العمل ؟ السيناريو الأول أن يضطر العمال إلى التراجع عن التزاماتهم مثلما كان الحال مع حكومة هارولد ويلسون العمالية التي اضطرت بعد إنتخابها عام ١٩٦٤ إلى عدم الوفاء بوعدها الانتخابية الخاصة بعدم الاستمرار في شراء الصواريخ بولاريس (التي كانت حكومة هارولد ماكملان المحافظ قد اتفقت بشأنها مع الولايات المتحدة في العام السابق) وذلك لأن النفقات

النوى الى ان اعتبارات المكانة المتميزة في الساحتين الدولية والاقليمية التي يمكن لبريطانيا تحقيقها من خلال امتلاك السلاح النووي ، لم تعد تحظى بالأولوية والاجماع بين معظم الأحزاب السياسية البريطانية - ويعتقد الكثير من المراقبين السياسيين أن استمرار بريطانيا كقوة نووية يرتبط ببقاء حزب المحافظين في السلطة ، ومن المعتقد أيضا أن حكومة المحافظين سوف تستمر في السعى نحو دعم وتحسين قدراتها في ميدان الردع النووي طالما ظل التفوق السوفيتي في القوات التقليدية قائما على الساحة الأوروبية . كما يتوقع أن تكون قضية الصواريخ ترابيدنت إحدى القضايا الرئيسية في الانتخابات العامة القادمة ، وبصفة عامة تبقى النقطة المحورية في الجدل الدائر حاليا بين العمال والمحافظين حول التسليح النووي متمثلة في عدم اقتناع قطاع هام من جمهور الناخبين البريطانيين حتى الآن بالدعوى العمالية ، والتي تقوم على فرضية خاطئة - من وجهة نظر هؤلاء الناخبين - مفادها أن الردع النووي لا يقدم سوى القليل الى الأمن البريطاني أو حتى لا يقدم شيئا على الإطلاق .

الاستخدامات الدفاعية ، إلا أن إنعكاساتها تظل واردة بالتأكيد لأنه متى أمكن بناء نظام كامل وفعل من هذه الأسلحة - سواء بصورة منفردة أو بالتكامل مع أنظمة دفاعية أخرى كما هو الحال في مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكية - فلن يؤدي ذلك الى تساؤل دور الأسلحة النووية فحسب ، وإنما ستتحوّل الى أسلحة عاجزة وغير مؤثرة على حد قول الرئيس ريجان . الى جانب أن هذه الانعكاسات سوف تتضاعف بالضرورة في حالة التوصل الى تطوير قدرات هجومية لهذه مما سيجعلها تشكل بديلا للأسلحة النووية ذات التكاليف الاقتصادية والمعنوية الباهظة خاصة بين الدول التي تستطيع امتلاك مثل هذه التكنولوجيا والتي قد تكون بريطانيا من بينها .

الخلاصة :

يشير الانقسام الحالي بين الأحزاب البريطانية حول تسليح

المراجع

- 1- Agatha wong Fraser: The political utility of Nuclear weapons, expectation and experience, university press of America, Washington, 1980.
- 2- Ernest Dupuy and Treuor Dupuy: The Encyclopedia of Military History From 3500 B.C To the present' Harper and Row publisher, U.S.A, 1970.
- 3- Francois De Rose : Nato and Nuclear weapons, Strategic Review, No. 4, u.s Strategic Institute, Washington, Fall 1987.
- 4- Jane's Fighting Ships 1987- 1988.
- 5- Keesing's Contemporary Archives (From the year of 1950 to 1988), keesing's publication, Longman Group Limited, London.
- 6- Robbin Laird and David Robertson: « grenades From The Candy Stores »: British Defense Policy In The 1990 s? ORBIS journal of the World Affairs, Foreign policy Research Institute, U.S.A, Summer 1987.
- 7- SIPRI Yearbook, 1986.
- 8- SIPRI Yearbook, 1987.

(٩) د . بطرس بطرس غالي ، د . محمود خيرى عيسى : المدخل في علم السياسة ، مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٢ .

(١٠) د . ثناء فؤاد عبد الله : التحفظات الأوروبية على اتفاقية واشنطن ومستقبل التحالف الغربى ، السياسة الدولية ، العدد ٩٢ ، القاهرة ، أبريل ١٩٨٨ .

(١١) د . محمد قدرى سعيد : حرب النجوم والعودة الى استراتيجية الدفاع ، السياسة الدولية ، العدد ٨٨ ، القاهرة ، أبريل ١٩٨٧ .

ندوات ومؤتمرات دولية

الاجتماع الثانى للمجلس العام لرابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية ، القاهرة

١٥ - ١٧ نوفمبر ١٩٨٨

د. مصطفى علوى

الاقتصادية والتنمية للمقارة الافريقية وطرح افكارا حول وضعية سياسة عدم الانحياز ومجابهة مشاكل افريقيا في عالمنا المتغير وخاصة في ظل التحول الى الالفافق العالمى .

وفي اطار ندوة « عدم الانحياز » القيت اوراق اعداها كل من السيد / الطيب السحبانى من تونس ، د . مرسى سعد الدين ود . احمد جمعة والسفير فوزى الابراشى من مصر ، السيد / المهدي العلوى من المغرب فضلا عن ورقة حزب الاستقلال المغربى . وقد تناولت هذه الالوراق الالبعاد التاريخية لحركة عدم الانحياز وعالجت وضعية تلك الحركة في ضوء المتغيرات العالمية الجديدة وحددت مواقف معديها من سياسة عدم الانحياز .

وقد دارت مناقشات موسعة لهذه الالوراق شارك فيها ممثلو الاحزاب المشاركة في الندوة وانتهت المناقشات الى البيان الختامى للندوة الذى اكد على التزام البلدان الافريقية واحزابها السياسية بمبادئ عدم الانحياز ، ورحب بالانفراج بين الدولتين العظميين والتحريك الايجابى لحل العديد من المشاكل الاقليمية ، كما دعا حركة عدم الانحياز الى دراسة التطورات الحاصلة في النظام الدولى وتقييم مدى تأثيرها على بلدان العالم الثالث . وقد اكدت الندوة على الالهمية القصوى لقضايا الكفاح من اجل تصفية الاستعمار والامبريالية والقصل العنصرى ، والنضال من اجل اقرار حق تقرير المصير للشعوب والعمل من اجل نزع السلاح والدعوة لانشاء نظام اقتصادى دولى جديد ووقف الهيمنة الاقتصادية والثقافية .

واثناء مناقشات ندوة عدم الانحياز التى سبقت اجتماع مجلس الرابطة صدر بيان عن الرابطة بشأن قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى المنعقد بالجزائر يوم ١٥ نوفمبر الخاصة باعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة مؤكدا على تأييد الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية لكفاح الشعب الفلسطينى ومساندتها للانتفاضة الفلسطينية ضد قوات القمع والارهاب الاسرائيلية ، ومؤيدا لعقد مؤتمر دولى للسلام في الشرق الاوسط تحت اشراف الامم وبمشاركة جميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير

عقد المجلس العام لرابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية اجتماعه العادى الثانى في القاهرة في الفترة من الخامس عشر الى السابع عشر من نوفمبر ١٩٨٨ ،

رأسه الرئيس عبدو ضيوف رئيس جمهورية السنغال ورئيس الرابطة ، وبحضور اكثر من اربعين حزبا افريقيا يمثلون اكثر من خمسة وعشرين دولة افريقية . كذلك فقد حضر هذا الاجتماع الحزب الاشتراكى الديمقراطى في المانيا الاتحادية ، الحزب الشيوعى الاسبانى ، منظمة التضامن الاسيوى الافريقى ، اتحاد الصحفيين الافارقة ، الدولية الاشتراكية ، الحزب الاشتراكى الفرنسى ، الحزب الاشتراكى البلجيكى ، الحزب الاشتراكى الاليطالى ، فضلا عن منظمة التحرير الفلسطينية وحزب البعث العربى الاشتراكى (العراق) .

ومن بين الاحزاب السياسية المصرية حضر ذلك الاجتماع الحزب الوطنى الديمقراطى ، وحزب العمل الاشتراكى وحزب الوفد الجديد .

ورابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية هى تنظيم دولى غير حكومى يضم الاحزاب الافريقية « المنتمية الى الاشتراكية الديمقراطية » ، ويتكون من مؤتمر ومجلس عام ومكتب ، ويتمثل هدفه الالى فى العمل من اجل « تحرير البلدان الافريقية من جميع اشكال الاستغلال واعادة البعث الانسانى الكامل الى الانسان الافريقى » ، وذلك من خلال تعزيز روابط التضامن والتنسيق والتعاون بين تلك الاحزاب الالعضاء ومنظماتها الجماهيرية كذلك .

وقد سبقت اعمال المجلس ندوة عن « سياسة عدم الانحياز في برامج الاحزاب الافريقية » ، يومى ١٥ و ١٦ نوفمبر . وقد القى الرئيس عبدو ضيوف كلمة افتتاحية تناولت التوجه الاليدولوجى للرابطة وركزت على التحديات الاقتصادية التى تواجه المقارة الافريقية وسبل مواجهتها كذلك القى الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس الحزب الوطنى الديمقراطى كلمة في افتتاح ندوة الرابطة عن عدم الانحياز ركز فيها على المعضلة

مدخ ديمقراطي كامل وادخل المجلس بعض التعديلات على تلك المشروعات ثم اصدرها وهي :

قرار بشأن السياسة العامة ، قرار بشأن الجنوب الافريقي ، قرار بشأن المشكلات الاقتصادية والمالية ، ثم التقرير العام .

ولقد وقع شيء من التداخل بين تلك الاوراق الصادرة عن مجلس الرابطة في تناولها للقضايا المثارة وذلك بحكم التداخل بين تلك القضايا والترايط المتبادل القوى فيما بينها .

ويمكن بلورة الخطوط العامة الاساسية المتضمنة في تلك الوثائق كمنهج عمل للبلدان الافريقية واحزابها السياسية على النحو التالي :

- العمل على تحقيق التنمية في ظل الحرية والديمقراطية وفي اطار التعايش السلمي والوفاق فيما بين الشرق والغرب .

- التعاون الاقتصادي والثقافي والسياسي المثمر بين بلدان الجنوب .

- السعي الى حل جميع النزاعات الافريقية التي تعوق تضافر الجهود من أجل تنمية بلدان افريقيا .

- الادانة الكاملة لنظام الفصل العنصري والسعي الى اقتلاعه من جذوره وتهيئة الظروف الملائمة لقيام مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا ، فضلا عن حث جميع الاطراف على المضي بالمباحثات الرباعية الجارية تحت اشراف الامم المتحدة بها على طريق النجاح ، والاشادة التامة بمنظمة سوابو وبالقوات المسلحة الشعبية لتحرير انجولا ، ومناشدة المجتمع الدولي لتقديم مزيد من المساعدة المعنوية والمادية لكفاح شعب جنوب افريقيا وشعب ناميبيا وبلدان المواجهة في الجنوب الافريقي .

- المساندة المطلقة للتضال البطولي للشعب الفلسطيني والتضامن الراسخ مع انتفاضته الحالية والتأييد الكامل لقرارات اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة .

- توجيه نداء ملح الى الدول والقوى السياسية لانتهاج سياسات واقعية تكفل الاعتراف بحقوق الانسان والشعوب وتجسيدها وهما شرطان اساسيان لتحقيق الكرامة والاستقلال الوطني والديمقراطية الحقيقية .

- التأكيد على ضرورة اعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية على اساس عادل ، وضرورة تبني نهج شامل لمعالجة مشكلة الديون الخارجية لافريقيا بتقليل اعبائها او حتى اسقاطها بالنسبة لاشد البلدان فقرا .

هذا وقد اختتم قرار المجلس بشأن السياسة العامة بان طلب الى الرابطة ان تنظم خلال عام ١٩٨٩ ندوة موضوعها : « اوروبا عام ١٩٩٢ وافريقيا » لاجراء مشاورات موسعة حول « المخاطر التي يمكن ان تنجم عن انشاء سوق اوروبية موحدة » .

الفلسطينية ، ومرحبا بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني ومعربا عن الارتياح ازاء اعلان استقلال الدولة الفلسطينية الذي يشكل مرحلة جديدة للكفاح البطولي ضد الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية .

وقد ارسلت الرابطة برقية الى السيد ياسر عرفات جاء فيها « ان رابطة الاحزاب الاشتراكية والديمقراطية المجتمعة في القاهرة في الفترة من ١٥ الى ١٧ نوفمبر وقد علمت بقرار اعلان دولة فلسطين المستقلة ، ترحب بهذا القرار وتؤكد تأييدها التام له » .

وعقب انتهاء اعمال ندوة عدم الانحياز بدأت اعمال الاجتماع الثاني للمجلس العام للرابطة وذلك يومى ١٦ و ١٧ نوفمبر ١٩٨٨ وقد القى ممثلو الاحزاب المختلفة المشاركة كلمات وادلوا ببيانات تحدد رؤيتهم للمشاكل والقضايا الافريقية والدولية وكيفية معالجتها . وفي هذا الاطار تحدث ممثلو حزب العمل الاشتراكي وحزب الوفد الجديد اكثر من مرة ثم دارت مناقشات حول ما جاء بتلك الكلمات ، وتشكلت بعد ذلك لجنتان اولاهما اللجنة السياسية وثانيتهما اللجنة الاقتصادية . وعقدت كل من اللجنتين اجتماعا مطولا لصياغة مشروع قرار سياسي ومشروع قرار اقتصادي للعرض على اجتماع المجلس لمناقشتها قبل تبنيهما . وقد استقرت مناقشات اللجنة السياسية على التأكيد على القضايا التالية :

ايلاء اهمية قصوى لقضية الفصل العنصري في جنوب افريقيا وقضية ناميبيا وانجولا وغيرها من قضايا الجنوب الافريقي حتى ان الرأى انتهى الى اصدار قرار بشأن الجنوب الافريقي مستقل عن القرار الخاص بالسياسة العامة .

- التشديد على قضايا التخلف والتنمية وتأكيد معانى العمل من أجل التنمية المستقلة والسعي لاشباع الحاجات الاساسية للسكان ، وتعزيز التجمعات الاقتصادية الاقليمية كخطوة على طريق السوق الافريقية المشتركة .

- الربط بين الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان من ناحية ونجاح مساعي التنمية والتقدم والتطور الافريقي من ناحية اخرى . وقد شعر المشاركون في مناقشات اللجنة السياسية بان التأكيد على قضية الديمقراطية والحرية الفردية وحقوق الانسان في تلك المناقشات كانت مسألة اساسية حظيت باجماع الآراء .

- التنبيه الى التطور الحاصل في النظام الدولي وضرورة العمل من أجل التكيف معه والافادة منه .

وفي الجلسة الختامية لاجتماعات المجلس العام للرابطة مساء يوم ١٧ نوفمبر ١٩٨٨ نوقشت مشروعات القرارات التي قدمت من اللجنتين السياسية والاقتصادية ، كذلك مشروع التقرير العام ، في

ندوة القطاع الخاص والسياسة العامة في مصر

١٧ - ١٩ نوفمبر ١٩٨٨

د . السيد عبد المطلب غانم

الاساسية وتحقيق افضل استخدام للموارد وتحقيق المشاركة الشعبية الحقيقية واخيرا الكشف عن الاليات الممكنة للمشاركة الشعبية .

ان القطاع الخاص قد ارتبط بالمفهوم الذي بدا يلقي رواجاً في الادبيات المختلفة وهو privatization ومفاهيم اخرى مرتبطة به ، ولم تسعف كلمة عربية بمفردها للتعبير عن الظاهرة التي يجسدها ، فمن قائل « التخصيص » وهو معنى بعيد عن الدقة ، ومن قائل

نظم مركز البحوث والدراسات السياسية هذه الندوة التي استمرت ثلاثة ايام ١٧ - ١٩ نوفمبر ١٩٨٨ ، وكانت الاسئلة المطروحة عن سياسة مصر الآن ازاء القطاع الخاص وكيفية معالجته واليات تناميته وأثار تناميته على نفقة الخدمة والوصول الى الخدمة ، الفعالية .

أما عن دراسة السياسة العامة ، وهي تستهدف الكشف عن كيفية جعل السياسات العامة في مصر أكثر اشباعا للاحتياجات

د . احمد رشيد « نموذجاً مقترحاً لتصميم وإدارة سياسات دعم القطاع الخاص في التنمية المحلية » يقوم على تدعيم دور المواطن المحلى في اختيار وامتلاك وإدارة مشروعات التنمية المحلية ، تطوير صيغ ملائمة لدعم المرافق المحلية مالياً وفنياً ، والتركيز على تنمية العنصر البشرى .

وقد عرض د . ايليا حريق تطور الجمعيات التعاونية الزراعية موضعاً كيف كانت أداة جيدة لمساعدة الفلاح ولكنها تحولت الى أداة للدولة تحد من حرية الفلاح ، وتستلب نتاج عرقه ، مما يفرض السؤال : « من الذى يحد من تعسف السلطة ، تجاه الفلاح ؟ » وأشار د . السيد غانم الى خبرة المراكز الاجتماعية والوحدات المجمعية والجمعيات التعاونية وجمعيات الاصلاح ، والمشروعات الانتاجية ، مؤكداً امرين : الانقطاع وعدم استمرارية السياسات حتى تؤتى ثمارها ، خطأ فهم المشاركة على انها تعطى ، لا تأخذ ، ولكن ما زالت اللامركزية احد مجالات الثورة في التنمية (د . على الدين هلال) والمشروعات الانتاجية بشكلها الراهن خلق لقطاع عام محلى (د . ايليا حريق) .

القطاع الخاص والسياسة التعليمية في مصر :
واستعرضت د . امانى قنديل الافكار الاساسية التى طرحتها ادبيات « التوجه نحو القطاع الخاص » في اطار التعليم ، سواء من جانب الدولة او المتفاعلين بالخدمة التعليمية ، واتجاهات تطور القطاع الخاص في السياسة التعليمية ، ولعل المسألة المهمة هي تقييم دور القطاع الخاص في السياسة التعليمية ، حيث استخدمت خمسة مؤشرات : وزن مشاركة القطاع الخاص في الخدمة التعليمية ، كفاءة وفاعلية هذا القطاع في السياسة التعليمية ، تقييم المنفعة او البعد الاقتصادي في مقابل نوعية الخدمة ، التوزيع الجغرافي للخدمة ، التأثير على مجمل اتجاهات السياسة القومية . وهنا ينبغي التأكيد على ان السياسة التعليمية تخضع لتفاعل اطراف ثلاثة : الدولة والقطاع الخاص والمتفاعلين بأداء الخدمة ، هذا الى جانب مقدمى الخدمة انفسهم (المعلمون) والمنظمات المثلة لهم ، كذلك ينبغي التأكيد على تباين الكفاءة داخل كل قطاع (العام والخاص) . وتطرح الباحثة سؤالاً حول امكانية ان تتولى الدولة ذاتها انشاء مدارس خاصة ذات كفاءة عالية ، يمكن ان تسهم في تمويل الانفاق للمدارس المجانية .

ولكن يبدو ان موضوع التعليم اكبر من ان يكون قضية سياسية عامة فقط فقد كشف د . ابراهيم درويش عن عدة مسائل هامة :
- على الرغم من وجود نص قانونى يشير الى التعليم الخاص فان تنظيمه وماهيته لم ينظمها القانون .

- ان الجمعيات التى انشئت طبقاً للقانون رقم ٢٢ تخضع لوزارة الشؤون الاجتماعية وليس لوزارة التعليم . ومنها الجمعيات التى تقدم التعليم الخاص .

- ان قانون الشركات استخدم ايضا في انشاء مدارس خاصة . وأشار الاستاذ السيد يسين الى بعض المقارقات التى يعكسها التعليم الخاص في مصر ، واثار المشاركون أسئلة تتعلق بعدة امور حيوية :

- تأثير التعليم الخاص على الثقافة القومية (د . احمد عبد الله) ، تركيز ابناء الصفوة واستيعابهم في التعليم الخاص (ا . السيد يسين) ، فتح التعليم الخاص لقنوات وفرص عمل خاصة ومتميزة لخريجي التعليم الخاص ، مدى اعتبار الجامعة الأهلية تعليماً خاصاً وكيف تخدم التعليم بشكل عام في مصر (د . على الدين هلال) .
٤ - مشاركة الأفراد في تمويل الخدمة الصحية . وقدمت د . هبة نصار دراسة مبنية على الاحصاءات وعلى دراسة اخرى ميدانية ، هدفت الى تقديم « صيغة تلائمنا لمساهمة القطاع الخاص في توفير الخدمات الصحية في مصر » ، فأبرزت الأهمية النسبية للقطاع الصحى الخاص في مصر ، وقدمت نماذج ثلاثة بديلة هي : التأمين

« تنامي القطاع الخاص » ومن قائل « التحول الى القطاع الخاص » ومن قائل « تمليك الخواص » ، ومن قائل « تمكين الخواص » ، وعلى أية حال ، فقد كشفت ورقة الدكتور كمال المنوفى انه لا يوجد اتفاق على التعريف ، ولكنه يتضمن عناصر أربعة اساسية : نقل الملكية من القطاع العام الى القطاع الخاص ، نقل الإدارة من القطاع العام الى القطاع الخاص ، اطلاق العنان لقوى السوق والمبادرات الفردية ، احتفاظ الحكومة بسلطة تنظيمية في حالة المشروعات التى تقدم خدمة عامة كالمواصلات والنقل .

أما عن تنامي القطاع الخاص فقد اتخذ اشكالا مختلفة منها بيع وحدات القطاع العام كلياً او جزئياً للقطاع الخاص المحلى والأجنبى وتأجير هذه الوحدات الى القطاع الخاص او التعاقد مع الأخير على ادارتها ، انتهاء احتكار الدولة لبعض القطاعات ، المشروعات المشتركة بين القطاع العام والخاص ، فتح الباب أمام القطاع الخاص للعمل في ميدان الخدمات العامة .

وآثار المفهوم جدلاً إذ رأى د . ابراهيم العيسوى انه يهدف الى توظيف الدولة لخدمة القطاع الخاص ، والتحول في دور الدولة من التدخل المباشر الى التدخل غير المباشر ، وجاءت ورقة د . محمود عبد الفضيل لتؤكد أهمية المضمون الاجتماعى على الشكل القانونى ، أى وظيفة اجتماعية يقوم بها القطاع الخاص ويتوقف عليها وجوده ، فيقدم تقسيمة ثلاثية للنشاط بين القطاعين الخاص والعام .. الأول يشتمل على : متاجر الأقسام ، المخازن والمطاحن ، اعمال المقاولات ... ، ومما تشمله : والثانى على : مرافق الموارد الطبيعية ، ومشروعات الاحتكار الطبيعى ، وسلع وخدمات الجدارة الاجتماعية ... ، ومما تشمله منطقة التداخل والتنافس : المصارف ، التأمين ، الصناعات الغذائية ، صناعة النسيج

وقد اثار المشاركون تساؤلات حول :

- دور التحويل من العام الى الخاص على تغير وظيفة الدولة (د . مراد وهبة) .

- مدى تعارض هذا التحويل مع التنمية المستقلة (د . ابراهيم العيسوى) .

- التفرقة بين الملكية الخاصة للدولة والملكية العامة للدولة (د . جهاد عودة) .

- جدوى معايير التمييز بين السلع العامة والسلع الخاصة (د . السيد غانم)

ولكن ملف المفهوم والتعريف لم يغلق حتى نهاية الجلسات ، واهم ما طرح في هذا السياق :

- ان حق الملكية شكل قانونى ، ولكن له اثاره القانونية والسياسية خاصة فيما يتعلق بملكية الدولة (د . ابراهيم درويش)

- ان لفظ الأدبيات له معنى في الدولة الرأسمالية كما ان له مغزاه ومحتواه في الدول الاشتراكية (د . اسامة الغزالي) .

- جاء التساؤل لمن ذهب فائض القيمة طيلة المسيرة السابقة (د . على الدين هلال) .

- لابد ان يرتبط بمناقشة توزيع القوة السياسية ومدى ارتباطها بتوزيع القدرة الاقتصادية (د . احمد عبد الله) .

- يثير من أوسع الأبواب موضوع « علاقة الحاكم بالحكوم » والديمقراطية (د . ايليا حريق)

- يثير السؤال عن مدى اختلاف تطبيق المفهوم على القطاعات الانتاجية عنه على القطاعات الخدمية (د . حسين عبد العزيز)

- امكانية استخدام القطاع العام لخدمة القطاع الخاص وامكانية استخدام القطاع الخاص لخدمة القطاع العام .

- امكانية استخدام معايير : المصلحة ، الوصول الى ، وإدارة الخدمة للتمييز (ا . سيد يسين) .

دعم القطاع الخاص في التنمية المحلية :

بعد استعراض سريع لتطور السياسة العامة للتنمية المحلية قدم

القطاع العام و ١٤ صناعة من القطاع الخاص ، وانتهت الى القول بأن « هيكل الحوافز الممنوحة للصادرات الصناعية مازال ينطوي على تحيز كبير ضعف انجاز القطاع الخاص في هذا المجال » . وقد اثار د . عاطف السيد نقطة مهمة وهي صعوبة عزل سياسة عامة للدراسة الا اذا اتبعنا النموذج الكلاسيكي ، فهناك قيود داخلية تتمثل في :

- ضرورة ايجاد الشيء قبل التفكير في حمايته ، عدم وضوح العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، عدم استقرار سعر الصرف ، وقيود خارجية تتمثل في : ان العالم الخارجى لا يعاملنا بالمثل ، مدى امكانية التعاون بين الدول النامية .

ولفرض هذه القيود ضرورة وضع السياسة العامة في اطارها العام ، وطرح عدة قضايا :

ما تأثير حظر تصدير منتجات معينة مثل الجلود (د . احمد عبدالله) ، امكانية استفادة الدولة من فرض الحماية مثلما حدث بالنسبة لصناعة السكر في الثلاثينيات (د . مراد وهبة) ، مدى تأثير الحماية على تشجيع الصادرات ، خاصة وان فكرة الحماية وضعت اساسا لحماية الصناعات الوطنية والحد من تناقص الأجنبي مع الوطني في السوق المحلية (د . ايليا حريق) ، امكانية تعارض اجراءات الحماية مما يجعل المحصلة مغرية او سلبية (د . السيد غانم) ، ارتباط الحماية بمستفيد ومضار ، فمن يستفيد من كل اجراء المجتمع ام قطاعات معينة ، ومن يضار المجتمع ام قطاعات محددة وبشكل غير مباشر المجتمع ، ارتباط الحماية بتوجيه الموارد واستخدامها وانتقالها من مجال الى مجال اكثر حماية (د . هناء خير الدين) ، سعر الصرف والوضع المالى للشركات التى تخضع لمنتجاتها للتسعير الجبرى (د . ابراهيم درويش وآخرون) ، تأثير الحماية على الاستهلاك المحلى مقارنة بالتصدير ، فهي تشجع على الاستهلاك نظرا لارتفاع الربحية في الداخل (د . هناء خير الدين) .

قضايا مفتوحة للمناقشة :

وفي ختام الندوة طرح د . ايليا حريق الموضوع الخلاقى الذى ظل مفتوحا للنقاش طوال ايام الندوة ، ولا اعتقد انه يمكن القول بالوصول الى اتفاق عليه ، اولا وهو الملكية الخاصة والملكية العامة ، فيرى انه يجب تبني منظور اجتماعى ازاء المسألة فلا نظر الى الملكية كحقوق مطلقة ، وانما من خلال مفهوم « الحيازة » فالملكية الخاصة للأفراد ليست مطلقة وانما مقيدة ، والأفراد احرار في استخدام موارد لا يملكونها كصياح الري مثلا ، فملكية الأفراد شركة بينهم وبين الدولة وملكية الدولة شركة بينها وبين الأفراد ، فمعالجة الملكية كحقوق استخدام قد يقض النزاع بين أنصار العام وأنصار الخاص ويضع مصالح المجتمع - الصالح العام - في موضعها الصحيح . واثار د . ايليا حريق قضية اخرى تم الاتفاق على ضرورتها الا وهي « الديمقراطية » ، وقد عرضها في سؤالين : كيف نأتمن من لا ثقة فيهم على أرزاق ومقدرات العباد ؟ ومن يستفيد من تطبيق الديمقراطية ؟ والاجابة على السؤالين تؤكد ضرورة الأخذ بالديمقراطية فهي في صالح المجتمع كله ، ولكن هذا يتطلب تقنين دور الحكومة في القطاعات الانتاجية والخدمية على نحو واضح مع الزام الحكومة بعدم تخطى هذا الدور □

الصحي الشامل ، التأمين الجزئى ، والخدمة بمقابل نقدي . وأكدت على ان نموذج الخدمة بمقابل نقدي هو النموذج المتقبل لدى المواطن المصرى في القرى التى اجرى فيها البحث الاساسى .

ويغض النظر عن القضايا الفنية التى اثيرت حول الموضوع ، فقد اشارت د . محيا زيتون الى عدة قضايا :

وجود تمايز بين كفاءة ونوعية تقديم الخدمة في القطاع العام مما يؤدي الى ظهور ما يشبه القطاع الخاص داخل القطاع العام ، وجود تمايز بين كفاءة ونوعية تقديم الخدمة في القطاع الخاص ، ضرورة ربط تقديم الخدمة الصحية بالتعليم الطبى : نوعيته وكفاءته ، واثار د . السيد غانم ضرورة دراسة عدة موضوعات : حساب التكلفة بالنسبة للمريض في كل من القطاعين العام والخاص ، قياس نوعية الخدمة ، قياس توزيع الخدمة وامكانية الوصول اليها ، امكانيات التعاون والتنافس بين القطاعين ، امكانية ترشيد استخدام الموارد المتاحة ، وقد اثيرت قضايا مختلفة ، التمايز في تقديم الخدمة داخل القطاع العسكرى (د . اسامة الغزالي) ، وجود خدمة مدنية في القطاع العسكرى (د . جهاد عودة) ، التأمين الصحى ومدى ملاءمته (د . ابراهيم عيسوى) ، امكانية تخفيض الضرائب فيما لو طبق نموذج « الخدمة بمقابل نقدي » (د . مراد وهبة) .

دور القطاع الخاص في سياق النقل :

وقدم د . جهاد عودة ورقة عن النقل الجماعى للركاب مركزة على الجوانب القانونية مثل : ملكية الدولة كشخص عام ، وملكية الدولة كشخص خاص ، والالتزام ، والامتياز ، والترخيص ، وأكدت الدراسة دخول القطاع الخاص واسهامه بشكل واضح في خدمة نقل الركاب ، ووصل الى القول : « ان الدولة في سبيلها لحل أزمته في مجال النقل الجماعى شجعت في البداية الأفراد الى امتلاك العربات الملاكى ، ولكن لما سببه انفجار تملك العربات الخاصة من ازدياد الطلب على موارد محدودة ، اخرى للدولة ، ولما واجهته الدولة من أزمة مالية في اشباع الطلب المتزايد على مرافقها للنقل الجماعى ، انتهجت اشراك الأفراد في تمويل وإداء خدمات النقل الجماعى » . وقد اثار ورقة مناقشات حول الملكية الخاصة للدولة والملكية العامة لها واثرت ذلك في مجال النقل ، وقد اثار عدة مسائل حيوية :

- خطورة سيطرة القطاع الخاص على نقل الركاب والبضائع (د . ح . عبدالعزيز) ، محورية فكرة الأمن القومى (د . ع . ا . هلال) ، ظهور النقل الخاص بالشركات والمنظمات والكثير من الهيئات ، ظهور مشروعات النقل الخاصة بالمحلية .

- السياسة الحمائية وتأثيرها على تشجيع انتاج القطاع الصناعى في مصر :

قدمت د . هناء خير الدين ود . منى البرادعى ود . هدى السيد ورقة تمثل جزءا من مشروع بحثى يقوم به مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، وركزت الورقة على نقاط ثلاثة : الاثر الحمائى للتعريف الجمركية ، الاثر الحمائى لضرائب الاستهلاك ، الاثر الحمائى للتدخل في تسعير المنتجات .

وقد اكدت الدراسة على التفاوت بين المركز التنافسى لكل من القطاع الخاص والقطاع العام ، وان القطاع الخارجى يتمتع بحماية اكبر من القطاع العام ، خاصة في قطاع الصناعات الاستهلاكية : وقد طبقت الدراسة على عينة تتمثل في ٢٤ وحدة انتاجية من

ندوة مستقبل الطاقة النووية في مصر

٢١ - ٢٢ نوفمبر ١٩٨٨

خالد زغلول

تم في عام ١٩٨٠ بدأت مرحلة جديدة إذ تم وضع استراتيجية قومية للطاقة النووية في مصر تهدف إلى ضرورة المضي في البرنامج النووي المصري بأسرع ما يمكن مع توفير ما يلزم من اتفاقيات دولية تتيح الحصول على المواد والمهمات والتكنولوجيا النووية ، وتم تحديد متطلبات البرنامج النووي أولا الموافقة السياسية العالمية ، ثم توفير الكوادر العلمية اللازمة ، وأخيرا توفير التمويل الخارجي والمحل اللازم . وبناء على ذلك صدقت مصر على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية في فبراير ١٩٨١ ، وتلى ذلك اعتماد اتفاقيات تعاون نووي بين مصر والعديد من الدول مثل فرنسا ثم الولايات المتحدة فألمانيا الغربية ، وكذلك كندا وبلجيكا وسويسرا وأستراليا (أكبر مصدر لخام اليورانيوم) ، ومذكرات تعاون وتفاهم مع كل من السويد وإنجلترا والنيجر وإيطاليا ، وكل هذه الاتفاقيات تتيح توفير التكنولوجيا والمعدات النووية والوقود اللازم لتشغيلها وجميع الخدمات الضرورية . ثم في عام ١٩٨٢ طرح مشروع المحطة في مناقصة عالمية بين الشركات المتخصصة في كل من أمريكا وألمانيا الغربية وفرنسا وهي الدول التي تنتج مفاعلات الماء المضغوط الذي تم اختياره ليكون أول ما نبدا به البرنامج النووي وذلك باعتباره متعدد المصادر والأكثر شيوعا في العالم ، كما أن البدء بمفاعلات الماء الثقيل قد يفسر بالاتجاه نحو الاستخدامات العسكرية ، مما قد يؤدي الى عزوف الدول المختلفة عن التعاون مع مصر في هذا المجال ، وفي منتصف عام ١٩٨٥ بعد أن تم فحص العروض ، عرض الأمر على مجلس الوزراء الذي قرر عرضه على المجلس الأعلى لاستخدامات الطاقة النووية برئاسة السيد رئيس الجمهورية ، الذي وافق عليه في يناير ١٩٨٦ مع التأكيد على حتمية الحل النووي في مصر ، وأحيل الموضوع مرة أخرى إلى مجلس الوزراء الذي طلب مقايضة الشركات لتحسين عروضها والوصول إلى شروط أفضل تحقق المصلحة الوطنية ، وتم ذلك فعلا في ٢٠ أبريل ١٩٨٦ إلا أن حادث « تشيرنوبيل » وقع في ٢٦ أبريل من نفس العام مما كان له ردود فعل سلبية على الرأي العام بالنسبة للطاقة النووية ، وكان على أثر ذلك أن طلبت الحكومة إعادة دراسة موضوع الطاقة النووية في ضوء التقارير الدولية عن الحادث ونتائجه . وقد وضعت كل هذه التقارير والتطورات العالمية أثر حادث « تشيرنوبيل » أمام الحكومة لاتخاذ قرار نهائي في هذا المشروع .

ويؤكد د . علي الصعيدى بأن الطاقة النووية هي تكنولوجيا المستقبل إذ أن نصيب الدول المتقدمة من استخدامات الطاقة في العالم ٧٥ ٪ ، والـ ٢٥ ٪ المتبقية هي نصيب الدول النامية ، وإذا افترضنا أن معدلات النمو في البلدان النامية في حدود ٣ ٪ (وهو رقم متواضع) فإن احتياجاتها من الطاقة تصبح كبيرة للغاية ، فمن يتحكم في تكنولوجيا الطاقة يحكم العالم في القرن الواحد والعشرين . وبالنسبة لمصر فإن حوالي ٨٠ ٪ من احتمالات الطاقة المائية على النيل قد تم استغلالها في السد العالي وخزان أسوان ، وإن استغلال

عقدت في مدينة الضبعة يومي ٢١ ، ٢٢ نوفمبر ١٩٨٨ ندوة عن مستقبل الطاقة النووية في مصر قام بتنظيمها هيئة المخططات النووية لتوليد الكهرباء برئاسة د . علي فهمي الصعيدى بالتعاون مع باحثي وخبراء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام برئاسة الأستاذ السيد ياسين وتستند هذه الندوة أهميتها من كونها الأولى التي تجمع خبراء وباحثين في العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية ليتباحثوا في استراتيجية ومستقبل الطاقة النووية في مصر .

أفتتح الدكتور علي الصعيدى الندوة بعرض عن استراتيجية العمل في البرنامج النووي المصري وما تحقق في سبيل تنفيذ مشروعاته ، وإن فكرة انشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء ترجع إلى عام ١٩٦٣ وذلك بهدف الدخول في هذا المجال الجديد من التكنولوجيا أسوة بدول نامية أخرى مثل الهند وإسرائيل والأرجنتين ، وطرحنا مناقصة عالمية لانشاء محطة لتوليد الكهرباء عام ١٩٦٤ وتقدم لها ٤ شركات من الولايات المتحدة وألمانيا الغربية إلا أن المشروع توقف لنشوب حرب يونيو ١٩٦٧ . وبعد حرب ١٩٧٣ ونتيجة لارتفاع أسعار النفط ، وزيادة احتياجات مصر من الطاقة لتلبية متطلبات التنمية ، قامت دراسات تهدف إلى إدخال الطاقة النووية لتوليد الكهرباء في مصر ، خاصة وأن دراسة قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على ١٤ دولة قد أظهرت أن مصر بلد مثالي يصلح لدخول الطاقة النووية . ثم في عام ١٩٧٤ أعلن الرئيس نيكسون خلال الزيارة التي قام بها لمصر في ذلك العام عن موافقة الولايات المتحدة على تزويد مصر بمحطات نووية تصل قدرتها حوالى ١٨٠٠ ميجاوات ، على ضوء ذلك تم توقيع اتفاقية خدمات أثراء الوقود النووي مع لجنة الطاقة الذرية الأمريكية (وزارة الطاقة حاليا) وفي ١٩٧٦ تم توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة بشأن التعاون في مجال الاستخدام السلمى للطاقة النووية ، ثم طرحت مناقصة للشركات الأمريكية لانشاء محطة نووية ورسي العطاء على إحدى الشركات ، وفي تلك الأثناء ظهرت مشكلة رد الفعل لتفجير الهند للقبلة الذرية والخوف من انتشار الأسلحة النووية في الدول النامية ، ولذلك اجتمع « نادى لندن » على تقييد دخول الدول النامية في مجال الطاقة النووية إلا إذا كانت موقعة ومصدقة على معاهدة « عدم انتشار الأسلحة النووية » ، كما صدر قانون في الولايات المتحدة عام ١٩٧٨ تحت اسم « قانون عدم انتشار الأسلحة النووية » يلزم أمريكا بعدم تصدير تكنولوجيا الطاقة النووية للدول غير المصدقة على هذه المعاهدة أو الملتزمة بأحكامها وكانت مصر حين ذاك غير مصدقة على تلك المعاهدة ، وبناء على ذلك طلبت الولايات المتحدة التفاوض بشأن الاتفاقية الثنائية في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بشرط أن تقبل مصر حق الولايات المتحدة في التفقيش على المنشآت النووية المصرية ، ولكن السلطات السياسية في ذلك الوقت رفضت تعديل الاتفاقية على هذا الأساس لما رأت فيه من مساس بالسيادة الوطنية المصرية .

سعيد عن صنع سياسة الطاقة في مصر من حيث تحديد المؤثرات الداخلية والخارجية لصنع هذه السياسة ، وما دور هذه التأثيرات المختلفة وما هي الحلقة الحاسمة لصنع سياسة الطاقة النووية في مصر .

وأفاد د . الصعيدي أن هناك الكثير من المؤثرات الخارجية والداخلية على صنع سياسة الطاقة في مصر أما الأولى فقد أستطاعت مصر أن تزيل كثير من العقبات وذلك عن طريق التصديق على معاهدة عدم أنتشار الأسلحة النووية وأصرار مصر على الاستخدام السلمي للطاقة النووية والدعوة إلى جعل أفريقيا والشرق الأوسط منطقة منزوعة السلاح النووي ، كما أن مصر وضعت برنامج يهدف إلى التصنيع المحلى للمحطات النووية وتم توقيع اتفاقية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدراسة ادخال المفاعلات في مصر على أساس التصنيع المحلى . أما عن المؤثرات الداخلية فهي كثيرة ومتشابهة فنجد بعض الجماعات السياسية المعارضة للبرنامج النووي المصرى ، والتأثيرات المباشرة لحادث « تشيرنوبيل » على رأى العام المصرى تجاه استخدام الطاقة النووية في إنتاج الكهرباء ، وعدم الاستيعاب الكامل لدى الجماهير المصرية لأهمية دور الطاقة النووية في عملية التنمية ، وهناك أيضا مشكلة التمويل . وأخيرا فإن البرنامج النووى المصرى في انتظار القرار السياسى بالموافقة على إنشاء المحطة النووية لتوليد الكهرباء .

ثم تحدث الدكتور محمد السيد سعيد ليميز شقين في التعامل مع الطاقة النووية الأولى كمرفق له طابع خاص ، والثانى كاستراتيجية البحث التكنولوجى ، أما الشق الأول فمستويات الأداء الحالية في المرافق العادية لا تلمئن تماما بالنسبة لإدارة هذا المرفق الذى له طبيعة خاصة . فما هي نوع الضمانات المتوفرة فيما يتصل بكفاءة التشغيل والأمان في المحطات النووية ؟

أما عن إدارة البحوث والتكنولوجيا فمستوى أداء هيئة الطاقة الذرية لا يطمئن فيما يتصل بالكيفية التى يتم بها إدارة هذا المرفق الهام . وبالتالي هل لدى الهيئة تصور عن كيفية قيام هيئة المحطات النووية بأجراء البحوث التجريبية ؟

وقد أجاب المتخصصون بالهيئة بأن أداء الانسان المصرى ينظر إليه بطريقتين الأولى متقائلة والثانية يائسة فداخل مصر توجد مؤسسات على درجة كبيرة من الانضباط والالتزام في الأداء مثل الهيئة العربية للتصنيع ، كما وأن كفاءة الاداء لدى الانسان المصرى عالية ولكن المشكلة تكمن في كيفية أستغلالها الاستغلال الأمثل ، ففي مجال الطاقة النووية توجد خبرات وكفاءات مصرية على أعلى مستوى يعملون لدى أكثر الدول تقدما ، وداخل مصر أيضا يوجد كوادر علمية ذات كفاءة عالية ، ويكفى للتدليل على ذلك أن نذكر أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية حين نطلب منها تدريب الكوادر المصرية ترد بأنهم على مستوى عالى من الكفاءة ولا يحتاجون للتدريب . وعن كيفية قيام هيئة المحطات النووية بأجراء البحوث فالهيئة تعمل في إطار مستقل ، ولكنها تعتمد وتتعاون مع هيئة الطاقة الذرية ، وهيئة المواد النووية ، ومركز تكنولوجيا الإشعاع حيث نعمل جميعا في إطار البرنامج النووى المصرى . وبعد ذلك أثار اللواء طلعت مسلم ثلاث تساؤلات كان أولها : ما

هي امكانية توافر كل من نوعين الوقود النووى وكيفية ضمان وجود مصادر متعددة له . وكانت الاجابة أن النوع الاول من الوقود النووى يعتمد على اثراء الوقود وتتوفر خدمات الاثراء في الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى ، وفرنسا ، وانجلترا ، والمانيا الغربية وهولندا بالإضافة الى بعض الدول مثل جنوب أفريقيا والأرجنتين . أما النوع الثانى وهو اليورانيوم الطبيعى وهو متوفر بشكل كبير حيث العرض أكبر من الطلب ويوجد في أستراليا وكندا ، والولايات المتحدة ، وأمريكا الجنوبية ، بالإضافة الى بعض الدول الأفريقية مثل النيجر وتشاد والكونغو وناميبيا ، وعلاوة على هذا فإن الصحراء الشرقية غنية باليورانيوم وامكانية أستخراجه من الفوسفات متوفرة ، وتقوم هيئة المواد النووية بجهود كبيرة في هذا الموضوع .

كل الاحتمالات الممكنة للطاقة المائية لن يضيف إلا القليل ، هذا علاوة على مشكلة نقص المياه التى عانت منها مصر في الفترة الأخيرة ، ثم أن احتياطات الفحم في مصر محدودة (تتراوح بين ٢٥ و ٥٠ مليون طن) لا تكفى لإنتاج الكهرباء أما عن البترول فهو (ثروة ناضبة لا يمكن الاعتماد عليها لتغطية الزيادة في إنتاج الكهرباء إلا إذا كان ذلك على حساب ما تصدره مصر من البترول مما سيحد من المصدر الأساسى لتمويل خطط التنمية . والخلاصة إذا كان معدل تنمية الطاقة في مصر ٧ ٪ فسوف تتضاعف كميات احتياجاتنا من الطاقة الكهربائية كل عشر سنوات ، وفى المقابل فإن احتياجات مصر من محطات إنتاج الطاقة الكهربائية عام ٢٠٠٠ هي حوالى ٢٢ ألف ميجاوات (مقارنة بما هي عليه ٩ آلاف ميجاوات) هذا يعنى أن مصر سوف تعاني من أزمة طاقة في السنوات القليلة القادمة إذ لم تحسم المشكلة ثم أن التكلفة الاقتصادية لإنشاء وتشغيل المحطات النووية أقل من مثيلاتها الحرارية والبترولية ، فإن إجمالى تكلفة الكيلو وات / ساعة نووى من الكهرباء تساوى تقريبا ثلثى الفحم ، ونصف البترول . وأخيرا فإن امكانيات مصر في التصنيع المحلى للمحطات النووية عالية فقد أثبتت الدراسات الأولية أننا نستطيع أن نصنع من مكونات المفاعل النووى محليا ما يصل إلى نسبة ٣٥ ٪ على أقل تقدير حيث من المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى أكثر من ٥٠ ٪ في الدراسات التفصيلية ، علما بأن الهند تقوم بتصنيع ٩٠ ٪ من مفاعلاتها محليا رغم أن امكانياتها حينما دخلت في برنامجها النووى أقل بكثير من مصر حاليا .

وبعد أن أنهى رئيس الهيئة عرضه أدار الأستاذ / السيد ياسين مدير مركز الدراسات النقاش حول موضوع الندوة ، حيث بدأ الدكتور عبد المنعم سعيد الحوار بثلاث تساؤلات تضمن الأول : مركز الدراسات يهتم بالبعد الاستراتيجى في قضية المفاعلات النووية وخاصة فيما يتعلق بالتسليح النووى الاسرائيلى وسبل مواجهته . فما هي امكانية المفاعلات التى تقوم مصر ببنائها في توفير التسليح النووى ، وامكانية توفير البولوتينيوم ، وذلك في ظل التوقيع على معاهدة عدم أنتشار الأسلحة النووية ، وامكانية التهرب من الرقابة .

أجاب رئيس الهيئة على السؤال أن مصر ملتزمة باتفاقية عدم أنتشار الأسلحة النووية وتخضع للرقابة والتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالتالي لا يهتم البرنامج النووى المصرى إلا بالاستخدام السلمى للطاقة النووية .

وكان السؤال الثانى عن العلاقة ما بين الطاقة بشكل عام والطاقة النووية بشكل خاص والتنمية في مصر ، فمن المعروف أن هناك أكثر من استراتيجية تستهدف كلها عمل حزمة من سياسات الطاقة المختلفة وذلك في مجال البترول والطاقة الشمسية والمحطات الحرارية بالفحم لسد الاحتياجات المتزايدة للطاقة في مصر علما بأن إنتاج مصر من البترول في حالة تراجع ولا يوجد احتياطي يكفى للتسعينات والسؤال هنا لماذا الطاقة النووية خاصة في ظل تكنولوجياتها المعقدة ، وأنه في الأغلب أن الدول المتقدمة لن تقوم بأمدادنا بالمفاعلات النووية ، وهناك احتمال قوى أنها تستدرجنا في مفاوضات ودراسات جدوى ودراسات تمهيدية ، وبالتالي أليس من الأجدى أن نحاول في مجالات أخرى للطاقة مثل الطاقة الشمسية على اعتبار أنها مجال جديد كما أن عناصرها وامكانياتها متوفرة في مصر ولا توجد قيود من الخارج على تبادل التكنولوجيا الخاصة بها .

وقد أجاب خبراء الهيئة أن تكنولوجيا الطاقة الشمسية مازالت في طورها الأولى ، وأن عملية أستخدامها في توليد الكهرباء تحتاج إلى امكانيات ضخمة وتكاليف مرتفعة قد تصل من ٢ إلى ٥ أضعاف النووى ، أما عن مصادر الطاقة الأخرى كالمياه والفحم والبترول فهي لا تستطيع تلبية احتياجات مصر من الطاقة عام ٢٠٠٠ ، وأخيرا فإن البرنامج النووى المصرى يهدف إلى إدخال المفاعلات الى مصر على أساس التصنيع المحلى . وأخيرا تسأل الدكتور عبد المنعم

الأسلحة النووية ، وتخضع لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وبعد ذلك تسأل الدكتور أحمد عبد الله أين نحن الآن بالنسبة لتنفيذ هذا المشروع من عدمه ؟ وكانت الإجابة أن الهيئة أمامها طريقين الأول يتمثل في وجود مناقصة بها ثلاث عطاءات من فرنسا بإنشاء محطتين ، وألمانيا محطة ، وأمريكا واليابان محطة ، وتنتهي مدة هذه العطاءات في يونيو ١٩٨٩ ، والهيئة في انتظار القرار بالموافقة على البدء في تنفيذ المشروع . أما الطريق الثاني فهو التصنيع المحلى حيث وقعت الهيئة اتفاقية مع كندا لإنشاء محطات مفاعلات الكاندو قدرة ٦٠٠ ميجاوات كهرباء وذلك على أساس أن الوحدة الأولى يدخل فيها مشاركة محلية في تصنيع بعض المعدات والأعمال الإنشائية وإدارة المشروع والتصنيع الكامل للوقود النووي بنسبة أجمالية حوالى ٣٥ ٪ من قيمة الوحدة الأولى وتزيد تدريجياً في الوحدات التى تليها .

وأخيراً تقدم الأستاذ جمال عبد الجواد الباحث بمركز الدراسات بسؤالين الأول عن نسبة التصنيع المحلى للمحطات النووية في مصر ، وهل سيغنى هذا عن الدخول في ورطة الموافقات الدولية وتعقيدها السياسية والتمويلية .

وكان الجواب بأنه توجد لجنة مشتركة بين مصر وكندا قامت بدراسة مبدئية شملت ٣٤ شركة من شركات وزارات الصناعة ، والانتاج الحربى ، والكهرباء والطاقة ، والسكان بالإضافة إلى الهيئة العربية للتصنيع ، وخلصت الدراسة إلى أن نسبة المشاركة المحلية للوحدة الأولى قد تصل إلى حوالى ٥٠ ٪ ، والثانية ٦٠ ٪ ، والثالثة ٧٠ ٪ ، هذا على أساس أن تصنيع الوقود ومستلزمات التشغيل وقطع الغيار يكون محلياً بنسبة ١٠٠ ٪ ، ومما لا شك فيه أن الاكتفاء الذاتى في توفير مستلزمات التشغيل من وقود ومواد وقطع غيار ينتج عنه التحرر الكامل من أى ضغوط خارجية تؤثر على تشغيل المحطات النووية طوال عمرها .

وجاء السؤال الثانى عن الشروط الأمريكية للتفتيش على المنشآت النووية المصرية والفرق بينها وبين شروط تفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وكان رد الهيئة بأن الفرق الرئيسى هو أن الوكالة هيئة دولية تقوم بالتفتيش والرقابة على كافة الدول عن طريق مفتشين دوليين ، ومن حق الدولة الاعتراض على شخص المفتش القادم من الوكالة . أما التفتيش الأمريكى فهو من قبل دولة على أخرى ، وليس من حق الدولة الاعتراض على شخص المفتش القادم ، وأخيراً فإنه تفتيش كامل وليس جزئى .

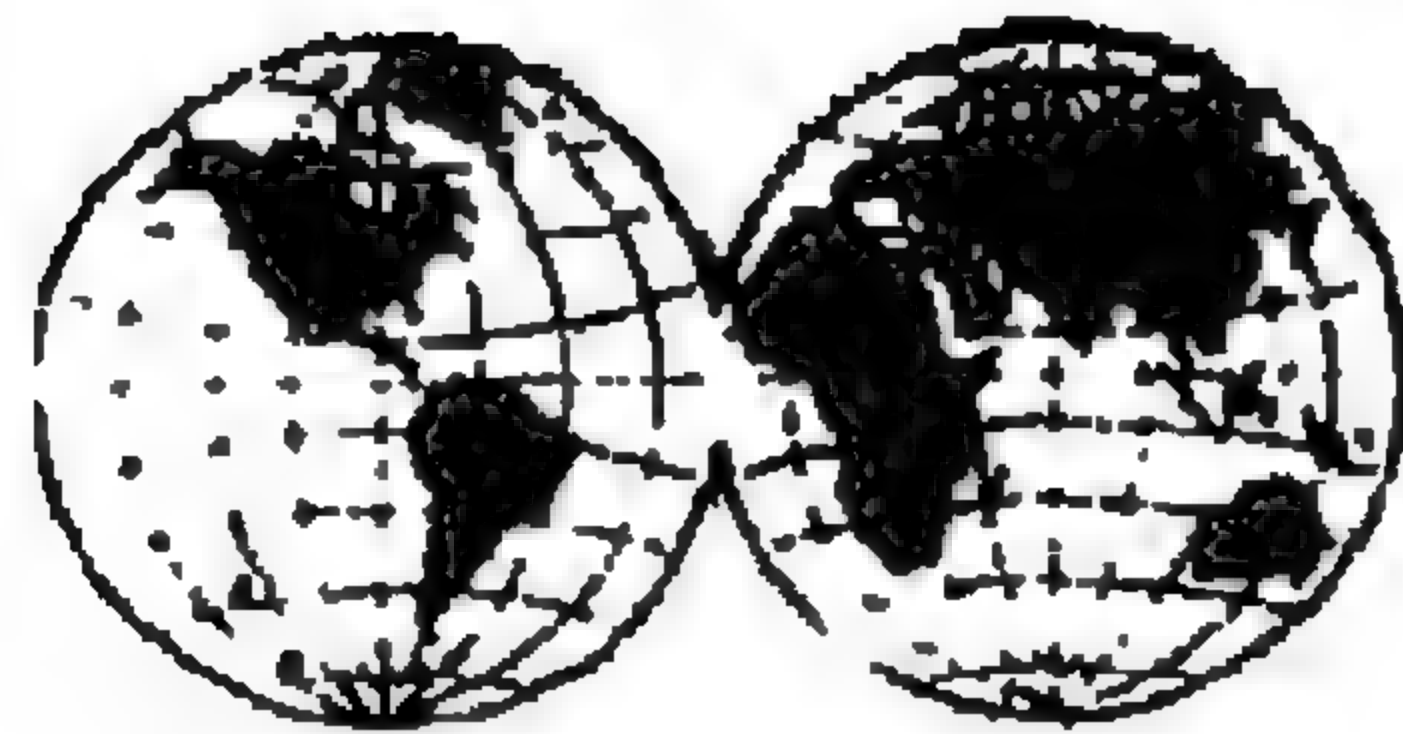
والخلاصة أن الندوة بشكل عام قد ساهمت في لقاء الضوء على جوانب عديدة لموضوع استراتيجى هام مرتبط بقضايا التنمية والتطور التكنولوجى في مصر □

وكان السؤال الثانى عن العطاءات لبناء المحطات النووية وكونها مقدمة من الكتلة الغربية فقط ، وهل هناك قيود تمنع قبول عطاءات من الكتلة الشرقية وإلا لماذا لم تقبل عطاءات منها ؟

أجاب د . على الصعيدى بأنه لا توجد قيود على تقديم عطاءات من الكتلة الشرقية وإنما يرجع السبب إلى أن الاتحاد السوفيتى ينتج ثلاث أنواع من المفاعلات الأول مفاعل ماء عادى صغير قوته ٤٤٠ ميجاوات وقد توقف إنتاجه منذ ٥ سنوات ، والثانى على نمط مفاعل « تشرنوبيل » ويبرد ببخار الماء العادى وهذا النوع صنع للاتحاد السوفيتى فقط ولم يتم بيعه في الخارج ، وأخيراً مفاعلات ماء عادى قدرة ألف ميجاوات على نمط النظم الغربية في متطلبات الأمان ، وقد بدأ الاتحاد السوفيتى في إنتاجه بالاشتراك مع ألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا منذ عدد قليل من السنوات وأول مفاعلات تباع خارج الاتحاد السوفيتى منها كانت أثنان للهند هذا العام . وأخيراً تسأل اللواء طلعت مسلم عن ما هى أسباب اختيار « الضبعة » كموقع للمحطة النووية ، وإن البرنامج النووى المصرى يواجه عقبات كثيرة في ظل الخبرة التاريخية وضرب المفاعل العراقى من قبل إسرائيل ، فما هى الضمانات التى تكفل عملية تأمين المفاعل النووى وخاصة من الضربات الجوية .

وأجاب المتخصصون أن موقع المحطة النووية كان في منطقة « سيدى كرير » ثم تقرر تغيير الموقع نتيجة للضغوط المحلية واعتراض أهالى الاسكندرية . وعملية اختيار الموقع تمت بعد العديد من الدراسات فمن المعروف أن المحطة يجب أن تكون بجوار مصدر ماء ، وتم استبعاد نهر النيل من الدراسات ، وقد اختير موقعان أحدهما بجوار الغردقة والثانى في الزعفرانة ، ونتيجة لأن البحر الأحمر منطقة زلزالية غير مستقرة تم استبعادهما ، وتم دراسة الساحل الشمالى للبحر المتوسط أعلى منطقة الدلتا ولكنها استبعدت لأن التربة رخوة مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانشاء ، وأخيراً منطقة الساحل الشمالى الغربى التى تم اختيار منطقة « الضبعة » بها وتمت دراستها تفصيلياً حسب القواعد والنظم العالمية كما راجعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . أما عملية تأمين المحطة النووية فهذه مسئولية الأجهزة المعنية في الدولة .

وتحدث الدكتور جهاد عوده عن الاشكالية بين استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وغير السلمية ، وما هى الضمانات المقترحة لمنع الاستخدام السلمى أن يتحول إلى استخدام غير سلمى وخاصة أن الاعتراض الدول بسبب التخوف من هذه المشكلة . فأجاب رئيس الهيئة مؤكداً مرة أخرى على أن البرنامج النووى المصرى لا يهتم سوى بالاستخدام السلمى للطاقة النووية ، أما الضمانات فعصر كما ذكر من قبل مصدقة على معاهدة عدم انتشار



مكتبة السياسة الدولية

فلسطين ١٩٤٧ التقسيم المجهض

التي لا تلتزم بتوجيهات المنظمة الصهيونية العالمية مثل « جامعة التقارب والتعاون اليهودي العربي » . وهكذا فانه في الوقت الذي كان فيه الرأي العام الغربي والعالمي على دراية وثيقة بالمصير المأسوي الذي لاقاه اليهود على أيدي النظام النازي في أوروبا ، فإن مقاطعة اللجنة العربية العليا قد عززت من عدم الفهم الغربي سياسيا وثقافيا لمشكلة عرب فلسطين وذلك على الرغم من بعض اللقاءات السرية مع ممثلي اليسار الفلسطيني ومع دول الجامعة العربية .

ويشير الكاتبان الى توافق موقفي كل من واشنطن وموسكو حول مشروع التقسيم الذي أقره أغلبية أعضاء لجنة الأمم المتحدة ، فعلى الرغم من المعارضة البريطانية فإن المشروع الأمريكي - السوفيتي ، والذي تم التصويت عليه في ٢٥ نوفمبر ١٩٤٧ في اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة لم ينقصه الا صوت واحد ليحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة ، وقد دفع ذلك البيت الأبيض الأمريكي الى الالتقاء بثقله في الميزان (رغبة في استقطاب اصوات الناخبين اليهود) من أجل الحصول على الاصوات اللازمة لصالح اقامة الدولة اليهودية ، وهو ما تحقق من خلال ممارسة الضغوط الاقتصادية على الدول التي امتنعت عن التصويت فضلا عن تقديم الهدايا لبعض رؤساء الوفود . وقد أسفرت هذه الحملة عن تغيير عشرين دول (من بين تسع عشر دولة مستهدفة) لموقفها لصالح التقسيم . ويلحق الكاتبان على خطة التقسيم فيشيران الى انها تضمنت مجموعة من العيوب مثل : التقسيم الجغرافي المعقد وقصر الفترة الانتقالية والمعارضة العربية الشديدة لها ، الا ان المسؤولية الرئيسية في اخفاقها ترجع الى الموقف البريطاني الذي اتسم بالمعارضة الشديدة لأي تدخل من جانب الأمم المتحدة في فلسطين حتى ١٤ مايو ١٩٤٨ . وقد أدى ذلك الى انكفاء الخصومة المشتعلة بين العرب واليهود داخل فلسطين حيث تمكنت القوى الصهيونية من القضاء نهائيا على خطة التقسيم الهشة . يعالج الفصل الثاني السياسة الفلسطينية لبريطانيا في فترة ما بين الحربين ويصفها بأنها كانت أسيرة لوعودها المتناقضة للحركة الصهيونية والعرب ، الا انها شهدت تغيرا تدريجيا خلال العشرين عاما تمثل في الابتعاد التدريجي عن الطرف الأول (وعد بلفور في ٢ نوفمبر ١٩١٧) والاقترب من الطرف الثاني في نهاية الثلاثينات (الكتاب الأبيض في ١٧ مايو ١٩٣٩) . وعلى الرغم من ذلك فإن الموقف البريطاني كما يوضح الكاتبان ، قد اتسم بنوع من الاستمرارية تمثلت في العمل على الدفاع والحفاظ على الهيمنة

- Palestine 47, un Partage Avorté.
- Alain Gresh, Dominique Vidal.
- Editions Complexe, Texte Inédit Novembre 1987.

نشر هذا الكتاب في ذكرى مرور أربعين عاما على اصدار الأمم المتحدة لقرار تقسيم فلسطين في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ ، وفي هذا الاطار يبرز الكاتبان في مقدمتهما ان الهدف من الدراسة ليس تقديم عرض تاريخي وزمني لقرار تقسيم فلسطين وتطورات الحرب التي شهدتها الارض المقدسة في اعقابه ، وانما هو محاولة لتوضيح - وفقا للمستندات والوثائق المتاحة - للأسس التي استند اليها تفكير وتحرك كل من الاطراف التي شاركت في المشكلة آنذاك : الحركة الصهيونية - العرب في فلسطين - الدول العربية - سلطة الانتداب البريطانية - الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتي والأمم المتحدة . يتناول الفصل الأول الظروف التي أدت بسلطة الانتداب البريطانية الى عرض المسألة الفلسطينية على الأمم المتحدة ، حيث اجتمعت الجمعية العامة في دورتها غير العادية الأولى (٢٨ ابريل ١٩٤٧) وشكلت لجنة من احد عشر عضوا لبحث ودراسة كافة الجوانب والمشاكل المتعلقة بالمسألة الفلسطينية وذلك على ارض فلسطين وفي كافة المناطق التي ترى اللجنة انها مفيدة في عملها وبالإضافة الى ذلك فقد كان لها مطلق الحرية لبحث ظروف اليهود الرافضين العودة الى بلادهم الاصلية والمقيمين في المعسكرات الأوروبية . ومع وصول اللجنة الى فلسطين فانهما سرعان ما لمست وجود حالة حرب كامنة ففى الوقت الذي تتشكل فيه جماعات عسكرية عربية فإن الجماعات الارهابية اليهودية (Irgoun Lehi) توجه ضرباتها الى القوات البريطانية . وعلى حين رفضت اللجنة العربية العليا التعاون مع اللجنة على اعتبار ان « الحقوق الطبيعية لعرب فلسطين واضحة ولا يمكن ان تكون موضوعا للبحث والتقصي » وان « المشكلة الفلسطينية تختلط في تفكير الأمم المتحدة مع مشكلة اللاجئين في العالم » ، فإن الوكالة اليهودية سعت بكافة الوسائل لاسماع أعضاء اللجنة صوتها وحرمت على المنظمات المؤيدة لفكرة اقامة دولة ثنائية القومية من الادلاء بأرائها أمام لجنة الأمم المتحدة . وهو الامر الذي لم تشذ عنه الا بعض الجماعات الصغيرة

يتناول الفصل الرابع تطور الموقف الصهيوني وانتقاله من فكرة الوطن القومي الى اقامة الدولة اليهودية ثم أخيرا الى اقرار فكرة تقسيم فلسطين فيشير الى ان الحرب العالمية الثانية قد سارعت بنضوج الحركة الصهيونية فحتى ذلك الحين تمسك الجانب الغالب بفكرة الوطن القومي اليهودي الذي ينمو في ظل سلطة الانتداب البريطاني . الا انه مع تحول موقف لندن وتطبيقها لسياسة الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ قد تم التخلي عن هذه الفكرة ليحل محلها برنامج بلتيمور (٦ مايو ١٩٤٢) والذي ينادى بقيام دولة يهودية (كومنولث يهودي في فلسطين) باعتباره حلا للمشكلة اليهودية في اطار النظام العالمي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية .

وفي مواجهة هذا التيار وجد تيار آخر يدافع عن فكرة تعاون عربي - يهودي - سواء في اطار اتحاد قيصرالى أو في دولة ذات قوميتين وحيث تصبح معركة الاستقلال الفلسطيني معركة مشتركة لليهود والعرب من أجل مستقبل مشترك . وقد مثل هذا التيار « عصبة التقارب والتعاون اليهودي العربي » التي أنشئت في مايو ١٩٣٩ والتي انضمت اليها جميع التيارات المناهضة بالتعايش بين القوميتين دون سيطرة من جانب احدهما على الأخرى . بالإضافة الى تعاطف الشيوعيين معها بالرغم من عدم انضمامهم اليها . كذلك فان الجناح اليساري لحزب الماباي (حزب بن جوريون) قد عارض برنامج بلتيمور جاذبا معه دوائر واسعة داخل الهستدروت وهو الأمر الذي شكل العقبة الرئيسية أمام الزعيم الاشتراكي بن جوريون في دعوته لصالح هذا البرنامج . وعلى الرغم من صعوبة تحديد النفوذ الحقيقي الذي تمتع به كل من انصار النظريتين - بعد مرور أربعين عاما - فان نتائج تصويت عام ١٩٤٤ في اليوشاف تشير الى حصول انصار برنامج بلتيمور على ٥٨ ٪ من الأصوات في انتخابات النقابات و ٦٦ ٪ في انتخابات الجمعية والتي أصدرت قرارا مؤيدا لبرنامج بلتيمور في أقصى صوره (مستبعدة أي تقسيم فلسطين) خلال مناقشاتها السياسية الافتتاحية . وقد تم اضافة الصفة الرسمية على هذا القرار في المؤتمر الصهيوني العالمي الذي عقد في لندن في أغسطس ١٩٤٥ . وفي مجال توضيح اسباب نجاح انصار قيام الدولة اليهودية يشير الكاتبان الى انه بالإضافة الى الاطار العام المتشبع بالانفعال والرعب اللذين صاحبا عمليات الابادة الجماعية لليهود في أوروبا والخوف على مصير الناجين من هذه المذابح والذي يشجع على ايجاد الحل السريع والواقعي الذي نادى به مؤيدو قيام الدولة ، فان ضعف مصداقية مشروع الدولة ذات القوميتين لعب دورا كبيرا في هذا النجاح نتيجة لعدم وجود أي طرف عربي داخل فلسطين أو في الدول المجاورة يؤكد استعدادها للتفاوض من أجل اتفاق يهودي عربي حول مستقبل الأراضي المقدسة . وعلى الرغم من ان جماعة « فلسطين الجديدة » بقيادة فوزي الحسيني قد مثلت استثناءا في هذا المجال فضلا عن وجود بعض بوادر تضامن بين العمال اليهود والعرب في فلسطين ، الا انه سرعان ما تم مواجهة هذه الظاهرة من جانب كافة القوى المؤثرة على المسرح الفلسطيني بشكل فوري ومتزامن ، ومع ذلك فان المعسكر اليهودي المؤيد لقيام الدولة اليهودية قد شهد في داخله انقسامًا بين ثلاثة تيارات وفقا للهدف والأساليب والتحالفات الأجنبية التي يجب اقامتها . فمن جانب نجد المعتدلين الذين لا يخفون استعدادهم لقبول قيام الدولة على جزء من فلسطين مفضلين اساليب العمل الدبلوماسي وواقفين في فعالية التحالف مع لندن ، ومن جانب آخر يطالب المتطرفون بامتداد الدولة اليهودية لتشمل الأراضي الفلسطينية على جانبي نهر الأردن متخذين من الكفاح المسلح أداة لتحقيق هدفهم ومتطلعين الى

والسيطرة ، البريطانية في الشرق الأوسط ، بما في ذلك الأراضي المقدسة وما تطلبه ذلك من ان تقدم بريطانيا على اجراء تعديلات في تحالفاتها بالمنطقة . فعندما أصدرت بريطانيا وعدا لليهود في عام ١٩١٧ كان لها - دوافعها الاستراتيجية حيث كانت على اقتناع بان قيام قوة أوروبية كبرى قريبة من قناة السويس يشكل تهديدا لخطوط الاتصال الحيوية للامبراطورية سواء كانت تلك القوة هي فرنسا أو أي دولة أخرى . ومن هنا فان المشروع الفلسطيني للحركة الصهيونية مثل نقطة التقاء بين قوة عظمى تبحث عن أداة استعمارية ، وحركة تدعى انها حركة تحرير (للشعب اليهودي) ولكنها تبحث عن حماية قوة عظمى لمشروعها . ومع تحول فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى لتصبح فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية شعرت بريطانيا بحاجتها الى تقوية تحالفاتها الاقليمية في المنطقة في مواجهة المحور الصاعد ويفسر ذلك التراجع المتتالي من جانبها أمام حركة المقاومة العربية في فلسطين حيث أصدرت الكتاب الأبيض الأول (يوليو ١٩٢٢) والثاني (اكتوبر ١٩٣٠) وأخيرا الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩ والذي ادار ظهره لوعده بلفور وللانتداب في وقت واحد حيث حل محل فكرة الوطن القومي اليهودي فكرة استقلال فلسطين بعد عشرة اعوام مع فرض قيود على الهجرة اليهودية وشراء الأراضي في فلسطين .

وفي معالجته لتطور الموقف البريطاني في العامين اللذين اعقبا الحرب العالمية الثانية يبرز الفصل الثالث الصعوبة التي واجهتها لندن في وضع سياسة متماسكة في فلسطين حيث تنازعها اعتباران متناقضان من جانب البقاء بما يعنيه ذلك من نفقات طائلة في ظروف اقتصادية متدهورة ، وخسائر بشرية ضخمة نتيجة للعمليات الارهابية الصهيونية التي تزايد معدلها وشكلت استنزافا مستمرا للقوات البريطانية فضلا عن ضغوط الرأي العام من أجل عودة الجنود . ومن جانب آخر الرحيل بما يعنيه ذلك من التخلي عن جزء من طموحاتها وهيبتها في الشرق الأوسط العربي وهو الأمر الذي يعتبره العديد من المسئولين حيويًا بالنسبة للمستقبل وفي اطار بحثها الطويل عن حل يوفق بين مصالح المتروبول والعرب واليهود اصبحت علاقتها مع الولايات المتحدة ، تلعب دورا حاسما ولقد كان لفشل هذه المحاولة للتعاون مع واشنطن السبب الذي قاد بريطانيا الى نقل المسألة الفلسطينية الى الأمم المتحدة في فبراير ١٩٤٧ . وفي مجال المحاولات البريطانية للتعاون مع واشنطن حول المشكلة الفلسطينية فانه تم تشكيل لجنة تحقيق مشتركة (نوفمبر ١٩٤٥) فضلا عن اعداد خطة مشتركة من جانب كل من اللورد هيربرت موريسون وهنري جرادي (مبعوث الرئيس ترومان) الا ان موقف الرئيس الأمريكي كان متناقضا حيث رفض مقترحات اللجنة المشتركة فيما عدا مطالبتها بالسماح لمائة ألف يهودي بالهجرة الى فلسطين . كما انه ابتعد عن خطة موريسون - جرادي باعتبارها تثير اعتراضات لدى الرأي العام الأمريكي . وقد قامت بريطانيا بالدعوة الى « مؤتمر لندن » لمناقشة هذه الخطة (سبتمبر ١٩٤٦) وهو المؤتمر الذي شاركت فيه الدول الغربية (دون مشاركة اللجنة العربية العليا والتي انضمت لاعمال المؤتمر في جلسة يناير ١٩٤٧) ولم تشارك فيه الوكالة اليهودية وقد ساعد تصريح الرئيس الأمريكي ترومان في ٢ أكتوبر ١٩٤٦ والذي جعل فيه من نفسه محاميا للمطالب الصهيونية بدخول مائة ألف يهودي الى فلسطين لفكرة تقسيم فلسطين ، ساعد كل ذلك على انهيار الجهود البريطانية نتيجة لتصلب موقف الوكالة اليهودية .

١٩٤١ ضد النظام الملكي وكانت هناك فجوة كبيرة تفصل بينه وبين الملك عبدالله منذ الثلاثينات نتيجة اتصالات الأخير مع القادة الصهاينة منذ توليه عرش شرق الأردن وتشجيعه وتعامله مع خصوم الحسيني في فلسطين . وبالإضافة الى الانقسامات داخل الحركة الوطنية الفلسطينية فإن الطموحات المتناقضة للزعماء العرب وعدم معرفتهم بميكانيكيات المجتمع الدولي فضلا عن ضعف وفساد النخب الحاكمة ، كلها عوامل لعبت دورا رئيسيا في الفشل العربي . وإذا كانت الحركة الصهيونية قد تمكنت من تجنب كافة العقبات التي اعترضت طريقها فإن عدم القدرة العربية قد ساهم بشكل كبير في نجاح المشروع الذي وضع أسسه تيودور هرتزل .

بعد تناول مواقف الاطراف المحلية ينتقل الفصل السادس الى لقاء الأضواء على اسباب الاتفاق الأمريكي - السوفيتي - على الرغم من اشتعال الحرب الباردة بينهما - حول المسألة الفلسطينية . وينتهي الكاتبان الى ان « محاربة التوسع الشيوعي » من جانب و« مكافحة الامبريالية » من جانب آخر ، وعلى الرغم من انهما دافعان متناقضان ، قادا كلا من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ الى اتخاذ نفس الموقف المؤيد لقرار التقسيم . وإذا كانت مساندة خطة التقسيم قد بدت على الجانب الأمريكي وكأنها محاولة من جانب الرئيس ترومان للخروج من التعارض بين قوتين تضغطان عليه في اتجاهين متناقضين (ضغوط الخارجية الأمريكية مدفوعة باعتبارات المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية الأمريكية في المنطقة ومدعومة في ذلك بالموقف البريطاني المناهض لقيام الدولة اليهودية والمعارض بعد ذلك للتقسيم ، ومن جانب آخر ضغوط الكونجرس الأمريكي الذي عكس موقف جماعات الضغط اليهودية ، فضلا عن رغبة الرئيس الأمريكي في الحصول على تأييد الأصوات اليهودية):

لإعادة ترشيحه للرئاسة) فإنه على الجانب السوفيتي لعبت الاعتبارات الجيوبولتكية والاستراتيجية دورا كبيرا في تحديد موقف الكرملين من المشكلة وبالتالي في تأييده للمشروع الصهيوني من اجل طرد البريطانيين من المنطقة . ويشير الكاتبان كذلك الى فرضية الاعتقاد السوفيتي في امكانية قيام دولة يهودية تقدمية او اشتراكية في المنطقة وهي الفرضية التي تدعمها تصريحات دبلوماسي سوفيتي ترجع الى عام ١٩٤٢ الى « الباهوين هورين » رئيس تحرير مجلة Palestine News Service والتي تسير في هذا الاتجاه . كذلك الفرضية التي تقدمها « هيلن كارير دانكوس » والتي يؤيدها الى حد ما المؤرخ اليهودي يعقوب روي والتي تذهب الى ان الأمر يتعلق بالنسبة للسوفيت بحسابات متعددة المراحل حيث بدت الدولة اليهودية في اعينهم وكأنها بمثابة الفرصة الأخيرة لزعة الاستقرار في الشرق الأوسط من الداخل ، فاذا كانت الأحزاب الشيوعية المحلية الضعيفة لم تتمكن من ذلك فإن الدولة اليهودية يمكنها ان تحققه في داخل العالم العربي ، ومن ثم أمل القادة السوفيت - بالرغم من عداوتهم للصهيونية - في ان تلعب اسرائيل هذا الدور ، وعلى كافة الأحوال فإن المساندة السوفيتية للحركة الصهيونية لم تقتصر على المجال الدبلوماسي وانما امتدت الى الميدان العسكري حيث دارت المفاوضات بين رئيس الادارة السياسية للوكالة اليهودية في اوربا والسلطات التشيكية منذ منتصف عام ١٩٤٧ - بمباركة سوفيتية - للحصول على السلاح تحسبا لاحتمالات المستقبل . يستعرض الكاتبان من خلال فصلين التفاعل بين كافة الأطراف بعد صدور قرار التقسيم وحتى انتهاء الحرب العربية الاسرائيلية بتوقيع اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ . ففي الفترة الاولى والتي دامت

الولايات المتحدة ، وأخيرا فإنه بين هذين التيارين المتناقضين وجد تيار غالب يلتف حول دافيد بن جوريون ليس له موقف واضح وانما مر بالعديد من التطورات لينتهي الى التشدد والدخول في مواجهات مع سلطة الانتداب البريطانية من خلال انضمام قوات الهاجاناة الى قوات الاجوان وليفى في عملياتها الارهابية ضد المنشآت البريطانية لينتهي أخيرا بالانحياز الى فكرة التقسيم والتي مثلت المرحلة الثالثة في تطور الموقف الصهيوني . ففي الوقت الذي لم تعد الحركة الصهيونية تنتظر شيئا من لندن ، تعلقت انظارها بالرئيس الأمريكي ترومان والذي لم يكن قادرا بدوره على فرض فكرة الدولة اليهودية على رئيس الوزراء البريطاني او حتى على وزارة خارجيته وهدد بالتخلي نهائيا عن المشكلة « الا اذا قدمت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية اقتراحات مقبولة » . وهو مادفع مستشاري الرئيس الأمريكي الموالين للصهيونية وعلى رأسهم David Niles لطرح فكرة التقسيم كمحاولة للاتفاق حول الموقف وهو الأمر الذي اقترته اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية في اجتماعها في باريس (٢ أغسطس ١٩٤٦) حيث اعلنت استعداد الحركة لمناقشة « اقتراح يهدف الى اقامة دولة يهودية قابلة للحياة في جزء من فلسطين » وقد خمل « خاينيم وايزمان » هذا القرار الى واشنطن ليعود الى باريس بموافقة الرئيس الأمريكي مما ادى الى خروج الاغلبية المؤيدة للتقسيم قوية ولم يبق امامها الا الحصول على موافقة المؤتمر اليهودي العالمي الذي عقد في بازل (ديسمبر ١٩٤٦) . ويركز الكاتبان في النهاية على الغموض الذي اكتنف قرار « مؤتمر بازل » حول اقتراح التقسيم وهو الذي يأتي في اطار استراتيجية على المدى الطويل ترفض أخذ زمام المبادرة في اقتراح التقسيم وتترك ذلك للآخرين دون توضيح الحدود التي تقترحها للدولة اليهودية .

يتناول الفصل الخامس بالدراسة الجانب العربي في الصراع موضحا انه مع نهاية الحرب العالمية الثانية وفي الفترة التي كان يتم فيها تحديد مستقبل فلسطين فإن المسرح الفلسطيني العربي بدا وكأنه واد خرب ، حيث ان عمليات القمع الوحشية التي اُخمدت انتفاضة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ قد حرمت الحركة الوطنية الفلسطينية من عناصرها الفعالة ومن درجة كبيرة من قدرتها على العمل ، وعلى الرغم من بروز شرائح جديدة فإن العائلات الكبرى التقليدية ظلت تسيطر على مقاليد الأمور ووضعت مصيرها ومصير البلاد في ايدي ملوك ورؤساء الدول العربية . وإذا كان قرار احياء اللجنة العربية العليا الذي اصدرته جامعة الدول العربية الوليدة يهدف الى توحيد الحركة الوطنية الفلسطينية . فإنه سرعان مابرز الانشقاق مرة اخرى في صفوف هذه الحركة حيث شهد مؤتمر رؤساء الدول العربية في انشاص (مايو ١٩٤٦) وجود وفدين لتمثيلها وبرزت منذ يونيو ١٩٤٦ « الجبهة العليا » التي ضمت خمسة احزاب فلسطين كقوة معارضة « للجنة العليا » الموالية للحسيني . وهو الأمر الذي دفع بالجامعة العربية في اجتماعها الطارئ في بلودان (٨ - ١٢ يونيو ١٩٤٦) الى حل كل من التنظيمين وتشكيل قيادة جديدة برئاسة الحاج امين الحسيني مستبعدة في تكوينها اليسار الفلسطيني . ويشير الكاتبان الى ان اختيار أمين الحسيني لم يكن اختيارا موقفا من جانب الجامعة نظرا لأن آثار زيارته لبرلين وتعاطفه مع هتلر ظلت عالقة بالاذهان وهو ما ادى الى تشويه صورته في الرأي العام الأوربي والأمريكي ومن جانب آخر فإن الخارجية البريطانية لم تنس الدور الذي لعبه في ثورة ٣٦ - ١٩٣٩ وأخيرا فإنه كان محل كراهية النظام العراقي لمشاركته في محاولة انقلاب عام

هذا الاطار دارت مهمة وسيط الأمم المتحدة في فلسطين والذي قدم مقترحات تضمنت ادخال تعديلات على خطة التقسيم كانت محل رفض كل من الطرفين وهو ما أدى الى فشل السياسة الأمريكية والتي رأت في الهدنة وسيلة لاعادة السلام استنادا الى خطة التقسيم مع ادخال تعديلات عليها لصالح العرب . وعلى كافة الأحوال فان جهود « الكونت برنادوت » أثارت قلق الحكومة الاسرائيلية حيث أعلن العديد من المسؤولين خلال اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلي في ٢٥ يوليو ٤٨ ان « السويد قد ذهب بعيدا في نشاطه » وسرعان ماتم اغتيال وسيط الأمم المتحدة في ١٧ سبتمبر ٤٨ في القسم اليهودي لفلسطين . ومع بداية الجولة الثالثة للحرب استئنفت اسرائيل انتصاراتها مستولية على النقب ومختقة قطاع غزة وبدأت القوات الاسرائيلية تتقدم في سيناء وهو الأمر الذي اثار حملة من الضغوط الدبلوماسية ولوحت الحكومة البريطانية بمعاهدة الدفاع المتبادل التي تربطها بالحكومة المصرية مما أدى الى الانسحاب الاسرائيلي . ومع اغتيال « الكونت برنادوت » دفنت معه مقترحاته واكتفت الجمعية العامة في قرارها الصادر في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ بنقطتين الأولى تتعلق باللاجئين والثانية بالقدس حيث اكدت وضعها الدول وخضوعها لاشراف الأمم المتحدة ، تاركة باقي الموضوعات الى لجنة المصالحة العربية الاسرائيلية وجهود وسيطها بالنيابة من اجل تسهيل مفاوضات الهدنة بين الأطراف .

ويعالج الفصل الأخير مشكلة اللاجئين حيث يشير الى ان قضية فلسطين كان يمكن ان تتوقف عند اتفاقيات الهدنة ، ويدخل الأمر الواقع تدريجيا ضمن الحقائق السياسية والجيوبوليتيكية في المنطقة . وإذا كانت الظروف قد أدت الى عكس هذا الاتجاه فان ذلك يرجع ليس الى الاضطرابات التي عرقها الشرق الأوسط والتي تنبأ بها البريطانيون وربما توقعها السوفيت (تعاقب الانقلابات في سوريا ، وصول الضباط الأحرار الى السلطة في مصر - الموجه القومية داخل العالم العربي ...) فقد كانت هناك اتفاقيات قد تم وضع أسسها مع الدولة اليهودية الشابة منذ نهاية الأربعينات واول الخمسينات . ويوضح الكاتبان ان السبب الحقيقي يكمن في استمرار مشكلة اللاجئين العرب . وعلى الرغم من ان المناقشة حول اسباب مأساة اللاجئين بعد مرور أربعين عاما قد تبدو عقيمة الا ان كلا من العسكريين المتصارعين يولى هذه المناقشة التاريخية أهمية كبرى لأسباب معنوية ولان كلا منهما يسعى الى ايجاد (من خلالهما) اسانيد تؤيد مقولاته . وفي هذا الاطار فانه في منتصف الثمانينات تطورت هذه المناقشة بشكل كبير بفضل جهود صحفيين وباحثين اسرائيليين عكفوا على دراسة الارشيف الصهيوني وارشيف الدولة الاسرائيلية وقادتها دون ان يتراجعوا امام اي اعتبارات ومن بين هؤلاء Benny Morris المراسل الدبلوماسي لصحيفة « جيروليم بوست » ، Tom Segev الذي يعمل في صحيفة « جاريتر » ، وعلى ضوء هذه الدراسات يوضح الكاتبان ضرورة التمييز بين مراحل الحرب العربية الصهيونية في هذا المجال فخلال الثلاثة عشر شهرا التي استمرت خلالها الهجرة الجماعية الفلسطينية ابتداء من قرار التقسيم وحتى نهاية عام ١٩٤٨ عرف الوضع العسكري للصهيونيين العديد من التطورات وفي هذا الاطار المتحرك وفي ظل الانقسامات داخل الادارة اليهودية تأثر المغترب اليهودي من « المسألة العربية » . وإذا لم يكن هناك جدلا حول الطبيعة الاختيارية للهجرة الفلسطينية في الفترة من ٢٩ نوفمبر حتى مارس ١٩٤٨ (حيث مثل النبلاء والاثرياء الجانب الأكبر من المهاجرين الذين فضلوا الانتظار في احدى العواصم العربية حتى تهدأ

من نوفمبر ١٩٤٧ وحتى مايو ١٩٤٨ شهدت الساحة الفلسطينية حربا داخلية سابقة على دخول الجيوش النظامية العربية الى فلسطين في ١٥ مايو ١٩٤٨ حيث اندلعت الاشتباكات الدموية بين المنظمات الصهيونية والقوى الوطنية الفلسطينية مدعومة بقوات مكونة من متطوعين عرب بقيادة القاوجي . ويركز الكاتبان على التراجع الذي سجلته واشنطن عن مشروع التقسيم وطرحها لفكرة وصاية دولية من جانب الأمم المتحدة على فلسطين حيث استغل خصوم التقسيم في الدوائر الأمريكية (الخارجية رجال البترول والصناعات القائمة عليه - المستشرقون وحتى رجال وكالة المخابرات الأمريكية الوليدة) الاشتباكات والاحداث الدموية التي شهدتها فلسطين من اجل طرح هذه الفكرة ، الا انه سرعان ما ظهرت صعوبة تبني الأمم المتحدة لفكرة الوصاية نتيجة لموقف الاتحاد السوفيتي المعارض وعدم تحمس حلفاء واشنطن فضلا عن الرفض القاطع من جانب الحكومة البريطانية - على الرغم من الاستياء الواضح للخارجية الأمريكية - لفكرة الوصاية الدولية والتي رأت فيها انتزاعا لسلطانها كدولة مندبة على فلسطين قبل الموعد المقرر وازدواج عبء جديد عليها من خلال تكليفها بمسؤولية المحافظة على الأمن في فلسطين . وازاء هذا الموقف عملت الخارجية الأمريكية على وقف اطلاق النار في فلسطين على أمل ان يؤدي ذلك الى منع قيام الدولة اليهودية ، الا ان الوكالة اليهودية ، عازمة على مواصلة مسيرتها ومدعمة بالسلاح التشيكي الذي بدأ يصل مع بداية شهر مارس ١٩٤٨ فضلا عن ادراكها للانقسامات العربية ، فضلت المضي قدما في تنفيذ خطتها لفرض امر واقع والقضاء نهائيا على خطة التقسيم من خلال السيطرة على مناطق تابعة للدولة الفلسطينية وفقا لخطة التقسيم . وعلى الرغم من انقسام الوزراء الاسرائيليين حول موضوع اعلان قيام الدولة فقد تمكن بن جوريون من انتزاع القرار بأغلبية محدودة دون اي تحديد لحدود الدولة الناشئة عاكسا بذلك نواياه في عدم الالتزام بحدود التقسيم . وفي تناولهما للحرب العربية - الاسرائيلية التي نشبت مع دخول الجيوش العربية الى فلسطين في ١٥ مايو يوضح الكاتبان اسباب الاخفاق العربي فبعد استعراضهما للأسباب المختلفة التي دفعت بالدول العربية للدخول الى فلسطين فانهما يشيران الى ان العرب قد دخلوا الحرب واعينهم على الغرب على النحو الذي اوضحه اللواء صفوت رئيس اركان الحرب السابق للجيش العراقي بقوله ان « القادة العرب قد اعتقدوا ان مجرد نشر قواتهم النظامية وبداية العمليات العسكرية او التلويح بها سيؤدي الى تدخل الدول الكبرى لاجبار الصهيونيين على قبول المطالب العربية » ، ومن جانب آخر فان التناقضات والتمزقات العربية قد انعكست على التنسيق بين القوات في ميدان المعركة ويشيران على سبيل المثال الى ان جيش الملك فاروق قد قام في بداية مايو ١٩٤٨ بالاستيلاء على شحنة ذخيرة ارسلتها لندن الى الفيلق العربي عبر قناة السويس مما أدى الى الانتقاص من القدرة الهجومية لجنود الملك عبدالله . وعلى الجانب الآخر فان الدولة اليهودية وعلى الرغم من معاناتها هي الأخرى من العديد من نقاط الضعف الا انه امكنها التغلب عليها سواء من خلال تنظيم القوات اليهودية في اطار جيش نظامي تابع لسلطة مركزية ابتداء من ٢١ مايو ١٩٤٨ او من خلال تدعيم القوة القتالية عن طريق شحنات الاسلحة التشيكية التي بدأت في التدفق عليها . وإذا كانت السلطات اليهودية قد اضطرت منذ ٢٤ مايو الى الاعلان عن قبولها للهدنة نظرا لتطور المعارك في غير صالحها الا انها قد تمكنت مع استئناف العمليات العسكرية مع تحقيق انتصارات على كافة الجبهات . وفي

على فلسطين واصدار الحكومة الاسرائيلية للقانون الخاص بالملكيات المهجورة بهدف الاستيلاء على ممتلكات الفلسطينيين الغائبين . واخيرا يوضح الكاتبان ان مسئولية اسرائيل في ظهور وعدم حل مأساة اللاجئين لاتعفى القادة العرب في نفس الوقت من المسئولية في هذا الخصوص وان كانت العواصم العربية قد استندت في موقفها من مسألة توطين اللاجئين الى عدم مطالبة الفلسطينيين باستيعابهم في البلاد العربية المستقبلية .
واليوم وبعد مرور اربعين عاما تبرز حقيقة متناقضة حيث يردد يهود وفلسطينيون نفس العبارة التى تعبر عن امل يجمعهم ويفرقهم في نفس الوقت « العام المقبل في القدس » .

عماد عواد

المؤلفات العربية السياسية

بمشروع الاصلاح الزراعى يستهدف تحقيق الاهداف التالية :
ا - القضاء على نفوذ الأحزاب القديمة وبخاصة في الريف .
ب - مقاومة الشيوعية .
ج - دعم شعبية النظام الجديد .

وقد توقع الأمريكان ان يؤدي تحقيق هذه الاهداف الثلاثة إلى تعزيز مركز النظام الجديد بحيث يتسنى له ان يتوصل إلى معاهدة مع الغرب وعقده صلحا مع اسرائيل . وكان من نتيجة تدخلهم النشط في مصر ان تفوق نفوذ بلادهم على النفوذ البريطانى بالصورة التى خلعت على الولايات المتحدة زعامة المبادرات الغربية في مصر بوجه خاص وفى الشرق الأوسط بوجه عام . ومما عزز النفوذ الأمريكى في مصر تطبيقها برنامج النقطة الرابعة لدعم الاقتصاد المصرى ووعدها بالاشتراك في تنفيذ مشروع السد العالى .
وحين احتدم الصراع بين جمال عبدالناصر ومحمد نجيب في عام ١٩٥٤ أبدت الدوائر الأمريكية تعاطفها مع قيام نظام دكتاتورى في مصر ولم ترحب بعودة الأحزاب والحياة البرلمانية . ولكن هل كان للدوائر الأمريكية دور في تنحية نجيب وانفراد عبدالناصر بالحكم ؟ على أى حال فما ان تخلص من نجيب حتى توخى الاعتدال وأبدى استعدادا للموافقة على إشراك تركيا في الدفاع عن الشرق الأوسط في حالة جلاء الانجليز عن قاعدة قناة السويس . وقد تدت الولايات المتحدة في المفاوضات التى جرت بهذا الضدد وأبدت استعدادا في حالة فشلها لاستبدال بغداد بالقاهرة ومساندة تطلع نوري السعيد إلى زعامة العالم العربى .
وإزاء ذلك تخلى عبدالناصر عن تشده وقبل عودة القوات البريطانية الى قاعدة قناة السويس في حالة تعرض الدول العربية الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك أو تركيا للعدوان الخارجى . وكان توقيع معاهدة الجلاء في أواخر عام ١٩٥٤ انتصارا للسياسة الأمريكية التى ربطت مصر بصورة غير مباشرة بحلف الأطلسي مما استتبع تحسن العلاقات المصرية - الغربية واحتمال توقيع الصلح بين مصر وإسرائيل .

ويشير الدكتور محمد عبدالوهاب إلى أن اتصالات سرية وغير رسمية جرت بين الجانبين المصرى والاسرائيلى وأن النظام الجديد في مصر قد أبدى استعدادا للمصالحة . وقد أوضح مسئولية إسرائيل عن إفشال مبادرات الصلح خاصة وأن بن جوريون كان يفضل فرض الصلح على العرب بالقوة . وهكذا سعت إسرائيل إلى

الأمور) ، فان العمليات الارهابية اليهودية لعبت دورا كبيرا في موجة الهجرة الجماعية في ربيع عام ١٩٤٨ وبصفة خاصة مذبحة « دير ياسين » (٩ - ١٠ ابريل ١٩٤٨) ويذكر الكاتبان ان الدعاية التى احاطت بهذه المذبحة من جانب القيادات اليهودية ومن خلال الصحافة واجهزة الراديو لعبت دورا كبيرا في بث الذعر في صفوف العرب الفلسطينيين ومثلت انعكاسا لخطط تم تنفيذه بشكل منتظم وعلى الرغم من ان الرد الاسرائيلى على مقترحات وسيط الأمم المتحدة حول عودة اللاجئين لم يتضمن رفضا صريحا لذلك الا ان اجتماع مجلس الوزراء الاسرائيلى الذى انعقد في ١٦ يونيو ١٩٤٨ قد اوضح بما لا يدع مجالا للشك تصميم القادة الاسرائيليين على عدم السماح بعودة اللاجئين وهو الأمر الذى شجع عليه تدفق المهاجرين اليهود

□ □ د . محمد عبدالوهاب سيد
أحمد - العلاقات المصرية -
الأمريكية فيما بين عامي ١٩٥٢
و ١٩٥٦ رسالة دكتوراه - جامعة
لندن - ابريل ١٩٨٧ □ □

تقدم المؤلف برسالته التى تحمل العنوان السابق إلى جامعة لندن في ابريل ١٩٨٧ للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية ، وأجيزت الرسالة التى تناول القسم الأول منها علاقات الولايات المتحدة بمصر منذ أواخر الحرب العالمية الثانية وحتى استقرار نظام ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في الحكم . ويكشف هذا الكتاب تفاصيل علاقات « الضباط الأحرار » بالولايات المتحدة قبل وبعد استيلائهم على السلطة معتمدا فيما توصل إليه على الوثائق الأمريكية غير المنشورة وعلى ما أدلى له به كثير من المسئولين الأمريكان وبعض « الضباط الأحرار » ، وبذلك أضاف المؤلف اللثام عن موضوع كان ماثرا للجدل بل والاتهام ووضع في إطاره التاريخي الصحيح .

فلقد تتبع المؤلف علاقات الولايات المتحدة « بالضباط الأحرار » قبل نجاح الانقلاب الذى قضى على النظام القديم في مصر ، بل انه يؤكد أن الأمريكان قد أعطوا هؤلاء الضباط الضوء الأخضر لتنفيذ ما خططوا له ثم ساندوا الانقلاب لمواجهة احتمال التدخل البريطانى ولم يهتموا باستنجاد الملك فاروق بهم مما دفعه إلى أن يطلب مساندة القوات البريطانية المعسكرة في منطقة قناة السويس ، ولو أن الحكومة البريطانية لم تحيد القيام بأى إجراء لانقاذ الحكم القائم في مصر قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

وما أن استولى « الضباط الأحرار » على الحكم حتى حثتهم الولايات المتحدة على إصدار قانون الاصلاح الزراعى الذى تبنته وأبدت منذ البداية إهتماما بطريقة تنفيذه وسعت إلى استفلال المساعدات الاقتصادية والتقنية التى أزمعت تقديمها للعهد الجديد لى تباشر الضغط في سبيل إخراج برنامج الاصلاح الزراعى الى حيز التنفيذ ومن ثم تعيينها أحد موظفى سفارتها في القاهرة مستشارا تنفيذيا لهذا البرنامج . وكان اهتمام الولايات المتحدة

□ □ هدى مجدى السيد - اثر الحماية على هيكل التجارة الخارجية ، دراسة تطبيقية على مصر من ١٩٦٠ الى ١٩٨٤ - رسالة دكتوراه فى الاقتصاد مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية فبراير ١٩٨٨ □ □ □

رغم مضي أكثر من عشرين عاما على بدء جهود التنمية الاقتصادية فى مصر ، فى إطار التخطيط الاقتصادى الشامل ، فإن النتائج المحققة تبعد كثيرا عما كان مخططا ومأمولا : فقد اوضحت الاحصاءات الرسمية عن السنوات الاولى من الثمانينات ضعف نمو القطاعات الانتاجية السلعية زراعية وصناعية - بالمقارنة بالقطاعات الخدمية والتوزيع مما ادى الى تفاقم العجز فى الميزان التجارى المصرى .

ولاشك ان هناك عوامل متعددة ، اقتصادية وسياسية واجتماعية ، ساهمت بصورة او باخرى فى تحقيق هذه النتائج . ويثور التساؤل عن مدى مسئولية سياسات الحماية ، التى اتبعتها السلطات المصرية منذ عام ١٩٦٠ ، عن ضعف اداء الصادرات المصرية وتضخم حجم الواردات ، فضلا عن اختلال هيكل التجارة الخارجية .

فاذا كان كل من النمو السكانى فى مصر من ناحية ، وظروف السوق العالمى من ناحية اخرى ، يمارسان اثارا سلبية على نمو الصادرات ، ويشكلان قيودا على الحد من الواردات ، فالى اى مدى ساهمت سياسات الحماية فى الحد من تلك الآثار السلبية ؟ ام ان هذه السياسات على العكس من ذلك ادت هى ايضا الى اعاقه نمو الصادرات وتشجيع الواردات ، لعل ذلك هو الهدف الاساسى لهذه الدراسة والتى يستند التحليل فيها الى مفهوم معدل الحماية الفعلية الصافية ، والذى يقيس ما تتيحه سياسات الحماية من زيادة او نقص فى القيم المضافة للنشاط الانتاجى ، عما يمكن ان يحققه فى غياب تلك الحماية ، فضلا عن انه يأخذ فى الاعتبار اثر المغالاة فى قيمة العملة الوطنية - والتى تتحقق فى ظل الرقابة على الصرف - فى الحد من درجة الحماية الممنوحة للأنشطة المحلية .

وتضمنت الرسالة ثلاثة أبواب :

الباب الاول : يتناول التحليل النظرى لاثار الحماية على تخصيص الموارد ، وتم فيه عرض مفهوم الحماية والذى يقصد منه كافة اساليب تدخل الدولة فى جهاز الاثمان ، ثم تم عرض مفهوم معدل الحماية الفعلية ، والافتراضات النظرية التى يستند اليها ، واسلوب قياسه ، واستخداماته ، والتحفظات الواردة عليه ، كما تم فى هذا الباب ايضا عرض العلاقة بين سعر الصرف والحماية ، ومفهوم الحماية الفعلية الصافية ، واساليب تقدير سعر صرف محاسبى يستخدم لقياس هذا المعدل .

اما الباب الثانى : فقد تناول سياسات الحماية والتنمية الاقتصادية فى مصر ، حيث استعرض الفصل الاول منه سياسات الحماية التى اتبعتها مصر فيما بين ١٩٦٠ و ١٩٨٤ ، وتتضمن سياسات التجارة والصرف ، والتسعير الادارى للمنتجات الزراعية والصناعية والضرائب غير المباشرة والدعم .

وقد اتضح ان هذه السياسات وضعت لتحقيق اهداف متعددة ، مما ادى الى تعقد جهاز الاثمان ، فضلا عن تعارض وتشابك سياسات الحماية المختلفة .

الضغط على مصر وتخريب علاقاتها بالغرب مما دفع عبدالناصر إلى شراء الاسلحة من الاتحاد السوفيتى مما اذن بدخول الحرب الباردة الى الشرق الأوسط . ولكى لا يتدفع عبدالناصر فى علاقاته مع السوفيت بالصورة التى توقعه فى برائتهم بصورة أكيدة سعت الولايات المتحدة ودول غربية أخرى إلى مساعدته فى بناء السد العالى ولو أنها سحبت وعدها بصورة مهيبة نتيجة لرفض ناصر الشروط الأمريكية وكان رده على ذلك هو تأميمه لقناة السويس مما اذن بالعدوان البريطانى - الفرنسى - الاسرائيلى على مصر .

ورغم أن الدكتور محمد عبدالوهاب لا يضيف جديدا الى سبل المعلومات التى نشرت عن العدوان الثلاثى فانه يشير إلى أن عبدالناصر يادر فى بداية العدوان الثلاثى إلى طلب المساعدة العسكرية الأمريكية . ولما كانت الولايات المتحدة لا تقبل انهيار حلف شمال الاطلسي الذى اشتركت دولتان من أهم أعضائه فى العدوان فقد وعدت مصر بأن تقدم لها المساعدة فى نطاق الأمم المتحدة فى حين أكد عبدالناصر للدوائر الأمريكية أنه سيعمل على مقاومة الشيوعية وأنه لن يعترض المصالح الأمريكية فى المنطقة وفى نفس الوقت فانه أبدى استعداداه لاعادة النظر فى سياسته إزاء إسرائيل . بل إن الدكتور محمد عبدالوهاب يذهب إلى أن عبدالناصر قد أبدى استعداداه لوضع مصر تحت الحماية الأمريكية ، وذلك سعيا منه إلى كسب مساندة الولايات المتحدة فى مواجهة العدوان الثلاثى .

تلك هى أهم النقاط الجديدة التى أضافها الدكتور محمد عبدالوهاب إلى بحثه الذى خلص فى نهايته إلى أن مواقف الولايات المتحدة المتعارضة جعلتها لا تدرك حقيقة الأوضاع فى الشرط الأوسط وأن العلاقات المصرية - الأمريكية خلال فترة البحث شهدت بدايات الصراع بين مصر والولايات المتحدة - وكان قد اتضح وجود هذه الأخيرة فى الشرق الأوسط بعد أن طرحت سياسة العزلة التى سارت عليها فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . وهكذا سعى عبدالناصر إلى زعزعة نفوذ الغرب فى المنطقة اعتقادا منه بأن الأمن الجماعى العربى كفيل بالوفاء بمتطلبات المنطقة الدفاعية بالصورة التى تعزز السيطرة المصرية على العرب .

ويؤكد المؤلف أن الأمريكان لم يبينوا أن مساعدة عبدالناصر على تحقيق أهدافه الإقليمية كفيلة بتحقيق مخططاتهم هم على المدى البعيد ، ومن ثم فإن مخططى السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط بددوا فرصة فريدة لخدمة الاستقرار فى المنطقة وتجنبيها كثيرا من المآزق التى تعرضت لها المنطقة كما تعرضت لها المصالح الأمريكية . إلا أن مثل هذا التصور غير واقعى إلى حد ما : فكيف يساعد الأمريكان عبدالناصر على فرض الوحدة العربية وهو فى نفس الوقت صديق للسوفيت ؟ وهل كان قيام وحدة عربية فى مصلحة الغرب ؟ أمامنا تحدى بريطانيا لمحمد على فى القرن التاسع عشر ورغم محاولته كسب صداقتها - وقد عبر لورد بالميرستون عن سياسة بلده بهذا الصدد بقوله أنها لا تقبل قيام دولة قوية على طريق الهند ... فهل كانت الولايات المتحدة على استعداد لقبول سيطرة دولة عربية واحدة على قناة السويس والخليج العربى ومناجم النفط فى الشرق الأوسط ؟ على أن أهمية البحث الذى نعرض له تعود إلى اطلاع المؤلف على عدة مصادر أصلية لم يتطرق إليها أحد من قبل ، فقد استعان بالوثائق الأمريكية : دبلوماسية وعسكرية بالإضافة إلى سجلات المخابرات المركزية ومذكرات وأوراق هاى رومان ودوايت أيزنهاور وجون فوستردلاس وغيرهم ، وأجرى محادثات شخصية مع أطراف انجليزية ومصرية وأمريكية .

والرسالة فى طريقها للطبع ككتاب فى المملكة المتحدة باللغتين العربية والانجليزية .

د . أحمد عبدالرحيم مصطفى

أكدت الدراسة ان تحديد سعر الصرف الوطنى عند مستوى مبالغ فيه ، لعب دورا سلبيا على هيكل الحوافز النسبية المتاحة لمختلف الأنشطة وبصفة خاصة الأنشطة المنتجة للسلع ، والتي كانت تخضع لسعر الصرف المعلن لدى البنك المركزى ، والبالغ ٧٠ قرشا للدولار في عام ١٩٨٢ .

وانتهت الدراسة إلى أن :-

ان سياسات الحماية في مصر قد وضعت بغرض تحقيق اهداف متعددة ومتعارضة ، فصحيح ان هذه السياسات قد ساهمت في الحد من ارتفاع نفقات المعيشة ، كما ساعدت على خلق أنشطة إنتاجية جديدة ، الا انها في المقابل ادت الى تبيد للموارد تجل في ضياع امكانية زيادة القيمة المضافة الى المستويات التي كانت ستتحقق في غياب قيود الحماية ، فضلا عما تحملته الدولة في اعباء مالية ضخمة لدعم مستلزمات الانتاج ، بل ان التبيد بلغ اقصىه في حالة وجود أنشطة إنتاجية لها قيمة مضافة مالية بالاسعار العالمية ، مثل الحديد والصلب والالكترونيات ، حيث وجهت الدولة مواردها نحو أنشطة ما كان لها ان تقوم في غياب هيكل الاسعار السائد ، لأن قيمة انتاجها في ظل حرية التجارة تعجز عن تغطية قيمة مستلزمات انتاجها .

ولا شك ان النهوض بمستوى اداء القطاعات الانتاجية السلعية يتوقف على عدد من الاعتبارات التنظيمية والمالية والادارية ، كما انه لا يخفى ايضا ان الغاء التمييز ضد كثير من الأنشطة ، بل ومنحها الحوافز لتشجيعها ولتطوير مستوى منتجاتها ، أمر لا مفر منه ، في سبيل الارتفاع لمستوى نمو هذه القطاعات ، على نحو يسهم بفعالية في معالجة العجز المتزايد في المعاملات التجارية الخارجية للبلاد . واذا كان تصحيح هيكل الاسعار المحلية على نحو يعكس الندرة النسبية ، من شأنه تعديل تخصيص الموارد وفقا للميزة النسبية ، بما يتيح رفع المستوى الاجمالى للقيمة المضافة المتولدة من الأنشطة الانتاجية ، الا انه يؤدي ايضا الى بعض الآثار السلبية ، فمن جهة لابد ان يترتب على الغاء التمييز ضد الأنشطة الانتاجية ارتفاع الاسعار المحلية لمنتجاتها ، ومن جهة اخرى ، فانه يؤدي لتصحيح هيكل الاسعار المحلية مما يضر ببعض الأنشطة المنتجة لسلع لا تتمتع فيها البلاد بميزة نسبية .

ولذلك فانه يقع على عاتق السلطات محاولة تجنب الآثار السلبية المترتبة على تصحيح الاسعار المحلية ، والمتمثلة بالدرجة الاولى في ارتفاع نفقات المعيشة ، وفي اى انخفاض محتمل في انتاج بعض السلع الاستراتيجية للبلاد ، ويستلزم هذا الامر اساليب مباشرة لرفع مستوى المعيشة ، دون التأثير على هيكل الحوافز المتاحة للأنشطة الانتاجية ، ويوجب ايضا بذل جهود مكثفة لرفع مستوى انتاجية بعض السلع الاستراتيجية والتي لا تتمتع مصر في الوقت الحالى بميزة نسبية في انتاجها .

ورغم ان النتائج المستخلصة من الدراسة تؤكد ان سياسات الحماية قد اضررت الأنشطة الانتاجية السلعية ، خاصة بعد السبعينات ، على نحو انعكس على التجارة الخارجية للبلاد ، الا انه لابد من الإشارة الى بعض التحفظات التي اوردتها الباحثة ، والتي تجلت بوضوح اثناء الدراسة :

انه لا يمكن القاء مسؤولية ضعف النمو واختلال هيكل الانتاج والتجارة على سياسات الحماية وحدها ، فهناك عوامل متعددة مالية وتنظيمية وادارية ، فضلا عن اعتبارات تتعلق بالسكان والانماط السلوكية وبالسوق العالمى ، ساهمت كلها في تحقيق هذه النتائج ، وليست سياسات الحماية الا واحدة من العوامل التي لعبت دورا حاسما في تعضيد تلك الاتجاهات .

ان النتائج المستخلصة تتوقف على مدى صحة التقديرات ، وهذه تستند بدورها الى عديد من الافتراضات والاحكام التقديرية للباحثة ، فمفهوم معدل الحماية الفعلية ذاته يستند الى مجموعة من الافتراضات ، يؤدي غياب بعضها الى تحيز في القياس ، كما ان

ثم استعرض فصل ثان التطورات الهيكلية في الاقتصاد المصرى واتجاهات التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة ، ولقد اتضح منها ان الاقتصاد المصرى قد تعرض لتغيرات هيكلية ، تبعد كثيرا عما كانت تستهدفه خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة ، من تعديل البنيان الاقتصادى ودفع عجلة النمو في مختلف القطاعات الانتاجية ، ولقد كان لذلك انعكاسات واضحة على التجارة الخارجية للبلاد ، حيث انكششت القدرة التصديرية لكل من قطاعى الزراعة والصناعة ، في الوقت الذى تزايد فيه الاعتماد على الخارج لتوفير الاحتياجات من مختلف السلع الغذائية او الانتاجية .

ومن اجل التعرف على مدى ما ساهمت به سياسات الحماية من تأثير على المركز التنافسى لمختلف السلع المتداولة في التجارة الخارجية ، قامت الباحثة في الباب الثالث بقياس اثر الحماية على القيمة المضافة المتولدة من بعض الأنشطة الانتاجية ، وذلك بتقدير معدلات الحماية الفعلية لاحد عشر محصولا زراعيا ولثمانية وعشرين نشاطا صناعيا ، وذلك على فترات مختلفة هي منتصف الستينات ومنتصف السبعينات والستينات الاولى من الثمانينات ، لتبين تطور هيكل الحماية ولحاولة القاء الضوء على علاقته بالسياسات التي اتبعت واتجاهات النمو في تلك الفترات .

ويمكن ان نستعرض اهم نتائج الدراسة على النحو التالى : ان هيكل الاسعار المحلية للمحاصيل الزراعية ومستلزمات انتاجها قد اسفر عن التمييز ضد القطاع الزراعى ككل طوال فترة الدراسة ، وان تزايد هذا التمييز بالنسبة للمحاصيل التصديرية عنه بالنسبة للمحاصيل البديلة للواردات .

ولقد تمثل اسلوب التمييز اساسا في تسعير المحاصيل الزراعية عند مستويات تقل عن الاسعار العالمية المناظرة ، وقد ادى ذلك الى تحميل القطاع الزراعى بعبء ضريبى لم يعوضه توفير الحكومة لمستلزمات الانتاج الزراعى باسعار مدعمة .

واوضح التحليل بذلك ان سياسات الحماية ادت الى تغيير نمط تخصيص الموارد في قطاع الزراعة على نحو لا يتفق واعتبارات الميزة النسبية فضلا عن انه اضر بمستويات النمو المحققة ، اذ عانت المحاصيل الرئيسية من ضعف الحوافز وانخفضت معدلات العائد عما كان يمكن ان يتحقق في غياب تدخل الدولة في الاسعار فانتسعت المساحات المنتجة لمحاصيل لا تخضع اسعارها لتدخل الدولة نسبيا ، وانكششت المساحات المخصصة للمحاصيل التقليدية الرئيسية غير الحلقية .

كما ساهم التمييز ضد قطاع الزراعة ككل ، في اضعاف المركز التنافسى لهذا القطاع في مواجهة القطاعات الانتاجية الاخرى ، الامر الذى ادى الى ضعف معدلات النمو المحققة في هذا القطاع . اوضحت الدراسة ان قطاع الصناعة كان يتمتع بحماية موجبة في الستينات ومنتصف السبعينات ، الا انها تحولت الى حماية سالبة بعد ذلك ، ورغم ذلك فقد ظل قطاع الصناعة يتمتع بمعاملة تفضيلية بالمقارنة بالقطاع الزراعى الامر الذى يعكس استراتيجية الدولة في التنمية الاقتصادية .

وبينما كان اسلوب الحماية ، في الستينات ، يتمثل اساسا في فرض قيود مشددة على الاستيراد ، فقد تبدل الوضع في السبعينات وحتى الوقت الحاضر ، حيث اصبح اسلوب الحماية السائد هو توفير مستلزمات الانتاج باسعار مدعمة على نحو - يعوض او لا يعوض - اثر تسعير المنتجات عند مستويات تقل عن المستوى الذى تحدده قوى السوق الحر .

وبينما ادت الحماية المرتفعة للصناعة في الستينات الى تدعيمها ، الا ان تراجع الحماية ثم التمييز ضد هذا القطاع ، بعد ذلك ، كان له بالغ الاثر في اضعاف معدل نموه خاصة فيما بين ١٩٧٤ ، ١٩٨٤ ، فقد عانى كثير من الوحدات الانتاجية من تدهور مراكزها المالية فضلا عن ضعف الحوافز للتطوير وتحسين جودة المنتجات ، على نحو يدعم قدرتها التنافسية .

أما في الجزء الثاني فإن الكاتب يتناول دوافع الهزيمة وأسبابها فيعرض لمخرجات هذه الهزيمة والآثار الايجابية والسلبية التي ترتبت عنها . وفي هذا الجزء يؤكد الكاتب أن وقوع معظم الاحداث العربية الهامة جاء نتيجة لفعل تطورات خارجية أو كرد فعل عربي لاحداث دولية طارئة (ص ١٢٧) نتيجة لغياب التفكير المؤسس وفي هذا الجزء بالذات يتم التركيز على دور المؤسسة ودور الفكر في أسباب الفشل .

في هذا الكتاب يحاول الكاتب التركيز على مجموعة من الافكار المحورية من الفلسفة إلى النظرية إلى التجارب التنموية وقياداتها في العالم العربي ولعل أهم هذه الأفكار مايلي :

في الجزء الاول حاول الكاتب أظهار أسباب الفشل العربي في المواجهة العربية - الاسرائيلية من خلال التركيز على عمليات التنمية الداخلية وبالأذات العمل السياسي الداخلي ثم على المشروع القومي العربي نحو الوحدة ، ثم يعود فيركز على الحريات العامة الممنوحة للمواطن العربي وذلك بالتركيز على دور الفكر والمؤسسة فيما حدث في عملية الفشل . وبهذا تعرض للتجربة الناصرية وعلى الرغم من ايمانه بنقاء التجربة الا أن القصور من وجهة نظره يعود إلى عدم فهم معطيات ومتطلبات القيادة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الامة العربية وأهم هذه المعطيات من وجهة نظره ، هي حرية الشعب .

أيضا تعرض في هذا الامر أيضا لتجربة المقاومة الفلسطينية في اطار الوضع السياسي العام للشعب العربي فأكد بأن هذه المقاومة أيضا قصرت في فهمها لدورها بالنسبة للجماهير العربية وما مدى قدرة الجماهير على دعم أي تحرك سياسي على المستوى العربي . - في الجزء الثاني تناول الكاتب بعض القضايا الهامة بالنسبة للواقع العربي والتي نتجت عن المساهمة في افشال التجربة العربية ، من ذلك التركيز على دور المال في الحياة العربية وهو المال الذي جاء نتيجة «صدفة تاريخية» نجم عن ذلك كما يقول المؤلف وجود نخب حاكمة عبارة عن تآليف مجاميع من الناس وليس طبقات بالمعنى المفهوم (عسكر ، تجار ، رجال بنوك واموال .. الخ) وأظهر أن كل هؤلاء الناس عبارة عن «طبقة طفيلية» تعيش على استغلال الشعب وتقوم بتكريس واقع التخلف ولا تساهم اطلاقا في تجاوزه ولا في قيام عمل تنموي - أما سياسيا : فقد نجم وضع التخلف عن اندام وجود الحريات العامة ، واعطى المؤلف امثلة لذلك منها انفراد الحكومة بالسلطة من كل جوانبها وانتشار الفردية بشكل عام كظاهرة حضارية ، ثم جاء البعد الخارجى (وهو المواجهة العربية - الاسرائيلية) فكان فرصة خارجية تاريخية لتكريس التخلف والتجزئة . أما حضاريا ، فكما يقول المؤلف فإن أهم أسباب التخلف الحضارى هو الفردية ، بمعنى انعدام القدرة على العمل الجماعى المنظم وبشكل عام عدم وجود ما اسماء المؤلف بنظام قيمى «قادر على تفجير طاقات الفرد وتجميع الطاقات الفردية في انتاج مجتمعى مثمر .

وفي التحليل الأخير فإن الكتاب كما يقول المؤلف هو دعوة إلى قيام ذاكرة جماعية خلاقة لأن الوضع الحالى - كما يقول - يحاول أن يلقي تاريخ هذه الامة ، فليس هناك سجل تاريخى وحضارى لهذه الامة خلال الاربعين عاما الماضية وهذا الكتاب محاولة للتذكير لضرورة خلق هذه الذاكرة الجماعية لأن من لاماضى له لمستقبل له . على أن أهم فصل بالكتاب هو ما اسماء المؤلف سياسة الثراء وفقير السياسة والذي يعالج فيه قضايا تمس صلب حياة المجتمع العربى من الناحيتين السياسية والاقتصادية وهذا الامر لم يحدث أن عولج بمثل هذا العمق من قبل في الكتابات السياسية العربية . في هذا الباب اطلق الكاتب على المرحلة منذ بدء قيام الثورات العربية (١٩٥٢) وحتى ١٩٧٠ - أى حدد القصدين - ما اسماء بشعار «من لا يحمل السلاح لا يحق له أن يتكلم» وهى فترة إتصفت بسيطرة

المشاكل الاحصائية التي واجهتها فرضت في كثير من الحالات اتخاذ احكام تقديرية بالنسبة لتسيعير بعض السلع والخدمات بالاسعار المحاسبية ، ولقد أوضحت الدراسة أن معدلات الحماية الفعلية لغالبية الانشطة تعتبر شديدة الحساسية لتغيرات الاسعار العالمية ، ومعنى ذلك ان صحة النتائج تتوقف على مدى دقة التقديرات وسلامتها ودرجة قربها من الواقع ، ولقد حرصت الباحثة على تفصيل وتفسير كافة الاساليب التي استخدمت والتي تمثل الافتراضات التي تستند اليها التقديرات .

ان معدلات الحماية الفعلية قد تم تقديرها في فترات محددة ، ولذا فهي تعكس وضع الحماية في تلك الفترات ، وهنا تجدر الاشارة الى انه منذ عام ١٩٨٤ وحتى الوقت الحاضر ، طرات تعديلات كثيرة على مختلف سياسات الدولة ، كان من شأنها التأثير في هيكل الاسعار النسبية وبالتالي في هيكل الحماية .

يستند تحليل معدلات الحماية الفعلية الى الفكر الحدى ، والذي يعتقد بان تخصيص الموارد يجب ان يتم وفقا للميزة النسبية كما تعكسها قوى السوق الحر ، ولا شك ان الاسعار العالمية التي اتخذت اساسا لقياس هذه المعدلات لا تعبر عن اسعار السوق الحر في ظل سيطرة الاحتكارات العالمية على السوق العالمى .

وقد انتهت الدراسة الى ان سياسات الحماية في مصر قد وضعت بغرض تحقيق اهداف متعددة ومتعارضة ، فصحيح ان هذه السياسات قد ساهمت في الحد من ارتفاع نفقات المعيشة ، كما ساعدت على خلق أنشطة انتاجية جديدة ، الا انها في المقابل ادت الى تبديد للموارد تجلى في ضياع امكانية زيادة القيمة المضافة الى المستويات التي كانت ستتحقق في غياب قيود الحماية ، فضلا عما تحمته الدولة من اعباء مالية ضخمة لدعم مستلزمات الانتاج ، بل ان التبديد بلغ اقصاه في حالة وجود أنشطة انتاجية لها قيمة مضافة سالبة بالاسعار العالمية ، مثل الحديد والصلب والالكترونيات ، حيث وجهت الدولة مواردها نحو أنشطة ما كان لها ان تقوم في غياب هيكل الاسعار السائد ، لأن قيمة انتاجها في ظل حرية التجارة تعجز عن تغطية قيمة مستلزمات انتاجها .

عصام الدين فرج

□ □ د . محمد عبد العزيز ربيع : الوجه الآخر للهزيمة العربية ، (لندن : رياض الريس للكتب والفشر) ١٩٨٧ □ □

د . محمد ربيع واحد من شهود الصراع العربى - الاسرائيلى وذاكرته الحادة ، وهو بالتالى أحد رموز النهوض الثقافى الفلسطينى والعربى في مواجهة الانحسار العربى . أما الكتاب فهو ينتمى إلى ادب «الاعتراف» في الكتابات السياسية إذ هو عملية نقد للذات العربية عموما والفلسطينية خصوصا من ناحية ، ومن ناحية ثانية هو تحليل مطول وعام لعملية انحسار المشروع القومى العربى في التنمية (تزييف الوعى وغياب الديمقراطية) ، وفي الصراع (استمرار احتلال اجزاء من الارض العربية) وفي الوحدة (تكريس التجزئة والقطرية) .

يتكون الكتاب من جزئين : الاول عن البعد السياسى للهزيمة ابتداء من حرب عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧ وصولا إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتي يعتبرها الكاتب «اول حرب تثبت امكانية هزيمة اسرائيل عسكريا ... وبالتالي انتهت احتكار اسرائيل لقرار الحرب في الشرق الاوسط .. واظهرت مدى اعتماد اقتصاديات الغرب على امدادات البترول العربية» (ص ٥٩) ، وصولا إلى الوضع الفلسطينى المتميز في لبنان في عقدي السبعينات والثمانينات .

□ □ محمود توفيق ضياء الرئيس ، بناء المؤسسات في إدارة التنمية ، « واقع وتنظيم البنوك الإقليمية في ج . م . ع ودورها في التنمية المحلية مع التطبيق على محافظة الدقهلية » ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٧ □ □

إذا كانت مشكلة بناء المؤسسات تمثل أهمية بالغة في كل قطاعات الدول النامية فإنها تزداد خطورة في بعض هذه القطاعات ، ومن أهمها القطاع المصرفي ، ذلك أن التمويل عنصر أساسي في أحداث التنمية المحلية .

ومن هنا تكتسب مؤسسات الوساطة المالية أهميتها الخاصة فبقدر قدرة الدولة على توفير الموارد المالية اللازمة وكفاءة استثمارها ، تتحقق خطط التنمية المحلية المستهدفة وتكتسب البنوك الإقليمية أهميتها الخاصة بإعتبارها إحدى مؤسسات التنمية المحلية التي تؤدي في النهاية إلى تطوير المجتمع المحلي بصورة شاملة حيث يقع على عاتقها تمويل مشاريع التنمية المحلية .

وفي هذا الإطار تدور مشكلة البحث المقدم من الباحث/محمود توفيق ضياء الرئيس لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية . وفي إطار الاقتراب المؤسسي الجديد كأطار أساسي للتحليل مع الاستعانة بباقي مناهج البحث الأخرى ولا سيما المنهج البنائي الوظيفي الذي يحلل لنا المكونات العضوية لأي مؤسسة ويعزز لنا وظائفها المختلفة التي تؤديها . قام الباحث بدراسة البنوك الإقليمية في ج . م . ع بصفة عامة وفي إطار من دراسة الحالة لمحافظة الدقهلية من خلال هدف البحث الأساسي والذي يتمثل في دراسة المشاكل الإدارية والتمويلية لبنوك الأقاليم خاصة بنك الدقهلية للتنمية .

وقد قسمت هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة أبواب يتضمن كل منها أربعة فصول وخاتمة وتوصيات . فاشتملت المقدمة على تعريف بالأبعاد المؤسسية والتنظيمية لمشكلة البحث وتطور الفكر المؤسسي واقتصاديات بناء المؤسسات المالية وواقع وتنظيم البنوك الإقليمية في جمهورية مصر العربية .

أما الباب الأول فتحت عنوان « المؤسسات : النظريات والنماذج » تناول الباحث في فصله الأول عملية بناء المؤسسات في إدارة التنمية متضمنة دراسة لصلة المؤسسية بالتنمية السياسية والدور المتميز للمؤسسات المعاصرة في إدارة التنمية ، ودور التنمية السياسية في دعم المجتمعية السياسية والأسس النظرية التي يقوم عليها مدخل بناء المؤسسات والنظريات والمؤشرات المختلفة في بناء المؤسسات وقياس درجة المؤسسية . كما قام الباحث بتحليل «مقارن لنماذج بناء المؤسسات في الفكرين الغربي والاشتراكي حيث عرض لحالة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كنموذجين للبنائية الغربية . وحالة الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي كنموذجين للبنائية الاشتراكية . والتجربة الهندية ، وخصوصية التجربة المصرية حيث تميزت بتنوع التوجهات البنائية منذ الاحتلال وفي ظل ثورة يوليو ، ثم تجربة الانفتاح الاقتصادي في السبعينات والذي تحول إلى انفتاح انتاجي في الثمانيات من أجل تحقيق هدف التنمية الطية . للتوجهات المؤسسية في الدول النامية . وفي الفصل الثاني من الباب

رجال الجيش والعسكر عموما على السلطة والقاء الحريات العامة وتكريس كافة السلطات في يد هذه الطبقة غير القادرة (لاخبرة لها بالحكم ولا لديها بعد سياسي يشمل مناحي التقدم في هذا العصر) . أما الفترة التالية (أي منذ عام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٠ وما بعده) فهي تحمل شعار «من لا يملك المال لا يحق له أن يتكلم» وتملك المال هنا لايعنى امكانية التهيؤ النفسى لمعنى دور الثروة في المجتمعات المتقدمة بمعنى عدم تجاوز الحاجز النفسى بين الغنى والفقر رغم توافر المال . فهؤلاء الاثرياء هم فقراء على مستوى مجتمعى تنموى ولكنهم اغنياء على مستوى تراكم الاموال .

تعليق :

تدور فكرة الكتاب المحورية حول جانبين متكاملين : دراسة ظاهرة انحسار المشروع القومى العربى ثم انعكاسات ذلك على السياسات العربية وارتباطها بالواقع العربى الراهن . الكتاب بهذا المعنى يدرس الماضى وعين على الحاضر وأخرى على المستقبل تسوده نظرة تشاؤمية قاسية واحكام متشددة يصعب على القارئ العادى إدراك مراميها لأن الكتاب موجه في الاصل إلى النخبة المثقفة وكل من له صلة بعملية صنع واتخاذ القرار في العالم العربى ، وربما خط التفاوض الوحيد الموجود فيه انه يترك الباب مواربا لدخول حركة التفسير العربية نحو الوحدة والتحرر من الاستعمار الصهيونى والتنمية . على أن الكتاب لم يعالج الحركة الثورية العربية المعاصرة والدائرة في مناطق عديدة على قدم وساق سواء في شكل هبات عفوية داخلية أو في شكل ثورات منظمة ضد المحتل الأجنبى ، أو تلك الحركات المنظمة الثورية التى تدفع الجماهير دائما للمطالبة بنصيبها من المال أو العمل . ان مد البصر عبر افق هذه الحركات سوف يدعونا إلى حث الكاتب على كتابة «الوجه الاول» للحركة العربية وكيف أدت مداخلته إلى مخرجات «الوجه الآخر»

وعلى الرغم من أن الواقع العربى يتفق مع مجمل النتائج التى توصل اليها الكاتب في كتابه إلا أن تلك النتائج لازالت تفتقد التحليل على المستوى الميكروكوزمى للتجارب التنموية المختلفة في العالم العربى وذلك لاستكمال الترابط بين التحليل الماكروكوزمى الذى قام به الكاتب بين القيم العظمى في الحركة السياسية العربية وبهذين التحليلين يمكن الوصول إلى تكاملية الهدف . ولاشك ان هذه مهمة باحثين آخرين حتى تكون الصورة أكثر شمولية وأكثر اعتمادا على التجارب التنموية في اطارها التاريخى العام خلال الاربعين عاما الماضية . وفي هذه النقطة بالذات من الواضح أن الكاتب قد ألزم بالاطار الفكرى الذى حدده في المقدمة وهو التركيز ليس على الحدث التاريخى بل على دور الفكر العربى والمؤسسة العربية فيما وصل اليه الحال اليوم على الساحة العربية من تفكك واحتلال وتجزئة وتغلب ، ان المتابعة الدقيقة لهذا الكتاب تترك الانطباع بأنه - أى الكاتب - موزع واف لعدد من الكتب التى لو قدر لباحث الاهتمام بها لقضى فيها بقية عمره وأكثر ، ولكن هذا قدر المثقف العربى ان يحمل هموم وطنه ومواطنيه واحلامهم على كتفيه . وهذا يقودنا مرة أخرى الى انعدام التخطيط والتنسيق في العمل الثقافى العربى المشترك - وهو ما يؤيد وجهة نظر الكاتب مرة أخرى - في ضرورة وجود اطار «مؤسسى» ثقافى يقود الأمة إلى سبر غور الماضى وتحليل الحاضر من أجل المستقبل .

اننى ادعو طلاب العلوم السياسية خصوصا والعلوم الاجتماعية عموما وكذا المشتغلين بالعمل السياسى العربى وكل مهتم بشئون هذه الأمة إلى الاطلاع على هذا الكتاب لما فيه من رؤية ترابطية شاملة في تتابع الاحداث وتفسير المواقف في الحركة السياسية العربية المعاصرة .

د . حسن بكر

أو لربطها بأهداف اجتماعية واستثمارية . كذلك تشكل المعوقات المصرفية والاجرائية محددات تعوق من انطلاق هذه البنوك في الاستثمار كما أن التغيير السريع والجاد في السياسات والقرارات والقوانين له إنكساراته النفسية والمادية غير المحايية للاستثمار . وعلى ذلك يوصى الباحث بأن يكون للبنوك الاقليمية دور أكثر اجتماعية بحيث تقوم باستثمار أموالها لصالح المجتمع المحلي كله في الداخل . فمعظم الاستثمارات لهذه البنوك في مشاريع غير صناعية أو طويلة الأجل تتجاوز رأسمالها ، كما أن ودائعها تتسرب بأكثر من نصف الاجمالي الى المؤسسين في شكل أرباح فيجب أن تعيد هذه البنوك النظر في هذا الموقف وتفهم الهدف الحقيقي من قيامها . وترجع أهمية الدراسة إلى كونها تتعرض لتقديم واقع المشكلات والمعوقات والظروف البيئية التي تواجه مؤسسات التمويل الاقليمي التي تختص بتمويل التنمية المحلية بدون الانتظار لفترة طويلة لتقييم تجربة البنك الاقليمي في جمهورية مصر العربية حتى لا تتراكم المشكلات والأخطاء التي تواجهه بغرض الاسراع في تصحيح المسارات وقبل أن تنهار التجربة بتراكم المشاكل على مر السنين وقبل أن تواجه نفس مصير بنوك الادخار المحلية في جمهورية مصر العربية أو بنوك القرى . كما أن الدراسة تسد نقصا في المكتبة العربية ، وبصفة خاصة في حقل الدراسات الادارية المعاصرة .

نيهاد محارم

□□ عمر عز الرجال يوسف ، دور وزارة الخارجية المصرية في صنع القرار السياسي المصري الخارجي في الفترة من ٥٢ - ١٩٨٢ ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة □□

تنبع أهمية هذه الدراسة فيما يبدو لنا من عدة اعتبارات هي :
قلة الدراسات التي تناولت وزارة الخارجية وافتقارها الى التحليل ،
وبالرغم من قلتها فهي إما دراسات تاريخية أو جزئية ، ارتباط
البحث في دور وزارة الخارجية بوضع مصر الدولي وعلاقتها الدولية ،
وكذلك ارتباطه بهيكل صنع واتخاذ القرار السياسي المصري
الخارجي ، الذي ينبع من طبيعة النظام السياسي المصري ، ان فترة
الدراسة (من ٥٢ - ١٩٨٢) هي تلك الفترة التي شهدت فيها
جمهورية مصر العربية تطورات وأحداثا سياسية مهمة ، سواء على
المستوى الداخلي في تطور نظامها السياسي أو على المستوى الخارجي
في علاقاتها الخارجية .

وتنقسم هذه الدراسة الى فصل تمهيدى وثلاثة أبواب رئيسية .
ففي الفصل التمهيدي ، ناقش الباحث عملية صنع القرار السياسي
الخارجي بصفة عامة ومن الناحية النظرية . وينقسم هذا الفصل
التمهيدي إلى مبحثين ، تناول في الأول منهما - المبادئ العامة لصنع
القرار السياسي الخارجي بدءا من تعريف القرارات وأنواعها
وخصائصها والقيود الواقعة عليها ، وتناول في المبحث الثاني
المؤسسات السياسية التي يمكن لها أن تشارك بشكل أو آخر في
عملية صنع القرار السياسي الخارجي .

الأول وتحت عنوان « مؤسسات التنمية المحلية في ج . م . ع التنظيم
واعادة البناء » يقوم الباحث بتعريف بالنظام المحلي وتطوره ويعرض
للتنمية المحلية والمشاركة الشعبية وتمويل التنمية المحلية والاستعانة
بأمثلة لبعض الدول الاشتراكية والغربية كالمملكة المتحدة واليابان
والصين وكوريا والولايات المتحدة وتوضيح مصادر التمويل المحلي
بها . ثم يعرض لأوجه التمويل المحلي في جمهورية مصر العربية ، ثم
يتناول التخطيط للتنمية المحلية واعادة البناء ومظاهر ذلك التخطيط ،
وفي الفصل الثالث يقوم بالتعريف بالبنوك الاقليمية في جمهورية مصر
العربية وخلفية تاريخية لنشأتها الأولى والمميزات الخاصة لبنوك
التنمية والملاصق الاقتصادية لسياساتها وتنظيمها الاداري وكذلك
يعرض لبنوك الادخار المحلية في التجربتين الاشتراكية والرأسمالية ،
ولبنوك الادخار العربية مع عرض لتجربة ميت غمر وأسباب فشل
التجربة .

ويفرد الباب الثاني من الدراسة للتطبيق على حالة محافظة
الدقهلية موضعا بيئة ادارة التنمية في المحافظة ومشاكلها
الاقتصادية وصلتها بمعامل الادخار ، وفي الفصل الأول يشرح في
اطار دراسة نظرية التنظيم الاداري للبنك الاقليمي في ضوء
مؤشرات قياس المؤسسة عند هنتجتون حيث أن تحقيق هذه
المؤشرات كاف لحماية أى مؤسسة من خطر الانهيار .

أما الفصل الثاني فهو دراسة تطبيقية لواقع التنظيم الحالي لبنك
الدقهلية الوطني والفصل الثالث يتناول مسألة عمليات القيادة
والاتصال والتكيف داخل البنوك الاقليمية وأساليب الاتصال . ثم
يعرض في الفصل الرابع لمشكلة الرقابة والاستقلال في أعمال البنوك
الاقليمية في المحافظة وخاصة بنك الدقهلية وعمليات اتخاذ القرار
للقابة الداخلية والخارجية . ودور السلطة المركزية والبنك الرئيسي
في أعمال الرقابة والمتابعة .

ويتناول الباحث في الباب الثالث والذي يحمل عنوان « موارد
واستخدامات بنك الدقهلية الوطني للتنمية وأثرها على دوره في تمويل
التنمية المحلية » دراسة موارد البنك الاقليمي في الدقهلية ومصادر
التمويل في الفصل الأول ، أما الفصل الثاني فيقوم الباحث بشرح
الاستخدامات في البنك الاقليمي وأثرها على دوره في تمويل التنمية
المحلية في محافظة الدقهلية والتوظيف ومجالاته المتعددة في الاقراض
والاستثمار وتوفير المستلزمات العينية للتنمية المحلية بمفهومها
الشامل . وعن دور بنك الدقهلية في منح القروض الاستثمارية
والزراعية وممارسة الأنشطة المختلفة في سبيل توفير مستلزمات
الانتاج وتسويق المحاصيل وتطوير القرية ، كالأمن الغذائي والميكنة
الزراعية والصناعية ، والسلف وتطهير المصارف ، وإقامة البساتين
والتصنيع واستصلاح الأراضي والسياحة ، والصعوبات التي
تواجهها البنوك الاقليمية في توظيف مواردها . وفي الفصل الثالث ،
يعرض من خلال اطار نظري وتحليل لدور بنك الدقهلية في توظيف
موارده في الاستثمار المباشر أو المشاركة والاستخدامات الاستثمارية
للبنوك الاقليمية في المجالات المختلفة ، وتقييم عام إتضح منه للباحث
سوء توزيع استخدامات الاستثمارات في المحافظة من خلال التحليل
المالي لنشاط البنوك الاقليمية في الفترة من ٨٣/٧/٣٠ حتى
٨٥/٦/٣٠ .

ويينهي الباحث الدراسة بمجموعة من التوصيات لمستقبل التنظيم
الاداري للبنوك الاقليمية في التجربة المصرية ودورها في التنمية
المحلية . وسبل تطوير النظام المؤسسي الحالي للبنوك الاقليمية حيث
يرى الباحث أن تجربة البنوك الاقليمية ، وبنك التنمية الوطني في
الدقهلية أحدهما قد حققت نجاحا بفضل الجهد الاهل وبفضل
رعاية الدولة وتأييدها وقد أصبح هناك طلب كبير على الخدمة
المصرفية المحلية كما أصبح هناك طلب كبير على الخدمة المصرفية
طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية . إلا أن هذه البنوك تواجه مشكلات
عديدة حيث أنه من الواضح أنه لم يخطط لها مسبقا للاستفادة منها

منطقة جغرافية محط اهتمام صانع القرار الرئيسى يتضاعف دور وزارة الخارجية فيها ، والعكس صحيح . ففي الفترة من ٥٢ - ١٩٧٠ ، تزايد دور صانع القرار الرئيسى ممثلاً في القيادة السياسية ، خاصة في المنطقة العربية ، وكانت هناك مؤسسات أخرى كالمخابرات والرئاسة تلعب دوراً أكبر في مناطق أخرى من دور وزارة الخارجية مثل أفريقيا . أما في الفترة من ٧٠ - ١٩٨٢ ، فلم تكن هناك منطقة جغرافية معينة محط اهتمام صانع القرار الرئيسى ، وضعف بشكل عام دور وزارة الخارجية المصرية تجاه جميع المناطق .

(٤) هناك علاقة بين طبيعة العلاقة بين صانع القرار الرئيسى (رئيس الدولة ، ووزير الخارجية) ودور وزارة الخارجية في صنع القرار ففي فترة حكم عبدالناصر ، كانت هناك علاقة بين جمال عبدالناصر ووزراء الخارجية تقوم على أساس الثقة والتفاهم ، الأمر الذى زاد من الدور الاستشارى لوزير الخارجية في عملية صنع القرار ، وكان هذا الأمر ينطبق على الدكتور محمود فوزى ، والسيد محمود رياض . أما في فترة حكم السادات ، فلم تكن العلاقة بينه وبين وزراء الخارجية تقوم على أساس الثقة والتفاهم ، وكان الخلاف السياسى بين الرئيس السادات ووزراء الخارجية سبباً رئيسياً لعدم استمرار العمل معه ، وهذا ينطبق على محمود رياض ، وممراد غالب ، والدكتور محمد حسن الزيات ، واسماعيل فهمى ، ومحمد ابراهيم كامل . وبعد ذلك ، تولى وزارة الخارجية الدكتور مصطفى خليل ، وكمال حسن على ، ولم يكن هناك خلاف سياسى بينهما وبين الرئيس السادات ، الأمر الذى جعله يستمر في توجيهاته السياسية الخارجية الجديدة دون معارضة ، باستثناء امتعاض خبراء وزارة الخارجية من نتائج تلك التوجهات .

(٥) هناك علاقة بين القدرات والموارد المتاحة ودور وزارة الخارجية ، فقد وضع من الدراسة أن بالرغم من الموارد البشرية الكبيرة ، فإن الموارد المالية وكفاءة الأداء كانت من الضعف بحيث أضعفت من دور الوزارة .

(٦) هناك علاقة بين دور وزارة الخارجية وشخصية وزير الخارجية . ويقصد الباحث بالشخصية هنا الشخصية السياسية ، ونجد أنه في فترة حكم عبدالناصر كانت هناك ثوابت في السياسة الخارجية المصرية أخذت طابع الشرعية ، ولم يكن هناك خلاف حولها . أما في فترة حكم السادات ، فقد كانت هناك توجهات سياسية خارجية جديدة تمثلت في الصلح مع اسرائيل ، وتدعيم الأواصر مع الغرب خاصة الولايات المتحدة ، وقد حدث بسبب تلك التوجهات وحولها كثير من الجدل والخلاف ، الأمر الذى أدى الى معارضة وزيرى الخارجية اسماعيل فهمى ، ومحمد ابراهيم كامل ، الى درجة تقديم استقالتيهما على اثر معارضتهما لهذه التوجهات . وفي النهاية ، فإنه لا يقلل من أهمية تلك الدراسة ونتائجها وجود بعض الملاحظات الشكلية والموضوعية سواء بالنسبة لكثرة الأخطاء المطبعية أو طول حجم الرسالة المبالغ فيه ، وتركيز الباحث على التطورات التاريخية التى مرت بها وزارة الخارجية المصرية على حساب عمق التحليل ، وكان من الممكن أن يضيف المزيد للبحث العلمى والمكتبة العربية اذا كان قد أضفى على رسالته بعداً مقارناً بحيث يتجاوز مقارنة الوزن النسبى لوزارة الخارجية بالوزن الذى لمؤسسات أخرى إلى مقارنة دور وزارة الخارجية المصرية بدور وزارتي خارجية إحداهما من الدول المتقدمة والأخرى من الدول النامية على سبيل المثال . ولايسعنى في النهاية الا أن أؤكد على حاجة المكتبة السياسية والدارسين على السواء إلى مثل هذه الدراسات الجادة والجديدة والجيدة .

راغب محمد السعيد عجاج

وفي الباب الأول ، تناول الباحث نشأة وتطور هيكل وقدرات وزارة الخارجية المصرية . ويتكون هذا الباب من فصلين : الأول ، يتناول نشأة وتطور وزارة الخارجية المصرية منذ عام ١٨٧٨ إلى ١٩٥٢ . أما الفصل الثانى ، فيتناول تطور هيكل وزارة الخارجية المصرية من ١٩٥٢ - ١٩٨٢ وأسباب ودواعى ذلك التطور ، وكذلك قدرات وزارة الخارجية من حيث النوعية وعدد العاملين في الوزارة والبعثات والوفود في الخارج .

أما الباب الثانى ، فيتناول مؤسسات صنع القرار السياسى المصرى الخارجى في الفترة من ٥٢ - ١٩٨٢ وينقسم هذا الباب إلى فصلين . الأول ، يتناول مؤسسات صنع القرار في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٠ والثانى ، يتناول تلك المؤسسات في الفترة من ٧٠ - ١٩٨٢

أما الباب الثالث ، فقد قسمه الباحث إلى فصلين : تناول في الأول متهما بالدراسة القرارات السياسية المصرية الخارجية الرئيسية التى حدثت في الفترة من ٥٢ - ١٩٧٠ ، وهى : قرار تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦ ، وقرار الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ ، وقرار قبول مبادرة بوجرز عام ١٩٧٠ . أما في الفصل الثانى ، فقد تناول القرارات الاتية التى حدثت في الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٢ وهى : قرار زيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧ ، وقرار قبول التفاوض حول التسوية السياسية في كامب ديفيد عام ١٩٧٨

وفي واقع الأمر ، فإن هذه الدراسة قامت على أساس أن وزارة الخارجية هى تلك المؤسسة المنوط بها إدارة العلاقات الخارجية لدولة معينة ، ويمكن لها أن تلعب دوراً ما في عملية صنع القرار السياسى الخارجى من خلال الاتى :-

١ - تخطيط ورسم السياسة الخارجية والاشتراك في عملية اتخاذ القرار السياسى الخارجى .

٢ - الدور الاستشارى لوزارة الخارجية ، خاصة وزير الخارجية الذى يعتبر المستشار الرئيسى لصانع القرار الرئيسى في عملية صنع القرار السياسى الخارجى .

٣ - جمع وتحليل وتقديم المعلومات .

٤ - تنفيذ قرارات السياسة الخارجية .

هذا بصفة عامة عن دور وزارة الخارجية في أية دولة ، ولكن هناك عدة عوامل يتوقف عليها هذا الدور وفعاليتة ، ومنها :- طبيعة النظام السياسى ، وطبيعة القرار السياسى ، والمنطقة الجغرافية الموجه اليها القرار السياسى الخارجى ، وطبيعة العلاقة بين صانع القرار الرئيسى ووزير الخارجية ، وشخصية وزير الخارجية ، والقدرات والموارد المتاحة لوزارة الخارجية .

ومن ثم ، تأتى الأهمية الحقيقية - في تقديري - للنتائج التى توصل اليها الباحث في رسالته ، ولعل من أهمها مايلي :-

(١) إن هناك علاقة بين طبيعة القرارات السياسية الخارجية ودور الوزارة ، فنجد أن دور وزارة الخارجية يتضاعف الى حد بعيد في القرارات ذات الصفة العسكرية أو الاستراتيجية ، بينما يتزايد في تلك القرارات ذات الصفة السياسية أو الدبلوماسية ، وكذلك القرارات الروتينية .

(٢) إن هناك علاقة بين طبيعة النظام السياسى المصرى ودور وزارة الخارجية المصرية في عملية صنع القرار السياسى الخارجى ، حيث نجد أن الفرد - صانع القرار الرئيسى - في الفترة موضوع الدراسة - كان يلعب الدور الرئيسى في عملية صنع القرار السياسى الخارجى ، خاصة مع عدم وجود مؤسسات سياسية مستقرة وقادرة ، وهذا انعكس بالتالى على دور وزارة الخارجية في تلك العملية ، باعتبار أنها إحدى مؤسسات السلطة التنفيذية في ذلك النظام .

(٣) هناك علاقة بين طبيعة المنطقة الجغرافية الموجه إليها القرار السياسى الخارجى وبين دور وزارة الخارجية ، فإذا كانت هناك

□ □ خالد محمد القاسمي - آفاق التنمية والتكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية - الناشر - دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع دمشق ١٩٨٨ □

تلقي هذه الدراسة الضوء على وحدة شبه الجزيرة العربية ومما تتميز به من مزايا جغرافية واقتصادية وبشرية وكيف أنها متكاملة .

- هذا ويشير المؤلف في مقدمة كتابه الى ان شعوب تلك المنطقة استطاعت بوحدة مصالحها المشتركة وبإسلامها الذي أثار طريق الهداية الى البشرية جمعاء ، وقد تصدت للاستعمار وطردته حفاظا على هذه الوحدة . هذا بالإضافة الى ان هذه المنطقة بموقعها الاستراتيجي قد قامت بدور الوسيط بين الشرق والغرب لما لتلك الدول من الخصائص الاقتصادية المشتركة .

• هذا وقد قسم المؤلف كتابه الى فصول أربعة ، تناول في فصله الأول الظروف الاقتصادية وأثرها على إنسان الخليج العربي وكيف أثرت البيئة البحرية والصحراوية بعرفها على حياته الاجتماعية من غوص وسفر وتجارة وكيف كان لظهور النفط دور فعال في تغيير نمط المجتمعات الخليجية ، وقلت روح التكامل الاجتماعي بين المواطنين وانغمسوا في حياة الترف التي تمخض عنها عائد البترول الوفير ، ثم تناول الكاتب الهدف من إنشاء مجلس التعاون الخليجي وهو توثيق العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والامنية بين دول المنطقة حماية لها من التدخل الاجنبي وانعكاس ذلك تجاه اطماع كل من الامريكيين والسوفييت في أن تكون لهم قواعد عسكرية في منطقة الخليج ورغبتها في التعاون مع شعوب المنطقة .

- وقد أشار الكاتب الى أهمية التكامل الاقتصادي الخليجي وكيف أنه يعتبر دعامة أساسية من أجل الاستقلال السياسي والتحرر الاجتماعي ، ولم يغفل ماحققة النفط من تكامل قانوني ومالي وقنى بين دول الخليج بصفته المادة الوحيدة التي يصدرونها .

- ويذكر المؤلف أن الهدف الرئيسى للعمل الاقتصادي العربي المشترك هو الارتقاء بمستوى صنع القرار الصناعى والاستقلال الأمثل للمواد المتوفرة للوطن العربى ، حيث تم الاتفاق على أن تقوم كل دولة من دول مجلس الخليج بتبنى الأوليات التى تناسب قدراتها وإحتياجاتها ، مما يؤدى الى تضامن مجموعة الاقطار ويكسبها مركزا دوليا يعزز قدراتها الدفاعية الجماعية ضد المخاطر الخارجية ما من شأنه تثبيط احتمالات العدوان عليها ، مما يبعث الثقة في النفوس ويساعد على إقامة المشروعات الكبيرة وانتشار التكنولوجيا الحديثة مما يدعم إستراتيجية التنمية الصناعية التى تهدف الى إعادة البنيان الاقتصادى .

- ويشير الكاتب الى التحديات الداخلية والخارجية التى تواجهها المنطقة مثل التحدى السياسى والعسكرى ، فقد أكد المجلس دوره الفعال في محاولة الوساطة لوقف الحرب العراقية الايرانية مما يساهم فى الأمن والطمانينة فى المنطقة .

والفصل الثانى يشيد الكاتب بدولة الامارات كنموذج فريد ومتميز بكل المقاييس وعلى مدى ١٥ عاما بما حققته من انتجازات اقتصادية واجتماعية مدركة أهمية منطقة الخليج وكيف أنها تحتاز ادق مرحلة في تاريخها الحديث سواء على صعيدها المحلى كم منطقة نامية تواجه وضعها حضاريا رهنا يحتاج الى جهود كبيرة ومستمرة لتطويره ورفع شأنه ، أو على الصعيد الخارجى بما فيه من تحديات

باتت تتربص بالمنطقة وتحاول الانقضاض على ثرواتها وفرض السيطرة على مواقفها السياسية . أما في الفصل الثالث فقد تناول الكاتب التعاون الاقتصادى بين دول الخليج وشطرى اليمن مشيرا الى ثورة الشعب اليمنى عام ١٩٦٢ باعتبارها منعطفًا تاريخيا في الشطر الشمالى من اليمن ويعرض لسياسة اليمن الخارجية والتي تنطلق من إيمان الشعب بالانفتاح على العالم الخارجى مرتكزة على انها عضو بالمؤتمر الاسلامى وتعمل على ترسيخ الاسلام ومبادئه السمحاء ، والتزامها بميثاق جامعة الدول العربية وتعمل على تقوية التضامن العربى ، وعلى أنها عضو بمنظمة الأمم المتحدة وتنهج مبدأ عدم الانحياز .

- ثم يشير الكاتب الى التجربة الاقتصادية اليمنية وكيف نهجت الأسلوب العلمى في تطبيقها ويعرض الى سد مأرب والدور الكبير الذى لعبته حضارة سبأ في نشأة فكرة السدود وتطوير أنظمة الري في الوديان الجافة وكيف أنه يمثل إحدى المنارات الحضارية في العالم .

ثم يشير المؤلف الى التعاون الكويتى اليمنى والعلاقات الثنائية بين البلدين مؤكدا وحدة المنطقة وتربطها العضوى وتكاملها الاستراتيجى .

- ويذكر الكاتب مدى ازدهار التنمية الاقتصادية في اليمن الديمقراطية الشعبية وتقدمها الاجتماعى الذى تحقق بعد الاستقلال في عام ١٩٦٧ ورغم أن ذلك فلا تزال البلاد تواجهها ضائقات كبيرة بسبب قلة الموارد الطبيعية وقلة الانتاجية وماتبدله الحكومة للتغلب عليها بمساعدة الأمم المتحدة لها بالمساهمة في مجال الزراعة وصيد الأسماك والصناعة والصحة والتعليم .

- أما الفصل الرابع فقد أبرز إهتمام السوفييت بتلك المنطقة تأمينا لحدوده الجنوبية لأسباب ، بعضها تاريخية وأخرى جغرافية وأيضا عسكرية لوجود قوات غربية في المنطقة فضلا عن عدم الاستقرار فيها ووجود قوات محلية جيدة التسليح ، ويفسر الكاتب عدم إهتمام السوفييت بالمنطقة في الأربعينات لانشغالهم في قضايا أوروبا والشرق الأوسط ثم تجدد إهتمامه بها في الستينات والسبعينات محققا قواته ودوره في هذه المنطقة من منطلق الصراع العربى الاسرائيل عندما استخدم العرب سلاح البترول مما أسعد السوفييت لما أصاب الغرب من اضطراب إقتصادى ، هذا بالإضافة الى إمكانية الاستفادة من الثروات المالية التى عادت على دول الخليج ومحاولة إجتذاب رؤوس تلك الأموال .

- ثم يعرض الكاتب الى الصراع فى المحيط الهندى ونظرية الأمن الجماعى في قارة آسيا ومحاولة اقتراب السوفييت من المواقع الأمريكية في المحيط الهندى للتصدى للتهديدات بما تملكه من قواعد ثابتة أو متحركة في المحيط إلى قلب آسيا ، مما أدى الى الصراع بين القوتين العظميين بغرض فرض نفوذهما على المنطقة مما دفع السوفيت للمطالبة بجعلها منطقة محايدة وعزلها عن الصراعات مستهدفا بذلك تدمير مصالح خصومه وحرمانهم من المزايا الاستراتيجية التى يحصلون عليها ومحاولة إزالة تهديدات القوى الغربية الماثلة على حدود الاتحاد السوفيتى بغرض تصفيتهم بصورة كاملة .

التعليق : استطاع المؤلف ان يعطى للقارئ صورة واضحة عن العلاقات الوطيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي ، وكيف ان هذا التعاون أصبح درعا واقيا للمنطقة من اطماع القوتين العظميين وأنه لم يعد من الممكن فصل مشكلة الصراع العربى او مشكلة الشرق الأوسط عن مشكلة أمن الخليج إذ أن الترابط قد جعل من المنطقة جسدا واحدا يعكس مشكلة واحدة ، ولكن عابه كثرة التكرار لبعض الاحداث مما يشعر القارئ بالركاكة في الأسلوب وقلة تدعيمه الكتاب بالوثائق التاريخية التى توقف القارئ على حقائق واضحة في العلاقة بين الشعوب العربية .

سمية محمود عفيفي

وطريقة تناولها للقضايا الدولية الإسلامية للتعرف على فعالية الاعتبارات العالمية أو الاعتبارات الإقليمية الواضحة .

وجاء الفصل الأخير ليوضح الموقف العام للمنظمة من الأقليات الإسلامية ويقدم أربعة نماذج للأقليات الإسلامية الشهيرة في القبلين وأرتيريا - وقبرص والأتراك في بلغاريا .

ويأمل المؤلف بعد هذا العرض القانوني والتنظيمي أن تكون هذه الدراسة مدخلا مفيدا لبلورة معالم نظرية عامة للمنظمات الدولية الإسلامية تستفيد من خصائص وروافد النظرية العامة للمنظمات ، وتناخذ في اعتبارها أربعة عناصر لازمة لبحث مدى توفر مقومات مثل هذه النظرية وهذه العناصر هي :

العنصر الأول : وهو الجانب الفكري المتمثل في وحدة الأمة الإسلامية ، تلك الوحدة المستندة إلى وحدة العقيدة الإسلامية لقوله تعالى : (إن هذه أمتكم أمة واحدة ...) ونجد في الفكر السياسي والديني الإسلامي ثروة هائلة من أدب التراث والمحدثين في تأصيل هذه النظرية .

العنصر الثاني : قضية الخلافة في الأدب السياسي الإسلامي - العنصر الثالث : ظاهرة المؤتمرات الإسلامية كبدل مؤقت للخلافة الإسلامية .

العنصر الرابع : مجموعة المنظمات الإسلامية التي نشأت في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي منذ عام ١٩٦٩ .

هذا وقد حرص المؤلف على إبراز بعض الوثائق المرتبطة مباشرة وبشكل أكبر بموضوع الدراسة . وأخيرا نرجو مع المؤلف أن تفتح هذه الدراسة الباب أمام دراسات أخرى في أصول التنظيم الإسلامي الدولي حتى تحتل المنظمات الإسلامية المكان اللائق بها في المؤلفات العلمية والمدرسين .

هنا عبد السلام العبادي

□□ د . علي الدين هلال
(إشراف) - انتخابات مجلس
الشعب ١٩٨٧ ، دراسة وتحليل -
مركز الدراسات السياسية
والاستراتيجية ومركز البحوث
والدراسات السياسية - ١٩٨٨ □□

نظرا للأهمية الكبرى للدراسة العلمية للظواهر السياسية في مصر يواصل مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالمشراكة مع مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، تحليل انتخابات مجلس الشعب الأخيرة حيث سبق لأول أن أصدر في ١٩٨٦ كتابا عن « انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤ » . وليس هناك من شك في أن انتخابات مجلس الشعب تبدو أهميتها في أنها تكشف عن مدى شعبية الأحزاب السياسية المختلفة في ضوء نجاح

□□ د . عبد الله الأشعل : أصول

التنظيم الإسلامي الدولي - دار

النهضة العربية - القاهرة -

□□ ١٩٨٨

يسد هذا الكتاب فراغا تعانيه المكتبة العربية فقيلة هي الكتب التي تعالج التنظيم الإسلامي المعاصر وإذا كانت المؤتمرات الإسلامية ظاهرة إتسم بها التاريخ الإسلامي عقب إلغاء الخلافة عام ١٩٢٤ ، فإن نشأة هذه المنظمات الإسلامية عبر هذه المؤتمرات هي إحدى ظواهر الحياة الدولية طوال السبعينات مع اتصال عضوي بين الظاهرتين في الأهداف والأولويات .

تناول الفصل الأول الإطار التاريخي لفكرة التنظيم الدولي الإسلامي منذ نشأة الدولة الإسلامية في المدينة المنورة وحتى الآن وذلك في مبحثين عالج أولهما عصور الخلافة الإسلامية وفي الثاني مرحلة المؤتمرات الإسلامية حتى قيام منظمة المؤتمر الإسلامي عام ١٩٦٩ ويلاحظ المؤلف أن المنظمة قد نشأت عبر طريق المؤتمرات الإسلامية المتقطعة ، ورغم أن المؤتمرات كانت - لظروف واضحة - معنوعة من تناول المسائل السياسية فقد مهدت أرضية أدت إلى إنشاء منظمة رسالتها الأولى سياسية لكنها محكومة بقيود الطابع الحكومي لوضعها في النظام الدولي ويتضح هذا في ثنايا هذه الدراسة .

ويتناول الفصل الثاني أنماط المنظمات الإسلامية إبتداء من منظمة المؤتمر الإسلامي إلى المنظمات الإسلامية غير الحكومية ومنها رابطة العالم الإسلامي والندوة العالمية للشباب الإسلامي ومؤتمر العالم الإسلامي .

ويخصص المؤلف الفصل الثالث للحديث عن النظام القانوني لمنظمة المؤتمر الإسلامي ويكتفى المؤلف في هذا الفصل بدراسة سبع نقاط ضمن هذا النظام القانوني تشمل أهداف ومبادئ المنظمة وطبيعتها القانونية والتمويل وتدرج الالتزامات القانونية في المنظمة ونظام التسوية السلمية للمنازعات في المنظمة وأخيرا علاقة المنظمة بالمنظمات الأخرى .

ويشرح الفصل الرابع نظام العضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي ويعرض لقضية تعليق عضوية كل من أفغانستان ومصر عام ١٩٧٩ ثم رفع تعليق عضوية مصر عام ١٩٨٤

ويوضح الفصل الخامس الهيكل التنظيمي للمنظمة وتضم أربعة أجهزة رئيسية وهي مؤتمر الملوك والرؤساء ومؤتمر وزراء الخارجية والأمانة العامة ومحكمة العدل الإسلامية الدولية وعن هذه الأجهزة نشأت كافة الأجهزة والمراكز والمنظمات الإسلامية المتخصصة التي تخضع لها بدرجات متفاوتة وقد عرف الفصل السادس بهذه الأجهزة وفي مقدمتها صندوق التضامن الإسلامي ومركز بحوث التاريخ والفنون والحضارة الإسلامية والمركز الإسلامي للتنمية التجارة والمؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية ومجمع الفقه الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة .. الخ .

ويناقش الفصل السابع العلاقات الدولية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي من نقطتين رئيسيتين هما : ثقل المنظمة ودورها كممثل ضمن الممثلين على المسرح الدولي الذين لا يشترط فيهم التمتع بالشخصية الدولية وكذلك دورها في العلاقات الدولية الإسلامية ومدى نجاحها في صياغة علاقات إسلامية دولية ، وموقف المنظمة

مرشحها في الوصول الى مجلس الشعب وكذلك في الكشف عن درجة المشاركة السياسية من خلال رصد وتحليل عدد الناخبين الذين توجهوا الى صناديق الانتخاب .

ويضم هذا الكتاب الهام مجموعة متكاملة من الدراسات التحليلية . تناولت الدراسة الاولى بالتحليل « الاطار الدستوري والقانوني لانتخابات ١٩٨٧ » ويؤكد فيها د . السيد عبدالمطلب غانم ، على أن الديمقراطية ليست اجراءات وطرقا حسابية أو مجرد حقوق تنص عليها قوانين ، فهذا مجرد شكل يجعل النظام الديمقراطي « نظاما ورقيا » ، كما ان التطور الديمقراطي لا يتم بتغيير اجراءات تحقيق نفس الوظيفة وانما باعادة التوجه الوظيفي للمؤسسة موضع الممارسة الديمقراطية . كذلك يعتبر نظام الالتزامات والحقوق في أي مجتمع نظاما عضويا وينتهي الى ان علاج امراض الديمقراطية ليس بتقليصها وانما بمزيد من الديمقراطية .

وتناولت الدراسة الثانية ممثلة في الفصل الثاني موضوع « الحملة الانتخابية » عالج فيها د . اسامة الغزالي تنظيم وتمويل الحملة الانتخابية . فمن الناحية التنظيمية اهتمت كافة الاحزاب بايجاد شكل تنظيمي خاص لادارة الحملة الانتخابية ووضع برنامج زمني لها . أما بالنسبة للناحية التمويلية فربما كان من اصعب الاشياء تقدير المصادر الفعلية المختلفة لذلك التمويل فضلا عن تقدير ارقام التكلفة الحقيقية لها إلا انه على حد قول الكاتب يمكن الاتفاق على عدد من المسلمات تتمثل في الفجوة الحقيقية التي تحدث بين ماتقدرة الدولة « ممثلة في وزارة الداخلية » وبين ما يحدث بالفعل كما تتمثل كذلك في صعوبة وربما استحالة تقدير الم " التي تم انفاقها على الحملة الانتخابية ، ويعنى كل ذلك وبجهد ، محانية حقيقية لتسرب اموال مشبوهة للاسهام في تمويل الحملة الانتخابية .

أما تفسير السلوك الانتخابي فقد عالجته د . سلوى شعراوي في الفصل الثالث من هذه الدراسة اذ اكدت على ان الناخب بذهابه الى صناديق الانتخاب هو في حقيقة الامر يمارس اختيارين هامين : الاختيار الاول هو عقده العزم على ممارسة حقه وواجبه في عملية المشاركة السياسية وذلك بالادلاء بصوته ، اما الاختيار الثاني فهو عزمه على اعطاء صوته لمرشح معين دون الآخرين . وتشير الدراسات النظرية المتعلقة بالسلوك الانتخابي الى عوامل متعددة يتم على اساسها التصويت منها الانتماء الحزبي والقضايا (ISSUES) وتعنى ان يقوم الناخبون بالتصويت للمرشح الذي يتخذ موقفا مؤيدا لوجهة نظر الناخب في قضايا معينة ، وايضا تاتي شخصية المرشح كعامل من هذه العوامل ثم قدرة المرشح على تقديم الخدمات كما يلعب العامل القبلي دورا هاما في تحديد اختيارات الناخبين في الدول التي تضم عناصر قبلية أو مذهبية أو عرقية .

وفي الفصل الرابع تناقش د . أمانى قنديل ظاهرة جماعات المصالح والانتخابات ، وهي دراسة حالة للجنة الاقتصادية لرجال الاعمال بالاسكندرية ، وهي ترى ان التجربة الحزبية في مصر ارتبطت بتغير في طبيعة وقاعلية بعض جماعات المصالح فأشارت أولا إلى جماعات المصالح والسلطة التشريعية في مصر حيث تعتمد هذه الجماعات في التعبير عن مطالبها على عدد من الوسائل والادوات يرتبط بعضها بالسلطة التنفيذية ويرتبط البعض الآخر بالسلطة

التشريعية ومن امثلة الاولى الاتصال بالوزراء المسؤولين والقيادات السياسية والاجهزة الادارية ... الخ ومن امثلة الثانية الترشيع لعضوية البرلمان وخوض الانتخابات والتصويت والدفاع عن مصالح الجماعة في البرلمان والاشتراك في اللجان التشريعية داخله . وأشارت ثانيا إلى اللجنة الاقتصادية لرجال الاعمال بالاسكندرية وانتخابات ١٩٨٧ حيث تبني معظم اعضاء هذه اللجنة عددا من القضايا منها مايتعلق بدور القطاع العام ودور القطاع الخاص ثم دور الأخير في خطة التنمية ومنها مايتعلق بالتعليم ثم تأتي الرابعة والاخيرة وهي العلاقة بين المالك والمستأجر ومبدأ العدالة الاجتماعية . ثم أوضحت الباحثة ان هذه الدينامية السياسية بما تضمنته من تفاعلات بين جماعة المصالح والحزب السياسي والبرلمان إنما تعكس جانبا من مناخ التعددية والحرية النسبية لقوى السوق إلا ان الامر الذي نتوقف امامه هو عدم التوازن الذي اتسمت به حركة جماعات المصالح في علاقتها بالسلطة السياسية ، فاذا كانت بعض الجماعات - الأقل عددا والأكثر قوة وتنظيما - قد استطاعت الدفاع عن مصالحها بما ملكته من قدرة على الاقتراب من صانعي القرار فان ثمة جماعات اخرى - أكثر عددا وأقل قوة وتنظيما - لم تستطع الاقتراب من السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بشكل فعال .

وتناول الفصل الخامس قضايا السياسة الخارجية في الانتخابات وناقشت د . هالة سعودي هذه القضايا من حيث مدى اهتمامها في الحملة الانتخابية وتحليل موقف الاحزاب منها وتوصلت الى ان السياسة الخارجية لم تحظ بالأولوية حيث ترى ان ذلك يرجع بدرجة كبيرة الى تراكم المشاكل الاقتصادية وتركز اهتمام الناخبين عليها . وبالنسبة لموقف الاحزاب من قضايا السياسة الخارجية نجد انها تناولت جميعها خمس قضايا هي على التوالي : الصراع العربي الاسرائيلي ، العلاقات مع القوتين العظميين ، العلاقات مع العالم العربي وكذلك العالم الاسلامي ، واخيرا العلاقات مع العالم الثالث ودول عدم الانحياز .

وقد تناول الفصل السادس « المعينون بمجلس الشعب - الاستمرار والتغير » وقد قام عليه د . جهاد عودة بهدف دراسة الاعضاء المعينين في مجلس الشعب وذلك من حيث خلفياتهم المهنية ومناصبهم البرلمانية والسياسية ومايرتبط بذلك من صفات . وفي ضوء تحليل ماسبق يهتدى الباحث الى انه من الصحيح اعتبار نمط التعيين في برلمان ٨٧ تعبيراً صادقا عن عدم استقرار التحالفات السياسية والتوازنات المؤسسية للنظام السياسي منذ ١٩٨١ حتى ١٩٨٧ . وهكذا يمكن القول بأن النظام الحالي لم يستقر بعد على سياسة محددة لتوظيف هذه الميزة البرلمانية التي يتمتع بها بحكم الدستور ، ويرى الباحث تفسير ذلك في حقيقة طبيعة النظام السياسي الحالي باعتباره نظاما يهدف الى تهدئة الازمات اكثر من أي هدف آخر .

وفي الفصل السابع والاخير يناقش د . مصطفى كامل السيد ، انتخابات مجلس الشعب في ابريل ١٩٨٧ من حيث دلالات النتائج ولعل الدلالة الاولى لهذه الانتخابات هي التناقض الصارخ بين الاهتمام الكبير بهذه الانتخابات من جانب كافة الاحزاب والقوى السياسية من ناحية ، وعزوف المواطنين عن المشاركة في العملية الانتخابية وخصوصا في المدن الكبرى من ناحية اخرى . والدلالة الثانية تتعلق بمدى نجاح تجربة التمثيل النسبي على النحو الذي

الانتخابات لمحاولة تفسير نتائجها المحبطة لآمال اليسار ويؤكد الباحث أن أغلب هذه التحليلات تغفل الأسباب الحقيقية وراء الأداء الانتخابي لليسار بتركيزها على ما حدث أثناء المعركة الانتخابية بينما لا يمكن الوصول إلى هذه الأسباب إلا بتأمل مفهوم اليسار للعمل السياسي في مصر وطبيعة توجهه نحو الجماهير . ومن ناحية أخرى لا يبدو أن قوى اليسار في مصر تأخذ العمل الانتخابي مأخذ الجد ولا يبدو أنها مقتنعة حقيقة بإمكان وصولها إلى السلطة عن طريق صندوق الاقتراع . وأخيرا ، فإن قوى اليسار الماركسي والناصري في مصر على حد سواء لا تملك أي تجربة انتخابية يمكن أن تعول عليها أو تسترشد بها .

محمود طه شبيحه

أخذ به قانون انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٣ والذي استمر مع صدور قانون جديد في أوائل عام ١٩٨٧ ، والثالثة هي تطور مواقف الرأي العام بالنسبة للقوى السياسية القائمة ويصل إلى الدلالة الرابعة والتي تنطلق من الملاحظات السابقة وهي تلك الطفرة النوعية في طبيعة الكتلة الرئيسية في المعارضة البرلمانية ، وينتهي الباحث إلى الدلالة الخامسة لهذه الانتخابات وهي تراجع كافة قوى اليسار بالمقارنة بما حصل عليه حزب اليسار الرئيسي في الانتخابات السابقة وأخفاق أي من مرشحي هذه القوى في الفوز بعضوية مجلس الشعب حتى من خلال مقاعد المستقلين . وقد كثرت الاجتهادات في صفوف حزب التجمع وخارجه بعد

كتب جديدة وردت إلى المجلة

« سنوات الغليان »

تأليف : محمد حسنين هيكل

الناشر : مركز الاهرام للترجمة والنشر القاهرة ١٩٨٨

ويقول المؤلف أن تجربته في الحياة مع الوقائع التي تضمنتها هذا الكتاب كانت مكلفة للغاية وأضافت لعمره سنوات لم يعيشها ، وأن تجربته في استعادة هذه الوقائع كانت معذبة ، ويؤكد أنه لم يقصد أن يجعل كتابه هذا نوعا من كتابة المذكرات رغم أنه عاش دخائل الأحداث ، كما أنه لم يهدف إلى جعله محاولة لكتابة التاريخ ، وإنما هو مجرد محاولة لقراءة التاريخ ، اجتهد في أن تكون قراءة موثقة ، ويبرز الكاتب أن معركة ١٩٦٧ هي أشد معارك مصر غموضا وأكثرها قسوة رغم أنها المعركة التي تعرض لها القائلون بأكبر مما تعرضوا لغيرها .

وكانت ست صحف عربية قد نشرت مع الاهرام سلسلة حلقات من هذا الكتاب على مدى ما يقرب من ٣ شهور ، لكن الحلقات لم تتضمن كل ما جاء في الكتاب بنصه كما لم تتضمن الوثائق التي افرد لها المؤلف ملحقا قلاب الثلاثمائة صفحة والذي يجعل منه يحق كما قال قراءة موثقة لفترة هامة من تاريخ المنطقة والحروب الثلاثة الهامة التي وقعت فيها وهي حرب ١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ .

من واقع وثائق ومستندات بخط يد الرئيس عبد الناصر والملك سعود وايزنهاور ورؤساء لبنان والعراق وغيرهم ومستندات من المخابرات الامريكية والفرنسية والبريطانية والاسرائيلية والمصرية والسعودية يكشف الاستاذ محمد حسنين هيكل في قراءة جديدة للتاريخ الخبايا والاسرار والتطورات التي جعلت الولايات المتحدة واسرائيل تنتهيان إلى أنه لا سبيل لمواجهة مصر وما تمثله الا بإغتيال عبد الناصر ، أو انزال هزيمة عسكرية بها وكيف استقر الامر في النهاية على الاخذ بالخيار الاخير وبدأ الاعداد له .

من الاحداث الكبيرة التي يلقي عليها المؤلف الضوء في هذه الفترة حقيقة حرب اليمن : دوافعها وتطوراتها وما أحاط بها من تدخلات ومؤامرات وكذلك تجربة الوحدة المصرية السورية ، والاسباب الحقيقية ، الموضوعية ، والذاتية ، لفشلها ، ومتاعب العمل على ساحتي افريقيا وحركة عدم الانحياز وكذلك اسرار تطورات العلاقات المصرية السوفيتية والمصرية الامريكية .

الابعاد الاستراتيجية للحرب العراقية الايرانية

□ أعمال الندوة العلمية لمركز دراسات الخليج ومركز
التوثيق الاعلامي

□ بغداد - ١٩٨٨

تحت شعار السلام : القانون الاساسي للحياة والحرب قانون
استثنائي ، عقدت الندوة العلمية عن الابعاد الاستراتيجية للحرب
العراقية الايرانية ببغداد فيما بين ١٢ ، ١٤ أبريل ١٩٨٨ بجهد
مشترك من قبل مركز التوثيق الاعلامي لدول الخليج العربي ومركز
دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة .

ودارت بحوث ودراسات الندوة حول ثلاثة محاور اساسية :
المحور الاعلامي ، المحور السياسي والعسكري والمحور الاقتصادي .
وأوضح المحور الاعلامي كيف كان تعاون الاعلام الغربي مع
الحرب في البداية يشوبه الخلط والتشوش والابتعاد عن الحقيقة
متأثرا بذلك بقوى وسياسات معادية إلا أن الاعلام الغربي بدأ في
السنوات الأخيرة يتعرف على حقيقة أهداف النظام الايراني من
الحرب وعجزه عن تحقيق أي منها .

وأوضحت دراسات المحور السياسي والعسكري كيف تحول
العراق بعد أكثر من سبع سنوات الى مجتمع محارب مؤمن بعدالة
قضيته وهي قضية العرب وقد اثبت العراق بتصنيعه التسليحي
المتطور وبقدرة خبراته على أن ايران ستكون الطرف الخاسر .
أما دراسات المحور الاقتصادي ، فقد أشارت إلى أن ادارة
الصراع من قبل العراق جعل من الاقتصاد العراقي أقل عرضة
للتأثر وأثبت قدرته على الصمود وعلى النقيض من ذلك كان الاقتصاد
الایراني .

العلاقات الدولية : اصولها وقضاياها المعاصرة

تأليف : د . أحمد عباس عبد البديع

الناشر : مكتبة عين شمس - القاهرة - ١٩٨٨

هذا الكتاب من أحدث وأشمل الكتب العربية التي تناولت
العلاقات الدولية وقد حرص المؤلف على اختيار موضوعات الكتاب أن
تكون متواكبة لمختلف الاتجاهات والمدارس ولذا لم يقتصر المؤلف على
تناول الموضوعات والمشاكل التقليدية بل عنى كذلك بتخصيص جزء
هام من الكتاب للأنشطة والتفاعلات والقضايا العالمية أو عابرة
القوميات ، مما يزود القارئ بالامكانيات اللازمة التي تسهل له
مهمة تحليل الأحداث اليومية والتعرف على الافتراضات التي تقوم
عليها المؤلفات الأكاديمية والكتابات الرسمية والصحفية .

وعالج المؤلف موضوعات الكتاب في تسعة فصول عرض الفصل
الأول تطور العلاقات الدولية منذ العصور القديمة حتى العصر
الحاضر وتشرح الفصل الثاني نظريات العلاقات الدولية . وأورد
الفصل الثالث دراسة متصلة للتعريف بالسياسة الخارجية وانواعها
وأهدافها وخطوات ومراحل صنع السياسة الخارجية وخصص
الفصل الرابع لدراسة كل من الدبلوماسية والأدوات النفسية
والاقتصادية وأخيرا استخدام القوة المسلحة وتناول الفصل
الخامس التوجهات السياسية الدولية وفي مقدمتها توجهات العزلة
وعدم الانحياز وسياسة الأحلاف ، واستعرض الفصل السادس نظم
التوازن الدولي وتناول في الفصل السابع انواع التفاعلات الدولية من
خلال تحليل كل من المنازعات الدولية والتعاون الدولي والتكامل
الاقليمي وقدم الفصل الأخير تحت عنوان المشكلات العالمية
المعاصرة وفي مقدمتها مشكلة العلاقات بين الشمال والجنوب ، أزمة
الطاقة ، أزمة الغذاء العالمي ، الارهاب الدولي وأخيرا أزمة حقوق
الإنسان .

مصر ومنظمة الوحدة الأفريقية

تأليف : د . عبدالرحمن اسماعيل الصالحى

الناشر : الجمعية الافريقية - القاهرة - ١٩٨٨

تعنى هذه الدراسة بالدور المصرى في منظمة الوحدة الافريقية
منذ توقيع ميثاقها عام ١٩٦٣ . وخصص المؤلف فصلا تمهيديا
لتأكيد مقولة « افريقية مصر » ثم أعقبه بالفصل الأول الذى يتابع
دور مصر في ارهاصات الوحدة الافريقية فيما بين ١٩٥٨ ، ١٩٦٣
وخاصة في اطار مؤتمرات الحكومات والشعوب الافريقية وفي اطار
مجموعة الدار البيضاء .

وفي الفصل الثانى رصد لوقائع المشاركة المصرية في صياغة
واقرار ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الى اديس ابابا (مايو
١٩٦٢) واستغاثة القاهرة لأول مؤتمر قمة للمنظمة في يوليو
١٩٦٤ .

وفي الفصل الثالث تناول المؤلف دور مصر في تحقيق اهداف
المنظمة وفي مقدمتها التسوية السلمية للمنازعات الافريقية ،
ومحاربة التفرقة العنصرية ، ومساندة وتدعيم حركات التحرير .
وتناول الفصل الرابع موقف منظمة الوحدة الافريقية من قضية
الشرق الأوسط وتطورات حرب اكتوبر ١٩٧٣ والتعاون العربى
الافريقى وكيف كان اختيار القاهرة مقرا لانعقاد اول مؤتمر قمة
عربى افريقى عام ١٩٧٧ مؤشرا لمكانة مصر في كل من منظمة
الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية .

وقدم الفصل الخامس دراسة شاملة للدبلوماسية المصرية
ومنظمة الوحدة الافريقية في الثمانينات توضح موقف مصر من أبرز
القضايا الافريقية المعاصرة ومنها قضايا تشاد ، الصحراء ،
الديون .

السلوك السياسى :

تأليف : د . فاروق يوسف يوسف أحمد

الناشر : مكتبة عين شمس - ١٩٨٨

لعل هذا هو الكتاب الأول في هذا المجال باللغة العربية ويحاول فيه
المؤلف التعرف على العوامل الرئيسية المؤثرة في السلوك بصفة عامة
ثم تطبيق ذلك على السلوك السياسى ودراسة الظاهرة السياسية
والاجتماعية . والسلوك السياسى ما هو إلا صورة من صور السلوك
الانسانى أو نوع خاص من أنواعه وبالتالي فهو يخضع لجميع
القواعد التى تخضع لها باقى صور السلوك الانسانى .
ويقع الكتاب في أربعة أبواب رئيسية يعالج الباب الأول بعض
الموضوعات الرئيسية التى تعتبر مدخلا أو تمهد الطريق لدراسة
السلوك الانسانى بصفة عامة وعلاقة ذلك بدراسة السلوك السياسى
بصفة خاصة .

ويتناول الباب الثانى دوافع السلوك من الناحية النظرية البحتة
ودراسة كيفية الاستفادة من مفهوم الدوافع في دراسة السلوك
السياسى .

ويتناول الباب الثالث الادراك كعامل من العوامل المحددة للسلوك
وهو العملية التى يتم بها اعطاء معنى للمثيرات من المحيط الخارجى
مما يؤدي الى دفع السلوك في اتجاه أو آخر .

أما الباب الرابع فيخصصه المؤلف لدراسة الشخصية كأحد
المحددات الرئيسية للسلوك لأنها هى التى تحدد استعداد الفرد
للتعرف بطريقة معينة دون سواها في المواقف المعنية .

أزمة مياه النيل .. إلى أين ؟

تأليف : د . رشدي سعيد وآخرين

الناشر : مركز البحوث العربية ودار الثقافة الجديدة - ١٩٨٨

شغلت أزمة مياه النيل في السنوات الأخيرة عددا من المثقفين المصريين من مختلف فروع المعرفة للتعلق عليها بصورة مختلفة . ونجح مركز البحوث العربية في انتقاء مجموعة من الدراسات ووجهات النظر العلمية والموضوعية حول هذه المسألة الهامة في حياة الإنسان المصري وضمها في هذا الكتاب وفي القسم الأول تأتي دراسة العالم المصري المعروف د . رشدي سعيد حول مستقبل الاستفادة من مياه النيل ومشكلاته ، ودراسة د . مصطفى الجبلي حول مصر والنيل ، ودراسة د . محمد أبو مندور حول المحددات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة وهدر الموارد المائية ، ودراسة المهندس السوداني عبد الله محمد إبراهيم تحت عنوان [مياه النيل .. أمس واليوم وغدا] ثم عرض الكتاب لوجهة نظر اثيوبية تتمثل في ما جاء بكتاب ديمتري تيلاهون حول المطامح الامبراطورية لمصر في بحيرة تانا كما اورد الكتاب عرضا لتقرير الخبير البريطاني ميرأوخ ماكدونالد عن مخاطر الجفاف في حوض النيل . أما القسم الثاني من الكتاب فيضم مجموعة تعقيبات وثائقية هامة حول الموضوع منها تعقيب د . عبد العظيم أنيس حول التآمر الاستعماري على مياه النيل وتعقيب الاستاذ حلمي شعراوي حول طبيعة اهتمام اسرائيل والدوائر الامريكية ومعالجتها لموضوع مياه النيل .

مستقبل الامة العربية

.. التحديات والخيارات

- التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي

- د . خير الدين حسيب وآخرون

- الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية بيروت - ١٩٨٨

يمثل هذا الكتاب التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي الذي اختير له ان يكون بعنوان مستقبل الامة العربية . التحديات والخيارات وهو يمثل اول جهد علمي عربي جماعي كبير من نوعه للتعرف على امكانات الوطن العربي وقدرات الامة حاضرا ومستقبلا في اطار المتغيرات العربية التي تحكم النظامين الاقليمي والدولي خلال العقود الثلاثة القادمة . ويبين هذا التقرير النهائي ثلاثة مشاهد [سيناريوهات] رئيسية محتملة للمستقبل العربي .

الاول : مشهد التجزئة .

الثاني : مشهد التعاون والتنسيق الاقليمي .

الثالث : مشهد الوحدة العربية الاتحادية .

ويحاول التقرير ان يجتهد بكل ماأوتى الفريق المركزي الذي اعد من معرفة وموضوعية في استجلاء هذه الاحتمالات الممكنة وشروط كل احتمال فيها ، وما ينطوي عليه كل احتمال من آليات وتداعيات وما يترتب عليه من نتائج .

ويرى القارئون على المشروع ان القارئ قد يختلف مع بعض هذه الاجتهادات او دقة بعض المعلومات او الاستنباطات التي

الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية

تأليف : محسن عوض

الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية بيروت - ١٩٨٨

اقصى ما تلمح اليه هذه الدراسة - على حد تعبير المؤلف نفسه - هو رسم خريطة « الخطر الجديد » لاستراتيجية اسرائيل لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية ، وافتاق هذا التطبيع وان تزن آليات العمل التي تخدم هذه الاستراتيجية وان ترصد ملامح المواجهة القائمة والقادمة .

وقسم المؤلف كتابه الى ثلاثة فصول رئيسية يتعرض الأول للملامح المشروع الاسرائيلي تجاه المنطقة ويشرح في البداية مفهوم التطبيع في الفكر السياسي الاسرائيلي ويحلل المضمون الاستراتيجي والاقتصادي والثقافي للمشروع الاسرائيلي . ثم يحدد المؤلف مكانة وموقع التطبيع في ميزان الاستراتيجية الاسرائيلية الشاملة تجاه المنطقة باعتبار التطبيع اداة من ادوات اسرائيل يتكامل « اي التطبيع » مع ادوات العمل الأخرى من عسكرية ودبلوماسية . هذا فضلا عن ان التطبيع يمثل الخيار الامريكي للمعادلة الخاصة بالوجود الامريكي في الشرق الاوسط .

ويتناول الفصل الثاني تضاريس خريطة التطبيع العريضة وقد بدأت جهود اسرائيل « التطبعية » عمليا بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ . أما الفصل الثالث فميدانه المواجهة .. الواقع .. والمستقبل .

النظام العنصري في جنوب افريقيا بين الفكر والممارسة

تأليف : د . السيد علي أحمد قليفل ، د . ابراهيم نصر الدين ، حلمي شعراوي ، د . مجدي حماد الناشر : مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية

يضم الكتاب أربعة بحوث رئيسية يتبع البحث الأول الجذور التاريخية للنظام العنصري في جنوب افريقيا ممثلا للنظام الاستعماري الاستيطاني ، الصنو التاريخي للاستعمار التقليدي في افريقيا والوطن العربي وتعدد اشكال الاستيطان وابعاد الوطنيين ، كما تتعدد أنماط الصراع في الجنوب الافريقي بما سيراه القارئ شبيها تماما بما حدث في فلسطين كما تؤكد دراسات أخرى عديدة في الموضوع .

وفي البحث الثاني يكتشف الكاتب حقيقة الابعاد الفكرية الايديولوجية للنظام العنصري في الجنوب الافريقي باعتبارها انعكاسات للواقع الاجتماعي الاقتصادي الذي استقر هناك ، ودافعا لمزيد من الاجراءات المضادة للشعب الافريقي .

وفي البحث الثالث يتابع الكاتب كيف تفجر النظام العنصري في جنوب افريقيا على المستوى الاقليمي والدولي بطاقة عدوانية ضد الشعوب الافريقية مثلما يتفجر النظام الصهيوني في فلسطين . ويضع البحث الرابع المفاهيم الامنية للنظامين العنصريين موضع الدراسة ليكشف طبيعة المفاهيم السائدة واستراتيجيتها المتشابهة والمشابكة وتكتيكاتها في التسلح والعدوان ، وتبادل المصالح مع النظام الرأسمالي العالمي .

ولا تتجاهل البحوث الأربعة طبيعة المقاومة الافريقية والعربية المستمرة للنظامين العنصريين ونقاط الثورة والعنف في هذه المقاومة وضرورات التعاون العربي الافريقي لتأييد الكفاح المسلح .

دوريات متخصصة

● الدبلوماسية :

مجلة دورية متخصصة في الشؤون الدولية والدبلوماسية تصدرها وزارة الخارجية بدولة الامارات العربية المتحدة ونشرت المجلة في عدد سبتمبر ١٩٨٨ عندا من الدراسات منها دراسة د. يوسف الحسن حول الإنتفاضة : الخصائص والدروس والمستقبل ومحاضرة د. سعد الدين ابراهيم حول مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي ودراسة د. جاسم عبد الغنى حول العلاقات الأوروبية الأمريكية في ظل الوفاق الدولي .

● قضايا فكرية :

سلسلة كتاب تصدر تحت شعار : [من أجل تأصيل العقلانية والديمقراطية والإبداع] ويشرف على إصدارها الأستاذ محمود امين العالم . وخصص الكتاب السابع (الصادر في أكتوبر ١٩٨٨) لمستقبل الصراع العربي الصهيوني ويرصد عبر دراساته ومتابعاته وشهاداته الخمسية الاحتمالات الممكنة لمستقبل هذا الصراع .

● الفكر العربي المعاصر :

مجلة فكرية مستقلة تصدر عن مركز الانتماء القومي ببيروت باريس . وفي عدد سبتمبر / أكتوبر ١٩٨٨ أفردت المجلة محورا خاصا تحت عنوان « النهضوى / السياسى » ضم عددا من الأبحاث التى تطرح موضوعاتها عبر مداخل معرفية سواء تناولت جوانب فلسفية او اجتماعية او استراتيجية . وفي مقدمة هذه الأبحاث بحث الأستاذ مطاع صفدى (رئيس التحرير) حول اشكالية النهضة والتنمية : المشروع النهضوى المختلف .

● الدراسات الإعلامية :

مجلة فصلية للسكان والتنمية والتعمير تصدر عن المركز العربى للدراسات الإعلامية بالقاهرة وفى عدد أكتوبر ١٩٨٨ ركزت افتتاحية رئيس التحرير صلاح الدين حافظ على اعمال ندوتين شهدتهما القاهرة مؤخرا الأولى حول الاعلام والمشكلة السكانية والتنمية والأخرى حول الاعلام والذاتية الثقافية العربية هذا الى جانب عدة دراسات وبحوث اعلامية ممتازة حول القمر الصناعى الاسرائيلى والقمر العربى عربسات والاعلام العربى وحقوق الانسان واللغة فى نظرية الاعلام ، والاعلام والانتاج والسكان والتنمية فى المنظور الاسلامى .

تضمنها هذا التقرير النهائى ولكن الاهم انه لن يختلف حول حقيقتين مهمتين :-

اولاهما : حقيقة ان الوضع العربى القائم هو وضع مترد للغاية ولدرجة ربما لم يسبق لها مثيل منذ ان حصلت دولة القطرية على استقلالها .

ثانيهما : ان هناك امكانات واقعية لتغيير هذا الوضع الى ما هو افضل قبل ان يتحول الى ما هو اسوأ خلال العقود الثلاثة المقبلة . كما يرى القائمون على المشروع ان الوعى بهاتين الحقيقتين والاجماع عليهما هو شرط ضرورى لتغيير الوضع القائم الى ما هو افضل ولكنه شرط غير كاف . ان شرط الكفاية هو الارادة الانسانية والارادة على كل مستوياتها ارادتنا كأفراد وجماعات وكتنظيمات واحزاب ومؤسسات وشعوب وحكومات وبلدان عربية . الوعى يسبق الارادة وهو ضرورى لها ولكنه ليس بديلا عنها والمهمة الاولى والعاجلة هى ان تنتقل طلائع القوى الحية فى الوطن العربى من قراءة نتائج هذا المشروع فى تقريره النهائى الى بلورة مشروع جضارى سياسى عملى يكون حده الأدنى هو المشهد الثانى وحده الأعلى هو المشهد الثالث [مشهد الوحدة العربية الاتحادية] .

اسرائيل ١٩٨٥ : أحداث ومواقف

اعداد : رضى سلمان

الناشر : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨٧

يوفر هذا الكتاب مادة هامة للمختصين والمعنيين بالصراع العربى - الصهيونى حيث يغطى هذا التوثيق الكرونولوجى لشئون اسرائيل الداخلية والخارجية بما فيها الصراع العربى - الاسرائيل والقضية الفلسطينية تحديدا ، تطورات سنة كاملة فى المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كما حددتها أحداث ومعطيات ومواقف اسرائيلية على مستوى الحكومة وسائر الهيئات الرسمية والاحزاب ومختلف التشكيلات السياسية فى اسرائيل . يبدأ هذا التوثيق من مطلع يناير ١٩٨٥ وينتهى فى ٣١ ديسمبر ١٩٨٥ وقد اعتمد تقسيم هذا العمل الى خمسة موضوعات اساسية سجلت أحداثها ووقائعها المهمة بالتسلسل الزمنى كلا على حدة القسم الاول ، ويغطى الوضع الداخلى فى اسرائيل على الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما فى ذلك شئون عرب الارض المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ والاستيطان اليهودى داخل حدودها هذه ، القسم الثانى ، ويغطى أهم شئون المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ وفى القسم الثالث رصد لعلاقات اسرائيل الخارجية والقسم الرابع خاص بإسرائيل والبلاد العربية حيث وخلافا لباقى الاقسام أفرد للباب المتعلق بلبنان ستة أقسام فرعية من أجل توثيق أكثر سلاسة لكل الشئون المتعلقة بالاحتلال الاسرائيلى المستمر فى لبنان أما القسم الخامس والاخير فيتوثق التطورات فى سياسات اسرائيل تجاه القضية ومساعى التسوية السياسية وحركة المقاومة الفلسطينية ممثلة فى منظمة التحرير الفلسطينية وتنظيماتها كافة كما يوثق نشاط المقاومة الفلسطينية ضد الكيان الصهيونى واعتمد فى هذا التوثيق الكرونولوجى على مصدرين اسرائيليين رئيسيين هما صحيفتا هاريس وداقار اليوميتان واستعين بصحف اسرائيلية اخرى ممثل عال همشمار ومعاريف ويديعوت احرونوت حيث دعت الحاجة

أحمد يوسف القرعى

رسوم الكاريكاتير في الصحافة العالمية

فن الكاريكاتور .. مصدر مهم للرؤية النافذة داخل قضايا التنمية الدولية

هذا هو عنوان مقال مثير وطريف كتبته د. جوزيه هافيت أستاذ التنمية الزراعية في مؤسسة التنمية الدولية والتعاون في أوتاوا بكندا ، ونشر في مجلة « حوار التنمية » Develop-ment Dialogue التي تصدرها مؤسسة داج همرشولد في أوسلا بالسويد .

ويتناول المقال أهمية فن الكاريكاتور وقدرته على خدمة قضايا اجتماعية كبيرة بصورة قد تكون أكثر فعالية من الدراسات والأبحاث والمقالات المطولة ، وخاصة تأثير هذا الفن على قضايا التنمية المختلفة . وقد حاولت مجلة « حوار التنمية » منذ بداية صدورها أي منذ خمسة



الفسر لزميله : هذا رجل تشادي قتل بيد جندي ليبي ، بمدفع سوفيتي من هليوكبتر فرنسي ، قطع غيارها الالكترونية امريكية !!
(لوكانار انشينييه - ١٩٨١)



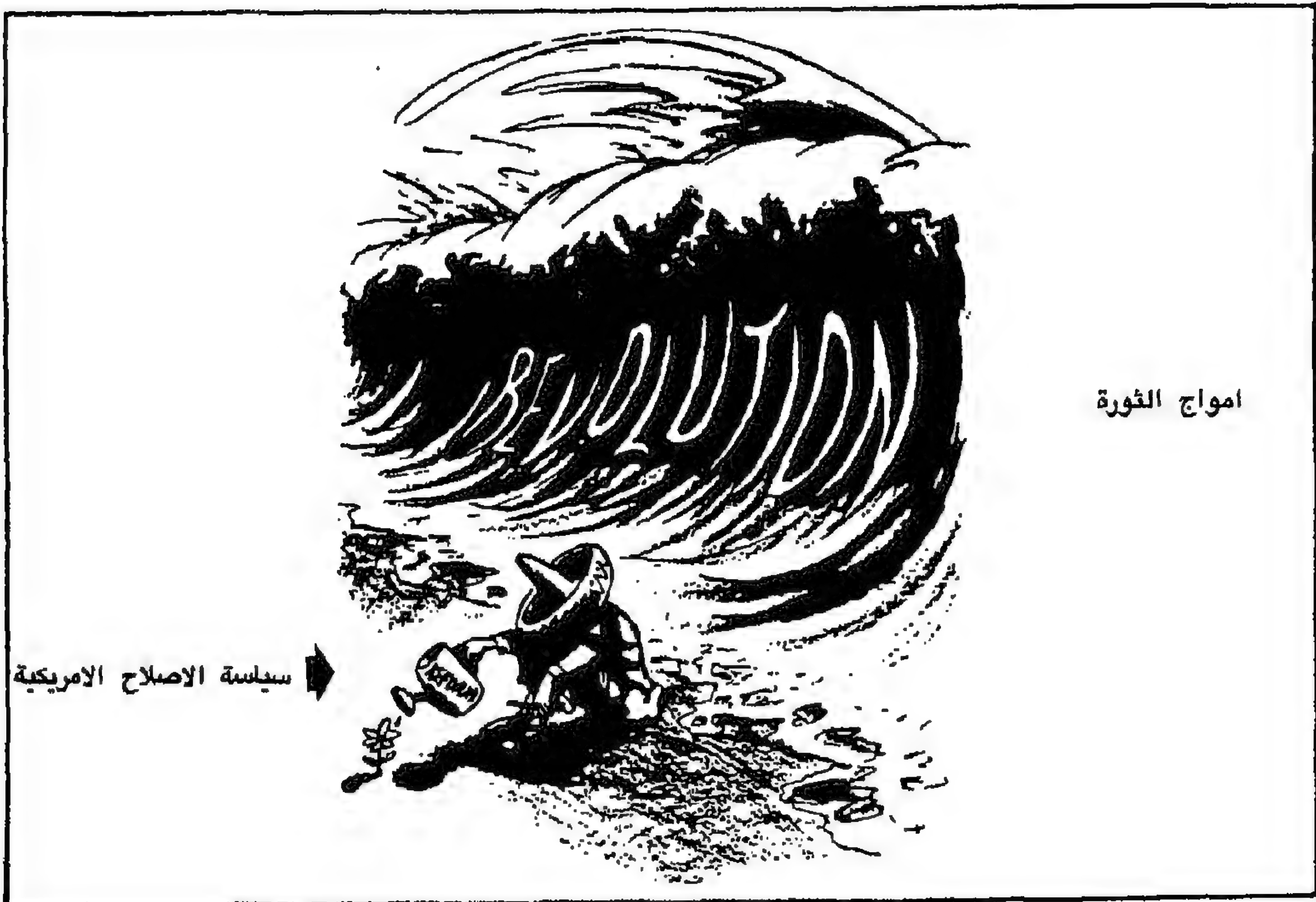
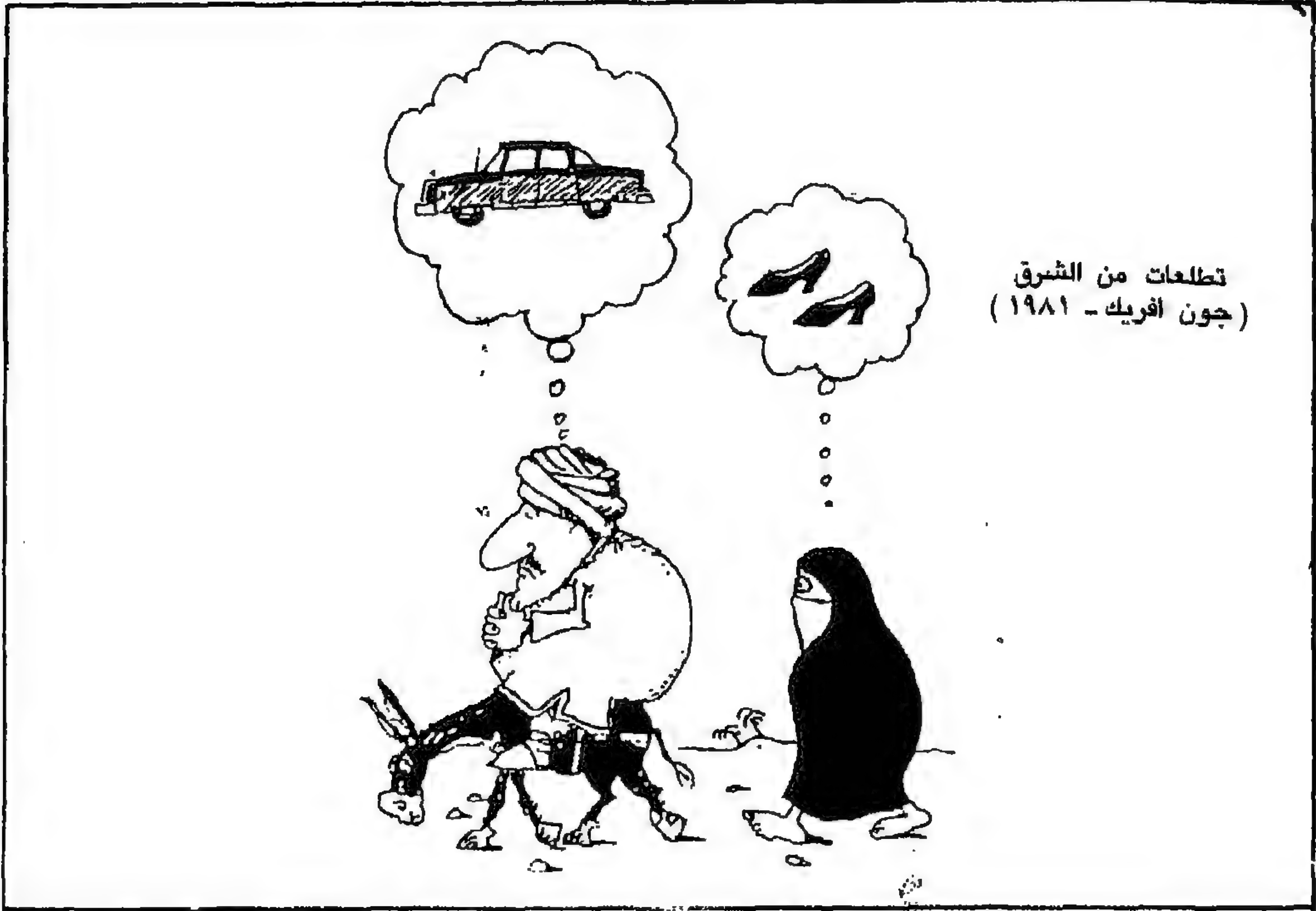
عشر عاما أن تنشر الدراسات والتحليلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية لقضايا التنمية ، كما حاولت أيضا إبراز هذه القضايا من خلال الشعر والقصص القصيرة والمقالات المصورة وأعمال فنية أخرى ، وذلك لأن المشكلات التي يتم مناقشتها في مجال التنمية الدولية يمكن أن تصبح أكثر وضوحا في التقديم الأدبي والفني عنها في البحث العلمي . وقد قام كاتب هذا المقال بإضافة مجال جديد لخدمة هذه القضايا هو الكاريكاتور أى فن الفكاهة المصورة التي تنطوي على الهجاء الحاد والنقد اللاذع للأوضاع غير المقبولة ، مؤكدا أن نهج فنانى الكاريكاتور المستقل في تناول القضايا الدولية يخدم هذه القضايا بشكل كبير ، ويقول أن خبراء العلوم الاجتماعية قد أهملوا هذا الفن ولم يستعينوا به كمصدر من مصادر الرؤية الثاقبة الكاشفة للحقائق الدولية . فهذا الفن هو رسالة مقتضية تعبر بالصورة والكلمة القصيرة عن ما تعجز عنه مقالات طويلة من الشرح والتفسير .

وينصح الكاتب بمزيد من التعاون بين خبراء العلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفنانى الكاريكاتور ويدعو الى مزيد من وعى كل فريق بالآخر ، لأن مثل هذا الوعي سيؤدي الى نتائج باهرة . فبساطة الكاريكاتور تجعل قراءه قادرين على استيعاب وتفهيم أكثر المشكلات تعقيدا ، وبذلك يسهم في تشكيل رأى العام حول القضايا الدولية المختلفة . ويختار جوزيه هافيت للتدليل على ما ورد في مقاله بعض رسوم الكاريكاتير التي ظهرت في الصحافة العالمية في أحقاب مختلفة وعبرت عن مراحل تاريخية معينة نعرضها فيما يلي الى جانب بعض الرسوم الأخرى التي رأينا أنها تخدم نفس المعنى .



نيكاراجوا قبل الثورة

يضم الكاريكاتور صور جميع زعماء العالم في ذلك الوقت وليس بينهم سوموزا ديكتاتور نيكاراغوا .. ولكن هناك وجهان بدون ملامح يرمزان الى الزعماء الجدد القادمين . نشر هذا الكاريكاتير بمناسبة انعقاد الصالون الدولى الثامن لرسوم الكاريكاتور - ١٩٧١





أربعون عاماً على قيام الدولة الاسرائيلية

إعداد : سوسن حسين

● إذا نظرنا الى تاريخ الأمم نجد أن أربعين عاماً لا تشكل سوى لحظة عابرة في عمر هذا التاريخ ومع ذلك فهذه السنوات الأربعين هي كل عمر إسرائيل .

لقد فرضت إسرائيل وجودها على منطقة الشرق الأوسط بالقوة العسكرية ، وعاشت معزولة محاطة بمشاعر الكراهية والعداء من كل جانب . عاشت سنواتها الأربعين في قلق مستمر ، يدفعها خوفها الى مزيد من التسليح ومزيد من سياسة البطش والارهاب ، حتى أصبحت إسرائيل جيتو كبيراً ، وفشل تفوقها العسكري في أن يحقق لها الأمن الذي تحلم به ، واليوم تضيق ثورة الحجارة بعداً جديداً الى الصراع ، لقد كان الخطر يأتيها من خارج الحدود ، أما الآن فتجد نفسها وجهاً لوجه مع من سلبتهم الأرض والحقوق لا يفصل بينها وبينهم أي بعد جغرافي . ان الانتفاضة الفلسطينية التي دخلت عامها الثاني هي أبلغ دليل على يأس شعب محتل طال انتظاره للحل الذي لا يجيء ، شعب ذاق جميع صنوف القهر والاذلال ولم يعد هناك ما يخشاه ، شعب أراد تنبيه العالم الى الأوضاع الظالمة التي يعيش في ظلها . ان موقف إسرائيل اليوم داخل الأراضي المحتلة أشبه بقنبلة موقوتة تتعاظم خطورتها مع مرور الوقت وليس العكس .

● ان إسرائيل لا يمكن أن تستمد شرعيتها إلا من داخل المنطقة التي تعيش فيها مهما كانت قوة المساندة التي تأتيها من الخارج . ان القيادة الاسرائيلية الحالية قيادة ضعيفة مرتجفة لا تستطيع أن تقدم على أي خطوة أو مبادرة في اتجاه السلام ، قيادة تخفى ضعفها وراء التعنت والتشنج والاصرار على استمرار الوضع القائم . ان ما ينقص إسرائيل اليوم هو وجود زعيم قوي ، رجل دولة يكون على مستوى الأحداث ينقذ إسرائيل من نفسها ويخرجها من ورطتها قبل فوات الأوان ، فوجود إسرائيل يتوقف على اندماجها في البيئة المحيطة بها ، ولن يكون هذا الاندماج عن طريق استمرار الاحتلال القمعي للأراضي الفلسطينية وتجاهل التطلعات القومية المشروعة للشعب الفلسطيني . ان احتلال بضعة كيلو مترات من الأرض لن يحقق الأمن لإسرائيل ذات الأربعة ملايين نسمة . كما أنها لن تستطيع الاستمرار في سياستها اللاأخلاقية الى ما لا نهاية دون أن يدينها العالم كله ويصب لعناته على رأسها . ويكفيها أن صورتها قد تلطخت بالخزي والعار ، ونضحت على الولايات المتحدة رفيقتها على الطريق المؤدى الى الكارثة المحققة .

● ان المناخ العام مهياً حالياً لاقرار السلام في الشرق الأوسط ، ولأول مرة منذ اعلان وعد بالفور تلوح في الأفق بشائر تسوية عادلة ومشرفة بالنسبة لجميع الأطراف ، فهل سيكتب لهذه التسوية أن ترى النور ؟ هل ستستمع إسرائيل الى صوت العقل فتختار طريق السلام والسلامة ، أم ستستمع الى صوت نفسها فتختار طريق الحرب والدمار ؟

وقد قدمت مجلة « بوليتيك إترانجير » Politique Etrangère ملفاً كاملاً عن « إسرائيل بعد أربعين عاماً » ، إنفقنا منه بعض المقالات التي تحاول أن تجيب على هذه التساؤلات .

الحركات الفدائية التي تكافح ضد الاحتلال . واخيرا الانتفاضة وهي تختلف عن الثورات الثلاث التي سبقتها ، فالفلسطينيون في غزة والضفة يجدون انفسهم اليوم في مواجهة مباشرة وجها لوجه مع من اغتصبوا منهم الأرض وسلبوهم الحقوق ، دون وساطة طرف ثالث ، ولا يفصل بين الاثنين أية مسافة جغرافية . وفي الوقت الذي لجأت فيه اسرائيل الى استخدام جميع اساليب القوة التي يمكن ان تستخدمها دولة في قمع الانتفاضة ، لم يجد الفلسطينيون سلاحا سوى الحجارة التي يجمعونها من الأرض .

إن زعماء ثورة الحجارة قد عبروا في القدس في ١٤ يناير ١٩٨٨ عن أملهم في ان تكف اسرائيل عن احتلالها للأراضي الفلسطينية وتترك الفرصة أمام اقرار سلام حقيقي بينها وبين الفلسطينيين . وهذه الرغبة تعبر عن الارادة الفلسطينية الجماعية . ويقول الكاتب ان الانتفاضة تذكرنا بمأساة قلعة الماساوا اليهودية وتشكل محاولة مشروعة لجذب انتباه واهتمام الرأي العالم العالى وتحريكه .

الفلسطينيون شعب له حقوق كاملة :

● منذ بداية الحرب العالمية الاولى ظهرت الهوية القومية الفلسطينية بوضوح وتأكدت تحت الانتداب البريطاني من خلال مقاومة الصهيونية . ولم يكن هناك شك بالنسبة لاعضاء الأمم المتحدة وخاصة الولايات المتحدة التي صوتت لصالح تقسيم فلسطين في ان الفلسطينيين شعب له حقوق كاملة ، وله حق في دولة مستقلة . وقد تعمق الشعور القومي الفلسطيني منذ بداية الشتات عام ١٩٤٨ بشكل جارف ، ولم يكن انشاء منظمة التحرير الفلسطينية سوى تعبير عن هذه الحقيقة . لقد تعرض الفلسطينيون منذ قيام الدولة الاسرائيلية لتجارب كثيرة دعمت لديهم احساسا بالتضامن القومي ، وهذا شيء نادر في الشرق الأوسط بل وفي العالم الثالث على وجه العموم . ان هذا التضامن القومي العميق قد ساعد الفلسطينيين على تجاوز الشتات الجغرافي وتجاوز الطائفية والتنافس بين القرى والقبائل ، ومقاومة ضغوط الحكومات العربية المضيفة وضغوط الاحتلال الاسرائيلي . وهذا الاحساس العميق بالهوية القومية قد أفشل جميع محاولات فرض زعامات غير شرعية على الفلسطينيين ، وافشل جميع محاولات خداعهم بحلول لا تمنحهم السيادة كاملة ، وافشل أيضا جميع الجهود التي بذلت لاجبارهم على الرحيل ان الفلسطينيين قد تعلموا درسا من مصير آبائهم الذين رحلوا عن فلسطين في ١٩٤٨ و١٩٦٧ ، وحتى اذا أرادوا الرحيل فالى أين ؟ ان لبنان وسوريا لم تعودا من الدول التي تستقبل الفلسطينيين ، والاردن يخشى التدفق الفلسطيني الى أراضيها ، ومصر لم تعد تتسع لشعبها

politique étrangère

REVUE TRIMESTRIELLE
ÉDITÉE PAR L'INSTITUT FRANÇAIS DES RELATIONS INTERNATIONALES

- Vers La paix en Terre Sainte
- Par Walid Khalidi
- Politique Etrangère 2 - 1988

نحو إقرار السلام في الأراضي المقدسة

بقلم : وليد خالدي

● يعتبر هذا المقال احدى المحاولات الجادة التي يقوم بها المفكرون العرب في الخارج من خلال العرض الأمين للقضية الفلسطينية وطرح الحلول المنطقية لها لدفع الحكومة الاسرائيلية الى تحكيم عقلها والنظر الى أبعد من موطئ قدميها والتخلي عن سياسة الاحتلال القمعي التي ستضر أول ما تضر بالدولة الاسرائيلية نفسها في المدى البعيد .

إن الثورة التي اندلعت في ديسمبر ١٩٨٧ في الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ أكثر من عشرين عاما هي المحاولة الرابعة الكبرى من جانب الفلسطينيين لمقاومة احتلال الصهاينة لأراضيهم ، فالمحاولة الأولى كانت من ٣٦ الى ١٩٣٩ وكانت موجهة ضد السياسة البريطانية التي اقترحت انشاء وطن قومي يهودي في الأراضي الفلسطينية ، والثانية عام ١٩٤٧ عندما عمت البلاد موجة عارمة من الاحتجاج على قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة الذي نص على تقسيم فلسطين ، وتطور هذا الاحتجاج الى حرب أهلية ثم انفجرت الحرب الحقيقية وقت رحيل البريطانيين ١٥ مايو ١٩٤٨ ، المحاولة الثالثة واكبت ظهور الشتات الفلسطيني عام ١٩٦٥ ، وقيام منظمة التحرير الفلسطينية وظهور

نفسه ، ودول الخليج العربي خفضت امكانيات الاستضافة بدرجة كبيرة .

ان عدد الفلسطينيين قد تضاعف ثلاث مرات خلال الأربعين عاما الماضية ، فمن ١,٢٠٠,٠٠٠ مليون عام ١٩٤٨ أصبح عددهم اليوم ٤,٥٠٠,٠٠٠ مليون ، ولن تتوقف هذه الزيادة . ان سكان غزة وحدها قد بلغ ٦٠٠,٠٠٠ نسمة وسيصل الى ٩٠٠,٠٠٠ نسمة في نهاية هذا القرن . ومع ذلك يفكر بعض زعماء اسرائيل في انتهاج سياسة خلع الفلسطينيين من ارضهم وطردهم !! الى اين ؟ وفي أى اتجاه ؟ شمالا في قلب لبنان الشيعية ؟ أو في اتجاه دمشق عبر مرتفعات الجولان ؟ أم جنوبا في اتجاه سيناء ؟ أم شرقا في الجانب الآخر من نهر الأردن ؟

ان جميع هذه الافتراضات لا يمكن تطبيقها . ان طرد الفلسطينيين عام ١٩٤٨ قد تم في ظروف مختلفة تماما وفي أعقاب معارك طاحنة بين جيشين نظاميين ، أما طرد الفلسطينيين اليوم فهو أمر مختلف تماما . وقد اكدت ردود الفعل الفلسطينية لأعمال القمع والعنف الاسرائيلية انه لم يعد من السهل افزاع الفلسطينيين كما حدث عام ١٩٤٨ . ان الشجاعة النادرة التي ابدتها الشباب الفلسطيني منذ ديسمبر ١٩٨٧ في الأراضي المحتلة هي دليل ضمن أدلة أخرى كثيرة على المقاومة التي تواجهها سياسة الطرد الجماعي التي تنتهجها القوات الاسرائيلية . وبناء عليه نستطيع ان نؤكد ان الغالبية العظمى من سكان الأرض المحتلة ستمكث في مكانها ولن تغادره وستتزايد اعدادها رغم عمليات الاستيطان الاسرائيلي التي تقلص مساحة الأرض المتروكة للفلسطينيين . ان احداث الأرض المحتلة تجد صدى قويا لدى فلسطيني الشتات ، لذلك لن يؤدي الانكار المستمر لوجود قومية فلسطينية الى التخفيف من حدة هذا الشعور القومي الجارف .

وكما ان اسرائيل حقيقة يجب ان يقبلها الفلسطينيون ومنظمة التحرير الفلسطينية ، كذلك الدولة الفلسطينية هي الأخرى حقيقة يجب ان تقبلها اسرائيل ، وكما ان اسرائيل موجودة كذلك الفلسطينيون موجودون بل وسيضعف هذا الوجود مع مرور الوقت .

اسقاطات المشكلة الفلسطينية :

● ان المشكلة الفلسطينية قد افرزت مع مرور الزمن موجات متلاحقة من الصراعات الجديدة فمبذ بداية ظهور المشكلة أي عام ١٨٨٠ انفجرت المواجهات بين الطائفة اليهودية في فلسطين والسكان العرب واستمرت ، وفي عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ انفجرت المواجهة بين اسرائيل وجيرانها العرب . وبعد ١٩٦٧ اكتسبت المواجهة ابعادا جديدة رغم معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية التي تم

توقيعها منذ أكثر من عشر سنوات . ويقول الكاتب ان تحليلا ولو سريعا لهذه الحقبة الأخيرة سيوضح الآثار الضارة لاستمرار هذا الصراع على الاستقرار الاقليمي وأيضا على المصالح الغربية وعلى العلاقات بين القوتين العظميين ، فمثلا تصاعد قوى التطرف الديني في الشرق الأوسط له علاقة وثيقة بغياب حل المشكلة الفلسطينية .

وادت عمليات جنوب لبنان الى ظهور سلالة جديدة من المناضلين الشيعة يتجاوبون مع فكر خوميني ، وبالتالي أوجدت التطرف الديني المستوحى من ايران على الجبهود الشمالية لاسرائيل . كما ان الحظر البترولى عام ١٩٧٣ قد تقرر كرد على المساندة الامريكية لاسرائيل خلال حرب هذا العام في الشرق الأوسط .

ان امل الاسرائيليين في ضرب القومية الفلسطينية ضربة قاضية عن طريق تصفية منظمة التحرير الفلسطينية قد دفعهم الى غزو لبنان عام ١٩٨٢ ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي تحاصر فيها اسرائيل عاصمة عربية وتحتلها . وادى رحيل المنظمة عن بيروت الى اغتنام الولايات المتحدة لهذه الفرصة ومحاولة إعادة بناء لبنان حول الاقلية المسيحية المارونية متجاهلة الطوائف الدينية الأخرى ، وكانت النتيجة المأسوية والخسائر الفادحة في الارواح الامريكية وغيرها والمواجهة الأولى من نوعها في التاريخ بين امريكا وسوريا ، وتداعت المؤسسات الكبرى في لبنان وعمت الفوضى واحتدمت الرغبة في الانتقام التي أدت الى احتجاز الرهائن الامريكية والغربية وما ترتب على هذه العملية من نتائج وفاضح هزت المجتمع الامريكي . كما ان معارضة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة لبيع السلاح الامريكي الى الدول العربية حتى المعتدلة منها قد أثر على مصداقية واشنطن لدى هذه الدول وهدد استمرارية ولاء هذه النظم المعتدلة للولايات المتحدة وأدى ببعضها الى البحث عن مصادر أخرى في الكتلة الشرقية وخاصة الاتحاد السوفيتي مما اضعف نفوذ الغرب أكثر وأكثر . وقد أدى هذا التنافس بين القوتين العظميين الى تضخم ترسانات السلاح في اسرائيل وبعض الدول العربية الراديكالية بشكل خطير . وهناك دلائل قوية تشير الى ان اسرائيل قد تخطت العتبة النووية في الوقت الذي يزداد فيه الاقتناع بوجود وسائل حرب بيولوجية في المنطقة .

وفي الواقع ان الخسائر الهائلة في الارواح والعتاد التي ستنتج حتما عن اندلاع حرب جديدة بين العرب واسرائيل يمكن ان تكون حجة قوية للتدليل على ضرورة نزع فتيل المشكلة الفلسطينية علما بأنها اساس الخلاف بين اسرائيل والدول العربية ، وهي ضرورة ملحة لأن الكفاح من أجل فلسطين قد بدأ يكتسب الطابع الديني . ان البعد الديني في الصراع الذي بدأ يتزايد في الآونة الأخيرة بشكل خطير لم يكن موجودا في البداية عندما قامت الدولة الاسرائيلية رغم ان العرب قد قارنوا بينها

التغلغل السوفيتي في المنطقة وبين الفشل في إيجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي . لقد اراد العرب ان يردوا على مساندة الولايات المتحدة لاسرائيل بالمساندة السوفيتية لهم . أما فيما يتعلق بالبترول فسنجد ان العرب محتاجون للاسواق الأروبية مثلما تحتاج هذه الاسواق للبترول العربي . ولكن الأزمة السياسية التي انفجرت وأدت الى الكف عن تزويد الغرب بالبترول كانت نتيجة السياسة الأمريكية تجاه اسرائيل .

ان العالم العربي يفكر منذ اربعين عاما في طبيعة ودواعي السياسة الاميركية ، وفي الواقع لم يحظ موضوع يمثل هذا الاهتمام والدراسة في الأوساط السياسية العربية . ويقدم لنا المقال ثلاث فرضيات أساسية تم استخلاصها من الدراسات التي قدمت في هذا الصدد .

أولا : الفرضية التي تقول بأن السياسة الاميركية في النزاع العربي الاسرائيلي هي انعكاس لقيم ثقافية ودينية ثابتة .

ثانيا : ان النظام السياسي التعددي للولايات المتحدة يترك حرية العمل كاملة أمام المجموعات المتنافسة وخاصة اللوبي الموالي لاسرائيل .

ثالثا : ان الولايات المتحدة بصفتها قوة امبريالية رأسمالية تعادى بالضرورة المصالح العربية .

وقد رجحت الاوساط العربية المهتمة بمستقبل العلاقات مع الولايات المتحدة الفرضية الثانية ، وتصورت بسذاجة شديدة جدا انها تستطيع تغيير السياسة الاميركية ، وقد اصرت هذه الاوساط طويلا على ضرورة التمييز بين الوعود الانتخابية وبين السياسة التي تنتهج فيما بعد ، ولكن موقف حكومة ريجان وبالذات في فترة رئاسته الثانية أطاح بكل هذه الحجج . حقا ان مبادرة ريجان في ١٩٨٢ قد اظهرت بعض النوايا الحسنة للإدارة الاميركية ، ولكنها اختفت سريعا . وقد أدى ذلك الى تطابق صورة الولايات المتحدة واسرائيل لدى المثقفين العرب . فعندما تغزو اسرائيل وتنهك وتحمل يرى هؤلاء يد الولايات المتحدة وراء كل ذلك . والنتيجة ليس فقط فقدان الثقة في واشنطن كوسيط وحكم غير منحاز وانما وضعها في معسكر الاعداء . ولم تفلح أي جهود اميركية في التخفيف من هذه الفكرة التي تأصلت في الوجدان العربي ، والتي اكدتها اكثر واكثر الادارة الاميركية الجديدة .

ان إحدى القنوات الأساسية في السياسة الاميركية هي ان دولة اسرائيلية قوية تستطيع ان تقدم تنازلات من اجل السلام ، ولكن حتى حزب العمل الاسرائيلي لا يستجيب لأبسط المطالب الفلسطينية . ان اكبر تنازل ممكن ان يقدمه حزب العمل هو السماح بمنطقتين فلسطينيتين في قطاع غزة والضفة الغربية تفصل بينهما المستوطنات اليهودية مدنية وعسكرية . وتقام هذه

وبين الدولة الصليبية في القرون الوسطى . لقد كان رد الفعل العربي في ذلك الوقت ذا طابع علماني بسبب قوة الايديولوجية التي كانت سائدة في ذلك والتي ارتكزت على القومية العربية ، وهذه القومية تجمع بين جميع الشعوب العربية في أمة واحدة تشترك في لغة واحدة وتاريخ واحد ومصالح واحدة . ولكن هذه القومية العربية لم تحل المشكلة وظلت عاجزة امام الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية . وادى استمرار المشكلة الفلسطينية الى ظهور وتفاقم التيار الديني المتطرف . وقد وجه آية الله الخميني نداء الى جموع المسلمين وليس الشيعة فقط ناشدهم فيه ان يهبوا لتحرير القدس .

وقد يقول البعض ان التطرف الديني هو رد فعل لتأكيد الذات في مواجهة أمور كثيرة مثل تفشى القيم الأجنبية في العالم الاسلامي ونوع من الاحتجاج على الأوضاع الاجتماعية الظالمة . ولكن الذي لاشك فيه هو ان غياب حل الصراع العربي الاسرائيلي قد عمق هذا التطرف ودعمه .

ونجد ان الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة وخارجها قد تأثروا كثيرا بهذا التحول في المناخ السياسي ، فنلاحظ ان التنافس الذي كان سائدا بين المجموعات الدينية المتطرفة وبين الموالين لمنظمة التحرير الفلسطينية قد انقلب الى تضامن وتنسيق الجهود بين الفريقين . وهذا يعبر عن التغير الذي حدث في العقلية السياسية في الشرق الأوسط التي تبتعد تدريجيا عن العقلانية ، ويعبر كذلك عن الوعي بوجوب توحيد الصفوف لمواجهة الضغوط الاسرائيلية المتزايدة . ان الشعوب تتجه الى الله لتجد عنده الحل للمشكلات التي لا حل لها ، وقد لا تكون مبالغين لو قلنا ان مشكلة فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي ستصبح النسخة الحديثة من الحروب الصليبية للقرن الحادي والعشرين .

الولايات المتحدة والصراع العربي الاسرائيلي : الخيار الاردني :

لقد كان الرأي العام العربي يعتبر دائما الولايات المتحدة القوة الغربية الصديقة التي يمكن الوثوب بها ، على عكس بريطانيا وفرنسا اللتين سيطرتا على معظم دول المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية .

وكان للولايات المتحدة هدفان اساسيان في الشرق الأوسط وهما : الحصول على البترول العربي ، ومنع السوفيت من السيطرة على المنطقة ، وهما هدفان غير متناقضين وسهلا التحقيق نظرا للعلاقات الودية بين الأمريكيين والعرب ، بل ان الاتحاد السوفيتي كان يشكل خطرا كبيرا بالنسبة لدول الشرق الأوسط لقربه من المنطقة وأيضا للعداء العربي التقليدي للشيوعية لذلك سعت هذه الدول الى اكتساب صداقة القوة البعيدة . ولكن سرعان ما تغير الموقف ولا يمكننا ان نفصل بين

الفلسطينيين رأوا منازلهم تدمر أمام أعينهم .. ماذا هناك اسوأ من ذلك ؟ وعندما تكون كل تفصيلة من تفاصيل الحياة على المستوى الشخصي أو العام يقررها ويتحكم فيها جهاز الاحتلال العسكري .. ماذا نتوقع ان يكون رد الفعل ؟ بلاشك كراهية مدمرة للنظام وحراسه ، وهذا الشرط الاساسي لتخطي حاجز الخوف .

لقد بدأ الفلسطينيون في الارض المحتلة يقتنعون اخيرا بوجوب الاعتماد على النفس لا على الغير وبأن الخلاص لن يأتي الا اذا سعوا هم اليه . ثلاث احقاب مضت دون ان يجيء الحل الذي ينتظرونه من وراء الحدود ، اذن حان الوقت ليأخذوا مصيرهم في يدهم .

ان الدوافع والقوى وراء الثورة الحالية في الارض المحتلة يمكن ادراكها من خلال برنامج القدس الذي تلاه متحدث بلسان الشخصيات والمؤسسات القومية الفلسطينية في الضفة والقطاع في يناير ١٩٨٨ اثناء مؤتمر صحفى عقد بأحد فنادق القدس . وهذا البرنامج يشتمل على ديباجة سياسية طويلة وينقسم إلى أربعة عشر بنداً ، ثلاثة منها تتعلق بالازمة المباشرة وتطالب بالافراج عن الذين اعتقلوا خلال الاحداث الاخيرة وخاصة الاطفال ، وعودة الفلسطينيين الاربعة الذين اصرت اسرائيل على طردهم رغم حركة الاحتجاج الواسعة ، ورفع الحصار عن مخيمات اللاجئين .

ثم خمسة بنود تتناول حقوق الانسان وتطالب اسرائيل باطلاق سراح الاشخاص الاداريين المحتجزين ووضع حد لتدمير المنازل وضرورة التحقيق في سلوك الجند الاسرائيليين والاشخاص المكلفين بحفظ الأمن الذين عذبوا فقتلوا المدنيين العزل ، ومنح الفلسطينيين الحرية السياسية والسماح بالاجتماعات واجراء انتخابات حرة تحت رقابة سلطة محايدة . واثار بندان من بنود البرنامج المسألة الدينية وطالبا بتخفيف الاجراءات الاستفزازية في مدينة القدس القديمة واحترام الوضع الحالي للاماكن المقدسة المسلمة والمسيحية . كما تناول بندان آخران موضوع ضياع الارض والمياه وطالبا بوضع حد لمصادرة الاراضي واعادة الاراضي التي صودرت لاصحابها والغاء جميع الاجراءات التي تحرم الارض من مصادرها المائية . وقد تصدى البرنامج ايضا للمسألة الضريبية وطالبا بالغاء الضريبة ذات القيمة المتزايدة وكذلك جميع الضرائب الاسرائيلية الاخرى المباشرة ، وطالبا بالغاء القيود على اذونات البناء والمشروعات الصناعية وبرامج التنمية الزراعية خاصة حفر الآبار الارتوازية . كما تناول ايضا موضوع التفرقة في السياسة التجارية والاختيار بين السماح بحرية نقل منتجات الارض المحتلة الصناعية والزراعية الى اسرائيل أو فرض قيود مماثلة على المنتجات القادمة من اسرائيل الى الارض المحتلة .

وتؤكد ديباجة البرنامج ان الاحتلال لا يمكن ان

المناطق الفلسطينية على ٦٠٪ أو ٧٠٪ من مساحة القطاع و ٤٠٪ من مساحة الضفة ، وتدير الشؤون الأمنية في هاتين المنطقتين ايد اسرائيلية ، ويدعى الأردن للاشتراك في حفظ النظام حتى يمكن اطلاق تسوية اقليمية على هذا الاتفاق .

وفي رأى الكاتب ان ما يقدمه شيمون بيريز وحزبه لا يختلف كثيرا عن المضمون الاساسي للخيار الاردني الذي تتحمس له الولايات المتحدة ، فهذا الخيار يمكن ان يكون حلاً انتقالياً أو نهائياً ، ويعفى اسرائيل من الاعتراف بالدولة الفلسطينية السابقة أو الحالية ، ويبعد منظمة التحرير وهي رمز الدولة الفلسطينية عن عملية السلام ؛ وتقدم للعالم صورة طيبة لاسرائيل وتلقى بمسؤولية رفض السلام على عاتق الفلسطينيين .

ان هذا الخيار الاردني هو النسخة الحديثة من تقليد قديم ارسى قواعده تيودور هيرتزل عام ١٨٩٨ وتبعه جاييم وايزمان في مفاوضاته مع لورد بالفور ١٩١٧ ومن بعده كثير من الزعماء الصهاينة ، وهو التقليد الذي يهدف الى حل المشكلة الفلسطينية دون اشتراك الفلسطينيين انفسهم . وكل هذه المحاولات قد باءت بالفشل وأدت الى نتائج مأسوية .

والخلاصة ان الخيار الاردني لن يؤدي الى استقرار الاردن بل بالعكس سيهز دعائم النظام نفسه وسيضعه في مواجهة المقاومة الفلسطينية . وقد تنبه الملك حسين بصفته اقدم زعيم عربي في المنطقة الى خطورة هذا الوضع واتخذ القرار المناسب .

برنامج القدس :

● ان الوقت مازال مبكراً لتحديد من هم الزعماء الجدد التي افرزتهم الانتفاضة ولكن هناك بعض النقاط المؤكدة التي يمكن تقديمها :

اولاً : هناك مؤشرات واضحة تؤكد على بداية تكوين هيكل تحتى تنظيمي واسع ، خليط من جماعات رسمية وغير رسمية ، وكما هي العادة في مثل هذه الحالات نجد ان زعامة هذه الجماعات المكافحة غير معروفة وغير مركزية ولا هرمية . وهذا الوضع الجديد يتسم بصفات جديدة هي التغلب على الانقسامات بين الجماعات الفلسطينية وتخطي خلافاتها الايديولوجية ، هذه الخلافات التي اثرت حتى الآن على فعالية المقاومة . ان هذا الاجماع الوطني الواسع وهذه الوحدة بين صفوف مختلف الاجنحة الفلسطينية لم يسبق له مثيل .

ثانياً : تدمير حاجز الخوف ، فقد اكتسب الفلسطينيون وهم يواجهون اسوأ اوضاع الاحتلال على مدى حقبتين من الزمان حصانة ضد الخوف ، فلم يعودوا يخشون شيئاً ، فقد عرف اكثر من نصف السكان الذين يعيشون في الاراضي المحتلة السجون الاسرائيلية ، كما ان من النادر ان تجد عائلة فلسطينية لم يتعرض احد افرادها للاذى والاذلال والنقي والسجن ، وكما ان

رفضه ادانة الارهاب ، وهى الشروط التى وضعتها واشنطن وعرضتها عمان . ان عرفات قد قبل بالذات قرار ٢٤٢ وجميع القرارات المرتبطة به ، كما اكد ان الحكومة الاسرائيلية هى طرف يتمنى التفاوض معه بشأن تسوية سلمية فى اطار مؤتمر دولى للسلام وعلى اساس الاتفاق الذى وقعه مع الملك حسين عام ١٩٨٥ ، اما بشأن الارهاب فقد ادان العمليات التى تتم خارج الاراضى المحتلة واسرائيل .

ولكن الخلاف الذى ادى الى وقف المحادثات كان بخصوص التمثيل الفلسطينى فى المؤتمر الدولى ، واصرار عرفات على حصول عمان من واشنطن على التأكيدات اللازمة التى تتعلق بحق تقرير المصير الفلسطينى . ولم تستطع عمان ان تفعل ذلك . لقد اتهم عرفات فى ذلك الوقت بالجمود والعناد ، فهل يعتبر اصراره على عدم الاعتراف باسرائيل من جانب واحد جمودا وعنادا ؟ خاصة ان هذا الاعتراف لم يطلبه الحكومة الاسرائيلية بل واعلنت انها سترفضه ؟ هل يعتبر رفضه ان يضع ثقته العمياء فى قرار الامم المتحدة الذى لا يذكر حتى اسم شعبه فيقوم بانهاء عمليات المقاومة داخل الاراضى المحتلة ويتخلى عن تمسكه بوجود المنظمة داخل المؤتمر الدولى للسلام جمودا وعنادا ؟ فى الواقع ان الاجتماع السابع عشر للمجلس الوطنى الفلسطينى فى ابريل ١٩٨٧ وعودة الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قد يرمين على التضامن الحقيقى بين اجنحة المنظمة الاساسية عن طريق عزل الاجنحة المنشقة التى تساندها سوريا . وقد قامت المنظمة بتوسيع قاعدتها الشعبية فقبلت ممثلين عن الحزب الشيوعى الفلسطينى وكذلك ممثلين عن الاتجاهات الدينية ، وفى الاجتماع الثامن عشر تأكدت زعامة عرفات بلا جدال . ونلاحظ ان رفض المجلس لقرار ٢٤٢ لم يكن نهائيا وانما لاسباب اهمها ان القرار لم يذكر القضية ولا الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى وتحدث عن المشكلة كما لو كانت مشكلة لاجئين فقط . وقد اعلن المجلس مساندته لخطة السلام التى وضعتها قمة فاس ١٩٨٢ وعبر عن رغبته فى تنمية العلاقات مع القوى الديمقراطية الاسرائيلية المعارضة للتوسع والاحتلال . واعلن قبوله الاشتراك فى مؤتمر دولى للسلام تحت رعاية الامم المتحدة ويضم جميع الاطراف المعنية ، وهذا يعنى اسرائيل ايضا . كما اكد المجلس الوطنى مرة اخرى على ضرورة اقامة علاقات وطيدة مع الاردن واعلن قبوله مبدأ اتحاد كونفيدرالى بين الدولتين كشكل للعلاقات المستقبلية بين الاردن والدولة الفلسطينية فى الارض المحتلة .

باختصار ان المجلس الوطنى الفلسطينى قد ترك الباب مفتوحا امام مفاوضات السلام مع اسرائيل مع الاعتراف بضرورة الارتباط المؤسس مع الاردن . اما بخصوص العلاقات بين سوريا والمنظمة فقد تم

يستمر إلى ما لا نهاية وان السلام لا يمكن ان يتحقق إلا إذا اعترفت اسرائيل بالتطلعات القومية الفلسطينية التى هى السبب فى الثورة الحالية . وهذه التطلعات هى حق تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية على ارض الوطن تحت رعاية منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى الوحيد للفلسطينيين . ان استمرار العنف لن يؤدى الا الى مزيد من العنف وسفك الدماء وتعميق الكراهية والحقد والسبيل الوحيد للهروب من المأزق هو المؤتمر الدولى الذى تشترك فيه جميع الاطراف المعنية بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وايضا الاعضاء الخمس الدائمين فى مجلس الامن تحت اشراف القوتين العظميين . ولكى يتم تهيئة المناخ المناسب لانعقاد مثل هذا المؤتمر فان اسرائيل مطالبة بتلبية المطالب التى جاءت فى البرنامج .

ان لهجة البرنامج حاسمة ولكنها معتدلة ، انه لا يتضمن مطالب مبالغ فيها او شعارات ملتعبة . ان هدفه هو الوصول الى سلام تفاوضى مع اسرائيل فى اطار محادثات بين دولة ودولة . ان اهم مطلب فى هذا البرنامج قد يكون ازالة القيود عن الاتصالات السياسية مع منظمة التحرير حتى يتسنى اشتراك فلسطينى الارض المحتلة فى اجتماعات المجلس الوطنى الفلسطينى لتسهيل تدخلهم المباشر فى عملية تقرير المصير . ومما لاشك فيه ان مثل هذا التدخل سيساعد على ايجاد الحل لا اعاقته .

خطط السلام :

● ان الوضع العام العربى والفلسطينى الحالى يسمح اليوم اكثر من اى وقت مضى بتسوية مشرفة ودائمة ولكن للأسف لا يبدو ان الحكومة الاسرائيلية والحكومة الامريكية تدركان ذلك .

ومن خلال الخطط التى تم وضعها لاقراء السلام فى المنطقة يؤكد ان قرارات مؤتمر قمة فاس الذى انعقد فى سبتمبر ١٩٨٢ مازالت اكثرها ملاءمة للتطبيق فى الوقت الحالى ، ان هذه القرارات التى حازت على موافقة جميع رؤساء الدول العربية (فيما عدا القذافى الذى لم يحضر) تعتبر شيئا جديدا تماما فى تاريخ الدبلوماسية العربية . ان لهجتها المعتدلة تهدف فى المقام الاول الى التسوية السلمية التى تقوم على اساس التعايش مع اسرائيل فى اطار حدود ١٩٦٧ وحتى الآن لم تقدم اسرائيل على مبادرة مشابهة ولم تثبت انها على نفس المستوى من الرقى والشمول .

كما ان موقف منظمة التحرير الفلسطينية قد تطور هو الآخر على ضوء مقررات فاس واصبح اكثر مرونة ، وبدى ذلك واضحا خلال مناقشات المنظمة مع الاردن فى يناير وفبراير ١٩٨٦ . ويروى الكاتب الذى اشترك فى هذه المحادثات بصفة غير رسمية الاسباب الحقيقية لتوقف المحادثات . ان المحادثات لم تتوقف بسبب رفض ياسر عرفات للقرار ٢٤٢ أو رفضه التفاوض مع اسرائيل أو

اي علاقات عسكرية مع دول أخرى سواء عربية أو غير عربية .

- اعلان القدس الغربية عاصمة لاسرائيل والقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية مع التأكيد على الحصانة الدبلوماسية للاماكن المقدسة وسهولة الوصول الى الاماكن المقدسة اليهودية . ويتم تشكيل مجلس ديني تكون رئاسته بالتناوب لتمثيل الاديان الثلاثة والعمل على تدعيم التفاهم بين الطوائف . ويتم التفاوض بشأن حقوق متبادلة للانتقال والاقامة بين العاصمتين في اطار يحدده اتفاق مشترك .

- عودة محدودة للاجئين الفلسطينيين الذين طردوا عام ١٩٤٨ بقررها الطرفان وحققهم في دخول الدولة الفلسطينية ، ويتم تعويض الذين لا يرغبون في العودة . - تخضع المستوطنات اليهودية في الارض المحتلة التي اقيمت عام ١٩٤٨ للقانون الفلسطيني ويتم اخلاء المستوطنات الاخرى دون تدميرها .

- اعتراف صريح متبادل بين اسرائيل والمنظمة والاردن وسوريا .

- ضمان تقدمه اجتماعات القمة العربية والاسلامية بأن هذه التسوية تضع حدا نهائيا للصراع .

- ضمان القوتين العظميين للاتفاق وكذلك القوى الكبرى داخل مجلس الأمن وخارجه . - فترة انتقالية محددة وقصيرة .

ان شرائح كثيرة من الرأي العام الاسرائيلي تحبذ تسوية يقبلها الفلسطينيون ، كما ان كثيرا من الاسرائيليين واعون تماما بالمخاطر التي تتضمنها السيطرة المستمرة على شعب آخر ، ولكن للأسف ان الزعماء الاسرائيليين يفتقرون الى هذا الوعي . ولا يوجد اي حل آخر لبلوغ التسوية التاريخية لهذا الصراع الا ان يولى سوى اقامة الدولة الفلسطينية في الاراضي المحتلة داخل حدود ١٩٦٧ على ان تتعايش هذه الدولة سلميا مع اسرائيل .

واذا لم يحدث ذلك فيستمر الصراع والمواجهة بلا نهاية مهما كانت الاجراءات اللطيفة التي يتم اتخاذها بين الحين والآخر . كان يجب على الذكاء اليهودي ان يدرك اهمية التسوية المشرفة والدائمة بالنسبة لجميع الاطراف واولها اسرائيل نظرا للحقائق الجغرافية والسكانية والايديولوجية في الشرق الاوسط . كيف يمكن ان يخفى على العقلية اليهودية ان طريق الاندماج في منطقة ليس هو الاعتماد المتزايد على المساندة التي تأتيها من الخارج ؟ وان العنف لا يمكن ان يؤدي الى السلام ؟

اتخاذ بعض المبادرات لتخفيف التوتر بينهما . وقد انبثقت هذه المبادرات عن الاحساس باهمية التنسيق بين الاطراف المعنية قبل المؤتمر الدولي . وقد كان للكاتب دور بارز في هذه الجهود ويؤكد ان الطرفين حريصان بالفعل على سد الفجوة التي تفصل بين وجهتي النظر . إن تقاربا بين المنظمة ودمشق يشكل شرطا اساسيا لأي جهد عربي جاد من أجل الاعداد لمفاوضات السلام . أما بشأن مدى استعداد الاسد للاشتراك في مفاوضات السلام ، فيكفي انه ضمن الذين وقعوا على خطة السلام في مؤتمر فاس ، ولكن بخصوص شكوكه في نتيجة التفاوض مع دولة تتمتع بهذا التفوق العسكري الرهيب وتحظى بمساندة كاملة وغير مشروطة من الولايات المتحدة فهذا شيء لا يمكن ان نلومه عليه .

ان الغرب قد اساء فهم الهدف الاساسي من اجتماع قمة عمان ، لقد انعقد هذا الاجتماع لمناقشة حرب الخليج وعودة العلاقات مع مصر ، ولم تكن اي قمة عربية قد انعقدت منذ ١٩٨٢ بسبب التوتر بين سوريا والمنظمة وبين سوريا والعراق ، وبالتالي فان اهمية قمة عمان تكمن في انها انعقدت بحضور الاسد وعرفات وصدام حسين . وان مجرد انعقادها سيفتح الطريق امام اجتماعات كثيرة اخرى تناقش الصراع العربي الاسرائيلي ، وهي مرحلة تمهيدية ضرورية لمفاوضات السلام .

من أجل تسوية الصراع :

● يشير المقال الى الجهد الكبير والطاقة التي بذلت والوقت الذي ضاع في الاختيار بين مؤتمر دولي ام مفاوضات مباشرة في الوقت الذي لا يوجد على الاطلاق اي خلاف بين مفاوضات مباشرة خارج اطار مؤتمر دولي وبين مفاوضات داخل المؤتمر . انها مجرد شكليات . ان المؤتمرات لا تحل الصراعات ولا يمكن انكار ان نجاح اي مؤتمر دولي انما يعود الى المفاوضات المباشرة المكثفة السرية بين جميع الاطراف المتصارعة وايضا الى ممارسة القوتين العظميين لقدراتهما على اقناع اصدقائهما .

ثم يقوم الكاتب في ختام المقال بتقديم العناصر الاساسية لتسوية عادلة واقعية ومشرفة للصراع العربي الاسرائيلي على ضوء التجربة التاريخية منذ اعلان بلفور وحتى الانتفاضة الاخيرة في الارض المحتلة . نعرضها فيما يلي :

- انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان ومرتفعات الجولان حتى الحدود الدولية ونزع سلاح المناطق التي تم اخلاؤها ووضعها تحت اشراف مراقبين من الأمم المتحدة .

- تقسيم اراضي فلسطين على طول حدود ١٩٦٧ .

- دولة فلسطينية في الضفة والقطاع تتعايش سلميا مع اسرائيل وترتبط بالاردن في اتحاد كونفيدرالي ولا تقيم

ويخلص هذا الكتيب مستعينا بالادلة والبراهين والحجج الدينية ومسترشدا بالتوراة ذاتها الى ان اليهود كانوا أغرابا في فلسطين وليس لهم اى حقوق على ارضها . كما حذر هذا الكتيب ايضا الأوربيين من الاتجمات التوسعية التى ستنتج عن مبدأ الصهيونية ذاته . «تقارن بين الدولة الاسرائيلية والدول الصليبية وخاصة المملكة اللاتينية فى القدس التى اختقت عام ١٠٩٩ بعد ان عاشت حوالى مائة عام ، فكلتاهما قامت على أساس حركة انفعالية شديدة وليس على أساس تأزر العوازل الانطقية الضرورية لتكوين دولة . وقد أكد هذا الكتيب ايضا على اهمية فلسطين بالنسبة للمسلمين والمسيحيين الذين لن يقبلوا اى سلطة يهودية عليهم . ان مؤلف هذا الكتيب هو الشيخ يوسف الخازن المفكر اللبناني المارونى المعتدل ، هو اذن ليس أوروبيا معاديا للسامية ولا متطرفا دينيا . لقد شاهد العرب المشروع الصهيونى يولد ويبدأ تنفيذه فى حركة فريدة فى نوعها بدأت منذ القرن الماضى ولم تتوقف منذ ذلك الوقت . وقد استمدت الدولة اليهودية شرعية مطلبيها من المعاناة ، والمذابح التى تعرض لها الشعب اليهودى خلال الحرب العالمية الثانية ، وساعدها الأوربيون انطلاقا من احساسهم بالذنب واعتبروا ان اقامة الدولة الاسرائيلية هو انتصار للحلفاء ضد النازية ، فيما عدا الجنرال ديغول الذى كان له موقف مخالف . وقد اتهمه بيريز بالجهل بالمسألة اليهودية .

ولكن العرب لم يفهموا هذه الشرعية ولم يقبلوها ، انهم لم يكونوا طرقا فى هذه الحرب رغم محاولات الدعاية الاسرائيلية كشف اى اتصال لهم بدول المحور حتى ولو كان بريئا لاتهامهم بالتواطؤ مع النازية واجبارهم على قبول شرعية اسرائيل كتعويض عن جنون هتلر المدمر . وهو اتهام يفتقر الى اى منطق ولا يمكن تصديقه !! وفى الواقع ان معظم العرب يتعاطفون مع الحلفاء ضد المحور ، كما انهم يعتبرون ان ماحدث فى اوروبا خلال الحرب العالمية الثانية صراعا اوروبيا اقليميا ولا يفهمون لماذا انضمت الولايات المتحدة واليابان الى هذا الصراع ، ومن الصعب اقناع اى عربى ان الانسانية جمعاء يجب ان تحمل وزر الخطيئة النازية . كما ان اليهود لا يريدون الاقتناع بأن المذابح ومعسكرات الاعتقال كانت مرحلة من مراحل التاريخ الأوروبى غريبة تماما عن هؤلاء الذين يقذفون الحجارة فى غزة والضفة .

فلسطينيون أم عرب :

● ان الحكومة الاسرائيلية تجد صعوبة فى التطق بكلمة فلسطين ، انها تتحدث دائما عن « العرب » اى انها تمحو الهوية الفلسطينية وتمحو وجود شعب فلسطينى له الحق فى حكم ذاتى ، فمن وجهه نظرها « ان العرب تحت الاحتلال » امامهم العالم العربى كله ليذهبوا اليه ويعيشون فيه ، ولكن الاسرائيليين ليس لديهم سوى اسرائيل .

politique étrangère

REVUE TRIMESTRIELLE
PUBLIÉE PAR L'INSTITUT FRANÇAIS DES RELATIONS INTERNATIONALES

- Les Arabes... entre compromis Politiques et Refus Ontologiques
- Par Ghassan Salame
- Politique Etrangère 2- 1988

العرب بين الحلول السياسية والرفض المبدئى

بقلم د . غسان سلامة

● يشير الكاتب فى بداية مقاله الى كتيب ظهر عام ١٩١٩ تحت عنوان « الدولة اليهودية فى فلسطين : رأى أحد الأهالى » ان كل شئ موجود فى هذا الكتيب الذى نشر فى اعقاب وعد بلفور مباشرة : الحجج التى تكررت مئات المرات بعد ذلك ، المخاوف العميقة ، النداءات القلقة الموجهة الى الغرب . لقد برهن الكاتب على رؤيته الواضحة لابعاد المشكلة منذ البداية فقال : « مهما قيل أن اللورد بلفور لم يعد اليهود الا بمقرلهم . فإذا لم يكن المقر اليهودى والدولة اليهودية هما نفس الشئ ، فإن الثانية هى النتيجة المنطقية والطبيعية للأولى . ان المشروع اليهودى فى فلسطين سياسى فى المقام الأول ، ودولة يهودية فى فلسطين معناها سيطرة جنس ودين بكل مايتضمنه ذلك من تعقيدات خطيرة ، بالاضافة الى ان هذه السيطرة تشكل تناقضا صارخا مع المبادئ التى اعلنها الحلفاء . ان الغرب قد اطاح بالامبراطورية العثمانية ، وصفت له شعوب المنطقة ، ولكن تغيير القوة الظلمة بأخرى ليس هو التحرر الموعود . واذا كانت المنطقة قد انتزعت من السيطرة التركية لتوضع تحت سيطرة شعب آخر حتى لو كان هو « الشعب المختار » فهذا شئ مرفوض

نفسه مرة أخرى على مدار حقبتين من الزمان . وانفجرت حروب ١٩٤٨ و ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، وهى حروب بين اسرائيل والدول العربية المجاورة وليست حروباً بين اسرائيليين وفلسطينيين .

ثم بدأ الفلسطينيون يشعرون بالاحباط لأنهم يفقدون هويتهم تدريجياً ، وقد جاء تشكيل حركة فتح عام ١٩٥٩ نتيجة لهذا الاحباط . وحاولت الحركة منذ نشأتها ان تضع اى قرار يتعلق بمصير فلسطين في يد الفلسطينيين أنفسهم ، وتبعهم في ذلك الاف الفلسطينيين الذين كانوا يعملون من داخل الاحزاب العربية وانضموا الى منظمة التحرير الفلسطينية . وهكذا قل الدافع الى التدخل في القضية لدى حكومات وشعوب الدول العربية كرد فعل لاصرار المنظمة على ان يكون القرار الفلسطينى للفلسطينيين . واختفى مرة أخرى الطابع الاقليمى للصراع . ونجد ان عزلة الفلسطينيين بالأمس في لبنان واليوم في الأراضي المحتلة هي النتيجة الطبيعية لثلاثين عاما من عمل منظمة التحرير الفلسطينية لتحقيق سيطرة الفلسطينيين على مصيرهم . واذا كانوا يأسفون اليوم لضعف المساعدة العربية فهم يهنتون انفسهم على المكانة الاولى التى احتلوها في المعركة . وقد أكدت القمة العربية التى انعقدت في يونيو ١٩٨٨ هذه المكانة . ولكن اذا لم تؤد الانتفاضة الى الحل الدائم للقضية ، فإن الموقف سيختلف وستبرز مرة أخرى الرؤية الاقليمية لتفرض نفسها على الصراع ولكن ستضاف اليها هذه المرة جزعة كبيرة من التطرف الدينى .

الأوضاع المتناقضة للجيران الثلاثة :

● يركز المقال بصفة خاصة على دول الجوار المباشر لفلسطين منذ قرون والتي كان على اسرائيل مواجهتها منذ البداية بادئا بمصر . ان مصر قد اخذت وقتا طويلا لكى تقتنع بأهميتها المركزية في الصراع ، وعندما وعت هذه الحقيقة إتخذت قرارها بلعب دور اقليمى هام لتتصدر العالم العربى ، وكان المدخل هو الكفاح ضد الصهيونية . ولكن الموقف تغير بعد ١٩٦٧ وتغير اكثر بعد رحيل عبدالناصر ، واصبحت السيادة الاقليمية مستحيلة .

ويرى الكاتب ان اقدام السادات على زيارة القدس وعقد اتفاقات كامب دافيد قد جاء ردا على أفول وضع مصر في العائلة العربية وعدم الفهم المتبجح للثمن الذى دفعته مصر والتضحيات التى قدمتها خاصة في حرب ١٩٧٣ التى أدت الى هذا الارتفاع المجنون في اسعار البترول الذى استفاد منه العرب جميعا .

ان عودة مصر الى موقفها الحاسم من المشكلة الفلسطينية انما يعتمد اولا على مدى فرصتها في الزعامة الاقليمية مرة أخرى . وفي الواقع ان كثيرا من المصريين يتوقعون عودة صراع القوة مع اسرائيل على المسرح

وقد قال كثيرون من الذين يعشقون اصدار الأحكام الصارمة ان المرحلة العربية للصراع قد انتهت وانما في الوقت الحالى بصدد مرحلة فلسطينية بحثة . في الواقع ان هناك حججا تساند هذه الرؤية منها اجتماع القمة العربية في الجزائر في نوفمبر ١٩٨٧ الذى لم يشر من بعيد أو قريب الى القضية الفلسطينية . وايضا مرور ستة اشهر على الانتفاضة الفلسطينية قبل ان يستطيع زعماء العالم العربى الاجتماع لمساندتها . ولكن الأمر لا يتعلق بتناقض جذرى بين الصراع العربى والصراع الفلسطينى وانما هى لعبة جدلية بين رؤيتين متكاملتين للصراع محلية واقليمية تتسبد بموجبها احدى الرؤيتين أحيانا على الأخرى . ان التداخل بين الرؤيتين واضح .

ويستعرض المقال الدلائل التاريخية التى تؤكد هذا التداخل منذ البداية . فعندما هب الزعماء الفلسطينيون في بلادهم ضد المشروع الصهيونى ، لجأوا في نفس الوقت الى حكومة استنبول وكانت السلطة الشرعية في ذلك الوقت ليحثوها على رفض عروض هيرتزل . وشاهدت هذه الفترة (١٨٨٦ - ١٨٨٨) حركة متوازية بين فرض حكومة استنبول اجراءات متشددة ضد حركة الاستيطان اليهودى وبين محاولات الفلاحين الفلسطينيين الذين سلبت اراضيهم العودة بالقوة . واستمر هذا التوازي بين الصراع الداخلى والاقليمى بعد الامبراطورية العثمانية . وبدأت المقاتلات المضادة للصهيونية تظهر في الصحف المصرية منذ ١٩٨٥ ، وانهال سيل من الدراسات التى تهاجم مشروع الدولة الاسرائيلية من ضمنها الكتاب الذى اشار اليه الكاتب في بداية المقال ، وظهر كتاب « صحوة الأمة العربية » لنجيب أوزرى الذى نشر في باريس عام ١٩٠٥ ، وهكذا تواكبت عمليات التعبئة ضد المشروع الصهيونى في الدول العربية وحركات المقاومة الداخلية في فلسطين . وتعالى الأصوات في ارجاء العالم العربى تنادى بأن تكون المساندة العربية للفلسطينيين هى دافعا عن الكيان العربى كله وليس بدافع التضامن مع الشعب الفلسطينى فقط ، لأن الاستيلاء على فلسطين وهى قلب العالم العربى والخط الذى يصل بين جزئه الاسيوى والافريقى سيمزق الأمة العربية ويمنع وحدتها .

ثم تسيدت في وقت لاحق الرؤية الداخلية للصراع بسبب تقسيم المنطقة الى قسمين تطبيقا لاتفاقيات سابك - بيكو ، فقد وقعت فلسطين تحت الانتداب البريطانى في حين وقعت سوريا تحت الانتداب الفرنسى ، وبذلك أصبح حشد القوى العربية للنضال ضد الصهيونية اكثر صعوبة ، وقد منع المتطوعون السوريون من دخول فلسطين لمساعدة الثورة الفلسطينية ٣٦ - ١٩٣٩ .

ولكن بعد إعلان قيام الدولة الاسرائيلية وتشتت الفلسطينيين جغرافيا ، فرض الطابع الاقليمى للصراع

ان الخيار الاردنى اذن هو وهم كبير ، وهم موجود في اذهان المسئولين الاميركيين الذين لا يستطيعون الاعتراف بالواقع الفلسطينى ، وايضا في اذهان الجنرالات الاسرائيليين الذين يبحثون عن حلول سحرية للمشكلة . فالفريق الاول يريد ان يصبح الاردن الدولة المأوى للفلسطينيين ، والفريق الثانى يريد ان يصبح الاردن الدولة البديلة للدولة الفلسطينية بحيث يصبح لعرفات الدولة التى يحلم بها ، والفريقان مخطئان فيما يتعلق بنقاط كثيرة . اولاً : ان المجتمع الاردنى مجتمع صلب قوى يرفض ان يكون تابعا لسلطة فلسطينية ، ثانياً : ان عرفات لن يتخلى عن العودة الى الوطن الأم حتى لو سيطر على الأردن . ثالثاً : ان ملايين الفلسطينيين الذين ولدوا وعاشوا على الأرض الفلسطينية سيرفضون مغادرة بلادهم . وأخيراً وهذه النقطة هى الأهم : ان اثاره الشكوك بشأن الدولة الاردنية وهى احدى دول الهلال الخصيب التى اقيمت بموجب اتفاقيات سايكس - بيكو معناه اثاره الشكوك بشأن الدولة العبرية التى اضيفت الى المنطقة .

نأتى الى لبنان وهذه الدولة تمثل مشكلة ذات طبيعة مختلفة ، طبيعة أخطأ الغرب والاسرائيليون في فهمها العرب لأنهم اعتقدوا ان نفس قواعد السلوك يمكن ان تنطبق على هذا البلد الصغير ، والاسرائيليون لأنهم تصوروا ان لبنان يمكن ان تصبح « مصر اخرى » . ان مشكلة لبنان ليست هى احتلال جزء من ارضه ، وانما المشكلة هى اثار « النموذج الاسرائيلى » الذى ظن البعض انه يلائم مستقبل لبنان فى الواقع كيف يمكن تجاهل التناقض العضوى بين « الصيغة اللبنانية » والصيغة الاسرائيلية ؟ ان الأولى تركز على مبدأ التعايش السلمى والمثمر بين الطوائف الدينية المختلفة ، والثانية تركز على أسس دينية بحتة . ان دولة هيرتزل اليهودية هى النقيض تماماً للميثاق الوطنى لعام ١٩٤٣ الذى قامت على اساسه دولة لبنان المستقل . ان لبنان الحديث كان محاولة لتعايش طوائف مختلفة في اطار سياسى فريد بعيداً عن ديانة الدولة ، وبذلك اصبح نموذجاً متناقضاً تماماً للدول التى قامت على اساس دينى مثل اسرائيل . وقد شعر لبنان بهذا التناقض وحاول ان يتحاشاه منذ البداية فاتبع سياسة عدم المواجهة التى استطاع بفضلها ان يتجنب الدخول في صراع مباشر مع اسرائيل وهو يعلم انه الطرف الخاسر فيه بلا جدال . ولكن الفدائيين الذين طردوا من الاردن في ١٩٧٠ حالوا دون استمرار هذه السياسة . ولم يكن الفلسطينيون يعلمون ماذا هم فاعلون بلبنان عندما ادخلوه بالقوة فهم معركة بغض النظر عن مدى شرعية هذه المعركة . وتذبذبت اسرائيل بين خيارين لاغتنام هذه الفرصة : هل تصدر « الصيغة الاسرائيلية » لشمال لبنان بالقوة ، أم تحاول جعل لبنان ثانى دولة عربية توقع معاهدة سلام مع اسرائيل ؟

العربى نتيجة تعنت اسرائيل ويخشون مغبة ذلك ، لأن ادانة الساداتية هى نقطة اللقاء المتميزة للجماعات المتطرفة .

نأتى الى الجارة الثانية اى سوريا ، فنجد ان تقرير بروكنجز الأخير وخطة شولتز يلتقيان حول وجوب قصر الدور السوري في الصراع على موضوع الجولان فقط . ولكن من السذاجة الاعتقاد بأن الاسد سيقبل بذلك ، رغم الاعتقاد السائد في الدوائر السياسية الغربية بإمكانية ان تحذو سوريا حذو مصر نتيجة للظروف التى تمر بها في الوقت الحالى : اى مشاكلها مع لبنان وفشلها في تكوين منظمة مضادة لمنظمة التحرير وتوتر علاقاتها بموسكو ، وفشلها في تحقيق المساواة ، الاستراتيجية مع اسرائيل التى رفعت شعارها طويلاً .

ان الولايات المتحدة تحاول استغلال موقف سوريا الصعب لاقتناعها بعقد اتفاق مع اسرائيل حول الجولان تطبيقاً للقرار ٢٤٢ ، وهى بذلك تعبر عن معارضتها لضم الجولان ولكنها في مقابل ذلك تنتظر من سوريا التخلي عن القضية الفلسطينية ، وربما في هذه الحالة تبدى تفهما لمطامع سوريا في لبنان وتساعدتها في تحقيق مطامعها الاقليمية التى تفوق قدراتها .

اذن واشنطن تقترب من كل دولة من دول الجوار على حدة ، وتختار الوقت الذى تكون فيه هذه الدول قد ناءت بحمل مسئولياتها الاقليمية ، السادات عام ١٩٧٨ والاسد ١٩٨٨ . ولكن نجاح هذا المنهج مع سوريا مشكوك في أمره ، فهناك أولاً مشكلة النظام السياسى السوري ذو القاعدة الطائفية الضيقة جداً الذى حاول تعويض هذا النقص بانتهاج سياسة قومية متشددة ، واذا تساهل في هذه السياسة ستتكشف هذه الحقيقة . بالإضافة الى ان المشكلة الفلسطينية مازالت الممر الملكى للعبور الى زعامة المنطقة . كما ان انصياح سوريا للعرض الأمريكى معناه ضياع المساعدات السوفيتية نهائياً وايضا المعونات العربية وسيجد العراق فرصته الذهبية لممارسة ضغوطه التقليدية على النظام السوري . وهكذا يتضح صعوبة التزام سوريا بمعاهدة على غرار كامب دافيد ، وقد يقال ان جرعة من الضغط العسكرى الاسرائيلى ستدفع بسوريا الى هذا الاتجاه ولكن هذا يعنى تخلى الاتحاد السوفيتى عن اى دور في الصراع وهو مالا يمكن ان يحدث ، خاصة في ظل نظام جورباتشوف .

أما الأردن فقد استطاع ان يلعب حتى الان دور الدولة الحاجزة بين سوريا المضطربة وشبه الجزيرة العربية البترولية ذات النظام القبلى ، وهى وظيفة بالغة الأهمية بالنسبة للتوازن الاقليمى في المنطقة . وقد أثبتت المملكة الهاشمية الأردنية ذاتها واستطاعت ان تكون احدى الركائز الأساسية للاستقرار الاقليمى في المنطقة . ومن الخطأ اعتبار ان الاردنيين والفلسطينيين شعب واحد ، فمعنى ذلك تجاهل المجتمع الاردنى الذى تشكل على مدى ثمانى اعقاب .

الدائمة بين المسلمين والكفار ، والكفار هنا هم الاسرائيليون . وفي الواقع ان معظم العرب قد رفضوا الانزلاق الى ساحة الحرب الدينية ، وادخل البعد الديني الى الصراع ، وكان ذلك يعود لاسباب كثيرة منها عدم الرغبة في مقاطعة الغرب المسيحي الى جانب وجود طائفة مسيحية كبيرة في فلسطين . ولكن التعتن الاسرائيلي واستمرار المشكلة بلا حل سيطيح بالطابع العلماني ويفرض الطابع الديني في النهاية ، بل سيجد البعض في الصراع مع اسرائيل مجالا متميزا لمزيد من التطرف ودمج الدين بالسياسة . وبسبب التطرف اليهودي العدوانى ستصبح الحرب ضد اسرائيل واجبا مقدسا .

● حقا ان اسرائيل ليست هي السبب الوحيد للحركة الاسلامية الدائرة حاليا على ساحة السياسة العربية كما انها ليست المبرر الوحيد للمصائب الكبرى التي تصيب المجتمعات العربية ، ولكن دورها في كلتا الحالتين كبير جدا . لقد دفعت اسرائيل بالدول العربية الى المبالغة في التسليح لدرجة ان النفقات العسكرية في بعض الدول - تتعدى ٤٠٪ من ميزانية الدولة . بالاضافة الى العسكريين قد اتخذوا من الصراع حجة للاستيلاء على السلطة ، ويبررون سياسة القوة والبطش بأنها ضرورية من « اجل التضامن القومى ضد العدو الصهيونى » ، ان فشل الحكومات المدنية في حرب ١٩٤٨ كان دافعا لظهور العسكريين في السياسة ، فقد تصور العرب ان هؤلاء سيكونون اكثر كفاءة واكثر قدرة على التصدي والمواجهة ، وفي الواقع لا لوم عليهم في ذلك بل اللوم كله يقع على اسرائيل التي فرضت وجودها منذ البداية عن طريق تفوقها العسكرى .

ويقول الكاتب ان هناك ظاهرة تسود بين الصفوف العربية تستحق التحليل وهي شعور التفاؤل الدفين فيما يتعلق بخاتمة هذا الصراع حتى في أحلك أوقات الهزيمة . مما لاشك فيه ان هناك أسبابا قد تصلح لتبرير هذا التفاؤل منها التفوق العددي للفلسطينيين على الأراضي الفلسطينية الذي سيضع اسرائيل في ورطة بلا مخرج ، هذه الورطة نوجزها في أربعة أسئلة : كيف يمكن ادماج ٢ مليون فلسطيني دون إثارة الشك في هوية الدولة الاسرائيلية ؟ كيف يمكن ان تفرض عليهم الدولة سياسة تفرقة في كل شيء دون ان يؤدي ذلك الى ثورة عارمة ؟ كيف يمكن طردهم من بلادهم دون ان تتعرض اسرائيل لللعنات العالم كله ؟ كيف يمكن اقناع الاغلبية الاسرائيلية المناهضة بضرورة ان يكون للفلسطينيين دولتهم الخاصة ؟

ومن العوامل التي تبرر هذا التفاؤل ايضا امتلاك الدول العربية لترسانات ضخمة من السلاح ، ونجاح لبنان في مقاومة الاحتلال حتى الان ، واتجاه الاسرائيليين الى الهجرة من اسرائيل ، وتطور الرأى العام العالمى لصالح العرب منذ غزو لبنان ، والانتفاضة

ومن الجدير بالذكر ان النخبة المسيحية في الشرق قد قاومت فكرة اقامة دولة لبنانية مسيحية ، فقد كانت هذه النخبة في غالبيتها وطنية من امثال بشارة الخورى وهنرى فرعون وميشيل شبيخ ، وكان الجدل يدور في ذلك الوقت حول أفضل الطرق لانجاح التكامل الوطنى للطوائف المختلفة أو على الأقل تعايشهم في سلام . ولكن دخول الفلسطينيين الى لبنان كان بمثابة دخول فيل الى متجر عاديات من الخزف والصيني . ووقع غزو ١٩٨٢ الذى أدى الى ثورة الطائفة الاسلامية على الأوضاع القائمة . وبالتأكيد كانت هناك فئات كثيرة من المسيحيين الذين لا يريدون الاندماج وينادون باقامة دولة لبنانية مسيحية . أما النخبة الفلسطينية المسيحية فقد التحمت تماما بالحركة الوطنية الفلسطينية ، بل بلغ بهم الحماس الى الانضمام الى الاجنحة المتطرفة .

ان نهاية لبنان كدولة تقوم على اساس التعايش بين الطوائف الدينية المختلفة ستكون بخسارة فادحة بالنسبة لجميع الاطراف : بالنسبة للبنانيين المسيحيين الذين سيصبحون في وضع تبعية كاملة لاسرائيل والغرب ، بالنسبة للاغلبية المسلمة التي ستكون بذلك قد قدمت دليلا قاطعا على تعصبها السياسى ، وايضا بالنسبة لاسرائيل التي ستفقد كثيرا من جراء هذه اللعبة ، لانه كلما اكتسب الصراع في هذه المنطقة الطابع الدينى ، كلما زاد الاحتمال ان تخرج اسرائيل منه مهزومة .

البعد الدينى للصراع :

● لقد كانت المخاطر أقل كثيرا عندما كان الصراع العربى الاسرائيلى بعيدا عن العنصر الدينى . فقد كان الصراع في ذلك الوقت يعكس الصراع بين الشرق والغرب ، بل ان كثيرين اكدوا ان المعركة في الشرق الأوسط هي في الحقيقة معركة بين قوى الامبريالية والرجعية والقوى الاشتراكية التقدمية . وهكذا كان الصراع الفلسطينى غارقا في رؤية شاملة للعالم هي رؤية الحرب الباردة . أما اليوم فقد تغير الموقف تماما ودخل العنصر الدينى كأحد ثوابت الصراع . ويذكر المقال مسابقة أخيرة نشرت في الجريدة اللبنانية اليومية « السفير » وضع شروطها وجوائزها المالية الضخمة « الموالون للثورة الاسلامية في فلسطين » وتضمنت المسابقة أسئلة مثل : ماهو الحل الاسلامى للقضية الفلسطينية ؟ ماهى دلائل الطابع الاسلامى للانتفاضة ؟ ماهى تجارب النبى محمد مع اليهود ولماذا يصبح المناضلون الاسلاميون خير خبير ؟ هل عاد جيش محمد ؟

ان اليهود قد دنسوا فلسطين لمدة أربعين عاما في حين انها قطعة من الاراضى الاسلامية ، ماهو واجب المسلمين اذا احتل عدوكافر قطعة من ارض الاسلام ؟ لم يعد هناك شك في تأكيد الطابع الدينى للصراع ، وهكذا تصبح المشكلة الفلسطينية احد مصراعى الحرب

politique étrangère

REVUE TRIMESTRIELLE
PUBLIÉE PAR L'INSTITUT FRANÇAIS DES RELATIONS INTERNATIONALES

- Quarante ans de Politique Etrangère
Israéleinne
- Par Gideon Rafael
Politique Etrangère 2-1988

أربعون عاما من السياسة الخارجية الإسرائيلية

بقلم جيديون رافائيل

● يستعرض هذا المقال تاريخ السياسة الخارجية الإسرائيلية وتطورها منذ قيام الدولة . ونلاحظ أن الآباء المؤسسين للدولة العبرية لم يكن لديهم الخبرة اللازمة ، بل كانوا يتصرفون من واقع الغريزة ، وإن نسيج المجتمع الإسرائيلي لم يكن من صنع نساجين مهرة وإنما نسجه عمال مبتدئون . لقد تشكل الجيل الأول من موظفي الدولة الإسرائيلية المدنيين والعسكريين على السواء على أرض الواقع ولم يتخرجوا من الجامعات أو المدارس العليا . وهذا ينطبق على وزارة الخارجية الإسرائيلية الحديثة مثلها مثل الخدمات الحكومية الأخرى . وقد تأثرت سياسة إسرائيل الخارجية بحاجتها الدائمة إلى السلاح ، فمنذ اليوم الأول لميلادها كان على إسرائيل أن تحارب ، ولم يكن لدى الأمم المتحدة في ذلك الوقت لا الرغبة ولا الوسائل لفرض قراراتها ، واكتفت بمناشدة الأطراف الكف عن المعارك والبحث عن حل سلمي للخلافات . وقد أثر غياب الإجراءات الدولية على الصراع الذي دخل عقده الخامس ، واستمرت الحلقة المفرغة للعنف والعداء المدمر حتى جاءت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ لتضع حدا لدورانها الرهيب . لقد ترتب على هذا الحدث آثار سيكولوجية بالغة العمق ، فمنذ تلك اللحظة رفع الحجر الذي فرضه العرب على إسرائيل ، وبدأت أولى بشائر السلام تهل على

الحالية في الأرض المحتلة ، ووجود معسكر حتى لو كان صغيرا ينادى بالسلام داخل إسرائيل .

ولكن السبب الأساسي في هذا التفاؤل هو هذا الشعور المترسخ في وجدان الشعوب العربية بأن المشرق العربي وسيظل عربيا مهما حدث . فقد حاول كثيرون تغيير هذه الحقيقة التاريخية وفشلوا جميعا في النهاية مثل الصليبيين ، وبعدهم القوى الاستعمارية واليوم إسرائيل . لقد أحرز كل هؤلاء الأغراب انتصارات مدوية ولكنها زالت لأن المشرق العربي سيعود لهويته الأصلية مهما طال الوقت .

لذلك استقبل العرب بشيء من الاستخفاف واللامبالاة الأنباء التي كشفت عن حقيقة القوة النووية الإسرائيلية مما أثار دهشة الدوائر السياسية العالمية .

ولكن هذا الموقف يحتوى على كم هائل من القدرة والتوحد المطلق مع الأرض ، ويفترض أن إسرائيل ليست سوى مخلب للعدوان الخارجي . وأخيرا نقول أن إسرائيل تملك تغيير كل هذا لصالحها ، فالفكرة الآن في ملعبها والعالم ينتظر في أي اتجاه ستقذف بها .

المساندة الدبلوماسية لأكبر قوتين على الساحة الدولية اللذان صوتا لصالح قيام الدولة الاسرائيلية في الأمم المتحدة . وقد صرح أندريه جروميكو وكان وقتها سفيراً لدى الأمم المتحدة في اجتماع مجلس الأمن في ٢٧ مايو ١٩٤٨ « أن الاحداث الحالية في فلسطين ليست سوى عمليات عسكرية نظمتها مجموعة من الدول العربية ضد الدولة اليهودية الحديثة ، وهذه ليست المرة الأولى التي تتحدى فيها الدول العربية قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية » . ولكن ما لبثت أن توترت سريعاً العلاقات بين اسرائيل والاتحاد السوفيتي وتعرضت لأزمات متوالية ، في الوقت الذي لم تكف فيه علاقات اسرائيل والولايات المتحدة عن النمو والتطور الى درجة التحالف الاستراتيجي والارتباط العضوي .

وقد ثار التساؤل كثيراً حول الدوافع التي دفعت الاتحاد السوفيتي الى اتخاذ هذا الموقف الودي من اسرائيل في البداية ، وفي الواقع أن هذا الموقف الودي كان ثمرة لعوامل كثيرة ، ويقال أن موسكو ساعدت اسرائيل بهدف إثارة اضطراب دائم في المنطقة ، ولكن الشيء المؤكد أن الاتحاد السوفيتي ساند اسرائيل لاقتناعه بأنها ستسرع بسقوط القوى البريطانية في الشرق الأوسط .

ولكى تستفيد اسرائيل من مساندة القوتين العظميين لها ، حاولت في سياستها الخارجية في البداية عدم التدخل في خلافاتها التي تزداد حدتها مع الوقت ، انتهجت سياسة « لا تتطابق » مع أى منهما ، سياسة كبيرة الشبه بسياسة عدم الانحياز التي انتهجها العالم الثالث فيما بعد . ولكن رياح العداوات الاقليمية والخلافات الدولية الى جانب وضعها الهش أجبرتها على التخلي عن الخط المستقل الذي اختارته في البداية . ونظراً لأنها محاصرة على جميع الجبهات بدأت تسعى الى عقد الصداقات عبر البحار . وهذه الصداقات لها ثمن . وكان الاختبار الحقيقي لقدرة اسرائيل على رفض اتخاذ أى موقف في الصراع بين الغرب والشرق هو الحرب الكورية نظراً لخطورة الصراع ونتائجه العالمية الضخمة التي جعلت من الهروب السياسي لدولة مرتبطة بالولايات المتحدة أمراً مستحيلاً . ان اسرائيل لم تنحاز علانية لأى جانب وساهمت في الجهود التي بذلتها دول عدم الانحياز لانهاء الحرب بطرق سلمية . وقد قام ممثلو اسرائيل بدور نشيط في المشاورات مع دول عدم الانحياز حتى يتم وضع بعض المبادئ التي يقبلها الطرفان لتكون أساساً للتفاوض . ويقال أن موشيه شاريت قد قام بتقديمها بطريقة غير رسمية الى رئيس البعثة الصينية الذي دعى للاشتراك في المفاوضات . وشعر الغرب بالامتنان لاسرائيل نتيجة مساعيها لحل الصراع ، أما الاتحاد السوفيتي فقد قدم لها ممثله الدائم في الأمم المتحدة

الأراضي الممتدة من منابع نهر الأردن الى منابع النيل . ان صحراء سيناء وهى الطريق الأرضي الوحيد الذي يربط بين أفريقيا وآسيا لم تعد حاجزاً بل أصبحت جسراً . ولأول مرة استطاعت اسرائيل عبور حاجز العزلة التي فرضت عليها في المنطقة واعترف العرب بها ضمناً كخطوة نحو الاعتراف الصريح .

ويشيد المقال بمعاهدة السلام بين مصر واسرائيل ويعتبرها حدثاً وعلامة تاريخية بارزة ، وينتظر من اسرائيل أن تكون على نفس المستوى من الشجاعة فتترك عنادها المدمر وتعترف بحق الدولة الفلسطينية في الوجود ، وإذا لم يتم ذلك فإن الصراع الذي بدأ منذ أربعين عاماً سيستمر وستجد اسرائيل نفسها تنزلق الى حرب جديدة تفوق في ضراوتها كل الحروب وستستمر في إعطاء الأولوية المطلقة لجهود الدفاع والحصول على السلاح وهو المبدأ الذي قامت عليه سياستها الخارجية حتى اليوم وصاغ موقفها على الساحة الدولية .

لقد انطلقت السياسة الخارجية الاسرائيلية من مبدأ أن حصول اسرائيل على السلاح يعتمد على علاقاتها بالدول التي يمكن أن تزودها بهذا السلاح ، لذلك اهتمت كثيراً باكتساب تعاطف شعوب هذه الدول . وفي الواقع كان يجب على اسرائيل أن تتوقف عن أعمال كثيرة تؤثر على هذه العلاقات وتضر بها . ان جنرالات اسرائيل ينسون أحياناً التأثير الدولي للعمليات العسكرية ويضعون وزارة الخارجية الاسرائيلية في مأزق .

حقاً ان الحرب كانت قدر اسرائيل في البداية ولكنها ليست رسالتها في الحياة ، وعندما صوتت الأمم المتحدة على قبول اسرائيل في المنظمة الدولية في ١١ مايو ١٩٤٩ ، استعرض موشيه شاريت أول وزير خارجية اسرائيلي في خطابه ، معاناة الشعب اليهودي خلال الحرب العالمية الثانية وأكد أن انتصار الخلفاء على قوى الشر سيكتمل بحصول اليهود على دولتهم ، وتوجه في كلمته الى الشعوب العربية معلناً ان اسرائيل على وعى تام بأنها من الان فصاعداً ترتبط بالعرب في مصير واحد ، وان أقصى طموحات اسرائيل وأهم أهدافها هو اقامة علاقات طيبة وتعاون ودي مع دول هذه المنطقة الحيوية . ثم اختتم شاريت خطابه بتعهد اسرائيل أن تفعل كل ما في وسعها لتكون أمانة على ماضي شعبها المشرف .

إذا كان الهدف الأساسي أمام السياسة الخارجية الاسرائيلية هو اقامة علاقات سلمية مع العرب وانتهاج سياسة تقوم على المبادئ والاخلاقيات ولكن اسرائيل لم تف بالوعد الذي قطعتة على نفسها . ولم تسع إلى السلام ولم تكن أمانة على ماضي شعبه أو على المبادئ التي نادى بها .

تطور السياسة الخارجية لاسرائيل
● عندما حاربت اسرائيل معركة ١٩٤٨ استفادت من

السوفييت ومنحهم حق الهجرة الى اسرائيل ، كان لكل ذلك أبلغ الأثر على السياسة الخارجية الاسرائيلية . حقا ان الاتصالات بين المسؤولين السوفييت والمسؤولين الاسرائيليين قد تضاعفت خلال هذه الفترة الأخيرة ولكنها لم تسفر عن نتائج ترضى عنها اسرائيل حتى الان .

● وإذا كانت العلاقات الاسرائيلية السوفيتية مازالت متنافرة فإن العلاقات الاسرائيلية الأمريكية قد بلغت حداً من الانسجام والتعاون لم يسبق له مثيل بين دولتين في التاريخ المعاصر . وقد أصبحت علاقات اسرائيل بالولايات المتحدة هي أساس السياسة الاسرائيلية مع العالم . ان هذه العلاقات الوطيدة قد ترجمت نفسها الى مساعدات عسكرية واقتصادية ضخمة ، تتوجهها واشنطن من حين إلى آخر بإعلان فيتو في مجلس الأمن ضد أى قرار يتخذ في غير صالح حليفها المدلل . ولم تستطع واشنطن أن تقرض على اسرائيل أى شيء ، فقد رفضت الحكومة الاسرائيلية خطة ريجان للسلام ١٩٨٢ وكذلك مبادرة شولتز عام ١٩٨٨ .

● أما علاقات اسرائيل بيهود الشتات فقد كانت دائماً مركز اهتمام الدولة القومية والدولى . وقد تعرضت هذه العلاقات خلال الأربعين عاماً الماضية لبعض التطورات بسبب تغير الواقع داخل اسرائيل وخارجها وأحياناً بسبب تقلص أهمية اسرائيل في حياة المجتمعات اليهودية في الخارج . لقد استقبل يهود العالم قيام الدولة الاسرائيلية بترحاب شديد . ان الحلم الذى ظلوا يحلمون به ويصلون من أجله جيل بعد جيل قد تحقق ، فإقامة الدولة اليهودية هي استرداد يهود العالم لكرامتهم وكيانهم . وقد توافد إلى اسرائيل كثير من اليهود ولكن معظمهم كان من اليهود الشرقيين . وخاضت اسرائيل معركتها من أجل البقاء وكسبتها ، ولكن بأى ثمن ؟ أحاطها العداء من كل جانب ولم يكن أحد يتصور أن يستمر الصراع كل هذه السنوات ، أربعون عاماً استنفدت طاقة أجيال ثلاثة ، من تحد الى تحد ومن محنة الى أخرى ، وصار اليهود أكثر تشدداً وصلفاً ، وتحل نسيج المجتمع الاسرائيلي الذى قيل يوماً أنه قام على المبادئ والأخلاقيات العالية ، وتدهورت صورة اسرائيل تماماً في الثمانينات . ولم تعد الدولة الضحية المحاطة بالمخاطر من كل جانب ، بل أصبحت هي منبع الأخطار التى تهدد المنطقة . وقد فقد يهود العالم وخاصة الأثرياء منهم اهتمامهم بإسرائيل . وخف تدفق المهاجرين الى إسرائيل حتى كاد أن ينعدم في الوقت الحالى . ولم تعد اسرائيل قادرة على ملاحقة معدل التزايد السكانى للفلسطينيين .

ان الحروب الخمسة التى خاضتها اسرائيل من أجل تأكيد وجودها قد ألقت بها في مأزق سياسى يائس . فإسرائيل قد كافحت منذ ميلادها ، من خلال سياستها

بعض المجاملات التى ردها بصوت منخفض ، وقدمت لها الصين علبة من المحتمل بداخلها توصيات ماوتسى تونج ! وكانت اسرائيل تظن أن مبادرتها الدبلوماسية في الأزمة الكورية ستفتح أمامها أبواب التعاون مع دول عدم الانحياز ولكن لم يحدث شيء من ذلك بسبب موقف الدول العربية منها .

وكانت اسرائيل في اطار محاولتها الموازنة بين علاقاتها المتنامية مع الغرب والمحدودة مع آسيا قد سارعت في بداية الخمسينات بالاعتراف بجمهورية الصين الشعبية أملاً في اقامة علاقات دبلوماسية مع الصين ، ولكن الصين ظلت على عدائها لاسرائيل ، وانعقد مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ وساندت الصين قرارات المؤتمر المعادية لاسرائيل . ومنذ انعقاد هذا المؤتمر انتهجت حكومة ماوتسى تونج سياسة تزداد عداء تجاه اسرائيل . ثم قامت اسرائيل بعد ذلك بمحاولة أخرى للتقرب من الصين في نهاية الستينات عندما بدأت البلاد تتخلص من قمع الثورة الثقافية وأبدت رغبتها في اقامة حوار اسرائيلي صيني وطلب وزير الخارجية الاسرائيلية من بعض الشخصيات الهامة التى تدعوها الصين من حين الى آخر أن تنقل الى زعماء بكين تطلعات اسرائيل لاقامة علاقات معهم . وقد حدث بالفعل بعض الاتصالات بين بكين وتل أبيب خاصة في مجال التجارة والتبادل التكنولوجى ومشروعات التنمية الزراعية ، كما حدث أيضاً بعض الاتصالات على المستوى الدبلوماسى . وفي الواقع أن انعقاد مؤتمر دولى للسلام تشترك فيه الصين سيكون نقطة تحول كبرى في علاقاتها بإسرائيل .

● وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى فقد اتجه منذ بداية الخمسينات الى الوقوف بجانب الدول العربية ضد اسرائيل ، وتدهورت العلاقات تماماً في أعقاب حرب ١٩٦٧ ، ليس فقط علاقات الاتحاد السوفيتى بإسرائيل وإنما أيضاً علاقاته بالولايات المتحدة . وقد تأزمت العلاقات نتيجة ثلاثة عوامل : اصرار موسكو على قطع علاقاتها بتل أبيب في ١٩٦٧ ، ومساندتها العسكرية والسياسية والاقتصادية للدول العربية ، واحتقارها للتطلعات الدينية والعرقية لليهود السوفييت . وقد تفاقم الوضع نتيجة للوجود السوفيتى في سوريا ، فالخبراء السوفييت والمعدات السوفيتية تقف في مواجهة القوات الاسرائيلية المنتشرة في مرتفعات الجولان . وبما أن الحدود الاستراتيجية السوفيتية مع اسرائيل تمر بجوار بلدة القنيطرة السورية ، فعلى الطرفين أن يتلمسا خطاهما .

وقد كان للموقف السوفيتى المنحاز للعرب واصرار الاتحاد السوفيتى على قطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل عام ١٩٦٧ رغم محاولاتها المستميتة لتغيير هذا الموقف ، وكذلك رفض موسكو الاعتراف بتطلعات اليهود

الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة وطن له على غرار الوطن اليهودي .

إن الرئيس السادات عندما وضع قدمه على الأرض الاسرائيلية تغير المسرح السياسي في الشرق الأوسط لم يجرى فاتحاً منتصراً أو قائداً مهزوماً وإنما جاء يحمل السلام . وقد تعرضت معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية لهزات عنيفة متكررة ، كانت أعنفها بسبب الغزو الاسرائيلي للطائش للبنان لقد ضاعت عشر سنوات من المماطلة تراكمت خلالها الاحباطات والتوترات وثورات الغضب آخرها الانتفاضة في الأرض المحتلة التي أظهرت للعالم عدالة المطالب الفلسطينية وكشفت أمامه أبشع أنواع الاحتلال القمعي الاسرائيلي .

وإذا كان المعسكر العربي قد اقتنع بأنه لا يوجد حل عسكري ممكن للصراع في المستقبل القريب فعلى اسرائيل أن تقتنع بدورها بضرورة احلال السلام والكف عن القمع الوحشي للثورة الفلسطينية والاستجابة فوراً لجهود السلام الدولية .

لقد مر أربعون عاماً على قيام الدولة الاسرائيلية وما زالت رغم قوتها العسكرية تخشى على حياتها . إن العنف المتصاعد يمكن أن يؤدي كما هو الحال في الادب المسرحي إما إلى نهاية سعيدة أو إلى مأساة مروعة ، والنهاية السعيدة هنا هي إنعقاد مؤتمر السلام الدولي ، أما المأساة المروعة فهي انفجار حرب جديدة لم يسبق لعنفها مثيل في تاريخ الصراعات الاقليمية . ويجب على اسرائيل وهي تدخل عقدها الخامس أن تمنع التفكير في المكانة التي يجب أن تحتلها بين دول العالم ووضعها في الشرق الأوسط وقيمها ومبادئها والتزامها ومسئولياتها تجاه يهود العالم وتتنصرف انطلاقاً من كل هذه الاعتبارات ، وتحاول أن تستعيد ثقة الدول فيها بعد أن فقدتها . وتقوم بترتيب منزلها من الداخل حتى تجعل الإقامة فيه مريحة وسعيدة بلا خوف . باختصار يجب أن تعمل على إقامة السلام مع جيرانها لأن مفتاح مستقبل اسرائيل ورفاهيتها هو السلام .

الخارجية ، لتدمير حاجز العداء الذي يحيط بها وكانت الركيزة الأساسية في هذه السياسة هي السعي إلى التسوية السلمية . حقاً إن اسرائيل استطاعت أن تقفز من فوق حائط العزلة المضروبة حولها لتقيم علاقات قوية مع دول خارج محيط الصراع ، ولكن ذلك لم يؤد إلى أمنها أو استقرارها . بل إن العلاقات التي استطاعت أن تقيمها مع ايران والحبشة قد تعكرت تماماً في نهاية السبعينات نتيجة للتطورات الأخيرة في هاتين الدولتين . وقد منحت اسرائيل مساعدات لبعض الدول الآسيوية والافريقية النامية التي أرادت أن تستفيد من تجاربها . وقد كان لدى اسرائيل ٢٠ سفارة في أفريقيا وعدد من البعثات في آسيا وأمريكا اللاتينية ، ولكن مصر نجحت في جهودها الرامية إلى عزل اسرائيل واستطاعت أن تضع حداً للعلاقات بينها وبين معظم الدول الافريقية .

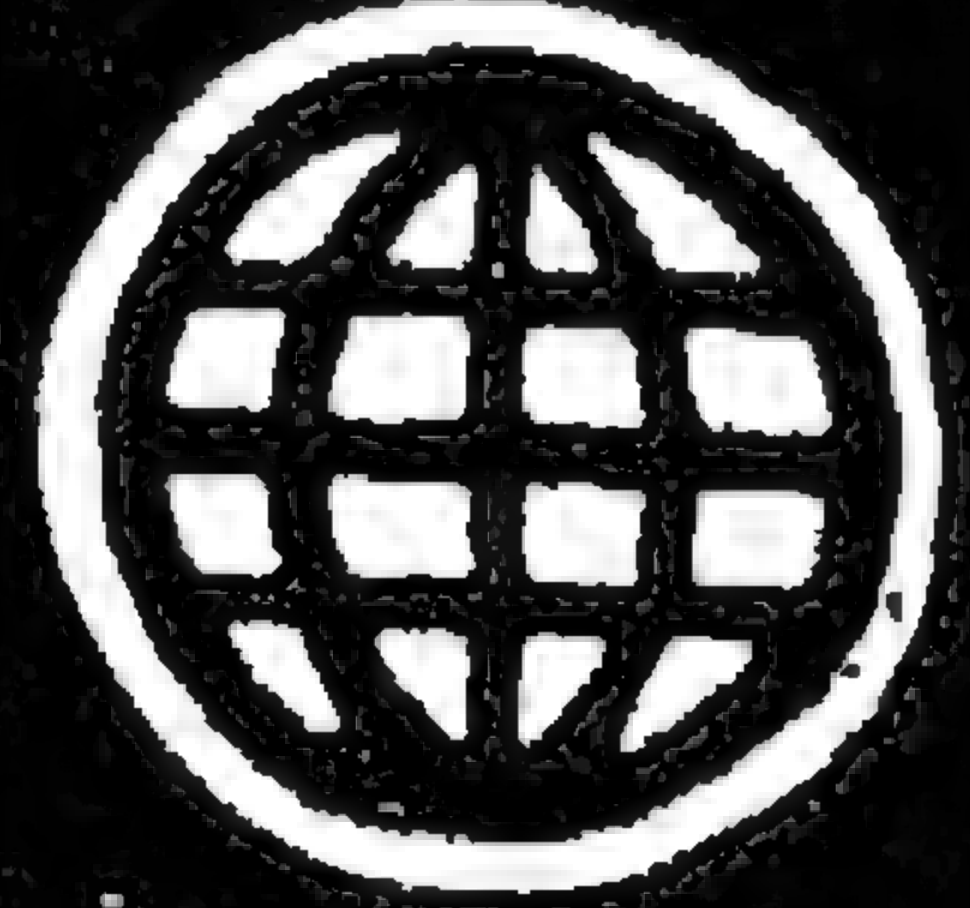
● وفيما يتعلق بعلاقات اسرائيل بدول أوروبا الغربية نجد أن هذه العلاقات كانت تركز على قواعد أكثر ثباتاً وتعكس نوعاً من التجانس الحضاري والثقافي . وقد تأثرت طبيعة هذه العلاقات بما فعلته ألمانيا النازية باليهود الأوروبيين تحت سمع وبصر الدول الأوروبية الأخرى . وقد شعر الأوروبيون بمسئوليتهم عن مساندة اسرائيل في معركتها من أجل البقاء . وكان هناك تفاوت بين مواقف الدول الأوروبية من اسرائيل فلم تنحز جميعها إلى الجانب الاسرائيلي بنفس القدر من الحماس واختلف الالتزام من دولة إلى أخرى طبقاً للظروف . بل إن العلاقات الحميمة التي كانت تربط بين فرنسا واسرائيل قد أهتزت تماماً في منتصف الستينات وفرض الرئيس الفرنسي شارل ديغول الحظر على شحنات الأسلحة إلى اسرائيل وذلك غشية حرب ١٩٦٧ ، أي وهي في أشد الحاجة لهذا السلاح . وإذا كان الجرح قد إندمل تدريجياً خلال العشرين عاماً الماضية إلا أن أثره مازال موجوداً .

وقد اهتمت اسرائيل بإقامة علاقات طيبة مع دول السوق الأوروبية المشتركة . وتبلورت هذه العلاقات من صورة اتفاقيات معظمها تجاري ، ولكن حرب أكتوبر والحظر الذي فرضته الدول العربية على البترول قد غير هذا الموقف . وفي غمار « الذعر البترولي » بدأت دول السوق تتنبه لأهمية عدم اغضاب هذه الدول سياسياً . وانفجرت بعد ذلك بعض الأزمات بين دول السوق واسرائيل نتيجة محاولة الأولى ممارسة بعض الضغوط الاقتصادية والسياسية على الثانية في فترات التوتر بينها وبين الدول العربية .

● مرة أخرى نقول إن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الاسرائيلية منذ قيام الدولة كان إقامة علاقات سلام وتعاون مع جيرانها . ويظل هذا الهدف بعيد المثال مادامت اسرائيل مستمرة في احتلال الأرض وعدم

سبتمبر ١٩٨٨
أكتوبر ١٩٨٨
نوفمبر ١٩٨٨

شَهْرِيَّات



سبتمبر ١٩٨٨

السبع موافقتهم من حيث المبدأ على خطة لتخفيف أعباء ديون العالم الثالث .

إيران :

٦ : رفض الرئيس الإيراني علي خامنئي قبول استقالة حسين موسى رئيس الوزراء وحكومته .

١٢ : أقال البرلمان الإيراني وزراء الحرس الثوري والتعليم والزراعة ومنح الثقة إلى ١٨ وزيرا في حكومة حسين موسى .

١٤ : أقرت السلطات الإيرانية عن ١٦ مصرية من المحتجزين لديها منذ عام ١٩٨٣ بتهمة انتهاك المياه الإقليمية .

١٨ : أعلنت إيران أنها فقدت ١٢٣ ألف قتيل في الحرب مع العراق بالإضافة إلى أكثر من ١٦٠ ألفا آخرين مسجلين كمفقودين .

٣٠ : قررت إيران وبريطانيا استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما .

(انظر أيضا : العراق ٩/١ ، الكويت ٩/٢٨ والمملكة المتحدة ٩/٣٠)

إيسلندا :

١٨ : قدمت الحكومة الائتلافية في إيسلندا استقالتها برئاسة تورستين بالسون وذلك لفشلها في الوصول إلى اتفاق لعلاج المشكلات الاقتصادية الحادة .

باكستان :

٤ : قررت الحكومة الباكستانية إلغاء قانون الصحافة والنشر الصادر عام ١٩٦٣ .

بلغاريا :

٢٤ : أدار المؤتمر البرلماني الدولي الذي عقد في صوفيا أعمال العنف الإسرائيلية ضد الفلسطينيين العزل وطالب بوضع حد لها ووافق على اقتراح تقدم به الوفد البرلماني بإرسال لجنة برلمانية دولية لتقصي الحقائق في الأراضي العربية المحتلة .

يورما :

٩ : أعلن نى وين رئيس الوزراء الأسبق تشكيل حكومة انتقالية معارضة لتحل محل النظام العسكري الحاكم منذ ٢٦ عاما .

الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للفلسطينيين .

٤ : صرح شيمون بيريز وزير خارجية إسرائيل بأنه لن يشارك بعد الآن في حكومة ائتلاف وطني ترفض السلام مع العرب .

٦ : زار إسرائيل امرئ ميكلس وزير الدولة المجري ورئيس هيئة الشئون الدينية بالمجر في أول زيارة يقوم بها وزير مجري لإسرائيل منذ قطع العلاقات بين البلدين في عام ١٩٦٧ .

٦ : بدأت الأحزاب الإسرائيلية حملتها الانتخابية بدعوة من حزب العمل لانسحاب إسرائيل من قطاع غزة ومعظم أراضي الضفة الغربية في مقابل السلام : كما عدل حزبا العمل والليكود برامجهما الانتخابية لتتضمن لأول مرة التفاوض مع شخصيات فلسطينية . وأعلن إسحاق رابين وزير الدفاع أنه سيتم وقف عمليات الاستيطان في المناطق المحتلة بالعرب .

١٠ : اعترف الإسرائيليون بوشع سايتلر وميشولام ماركوفر باشتراكهما في اغتيال الكونت فولك برنادوت أول وسيط للأمم المتحدة في فلسطين عام ١٩٤٨ وأنهما كانا عضوين قبايين في منظمة شتيرن الإرهابية التي كان يتزعمها إسحاق شامير .

١٩ : أطلقت إسرائيل بنجاح أول قمر صناعي إلى الفضاء باسم (هورانيرون) .

٢٣ : أعلن البنك المركزي الإسرائيلي أن الانتفاضة الفلسطينية تسببت في أضرار بالغة للاقتصاد الإسرائيلي .

انظر أيضا : مصر ٩/٢٩ وفرنسا ٩/٢٠ والولايات المتحدة ٩/٣٠)

ألمانيا الغربية :

٢١ : قررت حكومة ألمانيا الغربية اتخاذ إجراءات لتخفيف عبء الديون عن دول العالم الثالث من بينها تخفيض الفائدة على القروض إلى ٢٪ وتحديد مدة السماح إلى ٢٠ عاما بدلا من ٣٠ عاما ومنح قروض للتنمية بفائدة ٠,٧٥٪ للدول الفقيرة .

٢٥ : أعلن وزراء مالية الدول الصناعية الكبرى

الاتحاد السوفيتي :

٢ : أعلنت اللجنة الدولية للهجرة في جنيف أن عدد اليهود الذين هاجروا من الاتحاد السوفيتي في الشهر الماضي وصل إلى أعلى معدل له منذ عام ١٩٨٠ وأن ١٨٦ يهوديا هاجروا إلى خارج الاتحاد السوفيتي لكنه لم يتوجه منهم إلى إسرائيل سوى ١١٩ فقط .

٣ : دعا الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة إلى تسويات سياسية مبكرة للنزاعات الإقليمية في العالم ومن بينها مشكلات الشرق الأوسط والخليج وأمريكا اللاتينية والهند الصينية وكوريا وقبرص .

١١ : في مبادرة سلمية شاملة من سبع نقاط لدعم وإقرار الأمن في آسيا أعلن الزعيم السوفيتي جورياتشوف استعداد بلاده لإنهاء وجودها العسكرية في قاعدة سام رانة بفيتنام إذا وافقت الولايات المتحدة على إزالة قواعدها ومنشأتها العسكرية من القبلين . كما تعهد جورياتشوف بتجميد حجم الأسلحة النووية السوفيتية في منطقة المحيط الهادئ ودعا إلى عقد قمة سوفيتية صينية وتطبيع العلاقات بين البلدين .

٢٠ : وجهت قيادة الكرملين انذارا شديد اللهجة باتخاذ إجراءات عنيفة إذا لم تتوقف الاضطرابات العرقية في إقليم تاجورنو-كاراباخ المتنازع عليه بين جمهوريتي أرمينيا وأذربيجان السوفيتيتين .

٣٠ : أعفى الرئيس السوفيتي أندريه جروميكو من منصبه كرئيس للدولة وكعضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي كما أعفى ٤ آخرين عضوية المكتب . (انظر أيضا : سوريا ٩/٢٢)

الأرجنتين :

٢٠ : انتخبت الجمعية العامة للأمم المتحدة وزير الخارجية الأرجنتيني دانتى كابوتو رئيسا للدورة ٤٣ للجمعية العامة .

إسرائيل :

١ : دعا إبراهيم أمير المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية - دعا إسرائيل إلى

١١ : وافق برلمان يورما بالاجماع على اجراء انتخابات عامة على اساس التعدد الحزبي .
١٨ : استولت قوات الجيش بقيادة الجنرال سان مونج قائد الجيش ووزير الدفاع على السلطة في يورما .

٢١ : انتخبت الحكومة التي يسيطر عليها العسكريون الجنرال سان مونج قائد الانقلاب رئيسا لوزراء يورما .

بولندا :

١٩ : قدمت حكومة بولندا استقالتها الى البرلمان في اول سابقة من نوعها منذ سيطرة الشيوعيين على السلطة ، وذلك في اعقاب صدور برلماني وجه لها الانتقاد لفشلها في تنفيذ اصلاح الاقتصادى وفقدان ثقة الشعب .

٢٦ : أقر المكتب السياسى للحزب الشيوعى البولندى تعيين ميشيسلاف راكوفسكى رئيسا للوزراء خلفا لمسنر .

تركيا :

٢٦ : رفض ٦٥ ٪ من الشعب التركى التعديل الدستورى الذى اقترحه رئيس الوزراء تورجوت أوزال والذى يقضى بتقديم موعد الانتخابات المحلية من شهر مارس من العام القادم الى شهر نوفمبر من العام الحالى واكد أوزال انه مستمر في السلطة حتى عام ١٩٩٢ ولن يستقيل .

تونس :

٩ : أعلن الرئيس التونسي عن اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في البلاد في نوفمبر ١٩٨٩ .
١٢ : وافقت الحكومة التونسية على انشاء حزبين جديدين للمعارضة هما الحزب الاجتماعى للتقدم والتجمع الاشتراكى التقدمى .

جمهورية مصر العربية :

١ : ٤ زار مصر الملك حسين عامل الأردن ورافقه وفد رسمى اردنى برئاسة رئيس الوزراء زيد الرفاعى .

: أكد التقرير الاستراتيجى العربى الذى أصدره الأهرام ان عام ١٩٨٧ شهد بولدر جادة لوقف التدهور الذى اصاب الوطن العربى طوال السنوات الماضية وتحقيق درجة كبيرة من السيطرة على الصراعات الملتهبة مثل لبنان والصحراء الغربية والخليج والسودان .

: اعادت مصر فتح مكتب حركة (فتح) الفلسطينية في القاهرة .

٤ : أكدت منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ان انتاج مصر من البترول وصل الى ٩٢٦ ألف برميل يوميا وهو ما يعادل انتاج الجزائر (٦٢٤ ألفا) وسوريا (٢٣٢ ألفا) وقطر (١٢٢ ألفا) .

٧ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة سريعة لبغداد لاجراء محادثات مع الرئيس صدام حسين وتهنئة الشعب العراقى بالانتصار .

٨ : بدأ الرئيس حسنى مبارك توزيع ٩٢ ألف عقد تملك للمنتفعين بالاصلاح الزراعى في عيد الفلاح .

: ذكرت مجلة جينز العسكرية البريطانية ان مصر وقعت اتفاقا مع شركة (داسو) الفرنسية للمشاركة في انتاج شبكات للدفاع الجوى من طراز سيناء ٢٣٠ ذات قدرة عالية تضارع الصاروخ الأمريكى ستينجر .

٩ : أجرى الرئيس حسنى مبارك والرئيس الرومانى نيكولاى شاورشيسكو محادثات أثناء توقف الرئيس الرومانى في مطار القاهرة .

١٥ : امر الرئيس مبارك بتحريك جسر جوى ثالث لنقل المساعدات الى السودان .

١٩ : ٢٢ زار القاهرة الشيخ حمدان بن محمد ال نهيان رئيس وزراء دولة الامارات العربية المتحدة بالانابة واتفق على تشكيل لجنة عليا مشتركة بين البلدين .

: تسلم الرئيس حسنى مبارك اوراق اعتماد احد عشر سفيرا جديدا لدى مصر (ضم سفراء البرتغال والمكسيك وكينيا واسرائيل والأرجنتين وكندا والجمهورية العربية اليمينية وسويسرا وهولندا والعراق وغينيا الاستوائية .

٢٠ : أكدت مصر اهمية استمرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مراقبة الوضع في الشرق الاوسط والعمل على وضع منشآت اسرائيل النووية تحت نظام ضمانات الوكالة .

٢١ : زار القاهرة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واجرى محادثات مع الرئيس حسنى مبارك حول آخر تطورات القضية الفلسطينية على الساحة الدولية .

٢٢ : ٢٨ قام الرئيس حسنى مبارك بجولة شملت كلا من يوغوسلافيا وبريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية .

٢٥ : التقى الرئيس حسنى مبارك اثناء زيارته للندن بالعاهل الاردنى الملك حسين الذى أكد وحدة الموقعين المصرى والاردنى ازاء القضايا العربية .

٢٩ : أصدرت هيئة التحكيم الدولية بشأن طابا حكمها بحق مصر التاريخى والقانونى في طابا ، كما قضت المحكمة بحق مصر الكامل في الثلاث عشرة نقطة الأخرى التى كان مختلفا عليها وذلك طبقا للحدود الدولية القديمة بين مصر وفلسطين .

(انظر ايضا : العراق : ٩/٧ والولايات المتحدة : ٩/٢٠)

ستراسبورج :

١٣ : التقى الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات كلمة امام المجموعة الاشتراكية بالبرلمان الاوروبى أكد فيها انه يخطط لاعلان دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين مؤكدا ان نظامها السياسى سيقوم على تعدد الاحزاب وانها ستلتزم بالاعلان العالى لحقوق الانسان ولن تفرق بين مواطنيها دينيا او عنصريا . كما اعرب عن استعداداته للاعتراف باسرائيل مقابل حصول الشعب الفلسطينى على حق تقرير مصيره .

١٤ : أعلن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية انه مستعد للاجتماع باى مسئول اسرائيلى على ان يعقد هذا الاجتماع في مقر الأمم المتحدة وتحت اشراف مجلس الأمن او الجمعية العامة للأمم المتحدة او في عاصمة أى دولة من الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن .

السودان :

٨ : أكد محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب

الاتحادى بالسودان ان ظروف السودان الحالية لاتسمح بقيام وحدة مع ليبيا وانه لابد من ترتيب الأوضاع الداخلية وتكريس الجهود لدعم الوحدة الوطنية .

١٣ : أصدرت الحكومة السودانية بيانا أعلنت فيه انها قررت تطبيق قوانين اسلامية جديدة في شمالى البلاد بدلا من القوانين التى فرضها الرئيس السابق جعفر نميرى في عام ١٩٨٣ .

: ذكرت محطة اذاعة المتمردين في جنوب السودان ان الأوامر صدرت لقوات المتمردين في منطقة واو جنوب شرق السودان باسقاط أى طائرة مدنية او عسكرية فوق المنطقة .

١٦ : ذكرت مصادر الجيش السودانى ان حوالى ألف مسلح من المتمردين في الجنوب قد سلموا انفسهم للقوات الحكومية .

سوريا :

٢١ : قام الرئيس اللبناني امين الجميل بزيارة مفاجئة لدمشق أجرى خلالها مباحثات مع الرئيس السورى حافظ الاسد وأعلن متحدث رسمى سورى ان الرئيسين توصلا الى اتفاق يكفل النجاح للانتخابات الرئاسية في لبنان .

٢٢ : ذكرت انباء صحفية ان سوريا قدمت تسهيلات بحرية في ميناء طوطوس السورى للاتحاد السوفيتى لصالح وجوده بالمنطقة .

السويد :

١٢ : استدعت وزارة الخارجية السويدية السفير الاسرائيلى في ستوكهولم وسلمته احتجاجا رسميا بعد ماكشف عن قيام منظمة (شتيرن اليهودية الارهابية) بتدبير حادث اغتيال الكونت فوك برنادوت الوسيط الدولى (السويدى الجنسية) في فلسطين عام ١٩٤٨ .

١٤ : قدمت الحكومة السويدية احتجاجا شديدا للحكومة السوفيتية عند اكتشافها أجهزة تصنت في السفارة السوفيتية باستوكهولم وذلك للمرة الثانية خلال عامين .

١٩ : فاز الحزب الديمقراطى الاجتماعى الحاكم بأغلبية ١٥٨ مقعدا في الانتخابات العامة التى اعتبرت نتائجها فوزا شخصيا لانجفار كارلسون رئيس الوزراء وللنظام السياسى والاجتماعى الذى يعيش السويد في ظل منذ ٥٠ عاما .

الصحراء الغربية :

٢٠ : وافق مجلس الأمن بالاجماع على تعيين ممثل خاص للسكرتير العام للأمم المتحدة خافير بيريز دى كويلار لكى يتولى الاشراف على استفتاء لسكان الصحراء الغربية ضمن خطة لتسوية نزاع الصحراء المتفجر منذ ١٢ عاما .

الصين :

٦ : صرح وزير الدفاع الصينى بان بلاده ستواصل بيع السلاح في العالم نظرا لأنها بلد فقير في حاجة الى المال .

١٢ : ذكرت انباء صحفية في الصين انه قد انتهت اول تجربة صينية لانتخاب القيادات الاقليمية والمحلية في اطار نظام تعدد المرشحين .

١٥ : أعلن في الصين عن منح ١٧ من كبار

الكويت :
٢٨ : أعلنت الكويت انها ستترسل وفدا الى طهران يتالف من ٢ اعضاء لاعادة فتح سفارتها في ايران .

كينيا :
١٧ : كشفت الحكومة الكينية عن مؤامرة ليبية لقلب نظام الحكم في كينيا .
٢٢ : أكد نائب المدعي العام في نيروبي ان منشقين كينيين تلقوا تدريباً على حرب العصابات في معسكرات حربية ليبية في إطار مؤامرة للإطاحة بقلب نظام الحكم .

لبنان :
٣ : رفض الرئيس امين الجميل قرار سليم الحص القائم بأعمال رئيس الوزراء سحب استقالة حكومته التي كان رئيس الوزراء الراحل رشيد كرامي قد قدمها قبل ١٦ شهراً .

١٢ : تم الإفراج عن الرهينة الالمانى الغربى رودلف كورديس المخطوف في بيروت منذ ٢٠ شهراً .

١٢ : اختلقت عناصر تابعة للمليشيات القوات اللبنانية وزير الدفاع اللبناني عادل عسيران واحتجزته لمدة ثلاث ساعات ثم أطلقت سراحه .

: أكد مجلس جامعة الدول العربية ضرورة تأمين سلامة وأمن الوجود الفلسطيني وحماية المخيمات الفلسطينية وإعادة تعميرها بالتنسيق مع وكالة الاغاثة وذلك في إطار الاحترام الكامل للسيادة اللبنانية .

١٧ : قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بعملية عسكرية واسعة النطاق في القرى الواقعة شمال المنطقة الامنية بالقرب من مواقع القوات السورية في سهل البقاع اللبناني .

١٨ : أعلن ريتشارد ميرن مساعد وزير الخارجية الامريكية لشؤون الشرق الأوسط انه توصل الى اتفاق مع سوريا حول اجراء انتخابات الرئاسة في لبنان قبل ٢٣ سبتمبر الحالي وان المرشح الذي اتفق عليه بين سوريا والولايات المتحدة هو ميخائيل الضاهر .

٢٢ : فشل مجلس النواب اللبناني في عقد جلسته التي كان من المقرر ان يتم فيها انتخاب رئيس جديد للجمهورية قبل دقائق من انتهاء مدة رئاسته للبنان أعلن الرئيس اللبناني امين الجميل تشكيل حكومة عسكرية مؤلقة برياسة العماد ميشيل عون رئيس الجيش وتتكون من ستة عسكريين مسيحيين ومسلمين يمثلون الطوائف الست للبنان ويحتفظ عون بمنصب رئيس الجيش .

٢٢ : أصدر الزعماء السياسيون المسلمون للطوائف السنية والشيعة والدرزية بياناً رفضوا فيه حكومة ميشيل عون العسكرية واعتبروها غير دستورية كما أكد سليم الحص رئيس الوزراء بالنيابة ان حكومته هي وحدها الشرعية ورفض الاعتراف بحكومة ميشيل عون .

٢٥ : أصدرت حكومة الحص وميشيل عون تعليمات الى موظفي الدولة بعدم الالتزام بأوامر الحكومة الأخرى .
أنظر ايضاً : سوريا ٩/٢١

ليبيا :
١ : هاجم العقيد الليبي معمر القذافي في خطاب

على مضيق هرمز قد ادت ولا تزال تؤدي دورها على اكمل وجه في تنظيم الملاحة في هذا الممر المائي الدولي الهام مؤكدا عزم السلطنة على الاستمرار في القيام بدورها بما يمكن من سير الملاحة في هذا الممر بكل يسر وسهولة طبقاً للأنظمة الدولية .

ودعت سلطنة عمان ان تتضمن وثائق السلام في الخليج الدعوة الى احترام حرية الملاحة الدولية وعدم اعاقها سواء في المياه الدولية أو الإقليمية بما في ذلك الموانئ والمراسي والمنشآت المتعارف عليها و ان إطار العمل الجماعي للشرعية الدولية وقال ان من شأن تحقيق ذلك ان يمنع اعتبار متعرضت له الملاحة في الخليج في سنوات الحرب كسابقة مقبولة في القانون الدولي يمكن استخدامها في المناطق الأخرى للعالم .

فرنسا :
٢٠ : أكد رولان ديما وزير الخارجية الفرنسية ان ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية اقر أمامه بأنه يعترف واقعياً بدولة اسرائيل .

فلسطين :
١ : دعا ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الى اشراف الأمم المتحدة على الأراضي المحتلة قبل انسحاب القوات الاسرائيلية منها .

٢ : دعت المنظمات الأوروبية غير الحكومية للمرة الأولى جميع حكومات الدول الأوروبية التي لم تعترف بعد بمنظمة التحرير الفلسطينية للاعتراف بالمنظمة فوراً . وطالبت باشتراك المنظمة في المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الأوسط على قدم المساواة مع جميع الأطراف المعنية .

٤ : ذكر راديو اسرائيل ان ثلاثة من اعضاء الحركات اليسارية الاسرائيلية التقوا في جنيف مع خالد الحسن المستشار السياسي لياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية .

١٥ : أعلن الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ان من حق كل فلسطيني أينما وجد ان يجعل الجنسية الفلسطينية وان يقيم في الدولة الفلسطينية المستقلة المزمع اقامتها في الضفة الغربية وقطاع غزة .

قبرص :
٧ : ١٠ عقد في نيقوسيا مؤتمر لوزراء خارجية دول عدم الانحياز واشتركت فيه ١٠١ دولة .

١٥ : جرت في المنطقة العازلة التي تشرف عليها الأمم المتحدة في قبرص جولة من المحادثات المباشرة بين الرئيس القبرصي جورج فاسيليوس ورفوف دنكتاش زعيم القبارصة الأتراك وذلك بهدف إعادة توحيد الجزيرة القبرصية المقسمة منذ ١٤ عاماً .

كوريا الجنوبية :
١٤ : أذاع راديو كوريا الجنوبية ان حكومة سول سوف توافق على عقد مباحثات على مستوى عال مع المسؤولين في كوريا الشمالية حول توحيد شطري كوريا بشرط عدم قيام حكومة بيونج يانج بأي عمل من شأنه تعكير صفو الدورة الأولمبية .

الضباط بجيش الشعب الصيني رتبة الجنرال وذلك عقب قرار باستئناف العمل بنظام الرتب والدرجات التقليدية الذي كان قد الغاه الزعيم الصيني الراحل ماوتسي تونج .

العراق :
٦ : حذر الرئيس العراقي صدام حسين من ان الحرب العراقية الايرانية قد تندلع مرة أخرى اذا ما قامت سفن ايرانية بتفتيش السفن العراقية خلال ابصارها في مياه الخليج .

: قرر مجلس قيادة الثورة العراقي العقور الشامل عن الاكراد العراقيين داخل العراق او خارجه ماعدا (جلال الطالباني) الذي يتزعم تمرداً كردياً لخيانتته ومصالته .

٧ : أمر الرئيس العراقي صدام حسين بالعفو عن جميع المصريين المحكوم عليهم بكافة انواع الأحكام ، كما أمر بتعليق التحقيق مع من لم يفته التحقيق معه وذلك بمناسبة زيارة الرئيس حسنى مبارك لبغداد .

١٦ : أعلن العراق ان عدد الاكراد الذين عادوا اليه منذ اعلان العفو العام وصل الى حوالي ٢١ الف كرده .

٢٨ : أعلن الرئيس العراقي صدام حسين ان الصناعة الحربية العراقية انتجت سلاحاً سوف يجعل العراق احدى ثلاث دول في العالم تمتلكه .

سلطنة عمان :
٥ : ٨ : قام السيد فهد بن تيمور نائب رئيس الوزراء العماني لشؤون الأمن والدفاع بزيارة لبريطانيا استغرقت عدة ايام وقد أجرى خلالها مباحثات مع جورج يانجر وزير الدفاع البريطاني .

٦ : ٨ : قام الشيخ صقر بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى بدولة الامارات العربية وحاكم رأس الخيمة بزيارة لسلطنة عمان استغرقت ثلاثة ايام .

١١ : قام يوسف بن علوي بن عبد الله وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية بزيارة لإيران استغرقت يوماً واحداً نقل خلالها رسالة من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الى قادة ايران تتعلق بالتشاور في القضايا التي تهم البلدين وخاصة فيما يتعلق بالوضع في منطقة الخليج في إطار المشاورات المكثفة التي جرت بين سلطنة عمان وجمهورية ايران الاسلامية وفي ضوء التوجه العام لاقرار الأمن والسلام في منطقة الخليج .

وقد أعلن حول تصوره للعلاقات بين دول مجلس التعاون وايران بعد وقف الحرب انها تمثل حجر الزاوية في استقرار منطقة الخليج ، مشيراً الى انها كانت على الدوام تعبر عن الرغبة المشتركة بين جميع دول المنطقة لتطويرها . وأضاف ان الظروف الحالي يعتبر من افضل الظروف لتطوير هذه العلاقات الثنائية بين ايران ودول المجلس ، مشيراً الى ان هناك رغبات متبادلة في هذا الشأن لدفع المشاورات الى أعلى المستويات لتطويرها بما يخدم المصالح المشتركة وتثبيت السلام في المنطقة .

٣٠ : أعلن يوسف بن علوي بن عبد الله وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية ان سلطنة عمان باعتبارها احدى الدولتين المظلتين

القاتح من سبتمبر - هاجم مصر والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية ومعظم الدول العربية وأعلن حل الجيش والبوليس واستبدالهما بما وصفه بسلطة الشعب المسلح .

٢ : أعلن العقيد الليبي معمر القذافي إلغاء وحل جميع شركات الاستيراد والتصدير العامة التي تديرها الحكومة وقال ان على الشعب ان يستولى على جميع قطاعات الانتاج . وندد بالنظام الاقتصادي القائم على اساس الدولار وطالب باستبداله بنظام المقايضة .

٥ : أعلن القذافي إلغاء جوازات السفر بالنسبة للجزائريين والليبيين في تبادل الزيارات . ذكرت مجلة لوبوان الفرنسية ان وكالة المخابرات الأمريكية أبدت قلقها البالغ من حجم الاستثمارات الليبية في الصين ، والتي احتلت المركز الرابع في قائمة الدول المستثمرة في الصين بعد هونج كونج والولايات المتحدة واليابان .

٨ : قررت ليبيا اطلاق سراح جميع اسرى الحرب التشاديين .

١٦ : قررت ليبيا اعادة اموال وامتعة العمال التونسيين الذين طردتهم عام ١٩٨٥ .

٢١ : قال العقيد الليبي معمر القذافي ان الثورة الليبية تهدف الى تغيير العالم وليس الواقع الليبي فحسب .

١ : أعلنت منظمة جيش الانقاذ الوطني الليبي انضمامها الكامل الى الجبهة الوطنية لانقاذ ليبيا .

(انظر ايضا : كينيا ١٧ ، ١٩٢٢)

المكسيك : ١٠ : صدق مجلس النواب المكسيكي بأغلبية ٢٦٣ صوتاً ضد ٨٥ على انتخاب كارولوس مرشح الحزب الثوري التأسيسي الحاكم رئيساً للجمهورية خلفاً للرئيس ميجهيل ديلا مدريد وذلك برغم اعتراض أحزاب المعارضة وعدد اعضائها ١٥٠ نائباً .

المملكة العربية السعودية : ٥ : أكد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ان قبول ايران تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ وجهود السكرتير العام للأمم المتحدة في هذا الشأن علاوة على وقف اطلاق النار بين البلدين تمثل خطوات هامة للوصول الى سلام شامل وعادل بين الطرفين .

المملكة المتحدة : ١٢ : قررت الحكومة البريطانية طرد السفير

الكوبي في لندن اوسكار فيرنانديز ميل والسكرتير الثالث في السفارة الكوبية مدينا بيريز بعد اتهام الاخير باطلاق الرصاص على مجموعة من الاشخاص وسط لندن . ٢٢ : أعلنت حكومة بريطانيا طرد ثلاثة دبلوماسيين من السفارة التشيكية لدى بريطانيا لاتهامهم بالتورط في النشاطات تتناقى مع وضعهم الدبلوماسي وردت تشيكوسلوفاكيا بطرد ملحقين عسكريين بريطانيين .

موزمبيق : ١٢ : اتفق بيتر بوترا رئيس جنوب افريقيا وجواكيم شيسانو رئيس موزمبيق على اعادة العمل بمعاهدة عدم الاعتداء الموقعة بين بلديهما عام ١٩٨٤ .

النرويج : ٢٩ : قررت لجنة جائزة نوبل للسلام منح الجائزة لعام ١٩٨٨ لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المنتشرة في مناطق الصراعات في العالم كله .

هايتي : ١٨ : أطاح انقلاب عسكري بالحاكم العسكري لهايتي الجنرال هنري نامضى وقاد الانقلاب الجنرال بروسستر إفريل قائد الحرس الجمهوري الذي أعلن تنصيب نفسه رئيساً جديداً للبلاد .

الولايات المتحدة الأمريكية : ٢ : استؤنف شحن المعدات العسكرية وقطع الغيار الأمريكية لمصر التي توقفت في شهر يونيو ١٩٨٨ وذلك بموجب برنامج المساعدات العسكرية .

٩ : وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على مشروع قانون يفرض عقوبات اقتصادية على العراق بدعوى استخدامه اسلحة كيميائية ضد الاكراد العراقيين .

١٤ : اتهمت الخارجية الأمريكية ليبيا بانشاء مصنع لانتاج الاسلحة الكيميائية وغازات قاتلة للاعصاب وغاز الخردل السلام . : وافق الرئيس ريجان على دفع المبالغ المستحقة على الولايات المتحدة لمنظمة الامم المتحدة التي كانت قد توقفت عن سدادها للمطالبة باجراء اصلاحات تنظيمية وسياسية في المنظمة .

٢٠ : أكدت الخارجية الأمريكية انه يتعين على أي تسوية في الشرق الأوسط الاعتراف بالحقوق السياسية للفلسطينيين ، كما ان لهم الحق

في المشاركة الفعلية في مفاوضات السلام . ٢٤ : في ختام محادثات وزيرى خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في واشنطن أوضح الجانبان انه تم تحقيق تقدم في بعض المجالات واهمها حقوق الانسان بينما استمرت الخلافات حول قضايا أخرى من

بينها المشكلات الإقليمية ولم تحقق المحادثات حول الحد من التسليح سوى نتائج ضئيلة .

٢٦ : اجتمع الرئيس الأمريكي ريجان بدعوة منه بكل من وزيرى خارجية مصر واسرائيل لبحث عملية السلام في الشرق الاوسط وأكد اعترافه بالحقوق السياسية للفلسطينيين . : القى الرئيس ريجان خطاب الوداع امام الجمعية العامة للأمم المتحدة أكد فيه ضرورة التوصل الى حل سلمى في الشرق الأوسط ودعا الى تعاون العراق وايران لتطبيق القرار رقم ٥٩٨ .

اليابان : ١٢ : قررت اليابان رفع العقوبات التي فرضتها على كوريا الشمالية في مطلع العام بعد اتهامها بالتورط في حادث تفجير وأسقاط طائرة تابعة لكوريا الجنوبية .

٢٢ : عادت حكومة اليابان الى الأمير اكهيتو ولي العهد (٥٤ عاماً) بالهام الرسمية للامبراطور هيروهيتو الذي تدهورت صحته .

٢٨ : كشف محافظ البنك المركزى اليابانى عن خطة بلاده لتخفيف اعباء ديون العالم الثالث (خطة ميازاوا) وتقوم على اعادة جدولة جزء من هذه الديون ويتم تحويل الجزء الآخر الى سندات على ان تقيم الدول المدينة حساباً احتياطياً يديره صندوق النقد الدولي .

يوغوسلافيا : ٢ : اعترف مجلس الرئاسة الحاكم بيوغوسلافيا بان الموقف السياسى يتدهور بشكل يومية بسبب الاضطرابات العراقية .

١٢ : وافقت الحكومة اليوغوسلافية على استناد مؤتمر القمة التاسع لدول حركة عدم الانحياز على ارض يوغوسلافيا في العام القادم .

للحزب الشيوعى السوفيتى بالدور الذى لا يديل له السوق في الاقتصاد وبضرورة ايجاد اشكال جديدة للملكية في مجال الزراعة والصناعة .

٧ : ذكرت لجنة الهجرة الدولية في جنيف أن شهر سبتمبر الماضى شهد أكبر عدد من

٣ : في اطار حركة التغييرات التى يشهدها الاتحاد السوفيتى عين الكسندر فلاسوف وزير الداخلية رئيساً لوزراء جمهورية روسيا وتولى فينتالى فوروبتكوف رئيس وزراء الجمهورية رئاسة الجمهورية .

٥ : اعترف قاديم مدفديف الفيلسوف الجديد

أكتوبر ١٩٨٨

الاتحاد السوفيتى :

١ : وافق مجلس السوفيت الاعلى بالاجماع على انتخاب ميخائيل جورباتشوف السكرتير العام للحزب الشيوعى رئيساً للاتحاد السوفيتى خلفاً لأندريه جروميكو - وتعهد جورباتشوف فور انتخابه باتخاذ خطوات حاسمة وجادة في سبيل تنفيذ اصلاحاته .

- المهاجرين اليهود السوفييت من الاتحاد السوفييتي الى الغرب في شهر واحد خلال السنوات الماضية (بلغ عدد المهاجرين ٢٢٩٥ مهاجرا ذهب منهم ١٠٨ فقط الى اسرائيل).
- ١١ : ذكرت مجلة « العصر الحديث » السوفيتية أن عدد المهاجرين السوفييت من الاتحاد السوفييتي قد ارتفع في العام الماضي إلى ما يقرب من ٤٠ ألف مواطن وهو ما يمثل خمس مرات مثيله في عام ١٩٨٦ .
- ١٢ : طالب فلاديمير بولياكوف مدير إدارة شؤون الشرق الأوسط بالخارجية السوفيتية الفلسطينيين بالتخلي بالواقعية وقال أن الاتحاد السوفييتي يعتقد أن الوقت قد حان لكي تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل .
- رافق مجلس الوزراء السوفييتي على أن توزع الصحف والمجلات الغربية في الاتحاد السوفييتي لأول مرة منذ أوائل العشرينات .
- ١٩ : أكد الاتحاد السوفييتي مجدداً أنه لن يستأنف علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل إلا بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .
- ٢١ : أُنْتُخِبَ العالم السوفييتي أندريه سخاروف لعضوية مجلس رئاسة الأكاديمية السوفيتية للعلوم .
- ٢٥ : أعلن جورباتشوف أن ألمانيا الشرقية ستبقى على الخريطة .
- ٢٨ : قرر الاتحاد السوفييتي السماح للشركات الأجنبية بتملك أكثر من ٥٠ ٪ من المشروعات الاقتصادية المشتركة فيه .
- إسرائيل :
- ١١ : أعرب مجلس الأمن الدولي عن قلقه تجاه الممارسات القمعية الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة .
- ١٤ : أعلن شيمون بيريز زعيم حزب العمل الاسرائيلي أن حزبه لا يريد أن تضيق إسرائيل إلى سكانها ١,٥ مليون فلسطيني هم سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وأن هدف حزبه أن تظل إسرائيل دولة ذات أغلبية يهودية ولا تدخل المزيد من الحروب .
- ١٦ : أعلن بيريز أنه سيكون على استعداد للتخلي عن قطاع غزة المحتل مقابل تحقيق السلام إذا فاز حزب العمل الذي يتزعمه في الانتخابات العامة .
- ١٨ : أيدت المحكمة العليا في إسرائيل قرار لجنة الانتخابات الاسرائيلية بمنع حركة (كاخ) العنصرية المتطرفة التي يتزعمها الحاخام مئير كاهانا من خوض الانتخابات العامة .
- ١٩ : ذكر راديو إسرائيل أن زعماء ألمانيا الشرقية لم يستجيبوا للضغط للحصول على تعويضات مقابل ممتلكات اليهود التي دمرت في الحرب العالمية الثانية .
- ٢٠ : وصل إلى إسرائيل سبعة من ممثلي الشركات الصينية تلبية لدعوة من عدد من الشركات الصناعية والاسرائيلية في أول سابقة من نوعها بين البلدين .
- ٢٤ : كشفت طبيبة نمساوية عن استخدام إسرائيل طلقات زجاجية وقنابل الغاز
- البحرين :
- ٨ : وقعت البحرين وقطر اتفاقاً من أجل تسوية نزاعهما على جزيرة « فشت الديبل » الواقعة في منتصف المسافة بينهما .
- ١٢ : وافقت دولة البحرين على الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الموقعة في الأول من يوليو ١٩٨٦ .
- تفقت البحرين وإيران على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما .
- تركيا :
- ١٩ : كشفت صحيفة « حريات » التركية عن مؤامرة كبرى دبرها النظام الإيراني لقلب نظام الحكم في تركيا والقيام بعمليات إرهابية بها .
- تشيكوسلوفاكيا :
- ١٠ : قدم رئيس وزراء تشيكوسلوفاكيا بومير شتروجال استقالة حكومته بعد ١٨ عاماً في السلطة ، وأوصى ميلوش باكش سكرتير عام الحزب بقبول الاستقالة وذلك في إطار حملة تغيير القيادات التي ارتبط اسمها « بربيع براج »
- ١١ : عينت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لاديفلاف أواميك رئيساً للحكومة خلفاً للوبومير شتروجال ، وتعيين خمسة أعضاء جدد في المكتب السياسي ليصبح عدد الأعضاء ١٨ عضواً .
- الجزائر :
- ٥ : اندلعت اضطرابات عنيفة في الجزائر احتجاجاً على تجميد الأجور ورفع الدعم عن السلع في نطاق خطة للتقشف .
- ٦ : أعلن فرض الأحكام العرفية في الجزائر العاصمة .
- ١٠ : تعهد الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بإجراء إصلاحات سياسية واسعة النطاق وتغييرات في الأسس الدستورية للدولة وأكد تمسكه ببرنامج التقشف .
- ١١ : قرر الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد إنهاء حالة الطوارئ والقضاء الأحكام العرفية .
- ١٢ : أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد عن برنامج لإصلاح النظام السياسي وإجراء تعديلات دستورية من خلال استفتاءين .
- ١٨ : أصدر الرئيس بن جديد مرسوماً جمهورياً أعلن فيه استعداده للتخلي عن بعض صلاحياته لرئيس الحكومة الذي سيمسح مستولاً أمام الجمعية الوطنية (البرلمان) وليس أمام الحزب السياسي الحاكم كما هو الوضع حالياً .
- ٢٥ : رفض الرئيس الجزائري بن جديد إقامة نظام بعدد الأحزاب .
- ٢٠ : أقال الرئيس بن جديد السيد محمد شريف مساعدي الرجل الثاني في حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم .
- جمهورية مصر العربية :
- ٨ : ٩ : ١٠ - الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء ، جمهورية السودان الديمقراطية الشعبية . وتم الاتفاق على اجتماع لجنة الأخاء المصري السوداني بالقاهرة آخر نوفمبر ١٩٨٨ .
- ١٢ : زار القاهرة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وجرى بينه وبين الرئيس رحسنى مبارك محادثات

- المحرمة دولياً ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .
- ٢٦ : وقعت الولايات المتحدة واسرائيل عدة عقود لتنفيذ سلسلة من المشاريع العسكرية في اسرائيل .
- افغانستان :
- ١٣ : تعهد الاتحاد السوفييتي بدفع ٦٠٠ مليون دولار من بين حوالى ٨٠٠ مليون دولار تعهدت بها عدة دول لإعادة تعمير افغانستان وإعادة اللاجئين إليها .
- ٢٧ : أعلن نجيب الله رئيس أفغانستان عن ترحيبه بوساطة مصر من أجل التوسط بين الأفغان .
- ٣٠ : دعا الرئيس الافغانى نجيب الله الثوار الأفغان للمشاركة في الحكم كما دعا إلى عقد مؤتمر دولي لمناقشة مستقبل البلاد وإقامة نظام محايد في أفغانستان .
- اوروجواي :
- ٢٩ : دعت مجموعة دول الثمانية في أمريكا اللاتينية إلى بدء عهد جديد من الحوار مع الدول الصناعية الغنية لإيجاد حل لمشاكل الديون والتخلف والمخدرات وهي القضايا الأساسية التي تعاني منها دول أمريكا اللاتينية .
- إيران :
- ١٢ : اتفقت إيران والكويت على رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية بينهما إلى مستوى السفراء .
- ١٢ : اتفقت إيران والبحرين من حيث المبدأ على رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما .
- ١٧ : أعلنت إيران موافقتها على اقتراح الأمم المتحدة بشأن تطهير ممر شط العرب الذي يشكل الحدود الجنوبية لكل من إيران والعراق بشرط إقرار العراق لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التي تنص على اقتسام شط العرب بين البلدين .
- إيطاليا :
- ١٢ : وافق البرلمان الايطالي على اقتراح الحكومة بإلغاء معظم الاقتراعات السرية داخل البرلمان وذلك لتفادي الأزمات الوزارية في إيطاليا .
- باكستان :
- ٢ : أصدرت المحكمة العليا الباكستانية حكماً بإلغاء قرار الرئيس الراحل ضياء الحق الخاص بمنع دخول المرشحين للانتخابات العامة القادمة على أساس حزبي وإجرائها على أساس فردي .
- ٦ : أصدرت المحكمة العليا في باكستان حكماً بعدم دستورية القرار الذي اتخذته الرئيس السابق ضياء الحق بحل البرلمان .
- ٧ : شكل أنصار الرئيس الباكستاني الراحل ضياء الحق تحالفاً سياسياً جديداً لمناقشة بنازير بوتو زعيمة حزب الشعب الباكستاني المعارض في الانتخابات البرلمانية المقررة .
- ٨ : أعلن محمد خان جونيجو رئيس وزراء باكستان السابق تشكيل ائتلاف جديد من ثلاثة أحزاب أطلق عليه اسم تحالف شعب باكستان وذلك لدخول الانتخابات العامة .
- ١٢ : قررت الحكومة الباكستانية إغلاق حدودها المشتركة مع الهند لمنع تدفق مزيد من المهاجرين الهنود إلى ولاية السند الباكستانية .

حول القضية الفلسطينية والقضية العربية بشكل عام .

١٥ : أختيرت مصر رئيساً لأول اتحاد أفريقي للطرق .

١٦ : فاز الأديب المصري نجيب محفوظ بجائزة نوبل العالمية للأدب لعام ١٩٨٨ .

١٧ : أكد الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أن قرار التقسيم الخاص بفلسطين والصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٧ يعطى الشرعية الدولية والقانونية لقيام الدولة الفلسطينية .

١٨ : عقدت بالقاهرة اجتماعات اللجنة العليا المصرية اليمنية المشتركة برئاسة رئيس وزراء البلدين .

١٩ : زار القاهرة السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وأجرى محادثات مع الرئيس مبارك .

٢٠ : جرت محادثات في مدينة الاسماعيلية بين الرئيس حسنى مبارك والرئيس الفرنسي

فرانسوا ميتران حول مختلف قضايا الشرق الأوسط والعلاقات الثنائية .

٢١ : أعلن المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع أن مصر تتعاون في التصنيع الحربي مع كل من بريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية .

٢٢ : أعلن فوز جميع قوائم مرشحي الحزب الوطنى الديمقراطى لانتخابات المجالس الشعبية المحلية على مستوى الجمهورية بإستثناء ثلاثة أقسام بمحافظة القاهرة .

٢٣ : طالبت مصر الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي بإستئناف نشاطها وجهودها بالنسبة لقضية الشرق الأوسط للتوصل لحل لهذه القضية .

٢٤ : أعلن نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أن مصر ليس لديها ما يمنع من تحسين علاقاتها مع ليبيا .

٢٥ : أعلن المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع أن قرص التعاون العسكري بين مصر والمغرب كثيرة وتزداد مستقبلاً . أفرجت وزارة الدفاع عن وثائق حرب ١٩٥٦ فيما يتعلق بالعدوان الثلاثى الذى أشتركت فيه بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر .

جنوب أفريقيا :

٢٦ : أحال بيتر بوترا رئيس جنوب أفريقيا الى مجلس مستشارى لرئيس مشروع قانون ينص على اجراءات قمعية ضد المواطنين الأفارقة الذين يعيشون في المناطق المخصصة للبيض .

السودان :

٢٧ : أعلن الدكتور حسين ابو صالح وزير خارجية السودان أن ميثاق الوفاق الوطنى السودانى أقر ضرورة قيام علاقات طيبة وخاصة مع مصر والسعودية وليبيا .

٢٨ : اتفق السودان وتشاد على تطوير علاقات حسن الجوار وتأمين الحدود المشتركة للبلدين ومنع التدخلات الأجنبية أو التدخل في الشؤون الداخلية للغير ووقف الحملات الاعلامية المعادية .

٢٩ : كشفت صحيفة الاضواء السودانية عن

إبرام اتفاق بين إسرائيل ومتمردي جنوب السودان يتضمن تزويدهم بخبراء عسكريين .

٣٠ : تقرر تأجيل الحوار الوجدوى بين السودان وليبيا الى أجل غير مسمى .

٣١ : أكد وزير الدولة السودانى للشئون الخارجية أن العلاقات المصرية السودانية تجاوزت مرحلة العمل السياسى ودخلت الان مرحلة تنفيذ ميثاق الاخاء بعد قيام اللجنة الوزارية المشتركة برئاسة رئيس وزراء البلدين .

٣٢ : أعلن نائب رئيس الأركان السودانى أن القوات السودانية تفرض في الوقت الراهن سيطرتها التامة على المدن الرئيسية بالأقليم الجنوبى وانها تشن هجمات واسعة النطاق على مختلف الجهات التى يتركز فيها المتمردين .

شيلي :

٣٣ : أعلن عن هزيمة الجنرال اوجستو بينوشيه في الاستفتاء الذى أجرى حول بقائه في السلطة لثمانى سنوات جديدة .

٣٤ : قدمت حكومة بينوشيه التى شكلها عام ١٩٧٢ استقالتها .

٣٥ : اعترف الجنرال بينوشيه بهزيمته في الاستفتاء إلا أنه أكد رفضه لمطالب المعارضة بالتناحي عن السلطة في الحال وقال أنه سيكمل فترة رئاسته الحالية التى تنتهى في مارس ١٩٩٠ .

٣٦ : أعلن الجنرال فرناندو ماتيه قائد القوات الجوية في شيلي وأحد أعضاء المجلس العسكري الحاكم انشقاقه على الرئيس بينوشيه وحث الجيش على عدم التدخل في السياسة .

الصين :

٣٧ : ذكر المسئولون في مرصد هاجفروز بالسويد أن الصين نفذت تجعيراً نووياً هو الأول من نوعه خلال العام الحالى والثانى منذ ١٩٨٤ .

٣٨ : ذكرت صحيفة الشعب الصينية أن ٢٥٣٤٩ شخصاً قد فصلوا من عضوية الحزب الشيوعى الصينى وأن ٨ آلاف منهم طردوا بسبب جرائم اقتصادية .

٣٩ : أعلن الزعيم الصينى دنج شياو بينج أنه سيعقد لقاء قمة مع الزعيم السوفيتى جورباتشوف في النصف الأول من العام القادم لوضع حد للحرب الباردة التى استمرت ٣٠ عاماً بين البلدين .

العراق :

٤٠ : أعلنت وكالة الأنباء العراقية عن انتاج صواريخ عراقية جديدة جو-جو أطلق عليها أسم « أبابيل » كما أنتج صواريخ أرض - أرض بأسم « سجيل »

٤١ : رفض طارق عزيز وزير خارجية العراق مواصلة المفاوضات المباشرة مع نظيره الايرانى على أكبر ولايتى في نيويورك وعاد الى بلاده بعد جلسة محادثات واحدة . أعلن العراق أنه أنتج طائرة موجهة بدون طيار صناعة عراقية كاملة .

٤٢ : أعلن العراق رفضه لقبول إيران خطة السكرتير العام للأمم المتحدة لتحقيق السلام في الخليج وتطهير شط العرب

شريطة إقرار العراق لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ .

٤٣ : صدق مجلس قيادة الثورة العراقى على تشكيل لجنة عراقية مصرية دائمة للتعاون الثنائى .

٤٤ : عقدت في بغداد قمة ثلاثية ضمت الرئيسين صدام حسين وحسنى مبارك والزعيم الفلسطينى ياسر عرفات .

٤٥ : زار حيدر ابو بكر العطاس رئيس اليمن الديمقراطى مسقط في أول زيارة رسمية يقوم بها الى سلطنة عمان بدعوة من السلطان قابوس تنويعاً للعلاقات المتنامية بين البلدين .

٤٦ : دعت سلطنة عمان الدول المتقدمة ، والقطار الصناعية لتحمل مسئوليتها الكبرى ، لتعقب دورها كاملاً من أجل التخلص من النفايات الضارة التى تقوم بإنتاجها ، داخل حدودها وعدم تصدير تلك النفايات الى الدول النامية . وقد أكد السيد شبيب بن تيمور آل سعيد وزير البيئة وموارد المياه العماني في كلمة سلطنة عمان في احتفالات الاتحاد الدولى لصون الطبيعة بمناسبة مرور ٤٠ عاماً على تأسيسه - على اهتمام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ودعمه الشخصى لكافة الجهود الموجهة لصون الطبيعة .

فرنسا :

٤٧ : زار باريس ادوارد شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتى في أول زيارة يقوم بها وزير خارجية سوفيتى لفرنسا منذ عام ١٩٨٠ في محاولة لحياء الحوار الفرنسى السوفيتى .

الفلبين :

٤٨ : تم التوصل الى اتفاق مبدئى بين الفلبين والولايات المتحدة حول القواعد العسكرية الأمريكية الست في البلاد وينص على أن تقدم الولايات المتحدة ٥٠٠ مليون دولار الى الفلبين كتعويضات مقابل استخدام القوات الأمريكية للقواعد الاستراتيجية في البلاد حتى عام ١٩٩١ .

فلسطين :

٤٩ : دخلت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضى المحتلة شهرها الحادى عشر .

٥٠ : أعلن عبد الله حورانى عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن قيادة المنظمة أقرت وثيقة اعلان قيام الدولة الفلسطينية .

٥١ : اتهم ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية سوريا بإثارة وأفتعال المعارك حول المخيمات الفلسطينية في الجنوب اللبائى لتمهيد للهجمات الاسرائيلية ضد الأهماف الفلسطينية .

لبنان :

٥٢ : استسلم ٢٥٠٠ مقاتل تابعين للرئيس اللبناني السابق أمين الجميل الى ميليشيات القوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع .

٥٣ : فشل مجلس النواب اللبنانى في انتخاب رئيس جديد له بسبب عدم اكتمال النصاب

أسلحة كيميائية ضد الأكراد .
: أكد جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي
أن واشنطن وطهران تجريان اتصالات غير
مباشرة عن طريق طرف ثالث .
٦ : قررت الحكومة الأمريكية منع الحصانة
الدبلوماسية لأعضاء بعثة مكتب المشتريات
العسكرية والإسرائيلي في واشنطن .
١٤ : أعلن ريتشارد ميرفي مساعد وزير الخارجية
الأمريكي أنه لا يمكن تجاهل منظمة
التحرير الفلسطينية كما لا يمكن إنكار أن
الفلسطينيين يرون في المنظمة التعبير عن
الهوية الفلسطينية .

٣٠ : أعرب جورج شولتز وزير الخارجية
الأمريكي عن قلق الولايات المتحدة إزاء
امتلاك دول العالم الثالث للأسلحة
المنظورة والصواريخ وخاصة الأسلحة
الكيميائية والصواريخ طويلة المدى في
الوقت الذي تتفاوض فيه القوى العظمى
للحد من سباق التسلح .

يوجوسلافيا :

٨ : قدمت حكومة جمهورية الجبل الأسود
استقالتها إلى برلمان الجمهورية وأعلنت
حالة الطوارئ بعد اشتباكات دامية بين
البوليس والمتظاهرين حول مبنى البرلمان .
١٧ : أعترف الزعيم اليوغوسلافي شتيتب سوفار
بسوء الأوضاع في البلاد نتيجة لحالة من
الفوضى الاقتصادية وتصاعد التوترات بين
القوميات المختلفة ، وطالب بتوسيع الملكية
الخاصة وزيادة الاستثمارات الأجنبية
وإغلاق المشروعات الخاسرة وتطبيق قواعد
السوق الحرة لانقاذ يوجوسلافيا من أزمتها
الاقتصادية .

١٩ : وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي
اليوجوسلافي على اقالة ثلث أعضائها ممن
أمضوا أكثر من ٢٠ سنة في عضوية اللجنة
بالإضافة إلى من وجهت إليهم اتهامات .
٢٠ : تم عزل قيادات الصرب - أكبر الجمهوريات
اليوجوسلافية الست واستقال عضو خامس
بالمكتب السياسي .

٢٤ : تعهد الزعماء اليوجوسلاف في خطة عمل
جديدة بتدعيم القوة الفيدرالية وخلق وحدة
داخل الحزب وتحقيق الانضباط الاجتماعي
٢٩ : وجهت يوجوسلافيا أقوى تحذير لموسكو
بسبب عجز الميزان التجاري مع الكتلة
الشرقية .

: انضمت المملكة العربية السعودية إلى
معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .

١٢ : قرر مؤتمر وزراء اعلام الدول الاسلامية
اعتماد برنامج اعلامي اسلامي لدعم
الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي العربية
المحتلة ، كما اكدا على دعم الاقليات
الاسلامية في العالم والتضامن الشعب

الأفغانستاني
٢٠ : أصدر الملك فهد عاهل السعودية أوامره بأن
تكف وسائل الاعلام السعودية عن التعرض
لايران .

المملكة المتحدة :

٧ : وافقت ٦٥ دولة عضو في مؤتمر دفن
النفايات الذي نظمته منظمة الملاحه الدولية
التابعة للأمم المتحدة في لندن على خفض
كمية المواد الكيميائية التي يتم التخلص
منها في البحر حتى عام ١٩٩١ وأن يتم
بحث حظر التخلص من هذه المواد في البحر
بصورة شاملة في غضون ٢ سنوات
أخرى .

: قررت الحكومة البريطانية خفض الأسهم
الكويتية في شركات بريتش بتروليم
البريطانية من ٢١,٦٪ إلى ٩,٩٪

١٧ : ذكر التقرير السنوي للمعهد الدولي
للدراستات الاستراتيجية لعام ١٩٨٨ أن
فرنسا وبريطانيا أحرزتا تقدما كبيرا في
برامجهما للتحديث العسكري وأن التفوق
في الأسلحة التقليدية لا يزال في صالح
حلف وارسو بشكل كبير وأن الصين
مازالت مستمرة في إعادة تنظيم جيشها .

المملكة المغربية :

٢٨ : كلفت اللجنة المغربية العليا لجنة على
مستوى وزاري لاعداد وثيقة الوحدة
المغربية لرفعها إلى القمة المغربية
لاقرارها .

٢٩ : أعلنت دول المغرب العربي الخمس اتفاقها
على العمل معا لإقامة المغرب الموحد من
خلال التنسيق المشترك بين سياستها
الخارجية والاقتصادية والمالية .

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : أكد جان بيير شيفنجان وزير الدفاع الفرنسي
أثناء زيارته لواشنطن أنه لا أساس
للإتهامات الموجهة إلى العراق باستخدام

القانوني لغياب الأعضاء المسيحيين
المعارضين لسوريا ، وأصدر الحاضرون
بيان أكدوا فيه استمرار حسين الحسيني
رئيس المجلس الذي أنتهت مدة رئاسته في
رياسة المجلس مع أعضاء هيئة المكتب .
٢٢ : غادر لبنان إلى أوروبا الرئيس السابق أمين
الجميل وأسرته .

٢٦ : شنت الطائرات الاسرائيلية سلسلة من
الغارات العنيفة ضد المواقع والمخيمات
الفلسطينية في لبنان .

ليبيا :

٣ : أذيع في طرابلس ونجامينا أن ليبيا وتشاد
سيقتحان سفارتيهما في عاصمتي البلدين
قبل يوم ٣٠ أكتوبر الحالي وعبر البلدان عن
أرادتهما الأكيدة في احترام وقف إطلاق
النار .

٢٢ : زار ليبيا وفد يضم عدة وزراء من الحكومة
السودانية .

: أعلن العقيد الليبي معمر القذافي اعترافه
بالحكومة العسكرية المؤقتة في لبنان برئاسة
العماد ميشيل عون .

٢٣ : استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا
وزائير .

٢٦ : طالبت ليبيا ايطاليا بدفع تعويضات عما
أصابها من أضرار إبان الاحتلال الايطالي
لها ونفى ٥٠٠٠ لبيبي إلى ايطاليا عما
أصاب الأراضي الليبية من دمار في الحرب
العالمية الثانية .

٢٨ : صدر بيان صحفي في ختام اجتماعات لجنة
العمل الحدودي بين السودان وليبيا أعلن
توصل اللجنة إلى وضع صيغة عملية للوحدة
سيتم تقديمها للقيادة في البلدين تمهيدا
لعرضها على الأطر والمؤسسات الشعبية
والدستورية .

المملكة العربية السعودية :

٥ : ذكرت الصحف السعودية أن الخسائر
المالية التي تكبدتها السعودية بسبب
التزامها بمقررات (الأوك) بلغت ١٠٩
مليار دولار بعد خفض الإنتاج السعودي
من عشرة ملايين إلى ٤,٢ مليون برميل
يومية .

نوفمبر ١٩٨٨

الاتحاد السوفيتي :

٤ : قرر الاتحاد

السوفيتي وقف عمليات سحب قواته من
أفغانستان بصفة مؤقتة في الوقت الحالي
بسبب تدهور الموقف العسكري لحكومة
نجيب الله الشيوعية في كابول .

٧ : وافق الاتحاد السوفيتي على افتتاح مركز
ثقافي يهودي في موسكو .

٩ : أعلن المتحدث باسم الخارجية السوفيتية

ارتياح موسكو إزاء تصويت الأمريكيين
لصالح بوش ولصالح توسيع العلاقات
السوفيتية الأمريكية .

١٦ : قرر برلمان جمهورية استونيا السوفيتية
بالاجماع « إعلان السيادة » يقضي
باستقلال الجمهورية عن الاتحاد
السوفيتي في كافة المجالات ماعدا الدفاع

والسياسة الخارجية وتعديل دستور
الجمهورية بحيث يصبح من حقها رفض
الخضوع للقانون السوفيتي ودعا البرلمان
مجلس السوفيت الأعلى إلى توقيع معاهدة
اتحادية لتنظيم العلاقات بين السلطة
المركزية في الكرملين والجمهوريات
السوفيتية

١٧ : أعلنت رئاسة مجلس السوفيت الأعلى أن

قرار برلمان جمهورية استونيا باعلان سيادة الجمهورية على أراضيها غير دستوري .
٨١ : أعلن الاتحاد السوفيتي اعترافه باعلان قيام الدولة الفلسطينية انطلاقا من مبدأ حرية الاختيار

٢٦ : اتفق الزعيم السوفيتي جورباتشوف الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران على ضرورة ان يتم استخدام الفضاء للأغراض السلمية

٢٩ : أدان الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف عمليات القمع والاستحواد على السلطة في عهد الزعماء السوفيت السابقين وطالب البرلمان السوفيتي بتأييد الاصلاحات السياسية التي اقترحتها مؤكدا انه سيكون من حق مجلس السوفيت الأعلى « البرلمان » الاعتراض على قراراته بموجب الاصلاحات واقترح تشكيل لجنة لتقسيم السلطة بين الحكومة المركزية وحكومات الجمهوريات .

(انظر ايضا : دولة قطر ١٧/٥)

اسرائيل :

١ : فازت كتلة ليكود بـ ٤٠ مقعدا في انتخابات الكنيست الاسرائيلي مقابل ٣٩ مقعدا لحزب العمل وفازت الاحزاب اليمينية المتحالفة مع الليكود بسبعة مقاعد وفازت الاحزاب الدينية بـ ١٨ مقعدا وفازت الاحزاب اليسارية المتحالفة مع حزب العمل بسبعة مقاعد . اما الاحزاب المؤيدة للعرب فقد فازت بستة مقاعد (الحزب الشيوعي الاسرائيلي ٥ مقاعد والقائمة التقدمية للسلام مقعدان والحزب الديمقراطي العربي مقعد واحد)

٣ : تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار بأغلبية ١٣٠ صوتا ومعارضة الولايات المتحدة واسرائيل يدين سياسة اسرائيل في انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة .

٤ : ادانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ١٣٠ صوتا ضد دولتين فقط هما الولايات المتحدة واسرائيل - سياسة القمع الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وانتهاك حقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة وكلفت مجلس الأمن بدراسة الموقف وأكدت عدم شرعية ممارسات اسرائيل لتغيير الوضع القانوني للأراضي المحتلة بما فيها القدس .

١٦ : كشفت مجلة « جينز ديفنس ويكلي » البريطانية المتخصصة في الشؤون العسكرية ان اسرائيل أجرت ثاني تجربة سرية على صاروخ أرض - أرض متوسط المدى من طراز « اريحا » القادر على حمل رؤوس نووية .

١٨ : كشف مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي عن ان معدل تزايد السكان العرب قد بلغ ضعف معدل تزايد السكان اليهود في اسرائيل خلال عام ١٩٨٧ وقد بلغ العدد الاجمال لسكان اسرائيل مع نهاية ١٩٨٧ ٤ ملايين و٤٦٤ ألف شخص من بينهم ٨٢٪ من اليهود و ٤٪ من المسلمين و ٢,٢٪ من المسيحيين و ١,٧٪ من الدرزي .

١٩ : وجهت دول السوق الأوروبية الاثنتا عشرة ادانة قوية للممارسات القمعية الاسرائيلية - ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة . وأكدت حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم فوق ارضهم .

٢٦ : اشار السكرتير العام للأمم المتحدة في تقرير للجمعية العامة الى انتهاكات اسرائيلية واسعة النطاق في الضفة الغربية وغزة .
٣٠ : أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ان اسرائيل تصعد اعمالها القمعية العنيفة ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة .

رقضت اللجنة المركزية لحزب العمل الاسرائيلي مشاركة كتلة الليكود مرة اخرى في تشكيل حكومة ائتلافية جديدة خلال السنوات الأربع القادمة .

افغانستان :

١٨ : طلب

عيد الفطار لكانوال نائب وزير الخارجية الأفغاني وكمال الدين السكرتير الثالث في البعثة الأفغانية بالأمم المتحدة طلبا للجوء السياسي للولايات المتحدة .

(انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي : ١٧/٤ وباكستان ١١/٢٧)

المانيا الغربية :

١١ : استقال فيليب بينجي رئيس البوندستاج الألماني (البرلمان) بعد تفجر زويدة سياسية اثر خطاب له امتدح فيه النظام النازي وزعيمه أدولف هتلر الذي وصفه بأنه منحة الهية وزعيم لايتاح لشعب الالمان الف عام .

انجولا :

١٩ : أعلنت انجولا وكوبا موافقتهما على التسوية السلمية التي تم التوصل اليها في جنيف بينهما وبين كوبا وجنوب افريقيا (التي تربط تحقيق استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من الاراضي الانجولية .

ايران :

٣ : طالب تقرير للأمم المتحدة عرض على الجمعية العامة المجتمع الدولي بالتنبيه الى عمليات اعدام جماعية للمعارضين والمعتقلين السياسيين في ايران وقعت قبل وبعد قبولها لوقف القتال في حرب الخليج . وأكد التقرير ان السلطات الايرانية اعدمت ١١٠٠ سجين خلال الفترة من يوليو الى سبتمبر ١٩٨٨ رقصت ايران اقتراحا عراقيا بتبادل الاسرى فوراً .

١٠ : أعلنت ايران وبريطانيا اتفاقهما على استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما في أقرب وقت ممكن على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية .

١٩ : أعلن هاشمي رافسانجاني رئيس البرلمان الإيراني انه من غير المحتمل ان تستأنف الحرب ضد العراق لا بد ان يكون الإيرانيون دائما على استعداد .

٢٠ : أعلنت ايران استعدادها لاجراء محادثات مباشرة مع السعودية لانهاء الخلاف القائم بين البلدين

٢٤ : بدأت ايران والعراق تبادل ١٥٦٩ اسيرا من اسرى الحرب الموضي والمصابين تحت اشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر

٢٥ : أكدت ايران استمرار تأهب قواتها تحسبا لتجدد الحرب مع العراق .

٢٧ : أوقفت ايران تبادل الاسرى مع العراق .

٢٨ : ذكرت انباء صحفية ان حسين موسى رئيس وزراء ايران أجبر على الاستقالة وحددت اقامته في منزله .

٢٩ : أعلنت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة لنظام اية الله الخميني ان السلطات الإيرانية اعدمت مايزيد على خمسة آلاف سجين سياسي من معارضي النظام خلال الأشهر الأربعة الماضية .

باكستان :

١٧ : حقق حزب الشعب الباكستاني المعارض بزعامة بنازير بوتو نصرا كبيرا في الانتخابات البرلمانية (٤٥٪ من مقاعد البرلمان مقابل ٢٥٪ للتحالف الاسلامي الديمقراطي)

٢٠ : حصل حزب الشعب المعارض بزعامة بنازير بوتو وحلفائه على ٤٢٪ من مقاعد المجالس المحلية .

٢٧ : جرت اول مفاوضات مباشرة بين وفد سوفيتي ووحد من المجاهدين الأفغان في اسلام اباد لبحث امكانية الافراج عن الاسرى السوفيت المحتجزين لدى المجاهدين ومستقبل العلاقات بين البلدين .

٣٠ : تخلى نواز شريف زعيم التحالف الاسلامي الديمقراطي عن محاولاته لتشكيل حكومة جديدة تاركا المجال للسيدة بنازير بوتو رئيسة حزب الشعب المعارض .

البرتغال :

٢١ : حذر جون جالفن القائد الأعلى لقوات حلف الاطلنطي دول الحلف من أن الاصلاحات السوفيتية تحمل خطرا على الغرب ومن أن يقع الغرب فريسة لمهارات الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف في التأثير والافتناع .

بلجيكا :

٢١ : رحبت دول المجموعة الأوروبية بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني وقبول قرارى الأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ ، ٣٢٨ كأساس لعقد المؤتمر الدولي في الشرق الأوسط ولم يتضمن بيان المجموعة اى اعتراف بالدولة الفلسطينية .

٢٥ : أكد تقرير رسمي لحلف الاطلنطي تفوق حلف وارسو على حلف الاطلنطي في مجال الاسلحة التقليدية .

تشاد :

٢٩ : أعلنت تشاد ان قواتها اسقطت طائرة تابعة للقوات الجوية الليبية واسرت اثنين من الطيارين الليبيين .

تونس :

٧ : وقع زعماء الاحزاب السياسية التونسية الشرعية الستة وممثل عن حركة الاتجاه الاسلامي المحظورة وثيقة وطنية تنص على ادخال نظام التعدد الحزبي

٢٦ : وافقت الحكومة التونسية على قيام حزب جديد هو حزب الاتحاد الديمقراطي

يهدف لتحقيق السلام في السودان وتم التوقيع عليه في أديس أبابا وكانت أهم بنود الاتفاق تنص على ضرورة انعقاد المؤتمر القومى الدستورى فى ٣١ ديسمبر القادم وتشكيل لجنة تحضيرية للتمهيد له ، وتجميد مواد قوانين سبتمبر ١٩٨٢ (قوانين الشريعة الإسلامية) الى حين انعقاد المؤتمر الدستورى ، والغاء الاتفاقية العسكرية المبرمة بين السودان والدول الأخرى ، ورفع حالة الطوارئ ووقف إطلاق النار .

١٨ : أكدت مصادر مطلقة موثوق بها أن مصر لعبت دورا مهما في المساعي الرامية لحل مشكلة الجنوب السودانى

٢٠ : رفضت الجبهة الإسلامية السودانية اتفاق السلام بالجنوب الذى وقعه زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى مع جون جارنج .

٢٢ : وقعت اشتباكات بين أفراد الجماعات الإسلامية وبعض مواطنى جنوب الخرطوم احتجاجا على اتفاق السلام .

٢٤ : أصدرت قيادة جبهة المتحررين فى جنوب السودان أوامرها الى كافة فصائلها بالاستمرار فى القتال حتى يتم الاعلان عن وقف إطلاق النار من جانب كل من الجبهة والحكومة .

سوريا :

١٦ : أعلنت سوريا رسميا تأييدها ومساندتها لاعلان قيام الدولة الفلسطينية .

٢٤ : اشار مسئول سوري بموقف مصر المساند للقضايا العربية وخاصة اعترافها بقيام دولة فلسطين وتأكيدا على التزامها باتفاقية الدفاع العربى المشترك .

سويسرا :

١٥ : وافقت كوبا وأنجولا وجنوب أفريقيا على اجتماعهم فى جنيف على اتفاق للتسوية الشاملة للجنوب الافريقى والذى يقضى بانسحاب القوات الكوبية من أنجولا واستقلال اقليم ناميبيا

١٦ : وافق العراق وايران على تبادل أسرى الحرب الجريح والمرضى المحتجزين لديهما خلال اجتماعات لهما فى جنيف .

الصين :

٢٠ : أعلنت الصين رسميا اعترافها بالدولة الفلسطينية .

٢٨ : وقعت فى بكين معاهدة بين الصين وجمهورية منغوليا حول الحدود المشتركة بينهما (٤٦٥٥ كيلو مترا) بهدف ارساء السلام على الحدود بينهما .

(انظر أيضا السعودية ١١/١٢)

العراق :

٨ : وافق العراق على اقتراح ايراني بتبادل الأسرى والجرحى فوراً .

١٧ : طرد العراق دبلوماسيا امريكا لاتصاله بالاكراذ فى شمال البلاد .

١٨ : طالب الرئيس العراقى صدام حسين باجلاء القوات السورية من لبنان .

طرد العراق ثلاثة دبلوماسيين بريطانيين من بغداد .

١٩ : وقعت كل من الحكومة التشادية والجبهة الوطنية المعارضة لها فى بغداد اتفاق مصالحة بينهما بوساطة عراقية .

المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر وتعتبر مصر هذا الاعتراف ساريا اعتبارا من يوم ١٥ نوفمبر وعبرت عن أملها فى أن تؤدي هذه الخطوة الى خدمة قضية السلام والاستقرار فى المنطقة .

٢١ : زار مصر السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

٢٣ : تسلم الرئيس مبارك اوراق اعتماد تسعة سفراء جدد فى القاهرة لكل من : رواندا وبنما وكولومبيا وايطاليا والاردن وزيمبابوى وتونس والصومال وكوريا الديمقراطية

٢٤ : تم توقيع بروتوكول للتعاون المشترك بين الحزبين الوطنى الديمقراطى المصرى والأمة السودانى

٢٦ : طلبت مصر رسميا من جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكى أن تجرى الحكومة الأمريكية اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية حتى وإن كان ذلك بواسطة أحد المسؤولين الأمريكين .

٢٧ : ألغى الدكتور عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وكذلك وزراء خارجية جميع الدول العربية سفرهم الى نيويورك لحضور مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة للقضية الفلسطينية

انتخب المؤتمر السابع لمنظمة التضامن الأفرواسيوى الدكتور مراد غالب وزير خارجية مصر الاسبق رئيسا للمنظمة .

٢٨ : قام الرئيس العراقى صدام حسين بزيارة مفاجئة للقاهرة أجرى خلالها محادثات مع الرئيس حسنى مبارك حول مختلف القضايا العربية

٢٩ : تم فى مقر القوات متعددة الجنسية بروما توقيع اتفاق بين الحكومتين المصرية والاسرائيلية بحضور ممثل عن الحكومة الأمريكية بشأن تنفيذ حكم محكمة التحكيم حول طابا يؤكد التزام الطرفين بتنفيذ الحكم بأسرع مايمكن وببنية حسنة وانسحاب الطرفين الى خلف الحدود الدولية .

٣٠ : زار القاهرة الملك حسين عاهل الأردن . (انظر أيضا : الجزائر ١١/٢٤ وسوريا ١١/٢٤)

جنوب افريقيا :

٢٢ : وافقت حكومة جنوب افريقيا على خطة التسوية فى الجنوب الافريقى والقاضية باستقلال اقليم ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنجولا .

(انظر أيضا : أنجولا : ١١/١٩ وسويسرا ١١/١٥)

السودان :

١ : رفض المكتب السياسى للحزب الاتحادى الديمقراطى فى السودان مشروع الوحدة الليبى السودانى .

١٦ : أعلنت وكالة الأنباء السودانية أنه قد تم التوصل الى اتفاق شامل بين وفد الحزب

الاتحادى الديمقراطى السودانى بقيادة محمد عثمان الميرغنى وحركة تحرير السودان فى الجنوب بقيادة جون قرنق

الوحدوى ليصل بذلك عدد الأحزاب المعارضة المسموح لها بممارسة العمل السياسى الى ٧ أحزاب .

الجزائر :

٢ : وافق ٩٢,٢٧ ٪ من الناخبين الجزائريين على البرنامج الاصلاحى السياسى والدستورى الذى عرضه الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد

٥ : أصدر الرئيس الجزائرى بن جديد قرارا بتكليف قسدى مرباح وزير الصحة بتشكيل الحكومة الجديدة

١٥ : تم وضع حجر الأساس لمبنى أول سفارة للدولة الفلسطينية فى إحدى ضواحي العاصمة الجزائرية

١٨ : أعلن السيد عبد الحميد المهرى مسئول الأمانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الجزائرية أن الاتصالات الجزائرية المصرية مستمرة وإن هناك اتفاقا على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين

٢٤ : استأنفت مصر والجزائر العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما .

٢٨ : قرر حزب جبهة التحرير الوطنى الجزائرى ترشيح الرئيس الجزائرى الشاذلى بن جديد لرئاسة الجمهورية لفترة ثالثة فى انتخابات الرئاسة التى تجرى فى ٢٣ ديسمبر ١٩٨٨

٢٩ : أكدت جبهة التحرير الوطنى الجزائرية فى بيان سياسى ضرورة تعدد الآراء داخلها والسماح للمستقلين بالترشيح فى الانتخابات امام مرشحى الحزب فى اطار عدة اصلاحات سياسية وافقت عليها الجبهة .

جمهورية مصر العربية :

١ : زار القاهرة فرانك كارلوتشى وزير الدفاع الأمريكى وأعلن أن بلاده تضى فى برنامج ملموس بالنسبة لمساعداتها العسكرية لمصر . ثم توقيع بروتوكول الاتفاق الخاص بالتصنيع المشترك للدبابة (ام - ١) بين مصر والولايات المتحدة

٤ : وافق وزراء الصناعة العرب على إعادة عضوية مصر فى المنظمة العربية للتنمية الصناعية

١٥ : أعلنت مصر تأييدها لاعلان الدولة الفلسطينية التى تهدف الى تحقيق السلام وإلى عقد المؤتمر الدولى على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ وضمان حقوق الشعب الفلسطينى .

١٥ : ١٧ : عقدت بالقاهرة اعمال ندوة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية « حركة عدم الانحياز » وأكد البيان الختامى للندوة التزام البلدان الافريقية والأحزاب السياسية بمبادئ عدم الانحياز التى أثبتت صلاحيتها على مدى ٢٧ عاما باعتبارها قوة ديناميكية فى السياسة الدولية ودعا الى نظام اقتصادى دولى جديد ومؤتمر دولى لبحث أزمة الديون . وحضر الندوة الرئيس عبده ضيوف رئيس السنغال .

٢٠ : أكدت مصر رسميا اعترافها بالدولة الفلسطينية المستقلة طبقا للنظام الواردة فى البيان السياسى الصادر عن اجتماعات

سلطنة عمان

١٠ : أكد عبدالعزیز بن محمد الرواس وزير الاعلام العماني أن علاقات السلطنة مع كل من العراق الشقيق وإيران هي علاقات أخوة وجوار تحكمها الجغرافيا والتاريخ والسيادة الوطنية والعقيدة الإسلامية والمصالح المشتركة . وقال : إن اتصالات حكومة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان مع إيران لم تنقطع في الماضي وأنها كانت ولا تزال مستمرة . وأشار إلى أن هاجس ما بعد الحرب العراقية - الإيرانية هو شغلنا الشاغل وذلك لنقرش أرضية نستطيع أن نبني عليها حواراً عقلانياً متكافئاً بين الدولتين الجارتين المسلمتين . وأكد في هذا الصدد : كان هذا الهاجس هو الذي يخيم على تفكير حكومة السلطنة . وقال إن وقف إطلاق النار ليس هو الهاجس الأساسي ولكن الهاجس الأساسي هو إحلال السلام الذي سيتحقق بالجهد والصبر .

١١ : اختتم الملك حسين زيارة لسلطنة عمان استغرقت يومين وأجرى خلالها مباحثات مع السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان .

١٦ : أعلنت سلطنة عمان ترحيبها الكامل بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة وأعربت عن أملها في أن تكون هذه الخطوة مدعاة لفهم أكبر من قبل المجتمع الدولي .

١٨ : دعا السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان المجتمع الدولي وكل القوى العالمية لتقديم المزيد من المساعدة والدعم للجهود الرامية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط وبالمستوى الذي يمهّد الطريق لتحرك جاد يعمل على التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة تضع حداً للمعاناة القاسية التي يترزح تحتها الشعب الفلسطيني .

١٠ : أعلن عبدالعزیز بن محمد الرواس وزير الاعلام العماني أن العالم كله سعد بوقف إطلاق النار بين العراق وإيران ، لكونهما جارتين مسلمتين ولكونهما في منطقة يوجد فيها أكبر احتياطي نفطي في العالم ، مؤكداً أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كانت أسعد دول العالم ، بوقف إطلاق النار حيث كانت دول المجلس تحس بلهب الحرب وتسمع دويها وتعاين من استمرارها ، وتشعر أن فيه أرهاقاً لدماء مسلمة وشقيقة تفضل أن تتجه إلى الأعمار والبناء . وأعرب معاليه عن أمل في أن تنتصر معركة السلام في المستقبل القريب .

١٥ : أكد سعيد بن أحمد الشنفرى وزير النفط العماني أن العديد من المشاكل السياسية والعراقيل التي كانت تهدد دائماً اتفاقات الأوبك قد اختفت ، وإن ذلك أصبح يمثل أحد العوامل الهامة لعودة الاستقرار والحفاظ على حجم الإنتاج المحدد للوصول إلى سعر ١٨ دولاراً للبرميل كما كان مقرراً

فرنسا

٢٢ : صرح الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران بأنه يعترف بحق الشعب الفلسطينى في أن يعيش على أرض خاصة به تكون دولة

مستقلة .

٢٢ : صرح الرئيس فرانسوا ميتران بأن فرنسا ستقوم بإلغاء ثلاث مديونية دول العالم الثالث الأكثر فقراً إما كان موقف بقية الدول الصناعية الكبرى .

فلسطين :

١١ : عزلت سلطات الاحتلال الاسرائيلى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين عن العالم الخارجى كما شنت حملة اعتقالات شملت عدة مئات من الفلسطينيين .

١٢ : عقدت بالجزائر الدورة الطارئة للمجلس الوطنى الفلسطينى .

١٥ : أعلن الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات قيام الدولة الفلسطينية فوق أرض فلسطين وعاصمتها القدس . كما أصدر المجلس الوطنى الفلسطينى في دورته الاستثنائية بالجزائر العاصمة قراره بالإجماع بإعلان قيام الدولة الفلسطينية بحكومة مؤقتة ارتكازاً على الحقوق التاريخية والطبيعية للشعب الفلسطينى وانطلاقاً من الشرعية الدولية متمثلة في قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ الخاص بتقسيم فلسطين . كما أعلن المجلس الوطنى الفلسطينى أنه يقبل قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٣٨ كقاعدة أساسية للتحرك نحو السلام وللعقد المؤتمر الدولى .

دولة قطر :

٥ : قررت دولة قطر والاتحاد السوفيتى تبادل التمثيل الدبلوماسى بينهما .

كندا :

٢٢ : فاز حزب المحافظين الكندى بزعامة بريان ملرونى رئيس الوزراء بأغلبية (١٦٩ مقعداً من مقاعد البرلمان ٢٩٢ مقعداً) وجاء حزب الاحرار المعارض فى المركز الثانى بحصوله على ٨٢ مقعداً وحزب الديمقراطيين الجدد (٤٤ مقعداً) .

لاوس :

٢٢ : أكد سريان سريتيران وزير خارجية لاوس أن فيتنام سحبت قواتها من لاوس في أعقاب تحسن العلاقات بين فيتنام والصين وتايلاند .

لبنان :

٢ : قامت القوات الاسرائيلية بضم المنطقة المحاذية لبلدة مرج عشرون الواقعة داخل منطقة الحزام الامنى وأغلبها اراضى اسرائيلية .

٥ : تجددت حملة الانفجارات ضد القوات السورية في لبنان .

٧ : جرت محاولة فاشلة قامت بها جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية لاغتيال انطوان لحد قائد جيش لبنان الجنوبي الموالى لاسرائيل .

٩ : أصدر عادل عسيران وزير الدفاع اللبناني في حكومة سليم الحص المدنية قراراً بعزل ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية المناقصة من منصب قائد الجيش اللبناني .

جزر المالديف :

٢ : جرت محاولة فاشلة للإطاحة بنظام الرئيس مأمون عبد القيوّم قام بها مجموعة من المرتزقة السنهاليين القادمين من سيريلانكا .

الهند :

٢٠ : دعا بيان مشترك حول زيارة الزعيم السوفيتى جورباتشوف للهند إلى إزالة الاسلحة وخاصة النووية كهدف أساسى لجميع دول العالم وطالب جميع الدول بعدم إقامة قواعد أو منشآت عسكرية خارج حدودها كما دعا إلى عقد مؤتمر موسع لتشكيل حكومة ائتلافية في أفغانستان .

٢٠ : اعتقلت سلطات الامن الهندية الملحق العسكرى الباكستانى بتهمة التجسس .

الولايات المتحدة الأمريكية :

٩ : أعلن فوز المرشح الجمهورى جورج بوش برئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ليصبح الرئيس الحادى والأربعين (٥٤ ٪ بوش ٤٦ ٪ لمنافسه دوكاكيس) كما فاز معقلو الحزب الديمقراطى بالأغلبية في مقاعد مجلس الشيوخ والنواب .

١٣ : صرح أحد مساعدى الرئيس الأمريكى المنتخب جورج بوش بأن بوش يرى أن التعاون الاستراتيجى بين الولايات المتحدة واسرائيل هو مفتاح السلام في الشرق الأوسط وأنه - بوش - يرفض الاعتراف بالدولة الفلسطينية .

١٦ : أعلن المتحدث باسم الرئيس الأمريكى ريجان أن قرارات الدورة الأخيرة للمجلس الفلسطينى تتضمن عناصر ايجابية أبرزها قبول قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٢٣٨ باعتبار أن ذلك يساهم في وضع الأساس للتسوية السلمية الشاملة في الشرق الأوسط .

: أعلنت الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة لاتوافق على إعلان قيام دولة فلسطينية مستقلة لأن ذلك يعد تقريراً لمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة من جانب واحد في الوقت الذى ترى فيه الولايات المتحدة أن مستقبل هذه الاراضى ينبغي أن يتقرر من خلال المفاوضات .

٢٦ : قررت الولايات المتحدة منع ياسر عرفات دخول الاراضى الأمريكية لالقاء خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك اثر اقتناع الحكومة الأمريكية بأن عناصر من منظمة التحرير الفلسطينية شاركت في اعمال ارهابية ضد الأمريكين وضد آخرين .

٣٠ : وافقت اللجنة القانونية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع قرار تقدمت به المجموعة العربية يطالب الولايات المتحدة بالعدول عن قرارها برفض منح الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات تأشيرة دخول إلى نيويورك وأيدت ١٢١ دولة القرار بينما عارضته الولايات المتحدة واسرائيل وامتنعت بريطانيا فقط عن التصويت .

يوجوسلافيا :

٢٦ : وافق البرلمان الفيدرالى اليوجوسلافى على تعديلات في الدستور تفتح الباب أمام الاستثمار الاجنبى وسوف يسمح للمواطنين بامتلاك الاسهم كما سيسمح للأجانب بإنشاء شركات استثمارية مشتركة مع شركات القطاع العام أو القطاع الخاص .

تقديم

لأول وهلة تبدو الصعوبة بالغة لمحاولة انتقاء مجموعة من الوثائق لتشكيل ملفاً مقنعاً لقضية طابا يعود إليه قارئ « السياسة الدولية » كلما عن له البحث في جانب من جوانب هذه القضية .

وتعدد مصادر الصعوبة ..
فهناك أولاً مهمة « الانتقاء » من هذا الكم الهائل من أوراق القضية التي تناثرت في أوراق عمل داخلية وتجمعت في مذكرات مطولة من الجانبين وتكاكات في ملاحق وثائقية لتلك المذكرات فاقت في مجموعها عن الألفى صفحة .

وهناك ثانياً مهمة « التمييز » بين عشرات الأقوال التي جاءت على شكل مرافعات شفوية وشهادات شهود فيما جرى في دار حكومة جنيف خلال شهرى مارس وإبريل ١٩٨٨ ، على جولتين والتي فاقت مجموعها عن المائة ساعة .

وهناك ثالثاً مهمة التصنيف بين الحقائق المادية بكل أبعادها ، التاريخ والجغرافيا والمساحة ، وبين المبادئ القانونية التي احتلت مساحة غير يسيرة من المذكرات والمرافعات .

وكان مطلوباً لتجاوز هذه الصعوبات وضع معايير دقيقة للانتقاء تتسم بقدر من منطقية التتابع وتبدأ منذ أن تفجرت القضية وتنتهى بصور الحكم .

وبعد تقليب الأوراق بكل مجموعات ، من الوثائق الى ابحاث لجان العمل الداخلية للجانب المصرى الى المذكرات الست المتبادلة بين الجانبين ، ثلاثة لكل جانب ، وبعد تمحيص محاضر المرافعات الشفوية استقر رأينا على تقسيم الملف الى خمس مجموعات .
المجموعة الأولى وتتناول ظروف (نشوء القضية) بدءاً من الاختلاف حول مكان العمود ٩١ داخل اللجنة العسكرية المشتركة ، المصرية الاسرائيلية ، التي أوكل إليها إعادة بناء اعمدة خط حدود مصر الدولى بمقتضى معاهدة السلام الموقعة في ٢٦ مارس ١٩٧٩ ووصولاً الى عقد مشاركة التحكيم في سبتمبر ١٩٨٦ .

المجموعة الثانية تتعرض (للاصول التاريخية) للقضية من خلال انتقادات محددة ومحدودة لمجموعة من وثائق ١٩٠٦ لما كان لهذه الوثائق من أهمية بالغة في سير القضية .

وكنا في حيرة بعد ذلك لدى اختيارنا لمجموعتين تحدد احدهما خلاصة الوثائق المصرية وتوضح الأخرى وجهة النظر الاسرائيلية .. وكان مصدر الحيرة التسمية التي يمكن ان تطلق على كل مجموعة .
وقد جاء حكم هيئة التحكيم الصادر في ٢٩ سبتمبر عام ١٩٨٨ ليبدد هذه الحيرة فإن تبني هذا الحكم لما قدمه المصريون من اسانيد ورفضه لما أتى به الاسرائيليون من أفكار قد سوغ لنا أن نعنون المجموعة الأولى « بالحقوق المصرية » وأن ننتع المجموعة الثانية « الادعاءات الاسرائيلية » ، وهى تسميات يدعمها فيها حكم المحكمة .

وتضمنت المجموعة الأخيرة نص حكم هيئة التحكيم الصادر يوم الخميس ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ ليطوى بهذا الحكم ملف أول قضية تحكيم على الأرض تدخلها مصر ، كما أنها في ذات الوقت أول قضية من نوعها تخوضها اسرائيل .

ولعل هذه القضية غير المسبوقة بكل ما صاحبها من أداء متميز وما انتهت اليه من اقرار مبدأ ضرب القوة بالقانون في علاقات اتسمت على وجه العموم بالاحتكام للقوة بامتداد العقود الأربعة الماضية .. لعل كل ذلك ما دفع احد رجال القانون الدولى المرموقين الى توصيفها بأنها « قضية القرن »

وثائق السيادة المصرية على طابا

• المجموعة الأولى : بداية القضية :

- معاهدة السلام بين مصر واسرائيل
- شهادة الفريق كمال حسن على واللواء بحرى محسن حمدي عن بدء النزاع (أمام هيئة التحكيم)
- مشاركة تحكيم (١١ سبتمبر ١٩٨٦)

• المجموعة الثانية : الأصول التاريخية :

- تقرير اللورد كرومر عن أزمة طابا - ١٩٠٦
- التقرير الشامل للكابتن أوين عن عملية رسم خط الحدود - ١٩٠٦
- اتفاقية الحدود - اول اكتوبر ١٩٠٦

• المجموعة الثالثة : الحقوق المصرية :

- حول قدسية الحدود المصرية :
- مذكرة من لويد المندوب السامى البريطانى الى وزير الخارجية المصرية عبدالخالق ثروت (١٩٢٦)
- خطاب موجه من الخارجية المصرية الى المستر سمارت (السفارة البريطانية) برفض تعديل طفيف في الحدود عند رفح (ابريل ١٩٤٧)
- حول الوجود المصرى في طابا :
- تقريران للمخابرات المصرية - اغسطس ١٩١٤
- تقريران لمصلحة الحدود - ١٩٢١ - ١٩٢٣
- شهادة عن موقع العمود ٩١ (رحلة مس بلاودن في سيناء (١٩٤٠)

• المجموعة الرابعة : الادعاءات الاسرائيلية :

- كتاب الاحصاء السنوى لمصر عن عام ١٩٠٩
- مقتطفات من كتاب نعوم شقير (تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها)
- كتيب عن فلسطين وشرق الأردن (١٩٤٢) نقلاً عن ادارة مخابرات البحرية (البريطانية)
- من محضر اجتماع لوزارة المستعمرات (٣٠ اكتوبر ١٩٤٥)
- من تقرير للمخابرات السودانية (١٩١٣)

• وثيقة الحكم (٢٩ سبتمبر ١٩٨٨)

د . يونان لبيب رزق

المجموعة الأولى بداية القضية

معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل

ان حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة دولة إسرائيل .
إقتناعاً منهما بالضرورة الماسة لأقامة سلام عادل وشامل ودائم
في الشرق الأوسط وفقاً لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ .
إن تؤكداً من جديد إلتزامهما « بإطار السلام في الشرق الأوسط
المتفق عليه في كامب دافيد » المؤرخ في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ .
وإن يلاحظان ان الإطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون أساساً
للسلام ، ليس بين مصر وإسرائيل فحسب بل أيضاً بين إسرائيل
وأى من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد
للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس .
ورغبة منهما في انهاء حالة الحرب بينهما وإقامة سلام تستطيع
فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن .

وإقتناعاً منهما بأن عقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل يعتبر
خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل إلى تسوية
للنزاع العربى الاسرائيلى بكافة نواحيه .
وإن تدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع إلى الاشتراك في
عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادئ إطار السلام المشار
إليها أنفاً وإسترشاداً بها .

وإن ترغبان أيضاً في إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقاً
لمبادئ القانون الدولى التى تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم .
قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستها لهما الحرية
لسيادتهما من أجل تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين
مصر وإسرائيل :

(المادة الأولى)

- ١ - تنتهى حالة الحرب بين الطرفين ، ويقام السلام بينهما عند
تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة .
- ٢ - تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما
وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، كما هو
وارد بالبروتوكول الملحق بالمعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر
ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء .
- ٣ - عند إتمام الانسحاب المرحلى المنصوص عليه في الملحق الأول ،
يقيم الطرفان علاقات طبيعية ودية بينهما طبقاً للمادة الثالثة (فقرة
٣) .

(المادة الثانية)

ان الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل ، هى الحدود الدولية
المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح
بالخريطة في الملحق الثانى وذلك دون المساس بما يتعلق بوضوح
قطاع غزة . ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد
كل منهما باحترام سلامة أراضى الطرف الآخر بما في ذلك مياهه
الأقليمية ومجاله الجوى .

(المادة الثالثة)

- ١ - يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ
القانون الدولى التى تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم ،
وبصفة خاصة .

(١) يقر الطرفان ويحترمان كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضي
وإستقلاله السياسى .

(ب) يقر الطرفان ويحترمان كل منهما حق الآخر في أن يعيش في
سلام داخل حدوده الامنة والمعترف بها .

(ج) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد بإستخدام القوة أو
إستخدامها أحدهما ضد الآخر على نحو مباشر أو غير مباشر ، ويحل
كافة المازعات التى تنشأ بينهما بالوسائل السلمية .

٢ - يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو
الأفعال العدوانية وأفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو
بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان
أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر ، كما يتعهد كل
طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الاثارة أو المساعدة أو
الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط
الهدام أو أفعال العنف الموجهة ضد الطرف الآخر في أى مكان . كما
يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة .

٣ - يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التى ستقام بينهما
ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية
والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع
التمييزى المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع ، كما يتعهد كل
طرف بأن يكفل تمتع مواطنى الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه
القضائى بكافة الضمانات القانونية ، ووضح البروتوكول الملحق بهذه
المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التى يتعهد الطرفان بمقتضاها
بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام
الأخرى لهذه المعاهدة .

(المادة الرابعة)

١ - بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلا الطرفين وذلك على أساس
التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة
التسليح في الأراضى المصرية والاسرائيلية وقوات أمم متحدة
ومراقبون من الأمم المتحدة ، وهذه الترتيبات موضحة تفصيلاً من
حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول ، وكذلك أية ترتيبات أمن
أخرى قد يتفق عليها الطرفان .

٢ - يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة
بالملاحق الأول ويتفق الطرفان على ألا يطلب سحب هؤلاء الأفراد ،
وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم بموافقة مجلس الأمن التابع
للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الإيجابى للأعضاء الخمسة
الدائمين بالمجلس وذلك مالم يتفق الطرفان على خلاف ذلك .

٣ - تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقاً لما هو
منصوص عليه في الملحق الأول .

٤ - يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن
المنصوص عليها في الفقرتين ١ ، ٢ من هذه المادة وتعديلها باتفاق
الطرفين .

(المادة الخامسة)

١ - تتمتع السفن الاسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل
وإليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج
السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقاً لأحكام إتفاقية القسطنطينية
لعام ١٨٨٨ المنطبقة على جميع الدول . كما يعامل رعايا إسرائيل
وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من
إسرائيل وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة
بإستخدام القناة .

٢ - يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية
الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو
العبور الجوى . كما يحترمان الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور
الجوى من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة .

التوصل الى اتفاق مما دفع المستر شارون (وزير الدفاع الاسرائيلي) الى أن يطلب اجتماعا على مستوى أعلى .
- التقينا أنا والمستر شارون في مطار لارسينات Larsinat في مارس ١٩٨٢ . وجرى هناك مباحثات بين الفريق الفني وبدأ لي انها مجرد اضاءة وقت ، من ثم فقد طلبت من المستر شارون ان نقوم بجولة على طول الخط بدءا من رفح في الشمال على البحر المتوسط الى العمود ٩١ . وقمنا بهذا العمل ولكن عندما بلغنا النقطة ٩١ لاحظت ميلا في الخط الى واسط وادى طابا . وذهبنا بواسطة هليكوبتر الى هناك وأشار لي الى مكان صخري منبسط وقال هذه نقطة طابا والحدود هنا . فقلت له أنه ليست هناك علامة من أي نوع تنبئ بوجود عمود هنا . فالعمود يقع على مكان مرتفع وهو ليس هنا . وهذا المكان هو نقطة لمركز بوليس . ومركز البوليس يقع في العادة على نقطة وراء الحدود من حيث يرسل الدوريات الى الخط . ومن ثم فليس هذا هو العمود على الاطلاق .

- كنت قد حصلت من قبل على تقارير من الاميرال حمدي ضابط الاتصال المصري ان العمود ٩١ كان يقع هناك على المرتفعات وأنه قد تم ازاحته خلال عمل اللجنة الفنية . وقد دعائني ذلك الى التصميم للذهاب بالهليكوبتر الى مكان العمود ٩١ . وهناك وجدت ما قاله الاميرال حمدي تماما . فقد رأيت ان العمود والشكل المخروطي الذي كان مثبتا عليه وقد أزيل مؤخرا . عندئذ ابلغت اصدقاءنا الاسرائيليين ، خاصة الجنرال زيون الذي كان حاضرا ياني فزع حقيقة لاننا كنا ننفذ المعاهدة بشكل أمين للغاية منذ بدأت عملية التنفيذ .

قدمت هذه الشهادة امام هيئة التحكيم في جنيف في الجلسة الصباحية يوم الخميس ١٧ مارس ١٩٨٨ .

من شهادة اللواء بحري محسن حمدي عن بدء النزاع

اجابة على سؤال عن صلته بالقضية :
- منذ البدايات الاولى وأنا متصل بها بصفتي رئيسا للوفد المصري في اللجنة العسكرية المشتركة ثم فيما بعد رئيسا لهيئة الاتصال المصرية حتى شهر يوليو ١٩٨٤ .
- قمت بزيارة طابا خلال هذه الفترة مرات استطيع ان أعددها بثلاث . المرة الاولى ذهبت الى طابا يوم ١٤ يناير ١٩٨٢ وكانت المرة الثانية يوم ٨ مارس بصحبة فخامته (يقصد الفريق كمال حسن على) والمرة الثالثة في أغسطس ١٩٨٢ . وقد زرت مناطق أخرى من الحدود مرات عديدة للإشراف على عمل المساحين الفنيين .
- .. لقد اتفق الجانبان العاملان في اللجنة الفنية على مواقع أعمدة الحدود حتى وصلوا الى العمود رقم ٩٠ . وعند هذا العمود بدأوا في الاتجاه جنوبا للوصول الى العمود ٩١ . ولكن عند هذا العمود اشار الاسرائيليون الى اتجاه اندهش منه الفريق المصري فقد كانت الخرائط والوثائق ونصوص الاتفاقات التي كان يعمل عليها هذا الفريق لا تقول بهذا الرأي .

وقد أخذ الاسرائيليون الفريق المصري الى أسفل حيث الوادي وقالوا أن العمود هنا وسوف نريه لكم . ذهبوا بعد ذلك الى بقايا بناء بجوار اشجار الدوم وقالوا هنا مكان العمود رقم ٩١ . ولم يقبل الفريق المصري هذا الكلام وصمم اعضاؤه على الذهاب الى المكان المرتفع حيث سلسلة التلال التي تطل على البحر وكانوا يعلمون أن مكان العمود هناك .

- صعد اثنان أو ثلاثة من كل جانب الى أعلى . ووجد الاعضاء الذين صعدوا من الفريق المصري بقايا القاعدة الحجرية للعمود وان لم يجدوا القضيب الحديدي المثبت بها وأروها للاسرائيليين الذي أخذتهم المفاجأة . وفي خلال نصف ساعة قضوها في المكان أخذ أحد

(المادة السادسة)

١ - لا تنس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أي نحو يمس حقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة .
٢ - يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة .
٣ - كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكوئان من أطرافها بما في ذلك تقديم الاخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الايداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات .
٤ - يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة .

٥ - مع مراعاة المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة وناذرة .

(المادة السابعة)

١ - تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة .
٢ - إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم .

(المادة الثامنة)

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية .

(المادة التاسعة)

١ - تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها .
٢ - تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين مصر وإسرائيل في سبتمبر ١٩٧٥ .
٣ - تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحق بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزء منها .
٤ - يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقا لأحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة .
حررت في واشنطن دي . سي . في ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ م ، ٢٧ ربيع الثاني سنة ١٣٩٩ هـ . من ثلاث نسخ باللغات العربية والعبرية والانجليزية ، وتعتبر جميعها متساوية الحجية وفي حالة الخلاف في التفسير فيكون النص الانجليزي هو الذي يعتد به .

عن حكومة
جمهورية مصر العربية
(توقيع) محمد انور السادات
عن حكومة
إسرائيل
(توقيع) مناحم بيجين
شاهد التوقيع
جيمي كارتر
رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

من شهادة الفريق كمال حسن على عن بدء النزاع

اجابة على سؤال عن صلته بالقضية ..
... في مايو ١٩٨١ عينت وزيرا لخارجية مصر ، وبعد شهور قليلة عينت رئيسا للجانب المصري في اللجنة العليا المشتركة بين مصر واسرائيل لتنفيذ المعاهدة والاتفاق على مسائل التطبيع .
- بهذه الصفة الاخيرة زرت طابا بعد أن أخفق الفريق الفني في

الأعضاء الآتين : حامد سلطان ، معين من حكومة مصر ، روث لايبوت ، معينة من حكومة اسرائيل ، ... ، ... ، الذى سيكون رئيسا للمحكمة .

٢ - يظل تشكيل المحكمة بعد إنشائها دون تغيير حتى صدور الحكم . ومع ذلك وفي حالة ما إذا كان أو أصبح عضو معين من حكومة لأى سبب غير قادر على أداء مهامه ، تعين هذه الحكومة بديلا خلال ٢١ يوما من نشأة هذه الحالة . ويتشاور الرئيس مع الأطراف عند اعتقاده بنشوء مثل هذه الحالة . ويحق لكل طرف اعلام الطرف الآخر مقدما بالشخص الذى سوف يعينه اذا ما طرأت مثل هذه الحالة . وإذا كان رئيس المحكمة أو عضو محايدين فيها أو أصبح لأى سبب غير قادر على أداء مهامه ، يجتمع الطرفان خلال سبعة أيام ويحاولان الاتفاق على بديل خلال ٢١ يوما .

٣ - تستأنف الاجراءات ، عند احلال بديل بعد بدئها ، من المرحلة التى بلغت وقت شغور المكان . ويجوز للعضو الجديد ، مع ذلك طلب اعادة الاجراءات الشفوية والزيارات من البداية .

مادة ٢

يطلب من المحكمة تقرير مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، وفقا لمعاهدة السلام ، اتفاق ٢٥ أبريل ١٩٨٢ ، والملحق .

مادة ٣

١ - يحق لكل طرف أن يقدم للمحكمة أية أدلة يعتبرها ذات صلة بالسؤال .

٢ - يجوز لأى طرف أن يدعو الطرف الآخر ، باظهار مكتوب من خلال المحل ، ليحل في متناوله وثيقة معينة أو دليلا آخر ذا صلة بالسؤال ويكون أو يمكن أن يكون في حوزة أو تحت سيطرة هذا الطرف الآخر .

٣ - يجوز للمحكمة أن تدعو أيا من الأطراف في أى وقت أثناء إجراءات التحكيم لتزويدها بوثائق اضافية أو أدلة أخرى ذات صلة بالسؤال خلال فترة زمنية تحددها المحكمة . هذه الوثائق والأدلة الأخرى يجب أن يزود بها الطرف الآخر أيضا .

٤ - يجوز للمحكمة طلب أن يقوم طرف من غير أطراف هذه المشاركة بتزويدها بوثائق أو أدلة أخرى ذات صلة بالسؤال . هذه الوثائق والأدلة الأخرى يجب إحالتها الى كلا الطرفين في وقت متزامن .

٥ - تراجع المحكمة كافة الوثائق والأدلة الأخرى المقدمة اليها .

مادة ٤

١ - يلزم حضور جميع أعضاء المحكمة لاصدار الحكم . كما يلزم حضور جميع الأعضاء كافة الاجراءات والمداولات والقرارات بخلاف الحكم . إلا أنه يجوز للرئيس أن يقرر أن غياب عضو واحد عن أى إجراء أو مداولة أو قرار بخلاف الحكم مبرر لسبب معقول .

٢ - تتخذ القرارات بما في ذلك الحكم عند غياب الاجماع بأغلبية أصوات الأعضاء .

مادة ٥

١ - يكون مقر المحكمة في جنيف بسويسرا .

٢ - يعين رئيس المحكمة ، بموافقة الأطراف ، مسجلا يكون مقره في مقر المحكمة . ويحاول الرئيس والأطراف التوصل إلى اتفاق على تعيين المسجل خلال ٢١ يوما من دخول هذه المشاركة حيز النفاذ . ويكون المسجل حلقة الاتصال المنتظمة من وإلى المحكمة . ويتولى الرئيس هذه المهمة حتى يتم تعيين المسجل . ولن تعطل الاجراءات المنصوص عليها في هذه المشاركة نتيجة عدم قدرة الأطراف على الاتفاق على تعيين مسجل .

مادة ٦

١ - يتحمل الطرفان مكافآت أعضاء المحكمة بالتساوى .

٢ - يتحمل كل طرف النفقات الخاصة باعداد وعرض قضيته .

٤ - يتفق الأطراف ، بالتشاور مع الرئيس ، على مبلغ مكافآت الأعضاء .

الضباط المصريين في البحث عن القضيبي . وهبط على منحدر ثم ما لبث أن صعد بعد قليل ومعه العمود مكتوب عليه رقم ٩١ وذهبوا للبحث عن قادة المجموعتين الذين عادوا الى الموقع وعندما رأى قائد المجموعة الاسرائيلي العمود أخذته المفاجأة .

- في يوم ١٤ يناير ١٩٨٣ ذهبت للقاء الجنرال دوف زيون وقمنا بجولة في المنطقة ثم ذهبنا الى ايلات . وبدأنا النقاش الذى استمر حتى وقت متأخر من الليل عنئذ اقترح الجنرال زيون عقد اجتماع على مستوى رؤساء اللجنة المشتركة ، أى أنا وهو فقط ، وقال لى ان هذه مشكلة صغيرة وعلينا حلها واننا قد نجحنا في حل مشاكل عديدة واجهتنا في عملنا من قبل . واستطرد ان هذه مشكلة بسيطة وان هؤلاء المساحين يستطيعون حلها . ثم سألنى : ماذا تقترح واجبت بأنه ليس لدى أى اقتراح وأنك استمعت الى رأى كما استمعت الى الفئتين من جانبنا واننا مصممون على موقفنا لأنه لا يمكن ان يكون العمود عند شجر الدوم .. وكما تذكر فاننا عندما ذهبنا الى شجر الدوم لم يكن هناك ما يشير لوجود أية علامة . فلا عمود ولا أحجار ولا علم ولا أى شيء يماثل هذه الأعمدة الحجرية التى وجدناها بطول الخط . عنئذ نقوم باقتراح برسم خط في وسط الخطين المقترحين على ان يكون الفئتين على الجانب الاسرائيلي من الخط . ودون أى تردد رفضت الاقتراح وانفض الاجتماع وعاد كل منا الى مقر عمله ..

(١) قدمت هذه الشهادة أمام هيئة التحكيم في جنيف في الجلسة الصباحية يوم الخميس ١٧ مارس ١٩٨٨

مشارطة تحكيم

موقعه في ١١ سبتمبر ١٩٨٦

مصر وإسرائيل :

- إذ تؤكدان من جديد تمسكهما بأحكام معاهدة السلام في ٢٦ مارس ١٩٧٩ ، واحترامهما لقدسية الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب وعدم المساس بها .

- وإذ تعترفان بأن نزاعا قد نشأ ، كما هو محدد في المادة الثانية من هذه المشارطة ، حول مواقع أربع عشرة علامة من علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو منصوص عليه وفقا للملحق ، والذى يود الطرفان حله بصورة كاملة ونهائية .

- وإذ تذكران بالتزامهما النابع من ميثاق الأمم المتحدة بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

- وإذ تعتبران أن إعداد وتطبيق هذا الاتفاق جزء من عملية تعزيز العلاقات السلمية والحسنة بينهما .

- وإذ تؤكدان نيتهما بتنفيذ التزاماتهما بحسن نية ، بما في ذلك التزاماتهما النابعة من هذه المشارطة .

- وإذ تذكران بالتزامهما بتسوية المنازعات وفقا للمادة السابعة من معاهدة السلام .

- وإذ تؤكدان التزامهما بأحكام اتفاق ٢٥ أبريل ١٩٨٢ المعقود بينهما

- وقد عزمنا على إنشاء محكمة تحكيم .

- اتفقتا على إحالة النزاع الى التحكيم الملزم ، وفقا للاجراءات التالية :

مادة ١

١ - تتشكل محكمة التحكيم (يطلق عليها فيما بعد « المحكمة ») من

خلال ٦٠ يوما من الانتهاء من تقديم المذكرات المكتوبة .
تجرى المرافعات الشفوية والمداولات في مقر المحكمة أو في مكان
يجوز للمحكمة أن تقرره بموافقة الطرفين . ويكون كل طرف ممثلا
أثناء المرافعات الشفوية بواسطة وكيله و - أو نوابه ومستشاريه على
ما نحو ما قد يعينه هذا الطرف .

إذا قدم طرف شهادة خطية للمحكمة لتأييد دعواه ، يمنح الطرف
الأخر ، بناء على طلب ، الفرصة لاستجواب الشاهد . ويسمح لكل
طرف بتقديم شهود واستجواب شهود الطرف الآخر أثناء المرافعات
الشفوية .

يسهل كل طرف زيارات المحكمة . ويحق لوكيل كل طرف وأفراد
آخرون على نحو ما يقرره الوكيل ، ومصاحبة المحكمة أثناء زياراتها .
ويمنح كل طرف أعضاء المحكمة المزايا والحصانات المطبقة وفقا
للقانون الدول العرق . ويصاحب المحكمة خبراء وفنيون أو عاملون
آخرون ، إذا رأت في ذلك ضرورة .

(ج) إذا قررت المحكمة أن طرفا قد فشل دون سبب معقول في
المثول أو عرض قضيته في الوقت المحدد أثناء أية مرحلة من
الاجراءات يجوز لها أن تقرر كيفية الاستمرار في عملية التحكيم
واصدار حكمها في الموضوع .

(د) يعلن الحكم والمذكرات المكتوبة وقت صدور الحكم ، إلا إذا
اتفق الأطراف على خلاف ذلك . ويحتفظ المسجل بتسجيل المرافعات
الشفوية ، ويتاح للأطراف في أقرب وقت ممكن ، وتعلن هذه
التسجيلات باتفاق الطرفين وقت صدور الحكم .

٤ - تقرر المحكمة ، في إطار هذه الأحكام ، إذا كانت هناك
ضرورة ، وكان ذلك مناسبا ، وبعد التشاور مع الأطراف ، أية
اجراءات اضافية ضرورية ، أخذا في الاعتبار الممارسة الدولية .
٥ - يجوز للمحكمة تعيين خبراء . وتستمع المحكمة وتأخذ آراء
الأطراف في اعتبارها قبل أى تعيين .

مادة ٩

١ - تنظر غرفة ثلاثية من أعضاء المحكمة في احتمالات لتسوية
للنزاع . والأعضاء الثلاثة هم المحكمان الوطنيان وأحد المحكمين
المحايدين يختاره رئيس المحكمة في وقت ما قبل تقديم الاقتراحات .
٢ - تنظر هذه الغرفة نظرة متعمقة في الاقتراحات التي يقدمها أى
عضو من أعضائها بتوصية مقترحة بشأن تسوية للنزاع ، بعد
تقديم المذكرات المضادة . وتقدم الاقتراحات المؤسسية على المذكرات
والمذكرات المضادة ووثائق أخرى ذات الصلة الى الغرفة بدءا من
الشهر السابق مباشرة للمذكرات المضادة وتنتظر الغرفة بعد ذلك في
هذه الاقتراحات وفي المذكرات المضادة ، خلال الفترة التالية لتقديم
المذكرات المضادة وحتى الانتهاء من المذكرات المكتوبة . وتبلغ أية
توصية مقترحة بشأن تسوية النزاع ، تنال موافقة أعضاء الغرفة
الثلاثة ، كتوصية للأطراف خلال فترة لا تتعدى الانتهاء من تبادل
المذكرات المكتوبة . ويحتفظ الأطراف بالتقرير في سرية تامة .
٣ - تنتهى عملية التحكيم حالة قيام الأطراف سويا بإعلام المحكمة
كتابة بأنهما قد قدرا قبول توصية الغرفة وإيقاف عملية التحكيم .
وفي غير هذه الأحوال تستمر عملية التحكيم وفقا لهذه المشاركة .
٤ - لن تؤخر الاجراءات المترتبة على الفقرات السابقة على الاطلاق
عملية التحكيم أو تؤثر على حكم المحكمة ، وتظل في سرية تامة .
لا يأخذ أعضاء المحكمة الآخرون علما بأى موقف أو اقتراح أو
توصية ، بخلاف ما يمثل جزءا لعرض أحد الأطراف في الموضوع ، أو
يؤخذ في الحسبان بأى حال بواسطة أى من أعضاء المحكمة عند
توصلهم الى قرار التحكيم .

مادة ١٠

تكون المذكرات المكتوبة والمرافعات الشفوية ، وقرارات المحكمة ،
وكافة الاجراءات الأخرى باللغة الانجليزية .

٥ - يحتفظ المسجل بالتشاور مع الرئيس ، ببيان عن كافة النفقات
العامة ، ويقدم الحساب النهائي للأطراف .

٦ - يجوز للمحكمة عند الضرورة ، وبالتشاور مع الأطراف ، تعيين
هيئة عاملين والحصول على الخدمات والأجهزة . إذا لزم ذلك .
مادة ٧

١ - يعين كل طرف وكيله لأغراض التحكيم خلال ٢١ يوما من دخول
هذه المشاركة حيز النفاذ .

٢ - يجوز لكل طرف أن يعين نائبا أو نوابا لوكيله . ويجوز أن يعاون
الوكيل مستشارون وهيئة عاملين إذا رأى الوكيل ذلك ضروريا .
٣ - يخطر كل طرف الطرف الآخر والمحكمة بأسماء وعناوين وكيله
ونائبيه أو نوابه .

مادة ٨

١ - تطبق المحكمة أحكام هذه المشاركة .

٢ - تجتمع المحكمة خلال ٣٠ يوما من دخول هذه المشاركة حيز
النفاذ .

٣ - تشمل الاجراءات على المذكرات المكتوبة ، والمرافعات الشفوية
والزيارات للمواقع التي تعتبرها المحكمة وثيقة الصلة ، وذلك وفقا
للجدول الزمني التالي :-

(١) تتضمن المذكرات المكتوبة الوثائق الآتية :-

(أ) مذكرة يقدمها كل طرف للمحكمة خلال ١٥٠ يوما من تاريخ
الجلسة الأولى للمحكمة .

(٢) ومذكرة مضادة يقدمها كل طرف للمحكمة خلال ١٥٠ يوما من
تاريخ تبادل المذكرات .

(٣) وردا على المذكرة المضادة ، إذا ما قام طرف ، بعد اعلام الطرف
الأخر ، بإبلاغ المسجل خلال ١٤ يوما من تاريخ تبادل المذكرات
المضادة بنيتي في إيداع رد على المذكرة المضادة . وفي حالة قيام طرف
بمثل هذا الإبلاغ ، يحق للطرف الآخر أيضا تقديم رد على المذكرة
المضادة . وتقدم الردود على المذكرات المضادة للمحكمة خلال ٤٥
يوما من تاريخ الإبلاغ .

تودع المذكرات المكتوبة لدى المسجل في وقت متزامن ، ثم تحال
بواسطة الى كل طرف في وقت متزامن . إلا أنه على الرغم من ذلك ،
يجوز لطرف أن يودع مذكرته المكتوبة في نهاية الفترة الزمنية
المحددة ، حتى ولو لم يقدّم الطرف الآخر بالإيداع .

يجوز للمحكمة ، إذا رأت في ذلك ضرورة ، أو بناء على طلب أحد
الأطراف ، وبعد سماع وجهة نظرهم ، أن تقرر ، ولسبب معقول - مد
الفترات الزمنية المحددة لتقديم المذكرات المكتوبة . ويجوز باتفاق
الأطراف تبادل المذكرات المكتوبة قبل إنتهاء الفترة الزمنية
النصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة .

يوقع الوكيل النسخة الأصلية لكل مذكرة ، ويرفق بهذه النسخة
صورة من المذكرة مصدق عليها بواسطة الوكيل ، و٣٠ صورة
إضافية لارسالها بواسطة الوكيل الى الطرف الآخر . كما يرفق بها
أيضا صور مصدق عليها من الوكيل لارسالها بواسطة الى كل عضو
من أعضاء المحكمة . ويلحق بالمذكرة المكتوبة ، قدر الامكان ، أية
وثائق وخرائط يرد ذكرها أو يشار اليها فيها . ويحدد المسجل أية
صورة اضافية حالة طلبها .

لا يجوز تقديم وثائق اضافية أو مستندات بعد إنتهاء مرحلة
المذكرات المكتوبة ، إلا بتصريح من المحكمة . وتمنح المحكمة الطرف
الأخر مجالا للرد حالة التصريح بتقديم وثيقة اضافية أو مستندة .
يحفظ المسجل كل ما يتم تقديمه له في ملفات . ويتيح المسجل هذه
الملفات لدراستها من جانب أى طرف عند الطلب ، ويعلم الطرف
الأخر بمثل هذه الطلبات .

(ب) تجرى المرافعات الشفوية والزيارات طبقا لنظام وعلى نحو ما
تقرره المحكمة وتسمى المحكمة لانها زياراتها والمرافعات الشفوية

وأن قرار المحكمة بالنسبة لمواضع العلامتين ٢٧ و ٨٥ سوف يحدد مواضع علامتي الحدود ٢٦ و ٨٤ على التوالي . يتفق الأطراف على أنه إذا أقرت المحكمة الموضع المصرى لعلامة الحدود ٢٧ ، فسوف يقبلون الموضع المصرى لعلامة الحدود ٢٦ المسجل في المرفق (١) . وإذا أقرت المحكمة الموضع الاسرائيلى لعلامة الحدود ٢٧ فسوف يقبلون الموضع الاسرائيلى لعلامة الحدود ٢٦ المسجل في المرفق (١) . يتفق الطرفان على أنه إذا أقرت المحكمة الموضع المصرى لعلامة الحدود ٨٥ ، فسوف يقبلون الموضع المصرى لعلامة الحدود ٨٤ ، المسجل في المرفق (١) ، وإذا أقرت المحكمة الموضع الاسرائيلى لعلامة الحدود ٨٥ ، فسوف يقبلون الموضع الاسرائيلى لعلامة الحدود ٨٤ ، المسجل في المرفق (١) . وطبقا لذلك لن تبحث المحكمة موضعي علامتي الحدود ٢٦ ، ٨٤ .

٢ - حدد كل طرف على الأرض موقفه بالنسبة لموقع كل علامة حدود مذكورة اعلاه . حددت اسرائيل موضعين متبادلين عند الصخرة الجرانيتية وبئر طابا لعلامة الحدود الأخيرة ٩١ الموجودة عند نقطة رأس طابا على الساحل الغربى لخليج العقبة ، بينما قد حددت مصر موضع العلامة عند النقطة التى توجد بها بقايا علامة الحدود .

٣ - تم تسجيل مواقع العلامات التى حددتها الأطراف على الأرض المرفق (١)

٤ - ملحق بالمرفق (ب) الخريطة المشار اليها في المادة ٢ من اتفاقية السلام التى تنص على :

ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل هى الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثانى وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة . ويقر الطرفان بأن الحدود مصونة لاتمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة اراضى الطرف الآخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوى . يتضمن المرفق خريطة بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠٠ تسمح بتحديد مواضع الأربع عشرة علامة حدود المتنازع عليها التى تقدم بها الأطراف وتعتبر ملحقا بالمرفق ١ .

يطلب من المحكمة الرجوع الى اتفاقية الهدنة بين مصر واسرائيل الموقعة في ٢٤ فبراير عام ١٩٤٩ .

٥ - ليس من سلطة المحكمة أن تقرر موضع علامة حدود بخلاف تلك المواضع المقدمة من مصر أو اسرائيل والتى تم تسجيلها في المرفق ١ . كذلك ليس من سلطة المحكمة أن تنظر في مواضع علامات حدود اخرى غير تلك المذكورة في فقرة ١ .

المجموعة الثانية الأصول التاريخية

تقرير اللورد كرومر عن « أزمة طابا ١٩٠٦ »
مؤرخ في ٢١ مايو ١٩٠٦

من ايرل كرومر الى سير ادوارد جراي - (وصلت في ٢٩ مايو)
القاهرة في ٢١ مايو عام ١٩٠٦ (مستخرج)

لتفهم المشكلة المعقدة الخاصة بحدود شبه جزيرة سيناء والتى نشبت مؤخرا ، فمن الضروري القاء بعض الضوء على حق مصر في ادارتها ، وذلك من متابعة التاريخ السابق لها .

فمما لاشك فيه أن مصر تملك تلك الاراضى من عدة قرون وقد وصف أحد مشاهير الجغرافيين والمؤرخين العرب (وهو الملك أبو

مادة ١١

١ - وفقا لأحكام اتفاق ٢٥ أبريل ١٩٨٢ :-

(١) توافق مصر واسرائيل على دعوة القوة متعددة الجنسيات للدخول الى طابا وحفظ الأمن هناك من خلال اقامة نقطة مراقبة في موضع طوبوغرافى مناسب تحت علم القوة متعددة الجنسيات مع المحافظة على القواعد المقررة للقوة متعددة الجنسيات تمت مناقشة وسائل تنفيذ هذه الفقرة والاتفاق عليها بين مصر واسرائيل من خلال جهاز الاتصال قبل توقيع المشاركة . لايدخل تفسير وتطبيق هذه الفقرة ضمن اختصاص المحكمة .

(ب) لن تؤثر اية ترتيبات مؤقتة و/ أو نشاطات خلال الفترة المؤقتة بأى حال في حقوق أى طرف أو تعتبر مؤثرة في موقف أى طرف أو تمس النتيجة النهائية للتحكيم بأى حال .

(ج) تنتهى أحكام الفترة المؤقتة عند التنفيذ الكامل لحكم التحكيم .

٢ - لن يكون للمحكمة اختصاص اتخاذ اجراءات مؤقتة خاصة بمنطقة طابا .

مادة ١٢

١ - تسعى المحكمة لاصدار حكمها خلال تسعين يوما من انتهاء المرافعات الشفوية والزيارات يتضمن الحكم الأسباب التى أستند اليها .

٢ - يعتبر الحكم قد صدر عندما يتم في جلسة علنية بحضور وكلاء الأطراف أو عند افتراض حضورهم .

٣ - يسلم رئيس المحكمة فوراً نسختين أصليتين من الحكم ، موقعتين من كل أعضاء المحكمة الى كل من الوكلاء . يتضمن الحكم سبب عدم توقيع أى من الأعضاء عليه .

٤ - تقرر المحكمة الطريقة الملائمة لاصدار حكمها وتنفيذه .

٥ - لأى عضو في المحكمة أن يقدم رأيا منفردا أو مخالفا ويعتبر الرأى المنفرد أو المخالف جزءا من الحكم .

٦ - تضمن المحكمة حكمها ، بناء على طلب مشترك من الأطراف نص أى اتفاق بين الطرفين له صلة بالموضوع .

مادة ١٣

١ - يحال أى نزاع بين الأطراف حول تفسير أو تنفيذ الحكم الى المحكمة لتوضيحه اذا طلب ذلك أى من الطرفين خلال ٣٠ يوما من صدور الحكم . يتفق الأطراف ، خلال ٢١ يوما من صدور الحكم ، على تاريخ الانتهاء من تنفيذه .

٢ - تسعى المحكمة الى تقديم هذه التوضيحات خلال ٤٥ يوما من تاريخ الطلب ، وتصبح هذه التوضيحات جزءا من الحكم . ولا تعتبر اجراء مؤقتا وفقا لأحكام المادة ١١ فقرة ٢ من هذه المشاركة .

مادة ١٤

١ - تتفق مصر واسرائيل على قبول حكم المحكمة بوصفه نهائيا وملزما لهما .

٢ - يتعهد الطرفان بتنفيذ الحكم بأسرع مايمكن ويحسن نية وفقا لمعاهدة السلام .

مادة ١٥

تدخل هذه المشاركة حين النفاذ عند تبادل وثائق التصديق . عن حكومة جمهورية مصر العربية عن حكومة دولة اسرائيل شهد عليها

ملحق

١ - نشأ نزاع حول مواضع علامات الحدود التالية في الحدود الدولية المعترف بها بين مصر واقليم فلسطين تحت الانتداب : ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ .

يتفق الأطراف ان علامتي الحدود ٢٦ و ٨٤ تقعان على الخطوط المستقيمة بين علامات الحدود ٢٥ ، ٢٧ ، ٨٣ و ٨٥ على التوالي ،

ومعها رسالة أخرى خاصة بفرمان التولية ، ونسخة من برفية الصدر الأعظم . وقد أرسلتها جميعا بصورة رسمية الى السفير البريطاني في استنبول . وهذه النقطة هامة لأن ماتمسكت به حكومة جلالتة بأن تخول حق الاعتراض على أى تغيير للموقف القائم كان له مايببره . وقد وجهت نسخا من فرمان التولية والبرقية المحقة الى سائر الدول ، كما أحيط ممثلا كل من فرنسا وروسيا في القاهرة علما بتلك المراسلات بصورة رسمية .

ومما ذكرت يتضح أن الحد الجنوبي من الحدود الشرقية للأراضي التي تديرها مصر في سيناء هو العقبة ، فما عدا القلعة التي عليها . كما اعترف دائما برفح التي تقع شرق العريش بمسافة قصيرة كحد شمالى .

ويوجد عند رفح شجرة ، وعلى كل جانب من جانبي تلك الشجرة يوجد عمود من الرخام كعلامة مميزة للحدود التركية المصرية . وتعطى الفقرة التي اقتطفها فيما يلى من تقريرى السنوى عن عام ١٩٠٥ (مصر رقم ١ - ١٩٠٦ ص ١٥) فكرة عن حالة شبه جزيرة سيناء قرب نهاية العام الماضى ، وعن الأسباب التي دعت الى القيام ببعض الاصلاحات الضرورية فيها :-

« كان بدو شبه الجزيرة في حالة من الاضطراب اوائل عام ١٩٠٥ ، فقد قاموا بغارات عدة - واغتيل شقيقان بوحشية خلال شهر مايو - وقد نتجت هذه الحالة من الخروج على القانون عن التأخر في تسوية الأمور بين القبائل والأفراد . وكان قائد المنطقة مخولا باصدار الأحكام والنظر في الأمور القائمة غير أنه يبدو أنه كان عاجزا عن تنفيذ قراراته .

وفي ظل هذه الظروف تقرر ارسال المستر جننجر براملى ، الذى يجيد التحدث بالعربية باللهجة البدوية ، كما أنه ملم تماما بعادات البدو لتسوية النزاعات القائمة ، ووضع تقرير عام عن شبه الجزيرة . وقد تمكن المستر براملى خلال فترة قصيرة للغاية من التقصى وتسوية ما بين ثلاثين وأربعين قضية ..

وقد تم الان تعيين المستر براملى قائدا ومفتشا مع الاشراف الكامل على شئون شبه الجزيرة . واعتمد مبلغ ٥٠٠٠ (خمسة الاف) جنيه في تقديرات العام الحالى لتنفيذ عدد من الاصلاحات بها . وسوف يتم تشكيل قوة من الهجاة الجيدة التسليح ، وبناء استراحة في نخل ، كما سينفق بعض المال على شراء الاشجار وبعض معدات الزراعة ، وبناء السواقي ، وتحسين امدادات المياه بالطور ، وبناء سد صغير عند خور العريش حيث يزيد الأمل بإمكانية زراعة منطقة واسعة من الأراضي . وسوف يبنى جامع وثكنات ومركز للشرطة عند نخل . وهناك مايبعث على الأمل بأنه بعد القيام بتلك الأعمال سوف يحدث تحسن ملموس في أوضاع شبه جزيرة سيناء .

ومن المستحيل أن توحى كافة الاجراءات الادارية التي اتخذت في سيناء في تلك الفترة بأن الحكومة المصرية أو مستشاريها البريطانيين لديهم النية على اتخاذ سيناء كقاعدة للتدخل في الحجاز في المستقبل خاصة في امور خط حديد الحجاز الذى وصل اخيرا الى معان الواقعة على بعد ١٠٠ كيلو متر من العقبة . وقد نشرت بعض الصحف الداعية الى الجامعة الاسلامية التي تصدر في القاهرة مؤخرا اشاعة قوية مؤداها ان الحكومة المصرية تنوى بناء عدد من التحصينات بأهداف عدوانية .

ويبدو ان ذلك التقرير العارى من الصحة قد لقي صدا كبيرا في استنبول . وكان من المستحيل ان يسود مثل هذا الاعتقاد ان لم تكن الارض قد مهدت من قبل بعناية ، فيما حدث بالفعل . وهناك من الأسباب مايدعو الى الاعتقاد انه قد تم خلال صيف وخريف العام الماضى ارسال عدد من التقارير من القاهرة الى استنبول جاء فيها ان حكومة جلالتة تمد ثوار اليمن بالسلاح والذخيرة والأغذية . كما انها تعاون الفارين من صفوف الجيش التركى . ولست في حاجة الى القول بانه لاالحكومة البريطانية ولا الحكومة

الفدا) الذى كتب فيما بين عامى ١٢٧٤ و ١٣٣٢ يصف الحدود الشرقية لمصر .

« ان مصر محددة من الشرق من نقطة تبدأ عند بحر القلزم (البحر الأحمر) في مواجهة أسوان الى عذاب قصير قلزم (السويس الحالية) الى صحراء متاهة الاسرائيليين ، ثم تتجه الى البحر المتوسط عند رفح العريش » .

وتعتمد ملكية مصر لتلك الأجزاء في العصر الحديث على الفرمانات التي صدرت عام ١٨٤١ لمحمد على والتي ثبتت محمد على وخلفاءه في الباشوية . وكانت هناك خريطة من نسختين توضح حدود تلك الأراضي وذلك منذ نفس العام (١٨٤١) . وقد احتفظ الباب العالي باحدى هاتين الخريبتين وأعطيت الثانية لمحمد على . وفي أغلب الظن أن تلك الأخيرة قد فقدت في حريق أتى على أغلب ما في المحفوظات المصرية . أما الخريطة التركية فكثيرا مايشار اليها في مراسلات الباب العالي ، ولكن على حد علمى لم يرها أحد على الاطلاق ، وفي الغالب أن وجودها نفسه أمر مشكوك فيه . وتعتمد ادعاءات الحكومة التركية على أنه بناء على تلك الخريطة فان الحدود الشرقية « لولاية مصر المحروسة » تمتد من العريش الى السويس . وبالإضافة الى الأراضي المحددة في هذه الخريطة ، والتي ضمنتها الدول ، منح لمحمد على حق ادارة شبه جزيرة سيناء ومراكز العقبة وضبا (وهى غير طابا) والمويلح والوجه في الحجاز على الشاطئ الشرقى من خليج العقبة . وبالنظر الى ذلك فيمكن ملاحظة ان مصر قد أدارت سيناء منذ القدم ، وفوق ذلك فهناك مراكز الحجاز التي امتلكها محمد على في مقابل انقاده شبه الجزيرة للسلطان وذلك بقضائه على الثورة الوهابية التي اشعلها سعود ، وقد تمكن ابراهيم باشا ابن محمد على من اتمام هذه المهمة في عام ١٨١٨ .

وقد استمر خلفاء محمد على يديرون تلك الأراضي دون مشكلة حتى تولية الخديوى الحالى ، والأدلة واضحة تماما على ذلك من المحفوظات المصرية .

غير انه عند وفاة توفيق باشا وتولية ابنه عباس حلمى باشا (الخديوى الحالى) أصدر السلطان فرماتا جديدا للتولية . وقد لوحظ أن نص هذا الفرمان يختلف نوعا عن الفرمانات السابقة . وكان الهدف الواضح من هذا الاختلاف ، حرمان مصر من ادارة شبه جزيرة سيناء .

وبعد صعوبات كبيرة ومراسلات ، ابرق الصدر الأعظم آنذاك جواد باشا للخديوى في ٨ ابريل عام ١٨٩٢ يبلغه باستئناف ممارسة السلطان للكية النقاط الموجود بها حاميات مصرية في الحجاز على الساحل الشرقى لخليج العقبة ، مثل الوجه والمويلح وضبا (ليست طابا) ، وقد انتهت هذه البرقية بالعبارة الاتية (أما من جهة شبه جزيرة سيناء فهي باقية على حالتها وتكون ادارتها بمعرفة الخديوية المصرية بالكيفية التي كانت مدارة بها في عهد جدكم اسماعيل باشا ووالدكم محمد توفيق باشا »

والمرآكز المشار اليها في الحجاز والتي استعادتها تركيا لم تكن ذات اهمية تذكر بالنسبة لمصر ، وفيما عدا ذلك فقد اعتبرت البرقية مرضية ، ومن ثم فقد قرئت من فرمان التولية واعتبرت قسما مكملا له .

وحتى يمكن تجنب أى سوء فهم لمعنى البرقية فقد وجهت مذكرة في ١٣ ابريل عام ١٨٩٢ الى تيجران باشا ناظر الخارجية المصرى آنئذ ، يبلغه فيها أن على فخامته أن يعلم أنه لايمكن حدوث أى تغيير في العلاقات بين مصر والباب العالي دون موافقة حكومة جلالتها . وقد أضفت : « أن تلغراف الصدر الأعظم الذى تكرمتم بإبلاغه الى يعد جليا أن شبه جزيرة سيناء أى الأراضي المحددة شرقا بخط متجه الى الجنوب الشرقى من نقطة قرب شرق العريش الى رأس خليج العقبة تستمر تحت ادارة مصر وتكون قلعة العقبة الواقعة شرق الخط المذكور جزءا من ولاية الحجاز » .

وقد نشرت تلك المذكرة التي وافق عليها اللورد سولسبرى ،

لمقابلة المستر براملي على الحدود قرب العقبة ، واحتلال طابا ، وهي نقطة تقع على بعد حوالي خمسة أميال من قلعة العقبة بحرا وثمانية أميال بطريق البر .

وارسل مزيد من التعليمات للمستر براملي لاحتلال نقب العقبة والقطار التي تتحكم في الجبل الذي يمر من خلاله الطريق من الساحل الى شبه جزيرة سيناء .

وقد تقدمت هذه القوة المصرية الصغيرة ، والتي ظلت حتى وقت قريب القوة العسكرية الوحيدة في شبه جزيرة سيناء ، الى طابا في سفينة خفر السواحل المصرية « نور البحر » . ذلك أن المواصلات عبر الصحراء وسلاسل جبال سيناء غاية في الصعوبة ، ويستغرق ارسال خطاب من السويس الى العقبة عن طريق الهجانة أربعة أيام . وقبل أن تصل تلك التعليمات للمستر براملي كانت قد وصلت عدة تحذيرات من القائد التركي الذي كان موجودا في مكان يدعى أم الرشراش ، مما دعاه الى العودة الى مركزه في نخل ليرسل التقرير اللازم . ولكن بمجرد وصول التعليمات اليه تقدم فوراً الى طابا بأسرع ما تستطيع الجبال أن تحمله ، ولكن عند وصوله وجد القبطان « نور البحر » الانجليزى ، والقائد المصرى الذى يقود القوة التى ارسلت الى طابا على ظهر السفينة ، واقفين في العراء مع قائد القوة التركية التى احتلت المركز والذى ذكر ان لديه اوامر بمنع أية قوة من النزول الى المنطقة ولو استدعى الامر استخدام القوة . ولما كانت التعليمات التى لدى المصريين تحذرهم من الاصطدام الا في حالة اطلاق النيران عليهم ، كما أنهم في نفس الوقت لم يملكوا القوة الكافية للنزول الى البر ، على ذلك فقد انسحبوا الى جزيرة فرعون ، وهي جزيرة صغيرة تلامس الساحل الغربى للخليج ، وتقع على بعد بضعة أميال جنوب طابا وبقيت هناك منذ ذلك الوقت قوة مصرية تتكون من ٢٥ رجلا في حالة استعداد .

وفي ٢٠ يناير اضطرت لترك القاهرة الى بورسودان لافتتاح سكة حديد النيل - البحر الأحمر . وقد تركت المستر فندلى نائباً عنى في الوكالة حتى عودتى في بداية فبراير .

وفي تلك الاثناء ارسل الصدر الأعظم للخديوى ثلاث برقيات شديدة اللهجة ، وقد ارسلت لدار المعتمد البريطانى في ٢٥ يناير . طالب الصدر الأعظم في البرقية الاولى بأن تمتنع مصر عن بناء المراكز وتبلغ بعدم النية على ارسال مندوب تركى لتعيين الحدود . أما البرقية الثانية فقد ادعت ان الاراضى التركية لا تشمل العقبة فحسب ، بل تشمل المناطق المجاورة بما فيها طابا ، وانها ليست ضمن الاراضى « الممنوحة لمصر » . وشكا الصدر الأعظم من ان قاريا مصرياً مسلحا (نور البحر) قد ارسل الى طابا وعليه جنود . وختم برقيته بالقول بأنه لما كانت مصر نفسها قسما من تركيا فليست هناك حاجة لتعيين الحدود بين الاراضى المصرية والتركية ، وأنه اذا ما اصرت مصر على الاستمرار في انزال الرجال وبناء المراكز « فإن هذا الخروج عن الطاعة سوف يستدعى اتخاذ اشد الاجراءات لوقفه » .

وطالبت البرقية الثالثة الخديوى ببساطة بسحب « نور البحر » والقوة المصرية من جزيرة فرعون والتوقف عن بناء المراكز والا « سوف تنشأ أزمة » .

وقد اشار فندلى عند ارسال تلك البرقية اليكم الى ان التلميح الى « الاراضى الممنوحة لمصر » (بمعنى الاراضى التى اسندت ادارتها لحمد على وراثيا بمقتضى فرمانات ١٨٤١ بضمائة الدول ولكنها لا تضم شبه جزيرة سيناء) يتضمن النية من جانب تركيا بتجاهل برقية الصدر الأعظم جواد باشا في ٨ أبريل عام ١٨٩٢ ، والتى كانت قسما مكمل لفرمان التولية للخديوى الحالى ، والتى وافقت على أن تمنح لمصر ادارة سيناء الى الخط الممتد من رفح الى العقبة ، كما اوضحت في خطابه لتيجران باشا في ١٢ أبريل عام ١٨٩٢ . وقد اقترح المستر فندلى ارسال التعليمات للسفير البريطانى في استنبول للاحتجاج على :

المصرية ، قد سمحت بمنح اية معونة للثوار الذين يحاربون الحكم التركى في اليمن . ومع ذلك لقيت تلك التقارير تصديقا بالرغم من تناقضها .

أما فيما يخص منح المعونة للغارين فالحقيقة ان هناك اعدادا كبيرة من الترك الجائعين قد احتفظ بهم لدى وصولهم للمراكز البريطانية قرب عدن . وقد يكون بعضهم من الهاربين ، ولكن يبدو أن أغلبهم من الاسرى الذين قبضت عليهم القبائل المتمردة والذين انتقلوا من أسر قبيلة الى أخرى حتى وصلوا الى الخطوط البريطانية .

ولم يكن من الممكن تركهم يموتون جوعا ، كما أنه كان من المستحيل ابقائهم في عدن ، ومن ثم فقد غادروها بحرا الى اى مكان يرغبون في الذهاب اليه . وبعد متاعب جسمية وشكاوى نتجت عن مرور هؤلاء المتشردين والهاربين عبر قناة السويس ، وبناء على نصيحة دار المعتمد البريطانى في القاهرة ، قررت سلطان عدن تسليمهم الى اقرب ميناء تركى على البحر الأحمر . وفي تلك الاثناء تقدم الباب العالي باحتجاجات شديدة على الحكومة المصرية بسبب وجود اعداد من الاتراك الهاربين في مصر وطالب بتسليمهم . وردا على ذلك طلبت الحكومة المصرية تحديد وسائل التعرف على هؤلاء الهاربين ، غير انه لم يصلها أى رد . ويتضح مما ذكرت ان السلطات المصرية تصرف في هذا الشأن على الدوام بالشكل الصائب والمستقيم تماما .

وقد ذكرت من قبل انه قد ظهر قرب نهاية العام الماضى مقال او مقالان في الصحف الداعية الى الجامعة الاسلامية تذكر ان الحكومة المصرية تنوى اتباع سياسة تغلفية في سيناء ، وان الثكنات وغيرها من الاعمال يتم بناؤها على قدم وسائق .

وتسلمت بعد ذلك بفترة قصيرة مايفيد أن حاكم سوريا التركى قد كتب الى استنبول بأنه قد تحقق بأن الحكومة المصرية قد قررت اقامة ثكنات بين نقطة تقع على الحدود قرب العقبة وبين القسيمة ، وان القوات البريطانية تشترك في عملية البناء تلك .

وازدادت أكثر وأكثر شكوك السلطان عن أعمال ونيات الحكومة المصرية في شبه جزيرة سيناء . ويمكن أن أقدر كحقيقة واقعة ان الانجليزى الوحيد الذى كان موجودا حينئذ في شبه جزيرة سيناء هو المستر براملي ، الذى كان قد عين قبل ذلك بفترة قصيرة مفتشا مدنيا للمنطقة ، ولم يكن هناك جندي نظامى واحد بريطانى كان او مصرياً شرق السويس .

وفي ١٢ يناير عام ١٩٠٦ ابلغنى سير نيكولاس أو كوفر السفير البريطانى في استنبول ، بأنه قد تسلم رسالة من السلطان تتضمن ان تقريراً قد وصل من القائد التركى في العقبة ، بأن السلطات العسكرية المصرية تنوى بناء مركز حراسة على الطريق بين العقبة وغزة ، وفي أماكن أخرى داخل الاراضى التركية . وان جلالتة قد طلب منه حث الحكومة المصرية على سحب القوة التى اقتحمت الاراضى التركية ، والتى يقودها ضابط بريطانى . وتجنباً للامال فقد كررت مذكرته من أن كل القوة الموجودة في شبه جزيرة سيناء تتكون من المستر براملي وعدد قليل من رجال الشرطة .

بدأت في نفس الوقت ترد التقارير عن بدء انتهاك تركى للمنطقة ، وقد صدرت التعليمات للمستر براملي بالتقدم للمنطقة المجاورة للعقبة ، والاتصال بالقائد التركى ، والتحقق من أسباب كل تلك الشكوك التى بدت .

وفي ١٥ يناير أبرقت للسفير نيكولاس مشيراً الى امكان حدوث مثل هذه الاصطدامات طالما ظلت الحدود غير معينة بالضبط ، وأبلغته أن الخديوى قد أبرق للسلطان طالبا منه تعيين لجنة مشتركة لتحديد الحدود .

ولكن قوبلت رغبة الخديوى تلك باعتراض شديد . وبالنظر لعدم موافقة الحكومة التركية رؤى انه من الضرورى ارسال قوة مصرية (تتكون من ٥٠ رجلا يقودها ضابط مصرى)

تبلغونه ان السفينة البريطانية ديانا قد تقدمت الى فرعون بهدف منع اى اعمال عدوانية تركية على الاراضى المصرية .
وفي نفس الوقت انعقد في استنبول مجلس عسكري لبحث مسألة الحدود التركية - المصرية . وكان هناك ما يدعو للأمل انه سيتم التوصل الى قرار مرض ولكن تبدد هذا الأمل ، فقد رأى الباب العالي ان الاراضى موضع النزاع ليست ضمن الاراضى الممنوحة لمصر بمقتضى فرمانات . واعتذر عن طرح مسألة الحدود .

وكان واضحاً ان شيئاً ما قد حدث اثر على اتجاه السلطان الذى كان ودياً قبل وقت قصير . ويبدو ان جلالته قد تلقى تقريراً من مختار باشا بأن « طابا احد ملحقات العقبة » . ويدا ان السلطان تحت تأثير فهم بأن الترتيبات التى اعتمدت عليها برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ محددة يتفاهم سابق بين مختار باشا وبينى ، تسير بمقتضاه الحدود الادارية بين تركيا ومصر في خط مستقيم من العريش (على البحر المتوسط) الى رأس محمد ، وهى احدى قمم البحر الأحمر على مسافة قصيرة من مدخل خليج العقبة .

وقد كان هناك اقتراح بهذا المعنى سبق برقية الصدر الأعظم في ٨ أبريل ١٨٩٢ . ففي البرقية المؤرخة في ١٧ فبراير عام ١٨٩٢ تبينت مثل هذا الاتجاه بقوة .. ولكن حتى هذا الغتة كلمات برقية الصدر الأعظم في ٨ أبريل ١٨٩٢ والتى جاء فيها انه « فيما يتعلق بشبه جزيرة طور سيناء يبقى الوضع الراهن على ما هو عليه » .

وفي ١٤ فبراير ابلغتم السفير التركى عن ارسال السفينة البريطانية ديانا الى جزيرة فرعون . وفي ١٨ فبراير تسلم سير نيكولاس اوكونر خطاباً ودياً من السلطان جاء فيه : « انه بالرغم من ان قائد العقبة العسكرى ومختار باشا قد ابلاغاه ان طابا والأماكن الأخرى موضع النزاع (نقب العقبة والقطار) تقع في ارض تركية فإنه لازال ممكناً انهما على خطأ ، وانه سوف يوفد مبعوثين لتلك المنطقة لبحث الأمر . وانه اذا ما قررت تلك اللجنة الموقدة ان طابا والمراكز الأخرى التى احتلها رشدى باشا اخيراً في ارض تابعة للإدارة المصرية فسوف يتم سحب القوات التركية .

واجاب السير نيكولاس اوكونر على ذلك في خطاب لوزير الخارجية بأنه اذا ما تم سحب القوات التركية من الاراضى المتنازع عليها ، وانه اذا ما مثلت الحكومة المصرية في اللجنة المشار اليها . فإنه سوف يوصى بالألا تعيد القوات المصرية احتلال تلك المراكز الى ان تأتى نتيجة التقصى . وقد اشار سير نيكولاس اوكونر الى ان مثل هذا العرض دليل على الصداقة من جانب الحكومة البريطانية .
ومن المشكوك فيه ان وزير الخارجية قد تقدم باقتراح اللجنة المشتركة الى السلطان الذى اقترح بعد فترة قصيرة ارسال مختار باشا الى العقبة لفحص الموضوع . وقد اعترضنا انا والسير نيكولاس اوكونر على هذا الاقتراح لأننا نعلم ان مختار باشا هو المسئول عن الادعاءات الزائفة للحكومة التركية ومن ثم فقد اعتبر غير موضوعى ، وعندما طالب السير اوكونر بعرض هذه الاعتراضات على السلطان ارسل جلالته وزير الخارجية ليقول انه لايشكك فيما تقرير من ترتيبات في ٨ أبريل ١٨٩٢ ، وانه طالما ان سير نيكولاس اوكونر قد اعترض على تعيين مختار باشا فإنه سوف يرسل اثنين من الضباط كجنة مشتركة .

وعاد السير نيكولاس اوكونر يضغط لاجبار القوات التركية على الانسحاب بينما كان وزير الخارجية التركية من جانب آخر يضغط لسحب ديانا . وفي تلك الاثناء وصلنى تقرير من الكابتن فييس هورنبى أنه عند وصول ديانا الى العقبة استعد رشدى باشا لمقاومة ارسائها ، وارسل قوات (من ثلاثة الاف الى اربعة الاف) الى مواقع القتال . ومن ثم اتصل الكابتن هورنبى برشدى باشا واستطاع بعد فترة قصيرة ايجاد علاقات ودية معه . وهو مقتنع بأنه ليس في نية رشدى باشا الدفاع عن المكان الى ما لا نهاية اذا ما هوجم . ولاشك ان رأى الكابتن هورنبى هذا صحيح تماماً . فليست هذه

١ - رفض السلطان الموافقة على لجنة مشتركة للحدود .
٢ - رغبة جلالة الامبراطور في تجاهل برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ التى لم يأت فيها اى ذكر لما حول العقبة .

٣ - تهديدات الصدر الأعظم باستخدام القوة ضد المراكز المصرية التى اعتقد انها موجودة في الاراضى التركية .
كما اقترح المستر فندلي ابلاغ السلطان ان مصر ترغب في ادارة اراضيها التى منحت ادارتها للخديوى عام ١٨٩٢ في سلام . وانه اذا ما هددت المراكز المصرية فإن الحكومة المصرية سوف تضطر الى طلب معونة الحكومة البريطانية ، التى تم التوصل الى تسوية عام ١٨٩٢ بوجودها .

وارسلت التعليمات للمستر براملى والضابط المصرى الذى يقود القوة المصرية الموجودة في فرعون بالاستمرار في تجنب اثاره العدوات الى اقصى حد ممكن . واصبح واضحاً انه لم يعد بالامكان حل المسألة محلياً . كما تم ابلاغهم ايضاً ان المفاوضات تتقدم بين القاهرة ولندن واستنبول بهدف الوصول الى حل مناسب .

وفي ذلك الاثناء تمت اتصالات غير مجددة بين السفير البريطانى في استنبول والباب العالي والقصر ، وكانت الملاحظة الغالبة على الاجابات التركية على شكاوى السير نيكولاس اوكونر ان السلطان عازف عن رسم الحدود ، وان الوقت غير مناسب لتعيينها . وان السلطات العسكرية التركية الموجودة في المنطقة محل النزاع ليست محل لوم ، وانه سيتم الحفاظ على الوضع القائم (على ضوء الحقيقة بأن تركيا قد انتهكت) ، واخيراً بأن ترتيباً قد تم بين القواد الأتراك والمصريين اعاد الأخيرون بمقتضاه احتلال المراكز التى طالبوا بها (وهو التقرير الذى ثبت انه عار من الصحة) .

وقرب نهاية يناير كان هناك مزيد من المراسلات الودية احياناً والعدائية احياناً اخرى ، متواصلة بين المستر براملى وسعد بك رفعت (قائد القوة المصرية في جزيرة فرعون) من ناحية ، وبين رشدى باشا قائد العقبة التركى من ناحية اخرى . وفي ٢٩ يناير اتخذت لهجة الأخير نغمة مختلفة حين طلب من سعد بك رفعت الجلاء عن جزيرة فرعون .

وفي تلك الاثناء وصل مزيد من الامدادات العسكرية التركية الى العقبة ، واحتل رشدى باشا نقب العقبة والقطار ، وهما مركزان يتحكمان في الطريق بين السلاسل الساحلية وداخل شبه الجزيرة . وفي مواجهة طلبات الجلاء عن فرعون اضطر المستر براملى الى استدعاء « نور البحر » لمنع اى هجوم محتمل على القوة المصرية . وتأخرت انباء تلك الاعمال العدائية عن الوصول الى القاهرة لبعض الوقت ، ولكن بمجرد ان تسلمت تقريراً عنها من المستر براملى ابرقت على الفور بمحتواه الى وزارة الخارجية وإلى السير نيكولاس اوكونر .

وقد احتججتم في مذكرة مؤرخة في ١٣ فبراير . ومقدمة الى السفير التركى في لندن ، على تلك الاعمال العدائية ، واشترتم الى ضرورة انسحاب القوات التركية من طابا لاقرار تسوية سلمية لمسألة الحدود .

وقدم سير نيكولاس اوكونر احتجاجات مشابهة الى الصدر الأعظم ووزير الخارجية التركية في استنبول . ولكن بالرغم من التاكيدات غير الرسمية التى اعطيت للأخير بأن الحكومة المصرية ليست لديها اية نية للتدخل في بناء فرع من سكة حديد الحجاز الى العقبة ، لم يمكن الحصول على نتيجة مرضية . وفي مواجهة متطلبات رشدى باشا المتعددة بالجلاء عن جزيرة فرعون وتحميله للمستر براملى وسعد بك للمسئولية المترتبة على عدم تنفيذ مطالبه ، اصبح من الضرورى حماية هذا المركز المصرى . وعلى ذلك فقد خولتمونى في ١٤ فبراير بأن اطلب من الكابتن فييس هورنبى ، قائد السفينة الملكية ديانا (التى كانت راسية على اهية الاستعداد في السويس) بالتقدم الى فرعون وارسل تقرير عن الموقف .

وفي نفس اليوم وجهتم مذكرة اخرى للسفير التركى في لندن

للخديوى رسميا يبلغه أن التعليمات قد صدرت لمختار باشا للتباحث مع الخديوى في شأن مسألة الحدود . وقد تناولت برقية الصدر الأعظم النقاط موضع الخلاف بصورة غامضة وغير مرضية ، وبدأ محتملا أن الأتراك بعيدون عن الانسحاب بل أنهم في طريقهم لزيادة إدعاءاتهم . وكان هذا ما توقعناه ، أنا والسيرنيكولاس أوكونر منذ زيارة المبعوثين التركيين إلى القاهرة في شهر مارس . وأرغب أن أشير هنا في بعض كلمات إلى المركز الشاذ الذي شغله مختار باشا في القاهرة لما يقرب من عشرين عاما .

فكما تعلمون عينت الحكومتان البريطانية والتركية عام ١٨٨٦ مبعوثين لبحث الأمور المتعلقة بالموقف القائم في مصر . وكان هذان المبعوثان هما الغازى مختار باشا والسير هنرى درمند وولف ، وقد نتج عن المفاوضات بينهما تلك المعاهدة التى سميت « بمعاهد وولف » . والتى وقعها السلطان ولكنه عاد ورفض التصديق عليها . وقد افترضت الحكومة البريطانية عند ذلك أن مهمة مختار باشا قد انتهت برفض السلطان التصديق على المعاهدة التى عين فخامته خصيصا للتفاوض من أجلها .

ومنذ ذلك الوقت وأنا اعتبر الخديو الممثل الشرعى الوحيد للسلطان في القاهرة ، ولم أعترف إطلاقا بإدعاءات مختار باشا في هذا الصدد ، وإن كنت في نفس الوقت في علاقتى معه أعماله بالاحترام الواجب لجنرال تركى .

وفي ١١ إبريل تشرفت بإبلاغكم بالمقابلة التى تمت بين الخديوى ومختار باشا ، وبحضور الناظرين المصريين ، والتى كشف خلالها مختار باشا عن أوراقه .

وقد أعترف مختار باشا بأن مسألة الحدود يجب أن تسوى على أساس برقية الصدر الأعظم في ٨ إبريل ١٨٩٢ ولكنه فسر هذه البرقية على الأسس الآتية :

١ - أن شبه جزيرة سيناء تتكون فقط من الأراضى الواقعة جنوب الخط المستقيم بين العقبة والسويس . وبما أن طابا تقع جنوب هذا الخط فهو يعترف بها كنقطة واقعة في شبه الجزيرة ومن ثم فادارتها من حق مصر .

٢ - أن الحدود المصرية الواقعة شمال هذه الأراضى تتبع الخط بين رفح والسويس ، أما الأراضى التى يحدها من الشمال الغربى الخط بين رفح والسويس ، وجنوبا الخط من السويس إلى العقبة . وشرقا الخط من العقبة إلى رفح فهى أرض تركية . وقد أوضح مختار باشا أن السلطان يعلق أهمية كبرى لخط الحدود المقترح ، بالنظر إلى نية جلالته على مد خط حديدى إلى العقبة ، ومنه خطوط فرعية إلى السويس وبورسعيد . كما ذكر مختار باشا أنه بالرغم من أن ذلك هورأى الجاب العالى ، فهو يستطيع التقدم بحل وسط على أساس أن يمتد خط الحدود من رفح إلى رأس محمد ، وبذلك يكون كل الساحل الغربى لخليج العقبة واقعا ضمن الأراضى التركية .

وعندما كتبت لكم عن الادعاءات التى تقدم بها مختار باشا كما سبق ذكرها ، أشرت إلى أن الأمر قد تحول من مسألة نزاع محلى محدود على بعض المناطق المحدودة المجاورة للعقبة ، مثل طابا وغيرها إلى محاولة لتوسيع الحدود التركية ومد الخطوط الحديدية ذات الطبيعة الاستراتيجية إلى السويس على شاطئ القناة . كما أنه من ناحية أخرى فإن خط حدود رأس محمد - رفح (الذى يقترحه مختار باشا كاتفاق) سوف يجعل الأتراك قريبين للغاية من نخل مما يجعلهم محدقين بمصر . وبما أن رأس محمد تقع على البحر الأحمر خارج المجرى الضيق لدخل خليج العقبة ، فإن ذلك الخليج سوف يصبح من الناحية العملية « بحرا مغلقا » في أيدي الأتراك ، ومركز تهديد لطريق التجارة إلى الشرق .

وأستطيع القول أن المسألة آنئذ لم تعد ذات طابع محلى . وأنه كان من المهم للغاية للبريطانيين والمصريين والمصالح الأوربية عامة منع تركيا من تنفيذ برنامجها التى أعلنته ، والذى كان سيشكل

هى المرة الأولى التى يحدث فيها ذلك ، فمن قبل حدث هذا عندما وصلت نور البحر إلى طابا . وعندما زارت السفينة البريطانية منيرفا رفح حين بدت القوات التركية أيضا على استعداد للمقاومة . وانى انتهز هذه الفرصة لتسجيل شدة تقديرى للبراعة التى أبدتها الكابتن هورنبى في علاقاته مع السلطات التركية في العقبة ولما حصلت عليه من عون كبيرم تقاريره الواضحة والشاملة وقد بقيت ديانا لمدة طويلة زادت عن الشهور الثلاثة تراقب الموقف واعتقد اعتقادا جازما بأنها قد أدت خدمة مامة في منع الأتراك من زيادة انتهاكاتهم ، وبالتالي جعل التوصل الى تسوية ودية أكثر صعوبة .

وتركزت بعد ذلك كل الآمال في تسوية سريعة في اللجنة المشتركة . وقد خرج المبعوثان التركيان من محطة القاهرة رأسا الى منزل مختار باشا ، وبقيا فيه اسبوعا دون اتصال سواء بالحكومة المصرية او بالوكالة البريطانية .

وترك المبعوثان القاهرة أخيرا في ملابس بسيطة مستقلين قطارا يقلع في وقت مبكر ، فاصدين بيروت وقيل انهما ذهبا الى العقبة . ومن الصعب التخمين بالسبب الحقيقى الذى دعا الى ذلك السلوك الغريب من جانب المبعوثين التركيين . واستطيع الظن انهما خلال زيارتهما لمختار باشا قد تم وضع خطة جديدة غادر المبعوثان القاهرة بناء عليها .

وخلال وجود المبعوثين التركيين في القاهرة كان الخديوى غائبا في رحلة في الصحراء ، وعند عودته أكد لي بأنه لم تصله أية رسالة منهما .

وفي منتصف مارس كتب لي المستر براملى تقريرا بأن شيخين بدويين يدعيان مسمح الكبيش وسليمان الخليفى ، والتى عاشت قبائلهما منذ مدة طويلة تحت الادارة المصرية ، كما كانا يتلقيان معونة سنوية من الحكومة المصرية ، قد تلقيا الرشاوى من زنديقى باشا مما دعاهما الى الانتقال للأراضى التركية وهما في حد ذاتهما ليسا خسارة تذكر ، ولكنى أشير للأمر لأن عملهما هذا قد يستغله الأتراك أثناء بحث مسألة التخوم القبلية .

وقد ظلت تحذيراتكم للسفير التركى بأن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تسمح بالاستمرار في تجاهلها كما ظلت احتجاجات السيرنيكولاس أوكونر في استنبول دون نتيجة ملموسة . واستمرت الاجابات التى ترد يغلب عليها طابع التملص والتسويف . فقد تم الاعتراف ببرقية ٨ إبريل ١٨٩٢ ولكن « طابا تابعة للعقبة » ، والتخيل الموجود في طابا (ست أو سبع فخلات مئة) « يملكها أهالى العقبة » .. الخ .

وفي تلك الاثناء كانت تصل السلطان القصص عن تعدييات القوات التى يقودها بريطانيون على الأراضى التركية .. والتى لا أساس لها سوى رحلة قام بها بعض القسيس الفرنسيسيين الذين زاروا سيناء . ولا أعرف مصدر هذه القصص ولكنى أعتقد أن هدفها الإبقاء على الشكوك القائمة في ذهن السلطان . وفي نفس الوقت ضاعفت الصحف المؤيدة للجامعة الاسلامية جهودها لاثارة نغرة التعصب الدينى والعداء للإنجليز بين المصريين ، وأصبح واضحا أنه بات من الضرورى بالنظر إلى عدم إمكانية حل مسألة الحدود دون إجراءات عنيفة لزيادة الحماية البريطانية في القاهرة ، وأرسلت إليكم برقية بهذا المعنى .

ودخلت المفاوضات بعد ذلك مرحلة جديدة . ففي ٥ إبريل تشرفت بالكتابة إليكم بأن مختار باشا قد أبلغ الخديو أن تقرير المبعوثين التركيين قد وصل إليه ومعه تعليمات لبحث ما فيه مع سموه . وقد أجاب الخديو على ذلك ، مستجيبا لنصيحتى في هذا الشأن ، أنه بالرغم من عدم إقراره بمركز مختار باشا كمندوب سام لتركيا في مصر فهو مع ذلك مستعد لبحث الأمر معه ، على أن تتم اللقاءات الخاصة بها بحضور رئيس النظار وناظر الخارجية .

وبعد مزيد من الاحتجاجات في استنبول أبرق الصدر الأعظم

التركية . كما جاءت التقارير بأن السلطات التركية قد استولت بإسم السلطان ، على مساحات من الأراضي التي يزرعها البدو في الجانب المصري من علامة الحدود . وبعد الحصول على موافقتكم ، وموافقة قيادة البحر المتوسط طلبت من الكابتن ويموث قائد السفينة « منبرفا » التقدم إلى رفح على أن يكون معه موظف مصري ويكتب تقريراً بالموقف . وقام الكابتن ويموث والموظف المصري بالمهمة الموكلة إليهما بمهارة كبيرة . فعندما رسا الكابتن ويموث تقدمت قوة من الجنود الأتراك من الساحل على الجانب المصري من الحدود بتشكيل الانقضاض وأبلغ قائدها صراحة أن لديه تعليمات بإطلاق النار إذا تم انزال أى قوات من الطراد . ورفض الاعتراف بالكابتن ويموث بأية صورة رسمية واعتبره مجرد زائر .

وجاءت التقارير من الكابتن ويموث تؤكد الأخبار الأولى عن احتلال الأتراك لرفح . كما يبدو أنهم خلعوا ١١ عموداً من أعمدة التلغراف المصرية على الجانب الغربى ، أو المصرى ، من رفح ، ووضعوا محلها ١١ من أعمدة التلغراف التركية . وقد ذكر الضابط التركى في حديث له أن القوات التركية تصل إلى خمسة آلاف رجل وألف حصان بين غزة والعريش ، وفي الغالب فإن هذه المبالغة مقصودة .

وجاءت التقارير أيضاً بأن الحامية التركية في العقبة قد وصلتها امدادات كبيرة من المدافع والرجال . وأن قائد القوة يتحدث بصراحة عن نيته في التقدم نحو نخل .

وكما ذكرت من قبل فإن الصراع حول الحدود قد وصل إلى مرحلة حادة وذلك منذ أن غادر الضابطان التركيان المبعوثان من استنبول في اللجنة المشتركة .. غادرا القاهرة دون أى اتصال بالحكومة المصرية أو الحكومة البريطانية . وبالنظر لما بدأ من نيات الحكومة التركية العدوانية وتحريض الصحافة الإسلامية لمشاعر جماهير المسلمين المصريين أصبح من المرغوب فيه تقوية الحامية البريطانية في مصر ، وذلك ليتمكن جيش الاحتلال من اخمد أى اضطرابات يمكن أن تنشأ . وقد تقرر إرسال فيلقين من المشاة وقوة من الفرسان ويطارية مدفعية متحركة ، كما تقرر أن تتبع المجموعات الثلاث من حملة البنادق الموجودين في كريت قيادة فيالقهم في القاهرة . وبدأت تلك التعزيزات تصل في بداية مايو ، وكان لهذا الوصول أثر مهدىء على الراى العام .

وأعود الآن الى سير المفاوضات مع تركيا ، فقد أصبح واضحاً أنه لن يمكن الوصول الى اتفاق مرض بالوسائل الدبلوماسية العادية . وبعد بحث الموضوع من كافة جوانبه قررت الحكومة البريطانية اتخاذ اجراء حاسم .

على ذلك فقد أصدرتم تعليماتكم للسير نيكولاس أوكونر ليقدم مذكرة رسمية الى الباب العالي توضح مطالب الحكومة البريطانية ، وبأنه اذا لم تنفذ هذه المطالب في غضون عشرة أيام فسوف يترتب على ذلك نتائج وخيمة . وبناء على تلك التعليمات قدم السير نيكولاس أوكونر الباب العالي في ٢ مايو مذكرة هذا نصها

في نفس الوقت أخذت التقارير ترد الى القاهرة بتجمع القوات التركية بالقرب من غزة ومن العقبة . ولكن طبيعة الصحراء شرق قناة السويس تجعل من الصعب التقدم الى قناة السويس بقوة كبيرة ان لم يجمع معها عدد كبير من الجبال وغيرها من وسائل النقل ، ولا يمكن أن تتم مثل هذه الترتيبات بسرعة دون أن تكون موضع ملاحظة . ومن هنا فان هجوما تركيا كبيرا على مصر أمر لا يحسب حسابه . ويبدو أنه من الممكن - وأن كان من غير المحتمل - أن تحدث غارة على القناة أو نخل - نقطة ذات موقع استراتيجى على خطى التقدم الرئيسيين - على أمل أن يؤدى ظهور قوة تركية على القناة الى ثورة دينية في مصر يمكن أن تعوق بشدة أى عمليات دفاعية

تهديدا خطيرا ، ليس فقط على حريات مصر وصلاحيات الخديوى ، وإنما على حرية المرور في قناة السويس .

وقد أرسلت إليكم حينئذ راجيا الموافقة على نص البرقية التي اقترحت على الخديوى إرسالها إلى الصدر الأعظم ، وقد وافقتم على خطورة الموقف ووافق سموه على إرسال برقية تضمنت الآتى : بعد أن ذكر الادعاءات التي تقدم بها مختار باشا ، والمذكورة عليه ، أشار سموه إلى برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ والتي تكون قسما من القرارات التي تنظم العلاقة بين مصر والامبراطورية العثمانية ، والتي تم ابلاغها للدول الكبرى المعنية ، وعلى ذلك فإنه ليس في مقدور سموه الموافقة على أى تغيير في تلك القرارات . وفوق ذلك فإنه لا شك في أن الأراضي الواقعة غرب الخط الذى يبدأ من خليج العقبة إلى رفح إدارتها مصر دائما ، ليس فقط على عهد سموه بل على العهود السابقة أيضا .

وقد نبه سموه الصدر الأعظم للحقيقة ، وهى أن الحكومة البريطانية لم تفهم بأى شكل برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ بالطريقة التي يفسرها بها مختار باشا ، مما كان واضحا تماما في الرسالة التي بعث بها ممثل جلالتة في القاهرة (أى أنا) إلى تيجران باشا في ١٣ ابريل ، والتي نشرت في الجريدة الرسمية ، والتي عينت الحدود الشرقية لشبه جزيرة سيناء بخط يمتد باتجاه جنوبي شرقي من نقطة تبعد مسافة قصيرة عن شرق العريش إلى رأس خليج العقبة .

وقد اقترح سموه بأن الوسيلة الوحيدة للوصول إلى اتفاق مقبول هو اتخاذ برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ على النحو الذى شرحتة في رسالتي لتيجران باشا في ١٣ ابريل ١٨٩٢ كأساس للمفاوضة . وإذا ما كانت هناك بعض البقاع المعينة مشكوك في وضعها فيمكن أن يقوم المهندسون المختصون بمسح خط الحدود بين رفح والعقبة ، وبدلا من أن ينتهى هذا الخط عند قلعة العقبة يمكن أن يسير إلى نقطة على ساحل الخليج تبعد مالا يقل عن ثلاثة أميال إلى غرب القلعة . وبينما لم تستبعد فكرة قبول اقتراحات بتعديلات طفيفة على خط العقبة - رفح توافق الطرفين حذر سموه الصدر الأعظم من أنه بعيد عن الاحتمال تماما قبول اقتراحات مختار باشا .

وفي الختام أشار الخديوى بأنه لما كانت طابا بذلك ضمن أراضي الادارة المصرية فإنه ينبغي انسحاب القوات التركية . وقد تعهد سموه ، بالنيابة عن الحكومة المصرية ، بأنه إذا تم ذلك فلن تقوم أى أعمال في طابا على أى مستوى حتى يتم تعيين الحدود بصورة نهائية .

وخلال الايام العشرة التالية لم يحدث شئ يستحق التسجيل ولكن في ٢٢ ابريل وجه الصدر الأعظم برقية إلى الخديوى ردا على برقيته التي أوجزتها فيما قبل . وقد ذكر الصدر الأعظم أن الأرض المذكورة في الفرمان الامبراطورى لا تحوى شبه جزيرة سيناء أو خليج العقبة ، وأن برقية ٨ ابريل التي تعتبر ملحقا لفرمان التولية مع غيرها من الوثائق المشار إليها ، تشير فقط إلى القسم الغربى من شبه جزيرة سيناء . وأضاف فخامته أنه لا يمكن الاعتراف بأى تفسير خارجى لهذه البرقية ، وأن الحكومة الامبراطورية فقط هى المخولة بهذا التفسير . وأنه قد تمت إقامة متصرفية العقبة ومركزها العقبة . وأن على الخديوى أن يتخذ الخطوات اللازمة لانهاء هذه المسألة ، وعدم السماح بأى تدخل خارجى من أى نوع .

ولم يرسل ردا على هذه البرقية . وفي ٢٥ ابريل طلب مختار باشا مقابلة الخديوى الذى التقى به بحضور رئيس النظار وناظر الخارجية .

ولم يقدم مختار باشا أية مقترحات جديدة وإنما سعى إلى المهام الخديوى أن المسألة لن تطرح بعد ذلك على بساط البحث ، وأنه يجب اطاعة أوامر الحكومة العثمانية .

جاء في نفس اليوم تقرير من رفح ، وهى النقطة التي تبدأ منها حدود مصر الشرقية ، بأن القوات التركية قد احتلتها وازاحت عمودين من الرخام ظلا لسنوات طويلة يميزان الحدود المصرية -

**التقرير الشامل للكاينتين اوين
عن عملية رسم خط الحدود ١٩٠٦
التقرير مؤرخ في ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦**

أتشرف بان ارسل بالتقرير التالي عن أعمال لجنة حدود سيناء .
اللجنة التي تشكلت بمقتضى مرسوم صادر من الخديو ، ولها كافة
الصلاحيات ، تكونت على النحو الآتي :
اللواء ابراهيم فتحي باشا :
الاميرالاي روجر كرامايكل روبرت اوين بك (مدير قسم المخابرات)
نعوم بك شقير (مترجم)
قائمقام براكنردج بك (مسئول طبي)
مستر ويد (مساح)
مستر كيلنج (مساح)
رقيب شرف س . ايفانز (كاتب ودقائق على الآلة الكاتبة)
يوسف افندي سميح (مترجم الى التركية)
اللجنة التركية
الاميرالاي احمد مظفر بك
البكباشي محمد فهمي بك
صاغقول اغاسي اسعد بك (سكرتير)
خط الرحلة

تركت اللجنة القاهرة في ٢٤ مايو ١٩٠٦ ، ووصل أعضاء البعثة
الى العقبة في ٢٦ مايو حيث وجدوا اللجنة التركية التي كانت قد
سبقتهم اليها بأيام .
وبقينا في العقبة فترة كافية لمسح موقع العقبة والمنطقة المحيطة
به ، جنوبا حتى وادي طويبة ، وشمالا حتى بيرسفيد Said كوجيل
Sueiga .

وخلال فترة بقائنا في العقبة تباحثنا مع اللجنة التركية في مسألة
الحدود بدرجة من الاستفاضة . وبدأنا في ٤ يونيو في مسيرتنا على
طول خط مستقيم تقريبا من أم الرشراش الى رفح مستكشفين
ومسجلين ملاحظات على المنطقة المحيطة بعمق عشرة أميال حيث
عبرنا خلال مشش الكنتيلا Ma yein , Mashash Al - Kantilla و
Ain Kadeis والقصيمة وعين القديرات Gedeirar والعوجة .
وعبرنا العجوة Ajera ، وهي منطقة تلال رملية وصلنا بعدها الى
رفح في ٢٨ يونيو ١٩٠٦ .

وبعد مفاوضات طويلة ومرهقة لم تتم تسوية مسألة الحدود الا
بالتوقيع على الاتفاق والخرائط الخاصة بها وتبادلها في الساعة
الثامنة من مساء يوم أول أكتوبر عام ١٩٠٦ .
وقد بدأنا رحلة العودة الى طابا يوم ٦ أكتوبر لبناء اعمدة
التلغراف بطول خط الحدود في نقاط متبادلة الرؤية حيث سوف تقام
اعمدة حجرية فيما بعد .

وقد وصلنا طابا يوم ١٧ أكتوبر اخترقت بعدها سيناء من خلال
نخل والسويس وعدت هنا يوم ٢٤ الجاري بعد غياب خمسة شهور .

اتفاق

توجد رفق هذا صورة من الاتفاقية والخريطة الموقعتين
والمبتدلتين في رفح في أول أكتوبر ١٩٠٦ .
وقد ارسلت الاتفاقية الاصلية والخريطة الى الوكالة البريطانية
من رفح يوم ٥ أكتوبر ١٩٠٦ .

تطور أعمال اللجنة

سبق وان ارسلت لكم من خلال مكتب المخابرات تقارير مفصلة
عن تطور أعمال محادثات اللجنة المشتركة ، والهدف من هذا
التقرير تقديم ملخص للتقارير المشار اليها جنبا الى جنب مع قائمة

لجيش الاحتلال ، ولكن مثل هذه المحاولة ستكون يائسة تماما لأن
مصير القوة المغيرة سيكون الابادة الكاملة ، ومع ذلك فقد كان
الاحتياط ضد أي مخاطر واجبا وقد تعهد الاسطول بالدفاع عن
القناة ضد أي هجوم . محتمل إذا ما استدعى الأمر ، وذلك حتى
يتفرغ الجيش لمهامه . كما أن الاتصالات تمت مع القوى الصديقة
بهدف تجنب أي تأخير في تنفيذ معاهدة قناة السويس في حالة أي
هجوم عليها ، ومن ثم فقد أرسلت حملة قوية من الفرقاطات وقوارب
الطوربيد الى المياه المصرية يقودها الريز ادميرال سير هودوث
لامبتون ، كما اتخذت الترتيبات لمنع احتمال الاستيلاء على نخل
بعمل مفاجيء ، ووضعت قوة كبيرة في حالة الاستعداد للارسل الى
مصر في أي لحظة في حالة الضرورة .

ولي أن لاحظ هنا أن بريطانيا قد احترمت معاهدة قناة السويس
تاما ، وانها لا يمكن أن تفكر في أي عمل الا في حالة حدوث هجوم
مفاجيء ففعلت على القناة ، وبناء على طلب من الحكومة المصرية
بالمعونة في الدفاع عن القناة وعن حيادها ، وهو الأمر المسئولة عنه
مصر .

ولا أريد أن أتطرق الى تفاصيل عمليات الاسطول بقيادة اللورد
تشارلز برزفورد الذي وضع على أهبة الاستعداد في فاليروم . ويكفي
القول أن الخطط كانت موضوعة ، وفي حالة عدم استجابة الباب
العالي للمطالب البريطانية ، بالضغط على الحكومة العثمانية بالشكل
الذي يمكن أن يأتي بالأثر المطلوب .

وفي خلال الأسبوع الثاني من مايو قدمت الحكومة التركية عدة
اقتراحات للسير نيكولاس أوكونر ولكن اعترض عليها جميعا ورأى
أنها غير مرضية .

وقد بذلت تركيا مجهودا أخيرا للتخلص من الاعتراف بحق
الحكومة البريطانية في التدخل في مسألة بينها وبين الخديوي وفشلت
هذه المحاولة أيضا .

وفي ١٣ مايو قدم السفير التركي في لندن مذكرة لفخامتكم كانت
قد أرسلت من قبل للسير نيكولاس أوكونر واعتبرت غير مرضية .
وقد انتهزتم الفرصة للضغط على فخامتكم وإبلاغه أنه من الضروري
جدا أن يرسل الباب العالي مذكرة رسمية للسفير البريطاني يقبل
فيها أن تكون الحدود الشرقية لمصر بامتداد الخط الذي يربط بين
رفح ورأس خليج العقبة . واضفتم الى ذلك أنه من الضروري تقديم
هذه المذكرة قبل صباح اليوم التالي (١٤ مايو) .

كما اشرتم أيضا الى أمثلة عدة لمحاولات من الجانب التركي
لتجاهل حق الحكومة البريطانية للتدخل في هذه المسألة . واشترتم في
هذا الصدد الى رفض القائد التركي الموجود في رفح التخاطب رسميا
مع قائد السفينة البريطانية « منيرفا » . ورد بتقديم طلب لاعتراف
الحكومة البريطانية بالسيادة التركية على مصر . وقد ذكرتم أن
حكومة جلالته لم تنف أبدا اعترافها بهذه السيادة ، ولكن اذا وجد
أن هذه السيادة تتعارض مع حق الحكومة البريطانية في التدخل في
شئون مصر ، ومع الاحتلال البريطاني ، فإن مركز بريطانيا في تلك
البلاد تسنده بكل قوة امبراطوريتها . وفي الختام فقد اكدتم لفخامتكم
بان الحكومة البريطانية لا تنوي جعل سيادة السلطان على مصر
تتعارض مع وضع بريطانيا في البلاد ، وان هذا الأمر متروك لجلالته
فحسب .

وعندما وصلت الباب العالي هذه المراسلة ومضمون المحادثة التي
دارت ، وضعت أمام السلطان قرأى جلالته توجيه مذكرة على الفور
الى السير نيكولاس أوكونر بقبول كافة طلبات الحكومة البريطانية .
وصدرت تلك المذكرة على شكل « ارادة امبراطورية » اعتبرتموها
مرضية ، ومن ثم فقد وجه السير نيكولاس أوكونر على الفور مذكرة
للباب العالي يبلغه بقبول تلك الارادة . ولي الشرف هنا أن أضمن هذا
الموجز نصين لهاتين الرسالتين الهامتين والتي انتهت بهما
المفاوضات المطلوبة بشأن الحدود الشرقية لشبه جزيرة سيناء نهاية
سعيدة

وقد تساءلوا عن طبيعة هذا التنازل .
 وكان طلبنا بوادي العجفي el - ogfi وادي القرافي el - jerafi
 وبمسافة عشرة كيلو مترات شرق مشاش الكونتيللا el - kontilla
 وعين قديس Kadeis والقسيمة .
 ولم يوافقوا على ذلك ولكنهم قالوا انه اذا ما سويت مسألة الحدود
 على نحو يضمن الوضع العسكري للعقبة فانهم لن يثيروا اي
 صعوبات بعد ذلك وسوف يتساهلون معنا بطول الخط الممتد شمالا .
 ولم يكن هذا القول يمثل اي ضمان مما نتج عنه ان تركنا بحث
 الموضوع لحين قيام اللجنة المشتركة بفحص كل المنطقة التي سيتم
 بعدها الخط شبه المستقيم حتى رفح .

ولم نتمكن من التوصل الى اتفاق على خط الحدود الا بعد ثلاثة
 شهور من الوصول الى رفح . وقد اثار المبعوثون الاتراك صعوبات
 كبيرة ، وبالرغم مما ذكره لنا في العقبة من ان لديهم الصلاحيات
 الكاملة للاتفاق فقد اعترفوا فيما بعد بانهم ليس لديهم اي صلاحيات
 وانهم يعملون وفق الاوامر المباشرة التي تصلهم من استنبول .
 وبمجرد استكمال الخرائط من قبل المستر كيلنج والمستر ويد
 (مما استغرق عشرة ايام بعد وصولنا الى رفح) بدانا في بحث خط
 الحدود .

وقد اصدرت التعليمات للمساحين بان يرسموا على الخريطة خطا
 مستقيما من ام الرشراش الى رفح . وكان هدفنا ان نجعل هذا الخط
 قريبا على قدر الامكان لما تقرر في التعبير « بخط شبه مستقيم » .
 وفي مباحثاتنا الاولى في رفح طلب المبعوثون الاتراك ان نقدم
 اقتراحاتنا حول خط الحدود . واقترحنا الخط الالى الذي سادعوه
 الخط (١)

- (١) نقطة على البحر على امتداد خط ام الرشراش - رفح . وخطوط
 مستقيمة تربط النقاط الآتية :
- (٢) اعمدة في رفح على الخط
- (٣) نقطة على كثنان الرمال التي تقع على بعد ٢٠ درجة شرقا الى
 الجنوب من رفح على الخط
- (٤) نقطة على كثنان الرمال التي تقع على بعد ٢٠ درجة شرقا الى
 الجنوب من EL - Ajera على الخط
- (٥) نقطة عند خشم القرن Garn (١ - ١٢)
- (٦) نقطة عند جبل ام هواويط (١ - ١١)
- (٧) نقطة عند رأس العين (١ - ١٠ مرة أخرى)
- (٨) نقطة ٩ ١ عند جبل المغراه
- (٩) نقطة ٨ ١ عند جبل سماوي
- (١٠) نقطة عند Mashah - el æ Baggar مقابل ٧ ١
- (١١) نقطة عند رأس الجراي el - Jeradi ٦ ١
- (١٢) نقطة عند جبل ام قف ١ - ٥
- (١٣) ثم يتبع الخط بعد ذلك القمم غرب نقب الحمرة - EL

Homra , ziraia الى شرق قمى التل (جبل ام حصيرة) شمال -
 شمال - غرب ابو علايق Abo - Alalik
 (١٤) نقطة ٣ ١ عند رأس الردادى .

(١٥) ومن ثم الى نقطة على خليج العقبة شرق ام الرشراش .
 اما الخط الذي اقترحه المبعوثون الاتراك فقد ذكرته عاليه .
 وقد ادعوا انهم بالخط الذي اقترحوه انهم تنازلوا عن رقعة كبيرة
 من الاراضى الواقعة بين وادي العريش وجبل المغراه وهي تضم
 مثلث الـ Terabin وهي منطقة كانت حتى غرب جبل المغراه تحت
 سلطة قائممقامية بير سبع كما ادعوا .

وبعد مباحثات طويلة قال المبعوثون الاتراك انهم لن يقدموا اي
 تنازلات اخرى وانهم متمسكون بقوة بخطهم .
 وحتى يمكن التعرف على ما اذا كانوا راغبين في الوصول الى
 صيغة توفيقية فقد تقدمت بمقترحات جديدة في ١٩ يلية .
 ومن قبيل جس النبض تقدمت ببعض التعديلات على خطنا
 الاصلى وكانت كالآتي :

باسماء الهيئة التي عاونتني والتي اريد ان تكون تحت ناظركم ،
 كذا بعض الملاحظات والاقتراحات بشأن مستقبل ادارة شبه
 الجزيرة .

اقترح اولاً المبعوثون الاتراك ، وبناء على تعليمات محددة من
 استنبول ، خطا للحدود يضمن لهم كل منطقة نقب العقبة
 وامتداداتها غربا حتى اسفل وادي طابا وشمالا حتى الفرق وذلك
 بهدف ضمان مركز حربي قوى في العقبة .

ومن الفرق اقترحوا خطا يتبع الطريق بين غزة والقسيمة ويدخل
 الأخيرة في الجانب التركي وينحرف من هناك غربا حتى مجديا
 Magdabba على الحد الشرقي لوادي العريش غرب خط ام
 الرشراش رفح بمسافة اربعين كيلو مترا ثم ينحني بعد ذلك في خط
 شرق شمال شرق باتجاه رفح .

وكانت الاسباب التي قدموها ليكون الخط على النحو المذكور هي :

- ١ - لما كانت كل من العقبة وغزة تركيتين فيتحتّم ان يكون الخط
 الواصل بينهما تركيا .

- ٢ - كان طريق العقبة - غزة يستخدم دائما من قبل الحجاج والجنود
 الاتراك .

- ٣ - من وجهة نظر عسكرية ينبغي ان تبقى العقبة وموقعها آمنة
 ولديها المساحة الكافية لاقامة قلعة لها .

- ٤ - بشأن نقب العقبة فقد ادعوا انها داخلية في نطاقهم لانها تحمل
 اسم العقبة وبالتالي فهي جزء من موقع العقبة التي سلّمت جميعها
 لتركيا بمقتضى فرمان عام ١٨٩٢ .

وكانت أهم النقاط وأصعبها التي واجهت المباحثات في بداية هي
 تقرير « نقطة تقع على بعد ثلاثة أميال على الأقل غرب العقبة » والتي
 سوف يبدأ منها الخط شبه المستقيم للحدود .

وقد ادعى المبعوثون الاتراك ادعاءات مختلفة وهي ان حد الثلاثة
 أميل سوف يبدأ على بعد ثلاثة أميال غرب (موقع) العقبة .
 ثانيها ، واذا لم يعن الموقع فالخط يمتد مستقيما من غرب قلعة
 العقبة الى اقرب نقطة على الساحل القابل وليس متتبعا لتعرجات
 ساحل البحر ثالثها او ان يبدأ من طابا .

رابعها او عند النقطة التي يلتقى فيها وادي المبري بالخليج .
 من جانبنا فقد تمسكنا باصرار بام الرشراش والتي تقع على بعد
 ٣ ٢/٤ أميال غرب قلعة العقبة لمسح الخط الساحلي بطوله ، وبعد
 مباحثات طويلة اعتقدنا ان اللجنة التركية قد وافقت على هذه
 النقطة .

غير انه اصبنا بالاحباط بعد فترة قصيرة عندما وجدنا المبعوثون
 الاتراك سحبوا موافقتهم على ان تكون ام الرشراش نقطة البدء في
 خط الحدود من الخليج مما اضطرني الى ارسال بوقية الى اللورد
 كرومر اطالبه فيه بتسوية هذه النقطة بشكل واضح مع السلطات
 التركية في استنبول وارسلت التعليمات الى اللجنة التركية بهذا
 المعنى .

فقد وافق الصدر الاعظم بشكل صريح على طلباتنا ولكن
 المبعوثين الاتراك لم يعلنوا الموافقة الا بعد الوصول الى رفح في ٢٨
 يونية ببعض الوقت .

وكنا على استعداد للتسليم باسم مصر بكل نقب العقبة بدءا من
 نقطة على الخليج يلتقى فيها البحر برأس طابا ثم يسير الخط بطول
 قمة التلال شمال وادي طابا الى نقطة مبينة على الخريطة وتعرف
 الآن باسم جبل فورت ومن ثم باتجاه مستقيم جنوب شرق الفرق الى
 ثعلبة الردادى ومنها الى رأس الردادى .

وبينما كنا في العقبة الح المبعوثون الاتراك على تسوية هذا القسم
 من الحدود ما هو مبين عاليه مع التعديلات - بضم جبل فتحي
 والفرق - وذلك قبل التقدم شمالا . ولم يكن بإمكاننا قبول ذلك ، ان
 تقديم امتياز على هذا القدر من الاهمية يستوجب الحصول على تنازل
 هام من جانبهم .

يجرى مفاوضات في الموضوع فقد رفضنا ان نتعهد بأي شيء وابلغنا المبعوثين الاتراك ان الأمر قد خرج الآن من بين ايدينا وانه سوف نحيل اقتراحاتهم الى حكومتنا .

وقد وصلنا في مساء نفس اليوم برقية من المستر فندلي متضمنة برقية من السير اوكونر التي تتضمن التفاصيل عن الارادة السلطانية الجديدة التي صدرت في ١٢ سبتمبر .

وكان لنا في اليوم التالي محادثة طويلة مع المبعوثين الاتراك وابلغناهم بالاخبار التي وصلتنا عن الارادة الجديدة وسألناهم لماذا لم يبلغونا بها في اليوم السابق وانهم بسلوكهم هذا لم يتصرفوا بصراحة واستقامة معنا .

وفي خلال هذا اليوم والايام التالية جرت محادثات واجهتها صعوبة كبيرة في التوصل لاتفاق مرض . وكانت نقاط الخلاف الاساسية هي :

(١) هذا الجانب من الارادة الذي اشار الى الوضع العسكري للعقبة . وقد طالب المبعوثون الاتراك بكل النقب بما فيها جبل فتحي والمفرق و ثملية الردادى .

(٢) استخدام طريق غزة - القسيمة - العقبة لمرور القوات متعللين في ذلك الطلب بعمق وثقل طريق الغزة - عرابة - العقبة ، وانهم قد اعتادوا استخدام الطريق الأول في الصيف والثاني الذي يمر بوادي العرابة في الشتاء .

واعتقادا منا بانه سيكون من الصعب منع استخدام طريق الغزة - القسيمة - العقبة بشكل مفاجيء فقد حاولنا ان نرتب استخدام القوات العسكرية لهذا الطريق من خلال مجموعات محدودة وان تكون كل مجموعة تحت قيادة احد الضباط وان يكون استخدام هذا الطريق محدودا بفترة زمنية يتمكنون خلالها من تطوير طريقهم وتوفير موارد المياه به شرق الخط (ورأينا ان فترة تتراوح بين ستة شهور وعام كافية) .

وكنا مستعدين ان نعطيهم نقب العقبة من نقطة على الخليج عند رأس طاية متتعة الحواف الشمالية لوادي طاية الى قلعة الجبل من خلال نقطة شرق جبل فتحي الى التل الواقع شرق ثملية الردادى ، وان تترك جبل فتحي والمفرق و ثملية (حيث تتوفر المياه) على جانبنا . اما بقية الخط فيبقى طبقا لاقتراحنا الأول .

وانتهت مفاوضاتنا الى تحديد الخط طبقا لهذا المطلب الاخير من جانبنا ولكن في مقابل ترك جبل فتحي و ثملية الردادى طالب المبعوثون الاتراك ببشرماء عند الفرع الشمالى واقصى شرق ابار وادى المايين . ويمتلك هذه الآثار العازمة الاتراك وقد اردت تجنبهم حيث انهم قبيلة متعبة وعلى علاقات سيئة مع عرب سيناء .

وقد رأينا ان الاتراك سوف يدعون وهم محققون بملكية جبل فتحي و ثملية الردادى باعتبارها نقاطا ضرورية لموقع العقبة الاستراتيجى . فالأول يتحكم في الجانب الخاص بالقسم الاعلى من النقب وجبل رشدى Rachdi الذي يعول الاتراك عليه اهمية كبرى كما انها تطل على جانب من وادى طاية .

اما الموقع الثانى ثملية الردادى فهو يقدم موردا جيدا للمياه ، وهو المورد الوحيد في المنطقة الواقعة بين طابه وشاش الكونتيل : ومن ثم كان ضروريا لنا الحفاظ على هذين المكانين مثلما مثل المفرق ومن خلال الخط الذى تم الاتفاق عليه احتفظنا بهذين الموقعين كذا الموقع الاستراتيجى الحاكم لكل مخارج نقب العقبة . وتركنا للاتراك موقعا استراتيجيا لازما للدفاع عن العقبة . وتم بذلك ارضاء الطرفين .

وفيما يتصل بتحريك القوات على البر فبعد ساعات من المناقشات الساخنة تمكنا من تسوية مسألة عبور الحدود للقوات التركية المسلحة او الشرطة .

وقد طالب الاتراك انه حتى في حالة عدم استخدام قواتهم المسلحة للمرور عبر طريق غزة - القسيمة - العقبة فطبقا للارادة السلطانية ينبغي السماح للجند ورجال الشرطة الاتراك بعبور خط

(١) الخط (ب) - خطنا الاصل مع تقديم تنازل عن كل نقب العقبة من رأس طاية وبطول قمم طاية الى قلعة الجبل الى نقطة شرق جبل فتحي الى تل شرق ثملية الردادى .

(٢) الخط (ج) خطنا الاصل مع تقديم تنازل عن عين قديس وعين جديرات واتبعت الاقتراح الأول باقتراح ثان لتأكيد فقه كنت اعلم ان المبعوثين الاتراك لن يقبلوا عين قديس وعين جديرات اذا ما حصلوا بدلا منهما على نقب العقبة . ولكنى تقدمت بالاقتراحين للتأكيد على الاهمية الكبيرة لما قدمناه في نقب العقبة (والتي كنا على استعداد في اى وقت للتنازل عنها اذا كان هذا التنازل هو الذى سيؤدى الى الاتفاق)

ولقد ناورت بهذه الوسائل للكشف عما في ايديهم ولكن المبعوثين الاتراك لم يتقدموا خطوة نحو الصيغة التوفيقية ولم يتنازلوا الا بتحريك خطهم كيلو متر واحد في اتجاه القسيمة واذا لم يقبل ذلك فهم متمسكون بخطهم المقترح .

وبدا عمليا ان استمرار البحث معهم بلا جدوى وبالرغم من العديد من المحاولات الفاشلة التى اجريناها لحثهم على تغيير موقفهم فقد تمسكوا به حتى وصلتهم تعليمات جديدة بعد نشر الارادة السلطانية في ١٢ سبتمبر .

وقد ابلغت الوكالة البريطانية عن صعوبة الوصول الى اتفاقية مرضية مع المبعوثين الاتراك وقد كتبت في رسالتى التى بعثت بها للمستر فندلي في ٢ اغسطس ان اى اراض غرب الخط المستقيم الممتد من رفح الى العقبة يدعى الاتراك بانها كانت تحت ادارتهم

لا يمكن اعتبارها ارض تركية .

وقد جادلت بان خط الحدود قبل فرمان الوجه كان خطا مستقيما يمتد من رفح الى نقطة على البحر تقع جنوب شرق الوجه . وقد استمر بعد فرمان ١٨٩٢ خطا مستقيما ولكن يمتد من رفح الى العقبة هذه المرة وانه لم تكن ثمة اراض غربية هذا الخط تديرها تركيا او تجمع منها الضرائب وذلك حتى تكوين قائممقامية بير سبع عام ١٨٩٩ .

وانه بعد تأسيس هذه القائممقامية قام الاتراك بضم الاراضى التى يريدونها وتسجيلها كأراض تركية دون علم قومندان سيناء او الحكومة المصرية . مع العلم ان كل الاراضى الواقعة غرب الخط المذكور هي من الاراضى المصرية . وقد سلمت بان كل تلك الانتهاكات تدريجيا وبشكل ثابت على طول خط الحدود . شأنها في ذلك شأن ما حدث مؤخرا في كل من رفح وطاية . وقد طلبت من المستر فندلي من برقيتى المؤرخة في ١٥ اغسطس بان يشيرنا سفيرنا في استنبول الى ان ما نطالب به قائم على ما جاء في خطاب اللورد كرومر في ابريل ١٨٩٢ واعربت عن املى بالتحقق وادراك ان هذه الانتهاكات التى جرت غرب خط رفح - العقبة بعد تأسيس قائممقامية بير سبع كما اشرت أنفا هي التى أدت في النهاية الى ادعاءات الحكومة التركية على رفح وطاية .

وجرت مفاوضات بين القاهرة واستنبول ولندن انتهت باصدار الارادة السلطانية في ١٢ سبتمبر عام ١٩٠٦ .

وفي ١٣ سبتمبر عاد المبعوثون الاتراك الى مضيمننا وابلغونا انهم على استعداد لبحث مسألة الحدود والتوصل الى حل وسط . ولم يخبرونا عن موضوع الارادة الجديدة التى علمنا فيما بعد انهم قد وصلتهم برقية بفحواها .

وقد حاولوا حثنا على التنازل عن كل نقب العقبة بما فيها المفرق وجبل فتحي و ثملية الردادى وايضا عين قديس والجديرات كذا بئر معابين ومنطقة كبيرة من الـ العجيرة . كما الحوا بقوة للحصول على حق استخدام طريق الغزة - القسيمة - العقبة لتحركات قواتهم . وقد ادركنا من اتجاهات المبعوثين انهم قد تلقوا اخبارا جديدة من استنبول لم نكن قد عرفنا بها بعد .

لهذا السبب ، كذا لما كنا نعلمه ان السفير البريطانى في استنبول

وغادرننا رفح متجهين الى طابة يوم ٦ أكتوبر التى وصلناها يوم الأربعاء ١٧ أكتوبر .

وتم غرس ٩٠ عمودا فى مواقع ترى من الجانبين على طول خط الحدود من البحر المتوسط عند رفح الى العقبة عند وادى طابا على مسافات تتراوح بين نصف كيلو متر وثلاثة كيلو مترات .

العمود (١) : أقيم على تل يتكون من بعض الخرائب على البحر المتوسط على بعد ميلين غرب شمال غرب أعمدة رفح .

العمودان ٢ ، ٣ : على الكتبان الرملية بين رفح والبحر المتوسط .

العمود ٤ : عند عمودى رفح

العمودان ٥ ، ٦ : على تلال رفح بين عمودى رفح Karw Musleh

العمود ٧ : شرق Karm Musleh

الأعمدة من ٨ الى ٢١ : فى الك العجرة بين Karm Musleh وادى الـ Abiad .

الأعمدة من ٢٢ الى ٢٧ : على الخط المستقيم بين الطرف الجنوبي لوادى الـ Abaid الى (١١) .

العمود رقم ٢٨ : عند نقطة (١١) عند جبل حواويط .

الأعمدة من ٢٩ الى ٤٠ : على الخط المستقيم من (١١) الى (١٠)

(١٠) مرة أخرى أو مكرر د ا ط

العمود (٤١) : عند نقطة ا (١٠) مكرر

الأعمدة من ٤٢ الى ٤٥ : على خط مستقيم بين ا (١٠) مكرر

وا (٩) مكرر

العمود ٤٦ : نقطة ا (٩) مكرر د ا ط

العمودان ٤٧ ، ٤٨ : على خط مستقيم من ا (٩) مكرر الى ا (٨)

العمود ٤٩ : عند نقطة ا (٩)

العمود ٥٠ : على جبل مدسوس Madsus

العمود ٥١ : على تل شمال بئر مغارة (Ma Yein)

العمود ٥٢ : حوالى كيلو مترين جنوب Ma Yein

العمود ٥٣ : عند نقطة ا (٨)

الأعمدة من ٥٤ الى ٦١ : على خط مستقيم بين ا (٨) ، ا (٧)

العمود رقم ٦٢ : عند نقطة ا (٧) شمال Thamilet Sueilma

الأعمدة من رقم ٦٣ الى ٧٧ : على خط مستقيم بين ا (٧) وا (٥)

العمود ٧٨ : عند ا (٥) . تل أم قف

العمود رقم ٧٩ : عند ا (٥) . تل أم قف

العمود رقم (٨٠) : عند ا (٤) جبل El — Armi غرب بئر سعيد

العمود رقم (٨١) : على جبل El Howva

العمود رقم ٨٢ : عند ا (٣) . رأس الرادى

العمود رقم (٨٣) : تل شرق ثلمية الرادى

العمود رقم ٨٣ مكرر : بين ثلمية - نقطة تقاطع على بعد ثمانمائة ياردة من الفرق

العمود ٨٤ : نقطة تقاطع

العمود ٨٥ : قاعدة جبل فتحى باشا

العمود ٨٦ : قلعة الجبل

الأعمدة رقم ٨٧ ، ٨٨ : تلال طابا

العمود رقم ٨٩ : رأس طابا عند خليج العقبة

وكان للأتراك موقعهم عند النقطة التى تربط بين درب الحجار وطريق رفح وآخر عند القسيمة وثالث عند الفرق . وكانت كل هذه الطرق غرب الخط المتفق عليه .

وتم سحب الموقعين الأولين فور إقامته الأعمدة . أما بالنسبة

لنقطة الفرق فقد رفض القائد التركى للموقع الانسحاب بالرغم من

الأوامر التى صدرت اليه من المبعوثين وعلق انسحابه بوصول

الأوامر اليه من رشدى باشا قائد العقبة شخصيا والذي يقع تحت

إمرته .

الحدود لاستخدام أبار المياه الواقعة غرب الخط . وكان رأينا الذى حاجينا فيه بقوه انه اذا سمح لرجالهم المسلحين بعبور الحدود كلما شاءوا أو كلما اعتقدوا بضرورة ذلك فان هذا يعنى فى الحقيقة بعدم وجود الحدود وانه يتوجب سقوط المفاوضات كلها .

وقد تصادف ان كنا قبل ذلك بايام قليلة قد تسلمنا رسالة من ناظر نخل يشكو فيها من هجوم رجال الجندرية الأتراك على اثنين من رجال الهجانة المصريين فى القسيمة . وقد عرضنا هذه الحادثة كمثال للاحتكاكات التى يمكن ان تحدث نتيجة لعبور الرجال المسلحين لخط الحدود .

وقد نجحنا بسبب ذلك فى حمل المبعوثين الأتراك على الموافقة على ماتضمنته المادة السابعة التى أقرت بعدم السماح بمرور الجنود أو رجال الجندرية غرب خط الحدود .

ومن خبرتى بالحدود والعرب الذين يقطنون المنطقة فانا مقتنع بأنه سوف يعبر فى المستقبل أعداد قليلة من الجنود ورجال الجندرية الحدود ولكن بدون سلاح .

وهناك شعور قوى معاد بين العرب تجاه الأتراك سواء من الجنود أو رجال الجندرية .

وفى الساعة الثامنة من مساء يوم أول أكتوبر ١٩٠٦ تم فى رفح توقيع الاتفاق بعد خمسة شهور من المفاوضات الطويلة والصعبة وتبادل نسخ من هذا الاتفاق مرفقا به الخرائط اللازمة .

وقد كتب نص الاتفاقية بالتركية ولم يكن المبعوثون الأتراك ليقبلوا استخدام أى لغة أخرى وقد تعللوا فى هذا بأن التركية لغة رسمية فى كل من تركيا ومصر .

وجرت محاولة لدفعهم للموافقة على كتابة النص بالفرنسية وهى لغة يتداولها الطرفان ويفهمانها غير أنهم لم يوافقوا .

طلبنا منهم ان يلحق بالنص ترجمة دقيقة بالعربية والانجليزية وقد وافقوا فى البداية على هذا الطلب غير أنهم بعد ذلك قالوا أنه لن تكون ثمة فائدة أن يأخذوا معهم نسخا من الترجمة حيث أنهم غير رسمية ولن يعترفوا بها كما لن تعترف بها سلطات استنبول . غير أنهم وافقوا على أن يوقع على النسخة العربية سكرتير اللجنة الصاغ اسعد بك ومترجمنا التركى يوسف أفندى سامح .

رسم التخوم وإقامة علامات الحدود :

بالإشارة الى المادة الثالثة من الاتفاق تقرر إقامة أعمدة تلغرافية بحضور المبعوثين عند نقاط على طول خط الحدود مرتبة من الجانبين وتم ارسال كل من المستر ويد Wade من ادارة المساحة وضباط ادارة الأشغال اليوزباشى إسماعيل أفندى المفتى للمعاونة فى وضع التخوم وإقامة الأعمدة التلغرافية .

وكان الأول قد قام بالاشتراك مع المستر Keeling بمسح خط P 43 يمتد من العقبة الى رفح وأعدوا خرائطه . وقد اصطحبنا اليوزباشى إسماعيل أفندى المفتى ليعاون فى إقامة الأعمدة التلغرافية وليرى الموقع المحدد لكل عمود والذي سوف يتحول فيما بعد الى عمود من البناء فى نفس مكان العمود التلغرافى .

وقد اصطحب ضابط تركى من بيرسبع ، ممثلا للجانب التركى ، جماعة تعيين التخوم من رفح الى العقبة ، وسوف يكون برفقة اليوزباشى إسماعيل أفندى المفتى خلال إقامته للأعمدة المبنية . وأوصى بكل قوة أن يبدأ بناء هذه الأعمدة فى أقرب وقت ممكن بعد سقوط الأمطار التى يبدأ موسمها بعد شهر من الآن .

ولا توجد الآن أى مياه بين طابة ومايين وهى مسافة تبلغ سبعين ميلا . ومن ثم فمن المستحيل البدء فى بناء الأعمدة فى الوقت الحالى . وقد أرسلت خطابا إلى ادارة الأشغال للامداد بالخيام مواد البناء وغيرها من الأشياء المطلوبة .

علامات الحدود :

بدأنا بإقامة الأعمدة التلغرافية فى رفح وضواحيها فى ٥ أكتوبر .

وأحث بالحاج على إجراء الاختبارات في الشتاء على تعميق الآبار ولضمان أمن العرب وقطعانهم على الجانب المصري فمن الضروري جدا إقامة مركز على الجانب المصري .

والنقطة الثانية ذات الأهمية على الحدود هي Ma Yein بسبب موارد مياهها التي لا تنقطع . ويوجد بها حاليا ثمانية آبار تقع في وادي أوحوض قطره ميلين يحيط به من الشمال والشرق جبل المجرة Megrah ومن الغرب جبل عريف النجا Oreif- el- Naga وكانت أسبابنا للرغبة في ضم ذلك القسم أنه باستثناء أحد الآبار الواقعة على الفرع الشمالي لوادي مايين Mayein فإن بقيتها تملكها قبائل Bereikat Teaha التي تتجه أراضيها نحو هضبة سيناء ، كذا لكونها مصدرا وفيرا للمياه . وكان الهدف ضمان إمداد المياه قرب أو على خط أم الرشراش - رفح ذلك أنه في الصحراء التي يمتد فيها هذا الخط فمن أعظم جوانب الأهمية وجود مصادر إمداد بالمياه .

وبناء على المادة الأخيرة التي جاءت في الإرادة السلطانية بشأن وضع العقبة العسكرية طالب المبعوثون الأتراك بجبل فتحي وثلمية الردادى باعتبارها نقاط استراتيجية لوضع العقبة العسكرية وقد طالبا بالبئر الذي يقع في أقصى الشرق وعلى الفرع الشمالي من وادي مايين Mayein مقابل هذين الموقعين وهي أماكن أعلم أن من حقهم أن يدعوها لهم وهي ذات أهمية استراتيجية بالغة لنا . وكان هناك سبب إضافي لاعطائهم هذا البئر وهي أنه يمتلكها العزازمة وهي قبائل تقع على الجانب التركي . وكانت منذ قرون مصدرا لازعاج قبائل سيناء . كما أتى رغبت ، طالما كان ذلك في الامكان تجنب إدخال هذا القسم من العزازمة ضمن الحدود المصرية .

والنقطة التالية ذات الأهمية هي عين قادس والتي يخرج منها نبع من الماء يسير لنحو نصف ميل من جانب الجبل في مجرى مائى ضيق لا يلبث أن ينتهى في الرمال . ويمر خط الحدود على مسافة معقولة شرقا لضمان سلامة هذا المصدر المائى تماما .

أما الواديان الكبيران لوسان ، الجيفى الواقعين بين مايين وعين قادس واللذين دخلا ضمن الحدود المصرية فمصدر أهميتهما ما يحويان من أراض خصيبة يمكن أن تكون صالحة للزراعة . أنتقلنا بعد ذلك إلى القسمية وعين جديرات . وكانت الأولى ضمن من أملاك مصر ولم يتدخل الأتراك في شئونها أبدا حتى يوم ٦ يونية من ذلك العام عندما احتلتها قوة صغيرة تتكون من شاويش وخمسة من رجال الجندرية .

وكانت قد وصلتنى معلومات أنه قد صدرت تعليمات لحاكم القدس في العام الماضى لبناء ثكنات فيها . ولهذا السبب بالإضافة إلى أسباب أخرى كوفرة المياه بها وموقعها الاستراتيجى وسهولة زراعتها .. لكل هذه الأسباب فقد صممت منذ البداية على أن تبقى مصرية .

ونفس الأسباب تنطبق على عين الجديرات التي تملك بالإضافة إلى كل امتيازات القسمية أفضل نبع للمياه في كل الهضبة . وهذا النبع الذي يقع على بعد خمسة أو ستة كيلو مترات أعلى الوادى يخرج من الصخور بكمية مياه كبيرة عبر قناة ضيقة ووادى منحدر لمسافة نحو ميل (مثل نبع عين قادس) حتى تبتلعه الرمال . وإن بناء خزان صغير على مسافة قصيرة من نقطة اختفاء المياه سوف يحيل القسم الأعلى من وادى الجديرات ومسافة ثلاثة أرباع الميل إلى بحيرة كبيرة أو خزان . ويقع تحتها بضعة آلاف من الأفدنة أو سهل خصيبة يمكن بدون صعوبة ريه بهذا المصدر المائى .

وكانت امتعتنا وخيامنا في طريقها الى طابا عندما حدث ذلك ، وقد أمرت بعودتها الى المفرق وأبلغت المبعوثين الأتراك بأننا لن نتحرك من هذا الموقع أو نستمر في تحديد التخوم حتى طابا قبل انسحاب المركز التركى بشكل نهائى .

وفي الساعة الثامنة من مساء نفس اليوم وصل الأمر من رشدى باشا الى الضابط قائد الموقع بالانسحاب فورا . وتم تنفيذ الأمر مباشرة وطويت الخيام وهدم منزل حجرى صغير كان الأتراك قد بنوه في الموقع ولم يعد هناك أى أثر للاحتلال التركى للمنطقة . واستمررنا في بناء الأعمدة مع صباح ١٧ أكتوبر ووضعنا العمود الأخير قبل غروب شمس نفس اليوم عند رأس طابا . وفي طابا وجدنا « نور البحر » الذي كان قد أرسل لنقل أعضاء اللجنة الى السويس . وقد استقلها فتحى باشا والمسترويد بعد أن تركوا العقبة صباح ١٨ أكتوبر . بينما غادرت أنا ونعوم بك شقير المفرق في نفس اليوم عن طريق البر عبر نخل الى السويس من القاهرة التي وصلناها مساء ٢٤ أكتوبر ١٩٠٦ وتغيينا بذلك لمدة خمسة شهور إذ كنا قد غادرنا القاهرة في ٢٤ مايو .

وصف خط الحدود ومبررات اختيار :

طريق نقب العقبة تم شقه في ممر عبر جبال شامخة وشديدة الانحدار من المفرق الى أم الرشراش . وبناء على حفائر عربية لازالت موجودة على بعض احجار المرفان الذى قام ببناء هذا الطريق حكام مصريون خاصة خلال عهد كل من قنصوه الغورى ومحمد قلاوون . ويتحكم في مخرج الممر كل من جبل فتحي وهضبة المفرق وفي تقديرى أنه طالما احتفظنا بهذين جنبنا الى جنب مع ثلمية الردادى (مصدر المياه قرب المفرق) مع ضمان (كل وادى طابا) فلن تكون هناك فائدة تذكر في احتفاظ مصر بالنقب . بل انه من وجهة نظر عسكرية قد يكون من الأفضل عدم القيام بذلك .

وهناك نقط أخرى تقع الى الشمال أكثر كنت أعلم . أن الأتراك سوف يدعونها لأنفسهم ، وهي ضرورية لمصر مثل مشاش الكونتيتلا Mashash — el — Kontilla ، مايين Ma Yein و مادى Lussau ووادى الجايفى Jaifi وعين قادس Kadeis والقسيمة وعين الجديرات .

ويسير خط الحدود من المفرق في اتجاه شمالى شرقى حتى يلتقى مع خط أم الرشراش - رفح الى الشرق من ثلمية الردادى الى رأس الردادى على القمة الشرقية لجبل Howva الى أم جوف . وهذا الخط هو حافة الهضبة وتتجدد الاراضى الواقعة شرقه الى وادى العرابة . وهو خط طبيعى وقوى من الناحية الاستراتيجية ويتحكم في مخارج الواديان التي تؤدي الى العرابة .

والأراضى الواقع غرب هذا الخط عبارة عن هضبة كبيرة ومنبسطة يتخللها بعض التلال الكبيرة وتتحد بالتدرج شمالا تجاه البحر المتوسط وغربا الى قناة السويس . وعموما تعرف تلك الهضبة باسم هضبة التيه .

وتقدم مشاش الكونتيتلا موقعا قويا وقريبا على وادى الجرانى Jerafi ، وبالبحت عن مصادر مياه التي كانت جافة خلال فترة عبورنا فأنا مقتنع أنه بالامكان الحصول عليها بتعميق الآبار . ويوجد في الوقت الحالى عدد من الآبار الضحلة في الوادى ولا يزيد عمق الواحد عن المتر . ويسيطر عمليا على عديد من الطرق القادمة من وادى عرابة . ومن خلال هذه الطرق طالما تعرض عرب الهضبة للغزوات من السيدين Saidin ومعازة وغيرها من القبائل العربية على الجانب التركى .

وإذا ما توفر الماء بتعميق الآبار ففي اعتقادى أنه يمكن السيطرة على هذا المركز بقدر من القوة وذلك لوضع حد لتلك الغزوات . وأرى أنه يلزم وضع عشرين على الأقل من عرب الهجانة في ذلك المركز . ويوجد طريق جيد منه الى نخل وهي نقطة تسعى أية قوة معادية الى السيطرة عليها إذا ما تقدمت الى سيناء من وادى العرابة . وكان المبعوثون الأتراك تواقين الى ضمها الى جانبهم من الحدود .

اتفاقية الحدود أول أكتوبر ١٩٠٦

هذه هي الاتفاقية التي وقع عليها وتبطلت في رفاح ١٢ شعبان المعظم سنة ١٣٢٤ الموافق أول أكتوبر سنة ١٩٠٦ بين مندوبي الدولة العلية ومندوبي الخديوية الجليلة المصرية بشأن تعيين خط فاصل إداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سينا بما أنه قد عهد إلى كل من الأميرالاي أركان حرب أحمد مظفر بك والبكباشي أركان حرب محمد فهمي بك بصفتهم مندوبي الدولة العلية وإلى كل من أمير اللواء إبراهيم فتحي باشا والأميرالاي روجر كرميكل روبرت أوين بك بصفتهم مندوبي الخديوية الجليلة المصرية بتعيين خط فاصل إداري بين ولاية الحجاز ومتصرفية القدس وبين شبه جزيرة طور سينا قد اتفق الفريقان باسم الدولة العلية والخديوية الجليلة المصرية على ما يأتي - المادة الأولى - يبدأ الخط الفاصل الإداري كما هو معين بالخريطة المرفقة بهذه الاتفاقية من نقطة رأس طابة الكائنة على الساحل الغربي بخليج العقبة ويمتد إلى قمة جبل فورت مارا على رؤوس جبال طابة الشرقية المطلة على وادي طابة ثم من قمة جبل فورت يتجه الخط الفاصل بالاستقامات الآتية - من جبل فورت إلى نقطة لا تتجاوز مائتي متر إلى الشرق من قمة جبل فتحي باشا ومنها إلى النقطة الحادثة من تلاقى امتداد هذا الخط بالعمود المقام من نقطة على مائتي متر من قمة جبل فتحي باشا على الخط الذي يربط مركز تلك القمة بنقطة المفرق (المفرق هو ملتقى طريق غزة إلى العقبة بطريق نخل إلى العقبة) ومن نقطة التلاقي المذكورة إلى التيلة التي إلى الشرق من مكان ماء يعرف بتميلة الردادى والمطلة على تلك التيلة (بحيث تبقى التيلة غربي الخط) ومن هناك إلى قمة رأس الردادى المدلول عليها بالخريطة المذكورة أعلاه بـ A.S. ومن هناك إلى رأس جبل الصفرة المدلول عليه بـ A.4. ومن هناك إلى القمة الشرقية لجبل لم قف المدلول عليها بـ A.S. ومن هناك إلى نقطة مدلول عليها بـ A.7 إلى الشمال من تميلة سويلمة ومنها إلى نقطة مدلول عليها بـ A.8 إلى غرب الشمال الغربي من جبل سماوى ومن هناك إلى قمة التلة التي إلى غرب الشمال الغربي من بئر المغارة (وهو بئر في القرع الشمالى من وادي ماين بحيث يكون البئر شرقي الخط الفاصل) ومن هناك إلى A.9 ومنها إلى A.9 bis غربي جبل المغراه ومن هناك إلى رأس العين المدلول عليها بـ A.10 bis ومن هناك إلى نقطة على جبل ام حواويط مدلول عليها بـ A.11 ومن هناك إلى منتصف المسافة بين عامودين قائمين تحت شجرة على مسافة ثلاثمائة وتسعون متراً إلى الجنوب الغربي من بئر رفاح والمدلول عليه بـ A.13. ومن هناك إلى نقطة على التلال الرملية في اتجاه مائتان وثمانين درجة (٢٨٠) من الشمال المغناطيسى (أعنى ثمانين إلى الغرب) وعلى مسافة أربعمائة وعشرين متراً في خط مستقيم من العامودين المذكورين ومن هذه النقطة يمتد الخط مستقيماً باتجاه ثلثمائة وأربعة وثلاثين درجة (٢٣٤) من الشمال المغناطيسى (أعنى ستة وعشرون إلى الغرب) إلى شاطئ البحر الابيض المتوسط ماراً بتلة خرائب على ساحل البحر .

المادة الثانية - قد دل على الخط الفاصل المذكور بالمادة الأولى بخط أسود منقطع في نسختي الخريطة المرفقة بهذه الاتفاقية والتي يوقع عليها الفريقان ويتبادلاها بنفس الوقت الذي يوقعان فيه على الاتفاقية ويتبادلاها .

المادة الثالثة - تقام أعمدة على طول الخط الفاصل من النقطة التي على ساحل البحر الابيض المتوسط إلى النقطة التي على ساحل

. وليس من شك أن هذا الماء الذي يختفى في الأرض يظهر مرة ثانية عند القسيمة حيث يظهر لمسافة قصيرة تبلغ نحو نصف الميل ثم يختفى مرة ثانية ليظهر عند Mueipeh ومن هنا يمكن تقدير أهمية أن يكون داخل مصر نبع عين الجديرات الذي يعتبر بلا شك مصدراً لمياه القسيمة والمويلح . والذي يمكن الاستفادة بمياهه .

وقد أثبتنا بصورة قاطعة للمبعوثين الاتراك ومن أدلة محلية أن القسيمة كانت دائماً ملكاً للسجيرات Segeirat وهي أحد بطون قبيلة Teaha من قبائل سيناء . ولم أكن أشك أبداً أن أى دليل وثائقي قال الاتراك أنهم سيقدمونه لتوضيح حقوقهم على القسيمة إنما هي أدلة زائفة ومصنوعة للمناسبة .

وقد صمم فهمي بك أصغر أعضاء الجانب التركي ، والذي كان دائماً مصدراً للمعارضة خلال المفاوضات ، على أن تركيا كانت تجمع الضرائب من عرب القسيمة خلال الثلاثين عاماً الأخيرة . وكان من السهل إثبات زيف هذا الادعاء وأنه بدون أساس . P.46 بالإضافة إلى هذا الادعاء فقد صمم على أن السلطان كان قد أصدر في العام السابق إرادة أمر بها ببناء ثكنات هناك ولهذا السبب فهي تركية .

وشمالاً من القسيمة يمر الخط في وادي الصابحة ووادي سرام Sram تاركا شرقية كل من Biriu والعوجة وكانت دائماً تركيتين تمتلكهما قبائل العزازمة ويمر عبر منطقة الرمال المتموجة في El-Ajera حتى تصل إلى أعمدة رفح ثم منها فوق منطقة كثبان الرمال العارية والعالية حتى البحر المتوسط .

ومن الصعوبات التي واجهناها في هذا القسم من خط الحدود الممتد من القسيمة شمالاً الادعاءات التركية على مثلث Terabin والذي يمتد بعيداً حتى جبل المجهرة الغارة Moghara في طريق طويل غرب وادي العريش .

وتعود بعض ادعاءات الاتراك على تلك الأراضي بسبب أخطاء سابقة من حكام العريش الذين سمحوا بانتهاكات مستمرة ولأعوام عديدة من جانب قائمقاميتي غزة وبيير سبع .

وبالنسبة لهذا القسم من الحدود تمسكت بأن الخط الوحيد الذي تعترف به مصر وبريطانيا وطبقاً للوضع القائم عام ١٨٩٢ هو خط مستقيم من أعمدة رفح إلى قلعة العقبة . ولكن استمر المبعوثون الاتراك يدعون طوال المفاوضات أن الـ Status Quo يعنى الحالة القائمة ويتضمن كل الأراضي وسكانها التي يديرها الاتراك الآن ويجمعون منها الضرائب والتي تمت من خلال انتهاكاتهم منذ إنشاء قائمقامية بيير سبع عام ١٨٩٩ .

ورفضت بحث هذا الادعاء وتمسكتا بتفسير Status Quo كما تم شرحه أولاً بخط مستقيم من رفح إلى العقبة .

وكان خط الحدود الذي تم الاتفاق عليه أخيراً يسير على العموم مع خط المياه وهو في رأيي أمر عظيم بالنسبة لمصر جغرافياً وسياسياً واستراتيجياً . كما أنه ممتاز من وجهة النظر الإدارية .

وهو يضمن لمصر حدود شرقية دائمة وجيدة التحديد ثم أنه من الناحية العملية يؤمنها من أية هجمة من الشرق بسبب امتداد الصحراء القاحلة والمناطق الوعرة بين هذا الخط وبين قناة السويس مما يجعل أية هجمة ناتجة من الشرق مستحيلة من الناحية العملية .

٢ - خطاب موجه من الخارجية المصرية الى المستر سمارت (السفارة البريطانية) برفض تعديل طفيف في الحدود عند رفع

مشروع

عزيزي مستر سمارت
أتشرف بأن أنهى لسعادتكم ان وزارة الدفاع الوطنى احالت الى
وزارة الخارجية كتابكم رقم ١٠/٥/٤٧ المؤرخ ١٤/٢/١٩٤٧
الذى وجهتموه اليها .

ويتبين من هذا الكتاب ان محافظ سيناء قد اخطر ضابط القوات
البريطانية المراقبة بناحية رفح بأن وزارة الدفاع الوطنى رغبة منها
في احكام المراقبة على الحدود قد اعتزمت اقامة سور على الحدود
الشرقية المصرية وسيترتب على بناء هذا السور اختراق معسكر
الجيش البريطانى برفح .. ثم اشترتم سعادتكم في الكتاب المذكور الى
ان هناك اتفاقا ضمنيًا اقتضته الدواعى العملية والادارية من شأنه
افتراض ان الحدود المصرية واقعة على طول التخطيط القبلى
والغربى لذلك المعسكر وان جناب القائد العام لقوات الشرق الاوسط
لا يمكنه ان يوافق على ان يخترق السور المقترح بناؤه ذلك المعسكر
ولو أنه من جانب آخر لا يرى مانعا من اقامة ذلك السور بجانب
التخطيط القبلى والغربى للمعسكر .

وردا على ذلك الكتاب لا يسعنى الا أن اذكر لسعادتكم انه
لا يوجد اى اتفاق من هذا القبيل بشأن الحدود المصرية التى تعتبر
ثابتة غير قابلة للتعديل والتى لا يجوز أن تتأثر بوجود معسكر في
منطقة ما .

كما اود أن ابين لسعادتكم ان السور الذى تقيمه وزارة الدفاع
الوطنى لاحكام المراقبة لا يتبع خط الحدود المصرية اذ قد روى في
تخطيطه ان يكون بالوضع المناسب لاحكام المراقبة . وهناك شقة من
الارض المصرية واقعة بينه وبين خط الحدود الحقيقى تختلف
اتساعا بحسب طبيعة الأرض .

ومن جانب آخر اود أن ابلغ سعادتكم وجهة نظر السلطات
المصرية في شأن هذا المعسكر الداخلى جزء منه في الاراضى المصرية
وهى تتلخص في طلبها قيام السلطات البريطانية في اقرب وقت ممكن
باخلاء الاراضى المصرية من هذا الجزء من المعسكر القائم علينا
وذلك لكى يتمكن الرجال المختصون من ادارة الاشغال العسكرية
المصرية بجهة الحدود من اقامة السور المزمع بناؤه ، والذين نبه
عليهم بالكف مؤقتا عن اعمال البناء حتى يتم الاخلاء المطلوب .
وانى انتهز هذه الفرصة لكى اعرب لسعادتكم عن اخلص
تعمياتى .

وكيل الخارجية
طه السيد نصر

٣ ابريل ١٩٤٧

حول الوجود المصرى في طابا

٢ - ٤ تقريران للمخابرات المصرية - اغسطس ١٩١٤

ادارة المخابرات - وزارة الحربية :

من بارلو الى القائم باعمال حاكم سيناء ١٠ اغسطس ١٩١٤
يبين كل شيء مادنا الآن على طريق العقبة ، وقد أصبح لدينا الآن
مركزان في رأس النقب وطابا وسوف نتعرف مبكرا على أى شيء غير
طبيعى يمكن ان يجرى في هذه المنطقة . ومن الصعب الآن الحصول
على اخبار موثوق منها من معان ، فمع ان عملاءنا يقولون انهم
موجودون هناك غير ان ذلك مشكوك فيه واعتقد ان افضل طريقة
للحصول على معلومات هو العقبة حيث يتداول السكان فيها كل
الانباء .

خليج العقبة بحيث أن كل عامود منها يمكن رؤيته من العامود الذى
يليه وذلك بحضور مندوبى القريتين .

المادة الرابعة - يحافظ على أعمدة الخط الفاصل هذا كل من
الدولة العلية والخدمية الجليلة المصرية .

المادة الخامسة - اذا اقتضى في المستقبل تجديد هذه الأعمدة أو
الزيادة عليها فكل من الطرفين يرسل مندوبا لهذه الغاية وتطبق
مواقع العمد التى تزداد على الخط المدلول عليه في الخريطة .

المادة السادسة - جميع القبائل القاطنة في كلا الجانبين لها حق
الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتهم أى أن القديم يبقى على قدمه
فيما يتعلق بذلك وتعطى التأمينات اللازمة بهذا الشأن الى العربان
والعشائر وكذلك العساكر الشاهانية وافراد الاهالى والجندرمه
ينتفعون من المياه التى بقيت غربى الخط الفاصل .

المادة السابعة - لا يؤذن للعساكر الشاهانية والجندرمه بالمرور
الى غربى الخط الفاصل وهم مسلحون .

المادة الثامنة - تبقى اهل وعربان الجهتين على ما كانت عليه
قبلا من حيث ملكية المياه والحقول والاراضى كما هو متعارف بينهم .

ترجمة طبق الأصل المحرر باللسان كاتب تركى نظارة الحربية
التركى

يوسف سامح

قول الفاسى لركان حرب

اسعد

مندوبون من قبل الخديوية الجليلة المندوبون من قبل الدولة العلية
المصرية

مبولوا

ميرالاي اركان حرب

مظفر

ابراهيم فتحى

بكباشى اركان حرب

فهمى

ميرالاي

اوين

المجموعة الثالثة الحقوق المصرية

حول قدسية الحدود المصرية

١ - مذكرة من لويد المندوب السامى البريطانى الى وزير الخارجية
المصرية عبد الخالق ثروت (١٩٢٦)

F. O. 141 / 664 / 8002

لويد الى عبد الخالق ثروت ٢٥ يونيه ١٩٢٦

أتشرف بإبلاغ فخامتكم انه بناء على التعليمات التى وصلتني من
وزير الخارجية فان الحدود بين مصر وفلسطين التى تعينت عام
١٩٠٦ لن تتأثر بأى شكل بعملية رسم الحدود لأراضى الانتداب في
فلسطين (١)

(١) جاء هذا الخطاب ردا على خطاب من زيور (رئيس الوزراء) الى اللورد
لويد ليلقى موافقة مصر على الأوضاع الجديدة في العراق وفلسطين
(الانتداب البريطانى) بعدم المساس بحدود مصر المرسومة عام
١٩٠٦

كان هذا الكوز وافيًا بالغرض المطلوب .
وقد رمت وأصلحت مبانى استراحة الحسنة ونقطة بوليس
العريش ونقطة رفح . أما في طابا فقد تم اصلاح بناء قديم وأعد
للاستعمال كحجرة استراحة للموظفين الذين يقومون لتلك الجهة .

قوة بوليس فلسطين
التقرير السنوى عن عام ١٩٣٣

منطقة بير سيع
استمرت خلال العام عملية مد هيمنة البوليس الى وادى عرابه
وبامتداد حدود سيناء .

وقد تم في ٢٣ فبراير نقل المركز الذى كان موجودا في عين غوريان
الى أم الرشراش^(٢) على خليج العقبة وهو موقع مناسب لأهداف الأمن
العام ويوفر امكانيات جيدة لرجال المركز .

- شهادة عن موقع العمود ٩١ -

رحلة مس بلاودن في سيناء
J . M . C . Plowden , Cuse In Sinai , 1940

طابا موقع لا يتسم بالجاذبية ، وأكثر معالمها لفتا للاهتمام
مجموعة من نخيل الدوم الطويل ، وكانت اول ما رايناه من هذا
النوع من النخيل . وجذوع هذه الأشجار مقسمة الى حد يبدو الأمر
معه وكأنها اشجار غابة .. وقد ابلغت بان هناك استراحة حكومية
صغيرة في طابا ولكن يبدو اننا كنا في موقع لا نستطيع مشاهدتها
منه .

ومنذ ربع قرن كانت طابا مسرحا لما اسمى « بحادثة طابا » عندما
عبرت القوات التركية الحدود المصرية واقامت معسكرا هناك . وقد
تمت تسوية الخلاف وقامت لجنة من الضباط الاتراك والبريطانيين
بتعيين خط الحدود بين الاراضى المصرية والتركية . وكان الخط
الذى تم رسمه يترك طابا داخل سيناء ويمتد في شبه استقامة الى
رفح على البحر المتوسط ، وهو لا زال حتى اليوم خط الحدود بين
مصر وفلسطين .

وبعد مغادرة طابا بوقت قصير درنا حول قاعدة تل عال على قمته
عمود يعين الحدود .

من بارلو (نخل) الى مراسل (القاهرة) ٤ اغسطس ١٩١٤
ليس هناك ما يشير إلى أى نشاط غير عادى على الحدود أتوقع ان
يصل عيسى أفندى الى العريش اليوم قادما من يافا حيث من المنتظر
ان يحمل معه اخبارا هامة .

وسوف يتم تنبيه المراكز الجديدة في راس النقب وطابا لتبلغ باى
شئ غير عادى يجرى على طريق العقبة .

هذا واطلب الموافقة بوضع عشرة اضافيين من رجال البوليس
كذا اعتماد مالى تحت تصرفى للحصول على المعلومات في حالة
الضرورة .

٥ - ٦ تقريران لمصلحة الحدود ١٩٣١ - ١٩٣٣

من التقرير السنوى لادارة اقسام الحدود المصرية
١٩٣١ - ١٩٣٢

(٢) محافظة سيناء :

عملت اصلاحات مهمة للطريق بين الشط والقدس . وبالنسبة
للزيادة العظيمة في عدد السياح الذين يمرون على هذا الطريق يجب
اجراء تصليحات كبيرة به كل سنة . وفي الجزء الواقع بين القسيمة
والحدود عدلت بعض المنحنيات وجعلت مستقيمة ثم أعيد تمهيد هذا
الطريق وأزيلت الرمال التى إنهارت على النقب بجهة « متلا » . ومهد
الطريق بين الشط وبين المرة بأكمله . وقد كانت نتيجة هذه
الاصلاحات أن أصبح في سيناء طريق صحراوى من الدرجة الأولى
صالح لتسيير السيارات بسرعة ٦٠ كيلو مترا في الساعة بين الشط
وصدر الحيطان وبين الحسنة والحدود . ومع الأهمية الكبيرة التى
لهذا الطريق الذى هو حلقة اتصال بين الطرق العالمية فإن الحالة
المالية لم تسمح لتصليح الجزء الواقع بين صدر الحيطان والحسنة
وطوله نحو ٨٠ كيلو مترا ومازال هذا الجزء في حالة سيئة .
وقد أنشئ طريق إلى طابا على شاطئ البحر وبذا أصبحت هذه
النقطة على اتصال بطرق سيناء العامة . ومما يذكر بالشكر لفرق
العمال التابعة ل سلاح الهجاة الذى يشرف عليه حضرة صاحب
العزة الأميرالاي هاتون بك أنها قامت بانشاء طريق صالح للمرور من
الطور الى الشرم والنبك .

أما في الطرق الأخرى بالمحافظة فلم تعمل سوى اصلاحات
بسيطة . ونظرا لعدم وجود مبالغ كافية أستدعى الأمر العدول عن
عمل أى اصلاح في الطريق بين الشط والدير والطور . ومن المستحيل
أن يقام باصلاح كل طرق هذه المحافظة بالمبلغ القليل الذى يمتنع
لهذا الغرض . وبما أن طريق الدير لا يطره سوى السياح وليس له
أهمية كبيرة من الوجهة المصلحية أضف إلى ذلك أنه يخترق صحراء
ذات تربة حجرية رملية قلما يوجد بها المواد اللازمة للتصليح فقد
أصبح ذلك الطريق في حالة ...]

من التقرير السنوى لمصلحة اقسام الحدود ١٩٣٢ - ١٩٣٣
(٢) محافظة سيناء :

لم تخصص لهذه المحافظة أية مبالغ لمبان جديدة هذا العام .
ولكن باتباع الطرق الاقتصادية أمكن بناء مصنع للحدادين وآخر
للنجارين ومخزن لأدوات البنائين . وكل هذه أقيمت في فناء واحد
خلف الجراج وهكذا أمكن أن تجمع مصانع المحافظة في بقعة واحدة
(الأمر الذى يدفع) الى حسن سير العمل وتأديته على الوجه
الأكمل .

ولقد أصبحت مصانع المحافظة الآن على أتم استعداد ، ويمكنها
بعد الحصول على المخرطة الجديدة القيام بجميع اصلاحات
اللازمة للسيارات والماكينات بل وصنع بعض قطع غيار صغيرة وفي
مصنع الحدادين أمكن عمل كوز وركب عليه منفاخ صنع محليا وقد

(٢) كانت أم الرشراش في كل التقارير آخر مراكز حدود فلسطين في عهد
الانتداب ولم تذكر طابا في أى مناسبة كمكان لوجود رجال الحدود
الفلسطينيين .

الفرقان على طول الخط ونصبوا المد بحيث كان كل عمود يرى من مكان المسود الذي يليه كنص المادة المذكورة . فكان جملة ما نصبوه ٩١ عموداً وقد نصبوا أول عمود في ميناء رفح على تل الخرائب المذكور بعد ظهر الخميس في ٤ اكتوبر وآخر عمود على رأس طابا الاربعاء في ١٧ منه عند غروب الشمس

وفي اليوم التالي عاد اللواء فحى باشا وبعض ملحقات اللجنة المصرية بطريق وفي ٣٠ من الشهر المذكور حضر مظهر باشا وقصبي بك مندوباً لجنة الحدود التركية ومعهما البيروباشي غالب اندي ليراقبا مندوبي لجنة الحدود المصرية لبناء المد فنظر الجميع في شكل المد الثانية التي يجب اقامتها فاتفقوا بعد جدال طويلا على ان يكون شكلها هراً مقطوعاً تكون قاعدته ٢٠ متر مربع وارتفاعه عن سطح

- ٦١٦ -

الأرض من مترين الى مترين ونصف متر ومسطح واسعة ٣٠ X . من وان ترفع التللكة الحديدية وعنر الخشب فيستغنى عن العرق وتقرز التللكة في رأس المسود وبعد الاتفاق على شكل المد عاد باركر بك الى نخل وشرع اسماعيل اندي ورجاله في بناء المد بصحبهم المندوبون الأتراك الثلاثة على طول الخط حتى أتوا الى آخرها . وقد اعترضهم في الطريق صربتان : الماء والحجارة في الصحارى الرملية . أما الماء فاتهم بعد خروجهم من طابا أتوا به من بئر ملغان وبئر غصيان في وادي العربية حتى وصلوا أبار مابين فوجدوها جافة فاستقوا من بئر المغارة . وأتوا بالحجارة الى صحراء الحاشية من جبل أم قف قرب جبال الصغراء والى صحراء المغارة من خرائب العوجة وجبل خشم القرن وخربة الرطيل وشاطئ البحر

وكان أول عمود بنوه على رأس طابا السبت في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٠٦ أعطوه نمرة ٩١ وآخر عمود على تل الخرائب في ميناء رفح في ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ أعطوه نمرة ١ . وهذه السرعة التي أتم فيها اسماعيل اندي ورجله بناء المد على طول الخط دلت على نشاط عظيم وأوجبت لهم كل مدح وثناء

وقد بلغت أجور الجبال التي كانت تنقل المياه وميلاد البناء لهذه المد بطول ١٧٧ وكان جملة ما أنفقته مصر على تحديد النجوم نحو عشرين ألف جنيه أو أكثر وبعد ان تم بناء المد شرعت حكومة سيناء في اقامة نقط البوليس على الحدود فجملت نقطاً في بئر الخمد . ومناش الكتلة . والقصبية . ورنج . ومدت اليها الأسلاك التليفونية وما زالت متابعة على الاملاح على ما يتنا في باب الجغرافية حتى قامت الحرب الادوية الكبرى في اوجسطس سنة ١٩١٤ ورجع الاتحاديون الدولة في هذه الحرب في جانب ألمانيا وجردوا حملة على مصر قصد فتحها فوات السلطة العسكرية في مصر اخلاء سيناء لتجمل الصحراء بينها وبين الجيش المهاجم فحجت عساكرها من نقط الحدود ثم اخلت العريش في ٢٤ اكتوبر ونخل في ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٤ فدخل الأتراك سيناء . واخذوا بلاد العريش والية . وأما بلاد الطور فازالت بيد مصر ولما حابة في محجر الطور . وسيجي تفصيل ذلك في الفصل التالي وهو الخامسة

- ٦١٣ -

ومن هناك الى A g . ومنها الى A g bis غربي جبل القراة . ومن هناك الى رأس العين المدلول عليه ب A 10 bis . ومن هناك الى نقطة على جبل أم حراويط المدلول عليها ب A 11 . ومن هناك الى منتصف المائة بين عمودين قعنين تحت شجرة على مسافة (٣٩٠) ثلاثمائة وتسعين متراً الى الجنوب الغربي من بئر رفح والمدلول عليه ب A 13 . ومن هناك الى نقطة على التلال الرملية في اتجاه (٢٨٠) مائتين وثمانين درجة من الشمال المتوسطي (أعني ٨٠ الى الغرب) وعلى مسافة اربعمائة وعشرين متراً في خط مستقيم من العمودين المذكورين . ومن هذه النقطة يتد الخط مستقيماً باتجاه (٣٣٤) ثمانية وأربع وثلاثين درجة من الشمال المتوسطي (أعني ٢٦ الى الغرب) الى شاطئ البحر الأبيض المتوسط ماراً بلة خرائب على ساحل البحر (المادة الثانية) قد دلت على الخط الفاصل المذكور بالمادة الأولى بخط أسود متقطع في نسخة الخريطة المرفقة بهذه الاتفاقية والتي يوقع عليها الفريقان ويتبادلانها بنفس الوقت الذي يوقعان فيه على الاتفاقية ويتبادلانها

(المادة الثالثة) تمام أعمدة على طول الخط الفاصل من النقطة التي على ساحل البحر الأبيض المتوسط الى النقطة التي على ساحل خليج العقبة بحيث ان كل عمود منها يمكن رؤيته من العمود الذي يليه وذلك بحضور مندوبي الفريقين (المادة الرابعة) يحافظ على أعمدة الخط الفاصل هذه كل من الدولة المصرية والحدودية الجليلة المصرية

(المادة الخامسة) اذا اقتضى في المستقبل تجديد هذه الأعمدة أو الزيادة عليها فكل من الطرفين يرسل مندوباً لهذه الغاية وتطبق مواقع المد التي تزداد على الخط المدلول عليه في الخريطة

(المادة السادسة) جيع القبائل القاطنة في كلا الجانبين لمساكن الانتفاع بالمياه حسب سابق عاداتها أي ان القديم يبقى على قدمه فيما يتعلق بذلك وتُعفى التامينات اللازمة بهذا الشأن الى الميراث والميراث . وكذلك الساكنة الشاهانية وأفراد الأهالي والحدودية يشتمون من المياه التي تبنت غربي الخط الفاصل

- ٦١٤ -

(أعمدة الحدود) وبعد توقيع الاتفاق أصبح من الضروري أن يحدد أعضاء اللجان على طول الحد لخطوط عملاً بالمادة الثالثة فقرر رأي اللجان أن تمام عمد على طول الخط وثبتت في الأرض بكتكات من حديد كعمد التفراف . وبعد ذلك بُني في مكان هذه المد عمد ثابتة بالحجر والسنن بحضور مندوبي الفريقين . وعليه قد أحضروا من مصر بطريق القنطرة عمداً وكتكات من حديد و -

نقلا عن : ادارة مخابرات البحرية (البريطانية)
كتيب عن : فلسطين وشرق الأردن ديسمبر ١٩٤٣

وثيقة الحكم (٢٩ سبتمبر ١٩٨٨)

مقدمة رئيس المحكمة :

تنص معاهدة السلام التي أبرمت بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل في ٢١ مارس سنة ١٩٧٩ على ان الحدود الدائمة بين مصر واسرائيل « هي الحدود الدولية المتعارف عليها بين مصر واراض فلسطين التي كانت تحت الانتداب سابقا » وقد توصلت اللجنة المشتركة التي تم تشكيلها الى اتفاق حول مواقع الجانب الاعظم من المائة علامة التي ترسم الحدود . وفيما يتعلق بالعلامات مثار الخلاف فقد اتفق الجانبان في الخامس والعشرين من شهر ابريل سنة ١٩٨٢ على طرح القضايا الفنية المتبقية فيما يتعلق بالحدود الدولية الى اجراء متفق عليه والذي من شأنه ان يحقق حلا نهائيا وكاملا بما يتفق .. مع معاهدة السلام .. ولم تسفر المفاوضات بين الطرفين عن نتيجة . وفي الحادي عشر من شهر سبتمبر سنة ١٩٨٦ اتفق الطرفان على احالة خلافتهما فيما يتعلق بموقع اربع عشرة علامة من علامات الحدود الى التحكيم .

وتطبيقا لاحكام تسوية التحكيم فإن الأطراف تبادلت المذكرات والمذكرات المضادة وردود الادعاء بناء على طلب مشترك للجانبين وسبق جلسات الاستماع تفقد عدد من المواقع المتنازع عليها وتم سماع الادعاء والحجج شفها في جلستين خاصتين .

وتشيد المحكمة بالطرفين لروح التعاون والمودة التي سادت خلال الاجراءات بصفة عامة التي وقرت بذلك لجلسات الاستماع معلومات بناءة .

وفي الوقت الذي كانت تمارس فيه المحكمة انشطتها خلال المرحلة المكتبية باعداد الوثائق وجمعها تم تشكيل غرفة مشاورات لاستكشاف امكانات تسوية النزاع وفي اول شهر مارس سنة ١٩٨٨ ابلغ رئيس الغرفة رئيس المحكمة وممثل الأطراف ان الغرفة تعذر عن عدم تمكنها طرح اية توصيات على الطرفين من اجل تسوية النزاع على الرغم من الجهود التي بذلتها الغرفة من اجل التوصل الى اقتراح معقول يلقي قبولا لدى الجانبين .

وتشير المحكمة الى ان الحدود الدولية بين مصر واسرائيل كان قد تم تحديدها اصلا بمقتضى اتفاق اول اكتوبر سنة ١٩٠٦ بين السلطنة التركية والخيوية المصرية وتعيين الحدود بمقتضى هذه الاتفاقية ولم يطرأ اى تغيير على خط الحدود سواء حين اصبحت مصر مستقلة او عندما اصبحت فلسطين اiban فترة عصبة الأمم ارضا تحت الانتداب وخاضعة للادارة البريطانية كما لم تحدث اية تغييرات اثناء فترة الانتداب او بعدها .

المسجل يقرأ ملخص الحيفيات

بين المسائل الأولية بحثت المحكمة صيغة الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين في ظل الانتداب السابق والتي وجدت اصلا في اتفاقيات كامب ديفيد لعام ١٩٧٨ ثم تكررت مرة اخرى مع ادخال تعديلات طفيفة عليها في معاهدة السلام سنة ١٩٧٩ وتسوية عام ١٩٨٦ وتؤكد اسرائيل ان كلا من بريطانيا العظمى باعتبارها سلطة الانتداب ومصر في عام ١٩٢٦ قد اعترفت صراحة بالخط المحدد في عام ١٩٠٦ باعتباره الحد الذي يفصل بين مصر وفلسطين . والعودة الى اتفاقية عام ١٩٠٦ رأت اسرائيل ان المحكمة تشير الى الخط المحدد في اتفاقية سنة ١٩٠٦ وليس الى علامات الحدود التي انشئت فيما بعد .

عن حدود المنطقة (ص ١)
ويمتد خط حدود فلسطين من العقبة على طول الخليج الى بير طابا ثم باتجاه شمالي غربي الى البحر المتوسط الى الشمال الغربي من رفح مباشرة (خط عرض ٣١/١٩ شمالا وخط طول ٣٤/١٣ شرقا .)

عن العقبة (ص ٥٢٢)
تعتبر العقبة من وجهة نظر بحرية اهم نقطة في شرق الأردن بسبب موقعها الاستراتيجي قرب حدود سيناء - فلسطين ، فلسطين شرق الأردن ، شرق الأردن - العربية السعودية . وتجرى حدود سيناء - فلسطين باتجاه شمالي غربي من بير طابا على بعد ثمانية اميال جنوب غرب العقبة حول ساحل الخليج . وتجرى حدود فلسطين - شرق الأردن

من محضر اجتماع لوزارة المستعمرات
في ٣٠ اكتوبر ١٩٤٥

الحدود إلى جوار العقبة
تتبع الحدود المصرية - الفلسطينية الحدود القديمة بين مصر والامبراطورية العثمانية . وهي تبدأ على خليج العقبة عند بير طابا وتسير باتجاه شمالي غربي الى البحر المتوسط . وعلى قدر ما نعلم فإن الحكومة المصرية راضية تماما عن الحدود الحالية ولم يثر حولها اى تساؤل .

ابريل ١٩١٢ : من تقرير للمخابرات السودانية

شبه جزيرة سيناء
جاءت التقارير بزيادة المراكز التركية في كل من رفح وخان يونس وام عميد وان الباشا قد وصل الى العقبة ومعه مدفعان . ويقال انه قد تم نصب المدفعين في طابا وجبل بيريو .
وتقول تقارير غير موثوق بها بأن حشد القوات المصرية على طول الحدود هو الذي تسبب في هذه الخطوة التركية .

وحيثما لم يقدم أى طرف أى دليل آخر ملائم بشأن موضع علامة حدودية فإن هيئة التحكيم قد استعاضت عن ذلك بدراسة ما إذا كانت المواضع المتنازع عليها تقع على أو بقرب خط مستقيم يمتد بين العلامات المتاخمة ومن ثم فإن الهيئة كانت تبني حكمها على هذا الأساس وقد بدأ هذا المعيار مشروعا في حالات قابليت اللجنة المشتركة في عام ١٩٠٦ عندما اعتزمت مد خط مستقيم عبر عددا من علامات الحدود وعلى ضوء الحقيقة المتمثلة في أن ذلك كان هدف الأطراف المعنية باتفاقية ١٩٠٦ حيث كان يجب أن تمتد الحدود بصورة مستقيمة على وجه التقريب من رفح وحتى نقطة تقع على خليج العقبة .

ويعد دراسة كافة الأدلة فإن هيئة التحكيم حكمت في خمس حالات لصالح المواضع التي قدمتها مصر وفي أربع حالات لصالح المواضع التي قدمتها إسرائيل .

العلامات الحدودية ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨

فيما يتعلق بالعلامات الأربع المتتالية في منطقة رأس النقب فقد لاحظت هيئة التحكيم أن العلامات القديمة تقع في المواضع المصرية المحددة للعلامات ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ وأنه لم تكن هناك من قبل أية علامة تقع عند موضع العلامة ٨٨ . وقد اصرت إسرائيل على أن المواضع الأصلية للعلامات القائمة غير معروفة على وجه قاطع وأن إماكنها لا تتفق واتفاقية سنة ١٩٠٦ وبناء على الأدلة المقدمة فقد استخلصت المحكمة أن علامات الحدود كانت في موقعها الراهن على الأقل منذ ١٩١٥ وخلال فترة الانتداب البريطاني بأكملها .

وتؤكد إسرائيل أن ثلاثة مواقع ورد ذكرها في اتفاق سنة ١٩٠٦ وهي جبل فورت وجبل فتحي باشا ووادي طابا قد حددت بطريقة خاطئة على الأرض من جانب الأشخاص الذين وضعوا العلامات . وبالنسبة لجبل فورت وجبل فتحي باشا فإن ثلاث خرائط وضعت في الفترة من سنة ١٩٠٦ إلى ١٩١١ تشير إلى أن هذه المعالم الجغرافية تتجه غرب خط الحدود الموضح على كافة الخرائط علاوة على أن إسرائيل تجادل بأن وادي طابا يمتد وراء الشعب الشمالية وحتى منتصف أحد الروافد وإذا اعتبرت المزارع الإسرائيلية آزاء هذه المعالم الجغرافية والتفسيرات المتعلقة ببنود اتفاق سنة ١٩٠٦ صحيحة فإن هذه العلامات الثلاث القائمة حاليا لن تكون مطابقة للاتفاق .

وترى المحكمة أن الخرائط القليلة التي تستند إسرائيل إليها ، إذا أخذت وحدها لن توفر دليلا كافيا ضد صحة وضع علامات الحدود القائمة وغالبية الخرائط المتعلقة بالموضوع التي قدمت للمحكمة والتي تتضمن خرائط الفترة ما بين عامي ١٩٠٦ و ١٩٠٧ تشير إلى أن أسماء جبل فورت وجبل فتحي باشا ، تأتي بعد المعالم التي يمكن أن يتم من خلالها العثور على العلامات حاليا . علاوة على أن كافة الخرائط التي تم رسمها بعد اتفاق سنة ١٩٠٦ بما فيها تلك التي تستند إليها إسرائيل توضح خط الحدود بنفس الاتجاه والشكل مثل الخط الذي تشكله العلامات القائمة حاليا .

كما أن المحكمة ترى أنه ليس هناك أى تعارض بين تحديد مصر لموقع جبل فورت والبند الأول من اتفاق سنة ١٩٠٦ . والبند الأول لا يتطلب ضرورة أن يكون جبل فورت على الحافة الشرقية لوادي طابا أو في نقطة ليست بعيدة عنها وفيما يتعلق بتسمية الرافد الأوسط وادي طابا فإن المحكمة لا يمكنها العثور على أى دليل على أنه كان يسمى وادي طابا على الإطلاق .

ولذلك فإن المحكمة انتهت إلى أن مواقع علامات الحدود القائمة أرقام ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ لا تتناقض مع اتفاق سنة ١٩٠٦ .

وفيما يتعلق بالوضع القانوني في حالة وجود تناقضات بين مواقع العلامات القائمة واتفاق سنة ١٩٠٦ الأمر الذي لا وجود له في هذه الحالة فإن المحكمة قد لاحظت أن عملية وضع العلامات قد تمت على مرحلتين . الأولى : عند تحويل اعمدة البرق المؤقتة خلال سنة ١٩٠٦ والثانية : عند استبدالها باعمدة مستديمة في الفترة من ٢١

والمحكمة لا توافق على هذا الرأي لأنه أولا وقبل كل شيء فإن التعبيرين اللذين تحددان في عام ١٩٠٦ وتحديدا باتفاقية سنة ١٩٠٦ واستخدما في الاعلانين المصري والبريطاني في عام ١٩٢٦ ليس لهما معنى فنى خاص بمعنى أنهما يشيران فقط الى وصف رسم خط الحدود في الاتفاق مع استبعاد رسم الحدود المنصوص عليه صراحة في اتفاق سنة ١٩٠٦ ولا يمكن أن يكون معنى اعلاني بريطاني العظمى ومصر سنة ١٩٠٦ أن تعيين الحدود كما حدث عامي ١٩٠٦ و ١٩٠٧ يمكن اغفاله وهذا امر يبدو بعيد الاحتمال نظرا لأن كلا من بريطانيا العظمى ومصر على السواء كانتا على علم بالحدود المرسومة فكل من مصر وبريطانيا العظمى قامتتا بإجراء عمليات ورسم خرائط للمنطقة ومن بينها خرائط تشير الى موقع علامات الحدود وذلك قبل واثنا فترة الانتداب البريطاني على فلسطين ولم تشكك أى من الدولتين على الإطلاق في الخط المرسوم المحدد وكذلك فإنه يستعصى على الفهم لماذا تشير معاهدة السلام والتسوية الى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين في ظل الانتداب السابق إذا كان يمكن الإشارة فحسب وبصورة مباشرة الى اتفاقية سنة ١٩٠٦ . ولذلك فإن المحكمة تحدد مواقع العلامات الأربع عشرة للحدود استنادا للحدود القائمة بين مصر وفلسطين في ظل الانتداب وذلك وفقا لما تم تعيينه والتأكد منه وفهمه بصورة عامة خلال فترة الانتداب ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ - ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ وهي الفترة التي يشار إليها بالفترة الحرجة .

ومع ذلك فإنه فيما يتعلق بالشكوك بشأن مواقع وجود علامات الحدود خلال فترة الانتداب أو بشأن تأكيد ما توصلت إليه المحكمة فقد بحثت المحكمة أيضا بنود اتفاقية سنة ١٩٠٦ باعتبارها مجرد مؤشر من بين عدة مؤشرات أخرى للوضع الذي كان قائما على الأرض خلال الفترة الحرجة . وب نفس الطريقة تدرس المحكمة أى تطوره صلة بالحدود المرسومة والمحددة قبل الفترة الحرجة كما أن الأحداث التالية للفترة الحرجة يمكن من حيث المبدأ أيضا أن تكون لها صلة ليس بمعنى تغيير الوضع بل إلى الحد الذي قد تكشف به أو توضح الموقف كما كان قائما خلال هذه الفترة الحرجة .

ويقضى ملحق التسوية بأن هيئة التحكيم ليست مخولة بتحديد أى موضع لاية علامة حدود بخلاف هذا الموضع أو ذلك الذي تطلب مصر أو إسرائيل تحديده والمسجل في الملحق الاضافة « أ » .
ب : موضع العلامات الأربع عشرة بحثت هيئة التحكيم مواضع العلامات الأربع عشرة المتنازع عليها في ثلاث مجموعات هي العلامات التسع الواقعة في أقصى الشمال والعلامات الأربع الواقعة في منطقة رأس النقب والعلامة ٩١ الواقعة في طابا .

١ - العلامات التسع الواقعة في أقصى الشمال

تشير هيئة التحكيم إلى أن أيا من الطرفين لم يول اهتماما كبيرا سواء في المرافعات الخطية أو الشفهية بعلامات الحدود الواقعة في أقصى الشمال . وهذا امر مفهوم على ضوء حقيقة أن المسافات بين مواضع العلامات المتنازع عليها تعد ضئيلة للغاية ففي أربع حالات كانت المسافة بين مواضع العلامات المتنازع عليها تقل عن ستة أمتار كما تراوحت هذه المسافات في أربع حالات أخرى ما بين ٢٤ و ٦٥ مترا وفي حالة واحدة بلغت هذه المسافة ١٤٥ مترا .

وعلاوة على ذلك فإن هذه العلامات التسع تقع في منطقة صحراوية غير مأهولة بالسكان حيث لا توجد مصالح جوهريّة للأطراف المعنية فضلا عن أنه لم يتوافر سوى دليل ضئيل لمساعدة الطرفين أو هيئة التحكيم على تحديد مواقع هذه العلامات .

أما الدلائل التي قدمها الطرفان فيما يتعلق ببقايا العلامات الأصلية للحدود أو غير ذلك من أنواع العلامات والمؤشرات المرتكزة على الخرائط وبنود اتفاقية عام ١٩٠٦ وتقارير أوين وواد بشأن رسم الحدود وتعيينها والرؤية البينية التبادلية للعلامات الحدودية على الطبيعة والمعلومات ، فإن كل ذلك لم يؤد إلى أية نتائج قاطعة .

الادعاءات الخاصة بالوجود التركي في وادي طابا في الاعوام التي تلت عام ١٩٠٦ غير ان هيئة التحكيم قد رأت ان جميع هذه الادلة غير قاطعة .

كما نظرت هيئة التحكيم في الحجج التي احيلت اليها وتدفع ضد المواضع الاسرائيلية . وبداية فانه اذا كانت علامة باركر هي في الحقيقة العلامة الاولى او الاخيرة على خط الحدود وفقا لما اعترف به خلال هذه الفترة الحاسمة فان ذلك لا ينطبق على كلا الموضعين اللذين حددتهما اسرائيل للعلامة ٩١ وثانيا فانه ليس هناك دليل يظهر ان اعمدة التلغراف او علامات الحدود كانت موجودة في اى وقت من الاوقات في اى من الموضعين . وعلاوة على ذلك فان الخطوط التي تصل المواضع الاسرائيلية بعلامة الحدود السابقة رقم ٩٠ لا تتجه لتمتد على قمة التل الشرقي المطل على وادي طابا كما تنص اتفاقية ١٩٠٦ .

اما ادعاء مصر الخاص بالعلامة رقم ٩١ فكان وثيق الصلة بالمسألة الخاصة بعلامة باركر ويظهر الدليل الذي قدم لهيئة التحكيم ان علامة باركر لا بد من انها كانت موجودة خلال معظم فترة ما بين عامي ١٩٠٦ و ١٩٦٧ بما في ذلك ايضا فترة الانتداب . وفيما يختص بالعلامة ٩١ فان الدليل الاول على وجودها يظهر في خريطة بريطانية عام ١٩١٥ حيث تبين علامة حدودية على ارتفاع ٢٩٨ قدما (٩١ مترا) وهو ما يتطابق مع العلامة ٩١ كما انه ثبت بالصور والخرائط والمعلومات وعمليات مسح الاراضى انه كانت هناك علامة حدودية في الموضع الخاص بالعلامة ٩١ وذلك طوال الفترة الحاسمة وبعد ذلك حتى عام ١٩٦٧ على الاقل .

كما نظرت هيئة التحكيم في الحجج القائلة بان هذه العلامات قد وضعت بصورة خاطئة وبناء على ذلك لا يمكن ان تعتبر جزءا من خط الحدود .

وفيما يتعلق بالحجة القائلة ان باركر لم يكن يحق له المشاركة في عمل اللجنة المشتركة فانه لم يتم تقديم اى دليل يتعلق بهذه النقطة . وقد اقامت هيئة التحكيم قرارها على الحقيقة الخاصة بان باركر قد شارك في عملية رسم الحدود باعتباره ممثلا لمصر ولم ينازعه احد حينئذ في هذه المهمة في هذا الوقت او في اى وقت لاحق ولذا استقرت هيئة التحكيم على انه لا يوجد اساس للدفاع الذي قدمته اسرائيل . وبالنسبة لموقع علامة باركر فقد توصلت هيئة التحكيم الى انه لا يوجد دليل في اى من الوثائق المحالة اليها على ان الهيكل الاول للعلامة قد وضع في موضع يختلف عن ذلك الذي وضع عنده عمود التلغراف قبل شهرين ونصف شهر وانتهت الى انه حتى في حالة ما اذا كان باركر غير مخول بذلك وحتى اذا لم تكن علامة باركر قد وضعت في نفس الموضع كما يفترض ذلك على اساس موقع عمود التلغراف وهو افتراض لا يوجد له دليل يؤيده ، فان اطراف اتفاقية سنة ١٩٠٦ قد وافقوا ، بصورة عملية على الحدود كما عينتها هياكل العلامات الحجرية في عامي ١٩٠٦ و ١٩٠٧ وعلى موضع علامة باركر باعتبارها العلامة الاخيرة على خط الحدود في هذا الوقت . اما حجة اسرائيل التي تشير الى ان العلامة رقم ٩١ لم تكن مقامة في عامي ١٩٠٦ و ١٩٠٧ وانها ليست الا كتلة حجرية وضعت في وقت لاحق في هذا المكان وتم تحديدها على نحو خاطيء على الخريطة البريطانية لعام ١٩١٥ على انها علامة للحدود ، فان المحكمة لم تقر في مسألة صحة هذه الحجة الاسرائيلية من عدمها وقد استندت في قرارها الى الحقائق التي لا يتطرق اليها الشك . وأشارت الى انه لم يكن هناك خلاف على الاقل على أنه منذ عام ١٩١٧ وخلال الفترة الحرجة حتى فترة ما بعد سنة ١٩٦٧ كانت هناك علامة للحدود في موضع علامة الحدود رقم ٩١ التي تم اعتبارها خلال هذه الفترة برمتها كعلامة حدود . وترى المحكمة انه حيث ان الدول المعنية حددت علامة على انها علامة للحدود على مدى اكثر من خمسين عاما وتصرفت بناء على هذا الاساس فليس هناك مجال الان امام احد الطرفين او اى طرف ثالث للاعتراض على هذا

ديسمبر سنة ١٩٠٦ الى ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ . وقد تم تنفيذ العمليتين مشاركة بين مصر وتركيا ولم يزعم اى طرف منهما على الاطلاق ان اتفاق ١٩٠٦ لم ينفذ على الوجه الصحيح وترى المحكمة انه اذا تم رسم علامات الحدود بصورة مشتركة من جانب الاطراف المعنية فان عملية رسم الحدود تعتبر ترجمة صحيحة لاتفاق الحدود حتى اذا كانت قد طرأت انحرافات او اذا كانت هناك بعض اوجه التضارب والاختلاف مع الخرائط . ومن ثم فقد انتهت المحكمة الى ان خط الحدود المرسومة سوف تكون له الحجية على الاتفاق في حالة وجود تعارض . ولهذه الاسباب فان المحكمة قد حكمت لصالح مصر بشأن مواقع علامات الحدود ارقام ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ .

اما فيما يتعلق بعلامة الحدود رقم ٨٨ التي اقيمت جديدا فان الادلة التي قدمتها الاطراف للمحكمة لم تكن حاسمة ولذلك فان المحكمة قد استندت في قرارها الى معيار الخط المستقيم حيث تبين لها ان التحديد الذي قدمته مصر اقرب إلى هذا الخط المستقيم بين علامتي الحدود المتجاورتين من اسرائيل .

علامة الحدود رقم ٩١

لاحظت المحكمة ان ملحق التسوية يتضمن فقرة تتناول علامة الحدود رقم ٩١ بصورة محددة

بالنسبة لعلامة الحدود الاخيرة رقم ٩١ التي تقع في منطقة رأس طابا على الشاطئ الغربي من خليج العقبة فان اسرائيل اشارت الى موقعين تبادليين أحدهما يقع على هضبة جرانيتية والاخر يقع عند بئر طابا في حين حددت مصر موقعها عند النقطة التي اصرت على انه يوجد بها بقايا علامة الحدود ولاحظت المحكمة ايضا ان مواقف الاطراف فيما يتعلق بعلامة الحدود رقم ٩١ قد تأثرت بشدة خلال المرافعات الشفهية والتحريرية بما يسمى صور باركر التي قدمتها مصر مع المذكرة التفسيرية وهذه الصور تبين وجود علامة للحدود في موقع عند منحدر صخري قبالة شاطئ طابا لا يمت بصلية للمواقع الثلاثة التي قدمها الطرفان لعلامة الحدود رقم ٩١ . وقد اخفت هذه العلامة اثر قيام اسرائيل بإزالة جزء من المنحدرات التي اقيمت عليها عندما شقت طريقا جديدا على طول الساحل عام ١٩٧٠ تقريبا .

وقد عكفت هيئة التحكيم اولا على بحث المكائين التبادليين اللذين حددتهما اسرائيل للعلامة ٩١ . وكان أحدهما يقع في اسفل الحد الغربي للنتوء الجرانيتي بينما كان الآخر يقع في بئر طابا في قاع الوادي . وقد رأت هيئة التحكيم ان الحجة الاقوى لاسرائيل تقوم على الرؤية التبادلية على الطبيعة حيث كانت المواضع التي حددتها يمكن مشاهدتها بالرؤية البينية من خلال العلامة السابقة عليها وعلى العلامة ٩٠ المتفق عليها بينما لا ينطبق ذلك على المكان الذي حددته مصر . وقد ذهبت اسرائيل في دعواها الى ان الرؤية التبادلية بين علامات الحدود هي امر ملزم حيث ان اتفاقية عام ١٩٠٦ تقضى بان تقام العلامات الحدودية على اساس نقاط تتيج فيما بينها الرؤية التبادلية على الطبيعة . وترى هيئة التحكيم ان هذه الحجة تفقد اعتبارها اذا ما ظهر ان العلامة رقم ٩١ على الرغم من نقص الرؤية التبادلية - كانت علامة قائمة - بشكل منتظم على الحدود الدولية بين مصر وارض فلسطين التي كانت تقع قبل ذلك تحت الانتداب . قررت الهيئة في حكمها ان العلامة ٩١ كانت موجودة بصورة منتظمة .

وقد نظرت هيئة التحكيم في جميع الحجج الاخرى التي قدمت لصالح الموضعين الاسرائيليين البديلين . وهي حجج قامت على الخرائط ووصف الحدود في الكتاب السنوي الاحصائي لمصر في عام ١٩٠٩ وصورة فوتوغرافية يرجع تاريخها الى عام ١٩٣٦ وهي خاصة بما يدعى بانها مجموعة من احجار الحدود بالاضافة الى

- ١ - ان مصر واسرائيل متفقتان على قبول حكم المحكمة كحكم نهائى وملزم .
- ٢ - يتعهد الطرفان بتنفيذ هذا الحكم وفقا لمعاهدة السلام في اسرع وقت ممكن عملا بمبدأ حسن النية .
- والمحكمة ترى طبقا لوجهات النظر التى ابداهما الطرفان ان جهاز الاتصال المنصوص عليه في الملحق رقم واحد من معاهدة السلام بين جمهورية مصر العربية واسرائيل سوف يتولى تنفيذ هذا الحكم وان علامة الحدود رقم ٩٠ المتفق عليها يمكن ان تكون بمثابة نموذج لنوع واسلوب اقامة علامات الحدود

الحكم كما نطقه القاضى

- ولهذه الاسباب وبعد المداولات فان المحكمة
- ١ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٧ تقع في الموقع الذى عينته مصر وعلى النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم الموقعة في الحادى عشر من سبتمبر سنة ١٩٨٦ .
 - ٢ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ١٤ تقع في الموقع الذى عينته اسرائيل على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
 - ٣ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ١٥ تقع في الموقع الذى حددته اسرائيل على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
 - ٤ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ١٧ تقع في الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
 - ٥ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٢٧ تقع في الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
 - ٦ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٤٦ تقع في الموقع الذى عينته اسرائيل على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
 - ٧ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٥١ تقع في الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
 - ٨ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٥٢ تقع في الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
 - ٩ - تقرر بالاجماع ان علامة الحدود رقم ٥٦ تقع في الموقع الذى حددته اسرائيل على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم .
 - ١٠ - تقرر باغلبية اربعة اصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٨٥ تقع في الموقع الذى عينته مصر على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم
 - ١١ - تقرر باغلبية اربعة اصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٨٦ تقع في الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم
 - ١٢ - تقرر باغلبية اربعة اصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٨٧ تقع في الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم
 - ١٣ - تقرر باغلبية اربعة اصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٨٨ تقع في الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم
 - ١٤ - تقرر باغلبية اربعة اصوات ضد صوت واحد ان علامة الحدود رقم ٩١ تقع في الموقع الذى حددته مصر على النحو الوارد في الملحق « ١ » لمشارطة التحكيم
 - ١٥ - تقرر بالاجماع ان تنفيذ هذا الحكم سيعهد به الى جهاز اتصال حددته المادة السابعة من الملحق الاول لمعاهدة السلام بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ بين جمهورية مصر العربية ودولة اسرائيل .

الافتراض الذى تم الالتزام به لفترة طويلة على زعم انه خطأ . والحقيقة الخاصة بان علامة الحدود ٩١ لم تتميز بالرؤية التبادلية مع العلامة ٩٠ المتفق عليها بالرغم من بنود اتفاقية سنة ١٩٠٦ لم تؤثر على قرار المحكمة . وعلى الرغم من ان الاتفاقية لم تنص على اية استثناءات للرؤية التبادلية على الواقع فان المحكمة تعتبر ان هذا المبدأ قد لا يكون متماشيا مع وضع العلامات على طول قمة التل الشرقى المطل على وادى طابا . وايضا سرعة عمليات القائمين بالمسح الأرضى في آخر يوم عمل لهم قد يفسر هذا الاستثناء . ومع ذلك فان موقع علامات باركر وموقع علامة الحدود رقم ٩١ كان معترفا بها ومقبولة من بعض الدول المعنية كجزء مكون لخط الحدود خلال الفترة الحرجة على الرغم من عدم توافر الرؤية التبادلية .

ثم بحثت المحكمة في النهاية ما اثير من انه اذا ما كانت علامة الحدود التى تضمنتها صور باركر قائمة خلال فترة الانتداب فان النقطة ٩١ لم تكن هي علامة الحدود الاخيرة خلال الفترة الحرجة كما انها لم تكن قائمة في نقطة راس طابا على الشاطئ الغربى من خليج العقبة ، وتجادل اسرائيل بانه اذا لم تكن دعوى اسرائيل الخاصة بنقطة الحدود رقم ٩١ مقبولة فان المحكمة عندئذ ونتيجة لوجود علامة الحدود في صور باركر لا يمكن ان تصدر حكما لصالح مصر ايضا لان النقطة ٩١ لم تكن هي اخر علامات الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين في ظل الانتداب وترى اسرائيل ان هذا الموقف غير مقبول وليس له اية علاقة بعدم وجود قانون قابل للتطبيق ومن الواضح ان عبارات الملح التالية في نقطة راس طابا على الشاطئ الغربى من خليج العقبة . قد اخذت من المادة ١ من اتفاقية ١٩٠٦ . ومن الواضح انهم اشاروا في عام ١٩٠٦ الى علامة باركر وليس الى علامة الحدود ٩١ وينبغى مع ذلك ان نأخذ في الاعتبار ان الفقرة الثانية من الملحق الخاص بمشارطة التحكيم تقول ان كل طرف قد اوضح موقفه على الطبيعة فيما يتعلق بموقع كل علامة من علامات الحدود المذكورة سلفا وان العلامة ٩١ كانت العلامة النهائية او الاخيرة في سلسلة العلامات الاربع عشرة المذكورة في الفقرة الاولى ولا يمكن ان تكون في الوقت نفسه العلامة قبل الاخيرة الواردة في سياق مشارطة التحكيم ومن الواضح ان الاشارة على الطبيعة في عام ١٩٨٦ قد لا تكون مفهومة بالنسبة لعلامة باركر خاصة اذا سلمنا بان موقعها اختلف في عام ١٩٧٠ . ان موضع العلامة ٩١ كان اخر مواقع علامات الحدود على طول الخط الذى تدعيه مصر والذى كان يمكن ان يظهر على الطبيعة في عام ١٩٨٦ وقد كان تصوير هذه العلامة على انها العلامة النهائية في ذلك الوقت امرا لا يحيد عن الصواب .

وفيما يتعلق بكلمات في موقع راس طابا على الشاطئ الغربى من خليج العقبة فان السؤال الحاسم هو هل كان من المفهوم في سنة ١٩٨٦ ان هذه الكلمات تنطبق على العلامة ٩١ ؟ وبعد دراسة هذه المسألة توصلت المحكمة الى ان هذا الوصف يمكن ان ينطبق على العلامة ٩١ وان ادعاء اسرائيل بان ذلك غير جائز وغير مقبول هو ادعاء مرفوض وانه ليس هناك ما يحول دون مطالبة مصر بتبعية موقع العلامة ٩١ لها .

وبناء على هذه الاعتبارات فان المحكمة ترى ان موقع علامة الحدود رقم ٩١ هو نفس الموقع الذى قدمته مصر وان المحكمة لا تملك سلطة تحديد الخط الذى يفصل بين العلامة ٩١ وشاطئ خليج العقبة وما بعده .

تنفيذ الحكم

فيما يتعلق بتنفيذ الحكم فان المحكمة تشير الى ان المادة الرابعة عشرة من مشارطة التحكيم تنص على الاتى :

(عن مجلة المصور : ٧ اكتوبر ١٩٨٨)

الكشاف التحليلي لمجلة السياسة الدولية ١٩٨٨

- آية الله طلقاني :
- أضواء على دور آية الله طلقاني في الثورة الإيرانية (وليد محمود عبد الناصر) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥١٣ - ٥٢٤ .
- ابراهيم بدوي الشيخ :
الدورة الأولى للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان . أديس أبابا نوفمبر ١٩٨٧ . ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٩٣ - ٥٩٤ .
- ابراهيم سعد الدين :
- أزمة النظام الاشتراكي والاصلاحات السوفيتية الجديدة ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٤٢ - ١٠٥٤ .
- ابراهيم عرفات :
- ندوة تحليل السياسات العامة - جامعة القاهرة ١٩٨٧ ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٩٤ - ٥٩٨ .
- أبو السعود ابراهيم :
- كشاف تحليلي لمجلة السياسة الدولية، عام ١٩٨٧ ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٢٣ - ٣٢٤ .
- الاتحاد السوفيتي :
- الاتحاد السوفيتي من الداخل (ملف مجلة السياسة الدولية) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٣٩ - ١١٤٧ .
- إضطرابات الأرمن في الاتحاد السوفيتي (أمانى الطرابيشي) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٨٦ - ٨٨٩ .
- الانسحاب السوفيتي من أفغانستان . ودوافعه وإحتمالاته المستقبلية (مقالات عرض سوسن حسين) ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٤١ - ٩٤٦ .
- البريسترويكا وإنعكاساتها على أوروبا الشرقية (مقالات عرض سوسن حسين) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٥٢ - ١٢٦٤ .
- الصداقة المصرية السوفيتية (بطرس بطرس غالي) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ٩٧٣ - ٩٧٥ .
- قمة واشنطن والعلاقات الأمريكية السوفيتية (ملف مجلة السياسة الدولية) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٩٠ - ٤٨٢ .
- أثيوبيا :
- إتفاق أثيوبيا والصومال : هدنة مؤقتة أم تسوية نزاع ؟ (فتحي حسن عطوة) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨١٨ - ٨٢١ .
- أثيوبيا وتجربة التحول الاشتراكي (عبد المالك ابراهيم سالمان) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٣٩ - ٢٢٤ .
- أحمد أبو الحسن زود :
- التجديد السياسي والخبرة الإسلامية (عرض كتاب) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٩٢١ - ٩٢٢ .
- أحمد طه محمد :
- التعاون الاقليمي بين الاستشاريين الأفريقيين . القاهرة مارس ١٩٨٨ ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩١٥ - ٩٢٠ .
- أحمد عبد الله :
- تعقيب على موضوع قراءة الخطاب السياسي السوفيتي ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٨ - ١٠٨٢ .
- أحمد كمال أبو بكر :
- الضفة الغربية بين الأردن والمنطقة واسرائيل ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٦٧ - ١١٧٣ .
- وماذا بعد تطبيع العلاقات المغربية الجزائرية ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٠٩ - ٨١٢ .
- أحمد يوسف أحمد :
- قضية الوحدة اليمنية . ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٦٠ - ٣٧١ .
- أحمد يوسف القرعي :
- تهنئة مجلة السياسة الدولية لحصوله على جائزة نقابة الصحفيين بالقاهرة ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٦٥ .
- كتب حديثة وردت لمجلة السياسة الدولية (عرض كتب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٠١ - ٣٠٢ .
- ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦٢٥ - ٦٢٧ .
- ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٣٥ - ٩٣٦ .
- ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤٨ - ١٢٤٩ .
- ميثاق أديس أبابا نظرة معاصرة ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٠٩ - ٧١١ .
- ندوة العنصرية والصهيونية . القاهرة مارس ١٩٨٨ ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦٠٣ - ٦٠٥ .
- ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول إستشراف مستقبل الوطن العربي تونس أكتوبر ١٩٨٧ ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .
- ندوة الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها صنعاء سبتمبر ١٩٨٨ ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٣٩ - ٢٢٤ .

٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٣٦ - ١٢٣٨ .

الأردن :

أنظر : المملكة الأردنية الهاشمية .

إرهاب :

- إختطاف الطائرات والارهاب الدولي (فتحي على حسين) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ . ص ٨٨١ - ٨٨٥ .

إسماء الغزالي حرب :

- تقديم ملف الوحدة الوطنية والسلام في السودان . ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٧٨ - ٧٩ .

- ندوة الوحدة الوطنية والسلام في السودان ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١١٩ - ١٢٢ .

إستراتيجية :

- الأبعاد الاستراتيجية لقبول إيران قرار مجلس الأمن (طلعت أحمد مسلم) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢١٦ - ١٢٣٥ .

- الأبعاد العسكرية لمعاهدة إزالة الصواريخ (طلعت أحمد مسلم) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤١٧ - ٤٢٦ .

- السياسة الأمنية لإسرائيل وجنوب أفريقيا (طلعت أحمد مسلم) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٩٩ - ٦٠٣ .

إسرائيل :

- أبعاد التعاون الاسرائيلي - الافريقي ومستقبل عودة العلاقات الدبلوماسية ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٢٧ - ٢٣٣ .

- الاحتلال الاسرائيلي والصحة النفسية في الضفة والقطاع (يوسف ابو سمرة) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٩٩ - ٥٠٦ .

- إنتفاضة الأرض المحتلة والمجتمع الاسرائيلي (محمد علي المداح) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٩٥ - ٤٩٨ .

- إنتفاضة الضفة والقطاع وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية (وحيد عبد المجيد) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٤٤ - ٣٥٩ .

- الانتفاضة الفلسطينية والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (راجية ابراهيم صدقي) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٨٤ - ٤٩٤ .

- الانتفاضة الفلسطينية وإنعكاساتها على الرأي العام الغربي (مقالات عرض سوسن حسين) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦٣١ - ٦٤٤ .

- الانتفاضة وإتجاهات الرأي العام في إسرائيل (علاء سالم) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٥٩ - ١١٦٥ .

- الثورة الشعبية الفلسطينية (بطرس بطرس غالي) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٤٣ - ٣٤٥ .

- السياسة الأمنية لإسرائيل وجنوب أفريقيا (طلعت أحمد مسلم) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٩٩ - ٩٠٣ .

- صفقة الصواريخ الصينية والتهديد الاسرائيلي للسعودية (خالد زكريا السرجاني) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨١٢ - ٨١٧ .

- الضفة الغربية بين الأردن والمنظمة واسرائيل (أحمد كمال أبو بكر) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٦٧ - ١١٧٣ .

- المواجهة العربية الاسرائيلية مستقبل وقضايا الردع التقليدي . (محمد فوزي سعيد) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٨٥ - ٥٩٢ .

أسلحة نووية :

- إزالة الأسلحة النووية في البحر المتوسط (ثناء فؤاد عبد الله) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٩٣ - ١١٩٧ .

- الأسلحة النووية : أشكالها وآثارها والاضاع التي استحدثتها (يحيى الشيمي) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٠٤ - ٩٠٧ .

- تجارة السلام بين الدوافع والنتائج (نزيهة الأفندي) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ١٢٣٦ - ١٢٣٨ .

١٩٨٨ ص ٦٩٢ - ٧٠٦ .

- عرض لمباحثات جنيف للحد من الأسلحة الاستراتيجية (يحيى الشيمي) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٧٢ - ٢٧٧ .

اطفال :

- التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت تحليل مضمون المقررات الدراسية (كمال المنوفى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٨ - ٦٥ .

اعلام :

- تنسيق الاعلام الافريقي والدور المصري (جوزيف رامز أمين) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٤٥ - ٨٤٨ .

- نماذج التدفق الدولي للأنباء (سعيد محمد السيد) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٢٢ - ١٠٢٨ .

أفريقيا :

- أبعاد أزمة المديونية الأفريقية (سامح محمود أبو العينين) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٢٢ - ٨٢٤ .

- أبعاد التعاون الاسرائيلي الافريقي ومستقبل عودة العلاقات الدبلوماسية (أمير كمال دسوقي) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٢٧ - ٢٣٣ .

- ترتيبات الأمن الافريقي (عزمى خليفة : ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢١١ - ٢٢٠ .

- تطور العلاقات الاقليمية في الجنوب الافريقي (أمانى محمود فهمى) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٣٥ - ٨٤٤ .

- ٢٥ عاما على إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية (ملف مجلة السياسة الدولية) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٠٧ - ٧٨١ .

- العمل الافريقي المشترك في ربع قرن (بطرس بطرس غالي) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٦٦٠ - ٦٦٥ .

أفغانستان :

- الانسحاب السوفيتي من أفغانستان دوافعه وإحتمالاته المستقبلية (عرض مقالات سوسن حسين) ص ٩٤١ - ٩٥١ .

- الانسحاب المتزامن من الخليج وأفغانستان (إيهاب الشريف) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٨٨ - ١١٩٢ .

إقتصاد :

- أبعاد أزمة المديونية الأفريقية (سامح محمود أبو العينين) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٢٢ - ٨٢٤ .

- الاقتصاد المصري والرؤية الأمريكية (نزيهة الأفندي) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٨٧ - ١١٨٠ .

- الأونكتاد السابع وأزمة التنمية في الدول النامية (عمرو مصطفى كمال حلمي) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٥٣ - ٢٦٣ .

- حول أزمة ديون الدول المراجعة (رضا هلال) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٠٧ - ١٢١١ .

اكنو ، كورازون :

- حكومة اكنو وأفاق المستقبل (أمانى محمود فهمى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٦٤ - ٢٧١ .

السيد أمين شلبي :

- ندوة الحوار الصيني المصري بكين أكتوبر ١٩٨٧ ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٨٠ - ٢٨٩ .

السيد عبد المطلب غانم :

- الاستبداد البيروقراطي والتطور الديمقراطي ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٦٨٠ - ٦٩١ .

السيد يسن :

- تعقيب على قراءة الخطاب السياسي السوفيتي ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٣٦ - ١٢٣٨ .

- عبد الوهاب (ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٨٨ - ٧٩١ .
 أيمن السيد عبد الوهاب :
 - حرب الخليج وإمكانات حظر تصدير السلاح لايران ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٨٨ - ٧٩١ .
 أيمن سالم :
 - مقتطفات من وثائق الاصلاح في الاتحاد السوفيتي . . ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٤٤ - ١١٤٥ .
 إيهاب الشريف :
 - الانسحاب المتزامن من الخليج وأفغانستان . ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٨٨ - ١١٩٢ .
 إيهاب صلاح الدين :
 - دور العلاقات الاقتصادية بين مصر والسوق الأوروبية المشتركة في تنمية الاقتصاد المصري (عرض كتاب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٠٠ - ٣٠١ .
 إيهاب محمد محمد علي :
 - أزمة الديمقراطية في هايتي ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٦٥ - ٥٦٨ .
 بترول :
 - منظمة الأوبك والتطورات المستجدة على الساحة النفطية (وليد حذوري) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٨٣ - ١٨٩ .
 البحر الأبيض المتوسط :
 - إزالة الاسلحة النووية في البحر المتوسط (ثناء فؤاد عبد الله) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٩٣ - ١١٩٧ .
 - الأمن والسلام في البحر المتوسط (عماد عواد) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٠٣ - ٢١٠ .
 برهان غليون :
 - الصراع على اليونسكو ومكانة القضية العربية ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٣٠ - ٥٣٥ .
 بطرس بطرس غالي :
 - الثورة الشعبية الفلسطينية ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٤٠ - ٣٤٣ .
 - الصداقة المصرية السوفيتية ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ٩٧٢ - ٩٧٥ .
 - العمل الأفريقي المشترك في ربع قرن ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٦٦٠ - ٦٦٥ .
 - منجزات الدبلوماسية المصرية في عام ١٩٨٧ ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٤ - ١٩ .
 بوروندي :
 - بوروندي والانتقال العسكري الثالث (طارق حسنى أبوسنة) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٢١ - ٢٢٦ .
 بيروقراطية :
 - الاستبداد البيروقراطي والتطور الديمقراطي (السيد عبدالمطلب غانم) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٦٨٠ - ٦٩١ .
 القبت :
 - اضطرابات القبت : اسبابها وأبعادها (فتحى حسن عطوة) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٥٠ - ٢٥٢ .
 تركيا :
 - ابعاد ومشكلات السياسة الامنية التركية (خليل الشقاقي) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٠١ - ١٠٢١ .
 - قراءة تحليلية في الانتخابات التركية (جمال الدين محمد علي) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٤٦ - ٢٤٩ .

- ص ١٠٧٨ - ١٠٨٠ .
 - الوفاق الجديد ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٩١ - ٣٩٢ .
 أمال اسعد :
 - ندوة وثائق تاريخ مصر الحديث . القاهرة أبريل ١٩٨٨ ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢٠ - ٩٢١ .
 أمانى الطرابيشي :
 - إضطرابات الأرمن في الاتحاد السوفيتي ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٨٦ - ٨٨٩ .
 أمانى محمود فهمي :
 - تطور العلاقات الاقليمية في الجنوب الأفريقي ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٣٥ - ٩٤٤ .
 - حكومة اكينو وأفاق المستقبل ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٦٤ - ٢٧١ .
 - قمة موسكو : الهدف والغزى . ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢١٢ - ١٢١٥ .
 - قمة واشنطن والقضايا الأفريقية ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٤٧ - ٤٤٥ .
 أمريكا :
 أنظر : الولايات المتحدة الأمريكية .
 أمن :
 - أمن الكويت في معترك حرب الخليج (عمرو هاشم ربيع) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٩ - ٢٠٣ .
 - الأمن والسلام في البحر المتوسط (عماد عواد) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٠٣ - ٢١٠ .
 - ترتيبات الأمن الأفريقي (عزمى خليفة) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢١١ - ٢٢٠ .
 أمير كمال دسوقي :
 - أبعاد التعاون الاسرائيلي - الأفريقي وسمتقبل عدوة العلاقات الدبلوماسية ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٢٧ - ٢٣٣ .
 أمين هويدي :
 - تعقيب على السياسة السوفيتية والمنطقة العربية ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١١٠ - ١١١٤ .
 إنفاضة الأراضي المحتلة :
 أنظر :
 - اسرائيل .
 - فلسطين .
 إنقلابات عسكرية :
 - بوروندي والانتقال العسكري الثالث (طارق حسنى أبوسنة) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٢١ - ٢٢٦ .
 أنور عبد الملك :
 - إنجازات اليابان وتحدياتها ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٤٠ - ٢٤٥ .
 أوغندا :
 - الخلاف الكيني الاوغندي من أين وإلى أين (فتحى حسن عطوة) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٦٩ - ٥٧١ .
 إيران :
 - الابعاد الاستراتيجية لقبول ايران لقرار مجلس الأمن (طلعت مسلم) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢١٦ - ١٢٣٥ .
 - أضواء على دور آية الله طالقاني في الثورة الايرانية (وليد محمود عبد الناصر) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥١٣ - ٥٢٤ .
 - حرب الخليج وإمكانات حظر تصدير السلاح لايران (أيمن السيد

- لقاء دافوس وإحتمالات التقارب التركي اليوناني (هويدا عدلى رومان) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٧٧ - ٥٨١ تشاد :
- ليبيا الخروج من تشاد (عز الدين شمكري) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٩٨ - ١٢٠٢ تعليم :
- التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت ، تحليل مضمون المقررات الدراسية (كمال المنوفى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٨ - ٦٥ تنمية :
- الأونكتاد السابع وأزمة التنمية في الدول النامية (عمرو مصطفى كمال حلمى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٥٣ - ٢٦٣ ثناء فؤاد عبدالله :
- إزالة الأسلحة النووية في البحر المتوسط ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٩٣ - ١١٩٧
- التحفظات الأوروبية على اتفاقية واشنطن ومستقبل التحالف الدولى ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٢٧ - ٤٣٤ الجزائر :
- وماذا بعد تطبيع العلاقات المغربية الجزائرية (احمد كمال أبوبكر) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٠٩ - ٨١٢ جمال عبدالجواد :
- الثقافة والهوية ونظام الحكم والصراع حول مستقبل السودان ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١١١ - ١١٨ جمال الدين محمد على :
- قراءة تحليلية في الانتخابات التركية ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٤٦ - ٢٤٩
- القضية الكمبودية وتوازنات القوى في الهند الصينية ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٥٢ - ٥٥٦ الجمهورية العربية اليمنية :
- قضية الو - اليمنية (احمد يوسف احمد) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٦٠ - ٣٦١ جنود افريقيا :
- ا - يسة الامنية لاسرائيل وجنوب افريقيا (طلعت مسلم) ع ٩٣ يو ١٩٨٨ ص ٨٩٩ - ٩٠٣ جوزيف رامز امين :
- تنسيق الاعلام الافريقى والدور المصرى ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٤٨ حافظ اسماعيل :
- الاتحاد السوفيتى الى أين ؟ ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٣٠ - ١١٣٣
- حرب الخليج :
- الأبعاد الاستراتيجية لقبول ايران لقرار مجلس الأمن (طلعت احمد مسلم) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢١٦ - ١٢٣٥
- أمن الكويت في معترك حرب الخليج (عمرو هاشم ربيع) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٩ - ٢٠٢
- التطورات الأخيرة في حرب الخليج (احمد أبوطالب) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٠٧ - ٥١٢
- حرب الخليج وامكانات حظر تصدير السلاح لايران (ايمن السيد عبدالوهاب) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٨٨ - ٧٩١
- دبلوماسية الصراع العراقى الايرانى (عرض مقالات سوسن
- حسين) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٠٦ - ٣١٥ حسن أبوطالب :
- الاتفاقية ومهمة اعادة تحقيق النظام العالمى ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٠٥ - ٤١٠
- الانتخابات الرئاسية ومستقبل لبنان ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٧٤ - ١١٧٩
- جولة شولتز ومستقبل التسوية السياسية ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٨٣ - ٧٨٧
- التطورات الأخيرة في حرب الخليج ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٠٧ - ٥١٢
- قمة عمان وبناء الرفاق القومى ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٠ - ١٩٢
- ندوة كيف نتفهم ما يحدث في الاتحاد السوفيتى - القاهرة ابريل ١٩٨٨ ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢١ ، ٩٢٢ حسن نافعة :
- العرب وأزمة اليونسكو ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٦٦٦ - ٦٧٩ حسين فوزى :
- لم يكن الدكتور حسين فوزى مثقفا عاديا ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ٩٧٥ حميد القيس :
- العلاقات الدولية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والاقطار النامية في مجالات الطاقة ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٧٢ - ٥٧٦ خالد زغلول :
- العرب والافارقة بين عمليات المد والجزر ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٦٠ - ٧٧٠ خالد زكريا السرجاني :
- صفقة الصواريخ الصينية والتهديد الاسرائيلى للسعودية ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨١٣ - ٨١٧ الخليج العربى :
- الانسحاب المتزامن من الخليج وافغانستان (ايهاب الشريك) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٨٨ - ١١٩٢
- التطورات الأخيرة في حرب الخليج (حسن أبوطالب) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٠٧ - ٥١٢
- مجلس التعاون الخليجى كتجربة للتكامل الاقتصادى شبه الاقليمى (مجدى صبحى) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ٩٧٦ - ١٠٠٠ خليل الثقافى :
- أبعاد ومشكلات السياسة الامنية التركية ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٠١ - ١٠٢١ دول نامية :
- الأونكتاد السابع وأزمة التنمية في الدول النامية (عمرو مصطفى كمال حلمى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٥٣ - ٢٦٣
- حول أزمة ديون الدول الموجهة (رضا هلال) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٠٧ - ١٢١١
- العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث (عبدالمنعم المشاط) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٧٢ - ٣٨٩ ديمقراطية :
- الاستبداد البيروقراطى والتطور الديمقراطى (السيد عبدالمطلب غانم) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٦٨٠ - ٦٩١ ذرة :

- لقاء دافوس وإحتمالات التقارب التركي اليوناني (هويدا عدلى رومان) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٧٧ - ٥٨١ تشاد :
- ليبيا الخروج من تشاد (عز الدين شمكري) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٩٨ - ١٢٠٢ تعليم :
- التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت ، تحليل مضمون المقررات الدراسية (كمال المنوفى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٨ - ٦٥ تنمية :
- الأونكتاد السابع وأزمة التنمية في الدول النامية (عمرو مصطفى كمال حلمى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٥٣ - ٢٦٣ ثناء فؤاد عبدالله :
- إزالة الأسلحة النووية في البحر المتوسط ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٩٣ - ١١٩٧
- التحفظات الأوروبية على اتفاقية واشنطن ومستقبل التحالف الدولى ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٢٧ - ٤٣٤ الجزائر :
- وماذا بعد تطبيع العلاقات المغربية الجزائرية (احمد كمال أبوبكر) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٠٩ - ٨١٢ جمال عبدالجواد :
- الثقافة والهوية ونظام الحكم والصراع حول مستقبل السودان ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١١١ - ١١٨ جمال الدين محمد على :
- قراءة تحليلية في الانتخابات التركية ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٤٦ - ٢٤٩
- القضية الكمبودية وتوازنات القوى في الهند الصينية ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٥٢ - ٥٥٦ الجمهورية العربية اليمنية :
- قضية الو - اليمنية (احمد يوسف احمد) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٦٠ - ٣٦١ جنود افريقيا :
- ا - يسة الامنية لاسرائيل وجنوب افريقيا (طلعت مسلم) ع ٩٣ يو ١٩٨٨ ص ٨٩٩ - ٩٠٣ جوزيف رامز امين :
- تنسيق الاعلام الافريقى والدور المصرى ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٤٨ حافظ اسماعيل :
- الاتحاد السوفيتى الى أين ؟ ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٣٠ - ١١٣٣
- حرب الخليج :
- الأبعاد الاستراتيجية لقبول ايران لقرار مجلس الأمن (طلعت احمد مسلم) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢١٦ - ١٢٣٥
- أمن الكويت في معترك حرب الخليج (عمرو هاشم ربيع) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٩ - ٢٠٢
- التطورات الأخيرة في حرب الخليج (احمد أبوطالب) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٠٧ - ٥١٢
- حرب الخليج وامكانات حظر تصدير السلاح لايران (ايمن السيد عبدالوهاب) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٨٨ - ٧٩١
- دبلوماسية الصراع العراقى الايرانى (عرض مقالات سوسن

أنظر : أسلحة نووية

راجية ابراهيم صدقي :

- الانتفاضة الفلسطينية والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٨٤ - ٤٩٤

رعوف عباس :

- تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوتها حتى سنة ١٩٧٠ (عرض كتاب) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ رضا هلال :

- حول أزمة ديون الدول الموجهة ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٠٧ - ١٢١١

روسيا :

أنظر : الاتحاد السوفيتي

سامح محمود ابوالعينين :

- أبعاد أزمة المديونية الأفريقية ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٢٢ - ٨٣٤
- أزمة الديون العالمية للعالم الثالث (عرض كتاب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٠ - ٢٩٢

سماي أحمد عابدين :

- القمر وموارده الطبيعية تراث مشترك للإنسانية ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٦٦ - ٧٦

سعيد محمد السيد :

- نماذج التدفق الدولي للأنباء ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٢٢ - ١٠٣٨

سلوى محمد حبيب :

- منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة تحديات الثمانينات ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧١٢ - ٧٢٨

سمية محمود عفيفي :

- السفارات في الاسلام (عرض كتاب) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٣١ ، ٩٣٢

السعودية :

أنظر المملكة العربية السعودية

السودان :

- الأزمة السياسية في السودان وطريق المستقبل (متصور خالد) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٤٩ - ١١٥٨

- السودان وإمكانية الاختراق الإيراني (مجدى على عبيد) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٢٥ - ٥٢٩

- الوحدة الوطنية والسلام في السودان (ملف مجلة السياسة الدولية) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٧٧ - ١٥٨

سوسن حسين :

- الانتفاضة وإنعكاساتها على الرأي العام الغربي (عرض مقالات) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦٣١ - ٦٤٤

- الانسحاب السوفيتي من أفغانستان دوافعه واحتمالاته المستقبلية (عرض مقالات) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٤١ - ٩٥١

- البريسترويكا وإنعكاساتها على أوروبا الشرقية (عرض مقالات) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٥٢ - ١٢٦٤

- دبلوماسية الصراع العراقي الإيراني (عرض مقالات) ع ٦١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٠٦ - ٣١٥

شولتز ، جورج :

- جولة شولتز ومستقبل التسوية (حسن أبوطالب) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٨٢ - ٧٨٧

الصراع العربي الاسرائيلي :

- جولة شولتز ومستقبل التسوية السياسية (حسن أبوطالب) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٨٢ - ٧٨٧

- الاحتلال الاسرائيلي والصحة النفسية في الضفة والقطاع (يوسف ابوسمرة) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٩٩ - ٥٠٦

- انتفاضة الأرض المحتلة والمجتمع الاسرائيلي (محمد علي المداح) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٩٥ - ٤٩٨

- انتفاضة الضفة والقطاع وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية (وحيد عبد الحميد) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٤٤ - ٣٥٩

- الانتفاضة الفلسطينية والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (راجية ابراهيم صدقي) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٨٤ - ٤٩٤

- الانتفاضة الفلسطينية وإنعكاساتها على الرأي العام الغربي (عرض مقالات سوسن حسين) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦٣١ - ٦٤٤

- الانتفاضة واتجاهات الرأي العام في اسرائيل (علاء سالم) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٥٩ - ١١٦٥

- الثورة الشعبية الفلسطينية (بطرس بطرس غالي) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٤٠ - ٣٤٣

- صفقة الصواريخ الصينية والتهديد الاسرائيلي للسعودية (خالد زكريا السرجاني) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨١٣ - ٨١٧

- الضفة الغربية بين الأردن والمنظمة واسرائيل (أحمد كمال أبوبكر) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٦٧ - ١١٧٣

- المواجهة العربية الاسرائيلية مستقبل وقضايا الردع التقليدي (محمد فوزي سعيد) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٨٥ - ٥٩٢

صلاح عبداللطيف :

- نشأة وتطور الأحزاب الجنوبية في السودان ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٨٣ - ٨٧

صلاح فوزي :

- مؤتمر النظام السياسي في مصر الاستمرار والتغيير ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٠٨ - ٩١٥

الصومال :

- اتفاق أثيوبيا والصومال هدنة مؤقتة أم تسوية للنزاع (فتحى حسن عطوة) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨١٨ - ٨٢١

الضفة الغربية :

أنظر : الصراع العربي الاسرائيلي ، فلسطين

طارق حسنى ابوسنة :

- بروندي والانقلاب العسكى الثالث ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٢٦ - ٢٢١

طاقة :

- العلاقات الدولية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والقطار النامية في مجالات الطاقة (حميد القيس) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٧٢ - ٥٧٦

طلعت احمد مسلم :

- الأبعاد الاستراتيجية بقبول ايران لقرار مجلس الأمن ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢١٦ - ١٢٣٥

- الأبعاد العسكرية لمعاهدة إزالة الصواريخ المتوسطة والأقصر مدى ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤١٧ - ٤٢٦

- السياسة الأمنية لاسرائيل وجنوب افريقيا ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٩٩ - ٩٠٣

طه عبدالعليم طه :

- مآزق الاشتراكية وإعادة البناء بين النظرية والواقع في الاتحاد السوفيتي ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٥٥ - ١٠٦٨
عادل حسن :

- نحن والاتحاد السوفيتي ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٣٤ - ١١٤١
عالم ثالث :

انظر : دول نامية

عالم عربي :

- الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي (وليم سليم قلادة عرض كتاب) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦١٢ - ٦١٨

- العرب وأزمة اليونسكو (حسن نافعة) ع ٩٣ أكتوبر ١٩٨٨ ص ٦٦٦ - ٦٧٩

- قضية الوحدة اليمنية (أحمد يوسف أحمد) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٦٠ - ٣٧١

- المغرب العربي الكبير وآليات الوحدة والتجربة (عز الدين شكري) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨

- قمة عمان وبناء الوفاق القومي (حسن أبو طالب) ٩١٤ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٠ - ١٩٢

- المواجهة العربية الاسرائيلية مستقبل وقضايا الردع التقليدي (محمد فوزي سعيد) ع ١٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٨٥ - ٥٩٢

- الموقف الأمريكي من قانون البحار وانعكاساته على المصالح العربية (عبد المنعم سعيد) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٠ - ٣٦

عبد الرحمن اسماعيل الصالح :

- دراسة نقدية لميثاق منظمة الوحدة الافريقية . ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٢٩ - ٧٤١

عبد العاطي محمد :

- أمن مصر القومي (عرض كتاب) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦١٩ - ٩٢١

عبد الفتاح الجبالي :

- صناعة التبعية (عرض كتاب) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦٢٣ ، ٦٢٤

عبد الله الاشعل :

- قضية فلسطين في ضوء القانون الدولي والنظام العالمي (عرض كتاب) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٣٩ - ١٢٤١

- المؤتمرات الاسلامية (عرض كتاب) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦٠٩ - ٦١١

ب.عبد المالك ابراهيم سالمان :

- اثيوبيا وتجربة التحول الاشتراكي ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٣٤ - ٢٣٩

عبد المنعم المشاط :

- العسكريون والتنمية السياسية في العالم الثالث ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٧٢ - ٣٨٩

عبد المنعم سعيد :

- تعقيب على النظرة السوفيتية الجديدة والتوازن في العالم المعاصر ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٠١ - ١١٠٣

- الموقف الأمريكي من قانون البحار وانعكاساته على المصالح العربية ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٠ - ٣٦

عثمان الجوهري :

- الكشف التحليلي لمجلة السياسة الدولية عام ١٩٨٧ ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٢٤ - ٣٣٣

عثمان الرواف :

- صائد الجواسيس (عرض الكتاب) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢٦ - ٩٢٩

العراق :

- الأبعاد الاستراتيجية لقبول ايران لقرار مجلس الأمن (طلعت احمد مسلم) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢١٦ - ١٢٣٥

- التطورات الاخيرة في حرب الخليج (حسن أبو طالب) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٠٧ - ٥١٢

- حرب الخليج وامكانات حظر تصدير السلاح لايران (أيمن السيد عبد الوهاب) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٨٨ - ٧٩١

- دبلوماسية الصراع العراقي الايراني (عرض مقالات سوسن حسين) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٠١ - ٣١٥

عز الدين شكري :

- التغيير السياسي في تونس وأرق النظام ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٤٢ - ٥٥١

- ليبيا الخروج من تشاد ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٩٨ - ١٢٠٢

- المغرب العربي الكبير وآليات الوحدة والتجربة ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٠٠ - ٨٠٨

عزت سعد الدين :

- افريقيا والتسوية القانونية للمنازعات الدولية ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٤٧ - ٧٥٩

عزمي خليفه :

- انعكاسات الأمن الافريقي على الأمن المصري ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٧١ - ٨٧٧

- ترتيبات الأمن الافريقي ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢١١ - ٢٢٠

عصام الدين فرج :

- العلوم السياسية دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق (عرض كتاب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٩ - ٣٠٠

علاء سالم :

- الانتفاضة واتجاهات الرأي العام في اسرائيل ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٥٩ - ١١٦٥

- كوريا الجنوبية ورياح التغيير الديمقراطية ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٥٧ - ٥٦٤

علاقات دولية :

- الاتفاقية (مهمة إعادة تحقيق النظام العالمي وحسن أبو طالب) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ١٤٠٥ - ٤١٠

- حول مدرسة التبعية وتغيير النظام الدولي (هالة مصطفى) ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٩٠ - ٨٩٨

- النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن في العالم المعاصر (نازلي معوض احمد) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٨٣ - ١١٠٣

علي الدين هلال :

- تقديم ملف السياسة الدولية ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٤٠ - ١٠٤١

عماد جاد :

- العلاقات الدولية (عرض كتاب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٥ - ٢٩٧

- قضايا الشرق الاوسط في القمة الامريكية السوفيتية ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٣٥ - ٤٣٨

عماد عواد :

- الأمن والسلام في البحر الابيض المتوسط ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٠٣ - ٢١٠

عمران الشافعي :

- اتفاقية واشنطن المغزى والمرقب . ع ٩٢٤ ابريل ١٩٨٨ ص ٣٩٨ - ٤٠٤

- ندوة حول الشرق الاوسط والبحر المتوسط منطقتين خاليتين من الاسلحة النووية . القاهرة ديسمبر ١٩٨٧ . ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٩٨ - ٦٠٠

عمرو مصطفى كمال حلمي :

- الأونكتاد السابح وازمة التنمية في الدول النامية . ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٥٣ - ٢٦٣

- منطقة الوحدة الافريقية وازمة التنمية ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٤٢ - ٧٤٦

عمرو هاشم ربيع :

- أمن الكويت في معترك حرب الخليج ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٩ - ٢٠٢

- السلطة التشريعية في السياسى المصرى بعد يوليو ١٩٥٢ (عرض كتاب) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤٣ - ١٢٤٥

- الفلاشا . الحياة والمحاكمة (عرض كتاب) ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢١ ، ٩٢٢

- مشكلة كمبوديا في العلاقات الامريكية السوفيتية ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٤٥٦ - ٤٦٥

غادة رافت :

- تحرير الاقتصاد في الدول النامية (عرض كتاب) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٠٦ - ٦٠٩

- رأى العام والاعلام والحرب النفسية (عرض كتاب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٤ ، ٢٩٥

غزة .

انظر : الصراع العربى الاسرائيلى ، فلسطين

فتحى حسن عطوة :

- اضطرابات التيت : اسبابها وابعادها ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٥٠ - ٢٥٢

- اتفاق اثيوبيا والصومال هدنة مؤقتة ام تسوية للنزاع ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٨١٨ - ٨٢١

- الخلاف الكينى الاوغندى من اين الى اين ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٦٩ - ٥٧١

فتحى على حسين :

- الاحزاب السياسية في العالم الثالث (عرض كتاب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٢ - ٢٩٤

- اختطاف الطائرات والارهاب الدولى ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٨١ - ٨٨٥

- هجرة اليهود السوفيت في علاقات القوتين العظميين ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٤٣٩ - ٤٤٦

الفلبيين

- حكومة اكينو وفاق المستقبل (أمانى محمود فهمى ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٦٤ - ٢٧١

فلسطين

- الاحتلال الاسرائيلى والصحة النفسية في الضفة والقطاع (يوسف ابو سمرة) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٤٩٩ - ٥٠٦

- انتفاضة الاراضى المحتلة والمجتمع الاسرائيلى (محمد على انداح) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٤٩٥ - ٤٩٨

- انتفاضة الضفة والقطاع وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية (وحيد عبد المجيد) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٣٤٤ - ٣٥٩

- الانتفاضة الفلسطينية وانعكاساتها على رأى الغربى (عرض مقالات سوسن حسين) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٢١ - ٦٤٤

- الانتفاضة الفلسطينية والسياسة الامريكية في الشرق الاوسط (راجية ابراهيم صدقى) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٤٨٤ - ٤٩٤

- الانتفاضة واتجاهات رأى العام في اسرائيل (علاء سالم) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٥٩ - ١١٦٥

- الثورة الشعبية الفلسطينية (بطرس بطرس غالى) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٣٤٠ - ٣٤٣

- الضفة الغربية بين الاردن والمنظمة واسرائيل (احمد كمال ابو بكر) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٦٧ - ١١٧٣

فوزى منصور :

- تعقيب على مآزق الاشتراكية واعادة البناء والواقع في الاتحاد السوفيتى ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٦٧ ، ١٠٦٨

قانون البحار :

- الموقف الامريكى من قانون البحار وانعكاساته على المصالح العربية (عبد النعم سعيد) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٠ - ٣٦

قبرص :

- الانتخابات الرئاسية ومستقبل توحيد قبرص (نجوى ابراهيم محمود) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٨٢ - ٥٨٤

قطر :

- توجهات السياسة الخارجة في دولة قطر (يوسف محمد عيدان) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٣٦ - ٥٤٢

كتب/عرض ونقد :

- الاحزاب السياسية في العالم الثالث (عرض فتحى على حسين) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٢ - ٢٩٤

- ازمة الديون العالمية للعالم الثالث (عرض سامح محمود ابو العينين) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٠ - ٢٩٢

- الاقليات والاستقرار السياسى في الوطن العربى (عرض وليم سليمان قلادة) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦١٢ - ٦١٨

- أمن مصر القومى (عرض عبد العاطى محمد) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦١٩ - ٦٢١

- تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوئها حتى سنة ١٩٧٠ (عرض رؤوف عباس) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤٢ ، ١٢٤٣

- التبادل الطلابى بين مصر والدول الافريقية في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٨٥ (عرض محمود العوش) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤٥ ، ١٢٤٦

- التجديد السياسى والحيرة الاسلامية (عرض احمد ابو الحسن زود) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٢١ ، ٦٢٢

- تحرير الاقتصاد في الدول النامية (عرض غادة رافت) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٠٦ - ٦٠٩

- حل الصراع الدولى (عرض حسن بكر احمد) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤١ ، ١٢٤٢

- دور العلاقات الاقتصادية بين مصر والسوق المشتركة في تنمية الاقتصاد المصرى (عرض ايهاب صلاح الدين) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٠٠ ، ٣٠١

- ربيع) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٤٥٦ - ٤٦٥
كواكب :
- القمر وموارده الطبيعية تراث مشترك للإنسانية (سامى احمد عابدين) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٦٦ - ٧٦
كوريا الجنوبية :
- كوريا - ج ورياح التغيير الديمقراطية (علاء سالم) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٥٧ - ٥٦٤
الكويت :
- التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت تحليل مضمون المقررات الدراسية (كمال المنوفى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٨ - ٦٥
- أمن الكويت في معترك حرب الخليج (عمرو هاشم ربيع) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٩ - ٢٠٢
كينيا :
- الخلاف الكينى الاوغندى من اين الى اين (فتحى حسن عطوة) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٦٩ - ٥٧١
لبنان :
- الاعداد الامنية والسياسية لانتخابات الرئاسة اللبنانية (محمد على المداح) ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٩٢ - ٧٩٩
- الانتخابات الرئاسية ومستقبل لبنان (حسن ابو طالب) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٧٤ - ١١٧٩
ليبيا :
- ليبيا والخروج من تشاد (عز الدين شكرى) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٩٨ - ١٢٠٢
مالوال ، يونا :
- حول جذور النزاع الراهنة في جنوب السودان (ترجمة منار الشوربجى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٨٠ - ٨٢
مجدى صبحى :
- مجلس التعاون الخليجى كتجربة للتكامل الاقتصادى شبه الاقليمى ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ٩٧٦ - ١٠٠٠
مجدى على عبيد :
- السودان وامكانية الاختراق الايرانى ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٢٥ - ٥٢٩
المجر :
- ابعاد التغيير السياسى والاقتصادى في المجر (هويدا عدلى رومان) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٠٣ - ١٢٠٦
مجلس التعاون الخليجى :
- انظر : الخليج العربى .
محمد السيد سعيد :
- تعقيب على أزمة النظام الاشتراكى والاصلاحات السوفيتية الجديدة ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٤٩ - ١٠٥٤
محمد بشير حامد :
- نشر السلطة والتكامل القومى في جنوب السودان (ترجمة منار الشوربجى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٨٧ - ١٠٠
محمد سيد احمد :
- السياسة السوفيتية والمنطقة العربية ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٠٤ - ١١١٤
محمد عبداللاه :
- تعقيب على النظرة السوفيتية الجديدة والتوازن فيالعالم المعاصر ع

- دور وكالات الانباء الاقليمية ومجمع وكالات انباء عدم الانحياز في تحقيق التوازن العالمى (عرض / -) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤٦ ، ١٢٤٧
- الراى العام والاعلام والحرب النفسية (عرض غادة رأفت) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٤ ، ٢٩٥
- السفارات في الاسلام (عرض سمىة محمود عفيفى) ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٣٠ - ٩٣١
- سكان مصر : قراءة تحليلية في تعداد ١٩٨٦ (عرض هناء عبد السلام العبادى) ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٣٢ ، ٩٣٣
- السكان وتخطيط وتنمية الموارد البشرية في العالم العربى (عرض هناء عبد السلام العبادى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٨ ، ٢٩٩
- السلطة التشريعية في النظام السياسى المصرى بعد يوليو ١٩٥٢ (عرض عمرو هاشم ربيع) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤٣ - ١٢٤٥
- الشرق الاقصى : الصين واليابان (عرض هناء عبد السلام العبادى) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٢٤ ، ٦٢٥
- السياسة الخارجية لليونان تجاه حلف الاطلنطى ابان فترة الحكم العسكرى ١٩٦٧ - ١٩٧٤ (عرض محمد على المداح) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٧ ، ٢٩٨
- صائد الجواسيس (عرض عثمان الرداف) ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢٦ - ٩٢٩
- صناعة التبعية (عرض عبد الفتاح الجبالى) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٢٣ ، ٦٢٤
- العلاقات الدولية (عرض عماد جاد) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٥ - ٢٩٧
- العلوم السياسية : دراسة في الاصول والنظريات والتطبيق (عرض عصام الدين فرج) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٩ ، ٣٠٠
- الفلاشا : الخيانة والمحاكمة (عرض عمرو هاشم ربيع) ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٣١ ، ٩٣٢
- قضية فلسطين في ضوء القانون الدولى والنظام العالمى (عرض عبد الله الاشعل) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٣٩ - ١٢٤١
- المقاومة في قطاع غزة ١٩٦٧ - ١٩٨٥ (عرض محمود طه شبة) ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٣٤ ، ٩٣٥
- المؤتمرات الاسلامية (عرض عبد الله الاشعل) ٩٢٤ ابريل ١٩٨٨ ص ٦٠٩ - ٦١١
- الوجود المصرى اليوجوسلافى في افريقيا (عرض هناء عبد السلام العبادى) ع ٩٤ اكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤٧ ، ١٢٤٨
كشافات :
- الكشاف التحليلى لمجلة السياسة الدولية عام ١٩٨٧ (اعداد عثمان الجوهرى اشراق ابو السعود ابراهيم) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٢٤ - ٣٣٣
كمال المنوفى :
- التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت تحليل مضمون المؤسسات الدراسية ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٨ - ٦٥
كمبوديا :
- القضية الكمبودية وتوازنات القوى في الهند الصينية (جمال الدين محمد على) ع ٩٢ ابريل ١٩٨٨ ص ٥٥٢ - ٥٥٦
- مشكلة كمبوديا في العلاقات الامريكية السوفيتية (عمرو هاشم

٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٠٠ ، ١١٠١
محمد علي المداح :

- الأبعاد الأمنية والسياسية لانتخابات الرئاسة اللبنانية ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٩٢ - ٧٩٩

- إنتفاضة الأرض المحتلة والمجتمع في إسرائيل ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٩٥ - ٤٩٨

- السياسة الخارجية لليونان تجاه حلف الاطلنطي إبان فترة الحكم العسكري ١٩٦٧ - ١٩٧٤ (عرض كتاب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩ ، ٢٩٨

محمد فوزي سعيد

- المواجهة العربية الاسرائيلية مستقبل وقضايا الردع التقليدي ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٨٥ - ٥٩٢ .

محمد قدرى حسن

- رئيس الجمهورية في النظام السياسى المصرى ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٢ - ١٩٨

محمود الدعوش

- التبادل الطلابى بين مصر والدول الأفريقية في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٨٥ (عرض كتاب) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٤٥ ، ١٢٤٦

محمود طه شبيحة

- المقاومة في قطاع غزة ١٩٦٧ - ١٩٨٥ (عرض كتاب) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٣٤ ، ٩٣٥

مصر

- الاقتصاد المصرى والرؤية الأمريكية (نزيرة الأفندى) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٨ - ١١٨٧

- آفاق العمل السياسى المصرى في المرحلة المقبلة (ندوة) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٩ - ١٨١ التنشئة السياسية للطفل في مصر والكويت تحليل مضمون المقررات الدراسية (كمال المنوف) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٨ - ٦٥

- رئيس الجمهورية في النظام السياسى المصرى (محمد قدرى حسن) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٣ - ١٩٨

- الصداقة المصرية السوفيتية (بطرس بطرس غالى) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ٩٧٢ - ٩٧٥

- منجزات الدبلوماسية المصرية في عام ١٩٨٧ (بطرس بطرس غالى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٤ - ١٩ .

- نحن والاتحاد السوفيتى (عادل حسين) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٣٤ - ١١٤١

مصطفى كامل السيد :

- قراءة في الخطاب السياسى السوفيتى ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٦٩ - ١٠٨٢

معز سعد دريد :

- مؤتمر الذكرى الخامسة والعشرين لقيام منظمة الوحدة الافريقية بالقاهرة يناير ١٩٨٨ ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦٠٠ - ٦٠٣ المغرب :

انظر المملكة المغربية

المغرب العربى :

- المغرب العربى الكبير وآليات الوحدة والتجربة (عزالدين شكرى) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٠٠ - ٨٠٨

مقالات دوريات عرض ونقد :

- الانتفاضة الفلسطينية وانعكاساتها على رأى العام الغربى

(عرض سوسن حسين) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦٣١ - ٦٤٤

- الانسحاب السوفيتى من أفغانستان دوافع وإحتمالات المستقبلية (عرض سوسن حسين) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٤١ - ٩٥١

- البريسترويكا وانعكاساتها على أوروبا (عرض سوسن حسين) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٩٥٢ - ١٢٦٤

- دبلوماسية الصراع العراقى الايرانى (عرض سوسن حسين) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٣٠٦ - ٣١٥

المملكة الأردنية الهاشمية :

- الضفة الغربية بين الأردن والمنظمة واسرائيل (احمد كمال أبوبكر) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٦٧ - ١١٧٣

المملكة العربية السعودية :

- صفقة الصواريخ الصينية والتهديد الاسرائيلى للسعودية (خالد زكريا السرجانى) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨١٣ - ٨١٧

المملكة المغربية :

- وماذا بعد تطبيع العلاقات المغربية الجزائرية (احمد كمال أبوبكر) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٠٩ - ٨١٢

منصور خالد :

- الأزمة السياسية في السودان وطريق المستقبل ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١١٤٦ - ١١٥٨

- العوامل الخارجية في الصراع السودانى ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٠١ - ١١٠

منظمة الأوبك :

انظر : بترول

منظمة الوحدة الأفريقية :

انظر : افريقيا

منظمة اليونسكو :

- الصراع على اليونسكو ومكانة القضية العربية (برهان غليون) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٣٠ - ٥٣٥

- العرب وأزمة اليونسكو (حسن نافعة) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٦٦٦ - ٦٧٩

مؤتمرات وندوات :

- آفاق العمل السياسى المصرى في المرحلة المقبلة ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٩ - ١٨١ .

- التعاون الاقليمى بين الاستشاريين الافريقيين (احمد طه محمد) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩١٥ - ٩٢٠

- اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب (ابراهيم بدوى الشيخ) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٩٣ ، ٥٩٤

- قمة عمان وبناء الوفاق القومى (حسن أبوطالب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٩٠ - ١٩٢

- قمة موسكو : الهدف والمغزى (امانى محمود فهمى) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢١٢ - ١٢١٥ .

- قمة واشنطن والعلاقات الأمريكية السوفيتية (ملف السياسة الدولية) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٩٠ - ٤٨٢

- المؤتمر الدولى الثالث للدراسات الآسيوية عن القارة الآسيوية والتعاون الدولى . إيطاليا أبريل ١٩٨٨ ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢٣ .

- مؤتمر الذكرى الخامسة والعشرين لقيام منظمة الوحدة الخامسة والعشرين لقيام منظمة الوحدة الافريقية . القاهرة يناير ١٩٨٨

(معز سعد دريد) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦٠٠ - ٦٠٣

- مؤتمر النظام السياسى في مصر الاستمرار والتغير . القاهرة

هفاء عبد السلام العبدى :
- سكان مصر قراءة تحليلية في تعداد عام ١٩٨٦ (عرض كتاب) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٣٢ ، ٩٣٣
- السكان وتخطيط وتنمية الموارد البشرية في العالم العربى (عرض كتاب) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٩٨ ، ٢٩٩
- الشرق الأقصى : الصين الشعبية واليابان (فوزى درويش ، عرض كتاب) ص ٦٢٤ ، ٦٢٥
هويدا عدلى رومان :
- أبعاد التغيير السياسى والاقتصادى فى المجر ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٠٣ - ١٢٠٦
- لقاء دافوس وإحتمالات التقارب التركى اليونانى ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٧٧ - ٥٨١
- ندوة توظيف العوائد النفطية فى الثمانينات القاهرة ابريل ١٩٨٨ . ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢٤ ، ٩٢٥ .

وثائق :

- إتفاق تعاون بين مصر والاتحاد السوفيتى . بيان مشترك موسكو مايو ١٩٨٨ ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٧٥ - ١٢٧٧
- إتفاقية أديس أبابا ١٩٧٢ ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٤٠ - ١٥٠
- إعلان أديس أبابا لرؤساء الدول والحكومات بمناسبة اليوبيل الفضى لمنظمة الوحدة الأفريقية ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٧٧٩ - ٧٨١
- إعلان كوكادام مارس ١٩٨٦ البرنامج المقترح للعمل الوطنى ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٠ - ١٥١ .
- برنامج أديس أبابا أغسطس ١٩٨٧ ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٦ ، ١٥٧ .
- برنامج التعاون بين جمعية الصداقة المصرية السوفيتية موسكو يوليو ١٩٨٧ ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٨١ ، ١٢٨٢
- بيان حول مساعى السلام ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٨ .
- بيان صحفى لوزارة الخارجية المصرية عن مفاوضات السلام فى أنجولا واستقلال ناميبيا ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٦٥ .
- بيان صحفى عن زيارة رئيس جمهورية فنزويلا لمصر يونيو ١٩٨٨ ع ٩٣ يوليو ص ٩٦٣ ، ٩٦٤ .
- بيان صحفى عن زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية بورتوريكو فى سبتمبر ١٩٨٨ ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٨٢
- بيان كمبالا للبحث عن السلام ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٧ .
- بيان مشترك بين مصر وبورتوريكو القاهرة يوليو ١٩٨٨ ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ .
- بيان مشترك بين مصر وتشاد . القاهرة يوليو ١٩٨٨ ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٧٩ ، ١٢٨٠
- بيان مشترك بين مصر وساو تومى وبرنسيب . القاهرة يوليو ١٩٨٨ ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٧٨ - ١٢٧٩ .
- بيان مشترك بين مصر وبوليفيا القاهرة سبتمبر ١٩٨٨ ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٨٣ .
- بيان نيروبي للسعى من أجل السلام ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٧ .
- الحزب الشيوعى السودانى ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٦ .
- الميثاق المشترك للأحزاب الأفريقية السودانية ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٨ .
- نص البيان المشترك بمناسبة عودة العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب ٩٣٤ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٦٤ ، ٩٦٥ .
- وجهة نظر الجبهة القومية الاسلامية إزاء مسألة جنوب السودان ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥٢ - ١٥٥ .

ديسمبر ١٩٨٧ (صلاح فوزى) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٠٨ - ٩١٥ .
- ندوة تحليل السياسات العامة . جامعة القاهرة نوفمبر ١٩٨٧ (ابراهيم عرفات) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٩٤ - ٥٩٨
- ندوة توظيف العوائد النفطية فى الثمانينات (هويدا عدلى دومان) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢٤ ، ٩٢٥ .
- ندوة الحوار الصينى المصرى . بكين . أكتوبر ١٩٨٧ (السيد أمين شلبى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٨٠ - ٢٨٩ .
- ندوة دولية حول الشرق الأوسط والبحر المتوسط منطقتين خاليتين من الاسلحة النووية . القاهرة ديسمبر ١٩٨٧ (عمران الشافعى) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٩٨ - ٦٠٠
- ندوة العنصرية والصهيونية . القاهرة مارس ١٩٨٨ (احمد يوسف القرعى) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦٠٣ - ٦٠٥
- ندوة كيف تفهم مايجرى فى الاتحاد السوفيتى . القاهرة ابريل ١٩٨٨ (حسن ابوطالب) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢١ ، ٩٢٢ .
- ندوة مركز دراسات الوحدة العربية حول إستشراف مستقبل الوطن العربى . تونس أكتوبر ١٩٨٧ (احمد يوسف القرعى) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٧٨ ، ٢٧٩
- ندوة الوحدة العربية تجاربها وتوقعاتها (احمد يوسف القرعى) ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٢٣٦ - ١٢٣٨
- ندوة وثائق تاريخ مصر الحديث (آمال اسعد) ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٢٠ ، ٩٢١
نازلى معوض احمد :

- النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن مع العالم المعاصر ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص ١٠٨٣ - ١١٠٣
نبيه الاصفهاني :
- قمة واشنطن فى ضوء التطور التاريخى لسياسة الوفاق ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٩٢ - ٣٩٧ .
نجوى ابراهيم محمود :
- الانتخابات الرئاسية ومستقبل توحيد قبرص ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٨٢ - ٥٨٤
نبيه الاصفهاني :
- قمة واشنطن فى ضوء التطور التاريخى لسياسة الوفاق ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٩٣ - ٣٩٧ .
نجوى ابراهيم محمود :
- الانتخابات الرئاسية ومستقبل توحيد قبرص . ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٨٢ - ٥٨٤
نزع السلاح :
انظر :
اسلحة نووية
نزيرة الافندى :
- الاقتصاد المصرى والرؤية الامريكية ع ٩٤ أكتوبر ١٩٨٨ ص .
- تجارة السلاح بين الدوافع والنتائج ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٦٩٢ - ٧٠٦
هالة مصطفى :
- حول مدرسة التبعية وتغيير النظام الدولى ع ٩٣ يوليو ١٩٨٨ ص ٨٩٠ - ٨٩٨
هايتى :
- أزمة الديمقراطية فى هايتى (ايهاب محمد محمد على) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٥٦٥ - ٥٦٨

- وجهة نظر حزب الأمة ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ١٥١ ، ١٥٢ .
وحيد عبد المجيد :

- إنتفاضة الضفة والقطاع وتطور الحركة الوطنية الفلسطينية ع ٩٢
أبريل ١٩٨٨ ص ٢٤٤ - ٢٥٩ .

وطن عربي :

انظر

عالم عربي

الولايات المتحدة الأمريكية :

- الانتفاضة الفلسطينية والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط
(راجيه ابراهيم صدقي ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٤٨٤ - ٤٩٤ .

- قمة واشنطن والعلاقات الأمريكية السوفيتية (ملف مجلة السياسة
الدولية) ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٣٩٠ - ٢٨٢ .

- الموقف الأمريكي من قانون البحار لانعكاساته على المصالح العربية
(عبد المنعم سعيد) ع ٩١ يناير ١٩٨٨ ص ٢٠ - ٣٦ .

وليد خدوري :

- منظمة الأوبك والتطورات المستجدة على الساحة البترولية ع ٩١
يناير ١٩٨٨ ص ١٨٣ - ١٨٩ .

وليد محمود عبد الناصر :

- أضواء على دور آية الله طالقاني في الثورة الإيرانية ع ٩٢ أبريل
١٩٨٨ ص ٥١٢ - ٥٢٤ .

وليم سليم قلادة :

- الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي (عرض كتاب) ع
٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص ٦١٢ - ٦١٨ .

اليابان :

- إنجازات اليابان وتحدياتها (انيس نعمة الله) ع ٩١ يناير ١٩٨٨
ص ٢٤٠ - ٢٤٥ .

يحيى الشيمي :

- الأسلحة النووية اشكالها وآثارها ع ٩٢ يوليو ١٩٨٨ ص ٩٠٤ -
٩٠٧ .

- مباحثات جنيف للحد من الأسلحة الاستراتيجية ع ٩١ يناير
١٩٨٨ ص ٢٧٢ - ٢٧٧ .

- معاهدة الصواريخ المتوسطة المدى في ضوء القانون الدولي ع ٩٢
أبريل ١٩٨٨ ص ٤١١ - ٤١٦ .

اليمن :

انظر

الجمهورية العربية اليمنية

يوسف أبوسمرة :

- الاحتلال الاسرائيلي والصحة النفسية في الضفة والقطاع ع ٩٢
أبريل ١٩٨٨ ص ٤٩٩ - ٥٠٦ .

يوسف محمد عبيدان :

- توجهات السياسة الخارجية في دولة قطر ع ٩٢ أبريل ١٩٨٨ ص
٥٣٦ - ٥٤٢ .

اليونسكو :

انظر

منظمة اليونسكو

اتفاقيات ومعاهدات :

- وقعت حكومة الاردن وسوريا على اتفاقية للاستغلال الامثل لمياه
نهر اليرموك تقوم بمقتضاها الحكومة الاردنية ببناء سد وخزان ا جز
مياها

١٩٨٧/٩/٨

- تم التوصل لاتفاق بين المقاتلين الفلسطينيين وحركة أمل الشيعية
لوقف حرب المخيمات .

١٩٨٧/٩/١٢

- توقيع اتفاقية برنامج مشترك لخفض مخاطر الحرب النووية بين
الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي التي قد تنفجر بطريق
الخطأ .

١٩٨٧/٩/١٥

- توقيع اول اتفاقية في التاريخ لحماية طبقة الأوزون في الغلاف
الجوى للكرة الأرضية

١٩٨٧/٩/١٧

- وافقت مجموعة الدول النامية على فرض عقوبات جديدة ضد
حكومة جنوب افريقيا

١٩٨٧/١٠/٢

- توصلت امريكا وكندا لاتفاق تجارى يقضى على الغاء كل الحواجز
الجمركية بين البلدين .

١٩٨٧/١٠/٤

- توقيع اتفاق بين مصر والولايات المتحدة الامريكية لاعادة جدولة
الديون

١٩٨٧/١٠/١٥

- اتفق مؤتمر قمة الكومنولث باستثناء بريطانيا على اقرار برنامج
عمل لتسعيد العقوبات ضد جنوب افريقيا كما قرر تقديم مساعدة
اقتصادية لدول المواجهة الافريقية

١٩٨٧/١٠/١٧

- اتفاق وزراء دفاع اتحاد دول اوربا الغربية على تدعيم بين القوات
البحرية في الخليج العربي

١٩٨٧/١٠/١٩

- معاهدة ازالة الصواريخ متوسطة المدى بين الولايات المتحدة
الامريكية والاتحاد السوفيتي

١٩٨٧/١٢/٨

- اتفاق بين اسبانيا وامريكا بشأن تخفيض الوجود العسكرى
الامريكى باسبانيا

١٩٨٨/١/١٥

- توقيع اتفاق بين مصر والاتحاد السوفيتي يقضى بفترة سماح
لتسوية الديون العسكرية على مصر لمدة ست سنوات

١٩٨٨/٢/٢٢

- اتفاقية بين تايلاند ولاوس لوقف اطلاق النار

١٩٨٨/٢/٢٤

- اندرياس بابانديرو وتورجوت اوزال يوقعان اعلان مشترك لانهاء
النزاع بين بلديهما

١٩٨٨/٣/٤

- وقع جورباتشوف اثناء زيارته ليوجوسلافيا على وثيقة تؤكد ان لكل
دولة شيوعية الحق في انتهاج اسلوبها الخاص

١٩٨٨/٣/١٩

- توقيع مذكرة تفاهم تحدد المبادئ التي تنظم التعاون بين مصر
والولايات المتحدة الامريكية

١٩٨٨/٣/٢٢

- وقعت افغانستان وباكستان على اتفاقيتين اولاهما : عدم تدخل اى
من البلدين في الشؤون الداخلية للدولة الاخرى
وثانيهما : عودة ٥ ملايين مواطن افغانى من باكستان وايران الى
ديارهم

- التوقيع على اتفاقيتين جديدتين لجدولة الديون مع السويد وهيئة تنمية الصادرات الكندية ومصر
١٩٨٨/٧/٢
- توقيع بروتوكول التعاون الفني العسكرى بين مصر والسودان
١٩٨٨/٧/٢
- اتفاق الصومال واثيوبيا على تبادل الاسرى طبقا لاتفاقية السلام بينهما في ١٩٨٨/٣/٨

- ١٩٨٨/٧/٢
- توقيع اتفاق التبادل التجارى والتعاون الاقتصادى والتكنولوجى وتشجيع الاستثمارات بين مصر ودولة الامارات العربية المتحدة
١٩٨٨/٧/١٩
- وقعت ليبيا والجزائر اتفاقية يقضى بفتح الحدود بينهما وانتقال مواطنى البلدين دون تأشيرة دخول
١٩٨٨/٧/٢١

- وقع ممثلو انجولا وكوبا وجنوب افريقيا معاهدة لانهاء القتال رسميا في جنوب انجولا وتشكيل لجنة عسكرية مشتركة لمراقبة وقف اطلاق النار
١٩٨٨/٧/٢٢
- توقيع بروتوكول الصداقة بين مصر والاتحاد السوفيتى
١٩٨٨/٧/٢٦

- ١٩٨٨/٤/٨٤
- وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى اتفاقا يقضى بأن تضمن البلدان اتفاق السلام في افغانستان
١٩٨٨/٤/٨٤
- تم التوقيع في جنيف على اتفاق انسحاب القوات السوفيتية من افغانستان

- ١٩٨٨/٤/٨٤
- توقيع مذكرة تفاهم للتعاون الاستراتيجى في مجالات الامن والاقتصاديين كل من اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية
١٩٨٨/٤/٢١
- قررت المملكة العربية السعودية الانضمام الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية
- ١٩٨٨/٤/٢٦
- توقيع اتفاق تعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى في مصر وحزب الثورة الحاكم في تانزانيا

- ١٩٨٨/٥/٨
- قررت المغرب والجزائر اعادة فتح الحدود المشتركة بينهما والغاء تأشيرة الدخول لمواطنى الدولتين
١٩٨٨/٥/٢١
- وافق مجلس الشيوخ الامريكى على معاهدة خفض الصواريخ النووية متوسطة المدى التى وقعها الرئيس رونالد ريجان والزعيم السوفيتى جورباتشوف
١٩٨٨/٥/٢٨

إعداد : عثمان الجوهري
إشراف : أبو السعود إبراهيم

- The world Bank's New Role in Argentina : Soumaya S.El-Alfi (P.216)
- The elections in Pakistan. Between Democracy & Military Regime : Gamal el-Din Mohamed Ali (P.200)
- The Sino -Soviet Entente & the Prospect of a Peking Summit : Ragia I. Sedky (P.225)
- Political Unrest in Yugoslavia : Ahmed Moustafa El-Aoamila (P.232)

STRATEGIC & MILITARY SECTION :

- British Nuclear Power : Ahmed I. Mahmoud (P. 237)

INTERNATIONAL CONFERENCES, SEMINARS & ROUND TABLES.

- The 2nd Meeting of the General Council of the African Socialist & Democratic Parties , League : (Dr. Mustafa 'Eloui (P. 244)
- Seminar on the Private & Public Sectors in Egypt : Dr. El-Sayed A.Ghanem (P. 245)
- Seminar on the Future of Nuclear Energy in Egypt : Khaled Zaghloul (P. 248)

BOOKS REVIEWS.

- Palestine 1947. Un Partage Avorté : par Dominique Vidal & Alain Gresh .

Presented by : Emad Awad (P.251)

- Arab Political Books (P.255)
- International Press Caricatures (P.269)

PERIODICALS REVIEW : presented by : Sawsan Hussein POLITIQUE ETRANGERE No. 2 1988.

- Vers la Paix en Terre Sainte : par Walid Khaldi

-Les Arabes entre les Compromis Politiques et le Refus Ontologique : Par Ghassane Salame

- Quarante Ans de Politique Etrangère Israélienne : par Gidéon Rafael (P.262 - 286)

CHRONOLOGY OF INTERNATIONAL EVENTS :

- September , October and November 1988 (P.287)

DOCUMENT FILE.

- on Egypt's Sovereignty over Taba. (P.298)

Egypt and African countries.

The study deals with these four points according to the important role assumed by education in the conception of the foreign policy both in industrialized as well as in developing countries.

Since education is one of the tools that create a foreign policy, states have been depending upon it in their external relations to the extent that some writers have put international cultural relations on the same level of importance as commercial ones, and have presented the international scene as a world market for exchanging cultural « goods » and dealing with a strong competition aiming at winning such a market (P.34).

**- Trade in a Changing International Climate:
Ahmed el-Sayed el-Naggar**

This study deals with the new changes and developments faced actually by trade on the world level. It has three parts : dealing with the developments that have occurred in world trade, mainly during the period 1980-1987 and concerning some of its aspects during the period 1973-1987. 2) the conflicts that dominate the world market in the 1980's their motivations and their effects . 3) the decisions adopted by international trade organizations in 1987 and their impact on the international trade environment. (P.50)

□ THE FILE

□ REGIONAL SETTLEMENTS IN A NEW INTERNATIONAL ENVIRONMENT:

What motivates a regional settlement ? What are the logic and mechanisms that lead negotiations to a positive settlement ? To what extent a stability may emerge from such settlements?

This file tries to answer to these questions. The first paper is a comparative study extended to ten cases, with the aim of defining the nature of the movement that leads to regional settlements. Then come detailed exposés analyzing eight cases of regional conflicts. Some of these cases are strongly related to the diplomacy of de'tente such as Afghanistan, Southern Africa,

Kampuchea, Central America, while other are more related to the role assumed by the United Nations and other regional organizations (Irak-Iran war, African Horn, the Western Sahara, Chad). A special study deals with the Arab-Israeli Conflict.

COMPARATIVE ANALYSIS OF REGIONAL SETTLEMENTS EXPERIMENTS : Dr. Mohamed el-Sayed Sa'id

- Afghanistan (Hassan Abu Taleb)
 - Southern Africa : (Khaled el-Sirgani)
 - Kampuchea : (Amani Fahmy)
 - Central America : (Emad Gad)
 - Iran-Irak War : (Hala Mustafa)
 - African Horn : (Saad Kamel)
 - The Western Sahara : (Magdi Ali Ebeid)
 - Chad-Libya : (Khaled El Awamla)
 - Study on the Arab-Israeli Conflict : (Dr. Ahmed Youssef Ahmad)
- (P.P.68-149).

□ REPORTS:

- The Palestinian State & Experiments of Governements in Exile : Ahmed Youssef el-Kara'i (P. 151)
- The PNC & the Palestinian State's Legitimacy : Ayman S. Abdel Wahab (P.159)
- American Elections and the Middle Eastern Conflict : Emad Gad (P.165)
- Parliamentary Elections in Israel : Alaa Salem (P.170)
- The Gulf Security:its Regional Dimensions : Walid M. Abdel Nasser (P.177)
- Dimensions of Political & Economic Change in Algeria : Dr. Thana. F. Abdallah (P.186)
- INDUGU From Functional Cooperation to Political Coordination : Joseph Ramez (P. 194)
- Africa : A Place for dumping Industrial Waste? : Khaled Zaghloul (P.198)
- The african Fund for Strengthening African Challenge : Ambassador Ahmed Taha Mohamed (P.206)



Chairman of the Board and General Editor:

Ibrahim Nafei

AL SIYASSA AL DAWLIYYA

**Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram)
(-First Issue : July 1965)**

Chief Editor:

Dr. Boutros Boutros-Ghali

Managing Editor

Sayyed Yassin

Sub- Managing Editor:

- Ahmad Youssef Al Karie

Editorial Assistants :

- Nabya Asfahany

- Sawsan Hussein

Direction, Edition & Advertising Office :

Al Ahram Building,

Al Galaa Street

Tel. Cairo 745666 and 755500

Telex No. 92001-92544 Ahram UN

Annual Subscriptions:

Egypt : 5 Egyptian Pounds.

Arab and African Countries (by Air Mail) : 20 \$

Other Countries (by Air Mail) : 35 \$

Contents

□ **Editorial : Egyptian Diplomacy in 1988 : Dr. Boutros Boutros- Ghali. P. 4**

□ **STUDIES:**

- American Conservative Thought & the Arab-Israeli Conflict : Dr. Ibrahim A.Aziz el-Mehanna.

This study is an attempt to outline American neo-conservative thought and its conception of the foreign policy of the USA. The impact and influence of this powerful group are great in the political orientation of this country. One has to recall the determinant role played by the neo-conservatives in Jimmy Carter's fall as well as in the elaboration of most of the foreign policy adopted by President Reagan. First, the researcher deals with the conservative trend of thought in the USA and with the various conservative groups, stressing their points of agreement and of disagreement, concerning mainly the Arab-Israeli Conflict. The conclusion is a projection in the near future of the neo-conservatives . (P.22)

- Students'Exchanges in International Relations : Dr. Ragaa Ibrahim Selim.

Four main points are dealt with in this study :
1) language as a tool for education and cultural competition between states 2) international interest in student exchanges 3) the role assumed by international organizations in student exchanges 4) student exchanges between

AL-SIASSA AL-DAWLYA

- AMERICAN CONSERVATIVE THOUGHT & THE ARAB- ISRAELI CONFLICT

Dr. IBRAHIM A.AZIZ EL- MEHANNA

- STUDENTS' EXCHANGES IN INTERNATIONAL RELATIONS

Dr. RAGAA I. SELIM

- TRADE IN A CHANGING INTERNATIONAL CLIMAX

AHMED E.SAYED EL- NAGGAR

- REGIONAL SETTLEMENTS IN A NEW INTERNATIONAL ENVIRONMENT

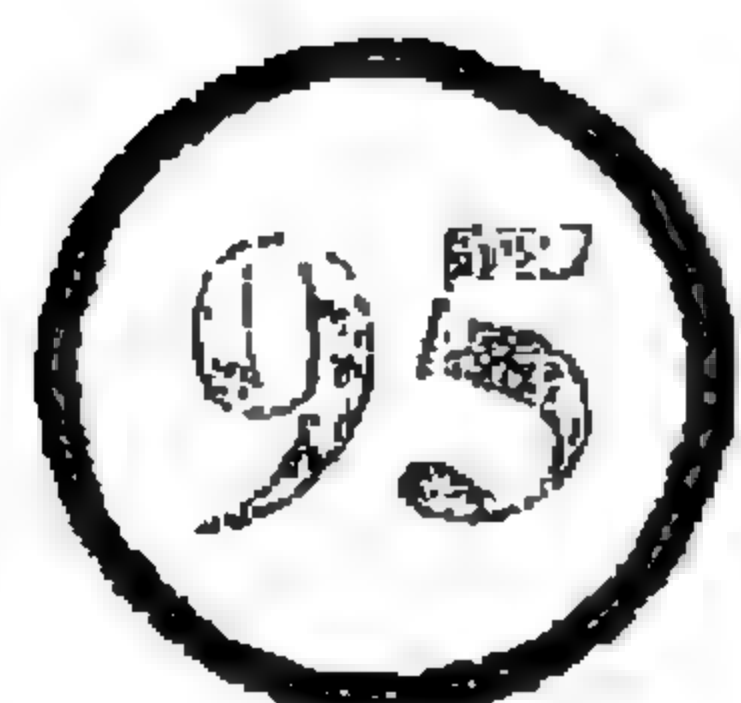
Dr. MOHAMED E.SAYED SA'ID (FILE)

- THE PALESTINIAN STATE & EXPERIMENTS OF GOVERNMENTS IN EXILE

AHMED YOUSSEF EL- KARA'I

- DOCUMENTS RELATED TO THE EGYPTIAN SOVEREIGNTY OVER TABA

Dr. YOUNAN LABIB RIZK



السياسة الدولية

□ عدم الانحياز : تجريد المبادئ وديناميكية الحركة

د. درية شفيق بسيوني

□ الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة

د. وليد الياس مبارك

□ حقوق الانسان في السياسة الدولية والعربية

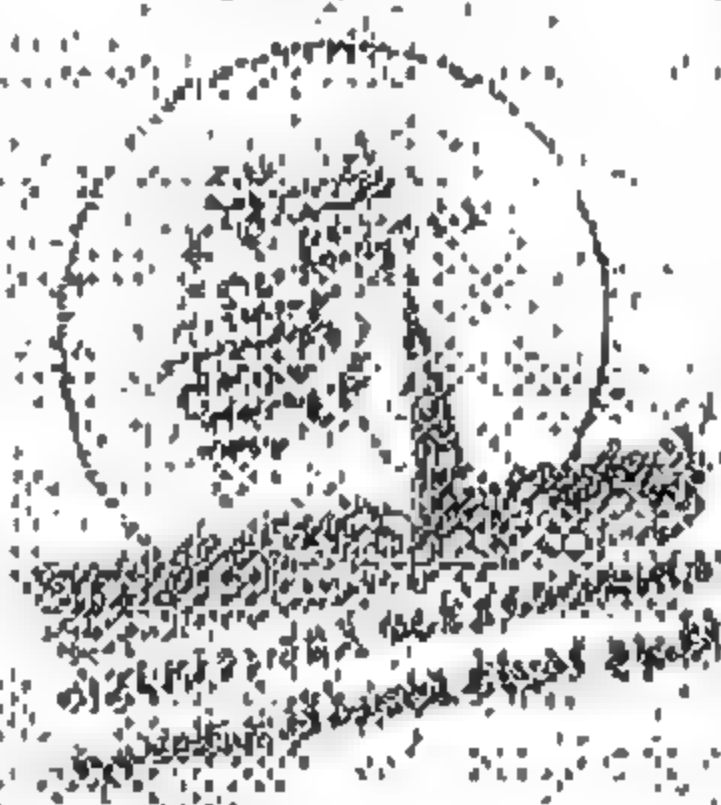
ملف العدد : د. محمد السيد سعيد

□ الأوبك وسوق النفط في التسعينات

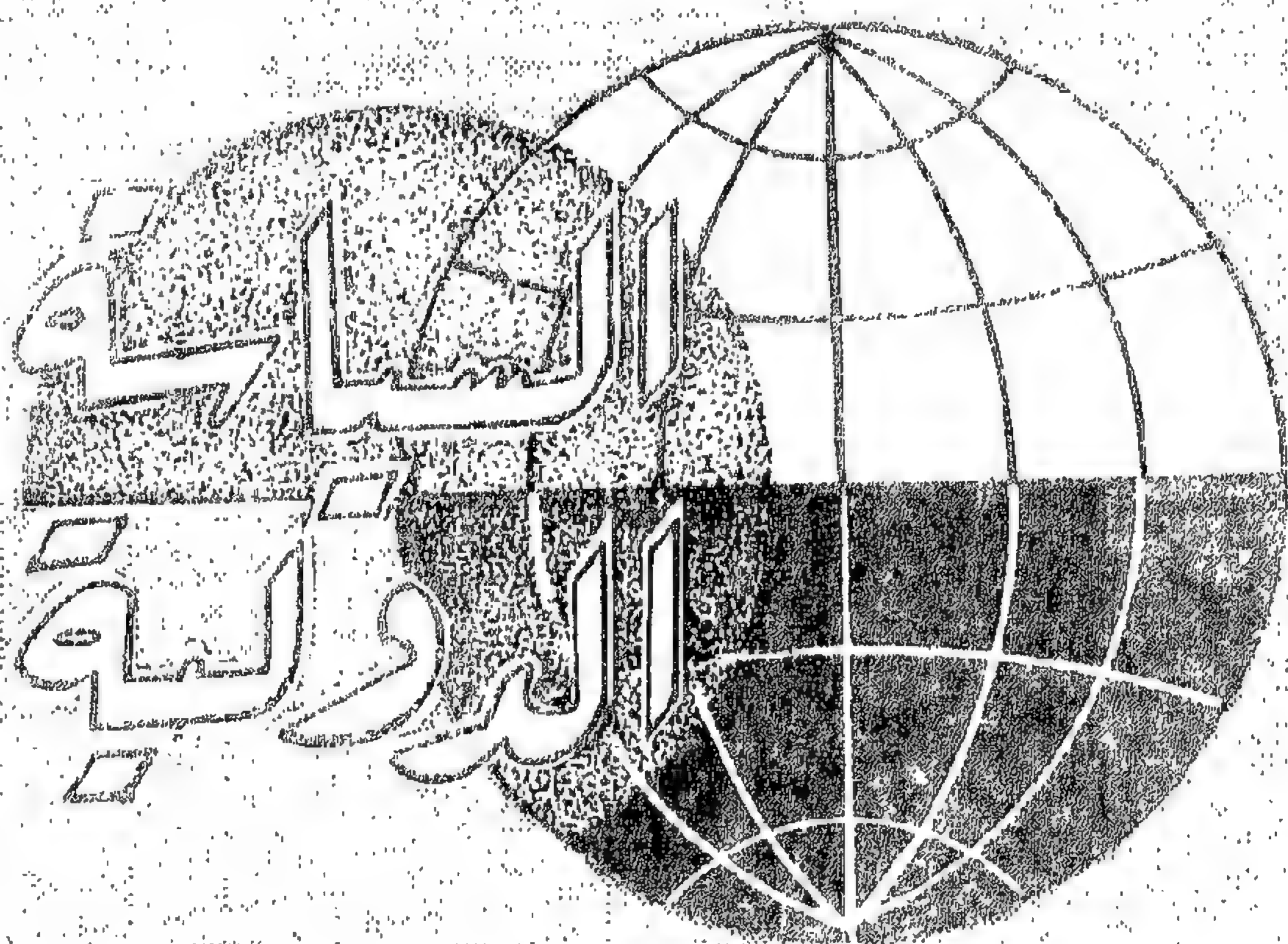
وليد خدوري

□ الأزمة اللبنانية والعودة الى التعريب

حسن ابو طالب



مكتبة
البريد
القومية
بمصر



العدد (٩٦)
أبريل ١٩٨٩



رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
إبراهيم نافع

السياسة الدولية

مجلسة دورية
تصدر عن
مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية

صدر العدد الأول منها في أول يوليو ١٩٦٥

المفكر

□ الافتتاحية :

- اصول وأبعاد الدبلوماسية المصرية في القارة الأفريقية - د. بطرس بطرس غالي ٤

□ الدراسات :

- عدم الانحياز بين تجريد المبادئ وديناميكية الحركة - د. درية شفيق بسيوني ١٤
- الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة - د. وليد الياس مبارك ٢٨

□ ملف العدد :

حقوق الانسان في السياسة الدولية والعربية :

- تقديم الملف ٥٠
- حقوق الانسان بين الايديولوجية والأخلاق العالمية - د. محمد السيد سعيد ٥٣
- حقوق الانسان بين العمل الدولي المنتظم والعهود الدولية - د. أمانى قنديل ٦٢
- حقوق الانسان في المجتمع الدولي - قضايا نظرية - د. مصطفى كامل السيد ٧١
- حقوق الانسان في علاقات الشرق والغرب - أمانى محمود فهمي ٨٠
- التحول السياسى وحقوق الانسان - صفاء موسى ٨٧
- حقوق الانسان وطبيعة الدولة العربية الراهنة - حسن ابوطالب ٩٣
- حقوق الانسان العربى - بهى الدين حسن ٩٨
- رؤية لحقوق الانسان كمدخل لادارة معزكة التحرير الفلسطينى - وحيد عبدالمجيد ١٠١
- القصور العربى تجاه مواثيق حقوق الانسان - أحمد يوسف القرعى ١١٣
- الملتقى الفكرى الأول لحقوق الانسان فى مصر - سعيد عكاشة ١١٨

□ التقسيمات :

- الأوبك وسوق النفط العالمى فى التسعينات - وليد خدورى ١١٢
- الازمة اللبنانية والعودة الى التعريب - حسن ابوطالب ١١٠
- الادارة الامريكى الجديدة والشرق الأوسط - راجية ابراهيم صدقى ١٢٣
- المجلس الوطنى الفلسطينى والثوابت الوطنية - عبدالله بلقزوين ١٢٨
- الآثار النفسية والاجتماعية للانتفاضة داخل المجتمع الفلسطينى - د. يوسف ابوسمرة ١٤٣
- الحكومة الاسرائيلية وخطط السلام - أيمن السيد عبدالوهاب ١٥١

سعر بيع النسخة

داخل مصر ١٢٥ قرشاً

خارج مصر : لبنان ٥٥٠ ليرة ، الأردن ١٥٠٠ فلس ، العراق ٢٠٠٠ فلس ، الكويت ١٠٠٠ فلس ، السعودية ١٥ ريالاً ، المغرب ٣٠ درهم ، البحرين ١٢٠٠ فلس ، الدوحة ١١ ريالاً ، دبي ١١ درهم ، أبو ظبى ١١ درهم ، مسقط واحد ريال عمانى ، غزة والضفة والقدس ١٥٠ سنتاً ، لندن ٢٠٠٠ بنى

رئيس التحرير :
 د . بطرس بطرس غالى
 مدير التحرير :
 السيد يسسين
 نائب مدير التحرير :
 أحمد يوسف القرعى
 سكرتيرا التحرير :
 نبية الأصفهاني
 سوسن حسين

- ١٥٦ مجلس التعاون العربى وفاق المستقبل - نسرين سامح مرعى
 ١٦٠ الحكومة الانقاذ الوطنى والتطورات الاخيرة فى السودان - فتحى على حسين
 ١٦٢ القمة الثانية للمغرب العربى - عمر عز الرجال
 ١٦٧ دور الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا - السفير أحمد طه محمد
 ١٧٨ انسحاب القوات الكويتية ومستقبل الصراع فى انجولا - عزالدين شكرى
 ١٨٢ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كينيا واسرائيل - طارق حسنى ابوسنة
 ١٨٦ جنوب شرق آسيا ومرحلة ما بعد كمبوتشيا - مصطفى أحمد على
 ١٩٠ نتائج الانتخابات فى ولاية « تاميل نادو » وتأثيرها على مستقبل القوى السياسية فى الهند - أحمد الأبراشى
 ١٩٢ اليابان .. ومرحلة جديدة بعد شيرويهيتو - محمد على المداح
 ١٩٨ فنزويلا ومشكلة المديونية الخارجية - سميرة سعيد الألفى
 ٢٠٢ سيناريوهات المستقبل العربى فى شلبى - هويدا عدلى رومان
 ٢٠٦ وثيقة فيينا : هل تحقق الأمن فى القارة الأفريقية - فتحى حسن عطوة
 ٢٠٩ التعاون بين السوق الأوروبية ومجلس التعاون الخليجى - هشام بدوى
 ٢١٤ تداعيات البريستويكا فى بولندا - أحمد مصطفى العملة
 ٢١٨ تطور العلاقات الامريكية الليبية - علاء سالم
 ٢٢٢ بون بين جدل الحلفاء والمتاعب الداخلية - نزيهة الأفندى
 ٢٢٧ إيركهارت وتجارب قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام - د . السيد امين شلبى
- فى الاستراتيجية العسكرية :

- ٢٢٣ الاسلحة الكيميائية بين الاستخدام والتحريم - مجدى على عبيد
 ٢٢٩ المكوك بوران والبرنامج الفضائى السوفيتى - أحمد ابراهيم محمود
- ندوات ومؤتمرات دولية :
 ٢٤٤ سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير - صلاح فوزى
- مكتبة السياسة الدولية :
- ١٦٢ كاريكاتير الصحافة العالمية
- مجلات السياسة الدولية : إعداد سوسن حسين - سياسات القوى العظمى فى عالم متغير

- ٢٧٧ شهرىات الأحداث الدولية :

الإدارة والتحرير والاعلامات

شارع الجلاء - القاهرة

ت : ٧٥٥٥٠٠ - ٧٥٥٦٦٦

الاشتراكات السنوية : داخل جمهورية مصر ٥ جنيهات . انحاء البريد العربى الاشرافى
 بالبريد الجوى ٢٠ دولارا . باقى دول العالم بالبريد الجوى ٣٠ دولارا



أصول وأبعاد الدبلوماسية المصرية

في القارة الإفريقية

إذا كانت مصر هي حجر الزاوية ، والأرض الركن في الثلاثية القارية ، التي يتألف منها العالم القديم ، وإذا كانت هي البوابة المشتركة لأفريقيا وآسيا وهي المدخل الطبيعي لكليهما ، فإنها بكل اليقين ، الطريق الطبيعي إلى إفريقيا . فالنيل هو النهر الوحيد الذي يفتح الودء القارى ، وبفضله تكتسب مصر طبيعة المسلك وتصبح الدهليز الوحيد إلى قلب القارة .

كما أن أرض مصر ، تربة وماء ، جزء من جسم إفريقيا ، ولقد جعلت الظروف الجغرافية والتاريخية من مصر مشعل النور في القارة الإفريقية ، ومثارة إفريقيا الحضارية . وجدير بالذكر أن مصر إفريقية ، بقدر إفريقية إفريقيا . ذلك أن إفريقيا ، لا تجد بين جنباها أكثر من مصر تفاخر بها العالم ، فهي أم التاريخ في القارة قبل أنها بلا تاريخ .

ولعل هيرودوت كان جغرافياً قبل أن يكون مؤرخاً حين قال « أن مصر هبة النيل » ، ذلك أن الحقيقة الأولى في الوجود المصرى ، هو أن مصر هي النيل ، ولأن مصر هي النيل ، أو أن النيل هو مصر ، فما من رباط لمصر بخارجها ، أقوى وأعمق من النيل . وما من منطقة خارجية يمكن أن ترتبط بها مصر ، أكثر وأشد من تلك التي يربطها بها النيل .

وحتى خارج البعد النيلى ، على محور الجنوب ، يتأكد تأثير مصر الحضارى على طول ساحل البحر الأحمر ، منذ رحلات فراعنة مصر إلى بلاد بونت ، التي وإن كانت تعنى عند بعض المؤرخين دائرة القرن الإفريقى ، فإنها تمتد عند البعض الآخر ، لتشمل ساحل الزنج وزنجبار وشرق إفريقيا بلا استثناء . بل وتشير بعض الدراسات إلى وصول اشعاع مصر الحضارى ، إلى محور الصحراء الكبرى ، وبين القبائل النيلية في أعالي النيل ، وبين بعض قبائل نيجيريا وغرب إفريقيا .

وكما يتداخل الكل مع الجزء والعام مع الخاص ، يتداخل بعد مصر الإفريقى مع بعدها النيلى ، حتى يمكن أن نزع أن القطاع الأكبر من بعدنا الإفريقى ، إنما هو ببساطة بعدنا النيلى ، يكمله من ناحية اليمين قطاع هام على طول البحر الأحمر وشرق إفريقيا .

ولا أدل على اتجاه حضارة مصر تاريخياً صوب الجنوب والشرق ، من موقع طيبة ، وهي المدينة الكبرى التي ظلت طويلاً عاصمة وطنية ، بل أن موقع طيبة الجنوبي المتطرف في مصر ، لا يمكن إلا أن يكون مؤشراً ومفسراً ، للبعد النيل فى توجهها منذ القدم .

إن مصر بوصفها دولة عربية وأفريقية زاهرة بالاساتذة والعلماء الذين لم يترددوا في تقديم علمهم وخبراتهم في مختلف الدول العربية والأفريقية . وأسهموا في تحقيق كثير من التحويلات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول ، وهم على استعداد دائم لتحقيق التعاون مع الدول الأفريقية للاسهام في تحقيق خططها من أجل التنمية والتحول الاجتماعي .

من الكلمة التي وجهها
الرئيس محمد حسني مبارك
إلى مؤتمر الجامعات الأفريقية
القاهرة - ٢٨ يناير ١٩٨٩

كما أن الاتجاه الجنوبي والشرقي لمصر ، لم ينقطع طوال العصور القديمة وبعدها . فلقد انتقل تأثير الحضارة المصرية إلى أفريقيا بطول مجرى النيل . ومثلما صدرت مصر عناصر حضارتها ، وعقيدتها الفرعونية إلى الجنوب ، كررت دورها مع المسيحية ثم الاسلام . فرغم أن المسيحية اتخذت من مصر شكلاً خاصاً بها ، حتى أصبحت القبطية في معنى ما ديانة من الديانات التي توصف بأنها « جغرافية وعنصرية » معا ، أي تتحدد بأقليم معين وبشعب معين ، فإنها لم تلبث أن امتدت جنوباً وبعيداً ، بل لقد توطنت المسيحية وتوطدت في النوبة جنوباً . أما الحبشة فكانت نهاية الاشعاع الديني لمصر ، حيث ارتبطت كلية بالكنيسة المصرية . بل لقد هاجر بعض المصريين من القبط ، أثناء الحروب الصليبية إلى الحبشة ، التي أصبحت منذ منتصف القرن الثالث عشر الميلادي ، مهجراً ليس غير مألوف لهم . وبهذه الهجرة الحقيقية ، أصبحنا نجد أن ملامح الماضي في النواة المصرية ، هي ملامح الحاضر على أطراف منطقتها الحضارية أو أبعادها النيلية .

ومع الاسلام يتأكد دور مصر من جديد ، فقد لعبت مصر دوراً هاماً في دفع المد الجديد ، حتى انفتح الطريق كاملاً . وفي القرن التاسع عشر ، انطلق البعد النيلي في مصر ، في عهد محمد علي وأسرته . الجاكمة ، في حوض النيل وشرق أفريقيا . وهنا يلاحظ ، من الناحية السياسية ، أن حدود مصر وقتذاك ، قد تعدت حدود النيل وتقدمت على محورين هما النيل والبحر الأحمر . وتقوم تلك الحقيقة ، كأوضح تعبير عن تدخل البعدين النيلي والأفريقي لمصر .

ولقد تعرض هذا البعد لمحاولات البتر أو التقليل الاستعمارية عندما حاول الاستعمار البريطاني أن يحرف الانحدار الطبيعي والتاريخي للحوض بعيداً عن مصر ، وكمجرد مؤشر ، فإن الخطوط الحديدية في حوض النيل لا تؤلف شبكة واحدة متصلة بين دوله ، بل مجموعة شبكات محلية داخل كل دولة على حدة ومنفصلة عن بعضها البعض . فهكذا هندسها الاستعمار عن عمد بقصد التمزيق والفصل والتباعد . وإذا كان السودان قلب بعدنا النيل ، موقعا ورقعة ، فإن أطرافه في هضبة الحبشة من يمين ، وهضبة البحيرات من يسار ، أو من شمال وجنوب هي قلب منابعنا المائية ، ومن ثم قمة وحدتنا الهيدرولوجية . وهكذا ظل بعد مصر الأفريقي عامة ، والنيلي خاصة ، بعداً أصيلاً وجوهرياً بلا شك ، لم يعرف الانقطاع ، ولا تعرض للاهتزاز ، بل لعله زاد عمقا وقوة على مر العصور اجمالاً . وإذا ما كان يغلب على هذا

بعد الطابع الحضارى والطبيعى أساساً ، لانه بعد هيدرولوجى ، بالغ الخطورة ، بحسبانه أساس الوجود المصرى كله ، فإن ذلك على وجه التحديد ، ما يمنحه تلك الأهمية السياسية الخاصة . وإذا كانت انتماءات مصر الافريقية ، وتأثيراتها الحضارية فيها ونشاطاتها واتصالاتها معها ، تتفاوت فى الكثافة والنوع والدرجة ، من اقليم الى اقليم ، بحسب الضوابط الطبيعية والمسافة الجغرافية ، فهى أقوى تجاه الجنوب منها فى نصل القارة الشمالى بصفة عامة . ومن ثم فلعله من الاول ، أن تكون مصر جزءاً من شرق أفريقيا بحسب تقسيمات الأمم المتحدة ، وليست جزءاً من شمال أفريقيا كما هو عليه الوضع الآن ، ذلك أن ارتباطها بالشرق هو ارتباط طبيعى أصيل ، يحقق لها القدر الأكبر من الفعالية والتفاعل ، وينسجم بشكل أعمق مع حقائق المكان والكيان .

وانطلاقاً من حقيقة أن الحضارة المصرية ، الضاربة أصولها فى جذور الزمن ، هى فى جوهرها التاريخى حضارة افريقية ، تتوجه صوب الجنوب ، فانه من الطبيعى أن يكون انتماء مصر الافريقى ، انتماء قديم ومصير ، وأن اهتماماتنا على الساحة الافريقية بمصالح الأمن القومى وبالأهداف الاستراتيجية العليا . كما ظلت الدائرة الافريقية - على اتساعها - واحدة من أكثر دوائر العمل الدبلوماسى المصرى حيوية وأهمية ، كما ظلت الدائرة النيلية تقف منها بمثابة الجذر الضارب فى أعماق التاريخ ، توصل بين مصر وافريقيا برباط خالد ، هو الماضى والحاضر والمستقبل فى آن واحد . ولعله من الطبيعى أن يكون ادراك مصر الحديثة ووعيتها المسئول بحقيقة موقعها الاستراتيجى الفريد ، وامتداد أمنها بمفهومه القومى الواسع الى افريقيا ذاتها ، دافعاً لها على القيام بدور ريادى متميز ، والاضطلاع بمسئوليات قومية طليعية فى افريقيا .

فلقد وقف الشعب المصرى ، مؤمناً بالمصير الافريقى الواحد ، على مر تاريخ طويل ، هنا على مدخل القارة الافريقية ، يؤدى فى اصرار ووعى ، رسالته الحافلة بالمسئولية والعطاء . وعلى مدخل القارة ، وكما حاول شعبنا المصرى فى السابق ، أن تكون أرضه جسراً للحضارات والثقافات ، تمر عليه الى الافاق البعيدة المترامية وراء أرضه ، فانه وفى هذه الحقبة من الزمان ، التى يمكن أن تسمى بجدارة ، حقبة افريقيا ، فإن شعبنا مازال ، وسيظل ، يؤدى رسالته التاريخية تجاه غيره من شعوب القارة الافريقية .

فلقد سجل التاريخ لمصر الحديثة ، انها كانت دوماً الملاذ والسند الحقيقى ، لشعوب القارة الافريقية . ولحركات التحرير فيها .. تدعم قضايها ، وتمد لها يد العون والتأييد ، فى مواجهة المستعمر الغاصب ، حتى يتحقق لها النصر وتنال حقها فى الحرية والاستقلال .

وكما التزمت مصر فى سياستها الخارجية تجاه افريقيا ، ببذل كل العون والتأييد لكفاح الشعوب الافريقية ، التى لازالت تترزح تحت نير السيطرة الأجنبية والتمييز العنصرى ، ودعم حركات التحرير الشرعية فى نضالها من أجل الحرية والاستقلال ، فقد أولت الدبلوماسية المصرية كذلك اهتماماً خاصاً للجهود المبذولة لمساعدة افريقيا على العبور فوق أزمتها الاقتصادية الطاحنة ، من خلال وضع وتنفيذ استراتيجية اقتصادية شاملة ، تحقق مزيداً من التعاون بين الجنوب والجنوب ، أى بين الدول الافريقية بعضها وبعض ، مع توجيه موارد افريقيا المادية والبشرية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها .

وتحقيقاً لهذه الأهداف ، اتجهت الدبلوماسية المصرية فى تحركها فى افريقيا الى العمل من خلال محاور ثلاث تمثل أولها فى الاطار الثنائى بمجالاته المختلفة ، من تبادل للزيارات على مختلف المستويات ، وابرار اتفاقيات التعاون مع الدول الافريقية ، بينما تناول ثانيها الاطار الاقليمى متعدد الاطراف مع دول حوض نهر النيل من خلال مجموعة اندوجو ، واختص ثالثها بالاطار الشامل مع المستوى القارى ، من خلال منظمة الوحدة الافريقية والمنظمات الدولية الاخرى .

أولاً : التحرك الدبلوماسي على المحور الثنائي :

وللقاء الضوء على مظاهر هذا التحرك بمحاورة الثلاثة ، يمكن القول أنه فيما يتعلق بالاطار الثنائي ، شهدت العلاقات المصرية الافريقية نشاطاً ملحوظاً ، على مدى السنوات الماضية ، حيث تبادلت مصر العديد من الزيارات الرسمية مع كثير من الدول الافريقية ، وفي مقدمتها زيارات متبادلة على مستوى رؤساء الجمهوريات ، وعلى مستوى الوزراء ، وصدرت عن هذه الزيارات بيانات رسمية مشتركة ، عكست في مجملها توافقاً في الاراء تجاه العديد من المشاكل الافريقية والاقليمية والدولية .

كما شهدت علاقات مصر الافريقية ، اطراداً متزايداً ودعماً متنامياً لأواصر التعاون في مختلف المجالات ، وتم إبرام العديد من اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي والثقافي والعلمي والتقني بين مصر والعديد من الدول الافريقية .

ومن ناحية أخرى ، استضافت مصر العديد من المؤتمرات والاجتماعات الافريقية ، كما نظمت وزارة الخارجية الكثير من الندوات والدورات التدريبية ، لتنمية الخبرات الافريقية في مختلف المجالات ، بحيث لم يكد يمضي شهر واحد ، دون أن تشهد القاهرة ، تجمعاً افريقياً أو أكثر ، يحقق المزيد من التعاون بين مصر وبين شقيقاتها الافريقيات .

وإيماناً بدور مصر الافريقي الرائد ، ومسئولياتها التاريخية تجاه شعوب القارة الافريقية ، ورغبة في تأكيد وتدعيم الحضور المصري في أفريقيا ، أنشأت وزارة الخارجية المصرية عام ١٩٨٠ ، الصندوق المصري للتعاون الفني مع الدول الافريقية ، بهدف تقديم المعونة الفنية للدول الافريقية ، سواء من خلال إيفاد خبراء مصريين إليها في مختلف التخصصات ، أو تخصيص منح تدريبية في مصر لأبناء هذه الدول ، فضلاً عن المساهمة في دراسات الجدوى ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها .

وقد ركز الصندوق بالفعل منذ بدء نشاطه في عام ١٩٨١ ، على تقديم مختلف أشكال الخبرات الفنية ، في مجالات تنمية القوى البشرية التقنية ، عن طريق إيفاد الخبرة المصرية المتخصصة في سائر المجالات التي تحتاجها دول القارة الافريقية ، أو بتوفير التأهيل اللازم للكادرات الافريقية في شكل منح تدريبية وتنظيم الدورات والحلقات الدراسية ، لأبناء الدول الافريقية في مختلف المراكز والمعاهد والأكاديميات المتخصصة في جمهورية مصر العربية .

ولقد صادف نشاط الصندوق المصري ، الذي يعد الاداة التقنية الرئيسية للدبلوماسية المصرية ، على المستوى العملي الفاعل ، في التعاون مع الدول الافريقية ، نجاحاً كبيراً ، كما لقي اهتماماً واسعاً ، ليس فقط من جانب الدول الافريقية جميعاً ، بل ومن جانب العديد من المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة ، والتجمعات الاقليمية العاملة في مجال المعونة الفنية .

كما عقد الصندوق المصري ، منذ انشائه وحتى الآن ، اتفاقات للتعاون الفني ، مع خمس وثلاثين دولة افريقية ، فضلاً عن تبادل مذكرات مع ست دول أخرى ، وقد بلغ عدد الخبراء المصريين الذين أوفدهم الصندوق ألفاً وثمانمائة وواحداً وسبعين خبيراً (على اساس ان مدة الخبير سنة واحدة) .

وفي مجال التدريب ، اتاح الصندوق منذ انشائه وحتى يناير ١٩٨٩ ، الفرصة لألف وثمانمائة واثنين وثلاثين من أبناء القارة الافريقية للتدريب في جمهورية مصر العربية في مختلف المجالات ، منهم ثلاثمائة وثمانية وأربعين في شكل منح تدريبية ، ومنهم ثلاثمائة واثنين لأبناء دول المواجهة الافريقية الذين اشتركوا في الدورات التدريبية التي تم تمويلها من المساهمة المصرية في الصندوق المخصص لدعم هذه الدول ، والمنشأ في اطار حركة عدم الانحياز ، فضلاً عن ألف متدرب من أبناء الدول الافريقية الذين اشتركوا في الدورات التي تم تنظيمها وتمويلها في مختلف المجالات ، مثل الخدمة الدبلوماسية ، والشرطة ومكافحة الجريمة ، وفي مجالات المرأة الريفية والتنظيمات التعاونية الزراعية وغيرها ، هذا بالإضافة الى مائة واثنين وثمانين من أبناء القارة الذين شاركوا في الدورات التي عقدت في اطار نظام التعاون الثلاثي ، بالاشتراك مع اليابان في مجالات النقل البحري والصحة والزراعة .

وقد بلغ عدد الدول التي أوفد الصندوق خبراء إليها ، أربعين دولة ، كما بلغ عدد الدول التي أتاح الصندوق لأبنائها فرصة التدريب في مصر ، خمسا وأربعين دولة . كما تزايدت أنشطة الصندوق التي شملت ، بالإضافة إلى إيفاد الخبراء إلى الدول الإفريقية ، واستقبال أبناء هذه الدول للتدريب في مصر ، إيفاد الصندوق لبعثات الخبرة الفنية في المهام قصيرة الأجل للدول الإفريقية في مختلف المجالات ، فضلا عن تنظيم برامج يوفد إليها الاساتذة والمحاضرون المصريون لالقاء محاضرات في الجامعات والمعاهد في القارة ، وقد بلغ عدد البرامج التي نظمت لهؤلاء المحاضرين سبعة وأربعين برنامجا .

والى جانب ذلك ، تضمنت أنشطة الصندوق المساهمة في تمويل أنشطة المنظمات والاتحادات والجفعيات التي تعمل في الحقل الإفريقي ، والاسهام في تمويل أنشطة الاجتماعات والمؤتمرات ، فضلا عن الاسهام في تمويل الندوات والحلقات الدراسية التي تعقد في مختلف شئون التنمية الإفريقية ، وكذلك استضافة الزيارات الإفريقية لجمهورية مصر العربية ، وغيرها من الأنشطة الحيوية في القطاع الإفريقي . والواقع أن الأنشطة التي يقوم بها الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا لا تمثل الا جانباً من المعونات الفنية التي تقدمها جمهورية مصر العربية للقارة الإفريقية إذ يقوم ، في نفس الوقت ، الصندوق العربى للمعونة الفنية للدول الإفريقية والعربية ، بمد دول القارة بالخبراء المصريين ، ويقدم المنح لأبناء هذه الدول للدراسة والتدريب في المعاهد المصرية . وكذلك يتوافر في جمهورية مصر العربية ، العديد من المؤسسات والأجهزة التي تقدم المعونة الفنية ، من خلال إيفاد الاساتذة والمدرسين للدول الإفريقية ، واستقبال أبناء هذه الدول ، على منح للدراسة في مصر ، كوزارة التعليم ، والأزهر الشريف ، فضلا عن المنح التي تقدمها وزارة الدفاع لتدريب الكادرات الإفريقية في أكاديمياتها ، الى جانب المركز المصرى الدولى للزراعة التابع لوزارة الزراعة المصرية ، الذى يقدم منحا دراسية في الشئون الزراعية بصفة منتظمة منذ انشائه في عام ١٩٦٥ ، لأبناء الدول الإفريقية ، وايضا المنح التي يقدمها معهد الاذاعة والتليفزيون ، الى أبناء القارة منذ عام ١٩٧٧ ، وغيره من المعاهد والمراكز المتخصصة في مصر . وتوضح الأنشطة التي يقوم بها الصندوق المصري وغيره من الأجهزة والمؤسسات التي تقدم المعونات الفنية من مصر للدول الإفريقية ، والدور الذى تقوم به جمهورية مصر العربية ، في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في القارة الإفريقية ، وتحقيق سياسة التعاون بين الجنوب والجنوب ، التي تعتبر بالأنشطة المصرية تجسيدا عمليا لها ، ونموذجا رائدا فيها .

وفي ٢٦ يونيو عام ١٩٨٤ ، تم توقيع مذكرة اتفاق بين الصندوق ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، بمقتضاها يسهم الصندوق ، على مدى فترة خمس سنوات بخدمات خبراء يوفدون الى الدول الإفريقية ، وذلك في اطار عقد التنمية الصناعية في افريقيا ، ويقضى الاتفاق بأن يتم استخدام هؤلاء الخبراء المصريين ، في مشروعات التعاون التقنى التي تضطلع بها منظمة « اليونيدو » في اطار العقد المذكور .

ولعل هذا الاتفاق يقوم كنموذج على ما تسعى اليه مصر من فتح مجالات جديدة للتعاون مع الدول الإفريقية الشقيقة ، من خلال صيغة ما اتفق على تسميته « بالتعاون الثلاثى » الذى يقوم على اساس المزاوجة بين ما توفره مصر من معونة وخبرة فنية ، وما تسهم به الدول المتقدمة او المنظمات والوكالات المتخصصة ، من مساعدات عينية ومادية بهدف اقامة مشروعات مشتركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الإفريقية ، او اعداد الكادرات الفنية التي تحتاجها هذه الدول ، لتنمية المهارات البشرية اللازمة لادارة اقتصادياتها الوطنية ، وتنفيذ البرامج والخطط التنموية المختلفة فيها . وتقوم سياسة حكومة جمهورية مصر العربية على الالتزام بضرورة العمل على تعبئة كل الطاقات واستنفار مختلف الهمم ، وتجميع كافة الخبرات ، من كل نوع ، وفي كل ميدان ، من اجل تكثيف التعاون . وحشد الامكانيات ، داخل الاسرة الإفريقية تحقيقا لخير بلادنا ومصالحها .

وفي هذا الإطار تعمل الدبلوماسية المصرية على دعم وتأييد ومساندة النشاط الخاص وقطاع الأعمال . كما تؤمن مصر ايمانا عميقا ، باستحالة تحقيق التقدم وصنع العمران ، وحل المشكلات ، ومواجهة التحديات ، وبناء مجتمع الرخاء ، ما لم يتم اطلاق المبادرات الفردية للعمل والنشاط في مختلف المجالات . كما ان حكومة جمهورية مصر العربية على اقتناع كامل ، وثقة مطلقة ، في جدوى النشاط الاستثماري ، والقطاع الاستشاري ، وهي تعمل - بكل طاقتها - على تشجيع القطاع الخاص ، وتوفير اجواء الاستقرار له ، ليلعب دوره الهام ، ويؤدي رسالته الحيوية في تطوير الاقتصاد الوطنى والاfrیقی على السواء . واذا كانت فئات الخبرات الفنية المصرية الموقدة الى مختلف دول القارة الافريقية ، هي ذات فائدة ايجابية في دعم التنمية الاقتصادية الافريقية ، فان العمل على تنمية التعاون بين رجال الأعمال ، وتبادل الخبرة الاستشارية ، وتكريس المعرفة التكنولوجية ، من اجل خدمة قضايا التنمية الافريقية ، من شأنه أن يلعب دورا أساسيا وفعالا في بناء الجسور والروابط بين بلداننا الشقيقة ، من اجل خيرها وتقدمها . وتعمل مصر على اشراك رجال الأعمال والاستشاريين المصريين في اللجان المشتركة بينها وبين شقيقاتها الافريقيات . كما تشجع اتصالاتهم مع اقربائهم في مختلف الدول الافريقية ، وتتيح لهم كل الفرص لمدا نشاطهم عبر القارة الافريقية كلها ، وهي سنة جديدة غدت تميز حركتنا الدبلوماسية الراهنة . ان الاستشاريين ورجال الأعمال في بلادنا ، يلعبون دور الرواد الاوائل الذين يضربون المثل في أداء ضريبة العمل الوطنى ، ويؤكدون قدرة ابناء افريقيا في ارساء قاعدة صلبة للاقتصاد القومى الافريقى ، يكون اساسا راسخا لاستقلال الارادة الوطنية ، ومحورا ترتكز عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، وبوثقة تنصهر فيها الجهود الصادقة لآبناء الوطن المخلصين ، وتمتزج فيها انجازات الماضى بتحديات الحاضر وآمال المستقبل .

لقد شهدت بلادنا انجازات ملموسة لقطاع الأعمال ، ورجال الاستثمار ، واصحاب المبادرات الفردية ، الذين كانوا دائما فئة مؤمنة بروح الريادة ، يحدوها الاستعداد للعطاء المستمر ، واقتحام الصعاب والثقة بالنفس والتفاؤل ازاء المستقبل .

وبالرغم من ادراكنا لأهمية الاتصال والتعامل بين الشمال والجنوب ، وما يمكن ان يحققه من استفادة متبادلة ، ومن تدعيم للحوار بين الشمال والجنوب ، الا انه من الاهمية بمكان ، ان نعمل على زيادة تعميق الاتصال والتبادل بين الجنوب والجنوب ، لانه اتصال وتبادل بين شعوب وحضارات وثقافات متقاربة ، هو الاقدر على تلبية حاجاتها وفهم متطلباتها واستيعاب حقائق الحياة فيها .

وتنطلق حركة الدبلوماسية المصرية ، على النطاق الافريقى ، بالعمل الواعى على تعميق مفهوم الاعتماد على النفس قرديا وجماعيا ، وذلك بمضاعفة حجم التعاون الاقتصادي داخل الجماعة الافريقية . ولعله من المؤشرات الرقمية ذات الدلالة السلبية الواضحة ، ان التبادل التجارى بين الدول الافريقية ، لا يشكل سوى ٤٪ فقط من حجم تجارتها الخارجية ، في وقت نستطيع فيه ان نحقق مكاسب كبرى باعطاء اولوية متقدمة للتبادل فيما بيننا ، وهو ما قطعت مصر فيه شوطا كبيرا ، وتعتزم ان تسير فيه الى نهاية الطريق . واذا كانت اللجان المشتركة بين جمهورية مصر العربية ، وبين سائر الدول الافريقية الشقيقة ، هي الاطار العام للتعاون المتعدد الجوانب ، والمتنوع المناحى ، انطلاقا من ايماننا بأن مستقبل التنمية الافريقية ، ومستقبل تطوير المجتمعات الافريقية ، سيظل مرتبنا بمدى القدرة على النجاح في تحقيق التعاون بين الجنوب والجنوب ، وفي تحقيق الاستراتيجية العامة لخطة عمل لاجوس ، التى ترمى الى اقامة سوق افريقية مشتركة ، فان النظرة المصرية تؤمن بأن هذه السوق المشتركة على اتساع القارة الافريقية ، التى تجسد الامل الذى تتطلع شعوب افريقيا الى تحقيقه ، مع استشراف القرن الحادى والعشرين ، لا ينبغي ان تكون سوقا مشتركة للسلع والخدمات فقط ، ولكن سوقا مشتركة للعقول الافريقية والخبرات الفنية والعلمية المتخصصة ، التى يتعين تكريسها من اجل خدمة اهداف التنمية والتطوير للاقتصاد والمجتمع والحياة في الدول الافريقية .

ولا يخفى ما يجسده التعاون الثنائى بين مصر والدول الافريقية من مفاهيم عملية لدبلوماسية التعاون الفعال والمجدى بين الجنوب والجنوب ، فضلا عما يوفره من مجال للعمل ، وفرص للنشاط امام الخبرات الفنية فى مصر ، والمهنيين والتكنولوجيا واليد العاملة المصرية ، فى اسواق العمل الافريقية التى ستظل مفتوحة لاستيعاب الملايين من مختلف المهارات والتخصصات والقدرات المصرية التى تحتاج اليها وتأمل فى الاستفادة منها .

كما يهيب هذا النمط من التعاون الفرصة السانحة لتعميق مختلف الوان التبادل فى المجالات المتنوعة ، وخاصة فى مجال التبادل التجارى ، وفتح آفاق جديدة للصادرات المصرية فى الاسواق الافريقية ، واحتمالات توسيع العلاقات التجارية ، وتنويع بنودها ، وخاصة فى مجال الواردات المصرية من الغذاء والمنتجات الزراعية .

والى جانب كل هذه المزايا الايجابية والمصالح المباشرة ذات النفع المتبادل ، بين مصر وبين شقيقاتها من الدول الافريقية ، فان الوجود المصرى والرصيد المادى والمعنوى الضخم الذى تصنعه كل هذه الشبكة المتنامية من العلاقات المصرية - الافريقية ، يظل هو الدعامة الاساسية والضمانة الجوهرية لتطور ونمو وتداخل المصير المشترك ، الذى يربط مستقبل مصر بهذه القارة التى تنتمى اليها انتماء عضويا ابدىا على مر الزمن ، وما يعنيه كل ذلك من تجسيد للتمائل والتجانس والتلاحم الابدى بين مصر وافريقيا ، وما يقود اليه من تنامى الوعى والاهتمام الافريقى لدى اوسع القطاعات فى الرأى العام الشعبى وفى اعماق الضمير الجمعى المصرى .

ومن ناحية أخرى ، تحرص الدبلوماسية المصرية على تنويع قنوات الاتصال بين الشعوب الافريقية والخروج بها من اسار العلاقات الرسمية الضيقة ، الى نهر التفاعل الشامل بين مختلف القوى والمنظمات والقطاعات الشعبية الواسعة . ومن ثم فقد كانت مصر من القوى المؤسدة لرابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية ، التى تجسد ارادة الشعوب الافريقية فى لم شمل كل الأحزاب والتجمعات والقوى الحية فى مجتمعاتنا ، من اجل تعبئة الجهود وحشد الطاقات وشحن الهمم ، وفاء لمسئوليات المستقبل الافريقى .

وان يؤمن الحزب الوطنى الديمقراطى فى مصر ، بأن الاتصالات الحزبية ، هى التعبير العملى والاسلوب الايجابى فى تحقيق الاتصال بين الشعوب الافريقية ، ويوفر المجال المناسب للتفاعل بينها ، ويهيىء الاداة الملائمة لدبلوماسية شعبية ناجحة ، فقد انطلق على طريق تدعيم وتكثيف هذا الاتصال الشعبى مع مختلف الأحزاب الافريقية الشقيقة بأسلوب منظم ومقنن ، من خلال عقد الاتفاقات وابرام البروتوكولات ، بشأن التعاون بينه وبين العديد من الأحزاب السياسية الافريقية فى كل من تشاد وغينيا وزائير وافريقيا الوسطى وموزمبيق وساوتومى وبرنسيب وموريشيوس وسيراليون وزامبيا .

ولكن اذا كانت اتفاقات التعاون الحزبى ، التى تبرم بين حزب افريقى وحزب افريقى شقيق ، يفتح الطريق أمام النشاط على المستوى الثنائى ، فان ذلك ينبغى ان يكون مجرد خطوة على طريق النشاط على المستوى الجماعى ، الذى يظل هو الهدف النهائى والغاية المنشودة لأحزابنا الافريقية جميعا . ان رابطة الأحزاب الاشتراكية والديمقراطية الافريقية ، هى صورة من صور ذلك العمل الجماعى ، الذى نصبو الى تحقيقه ، ليس فقط بين كادرات أحزابنا السياسية ، ولكن بين الكادرات الشبابية والكادرات النسائية ، والكادرات فى مختلف القطاعات فى مجتمعاتنا الافريقية الناهضة . ذلك أن الالتحام الشامل ، والتعاون النشط ، بين مختلف قطاعات ومجالات الحياة فى بلادنا ، انما يهيبء لحركتنا القوة والفاعلية ، ولواقف حكوماتنا المساندة والدعم ، كما يفجر الوعى بين صفوف جماهيرنا ويتيح لها أن تتبادل الخبرات والتجارب فى مسيرتها من أجل صياغة مستقبل أكثر اشراقا وأملا .

ثانيا : التحرك الدبلوماسي مع المحور الاقليمي :
 أما عن تحرك الدبلوماسية المصرية على المحور الثانى من محاور نشاطها الأفريقى ، والمتمثل فى الاطار الاقليمى متعدد الأطراف مع دول حوض نهر النيل ، فقد جاء هذا التحرك انطلاقا من وعى مصر بأهمية البعد النيل وتأثيراته الحيوية سياسيا واقتصاديا وأمنيا ، فى حاضر ومستقبل الشعب المصرى .
 ومن ثم فقد حرصت مصر على اقامة تعاون واسع ووثيق مع دول حوض نهر النيل ، من أجل تنشيط وتعميق العلاقات بينها فى مجالات الاقتصاد والتجارة والزراعة والرى والاتصالات والنقل وغيرها .
 وتحقيقا لهذه الأهداف ، وتجسيديا لها ، كانت الدبلوماسية المصرية وراء السعى لتكوين تجمع لدول حوض نهر النيل المعروف باسم مجموعة « اندوجو » والتي تعنى (الأخاء) باللغة السواحلية ، كإطار اقليمى للتشاور والتنسيق والعمل المشترك بهدف تنمية علاقات التعاون الاقتصادى والاجتماعى لصالح شعوب هذه الدول جميعا .

وجدير بالذكر أن حركة الدبلوماسية المصرية فى هذا الاتجاه ، قد جاءت كذلك اتساقا مع قرارات مؤتمر القمة الاقتصادية الأول لمنظمة الوحدة الأفريقية ، الذى عقد فى لاجوس عام ١٩٨٠ ، الذى دعا الى اقامة تجمعات اقليمية كخطوة على طريق التكامل الجماعى القارى ، كما كان دافعها ينطلق من الادراك لأهمية السعى لدعم وتنشيط (التعاون الاقليمى) فى المجالات المختلفة ، بوصفها خطوة هامة على طريق الوحدة والتضامن فى القارة الأفريقية .

وتعقد المجموعة اجتماعا سنويا على مستوى وزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالتعاون الدولى والتخطيط ، تم منها حتى الان خمسة اجتماعات ، كان أولها فى الخرطوم فى نوفمبر ١٩٨٢ ، شارك فيه وزراء خمس دول هى مصر والسودان وزائير وأوغندا وأفريقيا الوسطى .. بينما شارك فى الاجتماع الذى عقد فى كينشاسا بزائير فى سبتمبر ١٩٨٤ ست دول بعد انضمام رواندا الى الدول المشاركة فى الاجتماع الأول ، وهناك حمل التجمع اسمه ، حيث وجد المؤسسون فى منطوق « الأخاء » التى تعنيها كلمة (الأندوجو) المفهوم الذى يودون التركيز عليه والتجمع حوله ، وتأكيدا لمعانى التآخى والتعاون والمصلحة المشتركة .

وكانت القاهرة مقرا للاجتماع الثالث (لمجموعة اندوجو) الذى عقد فى أغسطس ١٩٨٥ ، بينما استضافت كينشاسا مؤتمره الرابع فى مايو ١٩٨٧ ، أما المؤتمر الخامس لتجمع الأندوجو فقد عقد على أرض القاهرة فى نوفمبر ١٩٨٨ ، وقد شاركت فيه الى جانب مصر كل من السودان وزائير وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندى وأفريقيا الوسطى ، كما تميز بمشاركة ثلاث منظمات فنية افريقية هى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، التابعة للأمم المتحدة ، واتحاد جمعيات الطرق الأفريقية ، ومنظمة ادارة وتنمية حوض نهر كاجيرا ، فضلا عن ممثل عن منظمة الوحدة الأفريقية ، الى جانب المنظمات الأربع التى سبق أن شاركت فى المؤتمر الوزارى للمجموعة ، وهى برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، والاتحاد الأفريقى للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والاتحاد الأفريقى للسكك الحديدية ، والمكتب الأفريقى لعلوم التربية ، الأمر الذى أضفى ، ولاشك ، على اهتمامات المؤتمر بعدا فنيا أكثر شمولاً وتنوعاً ، كما أثرى حضور هذه المنظمات مناقشات المؤتمر ومداولاته ، مما أسهم فى بلورة مفهوم (الأندوجو) ، كتجمع يستهدف تحقيق الاستقرار والتقدم للدول المنتمية اليه ، وفق أسس التعاون الاقليمى متعدد الأطراف .

ويمكن القول أن مؤتمر الأندوجو الخامس ، قد عنى بالتركيز أساسا على تعميق أوجه التعاون فى مختلف المجالات التقنية والاقتصادية والثقافية جميعا ، والخروج بهذا التعاون الى حيز التنفيذ العملى ، الذى يتجسد فى مشروعات اقليمية تعطى الأولوية للبنية الأساسية ، وبوجه خاص للنقل البرى والجوى والنهرى والطاقة والموارد المائية والمواصلات السلكية واللاسلكية ، مع النهوض - فى نفس الوقت - بالتبادل التجارى وتحقيق السوق الأفريقية المشتركة ، كهدف تسعى اليه افريقيا بموجب خطة عمل لاجوس التى تستهدف التنمية الاقتصادية الشاملة للقارة الافريقية

وقد سار مؤتمر القاهرة ، خطوة متقدمة على هذا الطريق ، إذ قدم الوفد المصرى تقريراً للاجتماع عن الاتصالات التى قامت بها مصر مع رئاسة برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، تنفيذاً للتكليف الذى عهد به مؤتمر كينشاسا الرابع للمجموعة الى مصر ، وهو التكليف الذى يتمثل فى الطلب المقدم الى برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعمل دراسة جدوى فنية اقتصادية شاملة ، يمكن اتخاذها كخطة عامة للتعاون الاقليمى بين دول المجموعة ، وهو الطلب الذى وافق برنامج الأمم المتحدة للتنمية على الاستجابة له .

ثالثاً : التحرك الدبلوماسى على المحور القارى :

وفيما يتعلق بالاطار الجماعى على المستوى القارى ، فى حركة الدبلوماسية المصرية الأفريقية ، فإنه يمكن القول أن مصر قد ظلت على مدى الخمسة والعشرين عاماً المنصرمة ، تحرص على تأكيد ايمانها وتمسكها بمنظمة الوحدة الأفريقية ، ذلك التجمع الأفريقى الكبير الذى كان بحق بداية مرحلة جديدة وحاسمة فى تاريخ شعوب قارتنا العظيمة ، ومسيرة نضالها البطولى ، من أجل الحرية والاستقلال والوحدة ، والعمل على تحقيق التقدم . كما تميزت ممارسات مصر ونشاطاتها داخل منظمة الوحدة الأفريقية بالعمل الدائب على دعم قدراتها وزيادة فعاليتها فى مواجهة المشاكل الأفريقية ، وفى مد جسور التعاون والترابط بين الدول الأفريقية جميعاً فى كافة المجالات ، من أجل الصالح المشترك لشعوب القارة بأسرها . ويمكن القول دون مبالغة ، أن الدبلوماسية المصرية تعيش هموم افريقيا بفكرها وبوجدانها ، ومن ثم فإنه من الطبيعى ان يرتبط جل نشاطها ارتباطاً عضوياً بالقضايا الأفريقية ، التى هى - فى نفس الوقت - قضايا مصيرية ، تدافع عنها وتعمل من أجل حلها .

وقد لعبت مصر - من خلال دبلوماسيتها الهادئة - دوراً فعالاً فى تمكين المنظمة من تخطى المشاكل السياسية التى واجهتها ، كما تشاركها اليوم فى جهودها من أجل مواجهة المشاكل الاقتصادية الملحة والمزمنة التى تعانى منها شعوبها ، والتى تفاقمت أبعادها ، وتضاعفت أثارها فى السنين الأخيرة بشكل أصبح يمثل عائقاً حقيقياً لكل الجهود المبذولة لتحقيق وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى افريقيا .

وفى هذا الاطار ، كان سعى مصر ، ابان مؤتمر القمة الأفريقية الحادية والعشرين الذى عقد بأديس أبابا فى يوليو ١٩٨٥ ، الى تحقيق توافق عام فى الاراء حول خطة مشتركة لاستراتيجية اقتصادية افريقية موحدة ، تواجه بها افريقيا أزمتها الاقتصادية المستعصية ، ومشاكلها الطارئة ، كالجفاف والتصحر ، وصدر عن الرؤساء الأفارقة « اعلان الوضع الاقتصادى فى افريقيا » ، متضمناً الخطط والتوصيات الكفيلة بإغاثة افريقيا على الخروج من هذه الأزمة .

وفى هذا الاطار كذلك ، كانت مشاركة مصر الايجابية فى مؤتمر القمة الأفريقية الاستثنائية التى عقدت فى ديسمبر ١٩٨٧ ، فى أديس أبابا ، والتى خصصت لتناول الأزمة الاقتصادية المتفاقمة ، التى تشكل الديون الخارجية التى تعانى منها الدول الأفريقية على اختلافها ، أحد أبرز مظاهر هذه الأزمة ، كما كان اسهام مصر الفعال فى صياغة الوثيقة التى انتهى اليها المؤتمر حول الموقف الأفريقى الموحد ، بشأن أزمة ديون افريقيا الخارجية .

وفى هذا المؤتمر ، جدد رؤساء الدول والحكومات الأفريقية دعوتهم الى عقد مؤتمر دولى بشأن المديونية الخارجية للدول الأفريقية ، وفوضوا رئيس منظمة الوحدة الأفريقية فى عرض وثيقة « الموقف الأفريقى الموحد » ، على المجتمع الدولى ، بغية عقد مؤتمر دولى بشأن مديونية افريقيا الخارجية . وتنفيذاً لهذا التفويض ، تم تشكيل مجموعة اتصال افريقية ، تضم اثنتى عشرة دولة ، كانت مصر من بينها . ويقوم الموقف المصرى على أساس أن السبيل الوحيد لتسوية أزمة ديون افريقيا هو معالجتها بمنهج شامل ومنصف فى اطار استراتيجية تعاونية متكاملة ، توجه نحو التنمية ، وتراعى فيها الخصائص المميزة لأزمة الديون الخارجية الأفريقية ، وأنه بالنظر الى تكافل اقتصاديات البلدان المدينة والبلدان الدائنة ، فإن هذه الاستراتيجية الرامية الى حل مشكلة الديون الخارجية - يجب أن تقوم على أساس التعاون والحوار المتواصل والمسئولية المشتركة ، ولا بد من توخى المرونة فى تنفيذها ، فى جو من التعاون الدولى المكثف .

وإذا كانت مصر تعمل بكل جهد على تدعيم التضامن الأفريقى على اتساع القارة ، فإنها تدرك فى نفس الوقت مدى حيوية وجوهزية تأكيد التضامن العربى - الأفريقى داخل القارة وخارجها .

ولاشك أن دور العوامل الجيوبوليتيكية ، كان عظيم الأهمية فى ربط الوطن العربى بأفريقيا ، بتلك الوشائج التجارية والثقافية والدينية والسياسية .

والخلاصة أن ذلك الارتباط التاريخى الوثيق بين الشعوب العربية والأفريقية ، فضلا عن الظروف الحضارية والجغرافية المتقاربة ، كل ذلك أدنى الى ارساء قواعد راسخة لعلاقات قوية بين الدول العربية والدول الأفريقية .

وجدير بالذكر ، أن مصر - بتطور التاريخ - قد ارتبطت عرقيا وتاريخيا ودينيا وثقافيا وحضاريا ، بالأمة العربية ، الا أن ذلك لم ينل من أصالتها الأفريقية ، كما لم يضعف من سعيها الدائم لدعم أواصر الأخوة والتعاون مع شعوب القارة الأفريقية فى ذات الوقت .

ولعل مبادرة مصر للدعوة الى عقد أول مؤتمر قمة عربى - افريقى ، والى استضافة هذه القمة التى عقدت بالقاهرة فى مارس ١٩٧٧ ، مايؤكد هذا السعى المصرى المتواصل من أجل تحقيق التقاء هاتين المجموعتين من الدول النامية ، التى ذاقت معا ويلات الاستعمار ومرارة التمييز العنصرى ، وقررتا أن تتعاونتا معا فى إطار تنظيمات مشتركة من أجل تكوين جبهة واحدة لمواجهة تحديات تخوضها من أجل التحرر والتنمية وبناء نظام جديد .

وتؤمن مصر ايمانا غميقا بأن الوعى الصحيح بالحقائق الموضوعية فى كل من العالم العربى وافريقيا ، ليدفع اليوم بالحاج الى أن نتجاوز الأزمة الراهنة ، التى يعيشها هذا التعاون العربى - الأفريقى ، وأن نقتنص الفرصة الواحدة ، فننفض عن أجهزة التعاون العربى - الأفريقى ، ماران عليها من جمود وركود ، وندفع بدماء الحياة فى شرايين النفع المتبادل والتعاون المشترك والصالح الجماعى .

وتؤمن مصر بأنه اذا كان صحيحا حاجة العالم العربى الى افريقيا ، واذا كان صحيحا بنفس الدرجة حاجة افريقيا الى العالم العربى ، فان مصر العربية - الأفريقية فى ذات الوقت ، لتستشعر تلك الحاجة مضاعفة الالف المرات ، ذلك أن الجمع بين العالمين سيكون علامة فارقة لمستقبل جديد ، من المؤكد أنه سيختلف عما نعيشه من أوضاع غير مواتية لكليتا فى الحاضر .

د . بطرس بطرس غالى

عدم الانحياز بين تجريد المبادئ وديناميكية الحركة

د . درية شفيق بسيوني

استاذ مساعد بكلية التجارة - جامعة اسيوط

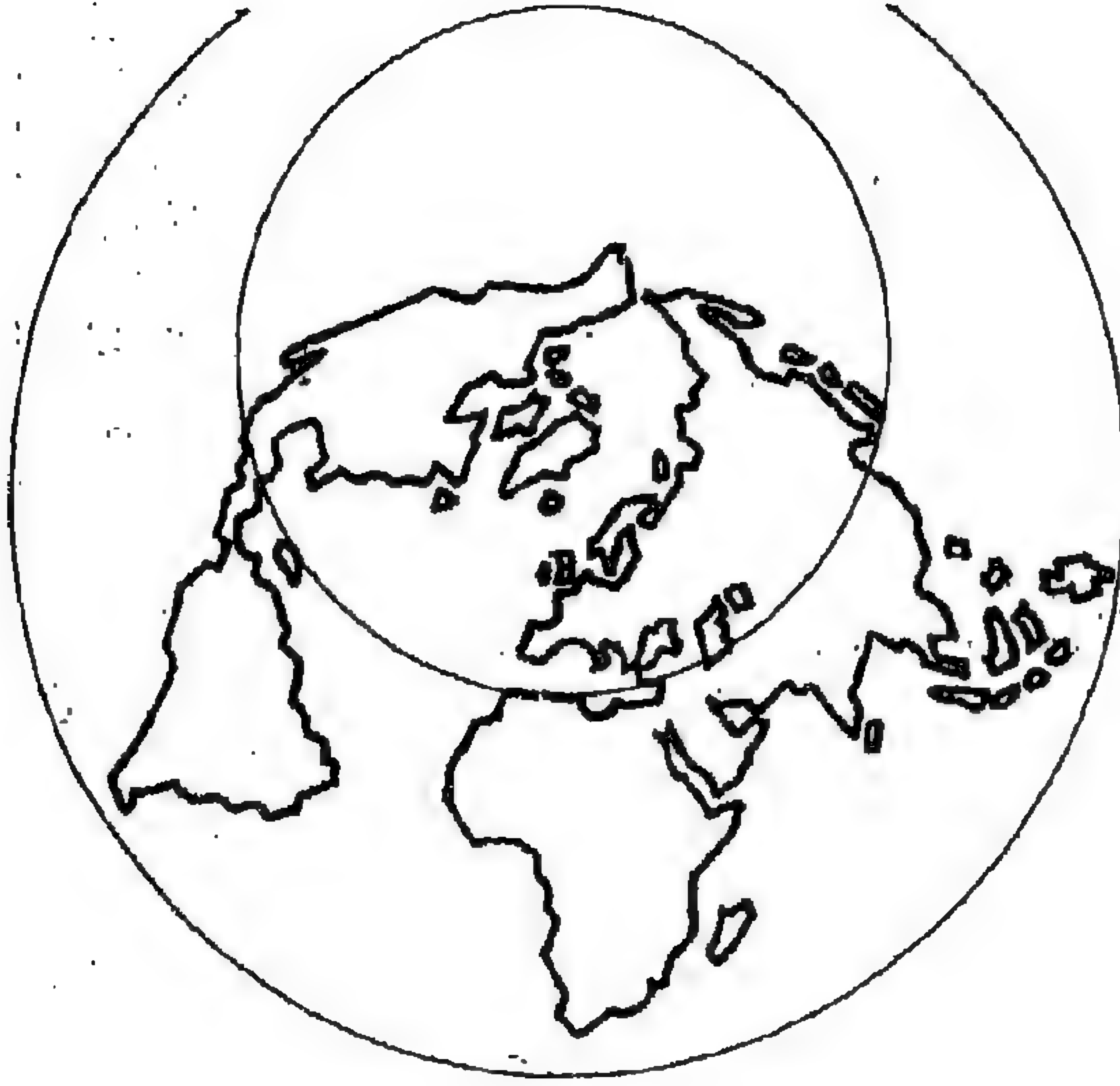
لحركة عدم الانحياز بحيث صعب تحديد معايير قاطعة وشروط ملزمة لابد من توافرها في كل من ينضوي تحت مسمى « عدم الانحياز » فهناك رأى يربط تلقائيا بين عدم الانحياز ومجموعة دول العالم الثالث ، بينما هناك رأى ثان يجعل من عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين - احد اطراف حوار الشمال والجنوب - صنوان ، على حين يبرز رأى ثالث أشمل يصنف الغالبية العظمى من الدول حديثة الاستقلال الآخذة في النمو والمناهضة لكل ما يمت بصلة للغرب على انها دول غير منحازة ، وهكذا اتسع الاطار المستوعب لمجموعة عدم الانحياز وتميعت شروطه حتى انضمت اليه دول ساقرة الولاء للاتحاد السوفيتى ابرزها كوبا ونيكاراجوا وفيتنام الشمالية .

ومع ذلك يمكن تعريف حركة عدم الانحياز من منظور تنظيمى اذا بدأت ملامحها الاولى في التبلور خلال مؤتمر بلغراد - المنعقد في سبتمبر عام ١٩٦١ - والذي حضرته خمس وعشرون دولة ألف بينها جميعا معيار أوجد ألا

اقترب انعقاد قمة عدم الانحياز الثامنة المزمع عقدها ببلغراد في سبتمبر القادم . يحتدم الجدل - أكثر من أى وقت مضى - حول

جدوى عدم الانحياز عقيدة ونهجاً بعدما حلت علاقات الوفاق الدولى محل مصادمات الحرب الباردة وتبدلت على نحو جوهري ملامح القطبية الثنائية وبعدما - وهذا هو الأهم - استفحلت الخلافات بين دول عدم الانحياز حتى جمل البعض السلاح في وجه الآخر .

وجدير بالذكر ان الارهاصات الاستهلالية لمفهوم عدم الانحياز قد راجت في منتصف الخمسينات ومطلع الستينات متزامنة مع ازدهار حركة التحرر الوطنى وحرص الدول حديثة الاستقلال على كامل سيادتها بعدم انحيازها لأى من القوتين الأعظم ، ولكن - ومنذ ذلك الحين - عرف « عدم الانحياز » كمفهوم وكتنظيم تحورات ملموسة أصاب بعضها جوهر المفهوم ذاته على حين انصرف البعض الآخر الى التنظيم الديناميكي



وهو ضرورة اتباع سياسة خارجية مستقلة تماما عن القوتين الاعظم وعن ائتلافهما العسكرية المشكلة ابان حقبة الحرب الباردة ، وقد حرص الرئيس اليوغسلافي الراحل « جوزيف بروز تيتو » - في أكثر من مناسبة خلال جلسات المؤتمر - على نفى سمة التكتل عن الحركة الوليدة مؤكدا انها بأى حال من الاحوال لا تشكل كتلة ثالثة الى جانب كتلتى الشرق والغرب بل هى اطار تنظيمي وعقائدي يحتوى دولا تنأى بنفسها عن مغبات الائتلاف العسكرية وتسعى الى انتهاج سياسة خارجية نابعة من إرادتها ومصالحها العليا ومحررة من أية التزامات أو قيود خارجية .

وتلزم الإشارة الى ان مجموعة عدم الانحياز قد افترقت تماما - في عام ١٩٦١ - الى ميثاق يقنن أصولها ويحدد معايير عضويتها والى قيادة عليا تمسك بأعناقها وتوجهها ، وكذلك الى سكرتارية دائمة يعهد اليها بالمهام الاجرائية ، ولقد اعتمدت المجموعة منذ ذلك التاريخ عند اضدارها لقراراتها على أسلوب « الاتفاق والتراضى ، the

consensus procedure قبدلا من التصويت ، وهذا الأسلوب وان أكسب المجموعة مظهرا موحدا حال اتخاذ القرارات الا انه غير ملزم ، بمعنى انه يتيح امكانية تنصل الاعضاء من القرارات فى مرحلة لاحقة .

وعادة ما تنعقد مؤتمرات قمة عدم الانحياز كل ثلاث سنوات حيث يتم انتخاب رئيس المؤتمر فى جلسة الافتتاح الذى جرى العرف على أن يكون رئيس الدولة المضيفة للمؤتمر ، وفيما بين انعقاد مؤتمرات القمة يلتقى وزراء خارجية دول عدم الانحياز سنويا فى نيويورك عقب انتهاء اعمال الدورة العادية للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة ، أو فى أى مكان آخر حسبما استقر عليه الاتفاق خلال الاجتماع الوزارى المنصرم ، وحرصا على اكساب مجموعة عدم الانحياز طابعا تنظيميا مستقرا تشكل « مكتب تنسيق عدم الانحياز » فى عام ١٩٧٢ والذى يضم حاليا ممثلين عن أربع وسبعين دولة عضو ويجتمع بانتظام فى نيويورك بقصد البث فى كيفية تنفيذ قرارات مؤتمرات القمة السابقة والاعداد للقمة اللاحقة مع

التنسيق بين مواقف الدول الأعضاء .

ويخطئ من يخلط بين مجموعة عدم الانحياز من ناحية ومجموعة السبعة والسبعين من ناحية أخرى رغم ما يجمعهما من مرام اقتصادية واحدة تؤلف بين مواقف المجموعتين ، فمجموعة السبعة والسبعين - التي أصبحت تضم الآن ما يربو على مائة وخمسة وعشرين دولة ، ٨٠ ٪ منها منتمة الى حركة عدم الانحياز - تشكلت للدفاع عن مصالح الدول الاخذة في النمو خلال مباحثات « مؤتمر هيئة الامم المتحدة للتجارة والتنمية » المعروف تداولا باليونكتاد والذي عقد - لأول مرة - بجنيف في عام ١٩٦٤ ، وتسعى مجموعة السبع والسبعين الى بلوغ أهداف اقتصادية محضة ، لذلك فهي تعد طرفاً مؤثراً في حوار الشمال والجنوب وتحظى باعتراف الدول الصناعية المتقدمة كما تفيد من وظائف السكرتارية الدائمة لليونكتاد ، أما مجموعة عدم الانحياز فان لها تطلعات سياسية واجتماعية - الى جانب اهتماماتها الاقتصادية كما أن أقطاب مجموعة السبع والسبعين - البرازيل والمكسيك وفنزويلا - ليست أعضاء في حركة عدم الانحياز .

كذلك تعد المطابقة التلقائية بين مفهومي عدم الانحياز والعالم الثالث من قبيل التبسيط المخل للحقائق ، فاصطلاح العالم الثالث - الذي طرحته فرنسا في الخمسينات - يضم الدول المختلفة بمعنى دول الجنوب الفقيرة الى جانب دول عدم الانحياز ومجموعة السبع والسبعين ومن واقع هذه المقابلة اعتبرت مجموعة عدم الانحياز المتحدث بلسان دول العالم الثالث ولكن تيتو - أحد أهم مقنني مبادئ حركة عدم الانحياز - يرى ان للحركة مهاماً أوسع وأشمل من مجرد التحدث باسم العالم الثالث : في طليعتها تكريس مفهوم التعايش السلمي وضرورة حل الخلافات بعيداً عن التلويح بسياسات القوة .

ويعزى الى نهرو فضل صياغة مسمى « عدم الانحياز » خلال حديث أدلى به في كولومبو - يوم ٢٨ ابريل ١٩٥٤ - فاذا كان عدم الانحياز في قناعة الغرب يعنى موقفاً وسطاً ومتوازناً ما بين الدول المتحازة ، أو القوى العظمى ، فهو في رأى نهرو يعنى هوية مستقلة ودورا ايجابياً نشطاً أكثر من مجرد كونه موقفاً سلبياً ازاء التكتلات الخارجية ، ولعل عدم التمكن من صياغة شروط قاطعة لعضوية عدم الانحياز تحفظ للمفهوم مصداقيته وللعضوية ضوابطها هو وراء ما تعانيه حركة عدم الانحياز حالياً من أزمة تحزب وشللية ، إذ ما من دولة يمكنها التحدث بجدارة بلسان سائر الأعضاء البالغ

عددهم حالياً مائة وواحداً ، بل ان هذا العدد ينقسم على نفسه الى مجموعات لكل منها مفهومها الخاص عن عدم الانحياز ، فعلى سبيل المثال يوغوسلافيا والهند - ركيزتا الحركة وصائغتا اصولها الاولى - تتمسكان بالمبادئ الأساسية لعدم الانحياز على نحو ما تمت ديباجتها في مؤتمر بانندونج عام ١٩٥٥ ، على حين تنتمهما كل من كوبا وفيتنام الشمالية بالدوجماتية والجمود ، كما يرى نفر من الدارسين ان لكل دولة عضو في حركة عدم الانحياز منظوراً الخاص للمفهوم بحسب ما تعانيه من مشاكل وما تكايد من صعاب ، فالهند وجدت في نهج عدم الانحياز سبيلاً أمثل لمواجهة ضغوط القوى العظمى والصين الشعبية ، كذلك يوغوسلافيا توسمت فيه نموذجاً ، اشتراكياً بديلاً في اعقاب تأزم علاقتها بالاتحاد السوفيتي ، وبالمثل استندت الدول حديثة الاستقلال الى عدم الانحياز لتحفظ لنفسها بحرية صياغة قرارها السياسي دونما ضغوط أو التزامات خارجية .

وبناء على ما سلف من اعتبارات قيل يصعوبة صياغة ايدولوجية موحدة لدول عدم الانحياز اذ منها من يأخذ بالنظام الرأسمالي كسنغافورة والكويت ، ومنها المحافظ كالمملكة العربية السعودية والمغرب مقابل الماركسيين الشيوعيين مثل كوبا وفيتنام الشمالية وكوريا الشمالية ، هذا علماً بأن معظم دول عدم الانحياز لا تعير أهمية كبرى للنواحي الايدولوجية الفلسفية موجبة كل اهتمامها الى المشاكل الاقتصادية والقضايا السياسية ، فالرباط الوثيق الذي يؤلف بين كافة الاعضاء لا يستند الى اصول فقهية تنظيرية بل الى هوية مشتركة عبر عنها الرئيس جمال عبدالناصر في قوله « نقصد بعدم الانحياز حريتنا في تقرير ما نراه نافعا لنا ونابعا من مصالحنا ، بعدم الانحياز مؤكداً استقلالية سياستنا عن سياسة أية دولة أو قوة أجنبية كبرى ^(١) . وقد ظل هذا التعريف الناصري أكثر التعريفات قبولا من جانب معظم أعضاء الحركة مؤكداً على ان استقلالية الارادة وحرية اتخاذ القرارات هما قطب الرضي لمفهوم عدم الانحياز منذ باكورة ميلاده وحتى الان ، وليس أدل على ذلك من قول رئيس كولومبيا بمناسبة انضمام دولته الى مجموعة عدم الانحياز في مطلع عام ١٩٨٣ ان هدفنا الاهم من وراء انضمامنا الى الحركة هو تأكيد سيادتنا فضلاً عن العمل مع مجموعة تقاسمنا ذات المشاكل والصعاب ، إنها قضية استقلالنا التام عن محاور القوى مع احتفاظنا بكامل حريتنا في اتخاذ ما نراه ملائماً من قرارات ^(٢) . ومع توافد الدول حديثة الاستقلال المطبقة لسياسة عدم الانحياز على عضوية هيئة الامم المتحدة اكتسبت

(١) مجموعة خطاب واحاديث الرئيس جمال عبد الناصر - (دار الهلال ، القاهرة ، بدون تاريخ) ص ٨٢ - ٨٣ .

2) Warren Hoge: Bogota Begins Seeking New Partners Among Non Aligned- New York Times, January 9, 1983 - P. E. S5

بروكسل مع استثناء واحد مثله « مؤتمر القوميات المضطهدة » الذي انعقد ببروكسل في عام ١٩٢٧ وحضره ممثلون عن الدول الرازحة تحت نير الاستعمار أبرز ما ميزهم آنذاك تلقيهم للعلم في المؤسسات الأكاديمية الأوروبية نذكر منهم جواهر لال نهرو، ليوبولدسنجور وهوش منه، ولم تطرد اللقاءات بين الدول تامة الاستقلال وتلك الساعية إليه إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية وذلك بناء على مؤثرين أولهما : انتظام الآلاف من أبناء الدول المستعمرة في صفوف جيوش الدول الكبرى المستعمرة وثانيهما : ازدهار تيار العالمية في أعقاب مباحثات سان فرانسيسكو الممهدة لقيام هيئة الأمم المتحدة والتي أسهمت فيها وفود آسيوية وأفريقية وأمريكية لاتينية، وكان هذا الاسهام داعياً إلى الاعداد للقاء مستقل يضم الدول الآسيوية وحدها تبلور كحقيقة في عام ١٩٤٧ مع انعقاد « مؤتمر العلاقات الآسيوية » بمدينة نيودلهي^(٣).

وتعاقبت تلك اللقاءات الآسيوية معمقة من أحاسيس الانتماء إلى تراث فكري وحضاري واحد بحيث يمكن اعتبارها الأساس الصلب الذي نهضت عليه فيما بعد حركة عدم الانحياز، بل إن البعض يشبه تلك اللقاءات الآسيوية المبكرة بمركز دوائر متدرجة الاتساع مع انضمام أعضاء جدد إلى الحركة أفارقة كانوا أم أوروبيين أو لاتينيين.

ورغم نجاح مؤتمر نيودلهي، إلا أن تباين وجهات نظر أعضائه وملاصقتهم للمحدود الصينية والسوفيتية حالاً دون تشكيل منظمة آسيوية إقليمية في وقت تكونت فيه جامعة الدول العربية (١٩٤٥) ومنظمة الدول الأمريكية (١٩٥١)، لذلك تجمدت العلاقات بين الوفود الثامنة والعشرين الحضور في مؤتمر نيودلهي على الرغم من اجتماعهم للمرة الثانية - عام ١٩٤٩ - بقصد تنسيق المواقف لمواجهة السياسة الاستعمارية الهولندية في اندونيسيا^(٤).

مؤتمر باندونج (١٩٥٥) : استهلال لعدم الانحياز دعت مجموعة كولومبو - التي تضم كلا من الهند وأندونيسيا والباكستان وبورما وسيلان - إلى عقد مؤتمر باندونج أثناء اجتماعها بسرى لانكا في عام ١٩٥٤، ويفضل مؤتمر باندونج اتسعت قاعدة العضوية في حركة عدم الانحياز إذ حضر المؤتمر وفود أفريقية من مصر، إثيوبيا، غانا، ليبيريا والسودان وبلغ عدد الدول المتطوقة حول مائدة مباحثات باندونج تسع وعشرون دولة شاع بينها ما أطلق عليه آنذاك « روح باندونج »، وإذا كان هذا المؤتمر هو بمثابة نقطة الانطلاق الأولى لحركة عدم الانحياز إلا أن مفهوم عدم الانحياز في حد ذاته لم يكن

ثقلاً تصويتياً ضخماً إنعكس تأثيره بجلاء على جدول أعمال المنظمة الدولية بل وعلى ما يصدر عنها من قرارات، إذا لا يخلو جدول أعمال الدورة العادية للجمعية العامة من أمهات القضايا المستحوذة على اهتمام مجموعة عدم الانحياز بصفة خاصة والعالم الثالث بصفة عامة وهي أساساً تصفية الاستعمار، حق تقرير المصير، محاربة التفرقة العنصرية، احترام السيادة والاستقلال، فضلاً عن الإصلاح الاقتصادي، من هنا برزت المعضلة التي تجانبها حالياً مجموعة عدم الانحياز فهي على الرغم من تعاظم ثقلها تنظيمياً ووظيفياً داخل هيئة الأمم المتحدة فإنها تعاني من انقسامات داخلية بل ومن حروب دامية بين بعض أطرافها كالحرب الصومالية - الأثيوبية والليبية - التشادية والمغربية - الصحراوية والعراقية - الإيرانية حتى بدأت علامات استفهام كبرى ترتسم حول مستقبل الحركة وجدواها. ورغبة في استشراف هذا المستقبل وتقييم أداء مجموعة عدم الانحياز تجيء دراستنا تلك المقسمة إلى مبحثين، نتناول في أولها الإطار التنظيمي للحركة فنشير إلى جذورها الأولى وتطور خطها الأيديولوجي ومفاهيمها العقائدية عبر تسلسل مؤتمراتها زمنياً، هذا فضلاً عن ديناميكياتها الداخلية، وفي المبحث الثاني : نضع حركة عدم الانحياز في إطارها الدولي فنستجلي في خطين متوازيين موقف كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية من الحركة مع توضيح بواعث النجاح ودواعي الفشل لكل منهما، وفي الخاتمة : نضع حركة عدم الانحياز في الميزان لنرى أي الكفتين أرجح، الانجازات أم العثرات مجيبين على التساؤل الجوهرى الذى استهدفناه من وراء دراستنا تلك ألا وهو : هل مازال لتيار عدم الانحياز في الثمانينات فاعلية الخمسينات والستينات ؟

المبحث الأول

الإطار التنظيمي لحركة عدم الانحياز

(١) النشأة الأولى

تعددت المؤلفات المتناولة لأصول حركة عدم الانحياز بما تنتقى معه الحاجة إلى إضافة المزيد، وإن كانت نبذة مختصرة عن النشأة الأولى للحركة تعد ضرورية ونحن في معرض دراسة إطارها التنظيمي وهيكلها المؤسسى، وبإدنى ذى بدء خليق بنا الإشارة إلى انعدام وسائل الاتصال فيما بين مجموعة الدول المسماة حالياً بالعالم الثالث أبان الحقبة الاستعمارية، إذ لم يكن مسموحاً لها سوى نمط اتصالى أوجد يربطها بعواصم الدول الاستعمارية الكبرى : لندن، باريس، لشبونة، أو

3) G.H. Jansen: Non Alignment and the Afro-Asian States (Frederick A. Praeger- N. Y. 1966) P. 41

4) Ibid- p. 71

المعيار الأهم الذي جمع الوفود الحاضرة ، إذ كان من بينها تركيا والباكستان والعراق وإيران وتايلاند والفلبين وكلها آنذاك أعضاء في حلفى السيأتو وبغداد ، فضلاً عن الصين الشعبية التي ارتبطت في ذلك الحين بعلاقة تحالف وثيق مع الاتحاد السوفيتي ، واليابان ذات الولاء المعروف للولايات المتحدة الأمريكية .

ومع ذلك لم يحل تفاوت الانتماءات السياسية للدول أطراف مؤتمر باندونج دون صياغته لمبادئ عشرة متخذاً منها ميثاقاً للعلاقات بين الدول هي إيجازاً :

(١) احترام حقوق الإنسان وميثاق هيئة الأمم المتحدة .

(٢) احترام سيادة جميع الدول ووحدةها .

(٣) الاعتراف بحق المساواة بين كافة الأجناس والقوميات .

(٤) عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى .

(٥) حق كل دولة في الدفاع عن نفسها بمفردها أو بالاشتراك مع غيرها .

(٦) الامتناع عن استخدام أية تدابير أو اتفاقات جماعية لصالح أية دولة من الدول الكبرى .

(٧) الامتناع عن أعمال التهديد أو العدوان أو استخدام القوة ضد أية دولة .

(٨) تسوية المنازعات بالوسائل السلمية .

(٩) تنمية المصالح المتبادلة والتعاون .

(١٠) احترام العدالة والالتزامات الدولية .

ويذكر أن جلسات باندونج قد شهدت تراشيقاً حاداً وتبادلاً للاتهامات بين الباكستان المحذرة من الخطر الشيوعي المتزايد والصين الشعبية الدائرة في فلك الاتحاد السوفيتي وقتذاك ، الأمر الذي أكد للوفود الحاضرة أهمية - إن لم تكن حتمية - انتهاز نهج وسط ما بين القوتين الأعظم ، بما يفسر اغفال توجيه الدعوة إلى أعضاء حلفى السيأتو وبغداد وكذلك إلى الصين الشعبية عند الإعداد لمؤتمر بلغراد عام ١٩٦١ .

وقيل أنه ضمن المآثر الهامة لمؤتمر باندونج توطيده للعلاقات الشخصية بين زعامات الوفود المشتركة وتوليد احساس قوى لديهم بالولاء والانتماء إلى الحركة نجم عنه مؤازرة متبادلة فيما بينهم ، فالرئيس جمال عبد الناصر - في أول رحلة له خارج الوطن بعد نجاح ثورة يوليو - حظى بقبول كبير من جانب أعضاء مؤتمر باندونج دلت عليه وقفهم الصامدة والمؤيدة له إبان العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، وفي قناعة الزعامات الاسيوية والافريقية تمكن مؤتمر باندونج من نقل حركة عدم الانحياز صوب العالمية . وقد تحدث بلسانهم

ليوبولدسنجور حين قال « يعد مؤتمر باندونج أكثر الأحداث أهمية بعد عصر النهضة لما اقتلعه من احساس بالدونية تملك الشعوب المستعمرة ربحاً زمنياً طويلاً^(٥) وعلى امتداد النصف الثاني من الخمسينات تبلورت لحركة عدم الانحياز زعامة ثلاثية ضمت نهرو وناصر وتيتو الفت بينهم - رغم تباين أيديولوجياتهم وقوة شخصياتهم - ملابسات الحرب الباردة وما واكبها من أحداث في نهاية الخمسينيات » هذا كما أن تصدرهم لحركة عدم الانحياز خدم تطلعاتهم القومية ، فتتوثر قطيعته مع ستالين عام ١٩٤٨ - وجد في الحركة خير مؤازر ، وكذا نهرو في مواجهة تهديدات الصين الشعبية وضغوط الإحلاف العسكرية الأمريكية في القارة الاسيوية ، ولم يختلف الأمر بالنسبة لعبد الناصر ، حديث العهد بالسلطة - آنذاك - والمتطلع بالتالي إلى تعضيد دول عدم الانحياز له في فترة مصيرية من حكم الثورة .

وإقراراً لهذه الحقيقة يقول محمد حسنين هيكل - أحد أهم منظري الحقبة الناصرية في التاريخ المصري : « كان عبد الناصر يبحث عن مخرج يبعده عن النزاع بين الكتلتين الكبيرتين لضمان استقلال مصر ، وفي الوقت الذي عقد اجتماعه مع تيتو برزت فكرة عدم الانحياز كأفضل سبيل تتبعه مصر للبقاء مستقلة ذلك أن عبد الناصر كان قد رفض كل ضغوط واغراءات جون فوستر دالاس ، كما أنه في نفس الوقت أحبط كل المحاولات الشيوعية الرامية إلى أن يكون لها نفوذ في مصر^(٦) » . ويعترف التاريخ بفضل تيتو الكبير في تنقيح ملامح الزعامة الثلاثية وتثبيت أركانها بزيارته لنهرو في عام ١٩٥٤ ولعبد الناصر في مطلع عام ١٩٥٥ ، وبدعوته لهما للقاء في جزيرة بريوني عام ١٩٥٦ ، ثم في موقفه الصلب المؤيد لمصر الناصرية إبان العدوان الثلاثي ودعوته من على منبر هيئة الأمم المتحدة إلى « الاتحاد من أجل السلام » تلك الدعوة التي سرعان ما أوضحت قناعة التف حولها ما يربو على عشرين دولة عضو في المنظمة العالمية مشكلة بالتالي النواة الأم لحركة عدم الانحياز . مؤتمر بلجراد (١٩٦١) : انطلاقاً حركة عدم الانحياز يعزى إلى جهود تيتو الدؤوبة الفضل الأعظم في انعقاد قمة بلجراد ، إذ أرسل - في عام ١ٹ٥٩ - وفداً على مستوى عال زار اثنتى عشرة دولة في أمريكا اللاتينية لدعوته إلى حضور المؤتمر ، كما توجه بشخصه - في عام ١٩٦١ - إلى غانا ، توجو ، ليبيريا ، مالي ، السودان ، المغرب ، تونس وأخيراً مصر ، وكان قد اجتمع في سبتمبر عام ١٩٦٠ - في مقر الوفد اليوغوسلافي بنيويورك - بكل

5) Eugene Berg: Non Alignment et Nouvel Ordre Mondial (Presses Universitaires de France- Paris 1980) P. 22.

(٦) محمد حسنين هيكل : عبد الناصر والعرب (دار النهار ، بيروت - ١٩٧٢) ص ٢٥٨ - ص ٢٥٩ .

حول حقيقة ميلاد تيار عدم الانحياز من تدافع وقائع الحرب الباردة كما يؤكدون تزامن المؤتمرات المحورية للحركة مع أحداث مشهودة في السباق المحموم لتلك الحرب ، ويدللون على صحة رأيهم هذا بأن مؤتمر باندونج انعقد في ظروف قصف الصين الشعبية للجزيرتين كيموى وماتسو مهددة بمواجهة خطيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، كما إن مؤتمر بلغراد أعقب سوربرلين (أغسطس ١٩٦١) بما لا يتجاوز شهراً وقرار الاتحاد السوفيتي استئناف تجاربه النووية بيوم واحد ، كذلك حفل العقدان الخمسيني والستيني من هذا القرن بمبادرات عسكرية محدودة وتدخلات قوى خارجية في شئون دول العالم الثالث فضلاً عن انماط سلوكية استغراقية غدت اجاسيس الخوف والتوجس لدى الدول حديثة الاستقلال على نحو يبرر الى حد كبير اعتناقها لخط عدم الانحياز ، فبدأ بديان بيان فو (١٩٥٤) والحرب الكورية (١٩٥٥) والغزو السوفيتي للمجر (١٩٥٦) والعدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦) مروراً بحرب التحرير الجزائرية وأحداث الكونغو الدامية (١٩٦٠) وطائرة التجسس الأمريكية U2 (١٩٦٠) وحائط برلين (١٩٦١) وحملة خليج الخنازير (١٩٦١) وانتهاءً الى أزمة الضواريخ السوفيتية في كوبا (١٩٦٢) كلها وقائع متفجرة هددت بنشوب صدام نووي بين القوتين الأعظم مضافاً بالتالي على نهج عدم الانحياز قدراً فائقاً من المنطقية والقبول .

واضافة الى الحرب الباردة وملابساتها هياً تيار الاستقلال - لاسيما في الدول الافريقية - مزيداً من الرسوخ لحركة عدم الانحياز إذ انضمت ست عشرة دولة افريقية اثر استقلالها في عام ١٩٦٠ الى الحركة جنباً الى جنب مع دولها المؤسسة : الهند ، يوغوسلافيا ومصر مشكلة معها مجموعة متجانسة في اطار هيئة الامم المتحدة ، الأمر الذي قلب موازينها الجغرافية وأعاد ترتيب اولويات اهدافها إذ لم تعد تنصدرها مشاكل الحرب والسلام بل تفوقت عليها قضايا محاربة الاستعمار ومؤازرة الشعوب الساعية الى تقرير مصيرها ، ولقد تعاظم ثقل حركة عدم الانحياز بتزايد الدول الافريقية حديثة الاستقلال المنضوية تحت لوائها والتي استمدت - في المقابل - من عضويتها في حركة عدم الانحياز واستنادها الى تعاضيد الاقران لها احساساً عميقاً بالامان والثقة .

(ب) تطور حركة عدم الانحياز

مرت حركة عدم الانحياز منذ باكورة ميلادها في عام ١٩٦١ وحتى الان عبر مراحل اربع تمتد الأولى من مؤتمر بلغراد (١٩٦١) وحتى قمة لوزاكا (١٩٧٠) وهي حقبة التشكك حول مدى استمرارية الحركة

من أجمال عبد الناصر وتيتو ونكروما وسوكارنو أثناء حضورهم للدورة العادية للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة ، وقد أعقب تلك المساعي الجادة انعقاد مؤتمر القاهرة التمهيدى - في يونيو ١٩٦١ - ثم افتتاح أولى جلسات قمة بلجراد في الاول من سبتمبر ١٩٦١^(٧) وبفضل قمة بلجراد اكتسبت حركة عدم الانحياز السمات التنظيمية المؤسسية . وأصبحت منذ ذلك الحين اطاراً ونهجاً لمجموعة دول العالم الثالث ، ولقد توازن الثقلان الاسيوى والافريقى داخل المؤتمر من واقع تساوى الوفود لكل من القارتين (أحد عشر وفداً) بينما لم يمثل القارة الأوروبية سوى الوفدان اليوجوسلافى والقبرصى على حين لم تحضر من مجموعة دول أمريكا اللاتينية إلا كوبا وحدها .

وينصب القول بتمائل وجهات نظر الزعامات الحضور في قمة بلجراد ، فنهرو المنشغل بتصاعد جولات الحرب الباردة وتردى العلاقات مع الصين الشعبية - سعى إلى تركيز اهتمام المؤتمر على قضايا الحرب والسلام ، على حين دعا نكروما - ومن ورائه الوفود الافريقية السوداء - الى إعطاء الاولوية لقضية تصفية الاستعمار ، بينما استأثرت العضلة الفلسطينية بمحور اهتمام جمال عبد الناصر وسائر الزعماء العرب ، أما سوكارنو فقد روج لما أسماه « بنظرية القوى الجديدة الصاعدة » المستهدفة بجميع الدول الراديكالية وتوحيد صفوفها ، وفى خضم هذه المآرب المتضاربة لعب تيتو دور الموفق سعياً وراء حد أدنى من الاتفاق يوفر لحركة عدم الانحياز الوليدة ضمانات الاستمرارية والتواصل .

ومعلوم ان الخيوط الاولى لمؤتمر اليونكتاد قد نسجت خلال جلسات قمة بلجراد التى دعت الى ضرورة قيام تعاون اقتصادى وثيق بين دول العالم الثالث ، الأمر الذى أفضى مباشرة الى قيام مؤتمر اقتصادى بالقاهرة - في عام ١٩٦٢ - مهد بدوره لتشكيل مجموعة اليونكتاد في عام ١٩٦٤ تحت اشراف هيئة الأمم المتحدة ، كذلك لازالت أمهات القضايا المطروحة على بساط المناقشة في قمة بلجراد تنصدر جداول أعمال قمم عدم الانحياز اللاحقة ومن أبرزها ادانة التفرقة العنصرية ، الاقرار بحقوق الشعب الفلسطينى ، نزع السلاح ، حق الشعوب في تقرير المصير وحتمية صياغة شروط عادلة تحكم التجارة الدولية ، ويؤكد كثير من الدارسين على أن اتفاق دول عدم الانحياز على أهمية هذه القضايا هو الوثائق القوي الذى يشدها بعضها الى بعض بعد أن تعدى تعدادها مائة دولة تفاوتت وجهات نظرها في كثير مما يجابهونه من معضلات وفى الاسلوب الأوفق لحلها .

وضمن الاراء المسلم بها اتفاق معظم المتخصصين

7) Peter Willetts: The Non Aligned Movement (Nichols Publishing Co- N. Y. 1978) P.P 11- 12.

الى مجموعة باندونج ، وخوفا من ان تصطبغ حركة عدم الانحياز بالصبغة الاسيوية - الافريقية وحدها قام تيتو بزيارة العديد من دول امريكا اللاتينية داعيا اياها الى الانضمام لزمرة الحركة وخدمته الاحداث باقصاء سوكارنو عن الحكم فخفت نكرة باندونج وتغلبت الدعوة الى مؤتمر موسع لعدم الانحياز عقد بالقاهرة - في عام ١٩٦٤ - وبرزت فيه الزعامة الريادية لعبد الناصر اثر نجاحه في تمرير قرار ينص على انضمام كافة اعضاء جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية الى حركة عدم الانحياز ليرتفع اجمالى اعضاء الحركة الى سبع واربعين دولة .

وتتجلى ثمة اختلافات في صياغة البيان الختامى الصادر في ختام اعمال قمة القاهرة عن سلفه الصادر عن قمة بلغراد ، إذ انعقدت قمة القاهرة بعد فترة وجيزة من الاجتماع الاول لليونكتاد بجنيف وتشكيل مجموعة السبع والسبعين المنتمة في مجملها الى العالم الثالث على نحو شجع اعضاء قمة القاهرة على المطالبة في بيانهم الختامى « بسياسة اقتصادية عالمية جديدة لاتتأتى دون تضافر جهود حركة عدم الانحياز ومجموعة السبع والسبعين » ، كذلك وضح تأثير التكتل الافريقى داخل حركة عدم الانحياز بتركيز بيان القاهرة على تصفية الاستعمار كما اتسمت لهجته بمزيد من التشدد قبل الغرب مقارنة ببيان بلغراد حين أكد على حق الشعوب الراضحة تحت نير الاستعمار في اللجوء الى السلاح طلبا للاستقلال والسيادة ، هذا كما وجه البيان نقدا لاذعا للسياسة الامبريالية الامريكية .

ومع ذلك يمكن القول بانتصار تيار الاعتدال الذى حمل لواءه تيتو على نقيضه الراديكالى المتطرف حيث اعد البيان الختامى لقمة القاهرة ذات توصيات قمة بلغراد المؤكدة على المبادئ المحورية لعدم الانحياز تلك الداعية الى فض الخلافات بالاساليب السلمية والعمل فى اطار شرعية هيئة الامم المتحدة .^(٨)

واذا كان من حقنا إعتبار العلاقات الشخصية الحميمة التى ربطت بين اقطاب حركة عدم الانحياز احد أهم اسباب نجاح الحركة فى طورها الاستهلالى فقد اضيرت بلا شك مع اختفاء نهرو واقصاء سوكارنو وبين بيلا عن الحكم واهتزاز صورة الزعامة الناصرية اثر هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، هذا بالاضافة الى تدخل الولايات المتحدة فى الدومنيكان وتعقد مشكلة الكونغو وتصاعد اوار الحرب الفيتنامية بما أشاع احساسا عاما بالاحباط والقنوط لدى دول عدم الانحياز كان على تيتو - هذه المرة ايضا - ان يجتثه من جذوره بدعوته الى تشكيل لجنة

واحتمالات بقائها حتى انعقد مؤتمر لوزاكا ونجح فى اقامة هيكل تنظيمى مؤسس لها نسق انشطتها ونظم اساليبها الاجرائية مسقطا عنها سمة العشوائية والعفوية التى عايتها من قبل ، اما المرحلة الثانية فتغطى الفترة الفاصلة ما بين مؤتمري لوزاكا وهافانا (١٩٧٩) وتميزت بدرجة عالية من التالف والانسجام وتركزت خلالها مطالب دول عدم الانحياز على القضايا الاقتصادية ومحاربة الاستعمار واستنكار التمييز العنصرى والمناداة بحقوق الشعب الفلسطينى ، ثم المرحلة الثالثة التى استهلكت بقمة هافانا واستمرت حتى انعقاد مؤتمر نيودلهى فى عام ١٩٨٣ وخلالها عاصرت الحركة صراعا حول زعامتها لاسيما وقد غاب عنها معظم مؤسسيها الاوائل مفسحين المجال امام جيل جديد من الاقطاب لم تختبر توجهاتهم السياسية بعد بجلاء ، كما عانت الحركة فى غضون هذه المرحلة الثالثة من ظاهرة الاستقطاب نظرا لتضارب التيارين الراديكالى والمعتدل بها ، واخيرا نصل الى المرحلة الرابعة التى نعايشها والتى بدأت بقمة نيودلهى فى عام ١٩٨٣ وفى انتظار قمة بلغراد المتوقع انعقادها فى عام ١٩٨٩ وفيها استعادت حركة عدم الانحياز توجهها المعتدل بفعل تأثير الرئاسة الهندية لها والمؤمل تأصيله بفضل الرئاسة اليوغوسلافية اللاحقة .

المرحلة الاولى من عام ١٩٦١ حتى عام ١٩٧٠
لم تقم حركة عدم الانحياز فى مستهل نشأتها على أساس قواعد تنظيمية مقننة بل ان ماجمع اعضاءها آنذاك - والعالم يمر بسلسلة من الازمات الشائكة - رغبة مشتركة فى التكافل والتآزر لدرء الاخطار الخارجية المهددة لامنهم القومى ، ومن هنا لم يولوا اهتماما كبيرا للجوانب الاجرائية الشكلية ولم يضعوا برنامجا ثابتا للقاءاتهم معولين فى ذلك على المبادرات الفردية او الظروف الملحة الطارئة .

وليس يخاف قيام تيتو خلال هذه المرحلة الاولى بدور الزعيم الروحى للحركة بكفاءة مشهودة محددا هويتها خلال خطابه الذى القاه فى قمة بلغراد حين قال : « لقد ولدت الان قوة جديدة - وليست كتلة جديدة - بسقدورها أن تلعب منذ الان فصاعدا دورا هاما ومؤثرا ، فالأمر لا يقف عند حد اجتماع خمس وعشرين دولة اذ انى على يقين تام من تضاعف عددها فى المستقبل المنظور ليغدو الجميع قوة جماعية فاعلة تمارس مهامها فى اطار شرعية هيئة الامم المتحدة »^(٩) . ومع ذلك سعت اندونيسيا تحت زعامة سوكارنو الى استبعاد يوغوسلافيا من حركة عدم الانحياز واستبدالها بالصين الشعبية ، كما ثار وقتذاك جدل مستفيض حول امكانية انضمام الاتحاد السوفيتى

8) Ibid- P.P 52- 53 .

9) Felix R.D. Bandaranike: History of Non - Alignment as a Force for Peace and Stability in a Divided World- In : U.S. Bojpai (ed): Non Alignment: Perspectives and Prospects (Lancer Publishers, New Delhi, 1983) P. 26.

ثالثة ، واخيرا تصاعد حدة التوتر في الشرق الأوسط القضية الى حرب اكتوبر ١٩٧٣ من ناحية رابعة ، ويضيف البعض ، في تفسير تفوق التوجه الراديكالي داخل حركة عدم الانحياز ، ازدهار تيار اليسار الجديد - مع مطلع السبعينات - في كل من الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا على يد « فرانسز قانون » وجان بول سارتر » وهو التيار الذي وجدت فيه مجموعة عدم الانحياز ضالتها وهي بصدد بحثها عن هوية ذاتية مستقلة توحد صفوفها وتجمع كلمتها .

وفي هذه المرحلة الثانية برز الثقل الجزائري القوي ، فالجزائر - الدولة المضيفة للقمة الرابعة لعدم الانحياز في صيف عام ١٩٧٣ - بهجومها الضار على الاستعمار وبما تحظى به من ثروات طبيعية وقاعدة صناعية متقدمة وخبرة ثورية مشرفة قدمت نموذجا يحتذى به لأعضاء حركة عدم الانحياز من الاشتراكيين والراديكاليين ، ولقد نجح بومدين - بفضل نشاط دبلوماسي مكثف - في أن يجمع حول مائدة مفاوضات قمة الجزائر خمسا وسبعين دولة برئاسة أربعة وخمسين رئيس دولة وحكومة ، كما تعزز المؤتمر بحضور كورت فالدهايم - السكرتير العام للأمم المتحدة آنذاك - الى جانب مراقبين عن حركات التحرير في قارات اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .

وفي قمة الجزائر طالب بومدين بضرورة انتقال حركة عدم الانحياز من مجرد التركيز على المبادئ المتعارف عليها والمكررة مرارا من قبل الى مناهضة عسكرية علنية لكل من الاستعمار والامبريالية مؤكدا على أن المصدر الأهم للتوتر الدولي إنما يجسده الصراع الدائر بين العالم الغنى والعالم الفقير وليس بين الشرق والغرب ، مشيرا الى مظالم الامبريالية وانتهاكات الاستعمار الجديد الذي مابرح يستنزف ثروات العالم الثالث حائلا بينه وبين الانطلاق على طريق التطور والنماء .

واذا كانت الزعامات المعتدلة لحركة عدم الانحياز - وفي طليعتها تيتو - قد اثرت عدم مجادلة بومدين في وجهة نظره السالفة الا ان فيدل كاسترو - قطب أقطاب الراديكاليين - أكد ان مكن الخطورة على حركة عدم الانحياز ينبعث من صراع الشرق والغرب وان سبيلها الأوحيد الى تأكيد الذات هو التكتل في اطار تحالف يضم كافة القوى التقدمية في العالم ويتخذ من الاتحاد السوفيتي حليفا طبيعيا له ، بيد أن كاسترو قوبل بهجوم معمر القذافي الذي أعلن ضرورة استقلال حركة عدم الانحياز تماما عن القوتين الاعظم ملزما اياه بالتخلي عن نظريته في الحليف الطبيعي بل ومحثا له على الاعلان - من فوق منبر المؤتمر - قطع بلاده لعلاقتها الدبلوماسية مع اسرائيل .

استشارية في بلغراد - عام ١٩٦٩ - اعقبتها لجنة تحضيرية في ديار السلام - في شهر ابريل عام ١٩٧٠ - تمهيدا لانعقاد قمة لوزاكا في سبتمبر من نفس العام . وان كنا لا ننكر على قمة لوزاكا نجاحها في ارساء الاسس الرصينة والدائمة لحركة عدم الانحياز الا انه ضمن سبعين دولة وجهت اليها دعوة الحضور لم تلب الدعوة سوى اربع وخمسون دولة ، كما غاب عنها عبدالناصر لانشغاله باحداث ايلول الاسود في الأردن واختفى نهر وونكروما وسوكارنو ، وبناء عليه غلبت نغمة التحفظ والمهادنة على البيان الختامي لقمة لوزاكا حتى وصفه وزير خارجية نيكاراغوا « بالخطوة الى الخلف » مقارنة ببيان القاهرة^(١٠) . ولكن يظل الانجاز الأهم لقمة لوزاكا ممثلا في اقامته هيكل اجرائي - تنظيمي لحركة عدم الانحياز حيث طالب « كينث كاوند » في خطابه الافتتاحي بضرورة توفير اجهزة كفيلة بمتابعة أنشطة مجموعة عدم الانحياز والسهر على تنفيذ قراراتها وتنسيق مواقف الاعضاء داخل المجموعة وخارجها لاسيما في هيئة الامم المتحدة وفروعها المتخصصة ، وباعتبار كاوند صاحب المبادرة وقع عليه الاختيار للاضطلاع بهذه المهمة التنظيمية في المقام الأول .

المرحلة الثانية من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٩ . اذا كانت المرحلة الأولى قد عرفت بمرحلة البقاء والاستمرارية فان هذه المرحلة الثانية يشار اليها « بالراديكالية » التي كان من أبرز أقطابها الرئيس الجزائري السابق هواري بومدين صاحب الفضل الاعظم في دعم مجموعة السبع والسبعين باستضافة اجتماعها الوزاري في العاصمة الجزائرية - عام ١٩٦٧ - الذي تناول قضايا تشغل محور اهتمام العالم الثالث كالمواد الخام والسلع المصنعة والتمويل والنقل ، ولقد تمخض عن هذا الاجتماع الوزاري ما عرف « بميثاق الجزائر » الذي منح وجودا ماديا لمجموعة السبع والسبعين اهلها لدور نشط في اجتماع اليونكتاد بنيودلهي - عام ١٩٦٨ - وماتلاه من اجتماعات للمجموعة في ليمبا - عام ١٩٧١ - ولليونكتاد في سنتياجو - عام ١٩٧٢ - ولوزراء خارجية عدم الانحياز في جور جتاون بجيانا - في ديسمبر ١٩٧٢ - حيث تم تشكيل مجموعة عمل تختص بالشئون الاقتصادية داخل حركة عدم الانحياز^(١١) .

وقد ساعد على اذكاء التيار الراديكالي داخل حركة عدم الانحياز ما عانت منه دول الحركة آنذاك من تدهور اقتصادي ملموس من ناحية وتعرش مساعي استقلال انجولا وروديسيا ونامبيا من ناحية ثانية ، مع استمرار سياسة التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا من ناحية

10) Ibid - P. 30

11) Robert A. Mortimer: The Third World coalition in International politics (Praeger Publishers, N. Y, 1980) P. 28

الانحياز تكتسب ثقلا تفاوضيا يعتد به كشفت عنه الدورة السابعة غير العادية للجمعية العامة (عام ١٩٧٥) وكذا مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي الدولي (عام ١٩٧٦) اذ تحدث فيهما بلسان مجموعتي عدم الانحياز والسبع والسبعين وقد ضم سبعة عشر ممثلا^(١٢) ، وهكذا اعتبرت قمة الجزائر نقطة البداية سواء في اعتناق مجموعة عدم الانحياز لاسلوب التكتل الاقتراعي داخل هيئة الامم المتحدة أو في سيادة شعور مناهض للغرب والامبريالية داخل المنظمة الدولية .

وفي عام ١٩٧٦ انتقلت رئاسة حركة عدم الانحياز الى سيرى لانكا حيث انعقدت في عاصمتها كولومبو القمة الخامسة لعدم الانحياز التي حضرتها خمس وثمانون دولة وواحد واربعون رئيس دولة وحكومة ، ورغم تحاشي قمة كولومبو الافاضة في قضية النفط التي تباعد الشقة ما بين الأعضاء النفطيين واقرانهم غير النفطيين الا ان خطا فاصلا قد وضع ما بين الوفود ذات التوجه الراديكالي لكل من العراق ، كوبا ، كوريا الشمالية ، وليبيا المطالبة بالادانة الصريحة والعلنية للسياسة الامريكية والوفود المعتدلة لكل من الهند ويوغوسلافيا واندونيسيا وسري لانكا التي خشيت من ان تغل مثل تلك الادانة من قدرة مجموعة عدم الانحياز على المناورة في أية مفاوضات مستقبلية ، ولما كان البيان الختامي لقمة كولومبو قد عاصر الهجوم الاسرائيلي على مطار عنتيبي - بأوغندا - فقد جاء مساويا ما بين العنصرية واليهودية مهاجما التواطؤ العنصري العدواني لكل من جنوب افريقيا واسرائيل ، وقد انتهت قمة كولومبو بالاتفاق على عقد القمة السادسة في هافانا - عاصمة كوبا - وعلى زيادة عدد أعضاء مكتب تنسيق عدم الانحياز الى خمسة وعشرين عضوا موزعين ما بين راديكاليين معتدلين على نحو انبأ باحتمالات صدام بين التيارين عند الاعداد لقمة هافانا المرتقبة .

المرحلة الثالثة من عام ١٩٧٩ حتى عام ١٩٨٣
شهدت هذه المرحلة تعارض وجهتي نظر المعتدلين بزعامة يوغوسلافيا والراديكاليين بقيادة كوبا ، ذلك ان كاسترو تطلع الى صبح حركة عدم الانحياز بالطابع الثوري الجانح صوب التطرف اليساري على حين رغب تيتو في الاحتفاظ للحركة بطابعها التقليدي المتوازن وقيمها الاصلية ومبادئها التي كرسها مؤتمرا باندونج وبلغراد ، لذا أعرب عن شجبه لسعي كوبا نحو تحريف مسار حركة عدم الانحياز وزحزحتها عن موقعها الوسط ما بين القوتين الاعظم لتغدو حليفا طبيعيا للمعسكر الشرقي ، وقد رد عليه كاسترو مستنكرا وضعية الجمود . الاستاتيكي الذي يدمغ حركة عدم الانحياز

واختتمت قمة الجزائر مساجلاتها الساخنة ببيان أبرز وجهة نظر الرئيس يومدين بما احتواه من هجوم على سياسة السطوة وبسط النفوذ التي لايفلت منها الاتحاد السوفيتي ، وبترجيحه جهود تصفية الاستعمار على التردد الاجوف لمبادئ عدم الانحياز ، وبوصفه النظام الاقتصادي العالمي بالاداة المصفية للمشروعية على المسلك الاستغلالي للقوى العظمى ، هذا كما شن اعلان الجزائر حملة ضارية على السياسة الامريكية في جنوب افريقيا والشرق الأوسط وانجولا وفيتنام وكمبوديا وبناما وبورتوريكو ناعتا الأخيرة « بواحدة من أهم معاقل الاستعمار في امريكا اللاتينية » ، وفي لهجة منذرة جاء في البيان الختامي « أخذا في الاعتبار لتعنت القوى الاستعمارية وماتلقاه من مؤازرة أعضاء حلف شمال الاطلنطي ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية ، بريطانيا ، فرنسا والمانيا الفيدرالية فان الدول المقهورة تجد نفسها مرغمة على حمل السلاح دفاعا عن حقوقها السليمة »^(١٢) .

وانتهت قمة الجزائر باختيار يومدين رئيسا لحركة عدم الانحياز حتى انعقاد القمة التالية مع توسيع اختصاصات اللجنة التحضيرية التي اصبحت تعرف منذ ذلك الحين « بمكتب تنسيق عدم الانحياز » البالغ قوام اعضائه عندئذ سبعة عشر عضوا ، ومع ما للجزائر من مكانة طليعية على مستوى مجموعتي عدم الانحياز والسبع والسبعين كان متوقعا أن يجرى مسلك المجموعتين في سياق متناغم وان تلتقي وجهات نظرهما خاصة فيما يعنى القضايا الاقتصادية وهو ما تأكد بمناسبة ارتفاع اسعار النفط بمعدلات غير متوقعة اثر الحظر النفطى لعام ١٩٧٣ ، اذ اجتمع مكتب تنسيق عدم الانحياز - في مارس عام ١٩٧٤ - بقصد صياغة استراتيجية موحدة لحركة عدم الانحياز قبيل انعقاد الدورة غير العادية للجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة والتي ترأسها انذاك وزير خارجية الجزائر الأسبق - عبدالعزيز بوتفليقة - وقد نجحت الدورة غير العادية في استصدار قرار ينص على وضع برنامج عمل لتأسيس نظام اقتصادى عالمى جديد استند مباشرة على ماتضمنه البيان الختامي لقمة الجزائر من توصوات ، منتقدا لما عرف باسم « ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول » باعتباره يرتب الحقوق للدول الكبرى على حين يحمل الدول الأخذه في النمو بالواجبات والتبعات .

وخلق بالذكر انه في عهد الرئاسة الجزائرية اصبحت استراتيجية التنسيق هي الطابع الغالب على نشاط حركة عدم الانحياز على نحو ما أكدت عليه اجتماعات دكار وهافانا ولما في عام ١٩٧٥ ، وبالتالي بدأت مجموعة عدم

12) Bandaranike Center for International studies- NKON Alignment Conferences Basic Documents (gunaratne Co- Colombo, 1976) P. 95

(١٢) د/ فائق عبد الرسول : النظام الاقتصادي الدولي الجديد - منشورات النفط والتنمية - بغداد - ١٩٧٩ ، ص ٢٢ .

تحجيم الدور الكوي وتصويب مسار الحركة على نحو ما أكد عليه توجيه الدعوة الى مصر لاتخاذ مقعدها في مؤتمرات عدم الانحياز المستقبلية مع المطالبة باتسحاب القوات الاجنبية من كمبوتشيا وأفغانستان ، ورغم صدق الجهود المبذولة الا ان تفجر الحرب بين العراق وإيران - العضوين في حركة عدم الانحياز - وفشل الاخيرة في احتوائها قبيل استئصالها عمق من حدة ازماتها خاصة وقد كانت بغداد العاصمة المرشحة لاستضافة القمة السابعة لدول عدم الانحياز والتي تحدد لها سبتمبر ١٩٨٢ ، وهو ما إستحال تحقيقه نظرا لانتفاء دواعي الامن في العاصمة العراقية اثر الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووي العراقي - في يونيو ١٩٨١ - واسقاط الطائرة الحاملة لوزير الخارجية الجزائري محمد بن يحيى بصاروخ في مايو ١٩٨٢ اثناء قيامه بمهمة توفيقية بين طرفي حرب الخليج ، ثم تصاعد الهجوم الإيراني المضاد بدءا بـ يوليو ١٩٨٢ والقذف الجوي لوزارة التخطيط العراقية وتساقط الصواريخ الإيرانية على العاصمة العراقية ، كلها ملايسات جعلت من بغداد مقرا غير امن لقمة عدم الانحياز مما حدا بالرئيس صدام حسين الى الاعتذار عن استضافة القمة ملقيا بنبعتها على عاتق الهند .

المرحلة الرابعة من ١٩٨٣ وحتى الان :
مع تقلد الهند لرئاسة حركة عدم الانحياز انتعش الامل في تفوق حجة المعتدلين على منطق الراديكاليين ، وقد حضر قمة نيودلهي - المنعقدة في ٧ مارس ١٩٨٣ - سبعة واربعون رئيس دولة وثلاثة وعشرون رئيس وزراء ورئيس حكومة فضلا عن اربعة وعشرين وزير خارجية ممثلين لمائة وواحد دولة هم اجمالى عدد اعضاء حركة عدم الانحياز في ذلك الحين .

ولم تكن المسئولية الملقاة على كاهل الرئاسة الهندية هينة بأي حال من الاحوال في ظروف استحكمت فيها الخلافات بين دول الحركة سواء فيما بينها مباشرة كالحرب العراقية - الإيرانية او كتأييد بعضها اطرافا اعتبرها البعض الآخر خصوصا لهم كقضية الجمهورية العربية الصحراوية أو شرعية أى من نظامى جوكوڤى عويضى أم حسين حبرى في تشاد ، وكذا انقسام مجموعة الدول العربية ما بين معارض لعضوية مصر في المؤتمر ومتحفظ عليها أو متقبل لها ، وقد نجحت يوغوسلافيا بتوجيهها المعتدل في استقطاب اغلبيه اعضاء قمة نيودلهي التى اختصتها برئاسة اللجنة السياسية على حين تغلبت البواعث الايديولوجية على الولاء الاقليمى عند اختيار رئاسة اللجنة الاقتصادية اذ عارضت اثيوبيا ومدغشقر - الراديكاليان - رئاسة أى من النيجر او زائير للجنة مفضلتان عليها نيكارجوله الملتقية معهما في الميثاق الايديولوجية .

وزخر جدول اعمال القمة السابعة بالقضايا السياسية

معيبا عليه دوجماتيته الزائدة ورافضا لتحول مجموعة عدم الانحياز الى مجرد جماعة تدين بما اسماء « الحياد السلبى » .

وتشير الوقائع الى اعتراض مصر ويوغوسلافيا والصومال صراحة على رئاسة كوبا للقمة السادسة من واقع تحالفها الوثيق مع الاتحاد السوفيتى ، كما تحفظت كل من المملكة العربية السعودية وكمبوتشيا وزائير على اتخاذ هافان مقرا للقمة السادسة ، وان انتهى الامر الى قبول ضيافة كوبا للقمة بعد أن تواترت انباء عن ابرام اتفاق ضمنى بين تيتو وكاسترو ابان مؤتمر كولومبو المنعقد في يونيو ١٩٧٩ يتقبل بمقتضاه الاول رئاسة الثانى لحركة عدم الانحياز نظير ان يكف الثانى عن ترديد مطلب الحليف الطبيعى .

وقد ضمت قمة هافان - المجتمعة في ديسمبر ١٩٧٩ - خمسا وتسعين دولة عضو في حركة عدم الانحياز الى جانب خمس عشرة دولة حضرت كمراقب ، وانقسم الحاضرون على انفسهم بخصوص قضيتين محددتين اولاهما : استمرارية عضوية مصر بعد توقيعها على اتفاقيتي كامب ديفيد وثانيتها : شرعية الوفد الممثل لكمبوتشيا ، وفيما يعن للقضية الاولى اضطرت قمة هافان - استجابة لضغوط الراديكالية العربية - الى اتخاذ قرار بتعليق عضوية مصر واخضاعها لفترة اختبار مدتها ثمانية عشر شهرا مع اداة صريحة لاتفاقية السلام المبرمة مع اسرائيل ، أما شرعية الوفد الممثل لكمبوتشيا فقد نجحت كوبا - من موقع رئاستها للقمة - في استصدار قرار يسقط الشرعية عن الوفد ويحتفظ بمقعد كمبوتشيا شاغرا لحين استجلاء الاوضاع فيها بما التقى تماما والمرامى السوفيتية .

ومن مقعد الرئاسة ذاته شنت كوبا هجوما عنيفا على الولايات المتحدة وجاء البيان الختامى لقمة هافان عاكسا لضراوة حملتها على السياسة الامريكية في الشرق الاوسط وجنوب افريقيا مطالبا بضرورة استقلال بورتوريكو مساويا ما بين الصهيونية والعنصرية المتواطئتين مع الامبريالية الامريكية ، ولكن جاء الغزو السوفيتى لافغانستان - في ديسمبر ١٩٧٩ - ليدحض حجج كاسترو مفرغا اياها من مضمونها فضلا عن أن تأييده العلنى للتدخل السوفيتى في افغانستان أضاع من كوبا فرصة تمثيل دول امريكا اللاتينية في مجلس الامن فحلت محلها المكسيك ، كما تهاضتها في هذا المسلك الغالبية العظمى من دول عدم الانحياز المقترعة بالموافقة على اداة التدخل السوفيتى امام الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة .

ومن نافلة القول تضرر حركة عدم الانحياز بموقف رئاستها المؤيدة لسياسة امبريالية لا تختلف في كثير او قليل عن السياسة الامريكية التى طالما افتقدتها ، وفي محاولة لرأب الصدع عقدت مجموعة عدم الانحياز اجتماعا وزاريا بنيودلهي - في فبراير ١٩٨١ - بقصد

محمد علي خاميني عن حضور جلسات القمة في آخر لحظة فسخا لكل احتمالات الوساطة المباشرة من جانب اطراف القمة ، من هنا اكتفوا بتوجيه نداء مستقل الى كل من الدولتين المتحاربتين لتحكيم العقل وحقق الدماء والجلوس الى مائدة المفاوضات لحل الخلافات سلميا وفق ما تقتضيه المبادئ الاصلية لعدم الانحياز .

ويذكر ان ياسر عرفات حضر قمة نيودلهي قوبل بترحيب كبير من جانب الوفود الحاضرة خاصة وقد جاء توقيتها في اعقاب احداث بيروت الدامية واضطراب فصائل من منظمة التحرير الفلسطينية التابعة لعرفات الى الانسحاب منها والانتشار في الاصقاع العربية المجاورة ، الامر الذي اكسب منظمة التحرير تعاطفا كبيرا وتقهما عميقا لشرعية مطالبها حتى انه ضمن ثلاث وعشرين اشارة الى السياسة الامريكية المرفوضة ، التي تضمنها البيان الختامي لقمة نيودلهي ، اختصت منها معضلة الشرق الاوسط وحدها بثلاث عشرة ، كما عارض البيان مشروع ريجان واكد على المسؤولية الامريكية عن مذابح صابرا وشاتيللا مطالبا بتوقيع عقوبات صارمة على اسرائيل ، ونزولا على رغبة دول افريقيا السوداء هاجم البيان الختامي اصرار الولايات المتحدة على ربط حل قضية نامبيا بشرط انسحاب القوات الكوبية من انجولا ، كما استنكر علاقتها الخاصة الوثيقة بالنظام العنصري في جنوب افريقيا داعيا مجلس الامن الى بذل كل ما في وسعه لتنفيذ القرار رقم ٤٣٥ الخاص بتسوية عادلة لنامبيا .

وبنفس اسلوب الحلول الوسط الذي يرضي الغالبية العظمى بصرف النظر عن فعاليته والذي عولجت به القضايا السياسية المطروحة على مائدة مقاضات نيودلهي ، تم ايضا تناول القضايا الاقتصادية رغم انعقاد القمة في وقت تردت فيه الاوضاع الاقتصادية لمجموعة دول العالم الثالث ، اذ لم يتعد معدل نموها في عام ١٩٨١ - ٠,٦ ٪ مقابل تفجر سكاني خطير افضى الى تدنى ملموس في مستوى معيشة المواطن ، فضلا عن حجم مديونية قفز الى ستمائة بليون دولار وارتفاع نسبة البطالة الى ١٠ ٪ ، من هنا املت دول العالم الثالث في أن تأخذ الهند بزمام حركة عدم الانحياز مدعمة من مكانتها في اطار مجموعة السبع والسبعين ترقياً لمؤتمر بيونس ايرس الذي كان سيمهد بدوره للاجتماع السادس لليونكتاد المهتم بقضايا التجارة الدولية واسعار السلع المصنعة والمواد الخام والذي تحدد له وقتذاك شهرى يونيو ويوليو عام ١٩٨٣ في مدينة بلغراد ، بل ان اطراف قمة نيودلهي طمحت في أن تمارس حركة عدم الانحياز ضغوطا مؤثرة على « قمة السبع الكبار » المنعقدة في غضون نفس الفترة بوليامزبرج في ولاية فرجينيا

الساخنة نذكر منها قضية كمبودشيا التي وضعت مجموعة دول جنوب شرقى اسيا في مواجهة حادة مع كل من فيتنام والهند وكوبا وموداها مدى احقية وفد كمبودشيا في احتلال مقعد ضمن الوفود الحاضرة للمؤتمر ، وسبق ان اشرنا الى نجاح كاسترو - خلال ترأسه لقمة هافانا - في ابقاء مقعد كمبودشيا شاغرا رغم اعتراض العديد من الدول الاسيوية الحضور في قمة هافانا على هذا القرار ، ولكن اختلف الامر في قمة نيودلهي حيث ارتفع عدد الدول المعترفة بالحكومة الانتلاقية الديمقراطية الكمبودشية برئاسة نوردم سيهانوك من ست وثلاثين دولة الى تسع وخمسين دولة بحيث لم يكن هناك سوى الهند وحدها - خارج الكتلة الشيوعية - المعترفة بنظام هنج سامرين الذى تفرضه فيتنام الشمالية بايعاز وتأييد من الاتحاد السوفيتى ، وتزعمت سنغافورة مجموعة دول جنوب شرقى اسيا في شجب المسلك الكوبى ودمغة بالاشراعية ، ورغم استمرار المناقشات حول عضوية كمبودشيا طيلة ثلاثة ايام متصلة الا انها لم تسفر عن نتيجة ترضى كافة الاطراف واضطرت قمة نيودلهي الى استصدار قرار بترحيل البت في امر تلك العضوية الى اجتماع وزارى لاحق تحدد لانعقاده وقتذاك عام ١٩٨٥ وهو ما اعتبرته مجموعة جنوب شرقى اسيا انتصارا لها اذ به اكدت على لاشريعية قرار قمة هافانا وحالت دون شغل مقعد كمبودشيا بوفد لا ترضاه^(١٤)

والى جانب قضية كمبودشيا طرحت قضية افغانستان ذلك ان قمة نيودلهي كانت اول قمة لعدم الانحياز تعقب الغزو السوفيتى لافغانستان ، وانتهت القمة بقرار لا يضيف جديدا ويوصى بانسحاب القوات السوفيتية من افغانستان هذا رغم اعتراض عشرة دول - في طليعتها الباكستان - على مثل هذا الاسلوب المانع المتجسد في حلول وسط مبتورة لا تقدم او تأخر .

ثم تناولت القمة السابعة مسألة قاعدة ديجوجارسيا التابعة لجزر موريشيوس والتي دفعت بها بريطانيا الى الولايات المتحدة الامريكية مشيرة الى أن مثل هذا الاجراء يعد انتهاكا صارخا لسيادة موريشيوس وسلامتها الاقليمية ، مشبهة سكان الجزيرة البالغ تعدادهم الفا وثمانمائة مواطن والذين اجبرتهم بريطانيا على النزوح خارج وطنهم « بفلسطينى المحيط الهندى »^(١٥)

وبعد ذلك انتقلت قمة نيودلهي الى قضية الساعة المتفجرة الا وهى الحرب العراقية - الايرانية التى كانت قد دخلت شهرها الثلاثين وقت انعقاد القمة ، وقد جاء اعتذار الرئيس العراقى صدام حسين ونظيره الايرانى

14) Hari Jaisingh: IXNDIA AND THE Non Aligned World; search for a New Order (Vikas Publi. House New Delhi, 19863) P. P. 102- 104.

15) Ibid- P. 107

(أ) الاتفاق الجماعي والتحفظات

تأخذ مؤتمرات قمة عدم الانحياز في إصدارها لقراراتها المدمجة في متن بياناتها الختامية بأسلوب « الاتفاق العام » وهو رغم سلبياته من حيث إطالة فترة المناقشات واعتماد نهج الحلول الوسط كما أسلفنا إلا أنه يحفظ للحركة مظهرها المؤتلف ويوفر لها هوية خاصة بها . وقد وضعت قمة بلغراد أصول أسلوب الاتفاق الجماعي وساعدها على ذلك محدودية العضوية في حركة عدم الانحياز التي لم تتعد آنذاك خمسة وعشرين عضواً من ناحية وضالة القضايا المطروحة على بساط التفاوض كما وكيفا من ناحية ثانية . وظل أسلوب الاتفاق العام هو المتبع رغم تزايد الأعضاء ونشوب التعارض فيما بينهم سياسياً واقتصادياً وايدولوجياً باعتباره أفضل وسيلة لعلاج كم هائل من القضايا المعقدة وأفضل مخرج لتحاشي عزلة الأعضاء المعارضين بما يثير مسألة استمرارية عضويتهم في الحركة مستقبلاً . إضافة إلى أنه عاصم للدول الصغرى من الوقوع تحت ضغوط الدول الكبرى داخل نطاق الحركة .

والى جانب الاتفاق العام تعتمد دول عدم الانحياز على تكتيك ابداء التحفظات - كوجه ثان لديناميكية العمل داخل الحركة - بما أنه لا سبيل إلى التصويت بالرفض أو الامتناع عن التصويت مادام أسلوب التصويت في حد ذاته غير معمول به ، فعلى سبيل المثال تحفظت المغرب على تعاطف الجزائر مع الجمهورية العربية الصحراوية ومساندتها لجبهة البوليساريو وبالمثل تحفظت مصر على مهاجمة قمة هافانا لاتفاقيتي كامب ديفيد ، وفي رأي كوبا لاتنال التحفظات من قيمة القرارات الصادرة عن حركة عدم الانحياز طالما أنها - أي القرارات - تستند إلى أسلوب الاتفاق العام بينما تعتبر يوغوسلافيا قراراً ابدى عليه العديد من التحفظات مفتقراً إلى المصداقية ، ونظراً لتعدد القضايا المتناولة في قمم عدم الانحياز اتخذت خط التحفظ أزاء القرارات الصادرة بشأنها اتجاهات تصاعدياً إذ لم تتعد التحفظات في قمة كولومبو ثمانية وعشرين تحفظاً ارتفعت إلى أربعين في قمة هافانا ثم إلى ثلاثة وأربعين في قمة نيودلهي .

(٢) العضوية

في غياب ميثاق مقنن أو قواعد إجرائية مكتوبة وملزمة تخضع معايير العضوية في حركة عدم الانحياز لتفسيرات مرنة بقصد توسيع قاعدة هذه العضوية ، الأمر الذي نجم عنه انتشار جغرافي هائل . فكافة دول العالم العربي والقارة الأفريقية أعضاء في حركة عدم الانحياز باستثناء فلسطين المحتلة وجنوب أفريقيا ، كذلك كافة دول قارة آسيا فيما عدا اليابان والصين الشعبية وكوريا الجنوبية وتايوان والفلبين وتايلاند وبورما ، أما في أمريكا اللاتينية فلا يزيد عدد الأعضاء عن سبع عشرة دولة على حين لا

الأمريكية والتي ضمت الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، فرنسا ، كندا ، ألمانيا الفيدرالية ، وإيطاليا واليابان .

وقياساً على حجم المشاكل الاقتصادية الملحة أصدرت قمة نيودلهي إعلاناً اقتصادياً وقع في ثلاث وثمانين صفحة اقتصر على تعديد مواطن الداء دون أن يصف له علاجاً ناجحاً ، إذ تغلبت عليه بدوره صيغة الحلول التوفيقية من واقع تعارض مصالح الدول الموسرة من أعضاء حركة عدم الانحياز - ونعني بها مجموعة الاوپك - مع مطالب الدول الموعزة والمدينة ، كما اصطدمت رغبة بعض دول الحركة في بدء حوار شامل مع العالم الغربي الراسمالي بوجهة نظر أخرى مرجحة للمفاوضات الجزئية ، كذلك اقترحت قمة نيودلهي إنشاء بنك لدول العالم الثالث بقصد تنمية أواصر التعاون بين الجنوب والجنوب ، ورغم ثورية الاقتراح إلا أن نزعة الانانية المتمكنة من دول الحركة القادرة على تمويله أحالته إلى دائرة الظلام بدعوى مزيد من الدراسة التفصيلية .

وهكذا انفضت جلسات قمة نيودلهي ولم تتمخض عن الكثير الجاد مؤكدة على ما تعانيه حركة عدم الانحياز من أزمة تهدد كيانها ومستقبلها أن لم تعالج بواعثها ويجمع كافة أطرافها رغبة مخلصية في الإبقاء عليها قوة ثالثة لها اعتبارها على المسرح الدولي .

(ج) الديناميكيات الداخلية

فقدت حركة عدم الانحياز - خلال تعاقب مراحلها من قمة بلغراد إلى قمة نيودلهي - كثيراً مما تحلت به انفاً من بساطة وسهولة أداء وتجانس الموضوع مسئولية ، ويرجع ذلك إلى ارتفاع عدد الأعضاء من خمس وعشرين دولة إلى ما يتعدى المائة دولة متفاوتة التطلعات ومتضاربة المطامح ، ومع اغفال أسلوب التصويت بالأغلبية عند إصدار القرارات وجب إعطاء الكلمة لكل وفد من هذه الوفود العديدة بغية رصد أرائها والتعرف على مواقفها كشرط أساسي لصياغة القرارات على نحو يرضى الجميع ، ولكن هل يعقل أو يتوقع أن تلتقي الدول المائة وواحدة حول أهداف ومصالح أو مطالب متطابقة رغم تباينها من حيث الانتماءات الإقليمية والمصالح الوطنية والرؤى السياسية ؟ واتساقاً مع ما سبق يمكن القول بأن عملية صياغة القرار داخل مؤتمرات عدم الانحياز - التي عادة لا تتعدى أسبوع - لا بد وأن تخضع لمؤثرين أولهما قصر الفترة الزمنية المتاحة بما يفضي إلى قرارات عجولة مبتورة بل وتحكمية في بعض الأحيان وثانيهما : ضغوط الديناميكيات الداخلية الممثلة في تفاوت أوزان الجماعات الإقليمية داخل حركة عدم الانحياز من ناحية والدور الموجه لمكتب تنسيق الحركة من ناحية أخرى .

تتعدى الدول الأوروبية الاعضاء في مجموعة عدم الانحياز ثلاث دول فقط .

وحرى بالذكر ان المعايير الاساسية لعضوية عدم الانحياز قد صيغت ابان اجتماع تم بالقاهرة - في يونيو ١٩٦١ - وضم سفراء تسع عشرة دولة بهدف الاعداد لقمة بلغراد ، ومنذ بدء اعمال المؤتمر اصطدمت وجهتا نظر كل من الهند ويوغوسلافيا اذ طالبت الاولى بعضوية مفتوحة وميسرة على حين نادت الثانية بعضوية مقيدة وضيقة وان انتهى الامر الى وضع ضوابط خمسة لعضوية عدم الانحياز هي :-

- (١) اتباع سياسة مستقلة قوامها التعايش السلمى وعدم الانحياز لاي من الكتل الدولية .
- (٢) مساندة حركات التحرر الوطنى .
- (٣) عدم الانخراط في الاحلاف العسكرية المرتبطة بصراعات القوى العظمى .

- (٤) نيل اسلوب موثيق الدفاع الثنائية اقليمية كانت أم مرتبطة بصراعات القوى العظمى .
- (٥) رفض اقامة قواعد عسكرية اجنبية .

وبنظرة قاحصة ثاقبة لهذه الشروط الخمسة نخلص الى أن تطبيقها تطبيقاً حرفياً موضوعياً يعنى اسقاط العضوية عن عدد يعتد به من دول حركة عدم الانحياز ، ذلك أن سدس الدول الحاضرة لقمة بلغراد والثلاث الحاضرة لقمته القاهرة ولوزاكا كانت ذات ارتباطات عسكرية وثيقة بأى من القوى الكبرى^(١٦) ، بل يبرز تساؤل هام مؤداه مدى قدرة الدول حديثة الاستقلال سياسياً ، التابعة بعد اقتصادياً وعسكرياً على تبنى سياسات خارجية مستقلة وغير منحازة ؟ كذلك يصعب أن يجمع اتفاق عام كافة دول عدم الانحياز حول تأييد حركات التحرر الوطنى اذ انقسمت فيما بينها في شأن تأييد « الاتحاد الوطنى للاستقلال التام بانجولا » ، « والجبهة الثورية لاستقلال شرق التيمور باندونيسيا » واليوم لاتحظى باعتراف وتأييد كل دول عدم الانحياز سوى منظمتى التحرير الفلسطينية وسوابو ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى تدق التفرفة وتصبح بين المواقف الدفاعية ثنائية الاطراف واتفاقيات الدعم العسكرى والدفاع المتبادل ، كما أنه قد يستعاض عن اقامة القواعد العسكرية الاجنبية بمنح تسهيلات في الموانئ والمطارات بل ربما منح حق الهبوط للطائرات العسكرية الأجنبية .

بصفة عامة حكمت الرغبة في فتح الأبواب امام أكبر عدد ممكن من الأعضاء الجدد قضية العضوية في حركة عدم الانحياز بحيث لم يستثن من تلك العضوية الا

الاعضاء في حلفى الاطلنطى ووارسو (وان اختصت كل من رومانيا والبرتغال بوضعية الضيوف الرسميين في أكثر من مؤتمر قمة لعدم الانحياز) كما تجدر الإشارة الى أن وجود قواعد عسكرية في غير دولة عضو في حركة عدم الانحياز لم يسقط عنها سمة العضوية ومن أمثلة ذلك قبرص (وجود عسكرى بريطانى) مالطا (وجود عسكرى بريطانى) فيتنام (وجود عسكرى امريكى وسوفيتى) كوبا (وجود عسكرى سوفيتى) الصومال (وجود عسكرى سوفيتى ثم امريكى) واخيراً اثيوبيا (وجود عسكرى امريكى ثم سوفيتى) ، كذلك فان اتفاقيات الصداقة والتعاون التى تحمل في طياتها ارتباطات عسكرية بالاتحاد السوفيتى لم تضعف مركز كل من الهند ومصر باعتبارهما دولتين مؤسستين لحركة عدم الانحياز ، علماً بأن سلسلة من هذه الاتفاقيات النمطية قد أبرمت بين الاتحاد السوفيتى والعديد من الدول الأعضاء بالفعل في حركة عدم الانحياز وهى الصومال ، انجولا ، موزمبيق اليمن الجنوبى ، العراق ، سوريا ، ليبيا ، أثيوبيا ، كوريا الشمالية ، فيتنام وأفغانستان . مختصر القول أن هذا الاساس الفضفاض لعضوية حركة عدم الانحياز قد اكسبها وزناً موضع اعتبار كبير داخل هيئة الأمم المتحدة ولكنه في المقابل سلبها مزايا النادى المحدود مولداً بالتالى تفرعات ثانوية داخل حركة عدم الانحياز عرفت بالجماعات الإقليمية .

(٣) الجماعات الإقليمية

عرفت حركة عدم الانحياز - شأنها في ذلك شأن أى كيان سياسى ضخم - العديد من الانشاقات على أساس ، أما ايديولوجى أو اقتصادى أو مصلحى تبلورت في هيئة جماعات اقليمية سعت كل منها الى أن تكون صاحبة السطوة والكلمة العليا على سائر الجماعات الأخرى ، ورغبة في تحييد التأثير الانشطارى لهذه الجماعات دعا وزير خارجية سويسرا لانكا الى تعيين اربعة مساعدين لرئيس حركة عدم الانحياز يكونون بدورهم على رأس الجماعات الإقليمية الفرعية ويتحتم عليهم الالتقاء دورياً وبانتظام في اجتماعات مستقلة عن اجتماعات الحركة ككل^(١٧)

ومعلوم أن التباين الايديولوجى قسم اعضاء حركة عدم الانحياز الى براجماتيين وتقليديين ثم الى راديكاليين بزعامة كوبا ومعتدلين برئاسة يوغوسلافيا ، وضمن الجماعات الفرعية التى احتوتها حركة عدم الانحياز نذكر مجموعة الدول المنتجة للنفط ومجموعة « المحيط الهندى منطقة سلام » التى تتزعمها الهند من واقع ما يمثلها بالنسبة لها المحيط الهادى من أهمية أمنية واستراتيجية

16) M.S. Rajan: Non Alignment: The Dichotomy between Theory and Practice in Perspective- India, Quarterly January. March 1980- 1 P. 46.

17) Shahul Hameed: In Pursuit of Peace, On Non Alignment and Regional Cooperation (Vikas Publishing House New Delhi, 1983) PX.

أما المجموعة الآسيوية داخل حركة عدم الانحياز فتتوزع ما بين « المحيط الهندي منطقة سلام » بزعامة الهند « واتحاد دول جنوب شرقى آسيا » الذى يضم ضمن دولة الخمس ثلاثة أعضاء فى حركة عدم الانحياز هى اندونيسيا ، ماليزيا وسنغافورة واثنين خارجها هما الفلبين وتايلاند .

وأخيرا هناك المجموعة الأوروبية بأعضائها الثلاثة : يوغوسلافيا ومالطا وقبرص وهى أقل الجماعات عددا ومن ثم تأثيرا فى حركة عدم الانحياز اذا ما استثنينا ما ليوغوسلافيا من وزن أدبى كبير باعتبارها إحدى الدول المحورية المؤسسة للحركة .

(٤) مكتب تنسيق عدم الانحياز

نظريا يتساوى أعضاء حركة عدم الانحياز ، ولكن عمليا وواقعا يتفاوت ثقلهم وتباين أهميتهم ومن ثم قدرتهم على توجيه مسار الحركة ، ويعد حجم الوفود أهم مؤشر على مكانة الدول ومركزها ، ففى قمة هافانا - على سبيل المثال - بلغ قوام الوفد اليوغوسلافى والكوبى والاندونيسى ما يربو على أربعين عضوا بينما لم يزد تعداد الوفد التشادى والملاوى عن ثلاثة أعضاء على أحسن تقدير ، وبناء على تفاوت الأهمية النسبية للدول أعضاء حركة عدم الانحياز ووضع صعوبة التنسيق بينها من واقع تزايد أعدادها تولدت ضرورة تشكيل لجنة تنفيذية تضطلع بمسؤوليته التنسيق والتأليف فى المواقف مهينة بالتالى الظروف المواتية والشروط اللازمة لقيام « الاتفاق العام » الذى - كما سبق وأوضحنا - يحكم ديناميكية أداء الحركة ، وقد تم بالفعل تشكيل هذه اللجنة قبيل اجتماع لوزاكا - عام ١٩٧٠ - واطلق عليها خلال قمة الجزائر اسم « مكتب تنسيق عدم الانحياز » الذى ضم وقتذاك سبعة عشر عضوا زيدوا الى خمسة وعشرين فى قمة كولومبو ثم الى ستة وثلاثين فى قمة هافانا وأخيرا الى أربعة وسبعين فى قمة نيودلهى وهذا العدد الكبير قصد به تحقيق توازن جغرافى فى داخل مجموعة عدم الانحياز فخصص ستة وثلاثون مقعدا للدول الأفريقية وثلاثة وعشرون للآسيوية وأثنا عشر لأمريكا اللاتينية وثلاثة لأوروبا .

ويجرى انتخاب أعضاء المكتب مع كل مؤتمر قمة وإن احتفظت بعض الدول المؤسسة للحركة بمقعد دائم فيه متميزة بالتالى عن باقى الأعضاء المتناوبين على عضوية المكتب ، والذى تحددت مسؤوليته فيما يلى من أنشطة : - ١ - تنسيق مواقف دول عدم الانحياز داخل هيئة الأمم المتحدة وأقرعها المتخصصة وكذا داخل مجموعة السبع والسبعين وفى جولات حوار الشمال والجنوب .

٢ - قبول أو رفض أعضاء جدد .

٣ - تحديد الثوابت الاستراتيجية لحركة عدم الانحياز من خلال اجتماعاته الوزارية غير العادية المنعقدة فيما بين مؤتمرات القمة .

قصوى ، على أن « مجموعة الدول الأفريقية » هى أكبر وأهم المجموعات إذ تضم إحدى وخمسين دولة بما فى ذلك منظمة سوابو مشكلة بالتالى ما يقرب من نصف أعضاء الحركة قاطبة ، وعلى الرغم مما اعترى المجموعة الأفريقية من هزات أثر انقسام أعضائها - فى عام ١٩٨٢ - حول قضيتى قبول الجمهورية العربية الصحراوية فى منظمة الوحدة الأفريقية ومن ثم فى حركة عدم الانحياز ، وأى من حكومتى حسين حبرى أم جوكوى عويضى هى صاحبة الشرعية فى تشاد إلا أنها أكدت عبر السنوات والأحداث أنها أكثر الجماعات الفرعية الإقليمية لمجموعة عدم الانحياز صلابة وتجانسا لاسيما وقد جرت العادة على اجتماع وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية قبيل انعقاد أى قمة لعدم الانحياز بقصد تبادل الآراء وتنسيقها حول القضايا المدرجة فى جدول أعمال القمة المرتقبة .

وفى المرتبة الثانية عدد وثقل تجيء المجموعة العربية التى تضم اثنتى وعشرين دولة هى مجموع دول جامعة الدول العربية وإن اختلفت عن المجموعة الأفريقية من حيث الاندماج والتنسيق ووحدة الكلمة ، إذ أن كثيرا ما ينشب الخلاف بين الجناح المعتدل المشكل من مصر والمملكة العربية السعودية والأردن وعمان وتونس والمغرب وجبهة الرقض وأبرز رموزها ليبيا ، سوريا ، العراق ، الجزائر وبعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ، كذلك فإن انضواء بعض الدول العربية تحت لواء منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز فى آن واحد من شأنه أن يثير احتمالات تضارب ولائها ، ناهيك عن تأثير المؤتمر الإسلامى المشكل عام ١٩٦٩ والذى قد تتعارض قراراته أحيانا مع قرارات حركة عدم الانحياز ، فضلا عن أن المجموعة العربية - خلافا للمجموعة الأفريقية - لاتنسق مواقفها سلفا ولاتتفق حول استراتيجية موحدة بل تجعلها رهنا بسياق الأحداث التى كثيرا ما تفرقها ولاتجمعها حول رأى موحد .

ثم نأتى الى مجموعة أمريكا اللاتينية وعدد أعضائها سبع عشرة دولة توزعت ما بين التوجه الراديكالى بزعامة كوبا ونيكاراجوا وجرينادا والتيار المعتدل الذى تمثله الأرجنتين وبيرو وجاميكا ، ويعيب المجموعة اللاتينية - شأنها فى ذلك شأن المجموعة العربية - نقيضة الخلافات والمشاحنات بين أعضائها إذ نشب الخلاف بين بوليفيا وشيلي حول ملكية منفذ بحرى على المحيط الهادى ، وكذا صدام بين جيانا وفنزويلا حول منطقة اسكيو ، والصراع الدائر بين بيرو والاكوادور حول الحدود المشتركة ، وإن كانت الحملة الضروس التى تشنها كوبا على الهيمنة الأمريكية هى الرباط الأقوى الذى يؤلف بين كافة دول المجموعة اللاتينية بحيث تبدو فى كثير من الأحيان موحدة الصف والمواقف .

٤ - فض الخلافات الناشبة بين الدول الاعضاء بقرارات ملزمة وذلك حفاظا على وحدة الصف . ويرى بعض الدارسين لحركة عدم الانحياز انها بمكثتها التنسيقى أصبحت أقرب ما تكون الى الكتلة المتميزة ذات الكيان المستقل القادرة على المساومة في مفاوضات التجارة العالمية والتحكم في قرارات هيئة الأمم المتحدة بمآلها من ثقل ترجيحى في عملية التصويت ، ثم هى برؤيتها الواقعية لمشاكلها وبنضوج تفكيرها وسعيها الدؤوب نحو مخرج لهذه المشاكل المستعصية اتسعت بطايع « جماعة المصلحة » القوية والقادرة على الضغط والمناورة تحقيقا للأهداف وبلوغا للغايات^(١٨).

المبحث الثانى حركة عدم الانحياز بين المطرقة الامريكية والسندان السوفيتى

لن نضيف جديدا اذا قلنا ان احتدام جولات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وتشكيل القطبية الثنائية لوجه العلاقات الدولية وما تفرع عنها من شبكة احلاف عسكرية مغللة لارادة الاعضاء ومحملة أياهم بالتبعيات كان الباعث الأهم لميلاد حركة عدم الانحياز ، فمنذ مطلع الخمسينات شهد العالم أكبر موجة تحريرية عرفها التاريخ المعاصر تمثلت خصوصا في استقلال جزء كبير من المستعمرات في القارات الثلاث : آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، وبناء عليه بدأت هذه الدول تطالب بمكانتها في المسرح الدولى وقد جمعتها قواسم مشتركة أهمها معارضة هذه البلدان لسياسة الارتباط بأى من الكتلتين غربية كانت أم شرقية ، الوقوف ضد سياسات الحرب الباردة والتكتلات والاحلاف العسكرية اضافة الى رغبة هذه الدول في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، من هنا نادت مجموعة الدول حديثة الاستقلال بأسس جديدة للعلاقات الدولية تضع نهاية للسيطرة الاجنبية بشتى مظاهرها وتجعل من التعاون الدولى السلمى القائم على مبادئ الاستقلال والمساواة في الحقوق والسيادة بين كافة الشعوب اساسا لحريتها واطراد تقدمها وازدهارها ، الى جانب مبدأ التعايش السلمى عوضا عن السلم المسلح القائم على القوة والمحافظة على الأمر الواقع . ويرى المراقبون الغربيون في نهج عدم الانحياز تكتيكا غاية في الفطنة اذ به تتعاضد قدرة معتنقيه على المساومة لجرد تلويحهم بإمكانية ترجيح صداقة أى من القوتين الاعظم في مواجهة القوة المنافسة ، وتاريخ عدم الانحياز حافل بوقائع الانتقال البندولى لبعض دوله من الصداقة

الامريكية الى السوفيتية وبالعكس ، فلقد تحولت مصر الى الصداقة السوفيتية طلبا للسلاح الذى منعه عنها الغرب وتصميما على بناء السد العالى بعد أن امتنع البنك الدولى للانشاء والتعمير عن تمويله بايعاز من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ، ثم انقلبت الى الصداقة الامريكية عندما تأكد الرئيس السادات من الدور الأمريكى الحاسم في معضلة الشرق الأوسط ، وبالمثل تحولت الصومال من الصداقة السوفيتية الى الامريكية أثر وضوح التعاضد السوفيتى للنظام الاثيوبى في قضية اوجادين ، والسودان بدوره تأرجح ما بين الصداقتين الامريكية والسوفيتية ، كذلك لوخت الارجننتين - خلال معارك فوكلاندا - باحتمال لجوئها الى العون العسكرى السوفيتى ، وبناء عليه تنظر القوتان الاعظم الى نهج عدم الانحياز باعتباره نهجا ابتزازيا اذ نعته جون فوستر دالاس باللااخلاقية ، كما أنكر ستالين احتمال قيام معسكر ثالث او قوة ثالثة الى جانب القوتين الاعظم ، حتى ماوتسى تونج صرح في عام ١٩٤٩ بقوله « ليس ثمة طريق ثالث ولاسياسة خارجية متميزة عن الخطتين الشيوعى والرأسمالى ، فالدولة اما أن تنتمى الى التحالف الغربى الرأسمالى أو الى الكتلة الشرقية السوفيتية^(١٩) وعلى ذلك يرى كل معسكر في الدول المحايدة أو غير المنحازة حليف المستقبل للمعسكر المناوئ ».

واذا كان استقطاب دول عدم الانحياز هو ضمن المرامى الاستراتيجية لكل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى الا انهما يختلفان من حيث التكتيك ، فالاولى التى يبلغ حجم تجارتها الخارجية مع دول العالم الثالث عشرة امثال الثانى وكذا حجم معوناتهما لها أربعة امثال قيمة المعونات السوفيتية تفضل الاخذ بأسلوب العلاقات الثنائية الضيقة على حين يسعى الاتحاد السوفيتى الى ولوج ابواب الحركة ككل بمساندة مواقفها المناهضة للاستعمار والمطالبة بالسيادة والاستقلال وبحق الشعوب في تقرير المصير ، ولقد اصاب نجاحا ملموسا في هذا المضمار دلل عليه ما تضمنته البيانات الختامية لمؤتمرات عدم الانحياز من انتقادات لاذعة للسياسة الامريكية في امريكا اللاتينية وافريقيا السوداء وآسيا واسرائيل مع اعرابها في نفس الوقت عن كامل امتنانها لمؤازرة الاتحاد السوفيتى لقضايا العالم الثالث وان جاء تدخله العسكرى في افغانستان ضربة موجهة الى مصداقية دعايته اماط اللثام عن نواياه التوسعية التى لا تختلف عما رددته طويلا من « المسعى الامبريالى للغرب الرأسمالى » .

ورغبة في القاء الضوء على اختلاف المسلكين

18) Edward Kardely: Yugoslavia in International Relations and in the Non Aligned Movement (Socialist Thought and Practice- Belgrade, 1979) P. 187.

19) Shanti Swarup : Non-Alignment: Mobilization and Capability In: K.P. Misra (ed): Non Alignment: Frontiers and Dynamics (Vikas Publi: House New Delhi, 1982) P. 58

١٩٦٤ - مؤكدين تأييدهم التام لسياسة عدم الانحياز
مباركين التضامن الآسيوي الأفريقي ومنادين بالتعاون
بين كافة القوى الثورية ، ثم أعقبوا بيانهم بالعديد من
المسجلات الفقهية والمذكرات الرسمية اتهموا من خلالها
الصين الشعبية باذكاء مشاعر العنصرية في شعوب
العالم الثالث الملوثة محذرة إياها من اطماع الجنس
الابيض ذي الباع الاستعماري الطويل^(٢١).

ولقد واثت الاتحاد السوفيتي فرصة ذهبية لكسب
صداقة العديد من دول عدم الانحياز عندما بدأت هذه
الآخرة - في منتصف الستينات - تكشف عن اهتمام
كبير بقضايا راديكالية في المقام الأول كتصفية الاستعمار
وايجاد حلول شافية للمعضلات الاقتصادية التي تعاني
منها ، ولما كان البيان الختامي لقمة الجزائر - عام
١٩٧٣ - قد خص هذه القضايا بصدارة اهتماماته فقد
علق بريجنيف عليه قائلاً من جانبنا نعلن عن احترامنا
الجم لدعوة مناهضة الاستعمار التي تضمنها بيان
الجزائر ونأمل صادقين ان تترجم هذه الدعوة الى واقع
ملموس^(٢٢) ، واتساقاً مع نفس المنحى أعرب بريجنيف -
غداة انتهاء جلسات قمة كولومبو عام ١٩٧٦ - عن
اعتزازه الكبير بالتقاء الاهداف السوفيتية مع اهداف
حركة عدم الانحياز من حيث محاربة الاستعمار
والامبريالية والسياسات العنصرية^(٢٣).

وجدير بالاشارة ان نبدأ أقطاب الكرملين لسياسة
التسلط الستاليني واكساب مسلكهم في دول العالم الثالث
درجة كبيرة من المرونة العقائدية بعدم إصرارهم على
تشكيل أحزاب شيوعية بها وتفضيلهم التعامل المباشر مع
حكومات تلك الدول ، إلى جانب رفعهم لشعار التعايش
السلمي مع المعسكر الغربي وتأييدهم المفتوح لحركات
التحرر الوطني فضلاً عن احيائهم لنظرية لينين في
« التنمية غير الرأسمالية » القائلة بإمكانية انتقال دول
العالم الثالث شبه الرأسمالية إلى النظام الاشتراكي
دونما حتمية المرور بمرحلة الصراع الطبقي كلها حيثيات
لتكتيك دعائي بارع أصاب به الاتحاد السوفيتي هدفه
عندما أبرم خمس عشرة اتفاقية صداقة وتعاون مع دول
عدم الانحياز^(٢٤).

وفي أروقة هيئة الأمم المتحدة ومن فوق منابرها حرص
الاتحاد السوفيتي على التقاء مواقفه مع أهداف وغايات
دول عدم الانحياز فيما يعنى قضايا الشرق الأوسط
وجنوب أفريقيا والاصلاح الاقتصادي ، بل انه أيد

السوفيتي والامريكي ازاء مجموعة عدم الانحياز نبدأ
بالمسلك السوفيتي متبعينه بنظيره الامريكي في محاولة
لتوضيح نجاحات وعثرات كل منهما .

(١) عدم الانحياز والاتحاد السوفيتي

أرخ موت ستالين - في عام ١٩٥٣ - لبدا عهد جديد
من التحرك السوفيتي النشط في دول العالم الثالث ، فعلى
الرغم من غياب الاتحاد السوفيتي عن مقاعد مؤتمر
باندونج سارع الرئيس « كليمنت فوروشليوف » بإرسال
برقية تهنئة الى اقطاب المؤتمر كما حرص على تنسيق
الجهود مع الزعامات الصينية التي مثلها في المؤتمر
« شوان لاي » تلمسا لتنفيذ الى المجموعة الوليدة تجسد
فيما بعد في منظمة تضامن الشعوب الآسيوية الأفريقية
التي اتخذ منها الاتحاد السوفيتي معبراً الى العالم الثالث
وفي قلبه مجموعة عدم الانحياز .

وتمكن الاتحاد السوفيتي بضربة على نغمة الاستقلال
والتححر الوطني ومناهضة الاستعمار من كسب السواد
الأعظم لدول العالم الثالث في وقت اعتبرت فيه هذه النغمة
مطلبها الأهم ، ومن على منبر الجمعية العامة لهيئة الأمم
المتحدة ادان خروشوف - في أكتوبر ١٩٦٠ - السياسة
الاستعمارية الغزبية داعياً الى الاستقلال الفوري لكافة
الدول والشعوب المستعمرة ، وترجمت تلك الادانة في
القرار (١٥١٤) الصادر عن الجمعية العامة الامر الذي
عزز المكانة السوفيتية بين صفوف دول العالم الثالث ،
وان حالت القطيعة السوفيتية - اليوغوسلافية انذاك دون
احراز الاتحاد السوفيتي لمزيد من النجاح داخل حركة
عدم الانحياز خاصة وقد حذرت يوغوسلافيا من سعي
الاتحاد السوفيتي الى اجهاض الحركة بتطبيقه سياسة
تمييز ايدولوجي يهاجم بها من يصفهم بالدول الرجعية
على حين يتعاطف مع الدول الثورية وحدها تلك التي
يتوسم فيها ميلاً قوياً صوب ايدولوجيته ، وتأكيداً
للمخاوف اليوغوسلافية تحفظ الاتحاد السوفيتي على
انضمام دول ذات توجه يميني معروف الى قمة بلغراد
وهي أساسا المملكة العربية السعودية ، المغرب وتونس
خشية تأثيرها المضاد على حركة عدم الانحياز .

ولكن عندما استحكم الصراع الصيني -
السوفيتي ، في مستهل الستينات حرص الساسة
السوفيت على أن يتخذوا من مجموعة عدم الانحياز ورقة
رابحة يضغطون بها على الصين الشعبية فكان ان
اصدروا بياناً أثنوا فيه على انجازات قمة القاهرة -

21) G. Bandarenki and N. Sofinski: Le Non Alignment, Ses Amis et Ses Adversaires dans la politique Mondiale, Academie Sovietique de Sciences- Moscou- 1978) P.P. 5- 6.

22) Rais Tuzmukhamedov: Soviet Union and The Non-Aligned Nations (Allied Publishers- Bombay, 1976) P. 66

23) Zafar Imam: Soviet View of Non Alignment- In: K. P. Misra (ed) Non-alignment: Frontier and Dynamics op. cit- P. 453.

24) Devender Kausik: Soviet Perspectives on The Third World- The Non Aligned World- January, March 1983- P. 87

اقتراحا طرحته الهند بتحويل المحيط الهندي إلى منطقة سلام الذي وأن عنى تصفية القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية في ديبجو جارسيا إلا أنه كان يعنى أيضا إنهاء التسهيلات البحرية الممنوحة للاتحاد السوفيتي في مساواة ، عدن ، جزيرة بريم ، مقلا ، سوقطرة ، وجزر داهلوك

ويبدو أنه قد فطن إلى استحالة ترجمة الاقتراح الهندي إلى واقع قائم فأقدم على مناوخته الدعائية لكسب ود وصداقة الهند - الدولة القيادية في مجموعة عدم الانحياز ، بإختصار نسج الاتحاد السوفيتي بمثابة وبراعة، خيوط صداقة وطيدة التي بقدر ما ربطته بمجموعة عدم الانحياز بقدر ما باعدت بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية

ولابد من التنويه إلى أن الدبلوماسية السوفيتية قبل مجموعة عدم الانحياز قد تمحورت على استقطاب رموزها المؤثرة ومن أبرزها مصر ، الهند ، الجزائر وأندونيسيا فأغدقت عليها المعونات العسكرية والاقتصادية والفنية كما دعت زعاماتها إلى زيارات متكررة لموسكو منحوا خلالها جائزة لينين للسلام ، وأن سجل التاريخ لكل من عبد الناصر ونهرو وسوكارنو وبين بيلا رفضهم التام للوصاية السوفيتية وحرصهم على استقلالية مسار مجموعة عدم الانحياز وذاتية هويتها ، ولكن اختلف الأمر بالنسبة لكوبا - التي دعيت إلى قمة بلغراد أثر فشل حملة خليج الخنازير التي شنها الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي عليها - إذ ربطتها بالاتحاد السوفيتي وأصر اقتصادية وعسكرية وثيقة دعت إليها أزمته الاقتصادية الخائفة والتهديد العسكري الأمريكي لأمنها القومي ، ومن خلال كوبا توافدت على مجموعة عدم الانحياز دول راديكالية صميمة شديدة الولاء للاتحاد السوفيتي كفيتنام الشمالية ، كوريا الشمالية أنجولا ، وأثيوبيا ، ويبدو غريباً حقا أن تحرض كوبا على اعلان ويئها التام للاتحاد السوفيتي في شتى مؤتمرات عدم الانحياز على نحو يتعارض شكلا ومضمونا مع المبادئ الأصلية للحركة ، ففي قمة الجزائر يعلن كاسترو « أود أن أذكر الحضور بأن كوبا هي دولة اشتراكية تدين بالماركسية اللينينية » ، وفي قمة هافانا يعود مؤكدا « اننا نشعر بإمتنان عظيم للاتحاد السوفيتي ولثورة أكتوبر المجيدة التي أرخت لعهد جديد في تاريخ البشرية »^(٢٥)

وإنطلاقا من هذه القناعة خلع كاسترو على الاتحاد السوفيتي صفة « الحليف الطبيعي » لحركة عدم الانحياز وسعى إلى تقنينها ضمن البيان الختامي لقمتي

كولومبو وهافانا ولكن خاب مسعاه إزاء اصرار الدول المعتدلة بزعامة يوغوسلافيا على الاحتفاظ لحركة عدم الانحياز بنهجها الوسط ما بين القوتين الأعظم ، وأن كانت الوقائع لتشيز إلى استثمار كوبا لفترة رئاستها لحركة عدم الانحياز من أجل تعميق التوجه الراديكالي على حساب تيار الاعتدال بحثها العديد من دول أمريكا اللاتينية الراديكالية على الانضمام إلى الحركة وبتضمنها بياناتها الصادرة عنها عبارات هجوم محموم ضد السياسة الأمريكية ناعته الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الرأسمالي « بالدول الاعداء لمجموعة العالم الثالث » وبحيلولتها دون صدور بيان عن الحركة يدين الغزو السوفيتي لأفغانستان أو التأييد السوفيتي لفيتنام في عدوانها على كمبودشيا .

ووصولاً إلى هذه المرحلة من التحليل لابد من الاقرار بنجاح الدعاية السوفيتية في كسب صداقة دول عدم الانحياز - كما وإن تأييد المندوب السوفيتي الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة لمطالب هذه الدول والدفاع عن قضاياها وتبني وجهات نظرها عمق هذه الصداقة ، بينما تعزى مشاعر الجفاء ومواقف التحفز والرفض التي تفصح عنها دول عدم الانحياز في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية إلى اعتبارها أنصع رموز الامبريالية والاستعمار الجديد بل هي في قناعتهم - بسياساتها الاقتصادية مفرطة الانانية والاستغلال - وراء سوء توزيع الثروات واختلال موازين التجارة الدولية واستمرارية النظام الاقتصادي العالمي الحالي بكل سوءاته ومظالمه ، فعلى حد قول أحد المتخصصين « كثيرا ما توجه التهم إلى السياسة الاستعمارية الغربية بإعتبارها مكنم البلاء والمحن التي تعاني منها شعوب العالم الثالث حاليا سواء من حيث التخلف أو تراكم الثروات في حوزة الغرب الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة ، ويكون بديها والأمر كذلك ان تباعد الجفوة ما بين تلك الشعوب والدولة الرأسمالية الام على حين تلتقى مشاعرها مع الاتحاد السوفيتي الذي طالما تبني قضاياها ودافع عنها بحماس »^(٢٦)

ومع نجاح الاتحاد السوفيتي في المطابقة ما بين العنصرية والصهيونية تزايد انجذاب دول عدم الانحياز نحوه لاسيما المجموعة الافريقية المعنية بالعنصرية وتلك العربية التي هي في حالة حرب مع الصهيونية وهما - كما سبق وأسلفنا - أوفر الجماعات الاقليمية ثقلا وتأثيرا داخل حركة عدم الانحياز ، كذلك قدرت مجموعة عدم الانحياز للمندوب السوفيتي الدائم في هيئة الأمم المتحدة

25) William Leo Grande: Evaluation of the Non Alignment Policy- Problems of Communism, January, February, 1980, P. 42.

26) Leo Mates: The Movement is Facing Discord and Trial- In: M. S. Bajpai (ed) Prospects- cit. p. 55

نفسها أولى معاقل الماركسية في قارة أمريكا اللاتينية بما يصطدم صراحة والمصالح الأمريكية العليا .

(٣) اتباع الكتلة الانتخابية لمجموعة عدم الانحياز داخل الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة مسلكا اقتراعى متعارضا في الغالب الأعم مع المطالب الأمريكية .

(٤) تتابع الرئاسات الديمقراطية والجمهورية أفضى إلى تذبذب السياسة الأمريكية قبل حركة عدم الانحياز .

ويجمع المراقبون الدوليون على أن آلية الحرب الباردة وخصوماتها وما أفرزته من مشاعر تشكك عميقة إزاء الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية كانت المشكل

الفيصل للسياسة الأمريكية تجاه حركة عدم الانحياز الوليدة ، ذلك أن استراتيجية الاختواء التي جاء بها

جورج كينان واتخذها دالاس قطب الرحى للسياسة الخارجية الأمريكية - في منتصف الخمسينات واستهلال

الستينات - اصطدمت دوما بالاصول العقائدية لحركة عدم الانحياز ، فالتدخل العسكري الأمريكي في كل من

إيران (١٩٥٣) وجواتيمالا (١٩٥٤) ولبنان (١٩٥٨) فضلا عن مقولة دالاس الشهيرة بأن « مفهوم

عدم الانحياز هو مفهوم قصير النظر ولا أخلاقي شأنه شأن اللامبالاه إزاء أقدار ومصائر الآخرين » (٢٨) أثارا

حفيظة العديد من دول العالم الثالث كما القيا ببذور الجفاء بين الطرفين لتتولى الأحداث اللاحقة مهمة

انمائها ممثلة في سياسة الاحلاف العسكرية كالسانتو والسياتو وواقعة خليج الخنازير ضد كوبا ثم العدوان

الأمريكي الشرس والمتصاعد على فيتنام .

كذلك لم تنس حركة عدم الانحياز وهي بعد في طور النشأة اتهام أقطاب البيت الأبيض لها بالهلامية

وإفقارها إلى الملامح المحددة مؤكدين انها لا تعدو أن تكون مجرد إطار لالتقاء زعامات العالم الثالث بقصد

تبادل الآراء دون أن يترتب على هذه اللقاءات مسئوليات ملزمة ، فعلى الساحة الدولية - والرأى مازال لأقطاب

البيت الأبيض - لاثقل ولا وزن إلا للقوتين الاقتصادية والعسكرية ولا سبيل أمام أى تجمع أو تنظيم مهما

استند إلى قيمة معنوية عليا من لعب دور فاعل على هذه الساحة طالما افتقر إلى مقدرة املاء الرغبات والالزام

بإحترامها ، زد على ذلك هاجمت وسائل الاعلام الأمريكية حضور شوان لاي مؤتمر باندونج مشيرة إلى أن مجرد

هذا الحضور صنف الحركة الوليدة ودمغها بالطابع الشرقي ، وعلى الرغم من عدم توجيه الدعوة إلى الصين الشعبية لحضور قمة بلغراد إلا أن بيانها الختامى المغفل

لواقعة استئناف الاتحاد السوفيتي لتجاربه النووية

موقفه المؤيد لها دوما في مطالبتها بطرح القضايا الساخنة على دورات استثنائية للجمعية العامة لما لها من وزن اقتراعى كبير بها بينما عارضت الولايات المتحدة هذا المطالب مفضلة تناقل المشاكل المعقدة على مائدة مجلس الأمن وحده حيث يخولها استخدام الفيتو .

ورغبة في تخطيط برامج دعائية محكمة ومن ثم مضمونه النتائج شكل المسئولون السوفيت « الجمعية

السوفيتية للصدادة مع الشعوب الأفريقية » ، وكذا لجنة التضامن السوفيتية - الافرو آسيوية « تحت اشراف

أحد أقطاب الدعاية السوفيتية - فاسيليف سولودوفنيكوف - الذي عمل لسنوات سفيراً لبلاده في

زامبيا ثم مسئولاً بارزا في معهد الدراسات الأفريقية بنوسكو - ومن خلال هذه التنظيمات المؤسسية سهل على

الاتحاد السوفيتي نشر دعايته المكتوبة المبروجة بين سطورها لمفهوم الحليف الطبيعي بغية التأثير في الأجيال

الشابة واقتناعها بمنطقية الحجج السوفيتية .

بإختصار ظلت كفة الاتحاد السوفيتي أفكث رجوحا حتى كان غزوه لأفغانستان الذي يحض دعاويه وأسقط

عنه أقنعتة أمام دول عدم الانحياز ، كما أن تدخله لفرض أنظمة ماركسية في كل من أثيوبيا واليمن الجنوبي

وأفغانستان هو إعلان بإفلاس نظريته في التنمية غير الرأسمالية التي سبقت الإشارة إليها وذلك بعد أن أكدت

الشواهد أن مجموعة عدم الانحياز ليست بأى حال من الأحوال مرحلة انتقالية أكيدة صوب الاشتراكية الماركسية . (٢٧)

(ب) عدم الانحياز للولايات المتحدة الأمريكية :

مرت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء حركة عدم الانحياز عبر مراحل متعاقبة من التجاهل فالتودد

الحذر فالمواجهة السادة ، وإذا كانت الصبغة الراديكالية التي اتسمت بها الحركة منذ السبعينيات وما أفضت إليه

من هجوم لاذع على الولايات المتحدة قد صعدت من حدة الموقف فإن أسبابا إضافية أدلت بدلوها في هذا المقام لعل

أهمها : ...

(١) إطار الحرب الباردة المحتوى للعلاقة بين القوتين الأعظم وما صاحبها من تلاحق قائل بأن كل مكسب

يحزره طرف هو خسارة للطرف الثاني هذا مع الأخذ في الاعتبار لنجاح الاتحاد السوفيتي منذ الستينات في

استقطاب عدد من أعضاء الحركة المؤثرين ووضوح ميل الحركة ككل صوبه مقابل بقاء ملحوظ قبل الولايات المتحدة .

(٢) تدهور العلاقات الأمريكية - الكوبية وإعلان كوبا

27) Robert H. Donaldson. (ed): The Soviet Union in The Third World: Successes and Failures (Westview Press, BKOULDER, Colombia, 1981) PP. 377- 378.

28) New York Times- June 10, 1956

انه لايد من الاعتراف بان دبلوماسية التكتلات أضحت مرفوضة في عصرنا الراهن إذ انها تولد انماطا سلوكية مفتعلة جامدة ومتعفته تعيد إلى الازهان سوءات التوجيه الانحيازي للأزمة الغابرة»^{٢٩}.

وتؤكد الوقائع على الدور السلبي الذي لعبه رئيس الوفد الأمريكي الجديد بهيئة الأمم المتحدة - دانييل باتريك موينهان - إذ اتبع في مواجهة التفوق الاقتراعي لمجموعة عدم الانحياز تكتيك « مواجهة الهجوم بهجوم مضاد » مستندا في ذلك إلى قناعة مبناها أن مجموعة عدم الانحياز هي أضخم كتلة داخل الجمعية العامة ولكنها تفتقر إلى التجانس التام والامتزاج الكامل على نحو يسهل النيل منها وتقويض دعائنها ، وقد أكد موينهان على رؤيته تلك في رسالة بعث بها إلى كيسنجر جاء فيها « لقد بلغت مجموعة عدم الانحياز أوج نجاحها أبان قمة الجزائر ، ووفقا لمنطق التطور وناموس الحياة فهي لابد أخذه في الانحدار لتعود اعنة الأمور مرة أخرى إلى قبضتنا»^{٣٠} ، وهكذا أعطى الموقف الأمريكي الرسمي المبرر الأهم لتصاعد نشاط العناصر الراديكالية داخل حركة عدم الانحياز دافعة بها إلى مزيد من التقارب مع الاتحاد السوفيتي في مقابل مزيد من التباعد عن الولايات المتحدة الأمريكية .

ولكن طرا ثمة تحسن في علاقة الولايات المتحدة بمجموعة عدم الانحياز مع حلول « وليام سكرانتون » محل موينهان في رئاسة الوفد الأمريكي بهيئة الأمم المتحدة ومع انتقال رئاسة المجموعة من الجزائر الراديكالية إلى سريلانكا المعتدلة ، والدليل على ذلك دخول إدارة فورد في مباحثات مع دول لها ثقلها في الحركة قبيل انعقاد قمة كولومبو فضلا عن ارسال مراقب غير رسمي لحضور جلسات لقمة ، وسار كارتر على الدرب ذاته بتوجيهه رسالة إلى وزراء خارجية دول عدم الانحياز المجتمعين في بلغراد - عام ١٩٧٨ - أثنى على جهودهم الرامية إلى ارساء دعائم السلام العالمي والدفاع عن حقوق الانسان فيها واكمل وزير خارجيته - سايروس فانس - مساعي تحسين العلاقات مع كتلة العالم الثالث ملتقيا في هذا الشأن مع جهود « أندرويانج » الرئيس الجديد للوفد الأمريكي في هيئة الأمم المتحدة .

وعلى الرغم من تلك البوادر المشجعة إلا ان انعقاد قمة عدم الانحياز السادسة في هافانا وترأس كوبا للحركة طيلة الفترة ما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٣ ، ووضوح بصماتها في البيان الختامي الصادر عن قمة هافانا

ودوره الضليع في اقامته حائط برلين (١٩٦١) مع استمرارية نغمة الهجوم على السياسات الأمريكية في جوانتانامو جاء مبررا لتصريح دين راسك الذي أدلى به يوم ٢٢ سبتمبر عام ١٩٦٢ والذي قال فيه « ان سوقنا تجاه أولئك الحضور في قبة بلغراد قد تحدد قبيل القمة وظل على ما هو عليه بعد انقضاها » .

ولقد ازدادت الأمور تعقيدا بين الولايات المتحدة وحركة عدم الانحياز مع تتابع انضمام دول من قفزة أمريكا اللاتينية إلى الحركة ، فقد بدأ الأمر بكوبا التي حضرت قمة بلغراد كعضو مؤسس إلى جانب البرازيل وبوليفيا والاكوادور كمراقبين ، ثم انضمت تسع دول لاتينية إلى حركة عدم الانحياز أبان قمة القاهرة - عام ١٩٦٢ - رغم الجهود المضنية التي بذلتها إدارة كينيدي للحيولة دون ذلك ، هذا كما أثار تصعيد جونسون للحرب القيتنامية سخط دول الحركة إضافة إلى عدم تجاوب الولايات المتحدة مع دعوة دول عدم الانحياز إلى مناهضة الاستعمار وتصفيته بكل صوره حتى جعلت هذه الدول من الامبريالية والولايات المتحدة صنوين ، كما قر في قناعتها ان سبيلها الوحيد إلى اجتثاث شأفة الاستعمار هو مناصبتها العداء السافر للولايات المتحدة زعيمة أكثر الاحلاف العسكرية عدوانية (الناتو) وصاحبة المسلك المستهجن في كل من الهند الصينية ، كوبا ، الدومينيكان ، لبنان والكونغو ، ولقد بلغت العلاقات بين الولايات المتحدة ومجموعة عدم الانحياز حدا من التردى وصفت معه الأخيرة - أثناء اجتماعها في قمة كولومبو عام ١٩٧١ - « الكيسنجرية » بالشر المستطير الذي يتوجب عليها مكافحته والقضاء عليه بكل السبل المتاحة^{٣١} .

ثم جاء الحظر النفطي لعام ١٩٧٣ الذي كشف عن تضارب المصالح الأمريكية مع مصالح حلفائها الأوربيين المؤيدين لقمة الجزائر في مطالباتها بنظام اقتصادي عالمي جديد يعالج مثالب النظام السائد ، ولقد تأكد هذا التأييد خلال جلسات الدورة السادسة غير العادية للجمعية العامة المنعقدة بقصد تدارس قضايا التنمية والمواد الخام على نحو استشعرت سعه الولايات المتحدة العزلة في مواجهة ما اسماء رئيس وفدها لدى هيئة الأمم المتحدة - جون سكالي - بتسلط الأغلبية وما نعتته هنري كيسنجر « بـانحياز غير المنحازين » alignment of the non aligned ، وإذا كان الأخير قد اعترف في حديث له القاه بنيودلهي - في أكتوبر عام ١٩٧٤ - بالحضور القوى والمؤثر لمجموعة عدم الانحياز إلا انه أردف قائلا « بيد

29) Rikki Jaipal: Non-Alignment: Origins, Growth and Potential for World Peace (Allied Publishers' New Delhi) 1983) P. 118.

30) Henry Kissinger: Speech to Indian Council on World Affairs- New Delhi, October 1979.

31) Daniel Patrick Moynihan: Counting our Blessings- Reflections on the Future of America (Boston, Little Brown and Co 1980) P. 49.

خضعت أما لضغوط التيار الراديكالي المناهض للولايات المتحدة أو لمقتضيات مصالح الجماعات الاقليمية التي عادة ما تعارضت مع السياسة الأمريكية ، ومع ذلك تطلع ريجان إلى « ردة معتدلة » لحركة عدم الانحياز مع قرب انعقاد قمة

نيودلهي تحت رئاسة أنديرا غاندي المستلزمة النهج العقلاني والمتوازن لأبيها نهر ، وبناء عليه بعث بممثلين شخصيين إلى كل من بلغراد ونيودلهي حاملين طلبا محددا مؤداه « العدل في الهجوم » بمعنى أنه لو أصرت حركة عدم الانحياز على تقليد الهجوم على السياسة الأمريكية فلا أقل من أن يناظره هجوم على السياسة السوفيتية في أفغانستان وذلك تأكيدا على ما هو مفترض في الحركة من موضوعية مستقاة من نهجها غير المنحاز .

وجريا على سالف مواقف فورد وكارتر بعث ريجان برسالة إلى أنديرا غاندي - في ١٦ فبراير ١٩٨٣ - أعرب فيها عن احترام بلاده لمبادئ عدم الانحياز باعتبارها أساسا ركيناً لعلاقات سوية بين دول العالم .^(٢٢) وإن كان قد أضر بقضيته حين قدم معونة عاجلة إلى حكومة السلفادور مقدارها ستون مليون دولار على نحو أضعف حجة التيار المعتدل داخل مجموعة عدم الانحياز . وهكذا يمكن القول بأن مسيرة الولايات المتحدة مع حركة عدم الانحياز - منذ مطلع الستينات وحتى الآن - محفوفة بالمنعطفات الحادة ونقاط الاصطدام العديدة ، وإذا كانت الحركة قد طرأت عليها بدورها - وفي غضون نفس الفترة - تطورات هامة إلا أنها لم تلتق بالضرورة مع التحول في السياسة الأمريكية ، كذلك وقع صانع القرار السياسى الأمريكى في المحذور عندما ربط ربطا عضويا وثيقا بين مجموعة عدم الانحياز والاتحاد السوفيتى بحيث إذا ما تكدت علاقات القطبية الثنائية انعكس ذلك تلقائيا على الموقف الأمريكى من دول عدم الانحياز ، أضف إلى ذلك تصورات الولايات المتحدة خطأ أو تحت تأثير نغمة وطنية مفرطة أنها لا بد لاعبة دورا محوريا في مجموعة العالمة الثالث فلما حال الواقع بينها وبين هذا الدور وتعددت بيانات حركة عدم الانحياز الناقدة لمسلكها والمهاجمة لمواقفها جاء رد فعلها عنيفا حادا .

زد على ذلك تباعد مؤتمرات قمة عدم الانحياز زمنيا واتساع الحركة فيما بين هذه المؤتمرات بالاستاتيكية النسبية كرس موقف اللامبالاة الأمريكية إزاءها ، ناهيك عن تعاقب رؤساء الولايات المتحدة على مقعد السلطة مع حرص كل رئيس جديد على التميز عن سلفه ولا سيما في مجال السياسة الخارجية وما دائرة عدم الانحياز سوى إحدى دوائر هذه السياسة الأمر الذى أفضى إلى تذبذب

المهاجم بشدة للتدخل الأمريكى فى بناما وبورتوريكو وجوانتانامو وكوريا ، والشاغب للتواطؤ الأمريكى مع العنصرية فى جنوب أفريقيا والصهيونية فى إسرائيل دفع بالعلاقة بين الطرفين إلى دائرة اليوتر والهجوم مرة أخرى مولدا مشاعر الرفض للحركة ولرئاستها الكوبية لدى الرأى العام الأمريكى ، وحتى عندما لعبت الجزائر دور الوسيط النشط لحل أزمة الرهائن المحتجزين فى السفارة الأمريكية بطهران لم يكن بوسع إدارة كارتر - وهى على مشارف الانتخابات الرئاسية - استغلال الفرصة السانحة لتنقية الأجواء مع مجموعة عدم الانحياز ، تماما كما فشلت فى استغلال واقعة الغزو السوفيتى لأفغانستان إذ ركزت على عملية الغزو ذاتها مغفلة دود أفعالها الغاضبة من جانب دول المجموعة . ويرى الدارسون أنه فى الوقت الذى تجمعت فيه الشواهد على تغيير محتمل فى سياق سياسة عدم الانحياز مع انتقال الرئاسة إلى الهند توطئة لانعقاد قمة نيودلهي ركزت إدارة ريجان أولويات سياستها الخارجية على علاقة الشرق بالغرب ، مستقبل حلف شمال الاطلنطى وقضية التفوق العسكرى الأمريكى مسقطة من اعتبارها العالم الثالث وفى سويدائه مجموعة عدم الانحياز ، ومع ذلك سعت « جين كيركباتريك » - رئيس الوفد الأمريكى فى هيئة الأمم المتحدة خلال الفترة الرئاسية الأولى لريجان - إلى النفاذ من خلال الدائرة المحكمة لكثلة عدم الانحياز - التى بما لها من تفوق اقتراعى نجحت مرارا فى تمرير قرارات لا تتواءم مع المصلحة الأمريكية - معتنقة تكتيك تعميق العلاقات الثنائية التى تربط وطنها بالعديد من الدول غير المنحازة المتلقية للمعونات والمساعدات الأمريكية ، وتطبيقا لهذا التكتيك طالبت كيركباتريك دول عدم الانحياز بتحديد موقفها صراحة من المذكرة الصادرة عن اجتماعها الوزارى السنوى - فى ٢٨ سبتمبر ١٩٨١ - والتى - حسب أقوال رئيسة الوفد الأمريكى - هاجمت الولايات المتحدة فى تسعة مواضع جلية وفى العديد من الاشارات الضمنية مع امتناعها عن مجرد توجيه اللوم إلى الاتحاد السوفيتى المحتل لأفغانستان وكمبوتشيا ، واتهمت كيركباتريك كوبا بصياغة المذكرة التى فى رأيها تعد مساسا صريحا بسمعة وهيبة الولايات المتحدة الأمريكية .

ولقد تفاوتت ردود أفعال عدم الانحياز تبعا لتباين درجة إرتباطها بالولايات المتحدة ، فكل من المملكة العربية السعودية وتونس وما لاوى أكدت على عدم حضورها الاجتماع الوزارى الذى صدرت عنه المذكرة ، على حين استنكرت اثنتان وعشرون دولة ما جاء بالمذكرة من هجوم لاذع على الولايات المتحدة ، أما الأغلبية فقد

* 32) Robert A. Shaplen: A Reporter at Large; The Paradox of Non-Alignment- The New Yorker- May, 23, 1983.

الاقتصادية لشراء ولاء دول أعضاء في الحركة تحت ضغوط احتياجها الملح لتلك المعونة .

إتساقا مع ما سبق عرضه ليس بمستغرب أن يكون التعثر أبرز سمات سياسة الولايات المتحدة إزاء حركة عدم الانحياز بعد أن بادرتها بالهجوم والالتهام باللاعلاقية وبعد أن اختارت تكتيك المواجهة السافرة عوضا عن اللعب من وراء ستار وبعد أن إتخذت من معونات الاقتصادية والعسكرية أداة لنسف الحركة من الداخل ، وفوق هذا وذاك من دواعي تقاعس المسلك الأمريكي إزاء حركة عدم الانحياز تجيء سياستها الامبريالية في غير موضع من الكرة الأرضية وتلويحها بالعصا الخليجية وتدخلها السافر في شئون دول العالم الثالث مسببات جوهرية لفشل الادارة الأمريكية في صياغة أسلوب سوى للتعامل مع حركة عدم الانحياز .

الخاتمة

بنظرة تحليلية ثابتة يحق لنا القول بأن منطوق عدم الانحياز كمفهوم اختلف اختلافا ملموسا عنه كتنظيم ديناميكي ذلك أن الضغوط السياسية والممارسات البيروقراطية - في حالة عدم السيطرة عليها - بمكنتها أن تحور جوهرها مفهوما في عمومية عدم الانحياز ، بل أن مظهره المؤسسي والتنظيمي الحالي يتباين بدرجة ملحوظة عما أراده له رواده الأوائل .

ويرجع نفر من المتخصصين أزمة عدم الانحياز الى دواع عدة نجملها فيما يلي من اعتبارات :-

(١) انضواء عدد كبير من دول العالم الثالث تحت لواء حركة عدم الانحياز رغم اختلاف هوياتها وتنوع مشاربها ، فالتناقضات التي تعاني منها حركة عدم الانحياز لا ترجع الى التباين البنيوي في التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية بين أعضاء الحركة فحسب ، بل ترجع أيضا الى التباين الأيديولوجي والسياسي وحتى الحضاري وهذا أمر طبيعي طالما أن هذه الحركة تضم شعوبا تنتمي الى حضارات وأيديولوجيات مختلفة تفوق في الوقت الحاضر وحدة أيديولوجية الحركة ذاتها ، وبناء عليه فليس بمستبعد أن تتفاوت بل ربما أن تتعارض مواقف دول عدم الانحياز من حين لآخر وذلك لأن الحركة لم تقم منذ البداية على أسس أيديولوجية واحدة بقدر ما كانت محصلة لظروف دولية ، كما أنها لا تشكل تكتيكا يقدر ما هي تجمع دولي^(٢٥) .

(٢) تغليب الأعضاء لمصالحهم القومية الضيقة على المصلحة الأعم للحركة ككل بل سعى بعضهم الى إستغلال الحركة فيما يخدم قضايا الوطنيات ، ومن أمثلة ذلك إصرار كوبا - بترويجها لنظرية الحليف الطبيعي -

السياسة الأمريكية قبل حركة عدم الانحياز . ويضيف الدارسون حقيقة افتقار الولايات المتحدة الى استراتيجية متكاملة المعالم في تعاملها مع حركة عدم الانحياز إذ هي تكتفي ببعض الاجراءات النمطية تلجأ اليها قبيل انعقاد مؤتمرات قمة عدم الانحياز والتي لا تشكل بأي حال من الأحوال أساسا صلبا لعلاقات قوية معمرة ، وهذه الاجراءات لا تخرج عن مشاورات مكثفة مع حلفائها الأطلنطيين ، طرح تقارير تتناول مواقفها من حركة عدم الانحياز والخيارات المتاحة أمامها ، تحركات نشطة للسفارات الأمريكية في عواصم بعض دول الصدارة غير المنحازة ، وأخيرا محاولة تشكيل مضمون جدول أعمال القمة المرتقبة سواء بالحذف أو بالاضافة بما يتلاءم مع مصالحها العليا .

كما يشير نفس الدارسين الى حيثية نابعة من الأصول الديمقراطية للنظام السياسي الأمريكي حيث لا تنفرد السلطة التنفيذية بصياغة القرارات بل تشاركها فيها كل من السلطة التشريعية ممثلة في الكونجرس والرأي العام ممثلا في الهيئة الناخبة التي تحسم اختيار المنقلد لمنصب الرئاسة ، فالكونجرس بموافقته أو اعتراضه على برنامج المعونة الاقتصادية وبتقليصه بنود هذا البرنامج خلال فترات الركود أو الانكماش يؤثر تأثيرا بيّنا على الحضور الأمريكي الفاعل في عواصم دول عدم الانحياز المتلقية لتلك المعونة وللتدليل على هذه الحقيقة نسوق واقعة احتدام المناقشة داخل الكونجرس أثر صدور البيان الختامي للاجتماع الوزاري لدول عدم الانحياز في سبتمبر عام ١٩٨١ والذي جاء مهاجما للعديد من الأنماط السلوكية الخارجية للولايات المتحدة والذي استوجب - كما أسلفنا - ردا غاضبا من جانب جين كيركباتريك ، على أن الأمر لم يقف عند هذا الحد إذ تزعم السناتور موينهان فريقا كبيرا من أعضاء مجلس الشيوخ مطالبا بضرورة تعديل برنامج المعونة الأمريكية لعام ١٩٨٢ بقصد حرمان كل دولة عضو في حركة عدم الانحياز منها ما لم تقر كتابة باستنكارها التام لمضمون ما جاء في البيان المذكور ، فمنطق الأمور - على حد رأى موينهان - يحتم أن تضمن الدولة المانحة ولاء الدولة المتلقية للمعونة مع ضرورة تناغم سياستها مع المصالح العليا الأمريكية^(٢٦) .

وعلى الرغم من معقولية مطلب موينهان - من منظور أمريكي - إلا أنه قابل باستنكار تام من دول عدم الانحياز التي صدر عن مكتبها التنسيق بيان وصمم المطلب الأمريكي بالابتزاز والسلاح الهدام لوحدة صف حركة عدم الانحياز لما يعنيه من تلاعب بورقة المعونة

33) Milos Minic: The Forceful Presence of Non Alignment in the World- Review of International Affairs Decemb 1981 - P. P 70- 72.

35) M. S. Bajpai (ed)(: Non Alignment: Perspectives and Prospects op. cit, P, P X- XI.

(٦) التعديل الديناميكي المستمر لمعدلات قوة الدول أعضاء الحركة تبعا لتعاظم ثقل بعض الأعضاء إن إقتصاديا أو عسكريا أو نوويا مما يفرض ترتيبا تنازليا للأعضاء وتصنيفا لفريق من الدرجة الأولى وآخر من الدرجة الثانية وهكذا ، فالهند بعد إنضمامها الى النادي الذرى تضاعف وزنها العسكري والباكستان التى تؤكد الارهاصات حيازتها الوشيكة للقنبلة الذرية تدعمت بدورها مكانتها بين أقرانها ، والجولات الساخنة للحرب الخليجية الضروس كشفت عن الكفاءة القتالية والقدرات العسكرية المتميزة لكل من العراق وإيران ، زد على ذلك ساهمت الفوارق الاقتصادية الواضحة بين الدول النفطية أعضاء الحركة وسائر الأعضاء الآخرين في تعميق الهوة بين الراديكاليين والمعتدلين ، ناهيك عن مشاعر القنوط والاحباط التى استشعرتها دول عدم الانحياز الموعزة من جراء لامبالاة الأقلية النفطية التى قنعت بتكديس رصيدها من البترودولارات مفضلة أيداعه مصارف الولايات المتحدة وغرب أوروبا عن الاسهام بجزء يسير منه في التخفيف من وطأة الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى تعاني منها الأغلبية والتى ترجع أسبابها ضمن ما ترجع الى القفزات الجنونية في أسعار برميل النفط .

(٧) نجم عن غياب احساس عام بالتكافل الاقتصادي اتباع الجماعات الاقليمية لسياسات متضاربة كل حسبما تمليه عليها مصالحها الحيوية ، فمجموعة أفريقيا السوداء - التى أزرت الحقوق الفلسطينية وقطعت علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل عقب حرب يونيو ١٩٦٧ - أعادت معظمها تلك العلاقات بعد أن عزفت الدول العربية النفطية عن مد يد المعونة الجادة اليها ففقدت بالتالى القضية الفلسطينية معضدا قويا لمطالبها الشرعية .

(٨) تفنقر حركة عدم الانحياز الى بناء تنظيمي وهيكلي مؤسسى متكاملين كفيلين بضبط إيقاع الحركة وإبعادها عن العفوية المرفوضة التى تنال من مكانتها العالمية .

(٩) تندرج حركة عدم الانحياز ضمن نمط المنظمات الحكومية التى لا تملك اصدار قرارات ملزمة بل تكتفى بالتوصيات والتوجيهات التى تأخذ بها الدول الأعضاء أو لاتأخذ وفقا لما تقتضيه مصالحها ، وهو أمر أدعى الى الفوضوية والتضارب في السلوكيات .

ويستند تحليل الغرب على تلك المثالب مستقرا النتائج من المقدمات متنبئا بقرب تصدع مجموعة عدم الانحياز تحت وطأة مطالب التنمية الاقتصادية الملحة وقصور الامكانيات الذاتية عن تلبيتها فتنبذ النهج اللانحيازي مرجحة الولاء لأى من القوتين الأعظم ، ويستمر الغرب في إستشراقه لمستقبل عدم الانحياز من خلال منظار قاتم مؤكدا أن الثقل الاقتراعى الذى تحظى به مجموعة عدم الانحياز ما هو الامعول هدم لهيئة الأمم المتحدة ، إذ

على تكريس الصيغة الراديكالية للحركة على حساب صيغتها المعتدلة وذلك في التقاء واضح وصريح مع المصالح السوفيتية ، والأرجنتين بحثها مجموعة عدم الانحياز على مساندتها في نزاعها مع بريطانيا حول جزر فوكلاند إنما توقع المجموعة في تناقض عقائدي جسيم ذلك أن سكان الجزر قد أفصحوا عن تمسكهم التام بالتاج البريطاني ورفضهم لسيادة الأرجنتين عليهم ، فان أيدت حركة عدم الانحياز الأخيرة في مطلبها بضم الجزر اليها تكون قد خرقت مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير بينما هو ضمن المبادئ العشرة الأصلية التى نهضت عليها الحركة ابان نشأتها الأولى .

(٣) انقسام حركة عدم الانحياز الى عدة جماعات اقليمية مؤثرة في عملية اتخاذ القرار واستصدار التوصيات مع حتمية تفاوت أهداف هذه الجماعات أمر يصعب معه شيوع احساس عام بالولاء يضم في اعطافه كافة الدول الأعضاء ، بل وفي ظل هذا الاعتبار يصعب قيام سياسة خارجية موحدة كما يصعب فرضها قسرا لما يعنيه ذلك من المساس بركيزتي الحزبية والمساواة وهما - كما نعلم - الأساس الصلب لحركة عدم الانحياز .

(٤) تغير ملامح المسرح الدولي في الثمانينات عنها في الستينات عندما سادت القطبية الثنائية وتحكمت في مسار العلاقات الدولية استنادا الى سلسلة من الأحلاف العسكرية على نحو ذكى تيار عدم الانحياز وقتذاك ، فعالم اليوم تتعدد فيه محاور القوى لتغدو خماسية الأطراف : الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد السوفيتي ، السوق الأوروبية المشتركة ، اليابان والصين الشعبية مما طرح خيارات جديدة أمام العالم الثالث ، صحيح أن الصراع الأيديولوجي والتنافس العسكري بين الشرق والغرب ما زال قائما ولكن دخول قوى جديدة الى خلبة هذا الصراع - غير من قواعد اللعبة الدولية وفرض على مجموعة تنصب من نفسها داعية للسلام العالمى فهما واستيعابا عميقين للواقع الدولي الديناميكي إن أرادت الاحتفاظ لنفسها بمكان تحت الشمس .

(٥) بروز الصين الشعبية كقوة أسيوية وعالمية صاعدة عقد موقف مجموعة عدم الانحياز إذ سعى الأقطاب الصينيون في صراعهم مع سياسة الكرملين - الى كسب دول العالم الثالث معتمدين في ذلك على نظرية « الهيمنة المزدوجة » The Theory Of Double Hegemony ومختصرها تطابق السعى الامبريالي السوفيتي مع نظيره الأمريكي بحيث تغدو الصين الشعبية وحدها أقدر القوى العالمية على التعبير عن مطالب العالم الثالث والدفاع عنه ، وهو أمر يصعب تقبله لاعتناق الصين الشعبية العقيدة الماركسية اللينينية التى لاتدين بها الغالبية العظمى من دول عدم الانحياز هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الانخراط في فلك أى من محاور القوة هو بمثابة نسخ صريح لفحوى عدم الانحياز ذاته .

إستنادا الى هذا الثقل تلجأ دول عدم الانحياز الى أسلوب التيسيط المخل للقضايا المعقدة المطروحة أمام الجمعية العامة وهو ما يعرف « بنقيصة التجزئة » Vice of fragmentation بمعنى تناول الجوانب السهلة من القضايا تلك التي تحظى بموافقة الأغلبية مع اغفال جوانبها الشائكة مثار الخلاف ، ومثل هذا الموقف المتهرب من مواجهة المسؤولية من شأنه إثارة سخط سائر الأعضاء الآخرين لاسيما الأطراف المباشرة للقضايا موضع التدارس بل - وهذا هو ممكن الخطورة - سوف يدفع بها الى حل تلك القضايا خارج اطار المنظمة الدولية فتسقط عنها مصداقيتها بما ينبىء بنفس مصير عصبة الأمم المتحدة .

ولكن هل ورقة الحساب الختامية لحركة عدم الانحياز لاتحوى سوى البنود المدينة وحدها ، وإذا كان بها بنود دائنة فما عساها تكون ؟

من الأمور التي لايرقى اليها جدل أو شك قيام حركة عدم الانحياز - وما زالت - بدور كبير في تعديل العلاقات الدولية منذ ظهور الحركة الأفروآسيوية عام ١٩٥٥ وحركة عدم الانحياز عام ١٩٦١ كطرف جديد في المعادلات الدولية ، فهي تحارب الأحلاف والتكتلات والقواعد العسكرية والاستعمار الجديد وكل أنواع التمييز العنصري ، بالاضافة إلى إسهامها في إقامة السلم والأمن الدوليين من خلال دعوتها الى نزع السلاح ، كما لعبت الحركة دورا فاعلا في دعم وتأييد حركات التحرر الوطنى بقصد تصفية الاستعمار نهائيا فضلا عن رفضها التدخل في شئون الدول الأخرى وحرصها التام على احترام أنظمتها السياسية والاجتماعية .

ولم يقتصر دور مجموعة عدم الانحياز على القضايا السياسية وحدها بل أولت اهتماما جما - منذ مستهل الستينات - للقضايا ذات الصبغة الاقتصادية الدولية ، وذلك من خلال مطالبتها باقامة نظام اقتصادى عالمى جديد يستند الى مبادئ العدالة والمساواة والتكافؤ واحترام سيادة الدول وبهذا تكون الحركة قد أكدت على أنها ليست مجرد رد فعل دولي للحرب الباردة والتكتلات فحسب .

كذلك تطالب مجموعة عدم الانحياز بحتمية تطبيق مبدأ سيادة الدول على مصادرها ومواردها الطبيعية وترى أن أفضل السبل الى ذلك هو تصفية نظام الامتيازات الأجنبية الذى تستغل بموجبه الدول الاستعمارية - وخاصة الشركات الاحتكارية العالمية - ثروات الشعوب ، وانطلاقا من هذه القناعة بذلت دول عدم الانحياز جهودا دؤوبة لحث الجمعية العامة لهيئة

الأمم المتحدة على إصدار قرارها رقم ١٨٠٣ خلال دورتها العادية المنعقدة في الرابع والعشرين من ديسمبر ١٩٦٢ والذى يكفل ويصون حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية بحيث يمارس هذا الحق في صالح تنميتها الوطنية ورفاهية شعوبها ، وبالمثل حقها في التأميم ونقل الملكية تأسيسا على دوافع النفع العام أو الأمن أو المصلحة الوطنية العليا المعترف بأرجحيتها على المصالح الفردية أو الخاصة داخلية كانت أم خارجية . واكمالا لتلك الجهود أصدرت الجمعية العامة - في دورتها السادسة الطارئة المنعقدة في أبريل ١٩٧٤ بناء على طلب الجزائر - قرارا رقم ٣٢٨١ ينص على وجوب مساعدة الدول على ممارسة سيادتها كاملة ودائمة على مواردها الطبيعية^(٢٧) ، وفي اطار دعم سيادة الدول على ثرواتها طالب مؤتمر داکار - المجتمع عام ١٩٧٤ - بدراسة امكانية انشاء صندوق خاص بالدول النامية واعتماد عملة موحدة لمجموعة عدم الانحياز على نحو يضاعف حجم المعاملات التجارية والاقتصادية فيما بينها كما يسهل تسوية إرتباطاتها المالية .

ومن منطلق شعار « الاتحاد قوة » لايمكن إنكار القيمة المعنوية الكبرى التي تستمدتها الدولة من مجرد عضويتها في مجموعة عدم الانحياز واستنادها الى مساندة شركائها لها في المحافل الدولية ، بل أن مؤتمرات القمة لدول عدم الانحياز هي بمثابة منابر تعرض من فوقها تلك الدول ، ما يعن لها من قضايا وما تتعرض له من مشاكل مخاطبة الرأي العام العالمى ومبصرة إياه بما تكابده من صعاب .

كما أن حركة عدم الانحياز في حد ذاتها اطار شرعى يضم دولا تجمعها العديد من القواسم المشتركة والخصائص المتماثلة ، وهذا الاطار بسماته الاحتوائية الاندماجية يكسب مجموعة عدم الانحياز مظهرا موحدا تؤكد عليه أحسن ما تؤكد آلية العملية التصويتية في هيئة الأمم المتحدة .

وانطلاقا من الحيثية السابقة ليس بمقدور الشرق أو الغرب أن يتجاهل قوة في حجم مجموعة عدم الانحياز سواء عند تحاورهما سويا أو عند تناولهما لقضايا الشمال والجنوب ، ثم الا يحسب للحركة فضلها في ابراز زعامات كريزمية من أمثال تيتو ونهرو وناصر وسوكارنو ؟

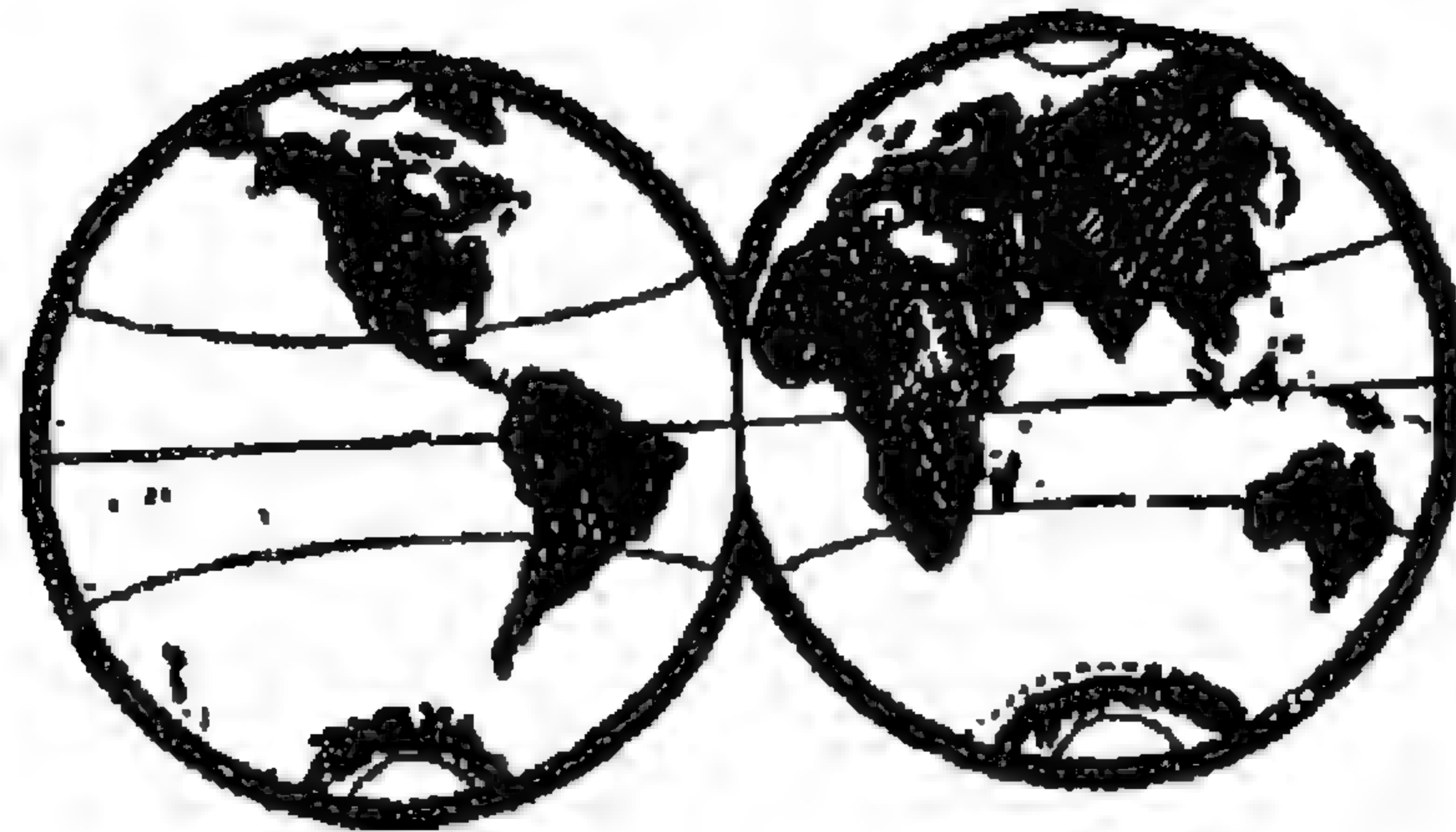
كذلك يساق ضمن مآثر نهج عدم الانحياز أنه أنسب التوجهات السياسية لمجموعة دول العالم الثالث التي تشغل قضية التنمية الاقتصادية صدارة اهتماماتها ، إذ به تتمكن من التمتع بمعونات ومساعدات كل من العسكريين الشرقي والغربي معا بما يعجل بانجاز

(٢٧) د/اسماعيل صبرى عبد الله : النظام الاقتصادى الدولى الجديد والنضال من اجل التحرير - مجلة الطليعة - العدد ١١ نوفمبر ١٩٧٥ - ص ١٣ - ص ١٤ .

بنيفوسيا في الفترة من ٥ إلى ١١ سبتمبر ١٩٨٨ - إذ دعا بيانه الختامي الدول المتقدمة والدائنة والمؤسسات المالية الدولية إلى ضم جهودها إلى جهود الدول النامية لاتخاذ إجراءات تخفف عبء الديون عن الدول الأخذة في النمو ، كما أوصى البيان بضرورة تغيير الوضع الحالي للعلاقات الاقتصادية الدولية لأنه ينقل موارد الدول الأخذة في النمو إلى الدول المتقدمة داعيا إلى خفض أسعار الفائدة على الديون ومد أجل السداد وتزويد صندوق النقد الدولي بموارد إضافية لتلبية احتياجات دول العالم الثالث . وفي الختام لابد من الإشارة إلى أن حركة عدم الانحياز تعيش حاليا واقعا دوليا مختلفا إلى حد كبير عما عاصرته عند نشأتها الأولى ، ذلك أن الوضع الدولي القائم حاليا يختلف في كثير من مظاهره عن سابقه إذ يسوده التوافق بين القوتين الأعظم بل والتوافق عوضا عن ظروف وملابسات الحرب الباردة ، ومكمن الخطورة هنا يتبدى في أن هذه المسيرة الجديدة تجري بمعزل تام عن دول العالم الثالث أو أن شئنا الدقة تجري في تجاهل كامل لمجموعة عدم الانحياز ، وهذا هو التحدي المصيري الذي تواجهه المجموعة والذي يتعين عليها التصدي له بإيجاد لغة جديدة للتفاهم مع القوتين الأعظم على ضوء ما طرأ من تبدل جذري في معطيات العلاقات الدولية ، وإذا كانت الدعوة إلى وحدة الصف مطلبا فيما سبق فقد أضحت حاليا ضرورة قصوى إذا ما حرصت مجموعة عدم الانحياز على الاستمرار عنصرا إيجابيا مشكلا للامح المسرح الدولي .

مراحلها التنموية ، بل إن عدم الانحياز لأي من القوتين الأعظم تؤكد للاستقلال الرسمي وتحرير لارادة الدولة عند هياغة قرارها السياسي من أية ضغوط خارجية . مختصر القول أن حركة عدم الانحياز هي نتاج طبيعي لظروف المسرح الدولي في أوج تصاعد جولات الحرب الباردة ، وهي الترجمة الفعلية لمشاعر النفور التام من حقبة استعمارية مريرة أفرزت احساسا عاما مناهضا للغرب تزيده الأيام عمقا ورسوخا خاصة مع اتساع البون الفاصل بين عالم الأغنياء وعالم الفقراء ذلك أن قناعة أكيدة تتمكن من دول العالم لثالث محورها أنها بثرواتها وخيراتها وسواعدها شيدت عمد النهضة الصناعية التي تنعم بخيراتها حاليا دول الغرب المتقدمة ، وأنه قد أن الأوان لتسوية الحسابات بأن تأخذ تلك الأخيرة بيد الدول المتخلفة معينة إياها على كسر حلقة التخلف الخبيثة لتخطو أولى خطواتها على درب التنمية والتقدم ، فعلى حد قول الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين - « لقد نهبت أوروبا والولايات المتحدة الثروة القومية للعالم الثالث ، لذا فإن أي إسهام تقدمه لنا الدول الصناعية الكبرى هو في حقيقته استرداد لحقوقنا وثرواتنا السلبية عليها تكفر به عن حقبة استغلالية طويلة أهدرت خلالها ثرواتنا لرفد شريان الصناعة الناهضة بها » (٢٨) .

وما زالت دعوة هواري بومدين تتردد أصدائها في شتى مؤتمرات واجتماعات حركة عدم الانحياز كان آخرها مؤتمر وزراء خارجية دول الحركة - المجتمع



الخليج في سياسة الكويت الخارجية من خلال الأمم المتحدة

د . وليد الياس مبارك

استاذ العلاقات الدولية - جامعة الكويت

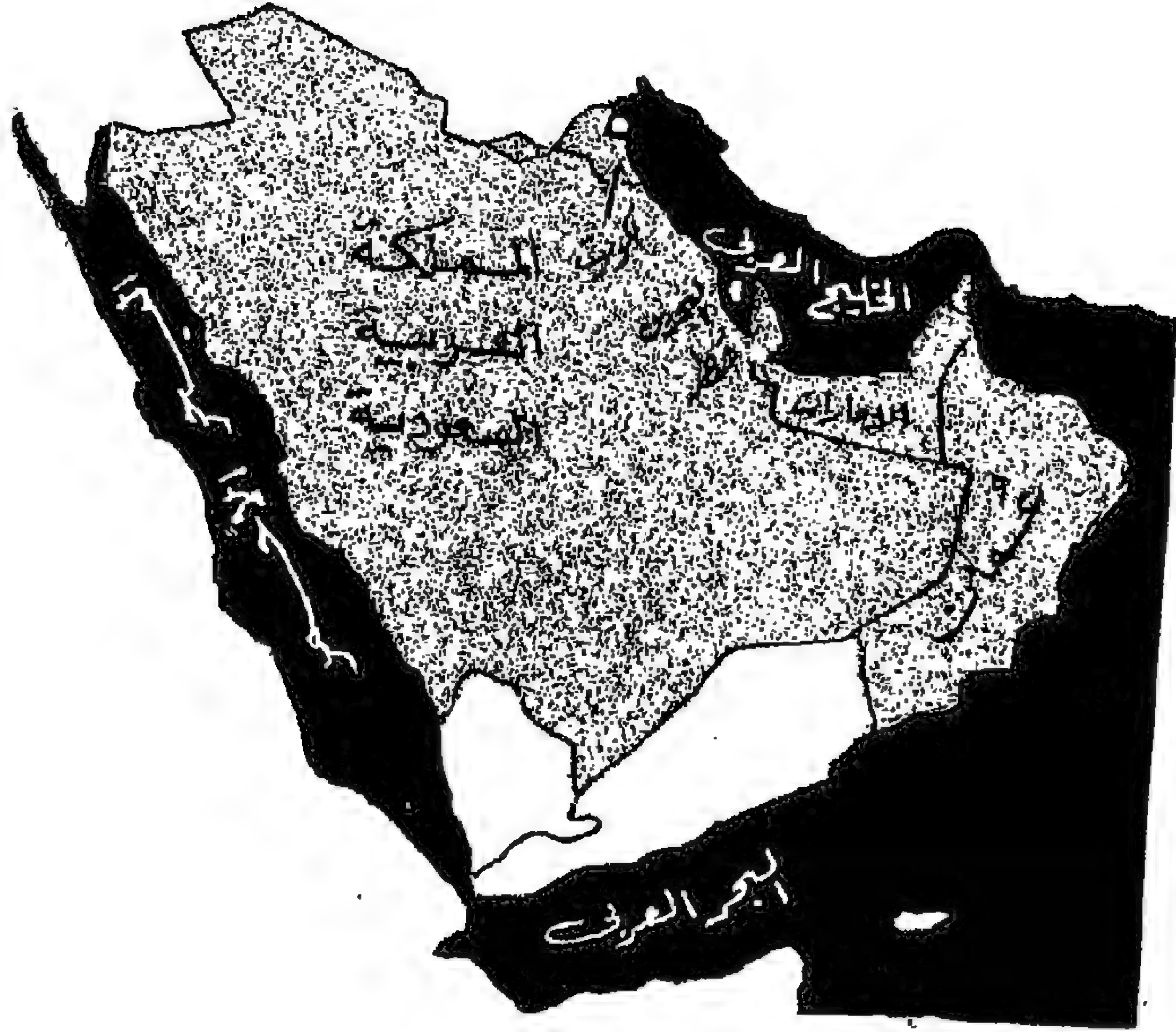
إن

١٩٦١ ، فنزول القوات البريطانية وقوات حفظ السلام العربية في الكويت لحمايتها . وانعكس هذا الواقع على سياسة الكويت الخارجية . ومع انه لا يزال قائماً فان اندلاع الحرب العراقية الايرانية واستمرارها قد اصاب ميزان القوى الخليجي بشرخ عميق واضطرت الكويت الى الانحياز لجانب العراق مخلة في ذلك بسياساتها التوازنية بين جاراتها القوية الثلاث : المملكة العربية السعودية والعراق وايران ، مما أدى الى توتر في العلاقات بين الكويت وايران وصل الى حد التدخل الايراني للسافر في شئون الكويت الداخلية .

يهدف هذا البحث الى دراسة انعكاسات تغير ميزان القوى في الخليج على سياسة الكويت الخارجية ولاسيما في الجمعية العامة ومجلس الأمن في الفترة الممتدة ما قبل واثناء الحرب العراقية الايرانية حتى قبول ايران بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ والذي يشكل اطاراً مناسباً الى

الباحث السياسي لا يمكن ان يتجاهل أهمية ميزان القوى في الخليج ودوره في رسم سياسة الكويت الخارجية . يقول مورجنتاو « ان الدول الصغرى مدينة دائماً في استقلالها اما لميزان القوى او لحماية قوة كبرى او لخلوها من العوامل الجاذبة للأطماع الاستعمارية »^(١) . أما بالنسبة للكويت فان ميزان القوى في الخليج والعالم العربي منذ استقلالها عام ١٩٦١ لم يسمح لأي من الأطراف المتنازعة والطامعة في الكويت بالتدخل السافر في شئونها الداخلية . بكلام آخر ، ان الدفاع الفعلي للكويت يكمن في كون مصلحة الدول الأخرى تقضى بالحفاظ على استقلالها وثروتها النفطية . وقد أكدت هذه الحقيقة أحداثاً منها تهديد عبدالكريم قاسم رئيس جمهورية العراق الراحل للكويت حالما الغيت معاهدة الحماية البريطانية عام

Hans Morgenthau , Politics Among Nations (N y : Alfred A. Knopf, 1967) P. 170.



ذكر التحديات التي تواجه الكويت ومسبباتها الخلافات الإقليمية والتغيرات الثورية وتنافس الدول الكبرى في الخليج والمحيط الهندي . هذه التحديات اقنعت حكومة الكويت باتباع سياسة توافقية مع السعودية والعراق وإيران . وكان من متطلبات هذه السياسة الرئيسية عدم التقرب حتى درجة التحالف مع أى من هذه القوى المتنافسة الثلاث . ساعد هذا التصرف على توطيد الأمن الكويتي واعطاها مرونة كافية في ادارة سياستها الخارجية في الخليج والجزيرة العربية . ويدلل على ذلك اتباع الكويت سياسة خليجية مغايرة للسعودية وإيران وذلك قبل التسوية المؤقتة للنزاع العراقي الإيراني حول شط العرب عام ١٩٧٥ . فبينما اتخذت السعودية وإيران سياسة عدائية تجاه الدول العربية والثورية وسياسة تعاون فيما بينهما ، اختارت الكويت دوراً أكثر دهاءاً في شئون الخليج باتباعها سياسة ثلاثية الأطراف . فقد رفضت أولاً الرأي القائل بوجود « فراغ أمني » في الخليج . وأظهرت تردداً في اتخاذ موقف من الصراع

ايجاد تسوية سلمية لهذه الحرب . أما تركيزنا على سياسة الكويت الخليجية في الأمم المتحدة فيعود ، فضلاً عن توافر المعلومات ، الى ما تشكله هذه المنظمة الدولية من اطار مفيد لدراسة السياسة الخارجية للدول الاعضاء ، وخاصة الصغيرة منها ، نظراً للأهمية التي تعول عليها هذه الدول من مناقشة جميع القضايا المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين . بطريقة أخرى ، فان اختيارنا للأمم المتحدة كاطار للتحليل قد يساعدنا في الوصول الى تقويم جيد لسلوك الكويت الخارجي لمعرفة مصالحها وميولها الحقيقية من خلال تحليل سلوكها التصويتي وغير التصويتي على مجمل مشاريع القرارات والقضايا المتعلقة بمنطقة الخليج .

سياسة الكويت قبل اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية
ان المواضيع المتعلقة بالخليج والجزيرة العربية كانت - ائماً تحتل مكانة مميزة في سياسة الكويت الخارجية . ومنذ انضمام الكويت الى الأمم المتحدة عام ١٩٦٣ لم تخل خطابات وزير خارجيتها امام الجمعية العامة من

العقائدي ما بين العراق وايران والسعودية . وقررت في المقام الثالث أن تتعاون مع كل الدول في الخليج وشبه الجزيرة بغض النظر عن ميولها العقائدية . ان عدم وجود اطماع اقليمية لدولة الكويت وعلاقاتها الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي قد وفرا لها مرونة كافية في ممارسة هذه السياسات . بناء على ذلك ، وعلى عكس الاعتقاد القائم عند بعض الأطراف ، لم تكن سياسة الكويت الخارجية في الخليج او خارجه تملئ عليها من قبل السعودية او اى طرف آخر ، كما قد يتصور . وتصرف الكويت في الجمعية العامة ومجلس الامن يعطينا دليلا كافيا على ان الكويت اتبعت سياسة وفاقية تجاه العراق ايضا من دون الاخلال بسياسة الحياد وعدم الانحياز في تعاملها مع المواضيع الاقليمية والدولية . ان وجود علاقة اخوية لاتخلو من الحساسية بين الكويت والعراق والتي تعود الى مطالبة تاريخية عراقية سابقة بالكويت ومشاكل حدودية لاتزال قائمة بين البلدين ، دعا الكويت الى تبني سياسة ذكية تجاه العراق حتى لاتعطى الأخيرة عذرا للتدخل في شئونها الداخلية .

ان سلوك الكويت التصويتي وغير التصويتي بالنسبة الى مشاريع القرارات المتعلقة بالخليج والجزيرة العربية يبين لنا انه من بين مشاريع القرارات الثمانية التي تكرر التصويت عليها ثمانى عشرة مرة بين أعوام ١٩٦٥ ، ١٩٨٢ والمتضمنة مشاكل عدن وعمان ، ومسألة انضمام سلطنة عمان الى الأمم المتحدة ، والمحيط الهندي كمنطقة سلام والحرب العراقية الايرانية ، كانت نسبة الاتفاق مع السلوك التصويتي الكويتي (نعم ، لا ، امتناع ، تغيب) لدول تدخلها الأخيرة دائماً في حساباتها السياسية الخليجية كالسعودية والعراق وايران والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على الشكل الآتي : العراق ٩٤,٤ ٪ ، السعودية ٧٢,٢ ٪ ، ايران ٦٦,٧ ٪ ، الاتحاد السوفيتي ٥٥,٦ ٪ ، والولايات المتحدة ٢٢,٢ ٪ .

أما بالنسبة الى الكويت ، فقد صوتت بنعم مؤيدة جميع هذه القرارات الثمانية ومنقذة في الوقت نفسه السلوك الاستعماري البريطاني لرفضه الاقرار بحق شعبي عمان وعدن في ممارسة حقوقهما غير القابلة للتصرف بالنسبة الى ممارستها حق تقرير المصير . أما السعودية فقد امتنعت مرتين عام ١٩٧٠ عن التصويت على مشكلة سلطنة عمان وفي عام ١٩٧١ بالنسبة الى انضمام السلطنة الى الأمم المتحدة . ويمكن تفسير السلوك التصويتي السعودي هذا بنزاعها الحدودي مع سلطنة عمان فيما يتعلق بواحة البريمي . ويتوافق الامتناع السعودي عن التصويت مع موقف حكومة

طهران التي امتنعت بدورها عن التصويت بين أعوام ١٩٦٥ و ١٩٧٠ ولكنها عادت وادلت بصوتها لصالح انضمام السلطنة الى الأمم المتحدة . ويمكن تفسير السلوك التصويتي الايراني لطموحات النظام الايراني في الخليج والذي جاء بعد حدوث تطورات مهمة فيه وتكامل باحتلال ايران لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى عند مضيق هرمز عام ١٩٧١ ، واستقلال البحرين وقطر ، وخلق دولة الامارات العربية المتحدة ، وانضمام جميع هذه الدول اضافة الى سلطنة عمان الى الأمم المتحدة . ان الكويت ساندت انضمام هذه الدول الى الأمم المتحدة . كما انها اضطلعت بدور هام في انهاء المطالبة الايرانية بالبحرين وفي الاستفتاء الذي اشرفت عليه الأمم المتحدة والذي تقرر على اساسه منح دولة البحرين استقلالها^(٢) . اما نسبة الاتفاق الكبيرة للسلوك التصويتي على المواضيع الخليجية بين الكويت والعراق فانه يظهر تقارب وجهة نظرهما حول هذه المواضيع لكان يجب ان لا يقلل من درجة المرونة والاستقلالية التي تتمتع بها الكويت في ادارة سياستها الخليجية . وباستثناء تصويت الكويت لصالح العراق على مشروع قرار يتعلق بالحرب العراقية - الايرانية فان استقرار الخليج والجزيرة العربية كان دائماً يحظى بأهمية فائقة في حسابات السياسة الكويتية لتصوت بطريقة مغايرة^(٣) . ويتضح مسلك الكويت التوفيقى ايضا من خلال رد فعلها على الاحتلال الايراني لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى . فقد عبرت الصحافة الكويتية ومجلس الأمة ومجلس الوزراء عن شجبها لذلك الاحتلال . ونشرت احدى الصحف رسماً كاريكاتوريا للشاه وهو يتقمص شخصية نازي يؤدي التحية لصورة هتلر . ولقد انتقد بعض اعضاء مجلس الأمة بشدة عجز الحكومات العربية حتى عن ارسالها قوة رمزية لمقاومة الغزو الايراني . ولقد حاولت حكومة الكويت بدون جدوى ان تنثني الشاه عن اللجوء للقوة العسكرية في معالجة قضية الجزر . وعرضت الكويت فكرة عرض القضية على محكمة العدل الدولية . ثم طرحت فكرة التحكيم . واخيراً ، اقترحت عقد اتفاقية اقليمية يتم بموجبها تحييد الجزر ونزع سلاحها على ان تظل تحت سيادة الامارتين اللتين تتعهد بدورهما بضمان حرية مرور السفن الايرانية في مياهها الاقليمية .

وعندما اختار شاه ايران البديل العسكري ابدت الكويت أسفها لحل النزاعات في المنطقة بأى أسلوب غير سلمى وبعبداً عن جو الثقة والاحترام المتبادلين . ولكن موقفها السياسي الفعلي اعتمد على « خطوات متوازنة » اذ أبدت الموقف العراقي دون ان تقطع علاقاتها بطهران .

٢ - عبد الله يوسف البشارة ، « دور الأمم المتحدة في استقلال البحرين » ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد السابع ، السنة الثانية ، تموز (يوليو) ١٩٧٦ ، ص ٢٢٥ .

٣ - وقد صوتت الكويت في الجمعية العامة الى جانب العراق على كل مشروع قرار يتعلق بالحرب العراقية - الايرانية منذ بدء الحرب عام ١٩٨٠ .

الاعلان فنلاحظ بأن السلوك التصويتي للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في الجمعية العامة يتميز بعدم الاتفاق على تصويت محدد أو بالامتناع عن التصويت وفقا لمشروع القرار المطروح على التصويت . ويمكن تفسير السلوك التصويتي هذا الى أهمية المحيط الهندي في لعبة توازن القوى بين الجبارين وإلى الأهمية الاستراتيجية النفطية لمنطقة الخليج وخاصة منذ السبعينات .

وكدولة صغيرة تمتلك احتياطيًا بتروليا كبيرا كانت الكويت تنظر بعين القلق الى تواجد القواعد العسكرية والاساطيل البحرية في المحيط الهندي داعية الى ازالته من خلال تأييدها لمشاريع القرارات المتعلقة بهذا الموضوع . كما أن الكويت عبرت عن أسفها لفشل الجهود المبذولة حتى الان لعقد مؤتمر دولي حول المحيط الهندي يؤدي الى ازالة القواعد العسكرية منه .^(٤)

الكويت والحرب العراقية الايرانية

ان التحدي الذي يمثله انتصار الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ واندلاع الحرب العراقية - الايرانية بعد ذلك على الامن الكويتي والخليجي لا يمكن تجاهله من قبل المراقبين السياسيين . ان الثورة والحرب قد أوجدا خلافا في توازن القوى بين الفرقاء الأقوياء الثلاثة السعودية والعراق وإيران وتقاربا جديدا بين العراق والسعودية . ان هذه التطورات قد انعكست بدورها على سياسة الكويت التوازنية والتي أصبحت تميل بشكل واضح الى الجانب العراقي في الحرب . وبالإضافة الى ذلك فقد انضمت الكويت الى مجلس التعاون الخليجي والذي ساعدت على انشائه عام ١٩٨١ . ويضم المجلس بالإضافة الى الكويت كلا من المملكة العربية السعودية وقطر ودولة الامارات العربية وعمان والبحرين . وهذا المجلس أنشئ أساسا بين أنظمة سياسية متشابهة نتيجة رد فعل للثورة الايرانية والحرب العراقية - الايرانية لتمكين أعضائه من حماية أنفسهم ضد أي خطر خارجي . وعضوية الكويت في هذا المجلس تتوافق مع مصالحها الامنية المتمثلة في الاستقرار وعدم التدخل في شئونها الداخلية . ويؤكد ذلك تصرف الكويت كأحد أعضاء مجلس الامن خلال أزمة الرهائن الاميركيين في طهران عام ١٩٧٩ وانتقادها للعملية الاميركية العسكرية لانقاذ هؤلاء الرهائن في نفس السنة . وقد رأت الكويت من هذه العملية بأنها تشكل تهديدا لامن الخليج وبالتالي امتنعت عن التصويت على قرار مجلس الامن رقم ٤٦١ في ٢١ ديسمبر ١٩٧٩ والذي يدعو الى تطبيق عقوبات على ايران طبقا للفصل السابع من الأمم المتحدة .^(٥) وكان هذا

وقامت حكومة الكويت بعدة خطوات في محاولة لتجنب انفجار الصراع القومي العربي - الايراني . فقد ابعدت مجلس الأمة بمهارة عن الدعوة الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايران وبريطانيا ، وكانت في هذا تتفق مع الموقفين السعودي والمصري . ولكنها حرصا منها على ارضاء العراق قامت بتأييد شكواه ضد ايران في مجلس الامن وشاركت الكويت في مناقشة هذه الشكوى في المجلس متخذة الجانب العراقي . كما أكد وزيرا خارجية العراق والكويت في ايار (مايو) ١٩٧٢ على ان الجزر جزء من الأراضي العربية

ان أمن الخليج والمحيط الهندي مرادفان لعدم التدخل في القاموس السياسي الكويتي . وتركز خطابات وزير خارجية الكويت امام الجمعية العامة دوماً على أهمية خلق منطقتي سلام في الخليج والمحيط الهندي . وقبل التطورات الأخيرة للحرب العراقية - الايرانية والتي أدت الى رفع الاعلام الاميركية على السفن التجارية الكويتية واستئجارها سفنا تجارية سوفيتية بعد تعرضها للاعتداءات الايرانية في مياه الخليج كانت حكومة الكويت ترفض دائما نظرية « فراغ القوى » في الخليج بعد انسحاب بريطانيا العسكرية منها عام ١٩٧١ . وأكدت مقابل ذلك بأن تملأ دول الخليج الساحلية « الفراغ » الذي خلفه رحيل بريطانيا لابعاد نفوذ الدول الكبرى عن الخليج . ودعت الكويت الى تحييد الخليج بشكل يؤدي الى ابعاد الاساطيل الحربية الأجنبية عنه وازالة القواعد العسكرية منه . وكانت الكويت تخشى ان يؤدي التدخل الاميركي المباشر في الخليج الى تدخل سوفيتي مضاد . ومن ناحية اخرى كانت الكويت تنظر بعين القلق الى تزايد النفوذ السوفيتي في العراق وعدن وإلى تعدد زيارات الاسطول السوفيتي الى ميناء ام قصر العراقي . وبسبب ذلك باشرت حكومة الكويت مساعيها الوساطية في الخليج والجزيرة العربية بين دولها المتنازعة من أجل خلق جو من الانفراج السياسي يجعل من تواجد الاساطيل الاميركية والسوفيتية غير ضروري . وأحد هذه المساعي الوساطية المهمة والتي تكلت بالنجاح عام ١٩٨٤ كانت بين سلطنة عمان واليمن الجنوبية والتي أدت الى تسوية الخلافات بينهما وتشكيل لجنة مشتركة تضم الدولتين لايجاد تسوية للنزاع الحدودي بينهما . والذي حرك مساعي الوساطة بالدرجة الأولى ، قلق الكويت الدائم في وجود تسهيلات بحرية للأسطول الاميركي في سلطنة عمان وتسهيلات مشابهة للأسطول السوفيتي في اليمن الجنوبي .

أما فيما يختص بالقرارات المتعلقة باعلان المحيط الهندي منطقة سلام او بالقرارات المتعلقة بتطبيق هذا

4 - Speech by Sheikh Sabah Al - Ahmad , Kuwait's Minister of Foreign Affairs , at the UN General Assembly , Kuwait Mission to the UN , 1982 , P. 14 .

5 - UN S / PV 2184 P. 16 .

وكما هو معلوم لدينا فإن المساعي الكويتية لانتهاء النزاع لم تلاق الترحيب الكافي لدى حكومة طهران التي عمدت بدورها الى الضغط على الكويت لايقاف مساعداتها المالية وغير المالية الى العراق.^(٨) وتشير اصابع الاتهام الى ايران في حوادث التفجيرات التي وقعت في الكويت في ١٢ ديسمبر ١٩٨٣ ، وخطف طائرة تجارية تابعة للخطوط الجوية الكويتية الى طهران ، والمحاولة الفاشلة لاغتيال أمير البلاد .

ويمكن تفسير السلوك العدائي الايراني هذا بأنه تعبير عن استيائها من دور الكويت المساند للعراق في الحرب .

ولم يقف السلوك العدائي الايراني عند هذا الحد . ان تكرار تعرض ايران لحرية الملاحة البحرية في الخليج واعتدائها على السفن التجارية الكويتية والسعودية في المياه الدولية عام ١٩٨٤ خارج منطقة العمليات الحربية التي أعلنها الطرفان المتحاربين أقنع مجلس التعاون الخليجي بتقديم شكوى عاجلة ضد ايران في مجلس الأمن . وعند مناقشة هذا الموضوع في المجلس اتهم مندوب الكويت ايران بالاعتداء وعدم التقيد بمعاهدة جنيف لعام ١٩٥٨ والمتعلقة بحرية الملاحة في المياه الدولية وبالمعاهدة الاقليمية التي اتفق عليها في الكويت عام ١٩٧٨ والتي تنص على واجبات الدول المتعاهدة حماية الشاطئ الخليجي ومصالح دولها المشروعة . وفي نفس الوقت طالبت الكويت مجلس الأمن ممارسة سلطاته القضائية ضد ايران كما جاء في الفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة . وفي حال عدم امتثال ايران وتكرار اعتداءاتها عليها ، احتفظت الكويت بحقها في دعوة مجلس الأمن مرة أخرى للانعقاد لاتخاذ الخطوات المناسبة كما ينص عليه الفصل السابع من الميثاق . ولكنه وكما كان متوقعا فقد تجاهلت ايران قرار مجلس الأمة مرة أخرى واستمرت في التحرش بالسفن التجارية الكويتية في الخليج . وجاء احتلال ايران لمساحة صغيرة في شبه جزيرة الفاو في شهر فبراير ١٩٨٦ التي تقع شرق مدينة البصرة والتي تبعد ١٧ كيلومترا فقط عن جزيرة بوبيان الكويتية ليضفي بعدا جديدا وخطيرا لهذه الحرب . ودعا مجلس الأمن للانعقاد بطلب من العراق للنظر في الانتهاكات الايرانية وانتهى الى الموافقة بالاجماع على قرار ٥٨٢ . ويؤكد هذا القرار على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي عن طريق القوة ويدعو الى

التصويت السلبي الوحيد للكويت في مجلس الأمن خلال عضويتها فيه بين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . وامتناع الكويت عن التصويت على هذا القرار يعود أساسا الى دعوته الى تطبيق الفصل السابع . ويقول عبدالله البشارة ممثل الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة سابقا بأن تطبيق الفصل السابع لا يعطل فقط جهود السكرتير العام للأمم المتحدة لمحاولة ايجاد تسوية سلمية للأزمة بل انه يؤثر أيضا وبطريقة سلبية على استقرار الخليج . ان هذا القرار لو طبق قد يزيد النار اشتعالا في وضع سريع الاشتعال اصلا.^(٩)

وقبل التصويت على القرار رقم ٤٦١ وفي ديسمبر بالتحديد شاركت الكويت ببقية أعضاء مجلس الأمن في التصويت ايجابا على القرار رقم ٥٥٧ . هذا القرار دعا ايران الى الافراج الفوري عن الرهائن الامريكيين في طهران ولكن دون تطبيق الفصل السابع . وفي تأييده للموقف الأمريكي دعا ممثل الكويت السكرتير العام للأمم المتحدة الى تشكيل مجلس استشاري للمساعدة في تعيين اساءات النظام الايراني السابق وانتهاكاته لحقوق الانسان . كما أنه دعا السكرتير العام الى دراسة الرسالة التي بعث بها القائم بالاعمال الايراني بهذا الخصوص الى مجلس الأمن.^(٧) ان التصرف التوازي الكويتي هذا قوبل بالارتياح في طهران ويمكن ان يفسر برغبة الكويت لعدم استعداد النظام الثوري في ايران .

ولكن تطورات الحرب العراقية - الايرانية واحتمال توسعها الى الكويت لم تترك للاخيرة مجالا كافيا لاتباع سياسة وفاقية مع ايران . وكدولة عربية صغيرة تتمتع بقدرات عسكرية وبشرية متواضعة نسبيا وتقع بين العراق والسعودية فقد أيدت الكويت الموقف العراقي بينما شددت في نفس الوقت على أهمية ايجاد تسوية سلمية لهذه الحرب . وتؤكد خطابات ممثلي الكويت في الجمعية العامة ومجلس الأمن هذه الحقيقة . فبينما تؤكد هذه الخطابات بأن استمرار الحرب يهدد كل دول المنطقة بدون استثناء فهي تثنى على موقف العراق المتعاون مع كل المبادرات السلمية لتسوية هذا النزاع . وتأمل هذه الخطابات من ايران في الوقت نفسه بأن تنهج منهج العراق . وبالإضافة الى ذلك فقد حاولت الكويت من خلال الجامعة العربية ، وحركة عدم الانحياز ، والمؤتمر الاسلامي ، وبالإشتراك مع دولة الامارات العربية المتحدة على اقناع ايران بانتهاء نزاعها مع العراق .

٦ - نفس المرجع ، ص ١٧ .

7 - UN S / PV 2176 P.4-5 .

8 - Assistance , Basically from Kuwait and Saudi Arabia , has amounted to « Loans » totalling at least US\$35 bn ; the trans - shipment of goods bound for Iraq through their own parts ; the sale , since 1983 , of some 0.3 mbd of oil from the Partitioned Zone on Iraq 's behalf (by Saudi Arabia and Kuwait) ; and the pumping of Iraqi crude oil by pipeline to the Red Sea . In Iranian eyes this policy stands condemned as open support for the Ba'athist regime in Iraq . See Ralph King , « The Iran -Iraq War : The Political Implications » , Adelphi Papers , 219, Spring 1987 , P. 33.

يتعلق بكيفية إنهاء الحرب . لذلك نرى وزير خارجية الكويت في مخاطبته لمجلس الأمن يدعو أعضاء هذا المجلس الانتقال من موقفهم النظري لانتهاء الحرب الى موقف عملي يضع الأسس الرئيسية لانتهاء هذه المسألة. (١٢)

ان دعوات الكويت المتكررة لايجاد تسوية سلمية للحرب الخليجية ينسجم تماما مع المتطلبات الأولية لأمن هذه الدولة الصغيرة . ولكن فشل مجلس الأمن في تطبيق قراراته السابقة الذكر قد أدى الى توسعة نطاق الحرب في الخليج وعرض الكويت لمخاطر غير متوقعة . فبالإضافة الى ازدياد حرب الناقلات بين العراق وايران عمدت الأخيرة تلغيم مياه الخليج مهددة بذلك حرية الملاحة وحرية الوصول الى مصادر النفط . كما أن دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت عرضة للتهديد الايراني المباشر لايقاف دعمها المادي للعراق . وبما أن الكويت كانت الحلقة الأقرب الى منطقة الحرب فقد حظيت بالنصيب الأكبر من التحرشات الايرانية . ويقول وزير خارجية الكويت في مقابلة مع تليفزيون الكويت بأن ايران اعتدت على ٥٧ سفينة تجارية كويتية في الخليج بين ١٩٨٤ وسبتمبر ١٩٨٧ . (١٣) ولكن الجزء الأكبر من هذه الاعتداءات سجل منذ سبتمبر ١٩٨٦ . والحقت التحرشات الايرانية هذه بأشكال أخرى من الاعتداءات بما فيها الاعتداءات الصاروخية والعمليات الارهابية داخل الأراضي الكويتية . ووقع احد هذه الاعتداءات قبل بضعة أيام فقد من انعقاد مؤتمر القمة الاسلامي في الكويت في شهر يناير ١٩٨٧ عندما حاول عدد من المسلحين المؤيدين لايران تخريب المؤتمر عن طريق القيام بثلاث عمليات ارهابية ضد التجهيزات النفطية الكويتية. (١٤) متهمة الكويت بمساعدتها القوية للعراق في الحرب رفضت ايران دعوة رسمية كويتية لحضور المؤتمر كما أنها رفضت قراراته الصادرة عنه ومساعى الوساطة التي كلف بها بعض أعضاء المؤتمر لوضع حد لهذه الحرب .

ان تصرف ايران العدائي ضد دولة ليست طرفا مباشرا في الحرب أقنع الحكومة الكويتية على اتخاذ

الوقف الفوري لاطلاق النار وانهاء العمليات العسكرية وانسحاب قوات الطرفين الى داخل حدودهما الدولية بدون تأخير . ويدعو القرار أيضا العراق وايران الى اجراء تبادل شامل لأسرى الحرب والتعاون مع جهود الوساطة التي يضطلع بها السكرتير العام للتوصل الى تسوية شاملة وعادلة مقبولة من الطرفين . وأثناء مناقشة مشروع هذا القرار عبر أعضاء مجلس الأمن عن مخاوفهم من امتداد النزاع ليشمل دولا أخرى ليست طرفا في الحرب وشددوا على ضرورة احترام السيادة الإقليمية لهذه الدول .

ان قرب الكويت من منطقة الحرب وخاصة بعد نجاح ايران في خلق موطن قدم لها في شبه جزيرة الفاو جعلها تشعر بالقلق الدائم من خطر امتداد هذه الحرب الى اقليمها . وخلال جلسة مجلس الأمن المخصصة لمناقشة مشروع القرار ٥٨٢ كرر وكيل وزارة الخارجية الكويتية موقف بلاده من الحرب . وقرأ نص البيانين الصادرين عن مجلس الوزراء ومجلس الأمة حول هذا الموضوع مؤكدا شجيهما للاحتلال الايراني للأراضي العراقية معتبرين أن هذا التصرف يزيد من حدة التوتر وعدم الاستقرار في منطقة الخليج بينما يفتح الباب على مصراعيه لتدخل الدول الكبرى في شئون المنطقة. (١٥) وبالإضافة الى ذلك فقد ذكر المسئول الكويتي أعضاء مجلس الأمن بموقف بلاده المتواصل والمستمر بان سلامة وأمن الخليج هو من مسئولية دولة فقط. (١٦) ولم يكن مصير قرار مجلس الأمن رقم ٥٨٢ أفضل من مصير القرارات التي صدرت قبله . وفي ٨ أكتوبر ١٩٨٦ اجتمع المجلس مرة أخرى واعتمد بالإجماع قرار رقم ٥٨٨ الذي طالب كلا من العراق وايران تطبيق القرار ٥٨٢ بشكل كامل وبدون تأخير . ولكن تطبيق هذا القرار أو القرارات الأخرى الصادرة عن مجلس الأمن كان يصطدم دائما بالرفض الايراني . وكانت حجة ايران في ذلك بأن هذه القرارات لم تتعاط مع التظلمات الايرانية الاساسية (١٧) وهذه التظلمات التي تشير إلى جانب أمور أخرى بمسئولية العراق عن بدء الحرب لا تجد لها تأييدا لدى حكومة الكويت التي كان هاجسها الرئيسي

9 - UN S / PV 2664 P. 26.

11 - UN S / PV 2709 P 7-8.

12 - UN S / PV 2711 P. 180

١٢ - تصريح لوزير خارجية الكويت الشيخ صباح الاحمد امام تليفزيون الكويت ١٥ ايلول / سبتمبر ١٩٨٧ .

14 - In his report to the US Congress , Secretary of Defense , Casper W. Weinberger stated « , Against the Backdrop of the Iranian offensive against Basra , terrorist and shipping attacks against Kuwait , and violent anti - US propaganda , the President ordered naval vessels of MIDEASTFOR nearer Kuwait (where the Islamic Summit was being held) as a signal of US support . Kuwait's first official query about US Navy protection was discussed along with other issues . Casper W. Weinberger » A Report to the Congress on Security Arrangements in the Persian Gulf » , 15 June 1987 , P. 10.

اكتشاف ما أصبح يعرف بفضيحة « إيران جيت » أي المحادثات السرية الأمريكية - الإيرانية (في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦) بين ١٩٨٥ و ١٩٨٦ بعد أن أكدت الحكومة الأمريكية مرارا وتكرارا بواسطة تصريحاتها الرسمية وأجهزتها الاعلامية بأنها سوف لا تتعامل مع دول تساند الارهاب كإيران مثلا . ان اكتشاف هذه الفضيحة والتي أحدثت ضجة اعلامية كبرى أربكت الحكومة الأمريكية لكي تقبل بالتزام جدي آخر في الخليج .

ان رفع الاعلام الأمريكية على السفن الكويتية يتفق تماما مع مبادئ القانون الدولي العام الذي يعترف بحقوق الدولة المحايدة في مرافقة وحماية سفنها التجارية التي تبحر باتجاه مرافئ حيادية . وطبقا للاتفاقية الأمريكية - الكويتية فإنها تشمل على حماية السفن الكويتية في المياه الدولية مقابل سلطنة عمان ومضيق هرمز والخليج . أما حماية هذه السفن في المياه الإقليمية الكويتية فهي من مسؤولية الحكومة الكويتية وحدها . ان اقدام الكويت على عقد اتفاقيتين منفصلتين مع الحكومتين ، الحكومة الأمريكية والسوفييتية من أجل حماية صادراتها النفطية وليس مع الحكومة الأمريكية فقط والتي ترتبط معها بروابط سياسية وإقتصادية وثيقة ينسجم تماما مع سياسة الكويت التوازنية حيث أن هذه السياسة حافظت على علاقاتها الودية مع الاتحاد السوفييتي وأبعدت عنها خطر إنتقاد الأنظمة السياسية العربية الموالية لموسكو . ويظهر ذلك جليا في مواقف الاتحاد السوفييتي المؤيدة للكويت وفي قرارات مؤتمري القمة العربيين في عمان والجزائر عام ١٩٨٧ حيث أجمعت الدول العربية كافة على تأييد الخطوة الكويتية هذه . وتتفق هذه الخطوة أيضا مع سياسة الحكومة العراقية التي بدأت أصلا حرب الناقلات ضد السفن التجارية المتجهة للموانئ الإيرانية عام ١٩٨٤ ، بسبب حرمان الأخيرة لها إستعمال موانئها الخليجية في البصرة وأم قصر ، ومن أجل وضع ضغط اقتصادي على النظام الإيراني ، من جهة ، وتدويل الحرب العراقية الإيرانية من جهة أخرى ، كأحد المخارج لإنهاء الحرب . ان رفع الاعلام الأمريكية على الناقلات النفطية الكويتية واستئجار سفن سوفييتية قد قضى بالضرورة إلى تواجد ملحوظ للسفن الحربية الأمريكية - الأطلسية والسوفييتية في الخليج . ولكن ما إذا كان هذا التواجد سيساعد على إنهاء حرب الخليج وتحقيق الأهداف الأجنبية للكويت سؤال لم يكن من السهولة الاجابة عليه في تلك الفترة بالذات . ويقول الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت بأن الدولتين العظميين لا ترغبان في الدخول في مواجهة مباشرة في الخليج وتسعيان فعليا إلى

اجراءات داخلية وخارجية بهدف المحافظة على أمنها وإستقرارها . ان التركيبة الاجتماعية - الطائفية للكويت والتي تتألف من مسلمين سنة وشيعة (حيث أن نسبة المواطنين الشيعة يمثلون ما يقارب ثلث عدد السكان الكويتيين) وإزدیاد حدة التوتر بينهما نتيجة للحرب العراقية - الإيرانية ، وخوف الحكومة الكويتية من التدخل الإيراني في شئونها الداخلية عن طريق تحريضها ودعمها لبعض العناصر الشيعية المواطنة والوافدة المقيمة في الكويت القيام بأعمال إرهابية في الأراضي الكويتية دفع الحكومة الكويتية إلى إتخاذ إجراءات وقائية داخلية . وإشتملت هذه الاجراءات على إبعاد عدد من الوافدين المقيمين في الكويت بسبب تعاملهم أو تعاطفهم مع النظام الإيراني . هذا بالإضافة إلى إزدیاد حدة مراقبتها لبعض المواطنين الشيعة المشتبه بولائهم لإيران فعمدت إلى إقالة أو ابعاد بعضهم عن المراكز الحكومية الحساسة وخاصة في الجيش والأمن الداخلي وقطاع النفط . وفرضت الحكومة قيودا جديدة على صحافتها الحرة نسبيا وأصدرت مرسوما قضى بحل مجلس الأمة في شهر تموز عام ١٩٨٦ . وبررت الحكومة تصرفها بحل المجلس بأنه أصبح يلعب دورا مسيئا للوحدة الوطنية عن طريق إثارته للمسائل الاجتماعية والطائفية الحساسة .

أما الاجراءات الوقائية الخارجية فقد قضى بعضها إلى أحداث تعديل أساسي في سياسة الكويت الخليجية بعد تزايد الاعتداءات الإيرانية على سفنها التجارية . ويتمثل هذا التعديل في اعلان الكويت بأن حماية حرية الملاحة في المياه الدولية في الخليج هو مسؤولية دولية . وبناء على ذلك تشاورت الكويت مع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن من أجل عقد اتفاقيات مع كل واحد منهم بهدف حماية ناقلاتها النفطية في الخليج . ولم يتجاوب مع المسعى الكويتي هذا سوى الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بسبب مصالحهما الاستراتيجية والاقتصادية المتضاربة في الخليج . وجاءت موافقة واشنطن لرفع الاعلام الأمريكية على ١١ ناقلة كويتية فقط كرد فعل لموافقة موسكو السريعة لتوفير الحماية لناقلات النفط الكويتية عن طريق رفع الاعلام السوفييتية عليها . ومع أن الحكومة الكويتية إختارت العرض الأمريكي لكنها عادت واستأجرت ثلاث ناقلات نفطية سوفييتية في شهر إبريل ١٩٨٧^(١٥) ان قبول واشنطن رفع الاعلام الأمريكية على السفن الكويتية يتفق مع مصالحها الانية والطويلة الأمد فيما يتعلق بالحد من النفوذ السوفييتي في الخليج والتي تشكل أهمية خاصة بالنسبة لاقتصاديات الدول الغربية التي من المتوقع أن اعتمادا متزايدا على موارده النفطية . أما تردد واشنطن السابق وعدم استجابتها للطلب الكويتي لحماية سفنها فيعود إلى

١٥ - وبعد فترة وجيزة عادت الكويت ورفعت اعلاما بريطانية على ثلاث سفن تجارية قديمة .

الثقة والتنافس في علاقة الدولتين العظميين . ان تدهور العلاقات الأمريكية - الإيرانية وخاصة بعد اكتشاف فضيحة إيران جيت وضع أسئلة مهمة حول مصداقية السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج وخلق ثغرة إضافية يمكن أن ينفذ منها الاتحاد السوفيتي لزيادة نفوذه على حساب الولايات المتحدة في مياه الخليج والدول المحيطة به . لذلك عمدت الحكومة الأمريكية إلى إرسال أعداد كبيرة من قطع أسطولها البحري إلى الخليج وبحر العرب ونجحت في إقناع حلفائها الغربيين بأن تحذروا حذوها^(١٧) . وحين أعلنت طهران رفضها تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ككل متكامل مطالبة بتشكيل هيئة دولية محايدة مهمتها تثبيت هوية المعتدى أولا على أن يرافق ذلك وقف إطلاق نار غير معلن بينها وبين العراق ، دعت الولايات المتحدة الدول الأخرى إلى فرض حظر شامل على بيع الأسلحة لها وتوقيع عقوبات إقتصادية ضدها . ولكن الاتحاد السوفيتي رفض هذه الدعوة داعيا بالمقابل إلى إستعمال الوسائل الدبلوماسية مع إيران وبواسطة الدول الخليجية نفسها مستثنيا في ذلك أى تدخل خارجي . ان الاتحاد السوفيتي الذي كان يقدم الدعم العسكري إلى العراق كان يتطلع أيضا إلى تحسين علاقاته مع جارتها إيران بسبب دعم هذه الأخيرة للثوار الأفغان وما تمثله ثورتها الإسلامية من جاذبية دينية للمسلمين في المناطق السوفيتية الحاذية لإيران . ويقول السوفيت أن تعزيز الأسطول الأمريكي - الأوربي الغربي في الخليج في شكل لم يسبق له مثيل من قبل يشكل تهديدا أمنيا له ويحمل بين طياته خطر توسعة الحرب . هذا التواجد يجب أن يقلص على أن تتشكل قوة بحرية دولية عن طريق مجلس الأمن تناط بها مهمة تأمين حرية الملاحة في الخليج . ولكن تشكيل هذه القوة وعن طريق مجلس الأمن بالذات قد يؤدي إلى تزايد النفوذ السوفيتي في الخليج بحكم عضويته الدائمة في مجلس الأمن وإحتمال مطالبة السوفيت الاشتراك في هذه القوة البحرية من خلال سفنه الحربية وهذا أمر مرفوض بالنسبة للإدارة الأمريكية . هذه الإدارة لا ترغب في مزاحمة أحد لها في الخليج ولا سيما الاتحاد السوفيتي^(١٨) .

من الواضح بأن مستقبل الكويت الأمني يتوقف الى حد بعيد على تنفيذ القرار ٥٩٨ . ولكن عملية الأخذ والرد التي كانت سائدة آنذاك بين الأطراف المعنية وتتجاذبها المصالح الدولية والاقليمية المتناقضة شجعت إيران على

إنهاء الحرب العراقية - الإيرانية^(١٦) . ان تصويت مجلس الأمن بالاجماع على القرار رقم ٥٩٨ في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٨٧ لانتهاء هذه الحرب يدعم وجهة نظر وزير الخارجية . هذا القرار الذي يركز أساسا على قرار مجلس الأمن السابق رقم ٥٨٢ (١٩٨٦) يطالب أيضا بتطبيق عقوبات قسرية كما نصت عليه المادتين ٣٩ و ٤٠ من الفصل السابع في الميثاق في حال تمنع أحد الفرقاء أو الاثنين معا في تطبيق هذا القرار . ويدعو القرار أيضا مجلس الأمن مرة أخرى حسب الاقتضاء للنظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لكفالة الامتثال لهذا القرار .

وإذا راجعنا التطورات السياسية التي أدت إلى إصدار قرار رقم ٥٩٨ لابد من أن نعترف أولا بأن خطوة الكويت طلب الحماية لناقلاتها النفطية قد أسرع في الخطوات التي أدت إلى إتفاق الدول الأعضاء في مجلس الأمن على إصدار هذا القرار لانتهاء الحرب الخليجية . وقد ابتدأت الدول الخمس الكبار في مجلس الأمن التشاور فعليا لانتهاء الحرب منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ . وكان هناك اتفاق عام بين هذه الدول بأن استمرار الحرب سيأتي بالضرر عليهم جميعا وعلى كافة الدول الخليجية .

وبالإضافة إلى ذلك فإن سياسة « الباب المفتوح » التي اعتمدتها الحكومة السوفيتية بقيادة غورباتشيف تجاه الغرب ، وحاجتها إلى عقد معاهدة مع الولايات المتحدة للحد من الصواريخ النووية القصيرة والمتوسطة المدى في أوروبا ورغبتها في الوصول معها إلى تسوية سلمية لبعض النزاعات الاقليمية كالقضية الافغانية مثلا قد ساعد إلى حد كبير على إصدار قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ .

ان الاتفاق الواضح بين الخمسة الكبار على تأييد القرار رقم ٥٩٨ له دلالة قيمة على تصميم هذه الدول على وضع حد للتصلب الإيراني . ان هذا القرار وما يتضمنه من اجراءات قسرية يتفق أيضا مع مصالح الدول العربية المعتدلة في الخليج لكي تنتهي الحرب بلا انتصار أو هزيمة لأحد الطرفين وحرمان إيران من لعب دور القائد الاقليمي في الخليج يخدم المصالح الأمنية الأساسية لدول الخليج العربية بمن فيهم دولة الكويت . ولكنه ، وعكس التوقعات القائمة ، فإن المواقف المتباينة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي حول الطريقة الفضلى لتطبيق القرار ٥٩٨ قد شجعت على استمرار التصلب الإيراني . ويعود ذلك أساسا إلى عوامل عدم

16 - Kuwait Times , 17 / 9 / 1987.

١٧ - وقد أرسلت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا عدد من السفن الحربية وكاسحات الألغام . اما الولايات المتحدة فقد بلغ عدد سفنها الحربية في الخليج والمياه المحيطة به ٢٩ سفينة خلال شهر نيسان / أبريل ١٩٨٨ .

The Wall Street Journal , April , 19 , 1988.

18 - Testimony of Assistant Secretary Richard W. Murphy before the Senate Foreign Relations Committee , May 29 , 1987 . American - Arab Affairs , Summer 1987 , No. 21 , P. 151 .

عملية استعادة الفاو فشل تحقيق أهداف اختطاف طائرة مدنية كويتية (الجابرية) من قبل مسلحين موالين لايران بسبب رفض الحكومة الكويتية التفاوض مع الخاطفين وقيام القوات الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية كبيرة للأسطول الإيراني في الخليج بعد إصابة أحد السفن الحربية الأمريكية بلغم إيراني هناك . وازاء هذه التطورات المتسارعة جاءت ردة الفعل السوفيتية مؤيدة لموقف الحكومة الكويتية تجاه الخاطفين ومنتقدة للدور الحربي الأمريكي في الخليج . وجملت القيادة السوفيتية الولايات المتحدة المسئولة الكاملة على اسقاط طائرة مدنية إيرانية في الخليج في ٤ تموز/يوليو ١٩٨٨ بعد أيام قليلة من اعلان واشنطن من عزمها على تقديم الحماية لكافة السفن المحايدة والتي تتعرض لهجمات إيرانية في مياه الخليج الدولية . ولكنه بالرغم من الانتقادات السوفيتية هذه فقد ظلت الدولتان متمسكتان بالقرار ٥٩٨ على أنه الصيغة الوحيدة المقبولة لموقف الحرب . ان هذا القرار بحال تنفيذه والذي يدعو الى وقف الحرب على أساس لا غالب ولا مغلوب يخدم المصالح الاستراتيجية لواشنطن وموسكو من حيث أنه يقف حائلا دون تصدير ايران ثورتها الاسلامية الى الخارج ويصلح الخل الذي أصاب ميزان القوى في الخليج بفعل الحرب العراقية - الإيرانية . (١٩)

ازاء هذه التطورات العسكرية والمواقف السياسية كان لابد لايران من الرضوخ للأمر الواقع والاستجابة للارادة الدولية لانهاء الحرب . ان فشل ايران في تحقيق انتصار عسكري على العراق بعد ثمانى سنوات من الحرب المتواصلة ، والانهاك العسكري والاقتصادي البشري الذي أصابها نتيجة لذلك ، قد أضعف النظام الإيراني ووضعه في موقع لا يحسد عليه . فكان على قادة ايران السياسيين والروحانيين الاختيار بين المحافظة على مكتسبات ثورتهم الداخلية والحرب مع العراق كسبيل لتصدير الثورة فاختراروا السبيل الأول . ان هذا الاختيار يشكل نكسة للثورة الإيرانية وأمالها بتصدير الثورة ولكنه يعتبر في نفس الوقت انتصارا للجناح المعتدل داخل النخبة السياسية الإيرانية بقيادة هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس النواب الإيراني ، الذي اختير بدعم من الامام الخميني شخصيا ليتولى مركز القائد العام للقوات المسلحة الإيرانية بالوكالة . (٢٠) وكان من نتائج هذا الاختيار قبول ايران بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ووقف

التمادي في اعتداءاتها على الأراضي الكويتية ومياهاها الإقليمية . ولم تنفع المحاولات المتكررة لاقتناع الاتحاد السوفيتي في اصدار قرار دولي جديد في مجلس الأمن يتضمن فرض حظر شامل على شحنات الأسلحة الى ايران . وكان الرأي السائد آنذاك بأنه طالما هناك دولا تباع السلاح لايران كالصين الشعبية وكوريا الشمالية او قرض فكرة حظر السلاح عنها كالاتحاد السوفيتي فان عوامل النزاع وعدم الاستقرار ستسود على عوامل التسوية والاستقرار . وساعد على ذلك شعور ايران بأن ميزان القوى العسكري في الخليج يعمل لصالحها خاصة بعد احتلال الفاو ورغبتها في « معاقبة » النظام العراقي على بدء الحرب .

ولم تنفع مساعي الوساطة المتعددة من ثنى ايران عن هدفها وقبول القرار ٥٩٨ لأن هذا القرار يتعارض كليا مع أهداف ثورتها الاسلامية التي جعلت من اسقاط النظام العراقي عن طريق تسجيل انتصار عسكري عليه هدفا رئيسيا لثورتها . وكان من الواضح بأن الاعتبارات الايديولوجية الإيرانية تتحكم الى حد بعيد بقرارها السياسي . ولكن قدرات ايران العسكرية والاقتصادية والسيكولوجية وغيرها لم تكن كافية لاشباع طموحات نظامها السياسي . كما أن الظروف الدولية والاقليمية لم تكن مواتية للسماح لايران بأن تحقق أهدافها . وجاء اصرار ايران على تسجيل انتصار عسكري على العراق بنتائج عكسية أدى الى زيادة عزلتها الدولية والاقليمية وجعلها ترضخ في النهاية لارادة المجتمع الدولي والقبول بالقرار ٥٩٨ والتفاوض مع العراق من أجل انهاء الحرب بعد سنة تقريبا من صدوره .

قبول ايران بقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ حدث خلال الفترة الممتدة من ٢٠ تموز/يوليو ١٩٨٧ الى ١٨ تموز/يوليو ١٩٨٨ أي بين التصويت على القرار ٥٩٨ وقبوله من طرف ايران مجموعة من التطورات العسكرية والسياسية ساهمت في تضيق الخناق حول النظام الثوري في إيران جعلته يقتنع بفائدة التفاوض مع العراق . فبعد أن فشلت ايران في الاستيلاء على مدينة البصرة ثاني أكبر مدن العراق استعاد الجيش العراقي المبادرة العسكرية ونجح في استعادة منطقة الفاو الاستراتيجية وحرر الأراضي العراقية الأخرى القابعة تحت الاحتلال الإيراني في زمن قصير مسجلا بذلك انتصارا عسكريا ومعنويا مهما على ايران . ورافقت

١٩ - وهذا ما يفسر الى حد بعيد التقارب الأمريكي - العراقي بعد اكتشاف فضيحة « ايران جيت » لاختواء الخطر الإيراني . كما ان التقارب السوفيتي - الإيراني لم يصل الى حد زوال اسباب عدم الثقة بين موسكو وطهران . فلم يتوقف الاتحاد السوفيتي مثلا عن تزويد العراق بالأسلحة والمعدات الحربية المتطورة . ويقول صحيفة الجارديان البريطانية بأن مصادر غربية اعترفت بالرغم من النفي الأمريكي بأن حكومة الولايات المتحدة قد ساعدت العراق في هجومه على الفاو من خلال تزويده بمعلومات على غاية من الأهمية عن طريق اقمارها التجسس عن انتشار القوات الإيرانية على طول الجبهة الجنوبية من الحرب .

The Guardian , April 24 , 1988.

20 - It is viewed that Rafsangani viewed the continuation of the war and its effect on the economy as a greater threat to the regime's long - term chances for survival . The Times , July 19 , 1988 .

عمليات التخريب والحملات الاعلامية المغرضة التي تعرضت لها من ايران وبتحريض منها خلال الحرب مع العراق ، فان الكويت تريد عودة سريعة للعلاقات الطبيعية مع طهران .^(٢٢) « وأضاف العصيمي قائلاً ، « أننا نريد نسيان الماضي لأنه لا يوجد سبب لابقاء التوتر قائماً مشيراً الى أن آلاف الايرانيين كانوا يعيشون في الكويت خلال سنوات الحرب والى العلاقات التجارية القوية التي كانت قائمة بين الكويت وايران . »^(٢٣) إن تحرك الدبلوماسية الكويتية تجاه ايران يهدف الى اقناعها بفائدة التعاون بين الدول الخليجية ويعطى برهاناً اضافياً عن رغبة الكويت باقامة علاقات طبيعية مع كل الأنظمة الخليجية بغض النظر عن طبيعة أنظمتها الأيديولوجية . إن الكويت ترمي أهمية ايران في معادلة توازي القوى في الخليج . ولكن تطبيع العلاقات الكويتية مع ايران يجب ألا يفسر بأنه تحل كويتي عن تأييد العراق وموقفه التفاوضي تجاه ايران . ان ما قام به العراق من جهد عسكري لاستعادة أراضيها من القوات الايرانية هو بمثابة الدفاع عن الأراضي العربية الأخرى من الأهداف التوسعية الايرانية . وكان من الواضح بأن فشل ايران في احتلال البصرة واستعادة العراق لمنطقة الفاو القريبة من الكويت أبعد عن هذه الأخيرة خطراً أمنياً حقيقياً .

أما قبول ايران بالقرار ٥٩٨ وانتهاء حرب الخليج يتوقع ان يكون له عدد من النتائج الايجابية بالنسبة الى الكويت . ويمكن تلخيص أهم هذه النتائج بما يلي : أولاً ، وقف الاعتداءات الايرانية على الأراضي الكويتية وسفنها التجارية . ثانياً ، إضعاف الفئات الشيعية في الكويت المؤيدة للنظام الايراني مما يؤدي الى تقليص حدة المشكلة الطائفية التي ساعدت الحرب العراقية - الايرانية على اثارتها . ان تحسن العلاقات الكويتية الايرانية سوف يساعد بصورة غير مباشرة على إعادة التلاحم الى المجتمع الكويتي الى سابق عهده . ثالثاً ، إعادة رفع الاعلام الكويتية على الناقلات النفطية الكويتية بعد تأكد الحكومة الكويتية من زوال الأسباب التي دعت الى اللجوء للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لحماية صادراتها النفطية . رابعاً ، تقليص حجم الأساطيل الأجنبية في الخليج بعد ضمان حرية الملاحة فيه قد يدفع بالكويت الى إعادة تبني سياستها السابقة في الخليج والتي تشدد على أن أمن المنطقة مسئولية أبنائها . أخيراً ، انتعاش الاقتصاد الكويتي بعد فترة طويلة نسبياً من الكساد والركود نتيجة للحرب العراقية - الايرانية وانخفاض اسعار النفط الخام . ان رفع الدعم الحربى

اطلاق النار وموافقتها على عقد مفاوضات مباشرة مع العراق على أن تبدأ يوم ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة الذي لعب دوراً كبيراً في جمع طرفي النزاع حول طاولة المفاوضات .

انعكاسات قبول ايران قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ على الكويت

ان قرار قبول ايران وقف اطلاق النار والتفاوض مع العراق لانهاء الحرب يحمل بين طياته انعكاسات ايجابية عديدة على منطقة الخليج بأسرها . فانه قد يؤدي الى انهاء حالة التوتر والقلق السائدة فيها منذ اندلاع الحرب وانحسار للحد الاسلامي والعمليات الارهابية المدعومة في ايران ، وفرصة للتعايش السلمي بين ايران والانظمة السياسية المجاورة لها ، وعودة للهدوء الى مياه الخليج الساخنة عن طريق انهاء حرب الناقلات وتخفيض عدد الوحدات البحرية الأمريكية والأوربية الغربية المتواجدة فيه . أما بالنسبة الى الكويت ، فان مجاورتها لمنطقة النزاع يجعلها أكثر الأطراف استفادة من القرار الايراني ، طبعاً بالإضافة الى البلدين المتحاربين . وتقول وكالة الأخبار الكويتية « كونا » بأن قبول ايران بالقرار ٥٩٨ كان اختياراً حكيماً لأن هذا القرار الذي يدعو الى وقف (حمام الدم) بين العراق وايران يطالب ايضاً في أحد بنوده الى التعايش السلمي بين ايران وجيرانها .^(٢٤) والكويت التي عانت الأمرين من هذه الحرب ، على كل الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، رأت في امكانية انتهائها فرصة تاريخية لإعادة تدعيم وحدتها الوطنية واستعادة دورها التوازني بين العراق وايران . وبناء على ذلك بعثت الحكومة الكويتية ببرقية تهنئة للسلطات الايرانية على قبولها بقرار مجلس الأمن . وكانت الكويت الدولة الخليجية الوحيدة بين دول مجلس التعاون التي اعلنت عن عطلة رسمية ليوم واحد احتفالاً بهذه المناسبة . وبالإضافة الى ذلك فقد أعلنت الكويت عن عزمها بالمساهمة في إعادة اعمار كل من العراق وايران وإعادة فتح سفارتها في طهران بعد أن أغلقتها نتيجة لتعرضها مع السفارة السعودية لحادث نهب قام بها متظاهرون إيرانيون نتيجة لأحداث مكة المكرمة التي ذهب ضحيتها عدد من الايرانيين على يد السلطات السعودية بعد أن قاموا بالتظاهر ورفع شعارات مؤيدة للامام الخميني والثورة الايرانية اثناء تأدية فريضة الحج عام ١٩٨٧ . وفي مقابلة نشرت في صحيفة الواشنطن بوست قال سعود العصيمي وزير الدولة للشئون الخارجية في الكويت أنه « بالرغم من الاعتداءات التي شنتها ايران بالصواريخ على الكويت اضافة الى

متبادلة ، ومن جهة أخرى ، قد ساعد على فتح باب المفاوضات (٢٦) ولكن عوامل عدم الثقة وتشكيك كل من العراق وإيران بنوايا الطرف الآخر بعد ثماني سنوات من الحرب والمطالب المضادة التي يضعها الطرفان المتحاربان لاتزال تؤثر سلباً على عملية المفاوضات . كما أن شعور القيادة العراقية بالثقة الزائدة بالنفس بعد تحول الميزان العسكري لصالح العراق قد يجعلها تفرض شروطاً ولا تعطي أي تنازلات مما قد يزيد من التعنت الإيراني للاستجابة للمطالب العراقية . وهذا ما يفسر مثلاً رفض إيران الاستجابة لطلب العراق إلغاء اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ بشأن شط العرب لأن هذه الاتفاقية تنقص من سيادته على شط العرب وإصرار إيران بالمقابل على تشكيل هيئة تحكيم دولية لتعيين الدولة المسؤولة عن بدء الحرب . ولكنه بغض النظر عن نتائج المفاوضات ، ان انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية قد ولدت حقائق جديدة أهمها خروج العراق أكثر تماسكاً من الحرب بالإضافة إلى امتلاكه جيشاً مؤلفاً من ٥٠ فرقة عسكرية (مليون جندي) مسلح بأحدث الأسلحة ويملك خبرة قتالية حديثة . (٢٧) ولا بد لهذه الحقيقة من أن تولد أسئلة جديدة تتعلق بدور العراق الخليجي والعربي وأسئلة تتعلق بمستقبل العلاقات الإيرانية - الكويتية . أن الكويت وقفت بوضوح إلى جانب العراق في حربه مع إيران ولا تزال تقدم له العون المادي والدبلوماسي . ويتوقع أن ينعكس هذا الموقف ايجاباً على العلاقات الكويتية العراقية وخاصة فيما يتعلق بحل مشاكلها الحدودية المشتركة . ولكن مستقبل الكويت الأمني يتوقف حتماً على قدرتها على استعادة دورها التوازني بين العراقي وإيراني والسعودية والذي فقدته أثناء الحرب . ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إعادة الاستقرار إلى توازن القوى في الخليج . ان النجاح في تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ على أساس لا غالب ولا مغلوب قد يكفل تحقيق ذلك .

الكويتي عن العراق بعد انتهاء الحرب وانخفاض تكلفة نقل النفط الكويتي إلى الأسواق الاستهلاكية العالمية والاستفادة التي يمكن أن يجنيها الاقتصاد الكويتي من قرار إعادة اعمار العراق وإيران بعد الحرب تكفل استعادة الاقتصاد الكويتي عافيته السابقة .

أن تحقيق النتائج أعلاه رهن بتطبيق قرار مجلس الأمن ٥٩٨ واحترام الأوضاع الراهنة في المنطقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأنظمة السياسية في الخليج . وقد أشار إلى ذلك ضمنيًا الشيخ جابر الأحمد ، أمير دولة الكويت ، في خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة حين قال عن الحرب العراقية الإيرانية بأنه « ليس أمام أطرافها إلا التعايش وحسن الجوار ، والتعاون على بناء الحياة ، مع احترام الاستقلال الداخلي لكل دولة ولنظامها الذي ترضى الحياة به . » (٢٤) عبدالله البشارة ، أمين عام مجلس التعاون الخليجي ، فأعلن بأنه يجب أن نعمل على خلق أجواء الثقة في الخليج بعد الحرب ولأمان من التفكير بكيفية الدخول بقرتيبات أمنية توفر الطمأنينة وتمنح الاستقرار للجميع بشكل تبدي أي احتمالات للعودة إلى التفكير بالعنف . (٢٥) أن ما قاله الشيخ جابر الأحمد أو عبد الله البشارة ينم عن رغبة صادقة في العيش المشترك . ولكن تحقيق هذه الرغبة يتوقف إلى حد كبير على نتائج المفاوضات العراقية - الإيرانية . صحيح أن وقف إطلاق النار بين الطرفين المتحاربين ، والذي لا يزال صامداً منذ الثاني من شهر آب / أغسطس ١٩٨٨ ، قد أدى إلى وقف الاعتداءات الإيرانية على الكويت ، وخلق جو مستقر نسبياً للملاحة البحرية في الخليج وإلى انسحاب بعض القطع الحربية الإيرانية منه ، ولكنه لم يؤدي نفس الوقت إلى أية مساومات تذكر على صعيد المفاوضات . ان نجاح العراق في تحرير أرضه من جهة ، وممارسة الدول الخمس الكبرى ضغوطاً كبيرة على طهران وبغداد لتقديم تنازلات

٢٤ - نفس المرجع .

٢٥ - المستقبل ١٢ / ٨ / ١٩٨٨ .

٢٦ - وكان من نتائج هذه الضغوطات قبول العراق وقف إطلاق النار قبل المفاوضات المباشرة ، وكان هذا مطلب عراقي رئيسي . في حين تنازلت إيران عن شرطها بانسحاب العراق إلى الحدود الدولية وتبادل الأسرى قبل الدخول في مفاوضات مباشرة مع العراق برعاية الأمين العام للأمم المتحدة .

٢٧ - المستقبل ٢٣ / ٨ / ١٩٨٨ .

ملف السياسة الدولية

حقوق الانسان في السياسة الدولية والعربية

- (١) تقديم الملف
- (٢) حقوق الانسان بين الايديولوجية والأخلاق العالمية
- (٣) حقوق الانسان بين العمل الدولي المنظم والعهود الدولية
- (٤) حقوق الانسان في المجتمع الدولي - قضايا نظرية
- (٥) حقوق الانسان في علاقات الشرق والغرب
- (٦) التحول السياسي وحقوق الانسان
- (٧) حقوق الانسان وطبيعة الدولة العربية الراهنة
- (٨) حقوق الانسان العربي بين واقعها المؤلم والكفاح من أجلها
- (٩) رؤية لحقوق الانسان كمدخل لإدارة معركة التحرير الفلسطيني
- (١٠) القصور العربي تجاه مواثيق حقوق الانسان
- (١١) الملحق الفكري الأول لحقوق الانسان في مصر

استخدام أى صورة من صور العقوبات البدنية أو الحاطة بالكرامة واعتبر ارتكابها جناية خطيرة يستحق القائمون عليها المحاكمة والعقاب عام ١٩٧٥ . وكذلك صدر العهد الدولى لحقوق المدنية والسياسية من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ . وهكذا . ويمكن القول على النقيض بأن السياسة الأمريكية إبان حكم كارتر قد التقطت قضية حقوق الانسان واستخدمتها على نطاق واسع للدعاية بسبب ما كان قد تحقق بالفعل من انتفاضة الضمير الانسانى العالمى ضد ما يحدث على نطاق الكوكب كله من خرق لأبسط مظاهر الحقوق والحريات العامة لملايين من البشر بما فى ذلك حقهم فى الحياة . وليس أدل على أن قضية حقوق الانسان قد أصبحت مسئولية مشتركة للانسانية من حقيقة أن إقدام الولايات المتحدة فى ظل حكم الرئيس ريجان على نفخ أيديها من هذه القضية على الصعيد الرسمى لم يترتب عليه إضمحلال الاهتمام العالمى بها . بل أننا نشهد ازدهاراً غير مسبوق لقضية حقوق الانسان على مختلف المستويات والأصعدة ، ولشتى جوانب تلك القضية . لم تعد تلك القضية حكراً للتجديدات الأوربية التى أدخلت مؤسسة المحكمة الأوربية لحقوق الانسان الى القانون الدولى بعد صدور الاعلان الأوربى لحقوق الانسان وبعد ما تضمنته اتفاقية هلسنكى من نصوص خاصة بهذه الحقوق . لقد أصبحت قضية حقوق الانسان والتجديدات الفكرية والتشريعية فى دائرتها موضع اهتمام كافة المنظمات الاقليمية . الى جانب المتابعة المستمرة لهذه القضية فى الأمم المتحدة وبفضل جدية وحيوية لجنة حقوق الانسان التابعة لهذه المنظمة الدولية .

وتكاثرت بسرعة مذهلة اعلانات ومواثيق حقوق الانسان التى صدرت عن منظمات اقليمية ومشروعات هذه المواثيق التى تطورت على يد جماعات غير رسمية من المثقفين والمعنيين بدعم حركة حقوق الانسان . وأصبحت المنظمات غير الحكومية المختصة بالدفاع عن حقوق الانسان على مستويات قومية واقليمية ودولية أكثر من أن تحصى .

وعلى المستوى الفكرى ، يمكن دراسة حقوق الانسان كمجال مميز للسياسة الدولية بأكثر من منظور . المنظور الاول يرصد تطور حركة حقوق الانسان باعتبارها حركة فوق قومية . وهى تعد بذلك أحد التجديدات المؤسسية الهامة فى النظام الدولى . وربما لا تعد هذه الحركة فوق قومية فعلاً من حيث أنها قد أصبحت تشكل فاعلاً دولياً ، بقدر ما تعد كذلك من حيث غرضها . إذ أن حركة حقوق الانسان تنبثق من الاعتقاد بأن مسئولية الدفاع عن حقوق الانسان فى أى مكان فى العالم هى مسئولية دولية مشتركة ، وأنه اذا كان



[١]

تقديم الملف

د . محمد السيد سعيد

أصبحت حقوق الانسان أحد أهم القضايا على قائمة الاهتمامات الدولية ، وأحد أهم المعايير التى يحكم بها على رقى أو تحضر النظام السياسى . والشائع فى الممارك الفكرية والسياسية التى دارت حول هذه القضية أن الاهتمام الدولى بحقوق الانسان قد نهض مع ادارة كارتر فى الولايات المتحدة الامريكية ، أى بدءاً من عام ١٩٧٧ . وكثيراً ما نسمع أن موضوع حقوق الانسان هو تصدير أيديولوجى أمريكى . وهذه الحجة يرفع لواءها بالذات أنصار السلطوية السياسية بقصد إثارة الحساسية الوطنية ضد طرح قضايا الحريات العامة والمدنية ، وقضايا التعذيب والعقاب الجماعى ومطاردة الأبرياء بالاعتقالات الجرافية والتعسفية وغيرها من صور التنكيل بالمواطنين على أيدي حكوماتهم . والواقع أن هذه الحجة خاطئة من أساسها ، فالغالبية الكبرى من مواثيق حقوق الانسان والعهد الدولية المعنية بوضع تقنين دولى لهذه الحقوق قد صدرت قبل تولي كارتر لرئاسة الولايات المتحدة . ونحن نضع هذا الملف بين أيدي القراء مشاركة فى الاحتفال بمناسبة مرور أربعين عاماً على صدور الاعلان العالمى لحقوق الانسان من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ . وكذلك صدر اعلان الأمم المتحدة ضد التعذيب الذى حظّر

فعلاً من الضمير العالمى الذى يستجيب له ويشارك في تطويره فئات من المثقفين والمناضلين من جميع أركان الكرة الأرضية .

أما المنظور الثالث فهو بالضرورة منظور يقوم على الفلسفة والثقافة السياسيتين . ويتبلور هذا المنظور في إدراك موحد بأن احترام حقوق الإنسان لم يعد حكراً للسياسة الدولية وإنما قد أصبح جزءاً لا يتجزأ من السياسة الداخلية لمختلف المجتمعات ، وأنه بذلك يتحول الى معيار أمين للمشروعية والمصادقية السياسيتين . وفوق ذلك ، فإنه إذا كان مبدأ احترام حقوق الإنسان أحد أهم معايير الحكم على الشرعية والمصادقية للنظم السياسية ، فإن علينا أن نقلب في أوجه التشابك والتداخل بين ديناميكية التطور السياسى وخصائص وطبيعة الدولة من ناحية ، وثقافة حقوق الإنسان من ناحية أخرى . وهنا يدلف هذا المنظور الى دراسة مضمون حقوق الإنسان ، بما في ذلك التى نصت عليها الاعلانات والمواثيق الدولية ، دراسة نقدية ، ويعضد من هذا الاتجاه بروز إشكالية مدى التناغم بين مضمون نصوص هذه المواثيق والعهود من ناحية والثقافات السياسية والظروف الموضوعية التى تميز المرحلة الراهنة من تطور مجتمعات العالم الثالث .

وقد رأينا أن نجمع في الملف الحالى بين تلك المنظورات الثلاثة لدراسة حقوق الإنسان في السياسة الدولية . فهناك بداية دراسة نظرية عن الأساس الفكرى لحركة حقوق الإنسان وإشكالية الجمع بين عالمية القضية التى هى لصيقة بصفة الإنسان وخصوصية الثقافات والتجارب والظروف القومية التى ينبغى أن تطبق هذه الحقوق على ساحاتها . والمقصود هنا هو تبين نوع المدخل أو المنهجية التى يمكن بها تطبيق هذه الحقوق على تنوع الظروف القومية وتباينها . وهناك ثانياً دراستان عن حقوق الإنسان في السياسة الدولية : أولاها تتناول الموضوع من جوانبه النظرية وثانيتهما تعتمد على الكشف عن ميكانيكية هذه السياسة الدولية الخاصة بحقوق الإنسان في حالة محددة هى حالة العلاقات بين الشرق والغرب : أو بين دول الكتلة الشرقية ودول الكتلة الغربية

ويلى ذلك دراسة تنطلق من منظور الحركة فوق القومية وتكشف عن أوجه نشاط وتنظيم وأداء أحد المنظمات فوق القومية العاملة في حقل الدفاع عن حقوق الإنسان على صعيد عالمى وهى منظمة العفو الدولية .

ويأتى أخيراً نصيب المنظور الثالث : أى دراسة حقوق الإنسان في التطور السياسى للموس . وقد رأينا أن نركز هذه الدراسة على حالة وطننا العربى بإعتباره محور الاهتمام الرئيسى والمباشر لمثقفينا ولجتلنا . وقد حفزنا على ذلك أيضاً أن دراسة حقوق الإنسان في الوطن

قد ثبت أن الحكومات مجتمعة لا تستطيع القيام بها بسبب ما يسود السياسة الدولية الرسمية من تقاليد سياسة القوة والمصالح الأناية المباشرة للدول ، فإنها ينبغى أن تصبح مهمة يضطلع بالقيام بها الرأى العام المتعلم والمنظم في حركات قومية وفوق قومية . ومن المثير أن نرى أن هذا المدخل للكفاح من أجل حماية حقوق الإنسان قد أثمر ثمرات طيبة لم يكن متوقفاً أن يوجد بها في بداية نشوء تلك الحركة .

والمنظور الثانى يستمر في تفضيل دراسة قضية حقوق الإنسان كأحد موضوعات السياسة الدولية : أى التفاعل بين الدول وتكتلات الدول في النظام الدولى القائم على السيادة القومية وعلاقات القوة والمصلحة . ويركز هذا المنظور على الطبيعة المتناقضة والمزدوجة للتلاعب بقضية حقوق الإنسان لتحقيق مصالح أنانية من قبل بعض الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية . وفي كثير من الأحيان تتم الدراسة من هذا المنظور بقدر كبير من حسن النية ويقصد الكشف عن طبائع الدول وسلوكها وأسباب ودوافع تحريكها الدول والخطاب السياسى - الدبلوماسى الذى تستخدمه في الساحة الدولية . وفي أحيان أخرى لا تفتقد تلك الدراسات قدراً من سوء النية إذ تقصد الى تسريب إحياء غامض بأنه ليس في الأمر جديد وأن علينا أن نجتنب إثارة قضايا حقوق الإنسان حتى لا نقع فريسة التلاعب الدولى المنظم بهذه القضية ، وأن نستدعى تدخل الأقوياء في الشؤون الداخلية للدول الضعيفة .

والواقع أن هذه المقولة بها بعض الصدق ، ولكن ليس الصدق كله . فحتى على المستوى الرسمى ، لا تملك بعض الحكومات سوى أن تعكس بعض التقاليد الراسخة في ثقافتها الخاصة وهى تقاليد تحرسها حركات وقوى اجتماعية وسياسية لاشك في قدرتها على التأثير المباشر وغير المباشر على السياسات العامة ، بما في ذلك السياسة الخارجية . وهنا يمكننا أن نقارن الحملة الراهنة الخاصة بحقوق الإنسان في الغرب بتلك المجهودات البطولية والنبيلة من أجل مكافحة العبودية وتجارة العبيد في القرن التاسع عشر . وإذا كانت تلك المجهودات قد أفادت من التلاؤم العرضى لمبادئها مع مصالح أقوى دولة في النظام الدولى في ذلك الوقت : أى بريطانيا ، ومن إقدام هذه الدولة على مكافحة تجارة العبيد طوال القرن التاسع عشر ، فإنه ليس ثمة ما يشينها في ذلك . ومن نفس المنطلق ، فإن افادة الحملة الراهنة للدفاع عن حقوق الإنسان بإعتباره مسئولية مشتركة للبشرية من قوة هذه الدولة أو تلك ، أو من قدرة المنظمة الدولية الرئيسية أى الأمم المتحدة على استخدام هامش استقلالها النسبى عن الدول الاعضاء لنصرة حركة حقوق الإنسان ، فإن ذلك لا يغير من تقديرنا لحقيقة أن هذه الحركة تنبعث

العربي هي من أقل الدراسات الاقليمية في هذا الميدان خصوصية وأكثرها فقراً من ناحية توفر المعلومات وموضوعية ومنهجية الدراسة ورقى مرتكزاتها النظرية والفكرية : وقد يعود ذلك أساساً إلى أن الموضوع لا يزال فريسة للخطاب الايديولوجي ، وخاصة الخطاب الايديولوجي الرسمي .

ولذلك فقد كان مدخلنا الى تلك الدراسات التطبيقية قائماً على التأصيل . فبدأنا بدراسة ترمي لاستشراف علاقة احترام حقوق الانسان بمحددات التطور السياسي واشكالياته في العالم الثالث ، وخاصة اشكاليات تطور الدولة العربية . ثم عرضنا في دراسة أخرى لتطور الأداء الحركي والتنظيمي ، خاصة على يد المنظمة العربية لحقوق الانسان التي لاتزال مجهولة من غالبية المثقفين العرب وأخيراً عرضنا لأعمال المؤتمر الفكري الأول لحقوق الانسان الذي عقد في القاهرة احتفالاً بالعيد الأربعين لصدور الاعلان العالمي . ويركز هذا المؤتمر على حالة حقوق الانسان في مصر ، وهي الحالة التي يتوفر عنها أفضل المعلومات ويتوفر عليها عدد من أفضل المهارات الفكرية والبحثية .

وأخيراً لم يكن من الممكن أن نغلق الملف بدون تناول القضية الأولى في اهتماماتنا العربية الان ولفترة طويلة في المستقبل وهي القضية الفلسطينية . وقد فضلنا أن تأتي مشاركتنا في صورة تقدير لامكانية استخدام منظور حقوق الانسان في الكفاح من أجل إنتزاع الاستقلال الفلسطيني وفقاً لمبدأ حق تقرير المصير الذي يأتي في البند الأول من كل من العهدين الدوليين لحقوق المدنية والسياسية ، وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولجمل نصوص هذه العهود والمواثيق الدولية ، إضافة إلى القانون الدولي المستقر بصدد معاملة السكان في وقت الحرب أو تحت الاحتلال . وكان من المناسب أيضاً أن تضم دراسة تقارن بين موقف الحكومات العربية من التصديق على المواثيق والعهود الدولية التي تمت صياغتها بإشراف الأمم المتحدة وصدرت عن جمعيتها العامة ، بموقف إسرائيل من نفس هذه المواثيق والعهود .



الفلسفية والقانونية والسياسية لهذا الفكر قد وسمته بطابع ابهامي *obscurantist* لا ينكر . ويدعو ذلك بحد ذاته الى فتح باب الاجتهاد خاصة بين مفكرى العالم الثالث الذى يشكل وجوده القوى على الساحة الدولية المفارقة الرئيسية بين واقع وفكر حقوق الانسان . وليست مهمتنا في هذا السياق أن نعرض لكافة معضلات فكر حقوق الانسان . ذلك اننا سوف نركز هنا على معضلة رئيسية واحدة حكمت التطور السياسى لفكر حقوق الانسان منذ بدايته وبصورة خاصة منذ صدور الاعلان العالمى لحقوق الانسان من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ . ونعنى بها معضلة التناقض بين الخصوصية الغربية لقواعد حقوق الانسان من ناحية والطابع العالمى للفكرة ذاتها ، وهى الفكرة التى تنسب للانسان باعتباره كذلك حقوقا معينة . وهذا التناقض ينتهى منطقيا إلى بروز مراوحة مستمرة بين النظرة لحقوق الانسان باعتبارها أيديولوجية خاصة . تجد ارضيتها السياسية والثقافية في اطار النموذج الديموقراطى الليبرالى الغربى من ناحية ، واعتبار أن المثل العليا التى تجسدها القاعدة الفلسفية والأخلاقية . للاعلانات والمواثيق والعهود العالمية صالحة من حيث الاساس وبصورة مجردة لكل انسان - فرادى وجماعات - في كل مكان في العالم ، من ناحية اخرى .



[٢]

حقوق الإنسان بين الأيديولوجية والأخلاق العالمية

د . محمد السيد سعيد

مقدمة :

انطلقت حركة حقوق الانسان بقوة مدهشة خلال العقود الثلاثة الماضية لتملأ قضاءً قانونياً دولياً فسيحاً . فقد توالى العهود الدولية والمواثيق والاعلانات الخاصة بحقوق الانسان على المستوى العالمى ، وعلى مستوى المنظمات الدولية الاقليمية ، وتكاثرت المنظمات العالمية والقارية والاقليمية والوطنية التى تعمل في دائرة حماية حقوق الانسان ، وأصبح من الممكن ان نتبين جسداً فوق قومى شبه متكامل حكومى وغير حكومى ، رسمى ولا رسمى ، بعضها يعمل في نطاق المواثيق والعهود والاعلانات القائمة والمتفق عليها ، وبعضها الآخر لا زال يناضل لإقرار مبادئ وقواعد جديدة ويتوسع في تفسير مفهوم حقوق الانسان ودوائر الحماية اللازمة لهذه الحقوق .

على انه بالرغم من هذا التقدم الهائل في ميدان القانون والتنظيم الدولى ، فان من الصعب ان نرى تقدماً مواكباً في فكر حقوق الانسان ، وفي الفلسفة والنظرية السياسية المؤسسة على هذا الفكر .. بل ان فكر حقوق الانسان لا يزال يصارع - غالباً بصورة مثيرة للقلق - التعقيدات والتناقضات الفلسفية والسياسية والقانونية التى يحفل بها منذ بداية تبلور هذا الفكر في ميدان مستقل نسبياً للمعرفة . ويمكن القول بأن الفشل في حل المعضلات

١ - الأصل الثقافى والأيديولوجى للفكر :

فلا شك أن فكر حقوق الانسان هو فكر غربى شكلاً ومحتوى . ويعود هذا الفكر الى تاريخ بعيد ينبغى ان نرجعه في صورته المتبلورة نسبياً الى عصر النهضة الأوروبى والى سيادة مدرسة الحق او القانون الطبيعى . ولا زالت هذه الجذور تؤثر بقوة على صياغة فكر حقوق الانسان . فأحد التيارات الهامة داخل هذا الفكر لا زال يستند على مقولات مدرسة القانون الطبيعى . ومن هذه الزاوية فان ارتباط الحقوق بالانسان يقوم على قاعدة طبيعية سابقة للقانون والسياسة والاخلاق . وبهذا المعنى فهى حقوق لا تشتق من الاصطلاح والاتفاق المجتمعى ، بل إنها تسبق المجتمع ذاته . وبهذا المعنى ايضا فانه لا يصح نزاعها حتى من قبل المجتمع ، ولا يجوز خرقها ياية اداة قانونية او اخلاقية او رمزية - ثقافية ، وان كان من الجائز تنظيمها تنظيمياً لا يجعل القيد هو القاعدة . ولا توجد اية اغلبية من الناس - سواء في اطار قومى أو عالمى أو اى اطار آخر - تستطيع ان تحرم الفرد من اى حق من حقوقه الطبيعية ، التى تضيف عليه بمجرد ولادته .

إن خصوصية هذه النشأة تعود الى الظروف الاجتماعية والثقافية التى أدت الى نمو الاتجاهات العقلانية والانسانوية في أوروبا الغربية على وجه التحديد كرد فعل على تلك الظروف التى سادت عصر

بدون أى من التمييزات المذكورة في المادة الثانية ، وبدون أى تقييد غير معقول في أ) المشاركة في تسخير الشئون العامة ، مباشرة أو من خلال ممثلين مختارين بحرية وب) التصويت وأن يتم انتخابه في انتخابات دورية نزيهة على أساس من حق الانتخاب العام والمتساوي والمقامة على أساس التصويت السري بما يضمن التعبير الحر عن إرادة المصوتين « كما تجرّز هذه الصياغة الأيديولوجية في ذلك الحقل من المفاهيم والرموز والقواعد المنبثقة عن تجمع صناعي متقدم وقادر أصلاً على توفير الاحتياجات والحقوق المنصوص عليها في الإعلانات والمواثيق الدولية ، وخاصة العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ووفقاً لهذا العهد الأخير فإن لكل الأشخاص حق العمل (المادة ٦ فقرة ١) ، وحق التمتع بظروف مواتية وعادلة للعمل تضمن بصورة خاصة مكافأة تمكن جميع العمال في الحد الأدنى أجوراً عادلة وعيش فاضل لهم ولعائلاتهم ، وظروف عمل صحية وأمنة والفرصة المتساوية للجميع في الترقية .. والحق في الراحة والترويح .. الخ (المادة ٧) ، وحق تكوين نقابات عمالية ، والحق في الضمان الاجتماعي بما يشمل التأمين الاجتماعي ، وحق الجميع في مستوى معيشة كاف ، بما في ذلك الغذاء واللبس والسكان الكافي والتحسين المستمر لظروف المعيشة (المادة ١١) .. الخ .

والواقع أن الصياغة الأيديولوجية بالمعنى المشار إليه تتشعب في جميع مجالات الحقوق المنصوص عليها في المواثيق والعهود الدولية ، بما في ذلك أسلوب تنظيم الحياة الاجتماعية والثقافية ، الذي يتفق مع التجربة التاريخية المعاصرة للمجتمعات الغربية . ففي العهد الدولي للحقوق المدنية السياسية نقرأ أن الاسرة هي وحدة الجماعة الطبيعية والاساسية .. وأنه لن يتم عقد زواج بدون الرضا الكامل والحر لأطرافه الذين عزموا عليه .. وأن الدول الأطراف في هذا العهد ستتخذ الخطوات المناسبة لضمان المساواة في الحقوق والمسؤوليات لأطراف الزواج لدى الاقدام عليه وأثناء إبان حله .. (المادة ٢٢) . وفي العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نقرأ أن الدول الأطراف في هذا العهد تعترف بحق كل شخص .. جـ) في الانتفاع من حماية مصالحه المادية والمعنوية الناشئة عن أى إنتاج فني أو أدبي أو علمي يكون هو مؤلفه (المادة ١٥ فقرة جـ) .. وهكذا لم تذهب العهود الدولية الى تعميم التنظيمات الغربية للزواج فقط ، بل وإلى ضمان حق احتكار مزايا التأليف والابداع الجمالي والاكتشاف العلمي والتصميم الصناعي .. الخ ، وهو ما ينطبق على تنظيم حقوق الملكية الصناعية في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . وهذا بالطبع حق مشتق من حق أصلي هو حق

الظلمات أو العصور الوسطى وما أعقبها من تبشير سيادة العقل . وهذه الخصوصية تظهر أيضاً في التطور الفكري والثقافي والسياسي اللاحق في أوروبا - أى في العصور الحديثة - والتي جعلت فكر حقوق الانسان ارثاً مشروعاً للتيارات الفكرية الليبرالية والاشتراكية الديمقراطية بمختلف قطاعاتها من حيث الأساس . ومن الواضح أن اشتقاق فكر حقوق الانسان من الرافد الاشتراكي الديمقراطي ، وهو ائذى يظهر مثلاً في الميثاق الاجتماعي الأوروبي لعام ١٩٦٥ وفي العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٦ ، وهذا الاشتقاق قد خلق توترات معينة بصدد التوفيق مع منجزات الفكر الليبرالي الذي ركز تقليدياً على الحقوق المدنية والسياسية . ومع ذلك ، فإن أعظم هذه التوترات طرأ ما يظهر عند ربط حقوق الانسان عمومها بالواقع الثقافي والقانوني الذي تطور عن استقلال العالم المستعمر سابقاً واستقرار مبدأ السيادة القومية والمساواة بين الأمم ، واستقرار النظام الدولي عامة على قاعدة من الفكر والمؤسسة القوميتين .

٢ - الصياغة الأيديولوجية لمواثيق حقوق الانسان : وتمتد خصوصية فكر حقوق الانسان الى صياغة المواثيق والإعلانات العالمية الخاصة به صياغة أيديولوجية . ونعني هنا بالصياغة الأيديولوجية تعميم حقل اصطلاحى من المفاهيم والرموز والمثل وما أسماه ريتشارد فالك بالمنطق المعيارى الخاص بتجربة تاريخية معينة على كل التجارب التاريخية القائمة والمحتملة وجعله بذلك حقل لا تاريخى ثابت .. أى جعله حقيقة خالدة . وتبرز هذه الصياغة الأيديولوجية بوجه خاص في ذلك الحقل المميز من المفاهيم والرموز والقواعد التى تنتهى منطقياً الى جعل الحكومة البرلمانية التمثيلية النموذج الوحيد لشكل الحكم الذى يتفق مع ما جلب عليه الانسان من طبائع وما يستحقه من حقوق وما ينبغى أن يتمثله من مثل عليا ، وذلك بغض النظر عن تنوع التجربة السياسية للأمم والشعوب ، وتفاوت قدراتها وتباين مؤسساتها وخبراتها التاريخية واختلاف ما تمر به من ظروف موضوعية تمس اصول فكرة الحكومة . ففي المادة ٢١ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان نجد أن لكل شخص حق المشاركة في حكومة بلاده ، مباشرة أو من خلال ممثلين مختارين بحرية (فقرة ١) وأن إرادة الشعب ستكون أساس سلطة الحكومة ، وأن ذلك سيتم التعبير عنه في انتخابات دورية ونزيهة تقوم على حق الانتخاب الشامل والمتساوى وتعقد بالتصويت السري أو بإجراءات تصويت حرة بدرجة مناظرة (الفقرة ٢) . وفي المادة ٢٥ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (عام ١٩٧٦) نقرأ أن « لكل مواطن الفرصة والحق ،

الملكية (المادة ١٧ من الاعلان العالمى) .
 وبطبيعة الحال ، فإنه ان لم يكن من الجائز الفصل بين المجالات المختلفة للحقوق ، فإن الفلسفة الكامنة وراء فكرة حقوق الانسان هي ايضا لا تتجزأ ، وهي فلسفة تابعة الى حد كبير من التجربة التاريخية الخاصة للمجتمع الصناعى الرأسمالى المتقدم . وتستند هذه الفلسفة بصورة خاصة على المكانة المميزة للفرد ، وقابليته للانفصال كوحدة طبيعية - اجتماعية عن غيره من الافراد فى التنظيم الاجتماعى وترتيب حقوق مستقلة به لا تتفرع من وضع الجماعة او المجتمع او التنظيم الاجتماعى .

(٣) نسبية الاخلاق وتاريخية التنظيم الاجتماعى والسياسى :

وتقوم الاعلانات العالمية والمواثيق والعهد الدولية على ما تسميه المعيار المشترك للانجاز فى مجال حقوق الانسان ، أى ذلك الحد الأدنى الذى لا يجوز تجاوزه الى ما هو ادنى منه ، لا فقط كمثل أعلى يبتغى الوصول اليه ، وإنما كحقيقة قائمة تشترك فى مجرد الاعتراف بها جميع الأمم والدول .. على ان هذا المعيار المشترك يصطدم بواقع المجتمعات غير الغربية . فالمجتمع الدولى يتكون من دول وشعوب تتباين بشدة مستويات انجازها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .. وبالتالي قدراتها على الالتزام بالاستحقاقات entitlements المنصوص عليها فى هذه المواثيق والعهد . ومن هنا ، فإن احد أوجه المثالية فى فكر حقوق الانسان الذى انبثقت عنه هذه المواثيق هو مطالبة دول تختلف مستويات قدراتها اختلافا جذريا على اداء نفس الاستحقاقات التى تترتب للأفراد فى مجتمعاتها .. وتصل هذه المثالية الى حد فقدان الاتصال بالواقع عندما تطالب دولا لا تعرف الصناعة اصلا الا فى اشكالها شديدة البدائية بان تضمن حق التكوين الحر للنقابات .. وهى تنظيمات اجتماعية - مهنية ترتبط على نحو عضوى بالتكوين الصناعى المتقدم .

بل ان هذه المعضلة تبرز ايضا على الصعيد السياسى والأخلاقي . وقد اثرت هذه المعضلة سياسيا لدى التساؤل عن مشروعية تدخل دولة بالقوة لفرض احترام حقوق الانسان فى دولة أخرى تقوم حكومتها بانتهاكات صارخة لهذه الحقوق ، وذلك فى ضوء غياب أداة عالمية فعالة تقوم بهذه الوظيفة باسم المجتمع الدولى . فاذا وافقنا على هذا التدخل نكون قد صدقنا على خرق حق الأمم فى تقرير مصيرها ، وتسامحنا مع امكانية التدخل فى الشؤون الداخلية . واذا لم نوافق نكون قد صادقنا على قاعدة حق الحكومات فى القيام بانتهاكات اجرامية لحقوق الانسان داخل تشريعها الداخلى وجعلنا مبدأ السيادة بوابة كبيرة لجرائم قد تصل الى حد اباداة الاجناس على النحو الذى نراه فى عديد من الدول خاصة فى افريقيا . والحقيقة ان الممارسة الدولية فى هذا الصدد لا تقوم على قاعدة واحدة . فقد أظهر الرأى العام الغربى مثالا قدرا هائلا من التسامح ، بل من الرضا مع اقدام تنزانيا على تنحية حكومة عيسى امين فى اوغندا من خلال شن الحرب (والواقع انها بدأت كحرب دفاعية) عام ١٩٧٩ . ولم تتسامح الحكومات الغربية مع اقدام فيتنام على تنحية حكومة الخمير الحمر من خلال نفس الأداة .

على أن القدرة على اداء الاستحقاقات المنصوص عليها فى العهد والمواثيق البولية ليست هى اهم اوجه التعقيد الناشئ عن تعميم التجربة الغربية على صعيد عالمى . ولاشك ان اهم هذه التعقيدات ما ينشأ عن اختلاف وتباين الفلسفات والرؤى العالمية والمركبات الاخلاقية - الثقافية التى تقام عليها التنظيمات الاجتماعية المختلفة على مختلف مستوياتها وفى شتى مجالاتها . فالنظم الثقافية الكبرى فى العالم تختلف فى تقويم مكانة ووضع الفرد فى الجماعة او المجتمع ، وفى تقدير مدى استقلالية الأسرة ، وفى الترتيبات المؤسسية للزواج بما فى ذلك قضية المساواة التامة بين الرجل والمرأة ، وفى تكييف حقوق مثل حرية الاعتقاد ، وعلى وجه خاص امكانية تغيير الدين الذى ولد عليه الشخص الطبيعى ، وفى غير ذلك من الحقوق المدنية للصيقة بالفرد ، كما ان ثمة نظما

أي شئ الحرب واحتلال كامبوديا (كمبودشيا حاليا) بالرغم من ان جرائم الحكومة الأخيرة ضد حقوق الإنسان تفوق بمراحل عديدة جرائم حكم عيدي امين في أوغندا .

وفوق ذلك فإن الحكومات الأجنبية قد تتدخل باسم حقوق الإنسان ولكن لتحقيق اغراض تعكس مصالحها الذاتية الاقتصادية والسياسية في البلدان الأخرى . وهكذا يتضح ان لا مخرج من هذه المعضلة إلا بنمو المعارضة لانتهاكات حقوق الإنسان وللأنظمة التشريعية التي تتناقض والأساس الأخلاقي والاطار القانوني الدولي لحقوق الإنسان من داخل المجتمعات التي تتم فيها هذه الانتهاكات . ان تتلاءم في هذه الحالة الأطر الثقافية المحلية مع المنظومة القانونية الدولية فيما يتصل بحقوق الإنسان ، وتصبح مسألة اداة الحماية مسألة اجرائية ، لا مسألة اخلاقية .. ذلك ان رضا القطاعات الفاعلة في الأمة ، ان لم تكن الأمة كلها ، هو امر ضروري لحدوث التوافق بين الفكر العالمي لحقوق الإنسان ، كما تبلور في الاتفاقيات والمواثيق والعهود الدولية - بغض النظر عن الأصول الغربية الصرفة لهذا الفكر ، من ناحية ، والنظم الثقافية المحلية التي يجب الاعتراف لها بالاستقلال النسبي والمساواة تبعا لمبدأ حق تقرير المصير ، والسيادة القومية .

على أن تطور المعارضة الداخلية لانتهاكات حقوق الإنسان ، سواء تمت بادة القانون الداخلي او بغض النظر عنه ، هو أمر يرتبط بالتطور التاريخي للمجتمعات ، اذ يحدد هذا التطور لا فقط القدرة على الوفاء بمتطلبات احترام حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية ، وانما أيضا الاشكال المحددة التي يتحقق بها هذا الوفاء ، وتتدخل الظروف التاريخية المحددة لتطور الأمم والمجتمعات امكانية الوفاء بحقوق الإنسان من ناحيتين : كمية ونوعية . فمن الناحية الكمية من الواضح ان القدرة على الوفاء بالحقوق الاقتصادية للأفراد تتوقف الى حد بعيد على مستوى التطور الاقتصادي ، وكذلك فإن مستوى المشاركة السياسية ودرجة الوعي والثقافة وحجم المعلومات المدققة المتاحة في المجتمع وحركة الفئات الاجتماعية المختلفة وقدر نمو قدرتها على الضغط على السلطات العامة وعلى التوصل الى الحلول الوسط .. الخ تحدد مستوى التطور السياسي ، وبالتالي القدرة المجتمعية على فرض احترام حقوق الإنسان . وهكذا الأمر بالنسبة للتطور الثقافي والاجتماعي العام . اما من الناحية النوعية ، فإن انماط النظم السياسية ليست نتاجا لاختيارات عقلانية جديدة ، وانما هي انعكاس للتجارب التاريخية للأمم وأنماطها الثقافية ، واساليب الانتاج السائدة فيها .. أي هي انعكاس لتشكيلة تاريخية مميزة .. ومن الوارد ان يكون لمختلف الأمم والتشكيلات الاجتماعية منظورها الخاص لقضية حقوق الإنسان وحلولها المستقلة للاشكاليات التي تطرحها هذه الحقوق

في لحظة تاريخية معينة . ومن الوارد أيضا ان تشهد المجتمعات ، خاصة في المواقف الثورية او في حالات التهديد الجسيم لوجودها ظرف مؤقت تعطل فيه حقوقا معينة اما لصالح الدفاع عن حقوق اعلى ، او لنقل قضية الحقوق الى مستوى اعلى . ففي جميع الثورات الديمقراطية الكبرى تم تعطيل حقوق معينة كانت تعمل في النظام القديم لأنها كانت مقيدة بظروف جعلت انفاذها مقيدا او عديم الفعالية . ولكن هذه الثورات بطرحها للنظام السياسي محل البحث وانشائها لنظم سياسية أقرب الى الديمقراطية تنقل قضية الحقوق الى مستويات ارقى مما سبق . ومن الوارد كذلك ان يكون للأمم والشعوب مقترها الخاص بصدد اسلوب التطور الضروري لضمان الوفاء التدريجي بحقوق الإنسان تبعا للظروف النوعية لمختلف الأمم والشعوب . فمثلا قد يكون من الأنسب في حالات معينة البدء بأكثرية الحقوق المدنية والسياسية لكي يصبح ممكنا الوفاء بالحقوق الاقتصادية في المستقبل . وفي حالات أخرى قد يكون التطور المعاكس هو الأكثر استجابة للظروف المميزة للأمم معينة بمعنى البدء بالوفاء بالعديد من الحقوق الاقتصادية لكي يمكن انشاء قاعدة قوية لديموقراطية منسجمة . وقد يكون نمط التطور انتشاريا وتدرجيا بمعنى البدء بالمستوى الأدنى من الحقوق الاقتصادية والسياسية معا ، ويتطور المجتمع ومؤسسات الدولة من خلال الانتقال الى الوفاء بالمستويات الأعلى من الحقوق ، وهكذا .

٤ - الأخلاق العالمية وأساسيات الحقوق :

ولكن هل تعنى نسبية الأخلاق وتاريخية التطور الاجتماعي جواز التحلل من التقيد بحقوق الإنسان كما ورد في المواثيق والاتفاقيات الدولية بالتحجج بخصوصية الواقع القومي ؟ لا شك ان هناك اتجاها داخل بلدان العالم الثالث وخاصة تلك المحكومة بنظم سلطوية يرى ان حركة حقوق الإنسان ليست الا نتاجا لأقلية من المثقفين الغربيين المغرورين الذين يسعون لفرض قيمهم على مجتمعات أخرى غريبة عن هذه القيم .

الواقع ان هذه الحاجة مرفوضة شكلا وموضوعا . فمن الناحية الشكلية نجد ان كل ما ترسى اليه هذه الحاجة هو التخندق من وراء الحساسيات القومية من أجل تبرير السلطوية السياسية والثقافية ، واضفاء المشروعية على الانتهاكات الفظيعة للقيم والحقوق الديمقراطية السياسية والاقتصادية ، ومن الناحية الموضوعية ، فإن هذه الحاجة لا تعكس في واقع الأمر مصالح غالبية الأمم . وانما مصالح اقلية طبقية وسياسية تستخدم سلطة الدولة الغاشمة ضد المعارضة السياسية والثقافية ، وضد الشعب بأسره لكي تفرض هذه المصالح وتصادر التطور الاجتماعي والسياسي والثقافي لمصلحة غالبية الشعب .

والواقع ان هناك أسبابا ثلاثة اضافية لرفض جعل

الاقتصادي والاجتماعي والثقافي التي يتوقف عليها مصير الشعوب في العالم الثالث . ان مصدر التمزق القومي غالبا ما يكمن في ادراك فشل البرلمانية النيابية مع وجود اشواق ديموقراطية عميقة في نفس الوقت . وقد اصبح من المقبول تماما في الفكر السياسي المعاصر التأكيد على عدم تطابق الديموقراطية والنظام البرلماني الليبرالي وان الأخير هو مجرد شكل نوعي يضع الأول موضع التطبيق في ظروف تاريخية محددة . ومن هنا ، فإنه لا يبدو من حل لهذه الاشكالية غير ابداع اشكال للدولة ديموقراطية قد لا تكون قائمة على التقنيات البرلمانية النيابية وانما على تقنيات تتفق من ناحية مع الحاجة للتحويل الهيكلي ومع الموروث الثقافي السياسي الشعبي من ناحية أخرى .

ثانيا : ان التغيير الثقافي في التشكيلات الاجتماعية المتخلفة والذي ادى الى استلهاهم المثل الأعلى الديموقراطي يعكس الى حد كبير روح المعارضة الداخلية للعلاقات الاجتماعية والسياسية البائدة تاريخيا داخل هذه التشكيلات ذاتها ، بل والتآكل الفعلي للأساس المادي لهذه العلاقات . فلم يعد من الممكن مثلا المحافظة على نظام الطوائف في الهند ، كما ان القبيلة كتشكيل اجتماعي قد تفككت بالفعل أفريقيا جنوب الصحراء ، ولم يعد من الممكن الدفاع عن عزلة الريف حتى في اقصى الأطراف النائية ولا عن الاستغلال البشع للمنتج الريفي لصالح اقلية مدنية بدون تدمير اساس الاقتصاد الريفي وبالتالي لاقتصاد القومي على نحو ما حدث في افريقيا الاستوائية خلال العقدين المنصرمين . وهكذا .

على ان المعارضة الداخلية للعلاقات الاجتماعية والسياسية البائدة قد لا تكون قوية بما فيه الكفاية لتصفية اسس هذه العلاقات . كما ان هذه المعارضة قد تعكس الحاجات الجديدة ولكن بصورة مشوهة للغاية . ويعود ذلك الى ان الاساس المادي للحدثة لم يرسخ بعد في الغالبية الساحقة من مجتمعات العالم الثالث .

والواقع ان من المتفق عليه ان التشويهات التي ادخلت على البنيات الاجتماعية التقليدية والمحاولات الغاشمة لفرض تكوينات سياسية حديثة مصطنعة ومشوهة تتفق مع مرحلة من التطور الاقتصادي الاجتماعي وبسيطة ولكنها قد تكون ممتدة زمنيا . إن الاختلاط والتشوه في الاساس المادي للتشكيلات الاجتماعية المتخلفة لن يمكن حسمه في مدى زمني وجيز ، في غالبية الحالات . وتعود الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان الى الطبيعة المزدوجة والمضطربة لهذا التطور الوسيط ، فبرغم أن البنيات الاجتماعية التقليدية لم تكن تتصف بالعدالة الا انها كانت تقوم بوظائف تضامنية وتوزيعية وتأمينية . ولن يكون من الممكن تحقيق استقرار نظام سياسي حديث يحترم حقوق الانسان بصورة شاملة بدون رسوخ الاساس المادي الحديث الذي

الخصوصية القومية ، حجة للتدخل من الالتزام بالاعلانات والمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان ، وهي :

أولا : ان الثقافة السياسية الديموقراطية قد تخلت فعلا مختلف الانظمة الثقافية الكبرى في العالم . ولم يعد من الممكن ان توصف الديموقراطية بانها النظرية السياسية للغرب فقط ، بل إنه من الملاحظ أن الديموقراطية التي نعرفها الآن في الغرب لم تتطور باعتبارها نظرية مكتملة وسائدة الا في القرن الحالي ، وبالنسبة لبلدان غربية عديدة في العقود القليلة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية . كما ان الغرب لا زال يحفل بقوى سياسية معادية او معادية للديموقراطية . وهكذا لا يصبح ثمة فاصلا زمنيا طويلا بين تطور الديموقراطية في الغرب وبين نجاحها في تخطي الثقافة السياسية ، بل وفي فرض ذاتها باعتبارها نظاما سياسيا في كثير من دول العالم الثالث المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا . فحتى في الدول المحرومة من الديموقراطية كنظام سياسي نجد ان الديموقراطية لا تزال مثالا أعلى بين الغالبية الساحقة من المثقفين ، وفي احيان عديدة بين الغالبية الكبرى من الشعوب . بل ان بعض الحكومات الانقلابية (العسكرية او المدنية) تخشى من معارضة المثل الأعلى الديموقراطي وتبرر اجراءاتها القمعية بالطابع المؤقت : اي باعتبارها ترتيبات يقصد بها التوصل الى ديموقراطية في النهاية . وهو ما يدل على قوة المثل الأعلى الديموقراطي بين جنبات الرأي العام .

وإذا كانت الثقافات السياسية الكبرى قد سعت لاستيعاب المثل الأعلى الديموقراطي باعتباره احد مصادر التجديد فيها ، فان جوانب الخصوصية القومية تعنى بأمرين . الأمر الأول هو امكانية تخليق مركبات ثقافية جديدة تحتوي على المفاهيم الديموقراطية والمفاهيم الموروثة وتتجاوزهما معا دون ان يعنى ذلك انتهاك أى منهما . ومن المستحيل ان يستمر التوتر بين عناصر الثقافة الديموقراطية وتلك الموروثة ما قبل الديموقراطية دون ازالة ايهما للآخر بدون ابداع ثقافي مقصود . فالعناصر الثقافية التقليدية ما قبل الديموقراطية قد تستجيب لحاجات موضوعية كامنة في ذات خصائص التشكيلة او الهيكل الاجتماعيين ، ويؤدي فقدانها التام الى اغتراب جماهير عن الواقع الحديث وامكانية نشوء حركات نكوصية قوية . على ان الثقافة الديموقراطية هي في نفس الوقت منظومة ثقافية شاملة تميل لتأكيد ذاتها من خلال مد مفاهيمها الى مختلف مجالات العلاقات الاجتماعية ، وقد تم تبني عناصر عديدة منها بواسطة النظم الثقافية المحلية بسبب استجابة هذه العناصر للحاجة للتجديد الثقافي والاجتماعي . ولا يوجد من بديل غير تأليف المنظومتين معا في مركب جديد . اما الأمر الثاني فهو يتمثل في الادراك المتزايد لفشل النظام البرلماني النيابي الغربي في الاستجابة للحاجة للتحويل

تقرير المصير المنصوص عليه في المادة الأولى من كل من العهدين الدوليين للحقوق المدنية والسياسية ، وللحقوق الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية ينتمى للنطاق الاخلاقى للعالم الثالث اساسا . ومبدأ حق التصرف في الموارد والثروات الطبيعية الذى يشكل جوهر الفقرة الثانية من المادة الأولى للعهدين الدوليين المذكورين ينتمى بكامله للنطاق الاخلاقى للعالم الثالث . كما ان مبدأ حق العمل ، المنصوص عليه في العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ينتمى الى الاطار الاخلاقى الاشتراكي . وهكذا .

وفوق ذلك ، فاننا اذا خرجنا من نطاق الثقافة السياسية المميزة للنخب البيروقراطية التى حكمت العالم الثالث بعد الاستقلال والتفتنا الى الثقافة الأصلية لشعوب هذا العالم ، فسوف نجد عناصر اخلاقية عديدة مشتركة وذات طابع عالمي ، على الأقل من حيث الغايات والمثل ، ان لم يكن من حيث الأدوات والوسائل . فالغالبية الساحقة من الأنظمة الثقافية الكبرى في العالم تنشُد الحرية والعدالة ، وتؤكد على قدسية الجسد الانساني بما لا يتفق مع التعذيب كوسيلة للعقاب او الاكراه ، وتسمو بالكرامة باعتبارها قيمة متأصلة في الشخص الانساني .. الخ . كما ان الأمراض الاخلاقية الخطيرة والتي تحفل بها الثقافات الشعبية كامنة في كافة الأنساق والنظم الثقافية المتطورة والبدائية على السواء ، ومن ذلك التعصب العرقي والميل لإحتقار الاقليات ، والنزعة لفرض التجانس .. الخ

واذا كانت مقولة الاخلاق العالمية حقيقة فكرية ومادية فان علينا ان نقبل الاشتقاق المنطقي الحتمي لوجودها في نطاق معين ، وهو ان بعض المبادئ الحاكمة للتنظيمات الاجتماعية اكثر سموا ورفعة من الناحية الاخلاقية عن مبادئ أخرى . فمبدأ المساواة اسمى اخلاقيا من نقيضه ، واحترام الحقوق المتساوية للأقليات اسمى اخلاقيا من التعصب العرقي وترتيب معاملة غير متساوية للناس تبعا لخصائصهم البدنية او الثقافية ، والعقوبات المشتملة على تمزيق البدن او اتلاف للذهن والمعنويات او الحاطة بالكرامة أدنى اخلاقيا من تلك التى تتجنب ذلك . على انه مع هذا الاعتراف ينبغي ان نقر عددا من الاعتبارات . فالترتيب الرأسي للمبادئ او القواعد الثقافية والاجتماعية - بما يعنى تفوق بعضها وتدنى بعضها الآخر - لا يعنى ان المجتمعات المتقدمة تحتكر التفوق الاخلاقى . فكثيرا من القواعد والمبادئ الكامنة في التنظيمات الاجتماعية السائدة في الغرب أدنى اخلاقيا من المناظر لها في التنظيمات الاجتماعية التقليدية بل وحتى البدائية . وكذلك فان مثل هذا الترتيب لا يشمل كافة النطاقات الاخلاقية ، وانما يقتصر على بعضها فقط ، على حين ان بعضها الآخر يتفق مع النسبية الاخلاقية : اى قبول المكانة الاخلاقية المتساوية للقواعد وترتيبات ومبادئ معينة في اطار التنوع .

يشكل قاعدة هذا النظام . على انه لا يمكن الوصول الى مثل هذا النظام السياسى الحديث في نهاية المطاف بدون تأمين التراكم الثقافى والسياسى الضرورى لانشائه . وهو تراكم يتحقق من خلال التعلم ومن خلال القوى الحية في المجتمع . وهنا تكتسب انتهاكات حقوق الانسان اهميتها . اذ انها عادة ما تتجه الى التصفية الدورية لهذه القوى الحية ، وبالتالي الى التدمير المنظم للامكانيات الحقيقية للخروج من أزمة الانتقال الممتدة ، ومن هنا ايضا يكتسب الدفاع المنهجي عن حقوق الانسان جوهريته للتقدم الاجتماعى والسياسى اى السماح بالتراكم والتعلم والتوسع التدريجى لقاعدة القوى الحية والمجددة في المجتمعات .

ثالثا : ان انكار حقوق الانسان كما وردت في المواثيق والاعلانات والعهود الدولية بالاحتجاج بفكرة الخصوصية القومية وحق السيادة والمساواة بين الأمم ينتهى الى تناقض اصيل لا يمكن حله . فاذا كان من المستحيل اخلاقيا قبول انتهاك حق تقرير المصير دفاعا عن حقوق الانسان فان من المستحيل بالدرجة ذاتها قبول انتهاكات حقوق الانسان دفاعا عن الاستقلال القومى . فكل منهما مبادئ اخلاقية تنتمى لأساس واحد ، ومن هنا أصبح من المحتم ضمهما معا في المواثيق الحديثة لحقوق الانسان كما رأينا من قبل . فالأغلبية الكاسحة من دول العالم الثالث لم تنل استقلالها بقوة الجيوش ، وانما نتيجة للظروف السياسية التى مكنت من انتصار حق تقرير المصير كمبدأ اخلاقى جوهرى في التنظيم الدولى الحديث ، ولا زالت الاكثرية الساحقة من دول العالم الثالث هشة سياسيا وعسكريا وعاجزة عن الدفاع عن استقلالها وسيادتها فيما لو قررت احدى أو بعض أو كل الدول القوية انتهاكها . ومن المستحيل منطقيا ان نطلب احترام تقرير المصير والسيادة القومية كمبدأ اخلاقى مع انتهاك حقوق الانسان داخل اطار السيادة القومية ، وهى مبادئ اخلاقية من نفس الجنس .

وهنا تبدو أزمة النسبية الأخلاقية المتطرفة ، والتى لا حل لها . إذ انها في هذه الحالة تطلب ادانة استخدام القوة في إخضاع الأمم الضعيفة مع السماح باستخدام القوة الغاشمة تجاه مواطنيها الضعفاء ، في نفس الوقت . والحقيقة انه لا يمكن الخروج منطقيا من هذه المعضلة بدون الاعتراف بوجود نطاق معين من الأخلاق العالمية . وليست مقولة الأخلاق العالمية universal morality مجرد استنتاج منطقي ، وانما هى ايضا مقولة غنية بالوقائع . فاذا نظرنا بدقة للمواثيق والعهود الدولية الخاصة بحقوق الانسان نستطيع ان ندرك بوضوح ان بها عناصر ومفاهيم لم تكن تمثل جزءا عضويا من المنظومة الاخلاقية الغربية ، وانما تم ادماجها استجابة لضغوط اخلاقية وسياسية بذلتها قوى متنوعة تنتمى الى العالم الثالث أساسا وتعاطفت معها قوى غربية . فمبدأ حق

والضمير والدين المنصوص عليه في المادة ١٨ من الاعلان وحق تقرير المصير المنصوص عليه في المادة الأولى من العهدين والحق في الزواج والحق في حماية الطفل والحق في المشاركة في الشؤون العامة (المواد ٢٣ ، و ٢٤ ، و ٢٥ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية) والحق في مستوى معيشة كاف للشخص واسرته خاصة من الطعام والغذاء والملبس والتحسين المطرد في مستويات المعيشة (المادة ١١ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية .. الخ الحق في التعليم (المادة ١٣ من نفس العهد) .

ويستحق هذا المستوى الالتزام بالوفاء به كاملاً ومعاملته كقلب فكرة الاخلاق العالمية البارزة بحيث يكون الالتزام امراً واقعاً ومثلاً أعلى يجب التحرك نحوه باستمرار في نفس الوقت . وفوق ذلك ، فان هذا المستوى يقبل الاضافة من تلك الخصوصيات القومية التي تعكس غايات سامية مما لا يتناقض مع او يخرق التزامات متضمنة في القيم المتفق عليها باعتبارها قيماً عالمية . وحسناً فعل الميثاق الافريقي لحقوق الانسان مثلاً عندما تضمن نصاً عن الحق في التنمية وعدداً آخر من الحقوق الجماعية غير القابلة للتجزئة والتي اسماها حق الشعوب وبذلك أصبح الميثاق معنواً بالميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب .

ب - والمستوى الثاني هو الميكانيزمات التنفيذية operatives والتي عادة ما تنزع نحو الانتظام كمؤسسات . وهناك مواد عديدة من المواثيق والعهد الدولية ما يدخل فعلاً في هذا المستوى وليس في المستوى الأول . وقد تم تضمينها في المواثيق والعهد الدولية باعتبارها قيماً مشتقة من قيم أخرى ولكنها اعتبرت أساسية بحيث حرص المشرعون الدوليون على الالتزام بها . غير ان العديد من هذه الميكانيزمات التنفيذية والمؤسسية تدخل في باب خصوصية التجربة الغربية وقد لا يصح تعميمها بصورة جامدة وصماء على جميع التجارب القومية الأخرى . ومن ذلك مثلاً حق حرية الحركة والاقامة داخل حدود دولته ، وحق مغادرة أى بلد بما فيه بلده (المادة ١٣ من الاعلان العالمي) ، وحق المساواة بين طرفي الزواج إبانته واثنائه وعند حله (المادة ١٦ من نفس الاعلان) وحق الملكية وعدم الحرمان من الملكية (المادة ١٧ من نفس الاعلان) وتلك التحديدات لحق العمل كما ورد في نص المادة ٢٣ من الاعلان وحق حماية مصالح الشخص المادية والمعنوية الناشئة عن الانتاج الفنى والأدبى والعلمى (الفقرة ٢ من المادة ٢٧) ومن ذلك أيضاً تفصيلات المادة ٢٣ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والخاصة بترتيبات الزواج ، وتفصيلات المادة ٢٥ والخاصة بأسلوب المشاركة في الشؤون العامة من خلال نظام الانتخاب ، في نفس العهد ، وكذلك نصوص المادة ٨ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخاصة بتنظيم علاقات العمل ، وتفصيلات المادة ١٣ من نفس

٥ - المخرج التاريخي من المعضلة :

وهكذا تبدو المعضلة الرئيسية لحقوق الانسان في العالم الثالث هى كيفية الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المواثيق والعهد الدولية مع مراعاة الخصوصية القومية الناجمة عن تاريخية التطور الاجتماعى والثقافى في نفس الوقت .

والواقع انه لا يوجد حل منطقي لهذه المعضلة ، وانما يوجد فقط حل تاريخي ، بمعنى التوجه للوفاء بتلك المجموعة من حقوق الانسان التي تستجيب لحاجات ملحة ويتوفر امكانية الوفاء بها في معطيات الواقع الاجتماعى والثقافى . أى ان الحل التاريخي لهذه المعضلة يتطلب منهجية معينة مناسبة للموقف التاريخي للأمم وشعوب العالم الثالث ذات الخصوصية الاجتماعية والثقافية .

وربما يكون الخطأ المنهجى الرئيسى الذى وقعت فيه الحركة العالمية لحقوق الانسان متمثلاً في التقدير المتساوى لكافة الاستحقاقات المنصوص عليها ، والمقارنات عبر القومية التي لا تضع في اعتبارها خصوصية الموقف التاريخي لكل أمة او دولة على حدة . وبالتالي فان المنهجية الصحيحة - من الزاوية التاريخية - لتطبيق المواثيق والعهد الدولية لحقوق الانسان لابد ان تبدأ بالتشريع الداخلى لهذه المواثيق وما تحتويه من بنود لحقوق الانسان والتمييز فيما بينها من حيث الامكانيات المتفاوتة للوفاء بها في كل لحظة ، واسلوب هذا الوفاء .

ويقترح هنا اقامة هذا التمييز على اساس نوعين من المعايير :

١ - المعيار الأول : يقوم على خصوصية التجربة التاريخية القومية لأمة معينة او لمجموعة من الأمم تتشابه في الظروف التاريخية المحيطة ، وفي الاطار الثقافى .

ويبدأ هذا التمييز بالفرقة بين ثلاثة مستويات من نصوص حقوق الانسان .

أ - المستوى الأول يجسد القيم غير المشتقة من قيم غيرها . ومن ذلك قيم الحرية والمساواة المنصوص عليهما في المادة الأولى من الاعلان العالمى لحقوق الانسان وعدم التمييز على اساس الجنس واللون والنوع واللغة والدين والرأى السياسى او غيره والاصل القومى والاجتماعى والملكية والولادة أو أى مكانة أخرى المنصوص عليها في المادة الثانية من الاعلان ، وكذلك الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصى المنصوص عليها في المادة الثالثة ومبدأ قدسية الجسد الانسانى وعدم تعرض أى شخص للتعذيب او القسوة او المعاملة غير الانسانية او الحاطة بالكرامة والمساواة امام القانون المنصوص عليهما في المادتين ٦ و ٧ . والحق في محاكمة عادلة ونزيهة المنصوص عليه في المواد ٨ - ١٢ . والحق في حرية الفكر

خاصة عن الموارد المادية لا الموارد المعنوية . فثمة عدد كبير من الحقوق يتوقف الوفاء الفعلي بها على مستوى التطور الاقتصادي خاصة ، والتطور الحضارى بصفة أعم . ومن ذلك كل ما يتعلق بتوفير حياة لائقة وتوفير الاحتياجات الثانوية مثل الضمان الاجتماعى على ان هناك حقوقا عديدة لا تتطلب اية موارد على الاطلاق . فمجرد الالتزام بمنع التعذيب وضمان المساواة أمام القانون ، وحق المتهم فى محاكمة عادلة ، والحق فى الحياة . الخ لا يلزم الدولة بعمل شئ وانما بعدم الاقدام على شئ . وعامة فمثل هذه الحقوق تتطلب تغييرا فى الممارسات والتزاما بالتصرف على نحو اخلاقى معين مهما كان مستوى التطور الاقتصادى والثقافى .

واذا ربطنا بين هذين البعدين فى صورة احداثيات افقية ورأسية ، نصل الى تصنيف مواد الاعلانات والمواثيق والعهود الدولية لحقوق الانسان الى اربع فئات كالتالى :

أولا : قيم أصلية لا يحتاج تطبيقها لموارد نادرة : ويدخل فى هذه الفئة كافة مواد اعلان الأمم المتحدة ضد التعذيب الاثنى عشر . كما يدخل فيها حق تقرير المصير والحق فى المساواة والحق فى الحياة ، والحق فى حريات معينة وخاصة حرية الاعتقاد والفكر والضمير ، والحق فى محاكمة عادلة ونزاهة والحق فى امن الشخص وحرية (بمعنى عدم تعرضه للاعتقال التعسفى) وهى الحقوق المنصوص عليها فى المواد ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ من العهد الدولى للحقوق السياسية والمدنية الى جانب تضمينها فى مواد اخرى من نفس العهد مثل المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ وذلك فى الصياغة العامة دون تفصيل .

ثانيا : قيم أصلية يحتاج تطبيقها لموارد نادرة : ويدخل فى هذه الفئة معظم مواد العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل حق العمل (المادة ٦) والحق فى ظروف عادلة ومواتية للعمل (المادة ٧) والحق فى الضمان الاجتماعى (المادة ٩) والحق فى مستوى معيشة كاف (المادة ١١ و ١٢) والحق فى التعليم (المادة ١٣ بدون تفصيلاتها) .

ثالثا : قيم فرعية لا يحتاج تطبيقها لموارد نادرة وهى حقوق مشتقة من قيم أصلية ولكنها ذات اهمية خاصة فى مجالات نوعية معينة . ويدخل فى هذه الفئة حق الهجرة (المادة ١١ من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية) وحق الحصول على ملجأ فى دولة اخرى (المادة ١٢ من نفس العهد) ، وحق التجمع والتنظيم بما فى ذلك الحق فى تشكيل نقابات (المادتين ٢١ و ٢٢ من نفس العهد) والحق فى المشاركة فى الشئون العامة (المادة ٢٥) . وكذلك عدد من الحقوق الواردة فى العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل حق تشكيل نقابات .

رابعا : قيم فرعية يحتاج تطبيقها لموارد نادرة ، اى تلك

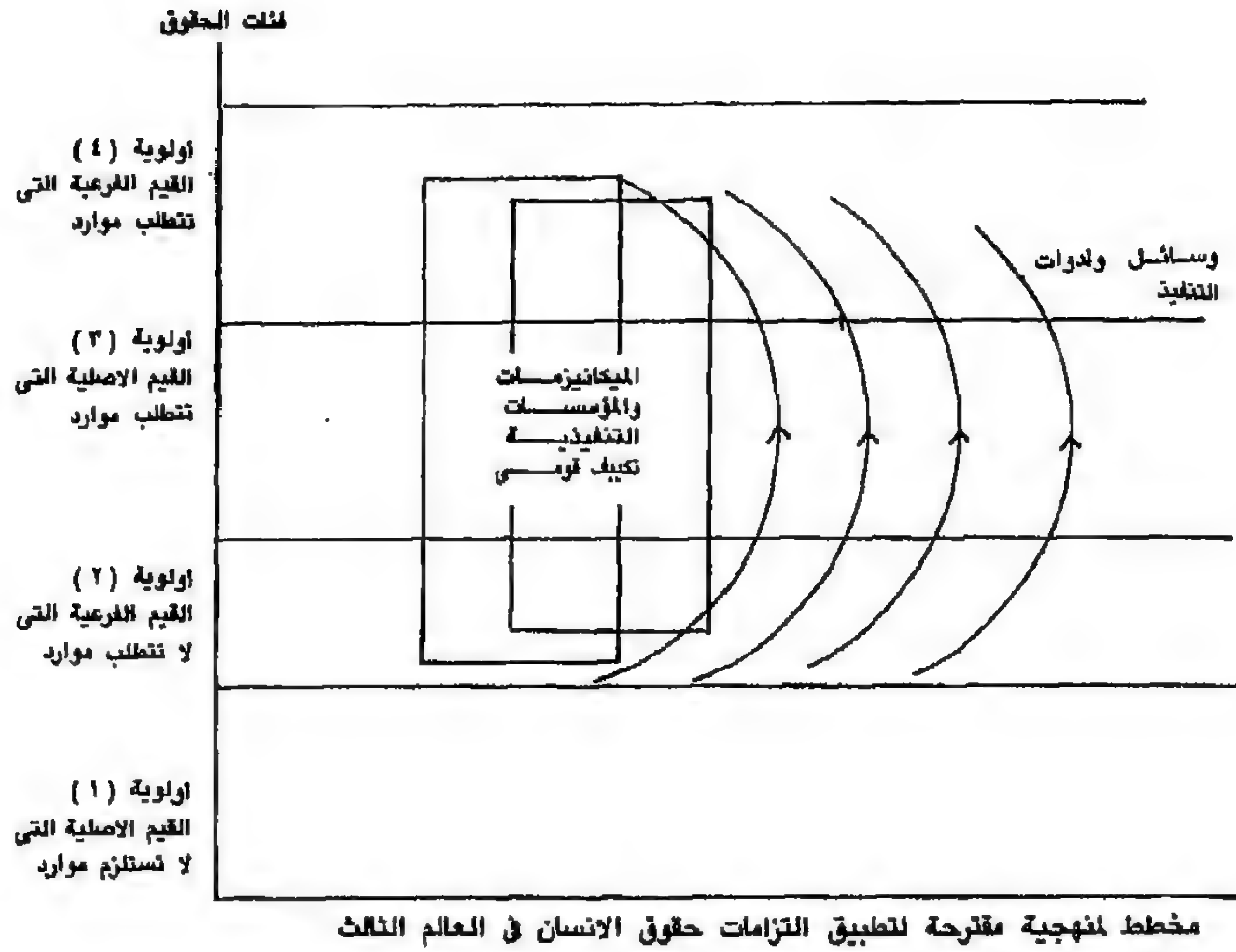
العهد والخاصة بترقيات حق التعليم والواقع ان هذا المستوى يستحق معاملة مستقلة ، من حيث انه الأكثر ارتباطا بالتنوع فى الظروف والمعطيات والقدرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية القومية ، مع ضرورته الأصلية لترجمة القيم العامة الى مؤسسات ووقائع مادية محددة ، فى نفس الوقت . وفى اى منهجية عقلانية لتطبيق حقوق الانسان يجب الاعتراف بقابلية هذا المستوى المؤسساتى للتأقلم والتكيف تبعا للتنوعيات القومية وذلك وفقا لاعتبارات معينة : ومن هذه الاعتبارات : ألا يؤدى تكيف الحق الى تعطيله بصورة دائمة ، وان يتم ترشيح تلك الميكانيزمات والمؤسسات التنفيذية التى تحقق اكبر قدر ممكن من هذا الحق فى الظروف القومية المعطاة ، وان تكون هذه الميكانيزمات والمؤسسات التنفيذية الأقرب فى الظروف القومية المحددة لتحقيق الغاية او القيمة الأصلية الكامنة وراء هذا الحق المشتق مع عدم تنافيها مع معتقدات جماهيرية وعميقة او مع الحقوق الجماعية ومنها حق التنمية بقدر الامكان .

ج - أما المستوى الثالث فهو أقرب الى الأدوات means التى تستهدف العمل على اقرار حق اصلى او مشتق ، ولكنها ترتبط على نحو وثيق بالقدرات والامكانيات القومية ودرجة توفرها فى ظروف محددة للتطور الاقتصادى والاجتماعى والثقافى - وهناك بنود عديدة تحفل بها الفقرات ذات الطابع الشارح والتفصيلى ، وخاصة فى العهدين الدوليين تدخل فى هذا المستوى . والقاعدة العامة فى التعامل مع هذا المستوى عند التطبيق هى درجة توفر الامكانيات والقدرات . على جعلها متاحة ، فالتحسن المطرد فى مستويات المعيشة تضمنه فقط ادوات تتصل بالتطور الاقتصادى على سبيل المثال لا الحصر .

٢ - اما المعيار الثانى فهو يتصل بأولويات القيم ، ولا يعنى بهذه الأولويات بالضرورة المراحل الزمنية لقابليتها للتطبيق وان كانت تشتمل على هذا المعنى . وانما تعنى بصورة اساسية درجة الاحاح فى تطبيقها . وينطوى هذا المعيار على بعدين :

أ - البعد الأول : هو التمييز بين القيم من حيث اساسيتها وجوهريتها فى منظومة قيم حقوق الانسان . وهنا قد لا نملك غير تصنيف هذه القيم الى اصلية وفرعية او أساسية وثانوية والقيم الأصلية او الأساسية هى تلك المجموعة من القيم والغايات التى تمثل قلب منظومة قيم حق الانسان والتى تتفق عليها النظم الثقافية الكبرى فى المرحلة الراهنة من التطور الذى حظت به الأخلاق العالمية . اما القيم الفرعية او الثانوية فهى تلك التى تشكل غايات او ضمانات هامة ولكنها قابلة للتأجيل او التعطيل المؤقت بدون الحاق ضرر جسيم يصل الى حد التخريب لمنظومة قيم حقوق الانسان ككل .

ب - اما البعد الثانى فهو القدرة على التطبيق من حيث درجة توفر الموارد اللازمة لهذا التطبيق ونحن نتحدث هنا



ان تسرى على هذه الفئات تعديلات مؤسسية توفر افضل ملائمة ممكنة مع البيئة الاجتماعية والثقافية المحلية وتحقق جوهر القيم المتضمنة في هذه الحقوق في سياق قومي وتفرض الأقلية والتكيف القومي ايضا مدخلا طوريا ارتقائيا للتطبيق يقوم على تعظيم التطبيق مع تعاظم توفر الأدوات والوسائل اللازمة للتطبيق مع كل مرحلة أعلى من التطور الاقتصادي والحضارى العام . ويصور الشكل التالي هذه المنهجية المقترحة لتطبيق مبادئ ونصوص الاعلانات والمواثيق والعهود الدولية لحقوق الانسان في اكثرية مجتمعات ودول العالم الثالث . ويعنى هذا المخطط بشرح وايضاح ما سبق ذكره بايجاز . فثمة اولويات معينة تعكس درجة الحاج تطبيق الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الانسان . ولا يجب ان تتدخل الدولة بآية صورة في تطبيق الالتزامات من الفئة الأولى . وتعتبر هذه الفئة : اى القيم الاصلية التي لا تعتبر مشروطة بمستوى معين للتطور الاقتصادي والحضارى قلب التزامات حقوق الانسان والحد الأدنى الذى لا يمكن التنازل عن اى جزء منه مهما كان تفاوت مستويات التطور . اما الفئات الثلاث الأخيرة من قيم حقوق الانسان فانها يمكن ان تخضع من حيث المبدأ لمنهج ارتقائى يتعاظم معه تحقيق جوهر هذه الفئات من الحقوق مع كل مرحلة اعلى من مراحل التطور الاقتصادي والحضارى العام ، اى مع تعاظم درجة توفر وسائل وادوات التنفيذ . وازضافة لذلك فان هذه الفئات الثلاث يمكن ان تخضع من حيث المبدأ لتكيف قومي وتجديد وابداع مؤسسات وميكانيزمات تنفيذية بما يتفق مع الميراث الثقافى القومى وبما لا يخل بجوهر الحق . وتعتبر هذه المنهجية المقترحة احد البدائل الممكنة والتي نجد اجتهادا غنيا حولها في الأدبيات النظرية حول حقوق الانسان .

المشتقة من قيم اصلية ويتعلق تطبيقها بالتوصل الى مستوى متقدم من التطور الاقتصادى والتطور الحضارى العام . واغلب هذه القيم منصوح عليها كمواصفات خاصة لحقوق معينة مثل الحق في التعليم والحق في الضمان الاجتماعى والتأمين والحق في المتعة بأفضل مستويات الصحة النفسية والعقلية (بتحديد شروط معينة للخدمات الصحية) والحق في التمتع بمزايا الخلق والابداع الفنى والعلمى .. الخ ومن الواضح انه لا بد من ترتيب معاملة مستقلة لكل من فئات الحقوق الأربع السابقة . فالفئة الأولى اى الحقوق الناشئة عن قيم اصلية لا يحتاج تطبيقها لموارد نادرة : اى لا يتعلق تطبيقها بالتوصل الى مستوى راق من التطور الاقتصادى والاجتماعى ينبغي ان تطبق بحذافيرها وضماناتها الكبرى بدون ادنى تأخير مهما كان مستوى التطور او طبيعة النظام السياسى والاجتماعى او تقلب الظروف ، بما في ذلك ظروف الطوارئ .

وقد تتورمناظرة بصدد أولوية او درجة الحاج ايا من الفئتين التاليتين للحقوق : اى الفئة الثانية الخاصة بالقيم الاصلية التي تحتاج لمستوى معين من التطور الحضارى والاقتصادى ، والفئة الثالثة الخاصة بالقيم الفرعية التي لا تحتاج لمثل هذا المستوى ولا تتطلب بالتالى الانفاق من موارد نادرة . والواقع ان هذه المناظرة لا يمكن حسمها الا تبعا للسياق التاريخى الذى تمر به مختلف الأمم . وفى كل الأحوال فان الفئة الرابعة ترتبط على نحو وثيق بمستوى التطور . وهى تأتى بذلك مشروطة الى حد كبير بتحقيق اساس مادي مناسب . ومهما كان من أمر فإن الفئات الثلاث الأخيرة من الحقوق لا ينبغي ان تعامل فقط من منظور الأولويات . وانما ايضا من منظور الأقلية والتكيف . اذ من الممكن

الدولية ، وتطورت آليات دولية منظمة ، أرست حق الافراد في الحصول على حماية المجتمع الدولي .. ومنذ تلك اللحظة ايضا ، أصبحت قضية حقوق الانسان مجال اهتمام مشترك وقادرة على تحريك الرأي العام العالمي . الا ان امعان النظر في اربعين عاما من العمل من اجل حقوق الانسان ، قد يبعث على شيء من الاحباط ومن خيبة الأمل . ولعل مراجعة تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٨ ، قد يثير لدى البعض مثل هذا الشعور . فهذا التقرير ، الذي أتى صدوره في لحظة احتفال العالم بمرور اربعين عاما على الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، تقول صفحاته انه « في نصف دول العالم على الاقل ، يسجن الاشخاص لمجرد التعبير عن آرائهم ، غالبا بعد محاكمات ليست أكثر من مهزلة صورية . وفي ثلث بلدان العالم على الاقل ، يخضع الرجال والنساء ، وحتى الاطفال ، للتعذيب . وفي عشرات الدول ، تسعى الحكومات الى تحقيق اهدافها عن طريق خطف مواطنيها وقتلهم .. » (١) ولكن ، ومع اقرار هذه الصورة الواقعية لأوضاع حقوق الانسان في العالم ، فانه ينبغي الاقرار بان هناك تقدما كبيرا قد تم اخراجه ، وهناك المزيد سوف يشهده المستقبل . وتسعى هذه الدراسة ، الى ابراز ملامح وطبيعة العمل الدولي المنظم من اجل حماية حقوق الانسان .

اولا : - حقوق الانسان في الأمم المتحدة : الآليات والعهود :

يعكس ميثاق الأمم المتحدة اهتمام المنظمة العالمية بتوطيد الاحترام لحقوق الانسان والحريات الاساسية للبشر .. ويأتي ذلك بعد الاحوال التي شهدتها العالم قبل واثناء الحرب العالمية الثانية . واثبت نصوص الاعلان العالمي والميثاق ، كرد فعل للمجتمع الدولي لانتهاكات تلك الفترة . اذ تشير مقدمة الميثاق الى التصميم على تأكيد الايمان بحقوق الانسان الاساسية ، وبكرامته وجدارته ، والحقوق المتساوية للرجال والنساء ، وللأمم صغيرها وكبيرها .. كما تشير المقدمة الى وجود تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات الحياة في ظل المزيد من الحرية .

وتأتي المادة الاولى الخاصة بالاهداف ، لتتص على تطوير العلاقات الودية بين الامم على اساس احترام مبدأ تساوي الحقوق وتقرير الشعوب لمصائرهما ، ومن اجل تعزيز وتشجيع حقوق الانسان وحرياته الاساسية دون تمييز ثم ينتقل بنا الميثاق خطوة اخرى من خلال المادتين ٥٥ و ٥٦ ، حيث تلتزم الأمم المتحدة كمنظمة بالعمل على تعزيز تلك الحقوق ، في حين تلتزم الدول الاعضاء منفردة ومجموعة بالتعاون مع الأمم المتحدة من اجل الوصول الى ذلك الهدف .

ويلاحظ ان الميثاق رغم مبادرته لتشجيع وتدعيم حقوق الانسان ، لم يقدم أو يطرح أي تعريف لمضمون



[٣]

حقوق الانسان بين العهد الدولي والعمل الدولي المنظم

د . . أمانى قنديل

مع نهاية عام ١٩٨٨ ، احتفل العالم بمرور اربعين عاما على صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ففي ١٠ ديسمبر من عام ١٩٤٨ ، اعلنت الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، لأول مرة في التاريخ ، ان لكل انسان حقوقا ثابتة ، وتعهدت باحترام هذه الحقوق في بلدانها فحسب ، ولكن بحمايتها وتعزيزها في جميع بلدان العالم ايضا .

لقد جاء الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، بمثابة نقطة تطور ثوري في القانون الدولي . اذ وطد هذا الاعلان ، مع ميثاق الأمم المتحدة الذي انبثق الاعلان عنه حق الافراد في الحصول على حماية المجتمع الدولي . وفي اليوم الذي صدر فيه الاعلان ، تبنى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة بان « ملايين الرجال والنساء والاطفال من جميع انحاء العالم ، من أماكن تبعد اميالاً عديدة عن باريس ونيويورك ، سيلجأون الى هذه الوثيقة طلباً للمساعدة .. لقد مثل هذا الاعلان ، نقطة زمنية فاصلة بين مرحلتين : الاولى قبل نشوب الحرب العالمية الثانية ، حين كانت حقوق الانسان تحظى بأدنى قدر من اهتمام المجتمع الدولي . فالقانون الدولي كان معنيا بتنظيم العلاقات بين الدول دون توفير حماية للأفراد ، وعلاقة الحكومة بمواطنيها هو اختصاص داخلي بعيد عن سلطة القانون الدولي . اما المرحلة الثانية ، فقد جاءت بعد الحرب العالمية الثانية ، وباعلان ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان . فمنذ تلك اللحظة تطورت العهود

الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات . بينما لم تمارس^{٢٩٩} لجنة حقوق الانسان صلاحياتها في تشكيل لجان من خبراء غير حكوميين الا منذ عام ١٩٦٧ فقط ، وسوف تطرح بايجاز نموذجا للجانب الفرعية وآخر لمجموعات العمل الخاصة ، حتى يمكن الوقوف على اسلوب عمل اللجنة^(٧)

بخصوص اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، فقد انشئت عام ١٩٤٦ بقرار من لجنة حقوق الانسان ، استنادا الى تخويل سبق من المجلس الاجتماعي والاقتصادي . وتتكون من ٢٦ عضوا تختارهم اللجنة على اساس التوزيع الجغرافي ، لمدة ثلاث سنوات ، من قائمة خبراء مرشحين من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة . وتجتمع هذه اللجنة الفرعية في دورة سنوية لمدة ثلاثة اسابيع على الاقل ، وترفع تقريرها الى لجنة حقوق الانسان . وتختص اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، باعداد دراسات ورفع توصيات في شأن منع التمييز وحماية الاقليات العرقية او القومية او اللغوية او الدينية ، وأية مهام أخرى تفوضها بها لجنة حقوق الانسان . ويحق للدول الاعضاء والمنظمات الحكومية وغير الحكومية حضور جلسات اللجنة الفرعية العلنية ، والاشتراك في مناقشاتها دون حق التصويت . وعلى الجانب الآخر ، فان قيام لجنة حقوق الانسان بتشكيل مجموعات العمل الخاصة ، كان حلقة جديدة هامة ، ونقطة هيكلية في نظام حقوق الانسان داخل الأمم المتحدة . واذا عدنا الى تاريخ انشاء اولي هذه المجموعات ، وهو عام ١٩٦٧ ، نجده قد جاء متأخرا بعض الشيء فممارسة حق لجنة حقوق الانسان في تكوين مثل هذه المجموعات ، لم يكن قادرا على التبلور الفعلي ، في فترة الخمسينات والنصف الاول من الستينات . فمفهوم حقوق الانسان كان لازال غامضا وغير محدد ، كما كانت الحكومات في كثير من دول العالم تعتبر ان علاقتها بمواطنيها مسألة خاصة بعيدة عن اى رقابة من جانب المنظمة الدولية . ولهذا تحقق انشاء مجموعات العمل الخاصة في اطار سياسى واقتصادي واجتماعي اكثر تطورا ، واكثر قبولا لفكرة المجموعات الخاصة واحترام الرأى العام العالمى . في عام ١٩٦٧ شكلت لجنة حقوق الانسان مجموعة العمل الخاصة بحقوق الانسان في جنوب افريقيا . ثم في عام ١٩٧٥ شكلت مجموعة اخرى خاصة « بحقوق الانسان في تشيلي » . وفي السنوات الاخيرة عينت مبعوثين او ممثلين خاصين ، للبحث في اوضاع حقوق الانسان في تشيلي (بدلا من اللجنة الخاصة) وفي بوليفيا ، وسلفادور ، وجواتيمالا ، وافغانستان ، وايران .

واللافت للنظر بشأن عمل هذه المجموعات ، والمبعوثين الخاصين ، قبول الدول المضيفة لفكرة قيام ممثلي المجموعات والمبعوثين ، بزيارات ميدانية ، والاستماع الى شهادات الشهود ، وتقصى المعلومات قبل رفع تقاريرهم

تلك الحقوق . وهكذا ارتبط الحديث عن قضايا حقوق الانسان ، ومنذ البداية ، بخلاف وجدل سياسى حول طبيعة هذه الحقوق بالتحديد . ويشير البعض ، الى انه كانت هناك محاولات من جانب بعض الدول « تشيلى ، كوبا ، بنما » « لادخال لائحة بتلك الحقوق في صلب الميثاق ، او للنص على آلية تطبيقها » .. لكن هذه المحاولات قد باءت بالفشل^(٢) .

١ - آليات نظام حقوق الانسان داخل الأمم المتحدة
واذا كان الميثاق قد حدد الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة (الجمعية العامة ، مجلس الأمن ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مجلس النوصاية ، محكمة العدل الدولية ، والامانة)^(٣) ، فان لكل منها دوره في تعزيز واحترام حقوق الانسان ، ولكن تقع المسؤولية المباشرة والاساسية على عائق الجمعية العامة ، ومن خلالها او تحت اشرافها المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ومن المهم الاشارة الى حق الجمعية العامة في انشاء اجهزة فرعية ، ذات طابع مؤقت او خاص ، وكذلك لجان خاصة من اجل مساعدتها في تأدية المهام الملقاة على عاتقها فيما تعلق بحقوق الانسان^(٤) .

ويجيز ميثاق الأمم المتحدة ، طبقا للمادة ٦٢ ، ان يضع المجلس الاقتصادي والاجتماعي التوصيات الخاصة « بتوطيد احترام حقوق الانسان ، والحريات الاساسية للجميع ومراعاة التقيد بها » . كما يجوز له اعداد مشاريع اتفاقيات لعرضها على الجمعية العامة ، والدعوة الى مؤتمرات دولية وتشكيل اللجان من اجل حقوق الانسان .. وهكذا يعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي^(٥) ، اما مباشرة او من خلال لجان يشكلها من بين اعضائه .

وتعتبر لجنة حقوق الانسان ، من اهم الاجهزة المتفرعة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والتي انشأها بموجب صلاحياته طبقا للمادة ٦٨ من ميثاق الأمم المتحدة . وتتكون هذه اللجنة من ٤٣ دولة عضو منتخبة من المجلس لمدة ثلاث سنوات ، على اساس التوزيع الجغرافي .

ومن اهم ما يتصف به انعقاد جلسات هذه اللجنة^(٦) ، علنيتها ومشاركة الرأى العام العالمى . بمعنى انه يمكن ان يحضر مناقشاتها مراقبون من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة وغير الاعضاء ، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة الاستشارية ، وكذلك ممثلو حركات التحرير .

من المهم ايضا الاشارة الى ان لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة تتمتع بحق تشكيل مجموعات عمل خاصة من خبراء غير حكوميين في مجالات محددة ، كما تتمتع بحق انشاء لجان فرعية في مجالات محددة . وقد انشأت بالفعل اكثر من لجنة فرعية منذ انشائها ، الا ان اللجنة الوحيدة الباقية منذ عام ١٩٤٧ حتى الآن هي اللجنة

ب - العهود الدولية ومعايير حقوق الإنسان :
وإذا كان ما سبق يعكس نظام حماية حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة ، فإنه يتبقى في هذا الإطار تناول العهود الدولية والتي تعكس معايير التطبيق في قضايا حقوق الإنسان .

تشير وثائق الأمم المتحدة^(١٠) ، إلى أن الشرعية الدولية لحقوق الإنسان ، تعتمد على مصادر أساسية . أولها الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والذي أشرنا إليه في مقدمة الدراسة ، وثانيها العهد الدولي بخصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والقياسية . وأخيرا البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

إذا كانت بعض الدول قد فشلت في مطالبتها للتنظيم الدولي ، بوضع لائحة لحقوق الإنسان في نهاية الأربعينات ، فإن إثارة الموضوع قد دفع الجمعية العامة للأمم المتحدة بتكليف لجنة حقوق الإنسان لاعداد مشروع الاتفاقية الدولية وأجراءات التطبيق . وقد بدأت اللجنة بالفعل في إعداد هذا المشروع منذ عام ١٩٤٩ ، وعرضته على الجمعية العامة عام ١٩٥٤ . وبعد حوالي ١٢ عاما ، وفي ١٦/١٢/١٩٦٦ قامت الجمعية العامة في قرارها الشهير ٢٢٠٠ ، بتبني مشروع اتفاقية حقوق الإنسان . إلا أن الجولة لم تنته عند هذا الحد ، بل احتاج الامر إلى عشر سنوات أخرى تقريبا ، قبل أن يصبح العهدان والبروتوكول الاختياري ، نافذ المفعول .

ويلاحظ أن مقدمة العهدين في إنعكاس لمقدمة الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ولالتزام الدول بموجب الميثاق بدعم الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية . كما أتت بعض المواد في العهدين وفي الميثاق واحدة ، من ذلك النصوص الخاصة بحق تقرير المصير . وعلى الجانب الآخر فإن جميع الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في الاعلان وردت في العهدين بإستثناء المادة ١٧ من الاعلان . فهذه المادة تنص على أن لكل فرد حقا في الملك ، بمفرده أو بالاشتراك مع غيره ثم تؤكد في الفقرة الثانية من هذه المادة على أنه « لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا » .

وقد يفسر غياب هذه المادة في النصوص التعاهدية (في العهدين) ارتباط قضية الملكية الفردية بالنظم السياسية وتوجهها ، ولهذا كان حرص المشرع على الابتعاد عن حساسية القضية ، وتأثيرها بالسلب على تصديق عدد من دول العالم عليها .

وقد دخل العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية ، تاريخ النفاذ ، في ٢٣ مارس ١٩٧٦ ، طبقا للمادة ٤٩ . وتنص هذه المادة على أنه « يبدأ نفاذ هذا العهد بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع صك الانضمام أو التصديق الخامس والثلاثون لدى الأمين العام للأمم

إلى لجنة حقوق الإنسان ، والتي تنشر كوثائق رسمية من وثائقها . واللافت للنظر أيضا تشكيل مجموعة عمل خاصة (١٩٨٠) بالبحث في « اختفاء الأشخاص قسري » أو غير الطوعي ، ومجموعة أخرى خاصة بالبحث في الحق في التنمية » ثم تشكيلها بقرار صادر عن لجنة حقوق الإنسان عام ١٩٨١ . ويعكس النموذجان الأخيران في مجموعات العمل الخاصة نوعا من التطور في قضايا وهموم حقوق الإنسان ، كما يعكس تجاوب التنظيم الدولي العالمي مع مثل هذه القضايا والهموم .. وبعبارة أخرى ، فإنه يمكن القول أن مجموعات العمل الخاصة التي بدأت لجنة حقوق الإنسان في تشكيلها منذ عام ١٩٦٧ ، تمثل نقطة متطورة ، وحلقة جديدة ، في أسلوب نظام حماية حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة . وإذا كنا لا زلنا في إطار النظام « الهيكلي » لحماية حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة ، فمن المهم الإشارة - وقبل مناقشة العهود والاتفاقات الدولية - إلى دور مؤسستين « لا يزال دورهما مجهولا خارج الأمم المتحدة .. »^(٨) ويقصد من ذلك المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بالصفة الاستشارية أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومركز حقوق الإنسان بالأمانة العامة للأمم المتحدة .

فالاولى التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة في المادة ٧١ ، لها دورها في مجال رصد انتهاكات حقوق الإنسان ، ولها نشاطها في تزويد الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة بمعلومات تكميلية حول هذه الانتهاكات وتتعاون مثل هذه المنظمات (خاصة تلك المدرجة في الفئات الاولى والثانية) ، مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجالات عديدة تهدف إلى حماية حقوق الإنسان . وسوف يأتي الحديث عن بعض نماذجها في نقطة تالية . أما الامانة العامة ، فهي تضم مركز حقوق الإنسان ، والذي يرأسه وكيل الأمين العام لحقوق الإنسان . وله مسئوليات عديدة في مجال الشكاوى ، والاجراءات الخاصة ، والوثائق والمطبوعات ، والخدمات الاستشارية (مجال المساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان بهدف توفير خبراء ، منح حلقات دراسية .. الخ) .

وأخيرا ، وقبل مناقشة العهود الدولية ، قد يكون من المفيد الإشارة إلى القرار الشهير الخاص بانتهاكات حقوق الإنسان ونظام معالجتها في الأمم المتحدة ، وهو قرار رقم ١٥٠٣^(٩) ، ويحدد هذا القرار إجراءات النظر في الشكاوى الواردة إلى الأمين العام ، والخاصة بحقوق الإنسان . كما حدد القرار المذكور إجراءات وشروط قبول الشكاوى ، ومن أهمها لا تتعارض مع مبادئ الأمم المتحدة ، ون تكون صادرة عن شخص أو أشخاص هم ضحايا الانتهاكات ، وأن تتضمن أدلة موثوقة . وحتى عام ١٩٨٨ ، بحثت اللجنة الفرعية المسؤولة عن الشكاوى ، آلاف الشكاوى ، تتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في أكثر من أربعين دولة .

حق كل فرد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة وحقه في الانتخاب ، وحق الأقليات في التمتع بثقافتهم الخاصة والمجاورة بينهم .

وينظم الجزء الرابع وحتى السادس ، من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية ، الآليات التي تراقب تنفيذ هذا العهد (اللجنة المعنية بحقوق الإنسان) من حيث تكوينها وإختصاصاتها ، ثم تنظيم الخلافات بين الدول الأطراف في العهد ، وكيفية نظر اللجنة في مثل هذه الخلافات^(١٥) .

ومنذ بدأ نفاذ مفعول العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية (مارس ١٩٧٦) بلغ عدد الدول المنضمة إليه وحتى أكتوبر ١٩٨٧ ، ٨٦ دولة من بينها عشر دول عربية .

● ● أما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فيتكون من ٣١ مادة بالإضافة إلى الديباجة . وهو يبدأ في الجزء الأول منه ، كما هو الحال في العهد الخاص بالحقوق السياسية والمدنية ، بإقرار حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها ، وحربتها في تحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . وفي هذا الإطار يؤكد العهد على حق الشعوب في التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية إلتزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة .

وفي الجزء الثاني تعهد من جانب كل دولة طرف في العهد ، ضمان التمتع الفعلي بالحقوق الواردة ، وعدم التمييز في ممارسة هذه الحقوق . بينما يتضمن الجزء الثالث نصوصاً تؤكد على حق كل فرد في العمل ، وإعتراف كل دولة طرف بحق كل شخص في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية (الأجور والمكافآت ، وظروف العمل) ، وكذلك تعهد الدول الأطراف بكفالة حق تكوين النقابات والانضمام إليها ، وإنشاء إتحادات وممارسة نشاطها بحرية . وتتضمن أيضاً الحقوق الواردة في العهد ، وجوب توفير حماية للأسرة وللأمهات ومساعدة الأطفال . وإقرار الدول الأطراف بحق كل شخص في مقتوى معيشي كاف له ولأسرته ، وتوفير الغذاء والكساء . وإقرار حق الصحة وحق التعليم ، بل ومجانية التعليم في المرحلة الابتدائية (م/١٤) . ثم إقرار الدول الأطراف بحق كل فرد في المشاركة في الحياة الثقافية ، والتمتع بفوائد التقدم العلمي وبتطبيقاته وتعهد الدول الأطراف بإحترام وتوفير حرية البحث العلمي والنشاط الإبداعي^(١٦) . ثم يأتي الجزء الرابع من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بتنظيم متابعة تنفيذ نصوص هذا العهد . فالدول تتعهد بتقديم تقارير عن التدابير التي تتخذها وعن تقدمها في ضمان إحترام هذه الحقوق . والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بماله من مسؤوليات ، يقوم بالنظر في هذه التقارير ، أو إحالتها لى لجنة حقوق

المتحدة . بينما دخل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تاريخ النفاذ ، في ٣ يناير عام ١٩٧٦ ، وطبقاً للمادة ٢٧ من العهد^(١٧) ويضم العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية ٥٣ مادة ، بالإضافة إلى الديباجة . حرص الجزء الأول من العهد على تأكيد حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ، وحربتها في السعي لتحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . بينما إتجه الجزء الثاني إلى إقرار تعهدات كل دولة طرف في العهد على إحترام الحقوق المعترف بها في العهد وكفالتها لجميع الافراد الموجودين في اقليمها والداخلين في ولايتها ، دون أى تمييز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين ، أو الرأي سياسياً أو غير سياسي ، أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الثروة أو النسب أو غير ذلك من الأسباب^(١٨) .

والمهم في هذا الإطار ليس إقرار هذا الحق نظرياً ، بل نص العهد على أن تتعهد كل دولة طرف على أن تكفل هذه الحقوق من خلال تدابير تشريعية أو غير تشريعية ، وأن تنمي وتطور من إمكانيات التظلم القضائي . وقد تضمن العهد أيضاً في جزئه الثاني كفالة مساواة الرجل والمرأة ، وتنظيم الحريات في حالات الطوارئ الاستثنائية^(١٩) . فالعهد لم يمنع اتخاذ إجراءات استثنائية ، لكنه أجازها في أضيق الحدود التي يتطلبها الوضع وبشروط محددة . منها عدم منافاة هذه التدابير للإلتزامات الأخرى (في القانون الدولي مثلاً) أو عدم انطوائها على تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللون .. الخ . والمهم هنا ، هو ما نص عليه العهد في أن أى دولة طرف تستخدم هذا الحق ، عليها أن تعلم الدول الأطراف الأخرى فوراً عن طريق الأمين العام ، بتلك الأحكام التي لم تنقيد بها وبالأسباب التي دفعتها إلى ذلك .

ويتجه الجزء الثالث من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية ، إلى إقرار الحق في الحياة ، وعدم جواز إخضاع أحد للتعذيب أو العقوبة القاسية واللاإنسانية ، وعدم جواز إسترقاق أحد أو إكراهه على السخرة ، وحق كل شخص في الحرية والأمان على شخصه ... فلا يجوز ... طبقاً للمادة التاسعة .. « توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً . ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون .. ويتوجب إبلاغ أى شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه ، كما يتوجب إبلاغه سريعاً بأية تهمة توجه إليه » .^(٢٠) وتؤكد باقى نصوص الجزء الثالث في العهد (المواد من ١٠ إلى ٢٧) على حريات الإنسان السياسية والمدنية ، ومن أهمها حقه في حرية التنقل ، والمساواة أمام القضاء ، واحترامه خصوصيات الإنسان وحرمانه (أسرته ، بيته ، اتصالاته) ، والحق في حرية الفكر والدين وحرية الرأي والتعبير ، والحق في التجمعات السلمية ، وحرية تكوين الجمعيات . كما ينص العهد على

الانسان . وأخيرا فإن الجزء الخامس والآخر من العهد ، ينظم نفاذه وصحة اجراءته .^(١٧) وإذا كان العهد الدولى لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، قد بدأ نفاذه فى ١٦/١/١٩٧٧ ، فقد انضمت اليه ٩٠ دولة حتى أكتوبر ١٩٨٧ ، من بينها عشر دول عربية .

وأخيرا ، فإنه من المهم الإشارة إلى أن هناك معايير متفق عليها حول تطبيق العهدين . من أهمها الحوار الذى تجريه لجنة حقوق الانسان مع مندوبى الدول الذين يحضرون أمامها لتقديم تقاريرهم ، والاستماع إلى تعليقاتهم وإستجاباتهم ومراجعة الوثائق المرفقة . كذلك هناك تقارير الوكالات المتخصصة المقدمة إلى اللجنة . بالإضافة إلى ما تقدمه المنظمات غير الحكومية ذات الصلة الاستشارية من بيانات ومعلومات ، فهى تسهم جميعها فى إلقاء الضوء على أوضاع حقوق الانسان - وفقا للعهدين الدوليين - فى الدول الأطراف .^(١٨)

وبالرغم من تركيز التحليل على نظام حقوق الانسان داخل الأمم المتحدة ، والجهود الدولية التى تضافى الشرعية على قضايا حقوق الانسان ، فإن المناقشة لها أبواب أخرى متعددة . فهناك العديد من الاتفاقيات التى تتعلق بحقوق الانسان ، وتمت فى إطار الأمم المتحدة ، منها الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى^(١٩) ومنها اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة ، التى أقرت فيها الأطراف المتعاقدة حق المرأة فى التصويت دون أى تمييز ، وأهلية النساء فى أن ينتخبن لجميع الهيئات ، وحققن فى تقلد المناصب العامة^(٢٠) . كذلك اعلانات الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة (١٩٦٧) ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، والتى دخلت تاريخ النفاذ فى سبتمبر ١٩٨١ ، والاعلان الخاص بحقوق المتخلفين عقليا^(٢١) والاعلان الخاص بحقوق المعوقين^(٢٢) . وأخيرا وليس أقلها أهمية أشبر إلى « اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة » . فقد اعتمدت الجمعية العامة هذه الاتفاقية عام ١٩٨٤ ، وبدأ نفاذها فى يونيه ١٩٨٧ . وهى اتفاقية أكثر شمولاً من الاعلان الخاص بالتعذيب ، ينص الجزء الاول منها على أن تتخذ الدول الأطراف تدابير فعالة لمنع أعمال التعذيب وعدم جواز التذرع - كمبرر للتعذيب وبأية ظروف استثنائية^(٢٣) .

والخلاصة : بخصوص هذا المستوى الاول من المناقشة ، أن العمل الدولى من أجل قضايا حقوق الانسان ، ومن خلال الأمم المتحدة ، قد شهد تطورا كبيرا . وتمثل هذا التطور فى آليات المنظمة العالمية التى هدفت إلى حماية حقوق الانسان ، كما تمثل فى الشرعية الدولية التى أضفتها الأمم المتحدة (من خلال العهدين على وجه الخصوص) لقضايا حقوق الانسان فى العالم . وهذا التطور عكس فى بعض جوانبه تطور مفهوم حقوق

الانسان ، وإمتهاده إلى أبعاد سياسية ومدنية وأخرى اجتماعية واقتصادية وثقافية لا تنفصل عنه . عكس أيضا هذا التطور قبول الرأى العام العالمى لفكرة « عالمية القضية » ، بمعنى إمكانية خروج العلاقة بين الحكومة ومواطنيها إلى نطاق عالمى .

ثانيا : تطور العمل الدولى غير الحكومى - نموذج منظمة العفو الدولية :

لم يكن تطور العمل الدولى المنظم من خلال الأمم المتحدة ، هو المظهر الوحيد لتطور الاهتمام بقضايا حقوق الانسان . إذ شهدت الستينات - على وجه الخصوص - درجة عالية من نمو الوعى العالمى بمثل هذه القضايا ، وانعكس ذلك تحديدا على ميلاد عدد من التنظيمات غير الحكومية الدولية والاقليمية ، والتى أعلنت أن هدفها الاساسى حماية حقوق الانسان .

وفى حقيقة الأمر فإن المناخ السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، كان مهيا لعمل هذه التنظيمات . فمن ناحية ، لا يمكن اغفال الأثر الإيجابى الذى أحدثته المنظمة العالمية - الأمم المتحدة - باهتمامها بمناقشة اوضاع حقوق الانسان ، وبخلقها آليات عمل منظمة لضمان هذه الحقوق . كذلك لا يمكن اغفال التطور الهائل فى وسائل الاتصال والمواصلات بين دول العالم ، حتى تحدث البعض عن العالم « كقرية عالمية » . مثل هذا التطور فى تكنولوجيا الاتصال قد سمح بلا شك ، بدرجة أكبر من التفاعل والتضامن بشأن عدد من القضايا ، كان من بينها حقوق الانسان . لا يمكن أيضا اغفال الشعور بالاحباط الذى تغلغل لدى البعض ، بعد مرور أكثر من سنوات عشر من عمل الأمم المتحدة . فقد استمرت الحروب الدولية والاقليمية ، واستمرت انتهاكات حقوق الانسان فى عدد كبير من دول العالم ، ولم تنجح المنظمة العالمية فى مواجهة كثير من الازمات . وادى ذلك إلى تنامى ادراك البعض ، لضرورة تنظيم عمل دولى أو اقليمى أو قومى ، غير حكومى ، دعامة الاساسية اهلية ، ومبادرته انسانية . ومن هذا المنظر برزت بعض المنظمات غير الحكومية ، التى أعلنت استقلاليتها عن الحكومات ، وتبنت بالاساس قضايا حقوق الانسان . وفى هذا الاطار ، كان مولد منظمة العفو الدولية فى بداية الستينات (١٩٦١) ، ومن خلال مبادرة انسانية من جانب بعض المواطنين فى بريطانيا ، والذين حركتهم قضية أحد المسجونين السياسيين فى افريقيا ، والذى ظل منسيا فى سجنه لسنوات طويلة دون أن يتحرك أحد لمساعدته . ودون الدخول فى تفاصيل الحديث عن تطور هذه المنظمة العالمية غير الحكومية^(٢٤) ، من المهم الإشارة ، بداية ، إلى المبادئ التى تعمل المنظمة وفقا لها .

تعمل المنظمة على مراعاة احكام الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى جميع أنحاء العالم^(٢٥) . وهى فى سبيل ذلك تطرح مبادئ ثلاثة تسعى إلى تحقيقها ، والالتزام بها .

قائما من قبل . ويفسر ذلك اتجاه منظمة العفو - مع بداية الثمانينات - نحو تطوير نشاطها ، وحرصها على امتدادها التنظيمي الى معظم دول العالم . وهكذا كانت تونس اولى الدول العربية التي نجحت في خلق فرع تنظيمي لمنظمة العفو^(٢٧) ، ثم تلى ذلك انشاء فروع ومجموعات تحت التأسيس في كل من الكويت ، والاردن ، والسودان ، والصومال ، ومصر . والجدير بالذكر ان احدي القواعد الرئيسية التي ينبغي على أي فرع او مجموعة عمل ، احترامها والعمل وفقا لها ، في تبني قضايا حقوق الانسان خارج اطار الدولة التي ينتمي لها اعضاء الفرع او المجموعة . ويأتي ذلك لتأكيد عالمية انسانية القضية من جانب ، كما يأتي لاعتبارات سلامة اعضاء منظمة العفو الدولية ، في بلدان العالم من جانب آخر . ولعل هذه القاعدة ، التي يتم على أساسها العمل في قضايا حقوق الانسان ، كانت ولا زالت احد محاور النقاش والجدل بين الأعضاء في دول العالم الثالث ، والمنظمة في لندن^(٢٨) . فقد تبدو المفارقة بين معاشنة هؤلاء الاعضاء لانتهاكات حقوق الانسان في بلادهم ، وعدم امكانياتهم تبني مثل هذه القضايا على المستوى الدولي .

على أي الأحوال ، ما نود التأكيد عليه في هذا السياق ، هو توجه منظمة العفو نحو العالم العربي ، في اطار محاولتها لتطوير نشاطها وتأكيد مصداقيتها في كل انحاء العالم . وهو الأمر الذي يفسر القرار الذي صدر عن منظمة العفو عام ١٩٨٥ ، والذي يجعل اللغة العربية لغة رسمية بالاضافة الى اللغات الانجليزية والفرنسية والاسبانية^(٢٩) .

واذا كان عقد الثمانينات قد شهد نمو منظمة العفو في بعض مناطق جديدة عليها ، فان العقد الماضي قد شهد بداية محاولات امتداد فروع ومؤيدي المنظمة الى اسيا وامريكا اللاتينية وافريقيا ، وخارج نطاق أوروبا والولايات المتحدة^(٣٠) .

لقد استطاعت المنظمة عبر السنوات السبع والعشرين الماضية ، ان تخلق رأيا عاما مؤيدا ومواليا لها في معظم دول العالم ، وقد ادى ذلك الى اكتسابها مكانة خاصة لدى الحكومات المختلفة ، بحيث يصعب تجاهلها او عدم التجاوب مع استقصاءاتها حول حقوق الانسان . معنى ذلك اعتماد المنظمة على النشر والرأي العام العالمي كأداة ضغط رئيسية على الحكومات .

وفي هذا الاطار ، فان التقرير السنوي الذي تصدره منظمة العفو حول أوضاع حقوق الانسان في معظم دول العالم ، يعتبر آلية رئيسية ، لها مصداقيتها . ويخضع جمع معلومات هذا التقرير لعملية مراجعة دقيقة ولخطوات محسوبة . فالى جانب المراقبين والمؤيدين لحركة المنظمة كمصدر للمعلومات ، فإن منظمة العفو تقوم بإرسال بعثات خاصة للدول المعنية ، هدفها تقصى

ويتمثل أول هذه المبادئ في الافراج عن مسجونى الرأي ، وهم الاشخاص الذين يسجون أو يعتقلون أو تقيد حرياتهم بسبب معتقداتهم السياسية أو الدينية ، وهم في الوقت نفسه لم يلجأوا الى العنف ولم يقوموا بالدعوة الى استخدامه .

أما المبدأ الثاني الذي تعمل من أجله منظمة العفو الدولية فهو مقاومة اعتقال سجناء الرأي وبقيائهم بلا محاكمة أو توجيه تهمة لهم لفترة طويلة . ويدخل في هذا النطاق ، مقاومة المنظمة لمحاكمتهم وفقا لقواعد غير معترف بها دوليا .

وأخيرا فان المبدأ الثالث الذي تطرحه منظمة العفو ، وتسعى الى الالتزام به ، فهو العمل بكل الوسائل المناسبة على مقاومة فرض وتنفيذ عقوبة الاعدام والمعاملة اللاإنسانية لمسجونى الرأي أو غيرهم .

وتحرص المنظمة على تأكيد طبيعة عملها المستقلة من أجل حماية حقوق الانسان الأساسية . وهى في هذا تعلن وتلتزم من خلال اسلوب عملها ، بالاستقلال وعدم الانحياز ، فهى لا تدعم أو تعارض اية حكومة أو اى نظام سياسى ، ولكنها تعارض بعض الممارسات السلبية التي تنتهك من حقوق الانسان . والمنظمة تؤكد استقلالها عن الحكومات واعتمادها في تمويلها على التبرعات التي يقدمها اعضاءها ومؤيدوها . وهناك قواعد دقيقة بشأن قبول التبرعات أو المساهمات لضمان عدم تأثير مصدر الدخل على نزاهتها ، ولضمان عدم الحد من حرية نشاطها . ولا تسعى المنظمة للحصول على اموال حكومية ، كما لا تتلقى اية اموال حكومية لدعم ميزانيتها . ولعل طرح اسلوب المنظمة في الاستقصاء عن اوضاع حقوق الانسان ، ومناقشة آليات العمل التي تعتمد عليها ، سوف يبرز بشكل أكثر وضوحا حرص منظمة العفو على استقلالها وعدم انحيازها .

تشير أحدث بيانات منظمة العفو^(٣١) الى ان لديها الآن ما يزيد على ٧٠٠,٠٠٠ من الأعضاء المشتركين والمؤيدين لها في أكثر من ١٥٠ دولة في جميع انحاء العالم . كما تشير الى ان لديها ما يزيد على ٣,٧٥٠ مجموعة محلية تعمل في أكثر من ٦٠ دولة في اسيا وافريقيا وأوروبا وأمريكا والشرق الأوسط . وتربط المنظمة علاقات رسمية بكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، واليونسكو ، ومجلس أوروبا ، ومنظمة الدول الأمريكية ، ومنظمة الوحدة الإفريقية . كما تتعاون مع الروابط والتنظيمات المحلية والقومية الخاصة بحقوق الانسان ، ومن بينها المنظمة العربية لحقوق الانسان . ولعل فترة الثمانينات كانت « البداية المتأخرة » ، لخلق فروع ومجموعات عمل تتبنى أهداف منظمة العفو ، داخل العالم العربي . ويعنى ذلك ان بداية التوجه التنظيمي الفعلي في المنطقة العربية قد جاء متأخرا ، بينما اهتمت المنظمة بقضايا حقوق الانسان في المنطقة كان

الحقائق وحضور المحاكمات ، والاجتماع بالمستولين في الحكومة . كما تقوم بزيارات ميدانية دورية الى معظم سجون العالم هدفها متابعة احوال السجون ومدى ملاءمتها لكرامة الانسان . وتنقسم ادارة الابحاث بمقر المنظمة ، الى عدد من الفروع المعنية باقاليم العالم الرئيسية . ولحماية حياد هذه الابحاث ، لا تعطى المنظمة للعاملين مسئولية القرار أو التقييم لأمر وأوضاع تتعلق ببلدانهم ، كما تمزج جميع التقارير التي تصدرها المنظمة بمجموعة من اجراءات المراجعة والتدقيق .

وعادة لا يضم التقرير السنوي أوضاع كل دول العالم ، كما لا يغطي كل المسائل التي تقع في نطاق حقوق الانسان ، وانما فقط ما يرتبط بمبادئ واهداف ومجال عمل منظمة العفو . وكما يشير التقرير الأخير في مقدمته^(٢١) « فان ما يحد من محتويات هذا التقرير من الرقابة التي تمارسها الحكومات ، والسرية التي تكتنف اعمالها .. فهي غالبا ما تلجأ الى إعاقه تدفق المعلومات من بلدانها ودخلها فيتعرض آلاف السجناء للحجز جورا أو للتعذيب أو القتل دون ان يسمع العالم الخارجي قط بانباء محنتهم » . وبالطبع فان حقوق الانسان في المفهوم الاقتصادي الاجتماعي والسياسي ، يخرج أيضا عن نطاق عمل المنظمة ، وبالتالي لا يلتفت إليه التقرير السنوي .

وفي إطار إهتمام المنظمة بالرأي العام كاحدى ادوات الضغط ، فان الآلاف من اعضائها المنتشرين في معظم دول العالم ، يكلفون بإرسال خطابات الى السجناء السياسيين أو الى حكوماتهم ، يطالبون فيها بالإفراج عن هؤلاء السجناء . والهدف من ذلك مساندة معنوية لهم من جانب ، والمساعدة على اطلاق سراح هؤلاء السجناء ، وبصورة البعد العالمي الانساني في عمل المنظمة من جانب آخر .

وربما من أشهر آليات عمل منظمة العفو ، والتي ينبغي الإشارة إليها في هذا السياق تشكيل مجموعات دولية عبر الحدود ، لتبني بعض حالات سجناء الرأي . اذ تقوم المنظمة من خلال مئات المجموعات ، بمتابعة مستندات قضية احد سجناء الرأي ، حيث تتضمن هذه المستندات تفاصيل شخصية ، ووقائع الاعتقال ومكان الاحتجاز ، ومعلومات خلفية حول القضية في إطارها السياسي ، مع الاجراءات القانونية الخاصة بدولة السجين . وتتكفل المجموعات التي تتبنى هذه القضية بشن حملات متنوعة من اجل اطلاق سراحه ، أو الضغط على المسئولين من اجل توفير الرعاية الصحية وحق الاتصال للسجين .

والنوع الثاني من التبني ، هو تبني قضايا تحقيق ، بهدف توفير مزيد من المعلومات الدقيقة حول وضع السجين ، وان كان سجين رأي من عدمه . ثم هناك أخيرا تبني قضايا الاختفاء ، حيث يكون الهدف الضغط على الحكومات من اجل معرفة مصير بعض الاشخاص .

وهناك أيضا اسلوب آخر هام ، تتبعه منظمة العفو من أجل تعبئة الرأي العام العالمي بخصوص قضايا حقوق الانسان ، وهو تنظيم الحملات العالمية . ومن أهم هذه الحملات ، ما عرف باسم « نريد حقوقنا الآن » ، والذي نظم في كل انحاء العالم بمناسبة الاحتفال بمرور أربعين عاما على الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ويسعى الى جمع أكبر عدد ممكن من توقيعات المواطنين في كل دول العالم ، وارسالها الى لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة . من بين هذه الحملات الهامة أيضا ، الحملة التي قامت بها منظمة العفو عام ١٩٨٨ ، ضد الحكومة البريطانية بسبب انتهاكات حقوق الانسان في ايرلندا الشمالية^(٢٢) . وكذلك الحملات الاعلامية المكثفة التي يقوم بها اعضاء الفروع والمجموعات في العالم ، ازاء الحكومة التركية ، وبسبب تعذيبها سجناء الرأي واجرائها محاكمات غير عادلة للسجناء السياسيين^(٢٣) . وهكذا تتعدد الادوات وتتساند من أجل الضغط على الحكومات وتعبئة الرأي العام العالمي ، لحماية حقوق الانسان .

والخلاصة ، ان نموذج منظمة العفو الدولية يعكس درجة عالية من الفعالية للعمل الدولي - غير الحكومي - المنظم ، وهناك عشرات من النماذج لتنظيمات غير حكومية تعمل في مجال حقوق الانسان . وهي قد تكون أقلها شهرة ، أو أقلها انتشارا عبر دول العالم ، ولكن من المؤكد ان هذه المنظمات جميعها تلعب دورا هاما متكاملا ، يدعم عمل المنظمة الرسمية العالمية .. الأمم المتحدة .

مناقشة ختامية

تهدف هذه النقطة الأخيرة ، الى مناقشة بعض الافكار والممارسات التي يثيرها الحديث عن العمل الدولي في مجال حقوق الانسان ، سواء كان هذا العمل حكوميا رسميا ، أو أهليا غير رسمي . وسوف تطرح عدد من الملاحظات ، يتعلق البعض منها بمفهوم حقوق الانسان ومدى حياده . ويتعلق البعض الآخر بالممارسات الحديثة من جانب الدول أو المنظمات في مجال حقوق الانسان . تبدأ الملاحظة الأولى ، من مفهوم حقوق الانسان . فمن المؤكد ان المفهوم ليس مفهوما مجردا ، فهو يرتبط بإطار تاريخي وفكري نشأ من خلاله .

وفي هذا السياق ، لا يمكن الزعم ان مفهوم حقوق الانسان ، في الدول الاشتراكية مثلا ، يتطابق مع مثيله في دول أوروبا الغربية أو في الولايات المتحدة الأمريكية ، أو مع مثيله في بعض الدول الاسلامية . ويعنى ذلك تعدد المفهوم ، أو تعدد ابعاده فالمفهوم وفقا للفكر السياسي الغربي الليبرالي ، هو نتاج مراحل تاريخية بدأت منذ القرن التاسع عشر ، وتبلور من خلال موثيق الثورات واعلانات حقوق الانسان . ورغم مرور كل هذه السنوات ، فالمفاهيم التي طرحتها الوثائق السابقة ، مازالت تؤلف

والداخلية تضيق قدرا آخر من الغموض والتعتيم على مفهوم حقوق الانسان . وتؤكد الملاحظة الثالثة على طبيعة العلاقة بين الأبعاد السياسية والمدنية لمفهوم حقوق الانسان ، وتلك الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . فهناك علاقة تداخل ، تأثير وتأثر بين الجانبين . واللافت للنظر ان القدر العالى من الحريات السياسية التى توفرت للمواطن فى بعض دول العالم ، قد ارتبطت بقدر مماثل من الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهذه الملاحظة تثير التساؤل حول مستقبل قضايا حقوق الانسان فى العالم الثالث ، وارتباط هذه الحقوق بمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . وتتعلق الملاحظة الرابعة بالمنظمات الدولية والاقليمية التى تتصدى لحماية حقوق الانسان . ويصبح التساؤل هو : الى أى حد يتحقق مفهوم الاستقلال والحياد لهذه المنظمات التى تعمل فى ظروف غاية فى التعقيد .. فالمفهوم الذى تتصدى هذه المنظمات للدفاع عنه - وهو حقوق الانسان - يختلف من حيث تاريخه ومصادره الفكرية ، ويختلف بالتالى فى السياقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .. وبهذا المعنى فان ما قد يعتبر انتهاكا لحقوق الانسان بالنسبة لمنظمة ، قد لا تعتبر كذلك من زاوية الدولة الممارسة والمثال الصريح على ذلك تبني منظمة العفو الدولية لموقف معاد لعقوبة الاعدام ، واعتبارها عقوبة لا انسانية ، قد تستخدم أداة لتصفية المعارضة السياسية . والمنظمة فى هذا قد تخاطب - باعتبارها منظمة عالمية - حكومات اسلامية تختلف رؤيتها تماما لقضية عقوبة الاعدام .. وهكذا تتعدد النماذج ، لكن تبرز فى النهاية تعقد السياق الثقافى العالمى فى مفهوم وممارسته لحقوق الانسان . واخيرا فان هناك عددا من القضايا الهامة الحديثة التى ابرزتها الممارسات فى السنوات الأخيرة .. ويكون التساؤل هل تعد انتهاكات لحقوق الانسان ؟ واذا كانت كذلك فلماذا لا تهتم بها المنظمات المعنية ؟ .. من ذلك موقف هذه المنظمات من استخدام العنف للرد على عنف مقابل ، وموقفها من مشاكل الجفاف فى بعض الدول الافريقية والتهجير الاجبارى لآلاف الاسر ..

هذه وغيرها ، نماذج لبعض القضايا الهامة ، التى تستوجب إهتمام العمل الدولى المنظم ، الحكومى والشعبى .. ولعل استمرار الحوار والعمل لحماية حقوق الانسان ، من شأنه - ونحن نقرب من القرن الحادى والعشرين - ان يصل الى درجة أكبر من الاتفاق ودرجة أعظم من الفاعلية .

جزءا من القيم التى يحتويها مصطلح حقوق الانسان فى طرحه الغربى .

ثم جاء القرن العشرون ، ليشهد بسط نطاق المفهوم ، وإرساله فى المنظمات الدولية والاقليمية . فالاعلان العالمى لحقوق الانسان الذى تبنته الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ ، مستمد من الفكر السياسى الذى ساد غرب أوروبا والولايات المتحدة . بهذا لا يمكن الادعاء بان هذا الاعلان له طابع عالمى ، برغم صحة احتوائه لقيم يمكن ان تكون عالمية .

وهذا المفهوم الغربى لحقوق الانسان ، ليس من المفهوم الوحيد على الساحة ، فالمفهوم الاشتراكى لحقوق الانسان ، يطرح افكارا أخرى ، وقد يعكس فى ذلك خبرات أخرى . فهو يرفض النظر للفرد باعتباره منعزلا عن المجتمع ، وبالتالي يرفض ان تكون حقوق الانسان وسيلة يستخدمها المواطن للدفاع عن نفسه ضد المجتمع . ويركز الفكر الاشتراكى أيضا على فكرة العدل الاجتماعى ، ويضع فى الصدارة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

وقد يطرح المفهوم الاسلامى لحقوق الانسان باعتباره مفهوما ثالثا مختلفا عن هذا وذاك . وهناك قرارات عديدة له ، وليس من السهل الحديث عن مفهوم اسلامى واحد لحقوق الانسان . كما ان التطبيقات المعاصرة فى كثير من الاقطار الاسلامية ، قد لا تتطابق بالضرورة مع هذا المفهوم الاسلامى . وتذهب اهم الكتابات فى هذا الشأن الى ان حقوق الانسان فى الاسلام تضمنت حقوقا شخصية ذاتية وفكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية ، وانها قد أكدت مبدأ المساواة وشملت الرجال والنساء ، المسلمين وغير المسلمين . ولعل إسناد تقرير الحق إلى الله عز وجل وشريعته ، يؤدى إلى اقتران الحق بالواجب ، واقتران حق الفرد بحق الجماعة ، واقتران الحقوق الفكرية والسياسية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

أما الملاحظة الثانية ، فى إطار هذه المناقشة الختامية فهى تبرز الاختلاف بين الموقف العلنى الذى يؤكد احترام حقوق الانسان ومناصرة قضاياها وبين الممارسات المتنوعة . فكل النظم السياسية فى العالم تعلن تأييدها لحقوق الانسان ، بل قد تحدث اعتداءات على هذه الحقوق بدعوى مبادئ حقوق الانسان . وهو الأمر الواضح فى ممارسات بعض الدول الكبرى التى تتبنى انها الأكثر احتراما لمبادئ حقوق الانسان وهو أيضا الأمر الواضح فى ممارسات بعض دول العالم ، التى تتسنى قوانين استثنائية .. وهكذا فان الممارسات الدولية

المراجع :

- (١) تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٨ ، (لندن) ، ص ص ١٠ - ١١ .
- (٢) د . منذر عنيتاوى ، نظام حماية حقوق الانسان في الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، مجموعة محاضرات الدورة الدراسية التاسعة عشرة للمعهد الدولى لحقوق الانسان ، (ستراسبورج ، فرنسا ، ١٩٨٨) ، ص ٢ .
- (٣) راجع المادة السابعة من الميثاق .
- (٤) المادة ٢٢ من الميثاق تخول لها الحق في انشاء ما تراه مناسباً من أجهزة فرعية .
- (٥) أشير إلى أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى يتكون من ٥٤ دولة عضو انتخبته الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات طبقاً لتوزيع جغرافى معين وتجتمع في دورتين رئيسيتين سنوياً .
- (٦) تجتمع اللجنة في دورة سنوية لمدة ستة أسابيع ..
- (٧) لمزيد من التفاصيل حول مدة اللجان ، راجع د . منذر عنيتاوى ، م . س . د ، ص ص ٦٠ - ٦٣ .
- (٨) يشير الخبير العربى د . منذر عنيتاوى ، والذي يعمل بمركز حقوق الانسان بالأمم المتحدة ، إلى أن الكثير من الأضواء لازالت غير مسلطة على نظام عمل الأمم المتحدة بخصوص قضايا حقوق الانسان ، ومن المهم متابعة ما يحدث من تطور في داخل التنظيم .. محاضرة أقيمت في المعهد الدولى لحقوق الانسان ، ستراسبورج - فرنسا ، يوليو ١٩٨٨ .
- (٩) قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ١٥٠٣ ، والصادر في ١٩٧٠/٥/٢٧ .
- (١٠) حقوق الانسان ، مجموعة صكوك دولية ، الأمم المتحدة (نيويورك ١٩٨٢) .
- (١١) تنص هذه المادة أيضاً على أنه يبدأ نفاذ هذا العهد بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع صك الانضمام أو التصديق الخامس والثلاثين لدى الأمين العام ، لمزيد من التفاصيل حول الإبعاد الإجرائية لسريان العهد راجع المواد ٢٦ - ٣١ من المعهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية راجع كذلك المواد من ٤٨ إلى ٥٣ ، من المعهد الدولى الخاص بالحقوق السياسية والمدنية .
- (١٢) المادة ٢ من المعهد الدولى الخاص بالحقوق السياسية والمدنية .
- (١٣) راجع تفاصيل المادة الرابعة في العهد لأهميتها .
- (١٤) تتضمن أيضاً المادة التاسعة أحكام مختلفة تتعلق بتقديم المعتقل أو الموقوف سريعاً إلى القاضي ، وحق الرجوع للمحكمة ، وإقرار حق أى شخص إذا كان ضحية اعتقال غير قانونى ، في الحصول على تعويض .
- (١٥) راجع المادتين ٤١ ، ٤٢ من المعهد الدولى للحقوق السياسية والمدنية .
- (١٦) تكفلت المادة (١٥) بتفصيل الحق في المشاركة الثقافية وممارسة حرية البحث العلمى .
- (١٧) راجع المواد من ١٦ إلى ٣١ ، المعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .
- (١٨) أشير إلى البروتوكول الاختيارى الملحق بالمعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية ، والذي يختص بنظام الشكاوى الفردية أمام اللجنة المعنية بحقوق الانسان ورغم أن اللجنة تمارس اختصاصها بأسلوب قضائى ، لكنها ليست هيئة قضائية فقراراتها غير ملزمة . ويتحدد قبول الاختصاص وفقاً للمادة الأولى من البروتوكول .
- (١٩) اعتادت الجمعية العامة هذه الاتفاقية في ١٩٦٥/١٢/٢١ واصبحت سارية المفعول في ١٩٦٩/١/٤ . وبلغ عدد الدول أطرافها (حتى مايو ١٩٨٨) ١٢٤ دولة من بينها ١٤ دولة غربية .
- (٢٠) تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية ٧ يوليو ١٩٥٤ ، وفقاً للمادة السادسة .
- (٢١) أصدرته الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٧١ .
- (٢٢) صدر في ديسمبر ١٩٧٥ .
- (٢٣) لمزيد من التفاصيل راجع تحليل الاتفاقية في : محمد محمد عبد العزيز ، صياغة وتطبيق معايير وقواعد الأمم المتحدة في القضاء الجنائى ، دراسة مقدمة إلى الندوة الدولية حول تعليم حقوق الانسان في العالم العربى ، سيراكيوزا - إيطاليا ، (يناير ١٩٨٨) ، ص ص ١٠ - ١٣ .
- (٢٤) راجع القانون الأساسى الذى يحكم عمل منظمة العفو الدولية .
- (٢٥) نشر المحامى البريطانى بيتر بنسون ، والذي حركته قضية السجين السياسى الافريقى مقالاً حث فيه الناس في كل مكان على البدء في العمل بطريقة سلمية ، بعيدة عن التحيز من أجل الافراج عن سجناء الرأى . وخلال شهر من صدور المقال تقدم أكثر من ألف شخص من دول مختلفة برغباتهم في التعاون العمل من أجل ذلك الهدف .
- (٢٦) راجع بيانات تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في نهاية عام ١٩٨٨ .
- (٢٧) لمزيد من التفاصيل حول المنطقة العربية وحركة منظمة العفو الدولية راجع : د . أمانى قنديل ، «منظمة العفو الدولية والعالم العربى» ، مجلة المنار ، (أبريل ١٩٨٧) ، ص ص ١٧٤ - ١٧٧ .
- (٢٨) أتضح ذلك من خلال مشاركة كاتب هذه السطور ، في الاجتماع الذى نظمته منظمة العفو مع أعضاء الفروع والمجموعات العربية في لندن (مارس ١٩٨٧) . كما أتضح من خلال المشاركة في اجتماعات أوسع ضمت ممثل دول أفريقية وآسيوية وأمريكا اللاتينية .
- (٢٩) صدر في عام ١٩٨٧ ، تقرير منظمة العفو السنوى ، لأول مرة باللغة العربية ، كما أنتظمت معظم نشرات وتقارير المنظمة باللغة العربية .
- (٣٠) تقرير لجنة التطوير التنظيمى الى المجلس الدولى لمنظمة العفو ، لندن ، (١٩٨٧) ص ٨ .
- (٣١) تقرير منظمة العفو الدولية ، (١٩٨٨) ، ص ٩ .
- (٣٢) راجع التقرير الذى أصدرته منظمة العفو حول أيرلندا الشمالية بعنوان : «أعمال القتل على أيدي قوات الأمن» ، والذي قامت فيه بنشر وتوزيع وثائق هذه الانتهاكات في العالم ، بهدف الضغط على الحكومة البريطانية (١٩٨٨) .
- (٣٣) راجع أيضاً التقرير الذى أصدرته المنظمة حول الوضع في تركيا بعنوان : «سجناء الرأى ، التعذيب وسوء المعاملة ، وعقوبة الاعدام ، تقرير حول تركيا» ، (نوفمبر ١٩٨٨) .

إلا في ظل صيانتها . ولما كانت هذه الممكنات لازمة لوجود الإنسان وكرامته ، فإن مفرداتها الأساسية تظل واحدة برغم اختلاف الثقافات وتنوع النظم الاجتماعية وتعدد الدول التي يعيش في ظلها البشر^(١).

وقد يغيب هذا البعد لدى البعض نتيجة طرح ضيق لمصادر مفهوم حقوق الإنسان ، وهو طرح يفتقد البعد التاريخي لاقتصاره على تناول المصادر الفكرية لهذا المفهوم في الحضارة الغربية . وينتهي هذا الطرح إلى أن أساس فكرة حقوق الإنسان هو إما نظمية القانون الطبيعي ، والتي تنتهي إلى أن البشر لهم حقوق أساسية معينة تنبع من طبيعتهم البشرية ، وأن تمتعهم بهذه الحقوق سابق على قيام الدولة ، وينبغي على سلطات الدولة حتى تتمتع بالشرعية في نظر المواطنين أن تقر في نظامها القانوني تلك الحقوق التي يتضمنها هذا القانون الطبيعي . وعلى الرغم من أن مفهوم القانون الطبيعي قد شاع أساسا في الكتابات الغربية وخصوصا في بداية العصر الحديث ، إلا أن دلالات هذا المفهوم تنسحب على كل الثقافات والدول ، فطبيعة البشر واحدة أيا كان اختلاف ثقافتهم . والمصدر الثاني لمفهوم حقوق الإنسان هو فكرة العدالة في كل مجتمع ، وخصوصا وفقا لتحليل الفيلسوف الأمريكي رولز لها . فلدى كل مجتمع تصور معين عن العدالة ، وعن نطاق معين من الحقوق يرتبها بها . فحقوق الإنسان في كل مجتمع هي ما يتفق أفراد هذا المجتمع عموما على أنه من العدالة توفيرها لجميع المواطنين . ولما كان تصور العدالة يختلف من مجتمع إلى آخر ، وفي ذات المجتمع عبر فترات زمنية مختلفة ، فإن مضمون حقوق الإنسان سوف يتباين بالضرورة عبر المجتمعات وسوف يتطور عبر الزمن ، وذلك وفقا للسياق الاجتماعي المحدد لتصور العدالة . ومع أنه من اليسير إدراك نسبية حقوق الإنسان بناء على هذا المصدر ، إلا أن من السهل كذلك تبين أن عددا معينا من الحقوق سيتفق بالضرورة مع مفهوم العدالة في كل مجتمع ، مثل حق الإنسان في صيانة حياته طالما صان هو حياة الآخرين ، وحقه في التمتع بحريته طالما أنه لم يأت بعمل من شأنه تقييد حريات غيره ، وكذلك حقه في ضمان مقومات وجوده من مأكل ومسكن وملبس ، وفي احترام كرامته . وسوف يؤدي تباين السياق الاجتماعي لفكرة العدالة إلى مد هذا النطاق من الحقوق قليلا أو كثيرا حسب تطور المجتمع ، ولكن من المشكوك فيه أن ينتج عن هذا التباين تضيق في هذا النطاق^(٢).

ومع ذلك ، فإن تأمل فئات الحقوق المختلفة التي تشير إليها الأدبيات المتخصصة باعتبارها حقوق الإنسان ، واستعراض تاريخ النضال الإنساني من أجل إقرارها ، يكشفان أن المفهوم المعاصر لحقوق الإنسان هو تراث مشترك للإنسانية ، فقد ساهمت مختلف الشعوب في



[٤]

حقوق الإنسان في المجتمع الدولي قضايا نظرية

د . مصطفى كامل السيد

قد يكون من الصعب على المنتمين إلى ثقافات إنسانية متباينة وإلى مذاهب فلسفية متعددة الاتفاق على الحدود القصوى التي يغطيها مفهوم حقوق الإنسان ، كما قد يصعب على كل الدول بأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتباينة أن تجمع على تحديد نطاق الانتهاكات التي تنصب على هذه الحقوق والتي تبرر تدخلا من المجتمع الدولي لوقف هذه الانتهاكات . ومع ذلك فمن الممكن تعيين نواة صلبة من الحقوق لا تختلف ثقافة أو مذهب فكري على أنها تدخل في صميم حقوق الإنسان ، وعلى أن انتهاكها على نحو واسع ومستمر يبرر تدخل المجتمع الدولي لوقف هذا الانتهاك . وتبقى دائرة الخلاف بعد ذلك في تحديد ما يحيط بهذه النواة الصلبة ، وفي تسمية الأطراف التي يجوز لها أن تتدخل لوقف الانتهاك ، وصياغة الشروط التي يتم بموجبها هذا التدخل .

والواقع أن فكرة النواة الصلبة هذه هي عنصر أساسي في مفهوم حقوق الإنسان ذاته ، ولا يستقيم ذلك المفهوم بدونها . فحقوق الإنسان في تعريفها الأولى هي ممكنات ، أو قدرات تسخرها الإرادة لبلوغ غايات معينة ، مادية أو معنوية ، وهذه ممكنات هي نابعة من طبيعة الإنسان ، فلا يكون له وجود بدون استخدامها ، ولا يتمتع بأي كرامة

الرابع والعشرين قبل الميلاد من جانب أدركاجينا اللاجاشي الملك السومري ، والذي يعد أول مصلح اجتماعي في التاريخ فقد أنهى الاستغلال الذي تعرض له رعاياه من محصل الضرائب ، إذ طردهم من عاصمة مملكته كما وضع حدا لتجاوزات كبير الكهنة .^(٤)

والفئة الثانية هي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل حقوق العمل وفقا لاجر عادل ، والتعليم ، والعلاج ، والدخل المناسب ، وقد أبرز المفكرون الاشتراكيون أهمية هذه الحقوق بحديثهم عن الديمقراطية الاقتصادية ، وأكدت عليها الثورات الاشتراكية في شرق أوروبا وشرق آسيا وبعد ذلك في عدد من دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا ، أما الفئة الثالثة من هذه الحقوق فهي ما يمكن تسميته بحقوق الشعوب أو الحقوق الجماعية ، مثل حقوق تقرير المصير والسلام ، والتنمية والبيئة ، فضلا عن استخدام اللغة الوطنية وصيانة الثقافة القومية . ولاشك أن تجارب كل شعوب العالم قد أكدت أهمية بعض هذه الحقوق مثل حق السلام والذي أدركت الإنسانية جمعاء ضرورته الأساسية بعد اتساع نطاق الصراعات الدولية في القرن العشرين ليشمل كافة أرجاء المعمورة ، وبعد أن أصبح خطرها مع تطور وسائل الدمار النووي يهدد بوضع حد للوجود البشرية في حد ذاته . ولكن التأكيد على أهمية هذه الحقوق جاء أساسا من شعوب العالم الثالث التي لم تكنو بتيران الصراعات العالمية فحسب ولكنها استمرت تعاني أيضا من ويلات الصراعات الإقليمية بعد أن نبذت القوتان العظميان الصراع المسلح المباشر كوسيلة لتسوية خلافاتهما ، وإن لم تستبعدا مساعدة أطراف المواجهات المسلحة في القارات الثلاث ، فضلا على أن هذه الشعوب هي التي تعاني أكثر من غيرها من هشاشة الاستقلال السياسي ومخاطر عدم التوازن الأيكولوجي .. الخ .^(٥) وهكذا ، فمفهوم حقوق الإنسان في الوقت الحاضر مفهوم شامل لا يقتصر على فئة واحدة من الحقوق دون غيرها ، فهو يشمل حقوق الافراد والجماعات والشعوب ، كما ينطوي على حقوق سياسية ومدنية مثلما ينطوي بنفس القدر على حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية . ومع ذلك ، لا يمكن القول بأن التجمعات الدولية المختلفة تعطي نفس الدرجة من الأهمية لكل فئات هذه الحقوق ، أو أنها تتبنى نفس المعايير في الدعوة لها وحمايتها أو حتى الاعتراف بها .

الخلافات الدولية حول المفهوم والمعايير :

لقد كان مصدر الخلاف هو من ناحية أولى مدى التأكيد على فئة معينة من هذه الحقوق دون غيرها ، فقد اهتمت الدول الغربية عموما بالدعوة للحقوق الفردية دون الحقوق الجماعية أو حقوق الشعوب ، وبالحقوق

تكوينه ، وشكلت الحضارات المختلفة ، شرقية وغربية ، قديمة وحديثة - روافد متلاقية في تشكيله ، كما أن عقائد الانسانية وإيديولوجياتها الكبرى ، على الرغم من الخلافات الهائلة بينها ، أكدت كلها أبعادا متكاملة في هذا المفهوم ، فبينما يشدد بعضها على حرية العبادة ، يشدد البعض الآخر على حرية الاعتقاد ، وبينما يعطي بعضها مكانة بارزة على الغايات المعنوية لحقوق الإنسان ، يعطي البعض الآخر ذات المكانة للغايات المادية . ولقد خرج المفهوم المتكامل التوحيدي المعاصر لحقوق الإنسان ثمرة للتفاعل بين كل هذه الحضارات والعقائد والمذاهب ، كما أن وسائل الحماية لهذه الحقوق قد تطورت عبر ممارسات واسعة شاركت فيها أطراف متنوعة في المجتمع الدولي ، من القوى العظمى والمتوسطة إلى الدول الصغيرة ومجتمعات القارات الثلاث التي تحررت من الاستعمار وتناضل من أجل صياغة نظام دولي جديد أكثر ديمقراطية .

مفهوم حقوق الإنسان تراث مشترك للانسانية :

وتكشف دراسة الوثائق الدولية المختلفة المتعلقة بحقوق الإنسان ، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة ، والاعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ ، وعهدى حقوق الإنسان اللذين تم اقرارهما في ١٩٦٦ والخاصين بالحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وعدد من الاتفاقات الدولية تزيد عن العشرين ثم إبرام معظمها في إطار منظمة الأمم المتحدة ، فضلا عن مواثيق إقليمية خاصة بحقوق الإنسان في أوروبا والأمريكيتين وإفريقيا أن المفهوم الذي تحدده هذه الوثائق التي حظت بقبول واسع في المجتمع الدولي تمثل في تصديق عدد كبير من الدول عليها ، وأنها أصبحت بمثابة قواعد عرفية للقانون الدولي ، هو مفهوم شامل ينطوي على ثلاث فئات من الحقوق ، يتفق كل منها مع جيل معين من حقوق الإنسان ساهمت اقسام متباينة من البشرية في صياغته .

فالغئة الأولى هي الحقوق السياسية والمدنية وتتمثل في حقوق الحياة والحرية والكرامة الشخصية البدنية والمعنوية وضمان المحاكمة العادلة وحرية العقيدة والتعبير والتنظيم المهني والسياسي وانتخاب الحاكمين الخ .^(٦) ومع أن الشائع الاعتقاد أن الثورات البورجوازية ومفكرها في أوروبا الغربية والولايات المتحدة هم الذين أسهموا على النحو الأكبر في تحديد عناصر هذه الفئة من الحقوق وأنها تنسجم عموما مع ما يسمى بالمفهوم الغربي لحقوق الإنسان ، إلا أن جذور فكرة الحرية التي يستند إليها هذا المفهوم قد تواجدت كذلك في ثقافات أخرى . فيذكر المؤرخون مثلا أن أول استخدام معروف لكلمة تعنى الحرية قد جرى في القرن

ومن ناحية أخرى ، تشير تجارب كل من دول أوروبا الغربية والدول الاشتراكية إلى الارتباط الضروري بين أنواع الحقوق المختلفة . فمعظم دول أوروبا الغربية تضمن الحاجات الأساسية لمواطنيها من تعليم وعلاج وعمل وحدود أدنى للدخل من خلال نظم الضمان الجماعي التي أخذت بها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وفي ظل وجود الأحزاب الاشتراكية في السلطة فيها أو تحت تأثيرها . كما أن حركة التفكير الجديد في الاتحاد السوفييتي والتي تلقت دفعة كبيرة بتولي ميخائيل جورباتشوف منصب الأمين العام للحزب الشيوعي في سنة ١٩٨٥ تؤكد من خلال الدعوة إلى الثقافية وإعادة البناء على أهمية احترام الحقوق الديمقراطية للمواطنين^(٧) ، وقد انعكس ذلك على حركات الإصلاح في الدول الاشتراكية الأخرى وخصوصا المجر وبولندا . ومع هذه التطورات لم يعد للقول بأولوية الحقوق الفردية أو بعبارة أوسع الحقوق المدنية والسياسية صدى دولي كبير .

ومع ذلك تظهر هذه المشكلة في قالب مختلف عند الحديث عن معايير الحقوق . فقد خرجت من بعض دول العالم الثالث دعاوى تنكر عالمية بعض الحقوق ، أو تدعو إلى التضحية بها مؤقتا حتى يتم بلوغ حقوق أخرى هي في الأساس حقوق جماعية أو ما يمكن تسميته بحقوق الدول مثل حق التنمية . فقد ذكر الناطقون باسم بعض هذه الدول أن التأكيد على الحقوق المدنية والسياسية إنما هو نوع من التعصب لمفاهيم حضارة معينة هي الحضارة الغربية ، بينما تؤكد حضارات دول العالم الثالث على حقوق الجماعات وعلى واجبات الأفراد وضرورة التضامن فيما بينهم ، وذهبوا أيضا إلى أن تجربة الدول الغربية ذاتها تثبت أن التمتع بالحقوق السياسية والمدنية قد جاء بعد أن تحققت التنمية الاقتصادية . وعلى الرغم من صحة الملاحظة الأخيرة ، وصدق القول بأن بعض الحكومات الغربية التي تنبرى لادانة ما تعتبره انتهاكا لحقوق بعض الأقليات ، مثل اليهود في الاتحاد السوفييتي ، أو الأكراد في العراق تتغاضى عن انتهاك حقوق المواطنين السود في جنوب افريقيا ، أو الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة ، بل وتمارس التدخل العسكري ضد بعض شعوب العالم الثالث ، إلا أن إنكار عالمية مفهوم حقوق الإنسان والدعوة إلى التضحية بفئة معينة من الحقوق قد اقترن في أغلب الأحيان بإنكار كل حقوق الإنسان الأخرى ولا يبدو أنه اقترن في كل الحالات بالأسراع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية . هل كان أداء نظام الخمير الحمر في كامبوديا أو نظام عيدي أمين في افريقيا أو بوكاسا في افريقيا الوسطى - أمثلة على النجاح الاقتصادي الذي اقتضى تضحية بالحقوق السياسية والمدنية لقد أدركت

السياسية والمدنية بصورة غالبية ، أما الدول الاشتراكية ، فقد كانت تميل إلى إبراز انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الغربية بينما تحترمها هي داخل مجتمعاتها وتوفرها إلى حد كبير ، وانتقد بعض المتحدثين باسم دول العالم الثالث تأكيد دول العالم الأول على الحقوق الفردية ، وإهمالها لحقوق الشعوب ، وخصوصا حتى تقرير المصير والتنمية .

وقد عرض بعض الكتاب حججا متعددة لتبرير أولوية الحقوق الشخصية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بدعوى أن الحقوق الأولى هي التي ينطبق عليها تعريف الحق من حيث أنه مكنة أو رخصة إرادية يمكن الادعاء بها على الفور ، ولا يقتضى الوفاء بها سوى امتناع السلطات المقامة عن أعمال معينة تشكل انتهاكا لهذه الحقوق مثل رفع عقوبة الإعدام في قضايا الرأي ، أو عدم ممارسة التعذيب في السجون ، على عكس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، فالوفاء بحق العمل يقتضى دفع التنمية الاقتصادية لتوفير فرص العمالة . ولذلك ، فاحترام الحقوق السياسية والمدنية أسهل بكثير من الوفاء بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ناحية ثالثة ، فليس لاحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية أى معنى إذا كانت الحقوق السياسية والمدنية يضرب بها عرض الحائط ، فما قيمة توفير الدخل والمسكن للناسيين ، إذا كانت حرية المواطن الشخصية بل وحياته نفسها عرضة للتهديد في أى وقت . لذلك انتهى فريق من الباحثين إلى أولوية الحقوق المدنية والسياسية ، وسارت على ذلك الدول الغربية وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية . ومع ذلك فإن هذا التمييز بين فئتي الحقوق لا يقوم على أسس نظرية أو عملية سليمة فليست الحقوق المدنية والسياسية سلبية الطابع تماما ، فاحترام حتى الحياة والحرية يقتضى جهودا كبيرة لتنوعية المعاملين بأجهزة الأمن بواجباتهم والرقابة عليهم لضمان عدم افتئاتهم على حقوق المواطنين ، كما أنهما يقتضيان توفير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي لا تجعل من الحياة مجرد مرادف للقدرة البدنية على البقاء ، وإنما تقتزن بظروف وجود كريمة ، كذلك فإن توفير الحاجات الأساسية من عمل ومسكن وغذاء وتعليم هي شروط ضرورية لتحرير المواطنين من أى ضغوط يمارسها عليهم أصحاب الثروات أو النفوذ أو السلطة وذلك عند ممارستهم لحقوقهم السياسية . وهكذا يقبل أغلب الباحثين في مسائل حقوق الإنسان الآن فكرة الوحدة التي لا تنقسم بين فئات حقوق الإنسان المختلفة . فحقوق الأفراد لا معنى لها إذا كانت الجماعات أو الشعوب التي ينتمون إليها لا تتمتع باستقلالها الثقافي ولا بالقدرة الفعلية على تقرير مصيرها ، كما أن الخبز بدون الحرية لا طعم له ، والحرية بدون الخبز لا معنى لها^(٨) .

كثير من حكومات العالم الثالث خطأ مثل هذه الدعاوى ، ولذلك فقد أدان بعضها هذه الممارسات كذلك وسعى إلى إقامة أنظمة إقليمية لحماية حقوق الإنسان بكافة فئاتها في بعض قارات العالم الثالث ، دليلاً على الاقتناع العميق بعالمية مفهوم حقوق الإنسان ، والأهمية المتساوية لكافة فئات هذه الحقوق^(٨)

حماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي :

ولا تقتصر الأبعاد الدولية لقضية حقوق الإنسان على مناقشات فقهية بين ممثلي الدول حول الصلات بين فئات حقوق الإنسان المختلفة أو معايير هذه الحقوق ، وإنما تمتد لتشمل الجهود التي قد تبذلها بعض الأطراف الدولية ، مجتمعة أو فرادى ، لوقف ما قد تعتبره اعتداء على هذه الحقوق . وليست هذه الجهود الدولية وليدة القرن العشرين . فقد ظهرت في القرن الثامن عشر عندما كانت السفن الحربية للدول الأوروبية تعترض في أعالي البحار السفن التي تنقل العبيد للعمل في المزارع والمناجم في العالم الجديد ، وكان مواطنو نفس هذه الدول هم من توسعوا في مثل هذه التجارة بين طرفي المحيط الأطلنطي ، كما تدخلت نفس الدول لمساندة شعوب مسيحية في أوروبا وفي الشرق الأوسط في ثورتها على الدولة العثمانية التي كانت تحكمها في القرن التاسع عشر . وبعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة أصبحت أجهزة المنظمة المختلفة وبعض هيئاتها المتخصصة هي المنابر الدولية لمناقشة جوانب انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة واستعراض التدابير التي يمكن اتخاذها لوقفها ، كما تطورت في إطار الأمم المتحدة وعلى الصعيد الإقليمي مؤسسات للحماية القضائية لحقوق الإنسان ، تتيح للمواطنين أن يظهروا أحياناً في مواجهة دولهم المتهمه بخرق التزاماتها بالوفاء بحقوقهم . وتستند هذه الجهود في أغلب الأحيان إلى رأى عام دولي نما وعيه بأهمية هذه الحقوق نتيجة الأعمال التي تقوم بها منظمات دولية غير حكومية تتخصص في الدفاع عن هذه الحقوق أو تمارس هذا الدفاع كأحد جوانبها نشاطها المتنوع^(٩)

وتتراوح الجهود الدولية الرسمية في هذا الإطار من إلزام الدول بتقديم تقارير إلى المنظمات الدولية عن مدى احترامها لبعض الحقوق ، وإصدار المنظمة الدولية لتوصيات اقتراحات حول هذه المسائل توجه إلى دولة معينة أو عدد من الدول وقيام المنظمة الدولية بتشكيل لجنة توفيق للسعى إلى الوصول إلى تسوية لبعض الانتهاكات وقد تنتهي بقيام المنظمة الدولية بإصدار قرار ملزم للدولة المتهمه بالانتهاك . وقد تشمل هذه الجهود كذلك سماح الدول لمواطنيها بتقديم شكاوى إلى المنظمة الدولية أو أحد فروعها ، وتؤدي إلى إصدار توصية أو قرار ملزم بحسب القانون المطبق في كل حالة . أما الجهود غير الرسمية والتي تقوم بها المنظمات غير

الحكومية فتشمل عدداً من الخطوات مثل جمع المعلومات عن أوضاع حقوق الإنسان في الدول المختلفة ، وتنظيم الضغوط من جانب المواطنين في دول متعددة على حكومة الدولة المتهمه بانتهاك بعض هذه الحقوق ، والاتصال بممثل الحكومات المدنية لابلأغها بقلق المنظمة غير الحكومية من الإجراءات التي اتخذتها هذه الحكومات ، ثم مراقبة المحاكمات السياسية بواسطة عدد محدود من ممثلي هذه المنظمات ، كما تحاول منظمة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر تنظيم زيارات للسجون للتأكد من توافر شروط دنيا معينة وتقديم المساعدة إن أمكن لضحايا الانتهاكات ، وأخيراً تقديم المساعدة في صورة سلع وخدمات لضحايا الانتهاكات أو للمنظمات الأخرى العاملة في هذا المجال في البلد الذي تقع فيه مثل هذه الانتهاكات . ولا شك أن منظمة العفو الدولية هي أبرز المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في هذا المجال^(١٠)

وتثير هذه الجهود الدولية عدداً من القضايا النظرية في مقدمتها مدى مشروعيتها ، فإلى أي حد تتفق مع ما يقرره القانون الدولي من وجوب عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وحدود اتساقها مع الغايات الأخرى التي تحرك الفاعلين الدوليين ، وأخيراً درجة فعاليتها . فنظراً إلى أن معظم الدول تعتبر أوضاع حقوق الإنسان من صميم اختصاصها الداخلي ، فإنها تعتبر أن مجرد مناقشة هذه الأوضاع من قبل أطراف داخلية أخرى يعتبر تدخلاً في شئونها الداخلية ، وخرقاً لحقوقها ذاتها بموجب الفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة والتي تحظر التدخل في الشؤون الدولية للدول الأعضاء . ومع ذلك يرى بعض الباحثين أن القانون الدولي قد تطور بالنسبة لهذه المسألة في اتجاه قرار عالمية قضايا حقوق الإنسان ، وأنها يجب أن تكون موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره . ويستند هؤلاء الباحثون إلى ما قرره ميثاق الأمم المتحدة ذاته في مادتيه الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين من التزام الدول بأن تبذل جهوداً فردية جماعية بالتعاون مع الأمم المتحدة من أجل تعزيز حقوق الإنسان . وقد انطوت موثيق حقوق الإنسان الأخرى على نصوص متشابهة . وهكذا فالجهود التي تبذلها أطراف دولية سواء في إطار الأمم المتحدة أو خارجها من أجل ضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان في بعض الدول التي تتخذ من التدابير ما يهدد هذا الاحترام هو في رأيهم تنفيذ لالتزام تتحمله هذه الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة . ومع ذلك لا يقبل باحثون آخرون هذا الرأي ويفسرون نص المادتين ٥٥ و٥٦ من الميثاق على أنهما يشيران إلى الجهود التعليمية والاعلامية التي قد تقوم بها الدول من أجل نشر مفهوم حقوق الإنسان ، ولا يفهمون من الإشارة إلى تعزيز حقوق

ولا شك أنه من الصعب مع كل هذه المواثيق الإقليمية والدولية القول بأن اهتمام المنظمات الدولية بقضايا حقوق الانسان في دول معينة هو انتهاك لسيادة هذه الدول وتدخل في شئونها الداخلية .

حقوق الانسان والسياسة الخارجية :

وإذا كانت الفقرات السابقة قد أوضحت قبول الأغلبية الساحقة من الدول إعراب المنظمات الدولية ، وخصوصا الأمم المتحدة ، عن اهتمامها بأوضاع حقوق الانسان في دول معينة ، واتخاذها إجراءات محددة للدعوة إلى وقف انتهاكات معينة فيها بما في ذلك تنفيذ عقوبات شاملة والزامية ضد هذه الدول ، فإن اتخاذ بعض الدول خارج المنظمة العالمية موقف الحكم من أوضاع حقوق الانسان في دول أخرى لا يلقى الترحيب ليس من جانب تلك الدولة الأخرى ، ولكن من جانب معظم الدول الأخرى التي لا تدور في فلكها خصوصا إذا كانت هذه الدول المدعية هي من القوى الكبرى . بل إن أقساما مهمة من الرأي العام في تلك الدول قد لا تتحمس في كل الأحوال لمثل هذه المواقف . والفارق بين الحالتين واضح . فإذا كان التنظيم الدولي يعبر عموما عن رأي عام عالمي أو يمثل ضمير الانسانية ، فإنه من الصعب تصور أن دولة ما بكل ما لها من مصالح وطنية خاصة يمكن أن تتجرد من هذه المصالح ، وتصدر في أحكامها عن اعتبارات أخلاقية خالصة تلقى قبولا من المجتمع العالمي بصفة عامة .

ولعل أول جوانب الاعتراض على اتخاذ دولة معينة موقف الحكم من الدول الأخرى في هذا المجال يتمثل في ضرورة الاتساق بين هذا الموقف وسلوك الدولة الذي تتخذه في التعامل مع مواطنيها أولا في التعامل مع الدول الأخرى كذلك . ولما كان عدد الدول ذات السجل ناصع البياض في مجال حقوق الانسان هو نادر للغاية ، فإن اتخاذ بعضها موقف الحكم على الآخرين هو خداع غير مقبول . صحيح أن درجات الانتهاك لفئات حقوق الانسان المختلفة تتفاوت بين الدول . ومن ثم فقد يكون سجل الدولة الحكم أفضل نسبيا من سجل الدول التي تصدر الحكم عليها . ومع ذلك فليس من السهل قبول هذا الاعتراض من وجهة نظر البعض ، لصعوبة وزن أثر انتهاكات فئات حقوق الانسان المختلفة بين الدول . ولأن اعتبارات الاتساق هذه تنسحب أيضا على سلوك الدولة الخارجي . ولما كانت معظم الدول التي انبرت للدفاع عن حقوق الانسان في الماضي بل وفي الوقت الحاضر هي من بين الدول الاستعمارية السابقة أو الدول الكبرى ، فقد رأى الكثيرون في مواقفها من قضايا حقوق الانسان ازدواجية كبيرة في الحكم ، فهي تتجاهل ممارساتها هي

الانسان ما يعنى إمكان إعراف الأطراف الدولية الأخرى عن الأسف أو الاستنكار أو اتخاذها إجراءات دبلوماسية ضد الدولة المتهمة بانتهاك بعض حقوق الانسان (١١) وربما كان هذا الرأي الأخير يضيق كثيرا من مفهوم تعزيز حقوق الانسان Promotion of Human Rights الوارد في الميثاق . وتشير أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان إلى أن أغلب الدول في المنظمة تقبل اهتمام المنظمة بأوضاع حقوق الانسان المختلفة عندما تتعرض لانتهاكات واسعة ومستمرة . وتؤيد اتخاذ المنظمة لإجراءات إلزامية لوقفها ، ولكن لا يبدو أنها تقبل قيام بعض الدول خارج المنظمة الدولية باتخاذ إجراءات منفردة أو جماعية لوقف هذه الانتهاكات ما لم يستند ذلك إلى قرارات صريحة من المنظمة . فالمنظمة الدولية ليست مؤسسة فوق قومية Supranational institution وإرادتها التي تعبر عنها في قراراتها وتوصياتها هي نوع من الإرادة العامة للدول الأعضاء والتي تقبل كلها بالخضوع لهذه الإرادة العامة لو تواجدت في موقف مماثل للدولة المتهمة بانتهاك حقوق الانسان . فمثل هذا الخضوع هو تقييد اختياري للسيادة . أما إذا اتخذت دولة أو بعض الدول الأخرى إجراءات فردية أو جماعية دون الاستناد إلى قرار صريح من المنظمة الدولية أو إلى اتفاقات إقليمية أو قواعد عرفية تلتزم بها تلك الدول والدولة المتهمة بالانتهاك فسوف يكون من الصعب عدم وصف هذه الإجراءات ذاتها بأنها تشكل انتهاكا لمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول المستقلة ذات السيادة .

ولقد قلت قيمة الاعتراضات على إعراب الأطراف الدولية عن مواقفها بالنسبة لأوضاع حقوق الانسان في بعض الدول ، وذلك بسبب تعدد المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الانسان ، ففضلا عن التزام الأغلبية الساحقة من الدول بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان والمعهد الدوليين ، توجد نظم إقليمية متطورة لحماية حقوق الانسان بين دول غرب أوروبا في إطار كل من مجلس أوروبا والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وفي الأمريكيتين ، كما يوجد نظام إقليمي في أفريقيا تشرف عليه اللجنة الأفريقية لحقوق الانسان والشعب . وتنطوى كل من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان وميثاق الأمريكيتين لحقوق الانسان والمواطن على أساليب الحماية السياسية والقضائية ، بينما لا يشمل الميثاق الأفريقي إلا على أساليب سياسية . ومن ناحية ثانية تقع دول شرق أوروبا تحت التزام سياسي بالتشجيع على حرية انتقال الأشخاص والأفكار بموجب الاعلان الختامي لمؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون في أوروبا في سنة ١٩٧٥ (١٢) وهكذا لا يبقى سوى بلدان القارة الآسيوية والتي لم تظهر فيها بعد مواثيق إقليمية لحقوق الانسان

وتكشف متابعة حوليات السياسة الدولية في المقعدين الآخرين أن قضايا حقوق الإنسان قد احتلت مكانة بارزة ضمن محددات السياسة الخارجية في نوعين من الدول ، أولاها قوى عظمى مثل الولايات المتحدة خصوصا خلال إدارة الرئيس جيمى كارتر من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٠ وبعض الدول الأوربية الصغرى مثل هولندا والدول الاسكندنافية ، أما بالنسبة للدول المتوسطة مثل فرنسا وبريطانيا ، فباستثناء حكومة جيمس كالاهاان العمالية في بريطانيا ، لم يكن هناك دور بارز إيجابى لقضايا حقوق الإنسان في السياسة الخارجية لهاتين الدولتين .

ويجمع المراقبون على أن السياسة الخارجية الأمريكية منذ أواخر الستينات قد عانت من تناقض واضح بين ادعاء سعيها إلى ضمان احترام حقوق الإنسان في مختلف أنحاء العالم والعلاقات الوثيقة التي ربطت الولايات المتحدة بعدد من الدول التي تمارس أبشع الاعتداءات على هذه الحقوق ، ولم يبد هذا التناقض صارخا في ظل الإدارات الجمهورية ، ففي ظل إدارتي كل من الرئيسين ريتشارد نيكسون (١٩٦٩ - ١٩٧٤) وجيرالد فورد (١٩٧٤ - ١٩٧٦) كان الموقف الأمريكى يتمثل في الادعاء بأن أفضل ضمان لحقوق الإنسان هو توفير الأمن ضد انتشار الشيوعية ، ولذلك كان دعم الأنظمة السلطوية في العالم الثالث خصوصا في آسيا وأمريكا اللاتينية ينظر إليه على أنه ضمان لعدم سقوطها في يد قوى شيوعية . ولذلك قدمت هاتان الإدارتان مساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة لنظام عرفته بأفكارها لحقوق الإنسان على نطاق واسع مثل نظام الشاه في إيران وحكومة فرديناندو ماركوس في الفلبين ، والحكومات السلطوية في نيكاراغوا وباراجواى . وبينما استجاب الرئيس كارتر لما كان يدعو له الكونجرس الأمريكى ويؤمن به هو شخصيا من ضرورة عدم تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية للدول التي تضحى بالمؤسسات الديمقراطية وتكر حقوق الإنسان بالنسبة لشعوبها ، إلا أنه لم يكن هناك ارتباط واضح بين سجل احترام الحقوق المدنية والسياسية من ناحية وتلقى المساعدات الأمريكية العسكرية والاقتصادية من ناحية أخرى ، ومع ذلك ، فقد خفضت إدارة الرئيس كارتر من المساعدات العسكرية لثلاث دول فقط هي الأرجنتين وأوروغواى واثيوبيا وذلك من بين سبع وخمسين دولة ثبت انتهاكها لحقوق على نطاق واسع لمواطنيها واستمرت في تلقي المساعدات العسكرية خلال السنة الأولى في إدارته ، وفي الحقيقة لم تسقط مساعدات الأمن طوال فترة الرئيس كارتر إلا عن ثمانى دول فقط هي الأرجنتين وبوليفيا والسلفادور وجواتيمالا ، وهائتي ، ونيكاراجوا ، وباراجواى ، وأوروغواى ، بينما قيل أن كانت هناك ظروف غير عادية تبرر استمرار المساعدات لكل الدول

وتغض النظر عن ممارسات حلفائها ، بينما تهول من شأن الانتهاكات التي قد تجرى في أقليم خصوصها . والواقع أنه من الصعب أن تكون مسألة احترام حقوق الإنسان هي المحدد الأساسى للسياسة الخارجية لأى دولة ، فبالإضافة إلى كون سجل الكثير من الدول غير مشرف في هذا الخصوص ، فإن صنع السياسة الخارجية تتحكم فيه اعتبارات عديدة ومتنوعة ، مما يجعل إمكان اتباع سياسة خارجية متسقة مع هذا المعيار أمرا صعبا للغاية ، وتعود هذه الصعوبة إلى أسباب متباينة ، منها مثلا أن السياسة الخارجية تغطى نطاقا عريضا من المصالح والقضايا ، من اقتصادية إلى عسكرية إلى ثقافية ، ومع دول حليفة وأخرى صديقة وغيرها تسعى السياسة الخارجية إلى تطوير علاقات ودية معها . وقد لا يكون من المفيد التضحية بكل هذه المصالح لقاء اعتبار واحد هو احترام حقوق الإنسان في الدول الأخرى . فقد يؤدى الاهتمام بهذا الاعتبار إلى الاضرار بالعلاقات مع دولة أخرى هي هامة بالنسبة للدولة التي تتخذ مثل هذا الموقف ، فقد تكون قوة عظمى أو حليفا استراتيجيا ، أو شريكا تجاريا أو اقتصاديا هاما . ومن ناحية ثالثة ، فإن أغلب الدول لا تقبل أن تقف منها دولة أخرى هذا الموقف وترفضه باعتباره تدخلا في شئونها الداخلية : وأخيرا سوف يسهل على الدولة المتهمة بانتهاك حقوق الإنسان أن تطور علاقاتها بدول أخرى للتعويض عن الضرر الناجم عن موقف الاستنكار الذى اتخذته الدولة الحكم منها . ولذلك سوف تفتقد السياسة الخارجية التي تسترشد بمعيار احترام حقوق الإنسان فعاليتها (١٢)

وتتنوع أدوات السياسة الخارجية التي قد يمكن استخدامها للسعى إلى ترقية أوضاع حقوق الإنسان في الدول الأخرى . وتتراوح ما بين وسائل الضغط الأدبى غير العلنية إلى توقيع عقوبات في صورة قطع المعونات وأنواع متعددة من العلاقات . وتشمل تحديدا تقديم مذكرات لا يعلن عنها للحكومة المعنية ، وقد يجرى تقديم مثل هذه المذكرات من جانب عدد من الحكومات ، وإصدار بيانات علنية للأعراب عن القلق بالنسبة لأوضاع حقوق الإنسان في تلك الدولة المعنية وذلك من خلال البرلمان أو محافل أخرى ، تأييد الدعوة إلى دراسة هذا الموقف في الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المختصة والمبادرة بطلب هذه الدراسة في تلك المنظمات ، ووقف أو تأجيل الزيارات الوزارية ، وتقييد الاتصالات الثقافية والرياضية ، وفرض الحظر على مبيعات الأسلحة وخفض برامج المعونة المقدمة اليها ، وسحب السفير المعتمد في عاصمتها ، ووقف كل برامج المعونة ، وقطع العلاقات الدبلوماسية ، وأخيرا فرض عقوبات تجارية قد تمتد كذلك لسحب الاستثمارات الخاصة منها (١٤)

المقدرات القمعية لدى حكومة سرى لانكا بتوجيهها إلى مشروعات تنمية محددة بدلا من تقديمها في صورة معونة عامة لميزان المدفوعات قد يسهل استعمالها حينئذ في شراء مستلزمات أجهزة الأمن الداخلي^(١٦) ومع ذلك يمكن القول أن هولندا تحتفظ بعلاقات قوية مع حكومة جنوب افريقيا بحكم الروابط التاريخية بين الأفريكانرز عماد الحزب الوطني المتطرف في جنوب افريقيا والشعب الهولندي ، وأن حصة هذه الدول الصغيرة من إجمالي المساعدات المقدمة للعالم الثالث هي صغيرة وإن كانت تمثل نسبة متزايدة ، فلم تتجاوز حصص هولندا وكل الدول الاسكندنافية الأربع السويد والنرويج والدنمارك وهولندا ١٢,٦ ٪ من إجمالي المساعدات الاقتصادية التي قدمتها الدول الغربية إلى بلدان العالم الثالث في سنة ١٩٨٦^(١٧)

مدى فعالية الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الانسان
لا شك أن نطاق الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الانسان واسع ، ولكنه غير كاف لوقف الانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان ، وإن كان لا يخلو من قيمة معنوية .

ولعل أبرز دليل على اتساع نطاق هذا الاهتمام تعدد المنظمات الدولية وأجهزتها المنية بهذه الحقوق ، على الصعيدين الدولي والإقليمي ، وميل عدد من الدول الكبرى والصغرى إلى الاسترشاد بمعايير حقوق الانسان لتوجيه سياستها الخارجية في حالات هامشية ، أو طرح أنظمتها في صورة طيبة أمام الرأي العام العالمي . ففي نطاق الأمم المتحدة ، تناقش قضايا حقوق الانسان في إطار أجهزة متخصصة مثل لجنة حقوق الانسان ، واللجنة المكونة بموجب بروتوكول وعهد الحقوق المدنية والسياسية ، واللجنة التي كونها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمتابعة احترام عهد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فضلا عن تعرض فروع الأمم المتحدة الأخرى ومنظماتها المتخصصة وخصوصا كل من منظمات العمل الدولية والأغذية والزراعة واليونسكو لهذه الحقوق كل في مجال اختصاصه .

وبالإضافة إلى ذلك ، فإن إيجاد أنظمة اقليمية لتعزيز حقوق الانسان وحمايته في أوروبا والأمريكتين وافريقيا هو استجابة لرغبة ملحة في أن يتفق سلوك الدول في هذه الأقاليم مع مطالباتها باحترام حقوق الانسان على الصعيد الدولي . وتتعرض الدول في مناطق العالم التي لم توجد بها هذه الأنظمة لضغوط من أجل التقدم على هذا الطريق . وهذا هو الحال الآن في الوطن العربي . ومن ناحية أخرى لا شك أن الخطوات التي اتخذها الاتحاد السوفيتي في السنوات الأخيرة من إدانة انتهاك حقوق الانسان في فترة ستالين ، والافراج عن المسجونين السياسيين ووقف قيود الهجرة بالنسبة لبعض الفئات

الأخرى التي اتهمت بانتهاكات واسعة النطاق للحقوق المدنية والسياسية ، بل إن أربعة من تلك الدول الثماني التي أسقطت عنها المساعدات الأمنية ، وهي البرازيل ، والسلفادور ، والأرجنتين ، وأوروغواي كانت قد بادرت ، وقررت رفض قبول أى مساعدات عسكرية من جانب الولايات المتحدة احتجاجا على سياسة الرئيس كارتر . أما في ظل إدارة الرئيس رونالد ريجان ، فإن الانتهاك الأساسي لحقوق الانسان تمثل في رأيها فيما أسمته بالارهاب الدولي ، وكان أفضل سبيل لمجابهته هو بناء القوة الأمريكية لمكافحة مصدر هذا الارهاب وهو الاتحاد السوفيتي ، ولم تلق هذه الإدارة بالا إلى الممارسات القمعية التي يشار إليها باسم إرهاب الدولة في الوقت الذي أظهرت فيه إحدى الدراسات أن ضحايا إرهاب الدولة في دولة واحدة حليف للولايات المتحدة وهي جواتيمالا في سنة واحدة (خمسة آلاف تقريبا) تجاوزوا العدد الكلي لضحايا ما سمي بالارهاب الدولي طوال السنوات الأربع الأولى من رئاسة رونالد ريجان^(١٨) . ويجد هذا التناقض في السياسة الخارجية الأمريكية تفسيره في تنوع المصالح المحركة لها واتساع نطاق هذه المصالح والتي يتناقض أغلبها مع ضرورات احترام حقوق الانسان ، ولذلك فعلى الرغم من إنشاء منصب لمساعد وزير الخارجية لحقوق الانسان والشئون الإنسانية في ظل إدارة الرئيس كارتر فإن هذا التناقض لم يضيق ، وإنما ازداد وضوحا .

وقد يقل نطاق هذا التناقض في حالة بعض الدول الصغيرة الفنية في شمال أوروبا ، والتي تتمتع في الوقت الحاضر بسجل مشرف بالنسبة لاحترام حقوق الانسان داخلها ، ولا توجد لها مصالح استراتيجية واسعة في العالم الثالث ، مثلما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة وكل من بريطانيا وفرنسا . من هذه الدول هولندا والدول الاسكندنافية وخصوصا النرويج . وقد اهتمت هذه الدول بتوجيه سياستها الخارجية على نحو يسترشد بمدى احترام حقوق الانسان في الدول الأخرى ، فقد أنشأت هولندا إدارة خاصة بحقوق الانسان في وزارة خارجيتها وسعت مع فرنسا إلى إدراج نصوص خاصة باحترام حقوق الانسان في اتفاقيات لومى التي تنظم تقديم المساعدات من جانب الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى دول العالم الثالث المرتبطة بها في افريقيا والكاريبى والمحيط الهادى . أما النرويج ، فقد برز اهتمامها بحقوق الانسان في إطار علاقاتها مع سرى لانكا إذ حرصت على إعادة توجيه معونتها إليها كوسيلة للتأثير على سياسة حكومتها تجاه طائفة التاميل ، وسعت إلى الإبقاء على قنوات اتصال مع ضحايا الاضطهاد عن طريق تقديم المساعدة إلى مشروعات في الأقليم التي يغلبون فيها ، كما حاولت التقليل من إمكان استخدام المساعدات لتقوية

بالفعل بمستوى مشرف في احترام حقوق الانسان بكافة فئاتها . وحتى بعد المناقشة المتأخرة لهذه الانتهاكات في المنظمة الدولية ، فسوف يصعب الاتفاق على عمل حاسم لوقفها ، لأن الدولة المنتهكة سوف تجد بالضرورة عددا من الدول ذات السجل المشابه أو التي تربطها بها مصالح قوية سوف تعترض على اتخاذ مثل هذا العمل ، وتوصي باتباع أساليب الدبلوماسية الهادئة التي لا تفيد كثيرا في مواجهة حكومات إخضبت أيديها بدماء مواطنيها .

وفي ظل هذه الظروف جاء سقوط بعض النظم السلطوية المتهمة بأبشع صور الامتهان لحقوق مواطنيها نتيجة تدخل عسكري خارجي من دولة مجاورة ، أو ثورة شعبية أو انقلاب عسكري يتمتع بتأييد دولة كبرى ضاقت من الحرج الذي يسببه حاكم حليف سيء السمعة . وهكذا سقط نظام عيدي أمين في أوغندا نتيجة الحرب التي شنتها عليه قوات تنزانيا المسلحة ، وسقط نظام الخمير الحمر في كمبوديا بعد الغزو الفيتنامي لها والذي أدانته المنظمة الدولية ، وسقط نظام بوكاسا في افريقيا الوسطى نتيجة انقلاب عسكري حظى بتأييد فرنسا .

ومع ذلك فمثل هذا الاهتمام الدولي بقضايا حقوق الانسان له قيمته في دفع احترام هذه الحقوق في الدول التي تجرى فيها انتهاكاتها . والواقع أنه أيا كان مصدر هذا الاهتمام سواء كان منظمة دولية ، دولا أخرى كبرى كانت أو متوسطة أو صغيرة ، فإن من شأن ذلك تقوية عزيمة هؤلاء المناضلين في ظروف صعبة من أجل ضمان كرامة الانسان في بلدانهم ، كما قد يساهم في تقوية كفة الأجنحة المنفتحة على القوى السياسية الأخرى في النظم السلطوية . ولذلك ، فقد يدفع هذا الاهتمام الدولي حركة حقوق الانسان في تلك النظم بضع خطوات إلى الأمام ، وقد يكون ذلك في بعض الاحيان هو كل ما تحتاجه لجمع صفوف أنصارها وتوجيه الضربة القاضية لنظام فقد أساس مشروعيته منذ زمن ليس بالتقصير . □

وإعلانه قبوله الاختصاص الالزامي لمحكمة العدل الدولية بالنسبة لقضايا حقوق الانسان وما اتخذته كل من المجر وبولندا من إجراءات للإصلاح السياسي هو استجابة للانتقادات التي وجهت إلى هذه الدول بأنها لا تحترم الحقوق المدنية والسياسية لمواطنيها .

ومع ذلك لا يبدو بأن معيار احترام حقوق الانسان هو عنصر أساسي في توجيه السياسة الخارجية لأي دولة ، سواء كانت دولة كبرى أو صغيرة ، وإنما تتحكم في توجيه هذه السياسة اعتبارات المصلحة الوطنية وما تقتضيه من توثيق السياسات مع دول أخرى بصرف النظر عن نطاق انتهاكات حقوق الانسان في تلك الدول الأخرى ، وعلى الرغم من درجة الاحترام الهائلة لهذه الحقوق في الدولة المعنية . ولا يظهر اتساعه بين اعتبارات حقوق الانسان والسياسة الخارجية إلا في عدد محدود للغاية من الدول وفي حالات هامشية .

وفي ظل هذه الظروف تفتقد نظم التعزيز والحماية الدولية لحقوق الانسان فاعليتها . فانتهاكات حقوق الانسان لا تنافس في إطار المنظمات الدولية إلا عندما يتعلق الأمر بانتهاكات تجرى على نطاق واسع ومستمر وفي عدد محدود من الدول التي يمكن وصفها بأنها الدول المنبوذة Outcast States في المجتمع الدولي إذ تخضع أو خضعت للعزلة لاعتبارات متباينة مثل جنوب افريقيا واسرائيل وشيلي . أما الانتهاكات الواسعة والمستمرة في دول أخرى تحتفظ بعلاقات طيبة مع كل من الدول الكبرى ودول العالم الثالث مثل إيران (في ظل الشاه خصوصا) وكوريا الجنوبية والفلبين في السبعينات .. و أوغندا في ظل عيدي أمين وكمبوديا أثناء تولي الخمير الاحمر السلطة فيها ، فلا تصل أوضاعها إلى جدول أعمال المنظمة الدولية إلا بعد حدوث الانتهاكات بسنوات طويلة . أما ما قد يوصف بالمستوى المتوسط للانتهاكات ، فإنه قد لا يصل إلى المنظمة الدولية على الاطلاق ، وذلك باستثناء بعض الأقليم التي تطورت فيها نظم الحماية القضائية مثل غرب أوروبا . ولكن هذه الأقاليم تتمتع

المراجع

- 1- DONNELLY, Jack. «Human Rights and Foreign Policy» World Politics, 1982. P.575.
- 2- Ibid. PP. 575-76

٣ - في تاريخ فكرة حقوق الانسان ، انظر :
FORSYTHE, David P. Human Rights and World Politics. University of Nebraska Press. Lincoln & London. 1984. PP. 1-40

4- DRAPER, Thomas. ed. Human Rights. The H.W.Wilson Company. New York. 1982. P. 10

5- FORSYTHE, David. P.Op.cit.

DONNELLY, Jack. Op.Cit. PP. 577-82

(٦) انظر مناقشة لهذه القضايا في :

- 7- GORBACHEV, Michail. *Perestroika. Vuesneuves sur notre Pays et le monde*. Editions J'ai la. Paris. 1987. PP. 144-175
- 8- DONNELLY, Jack. *Op.cit* PP. 582-585
- 9- LUARD, Evan. *Human Rights and Foreign Policy*. Pergamon Press. London. 1981 PP. 1-4
- 10- FORSYTHE, David. P. *Op.cit*. PP. 43-70
- 11- DONNELLY, Jack. *Op.cit*. PP. 587-89
- 12- FORSYTHE, David. P. *Op.cit*. PP. 1-40
- 13- LUARD, Evan. *Op.cit*. PP. 4-18
- ١٤ - نفس المصدر السابق . PP. 26-7
- 15- STOHL, Michael. David CARLETON & Steven E. JOHNSON «Human Rights and U.S. Foreign Assistance From Nixon to Carter» *Journal of Peace Research*. Vol. 21. No.3. 1984. PP. 215-26
- 16- EGELAN, Jan. «Focus on: Human Rights. Ineffective Big States, Potent Small States» *Journal of Peace Research*. Vol. 21, No.3, 1984. PP. 208-13
- 17- WORLD BANK. *World Development Report.*, 1987. Oxford University Press. London & New York. 1987.

حسبت على اساس الجدول ٢١ ، ص ٢٤٢



يتم توظيفها لعدة أسباب :

أولاً : إما أن حقوق الإنسان هي أحد المثاليات التي تنادى بها الدولة وتطبقها داخل حدودها وبذلك يصبح متابعتها وحمايتها خارج الحدود أيضاً مهمة وطنية .
ثانياً : إما أن المؤسسات المعنية بتحديد السياسة الخارجية ترى في قضية حقوق الإنسان أهمية خاصة .
ثالثاً : وإما أن هناك مصالح استراتيجية واقتصادية وسياسية يتحتم على الدولة حمايتها من خلال علاقات القوى المختلفة وهذا يعنى التنديد والتشهير بانتهاكات حقوق الإنسان في دولة وتجاهل هذه المخالفات في دولة أخرى غير أن انخراط مسألة حقوق الإنسان في السياسات الخارجية للدول على هذه الصورة يمثل إشكالية كبرى إذ قد يؤدي هذا إلى تعقيد العلاقات الدولية وتأزمها فتدخل أجنبي منفرد في هذه المسألة يصبح بالضرورة تعدياً على الشؤون الداخلية للحكومات وانتهاكاً صريحاً لقواعد القانون الدولي العام .

وسيقوم هذا البحث بالقاء الضوء على قضية حقوق الإنسان في علاقات الشرق والغرب من خلال توضيح المفاهيم المختلفة لدى الفريقين ثم تطور قضية حقوق الإنسان في العلاقات الأمريكية السوفيتية ورد الفعل السوفيتي للضغوط الغربية منذ الوفاق وحتى الآن خاصة في ظل التطورات السياسية الجديدة التي لازال الاتحاد السوفيتي يشهدها منذ تولى الزعيم ميخائيل جورباتشوف السلطة في محاولة لتحليل مغزى الاهتمام الغربي بحقوق الإنسان داخل الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية عموماً .

أولاً : المفاهيم الغربية والشرقية لحقوق الإنسان .
لقد كان الاهتمام الدولي بقضية حقوق الإنسان قبل عام ١٩٤٨ منصباً على النواحي الفلسفية والتاريخية لهذه القضية بحيث كان الاعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ والذي أيدته جميع دول المجتمع الانساني بامتناع ثمانى دول فقط كان من بينها الاتحاد السوفيتي ، كان نقطة تحول كبيرة ليس فقط الى العالمية الحقيقية بالنسبة لمبدأ حقوق الإنسان ذاته ولكن لتبلور أبعاده السياسية والقانونية التي أصبحت موضع اهتمام المجتمع الدولي لاسيما الدول الكبرى ومايعنينا هنا هو تحديد المفاهيم الشرقية والغربية لحقوق الإنسان والتي تنطلق بناء عليها السياسة الخارجية لكل من الكتلتين .

لقد تعددت وجهات النظر الفلسفية في دول الغرب بالنسبة لمسألة حقوق الإنسان واتخذت أطراً فلسفية متعددة الا أن المنظور الغربي لحقوق الإنسان في معناه الأشمل والأعم يؤكد على أن حقوق الإنسان وحرياته تنبع من طبيعته الانسانية وهي تعلو بذلك على الدولة وعلى جميع المؤسسات السياسية فامتلاكه لهذه الحريات هو نتيجة مباشرة أو هي سبب لطبيعته الانسانية وليس



[٥]

حقوق الإنسان في علاقات الشرق والغرب

أمانى محمود قهوى

مقدمة :

تعد قضية حقوق الإنسان أحد أهم مجالات الصراع بين الشرق والغرب منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث أخذ هذا الصراع بعداً انسانياً جديداً على أثر التحرك الدولي عام ١٩٤٨ بإصدار الاعلان العالمي لحقوق الإنسان بعدما شهد العالم من دمار هذه الحرب وويلاتها .

وليست قضية حقوق الإنسان في الحقيقة سوى وجهاً آخر للحرب الأيديولوجية أهم ميزات الصراع بين الشرق والغرب ، فبينما يقدس الغرب حقوق الفرد وحرية السياسية يقدم الشرق حقوق الجماعة على حقوق الفرد والمساواة على الحرية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية على السياسية وبناء على اختلاف النظريات - تباينت التطبيقات كذلك وأصبحت سبباً جديداً لتخذية هذا الصراع وبدخول العاملين مرحلة الحرب الباردة اتخذت أيديولوجيات حقوق الإنسان في المعسكرين صورة أكثر حدة ولم تعد مجرد مسألة أولويات أو تفاضليات ، بل أصبحت مقياساً لتقدم التنافس الكوني بينهما والذي ترتب عليه ضعف أو قوة الشرعية السياسية لحكوماتهما .

والحقيقة أن قضية حقوق الإنسان ، في قلبها السياسي ، قد تكون أداة من أدوات السياسة الخارجية

لوجوده كمواطن داخل دولة . ويرتبط بذلك أيضا اقامة البناء السياسى على أساس التعددية الحزبية والديمقراطية انطلاقا من مبدأ احترام جميع التوجهات السياسية مهما كانت قواها الأيديولوجية .

وقد شهدت العقود الأربعة الأخيرة تحولا هاما في الرؤية الغربية لحقوق الانسان وبدأت في التخلص من توجهها الفردى العميق وفي الاعتراف بحقوق الاقتصادية والاجتماعية الى جانب الحريات السياسية والمدنية .

وعموما يمكن تلخيص الاختلافات الفلسفية بين الشرق والغرب بالنسبة لمفهوم حقوق الانسان فيما يلي :-

١ - اختلاف على منشأ الحقوق الانسانية :

تتأثر حقوق الانسان في المذهب الماركسي بالقانون أو الدولة التي تعكس العلاقات الاقتصادية القائمة في المجتمع وبذلك تمثل حقوق الانسان في محتواها مصالح طبقة البروليتاريا ، أما في المجتمع الرأسمالي فإنها تشمل طبقة الرأسماليين .

وبينما تصبح حقوق الانسان من حق من يعمل وينتج فقط في المجتمع الاشتراكي فان النظرية الرأسمالية كما سبق القول ترى ان هذه الحقوق ملك لكل انسان بغض النظر عن موقعه في شريحة الطبقات .

٢ - اختلاف على ترتيب الأولويات :

وهو نتيجة للاختلاف الأول فإذا كانت حقوق الانسان في الماركسية تحدد بالنمط الانتاجي فلا عجب في أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تسبق الحقوق السياسية والمدنية وأول مظاهر هذه الحرية الاقتصادية ، حق العمل والتعليم والرعاية الطبية ... ثم تأتي بعد ذلك حرية الصحافة والتعبير والرأي ويتناقض هذا التقييم تماما مع ترتيب الأولويات للحقوق الانسانية لدى الغرب حيث تسبق الحقوق السياسية غيرها من الحقوق . ورغم اعتراف بعض الحكومات الغربية بالحقوق الاجتماعية كما حدث خلال ادارة الرئيس الأمريكى كارتر ويعبر عنها بأنها احتياجات انسانية وليست حقوقا وتأتى دائما في المرتبة الثانية من حيث النظرية والتطبيق .

٣ - مكان الفرد والجماعة :

ان تحقيق الحرية في المذهب الماركسي لا تتأثر الا من خلال الجماعة أو طبقة البروليتارية التي تعمل على التخلص من قيود الطبقة المستغلة وبذلك فإن الدولة ليست فقط بمثابة الحامي والمدافع الأول عن الحريات الفردية ولكنها تخلق « وتنتج » هذه الحقوق أيضا اذ أن حق العمل والتعليم والمأوى والعلاج وغيرها لا تتأثر الا من خلال الجماعة وعلى رأسها الدولة . أما في المذهب الغربية فان تهديد حريات الأفراد يأتي من الدولة وليس من المجتمع .

ومن الضروري أن نؤكد هنا على أن المدرسة الماركسية قد بنيت وخرجت من الفلسفة الغربية ذاتها وأن مفهوم

والمهم ان هذا الاختلاف لم يحل دون التوقيع على الاعلان العالمى لحقوق الانسان عن ١٩٤٨ والذي قدم مفهوما جديدا مشتركا وشبه مثالى لحقوق الانسان . ان تواجد كلا المفهومين رغم تباينهما الواضح واستمرارهما في الفترة التي تلت الاعلان العالمى قد مكنت المجتمع الدولى من كسب مزيد من التأييد لحقوق الانسان خاصة خلال فترة السبعينات التي تميزت بأنها كانت حقبة العهود الدولية . وكانت أهم انجازات هذه الفترة اتفاقية هلسنكى لعام ١٩٧٥ وكانت أول اختبار حقيقى للنوايا الاشتراكية الشيوعية وممارساتها في مجال حقوق الانسان كما سنوضح فيما بعد . وكذلك فقد وقعت دول كل من المعسكرين الشرقى والغربى على العهد الدولى لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وان رفض الفريق الأول اجازة العهد الدولى للحقوق السياسية والمدنية .

ثانيا : تطور قضية حقوق الانسان في العلاقات الأمريكية - السوفيتية :

إن تاريخ العلاقات الثنائية بين العملاقين وكما هو معروف ليس في الحقيقة سوى سجلا لسلسلة من الصراعات الكونية التي انخرطت فيها القوتان العظميان والتي يمكن حصرها في ثلاثة أنواع أساسية من الصراعات :

١ - الصراع الأيديولوجى بين الرأسمالية والاشتراكية بما له من انعكاسات اقتصادية وسياسية .

٢ - صراع عسكري في مجال التسليح التقليدى والنووى بحيث أصبح أى تقدم يحزره احد الطرفين في هذا المجال خسارة مباشرة للطرف الآخر .

٣ - صراع على النفوذ والحلفاء خاصة في العالم الثالث تبلور في صورة النزاعات الاقليمية والتي ضمت اساسا حكومات مؤيدة من قبل أحد العملاقين في مقابل حركات المعارضة التي يؤيدها الطرف الآخر وكانت قنوات هذا الصراع هي المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تقدمها موسكو ، وواشنطن لأطراف الصراع الاقليمية وفي ظل هذه المنافسة المكثفة بين القوتين العظميين ، كان هناك اتجاهان أو طريقتان لتقييد

أعلنت موسكو في أبريل ١٩٦٦ أن الكرملين قرر رفع حجم التعامل التجاري مع الغرب خاصة في مجال التكنولوجيا . وكانت هذه السنوات قد شهدت تحديث ونمو البناء الاقتصادي السوفيتي ورغم أن الكونجرس والطبقة الرأسمالية في الولايات المتحدة واجهت القضية المعتادة مما إذا كان من المناسب أن تقدم الربح على المبدأ في علاقة واشنطن بموسكو ، فقد انتهى الأمر بالتخفيض النسبي للقيود التجارية مع الاتحاد السوفيتي خاصة وأن هذا المزاج الجديد قد تعرض لهزات عنيفة على أثر الغزو السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨ وتأييد موسكو المستمر لحكومة فيتنام الشمالية .

إلا أن هذا التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية لم يكن غير مشروط - فظهر ما عرف « بسياسة الربط » أي ربط رفع قيود التجارة ونقل التكنولوجيا إلى الاتحاد السوفيتي بحدوث تغييرات في السياسة الداخلية له . ومن هنا كان الاهتمام الغربي المبالغ فيه بموضوع هجرة اليهود السوفيت .

وهكذا حلت الضغوط الاقتصادية محل التهديدات العسكرية التي شهدتها الفترة السابقة وقد أدرك قادة الكرملين أن مسألة هجرة اليهود قد أصبحت تشكل بعدا رئيسيا ليس فقط في العلاقات الأمريكية السوفيتية بل وفي صناعة السياسة الداخلية للولايات المتحدة أيضا . ولذلك ارتفع عدد اليهود الذين سمح لهم بالهجرة من ٤٠٠ في

وقد تبلورت هذه الضغوط الاقتصادية في قرار « جاكسون - فانيك » الذي أجاز الكونجرس الأمريكي عام ١٩٧٤ والذي جعل من رفع قيود الهجرة التي يضعها الاتحاد السوفيتي شرطا لرفع قيود التجارة مع الولايات المتحدة . وبالمطبع فقد رفض الاتحاد السوفيتي هذا القرار لأنه يقر « مبدأ العيب » بشئونه الداخلية . وقد أكد هذا القرار وبحق كما يعتقد الكثيرون أن القيادة الأمريكية قد فقدت السيطرة على شئون سياستها الخارجية .

وقد كان أهم انجاز في فترة الوفاق هو اتفاقية هلسينكي للأمن والتعاون في أوروبا الموقعة بين العملاقين عام ١٩٧٥ والتي كانت امتدادا ضروريا وطبيعيا للمبدأ الرئيسي الذي قامت عليه السياسة الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت بالنسبة لعلاقتها مع الاتحاد السوفيتي وهو الربط بين هذه العلاقات وبين السياسة الداخلية للاتحاد السوفيتي .

وتقوم اتفاقية هلسينكي على مبدئين أساسيين أولا :

النشاط الكوني للاتحاد السوفيتي وشمل حركته :

١ - محاصرة الاتحاد السوفيتي عسكريا عن طريق سباق التسلح وبذلك تتآكل موارده داخليا وينعزل خارجيا .

٢ - ادخال تحديثات داخل بنية الاتحاد السوفيتي عن طريق التغلغل الثقافي والتعاون الاقتصادي الذي سيؤدي إلى خلق أنماط استهلاكية جديدة تقود في النهاية إلى خلق اعتمادات اقتصادية على الغرب . وبذلك يصبح من الصعب تهديد الأمن الغربي كما أن هذه التحديثات من شأنها خلق تحولات ليبرالية لا يمكن إيقافها وهذا يحتم عدم استخدام العنف ، ومن هنا جاءت فكرة توظيف حقوق الإنسان في السياسة الخارجية الأمريكية أما الهدف بعيد المدى ، فهو خلق تعددية اجتماعية متعلقة بالغرب والتي ستعير عن نفسها في النهاية سياسيا في صورة تعددية سياسية . وخلال مرحلة الحرب الباردة لم تكن مسألة حقوق الإنسان إحدى قضايا الصراع الأمريكي السوفيتي أو الشرقي الغربي عموما ، حيث اعتمدت الولايات المتحدة فيها على سياسة « الاحتواء لدرء الزحف الشيوعي خاصة « أوروبا وآسيا واليابان » ومنذ النصف الثاني من الخمسينات أثناء إدارات كل من ترومان ، أيزنهاور ، كيندي وجونسون ، امتدت سياسة الاحتواء وأصبحت غير محددة جغرافيا واعتمدت على الضغوط العسكرية والتهديد العسكري للاتحاد السوفيتي والذي وصل إلى حد المخاطرة بقيام حرب نووية إذا ما وقع عدوان شيوعي على دولة غير شيوعية . أي أن البعد العسكري لسياسة الاحتواء أصبح في المقدمة وكان هدفه كما سبق الذكر ، منع انتشار النفوذ الشيوعي في العالم .

ورغم أن الاتهامات ظلت متبادلة بين العسكريين فيما يتعلق بحقوق الإنسان فاتهمت الولايات المتحدة موسكو بانتهاك الحقوق السياسية للمواطنين واتهم الاتحاد السوفيتي واشنطن بتجاهل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للأمريكيين ، فقد كان أول تقدم إيجابي بالنسبة لقضية حقوق الإنسان في علاقات الشرق والغرب باعلان هلسينكي عام ١٩٧٥ حيث ظهرت هذه القضية كمورد رئيسي وثابت لهذه العلاقات وتم فيه إرساء قواعد التعامل الشرقي الغربي بالنسبة لهذه المسألة حتى وإن لم تدخل تلك القواعد تماما في حيز التطبيق . وعلى هذا فسنتناول على الصفحات القادمة حقوق الإنسان في فترتي الوفاق والحرب الباردة الجديدة .

١ - حقوق الإنسان في مرحلة الوفاق :

وتميزت هذه الفترة بتغيير المزاج السوفيتي تجاه الغرب ويرجع ذلك أساسا إلى أسباب اقتصادية ، فقد

الاتحاد السوفيتي خلال إجتماعات اللجان المختصة بحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة يؤكد دائماً على الحريات التي تمنحها النظم الشيوعية لمواطنيها وعلى أن دراسة الحالات الفردية الخاصة بانتهاكات حقوق الانسان يعد إعتداء على شئونه الداخلية .

ويجدر هنا الإشارة إلى أنه خلال هذه المراحل ، كانت ردود الأفعال السوفيتية وعلى عكس ما يعتقد البعض إستراتيجية وليست تكتيكية وأن سياسة موسكو تجاه المعارضة نجحت تماماً في التوفيق بين إعتبارين أولهما هو السيطرة على هذه المعارضة . وثانيهما هو الوصول إلى أقصى درجة ممكنة من المرونة السياسية يمكن توظيفها لتحقيق مكاسب جديدة في السياسة الخارجية . وعلى النقيض نجد أن السياسة الأمريكية تجاه قضية حقوق الانسان قد فشلت في أحداث تغيير في السياسة السوفيتية تجاه نفس القضية وبدل على ذلك ما يأتي :-

١ - بعد صدور قانون « جاكسون - فانك » الذي سبق الإشارة إليه تأرجحت معدلات هجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل بحيث لم تتزامن مع فترات الضغوط الاقتصادية وبدأ واضحاً أن الاتحاد السوفيتي لم تكن لديه أية نية لفك السيطرة الداخلية وفتح الحدود ، ففي الوقت الذي كانت ترتفع فيه أعداد تأشيرات الهجرة ، كانت قبضة السلطات تشدد بدرجة ملحوظة على اليهود المقيمين داخل الاتحاد السوفيتي . وكانت « إستراتيجية التهويض » هذه تهدف إلى التأكيد على أن سياسة الهجرة السوفيتية لم تكن تتغير تحت أية ضغوط .

٢ - على أثر حملة كارتر المكثفة ضد إنتهاكات حقوق الانسان في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية ، إتخذت موسكو إجراءات صارمة ضد المنشقين وتم القبض على جميع أعضاء الفريق المراقب لتنفيذ إتفاقية هلسينكي .

ورغم أنه من الممكن تفسير هذا السلوك بالتوتر السياسي المتزايد في أوروبا الشرقية خاصة في بولندا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا .

وما كان محتملاً من إمتداده إلى داخل الاتحاد السوفيتي أو للمشاكل الاقتصادية التي كان يعاني منها في ذلك الوقت ، إلا أنه لا يمكننا تجاهل هذا التزامن بين التأييد الغربي للمعارضة وإشتداد قبضة السلطات السوفيتية عليها الأمر الذي يقترح أن مخاوف الاتحاد السوفيتي من أن يؤدي هذا التأييد إلى إنقلاب زمام الأمور من موسكو .

والنتيجة الوحيدة التي يقود إليها هذا التحليل هو أن التشهير الأمريكي الغربي بالأداء السوفيتي في مجال حقوق الانسان خلال هذه الفترات كان ينتهي دائماً بمزيد من الاختناق السياسي داخل الاتحاد السوفيتي من جهة وبتصعيد التوتر في العلاقات الأمريكية السوفيتية من جهة أخرى .

عدم التدخل العسكري أو غير العسكري في الشؤون الداخلية أو الخارجية للأطراف المعنية :
ثانياً : حماية حقوق الانسان بما في ذلك حرية الرأي والفكر والعقيدة هذا إلى جانب المبادئ الثمانية الأخرى .

وقد كانت أولى أهداف الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت ، انتزاع الاعتراف الغربي بالأوضاع السياسية في أوروبا الشرقية وهو ما يعنى الاعتراف الصريح أيضاً بالهيمنة السوفيتية على العالم الشيوعي . وعلى ذلك فإن المحتوى السياسي الحقيقي لهلسينكي هو اعتراف الولايات المتحدة وأوروبا بالأوضاع في أوروبا الشرقية في مقابل احترام حقوق الانسان وربط كل تطور في ضبط التسلح ببند خاص بحقوق الانسان . أما روح هلسينكي ، فقد كانت اضافة قضية حقوق الانسان إلى باقى القضايا القديمة المعلقة من تجارة وأمن إلى علاقات الشرق والغرب .

وعندما بدأت جماعات المتابعة والتنفيذ لبنود هلسينكي لمباشرة حملها (في بلجراد ١٩٧٧ مدريد من ١٦٨٠ إلى ١٩٨٢ ، وأوتاوا في ١٦٨٥ بدا واضحاً أن هذه الفرق التي تقوم تحت إشراف الحكومات الغربية تركز فقط على البند السابع الخاص بحقوق الانسان . ومدى إتباع الاتحاد السوفيتي لمقاييس حماية حقوق الانسان كما صورتها الاتفاقية وإرتفع النقد لما تقوم به السلطات السوفيتية من منع اليهود من الهجرة ، محاكمة أعضاء حركة حقوق الانسان وتقييد التعاون الثقافي مع الغرب وقد كان رد الفعل السوفيتي هو التأكيد على عدم شرعية التدخل في شئونه الداخلية وأنه لا يجوز لأى حكومة أجنبية أن تضع ممارسات حقوق الانسان في الاتحاد السوفيتي أو أوروبا الشرقية تحت الاختبار .

وعندما وصل كارتر إلى البيت الأبيض مهتماً لمبادرة جديدة لحقوق الانسان هدفت إلى تأكيد الزعامة الدولية للولايات المتحدة وإضفاء بعد انساني على وضعها الكوني خاصة بعد فضيحة فيتنام ، وبدأ كارتر حملته ضد الانتهاكات السوفيتية لحقوق الانسان بعد أيام قليلة من تسلمه لمنصبه الجديد بالرد على رسالة بعث له بها أندريه سخاروف زعيم المنشقين السوفيتي أكد له فيها حرص الولايات المتحدة على حماية حقوق الانسان خارج ولاياتها ..

وقد لاقت حملة كارتر إستياء شديداً من قبل الاتحاد السوفيتي وكان لها أثر سىء على روح الوفاق . ويرى البعض أن الكرملين كان يعتبر الوفاق بديلاً للإصلاحات الداخلية التي تناقص الرؤية السوفيتية لمفهوم الوفاق على أنه « هجوم سلمى » ضد مناورات الغرب وإستنكار شديد من قبل موسكو وأنه محاولة من قبل واشنطن لاحتراز انتصار أيديولوجى على السوفيت ولذا كان وفد

٣- حقوق الإنسان في مرحلة الحرب الباردة الجديدة :

بوصول إدارة ريجان إلى السلطة ، كان الاعتقاد سائدا بين أعضائها بأن الوضع الدولي للولايات المتحدة أصبح موضع تهديد من جراء سياسات الوفاق التي إتبعها الرئيس كارتر ، والذي وصفه الرئيس ريجان بأنه « مؤامرة شيوعية » لضرب واشنطن في مقتل . وكان الهدف الأول للإدارة الجديدة هو إستعادة السيطرة الكونية للولايات المتحدة وتحقيق التفوق على الاتحاد السوفيتي في المجالات العسكرية والاقتصادية والايديولوجية . وإذا رفضت حكومة ريجان الوفاق كإطار لإدارة الصراع الأمريكي السوفيتي ، بدأت في التحول إلى سياسة الحرب الباردة والتي كان من أهم مظاهرها إصرار الولايات المتحدة على كسب سباق التسلح ودفع الاتحاد السوفيتي لتحويل مزيد من موارده الاقتصادية للاستمرار في هذا السباق .

وفي ظل هذه الاستراتيجية الجديدة ، إختفت قضية حقوق الإنسان كأحد محددات السياسة الخارجية الأمريكية وأهدافها ، وكانت الإدارة السابقة للرئيس كارتر تجعل من رعاية حقوق الإنسان شرطا لمنح المساعدات العسكرية والاقتصادية في العالم الثالث ، بينما كان أحد أهم أهداف إدارة ريجان تقوية روابط الصداقة مع الدول التي تحتفظ فيها الولايات المتحدة بمصالح إقتصادية وإستراتيجية . وكانت في مقدمة هذه الدول جمهورية جنوب أفريقيا العنصرية حيث أعلن الرئيس الأمريكي ريجان « أنه ليس من العدل معاقبة حكومة ما لمجرد أن مبادئها تختلف عن مبادئ الولايات المتحدة » . وينطبق هذا أيضا على حكومات الفلبين وكوريا الجنوبية وأمريكا اللاتينية .

وخلال فترة رئاسة ريجان ، إعتمدت سياسة حقوق الإنسان في العالم الثالث على « الدبلوماسية الهادئة » وأعلنت الإدارة أنه « لن يكون من المفيد تخفية ديكتاتور ليتولى مكانه أحد الشيوعيين الثوريين » . أما بالنسبة للاتحاد السوفيتي ، فقد إعتبرت الإدارة الجديدة كسابقاتها ، أن حقوق الإنسان أحد مجالات التنافس الأمريكي السوفيتي مع فتح باب الحوار مع المعارضة وعموما ، فقد ظلت المهاجمة العلنية للانتهاكات السوفيتية لحقوق الإنسان أحد دعائم السياسة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفيتي رغم بعض التحركات التي ناقضت هذا الأساس مثل رفع الحظر على الصادرات الأمريكية من القمح إلى الاتحاد السوفيتي في أبريل ١٩٨١ .

والحقيقة أن هذا التناقض بين سياسة حقوق الإنسان بالنسبة لحلفاء الولايات المتحدة من ناحية والاتحاد

السوفيتي ودول أوروبا الشرقية من ناحية أخرى ، كان مصدر خلاف شديد داخل الدوائر السياسية الأمريكية وإحراج دولي لإدارة الرئيس ريجان دفع بهذه الإدارة إلى إعادة تعريف مفهوم حقوق الإنسان وهو ما إعتبره كثير من المحللين أحد زلات حكومة ريجان . إذ تم التفرقة فيما عرف « بوثيقة ريجان » بين الحكومات « السلطوية » التي إعتبرت دولا صديقة للولايات المتحدة والحكومات « الديكتاتورية » المعادية لواشنطن . ويقوم هذا المنطق على أساس أن النوع الأول من الحكومات أقل قمعية وثورية من النوع الثاني ، وأكثر ميلا إلى الليبرالية وهو ما يتناسب مع المصالح الكونية المتعددة للولايات المتحدة . إلا أن هذا المفهوم الجديد لحقوق الإنسان سرعان ما إنهار حيث أصبح أحد قنوات هجوم الرأي العام الأمريكي على السياسة الخارجية للدولة كما كان بمثابة إقرار صريح من حكومة واشنطن بأنها تؤيد جميع القوى المعادية للشيوعية أينما وجدت ومهما بلغ مدى إنتهاكها لحقوق الإنسان . وعلى ذلك ، جاء التعديل الثاني في نفس المفهوم فقصر حقوق الإنسان على الحقوق « السياسية والمدنية » فقط وأعطى مقياسا أكثر مرونة . للمخالفات الانسانية التي تمارس من قبل حلفاء الولايات المتحدة ، وأصبحت واشنطن تتغاضى عن هذه الانتهاكات طالما أن هناك « تقدما » نحو الديمقراطية .

وفي نفس الوقت ، إستمرت « سياسة الربط » التي إعتمدت عليها الإدارة السابقة في صراعها مع الاتحاد السوفيتي . وقد صدر أول تصريح بذلك لحكومة ريجان في ١٥ يونيو عام ١٩٨٢ عندما أعلن جورج شولتز « أن الولايات المتحدة تعتبر أن الضغط على الاتحاد السوفيتي للدفع بتغييرات داخلية تؤدي إلى تعددية سياسية وإقتصادية ، جزءا من مسئوليتها » .

ثالثا : حقوق الإنسان واصلاجات جورباتشوف :

لقد أصبح من المعروف الآن أن الاصلاحات الاقتصادية التي بدأ تطبيقها الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف منذ وصوله إلى السلطة عام ١٩٨٥ ، كان لها وجه سياسي وجد التعبير عنه في مصطلح أو شعار « المكاشفة » والمصارحة الذي رفعه الزعيم الجديد ، والاتجاه نحو مقرطة المجتمع وإتخاذ خطوات ليبرالية ترجمت إلى حريات متعددة كالسفر والهجرة وتطبيق قاعدة السوق إلى غير ذلك . وقد جاءت هذه الاصلاحات في وقت تبلورت فيه إحتياجات المجتمع الجديدة بعد أن ظل مجندا من أجل التصنيع والتسلح . وكان من الضروري أشباع هذه الإحتياجات في لحظة ما - ومن هنا كانت حتمية هذه الاصلاحات .

وتأسيسا على ذلك ، تعددت المبادرات السوفيتية الخاصة بسباق التسلح النووي والتي توجت بتوقيع

تلتزم الدولة بإتباعها . كما أكد البيان المشترك الذى أصدره العملاقان عقب هذه القمة بأن محادثات حقوق الانسان ستسعى لتأكيد هذه الحريات وفتح أبواب الحوار المباشر بين الدولتين فى المجالات الثقافية والحضارية . وبناء على إقتراح السوفييت أمام اللجنة المختصة بتنفيذ إتفاقية هلسينكى فى إجتماعها الأخير فى فيينا ، وافقت الولايات المتحدة ودول الغرب على عقد مؤتمر لحقوق الانسان فى موسكو عام ١٩٩٢ .

وتعود حركة حقوق الانسان فى الاتحاد السوفيتى إلى أواخر الستينات حين قامت حركة إعتقال واسعة لأعضاء المعارضة السياسية لما فسرته البعض على أنه إشارة لعودة البستالينية من جديد . وقد حظيت هذه الحركة وكما هو متوقع بإهتمام الغرب ، رغم أن هذا الاهتمام أنصب أساسا على موضوع هجرة اليهود السوفييت وهم يمثلون نسبة ضئيلة من قاعدة العضوية فى هذه الحركة إذ ضمت فئات دينية مختلفة ومفكرين ومتقنين ووطنيين وصحفيين وأعضاء بعض الأقليات الاثنية التى كانت تناضل من أجل الحفاظ على خصوصياتها الحضارية واللغوية ، وفى حالة الأقلية الألمانية كان الهدف هو الحصول على حق الهجرة خارج الاتحاد السوفيتى . ورغم وجود حركات قومية وإنشاقية داخل بعض الجمهوريات السوفيتية قد تشكل درجة عالية من الخطورة ، كان المراقبون للشئون الداخلية السوفيتية يجمعون تقريبا على أن سياسة الاتحاد السوفيتى تجاه الأقليات الأوروبية تلاقى نجاحا كبيرا ، إذ تتمتع جمهوريات الباليك بمستويات معيشة مرتفعة وتقدم ثقافى ملحوظ يتمثل فى عدد كبير من المجلات والدوريات التى تصور فى لغتهم ونشاطات ثقافية متعددة بتدعيم الدولة . كما أن وضع اليهود داخل الاتحاد السوفيتى يثبت عكس الادعاءات الغربية بأن الحضارة السوفيتية تناهض السامية إذ يحتفظ اليهود بتمثيل عال فى الكوادر المهنية والعلمية وداخل الحزب الشيوعى ذاته .

رابعا : حقوق الانسان ومستقبل علاقات الشرق والغرب :

لقد سبق وأن أوضحنا العضلة المعنوية التى قابلت الولايات المتحدة لاختلاف سياسات حقوق الانسان الخاصة بها وبإل تناقضها بين الدول الصديقة والدول المعادية . إلا أنه يجب التسليم هنا بأن الدفاع عن حقوق الانسان خارج حدود دولة ما تقابله عقبتان أساسيتان : أولا : أن حماية حقوق الانسان ليست فى أغلب الأحيان الهدف الأول للسياسات الخارجية أو لا تقع ضمن مهامها الرئيسية والطائرة . ثانيا : أنه لا يتسنى لحكومة ما التلويح والتهديد بسلاح حقوق الانسان دون أن تأخذ فى الاعتبار أو تدخل فى حساباتها علاقتها بالدول الأخرى التى قد تكون أكثر أهمية بالنسبة لها ، لأسباب أمنية أو

معاهدة خفض الأسلحة النووية المتوسطة والأقصر مدى من أوروبا فى مايو من العام الماضى ، والتنازلات السوفيتية لتسوية الصراعات الإقليمية فى العالم الثالث فى أفغانستان وكمبوتشيا والجنوب الأفريقى والتخفيف من حدة إنتهاكات حقوق الانسان ومنح مزيد من الحريات السياسية والاجتماعية للمواطنين . وعن طريق تأمين الجبهة الخارجية ، أمكن التركيز على القضايا الداخلية ، بهدف تحسين ورفع مستوى الانتاج الاقتصادى بما يشجع الأنماط الاستهلاكية الجديدة

ومنذ تولى جورباتشوف السلطة ، تحسن الأداء السوفيتى فى مجال حقوق الانسان ، حيث تم رفع الكثير من القيود الخاصة بالهجرة عام ١٩٨٧ وإطلاق سراح أكثر من ٣٠٠ معتقل سياسى ، كما أعلنت الحكومة السوفيتية عن انشاء لجنة لحقوق الانسان تقوم بتوعية المواطنين بحقوقهم وبتقييم أداء الدول فى مجال حقوق الانسان ومطابقة ذلك ببنود إتفاقية هلسينكى .

وقد واكب الإصلاح السياسى و « الإنسانى » عددا من الحريات التى لم يكن مسموحا بممارستها فى أى حقبة من تاريخ الاتحاد السوفيتى - إذ منحت التسهيلات فى إجراءات السفر إلى الخارج ، وظهرت آراء فى الصحافة القومية تنادى بالتعددية الحزبية ، وتجمعت شكاوى المواطنين ضد بعض القرارات التى يتخذها الحزب . كما ظهرت جماعات المصالح لتتبنى العديد من القضايا السياسية والثقافية والاجتماعية الهامة . وقد إنطلقت كل هذه الحريات بناء على الأساس الفلسفى الجديد الذى وضعته « البريسترويكا » لفهوم حقوق الانسان فى الاتحاد السوفيتى إذ لم تعد هذه الحقوق هبة أو منحة من الدولة بل هى أحد المكونات الأساسية للمذهب الاشتراكى بما فى ذلك الحقوق السياسية والشخصية كما أن حماية هذه الحقوق هى الهدف الأسمى لسياسة إعادة البناء .

ونتيجة لهذه التطورات الايجابية داخليا وخارجيا فى السياسة الاجمالية للاتحاد السوفيتى ، فقد خفت حدة الضغوط الغربية على موسكو فى السنوات الأخيرة من أجل تحسين سياسة حقوق الانسان التى تنتهجها . وخلال إنعقاد قمة موسكو فى مايو الماضى ، أبدى الرئيس ريجان إرتياحه لهذا التقدم فى مجال حقوق الانسان فى الاتحاد السوفيتى خاصة فيما يتعلق بالحرية الدينية ، إلا أنه أكد أن جورباتشوف مازال يواجه تحديات كثيرة فى هذا المضمار منها سور البرلين الذى يقف حائلا دون أى تقارب حقيقى فى علاقات الشرق والغرب وإطلاق سراح بقية المعتقلين السياسيين وترجمة الحريات الجديدة مثل حرية العقيدة والسفر والرأى إلى قوانين

الاصلاحات ضرورة حتمية وما يصاحبها من حريات سياسية ، ويعد قيام القيادة الجديدة في موسكو بتطبيق هذه الاصلاحات على نطاق واسع شمل أوجه حقوق الانسان المتعددة خاصة فيما يتعلق بقضية الهجرة ، يمكن توقع ما يلي :

١ - إنحسار الاهتمام الغربى بحقوق الانسان في الاتحاد السوفيتى على أساس أن الغرض منه قد تحقق مع التأكيد على أن هذا الانحسار سيكون جزئيا فقط بحيث تظل المتابعة الغربية لحقوق الانسان تشكل أداة ضغط مستمرة كلما إقتضى الأمر ذلك .

٢ - ستنحصر علاقات الشرق والغرب في الفترة القادمة حول قضايا التعاون الثقافى والاقتصادى المشترك ونزع السلاح وتسوية الأزمات الاقليمية وهو ما سيدفع الغرب لتهدة حملته ضد الانتهاكات الشيوعية لحقوق الانسان من أجل كسب مزيد من التنازلات السوفيتية في هذه المجالات .

وعلى ذلك ، ستكون العلاقة بين الشرق والغرب علاقة طردية بين أهمية ووضع حقوق الانسان في السياسة الخارجية الأمريكية وقوة وسيولة الاصلاحات السياسية السوفيتية - إن الدلالات القائمة حتى الان لتشير إلى التحسن المطرد للأداء السوفيتى في هذا المجال وهذا يعنى أن سياسة واشنطن الخارجية ستفقد أحد أهم دعائمها ، في مواجهة المد الشيوعى ، في مقابل إستعادة الاتحاد السوفيتى لوضعه الكونى ومصداقيته في العالم الثالث وبناءه لعلاقات من الثقة والوفاق مع دول الغرب وإذابة تناقضاته الداخلية وهو ما قد يشير ، على المدى البعيد ، إلى تفوق الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى على نظيره الأمريكى . □

إقتصادية أو جيوبوليتيكية ، ، من تلك المتورطة في إنتهاكات حقوق الانسان . وهذا ما واجهته السياسة الخارجية الأمريكية في محاولتها اللعب بورقة حقوق الانسان لتحقيق مزيد من التفوق على الاتحاد السوفيتى وتشويه وضعه الكونى وفى نفس الوقت إثبات أن الولايات المتحدة ليست إلا قوة عظمى قائمة على « المثاليات » . والخلاصة ، أن السياسة الخارجية الأمريكية تتحرك من منطلق تقايل أو تلاقى المصالح الجيوبوليتيكية مع حقوق الانسان وهى معادلة من الصعب تحقيقها ولذلك كان التحرك الأمريكى لصالح حقوق الانسان بطيئا في معظم الأحيان كما حدث في الفلبين وهايتى فكانت واشنطن تنتظر اللحظة الأخيرة لتتدخل بحيث يصبح واضحا أن هذا التحرك بعيدا تماما عن أغراض حماية حقوق الانسان في هذه الدول . هذا على عكس سياستها تجاه الاتحاد السوفيتى إذ أن تضخيم وتهويل قضايا حقوق الانسان فيه مثل قضية هجرة اليهود لم يهدف فقط إلى تشويه الوضع الدولى للاتحاد السوفيتى وتعقيد علاقاته الدولية بل إلى خلق تناقضات داخلية من شأنها أن تؤثر في مواقفه السياسية فيصبح أكثر اعتدلا وأكثر مرونة .

ويمكن القول أن النجاح المحدود الذى لقيته سياسة البيت الأبيض تجاه حقوق الانسان في الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية مرده إعتقاد هذه السياسة بالذات على أحداث تغيرات داخلية في البنية السياسية للاتحاد السوفيتى وهو ما لم تكن قيادة الكرملين على إستعداد للمضى فيه في ذلك الوقت الذى إعتمدت فيه سياسته الداخلية على التعبئة لمواجهة متطلبات سباق التسلح والتهديد الأمنى الغربى . والان ، وبعد أن أصبحت هذه

العسكري ومصادقته . فعندما تتولى المؤسسة العسكرية الحكم تصبح عرضة لأن تكون موضع لوم وإدانة لأي سلبيات يعاني منها المواطنون حيث أنهم يعتبرون أن خرق المؤسسة العسكرية للعرف السياسي ، الذي يقضى بتولى المدنيين زمام الحكم ، لابد أن يكون على أساس تجسين الأوضاع التي لا يقوى المدنيون على التحكم فيها أو السيطرة عليها . ونظراً لتجاوز المؤسسة العسكرية العرف السياسي تصبح شرعيتها في تولي الحكم عدة سنين قائمة على مدى نجاحها . في أداء مهمتها وتحقيق أهدافها التي على أساسها قامت بتبرير ضرورة تأسيس حكم عسكري .

ويمكن ادراك تداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية لعملية التحول السياسي وتأثير ذلك على حقوق الإنسان من خلال محاولة تفهم العلاقة بين اتباع استراتيجيات التنمية الرامية الى النمو الاقتصادي السريع ، لتحقيق الشرعية اللازمة للبقاء على الحكم العسكري ، وبين المشكلات التي تفرض على حقوق الإنسان من حيث الاحتياجات الأساسية ، وبالتالي على أداء الحكم العسكري . وينبغي ، في هذا الصدد ، أن نأخذ في الاعتبار تأثير انعكاسات تلك الاستراتيجيات على عملية إنهاء القاعدة التي ترتكز عليها شرعية النظام العسكري . ومن هنا تنبع أهمية تقييم مدى نجاح النظام العسكري في بلوغ أهدافه الرئيسية التي يستخدمها لاضفاء الشرعية على اطالة مدة حكمه والتي من شأنها المساعدة على عملية الانهيار واتخاذ بعض التدابير الديمقراطية .

تحديات رئيسية في اطار عملية التحول السياسي
١ - شرعية النظام العسكري وأثرها على حقوق الإنسان السياسية

ترتكز شرعية المؤسسة العسكرية في اقامتها نظام حكم سلطوي ، لعدة سنوات ، وتبرير اطالة مدة الحكم ، على تحقيق أهدافها المعلنة عند السيطرة على الحكم . ولقد جرت العادة في دول العالم الثالث ، تحت ظل النظام العسكري ، على المزج بين هدفين أساسيين : الحفاظ على الأمن القومي وتحسين التنمية الاقتصادية في أقرب وقت ممكن عن طريق بلوغ معدلات نمو اقتصادي عالية ، وقد يستغرق تحقيق هذا الأخير سنوات عديدة تتيح للمؤسسة العسكرية مبرراً لاطالة مدة الحكم . ومع اطالة الحكم وغياب قنوات فعالة للتعبير عن الرأي والاستعانة ببعض التدابير القمعية ضد الاضطرابات العنيفة تصبح شرعية استمرار مثل هذا النظام السلطوي قائمة على أدائه الذي يقيّم بمدى نجاحه في تحقيق أهدافه .

وتأتي هذه الأهداف كانعكاس طبيعي لأزمة سبقت نهوض المؤسسة العسكرية للسيطرة على الحكم . وقد تتعدد أبعاد هذه الأزمة لتشمل تهديدات ضد الأمن القومي مثل قيام اضطرابات داخلية تأخذ شكلاً عنيفاً أو



[٦]

التحول السياسي وحقوق الانسان

نهاية النظم العسكرية والانتقال الى الديمقراطية في العالم الثالث

صفاء موسى

تهدف هذه الدراسة إلى تعريف وشرح العوامل المؤثرة على حقوق الانسان في اطار التحول السياسي والتي قد تؤدي إلى نهاية نظم الحكم العسكرية السلطوية ، بعد استمرارها في الحكم عدة سنين ، والانتقال الى الديمقراطية وتوفير بيئة أكثر رعاية لحقوق الانسان . ويقتضى الأمر لتفهم هذا النوع من التحول السياسي فحص البواعث التي تدفع النظم العسكرية الى هذه المبادرة ودراسة الأبعاد السياسية والاقتصادية المصاحبة لعملية إنهاء الحكم العسكري ، مما يؤدي في النهاية الى استعادة بعض حقوق الانسان .

وعلى هذا ، يأتي فهم تجاوز حقوق الانسان بشكل اجمالي وكم تغير تابع لتبين وتحليل الأسباب والظروف المؤدية إلى تخطي هذه الحقوق . ولا تعد هذه الدراسة إلا محاولة لاستكشاف اطار نظري يستخدم فيه التحول السياسي كمفهوم بالغ العمومية يمكنه تغطية النظم العسكرية السلطوية وتطورها وكيفية استمداد هذا التحول دوافعه في غياب هياكل سياسية مستقرة كإطار تفاعل للآراء المتباينة .

كما تمثل محاولة لتعريف العوامل المتداخلة في عملية التحول السياسي والاقتراضات الممكنة التي تسمح بفهم هذه العملية بأبعادها السياسية والاقتصادية . فينبغي الأخذ في الاعتبار الأسس التي تقوم عليها شرعية النظام

سيقت بذاية الحكم العسكرى . فتكثر حالات المفقودين وتعذيب المحتجزين السياسيين وقد تلغى الأحزاب السياسية وتفرض رقابة صارمة على وسائل الاعلام ، وقد يلغى دور السلطة القضائية وتقام المحاكم العسكرية . وقد يلجأ نظام الحكم العسكرى الى انشاء واجهة نظام حزبي يسيطر عليها تابعو ومؤيدو النظام ليكون ذلك احياء بالعمل وفقا لتقاليد سياسية ديمقراطية كانت قد تأصلت قبل تدخل العسكريين وتوليهم حكم البلاد . وتعارض البيئة السياسية المغلفة مع حقوق الانسان في حرية التعبير عن الرأى وما ذكرته الفقرة الثالثة من المادة ٢١ من الاعلان العالمى لحقوق الانسان عن التعبير عن ارادة الشعب « بانتخابات نزيهة دورية تجرى على أساس الاقتراع السرى وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب اجراء مماثل يضمن حرية التصويت » ويعد استخدام وسائل قمعية مثل تعذيب المسجونين السياسيين انتهاكا صريحا لما تنص عليه المادة الخامسة من الاعلان العالمى لحقوق الانسان والمادة السابعة من الاتفاقية الدولية لحقوق المدنية والسياسية فكلاهما يقضى بعدم اخضاع أى انسان للتعذيب . وتأتى تقارير منظمات دولية مثل Amnesty International والصليب الأحمر لتشير إلى المشاكل التى تواجه حقوق الانسان . ويعتبر هذا الانغلاق السياسى على الساحة الداخلية عاملا مهيئا لتحقيق الاستقرار اللازم لبدء عملية التنشيط الاقتصادى ومحاولة بلوغ معدلات نمو مرتفعة في وقت قصير لاثبات نجاح الحكم العسكرى في بلوغ أهدافه . ويستعاض عن الحرمان من الحقوق السياسية بإنجاز تقدما اقتصاديا كمهمة وطنية تؤدي في النهاية الى اشباع الاحتياجات الأساسية وحقوق الانسان الاقتصادية التى تعرفها الاتفاقية الدولية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أنها تتمثل في الغذاء والملبس والسكن والعمل .

تشير الافتراضات السابقة الى اعتبار الأهداف التى تركز عليها شرعية النظام السلطوى مفاهيم معيارية تساعد على تقييم أداء السلطة الحاكمة وعلى تفهم مسار عملية التحول . فقدرة النظام السلطوى على بلوغ أهدافه تعمل على تعريف البواعث المؤدية الى نهاية الحكم العسكرى أو تعنته تجاه العودة الى الديمقراطية ، مما يتطلب تقييم قدرته على احتواء التحديات التى تواجهه . تمثل استمرارية تنفيذ اجراءات قمعية ومحاولات كسب الحياة السياسية وتجاوز حقوق الانسان سياسة مضادة لمواجهة تهديدات وتوترات داخلية مستمرة مثل الاستقطاب السياسى العنيف والذى قد يتصاعد في شكل مسلح . وفي مثل هذه الحالة قد تطول فترة الحكم العسكرى حتى وان تم ذلك مع فقدان الحكم مصداقيته بسبب عدم كفاءة أدائه في تحقيق هدف التنمية . ويقوم هذا الافتراض على أن التهديدات النابعة من الاستقطاب السياسى المستمر وتفكك الوحدة الوطنية كفيلة بأن تبرر

مسلحا نتيجة لعدد من المشاكل السياسية أو الاقتصادية التى تعاني منها بعض دول العالم الثالث . وتزداد قوة أبعاد الأزمة ، التى تعد حافزا لتدخل القوات المسلحة لتولى الحكم ، عند اضطباع الاضطرابات والتوترات الداخلية بطابع عقائدى أو الاتجاه الى أساليب حرب العصابات .

ومن أهم المشاكل السياسية والبواعث المؤدية الى عدم الاستقرار ضعف القدرة الاستيعابية للمؤسسات السياسية ، إن وجدت ، للتطلعات المتزايدة نحو المشاركة السياسية مما يعرقل تحقيق العديد من حقوق الانسان السياسية التى تنص عليها الاتفاقيات الدولية مثل حرية الرأى والتعبير وحرية التصويت . ومع ضعف قوة فعالية المؤسسات السياسية تتخذ المشاركة السياسية شكلا مباشرا غير نظامى قد ينقلب إلى أسلوب مسلح واستقطاب سياسى عنيف يهدد الأمن القومى والوحدة الوطنية ويحفر المؤسسة العسكرية إلى التدخل . ويجدر بنا أن نذكر ، في هذا الصدد ، أن وجود مثل هذا الباعث الوطنى على التدخل يضىف شرعية على التدخل العسكرى في حد ذاته على أن تقوم المؤسسة العسكرية بدور مؤقت وإيجابى لحفظ الاستقرار والأمن القومى ، ولا تمتد هذه الشرعية إلى اقامة نظام حكم طويل المدى .

ومن هنا تنبع الحاجة إلى باعث آخر للتدخل يمثله البعد الاقتصادى لمشاكل عدم الاستقرار . فوجود عدم رضا عن الحالة الاقتصادية وتأثيرها السلبي على توفير الاحتياجات الأساسية للطبقات الفقيرة - والحقوق الاقتصادية مثل مستوى معيشى مناسب وغذاء وملبس ومسكن طبقا للفقرة الأولى من المادة الأولى من الاتفاقية الدولية لحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية - من شأنه الجضى على عدم الاستقرار خاصة مع غياب قنوات اتصال فعالة تحت ظل الحكم العسكرى . فعدم وجود قنوات فعالة تتيح حرية التعبير عن الرأى ويكون لديها القدرة على استيعاب المطالب المتزايدة ومواجهتها بطريقة تسمح لأصحاب المطالب والتطلعات لمس ردود فعل إيجابية أو أيضاحية يؤدي الى ضعف الحكم العسكرى والتجاء من يريدون التعبير عن آرائهم إلى طرق بعيدة عن الحياة السياسية التمثيلية مثل الاضطرابات والمظاهرات التى قد تأخذ صورا عنيفة ومسلحة إذا وجد استقطاب سياسى قوى يؤدي تفاعل هذه الأبعاد السياسية والاقتصادية الى ظاهرة اقامة أنظمة حكم عسكرية تستمد شرعيتها من وعودها بالحفاظ على الاستقرار والأمن والنهوض بتنمية البلاد بمحاولة إنجاز معدلات نمو سريعة تقوم على توفير ظروف أكثر رعاية لحقوق الانسان .

تبدأ المؤسسة العسكرية حكمها بالعمل على تحقيق بيئة سياسية مغلفة تتيح اتخاذ تدابير قمعية موجهة ضد من يهددون استقرار الساحة الداخلية وتضمن عدم العودة الى حالة الفوضى والاستقطاب السياسى التى

في إطار التنمية المرتكزة على نمو اقتصادي سريع من أجل تبين وشرح عوامل الضعف الاقتصادي .

فالحكم السلطوي يسعى الى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال اطار سياسي يسمح بتنشيط معدلات نمو في فترة قصيرة واحتواء واخماد مصادر المعارضة مما يهيء بيئة سياسية خالية من الصراعات العلنية والاستقطاب العنيف ، أى استبعاد العوامل التي من شأنها تهديد الاستقرار والأمن القومي . ويتم ذلك تفاديا لاحتمالات النتائج السلبية التي قد تجلبها سياسة النمو السريع مثل عدم التوازن الاقتصادي وتجاهل تلبية الحقوق الاقتصادية أو الاحتياجات الأساسية على المدى القصير .

وسوف نستكشف في هذا الجزء نقاط الضعف الكامنة في بعض استراتيجيات النمو الاقتصادي السريع التي قد يلجأ إليها النظام العسكري وامكانية تعارضها مع حقوق الانسان . عندما يكون التركيز على تحقيق أعلى معدلات نمو اقتصادي ممكنة في أقصر وقت يكون هناك احتمال أن تلجأ أنظمة الحكم العسكرية الى استراتيجيات التصنيع الموجه الى التصدير للخارج ، ويتطلب ذلك بطبيعة الحال - ولأسباب تتعلق بشرعية النظام العسكري - مصادر تمويل ضخمة لا يمكن توفرها في السوق المحلية لدولة تامة . ولا يمكن لهذه الاستراتيجية تحقيق هدفها في النهوض بالاقتصاد القومي نحو أعلى معدلات ممكنة في أقصر وقت إلا عن طريق تكثيف الاعتماد على مصادر تمويل خارجية . وقد تفضل بعض النظم العسكرية ، الباحثة عن الشرعية ، الاعتماد على المساعدات والقروض الحكومية بينما يلجأ البعض الآخر الى السوق المصرفية الدولية لتسهيل عملية تمويل الواردات اللازمة لتنشيط التصنيع في أسرع وقت .

وفي سبيل تحقيق هدف النمو الذي تسعى إليه المؤسسة العسكرية يوجد احتمال ارتكاز استراتيجية النمو على استيراد السلع الرأسمالية Capital Goods ونصف المصنعة كثيفة رأس المال المتوفرة في السوق الدولية . كما أنها قد تقوم على استخدام تكنولوجيا متقدمة كثيفة رأس المال تقلل من فرص العمل في الدول التي تعاني من البطالة ويتعارض ذلك مع تعزيز « حق الحماية من البطالة » الذي تنص عليه المادة ٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الانسان . وينبغي في هذا الصدد دراسة نقاط الضعف التي قد تهدد الانجازات التي تحقّقها استراتيجيات التصنيع من أجل التصدير في اطار تركيز الحكم العسكري على النمو السريع وما يستتبعه من استخدام أسهل الطرق فتكثيف عملية استيراد السلع الرأسمالية ونصف المصنعة الى جانب تدفق القروض الأجنبية بدون العمل على توفير انتاج محلي قادر على استغلال الموارد المحلية يؤدي الى تراكم الديون الخارجية والحد من القدرة الاستيعابية للسوق المحلية ، كما يشير تقرير البنك الدولي لعام ١٩٨٧ .

للمؤسسة العسكرية الاستمرار في الحكم وارجاء العودة الى الديمقراطية والتحول السياسي لاستمرار وجود باعث الأمن القومي وحالة الاضطراب السياسي التي سبقت الحكم العسكري . ويصبح الأمن القومي عاملاً متحكماً سواء في اقامة نظام حكم عسكري أو في عملية العودة الى الديمقراطية .

٢ - تحدى النمو الاقتصادي السريع واثره على الاحتياجات الأساسية Basic Needs

يمثل هدف التنمية الاقتصادية ضرورة سياسية للبقاء على النظام العسكري السلطوي وشرعيته . وعادة ما يلجأ النظام العسكري الى الجمع بين هذا الهدف والتدابير القمعية لتوفير الاستقرار اللازم لعملية التنمية . وتؤدي الرغبة في التوصل الى نمو اقتصادي سريع الى اتباع استراتيجيات تحقق هذا الهدف في أقرب وقت دون الأخذ في الاعتبار امكانية تعريض الاقتصاد القومي لتحديات تضعف من الوضع الاقتصادي وحقوق الانسان من حيث الاحتياجات الأساسية ، وتضعف بالتالي القاعدة التي ترتكز عليها شرعية النظام العسكري السلطوي . لذلك ينبغي دراسة تأثير بعض الاستراتيجيات التي تلجأ إليها بعض النظم العسكرية لبلوغ نمو اقتصادي سريع ، ومحاولة تعريف أوجه الضعف الكامنة في مسألة التركيز على مثل هذا الهدف وما يتبع ذلك من مشكلات تؤثر تأثيراً سلبياً على الاحتياجات الأساسية .

ومن هنا يمكن فهم حق التنمية الذي أصبح يصطبغ بصيغة سياسية ، ويمكن تحديد البعد السياسي لحق التنمية المذكور ضمناً في الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان بينما تنص عليه المادة ٢٢ من الميثاق الافريقي لحقوق الانسان كأول وثيقة رسمية تذكر هذا الحق بصورة واضحة لتجعل من التنمية عملية تتضمن حماية حقوق الانسان وكرامته .

في ظل الحكم العسكري يصبح النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي ويأخذ صيغة سياسية ؛ فالنمو الاقتصادي يتبع ليدل على نجاح المؤسسة العسكرية في أداء مهمتها على المدى القصير ، ولا يلتفت الى حقوق الانسان السياسية ، باتخاذ اجراءات قمعية ، على أن يعرض ذلك بنمو اقتصادي سريع . وقد تتبع سياسات اقتصادية تسهل تحقيق هذا الهدف سريعاً ولكن تجعل الشعب يتحمل تبعاتها من حيث التأثير السلبي على الاحتياجات الأساسية وحقوق الانسان في المدى القصير على أمل تحسين ظروف التنمية الاقتصادية بعد فترة النمو السريع . وهنا يجب تقييم النمو الاقتصادي كجزء من عملية التنمية وتعريف المشاكل الناتجة عن استراتيجيات النمو المختلفة ومدى الخطر الناجم عن بقاء هذه المشاكل ، على الأمن القومي وحقوق الانسان . لذلك يجب دراسة تفاعل متغيري الاستقرار السياسي وحقوق الانسان وتأثير ذلك التفاعل على مسار التحول السياسي

وكذلك قدرتها على تسهيل نمو اقتصادى سريع إلا أن هذا النوع من التكنولوجيا لا يضمن استيعاب القوى العاملة الوطنية على المدى القصير أو التخلص من الفقر عن طريق توفير حق العمل ومواجهة الاحتياجات الأساسية ، وهى حقيقة اقتصادية تشير إليها تقارير البنك الدولى .

أما الاستراتيجية الأخرى التى يعتنقها الحكم العسكرى السلطوى فتتمثل فى سياسة إحلال الواردات عن طريق تشجيع التصنيع المحلى والتى تستهدف تخفيف الاعتماد على الموارد الخارجية . وهى استراتيجية تتطلب صبرا لاستغراقها وقتا طويلا لتحقيق أهدافها . ولكن التركيز على هدف النمو الاقتصادى السريع ، وهو ما يتطلع إليه النظام العسكرى لأغراض تتعلق بالشرعية ، قد يؤدى إلى الاعتماد على استيراد معدات ذات تكنولوجيا متقدمة كثيفة رأس المال للمساهمة فى تصنيع سلع أخرى . وتنتج هذه الاستراتيجية فى الإقلال من الواردات إذا ارتكز تقدمها على التخطيط لتصنيع المعدات ذات التكنولوجيا المتقدمة محليا أو استبدالها بأساليب أكثر ملائمة للظروف المحلية وإقامة بعض الصناعات الثقيلة محليا .

وفى حالة تجاهل هذه الاحتياجات يجب العمل على توفير عملة صعبة تساعد على التخفيف من تراكم الديون الخارجية وتوجيه بعض الاهتمام لتنويع الصادرات حتى يمكن تغطية تكاليف الموارد المستوردة . تشير هذه الافتراضات إلى ضرورة التخصص فى تصنيع سلع تستطيع أن تكون لها قوة تنافسية فى السوق العالمية والعمل على التقليل من الواردات بدرجة تسمح بتسديد على الأقل ، جزء من الديون الخارجية قصيرة المدى وفوائدها . ولكن مع اهتمام النظام العسكرى بالأسراع من النمو الاقتصادى فى أقصر فترة ممكنة قد يكون من المفضل بالنسبة له عدم اتباع طرق طويلة تستوجب انتظار تحسين الصناعات المحلية والنهوض بها وبالتالي تتكون قاعدة اقتصادية هشة تأخذ الموارد الخارجية أساسا لها بدون العمل على تأمين الاقتصاد القومى ومحاولة تخفيف تأثيره بالمشاكل التى قد يواجهها على الساحة الاقتصادية الدولية .

تستتبع دراسة تأثير اعتناق استراتيجيات تنمية رامية إلى نمو اقتصادى سريع على حقوق الإنسان محاولة إدراك وفهم تفاعل الأبعاد السياسية والاقتصادية وانعكاساتها على حقوق الإنسان فى إطار التحول السياسى . فمن الضرورى شرح التحول السياسى كقرار يتخذه فى النهاية الحكم العسكرى ، فبناء على تحكمه فى الحياة السياسية وقدرته على السيطرة عليها ، وإن أدى ذلك إلى تنفيذ تدابير قمعية ، يصبح القرار النهائى باتخاذ مبادرة التحول السياسى وتحقيق بعض الحقوق السياسية هو قرار المؤسسة العسكرية . لذا يتعين علينا

وتتجسد هذه المشاكل عند تعرض الاقتصاد الوطنى لتحديات أو هزات نابعة من ظروف الاقتصاد الدولى مثل الكساد . فى هذه الحالة يشكل تسديد الديون الخارجية عبئا ضخما وقد يستهلك نسبة كبيرة قد تتجاوز ٥٠ ٪ من عوائد الصادرات ، وقد تكون هذه الأخيرة أخذة فى النقصان بسبب الكساد العالمى . ويشكل تسديد الديون عبئا أقل تحت ظروف دولية خالية من الأزمات الاقتصادية حيث يعمل توسيع القطاع الصناعى وتوجيه بعض الصناعات إلى التصدير - حتى وإن كان ذلك بالاعتماد على موارد تمويل خارجية - إلى توفير عملات صعبة تساعد على التخفيف من عبء الديون الخارجية . ولكن يتعين علينا أن نأخذ فى الاعتبار أن استمرار اعتماد التوسع الصناعى على موارد خارجية يحول دول استغلال الموارد المحلية ، فى إطار استراتيجية تستغرق وقتا أطول لتحقيق النمو ، ويعوق إنتاج صناعات وطنية أكثر استقلالا .

تحت ظل الحكم العسكرى السلطوى الذى يوجه جهوده نحو تحقيق نمو سريع قد لا يلتفت إلى تأثير هذا الهدف على حقوق الإنسان الاقتصادية ، فهو يبرر تحمل الشعب لأية نتائج سلبية وبعض الحرمان من الحقوق السياسية على أنه تضحية مؤقتة فى سبيل العمل على تحقيق التنمية الاقتصادية . وهنا تتضح أهمية دراسة مدى كفاءة الحكم العسكرى فى تحقيق نمو اقتصادى قادر على توفير الاحتياجات الأساسية وبصفة خاصة الغذاء ، وفقا « للحق الأساسى لكل فرد فى أن يكون متحررا من الجوع » كما تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

إن مثل هذا الاحتياج الأساسى قد لا يمثل هدفا فى إطار التوصل إلى معدلات نمو عالية على المدى القصير . فأنجاز معدلات نمو عالية وسريعة فى القطاع الزراعى لا يعنى بالضرورة تحقيق الاحتياجات الأساسية من الغذاء ، فقد لا يلتفت النظام العسكرى - المتطلع إلى تشييط اقتصادى عام لأغراض تتعلق بشرعية استمراره فى الحكم - إلى تكنولوجيا ملائمة للظروف المحلية أو إلى انتاج المحاصيل الموجهة للسوق المحلية لتحسين حالة التغذية . وقد يلجأ النظام العسكرى إلى إدخال أساليب تقنية كثيفة رأس المال ، تمشيا مع أهدافه ، لتسهيل وتوفير المحاصيل المخصصة للتصدير خلال مدة قصيرة .

ويجب الانتباه فى هذا الصدد إلى ضرورة العمل على اتخاذ خطوات فعالة لتصنيع السلع الرأسمالية والوسيلة محليا على المدى البعيد والتخفيف ولو بطريقة تدريجية ، من استخدام أساليب تقنية كثيفة رأس المال . فعلى الرغم من قدرة هذه الأخيرة على تسهيل عملية التوسع والتنويع فى القدرات التصديرية للاقتصاد المحلى

القيود على حقوق الانسان في التعليم والثقافة برفع الرقابة على المطبوعات واحياء استقلالية الأجهزة الاعلامية والثقافية والتعليمية . وقد يتضمن هذا الانفتاح السماح بتكوين بعض المؤسسات السياسية واضفاء طابع المنافسة على الحياة السياسية . ولكن حتى اذا تم تكوين أحزاب سياسية وأجريت انتخابات حزبية فقد لا تخلو هذه التدابير من اشراف المؤسسة العسكرية التي قد تعمل على مساندة بعض المرشحين تطبيقاً لمبدأ التدريجية لكي تستطيع التأثير على مسار التحول السياسي حفاظاً على سلامة الأمن القومي وتعتمد استمرارية عملية الانفتاح السياسي وتطور المؤسسات التي من شأنها تأمين الحقوق السياسية ، على مدى تأثير ذلك على الاستقرار الداخلي . فإذا صوبح الانفتاح باضطرابات عنيفة تستوجب اجراءات قمعية يكون هذا مبرراً قوياً لاستمرار الحكم العسكري في السيطرة على الحياة السياسية في سبيل الحفاظ على الوحدة الوطنية . ونأتى هنا إلى أهمية دراسة تفاعل حالة التدهور الاقتصادي مع متغير الاستقرار الداخلي في ظل الانفتاح السياسي ، وتقييم قدرة المؤسسات السياسية ، التي ما تزال تحت سيطرة الحكم العسكري ، على استيعاب زيادة التطلعات نحو توسيع أفق المشاركة السياسية وتحرير الحقوق السياسية . فمع استمرار تدهور الأحوال الاقتصادية ومعاناة عدد أكبر من الشعب في تحقيق بعض الحقوق الاقتصادية يصبح الانفتاح السياسي التدريجي عرضة لمواجهة عدم استقرار داخلي .

ويمكننا هنا الاستعانة بمفهوم الاستقرار الداخلي الذي استخدمه صمويل هونتيجتون والذي على حد قوله ، لا يتحقق الا بوجود مؤسسات سياسية تتيح فرصة التعبير عن الرأي وتكون قادرة على استيعاب التطلعات والمطالب المتزايدة نحو حماية الحقوق الاقتصادية والسياسية . وفي حالة بقاء سوء الأحوال الاقتصادية مع وجود قيود على بعض الحقوق السياسية ، حفاظاً على الأمن القومي ، نجد ان التحول السياسي نحو الديمقراطية في مثل هذا الاطار قد يشكل تهديداً للاستقرار الداخلي . فغياب قنوات سياسية تسمح باعلاء المطالب الأخذ في التصاعد على الصعيدين السياسي والاقتصادي ووجود توترات واضطرابات داخلية قد تأخذ شكلاً عنيفاً يضطر الحكم العسكري إلى ايقاف تقدم عملية الانفتاح السياسي واتخاذ تدابير قمعية .

وقد تستدعي ظروف الاضطرابات تجميد عملية توفير بيئة سياسية أكثر رعاية لحقوق الانسان إلى أجل غير مسمى عندما تعكس الاضطرابات العنيفة حركات تمرد تشير إلى تدخل قوى خارجية . وبذلك يكون هناك احتمال اعاقا التحول السياسي واستمرار الحكم العسكري مدة طويلة حتى مع فشله في تحقيق هدف التنمية

دراسة البواعث التي تدفع الحكم العسكري إلى هذه المبادرة وتوفير بيئة أكثر رعاية لحقوق الانسان .

تفاعل الأبعاد السياسية والاقتصادية في اطار التحول السياسي

يتضح مما سبق ان تركيز النظام العسكري على اهدافه الأولية : تأمين الاستقرار الداخلي وتحقيق نمو اقتصادي سريع ، يعمل على توليد سلبيات تمثل تحدياً لشرعية الحكم ذاته . فكما ذكرنا من قبل ، تقوم التضحية بالحقوق السياسية على أساس الاستعاضة عنها ببعض التقدم في المجال الاقتصادي . ولكن تأسيس النمو الاقتصادي السريع على الاعتماد على الموارد الخارجية بدون التخطيط لتنمية الموارد الوطنية حتى يمكن تحقيق نمو اقتصادي أكثر استقلالاً في المدى البعيد ، يؤدي إلى ضعف الحالة الاقتصادية في مواجهة أي مشاكل تفرض عليها من الساحة الاقتصادية الدولية . وبالتالي قد يعرض النمو الاقتصادي إلى الهبوط أو تسجيل معدلات سلبية عند مواجهة أزمات مثل الكساد الاقتصادي في الدول مصدر الموارد الخارجية أو ارتفاع اسعار الفائدة التي تفرضها السوق المصرفية الدولية والتي كثيراً ما تعتمد بعض الدول النامية على قروضها للاستفادة من أموال هذه السوق تحقيقاً للنمو السريع .

وعند تفاقم الأحوال الاقتصادية وامتداد عواقبها السلبية إلى عدد أكبر من الناس يعانون من صعوبات لسد احتياجاتهم الأساسية تتزعزع شرعية النظام العسكري لعدم اثبات كفاءته في تأدية مهمته التنموية وتخطى الحقوق الاقتصادية . ومع وجود اطار حكم عسكري ينفي الحقوق السياسية تزداد التطلعات نحو تحقيق بيئة ديمقراطية أكثر رعاية لحقوق الانسان السياسية لذلك يتعين علينا فحص صحة اعتبار توفير الاحتياجات الأساسية والحقوق الاقتصادية متغيراً مستقلاً يحدد مسار التحول السياسي ويؤدي إلى نهاية ، أنظمة الحكم العسكرية .

تعمل المؤسسة العسكرية في ظل هذه الظروف على الاستعاضة عن شرعيته القائمة على تحسين الحالة الاقتصادية بالاعلان عن منح بعض الحريات والحقوق السياسية لاحتواء المعارضة وللمنع تطورها لأشكال عنيفة تهدد الأمن القومي . ويتطلب الانفتاح السياسي على الصعيد الداخلي ، في حالة الحكم العسكري الذي لم يستطع تهيئة ظروف أكثر رعاية للحقوق الاقتصادية ، نوعاً من التدريجية لضمان سيطرة المؤسسة العسكرية على هذا الانفتاح وحتى لا تتاح الفرصة لاستقطاب سياسي ضار بالاستقرار الداخلي .

فتلجأ المؤسسة العسكرية إلى تخفيف أنشطة أجهزة الأمن السرية ، ويقل عدد المفقودين والقتلى والمُسجونين لأسباب سياسية ، وقد يصدر عفو سياسي عام وتحرر

العام إليهم على انهم مسئولون عن كل ما يحدث على الساحة السياسية وبالتالي يعرضون لأن يكونوا موضع ادانة سواء لأفعال حقيقية أو غير حقيقية ، وبصفة خاصة في مجال حقوق الانسان في المحافل الدولية . ويؤدي ذلك إلى الاسراع إلى التحول السياسي حفاظا على وحدة القوات المسلحة وتماسكها الداخلي بعيدا عن الخلافات السياسية .

ويؤكد صمويل فاينر على توقف قرار التحول السياسي على الضمانات التي تتطلبها المؤسسة العسكرية والتي من شأنها حماية أفراد النظام العسكري من المحاكمة أو من المساءلة عن الأعمال القمعية التي ارتكبوها أثناء الحكم ، فلا تتنازل المؤسسة العسكرية عن الحكم قبل أن تضمن تعهداً من السلطة المدنية ، التي تحل مكانها ، يقضى بعدم تعرض العسكريين . ويعتبر فاينر وجود اجماع داخل المؤسسة العسكرية على التحول السياسي شرطاً ضرورياً للانتقال إلى الديمقراطية ، وهو ما يتفق عليه معه « الفريد استييان » . ولكن قد لا يمثل هذا الشرط ضرورة مطلقة حيث ان الخوف من الانقسامات التي قد تحدث داخل القوات المسلحة ، نتيجة لتخلل الخلافات السياسية بين أفرادها وحرصهم على عدم الاساءة إلى صورة مؤسستهم ، قد يمثل خافزاً قوياً لتحرير القيود المفروضة على الحقوق السياسية . فليس بإمكان المؤسسة العسكرية الاستمرار في الاساءة إلى صورتها بسياسات القمع والكبت السياسي لأجل غير مسمى بدون وجود تهديد واضح للأمن القومي يبرر أفعالها .

وأخيراً ، لا تمثل هذه الدراسة الا بداية استكشافية لتبين تفاعل العوامل المتداخلة التي من شأنها التأثير على حقوق الانسان في اطار التحول السياسي بأبعاده السياسية والاقتصادية . □

الاقتصادية . ويعنى هذا تفوق عامل الاستقرار الداخلي على تأسيس نظام سياسي تنافسي ومنح حريات سياسية تضير بالأمن القومي . أما اذا طبقت إجراءات الانفتاح السياسي على ساحة داخلية خالية من تهديد موجه ضد الأمن القومي ، أى ظهور معارضة تتبع القنوات الشرعية للتعبير عن الرأي ولا تلجأ إلى الأنشطة الارهابية والتكويّنات شبه العسكرية تتاح الفرصة لتطور الانفتاح الديمقراطي .

وقد تدخل عوامل أخرى تساعد على دفع المؤسسة العسكرية إلى التخلي عن الحكم السلطوي إلى جانب عدم كفاءتها في تحقيق هدفها في المجال الاقتصادي وتخطي حق التنمية . ففي بداية خطوات عملية الانتقال إلى الديمقراطية ، والتي تأخذ صورة تدريجية تضمن للمؤسسة العسكرية التحكم في الانفتاح السياسي ، قد تظهر بوادر عدم الاستقرار في شكل مظاهرات سلمية أو اضطرابات بدون اللجوء إلى العنف . وتدل كثرة الاضطرابات وتتابعها على عدم فعالية المؤسسات المتصاعدة وعلى ايجاد صيغة سياسية مناسبة تساعد على التوصل إلى حل وسط .

ولا يمكننا في هذا الصدد استبعاد تأثير تلك الظروف على صورة المؤسسة العسكرية أمام الرأي العام المحلي والعالمي . فمع بطلان حجة الرقي الاقتصادي وعدم وجود خطر يهدد الأمن القومي يصبح من العسير على الحكم العسكري الاستمرار في إطالة مدة حكمه . فتكثر الاتهامات الموجهة إلى العسكريين من حيث انتهاك حقوق الانسان في المحافل الدولية وفي التقارير السنوية التي تصدرها Amnesty International وقد يمتد هذا الاستياء إلى داخل المؤسسة العسكرية نفسها فتحدث انقسامات تستمد بواعثها من عدم احتمال بعض ضباط الجيش لصورة زملائهم ، الذين يتولون الحكم ، ونظرة الرأي

- Amnesty International Report. London: Amnesty International Publications, 1983-1987
- Donnelly, Jack and Rhoda Howard, eds. **International Handbook of Human Rights**. New York: Greenwood Press, 1987.
- Finer, Samuel. «The Retreat to the Barracks» **Third World Quarterly** January 1985, PP. 16-30.
- Huntington, Samuel. **Political Order in Changing Societies**. New Haven: Yale University Press, 1968.
- International Committee of the Red Cross. **Annual Report, 1987**. Geneva: ICRC, 1988.
- Stepan, Alfred. «Professional Versus Political Militaries», in **Authoritaria Regimes in Transition**. Binnendijk, Hans et al, eds. Washington D.C.: Center for the Study of Foreign Affairs, 1987.
- World Bank. **Growth and Poverty in Developing Countries**. Washington D.C.: World Bank, 1979.
- **World Development Report** Washington D.C.: World Bank, 1987.

— الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١٧ في دور الانعقاد العادي الثالث ، ١٠ ديسمبر ١٩٤٨

— الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية الصادرة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٠٠ في دور الانعقاد العادي ٢١ ، ١٦ ديسمبر

١٩٦٦

— الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرة بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٠٠ في دور الانعقاد العادي ٢١ ،

١٦ ديسمبر ١٩٦٦

والديمقراطية أمرا واضحا للعيان ، فكلما تقدمت درجة الرقي الديمقراطي للدولة والمجتمع كلما كان ذلك أدعى الى الحفاظ والتمكن من ممارسة حقوق الانسان والعكس يبدو صحيحا الى حد كبير ، وفي هذا الصدد يجدر القول ان تطور حقوق الانسان عبر التاريخ صاحبه جدل حول روافدها الاساسية ، وهل هي حقوق سياسية أم اجتماعية /اقتصادية أم الاثنين معا . هذا الجدل ارتبط بالتناقضات الأيديولوجية بين التيارات الفكرية الكبرى - الماركسية ، الليبرالية ، والاشتراكية .. الخ - حيث تناصر كل أيديولوجية رافدا بذاته وتعطى له الغلبة والأولوية . على اننا في هذا المقام لن ننظر الى حقوق الانسان في شق دون آخر ، بل نفضل الدمج بين الروافد المختلفة ، ونعتقد ان الحقوق الانسانية سواء الطبيعية أو السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية هي كل متكامل وهي كل مانصت عليه المواثيق الدولية مجتمعة . - وتنصرف الملاحظتان السابقتان الى حقيقة ان ممارسة

حقوق الانسان ترتبط بدرجة أو بأخرى بمدى التطور الاجتماعي/الاقتصادي/السياسي للمجتمع ككل ولؤسسه القائمة ، وهي بذلك تثير مجموعة من الاشكاليات حول العلاقة بين حقوق الانسان وطبيعة الدولة القائمة في لحظة تاريخية معينة ، وسمات التشكيلة الاجتماعية ، وموضع القانون ودور الضغوط الخارجية ودرجة الوعي السائد في المجتمع وغيرها ، والتحليل التالي سوف ينصب على بيان العلاقة بين حقوق الانسان وطبيعة الدولة في البلدان العربية عبر تناول امرين رئيسيين وهما :

١ - طبيعة الدولة في البلدان العربية : التطور التاريخي وسمات الدولة السلطوية .

٢ - التعددية وحقوق الانسان في الدولة العربية الراهنة .

أولا : طبيعة الدولة في الدول العربية :

١ - التطور التاريخي : عرفت المنطقة العربية شكل الدولة كوعاء للتنظيم الاجتماعي/الاقتصادي/السياسي منذ ازمة تاريخية قديمة ، وجاءت معظم الدول العربية في اشكالها الأولى من أصول محلية بحتة وكانت لها شرعية مسلم بها في المجتمع ، وكان لكل منها حدودا جغرافية أو على الأقل نواة جغرافية تشكل قاعدة حكمها . ويشير د . ايليا حريق الى ان المبادئ التي يمكن بواسطتها تفسير ظهور البلد - الدولة في المنطقة العربية ثلاث وهي الغلبة والأيديولوجية والتقاليد . وان كان ليس بالضرورة أن توجد هذه المبادئ مجتمعة في كل الحالات . أما عن تصنيف الدولة العربية التقليدية حسب نوعية السلطة فيها فهي :

١ - نظام الامام الرئيس : حيث تكون السلطة السياسية متحدة في شخص يتمتع بخاصية دينية ومن هذا الصنف نوعان أ - النظام السياسي للجماعة الخارجية ، ب - نظام



[٧]

حقوق الانسان وطبيعة الدولة العربية الراهنة

حسن أبوطالب

يكثّر الحديث في الآونة الحديثة عن حقوق الانسان في العالم العربي أو في المحيط الدولي . وتنصرف بعض الاجتهادات الى القول بأن حقوق الانسان هي المستقبل باعتبارها لا تنصرف الى إعلاء قيمة الفرد وحياته الطبيعية والسياسية وحسب ، بل مجتمعه ودولته ومحيطه الانساني بأسره . وثمة ملاحظتين هامتين تجدر الإشارة اليهما في هذه المقدمة السريعة وتختلط فيهما الاعتبارات المنهجية والتحليلية والسياسية معا ، الأولى وهي خاصة بأن الدافع للتركيز على حقوق الانسان ليس دافعا أخلاقيا محضا ، بل هو دافع مرتبط بحركة الحياة وأسسها ويتطورها نحو الأفضل ، وهو ما لا يمكن تحقيقه بل ولا يمكن تصوّره أصلا إلا من خلال التعامل مع الفرد باعتباره كائن ناضج وقادر على العطاء عبر ممارسة حياته بحرية وبمسئولية ودون قهر أو استبداد أو عنف . أما الملاحظة الثانية فهي ان حقوق الانسان تتداخل مع عدد من الظواهر السياسية والقانونية والاجتماعية ويحيث يصعب الفصل بين تلك الحقوق وبين طبيعة الممارسة السياسية (مشاركة من عدمها) ، ومستوى التطور الاجتماعي/الاقتصادي للمجتمع والدولة (انتاج أم ريعية) . ويعد التداخل بين حقوق الانسان

معا ، ورابعا بالاقتلاع والاستيطان والضم . وقد اثير ذلك في اختلاف الوسائل والسياسات وبالتالي المردودات المباشرة أو غير المباشرة ، ومن اهم اقرارات الاستعمار نشوء حركة المقاومة المحلية وتلك بدورها اختلفت من دولة الى اخرى من حيث طبيعة القوى المقاومة والوسائل المتاحة والقيادات والاشكال التنظيمية المتبعة . ولكنها جميعا بلورت درجة من حيوية المجتمع المحلي في مواجهة الغير الاجنبى .

وبصفة عامة حافظ الاستعمار التقليدى على شكل الدولة وهيكلها القائم - فيما عدا حالات الجزائر وفلسطين وحالات الاقتطاع الجزئى لبعض المناطق الطرفية - وجاءت اشكال المعارضة خاصة من قبل التيارات الاصولية الدينية أو القومية العربية في مواجهة الدولة باعتبارها من صنائع الاستعمار أو على الأقل مرتبطة به ، ومن هنا ربطت تلك التيارات بين التحرر من الاستعمار وهدم الدولة الخاضعة لحمايته ومناصرتها ، والمناداة بدولة عربية جديدة ، وحدوية كما في حالة القوميين ، وخلافية اسلامية كما في حالة التيارات الاصولية . وذلك على عكس تيارات وطنية اخرى رأت ان التحرير هدفه الاول الحفاظ على شكل الدولة بعد تخليصها من نير الاستغلال والاستعباد من قبل القوى الخارجية المستعمرة . وهؤلاء كانوا في الأغلب منحدرين من الفئات الحديثة كالشرائح المتوسطة والطبقة العاملة الجديدة ، والتي تحققت على يديها الاستقلال السياسى لغالبية الدول العربية فيما بعد الحرب العالمية الثانية .

ان حدود الكيانات القطرية الحالية تبلورت كنتاج للتفاعل مع الخبرة والهيمنة الغربية خلال القرنين الأخيرين ، ولم يكن الأمر مجرد تجزئة فقط ، ولكنه انطوى على عمليات تجميع في بعض الحالات ، كما انطوى على اقتطاع اجزاء من الاراضى العربية والتنازل عنها لكيانات غير عربية ، وإلى اقتطاع اجزاء من اراضى وشعوب غير عربية وضمها الى كيانات عربية ولأن عمليات الجمع والطرح - كما يقول التقرير النهائى لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربى « ص ١٢٦ » - تمت على غير اساس من منطق الجغرافيا والتاريخ والاجتماع والثقافة فقد دخلت الكيانات القطرية العربية المسرح العالمى كدول ذات سيادة وهى مثقلة بالأعباء وكانت هذه ولا تزال احدى الفجوات الرئيسية في التطابق بين المجتمع البدنى والدولة القطرية الحديثة في الوطن العربى .

ان الدولة العربية القطرية المستقلة حديثا - فيما بعد الحرب العالمية الثانية - تأثر عملها وتطورها وطبيعتها بثلاثة مدخلات هامة وهى التطور اللامتناهات والطبيعى والمشوه للمجتمع التقليدى الذى كان موجودا قبل الهجمة الاستعمارية ، وثانيا ميراث الحقبة الاستعمارية ذاتها من نظم مركزية وادارية وارتباطات

تنصنف به جماعات تنسب الى الجسم الاجتماعى الرئيسى ، يمثل النوع الاول دول مثل اليمن العربية وعمان والفران الليبى ، والثانى يمثله الحجاز والمغرب . ٢ - حلف الرئيس مع الامام وفي هذا النظام تكون السلطة متجسدة في شخص زعيم القبيلة الذى اكتسب شرعية سياسية خارج قبيلته الخاصة فاتسع نفوذه وسلطته بعامل تحالفه مع شخصية دينية مرموقة صاحبة مذهب دينى ، والمثال هنا هو السعودية .

٣ - النظام التقليدى العرفى : تكون السلطة السياسية في هذا النظام متجسدة في سلالة معينة لاتتمتع بصفة دينية ولا تستدعى مبادئ دينية ، وتحتل التقاليد العرقية المركز الرئيسى ، ويظهر هذا النوع في قطر والبحرين والكويت والامارات العربية وامارة جبل لبنان .

٤ - حكم الاقلية البيروقراطية - العسكرية : حيث تركز السلطة في هذا الصنف على قادة الكتلة العسكرية القائمة في المدن التى تنشأ مع الزمن جهازا بيروقراطيا متكاملًا ، وتجذ ذلك في الجزائر ، تونس ، طرابلس الغرب ومصر . والسلطة هنا قائمة على طبقة ادارية عسكرية متعارفة مميزة .

ومع مجيء العصر الحديث وما شهدته من تأثيرات خارجية تمثلت في الهجمة الاستعمارية على معظم اجزاء المنطقة العربية ، الى جانب تأثيرات اخرى ذاتية تمثلت في تدهور حال الدولة العثمانية التى حكمت تحت شعارات اسلامية ، وكان من شأن هذه التأثيرات مجتمعة أن نشأت دول عربية خاصة في منطقة الهلال الخصيب بفعل التدخل الاستعماري المباشر كالاردن ولبنان ، والعراق وسوريا وفلسطين (التى اقتطعت فيما بعد لصالح الصهيونية العالمية) .

لقد اثيرت الهجمة الاستعمارية عبر زاويتين الاولى تنشيط المراكز الادارية والثانية الاعتبارات الاقتصادية ، وهكذا ظهر التنوع الطبقي والسوق الداخلية في نفس الوقت الذى ربطت فيه اقتصاديات تلك البلدان بالاقتصاديات الخارجية للدول المستعمرة وصارت تابعة لها . واثّر الاستعمار التقليدى على النخبة السياسية المحلية وهويتها وتكوينها ، وساعد على تكوين نخب - أو نواة - بديلة للنخب التقليدية ، وأفرزت سياساته قوى محلية تناصبه العداء وتعمل على طرده . ويجدر القول ان الارث الاستعماري لم يكن واحدا في مضمونه أو كثافته وبالتالي في نتائجه ويرجع ذلك الى أمرين جوهريين احدهما خاص باختلاف درجة التطور بين البلدان العربية وبعضها في لحظات تعرضها للهجمة الاستعمارية التقليدية ، والثانى أن اهداف الاستعمار اختلفت من بلد عربى الى آخر ، فبينما انحصرت في استغلال الموارد الأولية في بعض البلدان ، ارتبط ذلك بالموقع الاستراتيجى في دول عربية اخرى ، أو بالموارد والموقع

المسيسة فتحوّلت من معارضة صامتة الى علنية أو عنيفة .

أما أنظمة الحكم الملكية - والتي بدأت بدورها بلحظة ليبرالية تعددية ، فقد قامت أيضا بانقلاب صامت ضد التعددية ، وتبنّت برامج اصلاحية واخذت تقوى من اجهزتها الامنية والاعلامية ، ولكنها ابقت الدعائم الاساسية للتركيبة السياسية الاقتصادية دون تغيير كفى يذكر .

وهكذا - وبالرغم من التفاوت في المجتمعات العربية - تبدو الطبيعة السلطوية والاستبدادية للدولة العربية ، الى جانب تكلس النخبة الحاكمة وعدم تجديدها وفقدان الآليات التي تتيح عملية الحراك السياسي بين النخب المختلفة داخل الدولة .

ب - خصائص الدولة السلطوية : المعروف ان هناك انماط عديدة للدولة الحديثة ومن بينها ما يعرف باسم الدولة السلطوية والسلطوية سواء كانت عسكرية أو مدنية بيروقراطية ، وحيث التعددية السياسية فيها محدودة للغاية ويستند الاستقرار الهش في هذه النظم على القهر اكثر منه على المصالحة الايديولوجية والدعم السياسي من اقسام المجتمع . وقد حدد جيلير مو أودونل الدولة السلطوية البيروقراطية بعدة سمات كالتالي :

١ - الشمول ذلك ان مجالات النشاطات التي تسيطر عليها مباشرة أو تديرها بصورة غير مباشرة تتسع باستمرار .

٢ - التوسعية ذلك ان معدلات نمو اجهزة الدولة أعلى بكثير من معدلات نمو مؤسسات المجتمع الأخرى .

٣ - اختراقية نظرا لأنها تقوم على الحاق واخضاع المجالات الخاصة للمجتمع المدني .

٤ - قمعية نظرا لأن فعالية اجهزة القهر فيها أعلى من فعالية الأجهزة الأخرى .

٥ - بيروقراطية شكلية .

٦ - تكنوقراطية أي أن نفوذ الخبراء والفنيين أعلى بما يعكس غلبة الصياغات الفنية الضيقة .

ويشير د . خلدون النقيب في كتابه « المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية » الى ان الدولة السلطوية هي الشكل الحديث والمعاصر للدولة المستبدة ، وهي ككل الاشكال التاريخية للدولة المستبدة - كالاقطاعية والسلطانية والبيروقراطية ... الخ - تسعى الى تحقيق الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع لمصلحة الطبقة والنخبة الحاكمة ، ولكنها خلافا لكل اشكال الدولة المستبدة تحقق هذا الاحتكار عن طريق اختراق المجتمع المدني وتحويل مؤسساته الى تنظيمات تضامنية تعمل كامتداد لأجهزة الدولة ، كذلك فهي تخترق النظام الاقتصادي وتلحقه بالدولة اما عن طريق التأميم او عن طريق توسيع القطاع العام والهيمنة

خارجية ، وثالثا المهام الخاصة بالتنمية والتحديث واشباع الحاجات الاساسية وتكريس الانتماء والولاء للدولة المستقلة حديثا . وبصفة عامة نلاحظ ان غالبية الدول القطرية العربية الواقعة في شمال الوطن العربي بدأت استقلالها وفق صيغة ليبرالية تعددية مستمدة من النمط الغربي ، اتاحت فيها للأحزاب والقوى التي شاركت في مقاومة الاستعمار فرصة المشاركة السياسية ، كما قبلت النخب الحاكمة التقليدية تلك الصيغة ، مع ملاحظة ان القطاع الحديث الذي انتظم في الأحزاب والنقابات كان اقلية بالنسبة للمجموع العام ، ولم يتعدوا الشريحة العليا من الفئات الوسطى الحديثة والطبقة العليا بكل اجنحتها ، بما ساعد على سرعة احتواء تلك القوى ، ومهد - في مرحلة تالية - الى هدم النظام الليبرالي ذاته .

أما الدول العربية الواقعة في الجنوب وهي الاقطار الملكية أو أسر الحكم المطلقة - كالسعودية وقطر وعمان والبحرين - فقد ظلت بلا تكوينات طبقية حديثة ، وظلت القبيلة هي وحدة التنظيم الاجتماعي الاساسية ، ونظرا لعدم تعرضها للاستعمار التقليدي فلم تتكون فيها حركة مقاومة ونضال وطني ، وهكذا ظلت النخب الحاكمة تستمد شرعيتها من التقاليد ومن الفتح والدين . وتبرز الجزائر واليمن وكلاهما بدأ استقلاله بحكم جمهوري ودون تعددية سياسية . وتمثل لبنان حالة فريدة من التعددية الليبرالية والتي فقدت مضمونها تحت وطأة الحرب الاهلية منذ ١٩٧٥ وإلى الان .

وبالرغم من تفاوت مسارات وعوامل التطور السياسي في الدول العربية القطرية وبالتالي التفاوت في النتائج والمردودات فان القاسم المشترك هو الابتعاد عن التعددية الليبرالية . ويشير التقرير المشار اليه (ص ١٣٣) الى ان التطورات التي صاغت النخب العسكرية المدنية الحاكمة الجديدة أدت الى :

* تركّز السلطة تدريجيا في شخص حاكم واحد أوحد .

* تحول الجناح المدني في النخبة الحاكمة الجديدة من فريق ميسر الى نخبة بيروقراطية - تكنوقراطية لاتشارك في اتخاذ القرار بقدر ماتساعد على تنفيذه .

* تقوى الجهاز الامني الداخلي وبحيث تجاوز وظيفة حفظ الأمن والنظام الى وظائف القمع والارهاب .

* تقوى الجهاز الاعلامي وتحول تدريجيا من الاعلام الى التلقين الايديولوجي الى الدعاية للحزب ثم الى تأليه شخص الحاكم .

* وانه مع استمرار تحقيق انجازات وطنية وتنموية كان هناك مايشبه القبول والاذعان من الأغلبية العظمى التي انكر عليها حق المشاركة السياسية ، ومع توالي الاحباطات القومية وتعثر الانجازات بدأ تحول قبول الاغلبية الى اذعان أو معارضة صامتة ، أما الاقلية

إذا فالدولة العربية تتسم بسمات ، تعود في اصولها وجوهرها الى مراحل زمنية ضاربة في القدم ، غير ديمقراطية وغير ليبرالية وغير تعددية ، ومن ثم يبدو الحديث عن حقوق الانسان فيها عسيرا ومتعسرا معا ، حتى بالرغم من بعض الاختلافات التي تبدو هنا او هناك .

ثانيا : التعددية وحقوق الانسان في الدولة العربية الراهنة .

يتميز الوضع الحالي بوجود اختلافات بين الدول العربية وبعضها فيما يتعلق بمسألة التعددية السياسية . ويمكن ان نقسم النظم السياسية العربية من حيث التعددية السياسية كالتالي :

١ - النظم التي بها تعددية سياسية وتشمل مصر ، المغرب ، تونس ، السودان ، العراق ، سوريا (جبهة وطنية) ، لبنان (طوائف) ، اليمن الشمالي ، الكويت (تيارات سياسية) ، الجزائر (تعددية داخل النظام السياسي الواحد) .

ب - النظم التي لا يوجد بها تعددية سياسية وتشمل السعودية ، الامارات العربية المتحدة ، اليمن الجنوبي ، عمان ، البحرين ، قطر ، الصومال ، جيبوتي ، موريتانيا ، ليبيا .

وفي الآونة الأخيرة دللت الأحداث على بلورة مناخ ديمقراطي ارحب في تونس بعد التغيرات التي حملها معه الرئيس زين بن علي منذ نوفمبر ١٩٨٧ حيث حصلت ثلاثة احزاب اضافية على حق الوجود القانوني وبلغ عدد الاحزاب المصرح لها سبعة بما فيها الحزب الحاكم وهناك مجموعة اخرى من الاحزاب تنتظر موافقة السلطات .

أما في الجزائر فقد بدأت بعض مظاهر الانفتاح السياسي ولاسيما منذ اضطرابات اكتوبر الماضي حيث اتاحت استقلالية اكبر للحكومة تجاه الحزب الحاكم وتم تمكين مجلس الشعب الوطني من ممارسة قدر اكبر من الرقابة على الحكومة ، كما تقرر اقامة الفرصة لتكوين جمعيات سياسية واقرب مبدأ التعددية السياسية داخل التنظيم السياسي الواحد بما يوحي انه خطوة على طريق التعددية السياسية الحزبية .

وفي العراق وبعد توقف القتال مع ايران ، تحدث الرئيس العراقي صدام حسين عن الاتجاه في ارساء مبدأ التعددية السياسية في البلاد . وتشير بعض المعلومات الواردة من داخل النظام الليبي عن وجود حالة من الانفراج السياسي النسبي حيث هناك ميل الى الحد من سلطات اللجان الثورية والشعبية وفتح الباب امام بعض فصائل المعارضة الليبية الخارجية للالتقاء مع النظام الحاكم ولو بطريق غير مباشر ، ورفع القيود عن عمليات الانتقال من والى ليبيا ، وربما ترجع اسباب ذلك الى

البيروقراطية الكاملة للدولة على الحياة الاقتصادية بما لايقود الى الاشتراكية ولكن الى رأسمالية الدولة التابعة ، وثالثا فان شرعية نظام الحكم في الدولة التسلطية تقوم على استعمال العنف (او القوة السافرة) والارهاب اكثر من اعتمادها على الشرعية التقليدية . وبصفة عامة يتسم نظامها السياسي - في بيئة دول العالم الثالث عموما - بالسمات الآتية :

- ١ - عدم وجود حكومات ممثلة لمصالح السكان .
- ٢ - عدم وجود انتخابات لها معنى او عدم وجودها اطلاقا .
- ٣ - عدم وجود تنظيمات مجتمعية مستقلة عن الدولة كالأحزاب والنقابات والمنظمات المهنية .
- ٤ - الوصول الى السلطة يتم عن طريق الانقلابات او بغير الطرق الانتخابية .
- ٥ - شرعية نظام الحكم مبنية على القوة العسكرية او العنف والارهاب .
- ٦ - الدساتير ملغاة او معلقة او غير معمول بها .
- ٧ - الحقوق المدنية ملغاة او مجمدة فيها تجميدا اعتباريا .
- ٨ - نسبة عالية من الأنفاق يستأثر بها الجيش واجهزة القمع والارهاب .
- ٩ - استعمال الجيوش لأغراض الأمن الداخلي اي في غير اوقات الطوارئ المنصوص عليها في الدساتير او القوانين المنظمة .

وفي دراسة عن الدولة ، انتهى عبدالله العروى الى ان الدولة كأداة توجيهية قمعية استغلالية موجودة وتتمتع بنفوذ كبير او قليل في جميع الدول العربية ، وان سلطتها تبرز منذ عهد التنظيمات بالمنفعة فتقول انها تحفز المجتمع لكي ينتج ، يتقدم وينمو وان منفعة الفرد قد اندرجت بفضل رعايتها تحت المنفعة العمومية . وان كون الدولة اكثر وفاء لمنطق التنظيمات لا يمنع سقوط الدولة في يد فرد او جماعة فتتراجع الدولة من تنظيمية معقلنة نسبيا الى دولة « سلطانية مملوكية » سواء اكان الحكم فرديا او حزبيا ، فعند التدقيق نجد جماعة قليلة العدد وملتزمة تتحكم في السلطة والخيرات . وفي هذه الحال يصبح جهاز السلطة وسيلة قمع تستغلها جماعة معينة لتحقيق اهداف خاصة بها فتتحول البيروقراطية الحكومية الى مجموعة امناء على مصالحها وتصبح الخزينة العمومية بيت مال خاص بها بما يعيد مظاهر الدولة السلطانية القديمة . ان الدولة العربية الحالية متأرجحة بين نمطين : السلطانية المملوكية والتنظيمية الفعلية ، بل تبدى في الواقع ملامح النمطين معا . وهنا يكمن سبب التأرجح في الفجوة بين السياسة والمجتمع المدني ، بين السلطة والنفوذ المادي او الأدبي ، بين الدولة والفرد ، تلك الفجوة الموروثة عن الدولة السلطانية القديمة والتي ركزت الادارة الاستعمارية الأجنبية .

التطورات الخاصة بعلاقات ليبيا مع الدول المغربية في الآونة الأخيرة وما أدت اليه من تكوين التجمع المغربي . الى جانب ذلك فهناك بالطبع تجربة التعددية المقيدة في كل من مصر والمغرب واللتان تتميزان بحالة من الاستقرار النسبي ، اما حالتى السودان ولبنان فلهما خصوصياتهما وتفردهما ولا سيما فيما تشهدانه من تطورات أخيرة :

ان التطورات المشار اليها والتي تصب ناحية تحقيق انفراجات سياسية وبالتالي اتاحة مساحة اكبر لممارسة حقوق الانسان العربى امر يستحق التأييد والمساندة ومع ذلك فثمة امور يجب التأكيد عليها :

١ - ان ممارسة حقوق الانسان ليست بالنيات الطيبة وحدها بل لابد لها من اجراءات فعالة وحقيقية وبحيث تصبح الممارسة بعيدة عن الاعتبارات الشكلية .

٢ - ان الاتجاه العربى الأخير - كما في بعض الحالات - نحو الليبرالية السياسية لا يعنى بالطبع - باستثناء حالة السودان منذ ابريل ١٩٨٥ - اطلاق الحريات لمختلف القوى السياسية في المجتمع للتعبير عن نفسها بكافة الصور والأشكال الممكنة ، ولكن يعنى بالأساس تعددية سياسية مقيدة .

٣ - ان هناك دولا ليست فيها لاتعددية سياسية مقيدة ولا تطرح الأمر اصلا ويبرز في ذلك دول الخليج - باستثناء الكويت - ويرى د . النقيب ان هذه تتسم بالسلطوية كما سبقت الاشارة اليها ، الى جانب ان اقتصادها يتسم بالريعية - أى الاعتماد على ناتج هبات الطبيعة ، وتحكم قلة في مصادر الدخل واقتصار الغالبية على استخدامات هذه الثروة دون المشاركة بأى حال في توجيه هذه الثروة - وكما يقول د . الببلاوى - اصبحوا اقل تشددا في المطالبة بهذه المشاركة ، على ان دور الدولة في تقديم الخدمات وتوزيع الثروة لا يبرر اطلاقا كبت الحريات وواد حقوق الانسان السياسية .

٣ - ان الاتجاه نحو الليبرالية السياسية في بعض النظم السياسية العربية هو انفراج سياسى نسبى - كما يقر بذلك التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥ - خاصة اذا ربطنا ذلك بعدة متغيرات مثل ١ - مدى التمتع بحقوق

٤ - ان الأسباب التي وراء كون التعددية مقيدة تكمن في ضعف حركة التطور الاجتماعى بصفة عامة ، وعدم الاكتراث واللامبالاة السياسية ، والانسحابية السياسية لقوى سياسية معنية اما سبب الحظر المفروض عليها الى جانب استخدام القمع واهتزاز شرعية النظام وضعف عملية التنمية الاقتصادية .

وهكذا ، تشير الملاحظات السابقة الى ان جوهر التعددية الحقيقية ، والممارسة الديمقراطية هو مدى احترام حقوق الانسان بروافده السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وان العبرة ليست ماتحويه النصوص القانونية والدستورية وانما بإمكان الممارسة العملية لهذه الحقوق ممارسة ايجابية تجعل الشعب مشاركا حقا في صنع القرارات التي تمسه على مختلف المستويات ، وهذا التحديد مهم - كما يرى د . اسماعيل صبرى عبدالله - لأنه رد على من تكفيهم الديمقراطية السياسية بالمعنى الليبرالى القديم ، ورد ايضا على من يقولون ان توفير الحقوق الاجتماعية للجماهير يغنى عن ممارسة الديمقراطية سياسيا ، واخيرا فان المساواة الكاملة في ممارسة الحقوق واداء الواجبات يجب ان تلغى اى تمييز يقوم على اصل عرقى متوهم او اختلاف في العقيدة الدينية او تباين في الاختيارات الفكرية الجوهرية او تفوق مزعوم للرجل على المرأة ، ولاشك ان هذا تحدى كبير للدول العربية جميعها سواء التي بها تعددية او تلك التي تنكرها اصلا ، وهو جوهر التطور المستقبلى .

- التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٨٥ - مركز الدراسات السياسية بالأهرام - القاهرة ١٩٨٦ .

- مجموعة من الباحثين : مستقبل الأمة العربية .. التحديات والخيارات ، التقرير النهائى لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربى - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ١٩٨٨ .

- د . غسان سلامة : المجتمع ، الدولة في المشرق العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٧ .

- د . خلدون النقيب ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٧ .

- د . عبدالله العروى : مفهوم الدولة ، المركز الثقافى العربى ، الدار البيضاء ، المغرب ط ٢ ، ١٩٨٣ .

- د . عبدالله العروى : مفهوم الحرية ، المركز الثقافى العربى ، الدار البيضاء ، المغرب ١٩٨٢ .

- د . عبد الباقى الهرماسى : المجتمع والدولة في المغرب العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٨٧ .

- مجموعة من الباحثين : التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية ، جامعة الأمم المتحدة ودار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

- د . نادية رمسيس ، التنمية وازمة التحول السياسى ، المنار ، العدد ٦ ، يونيو ١٩٨٥ .

اهم

المراجع

ومن المؤسف أن عددا من هذه التشريعات التي استتنت بعد الاستقلال ، جاءت إما تكريسا لتلك التي وضعت في زمن الاحتلال لمواجهة الحركة الوطنية ، وإما تغليظا لموادها المقيدة لحقوق الانسان^(٢) . وقد لوحظ منذ السبعينات اندفاعا من الأنظمة العربية للجوء للتشريع ، لاضفاء الشرعية الشكلية على انتهاكاتها لحقوق الانسان ، وذلك في مرحلة كفت فيها الثورة العربية عن أن تكون مبررا لها^(٣) .

وإذا تأملنا - كمقياس - أولى حقوق الانسان البدئية ، أى الحق في الحياة والسلام الشخصية^(٤) ، فسنجد أنه حق غير مصان في العالم العربي ، من خلال التوسع في نطاق أحكام الاعدام لأسباب سياسية ، ويصل عدد الأفعال المؤثمة التي تفضى في العراق إلى عقوبة الاعدام إلى ٢٩ فعلا ، بينها أهانة رئيس الدولة ، و« الارتداد » عن حزب البعث^(٥) ، وفي دولة مثل ليبيا ، لا يحتاج الأمر إلى قوانين خاصة ، بل يمكن تحت ظلال ما يسمى بالشرعية الثورية شن حملة معلنة ومنظمة لعدة سنوات للتصفية الجسدية للمعارضين في الداخل والخارج .

ولم يعد انتهاك هذا الحق حكرا على الحكومات ، بل لقد شهدت السنوات الأخيرة ظاهرة قيام جماعات سياسية معارضة وغير معارضة ، بأعمال اغتيال وتصفية جسدية واختطاف (كما في مصر ولبنان) ، وشاركت بعض الحكومات أيضا بأعمال اختطاف المعارضين (ليبيا والعراق والمغرب)^(٦) وفي تسليم اللاجئين السياسيين إلى حكوماتهم ليفقدوا حياتهم ، أو حرياتهم على أفضل تقدير ، مثلما حدث من حكومات بعض دول الخليج وليبيا والمغرب^(٧) .

وأحد الأشكال المفضية لانتهاك حق الحياة والسلام الشخصية ، هو ما يحدث في السجون العربية ، التي صار بعضها معروفا دوليا ، بوصفها ساحات يتبع فيها التعذيب بشكل منهجي ، ويفضى في حالات كثيرة إلى الوفاة كظاهرة (سجون سوريا والعراق والبحرين والمغرب) ، بينما تعرف السعودية ما يسمى بسجون « الاختفاء الكامل »^(٨) ، وهو ما حدا ببعض القوى السياسية العربية إلى المطالبة بالارتقاء بمعاملة السجين السياسي إلى نفس المعاملة التي يلقاها المجرمون الجنائيون^(٩) .

وتكتفى الدراسة بالحق في الحياة كمؤشر على مصير بقية حقوق الانسان ، ويجدر بالملاحظة أنه رغم أن وجود منظومة قانونية وقدر من التعددية السياسية في أى دولة عربية ، يساعد على تحسين شروط الكفاح من أجل حقوق الانسان فيها ، إلا أن ذلك لا يغير من القاعدة



[٧]

حقوق الانسان العربي

بهي الدين حسن

تعرض هذه الدراسة الموجزة ، لتطور الاهتمام بحقوق الانسان في العالم العربي ، من خلال تناول موقف الدول العربية من المواثيق الدولية لحقوق الانسان ، والجهود التي بذلت لوضع ميثاق عربي لحقوق الانسان ، والجهود الشعبية لتأسيس حركة دفاع عن حقوق الانسان في العالم العربي ، وتنتهي الدراسة بوقف خاصة عند المنظمة العربية لحقوق الانسان ودورها في هذا المجال . غير أنه من الضروري في البداية إيجاز اطار الوضع الراهن لحقوق الانسان في العالم العربي .

ربما كان أفضل تعبير عن واقع حقوق الانسان في العالم العربي ، هو ما سبق أن قاله فتحي رضوان الرئيس الراحل للمنظمة العربية لحقوق الانسان ، من أنه لم يعد مناسبا استخدام كلمة « حقوق » عند الحديث عن حقوق الانسان العربي ، لأنه لم يعد هناك حق غير مستباح من حقوق الانسان المتعارف عليها .. وتأمل الاطار التشريعي المنظم لهذه الحقوق ، يوضح « أن الدول العربية إما أنها لا تأخذ بمواثيق دستورية على الاطلاق ، أو أنها معطلة بشكل كامل^(١) »

الذي تلقاه المواد المتصلة بالحريات في الدساتير والتشريعات المحلية الذي يشير إليه حسين جميل ، أى أن تصير موافقة بعض الحكومات عليهما ، مجرد أداة لتحسين صورتها الإعلامية ، أو إضفاء طبيعة النظام السياسي الذي تعبّر عنه .

ومن منظور قانوني ، فإن تونس هي الدولة العربية الوحيدة ، التي يتيح دستورها أن تأخذ المعاهدات الدولية التي تصادق عليها قوة تملو القوانين المحلية ، ومن ثم فإن المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صدقت عليها تونس تعدل أى تشريع سابق يكون مخالفا لها ، ولا يجوز للبرلمان التونسي أن يسن تشريعات تخالف هذه المواثيق^(١٤) ومع ذلك فإن هذا الوضع لم يحل دون انتهاكات فظة لحقوق الإنسان في تونس .

ومع ذلك فإن الموقف الرسمي من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ، يعد مؤشرا نسبيا ومحدودا على حالة حقوق الإنسان في دولة ما ، خاصة في الدراسات المقارنة ، ولكنه لا يصلح وحده لاستقراء حالة حقوق الإنسان ككل في أى دولة ، ولكنه قد يصلح كمؤشر بالمخالفه ، (أو كمؤشر معكوس) ، بمعنى أنه يمكن القول على سبيل المثال ، أن الدول التي لم توافق على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب (سواء بالتصديق أو التوقيع) هي دول تعترف بالتعذيب كأسلوب مقنن في سجونها ، بينما لا تعنى بالضرورة موافقة أى دولة على الاتفاقية ، أن التعذيب غير متبع في سجونها .

وبهذا المعنى يمكن استنتاج بعض الدلالات من موقف الدول العربية من مجموعة المواثيق الدولية لحقوق الإنسان - (٢٢ اتفاقية دواية) .

وتحتل تونس رأس القائمة ، حيث وافقت^(١٥) على (١٧) اتفاقية منها ، تليها مصر (١٦) اتفاقية ، ثم الجزائر (١٣) ، وفي أسفل القائمة تأتي عمان (اتفاقية واحدة خاصة بالفصل العنصرى !) ، ثم البحرين .^(١٦) لاشئ .

وفي إطار مجموعة المواثيق الدولية ، هناك ٤ منها ذات وزن نسبي خاص ، ويعتبر الموقف منها مؤشرا أكثر واقعية على حقوق الإنسان ، وهي : العهد الدولى الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والعهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والبروتوكول الاختيارى الملحق بهذا العهد ، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة .

وفي هذا المجال ، هناك ١١ دولة عربية وافقت على العهدين الدوليين ، وهي تونس والجزائر والسودان ومصر والمغرب واليمن الجنوبي والأردن وسوريا والعراق ولبنان وليبيا ، والدول الخمس الأولى منها فقط ، هي التي وافقت على اتفاقية مناهضة التعذيب ، أما البروتوكول الاختيارى فلم توافق عليه أى دولة عربية حتى الآن^(١٧)

الأساسية ، وهي أن « الحكومات العربية المختلفة لا تحترم حقوق الإنسان بشكل أو بآخر ، والفارق بينها بهذا الصدد ، هو فارق في الدرجة وليس النوع »^(١٨) ، أما بالنسبة للإنسان الفلسطيني فهو حالة خاصة ، والانتهاك الأساسى لحقوقه يبدأ باغتصاب وطنه وحرمانه من حقه في تقرير مصيره بنفسه وينتهى بالقهر المزدوج الذي يواجهه أيضا في بلدان المهجر الغربى . وقبل الانتقال من هذه النقطة ، تشير الدراسة إلى أن الاعلان العالمى لحقوق الحيوان الصادر في أكتوبر ١٩٧٨ ينص على :

مادة (١) : « ولدت جميع الحيوانات حرة ، ولها الحق في الحياة على قدم المساواة مع سائر الأنواع » .
مادة (٢) : « لكل حيوان الحق في أن يحظى باحترام » .
مادة (٤) : « لا يجوز تعريض حيوان لمعاملة سيئة أو قاسية » .

وفي نفس الوقت الذي صدر فيه هذا الاعلان ، وقف مندوب دولة عربية كبرى في المجلس التنفيذي لليونسكو ، اثناء مناقشة الموضوعات المتعلقة بحقوق الإنسان والشعوب ليقول أنه ليس هناك شيء اسمه حقوق الشعوب^(١٩) .

١ - المواثيق الدولية لحقوق الإنسان

بين الموافقة الرسمية ... وعدم الالتزام بها :

يقول حسين جميل : « إن مجرد النص على الحقوق والحريات من دستور الدولة أو غيره من القوانين الداخلية لا يضمن دائما تمتع الإنسان فعلا بالحقوق والحريات المنصوص عليها ، فقد يكون الغرض من الاعتراف بحقوق الإنسان في الدستور ، هو مجرد الاعلام ، أو اخفاء الطبيعة الحقيقية للنظام السياسي الذي يتعارض مع تمتع الإنسان بحقوقه وحرياته الأساسية »^(٢٠) .

ويضيف د . محمد عصفور « مع انتقال مسألة الحريات من عداد الأمور الداخلية التي تتصرف فيها كل دولة بمطلق سيادتها ، إلى مجال التنظيم الدولى ، لم تعد الحريات مجرد ضمانات قانونية ودستورية محلية ، بل صارت حقا للإنسان كمواطن دولى تكفله مواثيق دولية ، وبذلك أمكن الحديث عن حدث خطير ، وهو أن الإنسان صار يتمتع بقدر من الشخصية الدولية يسمح له أن يدافع عن حرياته في وجه دولته نفسها على المستوى الدولى ، وبوصف هذه الحريات حقوقا دولية تقيد من سيادة دولته »^(٢١) .

لاشك أن التقييم الذى يقدمه د . عصفور ، ينصرف إلى مجال التطوير النظرى للقانون الدولى ، وانعكاس هذا التطور على تحسين شروط الكفاح من أجل حقوق الإنسان ، وفيما عدا ذلك فإنه ليس هناك ما يحول دون أن تلقى المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ، نفس المصير

جدير بالذكر أن موافقة دولة ما على البروتوكول الاختياري ، تمنح لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة ، الحق في تلقي شكاوى مواطني تلك الدولة بخصوص انتهاكات حقوق الانسان فيها وتحقيق هذه الشكاوى (١٨) .

ومن ثم يمكن إدراك الحدود التي يمكن أن تأخذ في إطارها موافقات الدول على العهدين الدوليين ، كمؤشر على حالة حقوق الانسان في تلك الدول ، طالما أنها لم تقرتها بالموافقة على البروتوكول الاختياري .

ويلاحظ بالنسبة لاتفاقية مناهضة التعذيب ، أن المادتين رقم ٢١ و ٢٢ منها (١٩) تدعوان الدولة الموافقة عليها لإصدار اعلانين ، يصير بموجبهما من حق لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة ، تسلم بلاغات واردة من مواطني تلك الدولة ، أو من دول أخرى موافقة على الاتفاقية ، بخصوص انتهاك تلك الدولة لأحكام الاتفاقية .

وبالطبع فإن إصدار دولة ما لهذين الاعلانيين هو مؤشر هام على مدى جدية التزام تلك الدولة بأحكام اتفاقية مناهضة التعذيب ، وأنه ليس لديها ما تخشاه ، من مناقشة سلوكها في هذا المجال في المحافل الدولية . وفي هذا المجال ، كانت تونس هي الدولة العربية الوحيدة التي أصدرت هذين الاعلانيين ، علما بأنها آخر دولة عربية وافقت على الاتفاقية ، وذلك عقب عزل بورقيبة (٢٠) .

وباستثناء تونس - بعد عزل بورقيبة - والسودان - حيث تقتصر مظاهر التعذيب فيه منذ أبريل ١٩٨٥ على استخدام عقوبة الجلد وبتير الأطراف (٢١) ، وإساءة معاملة المختجزين من معسكرات الجيش في الجنوب ، فضلا عن بعض الشكاوى الفردية (٢٢) ، فإن تقارير المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان ، تؤكد على استمرار التعذيب - كظاهرة وأسلوب منهجي - في سجون الدول العربية التي سبق لها أن وافقت على اتفاقية مناهضة التعذيب (٢٣) .

وإذا تطرقت الدراسة الى مدى التزام حكومات الدول الموافقة على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، بتقديم تقارير دورية عن مدى وفائها بالتزاماتها بمقتضى ذلك العهد وفقا للمادة ٤٠ (منه ، وذلك كمؤشر اضافي ، يمكن ملاحظة أن ١٠ دول من ١١ دولة عربية وافقت على العهد ، مازالت متخلفة عن تقديم تقريرها الدوري في موعد المحدد إلى لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة ، رغم تعدد مذكرات الالاحاح المرسلة لهذه الدول ، والتي تنبها إلى ضرورة تقديم هذه التقارير لمناقشتها .

وبينما لم تتلق كل من تونس ومصر واليمن الجنوبي سوى مذكرة تنبيه واحدة ، فإن سوريا تلقت ١٠ مذكرات ، وليبيا ١١ مذكرة (٢٤) ، ولكن دون جدوى ، وهو مؤشر لاشك فيه على مدى خشية هذه الدول من وضع

حالة حقوق الانسان فيها على مائدة النقاش الدولي ، حتى لو كان من خلال تقارير تكتبها الحكومات عن نفسها . بل إن الأمر يصل في حالة ليبيا إلى تخلفها عن تقديم تقريرين دوريين متواليين (٢٥) .

٢ - حقوق الانسان المنسية في الجامعة العربية :

لم يتضمن ميثاق جامعة الدول العربية أي نص حول الاهتمام بحقوق الانسان ، وإذا كان البعض يعزو ذلك إلى أن الميثاق قد أبرم قبل صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان (بثلاث سنوات) ، فإن سلوك الجامعة العربية فيما بعد جاء منسجما تماما مع ماغاب عن ميثاقها ، ليؤكد أن الأمر لم يكن مجرد مصادفة تاريخية ، خاصة وأن ميثاق الأمم المتحدة الذي أبرم بعد ميثاق الجامعة العربية بثلاثة شهور فقط ، نص على عدد من المبادئ الأساسية لحقوق الانسان ، فضلا عن ميثاق عصبة الأمم (١٩١٩) أشار إلى حقوق الانسان .

وبمبادرة من خارج الجامعة العربية ، بدأت الجامعة بعد ٢١ عاما تتطرق لمسألة حقوق الانسان . ففي ديسمبر ١٩٦٥ ، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بأن يكون عام ١٩٦٨ عاما دوليا لحقوق الانسان ، وناشدت الأمم المتحدة دول العالم والمنظمات الدولية والاقليمية التعاون معها من أجل انجاح الاحتفال بهذه الذكرى . وفي سبتمبر ١٩٦٦ أصدر مجلس الجامعة العربية قرارا بالاستجابة لنداء الأمم المتحدة ، بالاعداد في هذا الاطار لعقد أول مؤتمر عربي اقليمي لحقوق الانسان في عام الاحتفال (٢٨) ، وعقد المؤتمر في بيروت في ديسمبر ١٩٦٨ ، ولكنه كان مكرسا من الناحية الأساسية لفضح انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الأراضي المحتلة (٢٩) .

اللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان :

وقبل ٣ شهور من المؤتمر ، أصدر مجلس الجامعة العربية قرارا بتشكيل لجنة إقليمية دائمة لحقوق الانسان ، استجابة للمذكرة التي بعثت بها الأمانة العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٦٧ والتي تحمل اقتراحا بهذا المعنى (٣٠) ، ونص القرار على أن تنشأ اللجنة في

تخول المادة رقم ٣١ الحكومات العربية حق التنصل من كل الحقوق التي تضمنها الاعلان دون استثناء - اى بما في ذلك الحق في الحياة الذى نص عليه الاعلان (المادة الثانية منه) - وذلك في حالات « الطوارئ العامة » ، التى تركها الاعلان دون تحديد .. ، بالرغم من كل ذلك فان ٩ دول عربية فقط هى التى اهتمت بايداء الرأى في الاعلان « فأيدته بعضها دون تحفظات ، ورفضته دول اخرى شكلا وموضوعا ، وطالب فريق ثالث باجراء تعديلات شكلية وجوهرية عليه »^(٤٣) ، ليدفن المشروع في ارشيف الجامعة العربية .

المبادرة الثانية جاءت من اتحاد الحقوقيين العرب ، الذى عقد ندوة في بغداد عام ١٩٧٩ حول حقوق الانسان في الوطن العربى ، وصدر عنها مشروع اتفاقية عربية لحقوق الانسان ، وعدة قرارات تدعو الجامعة العربية لتنشيط لجنتها لحقوق الانسان^(٤٤) .

وفي اعقاب ذلك نشطت الأمانة العامة للجامعة العربية ، فكلفت خبيرين عربيين لوضع ميثاق عربى لحقوق الانسان ، وفي مارس ٨٢ اعلنت الجامعة مشروع الميثاق^(٤٥) ، واحالته الى الدول العربية لبدء الرأى ، وبالرغم من تقديم عدة تعديلات عليه ، الا ان مجلس الجامعة لم يتخذ قرارا بشأنه ، ويبدو ان ثمة اتجاها تقوده بعض الحكومات العربية المعارضة للمشروع ، لتأجيل المناقشة حوله ، في انتظار اعتماد منظمة المؤتمر الاسلامى لمشروع « اعلان حقوق وواجبات الانسان في الاسلام »^(٤٦) المهمل في ادراج المنظمة منذ ١٠ سنوات .

المبادرة الثالثة جاءت من المعهد الدولى للعلوم الجنائية بايطاليا ، الذى وجه الدعوة الى عدد كبير من رجال الفكر والقانون في العالم العربى (٩ دول عربية) الى مؤتمر خاص عقد في ديسمبر ١٩٨٦ في مدينة سيراكوزا ، لوضع مشروع ميثاق خاص بحقوق الانسان العربى ، في ضوء المشاريع السابقة .

جدير بالذكر ان مشروع الجامعة العربية قد تمسك بالآفة الكبرى لاعلان حقوق المواطن ، اى المادة ٣١ من الاعلان ، والتى اخذت رقم (٧) في مشروع الجامعة ، والتى تمنح الحكومات العربية « حق » التحلل من كافة الحقوق المنصوص عليها في المشروع في حالات الطوارئ .

واذا كان مشروع الجامعة جاء متقدما خطوة عن « الاعلان » ، في النص على عدم جواز التحلل في حالات الطوارئ من بعض الحقوق (الحق في المحاكمة ، وفي العودة للوطن ، وفي اللجوء السياسى ، وفي عدم التعرض للتعذيب) ، الا انه جاء متخلفا عن الاعلان مرتين . الأولى حينما لم يشترط الاعلان الرسمى عن حالات الطوارئ ، وبالتالي لم يلزم الدولة بالاعلان عن مواد القانون التى تعلق تنفيذها في هذه الحالات . والثانية حينما لم تكتف المادة (٢٧ بحالات الطوارئ كاستثناء

نطاق اللجان الدائمة المنصوص عليها في المادة (٤) من ميثاق الجامعة ، اى أنها تصدر توصيات فقط - لقرارات - لتعرض على مجلس الجامعة^(٤٧) وأنها تمثل الحكومات العربية الموقعة على ميثاق الجامعة ، وهو ما جعلها أشبه « بنقابة » للحكومات العربية^(٤٨) ، لتنفرد الجامعة العربية - من بين كل المنظمات الاقليمية ، بلجنة حكومية لحقوق الانسان^(٤٩) ، وتكتمل الصورة ، بتمثيل مجلس وزراء الداخلية العرب في اجتماعاتها بصفة مراقب^(٥٠)

وبالرجوع إلى المهام المنوطة « باللجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان »^(٥١) - وبرنامج عملها^(٥٢) ، يتضح أن دورها الرئيسى سياسى واعملى : « فضح الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان ، والتأكيد على الطابع الانسانى للقضية العربية » ، وثقافى « دراسة أوضاع حقوق الانسان العربى لايجاد حل لها وتنظيم الندوات » ويشير باحث متخصص في المنظمات الدولية ، أن نشاط اللجنة اقتصر على انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الاراضى المحتلة ، وأن نشاطها لم يشتمل على « موضوع حقوق الانسان في الدول العربية »^(٥٣) ذاتها .

ورغم أن مهام اللجنة تتضمن « تلقى تقارير الدول العربية حول تطبيق حقوق الانسان فيها » ، إلا أنه باستعراض أعمال اللجنة في السنوات التالية لانشائها^(٥٤) ، تتبين عدم وجود أدنى اشارة إلى أنها بحثت تقريرا واحدا ، بل إنه خلال الفترة ٧١ - ١٩٨١ ، لم يصدر مجلس الجامعة العربية قرارات حول حقوق الانسان ، سوى ٨ قرارات تتعلق بتسمية رئيس اللجنة أو التجديد له ، أو تأجيل البت فيها^(٥٥) .

غير أنه يبدو أن بدء اهتمام الجامعة العربية بمسألة حقوق الانسان ، كان له انعكاسه على اهتمام الحكومات العربية باتخاذ موقف ايجابى من المواثيق الدولية لحقوق الانسان ، فبالرجوع إلى تواريخ موافقة الدول العربية على العهدين الدوليين لحقوق الانسان^(٥٦) ، نجد أنها بدأت فقط عام ١٩٦٩ بتونس وسوريا ، ثم ليبيا عام ٧٠ ، ثم العراق ١٩٧١ .

حقوق الانسان بين الاعلان والميثاق :

ارتبطت فكرة اصدار ميثاق عربى لحقوق الانسان ، بثلاث مبادرات جاءت ايضا من خارج الجامعة العربية . ففي عام ١٩٧٠ ، قدمت جمعية حقوق الانسان بالعراق اقتراحا للجنة بالعمل على اصدار اعلان عربى لحقوق الانسان^(٥٧) ، تمهيدا لاتفاقية عربية ومحكمة عدل عربية ، وقد استجابت اللجنة بالفعل للاقتراح ، وشكلت لجنة خبراء لاعداده ، وصدر في العام التالى باسم « اعلان حقوق المواطن في الدول والبلاد العربية » وبالرغم ان مواد الاعلان (٣١ مادة)^(٥٨) لم ترتب أى التزامات على الدول التى توافق عليه ، ومع أن المادة الأخيرة منه جاءت لتنسف كل ما تضمنه الاعلان من حقوق ، حيث

والنقابات ، وحق الاضراب ، ولم يكتف بحظر التعذيب ، وإنما نص على انها جريمة ، ولا تسقط بالتقادم ، فضلا عن القيود التي حاصر بها لجوء الحكومات لحالات الطوارئ (المادة ٤٢) .

ثانيا : تبنيه لموقف اجتماعي متقدم ، ويتجلى ذلك في نصه على حق الانسان في بيئة خالية من التلوث ، جنبا الى جنب الحق في الرعاية الاجتماعية والصحية والبيئية والنفسية والضمان الاجتماعي والغذاء والكساء والسكن والتعليم المجاني ، كما افرد مواد خاصة تلزم الدولة برعاية المعوقين والمسنين ، ولم يكتف بالنص على حق العمل ، والحصول على اجر مناسب ، بل خصص مادة خاصة للنص على الحق في نصيب عادل من الدخل القومي .

ثالثا : ينطلق ميثاق سيراكوزا من منظور قومي وحدوي واضح ، فهو يتعامل في عنوانه : « مشروع ميثاق حقوق الانسان والشعب في الوطن العربي » ومواده ، مع شعب عربي واحد ، وليس عدة شعوب ، ويتعامل مع العالم العربي كوحدة جغرافية واحدة ، وبأفق وحدة سياسية واحدة ، لذلك فانه لا يكتفى بترتيب الحقوق العامة لكل انسان عربي في مواجهة حكومته فحسب ، بل يرتب التزامات على كل الحكومات العربية ازاء الانسان العربي ، ايا كانت جنسيته وموقع اقامته ، ويتضح ذلك من :

- ١ - يتضمن حق الانتقال ، الحق ايضا في الانتقال من دولة عربية لأخرى .
 - ٢ - يتسع الحق في الشخصية القانونية والجنسية ، ليشمل حق الانسان العربي في الجمع بين جنسيته واي جنسية عربية أخرى ، بما في ذلك حق نقلها لأبنائه .
 - ٣ - حق اللجوء السياسي لأية دولة عربية .
 - ٤ - الحق في العمل يتسع ليشمل حق الانسان العربي في العمل في اي دولة عربية أخرى يختارها .
 - ٥ - حق تنظيم النقابات يشتمل ايضا على حق النقابات في تكوين اتحادات قومية فيما بينها .
 - ٦ - حق الحصول على المعلومات ونشرها ، يمتد بالنسبة للانسان العربي باتساع العالم العربي ، وليس محصورا في حدود دولته .
 - ٧ - يكفل الميثاق للأحزاب السياسية حق ممارسة دورها باتساع العالم العربي .
 - ٨ - التعليم له اهداف محددة ، ليس فقط توطيد احترام الحقوق والحريات الاساسية لتنشئة أناس ديمقراطيين ، ولكنه يستهدف ايضا ترسيخ الايمان بالوحدة العربية .
- رابعا : لم يكتف ميثاق سيراكوزا بهذه الطريقة في معالجة عدد من الحقوق التقليدية ، بل خصص ٦ مواد اضافية (٤٤ - ٤٩) ، وضعها تحت عنوان « الحقوق الجماعية للشعب العربي » ، ورتب من خلالها حقوقا محددة للانسان العربي تنسجم مع توجهات الميثاق القومية والوحدية المعادية للامبريالية - ازاء الحكومات

يحل الحكومات من الالتزام بالحقوق التي نص عليها « مشروع الجامعة » ، فأضافت اليها ايضا حق المشرع المحلي في سن قوانين تقيد الحقوق المنصوص عليها ، طالما كان ذلك ضروريا « لحماية الأمن والاقتصاد أو النظام العام والصحة العامة والاخلاق » .

وهو ما يحول مشروع الجامعة الى كلمات لا قيمة لها ، فالموافقة عليه لا تكلف الحكومات شيئا ، طالما ان المشروع يمنحها الحق في نفس اللحظة في سن قوانين تلغى كل ماوافقت عليه ، ودونما حتى حاجة للتذرع بحالات الطوارئ . وتساوى « مشروع الجامعة مع « الاعلان » في اباحته للحكومات انتهاك الحق في الحياة ، الذي ينصان عليه ، وهو ما لا يحتمل السهو ، على الاقل بالنسبة لمشروع الجامعة ، الذي حدد بوضوح في الفقرة (ج) من المادة (٧) الحقوق التي لا يمكن التحلل منها في حالات الطوارئ ، ولم يكن من بينها « الحق في الحياة » ، ولا ايضا « الشخصية القانونية للانسان ، ولا « مبدأ الشرعية القانونية » ، وهي بعض مواطن القصور الفادح التي تلافاها مشروع ميثاق سيراكوزا (المادة ٤٢ منه) والذي صدر باجماع رجال الفكر والقانون العرب (٤٧) .

كما يخلو مشروع الجامعة العربية من أي التزامات للدول الموقعة عليه ، سواء بتقديم تقارير دورية عن تنفيذه ، أو بحق اللجنة في تلقي الشكاوى ، وهو بذلك يعكس الارادة السياسية للحكومات المشكلة للجنة العربية الدائمة لحقوق الانسان التي صاغت المشروع ، ويؤكد انعدام نية واضعي المشروع لتنفيذه (٤٨) . لكل ذلك يرى احد الباحثين المتخصصين ، ان مشروع ميثاق الجامعة العربية جاء « متخلفا عن التطور الدولي لحقوق الانسان ، بما في ذلك الميثاق الافريقي لحقوق الانسان » (٤٩) .

حقوق الانسان في ميثاق سيراكوزا :

وفي المقابل ، جاء مشروع ميثاق سيراكوزا ، متجاوزا بشكل شامل شكلا وموضوعا مشروع ميثاق الجامعة (٥٠) . ومتسقا مع المواثيق الدولية لحقوق الانسان ، ومستلهما لروحها في موادها ، ومستفيدا من الجهود العربية التي سبقته في هذا المجال . كما انه استطاع ان يمزج بشكل متسق وفريد بين عناصر الفكر القومي والليبرالي والاشتراكي ، وان يصبها في اطار تقدمي معاد للامبريالية ، في وثيقة لحقوق الانسان ، وهذا في حد ذاته يعتبر انجازا فكريا رياديا على صعيد حقوق الانسان في العالم العربي (٥١) . ويمكن ايجاز ابرز سمات ميثاق سيراكوزا في النقاط التالية :

أولا : انطلاقا من موقف ديمقراطي عميق ، وينعكس ذلك في موادها المتعلقة بالحقوق والحريات العامة والسياسية ، حيث نص على حق تكوين الأحزاب

الصراعات العربية - العربية ، ليصيروا اداة فاقدة المصادقية ، تضفى ستارا من الزور على انتهاكات فظة لحقوق الانسان في دولة عربية ما ، لتسهيل فضح انتهاكات حقوق الانسان في اوطانهم .

والدول العربية لا تنظر بارتياح لاي نشاط يقترب من حقل الدفاع عن حقوق الانسان ، فهي تعتبره اما عملا مناهضا للأمن القومي ، وتعتبره في بعضها الآخر : نشاطا حزبيا معاديا للنظام ،

ورغم موافقة الدراسة على ما يذهب اليه د . منذر عنبتاوي^(٥٢) ، من حرص الانظمة العربية على عدم افترض حاله حقوق الانسان فيها لدى اوساط الراى العام في الدول الرأسمالية

ومن ثم فانه يكسب منظمات حقوق الانسان العربية اهمية خاصة ، الا ان واقع الحال يشير الى ان اغلبية الدول العربية ترفض تكوين منظمات حقوق الانسان لنفس السبب الذي يشير اليه د . منذر عنبتاوي ، وان من يوافق منها يسعى جاهدا بشتى السبل لاحتوائها واستخدامها كأداة يتزين بها امام الراى العام الغربى ،

١ - منظمات في المنفى :

وهي في معظمها واجهات لقوى سياسية معارضة لهذا النظام او ذاك ، ولذا فان الاطار الموجه لنشاطها ، ليس المواثيق الدولية لحقوق الانسان ، بقدر ما هي برامج التيارات والاحزاب السياسية التي تعبر عنها .

والمقار الرئيسية لهذه المنظمات اما في امريكا وبريطانيا وفرنسا وسويسرا ، او في عاصمة عربية في حالة نزاع مع الدولة الأم للمنظمة ، وعلى سبيل المثال فان مقر لجنة الدفاع عن الحريات الديمقراطية في اليمن الشمالى في عدن ، بينما توجد في صنعاء منظمة اخرى

تحمل نفس الاسم ، ولكنها تدافع عن الحريات في اليمن الجنوبي ، وتعمل جمعية حقوق الانسان في العراق من مقرها في دمشق ، والعكس صحيح ايضا . وهذا النوع من المنظمات ، يستخدم بدرجات متفاوتة - رغم كل النوايا النبيلة - لتصفية حسابات بعض الأنظمة مع بعضها الآخر .

العربية التي تتبع سياسات معادية للمصالح العامة للشعوب (الشعب) العربى . والميثاق لا يضع لنفسه هنا هدف تغيير التوجهات السياسية للحكومات ، ولكنه يرتب حقوقا للانسان . حتى في ظل هذه السياسات ، ويتضح ذلك من :

- ١ - الحق في العمل في سبيل الوحدة العربية .
- ٢ - حق مقاومة الاحتلال الاجنبى بجميع الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح .
- ٣ - حق المشاركة في الدفاع عن اى جزء من الوطن العربى يتعرض لعدوان اجنبى .
- ٤ - حق التطوع لمساندة كفاح الشعوب (غير العربية) الخاضعة للاحتلال .

٥ - حق الانسان العربى في الامتناع عن المشاركة في القتال ضد اى قطر عربى آخر .

خامسا : حدد الميثاق اجراءات وآليات واضحة لضمان حماية حقوق الانسان العربى ، وترتكز على كيانين : لجنة عربية لحقوق الانسان ، ومحكمة عربية لحقوق الانسان ، وضمتها في ١٢ مادة (٥٠ - ٦١) ، تفصل اساس تشكيلها ومهامها ، وسبل توفير الاستقلالية التامة لعملها ، وقوة النفاذ لقراراتها .

ويتضح في هذا المجال :

- ١ - ان الميثاق لا يعترف بلجنة حقوق الانسان في الجامعة العربية ، بل ينطلق من وضع كما لو كان لا وجود لها ، واللجنة التي يقدمها الميثاق تتكون من خبراء متخصصين وتقوم بفحص التقارير الدورية التي تقدمها الأطراف الموقعة عليه ، عن جهودها لوضع احكام الميثاق موضع التنفيذ ، كما تنظر في الشكاوى المقدمة من اى دولة عربية او شخص حول انتهاك حقوق الانسان في دولة عربية ما ، وتنشر تقريرا سنويا عن نشاطها كل عام .
- ٢ - ان الاحكام التي تصدرها المحكمة العربية لحقوق الانسان لها قوة النفاذ التي تتمتع بها الاحكام النهائية التي تصدر داخل كل دولة على حدة ، وهي احكام تصدر بعد النظر في جلسات علنية في الدعاوى التي لا تتمكن لجنة حقوق الانسان من الفصل فيها .

وبإيجاز ، فقد جاء ميثاق سيراكوذا خطوة كبرى للأمم على طريق تقنين وتوثيق الحقوق العامة للانسان العربى ، ولكنه لم يلق اذانا صاغية في الجامعة العربية ، التي توجه لها مشروع الميثاق في ديباجته ، ليظل بذلك على جدول اعمال الحركة الشعبية العربية لحقوق الانسان .

٣ - حركة حقوق الانسان في العالم العربى :

العمل من أجل حقوق الانسان في العالم العربى مهمة غير ميسورة ، وتفرض احيانا على اصحابها خيارات صعبة ، تتراوح بين أقبية السجون او منصات الاعدام ، او الانتقال للعمل من المنفى أو الوقوع اسرى غابة

وقد تتعدد في المنفى منظمات الدفاع عن حقوق الانسان المنتهكة في بلد عربي واحد ، تبعا لتعدد القوى السياسية المعارضة ، وهو واقع الحال بالنسبة للبحرين والعراق وسوريا على سبيل المثال .

كما توجد في المنفى منظمات اقليمية لحقوق الانسان ، اى تضع على عاتقها الاوضاع في مجمل العالم العربي ، وابرزها « جمعية الدفاع عن حقوق الانسان والحريات الديمقراطية في الوطن العربي » ، والمعلومات المتاحة عنها ، تشير الى انها تأسست في باريس عام ١٩٨٣ ، وان نشاطها هو في جوهره اعلامي ، حيث تصدر نشرة دورية ، وتقارير سنوية عن حقوق الانسان العربي (صدر فيها تقارير الاعوام ٨٤ - ٨٧) ، كما تصدر البيانات وتوجه النداءات وتنشرها في وسائل الاعلام الأوروبية وتقيم الندوات ، وتوزع جائزة سنوية ، تمنح لأشخاص وهيئات عربية او اجنبية تعمل بنشاط من أجل حقوق الانسان .

٢ - منظمات قطرية :

وهي منظمات تعمل من داخل اقطار عربية :

- ١ - الرابطة التونسية لحقوق الانسان (تأسست عام ١٩٧٧)
- ٢ - الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان (تأسست عام ١٩٨٥)
- ٣ - المنظمة السودانية لحقوق الانسان (تأسست عام ١٩٨٤)
- ٤ - الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان (تأسست عام ١٩٨٧)
- ٥ - المنظمة المغربية لحقوق الانسان (تأسست عام ١٩٨٨)
- ٦ - المنظمة المصرية لحقوق الانسان (تأسست عام ١٩٨٥)
- ٧ - الرابطة الموريتانية لحقوق الانسان (تأسست عام ١٩٨٦)
- ٨ - جمعية انصار حقوق الانسان - الاسكندرية (تأسست عام ١٩٧٨)
- ٩ - جمعية انصار حقوق الانسان - القاهرة (تأسست عام ١٩٨٠)
- ١٠ - الجمعية المصرية لحقوق الانسان (تأسست عام ١٩٧٥)

وياستثناء المنظمة الأولى ، فإن المنظمات التسع التالية في وضع تأسيس لسبب او لآخر ، ومع ملاحظة ان

المنظمة الثامنة محصورة بمدينة الاسكندرية والتاسعة نشاطها رمزي محدود بالنشاط الثقافي الموسمي ، اما العاشرة فقد توقفت فعليا منذ أكثر من ١٠ سنوات (٥٤) . وتتفق المنظمات العشر في كونها تنظر الى المواثيق الدولية لحقوق الانسان باعتبارها الاطار الموجه لنشاطها ، رغم أن هناك تفاوتاً كبيراً في سلوكها العملي . وترتبط المنظمات الستة الأولى بعلاقات مؤسسية مع المنظمة العربية لحقوق الانسان (كفروع أو كعضوية عاملة أو منتسبة) ، بينما تسعى المنظمة السابعة للحصول على وضع العضوية العاملة (٥٥) .

وتعتبر الرابطة التونسية لحقوق الانسان أنشط منظمات حقوق الانسان في العالم العربي ، وهي تضم ٣٥٠٠ عضو حتى عام ١٩٨٥ (٥٦) يتوزعون على ٢٤ فرعاً (٥٧) في كافة انحاء تونس ، وقد لعبت دوراً نشيطاً في كشف انتهاكات حقوق الانسان في العهد البورقيبي ، مما وضع قياداتها رهن الملاحقة المستمرة ، وأحياناً الاعتقال ، الذي طال امينها العام خميس شماری قبل ٣ شهور من رحيل بورقيبية .

وقد أسهمت في مؤتمر سيراكوزا ، بمشروع متكامل يعكس تصوراً لحقوق الانسان العربي ، كما حازت عام ٨٧ على جائزة حقوق الانسان التي تمنحها « جمعية الدفاع عن حقوق الانسان والحريات الديمقراطية في الوطن العربي » .

ولاشك ان التطورات السياسية الأخيرة في تونس تفتح افاقاً أكثر رحابة امام الرابطة لتدعيم نشاطها ، ويلاحظ في هذا الاطار أن تونس هي الدولة العربية الوحيدة التي وافقت على انشاء فرع لمنظمة العفو الدولية فيها (٥٨) . ويمكن القول أن مركز ثقل نشاط حركة حقوق الانسان في العالم العربي ، ينتقل الى مجموعة دول المغرب العربي ، التي شهدت خلال العامين الأخيرين اعترافاً رسمياً بمنظمتي المغرب والجزائر (وكل منهما وليد اعادة تنظيم لحركة حقوق الانسان هناك التي عرفت تعددية تنظيمية انشأت تنظيمات ضعيفة) ، وتشير الدراسة في هذا الاطار الى ان الرابطة الجزائرية ، تعمدت بدماء التحرك الشعبي العام في اكتوبر الماضي ، والذي خرجت منه الرابطة أكثر استقلالية ومصداقية .

وهناك مشروع مطروح على منظمات حقوق الانسان الأربع في المغرب العربي ، لتشكيل فدرالية لحقوق الانسان وقد عقدت المنظمات اجتماعاً لهذا الغرض في مارس ٨٨ وناقشت أيضاً فكرة وضع ميثاق مغربي لحقوق الانسان (٥٩) .

أما في مصر ، فإن نشاط حقوق الانسان يتعرض لضغوط وحصار شديد ، تطحنه لتترك لمنظماته خيارات ثلاثة غير صحيحة :

- الانزلاق للنشاط السياسي المعارض ، لتصير منبرا سياسياً لاضافيا لتيارات المعارضة

ودعت إلى عقد الاجتماع التأسيسي للمنظمة في فبراير ١٩٧٤ في بيروت ، وهي أيضا المقر الرئيسي المقترح للمنظمة الوليدة .

وتوضح وثائق ميلاد المنظمة^(٦٢) ، أن الهدف من انشائها هو :

١ - الاستفادة من الطبيعة غير الحكومية للمنظمة ، لاعداد تقارير حول انتهاكات حقوق الانسان في الدول العربية ، وتقديمها للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ، وذلك بمقتضى القرار ١٥٠٣ لعام ١٩٧٠ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، والذي يمكن من التغلب على امتناع معظم الدول العربية عن الموافقة على العهود الدولية لحقوق الانسان ، وامتناع العدد المحدود الذي وافق عليها من الموافقة على البروتوكول الاختياري

٢ - التغلب على جمود لجنة حقوق الانسان بالجامعة العربية ، ودفعها لتنشيط عملها .

٣ - تكوين رأى عام عربى مناصر لحقوق الانسان ، وضغط على الحكومات العربية ، ومساندة المواطن العربى فى مجابهة العبث بحقوقه .

٤ - تنظيم حملة لاقتناع الحكومات العربية بالتصديق على العهود الدولية والبروتوكول الاختياري

٥ - العمل على اصدار اعلان عربى لحقوق الانسان ، واتفاقية عربية لحقوق الانسان ، ومحكمة عدل عربية . أما وسائل المنظمة فى ذلك ، فهي ايفاد المراقبين القضائيين لتقصي الحقائق ، ونشر تقاريرهم والتعاون مع هيئات التحقيق الدولية والاقليمية فى هذا الاطار ، وعقد الندوات والمحاضرات وتنظيم البحوث والدراسات .

ولكن مشروع المنظمة العربية توقف عند محطة الاجتماع التأسيسى ، ولم يجد من يواصله ، بل ولم تعد تذكره تقارير نشاط اتحاد المحامين العرب بل ان المكتب الدائم للاتحاد ، الذى انعقد فى مايو ١٩٧٩ ، وكرس أعماله لحقوق الانسان فى العالم العربى وأصدر اعلانا خاصا بهذا الشأن ، إلا أن الاجتماع والاعلان لم يرد فيهما أدنى إشارة الى المنظمة العربية لحقوق الانسان^(٦٣) .

وبعد انقطاع ١٠ سنوات ، وفى ديسمبر ١٩٨٢ ، اجتمعت هيئة تأسيسية جديدة فى ليماسول بقبرص ، وأعلنت عن تأسيس « المنظمة العربية لحقوق الانسان » ، دون أن ترد أى إشارة فى البيان التأسيسى : لميلادها الأول فى ١٩٧٤ .

ارتبط الميلاد الثانى من ناحية التوقيت ، بالغزو الاسرائيلى للبنان ، واجتياح بيروت ١٩٨٢ ، وغياب تعبير شعبى عربى مناسب^(٦٤) ، فقد بدأ يتبلور مشروع انشاء المنظمة العربية ، فى ابريل ١٩٨٢ ، حيث كان عدد من المفكرين العرب قد تجمعوا فى تونس لتدارس الأوضاع العربية ، وخلص المشاركون ، الى أن بداية الخروج من

- التخندق فى النشاط الثقافى والاكتفاء بالتبشير بمبادئ حقوق الانسان .

- مركزة النشاط على المسموح به ، أى انتقاد ماتمثلة بعض أفكار وممارسات التيار الاسلامى من انتهاك لحقوق الانسان .

وكانت هذه الضغوط قد أدت بالمنظمة المصرية لحقوق الانسان الى تجميد نشاطها ٨٧ - ١٩٨٨ ، أثر رفض السلطات الاعتراف بشرعية وجودها ، ولكنها عادت لتستأنف نشاطها من جديد منذ شتاء العام الماضى ، فى نفس الوقت الذى انتقل فيه نزاعها مع السلطات الى ساحة القضاء .

٣ - منظمات اقليمية :

يعتبر اتحاد المحامين العرب هو أنشط الاتحادات المهنية الاقليمية العربية المشتغلة بحقوق الانسان ، ولكن نظرا لأن نشاطه - كمنظمة نقابية - لاينحصر بحقوق الانسان ، فان لا يوضع فى عداد منظمات حقوق الانسان (مثله فى ذلك مثل نقابات المحامين فى الدول العربية) ، رغم أن هذه القضية تعد محورا أساسيا من محاور العمل اليومى لأمانة الاتحاد ، ورغم انه لم يخل مؤتمرا من مؤتمراته العامة الستة عشر من التعرض لهذه القضية بأشكال متنوعة ، بل ان مكتبه الدائم كرس عددا من اجتماعاته لهذه القضية وحدها ،^(٦٥) وأخيرا رغم الدور المتميز الذى يلعبه فى كشف انتهاكات حقوق الانسان فى العالم العربى ، فى اللجان المعنية بالأمم المتحدة ، والتى يتمتع فيها بالصفة الاستشارية .

غير أن دوره فى تأسيس المنظمة العربية لحقوق الانسان - المنظمة الاقليمية العربية الوحيدة العاملة فى هذا المجال - واحتضان نشاطها فى شهورها الأولى ، ومساندتها فى مواجهة ضغوط الأنظمة العربية ، سيبطل تاريخيا أبرز تجسيد ماضى لدعم المحامين العرب واتحادهم المهنى لقضية حقوق الانسان .

المنظمة العربية لحقوق الانسان :

قد لايعرف الكثيرون ان الميلاد الأول لهذه المنظمة كان فى بيروت عام ١٩٧٤ ، التى شهدت تشكيل لجنتها التأسيسية واعلان نظامها الأساسى والداخلى أيضا^(٦٦) بدأت الفكرة عام ١٩٧١ ، على يد جمعية حقوق الانسان بالعراق ، وبهدف انشاء اتحاد عربى للجمعيات القطرية لحقوق الانسان ، وتبنى الفكرة اتحاد المحامين العرب فى ١٩٧٣ ، وطورها لتصير منظمة عربية لحقوق الانسان ، تنشئ فروعا لها فى الدول العربية (حيث ان منظمات حقوق الانسان القطرية لم تكن شائعة حينذاك) ، وشكل لجنة تحضيرية لهذا الغرض ، وأسند سكرتارياتها الى زكى جميل حافظ رئيس جمعية حقوق الانسان بالعراق ، فأعدت نظامها الأساسى والداخلى ،

الشمالية ، وهى كلها ليست بديلا عن العمل الداخلى ، ولكنها تلعب دورا مساندا ، فضلا عن اهتمامها بحقوق العرب العاملين فى خارج العالم العربى .

وعلى التوازى مع نشاطها التنظيمى الكبير ، لعبت المنظمة العربية دورا ميدانيا هاما فى الدفاع عن حقوق الانسان ، مستخدمة فى ذلك أساليب بعثات تقصى الحقائق ، وإيفاد ممثلين عنها لمراقبة محاكمات الرأى الهامة ، ولتحرى أوضاع بعض الحالات فى السجون ، وممارسة الوساطة مع الحكومات العربية بخصوص أوضاع المعتقلين السياسيين فيها^(٦٨) .

وعلى الصعيد الاعلامى والدعائى ، أصدرت المنظمة تقريرين سنويين عن حالة حقوق الانسان فى الوطن العربى خلال عامى ٨٦ و ٨٧ (تقرير ٨٨ فى طور الاعداد) ، وهذا النوع من التقارير هو الأول من نوعه فى عالمنا العربى ، ويضاعف من قيمتها اتسامها بالموضوعية والاستقلالية التامة عن أى محور عربى

وتصدر المنظمة نشرة اخبارية غير دورية (يفترض فيها أن تكون شهرية) ومجلة بحثية متخصصة فى حقوق الانسان- (يفترض فيها أن تكون فصلية ، وتتولى الأولى نشر الشكاوى التى ترد للمنظمة والاجراءات التى اتبعتها المنظمة ازاءها ، بما فى ذلك ردود السلطات العربية - فى حالة توفرها - وهى تعيد ايضا نشر مانشر من تقارير المنظمات الدوائية ونشراتها والصحف العربية والأجنبية حول حقوق الانسان العربى ، كما تتابع نشاط المنظمة العربية والمنظمات الأخرى المعنية بحقوق الانسان وكل من النشرة والمجلة هما اداة اعلامية ريادية فى حقل حقوق الانسان فى العالم العربى . وإلى جانب الندوات التى عقدتها المنظمة بالتعاون مع اتحاد المحامين العرب ، شاركت ايضا فى عدد من المؤتمرات والاجتماعات الدولية ، وخاصة فى اجتماعات اللجان المعنية بحقوق الانسان بالأمم المتحدة ، من خلال وفد اتحاد المحامين العرب الى هذه الاجتماعات .

وقد اتسم تقييم المنظمة لنشاطها - خلال جمعيتها العمومية بالخرطوم - بأمانة نادرة ، فقد رصد تقرير مجلس الامناء عدة ملاحظات نقدية تتصل بحجم العضوية وتوزعها ونوعيتها ومدى حيوية علاقتها بالمنظمة ، وانعكاس ذلك على مصادر المعلومات ، وانتقد التقرير غلبة النشاط الاعلامى وذى الطابع المعرفى على النشاط الميدانى ، وانحصار نشاط المنظمة فى اطار ردود الأفعال ، وميله لصالح الحقوق المدنية والسياسية على حساب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٦٩) . وفى نفس الاتجاه سارت مناقشات أعضاء الجمعية العمومية ، لتعبر عن خشيتها من أن تصبح المنظمة مجرد حركة اعلامية محاصرة داخل النخبة المثقفة ، ودعت الى ايلاء اهتمام أكبر بالنشاط الميدانى وبالعمل المخطط ، وبدعم العلاقة بين أجهزة المنظمة وفروعها ، وتوفير

الأزمة ، هى بتأكيد واحترام حقوق الانسان العربى ، التى تعرضت للاهدار بشكل متصاعد فى السنوات السابقة ، وقرروا الدعوة الى مؤتمر تأسيسى لانشاء منظمة عربية لحقوق الانسان^(٦٥) ، وفى ليماسول اجتمع نحو مائة شخصية عربية من المفكرين وأساتذة الجامعات ورجال السياسة والصحافة وأعلنوا قيام منظمة عربية غير حكومية للدفاع عن حقوق الانسان وأقروا نظامها الاساسى وانتخبوا مجلس أمنائها الذى انتخب بدوره لجنته التنفيذية ورئاسته^(٦٦) .

ويوضح النظام الاساسى أن المنظمة تسترشد فى عملها بالمواثيق الدولية لحقوق الانسان ، وتدافع عن كافة الأفراد الذين تنتهك حقوقهم خلافا للنصوص الواردة فى هذه المواثيق ، ووسائلها فى ذلك تعميق وعى المواطن العربى بحقوقه المشروعة ، وتوثيق روابط التعاون والتنسيق مع المنظمات والهيئات العاملة فى نفس المجال ، والعمل للأفراج عن الأشخاص الذين تقيد حريتهم بسبب معتقداتهم أو انتماءاتهم أو جنسهم^(٦٧) .

وإذا كان التدهور المتزايد فى حالة حقوق الانسان فى العالم العربى ، كان وراء قول رئيسها الراحل فتحى رضوان ، أن اول الأعمال الكبيرة للمنظمة العربية ، هو أنها « وجدت ، ثم بقيت » ، فالواقع أن أعمالها الكبيرة لم تتوقف عند مجرد الوجود ، فى نفس الوقت الذى لم تتوقف فيه ضغوط الحكومات العربية فى محاولة لدفنها فى مهدها .

ويشكل التحرك فى هذين الاتجاهين المتضادين ، اطار تقييم عمل المنظمة خلال ٥ سنوات من عمرها .
نحو حركة عربية لحقوق الانسان :

كان ميلاد المنظمة العربية الثانى ، إيذانا بميلاد حركة عربية لحقوق الانسان ، فخلال السنوات القليلة التالية لتأسيسها ، شهد العالم العربى ميلاد عدد من منظمات حقوق الانسان المستقلة عن كل من الحكومات والأحزاب السياسية ، والتى تشكل المواثيق الدولية لحقوق الانسان الاطار النظرى الموجه لنشاطها ، والتى سرعان ما بدأت تنسج علاقة عضوية مع المنظمة العربية (راجع قائمة المنظمات السبع القطرية الأولى وتواريخ انشائها) .

والى جانب المنظمات السبع ، تكونت ٣ مجموعات - كائنية لفروع للمنظمة العربية - واحدة فى الأردن والثانية فى الكويت ، والثالثة مجموعة موحدة لليمنين الشمالى والجنوبى .

ويكشف هذا التوجه (المنظمات السبع ، والمجموعات الثلاث) عن الأصرار على الاختيار الصعب ، أى انشاء منظمات لحقوق الانسان تعمل من داخل أقطارها . وإلى جانبهم ، تكونت ٣ فروع خارجية للمنظمة الأم فى أوساط العرب المقيمين فى فرنسا وبريطانيا والنمسا ، ومجموعتين تحت التأسيس فى سويسرا وأمريكا

« نيويورك تايمز » الأمريكية كتبت تقول بعد رفض الطلب الأول في فبراير ١٩٨٧ : « إن ممثلي الدول العربية قد رصوا صفوفهم - في مظهر نادر للوحدة - لمقاومة اعتراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بالمنظمة العربية لحقوق الانسان » (٧٢).

ورغم أن لجنة المنظمات غير الحكومية التابعة للأمم المتحدة والتي ناقشت الطلب ، لاتضم سوى عضو عربي واحد - من ١٩ عضوا - في تلك الدورة ، وهو ممثل سلطنة عمان ، إلا أنه بمجرد الاعلان عن مناقشة الطلب ، تدفق مندوبو الحكومات العربية للحضور كمراقبين ، وطلبوا التحدث الى جانب ممثل عمان ، وكال مندوبو الجزائر وسوريا والعراق الاتهامات للمنظمة العربية فهي : « لها علاقات مشبوهة باليهائيين » أو « تسيء الى سمعة الدول العربية » ! « وتنتشر تقارير لا أساس لها » ! ، « ولها طابع سياسي » ! ، و « مصادر تمويلها مجهولة ومشبوهة » ! و « تبث الفرقة بين الدول العربية » ! ... وأخيرا .. « لا حاجة لها لأن حقوق الانسان العربي مكفولة » !! (٧٤).

بينما جاء الدفاع عن المنظمة العربية من مندوب فرنسا ، الذي عبر عن دهشته من توجيه كل هذه الاتهامات لمنظمة محترمة تضم صفوفه المثقفين العرب وتدافع عن حقوق الانسان ، ولكن الحكومات العربية أصرت على موقفها الرافض ، بما في ذلك الحل الوسيط الذي اقترحه المندوب السوفيتي (٧٥) فاضطرت لجنة المنظمات غير الحكومية - التي تصدر قراراتها بالأجماع الى رفض الطلب .

وكان هذا التطور قد جاء مكملا للخطوة التي كانت قد اتخذتها السلطات المصرية بالاعتراض على عقد الجمعية العمومية للمنظمة العربية في القاهرة قبل ٢ شهور (في نوفمبر ١٩٨٦) ، وبوضع العراقيل أمام ممارستها لنشاطها من مقرها الرئيسي في القاهرة بعد ٣ سنوات من عملها من نفس المقر ، ثم اعتراضها على احتفال فرعها المصري (المنظمة المصرية لحقوق الانسان) باليوم العالمي لحقوق الانسان في ديسمبر ١٩٨٦ ، والذي تلاه اعتراض السلطات على شرعية وجود الفرع .

ومازال القضاء المصري يتظر دعويين قضائيتين بهذا الشأن من المنظمة العربية وفرعها المصري .

ولاشك أن الاعلان عن تأسيس المنظمة العربية لحقوق الانسان من قبرص ، ثم اعتراض الحكومات العربية على منحها الصفة الاستشارية في الأمم المتحدة ، مروراً بالضغط التي مورست عليها خلال ٥ سنوات من عمرها (ما بين التعتيم الاعلامي على نشاطها ، الى اللامبالاة برسائلها ونداءاتها ، مروراً بالحملات المنظمة لتشويه صورتها) بهدف وأدها ، أو دفعها للعمل من خارج العالم العربي ، هي عناصر اضافية ، تكمل لوحة حالة حقوق الانسان العربي □ .

الامكانيات اللازمة لذلك ، وخاصة بتفريغ بعض المسؤولين عن أوجه نشاط المنظمة (٧٠)

غير أن متابعة نشاط المنظمة العربية في العامين التاليين للجمعية العمومية ، لا يظهر تقدما كبيرا في تجاوز تلك السلبيات التي أشار اليها تقرير مجلس الأمن وأعضاء الجمعية العمومية ، بل يخشى أن تكون قد شهدت تضخما لبعض هذه السلبيات ، فضلا عن بروز سلبيات جديدة (٧١) :

١ - طغيان النشاط الدولي للمنظمة (المشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات والندوات الدولية) على حساب نشاطها الميداني ، الذي شهدت تراجعاً عن المستوى الذي كان عليه (كما ونوعاً) خلال العامين السابقين على انعقاد الجمعية العمومية .

٢ - تراجع في انتظام الأدوات الأساسية للنشاط الاعلامي ، فالنشرة الاخبارية المفترض فيها أن تكون شهرية ، وبدأت بمتوسط كل ٤٥ يوما ، صارت دوريتها في العام الأخير تصدر بمتوسط كل شهرين ، والمجلة البحثية التي يفترض فيها أن تكون فصلية ، بدأت في عام ٨٦ بمتوسط كل ٤ شهور ، وفي عام ٨٧ صارت تصدر نصف سنوية ، وفي عام ٨٨ صدر منها عدد واحد في نهاية العام .

٣ - انقراط عقد اللجان النوعية للمنظمة (اللجنة القانونية ، والاعلامية ، والبحثية) وتوقف اجتماعاتها منذ الجمعية العمومية .

٤ - مازالت العلاقة بين المنظمة الأم وفروعها - في الاتجاهين - تفتقر الى القنوات المنظمة التي توطد هذه العلاقة المؤسسية ، بما في ذلك التحديد الواضح للمسؤوليات

ومن الواضح أن أغلب هذه القضايا غير غائبة عن ادراك مجلس أمناء المنظمة العربية ، خاصة وأن اجتماعاته الدورية ، يصدر عنها دوماً عدد من القرارات التي تنم عن ذلك (٧٢) ، غير أن تكرار بعض القرارات بنصها منذ الجمعية العمومية ، ينم أيضاً عن استعصاء بعض السلبيات على العلاج ، ولو بشكل مرحلي ، أو عدم توفير الامكانيات اللازمة لذلك تنظيمياً وبشرياً ومادياً . ان التحدي الذي يواجه المنظمة العربية كبير ، ولقد وفقت في يناير ٨٩ في الحصول على الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ، وهو ما يساعد على تدعيم مكانتها الدولية وتعزيز دورها ، وذلك من خلال تقديم التقارير عن حالة حقوق الانسان الى لجان الأمم المتحدة المتخصصة ، فضلاً عن أنه يعضد نسبياً مركزها في العلاقة بالحكومات العربية . ولقد « ظفرت » المنظمة بالصفة الاستشارية ، في المرة الثانية لطلبها ، بعد معركة ضارية استمرت أكثر من عامين مع الحكومات العربية ، حتى ان صحيفة

المراجع

- (١) حقوق الانسان في الوطن العربي : تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان عن حالة حقوق الانسان في الوطن العربي خلال عام ١٩٨٦ - القاهرة ١٩٨٧
- (٢) المرجع السابق .
- (٣) « المحامون العرب وقضايا حق تقرير المصير وحقوق الانسان والسلم الدولي » تقرير الامين العام لاتحاد المحامين العرب المقدم الى المؤتمر ١٦ - الكويت ١٩٨٧
- (٤) انظر « حقوق الانسان - مجموعة صكوك دولية » - مطبوعات الامم المتحدة نيويورك ١٩٨٣ .
- (٥) « حقوق الانسان في الوطن العربي » : تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان عن حالة حقوق الانسان في الوطن العربي خلال عام ١٩٨٧ - القاهرة ١٩٨٨ .
- (٦) المرجع رقم (١) . (٧) المرجع رقم (١) . (٨) المرجع رقم (١) . (٩) المرجع رقم (١) .
- (١٠) د . علي الدين هلال : الديمقراطية وحقوق الانسان العربي - ندوة منشورة في كتاب « الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي » - سلسلة كتب المستقبل العربي (٤) - الطبعة الثانية - القاهرة ١٩٨٤ .
- (١١) حلمي راغب حنا : الميثاق العربي لحقوق الانسان - رؤية مقارنة للمواثيق الدولية .
- محاضرة أقيمت في اطار أنشطة فرع المنظمة العربية لحقوق الانسان في فرنسا ، وقدمت عرضا لها مجلة « حقوق الانسان في الوطن العربي » - كتاب غير دوري يصدر عن المنظمة العربية لحقوق الانسان - العدد رقم ٢٠ - مارس ١٩٨٧
- (١٢) حسين جميل : في سبيل إنشاء محكمة عربية لحقوق الانسان العربي - بحث منشور في كتاب « الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي » مرجع سابق .
- (١٣) د . محمد عصفور : ميثاق حقوق الانسان العربي ضرورة قومية ومصيرية - بحث منشور في كتاب « الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي » - مرجع سابق .
- (١٤) د . الصادق شعبان : المعاهدات في القانون الداخلي للدول العربي - شئون عربية - العدد رقم ٤٢ - يونيو ١٩٨٥ .
- (١٥) تستخدم الدراسة تعبير « الموافقة » بمعنى التصديق أو الانضمام أو التوقيع على المواثيق الدولية
- (١٦) المرجع رقم (١) .
- (١٧) ربما تكون السودان هي أول عربية ستوافق على البروتوكول الاختياري ، فقد وافق مجلس الوزراء عليه منذ عام مضى ، وأحالته الى البرلمان الذي لم يصدر قراره بعد . راجع في هذا المجال « النشرة الاخبارية » - نشرة غير دورية تصدر عن المنظمة العربية لحقوق الانسان - العدد رقم ١٧ - مارس ١٩٨٧ .
- (١٨) راجع نص البروتوكول الاختياري في المرجع رقم (٤) .
- (١٩) نص اتفاقية مناهضة التعذيب منشور في كتاب « وثائق أساسية - المنظمة العربية لحقوق الانسان » - ١٩٨٥ .
- (٢٠) مشروع جدول الأعمال المؤقت المعلن للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والأربعين لعام ١٩٨٩ حول حالة اتفاقية مناهضة التعذيب - البند ١٠ (ب) من جدول الأعمال - مطبوعات الامم المتحدة .
- (٢١) تقرير منظمة العفو الدولية عن عام ١٩٨٧ - مطابع الاهرام التجارية ١٩٨٨ .
- (٢٢) النشرة الاخبارية - مرجع سابق - العدد رقم ١١ - يوليو ١٩٨٧ ، حيث تشير الشكوى المنشورة الى وقائع تعذيب في سجن كوبر (اطلاق سجاير في اجسام المحتجزين ، جلد بالسياط ، وضع الملح في الجروح لمضاعفة الالام ، الضرب المبرح الذي اقضى الى وفاة أحد المحتجزين) وبعد عام من نشر الشكوى ، أرسلت السلطات السودانية ردا ينفي جملة ما ورد فيها : النشرة الاخبارية - مصدر سابق - العدد رقم ١٨ - يونيو ١٩٨٨ .
- (٢٣) راجع التقارير السنوية لمنظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الانسان السالف الاشارة اليها في المراجع رقم ١ و ٥ و ٢١ .
- (٢٤) تقرير اللجنة المعنية بحقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة - الوثائق الرسمية للدورة ٤٣ للجمعية العامة - الملحق رقم ٤٠ - مطبوعات الامم المتحدة .
- (٢٥) جدول الأعمال المؤقت المعلن للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ، والتي ستعقد اجتماعها في نيويورك في الفترة ٢٠ مارس - ٧ أبريل ١٩٨٩ - مطبوعات الامم المتحدة .
- (٢٨) « الحق » - مجلة تلت سنوية يصدرها اتحاد المحامين العرب - عدد خاص عن حقوق الانسان ١٩٧٨ - القاهرة .
- (٢٩) باسيل يوسف : العمل العربي المشترك وحقوق الانسان بين الواقع والطموح - دراسة منشورة في مجلة « حقوق الانسان في الوطن العربي » - مرجع سابق - العدد رقم ٢٠ - مارس ١٩٨٧
- (٣٠) المرجع السابق . (٣١) المرجع السابق . (٣٢) المرجع السابق . (٣٣) المرجع السابق .
- (٣٤) المحامون العرب : نشرة داخلية شهرية تصدرها الامانة العامة لاتحاد المحامين العرب العدد رقم ٢٥ - فبراير ١٩٨٦ .
- (٣٥) الاسم الرسمي للجنة حقوق الانسان التابعة للجامعة العربية ، ويستشير إليها الداراسة فيما بعد باسم « اللجنة » .

- (٣٦) المرجع رقم (٢٩) وبه نص مهام اللجنة ونظامها الداخلي .
- (٣٧) د . حسن نافعة : الجامعة العربية وحقوق الإنسان - شئون عربية - العدد رقم ١٣ - مارس ١٩٨٢ .
- (٣٨) المرجع رقم (٢٩) . (٣٩) المرجع رقم (٢٩) (٤٠) المرجع رقم (٢٤) . (٤١) المرجع رقم (٢٨) (٤٢) نص الاعلان منشور في المرجع (٢٨) .
- (٤٣) المرجع (٢٧)
- (٤٤) المرجع (٢٩)
- (٤٥) نص مشروع الميثاق العربى لحقوق الانسان - مطبوعات الجامعة العربية .
- (٤٦) المرجع رقم (٢٩)
- (٤٧) نص مشروع ميثاق سيراكوزا منشور بمجلة « حقوق الانسان في الوطن العربى » - مصدر سابق - العدد رقم ٢٠ - مارس ١٩٨٧
- (٤٨) المرجع رقم ٢٩ . (٤٩) المرجع (٢٩)
- (٥٠) راجع نقاط الخلاف في مؤتمر سيراكوزا (مكان مشروع الجامعة العربية ، الموقف من العقوبات البدنية ، الموقف من الترميمات السياسية للأقليات في العالم العربى) في التقرير الذى أعده المستشار سعيد الجمل المنشور في مجلة « حقوق الانسان في الوطن العربى » - مصدر سابق - العدد ٢٠ - مارس ١٩٨٧ .
- (٥١) نص مشروع ميثاق سيراكوزا منشور بمجلة « حقوق الانسان في الوطن العربى » - مصدر سابق - العدد ٢٠ - مارس ١٩٨٧ .
- (٥٢) د . منذر غنبتاوى : دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الانسان العربى - بحث منشور في كتاب « الديمقراطية ، وحقوق الانسان في الوطن العربى » - مرجع سابق .
- (٥٤) بهى الدين حسن : حركة حقوق الانسان في مصر - مجلة المنار العدد ٥١ - مارس ١٩٨٩
- (٥٥) لمزيد من المعلومات حول منظمات حقوق الانسان العربية ، يرجى الرجوع الى مجلة « حقوق الانسان في الوطن العربى » - مرجع سابق - وصدر فيها ٢٢ عددا ، وايضا « النشرة الاخبارية » - مرجع سابق - صدر منها ٢٢ عددا
- (٥٦) مجلة « حقوق الانسان العربى » - مصدر سابق - العدد رقم ١٦ - نوفمبر ١٩٨٥
- (٥٧) « المحامون العرب » - مصدر سابق - العدد رقم ٢٥
- (٥٨) تقرير منظمة العفو الدولية - مرجع سابق .
- (٥٩) « النشرة الاخبارية » - مرجع سابق - العدد ١٨ - يونيو ١٩٨٨
- (٦٠) راجع على سبيل المثال ، « المحامون العرب » - مصدر سابق - العدد ٢٠ - ديسمبر ١٩٨٦ ، والتي تضم ملفا كاملا عن أحد اجتماعات المكتب الدائم المكسدة لحقوق الانسان - وهو اجتماع الخرطوم ديسمبر ١٩٨٦ .
- (٦١) « الحق » - مرجع سابق ، وتضم نص النظامين الداخلى والاساس ، وعلان تأسيسها من خلال عبد الرحمن اليوسفى الذى كان يشغل حينذاك - ومازال - موقع الامين العام المساعد لاتحاد المحاميين العرب ، وهو أحد المؤسسين المشاركين أيضا في الميلاد الثانى للمنظمة العربية لحقوق الانسان ، ويشغل منذ فبراير ١٩٨٩ موقع نائب الرئيس فيها .
- (٦٢) المرجع السابق .
- (٦٣) د . محمد ميشال الغريب : حقوق الانسان وحرياته الاساسية - منشور في لبنان عام ١٩٨٦ - بدون دار نشر .
- (٦٤) « حقوق الانسان في الوطن العربى - المنظمة وتحديات الواقع » - تقرير مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان الى جمعيتها العمومية الاولى ، التى انعقدت في الخرطوم في ٣٠ - ٣١ يناير ١٩٨٧ .
- (٦٥) المرجع السابق : (٦٦) المرجع السابق .
- (٦٧) المرجع السابق . وراجع أيضا كتيب النظام الاساسى وكتيب النظام الداخلى ، وهما من مطبوعات المنظمة العربية لحقوق الانسان .
- (٦٨) المعلومات المتصلة بنشاط المنظمة العربية ، مجمعة من خلال مراجع سبق الاشارة اليها وهى المرجع رقم ٥٥ ، ٦٤
- (٦٩) المرجع رقم ٢٦٤٦ .
- (٧٠) راجع عرضا لمناقشات الجمعية العمومية في « حقوق الانسان في الوطن العربى » - كتاب غير دورى - مرجع سابق - العدد ٢٠ - مارس ١٩٨٧ .
- (٧١) هذه الاستنتاجات مستخلصة من متابعة أعداد « النشرة الاخبارية » للمنظمة [من العدد ٧ - ٢٢ ، وهى الأعداد التالية مباشرة لانعقاد الجمعية العمومية] ، ومن واقع شغل الكاتب لموقع أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الانسان .
- (٧٢) راجع فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمناء « النشرة الاخبارية » - مرجع سابق - العددين ١٠ ، و ١٦ في يونيو ٨٧ وفبراير ٨٨
- (٧٣) « النشرة الاخبارية » - مرجع سابق - العدد رقم ٨ - أبريل ١٩٨٧ .
- (٧٤) المرجع السابق . (٧٥) المرجع السابق .

حدود الصلاحية :

ربما لا يكون ثمة خلاف على صلاحية وفاعلية مدخل حقوق الانسان الفردية في مواجهة أنظمة احكام الاستبدادية بأشكالها المختلفة . لكن الذي يستحق التأمل هو مدى صلاحية هذا المدخل في مواجهة احتلال عسكري بل واستعمار استيطاني كما هو الأمر في الحالة الفلسطينية .. فالنضال من أجل حقوق الانسان في هذه الحالة يتجاوز مجرد السعي الى تحسين ظروف حياة الناس وتحقيق آدميتهم ، لأنه يرتبط بكفاح تحرري يستهدف الاستقلال بالاساس .

كما ان مدخل حقوق الانسان الفردية يصطدم بالضرورة بواقع أن اسرائيل ليست الدولة الوحيدة في هذا العالم التي تنتهك حقوق الانسان الفردية ، ولا هي الدولة الأكثر انتهاكا لتلك الحقوق . ولذلك نجد أن العديد من التقارير التي تتناول الانتهاكات الاسرائيلية تشير إلى هذا المعنى بشكل أو بآخر . وبعضها يبدأ بالاشادة « بالديمقراطية الاسرائيلية » كما هو حال تقرير الخارجية الامريكية الأخير عن حقوق الانسان ، والذي يبدأ معالجته لهذه الحقوق في الأراضي المحتلة بالإشارة الى (ديمقراطية الدولة الاسرائيلية التي أتاحت الفرصة لاعداد هذا القسم الخاص بانتهاكات حقوق الانسان في الضفة الغربية ، وقطاع غزة) . ودلالة ذلك أن التقرير يضع تلك الانتهاكات من البداية في اطار أخطاء وتجاوزات يدعو الى الحد منها ، وليس في اطار الصراع بين سلطة محتلة وشعب خاضع للاحتلال .

لكن هذا لا يعني أن مدخل حقوق الانسان الفردية مجرد من أية فائدة . فهو صالح في حدود تبصير الرأي العام الغربي بحقيقة ممارسات سلطة الاجتلال الاسرائيلية ، وتقديم المعرفة له والتي غابت طويلاً بفضل نجاح آلة الدعاية الصهيونية في طمس الكثير من الحقائق . ولذلك فإن تقديم المعرفة عن انتهاكات حقوق الانسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة أمر لا يمكن انكار أهميته ، خاصة وأن الكثير من منظمات حقوق الانسان في الغرب حاولت التهوين من هذه الانتهاكات لفترة طويلة . فهذا المدخل إذن يمكن توظيفه في مخاطبة الرأي العام الغربي الذي تزايد اهتمامه بالأوضاع في الأراضي المحتلة بتأثير الانتفاضة التي أظهرت الانتهاك الاسرائيلي لحقوق الانسان بشكل غير مسبوق .

فخلال العام الأول لهذه الانتفاضة سقط عدد من الشهداء والجرحى وقيدت حرية عدد من المعتقلين يتجاوز مجموع الشهداء والجرحى والمعتقلين خلال السنوات العشرين السابقة على تفجرها .

ويبدو أن تأثير هذا المدخل يزداد كلما كان الاعتماد على شهادات ووثائق صادرة عن جهات غربية ، مثل تصريحات وزير الدولة البريطاني لاشؤون الخارجية



[٨]

رؤية لحقوق الانسان كمدخل لادارة معركة التحرر الفلسطيني

وحيد عبد المجيد

أصبح الحديث عن حقوق الانسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، وخاصة منذ تفجر الانتفاضة الكبرى الحالية ، موضع اهتمام عالمي غير مسبوق على مستويات رسمية وغير رسمية . فقد وجد هذا الموضوع طريقه الى أجهزة الاعلام الغربية بمختلف أنواعها ، وإلى الأجهزة الرسمية المعنية بحقوق الانسان في العديد من الدول الغربية ، وإلى منظمات حقوق الانسان المتباينة التوجهات والتي كان بعضها يتجاهل الحقوق الفلسطينية كلية أو يوليها اهتماماً زوئانياً . فأخذت هذه المنظمات في تطوير معالجاتها للانتهاكات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة بشكل ملموس .

لكن الملاحظ أن هذا الاهتمام ينصب على حقوق الانسان الفردية بالاساس ، سواء السياسية والمدنية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أكثر مما ينصرف الى الحقوق الجماعية للشعب الفلسطيني والتي تتمحور حول حق تقرير المصير والاستقلال والعيش في سلام . وتثير هذه الظاهرة التساؤل حول مدى صلاحية استخدام هذا المدخل ، أي حقوق الانسان الفردية ، ومدى ما يحققه من فائدة في المعركة التي يخوضها الشعب الفلسطيني في سبيل التحرر .

حتى الجزئي - بهذه الاتفاقيات يوفر مناخاً أفضل للنضال الوطني في الاراضى المحتلة ، الأمر الذى قد يتيح امكانات أكبر لتطوير الانتفاضة الى مرحلة أرقى في الاتجاه صوب العصيان الشامل أو شبه الشامل . فتطبيق هذه الاتفاقيات سيتيح للسكان الفلسطينيين مجموعة من الحقوق التى يمكن أن تؤثر ايجابياً على مسار النضال الوطنى وهى :

- حق التعبير المنتهك بفرض القيود المشددة على الصحف والمجلات التى يصل عددها الان الى ٣٠ فى الضفة الغربية .

- حق التجمع السلمى الذى تستخدمه قوات الاحتلال فى مواجهة أساليب مختلفة ومتباينة من العنف .

- حق التنظيم السياسى والنقابى المحروم منه أبناء الاراضى المحتلة .

- حق الحرية الذى ينتهك يومياً بفعل أنظمة الطوارئ البريطانية التى تعود الى عهد الانتداب ، والتى تجيز الاعتقال دون محاكمة لمدة ستة شهور قابلة للتجديد .

- حق السلامة من الأذى البدنى والمعنوى ، وهو الأذى الذى تمارسه السلطة المحتلة يومياً تقريباً داخل المعتقلات وخارجها على السواء .

- حق المحاكمة العادلة المفتقد كلية .

- حق الملكية المنتهك على صعيد الاراضى بصفة خاصة .

- حق التعليم الذى يتعرض للاهدار بفضل القيود المفروضة على المؤسسات التعليمية والاغلاق المتكرر فهذه المؤسسات للحد من دورها الوطنى .

- حق العمل والأجر العادل .

شروط ضرورية :

وعلى هذا النحو يبدو مدخل حقوق الانسان الفردية صالحاً فى ادارة معركة التحرير الفلسطينى سواء على الصعيد الدولى أو على مستوى ساحة الصراع داخل الاراضى المحتلة . لكن هذه الصلاحية تظل جزئية ما لم يتوافر شرطان رئيسيان هما ربط هذه الحقوق الفردية بالحقوق الجماعية للشعب الفلسطينى ، وتحسين أوضاع حقوق الانسان العربى بصفة عامة .

فعلى صعيد الحقوق الجماعية ، أدى نضال الشعوب المستعمرة من أجل التحرر الى فرض حق تقرير المصير بصفة تدريجية حتى تم تأقراره كمبدأ من مبادئ القانون الدولى بعد الحرب العالمية الأخيرة ، حيث نص عليه ميثاق الأمم المتحدة بإعتباره هدفاً من أهدافها [احترام مبدأ المساواة فى الحقوق بين الشعب وأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها]

وبذلك أصبح حق تقرير المصير من الحقوق الثابتة للشعوب . وقد أقرمت الأمم المتحدة وأجهزتها هذا الحق

وليام وولدرجريف خلال زيارته للأراضى المحتلة فى أوائل مارس الماضى ، ومثل تقرير حقوق الانسان الصادر عن الخارجية الامريكية .

لكن ينبغى عدم توقع نتائج كبرى سريعة من وراء استخدام هذا المدخل من نوع التأثير على العلاقات الامريكية الاسرائيلية فى بعض جوانبها مثل الدعم الاقتصادى والعسكرى الضخم الذى تقدمه الولايات المتحدة لاسرائيل ، رغم أن الكونجرس أعتاد أن يحدد مواقفه بشأن المعونة الخارجية بناءً على ما يرد فى تقرير وزارة الخارجية عن حقوق الانسان . فخصوصية العلاقة القائمة على تحالف استراتيجى عميق الجذور واسع النطاق تحول دون حدوث مثل هذا التأثير السريع . وتدل على ذلك التصريحات الصادرة عن أركان الادارة الامريكية الجديدة ، بما فى ذلك تصريحات ادوارد شيفتر سكرتير وزارة الخارجية المساعد لشؤون حقوق الانسان والمسئول عن اعداد هذا التقرير . فقد حرص شيفتر على تبرير ما ورد بالتقرير ، وهو لا يرقى الى مستوى المتابعة الدقيقة للانتهاكات الاسرائيلية ، بالوضع الفريد الذى تواجهه إسرائيل فى منطقة الشرق الأوسط . وتجدر الإشارة أيضاً إلى ما تضمنه خطاب المندوب الامريكى الجديد فى الأمم المتحدة توماس بيكرنج أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ فى آخر فبراير الماضى من أن [سجل إسرائيل الديمقراطى لا مثيل له رغم قلقنا من بعض الممارسات الراهنة ، وخاصة استخدام القوة القاتلة والترحيل ، لكننا ننظر الى هذا الموضوع فى إطاره العام لان إسرائيل مسئولة عن حفظ الأمن والنظام] . وقد فازت إسرائيل هذا العام كالعادة بالنصيب الأكبر من ميزانية المعونة الخارجية الامريكية ، حيث تحصل على ٣ مليارات دولار منها ١,٨ مليار معونة عسكرية و ١,٢ مليار معونة اقتصادية ، أى أنها تحصل وحدها على أكثر من ٢٠ ٪ من ميزانية المعونة الامريكية التى تبلغ ١٤,٨ مليار دولار هذا العام .

ومع ذلك يظل مدخل الحقوق الفردية للانسان صالحاً جزئياً فى ادارة الصراع على الصعيد الدولى بما يحققه من فائدة فى تبصير رأى العام العربى بالانتهاكات التى تتعرض لها هذه الحقوق فى الاراضى المحتلة كتوطئة للحديث عن الحقوق الجماعية كما يقيد هذا المدخل أيضاً على صعيد البيئة الداخلية للصراع ، أى ساحة المواجهة فى الاراضى المحتلة . وتتمثل هذه الفائدة فيما يمكن أن يؤدي إليه استخدام هذا المدخل من ضغوط على السلطة المحتلة للالتزام - جزئياً على الأقل بالاتفاقيات الدولية التى تنظم الأوضاع القانونية للسكان فى أى إقليم محتل ، وأهمها اتفاقيات عام ١٩٤٩ وخاصة الاتفاقية الرابعة المتعلقة بحماية السكان المدنيين ازاء السلطات المحتلة . ولعل اضطراب السلطات الاسرائيلية بالالتزام -

للشعب الفلسطيني بشكل واضح ومتكرر ، وخاصة منذ صدور القرارين ٣٢٣٦ و ٢٢٣٧ خلال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة سنة ١٩٧٤ . ومن هنا ضرورة العمل على ربط الحقوق الفردية للشعب الفلسطيني - التي يجرى الحديث عنها الان على نطاق واسع في المجتمع الدولي - بحقوقه الجماعية الثابتة .

لكن الجهد العربي في هذا المجال يظل معرضاً لانتقاد المصادقية ما لم يحدث تغير ملموس في أوضاع حقوق الانسان في جميع الاقطار العربية . فالثابت من تقارير منظمات حقوق الانسان ان جميع الأنظمة العربية لا تحترم حقوق الانسان بدرجات متفاوتة ، تبدأ من فرض قوانين مقيدة للحريات وتصل إلى حد التصفية الجسدية لبعض المعارضين لهذه الأنظمة ، مروراً بتعطيل الفاعليات السياسية واستخدام مستويات متباينة من أساليب القمع والتنكيل . وحتى الاقطار التي تشهد تقدماً نسبياً في احترام بعض حقوق الانسان في اطار الاتجاه إلى التعددية السياسية المقيدة ، فإن هذه الحقوق تظل مهددة وعرضة في أى وقت للتراجع عنها . ولعل هذه الأوضاع تتيح فرصة للسلطة الاسرائيلية لأن تحاول احتواء الانتقادات الدولية لممارساتها عن طريق المقارنة بين هذه الممارسات وبين ما تقوم به الأنظمة العربية من اهدار متفاوت لحقوق مواطنيها . ومن الأمثلة الحديثة البارزة في هذا الصدد ما قامت به السلطات الاسرائيلية من استغلال القمع الشديد الذي استخدمته السلطات الجزائرية في مواجهة أحداث أكتوبر ١٩٨٨ في محاولة للتعطيل على القمع المتصاعد للانتفاضة الفلسطينية . فالرقم الرسمي المعلن لاعداد القتلى في أحداث الجزائر خلال أسبوع واحد بلغ ١٧٦ قتيلاً ، في حين أكدت

مصادر غربية أن العدد يصل الى ٥٠٠ قتيلاً ، وإلى أكثر من ١٠٠٠ مصاباً فضلاً عن حوالي ٣٥٠٠ معتقلاً وبمقارنة هذه الأرقام التي تمثل حصيلة أسبوع واحد مع أرقام ضحايا الانتفاضة الفلسطينية خلال عام كامل ، يتضح لنا حجم المشكلة التي تواجهها عملية الدفاع عن حقوق الانسان الفلسطيني في ظل الأوضاع الراهنة لحقوق الانسان في العالم العربي بصفة عامة . ورغم الموقف الايجابي الذي أتخذه الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بإعلان أنه سستم معاقبة كل من انتهك حقوق الانسان خلال تلك الأحداث ، إلا ان جوهر المشكلة يظل ماثلاً في البناء السلطوي للنظام السياسي ، والذي ينطوي على موقع متميز للأجهزة القمعية في مختلف الاقطار العربية . ولذلك نجد أن مؤيدي إسرائيل في الغرب يهتمون بإبراز هذه الأوضاع كلما تعرضت الممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة للنقد . فعلى سبيل المثال أثار المرشح الديمقراطي في الحملة الاولى للانتخابات الرئاسية الامريكية الأخيرة بروسى بابيت ممارسات الأنظمة العربية تجاه مواطنيها في رده على سؤال حول تقويمه لأسلوب التعامل الاسرائيلي مع الانتفاضة الفلسطينية ، فانتقد هذا الاسلوب لكنه أكد أن (الأنظمة العربية تفعل ما هو أسوأ من ذلك بكثير ، ولا يوجد مجال للمقارنة لأن إسرائيل دولة ديمقراطية يجب وضعها في مستوى آخر تماماً) .

وهكذا تظل أوضاع حقوق الانسان في العالم العربي قيداً على امكانية الاستخدام الأفضل لمدخل الحقوق الفردية للانسان في الاراضي المحتلة حتى في حالة النجاح في ربطها بالحقوق الجماعية وفي القلب منها حق تقرير المصير .



وهذا النكوص العربى تجاه موثيق حقوق الانسان هو فى حقيقته موقف غير حضارى رغم الادعاءات التى تبرر هذا الموقف ، وذلك لأن هناك تيارا دوليا صاعدا لتأكيد حقوق الانسان وتوسيع نطاقها وجعلها التزاما دوليا لا إختياريا .

وأمام تردد كثير من دول العالم الثالث فى الانضمام الى موثيق حقوق الانسان الدولية قررت الجمعية العامة منذ ١٩٧٥ نشر تقرير سنوى عن حالة التوقيع والتصديق على مثل هذه الاتفاقيات والبروتوكولات الاثنتين والعشرين التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة .

والاطلاع على مثل هذا الحصر - بصفة عامة - يوضح الموقف السلبي للدول العربية تجاه موثيق حقوق الانسان الدولية حيث أن أكثر الدول العربية إنضماما الى مثل هذه الاتفاقيات (تونس) لم توقع أو تصدق الا على ١٧ اتفاقية فقط . مع التناقص التنازلى بالنسبة للدول العربية الأخرى حتى نصل الى دولة البحرين التى لم توقع أو تصدق على أية اتفاقية من مجموعة هذه الاتفاقيات . بينما إسرائيل وقعت أو صدقت على ١٨ اتفاقية منها كما يوضح الجدول (١)

جدول « ١ » مقارنة الانضمام الى الاتفاقيات الاثنتين والعشرين حتى سبتمبر ١٩٨٨

الدولة	توقيع وتصديق	توقيع فقط	المجموع
تونس	١٥	٢	١٧
مصر	١٥	١	١٦
الجزائر	١٤	-	١٤
المغرب	١٢	٢	١٤
اليمن (د)	١١	-	١١
العراق	١١	-	١١
موريتانيا	٨	٣	١١
السودان	٩	٢	١١
سوريا	١٠	١	١١
الأردن	٨	٢	١٠
لبنان	٦	١	٧
ليبيا	٧	-	٧
الكويت	٥	-	٥
الصومال	٤	-	٥
جيبوتي	٤	-	٤
قطر	٣	-	٣
السعودية	٣	-	٣
اليمن	٣	-	٣
الإمارات	٢	١	٣
عمان	-	-	١
البحرين	-	-	-
إسرائيل	١٣	٥	١٨



[٩]

القصور العربى تجاه موثيق حقوق الانسان

أحمد يوسف القرعى

ثمة قصور عربى - يبدو واضحا - تجاه التوقيع والتصديق أو الانضمام الى الموثيق الدولية لحقوق الانسان . هذا فضلا عن موقف سلبي تجاه إعلان مشروع حقوق الانسان العربى وقد مضى على دراسته أكثر من عشر سنوات .

لا على المستوى الدولى أقبلت الدول العربية إيجابيا على الانضمام الى اتفاقيات وبروتوكولات حقوق الانسان التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولا على المستوى القومى أقرت الدول العربية ميثاق حقوق الانسان العربى فى إطار جامعة الدول العربية على غرار الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان الموقعة فى روما (٤ نوفمبر ١٩٥٠) والاتفاقية الأمريكية لحقوق الانسان الموقعة فى سان جوزيه - كوستاريكا (٢٢ نوفمبر ١٩٦٩) ، وميثاق حقوق الانسان والشعوب الأفريقية (٢١ أكتوبر ١٩٨٦) .

وأكثر من هذا لم تقبل الدول العربية على التوقيع الا على مشروعين جديدين أولهما تم صياغته بمبادرة من المفكرين والمثقفين فى العالم الاسلامى تحت اسم « الاعلان العالمى لحقوق الانسان فى الاسلام » فى سبتمبر ١٩٨١ والثانى بمبادرة من احدى وسبعين شخصية عربية من ثلاث عشرة دولة عربية تحت اسم « مشروع ميثاق عربى لحقوق الانسان » وذلك إثر اجتماع فى مدينة سيراكوزا بإيطاليا (٥ - ١٢ ديسمبر ١٩٨٦) وبدعوة من المعهد العالى للدراسات العليا فى علوم الاجرام بإيطاليا .

نتيجته الغاء أو إعاقة الاعتراف أو التمتع بحقوق الانسان والحريات الأساسية أو ممارستها على قدم المساواة وذلك في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو غيرها من مجالات الحياة العامة .

وصدقت أو وقعت ١٥ دولة عربية على هذه الاتفاقية وكذلك إسرائيل .

(٥) الاتفاقية الدولية بشأن حظر جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها : وأقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٣٠ نوفمبر ١٩٧٣ وبدأ نفاذها في ١٨ يوليو ١٩٧٦ وعرفت الاتفاقية جريمة الفصل العنصرى بأنها تتضمن عددا من الأفعال اللاإنسانية المرتكبة لغرض إقامة واستمرار هيمنة فئة عنصرية من البشر على حرية فئة عنصرية أخرى .

وصدقت أو وقعت فقط ١٥ دولة عربية على هذه الاتفاقية بينما لم توقعها إسرائيل [مجاملة للنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا] .

(٦) الاتفاقية الدولية لمواجهة الفصل العنصرى فى الرياضة : وتمت صياغتها على ضوء المبادئ التى وردت فى الاعلان الدولى لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية والذى اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٤ ديسمبر ١٩٧٧ والاتفاقية تستهدف تأكيد المبدأ الأولى الذى يقضى بعدم جواز التمييز بسبب العنصر أو الدين أو الانتماء السياسى والايمان بوجوب أن تكون الجدارة هى المعيار الوحيد للاشتراك فى الأنشطة الرياضية .

وصدقت أو وقعت فقط ١٢ دولة عربية ولم توقعها إسرائيل (مجاملة للنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا) .
(٧) اتفاقية إنهاء كل أنواع التمييز ضد المرأة : ومنذ عام ١٩٧٤ والأجهزة المختصة للأمم المتحدة تستهدف اعداد هذه الاتفاقية حتى تم إقرارها عام ١٩٧٨ وتستهدف المساواة القانونية بين الرجل والمرأة .
وصدقت أو وقعت فقط ٦ دول عربية ووقعها إسرائيل ولم تصدق عليها بعد .

(٨) اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها : وأقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٩ ديسمبر ١٩٤٨ واعتبرت سارية المفعول ومنذ ١٢ يناير ١٩٥١ . وجريمة الإبادة الجماعية تعنى هنا أيا من الأعمال التى ترتكب بقصد الإبادة كليا أو جزئيا لجماعة وطنية أو عرقية أو عنصرية أو دينية وذلك مثل قتل أعضاء الجماعة ، الحاق أضرار جسمانية أو ذهنية بأعضاء الجماعة .. إلخ .

وصدقت أو وقعت فقط ١٠ دول عربية على الاتفاقية وكذلك إسرائيل .

(٩) اتفاقية عدم سرعان القيود القانونية على جرائم الحرب والجرائم التى ترتكب فى حق الانسانية :

وبعد هذا الحصر الاجمالى من الأهمية التعريف باتفاقيات وبروتوكولات حقوق الانسان وتوقيع وتصديق الدول العربية على كل منها مقارناً بتوقيع وتصديق إسرائيل حتى سبتمبر ١٩٨٨ [راجع أيضا : الجدول رقم ٢]

(١) الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية : أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ وتتعهد كل دولة عضويتها بالقيام منفردة ومن خلال المساعدة والتعاون الدوليين بإتخاذ الخطوات ولأقصى ما تسمح به مواردها المتوافرة من أجل التوصل تدريجيا لتحقيق الكامل للحقوق المعترف بها فى الاتفاقية وتتعهد فى سبيل ذلك بإستعمال كافة الطرق المناسبة ومنها التشريع . هذا وتتضمن الاتفاقية مجموعة من النصوص لتطبيق المستويات والمبادئ التى تحددها .

ووقعت وصدقت ١١ دولة عربية على هذه الاتفاقية وكذلك إسرائيل .

(٢) الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية : أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ وتتعهد كل دولة طرف فيها بإحترام وتأمين الحقوق المقررة فى الاتفاقية لكافة الأفراد المقيمين ضمن أراضيها والخاضعين لولايتها والمقصود من الالتزامات التى تعهدت بها الدول الأطراف فى الاتفاقية أن يجرى تطبيقها بصفة عامة فور التصديق على الاتفاقية .

ووقعت وصدقت ١١ دولة عربية على الاتفاقية أما إسرائيل فقد وقعت الاتفاقية ولم تصدق عليها بعد .
(٣) البروتوكول الاختيارى الملحق بالاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية : وينص على طريقة ثالثة لتطبيق الاتفاقية بالنسبة الى الدول الأطراف فيها بالإضافة الى الاجراءات الخاصة بالتقارير ونظام التبليغات والتوفيق من دولة الى أخرى . وتقرر الدولة الطرف فى البروتوكول بإختصاص لجنة حقوق الانسان فى استلام دراسة تبليغات الأفراد الخاضعين لولايتها والذين يدعون بأنهم ضحايا انتهاك تلك الدولة الطرف لأى من الحقوق المبينة فى الاتفاقية .

ولم توقع أية دولة عربية وكذلك إسرائيل على هذا البروتوكول .

(٤) الاتفاقية الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز العنصرى :

وأقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ وهى أهم وأشمل وثيقة دولية فى ميدان حقوق الانسان أصدرته قبل تبنى الجمعية العامة للاتفاقيتين الخاصتين بحقوق الانسان فى ديسمبر ١٩٦٦ وقد عرفت الاتفاقية التمييز العنصرى بأنه أى تمييز أو استبعاد أو تحديد أو تفضيل يقوم على العنصر أو اللون أو الأصل أو الانتماء القومى أو العرقى والعنصرى يكون هدفه أو

جدول (٢) انضمام الدول العربية واسرائيل إلى اتفاقيات حقوق الإنسان حتى سبتمبر ١٩٨٨
الأرقام تشير إلى مجموعة الاتفاقيات الواردة في المجلد

	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)	(١٤)	(١٥)	(١٦)	(١٧)	(١٨)	(١٩)	(٢٠)	(٢١)	(٢٢)
الجزائر	○	○	-	●	●	-	○	●	●	●	●	●	●	●	●	-	-	-	-	-	●	-
البحرين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اليمن الديمقراطية ●	●	●	-	●	●	○	●	●	●	-	●	-	-	-	-	-	-	-	-	●	-	●
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	●	-	-	-	-	-	-	-	-
مصر	●	●	-	●	●	○	●	●	●	●	●	●	●	●	●	-	-	-	-	●	-	-
العراق	●	●	-	●	●	○	●	●	●	●	●	●	●	●	●	-	-	-	-	-	-	-
الأردن	●	●	-	●	○	●	○	●	●	-	●	-	●	●	●	-	-	-	-	-	-	-
الكويت	-	-	-	●	●	-	-	●	●	-	●	-	●	●	●	-	-	-	-	-	-	-
لبنان	●	●	-	●	○	-	-	●	-	-	○	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
ليبيا	●	●	-	○	●	●	-	-	-	-	●	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
موريتانيا	-	-	-	○	-	○	-	-	-	-	○	-	●	●	●	-	-	-	-	●	-	-
المغرب	●	●	-	○	-	○	-	●	●	-	○	-	●	●	●	-	-	-	-	●	-	-
عمان	-	-	-	-	○	-	-	-	-	-	○	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	-	-	-	●	●	-	-	-	-	-	●	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	-	-	-	-	-	-	-	●	-	-	-	-	●	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الصومال	-	-	-	●	●	○	-	-	-	-	○	-	-	-	-	-	-	-	-	●	-	-
السودان	●	●	-	●	●	○	-	-	-	-	○	-	-	-	-	-	-	-	-	●	-	-
سوريا	●	●	-	●	●	○	-	-	-	-	○	-	●	●	●	-	-	-	-	●	-	-
تونس	●	●	-	●	●	○	-	●	●	-	○	-	●	●	●	-	-	-	-	●	-	-
الإمارات	-	-	-	●	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اليمن	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اسرائيل	○	○	-	○	-	-	○	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	○

الرموز المستخدمة : ● تصديق ○ توقيع فقط

وأقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٦ نوفمبر ١٩٦٨. مؤكدة على مبدأ عدم وجود فترة زمنية محددة لجرائم الحرب والجرائم التي ترتكب في حق الانسانية تماثل قواعد القانون الداخلي التي تحدد فترة زمنية لانقضاء الجرائم العادية .

وصدقت أو وقعت فقط ثلاث دول عربية فقط ولم توقعها إسرائيل .

(١٠) اتفاقية تجارة الرق لعام ١٩٢٦ : وقعت في ٢٥ سبتمبر من نفس العام في إطار عصبة الأمم . وصدقت أو وقعت فقط ٨ دول عربية على هذه الاتفاقية وكذلك إسرائيل .

(١١) بروتوكول ١٩٥٣ الملحق باتفاقية الرق لعام ١٩٢٦ : وتمت الموافقة عليه في ٢٣ أكتوبر ١٩٥٣ واعتبر ساري المفعول منذ ٧ ديسمبر ١٩٥٣ وقد صدر أساساً عندما دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول الأطراف في اتفاقية الرق لعام ١٩٢٦ الى الموافقة على نقل الوظائف والصلاحيات التي كانت تتمتع بها عصبة الأمم الى الأمم المتحدة .

وصدقت ٦ دول عربية على هذا البروتوكول وكذلك إسرائيل .

(١٢) تعديل اتفاقية الرق لعام ١٩٢٦ : تم إقرارها بعد أن تم تعديل اتفاقية ١٩٢٦ بمقتضى بروتوكول ١٩٥٣ . ويعرف الرق حسب التعديلات الداخلة عليها على أنه وضع أو حالة الشخص الذي تمارس عليه كل أو بعض الصلاحيات المتعلقة بحق الملكية بينما تم تعريف تجارة الرقيق على أنها تتضمن جميع الأفعال التي تتمثل في إلقاء القبض على الشخص وحياته والتصرف فيه يقصد استرقاقه أو بيعه أو استبداله .

وصدقت ١٣ دولة عربية على الاتفاقية وكذلك إسرائيل .

(١٣) اتفاقية تكميلية بشأن إلغاء الرق وتجارة الرقيق والنظم والتقاليد التي على شاكلتها : وتم إقرارها في ٤ سبتمبر ١٩٥٦ لكي تتناول بعض التقاليد والأعمال التي على شاكلتها الرق ولكن لم تشملها التعريفات التي ظهرت في الوثيقة السابقة ، ومنها دين الاسترقاق ، رقيق الأرض (القنان) .. الخ .

وصدقت على الاتفاقية ١٢ دولة عربية وكذلك إسرائيل .

(١٤) اتفاقية محاربة الاتجار في الأشخاص واستغلال الآخرين في الدعارة : وفتح باب التوقيع عليها في ٢١ مارس ١٩٥٠ .

وصدقت ١٠ دول عربية على الاتفاقية وكذلك إسرائيل .

(١٥) اتفاقية ضد التعذيب وغيره من وسائل المعاملة والعقاب التي تقسم بالقسوة واللا إنسانية

والمهانة : وتم إقرارها في ديسمبر ١٩٨٤ وصدقت أو وقعت فقط ٦ دول عربية ووقعتها إسرائيل ولم تصدق عليها بعد .

(١٦) اتفاقية خاصة بجنسية المرأة المتزوجة : وأقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ يناير ١٩٥٧ واعتبرت سارية المفعول منذ ١١ أغسطس ١٩٥٨ وترمي الى القضاء على حالات تنازع القوانين الناشئة عن اختلاف الأحكام الخاصة بفقد المرأة أو اكتسابها للجنسية بسبب عقد الزواج أو حله أو تغيير الزوج لجنسيته أثناء قيام الزوجية . وصدقت تونس وحدها على الاتفاقية وكذلك إسرائيل .

(١٧) اتفاقية خاصة بتقليص حالات فقدان الجنسية : وتنص على أنه من واجب كل دولة متعاقدة ان تمنح جنسيتها لكل من يولد على إقليمها اذا كان من شأنه عدم منحه لها أن يصبح عديم الجنسية الا أن لها مع ذلك أن تخضع منح هذه الجنسية لشروط معينة . لم توقع أية دولة عربية على الاتفاقية ووقعتها إسرائيل ولم تصدق عليها بعد .

(١٨) اتفاقية تتعلق بأوضاع الأشخاص فاقدى الجنسية : تم إقرارها عام ١٩٥٤ وتطبق على أي شخص لا يعتبر مواطناً في أية دولة بموجب قانونها القائم ويستمتع الأشخاص عديمو الجنسية بالنسبة لمعظم الأمور بمثل ما يتمتع به اللاجئون بموجب الاتفاق الخاص بمركز اللاجئين الا أنه بالنسبة لحقوق معينة فإن الاتفاق يضع عديمي الجنسية في مركز أقل أفضلية من ذلك المركز الذي ضمنه للاجئين .

صدقت تونس وحدها على الاتفاقية وكذلك إسرائيل .

(١٩) الاتفاقية المتعلقة بأوضاع اللاجئين : وتم إقرارها في ٢٨ يوليو ١٩٥١ وهي تنقيح لاتفاقيات دولية سابقة ودمج وتوحيد لما جاء فيها بشأن هذا الموضوع وتوسيع لآطرها ونطاقها . وكانت الاتفاقية تسري فقط في عام ١٩٦٧ على الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين قبل يناير ١٩٥١ .

وصدقت ٨ دول عربية على الاتفاقية وكذلك إسرائيل .

(٢٠) بروتوكول يتعلق بأوضاع اللاجئين : وقد الحق بالاتفاقية السابقة وأصبح ساري المفعول في ٤ أكتوبر ١٩٦٧ حيث أضيفت نفس الحماية التي يتمتع بها اللاجئون على جماعات أخرى جديدة من اللاجئين . وصدقت ٨ دول عربية على البروتوكول وكذلك إسرائيل .

(٢١) الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة : وأقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٢ وهي أول معاهدة على نطاق عالمي تتعهد فيها الدول الأطراف

تخشى الرقابة الدولية على احترامنا لها في حين أن هذه الرقابة شكلية وأدبية ولا تعطى هذه الاتفاقيات للأفراد من رعايا أية دولة حق التبليغ ضدها من انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية الواردة فيها ومنها الاتفاقية الخاصة بالحقوق السياسية والمدنية إلا إذا وافقت الدولة على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية .

ثانيهما : ترى بعض الحكومات العربية ان هناك بعض الاحكام في هذه الوثائق تتعارض مع نصوص الشريعة الإسلامية ولكن هذا الاعتراض يمكن التغلب عليه بالتصديق مع التحفظ على هذه الأحكام . وأيا كانت مبررات الرفض العربي لعدد من البنود أو الاتفاقيات فإن الأمر يتطلب تنشيط الوعي العربي بأهمية وضرورة التوقيع والتصديق على مثل هذه المواثيق مع التحفظ على الأحكام التي تتعارض مع القيم العربية أو الشريعة الإسلامية لأن الانضمام الى حركة حقوق الانسان الدولية يعد مكسبا حضاريا للأمة العربية لأكثر من سبب في مقدمتها أن كتابة التحفظ العربي على الاتفاقيات يتم تبليغه الى كل الدول الموقعة عليها . ومع كتابة التحفظ فإن الدول العربية تقدم مبرراتها وحججها وهي ولا شك مبررات وحجج مقنعة بالدرجة الأولى وتكتسب مصداقية أكثر عند الإشارة الى أن أرض الوطن العربي كانت أخصب مكان ازدهرت فيه حقوق الانسان منذ أقدم العصور فهي أرض الأديان السماوية بمبادئها السامية التي حققت للانسان كرامته .

وفي الوقت الذي يجب فيه الاسراع بتوقيع مواثيق حقوق الانسان فمن الأهمية عقد دراسة مقارنة لايضاح أن حقوق الانسان في التراث العربي والإسلامي تجب كل ما جاء في هذه المواثيق المعاصرة وأن انضمام الدول العربية الى مثل هذه المواثيق الدولية هو رمز لارادتها في المشاركة الدولية في شئون عالمنا المعاصر .

بالتزام قانون يتصل بممارسة مواطنيها للحقوق السياسية وأول مرة يطبق فيها مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة الوارد بالميثاق بالنسبة لمسألة محددة . وصدقت ٧ دول عربية على الاتفاق وكذلك اسرائيل .

(٢٢) الاتفاقية والتوصية الخاصة بالموافقة على الزواج والحد الأدنى لسن الزواج وتسجيل الزيجات :

وتم اقرار الاتفاقية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٦٢ كما تم اقرار التوصية في أول نوفمبر ١٩٦٥ .

وصدقت دولتان عربيتان فقط عليهما أما اسرائيل فقد اكتفت بالتوقيع حتى الآن .

حول مبررات الموقف العربي السلبي :

ويبدو واضحا من اسماء مجموعة الاتفاقيات والبروتوكولات المذكورة أن مجرد الانضمام اليها هو واجهة حضارية لأية دولة ديمقراطية تؤمن بحقوق الانسان .

ويعنى هذا أن اسرائيل تزعم للرأى العام العالمى أنها واجهة الديمقراطية في الشرق الأوسط بدليل أنها وقعت وصدقت على أغلبية هذه الاتفاقيات التي تؤكد حقوق الانسان الاسرائيلي بداخلها (على حد الزعم الاسرائيلي) . هذا في الوقت الذي تمارس فيه اسرائيل أفظع الانتهاكات لحقوق الانسان العربي .

ولعل هذا الزعم الاسرائيلي يقودنا الى التعرف على اسباب القصور العربي وهذا يعود الى سببين رئيسيين : أولهما : تخويف لا داعى له ومبالغ فيه من إشراف أجهزة دولية على تنفيذ هذه الاتفاقيات والبروتوكولات مما يظهرنا أمام العالم كأننا دول لا تعنى بحقوق الانسان أو



المصري عند نظرها لقضية إضراب عمال السكة الحديد عام ١٩٨٦ ، وأصدرت حكما بالبراءة على المتهمين على أساس أن هذه المادة تنص على أن المعاهدات التي يبرمها رئيس الجمهورية تكون لها قوة القانون متى تم التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية . وحذر الأستاذ الأخناوى من بعض الاجتهادات الفقهية التي ترى أنه في حالة تعارض نص من القانون الدولي مع آخر من دستور الدولة فالأحدث في الصدور هو الذي يطبق وهذا يعنى فتح الباب أمام الدولة للتوصل من التزاماتها الدولية .

وطالبت أ - أميرة بهي الدين المحامية في بحثها بتفقية الدستور مما شاب بنوده من قيود تؤدي عمليا إلى تعطيله ، كذلك طالبت بإلغاء قوانين الطوارئ وما يترتب عليها من سلطات واسعة لرجال وأجهزة الأمن ، ودعت إلى إعادة النظر في قانون العقوبات بما فيه من نصوص عقابية مقيدة ومجرمة لحرية الرأي ، ونهبت الورقة إلى أهمية الرقابة الشعبية في إنتزاع الحقوق المشروعة للناس والحفاظ عليها ، وقد كان للطابع الأكاديمي الذي ميز هذه الجلسة أثر كبير في حصر النقاش حول توضيح بعض جوانب الخطورة في القوانين والتشريعات المستحدثة ، ولم يحدث أى صدام بإستثناء احتجاج د . عصمت سيف الدولة على قلة الوقت متاح له للتعبير .

القوانين الاستثنائية واستقلال القضاء :

رأس الجلسة التي تناولت هذا الموضوع د . محمد لبيب شنب (عميد كلية الحقوق بعين شمس) وتحدث د . حلمي مراد عن التشريعات المصرية المجافية لحقوق الإنسان ، ودعا المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى اتخاذ خطوات عملية في مواجهة تلك التشريعات ، وتقدم باقتراح بأن يكون للمنظمة دور فاعل في الطعن في هذه القوانين بمجرد صدورهما ، لا بالطعن في دستوريتهما عند ظهور قضية يمكن تكييفها وفق هذا التشريع أو ذاك ، وحتى لا يصبح الطعن الدستوري مجرد وسيلة لكسب الوقت أو عدم الجدية اقترح د . حلمي أن يمنح هذا الحق للأحزاب السياسية أو يوضع نظام للطعون يلزم الجبهة صاحبة الطعن بدفع تأمين معين ، يذهب إلى المحكمة في حالة ثبوت عدم الجدية .

كما دعا د . حلمي القضاء المصري أن يغير العرف الذي جرى على اعتبار أن حق الدعوى متاح فقط لمن له مصلحة مباشرة في رفع الدعوى .. وبدلاً من ذلك اقترح د . حلمي مراد أن يكون المساس بالحقوق الإنسانية هو من صميم المصالح المباشرة للفرد . ثم ناقشت الندوة البحث المقدم من د . نور فرحات بعنوان « استقلال القضاء وحقوق الإنسان » .. تحدثت الورقة عن الخلط الشائع في مسألة استقلال القضاء ، وقال أن مصر بها استقلال للقاضي كفرد وليس للمؤسسة القضائية ، وهو نفس الحال في الدساتير العربية التي تتحدث عن القاضي الفرد واستقلاله ولا تنص صراحة على استقلال السلطة القضائية . وأرجع د . فرحات السبب في تجاهل الدساتير العربية لمبدأ استقلال القضاء إلى محدودات اجتماعية ومحددات سياسية .

ويقصد بالمحددات السياسية عدم وجود أسلوب معتمد ومعترف به من جميع أطراف اللعبة السياسية لتداول السلطة السياسية . والمحددات الاجتماعية يعنى بها عدم التساوى في التمتع بخدمات العدالة للمجتمع ككل ، فعلى سبيل المثال فإن المنازعات التي تثور في الغالب بين الفقراء يكون نصيب القاضي منها حوالى ٢٠٠٠ قضية في العام !! بينما المنازعات التي تثور بين الأغنياء يكون نصيب القاضي منها ١٢٢ قضية في العام .. وهذا يعكس بالطبع الجو أو المناخ الذي يعمل فيه كلا القاضيين وكيف يمكن أن يؤثر ذلك سلبا على تناول القضايا التي تثور بين الفقراء نظرا للأعباء الكبيرة الواقعة على القاضي الذي ينظرها . وعقب الأستاذ نبيل الهلال محذرا من خطورة تزايد الاستثناءات القضائية وذكر أن الهيئة العربية للتصنيع أصبح لها حق التقاضي أمام محكمة خاصة في المنازعات التي تثور بين العمال .



[١٠]

الملتقى الفكرى الأول لحقوق الانسان في مصر

من ٨ إلى ٩ ديسمبر ١٩٨٨

سعيد عكاشة

شهدت القاهرة في الفترة من ٨ إلى ٩ ديسمبر ندوة فكرية حول حقوق الإنسان في مصر ، ورغم أهمية الندوة التي قدمت فيها إحدى عشرة ورقة لمناقشة حقوق الإنسان على كافة المستويات - سياسيا واجتماعيا وثقافيا - إلا أن الحضور كان قليلا ، إلى جانب قلة التغطية الصحفية لها ... ترى هل أصبح موضوع حقوق الإنسان موضوعا غير جذاب للمفكرين والجمهور على حد سواء ؟ أم أن ذلك يعكس متاح الاحباط العام الذي تحدثت عنه بعض الأوراق المقدمة ؟ أيا كان الأمر .. فقد ألفت الأبحاث المقدمة وكذلك المناقشات والتعليقات التي أثرت في الندوة الضوء على واحدة من أعقد المشكلات التي تواجهها الإنسانية بشكل عام ، لا في العالم الثالث وحده بل وحتى في العالم المتقدم .

مواثيق حقوق الإنسان والتشريع المصري :

رأس الجلسة التي تناولت هذا الموضوع د . ابو زيد رضوان (أستاذ ورئيس قسم القانون التجارى بجامعة عين شمس) وقدمت فيها ثلاثة أبحاث . ركزت الورقة المقدمة من د . إبراهيم العناني (وكيل كلية حقوق عين شمس) على المبادئ التي تحكم تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان ، وأوضح البحث أن الدستور المصري ينظر إلى المعاهدات الدولية على أنها قانون داخلي ، وبالتالي يجب على الدولة أن تطبقه بشكل مباشر باعتبارها قانونا من قوانينها الداخلية . وأوضح البحث المقدم من أ . فوزى الأخناوى (محامى) ، أن حقوق الإنسان قد انتقلت منذ الاعلان العالمى لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ ، ومرورا باتفاقيتي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، والحقوق المدنية والسياسية عام ١٩٦٦ .. إلى دائرة القانون الدولي الوضعى بما يعنى عدم جواز ممارسة الاختصاصات السيادية للدولة في مواجهة رعاياها على نحو يمس الحد الأدنى من الحقوق والحريات التي يكفلها القانون الدولي للإنسان كما أشار البحث إلى أن المحكمة قد استندت إلى المادة ١٥١ من الدستور

انتهاك حقوق الإنسان من أطراف غير حكومية :

رأس الجلسة التي تناولت هذا الموضوع أ . محمد عودة .. وتقدم فيها د . أحمد عبدالله ببحث عن « حقوق الإنسان وانتهاك الديمقراطية في التشكيل السياسية المصرية » . وقد أبرز البحث القدر الكبير من التعقيد الذي يكتنف قضية حقوق الإنسان ، بدءاً من الخلاف حول التعريف وثباين ذلك غرباً وشرقاً ، وانتهاء بالصعوبات العملية لتحقيق قدر كبير من تلك الحقوق . ويرى د . عبدالله أن الدعوة إلى حقوق الإنسان هي دعوة للديمقراطية وأن التمييز بينهما هو مجرد تمييز إجرائي لاعتبارات عملية ونبه البحث إلى مغالاة البعض في مناقشة قضية حقوق الإنسان حيث يصل الأمر إلى حدود المثالية عندما يتصور البعض أن حقوق الإنسان كما هي مصوص عليها يمكن أن تتحقق في الواقع ويرى د . عبدالله أن الدعوة إلى تطبيق حقوق الإنسان بالكامل هي ضرب من ضروب المستحيل .

وبالنسبة لمصر رصد البحث ظاهرتين ، أولهما تحسن نسبي في الحرية السياسية بعد الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية ، وثانياً تدهور واضح في الجانب الاجتماعي . وقال إن الصفوة السياسية في مصر منقسمة إلى قطاعين ، صفوة حاكمة بالمعنى الاجتماعي ولكنها محرومة في الوقت نفسه من حقوقها في المشاركة السياسية ، في مقابل صفوة حاكمة بالمعنى السياسي وإن كانت لا تنتمي لأصول اجتماعية كبيرة .

أما عن أهم ما جاء في ورقة د . عبدالله فهو اشارته إلى انتهاك حقوق الإنسان من أطراف غير حكومية ، وقد رأى البحث أن المجتمع ينتهك حقوقه بنفسه بسقوطه في حالة اللامبالاة التي نشهدها وأن أحجام الجماهير عن المشاركة في الانتخابات يعد في الواقع انتهاكاً من الجماهير لحقوقها أيضاً . وتحدث د . عبدالله عن ممارسات المعارضة التي تقترب من ممارسات السلطة الحاكمة وقال إن رئيس الحزب المعارض هو رئيس دولة داخل حزبه فلا يمكن تصعيد شخص إلى المستويات العليا في الحزب بدون رضا رئيس الحزب - الدولة ، أو بدون موافقة ورضا الصفوة المسيطرة على سياسة الحزب . وحتى الجرائد المعارضة تتصرف بطريقة مماثلة لتصرف الجرائد الحكومية فهي تمتنع عن نشر أي رأي مخالف لرأي رئيس التحرير . وضرب د . عبدالله مثالا بامتناع جريدة الوفد عن نشر مقال للدكتور فؤاد زكريا ، وامتناع جريدة الاهالي عن نشر عدة مقالات له شخصياً .

وانهى د . عبدالله بحثه بالتحذير من ذلك المسلك داخل الأحزاب المعارضة لأن ذلك يؤدي إلى إحباط الأجيال الشابة ، وابتعادها تماماً عن المشاركة في العمل العام بعد أن أصابها اليأس في الحكومة والمعارضة على حد سواء .

وعن العنف وحقوق الإنسان في المجتمع المدني تحدث الاستاذ السيد يس (مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) . وركز بحثه على التفرقة بين العنف المشروع وهو العنف الثوري من أجل نيل الشعوب حقها ، وعنف آخر مرفوض هو عنف الدولة ضد المعارضة أو عنف المعارضة في مواجهة الحكومة . وقسم البحث مراحل ظهور العنف إلى ثلاث مراحل :

(١) عصر حيوية المجتمع المدني من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ والذي تميز بنشاط واضح للمجتمع ككل ، فالطلبة يتظاهرون والنقابات المهنية تمارس نشاطها والصحافة تمارس حق نقد النظام . ورغم ذلك فقد شهدت نهايات الأربعينات ظهور تيارات عنف سياسية تصفى معارضيتها ، مثلما حدث من جماعة الإخوان المسلمين واغتيالهم للنقراشي باشا .

(٢) مرحلة تجميد المجتمع المدني من ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠ وفي هذه المرحلة نابت الدولة عن الناس في العمل السياسي بدون مشاركة منهم في مقابل تحقيق بعض الانجازات الاقتصادية والاجتماعية وقد واجهت الدولة معارضيتها بعنف بالغ في هذه المرحلة .

حق الإعلام ومخاطر التوسع في حظر النشر :

رأس الجلسة التي تناولت هذا الموضوع أ . فلييب جلاب ، وتقدم أ . كامل زهيرى ببحث بعنوان « حق المواطن المصرى في الاعلام - محاولة نقدية » .

ويرى كامل زهيرى أننا مازلنا نعانى من أنيميا المعلومات ، وأن الإنسان العربى مازال يعاني من نقص شديد في مجال الاعلام ، فلا تصله المعلومات بشكل جيد وبالحد الكافي مما يؤثر على قدرته على المشاركة في مستقبل بلاده . وحمل كامل زهيرى على سلبية الجمهور ، ونبه إلى أهمية خلق رأى عام حول قضية حقوق الإنسان حتى لا يتقرد أهل القانون بهذه القضية العامة .

وقد استضافت الجلسة د . كمال ابو المجد (وزير الاعلام الأسبق) للتعقيب حيث استهل حديثه بقوله أن كل التشريعات في الأصل لها قرينة دستورية أما عن حرية التعبير فهي ليست في حاجة إلى تدعيم بنص دستوري ، لأنها المدخل إلى سائر الحقوق ، وأن القيمة الأساسية لحرية الصحافة هي أن يسمعى أو يقرأنى الآخرون أما أن أكتب فقط ، فهذه حرية منقوصة .

وتحدث الاستاذ عبد العزيز محمد (المحامى) عن تقرير « شون ماكبرايد » الذى طبعته اليونسكو والذى يتحدث عن الواجبات الملقاة على عاتق الصحفي في سبيل توصيل المعلومات إلى الجمهور .. وقد اعتبر التقرير أن الحقوق السياسية والاجتماعية وحق تكوين الأحزاب هي المدخل لحرية التعبير عن الرأى .

وعن تزايد أوامر حظر النشر في قضايا منظورة أمام القضاء قال عبد العزيز محمد أنها قد بلغت ٥٦ أمراً في خلال أربع سنوات وهي قرارات تنتهك حق المواطن في معرفة ما يدور حوله من قضايا تهم حياته أو صحته أو أمته .

وأبدى د . أحمد عبد الله اندهاشه من التركيز على حرية الصحافة لأن هذه الجلسة من المفروض أن تناقش حق المواطن في الاعلام .. وقال أن الصحافة في مصر قد أصبحت حرة أكثر من أي وقت مني ، وأن المعركة السياسية ليست حرية الصحافة ، ولكنها معركة ديمقراطية جهاز التليفزيون ذلك الجهاز الذى يصل ارساله إلى ٤٥ مليون مواطن لا يقرأون الصحف ، وطالب المعارضة بأن تكثف ضغوطها لنيل حقها في بضع ساعات ارسال وتدريب كادر على العمل التليفزيونى للاستعداد جيداً للحظة الحصول على هذا الحق .

العقاب الجماعى والتعذيب :

رأس الجلسة التي تناولت هذا الموضوع د . جلال رجب (مقرر لجنة الحريات بنقابة المحامين) وتحدث فيها د . محمد السيد سعيد (الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام) عن ظاهرة العقاب الجماعى : أشكالها ودوافعها وانعكاساتها على النظام السياسى .

ويعرف د . سعيد العقاب الجماعى بأنه كل عمل حكومى يخرق مبدأ المسئولية الفردية عن جرائم ثابتة أو محتملة أو دون وقوع جريمة على الإطلاق ، وحددها في ستة أشكال :

- ١ - حملات التاديب البوليسية .
- ٢ - التصدى البوليسى لاضرابات ومطالب مهنية وعملية .
- ٣ - إساءة استخدام القوة لقمع المظاهرات الجماهيرية .
- ٤ - حملات إجهاض أو تعقب وتصفية ممارسات تيارات سياسية بما يؤدي لايذاء العامة .
- ٥ - حملات تفتيش بحثاً عن أسلحة مخبأة .
- ٦ - حرمان مناطق كاملة من المعاملة المتساوية في الخدمات الرئيسية كعقاب سياسى .

ويرى د . سعيد أن ظاهرة العقاب الجماعى ، لا تتعلق كثيراً بسوء نية مبيت ، ولا برغبات شريرة أو مدمرة بقدر ما هي نتيجة لطبيعة الهيكل السياسى الاجتماعى الذى تفرض ضروراته وعملياته هذا الأسلوب .

النظري هناك عدم وضوح في طرح اشكالية القضية ، وفي الجانب العملي دعا الى ابعاد القضية عن شبهة الفعل السياسي ، ورفض هيمنة النخبة على هذه القضية .. ورغم اعتقاده بأن القضية ستظل محصورة في اطار النخبة الا أنه دعا الى توسيع قاعدة النخبة لضمان تقوية القضية .

وتحدث ا . بهي الدين حسن (الامين العام للمنظمة المصرية لحقوق الانسان) عن ضغوط وعقبات تقف في وجه اشهار المنظمة ، وانتقد محاولات تسييس حركة حقوق الانسان . وعدد المصاعب التي تواجهها المنظمة في ذلك من نقص في الخبرة الى نقص في المعلومات وكذلك قلة الموارد المالية وغياب التنسيق بين المجموعات العاملة في حركة حقوق الانسان . وتحدث ا . أمير سالم (عضو المنظمة) عن أهمية تكثيف العمل في الشارع من اجل جذب أعداد أكبر من القطاعات المدنية للقضية وطرحها على مستوى واسع . وتحدث د . اشرف البيومي فانتقد العمل في قضية حقوق الانسان من داخل الفناديق الفاخرة !! وعدد د . البيومي العقبات التي تواجهها القضية من انحسار للثقافة والبعد عن المنهج العلمي وانتشار السطحية والديماجوجية في الأجيال الشابة الى جانب سيادة الانتهازية الحزبية في العمل السياسي والعمل العام . وطالب د . نور فرحات الحاضرين بطرح اقتراحات عملية في شأن النهوض بقضية حقوق الانسان فاقترحت الاستاذة بهجة الراهب .. ان يكون هناك منهج يدرس في مراحل التعليم المختلفة عن حقوق الانسان . واقترح د . أحمد عبدالله تسعة اقتراحات عملية ، أهمها تأكيد الصلة بين الجمعية وقطاعات المجتمع المدني وان تنشئ المنظمة فروعاً لها في اتحادات الطلاب والنقابات المهنية والعمالية .

واختتمت أعمال الندوة بكلمة من د . نور فرحات .. الذي ابدى تبرمه .. فوصف ما يحدث بأن الجماعة الثقافية في مصر تبرئ ذمتها من تهمة البعد عن العمل العام بعقد الندوات وتتمنى ان تترجم أعمال الندوة وتوصياتها الى الواقع العملي في اسرع وقت .

- توصيات الندوة :
- (١) رفع القيود عن تشكيل الجمعيات الأهلية .
 - (٢) توسيع العضوية بالمنظمة المصرية لحقوق الانسان ومدة نشاطها الى كافة محافظات مصر .
 - (٣) ان ترفع الصحف القومية والمعارضة القيود عن نشر أخبار الجمعيات التي تهتم بحقوق الانسان
 - (٤) ان تتخذ النقابات المهنية موقفا واضحا من هؤلاء المنتمين لها ، والذين مارسوا انتهاكات لحقوق الانسان أو نظروا لولا .
 - (٥) إلغاء حالة الطوارئ وتعديل القوانين سيئة السمعة .

(٢) المرحلة الثالثة عصر احياء المجتمع المدني من ١٩٧٠ وحتى الآن . واعتبر الاستاذ « يس » ان صعود طيقات جديدة وهبوط اخرى هو عنق طبقى وجاء نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادي ومحاولة احياء الرأسمالية وطالبت الورقة بوقفة مع مؤسسات المجتمع المدني التي تمارس العنف في مواجهة المجتمع . واعتبر ان تجاوزات المعارضة أخطر من تجاوزات الدولة وطالب الاستاذ « يس » بنقد العنف اذا ما اردنا مواجهة قبضة الدولة الثقيلة ، والا يكون دعم البعض للعنف الديني مجرد كيد للدولة والنظام لا أكثر ولا أقل .

وقدم د . فرج فودة بحثاً بعنوان « الجماعات الاسلامية وحقوق الانسان » ، وبرز البحث عنف التيار الديني في مواجهة مؤسسات المجتمع المدني ، وايدى يأسه من الحوار مع التيار الديني بأكمله وقال انه برغم تفرق التيار الديني الى مايقرب من ٤٤ جماعة الا أن جميعها تشترك في أنها ذات فكر مغلق ومتناسك . وبين البحث تناقض مبادئ وروح الدعوى التي تطرحها الجماعات الاسلامية مع مبادئ وروح الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، حيث تعامل الجماعات الاسلامية الناس على اساس العقيدة وتعتبر كل من ليس مسلماً هو مواطن من الدرجة الثانية .

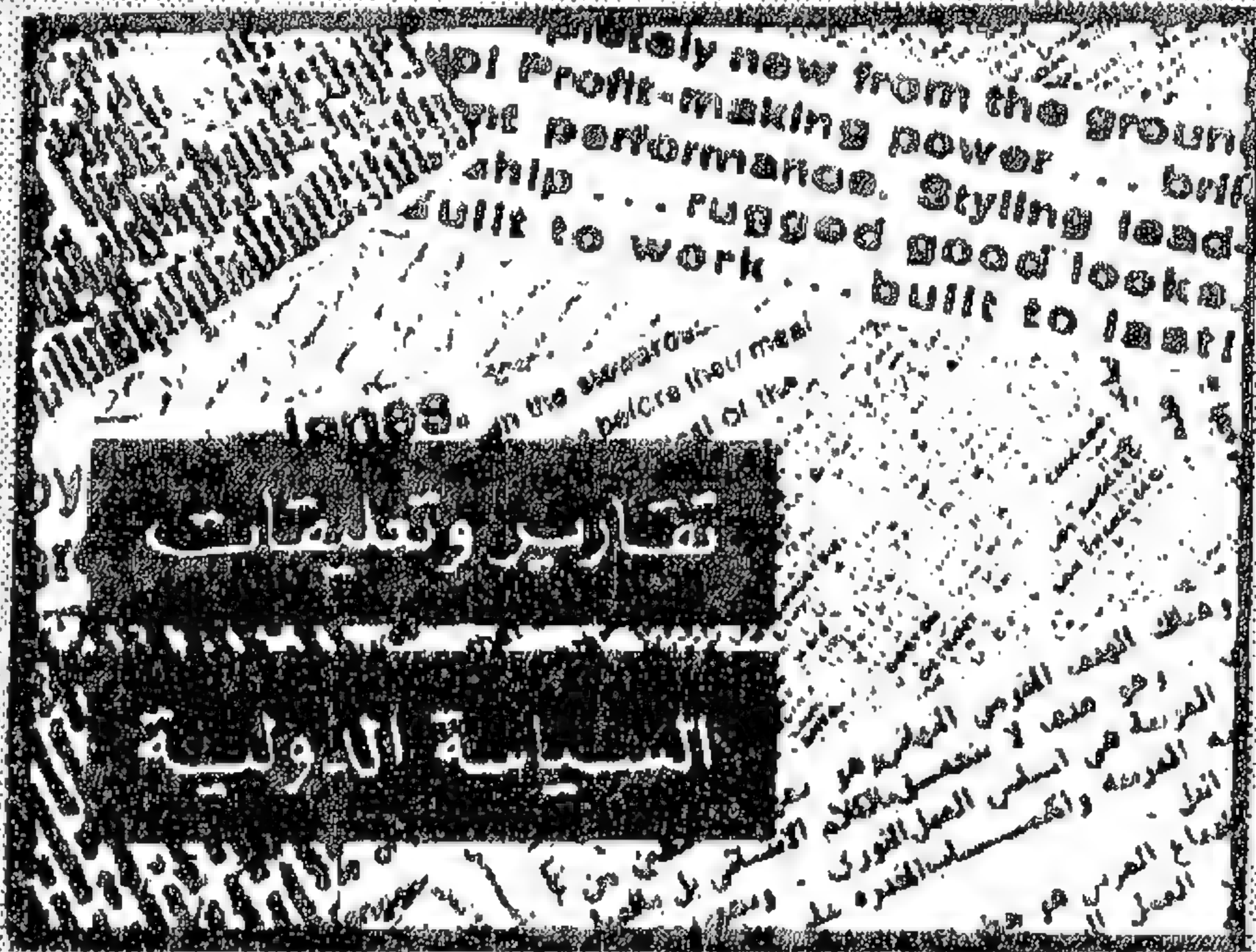
وعلق الاستاذ عادل عيد على ما جاء في الابحاث المقدمة بقوله ان اصرار الدولة على فرض قيود على التعددية الحزبية هو الذي يقود الى العنف ، حيث تبدو كل الطرق المؤدية الى التغيير مغلقة باستثناء طريق العنف .

وتحدث د . اسامة الغزالي وقال ان المشكلة أكبر من أن تلصق بالجماعات الاسلامية بل هي قضية التغيير الاجتماعي والسياسي والثقافي ، والقي يتبعه تطوير مفاهيم حقوق الانسان على قطاعات المجتمع المدني ، كما أن جوهر الكثير من مشاكلنا يرتبط بترائنا ، ونبه الى أهمية بحث نواحي القصور في تفكيرنا ورؤيتنا للعالم من حولنا .

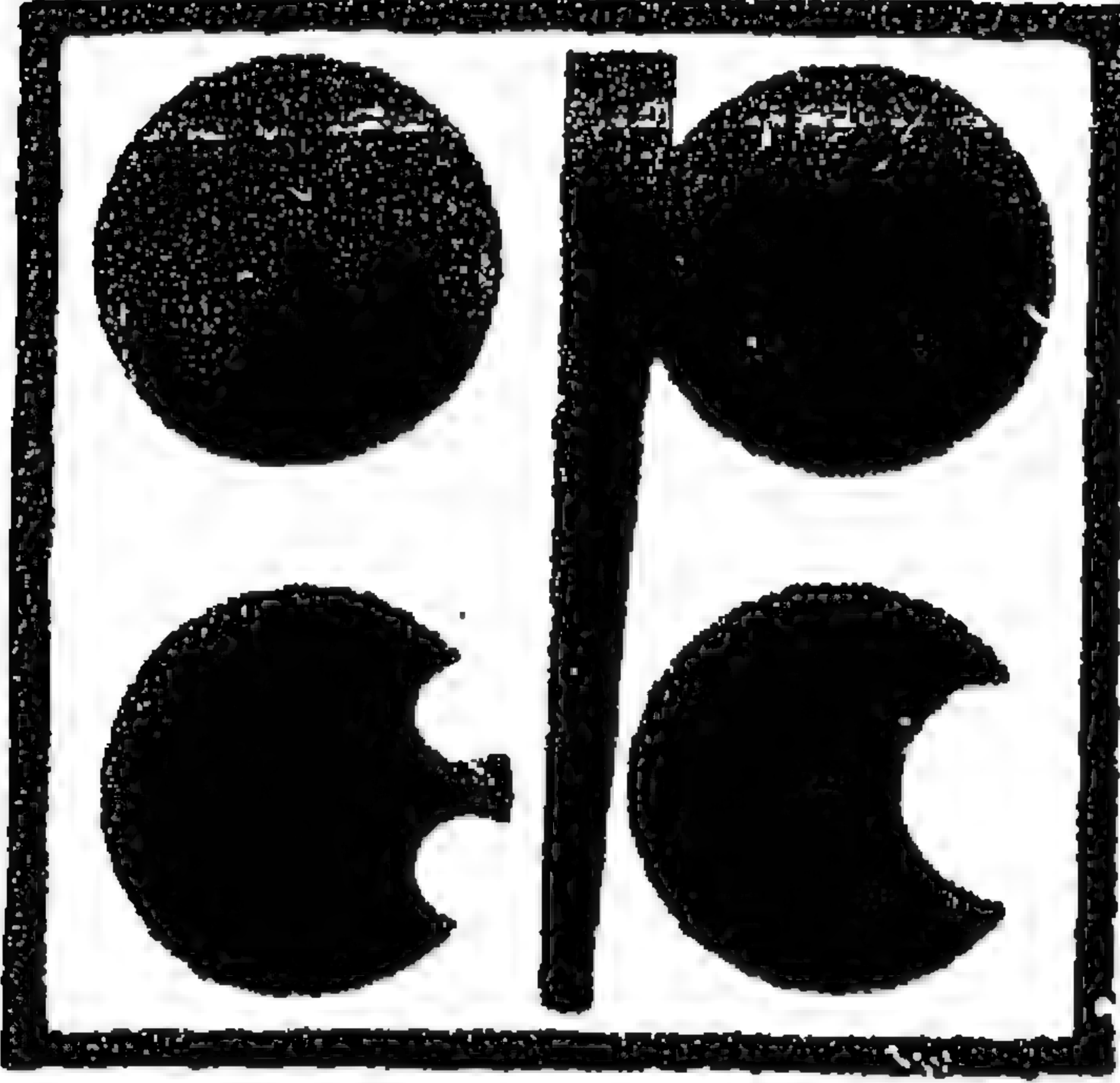
وتحدثت اسماء الجسيني (طالبة) رافضة الصاق تهمة العنف بالتيار الديني ، وأبدت دهشتها من اعتبار دعوة الى بدو دينية في الجامعة هي دعوة للعنف تستدعي تدخل رجال الدولة .

مناقشة مفتوحة حول حركة حقوق الانسان :

رأس الجلسة د . نور فرحات ، وتحدث د . نادر فرجاني (عضو مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الانسان . وقال أن ضعف حركة حقوق الانسان في مصر هو أحد أهم العوامل في تدهور الحال ، بالإضافة الى ضعف المعارضة السياسية وتحدث عن طبيعة المهمة الملقة على عاتق المهتمين بحقوق الانسان ، فقال انه على المستوى



- الأوبك وسوق النفط العالمي في التسعينات وليد خدوري
- الأزمة اللبنانية والعودة إلى القهرريب حسن أبو طالب
- الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط راجية إبراهيم صدقي
- المجلس الرئاسي الفلسطيني والثوابت الوطنية عبد الله بلقزيز
- الآثار النفسية والاجتماعية للانفصاف داخل المجتمع الفلسطيني : د. يوسف أبو سمرة
- الحكومة الاسرائيلية وخطط السلام ايمن السيد عبد الوهاب
- مجلس التعاون العربي و اتفاق المستقبل تسيرين سامح مرعي
- حكومة الانقاذ الوطني والتطورات الاخيرة في السودان فتحي علي حسين
- القمة الثانية المغرب العربي عمر عز الرجال
- دور الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا السفير احمد طه محمد
- انسحاب القوات الكويتية ومستقبل الصراع في انجولا عز الدين شكري
- استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كينيا واسرائيل طارق حسني ابو سنة
- جنوب شرق اسيا ومرحلة ما بعد كمبوتشيا مصطفى احمد علي
- نتائج الانتخابات في ولاية تاميل نادو ، وتأثيرها على مستقبل القوى السياسية في الهند ... احمد الابراشي
- اليابان .. ومرحلة جديدة بعد هيرفيتو محمد علي المداح
- فنزويلا ومشكلة الديون الخارجية سميرة سعيد الالفي
- سيناريوهات المستقبل القريب في شيلي هويدا عدلى رومان
- وثيقة فيينا : هل تحقق الأمن في القارة الافريقية فتحي حسن عطوة
- التعاون بين السوق الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي هشام بدوي
- تداعيات البريسترويكا في بولندا احمد مصطفى العملة
- تطور العلاقات الأمريكية الليبية علاء سالم
- بون بين جدل الحلفاء والمتاعب الداخلية فزيرة الأندى
- إيركهارت وتجارب قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام د. السيد امين شلبي



الأوبك وسوق النفط العالمي في التسعينات

وليد خدوري

المنظمة لسياسة واضحة المعالم بخصوص مستوى أو هيكل الاسعار . واضطرت المنظمة ، مرغمة ، ان تتحول الى المنتج المرجح في سوق النفط العالمي بفضل اسعارها الجامدة وتظم سياستها الانتاجية التي تنقصها المرونة ، مما ادى الى تخفيض انتاجها تدريجياً الى النصف تقريباً - اي من حوالي ٣٠ مليون برميل في اليوم (مليون ب/ي) عام ١٩٨٠ ، الى ١٥,٥٠ مليون ب/ي في عام ١٩٨٥ ، وكان جل عبء التخفيض يقع اساساً على بلد واحد . وتم ايضا في تلك الفترة تبني سياسة المحافظة على حصة المنظمة في اسواق النفط العالمية الهادفة الى زيادة الطلب على نفط الأوبك وخفض الكمية من جانب المنتجين الآخرين وذلك عن طريق خفض الاسعار . أما الهدف فكان تحقيق سقف انتاج يبلغ ١٩ مليون ب/ي في عام ١٩٨٧ ، مع زيادة سنوية مستقبلية مقدارها واحد مليون ب/ي . وكانت هذه السياسات (الهادفة اولا الى محاولة تثبيت كل من الاسعار والحصص من خلال القيام بدور المنتج المرجح في سوق المشتريين ، ثم تطبيق سياسة حصص السوق القصيرة الامد) هي التي ادت في نهاية المطاف الى انهيار الاسعار في عام ١٩٨٦ .

كان هذا الفشل راجعاً الى اسباب سياسية واقتصادية في آن واحد . فمن الناحية السياسية ، أدت حرب الخليج ، التي سادت على امتداد الثمانينات ، الى احباط أي محاولات للوصول الى اتفاقات شاملة وجادة بين الاقطار الاعضاء الثلاثة عشر . هذا في حين واصلت منظمة بلدان التعاون الاقتصادي والتنمية بلا هوادة اتباع سياستها التي تبنتها بعد عام ١٩٧٣ والرامية الى زيادة الاستثمارات البترولية في البلدان غير الاعضاء في الأوبك ، ومشجعة استخدام مصادر الطاقة البديلة والحفاظ على الطاقة .

ومن الناحية الاقتصادية ، لم تبد المنظمة من جانبها ادنى استجابة للتغيرات الهيكلية في السوق - كالدخول الواسع للعديد من المنتجين الجدد ، وتزايد وتنوع دور السوق الفورية ، وبرحز نفوذ المؤسسات المالية في وول

اتفاق منظمة الاوبك في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨ ، من اهم

القرارات التي اتخذها مجلس وزراء المنظمة ليس فقط في ذلك العام بل

يعتبر

ربما في عقد الثمانينات بأكمله . ويمكن القول ان هذا الاتفاق قد اتاح الفرصة لبدء عصر جديد للمنظمة ، وذلك بعد سنوات عديدة اتسمت بالضبابية وغياب القرارات ذات المصداقية او الاستراتيجية طويلة المدى .

لكن الأوبك ، بطبيعة الحال ، لم تنج من المخاطر بعد ، فهناك العديد من العوائق التي ينبغي تخطيها قبل الوصول الى قاعدة أكثر استقراراً . الا انه اذا ما تم تنفيذ اتفاقية نوفمبر بشكل جدي ، وتبلور تعاون ، ولو كان رمزياً ، من جانب المنتجين غير الاعضاء في المنظمة ، فقد يشرق عصر جديد في العقد القادم . عصر طابعه الواقعية والتسويات المبنية على المصالح المشتركة بعد ان خبر اعضاؤه دروساً لا بأس بها من الاخفاقات والانتكاسات خلال الاعوام القليلة الماضية ، وبدأوا يستخلصون النتائج المنطقية من اخطاء الماضي .

هذا العصر الجديد الذي يأتي في اعقاب أزمة انهيار الاسعار في عام ١٩٨٦ ، يتميز ايضا بتزايد انشط في الطلب على الطاقة ، وتنامي المعارضة الدولية المناهضة للطاقة النووية بسبب حادث شرنوبيل ، واستفحال المشكلات البيئية المتمثلة في امور مثل تأثير احتجاز الحرارة والامطار الحمضية ، الأمر الذي يدعو الى اعادة النظر في استخدام الوقود الاحفوري ، كالفحم مثلاً .

الخلفية :

شهدت اوائل الثمانينات عدة احداث بترولية هامة ، كان ابرزها ضعف سوق البائعين واستقواء سوق المشتريين ، وزيادة الانتاج من جانب الاقطار غير الاعضاء في الأوبك ، والانخفاض الكبير في طلب البلدان الصناعية على الطاقة بشكل عام ، وعمل النفط بشكل خاص . وعكست سياسات الاوبك في ذلك الوقت افتقار

تأريخ وتعليقات

انعدام التعاون من جانب المنتجين غير الاعضاء في الأوبك . ورغم عدم اقصاها عن ذلك بشكل رسمي محدد ، كانت المنظمة تأمل في ان تحدد الدول غير الاعضاء من انتاجها الاجمالي بمقدار حوالى واحد مليون ب/ي . ولكن تبين في الواقع ان الانتاج قد انخفض بمقدار ٤٠٠,٠٠٠ ب/ي في عام ١٩٨٧ ، وبمقدار ٢٠٠,٠٠٠ ب/ي فقط في عام ١٩٨٨ .

وتعللت بعض البلدان بسياسة التجارة الحرة ، مستنكفة بذلك عن التعاون مع « كارتل » اقتصادي . وأعلنت بلدان اخرى عن حسن نواياها ، الا ان تأثيرها على السوق لم يكن ملموسا . وانتقدت الأغلبية منظمة الأوبك لافتقارها الى التماسك والاحساس بالمسئولية ، ولكن احدا لم يحرك ساكنا . ولم تنفذ الا دولة او اثنتان التزاماتهما بأمانة على مدى فترة طويلة .

رغم هذه العوامل السلبية ، فقد وقع في العامين الماضيين ثلاثة احداث كان لها دور هام في تغيير الموقف العام لسوق النفط . كان اولها هو الخسارة الاقتصادية الفادحة التي حلت بمنتجي النفط كلهم نتيجة لانهيار الاسعار في عام ١٩٨٦ ، فانخفض عائد اقطار الأوبك من النفط الى ٧٨,٨٣ مليار دولار في عام ١٩٨٦ ، وارتفع بمقدار ٣٠ ٪ في عام ١٩٨٧ ليصل الى ٩٥,٦٩ مليار دولار ، لكنه رغم ذلك كان لايزال يشكل نحو ثلث الحد الأقصى الذي تم تحقيقه في عام ١٩٨٠ ، وهو ٢٨٦,٩٨ مليار دولار .

اما الحدث الثاني فكان الارتفاع التدريجي في الطلب على النفط الخام الذي بدأ بطيئا في عام ١٩٨٥ ، ليرتفع بنسبة ٢ ٪ في عام ١٩٨٨ عن عام ١٩٨٧ في الدول الصناعية الغربية ودول العالم الثالث ، ترافق ذلك مع سياسة طموحة من جانب بلدان الأوبك للحفاظ على حصتها في السوق ، ولضمان احتفاظها بهذه الزيادة لنفسها قدر المستطاع .

واخيرا ، فان توقف حرب الخليج بين العراق وايران ، واعلان وقف اطلاق النار في آب/اغسطس عام ١٩٨٧ قد ازال حاجزا ضخما كان يقف حائلا دون توصيل المنظمة الى اتفاقات جديدة خلال السنوات الثماني السابقة . وقد عمل توقف الحرب ، واقتدار ذلك بالعوامل الاقتصادية الاخرى ، على اتاحة الفرصة للتوصل الى اتفاقية شاملة جديدة . انظر الجدول رقم (١)

اتفاق تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨
قضت اقطار الأوبك وقتا عصيبا في محاولات متكررة للاتفاق فيما بينها في الثمانينات ، ولم تكن الاتفاقية الاخيرة مستثناة من ذلك . فقبل الاجتماع ، تنبأ المراقبون اما بالفشل او ، على افضل تقدير ، بمحاولة

ستريت في اسواق النفط العالمية . لقد تغاضت المنظمة عن الاسباب والمسببات الجديدة في السوق ، وتغاضت عن احداث التغييرات الملائمة في نظامها الخاص لمجابهة هذه التحديات . ومن ثم تميزت ثمانينات الأوبك بالثفاقيات غير واقعية وفاقدة للمصداقية ، ان انها كانت تنتهك من قبل الاقطار الاعضاء بعد ايام قليلة من التوقيع عليها .

ومن هنا ايضا فان انهيار الاسعار في عام ١٩٨٦ لم يكن مفاجأة للمراقبين ولم يأت من فراغ .

في خلال العامين الماضيين (١٩٨٦ - ١٩٨٨) ، حاولت الأوبك دون جدوى ان تضع برنامجا يحدد الحصص والسعر المرجعي . وقد تم اتباع هذا النهج بعد ان انخفضت الاسعار بنسبة تزيد على ٥٠ ٪ ، وتدهورت عائدات النفط بشكل درامي . وفي الخريف الماضي كادت احداث عام ١٩٨٦ ان تعيد نفسها ، حيث هبطت الاسعار مرة ثانية الى ما دون ١٠ دولارات للبرميل الواحد .

الا انه ، وخلال تلك الفترة بدأت تبرز سياسة واضحة المعالم لاقطار الخليج العربي ، صاحبة اعلى احتياطي عالمي من النفط الخام . فقد رفضت بأصرار ان تواصل تخفيض انتاجها من خلال تبنيها دور المنتج المتأرجح ، واصرت على ان تقوم الأوبك بالمثل . كما ان هذه الدول ارادت ايضا ان تحمي نصيبها من السوق النفطى وطالبت بأن تظل اسعار النفط الخام منافسة لاسعار مصادر الطاقة الاخرى . لقد استوعبت الدول ذات الاحتياطيات البترولية الضخمة الدروس الصعبة التي تلقوها في السبعينات واصرت على ان لا تتكرر الاخطاء الفادحة التي وقعت فيها خلال الاعوام الماضية والتي أدت الى فقدان النفط اسواقه التقليدية (كما حدث في حالة زيت الوقود - الذي هبط استهلاكه في البلدان الصناعية بمقدار حوالى ٦ ملايين ب/ي فيما بين اعوام ١٩٧٢ - ١٩٨٥ بسبب ارتفاع اسعاره بالنسبة الى اسعار بدائل الطاقة المنافسة له) .

وقد لقيت اقطار الخليج العربي خلال عامي ١٩٨٦ - ١٩٨٨ معارضة من جانب مجموعتين مختلفتين كانتا مؤيدتين رسميا ، على الاقل ، لهيكل اسعار وانتاج محدد . وقد تمسكت المجموعة الاولى ، وتمثلها ايران والجزائر وليبيا ، بهذا الاقتراح لاسباب سياسية في المقام الاول . في حين رأت فنزويلا واندونيسيا ونيجريا انه من الانسب ان تقوم بدور الوساطة ، في حين انها في وقع الامر نأت بنفسها عن اقطار الخليج . وكان العراق خارج الاتفاق في هذين العامين .

ومما زاد الطين بلة في صفوف الدول المصدرة للبترول

جدول (١)
تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨
(الف برميل / يوم)

اتفاقية (٢) تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨		اتفاقية (١) كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٦	
النسبة	الحصة	النسبة	الحصة
٢,٧٦	٦٩٥	٤,٠٢	٦٦٧
١,٢٤	٢٣٠	١,٣٣	٢٣١
٠,٩٠	١٦٦	٠,٩٦	١٥٩
٦,٧٠	١,٢٤٠	٧,١٧	١,١٩٠
١٤,٢٧	٢,٦٤٠	١٤,٢٧	٢,٣٦٩
	٢,٦٤٠	٩,٢٣	١,٥٤٠
	١٤,٢٧		
٥,٦٠	١,٠٣٧	٦,٠٠	٩٩٦
٥,٦٠	١,٠٣٧	٦,٠٠	٩٩٦
٧,٣٢	١,٣٥٥	٧,٨٤	١,٣٠١
١,٦٨	٢١٢	١,٨٠	٢٩٩
٢٤,٤٥	٤,٥٢٤	٢٦,١٦	٤,٣٤٣
٥,٣٤	٩٨٨	٥,٧١	٩٤٨
٨,٨٥	١,٦٣٦	٩,٤٦	١,٥٧١
١٠٠	١٨,٥٠٠	١٠٠	١٦,٦٠٠
			اجمالي

(١) كما طبقت منذ الربع الثالث من عام ١٩٨٧ . لم تقبل العراق الحصة المخصصة لها ولم توقع الاتفاق .
(٢) الاتفاق الذي توصل اليه مؤتمر الاوبك في ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨ ، يطبق خلال النصف الاول من ١٩٨٩ .

منحوسة : اجمالي النسبة المئوية (خانة %) قد لا يكون مطابقا تماما بسبب بعض التدوير في الارقام

فيما يلي العناصر الرئيسية للاتفاق :

- بلوغ سقف الانتاج ١٨,٥٠ مليون ب / ي في النصف الاول من عام ١٩٨٩ (أنظر آلية الاتفاق الجديد لاحقا)
- استمرار الهدف السعري البالغ ١٨ دولارا للبرميل لمجموعة النفط الخام للأوبك
- حصول كل من العراق وإيران على حصتين متساويتين تبلغ كل منهما ٢,٦٤ مليون ب / ي مع تخصيص ١٤,٢٧ % من اجمالي انتاج الأوبك لكل من هذين البلدين
- تم الاتفاق على التعريف التقني للمكثفات
- تم منح اللجنة الوزارية لمراقبة الاسعار الصلاحية للدعوة الى مؤتمر وزاري استثنائي فيما اذا اقدمت احدى الاقطار الاعضاء على انتهاكات رئيسية للاتفاق على مدى شهرين متتاليين .
- يعتقد العديد من المراقبين النفطيين ان الاتفاق هو محاولة جادة من قبل الاقطار الاعضاء في المنظمة للتوصل

الحيلولة دون انهيار هائل في الاسعار وادخال العراق في نظام الحصص . ورغم التنبؤات السلبية ، فقد تم تنحية النزاعات السياسية جانبا بفضل وقف اطلاق النار في الخليج وكذلك بسبب المشكلات الداخلية الحادة التي برزت في معظم الاقطار الاعضاء نتيجة للقيود التي وضعت على ميزانياتها . وكان مما ساعد على تسيير الامور ايضا الطلب النشط على النفط ، وبشائر المقدرة التدريجية على ارضاء الاقطار الثلاثة عشر بخصوص الحصص الانتاجية المبتغاة لكل دولة .

والآن وقد تم التوقيع على الاتفاقية ، فقد صار من المحتم ان تطبق الاقطار الاعضاء شروط هذا الاتفاق بأمانة وبجدية ، اذ ان العجز عن ذلك سوف ينطوي على ضربة خطيرة لمصداقية المنظمة . كما ان الاعضاء انفسهم والسوق النفطى بصورة عامة ، لا يمكنهم ان يأخذوا مأخذ الجد استمرار الغاء الاتفاقات بمجرد ان يعود وزراء النفط الى اقطارهم .

تأريخ وتعليقات

ان يتم تثبيت كل من حصص الانتاج والاسعار في وقت واحد . وقد رفض الأعضاء اقتراحا سعوديا تم تقديمه في آخر لحظة للدفاع عن سعر ادنى يبلغ ١٥ دولارا للبرميل دون تحديد سقف اعلى للأسعار ، وذلك بسبب توقيت الاقتراح والخوف من انه سيؤدى الى تثبيت الاسعار عند ١٥ دولارا للبرميل . ومن المهم ايضا في هذا المجال التصريحات الصادرة عن بعض وزراء المنظمة بعد انتهاء الاجتماعات من انه رغم رغبتهم الوصول الى سعر ١٨ دولارا للبرميل فإنه لن يسمحوا للأسعار بالارتفاع عن هذا المستوى وذلك لكي تبقى اسعار النفط منافسة لبدائل الطاقة الاخرى . وكما هو واضح ، فان هذا الاجماع على تعويم الاسعار والقبول بما تفرضه السوق النفطية يعنى ان منظمة الاوبك لاتزال وحتى اشعار آخر ، بدون سياسة سعرية واضحة ومحددة .

تشير الدلائل انه من المحتمل جدا ، في حال تنفيذ الاتفاقية بحذافيرها ، ان ترتفع الاسعار تدريجيا الى سعر ١٨ دولارا للبرميل . وإذا ما تم تحقيق هذا الهدف خلال المرحلة القادمة ، وفي حالة استمرار العلاقات البراغمة والايجابية ما بين الاقطار الاعضاء والتي سادت اجتماع تشرين الثاني/نوفمبر ، فإنه من المتوقع ان تعالج مسألة الاسعار عندئذ بما يتفق مع المصلحة العامة المشتركة لدول الاوبك . ومن الملاحظ ان المنظمة قد اتفقت على آلية محددة ليقاف تدهور الاسعار الا انها لم تتفق على الوسائل التي يجب اتخاذها للحيلولة دون ارتفاع الاسعار عن السقف المحدد . ويعتقد البعض ان عوامل العرض والطلب في السوق ستلعب الدور اللازم للحد من أى ارتفاع مفاجئ عبر سقف ١٨ دولارا للبرميل الواحد ، وذلك من خلال زيادة الانتاج . انه من الواضح ان دول الخليج العربى ذات الاحتياطي البترولى الكبير لاترغب في تكرار اخطاء الماضى التي ادت الى خسارة الاوبك حصتها من سوق الطاقة العالمى . فهذه الدول تستهدف زيادة تدريجية في الاسعار والحصول على نصيب معقول من الاسواق يتناسب مع احتياطاتها الوفيرة وطاقاتها الانتاجية ، مع اخذ عوامل العرض والطلب ومصادر الطاقة البديلة وتطورات السوق النفطى في عين الاعتبار . يمكن القول ان الاتفاقية قد اعترفت بصراحة بوجهة نظر المنتجين ذوى الاحتياطي المرتفع التي ترى ان التسعير المعتدل والرن ينطوى على

الى اتفاقية شاملة تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة للدول المنتجة ، وقد استوجب تقديم التنازلات اللازمة من قبل جميع الأطراف . وقد خرجت هذه التسوية اللا حيز الوجود عندما أعلن وزير النفط الايرانى ان هدفه هو الحفاظ على حصة بلاده من اجمالى حصص الاوبك الانتاجية . وكانت هذه الحصة تبلغ ١٤.٢٧ ٪ ، على اساس اتفاق الحصص في عام ١٩٨٦ ، حيث بلغت حصة ايران ٢,٣٦٩ مليون ب/ى ، وحصة العراق ١,٥٠ مليون ب/ى ، وكانت حصة الاوبك الاجمالية ١٦,٦٠ مليون ب/ى . وكان الابقاء على هذه الحصة الايرانية واعطاء العراق نصيبا مكافئا لها يعنى ان على بقية الاعضاء الاحد عشر ان يتفوقوا على خفض مقداره حوالى ٩٠٠,٠٠٠ ب/ى من نصيبهم من اجمالى سقف الانتاج الجديد . وتنازلت ايران عن موقفها المعلن بعدم قبول حصة انتاجية متساوية مع العراق ، بينما قبل العراق من جانبه ، ان يخفض انتاجه بحدود ١٠,٠٠٠ ب/ى والا يستعمل كافة الطاقة الانتاجية والتصديرية المتاحة له في عام ١٩٨٩ والتي ستبلغ حوالى ٢,٥٠ - ٤,٠٠ ملايين ب/ى .

والاتفاق حول السقف الجديد البالغ ١٨,٥٠ مليون ب/ى خلال النصف الاول من عام ١٩٨٩ يتماشى ايضا مع التوقعات المتفائلة حول الطلب على نفط الاوبك خلال عام ١٩٨٩ ويتيح ارتفاعا تدريجيا في الاسعار . كما ان هذا السقف الانتاجى يعطى فرصة لزيادة هامشية في انتاج الاوبك عن ارقام ١٩٨٨ وفي الوقت نفسه فانه يسمح بتكريس جزء من الزيادة من الطلب العالمى لصالح البلدان غير الاعضاء . كما ان الاتفاقية تقدم تعريفا واضح المعالم لمشكلة المكثفات وتوفر آلية لضمان الالتزام بالحصص المقررة .

اما الأهم من ذلك فهو الاسلوب الذى عولجت به قضية الاسعار . لقد تمت المحافظة على الهدف المتفق عليه سابقا ، وهو ١٨ دولارا للبرميل الواحد . لكن هذا السعر يبقى امرا مستهدفا تنوى الاقطار الاعضاء العمل من اجله وليس سعرا ثابتا تلتزم به في اتفاقاتها التجارية . فبعد سنوات عديدة من النقاش الفكرى فيما بين خبراء الاقتصاد في الاوبك ، والنزاع السياسى فيما بين وزراء المنظمة ، توصلت الاقطار الاعضاء الى قناعة مفادها انه من غير العملى ، تحت ظروف السوق الحالية ،

* شرح الأستاذ هشام ناظر ، وزير البترول السعودى ، اقتراح دولته كالاتى :

« نحن نقول بأنه يجب الاستغناء عن سعر ١٨ دولارا للبرميل كسقف للأسعار لاننا لانريد سقفا لهذه الاسعار . فإذا تم تنفيذ الاتفاقية بحذافيرها ، فمن المحتمل ان ترتفع الاسعار الى اعلى من ١٨ دولارا للبرميل . ومن ثم لادعى لهذا السقف . ونحن نرغب بحد ادنى للأسعار عند ١٥ دولارا للبرميل لانه اذا تم تنفيذ الاتفاقية بجميع بنودها فسترتفع الاسعار حتما عن سعر ١٥ دولارا للبرميل . اما إذا بقيت الاسعار تحت ١٥ دولارا للبرميل ، فهذا يعنى أن هناك من يقش ويجب ان نتخذ الاجراءات اللازمة لذلك . فاقترحنا هو بمثابة دق ناقوس الخطر لاتخاذ الاجراءات اللازمة تجاه أى انتهاك للاتفاق . »

فائدة مشروعة طويلة المدى ، وأنه ليس مسألة تفرضها دوافع سياسية .

الاجماع الجديد

برز خلال الشهور الماضية اجماع جديد في الأوبك مبنى على الاحتياجات السياسية للأقطار الثلاثة عشر الاعضاء ، وللمنتجين غير الاعضاء . وحتى للدول المستهلكة ايضا . وتقضى هذه الاحتياجات بتجنب الاسعار المنخفضة جدا للنفط الخام . وتدعو الظروف الراهنة الى تحديد مستوى سعري موات ومعقول لنفط الأوبك يبلغ حوالى ١٥ دولارا للبرميل ، يترفع تدريجيا الى ١٨ دولارا للبرميل ، بحيث يتيح الاستقرار في تخطيط الميزانيات ، يوفر عائدا معقولا يتناسب مع العوامل الاساسية للسوق ، ويحافظ على تنافسية النفط الخام مع مصادر الطاقة الاخرى . ويمكن اعتبار كل من تجنب الاسعار المنخفضة وتحقيق اقصى عائد مالى ممكن منه بيع النفط الخام في ظل ظروف السوق الحالية ، الشغل الشاغل لمعظم الاقطار الاعضاء في الأوبك . بل يمكننا ان نقول ان هذه الدول لديها في الوقت الحاضر الاستعداد للتفاوض عن بعض المطالب والمصالح الخاصة ، اذا ما تم تحقيق هذه الاهداف والمحافظة عليها في الفترة القادمة .

ويتوقع المحافظة على هذا الاجماع الجديد اذا ما استمر الطلب على النفط الخام بصفة عامة ، وعلى نفط الأوبك بصفة خاصة ، في الارتفاع التدريجى . وهناك عدة دراسات صادرة عن جهات مسئولة تشير الى ان زيادة الطلب على النفط الخام قد بدأت بالفعل بعد الركود الذى حصل في هذا السوق خلال النصف الاول من الثمانينات ، وتشير اخر المعلومات الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية الى ارتفاع الطلب على النفط الخام في اقطار منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية من ٣٥,٢ مليون ب/ى في عام ١٩٨٦ الى ٣٥,٨ مليون ب/ى في عام ١٩٨٧ (بزيادة مقدارها ١,٩ ٪) والى ٣٦,٧ مليون ب/ى في عام ١٩٨٨ (بزيادة مقدارها ٢,٥ ٪) - انظر الجدول ادناه . وفى الدول الصناعية الاخرى واقطار العالم الثالث ارتفع استهلاك النفط الخام في عام ١٩٨٨ حوالى ٤٠٠,٠٠٠ ب/ى او بنسبة تزيد عن ٣ ٪ عن استهلاكها في العام السابق .

أما بالنسبة للتوقعات لعام ١٩٨٩ - فان وكالة الطاقة الدولية تتنبأ بان يرتفع استهلاك النفط الخام في الاقطار الاعضاء - في منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية الى ٣٧,٣٠ مليون ب/ى ، بزيادة ٦٠٠,٠٠٠ ب/ى ، وبنسبة ١,٦ ٪ عن عام ١٩٨٨ . وفيما يتعلق بالدول الصناعية الاخرى واقطار العالم الثالث يتوقع ان يرتفع الاستهلاك الى ١٣,٨ مليون ب/ى - اى بزيادة مقدارها ١,٩ ٪ . وفى

الولايات المتحدة ، ارتفعت واردات النفط الخام حوالى ٢ مليون ب/ى خلال السنوات الثلاث الماضية . ويعادل هذا الاستيراد حوالى ٤٣ ٪ من الاستهلاك المحلى من النفط الخام في عام ١٩٨٨ مقارنة بـ ٣١ ٪ فقط من معدل الاستهلاك في عام ١٩٨٥ . وتأتى معظم الزيادة في الواردات النفطية الأمريكية من الاقطار العربية . واخيرا ، تشير احصائيات منظمة الأوبك الصادرة في كانون الثانى /يناير ١٩٨٩ الى ان الطلب على نفط الأوبك قد ارتفع من ١٨,٣٩ مليون ب/ى في عام ١٩٨٧ ، الى ١٩,٠٨ مليون ب/ى في عام ١٩٨٨ ويتوقع ان يرتفع الى ١٩,٤٠ مليون ب/ى في عام ١٩٨٩ .

من بين الاسباب التى أدت الى زيادة الطلب على النفط الخام - : الارتفاع المستمر في معدلات النمو الاقتصادى العالمى ، وانخفاض مستوى اسعار النفط الخام ، واستمرار الضعف في سعر الدولار الذى يخفض القيمة الفعلية للبرميل بالنسبة للمستهلك ، والوضع التنافسى الأفضل لزيت الوقود ازاء انواع وقود الخلايا الاخرى (مثل الفحم والغاز) في محطات الكهرباء ، واستمرار النمو المتصاعد للصناعات البتروكيميائية ، والنمو المطرد في استهلاك وقود النقل . كما ان جزءا لا بأس به من زيادة الطلب على النفط يأتى من البلدان الصناعية الجديدة في العالم الثالث ، بمعدلات نموها الاقتصادى المرتفعة نسبيا ونهضتها الصناعية الحديثة وافتقارها الحالى الى هيكل متطور من الطاقة ، الأمر الذى يحد من خيارات الوقود المتاحة لها .

ومن الاشارات الايجابية الاخرى التى تراقبها الأوبك عن كثر العوامل المتعلقة بالانتاج والعرض المتوفر من النفط الخام . فانتاج النفط الخام من البلدان غير الاعضاء في المنظمة لم يرتفع كثيرا منذ عام ١٩٨٥ ، في حين زادت حصة الأوبك من الانتاج العالمى (خارج كتلة الدول ذات التخطيط الاقتصادى المركزى) من ٤٠,٥٠ ٪ في عام ١٩٨٥ الى ٤٢,٩٠ ٪ في عام ١٩٨٧ . وخلال الربع الأخير من عام ١٩٨٨ (حينما حصلت الفوضى في السوق وانتجت اقطار الأوبك دون قيود وقراوح هذا الانتاج ما بين ٢٢ - ٢٣ مليون ب/ى) لم تسجل البلدان غير الاعضاء في المنظمة زيادة تذكر في حين كانت الفرصة متاحة امامها لاستغلال الموقف وانتاج المزيد - لو كان باستطاعتها فعل ذلك . وترى بعض المصادر في الأوبك ان الطاقة الانتاجية الاضافية والمتوفرة حاليا لاتتعدى مليونى برميل في اليوم . هذا لايغنى طبعاً ان الاقطار ذات الاحتياطيات البترولية العالية لن تتمكن من زيادة طاقتها الانتاجية الى مستوى اعلى في الفترات اللاحقة ، الا ان هذا بالطبع سيعنى المزيد من الاستثمارات التى لربما لن تكون متاحة

تقارير وتعليقات

جدول - ٣ -

الطلب العالمي على النفط الخام (١)
(مليون برميل في اليوم الواحد)

١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥
أقطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية				
١٩,٢	١٩,٠	١٨,٤	١٨,٠	١٧,٥
١٢,٥	١٢,٢	١٢,٢	١٢,١	١١,٦
٥,٦	٥,٤	٥,٢	٥,١	٥,١
٣٧,٣	٣٦,٧	٣٥,٨	٣٥,٢	٣٤,٢
الدول الصناعية الاخرى وأقطار العالم الثالث بما فيها أقطار منظمة الأوبك				
١٢,٨	١٢,٤	١٢,٠	١٢,٧	١٢,٢
٥١,١	٥٠,١	٤٨,٨	٤٧,٩	٤٦,٤
مجموع الاستهلاك				

(١) لا يشمل هذا الجدول دول التخطيط الاقتصادي المركزي . وتفترض توقعات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نموا اقتصاديا بمعدل ٤ ٪ في عام ١٩٨٨ و ٣ ٪ في عام ١٩٨٩
مصدر : وكالة الطاقة الدولية . تقرير السوق النفطي الشهري : من الاول / ديسمبر ، ١٩٨٨ .

اولا : امكانية تنفيذ الاتفاق من جانب الاعضاء الثلاثة عشر كلهم : فالأوبك ، ببساطة شديدة ، لاتملك ان تستمر في التوقيع على اتفاقات لايمكن لعضائها ان ينفذوها بأمانة . لأن المنظمة لن تؤخذ على محمل الجد بعد ذلك ، لا من قبل بقية اعضائها ولا من قبل السوق . ثم انها سوف تفقد فعاليتها في حماية الاسعار وتحقيق الاستقرار في السوق ، اذا ما استمر هذا الموقف . ومن الممكن تفهم قدر محدود من التسرب في الانتاج بسبب صعوبة مهمة الوفاء الفوري بالالتزام بالحصص من قبل جميع الاعضاء ، ولكن في حال ارتفاع الانتاج بشكل ملحوظ عن الحصص المقررة ولفترة طويلة ، فان هذا سيخلق وضعا حرجا يصعب التقاضي عنه من قبل الاعضاء ومن شأنه ان يفتح الباب على مصراعيه امام الدول الأخرى لتجاوز حصصها . ان الضغوط السياسية الداخلية في الأقطار الاعضاء من الشدة بحيث انها تجعل من العسير جدا على بعض وزراء النفط في الأيام المقبلة ان يعرضوا على حكوماتهم وجوب الالتزام بقرارات الأوبك وابقاء الانتاج دون الطاقة المتاحة ، في حين ان بلدانا اخرى ترتكب المخالفات علنا .

ثانيا : لاتزال الأوبك تفتقد نظاما مرنا يستجيب ويتفاعل بجدارة مع تقلبات ومتغيرات السوق النفطي ، ناهيك عن الاشاعات التي تنشر يوميا حول الاسعار والانتاج . وحتى لو تم وضع هذا النظام وهذا ليس بالأمر السهل بالنسبة لمنظمة رسمية دولية ، فسوف يظل هناك

سهولة ذاتها التي كانت متوفرة بها في العقود السابقة . وأخيرا فان الاجماع الجديد في الأوبك يمكن ان يستفيد من الحالة الأمنية الجديدة التي بدأت تظهر في سوق النفط العالمية نتيجة لتجارب الثمانينات . فمن ناحية ، لم يحدث انهيار يذكر في العرض ، لاسبب المخاوف من حرب الخليج ولا المواجهات المختلفة بين الولايات المتحدة وايبيا ، ولاحتى عشرات الانفجارات في خطوط الانابيب في كواومبيا ، ومن الناحية الأخرى ، فان التكامل المستمر مع الصناعة الاجنبية اللاحقة للانتاج من قبل نصف اعضاء الأوبك تقريبا (الكويت ، فنزويلا ، السعودية ، ليبيا ، ابوظبي والجزائر) لا يضمن نوعا من الاستقرار السعري وحسب ، وانما ايضا احساسا اكبر بالديمومة في السوق . كما انه يلقي مسؤولية جديدة على عاتق الدول المنتجة للفصل بين نزاعاتها السياسية وبين تسويق النفط ، والتقليل من جسامه مشكلة تلبية وتأمين الاحتياجات النفطية اللازمة التي لعبت دورا حرجا في خفض الطلب على نفط الأوبك منذ المقاطعة النفطية في عام ١٩٧٣ .

مشكلات معلقة

رغم التقدم الملموس والاتفاق الشامل الذي تم تحقيقه في فيينا في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي ، فان بعض المراقبين يعتقد ان عددا من المشكلات لاتزال تؤرق الأوبك ومن ثم فان الاتفاق لايمكن ان يصمد طويلا . ويبرر المراقبون اعتقادهم بالاسباب التالية :

أما في بلدان العالم الثالث الصناعية ، حيث الزيادة في الطلب على النفط قوية ، فإن الضرائب على النفط في تزايد مستمر أيضا . فقد رفعت كوريا الجنوبية ، على سبيل المثال ، الرسوم المفروضة على النفط الخام المستورد في شهر شباط / فبراير الماضي من أصل ٤,٦٦ دولار للبرميل إلى ٦,٤٠ دولار . كذلك يتم تشجيع مصادر الطاقة البديلة ، أما من خلال استخدام المصادر المحلية - وبخاصة الغاز الطبيعي ، أو الطاقة النووية كما هو الحال في تايوان وكوريا الجنوبية . فضلا عن ذلك ، فإن هناك قيودا على زيادة الطلب في العديد من البلدان النامية بسبب التضخم المفرط ، كما هو الحال في البرازيل ، أو بسبب نقص الموارد من العملة الأجنبية ، الأمر الذي يقلص الواردات ، اللهم إلا الضرورية منها .

وفي جانب العرض ، أظهرت تجربة الثمانينات أنه مالم تنخفض الأسعار بشكل ملموس دون مستوياتها الراهنة ، فإن الاستثمارات في حقول نفطية جديدة سوف تستمر بنفس الأنماط السائدة حاليا بل وسترتفع كذلك كما هو الحال في بحر الشمال إذ ارتفعت الاستثمارات في الجزء البريطاني بمعدل ٥١ ٪ لعام ١٩٨٩ ، لتصل إلى ٥ مليارات جنيه . فضلا عن ذلك ، فإن توافر كل من التقنية الحديثة لدى شركات الاستكشاف والحفر والتنقيب (وبالذات في المناطق البحرية) ، والانخفاض البالغ في تكاليف المقاولين والتسهيلات الاستثمارية والقانونية من جانب الحكومات المضيفة ، قد اتاحا فرصا جديدة للاستكشاف والتنقيب عن المكامن النفطية الأكثر صعوبة ويتكلفت أقل ، أكان ذلك في المناطق البرية أم البحرية ، على حد سواء .

التوقعات المتوسطة الأجل (أوائل التسعينات) في حين يعتقد معظم مراقبي الأوبك أن أحوال السوق لن تتحسن بما فيه الكفاية قبل منتصف التسعينات ، فإن هناك قناعة جديدة مفادها أن أسوأ المراحل قد ولت وأن الأسعار قد انحدرت إلى أدنى مستوى ممكن لها وأنه من الصعوبة بمكان العودة إلى تلك المستويات المتدنية مرة أخرى . إذ تشير الدراسات والتقارير عن الأنماط الاقتصادية الحديثة التي بدأت بالبروز منذ منتصف الثمانينات إلى المزيد من المرونة الإيجابية في الطلب على النفط وإلى نصيب متناقص نسبيا من السوق لكل من حصص البلدان غير الأعضاء في المنظمة ومصادر الطاقة البديلة .

ولكن طالما بقي الطلب على نفط الأوبك أقل من ٢٢ - ٢٣ مليون ب/ب (وهو الحد المريح بالنسبة للاقطار الأعضاء ، مع أخذ الطاقة الإنتاجية على الأجلين القصير والمتوسط في عين الاعتبار) فإن الأوبك سوف تستمر في مواجهة المشكلات دفاعا عن حصصها الإنتاجية أو عن

تعارض في المصالح الذاتية للاقطار الثلاثة عشر في المنظمة . ففي الأوقات العصيبة ، وبوسط ظروف السوق السلبية والمعاكسة ، سوف يعود النزاع المتأصل بين المجموعتين الرئيسيتين إلى الظهور بالأنماط المعهودة : فالدول ذات الاحتياطات البترولية الضخمة ستنادي بأولوية سياسة المحافظة على الأسواق من خلال زيادة الانتاج و/أو وتخفيض الأسعار . هذا في الوقت الذي استدعو فيه الدول الأخرى ذات الاحتياطات البترولية المنخفضة إلى تقليص الانتاج وزيادة الأسعار .

ثالثا : هناك الشكوك المحيطة بجدية التعاون من قبل الدول المنتجة للبترول خارج منظمة الأوبك . فأقطار المنظمة ، وبعد اتفاقية نوفمبر ، ترى أنها قد أدت واجبها نحو استقرار سوق النفط وأن الكرة الآن أصبحت في ملعب الدول المنتجة غير الأعضاء لتحمل المسؤولية اللازمة . كما أن أقطار الأوبك عازمة على نيل نصيب رئيسي من أي زيادة مستقبلية تطرأ على الطلب على النفط ، مثلما هو واضح من إعلانها عن نيتها رفع سقف الانتاج في النصف الثاني من عام ١٩٨٩ طبقا لتوقعات الطلب . وقد تم إخطار الدول المنتجة من خارج الأوبك أنها إذا ما رغبت في زيادة الأسعار أو استقرار السوق فإن عليها أن تؤدي نصيبها أولا - أما فرديا أو جماعيا ، ثم أن تأتي إلى الأوبك للتباحث والتفاوض .

والواقع أن دوائر الأوبك ليست متفائلة كثيرا تجاه اسهام البلدان غير الأعضاء بتنفيذ تخفيضات مادية ملموسة وطويلة الأمد في انتاجها . فهناك العديد من المصالح المتباينة والمتعارضة داخل معسكر الدول غير الأعضاء في الأوبك . ثم أن رصد أرقام انتاجها ليس بالأمر العملي في الظروف الراهنة . وأقصى ما يمكن أن نأمل به هو لفئة اعلامية ايجابية تبعث بعض الانتعاش النفسي في السوق وبالذات في الاوقات الحرجة ، كالفصل الثاني والثالث من السنة ، عندما ينخفض الطلب على النفط .

رابعا : لاتزال هناك عوامل اساسية متأصلة تخفف من ارتفاع الطلب على النفط وتساعد على زيادة الاحتياطي البترولي لدى الدول غير الأعضاء في المنظمة . فقد تتغير اتجاهات الطلب على الطاقة في السنوات القليلة القادمة نتيجة لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية ، وبخاصة الولايات المتحدة . كما أن حكومات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أمعنت في زيادة الضرائب الجمركية على البترول المستورد رغم انخفاض أسعار النفط الخام ، فكبحت من ثم الطلب عليه وبلغ متوسط سعر البرميل من منتجات البترول حوالي ٧٤ دولارا للبرميل الواحد في غرب أوروبا واليابان ، مقارنة بـ ١٢ - ١٥ دولارا لسعر البيع .

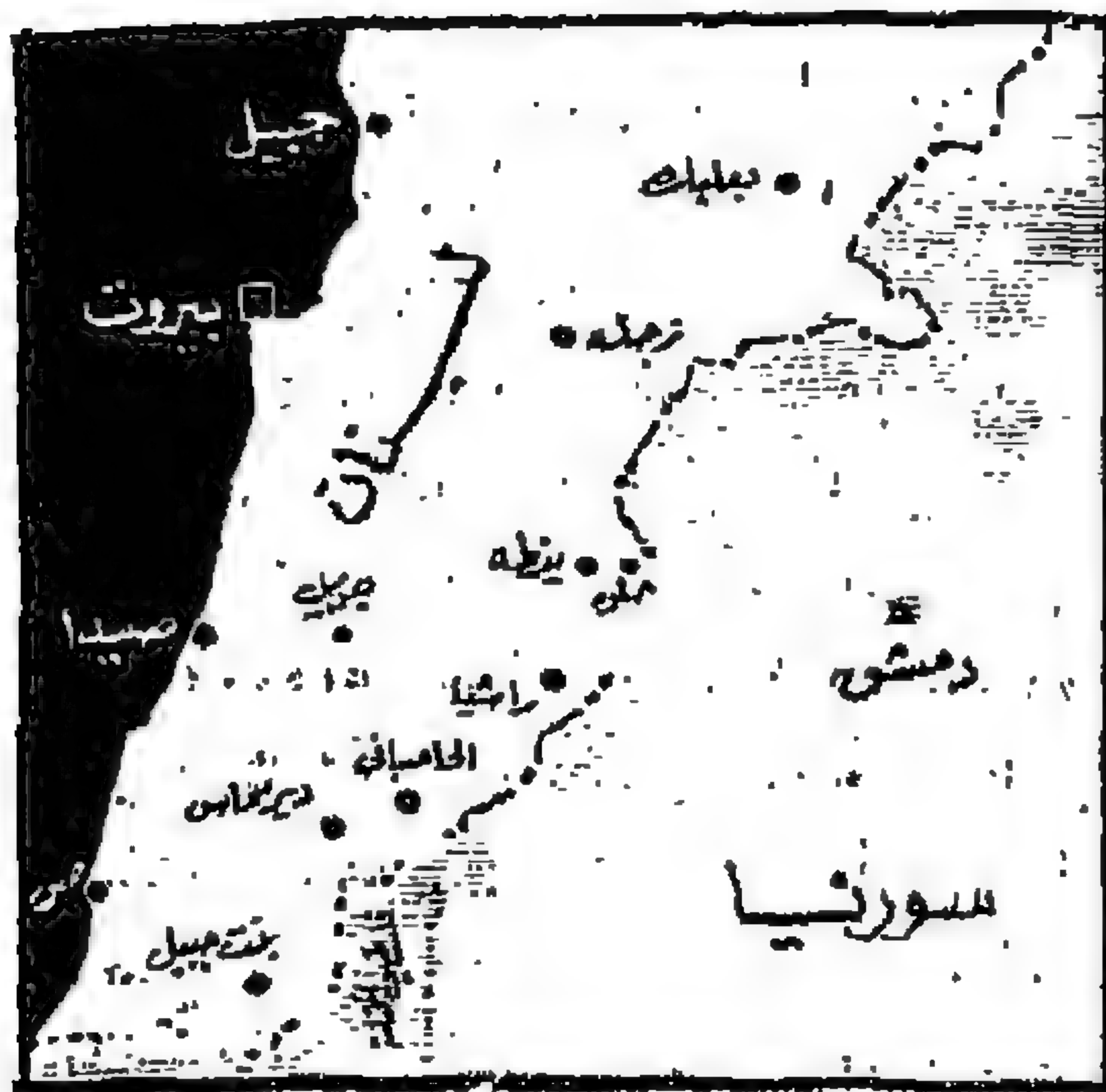
حخصها التسويقية ودعمها ضمن الاوضاع الاقتصادية الاساسية المتوفرة في حينه بالنسبة لعوامل العرض والطلب . ومن الاولويات الاساسية لهذه الاقطار في هذه المرحلة محاولة اطالة عمر سلعتها الاستراتيجية ، كهدف اول ، وتجنب التقلبات السعرية الحادة التي حدثت في العقدين الماضيين ، والتي سببت الكثير من الاضرار في اقتصادات البلدان المنتجة والمستهلكة ، على حد سواء . في ظل هذه الظروف مجتمعة ، فإن اتفاقية نوفمبر ١٩٨٨ تمثل بداية ايجابية نحو عقد جديد لمنظمة الاوبك تأمل ان تتجنب فيه اخطاء السبعينات والثمانينات . ويمكن ان تتوج هذه الاتفاقية ، في حال نجاح المفاوضات الدائرة حاليا ، بمؤتمرة قمة للوك ورؤساء اقطار الاوبك . ولكن تقع على عاتق اعضاء المنظمة ايضا مسؤولية مزدوجة نحو ترشيد واعادة هيكلة الاقتصادات المحلية حتى لا يصبح اغراء الانتاج النفطي الزائد عن الحصاص المقررة مشكلة مزمنة . والواقع ان بعض الاقطار قد بدأت السير بالفعل في هذا الطريق الصعب . ولكن لا يزال الكثير مطلوبا في هذا المجال . كما ان على الاقطار الثلاثة عشر ان تمتلك الارادة السياسية لتنفيذ الاتفاقات والوفاء بالتزامات التي يتعهد بها وزراء نفطها . لأن تغاضي دولة عضو عن الاتفاق سيسفر حتما عن موقف تطلق فيه الحرية للجميع ، الأمر الذي ينطوي على عواقب وخيمة لكل الاطراف المعنية .

الاسعار ، او كليهما . ذلك لان الطلب الراهن والمرتب على النفط الخام لا يمكن ان يستوعب لاجال طويلة الطاقة الانتاجية المغلقة في البلدان ذات الاحتياطي المرتفع ولا ان يتسع للزيادة الانتاجية المحتملة القادمة في مناطق خارج نطاق الاوبك حين تبدأ الاسعار ترتفع تدريجيا الى مستويات اعلى مما هي عليه اليوم . ويجب الا تتوقع الاوبك عونا كبيرا في المستقبل القريب من تأثير القضايا البيئية على مصادر الطاقة البديلة كالفحم والطاقة النووية ، إذ ان مثل هذه الأمور تستغرق اجالا طويلة لكي تأخذ مداها الطبيعي .

علاوة على ذلك ، ينبغي ان نتوقع في اوائل التسعينات ضغوطا كبيرة داخل اقطار الاوبك في اتجاه رفع عائدات النفط ، سببها امتداد فترة ثبات الاسعار المنخفضة خلال الثمانينات ، وتأثير التضخم على قوة اقطار الاوبك الشرائية ، وحقيقة ان الزيادة الانتاجية المحتملة مستقبلا لن تكون كافية للوفاء بالاجتياجات المالية للأقطار الاعضاء في الاوبك .

ورغم ذلك فقد كان واضحا في اثناء اجتماع تشرين الثاني / نوفمبر ان الاقطار ذات الاحتياطي البترولي المرتفع سوف تواصل الضغط لتحقيق ارتفاع معتدل في الاسعار ومنع القفزات المفاجئة التي تؤدي الى بلبلة الاسواق ، واتباع سياسة واضحة في الحفاظ على





الأزمة اللبنانية والعودة الى التعريب

حسن أبو طالب

المصرف المركزي للبنان والذي يحوى موارد الدولة . كما وجهت كل حكومة المكاتبات والتعليمات الى القيادات الادارية بضرورة الالتزام بالتعليمات الصادرة منها ، وفي نفس الوقت عدم تنفيذ تعليمات الحكومة المنافسة . وبذلك نشأ وضع غريب داخل البيروقراطية اللبنانية والتي صار عليها إرضاء الحكومتين معا . ولا يخفى الآثار السلبية لهذا الوضع الشاذ .

وقبل نهاية عام ١٩٨٨ بدا أن حكومة عون بالاتفاق مع قائد القوات اللبنانية سمير جعجع تنشد توسيع الحكومة العسكرية وإشراك شخصيات مسلمة فيها . إلا أن هذا المسعى لم يزل موافقة الفعاليات الاسلامية ، وعارضه البطريرك الماروني صفيير معتبرا أن هذا السلوك من شأنه أن يؤدي الى أحداث تعديلات ومناقلات إدارية مضادة وهي أمور سوف تؤدي الى الإسراع في تقسيم لبنان وهو أمر غير مرغوب فيه البتة . وهذا تراجع عون عن هذا المشروع في حينه .

ثانيا : الجهود الدولية

في أعقاب تعثر انتخاب رئيس جديد للبنان تعددت الجهود الدولية على النحو التالي :-

١ - أظهرت القوى الخمس الكبرى قلقا حياا الوضع اللبناني ، وفي اجتماع لوزراء خارجية هذه الدول في الأمم المتحدة اتفق على ضرورة متابعة الاهتمام بانتخاب رئيس جديد ، والحوار دون تجديد الحرب الأهلية ، وإثر ذلك تحركت الأمانة العامة للأمم المتحدة وانحصر تحركها في إيفاد دى كويار مبعوث خاص الى كل من بيروت ودمشق لاستطلاع الموقف دون أن يحمل معه خطة أو مبادرة معينة .

٢ - وقد برز الموقف الفرنسي الداعي الى إجراء انتخابات رئاسية تحت إشراف قوات من الأمم المتحدة . وحاولت فرنسا تسويق هذا الاقتراح دوليا وإقليميا ، ولكنها لم تنجح في ذلك .

٣ - وفي إطار الجهود الدولية - الإقليمية يبرز مسعى البطريرك الماروني صفيير والذي اتخذ عدة مسارات في أن

٢٢ سبتمبر الماضى انتهت ولاية

الرئيس السابق أمين الجميل دون

أن يتمكن مجلس النواب اللبناني

من انتخاب رئيس جديد للبلاد .

فيما عرف أنه فشل ذريع للاتفاق السوري - الأمريكي

بشأن انتخاب النائب ميخائيل الضاهر كرئيس للبنان .

وقد شكل الرئيس الجميل قبيل إنتهاء ولايته حكومة

عسكرية وسلمها السلطات بقيادة قائد الجيش العماد

ميشال عون ، فيما رفضت سوريا هذا الاجراء ، كذلك

رفضت القوى السياسية المناصرة لها التعامل مع حكومة

عون وتمسكت بشرعية حكومة الرئيس سليم الحص ،

ودعمه في ذلك الرئيس حسين الحسيني رئيس مجلس

النواب . وهكذا صار للبنان حكومتان تدعى كل منهما

الشرعية الدستورية والسياسية .

والتقرير التالي سوف يلقي الضوء على جملة التطورات

التي شهدتها لبنان وأزمته سواء داخليا أو على الصعيدين

العربي والدولي .

أولا : انعكاسات فشل الخيار السوري - الأمريكي :

أدى وجود حكومتين تدعى كل منهما الشرعية الى

تأثيرات سلبية عديدة سواء من الناحية الرمزية أو

الفعالية ، حيث أن فراغ الرئاسة اللبنانية من شأنه أن

ينعكس سلبا على فكرة الدولة الموحدة ذاتها . كذلك فإن

تتأزع الحكومتين المدنية والعسكرية ساعد على بروز

احتمالات التقسيم .

ولم يمض شهر على الفراغ الرئاسي ، وفي ١٠/٨

أنقضت مدة رئاسة حسين الحسيني لمجلس النواب ،

ونظرا لتعذر اجتماع المجلس صار من الصعب انتخاب

رئيس جديد للمجلس ، وهكذا فرغت الرئاسة الثلاث في

لبنان وصار شاغلوها دون أساس دستوري ، بل على

أساس الأمر الواقع .

ولقد حاولت كل حكومة إستقطاب القيادات الادارية

والبيروقراطية وفي مرحلة تالية محاولة السيطرة على

تقارير وتعليقات

بيدي حماسة لعقد قمة عربية خاصة بـلبنان ، ويوافق على المشاركة في اجتماع لوزراء الخارجية العرب إذا رغبت الأغلبية ذلك . [المستقبل ٨٨/١٧/٥ ص ١٤] .
وفي وسط هذه التيارات جاءت جولة الشاذلي القليبي أمين الجامعة العربية في شهر أكتوبر وشملت سوريا ، العراق ، الأردن ، ودول الخليج ، وتمخض عنها موافقة عربية على عقد مؤتمر طارئ لوزراء الخارجية العرب لمناقشة الوضع اللبناني . وبالفعل عقد في تونس ٨٩/١٢/٢٢ اجتماع لوزراء الخارجية العرب وتقرر في نهايته تشكيل لجنة اتصال سباعية برئاسة وزير خارجية الكويت وعضوية نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الأردن ووزراء خارجية الإمارات ، الجزائر ، تونس ، السودان والأمين العام للجامعة العربية ، مهمتها الاتصال بالأطراف اللبنانية قصد معرفة آرائهم واقتراحاتهم في خصوص حل الأزمة اللبنانية وبذل المساعي الحميدة مع هذه الأطراف من أجل تحقيق الوفاق الوطني .

وفي المرحلة الأولى من عمل اللجنة السداسية اجتمعت الى كل من ميشال عون ود . سليم الحص وحسين الحسيني باعتبارهم الفعاليات السياسية الثلاث . وقد طرح كل منهم رؤيته للحل على النحو التالي : -
١ - الرئيس حسين الحسيني رئيس مجلس النواب اعتبر أنه لا بد من اعتماد مجلس النواب مقرا للجوار بشأن الاصلاحات المطلوبة ، وأن يجتمع المجلس ويختار رئيسا من بين الاسماء المرشحة وبحيث يؤكد موافقتهم على التعديلات الدستورية والتزامهم بتنفيذها بدقة ، وفي الجلسة نفسها ينتخب المجلس رئيسا جديدا له ومكتبا جديدا ، وأن يتم تشكيل حكومة جديدة موسعة تضم الفرقاء الاساسيين الملتزمين بالاصلاحيات المقررة ثم المطالبة بالانسحاب الاسرائيلي ومن ثم الانسحاب السوري .
ب - الجنرال عماد عون فطرح شعار « التحرير قبل الانتخابات » واعتمدت وجهة نظره على أولوية الانسحاب السوري من الأراضي اللبنانية أو كخطوة أولى من العاصمة بيروت وضواحيها ، توحيد ألوية الجيش اللبناني بقيادته ونسليمها مهمة أمن العاصمة الموحدة . إجراء الانتخابات وفق الأصول الدستورية ، تشكيل حكومة جديدة تتولى برئاسة رئيس الجمهورية المنتخب مفاوضة السلطات السورية على انجاز انسحابها من الأراضي اللبنانية كافة ، واعتبار الهدنة الموقعة مع اسرائيل ١٩٤٩ هي الوثيقة الوحيدة التي تنظم العلاقة بين لبنان واسرائيل ، وأن تتولى الحكومة الجديدة البحث في الاصلاحات وإقرارها .
ج - أما اقتراح الرئيس الحص فتلخص في إجراء حوار

واحد في اتجاه سوريا والسعودية والولايات المتحدة وفرنسا والفاتيكان . أما داخليا فقد حرص البطريرك الماروني على التشاور مع كل القيادات الروحية اللبنانية التي أبدت مسعاه ، وتبلورت مبادرة صغير في وضع قائمة بعذر من الاسماء التي يمكن للنواب اللبنانيين أن ينتخبوا احدا منهم كرئيس للجمهورية وبحيث لا تكون تلك الاسماء محلا للاعتراض السوري وعلى أن تحاط بسرية كاملة ، وجاءت محاولة البطريرك صغير في إطار التفاهم السوري الأمريكي الا أنها لم تنل حظا من النجاح ، وقد حمل بيان البطريرك صغير في مناسبة عيدى الميلاد ورأس السنة مسئولية فشل مبادرته على دولة كبرى - هي الولايات المتحدة ودولة عربية ، تقول مصادر صحفية أنها السعودية [اليوم السابع ١٩٨٩/١٢/٢٢ ص ١٦] لأنهما تشجعا على القيام بمبادرته للاسراع في انتخاب رئيس للجمهورية ، وعندما طرح المبادرة لم تلق التشجيع الذي وعدوه به ، والذي تلخص في اقناع سوريا بأهمية إجراء الانتخابات اللبنانية . وقد تبع بيان البطريرك أن طلبت السعودية تأجيل انعقاد اجتماع وزراء الخارجية العرب والذي كان مقررا له ٣ يناير الماضي الى موعد لاحق .

ويرى بعض المراقبين أن عدم تجاوب سوريا مع مبادرة البطريرك صغير ارتبط بتوقيتها والذي جاء قبل انتقال السلطة من ريجان الى بوش ، وأن القيادة السورية رأت أن الأفضل الانتظار حتى يجيء بوش الى السلطة وبحيث يتم تفاهم سوري أمريكي حول الرئاسة اللبنانية وموضوعات أخرى خاصة بالتسوية مع الادارة الجديدة وليس مع إدارة راحلة عن السلطة . وهكذا لم تجد سوريا حرجا في إقشال مبادرة البطريرك صغير إضافة الى تصعيد المواقف السياسية والاعلامية ضده وضد المارونية السياسية وتحالف جعجع - عون .

ثالثا : الدور العربي والعودة الى تعريب الأزمة اللبنانية

إلى جانب الجهود الدولية المشار إليها حدثت تحركات عربية وطُرحت اقتراحات عديدة بشأن الأزمة اللبنانية يمكن بلورتها على النحو التالي : -

١ - التيار الأول وتقوده سوريا ويرى أن أي تحرك في الساحة اللبنانية يجب أن يستهدف دعم الدور السوري في لبنان وممارسة الضغوط على الأطراف المسيحية المناوئة لها .

٢ - تيار تقوده دول عربية معارضة لسوريا أو معادية لها ويشجع على عقد قمة طارئة سواء على مستوى وزراء الخارجية أم على مستوى القمة لاتخاذ قرارات ضد الدور السوري في لبنان .

٣ - تيار عربي ثالث لا يريد التدخل في الأزمة اللبنانية ولا

تعطيل الجهود العربية :

بعد انتهاء اللجنة من جولتها الثانية وبدء الاستعداد للجولة الثالثة ، أوجت الاستجابات الدولية والعربية بقرب نجاح اللجنة العربية ، وتدعم ذلك في ظل مبادرة وليد جنبلاط الزعيم الدرزي بالسماح لعودة الالهالي المسيحيين - ١٥٠ ألف - الى ديارهم في منطقة الشوف الدرزية . إلا ان التطورات التالية أفسدت هذا الاحتمال وتمثلت في :

- القتال بين الجيش اللبناني برئاسة عون وميليشيات القوات اللبنانية المارونية في ٢/٢٣ والذي انتهى بتوجيه ضربة حاسمة للقوات اللبنانية وسحبها لقواتها الثقيلة من بيروت الشرقية . وعزا بعض المراقبين القتال الى ما أعلنه سمير جعجع بأن القوات هي الدولة اللبنانية ، والى قراره بتشكيل المجلس الانمائي والذي يعنى بشكل أو بآخر الاستيلاء على المجتمع المدني وموارده والسيطرة على هيكله الإداري .

- ما يسمى بمعركة اغلاق الموانئ غير الشرعية والتي تسيطر عليها ميليشيات الدروز وتعد منافذ ادخال الغذاء والوقود لبيروت الغربية ، وقد ادى قرار الجيش اللبناني بالسيطرة على هذه الموانئ واغلاقها الى تجديد القتال بين الجيش اللبناني والقوات الدرزية ، كما بدت احتمالات تدخل قوات الألوية الإسلامية التي يرأسها العميد سامي الخطيب الموالي لحكومة سليم الحص .

ويمكن القول ان دوافع حكومة عون وراء هذه المعركة في هذا الوقت بالذات محاولة اظهار اليد العليا على شئون لبنان - أو بالأحرى بيروت - والقدرة على الحسم في مواجهة الميليشيات المارونية أو الدرزية أو غيرها ، وتكثيف الضغوط على سوريا وحلفائها . وقد تبدو الأهداف نبيلة حيث إعادة الروح للدولة المركزية ولرموزها المختلفة والقضاء على مظاهر التقسيم ، إلا ان التوقيت لم يكن موفقا ، والنتيجة الواضحة حتى لحظة كتابة هذا التقرير هي تعطيل الجهود العربية حيث أجلت المرحلة الثالثة التي كان مقررا لها ١٧ مارس ، وأعيد مناخ التشدد المتبادل ، والضحية في كل الأحوال لبنان الواحد الموحد □

حول الاصلاحات الدستورية وإقرارها ، انتخاب رئيس جديد للجمهورية بين مرشحين يوافقون على الاصلاحات ويلتزمون بها ، انتخاب رئيس مجلس النواب على ضوء الاصلاحات ، تشكيل حكومة جديدة وفق مبدأ المشاركة ، تقديم الانسحاب الاسرائيلي على مطالبة السوريين بالانسحاب من الأراضي اللبنانية [كل العرب ٨٩/٢/٨ ص ١٢] .

أما المرحلة الثانية من عمل اللجنة فقد تمت بالكويت قبل نهاية فبراير حيث التقت اللجنة السداسية بالزعماء الروحيين اللبنانيين والذين اكدوا على أولوية وحدة لبنان وتعايش كل الطوائف ، وانتخاب رئيس جديد ورئيس للمجلس النيابي وقيام حكومة جديدة على أن تحدد مهلة زمنية لإقرار الاصلاحات التي يتفق عليها . ولم يطرح القادة الروحيون أسماء معينة باعتبار أن ذلك شأنًا سياسيًا يعود لرجال السياسة ومن المنتظر أن تلحق اللجنة مع عدد آخر من القيادات السياسية اللبنانية في وقت تال . وتشير الابناء الى أن اللجنة السداسية تقوم على أساس إيجاد نوع من القواسم المشتركة بين الاطروحات المختلفة وبحيث يمكنها اعداد مشروع عربي للسلام في لبنان ، والافكار المتداولة والمنتظور ان يشملها المشروع العربي هي على النحو التالي :

١ - أولوية إعادة الحياة الى المؤسسات الدستورية والشرعية اللبنانية ولهدف تطويق عمليات التقسيم الفعلية وتحولها الى تقسيم رسمي ، ويكون ذلك بأولوية انتخاب رئيس للبلاد ورئيس لمجلس النواب وتأسيس حكومة اتحاد وطني .

٢ - عدم اهمال الاصلاحات الدستورية والسياسية المطلوبة والبحث في كيفية الغاء الطائفية السياسية وتوزيع المناصب والوظائف .

٣ - تحديد هوية لبنان العربية وتحديد مستقبل العلاقات وسوريا ومستقبل القوات السورية في لبنان .

٤ - تحديد المسئولية العربية خاصة تجاه تأمين دعم عربي سياسي لتأمين الانسحاب الاسرائيلي ، وتأمين دعم اقتصادي لخراج لبنان من أزمتة .



الادارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط

راجية ابراهيم صدقي

تفرض

حقيقة القرار الأمريكي الأخير الذي اتخذته إدارة الرئيس السابق ريجان في نوفمبر ١٩٨٨ بالموافقة على فتح الحوار بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية وما لحق به من لقاءات تمهيدية بين وفدي الطرفين في تونس خلال التدهور القليلة الماضية ضرورة تأمل الخطوة التالية التي ستخطوها الإدارة الأمريكية الجديدة في مجال إدارة النزاع العربي الإسرائيلي . وترتبط أهمية الحاجة الى مثل هذا التصور بالمرحلة الحالية التي تحقق فيها المنظمة المزيد من التقدم الدبلوماسي والسياسي على الساحة الأوروبية وبعد أن قدمت العديد من التنازلات الهامة على الجانب العربي في حين لاتزال غالبية الأطراف العربية بما في ذلك المنظمة نفسها ترى انه لا بد من وجود دور أمريكي فاعل وقوي .

وإذا كانت ملامح التصور الأمريكي لهذه الخطوة القادمة لم تتبلور بعد في صورة سياسة واضحة معلنة ومحددة ازاء الشرق الأوسط ومن ثم فان الحكم عليها بصورة قاطعة لا يزال أمرا مبكرا فان ما يعنينا هنا هو محاولة قراءة ما تنتوي إدارة الرئيس الأمريكي الجديد جورج بوش انتهاجه من خط سياسي حيال المنطقة العربية والصراع العربي الإسرائيلي . ويستلزم ذلك بالضرورة دراسة ثلاثة جوانب لهذه القضية .

أولا : ينبغي معرفة من هم أعضاء الإدارة الأمريكية الجدد وما هي فئات الطبقة الحاكمة التي سيحمي بوش مصالحها فيما يتعلق بسياسته الشرق الأوسط .

ثانيا : من الضروري التوقف بالدراسة أمام بعض شعارات بوش ومساعديه اثناء حملته الانتخابية وبعدها خلال ما يعرف بمرحلة الانتقال .

ثالثا : يلزم قراءة بعض المؤشرات الأخيرة التي قد يكون لها دلالات سياسية رمزية بشأن توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة .

أولا : أعضاء الإدارة الأمريكية الجديدة :
مما لا شك فيه أن اختيار الرئيس الأمريكي الجديد لمساعديه وكبار الموظفين في البيت الأبيض هو في حد ذاته مؤشر هام على طبيعة السياسة التي سيتتبعها حيال الشرق الأوسط كما انها تعكس بصورة مباشرة فئات الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة التي ستحمي مصالحها في مجال سياسته ازاء المنطقة . وبداية تلزم لمحة سريعة عن الرئيس الجديد وأعضاء ادارته المختصين برسم قرارات الشرق الأوسط .

١ - المناصب الحكومية :

جورج بوش : نشأ الرئيس الأمريكي في نيويورك حيث أصبح والده بريسكوت مديرا وشريكا في شركة براون برادرز وهاريجان للاستثمارات ومن ثم فهو على صلة وثيقة بشركات المصارف والاستثمارات في نيويورك والتي تعد مركزا لنشاط أكثر رجال الأعمال واقطاب المال نفوذا في البلاد . كما انه على صلة وثيقة بشركات النفط في مدينة هيوستن فقد انتقل الى هذه المدينة في عام ١٩٥٩ وأسس شركات زاباتا للتنقيب عن النفط في المناطق البحرية وخاصة في الدول العربية .

من ناحية أخرى فان بوش سوف يكون أكثر رؤساء الولايات المتحدة معرفة بأسرار الشرق الأوسط فالي جانب قيامه بزيارة العديد من الدول العربية فقد سبق له أن شغل منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية CIA كما أن تاريخه السياسي حافل . فبالإضافة الى عمله نائبا للرئيس السابق ريجان لمدة ثماني سنوات عمل مندوبا للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة بناء على تكليف من الرئيس السابق نيكسون (٧٢ - ١٩٧٠) وفي عام ١٩٧٢ طلب نيكسون منه رئاسة اللجنة القومية للحزب الجمهوري كما حصل على منصب رئيس مكتب الارتباط في جمهورية الصين الشعبية (٧٧ - ١٩٧٦) كذلك انتخب عضوا في الكونجرس عام ١٩٦٦ ممثلا الدائرة السابعة في مدينة هيوستن .

التجارية بين البلدين تقريبا . كذلك يعتبر بيكر من انصار « إسرائيل القوية » كما أنه عمل دائما على الضغط من أجل تحويل العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل الى ما يشبه المؤسسة الراسخة التي لها كيان خاص .

جون تاور : المرشح السابق لمنصب وزير الدفاع وهو من مدرسة كاسبرواينبرجر وتدل تصريحاته على أنه عازم على مواصلة النهج الذي سبق لسلفه فرانك كارلوتشي أن انتهجه إزاء مصر ودول الخليج العربي ومفاده أن الإدارة الجديدة ستدعم مبيعات السلاح للدول العربية الصديقة لتقوية الصناعة الحربية الأمريكية من ناحية وتعزيز الوجود السياسي الأمريكي في الشرق الأوسط من جهة أخرى .

وقد تعرض تاور مؤخرا للعديد من الشائعات منها أنه استقاد من منصبه عام ١٩٨١ كرئيس للجنة الشؤون العسكرية ليصبح مستشارا لكبرى شركات الأسلحة الأمر الذي أدى في النهاية إلى رفض المجلس في العاشر من مارس ١٩٨٩ التصديق على تعيينه وزيرا للدفاع . ومع ذلك فمن المرجح أن بوش سوف يعمل على ترشيحه لوظيفة هامة أخرى . ويعتبر تاور من أبرز المتحمسين لاقامة علاقات عسكرية قوية بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي .

برفت سكوكروفت : مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي ومن المتوقع أنه سيصبح من أهم شخصيات حكومة بوش فيؤكد الكاتب الأمريكي جيم هوجلاند أنه سيكون متفوقا في الخبرة بشئون الدفاع على كل من جون تاور وجيمس بيكر ، إذ تولى رئاسة كلية الحرب الوطنية في الفترة من عام ٦٨ - ١٩٦٧ كما شغل منصب مساعد لوزير الدفاع لشئون الأمن القومي (٦٩ - ١٩٦٨) ثم نائبا لمساعد الرئيس الأمريكي نكسون لشئون الأمن القومي (٧٣ - ١٩٧٢) كما تولى رئاسة بنك واشنطن الوطني .

وثمة اجماع على أن بيكر ليست له خبرة تذكر في مجال السياسة الخارجية أو في الشؤون الاستراتيجية لذلك فمن المرجح أن يتولى سكوكروفت رسم أولويات السياسة الخارجية خلال الأشهر القليلة القادمة . وينبغي هنا الإشارة إلى أن سكوكروفت خبير في الشؤون السوفيتية وضبط التسليح ، ومن ثم فإن من المرجح أن يوليها اهتماما خاصا إذ كان عضوا بلجنة مستشاري الرئيس الخاصة بشئون ضبط التسليح خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٧٧) ومعنى ذلك أنه في الوقت الحالي الذي يركز فيه بوش على قضايا داخلية سوف يتم تأجيل الحوار الأمريكي الفلسطيني لبعض الوقت أو القيام يتحرك أكثر

ولا يتمتع بوش بتأييد مطلق من الجماعات اليهودية الأمريكية التي لاتزال تشعر بالحذر إزاءه وقد سبق لها أن نظمت حملة تشهير واسعة النطاق بمعاونيه خلال الحملة الانتخابية وصلت إلى حد اتهام بعضهم أنه معاد للسامية . فقد قام بوش بتوجيه نقد عنيف إلى إسرائيل بعد قيامها بالهجوم على المفاعل العراقي في عام ١٩٨٠ ، ومرة أخرى في أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان .

دان كويل : هو نائب رئيس الولايات المتحدة الجديدة والسنااتور السابق عن ولاية انديانا ويبلغ من العمر ٤١ عاما . نشأ في ولاية أريزونا وينتمي إلى الطبقة البرجوازية المحافظة إذ كان جده الراحل يوجين بوليام قد أسس امبراطورية صحفية أصبحت تضم الآن صحيفتي انديانا بوليس ستار وانديانا بوليس نيوز وثلاث صحف أخرى أضيق انتشارا في انديانا وصحيفتي أريزونا ريبابليك وفينيكس جازيت ويتولى والده إصدار صحيفة هانتينجتون بريس . وقد مارس كويل في بدء حياته المحاماة وكان عضوا بارزا في مجلس الشيوخ في ثلاث لجان هامة هي لجنة القوات المسلحة ولجنة الميزانية ولجنة العمل والموارد البشرية وهو من مجبذى اتفاق المزيد من الأموال على الدفاع .

جيمس بيكر : وزير الخارجية الجديد ووزير المالية الأسبق في عهد الرئيس السابق ريجان (١٩٨٥ - ١٩٨٨) ، كما عمل رئيسا لمستشاري الحملة الانتخابية لكل من ريجان - بوش في عام ١٩٨٠ ثم كبيرا لموظفي البيت الأبيض في عهد ريجان خلال الفترة من عام ١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٥ .

ويرتبط بيكر مع بوش بصداقة حميمة منذ بداية السبعينات في ولاية تكساس حيث كان يعمل محاميا ناجحا ومعنى ذلك أن التنسيق الكامل بين الرجلين سيكون أبرز معالم الإدارة الجديدة .

ويتمتع بيكر عموما بشخصية رجل الأعمال الناجح أكثر من امتلاكه لمواصفات الدبلوماسي المحترف الذي يمكن أن يترك بصماته على سياسة بلاده الخارجية . وكان بيتر أحد الداعين إلى نشر قوات المارينز الأمريكية في لبنان ضمن نطاق القوة متعددة الجنسيات ولكنه تحول في عام ١٩٨٤ إلى داعية لسحب هذه القوات بعد تفجير مقر قيادتهم قرب مطار بيروت كما توقع مواجهة حامية بين الأصوليين الإسلاميين في لبنان والأميركيين ودعا إلى ضرورة تعزيز حرب الاستخبارات بواسطة وكالة المخابرات المركزية بدلا من حرب الجيوش . أيضا ساهم بيكر خلال منصبه السابق كوزير للمالية في العمل على التوصل إلى اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل والتي من شأنها إزالة كافة الجمارك والعقبات

فيلبس نائب رئيس شركة بريستول مايرز وغيرهم .
والاعتقاد السائد دائما هو أن « وول ستريت » هو
عنوان الرأسمال اليهودي وأن غالبية أصحاب البنوك
هناك يتعاطفون مع الصهيونية . من هنا قد يفترض
البعض أن بوش سقط في إسار التبعية للرأسمال
اليهودي . غير أن العديد من الدراسات الخاصة المفصلة
أوضحت مؤخرا أن الرئيس الجديد تمكن مستعينا
باتصالاته العائلية من إيجاد قاعدة مالية خاصة به تتمتع
 باستقلال نسبي عن الرأسمالية اليهودي .
ب : جماعة رأسماليين تكساس وكاليفورنيا :
بورجوازية الاقاليم : لعب أصحاب شركات صناعة
النفط دورا رئيسيا في حملة بوش الانتخابية فترى أن
روبرت مونسباكر ملك النفط التكتاسي كان رئيسا للجنة
تمويل حملة بوش الانتخابية ثم كافاه الرئيس الجديد
بتعيينه وزيرا للتجارة .
كما حصل بوش على مساعدات كبيرة من « آل
ريجان » في كاليفورنيا الذين أثروا من صناعة
الالكترونيات وتنفيذ الطلبات العسكرية .
يمكن القول إذن أن بوش استطاع بواسطة بورجوازية
الاقاليم أن يحد من تأثير رأس المال اليهودي ويكون بذلك
قد حصل على إستقلالية نسبية في مجال معالجة قضية
الشرق الأوسط .
د . جماعة الجالية اليهودية في أمريكا ومراكز الضغط
الاسرائيلي : حرص مركز الضغط الاسرائيلي في الولايات
المتحدة رغم ما سببه اعتماد بوش على الفئات المذكورة
من الطبقة الحاكمة فضلا عن تصريحاته السابقة والتي
تحتوي بعض النقد للغزو الاسرائيلي للبنان وضرب المفاعل
العراقي - حرص على الأبقاء على قنوات الاتصال ببوش
تحسبا لاحتمال فوزه في الانتخابات .
فنلاحظ أن موريس توكرمان مدير شركة « مورجان
ستينلي أند كومبني من وول ستريت كان يستأجر بوش
ماليا كما كان الائتلاف اليهودي القومي بقيادة جوزيف
زاكس أبرز أعضاء الجالية اليهودية بالولايات المتحدة
يؤازر لجنة بوش الانتخابية واحد أقرب مستشاريه .
ومن المعروف كذلك أن بوش ومساعديه الرئيسيين
دان كويل ووزير الخارجية بيكر هم من أنصار « إسرائيل
القوية » وكانوا دائما يؤيدون تل أبيب في معظم مناصبتهم
السابقة .

يمكن أن نخلص إذن أن اعتماد بوش على الفئات
السابقة من الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة تجعلنا
نصفه بأنه رجل المؤسسة الشرقية - Eastern Establish-
ment والمؤسسة كمصطلح سياسي أمريكي تعني صفوة
رجال القوة والنفوذ المصالح وهم يمتلكون الخبرة والنظرة

ايجابية في سبيل الدفع بجهود التسوية كذلك يعتبر
سكوكروفت من أنصار الخط السياسي المتشدد إزاء
العرب والخاص بوزير الخارجية الأمريكي السابق هنري
كسينجر إذ تولى سكوكروفت منصب نائب رئيس شركة
كسينجر ومساعديه والخاصة بتقديم الاستشارات
الستراتيجية منذ عام ١٩٨٠ .
لورانس ايغلبرجر : نائب وزير الخارجية الجديد وهو
خبير سياسي معروف ودبلوماسي سابق شغل منصب نائب
مساعد الرئيس الأمريكي لشؤون الأمن القومي عام
١٩٨٩ ثم نائبا مساعدا لوزير الدفاع (٧٣ - ١٩٧١)
ومساعدا لوزير الخارجية للشؤون السياسية . كما عمل
رئيسا لشركة تسينجر وشركائه للاستشارات السياسية
بنيويورك منذ عام ١٩٨٤ - وهو في هذا يتفق والخط
المتشدد إزاء الدول العربية الذي ينتهجه برنت
سكوكروفت مستشار الأمن القومي .
جون سونونو : كبير موظفي البيت الأبيض الجديد
وحاكم ولاية نيوهامبشاير الأسبق وقد أثار اليهود
الأمريكيون الجدل حول اختياره ليس فقط لمجرد أنه من
أصل عربي ، بل لأنه رفض التوقيع عام ١٩٨٦ مع بقية
حكام الولايات على احتجاج على قرار الأمم المتحدة
باعتبار الصهيونية حركة صهيونية . مع ذلك فبمجرد
دخوله البيت الأبيض عمد الى تغيير سياسته وتسوية
مشاكله مع الزعماء اليهود بالقول أنه تأكد من وجود نص
في برنامج الحزب الجمهوري يندد بقرار الأمم المتحدة .
وفي أي الأحوال فإن سونونو لن يكون الرجل الذي يخطط
لقراوات بوش في الشرق الأوسط ، فهذا الجانب يقع تحت
مستولية جيمس بيكر ومعاونة سكوكروفت اللذان يؤكدان
دائما أن إسرائيل لن تقدم أي تنازل حيوي للفلسطينيين
وكل ما تستطيعه الولايات المتحدة خيال ذلك هو
« التحاور » مع الحكومة الاسرائيلية الحالية .

ثانيا : علاقات بوش والأوساط الحاكمة :

فيما يتعلق بعلاقة بوش بالأوساط الأمريكية تجدر
الإشارة إلى إعماده أثناء الحملة الانتخابية على ثلاثة
مصادر رئيسية للتمويل :
أ : وول ستريت : حصل بوش أثناء حملته على أكبر مبلغ
من المال من أصحاب البنوك الواقعة في هذا الشارع في
نيويورك والذي يعد مركزا لنشاط أكثر رجال الأعمال
وأقطاب المال الأمريكيين نفوذا . ويرتبط بوش بأصحاب
بنوك وول ستريت بواسطة أخوية جواتاثان وبريستوكوت
وكذلك بواسطة نيكولاس برادي (وزير المالية الحالي)
الذع تولى في السابق إدارة بنك ديللون ريد أند كومبني
للاستثمار ويقع مقره في وول ستريت ، وكذلك بروس

حل شامل مثلاً في إطار الأمم المتحدة أو مفاوضات تشترك فيها كافة الأطراف العربية المعنية . وهي كذلك تتفق مع إدارة ريجان في عدم جواز إشترك منظمة التحرير كطرف في أي ميكاينزم للمفاوضات إلا ضمن صيغ وشروط تطمس هويتها .

وقد صرح متحدث باسم البيت الأبيض في ٢٧ يناير ١٩٨٩ بأن إدارة بوش تعارض أية محادثات مباشرة بين ياسر عرفات والمسؤولين الأمريكيين الكبار وأوضح أن الوقت لم يحن بعد للقاء عرفات مع بوش أو وزير خارجيته بيكر . كما نفت وزارة الخارجية الأمريكية رسمياً ما ذكره التليفزيون البريطاني مؤخراً حول إتفاق الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على الجدول الزمني للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط والاطار المقترح لهذا المؤتمر .

ثالثاً : ملامح الخطة الأمريكية الحالية :

وفيما يتعلق بأراء بوش حول مشكلة الشرق الأوسط فإن أغلبها تبلور تحت تأثير مراكز الفكر « المحافظة » مثل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية لدى جامعة جورجتاون ومؤسسة الهريتاج ومعهد جامعة ستانفورد (قضايا الحرب والسلام والثورة) . ومضمون توصيات هذه الجهات هي أن تستمر الإدارة الجديدة في إعتبار إسرائيل ركيزة رئيسية لسياستها في الشرق الأوسط وفي نفس الوقت تجعل موقفها من الأنظمة العربية أكثر إتراناً وتقف موقفاً أكثر إتراناً إزاء القضية الفلسطينية .

وكان بوش قد أكد في برنامج الانتخابي للحزب الجمهوري في القسم الخاص بالشرق الأوسط على ضرورة تقديم المساعدة المكثفة لإسرائيل وتنسيق جهود الولايات المتحدة وإسرائيل في مجالات السياسة والدفاع وأيد فكرة « المحادثات المباشرة » مع البلدان العربية وهي الفكرة الإسرائيلية التقليدية . وفي الوقت نفسه نرى أن بوش لا يحبذ تطرف إسرائيل السياسي إذ رفض على سبيل المثال نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس رغم الضغط الصهيوني القوي .

وتصريحات بوش في الأسابيع الأخيرة تؤكد النهج السياسي ذاته حيث أعلن أنه يرى ضرورياً إشراك الولايات المتحدة في عملية محادثات السلام العربية الإسرائيلية « ولكن أطراف النزاع يجب أن تتوصل إلى إتفاق بنفسها . كما صرح أنه لا يخطط للقيام بأي مبادرة أمريكية جديدة تجاه الشرق الأوسط خلال الفترة المبكرة لتولية السلطة وأكد أنه لا يعطى الحوار مع المنظمة أكبر من حجمه الطبيعي في رسم سياسة حكومته في الشرق على الرغم من موافقته عليه .

وقد حدد بيكر ملامح سياسة بوش في الشرق الأوسط في الجلسة التي عقدتها لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في ١٨ - ١ - ١٩٨٩ بشأن تعيينه وزيراً

الأشمل للعالم الخارجى وموازنة الأمور الداخلية موازنة دقيقة حتى تكون نتائج مواقفهم أثراً لمصالحهم ولديهم شعور عام بأن مصالحهم الاقتصادية في العالم تتطلب عدم الإغفال أن يكون للولايات المتحدة دور في الأزمات والمشاكل السياسية في بقاع العالم . معنى ذلك أن السياسة العامة لبوش تميل إلى اليمين المحافظ ولكن ليس بعيداً عن خط الوسط وهو خط المؤسسة الشرقية . وإذا كان بوش يبدو في كتابه « التطلع إلى الأمام » أنه من المحافظين المتطرفين إلا أنه من المتصور أنه سيكون أكثر عقلانية في إتجاهاته اليمينية عن ريجان لأن فيه جوانب الدراسة والخبرة والواقعية بعكس يمينية ريجان والمعروف عنها أنها متطرفة انطباعية ومتشددة في التحفظ متأثرة بالقيم القديمة في حد ذاتها . وقد انعكس ذلك بصورة واضحة حيث أكد بوش أثناء حملته الانتخابية عزمه على حماية المصالح الأمريكية في المقام الأول ثم الإسرائيلية في الشرق الأوسط على النقيض من ريجان الذي كانت

كم فكرة قناعة تقديم دعم مطلق لإسرائيل وينظر للصراع العربى الإسرائيلى ضمن المنظور الكونى . مع عدم الإكتراث بما قد يسبب ضرراً أو حرجاً للبلدان العربية الصديقة للولايات المتحدة . وكان هذا الإتجاه يفضل التعامل على أساس حل ثنائى بين الدول أطراف النزاع ويرى ميكاينزم الحل يكمن في رفض المؤتمر الدولي الذي يعنى الاعتراف بشرعية الدور السوفيتي ويرفض مبدأ ضرورة الربط في المفاوضات بين الدول العربية .

معنى ذلك أن إدارة بوش تعترف بوجود تأثيرات سلبية للنزاع العربى الإسرائيلى على البلدان العربية الأخرى التى ترتبط بعلاقات صداقة مع الولايات المتحدة وتتفهم ضرورة عدم إحراج أقطار عربية صديقة في حالات معينة وقد تحاول أحياناً التأثير على السلوك الإسرائيلى والحد من التطرف . وهى بالتالى تثمن بعض الشئ العوامل المحلية والاقليمية في النزاع على الرغم من إيمانها بسلامة المنظور الكونى مما يجعلنا مستقبلاً نتوقع بعض التجاوب ولو الشكلى مع المطالب العربية وعدم اتباع سياسة مواجهة تصادمية دائماً مع الأطراف العربية المعتدلة .

وتهتم هذه الإدارة بإدارة النزاع لمنع إفادة الاتحاد السوفيتي منه وهى في هذا تتفق مع إدارة ريجان من حيث رفضها لفكرة المؤتمر الدولي وفي الوقت نفسه ترى ضرورة إبقاء نوع من الربط في المفاوضات بين الأطراف العربية خلافاً لمبدأ التفكيك الذى يساندته إتجاه المحافظين الجدد (ريجان وشولتز) . ولكن ذلك لا يعنى بأي حال أن الربط سيكون حسب المطالب العربية كإيجاد

تقارير وتعليمات

إن عهد بوش سينتهج إلى حد كبير نفس الخط السياسي لعهد الرئيس السابق ريجان بالنسبة لاحتتمالات السلام في الشرق الأوسط ولكن مع ميل أكبر للبراجماتية والاعتدال في النزاع الاسرائيلي ومن المتوقع أن يساعد بوش على تحقيق ذلك معرفته بالعديد من الزعماء بالمنطقة وهو ما يفسر التفاؤل الذي صرح به الملك حسين قبل أيام قليلة بشأن سياسة الادارة الأمريكية الجديدة .

ويتضح أن بوش سيتمسك بالتزامات الادارة السابقة فيما يتعلق بتوفير أمن إسرائيل من ناحية ، وفي الوقت نفسه فإنه يتعهد بتأييد إسرائيل اللامشروط ولا يستبعد عددا من إمكانيات تعزيز التعاون مع الأنظمة العربية المعتدلة .

ثانيا : أن قضية الشرق الأوسط تحتل مرتبة ثانوية في إطار جدول أعمال الادارة الجديدة المزدحم والذي يركز أولا على قضية العلاقات بين الشرق والغرب والعلاقات مع الحلفاء في أوروبا الغربية واليابان وكندا وقضية دعم قوات المعارضة في نيكاراغوا . وعلى الصعيد الداخلي تعتبر قضية سد العجز في الميزانية الفيدرالية أولى أولويات الادارة الجديدة .

ثالثا : أن ضغط المنظمات الصهيونية الشديدة لا يزال أحد العوامل القوية لاعداد وإتخاذ القرارات في مجال السياسة الخارجية . □

للخارجية في النقاط التالية :

١ - أن حكومة بوش ستواصل الدعوة لمفاوضات على أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٢٢٨ وعلى أساس صيغة الأرض مقابل السلام .

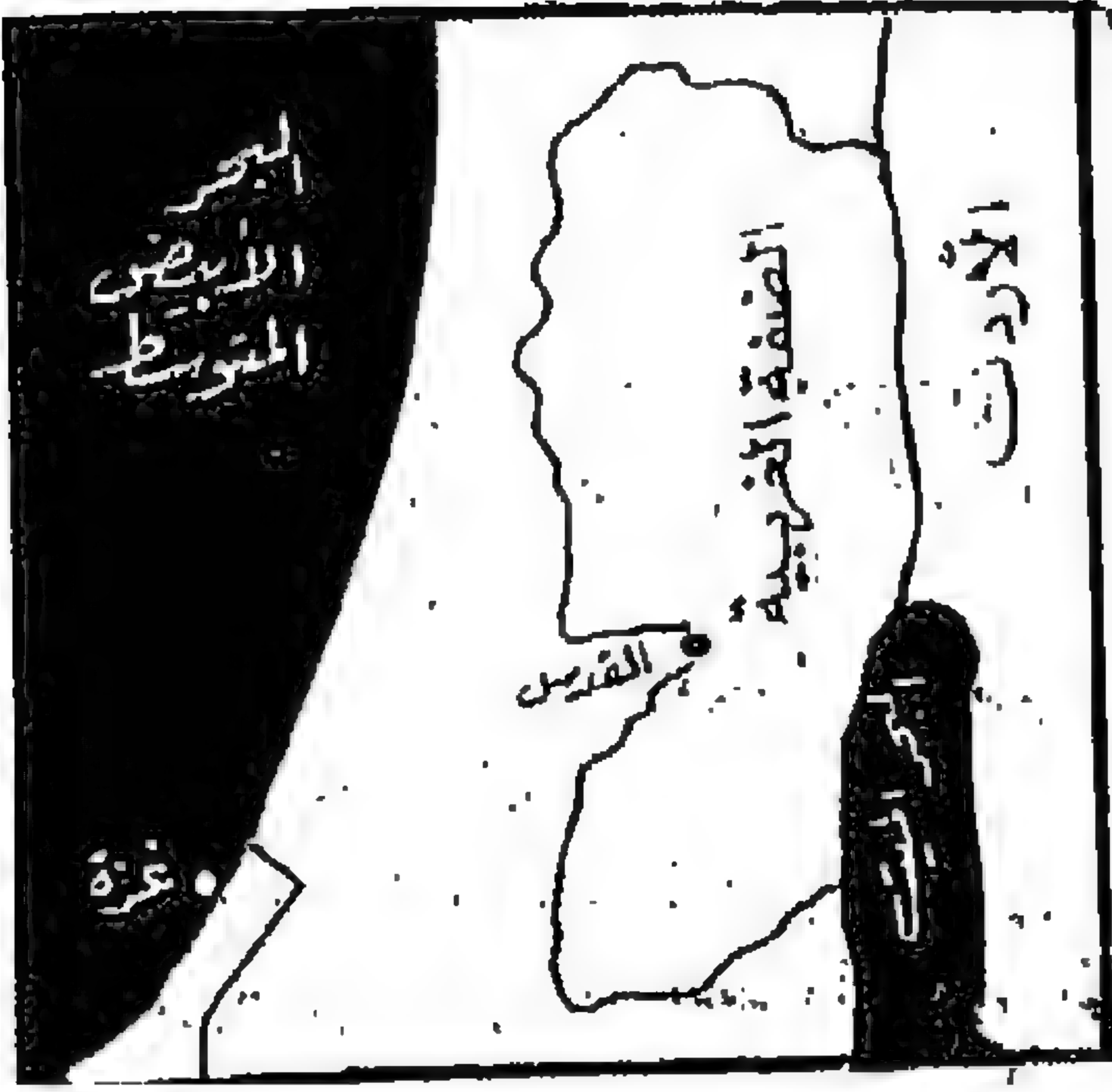
٢ - أن الادارة ستواصل الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية

٣ - أنه لا يوجد ما يدعو إلى تغيير السياسة الأمريكية الدائمة المتمثلة في تأييد الانسحاب الاسرائيلي من الأراضي المحتلة ورفض تقلير وضس القدس من جانب واحد وتأييد عقد المؤتمر الدولي إذا نظم بشكل سليم يؤدي إلى المفاوضات المباشرة .

كما صرح بوش مؤخرا أنه يعارض الدولة الفلسطينية ومع الكونغرس الفيدرالية الأردنية الفلسطينية ويرى أن إقامة الدولة الفلسطينية لن يكون مصدرا للاستقرار في الشرق الأوسط . وأضاف أنه إذا تم التوصل إلى إتفاق حول إقامة الدولة الفلسطينية فإن الولايات المتحدة لن تعترض على هذا الإتفاق ولكن من المشكوك فيه أن ينجز إتفاق كهذا . وأغلب الظن أن هذا التشكك الواضح يستند إلى خبرة عمل بوش في الكونغرس والبيت الأبيض خلال سنوات طويلة ويعتبر اعترافا ضمنيا بإمكانيات المنظمات الصهيونية للضغط على الكونغرس .

وفي التحليل النهائي إذن تتضح ثلاث حقائق رئيسية :





المجلس الوطني الفلسطيني والثوابت الوطنية

عيد الله بلقزيز

باحث من المغرب

الموقف الوطني الفلسطيني في شعار واضح وصريح هو حق تقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة. خصوصاً وأن رفع شعار الاستقلال من داخل الأرض المحتلة وفي سياق انتفاضة متصاعدة، أتى ليشكل أول إعلان فلسطيني حاسم عن بدء تنفيذ « البرنامج الوطني المرحلي » لمنظمة التحرير الفلسطينية (الذي صدر عام ١٩٧٤)، بل أول إعلان حاسم عن الهجرة الفلسطينية من أجواء الارتباك والاحتمال إلى أجواء الثقة بالذات والممارسة واضحة الأهداف. ولم يكن ممكناً تقديم هذه الإجابة السياسية بمن هذا الحجم وبهذه الأهمية - إلا من خلال دعوة المجلس الوطني الفلسطيني إلى الانعقاد بـ « الحاجة » إلى استثمار التعاطف الدولي مع الانتفاضة والمطالب الوطنية الفلسطينية بصفتها عامل ضغط استراتيجي - في الظرفية العالمية الراهنة - لانقراض الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وإلى ذلك، فلم يكن معقولاً أن تظل المراهنات الفلسطينية على المواقف الدولية المؤيدة محصورة في المستوى « الإنساني » (أي مراهنة تكتفي باستدراج عطف القوى الدولية ودعمها المعنوي)، بل كانت الحاجة ماسة إلى التقدم إلى الرأي العام العالمي ببرنامج سياسي واقعي لحل الأزمة ورفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني، بما يراعى - طبعاً - اتجاهات وحدود الموقف الدولي، وبما يسمح بشق جبهة الأعداء وعزل الموقف الإسرائيلي على الساحة الدولية، ثم بما يصون جزءاً من الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

ج - الحاجة الملحة للفراغ القانوني الذي خلقتة الخطوة الأردنية عقب إعلان الملك حسين عن فك الارتباط القانوني والإداري بين عمان والضفة الغربية - وهو الأمر الذي كان من شأن تجاهله - فلسطينياً - أن يحدث حالة من الأمر الواقع (في ظل القوانين العسكرية الصهيونية) قد تستفيد منها إسرائيل، وقد تدفعها إلى إعلان ضم مناطق جديدة من الأراضي المحتلة إلى كياناتها

الحقائق التي سيسجلها التاريخ

للحركة الوطنية الفلسطينية أن

الدورة غير العادية للمجلس الوطني

الفلسطيني المنعقدة في الجزائر

(نوفمبر ١٩٨٨) ، دورة تاريخية وحاسمة في مسيرة

النضال الفلسطيني ، بل هي فريدة في تاريخ منظمة

التحرير . صحيح أن دورات أخرى سابقة كانت لها

أهميتها الكبرى ، وأتى بعضها بشكل في حينه محطات

انعطافية في العمل الوطني ، سواء على الصعيد السياسي

أم على الصعيد التنظيمي . وصحيح أن بنّائها تحول إلى

مرجع (وذاكرة) للثورة (كما في دورتي ١٩٦٩ و

١٩٧٤)^(١) . ومع ذلك ، فإن الدورة الأخيرة تبقى الأهم

من دون سائر دورات المجلس الوطني ، لأنها الأولى التي

أخرجت الحلم الفلسطيني في الحرية والاستقلال الوطني

إلى طوى من أطوار التحقق ، وذهبت بكفاح الشعب

الفلسطيني (ومنه الانتفاضة) إلى حيث يقطف ثمار

الشرعية ، وإلى حيث لا تضيق منه ترسانة الجهد المبذول

عرقاً ودماء وحرية وحياة . إنها دورة النضج السياسي ،

والواقعية الثورية ، دورة الانتفاضة والدولة الفلسطينية

المستقلة.

أسباب وعوامل عديدة تلك التي دعت إلى عقد هذه

الدورة في هذا الظرف ، وإلى إصدار القرارات بهذه

الكيفية التي صدرت بها وأثارت الكثير من الجدل . أما

عن أسباب انعقاد المجلس الوطني في هذا الظرف بالذات

فمنها :

١ - الحاجة إلى الإجابة سياسياً عن مطالب الانتفاضة

ذلك أن الانتفاضة قطعت شوطاً كبيراً انتقلت فيه

بشعاراتها من مطالب حياتية - مدنية وسياسية -

جزئية^(٢) إلى مطلب تقرير المصير والاستقلال الوطني

وبناء دولة فلسطينية . وكان من الطبيعي أن تتقدم قيادة

منظمة التحرير الفلسطينية بالتجاوب مع هذا التحول

الكبير في شعارات الانتفاضة وأن تلتقط معطياته لتصوغ

(خصوصاً المتعلقة بالاعتراف) ذروة الاعتدال في السياسة الفلسطينية لم تشهده حتى في سياق وفي ظل احكام « الاتفاق الاردني - الفلسطيني » .. فهو لا يسعه بالمقابل الا أن يتجاوز القراءة النصوية للمواقف ، منقبا عن الشرطية التي تتحكم بصنعها ، باحثا عن الفواصل المقبولة بين الشعارات والواقع التي يمكن التفكير والعمل ضمنها دون تفريط مبدئي . وباعتبار أدق ، لا يسع المرء الا أن يتساءل عن الأسباب التي دعت منظمة التحرير الفلسطينية « يمينها ويسارها » أن تعتدل في دورة مجلسها الوطني الأخيرة وتقبل بصيغة معينة من الاعتراف بقرارين أميين حاربتهما كما لم يحاربهما أحد .

وقبل أن نستعرض أهم العوامل والأسباب التي صنعت الموقف الفلسطيني المعتدل هذا ، لابد من الإشارة الى مسألة أساسية وتتعلق بصيغة الاعتراف بالقرارين ، ذلك أنها صيغة مقيدة ، أو للدقة ، صيغة اعتراف مقيد ومشروط بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . وغير خاف أن هذا التقييد من شأنه أن يكيف سياسيا هذين القرارين ويؤولهما من وجهة نظر القضية الوطنية الفلسطينية ، خلاف ماكان يراد لهما أن يعنياه من دلالات التصفية : تصفية القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني .

عوامل كثيرة - أذن - لعبت دورها في طبع قرارات المجلس الوطني بالاعتدال ، ومنها :

١ - ضيق هامش المبادرة الفلسطينية خارج نطاق العمل بأحكام الوفاق الدولي الجاري . ولم يكن تقلص الهامش الذي كان يتيح العمل بحرية واستقلال ووفق اعتبارات الحاجة الذاتية المتحررة من أي ضغط خارجي .. ، لم يكن هذا التقلص ناشئا دائما عن ضعف ذاتي أو خلل في المبادرة الفلسطينية ذاتها ، وفي السياسات التي ترفضها ، بل كان مرده الى عوامل موضوعية اقليمية وعربية ودولية مثلت - بتفاوت - عوائق اعتراضية امام حركة العمل الوطني الفلسطيني ، وحكمت عليه بأن يجري في مواقع دفاعية وبإيقاع تراجعى وكما ضاق هامش العمل الفلسطيني ، ضاق - بالنتيجة - هامش الاختيار أمام القيادة الوطنية ، هذه التي وجدت نفسها - في النهاية - مدعوة الى التحرك بمراعاة هذه المتغيرات - السلبية في الغالب والايجابية في النادر - المتراكمة في المحيطين العربي والدولي ، ومدعوة الى التعامل بواقعية مع لوجة التناقضات التي رسمها الصراع العربي - الصهيوني منذ عشرين عاما على الأقل ، والتقدم نحو قطف مايمكن قطفه من ثمار انضجتها الانتفاضة وتعاطف الرأي العام وعزلة

كما فعلت مع القدس والجولان . لهذه الأسباب جميعها ، ولأسباب أخرى عدة ، دعى المجلس الوطني الى الانعقاد في الجزائر وبعد أن صار شبه مؤكد أن جولات الحوار الوطني الطويلة التي سبقت ذلك الانعقاد بأكثر من ثلاثة اشهر .. ، استقرت على حصيلة من المواقف الوطنية المتفق عليها ، وعلى قضايا ميسورية من قبيل القواعد والمعايير التي بات على الجميع أن يلتزم اعتمادها لفض وحسم المسائل الخلافية . ولم يعد ممكنا ، بعد أن نضجت شروط موضوعية وذاتية ، لمجلس وطني أريد له أن يوقع شهادة ميلاد دولة فلسطين ، الا أن ينعقد دون تردد أو تسويف .

ولقد انعقد المجلس في يوم تاريخي مشهود . وأعلن ياسر عرفات « باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين » .. وما أن انقضت اجتماعات دورة المجلس ، حتى بدأت « جردة الحساب » ، ليجتلف المختلفون حول قرارات الدورة وقيمتها وحصادها السياسي . بعضهم رأى فيها هزيمة للاستراتيجية ، والآخر رأى فيها انتصارا للتكتيك . بعضهم عنت له نجاح السياسة ، والآخر لم يقرأ فيها غير رسوب الايديولوجيا . وكان حقا للجميع أن يختلف وأن يجادل برأيه بحرية ، ولم يكن حقا لأحد أن يضع نفسه خارج ارادة شعبه .. وحق شعبه في الحياة .

ولعله اذا ماتجاوزنا موضوع « اعلان الاستقلال » . الذي حظى باجماع الفصائل والقوى الرئيسية في منظمة التحرير ولم يتعرض للتشهير من قبل الاطراف الأخرى المعارضة : الفلسطينية والعربية ، فسنجد أن البيان الصادر عن المجلس والمواقف والقرارات المتخذة فيه ، كان المادة الأساسية التي دار حولها الخلاف وكانت مثار نقد ونقد مضاد . وربما كانت الفقرة المتعلقة باعتراف المجلس الوطني بالقرارين ٢٤٢ و ٢٢٨ هي أكثر ما حظى بذلك النقد ، سواء خلال مداولات المجلس واجتماعاته (وتجلي ذلك في تصويت قسم من المندوبين ضد الاعتراف) ، أو بعدها حين بدأ الحوار النقدي حول مقررات دورة المجلس يأخذ مجراه . ويستطيع المتتبع لما جاد به هذا النقد من آراء أن يسجل أن وجهته العامة كانت تعريف قرارات هذه الدورة بأنها قرارات معتدلة في اتجاهها العام ، ومن ثمة رفض القبول بصيغة اعتراف المجلس - بل بمبدأ الاعتراف أصلا - بالقرارين الأميين ، باعتباره تنازلا مجانيا لا مبرر له ، وليست له من وظيفة سوى أنه يفتح شهية الولايات المتحدة واسرائيل لاستدراخ المزيد من التنازلات (٢) .

وإذا لا يسع المحلل الموضوعي الا أن يتفق من حيث المبدأ مع هذا التحليل ، والا أن يرى في تلك المقررات

اسرائيل ، والسمعة الحسنة لمنظمة التحرير ، ودعم السوفييت : الطرف الأقل في صناعة الوفاق الدولي .
٢ - مراعاة الموقف السوفيتي المطالب بضرورة الاعتراف الفلسطيني بالقرار ٢٤٢ كأساس للتسوية السياسية لازمة « الشرق الأوسط » وكقاعدة لعقد المؤتمر الدولي . وإذا كانت هذه المطالبة السوفيتية بضرورة إصدار موقف فلسطيني ايجابي - واضح وصريح - من القرارين ٢٤٢ و ٢٢٨ تعكس حدود وشروط ، بل سقف التحرك السياسي السوفيتي في المنطقة ، وموقعه في خريطة أي حل سياسي دولي لأزمته (= المنطقة) يمكن الوصول إليه في سياق آلية الوفاق الدولي .. فهي تعكس بالتالي - وبالنتيجة ضعف الموقع السوفيتي (قياسا الى الأمريكي) في المنطقة العربية ، وهشاشة ممتلكاته الإقليمية^(٤) وهو ضعف ، إذا كانت الدبلوماسية السوفيتية السابقة او السياسات العربية مسئولة عنه ، فإن الدبلوماسية السوفيتية الحالية تريد تداركه بهجوم سلمى فاعل ونشط على المواقع الأمريكية التقليدية والراسخة في المنطقة . وتذكر منظمة التحرير الفلسطينية وهي المتطلعة الى الموقف السوفيتي .

٤ - زوال الشكوك من احتمالات الالحاق الأردني . وهي احتمالات إذا لم تكن قد ألغتها تطمينات المسؤولين الأردنيين لقادة منظمة التحرير ، ولا المواقف الأردنية المعلنة قبل وبعد « الاتفاق الأردني - الفلسطيني » المعترفة بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعى والى الوفاق الدولي بعد أن اختار العالم العربي رد السيف الى غمده - أن ليس باستطاعتها أن تطالب السوفييت (حصانها في الرهان) بأكثر مما فعلوا ، خصوصا وأن وضعها في المحيط العربي ليس قويا الى الحد الذي يفرض تغييرات كبيرة في الموقف العربي ، ويخلق في المنطقة توازنات جديدة ، ويشجع السوفييت على تصليب الموقف السياسي . ولقد أثمرت ضعف الموقعين الفلسطينيين والسوفيتي في المنطقة العربية تفاهما - ضمنا أو صريحا - على ممارسة سياسة واقعية (لا تخلو من براغماتية) لا تتزاع ما يمكن انتزاعه من أيدي أمريكا وشريكها الصهيوني . وليس استبعاد العودة الى قرار التقسيم (القرار ١٨١) كقرار اساسي للتسوية الدولية الاثمة لذلك الوعي المشترك بمحدودية القوة الفلسطينية - السوفيتية .

محدودية الرهان على عمل عربي من حجم استراتيجي مؤثر ، أن لم يكن تراجع كرهان والتجزئة المريرة للثورة الفلسطينية مع المحيط العربي أثبتت لها - بصورة تكاد تكون قاطعة - أن هذا الرهان الذي كان يعنى لديها إيماننا عميقا بالطبيعة القومية للمعركة المفتوحة ضد

الصهيونية ، وتسليما استراتيجيا بحتمية انخراط الجيوش والسياسات العربية في سيرونة التحرير القومي .. لم يقابل من الدول العربية بما يماثله ويدل عليه . وإذا كان الرد العربي قد ارتفع - بعد حرب أكتوبر - أحيانا الى مستوى الدعم المالى والمساندة السياسية ، فقد انحدر أحياء أخرى الى مستوى تصفية الثورة الفلسطينية عسكريا بحروب الإبادة البشعة وتصفيها سياسيا بتنظيم الانشقاق في جسمها السياسي والتنظيمي أو بالمساس بحقوقها التمثيلية . ولقد زادت - في امتداد ذلك كله - القناعة الفلسطينية رسوخا بأن المعركة الاربخ والاهم في المحيط العربي هي معركة انتزاع القرار الوطنى الفلسطيني المستقل ، ووضع حدود أمام تراجع الموقف العربي ، وضمان استمرار دعمه السياسي والمادى للمنظمة . وما عدا ذلك لم يعد واردا في الحسابات قصيرة المدى ، كما لم يعد مقبولا انتظار الجيوش العربية في موكبها « القومى » « الضائع » كما انتظرها المجاهدون الفلسطينيون في عام ١٩٤٨ لتأتى ببنادقها الهائلة وسياساتها واستراتيجياتها التى لا تقل هدوءا ، ولتعطى اسرائيل مالم يعط أياها قرار التقسيم . ووحيد للشعب الفلسطيني ، وبحق تقرير المصير في دولة وطنية مستقلة .. فقد ألغاهما اعلان الملك حسين عنك الارتباط بين الضفتين الشرقية والغربية وحل « البرلمان » وبوضع حد لما كان يسمى - في الاعلام الغربى ولدى « حزب العمل » الاسرائيلى - بـ « الخيار الأردني » . وغير خاف ان احتمالات الالحاق كانت متوقفة التحقق على القرار الاممى ٢٤٢ ومقتضياته - في حال تطبيقه - بعودة الضفة الغربية (أو اجزاء منها) الى السيادة الأردنية . وهو الأمر الذى كان يصنع ، من جهة ، ويشجع - من جهة أخرى - الرفض الفلسطينى للقرار . أما وأن الأردن انسحب من معركة السيادة على المناطق المحتلة ، فلم يعد هناك من معنى في حالة تطبيق القرار الا لعودة هذه المناطق الى السيادة الفلسطينية ، الأمر الذى رفع حاجزا سياسيا عن القبول الفلسطينى بالقرار ٢٤٢ .

٥ - ميل السياسة الفلسطينية الى نهج سبيل الواقعية بعد مخاض عسير . ولا تعنى الواقعية هنا القبول بالأمر الواقع (كما تريد بعض الاطراف تعريفها !) لأن معنى هذا الاستسلام ، وهذا ما تفنده الانتفاضة ومواقف المنظمة . ولأن الأمر الواقع الوحيد هو الاحتلال ، وهو ماتعاند هذه السياسة - مسنودة بنضال الشعب الفلسطينى - من أجل تغييره وتمكين هذا الشعب من تقرير مصيره ولو على جزء من ترابه الوطنى . بل أن الواقعية التى نقصد هي نهج استحضار المعطيات الواقعية : الوطنية والإقليمية والعالمية ، عند الاقدام على

التي احتلت في عدوان ٦٧ ، وهو ما يعاكس الهدف الأصلي الذي من أجله شُن هذا العدوان الأمريكي - الصهيوني . نعى تحقيق التوسع الاسرائيلي جغرافيا ، وتصفية ما تبقى من ملف القضية الفلسطينية كقضية تحرر وطني وتحرير قومي . ولأنه - بسبب ذلك - يعيد عقارب الساعة في المنطقة الى ما قبل تاريخ ٥ يونيو حزيران ١٩٦٧ ، ويطيح بكل الوقائع التي بنتها - والمكاسب التي حققتها - أمريكا واسرائيل في المنطقة .

إذا كان الأمر هكذا ، فلماذا تدعى الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل قبولهما بالقرارين الأممين ٢٤٢ و ٣٣٨ ؟

انهما يفعلان ذلك من باب المزايدة والابتزاز ، وظنا منهما ان الاستمرار في ادعاء قبوله من شأنه أن يجر الى مزيد من التصلب والتشدد في الموقف العربي والفلسطيني ، وهو مايكفي - في نظرهما وتقديرهما - لعزلة الفلسطينيين والعرب على الساحة الدولية ، وتصويرهم كرافضين للتسوية السياسية السلمية في منطقة « الشرق الاوسط » .

ولقد اتيح للجميع ان يتبين حقيقة المواقف الأمريكية - الاسرائيلية الفعلية من القرارين ما إن أقدمت منظمة التحرير الفلسطينية على الاعتراف بهما في دورة المجلس الوطني الاخيرة ، وتبين - تبعاً لذلك - من هي الأطراف التي تعرقل التسوية ، ومن التي تضحي - دون أن تفرط - في سبيل وقف نزيف الدم وتحكيم التسوية المتفاوض عليها . ولقد كان من نتائج ذلك أن فتحت امكانيات هائلة امام الالة السياسية والدبلوماسية الفلسطينية لحصر المزيد من المكاسب على الجبهة العالمية : دولاً ورأياً شعبياً عاماً .

٧ - وتبقى الضمانة السياسية الوطنية لعدم تحول الاعتراف بالقرارين الى تنازل استراتيجي هي اعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة . اذ من شأن هذا الاعلان أن يكون القاعدة التي على اساسها يعود مطلوباً ، ليس فقط تطبيق هذا القرار القاضي بالانسحاب الاسرائيلي من المناطق المحتلة .. بل اللاحاق على تطبيقه لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره . فالمعركة تصبح هنا - بهذا المعنى - معركة عودة السيادة الفلسطينية التي عطلها الاحتلال ، ومدخلها انسحاب قوات الاحتلال ، وهو مايقره القرار ٢٤٢ ويعدده القرار ٣٣٨ .

ان جملة العوامل التي جرت الاشارة اليها اعلاه كانت تضغط - بصورة موضوعية - في اتجاه ان تتبلور المطالب الوطنية الفلسطينية بهذه الكيفية التي تبلورت بها في قرارات المجلس الوطني . وإن نقول هنا انه « لم يكن

صناعة أي قرار أو اتخاذ أي موقف ، استحضاراً بقي المبادرة الثورية من مخاطر الاصطدام المدمر بالواقع ، ويتيح لها فرصة تحقيق اهدافها بصورة موضوعية وتاريخية . والواقعية هنا هي « علم الممكن » أو « علم صناعة التاريخ » ، وهي ليست الانتهازية ، التي تضحي بالمبادئ مقابل اهداف صغيرة وجزئية وذاتية ، كما أنها ليست الارادية التي تتوهم القدرة المطلقة على تحقيق اهدافها حتى بصرف النظر عن عوائق الواقع الموضوعي .

ان هذه الواقعية - كما عبرت عنها وثائق المجلس الوطني - هي تلك الموازنة الدقيقة بين حاجة الشعب الفلسطيني الراهنة الى تقرير مصيره بأي صيغة من الصيغ (وهي حاجة موضوعية قبل ان تكون ذاتية) ، وبين مطالبه التاريخية المقدسة في كامل تراب وطنه (وهي التي لا يجوز ان يتوقف تطبيق حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على توافر شروطها واسبابها) . ولقد أثبتت هذه الواقعية - من خلال مسلسل الانتصارات السياسية الفلسطينية العالمية التي أعقبت صدور قرارات المجلس الوطني - أن في الامكان إلحاق هزيمة جديدة بالاعداء في جبهة كانوا يتقنون الانتصار فيها من خلال تغييب الخطاب الوطني الفلسطيني منها ، مثلما أثبتت أهمية ووجاهة أن ينتقل الخطاب الفلسطيني من الايديولوجيا الى السياسة ، من الحلم الى التاريخ ، حتى يكون قادراً على أن يصير القابلة التي ترعى عملية الولادة ، وتراقب خروج الجنين الفلسطيني (الدولة المستقلة) من رحم الانتفاضة دون أوجاع اضافية ودون الحاجة الى عملية قيصرية .

٦ - إدراك القيادة الفلسطينية - وإن بصورة متأخرة - الموقف الفعلي الأمريكي - الاسرائيلي كموقف رافض للقرار ٢٤٢ ورفضه لا يتبدى فحسب في انه يؤل تأويلاً خاطئاً لمقتضيات هذا القرار ، وخصوصاً المتعلق منها بمسألة الانسحاب (مثلاً تحويل عبارة الأراضي المحتلة الى اراض محتلة) ، ولكن أيضاً - وأساساً - في أنه يستبعد أن يكون القرار ٢٤٢ ، من حيث المبدأ ، قاعدة لأي حل سياسي للنزاع^(٥) . وإذا كان رفض هذا القرار يبدو الآن جلياً من خلال رفض صيغة (المؤتمر الدولي) (الذي يفترض ان ينعقد على اساسه) ، فهو يبدو أيضاً في استبعاد اتفاقية « كامب ديفيد » (وهي الحل الأمريكي الوحيد المطبق حتى الان في المنطقة) لمقتضياته واحكامه (= نعى القرار ٢٤٢) .

لماذا ترفض اسرائيل والادارة الأمريكية هذا القرار^(٦) ؟

لأنه يقضي بضرورة الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي

الايديولوجيا (الوعي المغلوط) بحيث لا يقيم الفرق بين الارادة والممكن ، فإن بعضها الآخر مصنوع - مع الاسف - في مصانع الديماغوجيا وبأسوأ ما في النيات من سوء ، ولا وظيفة له الا التخريب . ومع ذلك ، يبقى الخيار الذي دشنت انطلاقته قرارات المجلس الوطني هو الأرجح نجاحا وفاعلية ، وهو الأكثر أسنادا من الشعب الفلسطيني والانتفاضة وقيادتها الوطنية في الداخل ... ، وذلك رهانة لكسب معركة من معارك التحرر الوطني الفلسطيني □

« لا يمكن أكثر مما كان » ، لاننا لا نريد أن نصنف مقالنا هذا في خانة تبرير مواقف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، لكننا نريد - بالمقابل - أن نسجل اعتراضنا على سجل القراءات النصوصية التي تناسلت من بعضها والتي لم تمر في مقدرات المجلس الا تراجمات وتنزلات رخيصة ومجانية تخالف أو تعارض أو حتى تخرج عن الثوابت الوطنية . نريد أن نسجل اعتراضنا على « طهارتها » اللفظية (التي نشأت على هامش الممارسة وخارجها) والتي لا قيمة لها بمعيار التاريخ والواقع . وإذا كان بعض تلك « الطهارة » مصنوعا في مصانع

المراجع

- (١) الأولى حدث فيها الدخول الرسمي للفصائل القدائية الى اللجنة التنفيذية للمنظمة ، بل واستلام قيادتها اما الثانية فقد أقر فيها البرنامج الوطني المرحلي « لمنظمة التحرير » (« برنامج النقاط العشر ») .
- (٢) مثل الطالب ١٤ التي صاغتها وعرضتها بعض الزعامات السياسية والفكرية في ندوة القدس خلال الايام الأولى للانتفاضة يمكن مراجعتها : ربيع المدهون « المناطق المحتلة : المرحلة الثانية توحيد القوى » شئون فلسطينية . شباط (فبراير) ١٩٨٨ . العدد ١٧٩ ص ١٢٩ - ١٣٠
- (٣) هذا رأي المناضل جورج حبش و « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » . اما الرافضون الآخرون الذين عارضوا ، فقد كانت معارضتهم خارج مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية وغير ذات قيمة .
- (٤) لعل ذلك الضعف هو ما يفسر الانفتاح السوفيتي على كل دول المنطقة دون اعتبار القاعدة السياسية والايديولوجية التقليدية في السياسة الخارجية السوفيتية التي كانت تربط بين طبيعة الانظمة السياسية (وطنيتها أو عدم وطنيتها) وبين التعامل السوفيتي معها . وكما أثمر هذا الانفتاح عودة للعلاقات بين الاتحاد السوفيتي والغالبية العظمى من الدول العربية ، فقد قاد بشكل مواز الى قيام علاقات سوفيتية اسرائيلية على مستوى قنصلي ، والى لقاء بين شيفرنادزه (وزير الخارجية السوفيتي) وبين موسى أرينز (وزير خارجية اسرائيل)
- (٥) أنظر حوارا خصباً حول القرار ٢٤٢ في ندوة « القضية الفلسطينية والشرعية الدولية » التي نظمتها « جمعية الدراسات الدولية » في تونس يومي ٢٧ و ٢٨ نوفمبر ١٩٨٧ ونشرتها مجلة الجمعية « دراسات دولية » في عددها ٢٧ - ١٩٨٨ .
- (٦) في مذكرات محمود رياض (الأمين العام السابق للجامعة العربية) معلومات ثمينة جداً عن موقف الرافض الأمريكي - الاسرائيلي للقرار في حينه . وقد عاين ذلك جيداً من موقعه كمستشار عن السياسة الخارجية - المصرية والعربية - آنذاك ، وكطرف في المفاوضات الدولية التي دارت قبل صدور القرارين .



الآثار النفسية والاجتماعية للاحتلال داخل المجتمع الاسرائيلي

د. يوسف أبو سمرة

جامعة بيرزيت - فلسطين المحتلة

الاجهاد النفسى ، امراضا نفسية - وجسمية ومظاهر
اخرى من السلوك المرضى
فالاحتلال الاسرائيلي بطبيعته الاستيطانية
والكولونيالية يرمز الى الغاء كل مظاهر الوجود
الفلسطينى . ذلك ان طبيعة اللقاء الاجبارى هذا بين
المستعمر والمستعمر (بكسر الميم فى الاولى وفتحها فى
الثانية) يقوم على مجموعة من التعميمات الثقافية
والافكار العنصرية والتي تنطلق من مفهوم الاسرائيلي
المستعمر والفلسطينى المستعمر ، واهمها :

- ان الاسرائيلي كمستعمر هو الذى ربح المعركة فى عام
١٩٦٧ فهو الأقوى وهو السيد ، بينما الفلسطينى العربى
هو الخاسر فهو الأضعف وهو العبد .

- ان الاسرائيليين أكثر ذكاء ، أكثر حضارة وأكثر اخلاقا
بينما الفلسطينيون فهم أقل ذكاء ، أقل حضارة وأقل
اخلاقا .

- ان الاسرائيليين باستطاعتهم ادارة امورهم بأنفسهم
سياسيا واقتصاديا ، بينما الفلسطينيون لا يستطيعون
الاستقلال وبجاجة الى من يدير امورهم وحتى لو اعطوا
شيئا من الاستقلالية فسيصابون بالاحباط ولن يحسنوا
استغلالها .. !!

وبشكل عام فان العلاقة بين المستعمر والمستعمر
بشقيها المباشر وغير المباشر هى علاقة غامضة .
فالاول (المستوطن) يرى الثانى كأقل منه وكنقيضة وفى
نفس الوقت ، فهو قلق ويخاف من هؤلاء الناس الذين
يسيطر عليهم ويكرههم . أما بالنسبة للثانى اى المستعمر
(ابن البلد) فهو يعانى من مشاعر مضطربة
ومتناقضة ، فمن ناحية هو يحسد المستعمر
(المستوطن) على الامتيازات التى يحصل عليها ويحاول
ان يستدخل Internalize صورة هذا المستعمر المستوطن
عن طريق عملية التقمص او التماهى Identification ،
هذا ما يجرى على المستوى اللاشعورى . لكن المستعمر
(ابن البلد) يستمر فى رفض التماهى وتقمص شخصية

كانت كلمة الانتفاضة لغويا تعنى ،
الاستيقاظ فجأة أو التحرك من أجل
التخلص من كابوس أو الابتعاد عن
شيء مزعج ، وان كانت سياسيا
تعنى التخلص من الاحتلال فانها سيكولوجيا تعنى عملية
ولادة جديدة .

وهكذا فان الانتفاضة الفلسطينية لم تقلب فقط ،
المفاهيم السياسية والاقتصادية بل حتى طالت المفاهيم
العسكرية المتعارف عليها فى الصراع الفلسطينى -
الاسرائيلي منذ اربعين سنة . ففى أقل من سنة أدت
الانتفاضة الى تغيرات اجتماعية على مستوى الاتجاهات
العامة وعلى مستوى السلوك الفردى .

ولكن قبل التفصيل فى موضوع الآثار النفسية
والاجتماعية على الفلسطينيين . دعونا للتعرف على طبيعة
الجزء النفسى السائد فى الاراضى المحتلة قبل اندلاع
الانتفاضة الشعبية أى قبل ديسمبر ١٩٨٧ . حيث
اعتمدت سلطات الاحتلال سياسة الارهاب اليومى
والمنظم ضد كل فرد فلسطينى . خلال العشرين سنة
الآخيرة ، بهدف وضع افراد هذا المجتمع فى حالة
مستمرة من التوتر النفسى والاجتماعى .

فمن طريق مصادرة الاراضى وبناء المستوطنات وطرق
جديدة للمستوطنين ، واعطاء بعض الامتيازات الهامشية
لبعض القطاعات فى المجتمع الفلسطينى ، كان هدف
الاحتلال التفريق بين ابناء المجتمع على اسس طائفية او
اجتماعية من أجل تفسيح نسيج المجتمع الواحد .
وعن طريق ابعاد المئات واعتقال الآلاف ، وفرض نظام
منع التجول والعمل على نشر وباء المخدرات فى الوسط
الفلسطينى كانت سلطات الاحتلال تهدف الى تدمير البناء
التقليدى للعائلة الفلسطينية .

سيكولوجيا ، على مدار العشرين سنة الاولى من
الاحتلال كانت الحصيلة جملة من الاحباطات
والصراعات وما نتج عنها من حالات تعانى ، القلق ،

الحجارة (وهذا مستحيل !!!) . وهناك ضغوط على السجناء وذويهم كوضع المساجين في السجون البعيدة عن أماكن سكنهم ، وتوزيع أفراد العائلة على أكثر من سجن بحيث تصبح زيارتهم مستحيلة بالإضافة إلى رفض الزيارات بعد أن تكون العائلة والسجين قد هينوا نفسياً لمثل هذه اللقاءات .

ومنذ بدء الانتفاضة زاد هناك ما يسمى بالضغوطات الإدارية حيث يجبر المواطنون على جمع توقيعات قد تتراوح بين (٧ - ١٠) من دوائر الحكم العسكري المختلفة لعمل أى معاملة ما . وبعد أن يتم جمع هذه التوقيعات ، يعود الكثير من المواطنين إلى الحكم العسكري ، لأخذ الموافقة النهائية على معاملتهم لكن الكثير منهم يفاجأ بأنه قد تجاوز الفترة المحددة لجمع هذه التوقيعات وهى ثلاثة أسابيع ، فيحصل هنا على توقيع الحكم العسكري أو ما يسمى بالإدارة المدنية ولكن عليه أن يعود ويجمع التوقيعات العشرة مرة أخرى ... !!!

ناهيك عن المعاملة المهنية من قبل جنود الاحتلال لطوائير المراجعين وعن الضرائب التى يدفعها المواطنون عند كل خطوة بالإضافة إلى ساعات الانتظار الطويلة . ومن الضغوط القوية التى تفرض على العائلات الفلسطينية من قبل سلطات الاحتلال هى رفض سلطات الاحتلال لجمع شمل العائلة الفلسطينية فهناك مئات من الحالات التى تعيش فيه الأسرة الأب والطفل فى دولة فلسطين المحتلة والأم فى عمان .. إنها إحدى صور العذاب النفسى لمثل هذه الضغوط النفسية - الاجتماعية .

٣ - حالات الصراع : حيث تلجأ السلطات المحتلة فى محاولاتها لكسر المقاومة عن طريق العقاب على المستوى الفردى والجماعى وذلك فى وضع المجموعة أو الفرد فى حالة من الصراع النفسى ، وعادة ما تلجأ أجهزة السلطة إلى استعمال هذا النهج فى حالة الفرد السجين حيث تضع أمامه الاختيار بين امرين أحدهما مر ، مثل : الاعتراف أو التعذيب .

- الإبعاد أو البقاء فى السجن .

- التجار يخبرون بين دفع الضرائب أو اقفال المحل التجارى .

- هذا ومن بين الاختيارات الأكثر صعوبة والأقل إنسانية اعتقال أى فرد من العائلة وغالباً ما يكون الأب أو أن يسلم الابن نفسه ، أو الاختيار بين سجن طفل يقل عمره عن ١٥ عاماً أو دفع غرامة مالية عالية من قبل الأسرة . فى مثل هذا الوضع لم يجد الفلسطينيون أمامهم سوى اللجوء إلى استعمال ما أسميه « العلاج النفسى - الذاتى

المستعمر (المستوطن) وهذا ما يتم على المستوى الشعبوى وما يحدث غالباً فى مثل هذه العلاقة بين المستعمر والمستعمر ، وأحياناً قد يحدث التماهى والتقمص لشخصية المستعمر (العدو) حيث تبدأ هنا عملية فقدان أو ضياع الشخصية (المستقلة) للمستعمر (ابن البلد) Depersonalization .

هذه العلاقة الكلاسيكية بين المستعمر وابن البلد كانت سائدة بين المستعمرين الغربيين والسكان الأصليين أى بين أوروبا ودول العالم الثالث ، هنا نراها مجسمة وبآلياتها المختلفة بين المحتل الاسرائيلى من جهة والشعب الفلسطينى خلال الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٧ من جهة أخرى . خلال هذه الفترة تمكنت سلطات الاحتلال الاسرائيلى من احراز بعض النجاحات فى حربها الكولونىالية وذلك من خلال شن حرب نفسية بنتها على قاعدة خلق ظروف ذاتية للشعب المحتل متمثلة فى جعل حياته لا تطاق ، ورافقت ذلك بضغوطات اقتصادية وسياسية وجرمان على المستوى النفسى والاجتماعى لدفع الفلسطينيين إلى ترك وطنهم .

ومن بين وسائل هذه الحرب السيكولوجية التى تقود إلى حالات من الاجهاد النفسى ، الاحباط والصراع على المستوى النفسى - الاجتماعى ، نرى الحالات الآتية : ١ - حالات الاحباط : والتى تنتج غالباً عن اجراءات السلطة المحتلة المتمثلة فى منع الناس من السفر ، من الدراسة من زراعة اراضيهم ومن اختيار نوعية مايزرعونه ، بالإضافة إلى منع الناس من جنى محصولهم كعقاب جماعى ، وينطبق على ذلك فرض نظام منع التجول باستمرار ولفترات طويلة خاصة فى المناطق الشعبية (المخيمات) المزدحمة بالسكان ، وقطع الاتصالات الهاتفية والكهرباء والماء من حين لآخر . ومن أقوى الامثلة على مخطط السلطة فى دفع الناس نحو حالة من الاحباط النفسى هى ، منعهم من التعبير عن مشاعرهم وعواطفهم الانسانية فى حالة استشهاد احدهم برصاص الجيش أو المستوطنين وذلك بمنع اقامة مراسيم دفن شعبية وذلك بأمر عسكري . ناهيك عن منع التعبير عن المشاعر والأحاسيس الوطنية وذلك بمنع المظاهرات والاضرابات وحرية التعبير واغلاق المدارس والجامعات والتضييق على دور العبادة ..

٢ - حالات الضغوط : وتتمثل فى فرض السلطة المحتلة لشروط دراكونية مستحيلة فى مختلف مجالات الحياة اليومية للمواطنين . فهناك ضغوط فى مجال التجارة للتصدير والاستيراد والتعليم لفتح المدارس والجامعات كتعهد الآباء والمدرسين بأن أبناء مدرسة ما لا يكون

مقارير وتعليقات

وفي حالة انفعالية « نرفذة » وفي كلتا الحالتين فإن ذلك يعبر في رأينا عن انتقاد الذات ، Self - Criticism ويتمثل ذلك في ترديد الناس لعبارات أو كلمات مثل : نحن ، خ . و . ن ، أو القول بأن العرب ، ج . ر . ب ... الخ ..

مع انطلاقة الانتفاضة ، أخذت طريقة العلاج الفردي - الذاتى المكان إلى نوع آخر من العلاج هو العلاج المجتمعى ، « Community + herapy » والذي يشارك فيه كافة أفراد الشعب . إن الانتفاضة كظاهرة نفسية - اجتماعية عايشها الفلسطينيون كعملية تطهير نفسى لا شعورى ، « As a Process of Catharsis »

وبعد أن أشرنا بإختصار إلى الجو النفسى - الاجتماعى السائد فى الأراضى المحتلة منذ عشرين عاماً ، دعونا الآن تفصل فى حيثيات التفاعل بين المحتل المستوطن وسكان الأراضى المحتلة خلال العام الأول من الانتفاضة ثم ننتقل إلى الآثار النفسية والاجتماعية لهذه الانتفاضة الشعبية العارمة .

لقد أخذت العلاقة بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال منذ ديسمبر ١٩٨٧ إتجاهاً جديداً هو صدور الفعل من الطرف الفلسطينى ورد الفعل من الطرف الاسرائيلى أى بلغة سيكولوجية الاثارة Stimulus أصبحت عند الطرف الفلسطينى والاستجابة Re-spouse عند الطرف الاسرائيلى ، وهذا يشكل انعكاساً تاماً لطبيعة العلاقة بين الطرفين خلال العشرين سنة الأخيرة . هذا ولأسباب عملية سنقسم السنة الأولى من الانتفاضة إلى أربع مراحل مدة كل منها ٣ شهور نرى من خلالها حيثيات هذه العلاقة : الاثارة ← الاستجابة Stimulus - Response أنظر الجدول التالى

وتجدر الإشارة هنا إلى ملاحظة أن ردود الفعل الاسرائيلية هى تراكمية بمعنى أن اجراءات الارهاب المستعملة فى مرحلة ما يستمر استعمالها فى المرحلة اللاحقة بالإضافة للاجراءات الجديدة .

لقد ولدت الانتفاضة الفلسطينية من هذه المجموعة من الاثارات ← الاستجابات ، Stimuli - Responses والتي حصلت ضمن جو من الاحباط العام . ولقد أخذ الاسرائيليون عشرين عاماً ووزير دفاعهم عاماً أخر حتى اضطروا للاعتراف فى السابع من نوفمبر ١٩٨٨ ، فى موشاف مسواه فى وادى الاردن « أن مشاعر الكراهية عند الفلسطينيين نحونا تأتى من إحباطاتهم » .

وهكذا فإنه بعد سنة من الانتفاضة توضحت معالم طريق جديدة للناس فى حياتهم اليومية ، حيث يعايش

الفردي « وأقصد بذلك أن كل فرد حاول أن يكيف حياته مع المفهوم السائد « الوضع القائم » ، Status Quo

وهكذا كان كل شخص بمثابة المريض والمعالج . وهكذا ومن أجل التكيف مع هذا الاحتلال الكابوس وهذه الحياة التى أصبحت من خلاله معضلة ، وحتى لا يتهم الفلسطينيون بأنهم عملوا شيئاً يهدد أمن الدولة - « البقرة المقدسة » ، لجأوا إلى استعمال وسائل الدفاع اللاشعورية -

Unconscious Self-Defense Mechanisms . تشير ملاحظتنا إلى أن وسائل الدفاع اللاشعورية الأكثر استعمالاً لدى الفلسطينيين لتجنب اعراض هذا الاحتلال هى :

التعويض ، الاسقاط ، التبرير ، التقمص أو التماهى مع العدو .

- التعويض Compensation : وقد لاحظنا استعماله بشقيه الايجابى والسلبى

ايجابيا : ويتمثل ذلك فى اقبال الفلسطينيين على التعليم وتمكنهم من خلق اساسيات لدولة فى الأراضى المحتلة مثل اقامة الجمعيات والمؤسسات المختلفة .

سلبيًا : مثل الهجرة بحثاً عن عمل أو دراسة ، العودة للماضى ، المبالغة فى اقامة حفلات الزواج والمناسبات الدينية كالبحج . وقد يعود ذلك فى رأينا إلى منع السلطات لمظاهر التعبير عن المشاعر والاحاسيس فى مناسبات أخرى حيث لم تترك أمام الناس سوى هذه المنافذ . - الاسقاط Projection : ويتمثل ذلك فى اسناد صفات الفرد ومسلكياته إلى الآخرين ، كاعتبار انظمة الدول العربية وغياب النظام والوحدة فيما بينها مسئولا عن استمرارية الاحتلال .

- التبرير Rationalization : ويتمثل ذلك فى ابداء اسباب تبدو منطقية لتفسير فشلنا كقول الناس بأن ابتعادنا عن الدين والوحدة هى سبب هزيمتنا أو أن تدين الاسرائيليين ووجدتهم هما سبب انتصارهم . - الاندماجية أو التماهى مع العدو ،

Introjection or Identification With The Aggressor . وهى عملية التقمص اللاشعورى لعدد من تصرفات الغير وتقليده لدرجة الاندماج فيها . وأوضح الأمثلة على ذلك ظاهرة العلاء والمتعاونين الذين يتقمصون شخصية المحتل (المعتدى) وذلك بعد أن فشلوا فى اكتشاف هويتهم الخاصة وصورتهم عن الذات ، Self - Image

كما لاحظنا وجود ظاهرة تخفيض قيمة الذات ، Self - Devaluation وبطريقة مبالغ فيها ، احيانا عن طريق الفكاهة وعلى شكل نكات ، وحيانا بطريقة جدية

العلاقة بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال

المرحلة	الاثارة	الاستجابة
	أو الفعل الفلسطيني	أو رد الفعل الاسرائيلي
الشهور الثلاثة الأولى كانون الاول (ديسمبر) كانون الثاني (يناير) شباط (فبراير)	- مظاهرات جماهيرية عارمة في قطاع غزة ثم ما لبثت أن غمت في الضفة الغربية - تشكيل القيادة الموحدة للانتفاضة	- القتل الضرب، سبياسة كسر العظام - الاعتقالات من عامة واستثنائية وقانونية - إغلاق المدارس والجامعات والكليات - الإبعاد
الشهور الثلاثة الثانية أذار (مارس) نيسان (أبريل) ايار (مايو)	- استقلالات عامة لرجال البوليس والضرائب بدأت في غزة وامتت الضفة أيضا - اقامة اللجان الشعبية لتولى مهام تقديم الخدمات للسكان المتضررين - تهديد وتصفية بعض العملاء والطلب منهم الاستقالة والتوبة	- تجربة استعمال الرصاص المطاطي - استمرار الاعتقالات العامة وفتح ثمانية سجون جديدة - احتلال المدارس المغلقة وتحويل بعضها الى معسكرات جيش ومراكز اعتقال - تعميم سياسة العقوبات الجماعية مثل قطع الاتصالات الهاتفية - قطع الاشجار - قيود مالية - هدم البيوت - مراقبة الصحافة والاعتداء على الصحافة الاجنبية
الشهور الثلاثة الثالثة حزيران (يونيو) تموز (يوليو) آب (أغسطس)	- النجاح التام للاضراب التجارى في قطاع غزة والضفة الغربية وتنظيم الدرام التجارى من الثامنة حتى الثانية عشرة ظهرا - مظاهرات صغيرة - حملات اغاثة زراعية ، اقتصادية ، طبية الخ للمناطق المحاصرة والعائلات المتضررة	- تجربة استعمال الرصاص من الألومنيوم - اعتبار اللجان الشعبية خارجة عن القانون - اقبال المؤسسات والجمعيات الخيرية - عقوبات جماعية - هدم البيوت - قيود اقتصادية كمنع تصدير البطيخ والعنب في المناطق اريحا والخليل
الشهور الثلاثة الاخيرة ايلول (سبتمبر) تشرين اول (أكتوبر) تشرين ثان (نوفمبر)	- القاء بعض الزجاجات الحارقة - تضامن مع عائلات الشهداء والجرحى والمعتقلين - تضامن مع المزارعين ومساعدتهم في قطف الزيتون والعمل على تجنب تحرش الجيش والمستوطنين لانقاذ موسم الزيتون - الاحتفال بميلاد الدولة الفلسطينية	- تجربة استعمال الرصاص البلاستيكي : مزيد من الجرحى والقتلى - تعميم العقوبات الجماعية : - زيادة فرض منع التجول وخاصة على القرى والمخيمات والبعيدة عن الصحافة خاصة في غزة - عقوبات زراعية كإغلاق معاصر الزيتون ومنع قطف الزيتون في مناطق أخرى - منع الاحتفالات بدولة فلسطين واستعمال المفرقات وقطع الكهرباء كي لا ترى الجماهير اعلان الدولة على التلفزيون !!

تقارير وتعليمات

العقارات وضعها في خدمة اللجان الشعبية .
كذلك أرسل المزارعون الفائض من انتاجهم الزراعي
او باعوه بسعر التكلفة للعائلات الفقيرة وسكان المناطق
المحصرة عن طريق اللجان الشعبية

- كما أن عدداً كبيراً من الموظفين العاملين في أجهزة
الحكم العسكري من رجال شرطة ، وضرائب ومكاتب
ادارية أخرى قدموا استقالاتهم ، وبالرغم من ذلك أو
دعوى أقول بسبب ذلك فإن نسبة الجريمة وتعاطي
المخدرات والسرقات قد انخفضت وبنسبة كبيرة في
المجتمع الفلسطيني .

- وفي النهاية نشير إلى تغير اجتماعي هام ذي مغزى
شعبي له علاقة بالزواج ، حيث حدد المهر بـ ٢٠٠ دينار
بدلاً من ٢٠٠٠ أو ٣٠٠٠ دينار أردني . إن مثل هذه
التغيرات يود الفلسطينيون اجراءها منذ بداية هذا
القرن ، صحيح أنه من الصعب تغيير بعض العادات
الشعبية والاجتماعية ، خاصة تلك المرتبطة بالدين ، لكننا
نلاحظ هنا كيف أن قوة دفع الانتفاضة استطاعت انجاز
ذلك وفي أقل من سنة .

ثانياً : على المستوى الفردي : ساهمت الانتفاضة
كحركة شعبية على المستوى النفسي - الاجتماعي في
احداث تغير جذري في دور الفرد ذكراً كان أم أنثى
صغيراً كان أم كبيراً . هنا سنتحدث عن الآثار النفسية -
الاجتماعية للانتفاضة على المرأة ، المراهق والطفل .

- فيما يتعلق بالمرأة : بالرغم من بقاء المرأة
الفلسطينية في بعض الأوساط الاجتماعية تلعب دوراً
تقليدياً ، إلا أنها قد تجاوزت هذا الدور على المستوى
السياسي . فهي واعية لدورها كأم وكمعلمة سياسية
لأبنائها . لقد شاركت المرأة بفئات عمرها المختلفة في
مختلف مراحل الانتفاضة ، فلقد واجهت الجنود
مباشرة ، شاركت في المظاهرات ، تدخلت بكل ما تملك من
قوة في وضع جسدها كحاجز بين جنود الاحتلال وبين
الأطفال والشباب لحمايتهم من اعتداءات الجيش
بالضرب أو الاعتقال . كما ساهمت المرأة في المشاركة
والاعداد للكثير من مظاهر الاحتجاج من اعتصامات
وإضرابات عن الطعام . كذلك كان لها دور رئيسي في
حملات الاغاثة كحياكة الملابس ونسج الصوف للسجناء
وزيارة عائلات السجناء والجرحى والشهداء . كما تمكنت
المرأة بحكم وضعها من فرض الحوار مع الجنود اللذين
يميلون غالباً إلى عدم التحدث مع ضحاياهم أو إلى
استعمال كلمات نابية (للتأثير على موقف المرأة
وصمودها انطلاقاً من أفكارهم التقليدية عن المرأة
الشرقية) فما كان من النساء إلا رد الصاع صاعين

الناس الانتفاضة وما نتج عنها من مسلكيات جديدة ،
كعملية تطهير نفسي تشمل كل أفراد المجتمع وقناته
Catharsis Process أنها بمثابة رد فعل رأى الناس
أنفسهم بمعاشيته وممارسته يحررهم من الكثير من
الاحباطات التي كبتوها على مستوى ما قبل اللاشعور
والتي تشكل أساساً للصدمة النفسية .

وكأخصائي نفسي أستطيع القول أن هذا المظهر
الصحي على المستوى النفسي تميل إلى الاستمرار وأن
الانتفاضة ستدخل عامها الثاني ، وعند هذا المنعطف
الهام نبدأ في تقييم الآثار النفسية والاجتماعية لهذه
الحركة الشعبية . لقد قلبت الانتفاضة مفهوم الكثير من
المظاهر الحياتية للفرد والجماعة من جهة ، وطريقة
إدراكهم للجيش المحتل ولقوى السلام الاسرائيلي من
جهة أخرى . كل ذلك لن يعود لما كان عليه قبل ديسمبر
١٩٨٧ . ففي داخل المجتمع الفلسطيني حصل هناك
تحول وزيادة في درجة الوعي ، « Transfarmaition in
Consciouness » والتي يمكننا ملاحظتها على المستويين
الجماعي والفردي .

أولاً : على المستوى الجماعي : تأكيد الاحساس
بالهوية الجماعية ، « Collective Identity » والانتماء
إلى مجتمع واحد ومضيق واحد . فلقد أدت الانتفاضة
كحركة شعبية إلى تقليص الفجوات الاجتماعية
والاختلافات بين الجماعات الفلسطينية ، والتي حاول
المحتل تثبيتها على مدار العشرين سنة الأخيرة . فكل
طبقة اجتماعية وحسب امكانياتها شاركت وببضال
سلامي (لا عنفي) في العملية : « أيها المحتلون ، أيها
المستوطنون . للخارج . » هذه بعض الأمثلة التي توضح
ظاهرة التضامن المادي والمعنوي العفوية والمنظمة - بين
الناس من جهة ومع الناس المتضررين من اجراءات
السلطة ، والمحاصرين بفعل نظام منع التجول أو بسبب
مداومة قراهم من جهة أخرى .

- ساهم التجار وأصحاب المصانع جنباً إلى جنب مع
العمال في شل الحركة الاقتصادية ، مع ضمان تأمين
الحد الأدنى من احتياجات السكان وذلك ببرمجة وتنظيم
مواعيد الاضرابات ، مقاطعة البضائع الاسرائيلية التي
يوجد لها بديل في السوق الفلسطيني مع تشجيع
الصناعات الوطنية .

- العمال الفلسطينيون العاملون في اسرائيل يتناقص
عددهم باستمرار فمن ١٠٠,٠٠٠ (مائة ألف عامل)
تقلص عددهم إلى حوالي ٤٠,٠٠٠ (أربعين ألف)
- أصحاب العقارات ، لم يطالبوا بأجور محلاتهم أو
بيوتهم كما أن الكثير منهم أستوفى جزءاً منها تفهماً
للوضع الجديد للسكان ، وقسماً آخر من أصحاب

وأفرادهم كانت تحل بالتوجه للجان الشعبية أو للشخصيات الوطنية بدلا من التوجه لحاكم وشرطة السلطة. هذه التغيرات في دور الفرد وضعت الشباب مباشرة في خدمة مجتمعهم ، فقسم منهم يساهم في تعليم أطفال جارتهم بعد أن أغلقت السلطات المدارس الحكومية وهكذا ولدت فكرة المدارس الشعبية أو التعليم الشعبي ، وقسم آخر يزرع الأرض في فناء منزله أو منزل جيرانه ، والقسم الآخر يشارك في المظاهرات والاعتصامات أو مرافقة الصحفيين في جولاتهم ... الخ .

وهكذا وبطريقة أو بأخرى تم التزام الشباب بخدمة أمتهم وبواقعهم ويمكننا القول بشكل عام أن المراهقين الذين كان لهم دور في الانتفاضة لا يعانون كثيرا من الآثار النفسية المترتبة على استخدام العنف من قبل الجنود ضدهم ، مقارنة بزملائهم الذين لم يشاركوا في الانتفاضة .

كما لاحظنا أن الحاجز النفسي وهو الخوف من الجيش - الذي يمثل الموت - قد تم التغلب عليه . فالشباب الذين وجدوا أنفسهم في مجابهة وجها لوجه مع جنود العدو المدججين بالسلاح بينما هم يقاتلون بأيدٍ عارية ، صرخوا في وجه هؤلاء الجنود : « طخ » أطلق النار . وفي بعض الحالات لم يتردد الجندي في إطلاق النار .

وهناك ملاحظة أخيرة هامة على التغير الشامل الذي حدث في اتجاهات هؤلاء الشباب بفعل الانتفاضة . فالشباب الفلسطيني الذي كان متطرفا في تصريحاته السياسية وتحليله للوضع ، نظرا للقمع الاسرائيلي المستمر والذي لم يترك للشباب الفلسطيني على مدى العشرين سنة الأخيرة سوى التطرف اللفظي ، نرى أن الانتفاضة ومساهمة الشباب كعنصر رئيسي في انطلاقها واستمراريتها ، ساهمت بدورها في اتخاذهم لقرارات وتصريحات واقعية . وخير دليل على ذلك التركيز على استخدام الوسائل السلمية (اللا عنفية) في تسير مختلف مراحل الانتفاضة ، وتبنيهم للأفكار المعتدلة في تصريحاتهم للصحافة وممارساتهم على الواقع من أجل بناء الدولة الخاصة بهم وتحقيق السلام .

أما فيما يتعلق بالأطفال : فبإمكاننا القول أن جو الاحتلال المليء بالعنف من جهة وبالالتزام والأمل من جهة أخرى قد ترك ولا شك أثارا هامة على حياة الأطفال .

لقد قمنا بملاحظة ذلك عند الأطفال ووجدنا مثل هذه الآثار على المستوى اللغوي ، الرسم والألعاب لدى الطفل . فالطفل الفلسطيني يستعمل كلمات ومصطلحات سياسية تشير إلى فئة عمر أعلى من سنه الفعلي . فهو يتعرض للعنف العسكري مباشرة أو غير مباشرة ، وحتى

وينفس اللغة . هذا ونادرا ما كان يحدث بعض الحوار خاصة في حالة تأثر بعض الجنود بموقف المرأة منهم ، وذلك عندما كانت النساء تقول لهم : « ألم تستحي على نفسك عندما تضرب امرأة كأمك أو كأختك ... » !!

فيما يتعلق بالمراهقين أو مرحلة الشباب : إن الشباب يمثلون الأمل والطليعة في المجتمع الفلسطيني كما هو الحال في بقية المجتمعات ، وقد تأكد ذلك في مختلف مراحل الانتفاضة الحالية كما تأكد في مجموعة الانتفاضات السابقة والتي جرت في أراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

لقد أثرت الانتفاضة الحالية باستمراريتها وزخمها على دور وحياة الشباب ، فالدور السائد للمراهق في المجتمع الفلسطيني هو كونه طالبا في المدرسة ، لكن مع إغلاق السلطات للمدارس وملاحقاتها للشباب ، وجد الشباب أنفسهم في الشوارع يضربون ويهانون ويعتقلون بدون أي سبب وهكذا لم تترك السلطات المحتلة بإرهابها للشباب حلا إلا الثورة ، وهكذا أيضا وضع الشباب أنفسهم عفويا وتدرجيا في خدمة القطاعات المختلفة في مجتمعهم مما أدى فيما بعد إلى ولادة اللجان الشعبية . بدأت هذه اللجان في الظهور مع الشهر الثالث من الانتفاضة خاصة في المناطق والأحياء الشعبية بهدف تقديم خدمات اجتماعية ، تربية ، صحية ، زراعية وتمويلية وذلك بدلا من السلطة المحتلة التي زادت من فرض قيودها على تقديم القليل من هذه الخدمات . وعلى سبيل المثال أقدمت سلطات الاحتلال على إغلاق جميع المؤسسات التعليمية من روضة الأطفال حتى الجامعة ، فقد حولت بعض المدارس إلى مراكز اعتقال أو معسكرات للجيش في المدن (خمسة في نابلس في آذار ١٩٨٧ وثلاثة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨) ، كما حولت السلطات معظم المدارس في القرى لخدمة أهدافها ، ناهيك عن تخريب محتويات هذه المدارس وأبنيتها . كما حاول الشباب تنظيم لجان الحراسة لأحياء ومحاولات السرقعة المنظمة التي قامت بها السلطة بالتنسيق مع بعض العملاء لخلق جو من عدم الاستقرار والأمن في الأراضي المحتلة ، خاصة بعد استقالة رجال الشرطة الفلسطينيين من جهاز القمع الاسرائيلي هذا . وعلى المستوى النفسي - الاجتماعي ساهمت اللجان الشعبية في توجيه الشباب لطاقتهم وجهودهم لخدمة الانتفاضة عن طريق خدمة مجتمعهم ، فقد لاحظنا انخفاضاً في عدد المدمنين على تناول المخدرات هذا المرض الخطير الذي حاولت السلطات نشره في الوسط الفلسطيني في السنوات العشر الأخيرة . كما أن الكثير من المشاكل الاجتماعية والخلافات بين فئات الناس

تقارير وتعليقات

وذلك لاغلاق السلطات للمدارس . كما أن الطائرة الورقية نفسها لم تعد مجموعة من العيدان والورق والخيوط بل أصبحت مجموعة من الألوان تطارد السلطة الأطفال الذين يزينون طائراتهم بها وخاصة عندما تكون هذه غلألوان ، الأسود ، الأحمر ، الأخضر ، الابيض والتي ترمز إلى العلم الفلسطيني .

وهناك ظاهرة هامة تتعلق في حياة الأطفال وهي اختيار الاسم للمولود الجديد ، فقد زادت نسبة اختيار أسماء ذات علاقة بالمواقع التاريخية والجغرافية في فلسطين مثل اختيار أسماء : جنين ، بيسان ... الخ أو أسماء ذات علاقة بالحركة الوطنية العربية مثل : ناصر ، جمال ، عرابي ، عز الدين الخ ، كما لاحظنا اختفاء أسماء تدل على القوة البدائية والحيوانية مثل : عقاب ، نسر ، نمر ، ذيب ، حيث حلت محلها الأسماء التي أشرنا إليها فيما سبق بالاضافة إلى أسماء ذات علاقة مباشرة بالانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ ومن هذه الأسماء :

فلسطين ، ثائر ، ثائرة ، صمود ، ياسر ، عرفات أو ياسر عرفات ، أخيراً الاسم المؤنث انتفاضة ، ولقد رفضت سلطات الاحتلال تسجيل المولودة بهذا الاسم في البداية إلا أن استمرار أهلها في عدم تغييره قد أجبر السلطات على الاذعان لطلبهم .

الآن بإمكاننا القول أن هناك تحولات جذرية في أدوار هؤلاء الأفراد من شباب وأطفال ونساء والذين بدأوا يحققون لأنفسهم مكانة اجتماعية جديدة . فالكبار لم يعودوا المرجع الوحيد لصغار السن وفي كثير من الحالات تم تجاوزهم ، كما أن الكثير من مظاهر السلطة التقليدية تعرضت للرفض مثل : الأب ، المعلم وبعض المؤسسات التقليدية . فقد اعتبر الجيل الجديد الجيل القديم كجيل انهزامي على مدى الأربعين سنة الأخيرة ، وأن هذا الجيل الجديد هو الذي تحدى الجندي والسلطة ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن هذه الثورة تثير بعض الاسئلة ونقاشات داخل الأوساط الأكاديمية والتربوية والعائلية حتى لا تتحول إلى تمرد على الأوساط التقليدية الاجتماعية داخل المجتمع .

إذن بالاضافة إلى الآثار والنتائج الايجابية للانتفاضة على مستوى الفرد والجماعة في دولة فلسطين المحتلة ، إلا أننا نجد الاجراءات الارهابية من قبل السلطة تركت بعض الاضطرابات عند بعض الأفراد وخاصة فئة الشباب الصغار (المراهقين) والذين تعرضوا للاعتقال وفئة الأطفال الذين تحت العاشرة .

ففي دراسة لباحثة اجتماعية فلسطينية حديثة توصلت الدراسة إلى معرفة الآثار السلوكية والنفسية على شخصية الطفل في الأراضي المحتلة حيث يعاني الأطفال

يحمى نفسه فهو يتقمص دور الفرد النبالغ ، كما يحاول تقليده على المستوى الشعوري فهو يشارك في المظاهرة ، يقذف العدو بالحجارة ، يبني الحواجز ويحرق الاطارات ، كما أنه يشاهد نشرات الأخبار ويناقش ذلك مع الكبار أو يستمع إلى نقاشاتهم ويتبادلها مع زملائه وذلك كله على حساب دروسه أو البرامج المخصصة للأطفال . فالحقيقة إذن هي أن الطفل الفلسطيني غالباً وبسرعة يدخل إلى عالم الكبار وإلى سوق العمل ليحل محل والده المعتقل أو أخيه الذي استشهد أو الفار من وجه السلطة .

كذلك بالنسبة لرسومات الأطفال فهي تعكس جو الاحتلال الارهابي ، فالأطفال سواء تعرضوا للعنف أم لا وبشكل عام يرسمون أدوات الانتفاضة من الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي . من الجانب الفلسطيني : العلم الفلسطيني الحواجز ، الاطارات المشتعلة ، المقلاع ، النفاقة ، الشباب المثلث ... الخ .

والجانب الاسرائيلي يمثل : بالدورية ، الطائرة العمودية ، جنود يطلقون النار ... الخ . والفرق هنا في طريقة رسم وتقديم الشعب الفلسطيني المنتفض والجندي المحتل من قبل الطفل يعتمد على درجة تعرض الطفل مباشرة أو غير مباشرة للعنف . فمن ملاحظتنا للعديد من رسوم الأطفال تبين لنا أن الطفل المتأثر بالعنف سلبي يرسم أدوات الاحتلال (الجندي وآلياته) بشكل كبير ، والطرف الفلسطيني ومما يمثلته بشكل أصغر ، بينما الطفل الذي لم يتعرض للعنف مباشرة فكانت رسوماته تأتي غالباً على العكس . فالطرف الفلسطيني تم رسمه بدقة وبحجم كبير والطرف الاسرائيلي بطريقة مشوهة وبحجم صغير ، هذا بالرغم من التفوق التكنولوجي للآليات الاسرائيلية !!!

أما بالنسبة لألعاب الأطفال : فاللعبة الأكثر انتشاراً في مثل وضعنا هذا هي عمل فريقين متظاهرين ضد جيش أو فلسطينيين ضد الجنود . فمن خلال هذه اللعبة يعاقب الأطفال الجنود ويعتزون بالشهيد ، وبما أن الأطفال لا يستطيعون تحقيق ذلك في الواقع ، لكنهم يستطيعون ضرب الجنود أثناء لعبهم ، وهكذا فقد حدث فعلاً أن الأطفال الذين اختاروا لعب دور الجنود أشبعوا ضرباً من قبل الآخرين .

كما لاحظنا تحول الألعاب الأدوات أو الألعاب الصناعية إلى رموز ذات صلة بعالم الطفل وعالم الانتفاضة ، فالسيارة التي يلعب بها الطفل تحولت إلى سيارة الدورية أو إلى سيارة اسعاف والجريح بداخلها تحول أوتوماتيكياً إلى شهيد . كذلك بالنسبة للعبة طائرات الورق والتي يترافق موسمها مع عطلة الصيف المدرسية ، أصبحت لعبة على مدار السنة (باستثناء فصل الشتاء)

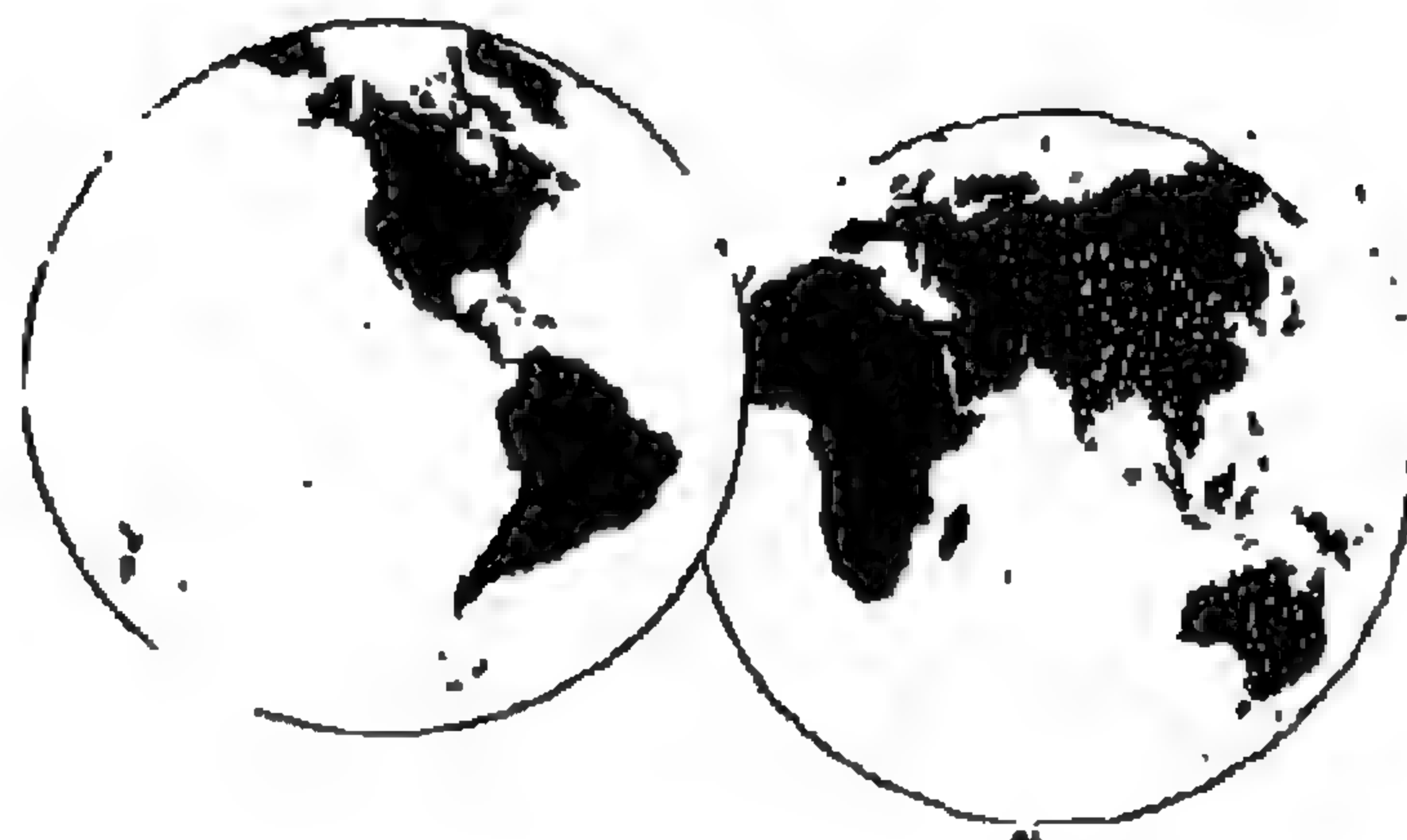
لكن الان أصبح الفلسطينيون يملكون وعيا جماعيا
Collective Conscious بقدرتهم على أن يرفعوا رأسهم
عاليا أمام العدو المحتل . فالشعور السلوكي « أنا
وعائلي » قد استبدلته الانتفاضة بـ « نحن
والآخرون » . وهكذا فإن الفرد في مواقف اليأس يجد
نفسه مضطرا للرد بوسائل حرب التحرر الوطني
وبالتنازل عن كل آماله وأهدافه الخاصة والتضحية بكل
شيء من أجل خدمة الهدف الاسمي الذي حددته الأمة
التي ينتمي إليها .

وفي نفس الوقت ، يحاول الاسرائيليون الاستمرار في
العيش وكأن شيئا لم يحدث على عتبة أبوابهم . فجنودهم
وتحت أوامر حكومتهم يمارسون عملية تشويه الجسد
الفلسطيني . (القتل ، الجرح ، التعذيب .. الخ) .
ويلجأون في نفس الوقت إلى الاستعمال المكثف لوسائل
الدفاع اللاشعورية مثل : الاسقاط ، التبرير وخاصة
الانكار والتقمص (التماهي) مع شخصية العدو . كما
لاحظنا على المستوى السياسي اللجوء لاستعمال آلية
النكوص Regression في المؤسسة الحاكمة
وقرارها . وهكذا مازالت السلطة المحتلة تدور حول
نفسها .

من : الآلام : جسدية ، حمى ، تبول لا إرادي ، أحلام
مزعجة يتخللها صراخ ومشى أثناء النوم ، الخوف من
السير وحيدا من وإلى المدرسة . كما لاحظت الباحثة
بعض مظاهر العدوانية تجاه أطفال آخرين ، العصيان
وعدم الطاعة ، رمي الحجارة فيما بينهم ، وكوابيس
تتعلق بالهروب من الجنود الذين يلاحقون الأطفال إما
بالهراوى أو بإطلاق النار .

فستخلص مما تقدم أنه بالرغم من تعرض
الفلسطينيين إلى عنف منهجي خلال السنة الأولى من
الانتفاضة فإنهم في وضع صحي نفسي أفضل مما كانوا
عليه في العشرين سنة الأخيرة . فمعنوياتهم عالية ،
وآمالهم كبيرة والتفاؤل يغلب على توقعاتهم وعندهم
الرغبة في استمرارية الانتفاضة كظاهرة صحية على
المستويات : الاجتماعية والنفسية والسياسية .

فقبل ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٧ ، كانوا يلجأون
للأدوية والمهدئات لحماية أجسادهم من خطر المرض
والإنهيار ، وعلى الصعيد النفسي كانوا يلجأون للاستعمال
المكثف لوسائل الدفاع اللاشعورية ، وعلى الصعيد
الاجتماعي كانوا ضحايا للشائعات ، للخرافات ولوسائل
الاعلام الاسرائيلية .





الحكومة الاسرائيلية وخطط السلام

أيمن السيد عبد الوهاب

أظهرت الحكومة الاسرائيلية الموسعة التي حرص بشامير على تكوينها ، قدرة على التعامل مع التغيرات التي طرأت على ساحة القضية الفلسطينية . وذلك من خلال الاتفاق على مجموعة من الخطوط العريضة لسياساتها والتي يستنتجها في المرحلة القادمة . ولكى تتضح أهمية ذلك وتأثيره على مستقبل عملية السلام ، فسوف نركز تناولنا على الخطوط الأساسية للحكومة الاسرائيلية واستراتيجية تحركها على الصعيدين الداخلي بتشديد قمع الانتفاضة ، وخارجيا من خلال طرح المبادرات ومواجهة مواقف الأطراف الدولية . وتأثير هذه التغيرات داخل اسرائيل .

تجيء الحكومة الموسعة التي تضم إلى جانب كتل الليكود حزب العمل وثلاثة أحزاب دينية هي المجدال شاس وأجودات . إسرائيل ، وسط هذه التطورات ايجابية باتجاه تسوية القضية الفلسطينية بالطرق سلمية . بميثاق وخطوط أساسية لتحركها تبرز من خلاله المدى الذي يمكن أن تذهب إليه إسرائيل في تسوية القضية الفلسطينية .

ومن هنا كانت أهمية تناولنا للخطوط الأساسية لهذه الحكومة الاسرائيلية فيما يختص بعملية السلام : -
١ - تعتبر القدس الموحدة عاصمة إسرائيل الأبدية .
٢ - ستبذل الحكومة قصارى جهدها لتعميق علاقات الصداقة والتفاهم السائدة بين أمريكا وإسرائيل .
٣ - ستعمل الحكومة على تجديد العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي ومع الدول التي قطعت علاقاتها بإسرائيل .

٤ - ستواصل الحكومة العمل من أجل إستمرارية المسيرة السلمية حسب الأطراف السلمية في الشرق الأوسط . والتي تم الاتفاق عليها خلال إتفاقيتي كامب ديفيد ولتجديد المفاوضات وترسيخ الحكم الذاتي .
٥ - يشارك عرب الضفة والقطاع في تحديد مصيرهم

حسبما ورد في إتفاقيتي كامب ديفيد .
٦ - ستعارض إسرائيل إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة . كما أنها لن تتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية .
٧ - ضمان بقاء وتطور المستوطنات التي أقامتها الحكومة الاسرائيلية . وسنتم إنشاء ٨ مستوطنات خلال السنة الأولى .
٨ - العمل على تسريع الهجرة إلى إسرائيل من جميع بقاع الأرض لتجميع شتات الشعب اليهودي .
٩ - ستحرص الحكومة على تعزيز قوة الجيش الاسرائيلي وقدرته على الردع وكفاءة صموده أمام جميع التهديدات العسكرية . وستواجه الأرهاب بشدة بالغة مهما كان مصدره . وستواصل قوات الجيش الاسرائيلي وقوة الأمن الأخرى كبح الشغب ومنع أعمال العنف .
تظهر الخطوط العريضة السابقة النهج الذي ستسير عليه الحكومة الجديدة في المرحلة القادمة . وهو ما بدأت به بالفعل . فزادت عملية القمع لأطفال الحجارة . في نفس الوقت الذي بدأت فيه الحكومة في طرح المبادرات ، وذلك في محاولة لمواجهة المكابب الفلسطينية على الصعيد الدولي .

ونتيجة لوضع إسرائيل الصعب ، الذي يوجب عليها التحرك . فإنها تعاني حاليا من مجموعة تطورات تشكل الازمة الاسرائيلية وهي : -

١ - إستمرار الانتفاضة « ١٦ شهرا » بالرغم من الوسائل القمعية المتعددة التي يستخدمها الجيش الاسرائيلي ، مع إستمرار أدانة إسرائيل وأخرها تقرير حقوق الانسان الصادر عن الخارجية الأمريكية . ولجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة .

٢ - ازدياد الضغوط الدولية على إسرائيل لقبول الحوار المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية .

٣ - التغيرات التي حدثت في داخل المجتمع الاسرائيلي نتيجة لاسلوب الحكومة في قمع الانتفاضة والتي وصلت

ب - تصريحات شامير :

أعلن اسحق شامير رئيس الوزراء خطته القائمة على مرحلتين متلاحقتين . الأولى ممثلة بحكم ذاتي حسب اتفاقتي كامب ديفيد . والثانية لن يكشف عنها إلا على طاولة المفاوضات بعد فترة تمتد من خمس سنوات إلى عشر . ولم يستبعد شامير التخلي عن بعض الأراضي التي تحتلها إسرائيل . وكان شامير قد أصر في الماضي على عدم التخلي عن أي جزء من الأراضي المحتلة التي يقول إنها من حق إسرائيل وفق نصوص التوراة . وقد استبعد شامير إجراء محادثات مع المنظمة .

كان لفهم الحكومة الإسرائيلية للمعطيات السياسية المحلية والدولية أثرها على طرح المبادرات مستهدفة العديد من الأهداف :-

١ - وقف المكاسب التي حققها عرفات على الساحة الدولية . بدءا بالمبادرة الفلسطينية وإعتراف الجمعية العامة بالدولة الفلسطينية وقبولها كدولة مراقب ، بالإضافة لبدء الحوار الأمريكي الفلسطيني وانتهاء بالتحرك الأوروبي والسوفيتي الايجابي .

٢ - كسب المبادرة من الفلسطينيين . ووقف إستمرار الضغوط الدولية ، والتي بدأت تأتي من دول صديقة لها مثل بريطانيا والسويد والداعية إلى بدء الحوار مع المنظمة .

٣ - العمل على إيجاد قيادة بديلة عن المنظمة . عن طريق الاتصال ببعض القادة الفلسطينيين . في محاولة لتعميق الخلافات داخل المنظمة وخاصة مع وجود الجماعات الراديكالية الموالية لسوريا . « أحمد جبريل وأبو موسى » . كما يمكن أن تعمق الخلاف داخل الأراضي المحتلة وخاصة مع وجود حركة حماس والتي تأمل من تأسيس دولة اسلامية . وهو ما فشلت فيه إسرائيل حتى الآن .

مواقف الأطراف الدولية :

نركز في هذه المواقف على ثلاثة مواقف هي مواقف أمريكا وأوروبا والاتحاد السوفيتي وذلك نظرا لأهمية مواقفهم من عملية السلام :

أولا : موقف الولايات المتحدة :-

مع بداية الحوار الأمريكي الفلسطيني زالت إحدى العقبات التي تعترض جهود تسوية القضية الفلسطينية . ولكن بقيت المشكلة الأساسية في التعتن الإسرائيلي الراقص للانسحاب والحوار مع المنظمة . وهو ما يضع الرئيس الأمريكي بوش في موقف بالغ التقصير ، لتبلور اتجاه عام للضغط على إسرائيل من جانب الدول العربية

إلى صفوف الجيش ، في الوقت الذي دلت فيه نتائج قياس الرأي العام بأن ٥٤ ٪ أصبحوا يؤيدون التفاوض مع المنظمة .

٤ - الأزمة الاقتصادية التي بدأت تشكل ضغوطا على المواطن الإسرائيلي . نتيجة لزيادة أعباء قوات الطوارئ التي تزايدت .

● من منطلق الاحساس بضرورة التحرك والأخذ بزمام المبادرة . بدأت إستراتيجية التحرك بالنسبة لحكومة شامير في اتجاهين متوازيين هما :-

١ - تصعيد قمع الانتفاضة :-

مرت السياسة القمعية الإسرائيلية بعدة مراحل : ففي البداية تعامل الجيش الإسرائيلي معها بالبنداق على اعتبار أنها مشكلة عسكرية وظل الجيش يسعى للتوصل إلى وسائل فنية لقمع الانتفاضة . وقد وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر في منتصف شهر يناير الماضي على سياسة تصعيد الاجراءات القمعية في الأراضي المحتلة فتم بالإضافة لاستخدام الرصاص البلاستيكية أخرى مطاطية بالإضافة إلى اقتحام المنازل وهدمها . كما سمح للعرفاء والرقباء باستخدام الرصاصات المطاطية بعد أن كانت مقصورة على الضباط فقط . كما تم تشديد الرقابة على دخول الأموال عن طريق جسر الأردن . وحدد أقصى مبلغ من المال يستطيع المواطن جلبه معه أو تحويله بواسطة البنوك بمائتي دينار في الشهر . كما صدرت أحكام تتراوح مدتها من ثلاثة وخمسة أعوام وتتراوح مدة السجن فيها بين ثمانية أشهر وعامين مع وقف التنفيذ للمدة الباقية . وتتراوح الغرامات ما بين ٤٠٠ و ٨٠٠ دولار .

٢ - طرح المبادرات :

بدأ الحديث عقب تشكيل الحكومة حول المبادرة الإسرائيلية ، وذلك نتيجة الاحساس بضرورة التحرك لمواجهة المتغيرات الجديدة . فكانت مبادرة اسحق رابين وزير الدفاع والذي أعلن أنها تعبر عن رأيه الشخصي . ثم أفكار شامير التي تتبناها الحكومة الإسرائيلية حاليا .

١ - مبادرة رابين :

في ١٩ يناير الماضي طلب اسحق رابين « العمل » من الفلسطينيين أن ينهوا إنتفاضتهم في الضفة الغربية والقطاع مقابل اعطائهم فرصة لانتخاب زعماء محليين يمكن أن يتفاوضوا مع الحكومة الإسرائيلية تقود في مرحلة أولى اقامة استقلالية إدارية ، ثم في مرحلة لاحقة إلى حكم ذاتي موسع . ثم يتبعه في مرحلة ثالثة إتحاد كوندراي مع الأردن أو إسرائيل . وقد تلاشت مبادرة رابين الآن ولم تتجاوز الحد الاعلامي فقط .

تقارير وتعليمات

وخاصة في ضوء المعطيات الجديدة التي شهدتها النزاع في الشرق الأوسط . والتي أعتبرتها المجموعة الأوروبية مؤشرا جيدا تستطيع معه التحرك ، وخاصة بعد بدء الحوار الأمريكي الفلسطيني . فكان التحرك الإيجابي بأيفاد اللجنة الثلاثية « فرنسا .. اسبانيا - اليونان » المنبثقة عن مجلس وزراء خارجية هذه الدول الأوروبية . بقرارها الصادر في ديسمبر الماضي . لتنتهي اللجنة في ١٣ فبراير الماضي من جولتها في المنطقة والتي أشتملت اسرائيل والأردن ومصر وسوريا تمهيدا لتقديم تقريرها الى المجلس . وفيما عدا اسرائيل التي قام وزير خارجية اسبانيا « ولها رئاسة المجلس في الدورة الحالية » بزيارتها ووزير خارجية فرنسا كل على حده . فان هناك توجهها عاما لعقد المؤتمر الدولي للسلام بحثته اللجنة في الدول الأخرى .

يمثل التحرك الأوروبي واقعا قاسيا على اسرائيل وخاصة بعد مقابلة وليم وولدرجريف وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية بياسر عرفات ، وجولة عرفات الى روما واثينا وقينا وهلسنكي ومديد وهو ما يشكل نجاحا عربيا للقضية الفلسطينية . وتقوم وجهة نظر الدول الأوروبية الاثنى عشرة بمحاولة اقناع امريكا بضرورة تبني الدعوة لعقد مؤتمر دولي ، وإيجاد دور أوروبي وسط دور القوتين العظميين .

ثالثا : موقف الاتحاد السوفيتي :

تجىء زيارة شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتي الى الشرق الأوسط لكل من سوريا والأردن ومصر والعراق وايران ، كمحاولة سوفيتية أكثر تنظيما في لعب دور الوسيط في اعقاب مغادرة القوات السوفيتية لافغانستان . ويأتى نشاط الدبلوماسية السوفيتية في الشرق الأوسط مواكبا للتحرك السوفيتي في مختلف الاتجاهات وهو ما بدأ مع مجيء جورباتشوف ، لتبدأ حالة الوفاق مع امريكا وتحسين العلاقات مع اسرائيل . في الوقت الذي لعب جورباتشوف دورا في اقناع المنظمة بقبول الوجود الاسرائيلي ، ودورا اكبر في تحييد الجماعات الفلسطينية الراديكالية الموالية لسوريا .

ومن خلال ما سبق أستطاعت الدبلوماسية السوفيتية اعادة طرح نفسها من جديد في الشرق الأوسط ، من خلال امتلاك بعض الأوراق ، كالسماح بهجرة اليهود الى اسرائيل وعودة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل وهو ما تسعى اليه اسرائيل .

فكان التحرك السوفيتي من خلال دبلوماسية مكوكية يمارسها ادوارد شيفرنادزه وطرحه لمجموعة أفكار سوفيتية تدور حول إعطاء دور اكبر للدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن ، والعمل على اعداد المؤتمر الدولي تحت

والمجموعة الأوروبية والاتحاد السوفيتي . ولكن تبقى مسألة مدى قبول الادارة الأمريكية للضغط على اسرائيل لتغيير موقفها . فلا يزال الحوار الأمريكي الفلسطيني محصورا في السفير الأمريكي في تونس . كما لا يزال الانحياز الكامل لاسرائيل أمرا أساسيا للادارة الأمريكية . وهو ما يبرزه الرفض الأمريكي لمناقشات مجلس الأمن إصدار بيان دولي يدين إجراءات القمع الاسرائيلي في الأراضي المحتلة . في الوقت الذي أصدرت فيه الخارجية الأمريكية تقريرها السنوي الخاص بحقوق الانسان مدينا لاسرائيل ، وذلك للمرة الأولى . ويكشف هذا التناقض الحدود القصوى التي تذهب إليها الادارة الأمريكية . إلا أنه مع النشاط الدبلوماسي السوفيتي في الشرق الأوسط من خلال جولات شيفر نادزه . والدور الأوروبي النشط والتآلف العربي ومساندتها لعرفات وخاصة بعد انتهاء حرب الخليج ، وخروج السوفيت من أفغانستان .

كلها اعتبارات لابد أن تدفع الرئيس الأمريكي بوش للتعامل بسرعة مع الصراع العربي الاسرائيلي . وتبلور موقف أمريكي وخاصة عقب زيارات اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي والرئيس مبارك والملك حسين لواشنطن . وإن كان تصريح الرئيس الأمريكي جورج بوش ، يعطى مؤشرا للدور الأمريكي المرتقب . فنقلت جريدة الاتحاد في ٢٢ يناير الماضي أول تصريح له عن قضية الشرق الأوسط جاء فيه أن أمريكا تستطيع أن تلعب دورا وسيطا لتحقيق السلام في الشرق الأوسط ، وأن الهدف الأمثل هو إقامة دولة كوندراالية أردنية فلسطينية . وأشار اننى « لا أعتقد أن الدولة الفلسطينية هي الحل الأمثل لأن اسرائيل ترفض ذلك . ولماذا تقوم الولايات المتحدة بالدعوة لشيء يمكن أن يعرقل التقدم نحو السلام » ولكنه أى بوش يجد أن خطوات عرفات مشجعه .

يوضح تصريح بوش محدودية الدور الأمريكي المرتقب . وهو ما سيضعها في خيارين كلاهما صعب . أما بالضغط على اسرائيل لقبول المبادرة الفلسطينية . وهو غير متوقع لتصريحات جيمس بيكر وزير الخارجية ودان كويل نائب الرئيس الأمريكي الراضين للضغط على اسرائيل . أو محاولة التوصل لصيغة توفيقية لعدم تبلور موقف أمريكي يواكب التطورات الأخيرة التي شهدتها القضية الفلسطينية .

رانيا : موقف المجموعة الأوروبية :

بدأت المجموعة الأوروبية من دافع الاحساس بضرورة المساهمة في حل النزاع في الشرق الأوسط حفاظا على مصالحها في هذه المنطقة الهامة .

رعاية الأمم المتحدة . وذلك من خلال ما أعلنه جوزياتشوف في إبريل من العام الماضي عن ضرورة بدء العمل للتوصل الى حل سلمي ، محددا ثلاثة مبادئ هي :-

- (١) حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .
- (٢) حق إسرائيل في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .
- (٣) قيام علاقات سلام بين إسرائيل وكل دول المنطقة من خلال مؤتمر دولي . وبانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة .

وبالرغم من النشاط الدبلوماسي السوفيتي على الصعيد العربي والإسرائيلي . إلا أن مرحلة الصدام بين إسرائيل والاتحاد السوفيتي لا تزال قائمة بالرغم من اجتماع شيفرناتز بموشي ارينز وزير الخارجية الإسرائيلية مرتين في باريس والقاهرة ، وذلك لرفض إسرائيل التحاور مع منظمة التحرير الفلسطينية مقابل عودة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي وهو الثمن الذي يبتغيه الاتحاد السوفيتي ولا تزال ترفضه إسرائيل .

الخطط الإسرائيلية :

جاء الائتلاف الجديد للحكومة الإسرائيلية وهو يدرك ما سيتعرض له في المرحلة القادمة من ضغوط دولية لاقتناعها بمقابلة الخطوة الفلسطينية . ومن هنا جاء حرص شامير على تشكيل حكومة موسعة وخاصة بعد الخطوة الأمريكية ببدء الحوار مع المنظمة . كما جاء ميثاق هذه الحكومة تحديا صريحا لجهود التسوية التي تشهدها القضية الفلسطينية في الوقت الحالي وهو ما تبرزه اللاءات الخمس لشامير « لا للحوار الأمريكي ، لا للمؤتمر الدولي ، لا لمنظمة التحرير ، لا للانتفاضة ، لا للدولة الفلسطينية »

لذلك بدأ الحديث عقب تشكيل الحكومة حول المبادرات الإسرائيلية في محاولة لكسب بعض النقاط لصالحها ، وتركيز التحرك باتجاهين أساسيين يشكلان محورا اهتمام القادة الإسرائيليين وهما أمريكا وأوروبا ، بالإضافة لمحاولة تحييد الموقف السوفيتي :-

تسعى إسرائيل بكل قوة لكسر الحوار الأمريكي الفلسطيني ، مشككة في مدى مصداقية المنظمة في نيل الأرباح . وهو الوتر الحساس بالنسبة للأمريكيين ومن هذا المنطلق سارعت وسائل الإعلام المختلف اليهودية في شن هجوم شديد ضد المنظمة والدول العربية مستغلة في ذلك الأحداث الأخيرة :-

- (١) نسف طائرة بان أميركان فوق اسكتلندا
- (٢) اتهام العرب بشراء وتخزين الأسلحة الكيماوية والسيولوجية لآبادة إسرائيل وهي الحملة التي تعرض

لها العراق مؤخرا وغيره من الدول العربية .

- (٣) وصفت عرفات بأنه أروهابي ، مستغلة في ذلك حادث التسلسل الذي قام به خمسة فدائيين لشمال إسرائيل . وهو امر اعتبرته إسرائيل نقضا لتعهد المنظمة بنيل الأرباح .

- (٤) الزوبعة التي أثارت حول التهديدات المزعومة التي أطلقها عرفات ضد رئيس بيت لحم الياس فريج الذي وافق على مبدأ وقف الانتفاضة لبدء عملية الانتخابات في الأرض المحتلة .

وبالرغم من أن هذه الاتهامات ليست جديدة من جانب إسرائيل ومحاولة إبراز موقفها بموقف المدافع عن النفس ، إلا أنها بدت في الفترة الأخيرة متسارعة ومتنوعة تهدف الى وقف الحوار الأمريكي الفلسطيني ، بالإضافة الى أنها أرسلت زيتانيا نائب وزير الخارجية الإسرائيلي الى نيويورك في محاولة لاستعادة تأييد المنظمات اليهودية الأمريكية التي تلتزم بحالة الترقب المحسوب .

ب - بالنسبة لدول المجموعة الأوروبية :

قام شامير في ٢١ فبراير الماضي بزيارة لباريس هي الزيارة الأولى له خارج إسرائيل . وتعد هذه هي المرة الأولى منذ فترة طويلة التي يقوم بها رئيس وزراء إسرائيل بعدم التوجه لأمريكا في أول زيارة له . تأتي الزيارة في محاولة إسرائيلية لنقل بعض أفكارها للقادة الفرنسيين ، وتخفيف الضغوط التي تواجهها من العالم الغربي بسبب استمرار الانتفاضة وخاصة بعد أدانة التقرير السنوي للخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان لسياسة إسرائيل القمعية .

وبالإضافة لمحاولة تغيير الموقف الفرنسي عن فكرة ضرورة عقد المؤتمر الدولي التي يتبناها الرئيس الفرنسي ميتران ، وإبراز عدم جدوى الحوار مع عرفات وإثباته عن لقائه .

تتجلى الرؤية الإسرائيلية لحجم الدور الأوروبي من خلال تصريح لشامير « بأنه من المبالغ فيه تماما الظن بأن أوروبا تستطيع أن تقوم بدور في عملية السلام في الشرق الأوسط » وذكر شامير بأنه لا ينبغي على أوروبا أن تزج بنفسها في عملية السلام في الشرق الأوسط وأن تكتفي بالعلاقات الاقتصادية والتجارية مع دول المنطقة . وكانت إسرائيل قد رفضت استقبال كارولوس يادولياس وزير خارجية اليوناني بسبب عدم اعتراف اليونان بإسرائيل . كما رفضت إسرائيل عقد مؤتمر برلماني بدعوة من المجلس البرلماني الأوروبي ليكون تمهيدا لمؤتمر دولي للسلام . كما بدأ اللوبي الصهيوني في لندن

(٤) ازدياد عملية العنف من جانب المستوطنين الاسرائيليين في اتجاه القرى العربية في الاراضي المحتلة وهو ما كشف عنه عضوان بالكنيست الاسرائيلي . ويعتبر عمدة مستوطنه اربيل في الضفة الغربية احد قادة هذا الاتجاه وهو ما يرجعه العضوان بسبب الشعور بالخوف من جانب المستوطنين وخاصة بعد فشل الجيش في قمع الانتفاضة .

كما قام مئات من اليهود اليمينيين المتطرفيين بالاجتماع في ١٨ يناير الماضي ، بهدف التحضير للبنية القانونية والاقتصادية والعسكرية لدولة ، سوف تقام في المستقبل على اي شبر تنسحب منه القوات الاسرائيلية . (٥) بداية التحرك من جانب حزب العمل فليس بصدفة ان يرسل شيمون بيريز مساعده يوسي بيلين لمقابلة فيصل الحسيني ، في نفس الوقت الذي اعلن فيه بيريز انه سيلتقي بشخصيات فلسطينية ، وأنه بصدد وضع خطة تستجيب للمتطلبات الراهنة . وهو ما يعني محاولة حزب العمل ايجاد حجج جديدة تمكنه من خلالها التحرك بمرونة اكبر . وهو ما قد يدفعه للصدام مع تكتل الليكود .

توضح هذه الأحداث السابقة ما يعانيه المجتمع الداخلي في اسرائيل من انقسام الرؤية للتطورات الأخيرة وكيفية التعامل معها . وهو ما تجسده الحكومة الاسرائيلية وسعيها لتجميد هذه التطورات . وهو ما توفره الحكومة الموسعة التي ارادها شامير لتمكنه من مقاومة الضغوط الدولية .

الا أنه قد حدث بعض التغير المحسوب من جانب شامير . فقد بدأ الحديث عن نوعا من اشراف الأمم المتحدة او القوتين العظميين ، كما تخلى عن ضرورة وقف الانتفاضة كشرط مسبق .

كان رفض المنظمة لمبادرة رابين وتصريحات شامير التي تستهدف ترسيخ الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، ليعكس مدى التناقض في الأهداف بين اسرائيل والمنظمة .

ففي الوقت الذي تسعى فيه المنظمة لاعلان دولة فلسطينية في الضفة والقطاع وخاصة بعد المكاسب التي حققتها على الساحة الدولية ، تحاول بها اسرائيل تقويض هذه المكاسب من خلال طرح مبادرات لا تهدف منها الا التظاهر بالرد على المبادرة الفلسطينية .

وهو ما يوجب على الجانب العربي ضرورة استمرار التضامن والضغط على أمريكا والاتحاد السوفيتي لممارسة ضغوط على اسرائيل ، مع ضرورة استمرار الانتفاضة وتوفير الدعم لها كعامل أساس وحيوي لاستمرار حالة تعبئة القوى الدولية . □

بمهاجمة ويليام وولد جريف وزير الدولة للشئون الخارجية البريطانية بعد مقابلة لعرفات وتصريحاته ضد اسرائيل ، في محاولة اسرائيلية لتجسيم الدور الاوروبي .

ج - بالنسبة للاتحاد السوفيتي :

ان اجتماع موشى ارينز وزير الخارجية الاسرائيلية مع ادوارد شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتي في باريس ، وأخيرا في القاهرة ، يعطى رؤية بأن اسرائيل لا تعارض دورا سوفيتيا في الشرق الأوسط ، على أن يسبقه عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما وهي ورقة رابحة تلعب بها اسرائيل . كما أعلن شامير بأنه يؤيد إجراء مفاوضات لاحلال السلام في الشرق الأوسط تحت اشراف القوتين العظميين وهو ما يبدو خطوة من جانب شامير تهدف الى مواجهة الخطة السوفيتية الداعية لاعطاء دور كبير للأمم المتحدة في محادثات السلام .

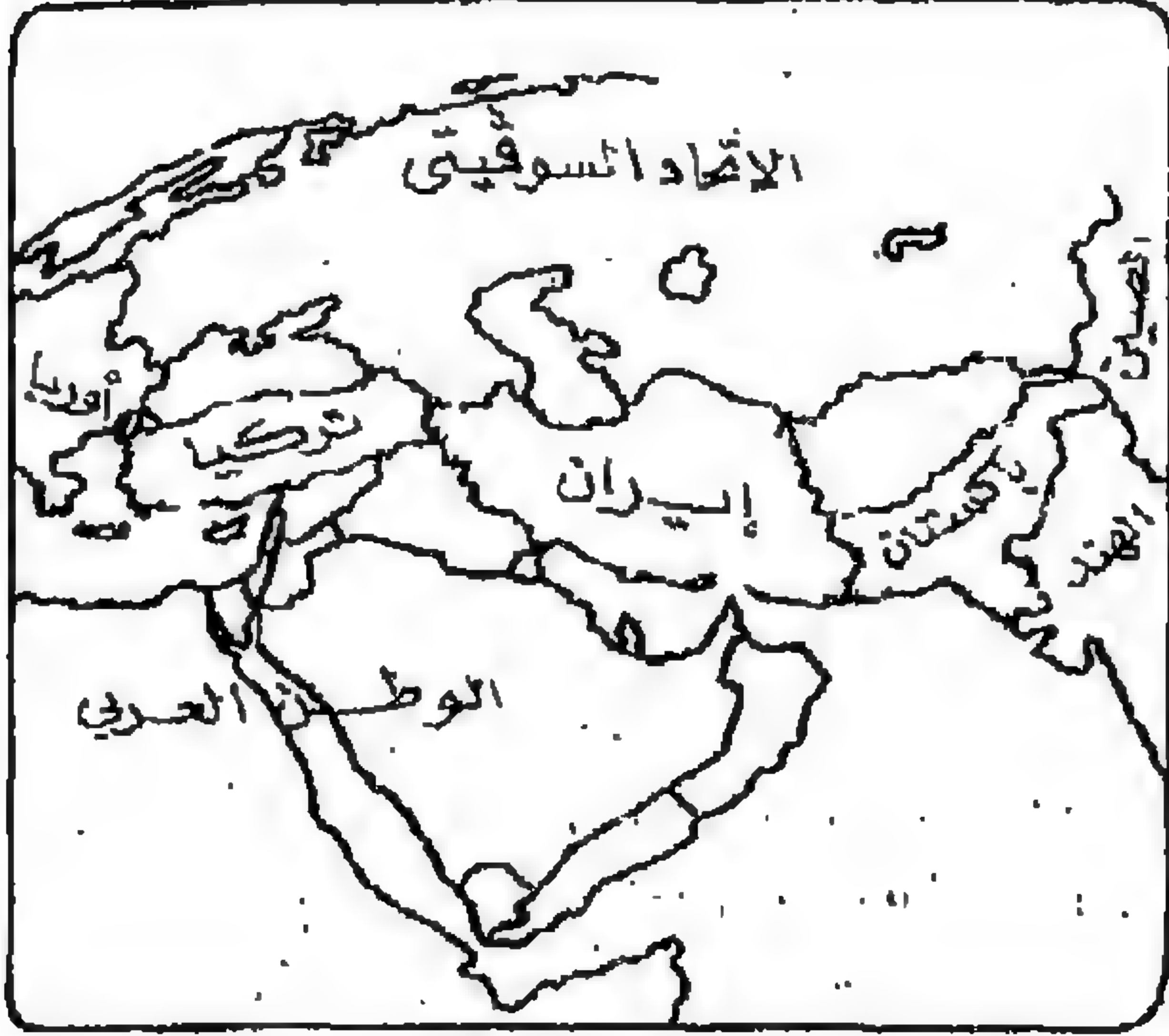
أفاق التغير والمجتمع الاسرائيلي :

مع ما تنتهجه الحكومة الاسرائيلية من محاولات لفك الحصار الذي تشعربه في ضوء التطورات الأخيرة ، بدءا من المبادرة الفلسطينية الى فتح الحوار الأمريكي الفلسطيني الى اعتراف الجمعية العامة بالدولة الفلسطينية كدولة مراقب وانتهاء بالتحرك الاوروبي الايجابي . في الوقت الذي تواجه فيه الحكومة الاسرائيلية عجزا فرضته الانتفاضة والانقسامات الداخلية ازاء هذه التطورات بدرجات متفاوتة . وهو ما تبرزه العديد من الأحداث :-

(١) الخلاف الذي نشب عن محاولة استغلال فيصل الحسيني مدير جمعية الدراسات العربية في القدس من جانب اسحق رابين كمدخل لمبادرته .

(٢) اعلان مورديخاي جور « حزب العمل » رئيس الاكان الجيش الاسرائيلي السابق ووزير الدولة بالحكومة الحالية ، تأييده للتطورات الأخيرة الايجابية للمنظمة . كما أيد الحوار الأمريكي الفلسطيني . وبارك سفر أعضاء الكنيست الأربعة لباريس للاجتماع بالفلسطينيين .

(٣) تكوين ما سمي « مجلس السلام والأمن الاسرائيلي » في تل ابيب . وهو مجلس يضم عدة عشرات من كبار الضباط الاسرائيليين السابقين تحت شعار الأرض مقابل السلام . وقد سافر أربعة جنرالات من هذا المجلس لامريكا بهدف تفنيد المزاعم الاسرائيلية بأن التنازل عن المناطق المحتلة مقابل السلام يضر بأمن اسرائيل ، وأوضحا بأنه يمكن التغلب على ذلك بالتوصل الى تسوية معقولة وترتيبات أمنية معينة .



مجلس التعاون العربي وأفاق المستقبل

نسرين سامح مرعى

نظرا

لما يجمع المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العراقية وجمهورية مصر العربية وجمهورية اليمن العربية من ظروف متماثلة في

مجالات عدة وإيماننا من هذه الدول بالمبادئ والقيم المشار إليها وتعبيرا عن رغبتها العميقة في إيجاد السبل العملية والواقعية لتعزيز صيغ التعاون وتطويره والارتقاء به بعد ما استمر بينها سنوات عدة فأعطى ثمارا مهمة في إطار الظروف والامكانات المتوافرة في كل مرحلة ، وصولا به الى أعلى مستويات التضامن والعمل المشترك وشعورا منها بالمسؤولية ازاء تعزيز مقومات الأمن القومي العربي ضد التهديدات الراهنة والمستقبلية التي يتعرض لها « يؤسس مجلس التعاون العربي »

ذلك ما عززت عنه وثيقة تأسيس مجلس التعاون العربي وهي تعكس الى حد كبير رؤية هذه الأطراف لمستقبل العمل العربي المشترك عموما ، وعلاقات هذه البلدان وبعضها البعض على وجه خاص .

وقد تزامن التوقيع على هذه الاتفاقية مع اعلان قيام اتحاد المغرب العربي بين خمسة أقطار عربية هي « المغرب وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا » وليمعكس ذلك تطورا كبيرا في شكل العلاقات العربية / عربية الأمر الذي يدفعنا الى التساؤل عن مستقبل هذه التجمعات الإقليمية عموما ، ومجلس التعاون العربي على وجه الخصوص ، وأثر ذلك على مسيرة العمل العربي الاقتصادي المشترك ؟

وحول مجلس التعاون العربي ، ومدى امكانية تحقيق الاهداف المنوطة به فان الأمر يتطلب دراسة الأوضاع الاقتصادية للدولة وامكانيات التعاون المتاحة حاليا والممكنة مستقبلا .

الأوضاع الاقتصادية الحالية لبلدان المجلس :-
مما لا شك فيه ان توقيت اعلان مجلس التعاون قد

تزامن مع عدة أحداث ومتغيرات سياسية واقتصادية هامة في هذه الأقطار بدءا من القرار الخاص بإيقاف الحرب العراقية / الإيرانية ، ومن ثم الحديث عن إعادة تعمير مدمرته الحرب في هذه الأقطار ، وانتهاء بإعلان قيام الدولة الفلسطينية في الدورة الأخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني ، (في الجزائر) مروراً بالاكتشافات النفطية باليمن والتحول الجديدة في العراق ومصر والأردن واليمن .

ويمكننا القول بأن الاقتصادات الأربع قد تميزت بانخفاض معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي منذ بداية الثمانينات وحتى الان .

ويرجع السبب في ذلك الى ان كلا منهما كان يعتمد بشكل او بآخر على عناصر الحقن الخارجي بالأموال القادمة اما من تحويلات العاملين بالخارج (كالأردن ومصر واليمن) كذلك المنح والمعونات العربية للبلدان الأربع . وهي المصادر التي تراجعت بشدة في اعقاب تدهور عائدات النفط لدى البلدان العربية النفطية .

ويلاحظ في هذا الصدد ان هذه الاتفاقية تأتي في الوقت الذي تنتهج فيه هذه الأقطار سياسة اقتصادية جديدة تهدف الى اعطاء القطاع الخاص المزيد من الحوافز والتشجيع مع ما يتطلبه من تغيير في مجمل السياسات الاقتصادية المتبعة بها .

فالعراق مثلا أصدر قانون الاستثمار العربي الذي يجيز مشاركة المستثمر العراقي في المشروع الذي يقام بنسبة لا تزيد على ٤٩ ٪ من رأسمال المشروع . واشترط القانون تحديد نصف مليون دينار عراقي كحد أدنى لرأسمال المشروع واجاز للمستثمر ان يدخل رأس المال بعملة قابلة للتحويل الخارجي ، كما توفر بقية بنود القانون جميع التسهيلات اللازمة للمستثمرين العرب لتنفيذ المشروعات الانتاجية والخدمية . وهي قريبة الشبه بالقوانين الانفتاحية المطبقة في مصر ، ونفس القول ينطبق

الا اننا نلاحظ ان حجم التجارة البنية قد اخذ في التصاعد عاما بعد اخر ، حتى في ظل قطع العلاقات ، حيث تزايدت صادراتها الى بلدان المجموعة من ٨,٦ مليون دولار عام ١٩٨١ الى ٣٣,٣ مليون عام ١٩٨٣ ثم وصلت في عام ١٩٨٧ الى ٥٦,٥٧ مليون دولار . بينما ارتفعت وارداتها من هذه الاقطار من ٣,٥ مليون الى ١٦,٥ مليون ثم الى ٥٦,٢ مليون (خلال نفس الفترة) . وعلى الجانب الآخر فاننا نلاحظ من خلال تتبع للتجارة البينية لهذه الاقطار ان هناك تركزا ملحوظا في التجارة بينهم ، وقد تمثل ذلك في العلاقات الثنائية بين كل من الأردن والعراق حيث استحوذت الاولى على حوالي ٩٥ ٪ من صادرات الثانية الى بلدان المجموعة وحصلت منها على حوالي ٨٠ ٪ من وارداتها بينما كانت مصر هي الشريك التجاري الأول لليمن في اوائل الثمانينات حيث حصلت الثانية على ٨٦ ٪ من وارداتها من هذه الاقطار من الأولى ولكنها اخذت في التناقص بعد ذلك حتى وصلت الى ٣٦ ٪ تقريبا في عام ١٩٨٧ وكان هذا التراجع لصالح علاقاتها التجارية مع الأردن حيث ارتفع اجمالي وارداتها منها من ٤ ٪ عام ١٩٨١ الى ١٩,٣ ٪ عام ١٩٨٣ ثم الى ٥٣ ٪ تقريبا عام ١٩٨٧ .

ومن الجدير بالاشارة هنا ان نسبة التجارة الخارجية بين معظم هذه الاقطار بعضها البعض ضئيلة للغاية مقارنة باجمالي تعاملاتها الخارجية مع العالم الخارجي . حيث لم تشكل الصادرات البينية اكثر من ٢,١٤ ٪ بالنسبة لمصر ، ٥ ٪ بالنسبة لليمن وكانت الأردن تشكل حوالي ١٨ ٪ تقريبا وذلك عام ١٩٨٦ وبالمثل شكلت الواردات البينية حوالي ٣٧ ٪ بالنسبة لمصر و ٣٦ ٪ بالنسبة لليمن والأردن ١٢ ٪ وذلك خلال نفس الفترة تقريبا . وترجع ضالة التجارة البينية لأقطار مجلس التعاون العربي « لعدة اسباب يأتي على رأسها العقبات الهيكلية المتعلقة بطبيعة الانتاج ومدى تطوره وتنوعه وضعف الهياكل الانتاجية لها ، هذا فضلا عن التماثل والتشابه في القواعد الانتاجية فيما بين ثلاثة اقطار منهم [وهم الأردن ومصر والعراق] حيث تنتج سلعا متنافسة على المستوى القطري والقومي .

ثم هناك عقبات تتعلق بحركة التجارة ذاتها ، وخاصة تلك الناجمة عن الاجراءات والأنظمة الخاصة لكل دولة على حدة ، ونقص بها تحديدا القيود الجمركية وأنظمة الاستيراد والتصدير وكذلك الرقابة على النقد وخلافه . ومنها عوامل تنظيمية تنصب على التسويق والنقل وأنظمة التجارة والتسهيلات .

ومن هنا فانه ونتيجة للخصائص الهيكلية التي تتميز بها اقتصادات هذه الدول فان تطوير وتحسين العلاقات

ايضا على كل من الأردن واليمن ومن هنا يرى البعض ان اتفاقية التعاون العربي سوف تساعد كثيرا في تشجيع الاستثمارات والمشروعات المشتركة وتعزيز التعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة .

وينصب التركيز على مجالين رئيسيين : أولهما تعزيز التبادل التجاري بين الأطراف الأربع وثانيهما تنظيم وتسهيل حركة انتقال العمالة بينهم وفيما يلي عرضا سريعا لامكانيات ومعوقات كل منهما :-

التجارة بين اقطار المجلس :

إن تحليل بنية التجارة الخارجية للأقطار الاعضاء في مجلس التعاون العربي سوف يمكننا من معرفة مدى امكانية تقليص مؤشرات وآليات التبعية التقليدية في مجال التعامل الخارجي وطبيعة العلاقة بين هذه الاقطار وبعضها لبعض من جهة ، وبينها وبين العالم الخارجي من جهة اخرى والأهم من هذا وذلك فان دراسة حركة التجارة البينية سوف تمكننا من الاجابة عن التساؤل حول الحجم اللازم لدعم حركة التعاون بشكل متواصل والكيفية التي تؤثر بها هذه الحركة على السياسات الاقتصادية المتبعة بشكل عام واهدافها التكاملية بشكل خاص ومن هنا سوف نعرض لدراسة التوزيع الجغرافي لتجارة هذه الاقطار بعضها البعض بالاضافة الى تجارتها مع العالم الخارجي

التجارة البينية : يلاحظ المتتبع لنمو حركة التجارة بين اقطار المجموعة ان الأردن يستحوذ على النصيب الأكبر في حجم التجارة بينهم . حيث ارتفعت قيمة صادراته الى الاقطار الثلاثة الأخرى من ٩٤,٩ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ١٧٨,٢ مليون عام ١٩٨٣ والى ١٩٧,١ مليون عام ١٩٨٧ بينما بلغت قيمة وارداتها من اقطار المجموعة حوالي ٢٣,٥ مليون ، ٢٢,٥ مليون ، و ٣٠٩,٨ مليون دولار خلال اعوام ١٩٨٠ / ١٩٨٣ / ١٩٨٧ على التوالي . ويليها العراق حيث ارتفعت صادراتها من ١٠ مليون دولار الى ٢٥ مليون و ٢٧١ مليون دولار بينما تجاوزت وارداتها من ١٠٤ مليون دولار ، ٢١٦ مليون دولار ، ٢٠١ مليون دولار (خلال الفترة محل الدراسة) وكانت اقل البلدان تعاملًا مع زميلاتها الأخرى هي اليمن الشمالية حيث لم تتجاوز صادراتها اكثر من ١٠٠ الف دولار و وارداتها تراوحت بين ٩,٨ مليون دولار ٨,٩ مليون (خلال الفترة) . وفيما يتعلق بمصر فاننا نلاحظ ان حجم التجارة مع هذه الاقطار قد تأثر ، بشكل او بآخر ، بالأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة وخاصة توقيع اتفاقية الصلح مع اسرائيل وما أعقبها من قطع العلاقات السياسية بينها وبين الاقطار العربية الأخرى .

أسواق العمل بأقطار المجلس :-

بداية يلاحظ الباحث أن البلدان الأربع تضم إحدى البلدان المستقبلية للعمالة وهي العراق ، ودولتين مرسلتين للعمالة هما مصر واليمن ، بينما تجمع الأردن بين الصفتين .

عموماً وعند محاولة دراسة أسواق العمل في كل من هذه الأقطار ، فإننا نلاحظ أن سياسة العراق ، وهو الدولة المستقبلية الوحيدة في هذه المجموعة ، قد تأثرت كثيراً بحربها مع إيران ، وذلك نتيجة لما نجم عنها من آثار على هيكل بنیان القوى العاملة العراقية الأمر الذي دفع الحكومة العراقية إلى إنهاء خدمة العمالة الآسيوية والتي كانت تشكل ٧٦٪ تقريباً من إجمالي العمالة المستوردة بها مع زيادة الطلب على العمالة العربية فأصدرت العديد من القرارات التي تقر مبدأ الانتقال الحر وحقوق العمل والإقامة للمواطنين العرب ، وذلك بهدف التفضيل الكلي للعمالة العربية .

وبالتالي أصبحت هذه العمالة تشكل حوالي ٩٠٪ من المجموع الكلي للعمالة الأجنبية بها أو تشكل العمالة المصرية حوالي ٧٥٪ من العمالة العربية)

ومن هنا يشنير البعض إلى أن توقف حرب الخليج سوف يؤدي بالضرورة إلى ازدياد الطلب على العمالة العربية عموماً وجمهورية مصر منها على وجه الخصوص . والأهم من هذا أن الطلب سوف يزداد على القطاعات التي تعاني من كساد حالياً ويقصد بها تحديدًا العمالة المشتغلة بالبناء والتشييد ، وذلك لما تتطلبه عملية إعادة التعمير من احتياج لهذه العمالة .

أي أن اتساع السوق العراقية سوف يؤدي إلى جذب المزيد من القوى العاملة في الأقطار الثلاثة الأخرى وهو ما سيساعد على حل مشكلة البطالة المتفاقمة بها . وعند دراسة هذه الامكانية تجدر بنا الإشارة إلى أن أسواق العمل العربية عموماً تشهد المزيد من الانخفاض في معدلات الطلب على العمالة وذلك بعد تناقص الانفاق العام لدى الأقطار النفطية عقب تدشور أسعار النفط . وصدور العديد من القرارات والتوصيات الخاصة بتخفيض عدد الوظائف التي يعمل بها الأجانب (ومن بينهم العرب) .

ووقف استخدام العمالة الأجنبية من الخارج ، وإنهاء خدماتها وإرجاعها إلى بلادها بنهاية فترة تعاقدتها وخلافه .

هذا ناهيك عن قيام بعض هذه البلدان بإحلال العمالة الآسيوية محل العربية بحجة ارتفاع إنتاجيتها وانخفاض الأجور التي تحصل عليها خاصة وأن طبيعة الأنشطة التي تسود المنطقة تتميز فيها العمالة الآسيوية عن

الاقتصادية بصفة عامة والتجارة بصفة خاصة ، سوف يتوقف إلى حد كبير على مدى النجاح أو الفشل في رؤية وتحليل العوامل المختلفة وذلك في محاولة وضع الحلول اللازمة لذلك . ومما يزيد من أهمية الوضع التشابة في الاستيراد والتصدير وهو ما يضعف القوة التفاوضية لهذه الدول مع العالم الخارجي ، لهذا فالسوق الإقليمية للبلدان الأربع يتيح فرصاً أفضل لهذه الدول لتقوية مراكزها في التجارة الخارجية والحصول على شروط أفضل للتبادل التجاري مع العالم الخارجي سواء تعلق ذلك بالصادرات والواردات .

ولذلك فقد أصبحت هذه الأقطار مطالبة بإعادة بناء علاقاتها الخارجية بالأساس بغية العمل على تقليص روابط التبعية والاعتماد على البلدان الرأسمالية واستبدالها بروابط التعاون والتكامل بينها وبين البلدان العربية الأخرى .

وهنا تثار قضية على جانب كبير من الأهمية وهي الخاصة بتحرير التجارة حيث يرى البعض أن مجرد اتخاذ إجراءات تحريرية سوف يساعد كثيراً في ازدياد التجارة البينية بينهم ، وسوف يساهم على دفع عجلة النمو الاقتصادي بها عن طريق تدعيم قدرة المستثمر في القطاع الخاص على القيام بالمشاريع كبديل عن الواردات ، ومن ثم المساهمة في تنويع القاعدة الإنتاجية . وفي رأينا أن التركيز على تحرير التجارة بين هذه الأقطار لن يساعد كثيراً على ازدياد التجارة البينية ما لم يتزايد ذلك مع تعديل الهياكل الإنتاجية لهذه البلدان .

وهو ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأنه حتى لو رغبت هذه الأقطار في زيادة التجارة البينية في الوقت الحاضر فإنها لن تتمكن من ذلك ، فهي لن تجد ما تحتاج إليه من سلع متوافرة لدى البلدان الثلاثة الأخرى الذي يؤكد على أهمية تطوير وتنويع الهياكل الإنتاجية وزيادتها وتوزيع استثماراتها بصورة تنسجم مع احتياجاتها وأولوياتها ، وذلك كله في إطار استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك بينهم . وبمعنى آخر فإن التنمية المترابطة المتشابكة هي وجدها التي تعطي التبادل التجاري بين البلاد العربية على المدى الطويل أساساً مستقراً للتزايد المستمر القوى . ومن خلال هذه التنمية تصبح الأدوات الأخرى من الأدوات الأساسية في تعزيز التبادل التجاري بين هذه الأقطار .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه العوامل تختلف في علاجها من عامل لآخر وفقاً للفترة الزمنية التي تحتاجها . بمعنى آخر فهناك عوامل يمكن علاجها في التو واللحظة وهناك عوامل سوف تحتاج إلى فترة زمنية أطول وهكذا .

العربية ، خاصة تلك القادمة من شبه القارة الهندية ، من الناحية المهارية (كإعمال الفنادق والطباعة وخلافه) ويمكن القول بأن حركة انتقال العمالة داخل البلدان الثلاثة المرسل إليها وهي مصر والأردن واليمن قد أثرت بشكل سلبي على استنواق العمل داخل كل دولة على حدة ، وذلك كنتيجة أساسية للطريقة التي تمت بها حيث لم تخضع لسياسات تخطيطية معينة تأخذ في الحسبان نوعية الطلب على هذه العمالة وطبيعة أسواقها الداخلية ولكنها تمت بطريقة عفوية وتلقائية كاستجابة لطلب السوق فقط . هذا ناهيك عن أن نمط سياسات النمو المتبعة خلال الفترة قد أدت إلى المزيد من الاعتماد على دخول هذه العمالة باعتبارها أحد المصادر الرئيسية للدخل فيها ، وبالتالي الاستفادة منها في تسخير دولاب الاقتصاد القومي بالداخل .

ولاشك أن التجربة الأردنية تعد من أهم هذه التجارب ، حيث قدرت العمالة الأردنية المهاجرة بحوالي ٣٠٠ ألف فرد من إجمالي قوتها العاملة البالغة ٥٦٠ ألف عامل في عام ١٩٨٠ (أي أكثر من ٥٠٪) الأملأ الذي انعكس بالضرورة على سوق العمل وأدى إلى اختلاله ، ومن ثم قيامها باستيراد عمالة من الأقطار الأخرى ومع ذلك فنسبة البطالة فيها مرتفعة للغاية . ولما كان حجم العمالة الأردنية الوافدة إلى الخليج يساوي ٢٦٧ ألف شخص (تشكل أكثر من ٨٣٪ من إجمالي القوى العاملة الأردنية الموجودة خارج المملكة نحو ٣٣٥ ألف عامل) فإن احتمالات العودة تصبح كبيرة فتقدر حوالي ٢٥٣ ألف فقط من الخليج أما ولعمالة القادمة من اليمن الشمالية فإنها تتميز بغلبة العناصر غير الماهرة والتي تعمل في مهن لا تتطلب مهارات متقدمة عن غيرها وهي النوعية التي تناقص الطلب عليها بصورة كبيرة كما أن أكثر من ٩٤٪ منها تعمل في دول الخليج (ونحو ٩٠٪ من هذه الأخيرة تعمل بالسعودية وحدها) . وبسبب مستواها التعليمي والمهاري المنخفض يتركز عملها أساسا في قطاعي التشييد والتجارة (٤٠٪ ، ٣٣٪ من

جملة المغتربين على الترتيب) ثم قطاعي الخدمات والصناعات التحويلية (١٣٪ لكل منهما) . ومن هنا يتوقع أن تصل العمالة العائدة من الخليج حوالي ٥٤٥ ألف فرد هذا مع ملاحظة أن العمالة اليمنية تتميز بسهولة الحركة والانتقال إلى المملكة العربية السعودية (أكبر البلدان المستقبلة لها) وعلى فترات قصيرة في مواسم معينة (كمواسم إعداد الأرض ومواسم الحصاد في الزراعة) ثم العودة إلى بلادهم ، ومن هنا يصبح من الصعب حصر العمالة العائدة بشكل نهائي إلى اليمن .

مما سبق يتضح لنا أن البلدان الثلاثة المرسل للعمالة من أقطار مجلس التعاون العربي تعاني حاليا من مشكلات العودة وارتفاع معدلات البطالة . وهنا يصبح التساؤل عن مدى امكانية السوق العراقية في استيعابها ؟ وللإجابة على هذا التساؤل تجدر بنا الإشارة إلى أن استمرار حرب الخليج لأكثر من ثماني سنوات ، واستمرار الرغبة العراقية في عدم توقف النمو الاقتصادي بها قد أدت إلى إحلال العمالة العربية محل العمالة الآسيوية (كما سبق أن أوضحنا) وثانيا دخول المرأة إلى سوق العمل بصورة أكبر بكثير مما كان من قبل . هذا فضلا عن العمالة المسرحية من الخدمة العسكرية والتي ستدخل سوق العمل مرة أخرى ، وبالتالي لا يمكن التعويل كثيرا على امكانيات جذب أعداد كبيرة من العمالة العربية للأسواق العراقية من جديد .

عموما فإن قيام مجلس التعاون العربي يعد بلاشك خطوة على طريق التكامل الاقتصادي العربي ككل ، وسوف تدعم العمل الاقتصادي العربي المشترك . ولكن تحقيق ذلك يتطلب بالأساس استيعاب دروس الفشل من التجارب الوحدوية السابقة مع الأخذ بالاعتبار أن التعاون متعدد الأطراف ينبغي أن يحقق المصلحة المشتركة لأطراف العلاقة ، وذلك لتفادي الوقوع في أخطاء تحول التعاون إلى مساعدة ولضمان استمرارية التعاون عن طريق توازن العلاقة بين الأطراف المختلفة في المجلس . □



حكومة الانقاذ الوطنى والتطورات الأخيرة فى السودان

فتحي على حسين

القومية الاسلامية تعزز مواقعها السياسية فى الخرطوم لتصبح ثانى أكبر الاحزاب المشاركة فى الائتلاف الحاكم فى السودان فرغم أن اتفاق أديس أبابا قد حظى بتأييد حزب الأمة الشريك الرئيسى فى التحالف الحاكم مع بعض التحفظات ، وبرغم استجابة الاتحاديين لتحفظات المهدي على الاتفاق ، نجحت الجبهة الاسلامية بزعامة د . حسن الترابى فى إجهاض الاتفاق وفى إزاحة الاتحاديين خارج الائتلاف الحاكم لتصبح هى الوريث الوحيد لتركة الحزب الاتحادى فى مجلس الوزراء .

٢ - بحصول الجبهة الاسلامية على مقاعد الاتحاديين فى الحكم تعود قضية الجنوب إلى نقطة البداية لما هو معروف من تباين جوهري بين مواقف الجبهة الاسلامية ومواقف المتمردين فى الجنوب خاصة فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الاسلامية . وبالتالي يصبح اتفاق أديس أبابا الذى وقعه الاتحاديون ورفضته الحكومة فى ذمة التاريخ .

٣ - رغم أن الجبهة الاسلامية بررت موقفها المعارض لاتفاق أديس أبابا فى نص الاتفاق على استبدال قوانين سبتمبر ١٩٨٣ الاسلامية بقوانين ١٩٧٤ وتجميد تطبيق الحدود لحين انعقاد المؤتمر الدستوري فى ٣١ ديسمبر ٨٨ إلا أننا نلاحظ أن مسألة التعرض لوقف الشريعة الاسلامية لا تهم الجبهة الاسلامية فقط بل تهم أيضا حزبى الأمة والاتحادى . الأمر الذى فسره المراقبون بأن الجبهة الاسلامية قررت الاعتراض على ذلك الاتفاق من منطلق حزبى محرج أمام أنصارها ليس فقط لأن الاتفاق مع جارانج لم يأت عن طريقها ولكن لأن الذى حملها أصلاً إلى الكراسى النيابية ثم إلى الوزارة هو وعودها بتجسيد قوانين الشريعة الاسلامية .

٤ - الحرب فى الجنوب لا يمكن إنهاؤها عسكرياً ولا يمكن لأى حكومة سودانية بغض النظر عن المدد العسكرى الذى يصلها أن تحقق حسماً عسكرياً لهذه الحرب بسبب الطبيعة الجغرافية للمنطقة وبسبب طول خطوط الاتصالات بينها وبين الخرطوم وبسبب التراث التاريخى

السودان يخطو الخطوات الأولى

نحو الوفاق الوطنى كشعار لمرحلة

جديدة أكثر استقراراً وفعالية حتى

باتت التفاعلات الناجمة عن الأزمة

الاقتصادية والمناورات الحزبية ومشكلة الجنوب تهز

أرجاء البلاد ففى العشرين من فبراير الماضى قدم ٣٠٠

من كبار ضباط وقادة القوات المسلحة برئاسة الفريق

فتحي أحمد على رئيس الأركان مذكرة رسمية للصادق

المهدي رئيس الوزراء تطالبه بتشكيل حكومة انقاذ وطنى

خلال مهلة مدتها أسبوع وإلا فإنهم سيتخذون

الاجراءات اللازمة لضمان وحدة البلاد . فيما اعتبره

المراقبون أسوأ أزمة تواجه المهدي منذ توليه رئاسة

الحكومة فى عام ١٩٨٦ .

ويمكن القول أن تلك الأزمة أفرزتها ثلاثة متغيرات

هامة أثرت بشكل واضح على درجة استقرار المناخ

السياسى السائد .

أولاً : مشكلة الجنوب والمناورات الحزبية :

فلا تزال مشكلة الجنوب هى المسرح الأول لأى

مناورات حزبية والمختبر الحقيقى لظهور القوى

السياسية الفاعلة على الساحة السودانية . ففى ٢٨

ديسمبر الماضى انسحب الحزب الاتحادى الديمقراطى

من الحكومة إثر رفض الحكومة إجازة اتفاقية أديس أبابا

التي وقعها محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى

مع جون جارانج فى ١٦ نوفمبر ٨٨ لاحتلال السلام فى

الجنوب ، على نحو دفع الكثير من المراقبين إلى التساؤل ،

عما إذا كان هذا التحالف الجديد بين حزب الأمة بزعامة

الصادق المهدي والجبهة القومية الاسلامية بزعامة د .

حسن الترابى هو الشكل النهائى لقمة السلطة فى

السودان أم أنه مجرد مرحلة وسيطة قد تتبعها مراحل

أخرى وفى هذا السياق يمكن ملاحظة الآتى :

١ - بينما كان المتمردين يعززون مواقعهم على بلدة الناصرة الجنوبية قرب الحدود الاثيوبية كانت الجبهة

إلى ٦ أضعاف في بعض السلع الضرورية (كالسكر) ، وكذلك فرض ضرائب جديدة على السلع الاستهلاكية الأمر الذي أدخل شوارع الخرطوم في مرحلة مخاض تفجرت خلالها المظاهرات العمالية والطلابية والاضرابات العامة التي أصابت كل مرافق السودان بالشلل التام ، مما اضطر الحكومة السودانية إلى التراجع عن قرار رفع الاسعار .. وبالطبع فإن هذا التراجع وإن كان سمة ديمقراطية بصفة عامة إلا أنه في الحالة السودانية يتم تعبيراً عن كم الضغوط المجابهة لحركة البناء الحكومي الراهن والذي يحمل كثيراً من ملامح التردد تجاه الصعوبات المختلفة المستمرة في التشابك والتعقيد داخل المجتمع السوداني - فبعد محاولات إمتصاص غضب الجماهير الناتجة دخلت العلاقة بين الحكومة والقضاة في أزمة جديدة وذلك احتجاجاً على ما أسماه القضاة تدخلاً في شؤونهم في تحديد الأجور والترقيات من جانب الحكومة الأمر الذي أدى إلى استقالة المستشارين العاملين بديوان النائب العام السوداني د . حسن الترابي وعددهم ١٤٠٠ مستشار . كما اتسع نطاق الاضرابات لتشمل نقابة الاطباء والمهندسين وأساتذة جامعة الخرطوم والتجار وعمال شركة مياه الأرياف المملوكة للدولة احتجاجاً على الأوضاع المالية والمعيشية .

ثالثاً : محاولات الانقلاب الفاشلة :

تكاثفت مجموعة من العوامل أهمها مشكلة الجنوب والأزمة الاقتصادية وبعض الجيوب المتبقية من العهد السابق على انتفاضة ٦ ابريل ٨٥ لتفرز في النهاية عدة محاولات لتقلب نظام الحكم . فمنذ الاطاحة بنظام النميري في ابريل ٨٥ تعرض نظام الحكم لما لا يقل عن سبع محاولات للانقلاب . وكان بعضها بتدبير من الموالين للجنوب مثل تلك التي وقعت في سبتمبر ٨٥ بقيادة فيليب عباس غبوش الذي ينتمى لقبيلة النوبة والمعروف بتأييده لجون جارنج ، وقد تم اللقاء القبض على ١٦٣ شخصاً من المدنيين والعسكريين إثر تلك المحاولة وأيضاً المحاولة التي وقعت في يناير ٨٨ والتي تزعمها ضابط بالجيش يدعى يوسف قوة وينتمى لمناطق جبل النوبة غرب السودان له صلة بجارنج أيضاً ، أما البعض الآخر فكان بتدبير من أنصار النميري ومن أبرز تلك المحاولات المؤامرة التي تم كشفها في ابريل ٨٦ والتي قام بها عدد من أنصار الرئيس السابق جعفر نميري لاغتيال بعض المسؤولين في الحكومة والاستيلاء على السلطة حيث كان يعتمد المخطط على تحريك بعض القطاعات العاملة في اضرابات متتالية ثم الاستعانة ببعض العسكريين في مراحل أخرى

للعلاقات مع الجنوب . مع ملاحظة أن استمرار الحرب في الجنوب لا يؤدي إلى اتساع بحور الدم بين الشمال والجنوب بل يؤدي أيضاً إلى إنهاك حكومة السودان وبعبارة مواردها في وقت تواجهها مشاكل اقتصادية جمة تتطلب منها تعبئة الجهود لحلها وتجاوزها ، كما أن استمرار الحرب يخلق البيئة لتدخل دول اقليمية ودولية لها إرتباطات وعلاقات مع الجنوب .

ثانياً : الاضطرابات الناجمة عن الأزمة الاقتصادية :

ففي الفترة الأخيرة شهدت العاصمة السودانية عدة مظاهرات واضرابات لكافة الفئات الاجتماعية (عمال - طلاب - قضاة - مهندسون - إلخ) وقد أجمع المراقبون على تشخيص تلك الاضطرابات في أنها تكمن أساساً في الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي ظل يعاني منها السودان منذ فترة طويلة خاصة بعد اشتداد وطأتها في أعقاب كارثة الفيضانات والسيول المدمرة التي اجتاحت السودان منذ ٨/٨/٦ . فقد تسببت الأمطار التي استمرت ما يزيد عن ٢٠ يوماً في إنهيار آلاف المنازل في مختلف الأحياء بالعاصمة السودانية وضواحيها ، كما تسببت في انقطاع التيار الكهربائي ومياه الشرب عن العاصمة وشلت الحياة بسبب توقف الحركة والمواصلات بشكل كبير . الأمر الذي دعا حكومة السودان بقيادة الصادق المهدي إلى اعلانها مناطق كوارث . وبالفعل أقيم جسر جوى بين القاهرة والخرطوم لامتداد الأخيرة بمواد الاغاثة ، كما وصلت طائرات إغاثة للخرطوم من السعودية والأردن واليمن وعدد من الدول الغربية خاصة إيطاليا وبريطانيا . وفي الحقيقة لم تكشف تلك الكارثة عن ضعف الاداء الحكومي في مواجهتها فحسب بل أيضاً عن عدم ترسخ الديمقراطية بشكل كامل في مختلف أرجاء البلاد . فقد فرضت وزارة الاعلام السودانية قيود على نشاط مراسلي الصحف الأجنبية بسبب ما وصفته باستغلالهم للظروف الطارئة التي يتعرض لها السودان بإذاعة الاشاعات والمعلومات الخاطئة عن مساعدات الغوث الواردة من الخارج وطريقة توزيعها . الأمر الذي أدى إلى التقليل من حجم الكارثة ، وبالتالي إنخفاض كمية مواد الاغاثة الواردة .

وزاد من وطأة الكارثة هجوم أسراب الجراد والتي بلغ عددها في منتصف أكتوبر ١٩٨٨ ٢٠٠ سرب حولت عشرات الآلاف من الأفدنة في غرب البلاد إلى أرض جرداء في الوقت الذي غطت فيه أسراب أخرى ٣٠٠ ألف فدان بالاقليم الشرقي و ٥٠٠ ألف فدان بالاقليم الشمالي (أهرام ١٧/١٠/٨٨) وبصب الزيت على النار إزداد الموقف اشتعالاً ذلك عندما قررت الحكومة في ١٢/٢٦/٨٨ رفع أسعار بعض السلع الغذائية زيادة كبيرة وصلت

مغزى التطورات الأخيرة :

غيرت - مذكرة ٢٠ فبراير عن عمق الأزمة التي يعاني منها السودان في الآونة الأخيرة لما تضمنته من عدة مطالب للجيش أهمها :

- تشكيل حكومة إنقاذ وطنى موسعة
- وضع نهاية سلمية للحرب في جنوب البلاد
- إقامة علاقات متوازنة مع الجيران
- حل الميليشيات التابعة للأحزاب .

وقد أخذ الصادق المهدي يناور على ما جاء بها أملاً في سكوت الجيش أو حدوث تغيرات في المعطيات السياسية تنعكس بخلافات داخل القوات المسلحة . ففي ٢٧ فبراير وهى نهاية المدة المحددة لتنفيذ تلك المطالب القى الصادق المهدي بياناً ناشد فيه القوات المسلحة بأن تعود إلى مساندته وتعزل النقابات المضربة عن إضراباتها وتتراجع الأحزاب السياسية عن موقفها المضاد لكي يعمل على توسيع حكومته وإلا فإنه سوف يقدم استقالته في الخامس من مارس .

وهنا نلاحظ أن الصادق المهدي بتهديده هذا أستطاع أن يكسب وقتاً إضافياً لصالحه وأن يقف على مسالك تهدئة الأزمة عن طريق إعادة جس نبض القوات المسلحة من ناحية والقوى السياسية الفاعلة من ناحية أخرى بغية استمراره في كرسى الحكم . وقد بدا ذلك واضحاً عندما أصرت القوات المسلحة على مذكرة ٢٠ فبراير في بيان أصدرته القيادة العامة في ٢٨ فبراير وأيدتها في ذلك النقابات المهنية والأحزاب السياسية غير الممثلة في الحكومة ، بل ورحبت أحزاب الاتحادى والشيوعى والجنوب والبعث القومى بإستقالة المهدي وتشكيل حكومة إنقاذ وطنى ، حينئذ فقط أعلن المهدي عدوله عن تقديم استقالته والبدا في تشكيل حكومة موسعة جديدة .

ورغم أن خطة السلام التى توصل إليها أكثر من ٣٧ حزباً ونقابة سودانية تدعو إلى وقف إطلاق النار في الجنوب وانهاء حالة الطوارئ المفروضة في البلاد منذ عام ٨٥ مع إغفال ذكر مسألة العمل بتطبيق الشريعة الإسلامية الى حين عقد المؤتمر الدستورى ، بما يعنى عدم موافقة الجبهة الإسلامية عليها ، بدليل مقاطعتها لجولة المفاوضات الأخيرة حول هذا الاعلان كما لم يحضر ممثلوها جلسة التوقيع عليها إلا أن الصادق المهدي أعلن التزامه بتلك الخطة ، وأيضاً موافقته غير المشروطة على اتفاق السلام الذى وقعه عثمان الميرغنى مع جارانج في نوفمبر الماضى ، بما يعنى امكانية تخليه عن مبدأ قبول مشاركة الجبهة الإسلامية في الائتلاف الحاكم .

والواقع أن تلك التطورات أبرزت بوضوح أن السودان لازال يعيش عملية فرز سياسى . فبينما كان حزب الأمة بزعامة الصادق المهدي متجهاً يميناً باتجاه التحالف مع

الجبهة الإسلامية على أساس مواصلة الحرب مع الجنوب وتطبيق الشريعة الإسلامية ، بدت القوات المسلحة أكثر ميلاً إلى موقف الحزب الاتحادى الديمقراطى والقوى السياسية والاتحادات النقابية التى ترى في تسوية مشكلة الجنوب منطلقاً لحل سائر المشاكل الأخرى . ولما أصرت القوات المسلحة على موقفها ومعها في ذلك مختلف القوى الفاعلة الأخرى أعلن المهدي أستعداده لبيع الجبهة الإسلامية مقابل استمراره في كرسى الحكم . ولعل من المشاكل الأساسية في تعثر المسيرة الديمقراطية في السودان هو أن الاستقطاب الحزبى يتم بين قوى متقاربة اجتماعياً ومختلفة سياسياً . فحزب الأمة هو حزب القوى التقليدية المجتمعة تحت لافتة طائفة « الانصار » التى يتزعمها الصادق المهدي أما الاتحادى الديمقراطى فهو يمثل طائفة الختمية دينياً والطبقة الوسطى سياسياً واجتماعياً لكنه موزع بين عدة تيارات داخلية بعضها يشده نحو تعاطف الختمية الطبيعى مع مصر ، وبعضها يشده نحو حزب الأمة ، وبعضها يقترب من الحركة السلفية الممثلة في الجبهة الإسلامية ، في حين تبدو هذه الجبهة أكثر تنظيماً وتماسكاً ، فهى تقبل على اللعبة السياسية تحت غطاء ليبرالى ديمقراطى من منطلق مبدأ التفاعل مع المجتمع . هذا الاستقطاب بين قوى سياسية متقاربة من حيث المنطلقات الاجتماعية مختلفة سياسياً وحزبياً يجعل اللعبة الديمقراطية غير ذات فاعلية بسبب غياب القوى السياسية الأخرى التى سدد لها النظام السابق في عهد نميرى ضربات متلاحقة خاصة حزب البعث القومى والحزب الشيوعى ومن هنا نفهم رضوخ الصادق المهدي لمطالب الجيش وأستجابته لمطلب تشكيل حكومة إنقاذ وطنى موسعة .

خلاصة :

- ١ - مما سبق يتضح أن السودان لازال يعيش مرحلة فرز سياسى تتغير فيها السياسات وتتبدل فيها التحالفات بهدف الحصول على نصيب أكبر من الكعكة السياسية .
- ٢ - المفتاح الرئيسى لأى استقرار سياسى هو مفتاح ذو ثلاثة أسنان إعلان المصلحة القومية على النوازع الحزبية ، وحل مشكلة الجنوب والتوازن في العلاقات الخارجية بما يدر على البلاد النفع الاقتصادى والعسكرى .

- ٣ - مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد لاتزال من المسائل المعقدة التى يثور حولها نقاش كبير ويحتاج الأمر بشأنها الى تفكير عميق ويمكن القول أن مسرح الأحداث الأخيرة يحتم ضرورة ابداء المرونة إزاء تلك المسألة سواء من قبل المتمردين في الجنوب أو من قبل الجبهة الإسلامية



القمة الثانية للمغرب العربي

عمر عز الرجال

لقد

عقدت في الفترة من ١٦ - ١٧ شباط

/فبراير ١٩٨٩، القمة الثانية لدول

المغرب العربي والتي تضم

(موريتانيا - المغرب - الجزائر -

تونس - ليبيا)، وقد أسفرت تلك القمة عن قيام اتحاد

المغرب العربي، وهذا يعد التجمع العربي الاقليمي

الثالث بعد اعلان مجلس التعاون العربي الذي يضم كلا

من مصر والعراق والأردن واليمن الشمالي، بالإضافة الى

مجلس التعاون الخليجي.

وبعد اعلان اتحاد المغرب العربي، دليلا على وعي

دول المغرب العربي بمجموعة التطورات الدولية والاقليمية

والمحلية التي دفعت تلك الدول الى القناعة بان حركة

التاريخ - والآن بالذات - ضد عمليات التجزئة

والتشرد، وليس هناك من فعالية الا للتكتلات الكبيرة،

وما كان على تلك الدول الا أن تنتصر لذلك وتقفز فوق

التناقضات سواء تلك التناقضات ذات الصفة الثنائية،

او تلك التناقضات ذات الصفة الجماعية، وتحاول

الوصول الى صيغة من صيغ التجمع تستطيع من خلالها

مواجهة التحديات المختلفة التي تواجهها، وتحاول بناء

صرح المستقبل بالشد وبالفعالية التي تخدم أهداف دول

المنطقة.

وفي الواقع أن هناك مجموعة من الدوافع لدى كل دولة

من دول المغرب العربي، دفعت بها الى الدخول في هذا

الاتحاد بغية تحقيق العديد من الأهداف والمصالح ودعم

سياستها الخارجية والداخلية بمستوياتهما المختلفة،

ولذلك فإن مستقبل وفاعلية ذلك الاتحاد سيتحدد بقدرة

تلك الدول على التنسيق والتعاون فيما بينها، ومدى وجود

هياكل اتحادية ذات فعالية ذات فعالية تستطيع من

خلالها تلك الدول أن تنفصل لمصالحها وأهدافها

المشتركة، وأن تواجه المشكلات وأخطار والتحديات

التي تجابهها من منطلق الايمان بالعمل المشترك وضرورة

الحركة الوحدوية لتلك الدول.

وفي هذا التقرير سنعرض لذلك في العناصر الثلاثة.

أولا - نتائج القمة المغربية.

ثانيا - أهداف دول المغرب العربي من الاتحاد.

ثالثا - مستقبل اتحاد دول المغرب العربي.

أولا : نتائج القمة المغربية :

لقد أسفرت القمة المغربية التي عقدت في مراكش

مؤخرا عن ثلاث وثائق :

الأولى وهي خاصة بمعاهدة قيام الاتحاد المغربي،

وجاءت تلك الوثيقة كحل وسط بين اتجاهين، الاتجاه

الأول وكانت تمثله ليبيا - بالذات - وتونس بضرورة

الوحدة الفورية، والاتجاه الثاني الذي كانت تمثله

المغرب والجزائر بضرورة قيام تنسيق وتعاون بين دول

المغرب يركز على التعاون والتنسيق الاقتصادي

بالأساس، كما جاء في تلك الوثيقة ان الاتحاد مفتوح لكل

الدول العربية والأفريقية، بشرط موافقة دول الاتحاد.

بالإجماع على ذلك، وجاء ذلك بعد طلب ليبيا بضرورة

ضم النيجر وتشاد ومالي والسودان الى الاتحاد.

أما الوثيقة الثانية، وهي خاصة بهيكل الاتحاد الذي

تقرر ان يتكون من

(أ) - مجلس رئاسي، يتكون من رؤساء دول الاتحاد،

وتكون رئاسته بالتناوب سنويا،

ب - سكرتارية ملحقة بالرئيس، تتكون من مندوبين من

الدول الخمس وذلك كبديل عن الأمانة العامة الدائمة.

ج - مجلس وزاري يتكون من وزراء خارجية الدول

الخمس.

د - لجان وزارية متخصصة.

هـ - مجلس شعوري استشاري يتكون من عشرة أعضاء

يتم تعيينهم من كل دولة.

و - مجلس تحكيمي (محكمة عليا) يضم اثنين من

القضاة من كل دولة.

أما الوثيقة الثالثة فهي تتعلق بالخطوات التنفيذية

للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بين دول

المنطقة، وهذه الأمور، سيتم بحثها قريبا والتي تهدف

بالأساس الى :

والبرتغال الى تلك السوق ، الأمر الذى سيؤثر على تجارة المغرب الخارجية والتي تعتمد اساسا على السوق الأوروبية المشتركة حيث تبلغ قيمة وارداتها من تلك السوق نسبة ٦٠٪ ، وتبلغ قيمة صادراتها اليها ٧٠٪ من جملة تجارتها الخارجية .

٢ - مواجهة مشكلة البطالة التى تتعرض لها المغرب خاصة بعد الاستغناء عن وطرد العديد من العمالة المغربية من الدول الأولوية ، خاصة فرنسا .

٣ - رغبة المغرب فى التوصل الى صيغة مناسبة لتسوية الخلافات بينها وبين دول المغرب خاصة خلافاتها مع كل من الجزائر وموريتانيا ، سواء كانت تلك الخلافات الخاصة بالحدود أو الخاصة بمشكلة « البوليساريو » ، وتهدف المغرب ايضا الى تجاوز فشل الوحدة المغربية الليبية ، ومحاولة استقطاب المحاور التى كانت قائمة فى المغرب العربى ، سواء كان المحور الليبى - الجزائرى ضد المغرب أو المحور الجزائرى الموريتانى ضد المغرب ، بسبب مشكلة « الصحراء » ، أو مواجهة المحور الليبى - التونسى ، خاصة بعد تولى بن على السلطة فى تونس ، وكذلك

أولاً التنسيق بين كل من تونس والجزائر وموريتانيا ، الأمر الذى كان يفضى، عزلة على المغرب فى المنطقة .
٤ - رغبة المغرب فى استخدام صيغة الاتحاد المغربى وتصفية المحاور والصراعات فى تلك المنطقة كصيد تفاوضى مع جبهة البوليساريو ، والتوصل الى حل لمشكلة الصحراء ، التى مثلت عبئا عسكريا وسياسيا واقتصاديا منذ اعلان الجمهورية الصحراوية عام ١٩٧٦ ، واعتراف منظمة الوحدة الأفريقية بها ، وكذلك معنات الدول الأفريقية ، وكذلك دول المغرب العربى بتلك الجمهورية ، الأمر الذى أدى الى عزلة المغرب فى المنطقة ، ولجؤها الى العمل العسكرى لمواجهة المشكلة . وجاء قبول المغرب لاجراء استفتاء فى الصحراء تحت اشراف الامم المتحدة ، واجراء محادثات بين المغرب وزعماء البوليساريو ، كمحاولة للتوصل الى تسوية سلمية للنزاع الذى اصبح يعرقل حركة المغرب الاقليمية ، كما يستنزف قوتها العسكرية والاقتصادية .

موريتانيا :

تهدف موريتانيا من اتحاد المغرب العربى الى تحقيق الآتى :

١ - الاستفادة من التعاون والتنسيق الاقتصادى بين دول الاتحاد الذى سيركز على التخصص وتقسيم العمل فى المشروعات المشتركة ، كل ذلك فى ظل ندرة الموارد الطبيعية لموريتانيا ، بالاضافة الى المصاعب الاقتصادية التى تواجهها ، وخطر الجفاف وهجمات الجراد .

١ - الغاء كل تأشيرات الدخول بين مواطنى الدول الخمس وبدء العمل بنظام البطاقة الموحدة التى ستسمح لمواطنى تلك الدول بالانتقال مابين الحدود ، دون حاجة لاستخدام جوازات السفر .

٢ - السماح للمواطنين بنقل البضائع ورؤوس الأموال ومنحهم حق التملك والبيع ولشراء دون قيود محددة .
٣ - معالجة المسائل الجمركية والضريبية والتجارية الخارجية فيما بينها بالشكل الذى يهدف الى النهاية الى قيام سوق مشتركة ، ولذلك قرر الاتحاد قيام مصرف مشترك بين الدول الخمس يتولى الاسهام فى تنشيط حركة التجارة ، كما سيتم انشاء مؤسسة استثمارية يكون من مهامها تمويل المشروعات الاستثمارية المشتركة أو تلك التى تقيمها كل دولة على حدة .

وتجاء ذلك كله فى ضوء ما قرره دول الاتحاد من ضرورة الالتزام بعدة مبادئ اساسية أهمها :

١ - نصت معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربى على أن أى اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأخرى .

٢ - تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح باى نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس امن او حرمة تراب اى منها او نظامها السياسى .

٣ - تتعهد الدول الاعضاء بالامتناع عن الانضمام الى حلف أو تكتل عسكرى يكون موجها ضد الاستقلال السياسى او الوحدة الترابية لأى منها .

ثانيا : أهداف دول المغرب العربى من الاتحاد :

كما لا شك فيه ان أية دولة عندما توافق على الدخول فى صيغة اتحادية معينة فى منطقة جغرافية معينة ، تهدف بالأساس الى تحقلاق مصالح معينة وبلوغ اهداف تسعى اليها ، وهذا ينطبق على دول المغرب العربى حينما قررت الدخول فى « الاتحاد المغربى العربى » وسوف نتعرض لأهداف كل دولة من الدول الخمس وهى ، المغرب ، موريتانيا ، افجائر ، تونس وليبيا .

المغرب :

تهدف المغرب الى تحقيق عدة اهداف من خلال غتحد دول المغرب العربى يمكن ايجازها فى الآتى :

١ - تحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال التعاون والتنسيق بين تلك الدول والاستفادة من التفضيلات الجمركية والضريبية التى ستساعد على حركة التجارة الخارجية ، وكذلك الاستفادة من المشاريع المشتركة التى ستقوم على التخصيص فى الموارد بين تلك الدول ، وتأتى أهمية تلك الأهداف بعد رفض طلب المغرب بالانضمام للسوق الأوروبية المشتركة . خاصة مع انضمام اسبانيا

تونس :

تهدف تونس من دخولها الاتحاد المغربى العربى الى :
 ١ - تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال ذلك الاتحاد خاصة مع تواضع القدرات الاقتصادية التونسية والأزمات الاقتصادية الداخلية خاصة في مجال الخبز والتي تشمل انتقاضات متكررة تهدد استقرار النظام .
 ٢ - رغبة النظام التونسى بعد تولى « بن على » السلطة في حصول تونس على موقف توازنى لها في منطقة المغرب العربى في مواجهة دول مجاورة اخرى قوية نسبيا هي ليبيا والجزائر والمغرب .

٣ - تهدف تونس الى التعاون مع ليبيا - بالذات - في اطار صيغة جماعية تسمح لها بتحقيق فائدة اقتصادية من خلال العمالة التونسية في ليبيا ، دون التعرض لضغوط سياسية منها والتي تمارسها ليبيا على تونس من وقت لآخر .

٤ - لقد ادركت تونس انه بالرغم من انتقال الجامعة العربية اليها ، الا ان دورها ظل محدودا وهامشيا ويقتصر على الاستضافة الرسمية للاجتماعات واللقاءات التبع تتعلق بالجامعة ، دون ان يضافى ذلك حيوية وفاعلية على دورها العربى ، ولذلك فانها ارادت من ذلك الاتحاد ان تحصل على دور يتوازن نسبيا مع ادوار الدول الأخرى الأعضاء معها في الاتحاد .

ليبيا :

انه اذا كانت كل دول اتحاد المغرب العربى تهدف من ذلك الاتحاد الى تحقيق مكاسب اقتصادية أولا ، فان ليبيا تهدف من هذا الاتحاد الى تحقيق مكاسب سياسية بالاساس فهي تهدف الى :

١ - اضعاف طابع سياسى دفاعى على هذا الاتحاد ، بحيث يمثل قوة ردع اقليمية لأى اعتداء على أية دولة من دول الاتحاد ، خاصة ليبيا . لاستمرار تعرضها لتهديدات خارجية واعتداءات خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والتي كان اخرها اسقاط طائرتين ليبيتين من قبل مقاتلات أمريكية .

٢ - ان ليبيا رغم التباين النسبى بين نظامها السياسى والاقتصادى ونظم الدول الأخرى خاصة تونس والمغرب ، وتهديد القذافى بعدم حضور القمة ، الا أنها حرصت على الاشتراك في الاتحاد ، خشية ان تعاني عزلة عربية ، خاصة بعد فشل الوحدة الليبية المغربية ومحاولات الوحدة مع السودان ، وانتقال علاقتها مع تونس من مجال التعاون الى دائرة التوتر من وقت لآخر .

٣ - ان القذافى يهدف من هذا الاتحاد ان يكون نواة للوحدة العربية الشاملة ، تستطيع ليبيا من خلاله ان تلعب دورا مؤثرا في المنطقة العربية .

٢ - موريتانيا تستطيع من خلال الاتحاد إقامة علاقات متوازنة مع كل من الجزائر والمغرب ، وهما الدولتان التي لها معها حدود مشتركة ، ويمكن لموريتانيا أن توازن بذلك علاقتها مع المغرب التي تتأرجح مابين التوتر وقطع العلاقات الى التفاهم وعودة العلاقات .

٣ - ترغب موريتانيا في التوصل الى تسوية سلمية لمشكلة « البوليساريو » والتي تمثل عبئا على موريتانيا نظرا للاتصال الحدودى بينها وبين أرض الجمهورية الصحراوية ، علاوة على غلث داخل القبلى بين السكان في منطقة الصحراء وموريتانيا ، واستخدام البوليساريو لشمال موريتانيا قاعدة لهجماتهم على القوات المغربية .
 ٤ - أما على المستوى الداخلى فتهدف موريتانيا الى اعطاء الاتحاد شحنة معنوية كبيرة للأغلبية العربية في مواجهة التيارات الانفصالية ، خاصة بعد المحاولة الانقلابية التي قامت بها عناصر زنجية وكانت تهدف الى قيام نظام عنصرى .

٥ - تهدف موريتانيا الى الاستفادة من الموازنة لدورها في الاتحاد المغربى مع دورها في منظمة دول غرب افريقية .

الجزائر :

تهدف الجزائر من دخولها الاتحاد المغربى العربى الى تحقيق الأتى :

١ - تحقيق الاستفادة الاقتصادية من المشروعات المشتركة التي ستقام بين دول الاتحاد ، خاصة في مجال التجارة الخارجية ، ثم العمل على التخلص من حالة البطالة والأزمات اليومية التي تعاني منها الجزائر والتي كانت سببا في اشتعال احداث التمرد الأخيرة هناك .
 ٢ - تحقيق وضع افضل للجزائر في تجارتها الخارجية خاصة مع الدول الأوروبية ، وبالذات في مجال الغاز الطبيعى الذى ستصدره الى اوربا عن طريق المغرب مرورا بأسبانيا .

٣ - إن الجزائر بعد احداث التمرد واشتعال الموقف الداخلى فيها ، اتجهت الى مواجهة ذلك بضرورة احداث اصلاحات سياسية واقتصادية ، تود من خلالها ان يتم اعادة ترتيب البيت من الداخل ، وتهدف ان تنجح في ذلك ولذلك فهي ترعى في هذا الاتحاد صيغة مناسبة لتصفية المحاور والصراعات الخارجية والتي هي هدفا لها وطرف فيها ، ويقدر - قدرتها على ذلك ستكون قدرتها على انجاح اصلاحاتها الداخلية .

٤ - من المتوقع ان تلعب الجزائر - خاصة بعد تجاوز ازمته الداخلية - دورا بارزا ومؤثرا بحيث يمثل دعما لدورها في المنطقة العربية وكذلك المنطقة الأفريقية ، والذي يمثل هدفا جزائريا يتفق مع احلام وقدرات الجزائر .

ب - مدى القدرة على التعاون والتنسيق المتنامي فيما بين دول الاتحاد :

إن ضمان استمرار وفعالية تجمع ما لا يتوقف فقط على مدى القدرة الذهنية على صياغة اتفاقات ومعاهدات مكتوبة ، إنما يتوقف ذلك على ضمان فعالية تلك النصوص عند تنفيذها في الواقع العملي ، الذي يعد المحك الحقيقي للنجاح . وبالنسبة لدول اتحاد المغرب العربي ، فإن نجاحها يتوقف على الآتي :

١ - القدرة على إزالة التناقضات فيما بينها في المجالات المشتركة على الأقل .

٢ - ضرورة التوفيق والتوازن بين الأهداف والمصالح لكل الدول ، مع ضرورة التسليم بأولوية الأهداف المشتركة ومواجهة التحديات المشتركة أيضا .

٣ - ضرورة الايمان باهمية التعاون والتفاهم حول كيفية مواجهة مشكلة معينة وتحقيق هدف معين .

٤ - ضرورة التنسيق بين مواقف دول الاتحاد وخاصة في مجال مواجهة تكتلات خارجية سواء كانت اقتصادية أو سياسية .

٥ - أن أي تجمع عربي يمكن أن يضمن درجة أكبر من النجاح لو أمكن له التنسيق مع تجمع عربي آخر ، وذلك أن لم يكن للتعاون الفعال فعلى الأقل لا تتحول الى تكتلات تكون أداة للصراع فيما بينها ، ولذلك يجب على التجمعات العربية ، مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي والاتحاد المغربي العربي .. أن تتعاون وتنسق فيما بينها من خلال جامعة الدول العربية ، بحيث تكون مقدمة موضوعية للتعاون العربي الفعال وتكون خطوة على طريق العمل العربي المشترك ، والا ستكون تلك التجمعات أداة من أدوات التكتل الصراعى والتشرذم والتجرؤ في المنطقة العربية .

وفي النهاية نود القول بأن الجماهير العربية تدرك دائما أهمية العمل العربي المشترك ، ولكن يأتي بعد ذلك دور النظم السياسية ومدى قدرتها على تحقيق احلام الجماهير وتحقيق مصالح الشعوب العربية ، خاصة وأن العصر الذي نعيشه لم يعد يلقي بالا للتجزئية ولا بد أن تكون عملاقا بين العمالقة ، اذا كنت حفا تريد أن تمارس دورا حضاريا ، وهذا ينطبق عليا اتحاد المغرب العربي ولا يملك المواطن العربي الا أن يتفاعل بمسيرة العمل العربي المشترك رغم كل المحاذير والتحسبات . □

٤ - إن القذا في يهدف من هذا الاتحاد ان دعم دور ليبيا في المجال الأفريقي ، ولذلك كان اصراره على ضرورة ادخال النيجر ومالى وتشاد والسودان الى ذلك الاتحاد ، وجاءت صيغة معاهدة الاتحاد لتتيح ذلك بشرط اجماع الدول الخمس المؤسسة للاتحاد .

ثالثا : مستقبل اتحاد دول المغرب العربي :

ليس من اليسير على الباحث ان يستشرف المستقبل لأى حدث أو ظاهرة سياسية لم تنكشف أبعادها وأهدافها بالقدر الكافي ، ولكن على الباحث ان يجتهد بمحاولة البحث عن افاق ذلك المستقبل ، وبالنسبة لمستقبل اتحاد دول المغرب العربي فإنه يتوقف على الآتي .

أ - مدى القدرة على مواجهة التناقضات التى تواجه الاتحاد :

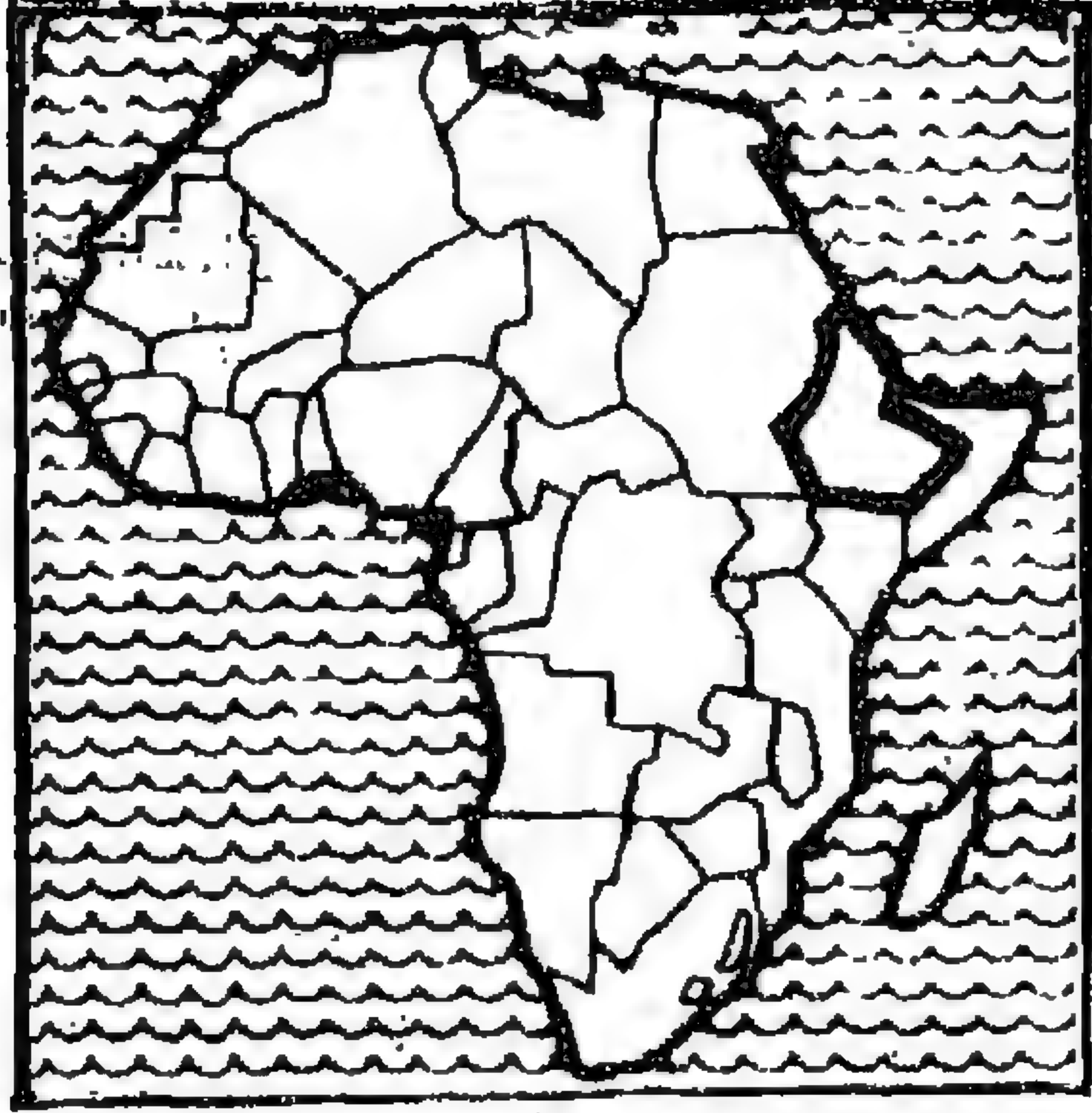
ب - مدى القدرة على التعاون والتنسيق المتنامي فيما بين دول الاتحاد .

أ - مدى القدرة على مواجهة التناقضات التى تواجه الاتحاد :

ان التناقضات بين دول اتحاد ما امر وارد ولكن مدى نجاح دول اتحاد معين يتوقف على مدى قدرتها لمواجهة تلك التناقضات التى تواجه اتحاد المغرب العربى هى :

١ - التباين بين دول الاتحاد حيث هناك دولة نظامها ملكى (المغرب) وباقى الدول نظامها جمهورى ، وهذا لا يعد تناقضا خطيرا من الناحية الشكلية ، الا أن ذلك مرتبط بتناقض أكبر وهو ان هناك دولاً يقوم نظامها السياسى على الاقتصاد الموجه وتدخل الدولة مثل ليبيا والجزائر ، ودولاً اخرى يقوم اقتصادها على الاقتصاد الحر بالاساس وهى المغرب وتونس ، كما أن الجزائر وليبيا - بالذات - لا يوجد بهما تعددية سياسية بعكس كل من المغرب وتونس ، وهذا من الواقع هو اخطر التناقضات التى تواجه مجالات التنسيق والتعاون فيما بين دول ذلك الاتحاد ، ولو تم تجاوزه ومعالجته بشكل أو باخر ، لكان الحجر الاساسى في ضمان استمرار وفعالية ذلك الاتحاد .

٢ - التناقض والتباين بين اهداف كل دولة من دول الاتحاد سواء كان التباين بين اهداف كل منها الاقتصادية او السياسية وغلبة اهمية اى منهما لكل دولة من الدول ، ومن المرجح ان يكون ذلك التناقض عقبة غير يسيرة امام دول الاتحاد فى مسيرتها .



دور الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا

السفير : أحمد طه محمد

عقدت في إطار نظام التعاون الثلاثي بالاشتراك مع اليابان في مجالات النقل البحري والصحة والزراعة .
وقد بلغ عدد الدول التي أوفد الصندوق لها خبراء أربعين دولة ، كما بلغ عدد الدول التي أتاح الصندوق لابنائها فرصة التدريب في مصر خمسا وأربعين دولة ، وتزايدت أنشطة الصندوق التي شملت - بالإضافة إلى إيفاد الخبراء إلى الدول الأفريقية واستقبال أبناء هذه الدول للتدريب في مصر - إنشاء الصندوق لبعثات الخبرة الفنية في المهام قصيرة الأجل للدول الأفريقية في مختلف المجالات ، فضلا عن تنظيم برامج يوفد إليها الأساتذة والمحاضرون المصريون لالقاء محاضرات في الجامعات والمعاهد في القارة ، وقد بلغ عدد البرامج التي نظمت المحاضرين ٤٧ برنامجا .

كما تضمنت أنشطة الصندوق المساهمة في تمويل أنشطة المنظمات والاتحادات والجمعيات التي تعمل في الحقل الأفريقي ، والمساهمة في تمويل أنشطة الاجتماعات والمؤتمرات ، فضلا عن المساهمة في تمويل الندوات والحلقات الدراسية التي تعقد في مختلف شئون التنمية الأفريقية ، وكذلك استضافة الزيارات الأفريقية لجمهورية مصر العربية ، وغيرها من الأنشطة الحيوية في القطاع الأفريقي .

والواقع أن الأنشطة التي يقوم بها الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ، لا تمثل إلا جانباً من المعونات الفنية التي تقدمها جمهورية مصر العربية للقارة الأفريقية ، ففي مصر - في الوقت نفسه - الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية والعربية ، الذي يقوم بمد دول القارة بالخبراء المصريين ، ويقدم المنح لأبناء هذه الدول للدراسة والتدريب في المعاهد المصرية . وكذلك يتوافر في جمهورية مصر العربية العديد من المؤسسات والأجهزة التي تقدم المعونة الفنية بإيفاد الأساتذة والمدرسين للدول الأفريقية واستقبال أبناء هذه الدول على منح للدراسة في مصر ، كوزارة التعليم والأزهر

« الصندوق المصري للتعاون الفني

مع أفريقيا » بوزارة الخارجية المصرية منذ عام ١٩٨٠ ، لتقديم

أنشئ

المعونات الفنية للدول الأفريقية ،

والمساهمة في دراسات جدوى المشروعات ، وفي مشروعات التنمية للدول والشعوب الأفريقية ، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، وركز الصندوق منذ بدء نشاطه في عام ١٩٨١ على تقديم مختلف المعونات الفنية في مجالات تنمية القوى البشرية التقنية خاصة عن طريق إيفاد الخبراء المصريين في كافة التخصصات لدول القارة ، وتقديم المنح التدريبية وعقد الدورات والحلقات الدراسية لابنائها في المراكز والمعاهد والأكاديميات المتخصصة في جمهورية مصر العربية .

وقد عقد الصندوق المصري منذ إنشائه اتفاقات تعاون فني مع خمس وثلاثين دولة أفريقية ، فضلا عن تبادل مذكرات مع ست دول أخرى ، ومنذ عام ١٩٨٢/١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٨/٨٧ ، بلغ عدد الخبراء المصريين الذين أوفدهم الصندوق ١٨٧١ خبيرا (باحتساب مدة الخبر سنة) ، وبلغ عدد الخبراء الموفدين من الصندوق العاملين في القارة (في آخر ١٩٨٨) حوالي ٤٥٠ خبيرا في مختلف التخصصات . وفي مجال التدريب ، أتاح الصندوق منذ إنشائه وحتى يناير ١٩٨٩ الفرصة لعدد ١٨٢٢ من أبناء القارة الأفريقية للتدريب في جمهورية مصر العربية في مختلف المجالات ، منهم ٢٤٨ في شكل منح تدريبية ، ومنهم ٣٠٢ لأبناء دول المواجهة الأفريقية الذين اشتركوا في الدورات التدريبية التي مولت من المساهمة المصرية في صندوق دعم هذه الدول ، فضلا عن ١٠٠٠ متدرب من أبناء الدول الأفريقية الذين اشتركوا في الدورات التي تم تنظيمها وتمويلها في مختلف مجالات العمل الدبلوماسي ، والشرطة ومكافحة الجريمة ، وفي مجالات المرأة الريفية والتنظيمات التعاونية الزراعية وغيرها ، هذا بالإضافة إلى ١٨٢ من أبناء القارة الذين شاركوا في الدورات التي

أولاً : التنمية الاقتصادية مجال التنمية الزراعية

ونظراً لأن الزراعة لاتزال تعتبر المصدر الرئيسى الذى يعتمد عليه سكان البلاد الأفريقية ، والأساس الذى تقوم عليه التنمية الاقتصادية فى هذه البلاد ، رغم مشكلات الجفاف وتزايد السكان ، فقد أهتم الصندوق بتقديم المعونات الفنية فى المجال الزراعى ، عن طريق إيفاد الخبراء المصريين المتخصصين فى الزراعة والأراضى والرى والمياه (٤٢ خبيراً عام ١٩٢٨) ، فضلاً عن الأطباء البيطريين لتنمية الثروة الحيوانية (٩ أطباء عام ١٩٨٨) فى الدول الأفريقية .

كما قام الصندوق بتمويل الدورات التدريبية التى يتم تنظيمها فى الأجهزة والمعاهد المتخصصة لأبناء دول المواجهة الأفريقية من اعتمادات المساهمة المصرية فى صندوق دعم دول المواجهة الأفريقية AFRICA Fund ، فى المجال الزراعى ، وأسهم الصندوق فى الدورات التدريبية التى نظمت فى إطار نظام التعاون الثلاثى (مع اليابان) فى هذا المجال .

كذلك أسهم الصندوق فى تمويل المعونات الفنية فى مجالات العمل الريفى فى أفريقيا ، وتشجيع أنشطة لجنة واتحاد الفلاحين الأفارقة ، وقام الصندوق بتمويل الدورات التدريبية التى تعقد للكوادر من التنظيمات الفلاحية التعاونية ، ومن قيادات شباب الفلاحين الأفريقيين ، وقيادات المرأة الريفية الأفريقية .

وشجع الصندوق التعاون بين مصر والدول الأفريقية فى مجال التنمية الزراعية ، ودراسة الامكانيات الزراعية ومشروعات الاستزراع وإصلاح الأراضى ، وذلك عن طريق تمويل إيفاد الخبراء المتخصصين فى التنمية الزراعية والحيوانية فى مهام قصيرة الأجل لاعداد الدراسات الفنية بالدول الأفريقية الراغبة فى القيام بهذه الدراسات وتحقيق التعاون فى هذا المجال .

هذا فضلاً عن اسهام الصندوق فى نفقات الحلقات الدراسية والمؤتمرات العلمية فى مجالات المياه والأراضى ، وفى تقديم المعونات الفنية لمعالجة مشكلات الرى ونقص المياه ، ومشكلات الافات الزراعية .

الأساليب الحديثة فى الزراعة

وفى مجال تنظيم الدورات التدريبية لتنمية المهارات البشرية لإدارة الاقتصاديات الوطنية ، قام الصندوق بتمويل دورة خاصة لأبناء دول المواجهة الأفريقية للتدريب على الأساليب الحديثة فى الزراعة ، والاستغلال الأمثل للمياه ، وذلك فى الفترة من أول فبراير الى ٢١ مارس ١٩٨٩ .

وقد عقدت هذه الدورة فى (المركز المصرى الدولى

الشريف ، فضلاً عن المنح التى تقدمها وزارة الدفاع لتدريب الكادرات الأفريقية فى أكاديمياتها ، يضاف الى ذلك (المركز المصرى الدولى للزراعة) بوزارة الزراعة المصرية ، والذى يقدم هذه المنح بصفة منتظمة منذ انشائه فى عام ١٩٦٥ لأبناء الدول الأفريقية ، وأيضاً المنح التى يقدمها لأبناء القارة (معهد الاذاعة والتليفزيون) منذ عام ١٩٧٧ ، وغيره من المعاهد والمراكز المتخصصة فى مصر .

وتوضح الأنشطة التى يقوم بها الصندوق المصرى وغيره من الأجهزة والمؤسسات التى تقدم المعونات الفنية من مصر للدول الأفريقية ، الدور الذى تقوم به جمهورية مصر العربية فى دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى القارة الأفريقية ، وتحقيق سياسة التعاون بين الجنوب / الجنوب ، التى تعتبر الأنشطة المصرية نموذجاً رائداً فيها .

ومن الملاحظ أن هذه الأنشطة - التى تمثل أهمية خاصة فى مجال تعزيز العلاقات المصرية الأفريقية ، والتى تعتبر من أهم انجازات الدبلوماسية المصرية للتنمية - إنما تلاقى كل الاهتمام والتقدير من جانب رؤساء الدول الأفريقية ووزراء الخارجية ومختلف المسؤولين فى تلك الدول ، كما أن اشاداتهم دائمة بالخبراء المصريين وبجهودهم وكفاءة أدائهم لأعمالهم ، وبالمناح والدورات التدريبية التى يدعى لحضورها أبناء القارة من المتخصصين فى مختلف المجالات ، ويبرز ذلك على وجه الخصوص أثناء زيارات المسؤولين المصريين للدول الأفريقية وأثناء زيارات العديد من رؤساء ووزراء هذه الدول وكبار المسؤولين فيها لجمهورية مصر العربية . وقد شملت أنشطة الصندوق المصرى مختلف المجالات ، وتعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أبرز قطاعات التنمية التى أهتم الصندوق بالمساهمة فى خدمتها وتقديم مختلف المعونات الفنية لمساعدتها ، نظراً لأهميتها البالغة لبلدان القارة النامية ، وفى ضوء طلبات هذه الدول واحتياجاتها من هذه المعونات ، ولتمكينها من تطوير وتعزيز التنمية الشاملة فيها .

وتتضمن الأنشطة الخاصة بالتنمية الاقتصادية أنشطة الصندوق فى المجال الزراعى ، والمجال الصناعى ، فضلاً عن قطاع الأعمال والاستشارات الهندسية ، وإدارة وتنمية الموانئ والنقل ، بما فى ذلك النقل البحرى والطيران المدنى والمواصلات السلكية واللاسلكية ، وتتضمن الأنشطة الخاصة بالتنمية الاجتماعية ، أنشطة الصندوق فى مجالات الطب والصحة ، ومجالات الشرطة والأمن العام ومكافحة الجريمة ، فضلاً عن الأنشطة الاجتماعية الأخرى .

تأثيرات وتعليمات

الأفريقية ، ودعت الى الدورة « لجنة الفلاحين الأفارقة » ومولها الصندوق المصري ، بالتعاون مع الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي المصري ، واشتركت فيها مجموعة من السيدات العاملات في مجال الزراعة كالفلاحات أو العاملات لدى التنظيمات الشعبية الزراعية كاتحادات الفلاحين والاتحادات التعاونية الزراعية والغرف الزراعية في الدول الأفريقية .

وقام الصندوق المصري بتمويل الدورة التدريبية التي نظمت بالتعاون مع اتحاد الفلاحين الأفارقة ، والاتحاد التعاوني الزراعي المركزي المصري ، لقيادات شباب الفلاحين الأفارقة ، بالقاهرة في الفترة من أول إلى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٨ ، بهدف إعدادهم للعمل الزراعي ولإدارة المنظمات الزراعية في القارة .

كما قام الصندوق بتمويل برنامج الندوة التدريبية التي نظمها اتحاد الفلاحين الأفارقة بالتعاون مع الصندوق في نفس الفترة ، لرؤساء التنظيمات الزراعية الأفريقية ، وهدفت هذه الندوة إلى الربط بين القيادات الزراعية الأفريقية ، وتزويد القيادات الزراعية الأفريقية بالمعلومات والمواد الضرورية لإدارة التنظيمات القومية للفلاحين في القارة .

كذلك قام الصندوق بتمويل الدورة التدريبية التي نظمت بالتعاون بين اتحاد الفلاحين الأفارقة والاتحاد التعاوني الزراعي المركزي المصري ، لقيادات المرأة الريفية الأفريقية ، بالقاهرة في الفترة من ٧ إلى ٢٩ يناير عام ١٩٨٩ ، بهدف مد الفلاحات والعاملات بالتنظيمات الزراعية الأفريقية بالخبرات في مجالات العمل الزراعي الريفي .

وقام الصندوق المصري في ٢٢ مايو عام ١٩٨٦ بتوقيع مذكرة التفاهم مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا EC A التابعة للأمم المتحدة ، قدم الصندوق بمقتضاها ٣٥ منحة تدريبية في المعاهد المصرية المختصة للكوادر الأفريقية ، وذلك خلال عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ .

وقد تركزت أغلب المنح المقدمة على التدريب في مجال الزراعة .

وفي مجال إيفاد الخبراء المتخصصين في التنمية الزراعية في مهام قصيرة الأجل لإعداد الدراسات الفنية عن الامكانيات الزراعية ومشروعات الاستزراع واصلاح الأراضي ، فقد قام الصندوق بتمويل مجموعة من البعثات الزراعية ، منها البعثة التي أوفدها الصندوق إلى جمهورية بنين ، لدراسة مشروع ري واستزراع الفى هيكتار من الأراضي الواقعة في (وادي موني) في أكتوبر ١٩٨٧ وبعثة فنية لبحث إمكانية إقامة مشروع

للزراعة (التابع لوزارة الزراعة المصرية ، وهو يعتبر من أكفأ المراكز التدريبية المتخصصة في المجال الزراعي ، وقد أنشئ بمصر منذ عام ١٩٦٥ ، بهدف المساعدة في زيادة معدل التنمية الزراعية في العالم الثالث ، من خلال تقديم التدريب التخصصي للفنيين العاملين في القطاعات الزراعية في مختلف البلدان العربية والأفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي ، حيث يقدم المركز برامج التدريبية لحوالي ٥٠٠ متدرب في العام ، واشترك في هذه البرامج منذ إنشائه حوالي مائة دولة من البلدان النامية ، كما قام بتصميم وتنفيذ سلسلة واسعة من البرامج التدريبية المنتظمة سنوياً منذ إنشائه ، تناسب الاحتياجات المشتركة في مجال الزراعة لدول العالم الثالث .

وفي إطار نظام التعاون الثلاثي (المصري - الياباني - الأفريقي) الذي يتعاون فيه (الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا) ، مع وكالة التعاون الدولي اليابانية (الجايكا) ، يتم تنظيم دورات تدريبية لأبناء الدول الأفريقية في مجال تكنولوجيا زراعة الأرز ، وذلك في (المركز المصري الدولي للزراعة) .

وقد عقدت الندوة الأولى في هذا المجال بالقاهرة في الفترة من ١٤ نوفمبر إلى ١٠ ديسمبر عام ١٩٨٧ ، واشترك فيها ١٨ من المختصين من ١٦ دولة أفريقية وعقدت الندوة الثانية في الفترة من ٢١ مايو إلى ١٦ أكتوبر عام ١٩٨٨ ، حيث اشترك فيها ١٦ من أبناء الدول الأفريقية

وفي مجال العمل الريفي في أفريقيا ، أسهم الصندوق في تشجيع إنشاء لجنة الفلاحين الأفارقة ، التي ركزت على تدريب الكوادر الأفريقية والاهتمام ببرامج تدريب المرأة الريفية وشباب الفلاحين في القارة ، وتدعيم التعاون بين المنظمات الشعبية الزراعية الأفريقية في مختلف المجالات ، مع التوسع في تبادل الخبرات الأفريقية .

وقد عقدت في نيروبي المؤتمر الثاني للفلاحين الأفارقة في الفترة من ١٩ إلى ٢٠ أغسطس ١٩٨٧ ، وشاركت في أعماله وفود من ست وعشرين دولة أفريقية ، وقد سجل المؤتمر التقدير للصندوق المصري للتعاون الفني لأفريقيا ، وغيره من الأجهزة والهيئات التي مولت أنشطة اللجنة ، وأبرز الاهتمام بمشروع إقامة معهد لتدريب الكوادر الفنية الأفريقية في مجال استصلاح واستزراع الأراضي للإفادة من التجربة المصرية في هذا المجال . وفي الفترة من ٨ إلى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٧ ، تم تنظيم دورة تدريبية للكوادر من الفلاحات الأفريقيات من الدول

السادسة في ١١ مايو ١٩٨٥ ، والدورة السابعة خلال مايو/يونيو ١٩٨٦ ، والدورة الثامنة خلال مايو/يونيو ١٩٨٧ ، وشارك في هذه الحلقات خبراء من الدول الأفريقية .

وفي مجال المياه ، ساهم الصندوق في نفقات الحلقة الدراسية للهيدروليكا التي نظمتها جامعة عين شمس بالاشتراك مع منظمة اليونسكو ، والتي عقدت بالقاهرة خلال شهرى مايو ويونيو عام ١٩٨٥ ، وحضرها عضوان من كل من السودان وكينيا وأوغندا ، كما أسهم الصندوق في نفقات عقد ندوة الموارد المائية والتنمية في حوض النيل ، التي انعقدت بالقاهرة في يناير عام ١٩٨٧ .

وأوفد الصندوق أستاذ علوم الأراضى بكلية الزراعة بجامعة عين شمس (د . عبد المنعم محمد الجلا) ، إلى أوغندا في الفترة من ٥ إلى ١٠ ديسمبر ١٩٨٨ ، للاشتراك في المؤتمر الأول للجمعية العلمية لعلوم الأراضى الأفريقية ، الذي اشتركت فيه عشرون دولة أفريقية وعدد من المنظمات الدولية .

مجال التنمية الصناعية

وفي مجال التنمية الصناعية ، تضمنت أنشطة الصندوق منذ إنشائه إيفاد الخبراء في مختلف قطاعات الهندسة والكهرباء والطاقة والبتروكيميا والجيولوجيا والمناجم ، كما قام الصندوق بالاسهام في تمويل تنظيم الدورات التدريبية لخبراء الدول الأفريقية في المجالات الصناعية ، وعقد الصندوق اتفاقات للتعاون الفنى مع المنظمات الدولية المعنية ومع الدول الأفريقية ، سواء لإيفاد الخبراء في مجال التصنيع ، أم لتدريب الفنيين من أبناء القارة في مجالات التنمية الصناعية .

وفي مجال الهندسة ، أوفد الصندوق في قطاع هندسة القوى الكهربائية أستاذين للبييريا ، وأستاذًا لزيمايوى ، وفي قطاع الهندسة المدنية والميكانيكية ، أوفد الصندوق أستاذين للبييريا - ومهندسا مدنيا تخصص طرق لرتزبار (تنزانيا) ، كما أوفد إلى زيمبابوى أستاذًا في قطاع هندسة المعادن .

وفي مجال الكهرباء ، أوفد الصندوق خبيرين لأنجولا ، وثلاثة خبراء لزامبيا ، وفي مجال الهندسة المدنية (والميكانيكية) ، أوفد الصندوق خبيرين لكل من بوروندى وزامبيا ، وخبيرا لكل من رواندا وغينيا وفي مجال الهندسة المعمارية ، أوفد الصندوق خبيرين لبوروندى ، وخبيرا لأنجولا .

وقد استجاب الصندوق لطلب جمهورية أنجولا ، من واقع المساهمة المصرية في صندوق دعم دول المواجهة الأفريقية ، لأربعة خبراء في الطاقة يلحقون بشركة سونا

مزرعة لتصنيع الأخشاب بالكونغو في سبتمبر ١٩٨٨ وبعثة فنية زراعية لأوغندا في الفترة من ٣ سبتمبر إلى ٢ أكتوبر عام ١٩٨٨ ، لمتابعة النشاط والتعاون الفنى الزراعى بين مصر وأوغندا .

كما أوفد الصندوق إلى أوغندا خبيرا في زراعة القمح وتربية السلالات ، حيث يقوم بتجربة ٥٠٠ صنف وسلالة من القمح هناك ، منذ أكتوبر ١٩٨٨ وقد أثير أثناء اجتماعات الدورة الثانية للجنة المشتركة بين مصر وجمهورية أفريقيا الوسطى التي انعقدت بالقاهرة في الفترة من ١ إلى ٢ أغسطس ١٩٨٧ ، دراسة إمكانية إنشاء شركة مشتركة لزراعة الذرة والبقول السودانى وقصب السكر والأرز ، واستغلال مساحة عشرة آلاف هكتار مخصصة لزراعة البن في أفريقيا الوسطى لتنفيذ هذا المشروع ، على أن يبدأ المشروع بمساحة صغيرة خمسين أو مائة هكتار ، كمرحلة تجريبية .

وقام الصندوق في فبراير ١٩٨٩ بتمويل إيفاد بعثة فنية زراعية شكلتها وزارة الزراعة المصرية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى ، تتشكل من أربعة من الخبراء المصريين ، للقيام بمهمة دراسة إمكانية إنشاء شركة مشتركة لزراعة الذرة والبقول السودانى وقصب السكر والأرز وتجربة لزراعة البن .

وتجمل الصندوق نفقات إيفاد خبير زراعى مصرى إلى زنجبار عام ١٩٨٥ وآخر لأفريقيا الاستوائية ١٩٨٦ وبعثة فنية إلى بتسوانا في يناير ١٩٨٩ وذلك للاستفادة بخبرتهم الزراعية .

وفي مجال المياه ، أوفد الصندوق المصرى لجمهورية غينيا بيساو ، خبيرا متخصصا بناء على طلبها ، قام بدراسة مشكلة نقص المياه في منطقتي يافاتا وجابو ، وأوفد الصندوق بعثة فنية إلى بوروندى في ١٥ أبريل ١٩٨٧ ، لاعداد دراسة عن رى هضبة موسو الجنوبية وبعثة إلى زامبيا لحل مشكلة المياه ومعالجة الجفاف . كما أوفد الصندوق خبيرا في مكافحة الآفات لعدة مهام في برامج لمعالجة آفات القطن ، في مدغشقر ، أعوام ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ .

الحلقات الدراسية للهيدرولوجيا

واسهم الصندوق في نفقات الحلقات الدراسية التي عقدت في مجال الهيدرولوجيا وهي الحلقات التدريبية التي تعقدها اللجنة القومية للبرنامج القومى الهيدرولوجى ، بالاشتراك مع منظمة اليونسكو وجامعة عين شمس ، ووزارة الرى ، عن هيدرولوجيا البيئة في المناطق الجافة وشبه الجافة ، وقد انعقدت بالقاهرة الدورة الخامسة خلال نوفمبر/ديسمبر ١٩٨٤ ، والدورة

تقارير وتعليقات

كذلك مهندس الطرق ، خبير الصندوق الذى أوفد لجمهورية بوروندى فى الوقت نفسه ، والذى عمل بمركز الطرق بوزارة الأشغال العمومية ، حيث قام بإنشاء طريق العرض العسكرى داخل العاصمة بوجمبورا بطول ١ كم ويعرض ٢٠ ميلا ، والطرق الخاصة بحى كنيديو بطول ١١ كم ، والطرق الداخلية لجامعة بوجمبورا ، فضلا عن إعادة تشييد أساسات كوبرى ناهانجوا على نهر سريع الجريان ، والاشتراك فى صيانة الطرق الإقليمية بطول ٧٠٠ كم وإعادة افتتاح طريق الكوليج الذى أغلق منذ سبعة عشر عاما نتيجة انهيار رملى ، بالإضافة إلى الاشتراك فى وضع الخطة الخمسية للطرق والكبارى بالتعاون مع المهندسين الفرنسيين والبلجيك ، وفى تصميم الرصيف البحرى للحاويات فى ميناء بوجمبورا ، مع الاشراف على أعمال الطرق بمحافظة جيتجا كمشرق عام .

كذلك قام الصندوق ، فى مجال تنمية المهارات البشرية لإدارة الاقتصاديات الوطنية لدول مواجهة الأفريقية ، بتمويل دورة تدريبية خاصة فى مجال (تنمية الصناعات الصغيرة) وذلك فى الفترة من ٢٩ يناير إلى ٢ مارس عام ١٩٨٩ .

وأسهم الصندوق المصرى فى نفقات بعض الدورات التدريبية التى تعقد فى المجالات الصناعية لخبراء الدول الأفريقية ، ومن أمثلة ذلك إسهم الصندوق فى عام ١٩٨٤ فى تكاليف الدورة التدريبية لخبراء الدول الأفريقية التى نظمتها شركة الحديد والصلب المصرية بالاشتراك مع منظمة (اليونيدو) ، وذلك فى مجال « نظم الصيانة الحديثة واستخدامات الحاسبات الآلية فى الصناعة » .

وأسهم الصندوق فى نفقات الدورة التدريبية التى عقدت بالقاهرة فى الفترة من ١٧ نوفمبر إلى ١٦ ديسمبر ١٩٨٤ ، للخبراء الأفارقة فى مجال نظم الصيانة الحديثة واستخدامات الحاسبات الآلية فى الصناعة ، وفى مجال تشجيع نقل العلوم والتكنولوجيا ، أسهم الصندوق فى نفقات اجتماع المجموعة الأفريقية لشمال أفريقيا لنقل العلم والتكنولوجيا الذى عقد بالقاهرة فى الفترة من ٢٤ إلى ٢٩ يوليو عام ١٩٨٥ ، كما أسهم الصندوق فى نفقات الاجتماع الحادى عشر للمنظمة الأفريقية للتوحيد القياسى ، الذى انعقد بالقاهرة فى الفترة من ٦ إلى ١٢ يناير عام ١٩٨٦ .

وفى ٢٦ يونيو عام ١٩٨٤ وقعت مذكرة اتفاق بين الصندوق ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ،

نجل الوطنية SONANGOL ، فى تخصصات هندسة الانتاج ، وهندسة الحفر DRILLING ، والجيولوجيا ، وأخصائى فيزياء جيولوجى GEOPHYSICIST ، للعمل فى محطات توزيع الكهرباء فى لواندا ولوبيتو وصويو ، للتعرف على مشكلات العمل وكيفية علاجها وكيفية محاسبة المشتركين ماليا .

وأوفد الصندوق إلى جيبوتى فى الفترة من ٢٠ أبريل ١٩٨٨ ولدة اسبوعين ، خبيرين مصريين فى مجال التنقيب عن البترول ، وذلك بناء على طلب حكومة جيبوتى لدراسة إنشاء معمل لتكرير البترول ولابداء المشورة فى مشروع إتفاقية للتنقيب عن البترول هناك .

وفى مجال الجيولوجيا ، أوفد الصندوق المصرى خبيرا فى شئون المساحة والخرائط لبوروندى ، كما أوفد الصندوق لعدة سنوات منذ العام ١٩٨٣/٨٢ إخصائين لجمهورية النيجر فى هذا المجال .

وفى النيجر ، ألحق الخبير الأول الموفد من الصندوق مصلحة المناجم والتعدين بوزارة التعدين والصناعة هناك فى مشروع إدارة الأبحاث الجيولوجية والتعدينية ، وقام بالمساهمة فى تنقيب واستكشاف خامات الكروم والنيكل والبلاتين والذهب ومعادن التيتانيوم ، ورسم الخرائط التفصيلية لهذه المناطق بمقاييس مختلفة فى الجزء الغربى من النيجر .

وقام الخبير الآخر ، برسم الخرائط الجيولوجية الإقليمية والتفصيلية من الصور الجوية لمنطقة (ماكالوندى) فى جنوب غرب العاصمة (نيامى) ، بمقاييس رسم مختلفة ، حيث حدد موقف الخامات والتواجدات المعدنية فى المنطقة ..

وفى مجال المناجم ، أسهم الصندوق فى عام ٨٤/١٩٨٥ فى نفقات إيفاد خبير مصرى إلى سيراليون لمدة شهر ، لدراسة الوضع من الناحية الفنية وعلى الطبيعة فى (منجم ماريمبا) لخام الحديد هناك .

وفى مجال هندسة الطرق ، أوفد الصندوق المصرى المهندسين فى هذا المجال للعمل بالدول الأفريقية ، وكذلك قام بتمويل إيفاد خبراء الطرق فى المهام القصيرة الأجل ، منها إيفاد الصندوق فى عام ١٩٨٥ لخبير مصرى فى مهمة قصيرة الأجل إلى جمهورية مالى ، لاعداد دراسة جدوى لمشروع إنشاء طريق باماكو/ كاتى كالتى ومن أمثلة إنجازات خبراء الصندوق فى مجال هندسة الطرق ، ما قام به الخبير الذى أوفده الصندوق خلال العام ٨٢/١٩٨٣ إلى جمهورية بوروندى ، حيث عمل هناك بالإدارة العامة للطرق بوزارة الأشغال ، وقام بإعداد الدراسات الخاصة بالمشروعات ومتابعة الأعمال اللازمة ،

الاستشاريين ، واستخدام الاستشاريين الافريقيين بمعرفة المنظمات المالية الدولية واستخدامهم بمعرفة الحكومات ، فضلا عن الاستشارات الهندسية المصرية . ومن الاعتبارات التي حثت بالصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا الى الاهتمام بتنظيم هذه الندوة ، أن الصندوق قد رأى أنه إذا كانت الخبرات الفنية المصرية التي يوفدها إلى مختلف دول القارة الافريقية هي ذات فائدة في دعم التنمية الاقتصادية الافريقية ، فإن العمل على تنمية التعاون بين رجال الأعمال ، وتبادل الخبرات الاستشارية وتكريس المعرفة التكنولوجية من أجل خدمة قضايا التنمية الافريقية ، من شأنه أن يلعب دورا أساسيا وفعالا في تدعيم الروابط بين دول القارة ودعم إمكانيات تنميتها وتقديمها .

وقد أتاحت الندوة الفرصة لابرار الامكانيات الكبيرة التي توافرت في جمهورية مصر العربية لاعداد الاستشاريين في مختلف المجالات ، كما تتعدد في مصر مؤسسات ومكاتب الاستشارات الهندسية والفنية ، ويرجع ذلك الى توافر العديد من المؤسسات التعليمية والعلمية والتدريبية في مصر في كافة قطاعات العمل والتنمية .

وقد استطاعت الندوة - لأول مرة - أن تبرز أهمية التعاون الاقليمي بين الاستشاريين الافريقيين ، وهو مجال حيوي من الضروري ان تبذل فيه الجهود من أجل تنمية التعاون فيه ، على أساس اعتباره من النماذج الجديدة لتعاون الجنوب / الجنوب في نطاق القارة الافريقية ، وهو التعاون الذي أصبح يلقى الاهتمام لدى دول وشعوب القارة .

واهتم الصندوق المصري بمجال إدارة الموانئ والنقل البحري ، نظرا لاهتمام الدول الافريقية بهذا المجال ، واستجابة لطلباتها من الخبراء المتخصصين في إدارة الاكاديميات والمعاهد البحرية في القارة ، ومن تدريب ابنائها في مختلف مجالات النقل البحري ، في أكاديمية النقل البحري بالاسكندرية ، التي تتوافر بها إمكانيات رفيعة المستوى من الخبرة المصرية في التعليم والتدريب والتأهيل على المستوى الاقليمي والدولي في قطاع النقل البحري .

وقد بدأ التعاون بين الصندوق المصري وأكاديمية النقل البحري بالاسكندرية منذ عام ١٩٨٣ ، وذلك في عدة أشكال منها مايلي :-

- ايفاد الصندوق لأساتذة وخبراء الاكاديمية لبعض الدول الافريقية المعنية بشئون الموانئ والنقل البحري ، لإدارة وتطوير اكاديمياتها ومعاهدها البحرية حسب طلبها واحتياجاتها .

بمقتضاها يسهم الصندوق ، على مدى فترة خمس سنوات بخدمات خبراء تعادل قيمتها مبلغ مليون دولار أمريكي ، يوفدون الى الدول الافريقية ، وذلك في اطار عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، وقد قضى الاتفاق بأن يتم استخدام هؤلاء الخبراء المصريين في مشروعات التعاون الفني التي تضطلع بها منظمة (اليونيدو) في اطار العقد المذكور .

وفي اطار اتفاق التعاون الاقتصادي الذي عقد بين حكومتى مصر وبوروندى والموقع في ١٨ مارس ١٩٨٦ ، نص على تدعيم أوجه التعاون بين الدولتين في المجالات الفنية والتعليمية ، وذلك بتوقيع بروتوكول تعاون فنى بينهما ، وقع هذا البروتوكول بين الدولتين بالقاهرة في مجال الارتقاء الصناعى في ١٤ يوليو ١٩٨٨ ، وذلك بمناسبة انعقاد اللجنة الوزارية المشتركة بين مصر وبوروندى في ذلك التاريخ .

وهدف البروتوكول الى التعاون بين الجانبين في مجالات المعونة الفنية ، والتأهيل ، وتبادل المعلومات ، وتحقيق المشروعات المشتركة ، وتشمل المعونة الفنية في مجال التصنيع ارسال الخبراء المصريين لمعاونة مركز الارتقاء الصناعى بجمهورية بوروندى في مطابقة وتحضير وتقييم انجاز دراسات المشروعات وايفاد خبراء الى بوروندى بناء على طلب المركز من الهيئة العامة للتصنيع بمصر لتدريب الكوادر الفنية البوروندسية واستقبال هذه الكوادر في المصانع المصرية .

ويتحمل الصندوق المصري - في اطار تدريب الفنيين البورونديين - وحسب امكانياته المالية بنفقات اقامتهم وبنفقات تدريبهم ، ويتم تحديد عدد المتدربين بالاتفاق بين الطرفين ، كما يتحمل الصندوق وفق نظامه وحسب امكانياته المالية بتكاليف ايفاد الخبراء لمركز الارتقاء الصناعى في بوروندى ، ويتحمل المركز بالسكن والانتقالات الداخلية وبنفقات العلاج .

التعاون الاقليمي بين الاستشاريين الافريقيين

وقد قام الصندوق المصري بتنظيم أول ندوة بالقاهرة عن « التعاون الاقليمي بين الاستشاريين الافريقيين » ، في الفترة من ٧ الى ١١ مارس ١٩٨٨ ، حيث لاقت اهتماما كبيرا في مختلف الاوساط الاقتصادية والاعلامية التي تهتم بمختلف قطاعات التنمية في افريقيا بوجه عام ، وقطاعات الأعمال والاستشارات بوجه خاص ، واشترك في هذه الندوة سبعة وأربعون من الاستشاريين من الدول الافريقية ومن جمهورية مصر العربية .

وتضمنت أعمال الندوة عرض أنشطة (اتحاد الاستشاريين الافريقيين) وإمكانات ومزايا التعاون بين

تجارب وتعليمات

أحمد إبراهيم كرئيس للأكاديمية ، وثلاثة لرئاسة أقسام الأكاديمية (البحري والهندسة البحرية والراديو) ، وتسلم فريق العمل منذ ٢٤ مايو ١٩٨٤ ، كما أوفد الصندوق عدداً آخر من الخبراء للأكاديمية ، فضلاً عن تمويل برامج تدريبية للمحاضرين والطلبة من الأكاديمية بأكراً للتدريب بالأكاديمية النقل البحري بالاسكندرية . وقد قام الخبراء المصريون في أكاديمية أكرام بمجموعة من الانجازات ، منها وضع اطرار العمل التأسيسية التي تضمنت وثيقة تحدد الفلسفة العامة للأكاديمية واهدافها وتحديد علاقاتها الاقليمية والدولية ، واخترى تحدد خطة العمل الرئيسية وثلاثة بإنشاء الأكاديمية ، ورابعة للهيكل التنظيمي للأكاديمية ، وخامسة للقواعد الاساسية للخدمة للعاملين فضلاً عن وضع القواعد المنظمة لأعضاء هيئة التدريس والوصف الوظيفي ، والنظم المالية والادارية ، وجدول المرتبات Salary Scales ، وشروط القبول والامتحانات ، وشعار الأكاديمية ، والوثائق القانونية للمؤسسات ، وكتالوج الأكاديمية ، ونظام تسجيل وحفظ الملاحظات .

كما قام الفريق بمراجعة وتقويم الدراسات والبرامج التدريبية المضطاط العاملين بسفن اعلى البحار وسفن الصيد تتمشى مع المستويات الدولية ، وتصميم وتنفيذ منهج دراسي خاص بدبلوم صيانة الرادار والاجهزة الالكترونية الملاحة ، كما قام بمساعدة المنظمة الدولية البحرية I M O ، بتنفيذ دورات قصيرة الأجل للسلامة البحرية وحماية البيئة البحرية ، وذلك على اساس ان الأكاديمية تعد فرعاً من (الجامعة الدولية البحرية ، هذا فضلاً عن تطوير اعضاء هيئة التدريس ، واصلاح وتعزيز المعدات والمعامل والورش ، والانجازات الخاصة بشئون الطلبة .

وفي مجال تمويل المنح الدراسية لتأهيل ابناء الدول الافريقية في مجال النقل البحري ، قام الصندوق المصري بتمويل مجموعة من المنح الدراسية الدول الافريقية ، لدراسة ابنائها في الأكاديمية ، بلغت ٧١ منحة في الفترة من فبراير عام ١٩٨٢ وحتى سبتمبر عام ١٩٨٧ .

وفي مجال الدورات التدريبية الخاصة ، قام الصندوق المصري بتمويل تنظيم دورة خاصة في مجال إدارة الموانئ في الفترة من ٤ الى ٢٣ يونيو ١٩٨٨ لاجراء دول المواجهة الافريقية ، ومن واقع المساهمة المصرية في صندوق دعم هذه الدول AFRICA FUND ، تم عقدها في أكاديمية النقل البحري بالاسكندرية .

وتضمن نظام « التعاون الثلاثي » الذي يتم بين الصندوق المصري و « وكالة التعاون الدولي اليابانية الاهتمام بمجال النقل البحري ، حيث تم الاتفاق مع

- تمويل الصندوق لمنح دراسية لتأهيل ابناء الدول الافريقية في مجال النقل البحري ، في البرامج الدراسية الاساسية بالأكاديمية .

- تنظيم الاكاديميات للدورات التدريبية الخاصة التي يطلب عقدها الصندوق بتمويل منه لاجراء بعض الدول الافريقية ، تنفيذاً لخطة وانشطة الصندوق .

- التعاون والتنسيق مع الأكاديمية في تنفيذ نظام التعاون الفني الثلاثي في تدريب ابناء الدول الافريقية في مختلف مجالات النقل البحري ، حسب الاتفاقات التي يعقدها الصندوق بالتنسيق والتعاون مع الأكاديمية ومع وكالات التعاون الفني المختصة في الدول المتقدمة المانحة .

أما عن نشاط الصندوق المصري في إيفاد الخبراء المتخصصين في شئون النقل البحري الى الدول الافريقية ، فقد أوفد الصندوق خبيراً في هذا التخصص الى جيبوتي ، كما طلبت تنزانيا من الصندوق إيفاد خبراء في ادارة الموانئ والنقل البحري اليها .

وفي مارس عام ١٩٨٢ ، زار مصر وفد برئاسة وكيل وزارة النقل بجمهورية نيجيريا الاتحادية ، واجرى مباحثات مع الصندوق المصري للتعاون الفني مع افريقيا ، وأكاديمية النقل البحري بالاسكندرية ، أسفرت عن توقيع اتفاق بين نيجيريا والصندوق في ٢١ مارس ١٩٨٢ ، بمقتضاه أوفد الصندوق فريقاً من خبراء النقل البحري ، من أساتذة وخبراء الأكاديمية لعدة سنوات ، مع اسهامه في النفقات ، وذلك لادارة الكلية البحرية الوطنية في (أورو) بنيجيريا ، وشمل الفريق عميداً لكلية الملاحة البحرية في نيجيريا ، ومديراً لتخطيط التعليم في الكلية ، فضلاً عن اثنين من اساتذة الملاحة تم اختيارهم بمعرفة أكاديمية النقل البحري ، بالتنسيق مع الجانب النيجيري .

كذلك قدم الصندوق المساعد للأكاديمية البحرية في أكرام ، وهي الأكاديمية التي قامت بعد اختيار (الكلية البحرية) التي انشئت هناك عام ١٩٥٨ ، لتكون أكاديمية اقليمية بحرية ، بناء على اتفاق دول غرب ووسط افريقيا ، وتم في ٢٦ مايو ١٩٨٢ افتتاح الأكاديمية ، حيث اشتركت في تأسيسها الكاميرون وجامبيا وغانا وليبيريا وسيراليون .

ونظراً للضائقة المالية التي عانتها الدول المشتركة ، قام سكرتير عام المؤتمر الوزاري لدول غرب ووسط افريقيا للنقل البحري بطلب فريق عمل من الخبراء المصريين من الأكاديمية العربية للنقل البحري بالاسكندرية ، حيث قام الصندوق المصري بتمويل إيفاد هذا الفريق الذي تشكل برئاسة اللواء بحري / سميح

منذ عام ١٩٨٧ ، فضلا عن تدريب الاخصائيين من الدول الافريقية في مختلف تخصصات الطيران المدني ، حيث مول الصندوق ٤٠ منحة تدريبية في الفترة من عام ١٩٨٤ الى عام ١٩٨٨ ، للدراسة بمعهد الطيران المدني للطلاب من احدى عشرة دولة افريقية .

وفي ١٦ ابريل عام ١٩٨٦ ، وقع الصندوق اتفاقا مع المنظمة الافريقية للطيران المدني ، بمقتضاه يخصص الصندوق مبلغا للمساهمة في تنفيذ خمس منح تدريبية سنويا - ولمدة خمس سنوات - لمبعوثين في مجال الطيران المدني بالمعهد القومي ، للتدريب على أعمال الطيران المدني في إمبابية .

وفي مايو ١٩٨٧ أصدرت الجمعية العامة للجنة الطيران المدني - ومقرها داكار - في اجتماعها ببرازافيل ، قرارا أعربت فيه عن شكرها لحكومة جمهورية مصر العربية للمعونة التي تقدمها في مجال الطيران المدني بمقتضى هذا الاتفاق .

وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ، استجاب الصندوق المصري لحاجة جمهورية زيمبابوي موافاتها بمجموعة كبيرة من الخبراء والفنيين في هذا المجال ، حيث أوفد الصندوق اليها الدفعة الاولى المكونة من ١٤ خبيرا وفنيا في عام ١٩٨٨ ، وذلك من واقع المساهمة المصرية في صندوق دعم دول المواجهة الافريقية .

وقد حضر الى مصر في يوليو ١٩٨٨ ، وفد متخصص من وزارة المواصلات الزيمبابوية برئاسة مدير عمليات الاتصالات ، حيث قام باختيار الخبراء المطلوبين في عدد من التخصصات .

ثانيا : القومية الاجتماعية

أهتم الصندوق المصري بمختلف الأنشطة في مجال الطب والصحة ، وقد تمثل ذلك في ايفاد الأطباء الى الدول الافريقية الذين أسهموا بنصيب وافر في تقديم الخدمات الطبية في القارة ، وكذلك عن طريق ايفاد البعثات الطبية في مهام قصيرة الأجل الى افريقيا ، فضلا عن تقديم بعض المنح في المجال الطبي للأطباء الافريقيين .

كما اهتم الصندوق في الوقت نفسه بالاسهام في تمويل نفقات المؤتمرات والاجتماعات الطبية التي عقدت بالقاهرة ، وكذلك الاسهام في تكاليف ايفاد الوفود والخبراء لحضور المؤتمرات الطبية التي تعقد في القارة الافريقية ، كما تحمل بنفقات استضافة بعض الوفود التي ضمت وزراء الصحة الذين زاروا جمهورية مصر العربية .

في مجال الايفاد ، أوفد الصندوق المصري الى الدول الافريقية حسب طلبها الأطباء من مختلف التخصصات ، وتتنوع هذه التخصصات بحيث تغطي مجموعة كبيرة

اليابان منذ عام ١٩٨٥ على عقد دورات تدريبية في هذا المجال لأبناء الدول الافريقية ، لمدة خمس سنوات ، بواقع دورة تدريبية كل عام . وقد تم عقد أربع دورات منذ عام ١٩٨٥ .

وقد اهتم الصندوق المصري بمساعدة (اتحاد معاهد التدريب البحري بأفريقيا) ودعم أنشطته منذ إنشائه ، ويرجع إنشاء هذا الاتحاد الى قرار من المؤتمر الدولي الذي عقدته المنظمة البحرية الدولية (IMC) والجامعة البحرية العالمية (WMU) بمقر الجامعة في مالو في سبتمبر ١٩٨٤ ، حيث أوصى المؤتمر بإقامة اتحاد دولي بين معاهد التدريب البحري في الدول النامية ، هدفه تحقيق التعاون الفني بين هذه المعاهد ورفع مستوى هيئات التدريس وتبادل الخبرة والخبراء بين المعاهد بعضها البعض ، وعقدت أكاديمية النقل البحري بالاسكندرية اجتماعا في يناير ١٩٨٥ دعت اليه مديري معاهد التدريب البحري في افريقيا لمناقشة الفكرة ، حيث وافقوا عليها ، كما عقد اجتماع ثان في نوفمبر ١٩٨٥ بالاسكندرية تمت فيه الموافقة على النظام الأساسي للاتحاد من جانب مديري المعاهد في مصر والمغرب والجزائر وتونس وكوت ديفوار وغانا ونيجيريا والسنغال وليبيريا ، وانضمت الى الاتحاد في مرحلة لاحقة كينيا ومدغشقر وموزامبيق وتنزانيا .

وقد تضمنت مساعدة الصندوق المصري للاتحاد الدعم المالي له ، وللأنشطة التي يقوم بها ، خاصة بالنسبة للندوات والدورات التدريبية التي ينظمها ، وكذلك تشجيع الاجتماعات والمؤتمرات التي يعقدها . ومن أمثلة دعم الصندوق المصري لأنشطة الدورات التدريبية ، إسهام الصندوق في نفقات اشتراك عشرة من المتدربين من الدول الافريقية الذين حضروا الدورة التدريبية على أعمال النقل متعدد الوسائط التي عقدت في الفترة من ٦ الى ١١ يناير عام ١٩٨٧ ، بنشاط من الاتحاد وبالتنسيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة .

كذلك أسهم الصندوق في تمويل الندوة الدولية عن منع التلوث البحري بالزيت التي عقدها في الفترة من ٢٤ الى ١ أكتوبر ١٩٨٧ ، « اتحاد معاهد التدريب البحري بأفريقيا » ، وبالتنسيق مع أكاديمية النقل البحري بالاسكندرية ، وحضرها متخصصون في مجال التلوث البحري في شركات البترول التي تعمل بالبحار وهيئات الموانئ وشركات الخدمات البحرية ، فضلا عن بعض المعاهد البحرية .

وقد تضمن نشاط الصندوق المصري في مجال النقل الجوي ، ايفاد خبير الى جمهورية ليسوتو في هذا المجال

تقارير وتعليقات

كذلك أسهم الصندوق المصرى فى تمويل عقد الدورة التدريبية السادسة والمؤتمر العربى الأفريقى السادس فى أمراض الكبد والجهاز المرارى الذى انعقد بالقاهرة فى الفترة من ٢١ الى ٢٧ يناير عام ١٩٨٩ ، ونظمتة جمعية أصدقاء مرضى الكبد فى الوطن العربى بالاشتراك مع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بجمهورية مصر العربية .

وقد تقرر أن يتحمل الصندوق المصرى نفقات الخدمات المؤتمرية المحلية لاجتماعات المؤتمر الذى تستضيفه فى عام ١٩٨٩ ، بناء على توصية مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى عقد فى سبتمبر عام ١٩٨٦ فى فيينا .

وفى بعض الأحوال يكون الاسهام بتمويل نفقات الخبراء الأفارقة فى المجال الطبى الذى يشاركون فى مؤتمرات فى هذا المجال تعقد بالقاهرة ، ومن أمثلتها تحمل الصندوق نفقات اثنين من المندوبين من أثيوبيا للحضور للقاهرة للاشتراك فى مؤتمر أمراض القلب الذى انعقد فى الفترة من ٥ الى ٨ فبراير ١٩٨٥ .

وبالنسبة للمؤتمرات الطبية التى تعقد فى القارة ، فقد أوفد الصندوق المصرى وفدا يمثل نقابة الأطباء المصرية للاشتراك فى أعمال المؤتمر الثالث للمنظمات الطبية الأفريقية الذى انعقد فى ليسوتو فى الفترة من ٢٠ أكتوبر الى ٣ نوفمبر ١٩٨٦ ، وتكون الوفد من عشرة أعضاء برئاسة الأستاذ الدكتور/ ممدوح جبر .

ومن الانجازات البارزة للخبراء أن خبير الصندوق المصرى فى كينشاسا بزائير الدكتور/ مورييس عزيز خلاط ، وضع بالاشتراك مع الدكتور Mbuyi Muamfa أستاذ الأمراض الروماتيزمية بكلية طب جامعة كينشاسا مؤلفا طبيا عن Rhumatologie Diagnostique en ، ويعتبر هذا الكتاب هو الرابع فى سلسلة المؤلفات الطبية المشتركة بين مصر وزائير من خلال الصندوق المصرى ، والذى ينفق على طبعها الجانب الكندى وفقا لاتفاق تعاون ثلاثى بين سفارتي مصر وكندا والحكومة الزائيرية . كما قام الدكتور/ محمد عبد الرحمن شحاتة خبير الصندوق المصرى الموفد لجمهورية زامبيا - والذى يعمل باحثا بالمركز القومى للبحوث هناك - بإجراء بحث عن مكافحة مرض البلهارسيا باستخدام مبيدات قواقع من أصل نباتى ، تحتوى بذوره على مادة سامة تسمى (صابونين Saponine) ، لها قدرة على قتل القواقع الناقلة لمرض البلهارسيا ، ونجح هذا النبات فى زامبيا فى مكافحة المرض . ويعتبر قطاع الشرطة ومكافحة الجريمة والأمن العام ، من أبرز القطاعات الحيوية التى اهتم بها الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ،

منها تخصصات الأنف والأذن والحنجرة ، والتساء والتوليد ، والمسالك البولية ، والجلدية والتناسلية ، والأطفال ، والأمراض الصدرية ، والعيون والرمم ، والأشعة والعظام ، والتشريح ، فضلا عن الممارسين العاميين والأمراض الباطنية ، والجراحة والتخدير ، وطب الاستن و غيرها .

وحتى آخر عام ١٩٨٨ ، بلغ عدد الأطباء الموفدين من الصندوق المصرى ١٤٣ طبيبيا من مختلف التخصصات ، وبلغ عدد الدول الأفريقية الموفدة لها أطباء ٢٨ دولة وقد أوفد الصندوق المصرى بعثة طبية من الأطباء العاملين بمعهد جراحة القلب والصدر بامبابية ، الى جمهورية موريشيوس ، لفحص وعلاج مرضى القلب هناك ، فى سبتمبر عام ١٩٨٦ .

واستجاب الصندوق المصرى فى الأعوام السابقة لطلب حكومة سيشل لفحص وعلاج حالات لمرضى القلب ، فى معهد جراحة القلب والصدر بامبابية بمصر ، وأوفد الى سيشل فى الفترة من ١٨ يونيو الى أول يوليو ١٩٨٨ ، خبيرين متخصصين لفحص وعلاج حالات مرضى القلب هناك .

وأوفد الصندوق المصرى الى تناناريف بمدغشقر ، فى الفترة من ٤ الى ١١ يونيو ١٩٨٨ استاذ الدراسة إمكانية إنشاء مركز لزراعة الكل فى مدغشقر ، بناء على طلب وزارة الصحة الملجاشية .

وأسهم الصندوق المصرى فى تنظيم زيارة الأستاذ الدكتور/ محمود محفوظ لأديس أباب ، التى قام بزيارتها فى الفترة من ٤ الى ١٣ يونيو ١٩٨٨ ، فى مهمة لتخطيط الخدمات العلاجية الاشعاعية بجامعة أديس أبابا ، وقد تقدم سيادته بتوصيات لإنشاء قسم للعلاج النووى بأثيوبيا ، وتخطيط الخدمات العلاجية الاشعاعية هناك . ومنذ عام ١٩٨٣ قدم الصندوق المصرى لجمهورية

مالى اثنتى عشرة منحة للأطباء من مالى للتدريب فى مصر فى مجال مكافحة البلهارسيا ، وقد قام بالتدريب معهد تيودور بلهارس ، وتضمنت برامج التدريب لقاءات بوزارة الصحة والادارة العامة لمكافحة الأمراض المتوطنة ، فضلا عن زيارات ميدانية لمشروعات مكافحة البلهارسيا فى أسنيوط وبنى سويف ومشروع الأبحاث بوراق العرب ومعهد الأبحاث لطب المناطق الحارة .

أما بالنسبة للمؤتمرات الطبية الأفريقية ، فقد أسهم الصندوق المصرى فى نفقات عقد مؤتمر اتحاد المنظمات الطبية الأفريقية بالقاهرة ، فى الفترة من ٢٤ الى ٢٧ سبتمبر ١٩٨٤ .

كما أسهم الصندوق المصرى فى تغطية تكاليف المؤتمر الأفريقى الثالث للأدوية والعلاج التجريبى الذى انعقد بالقاهرة فى الفترة من ٢ الى ٦ ديسمبر عام ١٩٨٧ ، - ١٧٥ -

الأفريقي لبحوث ودراسات منع الجريمة بأكاديمية الشرطة ، في إطار الاحتفال بعيد الشرطة في مصر . أما الدورات التدريبية المنتظمة التي يعقدها المركز الأفريقي بتمويل من الصندوق المصري ، فيتم عقد دورتين سنوياً لضباط الشرطة الأفارقة بالقاهرة ، حيث تعقد الدورة الأولى لضباط الدول الأفريقية المتحدة بالانجليزية (الانجلوفون) خلال شهرى يوليو / أغسطس ، وتعقد الدورة الثانية لضباط الدول الأفريقية المتحدة بالفرنسية (الفرانكوفون) خلال شهرى أكتوبر / نوفمبر .

وفي مجال مكافحة المخدرات ، قام الصندوق بتمويل ندوات تدريبية في هذا المجال ، تعقد بالمركز الأفريقي لبحوث ودراسات منع الجريمة ، لدراسة المشكلات والقضايا المتصلة بمكافحة المخدرات في الدول الأفريقية ، وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين الضباط المختصين في هذه الدول .

وقد تم تنظيم ندوتين في مجال مكافحة المخدرات ، الأولى في الفترة من ٦ الى ٢٦ يونيو عام ١٩٨٧ ، حيث اشترك فيها ٣٩ ضابطاً من ٣١ دولة أفريقية ، وعقد الحلقة الثانية في الفترة من أول الى ٢١ فبراير عام ١٩٨٨ ، وحضرها ٤٩ ضابطاً من ٣٤ دولة أفريقية . ولتنفيذ المساهمة المصرية في صندوق دعم دول المواجهة الأفريقية الذى أنشأه مؤتمر قمة عدم الانحياز (هراى - سبتمبر ١٩٨٦) ، وهى المساهمة التى ينفذها الصندوق المصرى في شكل معونات فنية للدول الأفريقية ، اهتم الصندوق المصرى بعقد دورات تدريبية لأبناء دول المواجهة الأفريقية المختصين ، في مجال (تأمين المنشآت الحيوية) ، وهو أحد المجالات الهامة التى تتفق مع أهداف صندوق دعم هذه الدول .

ويتضمن إطار برنامج هذه الدورات دراسة النظام القانونى للإرهاب ، ووسائل مكافحة الإرهاب ، ودور الإرهاب في الصراع السياسى في أفريقيا ، والتخطيط لحماية المنشآت الهامة ، والأساليب الفنية لحراسة هذه المنشآت ، والمنظمات الإرهابية ، وعمليات احتجاز الرهائن داخل المنشآت ، وقواعد الأمن الخاص ، والمفرقات والشراك الخداعية ، والأمن القومى .

وقد تم بالتعاون مع المركز الأفريقي لبحوث ودراسات منع الجريمة عقد دورتين من هذا النوع الأولى في الفترة من ٦ الى ٢٦ مارس ١٩٨٨ ، والثانية في الفترة من ٥ نوفمبر الى ١٧ ديسمبر ١٩٨٨ .

وقام وزير داخلية أوغندا بزيارة لمصر ، حيث وقع مع الصندوق المصرى اتفاقاً في ١٩ يونيو ١٩٨٨ ، لتدريب ٢٥ ضابط شرطة من أوغندا ، في مجالات البحث

وذلك ، في ضوء أهمية هذا القطاع واهتمام الدول الأفريقية بالتعاون الفنى في مجاله مع جمهورية مصر العربية ، لذلك برزت ضمن أنشطة مجموعة من الأنشطة في هذا القطاع .

وتتخذ أنشطة الصندوق في شئون الشرطة ومكافحة الجريمة والأمن العام عدة صور عملية ، تتمثل فيما يلي : - المساهمة في عقد الاجتماعات والمؤتمرات والندوات الأفريقية في مجال مكافحة الجريمة .

- تمويل الصندوق لدورات تدريبية منتظمة تعقد بالمركز الأفريقي لبحوث ودراسات منع الجريمة بأكاديمية الشرطة المصرية ، لضباط الشرطة الأفارقة ، يتم التدريب فيها على مختلف فرق الشرطة والأمن العام . - تمويل الصندوق لندوات تدريبية يعقدها المركز في مجال مكافحة المخدرات لضباط الشرطة المختصين من الدول الأفريقية .

- تمويل الدورات التدريبية الخاصة التى يتم الاتفاق عليها مع الصندوق بناء على طلب الدول الأفريقية ، في قطاع الأمن والشرطة .

- تمويل الدورات التدريبية التى يتم تنظيمها في إطار تنفيذ الصندوق المصرى للمساهمة المصرية في صندوق دعم دول المواجهة الأفريقية Africa Fund .

، إيفاد خبراء في تخصصات الأمن والشرطة للعمل بالدول الأفريقية ، فضلاً عن تنظيم إيفاد الخبراء المصريين في هذه التخصصات في مهام قصيرة الأجل للدول الأفريقية لالقاء المحاضرات وأداء التدريبات التى تطلبها هذه الدول لضباطها في هذا القطاع .

وكان العمل الأول الذى بدأ به المركز الأفريقي لبحوث ودراسات منع الجريمة بتأييد ودعم الصندوق المصرى هو عقد المؤتمر الأول لوزراء الداخلية الأفارقة بالقاهرة بهدف التوصل الى أنسب وأنجح سبل تحقيق وتدعيم التعاون بين الدول الأفريقية في المجالات المختلفة .

وقد عقد هذا المؤتمر في الفترة من ٢٩ نوفمبر الى ٢ ديسمبر عام ١٩٨٥ ، وشاركت فيه ست وثلاثون دولة أفريقية ، كما شاركت فيه هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، ومنظمة الانتربول ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، ومعهد الأمم المتحدة بروما ، فضلاً عن الجامعات والهيئات العلمية والرسمية والوطنية .

وفي مجال إسهام الصندوق المصرى في نفقات عقد الندوات في قطاع الشرطة ومنع الجريمة ، أسهم الصندوق في تحمل نفقات اشتراك خمسة من خبراء الدول الأفريقية في الندوة الدولية لحماية ضحايا الجريمة التى عقدت بالقاهرة في يناير عام ١٩٨٩ ، ونظمها المركز

وفد الاتحاد النسائي من جمهورية مالى الذى زار القاهرة فى ٢٣ مايو ١٩٨٥ ، فضلا عن نفقات ايفاد ممثلتين للمرأة المصرية الى باماكو ، للاشتراك فى مؤتمر اتحاد الكوادر النسائية الذى أعقد هناك فى الفترة من ٧ الى ١٣ مارس ١٩٨٥ .

كما تضمنت هذه الأنشطة تمويل الصندوق للدورات التدريبية التى عقدت بالتعاون مع الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى المصرى واتحاد الفلاحين الأفارقة ، كدورة الفلاحات الأفريقيات التى عقدت بالقاهرة فى الفترة من ٨ الى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٨٧ ، ودورة المرأة الريفية التى أُنعت بالقاهرة فى الفترة من ٧ الى ٢٩ يناير عام ١٩٨٩ .

وطلبت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من الصندوق المصرى ايفاد خبير فى مجال اشراك المرأة فى عمليات التنمية فى أفريقيا ، وذلك لتدعيم برنامج مركز البرامج والعمليات متعددة الأطراف (مالبوك لشمال أفريقيا)

وهو المركز الذى أنشئ عام ١٩٧٦ فى اطار اللجنة ، ليرتبط بتحديد الأنشطة والمشروعات ذات الطابع متعدد الجنسيات أو القطاعات ، ولتقديم المساعدات للحكومات للقيام بدراسات الجدوى ومقابلها ، وتنفيذ المشروعات التى تهتم بها الحكومات على المستوى الاقليمى ودون الاقليمى ، ويضم (مالبوك - شمال أفريقيا مصر والسودان وليبيا وتونس والمغرب والجزائر ، ومقره مدينة طنجة)

وقد عقد فى ٢٩ يونيو ١٩٨٨ اتفاق بين الصندوق المصرى واللجنة الاقتصادية لأفريقيا فى أديس أبابا ، يقضى بأن توفد مصر خبيرة فى شئون ادماج المرأة فى عملية التنمية لمدة عامين يمكن مدهما بالاتفاق بين الطرفين ، يتحمل الصندوق بمرتباتها ونفقات سفرها وقد قام الصندوق بايفاد الخبيرة المطلوبة الى طنجة حيث بدأت عملها فى أول يوليو ١٩٨٨ .

واسهم الصندوق المصرى فى عام ١٩٨٦ فى نفقات عشرة متدربين من ادارات البريد فى غانا وليبيريا والصومال فى الهيئة القومية للبريد بجمهورية مصر العربية .

واسهم الصندوق فى الحلقة الدراسية التى نظمها « الاتحاد البريدى الأفريقى » بالقاهرة فى الفترة من ٦ الى ٢٠ يونيو ١٩٨٨ ، بالاشتراك مع الهيئة القومية للبريد والاتحاد البريدى العالمى ، حيث تحمل الصندوق بنفقات سفر المشاركين فى الحلقة من الصومال والسودان ، وقد درست الحلقة موضوع التأهيل المهنى البريدى □

الجنائى ، وحراسة الشخصيات الهامة ، ومكافحة الارهاب ، وأتفق على أن تتحمل حكومة أوغندا نفقات السفر ، وأن يتحمل الصندوق تكاليف الإقامة والتدريب . كما تضمن الاتفاق أن يوفد الصندوق المصرى أربعة من خبراء الشرطة الى أوغندا ، لتدريب ضباط الشرطة الاوغنديين فى أكاديمية البوليس الاوغندية لمدة ستة أسابيع ، فى التخصصات التى يتم الاتفاق عليها بين الطرفين .

وقد تم تدريب العدد المتفق عليه من ضباط الشرطة الاوغنديين (٢٥ ضابطا) ، حيث عقدت لهم دورة خاصة بالمركز الأفريقى لبحوث ودراسات منع الجريمة ، فى الفترة من ١١ سبتمبر الى ٢٣ أكتوبر ١٩٨٨ ، وذلك فى مجالات الفرق التدريبية المطلوبة من الجانب الاوغندى . وبناء على طلب حكومة مالاوى ، يتم تنظيم دورة بتمويل من الصندوق فى أكاديمية الشرطة ، بالتعاون مع المركز الأفريقى لبحوث ودراسات منع الجريمة ، للتدريب فى مجال موسيقات الشرطة ، توفد لها مالاوى ثمانية من المتدربين من العاملين فى هذا المجال ، وذلك فى الفترة من أول مارس الى ٣ ابريل ١٩٨٩ .

وفى مجال ايفاد خبراء الأمن والشرطة ، فقد أوفد الصندوق المصرى خبراء فى هذا التخصص الى ثلاث من الدول الأفريقية للعمل هناك ٥ خبراء لزائير وخبير لجيبوتى وخبير لجزر القمر .

كما يوفد الصندوق المصرى فى عام ١٩٨٩ بعثة من خبراء شئون الأمن والشرطة إلى أوغندا ، فى مهمة لمدة ستة أسابيع لتدريب ضباط الشرطة الاوغنديين ، فى مجالات مكافحة الارهاب ، وحراسة الشخصيات الهامة ، والبحث الجنائى ، وذلك تنفيذا للاتفاق الذى عقد بالقاهرة فى ١٩ يونيو ١٩٨٨ بين حكومة أوغندا والصندوق المصرى .

دورة العمل لخبراء ليبيريا

واستجابة للرغبة التى أبدتها وزارة العمل فى ليبيريا للصندوق المصرى فى عقد دورة تدريبية خاصة لسبعة من الخبراء الليبيريين ، فى مجال (قوانين العمل وتنظيم العلاقة بين العمال والادارة) بتمويل من الصندوق ، قام الصندوق بالاتفاق مع وزارة القوى العاملة والتدريب فى مصر على اعداد البرنامج التدريبى اللازم ، حيث تم فى الفترة من ٢٧ يناير الى ٣٠ مارس عام ١٩٨٣ .

وقد تضمنت أنشطة الصندوق فى مجالات المرأة والكوادر النسائية الاسهام فى تحمل نفقات ايفاد الوفود النسائية فى الزيارات والى المؤتمرات التى تعالج شئون المرأة الافريقية ، ومن ذلك تحمل الصندوق لنفقات سفر



انسحاب القوات الكوبية ومستقبل الصراع في انجولا

عز الدين شكرى

في

١٠ يناير الماضى ، وقف آلاف الأطفال الانجوليين يلوحون بالاعلام الكوبية والانجولية وينشدون الاناشيد الحماسية باللغة البرتغالية ، والقى الرئيس الانجولى « خوسيه ادواردو سانتوس » كلمات مؤثرة حيا فيها الشعب الكوبى الصديق الذى هب لمساعدة شعب انجولا وقت الشدة ، وتبدلت التحيات العسكرية بينما كان ثلاثة آلاف من الجنود الكوبيين يبدأون الرحيل عن انجولا كدفعة أولى من القوات الكوبية المرابطة في البلاد والتي يتبلغ عددها ٥٠ ألف جندي .

ويأتى هذا الانسحاب الجزئى تنفيذاً للاتفاق الموقع في ١٤ ديسمبر الماضى في برازافيل بين كوبا وانجولا وجنوب افريقيا والولايات المتحدة الامريكية . والذى ينص - في وثيقة منفصلة - على انسحاب القوات الكوبية بالكامل من انجولا وفق جدول زمنى محدد ، وفي الوثيقة الاخرى ينص على قبول جنوب افريقيا للقرار ٧٨/٤٣٥ الخاص باستقلال ناميبيا والعمل على وضعه موضع التنفيذ وفق اجراءات محددة . إلا أنه ، وإن كان كل من الاتفاقيين قد وقع - رسمياً - بشكل منفصل ، فإنه فعلياً يرتبط الاتفاقان ببعضهما ارتباطاً كاملاً سواء من حيث مصداقية التنفيذ أو من حيث التزامن في الاجراءات في كل من الموضوعين . ففي مقابل الانسحاب الكوبى من انجولا ، سوف تلتزم جنوب افريقيا بمنح الاستقلال الكامل لناميبيا ، وسوف تسحب قواتها من الاقليم وتلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لانجولا . فبحلول أبريل ١٩٨٩ ستكون جنوب افريقيا قد خفضت حجم قواتها الموجودة بأقليم ناميبيا من ٥٠ ألف إلى ١٥٠٠ جندي ، حيث سيتم تجميعها في حاميتين تقعان بين العاصمة والحدود الانجولية ، وتبدأ الاجراءات الخاصة بإعلان الاستقلال واجراء الانتخابات تحت اشراف الأمم المتحدة ، وبنهاية العام تكون جنوب افريقيا قد سحبت كل قواتها خارج ناميبيا .

وعلى الجانب الاخر سيتم الانسحاب الكوبى في خلال ٢٧ شهراً من تاريخ توقيع الاتفاق ، ويشمل الاتفاق تحديد النطاق الجغرافى للوجود العسكرى الكوبى بأنجولا ، وكذلك حجم القوات :

١ - فمن حيث النطاق الجغرافى : تنسحب كل القوات الكوبية الى شمال خط عرض ١٥ حتى أول أبريل ١٩٨٩ ثم إلى خط عرض ١٣ ، أى على بعد ٥٥٠ كم من الحدود مع ناميبيا ، في أغسطس من نفس العام .
٢ - ومن حيث حجم القوات : تسحب كوبا ثلاثة آلاف جندي في يناير ١٩٨٩ (وهى المرحلة التى تم تنفيذها) ، وحتى أول نوفمبر من نفس العام يكون نصف القوات قد أتم انسحابه وتصل هذه النسبة إلى ثلثى القوات في أبريل ١٩٩٠ ، وفي أكتوبر ١٩٩٠ تكون كوبا قد سحبت ٧٥٪ من قواتها .

وفي ٣٠ يونيو ١٩٩١ تكون القوات الكوبية قد انسحبت تماماً من أنجولا .

وسوف تقوم الأمم المتحدة بالدور الرئيسى في عملية حفظ السلام في المنطقة والاشراف على التزام الجانبين بتنفيذ تعهداتها الخاصة بالانسحاب وفق الجدول الزمنى المحدد ، وكذلك الاشراف على الانتخابات المزمع اجراؤها في ناميبيا . وقد تم الاتفاق على ارسال ٧٥٠٠ من مراقبى الأمم المتحدة ، عسكريين ومدنيين ، تحقيقاً لهذا الغرض ، إلا أن مجلس الأمن ، تحت ضغط الولايات المتحدة ، عاد وأوصى بتخفيض عدد قوات ومراقبى الأمم المتحدة بدعوى تخفيض النفقات إلى ٤٦٥٠ شخصاً ، الأمر الذى أثار اعتراض الدول النامية خشية تعاضم تأثير جنوب افريقيا على عملية الانتخابات ، إلا أن « بيريز وكويلار » عاد وأكد أنه سيزيد هذا العدد إذا اقتضت الضرورة ذلك .

انعكاسات الانسحاب الكوبى :

مما لا شك فيه ، ان بدء انسحاب القوات الكوبية من انجولا ، وفقاً لبروتوكول السلام الموقع ببرازافيل ، سوف

تقارير وتعليقات

ثانياً : على العلاقات مع جنوب افريقيا :

• نص اتفاق السلام الموقع في برازافيل على تعهد كل من جنوب افريقيا وأنجولا بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل من البلدين ، وهذا إشارة الى مساندة أنجولا لكل من منظمة « سوابو » و « المؤتمر الافريقى » واللذان تناهضان - على التوالي - احتلال ناميبيا وسياسة الفصل العنصرى بجنوب افريقيا . وكذلك إلى قيام جنوب افريقيا بتمويل وتدريب وتسليح منظمة « الاتحاد الوطنى من أجل الاستقلال الكامل لانجولا » والمعروفة باسم UNITA .

- وقد أعلنت أنجولا - عشية توقيع الاتفاق - استمرار دعمها للمؤتمر الوطنى الافريقى ، إلا أن وزير خارجيتها رفض الاجابة عن سؤال حول استمرار السماح لقوات المؤتمر بالانطلاق من قواعد انجولية ، ثم أعلن في آخر يناير أن اتفاقاً قد تم التوصل إليه يقضى بإغلاق معسكرات المؤتمر الافريقى الموجودة في أنجولا وترحيل قواتها والتي تبلغ حوالى ثلاثة آلاف جندي ، وقد أعلن « أوليفر تامبو » زعيم المؤتمر ان انسحاب قواته من أنجولا لن يسبب سوى أضرار طفيفة .

- وأما بالنسبة « لسوابو » ، فإن التطورات التى لحقت بوضع ناميبيا قد أتاحت له الفرصة الآن للصراع حول السلطة مباشرة وبوسائل غير عسكرية ، ومن ثم يصبح الحديث عن استخدام أراضى أنجولا كقواعد للهجوم غير وارد ، وعلى مستوى الدعم السياسى أعلنت أنجولا استمرار دعمها لمنظمة سوابو بصفتها الممثل الشرعى الوحيد لشعب جنوب غرب أفريقيا .

- وعلى الجانب الآخر ، أعلنت جنوب أفريقيا استمرار « صداقتها » لليونيتا مع تأكيدها على التزامها بتعهداتها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لانجولا ، وهو ما يعنى وقف الدعم العسكرى لليونيتا .

واضح إذن ان انسحاب القوات الكوبية من أنجولا وإن كان - عسكرياً - يضعف من الموقف الانجولى إزاء جنوب افريقيا ، إلا أن الشروط التى تم الانسحاب وفقاً لها ، والترتيبات السياسية التى تم الحصول عليها في مقابل هذا الانسحاب من شأنها أن تدعم موقف أنجولا ، بل وتدفع الدولتين في اتجاه خفض التوتر بينهما ، وربما إقرار سلام حقيقى ودائم ، إلا أن ذلك يعتمد أساساً على تطور الوضع داخل جنوب افريقيا نفسها . من ناحية أخرى ، فإن تطور الوضع في ناميبيا ، وما سوف تسفر عنه عملية إعلان استقلال الاقليم والانتخابات القادمة سوف يشعر غالباً عن تكون منطقة عازلة BUFFER ZONE بين الدولتين مما يقلص من فرص تجدد الصراع

يكون له انعكاسات عديدة على موقف أنجولا إزاء المتمردين المسلحين في الجنوب الذين يستمرون في القتال للعام الرابع عشر ، وإزاء جنوب افريقيا القطب الآخر للصراع في جنوب القارة وكذلك على علاقات أنجولا بكوبا التى ساندتها طوال أربعة عشر عاماً ، هى عمر الاستقلال الانجولى ، عسكرياً واقتصادياً ، ثم على العلاقات الانجولية بالولايات المتحدة التى ظلت دائماً ترقب الوجود العسكرى الكوبى في جنوب القارة بعين القلق ، وسوف نعرض هنا بإيجاز لهذه الانعكاسات :

أولاً : على الموقف العسكرى داخل أنجولا :

لاشك ان انسحاب القوات الكوبية من أنجولا سوف يضعف من الموقف العسكرى للحكومة الانجولية إزاء المتمردين ، فقد كانت القوات الكوبية تقوم بتدريب وتسليح القوات الحكومية وكذلك بالقتال المباشر في كثير من الاحيان حتى ان خسائرها بلغت ١٠ آلاف قتيل (وفقاً لتقديرات المخابرات الامريكية) ، ويعطينا هذا الرقم فكرة عن مدى التورط العسكرى الكوبى في العمليات .

إلا ان كلاً من كوبا وأنجولا قد عملتا على تفادى انهيار موقف الحكومة الانجولية عشية الانسحاب الكوبى وذلك بثلاثة سبل :

- الاول : هو قيام القوات الكوبية بعمليات عسكرية واسعة منذ بداية ١٩٨٧ ، وذلك بغرض تحسين الموقف العام للحكومة الانجولية إزاء المتمردين ، قد نجحت هذه العمليات في وضع جنوب افريقيا ومتمردي UNITA في موضع الدفاع لأول مرة .

- الثانى : هو إمداد الحكومة بفيض من الاسلحة والمعدات

- الثالث : هو الاصرار على اطالة أمد الانسحاب لأطول وقت ممكن وذلك بهدف تحقيق ميزتين : فمن ناحية يوفر الوقت اللازم لتدريب القوات الحكومية وتسليحها واحلالها محل القوات الكوبية وتأمين مواقعها ، ومن ناحية أخرى ، يمكن لهذه القوات أن تقوم بالتدخل الفعلى في حالة تدهور وضع القوات الحكومية أو في حالة تعثر تنفيذ الاتفاق من جانب جنوب افريقيا . كما أن بقاء القوات الكوبية طيلة هذه المدة يشكل ورقة ضغط في يد الحكومة الانجولية ضد المتمردين وضد جنوب افريقيا حتى وإن لم يتم استخدامها بشكل فعلى .

المسلح بينهما ، وإن استمر الصراع في أشكال أخرى وذلك وفقا للتطور الداخلى في البلدين .

ثالثاً : على العلاقات الكوبية - الأنجولية :

تنقسم العلاقات الكوبية - الأنجولية الى سمتين رئيسيتين :

الأولى : أنها ترتبط بالتوجهات الاساسية للسياسة الخارجية الكوبية ، وذلك من حيث كونها مدافع عن حركات التحرر في العالم الثالث ، وكذلك بالنظر للخلاف الكوبى السوفيتى حول السياسات الخارجية لكل منهما . والعلاقات بين كوبا وأنجولا أقدم من تلك التى بين أنجولا والاتحاد السوفيتى ، إذ بدأت في أوائل الستينات بين « كاسترو » و « أوجستونيتو » قائد الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا ، واستمرت حتى بعد أن تحول السوفييت عن دعم نيتو ، واستطاع « كاسترو » في النهاية فرض وجهة نظره ، وبدأ أكثر حماساً للتدخل العسكرى ويبدو أن أنجولا تعمل كدليل على صحة وجهة النظر الكوبية وكمثال للدعاية للدور الكوبى المساند للتحرر ، وكذلك كورقة في يد الكوبيين في مواجهة الحلفاء السوفيت خاصة بعد التغييرات التى طرأت على السياسة الخارجية السوفيتية إزاء العالم الثالث .

الثانى : وجود درجة من الاعتماد المتبادل في المجالات غير العسكرية ، فقد ولدت الدولة الأنجولية المستقلة وهى تعاني من نقص حاد في الكوادر الفنية والادارية والمهنية ، وازدادت هذه الازمة مع رحيل المستوطنين البرتغاليين (حوالى ٣٠٠ ألف برتغالى) مع الاستقلال ، ولم تكن الابنية التعليمية التى خلفها الاستعمار صالحة لمواجهة مثل هذه الازمة .

على الجانب الآخر تتمتع كوبا بوجود أعداد كبيرة من المؤهلين الإداريين والمهنيين والفنيين نظراً لانتشار التعليم منذ الثورة الكوبية ، ومن ثم كانت الظروف مهيأة لتدفق أعداد كبيرة من الاطباء والمهندسين والمدرسين والخبراء الزراعيين والاداريين والعمال الفنيين .. إلخ على أنجولا ، وجنى عوائد اقتصادية طيبة من جراء هذا التعاون ، في نفس الوقت الذى نجح فيه هؤلاء في التكيف مع الأوضاع الأنجولية واكتسبوا ثقة وتعاطف المواطنين الأفارقة أكثر بكثير من أقرانهم السوفييت .

ومن ثم فإن انسحاب القوات الكوبية لا ينتظر أن يؤثر بالسلب على العلاقات بين البلدين ، بل ينتظر تدعم هذه العلاقات مع اقتصرها على النواحي المدنية وبعض النواحي الخاصة بالتسليح والتدريب ، خاصة وأن خبرة التعاون العسكرى بينهما كانت لها أصداء طيبة في صفوف العسكرىين الأنجوليين .

رابعاً : على العلاقات الأنجولية - الامريكية :

من الأمور الفريدة في العلاقات الأنجولية الامريكية وجود علاقات اقتصادية وثيقة بين الدولتين بالرغم من التوجه اليسارى للأولى ، بالرغم من عدم الاعتراف الدبلوماسى من جانب الثانية . فتشكل أنجولا سوقاً واسعة للاستثمارات الامريكية وخاصة في مجال النفط ، حيث تتمتع أنجولا بميزات نسبية عديدة أهمها انخفاض تكلفة الانتاج ووجود احتياطات كبيرة ، وارتفاع جودة نوعية النفط .. الخ

كذلك تتمتع الحكومة الأنجولية بسمعة طيبة كشريك تجارى يلتزم بتعهداته في أسواق المال الامريكية والاوروبية .

مستقبل الصراع داخل أنجولا :

يدور الصراع داخل أنجولا بين طرفين رئيسيين : الجبهة الشعبية لتحرير أنجولا (MPLA) الحاكمة من جهة ، والاتحاد الوطنى من أجل الاستقلال الكامل لأنجولا (UNITA) من جهة أخرى ، وهو صراع ممتد منذ أوائل الستينات منذ ايام المقاومة ضد الاحتلال البرتغالى ، واستفحل منذ استيلاء الجبهة على السلطة عام ١٩٧٥ ، وتدخلت فيه حينئذ بشكل سافر قوى دولية واقليمية عديدة .

الا ان الأوضاع الحالية داخل أنجولا نفسها ، وعلى المستوى الاقليمى والدولى أصبحت تعمل على توليد ضغوط كبيرة - على طرفى الصراع - للاسراع بالتوصل لتسوية سياسية للصراع على اساس الحل الوسط . وسوف نعرض - بإيجاز - لهذه الضغوط .

أولاً : الضغوط الداخلية :

تتولد الضغوط الداخلية من عدد من الأوضاع : (١) الوضع العسكرى الذى يتسم بدرجة كبيرة من الشلل ، فعلى مدى أربعة عشر عاماً من القتال لم تستطع أى من القوتين القضاء على الأخرى ، صحيح ان في اوقات معينة بدا وكأنه هذا الطرف أو ذاك يتمتع بتفوق عسكرى الا ان المحصلة النهائية ظلت كما هي :

العجز من القضاء على القوة الأخرى ويأتى انسحاب القوات الكوبية ، المصحوب بانسحاب قوات جنوب افريقيا ليدعم هذه الحالة .

فمن الواضح ان حالة التوازن العسكرى لن يصيبها تغير كبير في التحليل النهائى .

(٢) الوضع الاقتصادى الذى يضغط بشدة على الحكومة الأنجولية ، فقد اصابت الحرب القطاعات الاقتصادية باضرار كبيرة ، كما تعرضت البنية التحتية لتخريب متعمد ،

تحرير وتعليمات

المتزايدة خاصة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، كذلك اثبت تطور النضال ضد الفصل العنصرى ان « الداخل » اكثر اهمية وفعالية من « الخارج » ، وهو الامر الذى انعكس على مواقف « المؤتمر الافريقى » نفسه ، وبالتالي اصبحت الدول الافريقية المناوئة لجنوب افريقيا اقل حساسية واكثر استعدادا للتصالح مع بريتوريا .

(٢) تسوية مشكلة ناميبيا بشكل يعتبر انتصارا كاملا لانجولا و « سوابو » ، الامر الذى من شأنه تخفيض التوتر بين انجولا وجنوب افريقيا وخلق شعور بإمكانية التفاهم والاتفاق على تسوية صراعيهما ، خاصة في ظل حالة التوازن العسكرى السائدة .

ثالثا : الضغوط الدولية :

تتولد الضغوط الدولية من جراء التغيرات التى تحدث في النظام الدولى في الوقت الحاضر ، والتى تتضمن اعادة صياغة العلاقات بين القطبين ، والاتجاه نحو تسوية الصراعات الاقليمية في اطار الاتفاق حول مناطق النفوذ . وقد تجلت هذه الضغوط في شكل استعداد سوقيتى اكبر للتنازل في مسألة انجولا ، وضغطه على كل من كوبا وانجولا لاتمام الاتفاق ، ويعنى ذلك من ناحية اخرى استعداد اقل لمواصلة دعم الحكومة الانجولية في قتالها ضد المتمردين وضغطا مباشرا من اجل التوصل لتسوية سلمية .

من ناحية اخرى فان الولايات المتحدة لا تكف عن التلويح بإمكانيات التعاون الاقتصادى ودفع الاستثمارات الاجنبية لانجولا وكذلك تسهيل قبولها عضوا بالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى .

من ناحية اخرى فان دعمها السنوى ليونيتا - والمقدر بـ ١٥ مليون دولار - يشكل أداة للضغط على الحكومة لدفعها للتفاوض خاصة وانها لم تلتزم رسميا بوقف هذا الدعم ، كذلك فقد علقت الولايات المتحدة اعترافها بالحكومة الانجولية على قبول الاخيرة الدخول في مفاوضات مع المتمردين .

هذه الاوضاع الدولية ، والاقليمية ، والداخلية تدفع في اتجاه تحقيق تسوية سياسية للصراع الناشب بين الجبهة الشعبية وبين « اليونيتا » ، الا ان توقيت مثل هذه التسوية ، وشروطها ، هو امر يتوقف على تطور نفس هذه الاوضاع في المستقبل القريب ويبدو ان اتمام الانسحاب الكوبى من انجولا وفقا للجدول الزمنى ، واطمام عملية اعلان استقلال ناميبيا سيكونان من اهم العوامل التى يمكن ان تدفع في هذا الاتجاه .

هذا في الوقت الذى تعد فيه انجولا من اغنى البلدان الافريقية واكثرها ثراء بالموارد الطبيعية والتى لم تستغل بعد ، والتى لا يمكن البدء في استغلالها بسبب ظروف الحرب وانهيار شبكات النقل والمواصلات والطاقة . (٣) الوضع الاجتماعى : يستند الصراع السياسى في انجولا الى قواعد اجتماعية محددة ، فالجبهة تستند اساسا الى قبائل « الماندو » MAUNDU وإلى « الباكونجو » BAKONGO ، في حين تنتمى معظم قواعد اليونيتا الى قبائل « أو » OVIMBUNOU وبدرجة اقل قبائل « شوكوى » CHOKWE ، « جانجويلا » GANGUELA ، « أوفامبو » OVAMBU وهى كلها قبائل جنوبية . ويعنى هذا أولا ان مضمون الصراع ليس مضمونا ايديولوجيا بالاساس وانما صراع على المشاركة في السلطة - والثروة .

ثانيا انه صراع قابل للامتداد لفترات طويلة حيث يبدو كل طرف مستعد لمواصلة القتال حتى تحقيق مطالبه .

ومن ثم يكتسب الصراع استمرارية وقدرة على التكيف مع الاوضاع الجديدة طالما لا يتم حسم مضمونه .

ثالثا : ان استمرار الصراع لا يهدد سلطة الحكومة المركزية ونفوذها فحسب وانما يهدد وحدة وكيان الدولة ككل .

والوعى بهذه الخصيصة من شأنه اقناع الطرفين بعدم جدوى استمرار الصراع بشكله العسكرى الحالى .

ثانيا : الضغوط الاقليمية :

حدث عدد من التطورات على المستوى الاقليمى التى ادت الى تشكل مناخ عام موات - بل وضغط - لاجراء مصالححة وطنية بانجولا :

(١) فقد استطاعت جنوب افريقيا ، من خلال عقد عدد من الاتفاقيات مع دول المواجهة ان تخرجها من الصراع واحدة بعد الاخرى وكانت موزمبيق آخر هذه الدول ، وبذلك « تفرغت » جنوب افريقيا لمواجهة انجولا التى وجدت نفسها وحيدة في مواجهتها ، من ناحية اخرى ادى تدهور الاوضاع الاقتصادية الى تزايد اعتماد دول جنوب القارة على جنوب افريقيا وخاصة في مجال النقل والمواصلات وكذلك انتقال العمالة الفائضة الى جنوب افريقيا ، وبديهي ان انجولا ليست بعيدة عن كل ذلك .

(٢) من ناحية اخرى وقعت عدة تطورات داخل جنوب افريقيا نفسها فيما يخص النضال ضد الفصل العنصرى ، تدفع الحكومة البيضاء الى تسوية صراعاتها مع جاراتها الافريقيات للتفرغ للمقمع الداخلى ، وكذلك لتحسين صورتها الخارجية في مواجهة الضغوط الدولية



استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كينيا واسرائيل

طارق حسنى أبوسنة

كينيا الجديد هذا يتعلق بحقيقة ان منظمة التحرير الفلسطينية قد غيرت من موقفها - غير الشعبي - الخاص باعتراف وجود الدولة الاسرائيلية . وطالما ان مصر - التي كانت الدول الأفريقية قد تعاطفت معها في حرب أكتوبر بسبب احتلال اسرائيل لجزء من أرض القارة الأفريقية - قد اقامت علاقات مع اسرائيل ووقعت معها معاهدة سلام واستردت أرضها المحتلة ، فليس هناك أى مبرر بالتالى لاتخاذ موقف معاد من اسرائيل ، خاصة وان مصر هى محور جميع التحركات الأساسية والمبادرات الخاصة بحل الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط .

لذا فالتحرك الذى قامت به كينيا يهدف الى دفع الخطوات والمبادرات الايجابية التى قامت بها منظمة التحرير لمحاولة حل الصراع الدائر ، والأسلوب الذى تؤمن به كينيا وتقوم بتطبيقه في جميع سياساتها هو اتباع سياسة الحوار والمصالحة . وحيث ان المنظمة قد نبذت الارهاب ونجم عن ذلك تحول ايجابي في موقف الولايات المتحدة بالدخول في حوار معها ، لذا فكان على كينيا في ظل هذا المناخ الايجابي العام ان تعيد علاقاتها باسرائيل .

والأساس الذى تنحرك كينيا منه هو انه من الايسر اقناع الطرف الآخر بالفكرة المطلوبة بشكل ودى ، عنه لو كان في وضع معاد ومن ثم فتبادل وجهات النظر مباشرة وبوضوح هو الأفضل في النهاية ، وتأخذ كينيا المبادرة لعدة دول افريقية اخرى ، لأنها ترى ان هذا هو الأسلوب الوحيد والصحيح لحل القضية الفلسطينية . أى ان هناك دولا افريقية اخرى سوف تتبع نفس الأسلوب لخلق ضغط افريقى لصالح مشكلة الشرق الأوسط . كما ترى كينيا ايضا أنه على اسرائيل الدخول في حوار مع الفلسطينيين والأردنيين لتحقيق السلام الحقيقى والدائم والمتوازن في المنطقة .

كينيا في ٢٣ ديسمبر ١٩٨٨ قرارا
باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع

أعلنت

اسرائيل ، وبهذا تكون كينيا الدولة الأفريقية التاسعة التى لها علاقات دبلوماسية كاملة مع اسرائيل ، وهذه الدول هى : الكامبيرون - ساحل العاج - ليبيريا - توجو - زائير - مضر - ليسوتو - ملاوى - سوازيلاند . هذا مع الوضع في الاعتبار ان الثلاث دول الأخيرة لم تكن قد قطعت علاقاتها باسرائيل على مشكلة الدول الأفريقية الأخرى التى قامت بذلك في أعقاب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ تضامنا مع مصر ، العضو بمنظمة الوحدة افريقية . ومن المعروف ان كينيا كانت اخر الدول الـ ٢٩ الأفريقية التى قامت بقطع علاقاتها باسرائيل ، وفق قرار منظمة الوحدة الافريقية آنذاك . ولاشك ان قرار كينيا هذا كان بمثابة هدية العام الميلاى الجديد لحكومة اسرائيل بعد تشكيلها بيوم واحد .

صدور القرار ومبررات الجانب الكينى :

أصدرت الحكومة الكينية بيانا اعلنت فيه قرارها باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ، وتضمن ان كينيا راقبت مؤخرا التطورات الايجابية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط وقبول منظمة التحرير الفلسطينية لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ ومن ثم شعرت كينيا بالرضا بشكل عام وبأن المستقبل يبشر بالخير تجاه المنطقة . لذا فاعتقاد الحكومة بأنه لكى يتم تمهيد الطريق للمزيد من التفاهم بين المجتمعات المختلفة ، فيجب ان يسود الود والتعاون لخلق الثقة المتبادلة كخطوة اولى .

وبعد ان قبلت منظمة التحرير الفلسطينية قرارى الأمم المتحدة الحاسمين لتحقيق السلام في الشرق الأوسط من خلال المفاوضات المباشرة ، لذا فتستأنف كينيا علاقاتها الدبلوماسية بدولة اسرائيل .

وكان تفسير الاعلام الكينى لهذا القرار ، بان موقف

تقارير وتعليقات

منظمة التحرير الفلسطينية لحل المشكلة الفلسطينية وتحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط . ومن ثم فهذا الاتجاه يرى انه - بدلا من تحقيق الضغط اللازم على اسرائيل - حدث نوع من الانفراج الخارجى من جانب آخر لتحقيق كسب دولى وشرعية خارجية جديدة لاسرائيل ومنفذ لها للفت الأنظار عن تعنتها الواضح . كما رأى البعض ان الفقرة الأخيرة من البيان التى تشير لالتزام الشعب الكينى باطر التعاون العربى - الإفريقى ، ربما تعتبر نوعا من التدخل فى الشؤون الداخلية لكينيا ، وقد تثير الغضب فى الأوساط المسؤولة فى كينيا .

رد فعل الجانب الكينى ازاء بيان جامعة الدول العربية :

كانت ردود الفعل الرسمية من قبل مسئولى الحكومة الكينية وعلى رأسهم الرئيس « موى » ، غاضبة تجاه بيان الجامعة العربية ، وأكدت انه يؤسفها ان يصدر البيان بمثل هذه اللهجة الشديدة وان هذه الصياغة والموقف هذا لن يساهما فى احلال السلام فى الشرق الأوسط . كما أن كينيا لديها تمثيل رسمى مع مكتب منظمة التحرير الفلسطينية ، لهو أكبر دليل على تدعيمها للقضية الفلسطينية الذى سبق ان اوضحته فى العديد من المناسبات والمحافل الرسمية والدولية ، من حيث تأييدها للقرارين ٢٤٢ و ٣٢٨ لوقف دائرة العنف والشك المتبادل فى المنطقة . كما تؤيد كينيا حق الفلسطينيين فى انشاء دولة لهم ، من خلال مفاوضات مباشرة فى مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط ، وانه على اسرائيل سرعة البدء والدخول فى حوار مع الفلسطينيين .

ومن المعروف ان كينيا لم تؤيد اعلان الدولة الفلسطينية اثر مقررات المجلس الوطنى الفلسطينى بالجزائر أو حتى ترحب به ، فكل ما اعلنته على لسان رئيسها « موى » ان كينيا تشعر بالارتياح ازاء الحقيقة الخاصة بوجود تطورات ايجابية فى القضية الفلسطينية نحو قبول منظمة التحرير الفلسطينية لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٢٨ . وقد صرح بعض المسئولين الكينيين تفسيرا لهذا الموقف بانه لايمكن تأييد إعلان انشاء الدولة الفلسطينية ، لانه ليس لها حدود واضحة او متواجدة بالفعل ، وأن كينيا تبرز مواقفها من خلال الاطر الدولية سواء فى الأمم المتحدة او عدم الانحياز ، وهذا يكون كافيا لابرار نواياها .

خلفيات استئناف العلاقات واسبابها :

لم يكن قرار استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كينيا واسرائيل مفاجأة لدى المراقبين للوجود والنشاط الاسرائيلى فى افريقيا ، وبالأخص فى كينيا . فالحديث عن

رد الفعل العربى للقرار الكينى :

تركز رد الفعل العربى أساسا فى البيان الذى صدر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى تونس فى ١٩٨٨/١٢/٢٨ ، وقد تضمن فى بدايته ان القرار الذى اتخذته الحكومة الكينية كان مؤسفا باعتبار روابط التعاون والصداقة القائمة بين كينيا والعديد من الدول العربية ، وايضا فى ضوء ان كينيا لم تعترف بالدولة الفلسطينية بل حتى لم ترحب باعلانها .

كما ان قرار الحكومة الكينية هذا يتناقض مع التوصيات الصادرة عن المؤسسات المختلفة الخاصة بالتعاون العربى الإفريقى - ، وبالأخص ماورد فى الاجتماع الوزارى الأخير الذى عقد فى بوركينا فاسو . وأوضح البيان ايضا فيما يبدو ان الحكومة الكينية قد تناست بان هذه الخطوة من جانبها لهى ذات مغزى خطير . حيث جاء فى توقيت تشن فيه السلطات الاسرائيلية حملات ارهابية ضد الشعب الفلسطينى وانتفاضته البطولية ، وهو وقت تتحدى فيه اسرائيل المجتمع الدولى بأسره برفضها مبادرة منظمة التحرير الفلسطينية ، وفى وقت ايضا تستمر « تل ابيب » فى تعاونها مع نظام « بريتوريا » العنصرى .

وكانت الجامعة العربية تتوقع من الحكومة الكينية ان تعترف بالدولة الفلسطينية - كما حدث بالفعل من قبل اغلبية الدول الأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة - بدلا من أن تعيد روابطها الدبلوماسية بحليف نظام « الأبارتهيد » والدولة التى تنكر جميع حقوق الشعب الفلسطينى - اشقاء الشعب الكينى - بشأن انشاء وطن ودولة مستقلة .

وينتهى البيان بتجديد استنكاره للقرار الكينى المذكور والتأكيد على ان شعب كينيا الشقيق سيعمل متمسكا بالمبادئ الثابتة التى ترسخ اواصر الصداقة العربية - الكينية ، واطر التضامن التى تربط مصير المجتمعين الشقيقين معا بطريقة لايمكن ان تفسدها مثل هذه الأفعال او التصرفات .

ومن الملاحظ ان البيان الصادر عن أمانة الجامعة العربية هذا ، يعد بيانا شديدا للهجة خاصة اذا ما قورن بغيره من بيانات صدرت عن الجامعة العربية فى حالات مماثلة تتعلق بعودة العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل ودول افريقية أخرى .

وترى بعض الدوائر المهمة ، بان لهجة البيان جاءت فى هذه الصيغة بسبب التوقيت الذى اختير لعودة العلاقات ، حيث انه جاء ضد التيار العالمى المناصر للفلسطينيين والذى يبذل اقصى ضغوط ممكنة على اسرائيل لتكون اكثر مرونة تجاه الدخول فى حوار مع

كذلك تردد ان أحد الوزراء الكينيين والمتزوج من اسرائيلية ، بانه حلقة الوصل الدائمة بين الطرفين ، وهو الذى دعم الوجود الاسرائيلى فى كينيا ، ومن ثم التمهيد لعودة العلاقات .

٣ - تلتزم كينيا فى سياستها الخارجية بقدر الامكان بمبدأى التوازن والاعتدال فى اطار من البراجماتية ، وتحرص دائما على الا تتخذ قرارا الا ويكون فى مقابله تحقيق مصلحة مادية مباشرة واضحة . ومن ثم فتعلن كينيا من وقت لآخر انها لاتسير فى هوى الايديولوجيات الدولية بقدر الالتزام بفلسفة تحقق مصالحها المباشرة وباقصى فائدة ممكنة ، رغم انها بالفعل تسير فى فلك التحالف الغربى بشكل تام . اذن كل هذا يأتى فى اطار من رغبة كينيا فى لعب دور الزعامة فى منطقة شرق وجنوب افريقيا ، خاصة بعد خروج « جوليوس نيريرى » الرئيس الثانى السابق من على الساحة الافريقية ، ومن ثم تريد كينيا ان تكون هى المثل الرائد فى المنطقة بدعم من الغرب ، وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا ، اللتين تغدقان عليها بالمنح والمساعدات بحكم كون كينيا الثقل الاستراتيجى الغربى بالمنطقة .

ويجب ان نتفهم مغزى قرار كينيا فى ضوء الأزمة الاقتصادية الكبيرة التى تمر بها مؤخرا ، مما يجعلها فى أمس الحاجة لأية مساعدات مالية ، وبالتالى يأتى هنا دور اسرائيل الواضح بحث الولايات المتحدة فى الاستجابة لحاجة كينيا المادية وتقديم العون المالى اللازم . وعلى شاكلة ذلك كان قرار عودة علاقات كينيا بايران مؤخرا ، الذى حمل وراءه ايضا مصالح مادية واضحة خاصة للجانب الكينى .

اذن كل الأوضاع كانت تمهد لعودة العلاقات بين كينيا واسرائيل ، وأن قرار استئناف العلاقات الدبلوماسية لم يكن الا مظهرا سطحيًا مكملًا للوجود والثقل الكبيرين ، ولكنه مثل للجانب الاسرائيلى ولاشك مكسبا كبيرا جدا على الساحة الافريقية .

٤ - من النواحي الايجابية التى شجعت على نمو العلاقات الكينية - الاسرائيلية ، ضعف الوجود والثقل العربى فى كينيا ، الذى لم يحاول ان يواكب ويستغل الظروف المحيطة بشكل واضح فى صالحه فى اطار العلاقات الكينية - العربية ، وسيوضح هذا بشكل مفصل فى القسم التالى والاخير .

التقييم والخلاصة :-

١ - لاشك ان اعلان عودة العلاقات الدبلوماسية بين كينيا واسرائيل ، لم يكن مفاجأة كما اوضحنا سابقا ، ولكن الذى اثار الدهشة هو التوقيت الذى اتخذ فيه

عودة العلاقات يعود لأكثر من اربع سنوات مضت . اى تقار احتمالات حدوثه من وقت لآخر وان القرار قد اتخذ بالفعل ولكن تحديد التوقيت هو الذى كان يخضع للتغيير او عدم التأكد احيانا ، فعلى سبيل المثال فى كل مرة كانت اسرائيل تعيد علاقاتها باحدى الدول الافريقية ، كان اسم كينيا يتردد فى كل حالة ويتم الانتظار للخطوة القادمة لاسرائيل فى افريقيا ليكون من بينها كينيا . وتأتى فى خلفية هذه التطورات أسباب موضوعية وشكلية عديدة اهمها :-

١ - ان العلاقات بين كينيا واسرائيل كانت ولا تزال قائمة بالفعل ، رغم قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما ، فالوجود الاسرائيلى كان موجودا على عدة مستويات هامة مثل :- شركات المقاولات التى تقوم بشق الطرق وبناء المدارس والمستشفيات وغيره . واشهرهم « سوليل بونيه » - خطوط المواصلات الجوية والبحرية التى تعمل بانتظام - توفير الخبراء الاسرائيليين فى العديد من المجالات مثل [الأمن - الصناعة .. الخ] - التعاون العسكرى - توفير منح تدريبية سنوية للكينيين للتدريب فى اسرائيل خاصة فى مجال الزراعة والرعى والتعليم .

٢ - استمرت الزيارات السرية للعديد من الشخصيات والقيادات الاسرائيلية البارزة لكينيا على فترات متقطعة خلال الأعوام الخمسة الأخيرة ، مثل « اسحق شامير » و « شيمون بيريز » و « حاييم هيرتزوج » ، و « ديفيد كامحى » مدير عام الخارجية الاسرائيلية المسئول عن السياسة الافريقية لاسرائيل . فعلى سبيل المثال قام « ديفيد كامحى » بزيارة سرية لكينيا قبل اعلان اعادة العلاقات مباشرة وكان يصحبه سفير اسرائيل السابق لدى كينيا - وقت قطع العلاقات - مستر « دافنى » وقد صرح الأخير فى هذا الصدد أن هناك دولا افريقية أخرى سوف تتبع الخطوة التى قامت بها نيروبي تجاه اسرائيل ، ولان كينيا احدى الدول الافريقية الرئيسية فلا شك أن قرارها باستئناف العلاقات له أثره على دول افريقية أخرى ، وربما سيحتاج هذا بعض الوقت على المدى البعيد .

وكانت اسرائيل فى الربع الأخير من عام ١٩٨٨ قد قامت بارسال سفيرها الجديد ، الذى كان مثار وجوده محل تكهنات الجميع حول قرب عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وخاصة انه عمل سفيراً لبلاده فى ليبيريا وكان وجوده هناك قد شهد عودة العلاقات بين اسرائيل وليبيريا . والمعروف ان هناك بعثة دبلوماسية دائمة لاسرائيل فى نيروبي معتمدة لدى كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية .

وانجولا . ومن ثم زاد القبول الواقعي والفعل لنظام جنوب افريقيا من الدول المحيطة والمجتمع الدولي .
٣ - لم يستغل الجانب العربي اى رصيد لديه في المجتمع الكينى بالشكل المطلوب . فمثلا بالنسبة للجانبين الثقافى والتاريخى ، توجد جذور عربية في كينيا منذ بدأت تجارة اهل شبه الجزيرة العربية مع سواحل شرق افريقيا منذ عدة قرون ، حيث تزوج العرب واختلطوا باهل هذه البلاد ثم استقروا هناك واصبحوا جزءا من الكيان الكينى . الا أنه رغم ذلك فلم يتم الاستفادة من هذا الجانب في تدعيم الثقل العربى هناك .

ثم كانت مرحلة السبعينات والنفط العربى التى اعقبتها ازمة في التعاون العربى - الافريقى ، وزاد تبادل الشك من الجانبين . ثم في الثمانينات وبعد انحدار أسعار النفط ، فانخفضت المساعدات العربية التى تتلقاها كينيا لدعم المشروعات التنموية لديها .

٤ - أما بالنسبة لمستقبل العلاقات العربية - الكينية ، فقد يشهد في المرحلة الأولى حالة من التوتر المتبادل والغضب العربى من جراء القرار الكينى لكن مع مرور الوقت ستنتفش هذه السحابة وتهدأ درجة التوتر . وفي هذه الحالة يجب ان يكون الجانب العربى اكثر وعيا ومرونة في التعامل مع الوجود الاسرائيل الذى يتزايد ثقله يوما بعد يوم ، أى لابد من تطوير امر التعاون والمصالح بين العرب والكينيين ، حتى يشعر المواطن الكينى باهمية وثقل الوجود العربى ، وفي هذه الحالة يمكن ان يحدث التأثير والتأييد المطلوبان للقضايا العربية بشكل عام ، سواء تجاه الصراع العربى - الاسرائيلى ، او النزاع العراقى - الايرانى مثلا . وكل هذا ربما يكون خطوة مطلوبة ولو بشكل بداية منفردة لدعم أطر التعاون العربى - الافريقى المجمدة ، والتى لابد ان تدمج مصر فيها مرة اخرى ، لأنه بخروجها منها برز الفشل العربى في التعامل مع الأشقاء الأفارقة ، في حين كانت خيرة مصر الافريقية وسياستها تنجح يوما بعد يوم وتزداد يوما وقوة على الساحة الافريقية . هذا مع تطوير هياكل تعاون جديدة تتفادى العوائق والرواسب الموجودة من قبل .

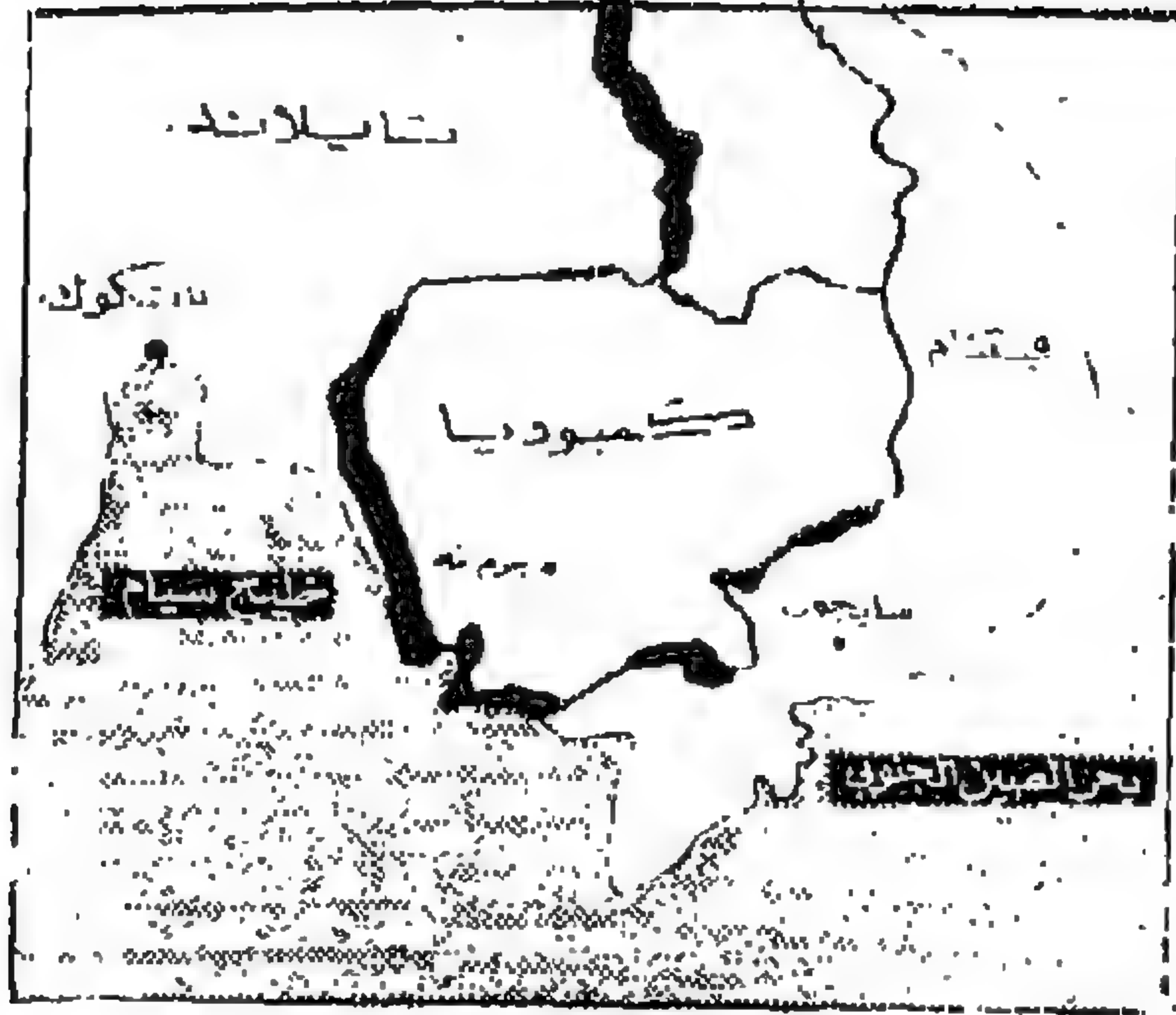
القرار . حيث جاء في وقت يقف المجتمع الدولى باسره بجانب اعلان الدولة الفلسطينية مؤيدا ومرحبا ، ويمارس أقصى ضغطه على اسرائيل التى ترفض الدخول حتى في حوار مع الفلسطينيين ، ومن ثم في ضوء عدم الترحيب أو التأييد لاعلان الدولة الفلسطينية وفي نفس الوقت اعلان اعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل ، مما جعل الكثيرين يشعرون بان هذا القرار جاء مفاجيا للتطورات الايجابية التى تمر بها القضية الفلسطينية . ويرى اصحاب هذا الاتجاه انه كان من الأجدر ان تقوم كينيا بعمل متوازن يتمشى مع سياستها المعتدلة ، اى كان عليها ان تعترف بالدولة الفلسطينية ثم تستأنف علاقاتها باسرائيل ، خاصة وان المبررات التى وردت في بيان الحكومة الكينية اعلان اعادة العلاقات مع اسرائيل ، كان ادعى به تأييد الدولة الفلسطينية او على الأقل الترحيب بها .

٢ - يعد المنطق العربى ضعيفا ازاء اغلاق الحجج على الدول الافريقية في التحذير من اعادة العلاقات مع اسرائيل ، حيث :-

أ - مصر استردت ارضها المحتلة من اسرائيل بعد عقد معاهدة سلام معها ، وايضا اقامت معها علاقات دبلوماسية كاملة اذن فما المانع لدى الدول الافريقية في ان تقوم بالمثل ؟

ب - رغم وجود العديد من قرارات منظمة الوحدة الافريقية بالتضامن مع القضية الفلسطينية وعدم استئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل حتى يحل السلام الدائم في الشرق الأوسط وعلى أسس عادلة للشعب الفلسطينى فيوجد اتجاه داخل الدولة الافريقية ، إن القضية الفلسطينية في طريقها للتسوية أجلا او عاجلا في ضوء التطورات المرنة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية .

ج - الربط بين النظام العنصرى في كل من اسرائيل وجنوب افريقيا وفضح علاقاتها السرية ببعضهما البعض مخالفين بذلك الاتجاه العام في المجتمع الدولى ، لم ينجح تماما ايضا في عزل اسرائيل في افريقيا خاصة وانه حاليا بدأت تسوية بعض قضايا الجنوب الافريقى مثل ناميبيا



جنوب شرق آسيا ومرحلة ما بعد كمبودتشيا

مصطفى أحمد علي

تعيش

منطقة جنوب شرق آسيا مرحلة هامة من تاريخها ، غير مسبوقة على المستوى الدولي والاقليمي والقطري ، إذ تشهد هذه الساحة تطورات سياسية واقتصادية وإنسانية لم تكن متوقعة منذ عامين من أكثر الدوائر الدبلوماسية تفاؤلا ، ومحدور هذه التطورات مشكلة كمبودتشيا والعلاقات بين كل من فيتنام ولاوس ودول رابطة جنوب شرق آسيا (الاسيان) والسمة البارزة لهذه التطورات لجوء كافة الاطراف في معالجة مشاكل المنطقة الى الحوار بدلا من المواجهة والتعاون بدلا من الصراع. من أجل التوصل الى تسوية سياسية لمشكلة كمبودتشيا وفي معالجة قضايا الامن والاستقرار حتى يسود سلام وتعاون حقيقيين رغم اختلاف الایدولوجيات وكلها عوامل افتقدتها المنطقة على مدى ما يقرب من عقد من الزمن منذ غزو القوات الفيتنامية لكمبودتشيا في نهاية عام ١٩٧٨ واطاحت بنظام بول بوت الذي قامت قواته بعدة اعتداءات على الأراضي الفيتنامية بالإضافة الى المذابح الدموية التي ارتكبتها النظام ضد الشعب الكمبودي وراح ضحيتها ما يقرب من مليون فرد وادانه المجتمع الدولي بارتكاب جريمة ابادة الجنس ، وقد ساندت فيتنام حكومة بزعامة هنج سامرين وهو ايضا من قادة جماعة الخمير الحمر لحكم كمبودتشيا ويقتصر الاعتراف بحكومته على دول الكتلة الشرقية وكوبا ومنغوليا والهند ولاوس وأفغانستان من بين دول العالم .

على المستوى الدولي فان من مقومات مرحلة الوفاق الجديد بين القوتين الاعظم العمل على تهيئة المناخ الذي يساعد على الحد من تصعيد المنازعات الاقليمية ، ومن بينها مشكلة كمبودتشيا وتشجيع اطرافها على اللجوء الى الحوار بدلا من المواجهة من أجل التوصل الى تسوية اقليمية ومتوازنة تراعى المصالح المشروعة لكافة الاطراف .

وتتميز مشكلة كمبودتشيا بعدة خواص تجعل منها مشكلة تجمع بين الاقليمية والعالمية لعل أهمها : -
أ - أجمع المجتمع الدولي على ان تدخل القوات الفيتنامية يعد عملا غير مشروع ويتعارض مع ميثاق الامم المتحدة مما أدى الى فرض غالبية الدول مقاطعة اقتصادية وعزلة سياسية على فيتنام حتى تسحب قواتها من كمبودتشيا .
ب - عدم اعتراف المجتمع الدولي والامم المتحدة بنظام هنج سامرين باعتباره نظاما غير شرعي مع الاعتراف بالحكومة الائتلافية بقيادة الامير سيهانوك وتحتل مقعد كمبودتشيا في الامم المتحدة .
ج - ظلت مشكلة كمبودتشيا حتى وقت قريب من وجهة نظر الصين الشعبية أبرز العقبات الثلاثة التي تعوق تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي وتحول دون انعقاد مؤتمر قمة صيني سوفييتي . وقد اسفر الاجتماع الذي عقد في ديسمبر ١٩٨٨ في موسكو بين وزير خارجية الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي عن تفاهم الجانبين على عقد مؤتمر القمة الذي طال انتظاره من جانب القيادة السوفيتية ويتوقع ان يعقد المؤتمر في مطلع الصيف القادم الامر الذي يحمل في طياته ان فرص التسوية الشاملة لمشكلة كمبودتشيا اصبحت افضل من ذي قبل وهو ما يعد في نفس الوقت رسالة غير مباشرة الى اطراف المشكلة وبصفة خاصة فيتنام ، بأنه من الملاءمة السياسية ان تبذل المزيد من الجهد من أجل التوصل الى حلول وسط بين المقترحات المطروحة في اطار صيغة الحوار المتفق عليه بالإضافة الى ذلك فان القيادة الفيتنامية اكدت من تصريحاتها في أكثر من مناسبة أن تحقيق الامن والاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا يتطلب تطبيع العلاقات الصينية الفيتنامية وضرورة مشاركة الصين في أي تسوية لمشكلة كمبودتشيا وعرضت الدخول في حوار مع الصين الشعبية على أي مستوى وفي أي مكان وكان رد الصين الشعبية بالسلب حتى وقت قريب على عرض فيتنام ومما لاشك فيه ان بدء الحوار

تصاريير وتعليقات

التي تحتضن محادثات الامير سيهانوك وهن سن تفضل ان تتم التسوية من خلال محادثات باريس على ان تضم الاطراف الكمبوتشية الاربعة حتى يكون الحل فرنسيا ومايعنيه من رصيد للنفوذ الفرنسي في الهند الصينية ، إن التسوية السياسية لمشكلة كمبوتشيا من وجهة نظر كل من فيتنام وحكومة كمبوتشيا الشعبية وتؤيدهما لاوس يمكن ان تتحقق على النحو التالي :

١ - يوجد جانب داخلي لمشكلة كمبوتشيا يقتصر بحثه على الاطراف الكمبوتشية المتصارعة دون مشاركة من فيتنام ولاوس لانهما ليس طرفا مباشرا في هذا الجانب وهذا يتطلب الابقاء على الاوضاع السياسية والعسكرية لكافة الاطراف الكمبوتشية في اماكنها الحالية وانشاء لجنة دولية للمراقبة والاشراف على تنفيذ مايتفق عليه الاطراف وتكوين مجلس مصالحة وطنية برئاسة الامير سيهانوك يضم الاجنحة الكمبوتشية على قدم المساواة تتمتع بالاستقلال عن الحكومة القائمة ويتولى الاشراف على اجراء انتخابات عامة ووضع دستور جديد تقدمه للجمعية الوطنية التي تختار حكومة وحدة وطنية رباعية على ان تكون مشاركة الخمير الحمر كقوة سياسية وليست كقوة عسكرية واعادة توطين اللاجئين الكمبوديين بالتعاون مع الامم المتحدة والمنظمات الدولية وتتولى الحكومة المنتخبة بحث تشكيل القوات المسلحة .

٢ - ان الجانب الدولي للمشكلة يتم بحثه بين الاطراف الكمبوتشية بمشاركة فيتنام ولاوس ودول الاسيان وان تسوية الجانب الدولي يتضمن عناصر رئيسية متزامنة في التنفيذ وهي جدول زمني لانسحاب القوات الفيتنامية ووقف اطلاق النار ومنع التدخل والمساعدات لكافة الاطراف الكمبوتشية الاربعة ورفض اقتراح تكوين قوة حفظ سلام دولية ، وتتفق كافة الاطراف ان التسوية يجب ان تحترم كمبوتشيا الموحدة المستقلة المحايدة غير المنحازة وعلى علاقة صداقة بالدول المجاورة وفي نطاق هذه التسوية يكتمل انسحاب القوات الفيتنامية في عام ١٩٨٩ .

ومن هذا المنطلق فان هناك تشاورا مستمرا بين فيتنام واندونيسيا وبينهما وبين دول الاسيان من اجل الاعداد الجيد لاجتماع جاكارتا الثاني باعتباره الاطار الملئم للتسوية الاقليمية والصيغة التي تلقى حتى الان قبولا من كافة الاطراف . وذلك من اجل ضمان حضور كافة الاطراف وخاصة جماعة الخمير الحمر التي تتمتع بمساندة الصين الشعبية وتايلاند وفي نطاق هذا الاطار يقوم الاطراف ببحث الجانبين الداخلي والدولي للمشكلة بناء على ورقة العمل التي يقوم باعدادها وزير خارجية اندونيسيا على العكس باعتباره رئيس الاجتماع ويجري اعداد ورقة العمل بالتشاور بين كافة اطراف المشكلة

بين الدولتين يضع حدا للقطيعة القائمة بينهما منذ غزو فيتنام لكمبوتشيا ومعارك الحدود بينهما عام ١٩٧٩ . وان اجتماع قيادة الدولتين يتيح الفرص لبحث كافة المشاكل القائمة بين الدولتين تمهيدا لتطبيع العلاقات بينهما .

وعلى المستوى الاقليمي تشهد المنطقة لأول مرة منذ غزو فيتنام لكمبوتشيا محادثات مباشرة بين الاطراف الاربعة المتصارعة ودول الاسيان وفيتنام ولاوس في اطار اجتماعات جاكارتا غير الرسمية وجولات محادثات باريس التي بدأها كل من الامير سيهانوك وهن سن نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية حكومة بنوم بنه وانضم اليهما في الجولة الاخيرة سون سان زعيم أحد أجنحة الحكومة الائتلافية - وتقوم محادثات جاكارتا وباريس على أساس التفاهم الذي توصل اليه وزير خارجية فيتنام نجوين كوتاك ووزير خارجية اندونيسيا السابق مختار في مدينة هوشي منه في أواخر يوليو ١٩٨٧ ومقتضى هذا التفاهم بأن يعقد اجتماع غير رسمي بين الاطراف الكمبوتشية تشارك فيه الاطراف المعنية في مرحلة تالية بناء على دعوة من اندونيسيا كما وافقت فيتنام على اقتراح دول الاسيان على عقد مؤتمر دولي لبحث مشكلة لاجئي الهند الصينية في مطلع عام ١٩٨٩ وان تقوم فيتنام باتخاذ الاجراءات الملزمة لمنع الهجرة غير المشروعة .

وعلى هذا الاساس تحرص فيتنام ودول الاسيان وعلى رأسها اندونيسيا على ان يتوصل الى تسوية سياسية لمشكلة كمبوتشيا في بعديها الداخلي والخارجي في اطار اقليمي بصفة اساسية دون تدخل أية قوى خارجية على اعتبار ان الاطراف الاقليمية قادرة على التوصل الى تسوية شاملة ودائمة تتفق مع الاوضاع والتوازنات القائمة حاليا في المنطقة وان أية تدخلات من قوى خارجية لفرض تسوية لن يكتب لها الدوام وبالتالي لن تؤدي الى تحقيق الأمن والاستقرار المنشودين ، ويأتي دور القوى من خارج المنطقة حينما ينعقد المؤتمر الدولي المزمع دعوته ويحضره بالاضافة الى الاطراف المعنية بمشكلة كمبوتشيا الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وكل من الهند وكوبا وزيمبابوي باعتبارهم من رؤساء عدم الانحياز ويمكن ان يشارك في المؤتمر أية دولة أخرى تساهم في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة . وتقتصر مهمة المؤتمر الدولي على توفير الضمانات اللازمة للتسوية التي يتوصل اليها الاطراف المعنية .

ومما يؤثر بالسلب على الجهود الاقليمية تذبذب مواقف الأمير سيهانوك بين تقديم مقترحات متشددة وبين طلب تأجيل اجتماع جاكارتا غير الرسمي الثاني وتردد جماعة الخمير الحمر بين المقاطعة للحوار وبين اتخاذ موقف متشدد بالاضافة الى مايعتقد بأن فرنسا

بكل من الصين الشعبية وتايلاند بمرحلة من التوتر انعكاسا للموقف العام في المنطقة وتدهور علاقات فيتنام بكل من الصين وتايلاند وتوجيه لاوس الاتهام الى كل منهما بايواء وتدريب العناصر المعارضة للقيام بأعمال التخريب وعرقلة تجارة العبور التي تعتمد عليها لاوس ولذلك لم تسفر الزيارة التي قام بها نائب وزير خارجية الصين للاوس في ديسمبر ١٩٨٦ عن نتائج ايجابية لتخفيف حدة التوتر ومن ناحية اخرى تصاعد التوتر بين لاوس وتايلاند في نهاية عام ١٩٨٦ الى اشتباك مسلح على مناطق الحدود المتنازع عليها الذي اسفر عن نتائج في غير صالح تايلاند الامر الذي لم يكن متوقعا .

ولما ساد المناخ الدولي روح الوفاق واتجاه الاتحاد السوفيتي الى تطبيع علاقاته بالصين الشعبية وقيام فيتنام بسحب قواتها من لاوس تأكيدا لحسن نواياها في نطاق الحوار الذي بدأ بشأن مشكلة كمبوتشيا صدر قرار الاجتماع الموسع الرابع للجنة المركزية لحزب الشعب الثوري في يونيو ١٩٨٧ بأهمية الحوار من اجل تطبيع العلاقات مع الصين وتايلاند ، فقام وفد لاوس بزيارة رسمية لبكين في نوفمبر من نفس العام واسفرت المحادثات عن رفع التمثيل الدبلوماسي للصين الى مستوى السفير وازالة القيود المفروضة على تجارة الحدود والتأكيد على مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل لبناء الثقة في المنطقة .

وفي نطاق العلاقات التايلاندية اللاوسية تعد زيارة رئيس وزراء تايلاند لفيتنام في أواخر نوفمبر الماضي قمة جهود تطبيع العلاقات بين الدولتين وفتح آفاقا جديدة وخاصة في مجال الاستثمارات واتفق الجانبان على تشكيل عدة لجان لتطوير العلاقات بينهما وبحث وسائل تسوية النزاع على مناطق الحدود وتعد هذه الزيارة مبادرة من رئيس الوزراء التايلاندي لتنفيذ شعار الذي رفعه بتحويل منطقة الهند الصينية الى سوق للتجارة بدلا من المواجهة .

هناك اتجاه يرى انه في حالة ما اذا تعثرت جهود التسوية الاقليمية بسبب تصلب موقف فيتنام فإن الاتحاد السوفيتي بحكم العلاقة الخاصة التي تربطه بفيتنام يمكنه مباشرة ضغوط عليهما لتقديم تنازلات الا اننا يجب الا نأخذ بهذا الاتجاه على اطلاقه حقيقة انه يوجد تشاور وتنسيق دائمين بين فيتنام والاتحاد السوفيتي ، وان الثاني يعبر عن وجهة نظر فيتنام في كافة المحافل المتصلة بمشكلة كمبوتشيا وخاصة في محادثاته مع الصين الشعبية غير ان هذا لاينفي وجود قدر من الاختلاف بين رؤى الدولتين في معالجة المشكلة وليس

وسوف تعرض اولا على مجموعة العمل التي تسبق اجتماع وزراء الخارجية وإزاء تباعد مواقف كل من حكومة كمبوتشيا الشعبية واجنحة الحكومة الائتلافية واحتمال وجود خلاف فيما بين الاجنحة نفسها وخاصة حول تقسيم السلطة وتكوين الحكومة والجيش واقتراح إنشاء قوات حفظ السلام فان احد احتمالات التسوية المطروحة على الساحة هو البدء بتسوية الجانب الدولي للمشكلة على ان يترك للاطراف الكمبوتشية مهمة التوصل الى تسوية الجانب الداخلي والذي مازال موضع خلاف كما اسلفنا وقد أعلنت فيتنام انه اذا مافشلت جهود التوصل الى تسوية شاملة للمشكلة الكمبوتشية فانها تعتزم سحب قواتها بارادة منفردة عام ١٩٩٠ ومما يرجح احتمال البدء بتسوية الجانب الدولي تصريحات المسؤولين الفيتناميين وعلى رأسهم نجوين كوتاك وزير الخارجية بأنه يمكن المبادرة ببحث الجانب الدولي للمشكلة ويتصل بتلك التصريحات ما صدر مؤخرا من الصين الشعبية عن استعدادها للتخفيض التدريجي للمساعدات عن اطراف الحكومة الائتلافية اذا مابدأ الانسحاب القوات الفيتنامية ووقف تلك المساعدات بالكامل في حالة الانسحاب النهائي لتلك القوات وهو مايعنى ضمنا تزامنا الانسحاب مع وقف المساعدات وهو مايعد مؤشرا على تقارب وجهات نظر الدولتين يساعد على ان تتخذ جماعة الخمير الحمر موقفا اكثر مرونة في التسوية .

واستكمالا لابعاد الاوضاع الاقليمية يتطلب الامر ايضا ان العلاقات بين لاوس وفيتنام وبين الاولى وكل من الصين الشعبية وتايلاند تعد عاملا يلعب دورا مؤثرا في قضية الامن والاستقرار في جنوب شرق آسيا . بالاضافة الى ان لاوس تعد أحد الاطراف المعنية بمشكلة كمبوتشيا بحكم وضعها الجيوسياسي وعلاقاتها التاريخية والايديولوجية والامنية والاقتصادية التي تربطها بكل من فيتنام وكمبوتشيا الشعبية منذ ان ساعدت فيتنام في عام ١٩٧٥ حزب الشعب الثوري على الانفرد بالسلطة في لاوس . وظل تواجد القوات الفيتنامية في ولاس ينظر اليه كعامل يعكس الرغبة في السيطرة وكل هذه العوامل اوجدت نوعا من التكتل يضم دول الهند الصينية في المنطقة ، واستتبع ذلك صيرورة لاوس شريكا في كافة المشاورات التي تجري من اجل البحث عن تسوية لمشكلة كمبوتشيا ومساندة موقف فيتنام وكمبوتشيا الشعبية ثم قدمت في اجتماع جاكارتا غير الرسمي بالتنسيق مع فيتنام وكمبوتشيا مقترحات مكونة من سبع نقاط كأساس لتحقيق الامن والاستقرار والتعايش السلمي في المنطقة وتحريم اقامة أي من الاحلاف والقواعد العسكرية . وفي ضوء الحقائق السابقة فقد مرت علاقات لاوس

للضحايا من الفيتناميين اثناء العمليات العسكرية في الهند الصينية .

وما زالت القيادة الفيتنامية تسعى الى اقناع الادارة الامريكية والرأى العام الامريكى بضرورة تخطى رواسب الماضى وتطبيع العلاقات بين الدولتين وصرحت الادارة الامريكية بأنه لايمكن تطبيع العلاقات الامريكية الفيتنامية الا بعد انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوتشيا .

ومن ناحية اخرى فقد تجاوزت الدول الغربية ودول الاسيان مع جهود فيتنام في مد قنوات الاتصال للتعرف عن قرب على تطور الاوضاع الاقتصادية وتوافر الحقوق السياسية وحقوق الانسان وحقيقة نوايا القيادات الفيتنامية من قضية الانسحاب من كمبوتشيا وقضايا الامن والاستقرار في المنطقة ومدى ملائمة الظروف الداخلية للاستثمارات الاجنبية مع الوعد من هذه الدول بتنشيط العلاقات الثنائية وخاصة في مجال التجارة وتقديم المساعدات والتكنولوجيا بمجرد ان يتم التوصل الى تسوية شاملة لمشكلة كمبوتشيا وبذلك صارت الى قنوات الاتصال طريقا ذا اتجاهين وصولا الى مرحلة ما بعد كمبوتشيا .

وعلى المستوى القطرى تعد فيتنام مخور التطورات الجارية نظرا لما تتمتع به من أهمية مركزية لتحقيق الامن والاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا وفى ضوء هذا التعامل فان الدبلوماسية الفيتنامية تعمل في عدة اتجاهات لاستثمار مناخ الحوار السائد في المنطقة عن طريق تنشيط قنوات الاتصال مع دول الاسيان والدول الصناعية الاسيوية والدول الغربية واليابان لاقناع هذه الدول بعزمها على تسوية مشكلة كمبوتشيا حتى ترفع القيود السياسية والاقتصادية المفروضة على فيتنام

وفي خاتمة العرض يمكننا القول بأن المراقب لتطورات الأحداث على الساحة وتحركات دول الهند الصينية ودول رابطة جنوب شرق آسيا يتضح له أن كلا منها تسعى إلى تقديم مقترحات لتسوية مشكلة كمبوتشيا وما يرتبط بها من قضايا الأمن والاستقرار تحتوى على أكبر قدر من الضمانات لحماية مصالحه الحيوية في المنطقة ، الأمر الذى مازالت معه مواقف الأطراف المعنية متباعدة ، مما يتطلب بذل المزيد من المشاورات فيما بينها للوصول إلى الحلول الوسط التى تحقق التسوية المتوازنة بين المصالح القومية المتعارضة .

بالضرورة ان تتطابق وجهتى نظرهما بالنسبة للتسوية السياسية المحتملة ويرجع هذا الاختلاف الى ان الاتحاد السوفيتى يتحرك من منطلق استراتيجية عالمية تقوم على حسابات داخلية وتوازنات اقليمية تتطلبها مرحلة الوفاق الجديد فى حين ان فيتنام تتحرك من منطلق استراتيجية اقليمية فى جنوب شرق آسيا ورغم هذا الاختلاف فانه من المستبعد ان تصل الامور بينهما الى مرحلة الخلاف نظرا لوجود مصالح استراتيجية مشتركة عديدة تجمع بين الدولتين يمكن اجمالها فى ان فيتنام مازالت تعد مركزا هاما للوجود السوفيتى فى جنوب شرق آسيا ويوجد بها استثمارات سوفيتية هامة فى المجالات الاقتصادية من ناحية فيتنام فان مخططى سياستها يضعون فى اعتبارهم ان تطبيع العلاقات الصينية السوفيتية أمرا قريب الاحتمال فى ظل سياسة الرئيس جوربا تشوف الامر الذى صار معه الكارت السوفيتى تجاه الصين الشعبية غير ذى موضوع مما يتطلب العمل على تهيئة المناخ الملائم يشجع الصين الشعبية على الاستجابة لعرض فيتنام بتطبيع العلاقات بينهما لذلك بادرت الحكومة الفيتنامية بوقف الحملات الاعلامية المعادية للصين الشعبية كما وافقت الجمعية الوطنية (البرلمان) مؤخرا على تعديل مقدمة الدستور بحذف كافة الفقرات التى تصف الصين الشعبية بأنها العدو المباشر الذى يسعى الى الهيمنة وحصار فيتنام اقتصاديا وسياسيا .

وان تحركات فيتنام فى التمهيد لتطبيع العلاقات مع الصين تجنباً لاحتمال بان تصبح ضحية تطبيع العلاقات الصينية السوفيتية فى الثمانينات كما كانت فى السبعينات ضحية التقارب الصينى الامريكى .

وفيما يتصل بالعلاقات الفيتنامية الامريكية فانها مازالت محصورة فى نطاق الموضوعات الانسانية وفقا للاتفاق الذى توصل اليه الجانبان اثناء الزيارة التى قام بها الجنرال جون فيسى لهانوى فى شهر اغسطس ١٩٨٧ كمبعوث خاص للرئيس ريجان وبمقتضى هذا الاتفاق تقدم فيتنام التسهيلات فى البحث عن بقايا مفقودى العمليات الحربية من القوات الامريكية وتسهيل الهجرة الى الولايات المتحدة للاطفال الفيتناميين من أصل امريكى والشخصيات الفيتنامية السياسية والعسكرية المفرج عنها من معسكرات اعادة التثقيف وهى الشخصيات التى اعتقلتها القوات الفيتنامية عند تحرير مدينة سايجون وتقوم الادارة الامريكية بالسماح للمؤسسات الانسانية الامريكية بتقديم المساعدات والمعونات



نتائج الانتخابات في ولاية « تاميل نادو » وتأثيرها على مستقبل القوى السياسية في الهند

أحمد الأبراشي

مع

اقتراب موعد الاعلان عن اجراء الانتخابات العامة في الهند والمقرر ان يكون في شهر ديسمبر القادم ، ومع تكرار هزيمة حزب الكونجرس الحاكم في معظم الانتخابات المحلية التي خاضتها خلال السنتين الماضيتين وأخرها انتخابات ولاية « تاميل نادو »

ومع خلو الساحة الهندية حتى الآن من وجود حزب قوى يستطيع ان يخلف حزب الكونجرس في حالة فشله في الانتخابات القادمة ، يشعر المراقبون ان الهند قد تكون مقبلة على مرحلة محفوفة بالمخاطر والفوضى الداخلية ، الا اذا نجحت القوى السياسية المتعددة من اللمة نفسها وتوحيد قلوبها حتى يتمكن من خوض الانتخابات ببرامج محددة يرنح اليها الناخب ويتمكن بحرية في اختيار الصالح منها

أما كيف وصلت الحياة السياسية في الهند الى هذه الدرجة من عدم الاستقرار رغم البداية الموفقة للمستمر راجيف غاندي الذي حصل على تأييد الشعب الهندي بما يشبه الاجماع وهو تأييد لم يحدث من قبل ، حتى مع جده جواهر لال نهرو ، او امه انديرا غاندي ، فقد جمع راجيف غاندي اكثر من اربعمئة مقعد من مجموع مقاعد البرلمان الخمسمائة ، كما ان الشعب الهندي قد استبشر خيرا من رئيس وزرائه الشاب الذي رفع شعار الطهارة ونظافة اليد ، حتى انه اصبح يعرف باسم « السيد النظيف » ، كما تمكن من عقد اتفاق مع زعماء البنجاب ليضع نهاية للجرب الأهلية الدائرة على مساحة هامة من ارض الهند ، واستطاع على الصعيد الخارجي ان يخلق لبلاده مكانة متميزة ، بين الدولتين الأعظم بإقامة ما يشبه العلاقات المتوازنة مع كل منهما ، كما عمل على تحديث الصناعة وادخال وسائل التكنولوجيا الحديثة حتى تستطيع الهند ان تجد مكانا لها في عصر الكمبيوتر

بداية الهبوط :

لم تسر الأمور كما كان متوقعا . فسرعان ما بدأت عجلة القيادة تهتز في يد الزعيم الشاب ، فقد قتل الرجل الذي وضع توقعه مع راجيف غاندي على اتفاقية البنجاب ، ولم يكتب لها التنفيذ حتى الآن ، وتعقدت المشكلة اكثر رغم انها كانت من الأولويات التي وضعها المستر غاندي في حساباته ، كما بدأت سياسته الخارجية تواجه العقبات والمشاكل فلم تنجح مساعيه ليجمع صداقة الهند مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في وقت واحد ، كما لم تساعده الادارة الهندية العتيقة في جعل المواطن الهندي يشعر ان ثمة تغييرا قد وقع

وقد كان من الممكن الا يؤثر كل ذلك على مركز رئيس الوزراء الشاب لو ان شعار الطهارة ونظافة اليد بقي كما هو دون ان يصاب بأذى فقد بدأت الروايات تتناثر هنا وهناك عن مكاسب شخصية يحصل عليها رجال راجيف غاندي . بل انه شخصيا لم يسلم من هذه الروايات التي اخذت تتحدث عن الحياة الملكية التي يعيشها ، وساعد على ذلك انه للدواعي الأمنية المعقدة قد بدأ يتفصل عن شعبه شيئا فشيئا ، ولم يعد ذلك الزعيم الذي تعود الهنود مقابلته بدون اذن سابق كل صباح ، كما كانوا يفعلون مع جده وامه ، واعتمد تماما على التقارير ، حتى انه من الأمور التي لم تعد سرا في الهند ان كبار المسؤولين داخل الحزب او الوزارة يمرون باجراءات أمنية شديدة حتى يتمكنوا من مقابلة زعيمهم ، كما انه عندما تضطره الظروف لحضور مؤتمرات شعبية ، فإن مسافة كبيرة تترك بين منصته والصفوف الأولى من المؤتمر الشعبي ، بل ان هؤلاء الذين تترك لهم صفوف المقدمة ، لابد ان يتم اختيارهم بعناية شديدة ويفتشون تفتلاشا ذاتيا ، اما هو - راجيف غاندي - فيألي جانب ارتدائه للقميص الواقى من الرصاص فإنه يجلس او يخطب من داخل صندوق زجاجي يحول دون اختراق الرصاص

سواء كان نهرو أو من بعده ابتنته انديرا ، ورغم ما تحقق في عهديهما من انجازات عظيمة الا ان ما وصلت اليه الحياة الحزبية الآن من تفكك وضعف يرجع الى تلك المرحلة التي لم تتح اية فرصة لنجوم اخرى ان تسطع بجانب نهرو أو انديرا ، وفي بلد كبير مثل الهند تصفها كتب السياسة بأنها اكبر الديمقراطيات في العالم فإنه عندما يتحدث مفكروها وكتابها عن الافتقار للبديل الذي يمكن ان يحكم الهند فإن هذا شيء يدعو الى الاندهاش ويستحق الدراسة .

إن حزب الكونجرس الذي يحكم الهند منذ مرحلة انديرا غاندى ليس هو الحزب القديم الذي كان له حظ رفع راية الاستقلال انما هو أحد روافده الكثيرة وإن كان اكبرها ، كما أن الاحزاب الكثيرة الأخرى أصبح من سماتها الانقسام على نفسها وتغريخ احزاب أصغر تحمل اسماء زعمائها ، حتى الاحزاب الشيوعية التي يعرف عنها انضباطها لم تسلم هي الأخرى من التعتت .

ووسط هذه المعمة الحزبية ، وحتى يمكن للمعارضة والحزب الحاكم ان يهزم كل منهما الآخر ، كانت ورقة غلتوحيد والانقسام هي الورقة التي يلعب بها كل من الحزب الحاكم واحزاب المعارضة ، كل حسب اهدافه فالحزب الحاكم يعمل بكل ما يملك على استمرار تعقب المعارضة وبقائها في هيئة احزاب صغيرة ، والمعارضة من ناحيتها تعمل هي الأخرى على للمة صفوفها واختراق جبهة الحزب الحاكم بغرض اصابة وحدته واخراج اكبر عدد ممكن من زعمائه لتتضم اليها وتكون في النهاية جبهة واحدة ، تدخل بها الانتخابات القادمة أمام حزب راجيف غاندى .

ورغم أن الشواهد حتى الآن تؤكد أن الخط البياني لزعامة راجيف غاندى أخذ في الهبوط ، ويدل على ذلك النتائج الفقيرة التي يحصل عليها حزب الكونجرس الحاكم في أية انتخابات برلمانية تكميلية ، او محلية على مستوى الولايات ، فإن الحذر واجب والتمهل مطلوب قبل المجازفة برأى قاطع ، خصوصا وأنه لا يزال هناك عدة شهور قبل أن يأتي ديسمبر . ولا تزال أوراق كثيرة تلعب من تحت المائدة فموقف الاعضاء الحاليين الذين يمثلون الحزب الحاكم داخل البرلمان غير معروف ولن يعلنوه صراحة الا قبل فترة وجيزة من اعلان موعد الانتخابات القادمة ، كما أن عملية توحيد صفوف المعارضة لم تكتمل معالمها بعد ، لكن الأمر الذي يمكن الاتفاق عليه هو أن الحزب الحاكم قد أصيب بدون شك بنكسات كبيرة بنفس الدرجة التي تكسب فيه المعارضة أرضا جديدة ، بمرور الوقت ولعل آخر النكسات التي تجدر الإشارة اليها هنا هي معركة « تاميل نادو » التي كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير بالنسبة لحزب الكونجرس الحاكم .

قضية العمولات :

! ووسط هذا الجو المشحون والذي ساعد على اشتعاله - كما قلنا - العزلة التي فرضت على الزعيم ، انفجرت قنبلة كان لها ولا يزال حتى الآن وقع زلزل كيان حزب الكونجرس الحاكم ولطخ شعار الطهارة .

ف ذات صباح من عام ١٩٨٧ خرجت الصحف في كل من السويد والهند برواية عن عمولات دفعتها شركة بوفورز السويدية لشخصيات هندية كانت تلعب دور الوسيط بين الحكومة الهندية والشركة المذكورة ، مقابل صفقة مدافع من طراز هاوتزر - ١٥٥ .

وتلقت المعارضة الهندية هذه الرواية لتدفع بها بشدة وضراوة الى حلبة الصراع الحزبي ، وسال لعاب الصحف على التسابق لمعرفة اسرار الصفقة واسماء الشخصيات التي قبضت العمولة ، وسارت الروايات تتجمع في النهاية حول اقرب المقربين لراجيف غاندى ، بل انها في بعض مراحلها اشارت الى شخص الزعيم نفسه ، ورغم المحاولات المستميتة للحكومة الهندية لابعاد الاتهامات عنها ، ورغم ان الشركة الموردة للمدافع قد حاولت بطريقة او بأخرى نفى الاتهامات فقد بقيت كالسيف المسلط على رقبة حزب الكونجرس وزعيمه وزاد من تعقيد الأمور ان الرجل الثاني في الحكومة وهو المستر فيشنوانت سنج قد قدم استقالته بعد ان شغل اهم نصيبين وزاريين داخل حكومة راجيف غاندى وهما وزارتا المالية والدفاع ، وكان السبب الرئيسى للاستقالة صفقة المدافع وما اثير حولها من اتهامات ، وقد أصبح الرجل الآن يمثل خطرا حقيقيا على راجيف غاندى ، خصوصا وأنه يحكم المناصب التي كان يشغلها يعرف الكثير عن اسرار الحزب والحكومة .

الانتخابات التكميلية والشعبية الهابطة :

واذا كنا قد ألقينا الضوء او بعضه على حزب الكونجرس الحاكم والظروف المحيطة بزعيمه فإنه ولكي تكتمل الصورة ، لا بد ان نتعرف على الجزء المكمل لها واعنى موقف المعارضة وحجمها قوة او ضعفا .

منذ ان حصلت الهند على استقلالها عام ١٩٤٨ ، بل وقبلها وحزب الكونجرس (المؤتمر) يسيطر على الحياة السياسية الهندية تماما . فهو صانع الاستقلال والذي يرجع تاريخ تأسيسه الى عام ١٨٨٥ ، وقد كانت المحصلة التي نتجت عن استمرار حزب واحد وتحت زعامة اسرة واحدة (نهرو - انديرا غاندى) في الحكم فترة طويلة لم يخرج منها الا لفترة لا تزيد عن الثلاث سنوات - ان بدأت الحياة السياسية تسير كلها في مجرى واحد هو حزب الكونجرس وتعمل تحت سقف واحد هو الزعيم ،

وضع نفسه داخل إطارها منذ توليه الحكم ، وأخذ يحضر مؤتمرات شعبية في كل شبر بالولاية ، حتى أنه سافر خمس عشرة مرة الى الولاية في فترة قصيرة وهو أمر لم يقد به من قبل ، لكنه كان التحدى الذى قبله على نفسه والذى شجعه على قبوله تقارير أجهزته ووسائل اعلامه ، بل أن الجماهير نفسها التى كانت تذهب لحضور مؤتمراته بالآلاف قد جعلته يبتلع الطعام ويصبح على يقين من أن حزبه سيشكل وزارة الولاية بأغلبية مريحة

وجاء يوم ٢٤ يناير ١٩٨٩ ليضيف الى الأيام البائسة والذكريات الحزينة بعدا جديدا وانذارا اخيرا بأن على راجيف غاندى وحزبه أن يعيدا حساباتهما ، فالخطر قد اقترب والنهاية قد أنت فلم يتمكن حزبه من الحصول الا على ٢٦ مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان المحلى البالغ عددها ٢٣٤ مقعدا ، وهى نتيجة بكل المقاييس وتحت اية ظروف تعتبر لا تبشر ابدا بأى خير حتى لو اخذنا فى الاعتبار كافة الاسباب التى تظهر على السطح وقت اجراء الانتخابات وما تتضمنه من محاور وتحالفات ، فالهزيمة وبكل المقاييس ثقيلة للغاية .

وانتهزت المعارضة الفرصة واعتبرت انتخابات « تاميل نادو » بمثابة استفتاء نهائى على شخص راجيف غاندى ، ومن ثم فقد طالبت بالاستقالة والتبكير بموعد الانتخابات العامة .

□ □ □

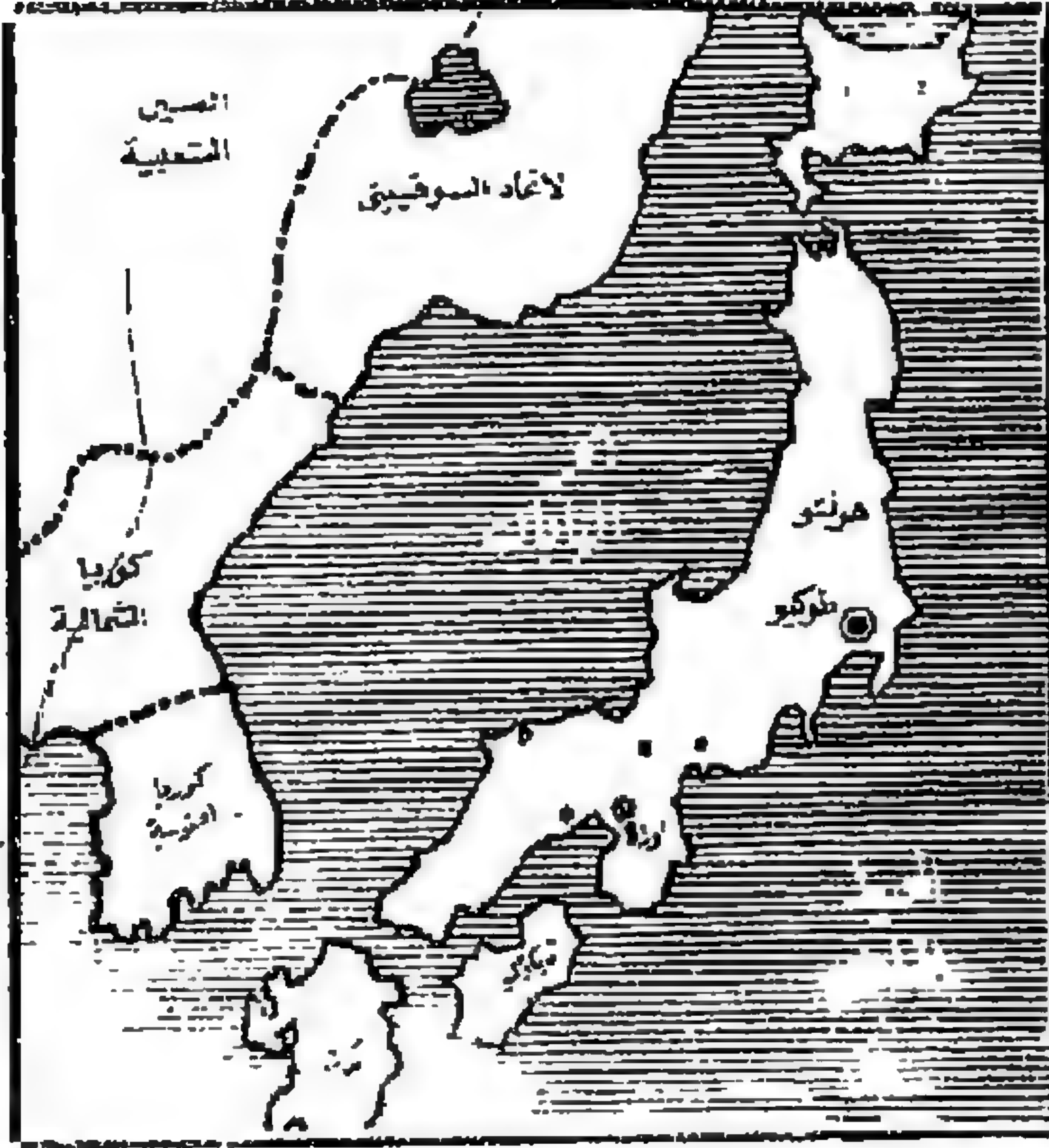
واخيرا ... وبعد أن استعرضنا الظروف التى بعد من خلالها معظم الشخصوس على رقعة المسرح السياسى الهندى نرى انه من الحكمة التريث فى الحكم لاعتبارات عديدة منها ان الحزب الحاكم لم يكشف عن كل خطته كما أن أحزاب المعارضة لا يزال أمامها الكثير لى تتقدم الى المواطن الهندى بقائمة حزبية موحدة تستطيع ان تواجه بها الحزب الحاكم فى الانتخابات القادمة . لكن من المؤكد ان الهند سوف تشهد خلال الأشهر القليلة القادمة احداث من شأنها ان تترك بصمات واضحة على مستقبلها . □

تاميل نادو والسقطة الأخيرة

« تاميل نادو » من الولايات الهندية المعروفة والتى تمثل ثقلا كبيرا فى الحياة السياسية الهندية داخل شبه القارة . وقد تابع العالم أخبارها منذ فترة بسبب علاقة شعبها العرقية شعب التاميل الذى يسكن مساحة لا بأس بها من أراضي ولاية « سيريلانكا » ، والتى من أجل تلك العلاقة وجدت الحكومة الهندية نفسها منغمسة فى مشكلة الحرب الاهلية الدائرة داخل « سيريلانكا » والتى يمثل احد اطرافها شعب « التاميل » وكانت النتيجة أن أرسل راجيف غاندى جزءا من جيشه بدأ عدده بخمسة عشر الف جندي حتى وصل فى نهاية المطاف الى المائة الف ، واصبحت الهند طرفا فى القتال لم يكن مخطط السياسة الهندية مستعدين له ، وهى واحدة من المشاكل التى وضع راجيف غاندى نفسه فيها وكلفت الميزانية الهندية الكثير ، ومن الأمور الساخرة ، فى عملية سيريلانكا أن الجيش الهندى الذى كان شعب التاميل يظن أنه سيكون المساند والحامى له قد أجبرته الظروف العسكرية والسياسية داخل سيريلانكا أن يواجهه التاميل أنفسهم ويخوض ضدهم معارك ضارية . وفى خضم هذه الظروف غير المواتية يموت رئيس وزراء ولاية « تاميل نادو » وينقسم حزبه وتمر الولاية بخلافات خطيرة ، دعت رئيس الجمهورية الى ان يفرض الحكم المركزى عليها ، ويحكم الدستور فإنه لا يمكن أن تستمر فترة الحكم المركزى الى الابد وكان لابد من اجراء انتخابات عامة داخل الولاية ، وقد حاول المستر راجيف غاندى الاستفادة من كافة النصوص لان يطيل فترة الحكم المركزى حتى يستطيع حزبه الاستعداد لخوض الانتخابات فى هذه الولاية الهامة ، خصوصا وأن مواعدها يأتى فى العام الذى يتحدد فيه توقيت اعلان الانتخابات البرلمانية على مستوى القارة الهندية .

غاندى والتحدى على المستوى الشخصى

اعتبر المستر راجيف غاندى نجاحه فى « تاميل نادو » مسألة حياة او موت بالنسبة لحزبه ومستقبله السياسى ، خصوصا وأنه كان قد خسر معظم ولايات الجنوب فى الانتخابات التكميلية التى انعقدت خلال السنتين الماضيتين ، ولم يتبق الا « تاميل نادو » ليستعيد من خلالها شعبيته الضائعة فى الجنوب ، ولذلك فقد حشد كافة طاقات حزبه وغامر بكل ما يملك من امكانياته الشخصية حتى أنه تخلى عن بعض القيود الأمنية التى



اليابان .. ومرحلة جديدة بعد هيروهييتو

محمد على المداح

تحركت عجلة التقدم الاقتصادى واستطاعت ولأكثر من ثلاثين سنة ان تكتسح أسواق العالم التجارية ، وتحول الاستسلام بالنسبة لهيروهييتو الى ما يمكن تسميته بالحرية أو الانعتاق الشخصى من قيود ألوهية الحاكم بالاستمرار فى أداء واجباته بهدوء ، مع القضاء على الكثير من العداء والشكوك فى نفوس أعداء بلاده .. ولتبقى المؤسسة الامبراطورية اليابانية عبر حكمه رمزا لوحدة الوطن .

المسرح السياسى اليابانى عشية وفاة هيروهييتو :
امبراطور اليابان كما هو مدون فى الدستور اليابانى ، رمز الدولة ورمز وحدة الشعب ، ويستمد مكانته الرفيعة من ارادة الشعب الذى تتعمق فى أصالته وحضارته وتقاليده وتاريخه محبة الامبراطور والتفانى فى الانتماء لشخصه وعرشه ، تعبيرا عن الانتماء للأرض والشعب والتاريخ .. والواقع ان الأسرة الامبراطورية عرفت فى تاريخها عبر القرون أوضاعا متناقضة ، بين الضعف والقوة .. والانسحاب والظهور ، ومع ذلك بقيت تحتفظ بدورها ومكانتها فى قمة الهرم اليابانى ، لامتلاكها القدرة على تغيير طبيعتها السياسية تبعا للعصور التاريخية وضرورات الوقت ، وهذا ما يفسر بقاءها حتى اليوم .
فى هذا الاطار تلاحظ خلال فترة مرض الامبراطور الراحل هيروهييتو ، محاولة اليابان اظهار كل شىء فى البلاد وكأنه يسير على ما يرام ، وان ماكينة السياسة والاقتصاد لم تتأثر ، لكن الحقيقة ان كل مظاهر عجلة الحياة كانت تسير مع نبض الامبراطور الخافت وفى صمت ، لأن أحدا لم يكن يجرؤ على التحدث عن انتهاء زمن الأزدهار المشع الذى يميز حقبة « شوا » .. أى ان اليابان كانت كلها مريضة بمرض هيروهييتو فرئيس الوزراء وأعضاء حكومته أوقفوا كل برامج الزيارات الخارجية والاستقبالات الرسمية ، وحتى حملة الإصلاح الضريبى الموعد علقوا الى أجل غير مسمى .. بل ان حياة اليابانيين العادية تأثرت فألغيت كل مظاهر البهجة

فى الرابع والعشرين من فبراير الماضى ودعت اليابان امبراطورها الراحل هيروهييتو ، لتطوى معه عهدا كاملا من عهودها ، قد لا يمكن العثور على عهد شبيه به فى تاريخ الأمم الحديث ، ذلك ان اليابان استطاعت الانتقال فى وقت قصير للغاية من عالم القرون الوسطى والمجتمعات التقليدية الى عالم المعاصرة .. وقد تعهد الامبراطور اليابانى الجديد اكيهييتو فى أول خطاب رسمى له بعد وفاة والده ، باحترام دستور البلاد الذى يحظر عليها شن الحرب ، وبالعامل من أجل السلام ورفاهية الشعب اليابانى ، مؤكدا مواصلة جهود والده الراحل لتحقيق التقدم اليابانى بما يحافظ على تبوؤ اليابان لمكانتها المشرفة فى المجتمع الدولى .
ورغم ان وفاة الامبراطور هيروهييتو كانت أمرا متوقعا ، الا أن رد فعلها كان هادئا للغاية ، وذلك خلافا لمظاهر الانفعال الحاد التى ظهرت على نطاق واسع بعد انهيار صحة الامبراطور فى سبتمبر الماضى .. من هنا وفى ضوء التناقض الواسع الانتشار بين اليابانيين ازاء هيروهييتو والمؤسسة الامبراطورية ، فان علامات الاستفهام الكثيرة طرحت بعد الوفاة فى محاولة للتكهن عن كيفية استجابة اليابانيين لزوال الامبراطور الذى استمر على العرش لمدة ٦٤ عاما ، سيطرت اليابان خلالها على امبراطورية آسيوية ثم فقدتها ، لتصبح بعد الحرب العالمية الثانية ثانى أعظم قوة اقتصادية فى العالم ، بالاضافة الى كونها قوة عسكرية مرهوبة الجانب وجدت نفسها قوية الى درجة مهاجمة القواعد الأمريكية فى المحيط الهادىء ، وفرضت هيمنتها من منشوريا الى فيتنام .. وليس من شك من وجهة النظر التاريخية القول بأنه لولا القنابل الذرية لما تم اخضاع اليابان ووضع حد للحرب العالمية الثانية ، ولما جاء اعلان الامبراطور الراحل باستسلام بلاده .. لكن بقاءه على العرش مكن اليابان من الاحتفاظ بكبريائها وحقق لها وحدة الهدف ، حتى

الياباني بفقدان امبراطورهم الذي قاد اليابان الى الانتصارات ، واتاح لها حيزا كبيرا في المجال الدولي ، لم يكن يعوضهما الا تولى نجله اكيهيتو مكانه ، ليجمع عمق التراث وشمول الاقبح بنظرة أوسع للمستقبل .

اكيهيتو .. الامبراطور رقم ١٢٥ .. بين القديم والحديث :

عند وفاة الامبراطور هيروهيتو ، طرحت اليابان التكنولوجيا جانباً ، وعادت للتقاليد الموروثة التي حافظت عليها لأكثر من ألف عام .. اذ بعد أقل من خمس عشرة دقيقة على اعلان وفاة الامبراطور رقم ١٢٤ من سلالة استمرت بلا انقطاع منذ العام ٩٨٨ م ، كان الامبراطور رقم ١٢٥ اكيهيتو يتسلم رموز العرش الامبراطوري المقدسة في نظر اليابانيين ويتوجه للمعبد ، ليقوم الكهنة بابلاغ ارواح اسلافه ان الامبراطور الجديد قد تولى العرش وان عهد « هاو » سي « أى السلام السماوى » قد بدأ ، وان عهد « شوا » أى السلام المستنير قد انتهى .. والامبراطور اكيهيتو يريد ان تتطور تقاليد العائلة الامبراطورية السائدة منذ قرون من الزمان مع تطور العصر ، لتتماشى مع تطورات الجيل الياباني الجديد حيث قال ذات مرة « لا بد وأن تتغير التقاليد التي تربع لقرون للحياة الامبراطورية كي تتماشى مع التغييرات الاجتماعية » ، ويجسد اكيهيتو من قبل الياباني في الشخصيات وهو الخروج الى الساحة الدولية والتوقيع على معاهدتها وتوقيعها القديمة ، وبين أوروبا الحديثة كدولة رائدة على مستقرى العالم .. لذلك تتوابع حياة اليابانية ان يصحب أسلوب مزاولة المهام الامبراطورية في اليابان أقل رسمية ، على الرغم من كون اليمينيون من أنصار النظام الامبراطوري الى الان ، القديمة .. وهذا مبعث قلق عدد من ذوي الرأي بالجماعات اليابانية ، الذين يشقون ان يكون الامبراطور الجديد أقل قداسة في نظر رجل الشارع الياباني ، وأما قد يواجه صعوبة في أن يحظى بالهبة التي كان يتمتع بها والده دائما ، مع استمرار احاطته بالف وجماعة من ذوات من عائلات أرستقراطية داخل القصر .

من ناحية أخرى فويلت جهوده لدعم العلاقات مع دول أخرى أثناء ولايته المهددة بمعارضة في الخارج ، خاصة شططه باتخاذ خطوة أخرى لرأب الصدع في العلاقات مع كوريا الجنوبية ، حيث اقيمت زيارة الى سول كان من المزمع أن يقوم بها عام ١٩٨٦ مع زوجته بسبب معان هو مرضها ، فيما كان السبب الحقيقي يتمثل في معارضة الشعب الكورى للزيارة ، نتيجة مشاعر الضغينة التي تولدت ضد اليابان أثناء احتلالها لبلاده منذ عام ١٩١٠ حتى عام ١٩٤٥ .

والفرح منها ، وكان من الضروري ان ينعكس ذلك على التجارة أيضا والمؤسسات الصناعية . وبموت هيروهيتو شاعت مظاهر الحداد التي شابها وقوع حوادث منعزلة معادية ، اشترك فيها أشخاص معارضون للنظام الامبراطوري جميعهم من الجماعات اليسارية المتطرفة ، كما طالبت المعارضة السياسية اليابانية بالغاء النظام الامبراطوري في اليابان ، حيث أصدر الحزب الاشتراكي الياباني والحزب الشيوعي الياباني بيانين حملا فيهما هيروهيتو الجانب الأعظم من المسؤولية عن حرب العدوان التي خاضتها اليابان خلال الحرب العالمية الثانية . وأعلن الحزب الشيوعي الياباني أنه سيقاطع جلسات البرلمان بمجلسيه التي ستخصص لتأبين الامبراطور الراحل ، مشيرا الى أن « النظام العسكرى الياباني الذي تزعمه الامبراطور المستبد كونه حلفا معاديا للشيوعية مع ألمانيا وإيطاليا ، وشن عدوانا جامحا على الصين ودول آسيوية أخرى » .. وأوضح الحزبان أنه ينبغي ان تعود « سيادة الشعب » وناشدا الحكومة ان تلتزم بدقة بدور الدستور التي تنص على اقرار السلام ، والديموقراطية . وقد هاجم حزبا المعارضة بصفة خاصة البيت المستورى الذي يعتبر الامبراطور « رمزا » للشعب وحالة « الله » الذي غالبا بهذه الصفة مواقف رجعية » في تاريخ اليابان . على صعيد آخر يذكر منظم اليابانيين اليابانيين ومن بينهم ياسوهيرو تاكاسو في أكثر رؤساء وزراء اليابان نجاحا في الفترة الأخيرة ، ان يكون الامبراطور رمزا لوحدة البلاد ، ويتمنون إعادة مزاولة الامبراطور الياباني الذي كتب في ظل رعاية الولايات المتحدة فترة استقلالها لليابان .. ويشترك اليمين الياباني في وضع بصماته على الساحة السياسية بالاعراب عن القلق بشأن النظام الامبراطوري في عهد اكيهيتو لافتقاره الى الادتكاف بالاجانب الذي تعرض له والده في السنوات الأولى من حياته .. وفي هذا الاطار أيضا تارت قضية دور القصر الامبراطوري في ظل الامبراطور الجديد ، والمكانة التي سيحتلها العرش في الحياة اليابانية . على كل ورغم القلق الذي تنطوى عليه آثار وانعكاسات هذه الاتجاهات ، فإنه من الواجب وضعها في منظورها الخاص .. فالجماعات اليمينية وتلك المتطرفة ليست الآن سوى ظاهرة هامشية ، فالشعب الياباني أكثر واقعية بشأن احتياجات بلاده للمستقبل ، والامبراطور الجديد مؤمن صادق بالديموقراطية الليبرالية ، ولن يكون سلبيا قط اذا ما حاول أحد المساس بالديموقراطية ..

لقد تركت وفاة هيروهيتو - كما أشارت معظم المصادر الاعلامية وتحليلات المراقبين السياسيين - اليابان عند اكبر نقطة تحول اجتماعى ونفسى ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .. لكن الألم والكآبة اللذين غمرا الشعب

تقارير وتحليلات

السيناريوهات الغربية والأمريكية الخاصة بشكل النظام العالمي المقبل ، فاليابان مؤهلة الآن لأن تلعب دور المصروف في العالم ، باعتبارها أكبر مورد صاف للمدخرات الأجنبية في العالم ، حيث وصل مجموع فائض حسابها الجارى في الفترة من ١٩٨٢ وحتى ١٩٨٧ حوالى ٢٨٠ مليار دولار ، كما تجاوزت تدفقات رأس المال طويلة الأجل الخارجة من اليابان مجموع هذا الفائض بمقدار ١٤٥ مليار دولار .. ورغم أنه لا يوجد خلاف كبير حول امكانية قيام اليابان بهذا الدور الاقتصادى ، إلا ان الرافض الغربى يكمن فى الاعتقاد بأن اليابان تسعى للقيام بدور آخر استراتيجى وسياسى داخل آسيا ، ويتفق ذلك مع استمرار تزايد بروز الآثار الإقليمية على السياسات الدولية ، لذلك ومن هنا تتوقع الكثير من المصادر الغربية والأمريكية ان تلعب اليابان دورا قياديا فى منطقة آسيا يواكب انجازها الاقتصادى من ناحية ، وسباق تطور العلاقات بين اليابان والاتحاد السوفيتى من ناحية اخرى .. فقد تزايدت التجارة بين البلدين بنسبة ٢٥٪ فى الشهر العشرة الأولى من عام ١٩٨٨ ، كما يوجد لليابانيين ستة مشروعات من بين ١١٥ مشروعا مشتركا بين السوفيت والشركات الغربية ، هذا فضلا عن وجود تقارب يابانى سوفيتى بشأن النزاع على الجزر التى استولى عليها السوفيت منذ الحرب العالمية الثانية (مجموعة جزر ايتوروب وكوناثير وشيكوتان وهابوماى) ويدعون انها امتداد لجزر كوريل السوفيتية فيما تؤكد اليابان وبحزم أنها المستلكات التاريخية لها .. لكن ومع ان تسوية النزاع حول هذه الجزر - تعد ان تمت تطورا ستكون له دلالات الهامة بالنسبة لشكل النظام الدولى فى القرن القادم ، بازالته لأربعين عاما من الصقيع بين موسكو وطوكيو .. إلا ان معارض هذه الخطوة كرئيس الوزراء تاكاشيتا وحزبه الحاكم (الحزب الديمقراطى الليبرالى) يدعمون الموقف المتصلب الذى تتخذه بلادهم . لاستمرار الابقاء على الجزر عدخلا لاي محادثات من أى نوع مع السوفيت .

بيد ان هناك نقطة يجب اخذها فى الاعتبار - فمع مرور الزمن قد تتغير المواقف ، إذ ان هناك حوالى ستين فى المائة من السكان فى اليابان ولدوا بعد الحرب العالمية الثانية ، ويعتقد بعض المشرىين اليابانيين ان الجيل الذى سىء ان يكون حريصا على علاقات عسكرية قوية وبريابة مع واشنطن ، ولن يكون متحمسا بالدرجة نفسها بالانتماء الشمالى . وأنه من المحتمل ان يجد القادة اليابانيين ان الحل الوسط هو الأريح .. لكن هذا الاتجاه لا يزال أبعد من ان يدخل نقلا دا شأنا حيث أشارت آخر

الأمر المؤكد إذن ان الامبراطور الجديد سيكون أقرب للفرد اليابانى العادى ، مما كان عليه والده ، وأنه فى سبيل ذلك قد يتخذ جملة من الاجراءات يمكن ان تشكل مفاجأة للكثيرين ، فيما يخص التقاليد الامبراطورية اليابانية الصارمة ، خاصة وأنه بدأ حياته بالخروج عنها بزواجه من فتاة من عامة الشعب والتحاقه بمدارس عادية ، وتربيته لابنائاه فى منزله .

اليابان حاليا .. فى المنظور السياسى والاقتصادى العالمى :

شكلت اليابان مع مرور الأجيال « عقدة نقص » وسط جيرانها ، فهى بالرغم من صغرها نجحت فى حماية حدودها والاحتفاظ بسيادتها على أرضها ، كما أنها تحولت أحيانا الى قوة إقليمية توسعية تبحث عن سوق لها لتصدير إنتاجها أو استغلال ثروات الشعوب المجاورة لها .. والغريب فى امر اليابان أيضا ، أنه كان يجب ، بحكم حجمها الصغير نسبيا ان تكون ضحية صراع النفوذ بين دول المنطقة الكبرى لكنها بفضل اعتمادها على الذات وقدراتها الإنتاجية والعسكرية هى الدولة التى تقرر مصير المنطقة . وتتحول الدول الكبرى المجاورة لها الى ضحايا لطموحاتها وبنفوذها الاقتصادى والعسكرى . وبفضل هذا الدور المميز تحولت اليابان الى نموذج تاريخى فى منطقة آسيا وبين دول الشرق ، نموذج جمع بين التقدم التقنى والتقاليد القديمة .. إذ فى الوقت الذى كانت فيه جاراتها الصين والاتحاد السوفيتى تدخلان منذ الخمسينات الى أواسط السبعينات فى سلسلة حروب مع الولايات المتحدة والمعسكر الأوروبى الغربى فى كوريا ثم فيتنام وكمبوديا - كانت اليابان تعيد بناء نفسها من جديد وبدعم أمريكى لمواجهة طموحات الدب السوفيتى والعلاقات الصينى ، وتحولت فى ظل الهيمنة الأمريكية الى حاجة أوروبية تريد انعاشها حتى تستطيع ان تنهض لتقف اقتصاديا على قدميها ، لمواجهة أخطار سياسية - عسكرية بدأت الصين بدعم الاتحاد السوفيتى تشكلها ضد النفوذ الأمريكى فى المنطقة .

وهكذا أتبع لليابان فرصة جديدة للتقدم بنموذج فريد من نوعه ، يقوم على معادلة التقدم التقنى الاقتصادى السلمى تحت سقف المحافظة على التقاليد القديمة ، التى تتصف بصلاية أيديولوجية دينية قومية متوارثة .. وعادت من جديد للظهور على الساحة الدولية كطرف اقتصادى - مالى منافس وكقوة دولية تقنية يضافها الجميع ، هى فى الوقت ذاته منافسة للقوى الأوروبية والأمريكية التى لم تعد تقوى على الحد من نموها وتطورها الذى ارتفع الى أرقى أشكال التقدم . وقد شكل هذا النموذج اليابانى عنصرا مهما فى كل

بإعادة توزيع أموالها والانفتاح على المجتمع الدولي ،
والمساهمة في القضايا العالمية .

اذن .. وماذا بعد وفاة هيروهييتو :

بوفاة هيروهييتو انتهت مرحلة مميزة في تاريخ اليابان
الامبراطوري القديم ، تحولت فيها الى قدوة في نظم الحكم
والسياسة والاقتصاد ، وموته قد يعنى بالنسبة لليابانيين
على صفحة الحرب وما نتج عنها من تعاملات ، وبالتالي
يفتح أمامهم مرحلة جديدة تكون فيها المطالبة بالاستقلال
الصحيح أمرا لا مفر منه .. ولكن ذلك يعنى فتح ملف كل
الترتيبات التي فرضت على اليابان بعد الحرب ، والخوض
مباشرة بمكانة اليابان في السياسة المعاصرة ، واختيار
وتحديد الوسائل الملائمة لاثبات مصداقيتها ، خاصة
وهي مقدمة في المرحلة القادمة على قدر من المعاناة من
أمراض المجتمعات الغربية كانتشار البطالة في حالة
استمرار الاعتماد على الشركات المتعددة الجنسيات
للحفاظ على التفوق الاقتصادي .

والسؤال الرئيسي هو كيف ستتمكن البلاد من التغلب
على المشاكل بدون هيروهييتو ؟ في وقت يحاول رئيس
الوزراء اعطاء البلاد دورا بارزا على الساحة الخارجية ،
بينما يعاني على الصعيد الداخلي من انخفاض نسبة
المؤيدين لحكومته الى ٢٧,٥ ٪ بعد فضائح اسهم شركة
ريكروت التي تورط بها معظم السياسيين ، اضافة الى
غضب الشعب من مشروع الضرائب الجديدة .. حيث
جددت المعارضة السياسية مطالبتها باستقالته وحل
مجلس النواب تمهيدا لاجراء انتخابات عامة جديدة ..
ان ادارة تاكاشيتا تؤكد استقرارها رغم ما يثار حولها من
فضائح او اتهامات ، وان كان ذلك لا يمنع التكهّن بأن
عام ١٩٨٩ قد يعتبر عام المتاعب لرئيس الوزراء في
الميدان الداخلي ، واقترب شهر العسل بينه وبين الرأي
العام الياباني من نهايته .. فأبعاد فضيحة ريكروت التي
باتت حديث المجتمع الياباني ، قد تصل الى أكثر من
أبعاد فضيحة رشاي شركة لوكهيد الأمريكية التي
اسقطت رئيس الوزراء الياباني السابق تاكويو تاناكا في
منتصف السبعينات .

ان اليابان لا تحسن التعامل بشكل جيد مع المجهول
لأنها تحب ان تخطط ، وقد اعطى مرض الامبراطور
الراحل - والذي طال أكثر مما كان متوقعا - وزراء
الحكومة والبيروقراطيين والشعب أيضا الوقت الكافي
للانتقال من الخوف للتحضير لعهد جديد ، وهو ما يعنى
ان تكون الفترة الانتقالية نتيجة لهذا أكثر هدوءا - ثم ان
شخصية اكيهيتو ستشجع أولئك الذين سيسعدون برؤية
الامبراطور وهو يأخذ دورا هامشيا ، لكن عصريته تجعل
الوطنيين اليابانيين يعضون على أناملهم ، وهم يخشون

استطلاعات للرأي ان ٨٣,٩ ٪ من المشاركين فيها
يكرهون السوفييت ، وأن ٥٥,٧ ٪ منهم طرحوا سببا لذلك
النزاع حول الجزر اليابانية .

وعلى صعيد آخر مثلت زيارة رئيس الوزراء الياباني
تاكاشيتا لواشنطن في الأسبوع الأول من فبراير الماضي ،
ورحلة جورج بوش الى طوكيو للمشاركة في تشييع جثمان
الامبراطور الراحل ، حدا قاصدا في تاريخ العلاقات
الأمريكية اليابانية .. فقد أقرت أمريكا أخيرا بأن اليابان
ليست قوة عالمية فقط ، وانما قوة تتمتع بأهمية اقتصادية
واستراتيجية هائلة في المنافسة السياسية بين الشرق
والغرب ، كما تتمتع بدور بارز يجدر بها ان تلعبه في
علاقات الشمال والجنوب ، وذلك اقتناعا بأن
الايديولوجيات يجب ان تنحني أمام المصالح
الاقتصادية ، فلاشك ان التنافس الاقتصادي بين
واشنطن وطوكيو سيقدر حجم كل منهما في القرن الواحد
والعشرين ، وهناك دلائل كثيرة على استمرار الصراع
الخفي تارة والعلني تارة أخرى بينهما ، في ظل تشابك
المصالح وعملالية الاقتصاد الياباني وقدرته على المحافظة
على بنية المجتمع الياباني الثقافية والحضارية التقليدية ،
في وقت يغزو فيه أسواق الدول الحديثة . ولعل ذلك هو
الدافع بعدد من الاقتصاديين اليابانيين للقول بأن
الفرصة مازالت مفتوحة أمام تفوق اقتصادي ياباني لعدة
عقود أخرى ، لكن الاستفادة من هذه الفرصة ، لا بد وان
ترتبط في هذه المرحلة مع تخطي تدريجي عن الخصوصيات
الحضارية والتباهي بمقومات الحضارة الغربية ، وأبرز
مثل على ذلك يتمثل في اعتماد اليابان مؤخرا على تأسيس
الشركات متعددة الجنسية ، بما يعنى نقل الانتاج
الصناعي للشركات اليابانية الى خارج اليابان إما الى
بلدان منخفضة الأجور ، أو للبلدان التي تباع فيها هذه
المصنوعات ، وهذا التطور من شأنه ان يزيد فرص
اختراق تقاليد العمل والحياة الغربية للشركات اليابانية
الجديدة وللعاملين فيها على حد سواء .

لقد أعلن رئيس الوزراء الياباني تاكاشيتا في قمة
تورنتو الأخيرة للدول الصناعية تخصيص بلاده لخمسين
مليار دولار لتمويل برنامجها الخاص بالمساعدات
الخارجية ، مما يجعلها أسخى الدول في هذا المجال
وتتراجع الولايات المتحدة الى المركز الثاني ، كما أعلن
قرار بلاده اعفاء الدول الفقيرة من ديونها لليابان ، وهي
تطورات تظهر كم هي واضحة الرسالة التي اراد رئيس
الوزراء الياباني ايصالها لشركائه في قمة الدول
الصناعية ، وهي ان اليابان آخذة في ممارسة دور كبير في
الشئون الدولية يتناسب وتصاعد القوة الاقتصادية لها ،
من خلال القناعة بإمكانية تعزيز الدور الياباني العالمي

تقارير وتحليلات

الـ ١٪ التي كان الدستور يقرها منذ عام ١٩٤٧ أي ما يعادل ٢٢ بليون دولار ، وهو القرار الذي سيكون ساري المفعول من ابريل ١٩٨٩ ، والذي بمقتضاه تثحمل اليابان بعض العبء في الدفاع عن نفسها ضد التهديد السوفيتي في شرق آسيا والمحيط الهادئ .

اليابان .. وسيناريو المستقبل :

يقول اليابانيون ان امبراطورية الشمس مازالت في مجدها ، حتى وان غابت شمس الامبراطور . ويرى المحافظون منهم أنه بالرغم من المشكلات التي أثرت بعد موت هيروهيتو ، الا ان هناك العديد من المسائل الايجابية التي ستحدد خطوات المستقبل . ان من المحتمل ان تتجه السياسة اليابانية اتجاهين أولهما تطوير عملية توريث العرش في فترة ما بعد الحرب ، وثانيهما حث الامبراطور الجديد على اتخاذ موقف للحفاظ على التقاليد الامبراطورية . لكن كيف سيستجيب الشعب مع الأوضاع الجديدة ؟ وإلى أي مدى ستتطور القيم اليابانية في الفترة القادمة ؟ وهل ستكون وفاة هيروهيتو نقطة تحول تاريخية لليابان من الداخل والخارج رغم ما قد يبدو على السطح من أنه لا يوجد تغيير ملموس في السياسة اليابانية على الأقل في المدى القريب ؟ سوف يتضح الأمر على مدى السنة شهور القادمة كفترة دنيا لحدوث أي تغيير ملموس ، ويبقى القول ان قوة اليابانيين تكمن في القدرة على النسيان والتطلع نحو المستقبل ، وفي هذا الاطار يأتي التغيير الهادئ الذي جرى مؤخرا على العرش الياباني وتعامل الشعب معه ، فاليابانيون أعربوا هذه المرة عن حزنهم بالتطلع للمستقبل في ثقة ، حتى ان بورصة طوكيو حققت مستوى تاريخيا في مقياس مؤشر « نيكاي » بعد اقفالها ليوم واحد لوفاة هيروهيتو ، وهو ما يعنى ثقة اليابانيين في قدرة الماكينة الاقتصادية لبلادهم في قيادة البلاد نحو المستقبل الأفضل ، مع الالتزام بكل مظاهر الاحترام والحفاظ على التقاليد التي تشكل القاعدة الروحية لهم .

ان يكون اكهيتو ضيفا جدا لا يصلح لمقاومة أي توجه لدفن المثالية الامبراطورية مع هيروهيتو ، فقد كان الامبراطور الراحل رمزا للاستمرارية لكل من الأسرة الامبراطورية من ناحية ، واليابان المتغيرة من ناحية اخرى بشكل سريع .. ثم انه فرض احترامه ان لم يكن تقديسه ، ومن المشكوك فيه لدى اليابانيين ان يحظى ابنه الامبراطور الجديد بنفس المكانة وهو يتولى مهام أبيه .. ولعل ذلك يطرح العديد من التساؤلات .. هل سيكون الامبراطور اكهيتو متحررا أم مقيدا بمواقف اليابان المتناقضة نحو أبيه ؟ ثم هل تتجه اليابان في عهده نحو سلام شامل وأي نوع من القيم سيكون عليها ان تقدم في المرحلة الجديدة وما هو الدور الذي ستلعبه ؟ ولاشك ان الاجابات على هذه التساؤلات أمور تعود في حقيقتها للشعب الياباني ومنتخبه بطبيعة الحال .. اذ وفقا للدستور الحالي والعرف الجاري معا ، فان الامبراطور يسود ولا يحكم ، ومع ذلك فانه وبصفة تقليدية الرمز الروحي للشعب الياباني ، وعلى ذلك يستطيع بأسلوب غير معلن وغير مكشوف ان يوجه الأمر لأعوام مقبلة .

واذا كان المتصور ان يكون العهد الياباني الجديد ، عهدا ترى الأمور فيه رؤية واضحة كل الوضوح ، لكي تتجلى جلاء ناسا النقاط التي يكمن فيها الخطر . فان تخوف العالم بالأخطار الذي يزايد شيئا فشيئا من اختيار اليابان ان اجالا أو عاجلا طريق إعادة التسليح ، وذلك في اطار القولة التي تطرح عادة من أنه ما من دولة في التاريخ صارت قوة اقتصادية عظيمة ، بدون ان تتحول الى قوة عسكرية عظيمة أيضا .. وهذا في حد ذاته يتضمن أشياء كبيرة وخطيرة من بينها التفكير في انتاج اليابان للسلاح النووي ، خاصة بعد نجاحها في إعادة بناء قواتها البحرية والجوية ، وزيادة نسبة ميزانية الدفاع الى ٥,٩٪ من إجمالي الدخل القومي بدلا من نسبة



فنزويلا .. ومشكلة المديونية الخارجية

سمية سعيد الألفي

في

بخطورة الأزمة مثل باقي دول أمريكا اللاتينية معتمدة في ذلك على كونها من أكبر الدول المصدرة للبتترول في العالم وذلك في فترة الرواج (السبعينات) وارتفاع أسعاره وزيادة عائدات تصديره ولكن مع بداية الثمانينات وحدث الانخفاض المقتالي في أسعار وعائدات البتترول أصبحت فنزويلا تواجه ضخامة المبالغ التي تدفعها كأعباء لهذه الديون ، كانت ديون فنزويلا ٣٠,٣ مليار دولار عام ١٩٨٢ وزادت إلى ٣٢,٣ مليار دولار عام ١٩٨٨ - ٣٥ - ٤٠٪ منها مستحقة للبنوك الأمريكية وفي مقدمتها بنك تشيرمانهاتن وبنك أوف أمريكا .

تعانى فنزويلا من أعباء خدمة الديون التي وصلت العام الماضي إلى ٥,٣ مليار دولار وبلغ أجمالي الأعباء ٩,٥ مليار دولار في الفترة من عام ١٩٨٤ - ١٩٨٨ ووصلت أجمالي مدفوعات الديون خلال هذه الفترة ٢٢ مليار دولار مما أدى إلى تخصيص ٤٦٪ من صادرات البلاد في السنوات السابقة إلى أعباء الديون الخارجية .

اثر انخفاض اسعار البتترول

فنزويلا دولة بترولية وعضو مؤثر في سوق البتترول العالمية وقد كان لانخفاض اسعار البتترول اثر واضح في تضخم أزمة الديون ونتيجة لرغبة بعض دول الأوبك ومنها فنزويلا في زيادة انتاجها لمقابلة متطلباتها المالية المتزايدة ولتمويل احتياجات التنمية الاقتصادية فقد قامت فنزويلا برفع حصتها من التصدير مخالفة في ذلك لاتفاقيات منظمة الأوبك ، ففي بداية عام ١٩٨٦ أعلنت المؤسسة الوطنية الفنزويلية للبتترول : خفض اسعار بترولها الثقيل بمقدار ٣٠ سنتا للبرميل الواحد بالنسبة لاجمالي صادراتها من النفط . (الخفيف والثقيل) وجاء هذا بعد يوم واحد من اعلان المكسيك انها خفضت اسعار نفطها الخام بمعدل ٤ دولارات وتلك الخطوة من البلدين جاءت باعتبارهما الموردين للبتترول الثقيل للولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت فنزويلا قد أعلنت في بداية عام

إطار سلسلة من الاجراءات التي تحاول أن تتخذها دول أمريكا اللاتينية تجاه أزمة المديونية الخارجية ، أعلنت فنزويلا في بداية

يناير الماضي قرارها بوقف دفع أصول ديونها التي تصل إلى ٣٢,٣ مليار دولار . وهذا ينطبق على الديون التي اقترضتها فنزويلا حتى عام ١٩٨٣ وكذلك القروض المستحقة للحكومات الأجنبية والوكالات الدولية .

ورغم ان فنزويلا لم تكن تعاني من أزمة الديون الخارجية مثل معظم دول أمريكا اللاتينية الا انها قامت باتخاذ خطوات ايجابية منذ تفجر هذه الأزمة في اغسطس عام ١٩٨٢ ، عندما أعلنت المكسيك عجزها عن مواجهة أعباء خدمة ديونها الخارجية (تبعثها في ذلك كل من البرازيل وفنزويلا والارجنتين) ودب الزعر في اروقة البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية الدائنة حيث اذ توقفت المكسيك عن دفع ديونها البالغة ٨٥ مليون دولار . كان يهدد بشكل مباشر بعض البنوك والمؤسسات بالافلاس وذلك بعد أن وصلت ديونها الى حد يهدد مستوى معيشة مواطنيها وعملية الانتاج والتوظيف والاستثمار بها .

وسريعا أدركت الدول الرأسمالية خطورة الأزمة وضرورة معالجتها والتكيف معها فقامت البنوك الأمريكية والحكومة الأمريكية وبمساعدة كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتقديم حزمة من عمليات الانقاذ المالي السريع لمواجهة هذا الموقف بتقديم القروض والموافقة على إعادة الجدولة لجانب كبير من الديون مع شروط الصندوق المجحفة بالطبع .

ولم يكن هذا إنقاذاً للدول ولكن للبنوك والمؤسسات الأمريكية من الافلاس .

وفنزويلا إحدى دول أمريكا اللاتينية التي تواجه حالياً أسوأ مشكلة اقتصادية مرت بها منذ ٢٠ عاماً نتيجة لنقل عبء الدين الخارجى ، ولم تكن الحكومة الفنزويلية تشعر

تأثير وتعليمات

عبء المديونية الخارجية لدول أمريكا اللاتينية
عام ١٩٨٨*

الدولة	إجمالي الدين الخارجي (م. دولار)	شبه عبء الدين الى الناتج المحلي الاجمالي
البرازيل	١٢١,٣	٪٣٧
المكسيك	١٠٦,١	٪٧٦
الارجنتين	٥٥,٤	٪٧٩
فنزويلا	٣٣,٣	٪٧٣
بيرو	١٦,٧	٪٤٩
كولومبيا	١٦	٪٤٧
ارجواي	٤,٣	٪٧٩

* المصدر : - PRISMA 8 - 1988

إلى ٨,٨ مليار دولار قفزت العام الماضي الى ١٠,٨ مليار دولار وقد اتخذت الحكومة عدة اجراءات في هذا الصدد منها زيادة الرسوم الجمركية بنسبة ١٦٠ - ٥٠٠٪ على السلع الاستهلاكية في محاولة منها للحد من الاستهلاك . هذا بالإضافة الى ارتفاع معدل التضخم من ١٢٪ عام ١٩٨٢ إلى ٤٠٪ عام ١٩٨٨ ويرتبط التضخم عكسيا بالنسبة لقيمة العملة الفنزويلية (البوليفار) التي بدأت في الانخفاض تدريجيا عام ١٩٨٦ من ١٧ بوليفار للدولار في بداية العام ووصل الدولار إلى ١٣ بوليفار في نهاية العام وتواكب ذلك مع إعلان الحكومة لهيكل جديد لسعر الصرف يحدد الدولار بسعر ٧,٥ بوليفار بالنسبة لقطاع محدود من الواردات بالإضافة الى تحديد سعر يبلغ ١٤,٥ بوليفار للدولار لمعظم المعاملات التجارية للدولة والديون الخارجية الأخرى وقد وصل الدولار حاليا الى ما يعادل ٣٠ بوليفار .

وإنعكس إنخفاض أسعار البترول وعوائده على إحتياجات النقد التي تدهورت الى ٢ مليار دولار هذا العام وقد كانت ٣,٥ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٦ وإنخفضت الى ٣ مليارات عام ١٩٨٧ .

وقد انعكست هذه المشكلات الاقتصادية على مستوى المعيشة للشعب الفنزويلي فنحو ٤٠٪ من السكان تحت خط الفقر رغم ان فنزويلا من أكبر الدول البترولية ويرجع ذلك بالإضافة للعوامل السابقة الى عدم العدالة في التوزيع للثروة البترولية التي تدفقت على البلاد في حقبة الرواج البترولي - فهناك ما يقرب من المليون عامل بدون مأوى منهم مائة ألف لديهم أطفال يعيشون وينامون في الشوارع ، لذلك كان من الطبيعي أن تتفجر ثورة نقابات العمال ضد الانخفاض الشديد في الأجور الذي يشمل حوالي ٥٥٪ من العمال الذين يتلقون الحد الأدنى من

١٩٨٦ عدم التزامها بالاسعار الرسمية وزيادة حصتها من الانتاج التي حددتها منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وتبلغ ١٥,٠٦ مليون برميل يوميا ، وقد استمر سعر برميل البترول الفنزويلي في الانخفاض كان سعر البرميل عام ١٩٨٢ حتى ٣٢ دولارا للبرميل انخفض عام ١٩٨٤ إلى ٢٧ دولارا حتى وصل عام ١٩٨٨ إلى ١٦,٧ دولار للبرميل ويرجع هذا الانخفاض المتتالي في اسعار البترول إلى انخفاض الطلب العالمي على البترول مع زيادة الكميات المطروحة من الانتاج مما ادى إلى انخفاض حصيلة صادرات البترول الفنزويلي التي وصلت في الشهور السبعة الأولى من عام ١٩٨٨ إلى ١,١ مليار دولار أدى ذلك الى عجز في ميزان المدفوعات قدره ٤ مليارات دولار العام الماضي وكان العجز قد وصل الى ١,١ مليار دولار عام ١٩٨٧ ويتشابه الوضع حاليا مع ما حدث في عام ١٩٨٦ عندما أنخفض سعر البرميل الى ١٣ دولار بسبب حروب الاسعار بين دول الأوبك .

وهكذا نجد أن الانخفاض في اسعار البترول في الثمانينات جعل فنزويلا تعاني من مشكلة الديون التي عانت منها معظم دول أمريكا اللاتينية فقد بلغت أعباء ديونها العام الماضي ما يعادل ٦٥٪ من عائدات تصدير البترول التي وصلت الى ٨ مليارات دولار عام ١٩٨٨ بعد أن كانت ١٤,٧ مليار دولار عام ١٩٨٤ .

الاقتصاد الفنزويلي وأزمة الديون :

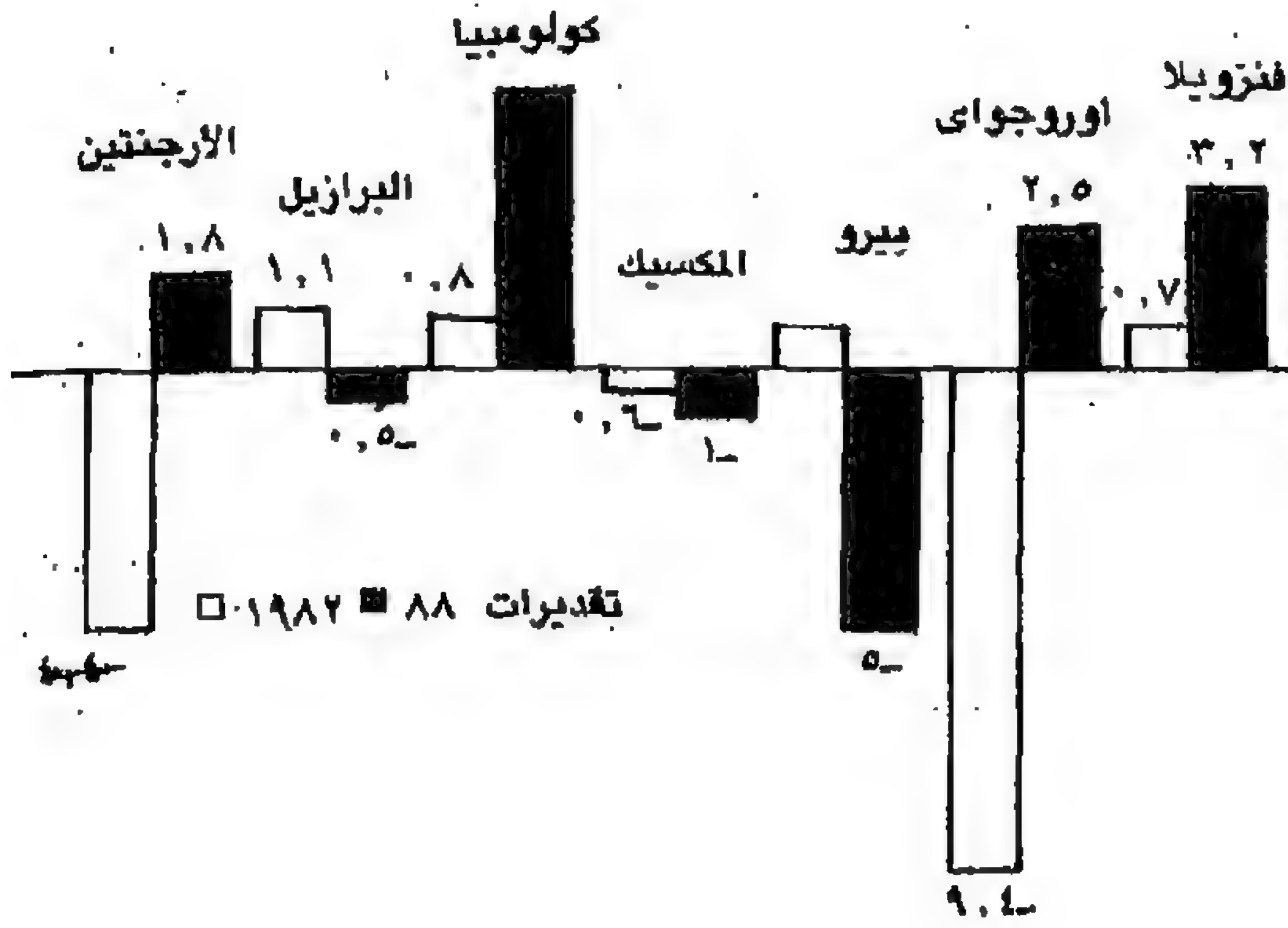
كان حديث الرئيس الفنزويلي الجديد كارلوس أندريه بيريز الذي يتولى رئاسة البلاد للمرة الثانية وأكثر الزعماء شعبية في فنزويلا منذ الزعيم الراسل «سيمون بوليفار» في آخر خطبه «ستكون هذه أول سنة من سنوات إصلاح عديدة فلا يمكننا تحقيق الاستقلال الاقتصادي بدون النظام والانتاجية والتضحية» .

وذلك في محاولة منه للحد من تفاؤل الجماهير بالأمل في إستعادة حالة الرواج الاقتصادي الذي حققته المعجزة البترولية في فترة حكمه الأولى (١٩٧٤ - ١٩٧٩) والتي جعلت فنزويلا محل حسد دول أمريكا اللاتينية .

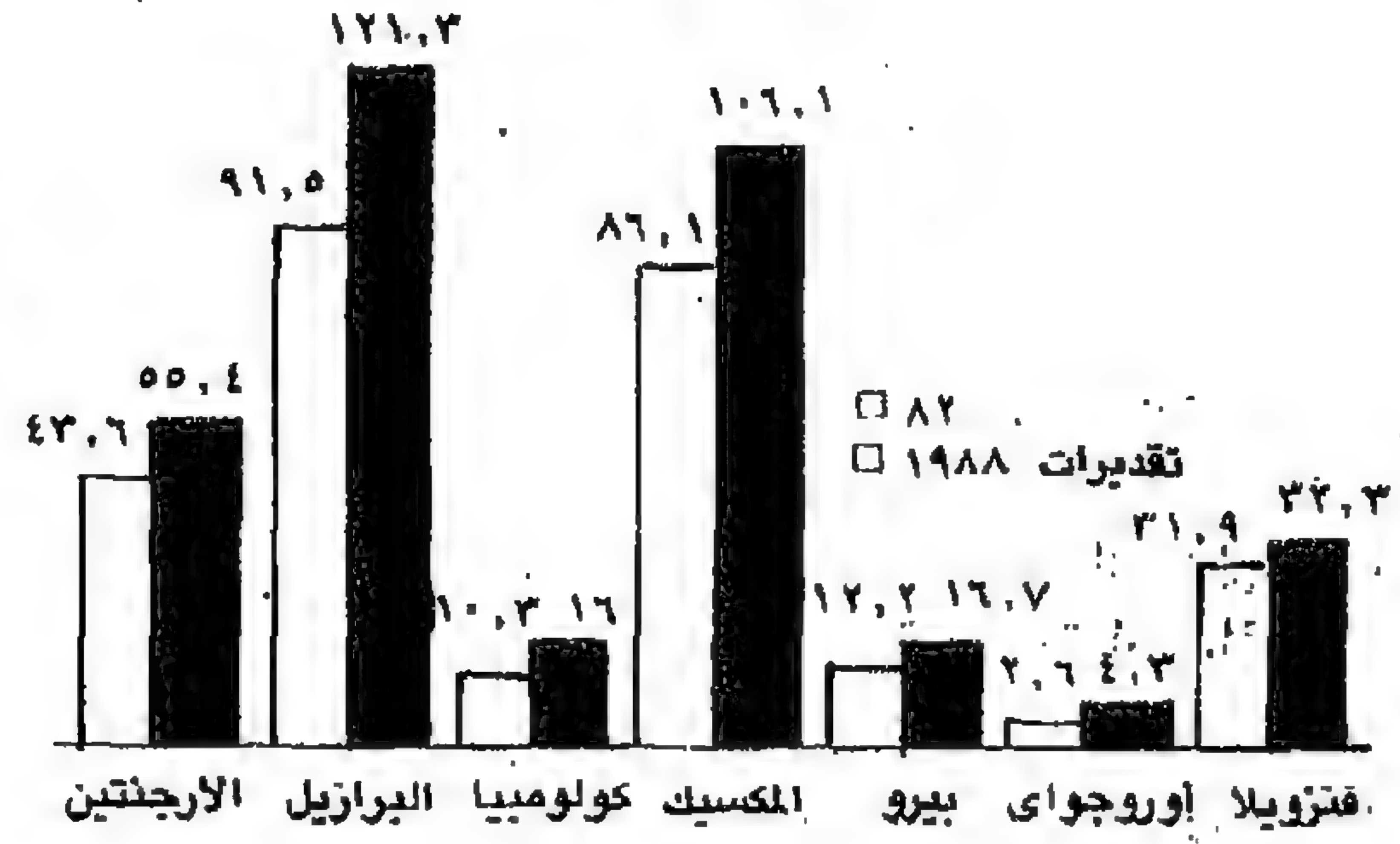
ويواجه الاقتصاد الفنزويلي مجموعة من المشاكل تشمل ثقل الدين الخارجي وحالة الركود الاقتصادي وأعلى معدلات البطالة مع عوائد غير مؤكدة من صادرات البترول وعدم استقرار العملة الفنزويلية وحكومة مثقلة بمنح وزواتب متضخمة للعاملين والعديد من الشركات الحكومية التي تضخمت خسائرها .

وتعاني فنزويلا من زيادة حجم وارداتها فهي من أكبر الاسواق للصادرات الغربية من السلع الاستهلاكية في أمريكا اللاتينية فقد وصلت قيمة الواردات عام ١٩٨٧

الناتج القومي الاجمالي لدول امريكا اللاتينية (%)



اجمالي الديون الخارجية لدول امريكا اللاتينية (مليار دولار)



المصدر : Newsweek (November 7, 1988)

بدين قدره ١٠٦,١ مليار دولار ثم الأرجنتين ٥٥,٤ مليار دولار . ومنذ بداية الأزمة والاعباء تتزايد وتواجهها الدول بمزيد من القروض لتغطية الفائدة على القروض السابقة أى أن الديون تأكل بعضها وقد أغلقت معظم دول القارة مؤخرا التوقف عن دفع ديونها نتيجة للوضع المتردى . بالإضافة الى أن إقتصاديات دول أمريكا اللاتينية تعتمد على السلع والمواد الخام التى تواجه حاليا انخفاضاً تدريجياً فى أسعارها بسبب الاجراءات الحمائية التى تتخذها الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية مما يعنى انخفاضاً فى قيمة صادراتها من هذه المنتجات فى الوقت الذى تتزايد فيه أعباء ديونها الخارجية .

وتنصح الدول الرأسمالية الدائنة دول القارة المدينة بخفض اتفاقها العام وتخفيف الحواجز الجمركية مع الاستعانة بشروط صندوق النقد الدولى بتخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية والغاء الرقابة على سعر الصرف لتكثيف اقتصادياتها للوصول إلى خلق وتوظيف المدخرات الضرورية للاستثمار والنمو ولم تنجح هذه النصيحة مع الدول اللاتينية التى وافقت مضطرة على قبولها كالارجنتين والمكسيك لأن ارتفاع اعباء خدمة هذه الديون يلتهم نسباً كبيرة من اجمالى حصيلة الصادرات مما يضعف قدرتها على الاستيراد كما أن تلك الاعباء أصبحت تلتهم الجزء الأكبر من القروض السنوية

الأجور وهو ٩٠ دولارا امريكيا شهريا ذلك بالإضافة الى زيادة حدة أزمة البطالة التى تصل إلى ٢٠٪ من قوة العمل هذا فى الوقت الذى تلتهم فيه اعباء المديونية الخارجية ما يقرب ٧٣٪ من اجمالى الناتج المحلى للبلاد ، أدى ذلك إلى تفجر أسوأ اضطرابات شهدتها فنزويلا منذ ٣٠ عاما فى بداية مارس الماضى احتجاجا على رفع اسعار الوقود بنسبة ١٠٠٪ فضلا عن ارتفاع اسعار المواصلات العامة فى البلاد بنسب تصل إلى ٨٠٪ فشهدت البلاد موجة من السلب والنهب والتخريب شملت معظم الانحاء مما أدى لوقوع مصادمات دامية بين قوات البوليس والاف المتظاهرين فى العاصمة كراكاس وعدة مدن اخرى مما أدى الى مصرع ٢٥ شخصا وأصابة نحو ٢٠٠ آخرين .

الاتحاد فى مواجهة الأزمة :

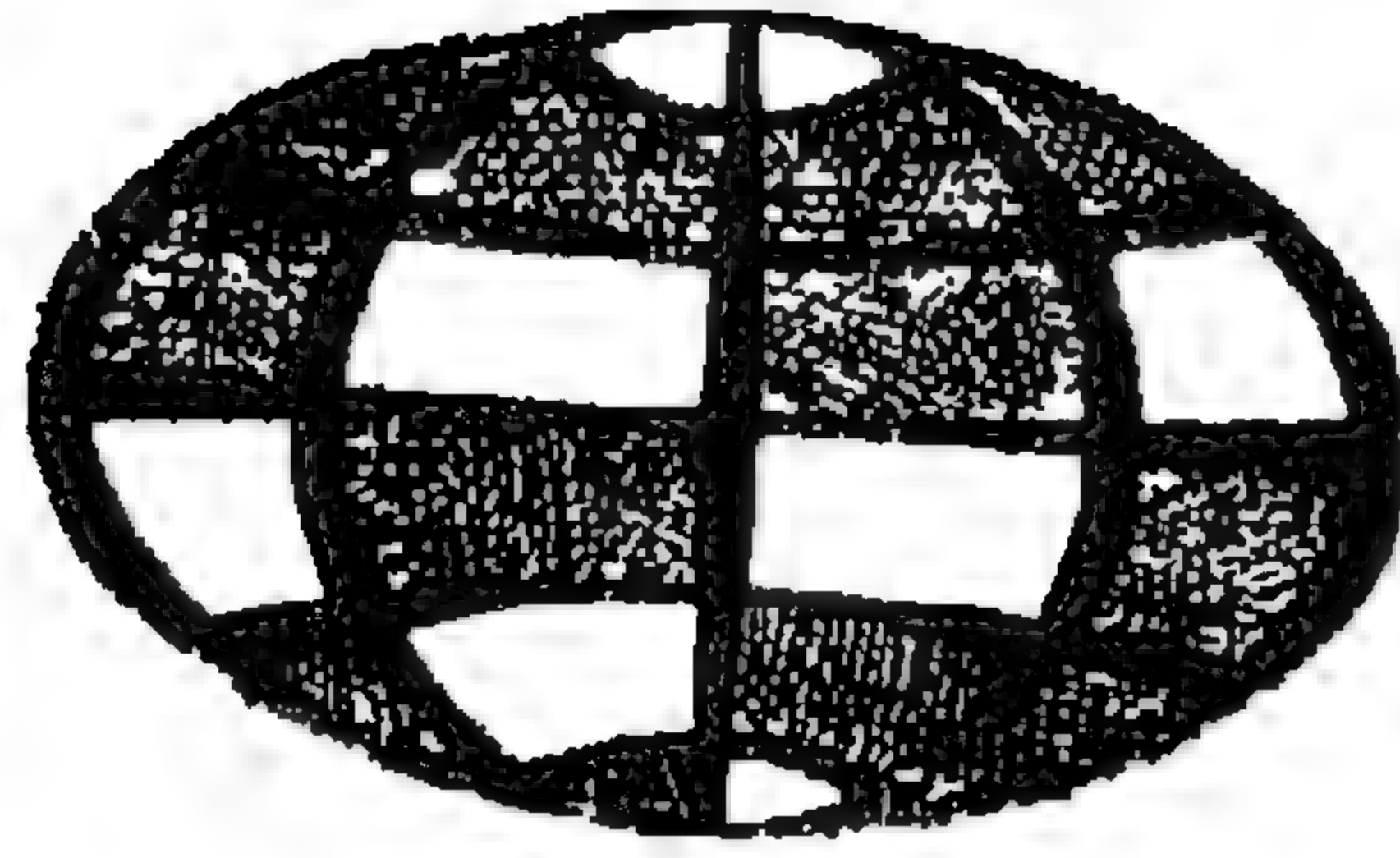
أصبح المسئولون الرسميون والمصرفيون فى دول أمريكا اللاتينية يطلقون على فترة الثمانينات التى تفاقمت بها أزمة المديونية (العقد المفقود) أو الفترة ذات معدل النمو صفر ، لتأثيرها المدمر ، فارتفع نسبة الجريمة والبطالة أصبحا يشكلان السمة الغالبة على مدن القارة الجنوبية بالإضافة لتدهور الاستثمارات وزيادة التضخم وحالة البؤس التى تعاني منها الشعوب فقد وصلت ديون أمريكا اللاتينية الى ٤٣٠ مليار دولار تحتل البرازيل أول القائمة وتبلغ ديونها ١٢١,٣ مليار دولار تليها المكسيك

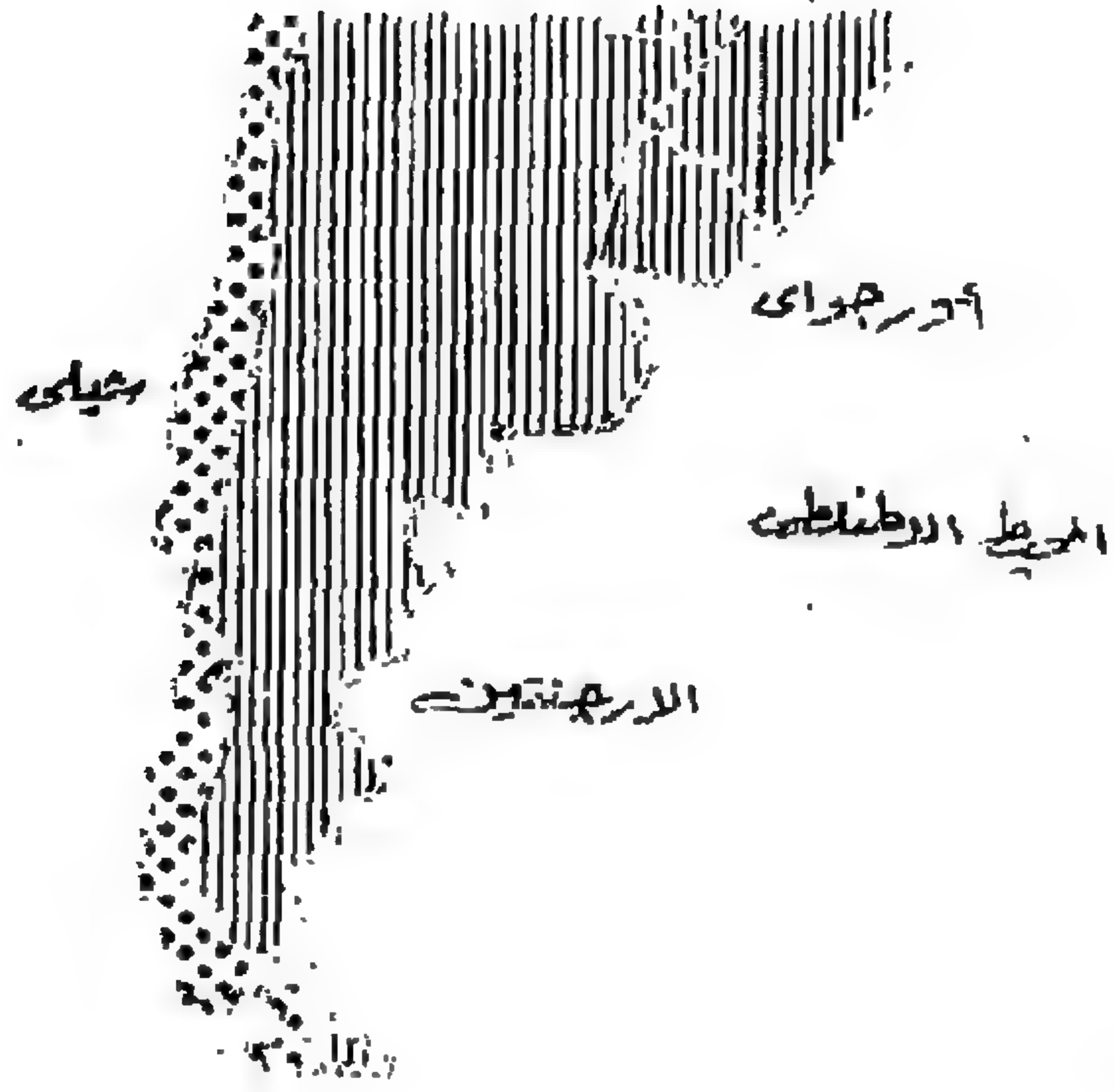
الدائنة التي تعتمد في مفاوضاتها على التعامل مع كل دولة من الدول المدينة على حدة ، وذلك لمواجهة تكتل الدول الصناعية الدائنة ، أعلن ذلك الرئيس الفنزويلي بيريز بعد لقائه مع كالا من رؤساء البرازيل والمكسيك للتنسيق بينهم حول مدخل جديد للتعامل مع دائني أمريكا اللاتينية قائلا « ان قوتنا في التفاوض يمكن التعويل عليها اذا بقينا معا »

لذلك فدول القارة مطالبة بضرورة تطوير وتبني استراتيجية الاعتماد الجماعي على النفس في المجالات النقدية والتجارية والتمويلية مستنده في ذلك على بعض الاجراءات الخاصة مثل ضرورة استثمار الفوائض البتروولية بشكل مباشر فيما بينها وتطوير الصندوق الخاص للمعونة بمنظمة الأوبك إلى بنك عالمي للتنمية لدول العالم الثالث على أن يصاحب ذلك قيام دول أمريكا اللاتينية بعمل تغيرات اجتماعية واقتصادية للخروج من حالة التبعية للولايات المتحدة الأمريكية وبنوكها الدائنة واستثمار الطاقات الذهنية والمادية المتوفرة لديها والتحول عن التطلع الدائم نحو الشمال بحثا عن الحل لكل مشكلة فليس هناك من سبيل آخر للخروج من الأزمة سوى لاعتماد الجماعي على النفس . □

الجديدة مما يجعل الجزء المتبقى منها غير صالح للمشاركة بفعالية في عملية التنمية الحقيقية في هذه البلاد .

للخروج من تلك الأزمة اخذت دول القارة في البحث عن شكل من اشكال التعاون فيما بينها لذا اجتمع وزراء اقتصاد احدى عشرة دولة من دول القارة (الأرجنتين - بوليفيا - المكسيك - اكوادور - بيرو - أرجواي - شيلي - الدومينيكان - كولومبيا) في ديسمبر عام ١٩٨٥ بالعاصمة الأرجواي ، مونتيبيديو لبحث اطار للتفاوض مع الدول الدائنة ، وتم الاتفاق على ضرورة اتخاذ بعض الاجراءات لعلاج الأزمة مثل خفض اسعار الفائدة وتوسيع نطاق التدفقات الرأسمالية إلى الدول النامية وتسهيل عمليات إعادة الجدولة والغاء القيود الحمائية المفروضة من الدول الرأسمالية (الدائنة) مع توصية بضرورة التركيز على انشاء لجنة لمراقبة تطور ديون أمريكا اللاتينية ولكن لم يكن لهذا الاجتماع تأثير كبير في السياسة الفعلية لهذه الدول مما ساعد أكثر على تفاقم الأزمة ، وقد ظهر مجددا فكرة الاتحاد بين دول القارة للخروج من مأزق أزمة الديون وتبنيها فنزويلا بهدف تمكين دول القارة اللاتينيين من الوقوف في وضع أقوى في مواجهتها للدول الرأسمالية





سيناريوهات المستقبل القريب في شيلي

هويدا عدلى رومان

هزيمة الحكم العسكري في شيلي

بزعامة أوجستو بينوشيه في

انتخابات الرئاسة في أكتوبر من

العام الماضي تثير عديدا من

التساؤلات حول مستقبل شيلي، فشيلي خضعت للحكم

العسكري منذ عام ١٩٧٣ عندما تمت الاطاحة بالحكومة

الماركسية الشريعية المنتخبة شعبيا عام ١٩٧٠ برئاسة

سلفادور الليندي والتي أدخلت عديدا من الاصلاحات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المجتمع الشيلي

ولكنها لم تستمر لأكثر من ثلاث سنوات .

والآن وبعد سقوط الحكم العسكري في الانتخابات يثار

عديد من التساؤلات ما أسباب ذلك وما احتمالات

المستقبل بالنسبة لشيلي في هذه المرحلة الحرجة ؟

بادئ ذي بدء سنعرض للأوضاع الداخلية في شيلي

سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو إجتماعية - في فترة

حكم بينوشيه حيث أن القاء نظرة سريعة على هذه

الأوضاع سيفسر أسباب سقوط النظام العسكري في

شيلي ، ثم لفرض سيناريوهات المستقبل في شيلي .

إن نظام بينوشيه أحد أشكال النظم السلطوية

البيروقراطية في أمريكا اللاتينية ، هذه النظم التي عادة

ما تأتي للسلطة نتيجة انقلاب عسكري تقوم به المؤسسة

العسكرية والتي تلعب دورا حيويا في الحياة السياسية في

أمريكا اللاتينية . ومن سمات النظم السلطوية أنها تقوم

على القمع والارهاب والقطاعات التي تؤيدها قطاعات

ضيقة من المجتمع وليست القطاعات الشعبية العريضة

التي تزعم أنها تمثلها ، وجدير بالذكر أن هذا النوع من

النظم ينشأ نتيجة هزيمة سياسية ساحقة للقطاع

الشعبي وتحالفاته ، حيث أن في هذه المرحلة التي أطلق

عليها O'Donnel مرحلة السلطوية الشعبية تكون

السلطة في أيدي تحالف من الطبقة الوسطى والبرجوازية

الصناعية الوطنية والطبقة العاملة وفي إطار هذا النظام

تحدث صحو للطبقات الشعبية وتشجيعها على المشاركة

في النظام السياسي ويقل فيها نفوذ طبقتي كبار الملاك

والقوى المحلية المرتبطة بالشركات الدوائية . وتتسم هذه السياسات في هذه المرحلة بتشجيع التصنيع بإحلال الواردات ، وإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الشعبية إلا أن هذه السياسات تصل لطريق مسدود ، إذ تزيد الحاجة لاستيراد السلع الوسيطة والرأسمالية . وقد رأى O'Donnel أن بلدان أمريكا اللاتينية التي واجهت هذه المرحلة لم يكن من الممكن لها أن تنتقل لمرحلة أكثر تطورا من التصنيع عن طريق تحالف المرحلة الشعبية ، ولذا تحدث الانقلابات العسكرية التي تأتي بتحالف جديد للسلطة من أصحاب الشركات المحلية الكبرى والشركات الدولية وكبار طبقة الملاك والعسكريين ويمكن تحديد خصائص النظم السلطوية في ثلاث نقاط وتنطبق هذه الخصائص على شيلي :-

١ - تضم هذه النظم مؤسسات متخصصة من النعم والارهاب وتلعب دورا بارزا في تنفيذ السياسة العامة للنظام وفي تثبيت دعائمه

٢ - تتبنى هذه النظم نموذج التنمية الرأسمالي في أقصى صورة تطرفا وتعتقد أن إصلاح الأحوال الاقتصادية لا يأتي إلا عن طريق تحقيق التراكم الرأسمالي وبالتالي توفير مناخ ملائم لازدهار الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، وبالتالي تقليص دور الحكومة لأقصى حد وسيادة قوى السوق ، وهذا النموذج الاقتصادي يقوم على مبدأ الاستبعاد الاقتصادي للقطاعات الشعبية ويحقق مصالح الأوليغاركية الكبيرة والمؤسسة العسكرية - وهاتان الفئتان هما دعامة النظام السلطوي - على حساب القطاعات الشعبية التي يعاد توزيع الدخل القومي لغير صالحها والتي تعاني من تضيق إجراءات التقشف الاقتصادي .

٣ - أيضا يقوم هذا النظام على أساس تهميش القطاعات الشعبية سياسيا وإستبعاد أي قطاعات أو جماعات ذات نشاط سياسي عن طريق إخضاعها لرقابة صارمة للحد من تبلور أي اتجاهات مناوئة لها وضمان

تقارير وتلميحات

القيام بأعمال شغب وتمرد، وتدمير للمرافق العامة . وتواجه الحكومة هذه الحركات بالقمع والارهاب والقبض على قادتها ، وقد حظر بينوشيه نشاط الاتحادات العمالية وصادر الحريات السياسية . وجدير بالذكر أنه في ظل هذه الظروف إزداد نفوذ الشيوعيين من أوساط الطبقات العمالية والطلبة وقاموا بتنفيذ عديد من عمليات الاغتيال السياسي لكبار المسؤولين في الحكومة الشيلية .

سيناريوهات المستقبل في شيلي :

تثار في أوساط المراقبين والمحللين السياسيين عديد من التساؤلات عن مستقبل شيلي ، هل سيستجيب بينوشيه لضغوط المعارضة ويترك الرئاسة ، أم سيمسك بالبقاء في السلطة رغم الضغوط الشعبية المطالبة باستقالته ، وإذا ترك السلطة هل ستظل تقبض المؤسسة العسكرية على مقاليد الحكم ويخرج قائد جديد من الجيش ليحل محل بينوشيه ، وهل يوجد احتمال لعودة الجيش للتكنات وعودة الحكم المدني ، كل هذه التساؤلات مطروحة على الساحة السياسية وتبحث عن إجابة ، فنحن إذن أمام ثلاثة احتمالات حول مستقبل شيلي :

- ١ - الاحتمال الأول : بقاء بينوشيه في السلطة .
- ٢ - الاحتمال الثاني سقوط بينوشيه مع استمرار الحكم العسكري .
- ٣ - الاحتمال الثالث الانتقال لحكم مدني وعودة الديمقراطية .

الاحتمال الأول بقاء بينوشيه :

إن الرفض الشعبي لبينوشيه يقلل من فرصته في العودة كمرشح مرة أخرى في إنتخابات ١٩٨٩ خاصة وأن دستور البلاد لا يسمح لبينوشيه أن يرشح نفسه مرة أخرى في هذه الانتخابات . وهنا يصبح أمام بينوشيه خياران لاثالث لهما ، إما الاستقالة أو التمسك بالبقاء في السلطة ، بالنسبة للخيار الأول : الاستقالة فهو يرفض تماما هذه الفكرة خاصة وأنه ما زال يجد بعض التأييد من المؤسسة العسكرية ، فقد أعلن إثنان من المجلس العسكري الحاكم تأييدهما لبينوشيه واستمراره في الحكم حتى مارس ١٩٩٠ وهذا لا يخفى وجود بعض الانشاقات في المجلس العسكري الحاكم فقد أعلن قائد القوات الجوية الشيلية واحد أعضاء المجلس العسكري الحاكم رفضه لبقاء بينوشيه وناشد الجيش بعدم التدخل في السياسة وأنه حان الوقت لأن يحكم البلاد زعماء سياسيون مدنيون . واتخذ نفس الموقف كل من قائد البحرية وقائد البوليس الوطني ، أما الخيار الثاني أمام بينوشيه . فهو التمسك بالبقاء في السلطة ومعنى ذلك أنه يرفض عقد أي حوار مع المعارضة وبالتالي رفض مطالبها

تحديدًا سياسيًا ، ويتم هذا النوع من الاستبعاد السياسي عن طريق تدمير الموارد التي تدعم نشاط مثل هذه القطاعات الشعبية مثل التنظيمات النقابية - الحركات السياسية .

لقد أسس أوجستو بينوشيه نظاما سلطويا يتمتع بكل هذه الخصائص فتبنى سياسة إقتصادية تقوم على تحقيق التراكم الرأسمالية وإتباع اجراءات التثبيت الاقتصادي مما أضر بالطبقات الوسطى والدنيا . ونتيجة لذلك بدأت تتصاعد حركات الاحتجاج والمظاهرات سخطا على الأوضاع المتدهورة وتطالب بإدخال اصلاحات سياسية واقتصادية . ودعوة الحكم المدني ، وسنعرض لبعض الأرقام التي توضح مدى التدهور الذي لحق بمستويات معيشة الطبقات الدنيا والوسطى ، فقد إرتفعت نسبة البطالة إرتقاعا كبيرا بعد إتجاه النظام الشيلي بكل قوته لتحقيق التراكم الرأسمالي واعتماده على تصدير المواد الخام للخارج وتقييد فرص نمو المشروعات الصغيرة ، فارتفعت نسبة البطالة من ١٤٢,٠٠٠ في عام ١٩٧٣ إلى ٨٢٠,٠٠٠ في عام ١٩٨٥ ، بلغت نسبة العائلات الشيلية التي تعيش تحت خطر الفقر ٣٠,٢٪ وزاد الموقف سوءا بين سكان العشش والأكواخ والذين يتركزون في العاصمة سنتياجو والذين يمثلون نسبة كبيرة من عدد سكان العاصمة ، بالإضافة لتأزم مشكلة الاسكان خلال العقد الأخير فقد زاد العجز بنسبة ٣٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية إرتفعت الى ٩٢٠,٠٠٠ في عام ١٩٨٥ . فحوالي ٣٦,٨٪ من سكان شيلي البالغ عددهم ١١,٥ مليون نسمة لا يجدون مأوى ملائما ، بالإضافة لاتجاه الحكومة لفرض مزيد من الضرائب التصاعدية ورفع أسعار السلع والخدمات الأساسية هذا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي ، أما على الصعيد السياسي فلا يختلف الأمر عن ذلك كثيرا . فشيلي تطبق نظاما قمعيا - بوليسيا يرفض أي أشكال للتعبير عن الرأي أو المعارضة ، فخلال حكم بينوشيه - طبقا لتقارير منظمة العفو الدولية - تم نفي حوالي مليون شخص - قتل حوالي ٣٠ ألفا - اختفاء آلاف أخرى .

هذه الظروف السابق ذكرها دفعت العمال والطبقات الدنيا في المجتمع الشيلي من سكان العشش والأكواخ أن ينظموا أنفسهم في منظمات وجماعات من أجل تكوين قوة ضاغطة على النظام السلطوي بزعامة بينوشيه وكماحولة لايجاد حلول لمشاكلهم ، وقد تزايد عدد هذه الجماعات بزيادة كبيرة . فقد إرتفع من ٤٩٤ جماعة ومنظمة في عام ١٩٨٢ ، الى ٧٠٠ في عام ١٩٨٤ ، الى ١٢٠٠ في ١٩٨٥ وهذه الجماعات تبحث عن حلول لمشاكلها بطرق عديدة أما برفع مطالبها للسلطات ، أو بتنظيم اضرابات أو

حزبا من اليسار متمثلا في الحزب الاشتراكي الى اليمين متمثلا في الحزب الديمقراطي المسيحي ، هذا التحالف الحزبي استطاع أن يوحد جهوده من أجل إسقاط بينوشيه في سابقة لم يسبق لها مثيل في تاريخ شيلي ، والمعارضة الآن تمارس ضغوطا على النظام الشيلي لادخال تعديلات على الدستور تسمح بتقاعد بينوشيه مبكرا وتحدد شروط الانتقال لحكم مدني وعودة الديمقراطية ، وتهدف المعارضة من تعديل الدستور الى إعطاء الرئيس المدني المنتخب مستقبلا الصلاحية الوحيدة لاقالة قادة القوات المسلحة المناوئين له والتحرر من سطوة الجيش خاصة وأن جذور الحكم العسكري متغلغلة في تربة المجتمع الشيلي ، وأيضا تطالب المعارضة بادخال تعديلات على المادة (٨) من الدستور التي تحظر إقامة أحزاب ماركسية أو شيوعية . إلا أنه حتى الآن لا يوجد أي احتمال لموافقة المؤسسة العسكرية على إجراء حوار مع المعارضة حول هذه المطالب ، فالمجلس العسكري الحاكم يزعم أن الدستور تمت الموافقة عليه بنسبة ٦٧ ٪ في إستفتاء ١٩٨٠ ولا مبرر لادخال أية تعديلات أخرى عليه ، وبسبب ذلك ألغيت فانه يتردد في أوساط المعارضة الدعوة الى إضراب مدني عام لاجل المجلس العسكري الحاكم بقيادة بينوشيه على الجلوس الى مائدة المفاوضات مع المعارضة ، إلا أن هناك مخاوف من أن يقابل العسكريون هذا الاجراء بمزيد من القمع وهو أمر قد يستفيد من اليسار المتطرف أكثر من تحالف المعارضة الذي يمثل الوسط ، ولذا فليس أمام المعارضة سوى الانصياع للموقف حاليا وترك بينوشيه في منصبه حتى عام ١٩٨٩ مع الاستعداد في نفس الوقت بمرشح قوي للرئاسة يستطيع أن يفوز في الانتخابات الرئاسية المقبلة . ومن ناحية أخرى فان بينوشيه يشعر ببعض الطمأنينة من حقيقة أن المعارضة المقسمة سوف تكتشف بسرعة ، أنه من السهل أن توحد قواها لمعارضة حاكم قوي لا تتمتع بالشعبية أكثر مما تتفق على خطة أو مرشح يحكم البلاد فالاختلاف داخل ائتلاف المعارضة حول عديد من القضايا مثل حقوق الانسان ، الاصلاح الاقتصادي ، كيفية التعامل مع الحكومة ثماني نقاط ضعف تؤثر على قوة المعارضة بالسلب - فالاتجاهات اليمينية المقبولة في المعارضة تؤيد استخدام الحلول التوفيقية السلمية لاقالة بينوشيه أما اليسار فيطالب باجراء تحقيق مع النظام السابق حول الجرائم التي ارتكبتها ، فالمعارضة ما زالت تتميز بالهشاشة وينقصها الزعيم الكارزمي القادر على توحيدها بل ان بينوشيه ذاته يزعم أنه بمفرده حصل على نسبة أعلى من الأصوات في الانتخابات من نسبة المعارضة فقد حصل على ٤٣ ٪

بادخال تعديلات على الدستور ، وبلا شك فان مثل هذا الوضع قد يؤدي لحدوث قلق واضطرابات سياسية توفر ذريعة لبينوشيه أن يفرض حالة الطوارئ مرة أخرى والتي كان قد رفعها في أغسطس الماضي ، والغاء الدستور واجهاض أية محاولة للانتقال لحكم مدني وعودة الديمقراطية . إلا أنه رغم قيام هذا الاحتمال إلا أنه حول كثيرا من المخاضير والقيود . فالضغوط الأمريكية تتزايد على نظام بينوشيه من أجل أن يتخذ بعض الاجراءات لاعادة الديمقراطية ، فالولايات المتحدة الأمريكية وضعت بينوشيه في السلطة وساندته ودعمت موقفه في الفترة التي كان يخدم فيها المصالح الأمريكية في شيلي ويكافح امتداد وتغلغل النفوذ الشيوعي في شيلي إحدى مناطق الغناء الخلفي للولايات المتحدة ، إلا أنها الآن تعتقد أن دورها قد إنتهى ، ولم يعد يخدم المصالح الأمريكية كسابق عهده بل أن سياساته أدت لتزايد الاتجاهات المعارضة له ، بحدّة ليست فقط من ذوي الاتجاهات الشيوعية ولكن كافة الاتجاهات السياسية الموجودة في المجتمع من اليمين لليسار ، وقد جذرت إدارة ريجان بينوشيه من تنامي المقاومة ضد . وطالبته باتخاذ اجراءات لعودة الديمقراطية ، وإجراء انتخابات حرة نزيهة وأبدت إستياءها من إنتهاكات حقوق الانسان في شيلي وهكذا يتكرر مشهد ماركوس الفيلبين مرة أخرى في شيلي الاحتمال الثاني استقالة بينوشيه مع استمرار المؤسسة العسكرية :

بعض أحزاب المعارضة أيدت هذا الاحتمال وأعلنت أنها لا ترغب في التخلص من المؤسسة العسكرية ، ولكنها فقط تريد التخلص من ديكتاتورية بينوشيه ، ولذلك فبعض اتجاهات المعارضة تقترح على العسكريين أن

يختاروا مرشحا للرئاسة من صفوف المعارضة وبالتالي يضمنون الوصول لصيغة من الحكم يشترك فيها المدنيون والعسكريون ، وبذلك يناون بأنفسهم عن صخب الصراع بين الأحزاب في المعركة الانتخابية القادمة مع استمرارهم في مراقبة تطور الأحداث عن بعد ، ولأن مطروح على الساحة السياسية بديل لبينوشيه هو وزير مالىته الشاب هيران بوش (٣٩ عاما) وهو مهندس سياسة طفرة التصدير واحتمال حصوله على تأييد شعبي قائم بسبب برنامجه لتحقيق الانتعاش الاقتصادي وتبرؤه من أية مسئولية عن جرائم إنتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبتها بينوشيه .

الاحتمال الثالث الانتقال لحكم مدني وعودة الديمقراطية :

هذا هو السيناريو التي تطرحه معظم اتجاهات المعارضة في شيلي ، فالمعارضة الشيلية تتكون من ١٦

التحديات ، فاحتمال الانتقال لحكم مدنى احتمال قائم بدرجة كبيرة خاصة فى ظل بيئة دولية تساعد على ذلك . فالولايات المتحدة الأمريكية الآن لديها الاستعداد للتخلص من كارت بينوشيه ، بالإضافة إلى أن احتمالات نجاح اليسار المتطرف ضعيفة فالشيليون بعد تجربة سلفادور الليندى ليسوا متحمسين لقبول مرشح يسارى آخر ، وتكرار مأساة التجربة السابقة وما تجمله من مخاطر عودة الحكم العسكرى للسلطة مرة أخرى □

بينما المعارضة حصلت على ٥٤,٧ ٪ مقسمة بين ١٦ حزبا . فالمعارضة اليوم تواجه تحديات كبيرة فعليها أن توحد قواها فى مواجهة بينوشيه وعليها أن تتخذ موقفا موحدا من كافة القضايا السياسية والاقتصادية محل الجدل وتقدم برنامجا وطنيا يحقق طموحات وآمال الطبقات الشعبية المطحونة واختيار زعيم يستطيع أن يحقق الاجماع القومى إذن فالمعارضة إستغلت الفرصة المتاحة الآن أمامها وإستطاعت أن تواجه هذه





وثيقة فيينا : هل تحقق الأمن في القارة الأوروبية ؟

فتحي حسن عطوة

الأمن والتعاون الأوربي ؟ وماذا يتبقى من خطوات امام المؤتمر لتحقيق الأمن بصورة كاملة في اوربا ؟ هذا ما سيقنول التقرير الاجابة عليه .

الأمن الأوربي من هلسنكي الى فيينا :

مع انتهاء الحرب الباردة وبداية سياسة الوفاق بين الدولتين العظميين ، وظهور السلاح النووي ، بذلت المحاولات لكفالة تحقيق الأمن في القارة الاوربية والتعاون بين دولها مجتمعة . وقد عقد مؤتمر هلسنكي عام ١٩٧٥ بين ٣٥ دولة اوروبية شرقية وغربية (فيما عدا البانيا) بالاضافة الى الولايات المتحدة وكندا . وتمخض الاجتماع عن وثيقة عرفت باسم وثيقة هلسنكي احتوت على عدد من المبادئ منها احترام الأرض والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، واحترام حقوق الانسان . كما رتبت الوثيقة بعض التدابير اللازمة لمنع الهجوم المفاجيء ، وحثت الدول على التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي وعلى تشجيع تدفق المعلومات والافكار . وقد انعقدت عقب ذلك عدة مؤتمرات لمتابعة مقررات هلسنكي حتى عام ١٩٨٣ لكنها لم تسفر عن تقدم في تحقيق الأمن الأوربي .

واخيرا تم عقد مؤتمر ستوكهولم في يناير ١٩٨٤ واستمرت اعماله حتى سبتمبر ١٩٨٦ ، وانتهت اعمال مؤتمر ستوكهولم بتوقيع وثيقة شملت عددا من الاجراءات الخاصة بتحقيق الأمن وبناء الثقة في اوربا لتخفيض احتمالات اندلاع حرب مفاجئة في اوربا مثل الابلاغ عن النشاطات العسكرية التي يشارك فيها عدد معين من القوات ، ودعوة مراقبين اجانب قبل اجراء اي نشاط عسكري بارز واعطاء التفاصيل عن مدى هذا النشاط وقرار مبدأ الرقابة الجوية الذي قبل به الاتحاد السوفيتي لأول مرة ، واللجوء الى الاقمار الصناعية الخاصة بالمراقبة التي تملكها كل دولة . وقد كانت هذه التدابير متقدمة الى حد كبير اذا ما قيسست بالتدابير التي تنص عليها وثيقة هلسنكي . فقد نصت وثيقة ستوكهولم

وثيقة فيينا التي توصل اليها مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي في حتام اعماله التي استمرت من اكتوبر ١٩٨٦ وحتى ١٥ يناير ١٩٨٩ .

تعتبر

والتي وقعها في السابع عشر من يناير الماضي وزراء خارجية دول خمس وثلاثين دولة اوروبية شرقية وغربية بالاضافة الى الولايات المتحدة وكندا ، ، احد الخطوات الهامة على طريق تحقيق الأمن والتعاون في القارة الاوربية بأكملها ، وأحد العلامات البارزة على جو الوفاق الذي يسود العلاقات بين الشرق والغرب وخاصة على ضوء اتجاه دول القارة الى تغليب الاعتبارات العملية المصلحية على الاعتبارات الايديولوجية التي قسمت القارة الاوربية من قبل . فقد نصت وثيقة فيينا على عدد من المقررات الشاملة فيما يتعلق بحقوق الانسان مع الاتفاق على اساليب المتابعة والتحقق من احترام الدول الموقعة على الوثيقة لهذه التعهدات ، كما نصت الوثيقة على عدد من المقررات الخاصة بالأمن وبناء الثقة حيث نصت على بدء محادثات لخفض الأسلحة التقليدية داخل اطار المؤتمر بدلا من المحادثات التي كانت تجري مستقلة عنه وأن تغطي المحادثات المنطقة من المحيط الاطلنطي الى جبال الاورال بعد ان كانت تغطي منطقة وسط اوربا فقط . كما نصت الوثيقة على بعض المقررات الخاصة بالتعاون الأوربي في المجال الاقتصادي . وبتوقيع وثيقة فيينا للأمن والتعاون الأوربي تكون الجولة الثالثة من سلسلة الجولات الخاصة بالأمن الأوربي قد انتهت ، ذلك ان الجولة الاولى انتهت بتوقيع وثيقة هلسنكي ١٩٧٥ ، والثانية انتهت بتوقيع وثيقة ستوكهولم في سبتمبر ١٩٨٦ . ويمكن القول انه على الرغم من اهمية الخطوات التي تحققت في اطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي حتى الآن ، يبقى المزيد من الخطوات الأخرى التي يجب اتخاذها حتى يكتمل تحقيق الأمن في اوربا . فماذا تحقق حتى الآن من خطوات على طريق تحقيق

المجر في يوليو ١٩٨٨ عندما ازيلت ١٤ الف قرية تقطنها غالبية المانية الاصل في هذه المنطقة ، ونقل ١٥٠ الف من سكان هذه القرى الذين كانوا يعملون بالزراعة الى مجمعات صناعية . كما كانت هناك صعوبة متعلقة بالخلاف بين تركيا واليونان على ميناء « مرسين » الجنوبي التركي الذي عرقل امكانية توصيل دول مؤتمر الأمن والتعاون الاوربي الى اتفاق بشأن محادثات خفض الاسلحة التقليدية في كل اوربا من الاطلنطي الى الاورال بدلا من اقتصر المحادثات على منطقة وسط اوربا حيث ان المحادثات حينئذ ستشمل ميناء مرسين والمنطقة المحيطة به في حين ان تركيا واليونان لم يتفقا بشأن الميناء .

الا ان بعض التطورات قد أدت الى تحقيق تقدم في محادثات مؤتمر الأمن والتعاون الاوربي المنعقدة في فيينا منذ سبتمبر ١٩٨٦ وتمكنت دول المؤتمر من التوصل الى اتفاق ينير الماضي . وقد تمثلت هذه التطورات فيما يلي : - تقديم الاتحاد السوفيتي لعدد من التنازلات بشأن حقوق الانسان . ففي سبتمبر ١٩٨٨ قدم « ادوارد شيفرنادزه » وزير الخارجية السوفيتي خلال اجتماعه في واشنطن مع جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي حينئذ بعض التنازلات الخاصة بحقوق الانسان فقد اشار الى ان الاتحاد السوفيتي سيقبل سراح كل السجناء السياسيين

- اعلان الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف و ٧ ديسمبر ١٩٨٨ مبادرته بخفض الوجود العسكري السوفيتي في اوربا الشرقية بمقدار ست فرق و ٥٠٠٠ دبابة و ٨٠٠ طائرة مرابطة في جمهورية المانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا والمجر . ورغم ان هذا الخفض لن يؤثر بصورة ملموسة على ميزان القوى العسكري في اوربا الا ان الخفض السوفيتي سيحول التشكيلات السوفيتية من اوضاع الهجوم الى اوضاع الدفاع ، كما سيقبل من امكانية شن هجوم مفاجيء من قبل حلف وارسو على دول الناتو .

وتأكيدا لنوايا الاتحاد السوفيتي اعلن « شيفرنادزه » وزير الخارجية السوفيتي خلال اجتماع وزراء خارجية دول مؤتمر الأمن والتعاون الاوربي في جنيف في ١٦/١/١٩٨٩ ان الاتحاد السوفيتي سيدخل الاسلحة النووية التكتيكية في اطار خطته المزمع تطبيقها لخفض الاسلحة والقوات في اوربا الشرقية .

ورغم ان المبادرات السوفيتية تأتي رغبة في تخفيض حجم الانفاق العسكري في اطار توجه جورباتشوف نحو التنمية والاصلاح الاقتصادي الداخلي ، الا انها جعلت

على ان الرقابة الزامية عكس وثيقة هلسنكي التي جعلها اختيارية ، كما ان وثيقة ستوكهولم وسعت المدى الجغرافي لتطبيق هذه الاجراءات بجعله يشمل المنطقة من الاطلنطي الى الاورال بدلا من اقتصرها على ٢٥٠ كم داخل الاراضي السوفيتية كما تنص وثيقة هلسنكي . ورغم ما تحقق من تقدم في وثيقة ستوكهولم ، الا ان ذلك لم يكن كافيا لاكتمال الأمن والتعاون الاوربي ، اذ لم يتحقق نزع السلاح الكامل في اوربا والانسحاب الكامل للقوات الامريكية والسوفيتية منها . كما ان موضوع حقوق الانسان في اوربا لم يتم التوصل الى تقدم بشأنه بسبب اختلاف الدول بشأن تعريف هذه الحقوق . وقد فشل مؤتمر « اوتاوا » الذي عقد في يوليو ١٩٨٥ لمناقشة حقوق الانسان . هذا بالإضافة الى المجالات الاخرى للأمن الاوربي التي لم يتم احراز تقدم بشأنها وهي المجالات الخاصة بالتعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي .

وكان على الدول الاوروبية لكي تحقق الأمن بصورة كاملة ان تستمر في جهودها من خلال اجتماعات مؤتمر الأمن والتعاون الاوربي للتوصل الى اتفاق بشأن خفض الاسلحة التقليدية من جهة ، وبشأن حقوق الانسان من جهة اخرى . لهذا فقد بدأت في فيينا في اكتوبر ١٩٨٦ اجتماعات مؤتمر الأمن والتعاون الاوربي . ولكن هذه الاجتماعات واجهتها عدة صعوبات بسبب اختلاف اولويات الاتحاد السوفيتي وحلفائه من دول شرق اوربا واولويات الولايات المتحدة وحلفائها من دول غرب اوربا . ذلك ان الاتحاد السوفيتي وحلفائه اعطوا الاولوية لخفض الاسلحة التقليدية وذلك لتخفيض حجم الانفاق العسكري والاستفادة منه في رفع مستوى معيشة شعوبهم ، بينما ركزت الولايات المتحدة وحلفائها على ضرورة التوصل الى اتفاق بشأن حقوق الانسان كشرط لاجراء اي محادثات بشأن خفض الاسلحة التقليدية داخل اطار مؤتمر الأمن والتعاون الاوربي . وكانت المحادثات الخاصة بتخفيض الاسلحة التقليدية تجري فقط خارج نطاق مؤتمر الأمن الاوربي وعلى هامش اجتماعات فيينا بين دول حلف وارسو وحلف الناتو الى جانب فرنسا فيما يعرف بمجموعة الـ ٢٣ . وكانت هذه المحادثات تعرف باسم محادثات خفض المتبادل والتوازن للأسلحة التقليدية في وسط اوربا (MBFR) . بالإضافة الى هذا فقد كانت هناك بعض الصعوبات الفردية المتعلقة ببعض الدول في المؤتمر التي حالت دون التوصل الى اتفاق ، مثل اتخاذ رومانيا عدد من الاجراءات تجاه الاقلية الالمانية الموجودة على حدودها مع

دول حلف شمال الاطلسي مضطرة الى اعادة النظر في استراتيجيتها .

- قبول تركيا حلا وسطا بشأن ميناء مرسين بعد ان تلقى مندوبوها في اجتماعات فيينا تأكيدات بأن قضية الميناء ستبحث في وقت لاحق مما مهد الجول قبول تركيا لتأجيل خلافها مع اليونان وتسهيل اختتام مؤتمر فيينا . وقد أدت هذه التطورات الى تسهيل اختتام اجتماعات مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي وتوقيع وزراء خارجية دول المؤتمر على وثيقة فيينا في السابع عشر من يناير الماضي . فماذا حققت هذه الوثيقة للأمن الأوربي ؟

وثيقة فيينا :

أكدت وثيقة فيينا من جديد على ما احتوته وثيقة هلسنكي ١٩٧٥ من مبادئ خاصة باحترام الأنظمة السياسية والاقتصادية لكل دولة من دول أوروبا وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض ، وعزم دول المؤتمر على تحقيق الأمن والسلام في القارة الأوربية : وقد عالجت الوثيقة الموضوعات التالية :

١ - الارهاب : أبرزت وثيقة فيينا ظاهرة الارهاب وأكدت على ادانة اساليبه وممارساته في أي مكان وبواسطة أي افراد أو جهات ، واعتبار جميع انواع الارهاب كجرائم تسري عليها قواعد تسليم المجرمين في القانون الدولي العام ، ونصت الوثيقة على تعاون الدول ثنائيا وجماعيا لمحاربة الارهاب والوقاية منه وتبادل المعلومات بصدد .

٢ - حقوق الانسان : أكدت الوثيقة على ضرورة مراعاة حقوق الانسان في الحركة والتنقل وحرية الدين .. ودعت الى المحافظة على حقوق الأقليات والسجناء وحقوق المواطنين في مراقبة اعمال حكوماتهم وضمان حرية استقبال البرامج الاذاعية الأجنبية وعدم التشويش على هذه الاذاعات ، وعدم اعاقه تسليم البريد وتلقي المكالمات الهاتفية ومنع تأخير الاذن بالسفر للخارج .

وتلزم وثيقة فيينا جميع البلدان المعنية بما في ذلك الاتحاد السوفيتي بتوفير حرية الوصول للصحفيين الأجانب والمنظمات غير الحكومية والأشخاص وأن تسمح لمواطنيها بالاتصال مع الوفود الزائرة دون اعاقه أو اعتراض .

وقد اتفق في مجال حقوق الانسان على عقد ثلاثة مؤتمرات للمتابعة يعقد الأول في باريس في الفترة من وقد تحفظت رومانيا رسميا على بنود هذه الوثيقة الخاصة بحقوق الانسان .

٣ - اجراءات الأمن وبناء الثقة : قررت الوثيقة ان تبدأ المفاوضات الخاصة بالأسلحة التقليدية في فيينا من ١٩٨٩/٣/٦ على أساس أن تتم في اطار مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي بدلا من المحادثات التي كانت تتم خارج

اطار المؤتمر بشكل مستقل فيما عرف باسم MBFR وأن تدخل في نطاق هذه المفاوضات الأسلحة التقليدية بصرف النظر عن كونها قادرة على حمل رؤوس نووية من عدمه ، أما الأسلحة النووية أو الكيميائية فلا تندرج تحتها . وأن تسري المفاوضات على المنطقة الجغرافية الممتدة من الاطلسي الى الأورال .

٤ - التعاون في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية : نصت الوثيقة على تسهيل دخول رجال الأعمال الى المصانع في الدول المختلفة والالتزام بضرورة نشر احصائيات دقيقة . كما نصت الوثيقة على ان يعقد المؤتمر الاقتصادي الأوربي الشامل في بون عام ١٩٩٠ .

٥ - دعت الوثيقة الى عقد اجتماع في جزيرة مايوركا بأسبانيا في الفترة من ٩/٢٤ - ١٩/١٠/١٩٩٠ بين الدول العربية والدول الأوربية المطلة على البحر المتوسط .

٦ - تم الاتفاق على عقد المؤتمر الرابع للأمن والتعاون الأوربي في هلسنكي في ٢٤/٣/١٩٩٢ .

مستقبل الأمن الأوربي :

بعد توقيع وثيقة فيينا الأخيرة يكون مؤتمر الأمن الأوربي قد حقق منذ مؤتمر هلسنكي ١٩٧٥ تقدما في مجالين هما : اجراءات بناء الثقة والأمن في أوروبا والاتفاق الخاص بحقوق الانسان . وبذلك يظل امام دول مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي تحقيق تقدم في المجالات الأخرى للأمن والتعاون الأوربي وهي :

- خفض التسليح ونزع السلاح من أوروبا .

- تحقيق التعاون في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية .

وبالنسبة للمجال الأول : نلاحظ ان الاتفاق بين دول أوروبا لم يتعد الاتفاق على موعد لبدء المفاوضات لخفض الأسلحة التقليدية في أوروبا وهي المفاوضات التي ستستغرق وقتا على ضوء المواقف المتعارضة لكل من دول حلف وارسو ودول حلف الاطلسي . فقد ردت الدول الغربية على مبادرات الاتحاد السوفيتي بتحقيق قواته من جانب واحد في شرق أوروبا بخطاباتها له بوضع حد اجمالي للأسلحة الموجودة في أوروبا واتفق وزراء الدفاع في حلف شمال الاطلسي خلال اجتماعهم في ميونيخ بألمانيا الاتحادية على المضي قدما في تطوير الصواريخ النووية قصيرة المدى .

وبالنسبة للمجال الثاني وهو التعاون الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي لم يتحقق حتى الآن سوى تقدم طفيف لا يلبي مطالب دول أوروبا الشرقية بتسهيل استيراد تكنولوجيا متقدمة في المجال العسكري كما انه لا يرقى الى وضع ميكانيزم دائم للتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري أو الاندماج الاقتصادي . □



التعاون بين السوق الأوروبية المشتركة ودول مجلس التعاون الخليجي

هشام بدوي

وبالفعل تم عقد الندوة التمهيدية للحوار الخليجي الأوروبى بأبوظبي في ٢٣/١٠/١٩٨٥ ، اقرارا للقرارات الصادرة خلال هذا الاجتماع وعقد اجتماع آخر ببافيس بين ممثلي الطرفين . وذلك في اطار المفاوضات التمهيدية بين الطرفين . واستمرت المباحثات الاستطلاعية بين الطرفين الا انه ظهرت بعض بوادر التوتر من جانب دول المجلس فيما يتعلق بالموقف الأوروبى من الصادرات ، البتروكيماوية الخليجية ، مما استدعى زيارة قام بها كلود شيسون مرة أخرى الى الامارات والكويت . حيث اعلن ان الصادرات البتروكيماوية الخليجية لدول السوق قد تطورت تطورا ملحوظا حيث قفزت من ١٦ م . د عام ١٩٧٧ الى ٢٢٠ م . د عام ١٩٨٥ ومن المتوقع وصولها الى مليار ونصف المليار عام ١٩٩٠ . وعن مدى جدية دول المجلس في فرض رسوم جمركية مرتفعة على الواردات من السوق الأوروبية رد قائلا : « ان ذلك من حق دول مجلس التعاون ولكن سيكون لزاما عليها أن تفعل الشيء نفسه مع أمريكا واليابان وأعقب ذلك زيارة قام بها لما ريين بانجيمان وزير الاقتصاد الالماني الى الرياض في محاولة لتهدئة التوتر الناشئ في العلاقات حيث دعا الى ايجاد طريقة سياسية للتشاور مع مجلس التعاون وذلك لحل المشاكل الناشئة من فرض رسوم جمركية على واردات السوق من البتروكيماويات .

وكمحاولة من جانب دول السوق الأوروبية لتهدئة التوتر الأخذ في التصاعد بين الطرفين وخاصة لما يمثلته الخليج من ثقل اقتصادي وسياسي في علاقته بدول السوق طلب البرلمان الأوروبى بان يتم تنظيم الواردات من المنتجات البتروكيماوية من الخليج طبقا لقواعد الجات وذلك في اطار اتفاق عام للتعاون في كافة المجالات بين الطرفين ، وعلى اثر ذلك دعا الأمين العام لمجلس التعاون عبد الله يعقوب بشارة الى عقد اجتماع أوروبى خليجي على مستوى وزراء الخارجية لمناقشة أوجه التعاون بين

أحد أهم الظواهر الاقتصادية التي تلت الحرب العالمية الثانية هو ظهور ما يعرف بالتكتلات الاقتصادية ، وتعتبر السوق الأوروبية المشتركة

أن

أحد أبرز هذه التكتلات ، حيث وقعت معاهدة روما في ٢٥/٢/١٩٥٧ ، والتي ظهرت بموجبها السوق الأوروبية المشتركة الى حيز الوجود ، وعلى الجانب العربى كان هناك محاولات تبذل من أجل تكوين سوق عربية مشتركة ، وإذا كان البعض قد أرجع فشل محاولات التكتل الاقتصادي على المستوى العربى للعديد من الأسباب والتي أبرزها الميل الى احتكار القوة واختلاف النظم السياسية ، فان ذلك قد أدى الى بروز محاولات تكتلية ذات طبيعة اقليمية جزئية ، حيث برزت تكتلات اقتصادية عربية بين الدول المجاورة التي تتمتع بخصائص شديدة التشابه بحيث تكون مقدمة لتكامل اقتصادى عربى كامل ، وإحدى هذه المحاولات ما قامت به دول الخليج العربى ، وهو ما يطلق عليها اسم دول مجلس التعاون الخليجي والتي تضم الدول الست - المملكة العربية السعودية - الكويت - البحرين - قطر - سلطنة عمان - الامارات العربية المتحدة - والتي وافقت على البيان الختامى لاجتماع الرياض في ٢٥ مايو ١٩٨١ .

وهناك محاولات تبذل لدعم التعاون بين مختلف التكتلات على الساحة الدولية ، وفي هذا الاطار وقعت كل من دول مجلس التعاون الخليجي والسوق الأوروبية المشتركة اتفاقية للتعاون المشترك بين الطرفين ، هناك مفاوضات شاقة وطويلة بذلت منذ عام ١٩٨٤ من أجل اقرار صيغة للتعاون التجارى والاقتصادي بين الطرفين . الا ان المشكلة الجوهرية بين الطرفين وهي البتروكيماويات الخليجية ودخولها الى السوق الأوروبية المشتركة صرح جاك سبيوس قائلا : « ان هذه المشكلة لم تحل بعد ولكنها نوقشت دون أن تصل الى نتيجة » ..

العلاقات التجارية في صورة اتفاق تبادل حر وذلك اذا توفرت الظروف الضرورية لدى الطرفين ومثلت هذه الصيغة المقدمة في الجانب الاوروبي والتي تستبعد التبادل الحر وهو الصيغة المفضلة والمقدمة من جانب دول المجلس وتعد هذه الصيغة حل وسط للمنازعات داخل السوق حول أفضل صيغ للتعاون بين المجموعتين فبند الدولة الاولى بالرعاية سيكون مشمولاً بالتزام من جانب المجلس والسوق يهدف لتجميد الاوضاع الراهنة أى عدم زيادة القيود المفروضة على الواردات الحالية بين الجانبين ، وبالتالي تظل الواردات الاوروبية من منتجات البتروكيماويات الخليجية خاضعة لنظام الافضليات الذي يعفيها من الرسوم الجمركية في حدود الكمية المقدرة كل عام .

أعلن وزراء خارجية دول السوق في لكسمبورج في ١٩/١٠/١٩٨٧ أنهم لم يتوصلوا بعد الى قرار حول وسائل تنمية المبادلات التجارية والاقتصادية مع دول المجلس وأنه تم تأجيل اتخاذ قرار في هذا الموضوع الى الاجتماع الثانى في ٢٤/١١/١٩٨٧ .

وفي أعقاب هذا الاجتماع صرح كلود شيسون بأن الدول الـ ١٢ الاعضاء بالسوق قررت اطلاق حرية المبادلات على مراحل مع دول المجلس وخاصة في مجال البتروكيماويات مع توفير الحماية لصناعاتها الوطنية ، وأنه تم تكليف اللجنة الاوروبية بالتفاوض مع دول المجلس على اتفاق يحافظ على الشروط الحالية للتبادل التجارى ويؤدى الى تعاون في المجالات الاخرى غير التجارية والسياسية والاقتصادية والعلمية - على أن يتم في مرحلة ثانية تبدأ بمجرد التوقيع على الاتفاق مفاوضات من أجل التوصل الى اتفاق يطلق بقدر أكبر حرية التبادل ويتناسب مع الاجراءات الخاصة بحماية الصناعة البتروكيماوية لكل من المجلس والسوق ، وبالرغم من ذلك فان عبارة التبادل الحر لم تذكر في الوثيقة التي أعتمدها وزراء خارجية السوق .

وبالفعل بدأت أول جلسة من المفاوضات الرسمية بين المجموعتين في ٨/١٢/١٩٨٧ ، ولم تعارض دول المجلس الاتفاقية على مرحلتين ، ولكن المجلس أكد على أن تكون المرحلة الأولى والتي تمثل إطاراً عاماً غير مفصل للتعاون الاقتصادي في كافة المجالات مثل الطاقة والاستثمار وتبادل المعلومات والانتاج الزراعى والرعى والصناعات الزراعية ومنتجات الحيوان والصيد ونقل التكنولوجيا قصيرة الأمد بحيث يمكن في أقرب وقت ممكن تسويق كميات أكبر من المنتجات البتروكيماوية للمجلس في أوروبا ، وفي ١٣/١/١٩٨٨ تمت الجولة الثانية من المفاوضات الرسمية في مقر الامانة العامة للمجلس بالرياض حيث تم الاتفاق على تشكيل جهاز

الطرفين . وبالفعل عقد اجتماع في ٢٣/٦/١٩٨٧ بين وزراء خارجية المجموعتين حيث مثل دول السوق وزراء خارجية بلجيكا وبريطانيا والدانمارك ومثل المجموعة الخليجية وزراء خارجية الامارات وسلطنة عمان والسعودية ، ورغم ان هذا اللقاء لم يعتبر لقاء رسمياً ، الا انه تم الاتفاق على اجراء مفاوضات رسمية قبل نهاية عام ١٩٨٧ ، وذلك رغم تصريح وزير خارجية بلجيكا ليوتندمانس بأن الدول الأوروبية لم تنته بعد من اجراء مشاورات فيما بينها حول هذا الموضوع ولم تحدد بعد موقف مشترك . وان ، المشاورات بين الطرفين تحاول ايجاد صيغة مقبولة من الجميع ، وانه لم يتم التوصل بعد الى صيغة لهذا التعاون تتجاوب وتطالع الطرفين ، الا أن الجانبين أظهرتا حرصهما على أن تتعدى الاتفاقية إطار العلاقات التجارية لتشمل التعاون في مجالات الطاقة والاستثمارات والتعاون الصناعى ونقل رؤوس الاموال . وعقد اجتماع ثالث بين وزراء خارجية المجموعة الأوروبية ودول المجلس وذلك على هامش اجتماعات الدورة الثانية والاربعين للأمم المتحدة . ولم يسفر هذا الاجتماع عن نتيجة محددة سوى ما وعد به وزراء خارجية السوق الأوروبية بايجاد موقف أوروبى موحد يسمح بالدخول في مفاوضات رسمية في القريب العاجل .

وفي ٨/٨/١٩٨٧ قدمت اللجنة الأوروبية (الجهاز التنفيذي للمجموعة الأوروبية) مقترحاتها بشأن التعاون بين الطرفين حيث صرح المتحدث رسمى باسم السوق بأن اللجنة الأوروبية تقترح في مجال التعاون بين الطرفين ابرام اتفاقية للتعاون على مرحلتين ، المرحلة الاولى وتتكون من ثلاثة جوانب :

(١) الجانب السياسى : أكدت اللجنة على أهمية التنسيق والتعاون مع دول المجلس بما فيه مصلحة الطرفين ، ودعت الى انشاء مجلس تعاون أوروبى خليجى يركز على مبدأ الحوار السياسى وذلك في إطار أشمل وهو الحوار العربى الأوروبى .

(٢) على المستوى الاقتصادى : اتفاق تعاون يخص قطاعات التعاون الصناعى والعلمى والتكنولوجى والطاقة والبيئة .

(٣) على المستوى التجارى : تطبيق بند الدولة الأولى بالرعاية وذلك من خلال تطبيق دول السوق سدا : ستاندستيل « والذي يقضى بعدم تغير العلاقات التجارية بين الطرفين ..

المرحلة الثانية :

سوف تشهد امكانية تطوير العلاقات الى تبادل تجارى حر الا أن العمل بالمرحلة الاولى سيجرى لفترة غير محدودة ، ولكن قد يتم في وقت لاحق بحث تطوير

جمركية عالية خاصة في ضوء انخفاض الرسوم الحالية على الواردات التي تتراوح بين ٢ - ٥ ٪ بل وتصل الى الصفر في الشاريح الكبيرة - أو فرض قيود أخرى مثل نظام الحصص مما يؤدي الى مزيد من الانكماش في حجم وقيمة الواردات ومن ثم فإن توقيع اتفاقية التبادل الحر والتي يتم بمقتضاها ازالة الضرائب الجمركية وكافة القيود التجارية الأخرى على العلاقات التجارية بين المجموعتين سوف يدفع بحجم قيمة التجارة الى الامام .

أما بريطانيا وألمانيا فتتفقان ضد صيغة التبادل الحر . كما سبق أن ذكرنا ، ويرجع ذلك أساسا الى الخوف من أن يؤدي إطلاق حرية التبادل التجاري بين المجموعتين الى آثار سلبية على صناعة البتروكيماويات في دول المجموعة الأوروبية وتشير بريطانيا الى أن دول السوق لديها طاقة تكرير وصناعة بتروكيماويات تفوق حاجتها ، فقدر استهلاكها من المنتجات البتروكيماوية بـ ٤٥٥ م . طن عام ١٩٨٤ بينما بلغت الطاقة الانتاجية حوالي ٦١٠ م . طن .

وتعمل مصانع البتروكيماويات الأوروبية بأقل من طاقتها الانتاجية مما أدى الى اغلاق ٢٠ مصنعا خلال الاربع سنوات الاخيرة وقد تم فصل ٧٠ ألف عامل لارتفاع تكلفة التشغيل والكساد ، في المقابل تتمتع دول الخليج بعدد من المزايا النسبية في مجال صناعة البتروكيماويات ، فتكلفة استخراج النفط في منطقة الخليج هو أقل تكلفة استخراج على المستوى العالمي بينما تكلفة الاستخراج في بحر الشمال وهو المصدر الاساسي للنفط البريطاني تعد أعلى تكلفة على المستوى العالمي بينما تعتمد ألمانيا الغربية على الاستيراد من الخارج مما يرفع من تكلفة الخام الداخل في الصناعة في كل من بريطانيا وألمانيا مقارنة بدول الخليج .

وتعتمد صناعة البتروكيماويات الخليجية على اليد العاملة العربية والاسيوية والتي تمتاز بانخفاض الاجور مقارنة بمستويات اجور العاملين في دول السوق مما يمثل ميزة نسبية لدول المجلس ، بالإضافة الى توافر السيولة النقدية ووجود احتياطات نقدية ضخمة تسمح باستخدام أحدث المنتجات التكنولوجية وأدت هذه المجموعة من المزايا الى أن يبلغ حجم انتاج السعودية من البتروكيماويات ٤ ٪ من الانتاج العالمي ، وتهدف دول الخليج . ان يصل انتاجها عام ٢٠٠٠ الى ١٠ ٪ من الانتاج العالمي وتهدف المملكة العربية السعودية ان تغطي صادراتها من هذا المنتجات ما بين ٥ - ٦ ٪ من السوق العالمية للبتروكيماويات ونتيجة لهذه المجموعة من المزايا النسبية أعلنت بريطانيا والتي تمتلك أقوى

مشترك له القدرة على التحرك فيما يتعلق بالجوانب التي تغطيها المرحلة الاولى .

ثم قام وفد من البرلمان الاوروبي في ٢٠/٢/١٩٨٨ بجولة في أربع دول ، خليجية - السعودية - الكويت - البحرين - سلطنة عمان - وذلك في إطار المحادثات الجارية لتوقيع الاتفاقية . وفي ٢٥/٣/١٩٨٨ قامت دول مجلس التعاون الخليجي بالعاصمة البلجيكية بروكسل بتوقيع اتفاق تجاري بالاحرف الاولى حول مشروع اتفاقية للتعاون الاوروبي الخليجي كخطوة أولى للتوصل الى اتفاقية شاملة لمختلف أوجه التعاون بين المجموعتين في المستقبل . وفي ١٥/٦/١٩٨٨ قامت دول المجلس بالتوقيع رسميا لأول مرة كمجموعة اقليمية على أول اتفاقية اقتصادية لها مع المجموعة الأوروبية بلكسمبورج ، وقد قام زعماء مجلس التعاون الخليجي في قمة المنامة الاخيرة بالتصديق على الاتفاقية وتعتبر الاتفاقية سارية المفعول منذ ذلك الحين وتتكون من ٢٦ مادة تنظم أوجه التعاون بين الطرفين . وبذلك فالمفاوضات بين الطرفين كانت شاقة وطويلة وشاهدت لحظات توتر وتصاعد للخلاف بين المجموعتين ، وبينما كانت الدول الخليجية تتبنى موقفا موحدا دائما في المفاوضات ، كان هناك خلاف دائم ينشب بين دول السوق حول الصيغة الملائمة كإطار لعلاقات التعاون الاقتصادي مع المجلس ، ففرنسا تؤيد فكرة عقد اتفاقية للتبادل الحر وهو ما يتفق مع رغبة دول المجلس ويؤيد هذا الموقف أسبانيا - إيطاليا - اليونان - البرتغال ، ولكن ثقل هذا التيار لا يكفي لتمرير القرار المطلوب . بينما وقفت ألمانيا الغربية وبلجيكا موقفا مخالفا حيث كانت تميل الى صيغة تعاون ثنائي مماثل لما يربط المجموعة بدول شرق آسيا ، بينما طالبت بريطانيا بعدم الرضوخ للضغط الخليجية أو تقديم تنازلات جمركية لهم ، وهذا ماظهر في موقف ممثلي الاطراف المختلفة داخل السوق فبينما أيد كلودشيسون ممثل فرنسا في السوق عقد اتفاقية للتبادل الحر ، وقف كارل هانز نرجس ممثل ألمانيا الغربية والمكلف بالصناعة والمعبر عن مصالح اللوبي الصناعي للبتروكيماويات وكذلك اللورد كوفيل ممثل بريطانيا ضد اتفاقية التبادل الحر .

ويرجع الخلاف بين وجهة النظر الفرنسية من جانب والبريطانية من جانب آخر الى العديد من الاسباب ، فالفرنسيون يشيرون الى انخفاض أسعار النفط وما أدى اليه من انكماش كبير في حجم وقيمة التجارة بين الدول الخليجية والدول الرأسمالية عالية التطور وكماولة من الحكومات الخليجية لترشيد الانفاق الداخلي وأنماط الاستهلاك المحلي من المتوقع أن تقوم بفرض رسوم

من دول المجلس الى دول السوق ، وتبلغ الضرائب الأوروبية على البتروكيماويات الخليجية حوالى ١٤٪ ، وذلك في الوقت الذى تبيخل ٤١٪ من الصادرات الأوروبية الى المجلس معفاة من الضرائب و ٤٨٪ تدفع رسوم تبلغ ٧٪ و ٢٪ من اجمالى واردات المجلس من السوق يدخل برسوم جمركية ١٠٪ ، ١٠٪ بينما ٩٪ تبلغ عليها الرسوم الجمركية ٢٠٪ .

وهذه الاتفاقية باستثناء تفوق الخليج في مجال صناعة منتجات البتروكيماويات ، سوف تحقق مصالح ضخمة للسوق الأوروبية .

وقد صرح وزير الخارجية سعود الفيصل خلال زيارة قام بها للعاصمة الألمانية بون بأن دول المجلس تسعى الى هذه الاتفاقية رغبة منها في وضع أسس التعاون الاقتصادي بين الطرفين وفتح مجالات جديدة للتجارة والصناعة ونقل التكنولوجيا من خلال التعاون مع الشركات الدولية التابعة لدول السوق .

واذا كانت قضية التكنولوجيا أحد العوامل الداعمة لفكرة اقامة مشروعات خليجية - أوروبية مشتركة نتيجة لما تملكه هذه الشركات من أساليب تكنولوجية وخبرات ادارية وتسويقية .

واذا كان العديد من الاقتصاديين يشير الى ان وجود حالة من المشاركة بين هذه الشركات الأوروبية والخليجية يثير عددا من المخاطر والتي قد يكون لها آثار سلبية على حركة التنمية الإقليمية بدول المجلس الا ان بعض المراقبين يرون انه من قبيل قصر النظر السياسى والاقتصادى رفض اقامة مشروعات مشتركة يكون خلالها الطرف الخليجى شريكا للطرف الأوروبى وخاصة في حالة عجز الاطراف العربية على تقديم الخبرة التنظيمية والتكنولوجية والتسويقية التى تتيحها الشركات الأوروبية بدعوى ان هذه الشركات تقدم ما يعرف باسم الحزمة المتكاملة والمتمثلة في أربعة عناصر اساسية وهى التكنولوجيا والتنظيم ورأس المال والتسويق فان دول الخليج تتوفر لها مميزات تمكنها من الضغط وتفكيك الحزمة بحيث يكون لديها فرصة المساومة مع هذه الشركات وذلك من خلال ما يتوفر لها من أرصدة نقدية بحيث يمكن اتمام عقود ذات أجل محدد لسد العجز الذى لديها في أحد عناصر الحزمة المتكاملة الا انه لا بد ان يتم ذلك في اطار من المشاورات الجماعية المشتركة . ومن الغريب ان دول مجلس التعاون الخليجى تمتلك احتياطات مالية ضخمة - وان كانت تعرضت للانخفاض مع تدهور أسعار النفط وسعر الدولار - مما يمكنها من شراء التكنولوجيا وخلق شبكة تسويقية من خلال السوق العالمى دون ضرورة ملحة للدخول في مشروعات مشتركة ، كما انه يمكن الحصول على نفس المستوى التكنولوجى

صناعات بتروكيماوية داخل المجموعة تخوفها من عقد اتفاقية للتبادل الحر مع دول المجلس ، بالعكس من فرنسا والتي لا تمتلك صناعة بتروكيماوية ضخمة .

وبالرغم من الخلاف بين وجهات النظر داخل السوق الأوروبية الا أن هناك حرصا دائما من جانب الطرفين لبناء استراتيجيات للتعاون المشترك ويرجع هذا الى العلاقات التجارية القوية بين المجموعتين .

فقد ارتفعت أهمية دول مجلس التعاون الخليجى لدى دول السوق حيث تمثل الآن المرتبة الثالثة في صادرات السوق ، وذلك بعد الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية غير الاعضاء بالسوق ، ومن ثم فان دول المجلس تمثل سوقا أساسية لتصريف منتجات السوق الأوروبية وعلى الجانب الآخر تستورد دول ، السوق الأوروبية حوالى ٢٠٪ من احتياجاتها من النفط الخام من دول الخليج . ويشكل البترول الخام ٩٠٪ من اجمالى صادرات المجلس لدول السوق . وبالرغم من انخفاض قيمة واردات الخليج من السوق الأوروبية من ١٩,٦٤٢ م . د الى ١٦,١٨٧ م . د وبالرغم من هذا الانخفاض الا أن قيمة واردات دول المجلس من السوق هي أكبر قيمة لواردات المجلس من العالم الخارجى بل ارتفع معدل واردات دول ، المجلس من السوق من ٥١٪ تقريبا الى ٥٩٪ عام ١٩٨٧ .

وقد بلغ حجم التبادل التجارى بين الطرفين عام ٨٧ مايقرب من ٢٧ مليار دولار ونصف المليار مع فائض قدره ٦ مليار لصالح دول السوق الأوروبية . ولذلك اضفت الاطراف المعاضة وخاصة بريطانيا والتي تعد أهم المصدرين الأوروبيين للخليج يليها ألمانيا ثم فرنسا درجة من المرونة في موقفها السابق سمح بتوقيع الاتفاقية . وقد اتفق الطرفان على أن لاتبدأ المرحلة الثانية الا بعد أن توافق كلا المجموعتين على الشروط التالية :-

(١) الالتزام ببند الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة الحرة .
(٢) عدم الاضرار بجهود اعادة تنظيم الصناعة البتروكيماوية .

(٣) حماية الصناعات الوليدة في دول مجلس التعاون الخليجى ، ولم توضح الاتفاقية ما هى الخطوات التى سوف تتخذ في هذا المجال ويصبح التساؤل المطروح هو كيف يتم حماية الصناعات الوليدة بدول المجلس في مواجهة منافسة غير متكافئة من جانب المنتجات الأوروبية المماثلة للانتاج المحلى في حالة رفع الرسوم الجمركية والغاء نظام الحصص ؟

(٤) التزام السوق الأوروبية بالابقاء على شروط لا تنطوى على تمييز تتعلق بوصول المنتجات البتروكيماوية

تدابير وتعليمات

الأكبر من انتاجهم الى دول السوق الأوروبية سوف يؤدي الى انخفاض حجم الفائض المتاح للتصدير لدول في خارج السوق الأوروبية وبذلك لن تجد الحمضيات المغربية منافسة شديدة بالإضافة الى أن الدول الخليجية لها الحق في منح الحمضيات المغربية ميزة تفضيلية . وبذلك فالامر يعتمد أساسا على رغبة الدول الخليجية . أما بالنسبة لمصر حيث يعد الخليج سوقا تقليديا لصادرات مصر من الموالح فإنه من غير المتوقع أن تتعرض الصادرات المصرية لهزات عنيفة ويرجع ذلك الى ما يتمتع به انتاج الحمضيات المصرية من مزايا نسبية مقارنة بانتاج دول السوق

ان التعاون بين دول المجلس وتكتلها في مجموعة واحدة سوف يسمح لها بموقف تفاوضي أفضل في مجال التجارة الخارجية كما أنه سيسمح في المستقبل بمنع التكرار أو التنافس في بعض المجالات الصناعية وأبرزها البتروكيماويات مما يؤدي الى رفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة ، والتي يعد النفط أهمها جميعا .

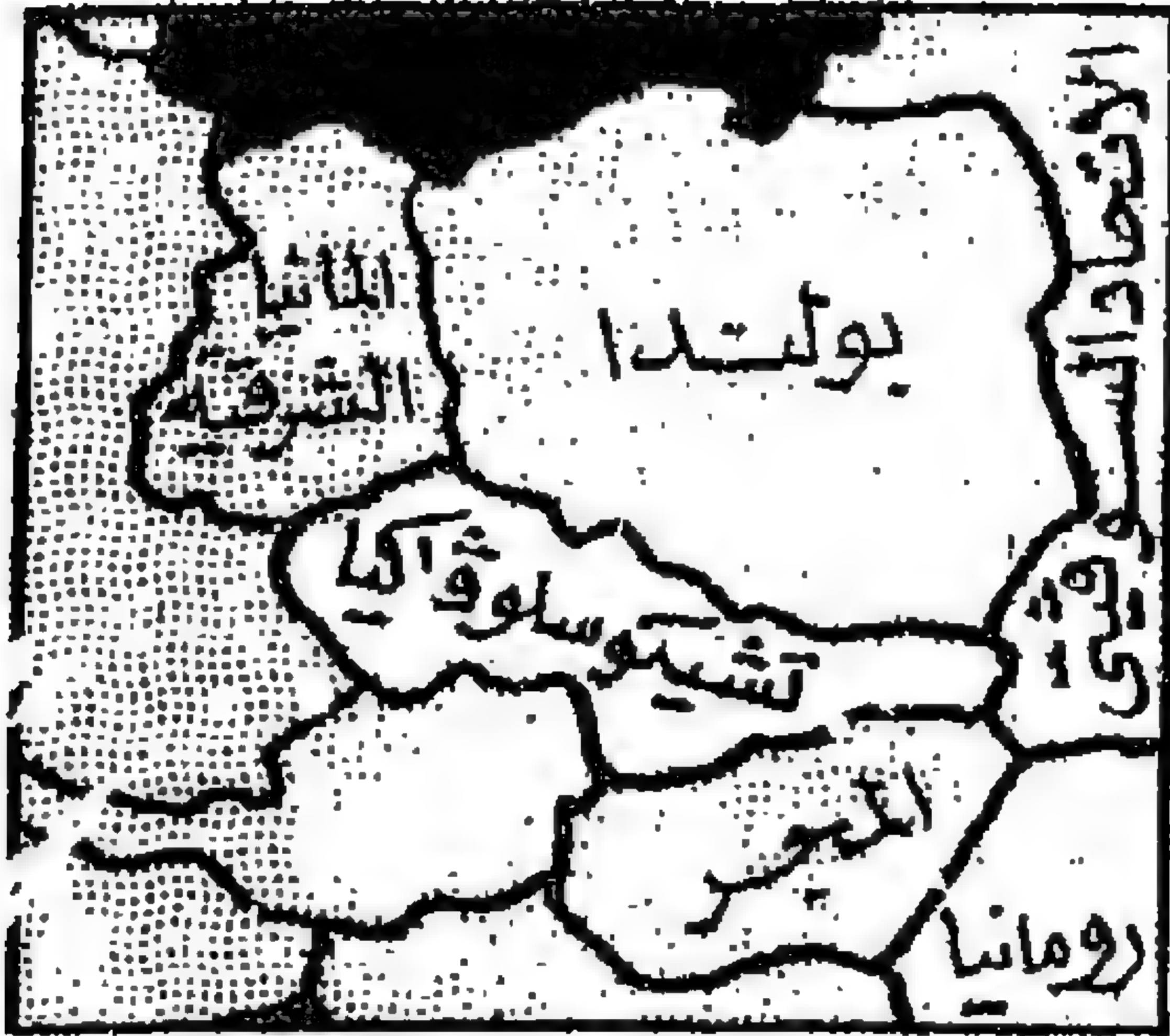
ولذلك فإن أحد أكثر البدائل المطروحة منطقيا هو اقامة مشروعات مشتركة - أكثر صيغ التعاون العربي نجاحا حتى الآن بين دول المجلس وباقي الدول العربية : مما يؤدي الى اتساع السوق العربية أمام المنتجات الصناعية الخليجية والعربية باتساع العالم العربي وهو ما يمثل أحد الشروط الضرورية للنمو .

وكذلك دعم التعاون بين دول مجلس التعاون وما يسمى بالدول الصناعية الجديدة في العالم الثالث كالبرازيل والأرجنتين وكوريا والهند بحيث يمكن الاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بها الطرفان والتي تمكن من ارساء أسس التعاون المشترك بما يسمح بدعم الصناعات العربية وليس وقف نموها . □

بشروط أفضل من خلال طرح احتياجاتها التكنولوجية على كل من يملك هذه التكنولوجية شرقا وغربا مستغلين التنافس بين الشرق والغرب وبين الشركات الغربية وبعضها البعض داخل الدولة الواحدة وبين الدول الرأسمالية عالية التطور وبعضها البعض في الحصول على أفضل تكنولوجيا بأفضل شروط على ألا يكون ذلك بديلا لدعم التعاون الخليجي العربي في المجالات التي يتوفر بها شروط هذا التعاون .

وقد يرى البعض أن التأثير المباشر والحالي لهذه الاتفاقية على العلاقات التجارية بين دول المجلس وباقي الدول العربية سوف يتمثل أساسا في مجال الواردات الزراعية ففي مجال الحمضيات نجد أن الثلاثة الكبار في انتاج الحمضيات بالوطن العربي هي المغرب ومصر ولبنان - تستهلك مصر ٨٠ ٪ ، من انتاجها والمغرب ٣٠ ٪ وتنتج الثلاثة نصف الحمضيات العربية وتمثل تقريبا ١٠٠ ٪ من الصادرات العربية (٦٩ ٪ المغرب ، ١٨ ٪ لبنان ، ١٢ ٪ مصر) ومن جانب آخر فإن السعودية تعد أكبر مستهلك للحمضيات في العالم العربي .

وإذا كان الجزء الأكبر من صادرات الحمضيات المغربية يتجه الى دول السوق الأوروبية الا أنها قد تعرضت لهزة شديدة من جراء انضمام كل من إسبانيا والبرتغال واليونان للسوق الأوروبية المشتركة ، مما يمثل منافسا شديدا للحمضيات المغربية . مما أدى الى فقدان المغرب لأحد أهم أسواقها التقليدية مما جعلها تتجه الى محاولة فتح أسواق لها في منطقة الخليج وخاصة مع انخفاض حجم صادراتها الى دول المجلس ، ويعتقد البعض أن هذه الاتفاقية سوف تضع كثيرا من العراقيل أمام محاولات المغرب العربي لاقتحام أسواق الحمضيات الخليجية . لكن توجيه إسبانيا والبرتغال واليونان للجزء



تداعيات البريسترويكا في بولندا

أحمد مصطفى العملة

رفع الأسعار بنسب تتراوح بين ٤٠ ، ٢٠٠ ٪ ، بعد توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي تحصل بولندا بمقتضاه على قروض جديدة وتسهيلات في دفع القوائد في مقابل رفع الدعم عن بعض السلع وتخفيض قيمة العملة المحلية . فأشعل ذلك الاضطرابات العنيفة بين العمال وألقى القبض في أعقابها على بعض زعماء حركة « تضامن » ثم تزعم أعضاء آخرون من تضامن حركة احتجاجات جديدة في شهر أبريل للمطالبة بزيادة الأجور وإعادة العمال المفصولين وأستمرت هذه المناوشات حتى اشتعلت الاحتجاجات مرة أخرى بشكل أكثر ضراوة وقوة في مناسبة الاحتفال بعيد العمال وأشترك « ليك قانونسا » زعيم الحركة العمالية في المظاهرات التي دعت لأول مرة وبشكل علني الى ارساء نظام لتعدد الهيئات النقابية والاجتماعية واجراء اصلاحات سياسية حقيقية في البلاد . وحذر قانونسا من أنه إذا لم تجر الحكومة مفاوضات مع المعارضة حول الاصلاحات السياسية والاقتصادية فسيكون من الصعب تجنب وقوع ثورة دموية . ورد مسئول حكومي على تهديد قانونسا بقوله أن الحكومة لن تتفاوض مع تضامن وعلى العمال المضربين التحلي بالواقعية والمسئولية . ولم يثن ذلك حركة تضامن عن دفع الامور الى مزيد من التوتر من خلال تنظيم اضرابات جديدة في عدد كبير من المصانع الحيوية مما دفع السلطات الى الاستعانة بأساقفة الكنيسة الكاثوليكية لتهديئة ثورة العمال . وفسر ذلك في حينه بأن الدولة ترغب في فتح الباب أمام الحوار بين العمال وادارات المصانع . وبالفعل أعلن ممثل لتضامن أن ادارة حوض « لينين » لبناء السفن في جدانسك [معقل تضامن] قد وافقت على بحث مطالب العمال بزيادة الأجور ومنح ضمانات أمنية وضمان عودة العمال المفصولين - إلا أن الاضطرابات أنتهت بعد تسعة أيام دون أن يحصل العمال على مكاسب تذكر .

وعادت المظاهرات مرة أخرى في ذكرى الاحتفال

أوروبا الشرقية خلال الأشهر الماضية حملة تغييرات واسعة ، ظهرت أولى بوادرها عندما أجتاحت بعض دولها حركة مظاهرات واحتجاجات عمالية وطلابية بشكل لم يسبق له مثيل من قبل . ومن ثم اضطرت الدولة في بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر إلى الدخول في حوار مع تنظيمات المعارضة لأول مرة ، لاستعادة الهدوء والمضى قدما في تنفيذ خطط التنمية . وفي الواقع يعد هذا التنازل من جانب السلطات تطورا مثيرا ينبغي أن ينتظر له مع بقية التطورات الأخرى في إطار مناخ الاصلاحات الذي بدأه جورباتشوف في الاتحاد السوفيتي والذي عجل بالتغييرات الحالية . ولاشك أن الأثر الفعلي لهذه التطورات سيحمل في طياته بذور تحولات عميقة في بنية الدولة . في أوروبا الشرقية - ويمكن في هذا المجال رصد بعض المؤشرات الدالة على عمق التغييرات التي تواجهها منظومة الدول الاشتراكية عبر استقراء الأحداث الأخيرة في بولندا باعتبارها حالة نموذجية لتلك التغييرات .

أولاً : بولندا :

أعلنت السلطات في عام ١٩٨٣ إلغاء الاحكام العرفية وقرارات اعتقال أعضاء منظمة « التضامن » العمالية والتي كانت قد أعلنتها عام ١٩٨١ - وبرغم أن الحكومة لم ترفع الحظر عن نشاط « التضامن » إلا أن الجناح السري بقيادة « زبجنيو بوجاك » أستطاع طوال السنوات الماضية أن يسبب ازعاجاً شديداً للسلطات عن طريق اشعال المظاهرات والاحتجاجات والدعوة للاضرابات ضد إنخفاض الأجور وانعدام الحريات وحظر نشاط التضامن حتى أن أعضاء الحزب الشيوعي البولندي أعربوا في أوقات كثيرة عن استيائهم من استمرار تزايد شعبية « التضامن » في الاوساط العمالية . وقد اضطرت الحكومة في أوائل العام الماضي إلى

تقارير وتعليقات

في سبتمبر وأعقبها جلسات أخرى ناقشوا خلالها موضوعات عدة كان أهمها امكانية عقد مؤتمر موسع تشارك فيه جميع عناصر المعارضة لبحث وظيفة الدولة والحياة العامة وسبل الاسراع بتطوير الاقتصاد القومي وصياغة حركة النقابات العمالية . وتم الاتفاق بين الطرفين على موعد لبدء « مفاوضات المائدة المستديرة » خلال منتصف أكتوبر ، وسعيًا لدعم موقفها أتجهت تضامن وقبل أيام قليلة من بدء المفاوضات الى استعراض قوتها بتنظيم مظاهرات ضخمة في المدارس والجامعات والمصانع للمطالبة بعودة شرعية المنظمة والاتحادات الطلابية غير الرسمية التي حظرت السلطات نشاطها منذ ١٩٨١ . مما دفع السلطات إلى تأجيل موعد المفاوضات مرتين وتبادل الطرفان (تضامن والحزب الشيوعي) الاتهامات حول التسبب في عدم البدء في المفاوضات . وبدأت المراوغة من الطرفين ، الحكومة من جانبها أعلنت أن اصلاح الوضع في بولندا ليس في حاجة لجهود « تضامن » وقامت أيضاً بإغلاق وتصفية حوض « لينين » لبناء السفن في جدانسك بدعوى الخسائر الاقتصادية التي تحققها الترسانة و« تضامن » من ناحيتها هددت بإعلان اضراب شامل إذا لم تعقد مفاوضات المائدة المستديرة ، حتى وقعت المفاجأة وظهر قانوناً لأول مرة في التليفزيون البولندي خلال مظاهرة مع رئيس اتحاد النقابات الرسمية طرح خلالها قانوناً مطالب العمال بوضوح وأستطاع أن يسحق خصمه بجدارة . في تطور مثير آخر عقد الحزب الشيوعي مؤتمراً طارئاً طرح خلاله ياروزلسكي على أعضاء المكتب السياسي أولاً ، ثم أعضاء اللجنة المركزية مشروع اصلاح يتضمن الاعتراف بشرعية تضامن من خلال الدخول في مفاوضات رسمية مع زعمائها وكافة التيارات الاخرى في بولندا وذلك بشروط يتم وضعها فيما بعد وبصعوبة بالغة أقتنص الزعيم البولندي موافقة أعضاء اللجنة المركزية على الخطة وكسب ثقة وتأييد أعضاء المكتب السياسي بعد أن هدد بتقديم استقالته ومعه وزير الدفاع ووزير الداخلية . وتمحورت الشروط التي أعلنت فيما بعد حول :

- ١ - ضرورة أن تؤيد منظمة « التضامن » حركة الاصلاحات الاقتصادية
- ٢ - أن تنخرط في الخط الرسمي للدولة
- ٣ - أن تمتنع عن تلقي الدعم من الدول الغربية
- ٤ - أن تعتبر نفسها جزءاً من النظام الاشتراكي القائم .
- ٥ - وأخيراً في حالة قبول « تضامن » لهذه الشروط تمنح فترة اختبار حتى مايو ١٩٩١ لاثبات التزامها بالشروط السابقة .

وجاء رد فعل المنظمة العمالية على لسان أحد زعمائها

بتأسيس تضامن خلال أغسطس الماضي ، لكنها إنقلبت إلى المطالبة برفع الأجور وتحسين ظروف العمل وعاود زعماء تضامن تهديداتهم بتوسيع نطاق المواجهة في حالة عدم الاعتراف بشرعية المنظمة والاستجابة لمطالب العمال وهو ما رفضه مجلس الوزراء وأعتبر أن قبول مطالب العمال سوف يفسد الجهود التي يقوم بها لاصلاح مسار الاقتصاد وبرغم ذلك استمر تصاعد حدة المظاهرات . وعلى الفور عقدت اللجنة المركزية بالحزب الشيوعي اجتماعاً طارئاً في أواخر أغسطس لبحث ما أسمته بأسوأ أضرابات منذ ١٩٨١ . وأعلن في أعقابها متحدث باسم تضامن أن السلطات قدمت عرضاً أعربت فيه عن رغبتها في إجراء مباحثات حول شرعية تضامن اذا أنهى العمال اضرابهم . وكان وزير الداخلية البولندي قد أعلن قبل ذلك بساعات عن عزمه اجراء مفاوضات مع [ممثلين عن مختلف المجموعات العمالية] حول الأزمة الاقتصادية ، فيما وصف بأنه سعى الى تهدئة الأوضاع مع تجنب الدخول في مفاوضات مباشرة مع تضامن وجدها .

بؤادر التغيير :

عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اجتماعاً طارئاً أستمر يومين في أوائل سبتمبر الماضي شن فيه ياروزلسكي هجوماً عنيفاً ضد الحكومة وأعتبرها مسئولة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية ، وأعرب عن حاجة بولندا لاجراء حركة تغييرات واسعة . وقد واجه ياروزلسكي أثناء الاجتماعات هجوماً عنيفاً من جانب المتشددين من أعضاء اللجنة الذين طالبوا باستخدام العنف والقمع لاحتباط تحركات تضامن في حين تبني ياروزلسكي ومجموعة من المعتدلين ضرورة التسليم بمطالب تضامن وعلى رأسها رفع الحظر المفروض على نشاطها . وبدأ للجميع أن الجناح الأخير كسب الجولة عندما أعلن متحدث حكومي في ختام الجلسات استعداد السلطات البولندية لاشراك قانوناً في المفاوضات المزمع عقدها مع كافة التيارات بمجرد إنهاء الاضرابات في حوض لينين وأكد على أن ذلك لا يعنى تغييراً في الموقف من تضامن .

أصبح من الواضح اذن أن هناك ارتباطاً واضطراباً شديداً في صفوف وأجنحة السلطة وأن لجوءها الى الحوار لم يكن سوى خطوة تكتيكية لاحتباط اضرابات العمال وامتصاص غضبهم دون تقديم أى تنازلات تذكر خاصة وان الحوار سيتم مع قانوناً بإعتباره زعيماً للمضربين عن العمل وليس بإعتباره زعيماً لتضامن . وهكذا تراجع قانوناً عن شرطه بالاعتراف بشرعية تضامن أولاً لبدء الحوار وأعلن موافقته دون ايقاف الاضرابات . ولم تجد الحكومة مفرأ من بدء المفاوضات فعمدت أول جلسة بين وزير الداخلية البولندي وقانوناً

دولية مغايرة الى حد كبير لما هو قائم حالياً - خاصة بعد ان تضيق مساحة الخلاف الايديولوجي سعياً وراء انقاذ الوضع الاقتصادي المتدهور وللحاق بركب الثورة العلمية والتكنولوجية الهائلة في العالم الرأسمالي .

من هذا المنطلق نجد أن هناك عدة نقاط جديدة بالملاحظة عند استقراء التطورات السابقة ، ويمكن أجمالها في الآتي :

١ - وجود اتجاه حثيث لاجراء تغييرات في النظام السياسي تتيح هامشاً ديمقراطياً ، أن تستوعب خلاله كافة التيارات والتجمعات السياسية والثقافية والاجتماعية .

٢ - ارتباط بالتوجه السابق قيام السلطات الحاكمة بتنشيط هيكل المجتمع المدني لتجاوز الفجوة بين الدولة كمؤسسات رسمية قائمة بذاتها وبين المجتمع ككيان يحمل في طياته تنويعات وتكوينات اجتماعية ترغب في تحقيق ذاتها على المستوى السياسي والاجتماعي والدفاع عن مصالحها . وأهم هذه التكوينات التي برز دورها في الدول الثلاث في مواجهة مؤسسات الدولة هي :

أ - نقابة « تضامن » العمالية :

أستطاعت منذ إعلان قيامها في بولندا عام ١٩٨١ كنقابة مستقلة وطوال الثمانينات أستطاعت أن تثبت جذارتها بالفعل أزاء السلطات لبولندية برغم اجراءات الحظر والمطاردة والاعتقال الموجهة ضد زعماء تضامن . وتحولت تضامن بعد فترة من تمثيل العمال الى تبني مطالب مختلف الفئات البولندية وأصبحت رمزا شعبيا للنقابة حول البولنديون .

وقد تمكنت تضامن من الاستمرار في هذا الدور وممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على الدولة بفضل تنظيمها المحكم وجهازها السري الذي تولى رئاسته بعد حظر نشاط النقابة - (زيجيبو يوجاك) . وعلى رأس هذا الجهاز توجد لجنة التنسيق وتتكون من خمسة أعضاء من خيرة الكوادر النقابية وأسفل هذه اللجنة توجد جهاز آخر من ٣٠٠ عضو يعرف باسم « ترافاس » ويقوم بالتخطيط للمظاهرات والاضرابات والاشراف على محطات الأذاعة والصحف السرية التابعة للنقابة . وأصدر الجهاز السري صحيفة اسبوعية في وارسو عرفت باسم « تيجودينك مازوتزي » كوسيلة اتصال مع المواطنين .

أضافة الى ذلك هناك لجان من المتخصصين مهمتها اعداد الدراسات والابحاث حول كيفية اصلاح الشئون الاقتصادية والسياسية في بولندا وتقديم الحلول للمشكلات القائمة من وجهة نظر النقابة .

معرباً عن خشيته أن تحول خطة الحكومة « التضامن » إلى ناد للمناقشات . إلا أن فاونسا صرح بأن الخطة تعتبر تحولاً جاداً في الموقف الحكومي رغم أنه جاء أقل من التوقعات الشعبية وأبدى استعداده لبدء المفاوضات التي بدأت بالفعل في فبراير الماضي بين ٥٧ عضواً من زعماء « التضامن » والكنيسة الكاثوليكية والتيارات الأخرى في بولندا بالإضافة لممثلي الحكومة .

وقد أعلن فاونسا خلال الجلسة الافتتاحية للمفاوضات أن حل الأزمة الاقتصادية مرتبط بالتغيير الجذري في نظام الدولة وطالب بإعادة الشرعية الى منظمته في اطار نظام ديمقراطي يكفل تعدد النقابات والحرية للمواطنين . وذكر وزير الداخلية البولندي أن خطوات اعادة الشرعية ستتخذ فور الاتفاق على الاصلاحات السياسية والاقتصادية واعلان [التضامن] استعدادها لدخول البرلمان من خلال انتخابات لا تنطوي على مواجهات .

وفي أعقاب الجلسة الافتتاحية انقسمت المفاوضات الى ثلاث لجان الاولى لبحث شروط اعادة الشرعية لتضامن والثانية تناقش تعديل النظام الانتخابي والثالثة تتولى بحث الاصلاحات السياسية والاقتصادية . وقد أعلن وزير الداخلية مجدداً أنه في حالة نجاح المؤتمر سيتم تشكيل مجلس للمصالحة للقومية لاجراء تعديلات دستورية تمهيدا لاجراء انتخابات برلمانية في الصيف القادم ويختار البرلمان بعد تشكيله حكومة موسعة تضم مختلف التيارات . وفي هذا الاتجاه فجر رئيس الوزراء البولندي (راكوفسكي) مفاجأة غير متوقعة عندما أعلن صراحة بأن الحزب البولندي مستعد للتخلي عن احتكار السلطة والدخول في مواجهة انتخابية مع التنظيمات السياسية الأخرى ، لكنه توقع أن يحتفظ الحزب الشيوعي البولندي بقدرته على القيام بدور رئيسي ومحوري في الحياة السياسية في بولندا .

وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير لم تنته جلسات المؤتمر وإن كان من الواضح أن التغيير في اطار ما سبق قادم لا محالة .

يتضح أذن مما سبق أن الأحداث المتلاحقة خلال العام الماضي والشهور الأولى من العام الحالي قد بلورت الى حد ما ، معالم تغييرات وتطورات غير عادية في بولندا بحيث بات ممن الممكن أن توضع تلك التطورات موضع الدراسة والتحليل . رغم أنها لم تأخذ حتى الان أشكالا مستقرة ، لكنها تكتسب أهمية قصوى قد تبدو في تلك التداعيات التي يمكن أن تسفر عنها . بالتالي يصبح احتمال اعادة صياغة القواعد الايديولوجية التي استقرت عليها بولندا منذ الحرب العالمية الثانية احتمالا قابلاً للتحقق . وهذا بدوره سيفتح أفاقاً جديدة لأوصاع

الحكم خاصة وأن الطبقة المسيطرة على المؤسسات الحزبية أصبحت تجنى الكثير من وراء استمرارها في الحكم . من هنا لم يعد ينظر للحزب الشيوعي كطليعة وصفوة ونخبة ثورية بل أصبح مؤسسة رسمية لممارسة القمع الفكرى - فى الوقت - نفسه كانت هياكل المجتمع المدنى التى وضعتها أنفا أخذت فى الصعود من تحت السطح ونجحت بضغطها فى أن تقتنص اعتراف السلطات بها - أى اعتراف الحزب بوجود حركات تعبر عن مجموعات متنوعة فى المجتمع . وفى هذا الاعتراف تسقط ضميمنا قدسية الحزب الواحد . وهنا حدث تجاوز نظرى وبراجماتى للأساس الماركسى فى بولندا .

ويجب أن نقر بأن حركات المعارضة الناشئة لا يمكن بطبيعة الحال أن تلعب دور البديل للحزب لكنها تستطيع أن تضطلع بمهام الرقابة على الدولة واجهزتها وممارساتها سواء من خلال المؤسسات الرسمية أو عن طريق استخدام نفوذها لتحريك المواطنين ضد السلطة . وبعد ذلك تطوارا يجب الالتفات اليه لأنه قد ينهى « افراد » الدولة يتسيير دفة الأمور فى بولندا .

ونجدد الإشارة فى نهاية الأمر الى أن كافة التطورات السابقة لم تكن لتحدث لولا الأزمة الاقتصادية الخانقة وبروز اتجاه رسمى تركزت خطته فى الالتفاف حول مطالب الجماهير وانشاء تشكيلات حزبية تستوعب من خلالها السلطات كافة الأنشطة المعادية .

ولا يمكن فى هذا الصدد أغفال الدور الذى لعبته سياسات جورباتشوف الجديدة فى تهيئة المناخ واعطاء الجراءة اللازمة للدول الاشتراكية لأن تنتهج طرقا جديدة فى الممارسة الاشتراكية ، قد تتجاوز نتائجها خطط وطموحات جورباتشوف ذاته . □

ب - الكنيسة الكاثوليكية :

برز دورها فى بولندا وأرتبط نشاطها بدعم وتأييد تحركات نقابة « التضامن » حتى أن السلطات اضطرت فى وقت من الأوقات الى استخدام سلاح الإغتيال ضد أحد القساوسة النشطين فى تأييد « التضامن » . ولم تسلم الكنيسة كمؤسسة دينية روحية تلقى دعما ماديا ومعنويا هائلا من الشعب البولندى والفاثيكان بزعامة البابا « جان بول الثانى - البولندى الأصل - لم تسلم الكنيسة من هجوم الأعلام الرسمى البولندى الذى دأب على الدعوة الى مصادرة الكنائس بعد أن وجه اليها تهمة العمل ضد نظام الدولة وخلق آثار ضارة على المجتمع والانحراف عن مجرى الحياه الدينية والانضمام للمعارضة . وعندما شعرت الحكومة البولندية بحرج موقفها فى أغسطس الماضى لجأت الى الكنيسة لكي تتدخل وتهدئ من ثورة العمال المضربين . واشتركت الكنيسة فيما بعد فى مفاوضات المائدة المستديرة باعتبارها طرفا أصيلا فى الأوساط المعارضة وباعتبارها وسيطا مقبولا يستطيع أن يساهم فى التوصل الى تسوية بين العمال والسلطات البولندية .

٣ - اهتزاز قدسية الحزب الشيوعى :

تحولت هياكل الحزب الشيوعى البولندى الى مجرد مؤسسات إدارية وبيروقراطية تمارس مهام التنظيم والدعاية الايديولوجية بشكل يخلو الى حد كبير من استيعاب المتغيرات الجديدة فى البيئة الدولية .

وحاولت هذه الهياكل قدر طاقتها احكام السيطرة على الحركة الداخلية فى المجتمع وسعت بأدواتها القمعية الى خنق أشكال هذه الحركة لتكريس سيطرتها على أمور



تطور العلاقات الامريكية الليبية

علاء نيسالم

في قصر الحكومة بينغازي في ٩ سبتمبر ١٩٥٤ . ولكن التعديل الجديد تناول فقط بعض الاختصاصات الادارية والقضائية وزيادة المساعدات الاقتصادية بحيث تشمل ٤٠ مليون دولار ، دون المساس بالتواجد الامريكي في ليبيا .

(٢) اتفاقية المساعدة العسكرية : عقدت الولايات المتحدة اتفاقية جديدة في ٣٠ يونيو ١٩٥٧ أطلقت عليها اسم « اتفاقية المساعدة الامريكية » نظمت الاتفاقية طريقة تزويد ليبيا بالمعدات الحربية الامريكية ، وعينت بموجبها الحكومة الامريكية بعض رجالها العسكريين الذين التحقوا بالسفارة الامريكية لبحث مطالب ليبيا وحاجاتها العسكرية . وقد أثارت هذه الاتفاقية مناقشات شديدة نظراً لعدم اعلان نصوصها من جانب الحكومة الليبية . بالإضافة الى ذلك شملت الاحتكارات البترولية الامريكية حوالي ٩٠ ٪ من انتاج البترول الليبي . وقد برزت الشركات الامريكية النفطية كقوة احتكارية في ليبيا على اثر صدور قانون ١٩٥٥ .

ثانياً : المرحلة الثانية : قُدنى العلاقات الامريكية - الليبية (٧٠ - ١٩٨٨) :

بدأت مرحلة الانحسار في العلاقة الامريكية - الليبية مع ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ ، حيث تأثرت القيادة الثورية الليبية بنسق القيم والافكار الثورية التي عمت المنطقة العربية خاصة تلك المتعلقة بالتخلص من النفوذ الغربي . ومن ثم بدأت المفاوضات مع بريطانيا لاجلاء ٨ ديسمبر ١٩٦٩ ، تم التوصل الى اتفاقية في ١٤ ديسمبر من نفس العام تسع بجلاء القوات البريطانية في موعد أقصاها ٣١ مارس ١٩٧٠ . كما بدأت المفاوضات مع الولايات المتحدة لاجلاء القوات والقواعد الامريكية في ١٥ ديسمبر ١٩٦٩ . صدر بلاغ رسمي في ١٧ مارس ١٩٦٩ يعلن فيه انه تم الاتفاق على جلاء القوات الامريكية ومعداتهما عن قاعدة هويلس وسيتم سحب القواعد في

منحني العلاقات الامريكية الليبية بمراحل صعود وتدنٍ ، اختلفت من فترة لأخرى حسب طبيعة النظام الدولي وتوجيهات القيادة في كلا

مر

البلدين . لعل كان أشدها فترة ولاية الرئيس الامريكي السابق رونالد ريجان (٨٠ - ١٩٨٨) ، حيث وصلت المجابهة الامريكية الليبية أخطرهما في عدة مناسبات . يمكن تقسيم تطور العلاقات الامريكية - الليبية الى مرحلتين أساسيتين :

أولاً : المرحلة الأولى : صعود العلاقات الامريكية - الليبية (٥١ - ١٩٦٩) :

اعتبرت هذه الفترة مرحلة نمو وتطور في العلاقات الامريكية - الليبية ، حيث شهدت تلك الفترة توثيق التعاون في شتى المجالات عن طريق سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات ، بالإضافة إلى التواجد الامريكي المكثف فلا ليبيا .

(١) المعاهدة الامريكية - الليبية : قبل أن يعلن استقلال ليبيا في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ ، كانت القوات الامريكية تحتل مطار الملاحة بالقرب من طرابلس بموجب اتفاق سابق بين الحكومتين الامريكية والليبية . وفي يوم الاستقلال وقع محمود المنتصر رئيس الحكومة الليبية وزير خارجيتها واندروج لنش القائم بأعمال الولايات المتحدة في طرابلس اتفاقية بين الحكومتين لاقرار الوضع الامريكي القائم في ليبيا .

هذه الاتفاقية كسابقتها البريطانية التي وقعت ٢٨ يوليو ١٩٥٢ ، فرضت على ليبيا تواجداً أمريكياً لمدة ٢٠ عاماً وأصبح للولايات المتحدة بموجب هذه المعاهدة أكبر قاعدة في الشرق الأوسط وهي مطار الملاحة ، إلا أن المعاهدة لم تلبث وإن أثارت حولها الاحتجاجات الليبية ، وبعد مناقشات استمرت سنتين وقع على تعديل للمعاهدة

تقارير وتعليقات

الحزب الديمقراطي في انتخابات الرئاسة في نوفمبر ١٩٨٠. يمكن تلخيص قضية بيلي كارتر في اكتشاف علاقة غير مشروعة بينه وبين الحكومة الليبية، بدأت منذ سبتمبر ١٩٧٨. ومع بداية الثمانينات وتسلم إدارة ريجان السلطة، أخذت مرحلة تصعيد التوتر تتصاعد أكثر فأكثر. وكتعبير عن الخط الجديد للإدارة الأمريكية، أعلن ريجان عن استراتيجية لاستعادة هيبة الولايات المتحدة عن طريق القوة. حيث قرر كل من ريجان ووزير خارجيته الكسندر هيج أن يجعلوا من ليبيا نقطة اختبار عملي لتلك الاستراتيجية. وأتخذ الرئيس ريجان زمام المبادرة بسرعة لتطبيق استراتيجيته عن طريق سياستين:

أولاً: سياسة العقوبات الاقتصادية:

لم يكن موضوع العقوبات الاقتصادية بجديد إلا أن إدارة ريجان عملت على تشديد وتدعيم تلك العقوبات، كانت أولى خطواتها في ٢٩ أكتوبر ١٩٨١ عندما فرضت الولايات المتحدة قيوداً جديدة على مبيعات الطائرات المدنية وقطع الخيار المتعلقة بها إلى ليبيا.

في عام ١٩٨٢ أقدمت إدارة ريجان على فرض عقوبات اقتصادية على ليبيا، حيث حظرت استيراد النفط الليبي، وألحقت به قرار حظر تصدير المنتجات الأمريكية إلى ليبيا ولا سيما التقنيات العالمية الخاصة بالصناعات النفطية والمنتجات العسكرية على اختلافها إما مباشرة أو عن طريق طرف ثالث. وفي ٧ يناير ١٩٨٦ فرضت إدارة ريجان عقوبات اقتصادية شاملة على ليبيا، حيث تم تجميد الارصدة المالية والليبية في الولايات المتحدة وحظر كل أنواع التجارة والسفر والقروض والمعاملات التجارية من أي نوع مع ليبيا، بل أمر ريجان كافة الرعايا والعاملين الأمريكيين في ليبيا ببيعهم عددهم ١٥٠٠ أمريكي بمغادرة ليبيا فوراً، وطلب ريجان من الشركات النفطية الأمريكية إنهاء عملياتها وتحويل موجوداتها من ليبيا في إطار الحظر التجاري الشامل على ليبيا.

غير أن الإجراءات الاقتصادية الأمريكية لم تحقق أهدافها ولم يحد غياب التقنية الأمريكية من قدرة ليبيا على استغلال مواردها النفطية. ويعود اخفاق الإجراءات الاقتصادية الأمريكية خاصة في عام ١٩٨٢ إلى عدم تجاوب حلفائها في أوروبا الغربية واليابان إلى الحد الذي يؤثر فعلياً على ليبيا. حيث جاءت ردود الفعل عفى درجة كبيرة من الحذر الأمر الذي ظهر في البيانات الرسمية التي صدرت عن عواصم بعض الدول الغربية. عقب إجراءات ١٩٨٦. أعلنت إيطاليا عن شكوكها إزاء جدوى العقوبات الاقتصادية ولم تهتم ألمانيا الغربية بغرض

ليبيا مع نهاية شهر يونيو ١٩٧٠.

تعتبر فترة بداية السبعينات هي البداية الحقيقية لتوتر العلاقات بين البلدين، حيث بدأت ليبيا منذ مارس ١٩٧٢ في إعتراض الطائرات الأمريكية التي تحاول الاقتراب من خليج سرت أو الأراضي الليبية، بالفعل في ٢١ مارس ١٩٧٢ أطلقت الطائرات الليبية قذائفها على طائرة أمريكية من طراز هرقل ولم تصبها. كما بدأت ليبيا خطواتها نحو تأمين البترول الليبي، ففي يونيو ١٩٧٣ أعلنت ليبيا عن تأمين ٥١٪ من شركة أوكسيدنتال بتروليم الأمريكية. كما قامت بتأمين ٥١٪ من أكبر الشركات المنتجة للبترول في ليبيا في أغسطس من نفس العام وهي مجموعة أواسنير.

كما اصطدمت أفكار الزعيم الليبي القذافي عن دعم الثورة في كل مكان ومحاربة الاستعمار، بالدور الأمريكي في العالم « فيما يسمى بمحاربة الارهاب ». حيث بدأت الولايات المتحدة بالضغط على القذافي لمحاولة وقف مساندته للارهاب وكانت أولى هذه الخطوات في عام ١٩٧٥ حينما امتنعت الولايات المتحدة عن تسليم ليبيا ثمانى طائرات من طراز س - ١٣٠ هيركوليس تم التعاقد عليها في عام ١٩٧٢ وتبلغ ٧٠ مليون دولار، في ١٢ أبريل ١٩٧٨ قررت الحكومة الأمريكية وقف تزويد ليبيا بـ ٤٠٠ عربة نقل متطورة بسبب احتمال استخدامها في نقل الدبابات السوفيتية من ليبيا إلى أماكن أخرى. كما ألغت الحكومة الأمريكية في ٢٥ مايو ١٩٧٩ بيع ثلاث طائرات من طراز جامبو ٧٤٧ بسبب الكشف عن وجود دور للخطوط الجوية الليبية في مساعدة ونقل الامدادات إلى حكومة عبيد أمين أثناء الحرب الاهلية التي أدت إلى الانطاحة به في أوغندا.

وصلت العلاقة بين البلدين إلى مرحلة اللاعودة حينما قام حوالي ٢٠٠٠ متظاهراً في ٢ ديسمبر ١٩٧٩ بالهجوم على مقر السفارة الأمريكية في ليبيا واحرقه. على الفور بدأت الحرب الدبلوماسية بين البلدين. حينما قررت الحكومة الأمريكية في ديسمبر ١٩٧٩ وقف أعمالها الدبلوماسية في ليبيا احتجاجاً على حرق سفارتها في طرابلس. ومع بداية عام ١٩٨٠ قررت الولايات المتحدة سحب جميع دبلوماسياتها فوراً من ليبيا وتجميد العلاقات معها احتجاجاً على احراق السفارة الأمريكية ومكاتبها في طرابلس وبنغازي. ولعل أكثر ما يشد الانتباه في نهاية السبعينات هو المكان البارز الذي شغلته قضية العلاقة بين الولايات المتحدة وليبيا من خلال قضية شقيق الرئيس الأمريكي الأسبق جيمى كارتر (٧٦ - ١٩٨٠) نوالتي أصبحت أحد ركائز حملة الحزب الجمهوري ضد

للبحرية الأمريكية من طراز اف - ١١١ المزودة برادارات متطورة والتي انطلقت من قواعدها في بريطانيا لان الاسطول المربط أمام السواحل الليبية لم يكن تتوفر له الطائرات الهجومية المتخصصة . واقتطعت ليبيا اسقاط إحدى هذه الطائرات ومقتل قائدها .

الأسلحة الكيميائية : الضجة الأمريكية حول مصنع الرابطة :

انتهت المعركة الجوية التي اسقطت فيها مقاتلتان أمريكيتان طائرتين ليبيتين في سماء البحر المتوسط في الرابع من يناير الماضي ليثار جدل دولي عنيف حول الدوافع الأمريكية للقيام بهذا العمل . وفي نفس الوقت كانت قضية الأسلحة الكيميائية قد أحتلت مكانتها ، بعد أن دعت الولايات المتحدة الى عقد مؤتمر دولي بهذا الشأن ولتجديد الالتزام ببروتوكول جنيف ١٩٢٥ الذي يخطر استخدام المواد الكيميائية السامة في الحروب . وفي ٧ يناير عقد مؤتمر باريس حول الأسلحة الكيميائية ، وحضرته ١٢٠ دولة . وبعد أربعة ايام اعزب المجتمعون عن قلقهم البالغ بسبب الانتهاكات الخطيرة ، ودعا المؤتمر الى اجراء مفاوضات عاجلة للتوصل الى معاهدة لحظر انتاج الأسلحة الكيميائية . وليس حظر استخدامها كما يدعو بروتوكول جنيف ١٩٢٥ وأسهم المؤتمر في تعميق النزاعات بين الدول المشتركة فيما يتعلق بهذه المعاهدة المقترحة .

حاولت الولايات المتحدة ادانة ليبيا داخل المؤتمر او الخروج بيان يدعم اتهامات الولايات المتحدة بخصوص مصنع الرابطة لتبرير اى عمل عسكري في المستقبل ضدها . ول الوفود العربية جاءت وهي ترى انه من الظلم مطالبة بعض الدول بالتدخل عن انتاج اسلحة كيميائية في الوقت نفسه يسمح فيه لدول اخرى كاسرائيل بانتاج الأسلحة النووية .

لم تزل قضية الأسلحة الكيميائية ساخنة على الساحة الدولية وتثير جدلا عنيفا حتى بين الحلفاء الغربيين أنفسهم . بالرغم من ان موضوع مصنع الرابطة ليس جديدا . ومن ناحية أخرى أعلن الرئيس الأمريكي الجديد جورج بوش ان مشروع ليبيا لانتاج الأسلحة الكيميائية المتوقع لن يكون مقبولا من جانب الولايات المتحدة لانه لا يهددها وحدها فقط بل يهدد دولا أخرى ، كما رفض بوش الأقفص عما اذا كان يؤيد اتخاذ اجراءات لمنع ليبيا من انتاج الأسلحة الكيميائية .

السند القانوني لرد الفعل الأمريكي :

تناول موضوع الحرب الكيميائية الذي جرى بحثه في باريس ، مسألة تسليح ليبيا نفسها او ربما آخرين

مقاطعة اقتصادية على ليبيا مهما كان نوعها . حتى بريطانيا أوثق الحلفاء الغربيين للولايات المتحدة والتي سبق وان قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا في عام ١٩٨٤ اثر أزمة المكتب الشعبي ومقتل الشرطة البريطانية . أبدت بدورها فتورا ظاهرا تجاه دعوة ريجان للاشتراك معها في مقاطعة الجماهيرية . اذا أشار مسئول في الخارجية البريطانية الى « قناعة حكومته بعدم فعالية المقاطعة الاقتصادية لاتزال قائمة .

لعل آخر تراجع أمريكي عن سياسة العقوبات الاقتصادية تمثل في قرار الرئيس ريجان في ١٩ يناير ١٩٨٩ وفيه فوض شركات النفط الأمريكية باستئناف عملياتها عبر فروع أوروبية في ليبيا وبالرغم من أن ادارته جددت اتهاماتها للزعيم الليبي بأنه مازال يدعم بنشاط الارهاب الدولي وهو السبب الأصلي لحظر نشاطات تلك الشركات في ليبيا .

ثانياً : سياسة المواجهات العسكرية المحدودة :

لجأت ادارة ريجان لهذه السياسة ضمن استراتيجيته الشاملة لمحاولة لتحقيق هدفين الأول : وقف ما أسمته بالدعم الليبي للارهاب الدولي . الثاني محاولة خلخلة الوضع الداخلي في ليبيا لاتباحة الفرصة للعناصر المعارضة لاسقاط القذافي .

ضمن هذه السياسة وفي أغسطس ١٩٨١ اشتبكت طائرات الاسطول الأمريكي التي كانت تشارك في مناورات عسكرية قبالة السواحل الليبية مع طائرتين مقاتلتين ليبيتين من طراز أس . يو / ٢٢ حاولتا صد الطائرات الأمريكية التي توغلت في خليج سرت . وقد اسقط الأمريكيون الطائرتين بزعم ان واحدة منهما اطلقت صاروخا على الطائرة الأمريكية من طراز أتول جو - جو أخطأ هدفه والأخرى اتخذت وضعا مناسبا لاطلاق النار .

- في ٢٣ مارس ١٩٨٦ تجمعت قوات تدخل بحرية أمريكية في البحر المتوسط . قبالة السواحل الليبية - شرعت في اجراء تدريبات تحت مسمى « حرية الملاحة في خليج سرت » . وبعد مضي يومين اطلقت ليبيا صواريخ مضادة للطائرات على طائرة أمريكية وغلت في الخليج . وردت الولايات المتحدة بمهاجمة السفن الليبية وقواعد صواريخها في البر الليبي . وبعد هذا الاعتداء غادر الاسطول الأمريكي خليج سرت في ٢٧ مارس ١٩٨٦ .

- في ١٤ أبريل ١٩٨٦ أعلن ريجان ان القوات الأمريكية الجوية والبحرية شنت هجمات على طرابلس وبنغازي بزعم ان ليبيا دورا في زرع القنابل في اوروبا . كان سلاح الجو قد استخدم قاذفات القنابل التابعة

تقارير وتعليقات

وسائل عبر التلفزيون الأمريكي والقنوات الدبلوماسية لبدء حوار مع إدارة بوش وعن استعداداته لتلبية دعوة لزيارة واشنطن . وتسليمه لجنة الطيار الأمريكي الذي اسقطت طائرته في غارة ابريل ١٩٨٦ ولكن الوثيقة اكدت ان الشروط الامريكية مازالت عديدة ولم تتغير .

وجاء في الوثيقة « على الرغم من المظهر العام الذي يوحي بالأعتدال مازالت ليبيا تقدم الدعم للارهاب ، انها لم تتغير وان ليبيا سجلا في السعي لزعة استقرار الحكومات العربية والافريقية المعتدلة ، وقد وفر القذافي القواعد الآمنة والمال والسلاح لابل الاسناد اللوجستي خلال السنوات الماضية الى جماعات فلسطينية مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وجماعة ابونضال التي نقلت قيادتها الى ليبيا في ١٩٨٧ بعد ان طردتها سوريا . وتتهم الوثيقة هاتين المنظمتين بانهما وراء العمليات الارهابية في الشرق الأوسط وأوروبا وكانت اخرها في ١١ يوليو ١٩٨٨ عندما نفذت عملية بالبنادق الرشاشة والقنابل اليدوية على السفينة اليونانية السياحية « ستيي أوف بروس » والهجوم بالرشاشات والقنابل في ١٥ مايو ١٩٨٨ على فندق اكروبول ونادي السودان في الخرطوم الذي ادى الى مقتل ٨ اشخاص وجرح العشرات وتفجير سيارة ملغومة امام السفارة الاسرائيلية في نيقوسيا في مايو ١٩٨٨ .

- ومنظمة الجيش الاحمر الياباني الذي تعتبره الوثيقة مسئولا عن الحادث الذي وقع خارج نادي برتاده وافراد القوة الامريكية في نابولي الايطالية في ٢٤ ابريل ١٩٨٨ وهو الحادث الذي ادى الى مقتل ٥ جنود وجرح اكثر من ٢٠ جنديا . والهجوم عفى السفارة الاميركية في روما في يونيو ١٩٨٧ .

- ومنظمة ٩ ابريل المعروفة باسم أم - ١٩ التي وراء تفجير قنبلة في المكتب الثقافي الأمريكي في ١٤ ابريل ١٩٨٨ في العاصمة السريلانكية كولومبو كما ان هذه المنظمة تلقت تدريبا واسلحة في ليبيا .

- حركة توبا ماروس الذي كانت وراء هجومين استهدفا مكتبين تابعين للمركز الثقافي الأمريكي في ليما عاصمة بيرو في ١٦ ابريل ١٩٨٨ . وتعتبر هذه الحركة موضع الشبهة الرئيسي في الهجوم الذي وقع في ١٩ ابريل ١٩٨٨ بالقرب من المركز الثقافي الأمريكي في مدينة سان خوسيه .

- الجيش الجمهوري الايرلندي . كانت السلطات الفرنسية قد اعترضت في اواخر ١٩٨٧ شحنة اسلحة ليبية قدرت حمولتها بـ ١٥٠ طنا من الاسلحة شملت صواريخ ارض - جو كانت مرسلة الى الجيش الجمهوري وهناك ادلة قاطعة على ان تلك الحمولة مصدرها ليبيا .

بالأسلحة الكيميائية وأخطاره . ولكن هناك تناقض غريب في موقف الولايات المتحدة : بروتوكول جنيف ١٩٢٥ يحظر استخدام الاسلحة الكيميائية ولا يحظر انتاجها او تخزينها وهذا هو موضوع الاتفاقية التي يجري بحثها في جنيف منذ عام ١٩٨٠ . وتصر الولايات المتحدة في هذه المفاوضات على اجراء تفتيش ميداني كوسيلة ضرورة للتحقق من الالتزام بالاتفاقية ، اذن فلدى ليبيا نفس الحق حسب النص القانوني الذي تتمتع به الولايات المتحدة من انتاج وتخزين السلاح الكيميائي كسلاح رادع : وبالتالي لا يمكن تخيل وجود اساس قانوني لاي عمل عسكري امريكي ضد مصنع الرابطة . في هذا الإطار نجد ان هناك اكثر من دولة اتهمتها الولايات المتحدة علنا ليس فقط بانتاج الاسلحة الكيميائية بل واستخدامها ايضا (كان آخرهم العراق) . مما يمثل خرقا واضحا لميثاق جنيف وحيث رفضت العراق استقبال فريق من المفتشين التابعين للأمم المتحدة ، مع ذلك لم تلجأ الولايات المتحدة حتى الى التلميح بأنها قد تقوم بعمل عسكري بل وتجنبت الادارة الامريكية الضغط لفرض عقوبات اقتصادية ضدها .

مستقبل العلاقات الامريكية - الليبية بعد ريجان : يمكن القول ان ليبيا بدأت تتخذ خطوات دولية ملموسة نحو تحسين صورته وعلاقاتها الدولية . وفي حديث لشبكة التلفزيون الامريكية A.B.C صرح العقيد القذافي « بأنه يتطلع لأجراء حوار مباشر مع حكومة بوش كما أعلن معارضة بلاده لكافة اشكال الارهاب ، اكد انه لا يريد ازالة اسرائيل ، فقد ان القضية هي ايجاد مادي امان للشعب الفلسطيني . وكما عبر د/ على التريكي مندوب ليبيا الدائم في الأمم المتحدة عن مستقبل هذه العلاقات بعد ريجان بقوله « أنه لايتوقع حدوث تغير رئيس وسريع في سياسة الولايات المتحدة تجاه ليبيا خلال عهد بوش . الا انه اكد ان هناك بوادر مشجعة فيما يخص هذه العلاقات ، وأوضح التريكي ان هذه البوادر تتمثل في القرار الأمريكي الخاص بالغاء المناورات العسكرية الامريكية بالقرب من الشواطئ الليبية وسحب حاملات الطائرات الامريكية من هناك ، كما تشمل السماح للشركات النفط الامريكية بالعودة الى العمل في ليبيا ، مشيرا الى انها جميعا مبادرات جديدة وأضاف ان بلاده ابدت الاستعداد لاعادة علاقات متكافئة ومتوازنة مع الولايات المتحدة وانها تنظر من واشنطن وقف سياستها المعادية لليبيا .

ولكن الرد الاميريكي جاء من خلال وثيقة اصدرتها الخارجية الاميريكية بعنوان « القذافي مستمر في دعم الارهاب . وتأتي هذه الوثيقة بعد ان حاول القذافي ارسال

السلاح الكيميائي في العالم الثالث . وعلى الرغم من ادعاء القذافي في اكتوبر ١٩٨٨ ان مصنع الرابطة يستهدف انتاج العقاقير والأدوية ولكن المصنع على العكس من ادعاء القذافي يستهدف في المقام الأول انتاج الاسلحة الكيميائية فاقمعدات المتخصصة وتثمين البناء واجراءات الأمن حول المجمع تزيد بكثير عن متطلبات مجمع تجارى .

وان احتمال اكتساب ليبيا القدرة على انتاج الاسلحة الكيميائية امر مثير للقلق الشديد خاصة في ضوء تقارير عن استخدام ليبيا للأسلحة الكيميائية في حربها في تشاد ١٩٨٧ . وهذا ايضا مثير للقلق في ضوء استمرار ليبيا في مساندة الارهاب وتاريخها المعروف بامداد الآخرين بالاسلحة . في النهاية تسرد الوثيقة لائحة طويلة على عشر صفحات باحدى وخمسين عملية ارهابية قام بها القذافي في انحاء العالم ما بين ٧٩ - ١٩٨٨ جرى بعضها في الدول العربية نفسها . □

كما اكتشفت السلطات البريطانية في اكتوبر ١٩٨٨ مخبأ للأسلحة يعتقد انها جاءت من شحنة ليبية سابقة في مؤسسة للمتقاعدين غربى بلفاست في ايرلندا الشمالية . بالاضافة الى ذلك تبين الوثيقة ان هناك سجلا كاملا لعمليات القذافي لتصفية معارضيه السياسيين خارج ليبيا في عام ١٩٨٨ وبالإضافة الى محاولة زعزعة الحكومات العربية والافريقية ، وتتهم الوثيقة ليبيا بمحاولة الحصول على مناطق نفوذ في القارة الافريقية عن طريق الدبلوماسية النشطة المقرونة بالارهاب .

بالنسبة للأسلحة الكيميائية تؤكد الوثيقة ان هناك ادلة على ان ليبيا اصبحت على وشك البدء في انتاج الاسلحة الكيميائية على نطاق واسع ، حيث تم بناء مجمع صناعي ضخم في مدينة الرابطة التي تبعد حوالي ٨٠ كم الى الجنوب الغربى من طرابلس ، وسيكون المصنع اذا اصبحت كامل التشغيل اضمخم مصنع لانتاج عناصر





« بون » بين جدل الحلفاء والمتاعب الداخلية

نزيرة الافندى

فرنسا ، والاتحاد السوفيتي « . خاصة وان المانيا الاتحادية بصفة عامة ، وبرلين الغربية بصفة محددة ، تشهد حاليا مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، ذات آثار سياسية لا يمكن اغفالها وفي مقدمتها ، قضية الاجانب والعداء المتزايد تجاههم ، ويرتبط بالواقع الداخلي الصعب ، أزمة القيادات الحزبية في « بون » ، حيث أنه مع تخل « هانز ديترش جينشر » عن منصب رئيس الحزب الديمقراطي الحر ، ومع وفاة « جوزيف شتراوس » زعيم الحزب المسيحي الاجتماعي في بافاريا . اضافة الى عدم وجود البديل الناجح « لملء الفراغ الذي تركه فيل برانت » ومن بعده « هيلموت شميدت » بالنسبة للحزب الاشتراكي الديمقراطي ، مع عدم وضوح اسم يمكن ان يخلف المستشار الحالي « هيلموت كول » على صعيد الحزب الديمقراطي المسيحي ، تتكون لدينا ابعاد الصورة الراهنة لأزمة القيادات الحزبية « على صعيد المانيا الاتحادية » وهي تعد من وجهة نظري ، امتدادا لأزمة شاملة تجتازها معظم دول العالم .. وبصفة خاصة بالنسبة للدول الاوروبية الغربية .. حيث ان هذه الدول قامت اساسا على ديمقراطيات تستند الى التعددية ووجود البدائل في الشخصيات السياسية والبرامج الحزبية . والأمر المثير بالنسبة لهذا « الواقع » الذي تعيشه « المانيا الاتحادية » ببعديه الدولي ، والمحلي ، التقاء عند نقطة محددة ، ألا وهو حائط برلين ، الذي يفصل شقيها الغربي والشرقي . لتصبح « برلين الغربية » مدينة ذات طبيعة خاصة ، وتصبح « برلين الشرقية » عاصمة لجمهورية المانيا الديمقراطية . فما الذي أثار « شجون » الماضي ، وجعله يلقي بظلاله على الواقع الراهن والقدرة على التحرك في المستقبل ؟؟

الحائط نقطة التقاء :

هذا ما يترجمه البعد الحالي في سياسة الحكومة الالمانية الفيدرالية ، برئاسة المستشار « هلموت كول »

هو الواقع الذي تعيشه « المانيا الاتحادية » في الوقت الراهن ، فهي من حيث التحرك على المسرح الدولي ، على صعيد العلاقات الدولية بصفة عامة ، أو على صعيد العلاقات بين الشرق والغرب بصفة خاصة ، تشهد ازدهارا يشابه ذلك الذي عايشته في اواخر الستينات وحتى منتصف السبعينات بصفة محددة .

ذلك

إلا ان هذا الازدهار يمثل الوجه الآخر ، للواقع الذي تعيشه « بون » بين حلفاءها ، وهو واقع يشهد تزايد الجدل حول العديد من القضايا ، التي تهدف الى إثارة التساؤلات « حول مدى انصواء » المانيا الاتحادية .. في طار التحالف الغربي ممثلا في الناتو . اتضح ذلك في طاق الاتهامات الامريكية بمساهمة شركات ألمانية في قامة مصنع ليبي لانتاج « الغازات المستخدمة في لحروب الكيماوية » ، اضافة الى الجدل حول قضية تطوير الصواريخ قصيرة المدى المربطة في أوروبا وبخاصة على الأراضي الالمانية .

واذا انتقلنا من العلاقات الدولية التي تربط « بون » بجيرانها في الشرق ، وحلفاءها في الغرب ، سوف نجد واقع آخر ، أكثر صعوبة وأشد حساسية .. ألا وهو الأوضاع الداخلية وبخاصة في ظل النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات المحلية في مدينة « برلين الغربية » ذات الوضع الخاص ، فقد انهزم تحالف الحزب الديمقراطي المسيحي مع الحزب الديمقراطي الحر ، وطرحت صيغة تحالف حزب الخضر ، مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي لحكم المدينة ، مع بزوغ قوى اليمين المتطرف ممثلا في الحزب الجمهوري .

فهذه النتائج وما تعنيه من دلالات ، بالنسبة لمدينة « برلين الغربية » ، امر لا يمكن لصانع القرار السياسي ومقتضاه في « بون » ان يسقطه من اعتباره ، يتساوى في ذلك مع القوى الأربع الكبرى « امريكا ، إنجلترا ،

ايضا . بالنظر الى تعاظم تدفق الاجانب الى « بون » بالمفهوم الواسع ، ومايعنيه ذلك من اعباء مالية ، لاتقل عن مليار دولار سنويا ، بالنسبة للقادمين الجدد من الشرق الاوروبى ، حيث تشير الارقام الى ان اعدادهم فى العام الحالى (١٩٨٩) سوف تصل الى ثلاثمائة ألف فرد ، مقابل مائتى ألف فرد فى عام ١٩٨٨ ، ثمانين ألف فرد فى عام ١٩٨٧ .

جدل الحلفاء ..

ومع تعاظم هذه الاتجاهات فى داخل المانيا الاتحادية ازدادت حدة جدل الحلفاء ، وبخاصة من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا ، ازاء موضوع تطوير الصواريخ النووية قصيرة المدى . فطالما ان « الحائط قائم » .. ولم يزال ، فهذا يعنى ان التحفظ لازال قائما ، فيما يتعلق بالعلاقات الالمانية السوفيتية ، والمدى المتاح للتحرك فيما بينهما وبما لايمس قواعد التحالف الغربى ، ممثلا فى « الناتو » .

ويلاحظ ان وجهة نظر « بون » المطالبة بارجاء التطوير لهذه الصواريخ ، تستند الى ان الانتخابات العامة سوف تجرى فى نهاية عام ١٩٩٠ ، واتخاذ قرار عاجل بالنسبة لتطوير هذه الصواريخ قد يضر بالمكاسب السياسية التى حققها الائتلاف الحاكم . على الصعيدين الداخلى والخارجى ، اضافة الى ان المناخ السياسى الراهن فى مجال العلاقات بين الشرق والغرب لايدعم التبكير بمثل هذه الخطوة . وكان ان اتفق على تأجيل اتخاذ القرار فى هذا الشأن حتى شهر مايو القادم .

الحائط قنبلة موقوتة !!

اذا كانت « حكومة كول » قد استطاعت تخطى حائط برلين وجعلته نقطة التقاء مع الشرق ، فان ذات « الحائط » اصبح يستخدم من قبل البعض الآخر ، وبخاصة اليمين المتطرف ، ليكون بمثابة قنبلة موقوتة تهدد الحياة السياسية الديمقراطية فى المانيا الاتحادية . وقد كانت التحذيرات الاولى ، متمثلة فى الفوز الذى حققه الحزب الجمهورى ، فى الانتخابات التى شهدتها مدينة « برلين الغربية » مؤخرا ، حيث حصل الحزب على ٨ فى المائة من اصوات الناخبين مقابل لاشئ فى الانتخابات السابقة التى اجريت فى عام ١٩٨٥ . وتعنى هذه النسبة حصوله على عشرة مقاعد من اجمالى عدد المقاعد البالغ عددها ١٣٨ مقعدا مع العلم بأن هذا الحزب لم يؤسس إلا فى عام ١٩٨٣ ، نتيجة انشقاق عن الحزب الاجتماعى المسيحى .

واذا نظرنا الى النسب الأخرى التى حصلت عليها الأحزاب السياسية فى المانيا الاتحادية ، فى هذه الانتخابات مقارنة بالانتخابات السابقة ، سوف نجد

وفى ظل التحركات السياسية والنشطة التى يقوم بها وزير خارجيته هانز ديتريش جينشر .

والاضافة التى يشكلها هذا البعد ، تتمثل فى ان الحكومة الائتلافية القائمة ، لاتضم الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، صاحب المبادرات البناءة والشجاعة فى مجال الانفتاح على الشرق . ولكنه ائتلاف يقوم على الحزب الديمقراطى المسيحى ، اضافة الى الحزب الديمقراطى الحزب ، ويدعم من الحزب المسيحى الاجتماعى « البافارى » .

فمن خلال هذا البعد ، عبرت « بون » الحائط لتلتقى مع الشرق ، فكان ان استقبلت فى سبتمبر عام ١٩٨٧ « اريك هونكر » زعيم الحزب الشيوعى فى المانيا الديمقراطية ، ودعمت من هذا البعد ، السياسة المتفتحة التى انتهجتها القيادة السوفيتية برئاسة ميخائيل جورباتشوف ، واتفاقية نزع الصواريخ متوسطة المدى من القارة الاوروبية . وبالتالي كان العبور التالى من جانب « بون » لحائط برلين الغربية فى اتجاه « نقطة الالتقاء » متمثلا فى الزيارة التى قام بها « هلموت كول » للعاصمة السوفيتية فى نوفمبر ١٩٨٨ .

وفى ظل الاتفاقيات المتعددة التى وقعها الجانبين بحسبة عامة والتعاون الالمانى الفيدرالى ، الديمقراطى بصفة خاصة . اضافة الى الموقف الايجابى الذى اتخذته « بون » فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى مع الاتحاد السوفيتى (التسهيلات المالية والتعاون الفنى الى جانب تضيق نطاق القيود المفروضة فى مجال صادرات التكنولوجيا الى موسكو) كان التحول من مناخ « الانفتاح على الشرق » الى مناخ التطبيع ، الأقرب الى قبول الحائط كأمر واقع ، يتم اللقاء عنده ، بدلا من التصادم .

ومن هنا ، كانت وجهة نظر « بون » المتمثلة فى عدم الاسراع ، بعملية تطوير الصواريخ النووية قصيرة المدى ، والمزروعة فى الأراضى الالمانية . كما ان هذه الخطوة ، لم يعد الافراد يؤيدونها لأن الخطر القادم من موسكو لم يعد كما كان من قبل . وقد اتضح ذلك فى الاستفتاء الذى اجرى مؤخرا فى المانيا الاتحادية ، والذى اوضح ان ٨٠ فى المائة من الالمان الغربيين ينظرون الى جورباتشوف باعتباره « رجل سلام » مع مطالبة نسبة ٧٩ فى المائة من افراد العينة بضرورة سحب جميع « الاسلحة النووية » من أوروبا ، بينما طالب ٤٤ فى المائة من افراد العينة بانتهاج « سياسة محايدة » ولاشك ان زيارة جورباتشوف لبون والمقرر لها يونيو ١٩٨٩ ، سوف تدعم هذه الآراء . ولا بد ان نشير هنا الى ان هذا التحول الواضح فى آراء المواطنين فى المانيا الاتحادية ، كان نابعا من العوامل السياسية ، الى جانب العوامل الاقتصادية

تقارير وتعليقات

المجال وبصفة محددة ، قضية الاجانب النازحين الى برلين الغربية ، مع ارتباط ذلك بالارتفاع في نسبة البطالة وازمة الاسكان .
قضية الاجانب :

ومن ناحية أخرى ، نجد ان بروز الاحزاب اليمينية ، وان كان يرتبط في جزء منه ، بالفراغ الذي تعانته الاحزاب العريقة فيما يتعلق بالشخصيات المقبولة سياسيا ، إلا انه في الحقيقة يعكس زيادة المشاعر المعادية للأجانب في ألمانيا الاتحادية .

فطبقا للأحصاء العام الاخير الذي أجرته السلطات الألمانية في مايو ١٩٨٧ ، واصلت نتائجه مؤخرا ، فقد ارتفع عدد الاجانب بنسبة سبعين في المائة خلال الفترة منذ عام ١٩٧٠ - ١٩٨٧ ، حيث قفز عددهم من ٢٤ مليون نسمة الى ٤١ مليون نسمة ، يتركز معظمهم في مدينة « برلين الغربية » ، بينما انخفض عدد السكان من المواطنين الالمان ، من ٥٨٢ مليون نسمة ٥٦٩ مليون نسمة .

فهذه النقطة أصبحت مجالا خصبا للتنافس الحزبي في مجال الفوز بأصوات الافراد ، خاصة بعد وفاة « شتراوس » ، وعلى الرغم من ان سياسة الزعيم البافاري الراحل ، قد شهدت قدرا من المرونة الملحوظة في السنوات الاخيرة ، وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين الشرق والغرب .

ومن هنا نجد ان كل من الحزب الديمقراطي الوطني ، اضافة الى حزب الاتحاد الالمانى وهما من الاحزاب اليمينية المتطرفة قد عقدا العزم على خوض الانتخابات البرلمانية الاوروبية بعنف لتعويض الفراغ الذي تركه شتراوس ، ممثل اليمين المحافظ . وقد ترجم ذلك في تخصيص الحزب الثانى ، وهو حزب صغير ، مبلغ اثني عشر مليون مارك لخوض هذه الانتخابات المقرر لها يونيو ١٩٨٩ . وذلك مقابل ٧٥٠ ألف مارك خصصها الحزب الديمقراطي الوطنى في الانتخابات العامة السابقة . اضافة الى الحزب الجمهورى ، الذى أسس في ميونيخ .. وفاز في برلين الغربية مؤخرا .

وقد سبق هذا الفوز تأكيد زعيمه على معارضته للأجانب لما يؤدى اليه نزوحهم للبلاد من استيراد الحرب الاهلية .

وبالنسبة لزعيم الحزب النازى وهو مايعرف بالحزب الديمقراطي الوطنى ، فقد اشار الى ان عام ١٩٨٩ ، سوف يشهد العديد من المناسبات القومية الثابتة والتي سيتم الاحتفال بها ، فهناك مرور خمسين عاما على اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وخمسة وسبعون عاما على

الآتى بالنسبة للمؤشرات الاساسية :

أولا : بالنسبة للحزب الديمقراطى المسيحى ، فقد انخفضت نسبة التصويت لصالحه من ٤٦ر٤ في المائة الى ٣٦ر٢ في المائة . وبلغت تقلصت مقاعده من ٦٩ الى ٤٦ مقعدا ..

ثانيا : اما الحزب الديمقراطى الحر ، والذي كان دائما وأبدا يجتاز الانتخابات بالحد الأدنى من الاصوات « نسبة الـ ٥ ٪ » . فقد فشل تماما حيث حصل على ٣٨ر٨ في المائة من الاصوات في العام الحالى ، مقابل ٨٥ر٥ في المائة في عام ١٩٨٥ ، وليفقد كل مقاعده في البرلمان والتي كانت تقدر باثنى عشر مقعدا .

ثالثا : ارتفع نصيب الحزب الاشتراكى الديمقراطى من التصويت الى ٣٧ر٨ في المائة ، مقابل ٣٢ر٤ في المائة ، وان كان عدد مقاعده قد ظل على ما هو عليه « ٤٨ مقعدا » .

رابعا : اما بالنسبة لحزب الخضر فقد كان الشريك الاكبر الذى دعم من موقف الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، بحيث يشكلان معا الحكومة الائتلافية التى ستحكم مدينة برلين الغربية على مدى السنوات القادمة . واذا نظرنا الى هذه النتائج ، من منظور السيطرة التى كانت للحزب الاشتراكى الديمقراطى ابان الستينات ، وعندما كان فيلي برانت يتولى منصب عمدة برلين الغربية ، فان الأمر لا يبدو جد مختلفا . إلا ان طبيعة التغيير الذى حدث في المناخ السياسى الراهن ، والحساسية الشديدة التى تكنها الدوائر الاقتصادية عامة ، والسياسية المحافظة خاصة ، تجاه حزب الخضر ، هى التى اضفت دلالات جديدة لقيام مثل هذا التحالف ، تستوى في ذلك مع ظهور الحزب الجمهورى اليميني المتطرف .

واذا كانت الدوائر السياسية في « بون » ترقب هذه المؤشرات الخاصة بالانتخابات بعين فاحصة ، فان الدوائر الاقتصادية تنظر اليها باهتمام اكبر ، خشية الانعكاسات السلبية للتحالف الذى اطلق عليه « تحالف الحمر - الخضر » على مستقبل رؤوس الأموال والحركة الاستثمارية في البلاد ، وهو ماحرص زعيم الحزب الاشتراكى الديمقراطى على توضيحه في بيانه الذى اعلن فيه ، نبذه للعنف ، وقبوله لوجود ممثلى الدول الأربع الكبرى في المدينة المقسمة .

وفيما يتعلق بالدوائر السياسية داخل « بون » وعلى صعيد الدول الغربية الحليفة معها ، فان قلقها ، يتمثل في وجود مناخ خصب من الناحية الاجتماعية والاقتصادية ، ادى الى بزوغ نجم الاحزاب اليمينية من جديد ، والذي ترجم في فوز الحزب الجمهورى . وقد تجددت في هذا

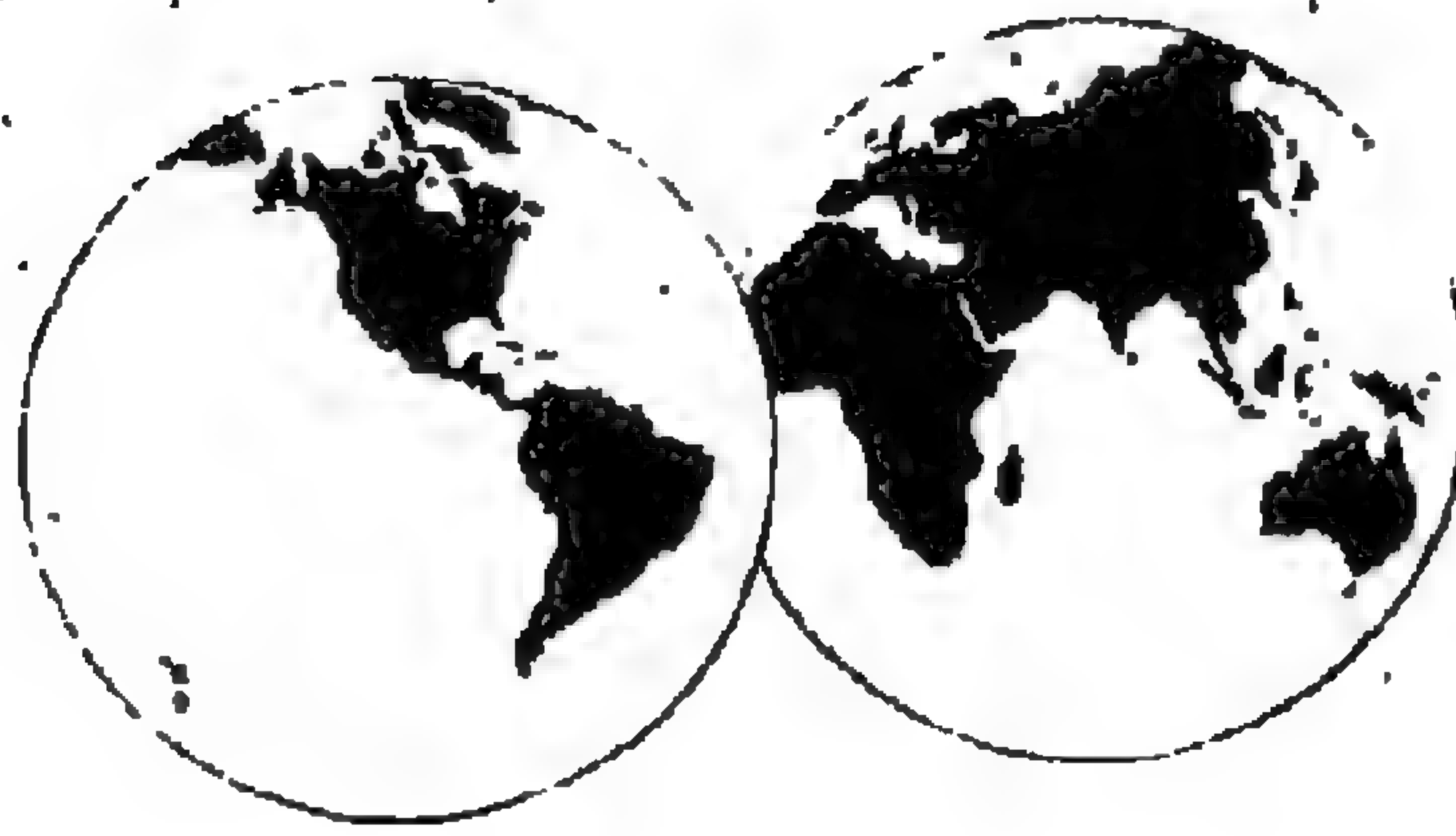
مؤقتة . مما فجر موجة من الانتقادات والمعارضة من قبل الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، وقد تلاقت هذه الانتقادات وتنامى مشاعر القلق من مخاطر هذه المحطات ، من جانب الافراد .

كما ان قضية الانضواء في ظل الحلفاء .. اصبحت تشكل مجالا خصبيا للقلق المتزايد من جانب الافراد والمسؤولين على حد سواء . فعلى سبيل المثال ، ارتفع عدد الافراد الشباب ، الذين يرفضون الخدمة العسكرية بنسبة ١٧ في المائة في الستة اشهر الاولى من عام ١٩٨٨ ، وذلك لصالح اعمال الخدمة العامة ، كما ارتفع عدد هؤلاء الافراد الى ٧٠ ألف شاب في عام ١٩٨٧ ، حيث فضلوا العمل لصالح جماعات البيئة ، وبمعنى آخر دعم حزب الخضر في مواجهة الاهداف الخاصة بالتحالف الغربى . □

اندلاع الحرب العالمية الاولى ، اضافة الى الاحتفال بمرور مائة عام على ميلاد هتلر .. وقد كان ذلك في مجال تعليقه على الأحداث التي صاحبت ذكرى مرور خمسين عاما على برنامج هتلر ، في مواجهة اليهود .

والى جانب الجدل حول الاجانب ، ونمو المشاعر القومية المتطرفة ، الذى تمثله هذه الاحزاب اليمينية ، والتي تضع في اعتبارها ملء الفراغ الذى تركه « شتراوس » من وجهة نظرهم .

هناك العديد من القضايا الداخلية على صعيد المانيا الاتحادية ، تجعل هذا الواقع متناقضا ، مع الازدهار في الدور الدولى لالمانيا الاتحادية . فعلى سبيل المثال هناك قضايا المحطات النووية للطاقة ، وماتثيره من جدل حول اعتبارات الأمن والأمان ، في ظل الحادث الذى تعرضت له احدى المحطات النووية وأدى الى اغلاقها بصفة





ايركهارت وتجارب قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام

د . السيد أمين شلبي

عمليا أول تجربة للأمم المتحدة فقد سميت UNEF 1 وقد شهدنا تكرار هذه التجربة في أزمت ومواقف أخرى : في أزمة الكونغو عام ١٩٦٠ ، وقبرص عام ١٩٦٤ ، ثم الأزمة التي واجهت قوة الأمم المتحدة في مصر مع حرب عام ١٩٦٧ ، وفي حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وتكوين UNEF 2 ثم في لبنان عام ١٩٧٨ .

لذلك لم يكن غريبا أن تشغل هذه التجارب معظم مذكرات ايركهارت ولخبراته في جهاز الأمم المتحدة ، وأن يجيء تقييمه لمكانة وفعالية المنظمة الدولية من خلال فشل أو نجاح مهام قوات حفظ السلام خلال الأزمات التي استخدمت فيها .

أزمة السويس والتجربة الأولى :

في روايته لتجربة تكوين قوة حفظ السلام خلال أزمة السويس يرجع ايركهارت أصول الفكرة الى مناقشتها خلال الأيام الأولى بين همرشولد وليستر بيرسون وزير خارجية كندا في ذلك الوقت وكان التفكير يدور حول ادماج وحدات بريطانية وفرنسية فيها الا أن الفكرة استبعدت لعدم امكانها سياسيا . وقد كان همرشولد متشككا في المفهوم الجديد لانشاء قوة للأمم المتحدة لحفظ السلام الا أنه في نوفمبر ١٩٥٦ أعلنت بريطانيا وفرنسا أنهما ستوقفان عملياتهما العسكرية اذا ما قبلت مصر واسرائيل قوة للأمم المتحدة لحفظ السلام وهو ما بدأ معه همرشولد في استكشاف الفكرة بل ان الجمعية العامة طلبت منه ذلك رسميا في ٤ نوفمبر . في هذا الوقت كان ايركهارت هو الشخص الوحيد في الدور الثامن والثلاثين في الأمم المتحدة الذي له خبرة عسكرية واسعة باعتبار السنوات الست التي قضاها في الحرب العالمية الثانية ضابطا في الجيش البريطاني وباعتبار حيدة هذه التجربة فقد كان على كل شيء أن يبدأ من الصفر . ورغم أن مراحل تكوين القوة مرت بشكل سلبي فان مفهومها الجديد والافتقار

أصبح

لدينا مذكرات لثلاث من الشخصيات الدولية التي شغلت مناصب رئيسية في جهاز الأمم المتحدة . فبعد أن لم يخلف لنا

تريجفي لي مذكراته كأول سكرتير عام للمنظمة الدولية (١٩٤٥ - ١٩٥٢) كما لم تسعف الحياة السكرتير العام الثاني داج همرشولد (١٩٥٣ - ١٩٦١) * قدم لنا يوتانت ثالث سكرتير عام للأمم المتحدة (١٩٦١ - ١٩٧١) مذكراته التي صدرت تحت عنوان :

Uthant, view from the U.N

(راجع مجلة السياسة الدولية عدد أكتوبر عام ١٩٨٠)

كما قدم لنا كورت فالدهايم مذكراته عن سنواته كسكرتير عام للأمم المتحدة (١٩٧١ - ١٩٨١) والتي صدرت تحت عنوان : In the eye of the Storm, 1986 أما الشخصية الثالثة التي أصدرت مؤخرا مذكراتها فهو Brian Urouhart وجاءت تحت عنوان :

A life in peace and war

وسجل فيها خبراته في الأمم المتحدة عن فترة قاربت أربعين عاما منذ أن التحق بالمنظمة الدولية منذ انشائها عام ١٩٤٥ وعاصر فيها خمسة من السكرتيريين العامين للمنظمة وأنهى عمله فيها كمساعد للسكرتير العام عام ١٩٨٣ .

ورغم مشاركة ايركهارت في العديد من أدوار ومهام الأمم المتحدة والأزمات الدولية التي مرت بها الا أن اسمه يرتبط بشكل خاص بتجارب الأمم المتحدة في انشاء قوات حفظ السلام Peace Keeping Forces وهي التجارب التي بدأت بشكل فعلي خلال أزمة السويس عام ١٩٥٦ وتطورت الى تكوين أول قوات للأمم المتحدة لحفظ السلام United Nations Emergency Forces وباعتبار أنها كانت

* خلف لنا همرشولد تأملاته الروحية التي نشرت بعد وفاته تحت عنوان Markings

١٩٦٠ تلت ذلك اضطرابات وفوضى عمت البلاد واشتباكات دامية بين الوطنيين والبلجيك ، وضاعف من هذا اعلان تشومبي في ١٢ يوليو انفصال اقليم كاتنجا . في مثل هذا الموقف دعا الرئيس الكونغولي المنتخب كازافوبو ورئيس وزرائه باتريس لومومبا ، الولايات المتحدة للتدخل غير أن ايزنهاور رفض هذا الطلب واقترح عليهما التوجه الى الأمم المتحدة وهو ما فعلاه . وشرع همرشولد في استشارة أعضاء مجلس الأمن والدول الأفريقية حول كيفية الاستجابة على وجه مرض لهذا الطلب وفي ١٣ يوليو دعا همرشولد لاجتماع مجلس الأمن مقترحا ارسال قوات لحفظ السلام في الكونغو ومع انتهاء هذا اليوم كانت المنظمة « قد ارتبطت بأكثر التجارب صعوبة وتحديا في تاريخها » وتكون ماعزف ب :

organization des Nations Unies Au Congo (ONUC)

وكانت القوات الأولى التي اشتركت فيها من غانا ومراكش وتونس وأثيوبيا وأشرفت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على الجسر الجوي للقوات والمعدات الى الكونغو .

وقد لاقت القوة نجاحا كبيرا في بدايتها وخاصة في استجابة الوطنيين لها . ووصفها المعلق الشهير والترليمان بقوله « ان عمل الأمم المتحدة في الكونغو هو أكثر المحاولات تقدما التي جرت في التعاون الدولي » ووصف جيمس روستون همرشولد بقوله « هذا الرجل البارز انما يثبت أنه واحد من المصادر الطبيعية في العالم اليوم » .

غير أن هذا النجاح المبكر الذي لاقته الأمم المتحدة في الكونغو سرعان ماواجه العقبات سواء من داخل الكونغو أو من التيارات الدولية المحيطة وخاصة اعتبارات ومنافسات الحرب الباردة . وقد دفع هذا السوفيت الى التشكيك في مهمة الأمم المتحدة وتصعيد الهجوم على سكرتيرها العام همرشولد بعدم اتخاذ موقف فعال لوقف انفصال اقليم كاتنجا وهو ما رفضه همرشولد في البداية واعتبره خارج نطاق مهمة الأمم المتحدة وأنه لكي يفعل هذا يجب أن يحصل على تفويض من مجلس الأمن وهو ما فعله همرشولد بعد ذلك ، وبعد أن حصل على هذا التفويض كان عليه أن يقنع حكومة الكونغو الوطنية . من ناحية أخرى بدأت زعامات الكونغو مثل موبوتو تشيك في الفرق الأفريقية المشتركة في القوة وخاصة التابعة لغانا وغينيا ويتهمةا بأنها تعيق عملية التصالح الوطني في الكونغو . وتحددت المواقف الخارجية تجاه الأوضاع الداخلية وزعاماتها على أساس من خطوط الحرب الباردة فبينما أيد الاتحاد السوفيتي لومومبا ، أيدت الولايات

الى الخبرة السابقة والوقت لاعداد قوات لخدمة ومهام جديدة عليها كلية ، كل هذا خلق مناخا من عدم التأكد والقلق حول القوة الجديدة .

ويروى ايركهارت أنه حين تحركت القوة الى غزة في مارس ١٩٥٧ لم يكن هناك تأكيد من اتجاه السكان نحوها مما أثار مخاوف القوة ، ففي أول أمسية لها في غزة وحين بدأ المؤذن يدعو للصلاة ، أطلق بعض أفراد القوة طلقات نارية في الهواء معتقدين أن الرجل يدعو السكان للتمرد .

وفي تقييم ايركهارت لهذه التجربة الأولى يقول انها استمرت لمدة عشر سنوات لم يدرك خلالها الكثيرون القيمة الحقيقية لوجودها حتى انتهت بشكل درامي عام ١٩٦٧ وبكل التداعيات المدمرة التي تلتها ، والتي مازلنا نعيشها حتى الآن . وإذا كان اسلوب عمل قوات حفظ السلام أصبح مألوفاً الآن ، فانها حين أنشئت خلال أزمة السويس كانت شيئا جديدا تماما فعندئذ كان مطلوباً من جنود تدريبوا على القتال أن يشتركوا في عمليات منافية للعنف وفي مواقف حرجية ، وهي عمليات لم تكن تحت سيطرة حكوماتهم . وقد مست عمليات حفظ السلام الجديدة أكثر المسائل حساسية للسيكلوجية العسكرية والسيادة القومية والسياسات الدولية والقانون الدولي العام والخاص . ويعتبر ايركهارت أن همرشولد قد وازن بين هذه العناصر الحساسة بأسلوب تفاوضي ودبلوماسي رفيع والذي أتاح لهذه التجربة الجديدة أن تتماسك وأن تحقق نجاحا تاريخيا ، وكان من نتيجة ذلك أن إشاع هذا النجاح مناخا من الشك حول الولايات المتحدة ودورها وفعاليتها في مثل هذه الأزمات ، كما أضفت احتراماً وثقة في شخصية سكرتيرها العام . لذلك رأينا وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس والكونجرس الأمريكي في قرار اجماعي يدعو الى اقامة قوات لحفظ السلام . أما همرشولد فقد كانت استجابته متحفظة تجاه هذا الحماس وموضوعيا كان ما شغله خاصة في عمليات مماثلة مقبلة هو تفادي عنصر « الارتجال » الذي صاحب انشاء قوة حفظ السلام الأولى . وفي تقريره الأول كان حريصا على أن يوضح فيه « القيود القانونية التي تفرضها السيادة الوطنية على المنظمة وهي القيود المعترف بها في الميثاق » وكان يعنى بهذا بشكل خاص ضرورة موافقة وتعاون الدولة أو الدول التي سيتعمل القوة على أراضيها .

قوات الأمم المتحدة في الكونغو :

بهذا النجاح الذي حققته التجربة الأولى لقوات حفظ السلام في سيناء وغزة ، أقدمت الأمم المتحدة وسكرتيرها العام همرشولد على تجربة جديدة في الكونغو . فبعد حصول الكونغو البلجيكي على الاستقلال في يونيو عام

تجارب وتلميحات

قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص :
بالأحياء الذي أصاب مهمة قوات حفظ السلام في
الكونغو ، وبوفاة همرشولد دخلت الأمم المتحدة طورا
جديدا توافق أيضا مع تغير في تكوين المنظمة حيث
اتسعت عضويتها عام ١٩٦٢ لكي تبلغ ١١٠ أعضاء ،
ومولد العالم الثالث وانتهاء الوضع الذي كان فيه الغرب
يتمتع بأغلبية تلقائية ولم تعد المنظمة أرض معركة الغرب
المفضلة مع الاتحاد السوفيتي .

أما السكرتير العام الجديد يوثانت أول سكرتير عام
من العالم الثالث فان ايركهارت يعتبر أنه - وخاصة في
الغرب - قد حدث من التاريخ تقريبا ، وأن قليلا من
الناس هم الذين يذكرون اليوم نبل شخصيته وتكاملها
وجهوده الشجاعة في أزمة الصواريخ و حرب فيتنام
وتوترات دولية أخرى بل ومجيئه الى الأمم المتحدة في
لحظة عصية حيث استطاع أن يلم شمل المنظمة
وبقيادته الهادئة الحازمة يعيدها الى طريق ثابت في وقت
عاصف ومتغير . ويربط ايركهارت مالحق بصورة يوثانت
وبين تقييم الغرب لأدائه ودوره خلال أزمة حرب يونيو
١٩٦٧ في الشرق الأوسط .

أما أول تجربة ليوثانت مع قوات حفظ السلام فقد
جاءت مع تفجر العنف والقتال بين الطوائف القبرصية
مع نهاية عام ١٩٦٢ وطلب حكومة قبرص مساعدة الأمم
المتحدة وأن تحل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام محل
القوة البريطانية . وقد جاء هذا التطور في قبرص والحاجة
الى قوة دولية لحفظ السلام في أعقاب تجربة الكونغو حيث
كانت تأثيراتها الدستورية والمالية قد شلت تقريبا
الجمعية العامة . وفي قمة النزاع حول سلطة السكرتير
العام في ادارة عمليات حفظ السلام ، فان انشاء قوة
جديدة لحفظ السلام في قبرص كان من المتصور أنه
سيلقى معارضة الاتحاد السوفيتي غير أن موقف
السوفيت تحدد على أساس مجرد المطالبة بأن يكون
الأساس المالي للعملية اختياريا ، وعلى هذا فانه لا
السوفيت ولافرنسا قد ساهموا ببئس واحد في عملية
قبرص ، الأمر الذي نتج عنه وضعها في أزمات مالية
مستمرة .

وقد كان لوصول قوات حفظ السلام الى قبرص في
نهاية مارس عام ١٩٦٤ ، بدء جهود وساطة الأمم المتحدة
تأثيرا مهدئا في الحال ، وتضاءل القتال تدريجيا في
الجزيرة رغم استمرار حرب الكلمات . وشأن كل عمليات
الأمم المتحدة لحفظ السلام ، فان قوة الأمم المتحدة في
قبرص كان من المفروض أن تكون مؤقتة لتهدة الموقف
وأن تدع العقل يسود حتى يمكن الاتفاق على تسوية ،
غير أن القوة في قبرص التي تحددت مهمتها بثلاثة
شهور ، قد مضى عليها اثنان وعشرون عاما ومازالت
هناك .

المتحدة وبريطانيا كان قوبو ومويوتو ، أما ديجول فقد عبر
عن عدم موافقته على جهود الأمم المتحدة في الكونغو .
وبدأ الأفريقيون منقسمين حول المشكلة .

وقد انعكست الأوضاع في الكونغو على الدورة ١٥
للجمعية العامة للأمم المتحدة التي حضرها خروشوف
وعدد كبير من زعماء العالم ، وشهدت أعنف هجوم
سوفيتي على همرشولد وطالبه خروشوف بالاستقالة بل
وقدم مفهوما جديدا لوظيفة السكرتير العام تقوم على أن
يتولاها ثلاثة يمثلون الغرب والشرق والدول غير
المنحازة . وقد رفض همرشولد دعوة الاستقالة بقوله « ..
إذا كان ممثل الاتحاد السوفيتي يتحدث عن الشجاعة ،
فانه من السهل جدا أن تستقيل ، ولكن من الصعب أن
تبقى » . كما أنه من السهل جدا أن تنحني لرغبة قوة
كبيرة شيء آخر أن تقاوم ذلك . وكما هو معروف لكل
أعضاء هذه الجمعية أنني فعلت هذا في عدة مناسبات وفي
عدة اتجاهات . فإذا كانت هذه هي رغبة هذه الأمم التي
ترى في المنظمة أفضل حماية لها في عالم اليوم فإني
سأفعل هذا ثانية الآن » . وقد أدت خلافات همرشولد
العلنية مع خروشوف الى أن تحجب اختلافاته الكبيرة مع
الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وقوى أخرى . ولكن
همرشولد حصل على مكانة بطولية في الغرب بسبب ما
افترضوه من موقف معاد للسوفيت في الوقت الذي كان
همرشولد يحارب فيه من أجل استقلاليته وعدم تحيزه .
وقد عبر والتر ليبمان بدقة عن دوافع الشرق والغرب
في مهاجمتهم لدور الأمم المتحدة في الكونغو بقوله « ان
سبب معارضة الشرق والغرب هو التصميم على عدم
نجاح الأمم المتحدة فيما تحاول أن تفعله . فإذا نجحت
الأمم المتحدة فلن تكون هناك حكومة شيوعية في الكونغو
وهذا هو السبب في هجوم خروشوف على همرشولد وإذا
مانحت الأمم المتحدة في الكونغو فلن تتحقق استعادة
السيطرة البيضاء في الكونغو وهذا هو السبب الذي
تستخدم من أجله المال والدعاية والتدخل المستمر لاجباط
مهمة الأمم المتحدة »

في سبتمبر ١٩٦١ قرر همرشولد أن يقوم بزيارة أخرى
للكونغو وفعل هذا اعتقادا منه أنه يجب أن يحاول
شخصيا حل مشكلة انفصال كاتنجا والا فانها سوف
تسمم الدورة المقبلة للأمم المتحدة كما ستمت الدورة
الماضية . وكان في نيته أن يجمع معا تشومبي ورئيس
الوزراء أدولا لتحقيق المصالحة بينهما ، ويعتقد
ايركهارت أنه بعدئذ كان سوف يعتزل منصبه كسكرتير
عام .

وفي ١٧ سبتمبر ١٩٦١ وهو في طريقه الى كاتنجا
اصطدمت طائرته وهي تهبط في مطار ندولا بجنوب
روديسيا وقتل كل من عليها .

وبوجه عام ومن ناحية حفظ السلام فإن إيركهارت يعتبر أن الأمم المتحدة كانت نجاحا بارزا في قبرص . فمئذ نهاية عام ١٩٦٧ لم يكن هناك تقريبا خسارة في الأرواح فيما عدا حادثة واحدة عام ١٩٦٧ وخلال الانقلاب الموحى به من اليونان ضد مكاريوس وما نتج عنه من تدخل تركي عام ١٩٧٤ وهو حادث يقع كلية خارج نطاق تفويض عملية حفظ السلام .

ويعقب إيركهارت على مايقوله نقاد مهمة الأمم المتحدة في قبرص بأن نجاحها نفسه هو عائق لحل المشكلة بأن الصعوبة في هذا القول ان انهيار السلام في قبرص لايمكن النظر اليه على أنه حادث منعزل ، فتركيا واليونان سوف تتورطان حتما ومعهما كل الميزان الاستراتيجي الحساس في شرق البحر المتوسط والجناح الجنوبي الشرقي للناقص .

قوة الطوارئ الدولية في سيناء وحرب ١٩٦٧ :
على أنه اذا كانت تجربة قوة الطوارئ الأولى خلال أزمة السويس ونجاحها قد أكسبت المنظمة الدولية وسكرتيرها العام همرشولد مكانة وثيقة فان التجربة التي مرت بها نفس القوة خلال أزمة « مايو - يونيو عام ١٩٦٧ » في الشرق الأوسط قد أحدثت أثارا عكسية تماما .

ويروى إيركهارت تفاصيل هذه الأزمة منذ بدأت حين طلبت مصر في ١٦ مايو ١٩٦٧ سحب قوة الأمم المتحدة في سيناء UNEF ويروى المداولات بشأن هذا الطلب داخل الأمم المتحدة وبين أعضاء اللجنة الاستشارية المكونة لقوة الطوارئ ومحاولات إثناء عبد الناصر عن طلبه والفشل في ذلك .

ويصور إيركهارت العناصر المتضاربة في هذا الموقف : بين الادراك الواضح ومنذ اللحظة الأولى بأنه اذا استمر ناصر في طريقه فإن الاسرائيليين سوف يردون بقوة ساحقة ، أما الجانب الآخر فهو حق مصر القانوني الواضح في طلبها سحب القوة استنادا الى الترتيبات التي تمت بين مصر والمنظمة عندما أشاد بقوة واستندت الى مبدأ رضاء الدولة المضيفة على بقائها ، وهو نفس الحق

الذي منح لاسرائيل حين رفضت قبول القوة على أراضيها عام ١٩٥٦ . كذلك لم يكن ممكنا دعوة مجلس الأمن لمناقشة الوضع ومحاولة عمل شيء ذلك أن قرار انشاء القوة كان من الجمعية العامة ، ولم تكن دعوة الجمعية العامة أمرا واردا أو عمليا ذلك أن مصر كانت تحوز على تأييد أغليبتها بل ان الأغلبية كانت سترفض مناقشة حق من حقوق مصر المشروعة أما الامكانية الوحيدة التي كانت قائمة فهي دعوة السكرتير العام لمجلس الأمن وفقا للمادة ٩٩ من الميثاق لمناقشة الموقف باعتباره مهددا للسلام والأمن الدوليين ، غير أن يوثانت كان يدرك أن المناقشة سوف تتحدر الى شجار لايتسم بأى احترام بين الشرق والغرب ولذلك لم يتبع يوثانت هذا الطريق . وحين يراجع إيركهارت هذا الاختيار الآن فإنه يأسف لرفض يوثانت أن يفعل هذا ، وتمنى لو كان قد ضُغط عليه أكثر من ذلك . ويعقب إيركهارت على الموقف في مجموعه من حيث استجابات الأطراف الدولية والاقليمية بقوله : انه مع كل أيامه في الأمم المتحدة فإنه لا يذكر موقفا مشابها اتسم بالمخادعة ، والهروب ، والتصميم المطلق على عدم مناقشة الحقائق الفعلية للموقف .

ويذكر إيركهارت بحملة النقد التي وجهت ليوثانت نتيجة لاستجابته لطلب مصر حيث وصف قراره بأنه « متهور » بل وصفت حرب ١٩٦٧ بأنها « حرب يوثانت » وقال أبا اييان ان قرار يوثانت جعل من قوة حفظ السلام « مظلة تنغلق حين يبدأ المطر في السقوط » .

ويناقش إيركهارت في النهاية السؤال الذي يقول انه يطرحه على نفسه من وقت لآخر وهو : هل كان همرشولد سيتصرف بشكل مختلف عن يوثانت وبأسلوب يوقف كارثة حرب الأيام الستة ؟ وينتهي إيركهارت بأنه لايرى بديلا آخر كان يمكن أن ينتج عنه نتائج أفضل في مثل هذه الظروف ، فقد كان ناصر وهو في قمة أيام مفهوم القومية العربية لايتزعزع في تصميمه والذي كان قانونيا من حقه كما لم يكن يوثانت من وجهة النظر القانونية أو العسكرية في موقف يستطيع أن يتحداه فيه ، كما أن دعوة مجلس الأمن لم تكن ستحسبه الكارثة وان كانت

* لم يتعرض إيركهارت لنقطة كانت محل جدل بعد أحداث ١٩٦٧ ، فقد ذكرت مصادر مصرية أن مصر لم تطلب في البداية سحب كل قوة الأمم المتحدة الا أن يوثانت أصر على أن القوة هي وحدة واحدة أن تسحب كلها أو تبقى كلها . وقد نفى رالف بانث في خطاب له الى نيويورك تايمز في ١١ يونيو ١٩٦٧ وجود أية إشارة لمثل هذا الموقف ، إلا أن الرئيس عبد الناصر أكد في حديث له مع الصحفي الفرنسي أريك لوروم عام ١٩٧٠ بقوله : « إننى لم أطلب من يوثانت سحب قوة الأمم المتحدة من غزة وشرم الشيخ التي تشرف على مداخل الخليج ولكن فقط من جزء من الحدود يمر من رفح حتى إيلات . غير أن السكرتير العام بنصيحة من الدبلوماسي الأمريكي رالف بانث قرر سحب قوة الطوارئ وهكذا أجبرنا على ارسال قوة مصرية الى شرم الشيخ وفرض الحصار وهذه هي الطريقة التي وقعنا فيها في الفخ الذي نصب لنا .

مقارير وتعليقات

اليوغوسلافي وأعضاء عدم الانحياز في مجلس الأمن ناقش المجلس انشاء مثل هذه القوة في مصر ونظرا لتصميم الولايات المتحدة على استبعاد الاتحاد السوفيتي من الاشتراك في أية قوة عسكرية فقد أصررت - في وجه معارضة بريطانية وفرنسية - على استبعاد قوات من الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن من قوة الأمم المتحدة وحازت الولايات المتحدة في هذا على تأييد أعضاء مجموعة عدم الانحياز. وبعد ظهر ذلك اليوم طلب المجلس من السكرتير العام أن يقدم تقريراً خلال ٢٤ ساعة عن تكوين مثل هذه القوة. ويعتبر ايركهارت أن هذا قد أنهى خطر تدخل عسكري سوفيتي في مصر الأمر الذي استبعد خطر مواجهة أمريكية سوفيتية. أما الأثر الوحيد للتهديد السوفيتي بتدخل منفرد فقد جاء - وفقاً لاقتراح كيسنجر - برسالة ٣٦ مراقبا سوفيتيا بالملابس المدنية للاشتراك في هيئة مراقبة الهدنة في الشرق الأوسط UNTSO وباعتبار أن الوضع كان مازال متوتراً فقد اقترح ايركهارت على فالدهايم الشروع فوراً في إرسال قوات من قبرص للإشراف على تنفيذ قرار مجلس الأمن وتعيين الجنرال سبيلاسفو رئيساً مؤقتاً لهيئة مراقبة الهدنة. وقد وافق المجلس بسرعة على هذه الخطة وفي خلال ٢٤ ساعة صدر قرار المجلس بإنشاء قوة الطوارئ الدولية « الثانية » UNEF II ووصلت إلى أرض مصر قوات من النمسا وفنلندا والسويد ويعتبر ايركهارت أن انشاء قوة الأمم المتحدة الثانية في سيناء يعد اختراقاً للمشكلات الدستورية والسياسية لعمليات حفظ السلام. أما الجانب الجديد في هذه القوة الجديدة فقد كان في تضمينها فرقة من أوروبا الشرقية من بولندا فباعتراف أن قرار مجلس الأمن حول انشاء القوة قد استبعد اشتراك الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن فيها فقد احتج الاتحاد السوفيتي أن كندا - عضو حلف الأطلسي - تشارك في هذه القوة بعمليات التموين ونقل الجنود وبعد جدل واسع في المجلس تقرر أن تشارك بولندا كندا في هذا الجانب. وقد استمرت قوة الطوارئ الدولية الثانية في سيناء تؤدي دورها حتى توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية في مارس ١٩٧٦ وقد نصت المعاهدة على تكوين قوة دولية ومراقبين في سيناء وفضلت أن يكونوا من خلال الأمم المتحدة غير أن هذا كان غير ممكن بالنظر إلى معارضة الاتحاد السوفيتي والدول العربية لاتفاقيات

المسؤولية سوف تقع على أعضاء المجلس وأن يقف يوثانت كما انتهى به الأمر كبش قداء.

ويناقش ايركهارت تصوراً آخر يقول أن همرشولد كان وسيكون أكثر فعالية وحسماً في التعامل مع ناصر غير أن هذا التصور يرد عليه بأن المصاعب التي واجهها همرشولد في التعامل مع عبد الناصر عام ١٩٥٦ هي التي كانت وراء تقرير حق مصر السيادي في طلب سحب القوة في الوقت الذي تراه*.

ويستخلص ايركهارت دروس حرب ١٩٦٧ بالنسبة لمفهوم قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بقوله أن عملياتها تظل أكثر أهمية للاستقرار الدولي من حجمها أو نطاق نشاطها حين يكون الوضع سلمياً، غير أن المحافظة على هذه العمليات في الأوقات العاصفة يتطلب التأييد الإجماعي والنشيط للأعضاء الدائمين لمجلس الأمن وكذلك التعاون أو المتردد لأطراف النزاع المباشرين إلا أن هذه العناصر الجوهرية كانت مفقودة عام ١٩٦٧ وما نحن مازلنا نعيش مع نتائجها حتى الآن.

حرب أكتوبر وقوة حفظ السلام (الثانية) في سيناء :
ارتبط انشاء قوة لحفظ السلام في خلال وفي أعقاب حرب أكتوبر في الشرق الأوسط عام ١٩٧٣ بالترتيب الذي تم بين القوتين العظميين خلال زيارة وزير الخارجية الأمريكي كيسنجر لموسكو في ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣ ومانتج عن تلك الزيارة من اتفاق حول مشروع قرار مشترك وافق عليه مجلس الأمن في ٢٢ أكتوبر وعرف بالقرار ٢٢٨ ودعا إلى الوقف العاجل لإطلاق النار واستئناف المفاوضات وفقاً للقرار ٢٤٢ وبهذا أصبح الموقف ناضجاً لإجراء من جانب مجلس الأمن، ورغم أن تعاون القوتين العظميين في مثل هذه الأزمات كان دائماً أمراً مرغوباً فيه إلا أنه حين حدث بالشكل السابق أثار امتعاضاً كبيراً وخاصة بين أعضاء مجموعة عدم الانحياز من دعوتهم على عجل لكي يوافقوا على ماتم الاتفاق عليه بين القوتين واحتج السفير الصيني بشكل قوي ورفض الاشتراك في التصويت.

أما الإجراءات التنفيذية لإنشاء قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام لمعالجة الموقف المترتب على هذا القرار فقد بدأت في ٢٣ أكتوبر حين اقترح فالدهايم على كيسنجر تكوين مثل هذه القوة لكي تتواجد بين القوات المصرية والإسرائيلية. وفي ٢٥ أكتوبر وبناء على دعوة من السفير

* كان لوزير خارجية كندا في ذلك الوقت ليسر بيرسون موقف من هذا الحق عند انشاء القوة - ففي خطاب له أمام البرلمان الكندي عبر فيه عن مخاوفه حول احتمالات هذا النص وقال : « لقد اعتدلت على هذا الترتيب في وقته لأنني قدرت أنه يمكن أن يتسبب في كثير من المتاعب في المستقبل »

كامب ديفيد والاتفاقية المصرية الاسرائيلية . وعلى هذا انتهت مهمة قوة الطوارئ الدولية في سيناء وتكونت قوة دولية عن غير طريق الأمم المتحدة .

حرب لبنان ، ١٩٧٨ ، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة :
تعود أصول تكوين هذه القوة الى بدايات السبعينات حين بدأت التجارب بين العناصر الرئيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية تتحرك نحو لبنان بعد مواجهة « أيلول / سبتمبر » الأسود في الأردن وكذلك مع بدء الحرب بين الطوائف اللبنانية : المسيحيون المارونيون مؤيدين من اسرائيل وبين منظمة التحرير ومجموعة الطوائف المسلمة من ناحية أخرى . وقد كان من الواضح اتجاه منظمة التحرير الى استخدام حرب لبنان كقاعدة للهجوم على اسرائيل مثيرة ردود فعل اسرائيلية عنيفة ولهذا انشأت الأمم المتحدة نقاط مراقبة في جنوب لبنان عام ١٩٧٢ لمراقبة انتهاكات خط الهدنة . وبمرور الوقت أصبحت اسرائيل تنظر الى وجود ونشاطات منظمة التحرير شمال الحدود الاسرائيلية اللبنانية كتطور جديد ومهدد بالنسبة لها ولهذا بدأت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية تنتظر أية ذريعة لتوجيه ضربة عسكرية للتخلص من وجود منظمة التحرير في جنوب لبنان . وقد جاءت هذه الذريعة في ١١ مارس ١٩٧٨ حين هاجمت قوة فلسطينية أوتوبيسا اسرائيليا على طريق حيفا - تل أبيب حيث قتل ٣٧ اسرائيليا . وفي ليلة ١٤ / ١٥ مارس شن

الجيش الاسرائيلي هجوما شاملا اجتاح فيه بسرعة معظم الأراضي جنوب نهر الليطاني . وقد توافق هذا العمل الاسرائيلي مع مرور المحادثات المصرية الاسرائيلية التي كانت تجرى تحت اشراف الولايات المتحدة بمرحلة حرجة . ولهذا كان من المطلوب اتخاذ عمل سريع لتفادي اجهاض عملية كامب ديفيد وكان المكان الوحيد الذي يمكن أن يتخذ فيه هذا الاجراء هو الأمم المتحدة . وعلى هذا بدأ التفكير داخل جهاز المنظمة في عدد من الأفكار كان منها امكانية ابقاء قوة للأمم المتحدة لمعالجة هذا الموقف . وفي محادثة بين سايروس فانس يوم الغزو الاسرائيلي وبين فالدهايم قال فانس : انه يرى أن الحل الوحيد هو تكوين قوة للأمم المتحدة . غير أن أعضاء آخرين في مجلس الأمن لم يكونوا متحمسين لذلك فعندهم أن قوة للأمم المتحدة مالم يكن لديها تفويض قوى ستكون مجرد اجراء مهديء وليس حلا لأنها لن تستطيع أن تتعامل مع المشكلات الفعلية .. غير أن مثل هذه الحجج لم تصمد أمام تصميم الولايات المتحدة . وعلى هذا وافق المجلس على تفويض لقوة مؤقتة للأمم المتحدة في لبنان UNIFL وكان هدف القوة هو تأكيد انسحاب القوات الاسرائيلية لاعادة السلام والأمن ومساعدة حكومة لبنان على استعادة سلطتها الفعالة في المنطقة . ويعقب ايركهارت أن هذا كان يبدو جميلا على الورق الا أنه لم يكن له الى حد بعيد علاقة بالواقع القاسي . □



فد الإستراتيجية العسكرية

الأسلحة الكيميائية بين الاستخدام والتحريم

مجدى على عبيد

الأسلحة الكيميائية على أنه يوفر لها قدرة ردعية في مواجهة السلاح النووي ، وأن إتخاذ خطوات لنزع السلاح الكيميائي دون أن يواكبها خطوات مماثلة في مجال نزع السلاح النووي سيسلب هذه الدول القدرة العملية على ربح عدو مجهز بالأسلحة النووية ، وهو وضع من شأنه أن يعمق من سيطرة الدول النووية على غيرها من الدول غير النووية ، أما الدول الراضية لعملية الربط ، فهي في الأساس الدول الكبرى والدول المائلة للسلاح النووي من دائرة العالم الثالث كالهند وإسرائيل والصين^(٢) .

وتفهم طبيعة هذا الانقسام في إحدى جزئياته ، يتبع بالأساس من الأحداث التي واكبت أعمال المؤتمر ، والتي تشكلت منها خلفية العامة ويبرز في هذا الخصوص اتهامات الولايات المتحدة الموجهة ضد ليبيا بإقامة مصنع لإنتاج الأسلحة الكيميائية . وتتصاعد حدة الاتهامات إلى درجة تهديد الإدارة الأمريكية باستخدام القوة العسكرية لتدمير مصنع « رابطة » الليبي الذي تزعم بأنه مخصص لإنتاج الأسلحة الكيميائية ، بل ودخول الدولتين في مواجهة عسكرية أسفرت عن إسقاط طائرتي استطلاع ليبيتين . وإلى جانب التهديدات الأمريكية ، وجهت إسرائيل تهديداتها لكل من سوريا والعراق ، مشيرة إلى أنها تعد خطة عسكرية لتدمير مستودعات الأسلحة الكيميائية لدى البلدين . وترافق مع هذا ، إبداء الدول غير المائلة للسلاح النووي عناية متزايدة بالسلاح الكيميائي ، خاصة على ضوء ثبوت قاعليته أثناء استخدامه في الحرب الإيرانية - العراقية . وهو ما لفت أنظار الدول الكبرى الصناعية والنووية إلى المخاطر التي قد تتعرض لها مصالحها ، في حال انتشار الأسلحة الكيميائية بين الدول غير المائلة للسلاح النووي . وهكذا وفي الوقت الذي تطالب فيه الدول الكبرى بوضع اتفاقية شاملة لنزع السلاح الكيميائي . تعمل هذه الدول (الولايات المتحدة على وجه الخصوص) على تعزيز وتطوير ترسانتها من الأسلحة الكيميائية .

وعلى ضوء هذه الأحداث والاتجاهات التي واكبت المؤتمر ، تشكل الانطباع لدى المراقبين بأن المؤتمر ما هو إلا ستار تخفي الدول الكبرى من ورائه رغبتها في قصر احتكار أسلحة التدمير الشامل عليها ، وحرمان الدول الصغرى من إمكانية الدفاع عن نفسها .

عقد مؤتمر باريس للأسلحة الكيميائية في الفترة من ٧ إلى ١١ يناير ١٩٨٩ ، وحضره ممثلو ١٤٠ دولة ، بهدف إعطاء دفعة من أجل إبرام اتفاقية جديدة شاملة لحظر وإنتاج الأسلحة الكيميائية ، خاصة وأن الاتفاقية الوحيدة في هذا الشأن الموقعة عام ١٩٢٥ تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية دون حظر إنتاجها وتخزينها . وقد اشتمل البيان النهائي لتوصيات المؤتمر على نقاط ست وهي :

١ - التزام الدول المشتركة بعدم اللجوء إلى الأسلحة الكيميائية ، وإدانة استخدامها ، وتعلن قلقها للانتهاكات الأخيرة التي تحققت منها الأجهزة المختصة بالأمم المتحدة .

٢ - استمرار فاعلية بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية ودعوة الدول التي لم توقعه للإسراع في هذا .

٣ - ضرورة إعداد معاهدة دولية تحظر تصنيع وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية .

٤ - على جميع الدول التصرف من منطلق الاحساس بالمسئولية .

٥ - المساندة التامة للأمم المتحدة ودورها لأنها المقر الوحيد المؤثر لممارسة الرقابة على استخدام الأسلحة الكيميائية .

٦ - ضرورة مواصلة الجهود للتوصل إلى نزع السلاح الشامل تحت رقابة دولية مؤثرة من أجل ضمان حقوق جميع الدول في السلام والأمن^(١) .

وتوضح التوصيات الأنفة ، مدى ضالة الانجاز المتحقق من أعمال المؤتمر ، فأغلبية التوصيات - إن لم تكن كلها - بمثابة تأكيد لالتزامات سابقة ، دون أن يتمخض عن المؤتمر خطوات جديدة على طريق نزع السلاح الكيميائي . وهو ما ينم عن حجم الانقسامات التي صاحبت أعمال المؤتمر . ويبرز في هذا الخصوص الانقسام الحاصل بين الدول المطالبة بربط نزع السلاح الكيميائي بنزع السلاح النووي والدول الراضية لعملية الربط هذه . وقد اكتسب هذا الانقسام أبعاداً أيديولوجية بالنظر إلى الخصائص المشتركة لكل مجموعة على حدة ، فعلى حين تنتمي مجموعة الدول المطالبة بربط نزع السلاح الكيميائي بنزع السلاح النووي إلى دائرة دول العالم الثالث التي لم تحز دولها بعد على السلاح النووي ، وتتنظر إلى

(جدول - ١) نماذج مواد الحرب الكيميائية .

الرمز	الفصيلة	حالة التخزين	الأعراض
AC حامض هيدروسيانيك	الدم	بخار يتبخر	الإحساس بالاختناق والتنفس السريع . فقدان الوعي والتشنج الموت . يخرق كمادات الغاز الموجودة .
CK كلور	الدم	غاز يتبخر	يهيج الجلد ، الاختناق ، فقدان الوعي ، والموت
CG كوسجين	اختناق	غاز يتبخر	سعال شديد ، تنفس بصعوبة ، فقدان الوعي والموت
خاني			
HD خردل	كاوية	بخار أو سائل	حروق في العين والجلد المكشوف مار شامل نسيج الجلد المكشوف لا لون له ولا رائحة ومن الصعب اكتشافه وتأثيره فوري
CX فوسجين	حروق	سائل	الشلل والوفاة عن طريق شل عضلات التنفس لهذا الغاز رائحة متميزة كرائحة الفاكهة الناضجة
GX تابون	اعصاب	رش سائل أو بخار	
GB زارين	اعصاب	بخار/تنقيط/تبخر	
GD زومان	اعصاب	بخار أو رش	
في . اكس	اعصاب	أو تقط سائل	الغثيان والتقيؤ وفقدان الوعي والموت تأثيره بطيء ومستمر .
		نقط ، رش سائل لزج	

المصدر : التقرير العلمي والتكنولوجي ، الدار العربية للنشر والترجمة ، العدد أول صفر لعام ١٩٨٧ ، ص ٣٦ .

والنباتات ،^(٣) ، وتحفظ معظم مواد الحرب الكيميائية في حالة تخزين سائل أو صلب ويستوجب استخدام هذه المواد في ميدان القتال نقلها إلى منطقة الهدف وتحويلها إلى بخار أو رذاذ أو قطرات ينشر فوق منطقة واسعة^(٤) . وفي (جدول - ١) وردت عدة نماذج من كل نوع ، مصنفة طبقاً لتأثيرها على جسم الإنسان ومدى تبخرها .

١٠٠٠٠٠

أولاً : الدول المالكة للأسلحة الكيميائية :

تتفاوت التقديرات حول عدد الدول المالكة للأسلحة الكيميائية . ففي تعليق لوكالة ناس السوفيتية بتاريخ ٩ أبريل ١٩٨٦ جاء فيه أن عدد الدول المالكة للأسلحة الكيميائية في الوقت الحالي يتراوح بين (١٣) و (١٥) دولة . بينما جاء في الشهادة التي أدلى بها مسئول في وزارة الدفاع الأمريكية أمام لجنة تابعة للكونجرس في مايو ١٩٨٦ أن عدد الدول المالكة للأسلحة الكيميائية تبلغ (١٦) دولة ، في حين قدرها وزير البلاط الملكي البريطاني في ١٥ مايو ١٩٨٦ بما يزيد على (٢٠) دولة . غير أن كتاب سيبري الصادر عن معهد استكهولم لبحوث السلام عام ١٩٨٧ قد قدرها بـ (٢٧) دولة^(٥) .

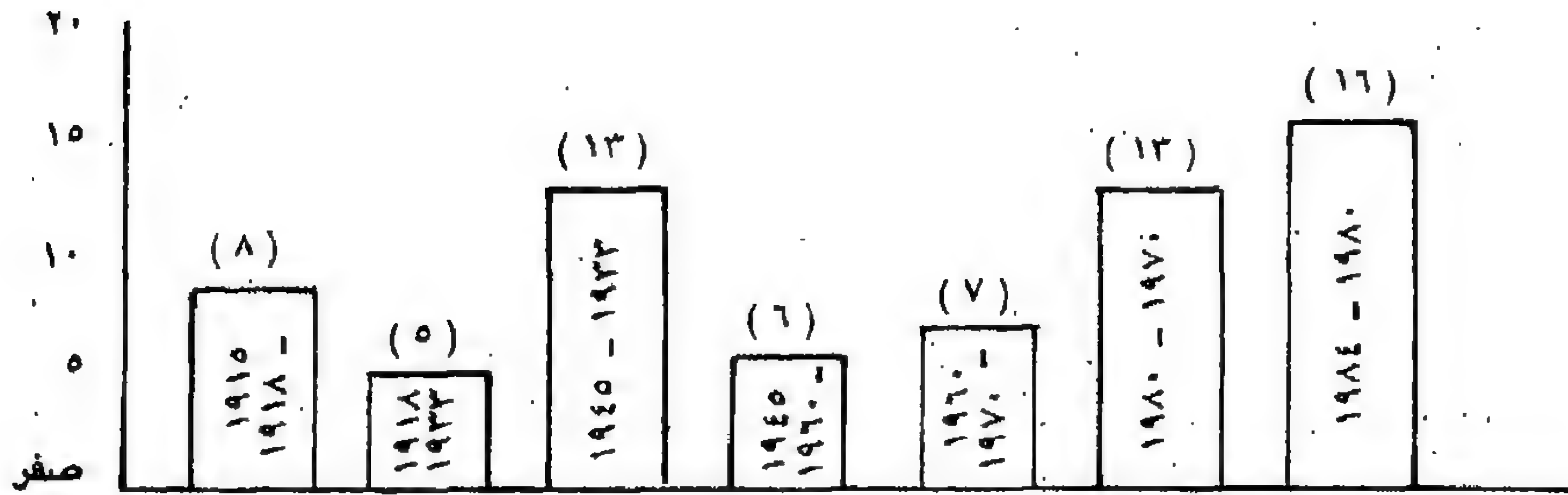
وبغض النظر عن مدى صحة هذه التقديرات ، فمن المؤكد أن هناك تزايداً مضطرباً في عدد الدول المالكة للأسلحة الكيميائية ومرد هذا بالأساس ، التداخل الواضح بين الاستخدامات السلمية والعسكرية للمركبات الكيميائية . فعلى سبيل المثال فإن أكسيد الالئين الذي يستخدم في صناعة غازات الخردل ينتج على نطاق واسع في العديد من الدول . كما أن بعض المواد تحتوي على غاز الفوسجين الذي تنتجه الدول المتقدمة^(٦) . لذا فإن أي دولة تمتلك البنية التحتية لصناعة كيميائية من حيث توافر قاعدة علمية سليمة وهيئة من العلماء جيدين التدريب يكون لديها بالطبع القدرة الكاملة على إنتاج الغازات المهيجة للأعصاب والغازات السامة . وحتى في حالة عدم توافر البنية العلمية فهناك سهولة نسبية في الحصول على تكنولوجيا إنتاج الأسلحة الكيميائية على خلاف الأسلحة النووية ، ويظهر في هذا الصدد مساهمة الشركات الغربية في توريد التكنولوجيا الكيميائية لعدد من البلدان النامية . وذلك لاعتبارات اقتصادية محضة . وبرز المثال على ذلك ما جاء على لسان جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكية من أن (٢٤) شركة ألمانية غربية قد ساعدت العراق وليبيا في إنشاء وإنتاج الأسلحة الكيميائية^(٧) . وما

خاصة ، وأن بعض الصراعات الإقليمية كالصراع العربي - الإسرائيلي ، يمتلك أحد أطرافه السلاح النووي دون أن تتوافر إمكانية مماثلة لدى الأطراف الأخرى . ويفسر هذا تزعم الدول العربية وعلى رأسها مصر مجموعة الدول المنادية بربط خزع السلاح الكيماوي بنزع السلاح النووي . كما أن عقد المؤتمر في جوهانسبرغ بتصاعد المواجهة بين الولايات المتحدة وليبيا ، خلق القناعة بأن المؤتمر يحقق في الأساس مصلحة الولايات المتحدة في تعبئة رأى عام دولي مساند لها إذا ما قامت بعمل عسكري ضد ليبيا . ولا شك أن عملاً من هذا القبيل لن يكون الهدف منه ردع ليبيا فقط ، وإنما ردع أي دولة - خارج دائرة حلفاء الولايات المتحدة - تعمل على امتلاك الأسلحة الكيميائية .

وبغض النظر عن الظروف والملابسات والمواقف المصاحبة لمؤتمر باريس للأسلحة الكيميائية ، فالأمر الهام هنا ، رصد الاتجاهات الراهنة والمتعلقة بالأسلحة الكيميائية من حيث الدول المالكة لها ، واتجاهات التحديث والتطوير ، والمفاهيم العملية لاستخدامها ، والقيود الدولية المفروضة عليها . ثم محاولة الربط بين هذه الاتجاهات لا لبس لتفهم مستقبل الأسلحة الكيميائية في الأمد المنظور . واللافت للنظر أن هذه الاتجاهات - كما يتضح - تنطوي على العديد من التناقضات وربما مرد هذا ، عدم الاتساق بين كون الأسلحة الكيميائية - من - أسلحة التدمير الشامل المحظور استعمالها والمستهدفة دولياً ، وكونها أسلحة تحقق لمقنيتها فوائد عسكرية عديدة على صعيد الاستراتيجيات العسكرية . ونحدد هذه الاتجاهات في الآتي :

- ١ - تزايد عدد الدول المالكة للأسلحة الكيميائية .
 - ٢ - تصاعد وتيرة تحديث وتطوير الأسلحة الكيميائية .
 - ٣ - تعدد حالات استخدام الأسلحة الكيميائية .
 - ٤ - بلورة مفاهيم عملية لاستخدام الأسلحة الكيميائية .
 - ٥ - تنامي الاهتمام الدولي بنزع السلاح الكيميائي .
- ويجدر في البداية وقبل استعراض هذه الاتجاهات بالتفصيل ، إعطاء نبذة مختصرة عن الأسلحة الكيميائية من حيث تعريفها وأهم نماذجها وتأثيراتها . وتعرف مادة الحرب الكيميائية بأنها مركب كيميائي سام قادر على إلحاق الخسائر بالعدو في ساحة المعركة بسبب ماله من تأثيرات سامة مباشرة على الإنسان والحيوانات

تقديرات وزارة الدفاع الأمريكية لعدد الدول المالكة للأسلحة الكيميائية
١٩٨٤ - ١٩١٥



Source: Macha Levinson, Chemical Deterrence, International Defence Review, Vol 19, No. 6 /1986. pp 731.

أجمالى الترسانة الكيميائية^(١٠)، علاوة على ذخائر ملينة بالمرکبات الكيميائية، وتضم الترسانة الكيميائية فى الغالب غازات الأعصاب والخرذل وغاز الزارين وغاز فى . اكس، وتضم أيضا دانات الهاوتزر عيار ١١٥ مم و ١٥٥ مم، الى جانب قنابل رذاذ ومستودعات رش مخصصة للطائرات بالإضافة الى بمب الهاون والألغام الأرضية والقذائف الصاروخية الميدانية، وعلى الرغم من ضخامة ترسانة الولايات المتحدة من الأسلحة الكيميائية، إلا أنه يعاب عليها تقادمها، فأحدثها يعود تاريخ إنتاجه الى عام ١٩٦٩ وهو العام الذى أوقفت فيه الولايات المتحدة إنتاج الأسلحة الكيميائية وتقدر وزارة الدفاع الأمريكية بأن حوالى (٢٨ ٪) من مخزون المركبات الكيميائية صالح للاستخدام العسكرى وأن حوالى (٧ ٪) فقط من هذه النسبة تلبي بالفعل احتياجات وزارة الدفاع الأمريكية^(١١). فى حين أشادت بعض التقديرات الى أن حوالى (٩٠ ٪) من الترسانة الكيميائية الأمريكية الراهنة غير صالحة للاستعمال^(١٢). وعلى الرغم من المبالغة التى قد تنطوى عليها هذه الأرقام وكما أشار بذلك تقرير «اللجنة الرئاسية لمراجعة الحرب الكيميائية» President's Chemical Warfare Review Commission الصادر بتاريخ ١ أبريل ١٩٨٥، إلا أن التقرير نفسه أوصى فى أحد بنوده بضرورة تحديث الترسانة الكيميائية الموجودة وذلك بإنتاج الأسلحة الكيميائية الثنائية Binary Chemical Weapons لتحل محل الخزين المتواجد من الأسلحة الكيميائية المتقدمة^(١٣). كذلك تعتبر فرنسا الدولة الوحيدة خارج الجهاز العسكرى للحلف الأطلنطى التى تمتلك بعض الأماكن الكيميائية، وتقدر بعدة مئات من أطنان المركبات الكيميائية، غير أن الشطر الأعظم من الترسانة الكيميائية الفرنسية متقادم، حيث يعود تاريخ إنتاجه الى فترة الستينات^(١٤).

أما فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى، فإنه لا تتوافر عنه معلومات دقيقة ومباشرة عن حقيقة نشاطه الكيميائى وكل ما يتوافر فى هذا المجال معلومات مستقاة من التقارير الغربية. ويشير أحد التقارير الى أن الترسانة الكيميائية السوفيتية تضم مركبات غاز الأعصاب والزارين وغاز السومان وغازات الأعصاب من فئة (ف)، علاوة على غازات الخرذل والفوسجين وغاز الهيدروسيانك. وتضمن

جاء أيضا على لسان لامبسدروف رئيس حزب الأحرار الألمانى الغربى من أن مئات من الشركات الألمانية والأجنبية قد ساهمت بنصيب ما فى إقامة مصنع «رابطة» الليبى^(٨). كذلك ما نوهت اليه صحيفة جيروزاليم بوست من أن شركات هولندية وسويسرية وأمريكية قد ساعدت العراق فى إنتاج الأسلحة الكيميائية^(٩). وأيا كانت صحة هذه الادعاءات والاتهامات والتى لا تخلو بالطبع من أغراض سياسية لمروجيها. فمن المؤكد توافر سهولة نسبية فى الوصول الى التكنولوجيا الكيميائية، ولكن لا يكفى هذا لتفهم بواعث الدول النامية فى اقتناء الأسلحة الكيميائية. فمما لا شك فيه أن كافة أسلحة الحرب سواء كانت تقليدية أو كيميائية أو نووية أو جراثيمية مدمرة للحياة الإنسانية. لذا فمن الصعوبة بمكان نعت سلاح معين بأنه أخلاقى والآخر غير أخلاقى. ولكن النظام العالمى الراهن لا تزال تلعب فيه القوة وعلى وجه التحديد القوة العسكرية دورا فعلا ومؤثرا، فلو القوة العسكرية التى تتمتع بها الولايات المتحدة ما كانت لتستطيع أن تنصب من نفسها حارسا على الشرعية الدولية. وهو ما يتضح فى تهديداتها المتلاحقة ببنيتها فى تدمير مصنع «رابطة» الليبى. لذا فإن النظرة الموضوعية لتفهم بواعث الدول النامية فى اقتناء الأسلحة الكيميائية لابد وأن تأخذ فى الحسبان رغبة هذه الدول فى الحصول على وسائل ردع فعالة ومؤثرة بعد أن تخلفت فى مجال الأسلحة النووية. وأصبحت هذه الأسلحة لدرجة كبيرة حكرا على الدول الكبرى، خاصة وأن نواحي الجاذبية للأسلحة الكيميائية من حيث تأثيرها وفعاليتها وسهولة إنتاجها وقلة نفقاتها بالمقارنة مع أسلحة التدمير الشامل الأخرى يجعلها بمثابة السلاح الرادع، عند الدول النامية التى يتعذر عليها الحصول على السلاح النووى. علاوة على أن الدول الكبرى نفسها ضالعة فى برامج مكثفة لتعظيم وتحديث ترسانتها من الأسلحة الكيميائية.

ويمكن فى هذا الصدد التمييز بين مجموعتين من الدول المالكة للسلاح الكيميائى: دول تعلن رسميا امتلاكها للأسلحة الكيميائية، ودول يتزدد حولها امتلاك الأسلحة الكيميائية. وتعتبر فرنسا والولايات المتحدة الدولتان الوحيدتان فى حلف الأطلنطى اللتان تحتفظان بترسانة كيميائية. وتشتمل الترسانة الكيميائية الأمريكية على كميات ضخمة من المركبات الكيميائية تمثل (٦١ ٪) من

١٩٨٦ ، بعد فترة من الجدل استغرقت ثلاثة سنوات ، وبهذا بدأت الولايات المتحدة جولة جديدة من حيازة الأسلحة الكيميائية ، منهية بذلك فترة وقف الانتاج التي اسفهلها عام ١٩٦٩ . ويجسد برنامج الذخائر الثنائية تقنية جديدة لنشر جيل جديد من اسلحة غاز الأعصاب اسلم تناولا وخزنا ، وتدعى بالتقنية الثنائية ، بمعنى الا تخزين الغازات ، بل يتم انتاج مركباتها غير السامة ، وتخزن وتنقل وهي منفصلة ثم تركيب معا لتكون الغازات السامة عند استعمالها فقط^(١٧) وبهذا تختلف الذخائر الثنائية عن سابقتها في خاصية الأمان ، فهي مشحونة بخزانات تحتوى على كيماويات تتفاعل معا لتنتج غاز الأعصاب خلال مسار القذيفة الأخيرة نحو هدفها .

وهناك اعتبارات عدة دفعت الولايات المتحدة الى إعادة النظر في وضعها الكيماوى ، وتبنى برنامج لإعادة التسلح الكيماوى ، وهو البرنامج الذى عرضته الادارة الأمريكية على الكونجرس عام ١٩٨٣ ، وتتضمن خطوطه العريضة ، الاحلال الكامل للذخائر الثنائية محل الاسلحة الكيميائية غير الثنائية وذلك بنهاية سبتمبر ١٩٩٤ ، مع امكانية الابقاء على نسبة لا تتجاوز ١٠٪ من اجمالى المخزون الكيماوى غير الثنائى ، في حالة انقضاء الفترة المقررة لانتاج الذخائر الثنائية بصورة تحول دون الاستبدال الكامل للذخائر غير الثنائية^(١٨) وتتمثل هذه الاعتبارات فى الآتى :

(١) ادراك مسؤولى الدفاع بأن الأسلحة الكيميائية التى بحوزة الولايات المتحدة سواء المنشورة على اراضيها او على الاراضى الأوربية ، وبالنظر الى تقادمها وضالة حجمها بالمقارنة مع الأسلحة الكيميائية السوفيتية ، لا توفر للولايات المتحدة وحلفائها القدرة على الانتقام بالمثل فى حال فشل الردع الكيماوى ويسود الاعتقاد بأن القدرة على الرد بالمثل فى منطقة القتال وفى العمق تسهم اسهاما مباشرا فى ردع الاتحاد السوفيتى عن استخدام الاسلحة الكيماوية ، وفى حال فشل الردع الكيماوى ، فان القدرة على الرد بالمثل من شأنها ان تفرض على السوفيت نفس الظروف التى يفرضها على التحالف الغربى .

(٢) تزايد عدد الدول المالكة للسلاح الكيماوى وتعدد حالات استخدامها ، الأمر الذى جعل من الأهمية بمكان بالنسبة للولايات المتحدة ان تدرب قواتها على القتال فى مناخ كيميائى ليس فقط على المسرح الأوربى وانما فى اجزاء كثيرة من العالم .

(٣) ان قيام الولايات المتحدة بجهود مكثفة لتحديث ترسانتها الكيميائية سيؤدى - من منظور الولايات المتحدة - الى ادراك الاتحاد السوفيتى بان تهديده الكيميائية لن يكون له قوة تأثير مما يدعوه الجديدة فى المفاوضات لتصفية هذه الأسلحة .

ويشتمل برنامج الذخائر الثنائية على انتاج ثلاثة انواع من الاسلحة الثنائية ، وهى قذيفة المدفع عبارة ١٥٥مم والتى دخلت الى حيز الانتاج الكامل فى ١٦ ديسمبر ١٩٨٧ ، وتعتبر سلاحا ميدانيا قصير المدى ، ويوصف بأنه سلاح ازعاج ، حيث أن سميته معتدلة وتأثيره غير ثابت ، ولكن من شأن استخدامه بصورة متقطعة ان يرغم العدو على ارتداء الملابس الوقائية والكمادات التى تقلل كفاءته القتالية ، والتالية فى ترتيب الحصول عليها بعد قذائف المدفعية هى قنبلة «بيج.اى» المستخدمة فى الطائرات وتوصف بأنها سلاح مخصص للضرب فى العمق ، فهي تعمل على زيادة قدرة جلف الاطلنطى على توجيه ضربات كيميائية جوية مركزة على القواعد الجوية ومراكز القيادة والسيطرة والاهداف الاستراتيجية فى العمق . ونظرا لاحتوائها على العوامل الكيميائية الثابتة الشديدة السمية من غاز الأعصاب فى اكس ، فانه يمكن استخدامها ضد مناطق الهدف التى لا يغترم المهاجم او القوات الصديقة دخولها بعض الوقت ، وحماية جوانب تقدم القوات ، واغلاق خطوط تفهقر العدو ، أما السلاح الثنائى الثالث ، فهو تطوير رأس كيماوى ثنائى لأجل ان تتزود به عربات الصواريخ . وهو يوفر قدرة على ضرب

التقرير ايضا ان الاتحاد السوفيتى يقتنى لفيها متنوعا من الذخائر الكيميائية التى يمكن تركيبها على وسائل الايصال المختلفة وتشمل القنابل ومدافع الهاون ودايات الهاوتزر والألغام والقنابل اليدوية وقذائف عربات الصواريخ ، كما ان الطائرة ميج ٢٧ مجهزة بقنابل كيميائية . الى جانب تزويد الصواريخ البلاستيكية متوسطة المدى برأس «اس اس - ٢١» و «اس اس - ٢٣» برؤوس كيميائية . كما أوضح التقرير ان الترسانة الكيميائية السوفيتية تفوق نظيرتها الأمريكية بما يتراوح من (٢٠) الى (٥٠) مرة^(١٩) . لذلك جاء فى التقرير المستوى لوزارة الدفاع الأمريكية الصادر عام ١٩٨٥ والمقدم الى الكونجرس ان الاتحاد السوفيتى لديه ما يزيد على ٨٠ الف ضابط ومتخصص فى مجال الحرب الكيميائية يعمل منهم ٤٥ الفا فى القوات البرية ، وان (١٠ ٪) من تدريبات القوات الكيميائية السوفيتية مخصصة للتدريب على مهام الحرب الكيميائية^(٢٠) ، كما تضمن ايضا الكتيب الصادر عام ١٩٨٥ عن وزارة الدفاع الأمريكية بعنوان « Soviet Chemical Weapons Threat » خرائط تشير الى (١٠) مراكز لانتاج مركبات الحرب الكيميائية و (٩) مستودعات للأسلحة الكيميائية داخل الاتحاد السوفيتى علاوة على (٣٢) موقع لتخزين الأسلحة الكيميائية فى دول حلف وارسو منهم (٩) مواقع فى ألمانيا الشرقية و (٩) فى تشيكوسلوفاكيا و (٤) فى بولندا و (٥) فى رومانيا و (١) فى بلغاريا .

ويتبقى بعد ذلك العراق التى اعلنت رسميا فى مطلع عام ١٩٨٨ امتلاكها للأسلحة الكيميائية بالرغم من نفيها المتكرر فى الأعوام السابقة . وفى تقرير لصحيفة جيزوراليم بوست بتاريخ ٢٤/١١/١٩٨٦ جاء فيه وصفا تفصيليا للترسانة الكيميائية العراقية . حيث نوهت الصحيفة الى أن تاريخ بدء العراق ببرنامج لاقتناء الاسلحة الكيميائية يعود الى عام ١٩٧٥ ، وان شركات هولندية وسويسرية وأمريكية ساعدته فى هذا المجال ، بتقديمها له المركبات الكيميائية الداخلة فى تصنيع الاسلحة الكيميائية . وأوضح الصحيفة ان العراق ينتج الآن (٦٠) طنا من غاز الخردل شهريا ، و (٤) طن من غاز التابون ، وان العراق لديه القدرة على انتاج (١٠٠) الف طن من غازات الأعصاب والسامة سنويا . وانه الآن بصدد انتاج غاز الزارين ذى القدرة العالية على الإبادة . وأشارت الصحيفة ايضا الى ان مصنع انتاج الاسلحة الكيميائية العراقية يقع فى بلدة « سامراء » وتتولى حراسته صواريخ سام ٧ السوفيتية . كذلك جاء فى كتاب « الميزان العسكرى فى الشرق الأوسط » الصادر عام ١٩٨٥ عن معهد جافى للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل ابيب ان العراق استخدم فى حربه مع ايران ثلاثة انواع من الغازات الحربية : وهى غاز الخردل وغاز الأعصاب وغاز المسيل للدموع ، وانه استعان فى هجماته الكيميائية ضد ايران بوسائل ايصال جوية وارضية (القنابل وقذائف المدفعية والقذائف الصاروخية جو/ارض) .

ثانيا تحديث وتطوير الاسلحة الكيميائية :

تحرض غالبية الدول على احاطة برامجها الخاصة بتحديث وتطوير الأسلحة الكيميائية بدرجة عالية من السرية والكتمان ، نظرا لما تنفيه برامج على هذه الشاكلة من تنديد واستنكار دولى ، خاصة وأن المجتمع الدولى يصعد وضع اللينيات الأولى على طريق نزع السلاح الكيميائى . ولكن هذا لا ينفى واقع ان هناك تقدما مطردا سواء فى تصنيعها لأن تصبح اكثر فتكا وتأثيرا ، او فى تطوير وسائل الايصال لأطلاقها لأن تكون اكثر دقة فى الاصابة وأبعد مدى ، او فى تنويع نماذجها وطرازاتها لى تلائم استخدامات واوضاع قتالية متباينة .

ولعل البرنامج الوحيد المتيسر معلومات عنه ، برنامج الذخائر الثنائية Bimary Mumitanr الذى وافق عليه الكونجرس فى ديسمبر

واللافت للنظر ان التطور في مجال الحرب الكيميائية لم يواكبه تطور مماثل في التفكير الاستراتيجي لكيفية عمل الأسلحة الكيميائية في اطار العقائد القتالية للدول . ولكن من المتوقع في الفترة القادمة ان يتصاعد الجدل الاستراتيجي حول الأسلحة الكيميائية . وهو أمر يمكن ان نلاحظه في الجدل الدائر حاليا داخل دوائر حلف الأطلسي حول برنامج الولايات المتحدة للذخائر الثنائية ويمكن أيضا ان نلاحظ جدلا مماثلا في منطقة الشرق الأوسط يدور حول ما اذا كانت الأسلحة الكيميائية التي بحوزة الدول العربية تقدم ردعا موازيا للسلح النووي الاسرائيلي . ولاشك أن حوارا استراتيجيا من هذا القبيل يمكن ان يثرى المفاهيم القتالية المرتبطة بالأسلحة الكيميائية .

رابعاً : التحريم الدولي للأسلحة الكيميائية :
المعاهدة الرئيسية التي تعالج مسألة الأسلحة الكيميائية هي بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، والدول الهامة عسكرية جميعا ، ومنها دول حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو والصين الشعبية اطراف فيه ، وهذا البروتوكول في الواقع اتفاقية بعدم الاستخدام الأول ، فهو لا يحظر انتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية او الانتقام بالسلح نفسه في صلب البروتوكول . وتكمن الدلالة التاريخية لبروتوكول جنيف في حقيقة ان التقييد القانوني الدولي الذي يربط على قدم المساواة ضمامر الأمم وممارستها قد فرض على الأعمال التي اعتقد عموما انها بغیضة وشجیبا وادنها الرأي العام للعالم المتحضر .

بيد أن ضعفه هو الضعف نفسه الذي تعاني منه القوانين الأخرى للحرب . فقواعد السلوك التي توضع زمن السلم للمتحاربين ربما لا تقاوم ضغط الجدوى العسكرية المتولدة في اثناء القتال . لذلك فخطر احتمال النجوى في ظروف معينة الى الأسلحة التي حظرها هذا البروتوكول ، ان يخفى ما بقيت هذه الأسلحة في ترسانات الدول ، وهو امر يؤكد تعدد حالات استخدام الأسلحة الكيميائية منذ توقيع البروتوكول حتى وقتنا الراهن .

لذلك فان الحل الافضل من وجهة نظر نزع السلح هو ابرام اتفاقية شاملة تماما تمنع لكل النشاطات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية ويعواملها وتنص على تدميرها جميعا . ويعمل مؤتمر نزع السلح الذي يتخذ من المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف مقرا له على تحقيق نزع السلح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة . ومنذ عام ١٩٧٧ اصبح جدول أعمال المؤتمر يتضمن بندا رئيسيا عن الأسلحة الكيميائية يتم مناقشته كل عام خلال دورتين . ويتم تجميع تقارير اللجان الفرعية ثم يقدم التقرير السنوي للمؤتمر الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السنوية . ويقوم المؤتمر كل عام بانشاء اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية لمدة دورته السنوية ، وتطوير الاتفاقية ووضع احكامها ، مع مراعاة جميع الاقتراحات والمشاريع القائمة والمبادرات المستقبلية بهدف تمكين المؤتمر من التوصل الى اتفاق في اقرب وقت ممكن^(٢٢) .

ولعل المشكلة الرئيسية التي شغلت المؤتمر خلال هذه السنوات ، مشكلة التحقق من حظر انتاج الأسلحة الكيميائية والبيولوجية واملاكها . وقد قدمت بريطانيا عددا من الاقتراحات حول الكيفية التي يمكن بها التوصل الى اسلوب دقيق للتحقق والاثبات يعطى للمفتشين والمحققين الحق في اقتحام اى معمل كيميائي للتأكد انه لايقوم بتصنيع الأسلحة الكيميائية ، الا ان الولايات المتحدة اقترحت ان يقتصر تطبيق نظام البحث والتقصي والتفتيش على المعامل التي تديرها الدولة ، اما الاتحاد السوفيتي وحلفاؤه فقد رأى في وسائل التحقق المحلية مع امكانية تقديم الشكاوى الى مجلس الامن كافيية للاشراف على حظر انتاج العوامل الكيميائية^(٢٣) . ويضاف الى هذه المشكلة ، مشكلة اخرى اكثر حيوية وخطورة على جهود نزع السلح الكيميائي الا وهي مطالبة بعض الدول النامية

الاهداف فيما وراء مدى المدفعية . أما فيما يتعلق ببرامج تطوير وتحديث الأسلحة الكيميائية السوفيتية ، فان المعلومات المتيسرة في هذا المجال محدودة ، ومستقاء اساسا من المصادر الغربية . وتفيد هذه المعلومات بان الاتحاد السوفيتي بصدد تطوير انواع من المركبات الكيميائية تفضي الى الموت الحتمي ، كما أنه يعمل على تطوير انواع من المركبات القادرة على اختراق قناعات الغاز . ولم يستبعد التقارير الغربية ان يكون لدى الاتحاد السوفيتي برنامجا للذخائر الثنائية مماثل لبرنامج الولايات المتحدة . غير ان التعليقات الصادرة في وسائل الاعلام السوفيتية تنفي وجود برنامج من هذا القبيل^(٢٤) .

كذلك الحال بالنسبة لفرنسا ، فموجب خططها الدفاعية الخمسية ١٩٨٧/١٩٨٧ من المقرر ان تقوم بتصنيع الأسلحة الكيميائية بهدف امتلاك قدرة ردعية ملائمة ، على حد ما جاء في برنامج الاتفاق العسكري الفرنسي^(٢٥) .

ثالثا الردع الكيماوي :

يمكن الزعم في البداية ان مفهوم الردع الكيماوي لم يحظ في الفترة الماضية بعناية كبيرة فب الأدبيات العسكرية ، ومرد هذا ، الاعتقاد السائد بان السلح الكيماوي سلح بغیض غير اخلاقي ، وتحظر استعماله دوليا بموجب بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . لذا فان الدول تتحرج من ان تعلن ان السلح الكيماوي له دور في استراتيجياتها العسكرية ، وتكتفي في افضل الاحمال بالتنويه الى حقها في الانتقام بالمثل اذا ما تعرضت لهجوم كيماوي ، وتحفظ لأجل هذا الغرض بقدرة كيماوية انتقامية كشكل من اشكال الردع ، وهذه هي فعلا سياسية الولايات المتحدة ، وربما تكون أيضا سياسة الاتحاد السوفيتي . علاوة على ان الخصائص الفنية للسلح الكيماوي ، بحكم انه سلح ميدان يؤثر على محيط الهدف وفقا لكيفية وطرق نشره وينبه الهدف وحمايته والمناخ والظروف الجوية الخاصة بتوقيت الاستخدام ، وكلها حسابات تقلل ثقة العسكريين فيه كسلح رادع .

ولكن بالرغم من ذلك برهنت حالات استخدام الأسلحة الكيميائية ان امتلاك قدرة انتقامية كيميائية للرد بالمثل ، قد تكون في ذاتها جافزا على شن هجمات كيميائية ، وذلك على ضوء المزايا المتحققة من استخدامه في التخطيط الهجومي ، سواء لاضعاف مواقع الخصم قبل الهجوم عليه ، او لحماية جوانب تقدم القوات باقامة حواجز من المركبات الكيميائية الثابتة ، او تحييد مناطق يسيطر عليها العدو ولايراد مهاجمتها ، او استخدام العوامل الثابتة لاغلاق خطوط تفهقر العدو . وتجدر الاشارة الى انه في حالة كون الطرف الذي يتعرض للهجوم لانتواقرله الحماية والوقاية الفعالة وغير مدرب على الحرب في ظروف الهجوم بمواد الحرب الكيماوية ، تكون النتائج دمارا شاملا وضربا معنويا يصيب الجيش والجهة الداخلية .

وهكذا فان التطور الراهن في ميدان الحرب الكيماوية بتطوير انواع من المركبات الكيميائية الشديدة السمية والاكثر ثباتا واستمرارية ، وتطوير هذه المركبات على هيئة قذائف وذخائر متنوعة لتרכيبيها على وسائل الايصال المختلفة الجوية والارضية (طائرات ، صواريخ بلاستيكية ، هاونات ، مدافع ... الخ) من شأنه ان يكسب الأسلحة الكيميائية مرونة عالية في الاستخدام بحكم الوظائف والادوار العديدة التي يمكن ان تؤديها على الصعيد الاستراتيجي والتكتيكي .

أكثر من ذلك فانه لا يوجد دليل واضح يؤكد انه باستخدام الأسلحة الكيميائية يتطور القتال الى مستوى آخر فالتجربة الحديثة ، استنادا الى الحرب الابرائية العراقية اثبتت ان الأسلحة الكيماوية تستخدم مقترنة بالأسلحة التقليدية . وأن لهذه الأسلحة فعالية مؤثرة في مواجهة خصم متفوق في تعداد قواته ويعتمد على الخشود الضخمة (الموجات البشرية) كتكتيك هجومي .

الراهن املاً بعيد المثال على ضوء التزايد المطرد في الدول المالكة ،
والتطور الراهن في الأسلحة الكيميائية ، وتعاظم اهميته في
الاستراتيجيات العسكرية للدول ، وكل هذه الأمور تلقى ظلالاً قاتمة
على مستقبل نزع السلاح الكيميائي □

وخاصة المجموعة العربية - كما اتضح في مؤتمر باريس للأسلحة
الكيميائية - بالربط بين نزع السلاح الكيميائي بنزع السلاح
النووي ، ودون الخوض في هذه الاشكالية التي سبق وان تناولناها ،
ويمكن القول بان مستقبل نزع السلاح الكيماوي اصبح في واقعه

المراجع

- (١) صحيفة كوريري ديلاسيرو ١٢/١/١٩٨٩ .
- (٢) وكالة انباء الشرق الاوسط والوكالة الفرنسية ١٩/١/١٩٨٩ .
- (٣) التسليح ونزع السلاح في العصر النووي ، معهد استكهولم لايحاث السلام - ترجمة محمود فلاحه ، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي ، دمشق ، ١٩٨٢ ص ٢٠٧ .
- (٤) التقرير العلمي والتكنولوجي ، الدار العربية للنشر والترجمة ، العدد / صفر ، ١٩٨٧ ص ٢٦ .
- 5 - SIPRI Yearbook, World Armaments and Disarmament, Stockholm Internationale PKEACE Research Institute, Oxford University Press, New York, 1987, PP103 - 104.
- (٦) التسليح ونزع السلاح في العصر النووي ، مرجع سابق ، ص ٢١١ .
- (٧) صحيفة دى فيلت ١٩/١/١٩٨٩ .
- (٨) صحيفة الفرائكفورتر الجمانية ١٩/١/١٩٨٩ .
- (٩) صحيفة جيروداليم بوست ٢٤/١/١٩٨٦ .
- 10 - Dan Baly, An end to Chemical Weapons : What are the chances, Internationale Defense Review, Vol 21, September 1988, PP 1087.
- 11 - SIPRI Yearbook, 1986, PP 167.
- 12 - Dan Baly, An end to Chemical Weapons, Op. Cit, PP 105.
- 13 - SIPRI Year book, 1986, PP 167.
- 14 - SIPRI Year book 1987 PP 104.
- 15 - Macha Ievinson, Chemical Deterrence, will it Work, Internationale Defense Review, Vol 19, No. 6/1986, PP732.
- 16 - SIPRI Year book, 1986, Op. Cit, PP 173.
- 17 - Macha Ievinson, Chemical Deterrence, Op. Cit, PP 731.
- 18 - Macha Ievinsn, Chemical Deterrence, Op. Cit, PP 736.
- 19 - SIPRI Year book, 1986, Op. PP 173.
- 20 - SIPRI Year book, 1987, Op. cit, PP 114.
- (٢١) التسليح ونزع السلاح في العصر النووي ، مرجع سابق ، ص ٢٢٧ .
- (٢٢) رضا مصطفى البهيتي ، نحو اتفاقية دولية لحظر الأسلحة الكيميائية ، مجلة الدفاع ، العدد ٧٢ ، أكتوبر ١٩٨٨ ص ٧٢ .
- (٢٣) عبيد عوض القحطاني ، الأسلحة الكيماوية بين التحريم والاستخدام ، مجلة الحرس الوطني العدد ٤١ ، مارس ١٩٨٦ ص ٦٥ .

المكوك بوران والبرنامج الفضائي السوفيتي

أحمد إبراهيم محمود

ويملك الاتحاد السوفيتي ثلاثة مواقع لاطلاق الحمولات الفضائية هي : موقع تيراتام بجمهورية كازاخستان بآسيا الوسطى (مجمع بياكونور الفضائي) ، موقع بليرتيسك الشمالي الواقع على الطريق الذي يربط العاصمة موسكو ومدينة ارشانجيل شمال الاتحاد السوفيتي ، محطة فولجوجراد الواقعة بالقرب من المدينة التي تحمل نفس هذا الاسم بجنوب غرب الاتحاد السوفيتي ، ويتخصص كل موقع في انواع معينة من الاطلاقات الفضائية ، ففي قاعدة بياكونور تطلق المحطات الفضائية وأقمار الاتصالات في مدار متزامن والاستطلاع الفوتوغرافي ورصد التحركات في المحيطات وأنظمة اعتراض الأقمار الصناعية .. وفي هذه القاعدة توجد أضخم منصات الاطلاق السوفيتية . أما موقع بليرتيسك فيتعامل مع مهام اطلاق أقمار الإنذار والملاحة والاستكشافات العلمية وبعض أقمار الاستطلاع الفوتوغرافي وجميع مهام الاطلاق الى المدارات القطبية . واخيراً تستخدم محطة فولجوجراد في اطلاق الحمولات المدارية الصغيرة والصواريخ الجساسة .

وتتولى قوات الصواريخ الاستراتيجية القيام بعمليات الإشراف والتنفيذ لجميع الاطلاقات الفضائية ، كما يتولى السلاح الجوي عملية تدريب رواد الفضاء ، وقد أدت هذه الخصائص وغيرها الى تكوين انطباع لدى العديد من الدوائر الغربية مفاده ان البرنامج الفضائي السوفيتي هو برنامج عسكري في طبيعته ، والواقع ان هذا الانطباع لا يبعد كثيراً عن الحقيقة حيث لا تمثل الجوانب الخاصة باقتطاعات العلم والمدينة سوى نسبة ضئيلة للغاية من البرنامج الفضائي السوفيتي على نحو يبعدها عادة عن دائرة الضوء عند مناقشة تطور هذا البرنامج . ويمكننا تقسيم مفردات برنامج الفضاء السوفيتي الرامن إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي :-

(١) الأقمار الصناعية Satellites -

يعتمد الاتحاد السوفيتي على أنظمة الأقمار الصناعية لأداء العديد من المهام الحيوية والمتزايدة في الفضاء الخارجي سواء للأغراض العسكرية أو للأغراض العسكرية - المدنية المشتركة . ويذكر للاتحاد السوفيتي انه كان أول دولة في العالم تمتلك هذه الأنظمة حينما تمكن من اطلاق القمر الصناعي سبوتنيك - ١ في الرابع من أكتوبر ١٩٥٧ . وتتألف أنظمة الأقمار الصناعية من : القمر الصناعي ، نظام الاطلاق ، نظام السيطرة على القمر في مداره ، محطة التوجيه الأرضي ، وتعمل معظم هذه الأقمار بالطاقة الشمسية المتولدة من الخلايا الكهروضوئية المركبة حول الجسم . وبصفة عامة ، تتعدد أدوار ومهام الأقمار الصناعية السوفيتية على النحو التالي :-

في الخامس عشر من شهر نوفمبر الماضي ، اطلق الاتحاد السوفيتي بنجاح أول مركبة فضاء مكوكية له في رحلة تجريبية الى الفضاء الخارجي استغرقت ثلاث ساعات و ٢٥ دقيقة انطلق خلالها المكوك الذي لا يحمل رواداً بواسطة صاروخ الدفع العملاق اينيرجيا من قاعدة بياكونور في جمهورية كازاخستان بآسيا الوسطى السوفيتية . وتشير التوقعات الأولية الى ان هذه التجربة الناجحة والتي جاءت بعد فشل المحاولة الاولى في ٢٩ أكتوبر الماضي لأسباب فنية ، لن تشكل فقط بداية عهد جديد بالنسبة للبرنامج الفضائي السوفيتي ، وانما سوف تمثل ايضاً بداية دورة جديدة من السباق في الفضاء بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة .

وبالرغم من ان المصادر السوفيتية تؤكد ان برنامج المركبة المكوكية خاص بجوانب سلمية متعلقة باستكشاف الفضاء وارسال الرواد الى كوكب المريخ ، الا اننا لا نستطيع استبعاد الجوانب العسكرية المحتملة للبرنامج الفضائي السوفيتي :-

المفهوم من الاستعراض السابق أن العقيدة السوفيتية تقوم بصورة عامة على أساس استغلال الفضاء من أجل تحقيق أقصى فائدة ممكنة في جميع المجالات وفي مقدمتها المجال العسكري وذلك باستخدام الفضاء كمحطة وسيطة وحيوية لدراسة الكون ومعرفة الأرض وتقديم التسهيلات والتقاط المعلومات على نحو يمكن معه الاحاطة بالحركة البشرية على مستوى شامل وعام بالنسبة لجميع أرجاء الكرة الأرضية . ولهذا يركز البرنامج الفضائي السوفيتي في جانب هام منه على جمع وبحث المعلومات خاصة المتعلقة بـ : الرصد والاستطلاع ، الإنذار المبكر ، الملاحة ومراقبة الأحوال الجوية .. الى جانب التركيز على مهام القيادة والسيطرة على القوات المسلحة . ويتسم البرنامج الفضائي السوفيتي بالضخامة والديناميكية على نحو ينتج عنه حوالي ٧٥ اطلاق فضائي في المتوسط سنوياً (راجع الجدول المرفق) وتزيد نسبة الاطلاقات الفضائية الخاصة بالمهام العسكرية والخاصة بمهام ذات صلة بالأغراض العسكرية عن ٩٠ في المائة سنوياً . والجدير بالذكر ان هذا المعدل العالي للاطلاق الفضائي يرجع أساساً الى قصر المدى الزمني لعمل الأقمار السوفيتية الخاصة بالاستطلاع الفوتوغرافي والتي تمثل مركز الثقل في هذه الاطلاقات حيث تراوحت أعمارها والنسبة الأكبر من هذه الأقمار المطلقت عام ١٩٨٦ ما بين ١٣ - ٥٩ يوماً ، في حين لم تزد نسبة الأقمار ذات الأعمار اقل من نسبياً عن ١٠ في المائة من إجمالي الأقمار الخاصة بالاستطلاع الفوتوغرافي وكانت أطولها عمراً أقمار الجيل الخامس من فئة كوزموس ١٧٣١ والتي بلغت ٢٢٨ يوماً ، وفي ظل هذا الوضع يصبح من الطبيعي أن يحتاج الاتحاد السوفيتي الى اطلاق ما لا يقل عن ثلاثين قمراً للاستطلاع الفوتوغرافي سنوياً للحفاظ على حيوية النظام العملياتي .

- الاستطلاع الفوتوغرافي . Photographic Reconnaissance .
- رصد تحركات السفن والغواصات في المحيطات . Ocean Surveillance .
- التجسس الإلكتروني . Electronic Intelligence .
- الإنذار المبكر Early Warning .
- الملاحة Navigation .
- الاتصالات Communications .
- الأرصاد الجوية . Meteorology .
- الظواهر الأرضية Geodesy .

من الطاقة الكهربائية ، الكابينة الواسعة المخصصة لطاقم المحطة ، المهيكل الأمامي الخارجي والخاص بالالتحام مع الكبسولات الفضائية أو مع وحدة المهام المتخصصة بالمحطة ، الحاسبات الإلكترونية الثمانية بالمحطة (بدلا من حاسب واحد في ساليوت) والتي يمكن بها إجراء الاتصالات المتقدمة مع مراكز السيطرة الأرضية سواء لاستقبال التعليمات أو لإرسال البيانات المستخلصة من التجارب التي يجريها الرواد في الفضاء في المعامل الملحقة بالمحطة . كما تسمح هذه الحاسبات الإلكترونية للمحطات الأرضية بالقيام بتشغيل الأنظمة الإلكترونية وأجهزة الكمبيوتر بنفسها وبدون تدخل الرواد . وقد أشارت المصادر الرسمية السوفيتية إلى أن إطلاق هذه المحطة كان يمثل بداية التحول من مرحلة البحث والتجارب إلى مرحلة ممارسة الأنشطة الإنتاجية الواسعة النطاق في الفضاء الخارجي . ولهذا الغرض تضم المحطة مرصدا ومعامل خاصة بالأنشطة العلمية المطلوب إجراؤها في حالات إنعدام الوزن في الفضاء الخارجي .

وعند تحليل أنشطة هذه المحطات ، تشير الدوائر الغربية إلى أن ثلاثا من الثماني محطات التي أطلقها الاتحاد السوفيتي كانت عسكرية ، في حين كانت المحطات الخمس الأخرى ذات طابع مدني من حيث مهامها . وتحدد نقاط الاختلاف القائمة بين كلا النوعين من المحطات في : الترددات اللاسلكية المستخدمة ، أفراد الطاقم ، الارتفاع المداري للمحطة . والمحطات العسكرية تستخدم ترددات عسكرية في اتصالاتها ، ويقتصر طاقمها على العسكريين ، وتتركز في مدارات منخفضة حول الأرض للقيام بأعمال الاستطلاع . في حين تستخدم المحطات المدنية ترددات لاسلكية مدنية في اتصالاتها ، ويشمل طاقمها على المدنيين والعسكريين معا ، وتعمل في مدارات مرتفعة لإجراء أبحاث خاصة بالأغراض العلمية والمدنية .. على أن هذا التحليل لا يبدو مقبولا في بعض جوانبه إذ من الممكن بسهولة ملاحظة أن أعمال الاستطلاع لا يمكن أن تمثل العنصر الأساسي في عمل هذه المحطات ، فهذه المهمة تقوم بها أقمار الاستطلاع الفوتوغرافي التي يطلقها الاتحاد السوفيتي بأعداد وفيرة على نحو ما سبقت الإشارة . والمتصور على وجه العموم أن المحطات الفضائية السوفيتية تستهدف أساسا دراسة آثار الطيران في الفضاء على الكائن البشري والتوصل إلى التدابير الوقائية اللازمة تمهيدا لإرسال الأطقم البشرية السوفيتية إلى كوكب المريخ مع بداية القرن الحادي والعشرين ، إلى جانب إجراء الأبحاث المتعلقة بالنشاط الشمسي والأشعة الكونية والعمليات والظواهر الطبيعية في الطبقات العليا من الغلاف الجوي للكرة الأرضية ، مع محاولة ابتكار طرق جديدة لمعالجة المواد واستكشاف موارد جديدة في الفضاء ، ولا يستبعد مع ذلك وجود أهداف عسكرية لبرنامج المحطات الفضائية ، وإن كانت هذه الأهداف غير معروفة حتى الآن على وجه القطع واليقين .

(٣) المكوك الفضائي Space Shuttle :

اكتشف الأمريكيون لأول مرة في عام ١٩٨٤ عن طريق الأقمار الصناعية أن السوفييت يقومون بتطوير مكوك فضائي فيما جاء بمثابة تأكيد صريح للتكهنات العديدة التي كانت قد ترددت منذ بداية الثمانينات حول وجود جهود سوفيتية مكثفة في هذا الميدان . وبعد فترة وجيزة بدأ السوفييت في تجربة الشكل الأيروديناميكي للمكوك وقدرته على التحليق الشراعي بعد تركه من القاذفة العملاقة Mya-4 المعدلة والتي كانت تقوم بدور الطائرة الحاملة لجسم المكوك ، وابتداء من عام ١٩٨٦ لاحظت الأقمار الأمريكية أن المكوك السوفيتي بدأ يوضع على منصة الإطلاق مع منظومته في عمليات تجارب باردة للإطلاق .

وقد ساد الاعتقاد في بداية الأمر أن المكوك السوفيتي بوران (الغاشقة الثلجية) هو نسخة طبق الأصل من المكوك الأمريكي ، غير أن الواضح الآن أن ثمة أختلافات عديدة تميز المكوك السوفيتي

على هذا ، من اليسير ملاحظة أن المعدل العالي من الإطلاقات الفضائية السوفيتية يأتي انعكاسا لمجموعة متداخلة من التأثيرات والاعتبارات الجغرافية والعسكرية والبيئية والتكنولوجية .. الأمر الذي يجعل الاتحاد السوفيتي في حاجة إلى إطلاق ما لا يقل عن ٧٠ قمرا صناعيا في العام الواحد للحفاظ على قدراته العسكرية الأساسية . ويلاحظ أيضا أن الاتحاد السوفيتي يعتمد بصورة شبه مطلقة على هذه الأقمار في تأمين عمليات التصوير الفوتوغرافي والأليكتروني والإنذار المبكر واكتشاف التفجيرات النووية . على أنه من الضروري أن نضع في الحسبان أن هذه الأقمار هي في الواقع أنظمة خاصة بوقت السلم ، وأن الأقمار الصناعية تبقى في النهاية أهدافا شديدة الحساسية للإجراءات المضادة فيما يعني أنها سوف تصبح عرضة لمخاطر جسيمة في حالة قيام الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة بتكثيف جهودهما في ميدان تطوير الأنظمة المضادة للأقمار الصناعية خاصة وأن الأجهزة الدقيقة والحساسة التي تحملها هذه الأقمار يمكن بسهولة تعطيلها سواء بالانفجارات التقليدية أو النووية القريبة منها أو بإعتراضها مباشرة بالوسائل المضادة الأخرى ، إلا أن الواضح إلى حد ما أن القوتين العظميين امتنعتا حتى الآن عن السير بدرجة كبيرة في هذا الاتجاه نظرا لاعترافيهما ضمينا بقيمة هذه الأنظمة في المراقبة والتفتيش المتبادل .

(٢) المحطات الفضائية Space Stations :

تشكل المحطات الفضائية المزودة بالطاقم البشرية العنصر المكثف في برنامج الفضاء السوفيتي ، ومع ذلك فهي تمثل في الوقت نفسه المحور الأكثر غموضا في البرنامج ، فالإتحاد السوفيتي عادة لا يعلن شيئا عن تفاصيل أنشطته في هذا الميدان ، وهي سياسة تمتد في الكثير من الأحيان إلى العديد من المجالات الأخرى ، ومن جهة ثانية يصعب التأكد من صحة ودقة المعلومات الأمريكية التي تتحدث عن هذا الموضوع . والمعتقد أن الاهتمام السوفيتي بالمحطات الفضائية ينبع من كونها تعكس التفوق التكنولوجي للاتحاد السوفيتي في مجالات تكنولوجيا الفضاء خاصة وأن الولايات المتحدة لم تتمكن حتى الآن من إطلاق مركبات مماثلة ، ومن كونها تشكل أيضا خطوة هامة على طريق الاستعداد للوصول إلى المريخ . وقد بدأ السوفييت في ارتياد هذا الميدان منذ عام ١٩٧١ حينما أطلقوا أول محطة فضائية في العالم (ساليوت - ١) في التاسع عشر من أبريل من ذلك العام ، ومنذ ذلك التاريخ بلغ إجمالي المحطات الفضائية التي أطلقها الاتحاد السوفيتي ثمانى محطات ، وقد استخدمت الكبسولات الفضائية من طراز (سويوز) في عمليات توصيل الامداد وتغيير أطقم رواد الفضاء من هذه المحطات .

وفي ٢٠ فبراير ١٩٨٦ أطلق الاتحاد السوفيتي جيلا جديدا من المحطات الفضائية الدائمة المزودة بأطقم بشرية من طراز (مير) . وقد اشتق تصميم هذه المحطة أساسا من المحطات (ساليوت) ، على أن التغييرات التي أدخلت على (مير) أدت إلى توفير تحسينات إضافية عديدة لا سيما من حيث : الاستخدام الواسع للطاقة الشمسية بما يتيح توليد ما يتراوح بين ٩ - ١٠ كيلووات في الساعة

الاقمار الصناعية التي اطلقها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة خلال فترات منتقاة :

البيان	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
الاتحاد السوفيتي	الاتحاد السوفيتي	الاتحاد السوفيتي	الاتحاد السوفيتي	الاتحاد السوفيتي	الاتحاد السوفيتي	الاتحاد السوفيتي
الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة	الولايات المتحدة
الاستطلاع الفوتوغرافي	-	٦	١٧	٢١	٢٩	٩
التجسس الإلكتروني	-	-	-	٥	١٠	٧
الإنذار المبكر	-	-	-	-	-	٢
رصد المحيطات	-	-	-	١	٣	١
الملاحة	-	٢	-	٤	١	٢
الاتصالات	-	٢	٨	٧	١٤	٣
الارصاد الجوية	-	٢	٤	٦	٦	٢
الظواهر الأرضية	-	-	-	٦	-	١

Source:

- Paul B. Strares: the Militarization of Space, From Bhupendra Jasani: Outer Space: A New
- SIPRI Yearbook 1986, PP.149-155. Dimension of the Arms Race, PP. 94-95

محطة مير الفضائية وتوسيعها وإضافة غرف جديدة إليها ، إلى جانب المهام الخاصة باستعادة الاقمار الصناعية المهجورة . وبالإضافة الى الأنشطة السابقة ، يمضي الاتحاد السوفيتي في تنفيذ العديد من المشروعات الفضائية الأخرى المتعلقة بدراسة المجموعة الشمسية . وقد بدأت الجهود السوفيتية في هذا الميدان منذ نوفمبر ١٩٦٥ حينما انطلقت المركبة فينوس - ٢ نحو كوكب الزهرة وعلى متنها جهاز لقياس الضغط ودرجة الحرارة ، ثم أطلقت المركبة فينوس - ٤ في يناير ١٩٦٧ التي قامت بإلقاء كبسولة على سطح الكوكب . وبعد عامين أطلق الاتحاد السوفيتي المركبة فينوس - ٥ التي قامت بغرس علم الاتحاد السوفيتي وصورة الزعيم لينين هناك ، وفي عام ١٩٨٤ أطلق الاتحاد السوفيتي السفينتين فيجا - ١ ، ٢ نحو الكوكب قبل تحويل مساريهما لتصوير المذنب هالي في ١٩٨٥ ، أما الاهتمام السوفيتي بكوكب المريخ فقد بدأ منذ أوائل السبعينات حينما أطلقوا المركبة مارس - ٣ في ديسمبر ١٩٧١ ، ثم أطلقت مارس - ٥ في يوليو ١٩٧٢ ، وفي السابع من يوليو ١٩٨٨ أطلق الاتحاد السوفيتي مركبة الفضاء فوبوس - ١ الى المريخ وبعد خمسة أيام أطلقوا فوبوس - ٢ ، وكان من المفترض أن تصلا الى المريخ يومى ٢٥ ، ٢٩ يناير ١٩٨٩ للقيام بأعمال ملاحظة واستطلاع الكوكب من المدارات المحيطة به . أما بالنسبة للقمر ، فبالرغم من أن الاتحاد السوفيتي لم يقم حتى الآن بإنزال رواد فضاء عليه ، إلا أنه قام بإجراء العديد من الدراسات على سطحه من خلال مركبات غير مزودة بأطقم بشرية أرسلت إليه ، وحتى عام ١٩٨٤ بلغ اجمالي المهام التي قام الاتحاد السوفيتي بإرسالها لدراسة القمر حوالي أربعة وعشرين مهمة اشتملت على التصوير الفوتوغرافي للسطح المظلم من القمر وإنزال مركبات فضائية على السطح وإجراء التحليلات الكيميائية لعينات من تربة السطح والرجوع بها بواسطة عمليات التحكم عن بعد . من ناحية أخرى يعمل الاتحاد السوفيتي منذ منتصف الخمسينات على تطوير أنظمة خاصة بالدفاع المضاد للصواريخ الباليستكية والاقمار الصناعية ، إلا أنه من غير الممكن إدراج جميع هذه الأنظمة في اطار البرنامج الفضائي حيث يقوم الدفاع

عن مثيله الأمريكي . وأبرز الاختلافات الظاهرة من الخارج تتمثل في أن المكوك السوفيتي لا يحتوي على صواريخ دفع خاصة به ، فقرة الدفع اللازمة يوفرها الصاروخ (اينيرجيا) القادر على حمل حوالي ١٢٠ طناً الى مدار حول الأرض ، والذي تم تجربته بنجاح في مايو من عام ١٩٨٧ . ويتما يستخدم نظام الدفع الأمريكي الذي يحمل المكوك صاروخين يعملان بالوقود الجاف ، فإن النظام السوفيتي يستخدم صواريخ دفع ابتدائية تعمل بالوقود السائل والمكون من الاوكسجين والايديوجين . ويبلغ وزن المنظومة اينيرجيا ٢٤٠٠ طن مقارنة بـ ٢١٠ أطنان وزن المنظومة الأمريكية علماً بأن المكوك السوفيتي اكبر حجماً من المكوك الأمريكي بمقدار ١٠ ٪ ، إلا أنه يزن ٢٩,٥ طن وهو أيضاً نفس وزن المكوك الأمريكي مع الأخذ في الاعتبار أن المكوك السوفيتي لا يحتوي على صواريخ دفع رئيسية ، ولكنه يحتوي فقط على صواريخ المناورة في المقدمة والمؤخرة إضافة الى العوازل الحرارية السوداء للحرارة المرتفعة والبيضاء للحرارة المنخفضة .

في حين تتماثل التفاصيل الأخرى في كلا المكوكين فيما يتعلق بالشكل الخارجى لكابينة القيادة ، والشكل الداخلى للطوابق وفتحات الطوارئ ، وعدد أجزاء مخزن الحمولة ، والشكل العام للأجنحة . والظاهر فعلاً أن السوفييت استفادوا من التجارب الأمريكية والأبحاث والتحليلات العلمية التي نشرت عن القصور الموجود في نظام المكوك تشالينجر خاصة بالنسبة لنظام الدفع الصاروخي والذي كان السبب المباشر في كارثة تشالينجر .

وتعتقد بعض المصادر الغربية أن عدم وضع طاقم بشري على ظهر المكوك خلال رحلته الاولى كان يرجع جزئياً الى وفاة « اناتولى ليفشينكو » أحد الطيارين الاساسيين المرشحين لتلك الرحلة . وكذلك الطيار البديل له « اليكسندر شيلشيكين » .. غير أن الواضح على العكس من ذلك ان هذا الاجراء ينبع من السياسة التي يتبناها السوفييت عند اطلاق المركبات الفضائية الجديدة حيث يقومون بإجراء العديد من الاختبارات غير البشرية قبل السماح للاطقم بالاقلاع بالمركبة . ويعتقد أن الرحلات التالية للمكوك سوف تحمل رواداً ، وسوف توجه أساساً لمهام تتعلق بالالتحاق بطريقة ما مع

حتى وإن كان الاتحاد السوفيتي يتفوق على الولايات المتحدة في مجال المحطات المدارية الثابتة في الفضاء - خاصة أن سياق الفضاء أصبح يمثل أحد الأبعاد الاستراتيجية السياسية التي من شأنها تعزيز مكانة الدولة في إطار عملية الصراع العالمي بين القوتين الأعظم.

ثانية : زيادة قدرات الاتحاد السوفيتي على العمل العسكري في الفضاء لاسيما فيما يتعلق بالقدرات الخاصة بتسهيل نشر مجموعة من الإجراءات المضادة Counter-measures التي قد يجدد الاتحاد السوفيتي نفسه مضطرا إلى القيام بها مستقبلا في حالة استمرار الولايات المتحدة في عمليات التطوير والنشر لبرنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجي . وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن أهمية المكوك تكمن في إمكانية قيادته بواسطة الاطقم البشرية مما يعطيه قدرات على المناورة والحركة تفتقر إليها الأقمار الصناعية والمركبات الفضائية الأخرى ، إلى جانب أنه من الممكن إعادة استخدامه في مهام أخرى بخلاف المركبات العادية الأخرى التي لا يمكن استعمالها إلا مرة واحدة . وعموما يمكن تحديد أهم الاستخدامات المحتملة عسكريا للمكوك في :

- القيام بدور مضاد للأقمار المعادية مع إمكانية التقاط هذه الأقمار دون الحاجة إلى تدميرها ، كما يمكن استعمال المكوك في نصب الألغام الفضائية التي تساهم في اعتراض الأنظمة المعادية وتدميرها .

- نصب الأقمار الصناعية الجديدة للأغراض العسكرية أو المدنية أو استبدالها إذا ما تضررت أو أصابها عطل فني ، ويستطيع المكوك حمل الأقمار في داخله بما يحول دون ضرورة إطلاقها من الصواريخ ، ويقلل بالتالي من تكلفة أي برنامج فضائي مستقبلي .

- القيام بدور منصة فضائية لعمليات السيطرة والتحكم الأوتوماتيكية أو شبه الأوتوماتيكية بالنسبة لبعض أفرع القوات المسلحة وبصفة خاصة قوات الدفاع الجوي والدفاع المضاد للصواريخ الباليستية .

ثالثا : دعم المحطات الفضائية من خلال نقل المكونات اللازمة لإقامة المحطات المدارية الثابتة في الفضاء والقيام بعمليات الإصلاح في الفضاء داخل المكوك أو خارجه لأجزاء المحطات . ومع أن بعض المصادر تشير إلى إمكانية استخدام المكوك مستقبلا في تغيير اطقم رواد المحطات الفضائية بدلاً من الكبسولات سويوز ، إلا أنه من غير الواضح حتى الآن الكيفية التي سيتم بها تحقيق الالتحام بين المحطة والمكوك . والجدير بالذكر أن نفس هذا الهدف كان يكمن في تفكير العلماء الأمريكيين حينما خططوا منذ عام ١٩٦٩ لإقامة محطة ثابتة في الفضاء الخارجي حيث وجدوا أن إقامة مثل هذه المحطة يتطلب أولاً بناء مركبة فضائية يمكن إعادة استعمالها لتزويد المحطة بالوقود والاحتياجات وتغيير اطقم الرواد .

رابعا : إمكانية الاسهام في تقديم الخدمات التجارية التي أعلن الاتحاد السوفيتي عن استعداد له للقيام بها منذ عام ١٩٨٦ في مجال التكنولوجيا الفضائية لحساب الدول الأخرى . ومن المشروعات التي يمكن للمكوك السوفيتي القيام بها : نقل الأقمار الصناعية إلى مدار حول الأرض بتكاليف منخفضة عن تلك التي يتطلبها الإطلاق من قواعد أرضية ، إجراء الدراسات المتعلقة باستكشاف عمق الأرض من الفضاء عبر استغلال المرونة الحركية للمكوك في التعوير الفضائي بكثافة عالية .

احتمالات التطور المستقبلي :

من الواضح أن التطورات التي شهدتها البرنامج السوفيتي خلال الثلاثة عقود الماضية كانت متعلقة في الأساس باستخدام الفضاء كوسيلة جديدة للسياسة الأمنية يمكن من خلالها مراقبة الأرض والتأثير عليها . واليوم أصبح الاتحاد السوفيتي في وضع يمكنه من

الاستراتيجي السوفيتي في الأساليب على مفهوم « الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية عند اقترابها من الهدف » Terminal Defense خلال مرحلة العودة Reentry Phase ولذلك فهو يركز أساساً على تطوير الأنظمة الثابتة المتمركزة على الأرض سواء كان ذلك باستخدام التكنولوجيا التقليدية أو المتقدمة . ويمكننا أن نستنتج من هذا الحكم كلاً من : الأنظمة المضادة للأقمار الصناعية ASATS وأنظمة القصف النووي المداري FOBS والتي يمكن اعتبارها أنظمة فضائية فعلية . ويهدف النظام السوفيتي المضاد للأقمار الصناعية إلى اعتراض وتدمير الأقمار المعادية على الارتفاعات المدارية المنخفضة باستخدام صاروخ للدفع من طراز F-IM لحمل رأس يزن ٥٠٠٠ رطل إلى مدارات قريبة من الأرض لتدمير أهدافه . أما أنظمة القصف النووي المداري فهي تشتمل على مجموعة من الرؤوس النووية التي يمكن نشرها في الفضاء على ارتفاعات منخفضة حول الأرض لاستخدامها في قصف أهداف أرضية في الولايات المتحدة عند نشوب النزاعات . وتعتمد جميع هذه الأنظمة على تكنولوجيا الستينات التي أصبحت متخلفة إلى حد كبير في الوقت الراهن ، بل وتذهب بعض التقديرات إلى حد القول بأن أنظمة القصف النووي المداري قد فقدت قدراتها العملية بفعل تقادم الصواريخ الاستراتيجية SS-9 التي تحمل الرأس النووي ، وبفعل فشل التجارب التي أجريت لإدخال صواريخ جديدة للدفع إلى النظام .

أما بالنسبة لمركبات الإطلاق ، فيتفوق الاتحاد السوفيتي تفوقاً هائلاً على الولايات المتحدة في أعداد صواريخ الدفع الثقيلة ، وفي عمليات التحديث المستمرة للنظم الفضائية حيث استطاع الاتحاد السوفيتي خلال الثمانينات وحدها تطوير حوالي ٣٠ نوعاً جديداً من النظم الفضائية بمعدل أربعة أنظمة كل عام .

وفي ختام هذا العرض ، يلاحظ أن الزيادة المطردة في استخدام وتنويع الأقمار الصناعية السوفيتية إنما تعكس تقديراً واضحاً للفوائد العسكرية للفضاء الخارجي من وجهة النظر السوفيتية . وبينما تستحوذ المهام العسكرية على الأغلبية الساحقة من الاطلاقات الخاصة بالأقمار الصناعية في البرنامج الفضائي السوفيتي ، فإنه يمكن القول أن نسبة لا بأس بها من الأنشطة الفضائية الأخرى تتعلق بالمهام العلمية واستكشاف الفضاء لاسيما فيما يختص بالشمس والأعداد لإرسال الرواد إلى المريخ ، وهو الأمر الذي يبدو أنه يمثل في الوقت الراهن الهدف المحوري لدى القيادة السوفيتية سعياً وراء البحث عن موارد جديدة أو الحصول على معلومات يمكن استخدامها بشكل مباشر في الاقتصاد السوفيتي خاصة في المجالات السابق الإشارة إليها .

دلالات إطلاق المكوك :

يشير إطلاق الاتحاد السوفيتي لأول مكوك فضائي له إلى بدء دورة جديدة من السباق في الفضاء بين القوتين العظميين ، على أنه من الصعب إلى حد كبير التسليم بصحة بعض التقديرات الغربية التي تكهنّت بأن هذا الإجراء السوفيتي قد يعنى الاتجاه نحو تكثيف الجهود الهادفة إلى إقامة أنظمة للدفاع الاستراتيجي في الفضاء حيث يفتقر هذا الزعم إلى الإثبات والمصدقية ، علاوة على أن البرنامج السوفيتي للدفاع الاستراتيجي يتسم بمجموعة من الخصائص سالفة الذكر تجعله أبعد ما يكون عن ذلك الاتجاه ، إلى جانب أنه ليس هناك ما يشير قط إلى رغبة الاتحاد السوفيتي في تطوير أنظمة مماثلة لتلك التي تقوم عليها مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأمريكية . وإجمالاً ، يجوز لنا أن نتصور أن هناك أربعة أهداف يسعى الاتحاد السوفيتي إلى تحقيقها من وراء ذلك .

أولاً : اللحاق بالولايات المتحدة التي دخلت هذا الميدان منذ عام ١٩٨١ والتي أدى انفرادها بإرتياد هذا المجال إلى وضع الاتحاد السوفيتي في مكانة أدنى في ميدان التنافس والسباق الاستراتيجي -

كذلك يحاول السوفييت منذ فترة طويلة شأنهم في ذلك شأن
الأمريكيين تطوير أسلحة الطاقة الموجهة وبصفة خاصة أسلحة
الليزر المشعة ، وقد اعترف السوفييت مؤخراً بهذه الحقيقة . ولكن
هناك صعوبة كبيرة في معرفة مستوى التقدم الذي حققه السوفييت
في هذا المجال خاصة وأن المصادر الوحيدة لمثل هذه المعلومات هي
المصادر الأمريكية التي غالباً ما تطرح احتمالات مبالغ في تقديرها .
وبالرغم من أن هذه الأسلحة تستخدم أساساً من الأرض في الاتحاد
السوفيتي ضد الأقمار الصناعية ، فقد ذكر أن الخبراء السوفييت
يقومون الآن بإجراء التجارب الهادفة إلى استخدام هذه الأسلحة من
الفضاء جنباً إلى جنب مع إجراء التجارب الرامية إلى تطوير الموجات
الايكترومغناطيسية للأغراض العسكرية الفضائية .

وبصفة عامة ، يمكن القول بأن القدرات السوفيتية الراهنة
للتواجد في الفضاء تبدو محدودة النطاق مقارنة بتلك التي يمكن
تحقيقها مستقبلاً فيما لو استمرت الجهود السوفيتية في السير بنفس
المعدلات الراهنة . وإذا ما سارت الأنشطة الفضائية السوفيتية
(والأمريكية أيضاً) وفقاً للسيناريوهات المفترضة خلال المستقبل
القريب ، فإن الكرة الأرضية في هذه الحالة لن تقل نقطة الوسط
الوحيدة ومكان حدوث التناقض والصراعات ، وإنما سيزداد التوجه
نحو نقل حلبة الصراع والتنافس إلى الفضاء الفسيح بين الكواكب ،
وسوف تصبح الزقعة التي تتجول فيها سفن الفضاء هي رقعة
المجموعة الشمسية بأكملها .

نشر المحطات المدارية الضخمة والمعقدة في الفضاء الخارجي ، وهي
جهود تشير فيما يبدو إلى أن الهدف الرئيسي الذي يسعى الاتحاد
السوفيتي إلى تحقيقه هو الوجود الدائم للإنسان في الفضاء ، أما
الهدف المستقبلي فيتمثل في الهبوط على سطح المريخ وإقامة محطة
سوفيتية هناك . والظاهر أن هذا الهدف يشكل في الوقت الراهن
القاسم المشترك في الكثير من الأنشطة الفضائية السوفيتية ، ولعله
يفسر دوافع الاهتمام السوفيتي البالغ بإطلاق المحطات المدارية
الثابتة وإرسال مركبات الأبحاث والاستكشاف إلى المريخ وتطوير
صواريخ للدفع ذات قدرات هائلة وزيادة قدرات الرواد السوفييت
على البقاء في الفضاء لفترات قياسية حتى أنها وصلت حتى وقت
كتابة هذا التقرير إلى ٣٦٦ يوماً . وهي أنشطة يمكن تفسيرها على
أنها نوع من التمهيد والاعداد لتلك الرحلة المزمعة في المستقبل
القريب .

من جهة أخرى يقوم الاتحاد السوفيتي بمواصلة تطوير وسائل
الحصول على المعلومات . وفي هذا الإطار قام حديثاً بالانتهاء من
تطوير جيل جديد من مركبات الفضاء المزودة برادارات ضخمة
للاستشعار عن بعد ، وإدخال وحدات فضائية جديدة لرصد
المحيطات للأغراض العسكرية . . وغير ذلك من الانجازات ، ومن
المعتقد أن هذه التطورات سوف تؤدي بالقطع إلى زيادة القدرات
السوفيتية على مراقبة الأرض بشكل دقيق للغاية من خلال نظام
متكامل .



ندوات ومؤتمرات دولية

مؤتمر سياسة مصر الخارجية في عالم متغير

القاهرة ٢ - ٥ ديسمبر ١٩٨٨

صلاح فوزي

وامتلاكها للقناة الواصلة بينهما أو موقعها من حوض النيل، تم يتحدث عن المورد البشري لمصر مما يؤهلها للقيام بدور اقليمي، ثم تناول أيضا المشكلة الاقتصادية المصرية كقيد على قيام مصر بهذا الدور، وينتهي إلى قدرة شعب مصر على الاستفادة من هذه القدرات للقيام بالدور المطلوب.

أما الورقة الثانية فكانت للدكتور أحمد الرشيدى وعنوانها « مياه النيل في سياسة مصر الخارجية - دراسة في التاريخ المعاصر »، وتهدف إلى إلقاء بعض الضوء حول موقع مياه النيل في نطاق النظام العام لسياسة مصر الخارجية في تاريخها المعاصر، وذلك من خلال التركيز على، استخدام مياه النيل كسلاح سياسى في الصراع الدولى مع مصر، واستراتيجية مصر في مجال تأمين وصول مياه النيل واستمرار تدفقها.. وقد خلص الباحث إلى مجموعة من المقولات أهمها:

- أن مياه النيل تلعب دورا أساسيا في حياة مصر دون غيرها من دول حوض النيل.

- ظلت مياه النيل دائما أحد الثوابت في سياسة مصر الخارجية، ليس فقط في مواجهة دول حوض النيل، بل في مواجهة الدول كافة.

ثم تبعه الدكتور سيد عليوة ببحث عنوانه « مكانة الميكافيلية في صنع قرارات السياسة الخارجية المصرية في الوطن العربى ».

حاول فيه إثبات أن القيم الميكافيلية تحتل مكانة أقل في سلم التفصيل القيمي لدى النخبة الحاكمة في عهد مبارك عنه في الحقبتين السابقتين، أما عن تأثير الميكافيلية في قرارات السياسة الخارجية المصرية، فقد أوضح أن النموذج المصرى في صنع قرارات السياسة الخارجية هو أقرب إلى نموذج السيطرة سواء من النخبة أو الفرد على صنع القرار السياسى، والنزوع إلى تحويل الجماعات إلى مؤسسات. أما عهد ناصر والسادات قد إتسما بالخبرة الميكافيلية لغلبة الطابع الشمولى والتزعة السلطوية لدى كل منهما.

أما البحث الأخير في تلك الجلسة فقد كان من نصيب الدكتورة علا أبو زيد تحت عنوان « الاسلام والسياسة الخارجية المصرية في فترة حكم حسنى مبارك ». تحاول فيه الأجابة عن سؤال: هل ظهور

للغام الثانى على التوالى يقيم مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية مؤتمره السنوى الثانى تحت عنوان: « سياسة مصر الخارجية في عالم متغير ».

تضمن المؤتمر اثنتين وثلاثين ورقة بحثية تناولت غالبية مجالات سياسة مصر الخارجية، تحاور حولها الحاضرون من جميع الاتجاهات الفكرية ومختلف المراكز البحثية والمتخصصون في العلوم السياسية في مصر والعالم العربى.

بدأ المؤتمر بمحاضرة للدكتور عصمت عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، والذي شرح أهداف السياسة الخارجية المصرية وهى: دعم أمننا القومى، وتعزيز جهود التنمية وحماية مصالحنا الاقتصادية، أما بالنسبة لاستراتيجيتنا فهى قائمة على ترسيخ دعائم السلام، والأمن، والاستقرار في منطقتنا والتي تستند إلى الاعتبارات التالية:

(- إن منهاج السلام الشامل يتفق مع منطق العصر، ويستجيب لمتطلبات التنمية الملحة.

٢- أن نبين متجها للسلام دون قوة رادعة تحميه، ينقلب إلى سياسة للاستسلام.

٣- إن السلام لكى يكتب له الدوام يجب أن يكون شاملا وعادلا.

وقد تركزت تعليقات الحاضرين على موضوع العلاقة الخاصة مع أمريكا ومدى تكبلها بالحركة المصرية وبدائلها.

أما عن جلسات عمل المؤتمر فقد بدأت بموضوع « محددات السياسة الخارجية المصرية في الاطار المحلى ».

وكان البحث الأول من نصيب السفير عمران الشافعى وعنوانه « المقومات الداخلية للسياسة الخارجية المصرية - القدرات الذاتية المصرية ».

تناول البحث عملية تحليل القدرات الذاتية المصرية على أساس أن السياسة الخارجية هى إنعكاس للأوضاع الداخلية. ومن هذا الاطار يتحدث عن الموقع الجغرافى والجيوپولتيكى لمصر كأحد العناصر الأساسية في تحديد علاقات مصر الخارجية، سواء موقعها المركزى بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، أو اطلالها على بحرين دوليين

وخصصت الجلسة الثالثة لموضوع « الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية المصرية ». ورأس الجلسة الدكتور إبراهيم سعد الدين. بدأ الدكتور عثمان محمد عثمان طرح بحثه عن « الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية المصرية ». ويهدف إلى إبراز قراءة اتجاهات السياسة الخارجية المصرية. ويهدف إلى إبراز بعض المؤشرات الاقتصادية التي قد تفيد في تحديد اتجاهات سياسة مصر الخارجية، وما إذا كان سعيها نحو الاستقلال والتنمية كان مجرداً، أم مرهوناً بتحولات داخلية إجتماعية أعطت كلا العنصرين (الاستقلال والتنمية) مفهوماً محدداً في فترات مختلفة، وإن هذا السعي مازال معضلة السياسة الخارجية وسبق كذا فترة طويلة. ثم أعقبها الأستاذ رضا هلال ببحثه عن « تأثيرات النظام الدولي على الاقتصاد المصري ». تناول فيه تاريخ مصر الحديث منذ محمد علي لى يوضح إشكالية تطور مصر إقتصادياً وإجتماعياً من خلال مفهومى « الدولته »، « التدويل »، أى بين النموذج الدولتى والنموذج التابع، فقد أدى إخضاع الاقتصاد المصرى للتبعية لخلق بناء إقتصادى مشوه يحكم تغيره نمط التقسيم الدولى للعمل، ومن ثم خلق رأسمالية محلية مشوهة ترتبط وجوداً وعدماً بالرأسمالية العالمية. ومن أن تجزئة رأسمالية الدولة تمثل عمقا متقدما في حركة التحرر من التبعية الاقتصادية، إلا أن تشوهات البناء الإقتصادى حالت دون إكمال الشوط من التحرر من التبعية. أما فترة السبعينات فقد شهدت تقاوم اختلالات البناء الإقتصادى وهيكلا الاستثمار والانتاج، مما أدى إلى إنفجار فاتورة الواردات وبالتالي إلى التوسع في الاقتراض الخارجى.

أما فترة الثمانينات « فترة تناقضات التصحيح وإستحباب الدولة »، حيث كانت هناك محاولات لإصلاح الأداء المجتمعى والاقتصادى، وحيث التوازنية بين الدولته والتدويل. ولكن الخطة لم تحقق أهدافها فاستمرت التشوهات في البناء الإقتصادى. وفى المناقشة أكد الدكتور إبراهيم سعد الدين إبراهيم أنه ليس بالضرورة أن تكون الدولة هى أداة التدويل، ففى النظام الاشتراكى تلعب الدولة دوراً رئيسياً ومستقلاً.

أما الأستاذ حسنين توفيق فقد أشار إلى أن الاتجاه نحو السلام مع إسرائيل كان أحد تبريراته الوضع الإقتصادى، وظهرت مقولة « إن مصر لا تستطيع أن تحارب مرة أخرى »، وتساءل عن أثر التوجه التنموى فى الداخل على السياسة الخارجية. أما الدكتور عبدالمجيد فراج فقد أثار إرتباط الجهاز الدبلوماسى بالأبعاد والتبعات الاقتصادية، لأن العبء الأكبر من القضية وضع على عاتق الجهاز الدبلوماسى. وأثار الأستاذ أحمد يحيى نصر موضوع عدم وجود مبادرات قوية لعمل نظام إقليمى قومى يحقق ما نرجوه لأمن قومى إقتصادى. وأعقبه الأستاذ محمد صالح رزق من الأردن الذى أوضح أن الوضع الإقتصادى فى مصر كان ضاعطاً على السياسة الخارجية وضرب أمثلة على عصرى عبدالناصر والسادات، وأثار أيضاً مشكلة المعونات الأمريكية، وتساءل إن كنا ننتظر منها أن تتجه إلى التنمية؟، وقد نفى الأستاذ محمد عواد أن يكون نظام عبدالناصر رأسمالية دولة، ولكنه يرى أنه تحول إشتراكى، وإلا ما كان قد أثار كل هذا الصراع مع المعسكر الأمريالى.

بعد ذلك كانت محاضرة د. أسامة الباز حول سياسة مصر الخارجية فى التسعينات، وقد جاءت فى عمومها محاضرة تجريدية تركز على جانب الثقة النفسية فى إمكانات مصر وقدراتها على الدخول بقوة الى القرن القادم غير مكبله بالكثير من القيود.

أما الجلسة الرابعة فقد كانت حول « رؤية النخبة السياسية لقضايا السياسة الخارجية » ورأسها الأستاذ السيد ياسين، وكان البحث الأول من نصيب الدكتور مصطفى علوى بعنوان « الأحزاب السياسية والسياسة الخارجية من أكتوبر ١٩٨١ - ١٩٨٧ » تناول فيه دور الأحزاب المصرية فى صنع السياسة الخارجية المصرية وتنفيذها من خلال رصد الواقع، ثم دورها من خلال السلطة

التيار الإسلامى كقوة سياسية مؤثرة فى المجتمع العربى وإكتسابه بعض الشرعية فى حكم مبارك يجعل له دوراً فى السياسة الخارجية؟ أما الجلسة الثانية فقد خصصت لموضوع « محددات لسياسة الخارجية : الإطار الإقليمى والدولى » وكانت الورقة الأولى للدكتور أنور عبدالمك وعنوانها « الدول الكبرى الجديدة فى مرحلة التغيير ». والبحث فى حقيقته فلسفى يقوم على أساس إنتقال مركز القوى العالمى من نظام القطبية الثنائية إلى نظام تعدد مراكز القوى وذلك ببروز محورين جديدين وهما : الصين، واليابان حيث بدأت اليابان فى الوثوب إلى المكانة الأولى فى العالم من الناحية المالية، والمكانة الثانية من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية، وبدأت تتحرك بسرعة للوثوب للمكانة الأولى. وكذلك تطرق الدكتور عبدالمك لعامل جديد ألا وهو البروسترويكما السوفيتية وتحرك الاتحاد السوفيتى بذكاء نحو العديد من المحاور والإمكانات الهائلة، ثم تقاربه مع اليابان. أما بالنسبة لأوروبا فيرى أنها ستأخذ مكاناً مساوياً للمراكز الأربعة الأولى، إذا استطاعت أن تتحد حول مركز سياسى واحد.

ثم قامت الدكتورة نيفين مسعد بالقاء بحثها عن « السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مصر ١٩٧٩ - ١٩٨٨ ». ركزت فيه على مفهوم ولاية الفقيه الذى يتخطى الفاصل الهائل بين الدين والسياسة، ومن ثم يسحب الشرعية من الأنظمة التى توصف بالعلمانية، والآخر هو مفهوم الزعامة الإيرانية فى منطقة الخليج الذى يضيف سنداً دينياً إلى السند العسكرى والسند السياسى التقليدى لهذه الزعامة، والثالث هو مفهوم عدم الإنجياز الذى يطور العلاقة بالقطبين الأعظمين وانتهى البحث إلى أن الاضطراب فى تقدير محددات السياسة الخارجية الإيرانية يجعل من الصعب التنبؤ باحتمالات تطورها فى فترة ما بعد الخمينى، خاصة فى ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية.

أما الدكتور أحمد عباس عبدالبديع فقد قدم بحثاً عنوانه « أبعاد ومظاهر التغير فى عالمنا وتأثير ذلك على السياسة الخارجية بصفة عامة ». يوضح فيه الباحث أن العالم المعاصر يتسم بخصائص وصفات غير مسبوقه فى تاريخ البشرية، وهى سرعة حركته، وهو فى هذا يكشف عن اتجاهين رئيسيين : أحدهما هو مفهوم التغيير كظاهرة أراية فى النظام العالمى، وهى خاصية تتسم بالعمومية والشمول لامتدادها لمختلف مجالات العلاقات الدولية، أما الآخر فهو يركز على التغير كنشاط تلقائى أو عفوى. وقد أثر التغير فى النظام العالمى على السياسة الخارجية سواء فيما يتعلق بمضمونها من حيث دخول الاعتبارات الاقتصادية المتعلقة بالاحتياجات الجماهيرية فى هذا المضمون، أو فيما يتعلق بعملية صنعها من زاوية تعدد المؤسسات والقوى فى هذه العملية، مما أدى إلى مزيد من التعقيد فيها، أو فيما يتعلق بتنفيذها.

وختم الأستاذ وحيد عبدالمجيد الجلسة ببحث يتناول موضوع « السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه الوطن العربى : الاستمرار والتغير ». ركز فيه على حدود التطور الذى طرا على توجهات السياسة الخارجية الاسرائيلية التى درسها ريتشر وفقاً لنموذجه. وتنطلق الدراسة من فرضية أساسية مؤداها أن السياسة الخارجية الاسرائيلية حافظت على درجة عالية من الاستمرارية فى هذا المجال، بالرغم من التغيرات المتتالية فى المواقف العربية تجاه إسرائيل. وخلص الباحث إلى أن هناك تغييرات عميقة طرأت على المكونات الخارجية للبيئة الواقعية للسياسة الخارجية الاسرائيلية، ولكن ذلك لم يترتب عليه تغير ملموس فى توجهات هذه السياسة، أما التغيرات العميقة فى المواقف العربية، فقد أدت إلى الإنقسام بين موقفى العمل والليكون.

ويرى السفير عمران الشافعى أن ورقة الدكتور أنور عبدالمك رؤية فلسفية بعيدة المدى، يجب أخذها فى الاعتبار بالنظر لما ستكون عليه الأوضاع الجديدة من تأثير مباشر على مصالح مصر.

وغرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة ، واللجنة الاقتصادية لرجال الأعمال بالأسكندرية .

ولاحظت الباحثة ازدواجية في طبيعة دور رجال الأعمال في السياسة الخارجية ما بين تنفيذ السياسة الخارجية ، وما بين الضغط على الدولة لدعم التوجهات التي تخدم مصالحهم . وناقشت أيضا إمكانية تأثير هذه الجماعات على توجهات السياسة الخارجية المصرية ، والاحتمالات التي يمكن أن تتحول فيها من التنسيق مع هذه السياسة إلى الضغط عليها .

وأثار الأستاذ محمود أباطة نقطة حساسة وهي اقتصار منصب رئيس الجمهورية على العسكريين ، وتساؤل عن دور المؤسسة العسكرية في اختيار الرئيس ، وشكك في إمكانية زيادة نفوذ الرئيس ليقوى نفوذ المؤسسة التي رشحته للرئاسة .

وتساءلت الدكتورة رجاء إبراهيم عن علاقة مصدر التسليح باتخاذ القرار في المؤسسة العسكرية . وأثار الدكتور على ضرغام الدور المدني للمؤسسة العسكرية وتأثير ذلك على الوظيفة العسكرية لها .

أما الجلسة السادسة فقد خصصت لموضوع « تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية المصرية » . ورأس الجلسة السفير عمرو موسى ، وكان أول المتحدثين الدكتور عبد المجيد فراج ببحث عنوانه « دواعي المصنوفة الدبلوماسية لزيادة فاعلية الأداء » شواهد مرئية في مجال العلاقات الثقافية « حاول فيه لقاء الضوء على أهمية دراسة الهياكل التنظيمية للأجهزة الدبلوماسية ، وضرورة وضع الاعتبارات التنظيمية المتصلة بالعمل الدبلوماسي في مكانها الصحيح من أجل زيادة فاعلية الأداء الدبلوماسي ، وتحدث عن ركائز العمل الدبلوماسي المتمثلة في المعاهدات والاتفاقات والبرامج التنفيذية ، ثم الجهاز الدبلوماسي .

وقد حاول الدكتور محمد السيد سليم في ورقته « تخطيط السياسة الخارجية المصرية في عالم متغير » . أن يطرح « مفهوم » تخطيط السياسة الخارجية كمدخل لتحديد المشكلات التي تواجه عملية تخطيط السياسة الخارجية المصرية ، والأساليب المحتملة لمواجهة تلك المشكلات من واقع مقارنة الخبرة المصرية الراهنة بخبرات الدول الأخرى .

ويكمل الدكتور أحمد عبد الله مابدها الدكتور عبد المجيد فراج من حيث سير أغوار الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية من خلال ورقته المعنونة « الجهاز الدبلوماسي المصري بين العراق والعنقا » . والتي تناول فيها الطبيعة الخاصة للجهاز الدبلوماسي المصري من جانبين : جانب العراق وهو الجانب الإيجابي وهو يمثل ما يتصف به الدبلوماسيون من مهارة وثقافة مما وفر للجهاز مكانة طيبة في العالم العربي والأفريقي والثالث ، ومما أدى إلى نتائج ذات آثار طيبة على صياغة إطار صنع السياسة الخارجية . أما جانب العنقا وهو الجانب السلبي فقد رآه الباحث في رسوخ الأساليب البيروقراطية وتغلغلها في الجهاز الدبلوماسي وخاصة في الهيكل الإداري للوظيفة الدبلوماسية وفي أسلوب اختيار الدبلوماسيين الجدد وما يتمخض عنه من تحيزات طبقية في عملية الانتقاء ، بالإضافة إلى اضطراب العلاقة بين الجهاز الدبلوماسي وغيره من أجهزة الدولة . وطلب الباحث بصياغة معايير أكثر استقرارا للعلاقة بين الجهاز الدبلوماسي ومؤسسات الدولة المسئولة عن صنع السياسة الخارجية .

« السياسات : سياسة مصر الخارجية » كان هو الموضوع الذي تناولته الجلسة السابعة والتي رأسها الدكتور إبراهيم صقر وبداها الباحث الدكتور عبد المنعم سعيد بورقة عنوانها « العودة إلى الصف : مصر والوطن العربي ١٩٧٨ - ١٩٨٨ » . وقد بدأ البحث بالإشارة إلى قرار القمة العربية في نوفمبر ١٩٨٧ الذي سمح للدول العربية باستئناف علاقاتها الدبلوماسية مع مصر ، ثم يشير إلى

التشريعية ، ثم من خلال الدبلوماسية الشعبية . وخلص الباحث إلى أن دور الأحزاب في صنع السياسة الخارجية وتنفيذها غير مؤثر في السياسة الخارجية المصرية ، وبين أن الأسباب وراء ذلك ترتبط بالأطر الدستورية لعملية صنع القرار ، واحتكار الحزب الوطني لتشكيلات المؤسسات الفاعلة داخل مجلس الشعب ، بالإضافة إلى القصور الذاتي للأحزاب المصرية ، وأخيرا العلاقة بين أحزاب المعارضة ومحدودية أدوارها .

وعن « النخبة البرلمانية وقضايا السياسة الخارجية ١٩٨١ - ١٩٨٧ » كانت ورقة الدكتورة عزة وهبي ، والتي حاولت تحليل موقف النخبة البرلمانية المصرية من قضايا السياسة الخارجية التي تناولها مجلس الشعب المصري ، وذلك بهدف التعرف على مضمون هذه المواقف ، ومدى التمايز والاختلاف بينها وبين الموقف الرسمي . وقد تناولت الباحثة بالدراسة ثلاثة موضوعات وهي : السياسة المصرية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، العلاقات المصرية / العربية ، العلاقات مع الولايات المتحدة . وخلصت إلى أنه ثمة أجماع داخل مجلس الشعب على بعض القضايا الوطنية وإن اختلف هذا الأجماع من قضية لأخرى ، وأيضا لا يشمل كل القضايا ، فالصراع العربي / الإسرائيلي يدخل في نطاق الأجماع الوطني ، لكن قضية العلاقات مع أمريكا فهي تخرج عن نطاق الأجماع .

« عملية صنع السياسة الخارجية المصرية » . كان هو الموضوع الذي تناولته الجلسة الخامسة ، ورأسها الدكتور محمود اسماعيل ، واستهلها العميد الدكتور / محمد قدرى حسن بورقة عنوانها « السياسة الخارجية في النظام الدستوري المصري » . تناول فيها النظام الدستوري المصري ، خاصة خلال فترة الرئيس حسني مبارك . وناقش العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية والصعوبات التي تواجه صانعي القرارات . ثم ناقش صانعي السياسة الخارجية ممثلين في رئيس الجمهورية ، ورئيس مجلس الوزراء ، ووزير الخارجية ، والقائد العام للقوات المسلحة ، مع التطبيق على الحالة المصرية في كل حالة . وتميل الباحث لإعطاء أهمية أكبر للعنصر البرلماني من الصيغة الحالية لنظام الحكم في مصر .

ثم تبعه الدكتور جمال زهران بدراسة عنوانها « عملية صنع القرار السياسي في مصر . دراسة في فترة حكم الرئيس مبارك » . يحاول الباحث تحليل عملية صنع القرار السياسي في مصر خلال فترة مبارك ، ولكن في إطار الحقيقتين السابقتين عليها وهما حقبتا ناصر والسادات . وهو في هذا يعالج السمات الأساسية لهاتين الحقيقتين إزاء عملية صنع القرار السياسي . ثم يتناول السمات الأساسية لعملية صنع القرار في عهد الرئيس مبارك . وينتهي إلى أنه لا بد من دراسة البيئة النفسية لصانعي القرار السياسي دون تجاهل البيئة الموضوعية له ، لكي يتمكن من التنبؤ بعملية صنع القرار السياسي .

وربما كانت الورقة التي تناولها الدكتور جهاد عودة ذات حساسية خاصة . وتأتي حساسيتها من أنها تتناول المؤسسة العسكرية المصرية وعنوانها « المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية : إطار بحثي لدراسة الحالة المصرية في فترة الرئيس مبارك » . حيث اهتم الباحث بمعرفة إلى أي مدى يمكن للمعرفة المتراكمة في مجال دراسة السياسة الخارجية أن تساعدنا في تحليل العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسياسة الخارجية المصرية خلال ١٩٨١ - ١٩٨٧ ، وذلك بفرض بغرض التوصل إلى بعض المبادئ النظرية والمنهجية . وقد خُص الباحث إلى مقولة أساسية مؤداها : ضرورة دراسة الفاعل في إطار صنع السياسة الخارجية باعتباره مؤديا لأكثر من دور من ناحية ، ومتمتعاً بمصادر قوة مختلفة من ناحية أخرى . وعن « جماعات المصالح والسياسة الخارجية : دراسة لدور رجال الأعمال في مصر » . كانت ورقة الدكتورة أمانى قنديل ، والتي اهتمت بالدور الذي تلعبه جماعات المصالح على مستوى السياسة الخارجية المصرية بعد أن تعددت الدراسات التي تناولت الدور في مجال السياسة الداخلية ، مع التركيز على دور جمعية رجال الأعمال ،

الهوية رافضا الجدل الدائر بين أنصار الاسلام والعروبة ، مؤكدا انه لاتناقض بين العروبة والاسلام ، ويرى ان مضر قاطرة العرب ، وطالب العرب بمحاولة فهم واقعهم العربى من خلال نسق مفاهيمى بديل يتفق مع معطيات هذا الواقع . وعلل الأستاذ شحاته عوض عودة العلاقات المصرية - العربية بدافع المصلحة . ويرى اللواء طلعت مسلم أن الأصل هو تحديد وصف علاقة مصر بالعرب ، وأشار في هذا الصدد بخطاب من عبد الناصر للملك حسين يقول فيه « إن مصر بدون العرب تخسر كثيرا ، لكن العرب بدون مصر يخسرون كل شيء ، وأكد أن عودة مصر للعرب كانت نتيجة لردود أفعال مواقف ، ولم يكن هناك هدف للحكم في الفترة الحالية .

أما الجلسة الثامنة « السياسات : سياسة مصر العربية . » فقد رأسها الدكتور محمد صفى الدين أبو العز ، وبدأها الدكتور أسامة الغزالي حرب ببحث عنوانه « السياسة المصرية تجاه السودان - ملاحظات أولية . » تعرض فيه للعوامل المحددة للسياسة الخارجية المصرية تجاه السودان ، وتوصل إلى أن إتجاه التأثير بين الجانبين كان يتأثر بالتفاوت الحضارى ودرجة التضج السياسى بينهما ، وبالتالي كان يتم بالأساس من الشمال إلى الجنوب ، أى من مصر إلى السودان ، أكثر من الاتجاه المعاكس . أما بالنسبة لصنع السياسة الخارجية المصرية تجاه السودان فقد عانت من عدم وجود إستراتيجية ، وقد شرح خصائص السياسة المصرية تجاه السودان في أربعة خصائص : العمل عند مستوى الحد الأدنى ، والثانية التحيز السياسى ، والثالثة غلبة التوجه الرسمى البيروقراطى على التوجه الشعبى ، والأخيرة هى التحيز الاقليمى .

ثم تبعه الأستاذ عبد العاطى محمد أحمد عبد الحليم بورقه عن « السياسة المصرية تجاه الخليج » بدأها بالإشارة إلى أهمية منطقة الخليج في السياسة الخارجية المصرية ، مستعرضا التطور الذى شهدته تلك العلاقات من المواجهة في عصر السادات الى التعاون في عصر مبارك . ثم بين أن التطور في العلاقات المصرية الخليجية يحتاج تحديدا للاولويات يميز ما بين الاعتبارات الثابتة مثل : الأمن القومى والتحالف السياسى والاقتصادى ، والاعتبارات غير الثابتة وهى : النزاعات العربية - العربية ، والصراع العربى - الاسرائيلى ، والنزاعات الخليجية - الخليجية . ثم تناول جوانب التعاون المصرى - الخليجى والتي تتمثل في تحقيق الأمن والاستقرار في الخليج ودعم المصالح العسكرية والاقتصادية . وأخيرا تعرض لتحديات إنتهاء حرب الخليج محددا إياها في عاملين : أولهما إنخفاض مبيعات السلاح المصرى للعراق ، وثانيهما عودة التعاون الايرانى - الخليجى .

وفي المناقشات علق الأستاذ هشام الرايسى على التطور في اتفاقيات التعاون مع العراق وتأثير توقف حرب الخليج على مبيعات الأسلحة المصرية للعراق ، وتوقع زيادة هذا التعاون ، مع الأخذ في الاعتبار تعاون إيران مع دول الخليج .

وخصصت الجلسة التاسعة لموضوع « مصر والصراع العربى - الاسرائيلى . » ورأسها أيضا الدكتور محمد صفى الدين أبو العز . بدأها الدكتور عطية حسين الأفندى ببحث موضوعه « مصر والمؤتمر الدولى للسلام في الشرق الأوسط . دراسة في ضوء التسوية السياسية للمنازعات الدولية » يؤكد فيه الباحث على أن المشكلة الحقيقية لاتكمن في الاعلان والترحيب والموافقة على عقد المؤتمر الدولى كوسيلة للتسوية ، بل هى في حقيقة الأمر البحث في كيفية التغلب على المشكلات الاجرائية التى تحول دون إنعقاد المؤتمر ، وتتلخص فرضية البحث في أن احتمالات عقد المؤتمر في ظل الأوضاع الراهنة احتمالات حقيقية ، وأن احتمالات نجاحه في التوصل إلى تسوية ترضى الطرف العربى والفلسطينى كبيرة للغاية . ويعرض الباحث في إيجاز التصورات المختلفة للمؤتمر الدولى للسلام في الشرق الأوسط ، وينتهى إلى ضرورة سعى الدبلوماسية وخاصة المصرية إلى توفير الشروط الموضوعية والمناخ الأفضل لانعقاد

التفسيرات المختلفة لهذا التغيير في علاقات مصر بالوطن العربى ، وأشار إلى أن القمة العربية لم تفعل سوى التسليم بالأمر الواقع ، وإلى تراجع تأثير الصراع العربى الاسرائيلى على السياسة العربية . ويجادل الباحث تعزيز مقولة مؤداهما « أننا بآزاء بداية نمط جديد في العلاقات العربية / العربية ، لم تستقر ملامحه النهائية بعد ، . ويشبه الباحث هذا النمط بأنه نشوء « وستفاليا » عربية يحدث فيها التعاون الاقليمى ويتصاعد في ظلها الحفاظ على الدولة القطرية القائمة ، وهو نمط يختلف عن النمط القومى العربى الذى ساد في الخمسينات والستينات .

ثم أعقبه الدكتور عبد الرحمن اسماعيل الصالحى بورقة عنوانها « سياسة مصر العربية في الثمانينات : فترة الرئاسة الأولى » تناول فيها فترة الرئاسة الأولى وبدايات الفترة الثانية لحكم الرئيس مبارك ، حيث تميزت فترة الثمانينات بسمات خاصة واكبت استمرارية قطع العلاقات العربية مع مصر ثم اعايدها ، ثم تناول سياسة مصر تجاه الدول العربية على المستوى العام والشامل مركزا على البعد السياسى ، ومحتلا مضمون السياسة المصرية تجاه الدول العربية ومحددات ومرتكزات تلك السياسة ، وما واكبها من اعلان لاستمرار السياسة السابقة عليها لظروف اقتضت ذلك ، ثم تناول استشرار مستقبل العلاقات المصرية / العربية انطلاقا من الواقع الموجود ، لمواجهة التحديات الراهنة وبخفا عن مستقبل أفضل للأمة العربية .

وتحت عنوان « السياسة الخارجية المصرية في البيئة العربية ١٩٧٠ - ١٩٨٧ » . كان بحث الأستاذ حسن أبو طالب ، الذى تناول خلاله فترتين أساسيتين : الأولى فترة الرئيس السادات وقسمها الى مراحل ثلاث وهى : فترة الحشد من ٧٠ - ٧٢ وأدت الى تحقيق صورة طيبة من التضامن العربى الفعال مثلما حدث في حرب أكتوبر ، فترة الخلافات العربية ٧٣ - ٧٧ حيث بداية الانسحاب المصرى من القضايا العربية ، وأخيرا مرحلة المقاطعة العربية لمصر وبدأت مع زيارة السادات للقدس .

أما فترة حكم مبارك الأولى فقد ورث من سلفه نظاما سياسيا يتسم بالانفتاح الاقتصادى ، والتعدد الحزبى المقيد ، والمواجهة مع التيار الاسلامى الراديكالى ، وعلى الرغم من وجود عناصر الاستمرار في المجال الداخلى فقد اتضحت ثلاث مفارقات :

١ - خروج مصر من حالة العزلة العربية ٢ - الإبقاء على خصوصية العلاقة مع الولايات المتحدة ٣ - الإبقاء على سياسة السلام والمصالحة مع اسرائيل كخيار استراتيجى ، والاسلام بدون الفلسطينيين .

أما ورقة الأستاذ حسنين توفيق فقد كانت عن « دور مصر في النظام الاقليمى العربى بعد قمة عمان » تضمنت الورقة تحديدا لبعض المفاهيم الأساسية مثل مفهوم « الدور » وحل الباحث ملايسات عودة العلاقات المصرية / العربية بعد قمة عمان ، وناقشت الورقة أربعة أبعاد متوقعة لمصر في الدائرة العربية : دور الدولة القائد ، ودور الدولة النموذج ، والدولة الوسيطة ، والدولة المشارك .

وعندما إستهل الدكتور إبراهيم صقر المناقشة إتفق مع الدكتور عبد المنعم سعيد على أهمية المصلحة ، وعلى أن ارتباطنا بالوطن العربى إرتباط عضوى ، وتساءل عن المقصود من إثارة المنافسة بين المصريين والفلسطينيين في دول الخليج ، وأكد ان إسرائيل ستظل هى العدو الأساسى لمصر ، كما أثار موضوع العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة ووصف مصر بإنها جزء من الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة . أما الأستاذ أنسى سطوحى فأكد أن القناعة الأساسية للرئيس في مصر تلعب دورا رئيسيا في سياسة مصر الخارجية ، وتساءل إن كان للقيادة المصرية اليقين في أنها لابد أن تخوض صراعا للحصول على دور قيادى ، أم قدر لها أن تتحرك فيما يسمح لها الآخرون التحرك به فقط . وتحدث الأستاذ أشرف راضى عن

الاقليمى والدولى . « فقد أستهلها الدكتور اللواء محمد رضا فودة بورقة عن « السياسة المصرية تجاه منطقة القرن الاقريقي » . حل فيها الباحث الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الاقريقي بالنسبة لمصر ، ثم ناقش أهداف السياسة المصرية ومنها ضمان الموارد المائية لمصر وتأمين عمقها الاستراتيجى ، ثم مصالح وأهداف الدول الاقليمية سواء اثيوبيا أو الصومال أو إسرائيل وركز على العلاقات المصرية - الاثيوبية وخاصة من الناحية الكنسية وناحية مياه النيل ومشكلتي إرتيريا والأوجادين ، وأخيرا العلاقات المصرية - السودانية . وخلص الباحث إلى أهمية تحسين العلاقات مع اثيوبيا والعمل على حل المشكلات في المنطقة حلا سلميا .

وبدأت الدكتور سلى لبيب إلقاء بحثها « السياسة الخارجية المصرية تجاه اثيوبيا في التسعينات . » بالاختلاف مع الدكتور فودة ، فحلت في بحثها المتغيرات التي أثرت على سياسة مصر تجاه اثيوبيا وبصفة خاصة في الثمانينات حيث قسمت تلك الفترة إلى ثلاث مراحل : أولها مرحلة العنف والصراع من ١٩٧٤ - ١٩٧٨ ، ثم المرحلة الأكثر استقرارا من ١٩٧٨ - ١٩٨٤ ، ثم مرحلة الاستقرار إعتبارا من ١٩٨٤ ، وأثر ذلك على السياسة الخارجية الاثيوبية ، والسياسة المصرية تجاهها . ثم انتقلت الباحثة إلى دراسة مشكلة مياه النيل وأثرها على السياسة المصرية تجاه اثيوبيا من منظوري التوتر والتعاون معا في إطار الأهمية الحيوية لهذا المورد الاقتصادى بالنسبة لمصر . ثم إتجهت الباحثة إلى تحليل أثر العلاقات السودانية - الاثيوبية المتسمة دائما بالتوتر على العلاقات المصرية - الصومالية . وتناولت كذلك المشكلة الارتيرية وأثرها على سياسة مصر تجاه اثيوبيا . وانتهت الباحثة إلى أن العلاقات المصرية - الاثيوبية في التسعينات سوف تتزايد ، وأكدت على أهمية التعاون في مجال مياه النيل .

واتجه الدكتور حسن نافعة في ورقته لدراسة « سياسة مصر الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية : معضلة البحث عن نقطة توازن . » إلى محاولة التعرف على العوامل المؤثرة على العلاقات المصرية - الأمريكية سواء في إتجاه التعاون أو الصراع ، بهدف بحث إمكانية ما إذا كان من الممكن ولونظريا على الأقل الوصول إلى نقطة توازن مثلى من وجهة نظر المصالح المصرية . وتوصل إلى أن الخبرة التاريخية للعلاقات المصرية - الأمريكية ، لم تؤد في أى مرحلة من المراحل التي شهدت تغيير القيادة السياسية في مصر بعد الحرب الثانية ، إلى أستخلاص دروس مستفادة وواضحة يمكن أن تشكل أساسا يبنى عليه صانع القرار السياسى موقفه من الولايات المتحدة .

وأوضح الباحث أن التطورات التاريخية لدور الولايات المتحدة على ساحة الشرق الأوسط يوضح أن مصر كان عليها أن تلعب دور الشريك الأصغر لإسرائيل . أما بالنسبة للمساعدات الأمريكية لمصر فقد كان للولايات المتحدة من ورائها أهداف تكتيكية واستراتيجية . أما الدكتور هالة سعودى فقدمت ورقة بعنوان « حدود العلاقة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية - دراسة في نمط تصويت الدولتين في الجمعية العامة للأمم المتحدة من ١٩٨٠ - ١٩٨٧ » ، تركز الدراسة على تحليل مواقف السياسة الخارجية المصرية ومقارنتها بمواقف السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا معينة ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك نوع من التفاهم أو الاتفاق الاستراتيجى بين الدولتين في هذا المجال ، خاصة في ظل إعتداد مصر على المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية . وتوصل الباحثة إلى عدة استنتاجات أهمها :

- ١ - إن هناك استمرارية في مواقف السياسة المصرية ومواقف السياسة الأمريكية تجاه القضايا المختلفة التي تناولتها الدراسة .
- ٢ - من الطبيعى لذلك أن تختلف مواقف الدولتين بالنسبة لبعض القضايا عندما تتعارض الاعتبارات المحركة للسياسة الخارجية المصرية مع المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة .

المؤتمر بفاعلية ، حتى يتم التوصل إلى تسوية ترضى الطرف العربى والفلسطينى . كذلك طالب بتقديم المساعدات المادية والمعنوية للشعب الفلسطينى في الأرض المحتلة حتى تستمر إنتفاضته ، مما يزيد من تأثيرها على عملية البحث عن تسوية للصراع .

وفي ظل الظروف التي شهدتها الصراع العربى - الاسرائيلى في الفترة الأخيرة ، وإطلاق إسرائيل لأول قمر صناعى خاص بها ، بالإضافة إلى مايقال عن إمتلاك إسرائيل للسلاح النووى ، كانت أهمية البحث الذى قدمته الدكتورة نادية مصطفى إلى المؤتمر بعنوان « السياسة المصرية والخيار النووى : دراسة في الرؤية والسلوك والمحددات . » والذي حاولت فيه الباحثة الاجابة عن العديد من التساؤلات حول مدى التطور في أبعاد السياسة المصرية تجاه الخيار النووى عبر مراحل متتالية ، اختلف خلالها وزن البعد العسكرى بالمقارنة بالبعد السلمى ، ومن أجل الوصول إلى إجابات على هذه التساؤلات أتجهت الباحثة لتحليل التطور في رؤية القيادة المصرية للقدرة النووية الاسرائيلية ، وعن البدائل الممكنة لمواجهة هذه القدرة وبيان مدى تبلور جهود الدبلوماسية المصرية نحو محاولة تحييد أو إحتواء الإحتكار النووى الاسرائيلى . وتناولت الباحثة أيضا العوامل المؤثرة على مسار ونتائج السياسة المصرية تجاه الخيار النووى وهى : الحسابات الاستراتيجية الأمنية العسكرية المصرية ، القيود والضغوط الخارجية ، القيود الداخلية والتي تتمثل في التكلفة والقدرات الفنية . وفي النهاية تصل الباحثة إلى أن مصر لم يكن لها سياسة ثابتة تجاه الخيار النووى بشقية العسكرى والسلمى ، وتصل إلى أن دخول مصر المجال السلمى للطاقة النووية وخاصة لتوليد الكهرباء هو الأمر الممكن في الوقت الحالى ، وأنه مهما كانت الصعوبات فيجب ألا تحرم مصر من دخوله .

فالخيار التكنولوجى هو أساس قوة الدولة المعاصرة التى هى أساس القوة السياسية ، وهو مايتطلب بدوره عملية بناء حقيقية ، لأن القوة النووية سلميا وعسكريا ، ليست إلا رمزا لنتائج عملية حضارية تراكمية متعددة الأبعاد .

وفي الحقيقة فإن أغلب المناقشات قد تركزت حول هذه الورقة وبدأها الدكتور محمد صفى الدين أبو العز الذى تناول موضوع الطاقة النووية بحذر واضح ، ودعا إلى إقامة مفاعلات نووية محدودة الطاقة مع التحذير من العملات المرتبطة بالمناقشات الدولية . وعلى النقيض كان اللواء . طلعت مسلم الذى أكد أهمية امتلاك مصر للرادع النووى وإن كان أيضا قد أكد على أهمية وجود الرادع التقليدى لاستحالة قيام إسرائيل باستخدام سلاحها النووى . ويرى الأستاذ احمد عز الدين أن قضية الخيار النووى تكاد تكون غائبة عن جميع القوى السياسية ، واتفق مع الباحث واللواء طلعت مسلم في أهمية دخول مصر العصر النووى خاصة وأنها نمتلك الخبرات الفنية وبعد دخول إسرائيل للمجال النووى . وحاول الأستاذ خالد زغلول إثراء البحث بإضافة بعض الاحصائيات والبيانات التى تؤكد احتياج مصر لدخول العصر النووى وخاصة في مجال توليد الكهرباء ، ولفت النظر إلى وجود المجلس الأعلى لاستخدامات الطاقة برئاسة رئيس الجمهورية . وتبعه الأستاذ أشرف راضى فتساعل عن مدى إمكانية تطويق القدرات النووية الاسرائيلية من خلال التسليح التقليدى للدول العربية ، ويرى أن هذا هو الحل الأكثر براجماتية في الظروف الراهنة .

وتساعل الدكتور محمد سعد أبو عامود عن البديل العربى الجماعى وهل هو كاف أم لا ؟

واقترح الدكتور أحمد الرشيدى أن تتقدم الدول العربية بمشروع قرار للجمعية العامة للحصول على فتوى من محكمة العدل الدولية حول مدى أحقية الولايات المتحدة في منع الأعضاء من حضور جلسات الأمم المتحدة .

أما الجلسة الأخيرة والتي تناولت « السياسات على المستويين

التكنولوجى . اما الدكتور السيد شلى فيرى أن مصر إن كان لها تصور أو دور في المشكلات ، فهو مرتبط بنسيج علاقاتها في المنطقة ، وعلاقات مصر مع أثيوبيا ترجع للتوازن المصرى بالنسبة للقضية . ويؤكد الأستاذ شحاته عوض أن أثيوبيا متورطة في مشكلة جنوب السودان . وعاب الأستاذ عمر آدم من أرتيريا على الباحثين عدم استيعابهم لطبيعة المشكلة الاريترية .

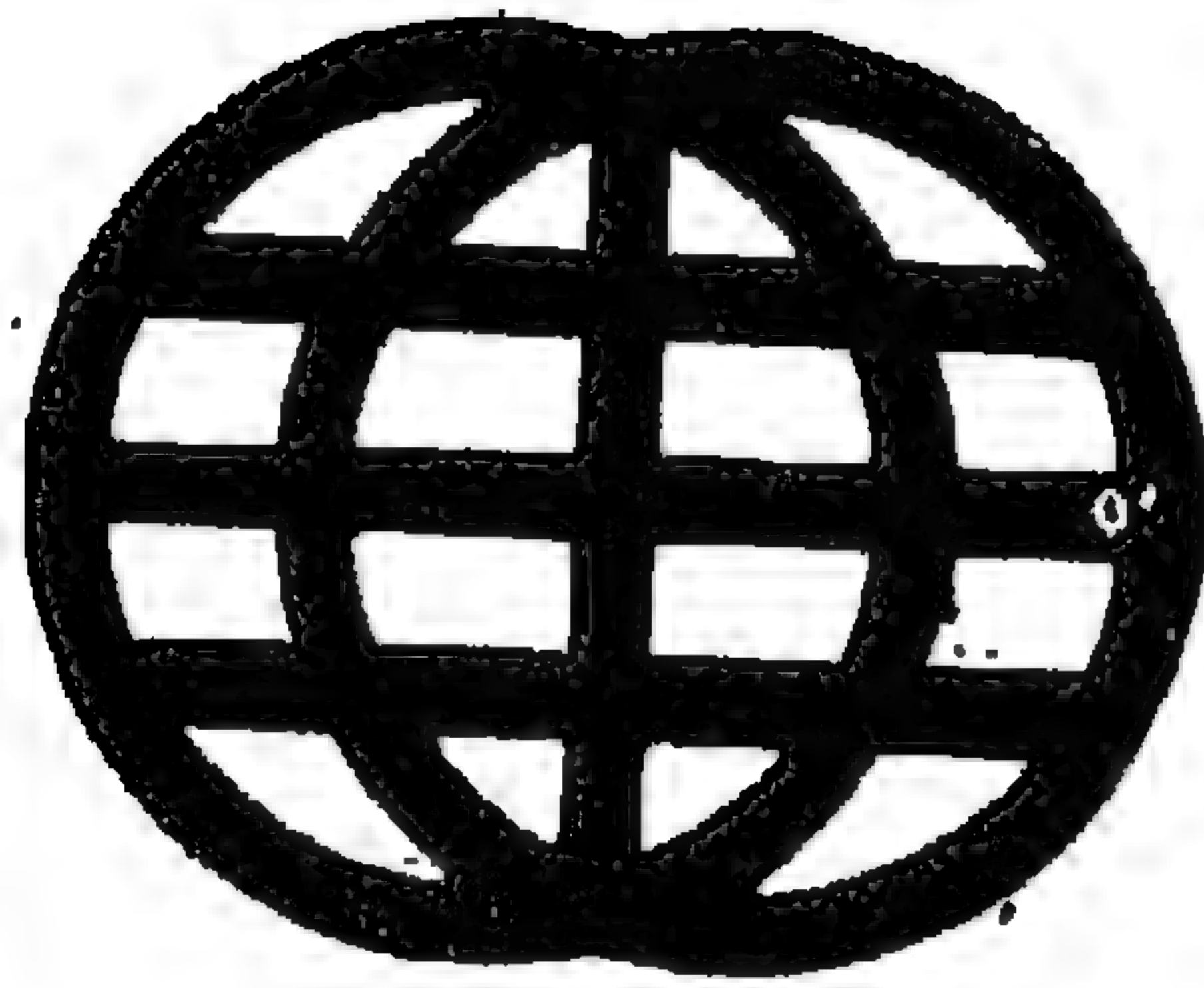
وتساءلت الدكتورة إجلال رافت عن مدى مصلحة الدبلوماسية المصرية في إثارة التعارض بين المصلحة المصرية ومصالح الدول الأخرى في المنطقة . أما الأستاذ جمال إبراهيم فقد رد على مقولة إن الدبلوماسية في عصر عبد الناصر كان يمكنها تفادى الصراع مع الولايات المتحدة ، ويرى أن ذلك كان ممكنا بشرط التخلي عن القضية الفلسطينية والقومية العربية وتغيير شخص عبد الناصر . وأكد الأستاذ جمال الزيدى تبعية مصر للولايات المتحدة في السياسة الخارجية .

وفي الجلسة الختامية (التى اعتذر عن حضورها المشير محمد عبد الحليم أبو غزالة قبل ساعات فقط من انعقادها)لقى الدكتور على الدين هلال كلمة تناول فيها إنجازات مركز البحوث والدراسات السياسية وأهدافه المستقبلية ، ثم وزع الدكتور أحمد الغندور شهادات تقدير على الباحثين الدراسين بالمعهد من مصر والعالم العربى . ثم فتح الدكتور الغندور النقاش حول آراء المشاركين في مؤتمر هذا العام ومقترحاتهم بالنسبة للمؤتمر في الأعوام القادمة . ويرغم حيوية النقاش في المؤتمر إلا أنه لم يصل لمستوى حيوية النقاش في مؤتمر العام الماضى الذى كان يتعلق بالسياسة الداخلية للبلاد . وهو ما يشير إلى اختلاف الاتجاهات « الوجدانية » لمجتمع البحث السياسى في مصر جنبا إلى جنب مع اختلاف الاتجاهات « الفكرية » لعناصر هذا المجتمع .

٢ - كان من الطبيعى حدوث تقارب بالنسبة لبعض القضايا كنتيجة لتوافق الدواعى المصرية مع المواقف الأمريكية .

وفي المناقشة أكد السفير صلاح بنسيونى على أن العلاقة بين مصر وأثيوبيا علاقة إيجابية ، وأن الصومال يسعى لتحسين علاقاته مع مصر حتى وإن كانت علاقته مع أثيوبيا متدهورة . أما بالنسبة لمياه النيل فهي حيوية بالنسبة لمصر وأثيوبيا التى إتخذت من مياه النيل وسيلة للهجوم على السياسة المصرية . وقال أن هناك إتصالات بين أثيوبيا وإيطاليا لإقامة مشروعات على النيل . أما بالنسبة للقضية فقد حسمت من وجهة النظر المصرية . ثم أتاح السفير صلاح بنسيونى للسفير الصومالى بالقاهرة إعلان وجهة نظره في هذه القضية فقال إنه ليس هناك قطع علاقات ، لكن هناك علاقات دمج لم تتذبذب في يوم من الأيام ، وأن إستمرار هذه العلاقة هى التى أعطت الانطباع أن مصر منحازة مع الصومال ضد أثيوبيا ، وأن الصومال تقدر مصلحة مصر في القرن الأفريقى وبالتالي تقدر مصلحتها في تحسين العلاقات مع أثيوبيا ، وفي نفس الوقت أدان سيادته الارتباط الاستراتيجى بين أثيوبيا وإسرائيل . ويرفض الدكتور أحمد شوقي الحنفى مقولة أن العسكريين يحاولون حل المشاكل بإستخدام القوة ، وذكر أن قرار الحرب إستعداد عسكري يتخذه صانع القرار السياسى ، والعسكرية في نظرة تلجى إحتياجات السياسة والأمن القومى .

وحاولت الدكتورة رجاء سليم لفت الأنظار إلى وجود مثلث أثيوبيا - إسرائيل - الاتحاد السوفيتى الذى يهدد العالم الاسلامى . ويقترح الدكتور أحمد الرشيدى إنشاء تجمع لدول حوض النيل في إطار قانونى تنظيمى ، وأستبعد إحتمال قيام أثيوبيا بالتأثير على كميات مياه النيل الواردة إلى مصر بسبب تخلف أثيوبيا



مكتبة السياسة الدولية

المعضلة اللبنانية

برلمانية منتخبة انتخاباً حراً ، ومدعم بالتقاليد الديمقراطية والحرية ، إلا أنه حتى الآن لم تتواجد في لبنان حكومة مدنية بالمعنى المفهوم . وبالنظر إلى الميثاق الوطني الموقع في عام ١٩٤٣ كشكل من أشكال التسوية بين المسلمين والمسيحيين في لبنان ، يمكن القول أنه نجح فقط في حفظ التوازن بين الطوائف المختلفة إلى حد ما حتى عام ١٩٧٥ .

ويناقش الكاتب في فصل لاحق العلاقة بين البنية الاجتماعية والتخطيط المدني ويقرر الكاتب في البداية أن هناك أزمة للتخطيط المدني في لبنان ، وقام بتعريف التخطيط المدني : ويقول أن هناك اقترابين للتعريف ، الأول الاقتراب الضيق ويهتم بالشكل المادي للمدينة أي هو الترتيب المكاني للوظائف المدنية .

أما الاقتراب الثاني الاقتراب الواسع : حيث يهتم بالتخطيط المدني الجهود المنظمة والواعية للتحكم في البيئة من أجل ادراك أهداف وقيم محددة . وعلى ذلك فإن التخطيط المدني لا يتعلق بمجرد تخصيص الموارد وإنما باختيار الأهداف والقيم لهؤلاء الذين ستوجه لهم تلك الموارد بصورة مباشرة . ويفصل الكاتب الاقتراب الثاني حيث أنه يقدم فكرة واسعة للتخطيط المدني ويقول أن هناك عديداً من القيم تقف عائقاً في طريق التخطيط المدني مثل الروابط التقليدية ومن أكثر القيم شيوعاً هي «التيه» على التخطيط المدني سيادة التقاليد الليبرالية ، و«عدم التدخل» «Laissez-faire» حيث أدبنا إلى سيطرة روح الفردية . ويأتي غياب التدخل الحكومي على مستوى الدولة ككل كعناخ صالح لترسيخ تلك القيم والمبادئ .

ويرجع الكاتب أزمة التخطيط المدني في لبنان بصورة أساسية إلى اتساع الفجوة بين القوتين المدنية والممارسات الفعلية وإنه حتى الآن لم تطبق في لبنان سياسة متكاملة مدنية تخضع لها المناطق اللبنانية بصفة عامة .

أما في القسم الأخير ، فيناقش الكاتب فيه الأزمة اللبنانية من خلال التعرض لمظاهر تلك الأزمة ولاسيما الحرب الأهلية ويحاول تحديد الأسباب الجوهرية لها ، وما هو الحل ؟؟ يقول الكاتب : أن ما يحدث في لبنان ليس مجرد سؤال للنظام

- Lebanon's Predicament
- Samir Khalaf
- New York Columbia U. press, 1987.

هذا الكتاب من المؤلفات حديثة النشر عن الأزمة اللبنانية المستمرة منذ عام ١٩٧٥ التي عبرت عن نفسها في حرب أهلية طاحنة استخدمت فيها كافة أشكال العنف والإرهاب وقد تناول الكاتب الأزمة اللبنانية في الإطار الاجتماعي - الثقافي ، حيث يؤكد الكاتب أن تلك الأزمة ليست وليدة اليوم ، أو الأمس ولكنها ترتبط بصورة كبيرة بالميزات الاجتماعية والثقافية اللبنانية . ويحاول المؤلف الإجابة على الأسئلة التالية :

هل استمرت التقاليد والأعراف الموروثة في الحياة اللبنانية ؟ وإذا كان كذلك فهل أي مدى ؟ وما أثار ذلك على النظام السياسي ؟ وإلى أي مدى وجدت سياسات التحديث تربة خصبة للنمو ؟ المؤلف يحاول مناقشة فكرة « التحول والتغير في المجتمع اللبناني » في مراجعة « الثبات والاستقرار »

والكتاب ينقسم إلى أربعة أقسام ، في القسم الأول يحاول الكاتب التعرض للنظام الاجتماعي في القرن التاسع عشر حيث ساد نظام الاقطاع وما يتسم به ذلك النظام ، وأثاره على خصائص المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، مع التأكيد على علاقة صاحب الأرض « اللورد » والفلاح . حيث اتسمت تلك العلاقة بال«تبععية المطلقة» من الثاني للاول . وتعرض المؤلف لضعف السيادة السياسية في القرن التاسع عشر حيث لم يستطع الحكم العثماني إحكام سيطرته ولاسيما على جبل لبنان ، وتركت مقاليد الأمور للقادة الوطنيين ، وقد تميز القرن التاسع عشر وبصفة خاصة النصف الثاني منه بإندلاع أحداث دامية بين الطوائف المختلفة في لبنان سنوات ١٨٤١ - ١٨٤٥ ، وهكذا في أقل من عشرين عاماً وقعت ثلاثة اصطدامات بين الطوائف وكان أفظعها أحداث ١٨٦٠ .

أما في القسم الثاني ، فقد تحدث المؤلف عن الروابط التقليدية وأثارها على النظام السياسي ، ويقول المؤلف أن النظام اللبناني يثير العجب ، فالنظام السياسي اللبناني يبدو ظاهرياً محكوماً بحكومة

أساسية على المقابلات الميدانية لقنات اجتماعية لبنانية مختلفة بين عامي ١٩٧٢ - ١٩٧٣ ، ووضح المؤلفان أن فكرة الطبقة المفتوحة في لبنان غير موجودة ، أي سهولة الحراك بين الطبقات الاجتماعية المختلفة .

وقسم المؤلفان الطبقات في لبنان الى :

- ١ - الطبقات المهيمنة : كبار ملاك الاراضي - كبار الصناعيين ، كبار التجار - كبار رجال الاعمال - كبار موظفي الدولة ؛
- ٢ - الطبقات المتوسطة : الفلاحون المالكون - صغار التجار - صغار الموظفين - صغار المقاولين .
- ٣ - الطبقات الشعبية : شبه البروليتاريا - البروليتاريا - البروليتاريا الربة .

واهتم المؤلفان بتوضيح المستوى الاقتصادي بالطبقات الاجتماعية حيث وجد أن أصحاب الدخل العالية يمثلون الطبقات المهيمنة ، وأصحاب الدخل المتوسطة يمثلون الطبقات المتوسطة ، وأصحاب الدخل الدنيا يمثلون الطبقات الشعبية وعلى ذلك فهناك تماثل بين المستويات الاقتصادية والطبقات الاجتماعية في لبنان مع وجود تفاوت زهيب في المستويات الاقتصادية .

ونلاحظ أن الكتاب تعرض بصورة محدودة للحرب الأهلية « حيث تم نشر الكتاب بالفرنسية عام ١٩٧٦ وكانت الحرب مازالت في بدايتها »

من انهيار تلم في الحياة السياسية لم تحدث حتى الان تغيرات جوهرية في النظام السياسي لتتواءم مع التغيرات الاجتماعية في لبنان . ويرى المؤلف أن انتقال المجتمع اللبناني من التقليدية إلى الحداثة ليست عملية سهلة حيث يتضمن ذلك تصادم ما مع الميراث الثقافي والاجتماعي في لبنان . ومن أهم مكونات ذلك الميراث التي تقف في سبيل تحديث النظام اللبناني سيادة الولاءات التقليدية .

ويتعرض المؤلف لأهم هذه الولاءات التقليدية وهي :

- ١ - صلة القرابة : فالعائلة من أهم الروابط التقليدية ، فالعائلة وليس الفرد وحدة المجتمع في لبنان ، وهي التي تحدد موقع الفرد في المجتمع ، مهنته ، مكانته الاجتماعية والسياسية ، فالفرد اللبناني يتحدد مستقبله تبعاً لمولده .

وهناك علاقة تبادلية بين الفرد وعائلته فهي توفر له المساندة والتأييد والامن ، وفي المقابل يعطيها الفرد ولاءه المطلق . والعائلة في لبنان ليست مجرد نفقة الارشاد والتنشئة السياسية ولكنها وسيلة من أجل اكتساب القوة السياسية والتجنيد السياسي .

- ٢ - الزعيم : الولاء للزعيم من الروابط التقليدية المهمة في لبنان ، فهو عبارة عن التزام ومسئولية الزعيم عن مؤيديه في مقابل ولائهم ومساندتهم المطلقة . ويقارن المؤلف بين الولاء للزعيم وعلاقة الفلاح بصاحب الارض ويرى أن العلاقتين متشابهتان حيث أنهما تقومان على أساس شخصي ، وليس على مذهب أو برجماي ويقوم الزعيم بعدة وظائف في المجتمع اللبناني .

- ١ - الارشاد والتنشئة السياسية .

- ب - ادارة التوترات الناشئة عن الصراعات بين الطوائف .
 - ج - وسيط بين الطائفة والبيروقراطية .
- ويرى المؤلف أن الولاء للعائلة والزعامة من القيم الثقافية المتأصلة في لبنان .

السياسي ولكن تمزق أوصال المجتمع نفسه ، حيث أن الروابط التي تؤدي الى تماسك المجتمع مع بعضه البعض مثل الثقة ، والولاء والتكامل الاجتماعي والاحترام المتبادل قد تآكلت بصورة فظيعة . ويقول « أنه من الايسر إعادة بناء الدولة ولكن من الصعب إعادة بناء المجتمع » ويرجع الكاتب أسباب تفسخ المجتمع الى :

- ١ - التمايز والاختلاف الكبير بين الطوائف وسيادة العداء والتنافس فيما بينهم .

٢ - والأهم سيادة الروح الفردية ، حيث أن الفرد يفضل العيش مع طائفته بمعزل عن المجتمع دون الشعور بأي خسائر ولكن على العكس يحقق مزايا خاصة له .

ويقول الكاتب : ان القوضى والارهاب والعنف أصبح جزءاً من الحياة في لبنان ويرى أن الحرب الأهلية ليست هي السبب الوحيد في ذلك .

ويحاول الكاتب تلخيص أسباب الأزمة في لبنان في :

- ١ - تزايد حدة عدم التوازن الاقتصادي .
- ٢ - التفاوت في توزيع القوى والامتيازات السياسية .
- ٣ - سيادة الصراع والتنافس بين الطبقات المختلفة .
- ٤ - الوجود الفلسطيني المسلح .
- ٥ - تنافس القوى العربية داخل لبنان .
- ٦ - سياسات القوى العظمى في لبنان .
- ٧ - هشاشة وعدم استقرار الديمقراطية .

ويرى الكاتب أنه لو تفاعلنا الى أقصى الحدود وتم حل جميع المشاكل السابقة ، فإن الأزمة اللبنانية لن تحل تماماً حيث أن جوهر الأزمة في لبنان روحى ونفسى ويرى أنه من أجل إنهاء حالة الاضطرابات والقوضى السائدة في المجتمع اللبناني لابد من استعادة المدنية . « Restoration of civility » ولكن المدنية لا يمكن فرضها بين يوم وليلة ولكن يسهل تحقيقها عندما يشعر المواطن العادى ان الانضياع للقوانين المدنية يحقق مصالحه وتدعيم الاحساس القومى لديه أى عندما يدرك المواطن اللبناني أنه لبنانى قبل أن يكون شيعياً أو درزياً أو سنياً أو مارونياً .. الخ

وفي الخاتمة : يرى الكاتب أن على الشيعة واجبا قوميا لاعادة دمج عناصر المجتمع اللبناني مع بعضه البعض . ويخلل ذلك بأن الشيعة هي أكبر وأقوى الطوائف في لبنان . فعلى الشيعة النظر الى صالح الوطن القومى ككل وليس الى مصالحهم فقط . ويقول « الشيعة في موقف إما أن يعملوا على اصلاح الأحوال في لبنان أو المساهمة في تحله التام .

ونلاحظ أن الكاتب لم يورد تحليلاً أعمق للأسباب التي جعلت الشيعة في ذلك الموقف وقدرتها تبعاً له الى حل الأزمة في لبنان . ويلاحظ أن دراسة الأزمة اللبنانية في الاطار الاجتماعى كانت مجالاً لأبحاث ومؤلفات متعددة منها :

Claude Dubar et Salim Nasr: Les Classes au Liban. Presse de la Fondation Nationale des Sciences Politiques-Paris 1976.

وقد ترجم هذا الكتاب الى العربية في عام ١٩٨٢ تحت عنوان الطبقات الاجتماعية في لبنان . وحاول المؤلفان استقراء أصول واليات تكون وظهور الطبقات الاجتماعية في لبنان واعتمدا بصورة

ويحاول الكاتب في ذلك الفصل ، إثبات أن الـ « F.A » لا تتعارض مع متطلبات التحضر والتحديث .

ويناقش الكاتب في الفصل التالي علاقة القيم الثقافية في لبنان والتخطيط السكاني ، ويرى الكاتب أنه يجب ملاحظة :

١ - أن الاعتبارات الديموجرافية لها تأثير كبير في توزيع القوة السياسية والموضوعات المثيرة للخلاف في لبنان أساسها ديموجرافي ، مثل الوجود الفلسطيني ، قانون الانتخاب ، التأثير المتوازن للطوائف في صنع القرار السياسي ، الهوية اللبنانية .. الخ

٢ - لا توجد سياسات وبرامج حكومية تباشر التخطيط السكاني والتي تقوم بهذه المهمة رابطة تنظيم الأسرة اللبنانية Lebanene Family Planning Association « L.F.P.A. »

٣ - هناك بعض القيم التي تتعارض مع السيطرة على النمو السكاني ، مثل استمرار تفضيل العائلات ذات الحجم الكبير ، وضع المرأة في مرتبة أدنى من الرجل ، القيم الاقتصادية والأخلاقية المتعلقة بالأطفال ، موقف الطوائف اللبنانية الإسلامية المعارض للحد من نمو السكان .

ويلاحظ أن الـ « L.F.P.A » استطاعت إحراز النجاح في خفض معدل المواليد ومعدل النمو واستطاعت التغلب على العوائق السابقة مستخدمة أساليب الاقتناع . ومن المعروف أن انخفاض معدل المواليد من الخصائص المميزة للمجتمعات الحديثة .

واستنتج المؤلفان في النهاية أن جوهر الأزمة اللبنانية اجتماعي بالأساس وساعد ضعف سلطة الدولة والتناقضات بين الشريحة الحاكمة « الموارنة والسنة » وظهور المارد الشيوعي الذي يرغب في المشاركة في صنع القرار السياسي إلى تقجر الحرب الأهلية في لبنان . ويلاحظ أن المؤلفين لم يهتما بصورة أساسية بالصراعات الطائفية وأثارها على المجتمع اللبناني ولم يشير إلى امتداد الطبقات داخل النظام السياسي .

وإذا ما حاولنا عقد المقارنة السريعة بين الكتابين نجد :

١ - أن الكتاب الأول لسمير خلف إتخذ العائلة نقطة انطلاق

لدراسته ، بينما أتخذ الكتاب الثاني لكلود دويار وسليم نصر الطبقة نقطة الانطلاق .

٢ - كل من الكتابين حاول التعرض للأزمة اللبنانية من خلال الإطار الاجتماعي .

٣ - اعتمد الأول على المناهج النظرية بينما اعتمد الثاني على المقابلات الميدانية .

٤ - اتسم الكتاب الأول بنظرة أشمل وأعم للنظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي بينما اقتصر الكتاب الثاني على دراسة التشكيلية الاجتماعية .

وفاء ثروت

٢ - الدين من أهم الولاءات التقليدية على الإطلاق ، فالدين والسياسة يختلطان في لبنان . فأثار وقوة الولاء للطائفة « على أساس الدين » تفوق بكثير الولاء للعائلة والزعيم . فالدين يترك بصماته على كل شيء في لبنان . المجتمع اللبناني مجتمع تعددي من الناحية الدينية ، فهناك العديد من الطوائف وهي تنقسم بصورة أساسية إلى المسلمين والمسيحيين وهم بدورهم ينقسمون إلى العديد من الطوائف الفرعية .

من أهم أسباب تكريس الطائفية الميثاق الوطني ١٩٤٣ الذي اعترف بالتعدد الطائفي وتم تقسيم المناصب السياسية بين الطوائف تبعاً لحجمها النسبي .

ومن أهم أثار الطائفية في لبنان ، ضعف السلطة السياسية ، والتأثير على أداء وفعالية البيروقراطية الحكومية .

ويتحدث المؤلف في ذلك القسم عن التخبية البرلمانية في لبنان ، حيث يرى أنه بالرغم من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في التركيب الديموي لتلك التخبية مثل تدهور دور الارستقراطية ونمو الهيمنة البيروقراطية والطبقات المتوسطة ، وازدياد نسبة التعليم العالي الذي يصل إلى ٧٢ ٪ واختلاف الخلفية المهنية حيث لم تعد السيطرة في البرلمان اللبناني ل كبار ملاك الأراضي الزراعية ، بل للمحامين ورجال الأعمال والمهترفين السياسيين وما إلى ذلك من مظاهر التحديث إلا أنه عازالت الولاءات التقليدية ولاسيما للعائلة لها تأثير كبير على التخبية البرلمانية وسلوكها ، حيث أثرت تلك الولاءات على فعالية دور تلك التخبية نظراً لسيطرة المصالح المحلية والطائفية الضيقة على المصالح القومية .

ويتحدث الكاتب في القسم الثالث عن مظاهر التحديث في لبنان وإلى أي مدى أثرت التقاليد الموروثة على تلك المظاهر . فيتحدث الكاتب عن التنمية الصناعية وعلاقتها بين التقاليد والأعراف الموروثة ويقول أن النظرة العامة تنظر إلى المجتمعات الصناعية المتقدمة تتميز بالعقلانية Rationalism وعمومية تنظيماتها ، أما المجتمعات المتخلفة صناعياً تتميز بالتقليدية Traditions وخصوصية تنظيماتها . ولكن لا بد من التفرقة بين التقاليد والأعراف الموروثة Traditions والتقليدية Traditionism فبينما تكون الأخيرة عائقاً في سبيل التنمية الصناعية والاقتصادية فإن الأولى ربما تكون ذات فائدة في ذلك المجال .

وذلك الافتراض الأخير ينطبق على لبنان حيث ساهمت الشركات العائلية family firms بدور كبير في التنمية الصناعية ، فهي بمثابة الصلة بين مرحلتين زمنيةتين ، الماضي بتقاليده الموروثة والحاضر ومتطلبات وقيمه اللازمة للتنمية الصناعية .

ويناقش الكاتب في فصل لاحق الارتباطات العائلية family Associations » ويلاحظ أن الـ « F.A » تعد من خصائص المجتمع اللبناني . فمنذ منتصف القرن السابق وظفت صلة القرابة كأساس لتكوين تنظيمات وجمعيات لمواجهة حاجات العائلة والعمل على رفاهيتها ويلاحظ أن استمرار تلك الخاصية ليست بالشئ الغريب نظراً لاستمرار سيطرة العائلة على حياة الفرد ولكن الإلфт للنظر حقاً هو ترجيح تلك التنظيمات والجمعيات العائلية على التنظيمات والجمعيات القومية .

المؤلفات العربية السياسية

□ □ عبد المنعم المشاط - نظرية الأمن القومي العربي المعاصر - الموقف العربي - القاهرة - ١٩٨٩ □ □

يأتى هذا الكتاب محاولاً وضع صياغة لنظرية الأمن القومي العربي المعاصر ، رغبة منه في أن يصير مفهوم الأمن القومي متداولاً بين الخاصة والعامة على السواء ، وألا يظل قاصراً على المفهوم العسكري المحض ، وأن تنمو مدرسة فكرية تتبنى المفهوم الشامل للأمن القومي . كما يحاول الكتاب أن يحل الأمن القومي العربي المعاصر ويدرس مصادر تهديده وسبل مواجهتها . ومما تجدر الإشارة له هنا ، هو أنه تتفاقم حالة التعرض للخطر مع وصول الأقطار العربية لمرحلة متقدمة من النضج السياسى والتطور الاقتصادى والاجتماعى ، وهو ما يتعارض مع بعض ما توصلت له نظريات الأمن القومي سواء في الغرب أو الشرق . فمن المعروف أنه كلما نضجت الدول وتقدمت ، كلما زادت درجة الأمن التي تتمتع بها أو تشعر بها ، وكلما قلت بالتالي درجة تعرضها للخطر . وأسباب ذلك ما يلي :-

- ١ - ارتبطت مرحلة النضج القطري للوطن العربي بازدياد عدد الوحدات السياسية التي انقسمت إليها الدول العربية .
- ٢ - تترتب على التطور السياسى للأقطار العربية تغليب المصالح القطرية الضيقة على المصالح القومية العليا .
- ٣ - تأكل المؤسسات القومية وتدهور دورها في فرض التزامات بعينها على الأقطار العربية .
- ٤ - نمت المصادر التي تهدد الأمن القومي العربي بصورة مخيفة .
- ٥ - ضعف ظاهر في قدرة الأقطار العربية على تعبئة مواطنيها ، إما لمساندة القضايا العربية أو لمواجهة أعدائها والقدرة على التعبئة في لحظات الخطر .

ويوجد في ثانياً هذا الكتاب إفتراضان :-

- الأول :- يقضى بأن الأمن القومي العربي لا يعنى الدفاع فقط ولكنه أوسع وأشمل ، أى أنه يعنى قدرة الوطن العربي على مواجهة جميع الظواهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف .
- والثاني :- يرى بأن الأمن القومي العربي غير الأمن القطري ، لا يتحقق إلا في إطار الوحدة أو الاندماج أو التنسيق العربي ، ومرد ذلك يعود إلى أن مصادر التهديد الخارجية للأمن القومي العربي تتميز بالحدة والشراسة .

ويعد مفهوم الأمن القومي من المفاهيم الحديثة نسبياً في علم السياسة ، وهو أيضاً من أكثر المفاهيم غموضاً ، وله عدة مستويات :- أمن الدولة القومية - الأمن الجماعى - الأمن الفردى - الأمن الإقليمى - الأمن دون الإقليمى .

ويوجد إتجاهان رئيسيان إزاء تحديد ظاهرة الأمن القومي :-

الأول :- ينظر للأمن القومي كقيمة إستراتيجية أى مجردة وتربطه

بقضايا الاستقلال والسيادة للدولة القومية .

الثاني :- ينتمى للمدرسة الاقتصادية الاستراتيجية ، وهي قضية تدفق الموارد الاقتصادية الحيوية ثم الجوانب غير الاستراتيجية في وظائف الدولة .

ويرى المؤلف بأن « الأمن يعنى التنمية » ، فالأمن ليس هو تراكم السلاح ، بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءاً منه . والأمن ليس هو القدرة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها . فكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن ، أى كلما نظمت الأمة مواردها الطبيعية والانسانية لكي تمد نفسها بما تحتاج إليه . وكلما تعلمت كيف توفق سلمياً بين المطالب المتعارضة فإن مقاومتها للاخلال بالأمن والعنف ستزداد حدته . حيث المغالاة في الاتفاق على التسليح دون النظر للمجالات أو الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الأخرى تؤدي لمشكلتين رئيسيتين :-

١ - معضلة الاختيار بين الدفاع والتنمية ، وما يرتبط بها من القرض الضائعة والتي تخلق حلقات خبيثة من التخلف والفقر والعنف وعدم الأمن وزيادة التسليح وهكذا .

٢ - ظهور الدولة البوليسية . وهي الدولة التي يسيطر عليها المتخصصون في العنف وذلك لأن تراكم السلاح يؤدي لدخول الدولة في سياق تسليح نظراً لعدم الثقة في نوايا الدولة الأخرى ، وهذا السياق يؤدي دائماً إلى الدخول في حرب فعلية . كما يؤدي هذا السياق لزيادة دور العسكريين في الحياة الاجتماعية ويؤدي لظاهرة عسكرة المجتمع بما يغنيه ذلك من الحد من الحريات الليبرالية وتعميق درجة الرقض السياسى ومن ثم القمع وما ينجم عنه من تمرد وتهديد للأمن . فمثلاً نجد الدول النامية تمثل أكثر من ٨٠٪ في تجارة السلاح الدولية .

هذا ويمكن إدراك مصادر التهديد للأمن القومي على عدة مستويات : مستوى مؤسسات صنع القرار ، مستوى التخابر وقادة الرأي ، مستوى المواطنين عموماً .

وفي مجال تحديد مصادر التهديد ، ينبغي التمييز بين المصادر الرئيسية والثانوية للتهديد . ولكي تتمكن الدولة من مواجهة مصادر التهديد أنفة الذكر ، فانه لينبغي عليها أن تقوم بعملية حساب لقوتها القومية بالنسبة لقوة أعدائها ، وذلك بالوضع في الاعتبار ما يلي :-

الكتلة الحيوية ، القدرة الاقتصادية ، القدرة العسكرية ، الهدف الاستراتيجى ، الإرادة القومية ، القدرة الدبلوماسية ، قدرة ممارسة النفوذ دولياً وإقليمياً .

ويرى المؤلف إزاء وضع نظرية عربية للأمن القومي ، أنه يمكن تعريفه بأنه قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف ، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف . ومن ثم توجد ثلاثة متغيرات للأمن القومي العربي : متغير التوازن ، متغير الرفاهية ، متغير القدرة العسكرية .

ويوضح المؤلف أنه سيعنى بالأمن القومي العربى المستويات الثلاثة السابق ذكرها أنفاً ، حيث أن تحقيق الأمن القومى الإقليمى ودونه سيشمل بالتالى تحقيق الأمن القطري . كذا من الضرورى أيضاً رسم سياسات أمنية تتعامل بندية مع السياسات الأمنية المعادية ، لتحقيق درجة أعلى من الأمن القومى وتتكون في ثلاث مراحل :-

[الإدراك - الاتفاقات - المؤسسات والقدرات] -

وعن المصادر الرئيسية لتهديد الأمن العربي : - يتناول الكاتب : إسرائيل والتحالف الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة ، وغياب المؤسسات الديمقراطية وعدم توافر القدرات التوزيعية للأقطار العربية .

[إمداد متغيري التوازن والرخاء] -

ويتناول الكتاب مصادر التهديد الثانوية وهي المصادر التي تعتمد في تهديدها للأمن القومي على تفاقم آثار المصادر الرئيسية للتهديد ، فهي مصادر موجودة داخل النظام الاقليمي العربي وحوله ، ولكنها تتصاعد بفعل نواقص النظام . وبفعل التهديدات الصادرة عن إسرائيل ، وتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة . وفي مقدمة هذه المصادر :

تنافس الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على إكتساب مناطق نفوذ في العالم العربي : -

سياسات الأمن القومي العربي

تتوقف القدرة على رسم سياسات رشيدة وذات فاعلية للأمن القومي على إدراك مصادر التهديد من ناحية وعلى صياغة التزامات قومية من ناحية ثانية ، وعلى بناء مؤسسات تتولى تعبئة القدرات من ناحية ثالثة ، وتصير بالتالي سياسات الأمن هي حلقة الوصل بين الإدراك والتصور من ناحية ، وبين الواقع العملي من ناحية ثانية ، وهذا يجب إثارة ثلاثة موضوعات رئيسية : -

١ - مدى التماسك أو التفكك القومي

٢ - أجهزة رسم السياسات الأمنية

٣ - دور الدولة الاقليمية المركزية

ولاشك أن دور القوات المسلحة العربية حتمي في تحقيق الأمن القومي العربي ، في ضوء ما تمثله القوة العسكرية الاسرائيلية من خطر حقيقي على أمن الوطن العربي . ففي محاولة إسرائيل للتحويل من دولة منبوذة إلى فاعل مقبول ، ولكي تصير القوة الاقليمية العظمى تحت شعار الأمن المطلق أو الأمن الكامل ، تتجه إسرائيل إلى بناء قوة عسكرية فعالة كافية لردع الأقطار العربية قرادى أو مجتمعة . ولقد نمت قدرات إسرائيل العسكرية وما يرتبط بها من صناعات عسكرية ، صارت معها أكثر الدول قدرة وكفاءة عسكرية بالنظر إلى حجم السكان .

ويرى البعض أنه مع تحقيق مزيد من الأمن فانه تزداد درجة الثراء والتقدم وتوافر الامكانيات . إلا أنه من الملاحظ ان الثراء العربي يرتبط بدرجة أقل من الأمن . فمثلاً شهدت فترة الثمانينات تزايداً لا نظير له في عوائد النفط ، وتواكب مع هذا زيادة مصادر التهديدات الداخلية والخارجية عليه في ضوء ضعف الإرادة السياسية للوطن العربي .

الأمن القومي العربي والوحدة العربية « سيناريو مستقبل » . ترتبط درجة التعرض للخطر التي يعاني منها الوطن العربي بالتجزئة كما أن التنظيمات الثنائية ودون الاقليمية التي توجد بها لم تضيف كثيراً إلى مستوى الأمن العربي ، ويصير من اللازم بالتالي البحث عن مدى مساهمة الوحدة والتعاون في إثراء متغيرات الأمن القومي . ففي ظل الوحدة العربية يوجد إجماع قومي حول المصادر الرئيسية لتهديد الأمن القومي العربي ، ويتم توجيه القدرات العربية لمواجهة المصادر الخارجية ، حيث تكاد تختفى المصادر الداخلية للتهديد . لذا لابد من إيجاد مؤسسات قومية كفيلة بتحمل مسئولية عملية الانتقال والتحول من المستويين القطري وما دون الاقليمي إلى القومي .

وقد اقترح المؤلف إنشاء المؤسسات التالية : -

١ - مجلس أمن قومي عربي . ٢ - مدرسة عربية للتدريب العسكري .

٣ - قوات عسكرية عربية مشتركة . ٤ - مؤسسة مسئولة عن الصناعة العربية للسلاح .

وقد تحدت متغيرات نظرية الأمن القومي العربي في : - توازن - الرفاهة - القدرة العسكرية ، والتي تندرج تحت كل منها العديد من المؤشرات التي سبق ذكرها .

وأخيراً فلقد صارت دراسات الأمن القومي العربي من أهم الدراسات السياسية في الوطن العربي في السنوات الأخيرة والمؤلف حاول أن يقوم ببناء النظرية من الناحية المنهجية ومن ناحية المعرفة التي تقوم على خطوات علمية محددة تبدأ بوضع الفروض وجمع المعلومات وتحديد أدوات التحليل في إطار منهج علمي منظم . ثم تجرى إختبارات تلك الفروض حتى يتم التوصل إلى النتائج التي يجب أن تتسق مع المقدمات مع شرط أن تتميز النتائج بالثبات والتجرد . ولاشك أن المؤلف استخدم وسائل بحث متطورة وعلمية أوعبر عن هذه الوسائل بالعديد من العلاقات والأشكال البيانية والتوضيحية لإبراز ما يريده بشكل مادي وملمس . وأن كان يفضل أن يقوم المؤلف بعرض الفصل الخاص بالسيناريو المستقبلي الخاص بالوحدة العربية ، بشكل أكثر تفصيلاً ووضوحاً لتبرز قيمة النظرية التي حاول أن يضعها .

ولاشك أن هذه المحاولة الجادة ستكون خطوة تلوها كتابات أخرى تتعلق بجوانب جديدة للأمن القومي العربي خصوصاً في مجال رسم وإعداد السياسات الأمنية أملاً في الوصول إلى صيغة ناضجة ومفيدة لتحقيق أمن وطننا العربي الكبير وأمان المواطن العربي في كافة أرجائه . وهذا ما نحن في أشد الحاجة إليه في أيامنا هذه . من أجل إنقاذ أجيالنا القادمة .

طارق حسنى أبو سنه

□ □ د . عبدالله الأشعل - المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٨٨ □ □

تواجه منظمة التحرير منذ قيامها حملة عالمية من القوى الصهيونية للقضاء عليها ضمن خططها لاسكات صوت صاحب الحق وطميس المشكلة ووضعها في قفص التاريخ . ولم تنقطع الحملات ضد المنظمة . وآخرها اغلاق مكتبها الاعلامي في واشنطن ، ومساعي الدوائر الصهيونية في الكونجرس لحمل الحكومة الامريكية لاجلاق مكتب المنظمة في الأمم المتحدة وطردها منه . ويوضح المؤلف باقندار في هذه الدراسة مدى أحقية منظمة التحرير في مركز قانوني دولي يؤهلها للتحديث باسم الفلسطينيين والاشتراك على قدم المساواة مع أطراف الصراع العربي الصهيوني في مساعي التسوية السلمية للصراع .

يستهل الباحث في فصل أول من هذا الكتاب « أبعاد التحدي الصهيوني العالمي لمنظمة التحرير الفلسطينية » مشيراً الى موقف الصهيونية من الأرض والذي يتلخص في بدء العمل الصهيوني بأعداد قليلة من المهاجرين والمستوطنين اليهود في فلسطين خلال القرن التاسع عشر ، وقامت إسرائيل عام ١٩٤٨ على الجزء المخصص في قرار التقسيم للدولة اليهودية ثم استمرت في التوسع بدءاً بضم أم الرشراش لتكون موطئ قدمها على خليج العقبة وانتهاء بمخططات الضم الفعلي لبقية الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ في الضفة وغزة ، مروراً بضم القدس وتوحيدها واتخاذها

جانباً من المقارنة لايضاح الانحياز والصعوبات التي تواجهها منظمة التحرير في قلب الصهيونية العالمية .

من يهدد النظام القانوني الدولي وينتهك قواعده : منظمة التحرير أم إسرائيل ؟

هكذا يتساءل الباحث .. لقد اعترفت الأمم المتحدة بمنظمة التحرير وكذلك المنظمات الدولية الأخرى وأقامت علاقات وأنشأت بعثات دبلوماسية بصفتها ممثلة للشعب الفلسطيني . أما إسرائيل فإن دراسة مسلكها تجاه القضية الفلسطينية وتجاه قضية السلام تظهر أنها مدينة بوجودها الاجرائي على الأقل للأمم المتحدة وقراراتها ، فإذا بها تظهر للمنظمة العالمية الاحتقار وتضرب بقراراتها عرض الحائط وتضرب المثل في تحدى النظام الدولي ثم مكنتها الولايات المتحدة من تعطيل أحكام الميثاق الواجبة للتطبيق . في الفصل الثالث يحاول الباحث ان يحدد خط المنظمة ومدى تمتعها بخصائص الشخصية القانونية الدولية فيخصص البحث الأول للشخصية القانونية للمنظمة ويلقى الضوء حول اعتراف الفقه لطائفة من الوحدات السياسية والقانونية بأنها من اشخاص القانون الدولي وبرزها الفاتيكان ونظام مالطة وبعض الاقاليم مثل اندورا . وخلال الحرب العالمية الثانية اتجه الفقه الى اسباغ قدر من الشخصية القانونية الدولية لحكومات المنفى وحركات المقاومة الاوروبية والثوار والمحاربين . وبعد الحرب العالمية الثانية اعترف للمنظمات الدولية بشخصية دولية من طراز خاص . وعندنا - كما يقول الباحث - ان منظمة التحرير الفلسطينية حركة تحرر وطني ويمتابة حكومة في المنفى وهي تتمتع بشخصية قانونية دولية من نوع خاص استنادا الى أسس خمسة هي : الاعتراف الدبلوماسي الواسع بها ، واقامتها لشبكة من العلاقات الدولية ، واشتراكها في المؤتمرات والمنظمات الدولية ، وتمثيلها للشعب الفلسطيني في المطالبة بحقوقه السياسية والاقليمية ، والممارسات التعاقدية والحربية ، وانسجام مقاصد المنظمة وانشطتها مع قواعد القانون الدولي .

حكومة المنفى الفلسطينية :

يأتى المبحث الثانى من هذا الفصل موسوما « بحكومة المنفى الفلسطينية » ويلقى فيه الضوء على تطور فكرة حكومة المنفى منذ اوائل السبعينات

أهلية المنظمة لإبرام المعاهدات :

يتعرض المؤلف في المبحث الثالث لأهلية المنظمة لإبرام المعاهدات مشيراً الى ان المعاهدات والاتفاقات التي كانت المنظمة طرفاً فيها تنقسم الى ثلاث مجموعات بحسب نوع الطرف المقابل لها في الاتفاق اولها الاتفاقات مع السلطات اللبنانية وبرزها اتفاق القاهرة في ١٩٦٩/١٣ . وثانياً الاتفاقيات التي كانت إسرائيل والمنظمة طرفاً فيها فأشار الى الاتفاق الشهير عندما قامت إسرائيل بغارات جوية مكثفة على بيروت في يونيو ١٩٨١ حيث صدر قرار مجلس الأمن يطالب إسرائيل بالوقف الفوري لكل الهجمات المسلحة ، وترتب على ذلك : « التفاوض » ثم الاتفاق الشهير ايضا الذى بدأ سريانه في ٢٤ يوليو ١٩٨١ . كذلك أبرمت اتفاقات بين المنظمة وإسرائيل لتبادل الأسرى بمساعدة الصليب الأحمر الدولي أبرزها اتفاق نوفمبر ١٩٨٢ . وثالثاً الاتفاق مع الحكومة الإيرانية . حول موضوع « الاعتراف » بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية يرصد الباحث في مبحث آخر جذور المشكلة ثم يرصد محاولات تجاوز مآزق الاعتراف ، وخلال ذلك يثبت انه في مجال الفكر

عاصمة ابدية لها ، وكذلك ضم الجولان السورية المحتلة . أما عن موقف الصهيونية من الشعب وحركة المقاومة فقد بات من الواضح ان المخطط الصهيوني يقوم على اباداة الشعب الفلسطيني تماماً حتى تكف الاصوات المطالبة بحقه في الأرض . لقد سلكت إسرائيل والصهيونية حتى الآن اساليب شتى لتحقيق هدفها يأتى في مقدمتها احباط آمال الشعب الفلسطيني في اية حياة كريمة أو تسوية مشرفة مرضية للصراع . كما ان أى مقاومة فلسطينية لأعمال السلطات الاسرائيلية يعد جريمة في نظر القانون الاسرائيلي وهو المنظر الذي تمارس منه اجراءاتها القمعية ضد الانتفاضات الفلسطينية ، ثم يأتى هدف القضاء مادياً على حركة المقاومة الفلسطينية ذاتها مثلما حدث عندما ضربت إسرائيل قواعد المقاومة في لبنان واجلائها عام ١٩٨٢ أو بتصفية زعاماتها جسدياً . هذا بالإضافة الى اضعاف الوجود السياسى والعسكرى للمنظمة في الدول العربية المواجهة مثل الأردن ولبنان ، والحرب الاعلامية الشرسة على المستوى العالمى ، والعمل على التشكيك في الصفة التمثيلية للمنظمة والعمل بكل الوسائل على قضم عرى الصداقة بين المنظمة والدول الكبرى ذات الصداقة التقليدية معها مثل الصين الشعبية والاتحاد السوفيتى .

منظمة التحرير واسرائيل في

اطار النظام الدولي الراهن :

يكشف لنا المؤلف في الفصل الثانى في مبحث اول عن تطور اهداف منظمة التحرير واختلافها عما سبقها من كيانات . فقد حدد الميثاق الوطنى الفلسطينى هدف المنظمة بأنه تحرير فلسطين كلها عن طريق الكفاح المسلح ، وظل هذا الهدف حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ - بعدها عدلت منظمة التحرير الهدف فطالبت باقامة دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية non-Sectarian يكون لليهود فيها حقوق الاقليات الدينية والسياسية . وفى عام ١٩٨٠ قدمت المنظمة برنامجاً يؤدي الى اقامة الدولة الفلسطينية وعقد المؤتمر الدولى للسلام ، واستمر هذا الهدف معلناً حتى عام ١٩٨٢ . [مؤيد خطة السلام العربية في فاس] حيث صار الهدف هو اقامة دولة فلسطينية على الاراضى الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية وغزة ولا يزال هذا هو هدف المنظمة حتى الآن .

يناقش المبحث الثانى مفهوم « المنظمة الصهيونية أو الوكالة اليهودية » فاذا كانت علاقة منظمة التحرير الفلسطينية بالدولة الفلسطينية التي تطالب خطة فاس باقامتها قد تحددت على اساس ان قيام الدولة يتم بقيادة منظمة التحرير ، إذن فللمنظمة الفلسطينية تقابل الوكالة اليهودية مع خلاف بينهما في الاهداف وبالضيق القانونية والوظائف . ويخلص الباحث الى ان العلاقة بين إسرائيل والمنظمة الصهيونية « الوكالة اليهودية » - وكلاهما مسميان لشيء واحد - تتحدد في ان المنظمة جزء هام من حكومة إسرائيل . ويغضى المبحث الثالث موقف منظمة التحرير والوكالة اليهودية في الولايات المتحدة . فمن الناحية السياسية من المعروف ان الولايات المتحدة لعبت دوراً بارزاً في مساندة القضية الصهيونية منذ تصريح بلفور حيث صدر قرار مجلس الكونجرس ١٩٢٢ بتأييد التصريح ، كما أبرمت إنجلترا والولايات المتحدة اتفاقية صارت هذه الأخيرة بموجبها طرفاً في تصريح بلفور ، ومنذ قيام إسرائيل وحتى الآن تعد الولايات المتحدة الستار الحقيقى اقتصادياً وعسكرياً ودبلوماسياً لإسرائيل . وعلى العكس من ذلك تناهض الولايات المتحدة القضية الفلسطينية ومنظمة التحرير على وجه الخصوص وعلى طول الخط . ورغم انه لا يوجد اساس للمقارنة بين وضع المنظمة الفلسطينية والمنظمة الصهيونية امام القانون الأمريكى إلا ان الباحث عرض

ان لا يوجد أى نص أو إشارة تفيد في الاسترشاد بتحديد الوضع الدبلوماسى لمراقبى منظمة التحرير في الأمم المتحدة ، ويمكن القول ان الولايات المتحدة حرصا منها على الاداء الفعال لوظائف الأمم المتحدة واحتراما منها لقراراتها يجب ان تعطى حصانات وامتيازات لهؤلاء المراقبين على أساس وظيفى أى بالقدر اللازم لتمكينهم من اداء مهامهم وخلال أدائهم لهذه المهام واثناء تنقلهم بين مقارهم ومقر الاجتماعات .

وفي تقديرنا ، نحن ازاء عمل علمى جاد يكشف عن مكنات وملكات منهجية وعلمية وبحثية ، والدراسة في حد ذاتها تأتي في طليعة الاعمال التى تناولت مركز منظمة التحرير عن منعطف قانونى دولى بصفة عامة وتنظيم دولى بصفة خاصة في نفس الوقت الذى برهنت فيه على علو كعب الباحث في هذا المجال .. ونرى - للأمانة - ان الباحث قدم رؤية جيدة في التناول والتحليل تكشف عن أطروحة متميزة وباحث جاد - بلا جدال - الى جانب تبحر وعمق في حيازة ناصية البحث الموضوعى الذى يرقى الى مستوى عال على اطلاق ..

محمود طه شيخه

□ □ الدكتور فوزى درويش - اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكى - ١٩٨٩ □ □

يعد هذا الكتاب من أحدث وأشمل الكتب التى تناولت دولة اليابان كتجربة فريدة لدولة آسيوية حديثة قطعت شوط التحديث في زمن قياسي فاقت فيه دول الغرب وصارت قوة اقتصادية عظيمة وبتكنولوجيتها المتطورة أخذت تنافس اكبر قوة تكنولوجية في العالم . - وقد قسم المؤلف كتابه الى ستة فصول وملحق ، تناول في الفصل الأول المعلومات الاساسية من اليابان وعن شعبها مع مختصر عن تاريخ اليابان القديم فيشير الكاتب الى أصل تسمية اليابان وهي « جى - يون » أى بلاد الشمس الساطعة وانها مكونة من ٤٠٠٠ جزيرة وأن طبيعة أرضها بركانية مما انعكس على طباع اليابانيين فأكسبهم الشجاعة التى اشتهروا بها على مر العصور ، وأن نظام الحكم بها نيابى والامبراطور رمز الدولة والبرلمان (الدايت) أعلى سلطة فيها . ثم يذكر ان « الشنتو » هى أقدم ديانة عرفتها اليابان وأنها عبارة عن مزيج من عبادة الطبيعة والسلف المقدس وقد دخلتها البوذية عام ٥٢٢ م . ثم يتناول الكاتب بعض الصفات والتقاليد التى يتميز بها الشعب اليابانى وهى : القدرة على الابتكار والحس المرفه والواقعية والايمان بالمسئولية الجماعية . - وفي الفصل الثانى يعرض الكاتب الى الفترة السابقة على عهد الميجى وماسادها من نظام اقطاعى أرسى دعامته وحمل لواءه نظام الشوجنية العسكرية مبقيا على حقوق الامبراطور الموروثة عبر القرون ثم يشير الى ان اليابان تدعى للصين بحضارتها الاولى وأن تاريخها يرجع الى عام ٧١٢ م . بأول وثيقة تاريخية لها كانت تسمى « كوجيكى » .

السياسى العربى حقيقتان لا مرأ فيهما اولاهما ان قضية الاعتراف بين المنظمة واسرائيل كانت تتور دائما وبشكل مكثف كلما زاد الرصيد السياسى العربى الفلسطينى وصفا الجو العربى بدرجة لا تسمح للقوى الاجنبية ان تستر بموقفها من المنظمة خلف غيوم السياسات العربية . ثانياتهما ، هى استعداد الولايات المتحدة للتعاطف مع حقوق الفلسطينيين كان من شأنه خلق موجة من الاهتمام العالمى بقضية الاعتراف ، وأخيرا يدلنا التاريخ بأحداثه القريبية والبعيدة على ان الاعتراف بين المنظمة واسرائيل ليس شرطا ضروريا للتفاوض بينهما ان تفاوضت المنظمات الثورية في كل من فيقنام والجزائر وعدن وكوريا وغيرها مع الأطراف الاخرى دون اشتراط « اعتراف » بهذه المنظمات أو العكس .

يتعرض الفصل الرابع لموضوع منظمة التحرير الفلسطينية وحركات التحرر الوطنى فيعالج في المبحث الاول تطور المركز الدولى لحركات التحرر الوطنى مبينا ان الأمم المتحدة اتخذت خطوات واسعة لدعم نضال حركات التحرر والاعتراف بشرعية واستخدام النضال المسلح ضمن غيره من الوسائل ، كما صارت حروب التحرير حروبا دولية وليس مجرد حركة عصيان وتمرد أو على أحسن الفروض حربا اهلية . ويذهب الرأى الراجح في الفقه الى ان الاعتراف بحركات التحرر الوطنى يعد اعترافا نابعا من المجتمع الدولى : أى من قبل المنظمات الاقليمية في البداية حتى يتسنى ان تعترف بها الأمم المتحدة .

والمبحث الثالث يعرض للنطاق القانونى والجغرافى لحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى . فالنطاق القانونى لهذا الحق تأكد في قرار التقسيم حيث قرر حقه في انشاء الدولة العربية ، أما عن النطاق الجغرافى فالقرار رقم ٢٤٢/٢٥ لعام ١٩٧٠ يؤكد انه لا يجوز ان يؤدى تطبيق هذا الحق الى تمزيق أو تهديد السلامة الاقليمية أو الوحدة السياسية لدول مستقلة تقوم فيها حكومات تمثل كامل شعوبها صاحبة هذا الحق .

يعالج الفصل الخامس وضع منظمة التحرير في المؤتمرات والمنظمات الدولية فأشار الى مبادرة المؤتمر الوطنى باخطار الامين العام للأمم المتحدة بقيام منظمة التحرير وطالب بتمثيلها للشعب الفلسطينى في المسائل التى تهمة ، كما اشار الى حضور المنظمة مؤتمر القمة الثالث لدول عدم الانحياز في الجزائر في ١٩٧٣ الذى اعترف بها كممثل شرعى وحيد لكل الفلسطينيين ثم عالج بروز المنظمة في كثير من المنظمات الدولية في الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى وعدم الانحياز .

ويأتى الفصل السادس مقدما لنا الوضع القانونى لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة ، فيناقش الباحث مراحل قبول المنظمة في الأمم المتحدة من حيث تطور اتجاهات الأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار ، وتطور موقف الولايات المتحدة وتعاطفها مع حركات التحرير بشكل عام ، ثم تطور منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها وظهورها بمظهر الممثل الفعال لجميع فصائل المقاومة .

وحول الآثار القانونية المترتبة على منح منظمة التحرير وضع مراقب في الأمم المتحدة يقدم الباحث ثلاثة اسس كتبرير لمركز المراقب للمنظمة ويعنى بالاساس الاول النظرية الاشتراكية : « دولة في طور التكوين » ويعنى بالاساس الثانى : العرف ومبدأ العالمية ، والاساس الثالث هو الصفة التمثيلية للمنظمة .

كذلك يتناول الباحث في موقع آخر حقوق وحصانات المنظمة في الأمم المتحدة مشيرا الى حق المنظمة في الوصول الى مقر الأمم المتحدة والمؤتمرات ثم مشيرا الى امتيازات وحصانات ممثلى المنظمة

في أمريكا مما أدى إلى انقطاع كافة سبل الاتصال المباشر بين البلدين ثم وقف الصادرات البترولية من أمريكا وانجلترا لليابان . أما الفصل الخامس فيشير فيه الكاتب إلى معاهدة الصلح بعد انكسار اليابانيين كما يتناول التحول الأمريكي الجذري تجاه اليابان وكيف أن أمريكا امتدتها بالمعونات المكثفة لتكون حارسة على مصالح الغرب في المنطقة ولتقف حائلاً ضد المد الشيوعي سواء داخل اليابان أو خارجها خاصة بعد أن فقدت الولايات المتحدة كل أمل لها في الصين الوطنية بعد قيام الصين الشعبية منذ ١٩٤٩ ، ثم يوضح كيف سعت الولايات المتحدة إلى تغيير العقلية اليابانية لتجعلها حصناً للديمقراطية الغربية بعد أن لفظت الفاشية إلى غير رجعة ، ويتناول المؤلف أيضاً كيف استطاعت اليابان إقرار النظام الديمقراطي الذي عصف به العسكريون فقامت القيادة العليا بتسريح الجيش والسيطرة على كافة نواحي النشاط الاقتصادي واستولت على كافة ممتلكات اليابان في الخارج بصفة تعويضات وحظرت مزاوله الأحزاب السياسية العمل إلا ما كان منها ديمقراطي النزعة ، ونشأ الحزب الليبرالي في ١٩٤٥ بقيادة شيجيره يوشيدا الذي استطاع التفاوض مع الأمريكيين وترتيب الأوضاع التي حققت لها الازدهار واعادت البناء فيما بعد وبالتالي أدى إلى ظهور المعجزة الاقتصادية . ثم يذكر الكاتب مؤتمر سان فرانسيسكو ١٩٥١ والذي جررت فيه اليابان من الأراضي التي احتلتها وكافة جزر المحيط الهادئ التي كانت لها الوصاية عليها وآلت الوصاية لأمريكا .

ويشير المؤلف إلى الحرب الكورية ١٩٥٥ وكيف أنها كانت بداية الانطلاقة الاقتصادية لليابان ثم يذكر العلاقات اليابانية الأمريكية والمشكلات التي ولدت الشك في نفوس اليابانيين تجاه التحالف ولعل

أولها مشكلة جزيرة أوكيناوا وازمة معاهدة الأمن والقلق الكامن في وجدان الشعب الياباني واقتضاه للوضع القانوني الدولي وشعوره بدور التابع للسياسة الخارجية الأمريكية وكيف أن التقارب الثنائي الأمريكي دفع اليابان إلى الاعتراف بالصين الشعبية .

وفي الفصل السادس يتناول المؤلف دولة اليابان المعاصرة موضعاً وضع اليابان على الساحة الدولية وأهم مصادر قوتها وهي القوة الاقتصادية التي أقامتها على انقاض هزيمتها في الحرب العالمية الثانية ، ثم يحدد مفهوم الأمن القومي الياباني موضحاً أن إقامة نظام عسكري ليس بالضرورة أفضل السبل لضمان أمن اليابان إنما يكمن في الحفاظ على نظام التجارة الحرة وتنويع الأسواق وتجنب الدخول في صراعات دولية - ثم يعرض الكاتب إلى العلاقات اليابانية السوفيتية وكيف وقفت جزر الكوريل حائلاً دون إنهاء الحرب المستمرة بينهما كما حالت دون توقيع معاهدة للسلام بين البلدين ، ثم يتناول الكاتب العلاقات الصينية اليابانية مؤكداً على أنها علاقة مساعدات وتجارة في المقام الأول حيث حققت كل من الدولتين قدراً من التعاون في المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والتكنولوجية . ثم يشير الكاتب إلى التنافس الأمريكي الياباني في مجال التكنولوجيا وكيف سعت اليابان إلى هز التنافس مستهدفة نقل الأسلوب الأمريكي من أساسه وتطويره ثم يشير أيضاً إلى المخاطر الدولية حول اليابان أولها المخاطر العسكرية التي تتمثل في منطقتين رئيسيتين هما : كوريا والاتحاد السوفيتي بالإضافة إلى الكراهية الآسيوية لليابانيين بسبب العلاقات التجارية بينها وبين جارتها واتخاذها شكل الحرب الباردة ثم يذكر الكاتب أن أربعة مصادر تضغط على اليابان لتصبح قوة عسكرية كبرى هي : - شعور اليابان بالتهديد الخارجي - الحاجة إلى حماية مصالحها الاقتصادية عبر البحار - نمو الروح القومية - تناقص ثقة اليابان في الحماية النووية الأمريكية .

سمية محمود عفيفي

ثم يشير الكاتب إلى العصر الإمبراطوري حيث أنه يعنى سيادة الإباطرة ككيان مقدس في نفوس الشعب الياباني والعصر الذي يليه هو عصر الشوجنية ويعنى الحكم العسكري ، فلم يعد الإمبراطور إلا رمزاً للتقديس الديني إلى أن أتى عهد « وصاية هوجو » الذي سيطرت فيه الشوجنية على الإباطرة وعلى جميع الأمة اليابانية مما أضعف نظام الحكم ، ونتيجة لذلك تعرضت اليابان لأول غزولها على يد (المغول قوبلاي) ولكنه باء بالفشل وهبت عليه عواصف حطمت أسطوله ، ثم يتناول المؤلف بعد ذلك سياسة الانغلاق التي فرضتها اليابان على نفسها والتي كانت سبباً في تهديدات روسيا وانجلترا وأمريكا وفرتسا من أجل الحصول على حق التجارة في الموانئ اليابانية فكانت المبادرة الأمريكية لأرغام اليابان على الانفتاح في عام ١٨٥٣ مطالبة بالتبادل التجاري والقنصلي بين البلدين وتم إبرام معاهدة بذلك ألزمت اليابان بتطبيق قوانين الأجانب في أراضيهم . أما الفصل الثالث فقد تناول المؤلف فيه عصر الميجي (١٨٦٨ - ١٩١٢) أي عصر النهضة والذي أنهى سلمياً حكم الشوجنية وأرسى دعائم النهضة الحديثة التي لا يزال الشعب الياباني يقطف ثمارها حتى اليوم ، وقد تحقق لليابان في هذا العصر مكانة مرموقة على الصعيدين الاقتصادي والتكنولوجي ، ثم يشير المؤلف إلى أن النهوض بالتعليم لقي استجابة سريعة عن طريق نشره بالداخل وتطور نظمه وإرسال البعثات العلمية إلى الخارج لنقل أحدث ما وصلت إليه نظم التعليم واندفع اليابانيون في عملية التحديث بثقة وبأهداف واضحة انطلاقاً من شعارهم المشهور « قلدوا الغرب ثم اسبقوه » .

ثم يشير الكاتب إلى النهضة الاقتصادية في ذلك العصر فيذكر أنها قامت على دعامتين أساسيتين هما : التصنيع والتجارة الخارجية

كطريق للأمن القومي بالتخطيط الشامل لتحديث كل قطاع ثم وفرت الحرية اللازمة للتصنيع وحرية تحرك الأسعار فخلقت نوعاً من التنافس الشريف بين أصحاب الحرف المختلفة ، ثم يشير أيضاً إلى أن الحكومة اتبعت سياسة منح المساعدات للصناعات الخاصة والتشجيع على إنشاء بنوك متخصصة في الاستثمار الصناعي ثم يبرز الكاتب الدور الذي لعبه الإصلاح المالي في دفع عجلة النهضة الاقتصادية عن طريق إعادة تنظيم العملة الوطنية (الين) كوحدة تعامل بالإضافة إلى أن اليابان لم تلجأ إلى القروض الخارجية واستعاضت عنها بإصلاح الضريبة العقارية مما أدى إلى الاستقرار لفترة طويلة ، كما أهتم اليابانيون بتطوير التجارة الخارجية كمصدر لجلب النقد الأجنبي وجعلت التصدير هدفاً لتحقيق التقدم الصناعي والفنى مما جعل صادراتها تغمر الأسواق الأوروبية والأمريكية والآسيوية على السواء .

- أما الفصل الرابع فيعرض لدخول اليابان الحربين العالميتين الأولى والثانية بعد أن شعر الشعب الياباني بذاته ووثق في قدراته بانتصاراته الأولى على جارتها الصين (١٨٩٥) ثم على روسيا (١٩٠٥) وكانت لهذا الانتصار انعكاسات قوية على المسرح الدولي فحظيت اليابان باهتمام متزايد من دول الغرب كل يخطب ودها ويخشى بأسها ، ثم يشير المؤلف إلى أن هدف اليابان من دخولها الحرب العالمية الأولى هي وراثة الدول الأوروبية في منطقة الشرق الأقصى حيث أنها خرجت منها بجزر شمال المحيط الهادئ ومشاركتها في المؤتمرات الدولية وأصبح لها مقعد في عصبة الأمم ، ثم يتناول الكاتب بعد ذلك الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها اليابان نتيجة زيادة عدد السكان مما دفع الحكومة إلى تفادي أي صدامات عسكرية مع القوى الدولية الأخرى ، وخفضت « الين » مما نجم عنه انخفاض في أسعار المنتجات اليابانية بالمقارنة بالأسعار العالمية وبالتالي زيادة الصادرات بنسبة كبيرة وبذلك أعادت الانتعاش الاقتصادي من جديد ، ثم يتناول الكاتب تأثير العلاقات اليابانية الأمريكية بسبب توقيع بروتوكول بين طوكيو وحكومة فيشي الفرنسية مما أثار المخاوف الأمريكية فقامت بتجميد ممتلكات اليابان

مضادة للصواريخ النووية وهذا ما ترونو اليه اسرائيل لتتفوق عسكريا على كل الجيوش العربية مجتمعة .
وان إسرائيل تتابع وبهلع شديد أبحاث باكستان النووية وتخشى تعاون عربي باكستاني للاستفادة من القدرة النووية الباكستانية لذا حاولت الاتفاق مع المخابرات الهندية لتدمير المفاعل النووي الباكستاني على غرار « عملية بابل » التي نفذت ضد المفاعل العراقي الا أن الهنود رفضوا واتفقوا على تبادل المعلومات الأمنية النووية التي تهم البلدين كما أشار الكاتب الى اهتمام اسرائيل بالأسلحة الكيماوية قدر اهتمام كل من الاتحاد السوفيتي وأمريكا لتلك الأسلحة خاصة الغازات الحربية .

ثم انتقل الكاتب الى مفاجأة قبول ايران لقرار مجلس الأمن بإيقاف الحرب بعد فشل قياداتها على مدى سنوات الحرب من تحقيق أي من أهدافها السياسية تجاه العراق وقيادته ووقع ضده المفاجأة على اسرائيل التي من مصلحتها أن تستمر تلك الحرب بهدف إضعاف العراق وتمزيقه .. ولذا لم تتردد حكومة تل أبيب في بيع أسلحة الى طهران بمساعدة أمريكا وعن حرب النجوم في الشرق الأوسط تحدث الكاتب عن خطورة أقمار اسرائيل العسكرية على المنطقة فهذا صانوخ مطور يحمل معدات تصوير لأغراض الاستطلاع الاستراتيجي والانهذار المبكر وآخر مخصص لأغراض الاتصالات بالإضافة إلى الصواريخ الاعتراضية المضادة للصواريخ ولما كان من الممكن أبطال قاعلية القمر العسكرية والتشويش على مايرسله من صور ومعلومات فقد لجأت اسرائيل الى سلاح الليزر وليزر أشعة اكس كما ألقى الكاتب الضوء على نشأة وتطور ودور القوة الجوية الاسرائيلية ففي أواخر العشرينات سعت العصابات اليهودية الى تشكيل وحدة طيران ثم تأسس أول ناد للطيران في اسرائيل وكان السلاح الجوي الأمريكي والبريطاني المدرسة العملية التي تخرج منها طيارين اسرائيليين مدربين خلال الحرب العالمية الثانية . كذلك لعبت تشيكوسلوفاكيا وفرنسا دورا كبيرا في تحديث وتطوير القوات الجوية الاسرائيلية .

وأشار الكاتب الى تقدم صناعة السلاح في اسرائيل التي تسعى الى بناء (قوة عظمى اقليمية) تحت شعار « الأمن المطلق » للحفاظ على بقاء الكيان العبري

وتصدير اسرائيل السلاح لأكثر من ثلاثين دولة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وهدفها أمن دولتها والحصول على مزيد من العملات لتحسين ميزان مدفوعاتها وفي آخر فصول الكتاب تناول الكاتب هدف سوريا في التوازن الاستراتيجي الشامل مع اسرائيل وسعيها الى تعزيز القدرات التسليحية والقتالية لقواتها لاستعادة أراضيها في الجولان سواء من خلال المفاوضات عبر مؤتمر دولي للسلام .. أو من خلال معركة حربية لا يستبعدا الاسرائيليون . وأخيرا فإن الكتاب يبرز خطورة وضع اسرائيل العسكري وعمليات الضم والتهديد المستمرة التي تتضمن زرع الأرض العربية بالمستوطنات وجلب مزيد من اليهود المهاجرين للإقامة فيها مركزة على قواتها العسكرية وتأييد غير محدود من الولايات المتحدة بما يحتم على العرب وخاصة الدول المحيطة بفلسطين ضرورة تحقيق توازن استراتيجي شامل مع اسرائيل وسباق علمي وتكنولوجي محتم على العرب أن يخوضوه إذا أرادوا السلام العادل والاستقرار في المنطقة . □

جيهان مصطفى العناني

□ □ جمال الدين حسين ، القوة العسكرية الاسرائيلية ، الدور - التغيير والخطر الاستراتيجي ، القاهرة ١٩٨٨ □ □

يلقى الكاتب الضوء على دور القوة العسكرية الاسرائيلية في تحقيق أهدافها الاستراتيجية وحرصها على تنمية قوتها برا وبحرا وجوا كذلك القوة العسكرية سواء التقليدية ، فوق التقليدية (كيماوية وبيولوجية) وغير تقليدية (نووية وهيدروجينية) فقد زادت اسرائيل من قوتها العسكرية منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ حتى أصبحت قوة عظمى اقليمية واحدى الدول الثماني في العالم من حيث امتلاكها للأسلحة النووية أو قدرتها على اطلاق الصواريخ التي تحمل أقمارا صناعية وقد قسم الكاتب كتابه الى تسعة فصول وتناول الكاتب في البداية الخلل الاستراتيجي في موازين الصراع العربي الاسرائيلي وتحكم الدولتين العظميين في مصير البشرية ، فأمريكا تؤيد وتساند اسرائيل منذ تخليق الكيان العبري على أرض فلسطين الى الحد الذي أعلنت فيه انها ضد قيام دولة فلسطينية والاتحاد السوفيتي كان أول دولة تعترف بالدولة العبرية عام ١٩٤٨ ورغم أن الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٥٥ يقف الى جانب نصره القضايا العربية ويقدم المساعدات الاقتصادية والفنية والعسكرية لكثير من الدول العربية إلا أنه ضد إزالة الدولة العبرية ويرى المؤلف أنه يجب الاستفادة من الاختلاف بين الدولتين العظميين وتوظيفه لصالح العرب وأنه لولا غياب التنسيق العربي الموحد وتباين الرؤى بين الأطراف الرئيسية مصر - سوريا والعراق لا يمكن معالجة الخلل في موازين الصراع العربي الاسرائيلي لولا الخلاف العقائدي والسياسي لجناحي البعث الحاكم في كل من بغداد ودمشق ودخول العراق في حرب مع نظام آيات الله في طهران وتدخل سوريا في الفصائل والتنظيمات المختلفة بين اللبنانيين والفلسطينيين لأمكن قيام جبهة شرقية قوية تضم سوريا والعراق وناقش الكاتب تزايد وتنوع قوة اسرائيل العسكرية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ وهو أمر يزيد من اختلال موازين القوة الاستراتيجية في المنطقة فقد تضاعفت قوة اسرائيل سواء في عدد الجنود أو معدات الحرب كما أنه حدث تطوير وتحديث في انتاج المدفعية الصاروخية وكذلك البحرية الاسرائيلية التي تسعى لبناء ثلاث غواصات بالتعاون مع المانيا الغربية وأمريكا كذلك تطوير الجوية الاسرائيلية .. بجانب الصواريخ أرض - أرض قصيرة ومتوسطة المدى التي يمكنها حمل الرؤوس النووية بالإضافة إلى الأسلحة فوق تقليدية (الكيماوية والبيكتولوجية) والتي كان لاسرائيل فضل سبق في إنتاجها واستخدامها كالتأبالم .

وأشار الكاتب أيضا الى ظاهرة الصواريخ الهجومية التي أدخلتها اسرائيل المنطقة في الستينات وتنتهت مصر الى خطورة البرنامج النووي الاسرائيلي وحاولت التصدي له إلا أن العقوبات المالية وعمليات الارهاب التي مارستها اسرائيل من خلال « الموساد » أوقفت محاولاتها .. وأن سوريا سعت إلى تحقيق توازن استراتيجي مع اسرائيل فحصلت على صواريخ تكتيكية وكذلك السعودية كما حصلت العراق على صواريخ سوفيتية قصيرة ومتوسطة المدى وفي مواجهة ذلك أعطت أمريكا إشارة التحرك لاسرائيل لبناء صواريخ

المواصلات والاتصالات المباشرة بين الحكومات والرؤساء ووزراء الخارجية ومستويات عديدة أخرى من المسؤولين ، حول دور السفير وهل هو مازال جوهريا أم لا . واتصلا بهذه النقطة المركزية ناقش الذين ساهموا في هذا الكتاب المهام الجديدة التي تواجه السفير اليوم وما إذا كانت تتطلب نوعا مختلفا من الدبلوماسيين عليهم أن يعنوا باهتمامات جديدة مثل شئون الطاقة ، والاتصال الواسع بين البشر ، ونقل التكنولوجيا ، والمياه ، والارهاب ، والمخدرات .. الخ .

ومما يميز هذا الكتاب ، الخبرات الوطنية المتعددة التي يعرضها ، فالمشتركون فيه هم وزراء خارجية وسفراء سابقون لأقطار مثل ألمانيا الغربية ، والنمسا واليابان ، والولايات المتحدة ، وفرنسا ، وإيطاليا . وفي هذا قدم Bernolt von Staden - الذي عمل لمدة ٦ سنوات سفيراً لألمانيا الغربية في واشنطن - تصوره عن « النماذج والمسئوليات المتغيرة » للسفير ، كما عرض John Halstead الذي عمل سفيراً لكندا لدى ألمانيا الغربية والناتو ، رؤيته لـ « سفير اليوم » ، وقدم Kingman Breugter الذي كان رئيساً لجامعة ييل قبل أن يعمل سفيراً لأمريكا لدى بلاط سان جيمس - قدم « نصيحته لسفير جديد » وقد تضمن أحد الفصول التي نقلها المؤلف من هذا الكتاب قصصاً ومناقشة « للمتطلبات والمؤهلات » الواجب توافرها في السفير . في هذا ساهم Karl Gruber الذي شغل لمدة ٩ سنوات منصب وزير خارجية النمسا وسفيراً لبلاده في الولايات المتحدة وأسبانيا وسويسرا وألمانيا الغربية بمقالته عن « الصفات المشتركة للسفراء الجيدين » ، كما ساهم كل من Francois De Laboulsye سفير فرنسا في البرازيل واليابان ، والولايات المتحدة ، Jean Laloy الدبلوماسي والأكاديمي الفرنسي ، بورقة مشتركة عن « مؤهلات سفير » . أما Egiolio Ortona الذي عمل ممثلاً دائماً لإيطاليا لدى الأمم المتحدة ، وسفيراً لمدة ٨ سنوات في الولايات المتحدة ، فقد قدم تصوره للسفير باعتباره « العامل المساعد الذي لا غنى عنه » The Indispensible Catalyst . أما Hideo Kitahara الذي كان سفيراً لليابان في فرنسا وممثلاً دائماً لها لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة في جنيف ، فقد ناقش « مكونات السفير الجيد » كما أورد اللورد Maclehse of Beoch سفير بريطانيا لدى الدانمرك وحاكم هونج كونج لمدة ١١ عاماً ، « قائمة مختصرة للصفات الأساسية » للسفير .

أما الفصل الرابع فهو مأخوذ من كتاب هام بالنسبة لدبلوماسية العالم الثالث ودبلوماسيتها وخاصة في تعاملهم مع العالم المتقدم وقد صدر تحت عنوان :

Third World Diplomat In Dialogue with The First World
كما أنه كتب من وجهة نظر دول العالم الثالث ووجهة نظر أوضاعها واحتياجاتها . أما كاتبه فهو السفير Robert Moore الذي عمل مندوباً سامياً لجيانا لدى كندا ، ولتميز الكتاب المهني والنظري فقد نشره مركز أكاديمي محترم هو مركز بحوث التنمية الدولية في أوتوا .

ويركز الفصل المختار من هذا الكتاب :

Preparing For Larger Purposes : The Selection and Training of Third World Diplomats

على عنصرين رئيسيين بالنسبة لدبلوماسية العالم الثالث : اختيارهم وتدريبهم ، وهو بداءة يتساءل عما تريده دول العالم الثالث والصغيرة من دبلوماسيتها ، وبالتالي ما يجب أن يتوفر فيهم لكي يلبيوا بكفاءة ما تتطلبه منهم وظيفتهم الدبلوماسية واحتياجات بلادهم واهتماماتها في ميادين حيوية لنموها وتقدمها مثل نقل التكنولوجيا ، والزراعة والاقتصاد والتجارة ، وانتقال البشر . وعلى

□ □ د. السيد أمين شلبي : في الدبلوماسية المعاصرة - مكتبة عالم الكتب - القاهرة - ١٩٨٨ □ □

يعالج هذا الكتاب الدبلوماسية من وجوها المختلفة معانيها ، أصولها ، التطورات السياسية والدولية والعملية التي أثرت في طبيعة الدبلوماسية ، والأبعاد والأشكال الجديدة التي اكتسبتها نتيجة لهذا التطور .

وفصول الكتاب مختارة من كتب حديثة عن الدبلوماسية يعالج كل منها جانباً هاماً من الجوانب التي تشكل الدبلوماسية وخاصة في تطورها ووجوها المعاصر ، كتبها دبلوماسيون ذوو خبرة طويلة وعريضة في العمل الدبلوماسي فضلاً عن امتلاكهم لأساس نظري واضح ، ومن هنا جمعت عروضهم ما بين الخبرة النظرية والعملية ومن هنا كان تميزها .

والفصل الأول « طبيعة الدبلوماسية وبدائلها » مأخوذ عن كتاب للدبلوماسي البريطاني Adam Watson صدر تحت عنوان : The Dialogue Between Nations Diplomacy وفي هذا الفصل يعالج الدبلوماسية على أنها حوار بين الأمم وأداة المجتمع الدولي في إدارة علاقاته ، وكعملية متمدنة تقوم على الوعي واحترام كل أمة لمصالح الأمة الأخرى ، كما يبين الترابط والتداخل بين الكيانات السياسية وما يستلزمه هذا من حوار رشيد ، وأن هذا الحوار ، والجهاز الذي يدار به ، وشبكة القواعد والصلات والمؤسسات ، وقواعد السلوك التي تطورت عنها ، إنما تشكل جوهر الدبلوماسية . أما البديل عن الدبلوماسية فهو إختفاء نظام الدول المستقلة وقيام حكومة عالمية فيدرالية الأمر الذي لا يستبعده أنصارها باعتبارها أن كل البشرية الآن هي إلى حد كبير تمثل مجتمعا واحدا يعتمد بعضه على بعض أكثر من المجتمعات السابقة ، وحيث إنه في العصر النووي وعصر المجاعة فإن الاستقلال والسيادة المطلقة أصبحت لا تحمل نفس معانيها السابقة وظهر مفهوم الاعتماد المتبادل Interdependence .

أما الفصل الثاني الذي تناول أداتين من أدوات الدبلوماسية وهما كتابة التقارير Reporting والمفاوضات Negotiations فقد أخذ عن كتاب الدبلوماسي البريطاني الشهير همفري تريفيان ، الذي عمل سفيراً في مناطق عديدة وهامة مثل الشرق الأوسط والاتحاد السوفيتي ، والصين وله أعمال متميزة عنها ، وصدر الكتاب تحت عنوان Channels Diplomatic وفي الجزء الخاص بالتقارير ، سواء كانت في شكل التقرير التقليدي المفصل أم في شكل برقيات ليبحث ما تتطلبه كتابتها من عناصر يركز فيها على الأمانة ، والدقة ، والوضوح ، والبعد عن التحيز ، والحذر والاقتصاد وخاصة في كتابه البرقيات . أما عن المفاوضات فهو يؤكد على ضرورة السفير وأعضاء سفارته في الاعداد والمشاركة فيها من حيث معرفتهم بالظروف ، والحاجة إلى متابعة المفاوضات بعد الانتهاء منها ، كما يروى خبراته في مفاوضات هامة قام بها ، ويوصي بضرورة دراسة المناهج الوطنية وخصائصها في التفاوض .

أما الفصل الثالث فهو مستمد من كتاب صدر تحت عنوان : The Modern Ambassador, The Search And Challenge

والكتاب هو مجموعة البحوث التي أقيمت في ندوة نظمها The Institute For The Study of Diplomacy التابع لجامعة جورج تاون - وموضع تركيز هذه الندوة ، ومن ثم فصول الكتاب ، هو مناقشة التساؤل الذي شاع مع التقدم السريع في وسائل

هذا فإن الفصل يركز على أن ظروف دول العالم الثالث واحتياجاتها تفرض عليها أن تختار أكفأ العناصر لتمثيلها في الخارج سواء كانوا سفراء أو مساعديهم ، وهو لا يقتصر في عناصر الخدمة التقليدية على أعضاء السلك الدبلوماسي من وزارات الخارجية وإنما على العناصر الفنية التي تختار من أجهزة أخرى متخصصة في مجالات العلم ، والزراعة ، والطب ، والثقافة الخ . واختيار هذه العناصر يتطلب معايير دقيقة للاختيار وعملية يمر فيها المرشح للخدمة الدبلوماسية باختبارات دقيقة لتبين جوانب شخصيته . وكذلك يحاول في هذا الفصل تحديد معايير الاختيار تلك ، كما أن بناء جهاز دبلوماسي فعال يتطلب برنامجاً تدريبياً متماسكاً يساهم في بناء قدرات الدبلوماسيين وتجهيزها بشكل مستمر ، وفي هذا يتصور الفصل العناصر المنهجية اللازمة لمثل هذا البرنامج .

أما الفصل الخامس والأخير : The Practical Negotiator فهو مأخوذ من كتاب يحمل نفس العنوان وضعه استاذان في العلاقات الدولية هما : William Zartman & Moureen Beinar ويعالجان فيه بشكل منهجي هذه الأداة الرئيسية للدبلوماسية ، ورغم أنهما لا يعملان بالدبلوماسية وليس لهما خلفية دبلوماسية ، إلا أن الفصل

عامر بالاستشهادات بقضايا دولية وأقليمية عولجت عن طريق التفاوض ، والمقابلات مع دبلوماسيين وشخصيات اشتركت في مفاوضات دولية لها خطورتها . وبذلك يؤكد الفصل على أن الأصل كان ولا يزال هو أن يكون للسفراء ومساعديهم دور رئيسي في عملية التفاوض ، ويناقش مكونات التفاوض الجيد من الصبر ، والثقة بالنفس والابداع والقدرة على التحمل الجسدي والعقلي ، كما يناقش متى تكون المفاوضة طريقاً ملائماً لتناول النزاعات . ويحلل أهم خصائص الموقف القابل للتفاوض . كما يتناول بالتحليل المرحلة التي تسبق التفاوض من حيث أنها مرحلة استكشاف استعداد الأطراف للتفاوض والأساليب التي تستخدم في هذه المرحلة وما يجب التركيز عليه فيها وما يجب تفاديه خلالها .

ويبدو من هذا العرض الموجز قيمة هذا الكتاب ليس فقط للمشغلين في الحقل الدبلوماسي بفروعه السياسية والفنية وللمتطلعين للالتحاق به ، وإنما أيضاً للمثقف المصري والعربي ولتنمية وعيه بالتمتع الدولي ولأساليب التعامل بين وحداته .

هناك عبد السلام العبادي

كتب جديدة وردت الى المكتبة

الانتفاضة والدولة الفلسطينية

□ تأليف : لطفى الخولى
□ الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٨٨

عاش المفكر العربي المعروف لطفى الخولى الثورة الفلسطينية من داخل الثورة وكواليسها منذ بداياتها في عام ١٩٦٥ ، ودافع عنها بمفهوم أنها قضية قومية لمصر . واسهم كشخصية قومية عامة في بناء كثير من جسورها العربية والدولية . وكان قريباً من تفاعلاتها السياسية والتنظيمية . وفي كل تطوراتها ربطته علاقات قوية بكل فصائلها وقادتها داخل وخارج أرض فلسطين المحتلة ومنها بعض قيادات الانتفاضة هذا وقد تم انتخاب الكاتب امينا عاما للجنة الوطنية المصرية لدعم الانتفاضة الفلسطينية ليسهم بالكلمة والعمل في دعم هذه الانتفاضة الرائدة .

وفي هذا الكتاب يقدم الاستاذ لطفى الخولى رؤية داخلية لواقع ومستقبل الانتفاضة والدولة الفلسطينية ، وذلك خلال خمسة فصول ، يرصد في الفصل الأول المناخ العام لنقطة البداية ، ويعالج في الفصل الثاني الانتفاضة من المنظور الفلسطيني ويكشف في الفصل الثالث واقع الانتفاضة في المنظور الاسرائيلي ويحلل في الفصل الرابع حسابات الواقع الراهن والمستقبل الفلسطيني المنظور .

أما الفصل الخامس والأخير فيضم عدداً من الوثائق الهامة .

الحرب الخفية .. قصة العلماء

الألمان في مصر

□ تأليف : محمود مراد
□ القاهرة - ١٩٨٩

يتناول الكتاب مرحلة هامة من التاريخ العربي عندما اقتحمت القاهرة ميدان بناء صناعة عربية للسلاح لكي تحقق الاستقلال الكامل للقرار العربي وللإرادة العربية والسلام وللتقدم العربي . وكان هذا - على حد تعبير المؤلف - بداية كسر احتكار العلم ، بعد كسر احتكار السلاح وهذا نفسه ما حرصت اسرائيل والقوى المعادية على ألا يتحقق لتكريس التبعية العربية .

ولقد عاش الكاتب في ظروف خاصة اتاحها له عمله الصحفي بجريدة الأهرام قصة العلماء الألمان في مصر في الستينات وعمليات الموساد الاسرائيلي لوقف صناعة الطائرات والصواريخ في مصر . ويقدم الكاتب هذه القضية بكل اسرارها مدعمة بالكلمة والصورة والوثيقة .

والكتاب اذ يسجل بأمانة شهادة حية موثقة لصحفي وطني عاش الحدث نفسه فان مادة الكتاب تصبح عندئذ مرجعاً تاريخياً لحقبة هامة من تاريخ مصر الحديث والمعاصر . والكتاب بذلك هو الرد الأمثل على ما جاء بالكتب الصادرة عن جهاز المخابرات الاسرائيلية (الموساد) وعن دور نشر اخرى مدعومة منه لتشويه احداث هذه الحقبة التاريخية .

العمالة الأجنبية وأثارها السلبية على دول مجلس التعاون الخليجي

□ تأليف : خالد بن محمد القاسمي
□ الناشر : دار الثقافة العربية - الشارقة - ١٩٨٨

يتناول الكتاب واقع العمالة الأجنبية في الخليج العربي كظاهرة لها أثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويلتزم المؤلف بمفهوم (العمالة الأجنبية) الذي يعنى العمال الأجانب المهاجرين من بلدان غير عربية وبالتالي يكون مصطلح العمالة الواقعة متضمناً للأولى مضافاً إليها العمالة العربية الواقعة .

ويصفه عامة تمثل العمالة الواقعة والأجنبية منها بصفة خاصة - كما يقول المؤلف - ظاهرة حديثة العهد تزايدت كثافتها منذ تصبح أسعار النفط في خريف ١٩٧٢ . واصبحت الظاهرة تنتظم كخاصية توغلت في واقع بلدان الخليج العربي وافرزت واقعا جديدا ما كان له وجود بالكيفية التي كشفت عنه دراسات وابحات عدة .

وحدد المؤلف الاطار الجغرافي للبحث بدول مجلس التعاون الخليجي وجاءت فصول الكتاب تحت العناوين التالية : توصيف الظاهرة - اسباب انتشار العمالة الأجنبية في بلدان الخليج العربي - الآثار المترتبة على تواجد العمالة الأجنبية في بلدان الخليج العربي . ثم يرصد المؤلف في النهاية عددا من الاستنتاجات والتوصيات .

النيل .. والمستقبل

□ تأليف : عبد التواب عبد الحى
□ الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
□ القاهرة ١٩٨٨

رحل الكاتب الصحفى الاستاذ عبد التواب عبد الحى مع النيل وتياره من منابعه الأولى في نهر لوفيرونزا بجمهورية بوروندى ، عند خط عرض ٤ جنوب الاستواء ، حتى مصبه في البحر المتوسط عند دمياط ورشيد ، امتدت الرحلة بطول النيل - ٦٧٠٠ كيلومترا عبر حدود ٧ دول لبيح المؤلف على الطبيعة اسرار النيل العظيم .. اسرار فيضانه واسرار جفافه .

ويجئ الكتاب في خمسة اجزاء . يرسم المؤلف في الجزء الأول بانوراما النهر في منابعه الاستوائية وفي الجزء الثانى يتابع المؤلف النيل من بحر الجبل في جنوب السودان الى حلقا على الحدود المصرية . ويستكشف في الجزء الثالث النبع الاثيوبي للنهر في بحيرة تانا وعبر النيل الأزرق الذى يمد النيل الرئيسى بـ ٨٤٪ من ايراد مائه . وفي الجزء الرابع يمشى المؤلف مع النيل في بر مصر ١٥٠٠ كيلو متر من حلقا حتى دمياط . وفي الجزء الخامس والآخر يبحث المؤلف عن اجوبة لاسئلة كثيرة تنبض بلهفة الحياة : هل للنيل مستقبل ؟ هل يفيض النهر او يغيب ؟ من اين ينشأ الفيضان وكيف تجيء امطاره ؟ كيف تتحرك مصر - حكومة وشعبا - لتحقيق الأمن المائى في مواجهة الجفاف ؟

أحمد يوسف القرعى

الحرية النقابية [الجزء الأول]

□ تأليف : جمال البنا
□ الناشر : الاتحاد الاسلامى الدولى للعمل
□ القاهرة - ١٩٨٨

مرجع هام من المراجع القيمة التي يقدمها الاستاذ جمال البنا للمكتبة العربية . ويبدأ الكتاب بمقدمة عن الحرية النقابية بين الحريات تثبت ان الحرية النقابية كانت رائدة وسابقة في كفالة الحريات المدنية للهيئات الجماهيرية والعامة . ثم يبدأ الفصل الأول باستعراض تاريخ كفاح العمال لنيل الحرية النقابية ، وكيف قاوموا التشريعات المقيدة للحرية في انجلترا ومختلف دول العالم موردا عددا من الأمثلة .

ويتناول الفصل الثانى حق تكوين النقابات فيشير الى الاوضاع المقيدة لحق التكوين مثل انشقاق التكوين عن ارادة الدولة ، وتحديد عدد النقابات والوضع الخاص بالمؤسسات العامة المهنية ، واخيرا وجود تنظيم نقابي مخلق بمقتضى القوانين النقابية في دول ما ، ويعالج الفصل الثالث حرية التكوين من زاوية الحريات المدنية والقيود التي تفرضها الدولة على عقد الاجتماعات النقابية ووضع اللوائح وحرية اختيار القيادات واشتراط التسجيل وما قد تقدم به من وسائل ضغط وارهاب واعتقال .. الخ ويضم الكتاب الأحكام التي إصدارتها لجنة الحرية النقابية بمنظمة العمل الدولية والتي قاربت في مجموعها مائة حالة .

سنوات بلا قرار

□ تأليف : د . محمد الفرا
□ الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
□ القاهرة - ١٩٨٨

الدكتور محمد الفرا هو سفير الأردن السابق لدى الأمم المتحدة وامين عام مساعد لجامعة الدول العربية حاليا . مثل الأردن في الأمم المتحدة أكثر من احد عشر عاما وانتخب خلالها لعدة مناصب في المنظمة الدولية ، حيث شغل منصب رئيس مجلس الأمن الدولى ، ونائب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة . ومثل المؤلف الأردن في مجلس الأمن وفي عدة دراسات للجمعية العامة للأمم المتحدة وعلى الصعيد العربى انتخب اول رئيس لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ورئيسا لمؤتمر أجهزة فلسطين بجامعة الدول العربية .

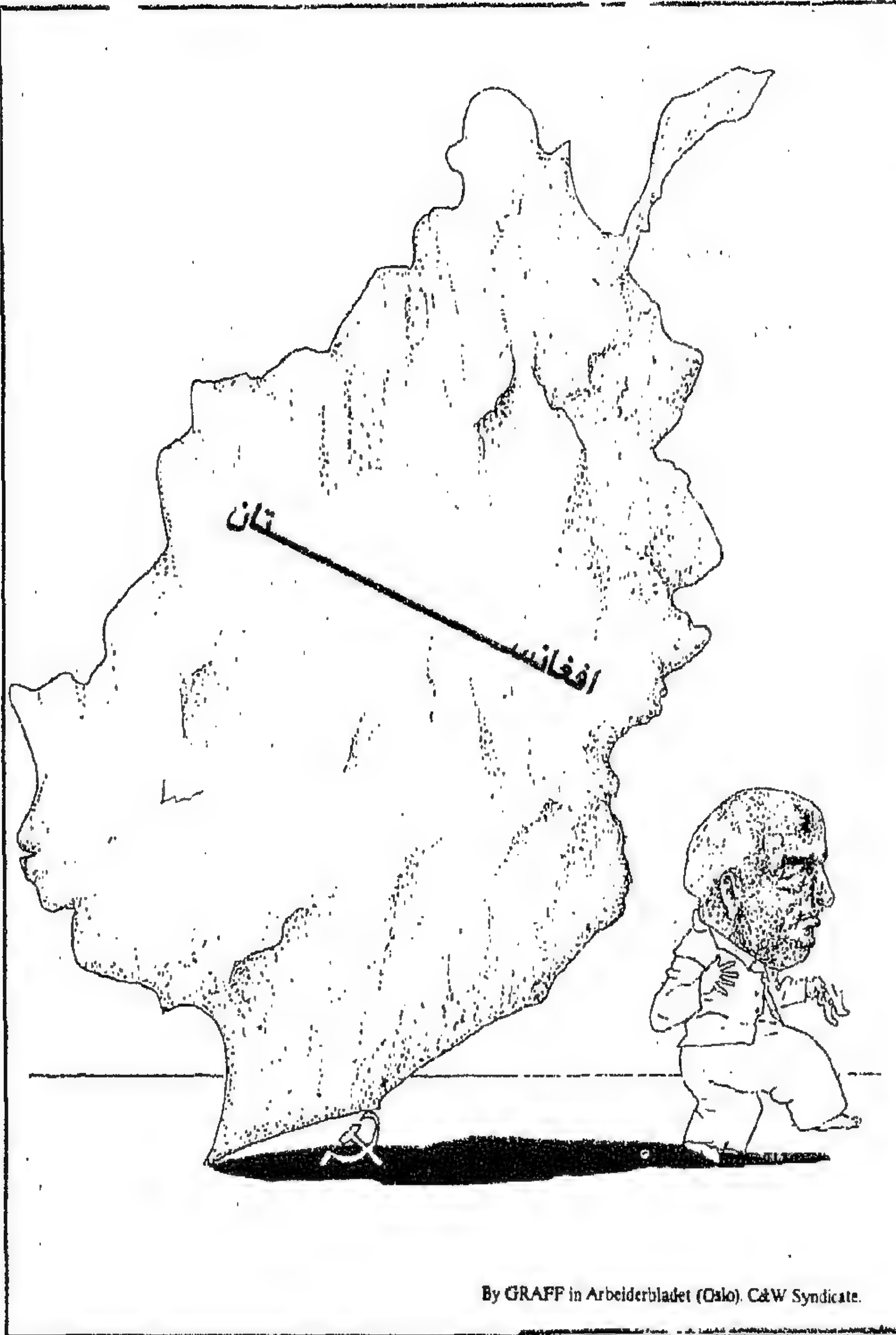
هذا وقد عرض الدكتور الفرا القضية الفلسطينية على أجهزة الأمم المتحدة المعنية ممثلا للأردن وبصورة خاصة عندما نظرمجلس الأمن في حرب يونيو ١٩٦٧ . كما مثل الأردن في مباحثات يارنج . ويكتاب سنوات بلا قرار يعكس بعض خبرات الدكتور الفرا في الميدان الفلسطينى وغاية الكتاب هو خلق المزيد من الوعي والمعرفة والتفهم لأبعاد المشكلة المختلفة .

رسوم الكاريكاتير في الصحافة العالمية

عن صحيفة انترناشيونال
هيرالد تريبيون - اول يناير ١٩٨٩



عن صحيفة انترناشيونال
هيرالد تريبيون
اول فبراير ١٩٨٩



By GRAFF in Arbeiderbladet (Oslo). C&W Syndicate.

الآن وقد انسحب السوفيت
يجب ان اقول لك :
قبعتك لا تعجبني



عن صحيفة كريستيان ساينس مونيتور
٢٢ فبراير ١٩٨٩



السكربتيرة لمدير دار النشر : السيد سلمان رشدي على التليفون
ويقول ان لديه فكرة كتاب آخر ! [عن صحيفة هيرالد تريبيون - ٢٧ فبراير ١٩٨٩]



عن صحيفة الموند



سياسات القوى العظمى في عالم متغير

إعداد : سوسن حسين

● تخطو الانسانية على اعتاب عصر جديد ، فقد باتت على مشارف القرن الواحد والعشرين لا يفصلها عنه سوى حقبة زمنية واحدة سرعان ما تمضي هي الاخرى كما مضى غيرها كلمة خاطفة في عمر الزمان . ان المجتمع الدولي يعيش اليوم في ظل ظروف مغايرة تماما ، ويواجه تحديات من نوع جديد مثل الكوارث الطبيعية والاضطراب البيئية التي تفكك بالحياة على كوكب الارض وتهدد البشرية بالفناء ، وتفق في خطورتها اسلحة الدمار النووية . ان مفهوم الصراع الدولي سيتغير تماما ، فلن تكون الأولوية في هذا العصر الجديد لصراع القوى السياسية الكبرى من أجل السيطرة على العالم ، وإنما ستكون لصراع هذه القوى معا لمواجهة الاخطار التي تهدد هذا العالم كما يجب أن تضع العلاقات الدولية خلافاتها جانبا وتركز اهتمامها على التعاون من أجل تحقيق مصالحها المشتركة لمواجهة عصر أصبح فيه التكافل بين الدول هو الوسيلة الوحيدة لاستمرار الانسانية وأزدهارها .

● وقد بدأ هذا الاتجاه الى التغيير يظهر واضحا من خلال تطور سياسات أكبر قوتين في العالم . فنجد مثلا ان البريسترويكا أو سياسة الإصلاح في الاتحاد السوفيتي ما هي إلا محاولة من أجل التكيف مع متطلبات العصر . وكان لابد من هذه السياسة الإصلاحية الجريئة لانتشال الاتحاد السوفيتي من مستنقع الركود والجمود بكل ما تقتضيه هذه العملية من إعادة بناء شاملة في جميع مجالات الحياة السوفيتية وإعادة نظر في أمور وأوضاع كانت تعتبر في الماضي من البديهيات . ان السياسة السوفيتية تسعى اليوم إلى التعاون مع الغرب وليس معاداته .

● كما نجد أن هناك شبه إجماع في الولايات المتحدة على ضرورة التغيير ، فالأوضاع الراهنة لا يمكن أن تستمر . ويدور الجدل في الوقت الحالي حول طبيعة هذا التغيير ، وسيكون على واشنطن إذا أرادت أن تواجه مشكلات عالم اليوم أن تعمل في ظل ظروف سياسية واقتصادية مختلفة . ان الحاجة ملحة للقيام بمبادرات جذرية مثل الانسحاب الضخم للقوات الامريكية من أوروبا ووضع رؤية استراتيجية جديدة والعمل على ايجاد صيغ للتعاون المكثف بين الولايات المتحدة وشركائها خاصة اليابان حيث امكانيات التكامل بين البلدين كبيرة جداً ، وذلك بهدف سد الفجوة التي اتسعت بين التزامات الولايات المتحدة وامكانياتها .

● ان كل هذه التطورات السياسية إنما تعكس محاولات القوتين العظميين التكيف مع الظروف المتغيرة لعالم اليوم حتى لا تحكم على نفسها وأيضاً على غيرها بالفناء . وتركز مقالات هذا العدد على أهم التحولات في السياسات الامريكية والسوفيتية .

AUSSEN POLITIK

- Gorbachev's Socio-Political Programme
- by Boris Meissner
- Aussen Politik 4th Quarter 1988

برنامج جورباتشوف الاجتماعى والسياسى بقلم بوريس ميسنر

لقد ثار في العاميين الماضيين جدل واسع في الدوائر السوفيتية والدوائر الغربية ايضا حول مدى ارتباط الاصلاح الاقتصادى بالاصلاح السياسى وما اذا كان من الممكن اجراء الاصلاح الاقتصادى بدون المساس بالنظام السياسى القائم . وهذا هو المضمون الاساسى لهذا المقال الذى يؤكد ان برنامج الاتحاد السوفيتى الاصلاحى لا يمكن ان ينجح دون اعادة بناء النظام السياسى ، لان النظام السياسى هو محور واساس الاصلاح الاجتماعى الشامل .

يقول الكاتب ان الاسس لمثل هذه العملية كان يجب ان تتقرر في الصيف الماضى خلال انعقاد مؤتمر الحزب ، حقا ان المؤتمر قد اتاح الفرصة امام جورباتشوف ليقطع خطوات واسعة في اتجاه هدفه ولكنه لم يبلغ التقدم المنشود . ان جورباتشوف يريد ان يفصل بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة ، بعبارة اخرى يريد منع أجهزة الحزب من التدخل في شئون سلطات الدولة واصدار الأوامر اليها على نفس المستوى القيادى . ومما لاشك فيه ان البيروقراطية داخل الحزب ستعمل على الغاء هذا الفصل ، لذلك يجب ان يصر جورباتشوف على تنفيذ برنامجه الاصلاحى الجرىء والمضى قدما فيما سمي « بالثورة الاشتراكية الثانية » .

التغيرات البرنامجية في قواعد البريسترويكا :
• ان المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى الذى انعقد في مارس ١٩٨٦ قد وافق على البرنامج السياسى لجورباتشوف ولكنه فشل في تزويده بالوسائل اللازمة لتحقيق سياسته الاصلاحية . بل ان المؤتمر قد أكد على مبدأ « الزعامة الجماعية » بشكل ذى مغزى عند تعديل النظام الاساسى للحزب ، وانكشفت بذلك مساحة العمل امام جورباتشوف الذى لم يكن يملك مساحة كبيرة اصلا . واصطدمت عملية الاصلاح الاقتصادى الجذرى التى بدأها جورباتشوف بعد المؤتمر بمقاومة متزايدة ظهرت واضحة على جميع المستويات القيادية . وتأكد جورباتشوف ابتداء من خريف ١٩٨٧ ان الاصلاح الاقتصادى يحتاج الى وقت طويل ولا يمكن تنفيذه دون اصلاح اجتماعى وسياسى شامل ، لذلك ينبغي البدء أولا باصلاح النظام السياسى القائم ، وهذا الاصلاح يستوجب الالتزام الشديد من جانب الحزب الشيوعى السوفيتى بعملية اعادة البناء . يجب إدخال الديمقراطية على الحزب والمجتمع من خلال عملية اصلاح جذرى ، وعلى الرابطات والمنظمات الاجتماعية القيام بدور ذاتى فعال في هذا الصدد . كما ان احتلال المناصب في مؤسسات الحزب والحكومة يجب ان يتم على اساس الاختيار بين عدد كبير من المرشحين . ونادى جورباتشوف بمساندة المرشحين الذين لا ينتمون الى الحزب في مواجهة اعضاء الحزب . كما حث على تأكيد استقلال القضاء ، ووضع خطط استراتيجية للاسراع بعملية اصلاح الادارة الاقتصادية والجهاز الاقتصادى ككل ، تواكبها خطط اخرى لتجديد المجتمع السوفيتى . وقد بدا البرنامج الذى وضعه جورباتشوف للاصلاح الاقتصادى قويا ومتماسكا ، ولكن عند التطبيق ظهرت العقبات تباعا ، وأصبح واضحا ان تنفيذه سيستغرق وقتا طويلا وإزداد الاقتناع بوجوب تغيير النظام السياسى كأساس للاصلاح الاجتماعى الشامل ، وان اهداف البريسترويكا لن تتحقق الا من خلال الاصلاح الاجتماعى السياسى أولا .

ان اصلاح النظام السياسى قد اثار جدلا واسعا منذ البداية سواء في أجهزة الحزب أو أجهزة الدولة وحاول جورباتشوف معالجة الموقف بتقديم اقتراح في يناير ١٩٨٧ بعقد مؤتمر حزبى موسع ، ولكنه لم يحظ بموافقة اللجنة المركزية على هذا الاقتراح ، ولم ينعقد المؤتمر الا في ٢٨ يونيه ١٩٨٨ . وقد تصدى هذا المؤتمر لقضيتين هامتين هما : أولا : تنفيذ قرارات مؤتمر الحزب السابع والعشرين ، ووضع خطة عمل منظمة لتكثيف عملية اعادة البناء . ثانيا : اتخاذ الاجراءات الحاسمة لدمقرطة الحياة في الحزب والمجتمع .

وقد اثارت خطة جورباتشوف قلقا ومعارضة متزايدة في أوساط البيروقراطية المستفيدة سياسيا واجتماعيا

الاجتماع الموسع الأخير للحزب . وكان الاعضاء يتمتعون بحرية التعبير كاملة ، ونقلت وسائل الاعلام وقائع الاجتماع كله . وتمت السيطرة على الخلافات التي انفجرت نتيجة اختلاف وجهات النظر . وكان هدف هذا الاجتماع هو تدعيم البريسترويكا من خلال تجديدات ثورية ، وقد دعا جورباتشوف الى العديد من التغييرات الجذرية التي تتخطى بكثير المقترحات التي تضمنتها الفرضيات العشر . فطالب بادخال النظام الرئاسي وتخويل الهيئات التشريعية مزيدا من السلطات . وأكد على حقوق الانسان ، وتصدى لمشكلات الشباب المرتبطة بقضايا الجيل كما تناول الدور الاجتماعي للمرأة وكانت أهم نقطة في خطاب جورباتشوف هي اعادة تقييم دور الحزب واعادة تنظيم اجهزته . وقد ابدى في هذا الصدد بعض التحفظ وهو يتعامل مع البيروقراطية ، وحث على تطوير وتجديد الايديولوجية الماركسية اللينينية ووضع قيما اشتراكية حقيقية تتماشى مع روح الجلاسنوست ، ونادى بنظام اشتراكي يكون فيه الانسان هو معيار كل شيء وقد اشار جورباتشوف الى ثلاث امكانيات لتحقيق النظام الرئاسي ولكنه لم ينحز لاي منها وترك مجال حسم هذه القضية مفتوحا لبدء الرأي والمناقشة .

وقد عارض كثير من « ابطال الركود » كما سماهم جورباتشوف البرنامج الاصلاحى وانقسم الاجتماع الى فريقين فريق يدافع وفريق يهاجم ، وانتصر في النهاية دعاة الاصلاح وتمت الموافقة على برنامج الاصلاح الاجتماعى السياسى والانطلاق فى نفس الوقت فى اتجاه الاصلاح الاقتصادى .

وقد اعترف جورباتشوف بعدم حدوث تغيرات ثورية فيما يتعلق بالمفهوم الاساسى للبريسترويكا خلال السنوات الثلاث الماضية وأشار الى خطورة فرض التغيير من أعلى ، فالتغيير يجب ان يحدث تدريجيا ومن خلال تطوير الحياة الاجتماعية وتهيئة المناخ الفكرى المناسب لتقبل التغيير ، كما اعلن عن تشجيعه للتعددية فى الرأى ورفض اى نوع من أنواع « الاحتكار الثقافى » . ان هدف البريسترويكا هو تطوير اشتراكية جديدة ذات طابع انسانى ديموقراطى .

ومما لاشك فيه ان اجتماع الحزب الموسع الأخير قد شكل تقدما عظيما على طريق الاصلاح الاجتماعى والسياسى ولكن هذا لايعنى ان جورباتشوف قد استطاع ان يصل الى هدفه . وقد بدا ذلك واضحا من خلال تردده فى الأقدام على تغيير اللجنة المركزية كما كان ينوى قبل انعقاد المؤتمر . لقد اراد ان يدعم موقفه دون مخاطرة كبرى من خلال اعادة بناء النظام الموجود ، وهدف من وراء عرض الخلافات داخل مؤتمر الحزب علنا فى الاذاعة والتلفزيون الى اشعار الرأى العام بمشكلات البريسترويكا وتحريكه لصالحها وكسب مساندته .

واتجه جورباتشوف الى البحث عن المساندة بين صفوف المثقفين والعلماء ، وقرر بعد بعض التردد ان يسير على نهج خروشوف وان يقضى على « النقاط البيضاء » فى التاريخ السوفيتى . واتسعت المناقشة حول الخط السليم الذى يمكن اتباعه لتحقيق اهداف البريسترويكا لتشمل المجتمع السوفيتى كله . ونوقشت قضية الديموقراطية وتخليص المجتمع من المبادئ الستالينية على صفحات الجرائد بين مؤيد ومعارض ، وظهر الاستقطاب القائم على التحزب واضحا فى مناقشات الصحافة . واتهم كثيرون جورباتشوف بالتخلي عن مفهوم الصراع الطبقي والاستسلام للنفوذ الغربى ، وانبرى المدافعون يؤكدون على ضرورة حرية الفكر والكلمة ، فليس هناك بديل آخر للبريسترويكا للحاق بركب العصر المتغير . وقد ابدى جورباتشوف تفهما للاتجاه المعارض للاصلاح وبرهن على قدرته على القفز من فوق هذه الخلافات لذلك امكنه الحصول على موافقة اللجنة المركزية فى مايو ١٩٨٨ على مجموعة من الفرضيات لتكون اساسا لمناقشات مؤتمر الحزب القادم ، وهذه الفرضيات تتعلق بالنقاط العشر التالية :

- ١ - الاثار المرتبة على البريسترويكا والجلاسنوست .
- ٢ - الوضع الحالى للاصلاحات الاقتصادية والاحتمالات المستقبلية .
- ٣ - الاسراع بالتقدم العلمى والتكنولوجى من خلال الاستغلال الامثل للامكانيات العلمية والثقافية .
- ٤ - اصلاح النظام السياسى من خلال ديمقراطية الحزب والمجتمع .
- ٥ - اعادة تنظيم أجهزة الحزب وتطوير مفهوم الدور القيادى ، والفصل الواضح بين وظائف الدولة ووظائف الحزب .
- ٦ - تدعيم موقف المجلس السوفيتى المنتخب وزيادة فترات انعقاده واعادة تنظيم أجهزة الدولة وفصل الفروع التشريعية عن الفروع التنفيذية .
- ٧ - تسوية المشكلات القومية من خلال المزيد من تطوير القواعد الاتحادية .
- ٨ - اقامة « دولة اشتراكية يحكمها القانون »
- ٩ - مزيد من التطوير للمنظمات والرابطات الاجتماعية .
- ١٠ - نهج جديد للسياسة الخارجية والاعتراف بالاطأء السابقة .

ويرى الكاتب ان أهم هذه الفرضيات العشر هي تلك التى تتعلق بالاصلاح السياسى ، وخاصة بعد اضافة المشكلات القومية التى ظهرت أخيرا من خلال أحداث القوقاز ومنطقة البلقان . ونلاحظ أن المطالبة بالفصل بين الحزب والدولة قد ازدادت وضوحا ، وكانت احدى الأفكار الهامة جدا هي اقامة دولة القانون التى أحدثت دويا عالميا واسعا .

وقد استطاع جورباتشوف واعوانه السيطرة تماما على

اصلاح النظام السياسى واعادة تنظيم الحزب واجهزة الدولة :

● تشير جميع وثائق المؤتمر الأخير للحزب ان جورباتشوف قد انطلق من مفاهيم سبق ان تحدث عنها نظريا في تعليقاته عن الدولة والحزب والمجتمع . انه يؤمن بمفهوم « دولة للشعب كله » ويرى ان الاصلاح السياسى هو الوسيلة لتأكيد تطابق بنية الدولة تماما مع هذا المفهوم . كما يرى ان وظيفة الحزب الشيوعى السوفيتى هى التوحيد بين مصالح طبقات ومجموعات اجتماعية مختلفة اى ان يكون الطليعة السياسية للمجتمع وليس طليعة الشعب ككل . ان عملية اعادة البناء ستؤدى الى اقامة المجتمع المتقدم اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وانسانيا . واعادة بناء النظام السياسى هى اكثر عمليات اعادة البناء تعقيدا ، لان الاصلاح يجب ان يشمل جميع مكونات هذا النظام ، وايضا اعادة تقييم دور الحزب . ان جورباتشوف لا يستطيع ان ينادى بتعدد الاحزاب ، فهو ملتزم بمفهوم حكم الحزب الواحد ، وهذا بالطبع يعنى الدكتاتورية مادام غير مسموح بمعارضة منظمة . وقد رفضت نهائيا فكرة نظام تعددى يقوم على اساس المناقشات واختلاف الاراء بين الاحزاب التى تتمتع بحقوق متساوية . كما لم ينفذ ايضا الاقتراح الذى نوقش خلال المؤتمر بتشكيل جبهة شعبية موسعة تكون جزءا من نظام الحزب الواحد . ان مثل هذه الجبهة الشعبية المكونة من التنظيمات والروابط الاجتماعية المختلفة بالاضافة الى الجماعات غير الرسمية ستكون بلاشك أقدر على الاسراع بعملية الاصلاح واعادة البناء .

اذن نخلص الى ان جورباتشوف يريد دولة يحكمها الدستور والقانون ويحكمها ايضا حزب واحد ، وهذا يفترض مسبقا تقليص سلطات سياسية كثيرة والحد من دكتاتورية الحزب الواحد عن طريق ادخال ديموقراطية حقيقية الى هذا الحزب . لذلك فان الفصل بين الحزب والدولة هى خطوة هامة فى هذا الاتجاه . حقا ان هذه الخطوة تصادفها عقبات كثيرة ، الا ان هناك بعض التغيرات الدستورية الهامة التى تمت تستحق ان نشير اليها . منها تحديد فترة المنصب بخمس سنوات التى سيؤدى الى عقد مؤتمر الحزب كل سنتين أو ثلاثة وسيكون من حق المؤتمر اعادة تنظيم اللجان الحزبية وتغيير عشرين فى المائة من الاعضاء أى خمس اللجنة ، وسينطبق ذلك على المؤتمر الموسع للحزب وبالتالي على اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى ومن هذه التغيرات ايضا انشاء هيئة مركزية للرقابة والمراجعة تحت اسم « لجنة الرقابة والمراجعة » مهمتها رقابة أنشطة الحزب ، ويتم اختيار اعضائها بالانتخاب . وفى الواقع ان الشكل الذى ستتخذه فى المستقبل عملية اعادة تنظيم أجهزة الحزب وتقليص حجمها لم يتحدد بعد . وقد

اتضح ان النظام السابق لاختيار وتعيين الكوادر قد أصبح غريبا وشاذا ، والاتجاه الان هو الاختيار على اساس الكفاءة والتدريب الأفضل . ان جورباتشوف يريد اكساب الهيئات التمثيلية فى المجالس السوفيتية مزيدا من النفوذ والفعالية ويعيد الى هذه المجالس اهميتها التى كانت قد فقدتها فى ظل حكم ستالين ، ويدعم قوتها من خلال اصلاح النظام الانتخابى . ومن ناحية اخرى ستكون اللجان التنفيذية الدائمة للمجلس بالانتخاب . وسيعمل جورباتشوف على ان يكون مؤتمر ممثلى الشعب السوفيتى على رأس البنية المؤسسية واعلى سلطة فى الدولة ، وهو الوضع الذى يحتله حاليا مجلس السوفيتى الأعلى بموجب الدستور المعمول به منذ ١٩٧٧ وسيضم الى جانب الاعضاء الممثلين للجمهوريات السوفيتية المختلفة اعضاء جدد يمثلون المنظمات والروابط الاجتماعية المختلفة بما فى ذلك الحزب . وسيجتمع هذا المؤتمر سنويا ، وسيشكل من داخله مجلس أعلى مصغر يكون فى حالة انعقاد دائم ويقوم بالرقابة التشريعية والادارية . وسيكون على مؤتمر ممثلى الشعب السوفيتى اتخاذ القرار فيما يتعلق بأهم القضايا الدستورية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تهم البلاد . ان افكار جورباتشوف بالنسبة للسلطات المركزية والعلاقات فيما بينها لم تتضح تماما من خلال خطبة ويقول الكاتب ان الزعيم السوفيتى يجد نفسه امام ثلاثة احتمالات :

اولا : يستطيع كسكرتير عام ان يصبح رئيسا للدولة بكل السلطات الشاملة التى يخولها له هذا المنصب وهذا من شأنه الاطاحة بمفهوم تقسيم السلطات والعودة الى الدكتاتورية ، وهذا التصور بمثابة خطوة الى الوراء . والتبرير الوحيد لمثل هذا التركيز للسلطات هو فرض الاجراءات الاصلاحية التى لن تكون ممكنة فى ظل المعارضة القوية الموجودة .

الاحتمال الثانى والثالث هما اختيار اما منصب رئيس الحزب أو رئيس الدولة على ان يملأ المنصب الشاغر والمناصب الأخرى بمعاونين يثق فيهم .

ان جميع هذه الخيارات تتطوى على خطوة بالغة بالنسبة لجورباتشوف الا اذا أحرزت عمليات التحرر والدمقرطة تقدما طيبا . وفى الواقع ان البريستوريكا والتعددية الاجتماعية هى مقومات عظيمة فى النضال ضد البيروقراطية ولكن نجاح هذا النضال يتوقف على تجريد البيروقراطية من قواعدها الاقتصادية الاساسية : أى ملكية الدولة ، وذلك من خلال عودة القطاع الخاص ، واذا لم يتم ذلك فليس هناك أمل فى اعادة تنظيم أجهزة الدولة .

ونشير هنا الى انه قد تم بالفعل اتخاذ بعض الاجراءات فى هذا الصدد منها تكوين شركات مساهمة مشتركة بين الدولة والعاملين ، وتأجير بعض المشروعات

وهذه الاجراءات يجب ان تسير بالتوازي مع اجراءات تشريعية من اجل استمرار الاصلاح الاقتصادي واعادة تنظيم أجهزة الدولة . ان تحقيق هذا البرنامج الضخم يعتمد على مزيد من الدعم لسلطات جورباتشوف وايضا على قدرته على تطوير الوعي الشعبي تطويرا حقيقيا وهو أمر من الصعب تحقيقه دون اعادة النظر في الأسس الايديولوجية .

INTERNATIONAL AFFAIRS

- Rule of- Law Priorities In The Soviet State
- By Yacov Ostrovsky
- International Affairs January 1989

أولويات حكم القانون في الدولة السوفيتية بقلم ياكوف أوستروفسكي

● يتصدى كاتب هذا المقال ، وهو نائب رئيس إدارة القانون الدولي بالخارجية السوفيتية ، للجدل الدائر حاليا في الأوساط الثقافية السوفيتية حول قيام « دولة القانون الاشتراكية » فور اعلان جورباتشوف وضع الأسس لقيام هذه الدولة .

ان المتقنين قد أذهلتهم المفاجأة ، واختلفت ردود فعلهم ، فقد رأى البعض أن هدف جورباتشوف هو اتمام بناء دولة القانون السوفيتية ، واحتج البعض الآخر بأن الأمر لا يمكن أن يتعلق باتمام البناء لأن هذا البناء غير موجود أصلا . وأكد فريق ثالث أن بناء مثل هذه الدولة لا يمكن أن يتم في ظل الظروف القائمة . وأصر فريق رابع على ضرورة تعريف العلاقة بين دولة القانون و السياسة الخارجية السوفيتية .

العامه الى التعاونيات ، كما تم اتخاذ كثير من الاجراءات والقرارات التي تشجع وتسهل الأنشطة الفردية والتوسع فيها ، وأنشئت بعض الشركات المشتركة بين الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الغربية .

ان القوانين التي تحكم عملية الاصلاح الاقتصادي في الوقت الحالي هي تلك التي وضعت عام ١٩٨٧ وهذه القوانين تنظم المشروعات الاقتصادية وتزود الوحدات العاملة بمزيد من الادارة الذاتية ، وهناك ايضا قانون الذي لم ينفذ بعد كما يجب ويتعلق بالمجمعات الاستهلاكية . وحتى الان لم يتم وضع البنود القانونية لتنظيم عمل المؤسسات الاقتصادية المركزية . وفي الواقع ان هذه القوانين التي وضعت للدفع قدما بالانتاج وتطوير المنافسة التجارية لم يتم تطبيقها كما يجب ، وذلك يعود الى حقيقة ان العلاقات بين السلطات الاقتصادية العليا والوحدات في القاعدة لم تنظم بعد .

ان جورباتشوف على وعى تام بضرورة تزويد الشعب بالغذاء والبضائع الاستهلاكية الأخرى والا سينتفاقم الاستياء العام وسيفقد الشعب اهتمامه بالبريسترويكا خاصة وان هناك بعض الاجراءات غير الشعبية التي سيحتتم اتخاذها مثل زيادة الاسعار . ان اصلاح النظام السياسي لن يحرك المزاج العام لصالح البريسترويكا الا اذا سار جنباً الى جنب مع النجاح في تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية .

وبناء عليه فانه من الضروري تنفيذ سياسة جورباتشوف الاصلاحية التي وافق عليها المؤتمر الأخير وبأقصى سرعة ممكنة ، لذلك تم وضع برنامج زمني في ختام المؤتمر يعمل على تحقيق الاجراءات التالية التي اقترحها جورباتشوف :

١ - الانتهاء قبل حلول عام ١٩٨٩ من عملية اعادة تنظيم أجهزة الحزب والقيام في نفس الوقت بحملات اعلامية وانتخابية داخل تنظيمات الحزب .

٢ - الانتهاء ايضا قبل حلول ١٩٨٩ من وضع الأسس القانونية لاعادة بناء النظام السوفيتي ، والأسس الانتخابية لمؤتمر الشعب

٣ - اجتماع مؤتمر الشعب في اول ابريل ١٩٨٩ وسيتكون من ٢٢٥٠ عضوا ، اي يضاف ٧٥٠ عضوا يمثلون المنظمات والرابطات الاجتماعية الى اعضاء المجلس الأعلى القديم ويبلغ عددهم ١٥٠٠ عضو .

٤ - يقوم مؤتمر الشعب بانتخاب مجلس سوفيت أعلى مصغر من بين اعضائه ، ويضم المجلس الأعلى الجديد من ٤٠٠ الى ٤٥٠ عضوا ، وسيصبح رئيس المجلس هو رئيس الدولة ، وحتى ذلك الوقت سيكون القرار المتعلق بالجمع بين رئاسة الحزب ورئاسة الدولة قد تم اتخاذه .

٥ - البدء في اعادة بناء المؤسسات السوفيتية العليا في الجمهوريات والمقاطعات والمدن والريف في خريف ١٩٨٩ بعد الانتخابات .

وهناك اتجاه قوى يرى أن السمة الرئيسية التي تميز دولة القانون على الساحة العالمية هي احترامها للقانون الدولي، وهذا حقيقى ولكنه لا يكفى لتعريف العلاقة بين قيام مثل هذه الدولة وبين السياسة الخارجية السوفيتية. أن جميع أعضاء المجتمع الدولى يجب أن يحترموا القانون الدولى، ولكن هذا المجتمع يشتمل على دول تختلف فى نظمها السياسية والاجتماعية وتختلف فى درجات نموها وديمقراطيتها.

ويدعو الكاتب الى الاعتراف بأخطاء الماضى. فقد كانت السياسة الخارجية السوفيتية فى الماضى نتجة الوجهة الدعائية، ومازالت الى حد ما مستمرة فى هذا الاتجاه. أن السوفيت يعتقدون أن الأسهاب والشرح والتطويل فى التصريحات العلنية سيؤدى حتما الى التأثير على رأى العام وهذا اعتقاد خاطيء. فغالبا ما ينصرف انتباه المستمعين عن الحديث وتضيع الحجج الأساسية وبسط هذا اللغو.

أن المهم ليس هو ما يقال وانما ثقة العالم فيما يقال. وهذه حقيقة يجب أن يتنبه لها الاتحاد السوفيتى اذا أراد عقد اتفاقات جادة تقوم على اساس الثقة، فالعالم لا يحكم على دولة من خلال ما تقول وانما من خلال ما تفعل. أن القرار الذى اتخذته السوفيت من جانب واحد يوقف النشاط النووى قد أحدث دويا وتأثيرا عالميا واسع المدى أقوى بكثير من الخطب البلاغية التى تعود الزعماء السوفيت على القائها.

أن هذه الخطوط التى وضعها الكاتب تحدد بغض جوانب مفهوم حكم دولة القانون. ومما لاشك فيه أن تحديد هذا المفهوم سيتطلب جهودا ضخمة وجدلا كبيرا، وسيؤدى الى خلافات كثيرة. ولكن الشئ الواضح تماما هو أن رغبة جورباتشوف فى قيام المجتمع الديموقراطى وتبنى سياسة ناجحة للتعايش السلمى لا يمكن ان تتحقق بدون ايجاد مفهوم « دولة اشتراكية يحكمها القانون » والعمل على تطبيقه بدون ابطاء.

وفى الواقع أن هذا التباين فى وجهات النظر والميل الى ترجيح استحالة قيام مثل هذه الدولة انما يركز اساسا على كتابات اللينين التى يعرف فيها الدولة الاشتراكية والاختلافات بينها وبين نقيضتها البورجوازية وطريقة عمل كل منهما. ولا يكفى القول بأن قيام مثل هذه الدولة يتطلب فقط اعلاء القانون فوق أى شئ آخر فى ظل نظام ديموقراطى. حقا أن هذه المقولة هى أحد المقومات الأساسية كدولة يحكمها القانون ولكنها ليست كافية لأن التشريع الناقص فى القوانين التى تدافع عن مصالح وحقوق الفرد قد يؤدى الى أنواع كثيرة من الظلم. أن القوانين الجيدة ممكن أن تفقد دلالتها العملية عندما لا يكون هناك آليات تضمن تنفيذها الدقيق والأمثلة على ذلك كثيرة فهناك مثلا بند فى الدستور السوفيتى ينص على أن المواطنين فى الاتحاد السوفيتى لهم الحق فى تقديم شكوى ضد تصرفات المسئولين وضد هيئات الدولة والهيئات العامة. ولكن القانون الذى صدر فى يونية ١٩٨٧ ينص على حق المواطن فى اقامة دعوى ضد تصرف شخص رسمى وليس ضد تصرف هيئة من هيئات الدولة أو الهيئات العامة، وأدى ذلك الى إلغاء البند المعنى.

كما أن هناك متسعا للمناورات فيما يتعلق بالحرريات السياسية، فالبند (٥٠) من ضمانات الدستور السوفيتى ينص على حرية الحديث وحرية الصحافة وحرية الاجتماعات وحرية التظاهر، ولكن على أن يكون ذلك لخدمة الصالح العام ومن أجل تدعيم النظام الاشتراكى. وهذا النص يفسح المجال امام تفسيرات كثيرة ويعطى المسئولين الفرصة لاستغلال سلطاتهم. ومن رأى الكاتب أن حكم القانون يجب أن يقوم على عناصر مركبة تضمن سيادة القانون والنظام كما يجب وضع الضمانات الكافية التى تؤكد أن القانون لن يظل نصا ميتا، وانما نصا حيا ينفذ بالطريقة السلمية أن احدى المشكلات الصعبة فى الاتحاد السوفيتى هى توزيع السلطة. فالبند ٦ من الدستور ينص على أن الحزب الاشتراكى السوفيتى هو القوة المتزعمة والمرشدة فى البلاد، وأدى ذلك الى تصور بعض سنكرتيرى لجان الحزب فى الأقاليم أن من حقهم اصدار الأوامر الى الهيئات الحكومية والتدخل فى شئون القضاء، واخبار القضاة بالأحكام التى يجب أن يصدرها بضد قضايا معينة، متذرعين بالصالح العام !!

أما فيما يتعلق بتعريف العلاقة بين دولة القانون والسياسة الخارجية فهى علاقة قوية جدا. أن العالم لا يثق فى دولة الا اذا كانت هذه الدولة تتبنى داخليا سياسة تقوم على اساس احترام القانون وتأكيد الانفتاح والديموقراطية، فى هذه الحالة فقط يبدأ العالم فى اعتبار هذه الدولة شريك يمكن الاعتماد عليه والوثوق فيه.

لتحد من التوسع السوفيتي وخاصة في أوروبا الوسطى ، وذهبت الى حد تبني نظرية الشار النووي الشامل كرد على هذا التوسع . ولكن أصبح من الضروري نظرا لنمو القدرات النووية السوفيتية إعادة النظر في هذه النظرية . لذلك قامت الاستراتيجية الأمريكية في الستينات بتبني مفهوم الرد المرن على التحديات العسكرية السوفيتية . وقد خشي المجتمع الأمريكي من هجوم استراتيجي سوفيتي ، وعم شعور بالنفور من احتمال التدمير المتبادل للدولتين . وبدأت الاستراتيجية الأمريكية تفقد مصداقيتها فيما يتعلق بالردع الجزئي . هذا في الوقت الذي بدأت فيه الامكانيات التكنولوجية تتطور وتتيح فرصا جديدة لاستخدامات عسكرية متطورة للأسلحة النووية ، وأصبح من الضروري وضع نظرية جديدة تتفق مع الأوضاع الجديدة وتسد الفجوة التي خلفتها نظرية الردع .

ان الدور الأمريكي قد مر بتحول عميق . فقد ارتكزت السياسة الأمريكية على قاعدة التفوق العسكري والاقتصادي على مدى اربعين عاما . واليوم نجد ان قواعد التفوق الاقتصادي للولايات المتحدة قد ضعفت تماما وستستمر في هذا الاتجاه نظرا لنمو مراكز اقتصادية اخرى مثل أوروبا الغربية واليابان . اما الاتحاد السوفيتي فقد فشل في ان يكون منافسا اقتصاديا واقتصرت منافسته على المجال العسكري . وهكذا نجد ان الحاجة ملحة على المستوى السياسي والاستراتيجي الى اجراء تعديل جذري في النهج الأمريكي لتناول القضايا السياسية وتطوير المصالح القومية الأمريكية .

دعونا ندرس النتائج السياسية التي ستترتب على كل قضية من القضايا الثلاث التي سبق ان اشرنا اليها .

النظرية الاستراتيجية الجديدة :

● ان الولايات المتحدة يجب ان تبتعد حاليا عن القلق والخوف من تهديد حرب نووية بين القوتين العظميين او هجوم سوفيتي شامل على أوروبا الوسطى . وهذا لا يعني استبعاد هذين الخطرين نهائيا ، ولكن انفجار حرب نووية شاملة هو امر ليس من المحتمل حدوثه عمدا ، وامريكا لديها من الوسائل ما يمكنها من ان تحول دون اقتراح السوفييت لمثل هذا الخطأ الفادح . وينطبق ذلك ايضا على خطر هجوم سوفيتي شامل على أوروبا الغربية . ويضيف الكاتب سريعا ان إعادة تقييم مستوى التهديد لايعني مطلقا اي اقول في اهتمام الولايات المتحدة بأمن أوروبا او ضعف في التزامها بالدفاع عنها . ان التعديلات التي يجب ادخالها على النظرية الاستراتيجية التي يقترحها الكاتب تركز على هدف اساسي هو تعزيز مصداقية الاستراتيجية الأمريكية وتدعيم امكانياتها في الرد بحسم على العديد من التهديدات المحتملة سواء استراتيجية او تقليدية . فعلى المستوى الاستراتيجي

FOREIGN AFFAIRS

America's New Geostrategy
By Zbigniew Brzezinski
Foreign Affairs Fall 1988

الاستراتيجية الجديدة لأمريكا

بقلم زبينيو برزنسكي

● يدور جدل واسع في هذه الآونة الاخيرة حول تدهور القوة الأمريكية الذي ظهرت بعض علاماته بالفعل واحتمال استمرار هذا التدهور . ويقول برزنسكي ان مثل هذه التوقعات سابقة لأوانها ، وهذا الجدل الدائر في اوساط المثقفين حول التدهور المحتمل لاكبر قوة في العالم يمكن ان يتحول الى جدل سياسي يتناول كيفية تجنب هذا التدهور وانهاش القوة الأمريكية مرة اخرى وإعادة تعريفها في سياق عالم متغير ، واستخلاص الارشادات المثلى بالنسبة للدور العالمي للولايات المتحدة في السنوات القادمة .

وفي صدد مثل هذا التحليل نجد ان هناك ثلاث مجموعات من القضايا تفرض نفسها .

اولا : نظرية استراتيجية تنصب على كيفية التطوير الامثل للأمن القومي الأمريكي وما يتطلبه ذلك من تغيير جذري في المفاهيم الاستراتيجية القائمة .

ثانيا : الضرورات السياسية الملحة التي تحدد الالتزامات القومية للولايات المتحدة وإعادة ترتيب اولوياتها .

ثالثا : الدور الشامل للولايات المتحدة الذي يجب ان يتناسب مع ادارة نفوذها العالمي الواسع .

وفي لحة تاريخية سريعة نجد ان الولايات المتحدة قد اعتمدت خلال الاربعين عاما الماضية على الردع النووي

التهديد بها . اى ان تمنع الحرب الشاملة عن طريق احتفاظها بامكانيات خوضها . وان تكون ايضا قادرة على الرد الفعال في مواجهة تهديدات أمنية متنوعة وأقل خطورة .

الضرورات المتغيرة في السياسة الأمريكية

● ان جميع هذه التعديلات الاستراتيجية التي اقترحها المقال يجب ان تسير جنبا الى جنب مع الضرورات المتغيرة الداخلية والخارجية في السياسة الأمريكية . ان اهم ما كانت تخشاه الولايات المتحدة هو احتمال سيطرة الاتحاد السوفيتي على أوروبا الغربية . ولكن الموقف قد تغير في الوقت الحالي واصبح الاتحاد السوفيتي في موقف الدفاع عن نفسه سياسيا وايدولوجيا . ان التهديد الشيوعي داخل دول أوروبا الغربية قد انتهى تماما ، نظرا للتقدم الباهر والازدهار الذي احرزته هذه الدول الذي يشكل تناقضا صارخا في مواجهة الجمود والركود في دول أوروبا الشرقية . وذلك يعتبر نجاحا فائقا للسياسة الأمريكية بعد الحرب .

ومما لاشك فيه ان التزام الولايات المتحدة بالامن الأوروبي يأتي في المقام الاول وهو التزام مقدس ولكنها في نفس الوقت عليها ان تواجه جهودا دفاعية في اماكن اخرى ولا تستطيع ان تقى بهذه الالتزامات بسبب الميزانية الضخمة المخصصة للامن الأوروبي ، لذلك يجب ان تشارك أوروبا الغربية في تحمل بعض العبء . ومن ناحية اخرى تبدو أوروبا الشرقية كمنطقة متفجرة تهدد القارة الأوروبية كلها بعدم الاستقرار ، فقد اصبح الفشل الاقتصادي والاضطراب السياسي هما سمة تميز الحياة في خمس دول هي بولندا والمجر ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا رغم بعد هذه الاخيرة عن السيطرة السوفيتية ولكنها دولة ذات أهمية سياسية كبيرة في المنطقة . ويمكن ان تشتعل الشرارة في واحدة من هذه الدول فتؤدي الى كارثة عظيمة ، ان اى ثورة في أوروبا الشرقية لن تؤدي فقط الى تدخل الاتحاد السوفيتي وانما ستؤدي ايضا الى نهاية البريسترويكا وما يتضمنه ذلك من نتائج مأسوية على المنطقة كلها وعلى العلاقات بين الشرق والغرب .

لذلك يجب على الولايات المتحدة وحلفائها ان يركزوا جهودهم لاقامة علاقات اكثر استقرارا مع أوروبا الشرقية وانتهاج سياسة غربية منسقة ومتعاونة وملتزمة اقتصاديا وسياسيا للتخلص من بقايا النظام الستاليني في أوروبا الشرقية ، ويقول برزنسكي ان مثل هذا النهج الاستراتيجي غائب للأسف ، وغيابه قد يضع الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في ظروف بالغة الخطورة . ان هناك اتجاها جديدا سيتبلور من خلال مناقشة مستقبل المانيا ، فاهتمام أوروبا منحصر حاليا في هذه القضية وهذا يعكس وعي الدول الأوروبية بانقسام الدولة غير الطبيعي كما يعكس ايضا تطلع المانيا الى عقد صفقة مع

يجب الاعتراف بالثورة التي احدثتها التغييرات التكنولوجية في الطريقة التي يمكن ان نستخدم بها الاسلحة النووية في المستقبل ، فهذه الاسلحة لم تعد مجرد أدوات لاثارة الدمار الشامل وانما يمكن اليوم استخدامها بدقة اكبر لانجاز مهام عسكرية محددة وفي نفس الوقت تجاشي الخسائر الاجتماعية الفادحة . وهكذا لم تعد الاسلحة النووية مجرد أدوات للردع الاعمي وانما يمكن ان تصبح أدوات حاسمة للردع الذي يميز هدفه بدقة .

والنتيجة ان الولايات المتحدة يجب ان تعتمد بدرجة كبيرة على مزيج من القوات الاستراتيجية النووية وغير النووية القادرة على تنفيذ مهام عسكرية محددة ومختارة . اى تستطيع الرد على اى عدوان بفعالية ودقة وبدون اقدام على الانتحار القومي كما كان الحال في الماضي . كما يجب ان تكون القوات الاستراتيجية الأمريكية مزيجا حذرا من النظم الهجومية والدفاعية . وهناك ايضا محاولات السيطرة على الفضاء . وفي هذا المجال يجب ان تؤكد الولايات المتحدة تفوقها وعدم قدرة اى قوة معادية على منافستها ، وعليها ان تحتفظ لنفسها بامكانيات استخدام الفضاء في الانذار المبكر والاستطلاع والتخابر ، فالعمليات العسكرية الحديثة تعتمد الى درجة كبيرة على الاجهزة الموجودة في الفضاء التي تقوم بهذه الوظائف . ان ضعف الولايات المتحدة في هذا المجال قد يصيبها بالشلل .

لما فيما يتعلق بالقوات العسكرية التقليدية فقد اصبح لزاما على الولايات المتحدة ان تجري تعديلات اساسية في هذا المجال لأن احتمالات التهديد تأتي من مناطق حيث الوجود الأمريكي معدوم او ضعيف ، لذلك يجب ان تنتبه الولايات المتحدة لسد هذا العجز .

وعموما يجب ان تستفيد الولايات المتحدة في السنوات القادمة بقدراتها التكنولوجية لتطوير امكانياتها العسكرية . حقا ان التكنولوجيا ليست هي الحل السحري للتغلب على جميع نقاط الضعف ، كما انها ليست البديل للقوة البشرية المدربة خاصة عندما يكون لديها الدافع القوي ، ولكنها تقوم بتزويد هذه القوة البشرية بالاسس لتنسيق سريع وفعال وتعزيز ذكاءها وتوافرها الدقة في العمليات . ان أمريكا هي الوحيدة تقريبا التي يمكنها استغلال هذه القدرات التكنولوجية . ان الهدف الاساسي من هذه التعديلات هو تطوير استراتيجية اكثر مرونة وقدرة على اختيار التزاماتها فقد انتهى عصر العصا الغليظة ، ولكن العنف في الشؤون الدولية مازال موجودا . لذلك وفي ظل مثل هذه الظروف يجب العمل على ان تكون القوة الأمريكية قادرة على التصرف السريع والمفاجيء في المناطق الحيوية التي لا تستطيع الدفاع عن نفسها ، وفي نفس الوقت تحتفظ بقدرتها على خوض حرب نووية شاملة لتتجنب مخاطر

العنصر الثانى الذى لا يقل اهمية بالنسبة لاستقرار المنطقة هو ايران ، ومما لاشك فيه ان العلاقات الامريكية الايرانية ستظل متوترة لفترة طويلة ، ولكن هناك املا ان تتحسن هذه العلاقات فى المدى البعيد . ان معظم الايرانيين مقتنعون بأن الشيطان الحقيقى هو التجارة الشمالية المباشرة للاراضى الايرانية . وان التهديد الفعلى لارضهم وحريتهم يأتى من روسيا . ولايستبعد الكاتب تجدد التعاون الامريكى الايرانى الاقتصادى وربما ايضا بعض التعاون العسكرى ، وهذا سيعتمد الى حد كبير على طبيعة العلاقات العربية الايرانية بعد الخومينى . والى ان يحدث هذا فان المهمة المباشرة امام واشنطن هى العمل على تأكيد وحماية استقرار الدول العربية المعتدلة فى المنطقة ، وسيطلب ذلك دبلوماسية واعية ونشطة ووجود عسكرى هام ، ولا يوجد ما يدعو الى الاعتقاد بأن الانشغال الامريكى بهذه المنطقة سيقبل ، بل على العكس سيزداد وسيصبح خطيرا ومكلفا . ويمكن ان نقول نفس الشئ بالنسبة للتورط الامريكى فى الصراع العربى الاسرائيلى ، نظرا لتناقض وجهات نظر الاطراف المحلية حول القضية الفلسطينية .

باختصار المشهد أمام الولايات المتحدة قائم ، انه تورط لاتبدو له نهاية فى مشكلات محيرة وخطيرة ذات أبعاد عرقية وسياسية ، وفى نفس الوقت يشكل التخلي عن هذا الالتزام خطورة أكبر وأعظم . فننقل إلى الضرورة السياسية الثالثة وتتعلق بمنطقة أكثر قربا أى مواجهة الأزمات فى أمريكا الوسطى . ومن المرجح أن تصبح هذه المنطقة فى السنوات القليلة القادمة التحدى الأكبر والمقلق حقا بالنسبة لواشنطن وبذلك تنتقل الى الصف الأول من إهتمامات الولايات المتحدة . إن الشئ المؤسف حقا فهو أن الولايات المتحدة قد حاولت خلال السنوات الماضية أن ترد على الثورات القومية والاجتماعية فى المنطقة والاستغلال الشيوعى لهذه الاضطرابات باجراءات جزئية ومن خلال التفويض . فمثلا أعلن كيندى أن إقامة نظام شيوعى فى كوبا مرفوض ويشكل تهديدا للولايات المتحدة فماذا فعل ؟ أرسل ثلاثة آلاف من الكوبيين الوطنيين ليحلوا المشكلة الأمريكية . وتكرر نفس الشئ بعد حقبتين من الزمان عندما أعلن ريجان أن النظام الساندينىستى فى نيكاراغوا يشكل خطرا مميتا بالنسبة للولايات المتحدة ثم راح يبحث عن مفوضين لحل المشكلة فى الكونجرس ثم تخلى عنهم . وهذان التصرفان غير جديرين بقوة عظمى مصالحها فى خطر ، وقد فشل كيندى فى إستغلال انهيار الارادة السوفيتية خلال أزمة الصواريخ الكوبية للاصرار على وضع محاييد لكوبا . كما فشل ريجان فى تحديد هدف أمريكى مماثل بالنسبة لنيكاراجوا ، فقد خشى كل منهما استخدام القوة لبلوغ هذه الأهداف . لذلك تبدو احتمالات عدم الاستقرار السياسى فى المنطقة

موسكو . وقد يكون الامر مغريا بالنسبة للاستراتيجيين السوفييت وقد يسيل ايضا لعاب الاقتصاديين السوفيت ، لأنه بضربة واحدة ستحقق العلاقات السوفيتية الالمانية الجديدة رغبة موسكو الملحة فى الحصول على التكنولوجيا والاستثمارات ، ولكن التخلي عن المانيا الشرقية كثمن لهذه المكاسب سيحرم الاتحاد السوفيتى من قلعته الرئيسية التى يمارس منها سيطرته على أوروبا الشرقية . ان قيام دولة المانية محايدة على حدود أوروبا الشرقية التى تعاني من الركود الاقتصادى والاضطراب السياسى قد يؤدى الى عواقب وخيمة وفى جميع الاحوال تظل أوروبا الشرقية مصدرا من مصادر القلق الدولى وبالتالي يجب ان تكون مصدرا من مصادر الاهتمام الامريكى ، وستظل كذلك لتعقد مشكلاتها الاقتصادية وضعف هيكلها السياسية .

الضرورة الثانية فى الاهتمام السياسى الامريكى هى منطقة الخليج والشرق الاوسط . ان التورط الامريكى الكبير فى مشكلات هذه المنطقة قد جاء نتيجة تطورين حدثا خلال الحقبتين الاخيرتين هما : توطد علاقات الولايات المتحدة باسرائيل منذ منتصف الستينات ، واحتلال الولايات المتحدة لمكان بريطانيا تدريجيا فى شرق السويس . والنتيجة ان اضطرابات المنطقة قد اصبحت احد اعباء السياسة الامريكية التى بات لزاما عليها منع السوفييت من السيطرة على منطقة الخليج والحفاظ على امن اسرائيل . ولا يوجد ما يدل على ان هذه الالتزامات ستقل فى السنوات القادمة ، بل هناك توقعات بأن تستمر الصراعات وتشتد فى المنطقة كلها .

ان النظرية الامريكية التى استمرت منذ عهد الرئيس ترومان تتضمن التصدى بأى وسيلة لأى جهد سوفيتى يهدف الى الحصول على مكاسب او وجود سياسى فى منطقة الخليج . والوجود السوفيتى فى الخليج هو حلم قديم عبر عنه ستالين صراحة لهتلر عام ١٩٤٠ ، وعبر عنه بريجنيف ضمنا عندما قام بغزو افغانستان عام ١٩٧٩ ولن يتم التخلي عن هذا الحلم الا اذا كانت الولايات المتحدة تملك القوة على التدخل المضاد السريع .

واستخدام هذه القوة يفترض على الاقل الحد الأدنى من العلاقات السياسية الطيبة مع الدولتين اللتين تشكلان العقبة الاساسية امام اى توسع سوفيتى فى المنطقة وهما ايران وباكستان . وفيما يتعلق بالمطلب الاول اى القدرة الامريكية على التدخل السريع تم انشاء قوة الانتشار السريع . اما المطلب الثانى فقد تم تلبينه جزئيا عن طريق التعاون الامريكى الباكستانى الذى بدأ فى اعقاب غزو السوفيت لافغانستان ، ويجب ان يستمر هذا التعاون حتى بعد الانسحاب السوفيتى من افغانستان ، لأن باكستان قد تصبح البديل لافغانستان فى تحقيق الاهداف السوفيتية .

المتحدة على اقناع الآخرين بانها ليست رجل الشرطة الذي يصدر الأوامر وانما هي الأخ الأكبر الذي يتعاون لصالح الأسرة الدولية كلها .

وقد بدأ هذا التغيير في الأسلوب بالفعل ، فالولايات المتحدة تشرك اليوم ألمانيا واليابان في مسئولية السياسة المالية الدولية . كما أن التغيرات المطلوبة في المجال العسكري ستبرز دور دول حلف الأطلسي في اتخاذ القرار ، لأن الدور الأمريكي سيصبح نسبيا أقل حسما . وفيما يتعلق بالعلاقات بين الغرب والشرق يستبعد برزنسكي تسوية الخلافات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة نهائيا فمصالح الدولتين هي ببساطة مصالح متصارعة . وفكرة مشاركة أمريكية سوفيتية من أجل السلام والتطور هي فكرة وهمية . ويرى أن الاحتمال الأقوى هو عقد اتفاقات جزئية حول قضايا تتعلق بمصالح مشتركة للطرفين ، أما الأوروبيون فيستطيعون أكثر من الولايات المتحدة التحرك في اتجاه اكتشاف أشكال جديدة من التعاون السياسي والاقتصادي مع موسكو .

كما يتوقع الكاتب مواجهة موسكو لسلسلة من الأزمات الشاملة الاقتصادية والسياسية لذلك سيظل الاتحاد السوفيتي داخليا أضعف من أن يصبح شريكا في السلام ، وخارجيا أقوى من أن يرضى بالوضع القائم . وفي ظل مثل هذه الظروف ستسود الجوانب السلبية جدول أعمال العلاقات بين الشرق والغرب .

ومما لاشك فيه أن ظهور التعددية في اتخاذ القرار الغربي سيكون له أثر طيب ، ولكن مثل هذه الزعامة الجماعية تتطلب أن تكون الولايات المتحدة قوية وفعالة ونشطة حتى لا تتحول هذه الزعامة إلى جمود . لذلك فإن من مصلحة الجميع أن تتحسن صحة أمريكا الاقتصادية .

أهمية تكامل المصالح الأمريكية اليابانية :

إن اليابان هي أهم وأقدر دولة على تدعيم الاقتصاد الأمريكي ومساندته ، فالإقتصاد الأمريكي يمكن أن ينتعش ويعود إلى قوته مرة أخرى عن طريق استغلال تكامل المصالح الأمريكية اليابانية . والحقيقة أنه أمر مدهش كيف تتوافق احتياجات ومصالح الدولتين . إن كلا منهما تحتاج إلى الأخرى ، كما أن نواحي القوة في كل منهما تعوض نواحي الضعف في الأخرى . وقد تتعثر الوحدة بدون الأخرى . لذلك فلو أنهما عملتا سويا سوف تستطيعان تزعم العالم اقتصاديا وماليا وتكنولوجيا .

إن أمريكا تحتاج إلى رأس المال الياباني لتمويل اصلاحاتها الصناعية وابتكاراتها التكنولوجية إنها تحتاج إلى معاونة اليابان في تأمين وانهاش مناطق حيوية بالنسبة لها ومهددة سياسيا مثل الفلبين وباكستان

قوية في السنوات القادمة ، وسيعم شعور النفور من الجارة الشمالية في دول أخرى من أمريكا الوسطى ، بل أن المكسيك بأزماتها الاقتصادية والسياسية ومشاكلها المالية والسكانية قد تصبح كابوس واشنطن المزعج . إن الخطر الأكبر هو تأثير كل هذه الأزمات المتشابكة على المجتمع الأمريكي فقد تؤدي به إلى الانعزالية التامة ، لذلك يجب عند وضع الاستراتيجية الأمريكية الجديدة تحديد الأهداف والعمل على تحقيقها بحسم وإصرار على التصرف الفعال على المستويين السياسي والاقتصادي .

الدور العالمي للولايات المتحدة :

إن قدرة الولايات المتحدة على تنفيذ خططها الاستراتيجية والسياسية تعتمد أساسا على قوة تأثيرها والدور الذي تلعبه على الساحة العالمية . ولا يمكن انكار أقول التفوق الاقتصادي الأمريكي ، بل هناك اتجاه يقاد بين الولايات المتحدة في الوقت الحالي وبين بريطانيا في بداية القرن العشرين ، وهناك أمثلة أخرى لأقول القوى الامبريالية عبر التاريخ . وتجاهل تجارب الماضي يعتبر عمى تاريخيا . ولكن هناك بعض الاختلافات مثلا نجد أن أقول التفوق الاقتصادي الأمريكي قد حدث ليس رغما عن الولايات المتحدة وانما بسببها وجاء نتيجة لسياسة متعمدة . فقد ازادت واشنطن أن تدفع أوروبا الغربية واليابان إلى تعويض خسائرها وإعادة بناء اقتصادياتها ونجحت في بلوغ هدفها ، نشير إلى إختلاف آخر هو أن سقوط القوى الامبريالية الأخرى عبر التاريخ كان يواكبه دائما ظهور قوة جديدة منافسة ومتحفزة لاحتلال المكانة الأولى . وهذا لاينطبق على الولايات المتحدة ، فليس لديها منافس يمكن أن يخلفها . إن أوروبا لايمكن أن تصبح في القريب العاجل قوة سياسية تستطيع احتلال مكانة الولايات المتحدة ، كما أن تطلعات اليابان بعيدة كل البعد عن القوة السياسية والعسكرية . وهكذا لايمكن اعتبار هذين المستفيدين من إعادة توزيع القوة الاقتصادية منافسين سياسيين للتفوق الأمريكي ، كما أن الاتحاد السوفيتي لايعتبر منافسا إلا في المجال العسكري فقط لاغير ، ولا يمكن أن يكون منافسا في المجال السياسي أو الاقتصادي أو التكنولوجي وهذا هو السبب الحقيقي وراء المجهودات الاصلاحية الجبارة التي يقوم بها الزعيم السوفيتي الجديد .

نخلص إلى أن البديل الوحيد للزعامة الأمريكية هو الفوضى الشاملة والتشوش الدولي ، وهذا سيدفع أوروبا الغربية واليابان إلى مساعدة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بدورها العالمي . وسيطلب ذلك إجراء تعديلات جوهرية في أسلوب وطبيعة هذا الدور . وسيكون على الولايات المتحدة أن تمارس مسئولياتها الدولية في السنوات القادمة بأسلوب ذكي وبارع ومتعاون . إن الممارسة الفعالة لهذا الدور ستعتمد على قدرة الولايات

politique internationale

- Etats unis: La Renaissance d'une Nation
- Par Michel Croizier
- Politique Internationale No 47 Automne 1988

الولايات المتحدة : ميلاد جديد لأمة بقلم ميشيل كروازيه

● لقد كانت أمريكا في عيون الغرب نموذجا للاستقرار وحلما تحقق لمجتمع مثالي نجح في التخلص من تعصبيه القديم وتخطى حواجز الطبقية ، وظلت كذلك لفترة طويلة . ولكن المأسى المتلاحقة خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية قد شوهت صورة هذا العالم الجديد الشاب وتركت بصماتها القبيحة على وجهه ، وعرفت الاحباطات المؤلمة طريقها الى الرؤساء الأمريكيين الثلاثة جونسون ونيكسون وكارتر الذين ذاقوا مرارة الفشل على التوالي في نهاية ولاياتهم وعاشت الولايات المتحدة أزمة أخلاقية لم يسبق لها مثيل ، فقد فشلت في الخارج نتيجة نظام سياسى عاجز ضيق الأفق ، وواكب هذا الفشل الخارجى أزمة داخلية طاحنة دعمته وعمقت جذوره ، وضعفت القوة الاقتصادية الأمريكية وتدهور دورها في الاقتصاد العالمى ولحق بها اليابانيون والأوروبيون وتخطوها أن سنوات الستينات والسبعينات تعتبر سنوات العجز والاحباط بالنسبة لشعب ظن أنه بمنأى عن أى اتهام . وأدى غليان البلاد وثورتها على نفسها الى تحطيم الحلم الأمريكى وهو حجر الزاوية في معنويات البلاد وقوتها . وقد حاول الرؤساء الثلاثة أن يحققوا الأجماع مرة أخرى ويخلقوا أملا مشتركا ، وفشل الواحد بعد الآخر في هذه المهمة ، وكان جيمى كارتر أكثرهم صدقا

والمكسيك وأمريكا الوسطى . أما اليابان فتحتاج إلى الحماية الأمريكية لأمنها وتحتاج إلى الأسواق الأمريكية لاستمرار رفاهيتها الاقتصادية ، كما أنه من خلال التعاون الأمريكى يمكنها دخول الأسواق العالمية الواسعة المستقرة . إن اليابان ستظل لسنوات طويلة تعتمد على الحماية الأمريكية لأمنها ، لذلك سيتضاعف اهتمامها بقوة الولايات المتحدة وقدرتها . ونفس الشيء بالنسبة للولايات المتحدة التى سيتضاعف اهتمامها بانتعاش شريكها وازدهارها ، الذى يعوض تدهورها الاقتصادى . وفي الواقع أن الأوضاع كانت ستسوء للغاية بالنسبة للاقتصاد الأمريكى بسبب تدهور التجارة والعجز في الميزانية لولا تدفق السيولة اليابانية الى الخزائن الأمريكية . أنه موضوع حياة أو موت بالنسبة لليابان ، فلو لا الولايات المتحدة ما كانت اليابان . إن برزنسكى يذكر هذه الحقائق لأن هناك احتمالا أن تحدث بعض الضغوط الداخلية السياسية في الولايات المتحدة قد تهدم العلاقة بين البلدين في الوقت الذى نضجت فيه هذه العلاقة وأصبحت مستعدة لمزيد من التطور . إن هاتين الدولتين تستطيعان من خلال تعميق هذه المشاركة سياسيا واقتصاديا أن تتجنبنا التعرض لأى نوع من الهزات . كما تستطيع أمريكا الاستمرار في الدور المطلوب منها دوليا .

باختصار فان تطوير العلاقة الأمريكية اليابانية من تحالف الى شراكة كاملة هو أمر ضرورى ليس فقط لصالح الدولتين المعنيتين ، وانما لصالح استقرار وازدهار النظام الدولى ككل . ولكى يتم بلوغ هذا الهدف يجب التغلب على العقبات الثقافية والمؤسسية على الجانبين ، فمثلا يجب التغلغل داخل المجتمع اليابانى وكسر انعزاليته ، ويجب أيضا تجاوز النظرة الضيقة التى تنقسم بها العملية السياسية الأمريكية .

وفي الواقع أن المحصلة النهائية لحكم ريجان سلبية ، فلم تبلغ الثورة المحافظة أى هدف من أهدافها الكبار ووصل العجز في الميزانية حدا لم يسبق له مثيل وحطم بذلك الصورة التقليدية لكفاءة إدارة الجمهوريين ، كما أدى الى عجز الميزان التجارى ، وتسببت السياسة المالية في تحويل أهم دولة دائنة في العالم الى واحدة من الدول المدينة .

ولكن هناك بعض النجاحات التي يشير اليها المقال مثل : نهاية التضخم والوظائف الجديدة التي انشئت في السنوات الثلاث الأخيرة من حكم ريجان وبلغت ثلاثة ملايين وظيفة ، والتغيير الهائل في الأنشطة واستئناف بعض الأنشطة الصناعية . بل أن النجاح الأكبر هو حكم الجمهوريين مرة أخرى . أن العالم الأمريكي يحتاج الى الاستقرار والى النظام وهذا يفسر تفوق الايديولوجية المحافظة .

أن المجتمع الأمريكي قد تغيرت تركيبته تماما . كما تغيرت أنماط انشطته بل وعاداته وتقاليده . لقد كانت العائلة الأمريكية في الخمسينات تعتمد على الرجل اساسا لاعالتها أى رب الأسرة ، أما اليوم فنادرا ما نجد عائلة تحتفظ بهذا التقليد ، فالمرأة تعمل مثلها مثل الرجل تماما ، ونجد أن وصول المرأة الى العمل بهذه الصورة الضخمة قد غير العائلة الأمريكية بصورة عميقة ، أما فيما يتعلق بالشباب فقد حصلوا على حرية اقتصادية ضخمة خلال العشرين عاما الماضية . حقا أن هذا التحول في نمط حياة العائلة الأمريكية قد حدث مثله في جميع انحاء العالم الغربى وبدأ يصل أخيرا الى اليابان ، ولكن استقرار الهياكل الاجتماعية في أوروبا يخفف من آثار هذا التغيير ، وهو ما تفتقر اليه الولايات المتحدة . نحن بصدد امريكا جديدة في سبيلها الى الظهور ، عالم جديد يختلف جذريا عن العالم القديم ، عالم حرية وفردية يبحث عن اشكاله الاجتماعية الجديدة ويحتاج الى اسلوب جديد في تناول سياساته وحكوماته .

حقا أن جميع انواع العلاج التي اقترحها ريجان لم تؤد الى النتائج المرجوة ومع ذلك نجد أن المجتمع الأمريكي الذي اتجه في نهاية السبعينات الى الانطواء والاكتئاب قد بدا اليوم أكثر انفتاحا على العالم الخارجى . أن الحالة النفسية للشعب الأمريكي قد بدأت تتغير . أن هناك مناخا جديدا يفرض نفسه في جميع المجالات الداخلية والخارجية والاقتصادية والادارية والتعليمية . أن الولايات المتحدة تعيد اليوم اكتشاف اولوياتها ، لقد أصبحت أكثر نضجا واستعدادا للانطلاق لاستعادة مكانتها العالمية . أن سنوات ريجان قد مضت ومضى معها زمن المشاهد المسرحية ويجب الان العثور على الايقاع السليم لعمل أكثر تواضعا ولكن أكثر واقعية .

وشجاعة عندما اعترف بفشله علنا وقال « أن تأكل ثقة الشعب الأمريكى في المستقبل يهدد بقدوم النسيج الاجتماعى والسياسى لأمريكا » .

أن هذه المقدمة التي يبدأ بها المقال ضرورية لتفهم المرحلة الريجانية وتفهم الدوافع وراء انتخاب رونالد ريجان واستمراره ثمانى سنوات . لقد رأى فيه الشعب الأمريكى صورة البطل الشجاع المقدام الرابط الجأش القادر على اتخاذ القرار الجريء الذى سيعيد لأمريكا أيامها الخوالى . ومع وصول ريجان الى الحكم بدأ وكأن كل شيء قد وجد مكانه وان الأيام السعيدة قد عادت . وفي الواقع لا يجب أن نسخر من هذه الرموز فهي تشكل احد الجوانب الهامة في السياسة وقد استطاع ريجان استغلالها بذكاء وبراعة تدل على حس سياسى مرهف ، ولكن هذا لا يكفي لحل مشكلات البلاد الضخمة المتراكمة . لقد كان يعرف أن الشعب الأمريكى اختاره لاقتناعه بأنه قادر على التغيير الثورى ، وقدم برنامجا يتضمن تغييرا جذريا ولكن الثورة المحافظة لم يكن لها وجود الا في الخطب ، ولم يستطع الفريق الجديد رغم جهوده تغيير اللعبة الاجتماعية بل ساهم من حيث لايريد في تعميقها . أن دافيد ستوكمان المسئول عن الميزانية وبطل سياسة التقشف والعدالة الجديدة قد حاول أن يفرض التغيير وخاصة التجربة المريرة عندما هاجم المزايا المكتسبة لبعض الفئات الاجتماعية . أن الأمريكيين مثل الأوروبيين قد ظلوا مرتبطين بهذه المزايا التي اعتبروها حقوقا وتمسكوا بها . وفي اللحظات الحرجة لم يساند ريجان الذى أراد تغييرا بلا ألم وثورة بلا مشاكل وفشل بطل التقشف وبرنامج الاصلاحى . وفي الواقع أن ظروف المجتمع قد تغيرت كثيرا ، ولا يمكن أن نأمل في حل مشكلات الشعب الأمريكى عن طريق العودة الى القيم القديمة فهذه القيم كانت مرتبطة بنظام اجتماعى مختلف تماما . أن المشكلات الحالية لا علاقة لها بمشكلات القرن العشرين في بدايته ، فقد اختلفت الأوضاع تماما في عالم التكنولوجيا المتطورة . ولم ينجح فريق ريجان في احياء الليبرالية التقليدية واكتشف الأمريكيون فجأة أن أملهم قد خاب .

التوزيعة الجديد والعودة الى الواقع :

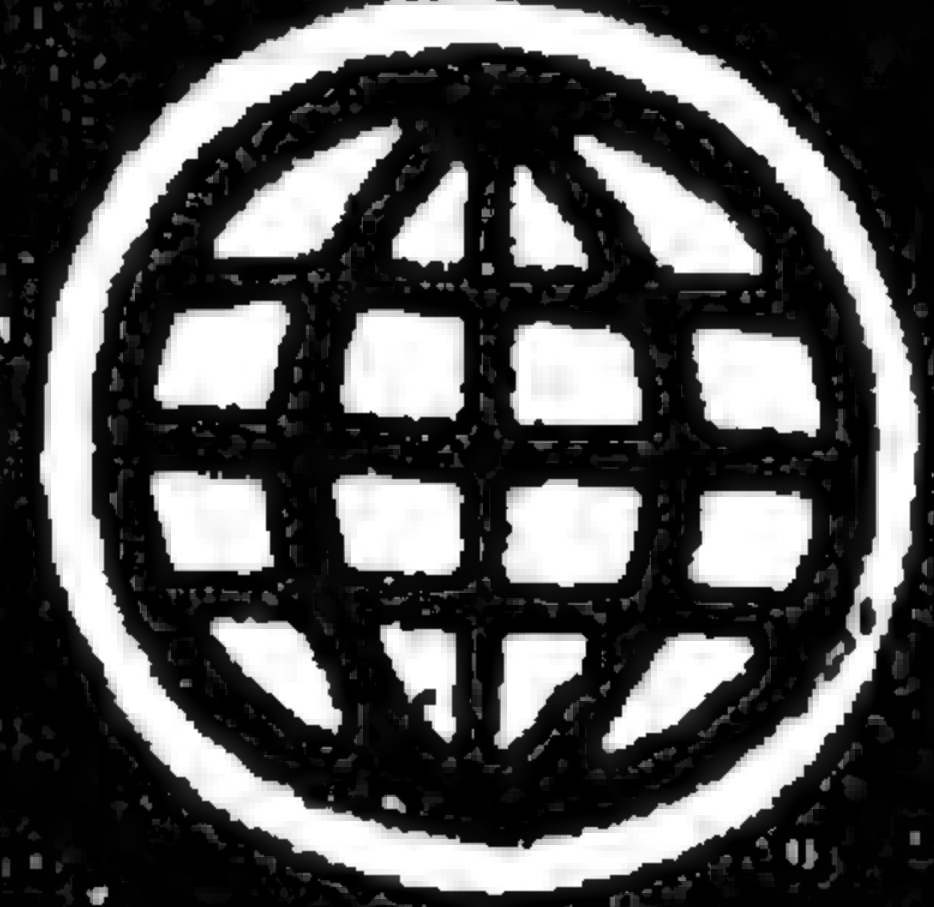
● أن النقاط التي يمكن أن تحتسب لصالح ادارة ريجان ترتبط بشخصه هو . فالابهار الذى مارسه على مواطنيه سيظل حقا نوعا من الاعجاز السياسى ، فقد استطاع دائما رغم الفشل والاحباطات أن يحتفظ بشعبية استثنائية ، فلم يحدث منذ روزفلت ان استطاع رئيس أمريكى الاحتفاظ بعلاقته ودية ودافئة دائما مع مواطنيه . لقد كان لشخصية ريجان الفضل في العودة الجزئية لثقة الأمريكيين في حكومتهم ومؤسساتهم .

ديسمبر ١٩٨٨

يناير ١٩٨٩

فبراير ١٩٨٩

شهرات



ديسمبر ١٩٨٨

الاتحاد السوفيتي :

١ : أقر مجلس السوفييت الأعلى (البرلمان) بالأغلبية المطلقة الاصلاحات السياسية والتعديلات الدستورية واعترض خمسة أعضاء عليها كما امتنع ٢٧ عضوا عن التصويت .

زار كيان كيتشن وزير خارجية الصين موسكو في أول زيارة يقوم بها وزير خارجية صيني للاتحاد السوفيتي منذ ٣١ عاما .

أوقف الاتحاد السوفيتي عمليات التشويش على اذاعتى أوروبا الحرة وراديو الحرية الغربيتين الموجهتين الى الاتحاد السوفيتي .

٥ : أعطى قانون الانتخاب الجديد في الاتحاد السوفيتي المرشحين الجدد حق التمتع بدعاية انتخابية مدفوعة من جانب الدولة وذلك لأول مرة .

٧ : في خطابه امام الأمم المتحدة أعلن الزعيم السوفيتي جورباتشوف عن سلسلة مبادرة اقترح فيها إلغاء أو خفض أو جدولة ديون بعض دول العالم الثالث ووقف إطلاق النار في أفغانستان وإيقاف تزويد الأطراف المتحاربة فيها بالسلاح وخفض القوات السوفيتية في أوروبا الشرقية وآسيا بمقدار نصف مليون جندي و ١٠ آلاف دبابة خلال العامين القادمين .

أصدر برلمان جمهورية استونيا السوفيتية قرارا بحقه في الاعتراض على القوانين التي تصدرها السلطات المركزية في موسكو .

٢٥ : رحب الاتحاد السوفيتي بعودة الملك ظاهر شاه ملك أفغانستان السابق إلى بلاده وأعلن أنه سيسحب جميع قواته من أفغانستان قبل ١٥ فبراير القادم .

٢٦ : كشفت صحيفة برافدا السوفيتية عن

وجود تنظيمات مناهضة للسياسات الاصلاحية التي ينتهجها الزعيم السوفيتي جورباتشوف عملت على إثارة الاضطرابات في جمهوريتي ازبيجان وأرمينيا .
(انظر أيضا : أفغانستان : ٢١ ، ٢٤ ، ٢٤ / ١٢)

الأرجنتيين :

٢ : وقع تمرد واسع النطاق في الجيش الأرجنتيني وسيطر المتمردون على أكبر قاعدة عسكرية في البلاد .

٧ : استسلم الكولونيل محمد علي زين الدين قائد التمرد العسكري دون شروط .

استراليا :

٢ : قررت استراليا اغلاق القنصلية اليوجوسلافية في سيدني واعتبار الأشخاص العاملين بها اشخاصا غير مرغوب فيهم .

إسرائيل :

٢ : استسلم خمسة من القراصنة السوفييت في مطار اللد « بن جوريون » بعد وصولهم في طائرة نقل قادمة من الاتحاد السوفيتي . ووافقت اسرائيل على تسليم القراصنة لموسكو .

٥ : منح حاييم هيرتزوج رئيس اسرائيل اسحق شامير مهلة جديدة مدتها ٢١ يوما لتأليف الحكومة الجديدة .

٦ : طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بضرورة انتهاء احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وانسحابها من كل الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس العربية وقالت الجمعية العامة في ٤ قرارات تدين فيها سياسات اسرائيل ان السلام في الشرق الأوسط لا يتحقق الا بتسوية شاملة وان القضية الفلسطينية هي لب المشكلة .

١٢ : رفض اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل مبادرة السلام الفلسطينية التي أعلنها ياسر عرفات في جنيف .
٢١ : وافقت اللجنة المركزية في كل من حزب العمل وكتلة الليكود على اتفاق تشكيل حكومة ائتلافية جديدة في اسرائيل .
٢٢ : أكد الكنيست الاسرائيلي ثقته في الحكومة الائتلافية الجديدة برئاسة اسحاق شامير زعيم كتلة الليكود ويشترك فيها حزب العمل والحزب القومي الديني وحزب شاس واجودات اسرائيل من الأحزاب الدينية وتولى فيها شيمون بيريز زعيم حزب العمل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير المالية .

٢٤ : أعلن اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل ان حكومته تؤيد اجراء انتخابات ديمقراطية وحرية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

٢٥ : أعلن شامير رفضه لقيام الولايات المتحدة بدور الوسيط بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد ان وافقت واشنطن على اقامة حوار مع المنظمة .

٢٩ : أعلن مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي ان حجم الصادرات الاسرائيلية انخفض في عام ١٩٨٨ بنسبة ٢٪ كما انخفضت المبيعات داخل البلاد بنسبة الثلث بسبب تأثير الانتفاضة الشعبية الفلسطينية .

٣٠ : استدعت اسرائيل سفيرها في مصر للتشاور .

(انظر ايضا كينيا ١٢ / ٢٢ ، الولايات المتحدة ١٢ / ٢٩)

أفغانستان :

٣ : أصدر التحالف الاسلامي للمجاهدين الافغان بيانا طالب فيه بتعويضات حرب ويا انسحاب القوات السوفيتية الفورية بالكامل ونزع الألغام المزروعة في المناطق

البحرين :

٢٢ : أكد قادة دول مجلس التعاون الخليجي تأييدهم لكافة الخطوات التي من شأنها تمكين مصر من الاضطلاع بمسؤولياتها في الإطار العربي . واعرب البيان الختامي للقمة الخليجية التاسعة في المنامة عن ارتياح قادة دول المجلس للتطورات الايجابية في منطقة الخليج العربي وأكد دعمه للانتفاضة الفلسطينية .

بولندا :

٢٤ : وافق البرلمان البولندي على مشروع قرارين يتيحان لأى مواطن حق اقامة مشروع خاص بلا أى حدود او قيود ، وكذلك السماح للأجانب باستثمار أموالهم في بولندا ، وبذلك ينتهى العمل بالقوانين الستالينية التي ظلت تقيد الاقتصاد البولندي منذ أكثر من ٤٠ عاما .

بيرو :

١٨ : أعلن آلن جارسيا رئيس بيرو استقالته من منصبه كرئيس للتألف الثوري الحاكم بسبب ما وصفه بالخلافات الحادة بين أعضاء الحزب .

تشيك :

١٢ : ذكر بيان رسمي تشادى ان القوات التشادية قتلت ١٢٢ جنديا من المتمردين الموالين لليبيا .

تونس :

٩ : عقد اجتماع قمة ثلاثى بتونس بين الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والزعميين الليبي معمر القذافي والفلسطيني ياسر عرفات .

١٦ : عقدت جلسة المحادثات الرسمية الأولى بين ممثل منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأمريكية بضاحية قرطاج تنفيذاً لقرار الحكومة الأمريكية بفتح الحوار المباشر مع المنظمة .

٢٢ : حذر مكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تونس من وجود مخططات لتصدير ملايين الاطنان من النفايات الصناعية الخطرة الى الدول النامية في افريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية ودفنها هناك .

الجزائر :

١٦ : قدم أول سفير للدولة الفلسطينية المستقلة أوراق اعتماده الى وزارة الخارجية الجزائرية .

٢٢ : أعيد انتخاب الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد رئيساً للجزائر لفترة ثالثة بنسبة ٨١,٧ ٪ من اصوات الناخبين .

١٤ : أعلن على أكبر محتمشى وزير الداخلية الايراني ان حكومته ستسمح بتأسيس احزاب سياسية متعددة في ايران .

٢٦ : أعلنت منظمة مجاهدى خلق الايرانية المعارضة لحكم الخميني ان السلطات الايرانية اعدمت ٧٠٠ من المسجونين السياسيين خلال الأربعة اشهر الأخيرة .

٢٩ : قررت ايران الغاء خدمة الاحتياط في القوات المسلحة الايرانية بحلول نهاية السنة الفارسية في مارس القادم ، كما قررت ضغط مدة التجنيد بقواتها المسلحة من ٢٨ شهرا الى ٢٤ شهرا ابتداء من يناير ١٩٨٩ .

باكستان :

١ : كلف الرئيس الباكستاني بالإنباء غلام اسحاق خان السيدة بنازير بوتوزعيمه حزب الشعب الباكستاني بتشكيل الحكومة الجديدة لتصبح بذلك أول سيدة في العالم الاسلامي تحكم دولة في العصر الحديث .

٢ : قررت رئيسة وزراء باكستان رفع الحظر المقروض على انشاء وتكوين النقابات العامة في البلاد منذ ١١ عاما وتعهدت بالافراج عن كافة المعتقلين السياسيين واقامة حياة ديمقراطية كاملة في باكستان وعزمها على دعم علاقات باكستان بكل من موسكو وواشنطن .

٤ : شكلت بنازير بوتو حكومتها المكونة من ١٢ وزيرا واحتفظت لنفسها بوزارتى الدفاع والمالية .

١٢ : فاز غلام اسحق رئيس باكستان بالانابة في انتخابات الرئاسة الباكستانية وحصل على ٢٣٣ صوتا من ٢٩٩ صوتا من هيئة الناخبين . فازت حكومة بنازير بوتو بثقة البرلمان .

٢٩ : ٢١ زار باكستان السيد راجيف غاندى رئيس وزراء الهند في اول زيارة من نوعها منذ ٣٠ عاما واتفق رئيسا وزراء الهند وباكستان على رغبتهما المشتركة في بداية عصر جديد من العلاقات الثنائية بين البلدين .

وقعت باكستان والهند اتفاقا بعدم الاعتداء على المنشآت النووية في البلدين واتفاقا للتعاون الثقافى واتفاق ثالث لمنع الازدواج الضريبي في بعض المعاملات التجارية .

٣١ : أكدت رابطة دول جنوب آسيا اهمية وضع خطة اقليمية لتضييق الفجوة بين فقراء واغنياء الرابطة خلال العقد القادم .

الواقعة تحت سيطرتهم ووضع حد للتدخل السوفيتي في افغانستان والتوقف عن ارسال الاسلحة الى نظام كابول وأكد استمرار الجهاد حتى اقامة حكومة اسلامية في افغانستان تلبية لرغبة الشعب .

٢١ : ذكرت مصادر دبلوماسية غربية في اسلام آباد ان الاتحاد السوفيتي بدأ سحب مستشاريه العسكريين من افغانستان وسط دلائل على استئناف انسحاب القوات السوفيتية من افغانستان .

٢٤ : بحث نائب وزير الخارجية السوفيتي وسفير الاتحاد السوفيتي في كابول مع ظاهر شاه ملك افغانستان السابق مستقبل افغانستان في اول اتصال مباشر بين مسئول سوفيتي رفيع المستوى وظاهر شاه منذ خلع عام ١٩٧٣ على أيدي رجال النظام الشيوعي الموالي لموسكو في كابول .

٣١ : رفض المجاهدون الافغان اقتراحا للرئيس الافغانى نجيب الله بوقف اطلاق النار من جانب واحد ووقف كافة العمليات العسكرية ضد المجاهدين لمدة اربعة أيام مع بداية العام الجديد ، وقرروا باستمرار القتال لاستقاط الحكومة في كابول وخروج القوات السوفيتية .

(انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي ٧ ، ١٢ / ٢٥)

انجولا :

٧ : اغترقت حكومة انجولا رسميا بالدولة الفلسطينية الجديدة .

٢٢ : وقعت انجولا وكوبا وثيقة خاصة بانسحاب القوات الكوبية من انجولا (٥٠ الف جندي) والذي يبدأ بصفة رمزية في اول يناير ١٩٨٩ على ان ينتهى انسحاب القوات الكوبية بصفة كاملة في الأول من يوليو ١٩٩١ .

٢٢ : أعلنت انجولا انها ستواصل دعمها لحزب المؤتمر الوطني الافريقي المناهض لسياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة بريتوريا .

ايران :

١ : أدانت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ايران لانتهاكها حقوق الانسان واعداد أكثر من ١١١٠ من المعارضين لنظام الخميني خلال ثلاثة اشهر .

١٢ : أكدت منظمة العفو الدولية في بيان لها ان السلطات الايرانية بدأت في الفترة الأخيرة اوسع موجة من عمليات الاعدام لمعارضى نظام آية الله الخميني منذ بداية الثمانينات .

جمهورية مصر العربية :

٣ : ٤ : زار القاهرة السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية .
٤ : تقرر السماح للطائرات الليبية بدخول الأجواء المصرية والهبوط في مطار القاهرة والعبور في المجال الجوي المصري .

٧ : قرر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إعادة عضوية مصر الى المجلس .
١٥ : زار القاهرة الملك حسين عامل الأردن .

١٨ : زار القاهرة السيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لوضع ملامح التنسيق العربي .
تبادلت مصر وبريطانيا وثائق الاتفاقية القنصلية الموقعة بينهما في عام ١٩٨٥ .

٢٠ : بحث الرئيس حسنى مبارك والسيد فيكر سيلاسى رئيس وزراء اثيوبيا الاستعادة الكاملة بمياه النيل والعلاقات العربية الاثيوبية .

٢٧ : وقعت مصر ويوجوسلافيا والهند في بلجراد اتفاقا بحد العمل بالاتفاق الثلاثى للتعاون الاقتصادى والفنى فيما بينها لمدة خمس سنوات جديدة حتى عام ١٩٩٣ .

جنوب افريقيا :

٣ : وقعت جنوب افريقيا وانجولا وكوبا على بروتوكول برازافيل بشأن انسحاب القوات الكوبية من أنجولا واستقلال ناميبيا .

٥ : اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ١١ قرارا ضد حكومة جنوب افريقيا لاجبارها على الغاء نظام الفصل العنصرى ويدعو بعضها الى فرض عقوبات شاملة ضدها لهذا السبب .

١٣ : وقعت جنوب افريقيا وانجولا وكوبا في برازافيل الاتفاق الخاص بمنح اقليم ناميبيا استقلاله وانسحاب القوات الكوبية من انجولا .

٢٣ : اعلن بيك بوتو وزير خارجية جنوب افريقيا ان بلاده لن تنهى صداقتها مع متمردي حركة يونيتا المتأهضة لانجولا .

دولة الامارات العربية المتحدة :

١١ : قررت دولة الامارات العربية المتحدة استدعاء سفيرها في الخرطوم احتجاجا على اطلاق السلطات السودانية سراح شخص اقتحم سفارتها في العاصمة السودانية .

ستراسبورج :

١٥ : اصدر البرلمان الاوروبى قرارا باغلبية ٦٣ صوتا ضد ٥٢ وامتناع ١٠ عن التصويت يدعو دول السوق الاوروبية المشتركة الى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبار انها حكومة فلسطينية في المنفى وقال ان اى حل في الشرق الاوسط لابد ان يقرّب عليه تعيين اراض محدودة تقوم عليها الدولة الفلسطينية .

سرى لانكا :

٣ : اعلن جونيوس جابواردين رئيس سرى لانكا تخليه عن السلطة .

٢٠ : حصل ناراسينج بيرجadasا رئيس الوزراء ومرشح الحزب الحاكم على ٥٠,٤٣ ٪ من اصوات الناخبين في انتخابات الرئاسة وفاز برياسة البلاد .

٢٣ : قررت حكومة سرى لانكا رفع حالة الطوارئ التى فرضت منذ خمس سنوات ابتداء من يناير ١٩٨٩ .

السودان :

١ : صدقت الحكومة السودانية على اتفاق السلام مع متمردي الجنوب .

٢ : وقع الصديق المهدى رئيس وزراء العراق :

السودان والعقيد ابوبكر يونس وزير الدفاع الليبى عدة اتفاقيات في مجالات الصحة والبتروى والتعليم والاعلام والتسهيلات المصرفية بين البلدين .
١٢ : وقعت السودان وتشاد اتفاقية لترحيل قوات الشيخ ابن عمر التشادية من اقليم دارفور السودانى الى تشاد .

١٤ : اتهم السودان جمهورية افريقيا الوسطى بتحريك حدودها الى داخل الاراضى السودانية في اقليم دارفور .

٢٠ : وقعت محاولة انقلاب فاشلة في السودان .

٢١ : اكد بيان سودانى اثيوبى مشترك عن مباحثات رئيس وزراء البلدين تصميمهما على تحسين العلاقات بينهما .

٢٢ : وافقت الجمعية التأسيسية السودانية على بيان الصديق المهدى رئيس الوزراء حول السلام في الجنوب .

٢٦ : اعلن المتمردين في جنوب السودان ان الحرب سوف تستمر هناك بعد ان رفضت الحكومة السودانية خطة السلام التى اتفق عليها المتمردين مع الحزب الاتحادى .

٢٩ : انسحب الحزب الاتحادى الديمقراطى من الحكومة السودانية ودعا الى اجراء انتخابات عامة مبكرة .

٣١ : عين الصديق المهدى رئيس وزراء السودان خمسة وزراء جدد من حزبه الامة والجبهة الاسلامية بدلا من الوزراء المستقيلين من الحزب الاتحادى الديمقراطى .

سوريا :

١ : وافق مجلس الأمن الدولى على تجديد فترة عمل قوة المراقبين التابعة للأمم المتحدة في مرتفعات الجولان السورية المحتلة لمدة ستة اشهر اخرى .

٢٤ : اكدت الاذاعة الرسمية السورية استعداد سوريا لتحسين علاقاتها مع مصر .

السويد :

١٥ : صرح ستين اندرسون وزير خارجية السويد ان بلاده لعبت دورا رئيسيا في الوساطة بين الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات والولايات المتحدة الأمريكية والتى اسفرت عن فتح الحوار الأمريكى الفلسطينى المباشر .

الصين :

٢٥ : اعلنت الصين اجراءات جديدة لمكافحة معدل التضخم القياس تضمنت فرض ضرائب عالية واحكام السيطرة على الميزانية .

العراق :

٤ : بدأت الحكومة العراقية في تطبيق نظام طبي جديد للعلاج مقابل رسوم محددة في المستشفيات الحكومية وذلك لأول مرة منذ ٥٠ عاما كانت الخدمات الطبية في العراق مجانية .

سلطنة عمان :

٢ : وصل الى سلطنة عمان فرانك كارلوتشى وزير الدفاع الأمريكى في زيارة رسمية لسلطنة عمان تلبية لدعوة من وزير الدولة العمانى لشئون الدفاع . وقد التقى به السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان وقد اعلن كارلوتشى أن زيارته للسلطنة تأتي تأكيدا على اهتمام الرئيس الأمريكى والشعب الأمريكى على الروابط المتينة بين البلدين .

٢ : اعلن عبدالعزیز بن محمد الرواس وزير الاعلام العمانى انه لا بد من المفاوضات المباشرة لتسوية الخلافات بين طرفى الحرب العراقية - الإيرانية . وحول التعاون الاقليمى والدولى بعد وقف اطلاق النار بين العراق وايران .. اشار الى ضرورة العمل على المستوى الاقليمى والدولى من اجل تحويل وقف اطلاق النار الى سلام دائم وثابت . وقال

٦ : أعلن يوسف بن علوي بن عبد الله وزير الدولة العماني للشئون الخارجية انه ليس هناك في الوقت الحاضر من يعترض على عودة أو مساهمة مصر من جديد في نطاق الجامعة العربية أو مؤتمرات القمة العربية وأن الجميع الآن مقتنعون تماما بأن مساهمة مصر في إطار العمل العربي المشترك يؤثر بالإيجاب على جميع القضايا العربية التي مازالت تواجه الصعوبات .

٦ : ٩ : قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بجولة شملت زيارة المملكة العربية السعودية لمدة يومين حيث التقى بالملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ثم أعقبها السلطان قابوس بزيارة خاصة لدولة الامارات حيث التقى بالشيخ زايد بن سلطان .

١٣ : أعرب عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام العماني عن امله في ان يعطي الرأي العام العالمي دفعة جديدة للتوجه الفلسطيني الجديد لوضع حل سلمي عادل ودائم وشامل لقضية الشرق الأوسط التي تترسخ فيها الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني مشيراً الى حقه في العيش بحرية وسلام واستقلال تام مثل بقية الشعوب الاخرى في العالم .

١٤ : أكد السيد فهد بن محمود آل سعيد نائب رئيس الوزراء العماني للشئون القانونية ان سلطنة عمان ليست فقط مع انعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وإنما هي تدعو باستمرار الى عمل دول جاد يهيء الظروف لانعقاد هذا المؤتمر ويضع له التوصل الى تسوية عادلة ودائمة .

١٨ : تم في سلطنة عمان توقيع اول اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين غرفة تجارة وصناعة عمان والغرفة التجارية والصناعية الوطنية بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في إطار اتفاق التعاون الذي وقعه السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان مع الرئيس اليمني حيدر ابوبكر العطاس اثناء زيارته لسلطنة عمان في شهر نوفمبر ١٩٨٨ .

٢٦ : تم في سلطنة عمان الاعلان عن توصيل شركة تنمية نفط عمان الى اكتشافات بترولية جديدة ، ومن اهمها اكتشاف تكوين جديد يحتوي على نفط خفيف يقع تحت حقل الهريسة بشمال عمان . والجدير بالذكر ان احتياطي سلطنة عمان من البترول يقدر بنحو ٤ بليون برميل وكان يبلغ ٢٥ بليون برميل عام ١٩٨١ .

الفلسطيني :

٢٣ : أعرب الفاتيكان عن امله في بدء مفاوضات سلام بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي وأكد حق الشعبين الاساسي والمطابق في وطن يعيش بداخله في حرية وكرامة وأمن .

فرنسا :

٢ : قررت فرنسا رفع الحظر على استيراد البترول الايراني بشكل تام .

٢٣ : وصلت اول شحنة من الصادرات الزراعية للأراضي المحتلة الفلسطينية الى ميناء مارسيليا الفرنسي مباشرة دون مرورها بهيئات التصدير الاسرائيلية تنفيذا لاتفاق اسرائيل ودول المجموعة الأوروبية .

فلسطين :

٢ : ذكر احصاء رسمي فلسطيني ان ٧١ دولة اعترفت بالدولة الفلسطينية من بينها ١٨ دولة عربية و ٢٤ دولة افريقية و ١٥ دولة اشتراكية وعشر دول اسيوية و ٢ من دول البحر المتوسط ونيكاراجوا من أمريكا الوسطى .

ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على نقل مناقشات القضية الفلسطينية من نيويورك الى جنيف لتمكين ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية من القاء كلمته امامها .

٧ : دخلت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة عامها الثاني .

: أكد ياسر عرفات قبول منظمة التحرير الفلسطينية بوجود دولة اسرائيل وادانة الارهاب بكافة أشكاله .

١١ : أعلن بسام ابو شريف مستشار رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ان الفلسطينيين لا يريدون غير الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين منذ عام ١٩٦٧ .

١٢ : امام الجمعية العامة للأمم المتحدة يجنيف أعلن ياسر عرفات مبادرة سلام فلسطينية تركزت على بدء أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت اشراف الأمم المتحدة وتولى الأمم المتحدة الاشراف المؤقت على كل الارض الفلسطينية ووضع قوات دولية تشرف في نفس السوت على انسحاب القوات الاسرائيلية .

١٤ : أعلن السيد ياسر عرفات نذ منظمة التحرير الفلسطينية للارهاب وأكد حق جميع اطراف النزاع في الشرق الأوسط في الوجود في سلام وأمن وأن هذا يشمل دولة فلسطين واسرائيل

وجيرانهما ، اعطى تأييداً كاملاً غير مشروط لقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ .

١٥ : قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعتراف باعلان دولة فلسطين الصادر عن المجلس السوطني الفلسطيني في ١٥ نوفمبر وأكدت حاجة الشعب الفلسطيني الى تمكينه من ممارسة سيادته على اراضيه المحتلة منذ عام ١٩٦٧ كما قررت استخدام اسم « فلسطين » بدلاً من « منظمة التحرير الفلسطينية » دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير ووظائفها في الأمم المتحدة .

: أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بأغلبية ساحقة بضرورة تحقيق تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي الاسرائيلي وجوهره قضية فلسطين .

٢٤ : أعلن الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ان ٨٨ دولة اعترفت بدولة فلسطين المستقلة حتى الآن .

٢٧ : رفضت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مشروع اسرائيل باجراء انتخابات بالأرض المحتلة في ظل الاحتلال في إطار الحكم الذاتي باعتباره مشروعاً سياسياً مضاداً للمشروع السياسي الفلسطيني .

كندا :

٢١ : وافق مجلس الشيوخ الكندي على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة « صفقة العصر » منهيًا بذلك الجدل السياسي الذي امتد لعدة سنوات في كندا حولها .

كينيا :

٢٣ : أعادت كينيا العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل التي قطعت اثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

لبنان :

٢ : أصدر العماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية اللبنانية وقائد الجيش أوامر لقواته بوقف نقل جميع الامدادات الغذائية والمواد البترولية من بيروت الشرقية الى الشطر الغربي منها والذي يقيم فيه المسلمون .

٣ : أصدر العماد ميشيل عون أوامره الى القوات اللبنانية باغلاق ممر المتحف الوحيد المفتوح للعبور بين شطري بيروت .

٤ : وصف الدكتور سليم الحص رئيس وزراء لبنان قرار العماد ميشيل عون باغلاق ممر المتحف بأنه يمثل اعلاناً للحرب من جانب عون .

٢٠ : ذكرت موسوعة « جيتو » العسكرية في تقريرها السنوي ان الولايات المتحدة تعتزم تقليص حجم قواتها العسكرية في أوروبا وأن الولايات المتحدة قد تتخذ قرارا بسحب جزء من قواتها من حوض البحر المتوسط .

المملكة المغربية :

١٥ : عقدت في الدار البيضاء أعمال القمة الخامسة عشرة الفرنسية الافريقية باشتراك ٢٢ رئيس دولة و ١٥ رئيس وفد .

موريتانيا :

١٢ : اطلقت حكومة موريتانيا سراح الرئيس الموريتاني السابق محمد خونا ولدحيد الله بعد ٤ سنوات من الاعتقال في اطار قرارات بالعفو العام .

ناميبيا :

٢٢ : وقعت جنوب افريقيا وأنجولا والولايات المتحدة وكوبا وثيقة استقلال ناميبيا وانتهاء احتلال حكومة بريتوريا العنصرية الذي استمر ٧٢ عاما .

النرويج :

٢٨ : كشفت النرويج عن وثائق توضح ان الحكومة النرويجية عقدت اتفاقية مع الحكومة الاسرائيلية قبل ٣٠ عاما تتضمن عدم استخدام اسرائيل لكميات من الماء الثقيل كانت قد حصلت عليها من النرويج في انتاج اسلحة نووية والسماح للنرويج بتفتيش المنشآت الاسرائيلية والاحتفاظ بحق اسرائيل في حرية استخدام الماء الثقيل في الأوجه المناسبة لها وحماية اية اسرار صناعية يمكن ان تحصل اسرائيل عليها نتيجة لشراؤها الماء الثقيل والتشاور على تعديل الاتفاقية فيما بعد باعطاء هيئة الطاقة الدولية حق الاشراف والتفتيش .

النمسا :

١٤ : اعلنت النمسا في اول خطوة من نوعها من جانب دولة اوروبية غربية اعترافها باعلان الدولة الفلسطينية .

١٩ : اعلن وزير الخارجية النمساوي رفع درجة التمثيل مع منظمة التحرير الفلسطينية الى مستوى سفارة .

نيكاراجوا :

٢٨ : كشفت مصادر دبلوماسية ان ٢٢٠٠ شخص لقوا مصرعهم في الحرب الدائرة بين القوات الحكومية في نيكاراغوا وقوات الكونترا خلال عام ١٩٨٨ .

المجر :

١٦ : قرر الحزب الشيوعي المجرى تشكيل لجنة عمل ميثقة عن اللجنة المركزية للحزب لدراسة اقامة نظام سياسي متعدد الاحزاب .

قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المجرى اعفاء ميكلوسى نيمث رئيس وزراء المجر من مهام منصبه كسكرتير للجنة المركزية .

المملكة الاردنية الهاشمية :

١١ : قررت السلطات الاردنية الاشراف على الامتحانات التي ستجرى في نهاية العام الدراسي الحالي في جميع المدارس الفلسطينية العليا بالصفة الغربية المحتلة بالرغم من قرار قطع الروابط القانونية والإدارية معها .

المملكة العربية السعودية :

٥ : جرت في الطائف اول مفاوضات مباشرة على مستوى عال بين المجاهدين الافغان والاتحاد السوفيتي لبحث مشكلة الاسرى السوفيت لدى المجاهدين والمشكلة الافغانية من جميع جوانبها . وقد اتفق الجانبان على عدد من البنود الخاصة بحل المشكلة الافغانية دون الغاء اتفاق جنيف وقبل المجاهدون عقد مؤتمر دولي بشرط اشترك دول إسلامية بارزة فيه .

٢١ : صرح رفيق الانتش ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الرياض بان السعودية ستدفع ٦ ملايين دولار شهريا للمنظمة عند الانتهاء من تسليمها الحصص السعودية في مبلغ الدعم العربي الذي خصص في قمة بغداد ١٩٧٨ ، وان السعودية قررت تخصيص المبالغ الجديدة لدعم الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة .

٢٨ : قررت حكومة المملكة العربية السعودية اعتبار مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بالرياض سفارة لدولة فلسطين بالسعودية واعتبار ممثل المنظمة سفيرا لدولة فلسطين وذلك اعتبارا من اول يناير ١٩٨٩ .

المملكة المتحدة :

٩ : عقد اول اجتماع منذ خمس سنوات بين وزير بريطاني واحد مسئول منظمة التحرير الفلسطينية حيث اجتمع ويليم والد جريف وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية مع بسام ابو شريف مستشار رئيس منظمة التحرير الفلسطينية .

٩ : شنت اسرائيل اكبر عدوان لها على لبنان منذ ٦ سنوات من البر والجو والبحر ضد مواقع المنظمات الفلسطينية وقوات الحزب التقدمي الاشتراكي جنوبي بيروت .

١٢ : اعيد فتح ممر المتحف الذي يربط بين شطري بيروت .

٢٠ : قررت اللجنة الدولية للصليب الاحمر وقف كل اعمالها وانشطتها في لبنان فورا وترحيل موظفيها بعد ان تلقوا تهديدات جديدة تعرضهم للخطر .

٢٣ : تواصلت حركة امل الشيعية اللبنانية وحركة فتح الفلسطينية الى اتفاق لانهاء الصراع بينهما في مدينة صيدا اللبنانية وحول المخيمات الفلسطينية المجاورة لها .

٢٩ : اعلنت جماعة ابو نضال ان افرادا تابعين لها قتلوا عدة جنود اسرائيليين خلال هجوم انتحاري ضد القوات الاسرائيلية على الحدود مع لبنان .

٢٩ : انفجرت سيارة ملغومة بالقرب من موقع للجيش السوري في بيروت الغربية .

ليبيا :

٤ : زار العاصمة الليبية وفد من المسئولين التشاديين برئاسة وزير الاعلام وذلك للمرة الاولى منذ استئناف العلاقات بين البلدين .

١٩ : تعهد العقيد الليبي معمر القذافي بوقف دعم بلاده للمتمردين الصوماليين وقدم للرئيس الصومالي سياد بري اعتذارا عن تقديم الدعم والمساعدات العسكرية للمتمردين الذين تسببوا في عدم استقرار منطقة القرن الافريقي .

٢٤ : اتهمت الحكومة الليبية الولايات المتحدة بشن حملة عدائية مكثفة ضدها وترديد مزاعم حول انتاجها للأسلحة الكيماوية والتهديد بارتكاب عدوان على اراضيها .

: اكدت ليبيا التزامها بالمواثيق الدولية الخاصة بحظر استخدام وانتاج الاسلحة الكيماوية .

: اعلن العقيد الليبي معمر القذافي انه سيعيد جثة الطيار الأمريكي الذي اسقطت طائرته خلال الغارة الأمريكية على ليبيا عام ١٩٨٦ .

٢٨ : أعلن سفير ليبيا في تركيا ان حكومته ترحب بأي تحقيق دولي في الاتهامات الأمريكية لليبيا بانها تمتلك مصنعا للأسلحة الكيماوية .

الهند :

١ : امرت السلطات الهندية الملحق العسكري الباكستاني بمغادرة البلاد الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار بأغلبية ١٥١ صوتاً ضد صوتي الولايات المتحدة واسرائيل يؤكد حق رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في الاشتراك في مناقشات الجمعية ويندد بقرار الحكومة الأمريكية بعدم منحه تأشيرة دخول ويؤكد انتهاك واشنطن لاتفاقية المقر .
٢ : امرت الحكومة الأمريكية بانسحاب قواتها العاملة في وحدة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان .
٤ : كشف يوب وود ورد الصحفي الأمريكي عن وجود اتفاق سري بين الولايات المتحدة واسرائيل للقيام بعمليات قذرة .

٦ : ألغت الحكومة الأمريكية الحظر الذي فرضته على تزويد اسرائيل بالقتال العنقودية .

٧ : عقدت القمة الخامسة بين الرئيس الأمريكي رونالد ريجان والرئيس الأمريكي المنتخب جورج بوش والرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف وذلك على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك .

١٣ : أعلنت الولايات المتحدة ان خطاب الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف

لم يستجيب لكل شروطها لبدء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية .

١٤ : استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو لمنع استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي بإدانة الاعتداء الاسرائيلي الجوي والبري الأخير على الأراضي اللبنانية .

١٤ : اصدر الرئيس الأمريكي ريجان قراراً بفتح باب الحوار المباشر بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية وبدء المفاوضات المباشرة مع المنظمة حول السلام في الشرق الأوسط .
وتعيين روبرت بيلترو السفير الأمريكي في تونس كممثل وحيد لها في هذا الحوار .

٢٠ : اعمنت الخارجية الأمريكية ان اقامة المزيد من المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة لن يفيد عملية السلام .

وجه البيت الابيض وزارة الخارجية الأمريكية نداء عاجلاً الى اسرائيل والفلسطينيين بوقف اعمال العنف في الأرض المحتلة وعدم الدخول في مواجهات جديدة لخلق حالة من الهدوء تهيئ المناخ المناسب للحوار والتفاهم والمفاوضات .

٢٨ : قررت الحكومة الأمريكية فرض عقوبات تجارية بغرض رسوم جمركية بنسبة ١٠٠٪ على وارداتها من بعض المواد الغذائية من السوق الأوروبية .

٢٩ : أكد الرئيس الأمريكي ريجان لرئيس وزراء اسرائيل اسحاق شامير عزم امريكا على احترام تعهداتها بالنسبة

لأمن اسرائيل وان قبولها الدخول في حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية لا يعني قبولها مبدأ قيام دولة فلسطينية مستقلة .

اليابان :

٢١ : اتفقت اليابان والاتحاد السوفيتي على اجراء محادثات بشكل منتظم بشأن المفاوضات الخاصة بتوقيع « معاهدة للسلام » بين البلدين ولعقد لقاء قمة بين الرئيس السوفيتي جورباتشوف ورئيس الوزراء الياباني نوبيرو تاكاشيتا .

٣٠ : قدم وزير العدل الياباني استقالته بعد ثلاثة ايام من تعيينه لتورطه في قضية مالية .

يوجوسلافيا :

٢٢ : رفعت يوجوسلافيا وضع مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بلجراد الى درجة سفارة .

٣٠ : قدم برانكو ميكوليتش رئيس وزراء يوجوسلافيا استقالته حكومته للبرلمان ليصبح بذلك اول رئيس وزراء يقدم استقالته منذ الحرب العالمية الثانية .
(انظر استراليا ١٢/٢)

اليونان :

٣ : أكد زعماء دول المجموعة الأوروبية الـ ١٢ في ختام قمتهم بجزيرة رودس اليونانية تأييدهم لإعلان قيام الدولة الفلسطينية الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني الأخير والقرارات الأخرى للمجلس .

يناير ١٩٨٩**الاتحاد السوفيتي :**

٨ : أعلن موشى أرينز وزير خارجية اسرائيل ان الاتحاد السوفيتي قرر رفع وضع البعثة القنصلية في موسكو واعتبارها جهة اتصال بين اسرائيل والاتحاد السوفيتي .

: أعلن ادوارد شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتي ان بلاده ستبدأ في تدمير مخزونها من الاسلحة الكيماوية خلال العام الحالي دون انتظار التوصل الى ابرام معاهدة دولية لحظر انتاج وامتلاك الغاز السام .

١١ : صرح سيرجي سيرجيف الخبير الاقتصادي بان الاتحاد السوفيتي سيلغى ديون اثيوبيا وموزمبيق واليمن الديمقراطية وكذلك ديون ١٩ دولة نامية اخرى .

١٦ : أعلن فتالي شابانوف نائب وزير الدفاع السوفيتي بان الاتحاد السوفيتي سيبدأ في سحب ٥٠ ألفاً من قواته وه الآف دبابة من دول اوربا الشرقية في ابريل القادم .

١٩ : أعلن الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف ان الاتحاد السوفيتي يعتزم خفض ميزانية الانفاق

العسكري بنسبة ١٤,٢٪ عما هي عليه حالياً وكذلك خفض حجم القوات العسكرية السوفيتية بنسبة ١٢٪ وخفض الانتاج العسكري السوفيتي بنسبة ١٩,٥٪ .

: أعلن وزير الخارجية السوفيتي ادوارد شيفرنادزه ان موسكو قررت سحب بعض اسلحتها النووية التكتيكية من شرق اوربا خلال العامين القادمين بالاضافة الى ٥٠ ألف جندي .

٢٢ : وصف الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف تورط بلاده العسكري على مدى السنوات التسع الماضية في

المانيا الشرقية :

١٦ : قررت ألمانيا الشرقية تحويل بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لديها الى سفارة .

٢٣ : أعلن الرئيس أريك هونيكرويسر رئيس ألمانيا الشرقية والسكرتير العام للحزب الشيوعي أن بلاده ستخفض بقرار منفرد ميزانيتها الدفاعية بنسبة ١٠٪ وقوات الجيش بنحو عشرة آلاف جندي كما ستسحب ٦٠٠ دبابة من ست كتائب دبابات وسرب للطائرات مكون من ٥٠ طائرة مقاتلة بنهضة عام ١٩٩٠ ، وذلك بهدف تأكيد الطابع الدفاعي للجيش ولاعطاء دفعة للدول الأوروبية كي تتخذ خطوات مماثلة .

إيران :

٢ : أعلن مير حسين موسوي رئيس الوزراء الإيراني أن بلاده سوف تشهد مصاعب اقتصادية كبرى خلال السنوات الخمس القادمة . (انظر أيضا العراق : ١/١٦ ، ١/٢٤ ، ١/٢٩)

باكستان :

١٨ : قررت باكستان تحويل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في اسلام آباد إلى سفارة ورفع مستوى الممثل الفلسطيني هناك الى مستوى سفير .

٢٢ : أكدت باكستان وإيران رغبتيهما في زيادة التعاون بينهما .

البحرين :

٢ : قررت حكومة البحرين تحويل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في المنامة الى سفارة لدولة فلسطين المستقلة .

البرازيل :

١٦ : أعلن خوزيه سارني رئيس البرازيل عن خطة جديدة للتشرف الاقتصادي هي الثالثة منذ مجيئه الى السلطة في عام ١٩٨٥ .

بلغاريا :

٢٨ : أعلنت بلغاريا عن خفض ميزانية الدفاع بنسبة ١٣٪ وخفض قواتها العسكرية بنحو عشرة آلاف جندي بحلول عام ١٩٩٠ .

بولندا :

١٨ : وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البولندي على اعادة الشرعية لمنظمة « التضامن » العمالية المحظورة منذ عام ١٩٨١ بشرط تأييد الاصلاحات الاقتصادية للحكومة وموالة الدولة والامتناع عن تلقي

٢٧ : ابغلت هيئة اركان الجيش الاسرائيلي الحكومة الاسرائيلية بانها تتوقع ان تستمر الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة الى اجل غير مسمى وان القوات الاسرائيلية المكلفة بالتصدي للانتفاضة قد ضاقت ذرعا بهذا الامر .

٢٨ : كشفت مؤسسة شئون الهجرة اليهودية في جنيف ان عدد اليهود الذين يهاجرون من موطنهم للاستيطان في اسرائيل قد انخفض انخفاضاً بارزاً بسبب الانتفاضة الفلسطينية .

٣٠ : أعلن متحدث باسم وزارة التعليم الاسرائيلية انه تم اضافة فصل الى مقرر المرحلة الثانوية يصف الضفة الغربية وغزة بانهما اراض محتلة .

٣١ : أعلن شيمون بيريز وزير المالية الاسرائيلي انه تم تخصيص ٤٠٪ من الميزانية الاسرائيلية هذا العام لسد الديون الخارجية وفوائده المستحقة على اسرائيل بالاضافة الى ٢٢٪ للنفقات العسكرية .

عين المنشق اليهودي السوفيتي ثائن شارانسكي في منصب السفير الاسرائيلي الجديد في الأمم المتحدة . (انظر أيضا : الاتحاد السوفيتي ١/٨ ، ونيجييا ١/١٣ ، والمجر ١/٣٠)

افغانستان :

٩ : أعلن المجاهدون الأفغان رفضهم اجراء المزيد من المفاوضات مع الاتحاد السوفيتي وقطع المفاوضات التي كان الجانبان يعترضان اجراءها قبل اتمام الانسحاب السوفيتي بشأن تشكيل الحكومة الأفغانية الجديدة . ١٤ : ذكرت وكالة تاس السوفيتية ان طابورا عسكريا ميكانيكيا باكستانيا دخل الاراضي الأفغانية .

٢٠ : وجهت السفارة البريطانية في كابول والتي ترعى مصالح ٦ دول اخرى الى رعايا هذه الدول حيث طالبتهم بمغادرة افغانستان فوراً لأن البلاد تندهور اقتصاديا وامنياً .

٢٢ : اعترف قائد سوفيتي كبير في كابول بان موسكو انتهت حربها التي استمرت لمدة ٩ سنوات في افغانستان باحساس بالفشل في امكانية تدعيم نظام الحكم الماركسي في كابول وقال اننا لم ننجح في كل ما خططنا له وستغادر البلاد دون ان نكمل مهمتنا .

اذا ع راديو طهران ان ٤ منظمات افغانية شيوعية تتخذ من ايران مقراً لها ستقاطع جلسات «جلس الشورى» الذي اقترحت تكوينه منظمات المجاهدين التي تتخذ من باكستان مقراً لها .

افغانستان بانه «خطيئة» واعترف بأن هذا التورط ألهب الانفاق ومشكلات الدولة الاقتصادية .

٢٥ : أعلن الاتحاد السوفيتي انه بدأ سحب باقي قواته البالغ عددها نحو ٥٠ ألف جندي من افغانستان .

٢٦ : ابغ الاتحاد السوفيتي الحكومة المجرية رسمياً بأنه سوف يبدأ في سحب بعض قواته الموجودة في نهاية يونيو المقبل .

(انظر أيضاً : افغانستان ١/٩ ، ١/٢٢)

اسرائيل :

٢ : أعلن موشى ارينز وزير الخارجية الاسرائيلي ان اسرائيل ليست مستعدة حالياً للانسحاب من الضفة الغربية وغزة لأن حدود ١٩٦٧ ليست دفاعية .

٤ : قرر الكنيست الاسرائيلي رفض الاتصال او التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية والموافقة على اجراء محادثات مع فلسطينيين يعترفون باسرائيل ويستنكرون الارهاب ويعترفون بقراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ .

٥ : أعلن وزير المواصلات الاسرائيلي ان الانتفاضة الفلسطينية الحققت باسرائيل خسائر اقتصادية تقدر بمليار شيكل (٢٪ من الناتج القومي الاسرائيلي)

١٠ : أعلن اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل استعداده لاجراء مفاوضات مباشرة مع الدول العربية تحت اشراف الأمم المتحدة بشرط عدم تدخلها في جوهر المباحثات .

١١ : أعلن الجنرال دان شمرين رئيس الأركان الاسرائيلي ان حركة «فتح» الفلسطينية قد أوقفت عملياتها ضد اسرائيل منذ نوفمبر كما أوقفت استعداداتها لعمليات جديدة .

١٦ : أكدت جماعات متطرفة من المستوطنين اليهود انها ستعلن قيام دولة «يهودا» المستقلة في الاراضي المحتلة اذا انسحبت القوات الاسرائيلية منها . قررت حكومة جمهورية افريقيا الوسطى استئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل والتي قطعت عام ١٩٧٣ .

١٧ : هدد القادة الاسرائيليون بضرب ليبيا والعراق اذا نشرتا اي سلاح كيميائي ضد اسرائيل .

٢٣ : وصل الى اسرائيل فريق كرة القدم السوفيتي دينامو كييف في اول زيارة لفريق سوفيتي لاسرائيل منذ ١٢ عاماً .

في حالة نبذه العنف ، وعلى اساس تقاسم السلطة والغاء اية تفرقة مع اي حزب يتخلل عن استخدام العنف .
دولة الإمارات العربية المتحدة :

٤ : قررت دولة الامارات العربية المتحدة اعتبار مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في ابو ظبي سفارة لدولة فلسطين واعتبار ممثل منظمة التحرير لدى الامارات سفيراً لدولة فلسطين .
رومانيا :

٢١ : قررت رومانيا رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني لديها الى درجة سفارة .

زائير :

١٤ : قرر الرئيس الزائيري موبوتو وقف سداد ديون بلاده لبلجيكا (١,٢ مليار دولار) بسبب انتقادات وجهتها الصحافة البلجيكية له .

السودان :

٢ : قدم جميع القضاة السودانيين فيما عدا قضاة المحكمة العليا استقالات جماعية احتجاجاً على تدخل لجنة الأجور في هيكل الرواتب الخاص بالقضاة .

٤ : قرر المستشارون بديوان النائب العام السوداني وعددهم (١٤٠٠) مستشار التوقف عن العمل في جميع انحاء السودان وتقديم استقالاتهم .
٢٢ : أعلن المتمردون في جنوب السودان أنهم اسقطوا طائرة عسكرية حكومية في الجنوب . كما ذكر مسئولو الاغاثة ان المتمردين اجبروا نحو ٢٠ الف لاجئ على مغادرة معسكرهم في منطقة لولوجر القريبة من جوبا .

٢١ : قرر مجلس رأس الدولة اعفاء سبعة وزراء من مناصبهم ، كما دعا المجلس الشعب السوداني الى التعبئة العامة والاسراع للتطوع في الجيش وتقديم المواد الغذائية للقوات المسلحة لاسترداد مدينة الناصر من ايدي المتمردين .

سوريا :

٩ : قررت سوريا والمغرب استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما نتيجة لنجاح جهود الوساطة السعودية في هذا الشأن .

٢٥ : أعلن عن التوصل الى اتفاق مبدئي لوقف النار فوراً بين ميليشيات حركة امل وحزب الله الشيعيتين في لبنان عقب محادثات شارك فيها وزيراً

برئاسة د . عاطف صدقي رئيس الوزراء المصري والسيد طه ياسين رمضان عضو مجلس قيادة الثورة والنائب الأول لرئيس الوزراء العراقي . وقعت مصر والعراق بروتوكولات للتعاون الثنائي بين البلدين في المجالات الزراعية والصناعية والبيطرية والكهرباء والطاقة والبحث العلمي والتكنولوجيا .
٨ : طالبت مصر المؤتمر الدولي لحظر الاسلحة الكيماوية في باريس بضرورة حظر انتشار النوى في ذات الوقت .
٩ : تم توقيع بروتوكول التبادل التجاري بين مصر والاتحاد السوفيتي للعام الحالي ويبلغ حجمه ٦٢٠ مليون جنيه استرليني حسابي بزيادة قدرها ٧٠ مليون و ١٧٪ من حجم بروتوكول عام ١٩٨٨ .

١٠ : وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بتعديل بعض احكام قانون مجلس الوزراء والأخذ بنظام الانتخاب الفردي وعلى ان يشكل المجلس من ٢٤٦ عضواً ٨٢ منهم بالتعيين وتقسيم الجمهورية الى ٨٢ دائرة انتخابية .

١١ : ١٤ زار مصر المستشار النمساوي الدكتور فرانز فرانزيسكي .

١٧ : ٢١ زار مصر الرئيس الصومالي محمد سياد بري .

٢٦ : زار القاهرة الملك حسين عامل الأردن . وأعلن الرئيس حسنى مبارك خلال الزيارة عن مشاورات تجرى لاقامة تجمع اقتصادى للتعاون بين مصر والأردن والعراق واليمن الشمالى .

٢٨ : ٢٩ : عقدت بالقاهرة اعمال الدورة التاسعة للجنة العليا المصرية الاردنية المشتركة .

٢٨ : اصدر المدير العام لمنظمة اليونسكو قراراً بعودة المكتب الاقليمي للعلوم والتكنولوجيا في الدول العربية الى مقره الاصلى بالقاهرة بعد نقله منذ عشر سنوات الى باريس ثم الى عمان .
٣١ : ٣١ : زار مصر الرئيس النيجيرى ابراهيم بابانجيدا .
(انظر ايضاً : الولايات المتحدة ١/٩)

جنوب افريقيا :

٢٢ : أكد بيك بوتاً وزير خارجية جنوب افريقيا استعداد نظام بريتوريا للتفاوض مع حزب المؤتمر الوطنى القومى الافريقى المناهض لهذا النظام

الاموال من الغرب وان تعتبر نفسها جزءاً من الاشتراكية .

: استبعدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى البولندى تشكيل احزاب سياسية جديدة ولكنها سمحت بنواد وجمعيات سياسية .

٢٠ : اقرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى البولندى وثيقة توصى برفع الحظر المفروض على تكوين نقابات عمالية جديدة غير تابعة مباشرة للحزب الحاكم .

٢٥ : قررت حكومة بولندا خفض نفقاتها العسكرية .
تشيكوسلوفاكيا :

٢٧ : اعلنت حكومة تشيكوسلوفاكيا قرارها بخفض قواتها العسكرية بنحو ١٢ الف جندياً وخفض ميزانية الدفاع بنسبة ١٥٪ على مدى العامين القادمين .

تونس :

١٢ : عقد وزراء خارجية دول المغرب العربى الخمس اجتماعاً في تونس خصص لبحث بناء المغرب العربى الكبير .

٢٤ : عقدت بتونس العاصمة اجتماعات اللجنة المغربية العليا المشتركة التى ضمت رؤساء وزارات تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا .

٢٧ : فاز الرئيس التونسى زين العابدين بن على بالجائزة الدولية للديمقراطية ٢٥ : وحقوق الانسان لعام ١٩٨٨ .

جربنادا :

٢٢ : تم اقضاء هريبرت بليز رئيس الوزراء ورئيس الحزب الوطنى الجديد الحاكم في جزيرة جربنادا وانتخاب منافسه التقليدى كيث ميتشيل في مكانه كرئيس للحزب .

جمهورية مصر العربية :

٤ : حضر الزعيم الفلسطينى ياسر عرفات احتفال عمال مصر بمرور ٢٤ عاماً على انطلاق الثورة الفلسطينية ومرور عام على الانتفاضة واستقبله الرئيس مبارك .

٥ : وقعت ٤٣ دولة من بينها مصر اتفاقية لمنع تهريب الأدوية والمخدرات ومرورها عبر الدول الموقعة على الاتفاقية .

: اكتمل وضع آخر علامات الحدود الدولية بين مصر واسرائيل في منطقة طابا وهى العلامة رقم ٩١ .

٧ : عقدت بالقاهرة اعمال الدورة الثانية للجنة المصرية العراقية المشتركة

تجاه تحقيق السلام المنشود لأن الجميع يعلم وأولهم إيران والعراق أن البديل لفشل المفاوضات هو أمر مرعب ومخيف . وأوضح أن الاتصالات التي تجريها سلطنة عمان مع إيران في إطار مضمون سياسة السلطان قابوس بن سعيد ، التي أساسها هو الاعتماد على مبدأ الحوار واستمراره بين جميع الدول وأشار إلى علاقات السلطنة بإيران تفرضها حقائق التاريخ والجغرافيا . وأكد أن اتصالات السلطنة مع إيران لم تكن في يوم من الأيام على حساب العراق فهي دولة شقيقة عربية تعزز السلطنة بقدراتها ومكانتها .

٢٢ : ٢٦ قام ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بزيارة سلطنة عمان وقد التقى السلطان قابوس بن سعيد به خلال الزيارة .

فرنسا :

٥ : قرر الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران رفع مستوى تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في باريس من مكتب إلى مفوضية عامة .

٧ : عقدت في باريس أعمال المؤتمر الدولي لحظر الأسلحة الكيماوية بحضور ممثل ١٤١ دولة لتعزيز بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيماوية . وأكدت الدول المشاركة ضرورة إبرام اتفاقية لحظر إنتاج وتخزين واستخدام كافة الأسلحة الكيماوية بالإضافة إلى تدمير أمون منها حاليا واعريت عن عزمها العمل من أجل تقديم السلام والأمن الدوليين في العالم اجمع وفقا لميثاق الأمم المتحدة من خلال نزع السلاح فضلا عن اعتزامهم عدم استخدام هذه الأسلحة الكيماوية وإزالة أي استخدام لها .

١٣ : عقد في باريس لقاء مائدة مستديرة حضره ممثلون لمنظمة التحرير الفلسطينية وأعضاء في الكنيست الاسرائيلي في إطار ندوة باريس حول الدور الأوروبي في الشرق الأوسط .

فلسطين :

٢ : اعترفت رواندا رسميا بالدولة الفلسطينية المستقلة .

٩ : عقد في مقر منظمة التحرير الفلسطينية بقرنوس أول اجتماع رسمي بين وفد فلسطيني ووفد هولندي .

١١ : وافق مجلس الأمن الدولي على طلب وفد فلسطين الاشتراك في مناقشة

عمان وبريطانيا ، في إطار زيارة قام بها جيفري هاو وزير الخارجية البريطاني . وقد استقبله خلال الزيارة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ، وأعلن هاو أن السلطان قابوس بحث معه المفاوضات بين العراق وإيران والقضية الفلسطينية .

٨ : طالبت عمان بضرورة أن تنص نصوص بروتوكول جنيف لعام ٢٥ الخاصة بحظر استخدام الأسلحة الكيميائية تحريما دوليا على تطوير وإنتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية والجرثومية .

٩ : تم الاتفاق على إنشاء شركة استثمارية مشتركة عمانية - أردنية لتنفيذ عدد من المشاريع برأسمال ١٠ ملايين دولار . ومنها اتخاذ الأردن مركزا لتوزيع الاسماك العمانية إلى المنطقة العربية . ١٢ : ١٤ قام يوسف بن علوي بن عبد الله وزير الدولة للشئون الخارجية بزيارة لمصر وقد استقبله خلالها الرئيس حسني مبارك .

١٥ : وصل إلى موسكو سعيد بن أحمد الشنفرى وزير النفط والمعادن العماني في زيارة للاتحاد السوفيتي ، نقل خلالها رسالة من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان إلى الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف وهو يعد أول وزير عماني يقوم بزيارة للاتحاد السوفيتي منذ إقامة العلاقات بين البلدين .

١٦ : أكد السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان أن سياسة السلطنة تقوم على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شئون الغير وقال : يجب على جميع دول العالم أن تزيل الخلافات والنزاعات التي تنشأ بينها بالطرق السلمية لأن الاستقرار والتطور المستمر لا يتم إلا وقت السلم والأمن .

٢١ : قررت سلطنة عمان وتشاد إقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى

٢٢ : أكد عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام العماني على أهمية مواصلة الجهود المبذولة لاستمرار المفاوضات العراقية - الإيرانية تحت راية الأمم المتحدة لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨ لاحتلال السلام في منطقة الخليج . ودعا كل الدول المحبة للسلام إلى التعاون مع السكرتير العام للأمم المتحدة لتعزيز السلام في هذه المنطقة .

وحذر من أن فشل هذه الجهود سيؤدي إلى عودة الحرب والدمار وقال عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام أن السلطنة تعقد آمالا واسعة

خارجية سوريا وإيران وممثلو الميليشيات المتصارعة .

٢٠ : وقعت حركة أمل الشيعية اللبنانية وحزب الله الموالي لإيران في دمشق على اتفاق سلام نهائي بينهما وحضر توقيع الاتفاق وزيرا خارجية سوريا وإيران .

سويسرا :

٣١ : أكد البيان الختامي للندوة الاقتصادية الدولية التي عقدت في مدينة دافوس السويسرية أن العالم سيدخل مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي على المدى البعيد يعتمد على تقدم العلم والتكنولوجيا وذلك بعد ركود دام عقدين .

الصين :

٧ : قررت حكومة الصين رفع مستوى مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بكين إلى سفارة .

١١ : ذكرت صحيفة «ايكونوميك ديلي» الصينية أن برنامج التفتيش الذي طبقته الحكومة قد فشل وفضل الطريق عند التطبيق العملي .

١٦ : ١٩ : زار بكين النائب الأول لوزير الخارجية الفيتنامية وأجرى محادثات لوضع تسوية للمشكلة الكمبودية . ٢٥ : أعلن دبلوماسيون في بكين ويانكوك أن الصين وفيتنام قد ترصلتا لاتفاق لاتعام الانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية من كمبوديا في موعد اقصاه شهر سبتمبر .

العراق :

١٦ : قرر العراق إعادة ٢٢٥ أسيرا إيرانيا إلى بلادهم .

: أقر مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث العراقي برئاسة الرئيس صدام حسين فكرة تكوين أحزاب سياسية .

١٨ : نفى العراق أنه ينتج أسلحة بيولوجية .

٢٢ : تم طرح ٧٤ مؤسسة سياحية تابعة للدولة للبيع للقطاع الخاص .

٢٤ : غادر بغداد ١٢٤ أسيرا إيرانيا إلى طهران بواسطة الصليب الأحمر الدولي .

٢٩ : وافق العراق على اقتراح تشكيل لجنة عسكرية مشتركة مع إيران لتثبيت وقف إطلاق النار كما رفع الحظر المفروض على الطيران المتجه لإيران .

سلطنة عمان :

٦ : شهدت العاصمة العمانية مسقط جولة جديدة من المباحثات بين سلطنة

الشكوى الليبية ضد الولايات المتحدة الأمريكية .

١٢ : صرح ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بأنه سيكون مستعدا للتوصل الى حل وسط حول الشكل الذي ستتخذه الدولة الفلسطينية وأن المفاوضات تعنى الحل الوسط وأنه يرغب في إجراء مفاوضات .

التقى وليد جريف وزير الدولة البريطاني للشئون الخارجية مع ياسر عرفات في تونس في أول اتصال رسمي على هذا المستوى بين مسئول بريطاني ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية .
٢١ : ٢٢ : أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية رفضها لمقترحات اسحق رابين وزير الدفاع الاسرائيلي التي تقضي بوقف الانتفاضة وإجراء انتخابات عامة في الاراضي المحتلة لإقامة سلطة للحكم الذاتي الفلسطيني تمهيدا لحل نهائي للقضية الفلسطينية . كما رفضت القيادة العامة الموحدة للانتفاضة الفلسطينية رسميا نفس هذه المقترحات .

٢٥ : طلبت منظمة التحرير الفلسطينية عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن لبحث تصعيد اسرائيل لاجراءات القمع ضد المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

٢٧ : في أول اتصال رسمي من نوعه بين الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات والمجموعة الأوروبية التقى عرفات في مدريد باللجنة الثلاثية الأوروبية المشكلة من وزراء خارجية اسبانيا وفرنسا واليونان لبحث تهيئة الظروف لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .

٣٠ : اجتمع ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في تونس لأول مرة رسميا بنورخان ستولتنبرج وزير خارجية النرويج .

(انظر أيضا : ألمانيا الشرقية .

١/١٦ ، وباكستان ١٨

والبحرين ١/٣ ، والامارات ٤

وبومانيا ١/٢١ ، والصين ١/٧ .

وفرنسا ١/٥ ، وقطر ١/٧ ، والكويت ١/٨ ، وماليزيا ١/١٢ ، والأردن ١/٧ ، والمملكة المتحدة ١/١٦ .

والمغرب ١/٢١)

فنزويلا :

١ : قررت فنزويلا وقف دفع ديونها الخارجية التي تبلغ ٣٠,٣ مليار

دولار .

٥ : اتفق رئيسا فنزويلا والمكسيك على ضرورة ان توحد دول امريكا اللاتينية

مواقفها لمواجهة مشكلة الديون الليبية :
المراكمة واعبائها المتزايدة .

قبرص :

١٢ : عقد في نيقوسيا اجتماع موسع لوزراء خارجية دول عدم الانحياز تركّز على بحث اجراء اصلاحات وتعديلات جذرية في نظم العمل بالحركة التي تأسست في عام ١٩٦١ لإدخال تحديث شامل عليها .

دولة قطر :

٧ : قررت دولة قطر رفع مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في الدوحة الى مستوى سفارة .

كمبوتشيا :

٧ : أعلنت فيتنام ان كل قواتها سوف تتسحب من كمبوتشيا بحلول شهر سبتمبر القادم ، وذلك بعد نحو عشر سنوات من دخولها البلاد .

كوريا الجنوبية :

٢٢ : أعلنت كوريا الجنوبية موافقتها على اجراء اتصالات مع كوريا الشمالية تمهيدا لأول اجتماع على مستوى رئيسي للحكومتين وأكدت ان الدولتين على وشك انهاء نزاعهما الذي استمر لمدة ٤٠ عاما .

الكويت :

٨ : قررت حكومة الكويت اعتبار مكتب منظمة التحرير الفلسطينية سفارة لدولة فلسطين في الكويت .

١٩ : عاودت الكويت رفع اعلامها على ست ناقلات بترول من الإحدى عشرة التي رفعت العلم الأمريكي عام ١٩٨٧ .

لبنان :

١٠ : أعلن متحدث باسم حركة أمل الشيعية ان الحركة تسيطر على ٩٠ ٪ من اقليم

القناج وانها تحاصر رجال حزب الله في جيب مساحته ٢٥ ميلا مربعا

١٢ : اغارت الطائرات الاسرائيلية على القواعد الفلسطينية شرقى صيدا .

١٢ : قرار وزراء خارجية الدول العربية تشكيل لجنة عربية برئاسة الشيخ صباح الأحمد الجابر وزير الخارجية الكويتي لتقصي الحقائق في لبنان ووضع خطة لإنهاء الحرب الأهلية فيه .

٢٥ : انهار اتفاق لوقف إطلاق النار تم التوصل اليه في دمشق بين ميليشيات الشيعة في جنوب لبنان .

ليبيا :

٤ : أعلنت ليبيا ان الولايات المتحدة قامت بعدوان مديبر ضدها واسقطت طائرتين ليبيتين من طراز ميج ٢٣ فوق المياه الدولية في البحر المتوسط قبالة الساحل الشرقي لليبيا ، وان الطائرتين كانتا في مهمة استطلاعية .

٧ : ذكر دبلوماسي غربي ان العقيد الليبي معمر القذافي قد أجرى حركة تغييرات في صفوف قيادات قواته المسلحة .

١٢ : استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا حق الفيتو ضد مشروع قرار مجلس الأمن الدولي لتوجيه نقد للولايات المتحدة لاسقاطها طائرتين ليبيتين فوق المياه الدولية .

١٣ : أكد جاد الله عزوز الطلحي وزير خارجية ليبيا في حديث صحفي ان بلاده على يقين من ان مصر ستعود لقيادة الأمة العربية في الاتجاه الحريص على الوحدة العربية والأمن القومي العربي وأكد ضرورة استمرار الحوار بين الجانبين المصري والليبي .

سلمت ليبيا الفاتيكان جثة طيار أمريكي اسقطت طائرته اثناء الغارات الأمريكية على ليبيا عام ١٩٨٦ .

١٧ : أعلن العقيد الليبي معمر القذافي انه سيتم الغاء جميع المؤسسات التقليدية للدولة في غضون العام الحالي واستبدالها بحكم الجماهير .

٢٠ : ذكرت صحيفة « الزحف الأخضر » الناطقة باسم اللجان الثورية الليبية ان ليبيا ستضرب بيد من حديد الأخوان المسلمين والجماعات الاسلامية الوهابية المتطرفة .

ماليزيا :

١٢ : قررت حكومة ماليزيا رفع درجة تمثيل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية الى مستوى السفارة .

المجر :

١١ : وافق البرلمان المجري على اجراء تعديل في الدستور يتيح تشكيل الأحزاب السياسية ومنح حريات اوسع للصحف وقرار حق الأفراد في اداء الخدمة العسكرية اختياريًا .

٣٠ : أعلن ميكولوس نيميث رئيس وزراء المجر ان استئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل سيتم في النصف الأول من العام الحالي .

المملكة الأردنية الهاشمية :

٧ : قرر الأردن رفع التمثيل الفلسطيني في عمان الى مستوى السفارة تمشيا مع

المتحدة لا تعتبر الانتفاضة الفلسطينية
ارهابا .

٢٧ : ذكر التقرير الخاص بميزانية
المساعدات الخارجية الأمريكية لدول
العالم لعام ١٩٩٠ الذي قدمته
الحكومة الأمريكية للكونجرس ان
الدعم الذي تقدمه امريكا لمصر يؤكد
مدى اهمية التعاون مع دولة هامة في
الشرق الاوسط لها علاقات قوية مع
الولايات المتحدة .

: أكد متحدث باسم وزارة الخارجية
الأمريكية ان الحكومة الأمريكية ليس
لديها أدلة على حصول العراق على
أسلحة بيولوجية .

٣٠ : أعلن الرئيس جورج بوش ان الولايات
المتحدة على استعداد لإعادة النظر في
مسألة وجود القوات العسكرية
الأمريكية في أوروبا الغربية والتفاوض
مع الدول التي توجد على أراضيها هذه
القوات من أجل تخفيض أعدادها
وسحب بعض القوات الأمريكية منها
إذا طلبت ذلك .

اليابان :

٧ : توفي امبراطور اليابان هيروهيتو عن
عمر يناهز السابعة والثمانين ويتم
تنصيب ابنه اكيهيتو خلفا له .

يوجوسلافيا :

١١ : قدمت رئاسة جمهورية الجبل الأسود
اليوجوسلافية وقيادة رابطة
الشيوعيين اليوجوسلاف استقالات
جماعية .

١٢ : شكل المثقفون في جمهورية سلوفينيا
اليوجوسلافية تنظيما أطلقوا عليه اسم
التحالف الديمقراطي لسلوفينيا بهدف
بلورته الى حركة معارضة سياسية .

١٩ : قرر مجلس الرئاسة السوفيتي تعيين
انتي ماركوفيتش الخبير الاقتصادي في
منصب رئيس الوزراء .

٢٩ : أعلن انتي ماركوفيتش رئيس الوزراء
الجديد عن برنامج جديد للإصلاحات
الاقتصادية القائمة على نظام السوق
الحرّة ودعا اليوجوسلاف الى تبني
شكل جديد تماما من الاشتراكية يقوم
على الاقتصاد الحر والديمقراطية
السياسية .

٢١ : هدد الجيش اليوجوسلافي بالتدخل
لوضع حد للصراع على السلطة بين
السياسيين وانقاذ البلاد من خطر
حرب أهلية .

يقزعه راجيف غاندى رئيس الوزراء
الهندي .

٢٤ : تحسن موقف حزب المؤتمر الحاكم بعد
فوزه في ولايتى ناجالاند وميزورام
بشمال الهند .

الولايات المتحدة الأمريكية :

٤ : وافق الرئيس الأمريكى ريجان على
فكرة انعقاد مؤتمر دولى حول حقوق
الانسان في موسكو عام ١٩٩١ .

٩ : أعلنت الحكومة الأمريكية انها
خصصت ٢,٣ مليار دولار مساعدات
اقتصادية وعسكرية لمصر للعام المالى
الذى يبدأ في اول اكتوبر ١٩٨٩ ،
ولاسرائيل ٣ مليارات دولار مساعدات
اقتصادية وعسكرية من اجمالى
المساعدات البالغ قيمتها ١٤,٨ مليار
دولار .

: رفضت الولايات المتحدة نداء للعقيد
الليبي معمر القذافي لإجراء محادثات
أمريكية - ليبية مباشرة لحل النزاعات
بين البلدين .

١٧ : أعلن جيمس بيكر المرشح لتولى
منصب وزير الخارجية في ادارة
الرئيس الأمريكى المنتخب جورج بوش
ان اهداف الادارة الجديدة في الشرق
الاطوسط تتلخص في اقرار السلام
العادل والدائم والذى يضمن امن
اسرائيل ويلبى الحقوق المشروعة
للפלستينيين .

: جرت في واشنطن محادثات بين
مستولين أمريكيين وسوفييت لبحث
كيفية إعادة الديون المستحقة على
روسيا القيصرية منذ ٧٠ سنة .

١٨ : أعلنت وزارة التجارة الأمريكية ان
العجز التجارى الأمريكى قد بلغ
١٢,٥١ مليار دولار خلال شهر نوفمبر
الماضى بزيادة قدرها ٢٢ ٪ عن العجز
التجارى خلال شهر اكتوبر .

١٩ : عدلت الولايات المتحدة عقوباتها ضد
ليبيا للسماح لخمس شركات بترولية
أمريكية باستئناف عملياتها في ليبيا او
تحويلها الى شركات تابعة لشركات
اجنبية .

٢٠ : تولى جورج بوش مهام منصبه رسميا
كرئيس للولايات المتحدة وليصبح بذلك
الرئيس رقم ٤١ في التاريخ الأمريكى .

وأكد بوش انه سيعمل على احلال
السلام في العالم اجمع وسيحافظ على
حلفاء امريكا اقوياء وفي الوقت الذى
سيسعى فيه لاقامة علاقات قوية مع
الاتحاد السوفيتى ، وتعهد بدعم جميع
المتطلعين الى الحرية والديمقراطية .
: أعلن مشارلز ريتمان المتحدث باسم
الخارجية الأمريكية ان الولايات

الاعتراف بالدولة الفلسطينية .

(انظر ايضا : مصر : ٢٥ ، ٢٨ / ١)

المملكة المتحدة :

١٦ : أعلن وليام ولد جريف وزير الدولة
البريطانى للشئون الخارجية مساندة
بريطانيا للمواقف الجديدة لمنظمة
التحرير الفلسطينية وقال ان بريطانيا
اقامت علاقات عمل طيبة مع قيادة
المنظمة .

المملكة المغربية :

٤ : عقد الملك الحسن الثانى وفد يمثل
جبهة البوليساريو محادثات مباشرة
لأول مرة في الرباط .

٢١ : قررت الحكومة المغربية رفع التمثيل
الدبلوماسى لدولة فلسطين الى مستوى
السفارة .

(انظر ايضا : سوريا : ١ / ٩)

ناميبيا :

١٧ : وافق مجلس الامن الدولى باغلبية
مطلقة على بدء عمل قوات حفظ السلام
الدولية في ناميبيا في اول ابريل القادم
١٩٨٩ تصهيدا لإجراء انتخابات في هذا
الاقليم الذى تحتله جنوب افريقيا منذ
٧٤ عاما .

٢٤ : اوصى السكرتير العام للأمم المتحدة
بتخفيض حجم قوات حفظ السلام
الدولية المقرر ارسالها للإشراف على
عملية استقلال ناميبيا من ٧٥٠٠
جندي الى ٤٦٥٠ جنديا وذلك لخفض
تكاليفها الى ٤١٩ مليون دولار بدلا من
٧٠٠ مليون دولار بناء على رغبة الدول
دائمة العضوية بمجلس الامن الدولى .

النمسا :

١٦ : وقعت ٣٥ دولة من الشرق والغرب
وثيقة حول التعاون والامن الاوروبى .
٢٨ : أعلنت النمسا اغلاق سفارتها في كابول
بصفة مؤقتة .

نيجيريا :

١٢ : صرح الرئيس النيجيرى ابراهيم
بابانجيда بان بلاده تمضى قدما بصورة
جديدة نحو اعادة العلاقات
الدبلوماسية مع اسرائيل وانها مسألة
وقت فقط .

(انظر ايضا : مصر : ٢٩ / ١)

الهند :

٢٢ : حقق حزب الجبهة التقدمية للتاميل
الاقليمى المعارض انتصارا كبيرا في
الانتخابات البرلمانية في ولاية تاميل
تادو على حزب المؤتمر الحاكم الذى

فبراير ١٩٨٩

الاتحاد السوفيتي :

٦ : ذكرت صحيفة يرافدا السوفيتية الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفيتي ان القوات السوفيتية اتمت انسحابها من العاصمة الافغانية .

أعلن وزير الخارجية السوفيتي ادوارد شيفرنادزه ان محادثاته مع المسئولين الباكستانيين في إسلام آباد فشلت في التوصل الى حل وسط مع المجاهدين الافغان بشأن الوضع الذي ستؤول اليه افغانستان اثر انسحاب القوات السوفيتية منها .

٧ : كشف مسئول سوفيتي عن ان اكثر من ١٥ ألف جندي سوفيتي لقوا مصرعهم في افغانستان .

٩ : اعترف أوليج بوجومولوف مدير المعهد العالي لاقتصاديات النظم الاشتراكية بأن الاجزاء الرئيسية في النظرية الماركسية قد ثبت خطؤها حيث فشلت في مواكبة مقتضيات التطور العصري كما اشار الى ان الديون السوفيتية وصلت الى حد الخطر ولا بد من وقف الاقتراض .

١٨ : ذكرت صحيفة يرافدا السوفيتية الرسمية ان قيادة الكرملين وافقت على خطط تقضي بمنح الجمهوريات السوفيتية الـ ١٥ سلطات اكبر لاتحاد القرارات الاقتصادية .

٢٠ : أكد المتحدث باسم الخارجية السوفيتية انه لا يمكن إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الاتحاد السوفيتي واسرائيل الا في اطار تسوية شاملة في الشرق الاوسط .

اسبانيا :

١٤ : اتفق وزراء خارجية دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية على مواصلة العمل لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط وعلى السعي لعقد اجتماعات مع وزيرى خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

إسرائيل :

١ : أعلن اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل خطة للسلام على

مرحلتين تتضمن انسحاب الجيش الاسرائيلي من بعض مدن الضفة الغربية وغزة كجزء من مشروع لاقامة الحكم الذاتي في الأرض المحتلة والتفاوض حول السيادة عليها بمقتضى اتفاقات كامب ديفيد .

أصدرت المحكمة العسكرية الاسرائيلية في غزة احكاما بالسجن والغرامة على ستة فلسطينيين بتهم قذف جنود الاحتلال بالحجارة .

أعلن عن وصول عالم الرياضيات السوفيتي المنشق ياكوف كوجان الى اسرائيل .

٦ : استدعى رئيس مجلس الأمن المندوب الاسرائيلي لدى الأمم المتحدة وابلغه احتجاج المجلس على تصرفات القوات الاسرائيلية وحلفاء اسرائيل في لبنان ومطالب باعادة اللبنانيين الذين طردتهم اسرائيل .

٢٧ : أعلن الجنرال دان شمرون رئيس اركان الجيش الاسرائيلي ان على اسرائيل ان توجه الضربة الاولى للدول العربية في حالة ما اذا ظهر انها مهددة بالحرب .

افغانستان :

٥ : أعلنت الحكومة الافغانية فرض الاحكام العرفية في العاصمة كابول في الوقت الذي اتمت فيه القوات السوفيتية انسحابها من العاصمة الافغانية كابول .

١٥ : غادر آخر جندي سوفيتي اراضى افغانستان واعلنت وزارة الخارجية السوفيتية ان ٣٠ الفا من المجاهدين احتشدوا حول كابول في حين يحاصر ١٥ الفا آخرون مدينة جلال آباد ثاني اهم المدن الافغانية .

١٩ : شكل الرئيس الافغاني نجيب الله مجلسا عسكريا اعلى ، كما أجرى تعديلا وزاريا شمل ابعاد ٨ وزراء لا ينتمون للحزب الشيوعي الحاكم وضم ٨ اعضاء في اللجنة المركزية للحزب الى الحكومة .

٢٠ : أعلن المجاهدون الافغان انهم تمكنوا من الاستيلاء على مدينة « تارين كوت » عاصمة اقليم

« أوردنجان » بوسط البلاد .
٢٢ : انتخب مجلس شورى المجاهدين الافغان « صيغة الله مجددي » رئيسا للدولة ، وعبد الرسول سياف زعيم جماعة « اتحاد اسلامي » رئيسا للوزراء في الحكومة الانتقالية للمجاهدين .

انجولا :

١١ : اتهمت انجولا حكومة جنوب افريقيا بانتهاك اتفاقات السلام بينهما بغزو الاراضى الانجولية عسكريا قبل اقل من شهرين من موعد انسحاب قوات بريتوريا من اقليم ناميبيا المجاور .

إيران :

٢ : أكد تقرير اللجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ان موجة الاعدام والاعتقالات والتعذيب استمرت في ايران بعد وقف اطلاق النار بين العراق وايران في العام الماضي .

٦ : اعترف آية الله حسين منتظري خليفة الزعيم الايراني آية الله الخميني بأن الثورة الايرانية فشلت في انجاز وعودها التي اعلنتها قبل عشر سنوات بسبب الانانية والتعصب والمصالح الطائفية وانعدام الكفاءة .

١٠ : اتهم تقرير للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة النظام الايراني بممارسة التعذيب ضد الاطفال والنساء من بين المعارضين للنظام ، بينما اشارت تقارير دولية اخرى الى ان النظام الايراني اعدم نحو الف شخص خلال الشهور الستة الاخيرة .

٢٠ : صرحت مصادر الخارجية الايرانية بان الرقم الرسمي المتوافر لدى لجنة الاسرى المصريين المحتجزين لدى ايران يبلغ ١٥٨ مصريا .

٢١ : قررت الحكومة الايرانية سحب سفرائها من دول السوق الأوروبية المشتركة الاثنى عشرة .

افرجت ايران عن ٢٦٠ اسيرا عراقيا من اسرى الحرب المعوقين والمرضى العراقيين .

٢٦ : استقبل الامام الخميني وزير الخارجية السوفيتي ادوارد

واجتمع خلال الزيارة بوزير خارجية اسرائيل موسى ارينز وبالسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية واكد ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في المنطقة .

٢١ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة لدول الامارات العربية المتحدة .
٢٢ : ٢٥ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة لليابان للمشاركة في تشييع جنازة الامبراطور هيروهيتو .

٢٦ : ٢٧ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة لدولة الكويت .

٢٦ : تم التوقيع النهائى على العقود الثلاثة الخاصة بطابا على أن ينتهى الانسحاب الاسرائيلى منها في ١٥ مارس ١٩٨٩ .

جنوب افريقيا :

٢ : أعلن متحدث باسم الحزب الوطنى الحاكم فى جنوب افريقيا ان بيتر بوتيا رئيس الحزب ورئيس الدولة قد استقال من رئاسة الحزب وانه من المحتمل ألا يرشح نفسه لرئاسة الدولة عند انتهاء فترة رئاسته فى ٤ سبتمبر القادم .

سرى لانكا :

٦ : قررت حكومة سرى لانكا رفع مستوى بعثة منظمة التحرير الفلسطينية فى كولومبو الى مستوى سفارة .

السلفادور :

١٥ : توصل رؤساء كل من نيكاراغوا وهندوراس والسلفادور وجواتيمالا

وكوستاريكا الى خطة جديدة لاقرار السلام فى نيكاراغوا تقضى بترحيل متمردى الكونتيرا وتصفية قواعدهم فى هندوراس مقابل قيام حكومة نيكاراغوا باجراء اصلاحات سياسية لايجاد ظروف مواتية لاجراء انتخابات حرة ونزيهة فى شهر فبراير من العام القادم .

السودان :

١ : أجرى الصادق المهدي رئيس الوزراء تعديلا وزاريا فى حكومته عين بموجبه الدكتور حسن الترابي زعيم حزب الجبهة الاسلامية نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للخارجية والدواجن

قد وافقوا على الدستور الجديد المقترح فى الاستفتاء الذى اجرى لذلك .

جمهورية مصر العربية :

١ : أكد البيان المشترك عن زيارة الرئيس النيجيرى ابراهيم بابانجيذا لمصر تطابق بين وجهات نظر البلدين فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية والقضايا الافريقية ذات الاهتمام المشترك وارتياحهما للعلاقات الممتازة بينهما وضرورة تدعيمها من خلال تجديد أوجه جديدة للتعاون فى كافة المجالات .

٤ : اتفقت الحكومتان المصرية والاسرائيلية على مد الفترة المشار اليها فى اتفاقية روما فى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨ لفترة اضافية اخرى مدتها ٣٠ يوما وحتى ٢٨ فبراير وذلك لمواصلة المفاوضات بشأن طابا .

٥ : جرت محادثات فى أسوان بين الرئيس حسنى مبارك والرئيس الايطالى فرانچيسكو كوسيجيا حول الشرق الاوسط والديون الافريقية والعلاقات بين مصر وايطاليا .

٩ : ١٢ : زار مصر الدكتور شلوتر رئيس وزراء الدانمرك ، وتم خلال الزيارة توقيع اتفاقيتين بين مصر والدانمرك احدهما لتحويل قرض دانمركى قيمته ٤٠ مليون دولار الى منحة لمصر بنفس قيمته ولتمويل أنشطة صناعية وكهربائية ، والثانية تستهدف منع الازدواج الضريبي بين البلدين لتشجيع الاستثمارات المتبادلة بينهما .

١١ : استقبل الرئيس حسنى مبارك السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

١٢ : استقبل الرئيس حسنى مبارك أعضاء اللجنة الثلاثية للسوق الاوروبية المشتركة « الترويكا » المكلفة ببحث عملية السلام فى الشرق الاوسط وتضم وزراء خارجية اسبانيا وفرنسا واليونان واكد الرئيس مبارك اهمية الدور الاوروبى فى المساهمة فى تحقيق السلام .

١٣ : ١٦ : زار مصر الرئيس التنزاتى على حسن معينى .

٢٠ : ٢٣ : زار مصر ادوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتى ضمن جولة له فى دول الشرق الاوسط

شيفرنادزة وذلك لأول مرة منذ الثورة الايرانية .

ايطاليا :

٢٢ : أعلن مؤتمر الحزب المسيحى الديمقراطى اعفاء تشيرياكو دى ميئا رئيس الوزراء ورئيس الحزب من منصبه الحزبى .

باراجواى :

٣ : أطاح انقلاب عسكري قاده الجنرال اندريز رودريجز الرجل الثانى فى الجيش وقائد قوات المشاة فى باراجواى بالرئيس الفريدو سترويسنر الذى حكم باراجواى لمدة ٣٥ عاما . وتعهد قائد الانقلاب باعادة الديمقراطية وحقوق الانسان الباراجواى .

باكستان :

٨ : أعلن السفير الباكستانى فى واشنطن أن باكستان على اعتاب صنع القنبلة الذرية إلا أنها لا تعتزم انتاجها .

بلجيكا :

٢٠ : أصدر وزراء خارجية المجموعة الأوروبية الـ ١٢ بيانا قريبا فيه استدعاء رؤساء بعثاتهم الدبلوماسية فى ايران للتشاور .

بولندا :

٦ : أعلن لينج فاونس زعيم نقابة تضامن العمالية البولندية المحظورة أن حكام بولندا الشيوعيين خربوا البلاد وأن الاصلاحات الديمقراطية الشاملة هى وحدها التى يمكن أن تنقذ البلاد من كارثة .

١١ : أكد ميشيلاف راكوفسكى رئيس الحكومة البولندية ان الحزب الشيوعى البولندى مستعد للتخلي عن احتكاره للسلطة والدخول فى تحد ومنافسة مع التنظيمات السياسية الاخرى فى إطار نظام تعدد الأحزاب .

١٧ : أعلنت الحكومة البولندية ونقابة «تضامن» انها توصلتا الى اتفاق على الخطوط العريضة لاعادة الشرعية الى النقابة مقابل الاعتراف بالاصلاحات السياسية والاقتصادية الحكومية .

الجزائر :

٢٤ : أعلنت وزارة الداخلية الجزائرية ان ٧٣,٤ ٪ من مجموع الناخبين

نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للزراعة والموارد الطبيعية .

٩ : كشف وزير الاقتصاد والتجارة السوداني عبد الله محمد أحمد عن وجود اتصالات بين المتمردين في جنوب السودان وإسرائيل .
١٥ : أعلنت السلطات السودانية أنها اكتشفت مؤامرة جديدة تستهدف الاطاحة بنظام الحكم في السودان والقضاء على كل القيادات السياسية البارزة فيه .

١٨ : أعلن أبو بكر يونس وزير الدفاع الليبي أثناء زيارته للخرطوم أن ليبيا تقترح تشكيل ما وصفه بدولة الساحل العربي التي توحد ليبيا وعمان والجمهورية العربية اليمنية واليمن الديمقراطية وجيبوتي .

٢١ : قدم الفريق أول عبد الماجد خليل وزير الدفاع السوداني استقالته ، وقبلها الصديق المهدي رئيس الوزراء .

٢٢ : قدم ٣٠٠ من كبار ضباط وقادة القوات المسلحة السودانية برئاسة الفريق فتحي محمد علي رئيس الأركان مذكرة رسمية إلى رئيس الوزراء تطالبه بتشكيل حكومة إنقاذ وطني خلال مهلة مدتها اسبوع وإلا فأنهم سيتخذون الاجراءات اللازمة لضمان وحدة البلاد .

٢٥ : أعلن حزب الأمة السوداني موافقته مع بعض التحفظات على مبادرة السلام مع متمردي جنوب السودان المعقودة في نوفمبر الماضي مع الحزب الاتحادي .

سوريا :

٦ : أكدت مجلة (لوبوان) الفرنسية أن جهاز المخابرات السورية تمكن من توجيه ضربات قاصمة لأعضاء جماعة الإخوان المسلمين السورية .

١٩ : زار دمشق إدوارد شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتي وأعلن أن موسكو على استعداد للدعوة إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن الدولي على مستوى وزراء الخارجية للأعداد لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط وأعلن خطة من ثلاث مراحل للسلام في الشرق الأوسط .

الصين :

١ : ٤ : زار بكين إدوارد شيفرنادزه للأعداد للقاءة السوفيتية الصينية .

سلطنة عمان :

٥ : أكدت سلطنة عمان أن مايجري اليوم في الأراضي العربية وبالأخص في دولة فلسطين المحتلة ، قد أزاح القناع المزيف للديمقراطية الذي طمأ أخفت إسرائيل وجهها الحقيقي وراءه والذي يظهر بصورة جليلة للعالم في انتهاك واستهتار إسرائيل بكل التوصيات والقرارات الدولية بل تحديها لإعلان حقوق الإنسان وتحديها للإنسانية جمعاء ورفضها للقيم النبيلة والمبادئ المثلى .

١٢ : تم عقد لقاء بين الجانبين العماني والسوفيتي في إطار أول وفد تجاري سوفيتي يقوم بزيارة لسلطنة عمان بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وقد تم عقد اللقاء بين الوفد وأعضاء مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان لبحث سبل دعم وتطوير العلاقات .

١٤ : توجه إلى القاهرة يوسف بن علوي بن عبد الله وزير الدولة العماني للشئون الخارجية في زيارة لمصر ، نقل خلالها رسالة من السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان إلى الرئيس حسني مبارك .

بدأ السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان الجولة السنوية ، التي يقوم جلالته بها كل عام ، ويشتمل برنامجها زيارة مختلف ولايات السلطنة .

١٦ : أعرب السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان عن تفاؤله لحسن النية الذي يسود الآن منطقة الخليج بعد توقف الحرب العراقية/ الإيرانية .. وقال لنعمل سوياً بأسلوب أخوي من أجل مستقبل أفضل لشعوب المنطقة . وأكد السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان على أن المؤتمر الدولي الذي يضمن نتائج أعضاء مجلس الأمن هو الطريق الوحيد الذي سيسفر عن حل عادل ومشرف للقضية الفلسطينية وناشد جلالته الدول التي لها نفوذ على إسرائيل أن تحثها على ضرورة المشاركة في المؤتمر الدولي باخلاص . وقال جلالته : أن من مسئولية الرأي العام العالمي خلق الضغوط الدولية على إسرائيل لتحقيق التقدم المنشود نحو السلام مؤكداً على أن القهر الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني يعتبر اهانة وتحدياً للقوانين الإنسانية في العالم .

فرنسا :

١٠ : أعلن بنك «باريبا» الفرنسي أنه

وهي أول زيارة رسمية لوزير خارجية سوفيتي لبكين منذ أكثر من ٣٠ عاماً .

أعلن شيفرنادزه أن الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف قبل دعوة رسمية لزيارة بكين ، وأن سوسكو وبكين اتفقتا على العمل من أجل خفض أعداد قواتهما الهجومية والحد من التوتر العسكري على طول حدود البلدين الممتدة لمسافة ٨ آلاف كيلو متر .

٢٣ : وافقت الصين واندونيسيا على تطبيع العلاقات الدبلوماسية بينهما بعد ٢٢ عاماً من تجميدها .

٢٥ : ٢٧ : زار الرئيس الأمريكي جورج بوش الصين وأكد التزام الولايات المتحدة بسياسة «الصين الواحدة»

العراق :

٤ : ذكر مسئول بوزارة التجارة العراقية أن مصانع تخزين البلح العراقية المملوكة للدولة سيتم بيعها للقطاع الخاص .

٦ : أعلن العراق رفضه لآية شروط مسبقة لاستئناف المفاوضات المباشرة مع إيران .

٩ : بدأت وحدات الجيش الشعبي العراقي الانسحاب من الجبهة وأعلن أن انسحابها سيكتمل في نهاية مارس القادم .

١٦ : وقع الرؤساء صدام حسين رئيس العراق وحسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية وعلى عبدالله صالح رئيس الجمهورية العربية اليمنية والملك حسين عاهل الأردن في بغداد اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي بين الدول الأربع .

تقرر بشكل رسمي أن يكون العراق رئيساً لأول دورة لمجلس التعاون العربي .

١٨ : صدق اجتماع مشترك لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث ومجلس الوزراء العراقي برئاسة الرئيس صدام حسين على اتفاقية مجلس التعاون العربي .

٢٢ : أعلن العراق فتح مجاله الجوي أمام الملاحة الدولية من وإلى إيران واستخدام الطائرات العربية والدولية خلال رحلاتها إلى إيران ومنها للمطارات العراقية .

التعاون العربي ورفع القرار الى الملك حسين لتوقيعه .
المملكة المتحدة :

١٦ : اعلنت الحكومة البريطانية تجميد علاقاتها الدبلوماسية مع ايران ردا على فتوى الزعيم الايراني آية الله الخميني باهذار دم مؤلف كتاب « آيات شيطانية » الهندي الاصل البريطاني الجنسية سلمان رشدي .

٢٠ : قررت بريطانيا سحب القوائم بأعمالها وأعضاء بعثتها الدبلوماسية في طهران .
المملكة المغربية :

٩ : اسفرت زيارة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد للمغرب عن توقيع عدد من الاتفاقات الهامة بين البلدين على الصعيد الاقتصادي أهمها الاتفاق الخاص بإنشاء شركة لدراسة مشروع بناء خط انابيب لنقل الغاز الطبيعي الجزائري الى أوروبا عبر طنجة ومضيق جبل طارق وامتداد السوق المغربية بالغاز الجزائري .

١٦ : ١٧ : عقدت في مراكش القمة الثانية لدول المغرب العربي والتي حضرها الملك الحسن الثاني ملك المغرب والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد والعقيد الليبي معمر القذافي والرئيس زين العابدين بن علي رئيس تونس والرئيس الموريتاني العقيد معاوية ولد طايح .

٢ : وافق زعماء دول المغرب العربي على بنود اتفاقية يتم بمقتضاها انشاء سوق مشتركة اقليمية بين الدول الخمس المشاركة في القمة المغربية .

١٧ : وقع زعماء دول المغرب العربي المعاهدة التأسيسية لقيام اتحاد المغرب العربي الكبير وانشاء السوق المغاربية بين دول المنطقة الخمس وهي : المغرب والجزائر وموريتانيا وتونس وليبيا . وتنص المعاهدة على ان للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء وتكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب كما يكون له مجلس لوزراء الخارجية ولجان وزارية وامانة عامة ومجلس شورى وهيئة قضائية . كما تنص المعاهدة على ان كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول

ناقلات نفط الكويت ان العلم الكويتي سيرفع على ست ناقلات بتزول من ١١ ناقلة كويتية ترفع العلم الأمريكي .

لبنان :

٢ : تدفقت تعزيزات اسرائيلية مدرعة على منطقة الحزام الامني الاسرائيلية المقطعة من اراضي الجنوب اللبناني .

٤ : قدم لبنان احتجاجا رسميا ضد اسرائيل لدى السكرتير العام للأمم المتحدة اثر طرد السكان في قرية شبعاء في جنوبي لبنان .
١٧ : اعلن العماد ميشيل عون قائد الجيش اللبناني ورئيس الحكومة العسكرية في بيروت الشرقية انه احبط محاولة للإطاحة به من قبل ميليشيا القوات اللبنانية التي يتزعمها سمير ججعج وهدد بسحق القوات اللبنانية ما لم تنسحب من شوارع بيروت الشرقية .

٢١ : اقرت اللجنة الوزارية المنبثقة عن الجامعة العربية لتسوية الأزمة اللبنانية لدى اجتماعها في الكويت ورقة عمل بالتصورات الممكنة لحل الأزمة وبحثت امكانية الغاء النظام الطائفي القائم في لبنان على مراحل .

المجر :

١٢ : وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المجرى على تأييد فكرة عودة نظام تعدد الاحزاب في المجر لأول مرة منذ ٤٠ عاما .

المملكة الأردنية الهاشمية :

٩ : ١٠ : عقدت في عمان اجتماعات اللجنة العليا الأردنية السورية

المشتركة لبحث سبل تنسيق وتوثيق التعاون المشترك بين البلدين في المجالات الاقتصادية والمالية والثقافية والنقل والكهرباء واطراح الشركات المشتركة بين البلدين .

١٤ : اجتمع رؤساء وزراء الأردن ومصر والعراق والجمهورية العربية اليمنية في عمان لوضع اسس اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي بين الدول الأربع واتفق على ان تكون عمان مقرا للامانة العامة للمجلس .

١٩ : قرر مجلس الوزراء الأردني التصديق على اتفاقية مجلس

سينقدم للحكومة الايرانية قرضا قدره (٧٥٠) مليون دولار لتستخدمه ايران في تمويل عمليات تصدير بترولها .

فلسطين :

١ : اعلنت منظمة التحرير الفلسطينية رفضها لخطة شامير رئيس وزراء اسرائيل ذات المرحلتين للسلام .
٦ : اوضح ممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية ان المنظمة قد اكدت من خلال الحوار مع الحكومة الأمريكية في شهر ديسمبر ١٩٨٨ بحققها في مهاجمة الاهداف العسكرية الاسرائيلية .

١٩ : اعلن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية انه يجري مفاوضات غير مباشرة مع اسرائيل من خلال اشخاص من الأراضي المحتلة وعن طريق اوروبيين ومسؤولين في الأمم المتحدة لاعلان هدنة حول جنوب لبنان .

كوبا :

٤ : افتتحت في هافانا سفارة لدولة فلسطين في كوبا وهي اول سفارة تفتتح لدولة فلسطين في امريكا اللاتينية .

كوريا الشمالية :

٢ : قررت كوريا الشمالية تخفيض تمثيلها الدبلوماسي في بودابست من درجة سفير الى درجة قائم بالأعمال وذلك بعد يوم واحد فقط من اقامة التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين .

٨ : تعثرت محادثات التطبيع بين شطري كوريا والتمهيد للقاء رئيسي وزراء البلدين نتيجة لاشتراط كوريا الشمالية وقف المناورات العسكرية الأمريكية الكورية الجنوبية هذا العام .

الكونغو :

١٨ : توصلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية وممثلو ٦٦ دولة من العالم الثالث في افريقيا والكاريبى والمحيط الهادى الى اتفاق مبدئى يقضى بان تقدم المجموعة الأوروبية دعما ماليا لمساندة برامج الاصلاح الاقتصادي في الدول المدينة .

الكويت :

٤ : صرح رئيس مجلس ادارة شركة

الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأخرى .

٧ : أعلنت المغرب وجمهورية اليمن الديمقراطية عن قيام علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .

ناميبيا :

٦٦ : وافق مجلس الأمن الدولي بالاجماع على بدء تنفيذ الخطوات العملية لمحو الاستقلال لاقليم ناميبيا الذي تحتله جنوب افريقيا العنصرية منذ نحو ١٧ عاماً ، على ان يمتح الاقليم الاستقلال الكامل بحلول اول ابريل من العام القادم .

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : أوقفت الولايات المتحدة جهود مجلس الأمن الدولي لإصدار بيان يسجل رفضه لممارسات اسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة ويدعوها الى الالتزام باتفاقية

جنيف الخاصة بحقوق المدنيين في زمن الحرب .

٧ : اتهمت وزارة الخارجية في بيانها السنوي عن حقوق الانسان اسرائيل بممارسة اعمال تنتهك بها حقوق الانسان الفلسطيني في الأراضي المحتلة وانها عالجت قضية الانتفاضة الفلسطينية بأسلوب يتسم بالمزيد من العنف والممارسات التي ترتكب ضد حقوق الانسان .

٨ : أدان التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية والخاص بحقوق الانسان - أدان مظاهر انتهاك حقوق الانسان في كل من سوريا وايران واسرائيل .

١٠ : اقترح الرئيس بوش تجميد الانفاق العسكري لمدة عام وزيادة النفقات الاجتماعية مع عدم فرض

ضرائب جديدة .

١٢ : أكد جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي حرص بلاده على استمرار الحوار مع منظمة

التحرير الفلسطينية وتصميمها على القيام بدور بناء في تنشيط جهود حل النزاعات الاقليمية في العالم .

١٨ : استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار لمجلس الأمن الدولي بإدانة اسرائيل لانتهاكات حقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة .

اليمن الجنوبي :

١٢ : صرح المستشار السوفيتي التجاري في عدن ان الاتحاد السوفيتي قرر اعادة جدولة الديون المستحقة له على اليمن الجنوبي حتى عام ١٩٩١ وبدون اضافة الفوائد .

اليمن الشمالي :

١٨ : أعلنت المؤسسات القيادية في اليمن الشمالي موافقتها على اتفاقية مجلس التعاون العربي .

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

● مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام ومن أهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات والصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربي الإسرائيلي بصفة خاصة . ويدخل في هذا الإطار :

- التغييرات الرئيسية التي يمر بها النظام الدولي .
- المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .
- المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .
- الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي عامة والمجتمع المصري بوجه خاص .

● يتكون البناء التنظيمي للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

● يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهي : (أ) الدراسات السياسية والاستراتيجية (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والإسرائيلية . (ج) الدراسات التاريخية المعاصرة .

● تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والاهتمامات والاطالس المتخصصة التي تخدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلا عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وأرشيف للمعلومات .

إدارة المركز : مبنى جريدة الأهرام — شارع الجلاء — القاهرة —
ت : ٧٥٥٥٠٠ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٤٨٢٢٢

رئيس المركز . دكتور بطرس بطرس غالي

مدير المركز : السيد يسمن

- The development of US-Libyan relations: Alaa Salem. (P. 218)

- Bonn between the machinations of the Allies and international problems: Nazira El Afandy. (P. 223)

- Urqhart and the experience of the United Nations Peacekeeping Forces: Dr. Al Sayyed Shalaby (P. 227)

Military Strategy:

- Chemical weapons between use and prohibition: Magdi Ali Ebeid. (P. 233)

- The space shuttle and the Soviet space program: Ahmad Ibrahim Mahmoud. (P. 239)

International Conferences:

- Egypt's Foreign Policy in a Changing World: salah Fawzi. (P. 244)

Book Review:

- Lebanon's Predicament. (P. 250)

Cartoons from the International Press. (P. 262)

Periodicals Review: Prepared by Sawsan Hussein.

- Gorbachev's Socio-Political Program: by Boris Meissner (P. 261)

- Rule-of-Law Priorities In the Soviet State: by Yacov Ostrovsky (P. 269)

America's New Geostrategy: by Zbigniew Berzezinski (P. 271)

- Etats-Unis: La Renaissance d'une Nation: Par Michel Croizier (P. 275)

Chronology of International Events:

December 1988, January 1989, February 1989. (P. 277)

The File:**Human Rights in International and Arab Politics:**

Human rights are one of the major concerns of international politics and their respect is an important indicator of the level of development of political systems.

Human rights in international politics can be studied through three major approaches:

The first approach studies the human rights movement as a supra-national movement, and thus represents it as an important new determinant of the international system.

This approach relates to the belief that human rights in any part of the world are a collective international responsibility.

The second approach prefers to study human rights as only one of the aspects of the international system of states and groups of states based on considerations of national sovereignty and relations of power and interest.

The third approach is based on the study of political philosophy and culture. This approach rests upon the realization that the enforcement of human rights is no longer an exclusive international concern, but also an internal matter linked to questions of political legitimacy.

The file on human rights takes all three approaches into account and consists of the following articles:

- Human rights between ideology and international ethics Dr. Mohamed El Sayyed Said. (P.53)

- Human rights between international pacts and organized international action Dr. Amany Kandil. (P.62)

- Human rights in the international system: theoretical issues Dr. Mustafa Kamel El Sayyed. (P.71)

- Human rights in East-West relations Amany Mahmoud Fahmy. (P.80)

- Political transformation and human rights: the end of military regimes and the transition to democracy in the Third World Safaa Moussa. (P. 87)

- Human rights and the current nature of Arab states, Hassan Abu Taleb. (P. 93)

- The struggle for human rights in the Arab World Bahieddin Hassan.

- A vision of human rights as an approach for the direction of the Palestinian liberation struggle. Wahid Abdel Maguid. (P. 101)

- Arab shortcomings in joining human rights agreements. Ahmed Youssef Al Karie. (P. 113)

- The first symposium on human rights in Egypt. Said Okasha. (P. 118)

Reports:

- OPEC and the international oil market in the 1990s: Walid Khadduri. (P. 122)

- The Lebanese crisis and the return to Arabization: Hassan Abu Taleb. (P. 130)

- The new American administration and the Middle East: Ragia Ibrahim Sidky. (P. 133)

- The Palestinian National Council and national continuities: Abdallah Belkaziz. (P. 138).

- The psychological and social effects of the Uprising in Palestinian society: Dr. Youssef Abu Samra. (P. 143)

- The Israeli government and peace plans: Ayman El Sayyed Abdel Wahab. (P. 151).

- The Arab Cooperation Council and future horizons: Nesrine Sameh Marei. (P. 156)

- The government of national salvation and recent developments in the Sudan: Fathi Ali Hassan. (P. 160)

- The second summit meeting of the Arab Maghreb: Omar Ezz el Reggal. (P. 163)

- The role of the Egyptian Fund for Technical Cooperation in Africa., Ambassador Ahmed Taha Muhammad. (P. 167)

- The withdrawal of Cuban forces and the future of the conflict in Angola: Ezzeldin Shukri (P. 178)

- The resumption of diplomatic relations between Kenya and Israel: Tarek Husni Abu Senna. (P. 182)

- South-East Asia and the post-Kampuchea stage: Mustafa Ahmadi Ali. (P. 186)

- Election results in the state of Tamil Nadu and its effect on political forces in India: Ahmad El Ibrahi (P. 190)

- Japan... a new era after Hirohito: Muhammad Ali El Maddah. (P. 193)

- Venezuela and the foreign debt problem: Sami Said El Alfi. (P. 198)

- Short-term scenarios for Chile: Huwaida Adly Roman (P. 202)

- The Vienna document: will it ensure security in Africa?: Fathi Hassan Atwa. (P. 206)

- Cooperation between the EEC and the Gulf cooperation Council: Hisham Badawi. (P. 209)

- The requirements of Perestroika in Poland: Ahmad Mustafa El Omla. (P. 214)



Chairman of the Board and General Editor:

Ibrahim Nafei

AL SIYASSA AL DAWLIYYA

Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram)
(First Issue : July 1965)

Chief Editor:

Dr. Boutros Boutros-Ghali

Managing Editor

Sayyed Yassin

Sub- Managing Editor:

- Ahmad Youssef Al Karie

Editorial Assistants :

- Nabya Asfahany

- Sawsan Hussein

Direction, Edition & Advertising Office :

Al Ahram Building,

Al Galaa Street

Tel. Cairo 745666 and 755500

Telex No. 92001-92544 Ahram UN

Annual Subscriptions:

Egypt : 5 Egyptian Pounds.

Arab and African Countries (by Air Mail) : 20 \$

Other Countries (by Air Mail) : 35 \$

Contents

Editorial:

Arab Diplomacy in Africa: Origins and Dimensions.
Dr. Boutros Boutros-Ghali.

Studies:

-Non-Alignment Between Abstract Principles and the Dynamics of Action.....Dr. Doria Shafik Bassiuni.
Despite the increasing importance of the Non-Aligned Group both in terms of organisation and of function, there are internal divisions and indeed bloody wars among its members which threaten the raison d'être and the future of the movement.

The aim of this study, therefore, is to evaluate the past performance of the Non-Aligned Movement (NAM) and its future potential. The study is divided into two parts. The first part discusses the origins of NAM, the development of its ideology, and its internal dynamics through a study of its meetings. The Second part of the study discusses NAM in the international context, and specifically its relations with the Soviet Union and United States. This part also contains an analysis of the causes of success and failure in NAM's relations with the superpowers.

In its conclusion, the study attempts to find an answer to the question which prompted the study: Does the NAM at the end of the 1980s have the same efficiency it had during the 1950s and 1960s? (P.14)

- The Gulf in Kuwaiti Foreign Policy at the United Nations..... Dr. Walid Elias Mubarak.

The aim of this study is to study the repercussions of the change in the balance of power in the Gulf on the foreign policy of Kuwait. This can be seen through an analysis of Kuwait in the General Assembly and the Security Council of the United Nations during the period preceding the Iran-Iraq war to Iran's acceptance of Resolution 598 on the resolution of the conflict.

The study concentrates on Kuwaiti policy at the United Nations because of the wealth of available material and the importance of the UN for the study of the foreign policy of its members, specially its smaller member states. (P.38)

AL-SIASSA AL-DAWLYA

- **NON-ALIGNMENT BETWEEN THE THEORETICAL PRINCIPLES & THE MOVEMENT'S DYNAMICS**

Dr. Dorya S. Bassiouni

- **THE GULF IN KUWEIT'S FOREIGN POLICY THROUGH UNITED NATIONS**

Dr. Walid Eliaz Mubarak

- **HUMAN RIGHTS IN INTERNATIONAL & ARAB POLITICS**

File: Dr. Mohamed El-Sayed Sa'id

- **OPEC AND OIL MARKET IN THE NINETIES**

Walid Khadouri

- **THE LEBANESE CRISIS & THE RETURN TO ARABISATION**

Hassan Abu Taleb

96

APRIL 1989

مطابع الاعتدال بكويت

السلامة الدولية

□ التحكيم الدولي والتسوية السلمية لقضية طابا

د . أحمد حسن الرشيدى

□ السياسة المصرية والخيار النووى

د . نادية محمود مصطفى

□ الفلسطينيين وصراع القوة

د . شفيق الغبرا

□ مجلس التعاون العربى وإمكانات التكامل الاقتصادى

د . رابع رتيب

□ الادارة الجديدة واحتمالات تطور السياسة

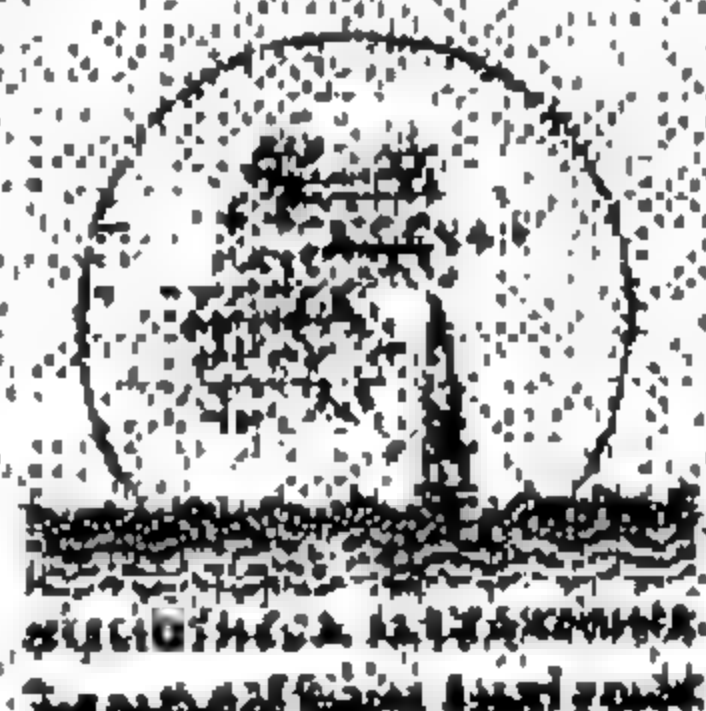
الأمريكية فى المنطقة العربية [ملف العدد]

اعداد : د . على الدين هلال

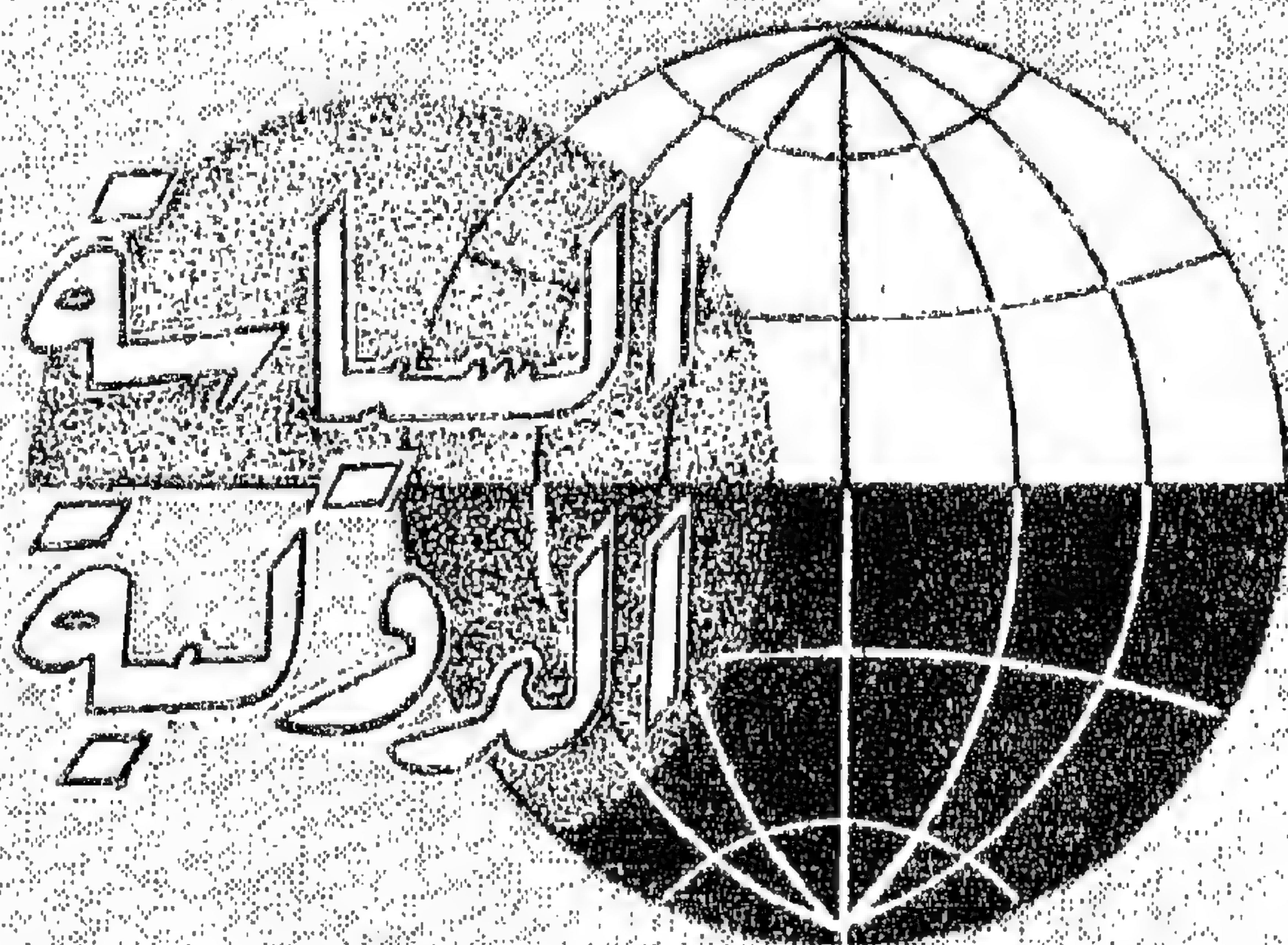
□ اضطرابات جورجيا ومشكلة القوميات فى الاتحاد السوفيتى

د . أحمد عباس عبدالبديع





General Department of
National Library and Archives
Bibliotheca Alexandrina



العدد (٩٧)
يوليو ١٩٨٩

الأهم

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
إبراهيم نافع

السياسة
الدولية

مجلة دورية
تصدر عن
مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية

صدر العدد الأول منها في أول يوليو ١٩٦٥

المفهرس

□ الافتتاحية :

- ٤ مصر وأربعة مؤتمرات للقمة - د . بطرس بطرس غالي
□ الدراسات :

- ٨ التحكيم الدولي والتسوية السلمية لقضايا طابا - د . أحمد حسن الرشيدى
٢٤ السياسة المصرية والخيار النووي - د . نادية محمود مصطفى
٦٠ الفلسطينيون وصراع القوة - د . شفيق الغبرا
٧٢ مجلس التعاون العربى وإمكانات التكامل الاقتصادى - د . رابع رتيب
□ ملف العدد الإدارة الجديدة واحتمالات تطور السياسة الأمريكية فى المنطقة العربية

- ٩٠ تقديم : د . على الدين هلال
٩٢ توجهات الإدارة الأمريكية تجاه المنطقة العربية - د . عبد المنعم سعيد
١١٥ الإدارة الأمريكية الجديدة والصراع العربى الاسرائيلى - د . هالة سعودى
١٢٥ احتمالات التطور فى السياسة الأمريكية ازاء الخليج - د . اسامة الغزالى
١٣٦ السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربى - د . جهاد عودة
١٤٢ القضايا العربية فى الحملة الانتخابية للرئاسة الأمريكية - وحيد عبد المجيد
□ التقارير والتعليقات :

- ١٥٥ قمة الدار البيضاء وعودة مصر - حسن ابراهيم طالب
١٦١ اتحاد المغرب العربى - عز الدين شكرى
١٦٥ الانتخابات البرلمانية العراقية والتعددية السياسية - احمد ابراهيم حسن زرد
١٦٨ قراءة تحليلية فى الانتخابات التونسية - فتحي على حسين
١٧١ وفاة الخمينى والصراع على السلطة فى ايران - خالد السرجانى
١٧٦ دور المراكز المصرية التدريبية فى افريقيا - سفير احمد طه محمد
١٨١ انيوبيا : ماذا بعد محاولة الانقلاب الأخيرة - فتحى حسن عطوة

سعر بيع النسخة

داخل مصر ١٢٥ قرشاً

خارج مصر : لبنان ٥٥٠ ليرة . الأردن ١٥٠٠ فلس . العراق ٢٠٠٠ فلس . الكويت ١٥٠٠ فلس . السعودية ١٥ ريالاً . المغرب
درهماً . البحرين ١٣٠٠ فلس . الدوحة ١١ ريالاً . دبي ١١ درهماً . أبو ظبى ١١ درهماً . دoha واعد ريال عاصمى . عمرة والسعودية
والقدس ١٥٠ شقفاً . لندن ٢٠٠ بنى

رئيس التحرير

د. بطرس بطرس غالي

مدير التحرير

السيد يسسين

نائب مدير التحرير

أحمد يوسف القرعي

سكرتيرا التحرير

نبيلة الأصفهاني

سوسن حسين

- ٧٨٥ مشروع الولايات المتحدة الأوروبية ١٩٩٢ بين الممكن والمستحيل - د. ثناء فؤاد عبد الله
- ١٩٦ .. النانو .. وتحديات ما بعد الأربعين - محمد علي المداخ
- ١٩٦ اضطرابات جورجيا ومشكلة القوميات في الاتحاد السوفيتي - د. احمد عباس عبد البديع
- ٢٠٢ القمة الصينية السوفيتية ومرحلة جديدة في العلاقات الدولية - جمال الدين محمد علي
- ٢٠٨ الحلول الأمريكية لمدونية العالم الثالث - نسرين سامح مرعي
- ٢١٢ الانتخابات البرلمانية والتحولات السياسية في الاتحاد السوفيتي - امانى محمود فهمي
- ٢١٦ أفغانستان بعد الانسحاب السوفيتي - وفاء ثروت
- ٢٢٢ السياسة والمال في اليابان - نزيهة الأفندي
- ٢٢٥ الانتخابات البرلمانية في سريلانكا وتجربة المراقبين الدوليين - سفير احمد توفيق خليل
- ٢٢٩ الملكية الذكرية بين اتفاقية الهبات ومنظمة الهبو - محمود دغش
- ٢٢٥ □ في الإستراتيجية العسكرية : تأثير الموقع الجغرافي على الأمن القومي العربي والدفاع عنه - لواء طلعت مسلم

ندوات ومؤتمرات دولية

- ٢١٩ المؤتمر السابع عشر لاتحاد المحامين العرب - احمد يوسف القرعي
- ٢٢٥ ندوة مجلس التعاون العربي : الواقع والآفاق - د. عطية حسين أفندي
- ٢٤٨ ندوة نزع السلاح والأمن في افريقيا - طارق حسني ابو سنة
- ٢٥٦ □ مكتبة السياسة الدولية

- ٢٦٨ □ كاريكاتير الصحافة العالمية

مجالات السياسة الدولية : إعداد سوسن حسين

- ٢٧٠ - ولا تزال ملحمة الكفاح الفدائي في الأرض المحتلة مستمرة - مقدمه المجلات
- ٢٧١ - الثورة الفلسطينية والنصر الى السلام
- ٢٧٧ - ساعة التراجع في الشرق الأوسط
- ٢٨٢ □ شهورات الاحداث الدولية - مارس ، أبريل ، مايو ١٩٨٩

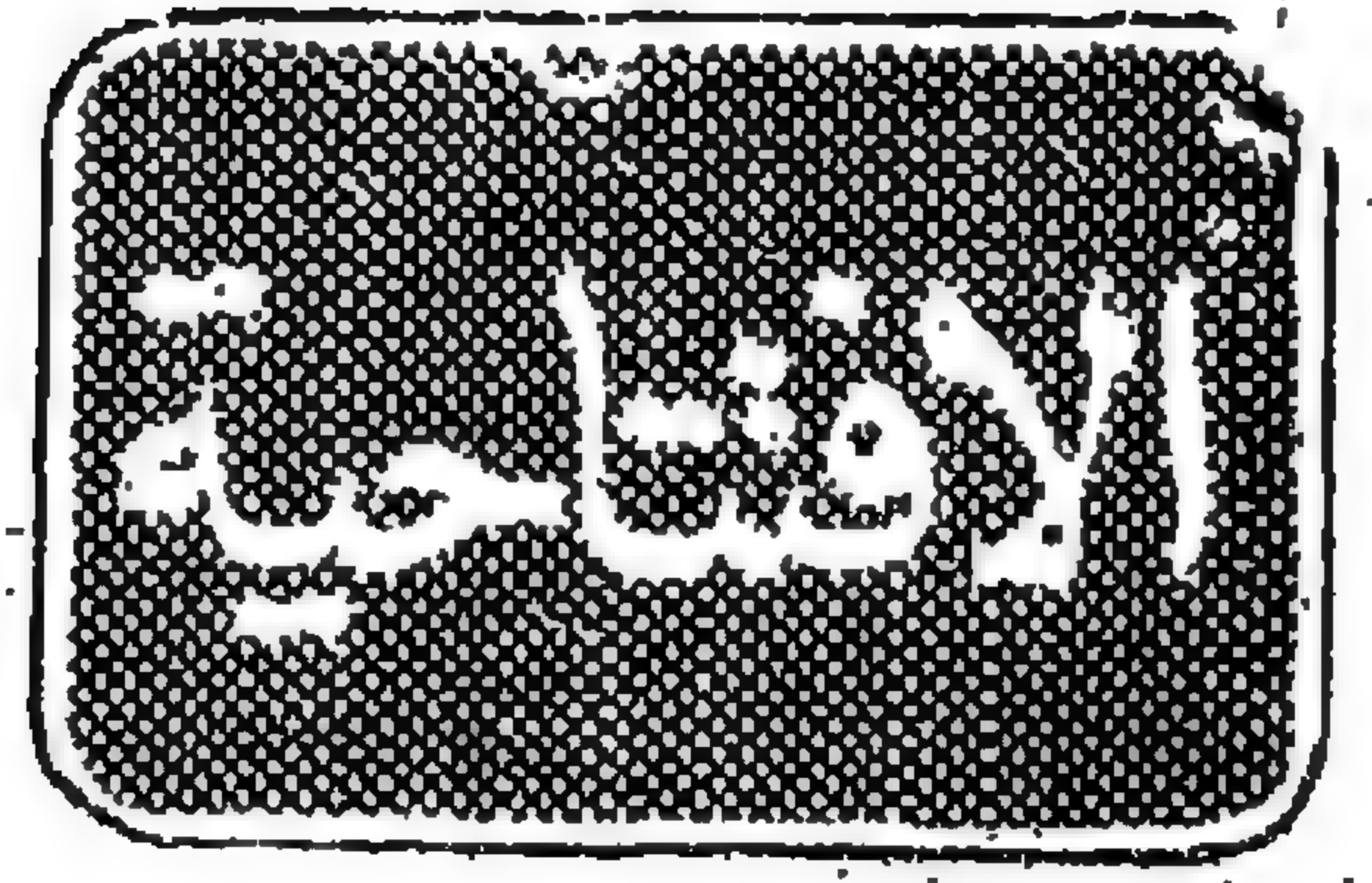
- ١٩٧ □ وثائق دولية

الإدارة والتحرير والإعلانات :

شارع الجلاء - القاهرة

٧٥٥٥٠ - ٧٥٥٦٩

الإشتراكات السنوية : داخل جمهورية مصر : مئة جنيهات ، اتحاد البرق العربي : ٣٥ دولارا ،
بالبريد الجوي : ٢٠ دولارا ، باقي دول العالم : البريد الجوي ٣٥ دولارا .



مصر وأربعة مؤتمرات للقمة

غدت دبلوماسية القمة واحدة من أبرز قسّمات الحياة السياسية المعاصرة ، كما غدا لقاء الرؤساء في محافل دولية أو منظمات اقليمية أو مؤتمرات عالمية ، من أكثر أوجه النشاط الدولي ، قدرة على الحسم والانجاز واتخاذ القرارات الاستراتيجية ، بل ومن أنجع الوسائل المباشرة ، لتحقيق التفاهم بين قادة الدول ، وتنقية الأجواء وحل المشكلات المعقدة ، وتمهيد الطريق وتهيئة السبيل أمام المزيد من التقارب والتلاقى والعمل المشترك .

ولقد شهدت الأسابيع الماضية قمتين هامتين هما القمة العربية غير العادية في الدار البيضاء ، والقمة الثالثة للدول الناطقة بالفرنسية في دكار ، كما سوف تشهد الأسابيع القادمة قمتين دوريتين لمحفليين كبيرين هما القمة الخامسة والعشرون لمنظمة الوحدة الأفريقية خلال الفترة من ٢٤ - ٢٦ يوليو ١٩٨٩ ، والقمة التاسعة لحركة عدم الانحياز في الفترة من ٤ - ٧ سبتمبر ١٩٨٩ .

ولقد كان الحضور المصري في القمتين الأوليين ، ذا قيمة استثنائية ومغزى خاصا ، كما سوف تسجل الدبلوماسية المصرية في القمتين الأخيرتين ، نشاطا محوريا متميزا ينطلق من رصيد تاريخى ودور تأسيسى بارز في هذين التجمعين اللذين تنتمى اليهما مصر ، انتماء عضويا وسياسيا .

فلقد كانت القمة العربية غير العادية التى انعقدت في الدار البيضاء على مدى خمسة أيام مابين ٢٢ - ٢٦ مايو ١٩٨٩ ، حدثا تاريخيا حاسما ، بما تميزت به من عودة مصر الى حضور اجتماعاتها بعد غيبة استمرت عشر سنوات ، ومشاركتها الفعالة في أعمالها . كما كانت هذه القمة العربية أكثر القمم أهمية منذ سنوات بعيدة ، ليس فقط لخطورة الموضوعات المعروضة على جدول أعمالها ، أو لطبيعة التوقيت التى تنعقد فيها ولخصوصية المرحلة التى تمر بها القضية الفلسطينية أو القضية اللبنانية ، وإنما لأهمية المصالحات السياسية التى تمت خلالها ، وما حققته من إذابة الجليد الذى كان قائما في العلاقات العربية

[إن أية قمة عربية أو أفريقية وعلى مستوى طالما أنها منتظمة في مواعيد عقدها فإنها كثيرا ما تزيل الخلافات التي قد تنشأ . أما تأجيل القمة لسنوات فإنه يؤدي إلى تراكم الخلافات ، ويصبح من الصعوبة حلها مرة أخرى]

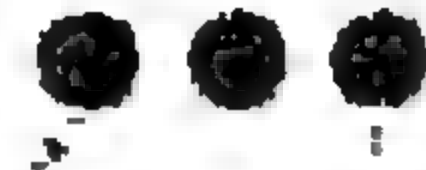
من تصريحات
الرئيس حسني مبارك
فور عودته من قمة الدار البيضاء
٢٧ مايو ١٩٨٩

ولقد حرص الرئيس مبارك على فتح الباب لكل ما يمكن ان يعود بالخير على العرب ، ودعا الى لقاء خلاقات الماضي جانبيا ، والاهتمام بالحاضر والمستقبل ، والتنبيه الى التحديات التي تهدد الأمة العربية ، ووضع في خطابه امام القمة ، برنامجا واقعيا ، واضحا ودقيقا ، للعمل العربي المشترك في المرحلة القادمة . فقد كان خطاب الرئيس في المؤتمر ميثاقا كاملا للعمل المطلوب من كل العرب ، حتى يمكن لأمتنا أن تجتاز مخاطر الطريق ، وحتى لا يفلت منها الوقت الذي يجري سريعا أمامنا ، ويحمل معه تغييرات جوهرية في شكل العلاقات الدولية . وبالإيجاز ، كانت قمة الدار البيضاء قمة تاريخية بكل مقياس ، وكان حضور مصر تحولا أساسيا في نوعية العمل العربي المشترك وكثافته وجديته وقدرته على الانجاز والتأثير . وكان الرئيس مبارك ممثلا حقيقيا لضمير مصر وضمير الأمة العربية جميعا . وكان خطابه فاتحة لعصر جديد من العمل العربي الفعال ، الخالي من التشنجات والانفعالات ، والحريص على مصالح العرب العليا .



أما القمة الثالثة للدول الناطقة بالفرنسية ، التي عقدت في دكار خلال الفترة من ٢٤ - ٢٦ مايو ١٩٨٩ ، فهي ذلك المحفل الدولي الذي تشارك فيه نحو خمسين دولة من دول العالم في الشمال والجنوب معا ، والذي يشكل تبعا لتنتمي اليه مصر انتماء منفعة ومصلحة ، وتحقق من ورائه تعاونا متعدد الأطراف يمد الى مجالات عديدة ومتنوعة ، في عصر يشهد فيه الاعتماد المتبادل ، ويقود الحوار بين سائر أطراف المجتمع الدولي ، سمة من سمات الواقع العملي الراهن . وكان مشروع انشاء جامعة الاسكندرية الفرانكوفونية / الأفريقية ، من أهم الموضوعات التي تناولها مؤتمر دكار بالتأييد والمصادقة ، باعتبارها تجسيدا عمليا للتعاون المفيد بين الجنوب والجنوب ، يتم بمساعدة من الشمال ضمن إطار الفرانكوفونية .

وبعد التوقيع على البروتوكول الخاص بإنشاء هذه الجامعة الدولية بالأسكندرية ، كمؤسسة متخصصة في تأهيل وتكوين الكادرات الأفريقية ، في مجالات التكنولوجيا التطبيقية ، التي تخدم قضية التنمية في إفريقيا ، وبعد دخول هذا المشروع الثقافي الهام ، حيز التنفيذ الفعلي ، تقوم جامعة الاسكندرية الفرانكوفونية ، كتعبير عن حضور مصر الثقافي الرائد ، واعتراف بدورها الإشعاعي داخل القارة الأفريقية .



وفي نهاية يوليو ١٩٨٩ ، تنعقد القمة الأفريقية الخامسة والعشرون ، في إطار منظمة الوحدة الأفريقية ، ذلك التجمع الأفريقي الكبير ، الذي كان بحق بداية مرحلة جديدة وحاسمة في تاريخ شعوب قارتنا العظيمة ، ومسيرة نضالها البطولي من أجل الحرية والاستقلال والوحدة والعمل على تحقيق التقدم .

وإن تنعقد الإرادة الجماعية ، على أن تتولى مصر رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية في دورتها الجديدة هذا العام ، ينفسح الأفق أمام جهد مصرى مكثف على مدى السنة الآتية على الصعيد الأفريقى . وتؤمن مصر بأن منظمة الوحدة الأفريقية ، تقوم كأنسب ساحات العمل المشترك ، من أجل تحقيق التضامن والتعاون والوحدة بين جميع الدول الأفريقية المنطوية تحت لوائها ، وفي جميع الطاقات الأفريقية للتغلب على التحديات الحقيقية التي تواجه شعوبنا في المرحلة الراهنة :

وسنبو اصل الشعب المصرى ، في المستقبل ، أداء رسالته التي يتمسك بها تجاه سائر الشعوب الأفريقية الشقيقة ، كما ظل يفعل في كل تاريخه . فهو معها في معركتها الباسلة من أجل الحرية السياسية ، وهو في مقدمة طلائعها من أجل مواجهة معركتها المستمرة ضد التفرقة العنصرية . وهو معها بكل الجهد والطلاقة في العمل المضنى من أجل تحقيق الحرية الاقتصادية ومن أجل التنمية الأفريقية . فعلى مدى العام القادم الذى سيكون عاما إفريقيا خالصا لدى القاهرة ، وابتداء من القمة الخامسة والعشرين ، ستعيش مصر ، كما عاشت روما ، هدم إفريقيا بفكرها ووجدانها ، كما سينصب جل نشاطها على القضايا الأفريقية ، التي هي في نفس الوقت قضايا مصرية ، تدافع عنها وتعمل من أجل حلها .



وفي سبتمبر ١٩٨٩ ، ستلتئم القمة التاسعة لدول عدم الانحياز في الجزائر . التي كانت مع دلهى والقاهرة ، هي عماد عدم الانحياز التاريخية . « التي تلبط بها روح الحركة ومضمونها على مدى العقود الثلاثة الماضية .

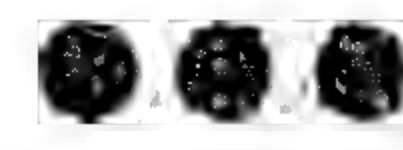
وإذا كانت حركة عدم الانحياز تمثل في يقين مصر ، قوة معذوية هائلة غير مسبوقة في التاريخ ، تستهدف منذ قيامها ، الوقوف بمرزم ضد تقسيم العالم أو كتل وأحلاف تتربص كل منها بالآخرى ، وتعمل على تخفيف حدة الحروب الباردة والتقريب بين العسكريين المتعاديين ، فإنها تقف اليوم أمام منعطف جديد في تاريخ العلاقات الدولية ، يتجسد في الوفاق بين الشرق والغرب ، وتبدل مفهوما نابضا للتعايش السلمى الإيجابى ، ويمكنها ، إذا ما حافظت على قوة دفعها واتسعت

نطاقها ، أن تهيبء المناخ السياسى الملائم ، وتفتح الطريق لدعم التعاون بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة ، وتزيد من فرص اسهامها فى الاقتصاد العالمى ، كما تعزز من اتباع منهج التسويات السلمية .

ولقد تبلور ادراك الدبلوماسية المصرية لهذا التطور الجديد ، فى عمل فاعل على الساحة الأفريقية ، التى تشكل دولها اغلبيية ساحقة ضمن مجموعة الدول غير المنحازة ، عندما استصدرت قرارا من القمة الأفريقية الرابعة والعشرين فى مايو ١٩٨٨ ، يؤكد على الترحيب بوجود انفراج شامل ومفتوح ، واننا على استعداد للاسهام فى تحقيقه وتعميقه وتعزيزه ، ويدعو حركة عدم الانحياز الى المتابعة الدقيقة للتطورات سالفة الذكر ، ويوصى بأن تبدأ الحركة عملية اعادة تقييم للوضع الدولى وتأثير هذه التطورات على بلدان العالم الثالث ، وعلى قضاياها العادلة . ونمط علاقات القوى الدولية ، التى يمكن أن تنبع من هذه التطورات .

وعلى مدى الشهور الماضية ، نشطت الدبلوماسية المصرية مع الأطراف الاخرى المختلفة فى حركة عدم الانحياز وبخاصة مع يوجوسلافيا والهند وقبرص وكوبا والدول الأفريقية الصديقة ، وخلال المؤتمر الوزارى للحركة الذى عقد بهرارى فى الفترة من ١٧ - ١٩ مايو ١٩٨٩ ، لتناول المتغيرات الدولية الجديدة بالتقييم والتحليل وصولا الى تصور نشط للحركة يستند الى ضرورة تكثيف الحوار على قدم المساواة مع التجمعات والعناصر الرئيسية المؤثرة فى العلاقات الدولية ، والى توسيع دائرة المشاركة فى الانفراج الدولى ، واهياء وتنشيط الحوار بين الشمال والجنوب فى المجال الاقتصادى ، مع تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب ، وتعميق الاهتمام بالمشاكل المتزايدة الحيوية مؤخرا مثل البيئة والديون الخارجية والصحة وحقوق الانسان ، وتحقيق فعالية اكثر لمنهاجية عمل الحركة فى المستقبل .

وعليه فان مصر ، التى كانت فى مقدمة من عملوا على ارساء أسس ومبادئ عدم الانحياز ، تعمل على أن تتحدى حركة عدم الانحياز اليوم بروح جديدة ، وعلى أن تقوم الدول الأعضاء بالعمل على ترجمة هذه الروح الجديدة الى واقع ملموس من اجل صالح شعوب الدول غير المنحازة ، وسوف تنشط الدبلوماسية المصرية فى قمة بلجراد القادمة من اجل تحقيق هذا الهدف المنشود .



وهكذا ومن واقع الاستعراض السابق لدبلوماسية القمة التى مارستها مصر فى الأسابيع الماضية ، وتناهب لممارستها فى الأسابيع القادمة ، يتبين ان لمصر دورا كبيرا ، بارزا ، أساسيا ، يقوم على أسس راسخة من الفهم العصرى للعمل السياسى وسط ظروف عالمية متغيرة ..

د . بطرس بطرس غالى

التحكيم الدولي والتسوية السلمية لقضية طابا

دراسة لقواعد التحكيم وتطبيقاتها في العلاقات الدولية

د . أحمد حسن الرشيدى

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

السياسية لمنازعاتها الدولية لما تتميز به هذه التسوية من مرونة وقدرة على المساومة وتبادل التنازلات وصولاً إلى حلول توفيقية مقبولة من كافة الأطراف ، إلا أن ذلك لا يعنى أن التسوية القانونية غير ذات جدوى في نطاق العلاقات السياسية الدولية . فالثابت أن ثمة أنواعاً من المنازعات الدولية تعرف بالمنازعات القانونية ، كتفسير المعاهدات الدولية ، قد لا تجدى معها كثيراً - بل ورتباً قد لا تجدى معها أبداً - الوسائل السياسية ولا يصح التعامل معها إلا من خلال الأجهزة القانونية أو القضائية المتخصصة . يضاف إلى ذلك من ناحية ثانية ، أن التسوية القانونية عادة ما تلائم وضع الدول الصغرى أو الضعيفة في المجتمع الدولي في مواجهة الدول الكبرى الأعضاء في هذا المجتمع . وذلك على خلاف التسوية السياسية التي تعكس - ولا شك - طبيعة بوارى القوى

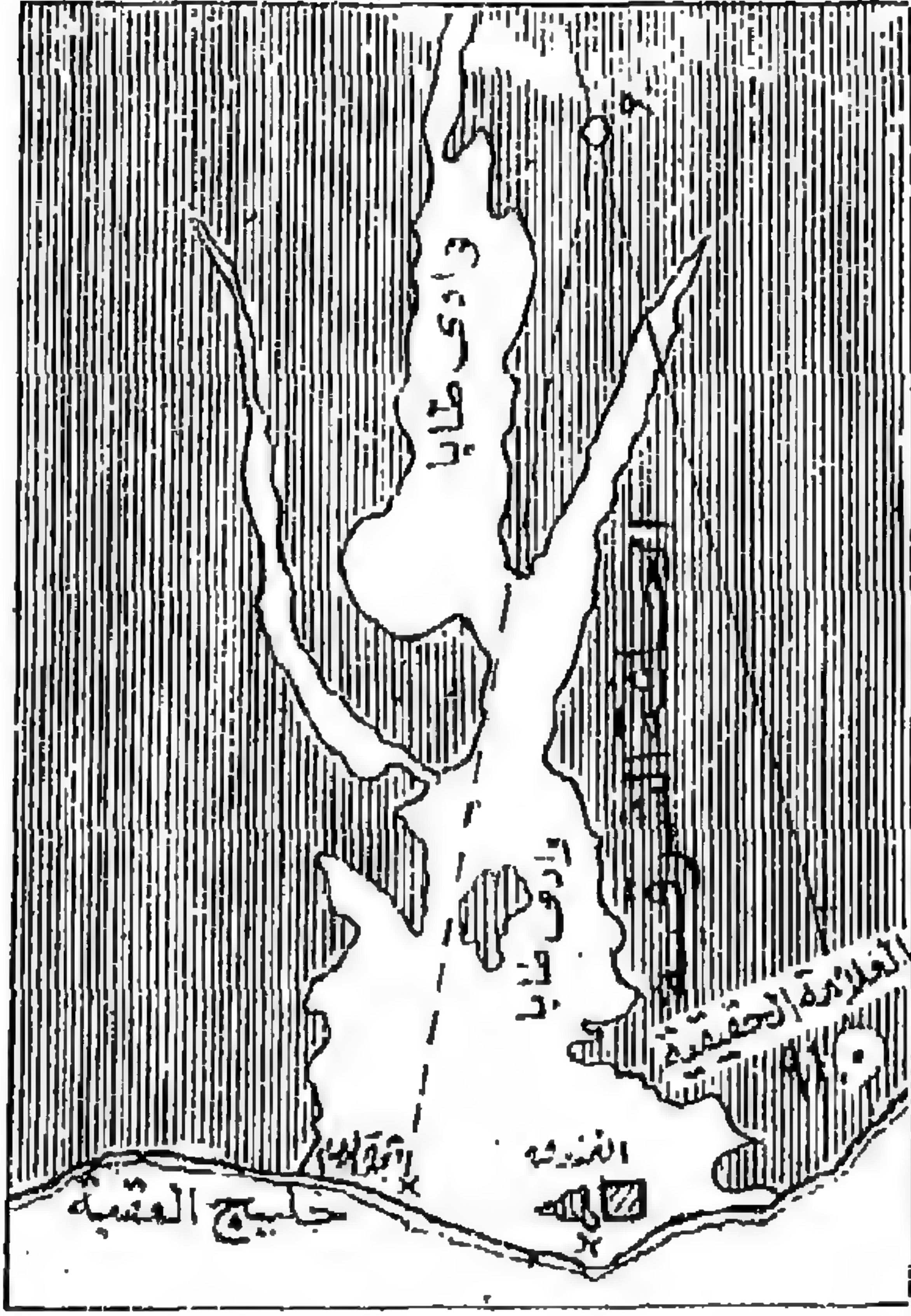
مبدأ التسوية السلمية للمنازعات من المبادئ الأساسية للقانون الدولي المعاصر ، وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمبدأ عدم جواز استخدام

القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية^(١) .

وتأخذ التسوية السلمية للمنازعات - في التطبيق - إحدى صورتين : فهناك ، من ناحية أولى ، صورة التسوية السياسية ويقصد بها تسوية النزاع الدولي بالوسائل السياسية والدبلوماسية كالمفاوضات والمساعى الحميدة والوساطة والتوفيق . وهناك ، من ناحية ثانية ، التسوية القانونية التي تتحقق من خلال اللجوء إلى تحكيم والقضاء الدوليين .

وإذا كانت الدول - عموماً - لاتزال تفضل

(١) انظر ، على سبيل المثال ، نص المادة ٢/٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، حيث يقضى بأن : « يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية ، وعلى وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر » .



الدولى يمثل نظاماً متكاملًا للتسوية ، لذا فإن منهج التحليل سيركز على بيان القواعد العامة التى يقوم عليها هذا النظام مع الإشارة - بصفة خاصة - الى تطبيقاتها بالنسبة لقضية التحكيم بشأن طابا^(٢) . وسيتناول التحليل هذه القواعد العامة للتحكيم وتطبيقها بالنسبة لقضية التحكيم بشأن طابا فى نقاط رئيسية ثلاث : النقطة الأولى - وهى تمهيدية - ونعرض فيها للتحديد بمفهوم التحكيم الدولى مع بيان خصائصه وأنواعه . أما النقطة الثانية ، فنخصصها للحديث عن اتفاقات التحكيم الدولى ومشارطاته ، وهذا الموضوع له

القائم بين الدول المتنازعة^(٣) . ومن ناحية ثالثة ، من المعلوم أن التسوية القانونية غالباً ما تكون أكثر فاعلية فى اقناع الرأى العام بجدواها وبعدها ، وذلك على خلاف التسويات السياسية التى عادة ما ترتبط فى أذهان الرأى العام بفكرة التنازلات والحلول الوسط^(٤) .

وكما نوهنا ، تتحقق التسوية القانونية للمنازعات الدولية من خلال اللجوء إلى إحدى وسيلتين : التحكيم الدولى أو القضاء الدولى . وتهدف هذه الدراسة الى إلقاء بعض الضوء على التحكيم بوصفه إحدى الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية . ولما كان التحكيم

(٢) انظر فى القول بملاءمة التسوية القانونية لأوضاع الدول الصغرى : د . ابراهيم شحاته ، محكمة العدل الدولية ومتطلبات تطوير نظامها ،

مجلة السياسة الدولية ، ١٩٧٣ ، العدد ٣١ ، ص ٤٤ - ٤٥

(٣) J. L. I., 1954, Vol. 48, No. 3, P. 386

(*) وعلى ذلك ، فإن الجوانب المتعلقة بنشأة وتطور مشكلة طابا - سواء فى مطلع هذا القرن أو فى ظل الاحتلال الاسرائيلى لسياء بعد عام ١٩٦٧ - وكذا تلك المتعلقة بتقويم دور الدبلوماسية المصرية فى معالجة هذه المشكلة سواء قبل اللجوء الى التحكيم أو التنازل او فيما بعد .

بمفاوضات تنفيذ الحكم ، هى من الأمور التى تخرج عن نطاق هذه الدراسة اللهم الا بالقدر الذى يقتضيه ضرورة التحليل العليم السام .

يشمل كل جوانب النزاع المعروض ، فقد ترى الدول المتنازعة أن مصلحتها المشتركة تقتضى إحالة النزاع برمته الى التحكيم للفصل فيه ، وقد ترى عكس ذلك ومن ثم تكتفي بإحالة أحد أو بعض جوانبه الى التحكيم . ومن ذلك مثلاً ، أن مشاركة التحكيم المعقودة في ١١ سبتمبر ١٩٨٦ بين مصر واسرائيل بشأن طابا قد قصرت سلطة محكمة التحكيم فقط على تقرير مواضع بعض علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ، ولم تطلب منها - مثلاً - بحث شرعية أو عدم شرعية هذه المواضع من وجهة نظر أى من الطرفين^(١) .

د - أن الدول عادة ما تحدد - على سبيل الضّر - الموضوعات التي يمكن أن يكون النزاع بشأن أى منها محلاً للتحكيم ، مستثنية من ذلك كل ما يتعلق منها بالاستقلال السياسي والشرف الوطني والمصالح الحيوية وكذا المسائل التي تدخل ضمن نطاق اختصاصها الداخلي^(٢) . ومع ذلك ، فمن الصعوبة القول بوجود قاعدة عامة في هذا الشأن ، لأن المعول عليه في التحليل الأخير هو ارادة الدول المتنازعة ؛ ولذلك ، فكثيراً ما نجد نزاعاً دولياً معيناً قد عرض على التحكيم للفصل فيه ، على الرغم من تعلقه بالمصالح الحيوية والاستقلال السياسي لكل أو لأحد أطرافه . ولعل النزاع حول طابا دليل قوي يمكن أن يساق في هذا الخصوص ، حيث أنه في جوهره كان يتعلق بتعسك مصر بسيادتها على منطقة طابا في حين نازعت اسرائيل في شرعية هذه السيادة انطلاقاً من اعتبارات سياسية^(٣) .

٢ - أنواع التحكيم الدولي :

يأخذ التحكيم الدولي - في التطبيق - صوراً متعددة يكون لكل منها مسمى خاص ، وذلك طبقاً للميعار المستخدم .

أهميته بإعتبار أن اتفاق التحكيم هو الدستور أو القانون الأساسي الذي تلتزم به محكمة التحكيم منذ اللحظة الأولى لنظرها النزاع وحتى صدور الحكم الفاضل فيه . أما النقطة الثالثة والأخيرة ، فنعرض فيها لنظام تنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية . ولاشك أن أهمية هذا الموضوع تكمن في حقيقة أن الهدف المتوخى من التحكيم الدولي - كوسيلة سلمية لفض المنازعات - لا يتحقق إلا بتنفيذ أحكامه من جانب الأطراف المعنية .

المبحث الأول

١ - التحكيم الدولي : تعريفه وأنواعه

أ - التعريف بالتحكيم الدولي :

يقصد بالتحكيم الدولي ، كوسيلة سلمية لتسوية المنازعات الدولية ، ذلك الاجراء الذي يمكن بواسطته حل النزاع الدولي بحكم ملزم تصدره هيئة تحكيم خاصة يختارها أطراف النزاع ، وانطلاقاً من مبدأ تطبيق أحكام القانون واحترام قواعده^(٤) .

ويتميز التحكيم الدولي ، بهذا المعنى ، بعدة خصائص^(٥) :

أ - أولاً ، أن القرار الصادر عن هيئة التحكيم ليس قراراً عادياً وإنما هو حكم Award يقرر حل النزاع عن طريق تطبيق قواعد القانون الدولي العام أو قواعد العدل والانصاف أو أية قواعد قانونية أخرى .

ب - أن القرار (الحكم) الصادر عن هيئة التحكيم ، هو قرار (حكم) ملزم بالضرورة لأطراف النزاع وهذا الالتزام لا يتعارض مع الارادة الحرة للأطراف المعنية أو مع مبدأ السيادة ، وذلك لأنهم - أى أطراف النزاع - قد قبلوا بمحض إرادتهم اختيار اللجوء الى التحكيم كوسيلة سلمية لتسوية النزاع القائم بينهم .

ج - أن التحكيم الدولي لا - شرط فيه بالضرورة أن

(٤) Rousseau, Ch., Droit International Public, (9 éme édition), Paris: Dalloz, 1979, P. 305.

(٥) Ibid., PP. 305-306, PP. 315-318.

(٦) راجع نص المادة ٢ من مشاركة التحكيم بشأن طابا . وانظر كذلك نص المادة ٥ من الملحق المرفق بهذه المشاركة والذي يقرر صراحة أنه : « ليس من سلطة المحكمة أن تقرر موضع علامة حدود بخلاف تلك المقدمة من مصر أو اسرائيل والتي تم تسجيلها في المرفق ... » . انظر : د . يونان لبيب رزق (جمع وتقدم) ، وثائق السيادة المصرية على طابا ، مجلة السياسة الدولية ، ١٩٨٩ ، العدد ٩٥ ، ص ٢٠٠ وحس ٢٠٢ . وقد شملت هذه العلامات ١٤ علامة من مجموع ٩١ علامة هي كل علامات الحدود بين مصر وفلسطين تحت الانتداب من الحدود المتوسطة وحتى خليج العقبة .

(٧) Rousseau, Ch., Op. Cit., PP. 311-312.

وهذه الاستثناءات هي التي يسميها استاذنا الدكتور عز الدين فودة « التحفظات للزومية » في اتفاقات التحكيم واتفاقات اللجوء الى المحاكم القضائية الدولية . وانطلاقاً من ذلك ، عارض الاستاذ الدكتور فودة اللجوء الى التحكيم بشأن طابا خشية صدور حكم في غير صالح مصر خاصة وان مسألة افساد أو افساد هيئة التحكيم التي يناط بها الفصل في النزاع المعين المعروض ليست امراً مستبعداً تماماً . راجع د . عز الدين فودة ، القضاء الدولي ، (مذكرات على الالة الكاتبة) ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ١٥ - ٢٠ ، ولنفس المؤلف ايضا لا للتحكيم في طابا ، الأهرام الاقتصادي ، العدد ٨٢٧ ، ٢٨ يناير ١٩٨٥ ، ص ١٢ - ١٤ .

(٨) اهداف اسرائيل من وراء السيطرة على طابا عديدة ، منها : كسر مبدأ الانسحاب الى الحدود الدولية ، ادراكها لأهمية طابا الاستراتيجية وسيطرتها على ميناء ايلات ، الحصول على تنازلات من مصر فيما يتعلق بتطبيع العلاقات ، كسب حقوق في المنطقة سواء فيما يتعلق بالاستقرار أو بالنشاط السياحي .

راجع : الأهرام الاقتصادي ، العدد ٨٢٧ ، المرجع السابق ، ص ١٧ ، د . علي الدين هلال ، طابا - قضية قانونية ام سياسية ، الأهرام الاقتصادي ، العدد ٩١٧ ، ١١ أغسطس ١٩٨٦ ، ص ٩٨ ، خالد الفيشاوي ، طابا - الأرض المصرية في متاهات الحلول السلمية ، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي ، العددان ١٨/١٧ ، يوليو / أكتوبر ، ١٩٨٦ ، ص ٤٢٩ - ٤٣٠ .

أساسا القانون الدولي العام ، ومن تطبيقات : تحكيم الحدود بشأن إقليم كوتش بين الهند وباكستان والذي وقعت مشاركته في ٣٠ يونيو ١٩٦٥ ، وتحكيم طابا بين مصر واسرائيل والذي وقعت مشاركته في ١١ سبتمبر ١٩٨٦ : وهناك ، ثالثا ، التحكيم الدولي الذي تكون أطرافه إما من غير الدول ولكن تنتمي من حيث الجنسية الى دول مختلفة ، وإما دولاً من جانب وأطرافاً أخرى من غيرها من جانب آخر ، ويكون موضوع هذا التحكيم ليس النزاع الدولي بالمعنى الدقيق - والذي يعنى نزاعاً بين أشخاص القانون الدولي العام - وإنما العقود والمعاملات الدولية الخاصة . ويدخل هذا النوع من التحكيم الدولي في نطاق اهتمام القانون الدولي الخاص والقانون الدولي التجاري .

جـ - ومن حيث طبيعة الهيئة التحكيمية : هناك التحكيم الذي يتم بواسطة محكم واحد^(١٠) وهناك التحكيم الذي يتم بواسطة هيئة تعرف بمحكمة التحكيم يختار أطراف النزاع أعضائها الذين يشترط فيهم أن يكونوا جميعاً أو غالبيتهم من الشخصيات الدولية المحايدة . وقد جرى العمل الدولي ، منذ تحكيم الألبانيا الشهير عام ١٨٧٢ بين بريطانيا والولايات المتحدة ، على أن يكون تشكيل محكمة التحكيم من عدد فردي عادة ما يكون ٣ أو ٥ . وقد أخذت مشاركة التحكيم بشأن طابا بالنظام الخماسي ، حيث اتفق الطرفان على اختيار المحكمين الآتية أسمائهم : د . حامد سلطان (مصري) ، د . روث لابيروت (اسرائيلية) ، كير بيلين (فرنسي) ، ديتريش شاندر (سويسري) ، جونا لاجررين (سويدي) ، وقد اختير هذا الحكم الأخير ليكون رئيساً للمحكمة .

ومحاكم التحكيم نوعان : فهناك ، من ناحية أولى ، محاكم التحكيم المؤقتة ، وهي المحاكم التي يتم الاتفاق على تشكيلها للفصل في نزاع دولي معين . ثم تنقضي بعد ذلك ، ومثالها محكمة التحكيم التي فصلت في قضية طابا

أ - فأولاً ، ومن حيث طبيعة الالتزام باللجوء الى التحكيم من عدمه : هناك التحكيم الاختياري ، وهناك التحكيم الاجباري . ففي حالة النوع الأول ، والذي يمثل القاعدة بالنسبة للتحكيم الدولي عموماً ، يكون لكل دولة الحق في قبول أو رفض المنول أمام هيئة تحكيمية ، وذلك إعمالاً للمبدأ القانوني العام الذي يقضى بأن أية دولة لا يمكن أن تجبر على عرض نزاعها أمام أية جهة دولية لتسويته بأية طريقة كانت^(١١) . أما في حالة التحكيم الاجباري^(١٢) ، والأصل فيه أيضاً إرادة الدول ، فإن الدولة متى وافقت - سواء بمقتضى اتفاقات خاصة أو بمقتضى نصوص معينة ترد ضمن اتفاقات عامة - على قبول اللجوء الى التحكيم بالنسبة لطائفة معينة من المنازعات لفضها سلمياً ، فهذا لا يكون لهذه الدولة أن ترفض التحكيم في حالة نشوب نزاع مع دولة أو دول أخرى قبلت التعهد ذاته ، ومتى كان النزاع داخلياً ضمن طائفة المنازعات التي سبق الاتفاق على تحديدها . ويندرج تعهد كل من مصر واسرائيل - بموجب نص المادة ٧ من معاهدة السلام المعقودة بينهما عام ١٩٧٩ - باللجوء الى التحكيم لفض أي نزاع يثور بينهما بشأن تطبيق المعاهدة ، أو تفسيرها ، تحت هذا النوع من التحكيم الاجباري . فطبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة المذكورة : « إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة ، فتحل بالتوفيق أو تحال الى التحكيم » . ولعلنا نستطيع ، في ضوء ذلك ، أن نفهم استمرار مصر على اللجوء الى التحكيم بشأن طابا ، وعدم استطاعة اسرائيل رفض ذلك إطلاقاً ، بعدما عجزت الدولتان عن التوصل الى حل للنزاع عن طريق المفاوضات^(١٣) .

ب - ومن حيث أطراف النزاع ، يقسم التحكيم الدولي الى نوعين : فهناك ، أولاً ، التحكيم الدولي العام الذي تكون أطرافه دولاً متمتعة بكامل الشخصية القانونية لدولية ويكون موضوعه هو النزاع الدولي بالمعنى الدقيق ، وهذا النوع من التحكيم هو الذي -

(٩) Kelsen, H., Peace Through Law, Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1944, P. 130

(١٠) حول مفهوم التحكيم الاجباري وخصائصه وتطوره ، انظر

Anand, R., Compulsory Jurisdiction of the International Court of Justice, London: Publishing House 1961

(١١) المعروف ان اسرائيل ظلت ترفض بشدة - منذ بداية النزاع حول طابا قبل اتمام الانسحاب الفعلي اتواتها من سيناء في ٢٥ ابريل ١٩٨٢ - قبول مبدأ التحكيم . الا انها اضطرت لقبول ذلك امام اصرار مصر عليه . راجع الاحكام الاقتصادية ، العدد ١٠٣٠ ، ١٠ اكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١٨

(١٢) وقد كان هذا النوع من التحكيم شائعاً في الماضي ، أما في العصر الحديث فقد أصبح النادر جداً ، وان لم يبلغ تماماً . راجع

Wetter Q., The International Arbitral Process: Public and Private, Vol. 1, New York: Oceana Publications, Inc., 1970, P. ٧١

(١٣) كما في تحكيم إقليم كوتش السابق الإشارة اليه من الهند وباكستان عامي ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ . فقد عبت مأكسد الدبلوماسية الابراشي نصر الله انتظام ، وعينت الهند القاضي اليوسلاف اليتش بيا . برنامج الامن العام للأمم المتحدة - ازاء احكام الدوتيين في الاداء على العصور الثالث - بتعيين القاضي السويدي جونا لاجررين (الذي راسل محكمة تحكيم طابا) . حكماً ، القاور ، محكمة العدل الدولية ، اصدار ١٩٨٦ ، ص ٢٥٣ . Ibid., PP. 252-253

الناج عن كون أن مسألة قابلية النزاع الدولي - أي نزاع دولي - للعرض على التحكيم أو القضاء الدوليين من عدمها ، هي إلى حد بعيد ، مسألة مواءمة أكثر من كونها مسألة محكمة بقواعد قانونية صارمة . ومن ناحية ثانية ، يلاحظ أن القانون الدولي العام قد نجح إلى حد كبير في تطوير قواعد قانونية مهمة فيما يتعلق بكيفية التعامل مع منازعات الحدود والعمل على حلها ، وصارت هذه القواعد تكون الآن فرعاً جديداً من فروع القانون الدولي العام يطلق عليه القانون الدولي لمنازعات الحدود International Law of Boundary Disputes . وهذه القواعد تساعد ولاشك في تيسير عملية التسوية السلمية لمنازعات الحدود بالطرق القانونية . ومن ناحية ثالثة ، فقد رأينا كيف أن التسوية القانونية تقوم على تطبيق القانون واحترام قواعده ، الأمر الذي يجعلها ويجعل نتائجها مقبولة من جانب الرأي العام في الدول المعنية حتى ولو كانت نتيجتها في غير صالح الوطن ، وبهذا فهي تختلف عن التسوية السياسية التي قد يرفضها الرأي العام الوطني لأنه قد يرى فيها تنازلاً أو تفريطاً من جانب حكومته فيما لا ينبغي التفريط فيه أو التنازل عنه . يضاف إلى ذلك حقيقة أن التسوية السياسية ، خاصة إذا تمت من خلال المنظمات الدولية ويغض النظر عن طبيعة النزاع ، كثيراً ما تجعل هدفها الرئيسي منصباً على المحافظة على الوضع الراهن في نطاق العلاقات المشتركة بين أطراف النزاع أكثر من كونه منصباً على صنع السلام الحقيقي بين هذه الأطراف^(١٤) . وبصفة عامة ، وأياً كان نوع التحكيم الدولي محل البحث ، فلا بد له من اتفاق يعقده أطراف النزاع لتنظيم عملية التحكيم وتحديد خطواتها وإجراءاتها ، وبإختصار تكون أحكامه هي القانون الذي تطبقه المحكمة وتلتزم به منذ لحظة نظرها للنزاع وحتى إصدار الحكم^(١٥) . فماذا يقصد باتفاق التحكيم ؟ وما هي أشكاله أو صوره ؟ وما هي العناصر الأساسية التي ينبغي أن يتضمنها ؟ وإلى أي مدى روعي كل ذلك في مشاركة التحكيم المعقودة بين

بين مصر وإسرائيل ، وهذا هو الأصل العام بالنسبة لمحاكم التحكيم . غير أنه على الرغم من هذه الطبيعة المؤقتة لمحكمة التحكيم ، إلا أن دورها قد لا ينتهي فور إصدار الحكم ، وإنما قد تظل المحكمة قائمة فترة معينة بعد ذلك تحسباً لاحتمال قيام أطراف النزاع أو أحدهم بطلب تفسير للحكم أو لأحدى فقراته أو بشأن تنفيذها . وفي هذا الصدد ، نصت المادة ١٣ من مشاركة تحكيم طابا على أن أي نزاع بين الأطراف حول تفسير أو تنفيذ الحكم يحال إلى المحكمة لتوضيحه إذا طلب منها ذلك ، أي من الطرفين خلال ٢٠ يوماً من صدور الحكم . وتسعى المحكمة إلى تقديم هذه التوضيحات خلال ٤٥ يوماً من تاريخ الطلب .

وهناك ، من ناحية ثانية ، محاكم التحكيم الدائمة التي لا يرتبط وجودها بقيام نزاع دولي معين ، ومثالها محكمة التحكيم الدائمة التي أنشئت بموجب أحكام مؤتمر لاهاي الأول للسلام عام ١٨٩٩ وما أدخل عليها من تعديلات من جانب مؤتمر لاهاي الثاني للسلام لعام ١٩٠٧^(١٦) . والحق ، أن التحكيم الدولي الدائم يجد حيوياً كبيراً له في عصرنا الراهن في نطاق التحكيم الدولي التجاري أكثر منه في نطاق التحكيم الدولي العام . د - وأخيراً ، وليس آخراً ، ومن حيث طبيعة النزاع موضوع التحكيم ، يمكن التمييز بين عدة أنواع من التحكيم الدولي . فهناك ، مثلاً ، التحكيم الدولي الذي يتعلق بمنازعات الحدود ومثاله تحكيم الحدود بين مصر وإسرائيل بشأن طابا . وهناك ، كذلك ، التحكيم الدولي الذي يكون موضوعه مطالبات اقتصادية أو مالية معينة . ويعتبر النوع الأول ، أي التحكيم الدولي لمنازعات الحدود ، من أهم وأبرز أنواع التحكيم الدولي . وإذا كان ليس هنا مقام التفصيل فيما يتعلق بأسباب منازعات الحدود^(١٧) ، إلا أنه قد يكون مفيداً التأكيد على حقيقة أساسية وهي أن التحكيم يعتبر حالياً من أنسب الوسائل السلمية لتسوية هذا النوع من المنازعات ، ويعزى ذلك إلى عدة أسباب : فمن ناحية أولى ، هناك السبب العام

(١٤) راجع ، بصفة عامة ، فيما يتعلق بهذه المحكمة : Francois, M., La Cour Permanente d'Arbitrage.... Rec. des Cours (de l'Académie de la Haye). 1955 Tome 37, PP. 457-553

(١٥) حول أسباب منازعات الحدود ، راجع بصفة عامة : د . فيصل عبدالرحمن طه ، القانون الدولي ومنازعات الحدود ، أبو ظبي

شركة أبو ظبي للطباعة والنشر ، ١٩٨٢ ، ص ٦٧ - ٧٢ . وأيضاً .

Luard, E., Frontier Disputes in Modern International Relations, in, Luard, E., (editor), The International Regulation of Frontier Disputes, London: Thames and Hudson, 1970 PP. 9-10 (peace-keeping) (١٦) وهذا تابع من كون أن وظيفة المنظمة الدولية - السياسية خاصة - تكمن أساساً في المحافظة على السلام

وليس صنع هذا السلام (Peace-making) . ومن هنا نرى لماذا مثلاً حرصت منظمة الوحدة الإفريقية على جعل ميداناً قديساً الحدود الموروثة عن الاستعمار أحد المبادئ الأساسية التي تحكم العلاقات فيما بين الدول الإفريقية . راجع : د . بطرس بطرس غالي ، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية ، ط ١ ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤ ، ص ١١٣ وما بعدها . وانظر أيضاً

Abou-el-Wafa, A., Arbitration and Adjudication of International Land Boundary Disputes, Revue Egyptienne de Droit International, 1986, Vol. 42, PP. 103-108

(١٧) انظر نص المادة ١/٨ من مشاركة التحكيم بشأن طابا

١ - حالة ورود اتفاق التحكيم في معاهدة عامة :
إذا ورد النص على التعهد باللجوء إلى التحكيم في معاهدة عامة معقودة بين الدول المعنية ، كمعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، فإنه قد يكون تعهدا خاصا أى مقيدا ، وقد يكون تعهدا عاما أى مطلقا^(٢١) . ويعتبر التعهد باللجوء إلى التحكيم خاصا أى مقيدا ، إذا اقتصر النص على تقرير اللجوء إلى التحكيم لتسوية أنواع معينة من المنازعات الدولية^(٢٢) . ومن ذلك مثلا ، نص المادة ٧ من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، حيث أنه قصر اللجوء إلى التحكيم فقط بالنسبة للخلافات التي تنور بشأن تطبيق هذه المعاهدة أو بشأن تفسيرها وذلك دون غيرها من الخلافات . ومن ذلك أيضا ، نص المادة ١٧ من الاتفاقية المعقودة في ٣ يونيو ١٩٥٥ بين فرنسا وتونس^(٢٣) . ويثير هذا النوع من التعهدات باللجوء إلى التحكيم مشكلة أساسية ، تعرف بمشكلة تحديد قابلية أو عدم قابلية النزاع القائم للعرض على التحكيم ، بمعنى هل النزاع يندرج أو لا يندرج تحت طائفة المنازعات التي سبق الاتفاق على تحديدها^(٢٤) . فمثلا ، هل النزاع بين مصر وإسرائيل بشأن ضابا ينطبق عليه نص المادة ٢٧/٧ من معاهدة السلام الذي يقضى باللجوء إلى التحكيم أو التوفيق إذا ما أخفقت المفاوضات في نسويته ؟ كان الرأي الراجح في صدد الاجابة عن هذا السؤال : هو أن نزاع طابا يصدق عليه نص المادة المذكورة ، لأنه نزاع يتعلق بتفسير وتطبيق أحكام معاهدة السلام^(٢٥) . ويعتبر التعهد باللجوء إلى التحكيم عاما أى مطلقا ، إذا قصد به إنصراف التحكيم إلى كافة المنازعات التي تنور بين الدول المعنية^(٢٦) . ومن تطبيقات ذلك : نص المادة ١٥ من معاهدة مكة للصدقة وحسن الجوار المعقودة في ٧ أبريل ١٩٣١ بين المملكة العربية السعودية العراق ، وكذا نص المادة ٢ من معاهدة بغداد للأخوة التحالف المعقودة بينهما في ٢ أبريل ١٩٣٦^(٢٧) .

مصر وإسرائيل بشأن طابا ؟
تجيب عن كل هذه التساؤلات من خلال المبحث التالي :

المبحث الثاني

اتفاقات التحكيم الدولي ومشارطاته

ماهيتها ، صورها ، مضمونها ، تطبيقها بالنسبة لقضية طابا .

يعرض التحليل لهذا الموضوع في نقطتين : الأولى ، تعريف اتفاقات التحكيم وصورها . أما الثانية ، فتركز على مضمون هذه الاتفاقات . وفي الحالتين ، سنشير إلى مشاركة تحكيم طابا بين مصر وإسرائيل كنموذج تطبيقي .

١ - تعريف اتفاق التحكيم وصوره :

يمكن تعريف اتفاق التحكيم بصفة عامة بأنه ذلك الاتفاق الذي يتم بمقتضاه عرض النزاع الدولي على هيئة تحكيم دولية معينة ، يتم تشكيلها لغرض الفصل فيه بحكم ملزم^(٢٨) .

ويتخذ هذا الاتفاق ، في العمل الدولي ، إحدى الصورتين الآتيتين^(٢٩) : أما صورة الاتفاق السابق على نشوء النزاع وهو ما يعرف بشرط اللجوء إلى التحكيم Clause d'Arbitrage ، وأما صورة الاتفاق اللاحق على نشوء النزاع وهو ما يعرف بمشارطة التحكيم Compromis . ويلاحظ على اتفاق التحكيم السابق على نشوء النزاع - أى الشرط الخاص بالتعهد باللجوء إلى التحكيم - أنه إما أن يرد في معاهدة عامة معقودة بين أطراف النزاع ، كالتعهد المنصوص عليه في المادة ٢٧/٧ من معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية لعام ١٩٧٩ . وإما أن يرد في معاهدات تحكيم خاصة (معاهدات التحكيم الدائمة)^(٣٠) .

(١٨) انظر في هذا المعنى د . سياسية راشد ، التحكيم و العلاقات الدولية الخاصة ، الكتاب الاول اتفاق التحكيم ، القاهرة دار النهضة العربية ، ١٩٨٤ ، ص ص ٧٥ وما بعدها .

(19) Rousseau Cj., Op. Cit., PP. 309-310

(20) Dinh, N., et Autres, Droit International Public, (2 ème edition), Paris: L.G.D.J., 1980, P. 814

(21) Rousseau, Ch., Op. Cit., P. 309

(22) Dinh, N., Op. Cit., P. 814

(23) Rousseau, Ch., Op. Cit., P. 309

(٢٤) راجع ، بتفصيل أو في ، فيما يتعلق بهذه المشكلة

Chapal, Ph., L'Arbitrabilité des Différends Internationaux, Paris: Edition A. Pedone, 1967, PP. 24 et Seq.

(٢٥) عائشة عبدالغفار ، طابا وسيناريو العودة إلى الوطن : حوار مع د . بطرس بطرس غالي ، الامرام الاقتصادي ، العدد ١٠٢٠ ، ١٠ أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٢١

(26) Dinh, N., Op.Cit., P. 815

(٢٧) مشار إلى ذلك في :

Foda, Ezzeldine, The Projected Arab Court of Justice..., The Hague: Martinus Nijhoff, 1957, PP. 32-35

لمبدأ سلطان الإرادة وبوصفه اتفاقاً دولياً - أن تضمنوه ما يشاءون من شروط وعناصر تشكل في مجموعها القانون العام الذي تلتزم به هيئة التحكيم وذلك في حدود ما تسمح به المبادئ القانونية العامة والوقائع القانونية الآمرة ، إلا أن الملاحظ - في ضوء الخبرة التاريخية - أن ثمة عناصر أساسية جرى العمل الدولي على ضرورة تضمينها في كل اتفاق للتحكيم (بطبيعة الحال تقصد هنا باتفاق التحكيم مشاركة التحكيم أي الاتفاق اللاحق على نشوء النزاع ، وكذا اتفاق التحكيم السابق على نشوء النزاع والذي يكون له طابع تنظيمي بالمعنى المشار إليه) .

وتشمل هذه العناصر ما يلي (٢١) :

أ - التحديد الدقيق لموضوع النزاع الذي ستتولى هيئة المحكمة الفصل فيه . فإذا كان النزاع مثلاً نزاعاً بشأن الحدود ، فإنه يجب التحديد بدقة بجزء الحدود المتنازع عليه أو بعلامات الحدود المراد معرفة مواضعها الصحيحة . إذا كان النزاع متعلقاً بمسائل إقتصادية أو مالية ، يجب تحديد هذه المسائل بأكبر قدر من الدقة وتطبيقاً لذلك ، نجد أن مشاركة التحكيم المعقودة بين مصر وإسرائيل بشأن طابا قد حددت بوضوح شديد أن النزاع المطلوب من هيئة التحكيم الفصل فيه هو فقط : « تقرير مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب » (٢٢) . وقد حدد الملحق المرفق بالمشاركة هذه العلامات بأنها تشمل فقط العلامات : ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥٦ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩١ . بل إن المادة ٥ من الملحق المذكور قد قررت صراحة أنه : « ليس من سلطة المحكمة أن تقرر موضع علامة الحدود بخلاف تلك المقدمة من مصر أو إسرائيل والتي تم تسجيلها في المرفق (وهي العلامات) الأربع عشرة السابق الإشارة إليها) ، كذلك ليس من سلطة المحكمة أن تنتظر في مواضع علامات حدود أخرى غير تلك المذكورة في فقرة أ » (٢٣) . وهذا التحديد الدقيق لعناصر النزاع موضوع التحكيم

ومن جهة ثانية ، يلاحظ كذلك أن شرط التحكيم الوارد في معاهدة عامة قد يكون مجرد تعهد بسيط باللجوء إلى التحكيم أي يكتفى فيه فقط بمجرد النص على ذلك ، وقد يتجاوز ذلك ليصير شرطاً تنظيمياً يحدد فيه الأطراف المعنيون شكل هيئة المحكمة التي يريدونها وطريقة تكوينها وقواعد الإجراءات التي تتبعها والقانون الذي تطبقه ، إلى غير ذلك من العناصر التي ينبغي أن يتضمنها أي اتفاق للتحكيم كما سنرى (٢٨) . ومن تطبيقات التعهد الأول - التعهد البسيط - نص المادة ٢/٧ من معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، حيث أنه أكتفى فقط بتسجيل تعهد الطرفين باللجوء إلى التحكيم الدولي لحل ما قد ينشأ بينهما من خلافات سواء بشأن تطبيق المعاهدة أو بشأن تفسيرها ، وذلك إذا لم يتيسر حلها من خلال المفاوضات . ومن تطبيقات النوع الثاني - أي التعهد التنظيمي - نص المادة ٦ من الميثاق المنشئ للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ، حيث تضمن أحكاماً تفصيلية تنظم كيفية اللجوء إلى التحكيم (٢٩) .

ب - حالة ورود اتفاق التحكيم في معاهدة خاصة : كما أن الاتفاق الذي يتعهد بموجبه الأطراف باللجوء إلى التحكيم - كوسيلة سلمية لتسوية المنازعات الدولية - قد يرد في معاهدة عامة على نحو ما رأيناه في معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لعام ١٩٧٩ ، فإنه قد يرد في معاهدة مستقلة تعقد خصيصاً لهذا الغرض وتعرف بمعاهدة أو بمعاهدات التحكيم الدائمة . وقد تكون هذه المعاهدات ثنائية وهذا هو ما جرى عليه العمل الدولي حتى الحرب العالمية الأولى تقريباً (٣٠) ، وقد تكون جماعية ومن أمثلتها الاتفاق العام للتسوية السلمية للمنازعات الدولية المعروف باتفاق جنيف لعام ١٩٢٨ ، والذي أجرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعديلاً عليه عام ١٩٤٩ .

٢ - مضمون اتفاق التحكيم : التطبيق على مشاركة تحكيم طابا :

إذا كان أطراف اتفاق التحكيم يستطيعون - تطبيقاً

(٢٨) راجع أيضاً فيما يتعلق بهاتين الصورتين من صور التعهد باللجوء إلى التحكيم الدولي د . أبراهيم العناني ، اللجوء إلى التحكيم الدولي ، القاهرة : دار الفكر العربي ، ط ١ ، ١٩٧٢ . ص ص ١٤١ - ١٤٣ .
١ (٢٩) سشار إليه في . د . مفيد شهاب ، التحكيم التجاري الدولي في العالم العربي ، المحلة المصرية للقانون الدولي ، ١٩٨٥ ، المجلد ٤١ ، ص ص ٢٨ - ٢٩ .

(٣٠) Rousseau C'., Op. Cit. P. 310 (30)

(٢١) راجع ، بتفصيل أكبر ، فيما يتعلق بهذه العناصر لائحة إجراءات التحكيم النموذجية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٨ ، وبصفة خاصة نص المادة الثانية منها .

Wetter, G., The International Arbitral Process: Public and Private, Vol. 5, New York: Oceana Publications, Inc., 1979, P. 233

(٢٢) المادة ٢ من المشاركة .

(٢٣) وقد فصلت المادة ٢ من ملحق المشاركة وجهة نظر كل من الطرفين بالنسبة لمواضع هذه العلامات الأربع عشرة . مع التركيز بصفة خاصة على موضع العلامة ٩١ والتي كانت وجهتا نظر الطرفين بشأنها كالاتي : « بالنسبة لمصر ، فقد حددت موضع هذه العلامة عند النقطة التي كانت توجد بها بقايا علامة الحدود الأصلية التي أزالها الإسرائيليون قبل انسحابهم من سيناء في ٢٥ أبريل ١٩٨٢ ، أما إسرائيل ، فقد حددت موضعين للعلامة ٩١ : الأول ، عند مايسعى بالصخرة الجرانيتية وفي أسفل نتونها الغربي ، والثاني عند ببر طابا في قاع الوادي راجع . د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ص ٣٠٢

أضحى - لاي سبب - غير قادر على أداء مهامه^(٣٧) .
 ج - يحدد الأطراف ، كذلك القانون الذي ستتولى محكمة التحكيم تطبيقه على النزاع . وهل يكون هذا القانون هو القانون الدولي العام ، أم قواعد العدل والانصاف ، أم أية قواعد قانونية أخرى^(٣٨) . أما إذا لم يتضمن إتفاق التحكيم تحديدا للقانون الذي تطبيقه المحكمة ، فإنها تطبق من تلقاء نفسها قواعد القانون الدولي العام المشار إليها في نص المادة ١/٢٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية^(٣٩) ، أخذاً بعين الاعتبار ما يكون الأطراف قد إتفقوا عليه من شروط وأحكام ضمنوها إتفاق التحكيم أو مشارطته . والواقع ، أن سكوت إتفاق التحكيم وعدم إشارته إلى قواعد القانون الدولي العام ، لايعنى الاستبعاد الكامل لهذه القواعد من نطاق القانون الذي تطبيقه المحكمة على النزاع المعروض .
 فناهيك عن حقيقة أن اتفاق التحكيم ذاته هو اتفاق دولي يندرج ضمن نطاق المصادر الشكلية الثلاثة التي أشارت إليها المادة ١/٢٨ . سالف الذكر ، تشكل قواعد القانون الدولي العام - حتى في حالة عدم الإشارة إليها - الإطار القانوني المرجعي الذي يحيل إليه القاضي الدولي كلما أعوزته الضرورة إلى ذلك - وكذا كلما كان في حاجة ماسة إلى أدلة إثبات يؤسس عليها حكمه لعدم قطعية أدلة الإثبات التي يقدمها كل طرف من أطراف النزاع . ولعل هذا الاستنتاج يصدق تماماً على محكمة تحكيم طابا ، وتدل على ذلك مثلاً بما يلي : فمن ناحية أولى ، يلاحظ أن هذه المحكمة قد أخذت بالرأي الراجح في الفقه والعمل الدوليين فيما يتعلق بدور الخرائط كأدلة إثبات ويوصفها ذات قيمة إستدلالية فقط ولايمكن أن تنهض بذاتها كدليل إثبات قوي^(٤٠) ، وتأسيساً على ذلك رفضت المحكمة القبول بالخرائط التي تقدمت بها إسرائيل لتبرير إدعاءاتها بشأن مواضع بعض علامات الحدود المتنازع عليها^(٤١) . ومن ناحية ثانية ، عولت المحكمة على قاعدة السلوك اللاحق كدليل إثبات قوي يصل في قوته الإثباتية

يعتبر ضرورياً للغاية ، ليس فقط لأنه يكشف ولاشك عن جدية الأطراف في التوصل إلى حل سلمي للنزاع من خلال التحكيم ، وإنما أيضاً لأنه يعين هيئة التحكيم في أن يأتي حكمها واضحاً لا لبس فيه ولا غموض وغير متجاوز لحدود اختصاصها^(٣٤) .

ب - يجب أن يتضمن إتفاق التحكيم أيضاً ذكر القواعد الخاصة بطريقة تشكيل هيئة التحكيم وسلطاتها وعدد المحكمين الذين تتكون منهم . ويلاحظ ، بالنسبة لتعيين المحكمين ، أن أطراف النزاع قد يتفقون على تعيين محكم واحد ، وقد يتفقون على الأخذ بنظام هيئة التحكيم ذات التشكيل الثلاثي أو الخماسي أو غير ذلك . وقد رأينا كيف أن المادة ١/٨ من مشارطة التحكيم بشأن طابا قد نصت على الأخذ بالتشكيل الخماسي .
 ويذكر في الاتفاق ، عادة ، الأحوال التي تؤدي إلى فقدان المحكم لأهليته كمحكم ، وكذلك حالة انسحابه أو رده أو عجزه عن القيام بمهامه . وكيفية مواجهة كل ذلك . كما قد يتضمن الاتفاق الإشارة إلى كيفية مواجهة حالة إمتناع أو تباطؤ أحد أطراف النزاع عن الاشتراك في تشكيل هيئة التحكيم ، كما لو إمتنع عن تعيين المحكم الوطني أو المحكمين المحايدين المطلوب منه تعيينهم^(٣٥) .
 وقد أشارت المادة ٢/١ من مشارطة تحكيم طابا إلى بعض هذه الأمور ، فذكرت مثلاً أنه : « يخل تشكيل المحكمة بعد إنشائها دون تغيير حتى صدور الحكم - ومع ... وفي حالة ما إذا كان أو أصبح عضو معين من حكومة لاي سبب غير قادر على أداء مهامه ، تعين هذه الحكومة بديلاً خلال ٢١ يوماً من نشأة هذه الحالة . وإذا كان رئيس المحكمة أو عضو محايد فيها أصبح لاي سبب غير قادر على أداء مهامه ، يجتمع الطرفان خلال سبعة أيام ويحاولان الإتفاق على بديل خلال ٢١ يوماً »^(٣٦) .
 والحق ، أن هذا النص قد جاء قاصراً لأنه لم يحدد طريقة حسم الخلاف فيما لو لم يتفق الطرفان على تحديد شخصية رئيس المحكمة أو العضو المحايد الذي

(34) Fox, H., Arbitration, in: Luard, E., Op.Cit., P. 171

(٣٥) راجع نص المادة ٢/٣ من لائحة اجراءات التحكيم النموذجية السابق الإشارة إليها .

(٣٦) د . يونان ليب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠

(٣٧) وقد جرى العمل الدولي على تزويد هذه السلطة لرئيس محكمة العدل الدولية أو لأمين عام إحدى المنظمات الدولية . انظر مثلاً نص

المادة ٢٧ من الميثاق الملائم للصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي حيث : خول السلطة المذكورة للأمين العام لجامعة الدول العربية

د . مفيد شهاب ، المرجع السابق ، ص

(٣٨) على سبيل المثال نصت مشارطة تحكيم أرامكو بين السعودية وبنك أرامكو والذي صدر الحكم فيه في ١٩٥٧/٧/٢٢ على أن تفصل

المحكمة - فيما يتعلق بالمسائل التي تدخل في نطاق اختصاص المملكة السعودية - طبقاً للقانون السعودي الذي قصد به احكام الشريعة الاسلامية طبقاً للمذهب الحننلي راجع

Wetter, Q., Op.Cit., (Vol. 1), P. 411

(٣٩) المادة ١٠ من لائحة الاجراءات النموذجية للتحكيم والسابق الإشارة إليها

(٤٠) راجع بصفة عامة في القيمة الاستدلالية للخرائط كأدلة اثبات

Weissberg, Q., Maps as Evidence in International Boundary Disputes: A Reappraisal, A.J.I.L., 1963, Vol. 57, No. 4

(٤١) وثيقة الحكم بشأن طابا (ملخص) . د . يونان ليب رزق ، المرجع السابق ، ص ٢١٩

إلى حد تعديل النص الاتفاقي^(٤٢) ، وذلك لكي تخلص إلى نفي إدعاءات إسرائيل بوجود تناقض بين مواضع بعض علامات الحدود وبين نصوص إتفاقية عام ١٩٠٦ المعقودة بين مصر وتركيا بشأن تحديد الحدود بين مصر وفلسطين^(٤٣) .

د - كذلك ، يجب أن يتضمن إتفاق التحكيم أو مشارطته الإشارة إلى الإجراءات التي يتعين إتباعها أمام المحكمة وأثناء نظر الموضوع ، فيحدد مثلاً هل تكون المرافعات شفوية أم مكتوبة أم تجمع بين النوعين ، كما يشار إلى طبيعة الجلسات من حيث السرية أو العلانية^(٤٤) . وفي هذا الخصوص ، أشارت المادة ٢/٨ من مشارطة تحكيم طابا إلى أن الإجراءات « تشتمل على المذكرات المكتوبة والمرافعات الشفوية والزيارات للمواقع التي تعتبرها المحكمة وثيقة الصلة »^(٤٥) . أما مسألة سرية الجلسات أو علنيته فلم تشر إليها المشارطة المذكورة ، حيث إقتصرت إشارتها فقط - في المادة ٢/٨٢ - على تقرير صدور الحكم في جلسة علنية^(٤٦) . كما قد تشير الأطراف إلى لغة العمل أمام المحكمة ، مثلما هو الحال في نص المادة ١٠ من مشارطة تحكيم طابا حيث نصت على أن « تكون المذكرات المكتوبة والمرافعات الشفوية وقرارات المحكمة وكافة الإجراءات الأخرى باللغة الانجليزية »^(٤٧) ، ولكنهم قد يتركون للمحكمة سلطة إختيار لغة العمل التي تراها^(٤٨) ، وقد ينص على حرية كل طرف في إختيار اللغة التي يريدونها كما في تحكيم جزيرة بالماس بين الولايات المتحدة وهولندا عام ١٩٢٥^(٤٩) .

هـ - وأخيراً ، وليس آخر ، يتعين أن يشار في إتفاق التحكيم إلى القواعد التي يجب أن تراعى عند إصدار الحكم . فتحدد مثلاً الطريقة التي يصدر بها من حيث الاجماع أو الأغلبية ، وغما إذا كان يصدر مسبباً أم بدون تسبیب ، والمدة التي يجب أن يصدر خلالها ، ... وتطبيقاً لذلك ، نجد أن مشارطة التحكيم بشأن طابا قد

نصت في المادة ٢/٤ منها على أن « تتخذ القرارات بما في ذلك الحكم عند غياب الأجماع بأغلبية أصوات الأعضاء » . وقد جمع الحكم الذي أصدرته المحكمة في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ بين الاجماع والأغلبية ، وذلك على النحو التالي^(٥٠) : بالنسبة للمجموعة الأولى من علامات الحدود المتنازع عليها ، وهي العلامات التسع الواقعة في الجزء الشمالي من خط الحدود من جهة البحر المتوسط وفي اتجاه الجنوب (العلامات : ٧ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٤٦ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦) ، صدر الحكم فيها بالاجماع وعلى الوجه الآتي : بالنسبة للعلامات الخمس التالية : ٧ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٥١ ، ٥٢ كان الاجماع لصالح مصر . وبالنسبة للعلامات الأربع المتبقية وهي العلامات : ١٤ ، ١٥ ، ٤٦ ، ٥٦ كان الاجماع فيها لصالح اسرائيل . أما بالنسبة للمجموعة الثانية من علامات الحدود والتي شملت العلامات الأربع التالية : ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ والتي تقع في المنطقة التي تعرف برأس النقب ، فقد صدر الحكم فيها بأغلبية ٤ أصوات ضد صوت واحد (هو صوت القاضية الاسرائيلية روث لايبودث) وكان لصالح مصر . وأخيراً ، وبالنسبة للعلامة ٩١ فقد صدر الحكم فيها أيضاً بأغلبية ٤ أصوات ضد صوت واحد (وهو أيضاً صوت القاضية الاسرائيلية روث لايبودث) وكان لصالح وجهة النظر المصرية بشأن تحديد موضع العلامة المذكورة .

أما عن التسبیب ، فقد أشارت المادة ١/٢ من المشارطة إلى ضرورة أن يتضمن الحكم الأسباب التي إستند إليها^(٥١) ، وهو ما راعته المحكمة في كل فقرات الحكم الذي أصدرته^(٥٢) .

وإذا زوغيت كل هذه الأحكام والشروط التي ينبغي أن تتضمنها مشارطة التحكيم ، فإن دور محكمة التحكيم ينتهي بصيودر الحكم ، ولكن صدور هذا الحكم لاينهي عملية التحكيم تماماً إذ تبقى بعد ذلك مسألة تنفيذ الحكم الصادر ، وهذا ما سنتناوله في المبحث الثالث والأخير من هذه الدراسة .

(٤٢) وغنى عن البيان أن قاعدة السلوك اللاحق هي إحدى القواعد المهمة في تفسير المعاهدات الدولية ، راجع مثلاً : عبد السلام الرشيدى ، الوظيفة الافتائية لمحكمة العدل الدولية ... رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨١ م من ٤٠٦ - ٤٠٧ .

(٤٣) د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٣١٩ - ٣٢٠ .

ومن القواعد القانونية الأخرى التي عولت عليها المحكمة في إصدار حكمها : قاعدة التقادم المكسب ، قاعدة المعاني الطبيعية والعادية في تفسير المعاهدات الدولية ، مبدأ التوارث الدولى وإثارة بالنسبة لمعاهدات الحدود ...

راجع ملخص وثيقة الحكم ، المرجع السابق ، ص ٢١٨ - ٢٢١ .

(٤٤) المادة ١٥ من لائحة اجراءات التحكيم النموذجية السابق الإشارة اليها

(٤٥) ، (٤٦) ، (٤٧) ، د . يونان لبيب رزق ، المرجع السابق ، ص ٣٠١ - ٣٠٢ .

(٤٨) المادة ١٢ من لائحة اجراءات التحكيم النموذجية السابق الإشارة اليها

(٤٩) Wetter, Q., Op.Cit., (Vol.1), PP. 192-193

(٥٠) G . Kats : Op . Cit . pp 190 - 191 .

(٥١) Khalil Shikaki : Op . Cit . pp 86 - 87 .

(٥٢) امير، هريدى . مرجع سابق ص ١٢٥ .

منطوق الحكم نصا وروحا ، وفي المقابل قد تخفق دبلوماسية هذه الدولة - أى الدولة الدائنة بالالتزام - سواء لاعتبارات موضوعية أو لاعتبارات تتعلق بالاداء الدبلوماسي ذاته في ممارسة أى ضغط حقيقى على الدولة المدينة فيتم قض النزاع الناشئ عن عدم تنفيذ الحكم بطريقة توفيقية تحقق لكل طرف مكاسب يرضى عنها .
أ - التنفيذ الاختيارى لأحكام محاكم التحكيم الدولية :

يعرف التنفيذ الاختيارى ، في نطاق الالتزامات القانونية بوجه عام ، بأنه الوفاء الذى يقوم به المدين اختيارا^(٥٣) . وطبقا لما تكشف عنه الخبرتان التاريخية والمعاصرة في مجال التحكيم الدولى ، فإن التنفيذ الاختيارى أو التلقائى لأحكام محاكم التحكيم الدولية هو القاعدة وأن الاستثناء هو ان يتم هذا التنفيذ قسرا ، فقد جرى العمل الدولى على قيام الدول المعنية بتنفيذ هذه الأحكام بصورة تلقائية وبمجرد صدور الحكم دون اجراءات لاحقه اللهم الا ما قد يتعلق منها مثلا بتفسير غموض معين في الحكم ، وذلك على خلاف الحال تماما - وكما هو مشاهد - بالنسبة لتنفيذ القرارات الصادرة عن الأجهزة الدولية غير ذات الطابع القضائى كالأجهزة السياسية للأمم المتحدة^(٥٤) .

وثمة أسباب موضوعية عديدة تفسر قبول الدولة التى صدر ضدها الحكم القيام بتنفيذه اختيارا . ومن هذه الأسباب :

أ - أن الالتزام بتنفيذ حكم محكمة التحكيم هو جزء لا يتجزأ من عملية التحكيم ذاتها . فالتحكيم بطبيعته ، ومن واقع تعريفه السابق الإشارة اليه ، يعنى أصلا تسوية النزاع الدولى سلميا بحكم نهائى وملزم^(٥٥) .
ب - أن اللجوء الى التحكيم هو عمل ارادى بحت ، بمعنى أن الدول هى التى تقر - بمحض ارادتها وإعمالا لمبدأ السيادة - الموافقة على اللجوء الى التحكيم كوسيلة سلمية لفض منازعاتها . وتأسيسا على ذلك ، فطالما أنها قد قبلت بارادتها الحرة التى لايشوبها أى عيب من عيوب الرضا اللجوء الى هذه الوسيلة - التى تعلم أنها ملزمة بالطبيعة - فإنها بذلك تكون قد ألزمت نفسها مقدما وبارادتها المنفردة بالامتثال لما تصدره هيئة التحكيم من

المبحث الثالث

تنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية

غنى عن البيان القول بأن التحكيم الدولى بوصفه وسيلة سلمية لتسوية المنازعات لا يحقق الغرض المتوخى منه ، أى تسوية النزاع الدولى المعروض ، الا بتنفيذ الحكم الذى تصدره محكمة التحكيم في شأن هذا النزاع . وغنى عن البيان كذلك القول بأن تردد اسرائيل في تنفيذ حكم محكمة التحكيم الصادر بشأن طابا في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ ، قد أثار بعض التساؤلات ليس فقط حول جدوى اللجوء الى التحكيم لفض المنازعات الدولية سلميا وكذا حول امكانية الاستفادة منه مستقبلا في تسوية منازعات أخرى بين العرب واسرائيل ، وانما ايضا حول حدود سلطة الدولة صاحبة الحق في تنفيذ حكم محكمة التحكيم - مصر في حالتنا هذه - في اتخاذ اجراءات معينة يكون من شأنها ارغام الدولة التى صدر هذا الحكم ضدها - وهى اسرائيل - على الامتثال للقانون والنزول على مقتضيات أحكامه .
وتجيب عن هذه التساؤلات من خلال تناول نظام تنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية طبقا لقواعد القانون الدولى العام :

ويمكن القول ، في هذا الخصوص وطبقا لما جرى عليه العمل الدولى ، بأن ثمة طريقتين لتنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية على اختلاف أنواعها : الأولى ، وهى طريقة التنفيذ التلقائى أو الاختيارى لهذه الأحكام من جانب الدول المدينة بالالتزام ، أى الدول التى تصدر ضدها هذه الأحكام . والثانية ، وهى الطريقة القسرية التى تقوم بموجبها الدولة الدائنة بالالتزام - أى الدولة التى صدر الحكم لصالحها - باللجوء الى اساليب قسرية معينة لحمل الدولة المدينة بهذا الالتزام على الوفاء به . وفي الحالتين قد تلعب القدرة التساومية والتفوضية لكل طرف من أطراف النزاع ونجاحه في توظيف واستثمار ما هو متاح له من مصادر القوة دورا مهما في تحديد الطريقة النهائية التى يتم بها تنفيذ حكم التحكيم وحدود هذا التنفيذ ، ومن ثم فقد تنجح الدولة الدائنة بالالتزام في حمل الدولة المدينة به على تنفيذ الحكم الذى أشار اليه

(٥٣) انظر بعض أبعاد هذا التقييم في

led: Greenwood : Cit . pp 57 - 60 .

- كذلك يتداخل مع موضوع ضمانات القوتين موضوعان آخران مرتبطان وهما موقف كل من القوتين الأعظم من الخيار النووى الاسرائيلى والعربى ، (الصمت الغامض تجاه تطور الأول ، وفرض القيود المباشرة وغير المباشرة على الثانى) ، وكذلك تطور استخدام ادوات المساعدة الاقتصادية والعسكرية التقليدية كمحاضر ضد الانتشار . وسنعرض لهذين الموضوعين في موضع لاحق مع المحددات .

(54) Jenks, W., The Prospects of International Adjudication, London: Stevens & Sons, 1964, P. 663

(٥٥) وذلك ما لم يكن اطراف النزاع قد اتفقوا على غير ذلك ، راجع Brierly, J., The Law of Nations, London: Oxford, 1963, P. 277

وعلى ذلك ، قلنا ان نتصور - مثلاً - أن استعداد إسرائيل لتحمل خسارة معركة التحكيم مع مصر بشأن طابا كان يفوق ولاشك استعدادها لتحمل خسارة معركة السلام والتطبيع معها . ومعنى ذلك ، أن مراوغة إسرائيل وترديدها في تنفيذ الحكم لا يخرجها عن كونها مجرد محاولة للضغط على المفاوض المصري أملاً في الحصول على تنازلات منه لمصلحتها ، بحيث إذا ثبت لها صلابته موقف هذا المفاوض فلن يكون أمامها الانصياع امتثالاً للقانون وحفاظاً على العلاقات المشتركة ، وهو ما تحقق بالفعل على ما يبدو ولو إلى حد معين قد لا يصل إلى درجة الالتزام الكامل بمنطوق الحكم الصادر عن المحكمة .

هـ - وهناك أيضاً الأسباب المتعلقة بالسمنة والمكانة الدوليتين . فالدولة التي صدر ضدها الحكم قد تنصاع له وتقوم بتنفيذه اختياراً ، ليس انطلاقاً من اعتبارات قانونية معينة ، وإنما خوفاً على سمعتها ومكانتها بين الدول . فالهند ، مثلاً ، لم تقتنع بحكم محكمة التحكيم الصادر في قضية إقليم كوتش عام ١٩٦٦ بينها وبين باكستان ، بل دفعت ببطلانته ووصفته بأنه ليس حكماً award وإنما هو جائزة reward أهدتها المحكمة إلى باكستان ، ومع ذلك أعلنت - أي الهند - انصياعها له وقامت بتنفيذه حفاظاً على سمعتها وعلى مكانتها الدولية^(٥٩) . وتأسيساً على ذلك ، لنا أن نتساءل : هل - وإلى أي مدى - كان حرص إسرائيل على سمعتها الدولية أحد العوامل التي حدثت من مراوغتها وحملتها في نهاية المطاف على قبول تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة التحكيم بشأن طابا^(٦٠) ؟ إذا سلمنا بوجود علاقة بين حرص الدولة - أية دولة - على سمعتها وعلى مكانتها الدولية وبين احترام هذه الدولة لقواعد الشرعية الدولية والنزول على مقتضيات أحكامها ، قلنا بدون تردد بأن العامل المذكور لم يكن له أي دور في حمل إسرائيل على تنفيذ الحكم الصادر ضدها بشأن طابا ، وحسبنا أن ندلل على ذلك بالموقف الإسرائيلي الراض بالاستمرار لقواعد هذه الشرعية الدولية متمثلة في قرارات الأمم المتحدة .

أحكام حتى ولو كانت ضد مصلحتها^(٥٦) . جـ - وإضافة إلى ما سبق ، فإنه قد ينص في اتفاق التحكيم أو مشارطته على تعهد أطراف النزاع بقبول الحكم الصادر باعتباره نهائياً وملزماً ويجب تنفيذه بحسن نية . وهذا مانجده - مثلاً - في نص المادة ١٤ من مشارطة التحكيم بشأن طابا ، والتي نصت على أن : - تتفق مصر وإسرائيل على قبول حكم المحكمة بوصفه نهائياً وملزماً لهما . ٢ - يتعهد الطرفان بتنفيذ الحكم بأسرع ما يمكن وبحسن نية وفقاً لمعاهدة السلام ، كما أشارت ديباجة المشارطة إلى نفس هذا المعنى أيضاً^(٥٧) . ومثل هذا النص ، وإن أمكن اعتباره تزييداً لا مبرر له لأن الحكم كما بينا يكون نهائياً وملزماً دون حاجة إلى موافقة خاصة من جانب أطراف النزاع ، إلا أنه - مع ذلك - لا يخلو من فائدة حيث أنه يوجد التزام تعاقدى آخر في مواجهة أطراف النزاع بقبول نتيجة التحكيم والامتثال لها بحسن نية عملاً بالمبدأ الذي يقضى بأن العقد شريعة المتعاقدين . وعليه ، فإن مخالفة هذا الالتزام التعاقدى ترتب - بدورها - مسئولية دولية في مواجهة الطرف المخالف ، نالماً يكن رفضه تنفيذ الحكم راجعاً إلى ظروف استثنائية كحالة الضرورة أو حالة القوة القاهرة أو حالة اتفاق الأطراف أنفسهم على غير ذلك^(٥٨) . وهذا الاستنتاج يصدق تماماً على إسرائيل فيما لو رفضت الامتثال لحكم محكمة التحكيم الصادر ضدها بشأن طابا ، بالنظر إلى الالتزامات التعاقدية التي التزمت بها في مواجهة مصر سواء طبقاً لمعاهدة السلام أو طبقاً لأحكام المشارطة .

د - وهناك ، كذلك ، حقيقة أن الدول المعنية قد قامت - قبل موافقتها على اللجوء إلى التحكيم كوسيلة لقض منازعاتها سلمياً - بحساب التكلفة المتوقعة من جراء قبول هذه الوسيلة ، وهي تضع في اعتبارها ولاشك إمكانية أو احتمال أن تخسر معركة التحكيم . ويتصل بذلك أيضاً حقيقة أن النزاع موضوع التحكيم قد يكون محدود الأهمية ، الأمر الذي يعنى أن تحمل خسارة معركة التحكيم ربما يكون أخف وطأة من التضحية بأمر آخرى قد تكون أكثر أهمية بالنسبة للعلاقات المشتركة .

(56) Schachter, O., The Enforcement of International Judicial and Arbitral Decisions, A.J.I.L.,

1960, Vol.54, Vol. 1, P.1

(٥٧) راجع : د . يونس ليبي رزق ، المرجع السابق ، ص ٣٠٠ و ٣٠٢

(٥٨) في هذا المعنى . د . إبراهيم العناني . المرجع السابق ، ص ١٢١

والحق ، أنه فيما عدا حالة اتفاق الأطراف المعنية على غير ذلك من الطبيعة الإلزامية لأحكام محاكم التحكيم الدولية ، فإن الحالات الاستثنائية المشار إليها في المتن لاتصدق على حكم محكمة التحكيم بشأن طابا ، وإنما تصدق على الأحكام التي تتضمن التزامات مالية .

(59) Anand, R., Studies in International Adjudication, Delhi: Vikas House, 1969, P. 218.

(٦٠) بطبيعة الحال ينبغي أن يكون مفهوماً أن القول بالالتزام الدولة التي صدر ضدها الحكم - إسرائيل أو غيرها - بتنفيذ لا يعنى سلبها حقها القانوني في التمسك بالدفع ببطلان هذا الحكم أو طلب إعادة النظر في موضوع النزاع إذا وجدت المبررات التي تسوغ ذلك ، مع ملاحظة أنه لما كانت أحكام التحكيم الدولية تصدر نهائية وغير قابلة للاستئناف لذا فليس ثمة من طريقة لمحو مسالة بطلانها إلا من خلال عرض الحكم المطعون فيه على محكمة تحكيم جديدة يشكلها الأطراف أو تشكلها محكمة العدل الدولية أن تعذر عليهم ذلك .

حمل الدولة التي صدر ضدها الحكم على تنفيذه ، بل قد أن رفضت القيام بذلك من تلقاء نفسها وحسبما تقضى به القواعد العامة لنظام التحكيم الدولي (٦٤) . وبصفة عامة ، تقوم المساعدة الذاتية على دعائمين هما : أعمال الرد أو المعاملة بالمثل Retorsion ، وأعمال الانتقام Reprisals . أما الأولى ، فيقتصد بها تلك الإجراءات غير الودية التي تتخذها إحدى الدول - دون الخروج على الأصول والقواعد القانونية المرعية - ردًا على تصرفات غير قانونية اتخذتها ضدها دولة أخرى (٦٥) . وتدخل هذه الإجراءات ضمن النطاق العام لاختصاص الدولة التي قررت اللجوء إليها ، ولذلك فلا محل للدفع بعدم شرعيتها . ومن تطبيقات ذلك : خفض مستوى تمثيلها الدبلوماسي لدى الدولة المخالفة ، تجفيف أو قطع العلاقات الدبلوماسية ، وقف أو إلغاء التسهيلات المالية أو الجمركية التي كانت قد منحتها لهذه الدولة . . .

أما الثانية ، أي أعمال الانتقام ، فيقتصد بها كل ما تقوم به الدولة صاحبة الحق في تنفيذ الحكم من أعمال الاكراه ، التي لا تصل إلى حد الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة وإن كانت أشد اكراهًا من أعمال الرد أو المعاملة بالمثل ، في مواجهة دولة أخرى ارتكبت ضدها - أي ضد الدولة الأولى - أعمالاً غير مشروعة ، وذلك بقصد حملها على العدول عن ممارسة هذه الأعمال غير المشروعة (٦٦) . وعلى خلاف أعمال الرد أو المعاملة بالمثل ، تعتبر أعمال الانتقام أعمالاً غير مشروعة بحسب الأصل ، إلا أن استخدامها ضد الدولة المخالفة لأحكام القانون الدولي العام - برفضها مثلاً الامتنال لحكم محكمة التحكيم الدولية - يحيلها في حدود معينة وفي إطار فكرة الضرورة التي تبررها إلى أعمال وتصرفات مشروعة (٦٧) ، شريطة أن يتحقق التناسب بين المخالفة التي تجسدها الأعمال غير المشروعة الصادرة عن الدولة المخالفة وبين هذه الأعمال الانتقامية بوصفها من قبيل أعمال الدفاع أو قياساً عليها (٦٨) . ولكن ، في كل الأحوال يستثنى من هذه الأعمال الانتقامية الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة في أغراض الاكراه أو حتى مجرد التهديد بها ، حيث أن ذلك يتعارض مع صريح نص المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم

٢- التنفيذ الجبرى لأحكام محاكم التحكيم الدولية :

إذا افترضنا أن إسرائيل قد تمادت في مراوغتها ورفضت الامتنال للحكم الصادر عن محكمة تحكيم طابا ، فهل لمصر الحق في اتخاذ إجراءات معينة لحملها على ذلك ؟

نجيب عن هذا السؤال من خلال استعراض موقف القانون الدولي العام فيما يتعلق بالتنفيذ الجبرى أو القسرى لأحكام محاكم التحكيم الدولية (٦٩) .

فطبقاً لما استقر عليه الفقه والعمل الدوليان ، يجوز للدولة التي صدر الحكم لمصلحتها اتخاذ إجراءات معينة لحمل الدولة التي صدر ضدها هذا الحكم على الانصياع له وتنفيذه . وهذه الإجراءات عديدة ، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث طوائف (٧٠) : فأولاً ، هناك الإجراءات التي تندرج تحت ما يسمى بأساليب المساعدة الذاتية self-help ، وهي الأساليب التي تلجأ إليها الدولة باستقلال يكاد يكون كاملاً عن أى تعاون أو تدخل من جانب أية أطراف ثالثة . وهناك ، ثانياً ، الإجراءات التي تندرج تحت ما يسمى بأساليب المساعدة المتبادلة ، حيث تعمل الدولة فيها على تعاون أطراف ثالثة معها من أجل حمل الدولة المخالفة على الامتنال لحكم القانون . وقد تقوم هذه الأطراف الثالثة - أو الطرف الثالث أياً كان - بدور الوساطة بين الدولتين المتنازعتين أملاً في التوصل إلى حل يكفل تنفيذ الحكم موضوع النزاع . وثالثاً ، هناك الإجراءات التي تتمثل في سعى الدولة صاحبة الحق في تنفيذ الحكم في اللجوء إلى المنظمات الدولية ، في محاولة من جانبها لإحلال العمل الدولي الجماعي والمنظم محل العمل الفردى والجماعى المحدود اللذين أثبتا عدم جدواهما .

أ- التنفيذ الجبرى عن طريق المساعدة الذاتية :

يمكن تعريف المساعدة الذاتية ، فيما يتعلق بموضوع البحث ، بأنها مجموعة الإجراءات أو الوسائل التي تقرر الدولة صاحبة الحق في تنفيذ الحكم اتخاذها - متى كانت تدخل في نطاق اختصاصها وفي حدود إمكاناتها - بهدف

(٦٩) فكرة التنفيذ الجبرى أو القسرى في نطاق القانون الدولي العام تعنى الـ enforcement ، ولا تعنى ذات المعنى الذى

يشعر اليه فقه القانون الداخلى راجع في تعريف التنفيذ الجبرى في القوانين الداخلية . د. فتحي والى المرجع السابق . ص ١٣ . (62) Schachter, O., Op.Cit., PP. 6-18

(٦٣) انظر مثلاً في تعريف عام للمساعدة الذاتية

Dictionaty of International Law, Moscow: Progress Publishers, 1982, P.223

(64) Starke, J., An International to International Law: (8th edition). London: Butterworths, 1977, P.520

(65) Ibid.

(66) Naniwa, C. The Enforcement of International Judicial Decisions and Arbitral Awards in Public International Law, (Sec. edition). Leyden: Sijthoff, 1967, P. 146

(67) Starke, J. Op.Cit., P. 550

وايضاً : د. حامد سلطان ، القانون الدولي العام في ضوء السلام ، القاهرة - دار البوصلة العربية - ١٩٦٢ - من ٢٨٩ - ٢٩٠

المتحدة . أما ماعدا ذلك من أعمال الانتقام ، كتجميد الأرصدة المالية مثلا ، فيخرج عن نطاق الخطر الذي أوردته المادة المذكورة (٦٨) .

وسواء كيفت المساعدة الذاتية على أنها أعمال رد أو معاملة بالمثل أو أعمال انتقام ، فإنها تأخذ في التطبيق صورا متعددة أهمها الصورتان الآتيتان : الضغوط الدبلوماسية من جانب ، والضغوط الاقتصادية من جانب آخر .

الضغوط الدبلوماسية :

قد يكون أمرا طبيعيا أن تلجأ الدولة صاحبة الحق في تنفيذ حكم محكمة التحكيم الى استخدام الوسائل والطرق الدبلوماسية ، كالمفاوضات المباشرة وغير المباشرة والاحتجاج الدبلوماسي أو خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي أو حتى تجميد أو قطع العلاقات الدبلوماسية ، من أجل حمل الدولة المخالفة على الانصياع وقبول تنفيذ هذا الحكم ، وذلك لأن اللجوء الى أساليب قسرية أشد ايلاما قد لا يكون متاحا بسهولة كما انه قد لا يكون مرغوبا فيه في بادئ الأمر . ولعل مطالبة الحكومة المصرية للولايات المتحدة القيام بدور الوساطة وممارسة ضغطها على اسرائيل لقبول تنفيذ حكم محكمة تحكيم طابا - وهو ما استجابت له الحكومة الأمريكية بالفعل - هي إحدى صور هذه الضغوط الدبلوماسية (٦٩) .

كما أن محاولة مصر الربط بين مسألة الاستمرار في عملية تطبيع العلاقات مع اسرائيل وبين حل مشكلة طابا ، حتى من قبل صدور حكم محكمة التحكيم ، هي أيضا من قبيل هذه الضغوط الدبلوماسية (٧٠) .

واللاحظ ، أن فعالية الضغوط الدبلوماسية في تحقيق الهدف المتوخى منها ، وهو ارغام الدولة المخالفة على الانصياع وقبول تنفيذ حكم التحكيم ، تختلف من حالة إلى أخرى . فمثلا ، المشاهد أن أقدام الدولة صاحبة الحق في تنفيذ الحكم على اتخاذ خطوة معينة لتجميد أو قطع العلاقات الدبلوماسية أو حتى تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع الدولة المخالفة ، قد ينظر اليه

بوصفه البديل الأخير الذي لا بد منه لمواجهة اخفاق الأساليب الدبلوماسية الأخرى . ومن جهة ثانية ، يمكن القول بأن فعالية هذه الضغوط ترتبط ، الى حد كبير ، بمستوى الأداء الدبلوماسي بصفة عامة في الدولة المعنية وبقدرة أجهزتها المختصة بشئون السياسة الخارجية على حسن استثمار وتوظيف امكاناتها الذاتية لتعزيز مقدراتها التفاوضية ، انطلاقا من فهم صحيح للظروف والمعطيات الدولية المحيطة . ومن جهة ثالثة ، فإن الثابت - عملا - هو أن خطوة معينة كخطوة تجميد أو قطع العلاقات الدبلوماسية أو خفض مستوى التمثيل الدبلوماسي يمكن أن تكون فعالة إذا ما توافرت لها ظروف موضوعية معينة ، كأن تكون الدولة المخالفة لها مثلا مصالح معتبرة في الدولة الدائنة بالالتزام يهددها - ولاشك - اتخاذ مثل هذه الخطوة ، أو أن يكون الابقاء على العلاقات المذكورة وفي مستوى معين يشكل مطلبا ضروريا للغاية من وجهة نظر الدولة المخالفة (٧١) . وتطبيقا لذلك ، يحق لنا أن نتساءل : هل أدركت الدبلوماسية المصرية - المصرية - في مفاوضاتها مع اسرائيل من أجل تنفيذ حكم محكمة التحكيم - ان الابقاء على العلاقات الدبلوماسية مثلا مسألة مهمة للغاية من وجهة النظر الاسرائيلية ، وبالتالي يمكن الاستفادة منها لصالح مصر ؟ وبعبارة أخرى ، هل كان الاقتناع بأهمية الابقاء على العلاقات الدبلوماسية بين مصر واسرائيل من وجهة نظر هذه الأخيرة - على افتراض ثبوت هذا الاقتناع - يمثل ورقة رابحة في قائمة حسابات المفاوض المصري فيما يتعلق بمفاوضات تنفيذ حكم محكمة التحكيم بشأن طابا ؟ وإلى أي مدى نجح هذا المفاوض في استخدام هذه الورقة - وغيرها - من أجل حمل اسرائيل على تنفيذ الحكم نصا وروحا لتبقى له صفته كحكم تحكيمي ملزم وليس كقرار توفيقى يستجيب لمصالح أطرافه ؟ تساؤلات نطرحها دون الإجابة عليها ، لسببين : الأول ، أن موضوعنا ليس هو تقويم دور الدبلوماسية المصرية خلال عملية المفاوضات مع اسرائيل بعد صدور حكم محكمة التحكيم بشأن طابا في ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ وبقصد تنفيذ هذا الحكم ، وإنما هو الإجابة عن السؤال الآتي كما أسلفنا إلى أي مدى روعيت

(٦٨) جدير بالذكر ، أن القانون الدولي التقليدي كان يعرف أشكالا أشد ايلاما للأعمال القسرية كالحصار البحري والسحب من البحر - راجع :

Schachter, O., Op.Cit., P. 14

(٦٩) بطبيعة الحال فتل هذه الوساطة الأمريكية يصعب تكييفها بأنها تدخل تماما ضمن نطاق المساعدة الذاتية ، وإنما هي إجراء وسيل بين المساعدة الذاتية والمساعدة المتبادلة .

(٧٠) وقد أوضح الرئيس المصري عن هذا الموقف في مناسبات متعددة . ففي خطابه في عيد العمال عام ١٩٨٥ - مثلا - أعلن الرئيس مبارك ان عودة السفير المصري الى تل أبيب - والتي سحب منها في اعقاب غزو اسرائيل للبنان عام ١٩٨٢ - يرتبط بتمتق أمور ثلاثة أها حل مشكلة طابا . راجع : الأهرام الاقتصادي . العدد ١٠٢٠ ، ١٠ أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ١٨

(٧١) حول فعالية الضغوط الدبلوماسية عموما كوسيلة للضغط على الدولة المخالفة . راجع Nantwi, C., Op.Cit., P. 146

الشركة المذكورة ، فقامت بريطانيا - تطبيقاً لمبدأ الضمائية الدبلوماسية - بالربط بين مسألة تنفيذ الحكم وبين استمرار المفاوضات التجارية التي كانت دائرة وقتذاك بين الدولتين ، وقد نجحت بريطانيا في ذلك ، حيث رضخت روسيا وقامت بتنفيذ الحكم موضوع النزاع^(٧٤) .

ب - التنفيذ الجبري عن طريق المساعدة المتبادلة :
قد تطالب الدولة صاحبة الحق في تنفيذ حكم محكمة التحكيم من الدول الأخرى مساعدتها والوقوف إلى جانبها ، في محاولة لتكثيل بعض الجهود الدولية الجماعية لحمل الدولة المخالفة على تنفيذ هذا الحكم . وإذا كان المبدأ القانوني العام في مختلف النظم القانونية يقضي بأن أحدا لا ينبغي أن يؤيد تصرفاً مخالفاً للقانون ، وإلا اعتبر هذا التأييد يشكل هو أيضاً مخالفة الأمر الذي يترتب مسؤولية قانونية في مواجهة الطرف الذي صدر عنه ولصالح الطرف المضرور^(٧٥) ، إلا أنه لا يوجد - في المقابل - ما يلزم أية دولة بالتعاون مع الدولة صاحبة الحق في تنفيذ الحكم من أجل الضغط على الدولة المخالفة لحملها على القيام بتنفيذه^(٧٦) . ومع ذلك ، هناك من يرى - عن حق - أن مثل هذا التعاون يكون مطلوباً ومرغوباً فيه طالما أنه لا يترتب أية مسؤولية دولية في مواجهة الدولة التي تتعاون مع الدولة التي صدر الحكم لصالحها^(٧٧) . وتكمن ضرورة هذا التعاون - الذي لا يترتب أية مسؤولية دولية في مواجهة من يقوم به - في كونه أحد لزميات حسن إدارة العدالة الدولية وكذا حسن انتظام العلاقات الدولية بوجه عام ، على اعتبار أنه لا توجد أية سلطة عليا في المجتمع الدولي تستطيع أن تفرض على أعضائه احترام قراراته وأحكامه . ويتحقق مبدأ تعاون دولة أو دول ثالثة مع الدولة

القواعد العامة للتحكيم الدولي - بوصفه وسيلة سلمية لتسوية المنازعات - في قضية التحكيم بشأن طابا منذ توقيع مشاركة التحكيم وحتى تنفيذ الحكم ؟ أما السبب الثاني ، فيتعلق بتعذر الوصول إلى المادة العلمية - الوثائق والمستندات والمحاضر - الخاصة بسير عملية المفاوضات والتي لم يكشف عنها النقاب بعد .

الضغوط الاقتصادية :

بادئ ذي بدء ، يتعين القول بأن هذه الضغوط الاقتصادية تنتج أثرها بالنسبة لمختلف أنواع أحكام محاكم التحكيم الدولية التي يثور الخلاف بشأن تنفيذها ، ولكن فعاليتها تتحقق بدرجة أكبر بالنسبة للأحكام التي تترتب التزامات مالية .

وتشمل الضغوط الاقتصادية أساساً : الاستيلاء على الممتلكات التي تخص الدولة المخالفة والموجودة في إقليم الدولة صاحبة الحق في تنفيذ حكم محكمة التحكيم - ويتم هذا الاستيلاء إما في صورة نزع الملكية وإما في صورة مصادرة لها^(٧٨) . وقد استقر الفقه القانوني - الداخلي والدولي على السواء - على تكييف إجراء نزع الملكية على أنه عمل مشروع يدخل في نطاق الاختصاص الإقليمي للدولة ، في حين كيفت المصادرة على أنها - كمبدأ - إجراء غير قانوني ما لم يوجد سند مشروع يسوغها^(٧٩) .

كما يدخل في نطاق الضغوط الاقتصادية كذلك محاولات الدولة صاحبة الحق في تنفيذ حكم محكمة التحكيم التأثير في النشاط التجاري والاقتصادي العادي للدولة المخالفة . ولعل المثال النموذجي الذي يمكن أن يساق في هذا الشأن ، هو ذلك الذي يتعلق بقضية شركة ليندا للذهب بين بريطانيا وروسيا . فقد حدث أن ترددت الدولة الأخيرة في تنفيذ الحكم الصادر ضدها لصالح

(72) Ibid., PP. 137-138

(73) Ibid., P. 138

ومن تطبيقات العمل الدولي في شأن الاستيلاء على الممتلكات لحمل الدولة المخالفة على تنفيذ الحكم ، موقف بريطانيا في قضية مصبي كوبروف الذي أصدرت محكمة العدل الدولية حكماً بشأنها في ١٥ ديسمبر ١٩٤٩ ، والذي قضى بأن تدفع البانيا تعويضاً لبريطانيا مقداره ٨٤٣.٩٤٧ جنيه استرليني . وازاء رفض البانيا ذلك ، فكرت بريطانيا في الاستيلاء على الممتلكات البانية الموجودة على الأرض البريطانية ، غير أنه تبين عدم وجود أية ممتلكات لبانيا في بريطانيا وبالتالي لم تترجم إلى خطوات عملية . راجع :

Ibid., PP. 138-139

(74) Ibid., PP. 140-141

وقد تقرر الدولة صاحبة الحق في تنفيذ الحكم الإلتجاء إلى محاكمها الداخلية للحصول منها على سند قانوني (exequatur) يسوغ لها القيام بالاستيلاء على ممتلكات الدولة المخالفة الموجودة على أرضها . غير أن المحاكم الداخلية قد ترفض إعطاء مثل هذا السند القانوني مراعاة منها لمبدأ حصانة الدول الأجنبية أمام المحاكم الوطنية للدول الأخرى . راجع :

Ibid., PP. 143-145

(75) Jenks, C., Op.Cit., P. 704

(76) Nantwi, C., Op.Cit., PP. 174-175

فالالتزام الوحيد الذي يقضي بوجود تعاون الدول مع بعضها البعض هو ذلك الذي يتم في نطاق منظمة الأمم المتحدة ومن أجل تحقيق أهداف ومقاصد هذه المنظمة (المادة ٢/٥ من الميثاق) ومع ذلك ، يمكن اعتبار نص المادة ٢/٥ المذكورة يوجد أيضاً - ولو بطريقة غير مباشرة - التزاماً على الدول كافة بالتعاون حتى خارج نطاق الأمم المتحدة متى كان ذلك لا يتعارض مع أحكام الميثاق .

(77) Ibid.

وكقاعدة عامة يمكن القول بأنه فيما عدا منظمة الأمم المتحدة ، لا يكون اللجوء إلى أية منظمة دولية بالنسبة لهذا الموضوع ميسورا إلا إذا نصت موثيقها المنشئة على ذلك . وعليه ، فستقتصر حديثنا هنا على محاولات تنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية من خلال اللجوء إلى منظمة الأمم المتحدة^(٨٠) .

اللجوء إلى الأمم المتحدة لتنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية :

لم يتحدث ميثاق الأمم المتحدة صراحة عن نظام تنفيذ أحكام محاكم التحكيم الدولية ، إذا ما رفضت إحدى الدول المدينة بالالتزام الامتثال للحكم الصادر ضدها . فالإشارة الوحيدة التي أوردها الميثاق ، في هذا الخصوص ، تقتصر فقط على بيان نظام تنفيذ الأحكام التي تصدرها محكمة العدل الدولية ، وهي كما هو معلوم محكمة قضاء دولي وليست محكمة تحكيم دولي^(٨١) . وتأسيسا على ذلك ، ذهب جانب من الفقه إلى القول - وبحق - بأن ميثاق الأمم المتحدة قد جاء أضعف بكثير من عهد عصبة الأمم فيما يتعلق بهذه المسألة^(٨٢) . ولكن ، حيث أن النزاع بشأن تنفيذ حكم صادر عن محكمة تحكيم دولية هو نزاع سياسي لا قانوني ، بالنظر إلى أن دور هذه المحكمة ينتهي بصدر الحكم وذلك لما لم يكن رفض التنفيذ مرفعه الدفع بالبطالان أو اختلاف وجهتي نظر الدولتين المتنازعتين . بشأن تفسيره أو لاصرار الدولة المخالفة على إعادة النظر في الموضوع لتكشف وقائع جديدة جوهرية ، لذا فإنه يمكن تصور حالتين لتدخل الأمم المتحدة في هذا النزاع : الحالة الأولى ، وهي الحالة التي تتقدم فيها الدولة صاحبة الحق في تنفيذ الحكم (مصر بالنسبة لتحكيم طابا) بشكوى إلى الأمم المتحدة لبحث النزاع الناشئ عن عدم تنفيذ الحكم . وهنا تبحث المنظمة هذا النزاع بالطرق العادية ومن خلال أجهزتها المختصة شأنه في ذلك شأن

صاحبة المصلحة في تنفيذ حكم محكمة التحكيم الدولية بطرق شتى ، لعل من أبرزها القيام بمحاولة الوساطة بين الدولتين المتنازعتين من أجل وضع الحكم موضع التنفيذ . وتقديرنا ، أن محاولات الوساطة وما شابهها تكون محدية إلى حد كبير في إنتاج الأثر المتوخى منها إذا توافر لها شرطان : الأول ، أن تكون الدولة الوسيط قد اضطلعت بدور يجابي ملموس في الوساطة بين الدولتين المتنازعتين خلال المراحل الأولى للنزاع والتي انتهت بتوقيع اتفاق أو مشاركة التحكيم ، كحالة الوساطة الأمريكية بين مصر وإسرائيل قبل وبعد صدور محكمة التحكيم بشأن طابا . أما الشرط الثاني ، فيتمثل في ضرورة كون الدولة الوسيط لها كقاعدة عامة - قدرة على التأثير على طرفي أو أطراف النزاع انطلاقا من اعتبارات موضوعية ، كأن تكون هذه الأطراف مستفيدة تماما من علاقاتها بهذه الدولة أو تنظر إليها باعتبارها الضامن في عملية السلام ، أو لأن كل طرف من أطراف النزاع يحرص على تحسين علاقاته مع تلك الدولة^(٧٨) . ولعل هذا يصح أيضا على دور الوساطة الأمريكية بين مصر وإسرائيل فيما يتعلق بقضية طابا ، حيث أنه ليس بخاف أن الولايات المتحدة قد اضطلعت بدور معتبر في المفاوضات التي جرت بين الطرفين سواء قبل توقيع مشاركة التحكيم في ١٦ سبتمبر ١٩٨٦ أو طيلة عملية التحكيم وحتى خلال المفاوضات التي جرت بشأن تنفيذ الحكم^(٧٩) .

ج - اللجوء إلى المنظمات الدولية :

إذا أخفقت محاولات الدولة صاحبة الحق في تنفيذ حكم محكمة التحكيم الدولية ، سواء من خلال وسائلها الذاتية الدبلوماسية والاقتصادية أو من خلال تعاون دولة أو دول ثالثة معها ، في حمل الدولة المخالفة على الامتثال للحكم الصادر ضدها ، فإنها - أي الدولة الأولى - قد تقرر اللجوء إلى المنظمات الدولية .

(٧٨) راجع ، بصفة عامة ، في الشروط التي تجعل الوساطة الدولية مقبولة ومثمرة .

Tourval, S. and Zartman, W., (editors), International Mediation in Theory and Practice, Prager: 1985, PP. 9-10

(٧٩) راجع - مثلا - حول هذا المعنى : الامرام الاقتصادي ، العدد ١٠٢٠ ، ١٠ أكتوبر ١٩٨٨ ، من ص ١٤ - ١٧ .

(٨٠) انظر فيما يتعلق باللجوء إلى المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة بهدف حمل الدولة المخالفة على تنفيذ الحكم الصادر ضدها ، وتدابير ذلك :

Nantwi, C., Op.Cit., PP. 168-172

(٨١) راجع نص المادة ٩٤ من ميثاق الأمم المتحدة . وحول الفارق بين محكمة التحكيم ومحكمة القضاء انظر مثلا

Starke, J., Op.Cit., PP. 521-522

(82) Schachter, O., Op.Cit., PP. 17-18

فالملاحظ ، وكما يستنتج الاستاذ شاستر وبحق ، أن عهد العصبة قد أشار صراحة إلى تعيد (عصبتها) بتنفيذ « أي حكم أو قرار يصدر ... » فضلا عن أنه ألزم مجلس العصبة باقتراح الحلول التي تكفل تنفيذ الحكم أو القرار الدولي ، إلى جانب تحويله سلطة التدخل ... تلقاء نفسه لبحث النزاع ، وذلك على خلاف الحال تماما بالنسبة لميثاق الأمم المتحدة

أى نزاع آخر يعرض عليها ، مع ملاحظة أنه إذا ثبت أن النزاع المعروض ليس نزاعاً سياسياً وإنما هو نزاع قانونى فإن مجلس الأمن يوصى أطرافه بعرضه على محكمة العدل الدولية للفصل فيه وذلك تطبيقاً لنص المادة ٣٦/٢ من الميثاق . أما الحالة الثانية ، فهي حالة تدخل المنظمة من تلقاء نفسها ، ويكون ذلك فى حالة ما إذا كان النزاع بين الدولتين بشأن تنفيذ الحكم قد تطور على نحو يهدد السلم والأمن الدوليين ، ويكون تدخل المنظمة فى هذه الحالة واجباً إعمالاً لنص المادة ٣٩ من الميثاق . ولما كان احتمال تحول النزاع الناشئ عن عدم تنفيذ حكم محكمة التحكيم إلى نزاع من النوع الذى يهدد السلم والأمن الدوليين هو احتمال غير وارد أو بعيد الوقوع خاصة وأن الموضوعات التى تقبل الدول عضواً اللجوء إلى التحكيم بشأنها قد تكون كقاعدة عامة محدودة الأهمية ، وأيضاً لما كان لجوء الدولة صاحبة الحق فى تنفيذ الحكم إلى الأمم المتحدة قد لا يوفر لها ضمانات أكيدة لحمل الدولة المخالفة على الاتصياح ، لذا فالمشاهد هو عزوف الدول عن اللجوء إلى هذه المنظمة الدائرية فى مثل هذه الأحوال مؤثرة عليها الاعتماد على وسائلها الذاتية وعلى تعاون الدول الأخرى معها فى هذا الشأن .

والواقع ، أن مصر لم تكن استثناء من هذه القاعدة العامة التى استقر عليها عرف الدول فيما يتعلق بتفضيل الحلول الدبلوماسية بغية حمل الدولة المخالفة على تنفيذ حكم محكمة التحكيم . فقد عولت الدبلوماسية المصرية على أسلوب المفاوضات - الثنائية أساساً - بالإضافة إلى

تلك التى تمت بحضور ودعم أمريكيين - فى تناولها لمسألة تنفيذ حكم محكمة التحكيم الصادر فى ٢٩ سبتمبر ١٩٨٨ بشأن طابا . وقد بدأت هذه المفاوضات عقب انتهاء فترة الـ ٣٠ يوماً التى حددتها المادة ١٣ من مشارطة التحكيم لامكانية قيام أى من الطرفين بأحالة نزاع إلى محكمة التحكيم يتعلق بتفسير أو تنفيذ الحكم ، وكان من أولى نتائجها التوصل إلى عقد ما سمي باتفاق روما التنفيذى فى ٢٩ نوفمبر ١٩٨٨ والذى نص فيه على تحديد علامات الحدود الأربع عشرة وفقاً للحكم الصادر عن محكمة التحكيم ، وعلى الانسحاب الاسرائيلى من الأرض المصرية إلى ما وراء هذه العلامات فور تحديدها^(٨٣) . أما النتيجة النهائية للمفاوضات ، فقد تمثلت فى الاتفاق الذى أصبح نافذاً ابتداءً من ١٥ مارس ١٩٨٩ والذى قد تحقق بموجبه سحب إسرائيل لكامل قواتها من منطقة طابا التى أعيدت إلى السيادة المصرية ، فى مقابل ترميمات معينة التزمت بها مصر وشملت التعويض عن المنشآت السياحية التى ألقت ملكيتها إليها .

وبهذه النتيجة يكون التحكيم الدولى قد حقق الهدف المتوخى منه وهو التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع . وهذا الاستنتاج ينبغى التسليم به ، حتى ولو اختلفت وجهات النظر فيما يتعلق بتقويم هذه التسوية واتفاقها أو عدم اتفاقها مع الأسانيد القانونية التى حاول كل من طرفى النزاع - مصر وإسرائيل - تأسيس ادعاءاته عليها □

(٨٣) د . بطرس بطرس غالى ، الدبلوماسية المصرية فى عام ١٩٨٨ ، مجلة السياسة الدولية ، ١٩٨٩ ، العدد ٩٥ ، ص ١٢

السياسة المصرية والخيار النووي

دراسة في الرؤية .. السلوك والمحددات

د . نادية محمود مصطفى

(استاذ مساعد) - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

تسع

الاهتمام الأكاديمي والحركي . ولقد أفرز هذا الاهتمام أدبيات جمعت بين مستويات التحليل القومية والإقليمية والعالمية ، كما تدخلت في نطاقها أبعاد القضية الفنية منها والقانونية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التي أثرت على سياسات الأطراف المعنية بالقضية وعلى نتائج هذه السياسات ومغزاها بالنسبة للقوى التي تدفع نحو أو مزيد من الانتشار^(٢) .

وتعد منطقة « الشرق الأوسط » من بين أهم النظم الفرعية التي أثارت وما زالت تثير النقاش والجدل حول احتمالات ودرجة الانتشار النووي بين أطرافها ، وبحول عواقبه على مصر ومستقبل هذه المنطقة الساخنة من

مجال الدراسات الاستراتيجية بحيث أضحت حلقة هامة من حلقات دراسة العلاقات الدولية المعاصرة نظرا للتزايد في أهمية دور

العوامل الاستراتيجية مع ظهور العامل الذري ثم النووي في نظم التسليح . وتنوعت وامتدت اهتمامات الدارسين والباحثين في هذا المجال إلى قضايا شتى على مستوى السياسات الخارجية ، النظم الإقليمية ، والنظام الدولي الشامل^(١) .

وتعد قضية الانتشار (أو عدم الانتشار) النووي من القضايا الدولية الهامة التي حازت قدرا وافرا من

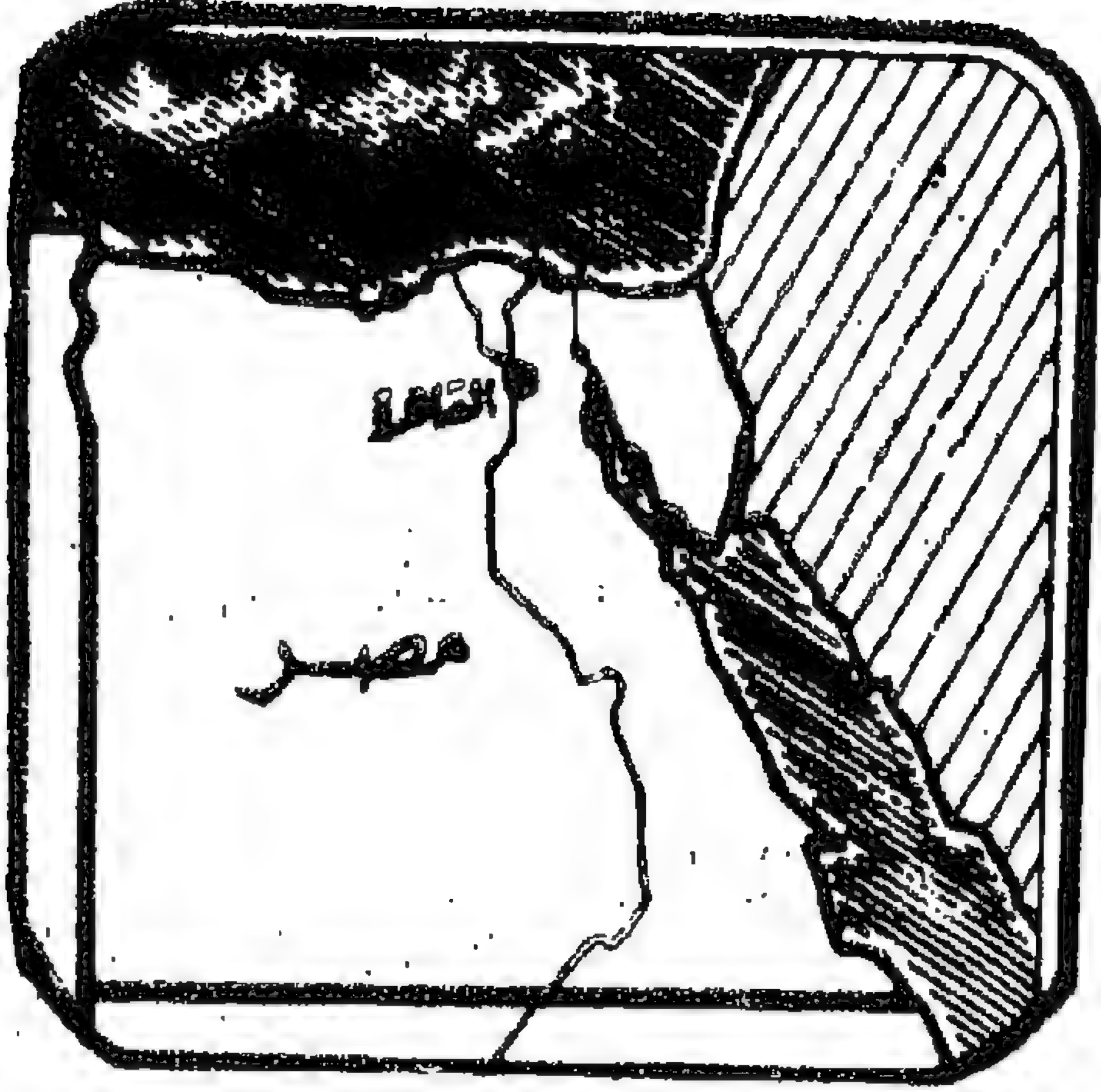
(١) حول أهمية دراسة العامل الاستراتيجي في نطاق دراسة العلاقات الدولية المعاصرة انظر :

Roger Morgan: The Study of International Relations. (in) Roger Morgan (ed.) : The Study of International Affairs. Oxford University Press, London, 1972. PP 284 - 286

(٢) انظر على سبيل المثال :

د . نادية محمود مصطفى : تطور سياسات منع الانتشار النووي في العالم الثالث . السياسة الدولية - عدد ٨٦ أكتوبر سنة ١٩٨٦

ص ١٠ - ٢٦



النووي في هذا البحث . ولكن ما هو متباج هذه الدراسة ؟ وما هو المقصود أولا بالخيار النووي على ضوء حقائق الوضع الراهن ؟ .

وقبل صياغة أهداف وانتراضات الدراسة ، وقبل بيان كيفية ومسار التحليل يجدر التوقف في البداية عند الأمرين التاليين :

أولا : استعراض سمات الوضع النووي الراهن لمصر : فإن مصر وبعد اثني عشر عاما من التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ١٩٦٨ قامت سنة ١٩٨١ بالتصديق عليها ، مما فجر نقاشا هاما حول مغزى هذا التصديق بالنسبة لمستقبل مصر النووي (عسكريا وسلميا) في مواجهة الاحتكار النووي الاسرائيلي في المنطقة ، كذلك وبالرغم من أن مصر كانت رائدة بين دول العالم انفاث حركته برنامجا نوويا في

مناطق العالم الثالث .
والجدير بالملاحظة (٢) أن تطور القعدة النظرية الاسرائيلية والسياسية والدبلوماسية لجوية الاسرائيلية وأثر العامل النووي على مجريات المستقبل الصراع العربي الاسرائيلي هي الموضوعات والاضايا التي احتلت المحور الأساسي للدراسات الجزئية والكلية التي تنادت موضوع « القدرات والسياسات النووية في الشرق الأوسط » . وفي المقابل نذكر - الدلائل المتكاسلة - وخاصة من وجهة النظر المصرية - التي تحاول تفسير الحالة الراهنة « للخيار النووي المصري » وذلك بتحديد القوى والعوامل الضاعطة أو المقيدة لهذا الخيار والتي أثرت على مساره ونتائجه . ومن هنا تبرز أولى الاعتبارات التي تبرر الجاذبية الخاصة لدراسة أبعاد السياسة المصرية تجاه الخيار

(٢) وهي الملاحظة الناجمة عن عدلية توزيع المصادر العلمية العربية والاجنبية المتاحة في مصر والتي تم الاستعانة بها عند إعداد هذه الدراسة .

الحالات فهو لا يصح في حالات أخرى (وذلك وفقاً لنوع المفاعل ونوع الوقود وطبيعة الرقابة المفروضة على المنشآت والمعدات والوقود) حيث اتضح تدريجياً عدم إطلاق هذه الرابطة الافتراضية بين الأبعاد الأمنية والأبعاد المدنية لمشكلة الانتشار . وذلك لأن قدرة بعض الدول مثل الهند على إنتاج الأسلحة النووية قد تحققت من إستغلال برامج الطاقة الذرية في حين أن قدرة البعض الآخر مثل إسرائيل قد تطورت من منشآت عسكرية مباشرة (ديمونا) . وهنا يجدر الانتباه إلى أن حالة الانتشار لا تتحقق إلا مع أو منذ إجراء تفجير ذري فقط لكنها تتسع لتتضمن المستويات المتدرجة على سلم القدرات الذرية ، ويساعد هذا الانتباه على التمييز بين مستويات مختلفة من الانتشار ومن ثم تحديد المستوى الذي يعد نقطة تحول حقيقية نحو برامج التسليح النووي ، وينبع كل هذا بالطبع من التطور في طبيعة العلاقة بين الاستخدامات السلمية والعسكرية للطاقة النووية^(٤) . وهكذا تتضح حدود المسافة بين البعد العسكري والبعد المدني للخيار النووي على نحو يساعد على تحديد مجال استخدام مصطلحات الطاقة النووية ، الخيار النووي ، البرنامج النووي ، القدرة النووية . أما المجموعة الثانية من الملاحظات : فهي تتصل بالبعد العسكري من الخيار أي القدرة النووية . وبهذا الصدد تثار في البداية قضية الدوافع لاتخاذ القرار السياسي بالحصول على قدرة تسليح نووية ثم الضغوط القائمة لتحويل هذه القدرة إلى أداة عسكرية فعلية . فإذا كانت الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تغد أحياناً بداية الطريق إلى إنتشار الأسلحة فإن توافر التكنولوجيا النووية لا يعد - في حد ذاته وبمفرده - القوة الدافعة نحو الانتشار العسكري ولكنها تقدم الأساس والفاعلية التي يمكن أن ينبثق منها القرار السياسي بالتحول إلى الاستخدامات العسكرية وذلك في حالة توافر الدوافع السياسية والاقتصادية والعسكرية الكامنة . وفي حالة أيضاً تراجع وزن أو ضعف تأثير القيود التي تحول دون اتخاذ أو تنفيذ هذا القرار السياسي (مثل التكلفة ، الاعتماد على الخارج لتوفير مدخلات عملية تطوير القدرة النووية ، القيود الفنية والتجارية للنظام الدولي لمنع الانتشار)^(٥) . وعلى الصعيد الحركي والتنفيذي تبرز

نهاية الخمسينات ، وبالرغم من تزايد التوقعات في نهاية السبعينات أن تجوز مصر - وعدد آخر من دول العالم الثالث - برامج نووية متطورة في نهاية الثمانينات فإن مصر لم تعبر حتى الآن عتبة برنامجها الأول ، تواجه منضراً مشاكل اقتصادية هامة يرى البعض فيها ذريعة لعدم تحمل تكلفة برامج طاقة نووية حالياً في حين يزي البعض الآخر أن من أهم سبل مواجهتها توفير مصادر الطاقة النووية ، تفرض احتمالات المواجهة مع إسرائيل - وبالرغم من معاهدة السلام - استمرار حيوية وأهمية قضية التوازن الإقليمي العسكري أمام صانع القرار المصري وهي القضية التي تثير في جانب منها العامل النووي ، غلبة الطابع الفني الاقتصادي القانوني على القضية باعتبارها قضية طاقة فقط ، في مقابل غياب أو تغيب أو غموض البعد العسكري (وخاصة في تصريحات المصادر الرسمية والعسكرية) خلال الجولات التي احتدم خلالها الجدل في مصر حول الطاقة النووية منذ نهاية السبعينات (١٩٨١ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦) .

ثانياً : توضيح بعض الأبعاد والمفاهيم والمصطلحات التي تتداخل وتختلط عقب قراءة السمات السابق الإشارة إليها ، والتي من الضروري أيضاً محاولة التمييز بينها حتى يسهل متابعة المحور الأساسي للدراسة الحالية .

وتتقسم الملاحظات على هذه الأبعاد بين ثلاث مجموعات : تتعلق الأولى بمجالات تطبيقات التكنولوجيا النووية . وهنا يجب التفرقة بين الطاقة النووية والخيار النووي . حيث أن الأخير أكثر شمولاً ومن ثم فهو يجب موضوع الطاقة حيث يمتد إلى مجال القدرات النووية ذات الاستخدامات العسكرية . ولا تعني هذه التفرقة أن هناك فاصلاً حاسماً وقاطعاً في كل الأحوال بين الاستخدامات السلمية (واحداً) تتمثل في مقاعلات الطاقة النووية (وتبين احتمالات التحول إلى الاستخدامات العسكرية . فإن أحد الافتراضات التي أثيرت خلال العقد الماضي (وخاصة لدى الإدارة الأمريكية) وهو أن إنتشار الطاقة النووية (أي البعد السلمي) وانتشار الأسلحة النووية (أي البعد العسكري) مشكلتان متصلتان لأنهما ليستا إلا وجهان لعملة واحدة . وإذا صح هذا الافتراض في بعض

4 - Ted Greenwood: Nuclear Proliferation, Motivations, Capabilities and Strategies for Control, 1977.

- Louis Morton: Who next ? The Spread of Nuclear Weapons. (in) Bouldwin (ed.) . America in an Interdependent World. PP 33 - 35.

5 - T. Greenwood: Op. Cit. PP 37 - 57.

- Rodney Jones: Atomic Diplomacy in Developing Countries. Journal of International Affairs. Vol. 35, No. 1, 1980.

- Robert Pranger, Dale R. Tahtinen: Nuclear Threat in the Middle East. American Enterprise Institute For Public Research, Washington D.C., 1975. PP 7 - 10

إيصالها؟ ومن ناحية أخرى تتعدد الاهتمامات بأثر العامل النووي على السياسات الخارجية لدول العالم الثالث. فإن القدرات الذرية المتطورة لدى بعض هذه الدول ومحاولات البعض الآخر لتحقيقها تعد من العوامل الهامة في حسابات سياساتها الخارجية على نحو يؤثر على علاقاتها - في مجال الطاقة والاقتصاد والأمن - مع جيرانها ومع الدول الكبرى، وعلى نحو تعكس أيضا رؤيتها للنظام الدولي القائم لمنع الانتشار وردود فعلها تجاه قواعد وأسس هذا النظام وتجاه سياسات القوى الذرية الكبرى. كذلك تتعدد الاهتمامات بدراسة الخيار النووي واعتباره إحدى القضايا التي قد تبرز معضلات عملية صنع السياسة واتخاذ القرار في نظم العالم الثالث^(٦).

وعلى ضوء الملاحظات المنهجية السابقة وبالنظر إلى موجز سمات الوضع النووي الراهن في مصر يمكن أن أحدد نطاق موضوع ومجال الدراسة ومن ثم أهدافها في البندين التاليين:

أ - محاولة رسم ملامح تطور الخيار النووي المصري منذ بدايته وصولاً إلى المرحلة الراهنة (التي بدأت بالتصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وتستمر حتى الآن) والتي أضحت خلالها الخيار المصري مرادفاً لمحطات ومفاعلات الطاقة النووية كسند للتخريب (والتي تجدد اتخاذ القرار بشأنها منذ أواخر يولية سنة ١٩٨٦) ، وتهدف هذه المحاولة إلى تحديد نقاط الاستمرارية أو التحول في أهداف ووسائل هذا الخيار والقوى المؤثرة عليه وخاصة في بعده العسكري الذي يتصل بالمواجهة مع حالة الاحتكار النووي الاسرائيلي في المنطقة ، وحتى يمكن بعد ذلك تحديد وضع مرحلة الثمانينات في هذا السياق العام ثم تحليل خصائصها ومحدداتها.

وينبثق عن هذا الهدف مجموعة من التساؤلات:

١ - هل حدث تطور في أبعاد السياسة المصرية بالخيار النووي المصري عبر مراحل متتالية بحيث اختلف خلالها وزن البعد العسكري بالمقارنة بالبعد السلمي على نحو أبرز منذ سنة ١٩٨١ غلبة الأبعاد المدنية السلمية على الأبعاد العسكرية؟ بعبارة أخرى هل حدث تراجع تدريجي في البعد العسكري من الخيار وهو المقصود به

مجموعة من القضايا الأساسية التي يجب على دولة أن تكون مستعدة لمواجهةها في حالة اتخاذ قرار التحول للاستخدامات العسكرية ومن أهمها: توفير الوقود النووي واستمرارية مصادره، جيازة التكنولوجيا والمعدات اللازمة لاستخدام هذا الوقود في صنع السلاح النووي (مثل مفاعلات أبحاث من نوع معين وليس مفاعلات طاقة لأنه ليست كل أنواع الأخيرة وظروف تشغيلها تساعد على التحول للأغراض العسكرية، معدات ومعامل إعادة معالجة الوقود النووي المستخرج، منشآت تغذية اليورانيوم.....)^(٧) . كذلك هناك مجموعة من العضلات التي يجب أن تعالجها الدول النووية - الحالية واللاحقة -

وتعند صياغة استراتيجيتها النووية: هل ستستخدم الأسلحة النووية كأدوات عسكرية تقليدية لتحقيق أهداف معينة في الحرب أو ستستخدم فقط كأداة للردع في إطار مبدأ الدمار المؤكد؟ إذا ما تم تبني استراتيجية خوض حرب نووية هل سيتم تطوير قدرة نووية تسمح بالرد المرن أم قدرة تقوم على مبدأ الضربة الوقائية الشاملة؟ هل سيتم الاعتماد كثيراً على الأسلحة النووية لتأدية الأدوار التي كانت تؤديها الأسلحة التقليدية أم هل ستستخدم هذه الأسلحة كخيار عسكري أخير فقط على تخفيض قليل من أهمية القوات التقليدية أو عدم تخفيضها بتاتا؟^(٨)

أما المجموعة الثالثة والأخيرة من الملاحظات فتدور حول بعض آثار العامل النووي على الصراعات الإقليمية من ناحية وعلى السياسات الخارجية القومية من ناحية أخرى. وهناك جدل ساهم حول قضية الردع النووي في الصراعات الإقليمية. ففي حين تتعدد أسانيد تيار من التحليلات التي تقول بأن هذا الردع يحقق الاستقرار الاتيبي وتتعدد أيضاً أسانيد تيار مضاد من التحليلات يقول بالعكس^(٩) وأياً كانت طبيعة هذه الأسانيد فإن القضية الأساسية التي يجب تركيز الحسابات الاستراتيجية والأمنية حولها هي حالة الردع النووي المقصود ودرجة تقدمه. أي هل هو احتكار الردع أو ردع متبادل بين عدة أطراف، هل هو رادع بسيط أم معقد ومتطور ومن حيث طبيعة وتنوع الأسلحة ونظم

(٦) د. عصام الدين جلال، أبعاد الخطر الذي في الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا، الدراسة العددية، أبريل سنة ١٩٨١، ص ٧-٨.
د. خليل الجشقاقي، المتطلبات التقنية للدع النووي في الشرق الأوسط، العدد الاستراتيجي العربي، أبريل سنة ١٩٨٨، ص ٨٧-٩٠.

(٧) بروس غاربريل، عوالم بلا نهاية: برامج السلاح النووي والآثار المترتبة عليها بالأساسة لدول الشرق الأوسط، العدد الاستراتيجي العربي، أكتوبر سنة ١٩٨٨، ص ٩.

(٨) أمين حامد هريدي، الصراع العربي الاسرائيلي بين الردع التقليدي والردع النووي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٩٨٢، ص ٨٨-٩٨.

9 - Rodney Jones : Op. Cit. PP. 89 - 90.

هذه الجهود الدبلوماسية التي تبلورت منذ منتصف السبعينيات وبرزت خلال الثمانينات .

وهكذا يتضح من المقدمة السابقة حول نطاق وأهداف وافتراضات الدراسة ثلاثة أمور لابد وأن تنعكس على تقسيم الدراسة ومسار التحليل : الأمر الأول : يتعلق بمستويات تحليل السياسة المصرية وهما اثنان أولهما خاص بالبرنامج النووي المصرى أو بالقدرة النووية المصرية ذاتها وثانيهما : خاص برد الفعل تجاه القدرة الاسرائيلية . ومما لا شك فيه أن هناك ارتباطا بين المستويين . والأمر الثانى يتعلق بمكونات السياسة المصرية وهى ثلاثة : التوجه ، والسلوك ، والمحددات ، ويتداخل على صعيد كل منهم مختلف الاعتبارات التى تمس المستويين السابق تحديدهما (فمما لا شك فيه أن رؤية القيادة المصرية للقدرة الاسرائيلية وكيفية التعامل معها لابد وأن تؤثر وتتأثر برؤيتها لامكانيات وفرص وقيود ومزايا تطوير القدرة المصرية من عدمه) . أما الأمر الثالث فيتعلق بالمدى الزمنى للدراسة . فبالرغم من أن المحور الأساسى لها يجب أن ينصب على فترة الثمانينات إلا أن الاجابة على التساؤلات المثارة فى مواضع متفرقة وعلى النحو الذى يحقق أهداف الدراسة يفترض الرجوع - ولو بايجاز - الى خيرة الستينات والسبعينات . حيث أن المرحلة الراهنة ليست الا حلقة من عدة حلقات سابقة تطورت خلالها أبعاد السياسة المصرية تجاه الخيار النووى المصرى والاسرائيلى وذلك فى ظل تطور الأوضاع المحيطة اقليميا وعالميا بل ومصريا .

وأخيرا فإن الدراسة - وعلى ضوء محاولة تحقيق الانساق والربط بين الأجزاء الثلاثة السابقة - ستتنقسم الى ثلاثة أجزاء وخاتمة : الجزء الأول حول تطور الرؤية المصرية الرسمية لحيية القدرة النووية الاسرائيلية ولرد الفعل المصرى تجاهها . أما الجزء الثانى فمحموره تطور أبعاد السلوك المصرى ونتائجه خلال الثمانينات بصفة خاصة . وأخيرا ينصب الجزء الثالث على البحث فى ماهية تأثير مجموعة من المحددات على الخيار النووى المصرى . أما الخاتمة فتطرح بعض الاجابات على الأسئلة التى جاءت فى المقدمة وذلك على ضوء نتائج التحليل فى الأجزاء الثلاثة .

أساسا لمواجهة التجدى النووى الاسرائيلى بحيث لم يعد يمثل فى الثمانينات^(١٠) البعد الأساسى الذى يجب أن توظف فى صالحه الأبعاد الأخرى بقدر الامكان ولكن أصبح مجرد بعد بين عدة أبعاد أخرى (فنية ، بيئية ، صحية ، اقتصادية ، مالية ، وسياسية) احتلت أحيانا الاهتمام والجدل أكثر مما أثار حوله بصفة خاصة ؟ وهل كان لهذا البعد من قبل أى خلال الستينات والسبعينات أولوية واضحة (ولو على صعيد تصريحات القيادة السياسية العليا) وكيف ولماذا حدث التراجع على تصعيده ؟

٢ - وهل يعنى هذا أن مصر ليس لها سياسة واضحة وثابتة تجاه خيارها النووى ؟ ألم تتخذ منذ البداية القرار السياسى الذى كان ولابد وأن يفرض المساندة الكاملة لتنفيذه ؟ أم أن هذا القرار قد اتخذ بالفعل فى البداية وفى ظل أوضاع ومعطيات ما - ولم يمكن تنفيذه والتمسك به بحيث اضطرت القيادة فى ظل حسابات جديدة الى إعادة لصياغة وترتيب أولويات (المدنية والعسكرية) وهل كان عدم الثبات إلا نوع من المرحلة البراجماتية لمواجهة آثار القيود والضغوط السلبية ؟

ولكن ما هى انماط هذه القيود والضغوط الداخلية منها والخارجية وما الوزن النسبى لتأثير كل منهما بالمقارنة بالأخرى على مسار البرنامج المصرى منذ بدايته وحتى الآن ؟

ب - وإذا كان الهدف السابق توضيحه وما انبثق عنه من أسئلة يتصل بالقدرات النووية المصرية فإن نطاق الدراسة - وفقا لما يتضح من عنوانها - يتسع لما هو أكثر من هذا ، ومن ثم فهو يمتد ليشمل تطور أبعاد السياسة المصرية تجاه الخيار الاسرائيلى النووى وصولا لمرحلة الثمانينات أيضا وهى الدراسة لاكتشاف هذه الأبعاد سواء على مستوى توجه القيادة السياسية والعسكرية المصرية (أى طبيعة رؤيتها وإدراكها لحقيقة أهداف وقدرات البرنامج النووى الاسرائيلى فى ظل تطوراتها المتعاقبة وفى ظل تطور أبعاد الدبلوماسية النووية الاسرائيلية) أو على مستوى سلوك السياسة المصرية أو بعبارة أدق ردود الفعل المصرية المتعاقبة . وأخيرا على مستوى المحددات المؤثرة على فعالية نتائج

(١٠) برز هذا السؤال فى الثمانينات فى ذهن الباحث بعد الاطلاع على ملفات ارشيف الأهرام وارشيف المركز الفرنسى فى الموضوع وبعد ملاحظة طبيعة المادة الموثقة فيهما عن الصحف المصرية القومية والمعارضة خلال الأعوام الثلاث الأخيرة وأرداد وموضوع هذا السؤال على ضوء محتوى ونتائج الدراسة الجادة التى صدرت عن وحدة بحوث الرأى العام فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية تحت عنوان « استطلاع رأى النخبة حول استخدام الطاقة النووية فى مصر » القاهرة سنة ١٩٨٦ كذلك برز هذا السؤال نتيجة ملحوظة أخرى مؤداها ان الجدل العلنى فى الثمانينات كان حكرا على العلان والصفورة من المراقبين والدارسين السياسيين ولم تشترك او تسارك فيه مصادر عسكرية الى جانب المصادر الدبلوماسية الرسمية وخاصة خلال بعض المنعطفات العامة مثل مرحلة الإعداد للتصديق على معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية سنة ١٩٨١ . فعلى سبيل المثال لم يتضمن الكتاب الذى اصدرته وزارة الخارجية عن هذا الحدث أى تصريحات من مصادر عسكرية رسمية . كذلك واجهت الباحثة صعوبات عديدة فى البحث عن وتوثيق بعض هذه التصريحات عن مصادر مختلفة فى مصر .

أولا : الرؤية المصرية والقدرة النووية الاسرائيلية :

برز من الخلفية العامة لعدد من التحليلات المتخصصة^(١٢) ، والتعليقات الصحفية المصرية المعارضة^(١٣) ، والحوار مع بعض الشخصيات السياسية^(١٤) مدلولات إيجابية عن الشق الأول من المقولة الأولى وهو الذى تمت صياغته على ضوء نتائج محاولة توثيق ورصد قدر من التصريحات الرسمية خلال منعطفات هامة فى تاريخ ما يذاع أو يتشتر عن تطور القدرة النووية الاسرائيلية والبرنامج المصرى أيضا .

ولقد قدمت فترة النصف الأول من الستينات وحتى سنة ١٩٦٧ استثناء هاماً على هذه المقولة وذلك كما إتضح من تصريحات لعبد الناصر وكتابات لحسين هيك . ولقد ظهر أيضاً خلال هذه الفترة - كما سنرى لاحقاً - التحذير المصرى من الخطر المتزايد للقدرة النووية الاسرائيلية . ولقد تزامن هذا التوجه المصرى فى هذه الفترة مع ظهور قضية هذه القدرة على صعيد جدول بعض الأعمال العربية (اجتماع وزراء الخارجية العرب فى العراق سنة ١٩٦١ ، اجتماعات رؤساء الأركان العرب فى أوائل الستينات ، مذكرة الأمين العام للجامعة العربية سنة ١٩٦٥) ، ولكن لم تكتسب هذه القضية - على الصعيد العربى - نفس درجة الإلحاح والاهتمام الذى اكتسبته على صعيد القيادة المصرية فى هذه الآونة ، فمثلاً اتضح أنها لم تظهر بين قائمة الأولويات لدى

الجزء الأول :

تطور أبعاد الرؤية الرسمية المصرية :

ستعدنا التصريحات والبيانات الرسمية من أهم المصادر الأولية التى يمكن للباحث أن يستند إليها لدراسة توجه القيادة نحو قضايا السياسة الخارجية بصفة عامة ونحو ما يتصل منها بالاستراتيجية العسكرية القومية بصفة خاصة^(١١) .

وتتلخص المقولة الأولى فى هذا الجزء من الدراسة كالتى : اتسمت الرؤية المصرية الرسمية لحقيقة القدرة النووية الاسرائيلية بنسبتين مرتبطتين وهما : من ناحية : عدم إعطاء الأولوية أحياناً أو الصمت عن أو التجاهل والتغيب أحياناً أخرى لتطورات هذه القدرة ، وذلك فى التصريحات الرسمية المصرية منذ نهاية الستينات وبصفة خاصة بعد حرب سنة ١٩٧٣ ، ومن ناحية أخرى : التشكيك فى حقيقة ما وصلت إليه هذه القدرة بالفعل ، ومن ثم الاستمرار حتى الآن فى عدم الاعتراف رسمياً وعلناً بامتلاك إسرائيل للسلاح النووى .

ويقترب بهذه المقولة مقولة ثانية وهى أن الرؤية المصرية لرد الفعل المصرى قد تطورت من التهديد بضربة وقائية وتطوير قدرة نووية مصرية الى الاهتمام بالجلول السياسية .

وقمنا بلى بعض التفصيل حول أبعاد هاتين المقولتين :

(١١) لا يمكن ان تدعى الباحثة ان كل سحزى هذه الدراسة قد انبثق عن متابعة وتحليل مثل هذه المصادر بصورة متكاملة (زمنياً وموضوعياً) . ولكن يستند هذا المحتوى على مدولات تمت صياغتها من واقع اسهام بعض الدراسات الاخرى التى انجزت مثل هذه المتابعة وهذا التحليل عن فترة الستينات والسبعينيات . ومن واقع بعض ما امكن توثيقه من هذه المصادر المنشورة عن فترة الثمانينيات بصفة خاصة . حيث لم تتمكن الباحثة من العثور على او استخدام بعض اهم المصادر المنشورة والعلنية للمادة الاولى التى تغطى هذه الفترة الأخيرة مثل

Foreign Broadcasting Information Services (FBIS)

او غيرها من المصادر المناظرة المصرية ومنه خاصة التى استعانت بها بالفعل بعض الدراسات (انظر الهوامش ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠) فى توثيق تصريحات وبيانات مصرية مختلفة .

(١٢) انظر على سبيل المثال وليس الحصر احدث هذه النماذج فى

حول الشؤون النووية - حوار مع فرانك برنابى ، اجراه د . يزيد صايغ . مجلة المستقبل العربى - يونيو سنة ١٩٨٨ ص ٢٢٢ ص ١٢٥ .

« يبدو ان هناك بعداً تحديداً سائداً ، الفى العرب عبره من اذهانهم حقيقة القدرة النووية الاسرائيلية ، ومما هو لامت انهم لا يأخذون تلك القدرة فى حسابهم ان ما يذهلنى بخصوص العرب حقيقة ، هو غياب ردود فعلهم تماناً على التطورات النووية الاسرائيلية او على الأقل غياب ما يمكن المرء ان يراه بالادبيات وعبر التحدث الى الدبلوماسيين . اعنى ان تصريحات فاعنونو قد ازالوا اى شك حول القدرة النووية الاسرائيلية وادى عربى يتابع قضية فاعنونو لا يقدر الآن ان يشك بحقيقة قدرة اسرائيل النووية . لو كان يشك سابقاً ، لكن لا يبدو ان هناك اى رد فعل ذى اهمية مطلقاً . وكذلك الامر فى الولايات المتحدة وحيث حصل فقط مستوى معدنى مشابه من ردود الفعل وان كان ذلك مفهوم (أى غياب ردود الفعل الامريكى) فان غياب ردود الفعل العربية هو الذى يصعب فهمها .

(١٣) منها على سبيل المثال د . محمود عمر ، مصر والقناة وحتمية المواجهة - جريدة الشعب ١١ / ١١ / ١٩٨٦ ، مع كثرة تصريحات القيادة السياسية والعسكرية المصرية فى كافة مايشعل المصريين فان المتابع لمثل هذه التصريحات يكشف ان احداً من المسؤولين لم يتحدث بعد فى هذا الموضوع (اشارة الى تصريحات مريدخاى فانونو فى الصندى تايمز فى اكتوبر ٨٦) ولو حتى من قبيل طمأنة الناس وافتشال هدف العدو .

(١٤) وفى لقاء مع المستشار حافظ اسماعيل حول سؤال عن رايه فى هذا الصمت او عدم اتارة الموضوع اكد سيادته ملاحظة هذه الظاهرة منذ ما بعد سنة ١٩٦٧ بـ . فة خاصة . وأوضح ان عدم الحديث الرسمى المصرى فى هذا الموضوع يرجع بصفة عامة الى عدم التأكد من هوية القدرة الاسرائيلية حتى بعد تصريحات فانونو . كما اشار سيادته ايضا الى ان عدم اتارة الموضوع ، انما يستند ايضا الى المسؤولين من الغرب او الشرق على حد سواء .

صناع القرار العرب حتى أن مؤتمر القمة العربي الثاني والمنعقد سنة ١٩٦٤ لم يناقشها على الإطلاق^(١٥).

أما عن الشك الثاني من المقولة وهو أن الرؤية الرسمية المصرية قد عكست شكوكاً في الابعاد الحقيقية لتطور النوايا والقدرة النووية الاسرائيلية ولكن مع عدم الاعتراف بامتلاك اسرائيل للسلاح النووي فإنه يمكن رصد بعض الدلائل عليه من واقع التصريحات المصرية المتفرقة والمتباينة منذ بداية الستينات وحتى الان وهذه الدلائل تجيب على التساؤلات التالية : ما مدى اعتقاد واعتراف المصريين بختيار اسرائيل للأسلحة النووية وهل تطور هذا الاعتقاد وكيف يمكن تفسيره ؟

ففي خلال الستينات^(١٦) : أبدت مصر في بدايتها اهتماماً جاداً بالقدرة النووية الاسرائيلية ولكنها كانت تشك في أن اسرائيل تسعى للوصول الى القنبلة من خلال تحويل الاستخدامات السلمية الى أغراض عسكرية . فلقد أوضح حديث لعبد الناصر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٦٠ عدم تأكده بصدد نوايا وقدرات اسرائيل النووية . بل انه - في مواضع أخرى - لم يستبعد أن تعمل « القوى الامبريالية » على تسليح اسرائيل بالأسلحة النووية وأن تدعى في نفس الوقت قيام اسرائيل بتصفيتها.

ومع سنة ١٩٦٥ حذر حسنين هيكل من اقتراب اسرائيل من مرحلة القدرة على إنتاج أسلحة ذرية وأن على مصر أن تستعد لادخال الأسلحة النووية حفاظاً على بقائها . ومع سنة ١٩٦٦ تزايدت قوة شكوك عبد الناصر حيث أدان الجهود الاسرائيلية للوصول الى إنتاج قنبلة ذرية . وهكذا انتقلت القيادة من مرحلة الشك في القدرات والنوايا الاسرائيلية الى مرحلة التأكد من القدرات ولكن استمرار الشك في النوايا حيث أن عبد الناصر هدد بضربة وقائية « إذا ما استمرت اسرائيل على الطريق لإنتاج قنبلة ذرية ».

وبعد حرب ١٩٦٧ تزايد اهتمام الكتاب العرب بالتجدي النووي الاسرائيلي حيث برز نوع من الاتفاق بينهم على أن اسرائيل قد وصلت الى مرحلة إنتاج القنبلة

أو على الأقل مرحلة القدرة على إنتاجها . هذا وكانت بعض التقديرات العسكرية وبعض التحليلات السياسية المصرية قد أشارت - في نهاية الستينات الى امتلاك اسرائيل كميات من البلوتونيوم التي تكفي إنتاج ست قنابل - مشابهة لتلك التي أقيمت على ناجازاكي . ولم يتم رصد أي تصريحات للقيادة العليا في فترة ما بين ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ .

وخلال السبعينات وبعد حرب أكتوبر بصفة خاصة^(١٧) لم يعد بمقدور أحد السياسة أو الكتاب المصريين أن ينكر أنه قد أصبح لاسرائيل القدرة على إنتاج السلاح النووي . ومع ذلك فمن الملاحظ أنه قد ظهر أيضاً قدر هام من عدم الاتفاق بين التصريحات المصرية حول ما اذا كانت اسرائيل قد أنتجت بالفعل هذا السلاح . وظهر هذا التناقض من واقع تصريحات الرئيس السادات بصفة خاصة . فمن تصريح له في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٧٤ للتلفزيون الايراني قال « إذا أدخلت اسرائيل الأسلحة الذرية الى المنطقة سينجد الوسائل للحصول عليها أيضاً » . وفي ٢١ ديسمبر ١٩٧٤ صرح لصحيفة الصياد بقوله « نعم اسرائيل لديها أسلحة ذرية » . وفي حديث مع الانوار اللبنانية في ٨ يناير سنة ١٩٧٥ أعرب السادات عن اعتقاده في امتلاك اسرائيل لهذه الأسلحة .

وفي أكتوبر سنة ١٩٧٥ وفي نفس الحديث الذي أعرب فيه عن عدم تأكده أشار الى أن هناك احتمالاً كبيراً لامتلاك اسرائيل لهذه الأسلحة . ثم عاد وصرح في حديث لمدير شبيجل الالمانية في ٣١ مارس سنة ١٩٧٦ أنه يعتقد أن اسرائيل بمقدورها صنع هذه الأسلحة وأنه لا يعتقد أنها تحوزها . وفي يولييه سنة ١٩٧٦ صرح للقبس الكويتية أنه يعتقد أن اسرائيل ليس لديها أسلحة ذرية الان .

وخلال الثمانينات : لم تتمكن الباحثة من رصد تصريحات للرئيس مبارك أو للمشير أبو غزالة سواء من مصادر مباشرة أو في بعض الدراسات المعنية . ولكن ساعدت تصريحات أوساط رسمية أخرى على إبراز

15 - Yair Evran: The Arab Position in the Nuclear Field A Study of Policies Up to 1967. Cooperation and Conflict. Vol. 8, No. 1, 1973. PP 21 - 22.

- Mark Gaffney: Prisoners of Fear: A Restrospective Look at the Israeli Nuclear Program. American - Arab Affairs. No. 22, Fall 1987. P 82

- Roger Pajak: Nuclear Status and Policies of the Middle East Countries. International Affairs. Vol. 59, No. 4, Autumn 1983. P 595

16 - R. Pajak: Op. Cit. PP 591 - 592

17 - Y. Evron: Op. Cit. PP 22 - 23

- Khalil Shikaki: The Nuclearization Debates: The Case of Israel and Egypt. Journal of Palestinian Studies. Vol. 14, No. 4, Summer 1985. PP 83 - 84.

17 - Ibid : P 84.

- R. Pranger, D. Tahinen : Op. Cit. P 8

كيف يمكن تفسير هذا التطور ولكن في ظل ثبات هذا الخط العام والمتميز؟

وحتى يمكن الإجابة على هذا السؤال الأخير فإنه يجدر الإشارة إلى أن هذا الخط الثابت للموقف الرسمي المصري (أى عدم الاعتراف بحيازة إسرائيل للسلاح النووي) قد ناظره - على الصعيد الإسرائيلي - صمت رسمي أو ما يسمى بسياسة الغموض النووية الإسرائيلية ، حيث أن إسرائيل - وحتى الآن لم تعترف رسمياً بحقيقة نواياها وقدراتها النووية الفعلية . ويعد هذا الصمت أو الغموض من أهم أركان المذهب الإسرائيلي الرسمي النووي (وسننشر في مواضع تالية من هذه الدراسة لعناصر أخرى من هذا المذهب) والذي أثار وما زال يثير داخل إسرائيل جدلاً هاماً بين المدافعين عن مزايا هذه الاستراتيجية وبين المدافعين عن مزايا وضرورة الاعلان الرسمي لإسرائيل عن قدرتها النووية^(١٨) .

فلقد عبرت المواقف الإسرائيلية الرسمية العلنية منذ بداية الستينات عن البرنامج النووي الإسرائيلي بعبارات قليلة وغامضة تثير من الشكوك أكثر مما تحسم من الأمور . فبالرغم من أن مقولة « أن إسرائيل لن تكون البلد الأول الذى يقوم بإدخال الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط » وهى المقولة التى صرح بها لأول مرة اشكول سنة ١٩٦٤ قد كررها حرفياً تقريباً منذ ذلك الوقت كثير من المسؤولين الإسرائيليين (ايجال ألون ، اسحاق رابين) . إلا أنه - من ناحية أخرى - تزايد إقصاد التصريحات الإسرائيلية بطريقة غير مباشرة عن القدرة النووية الإسرائيلية . أى أن التعهد بالألا تكون إسرائيل أول من يدخل الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط لم يرتبط به نفى إسرائيل لوجود برنامج نووى متطور . فبعد التمسك بالادعاءات حول الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإسرائيلي حتى منتصف الستينات أخذ يتضح بعد ذلك أن عملية التهديد أو التلويح بالامكانيات النووية الإسرائيلية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (عن طريق تسريب المعلومات) قد أصبحت أداة هامة فى إدارة إسرائيل لصراعها مع العرب ، حيث كان اللجوء إليها يتم فى أوقات يغلب عليها طابع التوتر كما حدث منذ منتصف الستينات وحتى اندلاع حرب أكتوبر التى اتسمت بآثاره

استمرار عدم اعتراف مصر بامتلاك إسرائيل للسلاح النووي^(١٩) . ففى ١٧ فبراير سنة ١٩٨١ وخلال استعداد مجلس الشعب المصرى للتصديق على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية صرح السيد كمال حسن على وزير الخارجية المصرى حينذاك أمام نواب المجلس أنه لا يستطيع أن يؤكد صحة التقارير عن وجود أسلحة نووية فى إسرائيل . وفى أكتوبر سنة ١٩٨٢ وفى حديث للمصور اعزب رئيس الأركان المصرى عن اعتقاده أن المقولات عن الأسلحة الذرية الإسرائيلية ليست إلا من صنع إسرائيل لتثير الشكوك بين العرب وأنه لا يستطيع أن يؤكد أنه - لدى إسرائيل أسلحة نووية . هذا وكان رئيس هيئة الطاقة النووية المصرية قد صرح أيضاً فى سبتمبر سنة ١٩٨٠ (أى قبل توقيع مصر على معاهدة حظر الانتشار) أنه من الصعب التأكد من أن لدى إسرائيل أسلحة نووية حتى تقوم بإجراء تفجير اختبارى . وأخيراً يأتى بيان د . عصمت عبد المجيد أمام الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٢/٦/١٩٨٨ (المؤتمر الثالث لنزع السلاح)^(٢٠) ليقدم مدلولات جديدة حيث يقول « أن مصر لن تسمح بشنق نووى فى منطقة الشرق الأوسط تتفوق فيه دولة على غيرها بما يخل بأمن المنطقة ، بل بأمن العالم أجمع ، فالتكنولوجيا النووية ليست حكراً على أحد وقد أصبحت فى متناول يد الجميع ، ولن تظل مصر ساكنة مكتوفة الأيدي أو مقيدة فى حركتها إذا ما تبين أن الأسلحة النووية قد دخلت إلى منطقة الشرق الأوسط . وستتخذ الإجراءات اللازمة كافة لحماية أمنها .. ومن هذا المنبر الدولى (طالب إسرائيل بأن تنضم إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية .. حتى تتيقن بقية الشعوب بالمنطقة من أن برامجها النووية غير موجهة للأغراض العسكرية .

وهكذا يتضح لنا من العرض السابق انتقال الموقف الرسمي المصرى من مرحلة الشك فى القدرات والنوايا الإسرائيلية النووية إلى مرحلة التأكد من هذه القدرات مع استمرار الشك فى (الستينات) . إلى مرحلة الغموض والتناقض فى التصريحات حول هذا الامتلاك (السبعينات) ، وأخيراً استمرار وضوح عدم الاعتراف الرسمي المصرى بحيازة إسرائيل لهذا السلاح . إذن

18 - K. Shukaki : Op. Cit. P 85

- Gregory Kats : Egypt (in) Jozef Gold - blat (ed.) Non - Proliferation : The Why and the wherefore. Taylor, Francis, London, 1985, P 188.

(١٩) وثائق وزارة الخارجية المصرية .

(٢٠) تعددت وبكثرة التحليلات العربية والاجنبية حول اهداف هذا العنصر من عناصر المذهب الرسمي النووى الاسرائيلى اى استراتيجية الغموض او الردع بالشك وحول الجدل بين انصاره وانصار « الموقف المظن » انظر على سبيل المثال .

د . امين حامد هويدى مرجع سابق . ص ١٢٩ - ١٣٥ .

د . اسماعيل حبرى مقلد التحدى النووى الاسرائيلى وقضية السلام

.. السياسة الدولية . ابريل سنة ١٩٧٨ . ص

يجب على إسرائيل أن تعلن رسمياً عنه أى تتخلى عن استراتيجية الردع بالشك أو الغموض أو « القنبلة في المخزن »^(٢١).

وعلى ضوء المقارنة بين مراحل تطور الادراك المصري للقدرة النووية الاسرائيلية، وبين مراحل تطور الدبلوماسية النووية الاسرائيلية في ظل تراجع الشكوك حول هذه القدرة حيث انضمت المعلومات والتحليلات عنها أكثر قطعاً وحسماً في تأكيد امتلاك إسرائيل لترسانة من الأسلحة النووية المتزايدة والمتنوعة، على ضوء هذه المقارنة يمكن القول أنه كان للشكوك المصرية خلال الستينات مبرراتها، أما تناقضات السبعينات واستمرار عدم الاعتراف في الثمانينات فتتنوع تفسيراتهم. ويمكن التمييز بين نوعين من التفسيرات أو الافتراضات المباشرة وغير المباشرة.

ويتلخص التفسير أو الافتراض البسيط والمباشر فيما يلي : أنه بالرغم من اتفاق معظم المحللين العسكريين والاستراتيجيين - منذ بداية السبعينات وبصورة متزايدة - على امتلاك إسرائيل للسلاح النووي فإن القيادة المصرية لم تكن مهتمة فقط بالغموض المحيط بتطور القدرة النووية الاسرائيلية ولكنها اهتمت أيضاً بالآثار السياسية التي يمكن أن تترتب على تحول إسرائيل نحو الاعلان الرسمي عن هذه القدرة^(٢٢). بعبارة أخرى فإن العرب - (وعلى رأسهم مصر) - أرادوا تأخير النظر في أمر الأسلحة النووية الى أقصى مدى ممكن، ومن هنا كان أيضاً اتجاههم العام نحو تجاهل الخيار النووي الاسرائيلي^(٢٣).

الشكوك واللبلة حول الامكانية النووية الاسرائيلية، ثم بعد حرب أكتوبر حين صرح الرئيس الإسرائيلي في ديسمبر سنة ١٩٧٤ بأن لدى إسرائيل المقدرة على انتاج الأسلحة النووية وبسوف تنفذ ذلك إذا احتجنا إليه^(٢٤). ومنذ بداية هذه المرحلة وطوال السبعينات وحتى الان تعاقبت وتنوعت المؤشرات والتحليلات من مصادر عربية وأجنبية (غربية وشرقية) تثبت جميعها بطرق متنوعة أن إسرائيل قد تجاوزت بالفعل عتبة امتلاك الأسلحة النووية وأن لديها ترسانة من هذه الأسلحة^(٢٥). وكان آخر مصادر هذه المعلومات شهادة مورديها فانونو التي نشرتها صحيفة الصنداي تايمز في أكتوبر سنة ١٩٨٦. ولقد أثارت هذه الشهادة والتي أثبتت صحتها عدد من العلماء البارزين الذين استشارتهم الصنداي-تايمز^(٢٦)، جدلاً هاماً حول مدى مثل هذا النوع من التصريحات بالنسبة لمدى استمرار التمسك الاسرائيلي باستراتيجية الغموض في هذه المرحلة من المواجهة العربية الاسرائيلية، وحول ما إذا كانت تمثل نوعاً من التحرك نحو الاعلان الرسمي عن انضمام إسرائيل الى النادي النووي حتى لو كان هذا التحرك قد تم أيضاً بالطريقة غير المباشرة أى عن طريق التسريب الاسرائيلي المقصود والمعتاد لهذه الشهادة^(٢٧). وتزداد جاذبية وأهمية هذا السؤال على ضوء ملاحظة أمر هام وهو أنه - منذ منتصف السبعينات - قد حدث تحول في محور الجدل في إسرائيل حول الخيار النووي حيث لم يعد يتركز على ضرورة هذا الخيار من عدمه (كما حدث من قبل) ولكن على كيفية وامكانيات تطويره من ناحية، وعلى ما إذا كان

- (٢١) وعمل اتجاه تطور بعض التحريكات الرسمية الاسرائيلية حول الخيار النووي الاسرائيلي، انظر :
- مئير يدوى، إسرائيل وقضايا نزع السلاح - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - مؤسسة الزهرام - القاهرة ١٩٨١ ص ٥١ - ٥٣ ص ٩١ - ٩٤.
- د. تيسير الناشف، التهديد النووي الاسرائيلي، المستقبل العربي، سبتمبر سنة ١٩٨٧ ص ١٤ - ١٥.
- Lawrence Fredman : Israel Nuclear Policy, Survival Vol. XVII, No. 3, 1975.
- (٢٢) انظر موجزاً متكامل لهذه المصادر (العلمية والرسمية والصحفية) في :
- امين هويدى : مرجع سابق، ص
- د. تيسير الناشف : مرجع سابق، ص ١٢ - ١٣ وجول تفصيل ابعاد القدرة الاسرائيلية (انتاج الفسلة + نظم الاتصال) انظر :
- د. خليل شقافى : مرجع سابق، ص ١٠ - ١٤ ص ٢٠ - ٢٤.
(٢٣) د. تيسير الناشف : مرجع سابق، ص ١٦ - ١٧.
(٢٤) انظر على سبيل المثال : د. محمد اتور عبد السلام، المتغيرات الجديدة في الاسرائيلية النووية في الشرق الاوسط، السياسة الدولية - يوليو ١٩٨٧ - ص ٢٦٥ - ٢٦٦.
- احمد عز الدين، هل هناك حقاً مائتا قنبلة نووية على الجانب الآخر، جريدة نهار العرب ١٩٨٦/١٠/١٩.
ومن اهم الكتابات الحديثة التي تبرز الجدل حول تزايد الحاجة لتبني إسرائيل موقفاً معلناً من خيارها النووي المسلح
Shai Feldman : Israeli Nuclear Deterrence, A Strategy for the 1980s, New York: Columbia University Press, 1982.
25 - Mark Gaffney : Op. Cit. PP 88 - 89.
26 - Gregory H. Kats : Op. Cit. P 188.
27 - Efram Inbar : The Nuclear Mirage in the Middle East, Midstream, Vol. XXVII, No. 3, March 1981, PP 5 - 6.

التقليدي) وأخرى سياسة (ضمانات من القوتين الاعظم أو احدهما ، تحريك الجهود الدبلوماسية العالمية من أجل نزع السلاح النووي في المنطقة ، التأثير على القوتين الاعظم للضغط على اسرائيل لمنع أو تقييد خيارها النووي). ولا يعنينا في هذا الموضع من الدراسة - الخاص بالرؤية المصرية - متابعة تفاصيل كل بديل من هذه البدائل أو بعضها التي من المفترض أن القيادة المصرية قد اقتربت منها جميعاً بدرجته أو بأخرى ومن وقت الى آخر (كما سنرى). ولكن ما يعنينا هنا أن نحاول رسم المسار العام لوزن بعض هذه البدائل لدى القيادة المصرية.

وهنا يمكن القول^(٢٨) أن رؤية القيادة المصرية من رد الفعل المصري قد تغيرت جذرياً منذ بداية الستينات وحتى الآن. فلقد انتقلت من التركيز بقوة على التهديد بحلول عسكرية قبل ١٩٦٧ الى بداية التحرك نحو اعطاء الأهمية للحلول السياسية (في فترة ما بين حربي سنة ١٩٦٧ وحرب سنة ١٩٧٣) ثم الى التأكيد وبصورة متصاعدة على أولوية الحلول السياسية منذ نهاية سنة ١٩٧٤ وحتى الآن.

فمنذ تصريح لعبد الناصر في ديسمبر سنة ١٩٦٠ وحتى ما قبل سنة ١٩٦٧ توالى وتزامن تهديد مصر بتوجيه ضربة وقائية ضد القدرة النووية الاسرائيلية مع التهديد بتطوير قوة مصرية مناظرة. وبعد حرب سنة ١٩٦٧ فقدت هذه التهديدات مصداقيتها ولم تعد القيادة المصرية الى تكرارها. وبالرغم من استمرار التلويح أحياناً بإمكانية اتجاه مصر للخيار النووي العسكري إذا ما تأكدت من امتلاك اسرائيل له (كما سبقنا الإشارة)، إلا أن مصر بدأت أولى خطواتها نحو الحلول السياسية أي نحو تبني قواعد نظام منع الانتشار الدولي كسبيل للزام اسرائيل - بالطرق القانونية - لنزع خيارها العسكري. ومن هنا كانت مصر من أولى الدول العربية ودول العالم الثالث التي وقعت على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية سنة ١٩٦٨، ولكن لم تصدق عليها مباشرة الأمر الذي كان يعنى أنها لم تطلق تماماً الطريق الى الخيار النووي العسكري.

ومنذ مبادرة مصر في نهاية سنة ١٩٧٤ بالدعوة الى منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الاوسط تزايد وبوضوح اتجاه مصر للحلول السياسية وليس العسكرية

أما التفسيرات أو الافتراضات غير المباشرة^(٢٩) فهي تنطلق من تصور محاولة القيادة المصرية توظيف استراتيجية الغموض الاسرائيلي دون الاضطرار الى تحمل ما يترتب على الاعتراف بالحقيقة التي تخفيها هذه الاستراتيجية. وتزدوج أهداف هذا التوظيف: فمن ناحية: ربما تكون القيادة المصرية قد رأت أن انتشار الشائعات حول القدرة النووية الاسرائيلية يساعد أحياناً على ظهور ادانة عالمية لاسرائيل كما يساعد أحياناً أخرى على إبراز تفرق القوة العسكرية الاسرائيلية ومن ثم إمكانية تحمل اسرائيل لمخاطر انسحابها من الأراضي العربية المحتلة. بل لقد رأت بعض الاتجاهات أن على العرب استغلال كل السبل القانونية والسياسية لإعلان اسرائيل كدولة نووية لأن هذا الاعلان هو الذي سيسقط كل المبررات الأمنية الاسرائيلية لاستمرار احتلال الضفة الغربية ومرتفعات الجولان. ومن ناحية أخرى: حتى يفترض أن القيادة المصرية تعتقد في امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية فإنه ليس من المتوقع أن تعترف سريعاً بهذا الواقع لأنه سيقرب على هذا الاعتراف أحد أمرين: اما الاعتراف بعدم القدرة والفشل حتى الآن في مواجهة التحدي النووي الاسرائيلي بتحد مماثل، أو ضرورة البدء في تطوير نفس القدرة أو توفير بدائل أخرى تحقق نفس أو معظم الأهداف الأمنية في مواجهة هذا التحدي، أو على الأقل إمكانية الاتجاه الى الحلول السياسية مثل الدعوة الى مناطق منزوعة السلاح النووي.

ثانياً: الرؤية المصرية لرد الفعل المصري:

كيف رأت القيادة المصرية شكل رد الفعل المصري على التحدي الاسرائيلي، وهل عكست هذه الرؤية منذ البداية وسائل محددة؟ وهل تم التمسك بها وتحقيقها أو بعضها؟ أم هل تطورت الرؤية المصرية على هذا الصعيد أيضاً وذلك في ظل التطور في المعطيات الاسرائيلية، والدولية (قيود النظام الدولي لمنع الانتشار وسياسات القوى الكبرى) والاقليمية (خيار التسوية السياسية أو العسكرية للصراع العربي الاسرائيلي)، المحلية (درجة المشاكل الداخلية المصرية وخاصة الاقتصادية)؟

تعددت البدائل المطروحة أمام القيادة المصرية وتزاوجت ما بين بدائل عسكرية (ضربة وقائية، قدرة نووية مصرية، تدعيم التسليح فوق التقليدي مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، سباق التسليح

(٢٨) التفسيرات مستوحاة ولكن لا تتطابق مع تفسيرات الدراسة التالية:

Khalil Shikaki : Op. Cit. P 85.

(٢٩) انظر تفاصيل هذا التطور في:

- Ibid : PP 85 - 87
- G. H. Kats : Op. Cit. PP 188 - 189
- Roger Pajak : Op. Cit. PP 595 - 596
- Yair Evran : Op. Cit. PP 23 - 24

(أى تطوير برنامج تسليح نووى مصرى) وكان هذا يعنى حسم الاختلاف الذى برز سنة ١٩٧٤ فيما بين بعض أجنحة القيادة المصرية^(٢٠) لصالح الجناح (السادات ، عبد الغنى الجمسى) الذى رأى أن ما يشاع عن الأسلحة النووية الإسرائيلية قد تم بغرض أخافة العرب ومن ثم فإنه لا داعى ولا ضرورة لتحميل الاقتصاد المصرى بأعباء التسليح النووى . وبغض النظر الآن عن مبررات ودوافع ونتائج هذه الرؤية فى هذه الفترة بالذات (كما سنرى لاحقاً) فمما لا شك فيه أن تحول مصر نحو الحلول السياسية - والذى كان من أبرز علاماته ونتائجه فيما بعد تصديق مصر على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية - قد ارتبط - جزئياً وإن لم يكن كلياً - بتوجه السادات التصالحى تجاه إسرائيل . حقيقة أشار السادات ودوائر مصرية مختلفة إلى البرنامج النووى الإسرائيلى ولكن كانت هذه الإشارات متباعدة وفى إطار لهجة معتدلة (الدعوة للتخلى عنه) لا تقارن بلهجة التهديدات والتحديات التى أجابت بها مواقف المصرية حتى ما قبل سنة ١٩٦٧ بصفة خاصة . ولقد تعمقت بعد ذلك وخلال الثمانينات القيود الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية التى حكمت مصير البرنامج النووى المصرى وإحتمالات استخداماته العسكرية بصفة خاصة .

فما هى إذن أبرز معالم السلوك المصرى والتى أقرتها هذه التحولات فى الرؤية والتفسيرات ؟

الجزء الثانى

أبعاد سلوك السياسة المصرية ونتائجها

من أبرز معالم السلوك المصرى خلال الثمانينات والتى أقرتها التحولات فى الرؤية الرسمية المصرية السابق توضيحها البعدين التاليين أولاً : سيادة الأبعاد المدنية والسلمية على أهداف البرنامج النووى

المصرى منذ ١٩٨١ ، ثانياً : تبلور اتجاه جهود الدبلوماسية المصرية نحو محاولة تحييد أو احتواء الاحتكار النووى الإسرائيلى .
أولاً : أهداف ونتائج البرنامج النووى المصرى منذ ١٩٨١

من أهم الافتراضات فى مجال دراسات منع الانتشار (وخاصة بين دول العالم الثالث) أنه يمكن الوصول إلى القدرة النووية العسكرية إما فى ظل استغلال البرامج النووية المدنية الناجحة فى التحرك إلى الاستخدامات العسكرية (الهند) أو من برامج عسكرية سرية مباشرة (إسرائيل)

وبالنظر إلى الحالة المصرية^(٢١) فلم يتحقق أى من الافتراضين حيث تعثرت خطى البرنامج النووى المصرى ومن ثم لم يؤد إلى تطوير القدرات النووية بمعنى امتلاك مفاعلات الطاقة أو السلاح النووى . فإن البرنامج لم يصل حتى الآن إلى مرحلة الجيل الثانى من المفاعلات والتى كان من المفروض الانتقال إليها منذ منتصف الستينات .

ولا تعنى هذه الحالة أن الجهود الرسمية المصرية قد توقفت منذ ذلك الحين عن السعى لايمتنهاض البرنامج المصرى . فلقد استثمرت هذه الجهود فى أشكال ودرجات مختلفة ، وأدت إلى تبلور كيان من المؤسسات والهيئات والكوادر العلمية النووية ، وإلى عقد عديد من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التى تنظم التعاون فى هذا المجال بين مصر وأطراف دولية عديدة^(٢٢) . ولكن - ومرة أخرى - لم تفرز هذه الجهود تغييراً جذرياً فى وضع مصر على خريطة توزيع القوى النووية على صعيد العالم الثالث . بل لقد أدى الاعلان المتكرر عن هذا البرنامج دون تحقيق التقدم المنشود (بالرغم من الكثير من التوقعات بشأنه) إلى فقدانه المصداقية حتى بالنسبة للاستخدامات السلمية وفى مجال القوى النووية الكهربية بصفة خاصة .

(٢٠) انظر الإشارة إلى هذا الاختلاف فى : Yoram Nimrod : Atomic Weapons in Israel ? New Outlook, September 1978, PP 3334.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن الباحثة لم تتمكن من توثيق دراسة علمية منشورة أو تعليق أو تحليل صحفى عن وجود اختلافات مناظرة على صعيد القيادة السياسية العسكرية فى الستينيات وفى الثمانينات . كما أن فى الهامش السابق كانت الوحيدة من نوعها التى تم توثيقها عن فترة السبعينيات . وحيث من الواضح أن الاختلاف قد حسم لصالح المركز الرئاسى ، فهل يعنى هذا أن طبيعة عملية صنع السياسة واتخاذ القرار هذا البعد من القضية فى محتوى - أو على الأقل - فى قضايا معظم الدراسات التى تم توثيقها . وعلى العكس تماماً نجد أن هذا البعد (أى الجدل وليس الاتفاق بين الأوساط العلمية السياسية والعسكرية) كان حاضراً على صعيد الدراسات التى تتناول الخيار النووى الإسرائيلى منذ بدايته .

(٢١) حول بعض الأبعاد الفنية للقدرات المصرية (والعربية الحالية) بالمقارنة بتوقعات السبعينيات ، انظر :

د . خليل الشقافى : مرجع سابق . ص ١٧ - ١٨ .

د . عبد المنعم سعيد : العرب ومستقبل النظام العالى . مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٨٧ . ص ١٨٢ - ١٩٢ .

(٢٢) حول هذه الأبعاد ، انظر :

- وزارة الخارجية : مصر والاستخدامات السلمية للطاقة النووية . جمهورية مصر العربية . ١٩٨٢ .

- أنشطة هيئة الطاقة الذرية والمشروعات الجارية تنفيذها بمراكز البحوث بالهيئة . وثائق هيئة الطاقة الذرية ١٩٨٦ - ١٩٨٧ (٣٥ صفحة)

(غير منشورة)

الدول المصدرة مثل الولايات المتحدة واليابان الغربية وكندا وفرنسا حيث رُقِضت تلك الدول الدخول في أية مفاوضات جادة مع مصر للتعاون النووي ما لم تتضمن للمعاهدة أو تخضع لشروطها أى لشروط هذه الدول (والتى - كما سنرى - كانت أكثر تشدداً من شروط المعاهدة) بعبارة أخرى كان قرار التصديق - من وجهة النظر الرسمية المصرية - سبيلاً لتحقيق التقدم النووي الواسع النطاق الذى ما كان ليتحقق وبسهولة ويسر في ظل الظروف الدولية السائدة منذ بداية السبعينات بدون التصديق على المعاهدة . لأن هذا التصديق هو الذى سيفتح الباب لمصر لإجراء اتصالات سريعة ومكثفة مع عدد من الدول المصدرة للمواد والمعدات النووية بهدف التوصل الى أفضل الشروط وذلك اتفاقاً مع المادة الرابعة من المعاهدة التى تفتح الباب أمام الدول الاطراف للتعاون في الاستخدام السلمى للطاقة النووية وللحصول على التكنولوجيا النووية وبأرخص الاسعار . وهو الامر الذى أضحت تعطيه مصر أولوية كبرى لمواجهة متطلبات المستقبل الملحة لتحقيق احتياجاتها الكهربائية من أجل رخاء ورفاهية الشعب (٢٤)

التصديق سبيل لمنع وقوع تسابق تسلخ نووى في المنطقة من شأنه ان يهدد أمنها وسلام العالم . فهو يؤكد مرة أخرى التزام مصر بتحويل منطقة الشرق الاوسط الى منطقة خالية من الاسلحة الذرية . بعبارة أخرى فان مصر كما جاء في بيان الخارجية المصرية في ٢٦ فبراير سنة ١٩٨١ صدقت على المعاهدة نتيجة لاعتقادها الراسخ بأن هذه الخطوة انما تتفق مع مصالحها الوطنية العليا بافتراض أنها سيتنجح في الحد من انتشار الاسلحة النووية في العالم وبخاصة في منطقة الشرق الاوسط التى يجب أن تستمر منطقة خالية من الاسلحة النووية . ويقدر ما تشير العبارات السابقة الى مغزى التصديق على المعاهدة بالنسبة لموقف مصر من خيارها العسكرى فان وزير الخارجية المصرية في نهاية كلمته أمام مجلس الشعب في ١٦ فبراير سنة ١٩٨١ وأمام مجلس الشورى في ٧ فبراير سنة ١٩٨١ قد اقترح عن رؤية مصر لمغزى هذا التصديق بالنسبة لاسرائيل . فقلد أورد على رأس الاعتبارات الرئيسية التى كانت وراء

ولا يهدف هذا الجزء من الدراسة الى متابعة أبعاد التطور المرحلى لهذه الجهود أو لهذا البرنامج في حد ذاته ولكنه يقوم على استخدام خبرة هذا التطور لتوضيح امر اساسى وهو ان اتجاه المواقف الرسمية المصرية لتأكيد الاهداف المدنية السلمية للبرنامج منذ سنة ١٩٨١ انما يعد من أبرز نتائج التحول في الرؤية المصرية الرسمية للخيار النووى (السابق توضيحها) ، ولكن لم يسفر هذا البرنامج بعد مدة عن أية نتائج ايجابية . ويمكن متابعة هذا التوضيح على النحو التالى :

(١) المبررات الرسمية المصرية للتصديق على معاهدة حظر الانتشار سنة ١٩٨١ :

بعد اثني عشر عاماً من التوقيع على المعاهدة N . P . T صدقت مصر عليها في فبراير سنة ١٩٨١ . وخلال الاعداد لهذا التصديق تبلورت مجموعة من الاسانيد والمبررات الرسمية لهذا التحرك المصرى والتى اوضحت جميعها كيف ان هذا التصديق كان تجسيدا للتحول في توجه القيادة المصرية نحو الحلول السياسية لمواجهة التحدى النووى الاسرائيلى أى لعدم التمسك بالخيار العسكرى المصرى . ويساعد تحليل مضمون مجموعة من التصريحات الرسمية في هذه الفترة (٢٢) على استخلاص أهم هذه المبررات والعلاقات الارتباطية بينها وهى تتلخص كالآتى :

التصديق شرط ضرورى ومسبق لزيادة فرص الحصول على تكنولوجيا الطاق النووية والتمويل اللازم . ذلك لان الدول الهامة المصدرة للمواد والمعدات النووية وضعت منذ بداية السبعينات قيوداً متشددة تقضى بعدم التعاون في ذلك المجال مع أى دولة لا تكون عضواً كاملاً في معاهدة عدم الانتشار أو قبول فرض الرقابة الدولية الشاملة على جميع أوجه نشاط مفاعلاتها . ومن ثم فلقد وجدت مصر نفسها عاجزة عن الاستثمار في السير في تنمية طاقاتها الكهربائية عن طريق الاستثمار في الطاقة النووية ما لم تصدق على المعاهدة أو قبلت اخضاع نشاطها النووى السلمى لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولقد لمست مصر حدة المشكلة اثناء الاتصالات التى أجرتها خلال الفترة منذ سنة ١٩٧٤ وحتى سنة ١٩٨٠ مع عدد من هذه

(٢٢) وهى التصريحات التى تضمنها الكتاب الابيض الذى اصدرته وزارة الخارجية بعنوان « مصر ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية » الصادر عام ١٩٨١ . ومن أهمها : بيان وزير الخارجية امام مجلس الشعب ثم مجلس الشورى في عام ٧ / ٢ / ١٩٨١ وبيان وزارة الخارجية بمناسبة ايداع وثائق تصديق مصر على المعاهدة في ٢٦ / ٢ / ١٩٨١ .

وهى ايضا التصريحات التى استند اليها السيد الوزير المفوض عصام الدين حواس نائب مدير ادارة الهيئات الدولية خلال تعليقه - باعتباره ممثلاً لوزارة الخارجية - على اهم النقاط التى اثيرت بمجلس الشورى في مناقشات اللجنة الخاصة بالبرنامج النووى المصرى (١١ / ١ / ١٩٨٧) . نشرة خاصة ، وزارة الخارجية ، ادارة الهيئات الدولية ، القاهرة ١٨ / ١ / ١٩٨٧ ص ١ - ٩ .

(٢٤) انظر توثيقاً لبعض أهم تصريحات وزير الكهرباء المصرى عن ضرورة وحيوية القوى النووية الكهربائية في .

G. Kats Op. Cit. PP 185 - 186.

ولقد ساندت هذا الاتجاه تقارير اللجان المختصة في مجلس الشعب والشورى والمجلس الاعلى للطاقة والتى توالى اجتماعاتها خلال النصف الثانى من سنة ١٩٨٠ . انظر : « مصر ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية » .

النوى بل ان الالتزام والتعهد بالتخلي عن الاخير كان يعد في الرؤية المصرية شرطا مسبقا للوصول الى الاول . ولا أدل أيضا على ذلك من أن مصر قد رأت - كما قال وزير خارجيتها امام مجلسي الشعب والشورى - انها « في ظل هذا المناخ (أى تزايد القيود على الصادرات من المعدات والمواد النووية) لا يمكن أن تستمر على سياستها السابقة (٢٥) في عدم التصديق على المعاهدة . لحين انضمام اسرائيل اليها ، لأن هذا الاستمرار يعطي لاسرائيل حق الفيتو على اتمام وتطوير برنامجنا السلمية اللازمة من أجل رخاء ورفاهية شعبنا » .

هذا ويجدر الإشارة أيضا الى أن مصادر شبيهة رسمية (٢٦) قد استندت الى هذه المبررات الرسمية للرد على الاتجاهات التي اعترضت على التصديق نظرا لما سيقرب عليه من عواقب بالنسبة لوضع مصر النووى وخاصة في مواجهة التحدى الاسرائيلي . ومن بين الانتقادات لهذا التصديق نشير - على سبيل المثال - الى الرأي (٢٧) القائل بفشل الدول العربية في استخدام سلاح رفض الانضمام للمعاهدة كمصدر للتهديد حيث لم تتخذ اسرائيل والدول الكبرى على محمل الجد لأنه لم يكن مصحوبا بجهد مواز للجهود الاسرائيلية النووية ، في حين لو كانت قد ظهرت على الجانب العربى مبادرة على مثل هذه الجهود لاضحى رفض توقيع المعاهدة تهديدا له حساب في اسرائيل والدول الكبرى . كذلك أبدى هذا الرأي تشككه في نجاح الدول العربية الموقعة في الحصول في المستقبل على أفضلية في مجال التكنولوجيا النووية رغم الالتزام بالاستخدامات السلمية وبقبول الرقابة والتفتيش الدولى على هذه الاستخدامات . فهل تحققت هذه التوقعات وعلى عكس ما كانت تأمل الحكومة المصرية ؟

(٢) كيف انعكس انضمام مصر للمعاهدة على البرنامج النووى المصرى ؟

شهدت الشهور التالية مباشرة لهذا الانضمام توقيع مصر لعدد هام من اتفاقات التعاون النووى (٢٨) مما أبرز مدى اهتمام والالتزام القيادة المصرية تجاه برنامج الطاقة النووية . وكان أهم هذه الاتفاقيات تلك الموقعة مع فرنسا

تصديق مصر الاعتبار التالى : « ان هذه الخطوة من جانب مصر ستدفع اسرائيل الى مزيد من التروى والتفكير فى الانضمام مستقبلا للمعاهدة . ونريد تصنيع السلاح النووى وخاصة فى ظل مناخ السلام السائد بيننا بعد عقد معاهدة السلام سنة ١٩٧٩ يل غنى عن البيان أن عددا كبيرا من الدول العربية قد سبقنا منذ فترة بالانضمام لهذه المعاهدة التى بلغ عدد الاطراف بها ١١٤ دولة » . كذلك فإن الاعتبار الثانى الذى أورده وزير الخارجية المصرى أشار الى « نجاح مصر فى اقناع اسرائيل خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الخامسة والثلاثين على الموافقة على القرار المصرى لانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فى الشرق الاوسط » .

بعبارة أخرى يمكن القول أن مصر قد حرصت فى نفس الوقت الذى أعلنت فيه (من خلال التصديق) عن التزامها بعدم التسلح النووى - بأن تبرز « الطابع الوقائى » لسياستها أى تبرز بعض عناصر مواجهة مصر للتهديد النووى الاسرائيلي وهى ثلاثة : من ناحية لم تقدم مصر على التصديق الا عقب نجاحها فى اقناع اسرائيل بالموافقة على انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية ، من ناحية ثانية : الانضمام للمعاهدة لا يمس سيادة مصر حيث أن للدولة العضو أن تنسحب منها فى حالة شعورها بأن مصالحها العليا مهددة بالخطر ، من ناحية ثالثة : ان هذا الانضمام لا يمس أمن مصر حيث أنه يمكنها فى حالة تهديد أمنها بسبب النشاط النووى العسكرى لاية دولة من دول المنطقة أن تلجأ الى ضمانات القوى الكبرى الثلاثة أمريكا ، روسيا ، بريطانيا وفقا لقرار مجلس الامن فى يونيه سنة ١٩٦٨ .

التأكيد على أن « تعهد مصر وفقا لاحكام معاهدة عدم الانتشار بالامتناع عن الحصول على انتاج الاسلحة النووية بأية طريقة من الطرق لا يجب أن يخل بحق مصر الثابت فى تنمية واستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية » .

وهكذا فانه بالنظر الى البنود الثلاثة السابقة نجد أن الاعتبارات الاقتصادية (الحاجة للطاقة النووية كمصدر للكهرباء) اضحى لها الاولوية على الخيار العسكرى

(٢٥) انظر توثيقا لبعض تصريحات السادات فى ابريل سنة ١٩٧٥ والتى يعلق فيها تصديق مصر على المعاهدة على تصديق اسرائيل . ايضا فى :

Robert J. Pranger, Dale R. Tahtinen : Op. Cit. P 17

(٢٦) انظر على سبيل المثال : ابراهيم نافع : الاختيار النووى لمصر والتصديق على اتفاق الحظر . الأهرام ، ٢٠ / ٢ / ١٩٨١ - ص ١ ص ٢

(٢٧) انظر على سبيل المثال : د . عصام الدين جلال : ابعاد الخطر الذرى فى الشرق الاوسط وجنوب افريقيا . السياسة الدولية - ابريل سنة ١٩٨١ ص ٢٢ - ٢٣

(٢٨) . انظر تفاصيل هذه الاتفاقات وفى :

مصر استخدامات السلمية للطاقة النووية : مرجع سابق . ص ٢٤٩ - ٢٥٠

من جديد الاهتمام ببدائل الطاقة الأخرى غير النووية مثل الغاز الطبيعي ، الفحم ، مساقط المياه . ويتضح هنا التوجه الجديد فيما نشر عن التقرير الذى قدمه وزير الكهرباء للرئيس مبارك حول مشروعات الطاقة حتى عام ١٩٩٧ أى خلال الخطتين الخمسينيتين التاليتين الثانية والثالثة (٤٣) .

وهكذا - وكما جاء على لسان رئيس هيئة المحطات النووية فى مصر - فإن مصر دفعت مقدما ثمن دخولها المجال النووى (أى التصديق على المعاهدة) ولم تحصل على شيء ، منذ ذلك الحين (٤٤) . وبالرغم من أن الموقف الرسمى قد برر تجميد القرار ، باختلاف الصقوة حول الأبعاد الاقتصادية والفنية ، وبأثار تشريينوبل ، وبالأعباء المالية إلا أن هذه الاسانيد - ومهما كانت أهميتها - فهى موضع اعتراضات حادة . كما أنها لا يمكن أن تخفى وجوها أخرى للعملية تتصل بمجموعة متكاملة ومتداخلة من القيود والتي تعيد للأذهان أطرارتي وصور متجددة لمثل هذه القيود والتي واجهت البرنامج النووى المصرى منذ بدايته فى الستينات والتي تعاملت معها وأدركتها القيادات المصرية المتتالية بطرق مختلفة ، وان كانت جميعها - أى هذه الطرق - لم تضع نهاية لاستمرار تخلف القدرة النووية المصرية - أو بمعنى أدق - انعدام هذه القدرة . ولذا يصبح السؤال المطروح الآن هو : هل تريد أن ترغب القيادة المصرية الحالية فى تنفيذ الخطط النووية الطموحة التى وضعها وبدأ فى تنفيذها النظام المصرى فى ظل السادات ؟ وهل تقدر على ذلك بالرغم من كل الظروف الاقتصادية والسياسية والفنية المحيطة ؟ وهل كان قرار التجميد أو التأجيل تراجعاً جديداً محسوباً أم تراجعاً قرفضته مجموعة من الظروف كأنه لابد وأن تؤثر على الحسابات المصرية ؟ لا يمكن الإجابة على هذا السؤال بوضوح وحسم الآن ولكن قد يساعد تحليل ماهية تأثير المحددات المختلفة على توضيح الأبعاد الحقيقية للقيود والصعوبات بل والمخاطر أيضاً التى واجهت وتواجه وستواجه « الخيار النووى المصرى » .

والولايات المتحدة لامتداد مصر بأربعة مفاعلات . واستمرت جهود وزارة الخارجية على المستوى الدولى لدعم البرنامج النووى المصرى (٣٩) ويتضح منها جميعاً أنها لم تكن إلا مجرد أنشطة دولية لم تسفر عن نتائج مادية ملموسة بالنسبة للقدرة الفعلية المصرية . ذلك أنه ، بالرغم من تعدد الاتصالات والمفاوضات ، فإن البرنامج النووى المصرى لم يحرز تقدماً ملموساً (على الأقل بالحصول ولو على مفاعل واحد للطاقة) طوال ما يزيد على الخمس سنوات (أى منذ التصديق وحتى تجميد القرار السياسى بشأن محطات القوى النووية خلال النصف الثانى من سنة ١٩٨٦) . وخلال هذه السنوات تفجرت المناقشات وخاصة خلال عامى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ أى منذ اعلان الحكومة أمام مجلس الشعب فى أوائل ١٩٨٥ عن تفاصيل مشروعها لإنشاء محطة نووية لتوليد الكهرباء لمواجهة التزايد فى استهلاكها . ولقد اتسع نطاق هذه المناقشات لتضم أطرافاً من مختلف القوى السيسية ومن النخبة العلمية المتخصصة المؤيدين والمعارضين لمشروع الحكومة . كما امتدت المناقشات الى مختلف الأبعاد الاقتصادية والفنية والسياسية لهذا المشروع . ولقد أبرزت كيف أن القضية اصبحت من القضايا الملحة التى تهم بل وتثير اهتمام الرأى العام فى مصر (٤٠) وانعكس حادث تشريينوبل على الآراء والمواقف على الساحة المصرية وبدأ أن هناك اتجاهها نحو إعادة تقدير الحسابات سواء على مستوى الفنيين المتخصصين أو على مستوى صانعى القرار . فلقد تنابعت بيانات القيادات الرسمية لتؤكد فى النهاية إعادة النظر فى مشروع المفاعل المصرى (٤١) . ومن ثم - وبالرغم من استمرار نشر بعض التصريحات على لسان بعض كبار المسئولين المصريين ومن جانب هيئات رسمية حول حيوية الطاقة النووية (٤٢) - وبالرغم من تزايد التساؤلات حول ما اذا كان موضوع الطاقة النووية سيأتى على قمة جدول أعمال فترة الرئاسة الثانية لمبارك - إلا أن الخط العام لتصريحات المسئولين عن الطاقة فى مصر - وعلى رأسهم وزير الكهرباء - عاد ليبرز

(٣٩) انظر تفاصيل هذه الجهود فى : نشرة خاصة ، وزارة الخارجية ، إدارة الهيئات الدولية ، مرجع سابق . ص ١٠ - ١٤ .

(٤٠) انظر أبعاد هذه المناقشات ونتائجها فى الدراسة الجادة : استطلاع رأى النخبة حول استخدام الطاقة النووية فى مصر : مرجع سابق . ص ١ - ٥٣ .

(٤١) المرجع السابق . ص ٥٤ - ٥٦ .

(٤٢) انظر على سبيل المثال وليس الحصر :

- روزاليوسف : ١٩٨٧/٧/٦ (تأييد جارفى فى مجلس الشورى لاستئناف البرنامج النووى بعد أن تم التأجيل فى أعقاب انفجار المفاعل السوفيتى .

- الأهرام ١٩٨٧/٦/٢٠ (وزير الكهرباء أمام مجلس الشورى : الطاقة النووية أكثر جدوى من أية بدائل) .

- الأهرام ١٩٨٧/٧/١٨ : (المحجوب : دخولنا عصر الطاقة النووية حتمى) .

- الأهرام : يونيه ١٩٨٨ (وكيل مجلس الشعب يطالب بأن تدخل مصر عصر الطاقة النووية وسط قبول عام) -

(٤٣) انظر على سبيل المثال : الأهرام ١٩٨٧/١٢/٢٩ .

(٤٤) الجمهورية . ١٩٨٨/٥/٢٦ .

ثانيا : نتائج جهود الدبلوماسية المصرية لتحديد أو احتواء الاحتكار النووي الاسرائيلي :

اقتربت المبررات الرسمية المصرية للتصديق على معاهدة منع الانتشار (كما سبق ورأينا) بأمرين أساسيين ينبعان من صميم بنود هذه المعاهدة^(٤٥) ، وهما ضمانات القوى الكبرى ، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية . ولا يرجع اهتمام الدبلوماسية المصرية بهذين الأمرين الى بداية الثمانينات فقط ولكن الى ما قبل ذلك بكثير . ولكن شهد العقد الاخير تركيزا واهتماما بهما . ويعتبر هذا الاهتمام أهم المؤشرات على التحول في الرؤية الرسمية نحو الحلول السياسية لمواجهة التحدي النووي الاسرائيلي ، وذلك بعد أن تضاعلت تدريجيا منذ ١٩٧٤ فرص دعم القدرات النووية المصرية على ضوء مجموعة من القيود المختلفة (كما سنرى في المحددات) وهذا الدعم الذي كانت قد عادت بوادر الاهتمام به للظهور لدى القيادة المصرية عقب حرب أكتوبر مباشرة وخاصة وحتى نهاية سنة ١٩٧٥ .

ويجد هذا الرأي السابق سنداً له من واقع بعض أدبيات منع الانتشار^(٤٦) التي تتفق على أن توفير ضمانات الأمن وكذلك إنشاء المناطق المنزوعة السلاح النووي يعتبر من أهم العوامل التي تخفف من قوة الدوافع الأمنية للانتشار أى لاتجاه دولة ما لتطوير القدرة النووية أو حيازة السلاح النووي هذا ويجدر الإشارة أيضا الى أن مصر بعد تصديقها على معاهدة انتشار الأسلحة قد رأت سنة ١٩٨٥ المؤتمر الثالث لمراجعة بنود هذه المعاهدة التي تعد ركنا أساسيا من أركان النظام الدولي لمنع الانتشار والتي تقف منها موقفا عدائيا بعض دول العالم الثالث التي تحوز الآن قدرات نووية متطورة (وخاصة الهند وباكستان ناهيك عن اسرائيل وجنوب افريقيا) .

(١) ضمانات القوى الكبرى : التطور ودرجة الفعالية :

تقع هذه الضمانات على مستويين : مستوى عالمي مقنن ، متعدد الاطراف ينبثق عنه ويرتبط باطار معاهدة حظر الانتشار (أى منذ ١٩٦٨) ، ومستوى ثنائى يرتبط باطار العلاقات بين الدولة المعنية بالانتشار من عدمه وبين القوتين الاعظم أو احدهما . وبالرغم من أن

المقصود أساسا في هذه الجزئية هو المستوى الاول الا أنه سيقودنا بصورة أو بأخرى الى المستوى الثانى . أثارت دائما قضية ضمانات الأمن اهتمام الدول غير النووية وظهر ذلك منذ منتصف الستينات خلال اجتماعات الجمعية العامة ولجنة نزع السلاح (التي كانت مصر عضوا فيها) والتي جرت خلالها المفاوضات حول صياغة احكام معاهدة حظر الانتشار ونظرا لتعذر الاتفاق بين مواقف الشرق والغرب حول إضافة بند خاص بهذه الضمانات في طلب المعاهدة ثم التوصل الى اجراء مختلف وهو أن تودع لدى مجلس الأمن كل من القوى النووية الثلاث الكبرى المنضمة للمعاهدة (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي ، بريطانيا) - تصريحاً فردياً يتطابق مضمونه . ومن ثم صدر ما عرف بالقرار ٢٥٥ الصادر عن مجلس الأمن في ١٧ يونيو سنة ١٩٦٨ . ولم يحز هذا الاجراء رضاء كاملاً من جميع الاطراف . فهو لم يكن الا تكراراً لالتزامات أعضاء مجلس الأمن الدائمين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة فيما يختص بمواجهة العدوان بصفة عامة ، كان أن فعاليته تتوقف على الاتفاق بين القوتين الاعظم مما يزيد احتكارهما وانفرادهما بإدارة شئون الأمن العالمى^(٤٧) . ولقد رأى البعض^(٤٨) أن الذى شجع مصر وغيرها من الدول العربية التي وقعت المعاهدة أن تنهج هذا السبيل هو أن التصريح الثلاثي الصادر عن مجلس الأمن والملحق بالمعاهدة كان يعنى تحميل هذه الدول الثلاث المسئولية المباشرة ازاء الوضع الذى سينجم عن امتلاك اسرائيل للأسلحة النووية واستعمالها لها كأداة للعدوان : ولكن يجدر الإشارة الى أن مصر ما كانت لتمتع بهذا الضمان قبل الانضمام الى المعاهدة وذلك بالتصديق عليها وليس مجرد التوقيع عليها ، لأن مصر سنة ١٩٦٨ لم تقم الا بالتوقيع فقط . ومن ثم احتلت ضمانات القوتين الاعظم اهتمامها لفترة ليست بالقصيرة .

وكانت مصر منذ منتصف الستينات قد بحثت عن ضمانات ومساعدات نووية سوفيتية ضد استخدام اسرائيل أو تهديدها باستخدام الأسلحة النووية . ولكن يتضح من مصادر مختلفة عدم اتفاق حول هذا الامر . فلقد أشارت بعض الدراسات (في نهاية السبعينات)^(٤٩) الى أن الاتحاد السوفيتي رفض تقديم

(٤٥) انظر اشارة وزير الخارجية اليهما اثناء عرضه لاحكام المعاهدة وذلك في بيانه امام مجلس الشعب والشورى في فبراير سنة ١٩٨١ مصر ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، مرجع سابق . ص ٦٩ - ٧٠ ص ٨٢ .

(٤٦) وانظر على سبيل المثال :

Ted Greenwood : Op. Cit. PP 57 - 67

Paris, Edition A, Pedone, 1973. PP 139 - 142

انظر النص العربى لهذا التصريح في : د . اسماعيل صبرى مقلد : مرجع سابق . ص ٥٢ .

(٤٨) المرجع السابق . ص ٥٢ .

(٤٩) المرجع السابق . ص ٥١ .

وبدون الدخول في محاولة لتعميق تحليل الضمانات السوفيتية التي تقتضي في جانب منها تقييم صعوبات أو درجة فعالية ضمانات القوتين الاعظم بصقة عامة لحلفائهما^(٥٢) فيكفي القول هنا أنه مما لا شك فيه أن القطيعة في العلاقات المصرية السوفيتية منذ نهاية السبعينات قد جعلت موضوع الضمانات السوفيتية لمصر بعيدة الاحتمال ومن ثم أضحت الولايات المتحدة المصدر الوحيد الممكن لمثل هذه الضمانات في هذه الفترة . هذا وكانت مصر - وفقاً لبعض المصادر^(٥٣) - قد بحثت عن ضمانات امريكية أيضاً منذ منتصف الستينات . فلقد أعلنت اذاعة القاهرة سنة ١٩٦٥ أن الولايات المتحدة تضمن عدم لجوء اسرائيل الى استخدام الاسلحة النووية ، ولقد أظهر هذا الاعلان بداية اتجاه القيادة المصرية نحو الولايات المتحدة للتأثير على السياسة النووية الاسرائيلية . وفي نفس الوقت - وفقاً لنفس المصدر - رفضت اسرائيل مبادرة طرحت في مجلس الشيوخ تدعو الى ضمان مشترك امريكي سوفيتي ضد عدوان أو ابتزاز نووي في مقابل تعهد اسرائيل وباقى دول المنطقة عدم تطوير اية اسلحة ذرية . وبدون الدخول أيضاً في محاولات تعميق تحليل الضمانات الامريكية ، فيكفي القول أن اتجاه مصر للتصديق على معاهدة حظر الانتشار ربما يكون قد اقترن بمحاولة القيادة المصرية لتعبئة نوع من هذه الضمانات .

فلقد أضحت مصر - بعد انضمامها للمعاهدة - تتمتع بالضمانات التي ينص عليها قرار مجلس الامن رقم ٢٥٥ سنة ١٩٦٨ . والجدير بالملاحظة أنه بالرغم من اقتران المبررات الرسمية المصرية للتصديق بموضوع الضمانات (وكذلك المناطق المنزوعة السلاح) كما سبقت الإشارة ، إلا أن الدبلوماسية المصرية حرصت في مصادر إعلامية على إبراز تحفظات مصرية على درجة فعالية هذه الضمانات . ولذا فإن بيان وزارة الخارجية الذي صدر بمناسبة ايداع وثائق التصديق في ٢٦/٢/١٩٨١ تضمن الفقرة التالية « ان مصر ترى أن قرار مجلس الامن رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٦٨ مازال قاصراً على توفير الضمان الحقيقي لعدم استخدام الاسلحة النووية أو التهديد بها ضد هذه الدول من جانب

اسلحة ذرية لمصر سواء قبل أو بعد حرب سنة ١٩٦٧ بحيث أن الطريق الى الاتحاد السوفيتي في موضوع التسليح النووي قد أصبح بعد سنة ١٩٦٧ مقفولاً تماماً في وجه الدول العربية المعنية بهذا الامر ، كذلك أوردت دراسة أخرى^(٥٤) تصريحات لاسماعيل فهمي وزير الخارجية الأسبق تشير الى أن الاتحاد السوفيتي قد رفض امداد مصر بأية ضمانات ضد استخدام اسرائيل الاسلحة النووية . وفي المقابل نجد مصادر أخرى^(٥٥) رصدت مجموعة من التصريحات (شبه الرسمية) تبين عدم الاتساق بين بعض المواقف المصرية المعلنة - في مراحل مختلفة - حول موضوع الضمانات السوفيتية . ففي حين أشار حسنين هيكل سنة ١٩٧٣ الى احتمال موافقة الصين والاتحاد السوفيتي على تقديم حماية نووية للعرب فإنه عاد سنة ١٩٧٦ (أي بعد تدهور العلاقات المصرية السوفيتية) الى القول بأن الاتحاد السوفيتي ما كان يعرض موسكو للخطر من أجل القاهرة ، فإن ابراهيم نافع أشار سنة ١٩٨١ الى أن الاتحاد السوفيتي قد رفض دائماً تقديم سلاح نووي أو ضمانات نووية ضد اسرائيل . ومن ناحية أخرى أورد أمين هويدي - ضمن ما يعتبره « شواهد اضافية » تؤيد أن اسرائيل دولة نووية - بند ١ سجل فيه إشارة مجلة التايم (في ١٢ ابريل سنة ١٩٧٦) الى واقعة وصول سفينة روسية محملة برؤوس نووية الى ميناء الاسكندرية ، أثناء حرب أكتوبر حيث ذكرت المجلة أنه يبدو أن الاقمار الصناعية السوفيتية قد كشفت تجهيز اسرائيل لقنابلها الذرية الـ ١٣ التي أرسلتها الى قواعد الجوية يوم ٨/١٠/١٩٧٣ بدون أجهزة تفجير لمواجهة الاختراق السوري في الجولان ، ومن ثم كانت الرؤوس النووية السوفيتية سيتم تركيبها على صواريخ سوخود - ب الموجودة في مصر والقادرة على ضرب العمق السكاني الاسرائيلي . ولقد رصدت أجهزة التجسس الامريكية الرؤوس النووية ومن ثم وجهت الولايات المتحدة الامريكية تحذيراً الى الروس وكان ذلك أحد عوامل اعلان حالة التأهب القصوى التي أعلنتها نيكسون في ٢٥/١٠/١٩٧٣^(٥٦) . هذا ولقد تكررت هذه الإشارة في أكثر من مصدر .

50 - G. Kats : Op. Cit. PP 190 - 191.

51 - Khalil Shikaki : Op. Cit. PP 86 - 87

(٥٢) أمين هويدي : مرجع سابق . ص ١٢٥ .

(٥٣) انظر بعض ابعاد هذا التقييم في :

Ted Greenwood : Op. Cit. PP 57 - 60

- كذلك يتداخل مع موضوع ضمانات القوتين موضعان آخران مرتبطان وهما موقف كل من القوتين الاعظم من الخيار النووي الاسرائيلي والعربي ، (الصمت الغامض تجاه تطور الاول ، وفرض القيود المباشرة وغير المباشرة على الثاني) وكذلك تطور استخدام ادوات المساعدة الاقتصادية والعسكرية التقليدية كمجاذير ضد الانتشار . وستعرض لهذين الموضوعين في موضع لاحق مع المحددات .

54 - G. Kats, P 191

الدول الحائزة للأسلحة النووية . لذا فان مصر تناشد هذه الدول الاخيرة بذل الجهود للتوصل الى اتفاق يحرم دائما ابدا استخدام الاسلحة النووية أو التهديد بها ضد أى دولة من الدول»^(٥٥).

ولواجهة هذا القصور سلكت الدبلوماسية المصرية مسلكين : أولهما توفير نوع من الضمانة الأمريكية نظرا لاعتقاد القيادة المصرية انه تقع على الولايات المتحدة مسئولية منع « برنامج أسلحة نووية اسرائيلي معلى »^(٥٦).

ثانيهما : العمل من خلال مؤتمرات مراجعة معاهدة حظر الانتشار للحصول على ضمانات أكثر تحديدا في ذلك الاتجاه^(٥٧). هذا وكانت قد عقدت ثلاثة مؤتمرات للمراجعة ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ على التوالي . ولقد شهدت هذه المؤتمرات اختلافات حادة بين الدول الذرية والدول غير الذرية حول مدى انطباق بنود المعاهدة وخاصة في مجال نزع السلاح النووي والتعاون في مجال الاستخدامات السلمية . ولقد حالت هذه الاختلافات دون صدور بيان ختامي في بعض الاحيان (كما حدث سنة ١٩٨٥) أو صدور بيان ضعيف لايسفر عن نتائج ايجابية (كما حدث سنتي ١٩٧٥ ، ١٩٨٥) . ولقد كانت القدرات النووية لاسرائيل وجنوب إفريقيا من أبرز القضايا التي أثارت الخلافات بين دول العالم الثالث والدول الغربية خلال المؤتمرين الثاني والثالث^(٥٨) . وفيما يتعلق بالضمانات فان الدول النووية رفضت خلال المؤتمر الاول ١٩٧٥ ان تنتقل من مرحلة « الضمانات السلبية » التي ينص عليها قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٥ سنة ١٩٦٨ الى مرحلة « الضمانات الايجابية » أي التعهد بعدم استخدام الاسلحة الذرية التي تمتلكها ضد دول غير ذرية . ولقد تحقق التقدم نحو هذه المرحلة خلال الدورة الطارئة للأمم المتحدة حول نزع السلاح سنة ١٩٧٨ . ولكن ظلت الشكوك قائمة حول القوة الانزامية للتصريحات الفردية ومن ثم ظهرت الدعوة الى تطوير صيغة موحدة للضمانات الامنية على ان يتم ادماجها في

إطار شرعى دولي . ولكن ظهر في المؤتمر الثاني للمراجعة اتفاق على استمرار صلاحية قرار مجلس الأمن رقم (٢٥٥) لعام ١٩٦٨ وعلى ان للدول الحق في تحديد ظروف وتوقيت تقديم المعونة التي ينص عليها القرار ، وعلى ان اتخاذ اجراءات دولية فعالة لتأمين الدول غير الذرية ضد استخدام أو التهديد وباستخدام الاسلحة الذرية انما سيدفع بجهود منع انتشار الاسلحة الذرية . ولكن من ناحية اخرى استمرت الاختلافات حول نطاق وطبيعة « الضمانات السلبية » وما اذا كانت تمتد لتشمل بدون قيد أو شرط كل الدول غير الذرية أم تقتصر على الدول التي لا تشترك في اجراءات الامان التي تنظمها بعض القوى الذرية ، أم تقتصر على الدول الاعضاء في معاهدة حظر الانتشار . كذلك قامت الاختلافات حول شكل حدود الضمانات : هل تظل في إطار تصريحات فردية للقوى الذرية - على اساس ان هذه الدول هي المسئولة عن هذه الضمانات ، أم في شكل معاهدة متعددة الاطراف تضم القوى الذرية . وفي ظل هذه الجوانب الاتفاقية من ناحية والجوانب الاختلافية من ناحية اخرى والتي ظهرت خلال المؤتمر الثاني للمراجعة كانت الدول غير الذرية تشعر ان الضمانات الرسمية - في اى صورة كانت - لا يمكن ان تضمن امنها وان هذا الاخير لن يتحقق الا في ظل نزع السلاح النووي ، لأن الهرب النووية لن تفرق بين الدول التي تتمتع بالضمانات الامنية وتلك التي لا تتمتع بها . ومع ذلك ظلت الضمانات الامنية تمثل في نظر هذه الدول (ومنها مصر بالطبع) أدنى مقابل شرعى لتخليها عن التسليح النووي^(٥٩) . ولقد أكدت مصادر دبلوماسية مصرية هذا الخط العام لرؤية الدول غير الذرية . فلقد اشار أ . أحمد توفيق خليل مندوب مصر السابق لدى الأمم المتحدة^(٦٠) الى ان قرار مجلس الأمن لا يكفي في رأى الدول غير النووية التي قبلت طوعية التنازل عن الخيار النووي لحمايتها من العدوان عليها بالسلاح النووي . لأن تنفيذ هذا القرار يتطلب توافر الاجماع في مجلس الأمن وهو أمر غير مضمون .

(٥٥) مصر ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية : مرجع سابق . ص ٩٧

56 - G. Kats : Op. Cit. P 191

(٥٧) نشرة خاصة ، وزارة الخارجية مرجع سابق . ص ٦

58 - S. I. P. R. I. Yearbook of World Armements and disarmements (1981). PP 340.

- S. I. P. R. I. Yearbook of World armements and disarmements (1985). PP 22 - 27.

- George Fisher : La Troisième Conférence d'Examen du Traité sur la Non - Prolifération. Annuaire Francaise du Droit International (1985). PP 254 - 271

59 - S. I. P. R. I. Yearbook (1981). PP 332 - 333

ول نفس المرجع السابق عن عام ١٩٨٥ لم تضمن الجزء الخاص بالمؤتمر الثالث للمراجعة اى اشارة عن موضوع الضمانات وبالمثل في العام السنوى الفرنسى للقانون الدولى .

(٦٠) أحمد توفيق خليل : الابتزاز النووى - ورقة مقدمة الى الندوة الدولية من اجل جعل الشرق الاوسط وحوض البحر المتوسط منطقتين خاليتين من السلاح النووى والتي عقدت باشراف اللجنة المصرية للسلام ونزع السلاح ، ديسمبر سنة ١٩٨٧ . ص ٥ .

والفقرات الكاملة لمشروع القرار الذي تقدمت به مصر على مر السنين للجمعية العامة ، عبرت عن هذه الرؤية . وهذه المبادئ هي : اظهار العلاقة الوثيقة بين السلام والامن الدوليين ومنع انتشار الاسلحة النووية ، ابراز القناعة بأن انشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الاوسط ستكون خطوة فعالة نحو نزع السلاح النووي وتحقيق اهداف ومقاصد نزع السلاح التام والشامل ، الاشارة الى الوضع الدقيق في منطقة الشرق الاوسط الدقيق والاطار التي ستتزايد في حالة دخول المنطقة في صراع نووي مدمر^(٦٣) .

كذلك وضحت هذه المبادئ في بياني وزير الخارجية المصري امام مجلسي الشعب والشورى اثناء مرحلة التصديق على معاهدة حظر الانتشار سنة ١٩٨١ ، وفي بيان وزارة الخارجية عقب اتمام التصديق^(٦٤) .

هذا ولقد مرت المبادرة المصرية منذ ١٩٧٤ وحتى الآن بعدة تطورات اجرائية ومضمونية . وكانت البداية مع قيام مصر وايران بارسال مذكرة تفسيرية في يولية سنة ١٩٧٤ تطلب ادراج الموضوع في جدول أعمال الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . وانتهت المناقشات بتبنى الجمعية العامة في ديسمبر سنة ١٩٧٤ للاقتراح واعتماد مشروع القرار ٣٢٦٣ (د ٢٩) حول انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط .

وظلت مصر وحتى سنة ١٩٨٠ تقدم مشروع قرارها كل عام للجمعية العامة ، التي كانت تصدر به قرارا يتزايد التأييد له عاما بعد عام حتى اضحى القرار يصدر منذ ١٩٨٠ بتوافق الآراء حيث لم تعد اسرائيل تمتنع عن التصويت عليه . كما كان يحدث في السابق^(٦٥) .

فلقد ظلت اسرائيل وحتى ١٩٨٠ تمتنع عن التصويت مشروع القرار المصري لاعتبارات كثيرة - كما سنرى - . كما ظلت القضية محورا من محاور المراحل المختلفة لمباحثات التسوية . فقبل زيارة السادات القدس كررت وزارة الخارجية المصرية دعوة مصر لاسرائيل لقبول الانضمام للمعاهدة ولقبول الاقتراح المصري بانشاء منطقة منزوعة السلاح النووي . كما أعلن اسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري انذاك ان أحد شروط مصر للسلام هو التزام اسرائيل بالا تصنع او تحصل على

مقدما ، كما ان الاعلانات المفردة لعدم استخدام هذه الاسلحة لا تفي بالغرض في مثل هذا الموضوع الحيوي بل لابد وان يكون الضمان في صك دولي ملزم .

(٢) الدعوة الى انشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط :

كان تصديق مصر على معاهدة حظر الانتشار سنة ١٩٨١ نتيجة طبيعية وأمتدادا لجهودها التي بدأت منذ سنة ١٩٧٤ للدعوة الى انشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط . ولم تنفصل تلك الجهود بدورها عن « مناخ السلام » الذي مر بتطورات عديدة حتى وصلت الى توقيع معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية سنة ١٩٧٩ وتنفيذ بنودها .

فما هي دوافع هذه المبادرة المصرية ، وما هو مضمونها وكيف تطورت حتى الآن وما طبيعة رد الفعل الاسرائيلي تجاهها وما مغزاه بالنسبة لنتائج جهود الدبلوماسية المصرية لتحديد او احتواء التحدي النووي الاسرائيلي ؟ إن انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية امر أكدته معاهدة حظر الانتشار في مادتها السابعة التي كفلت « حق اي مجموعة من الدول في عقد اتفاقيات اقليمية لتضمن الغياب الكامل للأسلحة النووية في الاقاليم التي يقعون فيها » ومن ثم فان انتشار هذه المناطق يعد تدعيما لنظام منع الانتشار الدولي الذي تعد المعاهدة ركنا أساسيا فيه . ولقد حظى هذا الموضوع بقدر معقول من اهتمام المناقشات خلال المؤتمرات الثلاثة لمراجعة المعاهدة^(٦٦) ، وبدرجة أكبر خلال المؤتمرات الثلاثة لنزع السلاح التي عقدتها الأمم المتحدة خلال دورات استثنائية للجمعية العامة ١٩٧٨ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٨ . ومن ثم فان سعي مصر - منذ سنة ١٩٧٤ - لانشاء هذه المنطقة انما كان تعبيراً - كما رأى البعض من المتخصصين^(٦٧) - عن ادراكها لمخاطر انتشار الاسلحة النووية ليس على الأمن العربي والمصري فقط ولكن على السلام والامن العالمي نظرا للوضع الحساس لمنطقة الشرق الاوسط على الساحة العالمية . بعبارة اخرى كان هذا المنهج المصري لمنع الانتشار سبيلا للحفاظ على الأمن المصري من خلال الحفاظ على وتدعيم الأمن الاقليمي والعالمي .

ولقد عبرت بعض المبادئ التي شكلت عناصر الديباجة

(٦١) انظر اهم ابعاد هذا النقاش (الضرورات ، والصعوبات ، والاجراءات) والنتائج في :

- S. I. P. R. I. Yearbook (1981) : 329 - 330

- Georges Fisher : Op. Cit. P 270

(٦٢) احمد توفيق خليل : مرجع سابق . ص ٢ .

د . محمود كازم : حول منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط . ورقة مقدمة الى الندوة الدولية من اجل جعل الشرق الأوسط

مرجع سابق . ص ٢ .

(٦٣) نقلا عن : المرجع السابق . ص ٣ .

(٦٤) مصر ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية : مرجع سابق .

(٦٥) د . محمود كازم : مرجع سابق . ص ٢ .

ولقد ظلت الدبلوماسية ومنذ ١٩٨١ وفي مناسبات مختلفة متتالية تؤكد تمسكها بإنشاء مناطق منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط وكان آخر هذه المناسبات هو كلمة الدكتور عصمت عبد المجيد أمام الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة للجمعية العامة (الثالثة حول نزع السلاح في يونية سنة ١٩٨٨) وهي التي قدم فيها مقترحات مصرية « إضافية » محددة لرفع الخطوات التنفيذية اللازمة لتطبيق قرارات الأمم المتحدة . وهي : تفويض الأمين العام بأن يقوم بتعيين ممثل شخصي له أو مجموعة خبراء متخصصين للاتصال بدول المنطقة بغية اعداد مشروعات اتفاقية نموذجية ويلورة بعض الخطوات العملية ... دعوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى اجراء دراسة ووضع مقترحات محددة بالنسبة لاجراءات التحقق والتفتيش اللازمة في اطار انشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط^(٦٩) . وبالنظر الى هذه المقترحات وبالمقارنة بالخط العام لوثائق دبلوماسية اخرى^(٧٠) يمكن القول ان مصر استمرت على التمسك بالعناصر الاساسية لموقفها منذ سنة ١٩٧٤ وكذلك بالدور الهام الذي يجب ان تضطلع به الأمم المتحدة في الوصول الى الاتفاق بشأن انشاء المنطقة منزوعة السلاح وذلك في ظل احكام معاهدة حظر الانتشار وبعد هذا الخط من اهم اسباب الموقف الاسرائيلي الراض ثم المتحفظ (منذ ١٩٨٠) على كيفية تنفيذ المبادرة .

اذن ماهي اركان واسانيد هذا الموقف ومدلولاته ؟ يتضح من التصريحات الرسمية المصرية أثناء التصديق على معاهدة حظر الانتشار سنة ١٩٨١ ان القيادة المصرية كانت ترى او تريد ان تفسر موافقة اسرائيل لأول مرة على قرار الجمعية العامة بإنشاء منطقة منزوعة السلاح النووي في الشرق الأوسط ١٩٨٠ بأنه خطوة كبرى نحو قبول اسرائيل لتنفيذ القرار ونحو اقتناع اسرائيل بأهمية توقيع المعاهدة وخاصة بعد توقيع معاهدة السلام بين الدولتين^(٧١) . بعبارة اخرى ربطت

اسلحة ذرية وان توقع المعاهدة . كذلك تردد ان المصريين اثاروا القضية خلال زيارة السادات للقدس بل ان مصر طالبت بان تتضمن اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المقترحة مثل هذه الالتزامات^(٦٦) . ولا يمكن فهم الامتناع الاسرائيلي المتكرر حتى ١٩٨٠ ثم التحفظ الاسرائيلي على بعض الفقرات بعد ذلك بدون النظر في العناصر الموضوعية لمشروع القرار المصري . ويمكن القول ان هذه العناصر تتلخص كالآتي : الدعوة لانضمام الاطراف المعنية الى معاهدة منع الانتشار ، وان تقوم هذه الدول - باعلان الامتناع - على اساس متبادل - عن انتاج الاسلحة النووية واجهزة التفجير النووي او الحصول عليها او حيازتها على نحو آخر او السماح لاي طرف ثالث بوضع اسلحة نووية في اراضيها ، وان توافق هذه الدول على وضع جميع انشطتها النووية تحت ضمانات السلامة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، دعوة الأمين العام بان يواصل استقصاء امكانيات تحقيق تقدم نحو انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الأوسط ، هذا ويجدر الاشارة الى ان القرار الصادر عن الدورة الخامسة والثلاثين اى في ديسمبر سنة ١٩٨٠ - تضمن مبدأ اضافيا في مقدمة بنوده « تحت (فيه الجمعية العامة) جميع الاطراف المعنية مباشرة بالامر على النظر جديا في اتخاذ مايلزم من خطوات عملية وعاجلة لتنفيذ الاقتراح الخاص بإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة » . ولقد تم اعتماد هذا القرار بدون تصويت وبدون اعتراض اسرائيل لأول مرة^(٦٧) . ومنذ ذلك الحين يتم اصدار هذا القرار سنويا بتوافق الآراء وتتطابق مضامين بنوده المعبرة عن العناصر الأساسية في الموقف المصري باستثناء بعض الإضافات والتعديلات الطفيفة التي تتعلق بتسجيل بعض الجوانب الاجرائية لمحاولة تنفيذ المبادرة (مثل تقارير واتصالات للأمين العام^(٦٨))

66 - K. Shikaki : Op. Cit. P 87

(٦٧) انظر نص هذه القرارات (المتشابهة تقريبا) والصادرة منذ سنة ١٩٧٤ وحتى سنة ١٩٨٠ في : مصر ومعاهدة ... مرجع سابق . ص ١٧ - ٢١ .

(٦٨) انظر نص هذه القرارات والصادرة منذ سنة ١٩٨١ وحتى سنة ١٩٨٦ في : S. I. P. R. I. Yearbook (1981, 82, 83, 84, 85, and 86.)

وانظر نص القرار الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٨٧ عن الدورة ٤٢ للجمعية العامة في وثائق الأمم المتحدة Resolutions Adopted on the Reports of the First Committee. PP 99 - 101 .

(٦٩) انظر النص في : وثائق الخارجية . مرجع سابق .
(٧٠) انظر على سبيل المثال نص رد الحكومة المصرية في يوليه سنة ١٩٨٥ على استيضاح السكرتير العام للأمم المتحدة لاراء الاطراف المعنية بإنشاء المنطقة منزوعة السلاح وذلك بمقتضى قرار الجمعية العامة رقم ٣٩/٤٥ في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٨٤ والذي أكد أهمية دور الأمم المتحدة في هذا الانشاء كما دعا الى ان تقوم هذه الاطراف بايداع تصريحات في مجلس الأمن تعلن تأييدها لهذا الانشاء . انظر النص في احدى وثائق الأمم المتحدة تحت عنوان :

« Establishment of a Nuclear Weapon Free Zone in the Middle East ». Report of the Secretary General. Fortieth Session Item 52 of the provisional agenda. PP 3 - 5

71 - G. Kats : Op. Cit. P 192

ايضا انعقاد المؤتمر الثاني لمراجعة معاهدة منع الانتشار في صيف ١٩٨٠ وكان من ابرز علاماته تزايد هجوم دول العالم الثالث على مساعدة الغرب - بصورة مباشرة - غير مباشرة - في تطوير القدرات النووية لاسرائيل ولجنوب أفريقيا^(٧٦) . ومن ناحية ثالثة كانت الموافقة الاسرائيلية على القرار المصري تهدف الى تخفيف ان لم يكن تجريد المحاولات الغربية - الرامية الى تكوين خيار نووي عربي اسلامي - من اهم دوافعها وهو امتلاك اسرائيل للقدرات النووية اذ ان من المفترض ان تؤدي هذه الموافقة على هذا القرار الى الالتزام بما نص عليه من انضمام للمعاهدة وغيرها من الاجراءات اللازمة للوصول الى انشاء منطقة منزوعة السلاح النووي^(٧٧) .

ويظل القرار المصري - وحتى الان بدون تطبيق - ويبقى الاتجاه الاسرائيلي نحو معاهدة حظر الانتشار وتبقى الرؤية الاسرائيلية لانعكاسات الانضمام اليها على الامن الاسرائيلي عاملا اساسيا في تفسير وفهم موقف اسرائيل الحقيقي من اقتراح انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط ومن سبل تنفيذه ، وهو الموقف الذي حال ويحول حتى الان دون هذا التنفيذ^(٧٨) . فلقد ابرز هذا الموقف الاسرائيلي منذ ١٩٧٤ عاملين اساسيين :

اولا : رفض الانضمام الى المعاهدة . وثانيا : رفض الاعتراف بدور الامم المتحدة في تنفيذ القرار ومن ثم المطالبة بقيام مفاوضات مباشرة بين الدول المعنوية مباشرة بالامر للتوصل الى عقد اتفاقيات او اتفاقية متعددة الاطراف وازداد اتضاح هذين العاملين منذ ١٩٨٠ حين قدمت لاسرائيل في ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٨٠ مشروع قرار الى الدورة ٣٥ للجمعية العامة يتضمن الخط العام لمقترحاتها السابقة بشأن المنطقة المنزوعة السلاح والذي يدور اساسا حول الاعداد لمؤتمر للتفاوضي الحر والمباشر حول معاهدة متعددة الاطراف لاقامة مثل هذه

الدبلوماسية المصرية بين الحصول على تأييد اسرائيل لهذا القرار وبين « استثمار مصر لنتائج السلام بعد توقيع معاهدة الصلح مع اسرائيل » . كما اعترفت « أنه من الطبيعي ان احراز تقدم في هذا الاتجاه مرتبط بالتقدم في تحقيق السلام الكامل في المنطقة »^(٧٩) .

ولكن سرعان ما جاء العدوان الاسرائيلي على المفاعل العراقي في يونية ١٩٨١ (أي بعد ما يقرب من النصف عام فقط من التأييد الاسرائيلي لقرار الجمعية العامة في ديسمبر سنة ١٩٨٠) ليثير التساؤل حول الاهداف الحقيقية وراء هذا التأييد وحول حقيقة الموقف الاسرائيلي من المشروع برمته ، ومنذ بدايته خاصة وان بعض الاوساط المتخصصة^(٨٠) ، رأت حينذاك ان هذه الغارة مثلت في نظر دول المنطقة عقبة حقيقية امام احتمالات تطبيق القرار . كما أشار البعض الآخر^(٨١) - بعد عدة سنوات - انه اذا كانت الموافقة الاسرائيلية على القرار سنة ١٩٨٠ قد بدت في نظر العالم كمؤشر ايجابي الا ان العالم لم يكن يدرك عندئذ ان هذه الخطوة نحو السلام ستقابلها العسكرية الاسرائيلية بخطوتين ستقودها والعالم نحو الخطر .

هذا ويمكن تفسير الموقف الاسرائيلي سنة ١٩٨٠ على ضوء مراجعة بعض الظروف التي أحاطت بتقديم المشروع المصري وبالموافقة الاسرائيلية عليه والتي تبين ان اسرائيل قد سعت الى تحقيق اهداف تكتيكية . فلقد كانت هذه الموافقة تخفف من ضغوط دولية متعددة تجسدت في هذه الفترة وكان من ابرزها التقرير الذي قدمته لجنة من الخبراء الفنيين التي شكلها السكرتير العام للامم المتحدة بناء على تكليف هيئة الامم المتحدة له بتقديم تقرير عن الاسلحة النووية وذلك عقب الدورة الاستثنائية العاشرة (المؤتمر الاول لنزع السلاح) سنة ١٩٧٨ . ولقد تم تقديم هذا التقرير في الدورة ٣٥ لعام ١٩٨٠ . كما قدم بعد ذلك في يونية ٨١ تقريراً خاصاً عن التسلح النووي الاسرائيلي^(٨٢) . ومن ابرز هذه الظروف

(٧٢) نشرة خاصة : مرجع سابق . ص ٧ .

73 - G. Delcoigne : An Overview of Nuclear Weapons - Free Zones. Bulletin of IAEA. Vol. 24, No. 2, June 1982 P 54

74 - M. Gaffney : Op. Cit. P 96

(٧٥) منير بدوي : مرجع سابق . ص ١٠١ - ١٠٢ .

- انظر بنود التقرير التي تتعلق بحقيقة القدرة النووية الاسرائيلية في : امين هويدى : مرجع سابق . ص ١٢٢ .
- ومنذ ذلك الحين تصدر الجمعية العامة سنويا قرارا تعبر فيه عن - قلقها من حيالة اسرائيل القدرة على انتاج الاسلحة النووية ولامتلاكها وسائل نقلها - انظر على سبيل المثال القرارات ٩٨/٣٦ (ديسمبر سنة ١٩٨١) ٩/٣٨ (نوفمبر سنة ١٩٨٢) ١٤٨/٣٩ (١٩٨٤) وذلك على التوالي في :

S. I. P. R. I. Yearbook, 1982 : (P 473), 1984 (P 627), 1985 (P 486)

76 - Philip Towle : Nuclear Non - Proliferation : Dead - lock at Geneva. World To Day. October 1980, P 372.

(٧٧) منير بدوي : مرجع سابق . ص ١٠٢ - ١٠٣ .

(٧٨) المرجع السابق : ص ٩٩ - ١٠١ ، ص ٤٢ - ٤٨ .

المنطقة (وهو المشروع الذي تم سحبه رسميا بعد ذلك في نوفمبر سنة ١٩٨٠) . ولقد ظل هذان العاملان يمثلان صلب التحفظات الاسرائيلية على مشروع القرار المصري . فما هي اذن المبررات الاسرائيلية لهذه التحفظات (٧٩) ؟

ويرجع التحفظ الاول الى رفض اسرائيل الانضمام الى المعاهدة (والذي يمثل عنصرا اساسيا من عناصر المذهب الاسرائيلي النووي) الى عدة أسباب ترتبط جميعها وتنبع من حقيقة المدركات الامنية الاسرائيلية . فإسرائيل ترى ان انضمامها الى المعاهدة لا يحافظ على أمنها ومن ثم فانها لا يمكن ان تخضع لالتزاماتها وهي محاطة بغداء الدول العربية التي تسعى الى تحقيق اهدافها بوسائل عسكرية والتي (وخاصة العراق وليبيا) لن يمنعا انضمامها الى المعاهدة من الوصول الى الأسلحة النووية نظرا لامكانيات الانسحاب ونظرا لعدم فعالية اجراءات الرقابة والضمانات الدولية . وفضلا عن هذه المبررات المباشرة التي صاغتها المواقف الاسرائيلية المعلنة فمما لا شك فيه ان رفض الانضمام الاسرائيلي للمعاهدة كان يحقق اهدافا اخرى لعل اهمها فتح الطريق امام تطبيق واستمرار استراتيجية الغموض التي تمثل احد عناصر المذهب الاسرائيلي النووي .

ولا يعني هذا التوقف عند هذه الأهداف بقدر ما يعني الانتقال الى توضيح أن هذا الاتجاه الاسرائيلي نحو المعاهدة قد ارتبط بقوة بالتحفظ الاسرائيلي الثاني على القرار المصري أي ارتباط بمقترحاتها حول سبل الوصول الى انشاء منطقة منزوعة السلاح عن طريق المفاوضات المباشرة . فلقد كانت المفاوضات المباشرة تعد في نظر الاسرائيليين بمثابة « اجراء بناء ثقة » ومن ثم فإن انشاء منطقة منزوعة السلاح لا بد وان يلى تسوية النزاعات . ولقد رأت اسرائيل في المقترحات المصرية التي كانت تتم الموافقة عليها سنويا في حين ترفض المقترحات الاسرائيلية ، مؤشرا على أن الدول العربية لن تتفاوض مع اسرائيل حول منطقة منزوعة السلاح لأنهم لا يريدون إلا التأكيد من أن انضمام اسرائيل الى المعاهدة سيحيد

من احتمالات تهديد قدرتها النووية المتطورة . ولقد كان اصرار العرب على انضمام اسرائيل للمعاهدة وردود فعلهم السلبية تجاه مقترحاتها سببا - من وجهة النظر الاسرائيلية - لتزايد رفضها لهذا الانضمام الا اذا تمت المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية لعقد اتفاقية حول انشاء منطقة منزوعة السلاح ، ففي هذه الحالة فقط يمكن أن تنضم اسرائيل الى المعاهدة .

بعبارة أخرى كانت اسرائيل تطلب « ثمنا سياسيا » . فهل كانت مصر والعرب مستعدين لدفع هذا الثمن لتحديد أو نزع السلاح النووي الاسرائيلي؟ (٨٠)

ولقد طرحت العديد من التحليلات - في غمار تقييمها لاسباب جمود وفشل انشاء منطقة منزوعة السلاح في الشرق الأوسط - هذه القضية أي العلاقة بين امكانيات نزع أو تحييد السلاح النووي الاسرائيلي وبين استمرار حالة الصراع واحتمالات السلام في المنطقة . وتعددت المواقف بهذا الصدد . فمن ناحية رأى البعض (٨١) (على ضوء المقارنة بين أوضاع الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية التي تمكنت بعض دولها من انشاء منطقة منزوعة السلاح النووي) (٨٢) ان النجاح في هذا المجال يفترض مسبقا اجراء مفاوضات بين الحكومات وهو الأمر الذي من الصعب تصور حدوثه في مناطق الصراعات . ومن ثم فانه لا يبدو انه يمكن التوصل الى انشاء منطقة منزوعة السلاح في الشرق الأوسط وجنوب آسيا قبل تسوية وحل القضايا الامنية الاقليمية الخطيرة . وامتدادا للاتجاه السابق رأى البعض الآخر (٨٣) بعد الاعتراف بضعف اجراءات الامان الدولية وعدم قدرتها على الحيلولة تماما دون الانتشار العسكري النووي - ان التحرك حول انشاء منطقة خالية من الخطر النووي في الشرق الأوسط سيبتوقف على تخفيض التوترات الكامنة في المنطقة ، وان الدول العظمى تستطيع أن تساعد دول المنطقة في ذلك ولكن تظل مساهمة دول المنطقة ضرورية وأساسية .

ومن ناحية أخرى نجد اتجاها معاكسا يشير (٨٤) الى أن الرأي القائل بأن انشاء منطقة خالية من السلاح

(٧٩) انظر رؤية اسرائيلية يقدمها احد المسؤولين المتخصصين في مجال الابحاث النووية الاسرائيلية في :

Shalheveth Freier : Israel (in) : Josef Goldblat (-ed.) : Op. Cit. PP 126 - 130.

(٨٠) في حوار مع المستشار حافظ اسماعيل طرح سيادته هذا السؤال خلال حديثه عن البدائل التي امام العرب في ظل غياب قدرة نووية عربية والذي قاده الى تساؤل آخر عن التصورات العربية حول مستقبل اسرائيل في المنطقة .

كذلك طرح هذا السؤال : د . عصام الدين جلال : مرجع سابق . ص ١٩ .

81 - Ted Greenwood : Op. Cit. P 64

- S. I. P. R. I. Yearbook 1981 : P 330

S. I. P. R. I. Yearbook 1982. PP 414 - 423

(٨٢) توماس ماكناور : مناطق خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط . ورقة مقدمة الى الندوة الدولية من اجل جعل شرق الأوسط مرجع سابق . ص ٤ .

(٨٤) د . مصطفى كازم : مرجع سابق .

ميزان القوى القوي القوي بسبب هذا الاحتكار. ومن ثم يستبعد أحيانا الخبراء قبول إسرائيل التنازل عن تفوقها النووي حتى ولو في إطار تسوية سلمية شاملة في حين يتوقعون أحيانا أخرى أن إسرائيل ستطالب بتنازلات جذرية في مقابل هذا الاتفاق الاقليمي. ومن ثم يظل التساؤل المطروح - ليس امام السياسة المصرية فقط ولكن امام سياسات الدول العربية وخاصة تلك التي مازالت تثار التوقعات حول تطور قدراتها النووية (العراق وليبيا) والتي تؤثر على مسار التسوية الممكنة للصراع مع إسرائيل (سوريا) : « ما هي طبيعة الالتزامات والتنازلات التي يحملها تصور إسرائيل لقبول مثل هذه المعاهدة الاقليمية لانشاء منطقة منزوعة السلاح ». كذلك يبقى على الدبلوماسية المصرية التي تستمر في تأكيد ضرورة العمل على انشاء منطقة منزوعة السلاح أن تحل المعضلة التالية : كيف يمكن الوصول الى ذلك - سواء عن طريق المفاوضات المباشرة أو في ظل إطار الأمم المتحدة ومعاهدة الحظر - مع استمرار السياسات العدوانية الاسرائيلية من ناحية والرفض والتفرق العربي من ناحية أخرى ؟

الجزء الثالث : تأثير مجموعة من العوامل على مسار وفتائج السياسة المصرية تجاه الخيار النووي :
يساعد البحث في هذه التأثيرات على اختبار صحة إحدى المقولات الأساسية في الدراسة وهي : أن فشل المرحلة الأخيرة من البرنامج النووي المدني المصري وتزايد اهتمام الدبلوماسية المصرية بسبل تحييد الاحتكار النووي الاسرائيلي (خلال الثمانينات) إنما يرجعها إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المتشابهة والتي سبق ومارست تأثيرها (جميعها في أن واحد أو بعضا منها وعلى فترات متفاوتة وبدرجات مختلفة) على السياسة المصرية تجاه الخيار النووي منذ بداية الستينات بما يتفق وطبيعة كل مرحلة من مراحل تطور هذه السياسة من ناحية أو التطور في طبيعة هذه المحددات من ناحية أخرى. ولقد ترتب على هذه التأثيرات ليس مجرد ابتعاد مصر عن الخيار النووي العسكري والتركيز على الأبعاد المدنية للبرنامج المصري وعلى الجهود السياسية والدبلوماسية الدولية لمنع الانتشار العسكري ولكن ترتب عليها أيضا تحييد مشروع القوى النووية الكهربائية وجمود محاولات تحييد القدرة النووية الاسرائيلية بالسبل الدبلوماسية ؟ فما هي إذن أهم هذه المحددات وكيف يمكن البحث في تأثيرها ؟

النووي في الشرق الأوسط مسألة نظرية لا تنجح إلا بعد حل الصراع العربي الاسرائيلي إنما هو منطلق خاطيء وأنوإامى . ويطرح البعض^(٨٥) أسئلة يعترف بتعقيدها من أهمها « كيف يمكن أن نعلن منطقة الشرق الأوسط على أنها منطقة « نظيفة » مع وجود إسرائيل النووية ؟ وكيف يمكن عقد معاهدة تغزر مواقف من يملك وتجزم من لا يملك من أن يملك ؟ كيف تستقيم العلاقة بين إسرائيل النووية التي لم توقع أو تصادق على اتفاقيات دولية وبين بلاد عربية غير نووية وقعت وصادقت على هذه المعاهدات ؟ كيف يمكن لمن لا يملك أن يطمئن على أمنه إزاء من يملك حتى لو كانت لا تملك الا المعرفة التكنولوجية « بعبارة أخرى يتساءل أمين هويدى هل لابد من الانتشار قبل نزع السلاح هل تصح المقولة بأن « التوازن العسكري لن يتحقق في بلدان العالم الثالث الا عن طريق الانتشار النووي للجميع كخطوة أولى وبعد ذلك يتم نزع السلاح النووي عن الجميع » .

إن هذه التساؤلات الأخيرة - وفي ظل اختلال علاقات القوى العربية الاسرائيلية وخاصة على الصعيد النووي نستحضر الى الذهن المقولة التالية لفرائك بارناجى « لا أولى ذلك (أى احتمال انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط) أهمية كخيار واقعى ، لأنه سيعنى تخلى إسرائيل عن أسلحتها النووية ، ولا أرى إمكانية تحقيق ذلك . إن الفكرة « ميتة منذ الولادة » وستبقى على الجدول السياسى طليما . سوف يواصلون مناقشتها ، ولكنها لن تؤدي إلى شيء للأسباب التي ذكرتها ، لن تقتل إسرائيل عن قدرتها النووية بالامد المنظور ، كما هو واضح لا أعتقد أنهم سيتخلون عن تلك القدرة مهما كانت الظروف ، فهم ينظرون الى الأسلحة النووية كجزء من معادلة التوازن الاستراتيجى . لو حصل العرب على تلك الأسلحة ، فلن ينظروا الى ذلك بمثابة توازن بل بمثابة قلب الميزان ضدهم وسيذهبون بعيدا ليدفعوا ذلك بما فيه ضعف المقاعلة أما لو أمكن الاسرائيليون أنهم فشلوا في ذلك ، لو حدثت البلدان العربية الأخرى فعلا على قوة أسلحة نووية ذات مصداقية فلهل ذلك الأمر سيعيد طرعه . لكن لا أرى أثرا لذلك » .^(٨٦)

وهكذا فشلت الدبلوماسية المصرية حتى الآن في تحييد أو احتواء الاحتكار النووي الاسرائيلي ليس بسبب عدم قبول المجتمع الدولي إهمودها ولكن بسبب اختلال

(٨٥) ١.١ أمين هويدى ، إسرائيل كتشديد نووى . ورقة مقدمة الى الندوة الدولية من أجل جعل الشرق الأوسط مرجع سابق . ص ١٢ -

١٢

(٨٦) حول الشرق النووى . حوار مع فرائك بارناجى : مرجع سابق . ص ١٢٨ - ١٢٩ .

أولا : بالحسابات الاستراتيجية الأمنية العسكرية المصرية :

ان أحد المعطيات الهامة في مجال الدراسات الاستراتيجية تقوم على الاعتراف بالعلاقة التبادلية التفاعلية بين تطور التكنولوجيا العسكرية وبين الفكر العسكري وبين الاستراتيجية العسكرية الرسمية . ومن ثم يصبح التساؤل المطروح هنا : ما هي الحسابات التي أقرها الفكر الاستراتيجي العسكري المصري والتي تمثلها الاستراتيجية العسكرية المصرية فيما يتصل بضرورة أو عدم وجود قدرة نووية عسكرية مصرية لحماية الأمن المصري ؟ أي فيما يتصل بأمري : من ناحية اثر العامل النووي (احتكار طرف واحد له توازن ثنائي أو متعدد الأطراف) على بقاء إسرائيل ، وعلى امكانيات استعادة الأراضي العربية المحتلة ، وعلى استقرار المنطقة وإيجاد حل للصراع العربي الاسرائيلي ، ومن ناحية أخرى وضع كل من الردع التقليدي وفوق التقليدي والنوى كخيارات وبدائل أمام العسكرية المصرية ؟

وبالرغم من اعتراف الدراسة بضرورة واهمية التعرف على أبعاد هذه الحسابات حتى يمكن تقرير درجة مسئوليتها عن ابتعاد مصر عن الخيار النووي حتى الآن الا أنه قد واجهت هذه العملية صعوبات عديدة : فمن ناحية : كانت تصريحات الأوساط العسكرية الرسمية (باعتبارها مصدرا أساسيا لتحديد عناصر الاستراتيجية العسكرية المصرية) بمثابة الحاضر الغائب خلال الجولات التي احتدم خلالها الجدل حول الخيار النووي في الثمانينات (١٩٨١ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦) فهي لم تكن طرفا في الجدل العلني ، في حين كانت اعتبارات التوازنات الاقليمية مع إسرائيل من أهم عناصر هذا الجدل ولكنه كان الجدل الذي دار بين النخبة العلمية الفنية وبين المراقبين والسياسيين وبين القيادات السياسية في غياب الرؤية العسكرية المصرية الرسمية (٨٨)

ومن ناحية أخرى : صعوبة اجراء توثيق مرض (وليس كاملا) لمصادر مصرية في الفكر العسكري المصري نظرا لتعذر الوصول الى بعضها (غير منشورة) أو تعذر الاستعانة بها ، ونظرا لقلة ما يتصل مباشرة

تتفق الادبيات في مجال منع الانتشار النووي (٨٧) على أن وضع دولة ما على سلم القدرات النووية انما هو محصلة للتفاعل بين مجموعة من الدوافع والحسابات والامكانيات (ايجابية التأثير) وبين مجموعة القيود والصعاب (سلبية التأثير) . وهذا وتنقسم مكونات كل من هاتين المجموعتين بين عدة أنواع مثل : الحسابات الاستراتيجية الأمنية والعسكرية ، العوامل السياسية والاقتصادية . كذلك تعدد مستويات كل من هذه العوامل ما بين مستويات عالمية ، واقليمية وقومية .

وفيما يلي بعض الملاحظات المنهجية التي تساعد على ضبط مسار تحليل محددات السياسة المصرية :

- ١ - سيتم تناول ثلاث مجموعات من المحددات : الحسابات الاستراتيجية الأمنية العسكرية (هل القدرة النووية العسكرية ضرورة للأمن المصري ؟ ولماذا) ، القيود والضغوط الخارجية : الفنية (قيود النظام الدولي لمنع الانتشار وسياسات الدول المصدرة للمواد والمعدات النووية) ، والسياسية : (أداة للمساعدات العسكرية والاقتصادية في سياسات القوتين الأعظم) والعسكرية : الضربات الاسرائيلية المضادة المحتملة) ، القيود والضغوط الداخلية : (التكلفة ، الرأي العام ، القاعدة العلفية والصناعية ...)

- ٢ - يجب محاولة استكشاف الوزن النسبي لتأثير المحددات المختلفة ، ونمط العلاقة بينهم ، ودرجة التطور في نمط وفعالية تأثيراتها عبر المراحل المختلفة لتطور السياسة المصرية (على سبيل المثال : درجة الاختلاف في قوة القيود الفنية للنظام الدولي لمنع الانتشار في الخمسينات عنها في الثمانينات ، درجة الاختلاف في اعباء تطوير برنامج نووي مصري منذ الخمسينات وحتى الآن اثر التصاعد في القدرات النووية الاسرائيلية على الحسابات الاستراتيجية الأمنية المصرية بعبارة أخرى فان البحث في تأثير المحددات يفترض الاطلاع بعدد من التطورات المتعلقة) كمثال التطورات التي حاقت بسياسات منع الانتشار النووي العالمي ، ومدلولات جولات المواجهة العربية الاسرائيلية بالنسبة للقدرات الاقتصادية والعسكرية والسياسية المصرية وموازن القوى العربية - الاسرائيلية ، التطورات في القدرة والدبلوماسية والاستراتيجية النووية الاسرائيلية .

- ٣ - ان قدرا لا بأس به من التحليل حول جزئيات بعض المحددات سيتصّب في شكل افتراضات أو تساؤلات نظرا لتعذر توثيقه أو اثباته رسميا .

(٨٧) انظر على سبيل المثال :

- T . Greenwood : Op. Cit. P 37 - 52
- Lewis Dunn, William Overholt : The Next Phase in Nuclear Prolifertion. Orbis, Summer 1976, PP 507 - 507

(٨٨) انظر هامش ١٠ .

تعليقات صحفية لمصادر شبه رسمية ، وتحليلات عسكرية أكاديمية ، كذلك لتفاوت تاريخ نشرها . وهي تتلخص كالآتي :

١ - في مؤلفه الرائد (الصراع العربي الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي) (١٩٨٢) انتقل أ . أمين هويدي (وزير الحربية المصري الأسبق) انتقالات منطقية في تحليله (من شرح مفهوم توازن القوى والاستقرار والردع ، الى دراسة وزن الرادع التقليدي في عملية التوازن والعوامل المؤثرة عليه ، الى تحليل مظاهر وأسباب فشل الرادع التقليدي في المنطقة ، الى البحث في الفارق بين الرادع الاقليمي النووي ونظيره العالمي على نحو يبين عدم صحة القول بانطباق القواعد التي تحكم الردع العالمي على الردع الاقليمي حيث أن احتمال استخدام الرادع النووي (في حالة توفره) أكثر احتمالاً وتوقعاً في الصراعات الاقليمية (ص ١ - ٩٦) . وبعد هذه الانتقالات يصل هويدي الى النص على أن « من المستحيل » فرض « استقرار ظالم على العرب في ظل الاحتكار النووي » للطرف الآخر ، ومعناه أيضاً حرج موقف اسرائيل اذا وصل الطرفان في يوم من الأيام الى حالة « التعادل النووي » إذ ستكون قدرة العرب على توجيه الضربة الثانية الحاسمة هذه القدرة (العربية) على امتصاص الخسائر تقلل من تأثير الرادع النووي الاسرائيلي في مرحلة الاحتكار النووي ولكن تعتبر مرحلة التعادل بمثابة انتصار للعرب في معركة توازن القوى الدائرة بين الطرفين » (ص ٩٧) . ثم ينتقل أ . أمين هويدي الى تحليل الأسباب التي تجعل بمقدور الرادع التقليدي العربي الفعال التصدي للرادع النووي في مرحلة احتكار العدو للرادع الأخير (ص ١٦٦) ، وكيف أن الرادع فوق التقليدي بمقدوره اذا أضيف للرادع التقليدي العربي أن يوفر « رادع مصدق » اثناء فترة الاحتكار النووي الاسرائيلي ، وكيف أن هذه الروادع لا تعنى التراخي في الحصول على الرادع النووي ولكنها شرط ضروري ومسبق لانه من

بموضوع الدراسة في المصادر المنشورة من الدوريات المصرية المتخصصة في الشؤون العسكرية ، ونظراً لان هذه القلة من الكتابات المنشورة لا يتناول إلا بعض جزئيات الموضوع بحيث لا يجدى الاعتماد عليها فقط لاستخلاص خط عام للتطور في الفكر العسكري المصري في الاستراتيجية المصرية .

ومن ناحية ثالثة : وبالرغم من تعدد الادبيات في موضوع « العلاقة بين الرادع النووي والاستقرار الاقليمي في الشرق الأوسط » وهو الموضوع الذي يتصل بقضية العواقب الاستراتيجية والسياسية لانتشار الأسلحة النووية في العالم الثالث بصفة عامة (٨٩) ، إلا أنها تعبر عن رؤية أكاديمية أجنبية (عادة) تقدم صياغات نظرية . وإن اشارت بعضها أو تضمن بعضها الآخر رصد الرؤية كتاب عرب أو مصريين فهي لا تقترب من بعيد أو قريب من الرؤية الرسمية للعسكرية المصرية .

ومن ناحية رابعة : وبالرغم من تعدد الكتابات والمؤلفات العربية (والأجنبية أيضاً) عن الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية ووضع الاستراتيجية النووية بالمقارنة بالتقليدية على صعيدها (مبادئها وخياراتها المحتملة والتصورات المحتملة لاستعمال اسرائيل للأسلحة النووية) (٩٠) . فإنه لم يكن للباحثة توثيق مؤلف متكامل عن الاستراتيجية العسكرية المصرية في تطوراتها على نحو يسمح باستكشاف وضع العامل النووي .

وبافتراض صحة هذه الصعوبات (على الأقل على ضوء الجهد التوثيقي للباحثة) وحرصاً على عدم الاضطرار الى اللجوء لجرد تلخيص مضمون الاتجاهات النظرية المختلفة حول أثر العامل النووي على مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي فإن المناقشة في هذا الجزء من المحددات ستقوم على مجموعة من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في استخلاص مدلولات بعض عناصر الاستراتيجية المصرية . وتتنوع مصادر هذه المؤشرات ما بين مصادر دبلوماسية وعسكرية رسمية ، وما بين

(٨٩) انظر عرضنا لبعض اهم هذه الادبيات باللغة الانجليزية في : أمين هويدي : مرجع سابق . ص ٨٨ - ٩٨ .

ومن اهم المصادر باللغة الفرنسية انظر على سبيل المثال :

- Pierre Lellouche : Conséquences Politiques et Stratégiques de la Prolifération Nucléaire dans le Tiers Monde. Defense Nationale. Juillet 1982 PP 37 - 60.

- M.D : Armes Nucléaires et Conflits dans le Tiers Monde. Defense Nationale. Juillet 1982 PP 81 - 91.

- Jean Paul Charnay : La Bombe en Asie de L' Ouest. Defense Nationale. PP 75 - 90.

ومن أحدث المصادر العربية انظر الدراسة الجادة : د . خليل شفاقي : مرجع سابق .

(٩٠) انظر على سبيل المثال :

- د . تيسير الناسف : مرجع سابق . ص ١٧ - ٢٥ .

- د . خليل شفاقي : مرجع سابق .

- حسين آغا (وآخرون) القوة العسكرية الاسرائيلية : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، مركز العالم للدراسات والنشر عدد (٢) ١٩٨٢ . ص ٨٣ - ١٠٥ .

المستحيل أن نملك هذا الرادع الأخير إلا تحت حماية الرادع التقليدي وفوق التقليدي (ص ١٧٣) . بعد هذا كله نخلص إلى أن رؤية أمين هويدى لا تستبعد إطلاقا ضرورة السعى نحو الخيار النووي ولكن على أن يمر ذلك بمرحلتين : مرحلة مواجهة الاحتكار النووي الاسرائيلي بتوفير الرادع التقليدي وفوق التقليدي أولا ثم العمل من أجل التعادل النووي في ظل مظلة تقليدية (٩١) .

٢ - وفي حوار مع المستشار حافظ اسماعيل (١٩٨٨) أشار إلى أنه إذا كانت اسرائيل واجهت ظروفًا دفعتها لحيازة القدرة النووية وهي الظروف التي استنفذت في ظلها مجهودها التقليدي الذي لا يستطيع حده الاقضى أن يواجه القدرات العربية مجتمعة (في حالة النجاح في تعبئتها) فإن العرب - مجتمعين لا يعرفون هذه الظروف . وحيث أنه لا ينبغي - فيما يتخلق بالأمن القومي - افتراض أن اسرائيل لن تستخدم القوة النووية إلا للدفاع عن بقاء كيانها ذاته فإنه يجب توفير البدائل التقليدية وفوق التقليدية .

٣ - وفي دراسة منشورة لأحد العسكريين المصريين (٩٢) نجده يطرح - بين ما طرحه من قضايا - ثلاثة أفكار مرتبطة : أولهما : أن الخلل في الميزان العسكري لصالح اسرائيل في مواجهة كل دولة عربية منفردة مرجعه اعتبارات عديدة تؤثر على الرادع التقليدي العربي الراهن ومن أهمها غياب العمل المشترك ، ثانيهما : أن إيا من الجانبين في الصراع العربي الاسرائيلي قد يلجأ إلى استخدام سلاحه النووي - في حالة تملكه له - إذا قام الطرف الآخر بشن هجوم مفاجئ ضده ، بحيث يصعب عليه تدارك الموقف . وقد يكون سبيل إيقاف الهجوم استخدام نوع من أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية ، ثالثهما : قد لا يتمكن العرب من الحصول على الرادع النووي إلا بعد توفير الرادع التقليدي القوى والقادر على أعمال الردع للجانب الآخر .

٤ - وبعد إعلان وزير الخارجية المصري في فبراير سنة ١٩٨٤ أن هدف مصر من وراء التصديق على معاهدة منع الانتشار هو الحيولة دون وقوع سباق التسلح النووي في المنطقة سيطرت عليه آثار وخيمة ، كتب أ . ابراهيم

نافع (٩٣) فيما كتبه مدافعا عن « اختيار السلام » المصري أن « مصر أحرص ما تكون على أمن وسلامة أراضيها وشعبها ، لذلك لم يتم تخفيف الميزانية العسكرية بل تحاول جاهدة توفير جميع الأموال التي يطلبها الخبراء العسكريون تطويرا للأسلحة واستخداما لأحدث وسائل التكنولوجيا ويتم ذلك في حدود الامكانيات التي تسمح بتنفيذ خطط التنمية الطموحة فمن غير المعقول إذن أن نطالب هذا الشعب بصرف أمواله المحدودة في الوقت الحاضر على انشاء مفاعلات لا تستخدم استخداما سلميا مثل استخدامها عسكريا وليس معنى امتلاك اسرائيل أو غير اسرائيل في المنطقة لقوة تدميرية من القنابل الذرية أن ذلك نهاية المطاف . فهناك قوى تدميرية أخرى لا يتم رصدها ولا تقاس بالتفجيرات . لقد دخلت مصر حرب أكتوبر وهي تعلم أن اسرائيل تمتلك امكانيات صنع القنبلة الذرية إن لم تكن تمتلك بعض القنابل الجاهزة ولكن ذلك لم ينل من عزمها أو عزم الرجال » .

٥ - ومع اعادة قراءة بعض احاديث وتصريحات المشير أبو غزالة خلال السنوات الثلاثة الماضية (٩٤) . يمكن ملاحظة ظهور تكرار كلمة ردع مما يعنى ان استراتيجيات الردع هي الاستراتيجية التي قدرتها القيادة السياسية . وبناء على ذلك اضحى أحد أهم أهداف العسكرية المصرية هو تطوير القنوات المسلحة لتحقيق القدرة على الردع والتوازن العسكري ، وذلك عن طريق مواكبة تكنولوجيا العصر وعلى نحو يواجه معادلة صعبة ثلاثية تضع مطالب التطوير امام ظروف اقتصادية صعبة وارتفاع رهيب في اسعار الأسلحة . والردع - لدى المشير أبو غزالة - « يعنى عمليا انشاء القوة المسلحة ذات القدرات المتجانسة هجوما ودفاعا مع الأهداف العسكرية المطلوب تحقيقها في الاستراتيجية العسكرية » .

٦ - ليس المقصود - بالطبع - ردعا نوويا ولكن ردعا تقليديا « وفوق تقليدي » تلعب فيه الصواريخ بعيدة المدى والأسلحة فوق التقليدية دورها . فلقد تعددت التعليقات في السنوات الأخيرة عن سباق الصواريخ في المنطقة . وكذلك عن الأسلحة الكيميائية باعتبارها إحدى

(٩١) انظر ايضا نفس الخط الخام : أمين هويدى : لغية الأمم في الشرق الأوسط نحن وامريكا واسرائيل . دار المستقبل العربي القاهرة . الطبعة الأولى ١٩٨٤ . ص ١٧ - ٤١ .

(٩٢) نواء ا . ح . عبد المنعم محمد عامر : التسليح النووي الاسرائيلي والامن العربي . مجلة المنار . العدد (٣٩ - ٤٠) ١٩٨٨ . ص ١٠٦ - ١٠٧ ، ١٠٩ - ١١١ ، ١١٢ - ١١٣ .

(٩٣) الأهرام ١٩٨١/٢/٢ . ص ٢ .

(٩٤) انظر على سبيل المثال :

- جريدة ماير : مبادئ الاستراتيجية العسكرية المصرية حتى ٢٠٠٠ : ١٩٨٦/٩/٢٢ .

- نص حديث المشير أبو غزالة امام لجنة الدفاع والامن القومي في المؤتمر الرابع للحزب الوطني في : الاخبار : ١٩٨٦/٧/٢٣ .

- مقتطفات من احاديث المشير في احتفالات تخريج دفعته من ضباط البحرية (١٩٨٧/٧/١٥) ، ومن ضباط الطيران (١٩٨٧/٧/٢٠) .

دفعه من ضباط الكلية الحربية (١٩٨٧/٧/٢١) نقلا عن د . محبوب عمر : لكي يتحقق الردع . الشعب ١٩٨٧/٧/٢٨ .

ما زالت قرصد استمرار اختلال التوازن لصالح إسرائيل (في مواجهة مصر منفردة) . كذلك وبالرغم من إهتمام مصادر أخرى^(٩٦) بالتأكيد على الامكانيات الايجابية للردع التقليدي كبديل للردع النووي ، إلا أنها تحوى ضمنيا تحذيرا من عواقب النشاط الاسرائيلي في بناء القوة التقليدية الحديثة - بفضل التكنولوجيا المتقدمة وتطبيقاتها المثيرة - على إتساع الفجوة بين القدرات التقليدية العربية ونظائرها الاسرائيلية .

إن المجموعة السابقة من التساؤلات تلقى بعض الضوء على مدى المسافة التي تفصل بين مصر وبين الخيار النووي على أساس أن توفير الردع التقليدي الفعال هو شرط ضروري لاتخاذ قرار سياسي - إذا توافرت ظروف أخرى - بالتوجه نحو الخيار النووي أو على أساس أن يكون الردع التقليدي وفوق التقليدي الفعال بديلا للردع النووي .

(٢) ما مدى رشادة ومصداقية المقولة التي تتردد أحيانا بين أوساط مصرية لتبرير عدم الخاج الخيار العسكري المصري والتي مفادها أن الخوف من العامل النووي الاسرائيلي غير قائم لدى العرب لأن مصداقية استخدامه غير قائمة في نظرهم على أساس أن هناك قيودا عديدة على هذا الاستخدام ومن ثم فإن قيمته تتمثل كرادع استراتيجي يحمي بقاء كيان إسرائيل في حالة هجوم مدمر وخاسم ..

ليس الأخذ بهذه المقولة يحقق أحد أهم أهداف إستراتيجية الغموض الاسرائيلية ، ألا ينكر تماما أي فائدة سياسية عسكرية تكتيكية للقوة النووية الاسرائيلية ، ألا يعنى الاعتراف بافتراض ان المواجهة العربية الاسرائيلية قد لا تصل أبدا إلى الحد الذي تصبح فيه إسرائيل مضطرة لاستخدام السلاح الذري أي لمواجهة التهديد بفنائها ؟

ويمكن محاولة الاجابة على هذه التساؤلات من خلال النقاط التالية :

بالرغم من إشارة بعض المصادر^(٩٧) إلى أن العامل

الردود العربية على التحدي النووي الاسرائيلي والتي وصفت بأنها « قنبلة الرجل الفقير النووية »^(٩٥) ، والتي اعتبرت الأمم المتحدة أن السياق حولها والذي تشارك فيه مصر من العوامل التي تدفع الى وضع نظام لمنع انتشارها^(٩٦) .

٧ - ولم يكن فكرة الردع التقليدي وفوق التقليدي عنصرا من عناصر الاستراتيجية المصرية خلال الثمانينات فقط ولكن سجلت إحدى الدراسات^(٩٧) - توافر عدد من التقارير والتصريحات منذ بداية الستينات وبعد حرب ١٩٦٧ وخلال حرب سنة ١٩٧٣ عن نوايا وطبيعة القدرة المصرية في هذا المجال . وفي سنة ١٩٧٦ صرح وزير الحربية المصري عبدالغنى الجمنى أن لدى مصر قدرا كافيا من أنماط أخرى من أسلحة التدمير الشامل وانها باستخدام هذه الأسلحة تصبح قادرة على الانتقام revaliating ضد هجوم نووى اسرائيلي . هذا ويجدر الإشارة إلى أن التصريحات المصرية عن الردع خلال الثمانينات لم تقتزن بذكر إسرائيل صراحة بل انها اقترنت بالإشارة إلى الحفاظ على « مناخ السلام » باعتباره أحد الأهداف السياسية للعسكرية المصرية مما أثار التساؤل^(٩٨) عن مصدر التهديد الاساسي للأمن المصري ؟

يبقى في النهاية طرح عدد من التساؤلات حول هذه الحسابات الاستراتيجية عن البدائل المصرية العسكرية لمواجهة التحدي النووي الاسرائيلي :

(١) هل تحققت بالفعل وسائل الردع التقليدي وفوق التقليدي ، وما حقيقة ودرجة اختلال توازن القوى العسكرية بين مصر واسرائيل ؟ فإنه بالرغم من تأكيد عديد من المراقبين^(٩٩) لاهتمام مصر مع مبارك بعلاج « نزع سلاحها » الذي تم تدريجيا بعد حرب أكتوبر وذلك لاستعادة القدرة على توجيه ضربة مضادة حاسمة ضد أي هجوم كبير على البلاد . فإن مصادر أخرى هامة^(١٠٠)

(٩٥) حول الشئون النووية : حوار مع فرانك برنابي : مرجع سابق ص ١٢٨ ، لواء أ . ح . : رياض السيد جاد : الردع الكيميائي هل يجدى - مجلة الدفاع . عدد ١٢ مايو/يونيه سنة ١٩٨٧ .

96 - S. I. P. R. I. Yearbook 1982. PP 335 - 341.

97 - K. Shikaki : Op. Cit. P 86.

(٩٨) انظر في الامال : ١٩٨٦/٨/٦ : ملاحظات على حديث المشير ابوغزالة أمام لجنة الدفاع والامن القومي في المؤتمر الرابع للحزب الوطني في ١٩٨٦/٧/٢٢ .

(٩٩) انظر على سبيل المثال :

Stephen Green and Frank Bonvillain : Egypt's Unilateral Disarmement : A Failed Experiment. American Arab Affairs. Spring 1985, PP 57 - 58.

(١٠٠) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام .

(١٠١) د . محمد قدرى سنيد : مستقبل الردع التقليدي في المواجهة العربية الاسرائيلية . السياسة الدولية . ابريل سنة ١٩٨٨ . ص ٢٤٩ - ٢٥٦ .

102 - Yair Evron : Op. Cit. P 26 - 27.

التنوي كان غائيا خلال أزمة سنة ١٩٦٧ وبصفة خاصة على صعيد المبررات المصرية لتجريك القوات المصرية ، وإلى أن العامل النووي الاسرائيلي لم يذكر أيضا كعامل كان يمكن أن يدفع القيادة المصرية في الستينات الى تغيير استراتيجيتها الأساسية تجاه اسرائيل ، إلا أن مصادر أخرى^(١٠٢) أشارت الى احتمالات تأثير القدرة النووية الاسرائيلية على الحسابات المصرية والسورية ١٩٧٣ بحيث أن الحرب منذ البداية كانت ذات أهداف محددة .

هذا ولقد تعددت الاشارات الأخرى عن إمكانية استقلال اسرائيل للعامل النووي لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية محدودة وليس فقط الحفاظ على بقائها ومن ذلك إمكانية استخدام الأسلحة النووية التكتيكية ضد حشود القوى التقليدية أو ضد أهداف محددة ذات قيمة استراتيجية عالية . وهذه الامكانيات تزايدت مع التطور والتعقد في القدرة النووية الاسرائيلية لأن هذه القدرة ليست مجرد قنبلة ولكن هناك أيضا ما يسمى بالخيار النووي الاسرائيلي التكتيكي غير تطوير رؤوس نووية مصغرة لاستخدامها في ميادين المعركة . وهو الخيار الذي لجأت اليه اسرائيل نظرا لعدم المصادقية الكاملة للتسلح النووي الاستراتيجي الذي قد لا يمارس تأثيره بالفعل في كل الحالات^(١٠٤) وإذا كان البعض^(١٠٥) قد اعترف أن الخيار النووي الاسرائيلي قد عزز الاتجاهاات القوية فيها التي ترفض الانسحاب من الضفة والقطاع (أي اعترف بإمكانية تحقيقه لاهداف سياسية هامة لاسرائيل) إلا أنه أكد أن هذا الخيار لا يشكل حلا لمشكلة الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة أو للقضية الفلسطينية برمتها . وفي المقابل نجد مصادر أخرى أكثر حسمًا في تأكيد المكاسب السياسية للقدرة النووية الاسرائيلية وعلى رأس هذه المصادر تلك الفقرة الهامة والخطيرة التي جاءت في تقرير لجنة الخبراء المرفوع الى سكرتير عام الأمم المتحدة في يونيو سنة ١٩٨١^(١٠٦) ، « إذا كان الرادع النووي الاسرائيلي يحقق لها أغراضا عسكرية يمكن للرادع التقليدي أن يحققها ، وإذا كان الرادع النووي لا يخفف من أعبائها العسكرية ولا يمنع سباق التسلح بالمنطقة فإن استخدامه الوحيد متى يكون بغرض فرض سياستها

ثانيا : القيود والضغوط الخارجية :
يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع منها : الفنية والسياسية والعسكرية . وتبرز جميعها (كما سنرى) اتفاق أو حرص أطراف خارجية مختلفة (القوتان الأعظم ، الدول الكبرى ، البصرة : للمواد والمعدات النووية ، اسرائيل) على عدم إتاحة الفرصة أمام مصر لتطوير قدراتها النووية للاستخدامات السلمية أو على الأقل عدم الحصول على القدر اللازم من هذه القدرات التي يمكن تحويلها للاستخدامات العسكرية .

١ - القيود الفنية :

هي القيود النابعة من قواعد وسياسات النظام الدولي لمنع الانتشار . ولقد شهدت هذه السياسات - منذ

103 - M. Gaffney : Op. Cit. P. 88.

(٨٠٤) د . محمد انور عبد السلام : مرجع سابق . ص ٢٦٨ - ٣٦٩ . د . نافع الحسن : استراتيجية الاحتكار النووي الاسرائيلي - مصداقية الردع النووي الاسرائيلي في مواجهة العرب والتضامن الوطني الفلسطيني . ورقة مقدمة الى الندوة الدولية من اجل جعل الشرق الاوسط

مرجع سابق . ص ٢ - ٦ .

(١٠٥) المرجع السابق ص ٧ - ١٤ .

(١٠٦) نقلا عن : اللواء عبد المنعم محمد عامر : مرجع سابق . ص ١١٣ .

محاولات مصر في دعم برنامجها النووي عن طريق الحصول على مفاعل جديد من فرنسا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة. ولقد فشلت هذه المحاولات للاختلاف حول الرقابة على الوقود النووي المنتج من المفاعلات حيث رفضت مصر تطبيق مثل هذه الاجراءات، بعبارة أخرى لم تسمح الدول الغربية بتكرار خبرة العلاقات الفرنسية الإسرائيلية في مجال التعاون النووي^(١٠٨).

وتشير أوساط مصرية علمية نووية^(١٠٩) إلى أن عطاء قد رسي سنة ١٩٦٧ على شركة أمريكية لتقديم مفاعل قدرته ١٥٠ ميجاوات ومعه محطة إزالة ملوحة المياه ومعمل لانتاج الوقود النووي ومركز تدريب ولكن جاءت حرب سنة ١٩٦٧ وتوقف كل شيء ولم يمول الأمريكان المشروع (٣٢ مليون جنيه) ولم تساعد الظروف الاقتصادية والسياسية التي منيت بها مصر بعد سنة ١٩٦٧ على إعادة النظر في الموضوع حتى بداية السبعينات. ويرى البعض^(١١٠) أنه بالرغم من تزايد اهتمام مصر خلال النصف الأول من الستينات وحتى سنة ١٩٦٧ بتطوير القدرة النووية إلا أن الاهتمام المصري كان منصبا على العلاقات العربية العربية. وخلال السبعينات ومع تزايد بوادر الاهتمام والطاقة النووية كمصدر للكهرباء جاء مشروع صفقة المفاعلات الأمريكية لكل من مصر وإسرائيل ليلقى مزيدا من الضوء على قضية القيود الفنية. وبدون الدخول في تفاصيل الاطار السياسي الذي أحاط بهذه الصفقة التي أثارت بغض ردود الفعل الأمريكية المعارضة القوية^(١١١) يكفي الإشارة إلى القيود الفنية المتشددة التي تضمنها البيان المشترك الأمريكي حول التعاون النووي (نوفمبر ١٩٧٥) والتي تهدف جميعها للحيلولة دون التحول للأغراض العسكرية^(١١٢). وبالرغم من موافقة مصر على هذه القيود وبالرغم من توقيع الاتفاقية في أغسطس سنة ١٩٧٦ وبداية تنفيذها وبالرغم من قبول مصر أيضا لمبدأ التفتيش الذي اشترطته إدارة كارتر بعد إصدارها قانون عدم انتشار الأسلحة النووية لسنة ١٩٧٨، رفضت

منتصف الخمسينات - تطورات هامة حتى أضحت احكام معاهدة منع الانتشار من أهم أركان هذا النظام منذ ١٩٧٠. والتي تهدف جميعها الى ضبط عملية الاستخدامات السلمية حتى لا تتحول الى الاستخدامات العسكرية. ولقد أثار تطبيق هذه القواعد والسياسات الفردية والجماعية خلافات عديدة بين دول العالم الثالث والدول الصناعية المتقدمة (أى بين من يملك ومن لا يملك التكنولوجيا النووية) وصلت الى حد رفض عدد من هذه الدول - ذات البرامج النووية المتطورة - الانضمام الى معاهدة منع الانتشار (مثل الهند، البرازيل، الأرجنتين، تايوان، كوريا الجنوبية، ناهيك عن إسرائيل وجنوب أفريقيا)^(١٠٧).

وتعكس خبرة تطور البرنامج النووي المصرية « منذ بداية الستينات وحتى الآن مواجهة مصر للعديد من هذه القيود التي لم تستطع مصر وعلى عكس غيرها من دول المنطقة - وخاصة إسرائيل وأحيانا العراق - التغلب عليها. وتنوعت طبيعة هذه القيود وطبيعة رد الفعل المصري لطبيعة المرحلة التي طرحت خلالها. فخلال الستينات لم يبدأ البرنامج المصري قويا وبخطى ثابتة نحو الخيار العسكري أو حتى الاستخدامات السلمية ويرجع ذلك الى اعتبارات عديدة: فإن الاتحاد السوفيتي لم يقدم لمصر الا مفاعل أبحاث صغيرا (٢ ميجاوات) وهو الذي يعمل في إنشاص منذ سنة ١٩٦١. وبالرغم من أن المفاعل لم يخضع لاجراءات أمان الوكالة الدولية للطاقة الذرية (حيث أن الاتفاقات السوفيتية للتعاون في الطاقة النووية مع دول أخرى لم تكن تتضمن هذا الشرط حتى سنة ١٩٦٩) إلا أن الاتحاد السوفيتي - ومن خلال خبرائه الذين ساهموا في إدارة هذا المفاعل - سيطر على نتائج الوقود النووي المستخدم (وهي التي يمكن عادة استخدامها في التحول للأغراض العسكرية اذا ما توافرت القدرات الفنية). كذلك بأن هذا المفاعل كان عديم الفائدة من الناحية العسكرية. كذلك فشلت

(١٠٧) انظر هذه التطورات في: د. نادية محمود مصطفى: مرجع سابق، ص ١٠ - ٢٧.

108- Yair Evron: Op.Cit. PP. 21-23

- Roger Pajak: Op.Cit. PP. 595-596

د. اسماعيل صبرى مقلد: مرجع سابق، ص ٥١ - ٥٢.

د. خليل شقافى: مرجع سابق، ص ١٧.

(١٠٩) من وراء تعطيل البرنامج النووي لمصر: الجمهورية ١٩٨٨/٥/٢٦.

110- Yair Evron: Op.Cit. P. 27

(١١١) انظر حولها:

Steven Baker: The Great Power's Non-proliferation Policies towards the Third World with Particular Reference to the Middle East and Persian Gulf (in) M. Leitenberf, G. Sheffer (eds): Great Power Intervention in the Middle East. Pergamon Press, U.S.A. 1979. PP. 54-56

- Louis Morton: Op.Cit. PP. 33-35

- R. Pranger, D. Tahlinen: Op.Cit. PP. 16-19, PP. 52-53.

(١١٢) انظر البنود الأربعة الفرعية تحت البند الثالث من البيان في: مصر والاستخدامات السلمية للطاقة النووية: مرجع سابق، ص ٢٦٩.

إسرائيل الالتزام بهذه الرقابة. ورفضت إعادة التفاوض مع أمريكا ومن أوقف الموضوع برمته بالنسبة لمصر نظراً لربط الولايات المتحدة بين صفقتي مصر وإسرائيل (١١٣).

وظلت مصر حتى سنة ١٩٨١ تواجه قيوداً شديدة اعترف بها وزير الخارجية المصري خلال التصديق على معاهدة حظر الانتشار. وتم بعد ذلك التوقيع على الاتفاقيات للتعاون النووي مع عدة دول صناعية لتنفيذ برنامج طاقة نووية تحكمه وتضبطه عديد من إجراءات الرقابة والضمانات الدولية.

وهكذا أضحي لزاماً وأن تواجه أية محاولة عربية لاستخدام مواد نووية من محطات الطاقة النووية لأغراض عسكرية ثلاث مشاكل على الأقل (١١٤) أولها : أن المنشآت المخطط لها (مثل المحطة التي كان مزعم أنها ستبني في الضبعة في مصر) سيتم تشغيلها باستعمال وقود اليورانيوم قليل الإخصاب وتعطى المفاعلات التي تستخدم هذا النوع من اليورانيوم نصف كمية البلوتونيوم التي تعطيها المفاعلات التي تستخدم اليورانيوم الطبيعي ، وثانية هذه المشاكل هي أن تحويل كمية كبرى من المواد النووية لأغراض عسكرية قد يؤدي إلى توقف الدولة المصدرة عن تزويد مصر باحتياجاتها من اليورانيوم قليل الإخصاب وذلك لمنع هذه الدولة من صنع القنابل النووية . ثالثها : أن الغالبية العظمى من البرامج النووية العربية خططت تخطيطاً لبناء محطات طاقة نووية تنتج كميات كبيرة من البلوتونيوم ٢٤٠ - ٢٤٢ (وهي مواد لا تصلح للاستعمال العسكري) .

ولم يتجمد المشروع المصري في الثمانينات بسبب القيود وأجراءات الأمان والتفتيش كما حدث من قبل ذلك لأن مصر منذ سنة ١٩٨١ قد وقعت مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفاقية تقبل بمقتضاها إجراءات الأمان الدولية بكل ما تعنيه من المشاكل الثلاث المشار إليها (عالياً) ، ولكن توقف المشروع بسبب ضغوط أخرى استغلت هذه المرة مشكلة التمويل أحياناً ومشكلة الأمان (بعد انفجار تشيرنوبيل) أحياناً أخرى لتجهض المحاولة المصرية للاستخدامات السلمية . وهنا يبرز لنا مغزى التحليل الهام الذي قدمه أ . د . على الصعيدي رئيس هيئة المحطات النووية والذي يبرز فيه توالى وتزامن الضغوط المالية (قرار بنك التصدير والاستيراد الأمريكي لسنة ١٩٨٤ بعدم تمويل المحطة النووية لمصر ثم عدم مساندة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لفكرة

هذا التمويل) والحملة الدعائية من الخارج والتي استغلت حادثة تشيرنوبيل لتخويف الدول النامية من مخاطر الطاقة النووية والتي انعكست بشدة على السباحة المصرية (١١٥) . كذلك تجدر الإشارة إلى مغزى جزء من التقرير الهام الذي صدر عن مجلس الشورى في يولية سنة ١٩٨٧ حول البرنامج النووي المصري . فلقد نفى التقرير في ذلك الجزء - وهو الخاص بأسباب تعثر خطى البرنامج - أن يكون السبب هو السبب الاقتصادي ولفت النظر إلى قوى خارجية محددة تمنع مصر من الوصول إلى التكنولوجيا النووية حتى لا تصبح قوة قادرة في المنطقة . ويتناول التقرير « هل ثمة تفسير لهذا الإصرار على وضع العراقيل أمام توفير المعونات المادية والفنية والعينية في هذا المجال ؟ إلا أن يكون ذلك وفقاً لمخطط خارجي يستهدفنا بالذات ؟ .. وفي الوقت الذي تتاح فيه المساعدات بطرق غريبة لمن لم يتعهد دولياً بعدم انتشار الأسلحة النووية » . ولم يكن التقرير يقصد قوى غربية فقط ولكن يقصد أيضاً إسرائيل حيث نص على « .. دليل عرقلة هذه البرامج لدرجة قصف المنشآت أمام أعين العالم (١١٦) . ويعكس مفادها أن إسرائيل لا يمكن أن تترك مصر تحوز قدرة نووية حتى ولو للاستخدامات السلمية .

وأخيراً تبقى الأسئلة التالية مطروحة للنقاش : لماذا لم تستطع مصر - وخاصة في الستينات حين كانت القيود الفنية أقل إحكاماً مما أضحت عليه في السبعينات وحين كانت القيادة المصرية تهدد بردع القدرة الإسرائيلية بتطوير قوة مصرية مناظرة - أن تتغلب على بعض القيود مثلما فعلت بالهند مثلاً ؟ لماذا تحرص القوى الكبرى المصدرة على تطبيق إجراءات الأمان الدولية بل وأحياناً قيوداً إضافية ؟ لماذا استطاعت العراق أن تحصل على معدات ومواد تكنولوجية استدعت أن توجه إليها إسرائيل ضربة عدوانية ؟

ويمكن الإسهام في محاولة الإجابة من خلال النقاط التالية :

أ - لم تنتهز مصر الفرصة في الستينات لانشغالها بقضايا « الحرب الباردة العربية » وإذا فإنها مع غيرها من الدول التي تأخرت برامجها ووقعت أسيرة قيود الجولة الثانية من سياسات منع الانتشار التي بدأت منذ منتصف السبعينات عقب التفجير الذري الهندي سنة ١٩٧٤ وأزمة الطاقة . كذلك كانت حركة مصر في هذه

(١١٣) من وراء تعطيل مرجع سابق .

(١١٤) د . خليل شقاف : مرجع سابق . ص ١٨ - ١٩ .

(١١٥) من وراء تعطيل مرجع سابق .

(١١٦) من يعرقل دخول مصر العصر النووي : مجلس الشورى يشير إلى مخططات خارجية العدد ١٨/١٩٨٧

تقريباً إن أمكن إنطلاقاً من الاعتقاد بأن توافر التكنولوجيا النووية هو الذى يمثل الأساس لعنصر قوة جديدة يمكن أن تتبنى عليه حسابات استراتيجية جديدة حتى تدفع لاتخاذ قرار سياسى بالتحول نحو الاستخدام العسكرى .

ولذا أكد عديد من الأوساط العلمية والسياسية والاقتصادية المصرية^(١٢١) استحالة الاستعانة بالغرب بصفة عامة وبالولايات المتحدة بصفة خاصة لتطوير القدرات النووية المصرية . ولعل من أهم الأسباب التى تدفع الى هذا التأكيد طبيعة التطور التدريجى المتصاعد فى علاقات التحالف العسكرى بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل والتى لم تخف (بالرغم من كل التأكيدات الأمريكية على التمسك بقواعد وأسس سياسات منع الانتشار العالمى) . إن سياسة الولايات المتحدة هى كما يسميها البعض^(١٢٢) سياسة « الانتشار المميز » أو « الانتشار المختار » . والشواهد على ذلك التعاون الأمريكى الاسرائيلى السرى كثيرة وموضع اتفاق العديد من الكتابات^(١٢٣) ولعل من أحدث علامات التفاضى أو « الصمت » الأمريكى الرسمى تجاه القدرة الاسرائيلية تواضع وضعف درجة رد الفعل الأمريكى تجاه تصريحات فانونو^(١٢٤) .

جـ - أشارت إحدى الدراسات^(١٢٥) الهامة التى صدرت فى أواخر السبعينات أن أمام العرب أحد بدلين فى المجال النووى . أحدهما هو استمرار الثقة فى ضمانات القوى العظمى بالرغم من عدم قوة مصداقيتها وثانيهما هو « استغلال نفوذهم وثقلهم المالى للحصول على بعض التصميمات التفجيرية من الهند أو مواد انشطارية اللازمة لصنع قنبلة أو قنبلتين من مصادر أخرى » . وبالرغم من إعتراف هذه الدراسة بأن البديل الثانى لن يحقق الا القدر الأدنى من الردع العربى حتى يتمكن

الفترة متجهة لمحاولة شراء أسلحة ذرية من الاتحاد السوفيتى وهو الأمر الذى ماكان ليتحقق - كما سبقت الإشارة فلقد ظل متوجع الاتحاد السوفيتى نحو عدم الانتشار^(١٢٧) قائماً على رفض اعطاء أية دولة (باستثناء ما حدث مع الصين سنة ١٩٥٨) إمكانات التحول الى دولة نووية ، ومن ثم لم يكن يقدم الا مفاعلات أبحاث أو مفاعلات طاقة لا تسمح بالتحول للأغراض العسكرية وما كان من المتصور أن يخرق هذه الوقاعد التى يتمسك بها تجاه أعضاء كتلتها لمساعدة مصر على مواجهة التحدى النووى الاسرائيلى . والجدير بالذكر هنا - وفقاً لبعض المصادر^(١٢٨) - أن الموقف السوفيتى من القدرة النووية الاسرائيلية كان غامضاً ، فهو لم ير فى هذه القدرة عاملاً حاسماً يؤثر على طبيعة ومسار التدخل السوفيتى فى المنطقة الى جانب الدول العربية وبشكل حاسم يصل الى إمداد مصر بالأسلحة الذرية كما طالب عبدالناصر سنة ١٩٦٦ . (أو مساعدة ليبيا بعد ذلك دون اشتراط انضمامها الى معاهدة منع الانتشار) .

ب - حين بدأت بعض الدول العربية خلال السبعينات منهجاً لا يعتمد على استيراد مواد نووية مصنعة أو البحث عن ضمان سوفيتى ولكن يسعى الى ارساء برنامج سلمى متطور يساعد بعد ذلك على التحول للاستخدامات العسكرية^(١٢٩) كانت مخاوف الدول الكبرى المستندة للتكنولوجيا النووية قد تايدت بعد التفجير الهندى الذى أبرز مخاطر التحول للاستخدامات العسكرية ومن ثم أكد الاعتقاد فى عدم فعالية اجراءات الأمان الدولية لأنه ليس بمقدور هذه الضمانات والاجراءات الا أن تؤخر وتزيد من تكلفة هذا التحول ولكن ليس بمقدورها أن توقفه أو تمنعه إذا اتخذ القرار السياسى بشأنه^(١٣٠) . ومن ثم كان لابد من إحكام القيود على دول العالم الثالث وخاصة الدول العربية وعلى رأسها مصر لدرجة تصل الى المنع

(١٢٧) انظر فى تفاصيل هذا المنهج :

Joseph L. Nogee: Soviet Nuclear Proliferation Policy. Dilemmas and Contradictions. Orbis, Winter 1981

118- Lawrence Fredman: Israel's Nuclear Policy. Survival, Vol. XVII, No. 3, 1975. PP. 119-120

119- Paul Jabber: A Nuclear Middle East: Infrastructure, Likely Military Postures, and Prospects for Strategic Stability (in) M. Leitenberg, G. Sheffer (eds.): Op.Cit. PP. 73-75.

(١٢٠) د . فادية محمود مصططفى : مرجع سابق . ص ٢٧ - ٣٠ .

(١٢١) أنظر الحوار بين د . محمد حلمى مراد ، د . عصام الدين جلال ، د . عبد الجواد عمارة حول قيود البرنامج

النووى المصرى وافاقه فى : الشعب ١٩٨٧/١٢/٢١ .

(١٢٢) أمين هويدى : مرجع سابق . ص ١٢٢ .

(١٢٣) د . اسماعيل صبرى مقلد : مرجع سابق . ص ٤٦ - ٥٠ .

Stephen Green: Taking Sides: American Secret Relations with Israel. Faber & Faber. London 1984.

(١٢٤) حول الشؤون النووية : مرجع سابق ، ص ١٢٥ ، ص ١٢٠ .

125- Paul Jabber: Op.Cit. P. 86.

يؤدي توفير امدادات سلاح كبيرة لأحد الأطراف من أجل تدعيم شعوره بالأمن الى تشجيع طرف معاد له على الاتجاه للخيار النووي ، وقد يؤدي زفرض طلبات التسليح لطرف ما أو ربطها بشروط سياسية ومالية صعبة إلى إبراز تشدد بعض القوى الداخلية التي ترى في الخيار النووي سبيلا للاستقلال والأمن والقوة ، وقد لا يتوقف طرف ما عن خياره النووي بالرغم من تدفقات الأسلحة التقليدية التي من المفروض أن تزيد شعوره بالأمن . لهذا لا يمكن أن تتطابق سياسات كل من القوتين الأعظم تجاه كل الأطراف المعنية وفي كل المراحل (١٢٨)

ولقد قدمت السياسات الأمريكية تجاه باكستان (١٢٩) وإسرائيل مجالا خصبا لاختبار هذه القضية . ولقد اشارت العديد من الدراسات الى فترات (١٣٠) محددة (١٩٦١ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٦ ، بعد حرب ١٩٧٣) ربطت فيها الولايات المتحدة بين مبيعات سلاحها لإسرائيل وبين عدم تطوير الاختيرة لبرنامجها النووي لدرجة انتاج الأسلحة النووية ، ولم يتحقق هذا بالطبع بالرغم من تنفيذ الالتزامات الأمريكية بالسلاح . ولكن ماذا عن وضع مصر في هذا الاطار ؟ هل حاولت الولايات المتحدة ردع مصر عن الاتجاه للخيار النووي واستغلال أبعاد المعونات العسكرية والاقتصادية ؟

اشارت بعض المصادر (١٣١) الى أن عبدالناصر ادعى أن الولايات المتحدة طالبتة قبل ١٩٦٧ بالتخلي عن الخيار النووي كشرط لاستمرار معونات القمح الأمريكية . وبالرغم من تعدد موضوعات وتوجهات الدراسات عن العلاقات المصرية الأمريكية خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلا أنه لم يطرح موضوع الخيار النووي كإحدى قضايا هذه العلاقات أو كأحدى أوراق المساومة بين الطرفين . ولكن يجدر الإشارة هنا الى أن إحدى الدراسات الحديثة عن موقف مصر من البرنامج النووي اشارت الى أن نمط استغلال الولايات المتحدة لامدادات الأسلحة التقليدية في مقابل الرقابة على البرنامج الإسرائيلي خلال الستينات قد امتد فيما بعد الى مصر وإن كان في اطار أقل وضوحاً وصراحة (١٣٢) . والمقصود بالطبع هنا الفترة التي بدأت مع اتفاقيات السلام المصرية الإسرائيلية والتي تدفقت بعدها تيارات المعونات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية

العرب من حيازة قدراتهم الذاتية الا أن هذه الإشارة في حد ذاتها يمكن أن تضاف الى إشارة مصادر أخرى (١٣٦) الى وجود تقارير عن محاولات العراق وليبيا استغلال « الابتزاز البترولي » ضد البرازيل والهند للحصول على مساعدات ذرية ترفض تقديمها مصادر أخرى . هذا ولقد ألفت بعض الدراسات (١٣٧) الضنوء على بعض السبل (السرية التي تمكنت بمقتضاها العراق) مع دول أخرى مثل إسرائيل وكوريا الجنوبية - باكستان) من الحصول على بعض المواد والمعدات الحساسة)

إن الملاحظات السابقة التي تبرز عدم قدرة أو عدم رغبة مصر في السعي نحو ماسعى اليه غيرها من دول العالم الثالث لبيان إنعدام القرار السياسي بهذا الشأن .

(٢) - الضغوط السياسية :

تتعدد السبل والمسالك التي تتبعها القوتان الأعظم من أجل منع الانتشار النووي الأفقي . وتهدف جميعها الى أضعاف أو إبعاد الحوافز والدوافع السياسية والأمنية لحيازة السلاح النووي أو تقييد سبل الحصول على مستلزمات انتاجية . ولقد سبقت الإشارة الى موضوع الضمانات التي تتعهد بها القوى الكبرى لحماية الدول غير الذرية وإلى موضوع القيود الفنية وهما من أهم الموضوعات المتصلة بمنهج القوتين الأعظم في منع الانتشار . ويبقى هنا الإشارة الى موضوع ثالث مرتبط وهو :

الضغوط التي تمارسها القوتان الأعظم عن طريق أداة المساعدة الاقتصادية والعسكرية أساسا كسبيل للاقناع أو للإجبار بعدم الاتجاه نحو الخيار العسكري أو عدم المضي على طريقه في حالة بدايته . ويتفق عديد من التحليلات على ارتباط موضوع مبيعات ومعونات السلاح التقليدي بموضوع منع الانتشار من زوايا متعددة ، كما يتفق على أن هذا الارتباط لا يأخذ دائما شكل علاقة طردية ولكن يختلف شكل هذا النمط من حالة لأخرى وفقا لعدد من الاعتبارات . ومن ثم تواجه القوى العظمى تعقيدات شديدة عند صياغة وتنفيذ سياسات مبيعات ومعونات السلاح التقليدي الى الأطراف التي تهدد بالانتشار . ومن الأنماط التي يمكن التمييز بينها الأمثلة التالية : قد

126- Rodney Jones: Op.Cit. PP. 107-108

127- Thomas Dorian: Covert Nuclear Trade. Journal of International Affairs. Vol. 35, No. 1, 1991, PP. 36-68

128- Ted Greenwood: Op.Cit. PP. 60-61

- Andrew J.Pierre: The Global Politics of Arms Sales. Princeton University Press, U.S.A. 1982. PP. 29-31.

129- Robert F. Coheen: Problems of Proliferation: U.S. Policy and the Third World, World Politics. No. 2, 1983, PP. 195-206.

130- M.Gaffney: Op.Cit PP.

131- Yair Evron: Op.Cit. P.27.

132- G. kats : . Op.Cit. P. 190

المسألة الى المضي في عملية السلام، فلقد حان الوقت الآن
للاقدام على هذا» (١٣٤).

(٣) احتمالات ردود الفعل الاسرائيلية:

في حين هدد عبدالناصر سنة ١٩٦٠ بتوجيه ضربة
وقائية ضد القدرة النووية الاسرائيلية ولم يتحقق هذا،
فان اسرائيل وجهت للعراق في يونيو سنة ١٩٨١ ما
اسمته قياداتها «بالضربة الوقائية» وايضا او الضربة
المضادة المسبقة التي تغطي نوايا ودوافع اخرى ترتبط
بالنظرية الامنية الاسرائيلية.

ولم تكن هذه الضربة الا تجسيدا لعنصر ثالث من
عناصر المذهب النووي او الموقف الرسمي النووي
الاسرائيلي (بعد الغموض، ورفض الانضمام الى
معاهدة حظر الانتشار) وهو الحفاظ على وضع الاحتكار
النووي في منطقة الشرق الاوسط. فلقد ظل مختلف
المتنولين الاسرائيليين لا يظهرون منذ منتصف
الستينيات وحتى الان بيان اسرائيل لن تكون اول من
يدخل الاسلحة النووية الى المنطقة فحسب ولكنهم
صرحوا ايضا بانها لن تكون ثاني من يدخل هذه
الاسلحة (١٣٥).

وكان تطبيق هذا العنصر يقتضي العمل بكل الطرق على
عرقلة او تخريب أية محاولة عربية هادفة الى امتلاك
الطاقة النووية والاستفادة منها حتى ولو كان ذلك في
خدمة الاغراض السلمية البحتة. ولقد تنوعت وتعددت
هذه الاساليب ما بين اساليب سياسية واعلامية واساليب
للحرب السرية والاعمال القتالية المباشرة (١٣٦).
وكان لضرب اسرائيل للمفاعل العراقي (أوزاريك)
اقوى تعبير على تصميم اسرائيل على تعطيل الجهود
العربية النووية بل وحرمان الدول العربية من امتلاك أي
درجة من القدرة النووية. ولقد جاء هذا العمل العدواني
بعد حملة اعلامية اسرائيلية مكثفة استمرت ما يقرب من
العام. ولقد برز خلالها كيف ترى اسرائيل في الجهود
العراقية «ابتزازا» و «ذريعة حرب» تفرض عليها
الدفاع عن وجودها (١٣٧).

وبالرغم من حرص اسرائيل على تبرير هذا العمل
بمبررات شتى الا أنه أثار ردود فعل قوية على مختلف

بصورة لم تشهدا مصر من قبل. وبالرغم من أن هذه
الدراسة لم تقدم أدلة على هذه المقولة أو تشير الى تقارير
أو تعليقات رسمية أو غير رسمية تفصل بها من قريب أو
من بعيد الا أنها تحت عنوان فرع «ضمان استمرار
المساعدة الامريكية العسكرية الاقتصادية» (١٣٨)، ربطت
بين تصديق مصر على معاهدة حظر الانتشار وبين
الامرين التاليين: أولا: تأكيد استمرار السلام بين مصر
واسرائيل وتحقيق مخاطر الانتشار النووي في الشرق
الاطوسط، ثانيا: ضمان استمرار المساعدة الامريكية
التي أضحت ذات أهمية حيوية لمصر حيث أن الاعتقاد أن
تتدفق هذه المساعدات عقب مبادرات السلام الاساسية
المصرية تجاه اسرائيل.

فهل يمكن قبول هذا المنطق؟ هل يعد تعبيراً عن نوع
جديد من العواقب السياسية لحالة التبعية المصرية؟
بعبارة أخرى هل الطبيعة الخاصة للعلاقات المصرية
الامريكية والتي تزايدت منذ منتصف السبعينات دعمت
من ابتعاد مصر عن الخيار النووي (حتى ولو في صورته
السلمية) بعد أن كان قد تجدد الاهتمام به مع السادات
الذي كان متحمسا للبرنامج النووي المصري؟
وهل تحمل تصريحات وزير الدفاع الامريكي خلال
زيارته الاخيرة لمصر مدلولات بالنسبة لهذا الموضوع؟
«حذر كارلوتش من سياق الصواريخ والحرب الكيماوية
والقدرة النووية في منطقة الشرق الاوسط وطالب بالتوصل
الى اتفاق للرأي في المنطقة حول خطورة هذا التطور وقال
أن ذلك يؤكد ضرورة التحرك بسرعة نحو اقرار السلام
بالمنطقة... وأضاف: أن احدي مخاطر هذا العصر
واعتقد أن جورج شولتز وزير الخارجية يتفق معي في
ذلك - هو انتشار الصواريخ والاسلحة الكيماوية والقدرة
النووية كتهديد لأي دولة في أي منطقة من العالم تخدم
استقلالها. ولقد تحدثنا في ذلك مع الاتحاد السوفيتي
ومع الصين ومع دول صديقة أخرى. وقال هنا في الشرق
الاطوسط علينا أن نصل الى حل مشترك لهذه المشكلة وهي
مسألة ليست سهلة والطريقة الوحيدة للتوصل الى حل
هي أن نصل الى اجماع في الرأي على أن هذه مشكلة
ولا يمكن أن يتمتع أحد بالامن مهما كان مستوى
التسليح وعندما تنتشر توعية هذه الاسلحة. وتدعو هذه

133- Ibid: PP. 192-193

135- K.Shikaki: Op.Cit. PP. 82-83

(١٣٤) الامرام: ١٩٨٨/١/٤ ص ١١ ص ٦.

د: تيسير الناشف: مرجع سابق، ص ١٥.

(١٣٦) حسين اقا (واخرون) مرجع سابق، ص ١٢٤ - ١٢٥.

حسن بكر: تطور القدرة النووية الاسرائيلية، السياسة الدولية، اكتوبر سنة ١٩٨١، ص ١٤٥ - ١٤٩.

(١٣٧) انظر تطيلا متكامل لعدد من التصريحات الاسرائيلية (يوليو ٨٠ - يوليو ١٩٨١) في م، ع: الابعاد الاستراتيجية والعسكرية

لعملية قصف المفاعل النووي العراقي، الفكر الاستراتيجي العربي، يوليو سنة ١٩٨١، ص ٣٩٩ - ٤٠٣.

(٣) القيود الداخلية :

من أهم هذه القيود التي تعرقل بل وتخرّب برنامجاً نووياً قومياً والتي تقيد قدرة السياسة القومية على مواجهة الضغوط الخارجية السياسية والمالية والفنية العنصران التاليان : اعتبار التكلفة ، ودرجة ثوافر وكفاءة القاعدة العلمية والصناعية .

ولقد بررت الحكومة المصرية قرارها في أواخر سنة ١٩٨٦ - بتجميد النظر في أمر مفاعلات الطاقة النووية (كما سبق ورأينا) بأمرين أساسيين : التكلفة والجدوى الاقتصادية ، مغزى حادث تشريينوبل وضغوط الرأي العام بالنسبة للأثر على البيئة .

ولم يكن هذان الأمران (وبدرجة أكبر) الأول محل اتفاق بين المتخصصين وغير المتخصصين من المشاركين في الجدل الذي شهدته الساحة المصرية لعدة سنوات ، وبالرغم من محاولة إحدى الدراسات الاستطلاعية تقدير مدى الاتفاق أو الاختلاف حول هذين الأمرين (ضمن مجموعة أخرى من الأمور)^(١٤١) . فهذا لم ينف حقيقة استمرار عدم الاتفاق حولهما ومن هنا يبرز مغزى توجيه هذا الاستطلاع الذي تم قبل قرار التجميد - بضرورة الدراسة المتأنية والجادة لمشروع المفاعل النووي المصري^(١٤٢) .

ولقد أشار إلى هذا الاختلاف - كسبب من أسباب تجميد القرار - الدكتور أسامة الباز أمام مجلس الشورى أثناء مناقشة الأخير للبرنامج النووي المصري بعد قرار التجميد^(١٤٣) . ولقد كان التقرير الصادر عن هذا المجلس وبعض ما صاحبه أو أعقبه من تحليلات من أقوى التعبيرات عن ضرورة التمسك بالبرنامج المصري نظراً لضرورته الاقتصادية^(١٤٤) ونظراً لعدم مصداقية المبالغة في المخاوف الأمنية المتأثرة على ضوء حادث تشريينوبل (احتمالات تكراره ، أثار الإشعاعية ، أثاره على تقليص البرامج النووية في العالم)^(١٤٥) .

المستويات العربية والعالمية . وأعربت معظم المصادر الدولية المتخصصة عن اقتناعها بعدم وجود مؤشرات حقيقية تدل على أية نوايا عراقية لإنتاج الأسلحة النووية كما ادعت إسرائيل . ويدون الدخول في تفاصيل المدلولات المختلفة لهذه العملية^(١٣٨) فيكفي الإشارة إلى مدلولها بالنسبة لعدة أمور من ناحية : تمسك إسرائيل بالحفاظ على احتكار نووي إقليمي حتى لو أدى بها الأمر إلى أعمال عسكرية مباشرة تثير ضدها إدانة عالمية . من ناحية أخرى : ما كان يمكن لهذا العمل الإسرائيلي أن ينجح إذا كان هناك رادع تقليدي عربي فعال ليس على الصعيد العسكري فقط ولكن على الصعيد السياسي أيضاً . ولا يتوافر الأمران حتى الآن .

وعلى ضوء الوضع السابق توضيحه يبرز لنا التساؤل الذي طرحه البعض^(١٣٩) : هل كان يمكن لمصر أن تنفذ مشروعها النووي دون مواجهة التحديات الإسرائيلية - تحت غطاء معاهدة السلام ؟ كما تبرز لنا تساؤلات أخرى : اليس من المحتمل أن يكون من بين الأهداف العديدة للعدوان الإسرائيلي على مفاعل العراق - هدف آخر وهو إرسال رسالة ضمنية إلى مصر (بعد ما يقل عن الأربعة أشهر من تصديقها على معاهدة منع الانتشار وفي غمار عملية عقد اتفاقيات التعاون النووي مع فرنسا والولايات المتحدة وغيرها) بأن تطبيق إجراءات الأمان والتفتيش الدولية ليست كافية لتأكيد ولضمان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية (على الأقل في نظر الاسرائيليين) ؟

هل لعبت القوى الصهيونية - كما تردد بين عديد من الأوتسباط وعلى صفحات بعض الجرائد المصرية - دوراً في تعطيل البرنامج النووي المصري وذلك باستخدام الأساليب السياسية المختلفة ؟ وتظل جميعها أسئلة بحاجة إلى إجابة أو حتى دليل على صحتها من عدمه^(١٤٠) .

(١٣٨) - مرجع سابق . ص ٤٠٣ - ٤١٧ .

- حسين آغا (وآخرون) : مرجع سابق . ص ١٢٨ - ١٢٣ .

- د . عبدالله الأشعل : انعكاسات الغارة الاسرائيلية على المفاعل النووي . السياسة الدولية ، يوليو سنة ١٩٨١ . ص ٨٨ - ٩٤ .
Roger Pajak: Op.Cit. PP. 597-600

(١٣٩) د . نافع الحسن : مرجع سابق . ص ١ - ٢ .

(١٤٠) آثار استجواب لعضو مجلس الشعب الوفدي علوي حافظ موضوع : وضع مضر الجغرافي واعتبارها مستهدفة (مثل العراق) للتدمير وإتخريب مفاعلها انظر : جريدة الشرق الأوسط : ١٩٨٧/٧/٢١ .

(١٤١) استطلاع رأي النخبة حول استخدام الطاقة النووية في مصر : مرجع سابق ص ٣٩ - ٤٢ ، ص ٢٤ - ٣٥ .

(١٤٢) مرجع سابق . ص ٥٧ .

(١٤٣) الشعب : ١٩٨٧/٧/٧ .

(١٤٤) - انظر على سبيل المثال : على قهemy الصعيدى : ماذا وراء استمرار الحملة ضد محطاتنا النووية . المصور ١٩٨٧/٨/١١ .

- من وراء تعطيل البرنامج النووي المصري : الجمهورية ١٩٨٧/٥/٣٦ .

- وانظر التوصيات التي تضمنها تقرير مجلس الشورى في المصور ١٩٨٧/٨/١٤ .

(١٤٥) في حوار مع ١ . د . عزت عبدالعزيز أكد سيادته - على ضوء بعض التقارير الفنية الهامة الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية -

هذه الحقيقة . انظر أيضاً تأكيدات مماثلة في تعليقات السيد الوزير المفوض عصام الدين حواش أمام مجلس الشورى في : نشرة خاصة :

مرجع سابق . ص ١٦ - ٢١ .

وحتى الآن ، ويمكن توضيح ابعاد هذا الخط على النحو التالي^(١٤٧) : عدم توافر القاعدة العلمية والصناعية اللازمة لتطوير القدرات النووية على نحو يساعد على التغلب على أو من آثار الضغوط الخارجية وخاصة الفنية .

ويعد هذا الوضع من أهم المؤشرات على عدم وجود سياسة مصرية ثابتة تجاه الخيار النووي ، لأنه مؤشر على عدم اعطاء أولوية لبرنامج تنمية القدرات النووية على المستوى القومى أى عدم تبني برنامج نووى طويل الأمد ومتصل يتطلب موارد أو ضمانات وتعاون قطاعات عديدة في الدولة .

ولقد كان هذا الوضع نتيجة طبيعية لخلو الخطط التنموية المصرية من سياسة علمية وتكنولوجية واضحة المعالم ومحددة الأهداف في المجال النووي وغيره . ولذا ترايدت الفجوة ليس بين مصر والعالم المتقدم فحسب ولكن بينها وبين بعض دول العالم الثالث التي قطعت شوطا كبيرا في طريق بناء قدرات نووية كبيرة مثل الهند والارجنتين ، فالهند تقوم حاليا ببناء المفاعلات النووية بالاعتماد على الامكانيات المحلية بنسبة تزيد على ٩٠ ٪ وهي تبني الآن المحطة النووية رقم ٦ .

ويتضح هذا الوضع بالنظر الى هيئة الطاقة الذرية التي لم تحظ بالعناية الكافية التي تلزم لتنجز مهامها بفعالية^(١٤٨) فانها مكبلة - على عكس نظائرها - في دول أخرى مثل الهند مثلا - بمعوقات ادارية ومالية شديدة الوطأة . فهي ترتبط بعجلة النظام الحكومي لانها ليست الآن الا مصلحة من مصالح وزارة الكهرباء وذلك منذ سنة ١٩٧٧ في حين أن لجنة الطاقة التي تكونت سنة ١٩٥٥ كانت ملحقه برئاسة الجمهورية ، كذلك لا يخصص لهيئة الطاقة الذرية الميزانيات اللازمة لبناء قدرات نووية حقيقية^(١٤٩) .

كل هذا يبين كيف أنه ليس هناك قرار سياسى بمساندة وتشجيع تطوير هيئات الطاقة النووية كخطوة أولى لتحقيق الاستقلالية . فان تأمين القدرة الوطنية العلمية والفنية اساس الاعتماد على النفس الذي لا يتكرر في نفس الوقت أهمية العون الخارجى ، ولكنه - أى

ولكن يظل القرار المصرى بالتجميد قرارا سياسيا جاء بعد كل هذه الجهود المضنية التي بذلتها - منذ منتصف السبعينات - الدبلوماسية المصرية والهيئات العلمية المتخصصة للتمهيد ثم لعقد صفقة المفاعلات . ومن ثم فان هذه المرحلة من حياة البرنامج المصرى والتي تعاضمت - في بداية الثمانينات (أى خلال التصديق المصرى على معاهدة حظر الانتشار) الدعوة للتغلب على معوقات اتمامه وذلك تحت حجة الحاج الضرورة الاقتصادية للطاقة النووية ، فان هذه المرحلة إنتهت تحت حجة اعتبارات اقتصادية أيضا (مشاكل التمويل) . ويثبت هذا انه ليس لمصر استراتيجية ثابتة في هذا المجال تؤمن من خلالها القيادة المصرية امكانيات مواجهة القيود .

ولا يمكن الادعاء هنا - في ظل تزايد المديونية المصرية - وفي ظل تزايد الضغط على المصادر الخارجية للدخل المصرى (البترول ، تحويلات العاملين) انه من السهل التغلب على مشكلة التمويل (باعتبارها من أهم القيود الداخلية المتعلقة بالتكلفة والجدوى الاقتصادية) الا أنه يمكن على الأقل الاشارة الى المقولة التالية^(١٤٦) : ان امتلاك قدرة نووية مسألة استراتيجية لا يجب اخضاعها لنفس حساب التكلفة والعائد الذى يحكم التفكير والتخطيط في مجالات أخرى ، وهذه التكلفة يجب مواجهتها بالموارد الذاتية وهنا سنشور مرة أخرى معادلة « الخبز والحرية » .

هذا ويجدر اخيرا الاشارة - كما جاء في تقرير مجلس الشورى سنة ١٩٨٧ - ان القيود الاقتصادية (بمعنى مشاكل التمويل) لم تكن قائمة في الخمسينات والستينات . بعبارة أخرى يواجه البرنامج المصرى هذه القيود قبل صدمته الاولى سنة ١٩٦٧ حين بدأت تصفيتها بعد ذلك تحت تأثير ضغوط مختلفة .

وبالرغم من هذا الاختلال في الوزن النسبى لهذه القيود الاقتصادية من مرحلة الى اخرى من مراحل تطور السياسة المصرية تجاه الخيار النووى الا أن هناك خطأ أساسيا يربط بينهما منذ الخطوة الاولى لدخول مصر مجال الطاقة الذرية بانشاء لجنة الطاقة سنة ١٩٥٥

كذلك انظر تقريراً للاستاذ صلاح جلال في الشعب ١٩٨٧/٨ يوضح فيه كيف ان تشرينوبيل ليس مبررا سليما لقرار التجميد .

(١٤٦) عن : د . جودة عبد الخالق في : كم يتكلف البرنامج النووى المصرى ومن سيموله ، الشعب . ١٩٨٧/٢٢/٢١ .

(١٤٧) من أهم التعبيرات عن هذا الخط انظر :

- مرجع سابق « واتضح هذا الخط ايضا من مضمون الحوار مع ا . د . عزت عبدالعزيز » .

- انظر ايضا : البحث العلمى في واد وصانعو القرار في واد آخر . مايو ١٩٨٨/٤/٤ .

- تقرير عن البحث العلمى والتنمية في مصر اعدته لجنة خاصة بمجلس الشورى : اكتوبر : ١٩٨٨/٣/٢٠ .

(١٤٨) نقلا عن الحوار مع ا . د . عزت عبدالعزيز .

انظر ايضا حديثه في الاهرام ١٩٨٦/١٧/٢٢ . ص ٣ .

(١٤٩) حول ارقام توضيح درجة الدعم المادى والمعنوى الذى تلقاه خطط البحوث العلمية في اسرائيل .

انظر : صلاح جلال : افقرم الصناعى الاسرائيلى بداية لسلسلة خطيرة .

الاهرام : ٢٧ ، ١٩٨٨/٨/٢٨ . ص ١٦ .

الاعتماد على النفس - يصبح ركيزة أساسية لتوظيف هذا العون ايجابيا بحيث لا يصبح قيداً أو ضغطاً سلبياً (١٥٠).

ويبقى السؤال التالي مطروحا : لماذا لم تحظ سياسات البحث العلمى بصفة عامة وفي المجال النووى بصفة خاصة بنصيب وافر من الاهتمام المادى والمعنوى وما هى المجالات الاخرى الاكثر أهمية - التى استقطبت هذا الاهتمام ؟

الخلاصة :

ان التحليل السابق لتطور الرؤية المصرية ولقنوات ونواتج السلوك المصرى ولحددات السياسة المصرية انما يقدم فى طياته الاجابة على الاسئلة التى طرحتها مقدمة هذه الدراسة . ومن ثم يمكن صياغة المقولة التالية : ان مصر لم يكن لها سياسة ثابتة تجاه الخيار النووى (بشقيه العسكرى والسلمى) . فحتى مع قبول الافتراض بأن القيادة المصرية قد اتخذت فى بداية الستينات قرارا بتطوير قدرات نووية مصرية فهى لم توفر الضمانات والعوامل الكافية لذلك ، ومن ثم لم يكن بمقدورها - منذ بعد سنة ١٩٦٧ - الاستمرار على طريق تنفيذ هذا القرار وذلك تحت تأثير مجموعة من الحسابات الاستراتيجية من ناحية والقيود والضغوط من ناحية اخرى . كما لم يكن بمقدورها أيضا توفير الضمانات والعوامل اللازمة لاتمام مشوار مفاعلات الطاقة الذى برز بقوة منذ بداية الثمانينات بعبارة اخرى فإن السياسة المصرية تكيفت مع القيود الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية التى حالت وتحول دون تطوير قدرة نووية أو حتى برنامج سلمى للطاقة النووية الكهربية .

وإذا كانت هذه القيود قد اثمرت نتائجها فى مواجهة سياسة قومية واحدة فهل هناك امكانية لبديل جماعى عربى ؟ ان الحديث عن تعاون عربى فى مجال الدراسات والبحوث النووية أمر يمكن تحقيقه أو تطويره اما الحديث عن رادع نووى عربى أو ما يسمى « قنبلة نووية عربية (أو اسلامية) » فهو يقع بدوره تحت وطأة العديد من القيود فى ظل غياب استراتيجية عربية موحدة (أو على الأقل استراتيجيات متجانسة) للمواجهة مع اسرائيل !

وحتى بفرض تمكن دولة عربية أخرى من امتلاك « قدرة نووية قما مصداقية استعدادها لتوظيفها لخدمة القضية العربية الإنسانية بالمقارنة بخدمة قضائها الوطنية أساسا ؟ ان عواقب هذا الافتراض الاخير من شأنه أن يزيد من تعقيد الحسابات المصرية على نحو قد يبرز ضرورة الاعتماد على النفس اذا ما أكدت الحسابات الاستراتيجية الحاجة الى الحماية النووية .

وبدون الدخول فى تفاصيل طبيعة هذا النوع من الحسابات أو فى تفاصيل حقيقة الاوضاع المحلية والاقليمية والدولية التى قد يؤدى توافرها الى بروز هذه الحسابات (١٥١) ، أو فى تفاصيل امكانيات التنفيذ الفعلى . فيكفى القول هنا أن دخول مصر فى المجال السلمى لاستخدامات الطاقة النووية وخاصة لتوليد الكهرباء هو الأمر الممكن حاليا وإنه مهما كانت الصعوبات فيجب ألا تحرم مصر من دخوله . فإن الخيار التكنولوجى هو أساس بناء قوة الدولة المعاصرة التى هى أساس القوة السياسية وهو الأمر الذى يتطلب عملية إعادة بناء حقيقية .

ان القدرة النووية (سلميا وعسكريا) ليست الا رمزا لنتائج عملية حضارية تراكمية متعددة الابعاد . فهى ليست السبيل الى القوة بقدر ما هى ايضا نتاج لتفاعل عناصر قوة عديدة اخرى . ان الحديث عن خيار نووى مصرى أو عربى لا يمكن أن ينفصل عن عملية تحول جذرى شاملة ومتكاملة الابعاد (سياسيا واقتصاديا واجتماعيا) عملية تتولد عن عناصر للارادة المصرية بقدر ما تستعيد الحياة الى عناصر القوة المصرية الكامنة أو المهملة . بعبارة أخرى من الخطأ النظر الى القضية بمعيار توازن القوى العسكرية والمباشرة فقط مع العدو الاسرائيلى ولكن يجب النظر اليها بمنظار التحدى الحضارى بكل ابعاده ، وهنا تصبح القوى النووية الكهربية ليست أقل أهمية من السلاح النووى . فاذا كان الاخير رمزا لقوة عسكرية فان الاولى ستكون رمزا لقوة شاملة تعد فى حد ذاتها شرطا ضروريا مسبقا لتحقيق الفعالية العسكرية فى مواجهة اسرائيل . □

(١٥٠) لا يتناقض التحليل السابق مع دفاع عديد من الأوساط العلمية والسياسية عن توافر الكوادر العلمية القادرة والمدرّبة . فهى قادرة على إدارة مفاعل طاقة نووية كهربية (مستورد ولكن لا تتوافر لها الامكانيات المادية والمالية والمساندة المعنوية اللازمة لتنمية وتطوير قدرات نووية ذاتية .

(١٥١) من أهم الاوضاع التى قد تحفز دولة ما على بدء عملية انتشار انخفاض مصداقية الحلفاء ، ضعف القيود الدولية الفنية وتزايد امكانية الحصول على الموارد والتجهيزات النووية ، اعلان عدو عن امتلاك القدرة النووية ، تغيير سياسى داخلى ، تغير المدركات عن جدوى (مزاي وعيوب) السلاح النووى . انظر :

٦٩١
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

يصدر قريبا

التقرير الاستراتيجي العربي

١٩٨٨

الفلسطينيون وصراع القوة

د. شفيق الغبرا

قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

لقد

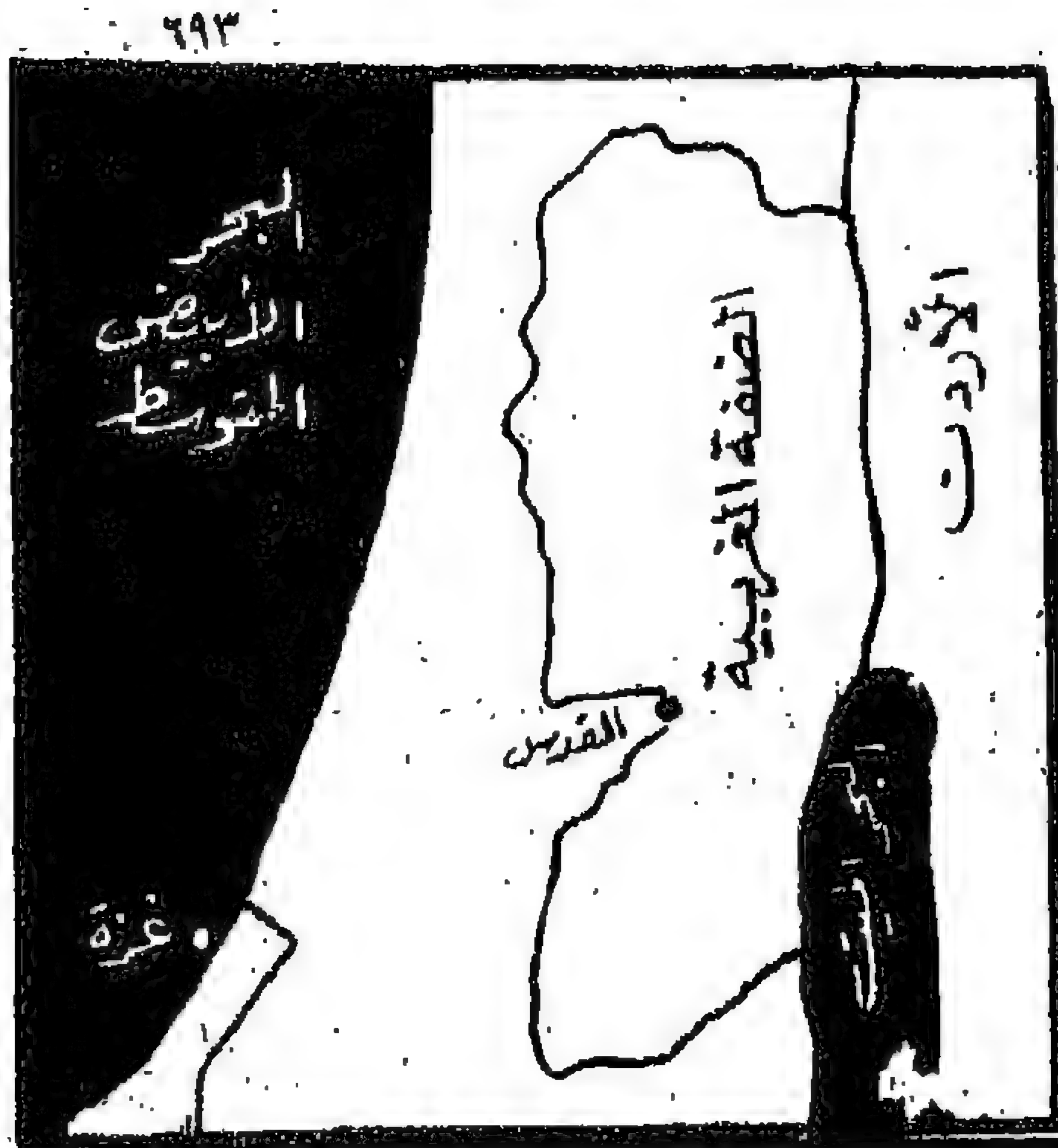
سياسية وسلطان فوق الأرض الفلسطينية المحتلة . إن هذا الوضع الناشئ في فلسطين يفترض منا الوقوف على طبيعة الانتفاضة وطبيعة القوة التي تمثلها . إن هذه الدراسة ، وبالاستناد إلى الأدبيات النظرية المتعلقة بالقوة والثورة وأشكال المقاومة المدنية ، هي محاولة للتعرف على طبيعة صراع القوة القائم بين المجتمع الفلسطيني الأعزل والنظام الاسرائيلي المسلح .

١ - الإطار التاريخي لصراع القوة في الأراضي الفلسطينية المحتلة :

إن القوة هي « سلطان رجل على عقول وأفعال رجال آخرين^(١) » ، وهي مرتبطة بمدى مقدرة « أ » التأثير على سلوك « ب » بطريقة تغير وتحالف مصالح « ب »^(٢) . هذا ويعرفها الفيلسوف البريطاني Russell بأنها « انتاج

رسخت الانتفاضة مفاهيم مهمة حول العنف والقوة حول حدود القوة المدججة بالسلاح ، وحول آفاق القوة الشعبية المدعومة بالنظام والايمان والارادة والوحدة . اسرائيل التي تتفوق عسكرياً (في هذه المرحلة) على مجموع الجيوش العربية تعجز (حتى الآن) عن فرض ارادتها على شعب أعزل السلاح ! عبر الانتفاضة الفلسطينية بدأ في الأفق يبرز مفهوم جديد للعلاقة ما بين القوة السياسية والعسكرية . فبالرغم من قوة اسرائيل المسلحة نجد انها وقفت مذهولة وعاجزة أمام قوة الانتفاضة غير المسلحة . وبينما لم تنجح اسرائيل في ترجمة قوتها العسكرية الى سلطان سياسي تنجح الانتفاضة في تحويل قوتها الشعبية الى قوة

1 - Hans J. Morgenthau. Politics among Nations (New York: Alfred A. Knopf, Inc. 1967) P.97
2 - Peter Abell, « The Many Faces of Power and Liberty: Revealed Preference, Autonomy and Teleological Explanation. » Sociology, 2, no. 1 (January 1977) : 4.



هذا السعى بمحاولة السيطرة على موارد الضعيف وبيئته الاقتصادية والإدارية والسياسية . لهذا ونتيجة للقوة المسطرة على الضعيف يصبح من الصعب عليه بناء التنظيم الجماعي القادر على مساعدته في تحدى القوة . بل إن خصمه يحاول أن يثبت له بإستحالة نجاحه وبالتالي محدودية خياراته^(٣) .

ومن الواضح أن إسرائيل سعت ، منذ بدء الاحتلال عام ١٩٦٧ ، لفرض سلوك سياسى محدد على الفلسطينيين يكون إنعكاساً لتفوقها العسكرى عليهم . وكان من نتائج تفوقها أن تحول الفكر المقاوم في المجتمع

التأثيرات المقصودة^(٤) . « وحسب تعبير عالم الاجتماع Weber فإن القوة هي « احتمال قيام طرف ضمن العلاقة الاجتماعية بتنفيذ ارادته بالرغم من المقاومة^(٥) » . لهذا فالقوة في جوهرها تستند على مقدرة القوى في تحويل قوته لصالح التحكم في الضعيف وجعله يخضع لارادته . إن السعى نحو ممارسة القوة في اطار من السيطرة والغاء وجود الآخر السياسى والانسانى ، كثيراً ما يعتمد على بلورة الهزيمة والشعور بالنقص في كيان الطرف الأضعف . إذ تستند القوة على إخافة الطرف الواقع تحت تأثيرها من العواقب فيما لو قام بمقاومتها . ويرتبط

3 - Bertrand Russel, Power: A New Social Analysis (New York: W.W. Nortorn and Company, Publishers, 1938 (, P. 35.

4 - Max Weber.. the Theory of Social and Economic Organization. Talcott Parsons, ed (New York: The Free Press, 1947), P. 152.

5 - Michael Mann, The Sources of Social Power; A History of Power from the Beginning to A.D. 1760 (Vol 1) (Cambridge University Press, 1986), P. 7.

وفي ظل تحول مركز النضال نحو خارج فلسطين خاصة في السنوات الأولى للاحتلال، ساد الانطباع في أوساط أبناء الأرض المحتلة أن توسعهم عمل القليل لأحداث حالة التحرير. وإن أقصى ما يمكن المساهمة به لأحداث حالة التحرير المرجوة هو انتظار حل سياسي مرتقب أم ممارسة النضال المسلح^(٨). لهذا سعى الكثير من الشبان لممارسة العمل المسلح على أكثر من صعيد بل أن البعض فضلوا الخروج من الأرض المحتلة والانضمام للمقاومة الفلسطينية في الأردن وذلك بوصفها قاعدة الارتكاز والأمل في التحرير. لهذا نجد أن أبناء الأرض المحتلة كانوا يترددون في تلك المراحل الأولى من الاحتلال في إنشاء صحيفة ونقابة ومؤسسة علمية تعمل تحت الاحتلال ولكن تقاومه بنفس الوقت. إن النظرة السائدة في تلك الفترة خاصة في أوساط الحركة الوطنية كانت ترى أن أي عمل من هذا القبيل تشريع للاحتلال وتعاون معه وتأجيل لمعركة التحرير الكبرى التي يستعد لها الفلسطينيون والعرب في الخارج^(٩).

ولتضمن إسرائيل هدوء السكان والسيطرة على تحركهم الاجتماعي والسياسي فقد سعت لترسيخ سياسة الأمر الواقع وفرض إرادتها وذلك عبر طريقتين. الأولى عبر عن نفسه منذ البداية بواسطة القمع والسجن والتعذيب ونسف المنازل والابعاد والعقوبات الجماعية. أما الثانية وهو الأخطر وذو بعد تاريخي، فتمحور حول السيطرة على الواقع الاقتصادي الاجتماعي والثقافي للسكان. لهذا سعت إسرائيل إلى مصادرة الأراضي وإنشاء المستوطنات، محاربة المؤسسات، أخذ الأرض، وضع قيود على استخدام المياه ومنع حفر الآبار الارتوازية، خنق الزراعة وربطها بإسرائيل، بالإضافة إلى ربط العمل والعمال بهم أيضاً. هذا اللاحق الذي له آثار سياسية ومعنوية واجتماعية على الفلسطينيين جعل من الصعب على الفلسطينيين خط طريق مستقل عن سياسة الاحتلال، وأقهم الفلسطينيين أيضاً أن إسرائيل لا تنوى الانسحاب من هذه الأراضي^(١٠).

الفلسطيني، والذي عبر عن نفسه بمنظمات العمل الفدائي، نحو الايمان بضرورة أن يكون النضال الأساسي ذا طابع عسكري. هذا ونتيجة لتفوق إسرائيل العسكري لم يكن من الممكن تثبيت قواعد مسلحة في الأرض المحتلة. فبعد فشل العديد من المحاولات الجدية إبان الشهور الأولى التي أعقبت حرب حزيران ١٩٦٧ لإنشاء قواعد مسلحة في الأراضي المحتلة، إنتقل العمل المسلح الفلسطيني إلى خارج فلسطين^(١١). وتبلورت وسط الحركة الوطنية الفلسطينية نظرية هانوي العربية وبناء قاعدة الارتكاز في الخارج. لهذا أصبح الشكل الرئيسي للنضال الوطني الفلسطيني بين الفلسطينيين حملة السلاح في الأردن أولاً ثم في لبنان. لهذا وجد الفكر العربي والفلسطيني المقاوم، داخل وخارج فلسطين، في التحرير طريقاً واحداً، في البداية زحف الجيوش من الحدود إلى فلسطين. وبعد حرب ١٩٦٧، زحف الفدائيين والجهاديين العرب أيضاً عبر الحدود. وقد استند هذا الايمان على الاعتقاد بأن تغير ميزان القوى بين الفلسطينيين والعرب من جهة والإسرائيليين من جهة أخرى لا يمكن إلا وأن يكون عبر تغير ميزان القوى العسكري. فكما بنت إسرائيل قوتها وبالتالي استراتيجيتها على التفوق العسكري، بنى الفكر المقاوم الفلسطيني استراتيجيته الأولى لسنوات طوال على نظرية التحرير والعودة العسكرية.

وقد أدى هذا الوضع في تلك المراحل الأولى الممتدة من ١٩٦٧ وحتى ١٩٧١ إلى غياب أي نفوذ فعال لمنظمة التحرير الفلسطينية وبالتالي المنظمات الفلسطينية في الأراضي المحتلة. كما أن منظمة التحرير لم تكن مضطرة لبلورة سياسة جماهيرية للتعامل مع الأراضي المحتلة، فنظرية التحرير من الخارج أصبحت هي المسيطرة على الفكر والممارسة السياسية. خاصة وأن الفكر المقاوم، في تلك المرحلة، كان يسعى لتحرير كل فلسطين وبالتالي لم تكن الأراضي المحتلة ١٩٦٧ إلا جزءاً صغيراً من استراتيجية أكبر^(١٢).

6 - Alan Hart, Arafat: Terrorist or Peacemaker? (Great Britain Sidgwick and Jackson Limited, 1984), pp. 241-251.

(٧) انظر دراسة:

Emile Sahliyah, In Search of Leadership: West Bank Politics since 1967 (Washington, D.C.: The Prookings Institution, 1988), p.34.

(٨) نفس المصدر ص ٢١ - ٤١

(٩) مقابلة مع توفيق أبو بكر، الكويت شتاء ١٩٨٩. السيد أبو بكر صحافي فلسطيني عمل في الأرض المحتلة في تلك المرحلة المبكرة من الاحتلال.

(١٠) انظر الدراسات التالية:

Meron Benvenisti, The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies (Washington D.C: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1984); Naseer H. Aruri, ed. Occupation: Israel over Palestine (Belmont: Association of Arab University Graduates, Inc, 1983)

لاستنهاض عوامل القوة الكامنة في بيئتهم ومجتمعهم وذلك لكسر سيطرة إسرائيل عليهم^(١٦). فالسيطرة على منابع القوة أساسى لمقاومة قوة الخصم وسيطرته المطلقة^(١٧).

الملاحظ أن الوعي بإمكانات العمل الداخلى والمستقل تطور بهدوء وعلى مراحل رد الفعل الطبيعي كان بالصمود في الوطن. كان هذا الأساس والبداية. ثم تبلورت مرحلة ما بعد خروج المقاومة من الأردن عام ١٩٧١ والتي أدت الى انشاء الجبهة الوطنية في داخل الأرض المحتلة عام ١٩٧٣ والتي قادت وبالتنسيق مع منظمة التحرير في الخارج المواجهات والاضرابات والمظاهرات ضد الاحتلال. ثم بدأت مرحلة الانتفاضات عام ١٩٧٥ التي أدت الى انتخابات البلديات التي أصبحت ذراع منظمة التحرير الفلسطينية السياسية في الداخل. وقد توج النضال الفلسطيني حينما نجح رؤساء البلديات عام ١٩٧٨ بتأسيس «جبهة التوجيه الوطني» التي قادت النضالات الجماهيرية الهامة حتى عام ١٩٨٢^(١٨). هذا وقد قمعت إسرائيل كل هذه الاشكال التي تغذى النضال ضدها إذ حلت البلديات المنتخبة بالاضافة الى «جبهة التوجيه الوطني» عام ١٩٨٢.

إن الوعي ينتج عن التطورات والحاجات والظروف. مرحلة الوعي العليا لا تأتي إلا بعد المزور في مراحل الوعي الدنيا وتراكم النضال والتجارب. في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، واستناداً إلى هذا الواقع السابق، بدأت تبرز أشكال كفاحية جديدة بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وقد اعتمدت هذه الأشكال النضالية على العمل الشعبي المنظم الذي يصعب اغلاقه أو حله والذي يقوم على تجارب اللجان والعمل التطوعي بأنواعها المنتشرة وسط الأحياء والقرى والمرأة والعمال والطلاب. إن هذا النمط من العمل لقي تشجيعاً ودعمًا جدياً من قبل منظمة التحرير ممثلة في المسئول الأول فيها عن النضال في الأرض المحتلة الشهيد

٢ - الفلسطينيون وتحدي الأمر الواقع

لقد بدأ المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال باكتشاف طرق هامة تعكس سعيه لاستنهاض عوامل القوة الكامنة به. فقد سعى المتصدرون لمقاومة إسرائيل، وذلك بعد أن تبين أن الاحتلال لن يخرج بسرعة، وبعد أن تعثرت فكرة التحرير المسلح القادم من الخارج (نتيجة لأحداث أيلول ١٩٧٠ في الأردن) للاستعاضة بأساليب شكلت بداياتها الأساس التاريخي الذي أدى للانتفاضة. فعلى مدار سنوات الاحتلال بدأ النضال ينتقل من الطابع العسكري اليحت عقب خرب ١٩٦٧، إلى الطابع الشمولى السياسى والثقافى والإدارى والاقتصادى. ويمكننا أن نرى علاقة طردية لا بين التهويد والالحاق من جهة والرد الفلسطينى عليه، لكن أيضاً من ناحية إحتسار العمل المسلح وإمكانات التحرير المسلحة من الخارج من جهة. ووسائل النضال الأخرى من جهة أخرى. هكذا أصبحت مقاومة الاحتلال ممكنة، عبر رصف شوارع، والمشاركة بنجاح محصول الزيتون، أو بناء باد وزراعة قطعة أرض والاشتراك بمسيرة ومظاهرة. وأصبحت الأغنية للأطفال والصغار، الفن والرسم، والرقص الفولكلورى، والشعر، وسائل مهمة لمقاومة الاحتلال. ضمن هذا الإطار بإمكاننا أن نفهم سياسة صامد المتبعة من جانب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة^(١٩). أى سياسة الصمود والثبات في المنزل والحقل والأرض. وأيضاً سياسة البقاء الإدارى والثقافى والاقتصادى التى تبنتها منظمة التحرير الفلسطينية واعتمدتها خاصة منذ أن تحول الفكر السياسى الفلسطينى منذ عام ١٩٧٣ نحو العمل لتحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة ١٩٦٧. لقد شنت إسرائيل حرباً شاملة على المجتمع الفلسطينى، وقد رد الفلسطينيون خاصة منذ عام ١٩٧٣ بأن بدأوا بتطوير قوتهم الذاتية استناداً الى وسائل جديدة لم يجربوها في الماضى القريب. لقد سار الفلسطينيون جدياً في الطريق المؤدى

(١٦) انظر دراسة:

Raja shehadeh, The Third Way: A Journal of Life in the West Bank (London: Quartet Books, 1982)

(١٧) انظر دراسة:

Dov Shinar, Palestinian Voices: Communication and Nation Buildings in the West Bank (Boulder: Lynne Rienner Publishers, Inc., 1987)

13 - Gene Sharp, The Politics of Nonviolent Action: Power and Struggle (Part one) (Boston, Porter Sargent Pubpishers, 1973), P.10.

(١٨) انظر الدراسات التالية:

Emile Sahliyah, In Search of Leadership: West Bank Politics since 1967 Geoffrey Aronson, Creating Facts: Israel. Palestinians and the West Bank (Washington, D.C., Institute for Palestine Studies, 1988); Moshe Ma'oz, Palestinian Leadership on the West Bank: The Changing Role of the Mayors under Jordan and Israel (London: Frank Cass, 1984)

تجاه أوضاع اقتصادية أو سياسية كإنتفاضة الجزائر في العام ١٩٨٨ ، أما الحروب الوطنية فتعتبر عادة عن صراع شعب ضد استعمار دون أن ينطوي هذا على تغييرات شاملة وسط المجتمع المستعمر^(١٥) . لكن الثورة أكثر من هذا أنها شمولية تماماً كما كانت الثورات الروسية ، والصينية والفرنسية .

ومن خصائص الثورات أنها عملية مستمرة تعبر عن قوة المجتمع وذلك منذ لحظة البدء الى مرحلة ما بعد النصر . انها عملية لا تنتهى متى ما بدأت ولا تهدأ إلا بعد أن تكون دعائم السلطة الجديدة قد تثبتت وترسخت . ولأن الثورات عملية متشابهة ومستمرة نجد أنها لا تبدأ كثورات . فالثورة عادة تبدأ كمظاهرة أو كشكل من أشكال العصيان الذي اعتاد المجتمع ، بمساندة القوى المعارضة أو الثورية والوطنية ، أن يقوم به بين الحين والآخر في ظل العهد السائد . لكن هذه المرة الوضع مختلف . فالرد الاستعماري أو الحكومي المتبع كلما حصلت أعمال شعب سيكون هذه المرة كفيلاً بتفجير مخزون لا علم للثوريين الذين نظموا المظاهرة والاضراب بوجوده . هذا أساس عفوية الثورة ، أو استنادا الى نظرية SKOCPOL البنائية ، ان الثورات تحدث وتتفجر ولا تهندس أو تصنع^(١٦) . هذا لا يلغى دور الجهد المنظم في دفعها الى التبلور . كما أن الثورات لا يمكن أن تستمر إلا بجهد منظم وبوجود قيادة لها .

ان الثوريين في كل الثورات المتفجرة وفق النمط المدني الصاحب (أى التي تنفجر وسط المدن في البداية قبل انتقالها الى الريف) يفاجأون أولاً ببداية الثورة مفاجأة شبه كاملة . فهم على مدى السنوات الطوال قد عملوا لتفجيرها ، وتظموا الخلايا ووسعوا قاعدتهم الجماهيرية وزاوجوا بين أشكال النضال دون أن تنفجر الثورة التي تنبأوا بها . والسبب في هذا يعود الى أن الثورات الكبرى تنتج عن عوامل وعناصر عميقة الجذور تتجاوز الفعل المنظم والسياسة الثورية لحزب أو منظمة

أبوجهاد . هذا الأسلوب من العمل الجماهيري ينتشر في الأراضي المحتلة بصفته رديفاً للمؤسسات المهنية والطلابية والعمالية الصاعدة . وقد أصبحت هذه الوسيلة من النضال ، خاصة منذ عام ١٩٨٢ ، بديلاً نسبياً عن كل أنواع الزعامة التقليدية أو الوطنية التي يسهل اعتقالها ومصادرة حرياتها^(١٧) .

٣ - الانتفاضة الفلسطينية والقوة الجديدة :

١ - الانتفاضة وقوة الثورة :

بالانتفاضة الفلسطينية دخل الشعب الفلسطيني مرحلة الوعي العليا . إذ نقلت المجتمع الفلسطيني عبر تراكمات نضالية كبرى من « حيز التاريخ الى حيز الحاضر وجزئياً الى حيز المستقبل^(١٨) » . ولكن بإمكاننا أن نقول للانصاف أن مواجهة الفلسطينيين للاستعمار يتسم بالطابع الاجلالي والاستيطاني جعل أفضل وأنضج الصيغ النضالية السابقة غير كافية لاحداث حالة التحرير . ولقد شكل صعود الليكود الى السلطة عام ١٩٧٧ ، وذلك في ظل انشقاق الموقف العربي وبرهله ، وسيلة اسرائيلية للانقضاض بلا هوادة على الفلسطينيين في الداخل والخارج .

جاءت القوة الجديدة للمجتمع الفلسطيني على صيغة ثورة شاملة ، بما يحوى ذلك حسب رؤية هانتينغتون للثورات من « تدمير سريع وعنيف للمؤسسات السياسية القائمة ، استنهاض مهن قطاعات جديدة من المجتمع لم يسبق لها أن شاركت في أعمال العصيان السابقة ، بالإضافة لبناء مؤسسات سياسية جديدة^(١٩) » . وبما أن الثورة عبارة عن تغير سريع وجذري عنيف في القيم المجتمعية السائدة ، في البنى السياسية والاجتماعية والقيادية^(٢٠) ، وبما أنها تغير شامل بكل ما للكلمة من معنى « وحالة ذهنية ومناخ عام يسود المجتمع^(٢١) » ، فقد اكتسبت الانتفاضة بجدارية حقيقة أنها ثورة عارمة اجتماعية ووطنية . ان الانقلابات تغير قيادة بأخرى وسياسة بأخرى ، الانتفاضات تعبر عن عزم رضا محدد

15 - Emile Sahliyah, in Search of Leadership. PP. 182 - 18

16 - V.I. Lenin, What is to be Done; Burning Questions of Our Movement (New York: International Publishers, 19-9), P.177

17 - Samuael P. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven: Yule University Press, 1969), P.266.

(١٨) نفس المصدر ص ٤

19 - James C. Davies, «Toward a Theory of Revolution », in James Chowning Davies (ed) When Men Revolt and Why: A Reader in Political Violence and Revolution (New York: The Free Press, 1971), P.136.

20 - Political Order in Changing Societies P.264.

21 - Theda Skocpol, States and Social Revolutions (Cambridge: Cambridge University Press, 1979), PP.17 - 18

ليست دائماً مسلحة والثورة ليست دائماً مسلحة أيضاً ، الوسائل كثيرة والسلاح أحدها ، وذلك حسب الضرورة والحاجة . لا يوجد وصفة واحدة ولا طريق واحد للتحرر (٢٧) وما أن ينجح الضعيف بفعل قدرة مميزة في تحريك ارادته الا ويبدأ وعبر اشكال متنوعة من المقاومة بسلوك الطريق الذي يسمح له بالتحرر من سيطرة خصمه على عقله وسلوكه . وما أن ينجح في ذلك الا وينجح في السيطرة على بيئته الاجتماعية السياسية الادارية الاقتصادية . حينما تبرز قوة إعادة البناء والتجديد التي تسمح للضعيف بالسيطرة على واقعه ومستقبله حينما تنشأ جبهتان ، جبهة الاحتلال ومجتمعه وجبهة الشعب الثائر .

إن أحد أهم مظاهر القوة الجديدة المصاحبة للانتفاضة إنها حولت الشعب الى كتلة بشرية مترابطة ، كما تحول الفرد عبرها الى كيان يعي دوره الاجتماعي - السياسي . طبيعة العلاقات الجديدة والوحدة المصاغة في هذا المجتمع الجديد أدخلته في وضع مميز . على سبيل المثال ان انخراط الطبقة التجارية في الانتفاضة اساس للتضامن المجتمعي في وجه الاحتلال . ولقد إلزم التجار بأوامر القيادة الموحدة للانتفاضة . ولكن إسرائيل سعت لتحدي قرارات القيادة الموحدة التي ألزمت التجار بأوقات محددة لفتح متاجرهم ، أرادت ان تثبت للتجار بأنها مصدر القرارات داخل الارض المحتلة لا القيادة الموحدة للانتفاضة .

لهذا وعلى مدار الشهور الاولى للانتفاضة جاء الاسرائيليون الى المحلات ابان الفترات التي حددتها قيادة الانتفاضة وقاموا باغلاقها . وتكررت العملية ، الاحتلال يغلق المحلات في الاوقات التي تدعو اليها قيادة الانتفاضة ويفتحها عنوة في الاوقات التي يريدونها . وابتدأ احقدام الصراع مع السلطة المحتلة وجد التجار حلاً يتناسب وأوامر القيادة الموحدة للانتفاضة . إذ بدأ الكثير من التجار بنقل بضائعهم الى منازلهم والبيع منها ، بهذه الطريقة منحوا اسرائيل من فرض ارادتها عليهم .

او طليعة . لهذا تمحيماً حاول اعضاء المنظمات الفلسطينية في الاراضي المحتلة اخراج الجمهور الى الشارع في غزة للاحتجاج على مقتل العمال الذين هدمتهم الشاحنة الاسرائيلية قبل بدء الانتفاضة ، فهم عملوا هذا ضمن سياق مقاومة السلطات كما كانوا يفعلون دائماً على مر السنوات . ولكن النتيجة هذه المرة كانت مختلفة إذ بدأت الانتفاضة التي طالما خططوا وعملوا لها دون ان يروا نتائج لهذا التخطيط (٢٢) والملاحظة الثانية المهمة في الثورات الاجتماعية والوطنية الكبرى انها تتبلور حسب أسلوب رد الخصم عليها . أي انها تتأثر طردياً مع العنف المستخدم ضدها : كلما ارتفعت حدة العنف ارتفعت معه حدة المقاومة بأبعادها الاقتصادية ، الاجتماعية ، التنظيمية ، السياسية والعسكرية (٢٣) حينما يبدأ المخزون الشعبي بالتدفق ، وحينما تبرز امام الثوريين طاقات ومصادر وقوة لم يعهدوها من قبل في مجتمعهم (٢٤) وقتها تبدأ الثورة ياخذ شكلها ويبدأ الثوريون بالحقاق بها محاولين استغلال هذا المخزون الجماهيري نحو اهداف اقامة النظام الجديد . والثورة كما تنفجر دون تخطيط مسبق ، وذلك من حيث تشابك وتعقد الظروف الموضوعية التي تؤدي اليها ، فان تطورها واشكال النضال التي تتبعها تتبلور ابان تطور العملية الثورية . حينما تنضج رويدا رويدا اهداف الثورة (٢٥) ولاشك ان الفئة الأكثر تنظيماً وحكمة في صفوف الثوريين والأكثر شعبية بالمعنى السياسي في مرحلة ما قبل الثورة هي التي تنجح مع الوقت في توفير قيادة للثورة عادة ما تستمر حتى تحقيق النصر . هذا هو التفسير لقدرة المنظمات الفلسطينية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية على تنظيم المخزون الشعبي ، ومن ثم تشكيل اللجان الشعبية والقيادة الموحدة للانتفاضة التي أصبحت بحد ذاتها الادارة التنظيمية لاستمرار الثورة الانتفاضة (٢٦)

ب - قوة المجتمع ، وقوة الاحتلال :

إن احدى أهم سمات مجتمع الانتفاضة ، وهذا هو الأهم بالنسبة لمسألة القوة وانواعها ، اثباتها ان القوة

(٢٢) حول أسباب الانتفاضة انظر :

شفيق الغبراء ، الانتفاضة الفلسطينية : الأسباب والاستمرار والاهداف . المستقبل العربي ١١٣ (١٩٨٨.٧) : ٥٩ - ٧٤ .
23 - Ted Robert Gurr , « The Revolution - Social - Change Nexus: Some: Old Theories and New Hypotheses » , Comparative Politics 5,3 (April 1973) 386
24 - Thomas H. Greene, Comparative Revolutionary Movements (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice - Hall, Inc., 1974), P.8-9.

(٢٥) نفس المصدر

26 - Joe Stork, « The Significance Of Stones: Notes from the Seventh Month » , Middle East Report, No.154 (September - October 1988), P.6-8.

(٢٧) عبد الهادي خلف ، المقاومة المدنية : مدارس العمل الجماهيري وأشكاله (بيروت : مؤسسة الابحاث العربية ، ١٩٨٨) .

الشعب ، قيام اللجان الشعبية والكثير من معلمي المدارس المغلقة بمهمة التعليم على مستوى الاحياء (٢٠) والمنهج بهذه الحالة يختلف تماما عن ذلك المعمول به في المدارس ابان مرحلة ما قبل الانتفاضة . ففي الحساب او اللغة او الدين او الجغرافيا هناك ربط واضح بين المنهج الذي يدرس من جهة وواقع الانتفاضة ومقاومة الاحتلال من جهة اخرى . ان هذا المنهج الدراسي يأخذ الكثير من مادته وامثله من وحى التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد في فلسطين . بمعنى آخر فان المنهج المعمول به في المدارس المنزلية التي تديرها الانتفاضة يساهم بتعزيزها وتعميق جذورها .

ومن المهم الاشارة الى ان التضامن الاجتماعي والوعي المدني بين السكان يمكن ملاحظته عبر سلوك المواطنين الطوعي تجاه غياب أى ادارة منظمة للمرور . فبعد ان استقالت الشرطة في الشهور الاولى للانتفاضة لم يعد هناك جهة رسمية لتنظيم شئون السير . ولكن المجتمع المقاوم عبر عن التزامه الارادى بنظام المرور المعمول به سابقا . ولما تضطر المجموعات الضاربة لايقاف شخص يسوق برعونة حتى على هذا المستوى نجح الفلسطينيون بترسيخ وحدتهم واستقلالهم عن الاحتلال (٢١)

اللافت في هذه القوة المجتمعية انها ملك للجميع من أبناء الشعب وبناته . فلا يوجد فرد لا يشارك فيها بصورة أو بأخرى . واللافت ايضا ان للمرأة فيها دورا مميزا (٢٢) ففي القرية والمخيم ، المدينة والحي ، في اللجان الضاربة او لجان المرأة او التعليم والاسعاف ، تتصدى المرأة وبطليعية مميزة لقوى الاحتلال . وبهذا فهي تؤكد أن المجتمع لا يتحرر ولا يستقل باستخدام نصف طاقاته . وعبر هذه المشاركة تكون المرأة قد خطت خطوة تاريخية في ترسيخ دعائم مجتمع قادر على الاستمرار في انتفاضته وقادر ايضا على مواجهة تحديات ما بعد النصر . ان الاساس في وشعارات الحركة الثورية ان تستطيع كل امرأة ورجل وشباب ومسن أن يجد في

ولكن هذا الحل اضاف الى حالة التحدي القائمة بين سلطة الانتفاضة الشعبية وسلطة الاحتلال . إذ بدأ جيش الاحتلال بتطبيق سياسة خلع الاقفال عن المحلات وقتحها عنوة ثم تركها عرضة للسرقة او التلف . وبما أن الشعور التضامني هو الاساس الصلب الذي تقوم عليه القوة المجتمعية الجديدة ، فحينما يأتي الاسرائيليون ويقومون بكسر اقفال المحلات يسارع أعضاء اللجان الضاربة (وهي اللجان المكونة اساسا لمنازلة قوات الاحتلال والاشتباك معا) الى إعادة اغلاق هذه المحلات وتركيب اقفال جديدة على ابوابها . فحماية ممتلكات التجار أصبحت جزءا من حماية ممتلكات المجتمع . لهذا نجحت الانتفاضة بتحديد اوقات فتح المحلات بينما يقف الجيش عاجزا عن استعادة المبادرة (٢٣) إن الروح التضامنية المتوفرة في الانتفاضة اساسية لقوتها . وشعور كل الطليقات والفئات بأن الجميع يساهم في دفع ثمن التحرير من شأنه ادامة الزخم الشعبي ، وتعميق حالة الوحدة . ان صمود التجار مهم لصمود القرى والمخيمات والعكس صحيح . فعبير رعاية التضامن المجتمعي تكبر الانتفاضة وتعمق . والجدير بالذكر أن المخيمات المحاصرة ، والممنوعة في كثير من الاحيان من استقدام الاكل والمواد الغذائية ، كثيرا ما ترفض المواد التموينية التي تمدها بها اللجان الشعبية وذلك لضمان وصولها الى مخيمات اخرى . هذه أحداث وسلوكيات تتكرر كل يوم بأشكال متنوعة . كما أن علاقات الاساتذة بالطلبة اختلفت . البضال الوطني في ظل المجتمع الجديد له مذاق مختلف . الكثير من اساتذة الجامعات حولوا منازلهم لا أماكن اجتماع وحوار ونقاش مع الطلبة . فالجامعات مغلقة ، لكن المناخ الجامعي مستمر عبر لقاء شهري او نصف شهري وبهذه الطريقة يستمر تفاعل الاساتذ مع الطالب بالرغم من منع الجيش للجميع من دخول الحرم الجامعي . (٢٤) ومن أشكال التضامن الاخرى المعبرة عن عناصر القوة المجتمعية القادرة على مواجهة قوة الاحتلال العسكرية والنااتجة عن تداخل كل فئات

(٢٨) مقابلات مع اساتذة من جامعة بيرزيت ، الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ والكوييت خريف . انظر ايضا Koe Stork, « The Significance of Stones, P.8-10

وانظر ايضا Jonathan Kuttab, « Hhe Children's Revolt » Journal of Palestine Studies,, 68 (Summer, 1988): 26-35

(٢٩) مقابلات مع اساتذة من جامعة بيرزيت ، الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ .

(٣٠) مقابلات مع اساتذة من جامعة بيرزيت ، الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ : انظر ايضا

Joe Stork, « The Significance of Stones, P.8

(٣١) مقابلات مع اساتذة من جامعة بيرزيت ، الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ :

Jonathan Kuttab, « The Children's Revolt » P.29

(٣٢) عبد القادر ياسين ، دور المرأة الفلسطينية في الانتفاضة ، صامد الاقتصادي ، ٧٤، ١٠ تشرين الثاني - كانون الاول ، ١٩٨٨ :

ويذهب مطران القدس مكان مفتيها الى المؤتمر تبرز دلالات هامة حول طبيعة المجتمع المقاوم للصهيونية وطبيعة الوحدة الوطنية التي يصيغها في ظل الانتفاضة . إن الانتفاضة تقوم بإعادة صياغة مجتمع وفق توافق طوعي بين جميع مكوناته . انها تبرز انسانا جديدا ملؤه الوعي بحاجات مجتمعه ومستقبله . إن فيها أسسا لنموذج داخلي وحدوي ، ولعقد اجتماعي حر ومتوازن بين الفرد والآخر ، المجتمع والقيادة المسيحيين والمسلمين .

هذا وابان النضال لرحمة قوة الاحتلال القمعية نجح الفلسطينيون باقامة مناطق في القرى ، يطلق عليها الاراضي المحررة . نعم ، وسط بطش اسرائيل تبنى مناطق محرومة ! وبينما نجد نفس أشكال المواجهة في المخيمات والمدن والقرى الا أن الكثير من القرى بحكم الجغرافيا ، والمخيمات بحكم الازقة والكثافة ، تستطيع أن تستقل عن نظام الاحتلال وتدير امورها ذاتيا لفترات طويلة . وتدار هذه المناطق بواسطة اللجان الشعبية المحلية . وهي شكل معبر عن طبيعة القوة المجتمعية التي تم بناؤها في ظل الانتفاضة . هذا وقد نجحت القرى على الاخص وفي الكثير من الاحيان بإدارة شئونها باستقلال وبغياب أي سلطة أو رمز للاحتلال لفترات تتجاوز الاسابيع لهذا يسعى جيش الاحتلال لاستعادة هيئته بين الحين والآخر عبر حملات عسكرية تستهدف قرى محددة . هذا ويدخلها جيش الاحتلال بهدف اعتقال ابنائها الثائرين ، نسف بعض المنازل ، وفرض العقوبات الجماعية . وفي ظل المواجهة دفاعا عن الاستقلال يسقط العديد من ابناء القرى المحررة ما بين شهداء وجرحى ، وذلك قبل ان تنسحب قوات الاحتلال الى مواقع امينة لها خارج تلك القرى (٣٥)

ومن بين الحطام الذي تخلفه اسرائيل في القرى يبدأ المجتمع الصغير في كل قرية باعادة الحياة الى البلدة التي تركها الاسرائيليون دون تحقيق نتيجة تذكر . وتعود اللجان الشعبية الى العمل بحيوية ونشاط . فكل الشعب لجان شعبية كلما نجحت اسرائيل بازاحة وجه من وجوهها برز لها وجه آخر أشد نضارة وحيوية وكبرياء . وبسرعة يعود الكثير من الذين استطاعوا الالتجاء بعد سقوط القرى الى التلال او القرى المجاورة ، للمساهمة في اعادة البناء وارساء الاساس الميداني للدولة المستقلة . إن هذه السيطرة على الأوضاع المحلية في القرية وفي المخيم والمدينة هو الاساس في صراع القوة بين سلطة الانتفاضة السياسية وسلطة العدو المسلحة . فلقد حررت الانتفاضة المجتمع عبر فرض إنهيتهام في مجال الادارة

الثورة واطروحاتها وشعاراتها شيئا من اماله وطموحاته ونفسه ومستقبله (٣٦)

وبينما نجحت القيادة الموحدة للانتفاضة في تحقيق وحدة وطنية شمولية بين مختلف التيارات السياسية ، بما أعطاها زخما في صراع القوة مع جيش الاحتلال ، شجعت اسرائيل لضعضعة قوة الانتفاضة عبر خلق شقوق بين شعب الانتفاضة . وأحد هذه المحاولات العديدة والمستمرة يتعلق بالعلاقات بين المسلمين والمسيحيين . لنرى كيف تعاملت القيادة الموحدة للانتفاضة مع المسألة ؟

فعلى سبيل المثال ابان صيف ١٩٨٨ قام مجهولون اثناء الصلاة برمي حجارة على جامع في مدينة بيت ساحور . ثم قام مجهولون بعد عدة ايام برمي حجارة على كنيسة ، وبدأ الناس يتكلمون ويتلهون ويتساعلون عن المنفذ . البعض قال اسرائيل ، وآخرون قالوا متعصبون من هنا او من هناك . ومال رأى للقول انها فتنة ويجب البحث عن منفذها ومعاقبتهم . (٣٦)

هذا ولقد وجدت الانتفاضة عبر لجانها الشعبية حلا سليما لهذه المشكلة التي تهدد قوة ووحدة المجتمع في صراعه مع قوات الاحتلال . إذ طلبت من المسلمين التوجه الى الكنيسة وحراستها بينما يقوم المسيحيون بالصلاة وطلب من المسيحيين ايضا حراسة الجامع بينما يقوم المسلمون بالصلاة ، وبعد كل صلاة يخرج المسيحيون والمسلمون بمظاهرة موحدة ضد الاحتلال . فعبر الالتقاء على ان الوطن للجميع ، وان المقدسات ملك للجميع ايضا ، وأن الاحتلال يرموزه ووسائله هو العدو الحقيقي للمجتمع ، نجحت الانتفاضة في ترسيخ نموذج هام للوحدة بين الشعب . وبهذا فهي تقوت على اسرائيل فرصة طالبا راхنت على استغلالها .

وللتدليل على أهمية الوعي المرتبط بالعلاقات الاسلامية المسيحية في الارض المقدسة أسوق مثلا آخر ذا دلالات هامة لطبيعة الصراع بين قوة المجتمع وقوة الاحتلال . إذ خلال شهر فبراير ١٩٨٨ عقد في القدس مؤتمر هام نظمته جامعة بيرزيت ، وذلك بمناسبة مرور ٤٠ عاما على النكبة . وقد قرر منظمو المؤتمر توجيه دعوة لمفتي القدس الشيخ سعد الدين العلمي للقاء كلمة رئيسية في المؤتمرين الذين جاءوا من اماكن مختلفة بالعالم . ولكن الشيخ العلمي كان مريضا واعتذر عن الحضور . فأصر منظمو المؤتمر بأن يزكى من يحل محله . فما كان منه الا ان إختار المطران حكيم مطران القدس بصفته الوحيد القادر على الحلول مكانه .

33 - Thomas H. Greene, Comparative Revolutionary Movements, P.52.

(٣٤) يستند هذا الجزء من الدراسة الى مقابلات مع اساتذة من جامعة بيرزيت : الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ .

(٣٥) مقابلات مع اساتذة من جامعة بيرزيت ، الولايات المتحدة صيف ١٩٨٨ .

إن الانتفاضة لهذا هي أولا إنتفاضة للعقل وللروح والارادة . ولهذا فهي أكبر من الاسلحة المستخدمة ضدها أو الوسائل التي تستخدمها ضد جيش الاحتلال . إنها القوة المجتمعية الشاملة ، قوة المواطنين في المجتمع المدني ، أمام قوة مجتمع الاحتلال العسكري . ومن الضروري ان تنتبه الى تبلور مرحلتين في تاريخ الانتفاضة القصير . ففي المرحلة الأولى اوصلت الانتفاضة صوته الى العالم عبر المظاهرات الصاخبة والكبيرة ، ثم انتقلت في المرحلة الثانية نحو مهمة بناء سلطتها المستقلة ، اى وضع الاسس ، ارادت إسرائيل أم لم ترد ، لدولة فلسطينية مستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية . طالما ان هذه الوحدة مستمرة ، والمجتمع الجديد ماضى في صون منجزاته وادارة شئونه ذاتيا فلن تنجح إسرائيل في انهاء الانتفاضة .

إن هذا الوضع الناشئ بين الضعيف والقوى يشكل الاساس المادى والفكرى للعنف الثورى الرمزى المستخدم من قبل الانتفاضة . وبالامكان القول ان الفلسطينيين في نضالهم التاريخى استخدموا وسائل عديدة لا عنفية^(٣٩) . وأن الانتفاضة فيما عدا بغض الحالات التى مورس فيها عنف واضح هى في جوهرها لا عنفية أو تستند على وسائل العنف الرمزى وذلك لانها اكتشفت ان هذا يشكل أسلوبا سليما ومتفوقا في مواجهة قوة الاحتلال المسلحة . ويشكل هذا الأسلوب إضافة محلية عربية لوسائل النضال فالحجر عنف رمزى في جوهره ، إذ انه صيغة للرفض والاحتجاج لها آثار نفسية على مجتمع الاحتلال وجنوده ، كما له آثار هامة على الرأى العام العالمى وعلى مجتمع الانتفاضة نفسه . إن النضال اللاعنفي ، والانتفاضة الفلسطينية تشكل من اشكاله ، لها خصائصها ومميزاتها التى تستند اساسا على القناعة بأن ممارسة القوة تستند دائما على موافقة أو خضوع المحكوم . وإنه فقط عندما يسحب المحكوم موافقته هذه فهو يصبح قادرا على السيطرة على قوة الخصم وتدميرها . بمعنى آخر ، النضال اللاعنفي [في المناطق الجغرافية التى تكتسب الثورة شرعيتها وتثبت اقدامها] وسيلة تستخدم للسيطرة على ، ومقارعة وتدمير قوة الخصم^(٤٠) .

الاستعمارية (استقالات الشرطة ، رفض دفع الضرائب ، اقالة البلديات ، توبة العملاء أو خروجهم من المدن والقرى) ووجدت طرقا لادارة المجتمع والحفاظ على امنه باستقلاله . اى انها حررت المجتمع دون ان يعنى هذا طرد الاحتلال . هذا عمل خلاق لانه يثبت الثورة في المجتمع ويبنى سلطتها رغما عن وجود السلطة المعادية . وطالما أن الاحتلال غير قادر على هزيمة الفلسطينيين في عقلهم وبيئتهم الادارية والاقتصادية والاجتماعية فالنصر آت والمستقبل سيولد الجديد . هذا جوهر الصراع ، صراع الارادات والقوة . هذا مغزى دور اللجان الشعبية ، لجان المزاة واللجان الضاربة ولجان الاسعاف والجرحى والشهداء والاسرى . هذا مغزى الزراعة المحلية وانتشار ظاهرة جنائن الانتفاضة ، ومقاطعة البضائع الاسرائيلية ، وتنشيط الاقتصاد المحلى . والجدير بالذكر ان مقاطعة بضائع الاحتلال تتم استنادا الى سياسة مدروسة . إذ يذهب أعضاء اللجان الضاربة الى الحوانيت والى مخازن التجار في المدن والقرى والمخيمات ويتأكدون من طبيعة البضائع التى تباع . فإذا وجدوا بضائع اسرائيلية يقومون بحصرها . كل بضاعة اسرائيلية لها بديل فلسطينى سواء . اكانت في مجال الدواء أو غيره أكدوا لصاحب المحل عدم قيامه ثانية بجلبها والاكتفاء بالبضائع الفلسطينية المساوية . هذا والبدائل الفلسطينية للصناعات الاسرائيلية صناعة مزدهرة منذ الانتفاضة^(٣٦) . وبالتأكيد ان المقاطعة للبضائع والصناعات الاسرائيلية غير الضرورية قائمة منذ الاسابيع الاولى للانتفاضة .

عبر هذه الوسائل والاشكال التنظيمية نجحت الانتفاضة الثورة كما نجحت ثورات أخرى « بالربط التنظيمى والرمزى بين الاضراب واشكال المواجهة والنضال من جهة وبين بناء المؤسسات من جهة أخرى . أى اخضاع كل شئ لحركة شاملة اساسها بناء النظام الاجتماعى السياسى الجديد »^(٣٧) . والجدير بالذكر أن الادبيات المتعلقة بالثورات تؤكد لنا أن الثورات تعبير عن قوة وطاقه على البناء والتحدى^(٣٨) . هذا جوهر الانتفاضة ودور قيادتها الموحدة التى كسرت إحتكار العدو فوق الارض المحتلة ١٩٦٧ .

(٣٦) مقابلات مع اساتذة على علاقة مع الحركة الوطنية ، الكويت شتاء ١٩٨٨ .

(٣٧) انظر الدراسة النظرية التالية :

Shmuel N. Eisenstadt, Revolution and the Transformation of Societies: A Comparative Study of Civilizations (New York: Free Press, 1978), P.75.

38 - Crane Brinton, The Anatomy of Revolution (New York: Vintage Books, 1960), P.252 - 255

39 - Mubarak Awad, « Non - Violent Resistance: A strategy for the Occupied Territories », Journal of Palestine Studies, 52 (Summer, 1984): 22 - 36.

40 - Gene Sharp, The Politics of Nonviolent Action. P.4.

تأمين غطاء سياسى خيمة دولية وعربية واقية للانتفاضة لتستمر وصولا الى اقامة الدولة الفلسطينية الفعلية^(٤٢).

د . حدود القوة :

إن إنتصارات اسرائيل على مدى السنوات الطوال والناجحة عن القوة العسكرية الهائلة التى امتلكتها ، جعلت قادتها وسياسيها لا يرون فى الفلسطينيين سوى وجودهم المسلح . وإعتقدوا انهم بحرب لبنان عام ١٩٨٢ حسموا الأمر . فهم أصابتهم عقدة السيطرة العسكرية مما جعلهم لا يرون تكثف عوامل الانفجار وعوامل النمو والوعى الجديد فى الواقع الفلسطينى . لهذا كانت الانتفاضة مفاجأة كبيرة لها وكان صمودها حتى مفاجأة أكبر . لقد اعتمدت اسرائيل طويلا على إمكاناتها العسكرية المطلقة وذلك لفرض حالة من الهدوء والتعايش القسرى على سكان الأراضى المحتلة .

إن مشكلة إسرائيل الكبرى إنها غيبت الفارق بين القوة السياسية والقوة العسكرية . هذه مشكلة وأزمة كل الطغاة وكل أنواع الاحتلال التى تحاول منع المجتمع والشعب من النهوض وصياغة واقعه وفق مصالحه ومتطلباته . وإن الخلط بين العنف والعسكرية ، من جهة والقوة من جهة أخرى يؤدى الى عدم رؤية أى عامل بعيدا عن القوة العسكرية ومكوناتها . إن الفكر التقليدى فى تناوله لمسألة القوة ، وعلى الأخص بين الدول أو الطبقات والفئات والقوميات ، « ضخم من فعالية دور موارد القوة العسكرية^(٤٣) . ونتيجة لهذا المنطق أصبحت القوة العسكرية المقياس المثالى الذى تحاكم عبره كل أنماط القوة الأخرى^(٤٤) . بل ساد الاعتقاد لدى الظالم والمظلوم ، القوى والضعيف ، إن القوة العسكرية لهذا طابع الثبات ، وأنها أحادية ومطلقة يستحيل زحزحتها . بل وإن تحديها يتطلب امتلاك قوة عسكرية موازية لها تدمرها تدميرا كاملا^(٤٥) .

لكن العنف الذى يستند على قوة عسكرية ضخمة قد يساعد على خلق حالة مؤقتة . فالقوة الحقيقية تعتمد على العديد من العوامل التى يشكل العنف احدها . إن القوة الحقيقية تعبر عن تفاعل العديد من العناصر . وهذا يعتمد أولا على موارد القوة الكثيرة . إن موارد القوة هى مجموع القدرات الاقتصادية الصناعية العسكرية

ج - المجتمع الاعزل وقوة الحماية السياسية :

إن هذا النمط من المقاومة ، فى ظل ظروف اختلال التوازن العسكرى ، له ابعاد هامة اضافية . إذ أن فشل القوة العسكرية فى إخضاع المجتمع الاعزل تجعل الاحتلال والجيش يتخبط ويتطرف فى محاولة منه لاستعادة الامر الواقع وفرض الهدوء . إنه يكاد لا يصدق ان الامور خرجت من بين يديه . لهذا فهو يبالغ فى استخدام قوته العسكرية ويزيد من حدة قمعته ليفرض سلطته . ويعزز هذا التصور كون ان اسرائيل تعاني من حالة ضعف سياسى ناجمة عن عدم قدرتها على ترجمة قوتها وتفوقها العسكرى الادارى التكنولوجى الى مكاسب سياسية كبرى كما فعلت منذ قيامها على مدى ٤٠ عاما . ان الحركة الصهيونية تعاني من أزمة تاريخية كبرى تنكشف اليوم اكثر من اى وقت مضى . فهي فشلت فى جلب اكثر من ٢٠ ٪ من يهود العالم الى اسرائيل بينما نوت ان تجمع الاغلبية ، وفشلت فى جذب يهود الاتحاد السوفياتى ، وفشلت فى تهويد الجليل ، وفشلت فى الضفة الغربية وغزة بعد ان بدا الانتصار مؤكدا ، واخيرا فشلت فى ابراز م ت ف كجهة ارامية بل على العكس اصبح لمنظمة التحرير الفلسطينية وزن دولى والتفاف عالمى منقطع النظير^(٤٦) .

ان الخوف على الانتفاضة من تطرف إسرائيل وسعيها لرفع حدة القتل والتنكيل وصولا الى ارتكاب مجازر تؤدى الى الطرد الجماعى للسكان يفترض توفير اوسع حماية سياسية عربية وعالمية تردف الانتفاضة وتضيف الى العوامل المكبلة لقوة إسرائيل العسكرية . ويكتسب هذا الطرح اهميته فى ظل غياب الخيار العسكرى العربى . لهذا فالخيار السياسى الذى تتحرك ضمنه منظمة التحرير الفلسطينية ، بدءا بإعلان الدولة ومرورا بكلمة رئيس منظمة التحرير فى جنيف فى ديسمبر ١٩٨٨ والهجوم السياسى الفلسطينى ، هو نفسه الذى يجب ان يتحرك ضمنه الموقف العربى العام بل وعلى ارضيته يجب ان يقوم التضامن العربى الفاعل . إن الحماية السياسية تعنى ، بخلاف ما حصل للفلسطينيين عام ١٩٤٨ من طرد جماعى ومذابح دون أن يعرف العالم حقيقة ما حصل ، أنه لو وقعت مجزرة تقوم الدنيا وتقع وتطرح العقوبات الاقتصادية جديا . حماية الانتفاضة يعنى ان

41 - Michael Jansen, Dissonance in Zion (London. Zed Press, 1987), P.98 - 100

42 - Jerome Segal, « Palestinians Need to Move Fast To Win Political Support » Al-Fajr, No. 445, November 28, 1988, P.16.

43 - David A. Baldwin, « Power Analysis and World Politics: New Trends Versus Old Tendencies, » World Politics, (January 1979): 180

(٤٤) نفس المصدر .

45 - Gene Sharp, The Politics of Nonviolent Action, P.9.

وذلك عبر استخدام وسائل غير مسلحة نجحت في
ضعيفة الاجتلال وإداراته وثقته بنفسه^(٤٩).
ولكن لكي تترجم القوة لقوة سياسية وتحول الى عالم
الواقع والتنفيذ فهي تستند فيما يسميه Kaplan الى
غاية ، مجال ووزن القوة . وهذا يجعل للقوة حدودها . إن
غاية القوة تحدد مجموع القيم والاهداف التي تسعى
إليها القوة ، أما مجالها فهو مرتبط بالأفراد والجماعات
التي يستهدفها استخدام القوة . لكن وزن القوة مرتبط
بنسبة المشاركة والموافقة من قبل مستخدم القوة وبيئته
وجمهوره على هذا أو ذاك الاستخدام . كل هذا يشكل
سويا كمية القوة الممكن إستخدامها في ظرف محدد . إن
كمية القوة ، أي القوة الممكن استخدامها ، تلعب دورا
كبيرا في الحد من استخدامات القوة^(٥٠).

إن إحدى نقاط ضعف التفكير السياسي حول القوة
مرتبط بعدم القدرة على تحديد كمية القوة التي تستطيع
طبقة ، أو دولة ، أو طائفة ، أو فئة إستخدامها^(٥١). إن
أقوى الدول والطبقات والقوميات والقبائل قد تبدو نتيجة
لتداخل غاية ومجال ووزن القوة ، من أضعفها .
والأضعف قد تبدو الأقوى . إن القوة المطلقة إذن هي
شيء غير موجود^(٥٢) . بالرغم من إمتلاك الولايات المتحدة
لقوة عسكرية ونووية هائلة وجدت نفسها عاجزة في
عملياتها الفاشلة في خليج الخنازير إبان إزمتها مع كوبا
عام ١٩٦٢ . لكنها نجحت بفرض سحب الصواريخ
السوفياتية من كوبا . باختصار فشلت الولايات المتحدة
وهي دولة كبرى بفرض تغيير حكومي في كوبا إحدى
أصغر دول العالم . والسبب يعود لكمية القوة التي
تستطيع وتود استخدامها في ذلك الظرف . بهذه الحالة ،

المتداخلة مع عدد السكان ، الأرض ، الموارد الأولية ،
المستوى التعليمي ، وغيرها من العوامل . ولا شك أن
نمط العلاقات الاجتماعية السائدة ، مستوى الإدارة ،
الخصائص العامة للسكان ، المناخ السياسي المحلي
والاقليمي بالإضافة لأثر الرأي العام العالمي هي أيضا
موارد هامة للقوة . لهذا فإن عمل جرد لامكانيات
إسرائيل العسكرية لا يعنى على الإطلاق مقدرتها
استخدام هذه الامكانيات لا بصراعاتها الداخلية ولا
بجربها الخارجية . والأهم أن موارد القوة المساهمة في
إطار سياسي ما قد تكون عديمة الفعالية في إطار سياسي
آخر^(٥٣) . بمعنى آخر أن القوة العسكرية التي نجحت
إسرائيل باستخدامها لهزم التشكيلات العسكرية على
حدودها لا تصلح مثلا ، ولا سبب تتعلق بمصادر القوة
الأخرى ، لهزم شعب ثائريستند على لجان شعبية وعنفه
نابع من الحجارة . والقوة العسكرية خدمت إسرائيل
جيذا عام ١٩٦٧ لكنها لم تخدمها عام ١٩٥٦ نتيجة
للموضع العربي والعالمي في ذلك الوقت^(٥٤).

إن تجارب الكثير من الشعوب تثبت لنا بأن القوة
العسكرية ، مهما بلغت في مجال السلاح التقليدي أو
النووي ، لا قيمة لها إذا لم تترجم لقوة سياسية ولنمط
من العلاقات بين حاكم ومحكوم ، أو سيد وعبد . لقد
فشلت فرنسا في الجزائر لا لأنها لم تمتلك القوة
العسكرية ، لكن لأنها فشلت في تحويل هذه القوة وتحويل
إنتصارها العسكري على الجزائريين قبل الاستقلال ، الى
قوة سياسية تؤدي لتعايش الجزائريين معها^(٥٥) .
وفشلت بريطانيا في الهند لأن الشعب الهندي بقيادة
غاندي نجح في تحويل ضعفه المسلح الى قوة سياسية

46 - Lewis W. Snider, « Identifying The Elements of State Power Where Do We Begin? »
Comparative Political Studies, 20, 3 (Octobsr 1987): 315 - 316.

(٤٧) انظر دراسة :

Donald Neff, Warriors at Suez: Eizenhower takes America into the Middle East (New York:
The Linden Press / Simon and Schuster, 1981)

(٤٨) انظر :

John Taibetti, The War Without a Name: France in Algeria. 1954 - 1962 (New York: Alfred A.
Knapf, 1980); Alistair Horne. A Savage War of Peace: Algeria. 1954 - 1962 (New York: The
Viking Press, 1978)

(٤٩) انظر :

Joan V. Bondurant, Conquest of Violence: The Gandhian Philosophy of Conflict (Princeton:
Princeton University Press, 1988).

50 - Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, Power and Society: U Framework for Political
Inquiry (New Haven: Yale University Press, 1965), P.77.

51 - David A. Baldwin, « Power Analysis and World Politics », P.173.

52 - Harold D. Lasswell and Abraham Kaplan, Power and Society. P.78.

القوة بلا تأثير ودون نتيجة تذكر في فرض السلوك المطلوب .

لقد اكتشف الفلسطينيون عبر الانتفاضة التي بدأوها في ٨ ديسمبر ١٩٨٧ أفاق ومجالات قوتهم . وتعلموا بالممارسة الصعبة وعبر روح المواجهة العزلاء ، التي هي أصعب من ممارسة العنف المسلح بأنواعه المختلفة ، حدود قوة عدوهم . إنهم ماضون بلا تردد في تحدي هذه القوة ومقاومتها . ولكنهم ساعون أيضا لايصال رسالة الانتفاضة حول القوة وحدودها أولا للشارع الاسرائيلي ثم لصانع القرار فيها .

كل هذا مرتبط بغاية ومجال ووزن القوة . إن حالة ايران ابان ازمة الرهائن الامريكيين تعبر جيدا عن حدود استعمالات القوة . إن ذلك ينطبق ايضا على علاقة نقابات التضامن في بولندا مع الدولة ، الصراع بين حركات التحرر والاستعمار ، الاتحاد السوفياتي في افغانستيان او الولايات المتحدة في فيتنام . وهذا ما واجهته فرنسا في الجزائر . وهذا ما واجهه ماركوز في القلبين والشاه في ايران . وينطبق هذا على علاقة الدولة والمجتمع عبر التاريخ الانساني . فهناك دائما كمية للقوة يصعب تجاوزها دون ان ترد على صاحبها . بل يصبح استخدام



مجلس التعاون العربى وإمكانات التكامل الاقتصادى

د . رابع رقيب

مدرس المالية العامة والاقتصاد

كلية الحقوق - جامعة القاهرة ببنى سويف

تحرير

رئيسية على الأهداف الاقتصادية بكافة مجالاتها مما حدا بنا الى التركيز فى هذا البحث لدراسة مدى امكانية تحقيق هذه الأهداف والتي تسعى الى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولاً إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية ، ومدى توافق قيام مجلس التعاون العربى مع ميثاق جامعة الدول العربية . وقد أثار انتباهنا أيضاً ما تردد من بعض التساؤلات حول جدية هذا المجلس وحول ما إذا كان هذا المجلس الجديد هو تجمع للفقراء المعسرین فى مواجهة الأغنياء الموسرين قاصدين بالآخير مجلس التعاون الخليجى مما حدا بنا الى ضرورة الإشارة الى هذا المجلس الأخير ومقارنته بمجلس التعاون العربى ثم تناولنا أهم أشكال التكتلات الاقتصادية لتكون أمام أعين المجلس حتى يمكن له أن يختار ما يتناسب مع ظروفه الاقتصادية ثم مدى إمكانية قيام سوق مشتركة وفقاً لأهداف المجلس وصولاً الى التكامل الاقتصادى الذى نأمل كلنا فى تحقيقه بين جميع دول الأمة العربية .

وعلى ذلك فقد قمنا بتقسيم هذا البحث إلى بابين : نبحت فى الأول نشأة مجلس التعاون العربى وأهدافه ثم

عالم اليوم بأنه يعيش عصر التكتلات الاقتصادية . وإذا كانت التكتلات الاقتصادية الناجحة هي اليوم بين غالبية الدول المتقدمة فإن أهمية هذه التكتلات تظهر بالدرجة الأولى بين الدول النامية حيث أنها فى حاجة ماسة إلى السعى نحو التكامل الاقتصادى للنهوض بمستوى التنمية فيها والنهوض بمستوى شعوبها تحقيقاً للرخاء والتقدم . والدول العربية بما لديها من تراث عميق وما يربط بين شعوبها من لغة ودين وعادات وتقاليد مشتركة هي أحوج ما تكون إلى الوحدة الاقتصادية . وقد استرعى انتباهنا ما قامت به مصر والعراق والأردن واليمن من اعلان قيام مجلس التعاون العربى بينها وهي تمثل نسبة كبيرة من الأمة العربية وقد كانت خطوة جادة وموفقة خاصة وأن الدول العربية تمر الآن بظروف التفكك والتمزق مما يجعل كل شعبها تتطلع الى إحضار هذا التمزق والتطلع الى الوحدة والتجمع لما تؤدى إليه الوحدة من نفع وخير مشترك لكل شعوب المنطقة العربية . وأكثر ما جذب أنظارنا فى اتفاقية مجلس التعاون العربى هو تركيزها الواضح وبصفة



ضرورة الإشارة الى مجلس التعاون الخليجي كأحد التكتلات المعاصرة. لنقارنه بمجلس التعاون العربي وبصفة خاصة من حيث الأهداف التي جاءت في كلا المجلسين .

وعلى ذلك نقسم هذا الباب الى أربعة موضوعات هامة هي على التوالي :

نشأة مجلس التعاون العربي وذلك في فصل أول ثم أهداف المجلس في فصل ثان ، بعد ذلك نبحث في مدى توافق مجلس التعاون العربي وميثاق جامعة الدول العربية وذلك في فصل ثالث وأخيراً في فصل رابع نتطرق لدراسة مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي .

الفصل الأول :

نشأة مجلس التعاون العربي :

أولاً : الوقائع التمهيدية لقيام مجلس التعاون العربي : هذا النموذج من التجمع العربي لم يقم من فراغ فلقد سبقته برامج عمل تمهيدية استغرقت الكثير من الدراسات والاجتماعات وتمت من خلالها بعض الانجازات ويمكن الإشارة في هذا الصدد الى لقاءات

الباب الثاني وقد خصصناه لبحث مدى امكانيات التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي - كما نأمل في أن يكون هذا البحث بداية لكتابات تالية على ضوء الأعمال التنفيذية للمجلس تعطى له امكانية الاستفادة من الخبرات السابقة في التكتلات الاقتصادية وامكانية السير بخطى متأنية نحو التخطيط والتنسيق للسياسات الاقتصادية تحقيقاً للأهداف المرجوة من هذا المجلس .

الباب الأول :

نشأة المجلس وأهدافه :

تمهيد : دراسة نشأة المجلس من الأهمية بمكان للتعرف على مولده وتكوينه وأجهزته الرئيسية ثم لابد لنا من دراسة أهداف المجلس خاصة وأنه للوهلة الأولى يمكن ملاحظة أن المجلس قد جاء مركزاً في أهدافه بصفة رئيسية على الأهداف الاقتصادية وهي ما تعيننا في هذا المجال ثم أن المجلس بدوله الأربع وهي من بين الدول العربية وكلها أعضاء في جامعة الدول العربية يقودنا الى ضرورة البحث في مدى توافق نصوص الاتفاقية مع ميثاق جامعة الدول العربية كما أن التجمع الخليجي الذي تشكل قبل هذا التجمع الرباعي بعدة سنوات يحتم علينا

وتعزيز العلاقات بين جمهورية مصر العربية وجمهورية اليمن الشمالية . كما تم توقيع بروتوكولات للتعاون الزراعي والصحي والعلمي والتكنولوجي الى جانب اتفاقية لتنظيم تشغيل العمالة بين البلدين هذا بالإضافة الى أن الخبراء المصريين يساهمون بدور بارز في التنقيب عن البترول واستكشافه وإستخراجه في اليمن .

ثانيا : مولد مجلس التعاون العربي : في يوم تاريخي من أيام الأمة العربية وقعت مصر والعراق والأردن واليمن اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي وقد كان ذلك يوم الخميس الموافق ١٦ فبراير عام ١٩٨٩ بقصر المؤتمرات في بغداد . وقد وقع الاتفاقية الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، والرئيس صدام حسين رئيس الجمهورية العراقية ، والملك الحسين بن طلال ملك المملكة الأردنية الهاشمية ، والعقيد علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية . وقد أعلن الزعماء الأربعة أن هذه المناسبة عيد قومي لدول مجلس التعاون وعلى ذلك فقد تقرر في مصر أن يكون يوم الخميس الموافق ١٦ فبراير ١٩٨٩ الموافق ١٠ من رجب عام ١٤٠٩ هـ إجازة في الحكومة والقطاع العام والهيئات العامة والجامعات والمدارس وذلك احتفالاً بهذه المناسبة . وطبقاً لنص الاتفاقية فإن الزعماء الأربعة سوف يلتقون بعد ذلك في شكل هيئة عليا لاختيار الدولة التي سوف ترأس الدورة الأولى للمجلس كما أنه سوف يسبق هذا الاجتماع لقاء للهيئة الوزارية التي تضم رؤساء الوزراء للاعداد لهذه القمة والاتفاق على إنشاء الأمانة العامة وشروط اختيار الأعضاء كما أن الاتفاقية يجب أن تعرض على المؤسسات الدستورية في دول المجلس للتصديق عليها حيث تودع بالأمانة العامة للمجلس . هذا وقد أعلن في مصر في ١٨ فبراير ١٩٨٩ إجماع الأغلبية والمعارضة بمجلس الشعب على تأييد اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي وقد أكد مجلس الشعب في بيانه الذي أصدره وتم إرساله إلى الزعماء الأربعة في بغداد أن هذه الخطوة بداية جادة على طريق التجمع العربي الذي يهدف الى تحقيق آمال الأمة العربية في العزة والمنعة والتقدم وقال البيان أن مجلس الشعب المصري يعلن تأييده وترحيبه بهذه الخطوة العاقلة إدراكاً من الزعماء الأربعة بأن العالم يعيش اليوم عصر الكيانات الاقتصادية المتكاملة القادرة على صنع التقدم والرخاء^(١) . هذا وقد ذكرت جريدة الأهرام في صفحتها الخامسة عشر بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٩ أن أحزاب المعارضة المصرية تؤيد التجمع الرباعي وقد جاء في عناوينها الرئيسية :

اللجان العليا المشتركة واللجان الوزارية الثنائية وما تم إحرازه في الفترة السابقة من تقييم في عمليات التعاون المشتركة^(٢) :

١ - مصر والأردن : ففي الثاني والعشرين من أكتوبر عام ١٩٨٤ وفي أعقاب عودة العلاقات بين مصر والأردن بدأت أول اجتماعات اللجان العليا المشتركة التي كانت مصر طرفاً فيها وقد انعقد الاجتماع الأول للجنة المصرية الأردنية العليا المشتركة في القاهرة حيث تم وضع أسس التعاون الاقتصادي والتجاري بين القاهرة وعمان وفي إطار هذا الاجتماع تم الاتفاق على ربط المشرق العربي بالمغرب العربي وتم إنجاز الخط الملاحي « النوبيع - العقبة » وكان له أثره الواضح في إثراء حركة النقل وتنشيط حركة التجارة وتدفق السائح العربي براً عبر نوبيع العقبة . وفي بداية العام الحالي عام ١٩٨٩ بدأت « الشركة القابضة المصرية الأردنية » في إقامة أول مشروعاتها في منطقة غرب النوبارية بمصر على مساحة ٥٧٠٠ فدان مخصصة لإنتاج ١٤ ألف طن من اللحوم الحمراء سنوياً بالإضافة إلى ٣٠ ألف رأس من الغنم و ٤٥ ألف طن من الأعلاف و ١٣٨ ألف متر مكعب من الأسمدة .

٢ - مصر والعراق : وفي الخامس من يوليو عام ١٩٨٨ شهدت بغداد أول لقاء في إطار اللجنة المصرية العراقية العليا المشتركة وأعقبه لقاء في القاهرة في مستهل عام ١٩٨٩ وتمخض هذان اللقاءان عن توقيع عدة اتفاقيات مشتركة بين مصر والعراق في مجالات الصناعة والزراعة والسياحة والبحث العلمي والإسكان والتشييد والنقل والمواصلات . كما تم الاتفاق في هذا العام الحالي على إنشاء مصنع مشترك لحركات الديزل ومصانع مشتركة للأسمدة والألومنيوم . كما تأسست شركة للمقاولات برأس مال مصري عراقي يبلغ نحو ٤٠ مليون دولار لتتولى تنفيذ المشروعات في البلدين كذلك تم توقيع اتفاقية في يوليو عام ١٩٨٨ بين البلدين لتنظيم تشغيل العمالة والتعاون في مجالات العمل والعمال وقد تكونت لجنة مشتركة لهذا الغرض . ذلك أن العراق بعد خروجه من الحرب كان أمامه الكثير من الانجازات لاغادة حركة البناء والتعمير ولذا كان يتطلع بالأمل الى هذا التعاون الجديد .

٣ - مصر واليمن الشمالي : أما عن اليمن الشمالي فقد كان ارتباطه مع مصر في إطار التعاون الصناعي والزراعي والاقتصادي وذلك من خلال اللجنة الوزارية المشتركة المصرية اليمنية التي عقدت أول اجتماع لها في القاهرة في ١٧ أكتوبر عام ١٩٨٨ وقد كان الهدف أيضاً هو تنشيط

(١) راجع في ذلك : احمد الرزان ، التجمع الاقتصادي العربي حتمية للتقدم وليس محورا - الأهرام الاقتصادي العدد ١٠٤٩ في ٢٠ فبراير ١٩٨٩ ص ٤٠ . وه الضرورة والمستقبل : ورقة عمل مقدمة من جريدة الصناعة والاقتصاد الى ندوة مجلس التعاون العربي التي انعقدت بمبنى جامعة الدول العربية في ١٩٨٩/٢/٨٦ .

(٢) و (٣) : جريدة الأهرام : يوم الأحد ١٩ فبراير ١٩٨٩ الصفحة الأولى .

٣ - الأمانة العامة للمجلس : (المادة الثالثة عشر والمادة الرابعة عشر) يكون للمجلس أمانة عامة مقرها عمان يرأسها أمين عام وتضم عددا من الموظفين حسب الحاجة - وتقوم الهيئة العليا بعيين الأمين العام من بين مواطني دول المجلس على أساس الكفاءة الشخصية والايمان بأهداف المجلس ويتمتع الأمين العام والموظفون الرئيسيون بالأمانة العامة بالحصانات والامتيازات والتسهيلات اللازمة لتمكينهم من أداء واجباتهم في دولة المقر والدول الاعضاء .

رابعا : سريان الاتفاقية وتعديلها : تسري هذه الاتفاقية وتصبح نافذة المفعول من تاريخ التصديق عليها من الدول الموقعة وفق الاجراءات الدستورية النافذة وايداع وثائق التصديق لدى وزارة الخارجية بالمملكة الأردنية الهاشمية باعتبارها دولة مقر الأمانة العامة (المادة السادسة عشر فقرة اولى) . وبالنسبة لأية تعديلات في هذه الاتفاقية فانها تتم بقرارات تتخذها الهيئة العليا بالاجماع ويصبح التعديل نافذ المفعول بعد التصديق عليه من الدول الاعضاء وفقا للاجراءات الدستورية النافذة وايداع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة (المادة ١٦ فقرة ٣) .

الفصل الثاني :

اهداف مجلس التعاون العربي

نصت الاتفاقية على أن يهدف المجلس إلى تحقيق التعاون والتضامن والتكامل الاقتصادي في كل مجالات الصناعة والزراعة والنقل والتعليم والثقافة والنحت العلمي والصحة والسياحة بالإضافة إلى تنظيم العمالة والاقامة بهدف تشجيع الاستثمارات والسعى لقيام سوق مشتركة كما يهدف إلى تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العاملة والخاصة والتعاونية المختلفة كما تضمنت المادة الثالثة من الاتفاقية أن يعمل المجلس على تحقيق أهدافه عن طريق الخطط والاجراءات العملية بما في ذلك النظر فيما يمكن اصداره أو توقيده من التشريعات بمختلف المجالات .

وكما يبدو من ظروف توقيع الاتفاقية ان القادة الأربعة قد استوعبوا الدروس المستفادة من تجارب الوحدة السابقة ومثاليها وسبللياتها ووضعوا أيديهم على البداية الصحيحة وهي التجمعات القائمة على الثقل الاقتصادي والتي تهدف إلى تنمية دول التجمع وتقوية بنيانها وتكاملها ومواكبة روح العصر : عصر الكيانات الكبيرة . وقبل أن نبحث في الأهداف الرئيسية التي جاءت بها الاتفاقية نشير أولا إلى الأهداف التي جاءت في المذكرة الايضاحية

أولا : الأهداف التي جاءت في المذكرة الايضاحية لاتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي :
لقد ذكرت المذكرة الايضاحية بأنه « لما كانت الأمة

الوفد : قيام مجلس التعاون العربي خطوة لتحقيق السوق العربية المشتركة . العمل : المجلس الجديد جاء تنفيذا لميثاق الجامعة العربية . التجمع : الاتفاقية تستهدف تحقيق مصالح الأمة ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها . الاحرار : هذا تجمع اقتصادي يضم نصف سكان العالم العربي ونأمل في أن يتسع أكثر . الأمة : نؤيد قيام مجلس التعاون لأنه ينطلق من المبادئ وليس الأشخاص .

والجدير بالذكر أنه قد ترددت إصدار واسعة لاعلان قيام مجلس التعاون العربي في مختلف أجهزة الاعلام العربية والعالمية وفي تصريحات كبار المسؤولين . على سبيل المثال فقد أعرب الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت عن ترحيبه وترحيب حكومة وشعب الكويت بقيام هذا المجلس وقد ذكر في كلمة ألقاها في افتتاح الدورة الثامنة عشر للمؤتمر الهندي العربي في ١٩٨٩/٢/١٨ : « ان المجلس والاتحاد يعتبران انجازين كبيرين في إطار التعاون والتحرك الاقليمي الذي وضع خطوته الأولى قيام مجلس التعاون الخليجي ... كما أعرب عن أمله في أن تمهد هذه التجمعات السبيل لتحقيق وحدة الأمة العربية » (٣) .

ثالثا : العضوية بالمجلس وتكوينه : بصدد العضوية بالمجلس فقد نصت الاتفاقية على أن تكون مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام اليه ويكون لها كافة الحقوق التي تكون للدول المؤسسة ويتم الموافقة على الانضمام للمجلس باجماع الدول الاعضاء (المادة الرابعة من الاتفاقية) . ويتكون المجلس من التشكيلات التالية (المادة الخامسة الى المادة الحادية عشرة من الاتفاقية) :

١ - الهيئة العليا : وتتألف من رؤساء الدول الاعضاء وهي أعلى سلطة في المجلس وتختص برسم السياسات العليا واتخاذ القرارات اللازمة بشأن التوصيات التي تصدرها الهيئة الوزارية كما تختص الهيئة العليا بتعيين الأمين العام للمجلس وقبول انضمام الاعضاء الجدد وتعديل اتفاقية تأسيس المجلس . كما تعقد الهيئة العليا اجتماعا اعتياديا مرة كل عام باحدى الدول الاعضاء وبصورة دورية ويرأس الهيئة العليا رئيس الدولة المضيفة لدورة سنوية كاملة .

٢ - الهيئة الوزارية : وتتألف من رؤساء الحكومات للدول الاعضاء أو من يقوم مقامهم وتختص بدراسة الشئون والقضايا المتعلقة بالمسائل التي يختص بها المجلس ورفع الخطط المقترحات والتوصيات التي تتعلق بتحقيق أهداف المجلس إلى الهيئة العليا واتخاذ الاجراءات العملية اللازمة لتنفيذ قرارات الهيئة العليا . وتعقد الهيئة الوزارية اجتماعا اعتياديا كل ستة أشهر في الدولة التي تتولى رئاسة الهيئة العليا ويرأس الهيئة الوزارية رئيس الحكومة أو من يقوم مقامه في تلك الدولة .

العربية وسط قرارات حضارية عميقة وذات دور كبير في بناء صرح الحضارة الانسانية. تتطلع لمشروع للتعاون والتضامن والعمل المشترك لميادين كافة يحملها الى ذلك شعور بالوحدة والرغبة في تنمية مقوماتها القومية الراسخة عبر العصور تهدف لخدمة مصالحها المشروعة وسعيها الامين نحو الرقي وتعزيز دورها في العالم في خدمة قضايا السلم والتعاون المثمر بين الشعوب العربية ولما كان في مقدمة هذه القضايا والتعاون في ميادين الانشاء والاقتصاد التي تعزز الصلات الروحية والتدابير العملية لاشكالها كافة بين مواطني الدول العربية ذلك التعاون الذي يحتل المكانة الاولى في العمل العربي المشترك المتواصل في اتجاه العزة العليا للأمة العربية في الوحدة والوصول الى الخطوات العملية لتحقيق القومية والتقدم . وإيماننا بأن التعاون بين الدول العربية في هذه الميادين يكتسب أهمية بسبب التهديدات التي تعرض لها الأمن العربي وما يزال وهي تهديدات ذات طبيعة عسكرية وأمنية وسياسية واقتصادية وحضارية وانطلاقاً من حقيقة أن سيادة الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة بأسرها تتطلب تعزيز الوعي العربي بوحدة الأمن القومي ووحدة متطلبات وجوده وترسيخ التعاون العمل والتنسيق والتضامن».

ثانياً : الأهداف الرئيسية التي جاءت بها اتفاقية مجلس التعاون العربي :

من الاطلاع على ما جاء بالمذكرة الايضاحية السابق ذكرها ومن نصوص الاتفاقية يمكن لنا أن نقسم الأهداف الرئيسية لمجلس التعاون العربي إلى أربعة أقسام : أهداف سياسية ، أهداف عسكرية ، أهداف اقتصادية وأهداف اجتماعية وسوف نقوم ببحث هذه الأهداف فيما يلي :

١ - الأهداف السياسية : ١ - لقد نصت المادة الأولى من الاتفاقية على أن المجلس أحد تنظيمات الأمة العربية .

وهو بذلك يعتبر أحد التنظيمات السياسية التي تتكون في إطار تنظيمي يسعى الى أهداف سياسته ومنها تعزيز العمل العربي المشترك وتطويره بما يوثق الروابط العربية (المادة الثانية الفقرة السادسة من الاتفاقية) . ب - لقد جاء بالمذكرة الايضاحية ان دول المجلس لديها الشعور بالوحدة والرغبة في تنمية مقوماتها القومية الراسخة عبر العصور تهدف لخدمة مصالحها المشروعة وسعيها الامين نحو الرقي وتعزيز دورها في العالم . ومن هنا يتضح لنا ان المجلس يسعى الى هدف سياسي آخر وهو تقوية الشعور بالوحدة العربية والتكامل السياسي لخدمة المصالح المشروعة لهذه الدول .

٢ - الأهداف العسكرية : الحقيقة ان الاتفاقية لم تذكر صراحة اية اهداف عسكرية حيث ان هذه الاهداف كما هو الحال في الأهداف السياسية ايضاً تنظمها اتفاقات أخرى موجودة من قبل او قد توجد فيما بعد غير ان

المذكرة الايضاحية للاتفاقية تتحدث عن الارتباطات السياسية والأمنية للدول الاعضاء وقد جاء ذلك في المذكرة من ان « التعاون بين الدول العربية يكتسب أهمية بسبب التهديدات التي تعرض لها الأمن العربي وما يزال وهي تهديدات ذات طبيعة عسكرية وأمنية ٣ - الأهداف الاقتصادية : ان الأهداف الاقتصادية هي الأهداف الرئيسية التي قام المجلس من اجلها ولهذا فقد كان من المقرر في بداية الاتفاق على ان يسمى « مجلس التكامل الاقتصادي العربي » (وسوف نتحدث عن التكامل الاقتصادي تفصيلاً في الباب الثاني من هذا البحث) ولكن عدل عن هذه التسمية حتى لا ينظر اليه على انه اقتصر على جانب واحد فقط من جوانب التعاون وهو الجانب الاقتصادي مع انه الجانب الرئيسي في الاتفاقية وعلى ذلك فقد جاء الحديث عن هذه الاهداف الاقتصادية في مواطن عديدة من المذكرة الايضاحية للاتفاقية ثم جاء النص عليها في صدر الاتفاقية وذلك في المادة الثانية منها إذ نصت على ان مجلس التعاون العربي يهدف الى :

١ - تحقيق اعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الاعضاء والارتقاء بها تدريجياً وفق الظروف والامكانيات والخبرات .

٢ - تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجياً وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة والعمل على التنسيق بين خطط التنمية في الدول الاعضاء وتحقيق ذلك التكامل في المجالات التالية بخاصة : أ - الاقتصاد والمالية ب - الصناعة والزراعة ج - النقل والمواصلات والاتصالات . د ... هـ و - تنظيم العمل والتنقل والاقامة .

٣ - تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة . ٤ - السعي الى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولاً الى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية .

٤ - الأهداف الاجتماعية : الاتفاقية لم تغفل الأهداف الاجتماعية بل جاء التركيز عليها ايضاً في صدر بنودها ان جاء في المادة الثانية من الاتفاقية التركيز على ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق في المجالات التالية : ... د - التعليم والثقافة والاعلام والبحث العلمي والتكنولوجيا . هـ - الشؤون الاجتماعية والصحية والسياسية ... ٥ - توثيق الروابط والأواصر بين مواطني الدول الاعضاء في جميع المجالات . وعلى ذلك تستنتج ان مجلس التعاون العربي قد وضع نصب عينيه أهمية رأس المال البشري وذلك بتنسيق التعاون في مجالات التعليم والثقافة والرعاية الاجتماعية والصحية وهي كلها أمور هامة لتحقيق الرخاء والنعوض بالمستويات المعيشية لمواطني دول المجلس ومن استعراضنا للأهداف السابق ذكرها لمجلس التعاون العربي يتضح لنا انه خطوة حتمية

أحكام ميثاق جامعة الدول العربية ومدى اتفاقها مع اتفاقية مجلس التعاون العربي .

أولاً : لقد جاء في ديباجة الميثاق أن الغرض من إنشاء جامعة الدول العربية^(٤) « هو تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة بين الدول العربية ، وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصالح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانها وأمالها » . إذن يتضح لنا أن الغرض من إنشاء الجامعة هو إيجاد أداة ربط وتعاون تهيئ للدول العربية فرصة لتوحيد جهودها في سبيل تأمين مستقبلها وتحقيق أمانها وأمال البلاد العربية . وإذا ما نظرنا إلى المذكرة الإيضاحية لاتفاقية مجلس التعاون العربي لوجدنا أنها لا تخرج عن هذه الأهداف وبالتالي فهنا توافق تام بين الهدف الذي جاء في المذكرة الإيضاحية للاتفاقية والغرض من إنشاء جامعة الدول العربية .

ثانياً : إذا ما رجعنا إلى ميثاق الجامعة العربية نجد أنه يؤكد على حرية الدول الأعضاء في عقد المعاهدات والاتفاقات فيما بينها أو بينها وبين غيرها وتأسيساً على ذلك فإن الدول الأعضاء حرة في أن تعقد بينها ما تشاء من المعاهدات والاتفاقات طالما أنها ترى ضرورتها وأن فيها مصلحة لها^(٥) .

وقد جاء النص على ذلك في المادة التاسعة من الميثاق « لدول الجامعة العربية الرغبة فيما بينها في تعاون وثيق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء ولتحقيق هذه الأغراض » كما أن الميثاق فرض على جميع الدول الأعضاء واجب الإيداع نسخ من جميع المعاهدات والاتفاقات التي عقدها أو تعقدتها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها (م ١٧) . وفي اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي ما يتفق تماماً مع نصوص ميثاق الجامعة العربية في هذا الصدد مما يعطى لهذا المجلس الشرعية والقانونية بكونه متفقاً ومتمشياً مع أحكام الميثاق . وقد جاء النص على ذلك في المادة السابعة عشرة من الاتفاقية في فقرتها الرابعة : « تقوم دولة مقر الأمانة العامة بإيداع نسخ من هذه الاتفاقية لدى جامعة الدول العربية وتسجيلها لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة » .

ثالثاً : فيما يتعلق بأهداف مجلس التعاون العربي ومدى توافقها مع أهداف الجامعة وأن الأغراض تقريباً متشابهة وربما يتساعل البعض عن جدوى مجلس التعاون العربي طالما أن أهدافه هي نفس الأهداف في ميثاق جامعة الدول العربية ، والرد على هذا التساؤل

للتعاون العربي في إطار التنمية والتقدم يستهدف مستقبل شعوب دول هذا التجمع قسماً في مجموعها تتشابه في كل الظروف وتتطلع إلى تنمية قدراتها الاقتصادية حتى تصل إلى المستوى المعيشي الأفضل . وبذلك فإن أبعاد هذا المجلس وفقاً لأهدافه تتضح من خلال أنه يخدم مصالح كل دولة من دول المجلس بالدرجة الأولى ويخدم هذه الدول الأربع بشكل جماعي بالدرجة الثانية .

الفصل الثالث

مجلس التعاون العربي وميثاق الجامعة العربية :
بادىء ذي بدء نشير إلى أن اتفاقية مجلس التعاون العربي قد اكدت تمسك الدول الأعضاء بميثاق الجامعة العربية الذي أجاز للدول الرغبة في تحقيق تعاون وثيق وروابط أقوى أن تعقد من الاتفاقات ما يحقق أغراضها كما أنها تتمسك بمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والمؤسسات والمنظمات المنبثقة عن جامعة الدول العربية وتقيم علاقات تعاون مع التجمعات الإقليمية العربية والدولية (المادة الأولى) . ولذلك فقد كان ضرورياً قيام مثل هذه التجمعات خاصة وأن جامعة الدول العربية قد فشلت في تحقيق تجمع الدول العربية في سوق عربية مشتركة برغم وجود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . كذلك فإن الجامعة العربية قد فشلت في أن تتحول إلى برلمان عربي كامل يعمل على تحقيق مصلحة الشعوب العربية كافة ويضم ممثلين عن كافة هذه الشعوب وقد كان أيضاً لبعث مصر في الآونة الأخيرة عنها أثر كبير في تدهور أعمالها وتجميد نشاطها . فم منذ عشر سنوات مضت (في عام ١٩٧٩) انعقد مؤتمر قمة بغداد الشهير الذي أسفر عن تجميد عضوية مصر بجامعة الدول العربية وبعد عشر سنوات (عام ١٩٨٩) من هذا المؤتمر الشهير صدرت العاصمة العراقية بغداد أيضاً إلى العالم العربي والمجتمع الدولي أنباء توقيع اتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربي . ومن هنا كان السؤال الذي طرح نفسه : أين جامعة الدول العربية ؟ وهل هذا المجلس الوليد نواة لتنظيم عربي بديل الجامعة العربية ؟ إلا أن الزعماء الأربعة انكسروا أن مجلسهم ليس بديلاً لجامعة الدول العربية وليس بمبادرة على درجتها بل جاءت الاتفاقية مؤكدة في مادتها الأولى تمسك المجلس بميثاق جامعة الدول العربية . وتأسيساً على ذلك فسوف نشير فيما يلي إلى أحكام ميثاق جامعة الدول العربية لتتعرف منه على مدى التوافق بينه وبين اتفاقية مجلس التعاون العربي وإذا ما تم تشرح عن أحكام هذا الميثاق :

(٤) راجع : د . أحمد مرسى « ميثاق جامعة الدول العربية » بيان وتعليق . القاهرة ١٩٤٨ ص ٧٠ وما بعدها .
(٥) راجع في ذلك : د . جمال الغالي « ميثاق جامعة الدول العربية دراسة تحليلية مقارنة في القانون الدولي » دار الفكر العربي ١٩٤٨ ص ١٠٢ .

تقوية فاعليتها ليس فقط من أجل استمرارية النظام الاقليمي العربي وانما أيضا لتنظيم العلاقات العربية الجديدة بين ما هو إقليمي خاص وما هو قومي عام وهو ما تظهر حتميته وضروريته القصوى إزاء التكتلات الاقتصادية الكبيرة القائمة والمحتملة.

الفصل الرابع :

مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي :
أولاً : نشأة المجلس وتكوينه : يقصد بمجلس التعاون الخليجي تلك الدول الست التي وافقت على البيان الختامي لاجتماع الرياض في فبراير عام ١٩٨١ بإنشاء مجلس للتعاون والتنسيق في كافة المجالات ويتكون من الدول التالية : (٦) دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، دولة الكويت .

وبموجب الفقرة الثالثة من المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي الصادر في ٢٥ مايو ١٩٨١ كان من الأهداف التي تسعى دول المجلس إلى تحقيقها : « وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية : - ... هذا ويتكون مجلس التعاون الخليجي من الأجهزة الرئيسية التالية » (٧) :
١ - المجلس الأعلى وتتبعه هيئة تسوية المنازعات ٢ - المجلس الوزاري ٣ - الامانة العامة (المادة السادسة من النظام الأساسي للمجلس) . ومقر المجلس مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية (م ٢٠) ويعقد اجتماعاته بدولة المقر أو أن يجتمع في أي من الدول الأعضاء . (م ٢) . ونحن هنا لسنا في مجال الحديث تفضيلاً عن مجلس التعاون الخليجي وإنما أردنا به مقارنة أهدافه بأهداف مجلس التعاون العربي ، ومعرفة هل هناك تعارض بين المجلسين ؟ أو هل أحدهما قام لمواجهة الآخر - هل التعاون العربي كما أسماه البعض تعاون المعسرين قد قام في مقابل تعاون المؤسرين (مجلس التعاون الخليجي) كل هذه التساؤلات نطرحها للنقاش فيما يلي :

ثانياً : أهداف مجلس التعاون الخليجي ومقارنتها بأهداف مجلس التعاون العربي : جاء في ديباجة النص الرسمي للنظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي أن الدول الأعضاء « ادراكاً منها لما يربط بينها من علاقات خاصة وسمات مشتركة وأنظمة أساسها العقيدة الاسلامية وإيماناً بالمصير المشترك ووحدة الهدف التي تجمع بين شعوبها ورغبة في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين واقتناعاً بأن التنسيق

غاية في البساطة إذ أنه كما ذكرنا من قبل ان الجامعة العربية لا تتمتع من قيام أية اتفاقات بين الدول الاعضاء لتقوية الروابط والسعي نحو ما فيه الخير لشعوب البلاد العربية فعلي هذا الأساس قام مجلس التعاون بالاضافة الى ان الأهداف المذكورة في ميثاق جامعة الدول العربية لم تنجح الجامعة في تحقيقها بل انها كما ذكرنا من قبل قد فشلت في تجميع الدول العربية في سوق عربية مشتركة ولذلك فإن الزعماء الأربعة قد وقعوا الاتفاقية بعد استفادتهم من التجارب السابقة محاولين التركيز على ضرورة تحقيق هذه الأهداف من خلال هذا التجمع الرباعي دون المساس بالأهداف التي جاءت بميثاق جامعة الدول العربية ودون التخلي عن هذا الميثاق ونشير هنا إجمالاً إلى الأغراض التي جاء بها ميثاق الجامعة العربية : ومن مقارنتها بالأهداف التي ذكرناها من قبل لمجلس التعاون العربي نجد أنه لا توجد ثمة اختلافات تذكر بل هناك تشابه في هذه الأهداف . وقد جاء ذكر أغراض الجامعة العربية في المادة الثانية من الميثاق : « الغرض من الجامعة العربية توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة في شئون البلاد العربية ومصالحها .

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشئون الآتية :

- ١ - الشئون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعمل وأمر الزراعة والصناعة .
- ب - شئون المواصلات ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .
- ج - شئون الثقافة .
- د - شئون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين .
- هـ - الشئون الاجتماعية .
- و - الشئون الصحية .

ومن الإطلاع على أغراض الجامعة العربية يتضح لنا أنها مثلها مثل الأغراض التي جاءت باتفاقية مجلس التعاون العربي تشتمل أيضاً على الأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وانها ركزت أيضاً على الأهداف الاقتصادية .

وتخلص من كل ذلك أن مجلس التعاون العربي لم يتعارض في أي شكل من أشكاله أي أهدافه مع جامعة الدول العربية ، غير أن هذا المجلس بمنظوره القومي والمفتوح يمكنه أن يدعم الجامعة ويطورها ويعمل على

(٦) راجع في ذلك : د . بدرية عبد الله العوضي : (دول مجلس التعاون الخليجي ومستويات العمل الدولي) يناير ١٩٨٥
(٧) للمزيد من التفاصيل راجع : د . عيد المنعم محمد داود : « مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوربية المشتركة » منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٨٨ .

للمجلس وهذا هو بعكس الحال في اتفاقية مجلس التعاون العربي التي ركزت جهودها الرئيسية في الاهداف الاقتصادية. وهذا الفارق الجوهرى قد يعود الى الاسباب التالية : أ - ان تقارب اعضاء مجلس التعاون الخليجى في منطقة جغرافية متشابهة وتواجدها حول الخليج العربى يجعلها تسعى الى التقارب السياسى وصولا الى الوحدة السياسية الشاملة لما في ذلك من قوة سياسية لهذه الدول . ب - تقارب اعضاء مجلس التعاون الخليجى من الناحية الاقتصادية حيث ان جميعها دولاً موحدة وبالتالي فان الناحية الاقتصادية نجاعت في المقام الثانى وذلك بعكس الحال في دول مجلس التعاون العربى حيث انها تعد من الدول الفقيرة وبالتالي كان التركيز الاساسى على التنمية الاقتصادية والاهداف الاقتصادية أما الوحدة السياسية فقد تقف في طريقها بعض العقبات على الاقل من الناحية الجغرافية نظرا لتباعد هذه الدول عن بعضها جغرافيا بعكس الحال في دول الخليج حيث كما ذكرنا سابقا تتداخل حدودها المشتركة وتتشابه نظم الحكم فيها كما تتشابه فيها الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية . ج - ان نشأة مجلس التعاون الخليجى تشوبها ايضا الصبغة السياسية حيث وجود الخطر الايرانى القادم من الشاطئ الآخر للخليج ثم انهيار اسعار النفط وتأثيرها على خطط التنمية في هذه الدول . د - النظام الاساسى لمجلس التعاون الخليجى نفسه قد ركز على الهدف السياسى حيث ذكرها في أكثر من بند بالاضافة الى تعميمه لكافة الميادين ومختلف المجالات مما يؤكد ايضا على السعى نحو الوحدة السياسية لدول المجلس.

ثالثا : هل هناك تعارض بين المجلسين ؟ : ليس هناك ثمة تعارض بين المجلسين فكل منهما قام بتحقيق اهداف معينة وهى قد تتشابه في الكثير ولا يوجد هدف في اى من المجلسين يتعارض مع هدف آخر في المجلس الآخر . هذا بالاضافة الى ان كلا المجلسين قام تجسيدا وتبويجا لعلاقات ومصالح قائمة ومشتركة بين الدول الاعضاء ومن ناحية أخرى فان كلا المجلسين قام في اطار ميثاق جامعة الدول العربية الذى لم يمنع قيام مثل هذه التجمعات كما ذكرنا انفا بل يمكن القول بأن قيام مثل هذه التجمعات يمكن ان يؤدي الى تقوية وتدعيم الجامعة العربية .

رابعا : هل مجلس التعاون العربى هو تجمع للفقراء المعسرين في مواجهة تجميع الاغنياء الموسرين

(مجلس التعاون الخليجى) : الملاحظ ان الدول الاربع اعضاء مجلس التعاون العربى ليس بينها تفاوت كبير من حيث الغنى والفقرة فهى من الدول النامية التى تسعى الى رفع مستوى معيشة سكانها ويمثلون جزءا كبيرا من الوطن العربى حيث يبلغ مجموع السكان في الدول الاربع

والتعاون والتكامل فيما بينها انما يخدم الاهداف السامية للامة العربية . واستهدافا لتقوية أوجه التعاون وتوثيق عرى الروابط فيما بينها واستكمالاً لما بدأت من جهود في مختلف المجالات الحيوية التى تهتم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحدة دولها . من هذه الديباجة وبالرجوع إلى ديباجة مجلس التعاون العربى يمكن لنا أن نستخلص توافقا في الاهداف وتشابها في الصياغة حيث أن الهدف الاساسى الذى جعل كلا من المجلسين يقوم بالتعاون وتوقيع اتفاقية هو الروابط المشتركة للدول الاعضاء والايمان بالمصير المشترك وخدمة الاهداف السامية للامة العربية بأكملها وليست لدول المجلسين فقط . الا أننا قد نلاحظ في نهاية ديباجة مجلس التعاون الخليجى عبارة لم تذكر في المذكرة الايضاحية لمجلس التعاون العربى ألا وهى أن الدول الاعضاء في مجلس التعاون الخليجى تستهدف استكمال الجهود في مختلف المجالات الحيوية التى تهتم شعوبها وتحقق طموحاتها نحو مستقبل أفضل وصولا إلى وحدة دولها . بمعنى أن هناك نية منعقدة بين دول المجلس في أن يتحول هذا المجلس إلى وحدة سياسية بين الدول الاعضاء وأن هذه الوحدة السياسية كما هو معروف تعنى انصهار كل الدول الاعضاء وذويانها داخل دولة واحدة تسمى بالدولة الاتحادية .

واستكمالاً للتعرف على اهداف مجلس التعاون الخليجى نشير فيما يلى الى اهدافه الرئيسية والتى ورد ذكرها في المادة الرابعة من النظام الاساسى للمجلس وتتمثل هذه الاهداف الاساسية فيما يلى : ١ - تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الاعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها . ٢ - تجميع الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات ٣ - وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشئون الآتية : أ - الشئون الاقتصادية - ب - الشئون التجارية والجمارك والمواصلات - ج - الشئون التعليمية والثقافية - د - الشئون الاجتماعية والصحية - هـ - الشئون الاعلامية والسياحية - و - الشئون التشريعية والادارية - ٤ - دفع عجلة التقدم العلمى والتقنى في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وانشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها . هذه هى الاهداف التى ذكرت في النظام الاساسى لمجلس التعاون الخليجى ومنها ومن مقارنتها باهداف مجلس التعاون العربى السابق سردها نقرر ان اهداف المجلس الاول تشتمل كما هو الحال في المجلس الثانى على كافة الاهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ، غير أن المجلس الاول يركز اهدافه على تحقيق الاغراض السياسية وهى تعتبر في نظرنا وفقا لما ذكرناه من الاهداف هى الغرض الرئيسى

النامية لحل مشاكلها الاقتصادية التي تعاني منها . فالعالم يعيش عصر التكتلات والتجمعات الكبيرة مثلما يعيش عصر توازن المصالح والاعتماد المتبادل ولا تستطيع أى دولة منفردة مهما بلغت قوتها ومواردها أن تتوازن في مصالحها وأمنها مع كتلة أو تجمع إذ لابد لها حتى تتعايش بنجاح مع الآخرين أن تنخرط في تجمع متجانس قائم على أسس سليمة وروابط متينة ومصالح مشتركة واضحة لكي يكون مثل هذا التجمع قادرا على التوازن مع غيره من التجمعات الإقليمية أو الاقتصادية . ومجلس التعاون العربى سيؤدى الى النفع لمجموعة الدول الأعضاء من خلال تعظيم الاستفادة من عناصر الانتاج الموجودة في كل من هذه الدول والمزج بينها بما يؤدى الى تحقيق التنمية الاقتصادية . ذلك أن المجلس سوف يتيح تبادل الخبرات والطاقات العاملة وتبادل السلع الغذائية وتوحيد القوانين الاقتصادية في الدول الأربع وإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل تنقل الأفراد بين هذه الدول وتبادل البرامج التعليمية والثقافية والاعلامية . كما أنه يتيح استثمار الموارد والامكانيات العربية على أفضل وجه من أجل التنسيق المشترك لاعطاء التجمع ميزات موحدة في حالات التفاوض والتجارة مع شروط أفضل لصالح الدول الاعضاء كما يتيح كذلك السبيل لاقامة مشروعات مشتركة وإقامة صندوق لتمويلها وتشجيع رؤوس الأموال العربية المودعة في البنوك الأجنبية على الاستثمار في الاقطار العربية . فعن طريق المجلس تستطيع مصر إيجاد منافذ لفائض يدها العاملة ولصناعاتها من الأسلحة ويمكن للعراق تلقي المساعدات الفنية والكوادر المصرية للمشاركة في إعادة تعمير البلاد وتطوير مبادلاته مع الدول الثلاث الأخرى كما أن الأردن يمكنه تطوير الصادرات من موارده الرئيسية الى دول المجلس وإيجاد عمل لكوادره ويمكن لليمن الشمالى تطوير اقتصادها وتنويعه بفضل تزايد صادراتها واستقبال كوادر جديدة خاصة خبراء البترول . ويقترب التكامل الاقتصادى أقوى مظهر للتكتل الاقتصادى وهو يعنى أن تكون اقتصاديات الدول الأعضاء كالاقتصاد دولة واحدة . والعمل في إطار مجلس التعاون العربى كما جاء في أهدافه يقوم على تدرج وفق أهداف محددة تنطلق من مرحلة لأخرى بعد كل إنجاز ليحقق التكامل الاقتصادى بشكل تدريجى يأخذ في الاعتبار مستوى كل دولة اقتصاديا وهذا ما جاء بالمادة الثانية من اتفاقية المجلس في الفقرة الثانية : « تحقيق التكامل الاقتصادى تدريجيا وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة والعمل على التنسيق بين خطط التنمية في الدول الاعضاء .. » ومن هذا المنطلق نقرر ان امكانية مجلس التعاون العربى

حوالى ٨٠ مليون نسمة تشكل خصائصهم البشرية قوة لا يستهان بها في ظروف الحرب والسلام سواء بسواء . فدول مجلس التعاون العربى اذن تجمع بينها ظروف مشتركة تبرر اتجاهها الى التعاون والتنسيق ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن مجلس التعاون العربى لم يقم تكتلا في مواجهة تكتل آخر وليس محورا موجهها لدولة عربية أخرى وهذا ما اكده في مناسبات عديدة الزعماء الاربعة عند توقيعهم للاتفاقية والدليل على ذلك ايضا ان الباب مفتوح لانضمام أى دولة عربية اليه سواء من مجلس التعاون الخليجى او من دول اتحاد المغرب العربى (٨) ، او حتى من الدول العربية الخارجة عن نظام التجمعات الثلاثة وهذا ما اكده المادة الرابعة من الاتفاقية : « تكون العضوية في المجلس مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام اليه » إذن مجلس التعاون العربى ليس موجهها ضد احد وهو ليس تجمع الفقراء المعسرين في مواجهة الاغنياء الموسرين بل هو قائم على علاقات الأخوة والتعاون وهو مفتوح لمن يريد الانضمام اليه وانه تجمع لمصلحة الأمة العربية ويعتبر بداية جادة على طريق التجمع العربى الشامل وهذا يعنى توافر حسن النوايا بالنسبة للاشقاء العرب ويمكن القول ايضا بأن مجلس التعاون العربى بتوجهاته الصحيحة يمكنه ان يخدم اهداف التجمعين الآخرين في العالم العربى (مجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى) حيث يمكن التنسيق بين التجمعات الثلاثة لخدمة اهدافها المشتركة كما يمكن لها اتخاذ مواقف موحدة من بعض مقتربات الاسواق العالمية ولاشك ان ذلك سوف يأتى في النهاية بالخير الكثير لصالح الأمة العربية كلها وهذا هو ما نرجوه جميعا ونتمناه .. ان المصلحة العربية تكمن في قيام علاقة صحيحة بين هذه التجمعات الثلاثة والا يكون لآى منها نظرة انعرالية تجاه الآخرين مما تصبح معه هذه التجمعات العربية قوة تقدم وتوحيد لا قوة هدم وتفكك وبحيث لا يتحول كل تجمع الى جزيرة منعزلة عن الآخرين يجرى تطوير اقتصادها وعلاقاتها مع الاسواق الاجنبية على نحو يقطع الطريق او يصادر امكانيات الوصول الى البناء المتكامل للاقتصاد العربى الشامل والسوق العربية الموحدة .

الباب الثانى : المجلس وامكانيات التكامل الاقتصادى تمهيد :

ان التجمع الاقتصادى أصبح ضرورة في إطار التطورات التكنولوجية والاقتصادية المعاصرة حيث أصبحت التكتلات الاقتصادية هي السبيل أمام الدول

(٨) أعلن قيام مجلس اتحاد دول المغرب العربى يوم الجمعة ١٩٨٧/٦/١٩ وذلك في ختام مؤتمر القمة الذى عقده زعماء دول المغرب العربى بمدينة مراكش بالمغرب ويهدف الاتحاد الى إنشاء السوق المغربية المشتركة بين دول المنطقة الخمس وهى : المغرب - الجزائر - موريتانيا - تونس - ليبيا . كما يتضمن أن كل اعتداء يتعرض له دولة من الدول الاعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأخرى .

والغازات الصناعية يتزايد مع توالي الاكتشافات الجديدة ، وفي اليمن بدأت بالفعل الاكتشافات البترولية ودخلت اليمن مرحلة تصدير البترول مع بداية عام ١٩٨٨ . كما أن هناك أنباء ذكرت عن اكتشافات بترولية في الأردن على حدود العراق . ٤ - معظم دول المجلس تتمتع بكم وكيف عال من الناحية النسبية في عدد العلماء والمتخصصين في مجالات الزراعة والطب البيطري والري والتصنيع الزراعي مما يمكن أن يقوم بدور كبير في النهوض الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي . ٥ - تقدر مساحة المراعي الطبيعية لدول المجلس حوالي ٨ مليون هكتار وعلى الرغم من اتساع هذه النسبة لرقعة المراعي إلا أن معظمها ذات إنتاجية منخفضة مما يستدعي ضرورة التعاون فيها بين دول المجلس لتطوير استغلال هذه الموارد بصورة أفضل . كما أن هذه الدول تمتلك ثروة كبيرة من الرؤوس الحيوانية غير أن إنتاجيتها محدودة نظراً لتدهور السلالات وانتشار الأمراض مما يدعو إلى بذل الجهود المشتركة لمواجهة مثل هذه المشاكل . ٦ - أن أراضي منطقة المجلس يجري فيها عدة أنهار من بينها نهرين من أكبر الأنهار في العالم بالإضافة إلى تواجد المخزونات المائية الكبيرة تحت سطح التربة والتي يمكن أن تسهم بشكل واسع في التوسع الزراعي الأفقي ويعتبر التعاون الفني في هذا المجال ضرورة ملحة يقتضيها الواقع الزراعي في دول المجلس .

٧ - بالنسبة للثروة المعدنية فهناك العديد من أنواع المعادن في دول المجلس فمصر تمتلك الكثير من الخامات التعدينية مثل الفوسفات والطفلة والجبس والفحم والمنجنيز وبعض المعادن المشعة مثل اليورانيوم والثوريوم والرمال السوداء . كما أن الأردن يعتبر ثالث دولة في العالم في إنتاج الفوسفات بالإضافة إلى أن العراق يمتلك احتياطياً ضخماً من الكبريت العالمي .

وإذا ما استنتجنا من تلك النظرة حول الواقع الاقتصادي لدول المجلس تأكيداً لوجود العديد من المواد والمقومات التي يمكن أن تسهم بإيجاب في تحقيق التكامل الاقتصادي لهذه الدول فإن من الواجب أن نشير إلى بعض التحفظات السلبية التي قد تحتاج إلى نظرة عميقة من دول المجلس يمكن التغلب عليها ومن أهم هذه التحفظات ما يلي :-

١ - بالرغم من وجود الأراضي الزراعية الجيدة في دول المجلس وبخاصة في مصر والعراق نجد أنهما يأتیان في قائمة أكبر خمس دول عربية تستورد القمح بالإضافة إلى أن دول المجلس الأربع تعاني نقصاً خطيراً في إنتاج الغذاء مما يجعلها تعتمد على استيراد احتياجاتها

في الوصول إلى التكامل الاقتصادي لا بد وأن يسبقها بعض التكتلات الاقتصادية ثم الوصول إلى قيام السوق المشتركة وانتهاءً بالتكامل الاقتصادي . وعلى ذلك فسوف نقسم هذا الباب إلى أربعة فصول : نبحث في الأول - وكمدخل للتعرف على اقتصاد الدول الأربع - نظرة حول الواقع الاقتصادي لدول المجلس ثم في فصل ثانٍ نبحث في مجلس التعاون العربي وبعض التكتلات الاقتصادية بعد ذلك نبحث في إمكانية قيام سوق مشتركة لدول المجلس في فصل ثالث . وأخيراً نبحث في إمكانيات التكامل الاقتصادي وذلك في فصل رابع .

الفصل الأول :

نظرة حول الواقع الاقتصادي لدول المجلس^(٩)

يمثل مجلس التعاون العربي بدوله الأربع تكتلاً اقتصادياً متميزاً نظراً لطبيعة موقعه في قلب الوطن العربي سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث موقع أطرافه من التفاعلات الجارية في المنطقة العربية وهذا سينعكس بلا شك بآثار إيجابية حول مختلف المجالات الاقتصادية بين دول المجلس . والنظرة السريعة حول الواقع الاقتصادي لدول مجلس التعاون العربي تؤكد وجود العديد من المعالم التي تمتلكها هذه الدول من موارد ومقومات اقتصادية يمكن أن تسهم بإيجاب في تحقيق درجة عالية من التعاون فيما بينها ومما يدعم من إمكانيات الوصول إلى التكامل الاقتصادي المنشود ونشير فيما يلي إلى أهم هذه المعالم : ١ - تقدر المساحة الجغرافية الإجمالية للدول الأربع بحوالي ١٧٣ مليون هكتار وهي تمثل حوالي ١٢ ٪ من إجمالي الرقعة الأرضية العربية . وتتوفر في دول المجلس مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة تقدر بحوالي ١١٠ ملايين فدان . وهي تتصف بتباين نسبي في المكونات المناخية بما يسمح بتباين واضح في التراكيب المحصولية ومن ثم في نوعية المنتجات المزروعة وبما يمكن بالتالي من تحقيق درجة عالية من التخصص الزراعي ومن ثم إمكانية تكثيف التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وبما يحقق مصالح الجميع . ٢ - يقدر عدد السكان البلدان في الأربعة نحو ٨٠ مليون نسمة ويمثلون حوالي ٤٠ ٪ من عدد سكان الدول العربية ومن بين هذا العدد نجد أن هناك قوى عاملة تتجاوز ٢٤ مليون نسمة من بينها حوالي ٣٢ ٪ من إجمالي العمالة الصناعية بالمنطقة العربية . ٣ - يصل الناتج القومي في دول المجلس نحو ١٠٠ مليار جنيه . كما أن دول المجلس تمتلك إمكانيات بترولية كثيرة حيث يبلغ عمر الاحتياطي البترولي المؤكد في العراق ما بين ٦٠ و ٧٠ سنة وفي مصر احتياطي مؤكد من البترول

(٩) للمزيد من التفاصيل حول الامكانيات والموارد الاقتصادية لدول المجلس راجع : « الضرورة والمستقبل » ورقة العمل المقدمة من جريدة الصناعة والاقتصاد . سابق الإشارة إليها ود . محمد أبو مندور « مجلس التعاون العربي والامن الغذائي » بحث مقدم إلى الندوة المشار إليها سابقاً ود . محمد حمدي سالم « إمكانيات وسبلالات التنسيق في إطار مجلس التعاون العربي » بحث مقدم إلى الندوة المنعقدة عنها سابقاً .

الأعضاء ذلك أن هذا التنسيق هو الهدف المنشود لما يحققه من الترابط الوظيفي بين أهداف ووسائل وأدوات هذه الخطط بالإضافة إلى أنه يضمن تحقيق درجة عالية من الترابط العضوي بين الإمكانيات الاقتصادية المتاحة وصولاً للأهداف المشتركة. كما أن الاتفاقية أشارت في مادتها الثانية إلى أن التنسيق بين السياسات على مستوى القطاعات الانتاجية المختلفة يعد أساساً ضرورياً لتحقيق أهداف المجلس. وتجدر الإشارة إلى أن تنسيق هذه السياسات الاقتصادية وصولاً إلى التكتلات الاقتصادية ثم إلى التكامل الاقتصادي ينبغي أن يؤسس على استراتيجية واضحة ومحددة المعالم للمجلس. وبوجه عام يمكن الإشارة إلى مجموعة من الأهداف التنسيقية للخطط والسياسات الاقتصادية المشتركة فيما يلي (١٠):

- ١ - ضرورة التنسيق وتدعيم الجهود المشتركة لتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات الدول الأعضاء وذلك بتنشيط معدلات النمو في القطاعات الانتاجية المختلفة ومن أهم صور هذه الاختلالات نجد الخلل الناجم عن النمو السريع للاستهلاك العام والخاص بما يتجاوز حجم الانتاج في معظم القطاعات كذلك الخلل الناجم عن ارتفاع معدلات التبعية الاقتصادية للأسواق الأجنبية والخلل الناجم عن الزيادة المضطردة لعدد السكان.
- ٢ - أن تعمل هذه السياسات المشتركة للدول الأعضاء على تهيئة المناخ الملائم للاستثمار المشترك لكل من القطاع العام والقطاع الخاص بمعنى إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للقيام بدوره في هذا المجال ولا يقتصر الاستثمار المشترك على مجموعة من المشروعات الحكومية.
- ٣ - ضرورة العمل على خلق وتطوير التكنولوجيا الانتاجية المحلية النابعة من البيئة الوطنية مع الاستفادة من التكنولوجيا الانتاجية العالمية بما يتلاءم مع تلك البيئة الوطنية.
- ٤ - العمل على تدعيم الإجراءات والجهود المبذولة في سبيل استخدام الموارد المتاحة استخداماً أفضل للوصول إلى مستوى أفضل من الرفاهية الاقتصادية لشعوب الدول الأعضاء. ويأتي في سبيل ذلك ضرورة العمل على تهيئة مناخ أفضل للاستثمارات وتبني برامج ومشروعات الاحلال محل الواردات خاصة في مجال المنتجات الزراعية والغذائية والعمل على تدعيم وزيادة الصادرات وتشجيعها وخاصة في المجالات التي تتمتع دول المجلس فيها بميزات نسبية.

وتحقيقاً للأهداف السابقة وتدعيماً لتنسيق الخطط

الغذائية من الخارج كما تعتمد أيضاً على الخارج في الحصول على مستلزمات الانتاج من أسمدة ومبيدات وآلات زراعية الأمر الذي يزيد من عبء العجز في ميزان المدفوعات إذ بلغت قيمة واردات مصر وحدها في عام ١٩٨٦ نحو ٢٦٨ مليون دولار ولم تتجاوز صادراتها نحو ٤٧ مليون دولار. وفي الأردن بنحو ٣١٥ مليون دولار عام ١٩٨٦ وفي اليمن بنحو ٩٩ مليون دولار في نفس العام أيضاً (عام ١٩٨٦).

٢ - ارتفاع معدلات التضخم في دول المجلس بالإضافة إلى تشابه الهياكل الصناعية والانتاجية إلى حد كبير فمثلاً هناك صناعات تنافسية في كل من العراق والأردن لانتاج الأسمدة بالإضافة إلى وجود عجز في ميزانيات الدول الأعضاء مما يعني أن إعفاء الواردات بين هذه الدول من الرسوم الجمركية طبقاً للاتفاقية وهي إحدى صور التكتل الاقتصادي يعني ضرورة إيجاد موارد أخرى لتمويل خزانة الدولة.

٣ - بالنسبة للموارد الرأسمالية في دول المجلس فالملاحظ أن هناك قصوراً نسبياً في هذه الموارد إلا أنه في إطار من التنسيق والتعاون يمكن توجيه استخدام المتاح منها بشكل أفضل مما يعود بالخير والنفع العام هذا بالإضافة إلى أن هناك جانباً من هذه الموارد الرأسمالية متاح ومتوفر لدى القطاع الخاص في الدول الأعضاء ويحتاج إلى تهيئة المناخ الاستثماري المناسب ليقوم بدوره بصورة أكثر فاعلية وبما يحقق الازدهار والرخاء بين دول المجلس.

الفصل الثالث

مجلس التعاون العربي وبعض التكتلات الاقتصادية

لنستألف هنا في مجال البحث عن التكتلات الاقتصادية تفصيلاً حيث أن هذا موضوع يحتاج إلى عدة أبحاث أو إلى بحث مستقل ولكننا قصدنا الإشارة إلى بعض التكتلات الاقتصادية التي يمكن لمجلس التعاون العربي أن يعمل على تحقيقها وأن يأخذ بتجارب التجمعات التي سبقته في هذه المجالات ليستفيد منها ويطبق ما يراه صحيحاً ومتوافقاً مع الظروف الاقتصادية للدول الأعضاء وأن يلقي جانباً المساوئ أو العيوب التي قد تشوب هذه المجالات. وقبل أن نخوض في البحث عن أهم التكتلات الاقتصادية نرى أنه من الضروري الإشارة إلى ما جاء باتفاقية مجلس التعاون العربي من أهمية تنسيق الخطط والسياسات الاقتصادية بين دول المجلس :-

أولاً :- تنسيق الخطط والسياسات الاقتصادية بين دول المجلس

أشارت الاتفاقية إلى أهمية التنسيق بين الدول

المنتجات الصناعية تمهيدا لالغائها فيما بينها في ميعاد لايتجاوز أول يناير ١٩٧٠ وتم إلغاء الرسوم الجمركية فعلا في معظم دول المنطقة في آخر عام ١٩٦٦ . وكذلك منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية ويزمزلها ب لافتا Latin American Free Trade Area (LAFTA) والتي انشأت بموجب معاهدة مونتيفيديو في عام ١٩٦٠ بين كل من : البرازيل ، شيلي ، بيرو ، الأرجواي ، الأرجنتين ، المكسيك ، بارجواي ، ثم انضمت إليها في عام ١٩٦١ كولومبيا واكوادور وفي عام ١٩٦٨ فنزويلا وبوليفيا . ونعتقد ان دول المجلس الأربع تستطيع وفقا لتنسيق سياساتها الاقتصادية وعلى ضوء مذكراته من قبل ان تقدم على هذه الخطوة كبادرة للتكامل الاقتصادي .

٢ - الاتحاد الجمركي (١٢) : وهو عبارة عن اتفاق عدة دول لاقامة حاجز جمركي موحد بينها وبين الدول الأخرى مع المقاء هذا الحاجز فيما بين هذه الدول . وأبرز مثال على هذا الشكل من التكتلات الاقتصادية هو اتحاد البنيولوكس Benelux وهو ذلك الاتحاد الجمركي الذي عقد في عام ١٩٤٧ بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج وأصبح نافذ المفعول من أول يناير عام ١٩٤٨ . ويعتبر هذا الاتحاد أول تجربة للتكامل الاقتصادي حيث أصبحت هذه الدول وحدة اقتصادية متكاملة . في عام ١٩٥٨ . والاتحاد الجمركي يختلف عن منطقة التجارة الحرة حيث أن الأخيرة تتميز بإلغاء الرسوم والقيود الجمركية بين الدول الأعضاء مع احتفاظ كل عضو بتعريفته الجمركية الخاصة بالنسبة لكافة الدول الأخرى من غير الأعضاء في المنطقة . أما الاتحاد الجمركي فهو اتفاق يهدف الى أن يجعل دول مستقلة -أرضا- جمركية واحدة تخضع لتنظيم جمركي متماثل بمعنى إلغاء كامل للحدود وللحواجز الجمركية التي تفصل بين الدول الأعضاء واندماجها في وحدة جمركية واحدة ، وهناك عناصر أساسية مكونة للاتحاد الجمركي أهمها : أ - وحدة الحدود الجمركية والاقليم الجمركي بالنسبة لبقية الدول الأخرى . ب - وحدة القانون الجمركي والتعريفات الجمركية . ج - حرية تداول السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد . د - توزيع الرسوم الجمركية التي يتم تحصيلها على سلع وخدمات الدول الأخرى بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي وفقا لنسبة معينة يتم الاتفاق عليها فيما بينهم . هذا وقد اتخذ مجلس التعاون العربي خطوة جادة في سبيل تحقيق هذا الشكل من التكتلات الاقتصادية حيث طالعنا جريدة الاهرام

والسياسات الاقتصادية بين دول المجلس يمكن له ان يعمل على تطبيق بعض صور التكتلات الاقتصادية المعروفة التي نوردتها فيما يلي :

ثانيا : بعض أشكال التكتلات الاقتصادية التي يمكن لمجلس التعاون العربي تطبيقها (١١)

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مولد العديد من المنظمات الاقتصادية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتعمير والتنمية ، كما شهدت ايضا الكثير من مظاهر التكتلات الاقتصادية التي تستهدف تنمية التجارة الدولية وتحريرها عن طريق التدرج في تخفيض الحواجز الجمركية وتحسين شروط التجارة الخارجية بما يؤدي الى الاسراع في معدلات النمو الاقتصادي ونمو الاستثمارات وخلق طاقات عمل جديدة وكل هذه التكتلات تعمل على حل مشكلة الأسواق وفتح مجالات اكبر امام تسويق المنتجات والعمل على اعادة تقسيم العمل الدولي على أسس سليمة من التخصص الانتاجي بما يعود في النهاية بالنفع والخير على كل دولة على حدة من جراء مزايا التخصص والانتاج الكبير . وتتخذ التكتلات الاقتصادية عدة اشكال تختلف فيما بينها بحسب درجات الاندماج بين الأطراف الاعضاء المنظمة لهذه التكتلات ومن حيث اثرها على امكانية قيام الوحدة الاقتصادية الكاملة فيما بين الدول الاعضاء وفيما يلي الاشارة الى اهم هذه الاشكال :

١ - منطقة التجارة الحرة : هي عبارة عن تكتل مجموعة من الدول يتمثل في ازالة الحواجز الجمركية فيما بينها مع احتفاظ كل دولة منها بتلك الحواجز مع بقية دول العالم . ومنطقة التجارة الحرة تختلف عن المنطقة الحرة فهذه الأخيرة تعد جزءا من اقليم الدولة محرر من الجمارك . اذن في منطقة التجارة الحرة تتفق الدول الاعضاء على تخفيض القيود الجمركية او ازالتها بما فيها القيود الادارية المفروضة على حركة تبادل السلع والخدمات فيما بينها وفي نفس الوقت تحتفظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية الخاصة ازاء الدول الأخرى غير الاعضاء في المنطقة . ومن ابرز الأمثلة على ذلك منطقة التجارة الحرة الأوروبية ويزمزلها ب افتا European Free Trade Area (EFTA) والتي انشأت بموجب معاهدة استوكهولم في عام ١٩٥٩ بين سبع دول هي : المملكة المتحدة ، السويد ، والنرويج ، الدانمارك والنمسا وسويسرا والبرتغال . وانضمت إليها أخيرا ايزلندا والغرض منها كان تخفيض الرسوم الجمركية على

(١١) للمزيد من التفاصيل حول هذه التكتلات الاقتصادية راجع : د . عبد الحكيم الرفاعي « السياسة الجمركية والتكتلات الاقتصادية » الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع . القاهرة ١٩٧٦ وفؤاد مصطفى محمود : « التصدير والاستيراد علميا وعمليا » الطبعة الثانية . دار النهضة العربية ١٩٨٤ . محمود صالح الفلكي : « التكتلات الاقتصادية الغربية - نشأتها - أنظمتها » يونيو ١٩٦٢ .

(١٢) للمزيد من التفاصيل راجع زينب سليمان محمد درويش : الاتحادات الجمركية وأثرها في النمو الاقتصادي « رسالة دكتوراه - حقوق القاهرة ١٩٨٢ »

الفصل الثالث :

المجلس وقيام سوق مشتركة بين الدول الاعضاء :
إن التجمع الرباعي في إطار مجلس التعاون العربي سوف يساعد في اتساع السوق العربي وهذا في حد ذاته يسمح بقيام صناعات جديدة وفقا لمعايير أفضل إذ أن الفائدة الاقتصادية تثبت أنه كلما اتسع السوق كلما أدى ذلك إلى تخفيض أسعار السلع المنتجة وبالتالي إلى زيادة تسويقها وإنتاجها بالإضافة إلى أن اتساع السوق يعني تنوعا في الموارد واستخداما أفضل لها . ونرى أن هذا التجمع بهذه الأهداف التي أقرها إذا ما أصر على تحقيقها فسوف يكتب له النجاح باذن الله حيث أن أهدافه ركزت بالدرجة الأولى على الأهداف الاقتصادية دون الخوض في المسائل السياسية ونقرر هنا ونحن بصدد الحديث عن قيام سوق مشتركة بين دول المجلس أن السوق العربية المشتركة التي انشئت من قبل وفقا لميثاق جامعة الدول العربية كان أساسها سياسيا بحتا وبالتالي لم تثبت فعالية ولم يكتب لها النجاح . وينبغي القيام فورا بدراسة شاملة لأسواق دول المجلس الأربع لتحديد المواد الخام ورؤوس الأموال وكافة الأنشطة الاقتصادية صناعية كانت أم زراعية أم تجارية للتعرف على احتياجات كل دولة منها بهدف استفادة كل دولة من الدول الأخرى ليحدث النفع المشترك للدول الاعضاء وليحدث نوع من التكامل الاقتصادي في إطار قيام سوق مشتركة بين دول المجلس وصولا منها إلى التكامل الاقتصادي وسوف نبحت فيما يلي مفهوم السوق المشتركة ثم نشير إلى السوق العربية المشتركة كتجربة لم يكتب لها النجاح ثم التجربة في إطار السوق الأوروبية المشتركة حيث كتب لها النجاح الباهر .

أولا : مفهوم السوق المشتركة وأهميتها : من بين الأهداف الرئيسية التي حددتها اتفاقية مجلس التعاون العربي ما جاء في المادة الثانية الفقرة الرابعة « السعي إلى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية » . من هذا النص يتضح لنا أن دول المجلس تسعى نحو قيام السوق المشتركة التي نحن بصدد بحثها الآن وذلك تطلعا إلى السوق العربية المشتركة أي التي تضم كافة الدول العربية ومنها تصل إلى قيام الوحدة الاقتصادية العربية وهي كما ذكرنا أقصى درجات التكامل الاقتصادي بمعنى أن تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كأنها اقتصاد واحد وهو ما يعني الوصول إلى التكامل الاقتصادي كما سنرى في الفصل التالي .

والسوق المشتركة عبارة عن سوق تتوافر فيه حرية انتقال السلع والخدمات والعمل ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء وهناك فارق رئيسي بين السوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة حيث أنه لا يوجد في الأخيرة إتحاد

وجريدة الاخبار أيضا يوم الأربعاء الموافق ١٩٨٩/٤/٥ بخبر هام حول دراسة لاقامة نظام جمركي موحد لدول مجلس التعاون العربي وقد جاء في هذا الخبر أن خبراء الجمارك بدول المجلس سيبدأون قريبا في إجراء دراسات تفصيلية لاقامة نظام جمركي موحد بدول المجلس الأربع وقد صرح بذلك السيد وكيل أول وزارة المالية ورئيس مصلحة الجمارك مشيرا إلى أنه توجد حاليا بين مصر وباقي دول المجلس والعديد من الدول العربية الأخرى اتفاقيات جمركية ثنائية . كما أعلن أن هدف الدراسات التي يقوم بها الخبراء هو وضع نظام موحد للجمارك يسري في كل من دول مجلس التعاون العربي . ونحن نأمل في سرعة تطبيق مثل هذا النظام لما يؤكد من جدية العمل بالمجلس وجدية ماينتظر منه من تحقيق الخير لمواطني الدول الأعضاء وصولا إلى التكامل الاقتصادي .

٣ - الاتحاد الاقتصادي : في مثل أشكال هذه التكتلات الاقتصادية لا يقتصر التعاون بين الدول الأعضاء على إزالة القيود المفروضة على التبادل التجاري وحركات رؤوس الأموال فحسب بل يشمل إلى جانب ذلك التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للدول الاعضاء . وهو عبارة عن سوق مشتركة تقوم بتنسيق السياسات الاقتصادية فيما بين أعضائها وفيما يتعلق بالعمالة وسعر الصرف وميزان المدفوعات . والاتحاد الاقتصادي هو الشكل المتقدم لأشكال التكتلات الاقتصادية حيث يعتبر مرحلة هامة تسبق المرحلة النهائية وهي مرحلة الوحدة الاقتصادية الشاملة أي التكامل الاقتصادي وهو الأمل المعقود على هذا المجلس . ونجد بوادر هامة لهذا الاتحاد حيث ذكر في جريدة اخبار اليوم في ١٩٨٩/٢/١٨ أن هناك دراسات تستهدف توحيد التشريعات والقوانين الاقتصادية في الدول الأربع بما يسهل انسياب رؤوس الأموال والسلع والخدمات بين تلك الدول بما يحقق الفائدة المشتركة لها هذا بالإضافة إلى أننا نستطيع استنتاجا من نصوص اتفاقية المجلس - أن النية تتجه نحو تحقيق هذا الاتحاد الاقتصادي حيث جاء في المادة الثانية من الاتفاقية كما ذكرنا من قبل أن المجلس يهدف إلى تنسيق السياسات على مستوى قطاعات الإنتاج المختلفة ومن بين هذه السياسات التنسيق في المجالات الاقتصادية والمالية والصناعية والزراعية وهذه السياسات من بين الدعائم التي يقوم عليها الاتحاد الاقتصادي . والجدير بالذكر أن هناك أشكالا أخرى للتكتلات الاقتصادية منها السوق المشتركة وقد أثرنا أن نبحثها في فصل مستقل لأهميتها بالنسبة لدول المجلس ولأهميتها أيضا من حيث ذكرها صراحة ضمن بنود الاتفاقية وضمن أهداف مجلس التعاون العربي التي يسعى إلى تحقيقها وهذا ما سوف نبثه في الفصل الثالث من هذا البحث .

لن دعم نشاط التشكيلات التعاونية في إطار ميثاق المجلس ويستطرد الخبر بأن رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين قد صرح بأن هناك اتصالات تتم مع ممثلي القطاع الخاص في دول المجلس لإقامة شركة قابضة كبرى بتمويل من مؤسسات القطاع لتنفيذ مشاريع متناسقة على مستوى هذه الدول « إن هذا الخبر الهام يدخل في إطار البند الثالث من المادة الثانية من إتفاقية المجلس حيث جاء في هذا البند « تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادي بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة »

ثانياً : السوق العربية المشتركة : (١٤) في عام ١٩٥٠ عقدت دول الجامعة العربية معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وفي إطار هذا التعاون الاقتصادي تقرر إنشاء إتفاقية الوحدة الاقتصادية في عام ١٩٦٢ وأنشئ بموجبها مجلس الوحدة الاقتصادية وقد قرر هذا المجلس في دور انعقاده بالقاهرة في المدة من ٨ إلى ١٣ أغسطس عام ١٩٦٤ إنشاء السوق العربية المشتركة وذلك « رغبة في تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي للدول المتعاقدة وإرساء دعائم الوحدة الاقتصادية ... ورغبة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأطراف المتعاقدة وتوحيد الجهود لتحقيق أفضل الشروط لتنمية ثرواتها ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل » . وتهدف السوق العربية المشتركة إلى :

- ١ - حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
 - ٢ - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
 - ٣ - حرية تبادل البضائع .
 - ٤ - حرية النقل والتراخيص واستكمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية .
- وقد وافقت على إنشاء السوق خمس دول هي مصر ، سوريا ، العراق ، الأردن ، الكويت وبدأ العمل بها منذ أول يناير ١٩٦٥ وقد انضمت إليها اليمن عام ١٩٦٧ والسودان في عام ١٩٦٩ . والحقيقة أن هذه الفكرة بأهدافها المذكورة أنفاً قد وصلت في مرحلة التفكير الاقتصادي إلى أقصى درجات الاتحاد الاقتصادي أو الاندماج الاقتصادي إلا أن اختلاف النظم السياسية والعقائدية التي تحكم شعوب المنطقة العربية مازالت تقف جبر عثرة في سبيل وحدة الرأي والفكر الاقتصادي كما أن الأمر يقتضى تنسيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية وهذا هو ما فكر فيه أعضاء مجلس التعاون العربي حينما وقعوا الإتفاقية وهو ما كان نصب أعينهم من تعثر مباشرة السوق العربية المشتركة لمهامها بنجاح .

جمركي وليست هناك تعريفية خارجية مشتركة تطبق على الدول غير الأعضاء بل أن كل دولة تحتفظ بتعريفاتها الخاصة بالنسبة للدول غير الأعضاء . والواقع أن السوق المشتركة تهدف إلى وحدة جمركية واقتصادية (١٥) . ولاشك أن الوحدة الجمركية والاقتصادية بين الدول الأعضاء لها أهمية كبرى من حيث المزايا العديدة التي يمكن أن تحققها والتي يكون لها أكبر الأثر في إقتصاديات الدول الأعضاء إذ يترتب على هذه الوحدة إتساع نطاق السوق الذي تصرف فيه المشروعات منتجاتها نتيجة للاتحاد الجمركي فيزيد الإنتاج بدرجة كبيرة وتقل التكاليف وتخفض الأسعار ومن ثم يستفيد المستهلكون فائدة كبيرة ، كما تؤدي الوحدة الاقتصادية إلى زيادة العمالة بسبب ما تؤدي إليه من تحقيق حرية انتقال العمل من دولة إلى أخرى وما تتضمنه من إعادة تدريب العمال لإعادة توظيفهم إذا ما غيرت المشروعات التي يعملون فيها من إنتاجها أو وجهته وجهة جديدة . هذا بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات بسبب حرية انتقال رأس المال بين الدول الأعضاء من جانب وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى السوق بكميات كبيرة من جانب آخر يحدوها إلى ذلك إتساع السوق وعدم وجود حواجز جمركية . كما أن زيادة الاستثمارات تساعد على إقامة مشروعات كبيرة لم يكن متاحاً قيامها من قبل فتتخفض نفقة الإنتاج لاستفادتها بمزايا الإنتاج الكبير ، كذلك فإن قيام السوق المشتركة يتيح للدول الأعضاء القيام بالتخطيط والتنسيق الاقتصادي للوصول إلى الأهداف المنشودة واختيار أفضل الوسائل لتحقيق هذا التنسيق في داخل السوق . هذا والجدير بالذكر في هذا المجال أن نشير إلى أن دول المجلس قد بدأت بالفعل خطواتها نحو تنفيذ هذه الأهداف بالقيام ببعض المشروعات الاستثمارية الكبرى حيث نشرت جريدة الجمهورية خبراً يوم السبت الموافق ٨ أبريل ١٩٨٩ حول قيام شركة تعاونية للسلع الغذائية والحرفية وقيام مشاريع متناسقة كبرى للقطاع الخاص في دول مجلس التعاون العربي . وقد أشارت الصحيفة أن ممثلو الاتحادات التعاونية بدول المجلس قد وافقوا على دراسة إقامة شركة تضم التشكيلات التعاونية في دول المجلس لتيسير وتدعيم التبادل التجاري للسلع الغذائية والحرفية كما صرح الأمين العام للاتحاد التعاوني العربي ووزير المالية العراقي الأسبق أنه سيتم بحث ثلاث ورقات عمل من مصر والعراق والأردن لإقامة مجلس تنسيق أو مكتب تنمية التعاون بين الاتحادات التعاونية لدول المجلس

(١٣) انظر د . عبد الحكيم الرفاعي : المرجع السابق الإشارة إليه ص ٢٤٠ .

(١٤) للمزيد من التفاصيل حول السوق العربية المشتركة انظر : د . عبد الحكيم الرفاعي المرجع السابق الإشارة ص ٢٥١ وما بعدها ، السوق العربية المشتركة ، ترجمة وتقديم د . صليب بطرس . دار المعارف المصرية يناير ١٩٧٥ .

على استكمال مسيرة التكامل بإعلان الوحدة الأوروبية المنتظرة عام ١٩٩٢ .

والجدير بالذكر أن إنشاء السوق الأوروبية المشتركة بعد نقطة تحول في تاريخ العالم الحديث كما يطلق عليها « المجتمع الاقتصادي الأوروبي » وقد قامت السوق الأوروبية المشتركة على عدة أسس يمكن الإشارة إليها فيما يلي :

١ - تنسيق السياسات الاقتصادية ٢ - الوحدة الجمركية ووحدة السياسة التجارية ٣ - السياسة الاجتماعية ٤ - السياسة الزراعية المشتركة ٥ - السياسة المالية والميزانية ٦ - اشتراك الدول والأقاليم فيما وراء البحار .

وقد كان من أهم أهداف السوق الأوروبية المشتركة مايلي :-

١ - إنشاء اتحاد جمركي ليصبح اتحادا كاملا عند انتهاء فترة الانتقال وقد تم إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وفرض تعريف جمركية موحدة على واردات الدول غير الأعضاء وإلغاء القيود الكمية وبذلك قد تم توحيد السياسة التجارية للدول الأعضاء في السوق . ٢ - قد هدفت السوق إلى أبعد من ذلك وهو الوحدة الاقتصادية بما نصت عليه من تنسيق السياسات الاقتصادية في المجالات التالية : التنمية الاقتصادية بإنشاء بنك أوروبي للاستثمار ، حرية انتقال العمل ورأس المال ، وضع سياسة مشتركة للنقل ، المنافسة الحرة ، تنسيق الضرائب ، ميزان المدفوعات والمسائل النقدية .

٣ - تضمنت المعاهدة أيضا الأهداف الاجتماعية بما نصت عليه من التنسيق بين الأعباء الاجتماعية في الدول الأعضاء باعتباره شرطا أساسيا للتجارة الحرة وكذلك إظهارا لاهتمام الدول الأعضاء بالرفاهية الاجتماعية كما تقرر إنشاء صندوق اجتماعي الغرض منه توفير فرص العمل أمام العمال في السوق المشتركة ورفع مستوياتهم . ٤ - بالنسبة لأهداف السياسة الزراعية المشتركة فقد تضمنت تنمية الكفاية الانتاجية للزراعة باستخدام الوسائل الفنية الحديثة والافادة إلى أقصى حد من عوامل الانتاج بالإضافة إلى ضمان مستوى عايل للمعيشة بالنسبة للعاملين بالزراعة واستقرار الاسواق وضمان توفير المنتجات بانتظام كذلك ضمان أثمان معقولة للمستهلكين . هذا هو أهم ما يمكن ذكره بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة دون الخوض في تفصيلات هذه الأهداف والاتفاقيات التي عقدتها أو تكويناتها وأجهزتها

وعلى ذلك فقد نصت اتفاقية المجلس على ضرورة السعي إلى قيام سوق مشتركة بين الدول الاعضاء وصولا إلى السوق العربية المشتركة . فهل هذا يعني أن هذه السوق هي بديل للسوق العربية المشتركة ، لقد أكد بعض المسؤولين^(١٥) إثر توقيع الاتفاقية أن التجمع الرباعي دعامة للسوق العربية المشتركة ونواة تنشيط ودفع دم جديد لها . ونحن نرى أن قيام السوق المشتركة لدول المجلس ليست بديلا عن السوق العربية المشتركة إذ أن هذه الأخيرة أنشئت وفقا لميثاق جامعة الدول العربية وهذه الدول الأربع وهي أعضاء في السوق العربية المشتركة لا تستطيع أن تلغي ما أصدرته الجامعة العربية بالإضافة إلى أن الدول الأربع لم تعلن أنها تقصد بقيام السوق المشتركة أن تكون بديلا عن السوق العربية المشتركة إنما هي تهدف إلى أن تكون نواة حقيقية للوصول إلى السوق العربية المشتركة في حالة انضمام الدول العربية الأخرى إلى الاتفاقية . وكما ذكرنا من قبل أن هذه الاتفاقية تسمح بانضمام أية دولة عربية . وبالتالي فإذا ما تحقق لدول مجلس التعاون العربي قيام هذه السوق المشتركة بصورة جدية وفعالة وفقا للأهداف المرجوة أخذه في الاعتبار التجارب السابقة عليها المتعثرة منها والناجحة أيضا . وإذا ما انضمت إليها الدول العربية الأخرى فهي قد تكون منضمة على أسس سليمة وأهداف محددة تسير وفقا لتنسيق الخطط والسياسات الاقتصادية فتعطيها قوة وفعالية أكبر وهذا ما نتمناه جميعا خاصة وإمامنا تجربة ناجحة لهذه السوق المشتركة وهي السوق الأوروبية المشتركة والتي سنشير إليها جالا وذلك بهدف الاستفادة منها ووضعها أمام أعين دول المجلس لتكون لهم نبراسا للعمل الجاد والتكامل والذي يسير بخطى واسعة نحو التقدم والازدهار على طريق التكامل الاقتصادي .

ثالثا : السوق الأوروبية المشتركة^(١٦) : وقعت اتفاقية السوق الأوروبية بين ست دول أوروبية هي : ألمانيا الاتحادية ، فرنسا ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، ولوكسمبورج وذلك على أثر توقيع اتفاقية روما في ٢٥ مارس ١٩٥٧ وهو ما عرف بميثاق روما ووضعت هذه الاتفاقية أسس الإطار العام للتعاون الاقتصادي وكذا التنسيق السياسي والاستراتيجي لدول السوق الست . وقد انضمت إليها ثلاث دول أخرى هي بريطانيا والدنمارك وأيرلندا في عام ١٩٧٢ ثم انضمت اليونان أخيرا في عام ١٩٨٢ وانضمت إسبانيا والبرتغال ثم انفق

(١٥) تصريح للدكتور/ أسامة الباز وكيل أول وزارة الخارجية ومدير مكتب رئيس الجمهورية للشئون السياسية وذلك لجلسة السياسي في ١٩٨٩/٢/١٩ الصفحة الثالثة .

(١٦) للمزيد من التفاصيل حول السوق الأوروبية المشتركة راجع : د . عبد الحكيم الرفاعي المرجع السابق ، فؤاد مصطفى محمود ، المرجع السابق ، عادل أمين : السوق الأوروبية المشتركة وأثرها على الاقتصاد الأفريقي والأسبويج ، الدار المصرية للكتاب ١٩٥٧ ، محمد شفيق عبد الفتاح : أثر السوق الأوروبية المشتركة على الاقتصاديات في جمهورية مصر العربية الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٤ .

ولوكسمبورج (ولفظ البنيولوكس تشبه الى الحروف الاولى من أسماء هذه الدول باللغة الانجليزية) وهذه التجربة تعد مثالا يحقذي به في التكامل الاقتصادي على مدى أوسع وقد تم البدء في تنفيذه في أول يناير ١٩٤٨ وبموجبه ألغيت القيود النقدية بين الدول الثلاث وألغيت كذلك القيود المفروضة على انتقال رؤوس الأموال بين دول الاتحاد وتم الاتفاق على انشاء سوق مشتركة للعمل تضمن حرية العمل وانتقاله في دول الاتحاد وقد كفل الاتحاد تنسيقا كافيا للسياسات الاقتصادية والمالية دون المساس بسيادة الدول المشتركة كما أن السوق الأوروبية المشتركة كما ذكرنا تعد أبرز مثال ناجح في العصر الحديث من حيث استكمال مسيرة التكامل بإعلان الوحدة الأوروبية المنتظرة عام ١٩٩٢ .

نخلص إذن إلى أن التكامل الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية عبارة عن مرحلة تصل فيها مجموعة من الدول إلى الانصهار الكامل في كتل اقتصادية أكبر يكون له سياسة اقتصادية واحدة وأجهزة واحدة تشرف على هذه السياسة وتكون أيضا هناك عملة واحدة .

ثانيا : إمكانيات التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون العربي

ذكرنا من قبل أن التجمع الاقتصادي العربي هو أمر مطلوب خاصة وأن العالم كله يتجه اليوم نحو التكتل الاقتصادي . وأذلك التجمع بين الدول الأربع يأتي في إطار الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة في نهاية الأمر بإذن الله . ومحاولات التكامل الاقتصادي لابد وأن تبدأ بصورة من صور التنسيق الهادئ والتدرجي بشرط أن يكون لدى القائمين على تحقيق هذا التكامل الرؤية الواضحة عن الأهداف والأمال التي يريدون تحقيقها وقد ذكرنا من قبل أن اتفاقية مجلس التعاون العربي نصت في مادتها الثانية الفقرة الثانية ضمن أهداف المجلس « تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجيا .. » وهذا ما يجعلنا نطمئن إلى أن الاتفاقية تسير في المجرى الطبيعي للأمور والذي يستدعي كما أشرنا إلى ضرورة البدء ببعض أشكال التكتلات الاقتصادية تمهيدا للوصول إلى التكامل الاقتصادي حيث أن هذا هو الهدف النهائي الذي تسعى إليه دول المجلس وهو ما أشارت إليه الاتفاقية في نفس المادة الثانية ولكن في فقرة لاحقة وهي الفقرة الرابعة نصت على « السعي إلى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية » .

المختلفة التي تعمل بانتظام وتنسيق متكامل ذلك ان انشاء هذه السوق كان مثالا يحتذى به في التكتلات الاقتصادية الناجحة . ولعل أهمية معاهدة روما ترجع الى انها نفذت بدقة وفقا للبرنامج المفصل الذي تضمنته وما حدث بين الدول الأوروبية هو نموذج عمل لخطوات الوحدة والتكامل المدروسة والمتأنية والتي تضعها امام دول مجلس التعاون العربي وهو ما يمكن ان تقبلي به الدول العربية لتحقيق الحلم في الوحدة الاقتصادية والسياسية الشاملة . وهذا التجمع الرباعي يعتبر نواة لاعطاء المثل على التنسيق والتعاون بين الدول الأربع تساعد على فتح سوق واسعة تسمح بتحريك لرؤوس الاموال وتشجيع اقامة المشروعات الاستثمارية وكذلك خلق سوق للعمالة . وبالحيلة يمكن ان تحذو حذو السوق الأوروبية المشتركة بكل فعاليتها ونجاحها وصولا الى الوحدة الاقتصادية العربية والتكامل الاقتصادي كما سنراه في الفصل التالي .

الفصل الرابع : المجلس وإمكانيات التكامل الاقتصادي (١٧)

أولا : مفهوم التكامل الاقتصادي وأهميته :
التكامل الاقتصادي كما ذكرنا من قبل هو أقوى مظهر للتكتل الاقتصادي ويشجع على قيامه وجود سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وقد ينتهي بالوحدة السياسية ، وهو يعني أن تكون اقتصاديات الدول الأعضاء كالاقتصاد دولة واحدة وتقوم فيما بينها بإنشاء سلطة قومية يكون لقراراتها في الشؤون الاقتصادية سلطة الزام لجميع الدول الأعضاء . والوحدة الاقتصادية لها أهمية كبرى خاصة بالنسبة للدول النامية حيث تقوم بوضع برامج للتنمية من شأنها زيادة الانتاج والوحدة تساعد على التخطيط والتنسيق الاقتصادي لأن القوس في التنمية يقتضي وجود أسواق كبيرة لتصريف المنتجات ولاشك أن الاتفاقيات الإقليمية تساعد على توسيع الأسواق وتساهم في العمل على نجاح التخطيط . كذلك فإن الوحدة الاقتصادية بين الدول النامية المنتجة للمواد الأولية تؤدي إلى تنسيق سياساتها وتنظيم المنافسة بينها في الأسواق الأجنبية وبالتالي يمكن أن تتحسن شروط المبادلة الدولية لمصلحتها . وأمامنا تجربة رائدة في الوحدة الاقتصادية نجدها في اتحاد النيلوكس كما أشرنا إليه من قبل وهو الاتحاد المعقود بين بلجيكا وهولندا

(١٧) للمزيد من التفاصيل حول التكامل الاقتصادي راجع : د . علي لطفى « رؤوس الاموال العربية وإمكانيات قيام تكامل اقتصادي عربي » بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الاول للاقتصاديين المصريين بالقاهرة في الفترة من ٢٥ الى ٢٧ مارس ١٩٧٦ ود . تيسير عبد الجابر « دراسات في التكامل الاقتصادي العربي » معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٢ .
- ايهاب عز الدين ابراهيم نديم « التكامل الاقتصادي عن طريق التنسيق مع التطبيق على الدول العربية » رسالة ماجستير . كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . جامعة القاهرة ١٩٧٦ واسماعيل عبد الرحيم شلبي : « دراسة عن التكامل المالي العربي ودرره في تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية » رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة ١٩٧٩ .

إذن الطبيعي في الأمر هو أن يبدأ المجلس بأحد أشكال التكتلات الاقتصادية ثم ضرورة قيام السوق المشتركة وأخيرا الوحدة الاقتصادية وتأسيسا على ما استعرضناه من قبل حول الواقع الاقتصادي لدول المجلس تأكد لنا وجود العديد من المعالم التي تمتلكها هذه الدول من موارد ومقومات اقتصادية يمكنها أن تسهم بآثار ايجابية نحو الوصول إلى التكامل الاقتصادي المنشود فالدول الأربع تمتلك مقومات متنوعة تسمح - بالفعل - للقول بإمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي ولكن تنوه إلى ضرورة وجود التفاهم والتضامن بين الدول الأعضاء مع تداوك أخطاء التجارب الوجدوية السابقة وعم التسرع في البناء ويجب إقامة أضية اقتصادية ثابتة ورأسخة في كافة مجالات الصناعة والزراعة والاستثمارات المشتركة لوضع أساس التكامل بالإضافة إلى ضرورة العمل على ألا تقف مشاكل السياسة عقبة في سبيل تحقيق هذا الهدف النهائي وهو التكامل الاقتصادي ولناخذ العبرة في ذلك مما سبق أن نوهنا إليه من تجربة السوق العربية المشتركة. وإن كانت اشراقة

الأمم تبدو من خلال تركيز اتفاقية المجلس على النواحي الاقتصادية دون الخوض في المسائل السياسية ذلك أن التكامل الاقتصادي أصبح خطوة ضرورية للبلاد العربية يمكن عن طريقها دفع عملية التنمية الاقتصادية فهو مثل بالنسبة لها أفضل أسلوب ومنهاج للتنمية الاقتصادية في ظل الظروف الحاضرة . والحقيقة أن دول المجلس الأربع تملك القدرة (والتي سوف تتزايد كما ونوعا في إطار هذا التعاون) لمواجهة مسئولياتها نحو التنمية من أجل الازدهار ورفع مستوى حياة مواطنيها ونحو ترشيد الحركة العربية وتدفق حيوياتها وضمان أمنها الاقتصادي والسياسي والعسكري والثقافي والاجتماعي وإن كان الهيكل الاقتصادي لهذه الدول الأربع أعضاء المجلس يتميز بالتنشابه فإنه من الممكن عن طريق التنسيق والتعاون فيما بينها أن تعمل على إقامة المشروعات الكبرى المشتركة التي تؤدي إلى النفع المشترك وإلى زيادة حجم التجارة مما يسهم في إمكانيات الوصول إلى التكامل الاقتصادي □



ملف السياسة الدولية

الادارة الجديدة واحتمالات تطور السياسة الامريكية في المنطقة العربية

- (١) تقديم الملف
- (٢) توجهات الادارة الامريكية تجاه المنطقة العربية
- (٣) الادارة الامريكية الجديدة والصراع العربي الاسرائيلي
- (٤) احتمالات التطور في السياسة الامريكية ازاء الخليج
- (٥) السياسة الامريكية تجاه منطقة المغرب العربي
- (٦) القضايا العربية في الحملة الانتخابية للرئاسة الامريكية

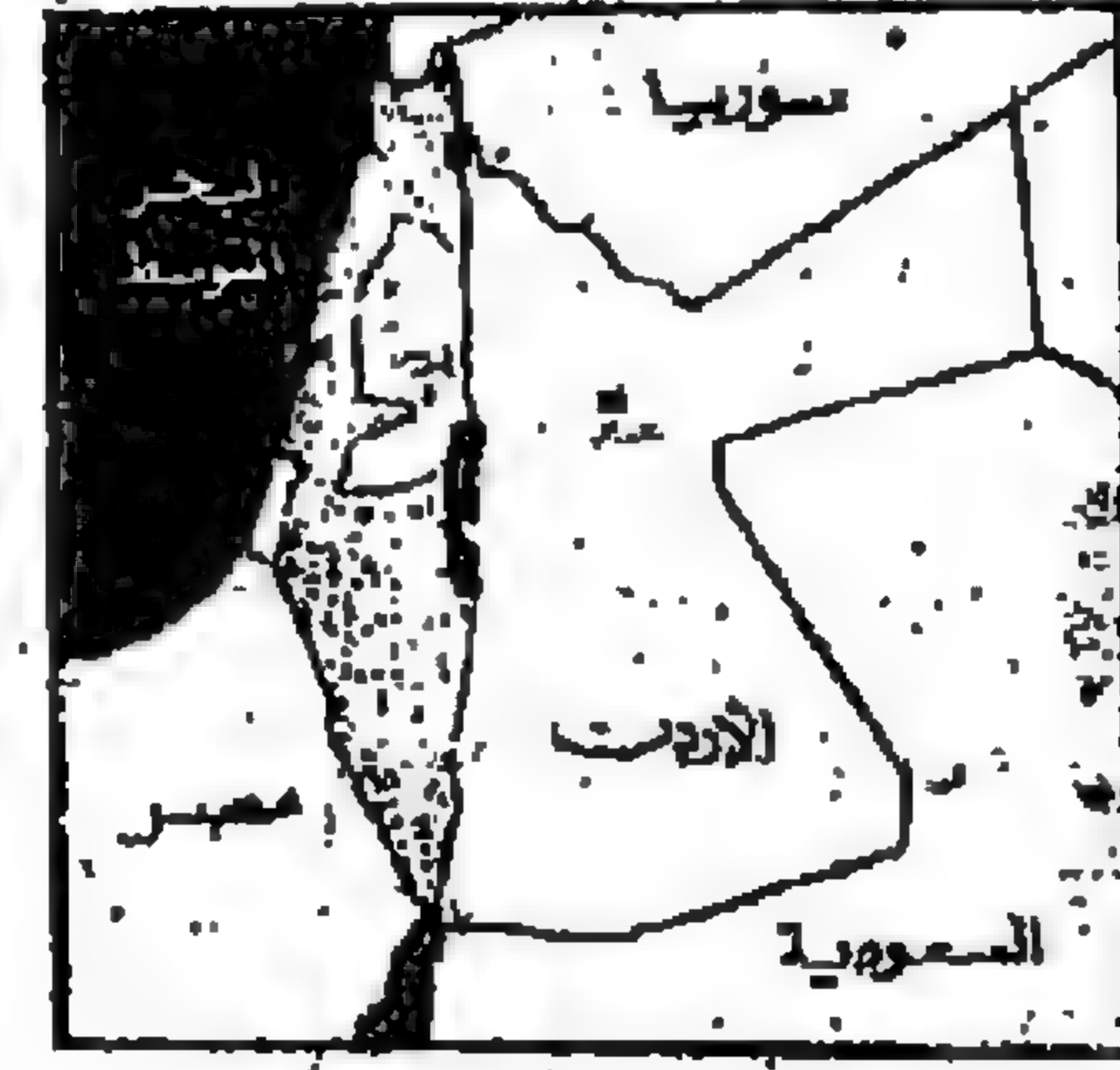
الغريب على سبيل المثال أنه لا يوجد في أي دولة عربية معهد علمي لدراسة الولايات المتحدة الأمريكية أو لتتبع التغيرات التي تحدث فيها داخليا وخارجيا . وليس من الغريب أنه ليس لدينا جيل من الباحثين في هذا الموضوع . والحاصل أن تحليل السياسة في أمريكا أصبح من المعارف العامة التي يشترك فيها الإعلاميون والصحفيون وأساتذة الجامعات دون تخصص واضح وأصبح كل من زار مدينة أمريكية كبيرة أسبوع أو عشرة أيام بغض النظر عن سبب زيارته فقيها في الشؤون الأمريكية (وبالنسبة فإن هذا هو نفس الوضع بالنسبة للاتحاد السوفيتي ..

من ناحية أخرى لدينا الكثير ممن يتناولون الأمور الأمريكية من منطلق أيديولوجي مسبق ، سواء كان ذلك بالإيجاب أو السلب . وبالنسبة لهؤلاء فإن قضية المعلومات ومتابعة التطورات الجارية في المجتمع الأمريكي غير ذي بال ، ذلك أنهم ينطلقون من موقف ثابت تجاه هذه الدولة .

وما بين أنصار اتجاه المعارف العامة الذي ينطوي على الكثير من الجهل بالحقائق ، وأنصار الأحكام المسبقة التي تتضمن كثيرا من التعسف ، قل في بلادنا الخبراء المتخصصون في الموضوع .

وفي هذا السياق هدفت الندوة إلى إثارة أفكار حول السياسة الأمريكية في المنطقة العربية والتطورات المحتملة في ظل الإدارة الجديدة . لقد انعقدت هذه الندوة في ظرف دولي أقيم بثلاث سمات : أولاها بروز تضامن عربي عريض حول الخط السياسي الذي طرحته الانتفاضة ومنظمة التحرير الفلسطينية كما يتبلور في إعلان الاستقلال الفلسطيني . وثانيها تولي إدارة جديدة السلطة في وقت لم تتبلور بعد ملامح أولوياتها وآليات حركتها بشكل متكامل . وثالثها بدء الاتصال المباشر بين الزعامات العربية وواشنطن التي تمثلت في زيارة الرئيس حسني مبارك في مطلع أبريل ١٩٨٩ ثم أعقبها زيارة الملك حسين في منتصف الشهر ذاته .

قدم البحث الأول وحيد عبد المجيد الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وموضوعه القضايا العربية في حملة الانتخابات ويتناول البحث الحملة الأولية للانتخابات وموقف المرشحين من الحزبين من السياسة الإسرائيلية تجاه الانتفاضة ، ومسألة الوطن الفلسطيني ، وحرب الخليج . ثم تناول القضايا العربية في برنامج الحزبين وخصوصا الصراع العربي الإسرائيلي وتنافس المرشحين الرئيسيين بوش ودوكاكيس على أرضاء اليهود وإسرائيل وموقفهما من الدولة الفلسطينية ، فيرى الباحث أن الانتخابات حملت جديدا ، وبدت ملامح تحول غير مكتمل المعالم في المواقف التقليدية للحزبين الجمهوري والديمقراطي تجاه الصراع .



[١]

تقديم : د . علي الدين هلال

يتضمن هذا الملف البحوث التي قدمت لندوة السياسة الأمريكية في المنطقة العربية ، التي نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة في يومي ٢ ، ٣ أبريل ١٩٨٩ والتي حضرها لفيف من الباحثين في العلاقات الدولية ، علاوة على عدد من خبراء وزارة الخارجية ومراكز البحث العلمي في مصر . وتقوم السياسة الدولية بنشر أعمال هذه الندوة كجزء من تعاون أكبر بين مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام والذي تمثل في تصور عديدة سابقة .

وتعتبر هذه الندوة حلقة في البرنامج العلمي للمركز الذي يسعى لدراسة أهداف وسياسات القوى الكبرى والإقليمية التي تؤثر على الوطن العربي ومصر ، لذلك ففي أبريل ١٩٨٨ عقد المركز ندوة عن التطورات الحديثة في الاتحاد السوفيتي وانعكاساتها على سياسته الخارجية تجاه المنطقة (نشرت في السياسة الدولية عدد يوليو ١٩٨٨) . وفي يناير ١٩٨٩ عقد ندوة لتحليل نتائج الانتخابات الإسرائيلية التي تظهر أعمالها في كتاب ضمن سلسلة كتب المركز ، ثم تأتي هذه الندوة عن الولايات المتحدة ويعقبها ندوتان عن الصين واليابان .

والحقيقة أن تحليل السياسة الخارجية الأمريكية أو الأوضاع السياسية الداخلية في أمريكا يثير مفارقة صارخة بين حجم الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة في المنطقة والتأثير الذي تمارسه على مسار تطورها وحجم الاهتمام العلمي المصري والعربي بأمريكا . ليس من

يكثية الاقتصاد قد غسان سلامة الأستاذ بجامعة باريس للموضوع وأكد كلاهما على محدودية أهمية لبنان في حد ذاتها لمخطط السياسة الأمريكية وأن الاهتمام الأمريكي بلبنان يتحدد بمدى ما تعكسه الأزمة اللبنانية من سياسات ومصالح للقوى الإقليمية الفاعلة أو بمدى ما تطرحه من آثار ومواقف على استقرار المنطقة ككل . فالوضع اللبناني لا يمكن فصله عن العلاقات السورية والإسرائيلية أو تلك العراقية السورية أو السورية الإيرانية ، كما لا ينفصل عن علاقة الولايات المتحدة بهذه الأطراف الثلاثة وعرض الدكتور سلامة بشكل مسهب لتطور العلاقات السورية الأمريكية على المسرح اللبناني وتعاونهما في طرح صيغة دستورية جديدة وهو ما رفضه أمين الجميل رئيس الجمهورية اللبنانية السابق . وكذا تعاونهما في اختيار مرشح للرئاسة الشاغرة .

وكان البحث الأخير عن الموقف الأمريكي تجاه المغرب العربي وقدمه د . جهاد عودة الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام حيث تناول المصالح وسلوك الأمريكيين تجاه دول المغرب العربي مركزا على العلاقات الليبية الأمريكية . كما تناول الموقف الأمريكي إزاء التغيرات الإقليمية التي حدثت في المنطقة وأبرزها قيام اتحاد المغرب العربي وقضية الصحراء المغربية والنزاع الليبي التشادي .

وجاء تعليق الأستاذ حلمي شعراوي مدير مركز الدراسات العربية مركزا على عدم تناول البحث للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تمثل خلفية التحولات السياسية التي يغطيها البحث كما أشار إلى أهمية تناول ظاهرة التنافس الفرنسي - الأمريكي في المنطقة وآثار هذا التنافس ونتائجه .

وعلى ضوء الأبحاث والمناقشات ، تبرز عدة إشكاليات أساسية في فهم الموضوع :
١ - كيفية دراسة التغير في السياسة الخارجية الأمريكية وماهي مؤشرات ومظاهره وعند أية نقطة يمكن الحديث عن تغير .

٢ - إلى أي مدى يمكن الحديث عن سياسة أمريكية واحدة تجاه المنطقة ، أم أننا إزاء « سياسات » مختلفة تجاه قضايا متنوعة . صحيح أنها تسعى إلى خدمة أهداف واحدة أو مشتركة ولكنها تتبع آليات وأساليب مختلفة ، بل وقد تتعارض هذه الأساليب من قضية إلى أخرى .

٣ - البحث في العوامل الداخلية المرتبطة بتغير السياسة الخارجية لدولة ما أو للتغير في العلاقات بين الولايات المتحدة وإحدى دول المنطقة .

ونرجو أن يكون في انعقاد الندوة ونشر أعمالها ما يزيد الاهتمام العلمي بدراسات السياسة الخارجية الأمريكية . □

وقد عقيبت الدكتورة سلوى جمعة المدرسة بالجامعة الأمريكية على البحث وطرحت كيفية التعامل العلمي بشكل منهجي مع التغير في السياسة الأمريكية وضرورة وجود مؤشرات يمكن استخدامها لرصد المواقف الأمريكية وتحديد حجم التغير . كما أثارت قضية حجم واستمرارية التغير وتأثيره على السياسة الأمريكية تجاه العرب .

البحث الثاني قدمه د . عبد المنعم سعيد رئيس وحدة العلاقات الدولية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بعنوان توجهات الإدارة الأمريكية تجاه المنطقة العربية وعرض البحث - بشكل جديد - تحليلا لشخصيات العناصر الفاعلة في إدارة جورج بوش والتاريخ المهني والخبرات السابقة لها . وركز على علاقة إدارة بوش باللوبي الصهيوني ودور مراكز الأبحاث والدراسات في بلورة أولويات القضايا الجديدة . كما عرض البحث لتوجهات الإدارة الجديدة إزاء السياسة العالمية ثم تجاه المنطقة العربية وخلص إلى عدد من التوصيات ذات الطابع العملي والجديرة بالتأمل والنظر .

ركز تعليق د . مصطفى علوي الأستاذ المساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية على تركيز البحث على موضوع الصراع العربي - الإسرائيلي وعدم تناوله لاتجاهات الإدارة الجديدة تجاه موضوعات أخرى هامة في المنطقة مثل العلاقات بين إيران والعراق وشكل التسوية المرتقب بينهما ، وظاهرة التجمعات الإقليمية في الوطن العربي ، واستمرار نزيف الدم في لبنان وتناولت د . هالة سعودي الأستاذ المساعد بكلية الاقتصاد موضوع الإدارة الأمريكية الجديدة والصراع العربي الإسرائيلي وتعرضت لتطور موقف إدارة ريجان من الصراع ، ثم مبادرة شونلتز في مارس ١٩٨٨ وبدء الحوار مع منظمة التحرير ثم عرضت لموقف الإدارة الجديدة من قضايا الصراع . وعلق على البحث د . على الدين هلال الأستاذ بكلية ، مركزا على بعض المواقف الأمريكية الحديثة تجاه الصراع ودلالات هذه المواقف .

ثم تناول د . أسامة الغزالي حرب رئيس وحدة النظم السياسية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية موضوع الموقف الأمريكي إزاء الخليج فبدأ بتحديد المصالح الأمريكية في المنطقة ثم عرض لتطور السياسة الأمريكية فيها ثم استشراف احتمالات التطور المستقبلية والموقف الأمريكي إزاء كل منها . وجاء تعقيب اللواء أحمد عبد الخليم بمثابة إضافة متكاملة ركزت على استراتيجية خلق الأطلنطي في الشرق الأوسط ونظرا لأهميتها فأننا ننشرها ضمن أعمال الملف .

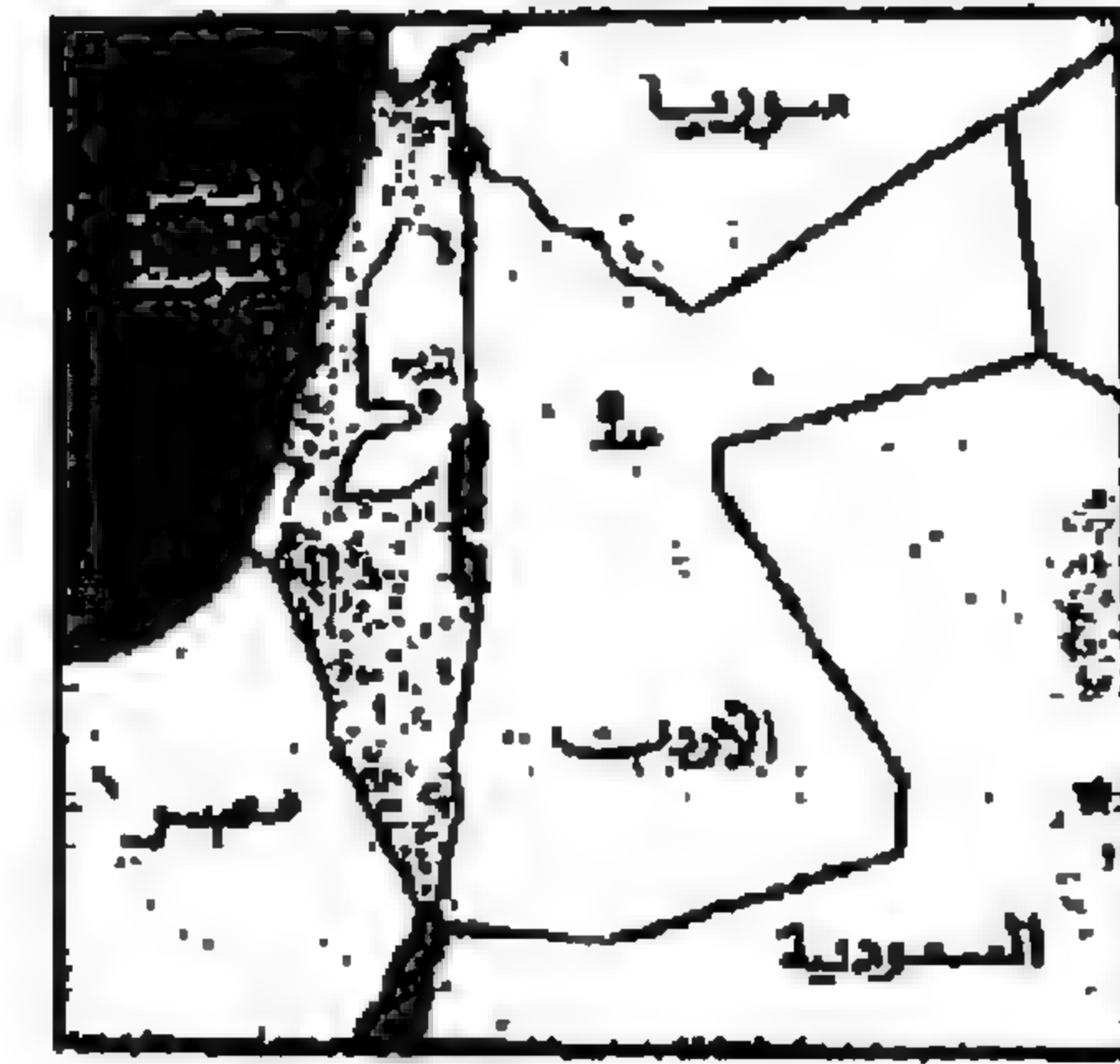
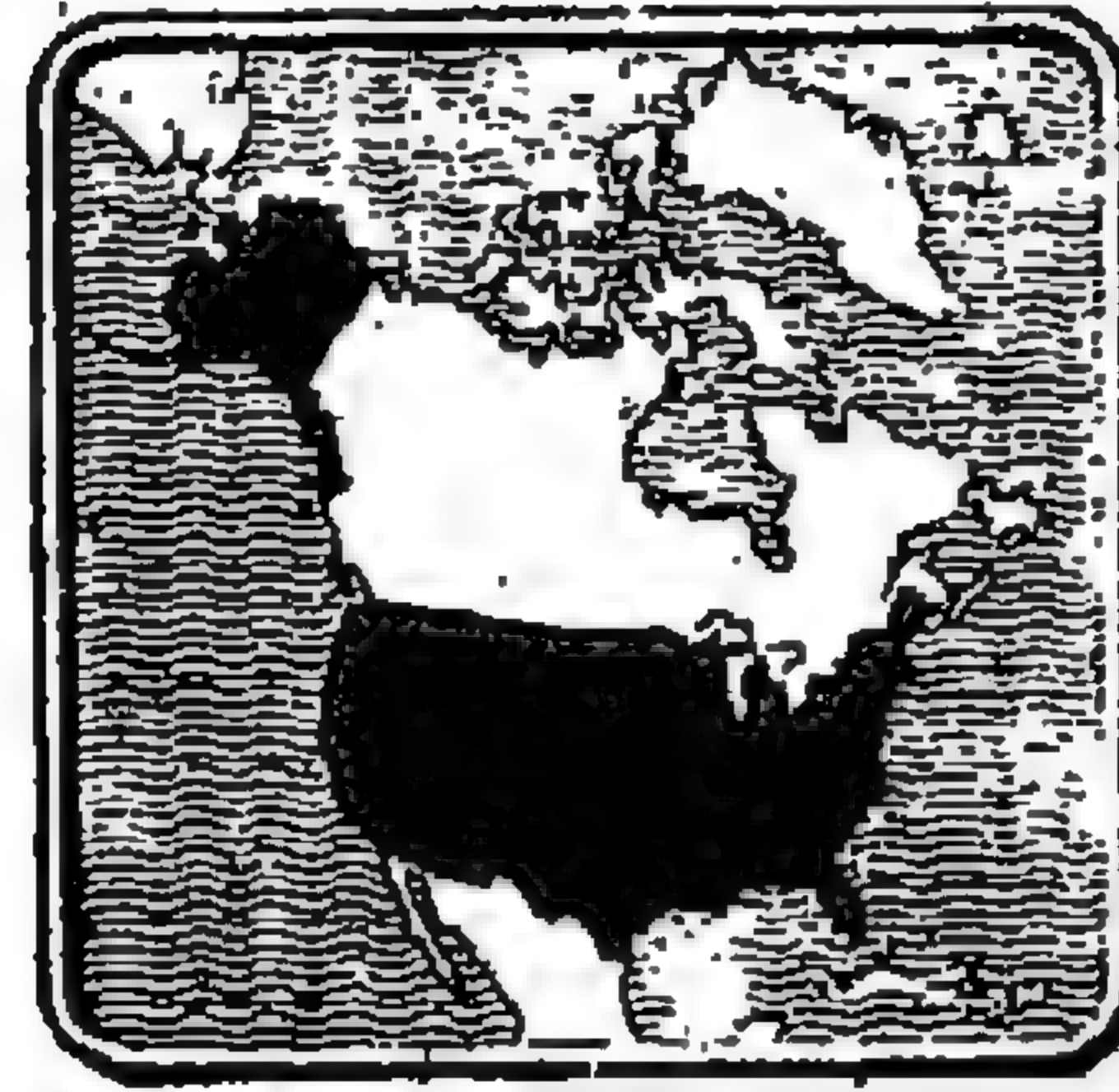
وفي الجلسة المخصصة عن الموقف الأمريكي إزاء لبنان عرض كل من د . حسن نافعة الأستاذ المساعد

مقارنة « بالتوازي » الأخرى التي تقيد من هذا الدور .
فبينما طرح روزناو^(١) وسنجر^(٢) وفيربا^(٣) وعازار^(٤)
وأخيرا بهجت قرني^(٥) أن دور صناع القرار في صياغة
السياسة الخارجية للدول لا يستحق كثيرا من التركيز
البحثي أو حتى يمكن اغفاله كلية ، ادعى بونهام
وشابيرو^(٦) أنهم أكثر أهمية من أي عامل آخر في عملية
صنع القرار .

النقاش بين المجموعتين عادة ما دار حوالى ثلاثة
أنواع من الانتقادات التي كثيرا ما رفضت أو قللت من
شأن دور الفرد في تكوين السياسة الخارجية^(٧) .
أولا ، أن الأفراد الحاكمين يحدد حركتهم النظام
الدولي ، فكما ذكر سنجر أن النظام الدولي يشكل ويضع
قيودا على صياغة السياسة الخارجية إلى درجة يصبح
فيها ما يمكن أن يقدمه الفرد الحاكم قليلا جدا^(٨) .
ثانيا ، أن الأفراد المختلفين من حيث الخصائص
النفسية والعقائدية يتصرفون بطريقة متشابهة إذا ما
وضعوا في مواقف متماثلة ، فالأسماء والوجوه تتغير ولكن
المصالح والسياسات تبقى ثابتة^(٩) .
ثالثا ، أن قرارات السياسة الخارجية تصنع وتسيطر
مسيطر من القيود الاجتماعية والتنظيمات البيروقراطية
المعقدة التي تضع قيودا على قدرة الفرد على
المبادرة^(١٠) .

نتيجة لهذه الانتقادات فإن الأدب السياسي المتعلق
بعملية صنع قرارات السياسة الخارجية اتجه لفحص
دور الإدراك في عملية صنع السياسة والشروط التي
عندها يصبح دورهم ذا أهمية عالية ، وينطلق هذا الأدب
من نقطتين :

الأولى ، أن أفعال الدولة هي تلك الأفعال التي يقوم
بها هؤلاء الذين يعملون باسم الدولة وطبقا لتعريفهم
للموقف Definition of the situation والذي يتضمن
تحديد المصالح المطلوب حمايتها وتكوين الاستراتيجية
الملائمة والقرارات اللازمة لتحقيق ذلك^(١١) .
والثانية ، تقوم على التمييز الذي طرحه هارولد
ومارجريت سبروت بين « المحيط النفسي Psychological
Environment والمحيط العملياتي أو الواقعي Oper-
ational Environment »^(١٢) . هذان المحيطان يمكن أن
يكونا غير متماثلين ، ومن ثم فإن إدراك صانع القرارات
لمدى الخيارات المتاحة أمامه يمكن أن تكون أوسع أو
أضيق من تلك التي تعرضها الظروف الموضوعية
للموقف . وقد دمج كينيث بولدنج كلتا النقطتين حين ذكر
« أن الأفراد الذين يتخذون القرارات التي تحدد
سياسات وأفعال الأمم لا يستجيبون للظروف الموضوعية
للموقف ، أيا كان معنى ذلك ، وإنما وفقا لتصورهم لهذا
الموقف »^(١٣) .



[٢]

توجهات الإدارة الأمريكية تجاه المنطقة العربية

د . عبد المنعم سعيد

رئيس وحدة العلاقات الدولية
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

مقدمة : اطار وأهداف البحث :

البحث في « توجهات الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه
المنطقة العربية » يثير منذ البداية قضية « الثوابت » و
« المتغيرات » في السياسة الخارجية لأي دولة . فتولى
جورج بوش رئاسة الجمهورية الأمريكية في يوم ٢٠ يناير
١٩٨٩ يمثل « متغيرا » في السياسة الأمريكية بفعل
وجود رئيس جديد وطاقم جديد للإدارة . وفي نفس الوقت
فإن الولايات المتحدة الأمريكية لها مجموعة من
« الثوابت » الناجمة عن وضعها الجيوبولتيكي ومكانتها
كقوة عظمى ومصالحها الاستراتيجية والكونية والإقليمية
التي تراكمت تاريخيا عبر عقود طويلة . هذه القضية
عادة ما تثار عند دراسة توجهات صناع القرار في دولة
من الدولة ، فقد اختلف علماء السياسة في تحديد دور
الفرد أو الأفراد الذين يشغلون مقاعد السلطة ومقدار
حريتهم في الحركة واتخاذ القرارات وصنع السياسة

* يود الباحث أن يتوجه بخالص الشكر للأستاذة راجية صدقي الباحثة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام على ما قامت به من
جهد في جمع وتصنيف المادة العلمية الخاصة بهذه الدراسة .

مؤشرات عامة « للارشاد » وليس معادلات رياضية يمكن ان يطبقها الفاعل (يقصد القائد السياسى) بطريقة ميكانيكية في عملية صنعه للقرار^(٢٥) . وقد لخص هولستى تلك الظروف التى يتزايد فيها نفوذ المنظومة العقائدية لصناع القرار ، كما يلي^(٢٦) :

(١) المواقف غير الروتينية والتى تتطلب ما هو اكثر من تطبيق القواعد المتعارف عليها .

(٢) تلك القرارات التى تتخذ على قمة السلطة بواسطة قادة متحررين من القيود التنظيمية وتلك الأخرى التى تفرضها الظروف الاجتماعية .

(٣) عملية التخطيط طويل الامد للسياسة ، وهى عملية تتضمن درجة كبيرة من عدم اليقين .

(٤) عندما يكون الموقف نفسه غير واضح ، ويتضمن تناقضات ذاتية بحيث يمكن ان يشتمل عددا من المتغيرات .

(٥) تلك الظروف التى تتزايد فيها المعلومات بدرجة كبيرة اكثر من قدرة اجهزة صنع القرار على استيعابها بحيث يصبح من الضرورى استخدام مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات .

(٦) المواقف والاحداث غير المتوقعة حيث تكون ردود الفعل الأولية عادة ما تعكس وجهة نظر عقائدية .

(٧) تلك الظروف التى تتعقد فيها كثير من العمليات العقلية والتى يمكن ان تشكل قدرا كبيرا من الضغط النفسى على قمة صنع القرار .

النتيجة التى نخلص بها من ذلك كله ان توجهات ومعتقدات صناع القرار تصبح ذات اهمية خاصة في ظروف معينة . وتزداد اهميتها بالنسبة للدول التى عليها ان تتعامل معهم . ولا جدال هنا ان دراسة توجهات الادارة الامريكية تجاه المنطقة العربية لها اهميتها الخاصة . فالولايات المتحدة الامريكية تشغل مكانة بالغة

الاهمية بالنسبة للعالم العربى ، ليس فقط لأنها تمثل قمة هرم التوزيع العالمى لعناصر القوة العسكرية والاقتصادية والاتصالية والاعلامية ، وهو الامر الذى يمتد تأثيره الى كل بلدان العالم شرقا وغربا ، ولكن ايضا لأنها منذ

الحرب العالمية الثانية تمثل فاعلا رئيسيا في المنطقة العربية ، بعد ان احتلت تدريجيا تلك المكانة التى كانت

تشغلها كل من بريطانيا وفرنسا . فالولايات المتحدة هي الشريك الاقتصادى والعسكرى الاول لعدد من الاقطار

العربية ، والدول الشرق اوسطية التى تجاورها . وهى -

كذلك - ذات علاقة اكثر من خاصة باسرائيل بعد ان تحولت صيغة التحالف بينهما من صيغتها الضمنية التى

استمرت منذ انشاء الدولة الصهيونية الى صيغة علنية ومكتوبة ممثلة في مذكرة التعاون الاستراتيجى بين

الطرفين والموقعة في سبتمبر ١٩٨١ ، وجرى تطويرها في

عام ١٩٨٢ . واخيرا في نهاية عام ١٩٨٧ اصبحت

بدءا من هاتين النقطتين ، فان دور صانع القرار في صنع السياسة الخارجية ثم النظر اليه من خلال اتجاهين مترابطين للدراسة : الاتجاه الاول ركز على « ادراك » Perception صانع القرار لموقف يعينه واعتبر هذا الادراك ذا اهمية كبرى في اتخاذ القرارات . هنا فان « الادراك » عرّف على انه تلك العمليات الذهنية Cognitive التى تشير الى احداث واقعة وموضوعات حاضرة في المحيط المباشر^(٢٧) . هذا المفهوم استخدمه شكري ونورث لدراسة الصراع بين الامم خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٤^(٢٨) . هولستى من جانبه ركز على دور مدركات صانعى القرار في نشوب الحرب العالمية الاولى واقترح انهم يتصرفون وفقا لدرجة ادراكهم للصراع القادم من الدولة الخصم^(٢٩) . بريتش ذكر ان السلوك الخارجى للدول يتأثر بادراك قادتها للمحيطين الداخلى والخارجى^(٣٠) . جانيس^(٣١) وجيرفز^(٣٢) ودى زيفيرا^(٣٣) وستينبرنر^(٣٤) ، ومن وجهات نظر مختلفة ، ركزوا على الطريقة التى يدرك بها ويستوعب بها صانعو القرار المعلومات القادمة اليهم من المحيط الملازم لهم . جيرفز ودى زيفيرا ، على وجه الخصوص ، اعطيا اهتماما لظاهرة سوء الفهم او سوء الادراك Misperception في صنع السياسة الخارجية .

واذا كان الاتجاه الاول تعرف على صانع القرار على انه « مدرك » Perceiver أو « مستوعب للمعلومات » Information Processor بصفة اساسية ، فان الاتجاه الثانى مال الى تعريفه « كمعتقد » Believer^(٣٥) . في هذا الاتجاه فان صناع القرار يواجهون الموقف من خلال اطار عقائدى يحضرونه معهم الى ساحة صنع القرار ، ومن ثم فان مصادر ومحتوى وبناء المنظومة العقائدية Belief System لصناع القرار الاساسيين اصبحت ذات اهمية كبرى . ولقد القى هذا المقترّب التحليل دفعة قوية من خلال الاطار الذى وضعه الكسندر جورج والمعروف « بالشفرة العملياتية » Operational Code والتى عرفها بانها « مجموعة معتقدات القائد السياسى حول طبيعة السياسة والصراع السياسى ، واراؤه فيما يتعلق بالحدود التى تتشكل بها التطورات التاريخية ومقولاته في الاستراتيجية والتكتيكات الصحيحة »^(٣٦) .

بشكل اكثر تحديدا فان الكسندر جورج يقترح ان معتقدات القائد السياسى يمكن ان تضيف لعملية اتخاذ القرار من خلال عملية التشخيص التى توسع او تقيد من مجال البحث والتقييم ، وتضع سمات الموقف طبقا لاتجاهات معينة ، ومن جانب آخر فانها تشارك في عملية الاختيار التى تجعله يفضل انواعا معينة من الخيارات محل البعض الآخر^(٣٧) . وهكذا فان جورج يطرح ان المعتقدات تخدم عملية صنع القرار من حيث انها تمثل

العربية دون الشوق في تحديد البناء العقائدي لهم ، وهي المسألة التي تحتاج إلى أكثر من جهد بحثي .

إدارة جورج بوش

في أي إدارة أمريكية هناك دائما عدد من المناصب الحاكمة التي تؤثر في السياسة الأمريكية بشكل عام وهي : رئيس الجمهورية ، نائب الرئيس ، وزير الخارجية ، وزير الدفاع ، مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي ، رئيس هيئة موظفي البيت الأبيض ، وزير الخزانة ، مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ، نائب وزير الخارجية ، و مندوب الولايات المتحدة الدائم لدى الأمم المتحدة . ولكن ذلك لا يعني أن أفرادا آخرين يمكن أن يكون لهم تأثير واسع في صنع السياسة الخاصة بمنطقة معينة أو التعامل مع قضية بعينها ، أو حتى بسبب ظروف تاريخية جعلت من شخص ما قريبا من صانع القرار الأول خلال مرحلة تكوينه السياسي أو خلال حملاته الانتخابية المتعاقبة . وإذا كان ذلك يحدث على مستوى « وحدة صنع القرار الأساسية » فإن هناك تأثيرات هامة أخرى تأتي إلى هذه الوحدة سواء من داخل الولايات المتحدة - ممثلة في الكونجرس وجناعات المصالح والصحافة والرأي العام - أو من خارجها من النظام الدولي بأسره .

على أي الأحوال فإن ما يهمنا هنا هو توجهات الإدارة الأمريكية ومداها تجاه المنطقة العربية . وهنا نجد

أن الشخصيات الموضحة بجدول (١) سوف تلعب دورا لا شك فيه في صنع السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية بالإضافة إلى بعض الشخصيات الأخرى أهمها دينيس روس الذي يشغل حاليا مركز رئيس مكتب التخطيط طويل المدى بوزارة الخارجية الأمريكية وهو مكتب يتبع وزير الخارجية مباشرة . ولكن روس لا يستمد أهميته من أهمية مكتبه وإنما من أنه كان يشغل منصب المسئول عن الشرق الأوسط بمجلس الأمن القومي في إدارة ريجان الثانية ثم استقال ليعمل في حملة جورج بوش الانتخابية ويكون مسئولا عن صياغة مواقفه الخاصة بالشرق الأوسط . بعد ذلك فإنه شارك مع لورنس ايجليزجر (نائب وزير الخارجية) ومع آخرين في صياغة برنامج خاص للرئيس الأمريكي خاص بالشرق الأوسط أعده معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى تحت عنوان « البناء من أجل السلام »^(٢٤) ، وهو البرنامج الذي أثر على مواقف بوش أثناء الحملة الانتخابية . هذا البرنامج شارك فيه أيضا ريتشارد هاس الذي عين مسئولا عن الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي . بعد ذلك - وبمسافة بعيدة - تأتي شخصية جون كيلي مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط ، الذي عمل لفترة قصيرة في المنطقة كسفير للولايات المتحدة في لبنان ، وجاء اختياره من بين

إسرائيل تشغل مكانة الدولة الحليف ، ، خارج حلف الأطلسي . كل ذلك يحدث في الوقت الذي ظلت فيه واشنطن - ومنذ عام ١٩٧٣ - تعمل كشرريك أساسي في عملية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ، وخلال عام ١٩٨٧ دخلت في علاقة جديدة مع بلدان الخليج العربية تتمثل في اشكال من التحالف الرسمي الضمني في مواجهة إيران .

الخلاصة أن العلاقات العربية - الأمريكية تتميز بدرجة من التعقد والتشابك الشديد ، ولاشك أن فيها الكثير من ثوابت المصالح شبه المستقرة منذ فترة طويلة ، سبق أن تناولها الباحث في دراسة أخرى^(٢٧) . ولذا فإن المهمة المطروحة هنا ليس البحث في أصول وثوابت السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية ، وإنما البحث في المتغير الجديد الخاص بتولي إدارة جورج بوش للسلطة للتعرف عليها أولا ثم التعرف على أهم توجهاتها تجاه المنطقة العربية لتحديد مدى الاستمرارية والتغير في السياسة الأمريكية خلال المرحلة المقبلة . ، وإخيرا وضع عدد من التوصيات العامة التي يمكن وضعها في خدمة المصالح العربية في العلاقات الأمريكية العربية .

أن مثل هذا البحث تواجهه عدد من الصعوبات التي ينبغي توضيحها منذ البداية . أولا صعوبة نظرية فمعظم الدراسات التي حاولت دراسة صنع القرار ، عادة ما استخدمت منهج الكسندر جورج^(٢٨) لدراسة توجهات صانع قرار واحد^(٢٩) . أو ربط هذه التوجهات بسياسة بعينها^(٣٠) ، ولذا فإن دراسة إدارة أمريكية بأكملها تصبح مسألة بالغة الصعوبة حيث تحتاج لدراسة متصلة لكل فاعل رئيسي فيها ثم تحديد القواسم المشتركة بينهم لتحديد توجه الإدارة بأكملها ، وخاصة أن الأدب النظري المتاح لا يقدم لنا نمودجا تجميعيا يساهم في دراسة توجهات مجموعة من صناع القرار^(٣١) . الصعوبة الثانية عملية ، فحتى كتابة هذه الدراسة « منتصف مارس ١٩٨٩ » فإن إدارة بوش لم تكن قد تم استكمالها بعد ، فهناك العديد من المناصب التي لا تزال شاغرة في الإدارة الأمريكية ، كما أن تصديق الكونجرس على اختيارات الرئيس الجديد لم يكن قد تم بعد^(٣٢) . وأخيرا - نتيجة ذلك - فإن المعلومات المتوافرة والمتاحة لا تزال محدودة للغاية حتى تكون صالحة للتحص .

ونتيجة هذه الصعوبات الثلاث فإن هذا البحث سوف يأخذ صيغة استكشافية ، تستند إلى ما هو متوافر من معلومات ، وتحاول تحديد المتغيرات التي ينبغي استكمالها حال توفر المعلومات . كذلك فإن منهج البحث ، وأن كان سيركز على صنع القرار الرئيسيين الذين يمكن أن يكون لهم تأثير على التعامل مع المنطقة العربية ، فإنه سيحاول استخلاص التوجهات العامة لهم تجاه المنطقة

الادارة الجمهورية ، خاصة اذا ما عرفنا ان النفوذ الاسرائيلي في الكونجرس - جمهوريا وديمقراطيا - كان دائما اقوى منه داخل الادارة الامريكية .

٢ - ورغم ان الادارة « جمهورية » ، فإنها حتى في هذا الاطار لاتعبر عن حقيقة واحدة ، فالجمهوريون بصفة عامة محافظون ايدولوجيا وعمليا ، ولكن التيار المحافظ في الولايات المتحدة ينقسم بدوره الى عدد من التيارات الداخلية كالمحافظين التقليديين والمحافظين والمحافظة القوميين والمحافظين الدينيين^(٢٦) . ومن المعروف ان ادارة ريجان في معظمها كانت تنتمي الى تيار المحافظين الجدد حتى العامين الاخيرين من قيادة ريجان عندما بدأ رموز هذا التيار في التساقط الواحد بعد الآخر (حين كيرك باتريك ، مايكل ديكر ، ادوين ميس واخرين) خاصة بعد فضيحة ايران - الكونترا . وعندما بدأ التيار المحافظ التقليدي يعود بشكل مؤثر الى الادارة الامريكية ، ادارة بوش تدخل في هذا الاتجاه وترسخ من اقدام المحافظين التقليديين ، باستثناء كل من دان كويل - نائب الرئيس - وباك كيمب وزير الاسكان اللذين ينتميان الى المحافظين الجدد ، فان اختيارات بوش تدور في اطار التيار المحافظ التقليدي .

هذا التيار ينتمي في جوهره الى ما يسمى « بالمؤسسة الشرقية » Eastern Establishment الامريكية والتي يدخل فيها المحافظون مع ليبرالي الوسط من حيث الاصول الاجتماعية والتعليم والارتباط بالمؤسسات الاقتصادية والمالية الكبرى في الولايات المتحدة . وهو تيار من الناحية الفلسفية يتميز بالتمسك القوي « بالدراسة الواقعية » في العلاقات الدولية ، والاستخدام الذكي للتاريخ والمقارنة التاريخية واهم مفكريه هانز موزيلتاور وهنري كيسنجر^(٢٧) . ويظهر هذا التيار بشكل قوي في تاريخ جورج بوش نفسه الذي كما نرى من الجدول نهجا وترعرع سياسيا في احضان ادارة نيكسون الجمهورية^(٢٨) ومن السمة الغالبة على اغلب مغاويره ، خاصة واننا نجد شخصيتين هامتين في ادارته ممن عملوا مع هنري كيسنجر عندما كان مستشارا للأمن القومي ووزيرا للخارجية وفي مؤسسته للاستشارات السياسية هما برنت سكوكرفت ولورنس ايجلبيرجر وديك شيني وزير الدفاع مع جيرالد فورد . كذلك فان تمويل حملة جورج بوش الانتخابية جاء من مجموعة بنوك وول ستريت . (تيكولاس برادي وزير الخزانة ينتمي الى هذه المجموعة) وجماعة رأسماليي الاقاليم في تكساس وكالفورنيا (جيمس بيكر وجون تاور ينتمون الى هذه الجماعة) بالاضافة الى جماعة الجالية اليهودية التي لها استقلاليتها الخاصة وتتفشى في الجماعتين الاخريتين^(٢٩) .

٣ - أن ادارة بوش جاءت في معظمها من خلال العملية السياسية الامريكية سواء من داخل البيروقراطية

مرشحين اكثر قوة ومعرفة مثل السفير الامريكي في القاهرة وفي تونس ، ليشير الى ان المنصب سوف يكون له قيمة تنفيذية اكثر منه مشاركة في صنع السياسة . وعلى هذه المجموعة من الافراد ، يلاحظ مايلي :
١ - انهم ينتمون الى الحزب الجمهوري ، وقد يبدو ذلك امرا بديهيا بحكم انتمائهم الى ادارة « جمهورية » . ولكن اهمية ذلك تنبع من تطور حديث في السياسة الامريكية بشكل عام . فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية حرب فيتنام فان السياسة الخارجية الامريكية في مجملها كانت تستند الى اجماع قومي امريكي يشمل الحزبين الجمهوري والديمقراطي . وحتى منذ منتصف السبعينيات بدأ الاجماع الامريكي في الانشطار التدريجي بدءا حتى من السياسة الداخلية حيث يميل الديمقراطيون بشكل عام الى مزيد من التدخل الحكومي ومحاولة ارضاء جماعات المصالح والنقابات (العمالية منها بصفة خاصة) عن طريق اتفاق الدولة على برامج الرفاهية الاجتماعية ، وهو الأمر الذي يؤدي في معظم الاحيان الى زيادة الضرائب . الجمهوريون على العكس ركزوا على ضرورة التقليل من دور الدولة وتشجيع السوق ليقوم بمهام توزيع الموارد القومية وتقليل الضرائب . في السياسة الخارجية فان الجمهوريين يطالبون بزيادة عناصر القوة الامريكية عامة والسلاح خاصة ، مع رغبة حازمة في استخدامها عندما تصبح الظروف مواتية مع التأكيد المستمر على قيم الحرب الباردة « والطبيعة العدوانية » للاتحاد السوفيتي ، ومن ثم التقليل من قيمة اتفاقيات الحد من التسليح (الامن من منطلق القوة) . كذلك فان الجمهوريين لديهم نزعة للتقليل - ان لم يكن ازدياء - من دور العالم الثالث في العلاقات الدولية ، والنظر بشك كبير للفكر الذي يرى بضرورة النظر الى علاقات الشمال والجنوب ، بالتوازي مع علاقات الشرق والغرب كمحور هام في العلاقات الدولية . الديمقراطيون من جانبهم يعطون اهمية اكبر لاتفاقيات الحد من التسليح ، ولديهم ميل لوضع سياق التسليح في حدوده كورقة للتفاوض ، مع التشكك في صلاحية استخدام القوة العسكرية كأداة في العلاقات الدولية ، وهو ما يظهر من موقفهم ازاء نيكارجوا . كذلك فان الديمقراطيين اكثر ميلا لتفهم التطورات الجارية في العالم الثالث ، ربما باستثناء الشرق الاوسط الذي له طبيعة خاصة من وجهة نظرهم . مع الاستعداد لاعطاء اهمية لعلاقات الشمال والجنوب في العلاقات الدولية^(٣٥) . ان مثل هذا الشرح النسبي في البنية السياسية الامريكية له اهمية خاصة مع الخسارة المستمرة - باستثناء حالة كارتر - للديمقراطيين في الانتخابات خلال العقدين الماضيين مع الهيمنة في الوقت نفسه على الكونجرس بمجلسيه ، ومن ثم الحزب الديمقراطي اصبح يجد في الكونجرس اداته للتواجد في الساحة الامريكية بشكل متزايد ، وهو ما يضع قيودا على

الاسم	المنصب	مكان وتاريخ الميلاد	التعليم	تاريخ العمل السياسي والمهني	ملاحظات
جورج بوش	رئيس الجمهورية	ولد في مدينة ميلتون بيرلاية ماسوشتس ونشأ في نيورورك	بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة ييل	<ul style="list-style-type: none"> شريك مؤسس لشركة زاباتا للتقريب من النفط في البحر (١٩٥٧-١٩٥٩) ثم رئيس الشركة نفسها بمدينة هيوستون وتكساس (١٩٥٦ - ١٩٦٤) رئيس مجلس إدارة الشركة (١٩٦٤ - ١٩٦٦) عضو في مجلس النواب ١٩٦٧-١٩٧١ ممثلاً للدولة السابعة في مدينة هيوستون مندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة (١٩٧١-١٩٧٢) ورئيس اللجنة القومية للحزب الجمهوري خلال نفس الفترة رئيس مكتب الاتصال في المين الشعبية (١٩٧٤-١٩٧٥) مدير وكالة المخابرات المركزية CIA (١٩٧٦-١٩٧٧) رشح نفسه رئيساً للجمهورية في انتخابات ١٩٨٠ نائب رئيس الجمهورية (١٩٨١ - ١٩٨٨) 	<ul style="list-style-type: none"> عمل طياراً تابعاً للبحرية الأمريكية أنشأ الحزب العالمية الشائسة
دان كويل	نائب رئيس الجمهورية	ولد في ١٩٤٧/٢/٤ في انديانا لوس بولاية انديانا ونشأ في ولاية أريزونا	<ul style="list-style-type: none"> بكالوريوس علوم سياسية جامعة ديورل انديانا عام ١٩٦٩ ماجستير في الحقوق من جامعة انديانا ١٩٧٤ 	<ul style="list-style-type: none"> التحق بالحرس الوطني كمنظم علاقات عامة ١٩٦٩ تقل منصب المساعد الإداري لسفارة انديانا ومديراً لقسم قربية الشركات في مصلحة القرب بالولاية (١٩٧٢ - ١٩٧٤) مارس المحاماة في بلده هانتجتون ثم ناشراً لصحيفة والده هيرالد بيرس انتخب في عام ١٩٧٦ عضواً في مجلس النواب وأعيد انتخابه بعد عامين 	

الاسم	المنصب	مكان وتاريخ الميلاد	التعليم	تاريخ العمل السياسي والمهني	ملاحظات
(تاييج) دان كوريل				<ul style="list-style-type: none"> أصبح عضواً بمجلس الشيوخ (١٩٨٠ - ١٩٨٦) وأعيد انتخابه مرة أخرى . عمل في مجلس الشيوخ في لجنة القوات المسلحة ولجنة الميناء ولجنة العمل والموارد البشرية . 	
جيمس بيكر	وزير الخارجية	ولد في ١٩٢٠/٤/٢٩ في مدينة هيوستون - تكساس	<ul style="list-style-type: none"> ليسانس في الآداب من جامعة برنستون - ١٩٥٢ شهادة في القانون من جامعة تكساس - ١٩٥٧ 	<ul style="list-style-type: none"> عمل محامياً بمدينة هيوستون - تكساس (١٩٥٧ - ١٩٨١) ادارة حملة بوش الانتخابية الخاصة للفرز بمعد في مجلس النواب عن منطقة هيوستون . نائب وزير التجارة في ادارة فورد (١٩٧٥ - ١٩٧٦) أدار حملة فورد الخاصة (١٩٧٦) قائد حملة بوش الخاصة (١٩٨٠) كبير موظفي البيت الأبيض في ادارة ريغان (١٩٨١ - ١٩٨٥) ادارة حملة ريجان الناجحة . (١٩٨٤) وزير الخزانة في ادارة ريجان (١٩٨٥ - ١٩٨٨) ادارة الحملة الانتخابية الخاصة لجورج بوش (١٩٨٨) 	
جون تيناور	المرشح السابق لمنصب وزير الدفاع .	ولد في ١٩٢٥/٩/٢٩ في مدينة هيوستون - تكساس	<ul style="list-style-type: none"> بكالوريوس في الآداب من جامعة تكساس - ١٩٤٨ 	<ul style="list-style-type: none"> مذيع بالراديو في ولاية تكساس ١٩٤٨ مدرس مساعد للعلوم السياسية بجامعة ميشيغين - تكساس (١٩٥١ - ١٩٦١) عضو مجلس الشيوخ (١٩٦١ - ١٩٨٥) 	لم يمهّد في عليه الكونغرس

الاسم	المنصب	مكان وتاريخ الميلاد	التعليم	تاريخ العمل السياسي والمهني	ملاحظات
(تابع) جون تاور			<ul style="list-style-type: none"> * عمل على الماستري في العلوم السياسية والدراسات الدولية * والدكتوراة في القانون من جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (١٩٥٢ - ١٩٥٣) 	<ul style="list-style-type: none"> * رئيس اللجنة الخدمية العسكرية وعمو لجنة الميزانية ولجنة البنوك في الإسكان وشؤون المدن * مفاوض مشارك في الوفد الأمريكي في مفاوضات الحد من التسلح في الأسلحة النووية والأسلحة الفعسائية * بجنيف (١٩٨٥ - ١٩٨٦) * ١٩٨٦ محاضر في العلوم السياسية بجامعة * دكتوراه / تكساس * ١٩٨٧ رئيس مجلس إدارة شركة تأثير إيجرز وجرين المحدودة، بواشنطن الاستشارية * رئيس لجنة إيران كوترا ، ١٩٨٧ * رئيس مجلس إدارة شركة بيدجامون الدولية وعمو مجلس إدارة شركة بريتش إندستريز وشركة جري وشركاه 	
ريتشارد شيني (ديك شيني)	وزير الدفاع	ولد في ١٩٤١/١/٣٠ في مدينة إنكولن - نبراسكا	<ul style="list-style-type: none"> * تعلم في جامعة وايونج * دكتوراه في الهندسة * عمل على درجة جامعية 	<ul style="list-style-type: none"> * عمل مؤقتا في طاقم حاكم ويسكونسن * عمل كبيراً لموظفي البيت الأبيض (١٩٧٥ - ١٩٧٧) * في إدارة فوري * انتخب عموا في مجلس النواب منذ عام ١٩٧٨ عن دائرة وابومينج * عمل في اللجنة الخاصة بالمخبرات في مجلس النواب 	

الاسم	المنصب	مكان و تاريخ الميلاد	التعليم	تاريخ العمل السياسي والعهدي	ملاحظات
نيكولاس برادي	وزير الخارجية	ولد في ١٩٧٠/٤/١١ بمدينة نيويورك	بكالوريوس في الاداب من جامعة ييل (١٩٨٢) وماجستير من جامعة هارفارد	<ul style="list-style-type: none"> عمل بشركة ديالون ريد اند كومبني ومقره نيويورك (١٩٤٥ - ١٩٨٢) امسح رئيسا للشركة في عام ١٩٨٢ مدير شركة بيورلايت للبريد السريع ١٩٨٢ عين بمجلس النواب في ولاية نيويورك في ١٩٨٢ النائب هاريسون ويليمز ١٩٨٢ مدير لمديد عن الشركات الاستثمارية الكبرى 	
برنت سكروفس	مستشار الرئيس لشؤون الامم المتحدة	ولد في ١٩٢٥/٢/١٩ بمدينة انجوين بولاية ميريلاند	<ul style="list-style-type: none"> بكالوريوس في العلوم من الاكاديمية البحرية الامريكية عام ١٩٤٧ ماجستير من جامعة كولومبيا ١٩٥٢ دكتوراه من جامعة كولومبيا ١٩٦٧ لحاصلات عليا 	<ul style="list-style-type: none"> ٤٧ - ١٩٧٤ عمل بسلاح الطيران الامريكي حتى وصل الى رتبة . Lieut. General U S A F ١٩٥٢ - ١٩٥٧ مدرس مساعد للعلوم الاجتماعية بالاكاديمية العسكرية الانريكية ١٩٥٩ - ١٩٦١ مساعد الملحق العسكري للدفاع الجوي في السفارة الامريكية بلجيكا استاد مساعد للعلوم السياسي بأكاديمية القوات الجوية - كولومبيا ١٩٦٨ - ٦٧ رئيس كلية الحرب الوطنية ١٩٧٢ - ١٩٧٣ نائب مستشار الرئيس لشؤون الامم المتحدة (كينسجر) ١٩٧٧ - ١٩٨٠ عضو بلجنة مستشاري الرئيس الامريكي لشؤون ضبط التسليح 	

الاسم	المنصب	مكان وتاريخ الميلاد	التعليم	ملاحظات
(تاربع) برنت سكوكوفت			جامعة جورج تاون ١٩٥٨	١٩٨٠ نائب رئيس مجلس ادارة شركة كينجس للاستشارات السياسية ورئيس بنك واشنطن الوطنى
ويليام وبستر	مدير وكالة المخابرات المركزية الامريكية	ولد فى ١٩٢٤/٣ فى مدنيسا سانت لويس - ميسورى	* حمل على شهادة القانون من واشنطن * حمل على عدد من شهادات الدكتوراه الفخرية فى القانون	* عمل محاميا خلال الفترة من ١٩٤٩ الى ١٩٥٩ * ٦٠ - ١٩٦١ أصبح مدعيا عاما بولاية بونتانا * ١٩٧١ - ١٩٧٢ أصبح قاضيا فى نفس الولاية * ١٩٧٧ - ١٩٧٨ قاض بمحكمة النقض الامريكية * ١٩٧٩ - ١٩٨٧ أصبح مدير التحقيق الفدرالى FBI * ١٩٨٧ أصبح مديرا وكالة المخابرات المركزية الامريكية
جول ستونز	رئيس هيئة موظفى البيت الابيض	ولد فى ١٩٢٩/٧/٢ فى هافانسا - كوبا	* بكالوريوس علوم من معهد MIT ١٩٦١ * ماجستير ١٩٦٢ * دكتوراه ١٩٦٦ من نفس المعهد	* ١٩٦٠ - ١٩٦٥ مؤسس ومهندس أول لشركة استرونيا ميكي * ١٩٦٥ - ١٩٨٢ رئيس شركة JHS الهندسة والدراسات الحرارية بمدينة سالم بولاية نيوجامبير * ١٩٦٦ - ١٩٨٢ أستاذ مساعد هندسة ميكانيكية بجامعة تانتس * ١٩٧٢ - ١٩٧٤ عضو مجلس النواب لولاية نيوجامبير * ١٩٧٢ - ١٩٧٨ عضو بلجنة الطاقة الحكومية * ١٩٧٧ - ١٩٧٨ رئيس اللجنة الحكومية لمستقبل ولاية نيوجامبير

ملاحظات	تاريخ العمل السياسي والمهني	التعليم	مكان وتاريخ الميلاد	المنصب	الاسم
	١٩٨٣ - ١٩٨٨ حاكم ولاية نيوهامبشير				(تابع) جون سنفورد
	<ul style="list-style-type: none"> ١٩٥٦ - ١٩٥٧ مدرس مساعد جامعة ويسكونسن ١٩٥٧ التحق بالخارجية الامريكية ١٩٦٩ نائب مستشار الرئيس الامريكي لشؤون الامن القومي (كيسنجر) ١٩٧١ - ١٩٧٣ مساعد وزير الخارجية للشؤون السياسية ١٩٧٢ - ١٩٨١ سفير بنو غسلافيا ١٩٨١ - ١٩٨٢ مساعد وزير الخارجية للشؤون الاوربية ١٩٨٢ - ١٩٨٤ نائب وزير الخارجية للشؤون السياسية ١٩٨٤ - رئيس شركة كيسنجر للاستشارات السياسية 	<ul style="list-style-type: none"> بكالوريوس في العلوم ١٩٥٢ من جامعة ويسكونسن ماجستير ١٩٥٧ 	<ul style="list-style-type: none"> ولد في ١٩٣٠/٨/١ في مدينة ميلواكي - ويسكونسن 	<ul style="list-style-type: none"> نائب وزير الخارجية 	<ul style="list-style-type: none"> لورانس ايجلبرجر
	<ul style="list-style-type: none"> ١٩٥٩ التحق بالخارجية الامريكية ١٩٦١ مستشار سياسي للوفد الامريكي لمؤتمر الحد من التسليح - جنيف ١٩٦٥ - ١٩٦٧ قنصل في زيوربار ١٩٦٩ - ١٩٧٣ نائب رئيس البعثة الدبلوماسية في تنزانيا ١٩٦٩ - ١٩٧٣ مدير مساعد بـمكتب الشؤون السياسية والعسكرية بوزارة الخارجية ١٩٧٣ - ١٩٧٤ سكرتير تنفيذي بوزارة الخارجية ١٩٧٤ - ١٩٧٨ سفير امريكا بالاردن ٨١ - ١٩٨٣ سفير امريكا في شيجيريا ٨٢ - ١٩٨٥ سفير بالسلفادور ١٩٨٥ - ١٩٨٨ سفير في اس اثيل 	<ul style="list-style-type: none"> ليسانس آداب من كلية بيروت ١٩٥٢ ماجستير من مدرسة فلتشر للآثار والدبلوماسية ١٩٥٤ دراسات من جامعة ميلبورن - استراليا 	<ul style="list-style-type: none"> ولد في ١٩٣١/١١/٥ بمدينة اودانج - نيوجرسي 	<ul style="list-style-type: none"> مندوب الولايات المتحدة لدى الامم المتحدة 	<ul style="list-style-type: none"> توماس بيكنج

الأمريكية أو من صفوف الكونجرس، مما يجعلها أقل أيديولوجية من سابقتها ويجعلها أقل أيديولوجية من إدارة ريجان (التي هيبت معظمها من كاليفورنيا على البيت الأبيض بصيغة أيديولوجية، محافظة ومتشددة للعالم وموقع أمريكا فيه) وأكثر عملية وبرجماتية. ولعل ذلك يمثل أهم صفات جورج بوش المعروفة عنه، حيث يتميز عن ريجان بالقرب من التفاصيل والميل للحلول الوسط. وتجنب المواجهة كلما كان ذلك ممكناً. وهي الصيغة التي ترد على معظم معاونيه وخاصة جيمس بيكر وزير الخارجية الذي لازم بوش في حياته السياسية سواء في هيوستون - تكساس أو في واشنطن. ولاقي كلاهما المتاعب أثناء وجودهما في إدارة ريجان حيث كان ينظر لهما بكثير من عدم الثقة من قبل المتعصبين في هذه الإدارة^(٤٠). ورغم كل ذلك، فإنه لا ينبغي أن ينفي الإطار الفكري العام الذي يتحركون فيه كأعضاء في تيار المحافظين التقليديين، وتجربتهم التاريخية الخاصة، فكما نرى في الجدول أنه باستثناء دان كويل وديك شيني (وكلاهما لديه من المحافظة ما يكفي) فإن عفرهم يتعدى الخمسين عاماً وهو ما يجعل تجربة الحرب الباردة في الخمسينيات والستينيات مؤثرة بصورة كبيرة في منظومتهم الذهنية. ومنها يستمدون رؤيتهم للعالم، كما سنرى بعد ذلك. بقدر من التفصيل.

٤. - علاقة إدارة بوش باللوبي الصهيوني تتميز بقدر كبير من التعقيد. فمن ناحية فإن بوش لم يكن هو المرشح الجمهوري المفضل لديه، فوسط قائمة طويلة من المرشحين الجمهوريين، فإن لجنة الشئون العامة الأمريكية الإسرائيلية AIPAC جعلت بوش في ذيل قائمة تفضيلاتها مفضلة علمية بات روبرتسون وجاك كيمب وروبرت دول وبير دويونت والكسندر هيغ. وكان ذلك نتيجة تراكم مآرائه اللجنة مايشكل انتقاداً مستمراً لإسرائيل تمثل في موقف بوش من الغزو الإسرائيلي للبنان وضرب المفاعل العراقي واستدراجها للولايات المتحدة ضد إيران بالسلاح^(٤١). ومن ناحية أخرى فإن اللوبي الصهيوني لم يكن يترك مرشحاً هاماً بوزن جورج بوش (خاصة بعد أن انفتحت امكانيات كبرى بفوزه) دون أن تحاول التأثير عليه ولذا فإن شبكة واسعة من القادة اليهود (الصهاينة) في الولايات المتحدة القوابث لهم إلى جانبه في الحملة الانتخابية مثل دينيس روس كما أسلفنا، وجاكوب ستين - الرئيس السابق لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية - ومكس فيشر وجوردون زاكس من أكبر وأقرب مستشاريه. كما أن موريس توكرمان مدير شركة مورجان ستينلي اند كامباني عمل على تعبئة رأس المال اليهودي - وغير اليهودي - في وول ستريت لصالح بوش^(٤٢).

نتيجة ذلك كله فإن الإدارة الأمريكية الجديدة

أصبحت تحتوى على قدر كبير من التأييد لإسرائيل وأن اختلفت درجات هذا التأييد. فهناك مجموعة المحافظين الجدد المتهاوسين (دان كويل وجاك كيمب) حيث توجد أقصى درجات التأييد الأعمى، ثم مجموعة كيسنجر (برنت سكوكروفت ولورنس ايجلبيرجر ويمكن أن ينضم لها دينيس روس وريتشارد هاس) والتي ترى في إسرائيل الرصيد الاستراتيجي الاساسي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ثم مجموعة البراجماتيين (وتضم بوش وبيكر وشيني وبرادي) الذين وإن كانوا يرون ضرورة بقاء «إسرائيل قوية» فإنهم أيضاً يرون ضرورة أخذ مصالح الدول العربية النفطية (السعودية بالذات) والمالية للغرب في الاعتبار، خاصة مع نفوذ هذه الدول في اسواق المال العمالية (بما فيها وول ستريت) وتأثيرهم في سوق النفط العالمي (الذي ترتبط به تكساس إلى درجة كبيرة). وأخيراً يوجد مجموعة الراغبين في سياسة أمريكية أكثر توازناً في الشرق الأوسط (جون سنونو وتوماس بيكرنج). هذه المجموعة الأخيرة مقيدة إلى حد كبير، فنتيجة كون جون سنونو من أصل عربي، كما أنه كان حاكم الولاية الوحيدة في الولايات المتحدة الذي رفض التوقيع على قرار لحكام الولايات برفض قرار الأمم المتحدة الخاص باعتبار الصهيونية أحد أشكال العنصرية، ونتيجة تصريحاته في السابق والمؤيد للجانب العربي، فإنه على الأغلب سوف يكون موضع هجوم شديد من قبل الجماعات الصهيونية للتقييد من حركته ووضعها باستمرار في موقف دفاعي^(٤٣)، والأهم من ذلك أن وزارة الخارجية الأمريكية التي عرفت تاريخياً بأنها أكثر تفهماً لوجهة النظر العربية عن باقي المؤسسات الأمريكية (البيت الأبيض والكونجرس) فإنها قد تعرضت خلال السنوات الثماني لحكم ريجان إلى عملية تغيير كبرى على المستويات المتوسطة والدنيا لصالح إسرائيل بحيث يصعب كثيراً امكانية وجود توجه فعال لديها للدفع في اتجاه سياسة أمريكية متوازنة في المنطقة.

٥ - تلعب مراكز الأبحاث والدراسات دوراً هاماً في صناعة السياسة الأمريكية، وكثيراً ما ماتت من برامج يكون مرشداً للإدارة الأمريكية في إدارة سياستها الخارجية (والداخلية أيضاً). ومن المعروف أن مؤسسة راند لعبت دوراً هاماً في ادارتي كنيدي وجونسون، كما أن معهد بروكنجز قدم لإدارة كارتر الوثيقة الأساسية التي استند إليها في التعامل مع قضية الشرق الأوسط، كذلك فإن معهد المؤسسة الأمريكية American Enterprise Institute ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن ومؤسسة التراث لعبت Heritage Foundation دوراً هاماً في إدارة رونالد ريجان. ورغم أن الإدارة الأمريكية لم تستكمل بعد كما أسلفنا حتى يمكن رصد الروافد الفكرية المختلفة التي

الانتفاضة) والاندراج في العملية السياسية التي تستجيب للاهتمامات الاسرائيلية. ثم التوصل الى الحقوق الفلسطينية في اطار الأمن الأردني والفلسطيني، من خلال خطوات متبادلة لبناء الثقة بين الطرفين. د - العمل بشكل قوى مع اسرائيل لأنها أكثر الشركاء أهمية في عملية التسوية ليس فقط بسبب المصالح الأمريكية الاخلاقية والاستراتيجية، ولكن أيضا لأنها تتحكم في البضفة الغربية وغزة. ولذا فان التأكيد على الطبيعة الأساسية لتأييد الادارة الأمريكية الجديدة يصبح امرا هاما اذا ما أصبحت عملية التسوية ممواتية. ولذا فان واحدة من اول اعمال الرئيس الجديد ينبغي ان يكون التأكيد على علاقة الثقة القائمة على العلاقات القوية والتشاور الوثيق بين الطرفين والالتزام الكامل بالأمن الاسرائيلي، وتقوية الرادع الاسرائيلي عن طريق توثيق التعاون الاستراتيجي.

هـ - تشجيع كل من الاتحاد السوفييتي والصين واوروبا الغربية لكي تقيد من تدفق الصواريخ وتكنولوجياها الى الشرق الأوسط مع ممارسة الضغط على الأرجنتين والبرازيل وكوريا الشمالية لمنع هذا التدفق مع العمل على تكوين تفاهم ضمني بين كل من اسرائيل والمملكة العربية السعودية والعراق ومصر حول شكل انتشار الصواريخ، ورؤوسها الحربية. والقيادة والسيطرة، والاتصال اثناء الأزمات مع تعبئة الرأي العام العالمي ضد استخدام الاسلحة الكيماوية وتقوية التأييد للقواعد الدولية الخاصة بذلك والتي قوضت بشكل هام نتيجة استخدام العراق للأسلحة الكيماوية. و - قبل دعوة الاتحاد السوفييتي لأي دور في عملية السلام، فان عليه ان يقوم بالاتي:

(١) تقييد سوريا بالحد من مدها بالسلح وتأكيد الاتحاد السوفييتي انه لن يؤيد أي محاولة لحل الصراع بالوسائل العسكرية.

(٢) اظهار التأييد السوفييتي لأمن اسرائيل باستعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة معها، مع الاعلان عن امكانية حل مشكلة الأرض من خلال حل وسط Territorial Compromise بدلا من العودة الى حدود ١٩٦٧، مع اعلان واضح عن التمسك بأمن وبقاء اسرائيل، مع السماح بهجرة عدد اكبر من اليهود.

(٣) قيام الاتحاد السوفييتي بشكل واضح وصريح بجهد مستمر من اجل تعديل مواقف سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية تجاه السلام مع اسرائيل.

(٤) اعتدال السلوك التصويتي السوفييتي في الأمم المتحدة بحيث تعدل موسكو من منهجها الحالي الذي يقوم على تأييد موقف الحد الأقصى العربي تجاه كل القضايا.

ز - المؤتمر الدولي لتسوية الصراع العربي - الاسرائيلي كمئبر للتفاوض لا توجد فيه ميزة للولايات

تعتمد عليها، فان الشهور الماضية تشير الى الدور المتزايد الذي يلعبه معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى Washington Institute for Near East Policy. هذا المعهد نشأ في بداية الثمانينات، ضمن مجموعة اخرى من المؤسسات، لمساندة ادارة ريجان التي كانت تتشكك في معاهد ومراكز «المؤسسة الشرقية»، والتي كانت ترى ان معظمها اصبح يميل لوجهة النظر الغربية (!!). ومن ثم جاء المعهد لكي «يعيد التوازن» الى ساحة الدراسات الخاصة بالشرق الأوسط. والمعهد في معظمه يعتمد على اليهود الأمريكيين وغيرهم من اصحاب الاتجاه الصهيوني المرتبطين ارتباطا وثيقا بجماعات الضغط الصهيونية وفي مقدمتها لجنة الشؤون العامة الأمريكية الاسرائيلية AIPAC ويستضيف المعهد بشكل رئيسي باحثين ودارسين اسرائيليين. ويعمل في هذا المركز دينيس روس الذي قام باجازة بدون مرتب للعمل في وزارة الخارجية الأمريكية^(٤٤).

وفي شهر سبتمبر ١٩٨٨ أصدر المركز تقريرا للرئيس الأمريكي القادم، صاغه كل من لورنس ايجلبيرجر (نائب وزير الخارجية الأمريكية حاليا) ووالتر مونديل (نائب رئيس الجمهورية في ادارة كارتر) واشترك فيه عدد كبير من المناصرين لاسرائيل من بينهم دينيس روس وريتشارد هاس. هذا التقرير جاء بعنوان «البناء من اجل السلام» ويوضح اسس السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط^(٤٥). ودون الدخول في كثير من تفاصيل هذا التقرير، فانه يعد أكثر التقارير التي صدرت في نفس الفترة - مثل تقرير معهد بروكنجز ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - تعاطفا مع وجهة النظر الاسرائيلية على الوجه التالي:

أ - يعرف التقرير الصراع العربي - الاسرائيلي بأنه ذوشقين: أولهما بين دول Inter-State يمثل فيه الجانب العربي - خاصة سوريا - الجانب المنذر بتفجير الصراع نتيجة سعيه لتحقيق التكافؤ الاستراتيجي مع اسرائيل ومن خلال تصاعد القدرات العسكرية العربية التي زادت بامتلاك الصواريخ أرض - أرض والاسلحة الكيماوية. وثانيها طائفي Inter-Communal بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وهكذا فان الانتفاضة الفلسطينية لاتعبر عن صراع قومي، او مقاومة للاحتلال، انما هي جزء من صراع طائفي داخل اسرائيل.

ب - ان المنحى الأساسي لسياسة الولايات المتحدة ينبغي له ان يقوم على تجنب التسرع والخطوات الكبرى او تعجلها وانما يقوم على مساعدة الأطراف انفسهم للتوصل الى اتفاق من خلال المفاوضات المباشرة.

ج - ينبغي على الولايات المتحدة ان تعمل على تشجيع وجود «قيادة فلسطينية مسنولة» في البضفة الغربية وغزة تعمل على تجنب العنف (أي وقف

تصديق الكونجرس الأمريكي . بالطبع فإن الرئيس الأمريكي ومعاونيه الرئيسيين لا يقومون بتعيين هذا العدد دفعة واحدة ، وعادة ما يستغرق تعيينهم العام الأول من كل إدارة . ورغم ذلك فإن تعيين المناصب الرئيسية ، والتي تشارك بعد ذلك في اختيار المناصب الأدنى ، يصبح هم الإدارة الأول . وفي هذا الصدد ، ورغم أن بوش نفسه جاء من رحم إدارة ريجان ، فإن ادارته أتمت بالبطء الشديد (مقارنة بالادارات السابقة) في التعامل مع هذه الأولوية ، كما أن تسميتها لجون تاور كوزير للدفاع ، ثم عجزها عن الحصول على تصديق الكونجرس عليه ، سبب صدمة مبكرة لها سوف تدفعها الى مزيد من التأني في اختيار شاغلي المناصب الرئيسية ، مع محاولة التشاور مع الأغلبية الديموقراطية في الكونجرس قبل محاولة الحصول على التصديق وهو ما سيسبب تأخر العملية برمتها ..

ولاشك أن التعامل مع الكونجرس سوف يشكل أولوية ثانية لجورج بوش . فرغم أن وجود رئيس جمهوري وإدارة جمهورية في الوقت الذي يتمتع فيه الديموقراطيون بأغلبية في الكونجرس ليس أمراً جديداً على النظام السياسي الأمريكي ، إلا أن التعامل معها اختلف من رئيس جمهوري لآخر ، فبينما أعتمد ريتشارد نيكسون على انجازاته الخارجية (خاصة خلال فترة رئاسته الاولى) لكي يمرر برامجه في الكونجرس ، فإن رونالد ريجان نجح في استخدام شخصيته الكارزمية وشعبيته في تعبئة الرأي العام الأمريكي خلف سياسته الى الدرجة التي خلقت ضغوطاً قوية على أعضاء الكونجرس لكي يعطوا الرئيس الأمريكي ما يريد . جورج بوش لا يمتلك اياً من هذه المؤهلات بعد ، فهو لا يمتلك انجازات سياسية كبرى يمكن أن يستند إليها . كما ان شخصيته لا تتمتع بأية كاريزما تؤهله لتعبئة الرأي العام . كذلك فإنه لا يمتلك تلك القاعدة من اليمينيين المتحمسين من المحافظين الجدد داخل الحزب الجمهوري والتي ساندت ريجان بقوة واستخدمها في النيل من خصومه . على العكس فإن هذا النجاح اليميني من الحزب - والذي وقف وراءه جاك كيمب ابان الانتخابات التمهيدية - ينظر بشك كبير للرئيس الجديد . وبناء على ذلك فإنه ليس أمام جورج بوش سوى البحث عن صيغة للتعامل مع الكونجرس الديموقراطي حتى لا تتحول سياساته الى مجموعة من المواجهات مع الكونجرس .

هذه الأولوية تزداد أهميتها على ضوء الأولويات التالية ، وفي مقدمتها وضع الميزانية الخاصة للعام ١٩٩٠ . ويواجه جورج بوش معضلة كبرى تتلخص في ضرورة سد العجز في الميزانية الفيدرالية . ونبعا للبرنامج الموضوع لتطبيق قانون جرام - رادمان - هولنجر والخاص بضرورة موازنة الميزانية الفيدرالية في عام ١٩٩٢ ، فإن العجز المحقق لعام ١٩٩٠ ينبغي ألا يزيد

المتحدة . وما لم يكن هذا المؤتمر مظلة للمفاوضات المباشرة فلن يكون له قيمة . ولذا فإن الولايات المتحدة عليها ان تستمر في تحدى الاتحاد السوفيتي لاثبات ان المؤتمر سوف يكون له قيمة لحل الصراع .

ح - وحتى يمكن تحقيق ذلك ، فإن الرئيس الجديد عليه ان يظهر التزامه بعملية السلام من خلال تعيين مبعوث خاص للقيام بهذه المهمة . هذا المبعوث يذهب الى الشرق الاوسط بالتعليمات الاتية :-

(١) ان يعبر للحكومة الاسرائيلية عن رغبة الرئيس في التشاور الوثيق في عملية السلام والالتزام الذي لايهتز بالامن الاسرائيلي .

(٢) ان يبدأ العملية الحساسة الخاصة بالحديث مع قيادة المنطقة حول الحاجة الى ضبط سباق التسلح .

(٣) التأكيد على التزام الادارة الجديدة بعملية السلام مصممة بحيث تعمل على اعادة تشكيل البيئة السياسية بدلاً من العمل لتحقيق انجاز اجرائي للمفاوضات .

(٤) على المبعوث الخاص أن يتجنب خلق توقعات كبرى في المنطقة أو أن يولد خطأ لحلول كبرى بمجرد عودته .

توجهات الادارة الجديدة

توجهات الادارة الأمريكية الجديدة إزاء المنطقة العربية لا تنفصل عن توجهاتها العامة إزاء السياسة العالمية بشكل عام والخبرة التاريخية الأمريكية ، والأهم ، عن الأولويات المطروحة على القيادة الأمريكية داخليا وخارجيا ، ويزيد من صعوبة الفصل - حتى ولو تحليليا - ان ادارة بوش ليست « جديدة » تماما ، فجورج بوش نفسه كان نائبا لرئيس الجمهورية وكثيراً من معاونيه الرئيسيين (جيمس بيكر ، نيكولاس برادي ، وليام ويستر ، لورنس ايجليبرجر) كانوا ممن عملوا في ادارة ريجان في منصب أو آخر . ولذا فإنه ليس من المتصور ان تشكل ادارة بوش توجهات « جديدة » في السياسة الأمريكية ، وإنما سوف تعد امتداداً ينحو أو اخر لسياسات ريجان السابقة مع بعض التغيرات التي تفرضها المواقف المتغيرة والخبرة الشخصية والفكرية لمجموعة القيادة الجديدة . وحتى يمكن تحديد التوجهات تجاه المنطقة العربية فإن ذلك يمكن أن يتم من خلال التعامل مع ثلاث نقاط أساسية : الأولويات السياسية التي على الرئيس الجديد أن يتعامل معها ، وتوجهات الادارة إزاء السياسة العالمية بشكل عام ، وأخيراً توجهاتها إزاء المنطقة العربية بوجه خاص .

١ - أولويات الادارة الجديدة

الأولوية الأولى : لدى أية ادارة أمريكية هي أن تقوم بتعيين ٦٠٩ منصب رئيسي في الحكومة الأمريكية تحتاج

ورغم كل التطورات العالمية المذهلة ، وخاصة في الاتحاد السوفيتي منذ تولى جورباتشوف في عام ١٩٨٥ . فإن ذلك لم يغير من أى من الأطروحات الأساسية للرئيس الأمريكى وكبار معاونيه . فلا تزال رؤيتهم للعالم تقوم على انقسامه الى عالمين متنافسين ومتصارعين هما العالم الاشتراكى والعالم الرأسمالى وان النصر لابد أن يكون لحليف الأخير . فقد أعلن جورج بوش في خطاب له في سان فرانسيسكو في ٢٩ يوليو ١٩٨٨ . « تذكروا ، أن الحرب الباردة لم تنته . وفي الوقت الذى يجب أن تكون لدينا الجرأة للمساك بفرصة التغيير فإنه ينبغي أن نعد للصراع متعدد الأبعاد Protracted Conflict » بعد ذلك بأربعة أيام وفي شيكاغو ، فإن بوش بدأ في وضع الشروط التى يراها تعبر عن « تغير حقيقى ومخسوس في السلوك السوفيتي » على الوجه التالى : خفض الأسلحة الكيماوية والتقليدية تخفيف النزاعات الإقليمية ، التخفيف من القيود على الهجرة وحقوق الانسان . والتخفيف من سياسة الكرملين تجاه أوروبا الشرقية . وفي معظم تصريحاته فإن بوش دائماً يركز - مثله مثل سلفه رونالد ريجان - على « السلام من خلال القوة » والعلاقة ما بين القوة العسكرية والاتجاهات الدبلوماسية والسياسية^(١٦) ، وهى وجهة نظر راسخة في المدرسة الواقعية للعلاقات الدولية .

من هذا المنظور فإن جورج بوش ينطلق الى باقى الاقاليم في العالم لكى يطبق رؤية « الحرب الباردة » هذه ، كما هو الحال في أمريكا الوسطى حيث يرجع مشاكلها بشكل رئيسي الى الاتحاد السوفيتي وكوبا التى يراها « كجزيرة سوفيتية » في البحر الكاريبي تقوم بنشر الامبريالية السوفيتية في أمريكا اللاتينية حيث نجحت في انشاء نظام « شيوعى » في نيكاراغوا ، مؤكداً على أن الولايات المتحدة سوف تستمر في مقاومة جهود الاتحاد السوفيتي وكوبا - كما فعلت في جرينادا - في هذه المنطقة ويعقد العزم على الاستمرار في السياسة التى تعمل على « عزل كاسترو وتعمل كل شيء لأجل أن يعرف الشعب الكوبى الشجاع كل شيء عن العالم كما هو ، وليس كما يخبره كاسترو عن خاله »^(١٧) .

جيمس بيكر - وزير الخارجية - لا يختلف كثيراً عن بوش . فهو يعتقد أن الاتحاد السوفيتي يظل قوة ثقيّة التسليح ، لها مصالح معاكسة لتلك الأمريكية « أنها لم تغير من السياسة السوفيتية القديمة ، أى اختبار التحالف (الغربى) والبحث عن نقط الضعف فيه (من أجل استغلالها) » . ويحدد بيكر هدفه في أن الولايات المتحدة « تريد أن ترى السوفييت يعترفون أن الشيوعية لم تنجح » . ولكن بيكر يبدو أكثر اعتدالاً من بوش حينما يرى ضرورة استمرار الاقتراب من السوفييت بقطنة واقعية وتحفظ ودون تسرع حينما يلوح بعض التغيير في السياسة السوفيتية^(١٨) .

على ٩٢ بليون دولار . ولما كان جورج بوش قد أعلن اعلان الحملة الانتخابية أنه لن يقوم بزيادة الضرائب ، فإن تخفيض العجز لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال تخفيض الانفاق الحكومى بما فيه ميزانية وزارة الدفاع ، وهو الأمر الذى سوف يفتح عليه جبهات عديدة ليس فقط مع الديموقراطيين ولكن داخل الحزب الجمهورى نفسه . بل وحتى بين الخبراء والمتخصصين الذين عليهم أن يقرروا أى الأنظمة الدفاعية ينبغي السعى لاقتنائها في ضوء ميزانية الدفاع الجديدة (المفاضلة بين نظام MX ونظام الميجيتمان وما يمكن السماح بإنفاقه على برنامج حرب النجوم^(١٩)) بعد ذلك يأتى وضع عدد من المقترحات التى طرحها بوش أثناء الحملة الانتخابية والتى يود الاسراع بتميرها في الكونجرس حتى يظهر ادارته بمظهر الإدارة المنجزة منذ العام الأول لولايته وحتى يكون قاعدة شعبية تسمح له بالتعامل مع الكونجرس منها . رفع الحد الأدنى للأجور وإنقاذ مؤسسات الإقراض والتوفير الفلسفة واستراتيجية للتعامل مع النفقات الذرية للمفاعلات النووية مع تمرير قانون لتخفيض الضرائب على الشركات التى تفكر في مشروعات ذات عائد على المدى البعيد^(٢٠) . لا يعنى ذلك أن السياسة الخارجية سوف تكون بعيدة تماماً عن أولويات الرئيس الجديد خلال عامه الأول في الحكم ، فهناك عدد من القضايا التى تفرض نفسها عليه والتى عليه أن يتعامل معها مثل التحضير لعقد قمة أمريكية سوفيتية والتحضير لمؤتمر قمة الدول الصناعية الكبرى خلال ربيع وصيف عام ١٩٨٩ ، كذلك فإن التطورات الحادثة في أمريكا الوسطى (في السلفادور حيث تجرى انتخابات جديدة وفي نيكارجوا حيث توجد قوات الكونترا المعتمدة على الولايات المتحدة) وبغض النظر عما يفرض على الرئيس الأمريكى ، فإن هناك مجموعة من أولويات السياسة الخارجية يمكن استقراؤها من خطابه خلال الحملة الانتخابية ومن تصريحات وزير خارجيته جيمس بيكر على الوجه التالى^(٢١) :-

- (١) علاقات الشرق والغرب وخاصة العلاقات الأمريكية السوفيتية .
- (٢) « التصدى للماركسية في أمريكا الوسطى » .
- (٣) مواجهة رغبة أوروبا الجامعة لمزيد من الوفاق مع موسكو مع - في نفس الوقت - اقناع دول حلف الاطلنطي واليابان للمساهمة في تحمل الأعباء العسكرية والمالية التى تتحملها الولايات المتحدة .
- (٤) ديون العالم الثالث .
- (٥) مشكلة الشرق الأوسط .

٢ - توجهات الإدارة إزاء السياسة العالمية

قدمنا من قبل ان ادارة بوش بحكم العمر والخبرة التاريخية والتيار الايديولوجي والمصالح الاقتصادية تنتمى الى ما يمكن تسميته « بمحاربى الحرب الباردة » .

ادارة جورج بوش ابنة هذه المرحلة ، وخلال الحملة الانتخابية بدا وكأنه على استعداد لكي يذهب خطوات أبعد في هذا الاتجاه ، خاصة وأن تعاونه مع اللوبي الصهيوني ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى كان متصاعدا الى حد كبير . ففي منتصف يونيو ١٩٨٨ قام بتعيين لجنة من ٢٧ عضواً لكي تنصحه حول الشرق الأوسط برئاسة جوردون زاكس الزعيم اليهودي الجمهوري وريتشارد فيربانكس مساعد وزير الخارجية الأسبق . ضمت اللجنة مارشال بريجر المساعد الخاص لريجان للاتصال بالمجتمع اليهودي ، ولورنس ايجلبيرجر وجوزيف سيسكو وتشارلز فيربانكس والان تيز ووليام شنيدروليونارد جارفت والان كاريسون وجيفري كمب وجويس ستار وهاري رومان وجيريس بنرمان وأموس بيرلتر وداتيل بايبس وماثيو فريدمان وفرايك فوكوياما ولورنس جولنتر ومايكل هاليوتش وبول جورديني وفيليس كامنسكي وجيمس فيليبس وهارتي شيرمان وجين ستايدر وباري زوريكان^(٩١) . هذه المجموعة كان معظمها من اليهود ، ويرتبطون ارتباطاً وثيقاً بالجماعات الصهيونية في الولايات المتحدة ، ويشاركون في أعمال معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، وكثيرون منهم شاركوا في وضع تقرير « البناء من أجل السلام » السالف الذكر ، كما أنه لم يكن بينهم شخص واحد من الذين يدعون الى سياسة أمريكية « متوازنة » في الشرق الأوسط .

ولذلك فلم يكن مدهشاً أن خطابات بوش أثناء الحملة الانتخابية ركزت على النقاط التالية^(٩٢) :

(١) أن بوش ملتزم بعدم التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ويتعهد بالمحافظة على وثيقة كيسنجر لعام ١٩٧٥ والتي تنص على عدم الحوار مع المنظمة إلا إذا وافقت على القرار ٢٤٢ واعترفت بإسرائيل صراحة ونبذت الارهاب والعنف .

(٢) أن بوش لن يعترف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني أو بقيام دولة فلسطينية .

(٣) أن بوش لن يعترف بحكومة فلسطينية مؤقتة أو حكومة في المنفى تشكلها المنظمة .

(٤) أن أمن إسرائيل جزء لا يتجزأ من أمن الولايات المتحدة ودول العالم الحر .

(٥) أن بوش يلتزم بدعم إسرائيل عسكرياً ويلتزم بضمان المحافظة على ميزان القوى السائد حالياً (المقصود هنا ضمان تفوق إسرائيل عسكرياً على الدول العربية) وبالمقابل فإنه لن يزود الدول العربية بأسلحة يمكن أن تشكل تهديداً لأمن إسرائيل .

(٦) أن بوش عازم على تكثيف التعاون مع إسرائيل لمحاربة الارهاب وتبادل المعلومات الأمنية والمخابراتية .

(٧) على إسرائيل أن تطمئن الى دعم الولايات

ديك شينتي وزير الدفاع يمثل نفس التيار ، فخلال تواجده في مجلس النواب قام بتأييد كل البرامج العسكرية التي قدمها رونالد ريغان^(٩٣) كما أنه من المعروفين بحماسة الشدائد لمبادرة الدفاع الخاصة المعروفة ببرنامج حرب النجوم^(٩٤) ، وله آراؤه المتشككة للغاية في الاتحاد السوفيتي . فرغم أنه يعتقد أن جورباتشوف ملتزم بسياسة الجلاسنوست (المصارحة) فإن الولايات المتحدة لم تصل الى النقطة التي يمكن أن تخفض من دفاعاتها^(٩٥) . وحذر الكونجرس من تخفيض ميزانية الدفاع نظراً للشك في قدرة جورباتشوف على تنفيذ اصلاحاته الاقتصادية ، وقال أيضاً « أنه من الهام أن لا تقع في فخ أن يكون علينا الاستجابة لما يقدمه الضعيف^(٩٦) » - ولكن على أي الأحوال - فإن بيكر وشينتي رغم أنهما يتفقان مع بوش في الاتجاه العام ، فإنهما يدركان أنه لا يمكن زيادة ميزانية الدفاع عما هي عليه (حوالي ٣٠٠ بليون دولار) ما لم يكن هناك اتجاه لخفضها قليلاً كمساهمة لسد العجز في الميزانية . تلك الحقيقة تدفعهم في اتجاهين : أولهما يسعى الى الضغط على الحلفاء لزيادة ميزانياتهم العسكرية في أوروبا الغربية واليابان ، والثاني ، السعي بحذر لتوقيع اتفاقيات للحد من التسليح مع السوفييت .

خلاصة ذلك كله أن أسلوب ادارة بوش تجاه الاتحاد السوفيتي لن تنحوا نحو المدرسة الشائعة في غرب أوروبا والتي تطالب بمساعدة جورباتشوف لتحرير الاقتصاد السوفيتي من خلال التجارة والقروض ، إنما سوف تميل الى التركيز على مخاضات الحد من التسليح مع محاولات استخلاص أكبر تنازلات ممكنة في مجالات التسليح والعلاقات الثنائية وحقوق الانسان والنزاعات الإقليمية^(٩٧) .

٣ - الإدارة الأمريكية الجديدة والمنطقة العربية في مكان آخر^(٩٨) أوضح البحث أن سلوك الولايات المتحدة إزاء العالم العربي حكمته ثلاثة مداخل : المدخل الكوني (التنافس السوفيتي - الأمريكي) ، المدخل تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ، المدخل الاسرائيلي . وخلص البحث أيضاً الى أن امتزاج المدخل الكوني بالمدخل الاسرائيلي « قد جعل الولايات المتحدة تشعر بأن العنف إزاء الوطن العربي هو الوسيلة الأساسية لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها »^(٩٩) . دون الدخول في استعادة تفاصيل الدراسة ، فإن الايمان الأمريكي بكون إسرائيل هي الرصيد الاستراتيجي الأساس للولايات المتحدة في المواجهة مع الاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة الثانية ، قد حقق تطابقاً كبيراً في المصالح الاسرائيلية والأمريكية ، مما رفع التحالف فيما بينهما ليصل الى درجة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل .

العنصرية والصهيونية .

وفيما يتعلق بعملية السلام فإن الوثيقة أعادت التذكير بالنقاط الموضحة من قبل ، ولكنها أضافت لها إمكانية الاستفادة بمبادرة ريجان والاعتماد على النمو الاقتصادي كوسيلة للسلام في المنطقة من خلال مواجهة أزمة المياه وتشجيع الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية مثل الطرق والكهرباء (الدول المرشحة للتعاون في هذه المجالات هي مصر والأردن وإسرائيل) .

دور الاتحاد السوفيتي في عملية السلام سوف يكون محدودا ، وبعد أن يثبت حسن نواياه من خلال وضع حدود على الدول العربية التي تناصر « الارهاب » بالسلاح (سوريا وليبيا) وهو ما يعنى أنها تهدد سلام المنطقة . كذلك فإن موسكو مطالبة بأن تتوقف عن تأييد دول الرفض العربية ، وأن تقيم علاقات دبلوماسية طبيعية مع إسرائيل وتكف عن المعارضة الدائمة لها في الأمم المتحدة وياقى المنظمات الدولية الأخرى . وحتى يتم ذلك فإن الولايات المتحدة عليها أن تتمسك بقوة بتلك السياسات التي خدمتها في الماضي بما فيها الدعم العسكري لإسرائيل .

وبشكل عام فإن الوثيقة - وباقى تصريحات بوش - لا تحدث عن « المنطقة العربية » كوحدة سياسية قائمة بذاتها . فهي تنظر إليها أولاً باعتبارها جزءاً من « الشرق الأوسط » وهي منطقة تمتد من باكستان شرقاً حتى المغرب غرباً . وثانياً فإن الدول العربية مقسمة بحزم إلى دول موالية للغرب Pro-Western ودول معادية راديكالية - وهي تنحصر حالياً في سوريا وليبيا - التي ترى الإدارة الأمريكية أنها سوف تبقى معادية وميالة للعنف في منطقة تتطلع للاستقرار . المجموعة الأولى تستحق التأييد والتشجيع وتشمل مصر والأردن ودول منطقة الخليج وفي مقدمتها المملكة السعودية ، فهذه المنطقة الأخيرة ذات أهمية خاصة نظراً لما تحتويه من احتياطيات بترولية ، ولذا فإن الولايات المتحدة سوف تعمل على زيادة التعاون الأمنى معها والذي حدث أثناء إدارة ريجان ، وبمساعدة من الدول الغربية الأخرى التي شاركت في القوة البحرية لحماية الخليج .

وعن منطقة المغرب العربى فإن الولايات المتحدة تتطلع إلى تدعيم العلاقات التقليدية مع المغرب وتونس ، مع العمل على تدعيم العلاقات مع الجزائر حتى يمكن استمرار الطرق إلى البترول والغاز الجزائرى وتشجيع الجزائر على الحل السلمى لمشكلة الصحراء . وهنا فانه « يجب على الولايات المتحدة أن تؤيد جهود شمال افريقيا التي تستهدف تحقيق التعاون الاقليمى السلمى » . فيما يتعلق بالحرب العراقية الإيرانية فإن الولايات المتحدة عليها أن تبقى على الحياد وتشجع الأمم المتحدة والجهود الاقليمية الأخرى من أجل حظر الامداد

المتحدة غير المحدود لها في المجالين السياسى والدبلوماسى .

(٨) ان الولايات المتحدة لن تفرض أبداً سلاماً على إسرائيل لا ترضاه .

(٩) ان اقامة دولة فلسطينية لن يؤدي الى السلام ، كذلك فإن ضم إسرائيل للأراضي أو التحكم فيها بشكل دائم بالاحتلال العسكرى لا يمكن أن يؤدي الى السلام كذلك ، الذى ينبغى البحث عن طريقة أخرى من خلال المفاوضات - التي تلعب فيها الولايات المتحدة دور الوسيط الأمين - للتوصل الى السلام .

وبالإضافة الى خطابات بوش المتفرقة ، فإن حملته أصدرت وثيقة خاصة بالشرق الأوسط - صاغها فيما يبدو اللجنة سالفه الذكر - أوضحت المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط على الوجه التالى :

(١) يجب أن تكون المنطقة مستقرة ، وتحكم أممها بواسطة حكومات صديقة للولايات المتحدة .

(٢) ان تبقى إسرائيل حرة وديموقراطية وأمنة عسكرياً وقوية اقتصادياً .

(٣) حرية البحار وحرية التجارة من التقاليد الأمريكية . ان محاور أمريكا وحلفائها الى الخطوط البحرية وموارد النفط في المنطقة يجب أن تبقى حرة من التدخل سواء من المشاعغبين الاقليميين أو الاتحاد السوفيتي أو الارهابيين .

« اننا (أى الولايات المتحدة) سوف نسعى لحماية هذه المصالح بشكل نشط اننا سوف نستمر في العمل مع الدول العربية المعتدلة التي ترغب في التعايش مع إسرائيل . هذا يجب أن يحدث بتنسيق مع الحلفاء كلما كان ذلك مناسباً وعملياً . ولكننا يجب أن نكون مستعدين لدعم مصالحنا في المنطقة وحدنا اذا كان ذلك ضرورياً لحماية أمن الولايات المتحدة » .

وأعطت الوثيقة أهمية كبرى للعلاقات الاسرائيلية الأمريكية واصفة أياها بأنها « شركة في الحرية » ، موضحة التشابه بين الدولتين : فكلتاها دولة مهجرين وأقامها قازون من الاضطهاد الدينى وقامت على الثورة وعلى ميراث الرواد وقيم الكتب المقدسة والديموقراطية والحرية والايمان بالحقوق الأساسية للانسان . ومن استعراض تطور العلاقات خلال عهد ريجان ووصولها الى درجة التعاون الاستراتيجى ، فإن الوثيقة تقرر ان الولايات المتحدة - في عهد بوش - سوف تستمر في الحفاظ على التفوق الكيفى لإسرائيل ضد أى خصم أو تحالف للخصوم ، وأعلنت الوثيقة عن استعداد الولايات المتحدة للاستعانة بالأمم المتحدة « عندما يناسب ذلك دبلوماسياً الدول الحرة » وان الولايات المتحدة سوف تسعى لتغيير قرار الأمم المتحدة الذى يساوى بين

ان هذه الحقيقة بالاضافة الى انتخاب بوش تخلق وضعاً جديداً في علاقات الرئيس الجديد بالجماعات الصهيونية (فقد أصبحت هي الأخرى في حاجة اليه بقدر حاجته اليها) وزاد على ذلك أن قبول منظمة التحرير بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ واعترافها بإسرائيل وإعلان نبذها « الارهاب » وهو الأمر الذي أدى الى إقامة الحوار بين المنظمة والولايات المتحدة خلال الأيام الأخيرة من حكم ريجان ، خلق وضعاً جديداً أمام إدارة بوش ، بل وأمام الجماعات الصهيونية نفسها . فحتى حدوث خطوة منظمة التحرير فقد كان هناك تناغم واضح بين بوش والجماعات الصهيونية على أساس أن موقف المنظمة « الرفض » لا يجعلها شريكة في عملية السلام . بعد موقف المنظمة الجديد ، فإن فرصاً أصبحت مفتوحة أمام بوش لتحقيق انجاز في الشرق الأوسط يحتاج اليه لبناء قاعدته الشعبية كرئيس قادر على الانجاز بدلاً من صورة الرجل الثاني الذي يعتاد الموافقة دائماً والتي تكونت عنه خلال إدارة ريجان^(١٧).

هذه التطورات خلقت وضعاً جديداً يتميز بالسهولة النسبية في موقف الإدارة الجديدة ، فخياراتها أصبحت متعددة عن ذي قبل ، كما أن الفرص زادت أمامها . ولعل من المثير هنا أن نلاحظ الكيفية التي تعاملت بها الجماعات الصهيونية وإسرائيل مع هذا الموقف الجديد وكيف عملت على تشكيل فكر الإدارة الجديدة ازاء الظروف المتغيرة ، حيث اتخذت مجموعة من الخطوات على الوجه التالي :

(١) حملة دعائية تركز على خطأ الحوار مع منظمة التحرير بالتشكيك في مصداقية موقف المنظمة الأخير والتذكير بما فيها الإرهاب ووجود « ابو العباس » المرتبط بحادث أكيلي لأورو - في اللجنة التنفيذية للمنظمة .

(٢) إثارة موضوع الصواريخ في الشرق الأوسط مع ربطه بموضوع انتشار الأسلحة الكيماوية في المنطقة لدى دول « غير مسئولة » ولا تتورع عن استخدام هذه الأسلحة كما حدث من مصر في حرب اليمن والعراق في حربها مع إيران وضد الأكراد . وفي هذا السبيل أصدر معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى كتاباً حول الموضوع ، وقام مؤلفه سيث كاروسر بعرض ملخصه أثناء شهادة أمام لجنة الشؤون الحكومية بمجلس الشيوخ الأمريكي^(١٨) . وهكذا أصبح معروفاً على الإدارة الجديدة موضوع انتشار الأسلحة الكيماوية في الشرق الأوسط بطريقة توازي ، ان لم تفق البحث عن سبل تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي ، أو حتى الصراع العراقي الإيراني .

(٣) الاستمرار في ملاحقة الإدارة الأمريكية الجديدة ، من حيث وضع شخصيات تتعاطف مع الجماعات الصهيونية في الأماكن الحساسة ، وهي العملية المتصور

بالسلاح الى طريق الصراع وتحقيق انسحاب « كل القوات العسكرية الى ما وراء حدود ١٩٨٠ وتحقيق تسوية سلمية دائمة . » ان الولايات المتحدة تعتقد أن نصراً عسكرياً إيرانياً أو عراقياً لن يكون من مصلحة الولايات المتحدة في المنطقة .

ان هذا العرض للوثيقة ، ومن قبل ذلك ملخص تصريحات بوش - يشير الى أي حد تأثر الرئيس الجديد بوثيقة معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، وإلى درجة التطابق الموجودة بين وثيقة موقفه من الشرق الأوسط ووثيقة « البناء من أجل السلام » التي أصدرها المعهد والتي عرضناها من قبل . كذلك فإن الوثيقة تعكس الرؤية العالمية لجورج بوش ورفاقه والتي لا تزال تدور في إطار الحرب الباردة رغم كل التغيرات الجوهرية الحادثة في الاتحاد السوفيتي وسلوكياته . ومن هذه النظرة يأتي مقترب بوش من الشرق الأوسط ، حيث تصبح إسرائيل بالذات « حليفاً استراتيجياً وعاملاً جوهرياً في منع الهيمنة السوفيتية على الشرق الأوسط ومساهمة في تحقيق الاستقرار في المنطقة »^(١٩) . ولذلك لم يكن مستغرباً ان تركز الوثيقة بشكل كبير على تفاصيل التعاون العسكري بين إسرائيل والولايات المتحدة بحيث تشمل المناورات المشتركة وتخزين السلاح وقطع الغيار والذخيرة والتعاون في مجال المخابرات والتخطيط لحالات الطوارئ ، والتطوير المشترك للصواريخ المضادة للصواريخ التكتيكية ، بينما تعطى عملية السلام أولوية ثانية والاعتراف بأنها سوف تكون « عملية بطيئة وطويلة الأمد » وهي الأمور التي ركز عليها فيما بعد أعضاء لجنة الشرق الأوسط في حملة بوش^(٢٠).

ولا جدال فإن جزءاً من هذا التحيز الكبير لإسرائيل يعود الى ضرورات الحملة الانتخابية لجورج بوش ورغبته في الحصول على أصوات اليهود الأمريكيين ومساندتهم السياسية له . خاصة وأن بعض التيارات اليهودية ظلت دوماً تتخوف من اتصالات بوش « البترولية » وقاعدته في تكساس ذات العلاقات القوية بشركات النفط والمملكة السعودية ، ومن ثم شنت عليه حملة وصلت الى حد اتهامه بمعاداة السامية ، وأنه انتقد إسرائيل بقوة أثناء الحرب اللبنانية . وبسبب غارتها على المفاعل الذري العراقي ودورها في فضيحة إيران - كوترا^(٢١) . وفي مواجهة هذا الانتقاد الذي جاء أساليباً من القوى اليهودية الديمقراطية ، فإن معظم القوى اليهودية والصهيونية القيادية في الولايات المتحدة وقفت الى جوار بوش بالمال والدعاية خاصة بعد أن تأكد اختياره كمرشح للحزب الجمهوري ، ووضع تأثير جيسي جاكسون في الحزب الديمقراطي^(٢٢) . ورغم ذلك - وهذه حقيقة تستحق التنبيه - فإن أغلبية الأصوات اليهودية ذهبت الى خصم بوش مايكل دوكاكيس^(٢٣).

(٤) ان الولايات المتحدة سوف تجعل درجة المشاركة السوفيتية في عملية السلام تتوقف على رغبة موسكو في التخلي ، في الوقت الحالي على الأقل ، عن فكرة المؤتمر الدولي ، وأن تلحق بواشنطن في منهج الخطوة خطوة . وهكذا فان الادارة الجديدة بدأت في الرقص على الانغام الاسرائيلية المحافظة والتي تجعل من موضوع الحكم الذاتي اساسا لسياستها ، رغم ان اسرائيل وطوال عشر سنوات منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ، لم تقدم مشروعا حقيقيا لتحقيق ذلك ، بل أن شامير يلوح في كل مناسبة بأن اراضي الضفة والقطاع هي اراض اسرائيلية في الأساس . بعد ذلك ما الذي يمكن للعرب أن يتوقعوه من الادارة الجديدة وماذا يمكن ان يفعلوه ازاء ذلك ؟

الخلاصة : ما العمل ؟

الصفحات السابقة يمكن ان تقودنا الى النتائج التالية :

(١) ان الادارة الامريكية الجديدة بحكم تركيبها وتوجهاتها ترى في المنطقة العربية موضوعا للحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي رغم كل التطورات في العلاقات الامريكية السوفيتية خلال الأعوام الماضية .

(٢) انه وان كانت الادارة الامريكية تدرك وجود مصالح لها لدى الدول العربية الصديقة للغرب ، فان العلاقات الامريكية - الاسرائيلية لها الأولوية والسبق والاهمية الاستراتيجية على تلك الامريكية - العربية . (٣) ان الدول الغربية - الصديق منها للغرب والمعادي له - لا ينبغي لها ان تحصل على أسلحة رادعة أو صواريخ يحقق لها قدرا من التكافؤ مع الترسانة النووية والكيماوية الاسرائيلية نظرا لعدم توافر ضوابط اخلاقية لدى هذه الدول لاستخدام هذه الاسلحة .

(٤) ان الولايات المتحدة وان كانت ترغب في تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي ، وباقي الصراعات في منطقة الشرق الأوسط ، فان ذلك لا يشكل أولوية متقدمة للسياسة الامريكية ، واذا حدث فانه ينبغي ان يؤدي الى زيادة النفوذ الامريكي وتقليص التواجد السوفيتي ، وبالتوافق مع السياسة الاسرائيلية عندما توجد وتتوافق هذه السياسة .

(٥) ان الضغط على اسرائيل غير وارد في هذه المرحلة ، وان قدرة الولايات المتحدة على تغيير المواقف الاسرائيلية سوف يكون من خلال الاغراء (مزيدا من صفقات السلاح والمعونات والتكنولوجيا) والاقناع . وهنا فان الجانب العربي عليه واجب المساعدة في ذلك عن طريق تقديم تنازلات تقلل من المخاوف الاسرائيلية .

ان تستمر حتى المراتب الدنيا من الادارة الامريكية . ولا يكتفى بذلك فقط ، وانما التأكد على أن هذه الشخصيات سوف يكون بين ايديها صنع السياسة الامريكية تجاه الشرق الأوسط وبالذات مثلث سكوكروفت ، انجلبيرجر ،

ودوس .

(٤) لم تترك اسرائيل الادارة الجديدة تلتقط انفاسها أو تقوم بوضع استراتيجيتها ازاء المنطقة بمفردها . وبمجرد ان تم الاحتفال بتولي الرئيس الجديد ، حتى بدأت جماعات الضغط الصهيونية في إعادة طبع « التزاماته » اثناء الحملة الانتخابية ، وبدأت الرنيل الاسرائيلية في الوصول الى واشنطن حيث سافر الياكيم وبشتين سكركير الحكومة الاسرائيلية اليها لعرض وجهة النظر الاسرائيلية ، ورغم عدم حماس الادارة الامريكية ورغبتها في الحصول على بعض الوقت لتشكيل سياستها ، فانها رضخت في النهاية للطلب الاسرائيلي بزيارة موشى ارينز وزير الخارجية الاسرائيلي لواشنطن الذي لم يستنكف اعلان انه لا يوجد لديه خطط طموحة تجاه النزاع في الشرق الأوسط وأن الغرض من زيارته هو التعرف على الادارة الجديدة !! (١١)

نتيجة ذلك كله فان الادارة التي بدت لديها خيارات مفتوحة ، بدأت في تنسيقها في اتجاه الرغبات الاسرائيلية . فمن ناحية تبنت الادارة موضع الاسلحة الكيماوية في الشرق الأوسط ، ووضع جيمس بيكر كأحد الأولويات في السياسة الخارجية الامريكية تجاه العرب والبنوقيت (١٢) . ولم يمض وقت طويل حتى بدأت الاتهامات لمصر بالعمل على انتاج الاسلحة الكيماوية (١٣) ، وقبل ذلك كانت الاتهامات قد وجهت الى ليبيا في نفس الاتجاه . وفي نفس الوقت بدأ توظيف الحوار الامريكي - الفلسطيني لانتزاع تنازلات من المنظمة فيما يتعلق بتهدئة الانتفاضة ووقف العمليات المسلحة داخل اسرائيل (١٤) ، دون ان يؤدي مباشرة الى مشاركة المنظمة في عملية التسوية كشريك اساسي . فقد بدأت الولايات المتحدة في جس النبض حول افكارها الأولية على الوجه التالي (١٥) :

(١) أن الولايات المتحدة تريد الحث على عملية للسلام تبدأ بمفاوضات بين اسرائيليين وفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة . وبعد ذلك فان المفاوضات تتشعب « لتحاول » أن تشمل بلدانا عربية اخرى ومنظمة التحرير في شكل من اشكال المفاوضات المباشرة .

(٢) وطبقا لذلك فان بيكر لا يعتقد ان عقد مؤتمر دولي للسلام - في هذا الوقت - يشكل نقطة بداية للعمل .

(٣) ان الولايات المتحدة تحب ان يقدم رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق شامير عرضا مغريا وجادا لحكم ذاتي حقيقي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة . هذا الغرض سوف يكون اساسا للحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير .

(الانتفاضة ، السلاح ، درجة من الوفاق العربي ، انشاء مجلس التعاون العربي) لما كان للقضية الفلسطينية أى وزن في السياسة الأمريكية . ومن ثم فإن الاستمرار في تصعيد عناصر القوة هذه بانعقاد مؤتمر القمة العربي بحضور مصر وحل التناقض السوري العراقي ، والمصري السوري ، ودعم الانتفاضة ، وتحديث السلاح العربي باستمرار سوف يخلق ضغوطا لحل المشكلة .

٢ - ان رؤية « الحرب الباردة » للادارة الأمريكية يعطى وزنا غير مباشر للاتحاد السوفيتي ، يمكن استخدامه بحصافة وحنكة ، خاصة اذا ما ظهر ان زيادة التواجد السوفيتي سياسيا واقتصاديا يعود أساسا لسلوك اسرائيل وعجز واشنطن عن الاضطلاع بمسئولياتها . ولذلك فان دعم العلاقات العربية - السوفيتية - خاتمة مرحلة ما بعد أفغانستان - تصبح ضرورة لا غنى عنها .

٣ - ان الساحة الأمريكية يجب الا تترك تماما لاسرائيل والقوى الصهيونية وهو ما يترتب اجراءات دبلوماسية وسياسية ودعائية بعضها طويلة المدى^(١٦) والبعض الآخر يختص بموضوع بعينه كموضوع الاسلحة الكيماوية في الشرق الأوسط . فمن الضروري على كل الدول العربية ان تطرح باستمرار وقوة لموضوع السلاح النووي الاسرائيلي والترسانة الكيماوية الاسرائيلية وتعبير عن رغبتها في ازالة هذه الاسلحة بمجرد حل المشكلة الفلسطينية من خلال مفاوضات تشمل كل دول المنطقة بما فيها اسرائيل .

٤ - توسيع العلاقات مع الوسط ويسار الوسيط الاسرائيلي الذي يقبل بالتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وبمبدأ إقامة دولة فلسطينية مستقلة في إطار من السلام والأمن المتبادل . فان انقسام المجتمع الاسرائيلي ليس من شأنه ان يعزل القوى اليمينية والمتطرفة في اسرائيل فقط ، وانما يشل من فاعلية اسرائيل واللوبي الصهيوني في تعبئة الموارد السياسية للضغط على الحكومة الأمريكية .

٥ - على القادة العرب في اتصالاتهم مع الولايات المتحدة ان يركزوا اتصالاتهم مع الرئيس الأمريكي جورج بوش ووزير خارجيته جيمس بيكر ووزير دفاعه ديك شيني مع تجنب قدر الامكان سكرتروفت ايجليبرجر ، وروس وهاس .

٦ - على القادة الدبلوماسيين العرب ان يعلموا ان الجانب العربي قد قدم ما يكفي من التنازلات خاصة خلال العام الأخير وأن أوان الحصول على مقابل في صلب القضية الفلسطينية ذاتها . ولذلك فان عليهم ان يتجنبوا قدر الامكان الخوض في القضايا الجانبية (الارهاب - الاسلحة الكيماوية) وربطها باستمرار بالقضية الفلسطينية والسلوك الاسرائيلي . فكل شيء ممكن طالما سوف تكون هناك دولة فلسطينية كاملة السيادة ، أما غير

ان هذه التوجهات الأمريكية ليست مطلقة دائما أو نهائية ، وانما هي في النهاية محصلة الخبرة التاريخية للادارة نفسها سواء بالعالم أو بالإطار المحلي لصنع السياسة الأمريكية ، والأهم ، ما تقوم الأطراف نفسها بعمله . فكما رأينا فان اسرائيل وأنصارها لم تترك أبدا شيئا للصدف ، فهي تشارك باستمرار في تشكيل التوجهات وإعادة تشكيلها عندما تتولد ظروف جديدة . بينما يكاد الجانب العربي يكون غائبا تماما من الصورة . الا من عدد من المؤثرات غير المباشرة مثل صور الانتفاضة في الاعلام الأمريكي ، وزيادة القدرات العسكرية العربية التي تضغط على القيادة الأمريكية للاهتمام بالمنطقة ، وان كان ذلك ضمن أولوية دنيا ، والرابطة المالية والبتروولية بين الدول العربية المنتجة للنفط والدوائر المالية والنفطية الأمريكية . أما بشكل مباشر فقد وقف العالم العربي مكتوف اليدين في فترة النقاش الدائر خلال الحملة الانتخابية ، وبعدها فان قضية الاسلحة الكيماوية لم تجد من يرد عليها ويعيد طرحها على ضوء الترسانة النووية الاسرائيلية ، وانتظر القادة العرب حتى تتم زيارتهم الواحد وراء الآخر الى واشنطن حتى يمكن شرح وجهة النظر العربية . وهو الأسلوب الذي تعتمده دائما كل ادارة جديدة لتسكين صراع الشرق الأوسط - فبعد زيارة القادة العرب ، ورئيس الوزراء الاسرائيلي ، فان الولايات المتحدة سوف تقوم بدراسة وجهات النظر خلال فترة الصيف ، ثم تقوم بإرسال مبعوث الى المنطقة بمجموعة أفكار - سبق وضع اطارها العام - ومع نهاية العام - وما لم تكن هناك أزمة كبرى في المنطقة - فان مشروعات التسوية المطروحة اما أن تكون قد تغيرت الظروف التي ولدتها - مع ذبول الانتفاضة مثلا - ومن ثم تنتفى الحاجة اليها ويبدأ البحث عن مشروعات جديدة حسب الظروف المتغيرة ، أو أن تستخدم كاداه للحصول على تنازلات عربية تتوافق مع تلك الاسرائيلية ومن ثم تنجح الولايات المتحدة في زيادة نفوذها مع الابقاء على علاقاتها الاستراتيجية مع اسرائيل في آن واحد .

هذا هو السيناريو المتوقع للأحداث أو على الأقل هذا ما سوف تحاول حكومة شامير الاسرائيلية ان توجه السياسة الأمريكية اليه خاصة في ظل غياب أزمة كبرى في المنطقة تدفعها الى مقدمة الأولويات الأمريكية . وتجاه هذا السيناريو فان الدول العربية فرادى أو مجتمعة تستطيع أن تقوم بعدد من الخطوات التي ترفع من القضية الفلسطينية في قائمة الأولويات الأمريكية وتدفع في اتجاه نظرة أمريكية أكثر توازنا تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي تسمح بإنشاء الدولة الفلسطينية على الوجه التالي :-

١ - انه لولا وجود تصاعد في عناصر القوة العربية

بالسلام وضرورة تحقيق الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة . ان تجديد الالتزامات الأمريكية السابقة من شأنه ان يفتح الفرصة على اسرائيل ومناصريها في واشنطن والتي تعمل على جعل المفاوضات - اذا ما قدر لها الحدوث - كما لو أنها تبدأ من نقطة الصفر ، وتدور حول نقاط تهم اسرائيل أساساً ولا تتعلق بجوهر موضوع الصراع (الأرض والقضية الفلسطينية) . كذلك فان تجديد هذه الالتزامات غالباً ما سيؤدي الى حدوث انقسام داخل الرأي العام اليهودي الأمريكي في هذه المرحلة وبين اسرائيل والولايات المتحدة .

٨ - أن الولايات المتحدة ربما لن تتحرك تحركاً جذرياً لحل الصراع الا في حالة حدوث أزمة حادة في المنطقة خلال العامين الأولين من الادارة الجديدة ، أما اذا حدثت هذه الأزمة خلال العامين التاليين فالأغلب أنها سوف تأخذ موقف التأييد الأعمى لاسرائيل . وهو مسألة ينبغي أخذها في الاعتبار لمن يريدون إثارة الأزمات أو تجنبها .

ذلك فلندع الطبيعة الانسانية تأخذ مجراها الطبيعي !
٧ - ان هناك جدولاً زمنياً يجب ان يوضع دائماً في الاعتبار وهو أن قدرة أية ادارة أمريكية على التحرك في الشرق الأوسط لا تزيد عن العامين منذ بدايتها ، بعدها تأتي انتخابات التجديد النصفى للكونجرس لتقيد من حركة الرئيس الأمريكي وتعطي اللوبي الصهيوني ميزة

إضافية . وبعد ذلك يفكر الرئيس في انتخابات الرئاسة التالية . ومن ثم تنتهي مبادراته تماماً . والأغلب ان اسرائيل ومعاونيها في الولايات المتحدة سوف يحاولون كسب الوقت خلال الشهور القادمة ، وعلى الجهود العربية ان تسعى الى احباط مثل هذه المحاولة عن طريق تكثيف الضغوط العربية الجماعية والفردية على الولايات المتحدة . واذا ما تعذر الحصول على خطوات محددة في سبيل عقد المؤتمر الدولي ، فقد يكون من المطلوب الحصول من الولايات المتحدة على تأكيدات جديدة لالتزاماتها السابقة فيما يتعلق بمضمون تسوية الصراع العربي - الاسرائيلي خاصة فيما يتعلق بمبادلة الأرض

المراجع

- ١ - J. David Singer, « Private Preferences and Political Responsibilities », ed., Quantitative International Politics (New York : Free Press, 1968), PP. 17 - 50.
- 2 - J.D. Singer, « The Level of Analysis Problem in International Relations », World Politics, 13 (Oct., 1961), PP. 77 - 92.
- 3 - Sidney Verba, « Assumptions of Rationality and Non - rationality in Models of the International System », World Politics, (Oct., 1961), PP. 93 - 117.
- 4 - Edward E. Azar, et, al., « A System for Forecasting Strategic Crises, International Interactions, 3 (No.3, 1977), P. 208.
- (٥) بهجت قرني ، « دراسة السياسات العربية الخارجية ، تقييم ونقد » ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، العدد الأول (شتاء ٨٧ / ١٩٨٨) ص ٥ - ٢٨ .
- 6 - M.J. Shapiro and G.M. Bonham, « Cognitive and Foreign Decision Making , Interantional Studies Quarterly, 17 (June, 1973), PP. 147 - 174.
- 7 - M.G. Hermann, « Effects of Personal Charactrcistics of Political Leaders on Foreign Policy » . M.A. East, S.A. Salmore and C.F, Hermann, eds., Why Nations Act, (Beverly Hills, Calif. : SAGE. 1978), PP. 49 - 53.
- 8 - Singer, « The Level of Analysis », Op. cit., PP. 89 - 92.
- 9 - M. Hermann, Op. cit., P. 50.
- 10 - Verba, Op. cit., P. 116
- 11 - R.C. Snyder, M.W. Bruck, and B. Sapin, Foreign Policy Decision Making (New York, Free Press, 1962), P. 65.
- 12 - Harold and Margaret Sprout, Man - Milieu Relationship: Hypotheses in the Context of International Politics (Princeton : Princeton University, Center of International Studies, 1956), PP. 63 - 71.
- 13 - Kenneth E. Boulding, « National Images and International Systems », J.E. Rosenau, eds., International Politics, and Foreign Policy (New York: Free Press, 1961), P. 391.
- 14 - Amos Perlmutter, « Israel's Fourth War, October 1973, Political and Military Mispercep,

tion » , Orbis, 19 (Summer 1975), P: 438.

15 - Nezli Choceri and R.C. North, « Dynamics of International Conflict » World Politics, 24 (Supp.1), PP. 80 - 122.

16 - O.R. Holsti, « Time, Alternative and communications : The 1914 and Cuban Missile Crises », C. Hermann, ed., International Crises: Insights from Behavioral Reserach (New York , Free Press, 1972), PP. 85 - 80.

17 - M. Brecher, « A Framework for Research on Foreign Policy » Journal of Conflict Resolution (Jan. 1969), PP. 75 - 181.

18 - I.L. Janis, Victims of Group Think (Boston : Houghton Mifflin, 1972).

19 - R. Jervis, Perception and Misperception in International Politics (Princeton : Princeton University Press, 1976).

20 - J.M. De. Rivera, The Psychological Dimension of Foreign Policy (Columbus, Ohio : Merrill, 1968).

21 - J.D. Steinbruner, The Cybernetic Theory of Decision (Princeton : Prirceton University Press, 1976).

(٢٢) قسم هولستي مناهج « العمليات الذهنية » في صنع القرار تبعاً للوظيفة التي تشكلها بالنسبة لصانع القرار ، ومن ثم وجد خمسة أنواع من صانعي القرار : معتقد ومدرك ومستوعب للمعلومات ورأسم للاستراتيجية ومتعلم . وقد اخصناهما هنا في اتجاهين فقط للتبسيط . انظر :

O.P. Holsti, « Cognitive Process Approaches to Decision Making : Foreign Policy Actors Viewed Psychologically », American Behavioral Scientist, 13 (Sqst. Loct., 1976), PP. 24 - 25.

23 - A.C. George, « The Operational Code : A Neglected Approach to the Study of Political Leaders and Decision - Making », International Studies Quarterly, 13 (June 1969), PP. 198 - 222.

24 - A.L.L. George, « The Causal Nexus Between Cognitive Beliefs and Decision - Making Behavior », L.S. Falkowski, ed., Psychological Models in International Politics (Boulder, Colorado : Westview, 1979), P. 103.

(٢٥) المرجع السابق .

26 - Holsti, « Cognitive Process Approaches », Op. cit., P. 18.

(٢٧) عبد المنعم سعيد ، العلاقات الأمريكية - العربية ، الماضي والحاضر والمستقبل « المستقبل العربي » العدد ١١٨ (ديسمبر ١٩٨٨) ص ٦٧ - ١٠٤ .

(٢٨) وضع الكسندر جورج اطاراً نظرياً لدراسة المنظومة العقائدية لصانع القرار تستند الى البحث في خمس موضوعات فلسفية وخمس اخرى اجرائية . الموضوعات الفلسفية هي :-

١ - الطبيعة الأساسية للسياسة والصراع السياسي والتصور الموجود عن الخصم .

ب - التوقعات العامة لتحقيق القيم الأساسية لصانع القرار .

ج - المدى الذي يكفي التنبؤ به بالنسبة لنتائج التفاعل السياسي .

د - المدى الذي يمكن للقادة السياسيين ان يؤثروا في التطور التاريخي ويتحكمون في نتائجه .

هـ - دور افة في العملية السياسية .

اما الموضوعات الاجرائية ، فهي -

١ - افضل الطرق للاختيار بين الاهداف في العمل السياسي .

ب - نوعية الاهداف التي يمكن السعي اليها بطريقة مؤثرة .

ج - افضل طرق الحساب والتحكم في الوسائل المؤدية لتحقيق الاهداف ودرجة قبول المخاطر في العمل السياسي .

د - دور التوقيت في العمل .

هـ - قيم ودرور الوسائل المختلفة في تحقيق المصالح المراد المحافظة عليها .

لمزيد من التفاصيل ، انظر :-

George, « The Operational Code », Op. cit., PP. 201 - 216.

29 - D.McLellan, « The Operational Code Approach th The Study of Political Leaders : Dean Acheson's Philosophical and Instrumental Beliefs, Canadian Journal of Political Science, 4 (March 1971), PP. 52 - 75; O.R. Holsti, The Operational Code Approach to the Study of Political Leaders : John Foster Dulles Philosophical and Instrumental Beliefs, Canadian Journal of Political Science, 3 (March 1970), PP. 123 - 167; G.G. Gutierrez, « The Operational Code of Dean Rusk, « Paper Presented » at the annual meeting of the American Political Science Association, New Orleans, September 1976; and 8. Thordarson, Trudeau and Foreign Policy : Astudy in Decision - Making (Toronto, Cahada : Oxford University Press, 1972),

عبد المنعم سعيد ، « هنري كيسنجر وفكرة الاستراتيجية » الفكر الاستراتيجي العربي ، العددان ٢٢ - ١٤ (ابريل ويوليو ١٩٨٥) ص ٢٧٥ - ٢٨٩ .

30 - Stephen G. Walker, « The Interspace Between : Beliefs and Behavior : Henry Kissinger's Operational Code and the Vietnam War, Journal of Conflict Resolution, 21, (March 1977).

(٢١) ربما يستثنى من ذلك دراسة ناثن ليتس :

Nathan Leites, The Operational Code of the Politbureau (New York : Macgraw Hill, 1951).

(٢٢) حتى منتصف مارس ١٩٨٩ لم يكن جورج بوش قد قام بتسمية أكثر من ٤٧ مرشحا من عدد ٦٠٩ موظفين رئيسيين ينبغي الحصول على تصديق الكونجرس على تعيينهم وعندما قام بترشيح جون تاور للنصب وزير الدفاع رفض مجلس الشيوخ الأمريكي التصديق على هذا التعيين بأغلبية ٥٣ ضد ٤٧ انظر :

Newsweek, « Bush : A lot is Happening », March 20, 1989, PP. 12 - 14.

(٢٣) تم تجميع هذا الجدول من عدة مصادر هي :

Who's Who In America 1987 - 88.; The International Who's Who 1987 - 88; Time, March 20, 1989; and International Herald Tribune, March 13, 1989.

34 - The Washington Institute's Presidential Study Group, Building for Peace : An American Strategy for the Middle East (Washington D.C. : The Washington Institute for Near East Policy, 1988).

35 - Richard F. Lugar, « A Republican Looks at Foreign Affairs », Foreign Affairs (Winter 1987 / 88), PP. 249 - 262, and Arthur Schlesinger Jr., « A Democrat Looks at Foreign Policy », Foreign Affairs (Winter 1987 / 88), PP. 264 - 283.

(٢٦) انظر : ابراهيم عبد العزيز المهنا « الفكر المحافظ الأمريكي والصراع العربي الاسرائيل », السياسة الدولية ، العدد ٩٥ (يناير ١٩٨٩) ص ٢٢ - ٢٣ .

37 - Hans J. Morgenthau, Politics Among Nations (New York : Alfred A. Knoff, 1967), Henry Kissinger, Nuclearweapons and Foreign Policy (New York : Harper and Brothers, 1954); The Necessity of Choice (New YORK : Harper and Brothers, 1981); and A World Restored - Europe After Napoleon (New York : Grosset and Dunlop, 1964).

(38) The Washington Post, « A Bush Foreign Policy : Style, Priorities said to Differ from Reagan's », October 26, 1988.

(٣٩) لمزيد من التفاصيل انظر : راجية صدقي « الادارة الامريكية الجديدة والشرق الأوسط », السياسة الدولية ، العدد ٩٦ (ابريل ١٩٨٩) .

40 - Time International Feb., 13, 1989, P.13.

41 - The Deadly Silence : A Report on the 1988 Presidential Candidacy and Where they stand on American - Arab - Institute: 1988), PP. 16 - 17. the Middle East (Washington D.C. : e

(٤٢) راجية صدقي ، مرجع سابق .

(٤٣) لمزيد من المعلومات عن جون ستونو والحملة الموجهة ضده ، انظر :

« Bush Appoints Arab - American as Chief of Staff », Issues Arab American Institute (NOV. / Dec. 1988); and the Washington Post, March 12, 1989; and Washington Jewish Week, May 26, P. 12.

(٤٤) هذه المعلومات وردت في غلاف :

Joyce R. Starr, Development Diplomacy : U.S. Economic Assistance to the West Bank and Gaza (Washington D.C. : The Washington Institute for Near East Policy, 1989).

45 - Building for Peace, Op. cit.

46 - National Journal, « Low Expectations », Dec. 11, 1988, P. 2839; and Newsweek, March 20, 1989, PP. 12 - 13.

47 - David Hoffman, « Bush for Higher Wage Floor », The Washington Post, Sept. 8, 1988, P. 1, and Newsweek, March 20, 1989, P. 12.

48 - George Bush for President, Statement of VICE President George Bush on Foreign Policy, Washington D.C.n.d. « A Bush Foreign Policy », The Washington Post, Op. cit., Thomas Friedman, « The Biggest Diplomatic Openings for Baker », New York Times, Jan. 24, 1989; and Time International, FEB., 13, 1989.

49 - The Washignton Post, A Bush Foreign Policy, Op. cit.

50 - George Bush for President, Statement of Vice President George Bush on Foreign Policy, Op. cit.

51 - Time International, Feb. 13, 1989, P. 13.

52 - Andrew Rosenthal, « Cheney, Staunch Ally of Military, Is Known As Flexible Politician », International Herald Tribune, March 13, 1989, P.1 and P.5.

- 53 - Associated Press, MARCH 14, 1989.
- 54 - United Press International, March, 15, 1989.
- 55 - Reuter, March 14, 1989.
- 56 - Thomas L. Friedman, « The Biggest Diplomatic Openings for Baker » New York Times, Jan.29, 1989.

(٥٧) عبد المنعم سعيد ، « العلاقات الامريكية - العربية » ، مرجع سابق .

(٥٨) المرجع السابق ، ص ٨٤ .

- 59 - David Friedman, « Bush Names Advisory Committee on Middle East Affairs », Daily News, June, 15, 1988, P.3

60 - George Bush For President, Statement of Vice President Bush on Foreign Policy, Op. cit., and George Bush for President, Excerpts From Vice President Bush, CONVENTION OF B'nai Brith, Baltimore, Maryland, Sept. 7, 1988.

- 61 - « The Bush Commitment », Near East Report Supplement, Jan. 23, 1988. Reprinted from Bush Campaigns 1988 Position Paper on the Middle East.

62 - Gordon Zacks, « It's Time to Tell Untold Story of George Bush », The Atlanta Jewish Times, August 12, 1988, P. 12.

63 - « Bush's Strategy », The Atlanta Jewish Times, IBID., P. 9.

64 - Washington Jewish Week, May 26, 1988.

65 - Walter Ruby and Larry Cohler, « AIPAC Hails Gop Mideast Plank as Best in History », Washington Jewish Week, August 18, 1988, P. 1; « George Bush's Secret « Operation Sheba », The Jewish Voice of Northern New Jersey, May 18, 1988, P. 1, « Bush Adopts Policy Paper Urging Expanded Strategic Ties With Israel » The Hebrew Watchman, August 4, 1988; and Marshal Ezrallow, « Democratic Party is Not for Jews », B'nai B'rith Messengers August, 5, 1988, P. 1.

66 - Lynn teo Simarski, « Washington's New Opportunity in the Middle East », The Middle East, Jan 1989, P. 6.

67 - Larry Speaks W. Th Robert, Specking Out: The Regan Presidency from Inside the White House (new York : Avon Books, 1989).

68 - W. Seth Carus, Chemical Proliferation in the Middle East, Testimony before the U.S. Senate Committee on Governmental Affairs, Feb. 9, 1989.

69 - James Dorsey, « Baker Sidesteps requests to meet Israeli Minister », The Washington Times, FEB. 16, 1989, and Glenn Frankal, « Stalles Peace Process Gives Israelis Time, Aren's Agenda for U.S Visit Unambitions », The Washington Post, March 10, 1989.

70 - Statement of Secretary - Designate James Baker before the Committee on Foreign Relations of the U.S. Senate in Jan 17, 1989.

71- Michael R. Gordon With STEPHEN Engeiberg, « Egypt Accused of Big Advance in Gas for War », The New York Times, March 10, 1989, P. 1.

72 - Glenn Frankel, « Stalled Peaceprocess » Op. cit.

73 - Thomas Friedman, « Baker's Mideast : 3 Legs of a Triang le » The New York Times, March 6, 1989.

(٧٤) انظر : عبد المنعم سعيد ، « العلاقات الامريكية - العربية » ، مرجع سابق ، ص ص ٨٨ - ١٠٤ .

الاسرائيلي في ظل الادارة الجديدة .
ويحاول هذا البحث التعرض بطريقة موضوعية
واقعية لقضية احتمالات الاستمرارية والتغير في
السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي
وتسويته . وسوف تبدأ أولاً بدراسة موقف ادارة ريجان
من الصراع وقضاياها ثم نتعرض لمحاولة استشراف
موقف ادارة بوش منه .

أولاً : ادارة ريجان والصراع العربي الاسرائيلي

لم يكن لدى ادارة ريجان عندما وصلت للسلطة اطار
عام لسياسة خاصة بها تجاه الصراع العربي الاسرائيلي
والمشكلة الفلسطينية ، وبصفة عامة ركزت هذه الادارة
اهتمامها على تدعيم قوة الولايات المتحدة ومكانتها الدولية
خاصة بعد احداث ايران والغزو السوفيتي لأفغانستان .
وتم اعطاء الأولوية لمواجهة « الخطر السوفيتي » ، وكان
معنى ذلك تجاهل التطورات والصراعات الاقليمية وعدم
الاهتمام بها الا عندما وبقدر ما تمس الصراع بين
العملاقين .

وبناء على ذلك لم تتحدد السياسات الأمريكية تجاه
القضايا الاقليمية بشكل مسبق وانما كانت تتبلور مع
وقوع الاحداث وكرد فعل لها . وانطلاقاً من هذا كان
الموقف الأمريكي تجاه الصراع العربي الاسرائيلي ،
يقوم على : -

أ - عدم اعطاء أولوية لهذا الصراع وتسويته .
ب - الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط من منظور امتداد
النفوذ السوفيتي الى المنطقة وضرورة وقف هذا
الامتداد . وبناء على ذلك كانت محاولة وزير الخارجية
الأمريكي الكسندر هيج تنفيذ فكرته عن الاجماع
الاستراتيجي في ابريل ١٩٨١ كأساس للدفاع عن المنطقة
في مواجهة الاتحاد السوفيتي^(١) .

ج - النظر لاسرائيل باعتبارها الحليف الأساسي في عملية
المواجهة مع السوفييت في المنطقة الأمر الذي يستلزم
مساندتها والحفاظ على تفوقها . وبناء على ذلك تم التركيز
على التعاون الاستراتيجي بين الدولتين الذي تم تقنيه في
٢٩ نوفمبر ١٩٨١ في شكل مذكرة التفاهم بينهما والتي تم
تجسيدها مؤقتاً بعد ضم اسرائيل للجولان في ١٤ ديسمبر
١٩٨١ ليعود العمل بها مرة ثانية في اواخر نوفمبر
١٩٨٣ .

وكانت التطورات المرتبطة بالصراع العربي الاسرائيلي
وبالذات تلك المرتبطة بالبعد الفلسطيني قد فرضت على
ادارة ريجان توجيه اهتمامها لذلك الصراع وكان ذلك في
ثلاث مناسبات ، وقد تم التعبير عن ذلك في شكل ثلاث
مبادرات هي مبادرة ريجان في سبتمبر ١٩٨٢ ، ومبادرة
شولتز في مارس ١٩٨٨ ، ثم قرار ريجان بفتح باب الحوار
مع منظمة التحرير الفلسطينية في ١٥ ديسمبر ١٩٨٨ .



[٣]

الادارة الأمريكية الجديدة والصراع العربي الاسرائيلي

د . هالة سعودى

استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية

تثار بعد كل انتخابات للرئاسة الأمريكية تساؤلات من
جانب المهتمين بالشئون الدولية والصراعات الاقليمية
المختلفة عن الادارة الأمريكية الجديدة والسياسات التي
ستتبعها . ولا يستثنى الصراع العربي الاسرائيلي من
ذلك ، اذ عادة ما يشغل المهتمون والدارسون لهذا
الصراع بكل ادارة جديدة محاولين التنبؤ بمواقفها
والبحث عن اى مؤشر او دليل يشير الى احتمال حدوث
تغير في الموقف الأمريكى من قضايا هذا الصراع . وقد
انطبق ذلك بشكل متزايد على ادارة جورج بوش
الجديدة ، وبينما اظهر البعض تفاؤله مؤكداً ان الادارة
الجديدة ستغير من السياسة الأمريكية تجاه الصراع
العربي الاسرائيلي خاصة وان الرئيس السابق ريجان قد
اعفى الرئيس بوش من كثير من الحرج وذلك باتخاذها في
نهاية مدة رئاسته قرار فتح باب الحوار مع منظمة
التحرير الفلسطينية والذي قيل عنه انه يمثل تحولا هاما
واساسيا في السياسة الأمريكية ، اظهر البعض الآخر
تحفظه على هذا الاستنتاج مؤكداً ان السياسة الأمريكية
ان تشهد تغيرا كبيرا في موقفها تجاه الصراع العربي

العراقية الايرانية من تعميق الانقسامات العربية وتحويل الاهتمام عن قضايا الصراع العربي الاسرائيلي^(٦).

٢ - مبادرة شولتز مارس ١٩٨٨

اضطرت ادارة ريجان في الاشهر الأخيرة الى الاهتمام بالشرق الأوسط ، فتم الاعلان عن مبادرة شولتز بعد جولاته في المنطقة في ربيع ١٩٨٨ وذلك في اعقاب التطورات المتعلقة بالانتفاضة الفلسطينية ونمو رأى عام في الولايات المتحدة واوربا الغربية يدين القمع الاسرائيلي ضد الفلسطينيين .

وقد دعت هذه المبادرة^(٧) التي قدمها شولتز في مارس ١٩٨٨ في شكل خطابات الى كل من اسحق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي والملك حسين والرئيسين حافظ الأسد وحسنى مبارك الى عقد مفاوضات في تاريخ مبكر (اول مايو) بين اسرائيل وكل دولة من الدول المجاورة لها ، على ان تتم هذه المفاوضات على اساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل بنودهما . وقد اقترحت المبادرة ان يكون التمثيل الفلسطينى في اطار الوفد الاردنى الفلسطينى وان تتم مناقشة القضية الفلسطينية في المفاوضات بين الوفدين مستقلة عن اى مفاوضات اخرى ، وان تبدأ المفاوضات بين الوفد الاسرائيلي والوفد الاردنى الفلسطينى حول ترتيبات لفترة انتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة بهدف الانتهاء منها خلال ستة اشهر ، وان تجرى المفاوضات بشأن الوضع النهائى لهما بعد سبعة اشهر من بدء المفاوضات الخاصة بالمرحلة الانتقالية ، بهدف الانتهاء منها في خلال عام ، على ان تعقد المفاوضات بشأن الوضع النهائى لهما قبل المشروع في تنفيذ المرحلة الانتقالية والتي سوف تبدأ بعد ثلاثة اشهر من الانتهاء من الاتفاق الخاص بالفترة الانتقالية وتستمر لمدة ثلاث سنوات . وتضمنت المبادرة كذلك الدعوة لعقد مؤتمر دولى يشمل اطراف الصراع والاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وذلك قبل اسبوعين من بدء المفاوضات بشرط قبول الأطراف لقرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ ورفضهم للعنف والارهاب ، ويقوم اطراف المفاوضات الثلاثة بتقديم تقارير عن مركزهم في المفاوضات للمؤتمر الذى ان يكون له سلطة فرض اى حلول او الاعتراض على القرارات التي يتم الوصول اليها .

وكان ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط وجنوب آسيا قد اوضح في خطابه امام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك في ١٤ يونية ١٩٨٨ عدم تأييد الولايات المتحدة للاقتراح الخاص باضافة قرارات اخرى للأمم المتحدة من بينها القرار ١٨١ بشأن التقسيم كأساس للمفاوضات حيث ان هذا القرار يقيم دولة فلسطينية غرب نهر الأردن ولن يقود الى

١ - مبادرة ريجان سبتمبر ١٩٨٢

اعلن ريجان عن المبادرة التي عرفت باسمه في اول سبتمبر ١٩٨٢ اى بعد تسعة عشر شهرا من توليه السلطة وذلك بعد ثلاثة اشهر من غزو اسرائيل للبنان وفي ظل التطورات الخاصة بتأجيل اجتماعات الحكم الذاتى بين مصر واسرائيل . وقد اكدت هذه المبادرة الالتزام الأمريكى بأمن اسرائيل وتأييد حقها في حدود أمنة يسهل الدفاع عنها ، والربط بين عودة الاراضى العربية وبين اقامة سلام حقيقى وتطبيع العلاقات مع اسرائيل ، مع رفض اعادة تقسيم القدس على ان يتقرر وضعها النهائى بالتفاوض . اما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، فقد ايدت المبادرة المطالب العادلة للشعب الفلسطينى وضرورة مشاركة الفلسطينيين في محادثات السلام ، كذلك طالبت بضرورة تجميد المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية . وقد اكدت المبادرة رفض اقامة دولة فلسطينية ورفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ودعت الى اقامة حكم ذاتى في الضفة الغربية وغزة لفترة انتقالية تستمر خمسة اعوام يتم خلالها التفاوض على الوضع النهائى للمنطقتين^(٨) . وعندما فشلت ادارة ريجان في الحصول على موافقة الأطراف على المبادرة ، بدأت مرحلة جديدة من فقدان الاهتمام الأمريكى بتسوية الصراع . وكان هناك عدد من الاعتبارات التي ساعدت على ذلك :-

أ - اهتزاز الثقة في قدرة الولايات المتحدة على القيام بدور فعال في تسوية الصراع العربى الاسرائيلي وذلك بعد ما اظهره تدخل القوات الأمريكية في لبنان ومسلكتها فيه ثم اضطرابها للانسحاب من تخطيط شديد في الادارة الأمريكية^(٩) ، كما ان فقدان ارواح الأمريكيين في لبنان قد دفع ريجان بعد انسحاب قوات البحرية الأمريكية منها الى التحرك بمزيد من الحذر بشأن كل ما يتعلق بالصراع^(١٠) .

ب - ما بدا من ضعف العامل الفلسطينى في محيط السياسة العربية نتيجة الانقسامات في منظمة التحرير الفلسطينية والضعف التي مارستها عليها سوريا والقوى المتحالفة معها في لبنان .

ج - الأولوية التي اعطتها ادارة ريجان بعد ذلك لمواجهة ما اسمته بالعمليات الارهابية والمواجهة مع ليبيا خلال عام ١٩٨٦ في شكل تجميد العلاقات الاقتصادية معها ثم القيام بعمليات عسكرية في خليج سيدرا في ابريل من نفس العام ، ثم الانشغال في فضيحة إيران جيت في عام ١٩٨٧^(١١) .

د - الاعتقاد السائد في ذلك الوقت بأن تسوية الصراع العربى الاسرائيلي لم تعد قضية ملحة خاصة بعد ان لغت معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية اى امكانية للقيام بحرب ضد اسرائيل ، وما ادت اليه الحرب

٣ - ادارة ريجان والحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية

فاجأ الرئيس ريجان العالم في الأيام الأخيرة له في البيت الأبيض وذلك بقراره الذي اتخذ في ١٥ ديسمبر ١٩٨٨ بفتح باب الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية . وقد وصفت وكالات الأنباء هذا القرار بأنه يمثل تحولا خطيرا في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي . وكان هذا القرار يرجع الى عدد من الاعتبارات لعل من أهمها :-

أ - الانتفاضة الفلسطينية وتزايد التعاطف العالمي مع حقوق الفلسطينيين وانتقاد اساليب القمع الاسرائيلي في مواجهتهم .

ب - قرارات المجلس الوطني الفلسطيني واعلان قيام الدولة الفلسطينية في ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ والاعتراف المتزايد من جانب عدد كبير من الدول بالدولة الفلسطينية .

ج - تزايد الانتقادات الموجهة للسياسة الأمريكية خاصة بعد قرار شولتز برفض منح ياسر عرفات تأشيرة لدخول الولايات المتحدة لالقاء خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ثم قرار الجمعية العامة الاستثنائي بالانتقال الى جنيف لمناقشة القضية الفلسطينية - لتتيح لياسر عرفات فرصة الحديث امامها .

د - خطاب ياسر عرفات امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف وتصريحاته بعدها بشأن قبول الاعتراف بدولة اسرائيل واستعداده للدخول في مفاوضات معها ونبذ الارهاب .. ثم الضغوط التي تعرضت لها الولايات المتحدة من بعض الدول الغربية ومنها مصر (اتصال الرئيس مبارك بشولتز في ١٤ ديسمبر حيث ناقش معه اهم النقاط التي وردت في خطاب ياسر عرفات امام الجمعية العامة للأمم المتحدة وحثه على ضرورة اتخاذ الولايات المتحدة لموقف اكثر تفهما وايجابية للقرارات البناءة التي اتخذتها منظمة التحرير الفلسطينية)^(١٤) وكذلك السعودية (من خلال رسالتين شخصيتين من الملك فهد الى الرئيس ريجان)^(١٥) ، فضلا عن جهود الوساطة التي قامت بها السويد في الفترة الأخيرة ، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى الاعتقاد بضرورة اظهار قدر اكبر من المرونة حتى تستعيد السيطرة على هدف الشرق الأوسط .

هـ - التحول في الاتجاهات الأمريكية وبصفة خاصة لدى كثير من الأكاديميين والمراكز البحثية الأمريكية الى تأييد تغيير الموقف الأمريكي ويتضح ذلك مثلا في التقرير الذي اعده مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن عن خيارات الرئاسة الأمريكية في التسعينات والذي اكد على ضرورة تغيير السياسة الأمريكية وعلى التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية . وقد اوضح التقرير ان هناك عددا من القيادات الاسرائيلية قبلت بضرورة التعامل مع المنظمة وان هذا الرأي اكتسب شعبية عند اليهود

تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي . كما لاحظ ميرفي في نفس الخطاب رفض بعض الاسرائيليين لمبادرة شولتز متمسكين باتفاقيات كامب ديفيد ، غير انه اوضح صعوبة بدء المفاوضات على اساس ترفضه كل من الأردن وسوريا وغيرهما من الدول العربية^(٨) وقد كرر ريتشارد ميرفي في خطابه امام الاجتماع الدولي لبنائ بريث في ٥ سبتمبر ١٩٨٨ التزام الولايات المتحدة بأمن اسرائيل وضمان قوتها العسكرية مؤكدا على الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية بين الدولتين^(٩) .

ورغم جولات شولتز العديدة في المنطقة الا ان مبادرته فشلت في الحصول على موافقة الأطراف المختلفة وذلك نتيجة لعدد من الاعتبارات :-

أ - ان صيغة السلام التي اقترحتها المبادرة كانت مبنية على سلسلة من الخطوات كان من الصعب من الناحية العملية تنفيذها في الفترة التي حددت لها وهي نهاية عام ١٩٨٨ اي قبل انتهاء المدة الثانية لادارة ريجان .
ب - عدم تحمس حكومة اسرائيل لهذه المبادرة خاصة وانه قد تم الاعلان عنها قبل الانتخابات الاسرائيلية ، وعدم استعداد حكومة الليكود بزعامة رئيس الوزراء اسحق شامير للدخول في مفاوضات قد تؤثر على موقفها في الانتخابات وبالذات بالنظر الى الصعوبات التي كانت تواجه شامير نفسه في السيطرة على حركة الجناح اليميني للليكود^(١٠) .

ج - ان المبادرة لم تكن متوافقة مع الأحداث والتطورات في المنطقة ، فلم تعد المقترحات التي تضمنتها كافية لمواجهة المطالب الفلسطينية كما لم يعد للأردن - في ظل هذه التطورات - دور بالنسبة لمستقبل الضفة الغربية ، وبالتالي فإن التطورات في المنطقة كانت قد تجاوزت مبادرة شولتز التي تقوم على اساس تمثيل اردني فلسطيني مشترك^(١١) . وبناء على ذلك كان ينظر للمبادرة على انها كانت تهدف الى مجرد محاصرة الانتفاضة ومساعدة اسرائيل على الخروج من ازمته . ويبدو أن جولات شولتز للمنطقة دون اي تعديل في افكاره كانت مدفوعة اساسا بالرغبة في الحفاظ على درجة من الحركة وقوة الدفع في المنطقة وحتى لا تظهر الادارة الأمريكية وكأنها تترك المنطقة ذات المصالح الأمريكية الواسعة في حالة من الفراغ الذي قد يهدد هذه المصالح^(١٢) .

وقد توقفت الادارة الأمريكية في نهاية عهد ريجان عن القيام بأي تحرك جديد تجاه الصراع ، حيث تركز الاهتمام على الحملة الانتخابية ، وتم الاكتفاء بالقاء الخطب والبيانات التي تؤكد على مبادرة شولتز اذا كان هناك حرص على الاحتفاظ بالاطار العام الذي وضعته المبادرة ليكون اساسا لأي مفاوضات يحتمل عقدها في ظل الادارة الجديدة^(١٣) .

ثانياً : ادارة بوش والصراع العربى الاسرائيلى استمرارية ام تغير ؟

سوف نركز فى تحليلنا للمواقف المتوقعة من الادارة الأمريكية الجديدة تجاه الصراع العربى الاسرائيلى وتسويته على موضوعين اساسيين ، الأول هو مدى اهتمام الادارة الجديدة بالصراع والموقع الذى سيحتله فى قائمة اولوياتها ، والثانى هو احتمالات تغير مواقف الادارة الجديدة من قضايا الصراع الأساسية. والى التى اصبح البعد الفلسطينى هو البعد المسيطر عليها .

١ - موقع الصراع العربى الاسرائيلى فى قائمة اولويات الادارة الجديدة :

توجد امام ادارة بوش قائمة كبيرة من القضايا الداخلية والخارجية غير انه لا يبدو ان الصراع العربى الاسرائيلى سوف يحتل مكانة متقدمة فى قائمة أولويات هذه الادارة .

فإذا عدنا الى فترة انتخابات الرئاسة نجد ان هذا الصراع لم يحظ باهتمام المرشحين الرئيسيين جورج بوش ومايكل دوكاكيس ، اللذين ركزا فى دعايتهما الانتخابية على المشاكل الداخلية ، وعند التطرق الى الموضوعات الخارجية كان تركيزهما اساسا على العلاقات مع الاتحاد السوفيتى . وقد كان ذلك واضحاً ايضا فى المناظرتين التليفزيونيتين اللتين تمتا بين المرشحين فى شهرى سبتمبر واکتوبر ١٩٨٨ حيث لم يجر التعرض فيهما للصراع العربى الاسرائيلى ، وكان التركيز اساسا فى القضايا الخارجية - والى استغرقت اقل من ربع الوقت - على قضايا التسليح والعلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، والارهاب وديون العالم الثالث^(٢٠) . وقد اكد وليام كوانت انه باستثناء القاء كل من المرشحين لخطاب عن الشرق الأوسط ، والتعرض للموضوع احيانا فى بعض مؤتمراتها الصحفية ، فإنه لم يكن هناك تركيز على الشرق الأوسط كقضية اساسية فى الحملة الانتخابية الا فى حالة دوائر انتخابية معينة ويقصد بذلك الجماعات اليهودية^(٢١) . وقد ايدت واشنطن بوست فى مقال لها عن السياسة الخارجية للادارة الجديدة هذا الرأى موضحة انه فى حالة نجاح بوش فإن اولوياته ستتركز على قضية الانفاق العسكرى والتفاوض مع السوفيت بشأن معاهدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية^(٢٢) .

وبعد نجاح بوش فى الانتخابات اكد المعلقون السياسيون وتقارير وكالات الأنباء والمسئولون الأمريكيون هذا الرأى . فقد ذكر هنرى ترى وايت الخبير فى الشؤون السياسية الأمريكية فى حوار له مع جريدة الوطن ان القضايا الرئيسية التى سيهتم بها بوش تتمثل فى عقد لقاء قمة مع الاتحاد السوفيتى ، وتدعيم قوة حلف الأطلسى ، وتطوير العلاقات مع الصين ، وتوقع تزايد الاهتمام بايران نظرا لأهميتها الاستراتيجية^(٢٣) . ووفقا لتقرير وكالة نوفوستى ان أولويات بوش تتمثل فى مواجهة

الأمريكيين^(١٦)

وهناك اعتقاد - وان لم يقم الدليل الكاف عليه - بأن يكون الرئيس المنتخب جورج بوش قد اقنع ريجان باتخاذ قراره فتح باب الحوار مع المنظمة بحيث تتحمل ادارة ريجان تبعات القرار وبحيث لا يظهر بوش وكأنه بدأ إدارته بتغيير هام فى السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى .

وعموما كانت تصريحات المسئولين الأمريكيين قد شهدت تحولا فيما يتعلق بالموقف من منظمة التحرير الفلسطينية . فقد اعلن ريتشارد ميرفى مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط وجنوب آسيا امام اللجنة الفرعية الخاصة بالشرق الأوسط المتفرعة عن لجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب انه لا يمكن تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية ، كما لا يمكن انكار ان الفلسطينيين يرون فى المنظمة التعبير عن الهوية الفلسطينية وأنه من الصعب ان تتوقع الولايات المتحدة ان الفلسطينيين سوف ينفضون عنها . ووضح ان حوار الولايات المتحدة مع المنظمة يتوقف على اعتراف المنظمة بصورة قاطعة وواضحة بقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٣٣٨ وحق اسرائيل فى الوجود ونيل الارهاب والعنف^(١٧) ثم توالى التصريحات بعد ذلك عن استعداد الولايات المتحدة للدخول فى حوار مع المنظمة اذا ما اوفت بهذه الشروط^(١٨) .

وفى مجال تقييم هذا القرار يجب الا نستنتج انه يمثل تغييرا جوهريا واساسيا فى مواقف واشنطن من القضية الفلسطينية والافضل ان يقال ان واشنطن قد اقتنعت فى نهاية الامر بضرورة تغيير أسلوبها فى معالجة القضية ، وانها وجدت نفسها فى مواجهة ضغوط دولية وصلت الى حد الاجماع ، بأن لا مفر من التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية فى هذه المرحلة بالذات دون ان يعنى ذلك تحولا اساسيا فى موقفها من القضية . فقد ذكر شولتز فى مؤتمره الصحفى عقب اعلان القرار انه « لا شيء هنا يمكن ان يؤخذ على انه موافقة او اعتراف ضمني من الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية المستقلة التى لا تزال محل نقاش . فموقف الولايات المتحدة هو ان وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لا يمكن ان يتقرر باجراءات يتخذها اى من الطرفين من جانب واحد ولكن عن طريق المفاوضات ، فالولايات المتحدة لا تعترف باعلان الدولة الفلسطينية ومن المهم ان نؤكد ايضا ان التزامنا بأمن اسرائيل لن يتزعزع »^(١٩) .

وعلى ذلك فإن هذا القرار فى حد ذاته لا يعبر عن تغير اساسى فى الموقف الأمريكى وان كان يمكن ان يمهّد الطريق لجورج بوش ويعطيه الفرصة - ان اراد ان يستغلها - فى احداث تغيير فى السياسة الأمريكية . فهل من الممكن ان نتوقع ذلك ؟

الأمريكية على ذلك خبرة الرئيس بوش نفسه في مجال ممارسة السياسة الخارجية وذلك من خلال المناصب التي شغلها والتي شملت مندوب الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ومدير وكالة المخابرات المركزية ثم نائب الرئيس الذي مكّنه من أن يكون غلي دراية بالتطورات والمشاكل الدولية بشكل مباشر وتفصيلي وبالتالي فهو مزود مسبقاً برؤية واضحة للموقف في الشرق الأوسط من كافة جوانبه وبالجهد المبذول لتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي والصعوبات التي تواجه هذه الجهود ، وبالتالي فلن يكون في حاجة لوقت كبير لقراءة التقارير والملفات عن الصراع ، فضلاً عن ما يوصف به من أنه على درجة كبيرة من المرونة ، كما أنه أكثر عملية وأقل تمسكاً بالاعتبارات الأيديولوجية بالمقارنة بالرئيس ريجان^(٢٩) . وإن كان جيمس بيكر وزير الخارجية في إدارة بوش ليس له معرفة سابقة بالشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي بالمقارنة بجورج شولتز وزير الخارجية السابق ، غير أنه يجب أن نؤكد هنا أن درجة المعرفة أو عدم المعرفة بالصراع وقضاياها من جانب بوش ووزير خارجيته ليست مؤشراً كافياً على درجة اهتمام إدارته بالصراع أو مواقفها منه ، والدليل على ذلك أن معرفة شولتز بالمنطقة وصلاته الشخصية مع العرب قبل توليه منصب وزارة الخارجية لم تدفعه إلى الاهتمام بالصراع العربي الإسرائيلي إلا عندما كانت الضرورة تقتضي ذلك وفي حدود احتواء الأمة معينة .

والخلاصة : أن الصراع العربي الإسرائيلي - حتى الآن - ليس على قمة أولويات إدارة بوش ، وإن كان من غير المستبعد - بناء على التطورات في المنطقة - أن يرتقى في سلم أولويات هذه الإدارة ، وعلى أقل تقدير سوف يكون موضع اهتمامها كمحاولة للحفاظ على قدرة الولايات المتحدة على توجيه الأحداث في المنطقة لصالحها .

٢ - موقف الإدارة الجديدة من قضايا الصراع

تسلم الرئيس جورج بوش السلطة في ٢٠ يناير ١٩٨٩ وكانت السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وتسويته مستقرة على الأسس والمبادئ التي وردت في مبادرة شولتز الخاصة بالمؤتمر الدولي والاتفاق على ترتيبات بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة ، فضلاً عن قرار ريجان الخاص بفتح باب الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية . فهل يمكن أن نتوقع من إدارة بوش أن تغير موقفها من قضايا الصراع وتسويتها وبالذات فيما يتعلق بالمؤتمر الدولي والموقف من منظمة التحرير ومن الدولة الفلسطينية أم أنه لن يحدث تغير أساسي في مواقفها ؟

هناك عدد من العوامل والاعتبارات التي قد تدعو إلى الاعتقاد بأن الفرصة مهيأة للإدارة الجديدة لأن تغير موقفها من ذلك الصراع من أهمها :-

العجز التجاري والحد من الأسلحة الاستراتيجية ، وأوضح التقرير أن بوش لا يستطيع أن يبدأ رئاسته بمبادرات جديدة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي إذ إن أي مبادرة جديدة يمكن أن تثير له مشاكل مع اصدقاء إسرائيل الأقوياء في الكونجرس في الوقت الذي يحتاج فيه بوش إلى مساندة الكونجرس من أجل تخفيض الميزانية^(٢٤) . وقد أكد فرانك ويزنر ، السفير الأمريكي بالقاهرة في حديث للأهرام « أن الأولوية الأولى والثالثة لبوش ستكون اقتصادية أمريكية بالدرجة الأولى ثم المشاكل الاقتصادية العالمية ، وعلى الساحة الدولية تحددت الأولويات وهي متابعة مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية والقضايا الإقليمية »^(٢٥) . وكان بوش نفسه قد أعلن في مؤتمر صحفي في ١٠ نوفمبر ١٩٨٨ أن عقد اجتماع قمة مع الزعيم السوفيتي جورباتشوف ورغبته في مواصلة المحادثات معه حول خفض الأسلحة ، واستئناف المساعدات الأمريكية لمتحمدي نيكاراغوا (الكونترا) يأتيان في قمة أولويات حكومته الجديدة^(٢٦) ، ثم صرح بعد ذلك بأنه لا يخطط للقيام بأي مبادرة أمريكية جديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة المبكرة من توليه السلطة . وقال أنه سوف يتعين إجراء الكثير من الدراسات وإعادة النظر في السياسة الأمريكية قبل القيام بجهد دبلوماسي جديد^(٢٧) .

غير أن عدم وجود الصراع العربي الإسرائيلي على قمة أولويات الإدارة الجديدة لا يعني أنه لن يحظى باهتمام هذه الإدارة . فلم يعد من الممكن للإدارة الجديدة تجنب الاهتمام بالصراع العربي الإسرائيلي وبالذات البعد الفلسطيني - الإسرائيلي للصراع . ويرجع ذلك إلى الانتفاضة الفلسطينية وقرارات المؤتمر الفلسطيني وما تلاها من تصريحات من جانب ياسر عرفات ، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام العالمي بالقضية الفلسطينية ، بل من الممكن أن نتوقع تزايد الاهتمام الأمريكي بالصراع بحيث يحتل مكاناً متقدماً بين أولويات إدارة بوش وذلك على ضوء التطورات الأخيرة المتمثلة في تزايد اهتمام الاتحاد السوفيتي بالمنطقة وتسوية الصراع كما اتضح من زيارة وزير الخارجية السوفيتي شيفرنادزه للشرق الأوسط في فبراير ١٩٨٩* . كذلك يلاحظ أن التطورات في إسرائيل نفسها من حيث اجتماع بعض أعضاء الحكومة الإسرائيلية ببعض الزعماء الفلسطينيين البارزين في القدس الشرقية وبالذات فيصل الحسيني وإعلان شامير أنه لا يستبعد الاجتماع به^(٢٨) ، يمكن أن يمثل حافزاً لزيادة اهتمام الولايات المتحدة للاستفادة من هذه التطورات في محاولة لتقديم مبادرة للتسوية . ومما قد يشجع الإدارة

* وإن كان لا يعني أن الاهتمام السوفيتي بالمنطقة قد يدفع إلى تحرك أمريكي سريع وذلك حتى لا يبدو أن التقدم نحو تسوية هو أمر يرجع الفضل فيه إلى الاتحاد السوفيتي .

١- استمرار الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ، والموقف الفلسطيني الجديد المتمثل في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني وإعلان قيام الدولة الفلسطينية ثم تصريحات ياسر عرفات الخاصة بالاعتراف بإسرائيل ونبذ الارهاب وكلها عوامل أدت الى زيادة التأييد الدولي للقضية الفلسطينية والتعاطف مع حقوق الفلسطينيين .

ب - أن بوش لم يحصل على أصوات اليهود الأمريكيين الذين أيدوا منافسه دوكاكيس في انتخابات الرئاسة ، كما أنه لم يعتمد على الأموال اليهودية في تمويل حملته الانتخابية ، وقد أكدت المصادر السوفيتية هذه الحقيقة ، إذ أوضح تقرير لوكالة نوفوستي أن بوش استطاع ايجاد قاعدة مالية خاصة به في فول ستريت تتمتع باستقلال نسبي عن الرأسمال اليهودي ، فضلاً عن اعتماده على أصحاب شركات صناعة النفط في تكساس وأنصار ريجان في كاليفورنيا^(٢٠) ، الأمر الذي يدفع البعض الى الاعتقاد بأنه يمكن أن يكون بخصنا ضد ضغوط الجماعات اليهودية في الولايات المتحدة .

ج - التغيير في الرأي العام الأمريكي من حيث زيادة التعاطف مع الفلسطينيين وانتقاد الممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ، وما ورد في تقارير بعض المراكز البحثية الأمريكية من حيث ضرورة تغيير السياسة الأمريكية ، مثال ذلك التقرير الذي أعده مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن والذي سبقت الإشارة اليه ، والذي أكد على صيغة « الأرض مقابل السلام » ، وأن فكرة الحكم الذاتي لم يعد من الممكن استخدامها كمنورة لتأجيل الانسحاب الاسرائيلي النهائي^(٢١) . كذلك جاء في ورقة العمل التي تقدم بها الرئيس الأمريكيان السابقان كارتر وفورد الى الرئيس بوش لابلاغه بأراء الحزبين الديمقراطي والجمهوري في كيفية مواجهة المشكلات السياسية الأساسية التأكيد على ضرورة إعادة طرح مبادرة شولتز مع تعديلها للنص على اجراءات انتقالية لانتهاء سلطة الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية وغزة واقامة سلطة حكم فلسطينية والتحرك في تاريخ معين لبحث الوضع النهائي للضفة وغزة بغض النظر عن نتائج المباحثات المتعلقة بالاجراءات الانتقالية ، والاعتراف بالفلسطينيين كطرف أساسي لهم الحق في اختيار من يمثلهم وبدء الحوار مع الحكومة الاسرائيلية وبدء حوار حريص ومحسوب مع قيادات منظمة التحرير^(٢٢) . بل يلاحظ أن الجماعات اليهودية نفسها في الولايات المتحدة بدأت تدرك خطورة الأوضاع في الضفة الغربية والممارسات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين هناك وعبرت عن عدم تأييدها لها^(٢٣) . وقد أكد موريس أبرام رئيس مؤتمر رؤساء المنظمات الأمريكية اليهودية الأساسية تأييده لقرار بدء الحوار مع المنظمة^(٢٤) .

د - مواقف بعض القيادات الاسرائيلية بما في ذلك بعض أعضاء الحكومة الاسرائيلية وبعض قيادات حزب ليكود من حيث قبولهم لفكرة ضرورة التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية^(٢٥) .

هـ - الاهتمام المتزايد من جانب الاتحاد السوفيتي - في الفترة الأخيرة - وتحركه النشط في الشرق الأوسط واتصالاته مع كافة الأطراف بهدف التعجيل بعقد المؤتمر الدولي .

و - التطورات على مستوى العالم العربي خاصة انتهاء الحرب العراقية الايرانية ، وتزايد احتمالات التنسيق والتعاون بين الدول العربية مما يزيد من قدرتها على الضغط على الولايات المتحدة . ويلاحظ في هذا المجال استمرار اعتماد الولايات المتحدة على بترول الشرق الأوسط . فقد ذكر تقرير مؤسسة اميريكان بتروليوم التي تضم أكبر شركات انتاج وتكرير البترول الأمريكية أن معدل استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة قد زاد بـ ٤٪ عن العام قبل الماضي ، وأن الواردات الأمريكية من البترول زادت بنسبة ٩٪ بالقياس بالعام الماضي ، وأشار التقرير الى أن الفجوة بين الانتاج الأمريكي للبترول والاستهلاك قد أدت الى مزيد من الاعتماد الأمريكي على بترول دول الشرق الأوسط^(٢٦) .

ولكن يجب ألا يفهم من ذلك أن ادارة بوش تعتزم تغيير سياستها تجاه الصراع العربي الاسرائيلي . فهناك عوامل أخرى تفرض قيوداً على قدرة الادارة الجديدة على التحرك نحو تغيير أساسي في نمط السياسات التي اتبعتها الحكومات الأمريكية عموماً تجاه إسرائيل .

فمن ناحية أولى ليس معنى تزايد الانتقاد الاسرائيلي والتعاطف مع الفلسطينيين من جانب الأمريكيين توقف التأييد الأمريكي لإسرائيل ، وهو أمر لا يمكن توقع حدوثه اذا ما أخذنا في الاعتبار طبيعة النظام السياسي الأمريكي^(٢٧) والروابط التاريخية بين الدولتين والاعتقاد السائد بأهمية إسرائيل للدفاع عن المصالح الأمريكية . ومن ناحية ثانية ، فإن عدم اعتماد بوش على التأييد اليهودي في حملته الانتخابية سواء من حيث التصويت أو التمويل ، ليس معناه أنه سوف يغير من السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي أو أنه سيتجاهل الالتزامات الأمريكية بأمن إسرائيل والتي تزايدت في ظل ادارة ريجان التي شغل فيها بوش منصب نائب الرئيس . وكان بوش قد أشاد في خطابه أمام مؤتمر النباي برث في بلتيمور في ٧ سبتمبر ١٩٨٨ بالتحالف الاستراتيجي مع إسرائيل ، مؤكداً أهمية هذا التحالف للمصالح الأمريكية وضرورة تقويته في المستقبل^(٢٨) . كذلك أكد البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري ، على استمرار الالتزام بالمحافظة على تفوق إسرائيل على منافسيها مع تقوية الروابط الاستراتيجية معها^(٢٩) .

من جانب واحد وتأييد عقد المؤتمر الدولي اذا نظم بشكل سليم يؤدي الى المفاوضات المباشرة^(٤٢). كذلك صرح سكوساتارد السفير الأمريكي في الأردن أن المفاوضات المباشرة هي الطريق الأمثل لتحقيق الحل العادل للمشكلة^(٤٣).

وكان جيمس بيكر قد صرح لمجلة تايم الأمريكية بأن الولايات المتحدة لا يمكنها وحدها احلال السلام في الشرق الأوسط وليس في استطاعتها فرض السلام على اسرائيل أو تقديم تنازلات من جانبها. وذكر أن المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية هي التي تؤدي الى السلام الشامل والدائم ثم أوضح أن بلاده لاتعارض اشتراك الاتحاد السوفيتي في مؤتمر دولي للسلام في المنطقة. وأضاف أن سياسة الادارة الأمريكية السابقة كانت تقضى بمساندة مبدأ عقد مؤتمر دولي يؤدي الى المفاوضات المباشرة وأنه لا يرى أن هناك ما يدعو الى تغيير هذه السياسة^(٤٤).

وقد بدأت ادارة بوش في الفترة الأخيرة تدخل بعض التعديلات على خطة شولتز خاصة فيما يتعلق بالتمثيل الفلسطيني في المفاوضات، حيث أسقطت خيار التمثيل الفلسطيني ضمن وفد اردني في المفاوضات مع اسرائيل. فقد ذكرت مصادر أمريكية أن واشنطن قد تطرح صيغة جديدة لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط تتمثل في تشجيع عناصر فلسطينية مع الضفة الغربية وغزة وقيادات ترضى عنها منظمة التحرير للتفاوض مع اسرائيل خلال مرحلة انتقالية تستطيع المنظمة خلالها أن تعلن أن هذه القيادات تتفاوض بتكليف منها وبموافقتها^(٤٥) وقد كررت مصادر الخارجية الأمريكية في ١٧ فبراير أن جيمس بيكر سنبليغ الرئيس مبارك والملك حسين بهذه المقترحات. غير أنها أوضحت أن بيكر يستبعد أن يتم لقاء بين الاسرائيليين وياسر عرفات في مؤتمر دولي للسلام الا بعد أن يتفاوض الاسرائيليون مع هذه القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة^(٤٦) ثم في تطور آخر أعلن بيكر عقب عودته من جولته الأوروبية في فبراير ١٩٨٩ أنه يفضل أن يبدأ الحوار بين اسرائيل وممثلي منظمة التحرير الفلسطينية من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة قبل المجازفة بالدعوة لمؤتمر دولي يحضره الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات وتحضره اسرائيل.

وقد أوضح بيكر أن ادارة بوش وإن كانت تلتزم بالمبادئ الأساسية في السياسة الخارجية التي وضعها الرئيس السابق ريجان وثبت نجاحها الا أنه من الممكن أن يحدث أبتعاد عن بعضها^(٤٧).

ويبدو من هذا كله أن ادارة بوش قد بدأت تستجيب تدريجياً للضغوط والمتغيرات الجديدة في المنطقة فيما يتعلق بتمثيل منظمة التحرير في المفاوضات وكان بوش قد

ومن ناحية ثالثة ليس معنى اقتناع بعض القيادات الاسرائيلية بالتعامل مع منظمة التحرير أنه سيكون من السهل عليهم تغيير مواقفهم من قضايا الصراع وبالذات الاعتراف بالمنظمة وقبول اقامة دولة فلسطينية، والاحتمال الأكبر هو استمرار تمسكهم بصيغة كامب ديفيد بما تتضمنه من إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين، وأخيراً، فمما يقلل من احتمال أي تغيير أساسي في مواقف الولايات المتحدة من القضية الفلسطينية هو إستبعاد المرشحين المعروفين بمواقفهم الموضوعية تجاه الصراع مثل السفير الأمريكي في القاهرة والسفير الأمريكي في تونس والذي بدأ الحوار الأمريكي مع الفلسطينيين من تولى المناصب الرئيسية المتعلقة بالشرق الأوسط من الخارجية الأمريكية. ولكن ماهو موقف الادارة الجديدة من قضايا الصراع الأساسية وبالذات تسوية الصراع والمؤتمر الدولي، والموقف من منظمة التحرير الفلسطينية والموقف من الدولة الفلسطينية، وماهي التطورات المحتملة بالنسبة للموقف من هذه القضايا؟

أ- بالنسبة لتسوية الصراع والمؤتمر الدولي
لم تقدم ادارة بوش - حتى الآن - تصورا شاملاً، أو مبادرة تفصيلية متكاملة لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي، غير أنه من الممكن - في حدود التصريحات المحدودة التي وردت على لسان المسؤولين الأمريكيين في الفترة الأخيرة - أن نستشف العناصر الأساسية التي يمكن أن يقوم عليها أي تحرك أمريكي من أجل التسوية. ويبدو أن الادارة الجديدة تتمسك بالمفاوضات المباشرة كأساس لأي تسوية للصراع. فقد أكد بوش في خطابه أمام مؤتمر النباهي برث في ٧ سبتمبر ١٩٨٨ أن السلام سيتحقق من خلال مفاوضات مباشرة بين الأطراف مؤكدا ضرورة مشاركة الفلسطينيين في المفاوضات^(٤٨). كذلك حدد البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري أن المفاوضات المباشرة بين اسرائيل والدول العربية وعقد معاهدات سلام تمثل المبادئ الأساسية لتسوية الصراع، مع الابقاء على القدس مدينة موحدة^(٤٩). كذلك أعلن جيمس بيكر في الجلسة التي عقدتها لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ للموافقة على ترشيحه لمنصب وزير الخارجية أن سياسة الادارة الجديدة في الشرق الأوسط تتلخص في اقرار السلام العادل والدائم الذي يضمن أمن اسرائيل ويلبي الحقوق المشروعة للفلسطينيين، والدعوة لمفاوضات على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٢٣٨ وعلى أساس صيغة الأرض مقابل السلام. وأوضح بيكر أن ادارة بوش ستواصل الحوار مع المنظمة وأنه لا يوجد ما يدعو الى تغيير السياسة الأمريكية المتمثلة في تأييد الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، ورفض تقريرين وضع القدس

الصراع العربي الاسرائيلي في ظل ادارة ريجان ثم تعرضنا للمواقف المحتملة من جانب ادارة بوش سواء فيما يتعلق بمدى الاهتمام الذي ستوجهه للصراع أو بالمواقف التي ستتخذها تجاه قضايا الصراع ومحاولة تسويته . وقد لاحظنا أن الصراع العربي الاسرائيلي لا يوجد على قمة أولويات الادارة الجديدة وإن كان هذا لا يمنع من إهتمام هذه الادارة به مع عدم استبعاد أن تتزايد درجة هذا الاهتمام مع تطور الظروف والأحداث .

كذلك لاحظنا أنه في الفترة المحدودة لادارة بوش أنه وإن لم يتم بعد بلورة موقف واضح أو مبادرة متكاملة بشأن الصراع ، إلا أنه يمكن أن نستشف من تصريحات المسؤولين في هذه الادارة أن هناك ما يشير إلى إمكانية حدوث بعض التغيرات في الموقف الأمريكي خاصة بالنسبة للحوار مع منظمة التحرير وإمكانية مشاركة ممثلين عنها في مفاوضات مع اسرائيل قبل انعقاد المؤتمر الدولي . غير أنه يجب أن نؤكد أنه لا يمكن أن نتوقع حدوث تغيير شامل في السياسة الأمريكية تجاه الصراع . فالولايات المتحدة لن تتخلي عن تأييد اسرائيل ودعمها عسكريا وتقوية التحالف الاستراتيجي معها ، فهي حقائق وأساسيات مستقرة في السياسة الأمريكية في المنطقة لا يمكن التخلي عنها ، والدليل على ذلك الفيتو الأمريكي في مجلس الأمن في ١٧ فبراير ١٩٨٩ ضد مشروع قرار لدول عدم الانحياز يدين القمع الاسرائيلي للفلسطينيين وتجاهل اسرائيل لقرارات المجلس ، رغم موافقة الدول الأربع الأخرى ذات العضوية الدائمة في المجلس على مشروع القرار^(٥٢) . وعموماً يجب أن نضع ما يحدث من تعديلات في إطاره الصحيح ، فهي مجرد تعديلات طفيفة وتدرجية تفرضها ظروف ومتغيرات دولية وإقليمية ومحلية . كذلك يجب أن نلاحظ أن هذه التعديلات هي مجرد تصريحات وأقوال لم تترجم بعد إلى أفعال ، ويبقى التساؤل هل ستتحمس إدارة بوش وتتقدم بمبادرة لتسوية الصراع ، والأهم من ذلك هل ستقوم بالضغط على اسرائيل للموافقة على المطالب العربية . إن أي تغيير في المواقف الأمريكية سواء من حيث درجة الاهتمام أو فقدانه أو المواقف من قضايا الصراع والتحرك لتنفيذ أي سياسة سيكون رهنا بالتطورات الدولية والإقليمية والتغيرات في مواقف القوى السياسية والرأي العام ورهنا بقدرة العرب على استغلال هذه المتغيرات والاستفادة منها . على الولايات المتحدة . فالولايات المتحدة لن تحدث تغييراً أساسياً في سياساتها تجاه المنطقة ما لم تجد أن مصلحتها تقتضي ذلك . وعلى أي الأحوال لن تقوم الادارة الجديدة بأي تحرك إلا بعد الزيارات التي سوف يقوم بها رؤساء الدول والحكومات في المنطقة لواشنطن في ابريل من هذا العام . □

أعلن أن المواقف التي اتخذتها المنظمة مؤخراً كانت مشجعة ومفيدة وأن الولايات المتحدة ستتحرّك على أساسها إلا أن الخطوة الأولى التي ستخطوها واشنطن لابد أن تكون حذرة ومتأنية وأنه لا يريد التعجيل باتخاذ الموقف لمجرد أن وزير الخارجية السوفيتي قد ذهب إلى المنطقة^(٥٨)

ب - بالنسبة للدولة الفلسطينية

يلاحظ أنه رغم بداية التغير التدريجي في موقف ادارة بوش بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وإمكانية تمثيلها في المفاوضات مع اسرائيل ، والحرص على التأكيد على استمرار الحوار مع المنظمة ، إلا أن هناك تأكيداً على رفض قيام دولة فلسطينية مستقلة . وكان بوش قد أوضح في خطابه أمام مؤتمر البناء يريث في سبتمبر ١٩٨٨ أنه يرفض قيام دولة فلسطينية لأن قيام مثل هذه الدولة إنما يمثل تهديداً لأمن اسرائيل والأردن كما أنه يمثل تهديداً للمصالح الأمريكية^(٥٩) . كذلك أكد بيكر أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ أن واشنطن لا تزال تعتقد في أن إقامة دولة فلسطينية لن يكون مصدراً للاستقرار في الشرق الأوسط ولن يساهم في تحقيق السلام العادل الدائم^(٥١) . وذكر بوش في التصريحات التي أدلى بها لدى اعلانه عن اختيار جون تاوور وزيراً للدفاع أنه لن يتراجع عن الموقف الذي أعلنه أثناء حملته الانتخابية وهو معارضة قيام دولة فلسطينية وأوضح أن التصميم على قيام دولة فلسطينية قبل بدء المفاوضات سيكون عقبة أساسية ، وإن كان قد ذكر أنه يؤيد قيام اتحاد كونفيدرالي مع الأردن^(٥١) . وقد كرر بوش هذا الموقف مرة أخرى في أول تصريح له حول القضية الفلسطينية بعد توليه السلطة في ٢٠ يناير ١٩٨٩^(٥٢)

وبناء على ذلك يمكن القول بأنه إذا ما تبلورت أي محاولة لتسوية الصراع في ظل ادارة بوش فإنها سوف تقوم على الأسس الآتية :-

أ - عقد مفاوضات أولية بين اسرائيل وممثلي منظمة التحرير الفلسطينية من الضفة الغربية قبل البدء في مفاوضات مع قيادات المنظمة .

ب - الانتقال إلى المؤتمر الدولي الذي يتم تنظيمه بشكل يقترب من التصور الذي ورد في مبادرة شولتز .

ج - رفض فكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة واقترح إقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وغزة قبل التفكير في تحديد الوضع النهائي لهما والذي قد يأخذ شكل اتحاد كونفيدرالي مع الأردن .

د - رفض فكرة تقسيم القدس .

خاتمة

تعرضنا في هذه الدراسة للسياسة الأمريكية تجاه

المراجع

- 1 - Walid Khalidi, « Reagan's Politics: Toward a U.S. Policy on the Palestine Problem », Foreign Affairs, Vol. 59, No.5, (Summer 1981) PP. 1050,1051.
- (٢) انظر مبادرة الرئيس ريجان ، الأهرام ، ١٧/٩/١٩٨٢ ، وكذلك السياسة الدولية ، العدد ٧١ ، يناير ١٩٨٢ ، ص ١١٠ - ١١٢ .
- 3 - Melvin A. Freidlander, « Ronald Regan's Flirtation with the West Bank, 1982 - 1988 », American Arab Affairs, No. 25 (Summer 1988), PP. 20 - 23.
- 4 - William B. Quandt, « Regan's Lebanon Policy: Trial and Error », The Middle East Journal, Vol. 38, No. 2, PP. 237 - 254.
- 5 - Freidlander, Op. cit., P. 24.
- 6 - Aron David Miller, « The Arab - Israeli Conflict: The Shape of Things to come », The Washington Quarterly, Autumn, 1988, PP. 159 , 168.
- 7 - Shultz Letter to Prime Minister Shamir, March 4, 1988, U.S. Policy in the Middle East: Selected Documents, No. 27, U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs, No. 27, June 1988, P.3.
- 8 - « Middle East Peace: Facing Realities and Challenges », Current Policy, No. 1082, U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs, P.3.
- 9 - Speech by Assistant Secretary of State Richard Murphy to the Biennial B'nai Brith International Convention, Baltimore, September 5, 1988, PP. 6,8.
- 10 - Freidlander, OP. cit., PP. 25, 26.
- 11 - Ibid., P. 26.
- (١٢) انظر : حسن ابوطالب ، جولة شولتز ومستقبل التسوية السياسية ، السياسة الدولية ، العدد ٩٣ ، يوليو ١٩٨٨ ، ص ١٢١ .
- 31 - Christopher Madison, « Passing the Torch », National Journal, July 1988, PP. 1730,1732.
- (١٤) الأهرام ، ١٥/١٢/١٩٨٨ .
- (١٥) جريدة الوطن ، ٢٢/١٢/١٩٨٨ .
- (١٦) انظر نص التقرير في الأهرام ٢٧/١١/١٩٨٨ ص ٥ . وقد اوضح استطلاع الراى العام الأمريكى ان ٧٠ ٪ من الأمريكىين يؤيدون قرار ريجان ببدء حوار مع المنظمة ، بينما عارض ١٦ ٪ فقط ذلك القرار ، واعرب ٤٩ ٪ عن اعتقادهم بان المحادثات مع المنظمة سوف تساعد في عملية السلام في الشرق الأوسط مقابل ٦ ٪ فقط يعتقدون انها ستضر بها ، الأهرام ١٧/١/١٩٨٩ .
- (١٧) الأهرام ، ١٥/١٠/١٩٨٨ ، ص ١ .
- (١٨) انظر تصريح ريجان في مؤتمر صحفى بواشنطن بعد قرارات المجلس الفلسطينى بالجزائر ، الأهرام ، ١٠/١٢/١٩٨٨ .
- (١٩) الأهرام ، ١٦/١٢/١٩٨٨ ، ص ١ و ١٨ .
- (٢٠) انظر النص الكامل للمناظرتين في :
Election 88: Presidential Debates, U.S. Embassy, Press Office, Cairo, October 1988.
- 21 - Worldnet Examines Middle East Problems Facing Next President (Text : William Quandt, Fred Axelgard Television Interview, 26 September 1988, P. 15.
- 22 - Don Oberdorfer, « A Bush Foreign Policy, Style, Priorities Said to Differ from Regan's », The Washington Post, October 26, 1988 A Section P. a O1.
- (٢٣) جريدة الوطن ، ١٠/١١/١٩٨٨ .
- (٢٤) وكالة نوفوستى ، ٢٤/١/١٩٨٩ .
- (٢٥) الأهرام ، ١٥/١١/١٩٨٨ ، ص ٦ .
- (٢٦) الأهرام ، ١٠/١١/١٩٨٨ .
- (٢٧) الأهرام ، ٢٧/١٢/١٩٨٨ .
- (٢٨) الأهرام ، ٢٠/٢/١٩٨٩ .
- 29 - Oberdorfer, Op. cit.
- (٢٠) تقرير وكالة نوفوستى ، ٢٤/١/١٩٨٩ .
- (٢١) الأهرام ، ٢٤/١٢/١٩٨٨ .
- (٢٢) الأهرام ، ٢٥/١١/١٩٨٨ .
- 33 - Robert G. Neumann, « U.S. Policy Toward the Arab - Israeli Conflict : Tasks for the Next President », - in Robert G. Newman, Shireen T. Hunter and Fredrick W. Axelgard (eds.), Revitalizing U.S. Leadership in the Middle East (Washington D.C. : The Center for Strategic and International Studies), 1988, PP. 8 - 10.

- 34 - Dealing With Arafat, Newsweek, January 2, 1989, P.8.
 (٢٥) انتظار تصريحات شامير السابق الاشارة اليها . الاهرام . ١٩٨٨ / ١٢ / ٢٤ .
 (٢٦) الاهرام . ١٩٨٩ / ١ / ٢٠ .
 37 - Quandt, in Worldnet Examines Mideast Problems Facing Next President, Op. cit., P.8.
 38 - George Bush for President : Excerpts from Remarks by Vice President, Convention of the B'Nai Brith, Baltimore, Maryland September 7, 1988, PP. 2,3.
 39 - Republican Foreign Policy : Strength, Realism, Dialogue (Excerpts : Republican Platform on Foreign Policy, 1988), P.7.
 40 - George Bush for President, Op. cit., P. 5.
 41 - Republican Foreign Policy, Op. cit., P. 7.

- (٤٢) الاهرام . ١٩٨٩ / ١ / ١٨ .
 (٤٣) السياسة . ١٩٨٩ / ١ / ٢٦ .
 (٤٤) الاهرام . ١٩٨٩ / ٢ / ٧ .
 (٤٥) الاهرام . ١٩٨٩ / ١ / ٢١ .
 (٤٦) الاهرام . ١٩٨٩ / ٢ / ١٨ .
 (٤٧) الاهرام . ١٩٨٩ / ٢ / ٢١ .
 (٤٨) الاهرام . ١٩٨٩ / ٢ / ٢٢ .

- 49 - George Bush for President, Op. cit., P. 5.

- (٥٠) الاهرام . ١٩٨٩ / ١ / ١٨ .
 (٥١) الاهرام . ١٩٨٨ / ١٢ / ١٨ .
 (٥٢) الاهرام . ١٩٨٩ / ١ / ٢٢ .
 (٥٣) الاهرام . ١٩٨٩ / ٢ / ١٩ .

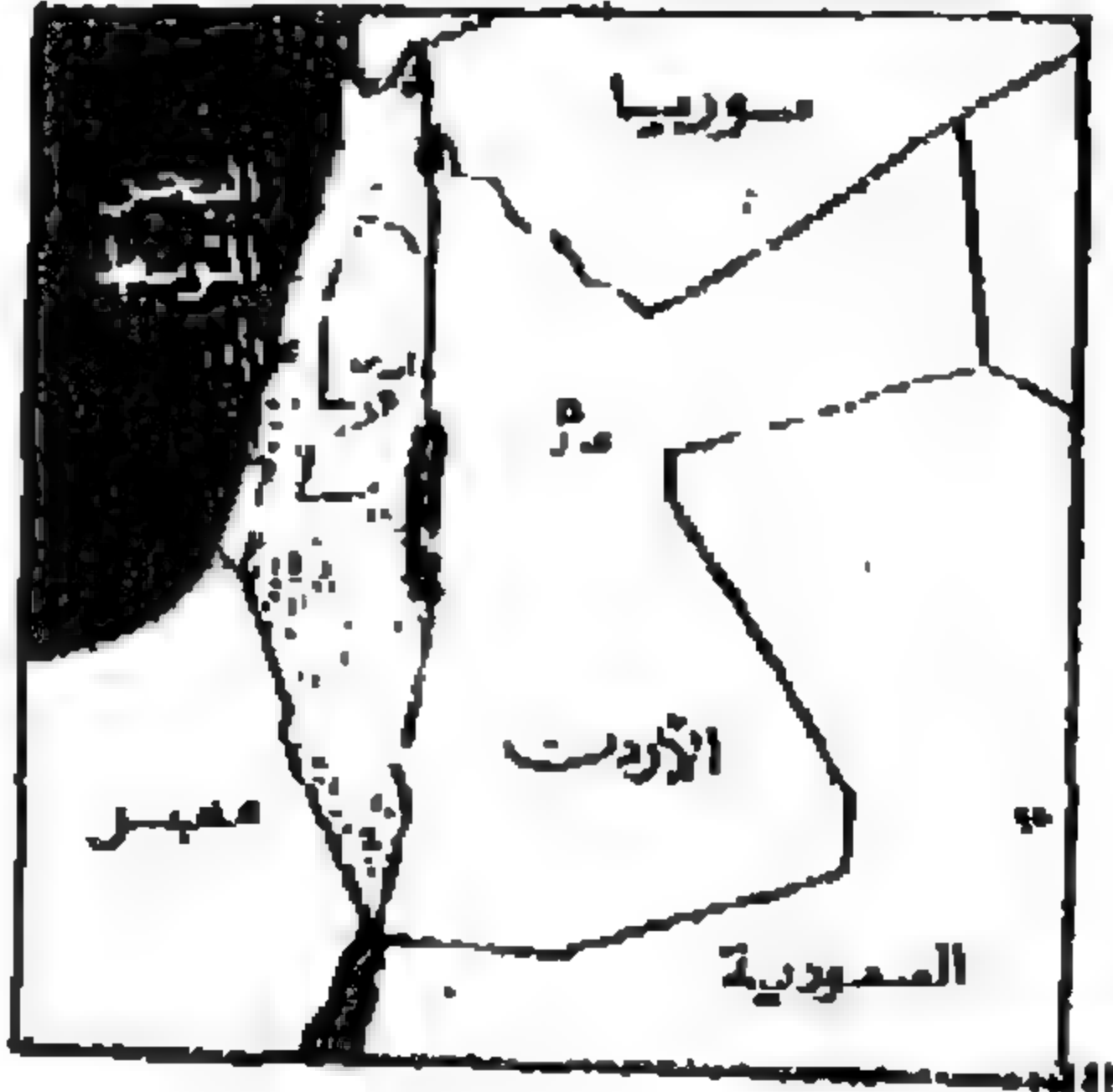
المصالح ، وتنميتها . وفي ظل توافر هذين الشرطين ، فإن التغير الذي يحدثه تغيير القيادات والكوادر السياسية إنما يرتبط أساسا بالخصائص الشخصية للقيادات الجديدة ، وثقافتها السياسية ، ونوعية تعليمها وتدريبها وخبراتها . فضلا عن ذلك ، فإن مجيء قيادات أو كوادر جديدة ، في لحظات معينة ، إنما قد يسهم في دفع اتجاه سياسي كانت ارهاصاته قد بدأت بالفعل ، بحيث تبدو القيادات الجديدة ، وكأنها علامة « لمرحلة جديدة » أو لتطور جديد ، بدون أن يكون مجرد ظهورها على المسرح السياسي ، هو السبب الرئيسي للتغير .

في هذا السياق العام يمكن الحديث عن احتمالات التطور في السياسة الأمريكية إزاء الخليج العربي ، في ظل الإدارة الجديدة ، برئاسة جورج بوش . فالمصالح الأمريكية في منطقة الخليج ، والتي توصف بأنها مصالح « حيوية » ليست محلا لاختلاف ملحوظ سواء بين رجال السياسة وصانعي القرار ، أو بين باحثي العلاقات الدولية ودارسي شئون الخليج في الولايات المتحدة . والسياسة الأمريكية إزاء الخليج العربي ، شأنها شأن السياسة الخارجية الأمريكية عموما ، تسهم في وضعها ، وتنفيذها ومراقبتها مؤسسات عديدة ، وتخضع أولا بأول للمراجعة والتنقيح . فإذا كان مقتضى هذه الحقيقة أن التغير المتصور في السياسة الأمريكية إزاء الخليج بعد مجيء الإدارة الجديدة سوف يكون فقط في حدود الهامش الذي يتحدد بصفات الرجال الجدد ، إلا أن مجيء تلك الإدارة جاء مواكبا لتغيرات كبرى في منطقة الخليج والشرق الأوسط بأسرها . ويعني ذلك بوضوح أن الحديث عن احتمالات التطور في السياسة الأمريكية إزاء الخليج إنما يرتبط بالدرجة الأولى بتلك التغيرات المشار إليها ، والتي جعلت الإدارة الجديدة تراث وضعها في المنطقة يختلف بشكل واضح عما ساد في الفترة السابقة على مجيئها . وفي حين أن تلك الإدارة لم تسهم في تشكيل الوضع الجديد ، إلا أن التساؤل يظل مشروعا حول الكيفية التي ستتعامل بها مع ذلك الوضع ، مع التسليم بأن طريقتها في التعامل سوف تختلف بالضرورة عن طريقة الإدارات السابقة لو كانت محلها .

في ضوء ذلك ، فإن طرح احتمالات التطور في السياسة الأمريكية إزاء الخليج لابد وأن يسبقه تحديد سريع للمصالح الأمريكية في المنطقة ، والسياق التاريخي لمسار السياسة الأمريكية الراهنة .

أولا : المصالح الأمريكية :

بأقصى درجات التبسيط والايجاز ، يمكن القول بأن المصالح الأمريكية في الخليج تتمثل في :
١ - استمرار تدفق النفط الخليج إلى الولايات المتحدة



[٤]

احتمالات التطور في السياسة الأمريكية إزاء الخليج في ظل الإدارة الجديدة

د . أسامة الغزالي حرب

رئيس وحدة النظام السياسية

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام

بالرغم من أن التغير في سياسات الدول تبعا لتغير قياداتها يعتبر مسألة مسلما بها في عالم السياسة ، إلا أن هذا التغير ومداه يختلف بشدة وفقا لطبيعة النظم السياسية نفسها ، وربما كان أول ما يتبادر إلى الذهن هنا ، هو الاختلاف بين النظم السياسية في العالم المتقدم ، وتلك القائمة في العالم المتخلف : ففي حين يتوقع أن يكون التغير محدودا أو محكوما في الحالة الأولى ، فإنه في الحالة الثانية أحيانا ما يكون فجائيا وجادا ، بل أنه قد ينطوي ليس فقط على تغير في السياسات والتوجهات ، وإنما أيضا على إعادة صياغة لمصالح الدولة ذاتها ، وأولويات ، تلك المصالح .

ويمكن القول أن جوهر الخلاف بين الحاليين إنما يتمثل في مسألتين : أولاها ، مدى الإجماع القومي على تحديد ماهية المصالح القومية للدولة ، وأولويات تلك المصالح ، والثانية : مدى توافر « مؤسسات » معينة يناط بها وضع وتنفيذ السياسات الكفيلة بحماية تلك

* يشكر الكاتب الأنسة / راجية صدقي الباحثة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام على معاونتها له في الحصول على بعض الوثائق والمراجع التي استخدمت في إعداد تلك الورقة .

ازاء منطقة الشرق ، كما عبر عنها في اثناء حملته الانتخابية ، جاء - بشأن منطقة الخليج - مايلي :
« ان ٧٥ ٪ من احتياطي النفط المؤكدة للعالم الحر ، موجودة في شبه الجزيرة العربية ، وحول دول الخليج ، ولا بد - من اجل الحفاظ على الرخاء الاقتصادي لأوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة ان تظل أياً صديقة هي القابضة على صنوبر نفط الجزيرة العربية ، وأن تظل الممرات المائية ومضيق هرمز ، حرة ومفتوحة » (١)

ومن بين تقارير اصدرها « مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية » بواشنطن أواخر عام ١٩٨٨ حول الاختيارات المتاحة أمام القيادة الأمريكية في التسعينات ، جاءت في التقرير الخاص بالشرق الأوسط ، واحدة من أوضح الصياغات للمصالح الأمريكية في الخليج :

« ان المصالح الأمريكية والغربية في الخليج سوف تدور - في الدرجة الأولى - حول مكانة الخليج كمستودع لمعظم احتياطي البترول والغاز الطبيعي المعروفة في العالم . وسوف يتزايد اعتماد العالم الغربي (بما في ذلك الولايات المتحدة) على تلك المصادر للطاقة طوال التسعينات ، وكذلك في بداية القرن الواحد والعشرين . ووفقا لبعض التقديرات ، فإن أكثر من ثلثي البترول في أسواق العالم في أواخر التسعينات ، سوف يصدر من أربعة دول خليجية هي السعودية والعراق وايران والكويت . وهذا الاحتمال وحده يشير الى ان الولايات المتحدة والغرب هما على اعتاب مرحلة من الاعتماد المتبادل مع الخليج . أيضا فإن الخليج يقع في موقع جيواستراتيجي محوري ، فقربه الشديد من الاتحاد السوفيتي والحدود المشتركة بين ايران والاتحاد السوفيتي ، وبين ايران وحلفاء امريكا في تركيا وباكستان ، جعل من الخليج لعدة عقود منطقة في غاية الأهمية لتنافس القوتين العظميين ، وفوق ذلك ، فقد كان الخليج - وغالبا سوف يظل - سوقا ذا أهمية عظيمة للتجارة الأمريكية ، وعاملا هاما في النظام المالي الدولي الراهن . واخيرا ، ومنذ بداية السبعينات ، فإن الأمن والاستقرار في الخليج ، ارتبط بقوة بالمناخ السياسي الأوسع في الشرق الأوسط . وفي السنوات الأخيرة ، فإن التحولات العارضة في تأكيد السياسة الأمريكية بين الخليج وبين منطقة الصراع العربي الاسرائيلي ، إنما اكدت فقط على التأثير المتبادل للحوادث في هاتين المنطقتين ذاتي الأهمية الحيوية للمصالح الأمريكية » (٢)

ثانيا : السياسة الأمريكية في الخليج :

من المنظور التاريخي بعيد المدى ، يمكن القول ان السياسة الأمريكية ازاء منطقة الخليج مرت بثلاث مراحل كبرى :

وحلفائها في أوروبا الغربية واليابان وأن يكون ذلك التدفق منتظما وبأسعار مقبولة ...

٢ - استمرار فتح أسواق الخليج أمام السلع والخدمات والاستثمارات القادمة من الولايات المتحدة وحلفائها .

٣ - سلامة الطرق البحرية والجوية الى الخليج وعبره أمام مواصلات ووسائل اتصال الولايات المتحدة وحلفائها .

٤ - مواجهة الاتحاد السوفيتي والحد من نفوذه في الخليج . وتلك مصلحة مطلوبة في ذاتها (بسبب اقتراب الخليج من الاتحاد السوفيتي ، والحدود المشتركة السوفيتية - الإيرانية) فضلا عن ارتباطها بالمصالح الاستراتيجية - الاقتصادية السابقة ، لما يمكن ان يسعى اليه السوفيت - أيا كانت الأسباب - من محاولة لعرقلة تدفق نفط الخليج ، أو الحصول على كميات منه ، أو عرقلة المواصلات الغربية في المنطقة .

٥ - الحد من التأثيرات السلبية التي يمكن ان تنبع من الخليج على المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عموما ، والتي ترتبط - بشكل خاص - بالصراع العربي الاسرائيلي .

وليس من المعتاد دائما ان تصاغ تلك المصالح (سواء من جانب صانعي السياسة أو الباحثين) بهذا الوضع أو الشمول ، فإذا كان من الممكن وصف المصالح الأمريكية بتلك الصياغة بأنها مصالح « أساسية » ، فإن هناك صياغات أخرى تركز على « المصالح » المشتقة من المصالح الأساسية ، والتي تجد مبررها الأساسي في اعتبارها شرطا لضمان تلك المصالح الأساسية . ان أكثر تلك المصالح « المشتقة » والتي ترد عادة في البيانات السياسية الأمريكية ، وكذلك التحليلات والبحوث السياسية هي « تحقيق الاستقرار في المنطقة » ، على أساس ان ذلك الاستقرار هو شرط استمرار تدفق النفط ، وفتح الأسواق ، وسلامة الاتصال ، فضلا عن عدم حدوث تحولات جذرية أو فجائية يكون مقتضاها زيادة النفوذ السوفيتي في المنطقة ، أو إشعال العداء ضد السياسة الأمريكية في الصراع العربي الاسرائيلي . ومن ناحية أخرى ، ليس شرطا ان تذكر « كل » تلك المصالح دائما ، وفي العادة ، فإن مايجري التركيز عليه ، بداية ، إنما هو « ضمان امدادات النفط واحتواء النفوذ السوفيتي » أي بعبارة موجزة : الحصول على أقصى « الفوائد » من الخليج ، ومنع أية قوة أخرى من مزاحمة الغرب في الاستئثار بتلك الفوائد .

وليس هناك في الخطاب السياسي لجورج بوش ولرجال الادارة الجديدة الذين ترتبط مهامهم بالمنطقة ، أو في الدراسات والبحوث التي أعدها معاهد الأبحاث الأمريكية حول تصوراتها للسياسة الأمريكية في المنطقة في ظل الادارة الجديدة ، مايفيد حدوث تغيير ما في رؤية تلك المصالح ، وصياغتها . ففي ورقة تتضمن آراء بوش

وبالتوازي مع عملية التفكيك التدريجي للإمبراطورية البريطانية في المنطقة انشغلت الولايات المتحدة بإعداد أكثر من ترتيب لتعويض الانسحاب البريطاني بالاعتماد على تكتيل القوى الحليفة فيها : وفي حين فشلت الدعوة الأمريكية البريطانية لإنشاء منظمة للدفاع عن الشرق الأوسط أو لإنشاء قيادة للشرق الأوسط ، خاصة أمام المعارضة المصرية ، إلا أن الدعوة لإنشاء حلف بغداد نجحت في ضم تركيا والعراق وإيران وباكستان وبنسحاب العراق من الحلف عقب ثورته عام ١٩٥٨ تحول إلى « الحلف المركزي » الذي حظي بالدعم العسكري من الولايات المتحدة وفي نفس الوقت ، وضعت أكثر من خطة للتواجد الأمريكي المباشر في المنطقة محل البريطانيين ، بما في ذلك تحديد « الجزر الاستراتيجية » في المحيط الهندي الواجب الاعتماد عليها ، وكان في مقدمتها جزيرة « ديجوجارسيا » وهو الأمر الذي ووجه بالشك من جانب الاتحاد السوفيتي على وجه الخصوص ، وترافق إعلان بريطانيا عن غزوها الانسحاب من شرق السويس عام ١٩٦١ مع بدء السوفييت في تطوير سياسة بحرية جديدة في المنطقة ، وأخذ الوجود البحري السوفيتي يتزايد بأطراد في المحيط الهندي .

غير أن اعتماد الولايات المتحدة على القوى الصديقة لضمان مصالحها في الخليج وجدواً أوضح تعبير عنه مع إعلان « مبدأ نيكسون » أو سياسة « الفتنة » ، عام ١٩٦٩ . ووفقاً لذلك المبدأ أعلنت الولايات المتحدة أنها تؤيد ، وتعتمد بقوة ، على القوى الإقليمية لمساعدتها على حماية مصالحها في أنحاء العالم . وفي واقع الأمر ، فإن ترجمة هذا المبدأ إلى عمل محدد إنما تمت في منطقة الخليج ، حيث كانت المصالح الأمريكية قد تبلورت بشكل واضح في الوقت الذي كانت فيه معارضة الرأي العام الداخلي ، وكذلك الالتزامات العسكرية تعوق تدخلها الكامل المباشر ، ومن هنا ، جرى تطوير التعاون الأمني مع إيران والسعودية في ظل ما عرف في حينها باسم سياسة الدعامتين The Two-Policy Policy وفرض واقع منطقة الخليج « خصوصيته » على تطبيق هذا المبدأ في ضوء حقيقة أن النظم « الصديقة » معظمها منتج للنفط ، ولاتحتاج بالتالي إلى الدعم المالي الأمريكي - كما هو الحال بالنسبة لفيتنام الجنوبية - مثلاً .

وفي هذا الإطار ، نظر إلى كل من إيران والسعودية على أنهما تمثلان نقطتي الارتكاز في المنطقة ، وأن تعاونهما يمكن أن يوفر « أطارا قويا للاستقرار الفرعي الإقليمي » في الخليج^(٤) . وكان هذا يعني أكثر من حقيقة ... أولاً : إزالة التناقضات بين السعودية وإيران إلى أقصى حد ممكن . ثانياً : التركيز بالنسبة لإيران على القوة العسكرية ، أما السعودية فكان يعتمد على ما تتمتع به من نفوذ سياسي بالأساس ، خاصة وأن المساعدات

- المرحلة الأولى تمتد منذ البدايات الأولى للاهتمام الأمريكي بمنطقة الخليج وحتى الحرب العالمية الثانية . في تلك المرحلة ، يصعب اعتبار المنطقة ذات أهمية ملحوظة للولايات المتحدة ، خاصة وأن بريطانيا كانت تحتفظ بسيطرتها شبه المطلقة فيها

- المرحلة الثانية ، تمتد لحوالي ثلاثة عقود : بين الحرب العالمية الثانية ، وحرب أكتوبر عام ١٩٧٣ . في تلك المرحلة ، بدأت تتبلور المصالح الأمريكية في الخليج - كجزء من مصالح « المعسكر الغربي » - ، في إطار من التعاون والتنافس مع بريطانيا . واستهدفت السياسة الأمريكية في تلك المرحلة حماية مصالحها بالتعاون مع قوى إقليمية صديقة ، أي بتكاليف « رخيصة » بقدر الامكان

- المرحلة الثالثة تمتد منذ بداية السبعينيات وحرب أكتوبر ، وحتى الآن . إن ولادة هذه المرحلة كانت نتاجاً لتطورين هامين ، أولهما ، انسحاب بريطانيا فعلياً من « شرق السويس » ونقل ميراث الإمبراطورية البريطانية الألفية ، إلى الإمبراطورية الأمريكية الصاعدة . وثانيهما : تبلور تهديد للمصالح النفطية الأمريكية والأوروبية على نحو غير مسبوق ، بفعل الحظر النقطة الذي فرضته البلدان العربية ، مترافقاً مع حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ . منذ ذلك الحين بدأت السياسة الأمريكية تتعامل مع المنطقة باعتبارها ذات أهمية « حيوية » استلزمت التواجد الأمريكي المباشر فيها ، حتى وإن استمر اعتمادها على قوى محلية صديقة قائماً .

١ - من الحرب الثانية إلى حرب أكتوبر : الاعتماد على القوى الإقليمية :

الاهتمام الأمريكي إذن بالمنطقة ، بدأ مع انغماس الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية ، وبالتحديد عندما أصبحت المنطقة طريقاً هاماً لإمدادات السلاح إلى الاتحاد السوفيتي . وكان مؤتمر طهران عام ١٩٤٢ أول مناسبة يزور فيها الرئيس الأمريكي منطقة الخليج ، كما أن النزاع حول وجود القوات السوفيتية في شمال إيران وانسحابها عام ١٩٤٦ ، كان أول صدام أمريكي سوفيتي في المنطقة ، وواحداً من الملامح الأولى للحرب الباردة .

وفي واقع الأمر ، ومنذ ذلك الحين ، أخذت أجيال متوالية من السياسة الأمريكيين في النظر إلى إيران باعتبارها « أكثر مكان محتمل - خارج المسرح الأوروبي - لأن يحدث فيه صدام مسلح مع الاتحاد السوفيتي ، يمكن أن يتصاعد إلى صراع دولي » بل ربما كان المسئولون الأمريكيون - من العسكريين والمدنيين - « أكثر وعياً بالتهديد السوفيتي في ذلك الجزء من العالم ، منه في أي مناطق التوتر الأخرى »^(٥)

في مواجهة تلك المخاطر ، لم يكن من الغريب ان تتبلور - اكثر من أى وقت مضى - افكار دعم الوجود الأمريكى في المنطقة ، وتطوير امكانيات التدخل العسكرى الأمريكى المباشر فيها . ويمكن هنا رصد موجتين من « المخاطر » ، ومن التصعيد الأمريكى في مواجهتها فيما بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات .

الموجة الاولى من المخاطر - كما سبقت الإشارة توا - هى التى جسدها الحظر النفطى العربى المرافق لحرب أكتوبر . لقد أسهمت « الحرب والحظر » في بلورة مشروعات التدخل العسكرى المباشر ، بدءا من عام ١٩٧٤ عندما تحدث وزير الدفاع الأمريكى عن « امكانية القيام بعمل عسكرى ضد الدول المنتجة للنفط اذا هددت سياساتها بعرقلة العالم الصناعى » (٧) ، وكذلك مع التصريح الشهير لكيسنجر بأنه « لا يستطيع استبعاد استخدام القوة العسكرية اذا تعرض العالم لاختناق نفطى بسبب منتجه في الشرق الأوسط » . وفي هذا الوقت ، اهتم الباحثون والمحللون الأمريكيون بطرح افكارهم حول مشروعات التدخل العسكرى المباشر ، ومزاياها ومخاطرها (٨) .

وفي الوقت نفسه ، اعلن وزير الدفاع الأمريكى في ذلك الحين - جيمس شليزنجر - ان الولايات المتحدة سوف تقوم بعمليات نشر لقواتها البحرية في الخليج والمحيط الهندى على نحو أكثر تواترا وانتظاما ، ثم تحدث الرئيس فورد - في مارس ١٩٧٥ - عن تطوير القاعدة الأمريكية في ديجوجارسيا باعتباره « أمرا أساسيا للمصالح القومية للولايات المتحدة » ، وكان هذا اول اعلان على ذلك المستوى يؤكد الاعتقاد بوجود مخاطر حقيقية على المصالح الأمريكية في المنطقة . ومن ناحية أخرى ، وفي نهاية اغسطس ١٩٧٧ وقع الرئيس التالى - جيمى كارتر - على مذكرة خاصة بالاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط تتولى بموجبها الولايات المتحدة العمل عسكريا في تلك المنطقة - بما في ذلك الخليج وايران - ضد أى عدوان .

غير ان اواخر السبعينات مالبثت ان حملت موجة أخرى من التطورات التى نظر اليها باعتبارها منطوية على مزيد من المخاطر على المصالح الأمريكية في الخليج . ففى قلب منطقة الخليج ومنذ اواخر عام ١٩٧٧ وطوال عام ١٩٧٨ تصاعدت أحداث ايران بسرعة فاقت كل التوقعات لتطيح نهائيا - في فبراير ١٩٧٩ - بالنظام الشاهنشاهى ، وتطيح معه بأهم اعمدة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة طوال عقد السبعينات . وفي الوقت نفسه ، كانت تتم غرب الخليج وشرق المتوسط وقائع وتداعيات مبادرة الرئيس السادات بدءا من زيارة القدس في نوفمبر ١٩٧٧ ومرورا باتفاقيات كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨ وانتهاء بتوقيع المعاهدة المصرية - الاسرائيلية في مارس ١٩٧٩ . وفي العام نفسه ، وقبل ايام قليلة من

العسكرية لها ضمنت لتكون دفاعية بالدرجة الاولى . ثالثا : تنسيق العلاقة مع القوى الاقليمية الاخرى : فالسعودية ، بعلاقاتها المتنامية مع مصر ، تساعد على تحديد الدور المصرى في الخليج ، والربط بين مصر وايران (٩) . أما ايران فتتعاون مع اسرائيل لنقل نفط الاولى الى الاسواق الاوروبية ، خاصة عبر ميناء ايلات . كما دعمت الولايات المتحدة في ذلك الحين التعاون الايرانى - الاسرائيلى لدعم الاكراد في شمال العراق (١٠) . واتصالا بما سبقت الإشارة اليه ، فقد أسهمت عوامل كثيرة في ان تتبوأ ايران في ظل حكم الشاه ، مكانتها باعتبارها الدعامة الأهم في السياسة الأمريكية ، في مقدمتها : الموقع الاستراتيجى الهام الذى يجعلها مؤثرة على منطقة الخليج بأكملها وكذلك البحر الأحمر وأفريقيا . والكثافة السكانية العالية بالقياس للدول المواجهة لها ، ثم قوتها الضاربة المهيأة للتدخل العسكرى .

وفي بداية السبعينات ، بدا وكأن مبدأ نيكسون اظهر درجة كبيرة من الفعالية :

- فتحول دويلات الخليج من الاحتلال البريطانى الى الاستقلال ، تم بدون مشكلات خطيرة .
- واستولت ايران على جزر الخليج الثلاث « ابوموسى وطنب الكبرى والصغرى » بدون معارضة عربية فعالة ، في حين اوقفت ايران مطالبها في البحرين .
- وكف العراق عن مطالبه في الكويت ، في الوقت الذى خفت فيه حدة العداء بين السعودية واليمن الجنوبي .
- وبدت كل من السعودية وايران في ذلك الوقت كدولتين تتمتعان بالاستقرار الداخلى .

- واخيرا ، فقد حصلت الولايات المتحدة على تسهيلات بحرية في البحرين بمقتضى الاتفاقية التى وقعت معها في ديسمبر ١٩٧١ لاستخدام قاعدة الجفير .
ب - من حرب أكتوبر حتى الان : الوجود المباشر :
غير ان الهدوء ، والفاعلية الظاهرية لمبدأ نيكسون ، مالبثا ان تمرقا مع نشوب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فالحظر البترول الذى فرضته الدول العربية على الولايات المتحدة ، وبعض البلدان الاوروبية الاخرى المؤيدة لاسرائيل ، اظهر انه لا يمكن الفصل بسهولة بين امدادات البترول والقضايا السياسية في المنطقة . وأدت الازمة التى شهدتها الاسواق العالمية ، بما في ذلك النقص في امدادات البترول في داخل الولايات المتحدة ، الى خلق الانطباع بأنها - أى الولايات المتحدة - اكثر تعرضا للمخاطر بكثير مما كان يظن في السابق . كما ان التهديد بعرقلة السفن المتجهة الى اسرائيل ، لفت الانتباه الى المخاطر على ناقلات البترول في الخليج والمحيط الهندى ، كما عالت البحرين ان تنهى الولايات المتحدة استعمالها للتسهيلات هناك !!

NTCOM مكانها قاعدة مكديل الجوية في فلوريدا ، وتضم عددا من الأفراد يصل الى ٢٢٠ ألف فرد ، والمهمة الاساسية التي عهد بها اليها هي « ضمان النقل المستمر لبتروال الخليج الفارسي ، ومنع السوفيت من تحقيق سيطرة سياسية - عسكرية مباشرة ، أو عن طريق وكلاء » . ويغطي نطاق عمل القوة رقعة تمتد من مصر وكينيا في شرق افريقيا ، والدول العربية المشرقية (باستثناء تلك الواقعة على البحر المتوسط) - وحتى باكستان . فضلا عن ذلك ، فقد اتخذت الادارة الامريكية عديدا من التدابير الاخرى المكملة ، بما في ذلك التنسيق مع عديد من بلدان المنطقة .

ج - الوضع الراهن :

لعبت التطورات الخطيرة التي حفلت بها أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات دورا حاسما في حث الادارة الامريكية على تطوير سياستها في المنطقة ، وفقا لمبدأ كارتر ، وهو الأمر الذي ترجم في النهاية في تشكيل « القيادة المركزية » CENTCOM كأداة رئيسية لتنفيذ تلك السياسة ، فضلا عما أدت اليه تداعيات الحرب العراقية الايرانية من تكثيف للوجود البحري الامريكي ، والغربي عموما ، في مياه الخليج على نحو لم يحدث من قبل . غير ان المفارقة الكبرى في تلك التطورات كلها هو ان ذلك الاستعداد الامريكي « والغربي » الهائل ، للدفاع عن « المصالح » المهددة في الخليج ، لم يواجه - أصلا - بشديد حقيقى لتلك المصالح ، بالرغم من الارهاصات الاولى التي بدت وكأنها سوف تطيح بتلك المصالح أو تصيبها في الصميم . ولعبت تطورات الحرب العراقية - الايرانية دورا هاما في كشف وهن تلك التهديدات ، على نحو كان يصعب تصوره في سنوات قليلة .

واذا أعدنا سرد بعض تلك التطورات من هذا المنظور فان الصورة سوف تبدو أكثر وضوحا :

- فلقد سقط نظام الشاه في ايران ، وحل محله نظام شيوعراطي ، راديكالي ، معاد للغرب ، ومطيح - بالتالي - بأهم أعمدة السياسة الخليجية للولايات المتحدة .

- وتعرضت البلاد العربية في الخليج لموجة من تهديد الاصولية الاسلامية ، بما في ذلك محاولة الانقلاب في البحرين ، وهجومان واسعان على الاماكن المقدسة في مكة ،

- وقبض على دبلوماسي السفارة الامريكية كرهائن في طهران لمدة ٤٤٤ يوما ، وفشلت محاولة امريكية لانقاذهم بالقوة المسلحة ،

- وارسل الاتحاد السوفيتي أكثر من مائة ألف من قواته الى افغانستان ، في اول تدخل عسكري من نوعه في المنطقة منذ الحرب الثانية .

- ونشبت حرب ضارية طويلة بين العراق وايران اللتين هما من اهم منتجي النفط في الخليج ،

انقضائه ، اجتاحت القوات السوفيتية افغانستان ، مسجلة تغييرا مثيرا في حجم التدخل السوفيتي ونوعيته داخل البلدان غير الشيوعية في العالم الثالث . وشهدت الفترة نفسها توقيع المعاهدة السوفيتية الاثيوبية ١٩٧٨ واشتعال قتال بين اليمن الجنوبي واليمن الشمالي وكذلك اغتيال السفير الامريكي في كابول « فبراير ١٩٧٩ » والاستيلاء على المسجد الحرام في مكة « نوفمبر ١٩٧٩ » .

ومع ان الادارة الامريكية نظرت لتطورات العلاقة المصرية الاسرائيلية باعتبارها رصيذا ايجابيا كسبته في المنطقة ، فان ذلك الرصيد لم يفلح في موازنة التأثيرات الخطيرة للتطورات الاخرى الموازية في الخليج . وكما يذكر احد الباحثين الامريكيين ، فان تلك التطورات « خلقت الانطباع بأن الولايات المتحدة فقدت كل امكانية للتأثير في أحداث المنطقة » (٩) .

فاذا كان سقوط النظام الإيراني ، قد أسقط معه « مبدأ نيكسون » فان التطورات الجديدة كانت هي الدافع وراء ظهور « مبدأ كارتر » في اول عام ١٩٨٠ معبرا عن توجه السياسة الامريكية للتدخل المباشر ضد المخاطر التي تحيق بها . وفي خطابه عن حالة الاتحاد في يناير ١٩٨٠ قال كارتر : « ان أى محاولة من أى قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي ، سوف تعتبر هجوما على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الامريكية ، وسوف يقابل ذلك الهجوم بكل الوسائل الضرورية ، بما في ذلك استعمال القوة المسلحة » . وفي الواقع ، فان هذا المبدأ كان ايضا تعبيرا عن الانتقال الكامل لمسئولية « حماية الخليج » من بريطانيا الى الولايات المتحدة ، وشهد العام التالي الانشاء الرسمي لقوة « الانتشار السريع » الامريكية ، ودعم قاعدة ديجوجارسيا ، كما عقدت اتفاقات مع عمان وكينيا والصومال لتسهيل المواصلات الامريكية . ومع نشوب الحرب العراقية الايرانية اتخذت اجراءات اضافية لدعم الدول « الصديقة » ، مثل تقديم طائرات الاواكس للمملكة السعودية .

غير ان تلك التطورات ظلت - لدى الامريكيين - مجرد تعبير رمزي - أكثر منه فعلي - عن وجود « بنيان للأمن » الامريكي في الخليج ، على الأقل بمعايير القوة العسكرية المحضة ولذلك ، وفي مواجهة التطورات السابقة - مضافا اليها الحرب العراقية - الايرانية - نما الاهتمام الامريكي - السياسي والعسكري - بالخليج ، وتزايد الشعور بالحاجة الى تطوير امكانيات التدخل المباشر فيه وتعظيم الوجود العسكري هناك على نحو غير مسبق . ومع ان ادارة ريجان قد تبنت « مبدأ كارتر » إلا انها عملت على دعمه بالقوة الفعلية . وكانت أبرز مظاهر ذلك التطوير هو إعادة تنظيم قوة الانتشار السريع عام ١٩٨٣ لتصبح قيادة موحدة تحت اسم « القيادة المركزية » CE-

وانتقلت الحرب من مسرحها الأرضي الى هجمات على ناقلات البترول في الخليج ، بما في ذلك الاستعمال الواسع للغام البحرية ،

وتعرضت الكويت لهجمات بالصواريخ ، وهجمات ارهابية .

- واحتشد في مياه الخليج عدد من السفن الحربية التابعة لحلف الاطلسي وصل في بعض الأوقات الى ٨٠ سفينة !

ووفقا لاية تصورات سابقة ، فان أيا من تلك التطورات - فضلا عن حدوثها مجتمعة ! - كان كفيلا باحداث نقص خطير في تدفق النفط من الخليج ، وتقليل للمعروض منه بالأسواق ، وارتفاع شديد - بالتالي - في اسعاره ! كما كان من المشروع تصور ان تؤدي تلك التطورات الى زيادة النفوذ السوفيتي في المنطقة ، وامكانية تهديده المباشر للمصالح الغربية . ولكن أيا من تلك النتائج لم يحدث : فقد استمر تدفق النفط من الخليج بمعدلات مستقرة ولم تعان اسواق النفط العالمية من اية ازمات حقيقية في العرض ، ومع نهاية عام ١٩٨٧ كان هناك اغراق تغطي في الاسواق العالمية ، واتجهت اسعار البترول - بعد فترة قصيرة من الارتفاع الحاد - لتعود للنقطة لا تبعد كثيرا عما كانت عليه قبل عشر سنوات ! أما الاتحاد السوفيتي ، فلم يحقق سوى تقدم هامشي في علاقاته مع بلدان الخليج بحيث نظر الى مجرد اقامة علاقات دبلوماسية مع الامارات وعمان عام ١٩٨٦ ومع قطر عام ١٩٨٨ باعتباره انجازا كبيرا ! اما بشأن تدخله العسكري في افغانستان ، والذي انتهى اخيرا بالانسحاب من هناك ، بعد التضحية بخسائر بشرية ومادية هائلة ، فان وصف نتيجته بالفشل الكامل من عدمه انما يتوقف الان فقط على قدرة حكومة كابول المالية للسوفيت - على الصمود في وجه هجمات المتمردين الافغان الساعين للاستيلاء على السلطة هناك !

وفضلا عن ذلك ، فقد حدثت في المنطقة تطورات « ايجابية » من وجهة المصالح الامريكية ايضا ، فتحت تأثير الحرب العراقية الايرانية ، اسرعت دول الخليج المحافظة الست الى الانضواء تحت لواء مجلس التعاون الخليجي ، بهدف تنسيق سياساتها السياسية والاقتصادية والأمنية ، كما ان الحرب شجعت ايضا على الاسراع ببناء سلسلة من خطوط انابيب البترول من الخليج الى شواطئ البحرين المتوسط والأحمر .

أما بالنسبة للسياسية الامريكية نفسها ، فان تطورات الحرب اتاحت لها ايضا عددا من الفرص خاصة منذ النصف الثاني من الثمانينات ، عكس حالة العزلة النسبية التي بدت في النصف الأول منها . وقد تبدي ذلك في دور الولايات المتحدة في فرض حظر تصدير السلاح الغربي الى ايران ، ومساعدة المملكة السعودية على

اسقاط طائرتين ايرانيتين اخترقتا ارضها في غمان الحرب ، واعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق ، فضلا عن اطلاقه على معلومات عن الهجمات الايرانية عليه . وبالزعم من الكشف عن فضيحة ايران - كونترا ، وماتضمنها من صفقة لاطلاق سراح الرهائن الامريكيين في لبنان مقابل تقديم السلاح لايران ، فقد استطاعت الولايات المتحدة بسرعة تدارك الآثار السلبية لتلك الفضيحة على علاقتها بالنظم الخليجية العربية ، بما في ذلك الموافقة على رفع العلم الامريكي على بعض ناقلات البترول الكويتية في الخليج ، وان تم ذلك ايضا كرد فعل للموافقة السوفيتية على تقديم تلك الحماية ايضا . وقادت الولايات المتحدة ايضا مجلس الامن لاتخاذ القرار رقم ٥٩٨ بوقف اطلاق النار بين العراق وايران كما بدأت ممارسة الضغوط على ايران لقبول وقف اطلاق النار . ووفقا لوجهة نظر امريكية فقد « أظهرت الولايات المتحدة بوضوح ارادتها السياسية ، وقدرتها على نقل قوة عسكرية الى اماكن بعيدة لدعم مصالحها ودعم حلفائها في الخليج ، كما انها دعمت الروح المعنوية العراقية » ومنعت احتمال اتساع الوجود البحري السوفيتي في الخليج . ومن وجهة النظر تلك ايضا فان قبول ايران لقرار ٥٩٨ في يوليو ١٩٨٨ انما « كان نصرا واضحا للمصالح الامريكية ، وانهى المخاوف الزمنية من حدوث نصر ايراني على العراق ، والاخلال - بالتالي - من توازن القوى في الخليج » (١١)

ويبدو ان تلك الافكار كانت واضحة لدى جورج بوش عندما تحدث - في سياق حملته الانتخابية عن السياسة الامريكية الراهنة في الخليج بقوله : « لقد كانت الولايات المتحدة محقة في ارسال قوة بحرية ، لتلحق بقوات بحرية اخرى ، لضمان استمرار فتح الممرات المائية الدولية ، في اثناء الحرب العراقية الايرانية . ولقد شاركتنا قوات بحرية صديقة في تحمل هذه المسؤولية بتقديم الحماية لسفننا ، مثل تلك التي نوفرها لسفننا ، وعن طريق المساعدة في اغراض اخرى مثل ازالة الغام . وبذلك العمل ، فتحنا الطريق لكي يشاركنا حلفاؤنا الرئيسيون في تحمل الأعباء . وفوق ذلك ، فان تلك السياسة مثلت عنصر قوة اضافيا لنا ، اسهم في تخفيف التبعث الايراني ، والحد من تشدد القيادة الايرانية ، مما ساعد على خلق الظروف التي ادت الى انتهاء الحرب العراقية الايرانية » (١٢)

وبإيجاز شديد ، يمكن القول ان الوضع في منطقة الخليج الان ، من وجهة النظر الامريكية ، والذي يمثل « الميراث » الذي آل الى الادارة الامريكية الجديدة برعاية بوش يتمثل فيما يلي :

- عدم وجود تهديد ظاهر للمصالح النفطية والاقتصادية للولايات المتحدة والعالم الغربي ، خاصة

نفسها . فدخل الخليج ترغب في بيع بترولها ، وفي تجنب سيطرة جيرانها الاقوياء في الشمال . وهذه الحقيقة توفر الاساس لسياسة فعالة ومؤثرة ، بأقل هامش للخطأ» (١٤) .

فاذا كان هدف الادارة الامريكية الجديدة هو تحقيق « الاستقرار » للأوضاع الجديدة المواتية في الخليج ، فان ذلك يعنى ان التوجه الرئيسى لتلك الادارة سوف يكون الاستمرار في السياسة الامريكية للادارة السابقة (ادارة ريجان) التى أسهمت في تشكيل الوضع الراهن ، وتنمية وترسيخ المكاسب التى حققتها . أما احتمالات التغيير أو للتطور في تلك السياسة ، فسوف ترتبط بما يمكن ان يحدث من تغيرات في أحد أو بعض عناصر الموقف الراهن في الخليج ، أى انها - أى السياسة الامريكية - سوف تكون في تلك الحالة في موقف رد « الفعل » أو الاستجابة للمتغيرات الخليجية .

في هذا الاطار فان الاجابة عن التساؤلات حول احتمالات التطور في السياسة الامريكية انما تتعلق بتقدير احتمالات عدم الاستقرار ، التى سوف تستدعى - بالتالى - التغيرات أو التطور في سياسة الادارة الجديدة ازاء منطقة الخليج .

الاحتمال (١) : استمرارية الصراع الايراني - العراقي ، وتصعيد سباق التسلح :

في ضوء التأثيرات السابق الاشارة اليها للحرب العراقية الايرانية على المصالح الامريكية في المنطقة ، وانسجام النهاية التى وصلت اليها الحرب حتى الان مع مقتضيات تلك المصالح ، فان من المتصور ان الادارة الامريكية الجديدة سوف تسعى الى مساندة المفاوضات العراقية - الايرانية تحت اشراف الامم المتحدة ، بما في ذلك من خلال الضغط على الطرفين .

غير أن ماهو أهم من ذلك ، انه حتى لو تحققت تسوية عن طريق التفاوض في السنوات القليلة القادمة ، فان كلا من العراق وايران سوف يستمر في تكريس قوته العسكرية في مواجهة الطرف الآخر . كما ان باقى دول الخليج سوف تستمر على مخاوفها من التهديد الذى تمثله هاتان الدولتان . ولاشك ان ايران بالذات سوف تسعى لاعادة بناء قوتها العسكرية ، الأمر الذى لن يتجاهله العراق وبلدان مجلس التعاون . ومع وجود دول مصدرة للسلاح ، متحررة من القيود عليها ، مثل الصين وكوريا الشمالية والارجنتين والبرازيل - وكذلك اوريا - فسوف يتسابق الجميع للتسلح . وفضلا عن ذلك ، ومع انتهاء الحرب ، فان ذلك التسلح يمكن ان يكون مؤثرا ايضا - من وجهة النظر الامريكية ، والاسرائيلية - على توازى القوى المسلحة بين العرب واسرائيل .

في هذا الاطار ، فان الادارة الامريكية ، متجاهلة في الغالب التسلح الاسرائيلى ، سوف تهتم بمراقبة التسلح

وان طرفى حرب الخليج يحتاجان في السلم ، كما كانا في الحرب ، لبيع اكبر قدر من نفطهما لتمويل اعادة بناء ما يدمرت . الحرب .

١٥ - عدم وجود تهديد سوفيتى لتلك المصالح ، بعد الانسحاب السوفيتى من افغانستان ، وفي ظل سياسة جورباتشوف الجديدة ، وبالرغم من التحسن النسبى الذى طرأ على العلاقات مع بعض الدول الخليجية .

١٦ - وجود قوة امريكية كبيرة وفعالة جاهزة للتدخل المباشر في حالة تهديد المصالح الامريكية والغربية .

١٧ - تحسن العلاقات الامريكية مع بلدان الخليج العربية ، خاصة وان المخاطر التى خلفتها الحرب جعلت تلك البلاد تتجه لمزيد من الاعتماد على الولايات المتحدة طلبا للحماية ، بل وطلبت مستوى من التواجد العسكرى المباشر ، الذى كان يبدو - قبل ذلك - شيئا صعبا أو مستبعدا .

١٨ - الحد من التأثير السلبى للصراع العربى - الاسرائيلى على العلاقات الامريكية بدول الخليج بعد قرار الولايات المتحدة بدء اتصالها مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وبذل مساعيها للضغط على اسرائيل لتخفيف سياستها في التعامل مع انتفاضة الارض المحتلة .

ثالثا : احتمالات التطور المستقبلية :

في ظل الوضع الراهن للمصالح الامريكية في الخليج ، وعدم وجود تهديدات امنية خطيرة لها ، وفي ظل النجاح الذى حققته السياسة الامريكية في السنوات القليلة الماضية في المنطقة ، لم يكن من الغريب ان كلمة « الاستقرار » كانت هى حبر الزاوية في كافة الافكار التى طرحت حول مستقبل المنطقة كما ينبغي ان تسعى الى تحقيقه الادارة الامريكية الجديدة . وكما جاء في احد التقارير حول السياسة المتوقعة في الشرق الاوسط في ظل الادارة الجديدة فانه : « مع نهاية الحرب العراقية الايرانية ، يقف الخليج على اعتاب مرحلة جديدة ، وهى مرحلة تنطوى على تحديات جديدة مثلما تنطوى على فرص جديدة ، للادارة الامريكية الجديدة . ان الهدف الاستراتيجى الشامل واضح ، وهو : بناء اطار للاستقرار في فترة ما بعد الحرب في منطقة دمرتها الحرب والثورة والارهاب » (١٢ - ٢) .

وبعبارة اخرى ، فان الهدف الاستراتيجى المطلوب هو الحفاظ على الأوضاع الراهنة في المنطقة طالما هى تستجيب لمقتضيات المصالح الامريكية ، بصرف النظر عن اية اعتبارات اخرى بالطبع ، وذلك هو المعنى الوحيد للاستقرار ، وكما يقول احد الباحثين الامريكيين : « في التحليل الاخير ، فان المصالح الغربية في المنطقة كانت ، وسوف تظل ، تحمى ليس بالاساطيل والقوات ، وانما بالتطابق بين تلك المصالح وبين اهداف القوى الاقليمية

النظر عن التحفظات التي قد تبديها بعض تلك الأنظم . والتغير الوحيد المتصور ، مع عودة حالة الاستقرار النسبي في المنطقة ، هو تقليل تلك القوة الى الحجم المتلائم مع المخاطر الامنية المتصورة .

ومع ذلك كله ، فإن احتمالات هز استقرار نظم الخليج المحافظة سوف تظل قائمة في السنوات القليلة القادمة ، بسبب الركود الاقتصادي الذي يمكن ان ينجم عن نقص عوائد النفط ، واصطدام ذلك مع التوقعات المتصاعدة للجيل الجديد في الخليج الذي ينظر للثروة النفطية كواقع وحق مرتبط بوجوده . وفي هذا السياق ، ربما تتصاعد مطالب فئات صاعدة مثل رجال القوات المسلحة ، والمتقنون والطبقة المتوسطة عموماً لمزيد من المشاركة في السلطة ، كما ان استمرار انتعاش الاتجاهات الاصولية الاسلامية ، الرافضة للوضع القائم ، يظل ايضاً احتمالاً وارداً .

في مواجهة تلك الاحتمالات ربما يكون على الادارة الجديدة ان تقرر في ساعات قليلة ما ينبغي عليها ان تفعله في حالة وقوع انقلاب او انتفاضة ثورية في الجزيرة العربية . وقد يشغل رد الفعل نقل قوات من دول عربية أخرى ، لتدعيم احد طرفي حرب أهلية ، أو تقديم معونة ضد عمليات « التخريب » في صراع داخلي طويل المدى . ومع ان رد الفعل الأمريكي سوف يتوقف على خصوصية الموقف ، الا أن التدخل المباشر يظل هو الغلب - صعباً ، وذا عائد معاكس^(١٦) .

الاحتمال (٣) تفجر صراع داخلي في ايران خاصة بعد وفاة الخميني :

تعتبر الاهمية الاستراتيجية لايران في مقدمة « مسلمات » السياسة الأمريكية في الخليج ، لما تحتويه من احتياطي نفطي كبير ، وموقعها الاستراتيجي الهام ، بما في ذلك حدودها الطويلة مع الاتحاد السوفيتي ، ثم امكاناتها الكامنة لان تكون القوة المسيطرة في الخليج . وفي ظل حقيقة ان النظام « الاسلامي » الذي تولى السلطة في ايران جاء معادياً للامريكيين بايديولوجيته ، وبجهوده لتقليص المصالح الأمريكية ، ونشاطه « الثوري » بما في ذلك تهديد النظم العربية الخليجية المحافظة ، فإن المصالح الأمريكية تقتضي « احتواء » الثورة الايرانية بقدر الامكان . ولذلك ، واياً كانت المبادرات « العدائية » من جانب النظام الإيراني ، فإن السياسة الأمريكية ظلت دائماً تحجم ردود افعالها ، بما لا يتجاوز ضرورات الرد المحدد - ورد الفعل الأمريكي ازاء واقعة « سلمان رشدي » مؤخراً يؤكد هذا التوجه . غير ان الأوضاع الداخلية في ايران تظل محملة بإمكانات للاضطراب وعدم الاستقرار لاشك انا اكثرها احتمالاً هو ماسوف يعقب وفاة الامام الخميني - وهو أمر قد يقع في اثناء فترة الادارة الأمريكية الجديدة الحالية . وفي الغلب فإن تلك الوفاة قد تؤدي الى تغييرات سياسية

العربي ، والايراني ، خاصة في مضمار انتشار الصواريخ الباليستكية ، وتكنولوجيا الصواريخ ، ونتاج الاسلحة الكيماوية . كما أنها سوف تسعى للضغط على الصين ، وبلاد غرب اوربا ، وكذا البلاد المصدرة للسلاح في العالم الثالث للحد من سباق التسلح^(١٥) . وربما لعبت ايضاً الادارة الأمريكية دوراً في احداث تفاهم غير علني بين اسرائيل وكل من السعودية والعراق ، طالما وقعت خطوط الانابيب السعودية والعراقية الجديدة في متناول يد القوة العسكرية الاسرائيلية .

الاحتمال (٢) : حدوث تغيرات راديكالية مفاجئة في السعودية أو غيرها من بلدان مجلس التعاون :
احد المعاني الأساسية لمفهوم « الاستقرار » في منطقة الخليج ، لدى الولايات المتحدة ، هو بقاء واستمرارية نظم الحكم المحافظة الحالية في السعودية ودويلات مجلس التعاون الاخرى . والاخلال باستقرار تلك الدول يقصد به اما تغيير نظم الحكم فيها على نحو جذري يطيح بالنخبة الحاكمة ، ويغير من أسس مشروعية الحكم ، وشكل النظام السياسي ، وأما حدوث صراع داخلي عرقي أو ديني أو طائفي يفكك الجماعة السياسية ويهدد كيان الدولة نفسها . وفي كلتا الحالتين فإن مثل هذا التغيير يؤثر على التوجيهات الخارجية للدولة ، كما يجعلها عرضة للاختراق الخارجي سعياً الى تأييد الجماعات أو القوى المتنافسة .

في الحالة الأولى ، يثور التساؤل حول ما اذا كانت الاطاحة بالنظم الحاكمة ، ومجيء نظم أخرى راديكالية (يميناً أو يساراً) سوف تؤدي بالضرورة الى التأثير على امدادات البترول للغرب ، فضلاً عن فاعلية هذا التأثير اصلاً في ظل وجود وفرة بترولية في اسواق العالم . غير أن التساؤل الاهم ربما يتعلق بما يمكن ان يترتب على تغيير نظام الحكم ، أو نشوب صراعات داخلية تهدد كيان الدولة ، من احتمالات للتدخل الاجنبي (السوفيتي في تلك الحالة) اذا ما طلبته قوة داخلية ما في أي من تلك الدول .

ومن المتصور ان تستمر السياسة الأمريكية في ظل الادارة الجديدة في سعيها للحد من امكانية حدوث تلك الاحتمالات ، من خلال :

- الاستمرار في تصدير السلاح لدول مجلس التعاون ، وفق الشروط الصارمة التي تضمن فاعليته بالاساس كأداة للاستقرار « الداخلي » في يد النظم القائمة وتحدد ظروف استعماله « الخارجي » .

- الاستمرار في تشجيع التعاون بين نظم مجلس التعاون الخليجي ، مع المحافظة على رموز الوجود الأمريكي (طائرات الاواكس) ، وكذلك دعم امكانيات التنسيق الأمريكي السريع مع تلك النظم في حالة تعرضها لتهديد خارجي .

- الاحتفاظ بقوة بحرية أمريكية في الخليج ، بصرف

الغربية في الخليج كان هو تضافر الارادة السياسية لدول الخليج العربية على فرض ذلك الحظر . فاذا كانت هذه الارادة السياسية قد تكونت - قبل مايزيد عن عقد ونصف من الزمان - في سياق المواجهة العربية الشاملة (وان كانت القصيرة جدا !) لاسرائيل ، ومدفوعة بالاداء العسكري العربي الناجح منذ الساعات الاولى من الحرب ، فان تساؤلا مشروعا يمكن أن يدور الان حول امكانية ميلاد ارادة عربية عربية اخري مواكبة - هذه المرة - للانتفاضة الفلسطينية العظيمة في الضفة وغزة منذ أواخر ١٩٨٧ .

غير أن امكانية أو جدوى مثل هذا الحظر سوف تختلف كثيرا عن الحالة الأولى ، فالدرس الذي تلقاه العالم الغربي في عام ١٩٧٣ جعله يحتاط بشدة لمثل تلك الوقائع ، بسبل شتى ، ربما كان أبسطها الاحتفاظ بمخزون استراتيجي هائل ، يمكنه من مقاومة مثل ذلك الحظر لفترة طويلة . كما أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها دول الخليج العربية حاليا تجعل من تنفيذ هذا الحظر أكثر تكلفة مما سبق بكثير . وفوق ذلك ، فقد أسهمت تداعيات حرب الخليج في اشعار بلدان الخليج العربية بحاجتها - أكثر من أي وقت مضى - إلى الحماية الأمريكية ضد الطموحات الإيرانية .

غير أنه يبدو أن هناك وجهات نظر أمريكية لا تطمح فقط في استئصال فصل الخليج عن مقتضيات الصراع مع اسرائيل ، وإنما أيضا إلى جعله قوة « سلبية » أزاء الصراع العربي مع اسرائيل وعلى سبيل المثال ، فإن أحد التقارير المشار إليها في تلك الورقة يتحدث عما هو متوقع من الدول العربية الخليجية العربية « لعدم تخريب الجهود الدبلوماسية الأمريكية لحل الصراع العربي الاسرائيلي » ، مثل :

- تجنب نقد أو التقليل من شأن المبادرات الأمريكية للتسوية ،

- واستعمال كل ماديها من نفوذ لتشجيع الاتجاهات « التوفيقية » بين الفلسطينيين ازاء اسرائيل .

- الاستمرار في الدعم المالي للاردن طالما أنه سوف يدخل في مفاوضات مع اسرائيل ،

- العمل على المزيد من دمج مصر في العالم العربي .

- الشروع في اعداد شعوب منطقة الخليج للسلام الفعلي مع اسرائيل بتخفيف الاثارة والتطرف في بياناتها ، وتشجيع نفمة أكثر اعتدالا في وسائل الاعلام والكتب المدرسية لديها (١٧) .

على أن السنوات القليلة القادمة ، والتي سوف تكون حاسمة في مسار الصراع العربي - الاسرائيلي ، يمكن أن تشهد تطورات معاكسة لما يأمله الأمريكيون . فصحيح أنهم - أي الأمريكيون - قبلوا أخيرا التباحث مع منظمة التحرير الفلسطينية ، كما أنهم ضغطوا - ومايزالون - على اسرائيل لتغيير سياستها ازاء

واسعة داخل ايران ، بما في ذلك احتمالات وقوع صراعات عنيفة بين الكتل المنافسة على السلطة . وفي غمار تلك الصراعات ، ليس من المستبعد أن تسعى كتلة أو أكثر ، من الكتل المتصارعة ، إلى الحصول على الدعم الأمريكي . وفي ضوء حقيقة أن الاحتمال الاغلب - بصرف النظر عن سيخلف الخميني - هو أن النظام « الاسلامي » سوف يستمر في ايران ، وأن « الحرس الثوري » سوف يستمر أيضا كمصدر للقوة السياسية ، فانه سيكون على السياسة الأمريكية أن تتعامل مع أي شخص في السلطة ، وأن تتجنب الوقوف بشكل حاد مع قوة ضد أخرى .

على أن الاحتمال الأكثر مدعاة للتخوف من وجهة النظر الأمريكية هو أن يسعى الاتحاد السوفيتي في لحظات الفوضى المتوقعة ، إلى أن يلقي بثقله إلى جانب طرف ضد آخر ، مما يحمل معه مخاطر الانغماس الأمريكي بتشجيع أطراف أخرى ، والدخول في مواجهة مع الاتحاد السوفيتي على أرض ايران ، لذلك ، يظل من المنطقي أيضا أن تسعى السياسة الأمريكية لاقناع السوفييت بعدم الانغماس تأييدا لقوى ضد أخرى ، وبمواقب مثل هذا السلوك .

وينطبق الأمر نفسه على احتمالات حدوث صراعات اقليمية داخل ايران تهدد بتفتيتها . فاذا كان باه كان الاتحاد السوفيتي أن يسهم في هذا التفتيت ويستفيد منه استراتيجيا ، فإن المصالح الأمريكية سوف تكون اقرب إلى التأكيد على وحدة ايران الاقليمية ، واستقلالها السياسي - في وجه السوفييت بالطبع .

الاحتمال (٤) : تضافر دول الخليج العربية في حقل نفطى ضد الولايات المتحدة :

كان الحظر النفطى الذى فرضته الاقطار العربية في اثناء حرب أكتوبر على الولايات المتحدة وبعض البلاد الغربية الأخرى ، أقصى صور الربط بين مقتضيات الصراع العربى الاسرائيلى ، ويتدفق النفط الى العالم الغربى . ولم يكن مصادفة أن رد الفعل الأمريكى لذلك الربط لم يكن هو الاتصاف له أو القبول به ، وإنما كان هو مقاومته بكل شدة ، وبقوة من أن تستجيب واشنطن للضغط العربى وتضغط بدورها على اسرائيل ، فانها - على العكس ، وكما سبقنا الإشارة - عمدت إلى مواجهة الضغط العربى مباشرة ، بما في ذلك التهديد باحتلال منابع البترول نفسها . بل أن ذلك الحظر كان هو الشرارة التى تولدت منها بعد ذلك مشروعات التدخل العسكرى المباشر في المنطقة .

ولدى مقارنة ماتم في عام ١٩٧٣ بكافة الوقائع التى تلت ذلك حتى الان ، بما في ذلك الحرب العراقية الإيرانية وتدابيرها الواسعة ، تبرز بوضوح حقيقة أن الشرط الوحيد الذى امكن بمقتضاه فعلا تهديد المصالح النفطية

الانتفاضة ، الا انه عندما تصل الأمور الى نقطة فاصلة يتعين فيها على الولايات المتحدة أن تكون أكثر حسماً في مواجهة إسرائيل ، فربما يتولد موقف يصنع فيه استعمال « سلاح النفط » أمراً وارداً مرة ثانية ، خاصة اذا استمرت انتفاضة الأرض المحتلة في اشتعالها وتوجهها . ولكن يظل هذا الاحتمال - وفق المعطيات المنظورة - احتمالاً ضئيلاً ، ومعلوماً بالطابع الفجائي والمتقلب للسياسات العربية .

ان الاحتمالات الأربعة السابقة لاتغطي كل مصادر عدم الاستقرار المحتمل في المنطقة ، من زاوية المصالح الأمريكية ، وان غطت أهمها - وفقاً للمعطيات القائمة . ولاشك أن صانعي القرار في الإدارة الأمريكية الجديدة سوف يتأثرون ، في وضعهم لسياساتهم ، وتحديد بدائلها وادواتها ، بمدى تقديرهم لحالة « الاستقرار » الراهنة في الخليج . فإذا سلمنا بأن الهدف هو تحقيق « الاستقرار » من خلال الحفاظ على الأوضاع القائمة فإن الانطلاق من الاعتقاد بأن الوضع الحالي « غير مستقر » ويعاني من مظاهر كثيرة للتوتر والتقلب سوف يقود الى سياسات تختلف عن تلك التي تنطلق من الاعتقاد بأن الوضع الراهن يتسم بدرجة عالية من الاستقرار . ففي الحالة الأولى ، حالة الاعتقاد بهشاشة الوضع القائم وضعف استقراره ، سوف تتزايد الهواجس من مغبة استمرار الصراع العراقي الايراني (حتى مع وقف القتال) ودخول أسلحة جديدة غير تقليدية مثل الصواريخ والأسلحة الكيماوية ، ومن احتمالات حدوث تغيرات عنيفة في نظم الخليج الهشة ، وتفجر الصراع على السلطة في ايران بعد وفاة الخميني ، فضلاً عن التخوف من تأثيرات تداعيات الصراع العربي الاسرائيلي ... الخ . وسوف تركز هذه النظرة وضع سياسات تركز على وجود قوة عسكرية أمريكية كبيرة وفعالة في الخليج وتقلل من جدوى الاعتماد على النظم المحلية ، ولاتتفاعل بوجود وفرة نفطية حالية ، وتتنظر بشك وريبة للسياسات السوفيتية في الخليج . أما في الحالة الثانية أي حالة الاعتقاد « باستقرار » الوضع الراهن ، فلن تكون هناك هواجس مبالغ فيها بشأن مستقبل الصراع العراقي الايراني استناداً الى سعي كلا البلدين الآن لتعمير ماخربته الحرب ، وإلى امكانية الحد من التسليح من خلال الاتفاق بين الدول المصدرة للسلاح . كما أن تلك النظرة سوف تنطوي على تقدير أكبر لما يمكن ان تعتبره « عقلانية » أو « رشد » القيادة الإيرانية بصرف النظر عن الانطباع العام المناقض الذي توحى به ، استناداً لسلوكها في ازمت سابقة مثل أزمة الرهائن أو قبولها لقرار مجلس الأمن ، وكذلك تقدير أكبر لفعالية نظم الخليج على الأقل من خلال صمودها في ظروف الحرب العراقية الإيرانية ، وتكاتفها معها في مجلس التعاون الخليجي . ولاتبالغ تلك النظرة ايضاً في التهديد

السوفيتي للخليج استناداً الى اهتمام الاتحاد السوفيتي الحالي بالاساس بالدفاع عن حدوده والتخلص من مأزق أفغانستان ، كما تنظر الى خطوط الانابيب المنشأة حديثاً باعتبارها تقلل من مخاطر عرقلة الطرق البحرية لنقل النفط . واخيراً ، فإن تلك النظرة تركز على حقيقة تراجع الصراع العربي الاسرائيلي كمحدد حاسم فعلياً لسياسات الدول الخليجية ، خاصة بعد ظروف الحرب العراقية الإيرانية . ومن المتصور بدهة أن السياسات التي يمكن ان تتخذ عن تلك النظرة تعول أكثر على امكانيات الدول الخليجية في الدفاع عن نفسها ، وعلى تكتلها معاً في مجلس التعاون . ومع التسليم بضرورة وجود قوة عسكرية أمريكية للتدخل المباشر ، فإنها يجب - من وجهة النظر تلك - أن تتجنب التواجد فوق أرض الخليج نفسها بقدر الامكان .

في ضوء ذلك ، يمكن تصور أن التطور المستقبلي للسياسة الأمريكية في الخليج في ظل الإدارة الجديدة سوف تحكمه غالباً نظرة متوازنة الى درجة الاستقرار الراهنة في الخليج ، باعتبارها تنطوي على عناصر للاستقرار وعدم الاستقرار في نفس الوقت مع السعي الى تقليص عناصر عدم الاستقرار وزيادة عناصر الاستقرار ، بما يخدم في النهاية الحفاظ على المصالح الأمريكية ودعمها .

وانطلاقاً من تلك النظرة يمكن تحديد احتمالات التطور في السياسة الأمريكية ازاء الخليج في النقاط الآتية :
١ - السعي الى الموازنة - في السياسة الأمريكية ازاء الخليج - بين دعم القوى المحلية الصديقة ، وبين الاعتماد مباشرة على القوة العسكرية الأمريكية . ومقتضى هذا التطور هو تخفيف الوجود الأمريكي الثقيل في الخليج بما يتلاءم وطبيعة التهديدات الراهنة والتي شهدت هدوءاً عاماً بعد ايقاف الحرب العراقية - الإيرانية ، والاستمرار - في الوقت نفسه في تقديم الدعم العسكري وغيره الى دول الخليج العربية . وهذا يعني استمرار الاعتماد على « القيادة المركزية » CENTCOM مع تطوير أعمالها وتقليل نقاط ارتكازها في المنطقة العربية نفسها ، وتقليص نفقاتها بالتالي . ويسكن القول ان « السعودية » سوف تستمر باعتبارها الطرف الأقرب للولايات المتحدة في الخليج ، والتي ستحظى بالدعم المستمر ، الى جانب الاعتماد على كل من مصر واسرائيل للمساعدة على تحقيق مهام معينة في الاطار العام للسياسة الأمريكية .

٢ - السعي الى المحافظة على التوازن بين القوى الخليجية الثلاثة : ايران - العراق - ومجلس التعاون الخليجي . ويستلزم ذلك ، من وجهة النظر الأمريكية : اتباع كافة الطرق للابقاء على العلاقات الأمريكية الإيرانية وعدم المبالغة في ردود الفعل ازاء التشهير الإيراني بالولايات المتحدة ، والعمل على تشجيع

٤ - العمل على الحد من التأثيرات السلبية للصراع العربي الاسرائيلي على النفوذ الغربي في الخليج ، وهو الامر الذي سوف يترتب - ضمن نتائج اخرى - على قيام الولايات المتحدة بدور اكثر نشاطا في المحاولات الراهنة لتسوية الصراع العربي الاسرائيلي ، وفق المتغيرات الجديدة في ذلك الصراع وأهمها الانتفاضة الفلسطينية ، وقبول منظمة التحرير الفلسطينية بحق اسرائيل في الوجود . وكما سبقت الاشارة ، فان بدء الاتصالات الامريكية - الفلسطينية يمكن أن تكون مقدمة للقيام بذلك الدور المنشود . □

التوجهات « المعتدلة » للنظام العراقي ، بما في ذلك تنمية علاقاته مع مصر ، واخيرا الاستمرار في دعم وتشجيع مجلس التعاون الخليجي ، وتقديم الاسلحة الى اقطاره .
٢ - السعي الى التنسيق مع السوفييت في بعض القضايا الشائكة في المنطقة وعلى رأسها الحد من سباق التسلح ، ولكن ذلك لن يكون بهدف احلال التعاون محل التنافس بين القوتين العظميين ، بقدر ما يكون بهدف تنظيم هذا التنافس ، وتبصير السوفييت بصعوبة مزاحمتهم للغرب في مواقعهم الحصينة بالخليج ، وبمواقب محاولة زيادة نفوذهم في ايران .

المراجع :

- 1 - George Bush for President : Middle East Position Paper, P. 6.
- 2 - Robert G. Neumann, Shireen T. Hunter and Frederick W. Axelgard, Revitalizing U. S. Leadership in the Middle East, Significant Issues Series, Vol. x, No. 8, Leadership Choices for the 1990s (Washington, D.C., The Center for Strategic and International Studies, 1988), PP. 23 - 24.
- 3 - Gary Sick, An American Perspective, in: The Persian Gulf.
- 4 - Enver M. Koury, Oil and Geopolitics in the Persian Gulf Area (Beirut and London: Institute of Middle East and North Africa Affairs, 1973), P. 48.
- 5 - Ibid., P. 22.
- 6 - Gary Sick, op. cit., P. 21.
- 7 - Ian Smart, « Oil, The Super Powers and the Middle East », in: International Affairs, Vol. 53, No. 1, Jan. 1977, P. 24.
- (٨) انظر عرض هذه الافكار / اسامة الغزالي حرب ، الاستراتيجية الامريكية تجاه الخليج العربي : مصالح ثابتة وسياسات متغيرة ، في المستقبل العربي ، السنة الرابعة العدد ٢٨ ، ابريل ١٩٨٢ ، ص ٤١ .
- 9 - Gary Sick, op. cit., P. 23.
- (١٠) اسامة الغزالي حرب ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .
- 11 - Robert G. Neumann et al., op. cit., P. 26.
- 12 - George Bush for President, op. cit., P. 7.
- 13 - Presidential Study Group, Building for Peace: An American Strategy for the Middle East (Washington : The Washinton Institute for Near Eastern Policy, 1988). P. 103.
- 14 - Gary Sick, op. cit., P. 26.
- 15 - Presidential Study Group, op. cit., P. 105.
- 16 - Ibid., P. 94.
- 17 - Ibid., P. 96.

اولا : المصالح والسلوك الامريكيين : ١ - ليبيا

افتتحت الادارة الثانية للرئيس ريجان تحركها نحو منطقة المغرب العربي بالهجوم الاعلامي على ليبيا ، وذلك باتهامها بانها وراء الارهاب في الشرق الاوسط^(١) . وقد ظل هذا الاتهام معلقا على عاتق ليبيا طوال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٨ ، بل وحدد في كثير من الاحيان طبيعة واتجاه وكثافة التحرك الامريكى المضاد لليبيا .

وقد حددت الادارة الامريكية في تصريح للمتحدث الرسمى لوزارة الخارجية بأن التخلي عن الارهاب ومساندته يعتبر شرطا اساسيا لتحسين العلاقات الليبية الامريكية^(٢) . وادى اتهام ليبيا بالتورط في حوادث الارهاب بمطاري روما وفيينا الى اعلان الرئيس الامريكى في يناير ١٩٨٦ فرض حظر شبه كامل على العلاقات الاقتصادية بين ليبيا وامريكا ودعا العالم الى معاملة القذافي معاملة المنبوذين . ولكن سرعان ما تم اكتشاف محدودية تأثير العقوبات الاقتصادية في تغيير السلوك الليبي ، الامر الذى دفع روبرت اوكلى رئيس مكتب مكافحة الارهاب في وزارة الخارجية في فبراير ١٩٨٦ الى التصريح بان امريكا لا تستبعد استخدام القوة العسكرية ضد ليبيا لحملها على عدم مساندة الارهاب . وذهب الى ان هذا الاستخدام قد يأخذ شكل القيام بسلسلة من المناورات الجوية البحرية بالقرب من سواحل ليبيا^(٣) . وتبرز اهمية هذا التصريح من عدة زوايا :
اولا ، الربط الرسمى لأول مرة منذ تولي الرئيس ريجان بين استخدام القوة العسكرية والعمل على تغيير السلوك الليبي . ثانيا : ان تحديد تناسيح وصلاحيات اداة معينة من ادوات السياسة الخارجية . وهى هنا القوة المسلحة لتحقيق اهداف معينة اصبح (بالنسبة لليبيا) يتم على مستوى ادارى اقل من مساعدى وزير الخارجية . ثالثا : الانتهاج الرسمى لسياسة الضغط من خلال التصعيد الدبلوماسى والعسكرى .

وسرعان ما نفذت امريكا ماتعهدت به ، فقام الاسطول السادس الامريكى بعمليات عسكرية موجهة ضد ليبيا في مارس ١٩٨٦ . فتم ضرب مدينة سرت بالقذائف مرتين في يومين واصيبت اربعة زوارق حربية ليبية . وتميز عام ١٩٨٦ بالتصعيد الاعلامى والدبلوماسى والمخابراتى والاقتصادى بين الدولتين^(٤) . انتهى هذا العام بالتاكيد الامريكى من خلال مكتب مكافحة الارهاب بوزارة الخارجية بأن ليبيا لازالت منهمكة في الارهاب . الامر الذى قام بناء عليه الرئيس ريجان بتجديد فرض العقوبات الاقتصادية عاما آخر^(٥) .

في ١٢ ابريل ١٩٨٧ دعا القذافي الولايات المتحدة في حديث لجريدة النيويورك تايمز الى التقابل في منتصف الطريق . وفي هذا الحديث تعهد القذافي باحترام الشرعية



[٥]

السياسة الأمريكية تجاه منطقة المغرب العربى

د . جهاد عودة

خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

يهدف هذا البحث الى استشراف السياسة الامريكية لادارة الرئيس جورج بوش تجاه منطقة المغرب العربى . ويقصد بمنطقة المغرب العربى هى تلك المنطقة الجغرافية التى تضم كلا من ليبيا وتونس والجزائر والمملكة المغربية وموريتانيا . وهى الدول التى شكلت معا في ١٧ فبراير ١٩٨٩ اتحاد المغرب العربى . والغرض من هذه الورقة هو تحديد العوائق والقرص امام السياسة الامريكية في هذه المنطقة .

وتنقسم هذه الورقة الى جزئين : الاول يحدد المصالح الامريكية كما فهمتها الولايات المتحدة وسعت من اجلها في ظل الادارة الثانية للرئيس ريجان . وهى الادارة التى امتدت من ١٩٨٥ حتى اواخر ١٩٨٨ ، اما الثانى فينصرف الى بيان الأثر المحتمل لمجموعة التغيرات الاقليمية المغربية على السياسة الامريكية تجاه المنطقة في ظل ادارة الرئيس بوش .

الليبية الإيطالية من خصوصية . اما بالنسبة لفرنسا ، فالمسألة مختلفة ، حيث ترتبط بالصراع في تشاد ، والرغبة الليبية في ذلك الوقت في تحييد الدور الأمريكي . استمرت أمريكا في سلوكها بالتصعيد الدبلوماسي والعسكري مع ليبيا ، معتمدة على ما لديها من أدلة لسلوك ليبيا العدائي النشط ضد أمريكا . ويبدو ان رؤية ليبيا كعدو اصيل لأمريكا هي من رؤى ونظريات وزارة الخارجية الأمريكية . فيهاجم جورج شولتز وزير الخارجية آنذاك التدخل الليبي في جنوب المحيط الهادى . ومع يناير ١٩٨٨ أعلنت أمريكا استمرار المقاطعة الأمريكية لليبيا لعام آخر^(٨) . ويبدو ايضا ان سلوك وزارة الخارجية الأمريكية في كثير منه يعتمد على تقارير مكتب مكافحة الارهاب بالوزارة . فاعتمادا على هذه التقارير قامت وزارة الخارجية الأمريكية بالاعتراض على صفقة سلاح برازيل لليبيا .^(٩)

ومع اقتراب نهاية حكم الادارة الثانية لريجان ، اتضح ان جورج بوش يميل الى رؤية وزارة الخارجية من حيث اتهام ليبيا بالارهاب والعمل على عزلها دبلوماسيا واقتصاديا ، مع تهديدها عسكريا^(١٠) . وقد تردد ان هناك لقاءات قد تمت بين مبعوثين ليبيين ومندوبين عن بوش في سويسرا لبحث المستقبل في مرحلة ما بعد ريجان^(١١) .

٢ - تونس

شهدت العلاقات الأمريكية التونسية خلال الادارة الثانية لريجان ازدهارا ، ربما لم تشهده من قبل . فبمجرد تولي ريجان الحكم للمرة الثانية ، قام دافيد زوفيل مدير الشؤون السياسية لشمال افريقيا بوزارة الخارجية بزيارة تونس لبحث التعاون العسكري المشترك بصفة خاصة ، والموقف في منطقة المغرب العربي بصفة عامة^(١٢) . هذا في الوقت الذي اشتدت فيه الخلافات الليبية التونسية بخصوص طرد العمال التونسيين من ليبيا وقيام تونس بطرد ٢٥٢ ليبيا بتهمة التجسس . وكانت زيارة الرئيس بورقيبة ، الرئيس التونسي آنذاك ، للولايات المتحدة فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لتأكيد ما وصفه ريجان « بالتزام الولايات المتحدة بسلامة تونس ووحدتها »^(١٣) . وجدير بالذكر ان هذا هو الالتزام الأمريكي الوحيد والصريح بأمن دولة من دول منطقة المغرب العربي . فرغم ما بين المملكة المغربية وأمريكا من تعاون عسكري بعيد المدى ، الا انه لا يوجد مثل هذا التصريح في العلاقات المغربية الأمريكية . هذا وقد تصدرت قضايا الأمن القومي التونسي في ضوء التهديدات الليبية اجندة الاجتماعات بين ريجان وبورقيبة^(١٤) . ونتيجة لهذه الزيارة تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية برفع كفاءة القدرة القتالية للقوات العسكرية التونسية . استعدادا لأي هجوم ليبي

الدولية وبالبقاء داخل حدوده بالنسبة لتشاد . وقد شككت وزارة الخارجية الأمريكية من جديد في العرض الليبي . خاصة في ضوء ان قوات ليبيا العسكرية لازالت تحتل اراضى شمالى تشاد . بعد يومين رفضت الحكومة الأمريكية العرض الليبي رسميا^(١٥) .

ويبدو ان العرض الليبي قد جاء نتيجة لمجموعتين من العوامل ، اولاهما تتصل بطبيعة السياسة المزدوجة التي بدأت أمريكا في اتباعها خلال الادارة الثانية للرئيس ريجان بصدد التعامل مع الدول التي في صراع حاد معها . وتمثلت تلك السياسة في العداء العلني من ناحية ، والمفاوضات السرية من ناحية اخرى . وهذه السياسة التي صمم ونفذ الجانب السرى منها مجلس الأمن القومي في عهدي وليم كلارك وروبرت ماكفرلين . فبالنسبة لليبيا . فقد تكشف ان ويليام ويلسون سفير الولايات المتحدة الأمريكية في الفاتيكان ، والصديق الشخصي للرئيس ريجان قد قام بزيارة سرية لليبيا في نوفمبر ١٩٨٥ (الوقت الذي بدأت فيه الاتصالات الأمريكية الإيرانية)^(١٦) . ويبدو ان هذه الزيارة عبرت في جزء منها عن الانقسام في أجهزة صنع السياسة الخارجية الأمريكية ، حيث أصبح البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي في جانب ، ووزارة الخارجية في جانب آخر . وجدير بالذكر ان وزارة الخارجية دفعت السفير ويلسون الى الاستقالة من منصبه . وزادت مسألة اتخاذ القرار بالنسبة لليبيا تعقيدا باهتمام وزارة الدفاع المتزايد وحرصها على دورية المناورات في خليج سرث ، وربطها ذلك بالتخطيط الاستراتيجي بقوات التدخل السريع ، بصفة خاصة ، والاستعداد القتالي في شرق المتوسط بصفة عامة . ورغم عدم وجود معلومات دقيقة عن مهمة ويلسون في ليبيا ، الا انه يمكن الافتراض ، قياسا على الحالة الإيرانية ، ان ويلسون كان يهدف الى تطويق عناصر التطرف في الموقف الليبي وخاصة ان الزيارة جاءت في شهر يناير ١٩٨٦ بعد ايام من احداث مطارى روما وقينا . ويبدو ان الزيارة فشلت في غرضها لعدم وجود عناصر اعتدال في الموقف الليبي لكى يتم تشجيعها .

والمجموعة الثانية من العوامل تتصل بالعلاقات الليبية الأوروبية ، وخاصة مع إيطاليا وفرنسا وألمانيا الغربية . فبالنسبة لألمانيا فقد تدهورت العلاقات نتيجة لاتهام ليبيا بتدبير حادث تفجير داخل احد ملاهى الرقص في برلين الغربية في الاسبوع الاول من ابريل ١٩٨٦ ، الامر الذي اصاب الكثير من المصالح التجارية الليبية مع السوق الأوروبية وألمانيا الغربية بالضرر . هذا بالإضافة الى ازدياد الضغط الأمريكي على ألمانيا الغربية بضرورة اعلان العداء لليبيا . اما بالنسبة لإيطاليا فتشترك مع الوضع الألماني في الكثير ، الى جانب ما تتميز به العلاقات

اما الانفراج الدبلوماسي فتمثل في زيارة الرئيس الشاذلي بن جديد لواشنطن في منتصف ابريل ١٩٨٥ . وصاحب الزيارة تصريح امريكي للجزائر بشراء اسلحة امريكية ، هذا بالاضافة الى الاتفاق على البدء في مشروع لبيع القمح الامريكي المدعم للجزائر ، ووفق هذا المشروع تستهدف امريكا بيع مليون طن من القمح المدعم للجزائر^(١٩) .

وتتلخص اسباب التحول الجزائري ناحية الولايات المتحدة الامريكية في تعاظم الأزمة الاقتصادية الداخلية الناتجة عن تدهور اسعار البترول العالمية . ولكن ربما يكون التوتر الجزائري الفرنسي واحدا من الاسباب الهامة لزيادة التعاون الامريكي الجزائري . فقد اصاب العلاقات الفرنسية الجزائرية الفتور الشديد خلال ١٩٨٠ - ١٩٨٥ نتيجة تصليب فرنسا بخصوص مسألتى الاطفال المنحدرين من زواج مشترك وممتلكات الفرنسيين الذين فضلوا البقاء في الجزائر بعد الاستقلال . هذا مع تزايد التوتر بخصوص التعاقد حول الغاز الجزائري ، وبخصوص العمال الجزائريين في فرنسا ، وبخصوص اسلوب بعض الشركات الفرنسية الكبرى في الاستثمار بالجزائر ، الامر الذي انعكس على حجم التبادل التجاري بين الدولتين حيث انخفض من ٤٨ مليار فرنك فرنسي عام ١٩٨٤ الى ١٨ مليارا عام ١٩٨٨^(٢٠) .

واخذت العلاقات الجزائرية الامريكية في التعمق خلال اعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ . ففي فبراير ١٩٨٦ عقدت اللجنة الجزائرية الامريكية المشتركة اول اجتماعاتها وانتهت الى توصيات بخصوص نقل التكنولوجيا والتبادل التجاري . وفي نفس العام قام ريتشارد ارميتاج مساعد وزير الدفاع الامريكي لشئون الأمن الدولي بزيارة الجزائر . ويبدو ان الدوافع الامريكية ناحية الجزائر كان من بينها رغبة امريكا في الاستفادة من الجزائر ضمن استراتيجية مكافحة الارهاب . وقد ايدت الولايات المتحدة باسلوب ضمنى الجهود التي بذلتها الجزائر للافراج عن ركاب الطائرة الكويتية والتي تم اختطافها على يد بعض القوى التابعة لايران . ففي زيارة لجون وايتهد للجزائر في مايو ١٩٨٨ ، لم تقم امريكا بادانة جهود الوساطة والمفاوضات مع المختطفين . واقتصر تعليقها على المطالبة بمحاكمة قراصنة الجو .

وايضا يبدو أن فكرة الاحلال محل الاتحاد السوفيتي كمورد للسلاح ، كانت دافعا اساسيا للاستجابة للتحولات الجزائرية . في هذا الاطار قام اللواء مصطفى شلوفي الامين العام لوزارة الدفاع الجزائرية بزيارة لواشنطن في سبتمبر ١٩٨٧ بدعوة من وزير الدفاع الامريكي ، وتردد ان من ضمن طلبات الجزائر كان

محتمل . وفي لقاء بين بوش وبورقيبة ، اكد بوش على مساندة امريكا لتونس ضد التهديدات الليبية^(٢١) . وتصاعد التأكيدات الامريكية بالحفاظ على أمن تونس وسلامتها مع قدوم تونس على قطع علاقاتها مع ليبيا في سبتمبر ١٩٨٥ (أعيدت العلاقات في ابريل ١٩٨٨) في شهر سبتمبر ١٩٨٥ قام الاميرال جيمس ويتكنز رئيس اركان القوات البحرية الامريكية بزيارة لتونس . وجدير بالتنويه ان هذه الزيارة سبقت مباشرة قطع العلاقات مع ليبيا . في هذا الاطار من التعاون العسكري الاستراتيجي زار صلاح الدين بالي وزير الدفاع التونسي واشنطن في نوفمبر ١٩٨٥ .

في هذا الاطار ايضا حرص جورج بوش نائب الرئيس الامريكي انذاك على التوقف بتونس في نهاية الاسبوع الاول من مارس ١٩٨٦ . وابدى بوش استعداد بلاده للمساعدة الاقتصادية لمناطق الجنوب التونسي التي اصابها الجفاف . والمهم انه قد صاحبه روبرت بلترو ، مساعد وزير الدفاع الامريكي انذاك ، والذي حل محل بيتر سباستيان كسفير لامريكا بتونس فيما بعد . وحتى شهر اكتوبر ١٩٨٧ كثرت الزيارات الامريكية التونسية المتبادلة بين العسكريين والدبلوماسيين . ووصل الامر الى تبادل خطابات بين الرئيس زين العابدين وجورج بوش وشولتز بخصوص أمن تونس^(٢٢) .

في نوفمبر ١٩٨٧ ، استطاع زين العابدين بن علي الوزير الاول انذاك ازالة بورقيبة سلميا من الحكم وتنصيب نفسه بدلا منه . وقد ارسل ريجان رسالة لزين العابدين مؤكدا على استمرار التعاون الاستراتيجي والتعهدات الامريكية^(٢٣) . في هذا الاطار زار تونس كندل مورنفيل قائد الاسطول السادس وقوة التدخل والدعم في جنوب أوروبا في يناير ١٩٨٨ . واستمرت تونس حتى نهاية حكم ريجان متمتع بوضع ممتاز في اطار العلاقات الامريكية مع دول المغرب العربي .

٣ - الجزائر

تعتبر الادارة الثانية للرئيس ريجان عهدا جديدا من التقارب الجزائري الامريكي . فقد شهدت تطورا ايجابيا في علاقات الدولتين لم تشهده منذ ١٩٦٧ . بلغت قمة الانفراج الاستراتيجي بين الدولتين في اواخر الادارة الاولى لريجان وذلك بزيارة وفد عسكري امريكي برئاسة كينيث بيرنز وكيل وزارة الدفاع لشئون الأمن القومي^(٢٤) . ورغم عدم ايضاح الغرض من الزيارة او تشكيل الوفد ، تكتسب الزيارة اهميتها من الدور الهام الذي يلعبه الشاغل لمنصب وكيل وزارة الدفاع لشئون الأمن القومي في صياغة سياسة الأمن القومي الامريكي .

٥ - الخلاصة

نخلص من عرض نمط سلوك الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الدول الأربع الرئيسية بمنطقة المغرب العربي خلال الإدارة الثانية للرئيس ريجان ، أن أمريكا لها نمطين من مصالح السياسة الخارجية بالمنطقة . أولا هناك المصالح المرتبطة بمكافحة الإرهاب ، وذلك لتشير إلى الاهتمام الأمريكي بمعاداة الايديولوجيات الراديكالية الداعية لاستخدام العنف ضد الوجود الأمريكي من منشآت وافراد ، وإلى الدول التي تؤيد هذه الايديولوجيات فعلا وقولا . في هذا الاطار لليبيا والجزائر تبرزان كدولتين تسعى أمريكا إلى احتوائهما . وقد نجحت بالنسبة لحالة الجزائر ، ولكن تظل حالة ليبيا عقبة ومصدرا للتهديد .

ثانيا هناك المصالح المرتبطة بالنفوذ الأمريكي سواء في العالم العربي وغرب المتوسط وجنوب أوروبا . وهذه المصالح تشير إلى الوجود العسكري والتنسيق الاستراتيجي بل والتبعية الاستراتيجية لبلدان المنطقة للولايات المتحدة الأمريكية . وهذا تبرز تونس والمملكة المغربية كنقاط ارتكاز لهذه المصالح . وخلال الإدارة الثانية لريجان كان هناك نجاح كبير للولايات المتحدة الأمريكية في دمج تونس والمملكة المغربية في اطار هذه المصالح .

ثانيا : التغيرات الاقليمية وإدارة الرئيس بوش ١ - اتحاد المغرب العربي

وقع على وثيقة « اتحاد المغرب العربي : الخطوط العريضة لمعاهدة مراكش » خمس دول وهي الجماهيرية الليبية والمملكة المغربية والجمهورية الجزائرية والجمهورية التونسية واخيرا الجمهورية الموريتانية . ويمكن تحديد بعض الآثار الاقليمية الهامة الناتجة عن الاتحاد واحتمالات ذلك على مصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة في النقاط التالية :-
١ - نصت وثيقة اتحاد المغرب العربي على التالي في ميدان الدفاع .. على صيانة استقلال كل دولة من الدول الاعضاء وان كل اعتداء تتعرض له دولة من اتحاد المغرب العربي يعتبر اعتداء على باقى الدول الاعضاء .. ومن جهة اخرى تتعهد الدول الخمس بعدم السماح باى نشاط او تنظيم فوق ترابها يمس أمن او حرية تراب اى منها او نظامها السياسى .. كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام الى اى حلف او تكتل عسكرى او سياسى يكون موجها ضد الاستقلال السياسى او الوحدة الترابية للدول الاعضاء الاخرى (٢٧) . وقد يمهّد هذا المبدأ في حالة الالتزام الجاد به من جانب الاعضاء لخلق بيئة غير مستقرة للنفوذ الأمريكى . ويظهر عدم الاستقرار بشدة

الحصول على طائرات هيركول سي ١٣٠ (٢٨) . وطبقا للميزان الاستراتيجى لعام ١٩٨٨ والصادر عن المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن ، أصبح ضمن عتاد الجزائر الحربى عدد قدره ١١ طائرة هليكوبتر/هيركول سي ١٣٠ (٢٩) .

٤ - المملكة المغربية

تعتبر المملكة المغربية واحدة من الاصدقاء التقليديين ، بل والحلفاء للولايات المتحدة الأمريكية . وشهدت الإدارة الثانية للرئيس ريجان تطورا للعلاقات التى تم احيائها وتعضيدها خلال الإدارة الاولى ، بعد فترة من الشك من الجانب المغربى فى التعهدات الأمريكية خلال حكم إدارة كارتر . ففى خلال الإدارة الاولى تم توقيع مذكرة التفاهم المغربية الأمريكية والتى بناء عليها شكلت اللجنة العسكرية المغربية الأمريكية وبدأت اول اجتماعاتها فى عام ١٩٨٢ . ويبدو ان العلاقات العسكرية/الاستراتيجية خلال الإدارة الثانية قد تطورت الى درجة ان رأس ريتشارد ارميتاج الوفد الأمريكى خلال اجتماعات الدورة الخامسة بالرباط فى ديسمبر ١٩٨٦ . وقد ضم الوفد الجنرال فليب جاست بالسلاح الجوى وروبرت بلترو ، الذى أصبح فى ١٩٨٧ سفيرا لتونس . وقد اتسق هذا التمثيل الرفيع للجانب الأمريكى مع اجراء مناورات أمريكية - مغربية مشتركة خلال الاسبوع الثانى من نوفمبر ١٩٨٦ ، وهى المناورات التى اشرف عليها قائد القوات الجوية الأمريكية بنفسه (٣٠) . هذا علما بأن وزير الدفاع الأمريكى وينبرجر قد زار المغرب فى اعقاب المناورات المشتركة خلال الاسبوع الاول من ديسمبر ١٩٨٦ . وفى ختام الزيارة اشار الى موافقته على منح المغرب مقاتلات من طراز اف ١٦ (٣١) . ويبدو ان تعزيز التعاون العسكرى/الاستراتيجى بين المغرب وأمريكا له علاقة قوية ، باعتبار المملكة المغربية بديلا محتملا للقواعد العسكرية الأمريكية فى اسبانيا . فقد أكد نرد مايكل وكيل وزارة الدفاع الأمريكية فى اوائل ١٩٨٨ ان المغرب أعلن استعداداه لقبول قواعد عسكرية فى اراضيه كبديل محتمل ، اذا أرغمت اسبانيا أمريكا على سحب طائراتها المقاتلة من الاراضى الاسبانية (٣٢) .

ويبدو ان الولايات المتحدة تثق فى اخلاص وحكمة الملك الحسن ، أكثر من اى من قادة ليبيا وتونس والجزائر . ففى اعقاب الاعلان عن الاتحاد الليبى المغربى فى اوائل ١٩٨٥ ، زار وزير الخارجية المغربى الولايات المتحدة الأمريكية وتم التأكيد من خلال المتحدث الرسمى لوزارة الخارجية الأمريكية ، بأن الولايات المتحدة غير قلقة من هذا الاتحاد وانها فقط متخوفة من احتمال قيام ليبيا باستخدام مثل هذا التعاون والوحدة فى تبسريب عملاء الى المغرب او عن طريقها الى دول اخرى صديقة لأمريكا (٣٣) .

المملكة منذ الاستقلال تنادى بسيادتها عليه . بمعنى اعمق وافقت المملكة على الحدود مع الجزائر كما رسمتها الجزائر ، وفي المقابل كما يتضح من البيان تنازلت الجزائر عن النص الصريح بانسحاب القوات المغربية وان اصررت على ضرورة الاستفتاء تحت مظلة الامم المتحدة .

تقف الولايات المتحدة مع المغرب عسكريا ، هذا مع دعوتها بضرورة الاستفتاء من خلال الامم المتحدة لتقرير المصير . وقد نجحت الولايات المتحدة حتى الان في عدم جعل هذه القضية عقبة في وجه تطوير علاقاتها مع الجزائر . ومن المنتظر في المستقبل ان يقنن الوجود المغربي في الصحراء بشكل لا يتعارض مع الالتزامات الايديولوجية الجزائرية . ومن المرجح انه مهما كان ناتج عملية الاستفتاء فسوف لا يؤثر على الدور الأمريكي في المنطقة . فقوات البوليساريو لم ينظر لها من المنظور الأمريكي باعتبارها من ضمن الفئات التي تقوم بالارهاب العالمي .

٣ - الصراع الليبي التشادي :

انتهى عام ١٩٨٨ والصراع الليبي التشادي متمحور حول منطقة اوزو التي يسيطر عليها الليبيون . ويوضح التقرير الاستراتيجي العربي^(٣٠) . الاهداف الاستراتيجية لكل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من حيث سعى امريكا الى القضاء على نظام الحكم في ليبيا ، ومن حرص فرنسا على عدم المواجهة العسكرية مع ليبيا . وربما كانت هذه هي الاسباب وراء تدعيم الولايات المتحدة الهجوم التشادي على منطقة اوزو ، ووراء المطالبة بالحل السلمي لقضية اوزو من خلال محكمة العدل الدولية وخاصة ان ليبيا اعلنت ان اوزو جزء من الاراضي الليبية وان الاعتداء عليها هو اعتداء على ليبيا . ورغم هدوء الوضع عسكريا الا ان هناك من الروايات والقصص في الصحف والمجلات السيارة عن قوات مرتزقة ليبية مشكلة من الهاربين من الخدمة العسكرية الليبية تجهزها امريكا على نمط قوات الكونترا لغزول ليبيا . فاذا كان ذلك حقيقيا ، وتورطت الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك وسوف يكون تأثير ذلك بالسلب على النفوذ الأمريكي في المنطقة ويساهم في الاضرار بمصالح السياسة الخارجية الأمريكية التي تمت الاشارة اليها . اما في حالة تشجيع قوات تشاد الرسمية بالهجوم على ليبيا ، فان ذلك سوف يعقد المصالح الأمريكية في الشمال الافريقي .

ثالثا : خاتمة :

من التحليل السابق يتضح ان الولايات المتحدة الأمريكية تواجه معضلة استراتيجية تتمثل في ذلك التناقض بين تحسين علاقاتها مع كل دولة على حدة . هذا ما عدا بالطبع ليبيا ، وبين ان التطورات على المستوى

بخصوص الحالة المغربية . ففي المغرب قواعد امريكية ، ومحطة مخابرات رئيسية لها نشاط كبير في افريقيا ، وهناك احتمال ان تنزع القواعد الامريكية باسبانيا الى المغرب . ويشهد احتمال عدم الاستقرار للنفوذ الامريكي من عزم الرئيس جورج بوش على تطوير علاقاته مع تونس والمملكة المغربية ومن رؤيته لليبيا باعتبارها من العناصر الهدامة في المنطقة^(٣٨) . الامر الذي قد يدفع امريكا الى التحرش العسكري بليبيا . الا انه من ناحية مقابلة قد تتفادى الولايات المتحدة الكثير من عدم الاستقرار الاقليمي ، اذا ما استمرت ليبيا في تحولاتها الداخلية نحو تعددية سياسية ومصالحه مع الغرب ، وهي تلك التحولات التي بدأت بشايرها مع عام ١٩٨٩ .

٢ - اما من الناحية الاقتصادية ، فتشكل هذا الاتحاد قد يساهم في تقوية النفوذ الاوروبي في مواجهة النفوذ الأمريكي بمنطقة المغرب العربي ، وخاصة في ضوء سعي دول المنطقة الى التكامل الاقتصادي مع السوق الاوروبية المشتركة . فالاتحاد سيشكل سوقا وفناء خلفيا لأوروبا . فاوروبا ١٩٩٢ ستعني استراتيجية الفك النسبي لارتباط المصير الاوروبي بالمصير الأمريكي . هنا ستكون منطقة المغرب العربي لاسباب اقتصادية وتاريخية واستراتيجية تابعة اكثر للنفوذ الاوروبي . في هذا السياق تظهر اهمية الزيارة التي قام بها الرئيس ميثران في مارس ١٩٨٩ للجزائر . في هذه الزيارة القصيرة تم الترويج لفكرة عقد مؤتمر يضم دول المتوسط الغربي ، هذا علما بان فرنسا سوف تتولى رئاسة المجموعة الاقتصادية الاوروبية في يونيو ١٩٨٩ .

٣ - من ناحية التوازن الاستراتيجي مع الاتحاد السوفيتي ، فقد يساهم هذا الاتحاد في ازدياد تدهور النفوذ السوفيتي بالمنطقة . فالنفوذ السوفيتي الاستراتيجي يوجد في الجزائر وليبيا . ولكن في ضوء التحولات الجزائرية وما يشاع عن تحولات ليبية ، فسوف تتحول المنطقة الى منطقة نفوذ امريكي خالص . من ناحية مقابلة قد لا يتم ذلك اذا استطاع الاتحاد السوفيتي ان يطور بعدا مغربيا في تحركاته الدبلوماسية الاخيرة في منطقة الشرق الاوسط . ويبدو ان الاتحاد السوفيتي لن يقوم بذلك في القريب العاجل^(٣٩) .

٢ - قضية الصحراء الغربية

لا زالت قضية الصحراء الغربية قضية غير محلولة بين الجزائر والمغرب . ولكنها ايضا أصبحت فقط قضية ايديولوجية للجزائر وان استمرت قضية حدود للمغرب . فقد سقطت قضية الصحراء الغربية كقضية حدود بالنسبة للجزائر ، وذلك بقيام المملكة المغربية في البيان المشترك مع الجزائر والخاص باعادة العلاقات في يوليو ١٩٨٨ ، بالاعتراف الضمني بالسيادة الجزائرية على تندوف ، المركز الرئيسي لقوات البوليساريو والذي ظلت

منهيا تحليله بالتحذير من ان هذه الاسلحة سوف تجد طريقها الى ايدي الجماعات الارهابية ، ومن ان استخدام هذه الاسلحة من جانب ليبيا في اطار نظرية للردع الاستراتيجي قد يورط الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في صراع مباشر . في هذا الاطار بدأت حاملتا الطائرات « جون كيندي » و « تيودور روزفلت » مناورات مشتركة في الاسبوع الثاني من شهر يناير ١٩٨٩ في منطقة بين شمال صقلية والساحل الليبي^(٣٢) . ومن ناحية مقابلة يبدو ان هناك في الادارة من يدفع نحو التقاهم والحل الوسط مع ليبيا . فقد وافق الرئيس جورج بوش على اجراء مفاوضات مع ليبيا^(٣٣) . وكان من المنتظر ان تعقد في شهر فبراير الماضي ولكنها لم تعقد . □

الاقليمي لا تحمل في طياتها نفس الدرجة من احتمالات التفاوض والهيمنة للنفوذ الامريكى . ويغذى هذا التناقض عاملان ، احدهما مرتبط بمستقبل الوحدة الاوروبية وما يرتبط بذلك من تأثيرات سياسية واستراتيجية على دول المتوسط والغربي ، وثانيهما متصل باستمرار العداء الاصيل بين الولايات المتحدة الامريكية وليبيا .

ومن التطورات منذ تولي الرئيس بوش الرئاسة مايدل على تعاظم اتجاه الضغط داخل الادارة الامريكية لدفع امريكا للصدام العسكرى مع ليبيا . فمثلا نشر كارلتون كوندان مقالا طويلا في يناير ١٩٨٩ بمجلة الدفاع والشئون الخارجية^(٣٤) عن الاسلحة الكيماوية الليبية

المراجع :

- ١ - الأهرام ، ٩ - ٢ - ١٩٨٥ انظر ايضا وكالة الانباء الفرنسية ٢ - ٤ - ١٩٨٥
- ٢ - الاخبار ، ١٢ - ٤ - ١٩٨٥ .
- ٣ - الأهرام ، ٢١ - ٢ - ١٩٨٦ .
- ٤ - وكالة الانباء الفرنسية ، ٢٤ - ١١ - ١٩٨٦ .
- ٥ - الأهرام ، ٢٤ - ١٢ - ١٩٨٦ .
- ٦ - الأهرام ، ١٤ - ٤ - ١٩٨٧ .
- ٧ - الأهرام ، ٢٠ - ١٢ - ١٩٨٦ .
- ٨ - الأهرام ، ١٢ - ١ - ١٩٨٨ .
- ٩ - الأهرام ، ٣٠ - ١ - ١٩٨٨ .
- ١٠ - الأهرام ، ١٦ - ٤ - ١٩٨٨ .
- ١١ - الأهرام ، ٨ - ٥ - ١٩٨٨ .
- ١٢ - وكالة الانباء الفرنسية ، ١٢ - ٢ - ١٩٨٥ .
- ١٣ - وكالة الانباء الفرنسية ، ١٨ - ٦ - ١٩٨٥ .
- ١٤ - الأهرام ، ١٩ - ٦ - ١٩٨٥ .
- ١٥ - الأهرام ، ٢١ - ٦ - ١٩٨٥ .
- ١٦ - الأنباء ، ١٠ - ١٠ - ١٩٨٧ .
- ١٧ - وكالة الأنباء الفرنسية ، ٩ - ١١ - ١٩٨٧ .
- ١٨ - وكالة الأنباء الفرنسية ، ٢٩ - ١ - ١٩٨٤ .
- ١٩ - وكالة الأنباء الفرنسية ، ١٨ - ٦ - ١٩٨٥ .
- ٢٠ - مجلة القرسان ، ١٨ مارس ١٩٨٩ ، ص ١٣ .
- ٢١ - وكالة الأنباء الفرنسية ، ١٩ - ٩ - ١٩٨٧ .
- ٢٢ - الأهرام ، ١٩ - ١١ - ١٩٨٦ .
- ٢٤ - وكالة الانباء الفرنسية ، ٦ - ١٢ - ١٩٨٦ .
- ٢٥ - وكالة انباء الشرق الأوسط ، ٦ - ١ - ١٩٨٨ .
- ٢٦ - وكالة انباء الشرق الأوسط ، ٢٣ - ٢ - ١٩٨٥ .
- ٢٧ - الوثيقة منشورة في مجلس التعاون العربى وثائق واره ، سلسلة البحوث السياسية رقم ١٤ . جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٦ .
- 28 - Geogre Bush For President Committee, Middleast Position Paper, P. 9
- 29 - Baker . Vienna News Conference, 03 - 07 - 1989.
- ٣٠ - انظر ، التقرير الاستراتيجي العربى ١٩٨٧ ، ص ١٥٣ - ١٥٧ .
- 31 - Carleton, A. Conant, « Libya's CW Gamble » Defense & Foreign Affairs, January 1989, PP. 30
- ٣٢ - الأهرام ، ١٣ - ١ - ١٩٨٩ .
- ٣٣ - الأهرام ، ٢٢ - ١ - ١٩٨٩ .

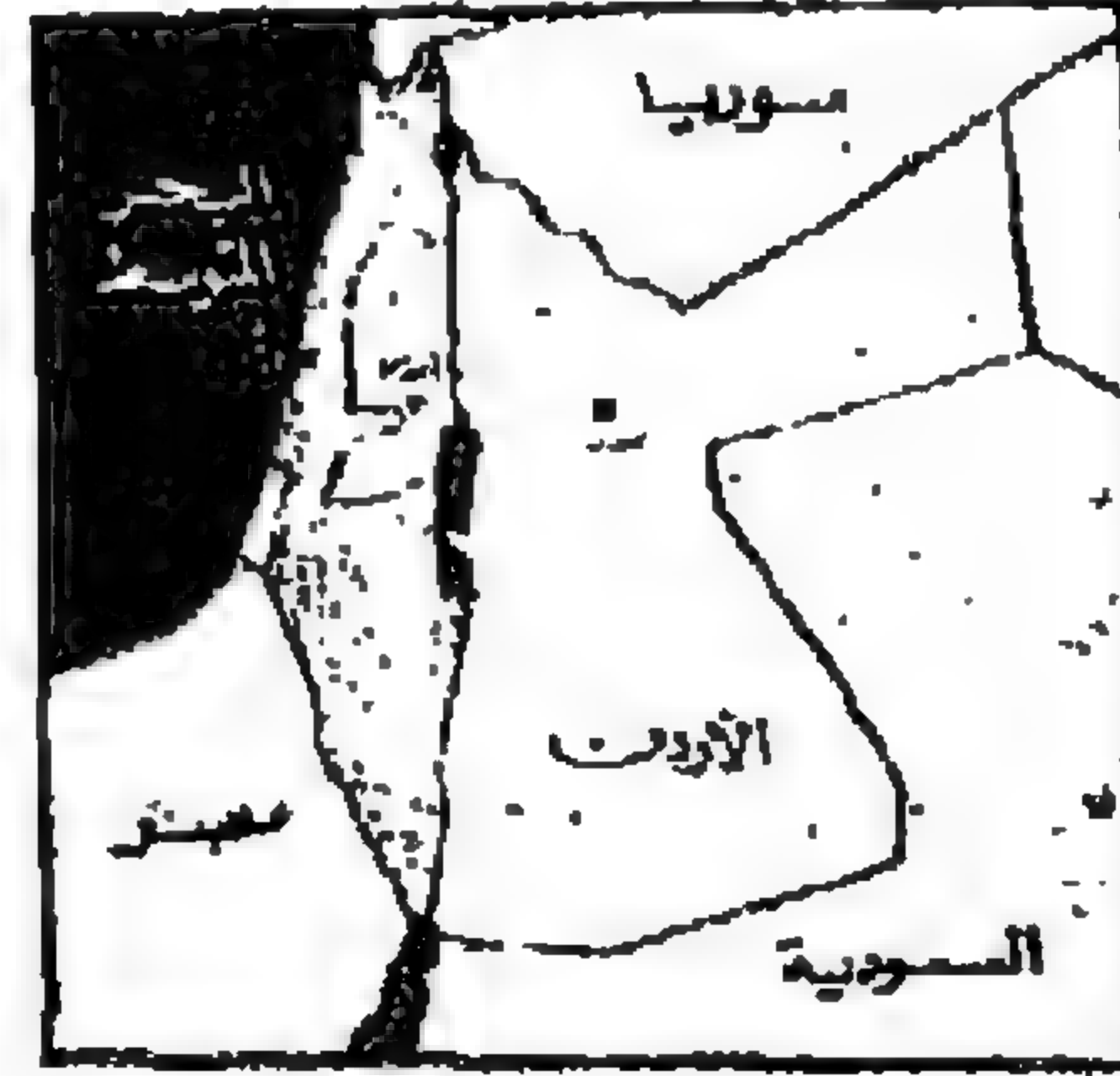
ولا تهدف الورقة الى البحث في الوزن النسبي لهاتين القضيتين في الحملة الانتخابية . فالتأيت ان القضايا الخارجية عموما ليس لها سوى وزن محدود في الانتخابات العامة بمختلف بلاد العالم ، بما في ذلك الانتخابات الامريكية . فتركز الورقة على الدلالات والمعاني السياسية التي تنطوى عليها معالجة قضية الصراع العربي الاسرائيلي بصفة خاصة في الحملة الرئاسية الامريكية وتسعى الى اعادة طرح مقولة ان الحزب الديمقراطي الامريكي ومرشحيه اكثر تأييدا لاسرائيل بسبب دور اليهود في هذه الحرب ، وهو الدور الذي يجد اساسه في حقيقتين تاريخيتين : احدهما تتعلق بليبرالية الغالبية العظمى من اليهود الامريكيين ، والاخرى ترتبط بتركيب الحزب الديمقراطي باعتباره حزب الاقليات والجماعات غير الانجلو سكسونية في الولايات المتحدة .

وفي هذا الاطار يصبح السؤال البحثي الرئيسي في هذه الورقة هو : الى اي مدى يمكن ان تقدم الانتخابات الامريكية خبرة جديدة في هذا المجال ، وهل تمثل هذه الخبرة مقدمة لاعادة صياغة علاقة اليهود بالحزبين الكبيرين ؟

أولا : الحملة الأولية للانتخابات الامريكية :
الانتخابات الأولية هي المرحلة الأولى في الحملة الرئاسية الامريكية . وهي معركة تشبه سباق الخواجز الذي يخوضه عدد من المرشحين يتسابقون داخل كل من الحزبين الكبيرين طوال الفترة من فبراير الى يونيو بهدف الفوز بترشيح الحزب .

وعندما بدأت الحملة الأولية رسميا ، كان هناك ١٣ مرشحا : في الحزب الجمهوري ، و ٧ في الحزب الديمقراطي . فعند بداية خط السباق في الحزب الجمهوري ، وقف كل من : جورج بوش نائب الرئيس ، وروبرت دول سناتور كنساس ، والكسندر هيج وزير الخارجية الاسبق ، وبيير دويونت حاكم ولاية ديلاوير السابق ، وجاك كيمب عضو مجلس النواب عن نيويورك ، والقبس بات روبرتسون . وكان بول لاكسولت حاكم ولاية نيفادا السابق قد انسحب عشية بدء الحملة .

وبالنسبة للحزب الديمقراطي ، كان هناك مايكل دوكاكيس حاكم ولاية ماساشوستشوجيس جاكسون القس داعية الحقوق المدنية ، وبول سيمون سناتور النيوى ، والبرت جور سناتور تنيسى ، وبروس بابيت حاكم اريزونا السابق ، وريتشارد جيفارد عضو مجلس النواب عن ميسورى ، وجارى هارت* سناتور كلورادو السابق . وكان جوزيف بايدوم سناتور ديلاوير قد



[٦]

القضايا العربية في الحملة الانتخابية للرئاسة الامريكية

وحيد عبد المجيد

خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام

عندما بدأت الحملة الأولية لانتخابات الرئاسة الامريكية في فبراير ١٩٨٨ ، كان الصراع العربي الاسرائيلي قد أخذ في استرداد اهميته على الصعيد الدولي بفعل الانتفاضة الفلسطينية . وكان استمرار الانتفاضة بما يعنيه من تصعيد التوتر في هذه المنطقة من العالم كفيلا بأن يتصدر هذا الصراع القضايا العربية خلال الحملة الانتخابية الامريكية كاحدى ابرز القضايا الخارجية .

كما ان الوضع في منطقة الخليج العربي لم يكن اقل توترا قبل قبول ايران للقرار ٥٩٨ في ١٨ يوليو ١٩٨٨ ، الامر الذي فرض هذه القضية ايضا على الحملة الانتخابية وفيما عدا ذلك لم تطرح اية قضية عربية اخرى باستثناء المسألة اللبنانية التي اثيرت بشكل هامشي . ولذلك فان القضايا العربية في هذه الورقة تنصرف الى قضيتي الصراع العربي الاسرائيلي وحرب الخليج .

* كان هارت قد انسحب من السباق مبكرا في مايو ١٩٨٧ عندما كشف الاعلام عن علاقته غير الشرعية مع عارضة ازياء وممثلة ناشئة ، لكنه عاد للسباق عشية بدء الحملة الأولية لينسحب ثانية عقب معركة نيو هامبشاير .

الثنائية بين العرب واسرائيل مع استبعاد منظمة التحرير والاتحاد السوفيتي واية دولة او جماعة لا تعترف بحق اسرائيل في الوجود .

اما روبرتسون فقد لاحظ ان سوء حظ اسرائيل يفرض عليها اللجوء الى قوة قاسية تؤدي الى نشأة جيل جديد من الفلسطينيين لا يعرف سوى العنف ، كما انه من سوء حظ امريكا ان يكون عليها تقويم السلوك الاسرائيلي رغم انها كأمة لا تفهم الضغوط التي تفرض التعامل البوليسي مع عدو داخل الحدود .

والواضح من هذه المواقف ان ثمة اتفاقا عاما بين المرشحين الجمهوريين على اللقاء اللوم على الفلسطينيين لانهم يثيرون الاضطرابات ويستقزون اسرائيل التي تواجه وضعاً سيئاً او حظاً سيئاً (٥ من المرشحين الستة) بينما لا يعترف سوى نصف المرشحين بوجود تجاوزات في اسلوب التعامل الاسرائيلي مع الانتفاضة ينبغي الحد منها . وفي الوقت نفسه يؤكد معظم المرشحين على ضرورة السلام او الجوار بصفة عامة مع اعطاء اولوية للاعتراف بحق اسرائيل في الوجود ، ومع تأكيد اثنين من المرشحين على محورية كامب ديفيد في عملية التسوية .

والملاحظ ان اربعة من المرشحين الجمهوريين انتقدوا مواقف ادارة ريجان عندما امتنعت عن التصويت في مجلس الأمن على القرار ٦٠٥ الذي يستنكر ابعاد المدنيين الفلسطينيين الى الخارج ، وهم هيج وكيمب ودوبونت وروبرتسون ، بينما امتنع بوش عن توجيه هذا النقد (٢) . كما ان اثنين من المرشحين (دول وكيمب) اظهرا عداً سافراً لمنظمة التحرير بتقديم مشروعين للكونجرس قبل بدء الحملة الاولى ، لاغلاق مكتب الاعلام الفلسطيني بواشنطن ومكتب بعثة منظمة التحرير بالأمم المتحدة في نيويورك ، وقد اختار دول لمشروعه عنوان (قانون مكافحة الارهاب لعام ١٩٨٧) بينما اطلق كيمب على مشروعه اسم (قانون مكافحة ارهاب منظمة التحرير الفلسطينية) . كما شن كيمب هجوماً على شولتز في اواخر ١٩٨٧ لعدم تحركه لاغلاق مكتب بعثة المنظمة بنيويورك داعياً الى (اخراس صوت هذه المنظمة في امريكا) (٣) .

ب - المرشحون الديمقراطيون :

ركز المرشح الديمقراطي الرئيسي دوكاكيس على ان احداث الضفة والقطاع جاءت نتيجة الفشل في متابعة عملية السلام التي ارستها اتفاقية كامب ديفيد . ورغم اقراره بحق السلطات الاسرائيلية في استعادة النظام ، الا انه انتقد استخدام قوة مفرطة excessive وأكد دوكاكيس الحاجة الى تحريك عملية السلام من جديد . لكن بروس بابيت نظر الى هذه الاحداث من زاوية ان اسرائيل هي الصديق الأهم للولايات المتحدة في الشرق

انسحب قبل بداية الحملة رسمياً .

وتتميز الحملة الاولى عادة بتساقط المرشحين وانسحابهم واحدا وراء الاخر فبالنسبة للجمهوريين كان هيج اول المنسحبين عقب معركة ايوا ، وتلاه بيزر دوبيونت ثم روبرت دول وباك كيمب واخيرا بات روبرتسون ، بحيث لم تكن موقعة « الثلاثاء العظيم » في ٨ مارس تنتهي حتى بات بوش وحده في السباق .

وبالنسبة للديمقراطيين كان هارت اول المنسحبين ومعه بروس بابيت ثم جيفارد وبعده سيمون ، ومع اول ابريل لم يبق سوى ثلاثة مرشحين لينسحب احدهم (جور) عقب موقعة نيويورك ليظل دوكاكيس وجاكسون وحدهما .

(١) موقف المرشحين من التعامل الاسرائيلي مع الانتفاضة :

اجاب جميع المرشحين الجمهوريين والديمقراطيين - باستثناء البرت جور - ضمن استطلاع لمواقفهم (١) على سؤال بشأن تقويمهم لاسلوب التعامل الاسرائيلي مع الانتفاضة :

١ - المرشحون الجمهوريون :

أقر بوش بحق اسرائيل في استعادة القانون والنظام معبرا عن حزنه للعنف في المظاهرات وللخسائر في الأرواح ، ومشيرا الى قيام الادارة الامريكية بحث اسرائيل على استخدام وسائل غير مميتة Non - Lethal للتعامل مع المظاهرات ، والى استجابتها كلما كان ذلك متاحا . كما أكد بوش انه على الفلسطينيين الا يتورطوا في العنف وخرق النظام وان هناك عناصر فلسطينية معتدلة تريد ان تعمل من اجل السلام ، مع الاشارة الى اهمية التوصل الى سلام دائم على اساس واقعية تشمل الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود وحل المشكلة الفلسطينية . وأكد دول ان اسرائيل تتعرض للاستفزاز دائما ، لكن رد فعلها كان متجاوزا رغم انها تعمل بجدية للبحث عن وسيلة للتعامل مع وضع بالغ الصعوبة ، مع الاشارة الى ان المطلوب هو حوار بين الجانبين من اجل حل طويل المدى .

وعبر بيزر دوبيونت عن قناعته بان الاسرائيليين يعملون ما يجب عمله للحفاظ على النظام في مواجهة الاستفزازات ، بينما حذر هيج من خطر الفهم الجزئي للصدامات في الضفة والقطاع . وقال انه لا يوجد مبرر لهذه الصدامات طالما ان في اتفاقية كامب ديفيد اطارا صحيحا للتفاوض ، وان الاولوية يجب ان تعطى لاستئناف العملية السياسية .

وانطلق كيمب من حاجة الاسرائيليين لاستعادة النظام ، على اساس ان المصلحة الامريكية تقتضي ان تكون اسرائيل الحرة المستقلة آمنة ومستقرة . ودعا الى توسيع عملية سلام كامب ديفيد كأساس للمفاوضات

مجلس الشيوخ وقّعوا على مذكرة عام ١٩٨٤ تطالب بحرمان أية دولة عربية لا تتفاوض مع إسرائيل من شراء أسلحة أمريكية متقدمة . وفي حملة عام ١٩٨٤ ، أبدى هارت تأييدا مطلقا لإسرائيل^(٤) .

لكن الملاحظ أن موقف هارت أخذ في التغير تدريجيا بين الانتخابين ، حيث بدأ يميل إلى عدم استبعاد ممارسة ضغط أمريكي مباشر على إسرائيل مستخدما تعبير « لوي ذراعها » وهو تعبير غير مسبوق بين سياسيين الحزبين ، ومؤكدا على أن الضغط يجب أن يكون على كل الأطراف وليس على طرف واحد^(٥) . لكن موقف هارت الجديد لم يترك تأثيرا على الحملة الانتخابية بسبب انسحابه السريع من السباق على عكس جاكسون الذي بقي حتى النهاية وأحدث أهم تأثير على حملة الحزب الديمقراطي فيما يتعلق بقضية الصراع العربي - الإسرائيلي .

(٢) موقف المرشحين من مسألة الوطن الفلسطيني :

اجاب المرشحون على سؤال في الاستطلاع نفسه حول ما إذا كانت ثمة ضرورة لاقامة وطن قومي مستقل للفلسطينيين . وكانت هذه الاجابات أوضح مواقف عبروا عنها خلال الحملة .

١ - المرشحون الجمهوريون :

رفض يوش المرشح الجمهوري الرئيسي اقامة دولة فلسطينية مستقلة ، واستبعد احتمال التعامل مع منظمة التحرير حتى تنبذ الارهاب وتقبل (القرارين ٢٤٢ و ٢٢٨) ودعا للتوصل الى اتفاقات سلام من خلال مفاوضات ثنائية بحرة رافضا أي اتجاه لفرض مثل هذه الاتفاقات ، مع ضرورة تأكيد أمن إسرائيل .

واقترح دول حل المشكلة من خلال ايجاد طريقة لتدعيم الأمل من أجل التقدم الاقتصادي وفي سبيل التوصل الى وسيلة غير عنيفة وفعالة للتعبير السياسي للفلسطينيين دون تعريض أمن إسرائيل للخطر .

ورأي دوبروث أن القضية اقليمية يجب حلها بين إسرائيل وجيرانها معتقدا أن أمريكا لا يمكنها أن تكون وسيطا مباشرا ، ومؤكدا رغم ذلك - أنه سيفعل ما هو ضروري لجمع الفرقاء من أجل بدء عملية يحاول من خلالها تسوية النزاع .

وركز هيج على أهمية الحكم الذاتي كمرحلة في العمالية السياسية التي أرستها اتفاقية كامب ديفيد لأنها تقود الى حل نهائي للنزاع . وذهب الى أن الولايات المتحدة لا تستطيع تحديد الشكل النهائي للحل ، وهل يكون وطنيا قوميا أم اتحادا مع الأردن أم شكلا سياسيا آخر ، لكنها تستطيع أن تقدم الدبلوماسية التي يمكن أن تجمع الأطراف للتفاوض على اتفاق .

الأوسط ويجب أن تظل كذلك ، وأنها الحليف الديمقراطي الوحيد في هذه المنطقة . لكنه رأى أن هذا التحالف يفرض عدم الصمت إزاء استخدام الذخيرة الحية ضد رماة الحجارة من المراهقين وكسر العظام واستخدام الضرب كوسيلة للسيطرة المدنية ، مع حرصه على الإشارة الى أن الحكومات العربية تفعل ما هو أسوأ بكثير .

وأكد جيفارد أن هناك مشكلات حقيقية في الشرق الأوسط وأنها لا تعتبر جديدة ولا هي من صنع إسرائيل ، لأن مخيمات اللاجئين اقيمت خلال فترة « الاحتلال » الأردني للضفة والمضيق لغزة كما أن منظمة التحرير مستمرة في سعيها لتحطيم إسرائيل ، وإدارة ريجان فاشلة في تطوير منهج فعال يعطي الأولوية للمساهمة التي تقدمها اتفاقية كامب ديفيد .

وكان هارت موجزا في تأكيده على أن الطريقة التي تتعامل بها إسرائيل مع المظاهرات الفلسطينية خاطئة ، وأن الصديق يجب أن يصارح صديقه عندما يخطئ . واعترف سيمون بأن إسرائيل تواجه وضعاً حرجياً لكنها في حاجة إلى ضبط النفس ، منتقدا إدارة ريجان لأنها لم تؤيد حقا اتفاقية كامب ديفيد ولم تبذل عليها ، ومشيرا إلى أهمية أن تشجع الولايات المتحدة مسعى إسرائيل للبحث عن قادة فلسطينيين يمكنها التفاوض معهم .

وبدا جاكسون غامضا إلى حد ما ، ودعا إلى استجابة أكثر إنسانية وإلى إنهاء العنف والبدء في الحوار . لكن هذا الغموض لم يلبث أن انجلي ليتبني جاكسون أفضل موقف بين المرشحين عموما تجاه الصراع العربي الإسرائيلي .

وإذا قارنا مواقف هؤلاء المرشحين بسابقيهم الجمهوريين ، نلاحظ أن الاتجاه الصريح لالقاء اللوم على الفلسطينيين أقل بين الديمقراطيين ، ويكاد ينحصر في دوكانيس إلى جانب جيفارد الذي يلقي لوما على الدول العربية وخاصة مصر والأردن وعلى الولايات المتحدة . لكن الاعتراف بالتجاوزات الإسرائيلية يبدو أوسع نطاقا عند المرشحين الديمقراطيين حيث عبر عنه أربعة منهم أحدهم « هارت » الذي أكد خطأ السياسة الإسرائيلية عموما . ولم يتحدث صراحة عن حق إسرائيل في استعادة النظام سوى مرشحان . كما تلاحظ وجود اتجاه غالب يركز على ضرورة العمل على استئناف عملية التسوية مع التركيز على انتقاد فشل أداتى ريجان في متابعة عملية كامب ديفيد .

والمثير للانتباه أن المرشح الديمقراطي هارت ، الذي انتقد السياسة الإسرائيلية تجاه الانتفاضة بشكل واضح ، كان معروفا بسجله الطويل في تأييد إسرائيل . فكان هارت - على سبيل المثال - ضمن ٥١ عضوا في

دون تحديد التفاصيل التي يراها حقا للطرف المعنية وحدها .

أما سيمون فقد رأى أن معادلة كامب ديفيد يجب أن تعمل ، مقترحا توسيع المفاوضات وجلب فلسطينيين إليها ممن لديهم التزام بالتسوية العادلة وبالعيش في سلام مع إسرائيل ، دون أن يحدد النتيجة النهائية لهذه العملية فيما يتعلق بالوطن القومي .

وعلى هذا النحو نلاحظ أن اثنين من المرشحين الديمقراطيين أيدا الوطن القومي الفلسطيني وإن كان أحدهما بشكل أقل وضوحا (هارت) . لكن معظم الآخرين لم يغلقوا الطريق بمن فيهم دوكاكيس الذي تمنى على بوش كما سنرى بعدم رفضه المبدئي للدولة الفلسطينية . فالإتجاه الغالب بين الديمقراطيين هو عدم الحسم بشأن هذه القضية .

وهكذا يمكن القول بأن الفروق التي ظهرت في الحملة الأولية بين مواقف المرشحين الديمقراطيين والجمهوريين تجاه الصراع العربي الاسرائيلي تبدو محدودة ، وإن بدا الاتجاه العام للديمقراطيين أقل تأييدا لإسرائيل نسبيا من الجمهوريين . فكان اتجاه الديمقراطيين لالقاء اللوم على الطرف الفلسطيني أقل ، بينما اتجاهاهم لانتقاد التجاوزات الاسرائيلية أوضح . كما أن الاتجاه الغالب لديهم لا يخلق الطريق نهائيا أمام امكانية إقامة وطن قومي للفلسطينيين .

وهذا الاتجاه الديمقراطي الأقل تأييدا لإسرائيل يعتبر غير مسبوق في الانتخابات الأمريكية حيث كانت العادة أن يتجاوز الديمقراطيون نظرائهم الجمهوريين - كقاعدة تقبل الاستثناء منها - في تأييد إسرائيل . فعلى سبيل المثال في حملة ١٩٨٤ الأولية كان المرشح الجمهوري ريجان* أقل تأييدا لإسرائيل من معظم المرشحين الديمقراطيين مثل والترموندل وجرى هارت وجون جلين وأرنست هولنجز وألان كرانستون وروبيون اسكيو ، والذين أقاموا مزادا لتأييد إسرائيل بداه هارت وكرانستون مبكرا بتحديد « ثمن » مرتفع مما دفع الآخرين لمحاولة اللحاق بهما^(٧) .

وفي حملة ١٩٨٠ الأولية تنافس معظم المرشحين الجمهوريين والديمقراطيين في تأييد إسرائيل باستثناء الجمهوري جون كونللي الذي انفرد بالدعوة الى حق تقرير المصير الفلسطيني^(٨) .

وفي ١٩٧٦ التزم المتسابقان الجمهوريان في الحملة الأولية بموقف أقل تأييدا لإسرائيل ، بل ووصف بأنه (متوازن ومعتدل على عكس المتسابقين الديمقراطيين^(٩)) .

وكان كيمب حريصا حيث قال انه إذا كان المقصود بالوطن القومي دولة فهو يرفض لأن مثل هذه الدولة لا تمثل حلاً للنزاع ، موضحا أن الأفضل هو العمل مع إسرائيل والشعب الفلسطيني لتوفير الحقوق المدنية والانسانية مع رفض الأنشطة الارهابية لمنظمة التحرير . وانفرد روبرتسون بالتأكيد على وجود وطن قومي بالفعل للفلسطينيين ويسمى الأردن . وإذا قام نظام ديمقراطي في الأردن سيصبح دولة فلسطينية . وعلى هذا النحو نلاحظ أن أحدا من المرشحين لم يقبل إقامة دولة فلسطينية ، وأن اثنين فقط تركا الحل النهائي مفتوحا تحده الاطراف (دويونت وهنج) بينما تراوح الحل الذي يطرحه الآخرون بين الحكم الذاتي وفقا لكامب ديفيد وبين تعبير سياسي للفلسطينيين لا يهدد أمن إسرائيل وبين توفير الحقوق المدنية والسياسية لهم ، وبين اعتبار أن الأردن هو الدولة الفلسطينية .

ب - المرشحون الديمقراطيون :

ركز المرشح الاساسي دوكاكيس على المبادئ الأساسية في كامب ديفيد والتي تضع الأساس لإقامة حكومة ذاتية ثم لحل مسألة الوضع النهائي . ولذلك قبل مبادرة شولتز مع بعض التحفظات ، وأكد أن المفاوضات المباشرة ضرورية لتحديد الوضع النهائي للصفة وغزة والذي لا يمكن فرضه من الخارج . وأكد ضرورة الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود وبالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وأحتياجاته العادلة . ودعا بابيت الى احترام الحقوق المشروعة للفلسطينيين ، معتقدا أن الحكم الذاتي سيكون خطوة مهمة على الطريق الصحيح ، ورافضا إقامة دولة فلسطينية مستقلة .

وركز جيفارد على ضرورة استمرار عملية كامب ديفيد لأن الحل يجب التفاوض عليه بين الاطراف أنفسهم دون أن تفرضه الولايات المتحدة ، وعلى أن أمن إسرائيل يظل محور الاهتمام . مهما كان الحل الذي يتم التوصل إليه . ولم يستبعد هارت امكانية وجود وطن قومي للفلسطينيين لكن بعد الاعتراف الفلسطيني بحق إسرائيل في الوجود .

وكان هارت قد تحدث بشكل أكثر تفصيلا عن الوطن الفلسطيني في وقت سابق موضحا أنه يمكن أن يكون (مكان يعيش الفلسطينيون فيه تحت ظروف دبلوماسية معترف بها ، ويمكن أن يكون كذلك في اتحاد كونفدرالى مع الأردن مثلاً^(١)) .

كما أيد جاكسون إقامة وطن قومي للفلسطينيين داعيا الى علاقة بين العدالة للفلسطينيين والأمن الاسرائيلي ،

لم تكن هناك حملة تمهيدية في الحزب الجمهوري عام ١٩٨٤ لغياب اي منافس جدى لريجان .

(٣) مواقف المرشحين من قضية حرب الخليج :

يبدو أن اهتمام المرشحين - وخاصة الديمقراطيين - بقضية (إيران - كونترا) ودور الادارة الجمهورية فيها وسياسة مبادلة الرهائن بالأسلحة طغى على اهتمامهم بحرب الخليج نفسها وكيفية التعامل معها . ولذلك بدت قضية (إيران كونترا) في بداية الحملة الاولى مهددة لفرص بوش في الفوز بترشيح حزبه أولاً ، وفرص المرشح الجمهوري في الحملة النهائية . ولذلك كانت هذه القضية واحدة من العوامل المتعددة التي يمكن الاعتماد عليها لتفسير التقدم الذي حققه دوكاكيس على بوش في الاستطلاعات طوال الفترة من أبريل (عندما تأكد أنهما مرشحا الحزبين) وحتى آخر يوليو تقريبا عندما بدأ الاعداد لوقف الأعمال العسكرية ، وهي الفترة التي بدأت الاستطلاعات تظهر فيها تراجع دوكاكيس وتقدم بوش . فكان غموض موقف الأخير في هذه القضية دافعا لكثير من الهجوم الديمقراطي عليه ، خاصة وأنه بدأ مضطربا في بعض الأحيان وهو يتناول دوره فيها . أما على صعيد حرب الخليج ذاتها ، فقد اتخذ بوش موقف لسياسة ريجان ، وحذر من الاصوات (الديمقراطية) التي تسعى لضعاف الالتزام العسكري الأمريكي في هذه المنطقة ، على أساس أن لامريكا - باعتبارها قائدة العالم الحر - مسئوليات ينبغي أن تنهض بها . وكثر بوش في حملته التأكيد على أن تأييد حرية الملاحة ودعم حلفاء أمريكا وحماية حركة البترول أمور حيوية للعالم الحر^(١٠) .

وكان بوش يرد بذلك على تساؤلات طرحها الكونجرس حينئذ عن المدى الذي يمكن أن يصل إليه الالتزام الأمريكي في الخليج مطالبا بالمزيد من المعلومات في هذا الشأن .

والملاحظ أن المرشح الجمهوري (دول شارك) في إصدار قرار الكونجرس الذي يتضمن ذلك التحفظ . وتلخص موقف (دول) في أنه يتفق مع ريجان حول عدم ترك الخليج للسوفيت لكنه يصر على أن يضطلع الكونجرس بدور نشط في صياغة السياسة الأمريكية هناك ، وعلى أن يقدم حلفاء أمريكا الذين يعتمدون أكثر منها على نفط الخليج جزءا من ثمن تأمين الملاحة فيه^(١١) .

كما شاركه في التحفظ على سياسة ريجان الخليجية مرشح جمهوري آخر هو هيج الذي طالب بإعادة النظر في حدود الوجود العسكري الأمريكي بالخليج وخاصة بعد حادث الهجوم على السفينة « ستمارك » . بينما وجد مرشح آخر هو كيمب في ذلك الحادث مبررا للتأكيد على ضرورة استمرار مشروع بناء نظام مضاد للصواريخ في الفضاء باعتباره ضرورة حيوية للدفاع عن أمريكا ضد التهديد . أما المرشح روبرتسون فقد بدأ أكثر اهتماما

بانتقاد الهجوم الذي يشنه الديمقراطيون بسبب قضية (إيران - كونترا) مؤكدا أنها ليست قضية لأن الفضيحة الحقيقية هي عدم اهتمام الحزب الديمقراطي برفع نير الشيوعية عن شعوب العالم . وربما يعكس هذا التباين في تناول المرشحين الجمهوريين لهذه القضية اختلاف رؤى التيارات الرئيسية في الحزب : المحافظون القوميون (دول وهيج) ، والمحافظون الجدد (كيمب) ، والمحافظون الدينيون (روبرستون) .

وكان من الطبيعي أن يركز الديمقراطيون على إثارة قضية (إيران - كونترا) باعتبارها دليلا على فشل الادارة الجمهورية ، وأن يكون دوكاكيس الأكثر اهتماما بذلك وي طرح التساؤلات عن حقيقة دور بوش فيها إذا كان يعلم بها أو عن مدى كفاءته للقيادة إذا لم يكن يعلم رغم وجوده في البيت الابيض . كما أثار البرت جور هذه القضية من زاوية أن الادارة الجمهورية قدمت السلاح للدولة التي وقفت وراء الضربة التي تعرضت لها قوات « المارينز » في لبنان^(١٢) .

لكن هذا لم يحل دون اتخاذ الديمقراطيين مواقف تجاه حرب الخليج نفسها ، خاصة دوكاكيس و جاكسون اللذان بقيا حتى نهاية الحملة الاولى وكذلك جور الذي انسحب قبل نهايتها بقليل . والملاحظ أن الخط العام لحملات ثلاثتهم ركز على انتقاد التورط العسكري الأمريكي في الخليج بدرجات متفاوتة ، حيث كان جاكسون الأكثر انتقادا وجور الأقل . وهذا ما يفسر تباين ردود فعلهم تجاه تطورات الاحداث في الخليج . فعلى سبيل المثال اختلف ثلاثتهم حول قرار ريجان بقصف رضيفي بترول إيرانيين في منتصف أبريل انتقاما للسفينة الأمريكية التي أصيبت بلغم إيراني . فقد أيد جور ذلك القرار باعتباره (رد فعل مدروسا) بينما رفضه جاكسون لأنه (جزء من سياسة سيئة وغير فعالة) ، في حين بدأ دوكاكيس مذبذبا حيث عبر عن تفهمه للقرار في البداية ، لكنه لم يلبث أن انتقده ، اتساقا مع الخط العام لموقفه ، وشكك في حكمته وفي جدوى سياسة التصعيد في الخليج برمتها^(١٣) .

ويعتبر جاكسون المرشح الديمقراطي الوحيد الذي تبني موقفا متكاملا تجاه قضية حرب الخليج أهم عناصره أن ادارة ريجان تفتقد الى سياسة سلام دائم في هذه المنطقة التي توجد بها مصالح وحلفاء وأصدقاء لامريكا التي ينبغي أن تقوم بدور اقناع الطرفين المتقاتلين حينئذ بجدوى السلام ، وأن تتعاون مع الاتحاد السوفيتي للعمل على وقف شحنات الأسلحة الى هذه المنطقة^(١٤) .

ثانيا : القضايا العربية في برنامجي الحزبين :
بعد مرحلة الحملة الاولى ، التي انتهت في ٧ يونيو

بقضيتين عربيتين : احدهما حول حرب الخليج وتنص على : (اننا ملتزمون بأمن الخليج وحرية الملاحة في المياه الدولية وانهاء الحرب العراقية - الايرانية بتعزيز جهود الأمم المتحدة الهادفة الى وقف اطلاق النار والتوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات ، وذلك من خلال حظر السلاح على الطرفين المتحاربين) . أما الثانية فتخص لبنان ، ونصها : (اننا نؤيد سيادة لبنان واستقلاله ووحدته اراضيه في ظل حكومة مركزية قوية بما يكفي لتوحيد شعبه والمحافظة على الأمن والعيش في المنطقة) . وبذلك بقيت ثلاث نقاط خلافية تم الاتفاق على طرح اثنتين منها للتصويت في المؤتمر اجدهما بشأن رفع الضرائب على الاغنياء والشركات الكبرى ، والأخرى بخصوص ألا تكون الولايات المتحدة هي اليابنة باستخدام الاسلحة النووية . وكانت النقطة الثالثة هي الخاصة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ودولته المستقلة . وقبل أنصار جاكسون عدم طرحها للتصويت مقابل اثاره نقاش حولها في قاعة الحزب لتبدى مختلف الاطراف تصوراتها بشأنها ، وذلك بعد أن فشلت محاولات التوصل الى حلول وسطى من نوع (الحقوق الاساسية) . أو (الحقوق المتساوية) للفلسطينيين ، حيث أصر أنصار دوكاكيس على عدم التنازل عن صيغة (الحقوق المشروعة للفلسطينيين) . وقد فسر أحد أنصار جاكسون من الامريكيين العرب قبولهم عدم طرح هذه النقطة للتصويت بأنهم رأوا في اثاره نقاش رسمي حولها في قاعة المؤتمر مكسبا كبيرا في حد ذاته^(١٧) .

٢ - الصراع العربي الاسرائيلي في برنامجي الحزبين : وفي هذا المناخ الجديد على الحزب الديمقراطي ، جاءت الفقرة الخاصة بالصراع العربي الاسرائيلي في برنامجه موجزة وتؤكد على الشعور بالقلق لتخلي الادارة الجمهورية لفترة طويلة عن عملية السلام في الشرق الاوسط ، وتشير الى أهمية الحفاظ على علاقة خاصة مع اسرائيل تقوم على قيم ومصالح استراتيجية متبادلة ، وضرورة وجود قيادة جديدة تعمل للوفاء بوعده السلام والأمن عن طريق المفاوضات التي نصت عليها اتفاقية كامب ديفيد للتوصل الى سلام يضمن المصالح الامنية الاسرائيلية^(١٨) . ولذلك بدأ البرنامج الديمقراطي هزيلا من زاوية دعمه لاسرائيل بالمقارنة مع البرنامج الجمهوري الأكثر مغالاة ، والذي تناول سبل تأييد اسرائيل بالتفصيل على النحو التالي :^(١٩) - مواصلة ضمان احتفاظ اسرائيل بحقوق نوعي على اي عدو او تجمع من الاعداء . - الرفض الحاسم لأقامة دولة فلسطينية في الضفة وغزة . - التعهد باستمرار التعاون الاستراتيجي بين امريكا واسرائيل وتطويره ليشمل وضع معدات عسكرية امريكية في اسرائيل قابلة للاستخدام المزدوج .

١٩٨٨ ، يعقد كل من الحزبين الكبيرين مؤتمره القومي لإعلان مرشحيه لمنصبى الرئيس ونائب الرئيس ، والموافقة على البرنامج الذى يحدد مواقف الحزب دون أن يعنى ذلك ضرورة التزام مرشحه بهذا البرنامج في حالة فوزه بالرئاسة . وقد عقد الحزب الديمقراطى مؤتمره الاربعين بآتلانتا - جورجيا ١٨ - ٢١ يوليو ، بينما عقد الحزب الجمهورى مؤتمره الرابع والثلاثين في نيواورليانز - لويزيانا ١٥ - ١٩ أغسطس .

وقد رأينا أن المواقف التى عبر عنها المرشحون الديمقراطيون والجمهوريون لا تنطوى على تمايزات جوهرية ، وإن كان الاتجاه العام لدى الديمقراطيين أقل انحيازاً لاسرائيل من الجمهوريين لأول مرة .

وجاء مؤتمر الحزبين ليؤكد هذا الاستخلاص بشكل أوضح ، حيث شهد المؤتمر الديمقراطى جدلاً ساخناً لأول مرة حول مسألة الدولة الفلسطينية . كما جاء البرنامج الديمقراطى أقل مغالاة في تأييده لاسرائيل .

١ - الجدل في الحزب الديمقراطى :

قبل أن ينعقد المؤتمر القومى للحزب الديمقراطى ، تبنى أنصار جاكسون في مؤتمرات هذا الحزب بالولايات الدعوة الى حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى بما في ذلك حق اقامة دولة مستقلة .

وشهدت تلك المؤتمرات جدلاً واسع النطاق حول هذه الدعوة أسفرت عن موافقة ستة منها على نص واضح يتضمن حق تقرير المصير والدولة الفلسطينية^(٢٠) ، وذلك في ولايات ايلينوى وماين واوريجون وتكساس وفيرمونت بالإضافة الى مقاطعة كولومبيا . وفي ولاية مينيسوتا تم الاتفاق على صيغة تقول : (حق تقرير المصير للفلسطينيين ومشاركتهم في عملية تعبر عن طموحاتهم القومية) . بينما كانت الصيغة في ولاية أيوا هي (تأييد حق الشعب الفلسطينى في وطن قومى) ، وفي ولاية كاليفورنيا (تحقيق طموحات الفلسطينيين للتحكم في مصيرهم) . ورغم أن هذه النصوص جاءت في اطار التأكيد على ضرورة ضمان أمن اسرائيل ، فقد كانت هذه المرة الأولى التى تقرها مؤتمرات الحزب الديمقراطى بالولايات .

ومع ذلك ظلت قضية الدولة الفلسطينية احدى أبرز النقاط الخلافية الاثنى عشرة بين معظم أنصار جاكسون (٢١٨ مندوباً) وأنصار دوكاكيس (٢٨٦٧ مندوباً) في المؤتمر القومى للحزب ، الأمر الذى انعكس على أعمال لجنة صياغة البرنامج العام للحزب التى بدأت اجتماعاتها بديتفر - كلورادو يوم ٢٥ يونيو بحضور ١٨٦ عضواً منهم ٤ من الأمريكيين العرب لأول مرة وظلت الخلافات حول هذه النقاط مستمرة حتى عشية انعقاد المؤتمر^(٢١) ، حيث تم قبول ٩ منها بينها نقطتان خاصتان

بين اليهود الأمريكيين حول موقفهم من الحزبين : فقد انطلق اليهود الجمهوريون ، الذين ظلوا دائما الاقلية ، يدعون اقرانهم الديمقراطيين وجميع اليهود في أمريكا للانضمام الى الحزب الجمهوري . وافتتح ماكس فيشر عميد الجمهوريين هذه الدعوة في خطابه امام المؤتمر الجمهوري في ١٧ أغسطس ، مركزا على ان الحزب الديمقراطي يتحرك بعيدا عن حاجات واهتمامات اليهود ، وان برنامجه لم يتضمن ادانة للغذاء للسامية ولا لقرار الامم المتحدة الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية ولم يؤيد اليهود السوفيت ولم يرفض الدولة الفلسطينية^(٢٤).

كما أقدم توماس داين مدير لجنة العلاقات الأمريكية - الاسرائيلية AIPAC على سلوك غير مألوف عندما اشاد بما تضمنه البرنامج الجمهوري حول الشرق الاوسط وقال انه افضل برنامج يقره اى من الحزبين في تاريخهما^(٢٥).

ورغم مشاركة مسئولين في AIPAC الى ايضا ان هذه الاشادة لاتعنى تأييد اللجنة للحزب الجمهوري ، فقد انتقد بعض اليهود الأمريكيين سلوك AIPAC على اساس انها كجماعة غير حزبية ليس لها ان تنحاز الى اى من الحزبين على حساب الآخر . وحدث سجال بين قادة اليهود حول هذه القضية . فرأى زاكس مثلا ان داين لم يقل الا الحقيقة ، وان الديمقراطيين كانوا سعداء لفترة طويلة بتقريب اليهود لهم قبل ان يصبح الجمهوريون اكثر وضوحا في تأييدهم لاسرائيل^(٢٦) . ويمكن تلخيص ابرز معالم الخطاب السياسى لليهود الجمهوريين على النحو التالي :^(٢٧)

- ان الحزب الديمقراطى لم يعد ذلك الحزب الذى ظل معظم اليهود يصوتون له طويلا ، بعد ان لم يبق لديه الا القليل الذى يقدمه لليهود .

- ان الجمهوريين تبنا برنامجا متكاملا لدعم اسرائيل ، ولا يمكن مقارنته بالفقرة القصيرة التى لاتفصح عن التزام حقيقى Nnn - committal التى تبناها الديمقراطيون حول الشرق الاوسط في برنامجهم .

- ان البرنامج الجمهوري يؤكد سجل ادارة ريجان - بوش في دعم اسرائيل ، ولا يترك مجالا للشك في ان الجمهوريين باتوا يشاركون اليهود في مصيرهم .

- ان دور جاكسون في الحزب الديمقراطى يتزايد على نحو لا يترك مكانا لليهود في هذا الحزب . فعبارة « جاكسون الديمقراطى » كانت تعنى ذات يوم هنرى جاكسون المؤيد لاسرائيل . لكنها تعنى الان جيس جاكسون ، وعلى اليهود ان يدركوا مغزى هذا التغير الذى جعل الدولة الفلسطينية مقبولة من اعداد متزايدة من التيار الرئيسى في الحزب .

- ان الحكومة الاسرائيلية نفسها تشعر بالقلق بدليل

- ادانة العداء للسامية والدعوة الى الغاء قرار الامم المتحدة عام ١٩٧٥ الذى ساوى بين العنصرية والصهيونية مع الاشارة الى ان الفشل في هذا الالغاء سيبرر ايقاف المساهمة المالية الأمريكية في ميزانية المنظمة الدولية .

- التأكيد على ان محاولة طرد اسرائيل من الامم المتحدة ستؤدي الى مقاطعة أمريكا لها .

- دعوة الحكومة السوفيتية الى السماح بالهجرة الحرة لليهود والى اثناء التمييز ضد اليهود والجماعات الدينية الأخرى .

والملاحظ ان الجزء الخاص بالصراع العربى الاسرائيلى في البرنامج الجمهوري استقى بكاملة تقريبا من « ورقة موقف للشرق الاوسط »^(٢٨) Middle East Position Paper التى أعدتها لجنة بوش الاستشارية الخاصة بهذه المنطقة ، والتى تضمنت توصيات تفصيلية في ٩ ورقات . واعطت تلك الورقة اهمية خاصة لتخزين المعدات العسكرية الأمريكية وقطع الغيار والذخيرة في اسرائيل لتستخدمها في حالة نشوب حرب جديدة ، وهو هدف قديم لاسرائيل برز بشكل ملح بمقتضى خبرة حرب ١٩٧٣ . كما دعت الورقة الى توسيع نطاق التعاون العسكرى والالتزام بتطوير صاروخ اسرائيلى مضاد للصواريخ العربية تأكيدا لاستمرار التفوق العسكرى الاسرائيلى .

واكدت الورقة رفض اقامة دولة فلسطينية تحت اية ظروف لانها ستضر بالمصالح الامنية لاسرائيل والاردن والولايات المتحدة ، ورفض خلق اية هوية فلسطينية يمكن ان تعرض امن اسرائيل للخطر . كما اوضحت ان انجاز السلام في الشرق الاوسط يتم عبر عملية طويلة وعن طريق المفاوضات المباشرة دون تدخل اى طرف خارجى . وتعتبر هذه اول مرة يخرج فيها الديمقراطيون بمؤتمر قومى وبرنامج اقل تأييدا لاسرائيل من الجمهوريين . ففي ١٩٨٤ لم يكن هناك فارق ملموس بين البرنامجيين ، وان كانت صياغة البرنامج الديمقراطى اكثر مغالاة في هذا التأييد^(٢٩).

وفي ١٩٨٠ كان البرنامج الجمهوري اكثر حذرا بينما اتسم البرنامج الديمقراطى بتحديد لعناصر تأييد اسرائيل بقدر اكبر من التفصيل وبمعارضته الصريحة لقيام دولة فلسطينية ، وهو ما لم يزد في البرنامج الجمهوري وقتئذ ، اى على عكس الحال عام ١٩٨٨^(٣٠) . وفي ١٩٧٦ كان البرنامجان مغاليين في تأييدهما لاسرائيل ، وبدأ انهما يتنافسان في تأكيد كل ما تطالب به^(٣١).

٣ - اليهود بين الحزبين :

ادى ذلك التطور في معالجة البرنامجيين الديمقراطى والجمهوري للصراع العربى الاسرائيلى الى اثاره جدل

متجهين : أحدهما يضع الخطوط الأساسية لاستراتيجية أساسها قدر معين من العدل الاجتماعي والنمو المتوازن والحد من الإنفاق العسكري ، والآخر ينحاز إلى الأغنياء ويستهدف بالخل الاقتصادي المتزايد ويزيد الإنفاق العسكري . وبخصوص الصراع العربي الإسرائيلي ، نلاحظ أن التباين الذي تبلور في مؤتمر وبرنامجي الحزبين لم ينعكس في الحملة النهائية التي تشهدها العادة جرح المرشحين على أرضاء إسرائيل واليهود ، وإن ظل دوكاكيس متميزاً بعدم رفضه المبدئي للدولة الفلسطينية.

(١) التناقض على أرضاء اليهود وإسرائيل :

حرص كل من بوش ودوكاكيس على دور بارز لليهود في حملتهما النهائية . فقد شكل بوش اللجنة اليهودية القومية لحملته ، وعلى رأسها ثلاث شخصيات يهودية كبيرة . جوردان زاكس من أوهايو ، وجورج كلاين من نيويورك ، وماكس فيشر من ديترويت . وقد شكلت هذه اللجنة بعد أن التقت مجموعات من قادة اليهود مع بوش في جلسات حوار أكد خلالها دعمه الكامل لإسرائيل ورفضه أي اتجاه لدفعها إلى تقديم تنازلات تعرض أمنها للخطر (٢٠).

كما حرص بوش على أن تصدر الشخصيات المعروفة بشدة تأييدها لإسرائيل لحجته الخاصة بالشرق الأوسط ، والتي رأسها اليهودي جوردان زاكس ، وضمت شخصيات منها مارشال بريجير الذي كان مسؤولاً عن تنسيق علاقة ريجان بالجالية اليهودية ، ولورانس ايجلبير جر وجوزيف سيسكو وآلان كيبس ووليام شنيدر وجيفري كيمب وجويس ستار وجميس فيليبس ، وقد لعبت تلك اللجنة الدور الرئيسي في صياغة الجزء المتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي في البرنامج الجمهوري . كما حرص دوكاكيس بدوره على أن يضم للجنة حملته القومية عدداً من زعماء اليهود والعناصر المؤيدة لإسرائيل ، ومنهم ستيوارت ايزنشتات وهايمن بوكبايندر وصمويل لويس وستيفن جروسمان وكين والسن ومادلين البرايت .

وعلى صعيد الالتزام تجاه إسرائيل ، لم يترك كلا المرشحين فرصة لتأكيد . ويمكن الإشارة إلى هذه المظاهر على سبيل المثال لا الحصر .

- اسراع بوش بتأكيد مساندته الكاملة لقرار وزارة العدل الأمريكية باعتبار الرئيس النمساوي كورت فالدهايم شخصاً غير مرغوب فيه . وبعث بوش برسالة إلى جوردان زاكس يؤكد فيها تعهده بالالتزام بهذا القرار في حالة توليه الرئاسة (٢١).

- تخلى بوش عن ٥ من مساعديه لتوجيه اتهامات لهم بمعاودة السامية ، وعلى رأسهم فردريك مالك نائب رئيس حملته .

- حرص كل من بوش ودوكاكيس على الاتصال الهاتفي

مبارحة السفير الإسرائيلي في واشنطن لقادة الحزب الديمقراطي بأن ما حدث في مؤتمر اتلانتا بمثابة جرس إنذار يجب الاهتمام به .

وإزاء هذا الهجوم المنظم ، تصدى بعض اليهود الديمقراطيين للرد بالتركيز على النقاط التالية (٢٢) :

- أن هناك مصيدة منصوبة ليهود أمريكا عبر حملة نمو غائبة تسعى إلى إثارة الخوف من توجهات دوكاكيس وطرح الشكوك حول من سيوجه سياسته الشرق الأوسطية حال فوزه بالرئاسة .

- أن دوكاكيس ظل دائماً مرتبطاً بإسرائيل ومؤيداً لنضالها من أجل الأمن . فكان هو مثلاً أول حاكم يأمر سلطات ولايته بعدم التعامل مع أية شركة تلتزم بالمقاطعة العربية لإسرائيل . كما كان من أوائل الداعين إلى نقض قرار الأمم المتحدة الخاص بمساواة الصهيونية بالعنصرية ، على عكس أحد قادة حملة بوش وهو سونونو حاكم نيويورك منبشائر الذي كان الحاكم الوحيد الذي رفض إصدار مثل هذا الإعلان .

إن دوكاكيس تمكن من هزيمة جاكسون ومندوبيه في الصراع حول الدولة الفلسطينية ونجح في صياغة برنامج مؤيد لإسرائيل رغم الضغوط التي واجهها .

- أن إدارة ريجان بوش أظهرت بعد أيام من المؤتمر الجمهوري الهوة الواسعة بين برنامجها وأفعالها ، وذلك عندما استخدمت لغة غير مسبقة في تهديد إسرائيل بسبب إبعاد بعض الفلسطينيين المسؤولين عن العنف المستمر .

لكن الملاحظ أن حملة اليهود الجمهوريين على الحزب الديمقراطي لم تنجح في تحويل كثير من أصوات اليهود الديمقراطيين إلى بوش ، الأمر الذي يعكس مدى الارتباط التاريخي بين أغلبية اليهود والحزب الديمقراطي رغم حقيقة أن بوش هو الأكثر تأييداً لإسرائيل . ويبدو أن وولف بلتزر رئيس مكتب جريدة « جيروز اليم بوست » في واشنطن كان على حق عندما لاحظ أن اليهود الأمريكيين ظلوا يناصرون دوكاكيس في حين أن اليهود الإسرائيليين يفضلون بوش (٢٣) . ومع ذلك يظل للجدل بين اليهود الأمريكيين حول موقفهم من الحزبين مغزى لا يمكن الاستهانة بتأثيراته المستقبلية على النحو الذي سنعالجه في خاتمة هذه الورقة .

ثالثاً : الحملة النهائية :

بانتهاؤ المؤتمرين القوميين للحزبين ، تبدأ المرحلة الأخيرة في انتخابات الرئاسة الأمريكية وهي الحملة النهائية أو حملة الخريف .

وقد شهدت هذه الحملة تبلور مواقف المرشحين والجمهوري حول القضايا الداخلية الكبرى مثل الضرائب وعجز الميزانية والبرامج الاجتماعية والإنفاق العسكري ويمكن القول بأنها أظهرت التمايز بين

يجب أن يكون في المكان الذي تقول إسرائيل أنه عاصمتها .

والمثير للانتباه أن يركز الإعلام العربي عموماً ، في تناوله للحملة الانتخابية الأمريكية على هذه القضية متجاهلاً السياق العام للحملة بل والسياق الذي يطرح فيه دوكاكيس موقفه من هذه القضية نفسها . ويجدر التنويه هنا بأن موقف دوكاكيس من قضية القدس وفقاً لما طرحه لا تعنى بالضرورة قبوله بالادعاءات الإسرائيلية بشأنها . فهو لا ينطلق من حق إسرائيل - سواء القانوني أو التاريخي الديني - في القدس ، وإنما ينطلق من فكرة بسيطة مؤداها أن السفارات تقام عادة في المكان الذي تقول الدولة المضيئة أنه عاصمتها ومع ذلك فقد تجاهل دوكاكيس حقائق أولية في مقدمتها أن هذا المكان الذي تزعم إسرائيل أنه عاصمتها سيطرت عليه عن طريق الغزو العسكري وأنه من ثم منطقة محتلة . كما تجاهل أن القرار ١٨١ لسنة ١٩٤٧ الذي أعطى إسرائيل شرعيتها الدولية لم يضم هذا المكان للدولة الإسرائيلية ، وإنما قضى بتدويله .

لكن موقف دوكاكيس من هذه القضية لا يجوز أن يكون المؤشر الوحيد لتقويم حملته أو أن يحجب عنا التطور المهم الذي طرأ على موقفى الحزبين الأمريكيين الكبيرين في هذه الحملة .

وقد ظل بوش صامتا طوال الحملة إزاء قضية القدس ، فلم يعلق على موقف دوكاكيس سلباً أو إيجاباً ، وهو الذي اهتم بزيارة القدس خلال جولته في منطقة الشرق الأوسط في سبتمبر ١٩٨٦ والوقوف أمام المقدسات اليهودية والبكاء أمام ما يسمى « بحائط المبكى » وهو يرتدى « الطاقية » اليهودية المعروفة .

وقد صمت بوش إزاء قضية القدس حتى عندما انتقد مسئولون في إدارة ريجان موقف دوكاكيس من قضية القدس . كما ظل صامتا عندما اتخذ الجمهوريون بمجلس الشيوخ مبادرة عملية في اتجاه نقل السفارة الأمريكية للقدس ، وذلك عبر الاقتراح الذي قدمه السيناتور هليمز بتخصيص اعتمادات لبناء مئذنين للسفارة الأمريكية بإسرائيل أحدهما في تل أبيب والآخر في القدس لترك الحرية للرئيس الجديد لتحديد أيهما سيكون المقر الرسمي للسفارة . وقد أقر الكونجرس ذلك الاقتراح بالفعل^(٣٥).

(٣) قضية الخليج في الحملة النهائية :

عندما بدأت الحملة النهائية ، كانت إيران قد قبلت القرار ٥٩٨ وتم وقف إطلاق النار . وقد صب ذلك التطور في مصلحة حملة بوش الذي سعى إلى استثماره من خلال الإيحاء بأن استمرار الإدارة الجمهورية على حماية الملاحاة في الخليج كان له الأثر الحاسم في تغيير الموقف الإيراني . وأصبح بمقدور بوش أن يواصل التأكيد على موقفه الذي

بشامير خلال زيارته للولايات المتحدة في يونيو ، حيث أكد له كل منهما أنه سيحافظ على الصداقة الأمريكية الإسرائيلية الحميمة .

- مشاركة بوش ودوكاكيس عن طريق نائبيهما كويل وبنستن في معارضة منح رئيس منظمة التحرير الفلسطينية تأشيرة دخول للولايات المتحدة لمخاطبة الجمعية العامة . فكان كلاهما ضمن ٥١ عضواً بمجلس الشيوخ طالبوا إدارة ريجان في آخر سبتمبر بعدم منح عرفات تأشيرة دخول^(٣٦) .

لكن تجدر الإشارة هنا إلى أن استرضاء اليهود وإسرائيل من الأمور المألوفة في الحملة الانتخابية الأمريكية ويقوم بها جميع المرشحين بدرجات متفاوتة . وحتى جاكسون نفسه اضطر خلال الحملة الأولية لأن يعلن قبل معركة نيويورك عزمه على تصحيح علاقته مع اليهود وأنه يعتذر لهم ويؤكد أنه لم يدع إلى مشاركة عرفات في عملية التسوية ويصف لقاء سابقاً له معه بأنه لقاء عابر لا ينطوى على مغزى سياسي^(٣٧).

(٢) الدولة الفلسطينية بين دوكاكيس وبوش :

أكد بوش بوضوح قاطع - كما سبقنا الإشارة - على رفضه لقيام دولة فلسطينية ، بينما امتنع دوكاكيس عن إعلان هذا الرفض ليترك للأطراف المتنازعة تحديد الشكل النهائي للتسوية عن طريق التفاوض ، مكتفياً برفض أي إعلان منفرد للدولة الفلسطينية .

والملاحظ أن بوش اتخذ من موقف دوكاكيس هذا مدخلاً للهجوم عليه وهو يخاطب التجمعات اليهودية كما فعل في خطابه أمام مؤتمر « بنائى بريث » بيليتيمور في سبتمبر . فقال (أن عدم استبعاد دوكاكيس لقيام دولة فلسطينية يكشف عن قصور في فهم الموقف ، فأى شخص يجد صعوبة في اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة أو يقترح تركها مفتوحة لا يفهم المخاطر الحقيقية القائمة . وادارتى لن تؤيد إقامة أى كيان فلسطيني يمكن أن يهدد أمن إسرائيل)^(٣٨).

لكن دوكاكيس ظل مصراً في هذا المجال على أنه ليس من حق الولايات المتحدة أن تتخذ قراراً في قضية كهذه ، أو أن تفرض سلاماً أمريكياً في الشرق الأوسط .

ومع ذلك فقد اتفق بوش ودوكاكيس على استبعاد منظمة التحرير عن عملية التسوية ما لم تلبى الشروط الأمريكية كاملة ، وعلى محورية دور الأردن في هذه العملية رغم قراره بفك الارتباط مع الضفة الغربية ، وعلى أن اعتراف الدول العربية بإسرائيل ضرورى لدفع هذه العملية .

والملاحظ أن دوكاكيس ظل ، خلال الحملة النهائية ، على موقفه من قضية القدس وتأييده لنقل السفارة الأمريكية في إسرائيل على أساس أن مكان هذه السفارة

فظهر أنه أصبح هناك تيار لا يستهان به داخل الحزب الديمقراطي يؤيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بل ويقبل إقامة دولة فلسطينية على النحو الذي عرضنا له .

وينبغي التأكيد هنا على أن هذا التحول الحادث في الحزب الديمقراطي هو تحول كمي لا كيفي ، وأنه يشبه نوعاً من تبادل المواقع بين الحزبين ، وبالتالي فهو لا يبرش في ذاته بتغير يعتد به في السياسة الأمريكية إذا تولتها إدارة ديمقراطية في المستقبل القريب ، ودون أن يعنى ذلك في الوقت نفسه المصادرة على إمكانات هذا التغير وخاصة إذا أمكن للطرف العربى في الصراع أن يمارس ضغطاً فاعلاً خلال الفترة المقبلة .

والواقع أن هذا التحول في مواقف الحزبين الأمريكيين الكبيرين لم يكن فجائياً ، ففى الحزب الجمهورى أدى تصاعد نفوذ تيار المحافظين الجدد منذ أواخر السبعينات الى تدعيم التوجهات الرامية الى الذهاب في تأييد إسرائيل اشواطاً أبعد مما ذهبت اليه التيارات المحافظة الأخرى داخل الحزب سواء المحافظين التقليديين أو القوميون أو الدينيين^(٣٦) .

وقد ظهر تأثير هذا التطور داخل الحزب الجمهورى على ممارسات إدارتى ريجان اللتين سجلتا مستوى غير مسبوق في الدعم الأمريكى لإسرائيل ، الأمر الذى أسقط أسطورتين سادتا طويلاً هما : أسطورة افضلية الرئيس الجمهورى على الرئيس الديمقراطى ، وأسطورة افضلية رئيس الفترة الثانية المتحرر من الضغوط اليهودية عليه لعدم قدرته على الترشيح لفترة ثالثة^(٣٧) .

أما في الحزب الديمقراطي فقد شهدت السنوات القليلة الماضية تزايداً مطرداً في نفوذ جناحة اليسارى المعبر عن افكار وقيم الليبرالية الجديدة ذات التوجهات الاجتماعية الواضحة ، والذي أصبح ملتقاً حول جيس جاكسون ، وهو التيار الذى يعبر عن تعاطف مع الشعب الفلسطينى . ورغم خسارة هذا التيار في الحملة الأولى ، إلا أنه أصبح أحد أهم مراكز الثقل لتي لا يمكن تجاهلها داخل الحزب ، حيث يؤيده نحو ثلاثة أرباع الزنوج وما لا يقل عن ثلث الليبراليين وكل اليساريين . وقد رأينا كيف نجح هذا التيار في طرح قضية الدولة الفلسطينية داخل الحزب بشكل غير مسبوق .

وفي الوقت نفسه أخذ التيار الرئيسى في الحزب يتحرر نسبياً من نظراته الجامدة التقليدية الى الصراع العربى الاسرائيلى ، وخاصة بعد أن شككت الانتفاضة أن الصراع ليس بين دول غربية متعددة واسرائيل « المحاصرة » وإنما بين شعب فلسطينى أعزل تقريباً واسرائيل القمعية .

والمرجح أن يواجه استمرار هذه العملية داخل الحزب الديمقراطى صعوبات عديدة أهمها دور اليهود في هذا

يتلخص في أن لأمريكا مهمة دائمة بالخليج لكنها لا تقتضى بالضرورة وجوداً دائماً . ومحور هذه المهمة هو إبقاء الممرات المائية مفتوحة ودعم النظم المعتدلة الصديقة لأمريكا ، والحفاظ على استقرار هذه المنطقة التى توجد للعالم الحر مصالح ضخمة فيها . بينما واصل دوكاكيس التأكيد على موقفه النقدى للتورط العسكرى الأمريكى في الخليج ، والمفضل لارسال قوات دولية ، والداعى للسعى الى حل المشكلات القائمة مع ايران سلمياً مع ابداء الاستعداد لتطبيع العلاقات معها مقابل تعهدها بإطلاق سراح الرهائن الأمريكين .

وربما كان الاهتمام بتحسين العلاقات مع ايران هو القاسم المشترك الأهم بين المرشحين فيما يتعلق بقضية الخليج ، لأن اتفاقهما على دعم النظم الموالية لأمريكا ينطوى على خلاف مهم حول سبل هذا الدعم حيث يستبعد دوكاكيس التورط العسكرى .

وبشأن قضية تحسين العلاقات مع ايران التى تبناها دوكاكيس ، لم يكن بمقدور بوش رفضها بعد أن تورطت الإدارة الجمهورية في تقديم الأسلحة لإيران ، لكن تميز موقف بوش في هذا الصدد بالتركيز على ضرورة البحث عن سياسيين معتدلين يمكن الحوار معهم .

ورغم أن وقف إطلاق النار في الخليج أدى الى تقلص الاهتمام العام في أمريكا بقضية (ايران - كونترا) وخاصة بعد أن دخلت تحقيقاتها في متهاتات ، فقد ظلت محوراً هاماً في المواجهة خلال الحملة النهائية . وكان أبرز مؤشر لذلك أنها طغت على الشق المتعلق بحرب الخليج في المناظرة التليفزيونية الأولى ، حيث عمد دوكاكيس الى مهاجمة بوش بشأنها مؤكداً أنه تورط في السياسة السرية وأنه أيد مقايضة الأسلحة بالرهائن على عكس شولتز وواينبرجز . بينما دافع بوش عن سياسة الإدارة الجمهورية تجاه الخليج مؤكداً نجاحها في وقف القتال ، وسخر من دوكاكيس لتفضيله ارسال قوات دولية للخليج . ومع ذلك فقد اعترف بوش بأن هناك خطأ ارتكبت في مرحلة ما ، مبرراً إياها بأن السياسة الأمريكية ارادت التعامل مع الإيرانيين المعتدلين لدعم مركزهم في النظام الإيرانى .

خاتمة :

منذ أن بدأت الحملة الأولى للرئاسة الأمريكية ، بدت في الأفق ملامح تحول غير مكتمل المعالم في المواقف التقليدية للحزبين الجمهورى والديمقراطى تجاه الصراع العربى الاسرائيلى . فقد بدأ أن مواقف المرشحين الجمهوريين تنحو في محصلتها النهائية الى تجاوز نظراتهم الديمقراطيين في تأييد إسرائيل . لكن هذا التحول لم تتضح معاملة الا بانعقاد المؤتمرين القوميين الحزبيين .

الاتفاق العسكري الواسع أو معارضة التدخل العسكري في الصراعات الإقليمية ستتأثر على الدعم الأمريكي لإسرائيل ، فأنقلبوا على ليرالياتهم وتحولوا إلى المحافظة المتطرفة .

ورابعها : البقاء داخل الحزب الديمقراطي الأقرب إلى توجهاتهم الليبرالية لكن دون تدعيم المرشح الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية إلا إذا حصلوا على ضمانات جدية لعدم ارتباطه بمواقف وسياسة الحزب عندما يصل البيت الأبيض . فإذا تعذر ذلك يمكنهم تدعيم المرشح الجمهوري للرئاسة . وقد حدث من قبل أن صوت يهود ديمقراطيون لصالح المرشح الجمهوري ، ففي بعض الانتخابات ، مثلما حدث عام ١٩٨٠ عندما حصل ريجان على ٤٣٪ من أصوات اليهود ، وعام ١٩٥٦ عندما حصل أيزنهاور على ٤٠٪ من أصواتهم ومن المؤلف في السياسة الأمريكية أن يصوت بعض أعضاء أحد الحزبين لمرشح الحزب الآخر .

وخامسها : أن يتكيفوا مع التوجهات الجديدة في الحزب الديمقراطي أزاء الصراع العربي الإسرائيلي ، خاصة وأن الحد الأقصى الذي يمكن أن تصل إليه لن يكون مهددا لإسرائيل بحال من الأحوال . والمرجح أن يكون هذا الحد الأقصى تأييد دولة فلسطينية منزوعة السلاح ناقصة السيادة مرتبطة سياسيا بالأردن ومعتمدة اقتصاديا على إسرائيل ، في إطار عملية تسوية تتضمن معاهدات سلام عربية إسرائيلية وتطبيعا واسع النطاق يتيح لإسرائيل أن تصبح القوة الرئيسية في نظام إقليمي جديد شرق أوسطي .

وأيا كان البديل الذي سيعتمده اليهود الديمقراطيون ، تبقى كلمة أخيرة وهي أن تطورا مهما في مواقف الحزبين الأمريكيين الكبيرين تجاه الصراع العربي الإسرائيلي قد جد . وهو تطور محمود لقطاع من المثقفين العرب الذين تمثل العدالة الاجتماعية قيمة كبرى لديهم ومن ثم يجدون الحزب الديمقراطي أقرب إليهم من هذه الزاوية ، بينما كانوا ينفرون منه لفترة طويلة لأنه كان الأكثر مغالاة في تأييد إسرائيل ، الأمر الذي وضعهم في مأزق يفرض عليهم الاختيار بين موقفهم القومي وانحيازهم الاجتماعي . ولذلك يأتي هذا التطور مبشرا بتحريرهم من هذا المأزق بدرجة أو بأخرى . □

الحزب ، وهو الدور الذي ترسخ عبر ما يزيد عن ٥٠ عاما منذ أن أصبحوا جزءا من التحالف الديمقراطي الكبير الذي حمل روزفلت إلى البيت الأبيض عام ١٩٣٢ . ويمكن تصور عدة بدائل للحركة أمام اليهود في مواجهة هذا التطور :-

أولها : العمل على محاصرة التيار « الجاكسوني » داخل الحزب من خلال التأثير على التيار الليبرالي الرئيسي الذي ينتمي إليه معظم اليهود بالفعل ، وحتى بالتعاون مع التيار المحافظ في الحزب المتمركز في الجنوب والذي قد يسعى لاستخدامهم للحد من تزايد نفوذ التيار « الجاكسوني » .

والواضح أن هذا البديل هو الذي تم اعتماده بالفعل خلال الفترة الماضية . وهو يحمل في طياته احتمالات صدام يهودي - زنجي على أساس أن الزنوج يمثلون القاعدة الرئيسية للتيار الجاكسوني .

وثانيها : السعى من أجل إعادة بناء التحالف اليهودي - الزنجي ، الذي كان قد بلغ ذروته في أوائل الستينات ، على قاعدة المواجهة المشتركة للعداء للسامية وللتمييز ضد الزنوج .

وبكان هذا التحالف قد أخذ في الانكسار منذ أواخر الستينات لأسباب موضوعية يصعب القفز عليها ، وفي مقدمتها انتقال قيادة الحركة الزنجية إلى فئات العمال الأقل دخلا التي تنظر إلى الموقع الاجتماعي لليهود نظرة طبقية . ولذلك فرغم وجود تراث يعتد به للتحالف بين اليهود والزنوج فثمة عوامل اجتماعية تجعل من الصعب إعادة بناء هذا التحالف من جديد .

وثالثها : الانسحاب التدريجي لليهود من الحزب الديمقراطي والالتحاق بالحزب الجمهوري الذي غدا الأكثر تأييد إسرائيل . لكن التوجهات الليبرالية الأصلية لليهود الديمقراطيين تجعل هذا البديل بالغ الصعوبة ، خاصة وأن نفوذ المحافظين الجدد في الحزب الجمهوري تجعل الهوية واسعة للغاية . ومع ذلك فثمة خبرة سابقة لتحول قطاعات من اليهود الليبراليين إلى مواقع شديدة المحافظة ، بل وشكلت بعض هذه القطاعات إحدى القوى التي أدت إلى بروز تيار المحافظين الجدد في الحزب الجمهوري . فقد وجد بعض اليهود أن المعارضة الليبرالية للسياسة العسكرية الأمريكية سواء معارضة

المراجع

1 - Candidates express views on Israeli Palestinian Violence, The Des Moines Sunday Register, February 7, 1988.

2 - Jerusalem Post, February 1, 1988.

Jerusalem Post, December 23, 1987.

(٤) انظر : وحيد عبد المجيد ، الانتخابات الأمريكية وازمة الشرق الاوسط ، السياسة الدولية ، العدد ٧٩ ، يناير ١٩٨٥ ، ص ٢٨ - ٤١

(٥) لمزيد من التفاصيل ، راجع : يوثيف كرفي ، لقاء صحفي مع هارت ، ملحق صحيفة هآرتس الاسرائيلية ، ٢ مارس ١٩٨٧

- (٦) المصدر السابق .
- (٧) وحيد عبد المجيد ، الانتخابات الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، مصدر سابق .
- (٨) راجع : وحيد عبد المجيد ، انتخابات الرئاسة الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي (القاهرة : مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، رقم ٤٩) ص ٣٩ - ٤٠ .
- (٩) د . سعد الدين إبراهيم ، الانتخابات الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط (القاهرة : مطبوعات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، رقم ٧ ، ١٩٧٦ ص ٨١ - ٨٢ .
- (١٠) انظر على سبيل المثال خطاب بوش في مؤتمر القيادات الجمهورية بوسط الغرب .
- 11 - Ibid.
- 12 - New York Times, January 9, 1988.
- 13 - International Herald Tribune, April 20, 1988.
- 14 - New York Times, December 4, 1987.
- 15 - Jerusalem Post, June 29, 1988.
- (١٦) حول تفاصيل هذا الخلاف والمفاوضات حولة ، انظر :
- International Herald Tribune, July 15, 1988.
- Jerusalem Post, July 18, 1988.
- نشرة الأنباء العربية الصادرة عن وكالة الاعلام الأمريكية بواشنطن ، ١٠ يوليو ، و ١٢ يوليو و ١٥ يوليو ١٩٨٨ .
- (١٧) حديث لجيمس زغبى مدير المؤسسة الأمريكية العربية ، انظر : نشرة الأنباء العربية الصادرة عن وكالة الاعلام الأمريكية ، ١٥ يوليو ١٩٨٨ .
- (١٨) انظر : نشرة الأنباء الصادرة عن وكالة الاعلام الأمريكية ، ٢٢ يوليو ١٩٨٨ .
- (١٩) المصدر السابق ، ٢١ أغسطس ١٩٨٨ .
- 20 - The Hebrew Watchman, April 8, 1988.
- (٢١) انظر التفاصيل في : وحيد عبد المجيد ، الانتخابات الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، مصدر سابق .
- (٢٢) وحيد عبد المجيد ، انتخابات الرئاسة الأمريكية والصراع العربي الإسرائيلي ، مصدر سابق ، ص ٤٦ - ٥١ .
- (٢٣) د . سعد الدين إبراهيم ، الانتخابات الأمريكية وأزمة الشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ٨٧ - ٨٨ .
- 24 - Washington Jewish Week, August 20, 1988.
- 25 - Ibid.
- 26 - Gordan Zax, Countdown to Elections 88, Washington Jewish Week, September 9, 1988.
- 27 - See Ibid.
- Marshall Ezralow, Democratic Party is not for the Jews, B'nai B'rith Messenger, August 5, 1988.
- Walf Btitzer, Why the GOP thinks it can win Jewish Votes, The Jerusalem Post, August 7, 1988.
- 28 - See : Hyman Bookbinder, Countdown to Elections 88, Washington Jewish Week, September 15, 1988.
- David Brox, Dukakis and the Jews, Washington Jewish Week, October 13, 1988.
- 29 - The Jerusalem Post, September 9, 1988.
- 30 - The Hebrew Watchman, August 18, 1988.
- 31 - The Jerusalem Post, July 27, 1988.
- 32 - International Herald Tribune, October 7, 1988.
- 33 - Ibid. April 18, 1988.
- 34 - The Washington Times, September 8, 1988.
- 35 - The Jerusalem Post, July 29, 1988.
- (٣٦) حول التيارات لحافظة في الحزب الجمهورية ، انظر :
- د . ابراهيم عبد العزيز المهنا ، الفكر المحافظ الأمريكي والصراع العربي الإسرائيلي السياسة الدولية ، العدد ٩٥ ، يناير ١٩٨٩ ، ص ٢٥ - ٢٦ .
- وحيد عبد المجيد ، اليمين الأمريكي الجديد والانتخابات الرئاسية الأهرام ، ١٤ / ٩ / ١٩٨٤ . انظر نموذجاً لفكر المحافظين الجدد في :
Jack Kemp, An American Renaissance - A Strategy for the 1980s (Now York : Harper and Row Publishers, 1979) .
- (٣٧) وحيد عبد المجيد ، ادارة ريجان الثانية والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، المستقبل العربي ، العدد ٧٣ ، مارس ١٩٨٥ ، ص ٨ - ١٧ .



- قمة الدار البيضاء وعودة مصر حسن أبو طالب
- اتحاد المغرب العربي عز الدين شكري
- الانتخابات البرلمانية العراقية والتعددية السياسية احمد أبو الحسن زرد
- قراءة تحليلية في الانتخابات التونسية فتحي علي حسين
- وفاة الخميني والصراع على السلطة في ايران خالد السرجاني
- دور المراكز المصرية التدريبية في افريقيا سفير احمد طه محمد
- اثيوبيا : ماذا بعد محاولة الانقلاب الاخيرة فتحي حسن عطوة
- مشروع الولايات المتحدة الاوروبية ١٩٩٢ بين الممكن والمستحيل د. ثناء فؤاد عبد الله
- الناقد .. وتحديات ما بعد الاربعين محمد علي المداح
- اضطرابات جورجيا ومشكلة القوميات في الاتحاد السوفيتي د. احمد عباس عبد البديع
- القمة الصينية السوفيتية ومرحلة جديدة في العلاقات الدولية جمال الدين محمد علي
- الحلول الامريكية لمديونية العالم الثالث فخر محمد سامح سرهي
- الانتخابات البرلمانية والتحول السياسية في الاتحاد السوفيتي اماني محمود فهمي
- افغانستان بعد الانسحاب السوفيتي وفاء ثروت
- السياسة والمال في اليابان نزيهة الافندي
- الانتخابات البرلمانية في سريلانكا وتجربة المراقبين الدوليين سفير احمد توفيق خليل
- الملكية الفكرية بين اتفاقية الجات ومنظمة الويبو محمود دغش



قمة الدار البيضاء وعودة مصر

حسن أبو طالب

أما في قمة الجزائر يونيه ١٩٨٨ فقد اقتضت على موضوع دعم الانتفاضة الفلسطينية ، وإن خيم عليها بدرجة أو بأخرى الموضوعات الأربعة الأخرى . ولقد تميزت القمة الطارئة الأخيرة بشعولها لهذه الموضوعات ، واتخاذ مجموعة من القرارات التي مثلت حدا أدنى من الاجماع ذى الصفة الموضوعية - الاجرائية - وجاء انعقادها في ظل بعض دعوات عربية لعقد قمة تختص بالقضية اللبنانية ، الى جانب دعوة فلسطينية لبحث اتخاذ موقف عربي من تطورات عملية التسوية وما أنتهت اليه التحركات الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية من نتائج على أرض الواقع العربي والدولى . وقد روى الجمع بين متطلبات هاتين الدعوتين الى جانب تدارس الوضع فيما بين ايران والعراق خاصة في ضوء تعثر المفاوضات السلمية بينها . وهكذا تبلورت موضوعات القمة الثلاثة الرئيسية وفيما يلي بحث أعمال ونتائج القمة من خلال دراسة النقاط التالية :

اول - البيئة العربية والدولية التي أحاطت بعقد القمة :

جاء انعقاد القمة في ظل تطورات عربية دولية بالغة الأهمية . فمن ناحية واصلت الانتفاضة استمرارها بالرغم من تصاعد عمليات القمع الاسرائيلي الى جانب مشاركة المستوطنين الاسرائيليين في الهجوم والتنكيل بالأهالى العرب في الأرض المحتلة . ومن ناحية ثانية استقطبت المقترحات الاسرائيلية الخاصة باجراء انتخابات في الضفة وغزة بعض الاهتمام الدولى حيث أعلنت الادارة الأمريكية على لسان الرئيس بوش تأييد هذه المقترحات رغم الحاجة الى بعض الاضافات عليها كأهمية الاشراف الدولى وربطهما بحل نهائى ، كما لم يرفضها الجانب السوفيتى معتبرا اياها احدى المسارات التي تؤدي الى السير في عملية التسوية تحت مظلة المؤتمر الدولى . ولم تختلف الاستجابات الفرنسية والبريطانية كثيرا .

مدى أربعة أيام ٢٢ - ٢٦ مايو

عقدت قمة الدار البيضاء الطارئة

وسط تطورات اقليمية وعربية

ودولية بارزة . وفي القمة تم

استكمال عودة مصر الى العالم العربى ومؤسسته الأمم الجامعة العربية . وبذلك أنتهت عمليا قرارات قمة بغداد ١٩٧٨ التي قررت تجميد عضوية مصر في الجامعة العربية ونقل المقر من القاهرة الى تونس كرد فعل على السلوك المصرى تجاه اسرائيل واستمرار عملية التفاوض معها آنذاك .

وقمة الدار البيضاء هي القمة العربية السادسة عشرة ، وهي القمة العربية الطارئة الرابعة منذ توقف انعقاد القمم الدورية . والتي كانت آخرها قمة فاس الثانية سبتمبر ١٩٨٢ - وهي رقم ١٢ في القمم العربية - والتي أقرت آنذاك مايعرف باسم خطة السلام العربية والأصل في القمم الطارئة هي أن تعقد تحت ضغط من الأحداث لغرض اتخاذ موقف عربى جماعى ازاءها . ويمكن لدولة عربية أن تدعولها أو أن يتولى الدعوة اليها الأمين العام للجامعة العربية . ولما كانت القمم الدورية في توقف فعلى ، فقد أعتبرت القمة الطارئة بمثابة البديل الذى يحقق الهدف وهو اجتماع القادة العرب لبحث واتخاذ قرارات جماعية ازاء تطورات القضايا العربية المختلفة . ولذلك يلاحظ أن ثلاثا من القمم الطارئة الأربعة التي عقدت ما بين ١٩٨٢ . ١٩٨٩ لم تكن مخصصة لموضوع بذاته بل جمعت في الحقيقة بين أكثر من موضوع . وهذه القمم هي الدار البيضاء أغسطس ١٩٨٥ ، قمة عمان نوفمبر ١٩٨٧ ، والقمة الأخيرة مايو ١٩٨٩ . وقد سيطر على هذه القمم موضوعات القضية الفلسطينية وتطوراتها المختلفة على صعيد التسوية والانتفاضة ، قضية عودة مصر الى الصف العربى ، تطورات الحرب العراقية الايرانية ثم القضية اللبنانية .

وهكذا تترافق المدخلات العربية مع المدخلات الدولية في اظهر مدى التحولات الجذرية التي يعيشها النظام العربى والنظام الدولى ، وهو ما يقتضى تحديد وصياغة رؤى تتسم بالوضوح والثبات ، ومواقف تتسم بالديناميكية والفعالية . وكما سيتضح من أعمال القمة فقد سيطرت هذه المدخلات على الأطروحات المختلفة التي قدمها القادة العرب .

ثانيا : مشكلات انعقاد القمة :

لم يخلو انعقاد قمة الدار البيضاء من مشكلات غلب عليها الطابع الفنى من حيث الشكل ولكنها عكست في واقع الأمر حساسيات وتوازنات سياسية في البيئة العربية وقد انحصرت هذه المشكلات في :

- ١ - عودة مصر وكيفية توجيه الدعوة لها .
- ٢ - ملابسات المشاركة الليبية .
- ٣ - كيفية التمثيل اللبناني ، أو من يمثل لبنان في أعمال القمة .

وبالنسبة للمشكلة الأولى ، فقد وضح قبيل انعقاد القمة أن هناك نية عربية شبه شاملة بأن مصر سوف تشارك في القمة ، وأن هذه المشاركة سوف تنهى عمليا قرارات قمة بغداد ١٩٧٨ إلا أن المشكلة تركزت في طريقة توجيه الدعوة الى القيادة المصرية . وقد مرت هذه المسألة بمرحلتين الأولى وكان أساسها أن تجتمع القمة في جلسة اجرائية وتتخذ قرارا بدعوة مصر للمشاركة في باقى أعمال القمة . وقد رفضت مصر هذه الصيغة . وايدىها في ذلك دول مجلس التعاون العربى [الأردن - العراق - اليمن الشمالى] ، والتي أصرت بدورها على أن مشاركتها جميعا في القمة مرتبطة بمشاركة مصر في أعمالها منذ اللحظة الأولى كباقى الدول الأعضاء على أن توجه إليها الدعوة مثلما وجهت الى الدول العربية الأخرى .

أما المرحلة الثانية وقد تركزت حول مشاورات ملك المغرب مع قادة الدول العربية حول الصيغة المقترحة من قبل دول مجلس التعاون العربى ، حيث برزت موافقات القادة العرب على دعوة مصر وأنه لا داعى لجلسة اجرائية . وعلى اثر هذه الموافقات تمت دعوة الرئيس مبارك من خلال اتصال هاتفى اجراه الملك الحسن معه ، وتلى ذلك اتخاذ الاجراءات المعروفة في هذا الصدد . وقد أدى حل هذه المشكلة الى احداث انفراج حقيقى بين القادة العرب ساهم في انجاح طريقة عملها وفيما اتخذته من قرارات حول القضايا المختلفة .

المشكلة الثانية وهى المشاركة الليبية ، حيث اعتبرت القيادة الليبية أنه لا داع لعقد قمة طارئة في هذه الظروف . وفي تبرير أخر رفض المشاركة نظرا لدعوة مصر ولأن القمة تنعقد بطلب من قوى دولية . ومثلما كان هناك اصرار من دول مجلس التعاون على ضرورة مشاركة

ومما تجدر ملاحظته أن هذه الخطة تثير صخبا شديدا داخل اسرائيل وتحديدا داخل كتلة الليكود ، وتتراوح التفسيرات بين تأكيد وجود انقسامات حقيقية ، أو أن مايجرى من معارضات يقودها شامير وليفى وموداعى هو من قبيل تقسيمات العمل الداخلية وبمثابة توزيع الأدوار بغية عدم الاستجابة لما تطالب به الولايات المتحدة ومنع أية تغييرات على هذه الخطة التي تستبعد المنظمة والدولة الفلسطينية ولا تقر بانتهاء الاحتلال .

والتطور الثانى والابرز هو ذلك الخاص ببلورة ثلاث تجمعات عربية الى جانب وجود بعض الدول العربية خارج هذه التجمعات . ويمثل هذا التطور تغييرا حقيقيا في أداء النظام العربى . ومن شأنه حال عدم وضوح العلاقة وعدم صحتها ما بين هذه التجمعات الثلاث والجامعة العربية أن يفرز العديد من الآثار السلبية على مجمل التفاعلات العربية وتعد قمة الدار البيضاء الأولى التي عقدت في ظل هذه التجمعات الثلاث .

والتطور الثالث : وهو خاص بتعثر جهود اللجنة السداسية العربية الخاصة بالأزمة اللبنانية وهى الجهود التي أصطدمت بعقبات عديدة أدت الى تقليص مهمتها من وضع تصور لحل القضية اللبنانية الى مجرد العمل على وقف اطلاق النار الذى أخذ في التزايد في الفترة القليلة السابقة مباشرة على عقد القمة . وحتى هذا الهدف المتواضع - أى وقف اطلاق النار وتثبيتته بين جبهة عون وجبهة الحص - لم يتكفل بالنجاح خاصة وأن كلا الفريقين قد عمد الى تصعيد القتال الى جانب تصريحات ومواقف متطرفة عبر عنها وليد جنبلاط وجاءت رافضة لفكرة وجود مراقبين عرب لتأكيد وقف اطلاق النار . وقد ازداد الوضع سوءا بجريمة اغتيال مفتى لبنان الشيخ حسن خالد والذي كان يعد أحد رموز التعايش الاسلامى - المسيحى ، وأحد دعاة وحدة لبنان العربى ، وقد ابرزت تلك الجريمة الوحشية حجم المأساة التي تحل بالكيان اللبناني .

والواقع أن هذه المدخلات العربية والأقليمية الثلاثة والاكثر اهمية ليست ببعيدة عن مجمل التغييرات الجارية على قدم وساق في البيئة الدولية ، والتي ابرز سماتها الاستمرار في عملية بناء الثقة بين القوتين العظميين ، وندوع بلدان السوق الأوروبية المشتركة الثابت والمخطط نحو التوحد الاقتصادى كما هو مقرر في ١٩٩٢ ، اضافة الى تحولات السياسة الخارجية السوفيتية اداء ومواقفا ازاء العديد من القضايا الدولية وعلى وجه الخصوص نزاع السلاح النووى وتسوية القضايا الإقليمية ، يرافق ذلك تغييرات سياسية هامة داخل بعض دول أوروبا الشرقية الأكثرية في العلاقات السياسية الاصلاحية التي يقودها جورباتشوف داخل الاتحاد السوفيتى ذاته .

١ - القضية الفلسطينية انحصرت الخلاف في المؤتمر حول القضية الفلسطينية بين كل من سوريا وفلسطين . وفي اجتماعات وزراء الخارجية التحضيرى للقمة قدم كل منهما رؤية مختلفة ، وفي الطرح الفلسطيني تم التركيز على الوصول الى الية عمل عربية تعمل الى جانب الية العمل الفلسطينية وتدعمها في المجال الدولى . اما ورقة العمل السورية فقد اهتمت بطرح مبادئ سياسية عامة ولم تهتم بكيفية تطبيقها على أرض الواقع . ويتضح هذا الفارق في ضوء ماسمته الورقتان الفلسطينية والسورية . فقد تضمنت ورقة العمل الفلسطينية مايلي :-

أ - تشكيل لجنة عربية عليا على مستوى القمة برئاسة الملك الحسن الثانى وعضوية عدد من القادة العرب أو من يمثلهم لمتابعة التحرك على الساحة الدولية .

ب - تشكيل لجنة خماسية من مصر وفلسطين والأردن وسوريا ولبنان للتنسيق والتحضير لعقد المؤتمر الدولى للسلام على أساس قرارات القمة العربية والشرعية الدولية .

ج - أن تؤيد القمة العربية قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى في دورته الـ ١٩ والتي اعلن على اساسها دولة فلسطين .

د - ان تقوم الاطراف العربية بتسديد المبالغ القس اقرتها قمة الجزائر لدعم الانتفاضة الفلسطينية .

اما ورقة العمل السورية فقد تضمنت :-

١ - تحقيق الانسحاب الشامل لاسرائيل من جميع الاراضى العربية المحتلة .

٢ - استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطينى بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير واقامة الدولة المستقلة .

٣ - حشد الطاقات العربية بغية تحقيق توازن شامل مع العدو الاسرائيلى .

٤ - تقديم المساندة المالية والمعنوية للنضال الذى يقوده الشعب العربى في فلسطين والجولان وجنوب لبنان .

٥ - رفض اية تسوية للنزاع لاتضمن تحقيق الانسحاب الاسرائيلى الكامل .

٦ - العمل على عقد مؤتمر دولى للسلام تحت اشراف الأمم المتحدة .

وازاء الاختلاف بين مضمون ورقتى العمل ، وكذلك الاختلافات الحادة كما برزت في المناقشات بين ممثلى البلدين رأى دمج الورقتين معا ، وتكفل بذلك الوفد المصرى . الذى قام بصياغة ورقة عمل موحدة تضمنت في واقع الأمر اقرار خطة العمل الفلسطينية الى جانب المبادئ العامة للتسوية التى شملتها ورقة العمل السورية . وأعتبرت ورقة العمل المصرية بعد موافقة وزراء

مصر ، وضح ايضا مايشبه الاصرار المغربى على ضرورة مشاركة ليبيا وهو مابدا في محاولات الملك الحسن عبر موقفه الشخصى احمد جديرة ، وكذلك لقائهما معا في المغرب ، تلى ذلك محاولات الرئيسين الجزائري بن جديد ، والتونسى بن على الى جانب الرئيس الأسد ، والتي استهدفت اقناع القذافى بالمشاركة والحضور ، واثرت انعقاد هذه القمة الرباعية في العاصمة الليبية ٢١ / ٥ - وهو يوم انعقاد اجتماع وزراء الخارجية العرب في الدار البيضاء ولم تكن ليبيا قد شاركت بعد في أعماله - قرر القذافى المشاركة في المؤتمر وبرر موقفه الجديد بأنه بمثابة تقدير لطلب الرؤساء العرب الذين حضروا الى طرابلس ، ولأن ابداء رايه افضل من مقاطعة اعمال القمة . وهكذا ازيلت العقبة الثانية .

المشكلة الثالثة وهى من يمثل لبنان والتي عكست مدى التدهور في الحياة السياسية اللبنانية ولواجهة هذه المشكلة قدمت عدة اقتراحات منها اقتراح عراقى بأن يمثل لبنان مندوبيه في الجامعة العربية اضافة الى سفيرة في المغرب ، وأن توجه الدعوة الى رئيسى الحكومتين العسكرية - عون - والمدنية - الحص - للمشاركة في المشاورات حول الأزمة وليس المشاركة في القمة واقترح ايضا الاقتصار فقط على مشاركة المندوب اللبنانى في الجامعة في اجتماعات وزراء الخارجية العرب ، وهو اقتراح قبله الحص ورفض عون . وفي النهاية لم يقبل أيا منها - وبقي مقعد لبنان شاغرا - وذلك على الرغم من أن الأزمة اللبنانية كانت بندا أساسيا في جدول أعمال القمة .

ثالثا : قضايا القمة وأعمالها :

تضمن جدول الأعمال ثلاثة قضايا رئيسية وهى القضية الفلسطينية وتطوراتها المختلفة ولاسيما مايتعلق بعملية التسوية السياسية : الأزمة اللبنانية وتداعياتها السلبية وتعتبر المفاوضات السلمية بين العراق وايران ولقد تأثرت هذه القضايا من حيث المناقشات واتجاهات الحوار بثلاثة متغيرات تبلورت في اللقاءات الجانبية للقادة العرب وهى :

- المشاركة الايجابية المصرية في طرح الأفكار وبلورة الاقتراحات التوفيقية .

- المصالحات التى تمت بين مصر وليبيا ، ومصر وسوريا ، وسوريا وفلسطين .

- استمرار الخلاف السياسى السورى - العراقى - والذى وضح في اختلف التوصيف والمعالجة للقضية اللبنانية . ولقد تبلورت اتجاهات الحوار فيما يتعلق بالقضايا الأساسية الثلاثة كالتالى :

الى ضرورة احترام وقف اطلاق النار واتخاذ الاجراءات اللازمة لقيام المؤسسات الدستورية القائمة بواجبها بدءا بتسهيل اجتماع السلطة الشرعية لانتخاب رئيس الجمهورية ، كما دعت ورقة العمل المصرية الى إنشاء لجنة عليا برئاسة الملك الحسن الثانى وعضوية رؤساء عرب آخرين يحددهم المؤتمر تعمل على الاشراف على تنفيذ هذا القرار .

أما ورقة العمل التى قدمتها الجمهورية اليمنية فقد ركزت على الاصلاح السياسى الشامل كما يراه اللبنانيون ، وأن تتعهد القمة العربية برعاية هذه الخطوات ، وأن يتم تكوين قوة سلام عربية تتعاون مع السلطة الشرعية اللبنانية فى توحيد المجلسين ونشر الأمن والبدء فى بسط نفوذ السلطة اللبنانية . ونظرا للخلافات فيما بين هذه الأوراق المقدمة رؤى تقديم ورقة عمل تقوم على صياغتها مصر والكويت ، وقد تضمنت التأكيد على المسئولية العربية العامة عن الوضع فى لبنان ، ودعت الى تشكيل لجنة ثلاثية من الملك المغربى والهاشمى السعودى والرئيس الجزائرى للقيام بالاتصالات والاجراءات المناسبة مع جميع الأطراف المعنية بهدف توفير المناخ الملائم لدعوة اعضاء مجلس النواب اللبنانى لاجتماع ومناقشة وثيقة الاصلاحات السياسية التى يمكن ان تعتبر اساسا للحوار والوفاق الوطنى ، واجراء الانتخابات لرئيس الجمهورية وان يشكل حكومة وفاق وطنى تعمل على تنفيذ وثيقة الاصلاحات على ان يتم ذلك فى فترة لا تتجاوز سنة أشهر ، يمكن للمؤتمر ان يعقد بعدها للنظر فيما تم تنفيذه والتطورات التالية اذا لزم الأمر . وقد أخذ بهذا القرار فى البيان الختامى ولذلك صار ملزما لكل الأطراف العربية . . .

ومن واقع المناقشات التى دارت بين القادة العرب ، يمكن القول ان هناك اتجاهين رئيسيين فى الساحة العربية فيما يتعلق بالحل الاسئل للقضية اللبنانية . الاتجاه الأول وتقوده العراق وترى ان البداية تكمن فى خروج القوات السورية من لبنان على أن يتلوها خروج باقى القوات الأجنبية - ولاسيما الايرانيين ثم الاسرائيلية بجهد عربى . وأن يترك للبنان لاهله ، ويرى الموقف العراقى ان حكومة عون هى الحكومة الشرعية وان مطلبها فى اخراج القوات السورية يجب دعمه عربيا لأنه مطلب شرعى . ويمكن القول ان الموقف المصرى يميل الى خروج كل القوات الأجنبية - بما فيها السورية والايرانية والاسرائيلية - من لبنان وان يرتبط ذلك بتمكين المؤسسات الدستورية من ممارسة سلطاتها وصلاحياتها الشرعية .

الخارجية عليها احدى أوراق العمل المقدمة الى القمة ، والجدير بالذكر ان الوفد السورى أبدى اربعة تحفظات على الصياغة المدمجة وهى :-

- تحفظ حول تأييد قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته الـ ١٩ .

- تحفظ حول تأييد قيام دولة فلسطين .

- تحفظ حول اللجنة الخماسية .

- تحفظ حول تأييد عقد المؤتمر الدولى .

وفى مشاورات القمة تم اقرار خطة العمل الفلسطينية للتحرك السياسى . مثلما تحت صياغته فى الورقة المصرية فيما عدا الجزئية الخاصة بتشكيل اللجنة الخماسية استعجى عنها بالتشاور الثنائى بين الأطراف بناء على طلب من سوريا والأردن . كما لم تبد سوريا ايا من تحفظاتها الثلاث الاخرى التى أبدت من قبل وزير خارجيتها والمشار اليها أنفا .

٢ - القضية اللبنانية أحتلت القضية اللبنانية حيزا هاما من مشاورات القمة . وقد اقتضت مناقشة الموضوع اللبنانى على جلسات القمة نظرا لقرار الشيخ صباح الاحمد وزير الخارجية الكويتى ورئيس اللجنة السداسية العربية بعرض تقريره مباشرة على الملوك والرؤساء العرب . وقد تضمن هذا التقرير استعراضا لجهود اللجنة الأربعة ومطارحته القوى السياسية المختلفة من رؤى للحل ، والصعوبات التى واجهتها اللجنة فى عملها وعدم تعاون البعض من قادة الميليشيات اللبنانية ، وتصعيد القتال بصورة مبالغ فيها وعدم تجاوب بعض القوى اللبنانية مع جهود اللجنة السداسية والتشكيك فى نواياها . وفى نهاية التقرير أكد وزير الخارجية الكويتى على أمرين أولهما دور البعد العربى وأهميته سواء فى استمرار الأزمة أو فى حلها ، وأن تناقض الارادات العربية هو الذى يؤجج تيران الدماء فى لبنان . وثانيهما ان اللجنة تجد نفسها محاصرة بكثير من العقبات فى الداخل وفى الخارج . وأنها تضع ملف القضية اللبنانية تحت يدى القادة العرب لأنهم الأقدر على معالجتها .

الى جانب تقرير اللجنة السداسية توافرت عدة أوراق للعمل منها ورقة عمل عراقية تشكلت من سبع نقاط دارت فى مجملها حول تشكيل قوة عسكرية عربية تحت علم جامعة الدول العربية ، وتمكن اللبنانيين من توفير الظروف لاقامة حوار لبنانى وطنى وحر ومسئول ، وأن تحل هذه القوة محل القوات السورية ، مع انسحاب القوات الايرانية واخراج القوات الاسرائيلية بجهد عربى . أما ورقة العمل المصرية فقد اكدت على أن الاطار العربى هو الاطار الطبيعى لحل الأزمة اللبنانية ، ودعت

هذا التحفظ السوري وفي واقع الأمر عكس هذا الوضع المكانة التي يحتلها العراق بين الدول العربية ولاسيما بعد انتصاره ، ووجود نوع من الاجماع العربي على مساندة الموقف العراقي في المفاوضات مع ايران واخيرا عدم رغبة ، وايضا عدم قدرة سوريا على مخالفة هذا الاجماع العربي ومن ثم لم تكن هناك امكانية لأي تحفظ سوري .

الى جانب هذه المواقف التي اتخذتها القمة الغربية شمل البيان الختامي موضوعين آخرين هامين وهما : -
- الاشارة الى اهمية تنقية الأجواء العربية والتأكيد على دور واهمية العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات وفي هذا الاطار تم التأكيد على تمسك الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية كأطار مؤسسي شامل للعمل العربي المشترك على أن تعزز العلاقة التكاملية بين الجامعة - بعد تطوير هيكلها الإداري والتنظيمي - وبين التجسعات العربية الثلاثة .

- تأييد الموقف الليبي بالسيادة على خليج سرت طبقا للمواثيق الدولية ، ودعوة الولايات المتحدة الى رفع اجراءات المقاطعة الاقتصادية التي اتخذتها ضد ليبيا -
رابعاً : نتائج القمة ومستقبل العلاقات العربية :-
تطرح القمة - عبر الطريقة التي تمت بها تفاعلات القادة العرب فيما بينهم ، وكذلك عبر القرارات التي تم التوصل اليها مجموعة من النتائج التي سوف تعكس نفسها على مستقبل العلاقات العربية :- ويمكن ان نشير في هذا الصدد الى عدد من الملاحظات :-

١ - وجود مرونة عربية شاملة في مسألة الاجراءات الخاصة بعودة مصر الى الجامعة العربية وقد عبرت هذه المرونة عن نفسها في عدم اتخاذ قرار محدد يلغى قرارات قمة بغداد ١٩٧٨ والاكتفاء باعتبار كلمة د . محمد عبدالمجيد في اجتماع وزراء الخارجية التمهيدى وكذلك اعتبار كلمة الرئيس مبارك في الجلسة الأولى للقمة من وثائق المؤتمر ، وبالتالي انتفت الحاجة الى استصدار قرار بذاته حول العودة المصرية للجامعة العربية .

٢ - أبرزت اعمال القمة مدى المشاركة الايجابية التي قام بها الوفد المصري وهو ما عكس الخبرات المصرية الواسعة في هذا المجال وقدرة مصر على لعب دور موازن بين الاتجاهات العربية المختلفة . ولقد وضحت المشاركة المصرية في ثلاثة أمور متداخلة على النحو الآتي :-
أ - تقديم رؤية لكيفية تنشيط العمل العربي المشترك وهو ما طرحه الرئيس مبارك في خطابه في الجلسة الأولى للقمة ، وقد تضمنت هذه الرؤية منهجا متكاملًا من ثمان نقاط هي :

- صياغة عربية موحدة للسلام .
- دور عربي نشيط في عملية الوفاق الدولي .

٣ - اما دعوة العراق باحلال قوات عربية محل القوات السورية فقد وجدت تأييدا أردنيا غير مباشر مثلما عبر عن ذلك الملك حسين .

أما الاتجاه الثاني والذي دافعت عنه وقادته سوريا فهو رفض خروج القوات السورية باعتبار ان وجودها مازال شرعيا ، وبالتالي رفض أية قوات عربية تحل محلها . ويظهر من مداخلات العاهل السعودي انه يميل إلى تأييد هذا الرأي . وتنادى سوريا بالاتفاق على الاصلاحات السياسية أولا ثم العمل بعد ذلك على تنشيط دور المؤسسات السياسية اللبنانية ولاسيما مجلس النواب الذي عليه اختيار رئيس في مرحلة لاحقة . ويرى الرئيس الاسد ان دوره في لبنان هو حماية للأمن اللبناني والأمن القومي السوري معا ، وان وجوده هناك لا يتساوى مع القوات الايرانية والتي يوافق على خروجها - ان القوات الاسرائيلية التي هي قوة احتلال يجب العمل على طردها . كما تطرح سوريا ان وجود عون على رأس حكومة عسكرية هو ليس شرعيا كما أنه يمثل اقلية .

ويتضح ان هناك فارقا شاسعا في الطرفين /الاتجاهين ، ولعل ذلك يفسر خلو قرار القمة من أية اشارة محددة للقوات السورية او لاستبدالها بقوات عربية ، كذلك فان القرار يبدو كمحصلة لهذه الخلافات ومن هنا جاء معبرا عن الية عمل تستهدف رفع مستوى الحركة العربية من وزراء الخارجية الى القادة العرب أنفسهم عبر اللجنة الثلاثية التي تضم العاهلين المغربي والسعودي والرئيس الجزائري ، ولذلك لم يتناول القرار مسألة الاصلاحات او الانتخابات الرئاسية ، وبصفة عامة يفهم من القرار ان كل هذه الموضوعات سوف تكون محورا لحركة اللجنة الثلاثية ولنشاطها خلال الشهور الستة القادمة .

٣ - الموقف بين العراق وايران : لم يطرح في اجتماعات وزراء الخارجية ، وكذلك في القمة ذاتها سوى ورقة عمل واحدة قدمها العراق وتضمنت الدعوة الى بذل الجهود الدولية والاقليمية من اجل تنشيط وتكثيف المفاوضات المباشرة لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ، التصدي لكل المحاولات الرامية الى عرقلة او تأخير تطبيق القرار الدولي والتضامن الكامل مع العراق في الحفاظ على وحدة وسلامة اراضيه ، تأييد الدعوة الى تكليف الأمم المتحدة بتطهير شط العرب ، اطلاق سراح اسرى الحرب ، وتأييد جهود الأمين العام للأمم المتحدة ، ولم يبد أي من وزراء الخارجية العرب سوى الوزير السوري . تحفظات على ماتضمنته ورقة العمل العراقية ، واقتصر يحفظ الوزير السوري على الفقرة الخاصة الداعية الى التضامن مع الموقف العراقي ، الا ان مناقشات القمة لم تشهد مثل

العربية الخاصة بتنقية الاجواء العربية والتي أقرتها قمة عمان الطارئة في نوفمبر ١٩٨٧ .

٤ - ان القرارات التي صدرت عن القمة تمثل نوعا من استراتيجية الحد الأدنى ، ويبرز ذلك تحديدا في موضوع القضية الفلسطينية ومسيرة الجهود الخاصة بالتسوية والتي يتحمل فيها الجانب الفلسطيني الجزء الاكبر من عبء الحركة والمسئولية معا ، وكذلك في موضوع القضية اللبنانية ، والمعروف ان قرارات القمم العربية - سواء الدورية او الطارئة هي حصيلة التوازنات العربية ، ويصدق هذا على قرارات القمة الأخيرة ، الا ان الجديد هنا هو ان هذه القرارات تضمنت مجموعة من اليات العمل سواء في القضية الفلسطينية او اللبنانية الى جانب المبادئ التي تضمنتها القمم العربية السابقة . وهكذا يتضح ان استراتيجية الحد الأدنى كما أقرتها قمة الدار البيضاء قد استكملت جانبها المبادئ وأسلوب العمل . ويبقى التطبيق الفعلي وهو أمر مرهون - بالطبع - بتطورات الاحداث والتوازنات والمواقف الاقليمية - الدولية .

٥ - وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية يبرز الموقف العربي المرن ازاء الاطروحات الاسرائيلية الخاطئة بالانتخابات ، والذي تبني في واقع الامر الرؤية الفلسطينية في هذا الصدد والتي لا ترفض من حيث المبدأ فكرة الانتخابات ولكنها ترى ضرورة ربطها بالتسوية النهائية وبالاشراف الدولي عليها ، وبالاتسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة .

والدمج بين هذه النتائج وبعضها يساعد على الاستنتاج بأن النظام العربي يمر الآن بلحظة تحول حاسمة ، واذا ماوفقت اللجنة الثلاثية في معالجة القضية اللبنانية في غضون الاشهر الستة القادمة ، فانه يمكن تطوير حالة الاجماع الاجرائي - الموضوعي - كما عبرت عنها قرارات وأعمال القمة الأخيرة - الى حالة من الاجماع الاستراتيجي العربي حول قضايا السلام والتسوية ، والتكامل العربي ، وتنشيط مؤسسات العمل العربي المشترك لمواجهة تحديات البيئة الدولية والأقليمية المختلفة . □

- الاتفاق على مضمون واقعي لمبدأ وتطبيقات الدفاع العربي المشترك

- الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية .

- الإيمان بأن تنوع الآراء والاجتهادات لايعنى التناحر والتنافر .

- توجيه الاهتمام بوضع سياسات عملية تؤدي الى التعاون الاقتصادي والثقافي والسياسي . والتوصل الى تصور مشترك للعلاقة بين الجامعة العربية والتجمعات الاقتصادية الثلاث .

- الاهتمام بقضية استيعاب التكنولوجيا الحديثة والارتفاع بمستوى العالم في الوطن العربي .

- استقرار العمل الجماعي العربي ، وتثبيت قواعد التعامل كمجموعة عربية واحدة مع العالم الخارجي .

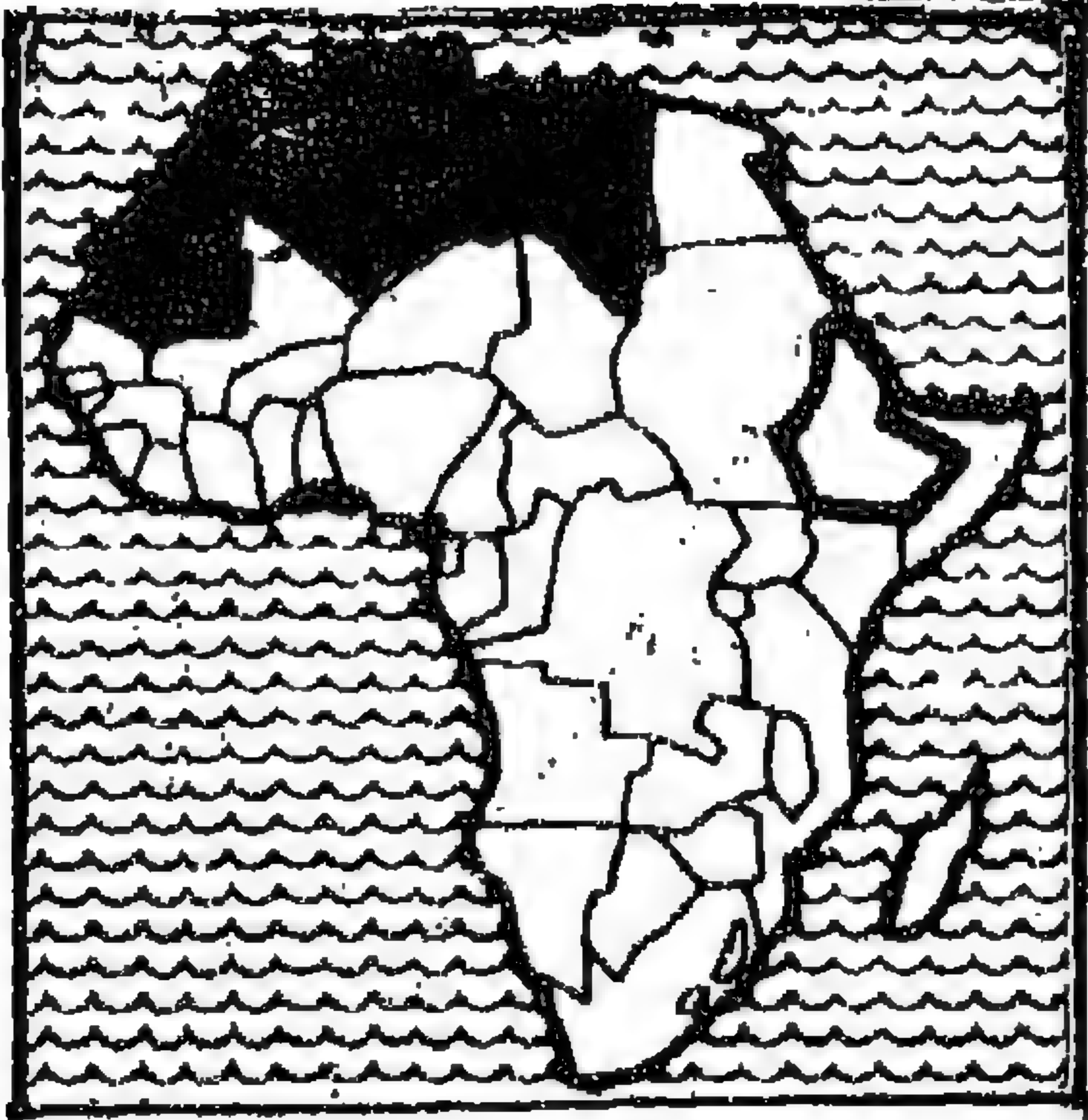
ب - الانفتاح المصري على كل من القيادتين السورية واللبنانية والتجاوب مع جهود الملوك والرؤساء العرب في هذا الصدد ولاسيما جهود الملك والحسن والرئيس بن جديد والرئيس على عبدالله صالح .

ج - التدخل بالتقريب بين وجهات النظر العربية المختلفة ، وهو ما بدأ في محاولة دمج الوريقتين السورية والفلسطينية ، وصياغة ورقة موحدة مع الكويت حول القضية اللبنانية .

وتدل هذه المشاركة المصرية الايجابية على وعي الدبلوماسية المصرية بالتوازنات العربية المختلفة ، وكذلك تحركها في ضوء رؤية واضحة للدور المصري في سياق النظام العربي ، واخيرا قبول العرب وتأبيدهم لمثل هذا الدور المصري النشط والفعال .

٣ - بروز حالة من الوفاق بين القادة العرب وبرز دور الملك الحسن في تجسيد هذه الحالة الايجابية والتي كانت سببا رئيسيا في احداث المصالحة المصرية مع كل من سوريا وليبيا ، والمصالحة السورية - الفلسطينية -

ومحاولة الجمع بين الرئيسين الأسد وصدام حسين ، الا ان عمق الخلافات بين البلدين لم يساعد على انجاح هذه المحاولة ، ومع ذلك يبقى هناك رصيد ايجابي تحقق بالفعل ، ويعتبر في واقع الامر نوع من استكمال الجهود



اتحاد المغرب العربي

عز الدين شكري

٢ - انه ينص في اكثر من موضع على احترام استقلالية الدول الاعضاء في هذا الاتحاد . ولم ينص البيان الختامي على تحديد اجهزة الاتحاد ومؤسساته وان ذكر ان الدول الاعضاء ابرمت « المعاهدة التي تحدد مبادئ الاتحاد واهدافه وتضع هيكله واجهزته » ، الا ان الشكل النهائي لهذه الاجهزة لم يتحدد بعد ، وذكرت المصادر الرسمية ان اجهزة الاتحاد الرئيسية ستتمثل في الآتي :-

١ - مجلس الرئاسة :- ويضم رؤساء الاقطار المغربية الخمس ، ويتم لتناوب رئاسته مرة كل ستة اشهر ويشغل الملك الحسن الثاني منصب الرئيس الآن ، وينعقد المجلس في دورة عادية مرة كل ستة اشهر وله ان يعقد دورات استثنائية ، ومجلس الرئاسة هو الهيئة الوحيدة المخولة باتخاذ القرار وتصديق قراراته بالاجماع . وقد رفض الاقتراح التونسي بانشاء سكرتارية دائمة للمجلس ، واستعاض عنها بسكرتارية مؤقتة وغير رسمية .

٢ - مجلس لوزراء الخارجية ولجان وزارية متخصصة تعمل بالتعاون مع لجنة لاستشراف امكانيات التكامل بين بلدان الاتحاد وعرض دراساتها على مجلس الرئاسة ، وتستعين هذه اللجنة بعدد غير محدد من اللجان الفنية .

٣ - مجلس شورى يضم ٥٠ ممثلا عن برلمانات الاقطار المغربية الخمسة بحيث يمثل كل برلمان عشرة اعضاء .

٤ - هيئة قضائية لفض المنازعات الاقليمية وتتكون من عشرة اعضاء ، عضوين عن كل دولة . ولا يزال هذه الاجهزة محل بحث ، ان صرح الملك الحسن الثاني في اعقاب القمة بأن « هياكل الاتحاد ما تزال محل بحث وانها ستوضع في صيغتها النهائية خلال الاشهر الستة القادمة » ، كما قال الرئيس بن

السابع عشر من فبراير الماضي ، في مدينة مراكش التاريخية ، وفي القصر الملكي ، وقف الرئيس بن علي والعقيد القذافي والملك الحسن

في

الثاني والرئيس بن جديد والعقيد ولد الطابع متشابكي الأيدي ليردوا على هتاف الجماهير التي احتشدت منذ الصباح امام الشرفة الملكية ، وأعلن القادة الخمسة وثيقة انشاء اتحاد المغرب العربي . وذكرت الوثيقة الأسس التي تم عليها اقامة الاتحاد بانها « وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأمان والتطلعات والمصير » ، و « نظرا لما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة ، وماتواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية » ، و « نظرا لما نلمسه من الحاجة الملحة الى تضافر جهود دولنا » كما حددت اهداف هذا الاتحاد بانها « افضل السبل المؤدية الى صرح المغرب العربي » و « السير على نهج مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم وما تتميز به من تدرج على خطوات رصينة ثابتة وما طبع تخطيطها من عقلانية » . وبأنها « مرحلة اساسية لتحقيق الوحدة العربية » ، كذلك اكدت الوثيقة على احترام سيادة الدول الاعضاء في الاتحاد وسيادتها القطرية حيث نصت على ان هذا الاتحاد يهدف الى « تعزيز استقلال اقطار اتحاد المغرب العربي وصيانة مكتسباتها » .

ومن قراءة الوثيقة نلاحظ ثلاث سمات رئيسية :
١ - ان الاتحاد يقوم على اعتبارات التجاور الجغرافي وماتبعه من تفاعلات اجتماعية عبر التاريخ ، واستنادا الى امكانيات المنطقة في التكامل الاقتصادي .
٢ - انه يهدف لمواجهة التحديات المشتركة التي تواجه المنطقة والناجمة عن حدوث تكتلات اقليمية اخرى .

عقب الاستقلال ، فقد أدت الأزمة الاقتصادية الحادة وفشل الحكومات المتعاقبة في حلها أو التقليل من آثارها إضافة إلى سوء التوزيع الذي تتسم به كل النظم - بغض النظر عن الخطاب الايديولوجي لهذه النظم - إلى أزمة اجتماعية وسياسية حادة كرسست من اهتزاز الشرعية وشعور المواطن بالاغتراب السياسي والاجتماعي ولعل حوادث العنف التي شهدتها معظم الاقطار المغربية ومدى عنف هذه الحوادث واتساع نطاقها يوضح إلى أي مدى تأكلت مقاعد الشرعية .

ب - تدهور قدرة النظم السياسية على تأطير النشاط السياسي :

بصفة عامة ، شهدت النظم المغربية درجات متزايدة من العجز عن تأطير النشاط السياسي في اقليمها ، ويعني ذلك أن حجم الانشطة السياسية ، التي لا تجد لنفسها قنوات شرعية داخل النظام ، في تزايد . ويرجع ذلك إلى عدد من الاسباب ، فهناك أولا اتساع كبير في حجم المطالب السياسية المتولدة عن نشأة فئات جديدة نتيجة عملية التنمية وأغلب هذه الفئات من قطاع الشباب (يشكل السكان اقل من ٢٥ عاما أكثر من ٦٥٪ من الحجم الكلي للسكان في منطقة المغرب ككل) ، وتتطلع هذه الفئات إلى المشاركة في عوائد التنمية وفي صنع القرار أيضا ، وتتسم بالديناميكية والرقص ، وكما ضاقت فرص العمل والمشاركة أمامها كلما زاد ميلها إلى الرفض وإلى العنف ، وثانيا تتسم النظم القائمة بدرجة ملحوظة من الجمود ويعني ذلك العجز عن التطور الذاتي لملاحقة التغيرات الاجتماعية الواسعة النطاق والتي حدثت منذ بداية السبعينات ، فظلت النظم تعتمد على نفس الاساليب القديمة - ونفس الوجوه - ولم تلتفت إلى التيارات المتزايدة من الشباب التي لا تجد مكانها داخل النظام والتي تصب خارج اطار النظام .

والنتيجة العملية لذلك هو تدهور سلطة الدولة وتناقص قدرتها على ضبط انيقاع الحياه والصراع السياسي داخلها .

ج - تراجع الايديولوجيا في الخطاب السياسي الرسمي للدولة ، والميل المتزايد لتغليب العوامل ذات الصبغة العملية . وهذه هي السمة الغالبة على النظم السياسية كلها خلال حقبة السبعينات الا انها لم تظهر في المغرب الا منذ بداية الثمانينات وبالتحديد منذ تولي بن جديد رئاسة الدولة الجزائية .

٢ - التحولات في شبكة النظام الاقليمي المغربي :

وتشمل هذه التحولات :

١ - وفاق دولتي القلب : بدأت منذ اول الثمانينات عملية

جديد « نحن نرغب في بناء المغرب العربي خطوة خطوة تجنباً للوقوع في الأخطاء » .

كذلك اتفقت الاقطار الاعضاء على اعمال مبدأ الدفاع المشترك فيما بينهم ازاء العدوان الخارجي ، وتعهدت كل دولة بعدم السماح بأي نشاط او تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي .

ويعد إعلان اتحاد المغرب العربي هو أبرز التطورات في المنطقة منذ استقلال الاقطار المغربية ، ولا يكتسب هذا الحدث اهميته من مجرد الاتفاقات التي تم التوصل إليها - وهي بمختلف المقاييس متواضعة - ولكن من السياق الذي يتم فيه ، هذا السياق الذي يخلق حاجة موضوعية ملحة للتكامل والتعاون تجعل من الاتحاد ضرورة عقلية وليس مجرد عقيدة سياسية ، كذلك يؤثر هذا السياق على صانع القرار في اقطار المغرب وعلى ادراكه لأولوية قضية التكامل ، كما انه يحدد - في النهاية - المدى الحقيقي الذي يمكن ان تذهب إليه المحاولات التكاملية ومدى النجاح الذي يمكن ان تحرزه .

ايضا تأتي أهمية هذا الحدث من كونه اول نتيجة محددة للعملية التي بدأت ارهاصات منذ بداية الثمانينات ، وهي عملية متصلة من التحولات العميقة في السياسة المغربية ستتترك آثارها لفترة طويلة قادمة . هذه التحولات تمت - تحليليا - في ثلاثة مجالات رئيسية :

١ - في الدولة المغربية .

٢ - في شبكة النظام الاقليمي المغربي .

٣ - في الاقتصاد القطري والاقليمي .

وقد كانت هذه التحولات جميعها - مع اختلافنا في تقييمها في حد ذاتها سلبا أو ايجابا - تصب في اتجاه دفع الكيانات السياسية القائمة إلى التحول للتعاون والبحث عن صيغة عملية للتكامل فيما بينها - الاقتصادي بالاساس - ومن ثم فإن انشاء « اتحاد المغرب العربي » لا يبدو أنه النتيجة النهائية أو « الثمرة » لهذا المسعى بقدر ما يبدو كبدية لتأسيس اتجاه وحدوي يستجيب لحاجة عملية ملحة . وسوف نوجز هنا أهم هذه التحولات :

١ - التحولات في الدولة المغربية :

دارت هذه التحولات على عدة محاور :

١ - تدهور قدرة النخب الحاكمة على فرض سيطرتها على المجتمع ، وتعرض شرعيتها للاهتزاز وذلك نتيجة لسلسلة متراكمة ومتداخلة من الاسباب من أهمها فشل المشروع القطري الذي قامت الدولة على اساسه شرعية النخبة الحاكمة ، هذا الفشل الذي عكس نفسه في شكل تدهور حاد في مستوى معيشة الشعوب المغربية واهتزاز القيم والآمال التي علقتها هذه الشعوب على حكوماتها الوطنية

٢ - التبعية الغذائية للخارج ، وتدهور نصيب الزراعة من الناتج القومي الاجمالي وتدهور نسبة الاكتفاء الذاتي . (من ٧٥ ٪ ١٩٧١ الى ٥٥ ٪ في ١٩٨٧)

٣ - الاعتماد المتزايد على سلع التصدير ، كالنفط في ليبيا والجزائر ، والفوسفات في المملكة المغربية ، والسياسة في تونس ، ومن ثم التعرض لاثار انكماشية خادة مع انهيار اسعار سلع التصدير (انهيار سعر النفط في ١٩٧٩ ، ١٩٨٣ - الفوسفات منذ ١٩٨١ ، الكساد السياحي منذ ١٩٨١)

٤ - عدم توافر شروط الانتاج الأمثل للانتاج الصناعي من حيث حجم السوق والعمالة في البلدان ذات القاعدة الصناعية الأوسع خاصة الجزائر .

٥ - تزايد عبء الديون حتى في بلدان مصدرة للنقط كالجزائر حيث أصبحت خنقة الدين تستهلك حوالي ثلث الناتج القومي الاجمالي ، بلغت ارقام الديون بالدولار الأمريكي : ٥ مليارات (تونس) ، ١٤,٧ مليار (الجزائر) ، ١٤,٦ مليار (المملكة المغربية) ، ١٠,٩ مليار (موريتانيا) .

٦ - انتقال آزمات النظام الرأسمالي الدولي الى الاقتصاديات القطرية ، بدءا من تدهور تحويلات المهاجرين والعاملين بالخارج ، ومرورا باستيراد التضخم ، وتضاعف نسب البطالة ، وانتهاء بالهزات التي تتعرض لها البلدان المصدرة للحاصلات الزراعية أضاقه لضعف موقفها التساومي ازاء الخارج .

وقد تبلورت هذه الأزمة عندما بدأت السوق الأوروبية المشتركة في اتخاذ المزيد من التدابير الحفائية ، ولادراك اهمية دول السوق لمنطقة المغرب العربي يكفي ان نلقى نظرة على اتجاهات التجارة الخارجية لبلدان المغرب ، فأوروبا الغربية تمثل الشريك التجاري الرئيسي لهذه المنطقة اذ تستأثر بأكثر من ٨٥ ٪ في المتوسط من تجارة البلدان الخمسة ، فتحصل فرنسا وحدها على ٣٠ ٪ من صادرات المملكة المغربية و ٢٣ ٪ من وارداتها ، وعلى ٢٩,٨ ٪ من صادرات الجزائر و ١٥ ٪ من وارداتها ، وتحصل ايطاليا وحدها على ٢٢,٨ ٪ من صادرات ليبيا و ٢٥ ٪ من وارداتها ، وتشكل مجموعة فرنسا وايطاليا والمانيا الغربية ثم الولايات المتحدة واليابان الشركاء الخمس الأوائل في هياكل الصادرات والواردات للبلدان المغربية الخمس .

لقد كان انضمام اسبانيا والبرتغال للسوق الأوروبية هو الضربة الأولى التي وجهت لتونس والجزائر والمملكة المغربية ، حيث كانوا يتنافسون مع كل من اسبانيا والبرتغال على تصدير الحاصلات الزراعية للسوق ، وتمكنت المملكة المغربية بعد ذلك من توقيع اتفاقية

بناء التوافق الجزائري - المغربي ، وذلك بحرص شديد ، حيث فتحت كافة ملفات العلاقات بين البلدين وبدء البحث في القضايا الخلافية كالحدود والصحراء والتنافس الاقليمي ، ومن الواضح ان الاساس الموضوعي لبدء هذه العملية هو تيقن الطرفين بأن احراز تفوق مطلق في المنطقة هو امر غير ممكن وعالي التكلفة بشكل غير مقبول ، وبروز الحاجة للتعاون والتنسيق في المجالات الاقتصادية خاصة مع انضمام اسبانيا والبرتغال للسوق الأوروبية المشتركة ، إضافة لخفوت الصراع الايديولوجي والتقارب الموضوعي في التوجهات والمصالح . ومن ثم شهدت العلاقات تحسنا مطردا ومتزايدا توج باعادة العلاقات الدبلوماسية وتبادل الزيارات على مستوى القمة و الاتفاق الضمني على تسوية مشكلة الصحراء .

ب - مصالحات الاطراف : - وبدأت هذه المصالحات بتونس وليبيا وذلك في اعقاب التغيير السياسي في الأولى حيث عرف زين العابدين بن علي بعلاقاته الوطيدة مع القيادة الليبية ، وبالفعل لم يمر وقت طويل على تسلمه للسلطة حتى كانت العلاقات التونسية الليبية قد وصلت الى افضل مراحلها على الاطلاق .

كذلك تمت مصالحة ليبية - مغربية في اعقاب الانهيار الذي اصاب العلاقات بعد لقاء الملك الحسن الثاني ببيريز ، وتم هذا التصالح بوساطة تونسية ورضاء جزائري .

ج - اعادة رسم حدود النظام الاقليمي : حيث بدأ التقاهم المغربي الجزائري في الاستقرار ، في حين طورت تونس وليبيا علاقاتهما للخيولة دون انفراد القطبيين بصناعة السياسة في النظام ، ولا يزال موقف موريتانيا غامضا ، اذن يتحول النظام من الصراع القطبي الثنائي الى حلبة متعددة الاطراف ، الا انه لا يزال من المبكر الجزم بالحدود النهائية لشكل النظام الاقليمي وان كانت عملية اعادة رسمية مستمرة .

٣ - التحولات في الاقتصاد القطري والاقليمي :

أثبتت تجربة بلدان المغرب العربي عجز الاقتصاديات القطرية عن اتمام عملية التنمية ، فلم تنجح الحكومات المتعاقبة في تحقيق الاهداف الطموحة لخطط ومشروعات التنمية التي صيغت في فترة ما بعد الاستقلال . وتكاد اقتصاديات الاقطار المغربية تشترك جميعها في ملامح الأزمة التي زحفت عليها منذ بداية السبعينات ، وبرز هذه الملامح : -

١ - اختلالات هيكلية في القطاعات الاقتصادية . وعجز متزايد في ميزان المدفوعات « عدا ليبيا » .

٣ - افتقار الاتحاد الى اليات للتنفيذ ، ومن ثم فان عملية تنفيذ اى مقترحات او قرارات تبقى رهن ارادة الدول الاعضاء .

ومن ناحية توفر الاساس الموضوعى للتكامل بين بلدان المغرب العربى ، يمكن تدوين بعض الصعوبات مثل :-

١ - تشابه اقتصاديات الدول الاعضاء ، بل وتنافس منتجاتها ، يضع حدودا نهائية على امكانيات التعاون والتكامل فيما بينها خاصة في مجال التبادل التجارى .

٢ - اختلاف البنية الاجتماعية داخل كل دولة ، واختلاف توجهات النخب الاجتماعية المسيطرة اقتصاديا ، وتخوف بعضها من سيطرة الأخرى اذا ما تم توسيع نطاق حقوق التملك والاستثمار لتشمل جميع المغاربة .

٣ - اختلاف نظم التجارة الخارجية من حيث التمويل وسيطرة جهاز الدولة او القطاع الخاص ، والحاجة الى اتباع مبدأ التخطيط المركزى لتنسيق التعاون بشكل جدى ومدى التأييد الذى يمكن ان يحظى به ذلك من فئات معينة ، اضافة لما يثيره ذلك من مشكلات تتعلق بسعر الصرف وأسس التبادل التجارى .. الخ .

٤ - الموقف من السوق الأوروبية وكيفية التعامل معها فى المستقبل القريب وأولويات التبادل التجارى فى ظل الوضع الجديد لدول المغرب ولأوروبا ١٩٩٢ .

٥ - الوقت اللازم لاجراء تعديلات حقيقية فى هياكل التجارة الخارجية والمخاطر والظواهر الناتجة عن ذلك وامكانية اجرائه فعليا .

وينبغى هنا التأكيد على ضرورة عدم التركيز على التكامل بمفهوم التعاون التجارى فقط ، بل يجب النظر للتكامل بمفهوم التعاون الاقتصادى ، وهو مفهوم اعمق واشمل بكثير ويتضمن اجراء تعديلات هيكلية فى اقتصاديات بلدان المغرب كلها فى القطاعات المختلفة ، وتنسيق الانتاج والتجارة والسياسات المصرفية والنقدية كى تخلق من المنطقة « منطقة اقتصادية متكاملة » ، ويتطلب ذلك تفاهما سياسيا واسعا ربما يكون أهم من الاتفاقات الرسمية .

ومن ثم فان الاتحاد يمكن فهمه فقط فى هذا السياق ، باعتباره مرحلة أولى على طريق التكامل الاقتصادى وليس نتيجة لهذا التكامل ، فالتكامل عملية طويلة ومعقدة ولم تبدأ بعد ، ومن الأمور الباعثة على التفاؤل أن الظروف التى أفرزت هذا الاتجاه التكاملى مازالت قائمة ولا ينتظر لها أن تتغير فى المستقبل المنظور ومن ثم ينتظر ان يتدعم العمل الوجدوى المغربى ويتقدم . □

للمعاملة التفضيلية مع دول السوق . والان تجيء السوق الأوروبية الموحدة عام ١٩٩٢ لتشكل تحولا جديدا فى علاقات التجارة فى المنطقة كلها ، ويصبح من الملح للمغاربة ان يجدوا سوقا بديلا لمنتجاتهم ، حيث سيصبح الوصول لأوروبا أكثر تكلفة وأقل ربحية عن الماضى . هذه التحولات التى تجرى داخل الدولة المغربية ، وفيما بين الأقطار بعضها البعض ، وفى المناحي الاقتصادية للأقليم كله ، شكلت الأساس الموضوعى الذى دفع عملية البحث عن صيغة جديدة للعلاقات المغربية ، والذى كان اتحاد المغرب العربى أولى خطواتها . ان انشاء هذا الاتحاد لم يأت نتيجة لعمل فكرى او ايدىولوجى ، ولم يأت كمجرد نتيجة للالتقاء ارادات قادة الأقطار فى المنطقة ، بل على العكس فان هذه التحولات التى تمت وتتم هى التى دفعت هؤلاء القادة للالتقاء وهى التى تضمن تقدم مثل هذا التعاون والتنسيق ، فهؤلاء القادة هم الذين أداروا الصراع فى المنطقة حين كان الصراع هو السمة الحاكمة للعلاقات المغربية ، الذى حدث انن ليس تصالحا مفاجئا ، وانما رد فعل طبيعى للتغيرات الموضوعية التى حدثت فى البيئة الاقليمية والدولية والتى جعلت هذا التقارب ممكنا بل وضروريا .

فاعلية الاتحاد

يعد اتحاد المغرب العربى المحاولة الثانية للتكامل الاقتصادى فى المنطقة ، كانت الأولى هى اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربى التى أنشئت عام ١٩٦٤ بمبادرة وزراء الاقتصاد المغاربة واستهدفت استنزاف افاق التعاون الاقتصادى ، وبالفعل اجرت حوالى ٦٠ دراسة حول ميادين التكامل الممكنة ، الا أن افتقار اللجنة الى اليات تنفيذية وعدم توفر ظروف موضوعية ضاغطة من أجل اتمام المشروع حال دون تحول هذه اللجنة الى هيئة وحدوية حقيقية وظلت مقترحاتها جبرا على ورق .

وبالنظر الى مؤسسات الاتحاد نلاحظ :

١ - انها مازالت فى طور الصياغة ، بمعنى انها ليست مؤسسات متبلورة ومتكاملة ، كذلك يلاحظ انها لم تختبر حتى الان فى عمل محدد .

٢ - انها مؤسسات تابعة بالكامل لرؤساء الدول الخمس ، ولا تتمتع بأية مبادرة لا من حيث اتخاذ القرار ولا من حيث التنفيذ ، وتعتمد بالكامل على استمرار التفاهم على مستوى الرؤساء والتزامهم بالتنفيذ .

كذلك يفتقر الاتحاد الى أى سلطة مستقلة عن الدول الاعضاء ، فهو ليس فقط لا يتمتع بسلطات « فوق الدول » بل حتى لا يتمتع بسلطة مستقلة « بين الدول » .



الانتخابات البرلمانية العراقية والتعددية السياسية

أحمد أبو الحسن زرد

اجريت

في الأول من ابريل الماضي إنتخابات المجلس الوطني العراقي ، وهي الدورة الثالثة منذ قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وقد تم إنتخاب الدورة الأولى للمجلس الوطني في ٢٠ يونيو ١٩٨٠ ، أما الدورة الثانية فقد اجريت في أكتوبر ١٩٨٤ .

ومن الجدير بالذكر أنه منذ قيام ثورة تموز ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٨٠ لم يكن هناك برلمان منتخب على الرغم من أن الدستور المؤقت كان ينص على انتخاب جمعية تشريعية . في تاريخ يتم تحديده من قبل الحكومة . وفي ديسمبر عام ١٩٧٩ دعى المواطنون للموافقة على مشروع قانون لانشاء جمعية تشريعية تتكون من ٢٥٠ عضواً ، وبموجب قانون الحكم الذاتي الصادر في ١١ مارس ١٩٧٤ انشئ المجلس التشريعي لمنطقة الحكم الذاتي ، والذي يتكون من ٥٠ عضواً ، وقد تم انتخاب دورته الأولى في ١١ سبتمبر ١٩٨٠ ، أما الدورة الحالية وهي الدورة الثانية فقد انعقدت في اغسطس ١٩٨٦ . وينتخب المجلسان التشريعيان بالاقتراع الحر المباشر .

وتأتى إنتخابات الدورة الثالثة للمجلس الوطني متزامنة مع إعلان القيادة العراقية الاتجاه نحو التعددية الحزبية لاتاحة الفرصة امام جميع القوى والتيارات السياسية للمشاركة في صنع القرار السياسي بعد أن خاض الجميع غمار الحرب . كما انه ليس هناك مبرر لاستمرار نظام الحزب الواحد الذي فرضته دواعي الوحدة الوطنية وتحقيق التنمية الشاملة . وستتوفر في هذا التقرير على دراسة موضوعين رئيسيين هما :

- تقويم الانتخابات الأخيرة .

- التعددية السياسية .

أولاً : تقويم الانتخابات الأخيرة :
نؤكد بادئ ذي بدء أن انتخابات ابريل ١٩٨٩ قد تمت اساساً بين المرشحين الافراد وليس على اساس التنافس الحزبي ، وقد تقدم للانتخابات ٩٠٩ مرشحين لانتخاب ٢٥٠ عضواً موزعين كما في الجدول التالي :
يبين من الجدول ان بغداد العاصمة تتمتع بكثافة سكانية كبيرة ، وبأعلى نسبة تمثيل في البرلمان تبلغ ٢٤٪ من مجموع الاعضاء ، في حين تبلغ نسبة تمثيل منطقة الحكم الذاتي التي تشمل محافظات اربيل والسليمانية ودهوك ١٢٪ من مجموع الاعضاء وهذه النسبة تقترب من نسبة عدد السكان الاكراد في العراق والذي يقدر بنحو ١٥٪ من مجموع السكان .
وأوضحت التقارير الرسمية وكما نشرتها صحيفة « ألف ياء » الاسبوعية العراقية (عدد ٥ ابريل ١٩٨٩) ان ثلث عدد المرشحين ينتمون إلى حزب البعث العربي الاشتراكي ، بينما شكل المستقلون نحو ثلثي عدد المرشحين ، وان الانتخابات قد اسفرت عن فوز مائة عضو من المنتمين إلى حزب البعث ، في حين بلغ عدد المستقلين ١٥٠ عضواً .

وكشفت البيانات الخاصة بالتوزيع العمري للاعضاء أن الفترة العمرية من ٣٦ - ٥٠ سنة تمثل ٦٩٪ من مجموع الاعضاء ، في حين مثلت الفئات الاصغر عمراً من ٢٦ - ٣٥ سنة ١٢٪ من مجموع الاعضاء ، أما بقية الاعضاء فتزيد أعمارهم عن خمسين عاماً .
وان عدد من يحملون إختصاصات علمية يبلغ ١٨٣ عضواً بواقع ٧٣٪ من مجموع الاعضاء . كما توزع أعضاء المجلس على عدد من المهن منها التعليم الجامعي والتعليم دون الجامعي والقطاع الخاص والمحاماة والزراعة ، ويضم المجلس ٢٢ ممن يحملون درجة الدكتوراه وان هناك ٦٤ عضواً من حملة الشهادة الاعدادية وما دون ذلك .

المحافظة	عدد المرشحين	عدد المقاعد	المحافظة	عدد المرشحين	عدد المقاعد
بغداد	٢٠٨	٥٩	التأميم	٢٥	٩
البصرة	٥٢	١٣	القادسية	٢١	٩
بابل	٧٣	١٧	كربلاء	٢٦	٧
صلاح الدين	٥٤	١٠	ذي قار	٢٧	١٤
اربيل	١٠٢	١١	السليمانية	٣٠	١٤
نينوى		٢٤	الانباء	٥٢	١٣
ديالى	٧٥	١٥	النجف	٣٦	٩
المثنى	٢٠	٥	اسط	٣٢	٨
ميسان		٨	دهوك	٢٠	٥

المصدر: الجمهورية العراقية ٤/٢ ١٩٨٩

الظواهر الايجابية في الانتخابات

لعل من أهم الظواهر الايجابية في الانتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة هي استبعاد صيغة التزكية ، بمعنى أن المنافسة كانت بين عدد من المرشحين يزيد عن عدد المقاعد المخصص لكل دائرة ، وفي معظم الدوائر بلغت نسبة المرشحين الى عدد المقاعد ٤ : ١ كذلك ضمنت الدولة وبشكل متساو الدعاية الانتخابية لكل مرشح ، وتأكيذاً لمبدأ تكافؤ الفرص تحملت الدولة نفقات جميع المرشحين دون افضلية حزبية أو وظيفية ، كذلك كفلت الدولة لكل مرشح تنظيم ندوات جماهيرية ، والاعلان عن السيرة الذاتية في كافة وسائل الاعلام دون تمييز بين بعثي وغير بعثي .

وبالنظر الى نتيجة الانتخابات الأخيرة مقارنة بالدورتين السابقتين يمكن الخلوص الى الحقائق التالية :
١ - تزايد نسبة المشاركة في الترشيح والأقبال على صناديق الاقتراع ، فقد بلغ عدد المرشحين في الدورة الأولى للمجلس الوطني نحو ٧٨٣ مرشحاً ، وصل في الدورة الثانية إلى ٨٤٠ مرشحاً ، وتزايد هذا العدد في الدورة الثالثة الى ٩٠٩ مرشحين - وقد بلغت نسبة المشاركة في التصويت نحو ٨٠٪ من مجموع الاصوات وهي نسبة تفوق نسبة الأقبال في الدورتين السابقتين .
٢ - تنامي دور المرأة في المجتمع العراقي : فقد بلغ عدد المرشحات في الدورة الثالثة للمجلس الوطني ٦٢ مرشحة نجحت منهن ٢٧ مرشحة ، في حين كان عددهن في الدورة الثانية ٤٧ مرشحة ، نجحت منهن ٣٣ مرشحة ، وفي الدورة الأولى كان عدد المرشحات ٣٢ فازت منهن ١٦ مرشحة .

بروز دور المستقلين : يبلغ عدد المستقلين في الدورة الثالثة ١٥٠ عضواً ، ومن المعروف أن حزب البعث قد فاز بالأغلبية الساحقة في انتخابات الدورتين السابقتين ، حيث حصل في الأولى على ١٧٥ مقعداً ، وفي الدورة الثانية على ١٨٣ مقعداً . وهذا يعني أن عدد المستقلين في الدورتين السابقتين لم يتجاوز نسبة ١٥٪ من مجموع الاعضاء إذا اخذنا في الاعتبار أن ممثلي منطقة الحكم الذاتي وعددهم ثلاثين عضواً ينتمون الى الأحزاب الكردية المعترف بها من قبل الحكومة . ولاشك أن تزايد عدد المستقلين في الدورة الحالية والذي بلغ ٦٠٪ من مجموع الاعضاء يدعم من عملية الانتقال الى نظام التعدد الحزبي .

بعض الظواهر السلبية في الانتخابات :

من أبرز الظواهر التي صاحبت الانتخابات البرلمانية العراقية بروز حالة العشائرية في بعض المناطق وخاصة الريفية ، والذي تمثل في ظهور عدد من البطاقات تحمل اسم مرشح مستغلاً علاقاته الاجتماعية والعشائرية ، وبرز ظاهرة الانحياز لأبن المنطقة بغض النظر عن كفاءته أو موقفه من معركة التحرير الوطنية .

كذلك بدا واضحاً وبشكل جلي ضعف الأقبال على صناديق الاقتراع خاصة في بعض المناطق الريفية ، ولوحظ أيضاً ضعف مناقشة المواطنين للمرشحين اثناء الندوات التعريفية اذ لم تكن قوائم الناخبين لم تكن دقيقة إذ لوحظ عدم ذكر بعض قوائم الاسماء ، وذكر اسماء دون السن القانونية ، الى جانب ذكر اسماء الشهداء والاسرى والمفقودين ، وظهور اسماء بعض العوائل في أكثر من مركز انتخابي كما أن فترة الدعاية للانتخابات لم تكن كافية .

لزعزعة الاستقرار وتفتيت التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية . ولاشك أن مواقف القوى والتيارات السياسية والحزبية خلال سنوات الحرب مع إيران هو أحد المؤشرات القوية لتحديد مصداقية ووطنية وولاء الأحزاب التي يمكن أن تعمل في ظل التعددية المقترحة .

وقد أعلنت القيادة العراقية أن هناك أحزاباً غير مسموح لها قانوناً بالعمل السياسي وهي التي ثبت تورطها في مساندة القوى الخارجية أو التي تحاول زعزعة الاستقرار الداخلي ، وتشكل هذه الأحزاب في مجموعها جبهة المعارضة السياسية للنظام العراقي وتتكون من مجموعتين الأولى تشكلت في عام ١٩٨٠ وتسمى الجبهة الوطنية الديمقراطية وتضم الحزب الشيوعي العراقي ، الحزب الاشتراكي الكردستاني ، والمنشقين عن الحزب الديمقراطي الكردستاني . أما المجموعة الثانية والتي تشكلت عام ١٩٨١ فتضم بعض عناصر الشيعة العراقية أو من يسمون أنفسهم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وترتبط تلك المجموعة بالنظام الإيراني . أما الحزب الثوري الكردي ، والحزب الديمقراطي الكردستاني فهما من التنظيمات الكردية الموالية لتوجهات حزب البعث الحاكم .

وعموماً فإن التعددية السياسية المقترحة يمكن أن تأخذ أحد شكلين : الأول قيام جبهة وطنية تضم كافة التيارات والقوى السياسية والحزبية تحت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي على غرار ما تم في يوليو عام ١٩٧٣ عندما وقع حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي اتفاقاً بإنشاء جبهة وطنية تقدمية ، والتي انضمت إليها في عام ١٩٧٥ ممثلو الأحزاب والتنظيمات الكردية والقوى الوطنية المستقلة . وقد تفككت الجبهة في مارس عام ١٩٧٩ عندما انسحل عنها الحزب الشيوعي العراقي .

أما الشكل الثاني فهو التعددية المقيدة بما يعني السماح للأحزاب التي ثبت ولؤها في فترة الحرب للنظام العراقي ، وحرمان تلك التي تورطت في مساندة النظام الإيراني ، مع السماح أيضاً بقيام أحزاب جديدة تعبر عن الطبقات الوسطى والصاعدة التي أفرزتها مرحلة التنمية الشاملة .

ويبدو أن التعددية المشمولة بضوابط هي الأكثر تواءماً مع البيئة العراقية على الأقل في المرحلة الراهنة التي تتطلب مزيداً من التماسك القومي خاصة وأن الحرب مع إيران لم تضع بعد أوزارها □

ثانياً : الاتجاه نحو التعددية السياسية :

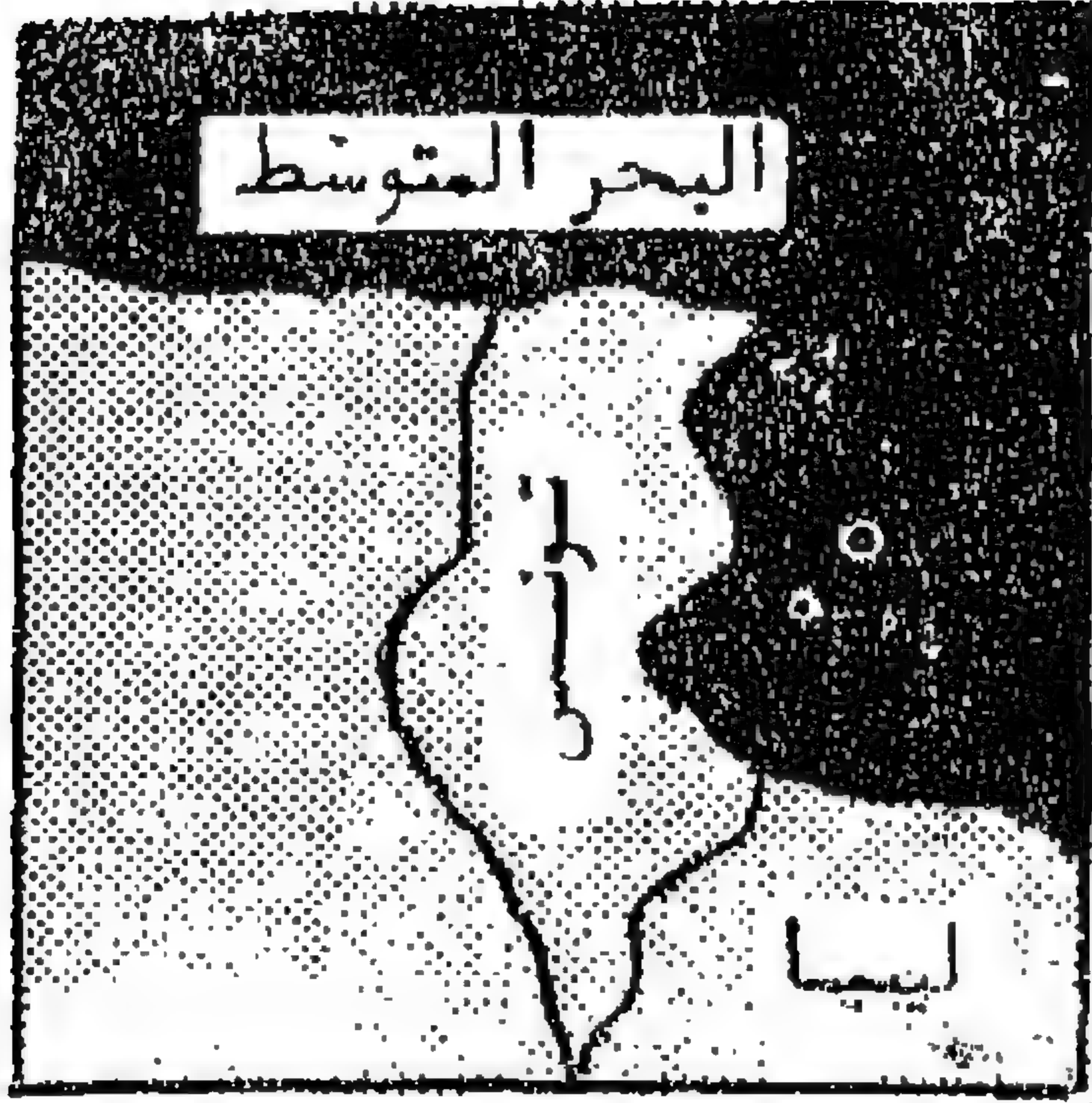
أقرت القيادة العراقية مبدأ التعددية الحزبية إنطلاقاً من أن جميع المواطنين على اختلاف اتجاهاتهم السياسية ، ومعتقداتهم الدينية ، وانتماءاتهم القومية قد شاركوا في المواجهة العسكرية مع إيران ، ومن ثم ينبغي أن يشارك الجميع في عملية صنع القرار في مرحلة ما بعد الحرب .

وتتمثل مهمة المجلس الوطني في دورته الحالية وكما صرح بذلك رئيس البرلمان العراقي سعدى مهدي صالح في التصويت على القوانين التي من شأنها التخصيص للانتقال إلى نظام التعدد الحزبي . وقد بدأت اللجان المتخصصة بالفعل أعمالها لاعداد مشروع جديد بهدف اجراء تحويل ديمقراطي يسير في اتجاهين الأول النص على انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الحر المباشر ليكون الرئيس مسئولاً أمام الشعب ، والاتجاه الثاني اطلاق حرية الصحافة ، وحرية تكوين الأحزاب السياسية ، وعقب موافقة البرلمان على القوانين الجديدة يعلن عن حل البرلمان واجراء استفتاء عام لتحديد موقف الشعب من الدستور الجديد ثم تجرى بعد ذلك الانتخابات التشريعية في ظل التنافس الحزبي .

والسؤال الذي يثور الآن يدور حول شكل التعددية التي سيأخذ بها النظام السياسي العراقي : هل هي التعددية على غرار النمط الغربي الليبرالي ؟ أم التعددية المقيدة ؟

يتعين الإشارة بادلاء ذي بدء إلى أن التعددية وفقاً للنمط الغربي تكاد تكون مستبعدة ، يؤكد هذا الاستنتاج ما صرح به الرئيس العراقي صدام حسين بأن « الديمقراطية هي جزء من واقع حال العراق بطريقة تختلف عن الممارسة الغربية في البلدان الليبرالية لموضوع الحريات الديمقراطية » .

وعلى ذلك فإن التعددية السياسية المقترحة في العراق تحتاج إلى ضوابط تملئها طبيعة المجتمع العراقي وخصوصيته ، فالعراق يتشكل من القوميتين العربية والكردية (٧٥٪ من السكان عرب ، ١٥٪ اكرد) فضلاً عن ١٠٪ من مجموع السكان من الاثراك ، كذلك هناك التعددية الدينية فيشكل المسلمون ٩٥٪ من السكان ، بينما يمثل المسيحيون ٥٪ من مجموع السكان . أضف إلى ذلك التعددية المذهبية (٦٠٪ شيعية ، ٢٥٪ سنة) وأهم تلك الضوابط هو عدم الارتباط بقوى خارجية تحاول أو تسعى إلى استغلال واقع العراق التعددي



قراءة تحليلية في الانتخابات التونسية

فتحي على حسين

على

- ١ - قوائم التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم : في جميع الدوائر وعددها ٢٥
- ٢ - قوائم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين : في ٢١ دائرة
- ٣ - القوائم المستقلة القريبة من حركة النهضة : في ٢٣ دائرة وبالتالي فقد كانت القوة السياسية الثانية
- ٤ - قوائم حزب الوحدة الشعبية : في ٦ دوائر
- ٥ - قوائم التجمع الاشتراكي التقدمي : في ٥ دوائر
- ٦ - قوائم الاتحاد الديمقراطي الوندوي : في أربع دوائر
- ٧ - قوائم الحزب الاجتماعي للتقدم : في ٣ دوائر بالإضافة الى قائمتين تضمان مثقفين تقدميين مستقلين في دائرتي قفصة والمهريّة .

الحملة الانتخابية :

ولأن الأصوليين اظهروا في الأسبوع الأول من الحملة الانتخابية نشاطا مميزا ونزلوا الى الشارع بقوة كبيرة وامكانات ضخمة ، فإن التجمع الدستوري صار يحسب لهم حسابا ، فركز هجومه في الصحف والخطب الانتخابية على الخطر الذي يمثلونه على مكاسب المجتمع المدني ، وبذلك تراجع الصراع الذي كان مستقطبا الساحة قبل الانتخابات بين حزب احمد المستيري والتجمع الدستوري لتحل المواجهة الثنائية بين الدستوريين والأصوليين في معظم الدوائر طوال الأسبوع الأول من الحملة الانتخابية .

وفي هذا السياق تحركت ماكينة « الحزب التقليدي » ... لتقوم الهجوم المضاد على المد الأصولي . فجاءت نتائج الاقتراع حبل بالولادة السياسية إذ فاز بن على فوزا ساحقا بالرئاسة بعد حصوله على ٩٩,٢٧ من الأصوات وفاز الدستوريون بجميع مقاعد مجلس النواب الـ ١٤١ بعدما حصلوا على ٨٠ ٪ من اصوات الناخبين البالغ عددهم مليونين وسبعمائة الف ناخب بينما حصلت

خلاف ماتوقعه المراقبون افرزت الانتخابات البرلمانية التونسية التي اجريت في الثاني من ابريل الماضي ، توزيعا جديدا للخارطة السياسية في تونس . هذا التوزيع الجديد سيلقى بظلاله على العلاقات بين الحكومة والمعارضة على امتداد السنوات المقبلة ، ومن أبرزه وضع نهاية للمبارزة بين حركة الديمقراطيين الاشتراكيين بزعامة احمد المستيري والتجمع الدستوري الديمقراطي - الحاكم - وظهور استقطاب جديد بين التيار الديني ممثلا بـ « حركة النهضة » فالأصولية والحزب الحاكم . وهذا الاستنتاج له مرتكزاته الموضوعية ، ففي عام ١٩٨١ كانت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين المنافس الرئيسي للحزب الدستوري وكادت تفوز بالأغلبية في البرلمان وحظيت بتأييد واسع من القوى الأصولية . إلا أن هذه الظروف لم تكن ثابتة ، فالحزب الدستوري الذي تحول الى « التجمع الدستوري الديمقراطي » بعد عزل بورقيبة ، تبني برنامج الديمقراطية والتعددية السياسية وقطع خطوات مهمة في هذا المجال مفرغا بذلك الحركة المناهضة من برنامجها . والتيار الديني صار يدافع عن رايته الخاصة ويحذق اللعبة السياسية سعيا للحصول على ترخيص العمل الشرعي ، وقبل من أجل ذلك تغيير اسمه من « حركة الاتجاه الاسلامي » الى « حركة النهضة » نزولا عند مقتضيات قانون الأحزاب الذي لايجيز تأسيس أحزاب سياسية على أساس الدين أو اللغة . وكانت الخطوة الحاسمة في هذا المجال - والتي فاجأت الجميع - هي قرار « حركة النهضة » تأليف قوائم مستقلة في معظم الدوائر الانتخابية لمنافسة الحزب الحاكم . ومن ثم سقطت فكرة « الجبهة » التي استهوتها معظم الأحزاب في الجلسة التي عقدتها أطراف الميثاق الوطني في شهر فبراير الماضي وصارت « المبارزة » عنوان الانتخابات . فتقدمت سبع قوائم مختلفة تنتمي الى سبعة احزاب هي :

تأريخ وتعليقات

إذ بقي مجلس النواب مكوناً من أعضاء الحزب الحاكم بالرغم من أن المفترض أن أجد أهدافها هو فتح الباب لمشاركة الأحزاب المعارضة في البرلمان . وهو الأمر الذي يمكن استناده - من وجهة نظر معينة - إلى مشروع بن علي في الحكم ، إذ يرى بعض المراقبين أن ٩٠٪ من برامج الأحزاب التي خرجت من رحم المؤسسة الحزبية الحاكمة قد تحقق بعد وصول بن علي إلى الحكم خصوصاً أن العنوان الكبير لبرامج هذه الأحزاب هو إقامة الديمقراطية وضمان تعدد الأحزاب وحرية الصحافة وحرية الانتخابات ، وهي مسائل وضعها بن علي في جدول أعماله وشدد عليها في جميع خطبه بل شرع في إنجاز معظمها حينما منح ترخيصاً بالعمل الحزبي المشروع لثلاثة أحزاب جديدة (الحزب الاجتماعي للتقدم بزعامة منير الباجي ، وحزب التجمع الاشتراكي التقدمي بزعامة أحمد نجيب الشابي وحركة الوحدة الشعبية بزعامة محمد الحاج عمر ، فأصبح عدد الأحزاب المرخص لها سبعة . كما وضع حداً لمرحلة تهميش المعارضة بتزع فتيل المواجهة الصعبة بين السلطة وحركة الاتجاه الاسلامي عندما أصدر عقوا رئاسياً عن أميرها راشد الغنوشي وسمح بعودة عبد الفتاح مورو من المنفى ، كذلك أطلق سراح المعتقلين السياسيين وقتئذ أصول النضال الحزبي المشروع بوضعه صياغة جديدة لقانون الأحزاب في ابريل ٨٨ ضمن ضوابط معينة (لايسمح بقيام أحزاب على أساس الدين أو اللغة أو العنصر أو الجنس) وأمر بإذاعة أذان الصلوات الخمس في الاذاعة والتلفزيون . فضلاً عن الخطوة الديمقراطية الكبيرة بإعلان إلغاء النص الخاص بالرئاسة مدى الحياة ، والنص المتعلق بتولي رئيس الوزراء منصب الرئيس في حالة خلوه بحيث يتم انتخاب الرئيس انتخاباً مباشراً من الشعب مع عدم جواز انتخابه لأكثر من فترتين .

غير أن وجهة النظر الأخرى ترى أن الهزيمة التي منيت بها كل الأحزاب المناقصة للتجمع الدستوري هي نتيجة التأثير على إرادة الناخبين وعدم احترام أصول اللعبة الديمقراطية واستخدام جهاز الإدارة لصالح مرشحيه وقوائمه . وهو ما عبرت عنه المجموعتان المعارضتان الرئيسيتان وهما حزب الاشتراكيين الديمقراطيين ، وحركة « النهضة » ذات التوجه الاسلامي حينما زعمتا قيام الحزب الحاكم والسلطات المحلية بعمليات تزوير واسعة النطاق خلال الانتخابات ، وقالتا ان السلطات أقدمت على نفس المخالفات التي كانت ترتكبها في عهد الرئيس السابق بورقيبة (السياسة (١٩٨٩/٤/٤)

القوائم المستقلة « الأصوليون » على نسبة تتراوح بين ٩ و ١٤٪ بحسب الدوائر ، ونالت الأحزاب المعارضة الأخرى بما في ذلك حركة الديمقراطيين الاشتراكيين نسباً تراوحت بين ٢١٪ و ٣,٧٥٪ من الأصوات .

تفسير النتائج :

ورغم توقعات المراقبين بفوز بن علي بالرئاسة وفوز التجمع الدستوري الديمقراطي - الحاكم - بأغلبية كبيرة ، إلا أن النجاح الساحق الذي حققه الرئيس والحزب جاء مفاجئاً للجميع وشكل علامة استفهام بارزة حول مستقبل الحياة السياسية في تونس بعد تغيير السابع من نوفمبر ١٩٨٧ .

فلاشك أن نسبة الـ ٩٩,٢٧٪ التي حصل عليها الرئيس لابد أن تضيق الخناق على الكوادر الطامحة في التغيير في المستقبل والا لأصبح بن علي كسلفه - من الناحية العملية على الأقل - رئيساً مدى الحياة ، وبالتالي يصبح لامعنى للتعديل الجديد الذي أدخله بن علي على الدستور التونسي في يوليو ١٩٨٨ وينص على إلغاء مادة تولى رئاسة الجمهورية مدى الحياة .

أما الانتخابات البرلمانية فقد قوضت آمال المعارضة في أن تتمكن من كسر احتكار الحزب الحاكم للسلطة ولو لمرة واحدة منذ أكثر من ٣٠ عاماً ، رغم أنها جرت في مرحلة الانفتاح السياسي الذي تعهد به بن علي منذ توليه السلطة في ٧ نوفمبر ٨٧ وأكد عليه في خطابه الرئاسي الذي سبق الانتخابات بأيام ... وهي بذلك تختلف عن الانتخابات السابقة التي ولجت البلاد في عهد بورقيبة سواء تلك التي جرت في ظل نظام الحزب الواحد (١٩٦٤ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٩) وهي جميعاً انتخابات الصوت الواحد واللون الواحد . أو تلك التي جرت في ظل نظام التعددية السياسية التي سلم بها بورقيبة مع بواكير الثمانينات نتيجة أزمتات وصراعات أضعفت حكمه (١٩٨١ ، ١٩٨٦) حيث أفضت الأولى - انتخابات ١٩٨١ - إلى برلمان من لون واحد ، وأعلنت المعارضة آنذاك أنها فازت بأغلب المقاعد وفسر محمد مزالي بعد خروجه من رئاسة الوزارة في ذلك الوقت هذه النتائج المعكوسة بأن الرئيس بورقيبة أمر بتزوير النتائج خوفاً من أن يغدو سجيناً للمعارضة . بينما جاءت الثانية - انتخابات ١٩٨٦ - في ظل أجواء احتقان سياسي ومواجهات مع السلطة الأمر الذي أدى إلى مقاطعتها بشكل واسع وخصوصاً من أطراف المعارضة .

وعليه يتضح أن انتخابات الثاني من ابريل ٨٩ طرحت « اشكالية » « تقليدية مستحدثة » في أن واحد ،

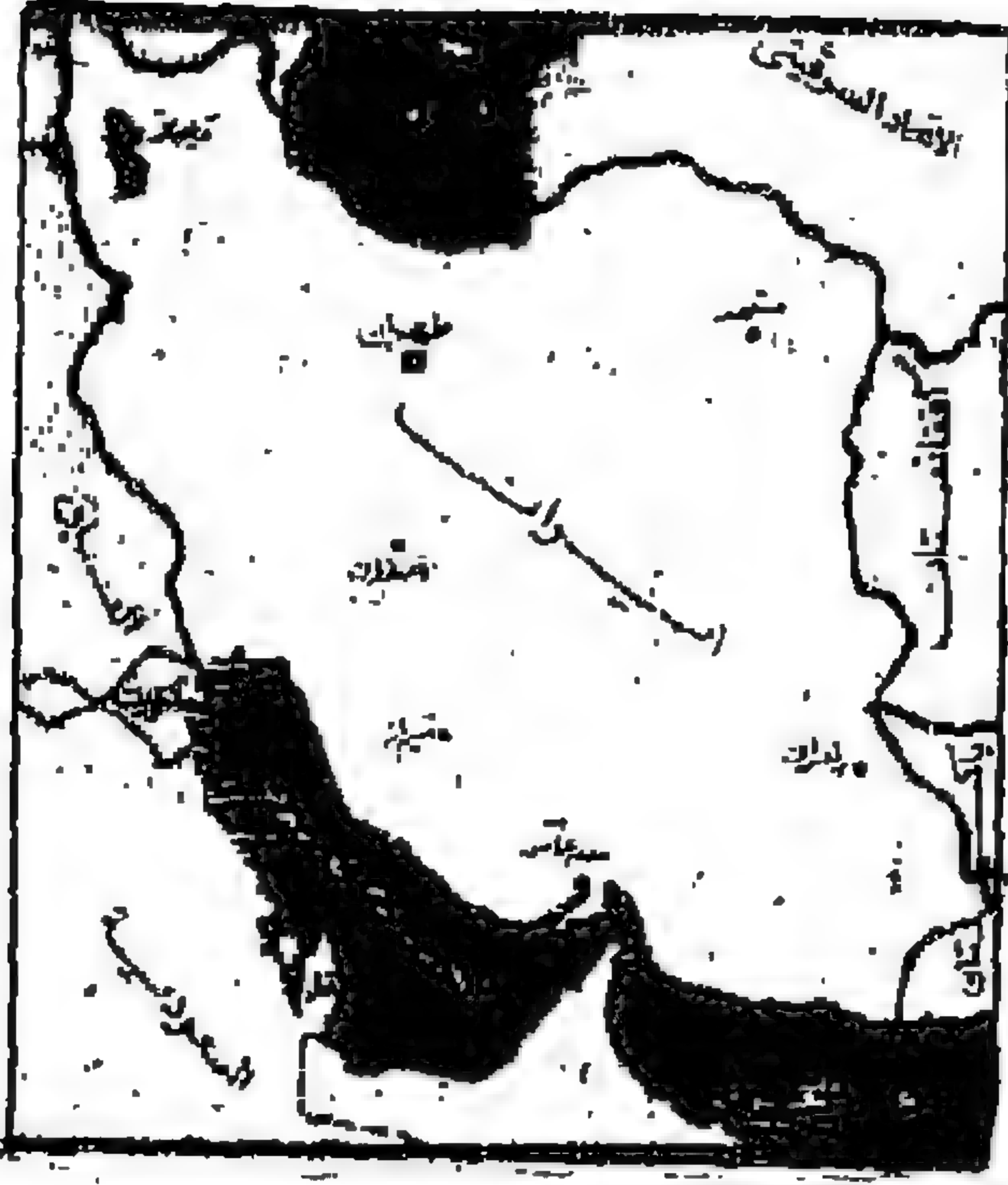
مستقبل الحياة السياسية في تونس :

في الحقيقة ان الواقع الجديد الذي يجوز اعتباره اهم استنتاج من هذه الانتخابات هو خلط الأوراق واعادة توزيعها على نحو أدى الى وضع الأصوليين في مواجهة ديمقراطية مع الدستوريين في مقابل تهميش الأحزاب المدنية وفقدانها مكانتها السابقة في اللعبة السياسية . ولاشك ان هذا المعطى الجديد سيؤثر في مستقبل الخريطة السياسية والحزبية في تونس بصفة خاصة وشمال افريقيا على وجه العموم ، خاصة ان الجزائر تعيش بدورها تجربة ديمقراطية أعلن خلالها عن تكوين حزبين لهما ميول اسلامية .

هذا ولايستبعد العديد من المراقبين ان تسمح السلطة في تونس للاسلاميين باصدار جريدة ناطقة باسمهم واطار قانوني يتحركون داخله ليكفوا عن استخدام ورقة « الاستثناء » والبروز في « مظهر » المظلوم » خاصة وان التيار الأصولي صار يخذل لعبة المناورة السياسية والتأقلم مع واجهات العمل الشعبي . فصحيح أن الانفراج الحالى والخطوات الانفتاحية المقررة منذ تغيير السابع من نوفمبر أبطلت مفعول القنبلة الأصولية الموقوتة الى حد كبير ، لكن هذا التيار عرف كيف يوظف المناخ الجديد لصالحه ، وكيف يستفيد من أجواء الديمقراطية مثل استفادته من أجواء الكبت السياسي . ويلاحظ أن هذا الاحتمال الخاص بتقنين التيار الاسلامي يطرح أمام استئثار حزب الحكومة بمائة في المائة من مقاعد البرلمان الجديد الى درجة أن رجل الشارع تخوف من امكانية العودة الى منطق الحزب الواحد والموقف السياسي الواحد . وهو ما أدركه بن علي جيدا حينما سارع فور إعلان نتائج الانتخابات الى محاولة ازالة تلك التخوفات بقوله « ان كان الفوز حليف

دمر شحى التجمع الدستوري الديمقراطي فينبغي ان يدرك الجميع أن ذلك لن يكون سببا في اقضاء غيرهم أو عدم الاستماع اليهم ، بل اقول مجددا ان تونس لكل التونسيين ، واننى كما اسلفت مرارا رئيس كل التونسيين والتونسيات عامل على الاستعانة بكل الكفاءات والخبرات واشراكها فعليا في كل مايتعلق بمصلحة البلاد وتقدمها ومنعتها (الشرق الأوسط ١٩٨٩/٤/٥) ... وقد تعزز ذلك فعليا بضخ دماء جديدة ذات كفاءة عالية في التشكيل الوزاري الجديد الذي اعقب الانتخابات بعشرة أيام ، مثل د . محمد الشرفي الذي تولى مسؤولية وزارة التربية والتعليم وهو معروف بنضاله الدائب في سبيل صيانة حقوق الإنسان وضمان الحريات الفردية والعامة في اطار ارقانون ود . الدالى الجازي الذي اضطلع بمهام وزارة الصحة العامة وهو من الشخصيات البارزة في حركة المعارضة وكان من مؤسسي رابطة حقوق الانسان وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين - الا انه استقال من الحركة مؤخرا لاعتراضها على الدخول في ائتلاف انتخابي مع الحزب الحاكم - ود . منصر الرويس وهو من أبرز الكفاءات الشابة والوجهة التي عرفها الرأي العام بعد السابع من نوفمبر وقد عهدت اليه مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية .

ولاشك ان هذا النموذج من الشخصيات والوجوه الجديدة التي تميز بها التشكيل الوزاري الجديد الى جانب بقية الكفاءات العالية من الوزراء وكتاب الدولة يمثل تجسيدا فعليا كبيرا لما سبق أن أعلن عنه الرئيس بن علي اثر الاعلان عن نتائج الانتخابات والرامي الى تجنب احتكار السلطة واستيعاب أوفر عدد من الكفاءات المؤمنة بالتوجهات الديمقراطية والفلسفية والانسانية التي ارتكزت عليها مبادئ السابع من نوفمبر بغض النظر عن الميول السياسية والتوجهات الفكرية [1]



وفاة الخميني والصراع على السلطة في إيران

خالد زكريا السرجاني

استقالة آية الله منتظري الخليفة المعين للخميني في مارس الماضي فانه لم يعد هناك خليفة للامام ولذلك فان البعض فسر هذا الاختيار بأحد احتماليين الأول ان يكون الامام الخميني قد رشح خامنئي لخلافته في وصيته والثاني ان يكون مجلس الخبراء الذي أنشأه الدستور مهمة اختيار القائد أو مجلس القيادة قد عجز عن الاتفاق على شخص تتوافق فيه الشروط التي حددها الدستور وأهمها صلاحية المرجعية والقيادة ، كما عجز في الوقت ذاته عن الاتفاق على اختيار مجلس للقيادة فكان الحل هو اختيار مرشح الحد الأدنى الذي يشغل الموقع مؤقتاً دون ان يثير خلافات كبيرة .

ولكن المؤكد ان هذا الاختيار يلقي ظلالاً من الشك حول استمرارية الأخذ بصيغة ولاية الفقيه على الساحة السياسية الإيرانية فخامنئي وان كان من « السادة » الذين هم من سلالة الرسول لم يرد اسمه على الإطلاق ضمن المرشحين لهذا المنصب لأنه لا يملك صلاحية المرجعية التي نصت عليها المادة (١٠٧) من الدستور الإيراني والصلاحية هي المرحلة التي تؤهل صاحبها للافتاء والاجتهاد بحيث يصح له ان يكون مرجعاً فقهياً له مقلدوه واتباعه وهي مرتبة لا يبلغها المرء الا بعد ان يعد رسالته العلمية التي تؤهله لان يصبح « آية الله » ويجوز له ان يجتهد وبعد ذلك يفتح امامه الطريق ليصبح مرجعاً ولكن خامنئي يعد في مراتب الحوزة حجة الاسلام أي انه في مرحلة اعداد رسالته العلمية ولم يعرف عنه إهتمامه بالفقه مثل عنايته باللغة والأدب وهو ما دفع مجلس العلماء فيما بعد الى منحه لقب آية الله حتى يكون أهلاً للمنصب الذي تولاه وهو أمر سعيثير بلا شك ردود افعال معارضة داخل الحوزة العلمية بإيران .

وعلى الرغم من ان خامنئي يقتدر الى المكانة الدينية التي كان يتمتع بها آية الله الخميني وليس من المحتمل ان يمارس السلطة نفسها التي كان يمارسها سلفه في شؤون إيران الاجتماعية والسياسية لأنه لا يمتلك

وفاة الزعيم الإيراني آية الله الخميني عبداً من التكهّنات حول مستقبل الثورة الإيرانية التي ظلت ما يزيد عن ١٠ سنوات تأخذ كثيراً

أثارت

من اهتمامات المحليين المعنيين بشؤون الشرق الأوسط ذلك لأنها تعد أحدث ثورات القرن العشرين . كما انها جاءت بنموذج جديد للثورات أطلق عليه « الثورة الإسلامية » الأمر الذي دفع بعض المصلين الى الاقرار بإمكانية تكرار هذه التجربة في أكثر من بلد عربي واسلامي بالإضافة الى ان أغلبهم أرجع تزايد ما أطلق عليه « المد الإسلامي الاصولي » الى نجاح هذه الثورة التي أكدت إمكانية قيام دولة على اساس ديني في الشرق الأوسط .

الأمر الآخر الذي أثار المزيد من التكهّنات عقب وفاة الخميني هو اختيار علي خامنئي خلفاً للامام الراحل وهو الاختيار الذي لم يتوقعه أحد من المعنيين بشؤون الدولة الإيرانية مما دفعهم الى التأكيد على ان هذا الاختيار هو بمثابة اختيار مؤقت سيؤدي في المستقبل القريب الى اشتعال الصراع على السلطة بين الأجنحة السياسية المتواجدة على الساحة الإيرانية . ومن هنا فاننا سنركز في هذا التقرير على ثلاث نقاط أساسية هي :

أولاً : مغزى اختيار علي خامنئي خلفاً للخميني .
ثانياً : مستقبل الصراع على السلطة في إيران .
ثالثاً : الوضع الداخلي والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران في المستقبل القريب .

أولاً : مغزى اختيار علي خامنئي خلفاً للخميني : يكاد يجمع المراقبون على ان خامنئي كان هو « مرشح الحل الوسط » وانه كان أقل القيادات الإيرانية تطلعا نحو السلطة . وعلى ان تعيين خامنئي لشغل هذا المنصب « السياسي والديني والادبي » في وقت واحد حال دون ظهور فراغ كان يمكن ان يثير اضطراباً وقلقاً داخل الأوساط الدينية الإيرانية فقد انزعج الكثيرون لأنه منذ

الصفات القيادية التي تؤهله للقيام بدور الامام الا ان اختياره في هذا المنصب يحمل دلائل مهمة تتمثل في الآتي :

١ - انه يمثل وجهة النظر المحافظة والمعتدلة في النظام الايراني فهو بين جماعة الروحانيات التي تضم كبار العلماء المناضلين منذ عهد البشاه وتبني موقفا محافظا في أمور السياسة والاقتصاد . وفي هذا الصدد فانه يذكر ان خامنئي هو الذي دعا الى انتهاء دور حرس الثورة وطالب بضم قواته الى الجيش كما انه هو الذي حاول ان يطوق موضوع قنوى الامام الخميني باهدار دم سلمان رشدي وأعلن في إحدى خطب الجمعة ان إعتذار رشدي قد يبريء سناخته لكن صوته ضاع وسط الضجة التي أثارها التيار المتطرف حول الموضوع . كما ان خامنئي كان بين من يحيثون انفتاح ايران على العالم الخارجي وتحمل في سبيل ذلك انتقادات حادة من قبل المتطرفين ولذلك فقد قوبل اختياره للمنصب بارتياح شديد في العالم الغربي الذي فسره باعتباره دلالة على ان الجماعات الأقل تطرفا هي التي ستستأثر بالسلطة في المستقبل .

٢ - أثبت هذا الاختيار ان تيار العلماء المحافظين لا تزال له الغلبة في المؤسسة الحاكمة في ايران خاصة داخل مجلس الخبراء وصيانة الدستور وان تيار التشدد الذي يمثله بعض رموز الجيل الثالث مثل أحمد الخميني ومختشمي كروبي وغيرهم ليس لهم تأثير قوى في مؤسسات صنع القرار .

٣ - يعد اختيار خامنئي لهذا المنصب انتصاراً كبيراً لهاشمي رفسنجاني حيث يوجد تنسيق بين الاثنين منذ انتخابات مجلس الشورى التي جرت في الصيف الماضي وكان الدافع الأساسي لهذا التنسيق هو مواجهة نفوذ أحمد الخميني . ورفسنجاني هو حتى الان المرشح الوحيد لمنصب رئيس الجمهورية الذي سيتم الاقتراع عليه في ١٨ أغسطس القادم . وقد نجح رفسنجاني في اقناع الخميني قبل وفاته بضرورة اجراء تعديلات على الدستور لاعطاء صلاحيات أكبر لرئيس الجمهورية والغاء منصب رئيس الوزراء ليكون النظام السياسي اشبه بالنظام الأمريكي . ومن هنا فان وصول رفسنجاني الى سدة الرئاسة بصلاحيات أكبر مع وجود خامنئي في منصب المرشد بامكانياته المحدودة سيكون بلا شك في مصلحة رفسنجاني الذي سيكون هو الشخصية القوية والوثرة والتي لا يمكن منازعتها في المستقبل . ورفسنجاني سيعمل بلا شك على اعطاء صفة الديمومة لاختيار خامنئي حتى لا يأتي مجلس حكماء يتولى المهمة أو أخذ رجال الدين الأقوياء الذين يمكن ان يقوضوا من سلطات رفسنجاني كرئيس للجمهورية .

٤ - ان اختيار خامنئي يسقط عمليا وفعليا مبدأ ولاية

الفقيه بغض النظر عن الاجراءات التي اتخذت لاضفاء صبغة الشرعية على هذا الاختيار فخامنئي كما سبق وذكرنا - ليس هو الأكثر اعتدالا وعلماً وشجاعة وتقوى بين رجال الدين في ايران فهناك من الناحية الدينية ستة يحوزون على لقب آية الله العظمى بالاضافة لعلماء وشخصيات دينية بارزة تعيش داخل ايران ولا يمكن لخامنئي ان يفرض على أي من هؤلاء اراءه وقراراته واجتهاداته .

وسقوط مبدأ ولاية الفقيه يفتح الباب امام أحد احتمالين الأول استبدال خامنئي بعد فترة بمجلس قيادة يضم ثلاثا أو خمسا من الشخصيات الدينية البارزة في البلاد وحينذاك سيلعب هذا المجلس دور المرجع الديني الأعلى والمشرف على شئون ايران . والثاني فصل أمور الدين عن الدولة وهو ما يؤيده رفسنجاني وعدد من الشخصيات الدينية والسياسية في ايران . وفي الحالتين فان وجه الجمهورية الاسلامية سيتبدل بصورة اساسية وجذرية .

ثانيا مستقب الصراع على السلطة في ايران :

لا يمكن القفز على حقيقة أساسية أكدتها أغلب التقارير التي كانت تخرج من طهران وتخرج الان بعد وفاة الخميني والتي تقول ان الجمهورية الاسلامية الايرانية سوف تخوض معركة حكم حقيقية كانت قائمة في حياة الخميني بشكل خافت ولكنها ستنتقل بقوة بعد رحيله . فالصراع على السلطة بدأ فعليا بالتحديد في مارس الماضي بعد استقالة آية الله منتظري من المنصب الذي كان يعد فيه خليفة للخميني . وبعد عزل منتظري أو « استقالته » قام صراع على السلطة بين حجة الاسلام هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس الشورى الذي يتمتع بتأييد عدد من رجال الدين المعتدلين وأجنحة من قوات حرس الثورة والقوات المسلحة وأحمد الخميني الذي يتمتع بتأييد عدد من رموز الجناح المتشدد أو « الراديكالي » في النظام وعلى رأيهم مير حسين موسوي رئيس الوزراء وحجة الاسلام علي أكبر سحتشمي وزير الداخلية وحجة الاسلام محمد كمشهوره وزير الأمن والاستخبارات وآية الله علي مشكيني رئيس مجلس الخبراء وحجة الاسلام مهدي كروبي ممثل الخميني في مؤسسة الشهداء وهؤلاء يشكلون قوة سياسية وعقائدية وتنظيمية وأمنية وعسكرية في البلاد وتعتبر نفسها تمثل خط الامام الخميني أفضل من القوى الأخرى .

وبوفاة الخميني سيدخل الصراع على السلطة قوى أخرى على رأسها آية الله حسين علي منتظري الذي لا يزال يعتبر نفسه الأجدد والأحق بتولي مركز مرشد الثورة الايرانية بعد رحيل الخميني ومنتظري يرغب في

للاتحراف عن خط الامام وتانيا على الذين يعتبرون أعداء لخط الامام في الأفكار المجاورة وثالثا على من يعتبرونهم أعداء الاسلام في العالم وهم الذين حاربوا مبادئ الامام الراحل .

٤ - ان ما يسمى بالتيار المعتدل أو القيادة المتفق عليها في ايران ما بعد الخميني لا يمكن لها ان تحيد عن خط الامام خاصة في المرحلة الأولى لأن الراديكاليين أو المتطرفين سيسحقون هؤلاء بمختلف الوسائل .

٥ - ليست هناك في ايران حاليا شخصية واحدة أو قوة معينة قادرة على حسم الصراع لصالحها وتسلم الحكم بصورة كاملة لذلك فان الصراع سيشهد في المرحلة المقبلة بين القوى التي تعتبر نفسها تمثل خط الامام تريد تنفيذ نهجه كنهج احمد والتيار المتشدد الذي ينتمي اليه حجة الاسلام علي أكبر محتشمي وزير الداخلية وبين تلك القوى التي تريد الابتعاد فعليا عن خط الامام دون ان تقول ذلك علنا وعلى رأسها هاشمي رفسنجاني وستحاول كل من هذه الشخصيات والقوى الادعاء بانها الاقرب الى خط الخميني والأكثر اخلاصا لنهجه وليس هناك مرجع أعلى قادر على حسم الخلافات بينها ومن هنا فانه يجب عدم استبعاد احتمالات بروز تحالفات جديدة في الساحة الايرانية كما يجب عدم استبعاد بروز قوى جديدة في ساحة الصراع قد تكون موالية للغرب تحاول الاعتماد على الجيش الايراني أو على عناصر بارزة فيه لفرض وجودها أو التدخل في الصراع على الحكم بصورة فعالة .

وهنا يجب أن نسجل ان القوات المسلحة بجميع فئاتها أعلنت الولاء لهاشمي رفسنجاني حيث أصدر الجيش وحرس الثورة بياناً مشتركاً أعلنوا فيه « إستعدادهم لحماية قيم الجمهورية الاسلامية تحت القيادة الموحدة للقائد العام للقوات المسلحة بالنيابة هاشمي رفسنجاني » الذي يتمتع ايضا بدعم وتأييد تجار البازار ورجال الأعمال لذا فمن المرجح ان يكون تحالف العلماء والتجار هو الاتجاه المسيطر في المستقبل المنظور .

وهذا الوضع سيفرض على القوى المتشددة التي يقف على رأسها احمد الخميني ان يظل في موقعه ولا يتحرك وأن يترك الصراع على السلطة يأخذ مداه دون ان يلوث سمعته كنجل لزعيم الأمة الراحل من خلال الصراع على السلطة ولكنه قد يستغل صلة القربى بالخميني في مرحلة تالية اذا وجد ان هناك بحثا عن زعيم جديد يخرج البلاد من متاهة الصراع ويعيد لها التماسك ومن المؤكد ان الهالة العاطفية والدينية التي يحملها الايرانيون لأبيه يمكن ان تكون عنصراً في طرح نفسه كزعيم في المستقبل .

وهنا يمكن القول انه مهما كانت الخلافات بين خامنئي

لعب دور مؤثر وفعال في الحياة السياسية الايرانية في المرحلة المقبلة وله انصاره واتباعه داخل ايران وخارجها . والقوة الثانية المهتأة لدخول الصراع على السلطة في ايران هي القوى الليبرالية المتمثلة في شرائح المثقفين والسياسيين المدنيين ويقف في مقدمتها حزب نهضة ايران الذي يرأسه المهندس مهدي بازرگان أول رئيس للوزراء عقب الثورة وهذا التيار ضعيف نسبياً بالمقارنة مع مراكز القوى الاخرى الا ان وجوده في الساحة الايرانية يمكن ان يزداد قوة بعد رحيل الخميني ويمكن ان يشكل نواة لحركة مدنية ليبرالية تلتف حولها قوى وشخصيات ايرانية في الداخل والخارج . وربما كان الخيار المتاح امام هذه القوة في الوقت الحالي هو ان تقف مرحليا مع التيار الداعي الى إعادة بناء ايراني اقتصاديا وترميم الوضع السياسي بصورة توفر إطاراً للمشاركة السياسية . ويمكن ان يكون هذا التيار فاعلاً في حالة تحالفه مع آية الله منتظري الذي تقترب افكاره من هذا التيار ولا يزال يتمتع باحترام كبير في الشارع الايراني بسبب مواقفه المعتدلة وتصديه لمحاولات الخروج بالثورة عن مسارها .

وعند الحديث عن مستقبل الصراع على السلطة في ايران يجب التأكيد على الحقائق التالية :

١ - يجب الاقرار بان الصراع السياسي القادم في ايران عقب وفاة الخميني سوف يتم بأساليب ايرانية خاصة تختلف كل الاختلاف عن الاساليب المعروفة في قيادة دفة الصراع داخل أي نظام سياسي آخر .

٢ - انه على الرغم من اختيار خامنئي في منصب المرشد الا ان التنافس بين التيارات المختلفة داخل القيادة الايرانية لا يزال قائماً وان أي طرف لن يكون قادراً في المستقبل القريب على حسم الصراعات والوصول الى نتائج حاسمة أو محددة لصالحه . وهنا يجب الاشارة الى ان تاريخ الحركة الشيعية يعطى مؤشرات حادة على ان الصراعات الداخلية لا يمكن حسمها عبر الحوار والاقناع بل باستخدام القوة والقمع احيانا .

٣ - ان أي حسم للصراعات بين مختلف القوى الدينية في ايران بالقوة لابد ان يؤدي الى قيام جماعات أكثر تطرفاً تتكفى على نفسها في المرحلة الأولى لتعيد تشكيل نفسها عبر خلايا صغيرة متشعبة ترتبط روحياً بالامام الراحل وتتخذ مبادئ اساسية من اجتهاداته الكثيرة التي اطلقها خلال حياته وفي هذا المجال تجدر الاشارة الى ان الشعوب الايرانية التي عانت حرماناً شديداً في زمن الشاه وازدادت حرماناً في عهد الخميني خاصة نتيجة للحرب مع العراق ستعطى الحركات المتطرفة أرضاً خصبة وستحتضن خلايا عديدة ستكون خطراً كبيراً أولاً على أية محاولة قد يقوم بها المعتدلون

انتصار الثورة قبل ١٠ سنوات وقد لعبت قيادة الخميني الدينية دوراً في حسم الخلافات القومية والعرقية بما يتمتع به من مكانة دينية في صفوف الطائفة الشيعية التي تعد أهم رابط بين الشعوب الإيرانية أما الآن وقد غاب الخميني فإن فشل الفئات الإيرانية الحاكمة في الاتفاق على مرشح دائم ومقبول يعنى بروز خطر التقسيم من جديد ، ذلك ان إنشغال الحكومة المركزية في طهران بصراعاتها الداخلية قد ينعش ويقوى من عنصر حركات المعارضة القومية وهى ليست معارضة سياسية فقط وانما هى معارضة مسلحة وقوية .

وثالث المصاعب التى تواجه ايران حالياً هى المشكلة الاقتصادية التى تطبق بخناقها على الشارع الإيراني وأبرز مظاهر هذه الأزمة هى المعدلات القياسية التى وصلت اليها معدلات التضخم ، وعدم توفر السلع ، وتدهور مستوى الخدمات وانقطاع خطوط التجارة الخارجية مع العالم ، والبطالة التى يصل حجمها الى ما يعادل ثلث سكان البلاد البالغ عددهم حوالى ٥٠ مليون نسمة وهى بطالة لا يقتصر تأثيرها على الاوضاع الاقتصادية الإيرانية بل تمثل قنبلة اجتماعية موقوتة تنذر بالانفجار فى أى لحظة بالإضافة الى ذلك يعانى الاقتصاد الإيراني من الشلل الناتج عن عدم اتفاق التيارات الإيرانية الحاكمة المتنافسة على نهج اقتصادى واحد وأبرز مظاهر ذلك هو الخلاف الناشئ حول السماح للحكومة بالاقتراض من الخارج وتأمين بعض المؤسسات الاقتصادية والخلاف حول حرية التجارة ودور القطاع الخاص ولا شك ان معركة الخلافة ستؤثر على اتجاهات الازمة الاقتصادية فى ايران فقد يؤدى استمرار الصراع على السلطة من قبل التيارات المتنافسة الى خلق ضغط فى الشارع الإيراني تجعل احتمال ظهور قوى سياسية جديدة خارج القوى الموجودة حالياً أمراً ممكناً ومنطقياً .

ولما كان موت الخميني يوفر فرصة كبيرة لمن يخلقوه للتراجع عن اتجاهات السياسة الإيرانية داخلياً وخارجياً لأنهم سيكونون متحررين من مركز واحد للقرار سيطر على ايران أكثر من عشر سنوات لذا من المتوقع ان تعجل وفاة الخميني فى تحول ايران من ثورة الى دولة وكان هذا الاتجاه واضحاً قبل وفاة الخميني عندما قبلت ايران وقف إطلاق النار فى حرب الخليج وذكره هاشمي رفسنجاني فى احدى خطب الجمعة قبل وفاة الخميني بأسابيع وهذا يعنى من الناحية العملية ان النظام الجديد فى طهران سوف يضع المصالح القومية الإيرانية قبل المصالحات على مستوى العالم الاسلامى كما انه .. يعطى الأولوية للبناء الداخلى بدلاً من تصدير الايديولوجية . وذلك يعنى انه لن يحدث فى ايران فى المستقبل القريب -

رفسنجاني من جهة واحمد الخميني وتياره من الجهة الاخرى فانهم فى الحقيقة يمكن ان يكونوا خلفاء سياسيين فى مرحلة قادمة اذا ووجهت فكرة الدولة الدينية بخطر من القوى الليبرالية .

ثالثاً : الوضع الداخلى والعلاقات الاقليمية والدولية لايران فى المستقبل .

يجد اركان النظام الإيراني انفسهم اليوم على رأس جمهورية تواجه بمصاعب داخلية هائلة وليست لديهم خطة موحدة سياسياً وعقائدياً واقتصادياً ، واجتماعياً توضيح لهم سبل الخروج من هذا الوضع بالغ الصعوبة ومعالج المستقبل الذى ينتظرهم .

وأولى الصعوبات التى تواجه النظام الإيراني الجديد هى فشل النظام الإيراني خلال عهد الخميني فى تحقيق أى من الأهداف التى حددها لنفسه مع قيام الجمهورية الاسلامية . فقد رحل الخميني بعدما عجز النظام الذى أنشأه عن تحقيق أى من الأهداف الرئيسية التى قام عليها وأعلنها منذ عام ١٩٧٩ . فقد فشل النظام فى تصدير الثورة الإيرانية الى الخارج سواء عن طريق القوة وأعمال العنف أم كنموذج ولم تتكرر التجربة الإيرانية فى أى بلد فى العالم الاسلامى وهذا كان أحد الأهداف الرئيسية للخميني خلال السنوات العشر الماضية . كما فشل النظام فى تنفيذ شعار حرب حتى النصر مع العراق واضطر الخميني الى قبول وقف إطلاق النار فى يوليو الماضى وحل النزاع مع العراق على أساس قرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ ورحل الخميني دون ان يشرح للشعب الإيراني الأسباب الحقيقية التى دفعته الى التراجع عن مواصلة الحرب وفشل النظام كذلك فى تأمين مكانة عالية ومركز مؤثر لايران فى الشرق الاوسط . فايران تواجه اليوم بشبه عزلة سواء على الساحة العربية والاسلامية أم فى الساحة الدولية وهى غير قادرة على التأثير على مجرى الأحداث لا فى منطقة الشرق الاوسط ولا خارجها . كما فشل النظام الإيراني فى تحقيق أمانى شعبه فى الرخاء والازدهار وخدمة المستضعفين اذ ان أوضاع ايران الاقتصادية والاجتماعية - كما يقول اغلب المحللين لاوضاع هذا البلد - هى أسوأ ظروف مرت بها ايران فى العصر الحديث فهى تحتاج الى فترة تتراوح بين ١٠ سنوات و ٢٠ سنة لاعادة بناء وتعمير ما تهدم فى سنوات الحرب . كما تحتاج الى مبالغ تتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليار دولار للقيام بهذه الأعمال .

يضاف الى هذا الوضع المتأزم التهديد الذى تتعرض له وحدة البلاد ذات القوميات المتعددة والتى دخلت فى مواجهات دامية مع السلطة المركزية الإيرانية عند

الخميني وشخصيته وتأثيره وهذه الهبة مرشحة لان تضعف بصورة ملموسة وكبيرة واذا كان توقف الحرب العراقية الايرانية قد افقد النظام الإيراني الكثير من هيئته السابقة فان وفاة الخميني ستفقد ما تبقى منها . والسبب الثاني هو انه بعد وفاة الخميني ستضعف الثورة الإيرانية وهناك احتمال لان تنكفي هذه الثورة على نفسها وان يهتم النظام الإيراني بمعالجة اوضاعه ومشاكله الداخلية ولما كان التحالف الإيراني السوري يستمد قوته الى حد كبير من قوة المد الثوري الإيراني فانه اذا ما انتصر تيار الدولة في إيران بصورة فعلية فان هذا التحالف سيتحول في افضل الاحوال الى علاقة طبيعية او عادية بين دولتين تتحكم فيها مصالح محددة ليست هي بالضرورة المصالح التي كان يقوم عليها التحالف السوري الإيراني في السنوات الماضية . وعلى الصعيد الاقليمي أيضا فانه من المتوقع بعد وفاة الخميني ان يفقد الاسلام الثوري - وفقا للتسمية المتعارف عليها بين المحليين والخبراء الغربيين في شئون العالم الاسلامي - وهجه وقدرته على التحريك الجماهيري كما ينتظر ان تفقد الحركات الاسلامية التي تسمى بحركات اصولية الكثير من حيويتها ونبضها ومطامحها الصدامية ، خصوصا ان وفاة الخميني كانت هي الصدمة الكبرى الثانية للثورة الإيرانية بعد صدمتها الاولى التي تمثلت في وقف الحرب مع العراق دون تحقيق اهدافها .

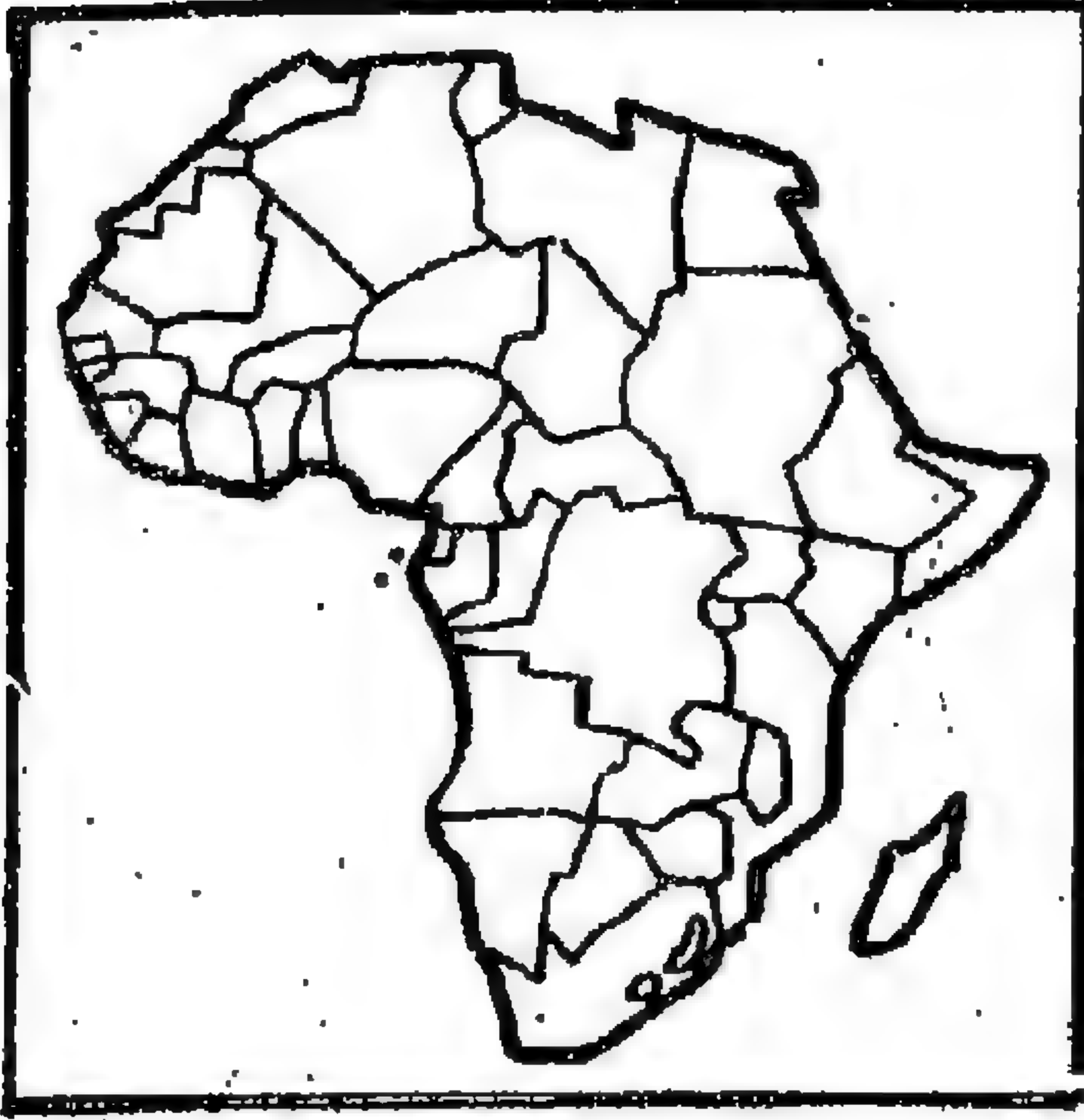
وعلى المستوى الدولي فان الفترة المقبلة ستشهد صراعا حادا من القوى الدولية من أجل كسب نفوذ لها في إيران فالولايات المتحدة التي لا تحتفظ بعلاقات رسمية مع إيران ستحاول ان تستفيد من العلاقات المتنامية بين إيران وكل من المانيا الغربية وفرنسا من أجل جر إيران الى دائرة النفوذ الغربي وتنفيذ ما يتطلبه ذلك من الافراج عن بعض الارصدة الإيرانية المجمدة بالبنوك الامريكية أو اعطائها قروضا ومعونات للقيام بأعمال التعمير . أما الاتحاد السوفيتي فسيحاول المشاركة في اعباء التعمير واعادة بناء الجيش الإيراني

وبعد فان وفاة الخميني تفتح الباب امام العديد من التكهّنات على الأصعدة الداخلية والاقليمية والدولية في ضوء المعطيات المتواجدة على هذه الساحات ولكن المستقبل قد يحمل في طياته مفاجآت اخرى لا يمكن لأحد ان يتنبأ بها .. هكذا تعلمنا التجارب العديدة التي مرت بها دول العالم الثالث .

تغييرات جوهرية واساسية في طبيعة النظام نفسه بل سيبقى النظام ديني الصبغة مع استمرار بقاء السلطة السياسية في ايدي الملالي وان التغيير سيأتي في السياسات التي سيسير عليها هؤلاء الملالي انفسهم . هذه الصعوبات التي تواجهها إيران والثبات النسبي للقيادة مع تغير السياسات سيستتبعه ان تنكفي الثورة الإيرانية على ذاتها تدريجيا سواء بقرار من القيادة الإيرانية في حال تمكن رفسنجاني من الفوز بالرئاسة واستطاعته استقطاب قوى رئيسية حوله أم بالرغم منها بسبب عدم قدرتها على ان تمتد الى الخارج وفقدانها الاسلحة والحوافر التي تمكنها من الامتداد الى دول اخرى وسيتحول تصدير الثورة الخارج الى شعار غير قابل للتطبيق بصورة عملية قبل ان يزول نهائيا من القاموس السياسي والعقائدي للنظام الإيراني وهذا التحول لن يبرز بوضوح قبل عدة أشهر .

من جهة اخرى فان وفاة الخميني ستعطى لاكثر الحركات الإيرانية المعارضة منظمة « مجاهدي خلق » الحافز للبدء بالخطوة الاولى لشن ثورة مضادة يؤكد ذلك انه عندما ساءت صنعة الخميني وضع مجاهدو خلق قواتهم المربطة في الاراضي العراقية المخاذية لايران في حالة تاهب وصرح ناطق باسم المنظمة بان موت الخميني هو النهاية لهذا النظام كما قد تنعش هذه الوفاة الحركات المعارضة اليسارية على رأسها حزب تودة وتدفعها الى اعادة تنظيم نفسها لتكون أحد القوى المؤثرة في الساحة السياسية الإيرانية أو عنصر ترجيح لأي من القوى السياسية المتصارعة .

وعلى الصعيد الاقليمي فمن المتوقع ان يسعى النظام الإيراني الجديد الى علاقات أفضل مع جيرانه العرب خاصة اعضاء مجلس التعاون الخليجي مع تخفيض الدعم الذي يقدمونه إلى المقاتلين الشيعة في العالم العربي كما انه من المتوقع ان يتعرض التحالف الاستراتيجي بين إيران وسوريا الى هزات تغير في طابعة واهدافه في المستقبل القريب . صحيح ان هذا التحالف لم يكن قائما على علاقة شخصية قوية بين الخميني والرئيس السوري حافظ الأسد لكن التغيير المتوقع في هذا التحالف الاستراتيجي له سببان اساسيان الأول : وهو ان أحد العناصر الرئيسية لقوة هذا التحالف - بعد الموقف المعادي للعراق - كان قد نما في ظل هيبة النظام الإيراني خاصة في مرحلة ما قبل وقف الحرب العراقية الإيرانية وكانت هذه الهبة مستمدة بصورة اساسية من وجود



دور المراكز التدريبية المصرية في أفريقيا

سفير : أحمد طه محمد

وقد أتاحت مصر الفرص للدول الأفريقية للافادة من الامكانيات التدريبية المتاحة فيها ، وفتحت أبواب مراكزها وأكاديمياتها التدريبية لأبناء القارة في مختلف المجالات ، سواء عن طريق تقديم المنح التدريبية لهم أو تنظيم دورات تدريبية متخصصة في هذه المراكز والأكاديميات للكادرات الأفريقية العاملة في شتى التخصصات .

بل أن مصر - مراعاة للظروف الاقتصادية في الدول الأفريقية - قد اهتمت بإنشاء جهاز مختص بتقديم المعونات الفنية لهذه الدول هو الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ، الذي يلعب دوراً كبيراً منذ إنشائه في عام ١٩٨٠ في تقديم هذه المعونات سواء عن طريق إيفاد الخبراء الذين تحتاجهم القارة في مختلف التخصصات ، أو عن طريق تقديم المنح التدريبية وتمويل الدورات التدريبية التي تعقد خصيصاً للأفارقة .

كذلك أنشأت مصر العديد من المراكز والأكاديميات التدريبية التي تستقبل أبناء القارة الأفريقية خاصة والعالم النامي عامة ، للتدرب في مختلف التخصصات على نفقة الحكومة المصرية التي تشمل أنشطة هذه المراكز والأكاديميات ، كما أتاحت مصر الفرصة لاستقبال أبناء القارة الأفريقية للتدرب في المعاهد والمراكز التدريبية القائمة في الوزارات والأجهزة المصرية المختلفة والتي تقدم التدريب أساساً للكادرات المصرية في تخصصات العمل في هذه الوزارات والأجهزة .

ومن الواضح أن إتاحة الفرص التدريبية لأبناء القارة الأفريقية ، والاهتمام بإنشاء المؤسسات المختصة بتقديم المعونات الفنية لدول القارة ، إنما ينبع من إيمان مصر بسياسة تعاون الجنوب - الجنوب ، بل أنه يعتبر نموذجاً رائداً لهذا التعاون ، ويعطى صورة حية لفعالية التعاون بين الدول النامية ، ولإمبادرة مصر - كدولة نامية - لاشراك

الحقائق المعروفة أن مصر هي مهد

الحضارة البشرية ، وحظيت على مراحل التاريخ بامكانيات كبيرة رفيعة المستوى في مختلف مجالات

التعليم والتدريب ، وعرفت مصر التكنولوجيا والعلوم والمعارف الانسانية منذ آلاف السنين ، حيث تتمتع اليوم برصيد هائل من الامكانيات في هذه المجالات ، التي تتوافر في الجامعات والمعاهد التعليمية المصرية ، وفي الأكاديميات والمراكز التدريبية المنتشرة في مصر في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والادارية .

فرص التعليم بالجامعات والمعاهد :

وقد أتاحت مصر ولا تزال الفرص لأبناء العالم النامي عامة ، ولأبناء الدول الأفريقية خاصة ، للدراسة والتعليم في الجامعات والمعاهد المصرية ، ومنذ العام ١٩٥٢ - ١٩٥٣ وعلى مدار ثلاثين عاماً ، استقبلت مصر في هذه الجامعات والمعاهد ٤٨٤٦٩١ طالباً وافداً لتلقى العلم ، منهم ٤٦٨٦٩ في العشر سنوات الأولى (من ١٩٥٢ - ١٩٥٣) ، و١٦٤٦١٥ طالباً في العشر السنوات الثانية (من ١٩٦٢ - ١٩٦٣) ، و٢٧٣٢٠٧ طالباً في العشر سنوات الثالثة (من ١٩٧٢ - ١٩٧٣) ، و١٩٨١ - ١٩٨٢ .

فرص التدريب بالمراكز والأكاديميات :

وإذا ركزنا على التدريب ، نجد أن إحتياجات متزايدة لدى أبناء القارة الأفريقية الذين يساهمون في إدارة الاقتصاديات الوطنية في القارة ، ويحتاجون إلى إكتساب المهارات اللازمة لعمليات الانتاج بمختلف مجالاته الزراعية والصناعية وغيرها ، ومن هنا يلاحظ الاهتمام الكبير لدى الدول الأفريقية بطلب وتلقى المعونات الفنية في مختلف المجالات لتدريب أبنائها من الخارج وخاصة من مصر .

تقارير وتعليمات

الأفريقية المتحدثة بالانجليزية ، وأخرى للدول الأفريقية باللغة الفرنسية كل عام ، وخلال الفترة من عام ١٩٨٤ وحتى العام ١٩٨٩ ، تم تنظيم إحدى عشرة دورة تدريبية ، اشترك فيها ٣٤٨ من الدبلوماسيين من ٤٧ دولة أفريقية .

الإذاعة والتلفزيون :

وفي مجال الإذاعة والتلفزيون ، يتوافر في مصر معهد لتدريب الإذاعيين الأفارقة ، وقد أنشئ هذا المعهد منذ عام ١٩٧٧ خصيصا لتدريب أبناء القارة الأفريقية العاملين في هذا المجال ، حيث ينظم المعهد دورتين تدريبيتين كل عام ، أحدهما باللغة الانجليزية ، والثانية باللغة الفرنسية ، ومدة كل دورة خمسة شهور للدورة للمتحدثين باللغة الانجليزية وثلاثة أشهر للمتحدثين باللغة الفرنسية .

ويعتبر معهد تدريب الإذاعيين الأفارقة بمثابة مركز علمي وتدريبى متخصص يتيح الدراسة النظرية والتدريب العملى المتقدم في مجال الاعلام والاتصال الجماهيرى عن طريق الإذاعة والتلفزيون ، ويضم برنامج دوراته تخصصان ، أولهما التخصص الهندسى بالتدرب على أحدث الأجهزة والأساليب الفنية الحديثة وثانيهما التخصص البرامجى بما يتضمنه من فنون الاعلام ونظرياته وتطبيقاته وعلومه وتجاربه ، ويتم التدريب داخل الاستديوهات الإذاعية والتلفزيونية ، وفي قاعات البحث والمحاضرات .

وحتى عام ١٩٨٨ بلغ عدد الخريجين الأفارقة في هذا المعهد ٧٤١ متدربا ، من ٤٦ دولة أفريقية ، والملاحظ أن الإقبال على التدريب في المعهد يتزايد عاما بعد عام ، حيث كان عدد المتدربين ٣٢ متدربا في عام ١٩٧٧ ، وارتفع العدد الى أكثر من ثمانين متدربا في الأعوام من ١٩٨٥ الى ١٩٨٨ .

الشرطة ومكافحة الجريمة :

ويعتبر مجال الشرطة من أهم المجالات المتاحة للتدرب في مصر لضباط الشرطة من الدول الأفريقية في مختلف تخصصات الشرطة والأمن ومكافحة الجريمة ومكافحة المخدرات ، وقد أنشئ مركز متخصص لتدريب الضباط الأفارقة في هذه التخصصات ، هو « المركز الأفريقى لبحوث ودراسات منع الجريمة » ، الذى أقيم في مركز بحوث الشرطة بأكاديمية الشرطة المصرية ، ليكون مركز التقاء لأبناء القارة الأفريقية من الضباط العاملين في مجال الأمن والشرطة .

ويقوم المركز الأفريقى بتنفيذ الحلقات والدورات التدريبية لأبناء الدول الأفريقية ، بالقاعات التدريبية المطورة بأكاديمية الشرطة ، والمزودة بأحدث أجهزة

الدول الأفريقية النامية في الحصول على المزايا والتسهيلات التى تتمتع بها في مختلف مجالات التدريب ، ورغبتها الصادقة في مساعدة دول القارة على تحقيق الاعتماد على الذات ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها .

هذا وتتعدد في مصر المراكز والأكاديميات التدريبية لتغطي مساحة كبيرة من التخصصات والمجالات ذات الأهمية للاحتياجات التدريبية في الدول الأفريقية ، ومن أبرز هذه التخصصات مجالات العمل الدبلوماسى ، والعمل الاعلامى (الإذاعة والتلفزيون) ، والشرطة ومكافحة الجريمة ، والمجال الزراعى ، ومجالات العمل الريفى والتعاونى ، ومجالات النقل البحرى ، والطيران المدنى ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، ومجالات التدريب المهنى والكفاية الانتاجية ، ومجالات الصناعة ، ومجالات الطب والصحة ، فضلا عن السياحة والفندقة ، ومجالات الادارة ، ومجالات الدفاع .

العمل الدبلوماسى :

ففى مجال العمل الدبلوماسى تتاح الفرصة في مصر لتدريب أبناء الدول الأفريقية من الدبلوماسيين الشباب من درجات الملاحق والسكرتيريين ، ويقوم بهذا التدريب معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية المصرية ، وقد أنشئ هذا المعهد منذ عام ١٩٦٦ ، إستجابة للحاجة الملحة لتوفير التدريب المهنى والأكاديمى اللازم للدبلوماسيين في مجال العلاقات الدولية ، بعد أن توسع العمل الدبلوماسى ، وأصبحت الدبلوماسية تتطلب مهارات متخصصة لمتابعة التطورات المتلاحقة في الشؤون الدولية ، ويعتبر المعهد مركزا متقدما لتدريب الدبلوماسى وتأهيله وتزويده ، بما يحتاجه من مهارات .

وحتى العام ١٩٨٧ ، عقد المعهد ثمانى عشرة دورة تدريبية للملاحقين الدبلوماسيين المصريين ، وجرى العمل على إستجابة مصر لطلبات الدول الأفريقية التى ترغب في إشترك بعض دبلوماسيها الشباب في هذه الدورات مع الملاحقين المصريين وللدراسة في المعهد ، وذلك بمعرفة الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع أفريقيا ، حيث تم في المعهد تدريب دبلوماسيين من الصومال والسودان وجزر القمر وأفريقيا الوسطى والنيجر .

وبمعرفة الصندوق المصرى ، أتاحت فرص منتظمة لتدريب أبناء الدول الأفريقية من الدبلوماسيين ، في دورات وندوات تدريبية متتالية بدأت منذ عام ١٩٨٤ لمدة قصيرة الأجل ، تخصص واحدة منها لأبناء الدول

وفي المجال الزراعي كذلك ، تعقد بالمركز المصري الدولي للزراعة ندوات ودورات تدريبية عن تكنولوجيا زراعة الأرز ، في إطار نظام التعاون الثلاثي بين اليابان والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ، يشترك فيها المختصون من الدول الأفريقية ، وقد عقدت الندوة الأولى من ١٤ نوفمبر الى ١٠ ديسمبر ١٩٨٧ وحضرها ١٨ مشتركاً من ١٦ دولة أفريقية ، وعقدت الدورة الثانية في الفترة من ٢١ مايو الى ١٦ أكتوبر ١٩٨٨ ، وحضرها ١٦ من المختصين من ١٠ دول أفريقية .

وفي مجال الهيدرولوجيا ، تعقد بمصر بصفة منتظمة حلقات تدريبية عن هيدرولوجيا البيئة في المناطق الجافة وشبه الجافة ، تنظمها اللجنة القومية للبرنامج القومى الهيدرولوجي ، بالاشتراك مع منظمة اليونسكو وجامعة عين شمس ووزارة الري ، وبمساعدة الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ، ويدعى لهذه الحلقات المختصون من الدول الأفريقية ، وقد تم تنظيم عشر حلقات في هذا المجال .

العمل الريفي :

وفي مجال العمل الريفي والتنظيمات الزراعية ، تم في مصر عام ١٩٨٦ في الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي وفي إطار لجنة الفلاحين الأفارقة تنظيم دورات تدريبية للفلاحين الأفارقة الموفدين من التنظيمات التعاونية والإقليمية والأفريقية ، ضمت الدورة الأولى ٢٠ دارساً في الميكنة الزراعية واستخداماتها وتشغيلها وصيانتها للدارسين من البلاد الأفريقية المتحدثة بالانجليزية في الفترة من ١٤ يوليو الى ٥ أغسطس ١٩٨٦ ، وضمت الدورة الثانية ٢٠ دارساً في الثروة الحيوانية للدارسين من الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية ، في الفترة من ٥ الى ٢٦ يوليو ١٩٨٦ ، وشملت الدورة الثالثة ٢٠ دارساً في مجال تنظيم وإدارة التعاونيات الزراعية من الدول الأفريقية الناطقة بالعربية .

كما تم تنظيم دورات تدريبية للفلاحات الأفريقيات في اتحاد الفلاحين الأفارقة بمصر بمساعدة من الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ، مبها الدورة التي عقدت من ٨ الى ٣٠ نوفمبر ١٩٨٧ ، اشترك فيها ٣٨ من الفلاحات الأفريقيات من ٢٣ دولة أفريقية ، ومنها الدورة التي عقدت لقيادات المرأة الريفية من ٧ الى ٢٩ يناير ١٩٨٩ وحضرتها ٤٣ متدربة من ٢٤ دولة أفريقية ، كما تم عقد دورة لشباب الفلاحين الأفارقة من أول الى ٢٠ نوفمبر ١٩٨٨ ، اشترك فيها ٤٦ متدرباً من ١٧ دولة أفريقية .

النقل البحري :

كما تتوافر في مصر امكانيات رفيعة المستوى للتعليم

ومساعدات التدريب وأجهزة الترجمة الفورية ، ويشترك في تنفيذ برامج التدريب بالمركز نخبة ممتازة من أساتذة وخبراء الشرطة والأمن العام .

وتعقد بالمركز دورات وندوات تدريبية منتظمة بالتعاون مع الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا ، لضباط الشرطة من الدول الأفريقية ، وتضم الفرق التدريبية التي يتضمنها برنامج هذه الدورات الأمن العام ومكافحة الإرهاب ، حراسة الشخصيات الهامة ، والبحث الجنائي ، والأدلة الجنائية ، والجوازات ، كما تنظم بالمركز ندوات تدريبية عن مكافحة المخدرات ، وكذلك دورات تدريبية عن تأمين المنشآت الحيوية .

ومنذ العام ١٩٨٦ وحتى الآن ، عقدت بالمركز الأفريقي إحدى عشرة دورة تدريبية اشترك فيها ٤٥٥ ضابطاً من مختلف الدول الأفريقية ، منها أربع دورات لبرنامج فرق التخصصات الشرطة ، ودورتان لمكافحة المخدرات ، ودورتان لتأمين المنشآت الحيوية ، وثلاثة دورات تدريبية خاصة في تخصصات مختلفة حسب احتياج الدول الطالبة .

المجال الزراعي :

وفي مجال الزراعة ، أنشئ في مصر منذ عام ١٩٦٥ ، المركز المصري الدولي للزراعة ، الذي يعتبر من أكفأ المراكز التدريبية المتخصصة في المجال الزراعي ، والذي يقوم بتدريب أبناء الدول الأفريقية وغيرها من الدول النامية ، بهدف المساعدة في زيادة معدل التنمية الزراعية في العالم الثالث ، من خلال تقديم التدريب التخصصي للفنيين العاملين في القطاعات الزراعية في مختلف البلدان العربية والأفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية ودول الكاريبي .

ويشارك في برامج المركز حوالي ٥٠٠ متدرب كل عام ، كما اشترك في هذه البرامج منذ إنشائه حوالي مائة دولة من الدول النامية ، وقام المركز في الوقت نفسه بتصميم وتنفيذ سلسلة واسعة من البرامج التدريبية المنتظمة سنوياً منذ إنشائه ، تناسب الاحتياجات المشتركة في مجال الزراعة لدول العالم الثالث ، وفي الفترة من العام ١٩٦٥ الى العام ١٩٨٧ بلغ عدد المتدربين في المركز من الدول الأفريقية ٢٤١٧ متدرباً من ٤٢ دولة أفريقية .

وتغطي برامج المركز مختلف التخصصات الزراعية ، كتغذية الأراضي والمياه ، والخدمات الزراعية ، والإنتاج النباتي والوقاية ، وإنتاج وصحة الحيوان ، فضلاً عن التدريب في مجالات السياسات الزراعية ، وتحليل المشروعات ، والتنمية الريفية المتكاملة ، وتحسين التربة ، ووقاية النبات وإنتاج وصحة الدواجن ، وإنتاج الخضار والفاكهة وغيرها .

تجارب وتعليمات

في مصر فرص التدريب في هذا المجال للضباط والمهندسين من الدول الأفريقية، ويرجع إنشاء هذا المعهد إلى الاتفاق الذي عقده الحكومة المصرية في ١٧ أبريل ١٩٦١ مع الصندوق الخاص للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للطيران المدني، وهو الاتفاق الذي يقرر بمقتضاه إنشاء معهد تدريب للطيران المدني في امبابية بالقرب من مدينة القاهرة، وأوكل الإشراف على هذا المعهد منذ عام ١٩٧١ للهيئة الوطنية للتدريب في مجال الطيران المدني، وهي الهيئة المسئولة عن الإشراف على أنشطة التدريب بوزارة الطيران المدني في مصر.

ويعقد معهد الطيران المدني دورات منتظمة للتدريب في مختلف تخصصات وخدمات عمليات الاتصالات، وإدارة المطارات، وهندسة المطارات، والنقل الجوي، وصيانة الطائرات، وصيانة الراديو، فضلا عن دورات رقابة المطارات والتأهيل للحصول على شهادة A.T.C Licence وغير ذلك من التخصصات.

الاتصالات السلكية واللاسلكية :

وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، تعقد الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية في مصر برامج تدريبية للمتدربين من الدول الأفريقية وغيرها أو من المنظمات والاتحادات الدولية، وتشمل هذه البرامج برامج فنية، وأخرى إدارية وثالثة حركية، وتستغرق بعض البرامج أسبوعا أو أكثر، وبعضها الآخر عدة شهور حسب طبيعة التخصص.

النقل البري والنهري :

وفي مجال النقل البري والنهري، يقوم جهاز التدريب بهيئة النقل العام بوزارة النقل بعقد دورات تدريبية في مختلف تخصصات هذا المجال تتراوح مدة كل منها من أسبوعين إلى ستة أسابيع، وتتضمن برامج لتدريب المهندسين والملاحظين الفنيين وفاحصي المركبات، وبرامج للميكانيكا والكهرباء وإلحام المعادن والخراطة والتجليخ، والتزييت والانشييم وإصلاح الاطارات وإصلاح البطاريات وغيرها.

التدريب المهني :

وبالإضافة إلى إستقبال الطلاب من القارة الأفريقية للتعليم بالجامعات والمعاهد التعليمية المصرية، فتحت مصر المجال أمام أبناء القارة للحصول على التدريب التكنولوجي فيها في مختلف القطاعات، حيث تسهم المصالح الحكومية المختلفة وشركات القطاع العام في مصر في تقديم كافة التسهيلات واتاحة الفرص للشباب من دول القارة للتدرب في المجالات التكنولوجية الحديثة.

والتأهيل والتدريب لأبناء الدول الأفريقية في مجال النقل البحري وإدارة الموانئ، وذلك من خلال الأكاديمية العربية للنقل البحري بالاسكندرية.

وقد أنشئت الأكاديمية العربية للنقل البحري بالاسكندرية في ١٥ مايو عام ١٩٧٢، حيث تقدم خدماتها في مجال النقل البحري منذ ذلك التاريخ بكفاءة عالية، وتشمل أنشطة الأكاديمية تعليم وتدريب الطلاب وتزويدهم بالمعارف الخاصة بالعلوم والفنون البحرية وبالقيم والمهارات الذهنية والبذنية والاجتماعية اللازمة للحصول على الشهادة الأهلية وفقا للمستويات الدولية التي تؤهلهم للعمل في البحر كضباط سطح أو مهندسين بحريين أو ضباط راديو، وكذلك التعليم والتدريب للناهبين من طلبة الدراسات الأساسية لتأهيلهم للحصول على درجة البكالوريوس في النقل البحري أو في تكنولوجيا الهندسة البحرية أو هندسة الاتصالات، فضلا عن تأهيل الدارسين من ضباط الراديو للحصول على دبلوم صيانة وإصلاح أجهزة الراديو والأجهزة الملاحية، بالإضافة إلى التأهيل التخصصي للمستويات الإدارية في مؤسسات النقل البحري في مجال إدارة واقتصاديات النقل البحري أو التأمين البحري أو القانون البحري أو النقل والتجارة الخارجية.

وتتوافر لدى أكاديمية النقل البحري الامكانيات اللازمة لتعليم وتدريب أبناء الدول النامية، وخاصة من الدول الأفريقية، ومما يوضح دور الأكاديمية في تعليم أبناء الدول الأفريقية أنه في الفترة من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٨٧، بلغ عدد الذين أتموا دراستهم وتدريبهم في الأكاديمية من الدول الأفريقية ما يلي :-

٢٨٧ من نيجيريا	١٦٨ من أثيوبيا	١٥٤ من ليبيريا
١٢٠ من غانا	١٠٩ من تنزانيا	٥٢ من سيراليون
٢٤ من جزر القمر	١٩ من ناميبيا	٩ من كوت ديفوار
١٢ من مدغشقر	٨ من جامبيا	٨ من الكمرون
٥ من كينيا	٥ من غينيا	٢ من الجابون
١ من زائير	١ من توجو	١ من الرأس الأخضر

هذا فضلا عن أعداد أخرى من الدارسين من الدول العربية الأفريقية، منهم :

١٥٩ من السودان	٥١٧ من ليبيا	٢١٧ من الصومال
٥٦ من جيبوتي	١ من تونس	١ من المغرب
١ من جيبوتي	١ من موريتانيا	-

الطيران المدني :

وفي مجال الطيران المدني، يتيح معهد الطيران المدني

دورات لتدريب الممرضات الأفريقيات في إطار نظام التعاون الثلاثي بين اليابان والصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا - ، حيث يتم التدريب في هذه الدورات على تعميق المعرفة والمهارات لدى قيادات التمريض في الدول الأفريقية في مجال التمريض من النواحي الفنية والعملية ، وإدارة التمريض ، مع التركيز على الرعاية الصحية الأولية ، وتساعد في هذه الدورات من الناحية الفنية المعاهد العليا للتمريض في مصر وكليات الطب في الجامعات المصرية ، ومعهد الصحة العامة وغيرها .

وفي مجال مكافحة مرض البلهارسيا ، يقدم معهد أبحاث تيودور بلهارس في مصر خدماته في تدريب الأطباء والاختصاصيين من الدول الأفريقية ، حيث ينظم برامج تدريبية تخصصية لتشخيص ومعالجة المرض على أحدث الوسائل العلمية والعملية .

السياحة والفندقة :

وفي مجال الفندقة والسياحة ، تهىء المدارس الفندقية في الأقصر والاسكندرية الفرص للدراسة في تخصصات المطاعم والمطابخ والمكاتب والأمامية والإشراف الداخلي ، مع التدريب العملي بالفنادق ، ويمكن للمدرسة الفندقية بالاسكندرية اعداد برامج تدريبية لمدة عام ، كما يمكنها قبول الطلاب من الدول الأفريقية الناطقة بالفرنسية .

مجالات الإدارة :

وفي المجال الإداري ، تتوفر امكانيات التدريب لدى أكاديمية السادات للعلوم الإدارية التي أنشئت في مصر منذ عام ١٩٨١ ، ويتبعها مركز تدريب ذو خبرة طويلة يمكنه تنظيم برامج تدريبية قطاعية خاصة في أى مجال من مجالات الإدارة ووفقا لاحتياجات المؤسسة الأفريقية الطالبة ، وقد سبق أن نظمت الأكاديمية برنامجا تدريبيا في مجال التأمين واقتصاد الشركات المتعددة الجنسيات لجمهورية السنغال ، وبرنامجا لإدارة المستشفيات لجمهورية الكمرون .

مجالات الدفاع :

وفي مجالات الدفاع تتوفر في مصر مجموعة من المراكز والأكاديميات التدريبية العسكرية ، التي أتاحت الفرص

لأبناء القارة الأفريقية للتدريب والدراسة في مختلف مجالات الدفاع في الدورات والبرامج التدريبية المنظمة سواء منها البرامج قصيرة الأجل أم الطويلة الأجل ، وخلال السنوات الماضية تم تدريب حوالى ألفين من الكادرات الأفريقية في هذه البرامج والدورات . □

وتتوافر مجالات التدريب المهني التي تشتمل على مختلف الحرف التكنولوجية لدى مصلحة الكفاية الانتاجية والتدريب المهني بوزارة الصناعة ، حيث تقدم برامج محدودة المدة تتراوح بين ستة أشهر وستة ، وبرامج أخرى لمدة ثلاثة أعوام يحصل بعدها المتدرب على مؤهل يؤهله للأعمال الإشرافية والتعليمية المهنية في المرافق التي تحتاج الى نوع تخصصه .

وتشتمل مجالات التدريب المهني : المعادن بما في ذلك البرادة والخراطة ، والمكينات ، وأعمال صاج ، وحدادة ، وتبريد ، وميكانيكا سيارات ، وكهرباء سيارات ، ولحام أكسوجين ، وكهرباء ، كما تشمل الآلات الدقيقة ، والطباعة ، والغزل والنسيج والصباغة ، والأجهزة الكهربائية ، ومختلف مهن التعدين .

كما تقدم بعض المؤسسات والشركات المصرية منحا للمتدربين من الدول الأفريقية وتعين لهم المشرفين اللازمين لتدريبهم باللغة الانجليزية أو الفرنسية ، ويقبل أبناء القارة على التدريب في مصانع الحديد والصلب وشركات الأسمدة وصناعة الأسمنت والورق والحراريات ، والفخار والصناعات الهندسية والمعدنية ، فضلا عن مصانع النسيج والسجاد والصناعات الغذائية ومصانع تكرير السكر والتقطير .

التصميمات الصناعية :

وقد أنشئ في مصر منذ عام ١٩٦٨ مركز التصميمات الهندسية والصناعية ، حيث يتولى هذا المركز تقديم المعونة الفنية لمصانع القطاع العام والخاص والهيئات الصناعية المختلفة في مجالات تصميم المنتجات الصناعية واعداد الرسومات ومستندات التصميم الفنية ، وتخطيط المصانع وتنظيم خطوط الانتاج ، فضلا عن تصميم المعدات الاستثمارية وتقديم المشورة الفنية لمشكلات الانتاج ، وتصميم وتصنيع العدد والاستطيمات ، وغيرها .

وينظم المركز من وقت لآخر دورات تدريبية في مجال تنمية الصناعات الصغيرة لأبناء الدول الأفريقية ، كلما توافر التمويل اللازم سواء من الأجهزة المعنية في مصر ، أم من جانب المنظمات الدولية ، كمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

المجال الصحي :

وفي المجال الصحي ، تتوفر في مصر إمكانيات التدريب في مجالات التمريض ، حيث يعقد بالمركز التعليمي التكنولوجي بالروضة التابع لوزارة الصحة



إثيوبيا : ماذا بعد محاولة الانقلاب الأخيرة ؟

فتحي حسن عطوة

لما أعلنته المصادر الرسمية الاثيوبية - على اقليم اسمرة . وأعلن الرئيس الاثيوبي الذي قطع زيارته لالمانيا الديمقراطية ان حركة الانقلاب قد تم قمعها . ورغم ان محاولة الانقلاب الفاشلة التي وقعت مؤخرا في اثيوبيا ضد الرئيس منجستوليسست الأولى من نوعها - اذ اكتشفت عام ١٩٨٦ . محاولة انقلاب قام بها بعض الضباط من ذوي الرتب الصغيرة الذين يحاربون في اريتريا ، وقرار طيار منهم إلى السودان ، كما تعرض الرئيس منجستوليسست لعدد من محاولات الاغتيال - الا ان هذه المحاولة الاخيرة ، هي أول محاولة تعلن عنها رسميا أديس أبابا منذ عام ١٩٧٤ . وهذه المحاولة الأخيرة ان دلت على شيء انما تدل على حجم الضغوط التي أصبح النظام السياسي الاثيوبي يتعرض لها في الفترة الأخيرة والمتتمثلة في الاوضاع الاقتصادية المتردية ، واتساع نطاق الحركات المعارضة المطالبة بالانفصال عن اثيوبيا وهما حركة تحرير شعب اريتريا وحركة تحرير شعب التيجراي في شمال اثيوبيا . هذا فضلا عن الضغوط التي تفرضها علاقات اثيوبيا المتوترة مع عدد من الدول المجاورة وبعض القوى الدولية . وفي الوقت نفسه تدل المحاولة الانقلابية الأخيرة على ان النظام الاثيوبي لم ينجح بعد بصورة كاملة أو لم يتمكن من اتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة هذه الضغوط الأمر الذي عرض بقائه واستمراره للانهيار . وفيما يلي نستعرض الضغوط التي تواجه نظام الحكم في اثيوبيا والخطوات التي اتخذها النظام لمواجهة هذه الضغوط وإلى أي مدى نجح النظام في معالجتها وبالتالي مستقبل النظام من حيث استمراريته أو انهياره وذلك على النحو التالي :

- أولا : الضغوط التي واجهت نظام الحكم في اثيوبيا :
- ١ - الاوضاع الاقتصادية المتردية :
- تشهد الاوضاع الاقتصادية في اثيوبيا تراجعا شاملا ، فاثيوبيا من أقل الدول تطورا في العالم من الناحية الاقتصادية ، ان انها تعتبر الدولة الثانية من حيث انخفاض

السادس عشر من مايو الماضي ، وبعد قليل من مغادرة الرئيس الاثيوبي « منجستوليسست هيلاماريام » اثيوبيا متوجها إلى ألمانيا الديمقراطية في زيارة رسمية يرافقه خلالها « تسفايا دنكا » نائب رئيس الوزراء و « برهانى بايه » وزير الخارجية ، قامت في اثيوبيا محاولة انقلاب لعبت فيها الوحدات الجوية في الجيش ، والقيادة الشمالية للجيش الثاني دورا أساسيا . وتزعم المحاولة عدد من الجنرالات السابقين والحاليين في الجيش الاثيوبي منهم الجنرال « امها ديسست » قائد عام قوات الطيران والجنرال « ديمزي نجويس » الرئيس السابق لهيئة أركان القوات المسلحة ، والجنرال « فننا بيلاي » وزير الصناعة الحال وقائد سلاح الجو السابق ، والجنرال « يمنري بولتو » القائد العام للجيش الثاني المرابط في اريتريا . وقد تمكن القادمون بمحاولة الانقلاب - في البداية - من محاصرة مبنى وزارة الدفاع في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا ، وقتل الميجور جنرال « هيل جور جيس هابت ماريام » وزير الدفاع لرفضه الانضمام إلى محاولة الانقلاب ، وقد وجد القادمون بالانقلاب دعما من الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا التي تركت للقائمين بالانقلاب فرصة السيطرة على مدينة اسمرة بإقليم اريتريا وإذاعة بيانات من إذاعة اسمرة ، كما قررت الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا وقف إطلاق النار من جانب واحد اعتبارا من ٥/٨ ولعدة اسابيع وابتدت استعدادها لتقديم كل ما يلزم من مساعدة لمحاولة الانقلاب لاسقاط حكم الرئيس الاثيوبي .

وقد استمر هذا الوضع ثلاثة أيام حتى تمكنت القوات الاثيوبية الحكومية من قمع الحركة الانقلابية بعد التمسك على فننا بيلاي وعدد من الجنرالات المظليين وهروب الآخرين ، وقتل الجنرال امها ديسست والجنرال مريد نجويس ، كما أعادت القوات الحكومية سيطرتها - وفقا

جميعها واستدريت الجبهتان المارستان في حربهما ضد القوات الحكومية .

ومنيت القوات الحكومية بهزائم متلاحقة حتى بلغ عدد الاسرى من الجيش الحكومي لدى ثوار اريتريا فقط ١٥ ألف أسير وثلاثة من المستشارين العسكريين السوفييت من بينهم ضابطان برتبة عقيد . كما شهدت الجبهة الشعبية لتحرير التيجراي حربها ضد القوات الحكومية ومع بداية مارس ١٩٨٩ أصبحت الجبهة تسيطر على اقليم التيجراي بالكامل بما فيه العاصمة ميكال وطورت مطالبها بضرورة اسقاط الرئيس منجستو . وقد أدى استمرار الحرب وتزايد الخسائر البشرية في صفوف القوات الحكومية إلى أضعاف الروح المعنوية لدى أفراد هذه القوات وهروب الجنود من الجيش الحكومي وانضمامهم للجبهات المعارضة بل واشترك قوات الجيش الثاني في القوات الحكومية المارطة في اقليم اريتريا في محاولة الانقلاب الأخيرة ضد الرئيس منجستو .

٣ - الضغوط الخارجية :

وقد نتجت هذه الضغوط من توتر العلاقات اثيوبيا بالدول المجاورة خاصة الصومال بسبب النزاع حول منطقة الاوجادين ، والسودان بسبب الاتهامات المتبادلة بشأن مساعدة اثيوبيا المتمردين في الجنوب السوداني ومساعدة السودان للجبهة الشعبية لتحرير اريتريا . هذا فضلا عن اتهام اثيوبيا بعض الدول العربية الاخرى مثل سوريا والعراق بمساعدة الجبهة الاريترية .

وعلى المستوى العالمي ، فقد دعت المنظمات الاثيوبية السوفيتية في الفترة الأخيرة بحالة من التوتر كمن من مناهرها ان اللجنة الاثيوبية السوفيتية التي عقدت في ابابا في الفترة من ١١ - ١٩ يناير ١٩٨٩ لم تدرج شيئا ذا قيمة حيث لم يتم الاتفاق على مشروعات جديدة وانما استكمال المشروعات التي بدأ العمل بها ، كما نشطت المفاوضات حول الديون العسكرية ، وام دبل السوفيت لتزويد اثيوبيا بالسلحة دفاعية وفي حدود ١٠٪ من الكميات المطلوبة ويأتي هذا التصرف السوفيتي مناهضا مع توجيه جوريانثوف الجديد في علاقاته مع الغرب وارتباط ذلك بالتوجه نحو التسويات الاقليمية ولذلك فقد حث الزعيم السوفيتي ميخائيل جوريانثوف الرئيس منجستو خلال زيارته هذا الأخير للاتحاد السوفيتي في يوليو ١٩٨٨ وانهاء مثل الاستقبال الذي اذنه جوريانثوف تكريرا منجستو على ضرورة ايجاد تسويات سياسية في القرن الاقترق . وعندما طالب الرئيس منجستو خلال الزيارة بعزيت من الاسلحة طالب جوريانثوف بحل المشكلة الاريترية في إطار الدولة الاثيوبية مقدما للشعوب يائس جوريانثوف إلى ان الاتحاد السوفيتي ليس لديه مصلحة في مد فترة مهادنة قريب الامم المتحدة التي انتهت عام ١٩٩١ .

الدخل الفردي على مستوى القارة الافريقية والسادسة على مستوى العالم . وقد ساعد على تخلفها الظروف المناخية غير المواتية ، وتعرضها للكوارث الطبيعية كالفيضانات والسيول والجراد ، كما اجتاحت اثيوبيا منذ اوائل الثمانينات نوبة جفاف شديدة مما عرض قسما كبيرا من البلاد للمجاعة . وقد ساعد على تردي الاوضاع الاقتصادية الحرب الدائرة في الشمال الاثيوبي بين القوات الحكومية وحركة تحرير شعب اريتريا من جهة وحركة تحرير شعب التيجراي من جهة اخرى . فالحرب الاثيوبية الاريترية تكلف الخزانة الاثيوبية مليون دولار يوميا . كما ان الاراضي الزراعية في اقليم التيجراي تدهورت إلى درجة أن ٩٠٪ من سكان الاقليم قد أصبحوا معدمين .

وقد أدت هذه الظروف مجتمعة إلى تدنى مستوى المعيشة وتزايد السخط الشعبي الذي عبر عن نفسه في بدء ظهور شعارات معادية للنظام .

٤ - المشكلات العرقية

اثيوبيا من الناحية البشرية ، يطلق عليها « متحف السكان » إذ تضم تنوعا عرقيا كبيرا . ففي أقصى الشمال توجد قبائل بني عامروهي حامية وتوطن في الشمال الشرقي في اقليم تيجراي الذي يطالب بانفصاله عن اثيوبيا . وفي الشمال الغربي توجد الجماعات العربية في السودان وتوطن في اقليم اريتريا الذي يطالب بانفصاله أيضا . بينما يحتل قلب الهضبة الشمالية شعب الامهرا ويطلب عليه اللسان العامي . وفي الجنوب توجد جماعات الجالا الحامية الرعوية التي تحيط بقبائل سيدامو التي تغلب عليهم الصفات الرزقية وفي أقصى الشرق يوجد الانار والصوماليون . وهناك اقلية عتقوة كالفلاشا أو اليهود السود . وبالإضافة إلى التنوع العرقي فهناك تنوع ديني يتسل في وجود تديانات الاسلامية والمسيحية واليهودية بالإضافة إلى الجماعات البهائية .

وقد أدى هذا الاختلاف العرقي إلى ظهور مشكلات عرقية ظلت اثيوبيا تعاني منها منذ عام ١٩٦٢ ، وهو العام الذي ضمت اثيوبيا فيه اقليم اريتريا ، اقليم التيجراي اللذين يشعر السكان فيهما بتمييزهم عن بقية السكان في اثيوبيا . ولذلك فقد عارض سكان الاقليمين هذا الضم وطالبوا بالسيطرة عليهما . واستمرت هذه المارضة بعد الانحلال بالامبراطور هيلا سلاسي ونجاح الحركة التي قام بها العسكريون عام ١٩٧٤ .

ومع استقرار المعارضة في الاقليمين حاول النظام الاثيوبي في البداية استخدام الحل العسكري لفرض النظام عليهما بالقوة عن طريق الحملات التكررة التي كان آخرها حملة قادها الرئيس الاثيوبي بنفسه في مارس ١٩٨٨ على اقليم اريتريا وكانت السادسة من نوعها . ولكن هذه الحملات فشلت

١٩٨٨/١٢/٢٩ على المطالب التي تقدمت بها هذه الجماعات . وأعلن في فبراير ١٩٨٩ عن تشكيل لجنة عليا بقرار من مجلس الدولة الاثيوبي بهدف توفير الظروف الملائمة لتنفيذ الاجراءات الخاصة بتسوية القضية الاريترية . وقد دارت مفاوضات - تعد الأولى من نوعها - بين الحكومة الاثيوبية وخمسة فصائل اريتيرية (لا تشمل الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا) بالخرطوم في اواخر مارس الماضي وقد طلبت الفصائل الاريتيرية اشراك المنظمات الدولية في المفاوضات بينها وبين الحكومة الاثيوبية وقد رفضت الاخيرة هذه المطالب كما طلبت الحكومة الاثيوبية اقامة اتحاد فيدرالى بين اريتريا واثيوبيا وهو ما رفضته الفصائل الاريتيرية ولذلك فقد تراجعت المفاوضات الى وقت لاحق نظرا لعدم اتفاق الجانبين .

وفيما يتعلق بمشكلة اقليم التيجراي ، فلم تجر حتى الان أية مفاوضات رسمية بين الحكومة الاثيوبية وبين مسؤولين من التيجراي بل ان فصائل التيجراي قد صعدوا معهم في الفترة الاخيرة في مناطق عفر وعيسى .

٣ - بالنسبة للمشغول الخارجية

حاولت اثيوبيا تخفيف التوتر مع الدول المجاورة تباعا ، فقد وقعت مع الصومال في الثالث من ابريل ١٩٨٨ اتفاقا بشأن النزاع حول منطقة الوجوديين ، واستمرت محاولاتها لتحسين العلاقات مع الصومال عن خلال الزيارات المتبادلة وتوقيع اتفاقيات مختلفة كان اخرها التوقيع في العاصمة الصومالية مقديشيو في اول فبراير ١٩٨٩ على اتفاق بشأن النقل الجوي وبروتوكول اتفاق لمحلة جديدة من التعاون الثنائي وقعه وزير النقل والواصلات الاثيوبي في ختام زيارته للصومال .

كما سعت اثيوبيا لتحسين علاقاتها مع السودان وذلك بلعب دور وساطة بين الحكومة السودانية والمتمردين بالجنوب السودان وتوقيع اتفاق بين الحزب الاتحادي الديمقراطي وحركة الثورة بالجنوب (في آديس أبابا) سعيا للحصول على مساعدة السودان لاثيوبيا في التوصل الى حل لمشكلة اريتريا (المفاوضات التي جرت بالخرطوم بين الحكومة الاثيوبية وبعض الفصائل الاريتيرية) كما وافقت اثيوبيا في ١٩٨٦/٦/١٩ على مرور قوافل الاغاثة الى الجفرون الذي يداني عبر الأراضي الاثيوبية .

كما سعت اثيوبيا الى تحسين علاقاتها مع بقية الدول العربية التي تحافظ اثيوبيا انها تدعم ثوار اريتريا ، فقد زار الرئيس منجستو - سوزبا في اواخر ١٩٨٨ ، كما تم استئناف العلاقات بين اثيوبيا والعراق في فبراير ١٩٨٩ ، هذا فضلا عن عقد اثيوبيا بالذولة الفلسطينية لدعم

وهكذا فان التسويات حاليا يمدون اثيوبيا بكميات من الأسلحة لا تحقق اقتصادا سالحا في حربها مع الجبهات المعارضة وانما تتيح فقط تحسين اوضاع الجيش الاثيوبي لفرش حل سلمي .

اما عن علاقة اثيوبيا بالولايات المتحدة الامريكية فان ادارة بوش أعلنت انها ملتزمة بالشروط التي وضعتها الادارة الامريكية السابقة لتحسين علاقاتها مع اثيوبيا وهي احترام حقوق الانسان والاصلاح الاقتصادي والحل السلمي لمشكلة اريتريا والتيجراي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة .

ثانيا : كيف واجه النظام الاثيوبي هذه الضغوط

١ - بالنسبة للمشكلة الاقتصادية

ظهرت بوادر تحول نحو الانفتاح الاقتصادي في اثيوبيا وذلك عقب الدورة التاسعة للجنة المركزية لحزب العمال الاثيوبي الحاكم والتي عقدت في نوفمبر ١٩٨٨ . والدورة الاولى - تبرز وسائل الاعلام الاثيوبية تقريرا اصدريته وكالة الانباء الاثيوبية في يناير ١٩٨٩ بعنوان « نحو دور لرأس المال الخاص في الاقتصاد القومي » مما يعد تأكيدا لهذا الاتجاه .

وترى الحكومة الاثيوبية من وراء ذلك الى تحسين الاوضاع الاقتصادية التي لم تتحسن باستخدام النظام الاشتراكية ، كما انها ترى الى تنفيذ احد الشروط التي وضعتها الولايات المتحدة لتحسين علاقاتها مع اثيوبيا املا في الحصول على المعونات الاقتصادية من الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية .

٢ - بالنسبة لمشكلة اريتريا والتيجراي :

بعد فشل الدبل الدبلوماسي اتجهت الحكومة الاثيوبية الى الحل السلمي لمشكلة اريتريا والتيجراي .

فيما يتعلق باريتريا ، وجه الرئيس منجستو في تقرير قدمه الى الدورة العادية العاشرة للجنة المركزية لحزب العمال اثيوبيا التي عقدت في بداية عام ١٩٨٧ ، دعاء للحركة اريتيرية لحل المشكلة حلا سلميا ، كما اصدريته الجمعية الوطنية (الشيفيرو) بحسب اشتراطها في ١٠ سبتمبر ١٩٨٧ دعاء مشابه . وعلى اثر ذلك بدأت اتصالات بين الحكومة الاثيوبية وممثلي الجماعات الاريتيرية التي سوزبا وسائل الاعلام الاثيوبية عن انها ممثلة للحزب الاريتيري وذلك في محاولة لسحب الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا التي رفضت الاشتراك في هذه الاتصالات محاللة باستقلال الاقليم . وقد تقدمت هذه الجماعات بعدد من المطالب مثل منحهم حكم ذاتيا وتسليم الجانبين للدفاع عن البلاد واتخاذ الاجراءات الخاصة باستقبال اريتريين الحائرين الى الاقليم والعالم بحدم ٧٥٠ ألف شخص . وقد وافق الرئيس منجستو في

علاقاتها مع الدول العربية جمعاء .

أما عن علاقات اثيوبيا بالقوتين العظميين ، فقد حاول الرئيس منجستو الحصول على أكبر قدر من المساعدات من الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية وذلك بالاستجابة الى التوجه السوفيتي بحل مشكلة اريتريا حلاً سلمياً . والمعروف ان اثيوبيا تتلقى معونة من الاتحاد السوفيتي وتبلغ ديونها العسكرية للاتحاد السوفيتي ثلاثة مليارات دولار وتزيد ديونها المدنية له عن المليارين من الدولارات .

من ناحية أخرى يحاول الرئيس منجستو تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة ، وقد عبر عن ذلك خلال استقباله لوفد الكونجرس الأمريكي الذي زار اثيوبيا خلال الفترة من ٢٩ مارس إلى أول ابريل ١٩٨٩ حيث طلب رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين اثيوبيا والولايات المتحدة من درجة قائم بالأعمال إلى درجة سفير . ويعتبر التوجه نحو الانفتاح في الاقتصاد بمثابة محاولة لتحسين العلاقات الاثيوبية الأمريكية كما سبق القول .

ويتضح من العرض السابق ان النظام السياسي الاثيوبي لم ينجح بعد في مواجهة الضغوط التي تواجهه بصورة كاملة . ذلك ان التحول إلى الانفتاح الاقتصادي لم يقصد به مصلحة اقتصادية حقيقية بقدر ما قصد به

الحصول على المساعدات الغربية ومساعدات صناديق التمويل الدولية وحتى لو قصد به المصلحة الاقتصادية الداخلية فهو في مرحلة جنينية لا يمكن الحكم على نتائجه بالنسبة لتحسين الاوضاع الاقتصادية ويبقى على النظام السياسي الاثيوبي ان يتوصل الى حل للمشاكل العرقية التي تحمل الاقتصاد الاثيوبي أعباء لا طاقة له بها . وحتى بالنسبة للخطوات التي اتخذها النظام لحل المشاكل العرقية في اثيوبيا فانها لم تكن استجابة للمصالح القومية بقدر ما كانت استجابة للأوضاع التي فرضتها الظروف الدولية والمناخ السائد في النظام الدولي وهو مناخ الوفاق وارتباط ذلك بالاتجاه نحو التسويات الإقليمية . ومع ذلك يمكن القول انه بعد محاولة الانقلاب الفاشلة الأخيرة في اثيوبيا فقد دخل عنصر آخر بجانب الضغوط الدوائية هو الجيش الذي انتهكه استمرار الحرب في الشمال وبذلك يفرض على الحكومة الاثيوبية ضرورة الاسراع بخطوات الإصلاح الاقتصادي وحل المشاكل العرقية التي ساعدت على تفاقم الاوضاع الاقتصادية والحفاظ على السلام الذي توصلت اليه اثيوبيا مع الصومال وتخفيف التوتر مع السودان .

ويمكن القول ان نجاح النظام الاثيوبي في تحقيق هذه الأهداف يتوقف عليها امكانية بقاء واستمراره والا تعرض النظام نفسه للانهايار .





مشروع الولايات المتحدة الأوروبية ١٩٩٢ بين الممكن والمستحيل

د . ثناء فؤاد عبد الله

مع

بداية عام ١٩٩٢ ، وبعد خمسة وثلاثين عاما من توقيع اتفاقية روما باقامة سوق أوروبية مشتركة ، ونتيجة عمل دؤوب وخطوات متزنة وثابتة ، وتتويجا لتضحيات متبادلة بكثير من المصالح قصيرة المدى في سبيل الأهداف الكبيرة ذات المدى البعيد ، ستصبح أسواق الدول الأوروبية الغربية سوقا واحدة تتحرك فيها دون قيد مختلف السلع والخدمات وتنتقل بينها دون عائق العمالة ورؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية لاثنتي عشرة دولة لتقوم بذلك كتلة اقتصادية عملاقة تضم ٣٢٢ مليون نسمة وتزيد قيمة ناتجها الإجمالي عن ٤٨٠٠ مليار دولار وتستأثر بأكثر من ٤٠ ٪ من مجمل تجارة العالم .

ومن الواضح أن هذا الحدث الفريد في التاريخ السياسي والاقتصادي سيحمل بلا شك انعكاسات كبيرة على الاقتصاد العالمي والتكتلات الاقتصادية الأخرى فضلا عن آثاره العميقة على اقتصاديات الدول الأوروبية ذاتها ، كما أنه لن يكون عالمنا العربي بمنأى عن هذه الانعكاسات والآثار فالسوق الأوروبية هي من أكبر شركائنا التجاريين استيرادا وتصديرا وهي من أهم الأسواق التي ترتبط بها ماليا واستثماريا فضلا عن كونها المركز العالمي لخدمات المصارف والتأمين والشحن وغيرها .

والحقيقة أن عام ١٩٩٢ يبدو للبعض أنه العام الذي سيشهد ظهور القلعة الأوروبية التي أرست حواجز الحماية الجمركية لتقيها من المؤثرات الخارجية في حين يبدو مشروع الوحدة في نظر البعض - الأكثر ريبا - أقرب إلى الحلم . فالدول الأوروبية التي اختلفت طويلا حول الميزانيات والانفاق الزراعي وقضايا السياسة الخارجية وقائمة لا تنتهي من القضايا الأخرى ليس من المستعمل أن تحقق فيما بينها وحدة تكفي لاقامة سوق

متكاملة ويقف هذا الرأي في مواجهة من يرون أن عام ١٩٩٢ سيشهد « فجر عصر ذهبي » جديد لأوروبا ونهضة جديدة في أواخر القرن العشرين .. وتقع الحقيقة في نقطة ما فيما بين هذه الآراء المتعارضة .

الاطار العام لقضية الاندماج الأوروبي :

ربما يثور في أذهاننا الآن تساؤل مؤداه .. ماذا سيحدث على وجه التحديد في عام ١٩٩٢ ؟ .. وللإجابة على هذا السؤال نقول .. أن ما سيحدث باختصار هو : تنفيذ المرحلة النهائية من عملية الاندماج الاقتصادي لمختلف أعضاء الجماعة الأوروبية في سوق موحدة أي إزالة آخر العقبات من أمام حرية تنقل السلع وعناصر الانتاج بين هذه الدول ، فقد أزيلت في المراحل المتتالية السابقة الحواجز الجمركية « ١٩٦٨ » وقبلها تم تنسيق السياسات الاقتصادية ابتداء من عام ١٩٥٧ تاريخ توقيع اتفاقية روما التي انشئت السوق الأوروبية المشتركة بمقتضاها وتبقي من تلك العقبات حتى الآن العقبات الإدارية والسياسية مثل الرقابة الجمركية ونظام عبور الحدود واختلافات نظم النقد ومعدلات وأنواع الضرائب .. الخ وهذه هي الحواجز التي ستزول كلية بحلول عام ١٩٩٢ ليصبح تنقل السلع والعمال ورأس المال بين فرنسا وبريطانيا مثلا مثل تنقلها بين محافظتين أو ولايتين في دولة واحدة . وعند هذه النقطة تكون قد اقتربنا من المناطق الخطرة والجوانب الحساسة في قضية الاندماج الأوروبي .. وهذه الجوانب تتصل أساسا في : المتطلبات السياسية التي يفرضها الاندماج الاقتصادي الكامل للدول الأوروبية ذلك لأنه على الصعيد الاقتصادي فمن الممكن وضع الخطط لمعالجة واحتواء الأضرار الجانبية التي سوف تلحق بقطاع انتاجي ما في دولة ما من جراء الاندماج الكامل ولكن القضايا الخلافية الجوهرية تثار عند الحديث عن إزالة الحدود السياسية فهذا المطلب يدخلنا في دائرة المفهوم الأوروبي لقضية

أن قامت بعض دول أوروبا الغربية وبالتحديد بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج بتكوين رابطة تجمع وثيق بينها . وتمثل ذلك في التوقيع على معاهدة بروكسل المعروفة في مارس ١٩٤٨ وهي المعاهدة التي نصت على مبدأ الأمن الجماعي والدفاع المشترك ضد أي عدوان يقع في أوروبا وعلى التعاون الاقتصادي والثقافي والاجتماعي وعلى إقامة جهاز استشاري دائم للبحث في تنفيذ أهداف هذه المعاهدة . وقد حاولت المعاهدة أن تنشئ منظمة عسكرية دفاعية في غرب أوروبا ، كانت النواة فيما بعد لحلف شمال الأطلسي ١٩٤٩ ، واتحاد غرب أوروبا ١٩٥٤ .

ثم أتت مرحلة أخرى مهمة في مشاريع التعاون الاقتصادي الأوروبي والتي أخذت فيها فرنسا زمام المبادرة مع التوقيع على المعاهدة التي نشأ بموجبها مجمع الفحم والصلب الأوروبي في أبريل ١٩٥١ والتي وقعت عليها كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبرج وقد أكدت هذه الدول في ديباجة المعاهدة أن تجمع صناعات الفحم والصلب فيها لم يكن سوى بداية وأن الهدف المشترك والأهم هو خلق مجمع اقتصادي أوروبي يستطيع في النهاية أن يحقق الاندماج السياسي لهذه الدول . وقد رفضت بريطانيا الانضمام إلى مجمع الفحم والصلب الأوروبي ، ولم تقبل بهدفه النهائي المعلن وهو العمل على تحقيق الوحدة السياسية الأوروبية . وكان ذلك يعني استبعاد بريطانيا منذ البداية من تلك العملية الاندماجية التي شرعت فيها دول أوروبا الست ، كما كانت تعنى التقسيم الفعلي لأوروبا الغربية بين مجموعتين من الدول : أحدهما تعمل من أجل أن تكون أوروبا المتحدة حقيقة وواقعا ، والثانية لم تكن على استعداد لأن تشارك على مستوى أبعد من « تدابير التعاون الحكومي المحدودة » وقد استمر هذا التقسيم يحدث أثره في جو العلاقة بين هاتين المجموعتين من الدول لسنوات طويلة لاحقة .

وفي ٢٥ مارس ١٩٥٧ ، وقعت الدول الست المذكورة في روما على معاهدة إنشاء « السوق الأوروبية المشتركة » أو .. الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، التي أصبحت نافذة المفعول من أول يناير ١٩٥٨ وفي نفس التاريخ تم أيضا التوقيع على المعاهدة الخاصة بإنشاء منظمة الطاقة الذرية الأوروبية « اليوراتوم » التي أكدت فيها الدول الأوروبية الأعضاء أن هدفها هو تشجيع الاستخدام السلمي للطاقة الذرية على أساس مشترك ، وتحت رقابة سلطة « فوق قومية » .

السيادة القومية .. فهل ستمكن الدول الأوروبية مع مطلع عام ١٩٩٢ من التخلص من القيود السياسية إلى حد تحقيق الحلم بحيث ينبثق على المسرح السياسي الدولي كيان جديد تحت اسم : الولايات المتحدة الأوروبية ؟

الجذور القريبة لحركة الوحدة الأوروبية :
أن استشراف ملامح المستقبل تتطلب بادئ ذي بدء الاستيعاب الواعي لدروس الماضي توصلا لادراك المغزى الحقيقي وراء الانجازات الانسانية المواكبة لحركة التاريخ ومن هنا فمن المنطقي أن نرجع إلى الجذور التاريخية لحركة الوحدة الأوروبية .. وهو ما يعود بنا إلى فترة الحرب العالمية الثانية وما اقترن بها من ظروف القتل الجماعي والخراب الاقتصادي والاستنزاف النفسي والمعنوي وهي النتائج التي كانت أشبه بالصدمة القاسية التي منست الضمير الأوروبي في أعماقه وتمثل ذلك في الحقيقة في ظهور شعور أوروبي عام بالرقص لذلك النوع من العقائد والأنظمة السياسية التي تحركها نزعات قومية متطرفة والتي أدت إلى تدمير أوروبا مرتين خلال جيل واحد . وبدأ لقطاعات عديدة من الرأي العام الأوروبي أنه لن يمكن تفادي تكرار كارثة الحرب مرة أخرى إلا إذا أمكن لشعوب أوروبا أن تقيم فيما بينها كيانا أوروبيا فيدراليا على أسس من الديمقراطية الحقبة تحتوي وتذيب نزعات التسلط القومي التي جسدتتها تلك التراكمات المستمرة من صراعات المصالح والأطماع القومية في أوروبا خلال فترات تاريخية طويلة .

ومن هنا نجد أنه بعد انتهاء الحرب مباشرة قامت عدة جماعات ومؤسسات غير رسمية كانت وجهتها جميعا بذل جهود دعائية وتعليمية مكثفة في خدمة الوحدة الأوروبية وقد انتظم شمل هذه الجماعات في المؤتمر الذي عقد في لاهاي في مايو ١٩٤٨ وسمى بمؤتمر أوروبا . وقد أمكن لهذا المؤتمر أن يولد ضغوطا عنيفة في اتجاه تأييد الاقتراح الذي كان مطروحا وقتئذ لإنشاء جمعية برلمانية أوروبية تكون وظيفتها الرئيسية بحث الأمور ذات الأهمية المشتركة لدول أوروبا ، والتوصل إلى التدابير التي تحقق تعاون الدول الأوروبية في الميادين الاقتصادية والسياسية .

وبعد مناقشات أوروبية مستفيضة استغرقت نحو ستة شهور اتفق على إقامة ما يسمى بمجلس أوروبا ، وكان ذلك في مايو ١٩٤٩ وكانت الدول الموقعة على قانون إنشاء هذا المجلس هي : بلجيكا وفرنسا ولكسمبرج وأيرلندا وإيطاليا والنرويج والسويد . وفي الواقع فإنه قد سبق التوقيع على القانون الخاص بإنشاء مجلس أوروبا

انضمت اليونان ثم في عام ١٩٨٦ انضمت إسبانيا والبرتغال « !

وبالنسبة لفكرة الوحدة الأوروبية ، ففي الوثيقة التي صدرت عن قمة ١٩٧٢ جاء مايلي : ان الدول الأعضاء في الجماعة وهي التي تعد عنصرا محركا للبناء الأوروبي لتؤكد عزمها على تحويل مجموعة العلاقات التي تربط بينها الى وحدة أوروبية قبل نهاية العقد الحالي . وقد طلبت هذه الوثيقة من المنظمات التابعة للجماعة اعداد التقارير الخاصة بخطوات هذه الوحدة السياسية ، حتى يتسنى بحثها واقرارها من قبل مؤتمرات القمة الأوروبية التالية .

وخلال الستينات وبداية السبعينات تطورت الجماعة الأوروبية ، لكنها منذ منتصف السبعينات أخذت تعاني من عدة مشاكل تمثلت فيما يلي :
أولا : أخذ معدل النمو الناتج القومى الأوروبى فى التباطؤ ، وعجز عن اللحاق بمعدل النمو فى اليابان أو الولايات المتحدة واستمر ذلك حتى توقف إجمالى الناتج القومى بالنسبة للفرد فى أوروبا عند ١٢,٢٠٠ دولار فى حين وصل فى الولايات المتحدة إلى ١٦,٦١٥ دولار وفى اليابان إلى ١٩,٦٦٤ دولار .

ثانيا : أصيبت أوروبا بداء « البطالة » التي وصل متوسطها على مستوى الجماعة إلى ١٠,٧ ٪ ، أى أعلى من متوسطها فى الولايات المتحدة وهو ٦,١ ٪ وأعلى كثيرا من اليابان حيث بلغ ٢,٨ ٪ .

ثالثا : تناقص نصيب الجماعة الأوروبية فى السوق الدولى بالنسبة للقطاعات الرئيسية سريعة النمو ورفيعة المستوى تكنولوجيا ، فقد فقدت الشركات الأوروبية جزءا من أنصبتها فى السوق فى الصناعات التي تمثل فيها الوفرة أهمية كبيرة مثل السيارات والسلع الكهربائية . ومن ثم .. رأت الجماعة الأوروبية انه من الضروري العثور على علاج لهذه المشاكل والا ظلت تتعثر خلف الولايات المتحدة واليابان ، وأن الاسراع بإقامة سوق أوروبية موحدة حقيقية يمكن أن يؤدي إلى ازدهار التجارة فيما بين الدول الأعضاء فى الجماعة الأوروبية ، فهذه المنطقة التجارية الواسعة التي لا توجد فيها عوائق ستؤدي الى تخصيص أفضل للموارد وإلى وفورات الحجم ، ومن ثم فسيزيد النمو الاقتصادي فى أوروبا ، وقدرة أوروبا على المنافسة إزاء بقية العالم .

وكان الرجل الذى حرك الدول الأعضاء الى العمل هو جاك ديلور ، وهو وزير مالية اشتراكى فرنسى سابق عين رئيسا للجنة الأوروبية (الجهاز التنفيذى للجماعة

أما بالنسبة للسوق الأوروبية المشتركة ، فقد كان الهدف من وراء انشائها هو ايجاد سوق للتجارة الحرة داخل الدول الأعضاء فى هذه الكتلة الاقتصادية الجديدة ، عن طريق الالغاء التدريجى للرسوم الجمركية على الواردات والصادرات ، وتخصيص الانتاج الصناعى فى هذه الدول . ثم تجاوزت هذه المرحلة فيما بعد الى العمل على ضمان حرية انتقال عنصر العمل ، ورأس المال ، والسلع عبر الحدود القومية لهذه المجموعة من الدول .

وقد رفضت بريطانيا فى البداية أن تنضم الى عضوية السوق الأوروبية المشتركة تماما كما فعلت عند تأسيس مجتمع الفحم والصلب الأوروبى وتعللت فى ذلك بالتزاماتها الخاصة التي تتحملها تجاه مجموعة دول الكومنولث البريطانى وكبديل لعضوية بريطانيا فى هذه الكتلة الاقتصادية الأوروبية أقدمت بالاشتراك مع كل من السويد والنرويج والدانمرك والنمسا وسويسرا والبرتغال فى عام ١٩٥٩ على انشاء مايسمى بمنطقة التجارة الحرة والتي كانت تكفل بعض مظاهر التعاون الاقتصادي والجمركى دون أن تمس علاقة بريطانيا الخاصة بدول الكومنولث « يبلغ عدد سكان دول منطقة التجارة الحرة التي تضم حاليا : السويد - فنلندا - النرويج - النمسا - سويسرا - ايسلندا ، ٣١ مليون نسمة ، ويقل اجمالى ناتجها القومى عن ٥٠٠ مليار دولار » وفى بداية الستينات غيرت بريطانيا من اتجاهها وتقدمت بطلب عضوية الى السوق الأوروبية المشتركة ولكن ديجول استخدم سلطة الفيتو فى يناير ١٩٦٣ ليقف فى وجه هذا الانضمام وكانت حجته فى هذا الرفض أن بريطانيا لم تكن شريكا أوروبيا طيبا وانها لم تكن لتتفق بأوضاعها واتجاهاتها مع باقى دول القارة ، وأن وجودها بينها لم يكن ليحقق لهذه الكتلة الاقتصادية الأوروبية الانسجام المطلوب .

ثم تحرك الاهتمام بموضوع انضمام بريطانيا لعضوية السوق الأوروبية مرة ثانية منذ عام ١٩٦٥ وبعد مفاوضات مضية ووفق فى يناير ١٩٧٢ على انضمام بريطانيا والدانمرك وايرلندا الى السوق وفى أعقاب هذا الانضمام ، انعقد مؤتمر قمة من رؤساء حكومات دول الجماعة الأوروبية التسع فى أكتوبر ١٩٧٢ فى باريس وكان لهذا المؤتمر أهميته الخاصة فى العمل على دعم وتطوير كيان هذه الجماعة الدولية . ولقد كان الاعلان الذى صدر عن هذا المؤتمر بمثابة « وثيقة شاملة » حددت أهداف ومبادئ ووسائل التعاون بين دول الجماعة الأوروبية فى تكوينها الجديد . « فى ١٩٨١

الأمريكيون من أن الوضع سيكون أسوأ مما هو عليه الآن بعد اندماج السوق الأوروبية في عام ١٩٩٢ ، حيث سيعنى ذلك مزيداً من إجراءات الحماية الجمركية ضد الصادرات الزراعية الأمريكية وهو ما سيؤدي إلى انكماش أكبر سوق تصريف فيها الولايات المتحدة هذه المنتجات .. ولعل هذه الأسباب هي التي دفعت الولايات المتحدة إلى إبرام ما سمي (بصفقة القرن) مع كندا والتي اعتبرت أضخم صفقة اقتصادية في العصر الحديث بين دولتين .. وهي تقضي بإقامة سوق أمريكية موحدة في أمريكا الشمالية (٢٣٠ مليون مستهلك) وذلك بحلول عام ١٩٩٩ ، ويتم في إطارها إلغاء جميع الجوازات الجمركية والعوائق التجارية بأشكالها بين كندا والولايات المتحدة .. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى خفض الأسعار أمام المستهلك العادي بنسب كبيرة ، وهو ما سيؤدي بدوره إلى تقليل معدل التضخم .

وبطبيعة الحال فإن هناك الأسباب المباشرة التي دفعت الولايات المتحدة لإبرام هذه الصفقة مع كندا والتي منها العلاقة الخاصة بين الدولتين بحكم موقعهما الجغرافي ، إلا أن أهم الأسباب غير المباشرة للوصول إلى الاتفاق التجاري الأمريكي الكندي هي الخلافات التجارية الحادة مع الدول الأوروبية .. ومن ثم كانت مشورة المخططين الأمريكيين بضرورة لجوء الولايات المتحدة إلى سياسة عقد الاتفاقيات الثنائية لمحاولة مواجهة التكتل الاقتصادي الأوروبي .

وخلال شهر فبراير من العام التالي فقد كانت آخر فصول الخلافات الأمريكية الأوروبية حيث فشلت المفاوضات التجارية بين الولايات المتحدة وأعضاء السوق الأوروبية المشتركة والخاصة بتسوية النزاع بين الجانبين حول تجارة اللحوم بين واشنطن والسوق .. ويتعلق هذا النزاع بمطالبة الدول الأوروبية بضرورة أن تكون اللحوم المستوردة من الولايات المتحدة خالية من هرمونات النمو التي يستخدمها المنتجون الأمريكيون وهو النزاع الذي أشعل من جديد حرباً تجارية جديدة بين واشنطن والسوق الأوروبية المشتركة ، ومن هذا المنطلق فمن المتوقع أن تشهد العلاقات الأمريكية الأوروبية على الصعيد التجاري فصولاً جديدة من الصراع والمواجهة بعد اتمام مشروع الاندماج ١٩٩٢ .

الحسابات المضادة : وجهات النظر المعارضة للاندماج الأوروبي : الموقف البريطاني :

تقول السيدة مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا

الأوروبية (في أوائل ١٩٨٥ . فقد رأى أن أحياء هدف قيام سوق أوروبية موحدة لا تعوقها الجوازات يمكن أن ينجح هذه المرة والا يفشل كما فشلت الجهود السابقة ، وعهد إلى لورد كوكفيلد باعتباره مفوض السوق الداخلية بمهمة عسيرة هي وضع برنامج قابل للتنفيذ وتحديد جدول عمل لتحقيق هذه الغاية أي إقامة سوق أوروبية موحدة ، ووضعت خطة عمل هي الكتاب الأبيض تضمنت إصدار ثلاثمائة توجيه من أجل تحقيق التكامل ، ولتنفيذ هذه الخطة قررت الدول الأعضاء إجراء تغيير جذري : فقد عدلت اتفاقية روما وأقرت الوثيقة الأوروبية الموحدة من أجل إقامة السوق الداخلية بالتدريج خلال فترة تنتهي في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ .. وستضم السوق الداخلية منطقة بلا حدود فيما بينها تكفل حرية انتقال السلع والأشخاص والخدمات ورأس المال ، وتم إجراء التعديل اللازم وذلك باقرار الأغلبية المطلقة لتكون كافية عند التصويت داخل المجلس بدلاً من الاجماع الذي عرقل عمل الجماعة الأوروبية في كثير من الأحيان واتفق على أن يبدأ التنفيذ الفعلي مع مطلع عام ١٩٩٣ .

السوق الأوروبية والعالم الخارجي : المواجهة التجارية بين أوروبا - والولايات المتحدة

عندما أقيمت السوق الأوروبية المشتركة بموجب معاهدة روما ١٩٥٧ شجعت الولايات المتحدة قيام السوق ورفعت شعارات المشاركة الأطلنطية واعتبرت التكتل الاقتصادي الأوروبي ركيزة أخرى من ركائز القوة الغربية .. على أن أحداً لم يتصور أن تتحول هذه الكتلة الاقتصادية من وضع الشريك أو الحليف إلى وضع الخصم الاقتصادي للمصالح الأمريكية .. حيث عملت دول السوق على إقامة جدار عازل من الرسوم الجمركية بينها وبين العالم الخارجي في الوقت الذي عمدت فيه إلى حذف هذه الرسوم وتصفيتها فيما بينها وهو ما كان ينطوي على تمييز ضد مصالح الدول الأخرى .. وقد دخلت الولايات المتحدة في مفاوضات مع دول السوق الأوروبية منذ عام ١٩٦٠ .. لوضع أساس بعيد المدى نحو تنمية علاقات أمريكا الاقتصادية بدول السوق المشتركة ولإقناعها بتخفيض رسومها الجمركية الخارجية على السلع الصناعية الأمريكية ومنذ البداية اتضحت الخلافات بين الجانب الأمريكي والأوروبي فيما يتعلق بتصنيف السلع التي تخضع للرسوم الجمركية ثم تعقدت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وأوروبا بشأن السياسات الزراعية الموحدة لدول السوق ، وتكاليف دعم المنتجات الزراعية وفي ضوء الخلافات بين الولايات المتحدة ودول السوق الأوروبية تجارياً فقد حذر الخبراء

الأطلاق ان تزال الحواجز ما بين الدول الأعضاء بل هناك أمور تحتاج من بريطانيا الى حماية مواطنيها منها مثل المخدرات ، وتعمل الأرهبيين الى اراضيها وتهريب المخدرات والمهاجرين غير الشرعيين .

ولم تتوقف تاتشر عند مجرد التصريحات بل أمرت ببناء صالة جمركية ضخمة في محطة قطار ووترلو لتكلف ٣٠ مليون دولار والمحطة تقع عند نهاية نفق بحر المانش لتستقبل القادمين من فرنسا ودول اوروبية اخرى .. وتؤكد تاتشر ان المسافرين القادمين من دول اوروبا الغربية سيتم تفتيشهم بدقة بالغة كما هو الحال في الوقت الحالي ، فبريطانيا على العكس من سائر دول المجموعة الأوروبية ليس لديها بطاقات الهوية وليس في نيتها العمل بمثل هذا النظام ، لذلك ليس من سبيل امامها لمراقبة تحركات الاشخاص والبضائع الا التفتيش عند الدخول او الخروج من بريطانيا .

مواقف أخرى :
وبتوسيع دائرة البحث لعرض أصوات المعارضين للوحدة الأوروبية سنجد ان الخبير الفرنسي جان مارك بواينر يعبر عن وجهات النظر المضادة بقوله ان مقولة ان اوروبا ١٩٩٣ ستكون بدون حدود داخلية ليس سوى شعار لا تارة عواطف الرأي العام فقط ، اما على الصعيد الواقعي فستبقى مراكز المراقبة الحدودية قائمة ، انما مع تخفيف نسبي للقيود المعمول بها الآن ، والجديد هو أن الضرائب الجمركية سوف يدفعها البلد البائع وليس المشتري وذلك بهدف تحقيق التوازن في صلب علاقات الاستيراد والتصدير ، وستبقى هذه الضرائب خاضعة لمنطق حماية المنتجات المحلية ، لكن حتى هذه النقطة لن تكون سهلة التطبيق في زمن التسعينات ولأسباب كثيرة ومعقدة تتعلق بالاقتصاد الأوروبي ، والاقتصاد العالمي وبالمستجدات التقنية التي تنتظرهما .

وعلى الصعيد النقدي والمالي ، فحتى مع تحقق الايجابيات المتمثلة في حرية تنقل رأس المال ، فان ذلك قد يؤدي لمضاعفات سلبية خاصة بالنسبة للمصارف المتوسطة والصغيرة وكذلك شركات التأمين لان الشركات المالية سوف تدخل في سباق مميت في لعبة جذب اضعف كمية ممكنة من رأس المال عن طريق رفع معدلات الفوائد الى اقصى حد ممكن ، ولن يكون قادرا على المضي فيها سوى العمالة الأوروبية الكبار مثل المافيا ، مما يعني ان توحيد اوروبا سوف يكون لصالح بعض الأوروبيين وعلى حساب باقي الأوروبيين ، وليس لصالح جميع الأوروبيين كما هو مفترض نظريا .
إن هذا الرأي - ومن نفس المنطلق يرى ان توحيد

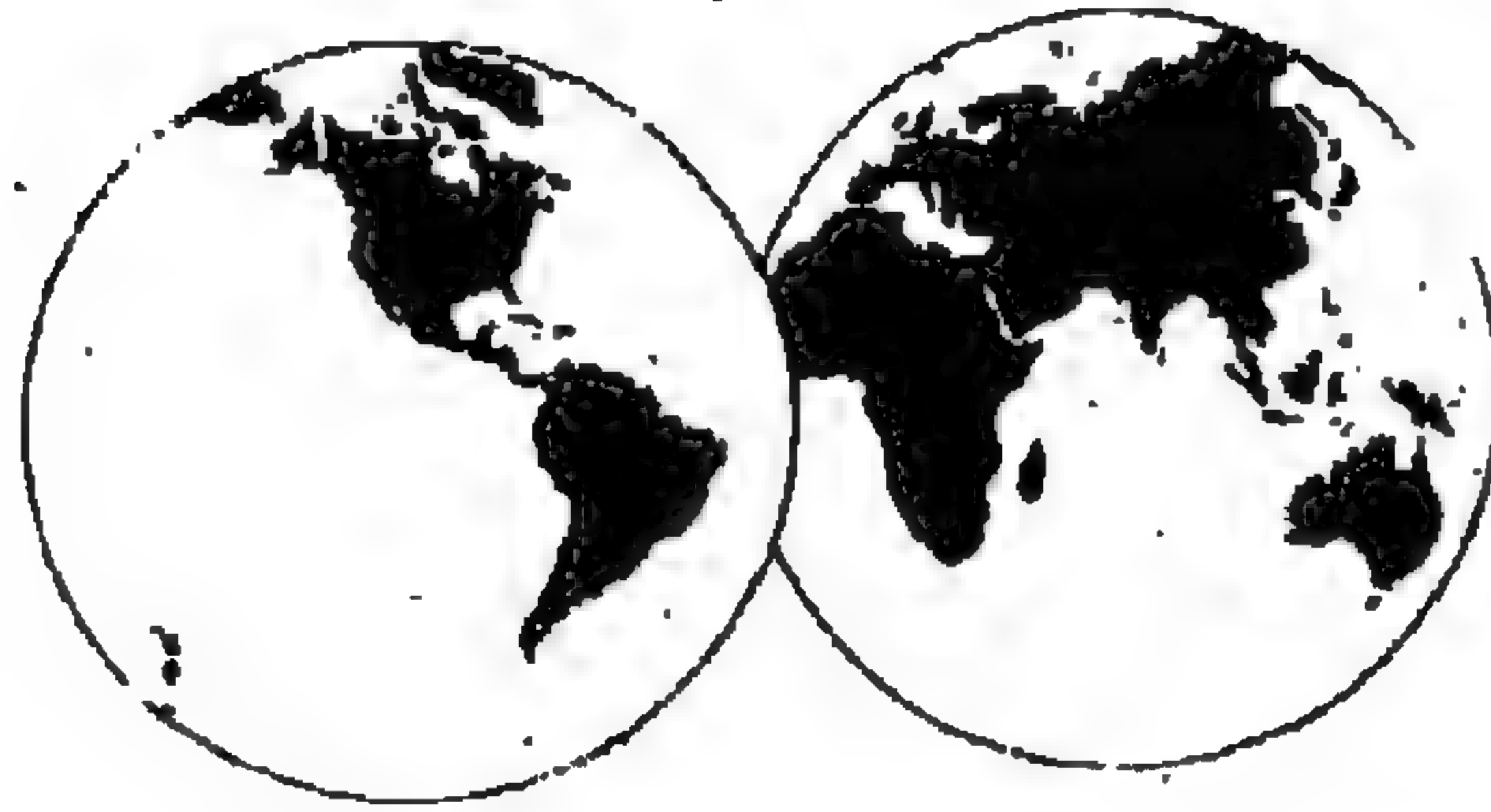
» إن البعض يريدون ولايات متحدة أوروبية ، ولكن لا أظن ذلك ممكنا ، إن عام ١٩٩٢ لا يتطلب تغيير للمؤسسات الأوروبية الراهنة ولن أقبل مؤسسات أوروبية فوق قومية طيلة حياتي » ويبلور هذا القول رأي بريطانيا في إقامة ولايات متحدة اوروبية ، وهذا يرجع لتراث بريطانيا الطويل الذي يجعلها اوروبية وغير اوروبية في آن واحد ، فجميع دول الجماعة الأوروبية باستثناء بريطانيا متحمسون بدرجة ، او بأخرى لفكرة الوحدة السياسية في نهاية المطاف بل إنهم يتصرفون بالهام من رؤية ديجول القديمة لأوروبا الموحدة من الأورال الى الأطلنطي (ولعل ذلك يفسر لنا الغزل الذي وجهته قمة رؤس الدول الأوروبية في ديسمبر ١٩٨٨ الى دول اوروبا الشرقية تحت لافتة التعاون الاقتصادي وحرية التجارة ، ولذلك تشتمل خطة لجنة السوق في بروكسل مقترحات بإقامة بنك اوروبي وتطوير نظام النقد الأوروبي فضلا عن مؤسسات ذات اختصاصات ملزمة وان تكن ضئيلة مزحليا في النواحي الأخرى . ولكن بريطانيا ترى أن ذلك يعني تنازلا عن السيادة ، وان ذلك لم يكن واردا اصلا في اتفاقية روما فضلا عن خشية البريطانيين التقليدية من البيروقراطية القارية . الا أن القضية الأهم هي مسألة السيادة فمشكلة بريطانيا الأزلية انها تود الحفاظ على المزايا الاقتصادية الناتجة عن انتسابها للسوق المشتركة وفي نفس الوقت لا تندمج تماما في الكيان الأوروبي ، وهنا يجب الا ننسى ان بريطانيا التي رفضت في البداية الانضمام لاتفاقية روما ، عادت والبحث كثيرا على الانضمام للسوق الأوروبية ، بعد ان رأت أن الناتج القومي لكل دول السوق تضاعف عدة مرات في فترة قصيرة مع تدهور ناتجها القومي في تلك السنوات من بداية الستينات ، ولكن بريطانيا التي نصبت نفسها منذ عصر نابليون لتدمير أي مشروع لإقامة اوروبا الموحدة لا تريد الاندماج السياسي كليا لأوروبا لانها ترى انه ليس من مصلحتها سياسيا وكأنما تاتشر تستعيد اليوم ما قاله تشرشل لديجول في عام ١٩٤٢ « كلما كان على أن أختار بين أوروبا وأمريكا فسوف أختار أمريكا وكلما كان على أن أفاضل بينك وبين روزفلت فسوف أختار روزفلت » وهكذا ترفض السيدة تاتشر حتى فكرة أي اتحاد أوروبي يحتمل إقامته وهي تقول في معرض تبريرها لموقفها : « كان بعض الآباء المؤسسين لأوروبا يعتقدون أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن ان تشكل نموذجا يحتذى به إلا ان تاريخ أمريكا يختلف كل الاختلاف عن تاريخ اوروبا » فمارجريت تاتشر ، وكما صرحت في أكثر من مناسبة ترى بأن الوحدة الأوروبية لا تعنى على

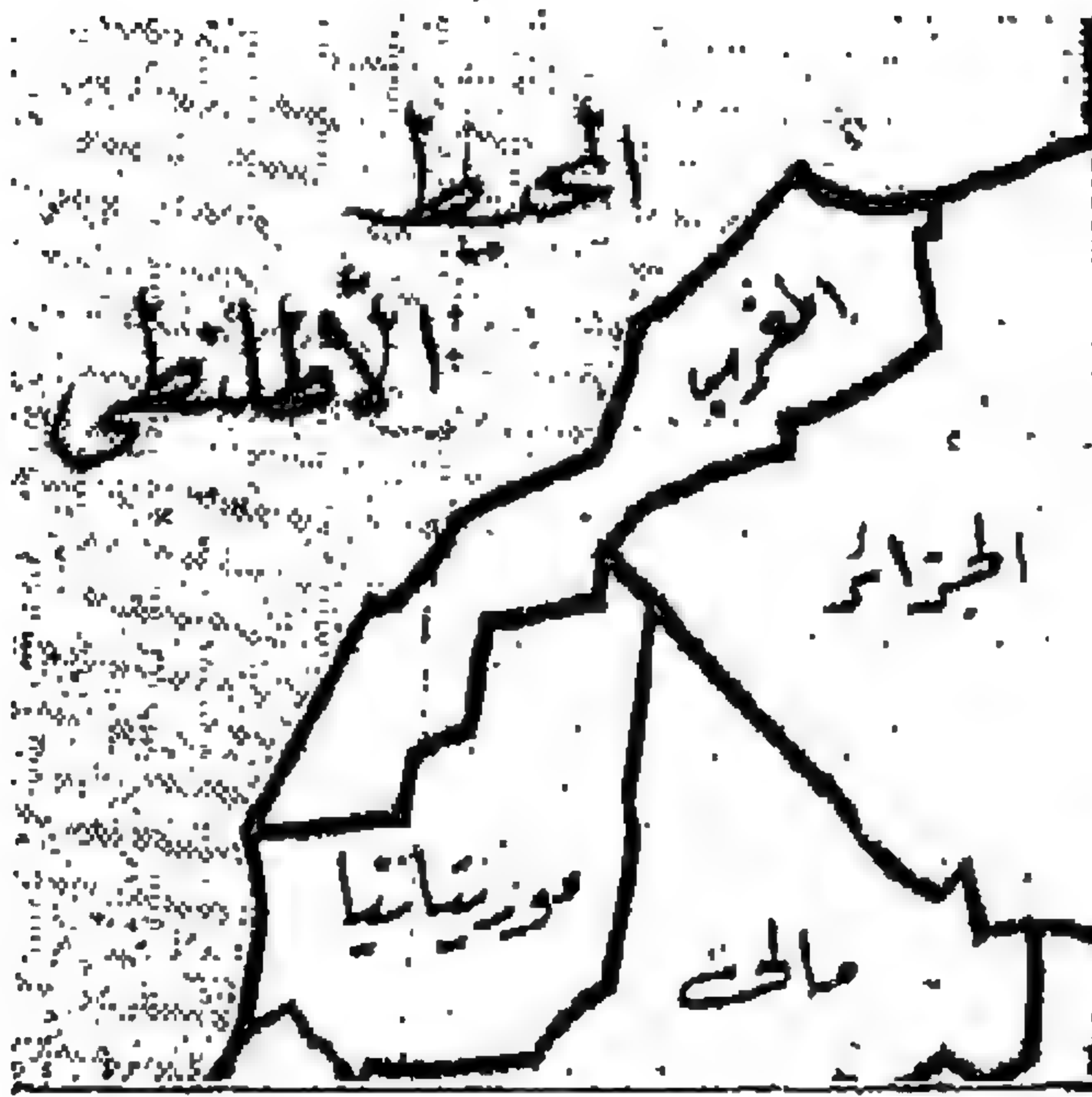
السيطرة السياسية والعسكرية الخارجية المباشرة مثل ألمانيا ، والمطلوب من هذا الخليط من الأنظمة ان يتعايش تحت سقف سياسى موحد تحت اسم « الولايات المتحدة الأوروبية » فهل يعنى ذلك انه ستكون هناك حكومة أوروبية مركزية و برلمان أوروبى مركزى أو مجلس رئاسة مشترك للدول الأوروبية .

وعلى صعيد آخر يثير المعارضون لفكرة الوحدة الأوروبية مسألة التصويت فى المحافل الدولية ، فالدول الأوروبية عندما تكون بصدد قضية ما فى الأمم المتحدة فإنها ستتخذ قرار « توفيقيا » ، ولكن كيف سيكون بوسع الدول الأوروبية ان تتخذ قرارا واحدا حيث لكل دولة موقفها ازاء كل مسألة على حدة ، ويثور التساؤل عن كيف يمكن ان تحافظ دولة على خصوصية وتميز موقفها فى إطار الحكومة الأوروبية المركزية والتي ستكون قراراتها بالأكثريّة وملزمة للجميع ، ويقال أن اتخاذ قرار موحد قد يكون ممكنا نظريا ولكنه غير ممكن عمليا حيث ان موقف الدولة فى أى مسألة يكون نابعا من شبكة لا متناهية من حسابات المصالح الخاصة بهذه الدولة سواء بالمعنى السياسى أو الاقتصادى ، ومجمل القول بالنسبة للمعارضين يتلخص فى قولهم ان ازالة الحدود السياسية او الحواجز الجمركية بين البلدان الأوروبية لن يزيل الحدود النفسية والأختلافات الواضحة والقائمة تاريخيا بين الدول الأوروبية . □

أوروبا يعنى عمليا ، ليس فتح بلدان أوروبا على بعضها بقدر ما يعنى فتح أوروبا ككل امام القوى الخارجية غير الأوروبية وبالمستويين الاقتصادى والسياسى . فيكفى ان يكون لأية مؤسسة اقتصادية أمريكية أو يابانية مثلا فروع فى أى بلد أوروبى ليصبح بإمكانها حرية التحرك فى سائر اسواق الولايات الأوروبية المتحدة ونظرا للثقل العملاق الذى يتمتع به اقتصاد هذين البلدين والذى هو فى حالة صراع تنافسى مع بعض بلدان أوروبا كالألمانيا وفرنسا وبريطانيا ، فسيكون من شأن ذلك اتاحة المجال لهؤلاء الأجانب الأقوياء فى اكتساح اسواق البلدان الأوروبية الضعيفة من جهة وتهديد اسواق البلدان الأوروبية القوية فى عقر دارها . وبعبارة أخرى ، فان ازالة القنوات الفاصلة ما بين داخل أوروبا سيؤدى عمليا إلى ازالة السياج الخارجى لكل أوروبا امام التدخل الجارف الآتى من خارج القارة .

وعلى الصعيد السياسى ، تبقى أهم مشكلة يثيرها المعارضون وهى توعية المؤسسات الأوروبية المطلوب اقامتها للإشراف على السوق الأوروبية الموحدة واختصاصات هذه المؤسسات هنا يقول المعارضون انها مشكلة المشاكل وذلك بسبب التناقض الجذرى فى طبيعة الأنظمة السياسية السائدة فى الدول الأوروبية ففى أوروبا جمهوريات مثل فرنسا ، وممالك مثل بريطانيا وإمارات مثل لوكسمبرج أو موناكو وهناك أيضا رأسمالية وأخرى اشتراكية ، وهناك دول واقعة تحت الاشراف أو





الناتو .. وتحديات ما بعد الأربعين

محمد علي المداح

بين الشرق والغرب حول الأسلحة النووية القصيرة المدى

خلفيات التصدعات داخل الناتو

رغم أن التصدعات داخل منظمة حلف شمال الأطلسي ليست جديدة ، فأزمة الحلف هي في الأساس أزمة العلاقة بين طرفيه التي لم تستطع السنوات الأربعون أن تخرج بينهما .. إلا أن أزمة الأربعين الحالية والتي تظهر اشد أعراضها في الخلاف الحاد الأمريكي الألماني ، تشبه كثيرا أزمة العشرين التي كانت اشد أعراضها عام ١٩٦٩ في الخلاف الأمريكي الفرنسي حول درجة أكبر من الاستقلالية ، ولأن الحلف لم يستطع اجتياز أزمة العشرين ، دأبته الأزمة الحالية لتبرز نمو قوة أوروبا على المنافسة ، والوقوف ندا بقدراتها الذاتية في التعامل مع الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية .. وللمرة الأولى منذ تأسيس الحلف تخرج الخلافات الأمريكية الأوروبية إلى العلن ، فيما يمكن أن يطلق عليه اختبار قوة من نوع جديد ، وإن كان يمثل شرخا في جدار الحلف .

فمن وجهة نظر المستشار كول - والمانيا الغربية تعتبر في ظل الحكومة الديمقراطية المسيحية من أهم أركان التحالف الغربي ، وأقرب الدول الأوروبية إلى الولايات المتحدة - أن الأسلحة النووية التكتيكية التي تحتفظ بها الولايات المتحدة في أوروبا الغربية وبالذات على الأرض الألمانية لا لزوم لها بالمرّة ، فحتى على افتراض حرب عالمية ثالثة وهو افتراض يتباعد احتماله يوما بعد يوم ، فإن إطلاق هذه الصواريخ يعني إطلاق مئات سحب الغبار النووي فوق الأراضي الألمانية ، وسوف يفنى بهذا الغبار من الألمان اضعاف من سيقتلون على أيدي الغزاة السوفييت ، فضلا عن ذلك فإن مجرد وجود هذه الصواريخ على الأرض الألمانية كأنما هو دعوة للصواريخ النووية السوفيتية لقصفها .. ومن هنا فإن ألمانيا الغربية

الذكرى الأربعين لولادته على

انقراض الحرب العالمية الثانية ،

انعقد في بروكسل يومي ٢٩ ، ٣٠

مايو ١٩٨٩ مؤتمر قمة الدول

الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي ، وسط خلافات

حادثة بين الحلفاء الأوروبيين والولايات المتحدة

الأمريكية ، بسبب إصرار واشنطن على تحديث

الصواريخ النووية القصيرة المدى ، على الرغم من

الانفراج الدولي الراهن على مختلف الأصعدة ، وأيضا

إصرار إدارة الرئيس الأمريكي « جورج بوش » على

استبدال أعداد كبيرة من الصواريخ المنتشرة في أوروبا

الغربية خصوصا ألمانيا الغربية بصواريخ متقدمة .. ذلك

في الوقت الذي دعا فيه المستشار الألماني هيلموت كول

دول الحلف لإجراء مفاوضات مع حلف وارسو ، من أجل

تخفيض الأسلحة النووية قصيرة المدى في أوروبا ، وبما

القاه ذلك من ظلال على العلاقات الألمانية بالحلفاء

الغربيين من ناحية ، ومن ناحية أخرى فيما يتعلق

بتأثيرات هذا البعد الجديد على الحوار بين العسكريين

الشرقي والغربي .. من هنا وفي إطار الصيغة التوفيقية

التي توصل اليها وزراء الدفاع في نطاق حلف « الناتو »

مؤخرا ، بشأن مشكلة تحديث الصواريخ .. يشير

المراقبون السياسيون إلى أنها جاءت لتهدئة الموقف

الخلافي بين ألمانيا الغربية من جهة ، والولايات المتحدة

وبريطانيا من جهة أخرى ، ولاتاحة الوقت المطلوب من

قبل ألمانيا ، لكنها لم تحل أساس الخلاف ، فجاءت

الدعوة الألمانية إذن لتزيد الانقسام داخل حلف الناتو

تأييدها بلجيكا ، فضلا عن العروض السخية والمفاجئة

التي يقدمها الاتحاد السوفيتي بشكل شبه يومي ، في

إطار سياسة الانفتاح التي يتبناها الزعيم السوفيتي

جورباتشوف ، والتي ترى واشنطن ولندن أن الوقت

مازال مبكرا لمسايرة خطوات السوفييت في إزالة التوتر

بشكل كامل عن الساحة الدولية ، والدخول في مفاوضات

فإنها تشمل صواريخ لانس التي يصل الى مائة وعشرين كيلو مترا ، ومدفعية نووية قصيرة المدى جدا . على كل ورغم ان الخبراء العسكريين يقولون ان المانيا الغربية تقوض بموقفها الحالي من النزاع داخل الحلف ، احد الزوايا الأساسية في الاستراتيجية الغربية ، لكن لا بد من القول ان الموقف الثابت من حكومة كول التي حاولت لسبع سنوات ان تظل الحليف المخلص للولايات المتحدة ، يستطيع ان يطمئن الدول الأخرى الأعضاء في الحلف بأن القرار الألماني بفك الطوق الذي فرضته واشنطن لن يزيد الانقسام داخل الناتو ، لأنه قرار اتخذ لأسباب ومصالح وطنية بحتة ..

الدور السوفيتي في تزايد انقسام الناتو :

شكلت سياسة الانفتاح التي ينتهجها الاتحاد السوفيتي عاملا رئيسيا في خلق الخلافات داخل القوى الغربية ، وخصوصا دول حلف الأطلسي ؛ وبالذات ما يتعلق منها بمدى مصداقية السوفييت في خطواتهم نحو ازالة اسباب التوتر الدولي ، من خلال ما طالب به جورباتشوف حلف الأطلسي من خفض لقواته في أوروبا ، مقابل تخفيض الاتحاد السوفيتي لقواته المتواجدة في أوروبا الشرقية بنسبة ١٥ ٪ .. كذلك لم يلتزم المسئولون السوفييت بالصمت امام حدة الخلافات في الحلف ، بل هددت موسكو رسميا بأنها ستقوم بتحديث الصواريخ ذات الرؤوس النووية القصيرة المدى التابعة لحلف وارسو ، اذا لم تتوصل دول حلف الأطلسي الى اتفاقية بتأجيل تحديث نفس الصواريخ التابعة للناتو .

هذا التحرك السوفيتي ادى الى افتقار دول الحلف لرؤية مشتركة ازاء اولويات التفاوض مع السوفييت وحلف وارسو في مجالات نزع السلاح ، فضلا عن التباين النسبي بين مواقف الادارة الأمريكية الجديدة والدول الأوروبية ازاء رسم وصياغة علاقات التعامل مع الاتحاد السوفيتي ، تحت قيادة جورباتشوف . من ناحية أخرى شكلت دعوة جورباتشوف لعقد مؤتمر يضم كافة الأحزاب الأوروبية ، اكبر هجوم سياسي شامل يشنه الكرملين على أوروبا الغربية بوجه عام ، والمانيا الغربية بوجه خاص .. في ظل ما يتردد من ان السوفييت يستخدمون الألمان كقناة للضغط على حلف الناتو ، كما ان الكرملين لم يسبق له ان اعتبر مثل هذه المؤتمرات الحزبية غاية بحد ذاتها .. فقضية تحديث الأسلحة النووية تحتل مركز اهتمام كل السياسيين الألمان ، بل وترى القيادة الألمانية على المستويين الرسمي والشعبي انه لا خطر من أوروبا الشرقية .. كل ذلك يمثل الاندفاع

تؤيد بقوة اقتراح جورباتشوف بإزالة الصواريخ النووية من أوروبا بنوعيتها الموجودين على اراضيها المتوسطة والقصيرة المدى .. وفي المقابل كان الاعتراض الأمريكي الذي تمسكت به ادارة بوش ، يقوم على اساس ان وجود هذه الصواريخ القصيرة المدى على الأرض الألمانية هو السبيل الوحيد لحماية المانيا من أي غزو سوفيتي محتمل ، وأنه لا معنى هنا للحجة القائلة بأن نزع هذه الصواريخ سيكون متبادلا ، لأن تفوق دول أوروبا الشرقية - أي دول حلف وارسو - في السلاح التقليدي كقيل بأن يتم اجتياح أوروبا الغربية بأسرها في ايام معدودات قبل ان تستطيع الولايات المتحدة التحرك لتجديتها عبر المحيط ..

هذا المنطق الأمريكي لا يجد استجابة له سوى لدى رئاسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر وكذلك لدى هولندا وتركيا ، فيما جبهة المقتنعين بوجهة النظر الألمانية الغربية تضم ايطاليا واليونان والنرويج وكندا وبالطبع فرنسا ، التي تصر على ان يكون لها موقفها الخاص المستقل عن واشنطن وبون .. وهو نفس الموقف الذي عبر عنه الرئيس ميتران في اول بيان صحفي له منذ نوفمبر ١٩٨٥ وقبل اجتماعات قمة بروكسل ، بتأكيد أهمية الدور المحوري لفرنسا في رسم وتخطيط سياسة أوروبا بالنسبة للعلاقات بين الشرق والغرب ، وخاصة فيما يتعلق بمحاولة القيام بدور توفيق في المواجهة بين بون وكل من واشنطن ولندن ، وهو الدور الذي تسعى فرنسا من خلاله لاحتواء كل ما يمكن ان يؤثر على فترة رئاستها لمجموعة دول السوق الأوروبية اعتبارا من اول يوليو ١٩٨٩ .

وإذا كانت تطورات قضية الصواريخ النووية قصيرة المدى في أوروبا تتراوح ما بين التحديث او اجراء المفاوضات ، وتكشف بجلاء اوضاع التناقض في استراتيجيات الدفاع العسكري لدول الناتو ، فإن الخطر قد يبدو كبيرا امام حقيقة : ان ازالة الأسلحة النووية من أوروبا ، سوف يضع القوات التقليدية وجها لوجه - قوات حلف وارسو امام قوات الأطلسي ، مع عدم وجود تكافؤ بين الحلفين في هذا المجال .. وهو ما اكدته الحكومة البريطانية في اسباب معارضتها لوجهة نظر بون ، من منطلق ان اجراء المفاوضات مع موسكو يهدد استقرار العلاقات بين الشرق والغرب ، ويخل باستراتيجيات الناتو القائمة على اساس الردع النووي ، والتي حافظت على امن المعسكر الغربي طوال العقود الأربعة الماضية . تجدر الإشارة هنا الى ان الأسلحة النووية قصيرة المدى التي تعرف ايضا بالأسلحة النووية التكتيكية ، هي التي يقل مداها عن خمسمائة كيلو متر ، وبالنسبة لحلف الناتو

الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٠٠ ، وتحقيق تعاون دولي لحل مشاكل البيئة والتخلي عن أنماط التدخل العسكري المباشر لحل النزاعات الإقليمية ، واعتماد الحل السياسي والدبلوماسي لها ، والتخلص من التكتلات والتحالفات العسكرية ، أصبحت هي أيضا تشكل قاعدة للتفكير السياسي الجديد في الاتحاد السوفيتي ، وفي مواجهة هذا النمط الجديد من التفكير ، احتدم النقاش داخل حلف الأطلسي حول مسائل محددة مثل ضياعة سياسة محددة وموحدة تجاه الكتلة الشرقية ، وكيفية التعامل مع مسألة تحديث الأسلحة النووية قصيرة المدى ، ومسألة اقتسام عبء الانفاق العسكري بين الولايات المتحدة وحليفاتها ، وتقييم بعض الآراء التي تدعو الى تغيير العقيدة العسكرية للحلف .

قمة بروكسل .. قمة الحلول التوفيقية :

اجمع المراقبون السياسيون على ان المبادرة السياسية التي قدمها الرئيس الأمريكي بوش امام قمة بروكسل ، أعادت الكرة الى المعسكر السوفيتي ، وأعادت الثقة للأوروبيين ، وأعادت أيضا وحدة الحلف الغربي والتضامن بين شركائه بعد ان مدت جسرا بين المواقف المختلفة بشأن مستقبل الصواريخ قصيرة المدى موضع الخلاف داخل الحلف . وقد تضمنت المبادرة خفض القوات الأمريكية في أوروبا بنسبة ٢٠ ٪ ، وذلك في إطار خطة تتكون من أربع نقاط للتفاوض مع حلف وارسو حول خفض الأسلحة التقليدية في أوروبا ، مما سيحدث تحولا في الخريطة العسكرية لأوروبا يؤدي الى زيادة الاستقرار في القارة .. وتتضمن خطة بوش ضرورة قبول الكتلة الشرقية تخفيض قوات كل من حلف الأطلسي ووارسو من الدبابات بمقدار ٢٠ ألف دبابة ، ٢٨ ألف عربة مدرعة ، وما يتراوح بين ١٦,٥٠٠ - ٢٤ ألف قطعة مدفعية ، على ان يتم تدمير الأسلحة التي يعلن الموافقة على سحبها ، كما شملت الخطة أيضا استعداد حلف الأطلسي لأول مرة للتفاوض حول تخفيض الطائرات المقاتلة والهليكوبتر بنسبة تصل الى ١٥ ٪ من عددها الحالي .

على صعيد آخر وافق المؤتمر على وثيقة تحدد سياسة الحلفاء في مجال الأمن ونزع السلاح تحمل عنوان « مفهوم شامل لنزع السلاح والسيطرة على الأسلحة » لا تتضمن أية إشارة للتفاوض لا بشأن المدفعية ولا بشأن الطائرات ذات القدرة المزدوجة التي تستطيع حمل الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية .. وقد تردد ان الصيغة النهائية للنص تمخضت عن حل وسط الماني أمريكي بشأن النقطة الحساسة المتمثلة في الأسلحة

السوفيتية نحو الضغط لصياغة روح جديدة تحدد العلاقات بين الشرق والغرب ، على اساس تقوم على التعاون والاتصالات التجارية والثقافية بعيدا عن سياسة التسلح ، لكن هذا الاندفاع السوفيتي ، لا يجد الاستجابة نفسها من المحاور المهمة في البيت الأطلسي ، خصوصا محور تانشر والادارة الأمريكية والذي تدور تصريحاتهما من منطلق أهمية حلف الناتو للكتلة الغربية ، وان الغرب ليس لديه الاستعداد للتخلي عن سياسة الردع النووي ، التي تضمنت السلام في العالم من أربعين عاما .

لقد أدى نجاح جورباتشوف في إقامة علاقات واثقة مع الولايات المتحدة ، ان أصبحت امكانية إبرام اتفاقات للحد من الأسلحة التقليدية بأوروبا امرا متاحا الآن بدرجة تفوق ما كانت عليه من قبل ، رغم تعثر محادثات فيينا التي أجريت في مارس الماضي ، وانتهت على نحو مخز بعد مضي خمسة عشر عاما من المفاوضات غير الحاسمة .. ولكن هل تمثل اتفاقية الحد من الأسلحة النووية متوسطة المدى - والتي تم الاتفاق بشأنها بين واشنطن وموسكو ، والخاصة بإلغاء كافة الصواريخ النووية متوسطة المدى المتمركزة على الأرض - خطوة مبدئية على طريق التفاوض ؟ .. من المؤكد ان تحقيق مثل هذا الاتفاق في مجال إجراء خفض كبير في القوات والدبابات والأسلحة التقليدية ، سيكون آخر تعقيدا من غيرته نظرا لما تتخلف به هذه الأسلحة من دقات .. على كل مما لا شك فيه ان الاتفاقات من حيث المبدأ يجب ان تترجم الى إجراءات عملية .. لكن التناقض ما بين تقديرات الناتو ووارسو حول قدرة قواتهم الخاصة ، وعدم الاتفاق بشأن تحديد الأسلحة وقواعد الحساب المختلفة المطبقة من قبل التحالف الغربي والشرقي ، يعنى ان الاتفاق على حد مشترك بين الطرفين ، وعلى حجم التخفيضات غير المتساوية التي سيقوم بها حلف وارسو ان يكون بالهمة السهلة .. رغم اعلان جورباتشوف في فبراير ١٩٨٩ إجراءات لعمليات خفض حقيقية من جانب واحد فقط ، وعدم تزامن ذلك مع أي تخفيض في نسق انتاج الطائرات والدبابات والقواصمات . ومع تلاحق التطورات بدأت الأوساط السياسية والعسكرية في الغرب ، تنظر بجدية الى آثار سياسات جورباتشوف ، على مسار العلاقات بين المعسكرين .. ذلك ان ما حققه الاتحاد السوفيتي حتى الآن ، يؤكد ابتعاده عن السياسة المعتدية التقليدية وترجيحه اوجهة النظر الداعية الى نيل التناقص العسكري والتركيز بدلا من ذلك على تنمية الاقتصاد المحلي .. ويمكن القول ان المطامع السياسية التي اعانها جورباتشوف من نزع كافة

راسخة وجاسمة في المعسكر الغربي ، خوفا من أن يؤدي الضغط عليها الى احياء فكرة إعادة توحيد المانيا غربيها وشرقيها ، فضلا عن التأثيرات المباشرة لعلاقات ميتران - بوش على التوازن فيما بين قادة دول الناتو .. من ناحية أخرى ومع قبول مارجريت تاتشر للحل الوسط لحلف الأطلسي ، بعد احكامها عن اعطاء موافقتها الكاملة على فكرة اجراء المحادثات ، خشية تقليص قوة الردع النووية للحلف .. مع هذا القبول تكون قمة بروكسل قد خوضعت العلاقات الأمريكية البريطانية امام منعطف جديد ، بعد ان تميزت خلال عهد رونالد ريجان بالود والتنسيق المتبادل ، بما سيؤثر بالضرورة على مركز رئيسة الوزراء البريطانية على الساحة الأوروبية ، وذلك مع الأخذ في الاعتبار للأزمة الحالية في العلاقات البريطانية السوفيتية نتيجة حرب طرد الدبلوماسيين والصحفيين المتبادلة بين موسكو ولندن .. هذا فضلا عن محاولة حزب العمال البريطاني سحب البساط من تحت قدمي المرأة الحديدية بالاعلان عن ضرورة بقاء قوة نووية ذات ثقل استراتيجي في أوروبا ، تتمثل في صواريخ الغواصات النووية البريطانية الجديدة ترايدنت ، والتي اخلت بنزولها البحر بالتوازن الاستراتيجي المتفق عليه بين الشرق والغرب .

وأذا اضفنا الى ذلك ان فرنسا ليست على استعداد لادخال ترسانتها النووية ايضا ، ضمن اية مباحثات بين الشرق والغرب ، لأن ذلك يمثل الثقل الحقيقي لفرنسا داخل حلف الناتو .. فإننا وبمنظرة متأنية للحلول التوفيقية التي تم التوصل اليها في قمة بروكسل ، نقول ان ما حدث ليس الا محاولة للتكيف مع المعطيات الجديدة التي يطرحها المعسكر الاشتراكي ، لمواجهة هجوم السلام السوفيتي ، لأنه اذا نجحت المفاوضات فعلا حول تخفيض الأسلحة التقليدية ومعادلتها لدى الحلفين ، لن يبقى للتحالف الغربي أي مبرر للاحتفاظ برادع نووي ، بل وسيصبح من الضروري النظر بجدية الى امكانية التخلي عن استراتيجية الدفاع الأمامي لصالح دفاع تقليدي في العمق ، يعتمد فيه كل بلد على قواته ، بينما يحتفظ بالقوات المشتركة كفرق تعزيز احتياطية متقلة ، وهذا كله يحتم على التحالف ان يضع عقيدة عسكرية جديدة .. ولا نظن ان بيان قمة بروكسل وما تم الاتفاق عليه يأخذ ذلك في الاعتبار .

اذن .. ماذا عن مستقبل الناتو ؟ :

في تحليل غربي ذكي ، موجه لأهداف معينة ، ويقوم على ظاهرة الحرب الباردة غير المعلنة ، اعلن مانفريد فورنر امين عام منظمة حلف شمال الأطلسي في مارس

النووية التكتيكية » الصواريخ التي يقل مداها عن خمسمائة كيلو متر » .. ويسمح هذا الحل الوسط الذي تم التوصل اليه بإجراء مفاوضات مع خفض جزئي في الصواريخ النووية القصيرة المدى مع التأكيد على كلمة « جزئي » بمجرد بدء تنفيذ اتفاق بين الشرق والغرب على خفض القوات التقليدية .

وقد اصدر مؤتمر قمة الحلف بيانا سياسيا من عشر صفحات يهدف الى تجاوز مرحلة ما بعد الحرب وينص للمرة الأولى على برنامج عمل مشترك ، يتوجه الى الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية ، واكد رؤساء الدول والحكومات في هذا البيان ان الحلف سيضاعف جهوده للتغلب على انقسام أوروبا .. وامتدح البيان التغييرات التي تجرى في الكتلة السوفيتية ، ودعا الى ازالة الحواجز بين الشرق والغرب ، والسعي الى توسيع التجارة ، كما رحب بالاصلاحيات الحالية في موسكو ، مشيرا الى انه لا يزال يوجد الكثير الذي يتعين عمله ، وشجب حقيقة ان حكومات معينة في أوروبا الشرقية اختارت تجاهل هذا الاتجاه الاصلاحى ومواصلة انتهاك حقوق الانسان والحريات الأساسية بصفة مكررة .

هل يعود الوثام وتنتهى خلافات البيت الأطلسي ؟ :

اذا كانت قمة حلف الأطلسي السنوية التي عقدت في بروكسل ، تعتبر القمة الثالثة على التوالي لمناقشة مسألة الصواريخ النووية قصيرة المدى .. واذا كانت مسائل الخيارات الاستراتيجية للحلف على المستوى الأوروبي والتي تعبر عن نفسها منذ عشر سنوات بمدى مسافة الصواريخ قد صبت في مجرى الأمن الألمانى وتحولاته .. فإن ما تحقق في البيان الختامى والوثيقة السياسية لأعمال قمة بروكسل ، لاشك يجب ان ينظر اليه كانتصار سياسى ودبلوماسى كبير لحكومة بون ، بحملها الحلف وقياداته على الموافقة على هذا الاتفاق التاريخي ، والتي كادت القمة بدونه ان تفشل .. انه عقد الصواريخ وبامتياز في المانيا الاتحادية ، بدايته دشنت مع المستشار هلموت شميت ازمة « بيرشينج » بين حلف الأطلسي وحلف وارسو ، ونهايته تدشن الآن عبر ازمة « لانس » ولكن داخل التحالف الغربى .

أما فيما يتعلق بالموقفين الفرنسى والبريطانى داخل الحلف ، فيمكن القول ان اشادة الرئيس الفرنسى ميتران بالنجاح الذى توصل اليه الحلف مؤيدا خطة بوش ، باعطاء الأولوية لنزع السلاح التقليدى ، تأتى في اطار السياسة الفرنسية التي لعبت اوراقها بصورة تختلف عن اساليبها القديمة ، حيث عازمت حكومة ميتران على مساعدة ادارة بوش في ضمان بقاء المانيا الغربية بصورة

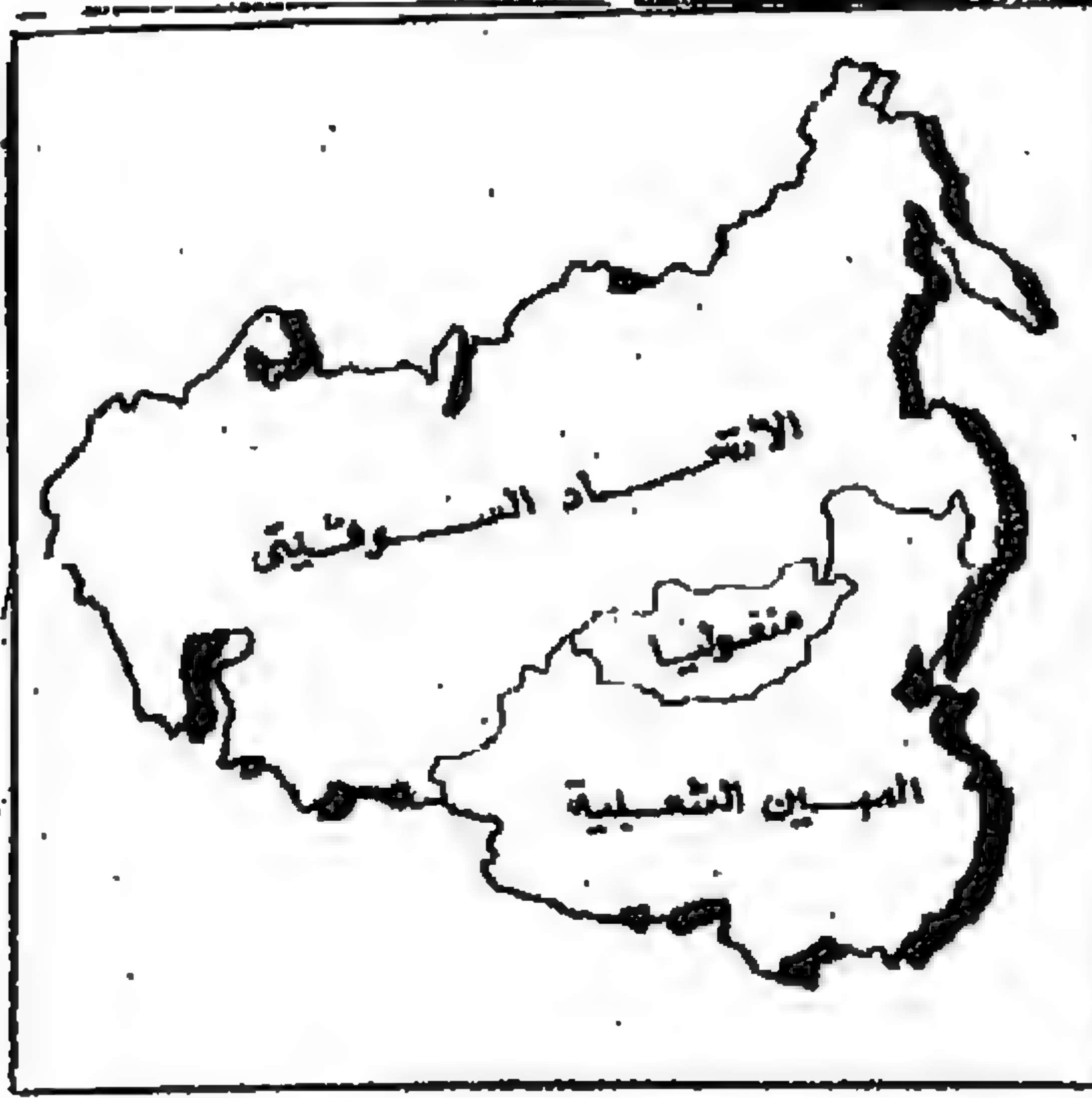
تدابير وتعليمات

العام على ضفتي الأطلنطي لازالة الأسلحة النووية من القارة ، لا يصبح من الضروري بقاء الحلف اذا انقرضت وحدته النووية .. اى يصبح مستقبل الحلف في مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة أمرا . يثير العديد من التساؤلات ، خاصة وآخر تقديرات المعهد الدولي لأبحاث السلام في السويد عن عام ١٩٨٨ تشير الى انخفاض نفقات التسلح في العالم ، رغم الارتفاع المطرد في مبيعات الأسلحة ، كما تشير الى تخفيض واشنطن وموسكو لميزانيتهما العسكرية ، وانخفاض نفقات التسليح في الدول الأعضاء في حلف الأطلنطي بمعدل ٠,٣ ٪ عنها في عام ١٩٨٧ .

ويبقى القول انه مالم يعالج الأمريكيون قضايا الناتو الشائكة ، وقضية العلاقات الجديدة مع السوفيت يحذر ومهارة شديدين ، فإن عواقب وخيمة قد تترتب ، وبخاصة أن بعض الدول الأعضاء والتي تشكل خط الدفاع الأول تعيش ومنذ بعض الوقت بعض التوجهات التي تتصف بالحيادية - وبخاصة في ألمانيا الاتحادية - مع خطورة مثل هذه التوجهات على الساحة الأوروبية الغربية .. وبعبارة أخرى فإن مستقبل الحلف رهين بمستقبل التعاون بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة في عهد بوش ، وجهود الإدارة الأمريكية في ازالة اسباب التشاؤم الأوروبي من انعكاسات اية مواجهة حادة أوروبية أمريكية في المستقبل القريب .. وقد يكون من المناسب ان تبدأ دول الحلف وضع رؤية وتصور بعيد المدى لمستقبل تحالفها ، فالتغييرات الدولية تجري على قدم وساق ، والنظام السياسى لحقبة ما بعد الحرب بدأ يتحطم وبات على حلف الأطلنطي بعد الأربعين ان يبدأ عملية « بيروسترويكا » داخله تتناسب والظروف الدولية المحيطة به □

الماضى : انه في الحلف الذى يضم ست عشرة دولة مستقلة ، لا يمكن للرئيس الأمريكى او لرئيسة الوزراء البريطانية او لمستشار ألمانيا الغربية التحدث نيابة عن الحلف ، او اتخاذ قرار في مسألة معينة من دون الرجوع للدول الأعضاء .. وذلك على عكس السياسة السوفيتية التي انتقلت من مرحلة الجمود الى التغيير النسبى من خلال جدية وامانة جورباتشوف لتطوير الأوضاع الاقتصادية والسياسية في بلاده .. فالنمط الجديد لعهد يوحى بأن قناة التغيير السياسى ، والانفتاح الاقتصادى أصبحت راسخة في اذهان القيادة السوفيتية الحالية . ورغم أن رأى فورنر لا يمكن الأخذ به على اطلاقه ، لكونه لا يدخل في صلب الخلافات داخل البيت الأطلسى ، ولا يؤثر كأحد عناصر نجاح او فشل الحد من التسليح التقليدى او النووى .. الا انه يبرز بوضوح طبيعة العلاقات والتوازنات داخل الناتو انطلاقا من المشكلة الأساسية للحلف ، الذى نشأ اصلا على قاعدة تصفها عبارة « مواجهة التهديد السوفيتى » ، حيث تأتى رياح التغيير الجديدة من داخل الاتحاد السوفيتى في السنوات الأخيرة لتضيف ابعادا ذات اهمية وتأثير على استراتيجية الحلف ، لعل ابرزها تقرير الجمعية العامة لشمال الأطلنطي وهى بمثابة التجمع البرلمانى لدول الحلف ، والذي صدر مؤخرا ليؤكد انه لزم من طويل كان من الممكن بيع فكرة التهديد السوفيتى للرأى العام ، اما اليوم فإنه أصبح من الصعب للغاية وبصورة متزايدة اقناع الرأى العام بأن التهديد السوفيتى مسألة جدية - وتسائل التقرير - كيف سيتمكن اذا استمر الخوف في الانحسار ، « تبرير عقيدة الحلف في اعين الرأى العام في بلدانه » .

من هنا - واذا ما اخذنا في الاعتبار - تأييد الرأى



اضطرابات جورجيا ومشكلة القوميات في الاتحاد السوفيتي

د . أحمد عباس عبد البديع

بالانفصال عن الاتحاد السوفيتي والحصول على الاستقلال ، فتصدت لهم قوات الجيش ورجال الأمن بالبنادق والهراوات مما أدى إلى مصرع تسعة عشر شخصا واصابة ما يقرب من مائة واربعين آخرين ، وإن كان ثمة تقديرات أخرى تحصى عدد القتلى بما يجاوز الخمسين قتيلا . وخلال المصادمات التي استمرت بضعة ايام امكن لقوات البوليس مصادرة ستة وستين الف قطعة سلاح من الاهالي فضلا عن اكتشاف حملة واسعة النطاق لتعبئة المواطنين في جميع أرجاء جورجيا لمنوأة الحكومة وتكثيف المقاومة بين صفوف المنشقين وممثلي الحركات القومية وغيرهم من منظمي الاضطرابات . وفي مواجهة هذه الاحداث العنيفة ، أعلن الرئيس السوفيتي رفضه لجميع اشكال التطرف وادانته لكافة الاعمال المناهضة للنظام السوفيتي ، وأكد انه يعتبر من حق شعب جورجيا وغيره ان يعبر عن آرائه بحرية ، وأن كان القانون يضع حدودا على مثل هذه التصرفات والافعال . وفي نفس الوقت عهد الى ادوارد شيفرنادزة بمهمة التوجه الى تفليس لانقاذ الاوضاع المتردية وتوفير الجو الملائم للحوار والمصالحة حتى يمكن احتواء الشعور العام بالاستياء الذي فجرته المواجهة العسكرية واراقة الدماء واجراءات حظر التجول .. وكان شيفرنادزة - وهو جورجى الأصل - يشغل منصب زعيم الحزب الشيوعى في جورجيا منذ سنة ١٩٧٢ حتى سنة ١٩٨٥ عندما تم اختياره وزيرا لخارجية الاتحاد السوفيتي .

وحتى يمكن ضمان عدم تكرار مثل هذه الاحداث الدامية دعا جورباتشوف اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتي الى عقد دورة في شهر يونيو من هذا العام لمناقشة مشكلة القوميات نظرا لما تشكله من خطورة بالغة على سياسة اعادة البناء . كما اصبحت هذه المشكلة حاليا من ابرز القضايا

الاضطرابات العرقية التي اندلعت في جمهورية جورجيا السوفيتية خلال شهر ابريل الغاضى حلقة بالغة الاهمية وشديدة الخطورة في سلسلة الاحداث المثيرة التي تفجرت عبر السنوات القليلة الماضية في الاتحاد السوفيتي بدءا بكارثة شرنوبل ومرورا بمشكلة منطقة ناجورنو كاراباخ ومحنة زلزال ارمينيا الى موجة الانتفاضات القومية في جمهوريات اسيا السوفيتية والحركات الانفصالية في ليتوانيا واستونيا ، وغير ذلك من الاحداث التي نتجت عنها خسائر فادحة في الارواح والثروات ، والتي يكشف انفشار انبائها عبر وسائل الاعلام السوفيتية عن تمسك القيادة السوفيتية والتزامها بسياسة الجلاسنست أو المكاشفة والمصارحة . بعد ان ظلت الدولة السوفيتية منذ قيامها تمثل اقوى صورة للنظام القابع خلف اسوار حديدية من السرية والكتمان الشديدين والحواجز الاعلامية الكثيفة .

وعلى الرغم من ان بعض هذه الاحداث نشأ بفعل عوامل طبيعية لا دخل لارادة الانسان فيها ، فان كثيرا من المحللين والمعلقين يؤكدون على وجود عنصر مشترك بينها وهو شدة العجز والاهمال واللامبالاة التي تتميز بها الادارة المركزية في ظل النظام الشمولى الذى يسيطر على أجهزة الحزب والحكومة ، مما يترتب عليه عدم قدرة المسئولين في مواقعهم عن اتخاذ القرارات السريعة الحاسمة لمواجهة المواقف الطارئة والأزمات الخائفة - الأمر الذى يؤكد في نفس الوقت مدى الحاجة الى حركة الاصلاح او اعادة البناء المعروفة بالبروسترويكا التى دعا اليها مؤخرا الزعيم جورباتشوف .

وقد اشتعلت اضطرابات جورجيا عندما تظاهر اكثر من ثمانية آلاف شخص في العاصمة تفليس « تبليسى » للمطالبة وسط مسيرات ضخمة ومظاهرات صاخبة ،

تأثير وتعليمات

معدلاتها بين الروس مما سيجعلهم بقدم القرن الحادى والعشرين يمثلون نسبة من السكان اقل بكثير مما يمثلونه فى الوقت الحاضر . واذا كانت القومية الروسية تهيم على مختلف القطاعات والمؤسسات الاقتصادية والادارية والسياسية والعسكرية ، فمازالت معظم الاقليات او الجماعات غير الروسية تتمسك بذاتيتها القومية وتوالى اظهار مشاعر الوعى العرقى ، وتطالب بصوت اكثر قوة ومشاركة اكثر ايجابية فى الشئون العامة وذلك فى الوقت الذى تتصاعد فيه مظاهر القومية الروسية لتأكيد سيطرتها من ناحية وضمان استمرار تفوقها العددي من ناحية اخرى .

وتثير مشكلة القوميات كثيرا من القضايا والتساؤلات التى تتناول الاسباب التى أدت الى تفجر الاضطرابات القومية فى الوقت الراهن ، وما اذا كانت القيادة السوفيتية قد حاولت من قبل معالجة هذه المشكلة ؟ وما هى السياسات المتعاقبة التى اتبعتها تجاه الاقليات ؟ ولماذا تواصل هذه الاقليات تمسكها بالقيم والولاءات العرقية وغير ذلك من التساؤلات التى سوف تدور اجاباتها عليها حول محاور نستلها بالقاء الضوء على مشكلة القوميات على مستوى النظريات الاجتماعية ثم نعرض لسياسات الكريملين تجاه الاقليات العرقية فالاسباب التى أدت الى تصاعد مشكلة القوميات فى الوقت الحاضر .

أولا - مشكلة القوميات على مستوى النظريات الاجتماعية :

على الرغم مما تثيره مشكلة القوميات من اهمية بالغة ، فقد اتجهت النظريات الاجتماعية الى تجاهلها والتقليل من شأنها على مدى سنوات طويلة عبر التاريخ السوفيتى ، وهو ما يرجع كما يقول ريتشارد كريكوس فى كتابه « ازمة القوتين العظميين » (١٩٨٧) الى خطأ فكرى وقع فيه اصحاب هذه النظريات الغربيون منهم والماركسيون وهو الاعتقاد بأن الروابط والقيم العرقية تأخذ فى التدهور بمعدلات سريعة تحت تأثير التصنيع والتحضر والعلمانية ، وان كان ذلك لا يعنى انّها تندثر نهائيا ، ولذلك فانه يبدو من غير المعقول ومن غير الملائم تعليق اهمية كبيرة على قضايا القومية فى المجتمع الصناعى حيث تتحدد العلاقات المتشابكة وفقا لامصالح الاقتصادية وانماط الحياة الاجتماعية التى باتت تطغى على العوامل والاختلافات العرقية وتحيلها الى مكانة ثانوية فى حياة الناس بحيث لم يعد يتبقى منها سوى بعض العادات والتقاليد التى تزدهر فى المناسبات الدينية المقدسة والاحتفالات الثقافية القومية .

المطروحة للمناقشة امام البرلمان السوفيتى الجديد الذى بدأ جلساته فى اواخر مايو من العام الحالى .
وجمهورية جورجيا التى فجرت مؤخرا مشكلة القوميات هى احدى الجمهوريات الخمس عشرة التى يتكون منها الاتحاد السوفيتى ، وتأتى فى المرتبة العاشرة من حيث المساحة بين هذه الجمهوريات ، كما يقدر عدد سكانها بستة ملايين نسمة تقريبا . ويشير تاريخها الطويل الى انها احتضنت المسيحية فى القرن الرابع الميلادى وتعرضت خلال فترات مختلفة لغزوات من العرب الذين اقاموا امارة فى عاصمتها تفليس فى القرن السابع ثم اجتاحتها بعد ذلك جيوش المغول فالأتراك والفرس واخيرا أصبحت تابعة لقيصر روسيا ابتداء من القرن التاسع عشر وكانت مسرحا لكثير من الاضطرابات التى كانت تواجهها قوات القيصر بالمدافع والخسائر الفادحة . وقد شهدت فى القرن العشرين تحولا جذريا من منطقة متخلفة الى بلاد تتمتع باقتصاد متحضر ومتنوع ومستوى مرتفع من النمو الاقتصادى والازدهار المادى . وتشتهر جورجيا فوق ذلك كله بانها موطن الزعيم السوفيتى جوزيف ستالين الذى بدأ حياته الثورية فى تفليس بالانضمام فى سنة ١٨٩٣ الى العناصر الراديكالية الجورجية وشارك معها فى تأسيس الحركة الماركسية التى عرفت حينذاك باسم « الجماعة الثالثة » .

وتتثير موجة الاضطرابات واحداث العنف التى تعرضت لها جورجيا قضية العرقية التى تزد بتهديد الدولة السوفيتية باخطار التفكك وانعدام الاستقرار وخاصة فى المرحلة الراهنة التى اخذت فيها رياح التغيير تجتاح كثيرا من القيم والرموز التى فرضتها النظم السلطوية الحاكمة فى الكريملين واشتدت فيها المطالبة بالديمقراطية وحماية حقوق الانسان . وتكتسب قضية العرقية او مشكلة القوميات فى الاتحاد السوفيتى اهمية خاصة بسبب ذلك التعدد الهائل فى الأمم والشعوب والجماعات التى تضمها الدولة السوفيتية والتى يجاوز عددها خمسا وعشرين جماعة رئيسية ذات اصول عرقية وثقافية ولغوية ودينية متباينة - الأمر الذى يعنى ان ازمة جورجيا ليست ذات خصوصية متميزة ولكنها ازمة عامة تكشف عن عجز النظام عن تحقيق التكامل بين الذاتيات القومية المختلفة .

وتعتبر القومية الروسية ابرز الجماعات السوفيتية مكانة واهمها شأننا بحديث بات من المؤلف والشائع استخدام كلمة « الروس » للدلالة على سكان الاتحاد السوفيتى . وتشير الاحصائيات الى ان الروس هم كذلك اكبر الجماعات حجما من حيث عدد السكان ، غير ان معدلات المواليد فى بعض الاقليات العرقية اعلى بكثير من

بين العرقية والقوى الرجعية ، فقد أثير خلاف حاد وجدل ساخن بين اتباع ماركس في القرن العشرين وقبيل قيام الثورة البلشفية عندما لجأت بعض القوميات الصغيرة في الامبراطوريتين الروسية والهنجارية / النمساوية الى المطالبة بحق تقرير المصير . وكان موضوع الجدل يدور حول مناهضة الحركات القومية ام مساندتها في نضالها من اجل الاستقلال . وقد دافع اوتو باوير *Bauer* الماركسي النمساوي دفاعا شديدا عن قضايا القوميين بينما اعترض على ذلك الماركسيون الاكثر تشددا بزعامة روزا لوكسمبورج البولندية التي ذهبت الى ان مساعدة الجماعات القومية من شأنه ان يشجع التعصب العرقي ويقضى على تضامن ووحدة الطبقة العاملة ، ومن ثم فان اضعاف الشرعية الماركسية على دعوة القوميات في الحصول على الاستقلال كان يعنى من وجهة نظرها اطلاق القوى الرجعية المعادية للاشتراكية من مكنها . وعند هذه النقطة من الجدل دخل لينين المعركة والقى بكل ثقله خلف المؤيدين لوجهة نظر باوير ، وكان التساؤل الذى شغل ذهنه هو هل يكون لأمة من الأمم ان تضطهد وتقهروا غيرها ويمكن ان نصفها في نفس الوقت بانها أمة حرة ؟ وبعبارة اخرى هل الأمة التى تمارس الظلم والطغيان على غيرها من الأمم او الشعوب تستحق ان توصف بالحرية ؟ وفى اجابته على هذا السؤال بالنفى أكد ان روسيا العظمى عليها واجب النضال ضد كل شكل من اشكال الاضطهاد . ومع ذلك ، فانه عندما اصبح سيد الكريملين اخضع للحكم الشيوعى كافة الاقليات العرقية التى كانت خاضعة للحكم العنصرى والتى كان يصفها بانها « سجناء روسيا » .

وقد كان لينين يشعر بالقلق البالغ ازاء مشكلة القوميات ، فبالرغم من انها لم تكن تشكل قوى فعالة في الحياة السوفيتية الا انه كان يعتقد انها يمكن ان تنتزع نفسها من الدولة الجديدة كما فعلت شعوب البلطيق وفنلندا وبولندا من قبل مما ترتب عليه حرمان الاتحاد السوفيتى من رصيد كبير من القوة البشرية ومن الاراضى الاستراتيجية الثمينة . ولذلك فانه لكى يكسب ولاء الجماعات القومية غير الروسية لجأ الى الأخذ بالنظام الفيدرالى بدلا من النظام الموحد .

واذا كان تبني هذا النظام قد أدى الى استرضاء بعض القوميات ، فانه كان منذ اقامته مثارا لشعور القادة السوفيت بالندم وذلك لما يعنيه من ان كل جماعة من الجماعات العرقية الرئيسية وهى الروس والاوكرانيون والارمينيون والجورجيون سيكون لها جمهوريتها القومية . وعلى الرغم من هيمنة الروس على الحزب

وهذا التقليل من شأن العرقية أخذت تسانده كثير من الاعتبارات الخلقية والمعنوية التى تنبذ القيم والروابط العرقية وخاصة في اعقاب الحرب العالمية الثانية . فعندما ادرك العالم على نطاق واسع مختلف الابعاد الرهيبة لأهوال هذه الحرب القى تبعه ذلك كله على العرقية باعتبارها القوة المخركة المسؤولة عن سياسات هتلر في ابادة الاجناس ، ومن ثم فقد تولدت في فترة ما بعد الحرب مجموعة القيم والاتجاهات ذات الصيغة العالمية التى تدعو الى تمجيد اخوة الجنس البشرى وتندد بكل ما من شأنه ان يؤدي الى تقسيم العائلة البشرية وتفتيتها . وفى اطار هذه الخلفية ، لم يكن مستغربا ان يتجاهل المفكرون والمنظرون في العالم الغربى اهمية العناصر غير الروسية المقيمة في الاتحاد السوفيتى وبيالغوا في قدرة الكريملين على استيعاب اكثر من مائة جماعة عرقية تعيش في الاتحاد السوفيتى في اطار الجماعة الروسية . وقد عزز هذا الميل لديهم ما حققته الولايات المتحدة من التكامل بين الموجات المتعاقبة من المهاجرين الذين وفدوا اليها من مختلف ارجاء العالم لتشملهم جماعة سياسية واحدة .

ويلاحظ ان الكتاب والمفكرين الغربيين قد تأثروا فيما ذهبوا اليه من التقليل من اهمية العرقية في المجتمعات الصناعية المتقدمة وانصهار جميع الفوارق والاختلافات في بوتقة التحديث بمضمون النظرية الاجتماعية الماركسية . فقد سبقهم ماركس وزميله فريدريك انجلز الى القول في البيان الشيوعى « المانيفستو » بأن الثورة الصناعية قضت على القيم الثقافية العرقية والفوارق الاجتماعية المتأصلة في البيئة الريفية .

ومن ناحية اخرى ، اتجه الماركسيون الى الحط من قدر العرقية بما سددوه اليها من الهجوم على اساس ارتباطها بقوى الرجعية ، فهم يرون ان الرأسماليين إذ يعملون على استغلال الفوارق والخلافات العرقية لتفتيت وحدة ونضال البروليتاريا ، فان العمال لابد لهم ان يدركوا بمرور الوقت ان الروابط العرقية لا تمثل الا عنصرا ثانويا في مواجهة الحقيقة الساحقة التى تقضى بانتمائهم الى اخوة عالمية اوسع نطاقا - وهى كونهم اجراء مستعبدين يستغلهم رؤساؤهم كذواب الحمل . ففى مواجهة هذه المعاملة غير الانسانية لابد للبروليتاريا ان تكتسب الوعى الثورى الذى يتجاوز نطاق الروابط العرقية ذات الحدود الضيقة الى الروابط الانسانية غير المحدودة .

ثانيا - تطور سياسة الكريملين تجاه الاقليات : على الرغم من تأكيد الماركسيين بوجود علاقة قوية

اعطاه التهديد بالغزو الألماني للاتحاد السوفيتي سببا قويا لمواصلة دعم وتشجيع هذا الدور ان كان يعلن في كتاباته واحاديثه العامة ان الشعب الروسي لن يخارب للمحافظة على النظام السوفيتي فحسب بل لانقاذ امهم روسيا من جيوش هتلر الغازية .

وقد اثبتت الحرب حكمة ستالين في استخدام القومية الروسية للدفاع عن الاتحاد السوفيتي واكدت في نفس الوقت ارتيابه في الاقليات العرقية التي عهد بعضها الى التعاون مع العدو الألماني (مثل التارتار من القرم والشيش والانجوش) وانه لايمكن الثقة في الاقليات العنصرية ولا بد من معاملتهم في غاية القسوة حتى يمكن ضمان ولائهم للدولة السوفيتية . وبناء على ذلك وجه في خطاب النصر الذي القاه في ٢٤ مايو سنة ١٩٤٥ تحذيرا لجميع الاقليات العرقية التي كانت تراودها احلام الحصول على حريتها بعد الحرب واكد ان روسيا هي الامة صاحبة الدور القيادي في الاتحاد السوفيتي بعد ان اكسبتها الحرب هذا الحق . ومن ثم سعى الى صيغ الاتحاد السوفيتي كله بالطابع الروسي بفرض اللغة الروسية والثقافة الروسية على بقية الشعوب السوفيتية . ومع ان ستالين لم يكن يرتبط عرقيا بالقومية الروسية ، فانه كان يعتقد ان تفضيله لهذه القومية يسهل عملية اندماج وتكامل القوميات الاخرى في المجتمع الروسي الذي يشكل الموجة القومية الرئيسية مما يعمل في نفس الوقت على الحد من احساس شعوب هذه القوميات بالذاتيات المتميزة ومنع انفجار المشاعر الوطنية . منذ وفاة ستالين غير خلفاؤه سياستهم العرقية بالتردد بين السماح لها بالانطلاق تارة وكبح جماحها تارة اخرى في الوقت الذي كان فيه المتحدثون باسم الكريملين يعلنون انهم استطاعوا حل معضلة القوميات ويؤكدون ان القيم والأنماط السلوكية والولاءات المرتبطة العرقية رغم انها مازالت قائمة فانها تعد ثانوية بالقياس الى الوعي السوفيتي القوى المتصاعد . وحقيقة الأمر ان هذا الادعاء باطل وهو ماتدركه الصفوة الحاكمة في الكريملين وماأكده ميشيل سوسلوف Soslov الذي ظل عدة سنوات المنظر الايديولوجي الرئيسي للمكتب السياسي (البوليتوبورو) والذي لخص بحق اصول ومصادر اثاره قضية القوميات في ثلاثة اسباب وهي التعصب الروسي المفرط ، وحيوية العرقية ، وتأثير التحديث على المناطق الأقل نموا في الاتحاد السوفيتي .

ثالثا - اسباب تصاعد مشكلة القوميات في الوقت الراهن :

وهذه الأسباب كما حددها سوسلوف نستهلها بظاهرة التعصب الروسي المفرط الذي يستند اساسا الى مايمارسه

والجسد السياسي كان لينين يشعر بالارتياح في ان تصب القدرالية اطارا يهيئ لشعوب الجمهوريات المختلفة معارضة القومية الروسية ذاتها .

ومع ان السياسة التي اتبعها لينين ازاء القوميات كان يغلب عليها طابع سياسة القوة فقد اقر مبدأ المساواة القومية وهو المبدأ الذي نادى به البلاشفة في اوائل العشرينات ، كما دعا الى عقد « مؤتمر الشعوب المهضومة في المشرق » في سبتمبر سنة ١٩٢٠ في باكو حيث فوجيء الروس بالاستماع الى « الرفاق الاسيويين » وهم يؤيدون في احاديثهم حق تقرير المصير .

وقد تغيرت هذه المعاملة المتساهلة تغيرا كبيرا عندما استولى جوزيف ستالين على تقاليد الحكم في سنة ١٩٢٩ إذ كان يعرف أكثر من رفاقه مدى سيطرة الزوج القومية وتشدتها تأثيرها ، ويدرك تماما ان الاقليات العرقية المتنازعة في اتجاهات متفرقة يمكن ان تدمر الدولة السوفيتية . وقد اكتسب ستالين هذه المعرفة لأنه كان يحكم نشأته احد اعضاء اقلية عرقية تنتمسك بلغتها وثقافتها تمسكا شديدا ، كما انه في بداية طريقه الى السلطة العليا في الكريملين اختاره لينين لتولى مسئولية شئون القوميات في النظام البلشفي الجديدة .

وفي تحديد السياسة التي يزعم انتهاجها ازاء الاقليات ، أعلن ستالين انها سياسة قومية من الناحية الشكلية واشتراكية من حيث المضمون ، مخفيا بذلك اقتناعه بأنه من المستحيل حكم مجتمع مكون من اعداد ضخمة من الجماعات العرقية التي يطمع كل منها في أن يكون له صوت في شئون الدولة . ولذلك حرص على التخلص سريعا من الرفاق غير الروسيين الذين كانوا يبدون اى مشاعر قوية مهما بلغ اخلاصهم ووفائهم للماركسية اللينينية وكان ذلك بصفة خاصة في عمليات التطهير التي استغلها بدءا من سنة ١٩٢٦ لاهلاك نسبة كبيرة من الطبقة المثقفة والمهنيين في جورجيا التي شهدت من اعمال الوحشية والضراوة والقتل الجماعي مايفوق كثيرا عمليات التطهير في اى منطقة اخرى من مناطق الاتحاد السوفيتي . وكان الدافع الرئيسي له لهذا الارهاب السياسي تعظيم قوته الشخصية وتأكيد قوته ودكتاتوريته على الحزب وعلى سائر الجمهوريات السوفيتية .

والى جانب الارهاب السياسي الذي فرضه ستالين من خلال عمليات التطهير وماأفضى اليه من وأد قضية القوميات عهد الى الحد من قدرة الجماعات غير الروسية على تحدى نظامه بتدعيم وتعزيز دور الهيمنة والتفوق للقومية الروسية اعتقادا منه بان هذا الدور هو النموذج الذي ينبغي ان تحتذيه الجماعات العرقية الاخرى وقد

إدعاء القومية الروسية من السيطرة والهيمنة على المراكز الرئيسية للقوة في النظام السوفييتي « راء على مستوى الحزب أو الحكومة أو المؤسسة العسكرية . وهذه السيطرة يدعمها رفض من جانب الكرملين بالالتزام بمبادئ التعددية التي تركز على القانون السوفييتي القائم على الفدرالية التي تستند وجودها وكيانها من تعدد القوميات . وعلى الرغم من السماح لأعضاء الجماعات العرقية الأخرى بالحصول إلى مراكز التأثير في أقاليمهم أو بشغل مناصب عالية في موسكو . فلا تزال هناك إجراءات صارمة وشديدة ضد كل من يبدى منهم أى ميل قومية أو نزعات تحو التعلق بالثقافة العرقية . فالأوكرانيون مثلاً من الأمم القليلة غير الروسية التي تتمتع بتمثيل على نطاق واسع في مختلف المؤسسات السوفيتية . رغم أنهم الروس « استقاهم الأقدمين » ومع ذلك فإنهم لا يتوانون عن سحق أى محاولات أو مظاهر نشيطة للتعبير عن روح القومية الأوكرانية . ويشار في هذا السياق إلى بتروشيلست المسكرير الأول للحزب الشيوعي الأوكراني وعضو مجلس الرئاسة واللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي والذي كان يتمتع بمركز مزدوج في كل من كييف وموسكو طوال عقد الستينات . ولكنه في سنة ١٩٧٠ نشر كتاباً بعنوان « أوكرانينا السوفيتية » الذي فيه يعبّر عن بعض الملاحظات للأشادة بتاريخ وثقافة جمهوريته الأوكرانية . الذي كان يبرر كافيًا لاثارة غضب التريونين في موسكو من جميع المناصب التي كان يشغلها

وقد عزا بعض الكتاب الضمات التي تفرقت في جورجيا مؤخرًا إلى الغضب الشديد الذي يساور أبناء جورجيا ضد ما يثيره الروس من مظاهر التعصب والذي برز بصفة خاصة خلال اضطرابات جورجيا دفاعاً عن ستالين عندما تعرض للهجوم الشديد الذي شنه عليه خروشوف في عام ١٩٥٦ وراح ضحيتها قرابة ألف من أهالي جورجيا . كما ذكرت بعض المصادر أن عمليات القمع التي وجهت بها الاضطرابات الأخيرة في جورجيا كانت انتقاماً من جانب المسكرين لما ارتكبه ستالين من الأعمال الوحشية في حق الشعب الروسي .

وبالإضافة إلى النعت الذي يميز القومية الروسية والذي ما فتئ يعمل على تصعيد مشكلة القوميات . فإن هذه المشكلة سوف تظل مصدراً للقلق والاضطرابات في النظام السوفييتي نظراً لأن العرقية ليست ظاهرة انتقالية ترتبط بفترة معينة في التاريخ . ولذا فهي ظاهرة سيوية لا تلبسها أساساً بالطبيعة البشرية . وفي ظل من الأقاليم غير الروسية يقاوم الثقوبون ببساطة جميع الجهود

السوفيتية التي تستهدف القضاء على ثقافتهم وقيمهم المحلية والتي تشمل كثيراً من الوسائل لأغراء هؤلاء المثقفين بمستويات معيشة أفضل مما يتمتع به المواطن العادي وتسهيلات مجزية فيما يتعلق بالانتقال والسفر وعناية اهتماماتهم . وتستند القيم والانتماءات العرقية في بعض الأقاليم والجمهوريات مثل أوكرانيا وجورجيا وأبخازيا وغيرها قوتها بصفة خاصة من العامل التاريخي الذي يتجلى في أنها كانت من قبل دولا مستقلة كما أنها عندما كانت خاضعة للسيطرة القيصرية كانت تتمتع بممارسة ثقافتها المتميزة وحضاراتها القومية كما كانت تمتلك القدرة على سحق طغيان القيصر ومواجهة وسائله المضادة للقضاء على قيمهم وثقافتهم القومية .

ويرتبط بالأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة القوميات تعجز المشاعر القومية وتزايد الاحساس بالوعي الذاتي في المناطق المتخلفة الواقعة في أواسط آسيا السوفيتية والأقاليم المتاخمة الحدود الشرقية للاتحاد السوفيتي نتيجة للتحديث الذي كان من المعتقد أنه سوف يؤدي إلى القضاء على العرقية واقتلاع جذورها . فقد كشفت التطورات المعاصرة في هذه المناطق عن وجود علاقة قوية بين التحديث والوعي العرقي المتزايد إذ أن بعض القوميات التي يعطن هذه المناطق أصبحت تظهر في التاريخ المعاصر وبخاصة روسيا متدفقة أو عذوبة ثقافية فتشغل في بعض النواحي والتفهم انشعبية التقليدية التي لم يكن لجيل الثورة الذي لم يثأروا فسحاً وإفرا من التعليم القدرة على التعبير عنها بنفس القوة والحماس والحيوية . ففي أحدث السطور يوجد بين هذه الجماعات عدد كبير من المثقفين الذين اتبعت لهم فرص التعليم من خلال البرنامج الذي سمح لها الكرملين لتضييق الفجوة بين المناطق الأسيوية الأكثر فقراً والمناطق الأوروبية . وأصبحت من ذوي الكفاءة العالية والقدرة على أداء جميع الأعمال على مختلف المستويات الفنية والإدارية والمهنية ولجسوا بجدد عسالة يدوية . وبينما يزداد حجم هذه القوى العاملة يساعد الشعور بالاحباط والامتناع عن الأسدياء بين أعضائها . ولم يوفر لهم الكرملين الفرص الاقتصادية التي فتواهم . مع توقعاتهم المتصاعدة وتطلعاتهم . وبمراة اهتمام « الأمر الذي يسمى أن « بركة الكرملين » الحديثة . هذه الأقاليم يدافع عن فكره أن التحضر والتمدن والتحديث سوف يسهل عملية اندماج شعوبها في السخان بصفة عامة . شخصيت مدوا نتائج عكسية تماماً . ويلاحظ أن التجربة العرقية في أمريكا تختلف في هذا المنحدر عن نظيرتها في الاتحاد السوفيتي . فالغالبية العظمى من الأمر يتدين أصلهم من المهاجرين وعن ثم لا يتوقعون من الانتقال إلى مناطق أخرى

تأثير وسائل

والانتماءات القومية . ويبرر لنا ذلك ان السياسة السوفييتية لم تستطع حتى الآن . مواجهة المشكلة او تسويتها حتى مع استخدام الأساليب القسرية . كما ان تطبيق إعادة البناء والعلاقات الدبلوماسية والعلاقات بين القوميات المختلفة ومنها مزيدا من الحقوق وخاصة حق تقرير المصير الذي بدأت بوادره في الظهور باستجابة الكريملين مؤخرا لرغبة جمهوريين استونيا ولاتفيا السوفييتيين بالاستقلال الاقتصادي عن موسكو . []

عند انعدام فرص العمل ، في حين ان اعضاء القوميات غير الروسية في الاتحاد السوفيتي يجتمعون عن الانتشار الى مختلف أرجاء الوطن باستثناء الهجرة صوب الجمهوريات المجاورة التي تشاركهم نفس الثقافة والدينية والتقاليد ، وذلك على عكس الروس الذين ينتشرون بحكم الهيمنة والسيطرة في جميع أرجاء البلاد . وبعد ، فان مشكلة القوميات والسياسات التي اتبعتها الكريملين والاسباب التي أدت الى تفاقمها في الوقت الحاضر تشير الى ان الاتحاد السوفيتي سوف يكون في السنوات القليلة المقبلة مسرحا للعديد من الانتفاضات



القمة الصينية - السوفيتية ومرحلة جديدة في العلاقات الدولية

جمال الدين محمد علي

كما أعربت الصين عن رضاها التام عن لخطوات التي اتخذتها القيادة السوفيتية تجاه تحسين علاقاتها مع الصين خاصة على صعيد العقبات الثلاث التي اعترضت تطور العلاقات بينهما خلال السنوات الأخيرة. والمتمثلة في مشكلة أفغانستان ومشكلة كمبوتشيا ومشاكل الحدود بينهما مما مهد للتحسن الحقيقي الراهن في العلاقات الصينية - السوفيتية.

بداية التحسن في العلاقات ونهاية الخلاف:

يمكن القول ان التحسن الفعلي في العلاقات بين الصين والاتحاد السوفيتي كان قد بدأ مع بداية الثمانينات وعلى وجه التحديد في عهد الزعيم السوفيتي الراحل ليونيد برجنيف والذي كان قد القى خطابا في ٢٤ مارس ١٩٨٢ في طقشند دعا فيه الصين الى اقامة علاقات افضل مع الكرملين ووضع النقاط على الحروف في نهاية شهر سبتمبر من نفس العام باقتراح باجراء مفاوضات بشأن رسم الحدود بين الدولتين ورد جميع المطالب والادعاءات السوفيتية فيما يتعلق بالحدود مع الصين واعترف بأن الصين جزء من المجتمع الاشتراكي وفي اكتوبر من عام ١٩٨٢ بدأت الجولة الأولى من مفاوضات تطبيع العلاقات بين العملاقين الشيوعيين وعقدت منها ثمانى عشرة جولة حتى الآن الا انه من المؤكد ان العلاقات الصينية السوفيتية شهدت مزيد من التحسن والتطور مع تولى الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف قمة السلطة في الاتحاد السوفيتي في مارس من عام ١٩٨٥ حيث تمت أول زيارة من مبعوث صيني على مستوى عال منذ القطيعة الكبرى فقد قام ياوايلين نائب رئيس مجلس الدولة الصيني في ٩ يوليو ١٩٨٥ بزيارة رسمية لموسكو حظيت باهتمام واسع النطاق لما لها من تأثير على تطور العلاقات بين الدولتين نحو مزيد من التواصل كما تم توقيع اتفاق في نفس العام ينص على رفع

لقاء القمة الصيني السوفيتي في

جاء

منتصف شهر مايو الماضى شاهدا على بداية مرحلة جديدة ونهاية مرحلة في العلاقات الدولية الراهنة. بانتهاء مرحلة من القطيعة السياسية والايدولوجية استمرت ثلاثين عاما بين العملاقين الشيوعيين منذ بداية الستينات حتى اليوم وبالتحديد منذ آخر لقاء قمة بين الجانبين في ١٩٥٩ عقد بين الزعيم السوفيتي نكيتا خروشوف والزعيم الصيني ماوتسى تونج وفي تقييم تلك الخطوة الجديدة المتمثلة في الاتفاق على تطبيع العلاقات بين بكين وموسكو اعرب الزعيم السوفيت ميخائيل جورباتشوف عن رضاها التام حيال الخطوات التي تحققت على صعيد التقارب الصيني - السوفيتي ووضح انها تمثل منعطفا جديدا في تاريخ العلاقات الدولية في عصرها الراهن وهو الأمر الذي سترك آثاره بلا شك ليس على العلاقات بين الدولتين فقط ولكن على الوضع الدولي ككل وأشار جورباتشوف في تصريحات له ان التقارب بين موسكو وبكين ليس موجها ضد مصالح طرف ثالث ولا يؤثر على مصالح دول أخرى كما انه يتمشى مع الاتجاهات الحالية في العلاقات الدولية التي تشهد مزيدا من الانفراج في الوقت الراهن سواء على مستوى القوتين الأعظم او على مستوى حل العديد من المشاكل الاقليمية او دخولها الى طريق التسوية الكاملة وأكد ان الجانبين ينظران الى السلام والتنمية في عالم اليوم على اساس انهما اهم احتياجات العصر وأكد ان الاتحاد السوفيتي يحترم السياسة الخارجية للصين كما ان الرفاق في الصين يعاملون السياسة الخارجية السوفيتية بالمثل وأعرب عن ان الصين دولة اشتراكية عظمى تبذل الخطوات العملية من أجل تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي في إطار الاحترام المتبادل وحسن الجوار وان القطيعة بين الدولتين قد أصبحت في عداد الماضى.

تقارير وتعليقات

مبادرته الشهيرة للأمن والسلام في آسيا والمعروفة باسم (إعلان فلادفوستك) في ٢٨ يوليو ١٩٨٦ قبل شهرين من لقائه مع الرئيس الأمريكى السابق رونالد ريجان في قمة ريكيافيك واقترح فيها جورباتشوف على الدول المطلة على المحيط الهادى عقد مؤتمر دولى للسلام والأمن في آسيا وجعل منطقة اسيا والباسفيك منطقة منزوعة السلاح .

وفيما يتعلق بالعقبات الثلاثة التى اثارها الصين كعائق امام تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتى فقد تجاوزها الزعيم السوفيتى بتحقيق الانسحاب السوفيتى من افغانستان طبقا لاتفاق جنيف الموقع في ابريل من عام ١٩٨٨ وتم سحب القوات السوفيتية من هناك وفيما يتعلق بشأن نزع السلاح على منطقة الحدود فقد اتخذ الاتحاد السوفيتى اجراءات فعالة لخفض حدة المواجهة العسكرية في منطقة الحدود المشتركة مع الصين حيث اعلن عن سحب ٢٠٠ الف جندي من القوات السوفيتية المنتشرة هناك بما فيهم ١٢٠ الف جندي في الشرق الأقصى وتعهد الزعيم السوفيتى من جانب واحد برفع زيادة قواته النووية الأرضية والجوية كما بدأت القوات السوفيتية الانسحاب من منغوليا الى الاراضى السوفيتية ومن ثم فإن الصين والاتحاد السوفيتى قد اتفقا على تخفيض مستوى المواجهة العسكرية وتقليص حجم القوات المسلحة في منطقة شاسعة ابتداء من المحيط الهادى وحتى جبال بامير وتمتد هذه المنطقة على ٧٥٠٠ كم وفيما يتعلق بمشكلة كمبوتشيا فقد دفع الاتحاد السوفيتى حلفائه الفيتناميين الى التبعيد بسحب قواتهم من كمبوتشيا مع نهاية هذا العام ومن ثم فقد تم التغلب على العقبات الثلاثة التى اعترضت طريق تطبيع العلاقات بين الدولتين مما مهد لعقد القمة السوفيتية - الصينية مؤخرا والتى اسفرت عن تطبيع العلاقات بين الدولتين .

الظروف التى صاحبت عقد القمة وانعكاساتها على الأطراف الأخرى .

يربط البعض بين القمة الصينية السوفيتية والتى تمت بتنازلات من الجانب السوفيتى ازاء الشروط الصينية لتحسين العلاقات مع موسكو وبين سياسة الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف والمعروفة باسم (البيروستريكا) بمعنى ان هذه الخطوة على صعيد العلاقات السوفيتية مع الصين تمثل خطوة جديدة على طريق البيروستريكا هذا من جهة ومن جهة اخرى يرى البعض ان القمة الصينية السوفيتية مثلت منعطفا جديدا في العلاقات الدولية لابد ان يترك اثره الواضح على

قيمة التبادل التجارى بينهما الى ١٢ مليار روبل في الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٠ وكان حجم التبادل التجارى بين الدولتين قد بلغ ١,٢ مليار دولار عام ١٩٨٤ كما تم توقيع اتفاق في يوليو ١٩٨٨ بين البلدين يقضى بالسماح لمواطنى البلدين بالسفر الى البلد الآخر بهدف التجارة وبدون تأشيرة دخول وبدأ سريان هذه الاتفاقية في ١٤ اغسطس من نفس العام وذلك بعد ان كان هذا الحق قاصرا على الدبلوماسيين فقط من الجانبين .

وجدير بالذكر ان العلاقات الوثيقة بين الصين والاتحاد السوفيتى كانت قد بدأت قبل قيام النظام الشيوعى في الصين الذى جاء على اثر الثورة الشيوعية في اكتوبر ١٩٤٩ حيث ساعد الاتحاد السوفيتى ماو تسي تونج في مسيرته للقيام بالثورة واحراز النصر على تشان كاي تشى زعيم الصين الوطنية والذي ظلت حكومته تحتل مقعد الصين في الأمم المتحدة حتى بداية السبعينات كما كان الاتحاد السوفيتى اول دولة تعترف بالصين الشعبية في الثانى من اكتوبر ١٩٤٩ ولم تمض شهور عديدة حتى وقع البلدان معاهدة صداقة وتعاون في ١٤ فبراير ١٩٥٠ وكانت الصين تنظر الى الاتحاد السوفيتى آنذاك على انه المثل والقوة كما كانت الصين تعزز بالزعيم السوفيتى جوزيف ستالين وظل الحال على هذا الوضع حتى بداية الخلاف الصينى - السوفيتى الذى بدأ في ١٩٦٤ عندما اعلن الزعيم الصينى ماوتسي تونج نتيجة الخلاف العقائدى مع الزعيم السوفيتى نكيتا خروشوف في ذلك الوقت بأن الاتحاد السوفيتى هو اعدى اعداء الصين وكان ذلك بمثابة نقطة التحول في مسار العلاقات بين العملاقين الشيوعيين وسحب على اثره الزعيم السوفيتى خروشوف الخبراء السوفيت من الصين وفي عام ١٩٦٩ اعلنت بكين رسمياً ولأول مرة ان تناقضات مستعصية قائمة بين البلدين وان الصراع بينهما سوف يستمر طويلا كما وقعت مناوشات عسكرية على الحدود بالفعل بين قوات البلدين في نفس العام وفي ١٩٧٩ رفضت الصين تجديد اتفاقية الصداقة والتحالف والبعثة المتبادلة الموقعة مع الاتحاد السوفيتى في ١٩٥٠ ابان العصر الذهبى للعلاقات بين الدولتين وقد حاول السوفيت من جانبهم وعلى فترات متباعدة تحسين علاقاتهم مع الصين لكن محاولاتهم قوبلت بالرفض خاصة المقترحات الخاصة بالتعهد بعدم مهاجمة أى طرف للآخر عسكريا او نوويا واقترح آخر في عام ١٩٧١ قدمه السوفيت للتوقيع على معاهدة عدم اللجوء لاستخدام القوة واقترح آخر تم تقديمه في عام ١٩٧٢ لعقد معاهدة عدم اعتداء بين الجانبين .

وكان الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف قد اعلن

والاضطرابات التي خرجت تطالب القيادة الصينية بمزيد من الديمقراطية والانفتاح السياسي عقب تحقيق الانفتاح الاقتصادي والسماح بالاستثمارات الأجنبية وهو الأمر الذي كان يعنى ان البيروستريكا السوفيتية قد انتقلت الى الصين للمطالبة بمزيد من الحريات السياسية بالرغم من ان ما حدث لم يكن يمكن تصوره بالوضع الذي تم به الا ان حركة دعاة الاصلاح السياسى والاقتصادى فى الصين الشعبية تضخمت وتفاقت وتحوّلت الى مواجهة مباشرة بين الجماهير وبين قيادة الحزب الشيوعى الصينى. الأمر الذى استدعى اعلان الأحكام العرفية واستدعاء الجيش للسيطرة على الوضع المتفاقم فى ميدان (تيان أن مين) الذى اعتصم فيه زعماء الطلبة المناهدين بالاصلاح السياسى وقد اضطرت القيادة الصينية الى استخدام اساليب ديمقراطية نوعا ما فى تعاملها مع حركة الطلاب تخرجاً من القيادة السوفيتية .

كما ان الاتحاد السوفيتى بتقاربه مع الصين اراد اسقاط الكارت الصينى من اوراق الغرب فإن كل من موسكو وبكين تدركان حقيقة المثلث الاستراتيجى فى شرق آسيا والذى تمثل اضلاعه موسكو - واشنطن - بكين وكل منهما يدرك ان التغيير فى اى ضلع من الاضلاع لابد ان يصحبه بالضرورة انعكاس على الاضلاع الأخرى ، وانطلاقاً من هذه الحقيقة فقد اراد السوفيت اسقاط الكارت الصينى من الحسابات الأمريكية فى نفس الوقت الذى سعت فيه الصين الى استغلال تحسين علاقاتها مع السوفيت لتقليل الضغوط الأمريكية عليها ومن ثم فإن مسألة تحسين العلاقات بين الصين والاتحاد السوفيتى كانت تخدم فى النهاية مصالح الطرفين فى مواجهة الولايات المتحدة ومن ثم فقد اعربت الولايات المتحدة عن قلقها ازاء التطور الجديد فى العلاقات الصينية - السوفيتى حيث المح وزير الخارجية الأمريكية الاسبق هنرى كيسنجر فى تعليق له على لقاء القمة الصينى - السوفيتى بأن هذا اللقاء يمثل تحدياً يدفع الولايات المتحدة الى اعادة النظر فى دورها الآسيوى فجورباتشوف فى رأى كيسنجر يسعى الى كسب نفوذ فى آسيا - بمبادرته السلمية على حساب الدور الأمريكى وهو يتبع فى آسيا اسلوباً شبيهاً بالدور الذى اتبعه مع حلفاء الولايات المتحدة فى أوروبا الغربية عن طريق تكبيل حلفاء الولايات المتحدة بمجموعة من المبادرات السلمية منها الانسحاب السوفيتى من افغانستان ودفع حلفائه فى فيتنام الى الانسحاب من كمبودشيا وعلان منطقة جنوب آسيا والمحيط الهادى منطقة منزوعة السلاح كما عرض الاتحاد السوفيتى سحب قواعده العسكرية فى خليج كام

مجرى العلاقات الدولية والسياسة الدولية بوجه عام والواضح ان الاحتمالين واردين بمعنى ان التقارب الأخير بين الصين والاتحاد السوفيتى يمثل خطوة بالفعل على طريق سياسة الزعيم السوفيتى جورباتشوف المعروفة باسم البيروستريكا (سياسة الاصلاح واعادة البناء) حيث ان تخفيض حجم التوتر فى علاقات الاتحاد السوفيتى مع كافة الاطراف على الساحة الدولية بنواء الصين او المعسكر الغربى يعطى الاتحاد السوفيتى فرصة كبيرة لاعادة البناء والتعمير وهى السياسة التى يعتنقها زعيم الحزب الشيوعى السوفيتى منذ مجيئه الى السلطة فى عام ١٩٨٥ هذا من جهة ومن جهة اخرى فان الزيارة ولقاء القمة بين الزعيمين دنج - جورباتشوف مثل بداية مرحلة جديدة فى العلاقات الدولية يضع اللبنة الأولى فيها الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف إذ ان سياسة اعادة البناء والتعمير وسياسة المصارحة والمكاشفة (الجلاسنوست) التى تمثل الخط السياسى للاتحاد السوفيتى فى عهد جورباتشوف تؤكد ادراك القيادة السوفيتى الجديدة لأبعاد المرحلة الراهنة فى العلاقات الدولية والتى تشير الى ان زعامة العالم لن تقوم على امتلاك الصواريخ والرؤوس النووية فحسب بل انها تقوم على المناقشة الحضارية والعلمية والاقتصادية ومن ثم فإن الصراع بين الشرق والغرب سوف يستمر لكن مع تغير ادوات الصراع ومفرداته وان القيادة القادرة على المبادئة والمبادرة هى التى يمكنها فقط التأقلم مع الظروف الدولية الديناميكية والمتغيرة التى تسود عالم اليوم ومن ثم فقد جاءت زيارة الزعيم السوفيت ميخائيل جورباتشوف للصين فى هذا الاطار ، كما ان نظرة سريعة على احداث الشهور الأخيرة التى سبقت تلك الزيارة يمكن ان تتيح لنا تحديد موقع واهمية هذه الزيارة التاريخية بين احداث عالمنا المعاصر فقد جاءت هذه القمة بعد قمة اخرى عقدت فى بكين بين الرئيس الأمريكى جورج بوش والزعيم الصينى دينج شياو بنج كما انها تأتى عقب قمة صينية يابانية تمت فى طوكيو بين رئيس الوزراء اليابانى ورئيس وزراء الصين بالاضافة الى ان الزيارة سبقها اجراء اول انتخابات برلمانية فى الاتحاد السوفيتى أدت الى تغيير واسع فى قيادات اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى وتم التخلص فيها من مجموعة ما يعرف بالحرس القديم الرافض لسياسة المصارحة واعادة البناء التى ينتهجها الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف كما ان الزيارة جاءت فى الوقت الذى شهدت فيه الصين اعتف اضطرابات طلابية وعملية فى الثلاثين عاماً الأخيرة وهى المظاهرات

قضايا وتعليمات

التبادل التجاري بعد هونج كونج حيث بلغ حجم مبادلتها التجارية عام ١٩٨٨ ما يقرب من ١٠ مليار دولار.

أما على الجبهة الهندية فإن التقارب بين بكين وموسكو سوف يدفع الهند إلى إعادة النظر في عدد من ثوابت السياسة الخارجية الهندية فقد كانت سياسة الهند الخارجية تتحرك منذ السبعينات في مجال توتر تمثل أحد قطبيه في إبرام معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتي في عام (١٩٧١) أما المحور الثاني فقد تمثل في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين وباكستان وهو المحور الذي كان وما زال يسبب قلقاً للهند حيث أن علاقاتها مع باكستان يسودها التوتر باستمرار بسبب البرنامج النووي لكلا الدولتين وتسبب الميراث العدائي التاريخي بين الدولتين كما أن المشاكل الحدودية مع الصين أدت إلى دخول الدولتين في خرب خلال الستينات وبالنسبة للولايات المتحدة فإنها تنظر بعين شك إلى الهند دائماً نظراً لارتباطاتها مع الاتحاد السوفيتي ومن ثم فإن التقارب السوفيتي مع الصين يدفع نيودلهي إلى إعادة حساباتها في علاقاتها مع الصين وهو ما بدأ بالفعل من خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الهندي راجيف غاندي للصين في ديسمبر عام ١٩٨٨ عقب زيارة جورباتشوف للهند واتفق الجانبان على العمل على حل المشكلات التي تعوق تحسين العلاقات بين بكين ونيودلهي وهو ما أشار البعض إلى أنه كان بإيعاز من الاتحاد السوفيتي لدفع الهند إلى تطوير علاقاتها مع الصين والعمل على إزالة مشكلات الحدود المعلقة بين البلدين منذ عام ١٩٦٢ وقد تم بالفعل الاتفاق على تشكيل لجان تتولى التفاوض حول تسوية النزاع الحدودي حتى يتم التوصل إلى اتفاق سلام على المدى الطويل بين البلدين وهو أمر بعيد المنال في الوقت الراهن ولن تتحقق فيه نتائج فورية ولكن زيارة راجيف غاندي للصين كانت بلا شك بداية طيبة في هذا المجال ومع ذلك يظل السؤال المطروح في نيودلهي هل يؤثر التقارب بين الصين والاتحاد السوفيتي على معاهدة الصداقة السوفيتية الهندية؟

أما الفيتناميون حلفاء الاتحاد السوفيتي فقد نظر البعض إليهم على أنهم مثلاً عربون الصداقة السوفيتية - الصينية في لقاء القمة الأخير حيث دفع الاتحاد السوفيتي حلفائه في فيتنام إلى إعلان الالتزام بالانسحاب من الأراضي الكمبودية في سبتمبر من هذا العام وحتى نهاية ١٩٩٠ للتمهيد لإجراء المفاوضات الخاصة بحل مشكلة كمبوديا وتشكيل حكومة وحدة

رأه باي فييتنام مقابل سحب الولايات المتحدة لقواعدها العسكرية في الفلبين وهما قاعدة كلارك الجوية وسويك باي البحرية.

من جهة أخرى فإن التقارب بين الصين والاتحاد السوفيتي يجعل بعض الأطراف الفاعلة على الساحة الآسيوية تعيد حساباتها وعلى وجه التحديد اليابان والهند فالجانب ما زالت علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي غير طيبة على الرغم من أن الفترة التي أعقبت وصول ميخائيل جورباتشوف إلى الحكم في الكرملين قد شهدت تبادل زيارات على مستوى وزراء الخارجية بين الدولتين إلا أنه لم يتم التوصل إلى حل للعائق الرئيسي أمام تحسين علاقات البلدين والمتمثل من وجهة النظر اليابانية في استيلاء الاتحاد السوفيتي على أربع جزر شمال جزيرة هوكايدو اليابانية عقب هزيمة اليابان في الحرب الثانية وعدم إعادتها لليابان حتى الآن والمعروفة بجزر كوريل كما أن اليابان تنظر بقلق تجاه النشاط السوفيتي في منطقة الباسفيك والمحيط الهادي وقد قام إدوارد شيفرنادزه وزير الخارجية السوفيتي بزيارة لليابان في مطلع هذا العام كما قام وزير الخارجية الياباني سوزوكي أونو بزيارة مؤخراً للاتحاد السوفيتي إلا أنه لم يحدث تقدم فعلي على طريق حل المشكلات التي تعوق تطبيع العلاقات بين طوكيو وموسكو وقد أعلن الزعيم السوفيتي لوزير الخارجية الياباني بأن اليابان لا ترغب في إنهاء الخلاف مع الاتحاد السوفيتي وأوضح الزعيم السوفيتي أن اليابان قد قامت بتحسين علاقاتها مع كوريا الجنوبية والصين على الرغم من وجود مشاكل حدودية بين اليابان وكل من الدولتين إلا أن رد الفعل الياباني تمثل في القول بأن تلك المشكلات ليست مثل تلك القائمة بين اليابان والاتحاد السوفيتي وأن اليابان تعتبر الجزر الأربع التي احتلها الاتحاد السوفيتي عقب الحرب الثانية جزءاً تاريخياً لا يدخل ضمن المناطق التي قرر مؤتمر يالطا إحقاق موسكو بها بعد الحرب وطالبت اليابان موسكو بخفض قواتها في المنطقة الساحلية بـسيبيريا وتحفظت على الاقتراح السوفيتي المقدم في هذا الشأن والداعي إلى قيام كل من اليابان والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بخفض أساطيلها من منطقة الباسفيك وأوضح أن اليابان لا تهتم بصورة كبيرة بتحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي كما أنها غير قلقة تجاه التقارب الصيني - السوفيتي لأنها متأكدة من أن الصين لا تستطيع حتى مع تطبيق علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي الاستغناء عن التكنولوجيا والاستثمارات اليابانية على أراضيها حيث تعد اليابان الشريك الثاني للصين في

ثانيا : فيما يتعلق بمشكلة الحدود :

١ - اتفق الطرفان على اتخاذ اجراءات لخفض القوات المسلحة على منطقة الحدود بينهما بما يتفق مع علاقات الصداقة وحسن الجوار الطبيعية بين البلدين وكذلك على بذل الجهود لبناء الثقة والحفاظ على الأمن والسلام في منطقة الحدود المشتركة بينهما .

٢ - رحب الجانبان باعلان الاتحاد السوفيتى سحب ٧٥ ٪ من قواته من منغوليا وعبرا عن الأمل في ان يتم سحب بقية القوات السوفيتية من اراضى منغوليا في اقرب وقت ممكن .

٣ - يحبذ الجانبان حل مشاكل الحدود بينهما اعتمادا على المعاهدات المتعلقة بالحدود الحالية والمعايير المعترف بها في القانون الدولى وبروح المشاورات العادلة والتفاهم المشترك بين الجانبين .

٤ - اعرب الاتحاد السوفيتى عن استعداده لاجراء مباحثات مع الصين حول الحدود في المنطقة الشرقية والغربية وان الكرملين على استعداد لاتخاذ خطوات فورية اذا لزم الأمر لجعل الحدود المشتركة في حماية الصداقة وحسن الجوار فقط .

٥ - اعلن الاتحاد السوفيتى عزمه على سحب ثلاث فرق سوفيتية من منطقة الحدود كخطوة لنزع سلاح منطقة الحدود من بينهما فرقتان مدرعتان بالاضافة لكافة الوحدات الجوية التى سيتم سحبها من منغوليا في عمليات تخفيض القوات العسكرية التى بدأت بالفعل في شهر ابريل الماضى كما سيتم سحب ٦ سفن من الاسطول البحرى السوفيتى في منطقة الباسيفيك .

٦ - عزم الاتحاد السوفيتى على تدمير ٤٢٦ صاروخا نوويا قصير المدى ومتوسط المدى في منطقة آسيا السوفيتية بموجب الاتفاقية الموقعة بين موسكو وواشنطن في ديسمبر ١٩٨٧ .

ثالثا : في المجالات الاقتصادية والتجارية والعلمية والثقافية اتفق الجانبان على :

١ - تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والعلمية بينهما بطريقة مخططة على اساس مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة ومن المعروف ان تطبيع العلاقات بين الدولتين يفيدهما من الناحية الاقتصادية بدرجة كبيرة حيث تهدف موسكو لزيادة تجارتها مع الصين ليصل حجم التبادل التجارى ٥ بليون دولار بحلول عام ١٩٩٠ مقابل ٢,٥ بليون دولار عام ١٩٨٧ كما ان تطبيع العلاقات بين الدولتين يمكن الاتحاد السوفيتى من تحقيق تنمية منطقة سيبيريا والشرق الأقصى السوفيتى .

٢ - يرى البلدان ضرورة تبادل المعلومات والخبرة في

وطنية من كافة الأطراف هناك . وهو الأمر الذى يعنى انخفاض الأهمية الاستراتيجية لفيتنام في التخطيط الاستراتيجى السوفيتى خاصة مع العرض الذى قدمه الزعيم السوفيتى جورباتشوف بالانسحاب من قاعدة كام رانه باى العسكرية من فيتنام مقابل تخلى الأمريكين عن قواعدهم العسكرية من الفلبين خاصة ان التواجد العسكرى الفيتنامى في كمبوتشيا كان يكلف الاتحاد السوفيتى اعباء مادية مرهقة للاقتصاد السوفيتى الذى يحاول التخلص من مشكلاته .

البيان الختامى ونتائج الزيارة :

يمكن لنا في النهاية استخلاص اهم نتائج لقاء القمة الصينى - السوفيتى من خلال استعراض بنود البيان الختامى الصادر في ختام الزيارة في ١٩٨٩/٥/١٨ وتمثلت في التالى :

اولا : فيما يتعلق بمشكلة كمبوتشيا :

١ - فيما يتعلق بمشكلة كمبوتشيا فقد كرر الجانبين بيان وزيرى خارجية الدولتين في ٦ فبراير ١٩٨٩ والذي نص على الانسحاب الفيتنامى من كمبوتشيا تحت الرقابة الدولية وتجنب اندلاع حرب اهلية في البلاد عقب الانسحاب بحيث تصبح كمبوتشيا دولة ذات سيادة مسالمة ومحيدة غير منحازة ولذا فإن الجانبين يعربان عن تأييدهما للمصالحة الوطنية بمشاركة الأطراف الكمبوتشية الأربع .

٢ - يلتزم الاتحاد السوفيتى بمبدأ ضرورة تسوية المشاكل الداخلية في كمبوتشيا (بما في ذلك الاعداد لاجراء الانتخابات واتمامها تحت اشراف دولى) بين الكمبوتشيين انفسهم ويرحب بالحوار بين عناصر الخمير الحمر ومستعد لمساندة اية اتفاقيات يتم التوصل اليها في هذا الشأن .

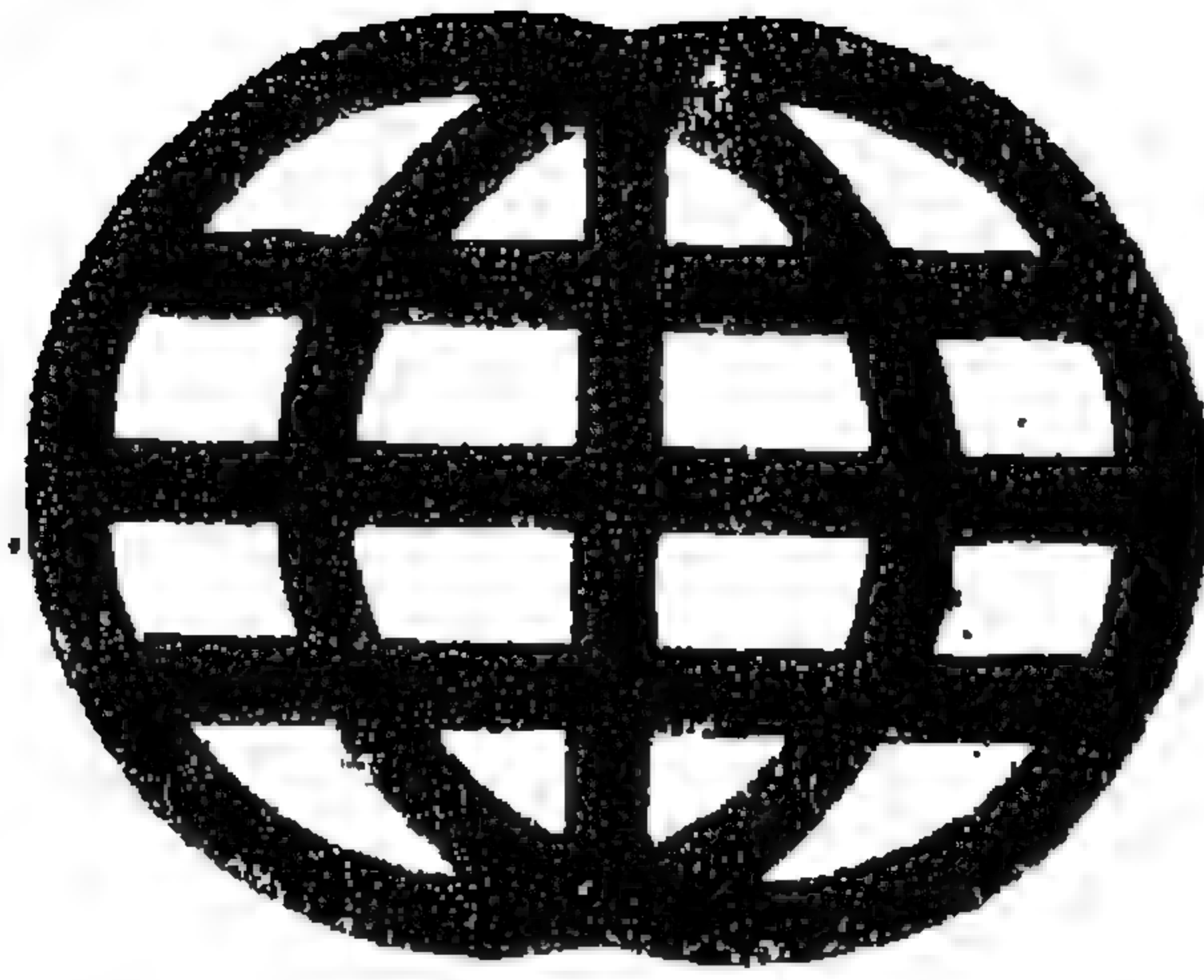
٣ - تحبذ الصين قيام حكومة ائتلافية في كمبوتشيا خلال المرحلة الانتقالية عقب الانسحاب الفيتنامى الكامل من اراضى كمبوتشيا ووقف المساعدات العسكرية الخارجية من كافة الأطراف .

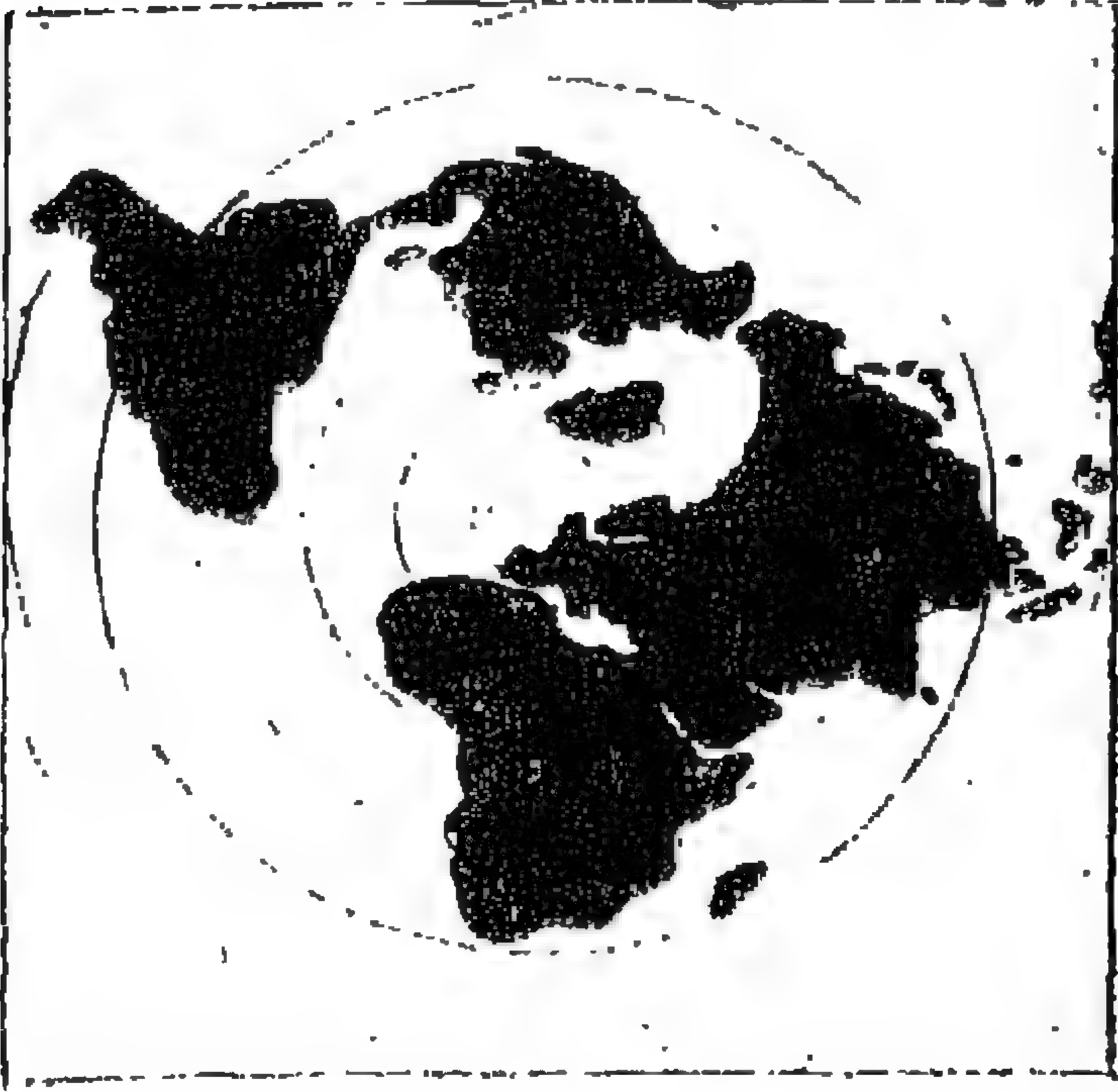
٤ - احترام نتائج الانتخابات التى سيتم اجرائها تحت اشراف دولى من جانب كل من الصين والاتحاد السوفيتى .

٥ - اتفاق الفريقين على الدعوة لعقد مؤتمر دولى بشأن مشكلة كمبوتشيا في اقرب وقت ممكن ويؤكدان استمرار بذل جهودهما لتسوية المشكلة بالوسائل السلمية .

من أجل خفض التسليح وتقليل فرص المواجهة العسكرية وكذلك التقدم الذي حدث في تسوية المنازعات الإقليمية .
 ٦ - ضرورة العمل من أجل تحقيق تحسين فعلي وجذري في الوضع الدولي وفي هذا المجال يجب الاتحاد السوفيتي أعمال تفكير سياسي جديد في العلاقات الدولية وترى الصين إقامة نظام سياسي دولي جديد على أساس مبادئ التعايش السلمي الخمسة .
 ٧ - عبر الجانبان عن القلق من الموقف الاقتصادي الدولي الراهن وزيادة الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وأعربا عن ضرورة إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يأخذ في الاعتبار مصالح مختلف شعوب العالم النامية والمتقدمة على السواء وعلى أساس من المصلحة المتبادلة والتعاون الدولي .
 ٨ - يولي الجانبان أهمية كبيرة للاتصالات والحوار بين قادة البلدين ويقترحان استمرارها في المستقبل من أجل التطبيع الكامل لعلاقات الدولتين والتغلب على ما قد يستجد من مشكلات في هذا السبيل . □

مجال بناء الاشتراكية وإعادة البناء وتبادل الرأي في المسائل محل المصلحة المشتركة في مجال العلاقات الثنائية والوضع الدولي كما أن اختلاف وجهات النظر بين الدولتين تجاه هذه القضايا لا يمنع من تطوير العلاقات الثنائية بينهما على كافة الأصعدة .
 ٣ - الاتفاق على مواصلة الاتصالات بين الحزب الشيوعي السوفيتي والحزب الشيوعي الصيني على أساس مبادئ الاستقلال والمساواة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما .
 ٤ - أكد الجانبان أنه ليس لأي منهما تطلع للسيطرة أو الهيمنة على منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل أو آخر في أي منطقة من العالم ويجب أن تتحرر العلاقات الدولية من محاولة فرض إرادة بعض الأطراف الدولية على إرادة طرف آخر بالقوة .
 ٥ - أكد الجانبان أن السلام والتنمية هما أهم موضوعين في العصر الحالي كما رحبا ببداية الانفراج في الموقف الدولي والترحيب بالخطوات الايجابية من جانب الدول المختلفة





الحلول الأمريكية لمديونية العالم الثالث

نسرين سامح مرعى

تدعيم البنوك العالمية ومساندتها لاستعادة ديونها بمساعدة برامج التقشف لصندوق النقد . وكان من الطبيعي أن تنتهي هذه المرحلة بتراجع الخيارات مؤقتاً عن النظام النقدي الدولي . وكان ذلك على حساب تدهور معدلات الاستثمار والاستهلاك وتعاثر مشروعات التنمية في الدول المدينة ، هذا فضلاً عن تفاقم الأوضاع المعيشية للطبقات الفقيرة مع تقلص الإنفاق على البرامج الاجتماعية والصحية والتعليمية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة تحت وطأة هذه السياسات . وتفاقمت الأزمة بعد ذلك كنتيجة لتركيز الأطراف الدائنة على كيفية استرجاع الأموال المقترضة دون أن يؤدي ذلك إلى انهيار النظام ، وبغض النظر عن الظروف الاجتماعية والمعيشية في الدول المدينة .

وتتابعت الاعلانات ، الواحدة تلو الأخرى ، عن توقف هذه الدولة أو تلك عن السداد وفقاً لمدى حاج كل من البرازيل وشيلي وبيرو وأخيراً كولومبيا . أعرق النظام الديمقراطية في أمريكا اللاتينية والتي أعلن رئيسها «كارلوس أندريز بيريز» أن الديون الخارجية وسياسيات صندوق النقد الدولي وراء ما شهدته بلاده من اضطرابات راح ضحيتها أكثر من ١٥٠ ألفاً . وكان من الطبيعي أن تزداد حالات إعادة الجدولة عبر «نادي باريس» حيث ارتفع عدد حالات إعادة الجدولة من ست حالات عام ١٩٨٢ ، إلى ٢١ حالة عام ١٩٨٦ ثم ميط هذا المعدل إلى ١٨ و ١٧ خلال عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ على التوالي . وكانت معظمها بإذن إفريقية حيث تراوح عددها بين ١٠ ، ١٢ ، ٩ خلال أعوام ١٩٨٢ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، ١٩٨٩ على التوالي .

ومشكلة الديون لها جانبان : جوانب يتناولها في زيادة حجم هذه الديون لاستمرار حاجة الدول المدينة إلى الاقتراض ، والآخر هو كالتيف خدمة هذه الديون . وتشير الإحصاءات إلى أن إجمالي الديون المستحقة على

النقاش والجدل وتباين ردود الفعل

يحدث

العالية إزاء الخطة الأمريكية الجديدة لمعالجة ديون العالم الثالث ، التي عرضها «نيكولاس

بريدي» وزير الخزانة الأمريكي في مطلع هذا العام . فقد رحبت المكسيك والبرازيل بالخطة وأيدتها فرنسا واليابان ، بينما شكك البنك الدولي في نجاحها ، ووصفها رئيس فنزويلا بأنها خطوة متواضعة للغاية . وأعلنت بريطانيا أن المقترحات ستحتاج إلى مزيد من الدراسة ، وأبدى رجال البنوك الأمريكيون تحفظاتهم . وأياً كان الرأي فإن ما يهمنا في هذا الصدد هو دراسة مدى التغير في الرؤى والموقف تجاه هذه القضية وبصفة خاصة الموقف الأمريكي ، وتأثير ذلك على إمكانية حل المشكلة . في البداية تجدر بنا الإشارة إلى أن الاهتمام العالمي بالأزمة قد بدأ في عام ١٩٨٢ عندما فجرت المكسيك القنبلة الأولى باعلان عجزها عن السداد ، عندئذ شعرت البلدان المتقدمة والدائنة بمدى الخطر الذي يهدد النظام النقدي الدولي عموماً والنظام المصرفي على وجه الخصوص .

ومن هنا جاءت محاولات العلاج الأولى ، والتي باءت بالفشل ، لأنها ركزت في علاجها للمشكلة على أنها لا تعدو كونها عبارة عن مجرد اختلالات مؤقتة في موازين مدفوعات الدول المعنية ، ينبغي احتوائها بسرعة بإتباع سياسات تقشفية حادة ، تحت رعاية صندوق النقد الدولي ، لتمكين الدول المدينة من استعادة قدرتها على السداد . وأبدت البنوك التجارية من قسوة حرصها على مستقبلها ، استعدادها لإقراض هذه الدول حتى تضمن استمرارها في خدمة ديونها والوفاء بالتزاماتها .

أي أن الاهتمام الأساسي خلال هذه الفترة قد تركز أساساً حول سلامة الجهاز المصرفي العالمي وكيفية إنقاذه ، وكانت جميع الإجراءات التي اتخذت تهدف إلى

تجارىير وتعليمات

الشراء من المصدرين المحليين كما كانت الشروط من قبل ، وتأخذ هذه القروض شكل موحد وبأسعار فائدة تقل ، في الغالب ، عن الأسعار العالمية السائدة في السوق الدولية ، ويشترط لذلك ان يقوم الصندوق بضمان هذه العملية كما أعلن رئيس الوزراء الياباني « تاكاشيتا » في قمة تورنتو الأخيرة للدول الصناعية عن عزم بلاده على تخصيص خمسين مليار دولار ، لتمويل برنامجها الخاص بالمساعدات الخارجية كما أعلن قرار بلاده باعفاء الدول الفقيرة من المستحق عليها من ديون لصالح اليابان .

كذلك تجدر الإشارة الى أحد الحلول المقترحة والتي بدأ تطبيقها في بعض اقطار امريكا اللاتينية كالبرازيل ، والمكسيك ، والأرجنتين في الأونة الأخيرة . وهي تجربة « استبدال الدين » أو احلال الاستثمار محل الدين . والمقصود بذلك هو استبدال الديون الخارجية بحصص في شركات القطاع العام الوطنية بكافة أشكالها الصناعية والزراعية والتجارية وكذلك الهياكل الأساسية لمكونات الاقتصاد القومي مثل البترول والمعادن وما يماثلها .

فعلى سبيل المثال بدأت البرازيل والأرجنتين ببيع حصص من أسهم رأسمال شركات القطاع العام لبعض البنوك الأجنبية ، مثل بنك « تشيز مانهاتن » والتي كان لها أكبر حصة كدائن في هذه الديون ، وقد تم بالفعل نقل ملكية أسهم بعض هذه الشركات أو الشركات بكاملها الى ملكية البنوك الأجنبية ، مقابل الغاء ما يوازى قيمة هذه الشركات من الديون المستحقة عليها . وبعض هذه الشركات أصبحت شركات مساهمة ، مشتركة بين الحكومة البرازيلية أو الأرجنتينية ، وبين البنوك الدائنة . ومن طريق هذه العملية تمكنت كل من البرازيل والأرجنتين من حل بعض مشاكل الديون المتراكمة عليهن ، كما جذبت جزء من الاستثمار الأجنبي الى داخل البلاد . كذلك استفادت البنوك الدائنة لأنها ضمنت عائداً عن أموال كانت في حكم الأموال المعدومة ، وبالتالي إعادة بناء الثقة الائتمانية والمالية لهذه الاقطار .

ونظراً لأننا لسنا بصدد تقييم شامل لهذه المقترحات فإننا لن ندخل في تفاصيلها ، الا أننا نرى أن هذه العملية لا تعدو كونها مجرد استيلاء على الأصول الانتاجية المحلية وبأبخس الأثمان ، حيث لن ينجم عنها سوى بيع شركات القطاع العام للمستثمرين الأجانب والمحليين في مقابل لا شيء . هذا فضلاً عن أن هذه العملية لا تناسب جميع الاقطار المدينة ، باعتبارها تركز اساساً على الديون التجارية والتي تمثل أغلب القروض المستحقة على أمريكا اللاتينية ، بينما لا تأخذ بعين الاعتبار الديون الحكومية

بلدان العالم الثالث . قد ارتفع من ٨٢١ مليار دولار عام ١٩٨٢ الى ١٠٥١ مليار عام ١٩٨٥ ثم واصل ارتفاعه خلال الأعوام التالية فوصل الى ١١٥٢ مليار ، ١٢٨١ مليار ، ١٣٢٠ مليار في أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ . وذلك كما يتضح من الجدول المرفق . وهذا مع الأخذ بالحسبان أن أرقام الدين لا تشمل الديون خير الموزعة فهي تقتصر على المسحوب منها فقط . وقد أدى ذلك الى تزايد اعباء خدمة الدين (الأقساط + الفوائد) حيث ارتفعت من ٩٨,٦٥٧ مليار دولار عام ١٩٨٢ الى ١١٢,٢١٧ مليار عام ١٩٨٥ ووصلت الى ١٢٤,٨٥٥ مليار عام ١٩٨٧ . الأمر الذي أدى الى تثاقل عبء هذه الديون على اقتصاديات تلك الاقطار ، بل ووصل الأمر الى ان أصبحت هذه البلدان مصدرية صافية لرأس المال ، ففي عام ١٩٨٤ وصل صافي التحويل من الاقطار المدينة الى الاقطار الدائنة الى حوالي ١٠,٢ مليار دولار . ثم أخذ في التزايد بدءاً من هذا العام فارتفع الى ٢٢,٨ مليار دولار ، ثم أخذ في التزايد بدءاً من هذا العام فارتفع الى ٢٢,٨ مليار ، ٢٨,٧ مليار ، ١٨,١ مليار خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة .

ومن هنا بدأ عصر المواجهة الحقيقية بين الدائنين والمدينين ، ومع تزايد المصاعب الاقتصادية التي تواجه البلدان المدينة ، أصبحت الحاجة أكثر إلحاحاً لوضع الحلول الملائمة والمناسبة للخروج من الأزمة . وفي رأينا أن توقف الدول التي تعد من كبريات الدول المدينة عن الدفع كان السبب المباشر الذي حث الولايات المتحدة الأمريكية الى الاسراع بالبحث عن حلول لهذه الأزمة (مثل المكسيك والبرازيل وفنزويلا خاصة وأن معظم هؤلاء يدينون للبنوك التجارية الأمريكية) . إذ إنه والحالة تلك كان هناك خطراً داهماً يهدد بشكل مباشر البنوك والمؤسسات ، ألا وهو خطر الإفلاس مما ينبئ بانهيار مصرفي عالمي .

وقبل أن نتطرق الى الحلول الادريكية لأزمة الديون والتي تطورت بدءاً من خطة جيمس بيكر وزير الخزانة الأمريكي السابق ، ووزير خارجيتها الحالي ، مروراً بمقترحات السيناتور بيلي برادلي ، وصولاً الى خطة بريدى ، تجدر بنا الإشارة الى ما أعلنته اليابان مؤخراً عن عزمها استخدام جزء من فائضها التجاري الضخم في مساعدة البلدان المثقلة بالديون ، وذلك بإعلان بنك اليابان للمبادرات والواردات عن عزمه على تقديم قروض « غير مشروطة » إضافية . على أساس كل حالة على حدة لمساندة جهود الدول ، على إعادة بناء اقتصادها . والجديد في الأمر ان اليابان تقدم هذه القروض دون اشتراط

تطور حجم الدين المستحق على الاقطار المدينة

١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨ ^(١)
٧٥٢	٨١٦	٨٥٢	٩٦٢	١٠٥٣	١١٧٠	١٢٠٠
البلدان الاعضاء في البنك توزيعها كالتالي:						
٥٦٢	٦٤٥	٦٨٧	٧٩٤	٨٩٤	٩٩٦	١٠٢٠
ديون طويلة الاجل ^(٢)						
٢٠٣	٢٢٦	٢٣٨	٣٠٥	٣٦٤	٤٣٧	٤٥٠
من المصادر الرسمية						
٢٥٩	٤١٩	٤٤٩	٤٨٩	٤٣٠	٥٥٩	٥٧٠
من المصادر الخاصة						
١٦٩	١٤٠	١٣٢	١٢١	١١٩	١٣٤	١٤٠
ديون قصيرة الاجل ^(٣)						
٢١	٣١	٣٢	٢٨	٤٠	٤٠	٤٠
استخدام ائتمان الصندوق						
٨٦	٨٦	٨١	٨٩	٩٩	١١١	١٢٠
- البلدان غير الاعضاء ^(٤)						
٨٣١	٨٩٤	٩٣٣	١٠٥١	١١٥٢	١٢٨١	١٣٢٠
اجمالي الدين الخارجى						

(١) التوقعات الاولى .

(٢) البيانات الخاصة ببولندا لم تتضمن الا بدءا من عام ١٩٨٤

(٣) تعكس هذه الارقام اعادة جدولة ٤٨ بليون دولار من الدين قصيرة الاجل للبنوك الى ديون طويلة الاجل خلال الفترة ١٩٨٣ / ١٩٨١

(٤) تتضمن بعض الاقطار التي لا تقدم تقارير سنوية الى البنك

Source : World Delat Tables, Volume I, 1988 - 89, Washington D.C, December, 1988.

خلال السنوات الثلاث . (أى ما يعادل عشرين مليار دولار)

- أن تقوم البنوك التجارية خلال نفس الفترة بتقديم عشرين مليار دولار للبلدان المدينة وذلك لاعانتها على تنفيذ برامج اصلاح المنشودة .

وأول ما ينبغي ملاحظته على هذا المشروع تركيزه على البلدان التي تشكل ديونها التجارية النسبة الغالبة في حجم قروضها الخارجية ، ولهذا لم يشمل المشروع البلدان الافريقية والعديد من البلدان الأخرى ذات المديونية المرتفعة لأنها تدين بصورة كبيرة للحكومات وليس للبنوك التجارية ، وعلى العكس من ذلك فقد ركز على اقطار امريكا اللاتينية وخاصة تلك التي ترتبط بالسياسات الأمريكية . ويرجع تركيز المشروع على الديون التجارية دون غيرها ليس فقط لقوة تأثيرها على البلدان المدينة ، وانما لتأثيراتها المختلفة على مجمل النظام النقدي الدولى ، وعلى النظام المصرفى فى البلدان الدائنة بصفة خاصة .

لا تختلف الاجراءات التي يطالب بها مشروع بيكر فى الواقع عن الاجراءات والسياسات التي يطالب بها خبراء

والتي تمثل أغلب مديونية اقطار القارة الافريقية . وما يهمنا فى هذا الصدد الاقتصار عليه هو المقترحات الأمريكية بغية معرفة تطورها ومدى التغيرات التي تطرأ على الموقف الأمريكى فى هذه القضية .

أولا مشروع بيكر : (أكتوبر ١٩٨٥) .
ويطالب هذا المشروع الذى أطلق عليه « برنامج النمو المطرد » لمعالجة أزمة مديونية بعض الدول النامية (١٥ دولة هى : الأرجنتين ، البرازيل ، المكسيك ، فنزويلا ، بيرو ، شيلي ، كوت دى فوار ، كولومبيا ، أورجواى ، بوليفيا ، كوت دى فوار ، المغرب ، نيجيريا ، الفلبين ، يوغوسلافيا) بعدة اجراءات تتمثل فى :

- ضرورة اتباع الدول المدينة سياسات اصلاح اقتصادى تمكنها من استعادة قدرتها على السداد من خلال تحقيق معدلات نمو معقولة عن طريق الالتزام ببرنامج التصحيح الذى يتم الاتفاق عليه مع الصندوق .
- دخول البنك الدولى كطرف مشارك لصندوق النقد لصياغة برامج اصلاح جديدة من أجل استخدام موارده وخبراته فى مجالات التنمية وذلك بأن يقوم بزيادة اقراض البلدان المثقلة بالديون بما يوازى ٥٠ ٪ من هذا البرنامج

تدابير وتعليمات

أما العناصر السلبية فتتمثل في أن هذا المشروع أيضا - مثل مشروع بيكر - يشترط بالضرورة تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي وهي التوصيات التي أكدت الأحداث والوقائع فشلها في معظم البلدان التي طبقتها وأدت إلى نتائج عكس ما كان مرجوا منها . ونستخلص مما سبق أن كلا المشروعين (مشروع بيكر ومشروع برادلي) يدوران في فلك واحد مع صندوق النقد ، وينظران إلى أزمة الديون الخارجية على أنها مجرد أزمة دورية وليست أزمة هيكلية لها علاقة بطبيعة التطورات الاقتصادية التي شهدتها الأقطار المدينة والنظام الدولي ككل .

وكان من الطبيعي أن تنتهي هذه المرحلة بتعميق الأزمة بدلا من تخفيف حدتها وتضخم الحجم الإجمالي للمديونية وحدوث انخفاض حقيقي في حجم تدفق رؤوس الأموال على الدول المدينة بالمقارنة بما خرج منها من أموال سدادا للديون وخدمتها وتزامن هذا مع تصاعد الحرب التجارية بين الدول الصناعية وإغلاق أسواقها أمام صادرات الدول النامية .

وقد أدى تضافر هذه العوامل إلى تعثر جهود الإصلاح الداخلية في معظم الأقطار المدينة وبالتالي دخلت استراتيجية الديون مرحلة جديدة بخطة نيكولاس بريدي .

ثالثا خطة بريدي :

وفي الحقيقة فإن ما عرضه بريدي حتى الآن لا يمثل خطة متكاملة وإنما هي مجرد إقتراحات تحتاج إلى الكثير من الدراسة والبحث . وتقضي هذه المقترحات بإجراء تخفيض في الديون الخارجية لـ ٣٩ دولة ذات المديونية الأثقل بمقدار ٢٠ ٪ من إجمالي المستحق عليها ، والبالغ ٣٤٠ بليون دولار في غضون ثلاث سنوات ، وذلك من خلال دخول البنوك التجارية الدائنة في مفاوضات تلقائية مع الدول المدينة لإلغاء جانب من هذه الديون ، على أن تستخدم الموارد المالية المتاحة لصندوق النقد والبنك الدوليين لضمان سداد أقساط الفوائد والديون على المبالغ المتبقية ، ولضمان عملية تحويل بعض هذه الديون إلى سندات حكومية ، وذلك بشرط تنفيذها لخطط الإصلاح الاقتصادي للصندوق .

ومن الملاحظ أن الاعلان الأمريكي قد تزامن مع أحداث فنزويلا عندما عجزت عن تطبيق السياسات الإصلاحية الجديدة ، كما أنها جاءت في أعقاب الاعلان الياباني عن مساعدة البلدان الأكثر مديونية ، هذا فضلا عما طرحه الرئيس الفرنسي « فرانسوا ميتران » من مبادرات تهدف إلى الإلغاء الكامل لديون بعض البلدان الأفريقية خاصة (الفرنكوفونية) منها .

صندوق النقد الدولي والتي تتركز أساسا على ضرورة إعطاء دفعة أقوى للقطاع الخاص وقوى السوق ، وتحرير التجارة الخارجية ، وتخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة عن طريق خفض الانفاق الجارى وبصفة خاصة على الدعم الموجه للسلع الأساسية . وعلى الصعيد الآخر فإن حجم القروض الجديدة التي يتيحها هذا المشروع لن تكفى لتحقيق الأهداف المرجوة من السياسات الاقتصادية المذكورة . خاصة وأنه ينظر إلى المشكلة باعتبارها مشكلة نقص في السيولة ليس إلا .

ومن هنا كان مشروع بيكر يحمل في طياته أسباب فشله ، وجدير بالذكر أنه حتى ذلك الوقت كان الموقف الأمريكي يرفض أحداث خفض حقيقي في المديونية ولهذا ركز المشروع ، في التطبيق ، على عنصر تلقائية التحرك من جانب البنوك التجارية لتقديم قروض جديدة ، في وقت بات واضحا أن البنوك قد تخلت عن أزمة الديون ولم تعد تهتم إلا بالاستفادة مما تضمنه المشروع من فرص لإعادة جدولة الديون مرة بعد أخرى طالما أن الدول المدينة مستمرة في سداد الفوائد .

ثانيا مقترحات السيناتور بيل برادلي :

(يونيو ١٩٨٦)

تنبه السيناتور الأمريكي « بيل برادلي » إلى أوجه القصور القائمة في « برنامج النمو المطرد » الذي طرحه جيمس بيكر ومع فشل هذا المشروع وتوجيه الانتقادات تقدم السيناتور بمقترحات لمواجهة مديونية الدول النامية وقد تضمنت مقترحات السيناتور برادلي العناصر التالية :

- ضرورة تخفيف أعباء مديونية الدول النامية والدعوة إلى خفض أسعار الفائدة وشطب ٣ ٪ من حجم الدين الأصلي .

- تقديم حكومات الدول المتقدمة الصناعية قروضا للدول المدينة بقيمة ٢٠ بليون دولار سنويا .

- التزام الدول المدينة برفع القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة وتخفيض الدعم .

وعلى الرغم مما احتواه مشروع برادلي من بعض العناصر الإيجابية متلافيا بذلك بعض أوجه القصور في مشروع بيكر ، إلا أنه يظل عاجزا عن إدراك طبيعة ومغزى الأزمة التي تعاني منها هذه الأقطار . فعلى سبيل المثال فقد تلافي هذا المشروع أحد أوجه القصور في مشروع بيكر وهو اقتصاره على عدد محدود من الدول المدينة (١٥ دولة فقط) كما أنها تضمنت للمرة الأولى الدعوة إلى خفض أسعار الفائدة ، وشطب أو إلغاء جزء من مديونية الدول النامية وجددت الدور الذي يمكن أن تقوم به حكومات الدول المتقدمة الصناعية .

وبمعنى آخر فإن الولايات المتحدة وجدت لزاما عليها أن تعلن عن موقف محدد وقاطع تجاه رؤيتها لهذه الأزمة .

ولم يحدد بريدى كيف سيتم خفض أعباء المديونية ولكن المقترحات تدور حول بدائل عديدة منها : إصدار حكومات الدول المدينة لسندات بالقيمة الاسمية للدين مع تحميلها سعر فائدة أقل من الأسعار السائدة عالميا (أى ٦ ٪ بالمقارنة بـ ١١ ٪) أو إصدارها سندات بالقيمة الفعلية للدين في الأسواق الثانوية وتحميلها بسعر الفائدة السائد حاليا . أو حصول الأطراف الدائنة على أسهم وضكوك مالية في مشروعات التنمية الناجحة في الدول المدينة .

وعند محاولتنا لتقييم الخطة الأمريكية الجديدة لمعالجة أزمة ديون العالم الثالث لابد أن نشير أولا إلى أنها تعكس إلى حد كبير مدى التغيير الذى طرأ على الموقف الأمريكى تجاه المشكلة لأنها المرة الأولى منذ تفجر الأزمة عام ١٩٨٢ التى تعترف فيها الولايات المتحدة بضرورة إجراء خفض حقيقى في حجم المديونية وما تتحمله الدول المدينة من أعباء خدمة هذه الديون وتمثل خروجها عن الخطة التى أعلنها بيكر عندما كان وزيرا للمالية عام ١٩٨٥ .والتي كانت ترفض إلغاء الديون وتقوم على منح الدول المدينة قروضا تجارية جديدة لمساندة جهود الإصلاح الاقتصادى التى تقوم بها تحت رعاية صندوق النقد الدولى وهو ما أسفر في النهاية عن زيادة حجم المديونية نفسها .

لكن وعلى الجانب الآخر فإن أهم الانتقادات التى توجه إلى خطة بريدى هى إستمرارها في الاحتفاظ ببعض العناصر السلبية التى كانت من عوامل فشل المشاريع السابقة ، وفي مقدمتها اعتمادها على التحرك التلقائى للبنوك التجارية الدائنة ، في حل هذه الأزمة وهو الأمر

الذى ثبت فشله حتى الآن حيث لم تتقبل البنوك فكرة الاستغناء عن بعض الديون المستحقة على الأطراف المدينة ، وذلك على الرغم من قيام كبريات البنوك في الولايات المتحدة بأسقاط بعض الديون المستحقة على أمريكا اللاتينية ، وأقامت الاحتياطات الكبيرة للتحوط من احتمالات عدم السداد . ومن هنا يأتى التعارض بين الطرفين فالبنوك ترغب في ضمان استرداد الأموال المقترضة والمدينون يريدون تخفيض مدفوعات خدمة دينهم وتوفير مزيد من الموارد للنمو .

ومن الواضح أنه لايمكن التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة . ومن جهة أخرى فقد أعلنت بلدان أمريكا اللاتينية عن أن نسبة الـ ٢٠ ٪ المقترح إلّاؤها من الديون ليست كافية ، وترى أن هذه النسبة لاينبغى أن تقل عن ٥٠ ٪

وعلى الجانب الآخر فإن هذه الخطة تحتاج الى تمويل يتراوح بين ٢٠ - ٢٥ بليون دولار الأمر الذى يتطلب زيادة رأسمال المؤسسات الدولية وبصفة خاصة صندوق النقد الدولى ، وهنا تثار قضية الثقل النسبى للبلدان الأعضاء وتأثير ذلك على قرارات ومساند الصندوق (وفقا لطريقة التصويت المعمول بها داخل الصندوق)

ومن هنا فإننا نتوقع ألا يختلف مصير هذه الخطة عن سابقتها من الخطط المقترحة وذلك طالما استمرت وجهة النظر هذه لاتأخذ بعين الاعتبار طبيعة عملية التنمية المنشودة من أجل تحسين اقتصاد هذه البلدان والعمل على إتباع استراتيجية جديدة للنمو تتركز على زيادة المدخرات المحلية وإستخدامها أكفأ استخدام ممكن ، وهو ما يتطلب تدفق قدر من الأموال لتمويل هذه العملية . وهو ما لن يتأتى إلا عبر التفهم الكامل من الأطراف الدائنة لهذه العملية ، أما دون هذه النظرة فستفشل كل الخطط والاقتراحات في هذا الصدد !! □



الانتخابات البرلمانية والتحولات السياسية في الاتحاد السوفيتي

أمانى محمود فهمي

وهكذا ، فرغم ان الانتخابات في حد ذاتها كانت خطوة ايجابية على طريق الاصلاح السياسى ، فقد كانت صورتها النهائية مشوهة ودون مستوى التوقعات ، وفي هذا التقرير سنتم متابعة وتحليل الأبعاد السياسية لهذه الانتخابات في الاطار الاصلاحى لجورباتشوف بالمقارنة بنظام الانتخاب السابق مع تقييم موجز لها وتأثيرها على مركز جورباتشوف القيادى وعلى مستقبل اصلاحاته .

اولا : النظام السياسى السوفيتي :

ربما كان من اهم اسباب تميز او خصوصية العملية السياسية في الاتحاد السوفيتي هو التاريخ المنفرد الذى عاشه هذا البلد ، اذ انه حتى نهاية القرن الثامن عشر لم يكن هناك فرق صريح بين السلاطة السياسية من ناحية وعقود الملكية الخاضعة من ناحية اخرى الامر الذى هو أحد اساسيات التقاليد السياسية في الغرب . وكان ذلك نتيجة لغياب التجربة الاقطاعية ، من تاريخ الاتحاد السوفيتي ، والتي تعنى غياب مبدأ سلطوية القانون كقوة ملزمة لكل من الحاكم والمحكومين ؛ وبمعنى آخر ، لقد اعتبر حكام روسيا في ذلك الوقت ان القانون وسيلة للسيطرة على شعوبهم والادارة وليس كطريقة شرعية لادارة علاقاتهم برعاياهم . وعلى ذلك ، اختلعت الطبقة الحاكمة جميع انواع الروابط الالزامية التى انتزعت من أكثر من ٨٥ ٪ من الشعب السوفيتي جميع حقوقه المدنية والسياسية والانسانية حتى نهاية القرن الثامن عشر وعلى ذلك ، كان هناك منذ البداية وضع خارجى « للدولة » كمؤسسة تملك وتشروع وتتوسع على حساب المؤسسة الاجتماعية . ورغم محاولات التخريب التى بدأت مع مطلع القرن التاسع عشر بهدف ملاحقة الغرب في تقدمه الاقتصادى والعسكرى ، فقد ظلت الدولة تحتفظ ، بمكانتها الخاصة وان بدأت في احداث تغييرات تشريعية وقانونية طفيفة في الوقت الحالى . وقبل الانتقال للحديث عن الاصلاحات السوفيتية

يجمع المحللون السياسيون ، في

الشرق والغرب ، على ان الانتخابات

البرلمانية التى شهدها الاتحاد

السوفيتي خلال شهرى مارس

ويونيو من هذا العام وتعد اهم الأحداث السياسية التى

شهدها العالم الشيوعى عامة والاتحاد السوفيتي خاصة

في الآونة الأخيرة ، فقد جرت اخر الانتخابات البرلمانية

السوفيتية التى سمح فيها للناخبين بالمفاضلة بين أكثر

من مرشح في نوفمبر عام ١٩١٧ وبعد اسابيع قليلة من

قيام الثورة في اكتوبر من نفس العام والتى حصل فيها

البلاشفة انتصار فلاديمير لينين على ١٧٥ مقعدا من

مقاعد البرلمان ، السبعمئة وسبعة ، وحصلت المجموعات

اليسارية الاشتراكية الأخرى على اقلية المقاعد . وبعد

انعقاد البرلمان الجديد لجلسة واحدة قرر لينين الاطاحة

بمنافسيه عن طريق حل البرلمان واعلان دولة الحزب

الواحد اى ان الانتخابات الأخيرة تأثرت بعد مضي أكثر

من ٧٠ عاما من الركود الانتخابى وتسلط المؤسسة

الحزبية على الحياة البرلمانية في الاتحاد السوفيتي . ورغم

انه كثر الحديث عن اشراقة الديمقراطية التى بدأت تطل

على الشعب السوفيتي وافصححت عن نفسها في

الانتخابات الأخيرة ، فقد جاءت نتيجة هذه الانتخابات

محبطة الى حد كبير . اذ سقطت اسماء قيادية حزبية

كبيرة وبلغ عدد الدوائر الانتخابية التى اقتضرت على

مرشح واحد ٢٨٤ دائرة وأكدت بعض الجماعات المنشقة

ان اللافتات التى تحمل اسماء مرشحهم وبرامجهم

كانت تنزع يوميا من على الحوائط مشيرين باصابع

الالتمام الى الحزب وجاءت آخر واقصى مستويات هذا

الاحباط بفشل « بوريس يلتسين » الرجل الثانى بعد

جورباتشوف من حيث الشعبية السياسية في الحصول

على مقعد في مجلس السوفيت الأعلى رغم فوزه في

انتخابات « مؤتمر نواب الشعب عن دائرة موسكو بنسبة

ساحقة وصلت الى ٩٠ ٪

القوة النخبية وعلى سبيل المثال ، كان عدد الذين امتنعوا عن الذهاب الى صناديق الانتخاب في جمهورية أوزبك ٣٠ ناخبا فقط من اجمالي ٨,٥ مليون ناخب . وبالمثل ، في جمهورية تركمان قشل ناخب واحد فقط من ١,٥ مليون ناخب في الادلاء بصوته في انتخابات ذلك العام . وإذا كان الأمر كذلك ، وإذا كانت سيطرة الدولة على العملية الانتخابية بهذا الأحكام ، يصبح التساؤل المشروع هو لماذا تهتم أجهزة الدولة بتعبئة كل هذه الملايين في وقت الانتخاب ؛ الاجابة تكمن في ان الغرض من هذه الانتخابات ليس اختيار المرشحين لأن عملية الترشيح ذاتها يسيطر عليها الحزب أيضا ، ولكن تعبئة التأييد الشعبى الشامل والكامل للنظام ، وهو ما دفع احد المعلقين الغربيين بوصف الانتخابات « بأنها » عملية شكلية يكون المرشح فيها هو النظام السوفيتى ذاته وليس اشخاص المرشحين .

وكما سبق القول ، فإن عملية الترشيح تتم عن طريق أجهزة الدولة السياسية مثل مؤسسات الحزب الأساسية النقابات العمالية والتجمعات العمالية او العسكرية ، وفي ظل هذه القواعد المحكمة ومع غياب اية عناصر معارضة من قائمة المرشحين ، يصبح من اليسير تفسير حالة اللامبالاة والفتور الانتخابى التى يقابل بها الشعب السوفيتى قضية الانتخابات في بلاده والتى عبر ١٨ ٪ من البروليتارية السوفيتية عن استيائهم منها ، ويؤكد ذلك ما عرف بأسلوب « تجنب الانتخابات » حيث يقوم اكثر من ٤ ملايين مواطن بالحصول على تصاريح للانتخاب في دوائر اخرى غير التى يتبعون لها سكنا بحيث يصبح الانتخاب في الدوائر الجديدة غير ملزم وبالفعل يمتنعون عن الادلاء بأصواتهم اما لعدم اقتناعهم بجدية الانتخابات او كوسيلة سلمية للتعبير عن استيائهم من النظام الحاكم وغالبا للسببين معا .

وتجدر الاشارة هنا الى ان التخطيط المركزى وامتلاك الدولة لأدوات الانتاج ، هما شرطان اساسيان لوجود هذا النوع من الأنظمة الشمولية . اى انه لم يكن من المستطاع للدولة والحزب اخضاع جميع فئات الشعب بعماله وفلاحيه ومثقفيه لسيطرة الدولة. لو لم تكن هذه الدولة تملك حق توزيع الموارد والمكاسب وتحديد الدخول وتوفير فرص العمل ودرجة ما من العدالة الاجتماعية وحتى اختيار عناوين الصحف اليومية . ويعنى ذلك ، ان هذا النمط السياسى الشمولى يقوم على هذه المبادئ الاقتصادية الخاصة بحيث يصبح قرار الدولة بلفظ مبادئ الديمقراطية والتعددية الحزبية وتجاهل الحقوق الشخصية على مختلف انواعها ميسرا بهذا النوع من

السياسية والانتخابات الأخيرة ، يجدر تقديم استعراض سريع للنظام السياسى في الاتحاد السوفيتى .

يعد « مجلس السوفييت الأعلى » اعلى الأجهزة التشريعية في الدولة وله الحق في ممارسة هذه الوظيفة التشريعية بصفة مطلقة ، وإلى جانب مجلس السوفييت الأعلى ، يضم النظام السياسى مؤسسات اخرى هي الحزب والمنظمات الجماهيرية تكون في مجموعها هذا النظام وتتدخل فيه وظائفها نظريا وتطبيقيا .

وينص دستور الاتحاد السوفيتى على ان « سلطة الدولة » تعنى سلطة الجماهير البروليتارية ويمثلهم نواب منتخبون يعبرون عن ارادة الشعب السوفيتى التى يحتويها ويجسدها مجلس السوفييت الأعلى اما الحزب فسلطته اقناعية وليست قهرية او الزامية كسلطة الدولة . ورغم ان نوعية التمثيل داخل مجلس السوفييت الأعلى لا تعكس بأمانة مصالح الشرائح الاجتماعية حيث يركز هذا التمثيل على افضل العناصر داخل التخصصات المهنية وفي الجمهوريات المختلفة ويضم نسبة عالية من المسئولين الحكوميين والمثقفين ، فإن عملية الانتخاب ذاتها لأعضاء المجلس تحقق للنظام المكاسب الآتية :

١ - اضعاف شئ من الشرعية السياسية على النظام وتحسين صورته في الخارج خاصة وان معظم الأنظمة السياسية التى تمارس الانتخابات ، تخطئها بدرجة عالية من الفساد والتلاعب بأصوات الناخبين .

٢ - تعمل هذه الانتخابات كميزان لقياس درجة « الرضاء السياسى الشعبى » . بحيث يمكن اعطاء اشارات التحذير والانذار في الوقت المناسب بما يسهل عملية تدارك المواقف وتهذئة الأوضاع .

٣ - تعد الانتخابات وسيلة تعبير نظام الدولة عن تضامنه مع ارادة الجماهير وطريقة شرعية لاستشفاف مدى نجاح أو فشل سياساته وبذلك تصبح جزءا هاما من وعاء التأييد والشعبية التى يسعى النظام الشيوعى للاحتفاظ بها .

أما عن العملية الانتخابية ذاتها فيسيطر عليها لجان الاقتراع التى يختار أعضاؤها هيئة رئاسة مجلس السوفييت الأعلى . وتقوم هذه اللجان بالتسجيل والتصديق على أسماء المرشحين الذين يتم اختيارهم من مواقع العمل بإشراف المنظمات الجماهيرية ومراقبة عملية الانتخاب وفرز الأصوات تمهيدا لأعلان النتائج . وتحصر كل من الحكومة والحزب على تأمين اكبر عدد ممكن من الناخبين في اليوم المحدد للانتخابات ولذلك فهو دائما عطلة قومية كل خمس سنوات هى الفترة التى تفصل بين كل جولة انتخابية . ففي انتخابات عام ١٩٨٤ ، وصلت نسبة الناخبين ٩٩,٩٩ ٪ من مجموع

الحزب عن طريق الاقتراع السري والانتخاب بين أكثر من مرشح بحيث لا تتعدى فترة العضوية في لجان الحزب عشر سنوات . وفي يونيو ١٩٨٨ واثناء انعقاد المؤتمر الطارئ للحزب الشيوعي ، رسم جورباتشوف الخطوط الأساسية لتعديل النظام الرئاسي بحيث يتم زيادة أعضاء مجلس السوفييت الأعلى إلى ٢٢٥٠ عضواً أي بزيادة قدرها ٧٥٠ عضواً بحيث تدور الانتخابات بين أكثر من مرشح ، ثم يقوم أعضاء المجلس باختيار رئيس الدولة عن طريق الاقتراع السري . أما البرلمان أو « مؤتمر نواب الشعب » ، كما سماه جورباتشوف ، فيتعقد مرة كل عام وتكون مهمته بحث أهم القضايا السياسية والاقتصادية .

ورغم المعارضة الشديدة التي لاقتها هذه الإصلاحات ، فقد استطاع جورباتشوف الحصول على تأييد المؤتمر لأهم هذه الإصلاحات وهي :

- ١ - إعادة تنظيم الجهاز الحزبي بخاضعة فيما يتعلق بالفصل بين وظائف الحزب ووظائف المجالس المحلية الشعبية المنتخبة .
- ٢ - أن لا تزيد فترة العضوية في الحزب والمناصب الرسمية عن عشر سنوات حيث تم الانتخاب لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة أخرى وأن يشمل هذا التعديل كبار المسؤولين في السلطة حالياً بما فيهم جورباتشوف .
- ٣ - توحيد سلطتي سكرتير عام الحزب ورئيس الدولة في منصب واحد .

وعلى الرغم من أشراقة الانتاج السياسي هذه ، فإن أحداث تغيرات حقيقية في الهيكل السياسي تحت قيادة جورباتشوف أمر غير واقعي بل وغير مطروح على الساحة السوفيتية في المستقبل القريب وذلك لعدة اعتبارات نجملها فيما يلي :

أ - أن التقاليد الديمقراطية السوفيتية مهما حدث من محاولات تظل ضعيفة وغير مؤثرة بحيث لا تسمح بأحداث تغيير ثوري يؤدي إلى تعددية حزبية أو تراجع في سيطرة الدولة على المجتمع وما إلى ذلك من مظاهر الديمقراطية والسبب في ذلك لا يرجع فقط إلى خصوصية تاريخ الاتحاد السوفيتي كما أسلفنا ، ولكن التطبيق والممارسة الفعلية للأيدولوجية السياسية قد أعطت في النهاية « تقاليد » سياسية المتبعة الآن في الاتحاد السوفيتي ولو اختلف التطبيق في حدته ومظهره لاختلف أيضاً تراكم الخبرة والتقاليد السياسية فيما بعد .

ب - تشكل قضية تعدد الأقليات الأثنية ، والعرقية أحد المشاكل القومية في الاتحاد السوفيتي ومنعاً للصدام ، فإن تمثيل هذه الأقليات داخل مجلس السوفييت الأعلى

الأنظمة أو التركيبية الاقتصادية بل ومستنداً عليها .

ثانياً : الانتخابات في إطار الإصلاحات السياسية : منذ تولى ميخائيل جورباتشوف السلطة في الاتحاد السوفيتي في مارس عام ١٩٨٥ وإعلانه عن خطته الإصلاحية في شتى المجالات ، فقد كان الهدف من هذه الإصلاحات في المجال السياسي « ديمقراطية » الحياة السياسية السوفيتية إلى حد ما وتخليص الحزب وأجهزته ومؤسساته من الركود والتجمد ورفع مستوى المساهمة الجماهيرية في عملية صنع القرارات وإعادة ربط الحياة السياسية بالواقع السوفيتي العام .

ورغم عمق هذه الأهداف وأهميتها ما تحقق بالفعل من إصلاحات سياسية - كما سنوضح في السطور القليلة القادمة - فقد أعلن جورباتشوف منذ البداية أن هدفه الأول هو إعادة إحياء الاقتصاد السوفيتي وتوظيف السياسة الخارجية لخدمة هذا الغرض . وقد أدرك جورباتشوف ، كما أدرك الصينيون من قبل ، أن المدخل إلى الإصلاح الفعلي والجذري هو بأحداث تغييرات اجتماعية تؤدي إلى فتح أبواب المجتمع المغلق بما ييسر الإصلاحات الاقتصادية ويضمن نجاحها . ولذلك ، كانت أكثر الإصلاحات الجورباتشوفية جرأة وراديكالية في المجال الاقتصادي ومجال السياسة الخارجية ، بينما بدت الإصلاحات السياسية وكأنها تحصيل حاصل فكما اعتمد النظام السياسي الشمولي في الاتحاد السوفيتي على المركزية الاقتصادية ، فإن تغيير هذا النمط الاقتصادي إلى نمط أكثر انفتاحاً ومرونة يستتبع بالضرورة أحداث تعديلات سياسية وأن كانت هذه التعديلات غير هيكلية بالطبع . وفي ظل الأوضاع الحالية ، تصبح هذه الإصلاحات ضرورية إلى حد كبير على الأقل للإطاحة بالعناصر المعارضة لسياسة « البرويسترويكا » .

وقد شهد عام ١٩٨٧ أهم هذه التحولات السياسية والتي بدأت بمطالبة جورباتشوف بتطبيق مبادئ الديمقراطية على الانتخابات في الاتحاد السوفيتي وتشجيع مساهمة المواطنين فيها . وفي يونيو من نفس العام ، وافق الحزب الشيوعي في جمهورية استونيا على نشأة ما عرف باسم « الجبهة الشعبية » وهي مجموعة سياسية مستقلة عن الحزب الشيوعي وبعد هذا أول حدث من نوعه منذ قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧ . وتوالى الإصلاحات بتصديق اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في مايو ١٩٨٨ على برنامج عمل يقر حق المواطنين في المشاركة في قرارات الدولة ويهدف إلى تدعيم الديمقراطية ويدعو إلى إجراء انتخابات أعضاء لجان

وكان قانون الانتخابات الجديد الذي صدر في الخريف الماضي واعتبره المراقبون من أخطر القوانين التي سنتها إدارة جورباتشوف ، يكفل حق تمثيل كل الفئات والمنظمات الاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية والاقتصادية ويحدد نسبة تمثيلها في البرلمان الجديد الى جانب الدوائر الاقليمية ، والسكانية والقومية . وكان أهم ما جاء في هذا القانون وميزه عن سابقه هو أنه كفل لكل مواطن الحق في الترشيح والاختيار من بين أكثر من مرشح . ورغم أن القانون الجديد لم يكفل حق المدنيين ويبلغ عددهم ٧٠ مليوناً تقريباً ، في انتخاب ممثليهم ، إلا أنه سمح بترشيحهم عن طريق المنظمات الاجتماعية التي ينتمون اليها . كما أقر القانون الجديد عدم جواز الجمع بين عضوية البرلمان والمناصب الحكومية فيما عدا بعض الاستثناءات مثل مناصب رئيس الوزراء والنائب العام ورئيس المحكمة العليا .

١ - البرلمان السوفيتي الجديد :

١ - يتكون البرلمان السوفيتي الجديد من ٢٢٥٠ نائباً ، ويعين ثلث أعضاء البرلمان أي ٧٥٠ نائباً ، تعييناً مباشراً بمعرفة المؤسسات العامة وتشمل الجمعيات القومية ، اتحادات العمال ، المنظمات النسائية والحزب الشيوعي . ويتم التعيين إما بالاقتدار أو بالانتخاب داخل كل من هذه المؤسسات . ويختار الحزب الشيوعي ١٠٠ نائباً بينما تختار المؤسسات والتنظيمات الأخرى ٦٥٠ نائباً . ٢ - يتم اختيار باقى ثلثي أعضاء البرلمان أي ١٥٠٠ نائباً عن طريق الانتخاب المباشر في جميع الجمهوريات وإذا لم يحصل مرشح على الأغلبية المطلقة في دوائره ، تجرى انتخابات الاعادة بين المرشحين الفائزين بأكثر عدد من الأصوات .

٣ - يتولى البرلمان مهمة التشريع والاختيار رئيس الدولة وانتخاب أعضاء مجلس السوفيت الأعلى ، المشرع الأول في البرلمان السوفيتي ، ويضم ٥٤٢ نائباً من نواب البرلمان . وسيكون للبرلمان السلطة التنفيذية والتشريعية وصياغتها في صورة قرارات تصويها بالمجلس عليا ، بينما تظل مهمة الحزب الشيوعي هي عرض الخطوط الرئيسية لسياسة الدولة على البرلمان .

٣ - ينعقد المجلس مرتين سنوياً يستغنى كل اجتماع منهما أربعة أشهر وتكون مدة العضوية فيه خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

٢ - نتائج الانتخابات :

بدأت الانتخابات البرلمانية بانتخاب أعضاء مجلس نواب الشعب الجديد ، في ١٢ من يوم الأحد ، السادس

يتم بالتساوي رغم اختلاف التمثيل العددي لكل من هذه المجموعات وبسبب ذلك ، يرفض السياسيون السوفييت أي مساس بدور الحزب في تحقيق ما يسمى « بالديمقراطية المركزية » وتوحيد هذه الشعوب تحت قيادة الحزب الشيوعي . ومن هنا ، تصبح المخاطرة بإدخال أي تعددية حزبية تهديد واضح للاندماج الاجتماعي الفريد ومدعاة لاثارة الشعوب غير الروسية التي استطاع النظام السياسي صهرها جميعاً في وعاء قومي موحد عن طريق سيطرة الحزب والدولة وتقديم الأيديولوجية الشيوعية على أية اختلافات عرقية أو دينية .

وعلى ذلك ، فإن قضية الإصلاح السياسي في الاتحاد السوفيتي ، وعلى عكس ما يعتقد الكثيرون ، لا تناقش من قريب أو بعيد أساسيات النظام السياسي ودعائم وجوده بل تهتم فقط بتحسين أدائه . وقد أدت موجة التفاؤل داخل وخارج الاتحاد السوفيتي بعد الشروع في تنفيذ هذه الإصلاحات ، الى قلق بعض العناصر البارزة في القيادة السوفيتية ، فائثناء انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي ، حذر « بوريس يلتسين » وكان يرأس آنذاك دائرة موسكو في المنظمة الحزبية ، من امكانية حدوث أزمة سياسية بسبب سوء فهم مغزى وأهداف الإصلاحات السياسية رغم الاستقرار السياسي الذي يتمتع به الاتحاد السوفيتي . أما يجور ليغاشف ، السكرتير الثاني للحزب الشيوعي السوفيتي ، فقد أكد ان هذا الاستقرار انما مرده للسياسة الاجتماعية الصحيحة التي ينتهجها الحزب وبالمثل ، فإن أي محاولة لتغيير سياسة الحزب ستؤدي بالضرورة الى زعزعة هذا الاستقرار .

ثالثاً : الانتخابات الأخيرة ومغزاها :

في الثالث والعشرين من شهر أكتوبر الماضي ، نشر مشروع قانون انتخابات النواب والذي نص اساساً على ان تتم عملية الترشيحات لمجلس النواب عن طريق الاقتراع السري وتشكيل مؤتمر نواب الشعب ويجمع بين صفتي البرلمان والمؤتمر الشعبي العام .

وكانت قد بدأت في الاتحاد السوفيتي في الحادي عشر من مارس الانتخابات النيابية لاختيار ٧٥٠ نائباً يمثلون المنظمات الاجتماعية السوفيتية والتي جرت في مؤتمرات واجتماعات هذه المنظمات ومؤتمراتها . وبلغ عدد هذه المنظمات ٣٩ منظمة اجتماعية تنافست على الفوز بـ ٧٥٠ مقعداً نيابياً في الانتخابات البرلمانية التي بدأت يوم الأحد ٢٦ مارس وكانت أول انتخابات حقيقية شهدها الاتحاد السوفيتي منذ أكثر من ٧٠ عاماً .

السياسة الخارجية

الناخبين . وفي انتخابات الدائرة المركزية التي رشحت ١٠٠ من أعضائها لشغل المقاعد المائة المخصصة للحزب في البرلمان ، فقد صوت ١٢ عضوا ضد انتخاب ميخائيل جورباتشوف و ٧٨ ضد انتخاب « ليجاتشيف » ، أكثر العناصر محافظة داخل القيادة السوفيتية .

أما أشهر الشخصيات التي فازت في هذه الانتخابات ، فكان « بوريس يلتسين » عن دائرة موسكو وحيث حصل على ٩٠ ٪ من أصوات الناخبين بينما تلقى مرشح الحزب الشيوعي هزيمة قاسية وكان « يلتسين » قد طرد من رئاسة فرع الحزب الشيوعي في موسكو في عام ١٩٨٧ وجاء انتصاره على هذه الصورة في الانتخابات البرلمانية تحديا صريحا لحملة التشهير المنظمة التي شنّها عليه الحزب والأجهزة الرسمية إبان حملته الانتخابية وكان من أسباب هذه الحملة ، أن « يلتسين » طرح في برنامجه عددا من النقاط التي أدت إلى إثارة مشاعر الكثيرين ضده وأهمها إلغاء امتيازات كبار قيادات الحزب والدولة وتحقيق المساواة الاجتماعية بين الجميع والدعوة إلى مناقشة قضية تعدد الأحزاب وإخضاع نشاطه ونشاط هيئاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمساءلة البرلمانية وكذلك نشاط القوات المسلحة والسياسة الخارجية للدولة إلى جانب المناداة بحرية الصحافة وتأميل بعض برامج القضاء لمدة خمس سنوات تسمح بتخصيص الأوضاع المعيشية للمواطنين .

وفي الوقت الذي تظاهر فيه أكثر من ٢٠٠ ألف مواطن في مدينة « بريغان » عاصمة جمهورية أرمينيا السوفيتية المطالبة بإقصاء زعيم الحزب في الجمهورية ورئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، أوصت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي خلال جلستها المنعقدة في ٢٢ مايو الماضي بانتخاب الزعيم السوفيتي « ميخائيل جورباتشوف » رئيسا للبرلمان السوفيتي الجديد . وبالفعل ، تم اختيار « جورباتشوف » رئيسا للبرلمان ورئيسا للاتحاد السوفيتي في جلسة افتتاح البرلمان الجديد والتي وصفت بأنها تاريخية - وكان « جورباتشوف » هو المرشح الوحيد لهذا المنصب بعد أن سحب « بوريس يلتسين » ترشيحه ورفض البرلمان ترشيح عضو آخر .

وكانت أول أزمة تواجه البرلمان السوفيتي خلال اجتماعه لانتخاب أعضاء مجلس السوفيت الأعلى ، عندما أعلن نواب جمهورية ليتوانيا مقاطعتهم هذه الانتخابات . بيد أن تدخل جورباتشوف أدى إلى احتواء الأزمة واستئناف عملية الانتخاب .

في الثامن والعشرين من مايو الماضي ، أعلنت نتائج

والعشرين من مارس الماضي في مناخ وصف بأنه غلب عليه الطابع الديمقراطي وكان مقعما بالحساس الجماهيري والتسابق على صناديق الاقتراع بينما سيطر على أذهان الناخبين أن أملهم البعيد في تغيير الوضع القائم ، قد أصبح قاب قوسين أو أدنى .

وقد تنافس في الانتخابات الأخيرة ١٨٩٥ مرشحا لاختيار ١٥٠٠ مرشح لعضوية « مؤتمر نواب الشعب » وينتمي أكثر من ٨٥ ٪ من هؤلاء المرشحين إلى عضوية الحزب الشيوعي السوفيتي كما بلغت نسبة النساء بين المرشحين ١٦ ٪ .

أما بالنسبة لأعداد المرشحين داخل كل دائرة وهو أهم مؤشر على مدى حرية وديمقراطية الانتخابات ، فقد تنافس ثلاثة مرشحين أو أكثر من ١٦٢ دائرة ، وتنافس مرشحان في ٩٨٣ دائرة بينما اقتضرت ٣٨٤ دائرة على مرشح واحد . وينتمي هؤلاء المرشحون إلى ٦٩ جماعة عرقية مختلفة على مستوى الاتحاد السوفيتي . وكان على كل مرشح ، الحصول على نسبة ٥٠ ٪ على الأقل من أصوات الناخبين في دائرته ليتمكن من عضوا في مؤتمر نواب الشعب .

وكان أهم ما أسفرت عنه نتائج الانتخابات البرلمانية هو سقوط عدد كبير من قيادات الحزب الشيوعي الأبرز الذي أصاب الهيئات المحافظة بالربح والفرح . ومن هذه الشخصيات الالامعة التي هُزمت في الانتخابات : القائد الأعلى لمنظمة موسكو العسكرية ورئيس مجلس بلدية العاصمة ، ورئيس وزراء جمهورية ليتوانيا ورئيس جهاز المخابرات فيها ، وأسيرال أسطول الشمال ، والقائد الأعلى للقوات العسكرية في المانيا الشرقية ورئيس حزب لينتجراد الشيوعي وعدة المدينة وغيرهم من رجال الحزب .

وعموما ، فقد فازت المعارضة على مرشحي الحزب ، ففي جمهوريات البaltic وهي ليتوانيا واستونيا ولاتفيا ، فازت المعارضة بنسبة كبيرة من الأصوات خاصة « الحركة الشعبية المستقلة في لتوانيا والتي فاز مرشحوها بـ ٢٠ مقعدا من بين ٤٢ مقعدا مخصصة لهذه الجمهورية بينما لم يحصل رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه على نسبة تؤهلهاما للتمثيل في البرلمان وفي - أوكرانيا ، فازت الصحفية المعارضة « الايوشنسكايا » بـ ٩٠ ٪ من عدد الأصوات وبذلك تفوقت على ٤ مرشحين حزبيين . أما في ليننجراد ، فقد حصل زعيم الحزب على ١٥ ٪ فقط من الأصوات بعد هزيمة ساحقة حققها مهندس سوفيتي بحصوله على ٧٤ ٪ من مجموع أصوات

في انتخابات مجلس نواب الشعب ، فقد أظهرت المحصلة النهائية للانتخابات أن حوالي ٩٠ ٪ من الفائزين ينتمون للحزب الشيوعي السوفيتي مما يؤكد سيطرة الحزب الكاملة على البرلمان الجديد حتى في ظل قانون الانتخاب الجديد وظهور أكثر من مرشح في عدد كبير من الدوائر الانتخابية .

رابعا : ربما كانت أخطر وأدق دلالات الانتخابات جنوح الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف الى إبعاد منافسيه وتجميع مقاليد الحكم في يده إذ أنه أصبح سكرتير عام الحزب الشيوعي ورئيس مجلس السوفيت الأعلى ورئيس الدولة - وهي جميعا مناصب كفيلة بإعادة مركزة السلطة التنفيذية في يده والتمهيد للانتقال الى ديكتاتورية جديدة . وكان إبعاد « بوريس يلتسين » من عضوية مجلس السوفيت الأعلى دليلا واضحا على هذا الاتجاه حتى أن أحد المسؤولين قد علق بأن إبعاد يلتسين معناه أن مؤتمر نواب الشعب قد رفض موقف ٦ ملايين من أهالي موسكو الذين منحوه أصواتهم في انتخابات مارس الماضي . كما أن الشخصية الاصلاحية الوحيدة التي ضمها مجلس السوفيت الأعلى هي المؤرخ الشهير « روى ميدفيدف » الذي كان موضع اضطهاد السلطات السوفيتية في الستينات والسبعينات بسبب كتاباته حول فترة حكم ستالين .

والآن ، وبعد قيام البرلمان السوفيتي الجديد ، تقوم مناقشات ساخنة حول الصلاحيات الممنوحة لجورباتشوف والحزب الشيوعي خاصة بعد ظهور بعض التقارير حول المصادمات الدامية التي وقعت بين الجنود والمتظاهرين في جمهورية جورجيا السوفيتية وراح ضحيتها ١٩ قتيلا و ألف جريح وانهام جريواتشوف باخفاء المعلومات عن ملايسات القضية التي وصفت بأنها مذبحه جماعية مدبرة للمشاركين في المظاهرات .

وقد يكون من التسرع اعتبار هذه المؤشرات دليلا على تداعي اصلاحات جورباتشوف غير أن الادعاء بأنها ستقلل من شعبية جورباتشوف وسحر اصلاحاته ادعاء يستند الى درجة كبيرة من الواقعية ، وان فقدان جورباتشوف لبوريس يلتسين ، أحد متطرفي الاصلاح ، يشير الى تخطيط وتعتز فلسفة الاصلاح بين الرغبة في الانفتاح على العالم الخارجى والتقاليد السياسية السلطوية للاتحاد السوفيتي . وربما كانت الأحداث الدامية التي تشهدها الصين والتي استوحى جورباتشوف من فلسفتها الاصلاحية القديمة الكثير ، حتى وصل الأمر الى تدخل الجيش لقمع المظاهرات - ربما كانت هذه التطورات على أرض العملاق الشيوعي الصيني رمزا صادقا على « معضلة الاصلاح » في العالم الشيوعي . □

انتخاب أعضاء مجلس السوفيت الأعلى الذي سيكون مهمته مناقشة مختلف قضايا السياسة الخارجية والداخلية ، وكانت المفاجأة فشل « بوريس يلتسين » عضو الحزب الشيوعي السوفيتي المنشق في الفوز في هذه الانتخابات رغم حصوله على ٩٠ ٪ من مجموع الأصوات الناجية خلال انتخابات البرلمان الجديد عن دائرته موسكو .

كان « يلتسين » قد رشح نفسه على قائمة الجمهورية الروسية الفيدرالية والتي خصص لها ١١ مقعدا في مجلس السوفيت الأعلى . وقد أشار المراقبون أن الجمهورية الفيدرالية هي الجمهورية الوحيدة التي رشحت عددا يتجاوز العدد المخصص لها من الأعضاء فيما وصف بأنه أحد متاورات الحزب لاستبعاد « يلتسين » من عضوية مجلس السوفيت الأعلى - الجهاز التشريعي الحقيقي في الدولة .

رابعا : تقييم الانتخابات

لقد كانت الانتخابات البرلمانية التي شهدتها الاتحاد السوفيتي خلال الشهور القليلة الماضية ، حدثا سياسيا فريدا بكل المقاييس أكد الوعي السياسي الذي يتمتع به المواطنون السوفيت رغم اعتقاد الكثيرين بأن سنوات الديكتاتورية الطويلة قد محت هذا الوعي تماما ، كما كانت بمثابة الضوء الأخضر لبقية الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية لأن تحذو حذو الاتحاد السوفيتي - فكانت انتخابات بولندا وفوز ممثلي حركة تضامن على مرشحي الحزب الشيوعي في بولندا . غير أن هذه الانتخابات أظهرت من الدلائل السلبية ما يكفي للاعتقاد بأنها قد تكون آخر الخطوات الاصلاحية الراديكالية التي سيقوم بها الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف على الأقل ، في المستقبل القريب .

أولا : لقد أثبتت الانتخابات هبوط وأحيانا غياب شعبية الحزب الشيوعي السوفيتي وعكست مدى استياء الشعب السوفيتي من سياسات الحزب مما يجعل من مهمة جورباتشوف في محاولة تعديل هذه السياسات بدون المساس بسلطوية الحزب غاية في التعقيد والصعوبة .

ثانيا : أظهرت الانتخابات جدية قضية الأقليات في الاتحاد السوفيتي خاصة وأنه بعد مرور أقل من شهر على هذه الانتخابات ، تدخلت الدبابات لقمع الاضطرابات في جورجيا السوفيتية بعد أن تفجرت منها المظاهرات للمطالبة باستقلال جورجيا وانفصالها عن الاتحاد السوفيتي .

ثالثا : ربما كانت أخطر دلالات الانتخابات هي تمسك الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفيتي بالاحتفاظ بسلطاته وسيطرته على المجتمع كاملة حتى في ظل اصلاحات جورباتشوف فرغم فوز بعض عناصر المعارضة



أفغانستان بعد الانسحاب السوفيتي

وفاء ثروت

أفغانستان قبل إتمام انسحابه ولذا تحرك الاتحاد السوفيتي على عدة أصعدة :

الصعيد الأول : ١ - محاولة المعارضين المقيمين في باكستان : بوصفهم الأغلبية بين صفوف المجاهدين ولكن في إطار أنهم قوة بين قوى عديدة معنية بالصراع وليسوا القوة الوحيدة ، فتوجه بولي فرنتسوف النائب الأول لوزير الخارجية السوفيتي بزيارة إلى باكستان من أجل التفاوض مع فصائل المجاهدين حول شكل الحكومة القادمة في أفغانستان حيث عرض الجانب السوفيتي إشراك حزب الشعب الديمقراطي الحاكم في أفغانستان مع فصائل المجاهدين ولكن قبول ذلك الاقتراح بالرفض من جانب المجاهدين وقام وزير الخارجية السوفيتي شيفرنادزه بزيارة أخرى لباكستان من أجل نفس الغرض ، بالإضافة إلى إجراء مباحثات مع بنازير بوتو حول الوضع في أفغانستان ما بعد الانسحاب السوفيتي ودعوته إلى عدم مساندة المجاهدين بالأسلحة والمعدات العسكرية ولم تؤت تلك الزيارة أي نتائج ايجابية .

٢ - فتح الحوار مع المجاهدين الذين يقيمون في طهران : حيث اجتمع فورنتسوف بهم في طهران لمناقشة شكل الحكومة في أفغانستان بعد الانسحاب السوفيتي .

٣ - إعادة فتح الحوار مع الملك ظاهر شاه : حيث توجه فورنتسوف لمقابلته في روما ، حيث أعلن بعدها الملك عن موافقته للرجوع إلى أفغانستان واقتراح سوفيتي بعودة الملك لرئاسة البلاد ولكن رفض المجاهدون ذلك الاقتراح . وبذلك نجد أن الاتحاد السوفيتي حاول العمل لاستتباب الأمور في أفغانستان قبل إتمام انسحابه عن طريق الحوار مع جميع القوى ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل نظرا لرفض المجاهدين أي اقتراحات سوفيتية ومطالبة السوفيت بإنهاء تدعيمهم لحكومة كابول ولاسيما من الناحية العسكرية بالإضافة إلى فشل السوفيت في إقناع باكستان بوقف إمداداتها العسكرية للمجاهدين .

كان الخامس عشر من فبراير يوما فاصلا في تاريخ أفغانستان ، ذلك اليوم الذي غادر فيه آخر جندي سوفيتي الأراضي الأفغانية وأخذت قوات المجاهدين الأفغان في الاستيلاء على المناطق التي ينسحب منها السوفيت وقاموا بمحاصرة المدن الرئيسية ولاسيما كابول وجلال آباد . ومن الناحية النظرية يمكن القول أن الانسحاب السوفيتي أخرج المشكلة الأفغانية من الإطار الدولي إلى الإطار الداخلي حيث أنه أنهى تورطا مسلحا لدولة عظمى في دولة من دول العالم الثالث ولكن استمرار التدخل الخارجي بالشؤون الداخلية لأفغانستان ينذر بأضخم العواقب ، وما الحرب المشتعلة حول كابول ومدينة جلال آباد الأدليل على ذلك ، فالقصف العشوائي المتبادل بين القوات الحكومية من جانب وقوات المجاهدين من جانب آخر وسقوط مئات الضحايا وازدياد سوء الحالة الصحية والغذائية للسكان وصعوبة وصول الإمدادات الغذائية والطبية للمدن المحاصرة نظرا لاعتراض قوات المجاهدين تلك الإمدادات مظاهر توضح جميعها مدى تردى الأحوال داخل الأراضي الأفغانية . ويهدف هذا التقرير إلى دراسة تطور الوضع في أفغانستان بعد الانسحاب السوفيتي من خلال استعراض مواقف الأطراف التي لها علاقة بالمسألة وذلك من خلال عدة مستويات .

- ١ - المستوى الدولي : الاتحاد السوفيتي - الولايات المتحدة الأمريكية .
- ٢ - المستوى الإقليمي : باكستان - إيران ، السعودية .
- ٣ - المستوى الداخلي : حكومة كابول - المجاهدين .
- أولا المستوى الدولي :
- ١ - الاتحاد السوفيتي :
- اتجه الاتحاد السوفيتي إلى تسوية الأمور داخل

« باكستان - إيران - أفغانستان » حيث نظرية كسينجر قوس الأزمات - وتشير التقارير إلى أن باكستان مستمرة في إمداد المجاهدين بالسلاح ، بل تشير بعض المصادر أن القوات الباكستانية شاركت المجاهدين في الهجوم الأخير على مدينة جلال آباد انطلاقاً من بيشاور ، وقد نفت باكستان ذلك بشدة .

وبتلخص موقف باكستان في :

١ - العمل على إسقاط حكومة كابول عن طريق مساعداتها للمجاهدين الأفغان .

٢ - تمكين المعارضة الأفغانية « المجاهدين » من السيطرة على السلطة في أفغانستان تحت مظلة باكستانية .

ب - إيران :

تدعم إيران الفصائل الشيعية للمجاهدين المقيمين في أراضيها وقد استضافت إيران اجتماع فورنتسوف مع تلك الفصائل وتشير بعض المصادر إلى أن إيران تمسك بورقة المجاهدين الشيعة من أجل المساومة مع الاتحاد السوفيتي على مستويين :

الأول : العلاقات الإيرانية - السوفيتية .

الثاني : إقامة حكومة أفغانية ترضى عنها إيران :

ج - السعودية :

اعترفت السعودية بالحكومة الأفغانية المؤقتة التي تم الاعلان عنها وقامت باستضافة اجتماع الطائف بين فورنتسوف وبعض فصائل المجاهدين الأفغان - ومن المعروف أن السعودية تؤيد وتساعد الفصائل التي تتخذ من باكستان مقراً لها .

ثالثاً : المستوى الداخلي :

أ - حكومة كابول :

أطلق نجيب الله السكرتير الأول لحزب الشعب الديمقراطي دعوة للمصالحة الوطنية بين الحكومة والمجاهدين الأفغان من أجل تكوين حكومة وحدة وطنية ذات قاعدة عريضة تضم جميع القوى الأفغانية « الحكومة والمعارضة » ولكن ذلك الاقتراح قوبل بالرفض من كافة الفصائل الأفغانية للمجاهدين فاتجه نجيب الله إلى دعوة المجاهدين الأفغان الموجودين في أفغانستان بالفعل إلى المصالحة الوطنية ، وعندما بدأ المجاهدون في حصار العاصمة كابول قام نجيب الله بتدريب ٣٠ ألفاً من أعضاء الحزب وتشكيل كتائب قتالية مشتركة من المتطوعين والقوات المسلحة الدفاع عن كابول والمدن الأخرى الرئيسية .

وقد وجهت حكومة كابول إتهاماً لباكستان بخرق اتفاقيات جنيف الموقعة في ٨/٤/٨٤ التي نصت على عدم تدخل كل من باكستان وأفغانستان في الشؤون الداخلية

وفي ذلك الإطار تم الانسحاب السوفيتي في موعده ٨٩/٢/٨٥ وتركز الاهتمام السوفيتي في العمل بشتى الطرق من أجل صمود كابول في مواجهة هجمات وحصار المجاهدين ، حيث أن صمود كابول بعد خروج السوفيت سيعنى بين ما يعنى ليس مجرد وضع المشكلة الأفغانية في إطار جديد بعيداً عن أى تورط سوفيتي بل وكذلك فشل المجاهدين الذين يجاصرونها ، وبذلك يكون الحل عبر نوع من المساومة ممكناً تماماً .

وهكذا يتلخص الموقف السوفيتي في :

١ - دعوة الأطراف الخارجية ولاسيما باكستان ومن ورائها الولايات المتحدة بالالتزام باتفاقيات جنيف ووقف امدادات السلاح للمجاهدين .

٢ - استمرار مساندة وتدعيم حكومة كابول :

٣ - الاصرار على اشتراك حزب الشعب الديمقراطي في أى تسوية في أفغانستان .

ب - الولايات المتحدة الأمريكية :

صرح مسئول الادارة الأمريكية أن الرئيس بوش قرر استمرار تزويد المجاهدين بالسلاح طالما بقيت حكومة نجيب الله المدعومة من السوفيت ونسب إلى هذا المسئول أيضاً القول بأن المساعدات الأمريكية ضرورية حيث أن السوفيت خلفوا كميات كبيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية قبل انسحابهم . وقد نسب إلى النيوزويك تايمز قولها بأن طوال عقد كامل من الحرب في أفغانستان لم يكن من الصعب تأييد وفهم عملية تسليح المقاومة الأفغانية ولكن بعد الانسحاب السوفيتي هل تبدو تلك العملية مفهومة ومنطقية من الناحيتين السياسية والأخلاقية . ونلاحظ أن ادارة ريجان قد أعلنت أنها ستوقف امدادات السلاح للمجاهدين عند انسحاب السوفيت ولكن بعد موافقة السوفيت على الانسحاب . غيرت ادارة ريجان موقفها لتعلن أنها سوف تستمر في تسليح الثوار طالما استمر الجانب السوفيتي في تسليح حكومة كابول .

وبتلخص الموقف الأمريكي في :

١ - ضرورة استمرار دعم المجاهدين بالسلاح .

٢ - إسقاط حكومة كابول .

ثانياً : المستوى الإقليمي :

أ - باكستان :

أعلنت بنازير بوتو عن عزم حكومتها إقامة فيدرالية مع أفغانستان مما دفع نجيب الله إلى إتهام باكستان بأنها تسعى إلى الاستيلاء على مناطق هامة وحساسة من بلاده ، ويرى بعض المراقبين في إعلان بوتو عن الفيدرالية الإسلامية بأنها تطور خطير في علاقات البلدين وأن واشنطن مازالت تحلم بوحدة البلدان الثلاثة

تأثير وتعليمات

يتهمون السياسيين بأنهم لا يرغبون سوى في السلطة والشهرة والنفوذ .

وتشير مصادر دبلوماسية غربية أن التوتر قد تصاعد بين القيادة العسكرية التي حاربت في أفغانستان ، والسياسة التي راقبت ذلك من الخارج وتشير أيضا إلى أنه كثيرا ما ترفض القيادات العسكرية تنفيذ أوامر القيادة السياسية .

وتشير بعض المصادر الغربية أن الثوار بدأوا يتعثرون ولا سيما في المدن الأربع الكبرى كابل ، جلال آباد ، وقندهار ، وهيرات ،

ويمكن القول بأن المقاومة قد أحرزت بعض النجاح على المستوى الدبلوماسي حيث قبلت منظمة المؤتمر الاسلامي الحكومة الأفغانية المؤقتة كعضو من أعضائها كما أن الجولة التي قام بها قلب الدين حكمتيار وزير خارجية الحكومة المؤقتة في عدد من الدول العربية والاسلامية أدت إلى تأييد كبير وأعتراف كل من السعودية والبحرين وماليزيا والسودان .

يبقى هناك تساؤل يثار : هل يشكل المجاهدون الأفغان عنصرا مستقلا أم أنهم مجرد ورقة تستخدم من أطراف خارجية لتحقيق مصالحها في أفغانستان ؟؟

تشير بعض المصادر أن المجاهدين لا يشكلون ذلك العنصر المستقل حيث أنهم لعبة في يد من يمولونهم ، ولا رغبة لهم الا في النفوذ والشهرة والمال رؤية مستقبلية :

من الصعب التنبؤ بما سيجري في أفغانستان وذلك يرجع بصورة أساسية الى وجود العديد من القوى والأطراف التي تتحكم في الصراع ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة والتساؤل الهام ، هل يمكن أن تنعم دولة عانت من الحرب والدمار حوالى عقد من الزمان بالسلام والاستقرار ؟ فأفغانستان قبل التدخل السوفيتي كانت من أكثر دول العالم فقرا فما بال حالها الآن !! ويمكن القول أنه لو استمر الحال على ما هو عليه الآن ، فإن ذلك البلد سيظل يعاني لسنوات قادمة من الحرب الأهلية المدمرة

أما اذا أجابت الأطراف المتصارعة دعوة السلام وتخلي المجاهدون عن بعض من التشدد فمن الممكن تكوين حكومة وحدة وطنية تعمل على البناء والتشييد ، مع وجود ضمانات دولية مؤكدة بعدم التدخل في شئون أفغانستان ولكن يلاحظ أن ايجاد تلك الضمانات شيء بالغ الصعوبة حيث أن الدول التي لها مصالح في أفغانستان والمنطقة بشكل عام لن تتخلي عنها بسهولة . □

للأخرى ، في حين استمرت باكستان في تقديم العون للمجاهدين وقدمت شكوى الى مجلس الأمن بذلك ، واقرحت حكومة كابل بوجود مراقبين دوليين على الحدود الأفغانية الباكستانية .

ويمكن تلخيص موقف حكومة كابل في :

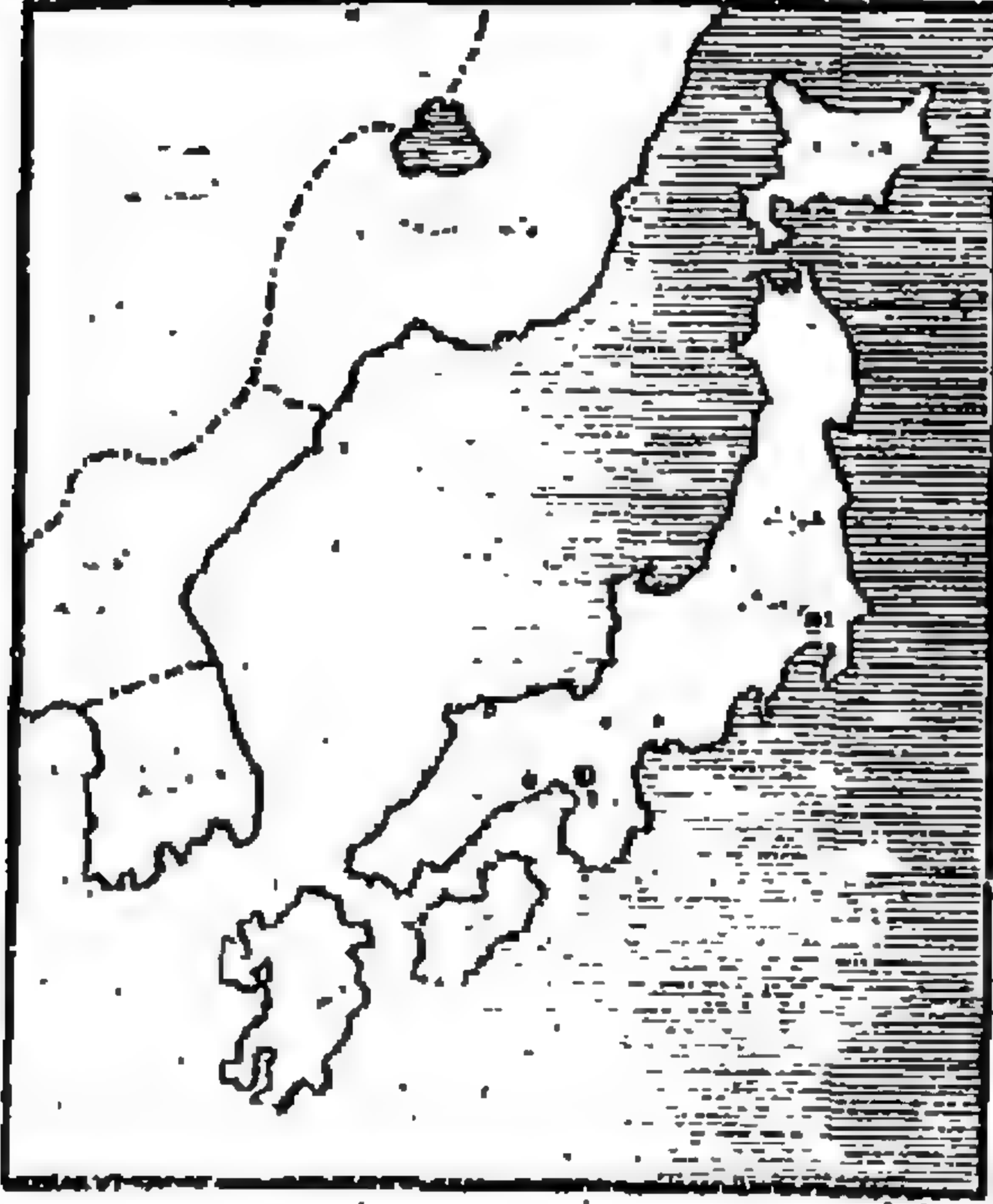
- ١ - الرغبة في تسوية الأمور سلميا وتكوين حكومة وحدة وطنية يكون الحزب طرفا فيها .
- ٢ - الرغبة في عدم تدخل أى من الأطراف الخارجية في أفغانستان « باستثناء الاتحاد السوفيتي بالطبع » .
- ٣ - الاصرار على استمرار الدعم السوفيتي للحكومة الأفغانية .

ب - المجاهدون :

شدد المجاهدون الأفغان حصارهم وهجماتهم على العاصمة كابل قبل إنتهاء الانسحاب السوفيتي ، وقاموا بمحاصرة مدينة جلال آباد وتبادل القصف العشوائي منهم وبين القوات الحكومية وتشير المصادر لوجود خلافات حادة بين فصائل المجاهدين على عدة مستويات . المستوى الأول : الخلافات بين فصائل المعارضة التي تتخذ من باكستان مقرا لها والفصائل التي تتخذ من ايران مقرا لها ، مما أدى الى تكوين مجلس الشورى والحكومة المؤقتة بدون الفصائل المقيمة في إيران ، نظرا للخلاف حول عدد المقاعد ، حيث أصرت الفصائل الإيرانية « مناجزا » على الالتزام باتفاق وقعه معهم رئيس تحالف الشيعة للثوار المقيمين في باكستان صيغة الله مجدي يعطى التحالف الشيعي في ايران ١٠٠ مقعد من مقاعد مجلس الشورى « ٥٢٩ » مقعدا و « سبعة مناصب وزارية في الحكومة المؤقتة التي تتكون من ٢٨ عضوا الأمر الذي رفضته الفصائل الموجودة في باكستان المستوى الثاني : الخلاف بين الأصوليين والمعتدلين في الفصائل السبع الموجودة في باكستان حول عدة أمور منها : كيفية المواجهة مع حكومة كابل « من الناحية التكتيكية » ويلاحظ أن الأصوليين السبب في رفض مطلب الفصائل الشيعية بالمائة مقعد في مجلس الشورى ، حيث أصر الأصوليون على اعطائهم ٦٠ مقعدا فقط حيث أنهم أقلية .

المستوى الثالث : الخلاف بين الجناح العسكري والسياسي : يشير عدد من المراقبين الى النزاعات والخلافات بين القيادة السياسية والعسكرية للمجاهدين فقد صرح أحد القادة العسكريين بقوله « نحن القيادة العسكرية قمنا بواجبنا وهزمنا العدو وعلى القيادات السياسية القيام بواجبها وإن وجدوا حلا سياسيا لخلافاتهم »

وتشير بعض المصادر الى أن القادة العسكريين



السياسة والمال في اليابان

نزيرة الأفندي

من قبل العاملين فيها رجال الأعمال والسياسيون وقد كان الشق الثاني لعملية طرح هذه الأسهم ، يتمثل في عملية البيع السرية التي تمت في سبتمبر ١٩٨٦ ، لمجموعة من كبار رجال السياسة والمال في اليابان وهم الذين تضمنتهم قائمة من قبل المدعى العام . وبعد ان تمت عملية البيع الوهمية أو الرشاوى الضمنية ممثلة في الأسهم المجانية تم عرض أسهم الشركة في البورصة للتداول . ومن هنا قفز سعر السهم من ٤٤٦٠ ين إلى ٥٩٠٠ ين ، أو ما يعادل ١٩٠ دولارا إلى ٣٠ دولارا . ومن ثم حقق رجال السياسة والمال الذين يتربعون على القمة في اليابان ، أرباحا طائلة من فروق الأسعار . ناهيك عن التبرعات والمرتببات الشهرية التي كان يحصل عليها أقارب وأتباع هؤلاء المسؤولين تحت مسميات مختلفة . وتبدو خطورة قضية « ريكروت » مقارنة بما سبقها ، إلا وهي قضية « لوكهيد » في اتساع نطاق الأولى مقارنة بالثانية . حيث ان قائمة الاتهام في عام ١٩٧٤ لم تتضمن سوى رئيس الوزراء حينذاك « تاناكا » إضافة إلى عدد محدود من الشخصيات . بينما كانت القائمة في عام ١٩٨٩ ، تشمل اثنين من رؤساء الوزراء (نوبورو تاكيشيتا ، ياساهيرو ناكاسوني) إضافة إلى مجموعة من الوزراء على رأسهم وزير المالية في حكومة تاكيشيتا . كما ان إجمالي الشخصيات الذين شملتهم هذه القضية لا يقل عن مائة وخمسين شخصا بأي حال من الأحوال . ويغض النظر عما اذا كانوا قد اعتقلوا ، أو استقالوا ، أو اعترفوا في ظل الحماية البرلمانية . وإذا كانت هذه أبعاد « القضية أو القضية » وما ترتب عليها من تطورات سياسية وقانونية فان الأمر قد يبدو لأول وهلة غير قابل للتأويل أو الجدل ، فيما يتعلق بمستقبل الحزب الديمقراطي الحر « فهو حزب مدان من قبل قوى الشعب ممثلا في الناخبين » . إلا أن التمعن في

الثالث والعشرين من شهر يوليو الحالي يوضع الحزب الديمقراطي الحر وهو الحزب الحاكم في اليابان ، في مجال الاختيار الفعلي .

في النتائج التي سبتمخض عنها انتخابات تجديد نصف مقاعد مجلس الشيوخ الياباني البالغ عدد أعضائه ٢٥٢ عضوا . وعلى الرغم من أنها انتخابات روتينية تجري في ظل أحكام الدستور الياباني ، كما أن الحزب الديمقراطي الحر ، ظل متربعا على مقعد الحكم على مدى يتجاوز الثلاثين عاما . إلا أن الظروف والأحداث التي سبقت هذه الانتخابات أضفت عليها أهمية خاصة ، تجاوزت ما عداها بما في ذلك . أحداث فضيحة « لوكهيد » عام ١٩٧٤ ، والتي أدت إلى استقالة رئيس الوزراء حينذاك ألا وهو « كا كاوي تاناكا » أحد القوى الرئيسية في الحزب الديمقراطي الحاكم .

وفيما يتعلق بالأحداث الأخيرة ، التي ألقت ظلالا من الشك وأوجدت فجوة ضخمة من عدم الثقة بين الناخب والحزب الحاكم الياباني ، فيتمثل في الفضيحة المالية السياسية التي عرفت باسم « ريكروت » والتي أدت إلى اعتقال ستة عشر من رجال المال والسياسة إضافة إلى استقالة أربعين وأربعين آخرين من مناصبهم كما شملت الفضيحة استقالة اثنين من كبار رجال الصحافة وانتحار سكرتير رئيس الوزراء المستقيل « نوبورو تاكيشيتا » ليرتفع بذلك عدد الأفراد الذين قتلوا أنفسهم في ظل فضائح مالية وسياسية إلى ثلاثة وعشرين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قدموا أرواحهم فداء لسلادتهم الذين يحصلون على الأموال ويحاطون بسياج الحصانة البرلمانية أو النفوذ السياسي !!

وفضيحة « ريكروت » تتلخص في قيام الشركة خلال الفترة من ديسمبر ١٩٨٤ وحتى أكتوبر ١٩٨٦ ، بطرح مجموعة من الأسهم الخاصة بشركة تابعة لها ، للشراء

التجميل السياسي :

بمتابعة ، الخطوات التي اتخذها الحزب الديمقراطي في أعقاب هذه الفضيحة المالية والسياسية نجد أنها تدخل في إطار « عمليات التجميل السياسي » وليس العلاج من خلال عملية استئصال جذرية لمواطن الفساد داخل الحزب .

حيث أنه من الواضح - في ظل أحداث عام ١٩٧٤ - وما ترتب عليها من انعكاسات وخطوات داخل الحزب - أن للمال سطوته داخل الحزب الديمقراطي الحاكم في اليابان بدليل أنه في سنوات السبعينات تم وضع حد أقصى لما يقدمه السياسي وبخاصة كبار أعضاء البرلمان « الدائت » من تبرعات حيث أنه في إطار هذا الأسلوب يتم شراء ولاء العديد من صغار أعضاء المجلس ، وكذلك الناخبين وهذا يعني استثمار « الحلقة المفرغة » الخاصة بعملية « الفساد السياسي » بواسطة المال . حيث أن رجال السياسة لابد لهم من أموال ضخمة للاستمرار في الحلبة . كما أن هناك أعداداً متزايدة من رجال الأعمال يرغبون في شراء رضاء « رجال السياسة » لدعم مصالحهم الاقتصادية كما قد تكون خطوة على طريق النزول إلى حلبة السياسة أيضاً .

ومن الواضح أيضاً من خلال تكرار الفضائح المالية السياسية ، أن العبرة التي قدمتها « فضيحة لوكهيد » لم يستوعبها رجال الحزب الديمقراطي الحاكم . بدليل أن الفضيحة الجديدة كانت أضخم وأوسع نطاقاً حيث تضمنت تقديم مبلغ ٣,٢٦ مليار دولار في صورة مدفوعات مباشرة أو ضمنية للمتهمين .

وبالنظر إلى الخطوات التي اتخذها الحزب لمواجهة ردود الأفعال المترتبة على « فضيحة ريكروت » . نجد جزئية الإجراءات والتي ساهمت الأحزاب المعارضة ذاتها في اقتصارها على هذه الصيغة .

أولاً : من المعروف أن الحزب الديمقراطي الحاكم ، تتحكم فيه خمس مجموعات أو شعب رئيسية ، يتولى القيادة فيها أربع شخصيات سياسية بارزة ، هي « نوبوتاكيشتا » « ياسباهيرو ناكاسونى » و « شيتارواى » ثم كيش ميزاوا . أما المجموعة الخامسة فيتزعمها « توشيو كوموتو » ولكنه لا يملك من النفوذ والقوة السياسية ما يؤهله لمصارعة الشخصيات الأربع السابقة ، ومن هنا كان عدم طرح اسمه ضمن المرشحين لمنصب رئاسة الوزراء .

ثانياً : ذكرت أسماء رؤساء الشعب الرئيسية في الحزب الديمقراطي الحاكم ضمن تحقيقات المدعى العام في « فضيحة ريكروت » وقام البعض مثال « ناكاسونى »

واقع الحياة السياسية بصفة عامة والأوضاع الداخلية في الحزب الديمقراطي الحاكم بصفة خاصة يجعل هذا الأمر قابلاً - ليس لمجرد التأويل - ولكن أيضاً للتبرير ولو إلى حين - على المدى القصير . مما أفقد - التطورات السياسية التي تلت هذه القضية - قوتها . وجعلها تدخل في نطاق المناورات الحزبية وردود الأفعال التهديدية ، بدلا من أن تكون استجابة حقيقية لمطالب شعبية .

حساب الأرباح والخسائر :

من الحقائق المؤكدة والتي تضاف إلى رصيد الحزب الديمقراطي الحر ، أن اليابان قد نعمت وتمتعت في ظل حكمه منذ عام ١٩٥٥ وحتى الآن بأداء اقتصادى يلهث الجميع للحاق به ، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها . وآخر بصمة - في ظل التطورات الأخيرة - اقرار الميزانية الجديدة والتي بلغت ٦٠,٤ ألف مليار ين . أو ما يعادل ٩٦٠ مليار دولار ، وذلك بأغلبية كبيرة ، وعلى الرغم من الوضع الحرج للحزب الحاكم . إلا أنه في المقابل ، توجد العديد من المآخذ على أداء هذا الحزب ، بل وبعض القضايا الاقتصادية التي تجعل للانتخابات العامة الخاصة بتجديد نصف مقاعد حزب الشيوخ ، أهمية إضافية .

فمن المسلم به - وكما سبق الإشارة إلى أن فضيحة « ريكروت » قد ألقت بظلالها وعمقت الشكوك وأزمة الثقة بين الناخب والحزب الديمقراطي الحر . وذلك إلى جانب قضية ضريبة الاستهلاك . التي فرضت في إطار برنامج « الضرائب الجديد » . حيث أن هذه الضريبة تمس قطاع كبير من المواطنين وبخاصة أصحاب الدخل الثابتة من أفراد الطبقة الوسطى . كما أن موقف الحكومة أمام المزارعين ليس بأفضل حال ، حيث تسود دواثرهم موجة من التذمر نتيجة لرضوخ « بكين » لضغوط « واشنطن » فيما يتعلق بفتح الأسواق اليابانية أمام الصادرات الزراعية الأمريكية .

فاذا أضفنا إلى ما سبق ، فضيحة « ريكروت » لاتضح لنا أهمية هذه الانتخابات التي ستجرى خلال الثالث والعشرين من الشهر الحالى . في الوقت الذى وصلت فيه شعبية الحزب ، طبقاً لاستطلاعات الرأى العام إلى أدنى مستوياتها . وترى الدوائر السياسية حتمية حصول أعضاء الحزب على ٥٤ مقعداً من اجمالى عدد المقاعد المتصارع عليها في الانتخابات القادمة وهى ١٢٦ مقعداً . حتى يستطيع الحزب الحاكم الاحتفاظ بأغلبيته في مواجهة أحزاب المعارضة (بالنسبة لمجلس الشيوخ والنواب) بينما كان نصيب الحزب من هذه المقاعد قبل إجراء الانتخابات يبلغ ٧٣ مقعداً .

توليها رئاسة مجتمعة أو شعبية قوية داخل الحزب وإن ترشيحه وانتخابه ، قد تم بمساعدة المجموعات الأربع التي يرأسها شخصيات سياسية مدانة جميعا في فضيحة ريكروت . نجد أن هناك العديد من علامات الاستفهام حول امكانية وقدرات الرئيس الجديد في تقديم صورة نظيفة للشخصية الحزبية السياسية في اليابان على الصعيد الداخلي واستعادة ما فقده الحزب الديمقراطي الحر أمام الناخب الياباني من هيبة . نتيجة المعبة - « السياسة والمال » .

ومن ثم فإن الأيام هي التي ستوضح ما إذا كان رئيس الوزراء الجديد سيقوم بدوره المناط به والذي يتطلبه منصبه أم أنه سيكون مجرد شخص ملء فراغ المقعد ، حتى يستطيع السياسة القدامى نقض فضيحة « ريكروت » عنهم ، واستعادة المنصب مرة أخرى .

سادسا : ومن الأمور المثيرة للدهشة في هذا السياق العام للأحداث أن نجد أن أحزاب المعارضة والتي تشمل « الحزب الاشتراكي » وحزب الحكومة النظيفة ، الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، إضافة إلى حزب الاتحاد الديمقراطي الاشتراكي والحزب الشيوعي ، لم تبرز على الساحة السياسية وبما يتفق وتطورات الأحداث ، لتتقم هذه الفرصة التي تبدو أكثر ملاءمة لها من أحداث « لوكهيد » التي شهدتها اليابان في عام ١٩٧٤ .

بل إن من المفارقات الغريبة ، أن يكون أحد أعضاء حزب الحكومة النظيفة الذي يكون حزب فعال سياسيات الفساد السياسي . أحد المتهمين الرئيسيين في فضيحة « ريكروت » إنها لعبة « السياسة والمال » ليس فقط في اليابان ولكنها في كل مكان ، وإن اختافت الدرجات وتدرجت الظلال بعد أن أصبحت السياسة في ثقافة وارس مجرد ممارسة ديمقراطية [١] .

بالاستقالة من منصبه الحزبي . بينما استقال الآخرون . تاكيشيتا وميزاوا من مناصبهم الحكومية ، ونفس الموقف بالنسبة « لشينتارو أبي » الذي تولى منصب سكرتير الحزب ، واستقال منه .

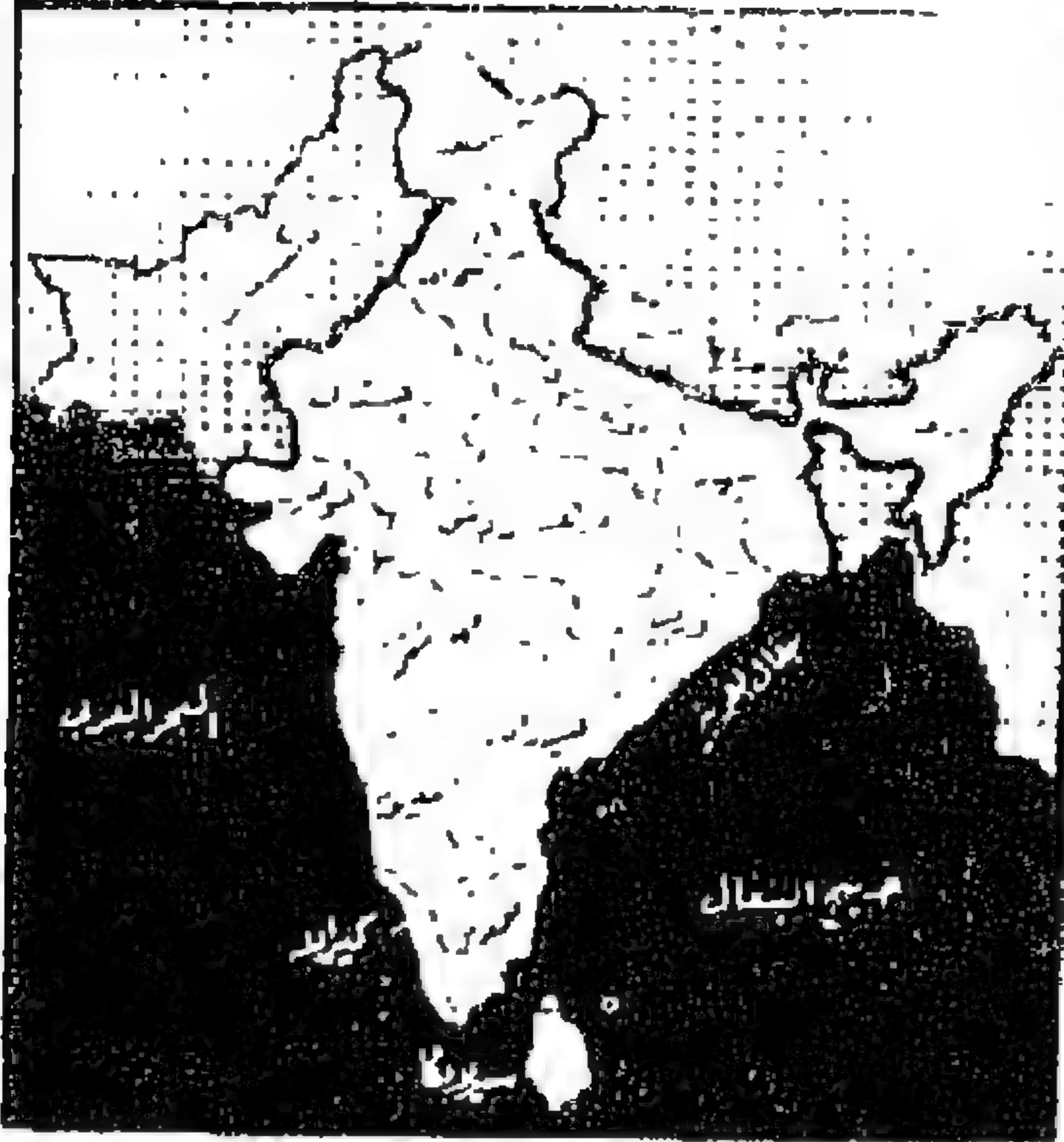
إذا فإن القيادات الرئيسية في الحزب مدانة جميعا أمام الشعب الياباني وإن لم يصدر ضدها قرارا بالاعتقال ، لأنها تتمتع بالحصانة البرلمانية ، في ظل عضويتها في « الدايت » .

ثالثا : عندما طرح اسم « ماسايوش أوتو » لتولي منصب رئاسة الوزراء ، في ظل مساندة الحزب الحاكم له . باعتباره وجها سياسيا معروفا ، وذو خبرة طويلة ويتمتع بنظافة اليد والسمعة السياسية . طالب « أوتو » بضرورة وجود اصلاحات فعلية وعملية تطهير جادة داخل صفوف الحزب ، كشرط اساسي لقبوله هذا المنصب . وحيث أن العملية تجميل أكثر من كونها اصلاحا فعليا . فقد انهارت الصفة .

رابعا : رغبة من الحزب في أن تكون الآثار السلبية المترتبة على فضيحة « ريكروت » في أضيق نطاق . كانت المناورة السياسية التي قام بها « ياساهيرو ناكاسوني » بالاستقالة من الحزب حتى يتم افساح الطريق أمام وزير الخارجية في حكومة « تاكيشيتا » والذي رشح لمنصب رئيس الوزراء ألا وهو « سوسوكي أونو » .

خامسا : وحيث أن رئيس الوزراء الجديد الذي تم الموافقة عليه من قبل الحزب الحاكم بأغلبية ضئيلة وفي ظل جدل شديد ينتمي إلى المجموعة التي كان يرأسها « ناكاسوني » في الحزب الحاكم والتي تملك ٨٨ مقعدا في الدايت .

وحيث أن « رئيس الوزراء الجديد » رجل نظيف وسياسي كفء في مجال منصبه الأخير ، ألا وهو وزير الخارجية إلا أنه لم يكن يتطلع إلى منصب الرئاسة لعدم



الانتخابات البرلمانية في سريلانكا وتجربة المراقبين الدوليين

سفير : احمد توفيق خليل

كان

لى شرف تمثيل مصر . مجموعة المراقبين الدوليين التى دعته جمهورية سريلانكا لمتابعة الانتخابات العامة البرلمانية التى اجريت فى فبراير سنة ١٩٨٩ . ولقد كانت التجربة ذات جوانب قد تكون حديثة او مستحدثة خاصة لأن الدعوة للقيام بهذه المهمة الدقيقة جاءت من جانب الحزب الحاكم وبمراقبة جميع الاحزاب والتجمعات السياسية الأخرى فضلا عن أن ذلك جاء توقيته فى مرحلة صعبة نظرا للضائقة الاقتصادية وانعكاساتها السياسية والاجتماعية الى جانب استمرار وتزايد نشاط الجماعات الارهابية التى تسعى بطريقة مدروسة لزعزعة المؤسسات الديمقراطية التى مازال شعب سريلانكا يعجز ويقتصد بها بدليل ارتفاع نسبة التصويت العام بالرغم من توالى حوادث الارهاب والاعتقال تنفيذا لتهديد الجماعات الارهابية لكل من يجزؤ على ممارسة حقه الانتخابى بالتصويت فى ظل النظام القائم .

استجابات عشر دول الدعوة التى وجهها المفوض العام للانتخابات ، باسم حكومة سريلانكا وبعوافة جميع الاحزاب والتجمعات السياسية كما تقدم للمشاركة فى مجموعة المراقبين الدوليين ، وقد بلغ عدد المراقبين ١٨ عضوا ينتمون الى الدول العشر التالية .

(٥) من اعضاء مجلس العموم البريطانى . (٤) من حزب المحافظين وواحد من حزب العمال)

(١) من باكستان (قاض سابق بالمحكمة العليا لباكستان ، ويتردد انه سيكون احد المرشحين لمحاكمة العدل الدولية بالامهى)

(٣) من بنجالاديش : وزير سابق للدفاع والعدل والثانى النائب العام سابقا ، والثالث سفير سابق

(٢) من نيبال : وزير مالية سابق ، والدانى سفير سابق

(٧) من الفلبين : عضو برلمان

(٢) من الهند : وزير سابق ، والثانى سكرتير عام للخارجية سابقا
(١) من زامبيا : سفيرها لدى الهند وسريلانكا
(١) من الجزائر : سفيرها لدى الهند وسريلانكا
(١) من اورجواى : يمثل الاتحاد الدولى للاحزاب الديمقراطية المسيحية ومقره بروكسل
بالاضافة الى كاتب هذا المقال

طبيعة المهمة

نسمة بجماعة او مجموعة المراقبين الدوليين تعبر بذاتها عن طبيعة المهمة التى أوكلت اليها وهى مراقبة الحملة الانتخابية فى مراحلها الأخيرة ومتابعة عملية الاقتراع العام ذاتها عن كثب (يوم ١٩٨٩/٢/٨٥) فى اكبر عدد ممكن من الدوائر الانتخابية فى طول البلاد وعرضها . وذلك بجمع المعلومات وتكوين الانطباعات اللازمة لتقييم مدى حرية ونزاهة الانتخابات العامة ، واصدار تقرير تضمنه ملاحظاتها ورأيها يتم نشره على أوسع نطاق دون أى قيود . ولقد تأكد حرص المسئولين فى سريلانكا على كفاءة الحرية الكاملة لمجموعة المراقبين فى عملهم فرادى ومجتمعين وذلك فى سلسلة اللقاءات التى عقدتها المجموعة فى مطلع اضطلاعها بمهمتها مع المفوض العام للانتخابات ووزير الخارجية ، ثم رئيس الجمهورية نفسه عشية سفر المراقبين الى الدوائر الانتخابية . فكان الخط الواضح لكل هؤلاء هو حرص الادارة بشئى الوسائل على توفير الحرية الكاملة للمراقبين فى الاتصال بجميع ممثلى الاحزاب والتجمعات السياسية الأخرى وجمهور الناخبين فى أى مكان على مستوى مراكز التصويت فى أى مرحلة من مراحل العملية الانتخابية .

بالرغم من كل هذه العوامل الايجابية فانه لا يخفى فى الوقت ذاته أن مهمة مجموعة المراقبين الدوليين لا تقتضى بطبيعتها نطاق الملاحظة والمراقبة والابلاغ ، أى التعبير

الانتخاب - التأكد من وجود ممثلي جميع الأحزاب في كل مركز انتخابي. تتم زيارته ، رصد أى شكوى من ممثلي الأحزاب والناخبين بخصوص قوائم الانتخاب أو عملية التصويت ذاتها وسريتها - كيفية صيانة ونقل صناديق الانتخاب بعد نهاية التصويت في الوقت المقرر ، مراقبة عملية فتح الصناديق في مراكز التجمع ، وعملية فرز الأصوات وأحصائها وتسجيلها والتأكد من وجود ومتابعة ممثلي جميع الأحزاب في تلك المواقع الخ .

الاداء الفعلي

على ضوء هذه القواعد والمعايير والخطوط الإرشادية استكملت مجموعة المراقبين الدوليين المرحلة الأولى من أعمالها اثناء فترة وجودها في العاصمة كولمبو بالاستماع الى زعماء وممثلي جميع الأحزاب والتجمعات السياسية كبيرها وصغيرها والتي تقدمت بمرشحين للانتخابات البرلمانية ، فالى جانب السكرتير العام للحزب الحاكم (حزب الاتحاد الوطني) فقد استقبلت المجموعة السيدة باندرانيكا زعيمة أهم احزاب المعارضة ، وبلغ عدد هذه الأحزاب والتجمعات السياسية تسعة ، اجتمعت بهم مجموعة المراقبين الدوليين خلال يومين متتاليين . وفي سياق هذه اللقاءات أيضا استقبل وزير الخارجية المجموعة (١٩٨٩/٢/٨٣) ، الذي رحب بوجودهم في سريلانكا مغبرا عن الشكر الخالص والتقدير الكبير لاستجابة دولهم ومنظماتهم للقيام بمهمة مراقبة الانتخابات البرلمانية مساعدة لسريلانكا والتي توضح في رايه ثقة الحزب الحاكم في نفسه باعتبار أن ليس لديه ما يخفيه عن المواطنين في سريلانكا أو عن انتظام العالم أجمع . وكرر وزير الخارجية ان دعوة مجموعة الرقابة الدولية للقيام بهذه المهمة جاء بناء على موافقة جميع الأحزاب والتجمعات السياسية في سريلانكا وأكد أن لجماعة الرقابة الدولية واغضائها فرادى ومجتمعين كامل الحرية في التنقل اينما شاءوا ومخاطبة أى جهة أو أى شخص يختارونه مؤكدا أن جهات الادارة في سريلانكا ستعمل على تيسير مهمة المجموعة بتدبير جميع سبل التنقل السريع اتغطية أكبر رقعة ممكنة في الدوائر الانتخابية في البلاد .

كذلك استقبل رئيس الجمهورية السيد/ بريماداس (رئيس الوزراء السابق) أعضاء المجموعة صباح يوم ١٩٨٩/٢/٨٤ قبيل سفرهم الى الاقاليم لتغطية العملية الانتخابية وكرر رئيس الجمهورية مضمون ما ذكره وزير الخارجية في اليوم السابق . هذا وبالرغم من أن الأوضاع السياسية الداخلية في سريلانكا تخرج عن نطاق هذا المقال إلا أن اجابات رئيس الجمهورية عن تساؤلات

عن الرأى بالطريقة المناسبة دون الخوض في أى نواح أخرى قد تمس الاختصاص الداخلي للدولة الداعية ، كالتدخل في موضوعات الشكاوى أو محاولة انصاف أصحابها . على أن كل هذه المحاذير لم تمنع أعضاء المجموعة من الاستماع لأى شكوى من أى حزب أو أى جهة عن سير الحملة الانتخابية وعملية الاقتراع ذاتها ، ومدى الالتزام أو عدم الالتزام فيها بالقانون الانتخابي في سريلانكا ، باعتبار أن آراء هذه الأحزاب والتجمعات السياسية - عتصر لازم - المساعدة مجموعة المراقبين الدوليين في تكوين رأيها وتقديرها وتقييمها لدى حرية وفراطة العملية الانتخابية وذلك استجابة لدعوة ورغبة الدولة الداعية نفسها .

وقد دفعت كل الاعتبارات المتقدمة الى قيام مجموعة المراقبين الدوليين بإعداد ونشر بيان صحفي (في ١٩٨٩/٢/٨٣) أهم ما جاء فيه في هذا الصدد أن وجودهم في سريلانكا هو تعبير عن التضامن مع شعب سريلانكا في استمرار تاييده وتمسكه بتقاليد الديمقراطية ، وهو كذلك تعبير عن الأمل في أن ذلك التمسك بتلك التقاليد سيخدم السلام وروح الوئام والصلح في البلاد . كذلك عقدت المجموعة بمبادرة منها مؤتمرا صحفيا في كولمبو كان فرصة أخرى للإجابة على التساؤلات المختلفة وإيضاحا لمفهوم اللجنة لمهمتها .

كيف قامت الجماعة بمهمتها

في اجتماع تنظيمي اقتصر على أعضائها تم وضع توصيف لمهمتها في خطوات موجهة لإنشائها على مرحلتين .

الأولى : تستمع المجموعة بكامل أعضائها اثناء وجودها في العاصمة كولمبو الى كل من يرغب من ممثلي الأحزاب والتجمعات السياسية في الادلاء برأيه وملاحظاته .

والمرحلة الثانية : يشكل أعضاء المجموعة تسع فرق (مراقبان لكل فريق) تغطي كل منها دائرتين انتخابيتين ويكون سفر كل فريق الى الإقليم في اليوم السابق على الانتخابات للتمكن من عمل الترتيبات اللازمة مع السلطات المحلية لتغطية أكبر عدد ممكن من المراكز الانتخابية يوم اجراء الانتخابات ذاتها . ورغبة في تحديد الاطار العام لأهم الملاحظات المطلوبة فقد اتفقت المجموعة على وضع عدد من المعايير الإرشادية لتسجيل ملاحظات كل فريق على حدة ، ومنها : مراقبة عملية التصويت ذاتها في كل مركز من مراكز الانتخابات التي سيختار كل فريق زيارتها في الدوائر الانتخابية الموكولة إليه وذلك : لتكوين انطباع عن مدى تعرض الناخبين لأى ضغط من عدمه - الإطمئنان الى سلامة اختتام صناديق

القنابل في أماكن متفرقة من جانب الجماعات الإرهابية التي كان هدفها الأوحده هو افساد العملية الانتخابية بين العرب بين صفوف الناخبين لصددهم عن ممارسة حقهم الانتخابي .

هذا وقد اعد كل فريق من الفرق التسع تقريراً عن مشاهداته وملاحظاته وتم بحث جميع هذه التقارير في عدد من اجتماعات مجموعة المراقبين الدوليين بكامل هيئاتها واسفر تبادل وجهات النظر الى الخروج بانطباع عام يمكن ايراد نقاطه الاساسية في الاتي :

- وقعت عدة احداث ارهابية في عدد غير قليل من المناطق ارجعت غالبها الى الجماعات المتطرفة التي تحارب فكرة الاقتراع العام ذاتها في ظل النظام الحالي . كذلك وقعت بعض المخالفات التي نسبت الى اشخاص ينتمون الى بعض الاحزاب السياسية .

- بالرغم من حوادث القتل والقاء القنابل واقامة المتاريس في بعض المناطق الى جانب ارهاب الناخبين بالقصاص الحال واللاحق ، فان الملاحظة الجديرة بالتسجيل هي الرغبة الجارفة لدى الغالبية العظمى من الناخبين في الادلاء باصواتهم .

- ساهمت قوات البوليس ، والجيش احيانا في طمأننة الناخبين بتوفير الحماية اللازمة لتمكينهم من تحقيق رغبتهم في ممارسة حقهم الانتخابي . ولذلك جاءت نسبة التصويت مرتفعة نسبيا (اكثر من ٧٠ ٪) على مستوى البلاد بالرغم من انخفاض في بعض المراكز الانتخابية نظرا للعمليات الارهابية .

تقرير المجموعة

اعدت مجموعة المراقبين الدوليين تقريراً مبدئياً أشارت فيه الى مجمل الانطباعات المتقدمة وضمنته انه بالرغم من بعض المآخذ فانه من الممكن القول بان الانتخابات كانت في مجملها حرة ونزيهة .

ولقد كان من الطبيعي ان يكون اعداد وصياغة مثل هذا التقرير عملية دقيقة خاصة ازاء تضارب الآراء احيانا نتيجة لاختلاف التقدير باختلاف الظروف والاحداث في طول البلاد وعرضها الى جانب الاعتبارات السياسية التي تحيط بالموضوع وتقدير مجموعة الرقابة الدولية لأهمية وحساسية الصياغة التي سيعبرون بها عن انطباع وتقييم اعضائها ككل . على ان التقرير المبدئي الذي اعدته المجموعة جاء متوازنا فلم يخف شيئا وخلص في الوقت ذاته الى تقييم فيه كثير من الانصاف لجهات الادارة والاحزاب المعارضة ، وقد تمت اذاعته ونشره في جميع الصحف ووسائل الاعلام ، ولم يصل لعلمنا اي نقد له لحين مغادرتنا للبلاد بعد قرابة ثلاثة

اعضاء مجموعة المراقبين عند لقائه بهم تلقى الضوء أيضا على مفهومه وتمسكه بالديمقراطية كخير أسلوب لمشاركة الشعب على أوسع نطاق في حل مشاكل البلاد الأساسية - فقد ذكر رئيس الجمهورية أنه يعمل على استمالة العناصر المناوئة للدخول في الساحة السياسية ونبذ الارهاب وذكر تأييدا لذلك أنه كان يأمل في تأجيل الانتخابات لاتاحة الفرصة أمام هذه العناصر للمشاركة في الانتخابات ولكن تعذر ذلك هذه المرة نظرا لأن قانون الانتخاب نفسه يلزم باجرائها في موعدها المحدد عقب حل البرلمان وفق ما ينص عليه دستور البلاد .

وفي المرحلة الثانية لآعمال مجموعة المراقبين : ليين سافرت الفرق التسع المشكلة الى الدوائر الانتخابية لتابعة ومراقبة عملية الاقتراع العام عن كثب في أكبر عدد ممكن من المراكز الانتخابية . وقياسا على ما قمنا به يمكن القول ان الفرق الأخرى قد اختارت زيارة المراكز الانتخابية على ضوء اللقاءات التي تمت في الاقاليم مع الممثلين المحليين للاحزاب والمرشحين غشية يوم اجراء الانتخابات اى على ضوء ماتوقعه هؤلاء من وقوع بعض المخالفات في هذا الموقع . او ذاك والتي وجدنا من المناسب التحقق منها بزيارة تلك المواقع يوم الاقتراع العام . وقد تمكنا خلال ذلك اليوم من زيارة ٢٦ مركزا انتخابيا من بداية حلول ميعاد الفتح في الصباح الباكر وحتى اتمام اغلاق صناديق الانتخاب في الموعد المحدد لها في الساعة الرابعة بعد الظهر ، كذلك تابعنا عملية فتح الصناديق الانتخابية في ثلاثة مراكز رئيسية حيث تمت عملية فرز التذاكر الانتخابية وتسجيل الأصوات الى الساعات الأولى من صباح اليوم التالي وذلك في وجود ممثل الاحزاب او مرشحينهم .

وفي اليوم التالي اجتمعت مجموعة المراقبين الدوليين بكامل هيئاتها في كوليو العاصمة لتبادل المعلومات وتجميع الانطباعات . وقد تمكنت المجموعة ككل من تغطية عشرين من الدوائر الانتخابية الاثنى والعشرين ، كما اتضح ان جميع الفرق التسع قد تمكنت من الانتشار في طول البلاد وعرضها بفضل التسهيلات الكبيرة التي اتاحتها جهات الادارة المحلية لسرعة الانتقال ومنها طائرات هيلوكوبتر وسيارات للتنقل السريع بين المراكز الانتخابية المختلفة تحت حراسة مسلحة . كذلك كان هناك اجماع على الثناء على حرص رجال الادارة في الاقاليم على الاستجابة السريعة لكل طلبات اعضاء مجموعة الرقابة الدولية وذلك بالرغم من المهام الثقالة الأخرى الملقاة على عاتق رجال الادارة والبوليس وخاصة ازاء استمرار حوادث الاغتيالات والتهديدات والقاء

فأدته وإيجابياته في الأذهان ويتسع نطاق تطبيقه يمرور الزمن المناسب ان نختتم هذا المقال بالإشارة الى ان عدداً غير قليل من الانتخابات البرلمانية في سريلانكا حتى سنة ١٩٨٢ قد أسفرت عن تغيير الحزب الحاكم . كذلك يجدر التذكير بان سريلانكا تأخذ بنظام المفوض العام للانتخابات الذي يشغله شخص يضمن استقلاله ان تعيينه يتم بواسطة رئيس الجمهورية ولكن لا يجوز عزله الا بموافقة البرلمان ، وله سلطات واسعة في تسيير العملية الانتخابية في ادق تفاصيلها ضمانا لا كبر قدر من تكافؤ الفرص امام جميع الاحزاب والتجمعات السياسية وكفالة حرية الناخبين في ممارسة حقهم الانتخابي .

تلك نود الإشارة في لمحة عابرة الى ان سريلانكا قد اخذت في الانتخابات البرلمانية الأخيرة بنظام القوائم مع التمثيل النسبي . وقد أسفر ذلك - كما هو معروف ، عن حصول الاحزاب المعارضة خاصة الحزب الذي تتزعمه السيدة/باندرا نيك (الذي انخفضت شعبيته) على عدد من المقاعد ما كانت لتحصل عليه في نظام الانتخاب الفردي . فهم يؤمنون في سريلانكا بحاجة النظام الديمقراطي الى معارضة لها وزنها حتى تستشعر تأثيرها على مجريات الأمور وبالتالي تنطلق في مواقفها من أرضية تحمل مسئولية المساهمة الحقيقية في مواجهة واقتراح الحلول لمشاكل البلاد . والجديد في نظام الانتخاب في سريلانكا دون الخوض في التفاصيل هو انه الى جانب التمثيل النسبي فقد ترك للناخب ايضا حق الاختيار من بين عدد من المرشحين في القائمة الحزبية ، بمعنى ان عددهم في القائمة الحزبية الواحدة يفوق عدد المقاعد المخصصة للدائرة الواحدة - فالتصويت يتم باختيار الناخب للحزب وكذلك اختيار عدد من بين الاسماء المدرجة في نفس القائمة الحزبية يساوي عدد المقاعد المخصصة للدائرة ، ويتم شغل المقاعد التي يفوز بها الحزب (وفق نظام التمثيل النسبي) من الحائزين منه على غالبية الأصوات .

ايام من النشر . هذا وقد كلفت المجموعة عضوين من اعضائها (نيبال والقلبين) باعداد تقرير تفصيلي عن مهمتها تكون نواته مجموعة التقارير التي اعدتها كل فريق من الفرق الصغ التي انتشرت في الدوائر الانتخابية ، وسيتم بعد ذلك تحرير التقريرين على جميع اعضاء المجموعة لبدء ملاحظاتهم او اقتراح التعديلات عليه وذلك قبل طبعه ونشره وفق طلب الجهات المهنية في سريلانكا

تقييم التجربة

فكرة دعوة جهات اجنبية محايدة لمراقبة عملية الانتخابات ليست جديدة تماما في هذه المنطقة من العالم فقد سبق ان قامت جهة غير حكومية بمراقبة انتخابات الرئاسة الأخيرة في باكستان كما ان لجنة من دول الـ SAAC قد قامت بنفس المهمة في سريلانكا عند اجراء انتخابات رئاسة الجمهورية في ديسمبر سنة ١٩٨٨ والتي أسفرت عن فوز السيد/بريماداسا بالرئاسة ، وقد تم نشر تقرير عن ذلك . وقد استفادت مجموعة المراقبين الدوليين للانتخابات البرلمانية من هذه التجربة السابقة فائدة غير قليلة ، كما تمكنت بذلك من تنظيم عملها والقيام بمهمتها بطريقة أوسع نطاقا ولعلها اوفق من سابقتها . والفكرة في ذاتها لها بطبيعة الحال مزايا ومثالب ومحاذير غير قليلة ، فالخط الفاصل بين الحياد الواجب والمساس بالشئون الداخلية خط دقيق قد ترحب او لا ترحب به الاجزاب الحاكمة والمعارضة . على ان دعوة مثل هذه المجموعة الدولية للقيام بهذه المهمة الدقيقة انما يشير في القمام الأول الى اطمئنان الحزب الحاكم الى قوته بل قد يعد تدليلا على ذلك ، كما ان وجود مثل هذه المجموعة خلال الحملة الانتخابية او مراحلها الأخيرة بما في ذلك العملية الانتخابية ذاتها يعد عاملا رادعا لجميع الاطراف يساهم في زيادة الثقة في الوسائل الديمقراطية وفي ترسيخ اهمية نزاهة العملية الانتخابية وحيثيتها . فهل تكون الفكرة نواة لارساء تقليد جديد قد تستقر



الملكية الفكرية بين اتفاقية الجات ومنظمة الويبو

محمد داغش

والانضمام الى الاتفاقيات الدولية المعنية . وقد أكدت بعض الدراسات على الصناعات الأمريكية أن أعمال القرصنة في مجال الملكية الفكرية لها تأثير سلبي كبير على الصناعات الأمريكية . فعلى المدى القصير تحد من قدرة المؤسسات والأفراد على الحصول على عائد مجز لاستثماراتهم في الوقت ورؤوس الأموال من أجل تنمية الابتكارات والبراءات المحمية ، والمنتجات ذات العلامات التجارية والأعمال الأدبية المحمية بحقوق المؤلف كما تؤثر على الصحة العامة وسلامة المواطن . أما على المدى الطويل فإن أعمال القرصنة تؤثر على نظام البراءات وحقوق المؤلف كأنظمة من أجل تشجيع الابتكارات وكذلك على العلاقات التجارية . كمؤشر للمستهلكين على جودة السلع والخدمات .

خلفية تاريخية :

منذ بداية الستينات بدأت الدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة ، تعاني من موضوع التجارة الدولية للسلع المقلدة أو بمعنى آخر القرصنة الدولية في مجال الملكية الفكرية . ويرجع اهتمام تلك الدول مؤخرا - بهذا الموضوع الى انه مرتبط الى حد كبير بالتنمية الاقتصادية للعديد من الدول الصناعية الحديثة (والمقصود هنا الدول النامية التي أحرزت تقدما ملموسا في مجال الصناعة) فكثير من رجال الصناعة في تلك الدول الصناعية الحديثة قد توصلوا الى انتاجية عالية تفوق بكثير احتياجات السوق المحلية ولم يكن امامهم الا التصدير . ولكن عدم حيازتهم لعلامات تجارية مشهورة كانت من أكبر العقبات امامهم لمناقسة المنتجات الأجنبية الموجودة فعلا في الأسواق العالمية . ومن ثم لجأوا الى انتاج سلع مقلدة تحت اسم علامات تجارية معروفة ومشهورة مسبقا في الأسواق العالمية . - هذا وقد ساعد على رواج سوق السلع المقلدة ، عدة اسباب :

- التطور التكنولوجي في مجالات عديدة مثل الاجهزة

الاختراع والعلامات التجارية وحقوق المؤلف هي العناصر الرئيسية الثلاثة للملكية الفكرية ، حيث أنها تشجع على تقديم المنتجات المبتكرة والأعمال الأدبية والفنية الى الجمهور عن طريق منح أصحاب تلك الأعمال بعض الحقوق الاستثنائية (عادة لفترة زمنية محدودة) فبراءة الاختراع تحمي الاختراعات وتمنح المخترعين حق الاستئثار بنتيجة مجهوداتهم الفكرية والخيالية لفترة زمنية محددة . كما أن العلامات التجارية عبارة عن أسماء ورموز مستخدمة من قبل الصانع للتعرف على السلع التي ينتجها ومن ناحية أخرى تساعد المستهلك على التعرف على مصدر تلك السلع وتفريقها عن السلع الأخرى المشابهة . أما الأعمال الأدبية والفنية ، فتمنح الحق الاستثنائي لفترة زمنية معينة لصاحبها من أجل إعادة نسخ ونشر واداء أو بيع تلك الأعمال .

والقرصنة الدولية في مجال حقوق الملكية الفكرية ، هي بصفة عامة الاستخدام غير المصرح به للبراءات أو العلامات التجارية أو حقوق المؤلف - وقد أصبحت في الثمانينات واحدة من أهم مشاكل التجارة الدولية للدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة . وقبل هذه الحقبة كانت الدول الصناعية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، تنتظر لحماية تلك الحقوق كمسألة فنية في المقام الأول وليس كسياسة تجارية لها تأثير فعال على القدرة التنافسية لها . حيث تبينت أخيرا تلك الدول أن القرصنة في مجال الملكية الفكرية تؤثر تأثيرا سلبيا على تجارتها الدولية بنفس درجة تأثير بعض الأنشطة التقليدية الأخرى والتي تعتبر ممارسات تجارية غير مشروعة . ومن ثم لجأت الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الى محاربة أعمال القرصنة عن طريق تشجيع الحكومات الأجنبية على تشديد حماية الملكية الفكرية عن طريق سن التشريعات الوطنية في هذا المجال

الصوتية والمرئية (الفيديو كاسيت) والتي سهلت جدا نسخ العديد من الأعمال المحمية .

- العائد السريع من عمليات القرصنة .

- زيادة طلب المستهلك .

- القوانين الخاصة بحظر الاستيراد .

- انخفاض سعر اليد العاملة في الدول النامية .

كما أن قرصنة الملكية الفكرية يكونون في موضع

تنافس أفضل من المنتجين الأصليين لتلبية احتياجات

أسواق الدول النامية حيث لا يواجهون النفقات الباهظة في

تطوير سلع خاصة بهم ومن ثم تكاليف الانتاج تكون

منخفضة نسبيا . كما أن مصاريف الدعاية والتسويق

لا تشكل عبءا أمامهم حيث يتحملها المنتج الأصلي للسلع

المقلدة ويجنون هم ثمرة هذا المجهود ، هذا بالإضافة الى

أنهم لا يواجهون أى مخاطرة تجارية حيث يقلدون فقط

السلع التي قد حققت فعلا نجاحا في الأسواق .

كل الأسباب سبالة الذكر جعلت قرصنة الملكية

الفكرية قادرين على انتاج سلع منخفضة التكاليف

ينافسون بها السلع الأصلية في الأسواق العالمية

كيفية معالجة القرصنة في مجال الملكية الفكرية :

بناء على الضغوط القوية والمتزايدة من رجال الأعمال

لمواجهة الآثار السلبية لعمليات القرصنة في مجال الملكية

الفكرية ، اهتمت حكومات الدول الصناعية بصفة عامة

والولايات المتحدة بصفة خاصة بموضوع حماية الملكية

الفكرية كأحدى المشاكل التجارية الملحة . ومن أجل

مواجهة تلك الآثار السلبية فقد استخدمت الدول

الصناعية ، المفاوضات متعددة الأطراف والمشاورات

الثنائية لتشجيع حكومات الدول النامية على حماية حقوق

الملكية الفكرية .

أولا : المفاوضات متعددة الأطراف :

١ - المنظمة العالمية للملكية الفكرية :

تضطلع المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)

بمسئولية النهوض بالنشاط الفكري الابداعي وتيسير

نقل التكنولوجيا الى البلدان النامية من أجل دفع عجلة

التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيها وتنص

الاتفاقية التي انشئت بموجبها الويبو (١٩٦٧) على أن

المنظمة تهدف الى دعم حماية الملكية الفكرية في جميع

انحاء العالم بفضل التعاون بين الدول . وتدير الويبو ١٧

اتحادا لمعاهدات أو اتفاقيات متعددة الأطراف في مجال

حماية الملكية الفكرية وعلى رأسها اتفاقية باريس لحماية

الملكية الصناعية واتفاقية بنى لحماية الأعمال الأدبية

والفنية . وتوفر الويبو المجال الدولي المناسب لمراجعة هذه

الاتفاقيات أو ابرام اتفاقيات جديدة .

ومن ضمن الأنشطة الرئيسية للويبو في مجال الملكية

الفكرية ، مساعدة الدول النامية في تدريب المختصين

وتقديم الخدمات الاستشارية لسن التشريعات وإنشاء

المؤسسات العامة أو تحديثها . وتدور حاليا في اطار

الويبو - ومنذ حوالي أكثر من عشر سنوات - المفاوضات

الخاصة بتعديل اتفاقية باريس لأول مرة بناء على طلب

الدول النامية ، بما يتمشى مع احتياجات تلك الدول

ولمواكبة التطور الصناعي والتكنولوجي لها ، مع محاولة

تضمين تلك الاتفاقية بملحق يتضمن بعض الأحكام

الخاصة بشأن تلك البلدان . ورغم ضغوة تلك

المفاوضات ، وعدم التوصل الى نتائج ايجابية فيها ، فقد

ظهرت مجموعة الدول النامية كجبهة قوية واحدة لها ثقل

فعال في مواجهة المحاولات المتعددة من جانب مجموعة

الدول الصناعية (المجموعة ب) والتي ترمى الى تشديد

حماية الملكية الفكرية بما يتمشى مع مفهوم ومصالح تلك

المجموعة .

ب - الجات والملكية الفكرية :

ازاء الموقف القوى لمجموعة الدول النامية ، سواء في

اطار الويبو أو في اطار الاونكتاد حيث تدور هناك

المفاوضات الخاصة بالمدونة الدولية لقواعد سلوك نقل

التكنولوجيا (تدور هذه المفاوضات منذ أكثر من ١٥

سنة) ، بالإضافة الى عدم اقتناع دول المجموعة ب

بإمكانية التوصل الى نتائج مرضية في المستقبل القريب

سواء في الويبو أو الأونكتاد ، فقد ركزت دول تلك المجموعة

بقيادة الولايات المتحدة مجهوداتها في الجات « وهو

الاطار الدولي الأول في مجال التجارة » من أجل التوصل

الى حماية دولية فعالة لحقوق الملكية الفكرية .

وقد بدأت الدول الصناعية مناقشة موضوع حماية الملكية

الفكرية في اطار الجات في أواخر جولة طوكيو للمفاوضات

التجارية متعددة الأطراف (٧٣ - ١٩٧٩) هذا وقد

حددت الدول الصناعية ، موضوعين لبحثهما في اطار

الجات :

١ - اعداد وتطبيق مدونة سلوك دولية لمحاربة السلع

التجارية المقلدة ، وتدعو هذه المدونة الدول المتعاقدة الى

عدم استيراد تلك السلع .

٢ - توقيع اتفاقية دولية قوية ضد الممارسات التجارية

الملتوية (غير المشروعة) التي تنشأ من عدم الحماية

الفعالة لحقوق الملكية الفكرية .

ويهدف الاقتراح الثانى الى اضافة بعض النصوص

الاجبارية بما في ذلك أحكام خاصة بالجات لفض

المنازعات التي تنشأ من جراء بعض الممارسات الوطنية

سواء في اطار اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية أو

وفي البداية قامت الولايات المتحدة بتحديد تلك الدول المشاغبة واعداد كشف بها وجدته تقرير US:GAO تلك الدول كالاتي : المكسيك والبرازيل (في القارة الأمريكية الهند وتيلاند وماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان والفلبين وسنغافورة وأندونيسيا (في القارة الآسيوية) هذا وتعتبر تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة أكثر ثلاث دول تسبب مشاكل جامة للمصالح الأمريكية وذلك فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية

ثم قامت الولايات المتحدة بعمل خسر للممارسات التجارية السلبية (وذلك من وجهة نظرهما) لتلك الدول التي لا توفر الحماية المطلوبة في مجال الملكية الفكرية ، كما قامت بمواجهة صريحة لتلك الممارسات التي تؤثر تأثيرا سلبيا مباشرا على المصالح الأمريكية التي تقدر ببلايين من الدولارات سنويا (U.S GAO-repor) وقد حددت الولايات المتحدة مبدئين أساسيين لمواجهة تلك الممارسات التجارية السلبية :

- ١ - مراقبة اعمال القرصنة في المنتج :
 - ٢ - تركيز مجهوداتها على أخطر المنافسين :
- حرصت الدول الصناعية من خلال تلك المشاورات الثنائية على تأكيد أن حماية الملكية الفكرية من شأنها أن تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك تنمية الصناعات المحلية في تلك الدول المشاغبة كما قامت الولايات المتحدة والعديد من الدول الصناعية بتقديم بعض البرامج التدريبية لمساعدة تلك الدول على اعداد الكوادر الوطنية وسن التشريعات الفعالة وإنشاء الأجهزة الادارية في مجال الملكية الفكرية : ويمكن القول أن الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة قد أحرزت تقدما ملموسا لتقوية قوانين بعض الدول الأجنبية في مجال حقوق الملكية الفكرية ، وذلك من خلال المشاورات الثنائية التي أجرتها مع تلك الدول التي تسبب لها مشاكل حادة في هذا المجال . وعلى سبيل المثال وليس الحصر : فقد عدلت تايوان قانونها الخاص بحق المؤلف الذي ضم لأول مرة بعض العقوبات على أعمال القرصنة في مجال الملكية الفكرية ، وتضمنت تلك القوانين نصوصا لحماية برامج الكمبيوتر . كما اصدرت تايوان قانونا جديدا لبراءات الاختراع وتعمل حاليا على اصدار قانون خاص بالمنافسة التجارية غير المشروعة . أما سنغافورة فقد صدقت مؤخرا على قانون حق المؤلف ، كما أدخلت كوريا الجنوبية عدة تعديلات على الممارسات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية .

أما في حالة عدم التوصل الى نتائج مرضية من خلال تلك المشاورات الثنائية فقد اتبعت بعض الدول

اتفاقية بين لحماية الأعمال الأدبية والفنية . هذا وقد قرر المؤتمر الوزاري للجات ببونتا دل استي (أورجواي سبتمبر ٨٦) ما يلي :

- ١ - بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية ، يجب أن تهدف المفاوضات الى : توضيح احكام الجات ، اعداد ما يتناسب من قواعد وسلوكيات جديدة .
- ٢ - بالنسبة للسلع المقلدة ، يجب أن تهدف المفاوضات الى التوصل الى اطار دولي وأسس وقواعد جديدة أخذة في الاعتبار الأعمال التي تم الانتهاء منها في اطار الجات . وقد أكد الاجتماع الوزاري أن هذه المفاوضات السابقة ذكرها يجب الا تؤثر بأي حال من الأحوال على أية مبادرات أخرى قد يؤخذ بها في اطار الويبو أو أية جهة أخرى تتعامل في موضوعات الملكية الفكرية

لماذا الجات ؟

يعتقد كثير من رجال الصناعة الغربية أن الاتفاقيات الموجودة حاليا أثبتت عدم صلاحيتها في إيجاد رقابة فعالة على القرصنة الدولية في مجال الملكية الفكرية . وأن إجراءات أو احكام أقوى لحقوق الملكية الفكرية من السهل اعتمادها في اطار الجات عنه في اطار الويبو للأسباب التالية :

- ١ - أن الجات له ميكانيزم أسهل لاعتماد إجراءات أو احكام جديدة ، حيث أن أعضاء الجات لم يشكلوا مجموعات تصويت وذلك بسبب اختلاف مصالحهم الاقتصادية في مختلف المجالات التجارية التابعة لمفاوضات الجات

- ٢ - أن الاطار الواسع للمفاوضات التي تجرى في جولات الجات تمنح فرصة أكبر للتوصل الى اتفاق عام على أي مشروع مبدونة . كذلك هذا الاطار يشجع على أقصى مشاركة في المناقشات

- ٣ - أن احكام الجات الخاصة بفض المنازعات ، رغم انها تحتاج لتعديلات جوهرية ، إلا انها بصفة عامة أفضل من مثيلتها الواردة في اتفاقيات الويبو والتي تستدعي نقل الخلافات امام محكمة العدل الدولية

ثانيا : المشاورات الثنائية :

يتضح مما سبق أن المحاولات العديدة من جانب الدول الصناعية من أجل تقوية حقوق الملكية الفكرية في اطار الويبو قد باءت بالفشل نتيجة المواقف المتشددة من جانب النامية كما أن محاولاتها أيضا في هذا المجال في اطار الجات لم تصل بعد للنتيجة المرجوة . ولذا لجأت تلك الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الى المشاورات الثنائية المباشرة مع الدول المشاغبة Problem Countries لحماية مصالحها الحيوية في هذا المجال .

٣ - كما تهدف مجموعة الدول الصناعية بصفة عامة لربط قواعد حماية الملكية الفكرية بنظام حل المنازعات بالجات ، بمعنى تشكيل فرق للتحكيم ، وفقا للنظام المتبع في الجات - للنظر في حالات مخالفة القواعد والمعايير الجديدة وتوقيع العقوبات التجارية على الأطراف المتعاقدة غير الملتزمة بتلك المعايير .

وجهة نظر الدول النامية من هذه المفاوضات :

توافق الدول النامية على أن الجات قد يكون أكثر قدرة على مناقشة ودراسة الجوانب التجارية لعملية القرصنة إلا أن الويبو - من وجهة نظرها هو الإطار الدولي المناسب لمناقشة أى مشاكل متعلقة بحماية الملكية الفكرية . وترى الدول النامية أن أى إجراء من أجل محاربة القرصنة يجب أن يكون - في المجال الأول - بالتركيز على تعديل الإجراءات الوطنية الواردة في اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (المادة التاسعة من الاتفاقية بخصوص : العلامات التجارية ، والمنتجات التي تحمل علامة أو اسما تجاريا بطريق غير مشروع) والأحكام الأخرى في الاتفاقيات المعنية التي تديرها الويبو .

كما ترى الدول النامية عدم جدوى خلق معايير وقواعد جديدة لحماية الملكية الفكرية في إطار الجات وأنه لمن الأفضل تطبيق المبادئ الواردة في إطار الويبو هذا وتعارض الدول النامية وضع أى أحكام جديدة لحماية الملكية الفكرية في إطار الجات والتي ليست الا اتفاقية عامة للتعريفات والتجارة ، بينما الويبو هي المنظمة الدولية المتخصصة في هذا المجال ، كما أن وضع مثل تلك الأحكام في إطار الجات سوف يوقع الدول النامية تحت طائلة العقوبات التجارية بسبب تعارض وجهات النظر في درجة حمايتها لحقوق الملكية الفكرية .

وتطالب الدول النامية بالتمسك بالاعلان الوزاري لبونتادل استى وبعدم التوسع في تفسيره والذي يدعو مجموعة التفاوض لبحث « اوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة بما في ذلك التجارة والسلع المقلدة » في حين تفسر الولايات المتحدة ومجموعة الدول الصناعية الاعلان الوزاري ، بأنه دعوة لطرح كافة المشكلات الخاصة بحماية الملكية الفكرية على مائدة المفاوضات . فبالنسبة لأوجه حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة فإن الاعلان الوزاري يؤكد على أن تتمشى أية قواعد جديدة - يتم التوصل اليها من خلال المفاوضات - مع القواعد الموجودة حاليا (والمقصود هنا الأحكام الواردة في الاتفاقيات المعنية والتي تديرها الويبو مثل اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية واتفاقية مدريد الخاصة بالتسجيل الدولي للعلامات التجارية واتفاقية

الصناعية - وخاصة الولايات المتحدة - سياسة التهديد واستخدام بعض الأعمال التجارية من جانب واحد مثل : إيقاف العمل ببعض الاتفاقيات التجارية أو فرض رسوم جمركية على سلع تلك الدول التي لا توفر حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية . وطبقت فعلا الولايات المتحدة بعض العقوبات الاقتصادية في إطار نظام الأفضليات العام ، على بعض الدول المشاغبة أمثال البرازيل والمكسيك .

وجهة نظر الدول الغربية من هذه المفاوضات في الجات :

- المطالبة باقرار مجموعة من المبادئ في إطار الجات من أجل رفع الحواجز التي تعوق التجارة .

- يرى رجال الأعمال الغربيين أن الجهود المبذولة في إطار الويبو غير كافية والخسائر التي يتعرض لها رجال الصناعة باهظة ، لعدم فاعلية النظم المعمول بها حاليا . - يزعم أن اعلان بونتادل استى لم يضع حدا لمجال التفاوض ولا قطاعات التفاوض .

- يطالبون بضرورة وضع معايير دولية جديدة لحماية الملكية الفكرية في إطار الجات يليها في الخطوة التالية ، سن أو تعديل التشريعات الوطنية بما يتمشى مع تلك المعايير الجديدة . والا كانت هناك العقوبات الاقتصادية للطرف غير الملتزم بتعهداته .

واقترحت الولايات المتحدة في الاجتماع الوزاري في

بونتادل استى على الدول المتعاقدة وجوب :

أ - أن تتوصل الى اتفاق تجارى بشأن الممارسات غير السوية للتجارة والتي تنشأ من عدم وجود أنظمة وطنية مناسبة لحماية الملكية الفكرية .

ب - أن تعمل لحل المشاكل الناجمة عن تجارة السلع المقلدة وذلك عن طريق اعتماد مدونة سلوك ضد السلع المقلدة وتقوية المعايير الدولية الخاصة بالملكية الفكرية والواردة في الاتفاقيات التي تديرها الويبو .

ويمكن تلخيص موقف الولايات المتحدة والدول الصناعية في اجتماعات بونتادل استى على النحو التالي :

١ - المجموعة الأوروبية وسويسرا تؤكدان في اقتراحهما ضرورة الاعتماد على المعايير والقواعد الدولية الموجودة حاليا في إطار الويبو ثم استكمال أوجه النقص عن طريق وضع معايير اضافية جديدة في إطار الجات .

٢ - أما الولايات المتحدة واليابان ودول شمال أوروبا فتري أن تصبح الجات هي الجهة الأصلية التي من شأنها وضع معايير جديدة لمواجهة المشاكل الناجمة عن تجارة السلع المقلدة وتقوية نظام حماية الملكية الفكرية بصفة عامة .

الصناعية التكنولوجية الحديثة التي بدونها لا يمكن استثمار تلك المواد .

- تشكل المفاوضات الخاصة بالملكية الفكرية - والتي تجرى في إطار الجات - جزءا من الحوار بين الشمال والجنوب حول نقل التكنولوجيا ، ولا يمكن مناقشتها أو تناولها بالبحث دون الأخذ في الاعتبار المفاوضات العديدة في محافل دولية أخرى مثل :

أ - المفاوضات الجارية منذ عام ١٩٧٢ في الوبو (بناء على طلب الدول النامية) من أجل مراجعة وتعديل اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ، بغية إدخال بعض القواعد والمعايير التي تتفق والأوضاع الاقتصادية الحالية في الدول النامية .

ب - المفاوضات الجارية منذ منتصف الستينات ، في إطار الانكتاد ، من أجل التوصل الى اقرار مدونة دولية لقواعد السلوك لنقل التكنولوجيا .

- دأبت الدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة ، في الحقبة الأخيرة على معارضة مواقف الدول النامية - سواء في الوبو أو الانكتاد - الرامية الى الحصول على بعض الامتيازات في مجال الملكية الفكرية وتعديل الاتفاقيات الدولية في هذا المجال بما يتواءم مع نموها الاقتصادي وتطورها التكنولوجي .

- ونتيجة للمواقف الحازمة للدول النامية فقد ايقنت الدول الصناعية صعوبة التوصل الى ما تبتغيه من تقوية حماية حقوق الملكية الفكرية سواء في إطار الوبو أو الانكتاد . ومن ثم لجأت تلك الدول الى نقل مناقشة موضوعات الملكية الفكرية من إطار منظمة متخصصة كالوبو الى إطار الجات وهي عبارة عن اتفاقية تعاقدية لكل اطرافها حقوق وواجبات متساوية ولا يوجد بها مجموعات تصويت D.B.G77 وبالتالي يسهل السيطرة على الموضوع برمته وفرض عقوبات اقتصادية على الأطراف التي لا تحترم قواعد حماية الملكية الفكرية وذلك في حالة ما اذا تم اقرار رأى اتفاقية في إطارها .

- تعتبر بعض الدول النامية مصدرا للسلع المقلدة وسوقا لها ، ومن ثم فإن مشاركة تلك الدول ، في أي مفاوضات في هذا الخصوص ، مهمة جدا لتأكيد فاعلية أي خطوات قد تتخذ في إطار الجات .

- تخشى الدول النامية المعنية . من التوصل الى اقرار مدونة دولية لمحاربة السلع التجارية المقلدة والتي سوف تكون بالقطع عقبة رئيسية امام صادراتها من تلك السلع .

- ان استخدام المشاورات الثنائية المباشرة واللجوء الى

برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية) .
وتعارض الدول النامية بشدة ما ترمى اليه الولايات المتحدة بصفة خاصة والدول الصناعية بصفة عامة من إلزام الأطراف المتعاقدة بتعديل تشريعاتها الوطنية في مجال حقوق الملكية الفكرية ، بما يتمشى والنظام المزمع اقراره في إطار الجات . حيث أن هذا النظام قد يسفر عن تعرض الدول غير الملتزمة بتعديل تشريعاتها الوطنية لعقوبات تجارية ، وهو ما تسعى مجموعة الدول النامية لتفاديه .

كما تعارض الدول النامية ادخال مجالات جديدة مثل الخدمات ، الاستثمارات والملكية في الفكرية في الجات والتي تنحصر صلاحيتها - حسب وجهة نظر الدول النامية - في مجال التعريفات وتجارة السلع ، هذا وقد تبنت مجموعة العشرة والمكونة من (الأرجنتين ، البرازيل كوبا - مصر - الهند - نيكاراغوا - نيجيريا - بيرو - تينانيا - ويوغوسلافيا) في الاجتماع الوزاري ببونتال استا (سبتمبر ٨٦) ورقة العمل المقدمة من البرازيل والتي تعكس بجانب ما تضمنته من حجج وأسائيد ، وجهة النظر سالفة الذكر .

وأخيرا تؤكد الدول النامية أن الملكية الفكرية ليست من اختصاص الجات حيث أن هناك منظمة دولية متخصصة « الوبو » لها تلك الصلاحيات .

ويمكن تلخيص وتقسيم المواقف السابقة على النحو التالي :

- ترى كثير من الدول النامية أن اعمال القرصنة في مجال الملكية الفكرية من شأنها خلق أنشطة اقتصادية ، كإقامة الصناعات وإيجاد فرص عمل للحد من البطالة ، ومن ثم فإن بعض تلك الدول تغض النظر عنها وتتردد في اخذ الاجراءات الفعالة للحد من هذه الأعمال .

- تنظر بعض الدول النامية للملكية الفكرية ، كملكية مشتركة للبشر ، ويجب على التشريعات الدولية أن تساعد على حيازتها كأداة للتنمية الاقتصادية بدلا من وضع العقبات في طريق استخدامها .

- في الحقيقة ان مناقشة الملكية الفكرية في إطار الجات ، ما هي الا محاولة جديدة من قبل الدول الصناعية من أجل حماية نتائج ابتكاراتهم واختراعاتهم العلمية ، أو بمعنى آخر من أجل حماية التكنولوجيا الغربية والعمل على الاستئثار باستغلالها لأطول مدة ممكنة ومحاولة وضع العقبات امام الدول النامية للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا الا بالشروط التي تضعها الدول الصناعية . فالتكنولوجيا هي سلعة اليوم والغد ، فبينما تمتلك الدول النامية المواد الأولية ، تمتلك الدول

الفكرية ، بما في ذلك مراجعة وتعديل القانون المصري لبراءات الاختراع (رقم ١٢٢ لعام ١٩٤٩) بما يتماشى مع برامج التنمية والتطور التكنولوجي للبلاد ، وحتى يكون هذا القانون المحلى سلاحاً قوياً في يد المفاوض المصري عند مناقشة عقود تراخيص نقل التكنولوجيا .

- اعداد الكوادر الوطنية اللازمة والمتخصصة في التفاوض بشأن عقود التراخيص المتصلة بالملكية الفكرية حتى يمكنها أن تقيم وتختار التكنولوجيا .

- دعم وتحديث المؤسسات الوطنية التي تتعامل مع عناصر الملكية الفكرية والتنسيق فيما بينها .

- تشجيع خلق علامات تجارية وطنية .

- ضرورة تمثيل وزارة الخارجية ، الى جانب المؤسسات الوطنية المعنية الأخرى ، في كافة المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية التي تناقش الموضوعات الخاصة بالملكية الفكرية .

ثانياً : التدابير الواجب اتخاذها على الصعيد الدولي :

- الحرص على عدم التوسع في تفسير الإعلان الوزاري « لبونتادل استي » والعمل على التصدي لمحاولات الدول الصناعية في هذا الاتجاه .

- الالتزام بمواقف الدول النامية والعمل على تدعيمها في كافة المحافل الدولية .

- العمل على تضمين بعض الأحكام الخاصة بالدول النامية - معاملة تمييزية - مثلاً - لاي مدونة أو اتفاقية يتم اقرارها بشأن الملكية الفكرية في اطار الجات .

- التصدي لمحاولات الدول الصناعية من خلق Super GATT يتدخل في كافة الأنشطة الاقتصادية والفنية .

وبدلاً من ذلك يكون من الأفضل مراجعة الاتفاقيات الدولية المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية ، والتي تديرها الويبو ، وتعديل هذه الاتفاقيات بما يتواءم وبرامج التنمية والتطور التكنولوجي في الدول النامية .

- مساندة ودعم مواقف الدول النامية في الويبو خاصة خلال المفاوضات المعنية بمراجعة اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية وفي الانكثاد عند مناقشة مشروع المدونة الدولية لقواعد السلوك لنقل التكنولوجيا .

- تشجيع الخطوات التي اتخذها الويبو - بناء على طلب مجموعة الدول النامية - لدراسة بعض الأحكام لمواجهة

تجارة السلع المقلدة .

- الالتزام ببيان رؤساء دول عدم الانحياز في اجتماعهم في هراي (سبتمبر ١٩٨٦) والذي يؤكد أن الجات ليس

لديه ضلحيات في مجالات الاستثمار والخدمات والملكية الفكرية . □

العقوبات الاقتصادية في بعض الأحيان ساعد المفاوض الغربي على اختراق صفوف تكتل مجموعة الدول النامية في المحافل الدولية .

- ورغم تباين المواقف وصعوبة المفاوضات في الجات بين الدول الصناعية من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى ، إلا أن الرسميين الغربيين يبدون تفاؤلاً لهم من إمكانية التوصل الى اقرار مدونة أو أكثر لحماية الملكية الفكرية في اطار الجات .

- يؤكد الرسميون الغربيون أنه بصرف النظر عن قيمة المدونة أو أي اتفاقيات قد تتمخض عنها مفاوضات الجات في مجال الملكية الفكرية ، فإن أي تقدم قد يحرزه الجات في هذا المجال ، سوف يشكل بالقطع ضغطاً قوياً على الويبو وأعضاء الاتفاقيات المختلفة التي يديرها ، من أجل تشديد حماية حقوق الملكية الفكرية في هذه المنظمة .

وفي ضوء ما تقدم يجب علينا أن نتفهم أن جوهر مناقشة موضوع الملكية الفكرية في الجات ليس هو مجازية تجارية السلع المقلدة - كما تدعى الدول الصناعية - بقدر ما هو في الحقيقة محاولة تشديد حماية عناصر الملكية الفكرية (الا وهي براءات الاختراع ، العلامات التجارية ، حقوق المؤلف) .

ومن المؤكد أن مفاوضي الدول الصناعية سوف يحاولون خلال جولة الجات ، كسب تأييد بعض الدول النامية التي لم تظهر حتى الآن اهتماماً يذكر أثناء مناقشة موضوع حماية حقوق الملكية الفكرية في اطار الجات .

ومن الواضح نتيجة تباين مواقف الدول الصناعية من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى أن الوقت اللازم لإقرار أي اتفاقيات بشأن حماية الملكية الفكرية في اطار الجات ، سيحول دون أن يكون لهذه الاتفاقيات تأثير فوري ، وربما يكون لها تأثير على المدى الطويل وعلى العموم فإن هذا التأثير سيتوقف بالطبع على عدد الأطراف المتعاقدة ومضمون تلك الاتفاقيات وبالنسبة لموضوع حماية حقوق الملكية الفكرية بصفة عامة هناك عدة تدابير يجب اتخاذها سواء على الصعيد الوطني أو الصعيد الدولي .

أولاً : التدابير الواجب اتخاذها على الصعيد الوطني

- اقرار سياسة تكنولوجية قومية واضحة المعالم والالتزام بها على جميع المستويات .

- الانتهاء من اجراءات التصديق على مشروع القانون الوطني الخاص بنقل التكنولوجيا .

- مراجعة الاطارات القانونية لحماية حقوق الملكية

فكر الإستراتيجية العسكرية

تأثير الموقع الجغرافي على الأمن القومي والدفاع عنه

لواء طلعت مسلم

الدولة حيث تنطبق أبعاد أمن المجتمع على أمن الدولة إذا كانت الدولة باقليمها وتنظيمها هي التجسيد الطبيعي والكامل للمجتمع ، وعندما يكون النظام الحاكم للدولة ممثلاً حقيقياً لقوى المجتمع وأمانه وحريضا على مصالحه فإن أمن نظام الحكم يصبح عاملاً رئيسياً في أمن الدولة الذي ينطبق على أمن الأقليم - الذي هو في نفس الوقت تجسيد واقعي لأمن الجماعة القومية (المجتمع) الذي يعيش على هذا الإقليم .

ومهما اختلف مفهوم الأمن القومي لدى المهتمين بالأمن ، فأننا سنجد دائماً رابطة ما بين المفهوم والإقليم . فيذكر اللواء عدلي حسن سعيد ما يفهم منه أن الأمن القومي يعني « تنسيق زكائز ثمانية الأمة من الداخل ، ودفع التهديد المحتمل من الخارج » ثم هو يربط هذا المفهوم بالإقليم بأن يناقش « الموقع الجغرافي للوطن العربي » . بينما يذكر د . حامد ربيع أن الأمن القومي « يعني في جوهره مجموعة من القواعد حيث تجاوزها لا بد وأن يقابل بطريقة مباشرة بإصرار عنيف لحماية الكيان الذاتي » ثم هو يقول « أن مفهوم الأمن القومي هو عملية تطويع سياسية لعناصر الضعف الاستراتيجي للوضع الإقليمي لدولة معينة » ود . علي الدين هلال يرى أن مضمون الأمن العربي هو « تعبير عن الأمة الواحدة التي - رغم التجزئة السياسية - تمتلك مصيراً مشتركاً وتواجه تهديدات وأخطاراً متماثلة » ثم أنه وهو يعلل بعد هذا المضمون عن السياسات العربية الراهنة بعيداً جزئياً إلى « اعتبارات الموقع الجغرافي والخصوصيات التاريخية » ثم أنه يتحدث عن خبرة السبعينات والاطار الإقليمي والدولي وهو يقول « إقامة إسرائيل من ناحية أخرى منعت الاتصال الجغرافي المباشر بين مصر والمشرق العربي » ويكتب د . عبد المنعم المشاط « أن تحليلنا يتبنى حقيقة أن النظام العربي إنما يكون إقليماً متكاملًا أو نظاماً فرعياً هو النظام الإقليمي العربي » وهو يفترض أن الأمن الإقليمي العربي لا يمكن التخلي عنه مهما كان مقدار ما تم تحقيقه على مستوى الدولة أو المستوى المحلي - معنى ذلك أن الأمن القومي العربي يتمتع بدينامية ذاتية « ويذكر د . فؤاد رسلان أنه ضمان بقاء الدولة والمجتمع السياسي وتأكيد الاستمرار أحد

يجمع الكتاب العرب المهتمون بموضوعات الأمن القومي على أن مفهومه مازال هشاً وأنه يحتاج إلى تحديد دقيق لدلوله وعناصره . وعادة ما يثيرون التفريق بين الأمن القومي والأمن الإقليمي ، وأمن الدولة ، وأمن النظام ، وكثيراً ما تختلف المفاهيم والدلولات والعناصر في كل مفهوم عن الآخر . إلا أنه مهما اختلفت المفاهيم فلاشك أن الدفاع عن الجماعة القومية هو أحد عناصر الأمن القومي العربي ، بمعنى أن الأمن القومي يضم بين عناصره الدفاع عن المجتمع القومي ضد عناصر التهديد الخارجية ، وأنه أصبح يختلف عن بعض المفاهيم القديمة التي ركزت على المفهوم العسكري للأمن القومي فقط متجاهلة الجوانب المجتمعية ، إلا أنها لم تستبعد الجانب العسكري للأمن ، وما زالت تعتبره جانباً هاماً من جوانب الأمن القومي .

وعلى نفس النمط يجد القارئ للأدبيات التي تتناول موضوعات الأمن القومي عموماً ، والأمن القومي العربي بصفة خاصة أنه رغم التركيز في كثير منها على الجانب المجتمعي للأمن القومي ، والعمل على فصله عن الأمن الإقليمي وأمن الدولة وأمن النظام ، إلا أننا نجد في نفس الوقت الحديث عن الإقليم والدولة ، بل وربما النظام أحياناً ملازم للحديث عن الأمن القومي . ولا بد من أن نسلم أنه لا غرابة في ذلك إذ أن المجتمع لا بد وأن يرتبط بشكل أو بآخر بوجود إقليم قومي تعيش عليه الجماعة القومية وينتمي إليه أفراد الجماعة القومية الذي لا يعيشون على أرض الإقليم ، وأنه يصعب تصور إمكان تحقيق أمن قومي لجماعة قومية لا ترتبط بإقليم أو تنتمي إليه ، ولاشك أن الجماعات القومية التي حرمت من إقليمها القومي مثل شعب فلسطين وشعب جنوب أفريقيا تجد صعوبة بالغة في الحفاظ على أمنها القومي ، بل يمكن القول أن أمنها مستباح لغيرها طالما أنها لا تسيطر على إقليمها القومي . ويستطيع الباحث أيضاً أن يستنتج علاقة مشابهة - وإن كانت غير مماثلة - للأمن القومي بأمن الدولة إذ أنه لا بد من وجود تنظيم للواجبات والمسؤوليات داخل الجماعة يحدد المسؤولية عن المحافظة على أمن المجتمع (الأمن القومي) ، وأن هذا التنظيم هو في النهاية الهيكل التنظيمي لجهاز

هذا الموقع في الضغط على الاقتصاد العالمي أو التأثير على حركة التجارة الدولية ، فإنه في حالة الضعف يكون الاقليم العربي بدرجة اكيدة وحتمية جاذبا لاطماع السيطرة من القوى الأخرى وخاصة العظمى منها .

يطل الاقليم العربي على عدة بحار دولية اهمها البحرين المتوسط والأحمر اذ بهما الأساطيل التجارية والحربية للدول العظمى وباقي الدول الأخرى . وللبحر المتوسط مدخلان رئيسيان ومدخل فرعى ثالث . المدخل الأول قناة السويس والمدخل الثاني مضيق جبل طارق والمدخل الأول يقع بكامله بداخل الاقليم العربي بينما يحف الاقليم العربي بالمدخل الثاني من الجنوب وبذا يستطيع الاقليم العربي التحكم في مداخل هذا البحر الخيوى الذي تمر به نسبة كبيرة من حجم التجارة الدولية ويشكل عنصرا هاما في المناورة الدفاعية . لاساطيل كلتا الكتلتين المتصارعتين ، اما البحر الأحمر فهو المنفذ من البحر المتوسط الى المحيط الهندي وله ايضا مدخلان احدهما قناة السويس وقد سبق الحديث عنها بأنها تدخل بالكامل في الاقليم العربي ، والثاني مضيق باب المندب وهو يقع في أغلبه داخل الاقليم العربي اذ ان الممر الملاحي به يقع اساسا في المياه الاقليمية لدولة اليمن الديمقراطية الشعبية بينما تشاركها كل من اثيوبيا ، وجيبوتي (الغربية) على الشاطئ المقابل وهكذا فان الاقليم العربي يسيطر على المداخل الخارجية لكل من البحر المتوسط ، والبحر الأحمر بالاشتراك مع اقاليم غير عربية في حين تسيطر بالكامل على حلقة الاتصال الحيوية بينهما . والبحر الأحمر في ذلك يشابه البحر المتوسط في اهميته للقوى الخارجية ، ويجعل مداخله هدفا لاطماع القوى الأجنبية وخاصة العظمى منها . ولا بران اهمية ذلك يكفي ان تذكر ما حدث من ارتباط عالمي نتيجة لتوقف حركة الملاحة البحرية الدولية في قناة السويس في الفترة من عام ١٩٦٧ الى ١٩٧٥ ، ثم عند اغلاق مضيق باب المندب في عام ١٩٧٣ ، وما اثاره ذلك من تهديدات امريكية بالاستيلاء عليه .

يتميز الاقليم العربي بقربه من الدولتين العظميين . فالاقليم العربي من اقرب المناطق الى اراضى الاتحاد السوفيتى مما يشكل خطورة على امته ، وقد تعرضت الدولة الروسية للغزو والهزيمة من المنطقة الممتدة من شرق تركيا حتى شمال ايران . والاقليم العربي لا يلاصق حدود الوجود الاستراتيجى السوفيتى داخل حدوده حيث تقصلاته عنه كل من تركيا وايران ، الا انه يصبح شديد القرب من الجسد السوفيتى عند تلاقى الحدود العراقية بكل من الحدود الابرائية والتركية والسورية قرب الموصل وهو بذلك ذو أهمية شديدة اذا تعرضت الحدود السوفيتية في تلك المنطقة للخطر ، فهو يمثل عمق قواعد الهجوم اذا اتجه الى المهاجمين ، وهو حصار لقواعد الجانبين على الأقل . لذلك فان كلا من الكتلتين المتصارعتين العالميتين تسعى الى ضم الاقليم العربي الى مناطق نفوذها أو السيطرة عليه . فالولايات المتحدة الأمريكية سعت الى جر الجماعة القومية العربية الى الأحلاف خلال الخمسينات والستينات ، وهى تسعى منذ السبعينات الى فرض سيطرتها عليه ولايجاد موطئ قدم لتدخلها فيه من خلال قواتها في منطقة الخليج ولقوات القيادة المركزية ، ولاخضاع ارادتها بتحركات الاسطول في البحر المتوسط والتهديدات والاعتداءات على الدول العربية . ومن الجانب الآخر يسعى الاتحاد السوفيتى الى استمالة الجماعة القومية بعدة طرق اهمها تقديم المعونة العسكرية ضد الأخطار الخارجية وهو يركز في علاقته على كل من العراق وسوريا باعتبارهما العمق المباشر لكل من ايران وتركيا الذين لم يمكنه حتى الآن اغراضهما على اتخاذ موقف ودى حياله . من جهة أخرى فان الاقليم العربي هو اقرب مناطق العالم الى الوجود الأمريكى في الولايات المتحدة الأمريكية اذا استبعدنا دول حلف شمال الاطلسي . ويبدو ذلك واضحا بصفة خاصة بالنسبة لدول المغرب وموريتانيا والصبراء الغربية . وخاصة في اقترابها من

عناصر اربعة حول مفهوم الامن القومى ليست موضعا للمناقشة « ثم انه يحصر المغطيات الموضوعية للامن القومى في عناصر اربعة هى : المغطيات الجغرافية ، والعامل البشرى ، والموارد الاقتصادية والقانون الدولى العام » وان المغطيات الجغرافية هى بمثابة الخلفية المتينة للمغطيات الاستراتيجية .

يبدو فيما سبق مدى ارتباط العوامل الجغرافية سواء كانت باعتبارها موضعا جغرافيا اقليميا ، او باعتبارها طبيعية جغرافية للاقليم القومى بمفهوم الامن القومى ، فالامن القومى يرتبط بعوامل خارجية وبمناخ الاقليم الذى ينتمى اليه الاقليم القومى ، وبمناخ موقع هذا الاقليم من العالم ، وبالطبيعة الجغرافية للاقليم باعتباره جزءا من الوجود الاستراتيجى الغربى . ومن الطبيعى الا تكون هذه العوامل الجغرافية هى العوامل الوحيدة التى ترتبط بمفهوم الامن القومى ، ولكنها تقف على رأس هذه العوامل .

تأثير الموقع الجغرافى للاقليم العربى على الامن القومى :
يتميز موقع الاقليم العربى بأنه :

اولا : يتحكم في اغلب العلاقات الدائمة بين قارات العالم القديمة وفي جزء هام من علاقات العالم الجديد بالقديم .

ثانيا : يتحكم في مداخل البحرين المتوسط والأحمر .

ثالثا : يقربه النسبى من كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وغرب أوروبا . ترجع الميزة الأولى الى الامتداد الجغرافى للاقليم العربى وموضع ذلك الامتداد . فالامتداد الجغرافى للاقليم العربى يشكل حاجزا جغرافيا لا بد من اختراقه لاتصال افريقيا مباشرة مع أوروبا ، وله تأثير مشابه محدود بالنسبة لآسيا . وهكذا فان جميع العلاقات الافريقية الأوروبية المباشرة لا بد وان تخترق الاقليم العربى سواء كان ذلك عن طريق الاتصال البرى او البحرى او الجوى او حتى عبر الاتصالات السلكية واللاسلكية . اما العلاقات الافريقية الآسيوية المباشرة فيمر منها بالاقليم العربى اغلب اتصالات غرب افريقيا واتصالات بعض المناطق الجنوبية بالمناطق الشمالية من آسيا . ويبرز ذلك بصفة خاصة في خطوط الملاحة الجوية الرئيسية ، حيث تمر اغلب الخطوط الجوية القادمة الى افريقيا أو القادمة منها عبر الاقليم العربى ، بينما يمر جزء كبير من الملاحة البحرية من أوروبا وافريقيا عبر البحر المتوسط والأحمر وبالسواحل الغربية للمغرب وموريتانيا . اما العلاقات الأوروبية الآسيوية فيمر جزء هام منها بالاقليم العربى .

اما علاقات العالم الجديد - الأمريكتين - بالعالم القديم فنجد ان جزءا من الخطوط الجوية القادمة من امريكا الجنوبية الى أوروبا يمر بالأراضى العربية في موريتانيا والمغرب ، كما تمر بالاقليم العربى الخطوط الجوية القادمة من امريكا الشمالية الى آسيا او افريقيا الجنوبية ، اما خطوط الملاحة البحرية فيمر بعض هذه الخطوط القادمة من امريكا الجنوبية الى أوروبا بموانئ الساحل الغربى الافريقى ، كما يمر بها كثير من خطوط الملاحة البحرية القادمة من امريكا الشمالية الى جنوب ووسط أوروبا وإلى شرق افريقيا ، وجنوب غرب آسيا .

يؤثر تحكم الاقليم العربى في العلاقات الدائمة بين كثير من اجزاء العالم الى حيوية وأهمية هذا الاقليم في النظام العالمى وقدرته على التأثير عليه ، اذ تؤثر الصراعات المسلحة في الاقليم العربى بشكل واضح وضريح على كل ما له صلة بالتجارة الدولية سواء ما كان منها عبر البحار او ما كان عن طريق النقل الجوى مما يؤدى الى ارتباط كل من الاقتصاد العالمى بشكل عام . وعلى ذلك فان الاقليم العربى - كجزء من الوجود الاستراتيجى العربى - يصبح في حالة القوة احد عناصر التأثير والضغط في العلاقات الدولية ، بينما يصبح في حالة الضعف محطا لاطماع القوى العالمية العظمى بشكل يهدد امن الجماعة القومية التى تعيش على سطحه ، واذا كان من الممكن تصور ان تسعى الأمة العربية الى الاستخدام الرشيد لمزايا الموقع الجغرافى وتحكمه في العلاقات الدائمة بين القارات في حالة قوتها بالا تستخدم

والتي يمكن التعبير عنها بالأبعاد الجغرافية تؤثر بصورة أخرى على الأمن القومي العربي . ويقصد هنا بالأبعاد الاتساع الأفقي . والعمق الاستراتيجي ، وارتفاع التضاريس . وقبل ان نتطرق الى دراسة هذه الأبعاد وتفاصيلها ، وتفصيل تأثيرها على الأمن القومي العربي ، قد يكون من المفضل ان نوضح ان الوضع الامثل للأبعاد الجغرافية لأي اقليم من وجهة نظر الأمن القومي - بمعنى مواجهة التهديد الخارجي - يكون في حالة تساوى او اقتراب الاتساع الأفقي للاقليم القومي مع العمق الاستراتيجي له ، وان ترتفع تضاريس هذا الاقليم عن تضاريس الاقاليم المجاورة او تساويها معها وخاصة على المحيط الخارجي للاقليم وان يتكرر وجود هذه التضاريس على أبعاد مناسبة داخل الاقليم القومي بحيث تشكل خطوطاً دفاعية متتالية للاقليم القومي . ان الوضع السابق يمكن ان يؤدي اولا الى الدفاع عن الاقليم القومي بأقل قوات حيث يمكن المناورة بسهولة من منطقة القلب الى مناطق الحدود على المحيط الخارجي للدولة ، بل انه يسهل مواجهة تهديدات خارجية من عدة اتجاهات استراتيجية في وقت واحد . او في أزمان متقاربة حيث يمكن العس على خطوط مواصلات داخلية فتواجه القوات أكثر الاعداء استعداداً وخطورة ، ثم تنتقل لمواجهة تهديد أقل استعداداً وخطورة قبل ان يتم استعداده . اما ارتفاع تضاريس الاقليم القومي فهي بالاضافة الى ما توفره من قدرة على اكتشاف الأهداف والإنذار المبكر ، عادة ما تشكل موانع طبيعية يصعب اختراقها الا من خلال ممرات محدودة يمكن الدفاع عنها بأحجام قليلة من القوات ويمكن بتكرار هذه الخطوط استنزاف القوة الدافعة لأي تهديد للاقليم القومي وتهيئة ظروف مناسبة لتدميره .

يبدو جلياً من النظرة الأولى الى خريطة الاقليم العربي ان هناك اختلالاً في التوازن بين الاتساع الأفقي للاقليم والعمق الاستراتيجي له . اذ يصل الاتساع الأفقي للاقليم الى حوالي ٨٠ درجة طولية تنحصر بين خط طول ٦٠° شرقاً و ٢٠° غرباً بينما ينحصر العمق الاستراتيجي للاقليم في حوالي ٤٠ درجة عرضية بين خط عرض ٢° درجة جنوباً و ٣٧° درجة شمالاً . أي ان العمق الاستراتيجي - في أقصى درجاته - يساوي نصف الاتساع الأفقي في أقصى درجاته أيضاً . واذا حصرتنا الجزء الأكبر من الاقليم العربي وليس الاقليم كله لوجدنا ان الاتساع الأفقي لهذا الجزء يصل الى ٦٠ درجة طولية بين خط طول ٥٠° شرقاً الى ١٠° غرباً ، في حين ان العمق الاستراتيجي يقل الى ٢٠ درجة عرضية بين خطي عرض ١٧° و ٢٧° شمالاً أي ان العمق الاستراتيجي يصل الى ثلث الاتساع الأفقي ويؤثر هذا الاختلال في التوازن بين ابعاد الاتساع الأفقي والعمق الاستراتيجي الى استحالة الاعتماد على قوات مركزية لمواجهة التهديدات من أي اتجاه استراتيجي دون استعداد المناورة من منطقة الى أخرى وخاصة المناورة بإمكانيات قوى القلب في اتجاه اطرافه مع امكانية المناورة بإمكانيات الاطراف الأفقية للاقليم لصالح بعضها ولكن داخل حدود ضيقة : اولا لحاجة الامكانيات الى زمن طويل للمناورة من طرف افقي للاقليم الى الطرف الأفقي المقابل ، وثانياً - وهو الأهم - لحاجة هذه الامكانيات الى زمن أطول عادة للعودة من هذا الطرف الى مكانها الأصلي اذ تحتاج حينئذ الى زمن للتخلص من المعركة - او بصيغة أخرى لفض الاشتباك - بالاضافة الى زمن النقل . مما قد يعرض الطرف الأصلي للخطر . لا يبرز الخطر الأعظم من الاتساع الأفقي للاقليم العربي بقدر بروزه من ضحالة العمق الاستراتيجي للاقليم عموماً ، وفي بعض المواضع بصفة خاصة ، اذ ان هذا يعرض الوجود الاستراتيجي العربي على ارض الاقليم القومي للاختراق ، وشطر هذا الوجود الى شطرين او أكثر يصعب او يجعل من المستحيل المناورة او التعاون بينهم ، ولاشك ان اخطر هذه المواضع هوسينا حيث تصل العمق الاستراتيجي الى حوالي ١٦٠ كم بين بورسعيد والسويس وميزيد عن ذلك قليلاً بين رفح والعقبة . وقد نجح الاستعمار الصهيوني منذ عام

منطقتي البحر الكاريبي وخليج المكسيك اللتين تعتبران مناطق تهديد هامة للوجود الأمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية . ورغم انه لم تظهر أهمية هذا القرب بدرجة كبيرة حتى الآن ، الا ان الادبيات الغربية التي تهتم بشئون الدفاع والأمن كثيراً ما تتحدث عن خطورة الوجود البحري السوفيتي في شرق الأطلنطي في أنجولا ، مما يوضح مدى ما كان يمكن ان يحدث لو ان هذا الوجود كان في المنطقة العربية شمال غرب افريقيا .

ويتضح مما سبق ان الاقليم العربي في حالة تكامله يكتسب قوة ، يقوته يمكن ان يكون مؤثراً في السياسة الدولية سواء يتحكم في العلاقات الدولية بين قارات العالم القديم ، وبينها وبين قارات العالم الجديد ، ويتحكم في مداخل البحرين المتوسط والأحمر بأهميتها الحيوية لكلا الكتلتين العالميتين المتصارعتين ، ويقربه من مواضع التهديد للوجود الاستراتيجي لكل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية ، وأنه يفقد الكثير من هذه القوة في حالة تجزئته . ان العلاقات الدائمة بين القارات يمكن ان تمر في هذه الحالة عبر جزء من الاقليم العربي اذا أغلق جزء آخر ، كما ان مداخل البحر المتوسط والأحمر لاتقع في حدود دولة واحدة ، وعند التجزئة يمكن تقابلي أحد هذه المداخل للعبور من المداخل الأخرى ، وتبقى أهمية قناة السويس باعتبارها تتحكم في مداخل مشترك لكلا البحرين وليس لبحر واحد وهي تقع داخل اراضي دولة واحدة . اما قرب الاقليم العربي من كل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فهو يختلف تماماً بتجزئته هذا الاقليم حيث ان المنطقة القريبة من الاتحاد السوفيتي والتي تتمثل أساساً في كل من العراق وسوريا تبعد كثيراً عن المنطقة القريبة من الولايات المتحدة الأمريكية وهي المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا .

ولابد وأن نستنتج من دراسة الموقع الجغرافي للاقليم العربي ان الخصائص الرئيسية لهذا الموقع لاتبرز إلا بالترايبط بين مناطق معينة في الاقليم العربي وهي العراق وسوريا ومصر واليمن (الديمقراطية الشعبية بصفة خاصة) والمغرب وموريتانيا ويمكن اضافة عمان والامارات (اذا أضفنا مضيق هرمز) وان هذه المناطق تمثل في الحقيقة اطراف الاقليم العربي التي لايمكن ترابطها بدون ترايبط باقي دول القلب ، بل ان بعضها لاتكتمل أهميته بدون جيرانه ، فالعراق وسوريا لاتكتمل أهميتهما دون الكويت والأردن ولبنان ، ومصر لاتكتمل أهميتها بدون فلسطين ، واليمن الجنوبية لاتكتمل أهميتها دون الشمالية وجيبوتي والصومال ، والمغرب والصحراء وموريتانيا تكتمل أهميتهما بالجزائر وتبقى ان تونس وليبيا تتحكمان في مضيق بانتيلاريا الذي يتحكم في أحد الممرات الرئيسية بين الشرق وغرب البحر المتوسط ، وأن عمان والامارات وقطر والبحرين يتمان التحكم في الخليج . لذا فإن الأمن القومي العربي سيرتبط كثيراً بترايبط هذه الدول ببعضها وان قوى العالم الخارجية لابد وان تسعى الى التفريق بين هذه المجموعات من الاقطار العربية وبعضها ، وبينها وبين بعضها داخل اقطار المجموعة كما ستسعى كل قوة الى جر هذه المجموعات الى مناطق نفوذها ، وليس مصادفة ان يسعى الاتحاد السوفيتي الى جر العراق وسوريا الى منطقة نفوذه ، بينما تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى سحب المغرب وموريتانيا الى منطقة نفوذها . بينما نجد أن مجموعات القلب في مصر وفلسطين بصفة خاصة وفي القرن الأفريقي بدرجة أقل هي اشد المناطق تأثراً بنزاع القوى العظمى ومن أكثر مناطق العالم حساسية مما يؤدي بالضرورة الى محاولة فصلها عن باقي الدول العربية واضعافها حتى لاتقوم بدور فعال يشل قدرة القوى الخارجية .

تأثير الأبعاد الجغرافية للاقليم العربي على الأمن القومي العربي : استعرضنا في السطور السابقة تأثير الموقع الجغرافي للاقليم العربي بالنسبة للعالم ، ولكن الخطوط الخارجية للاقليم العربي

١٩٤٨ في تحقيق انشطار محدود داخل الوطن العربي في المنطقة بين غزة وخليج العقبة ، ويوصف بأنه انشطار محدود لضحالة عمقه نسبيا وقد نجح هذا الاستعمار في زيادة عمق هذا الانتشار منذ يونيو / حزيران عام ١٩٦٧

حيث أصبحت سيناء عازلا استراتيجيا بين الشرق والمغرب العربي ، ولا يغير من ذلك كثيرا انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء تدريجيا منذ أواخر عام ١٩٧٣ ، إذ أن المساحة الأكبر من شبه جزيرة سيناء مازالت فراغا وإن بها بعض القوات الأجنبية من القوات المتحدة الجنسيات ، ومن هذه القوات كتبية أمريكية تعمل مقدمة لفرقة من الولايات المتحدة تخضع للقيادة المركزية .

لا يقتصر ضحالة العمق الاستراتيجي على سيناء خاصة وأنه يمكن الالتفاف حول الاختراق الأجنبي في فلسطين وسيناء عن طريق الاتصال البحري السريع من خلال البحر الأحمر ، أو خليج العقبة ، والبحر المتوسط . نجد أن أخطار انشطار الاقليم العربي تتكرر خاصة في المغرب العربي في عدة مناطق أهمها المنطقة بين الساحل الليبي في خليج سرت ومرتفعات ثيبستى شمال تشاد ، وكذا بين طرابلس وشمال النيجر حيث يؤدي الاختراق الأجنبي في هذه المناطق إلى عزل الوطن العربي في وادي النيل وآسيا عن المغرب العربي . كما أن الاختراق من جنوب أغادير في المغرب في اتجاه الحدود بين الجزائر وموريتانيا يكون أسهل منه في غيره من المواضع ، ويفصل المغرب والجزائر والوجود العربي شرقهما عن موريتانيا والصحراء المغربية .

تتصف تضاريس الاقليم العربي بشكل عام بأنه منطقة سهول تحدها الهضاب والبحار من جميع الجهات ، وأن جميع هذه الهضاب تقع خارج الاقليم العربي وأن أغلب سواحل الاقليم العربي الخارجية خالية من الموانع الطبيعية التي تشكل خطوطا دفاعية استراتيجية تسهل الدفاع عنها . فنجد أنه إلى الشرق من الاقليم العربي توجد هضبة إيران ، وإن جبال زاغروس - الحد الغربي للهضبة - تقع في إقليم إيراني ، وفي الشمال من الاقليم العربي نجد هضبة الأناضول ، وإن سلسلة جبال طوروس - الحد الجنوبي لها - تقع في إقليم تركيا ، وأنه في جنوب العالم العربي في أفريقيا تقع هضبة الحبشة والهضبة الاستوائية ومرتفعات تبستي ، وهضبة غير ، وأن هذه الهضاب تقع في أقاليم اثيوبيا وكينيا وأوغندا وزائير وأفريقيا الوسطى ، وتشاد والنيجر على التوالي ، وباستثناء بعض امتدادات هذه المرتفعات داخل الاقليم العربي نجد طبيعة تضاريس الاقليم هي طبيعة السهول ، أما السواحل العربية على البحار المحيطة بها فهي سهلة ولا تشرف عليها موانع طبيعية تمثل خطا استراتيجيا للدفاع عنها . فسواحل الخليج سهلة بعكس الضفة الشرقية للخليج في إيران حيث توجد سلسلة جبال زاغروس وامتدادها ولا يستثنى من ذلك إلا سواحل عمان على خليج عمان إذ يشرف عليها الجبل الأخضر . وسواحل البحر العربي في عمان وشرق اليمن سهلة لا تستند إلى موانع طبيعية بينما تحيط الجبال بسواحل خليج عدن . وتمتد السهول بحذاء الساحل في الصومال . أما سواحل البحر المتوسط فباستثناء قطاعات صغيرة منفصلة فلا توجد موانع طبيعية تشكل خطوطا دفاعية سوى في منطقة المغرب

العربي حيث تشرف جبال اطلس على السواحل الجزائرية المغربية . أما سلاسل الجبال المحيطة بالبحر الأحمر على كلا جانبيه يمكن أن تكون خطا دفاعيا داخليا أكثر منها خطا للدفاع عن ساحل حيث يضعف احتمال العدوان داخل الاقليم العربي ، ولعدم مناسبة البحر الأحمر أصلا للقيام بأعمال إبراز بحري على نطاق واسع وتنحصر قيمتها في أن جبال اليمن وعسير وامتدادهما يمكن أن تشكل خطا دفاعيا ضد المهاجم من الشرق بعد اختراق الجزيرة العربية للوصول إلى الاقليم العربي في أفريقيا ، وكذلك الأمر بالنسبة لجبال البحر الأحمر في مصر والسودان في عكس الاتجاه .

ويزيد من خطورة تضاريس الأرض على الاقليم العربي أن ذلك أدى إلى أن أغلب مياه الأنهار في الاقليم العربي تنبع من هذه الهضاب التي تنبع من خارجه ، فالعراق وسوريا يعتمدان على نهري دجلة والفرات اللذان يتبعان من هضبة الأناضول ولنهر دجلة بعض الروافد تنبع من جبال إيران ، ومصر والسودان يعتمدان على نهر النيل الذي ينبع من الهضبة الاستوائية وهضبة اثيوبيا .

تؤثر ضحالة العمق الاستراتيجي للاقليم العربي على الأمن بتأكيد استحالة الاعتماد على قوة مركزية للاقليم وضرورة وجود كثافة عسكرية مناسبة في أكثر المناطق ضحالة في العمق ، وتبرز فيها سيناء بصفة خاصة ، مع وجود قوات قريبة من هذه المناطق للاستعداد لتعزيزها . في حين أن الطبيعة السهلة لتضاريس المنطقة العربية تستدعي الاحتفاظ بقوات عسكرية عاملة واحتياطية كبيرة لتغطية نقص الموانع الطبيعية ، وإن تتصف هذه القوات بخفة حركة استراتيجية وتعبوية وتكتيكية عالية ، وأن تشكل أنظمة الإنذار المحمولة جوا - وفي أقمار صناعية في المستقبل - عنصرا حيويا في نظم الحصول على المعلومات ، وأخيرا فإن سهولة طبيعة السواحل العربية تستلزم الاحتفاظ بقوات بحرية قوية ، وقوات كافية للدفاع الساحلي ، مع وجود نظام دفاعي بحري متكامل يرتبط بتحصين مناطق المضائق البحرية في هرمز ، وباب المندب ، وقناة السويس وعند تونس والمغرب مع تغطية الفواصل بالغواصات وسفن السطح وطيران البحرية ، وتوفير وسائل للنقل البحري عبر البحر الأحمر لتسهيل المناورة بالقوات بحرا من المشرق العربي إلى المغرب ، وبالعكس بدلا من الالتفاف البحري حول البحر الأحمر ، وخاصة في حالة تعرض الاقليم العربي للانشطار كما هو الحال الآن .

إن وجود منابع الأنهار الرئيسية التي تجري في العالم العربي خارجه ، وضالة مصادر المياه خارج هذه الأنهار تجعل الاقليم العربي مكشوقا ومعرضا للخطر أمام تهديد دول الجوار الجغرافي والقوى التي قد تسيطر عليها أو تتحالف معها ، وتهدد الحياة في أهم مناطق الكثافة السكانية داخل الاقليم ، كما أنها تضع المجتمع العربي في موقف ضعيف في مواجهة هذه الدول ، مما يستلزم امتلاك قوة ردع قادرة ومصدقة لدى بلدان الاقليم ، ويستلزم في نفس الوقت تعاوننا أمنيا (دفاعيا) بين المجتمعات العربية التي تحيا على مياه هذه الأنهار على الأقل ، وتزداد الخطورة - والحاجة إلى التعاون الدفاعي بالتالي - في حالة محاولات شد أطراف الاقليم باقتطاع أجزاء جديدة منه وبتشجيع الحركات الانفصالية في داخله ، وخاصة إذا كانت في مناطق أقرب إلى المنبع . □

ندوات ومؤتمرات دولية

المؤتمر السابع عشر لاتحاد المحامين العرب المشاركة الشعبية وتعزيز النضال الفلسطيني

[دمشق: ١٩ - ٢٢ يونيو ١٩٨٩]

أحمد يوسف القرعي

وبعد الجلسة الافتتاحية تم توزيع أعضاء المؤتمر على اللجان المتخصصة الرئيسية وهي: لجنة قضايا الوطن العربي وفلسطين، ولجنة الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، ولجنة استقلال القضاء والمحاماة، ولجنة الاقتصاد العربي، ولجنة تنسيق التشريعات، ولجنة توحيد المصطلحات القانونية، ولجنة مكافحة الاستعمار والامبريالية والصهيونية، ولجنة اوضاع المرأة العربية، ولجنة أبحاث الشريعة الإسلامية، ولجنة معالجة قضايا المحامين الشباب. وقد ناقشت اللجان من ضمن أعمالها البحوث والدراسات القانونية المقدمة من مركز البحوث والدراسات القانونية التابع لاتحاد المحامين العرب. ومن بين أعمال لجان المؤتمر نختار عددا من التوصيات والقرارات التي توصلت اليها بعض اللجان:

لجنة قضايا الوطن العربي

وعن أعمال لجنة قضايا الوطن العربي أصدر المؤتمر السابع عشر للاتحاد عددا من التوصيات بشأن التضامن والعمل الوحدوي العربي والقضية اللبنانية والحرب العراقية الإيرانية وجنوب السودان وسبته ومليلة والعدوان المستمر ضد ليبيا وارتيريا وبشأن التضامن والعمل الوحدوي العربي جاء بتوصيات المؤتمر: - يعلن المؤتمر تكليف الأمانة العامة للاتحاد باعداد مشروع تصور قانوني متكامل لدولة الوحدة العربية المنشودة ليكون البند الأول والأساسي في أعمال المؤتمر القادم لاتحاد المحامين العرب بعاصمة الكنانة.

- يحث المؤتمر انشاء مجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي على أساس انهما خطوة أولية على طريق الوحدة العربية الشاملة. ويحرب المؤتمر عن يقينه بأن الآمال المعلقة على قيام هذين التجمعين الوحدويين رهينة بمدى التزامهما في القول وفي العمل

واكتسبت أعمال المؤتمر السابع عشر لاتحاد المحامين العرب ابعادا فكرية وسياسية وقانونية وفقهية ومهنية هامة، اتسمت بها مناقشات لجانه وبحوثه ودراساته ومحاضراته وحلقاته النقاشية. انعقد المؤتمر في دمشق [العاصمة التي شهدت مولد هذا الاتحاد منذ عام ١٩٤٤] وبرعاية الرئيس السوري حافظ الأسد وتحت شغلان المشاركة الشعبية وتعزيز النضال الفلسطيني طريقنا لنهضة عربية شاملة.

ولا عجب ان يكون هذا شعار مؤتمر من مؤتمرات اتحاد المحامين العرب الذي يكرس أعماله في سياق الأهداف القومية والانسانية والمهنية وعبر مستوياته التنظيمية المختلفة من المؤتمر العام الى المكتب الدائم الى الامانة العامة للاتحاد ومقرها القاهرة. وقد تأكد هذا في تقرير وكلمة الأستاذ فاروق أبو عيسى الأمين العام للاتحاد املاؤ المؤتمر. فقد اوضح الأمين العام مواقف الاتحاد البدئية من قضايا الأمة العربية وأكد من جديد التزام الاتحاد بالثوابت القومية البدئية التي ارساها عبر قانونه الاساسي ونظامه الداخلي وممارساته على الساحة العربية طوال ٤٥ عاما معتمدا على الحق كمبدأ والعروبة كهدف.

وبنيابة عن الرئيس السوري حافظ الأسد حضر حفل الافتتاح السيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية وقد القى كلمة تناول فيها دور المحامين العرب والأوضاع العربية والدولية الراهنة وأكد على اهمية العمل الجماعي.

واستمع المؤتمر كذلك الى كلمة السيد احمد الخواجة نقيب المحامين المصريين ورئيس اتحاد المحامين العرب الذي أشاد فيها بالعلاقات المصرية السورية بصفة خادمة وبأهمية التضامن العربي بصفة عامة. كما استمع المؤتمر ايضا الى كلمة السيد حسن حداد نقيب المحامين في سوريا ورئيس المؤتمر.

- يهنئ باعتزاز وتقدير الشعب العراقي البطل وقواته المسلحة الباسلة بالنصر .

- يحيى مبادرات العراق الانسانية بالافراج عن آلاف الاسرى الايرانيين دون مقايضة .

- يؤيد مبادرات الحراق السلمية ويؤيد موقفه في مفاوضات السلام وتفسيره للقرار ٥٩٨ ومطالبته بتطبيقه بكافة بنوده وحسب تسلسل فقراته لتحقيق السلام الشامل والعدل الدائم .

- يطالب جميع الدول العربية بتأييد الحراق الشقيق ومساندته في موقفه العادل من اجل تطبيق القرار ٥٩٨ وفقا للفقرة السابقة بما يضمن حقوق العراق وسيادته على اراضيهِ ومياههِ والتأكيد على الحقوق التاريخية الثابتة للعراق في شمل العرب وحرية الملاحة الدولية عبر مضيق هرمز .

- يدين المؤتمر محاولة نظام ايران لعرقلة مفاوضات السلام للحصول على مكاسب اقليمية ويطالب الدول المحية للسلام وكافة المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية بدعم موقف العراق وممارسة الضغط للالتزام بالقرار ٥٩٨ وتنفيذ كامل فقراته والتأكيد على الاسراع بالتبادل الشامل للاسرى بين الطرفين وفقا لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ .

- ويأمل المؤتمر أن تكون القيادة الجديدة في سنده الحكم في ايران بداية لعهد جديد يقوم على سلام دائم بين البلدين المتجاورين وبما يعزز علاقة الاخوة الاسلامية .

- وبشأن جنوب السودان تابع المؤتمر باهتمام التطورات الايجابية الاخيرة التي عرفتتها مشكلة جنوب السودان . واعتبارا لاهمية النتائج الأولية التي وقع الوصول اليها بين كافة الاطراف المعنية من اجل الشروع في اعداد الحلول الجذرية الكفيلة بوضع حد نهائى لاعمال الاقتتال .

(١) يعرب عن تأييده الكامل لمبادرة السلام المتفق عليها بين جميع القوى الوطنية في السودان .

(٢) يدعو كافة الاطراف الملتزمة بهذه المبادرة الى الاستمرار في الوفاء بكل بنودها نصا وروحا ، وفي مقدمتها المؤتمر الدستوري الذي سينعقد خلال شهر سبتمبر المقبل في افق اقرار السلام الكامل وتحقيق الوحدة الوطنية في ظل السودان موحد وديمقراطي النهج والمسار .

(٣) ويناشد كافة الدول والمنظمات العربية المبادرة بدعم شعب السودان الشقيق ، اقتصاديا وماليا ، ومساعدة جيشه الوطني على التمكن من حماية حدوده القومية ووحدته الترابية .

(٤) يعلن عن مساندته لخيار الحركة الوطنية السودانية والثقافتها حول البرنامج المرحلي للخروج من الازمة الاقتصادية .

- وبشأن الاراضي العربية المغتصبة في المغرب العربي استذكر المؤتمر الواجب القومي في مساندة حركات التحرر العربية ومطالب جماهيرها الواسعة باستكمال تحرير الاراضي العربية المغتصبة في غرب الوطن العربي وحدد مساندته الملائمة للمغرب الشقيق في سعيه الحثيث من أجل تحرير مدينتي سبتة ومليلية والجزر المغربية في البحر الأبيض المتوسط وأوصى المنظمات الساعمة لاتحاد المحامين العرب بتكوين فريق عمل يتابع تطورات هذه القضية وامداد هيأت المحامين بالمغرب بكل الدعم الذي تتطلبه معركة التحرير في المنتديات الدولية .

- وبشأن العدوان المستمر ضد ليبيا تعرف المؤتمر على آخر التطورات المتعلقة باستمرار الحملة الامريكية ضد ليبيا الشقيقة :

وجدد ادانته للعدوان الامريكي المستمر ضد الجماهيرية . وناشد المنظمات الدولية والاقليمية للمبادرة بمساندة الشعب العربي في ليبيا والوقوف الى جانبه في مواجهة المؤامرات الامبريالية والصهيونية العالمية .

بالخيار الديمقراطي واحترام حقوق الانسان .

- يدعو الجمهورية العربية السورية وجمهورية مصر العربية الى تطوير علاقاتهما الثنائية وتوطيد اواصر الروابط بينهما بما يمكن من تجديد البناء الوجدوى بين القطرين ، وتشجيع بنیان راسخ وشامخ . - يوجه المؤتمر نداء حارا وعميقا الى القطرين العربيين سوريا والعراق للمبادرة بتنقية الاجواء فيما بينهما وحل الخلافات المستحكمة في علاقاتهما من اجل استئناف العمل على انجاز الخطوات الوجدوية بينهما .

- يدعو المؤتمر جميع الحكومات العربية الى الغاء تأشيرات الدخول بالنسبة للمواطنين العرب وتمكينهم من التنقل بين كافة الاقطار العربية بالبطاقة الشخصية دون حاجة لجوازات السفر . وبشأن القضية اللبنانية سجل المؤتمر بمزيد من التقاؤل التطورات الاخيرة للأوضاع اللبنانية وهى تسير في اتجاه البحث عن الحلول الجذرية للآزمة المستفحلة منذ سنوات عديدة :

- يجدد المؤتمر اعلان وقوفه الدائم الى جانب القطر اللبناني الشقيق في تصديه للعدوان الصهيونى وفي تطلع قواه الوطنية والديمقراطية الى تأكيد عروبه وضمان سيادته ووحدته الوطنية وتطوره الديمقراطي السليم .

- يحيى جهود القمة العربية الاستثنائية الاخيرة والقرارات الصادرة عنها فيما يتعلق بالقضية اللبنانية ، وذلك على اساس اعتبار أنها هى البداية الصحيحة لايجاد الحل النهائى للآزمة اللبنانية إذا خلصت النوايا وصدقت العزائم .

- يعرب عن تقديره البالغ للمساعي التى تقوم بها اللجنة الثلاثية من الملوك والرؤساء العرب لانجاز المهمة التى كلفت بها من طرف القمة في اقرب الأجال بهدف الحفاظ على وحدة لبنان واستقلاله وعرويته وتمكينه من تحرير اراضيه .

- يهيب المؤتمر بكافة القوى الوطنية والديمقراطية في لبنان الى الاسراع في إعادة صياغة البناء الدستوري للوطن اللبناني لما يجسد الحقوق المتساوية لجميع المواطنين ويقضى على الطائفية السياسية ويعتمد الشرعية الديمقراطية وحدها سبيلا الى بعث لبنان الجديد . - يؤكد المؤتمر أن الحوار الوطنى بين جميع الفصائل المكونة للقوى السياسية الوطنية والديمقراطية في لبنان هو الطريق الصحيح للوصول الى صياغة القرار اللبناني المستقل بعيدا عن كل تفرقة او ضغوط طائفية أو أى احتكاك الى قوة السلاح .

- يطالب المؤتمر كافة الدول العربية بامداد المقاومة الوطنية اللبنانية بكافة الوسائل التى تمكنها من تصديده اساليب النضال ضد الاحتلال الصهيونى ودعم صمود المواطنين في المناطق الواقعة تحت سيطرته .

- ينادى المؤتمر الراى العام العالمى للوقوف ضد الممارسات الاسرائيلية المتمثلة في عمليات ضم الاراضى والمزارع اللبنانية وابعاد المواطنين وتهجيرهم أو تجنيدهم الاجبارى وحمالات الاغتيالات والاعتقالات الفردية والجماعية .

- يدعو المؤتمر كافة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولى الى المبادرة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان التطبيق العاجل لقرارى المجلس رقم ٤٢٥ و٤٢٦ بما في ذلك اللجوء الى مقتضيات المادتين ٤١ و٤٢ من ميثاق الأمم المتحدة .

- وبشأن الحرب الابرائية العراقية أكد المؤتمر على قرارات مؤتمراته السابقة ومكاتبه الدائمة بالوقوف بحزم الى جانب الشعب العراقى الشقيق ودعم نضاله من أجل الدفاع عن الأرض العربية والحفاظ على سلامة اراضيه وسيادته واذ يعتبر انتصار العراق انتصارا للأمة العربية كلها يعلن ما يلي :

الصهيوني، وبما يمكن الجماهير العربية من لعب دورها المنشود في هذا المجال . - تخصيص يوم عربي لتقديم كافة أشكال الدعم لانتفاضة شعبنا الفلسطيني .

(١٠) دعوة المنظمات العالمية للدفاع عن المعتقلين وتقديم كافة أشكال الحماية القانونية لهم .

(١١) يطالب المؤتمر بوضع استراتيجية عربية واحدة لمواجهة الخطر الصهيوني على كافة الأرض العربية .

(١٢) يكلف المؤتمر مركز البحوث والدراسات القانونية بالاتحاد برصد ممارسات العدو الصهيوني واعداد الدراسات التي تسهم في فضح هذه الممارسات والعمل على نشرها وتقديمها كوثائق ومستندات لادانة اسرائيل أمام المحاكم الدولية .

(١٣) يؤكد المؤتمر على أن الصهيونية هي أبشع أشكال العنصرية .. ويدين كافة السياسات الاسرائيلية التي تنتهج ذلك .

(١٤) يطالب المؤتمر الدول العربية بالعمل على توجيه الاعلام العربي فيما يتعلق بقضيتنا القومية عربيا ودوليا وفضح الممارسات العنصرية بموجب خطة عربية وكشف خطورة العدو الصهيوني وسياسته ازاء العالم .

(١٥) يؤكد المؤتمر على أن الوحدة العربية هي الطريق السليم لتحرير كافة الأراضي العربية المحتلة . ومطالبة الدول العربية برسم استراتيجية واحدة لهذا الغرض .

(١٦) يؤكد المؤتمر بأن الصراع بيننا وبين الصهيونية هو صراع حضاري يقوم على أساس الوجود وليس الحدود وعليه فإن فلسطين هي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ولا يحق لأي طرف أن يفرط في أي جزء منه باعتباره ملكا عاما لكل أجيال الأمة العربية ماضيها وحاضرها ومستقبلها .

(١٧) يطالب المؤتمر بتشكيل لجنة دولية لتعريف الارهاب وتمييزه عن الكفاح المسلح للشعوب للدفاع عن حقوقها المشروعة .

(١٨) يوصي المؤتمر الدول العربية بتجنيد كافة الامكانيات الاقتصادية العربية لخدمة قضايا امتنا القومية .. وخاصة ما يتعلق منها بنصرة القضية الفلسطينية .

(١٩) يؤكد المؤتمر على أن التحالف الاستراتيجي الأمريكي الصهيوني والدعم الأمريكي غير المحدود ، واستخدام الولايات المتحدة الأمريكية لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن لمصلحة العدو الاسرائيلي يشكل تحديا للارادة الدولية ، ويجعل أمريكا في موقع العدو من قضايا امتنا العربية .. الأمر الذي يؤكد المزيد من سقوط أمريكا في المواقف المعادية للإنسانية .

(٢٠) يحیی المؤتمر بتقدير وإكبار وإجلال جميع المحامين والمعتقلين والسجناء على مواقفهم البطولية ضد التمسك بالوطن الفلسطيني الاسرائيلي .

(٢١) يؤكد المؤتمر على مطالبة الدول العربية بتخفيف الام الشعب الفلسطيني المحروم من وطنه بتسهيل حقه في الحياة في الوطن العربي وخاصة حق الإقامة والتنقل والعمل .

(٢٢) يناشد المؤتمر نقابات المحامين العربية تقديم كافة وسائل الدعم المادي والدعم المالي خصوصا للمحامين المصريين في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

لجنة الحريات الاساسية وحقوق الانسان :

استمعت اللجنة في البداية الى خلاصة وافية للأبحاث المقدمة اليها كما استمعت للجنة الى مداخلات الاعضاء واقتراحاتهم ومنافساتهم التي تمت في جو من الحرية التامة وضمان حرية الكلام

وبشان اريتريا فان المؤتمر وقد استلهم ارواح شهداء الثورة الاريترية في مسيرتها الهادفة الى تحقيق الاستقلال الوطني : - يؤيد حق الشعب الاريترى المطلق في حق تقرير مصيره بنفسه بواسطة استفتاء حريجي تحت اشراف الأمم المتحدة وفقا لمبادئ القانون الدولي .

- ينادي كافة الدول العربية لتكثيف دعمها للثورة الاريترية ماديا ومعنويا والقيام بواجبها في رعاية وإغاثة اللاجئين الاريترين في السودان وفتح اوسع مجالات التكوين امام الشباب والطلاب الاريترين .

- يدعو الى ادراع القضية الاريترية في جدول اعمال الجامعة العربية للاعداد لطرحها امام الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة باعتبار أنها صاحبة القرار الاتحادي بين اريتريا واثيوبيا . - يناشد القوى الدولية الصديقة بتأييد النضال الاريترى من اجل التمتع بحق تقرير المصير وحل النزاع الاريترى الاثيوبي وفق قرارات الأمم المتحدة .

لجنة فلسطين :

١ - يؤكد المؤتمر على جميع توصيات وقرارات اتحاد المحامين العرب المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصادرة عن مؤتمرات الاتحاد ومكاتبه الدائمة السابقة . ويطالب باتخاذ كافة الوسائل والاجراءات للعمل على تنفيذها .

٢ - يحيى المؤتمر صمود الشعب الفلسطيني وانتفاضته المباركة في الأرض المحتلة .. ويشيد بمشاركة كافة فئات الشعب الفلسطيني في ثورة الحجارة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية المحتل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني حتي يحقق كامل اهدافه في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمته القدس .

٣ - يدين المؤتمر سياسة الطرد والابعاد التي تمارسها سلطات العدو الصهيوني ضد مناضلي الشعب الفلسطيني .. كما يدين سياسة اقامة المستوطنات ونسف المنازل والاعتقال والاستيلاء على الأرض .

٤ - يؤكد المؤتمر على قومية الحركة مع الدو الصهيوني وأن يبدأ تنفيذها بدلا من أن تبقى شعارا ، ويهيب بكافة الدول العربية بأن تقدم كافة أشكال الدعم لنضال الشعب الفلسطيني .. وار تسهم بنسبتها في معركة التحرير .

٥) يناشد المؤتمر جموع المحامين العرب بأن يسهموا في تقديم كافة أشكال الدعم لنضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته المباركة .. وذلك من خلال تقديم دعم مالي ثابت وسريع دوريا .

٦) يؤكد المؤتمر على أن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأخيرة المنعقدة بالجزائر تشكل خطوة متقدمة وتكتيكا مرحليا شريطة أن لا تتعارض هذه القرارات مع استراتيجية تحرير كافة الأراضي العربية المحتلة في فلسطين .. والتمسك بالميثاق الوطني الفلسطيني وعدم المساس به .

٧) يوصي المؤتمر بتشكيل محكمة شعبية دولية لحاكمية النظام الصهيوني على الجرائم والمذابح وسياسة الابادة العنصرية التي ارتكبتها ضد الشعب الفلسطيني .

٨) يدين المؤتمر الامبريالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتقديمها كافة أشكال الدعم للكيان الاسرائيلي بما يمكنه من الاستمرار في سياسته العدوانية ضد الشعب الفلسطيني والأمة العربية .

٩) يطالب المؤتمر كافة النقابات والمنظمات الشعبية والمهنية في الوطن العربي باستنهاض حركة شعبية عربية تدعم النضال الحاد للشعب الفلسطيني .. حتى يتجهن من تصعيد نضالاته ضد العدو

واجترام الرأي والرأي المخالف وأصديرت عدداً من التوصيات في مقدمتها :

- يؤكد المؤتمر قرارات وتوصيات المؤتمر السادس عشر للمخامين العرب (الكويت ١٩٨٧) ويطالب الدول العربية إعادة النظر في دساتيرها وتظلمها التشريعية وفقاً لأحكام الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان بإزالة كافة النصوص المتعارضة معها وبخاصة القوانين واللوائح والأوامر المقيدة للحرية ويطالب الدول العربية التي لم تصدر دساتيرها الدائمة أن تلك التي أصدرت دستوراً مؤقتاً بسرعة إصداره في إطار الشرعية وإستكمال حاجة المواطنين من التشريعات داخل إطار من التنظيم القانوني يكفل حق المشاركة للجميع في تكوين الإرادة العامة وضمان مبدأ الفصل بين السلطات وتأكيد استقلال القضاء والمحاكمة ووضع السجون تحت إشراف القضاء وتأمين الحد الأدنى للمسجونين وفقاً لأحكام الاتفاقية الدولية

- يطالب المؤتمر الدول العربية التي لم تصادق على الوثائق الدولية لحقوق الإنسان بالإسراع بتصديقها وبخاصة العهدين الدوليين بشأن الحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق به ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية مناهضة التعذيب وإزالة التمييز العنصري ، واتفاقية إزالة التمييز ضد المرأة والاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل ، وتطالب الدول العربية بتنفيذ التزاماتها بموجب هذه المواثيق وتقديم تقاريرها الدورية إلى اللجان المتخصصة في الأمم المتحدة .

- يؤكد المؤتمر ويطلب الحكومات جامعة الدول العربية بسرعة التصديق على « الإعلان العربي لحقوق الإنسان » المحال على مجلس الجامعة منذ أكثر من خمسة عشر عاماً أو إصدار بيان بالأسباب الحقيقية التي تؤخر تصديقه لبيان الحقيقة للرأي العام العربي الذي طالبت معظم منظماته الشعبية بتصديقه ، ويدعو الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالسعي لتشكيل محكمة عدل عربية على غرار محكمة العدل الأوروبية لتكوين آلية للالتصاق في المسائل المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان مع ضمان حق المواطن العربي باللجوء إليها .

- يحث المؤتمر الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان بالجامعة العربية بشأن دعوة المنظمات الإقليمية والقارية المعنية بحقوق الإنسان إلى اجتماعاتها بصفة مراقب على أن تعقد اجتماعاتها الدورية بالعواصم العربية المختلفة ويعتبر المؤتمر أن هذا الإجراء سوف يستاعد على دفع الجهود الرسمية العربية لاتخاذ خطوات بناءة في ميدان حقوق الإنسان توفر الحد الأدنى من الضمانات والأليات التي تعزز الحريات الأساسية للمواطن العربي بشكل عام .

ولا يفوت المؤتمر أن يوجه الشكر والتقدير للأمانة العامة للجامعة العربية على ما تقدمه من عون للأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب لانجاح أنشطتها ومن بينها السماح للاتحاد في المشاركة بصفة مراقب في أعمال لجنة حقوق الإنسان ولجنة المرأة واللجنة القانونية

يعلم المؤتمر ارتياحه لمنح جائزة القذافي لحقوق الإنسان للمناضل الأفريقي نيلسون مانديلا ، ويشيد بالتطورات التي جرت مؤخراً بإطلاق سراح السجناء السياسيين وهدم السجون وإلغاء كافة القيود على سفر المواطنين الليبيين وتأسيس لجنة ليلية لحقوق الإنسان ، ويأمل المؤتمر تعزيز هذه الإجراءات باستقلال القضاء وضمان حق المتداعين في اختيار محاميهم وقاضيه الطبيعي .
توصي اللجنة بإدانة الممارسات الإسرائيلية المنهكة لحقوق الإنسان في الجنوب اللبناني من ناحية هدم المنازل والزج في السجون والاعتقالات

دون محاكمة وتعذيب المعتقلين داخل السجون وطرد المواطنين اللبنانيين من قراهم في جنوب لبنان كما جرى ويحدث الآن في بلدة شبعاء في العرقوب من الجنوب اللبناني حيث طرد ما يقارب ثلث سكان أبناء هذه البلدة ومحيطها وأصبح أهلها يعيشون غرباء في وطنهم ولا يسفح لهم بالعودة إلى أرض الجنوب اللبناني إضافة إلى انتهاك آخر خطير يتعلق بعملية التطبيع والإدارة المدنية المرتبطة مباشرة بإسرائيل فيما يتعلق بالصحة والتربية والعمل وسائر الخدمات كما لو كانت البلدة من بلدان الكيان الصهيوني .

لجنة مكافحة الاستعمار والامبريالية والصهيونية والعنصرية :

بالنظر إلى أن الاستعمار مازال يرسخ أقدامه على أرض الوطن العربي بمختلف مظاهر وجوده سواء الاستعماري التقليدي أو الاستيطاني أو الاستعمار الحديث الذي يتمثل في أشكال السيطرة الاقتصادية والسياسية والثقافية .

وتذكيراً بما تشهده الساحة الدولية من مظاهر القلق العميق على مصير الإنسانية ، بسبب استمرار التوترات الدولية ومخاطر الحرب النووية ، واستمرار التحالفات العسكرية أو مظاهر التهديد بالحرب وأشكال التدخل الامبريالية .

ومع ملاحظة استمرار المؤامرات الدولية الامبريالية على حقوق الشعوب في الاستقلال والتحرر ، ومحاصرة حركات التحرير الوطنية ، وتكثيف عمليات الحصار ودعم التوترات الإقليمية بشكل مباشر أو غير مباشر رغم التظاهر بتقديم الحلول الشكلية لمعضلاتها مع بقاء عناصر التوتر الكامنة .

وإستنكاراً لمظاهر التفرقة العنصرية في عدد من المجتمعات التي يحصيها الاستعمار وقوى الامبريالية مثل النظم العنصرية والصهيونية في الوطن العربي وإفريقيا .

من ادراك مؤتمر المحامين العرب السابع عشر لثقل هذه الحقائق يوصي المؤتمر بالاتي :

- أدانة كل المحاولات الامبريالية والرجعية العالمية لتعويق الدعوة لاقرار السلام على المستوى العالمي واستنكار مخططات الإبقاء على مناطق التوتر في العالم عن طريق تنمية انتاج اسلحة الدمار النووية المتطورة وتسليح الفضاء وتعويق مفاوضات نزع السلاح والتدخلات العسكرية المباشرة وغير المباشرة . ويعتبر المؤتمر أن حركة التحرير العالمية والنضال الوطني من أجل حق تقرير المصير وانتزاع حقوق الشعوب في ثرواتها والسيطرة على مقدراتها ، وتحرر نفسها من الديون والقروض والمعونات المنوطة من شروطها وخلق نظام عالمي جديد يوثق الحق في التنمية تعتبر كل ذلك جزءاً من حركة التحرير العالمية التي تستهدف تحقيق السلام الدولي على أسس راسخة من العدل والأمن لشعوب العالم .

- اعتبار أن السلام العالمي والاستقرار الإقليمي لا يمكن أن يتحقق في وطننا العربي قبل أن يتحقق السلام الشامل والعدل وذلك باقرار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعودته إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين ، وقبل أن يتحقق الانسحاب الشامل والفوري للقوات الصهيونية من الجولان العربية وجنوب لبنان . ويطلب المؤتمر أن تقف جميع القوى العربية الشعبية والحكومية إلى جانب الشعب العربي الفلسطيني على انتزاع حقوقه بكافة الوسائل بما فيها حق الكفاح المسلح ضد ارباب الكيان الصهيوني .

- يناشد المحامون العرب المنظمات الشعبية وغير الحكومية والدولية كما يناشد الحكومات العربية وغير العربية المحبة للسلام أن تقف جميعاً وراء تأكيد القرار ٢٣٧٩ بأعباره إعلاناً عالمياً لإدانة النزعة

مواجهة العنصرية والصهيونية والتنسيق مع الجهود الاقليمية والدول في هذا المجال
ان المحامين العرب ان يستهدفون تعبئة جهد الشعب العربي لمواصلة النضال ضد الاستعمار والعنصرية والصهيونية يعلمون ان هدف التحرر والسلام والتقدم لا يتحقق الا بالعمل المشترك مع حركة التحرر العالمية والقوى التقدمية والمخبة للسلام في العالم من اجل نفع تحركة السلام على المستوى العالمي لتجنب الحرب والاضطرابات الاقليمية ووقف صناعة الاسلحة المدمرة والعمل على نزع الموجود منها
دعم دور الأمم المتحدة السلمي والمنظمات الدولية المتخصصة في مجال التنمية والمنظمات غير الحكومية التي تسهم في مزيد من المشاركة الشعبية في قضايا السلام والتنمية
دعم دور دول عدم الانحياز والمنظمات الاقليمية في العادات المختلفة خاصة في دورها لمساعدة حركات التحرير الوطنية ووضع أسس للتنمية المستقلة المحررة من اعباء الديون والقروض الاستغلالية
التصدي للمؤسسات المالية الدولية والحيلولة دون استثمارها كأداة في يد الامبريالية وشكلا من اشكال الاستعمار الجديد لفرض شروطها على شعوبنا ، والتصدي لكل محاولات الاستعمار الجديد لفرض التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية والترويج لانماء الحيدة الاستهلاكية واستغلال ثروات الشعوب الفقيرة وتسخير الصهيونية والعنصرية لخدمة اهدافه باعمال الردع او التسلل بالوسائل المختلفة للسيطرة على شعوبنا العربية ان المؤتمر ان يبين تطلع شعبنا العربي للتحرر الشامل وتحقيق التقدم الاجتماعي والديمقراطي يؤكد على ان قضايا الشعوب لا تتجزأ في العدل والحرية
كما يدرك ان العالم يتحرك سريعا في ظل التجمعات الكبيرة ويدرك ان الشعب العربي كان وما يزال - يعيش دائما متطلعا للوحدة العربية الشاملة من اجل توحيد جهده في مواجهة الاستعمار والامبريالية والصهيونية من جهة ، ومن اجل بناء حياة سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة ومتقدمة تحياها شعوبنا في ظل الحرية والرخاء

قرارات وتوصيات لجنة الاقتصاد العربي :

عقدت لجنة الاقتصاد العربي اجتماعاتها في اطار اعمال لجان المؤتمر السابع عشر للمحامين العرب بدمشق وناقشت الاوراق التالية التي اعدتها اللجنة :

اولا : الاقتصاد العربي والتحديات الخارجية
ثانيا : المياه والغذاء والسياسة في الوطن العربي
ثالثا : أنشطة الشركات متعددة الجنسيات في الوطن العربي
رابعا : شرعية ديون العالم الثالث على ضوء احكام القانون الدولي

كما ناقشت اللجنة ورقة عن تجربة التكامل الاقتصادي بين تونس والجمهورية الليبية

وبعد ان نوقشت الاوراق المقدمة مناقشة مستفيضة انتهت اللجنة الى ما يلي :

اولا : التأكيد على مجموعة التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي في المرحلة الراهنة وهما :

١ - تنامي الفجوة الغذائية بين الانتاج والاستهلاك في الوطن العربي بما يؤدي اليه ذلك من ازدياد التبعية الغذائية في مواجهة العالم العربي بما يشكل تهديدا خطيرا للامن القومي العربي

العنصرية العنصرية للصهيونية وتاكيدا لوجودها العدواني ثقل ارض فلسطين والوطن العربي ، وهو اداة في نفس الوقت لتحالفات التظيم العنصرية والصهيونية في عدوانها المستمر على الشعوب العربية والافريقية

- والمحامين العرب الذين يدركون اهمية النضال المشترك على الساحة العربية والافريقية يناشدون المنظمات الشعبية والحكومية على المستوى العربي والافريقي للوقوف الى جانب نضال شعب جنوب افريقيا ضد النظام العنصري الحليف للنظام الصهيوني في فلسطين ويطالبون بتقديم كافة اشكال المساعدة لحركات التحرير الوطنية وفي مقدمتها حزب المؤتمر الوطني الافريقي ويدعون للاشتراك على نطاق واسع في الحملة العالمية للافراج عن المناضل المحامي نيلسون مانديلا دون شروط ويحيون كل الجهود العربية والعالمية الساعية

- ويقف بذلك المحامون العرب مع نضال شعب ناميبيا لاستكمال اجراءات استقلاله وجنى ثمار نضاله الطويل بقيادة حزب سوابو الذي لم يتخل يوما عن السلاح ولم يتوان عن تحقيق استقلاله بكافة الطرق في اطار قرار الأمم المتحدة ٢٤٥ لسنة ١٩٧٨ الذي يضمن له الاستقلال الكامل

ويحيي المؤتمر الموقف الصلب للشعب الانجولي الذي يقف الى جانب نضال شعب ناميبيا وجنوب افريقيا بالمساندة الايجابية والفعالة ضد المناورات لتأخير انتصارهما كما يحيى وقوف دول المواجهة الافريقية وتحملها الصعاب من اجل التحرر الشامل بالجنوب الافريقي

- ويناشد المؤتمر كافة الاطراف المعنية بقضية الشعب الارتيري لضمان حقه في تقرير المصير ويطالب الدول العربية والافريقية باستخدام مساعيها الحميدة لضمان حل سلمي وعادل لكفالة حق الشعب الارتيري

كما يطالب المؤتمر الدول العربية والافريقية باستمرار وقفها الايجابية الى جانب الشعب التشادي حتى يتحقق له الاستقرار الكامل وحلته استقلاله من التدخل الاستعماري الفرنسي

ان المؤتمر وهو يدرك كافة اشكال الاستعمار والامبريالية والعنصرية انما يبرأ بالامة العربية نفسها ان تسمح باستمرار وجود اثار المخططات الاستعمارية على ارضها بابقاء اشكال الممارسات العرقية او العنصرية او التفرقة الاجتماعية ويرى المؤتمر ان الالتزام بمبادئ الديمقراطية والعدل الاجتماعي والتحرر الوطني الشامل هو الوسيلة الفعالة لحماية شعبنا العربي من كل المخططات الامبريالية وتوقيف القدرة لشعبنا على مواجهة هذه الاثار والتصدي لها باليات التغيير الاجتماعي الخلاقي واشكال التقدم والازدهار والتحرر من ربقة الديون والمعونات الخارجية بالاستخدام الصحيح لثروات الشعب العربي وطاقاته البشرية دون تدخل امبريالي لادارتها او استغلالها وتحويلها الى اداة لقمه

- يدعو المؤتمر كافة النقابات والهيئات الشعبية والثقافية لدعم اللجنة العربية المناهضة للصهيونية التي انشأتها الامانة العامة لاتحاد المحامين العرب بمقرها لتجمع جهود كافة المعنيين بالنضال ضد العنصرية والصهيونية ويدعو المؤتمر الى تبني كل المعنيين لبرنامج العمل العربي المناهضة للعنصرية والصهيونية الذي ناقشته لجان المؤتمر كما يدعو الى اقامة لجان فرعية في كل قطر عربي للعمل المشترك من اجل التصدي لمحاولات الامبريالية والصهيونية لالغاء قرار الأمم المتحدة ٢٣٧٩ لسنة ١٩٧٥ ويدعو المؤتمر كافة المنظمات الشعبية وغير الحكومية لتنسيق جهودها مع اللجنة العربية في اشكال من العمل المشترك والمؤتمرات والندوات لتعبئة الجهود في

ب - ضعف البنية الصناعية في الوطن العربي وغياب الانساق التكنولوجية المحلية بما يؤدي اليه ذلك من ازدياد الاعتماد على الخارج خاصة فيما يتعلق بالتكنولوجية والسلع الرأسمالية .
ج : استمرار هجرة العقول العربية الى الخارج الامر الذي يمثل نزيفا مستمرا للطاقت البشرية العربية .

د : تنامي الديون العربية الخارجية بصورة مفرقة الامر الذي فتح الباب على مضراعية امام تدخلات الدول الدائمة وهيئات التمويل الدولية لفرض شروطها المجحفة والتي تمس بشكل مباشر السيادة الوطنية ومصالح الفئات الفقيرة

هـ : استمرار اشكال التطبيع الاقتصادي والسياسي والثقافي مع العدو الصهيوني التي تشكل انتهاكا صارخا لمقررات الجامعة العربية بشأن المقاطعة العربية الشاملة لاسرائيل

و ازمة المياه التي بدأت تتضح معاملها والتي باتت تهدد معظم الدول العربية والتي اصبحت واحدا من اهم محاور الصراع العربي الصهيوني ومصدرا لصراعات محتملة مع دول الجوار .

ز : الخطر الداهم الناتج في تنامي نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في الوطن العربي ، حتى في القطاعات التي يوجد فيها بديل وطني عربي ، الامر الذي يشكل عائقا امام تنمية القدرات الانتاجية والتكنولوجية العربية

ثانيا : ناقشت اللجنة قضية التجمعات الاقليمية العربية وموقعها من النظام الاقتصادي العربي ومدى تأثيرها على تحقيق التعاون او التكامل الاقتصادي العربي ، واكد المشاركون على ان التجمعات هذه يجب ان تسعى الى مزيد من التكامل والى تحقيق المزيد من الاستقلال الاقتصادي في مواجهة الخارج من خلال استراتيجيات تنموية تقوم على التو الى الداخل واشباع الحاجات الاساسية للمواطن العربي

ثالثا : قررت اللجنة التوصيات التالية :-

١ - ان استمرار التحديات الخارجية للاقتصاد العربي المشار اليه سابقا يرجع بشكل الى استمرار حالة التجزئة العربية وتنامي الاتجاهات القطرية والاقليمية من ناحية والى استمرار الهيمنة الامريكية الصهيونية على المقررات العربية من ناحية اخرى ومن ثم فلا سبيل لمواجهة هذه التحديات الا بدفع حركة الوحدة العربية بأشكالها المختلفة في اتجاه دعم القدرات العربية الذاتية وذلك في اطار ديمقراطي يكفل اوسع المشاركة للجماهير العربية لذلك توصي اللجنة بضرورة ان يساهم اتحاد المحامين العرب بدور فعال في خلق رائج عام عربي تتزايد ويتضاعف في اتجاه المزيد من التعاون والتكامل الاقتصادي العربي

٢ - تشكيل لجنة خاصة من اتحاد المحامين العرب لدراسة ومتابعة ازمة المياه في البلاد العربية بابعادها السياسية والاقتصادية والقانونية باعتبارها سببا من اسباب الصراع في المنطقة العربية وخاصة بين اسرائيل والعرب باعتبارها مصدرا لصراعات مستقبل بين الدول العربية وبعض دول الجوار الاخرى .

٣ - ضرورة استمرار متابعة اتحاد المحامين العرب لقضية التبيعية الغذائية في الوطن العربي والمساهمة في خلق رأي عام واسع وضابط في اتجاه التاكيد على ضرورة تحقيق الامن الغذائي العربي من خلال الاستخدام الامثل للموارد العربية خاصة في السودان الذي تتمتع بإمكانات زراعية كبيرة .

٤ - توصي اللجنة بان يساهم اتحاد المحامين العرب حول كافة المؤسسات الشعبية في التوعية بمخاطر تفاقم ازمة المديونية العربية بابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع التركيز على فضح شروء الدول الدائمة وهيئات التمويل الدولية كل ذلك في اطار من

التعاون مع المؤسسات الشعبية المماثلة في باقي دول العالم الثالث المدينة من اجل خلق رأي عام قوي في دول الجنوب ضد سلاح المديونية الذي بات يهدد مستقبل الاجيال القادمة في هذه الدول . كما توصي اللجنة في هذا الصدد بضرورة التاكيد على تنمية القدرات الاقتصادية الذاتية في الوطن العربي ودفع عجلة التعاون الاقتصادي العربي ودعوة رؤوس الأموال العربية المهاجرة الى الاستثمار في الوطن العربي .

٥ - توصي اللجنة بضرورة العمل على حث الحكومات العربية على دعم وتعزيز المشروعات المشتركة العربية وانشاء المزيد منها في المجالات الانتاجية ، وعلى اهمية احلال هذه المشروعات المشتركة العربية محل المشروعات الدولية .

٦ - توصي اللجنة بضرورة العمل على دعم القدرات التكنولوجية العربية عن طريق بناء انساق لتكنولوجيا وطنية وقومية تساهم رؤوس الأموال العربية في دعمها كما توصي اللجنة باهمية توحيد قوانين الاستثمار وقوانين نقل التكنولوجيا في العالم العربي دعما للقدرات التفاوضية العربية في مواجهة الشركات المتعددة الجنسيات

ب - توصي اللجنة بأن يولى اتحاد المحامين العرب اهتماما خاصا لقضية كفالة الحقوق الاساسية للعامة العربية المتنقلة داخل الوطن العربي

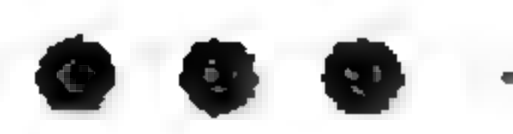
٧ - ضرورة دعم وتعزيز دور المؤسسات المنبثقة عن الجامعة العربية خاصة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنحها الصلاحيات القومية اللازمة واللمزة للدول الاعضاء في الجامعة العربية بحيث تصبح المقررات الصادرة عن المؤسسات العربية جزءا لا يتجزأ من التشريعات المعمولة بها في الدول الاعضاء في هذه المؤسسات

٨ - ضرورة ان يشارك اتحاد المحامين العرب دورا فعالا في دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة سياسيا واقتصاديا وتوصي اللجنة في هذا الشأن بأن يكون لاتحاد المحامين دور قيادي فعال في تشكيل لجان شعبية لدعم الانتفاضة سياسيا واقتصاديا وتوصي اللجنة ايضا بضرورة دراسة ومتابعة مخاطر استنزاف اسرائيل لموارد الارض المحتلة خاصة الموارد المائية

٩ - تؤكد اللجنة على ضرورة دعم العراق الشقيق على طريق احلال السلام العادل في منطقة الخليج هذا السلام الذي يحفظ للعراق وللأمة العربية حقوقها المشروعة خاصة فيما يتعلق بالسيادة على مياه شط العرب

١٠ - توصي اللجنة بضرورة العمل على دعم دول المواجهة مع العدو الصهيوني اقتصاديا واجتماعيا بما يعزز قدرتها على الصمود والتصدي

١١ - توصي اللجنة بضرورة العمل على دعم الاقتصاد اللبناني من اجل اعادة تعمير لبنان العربي الموحد حتى يستعيد دوره في الاقتصاد العربي ، الامر الذي تمكنه من المساهمة في المواجهة العربية الشاملة للعدو الصهيوني



وأخيرا فان المؤتمر السابع عشر للاتحاد قد حظى بأهمية ملحوظة استمدتها من توقيت انعقاده في اعقاب مؤتمر القمة العربية بالدار البيضاء والذي يمثل بما اسفر عنه املا في ان تستقيم مسيرة العمل العربي على صعيده الرسمي ولينفتح الطريق الى صخوة عربية تستوعب حقائق التاريخ ومتغيرات العصر مع استشراف واع للمستقبل

ندوة مجلس التعاون العربى : الواقع والآفاق

[٢٠ مارس ١٩٨٩]

د . عطيه حسين أفندى

وأوروبا ، والمطلوب هو توزيع الأدوار بين هذه التجمعات العربية .
(٧) ضرورة ربط جميع الصناعات التى سوف تقام والمشرعات
التي سوف تستحدث بالأمن القومى العربى ، مع التأكيد على
الاهتمام بالصناعات المتطورة الناهضة وليس الصناعات التقليدية .
ثم قدم د . حازم الببلاوى عرضاً تاريخياً مختصراً لتجارب
التكامل الاقتصادى العربى ، مؤكداً على ضرورة تقنين حق الملكية
وحق العمل فى دول المجلس وعدم الاقتصار على تحرير التجارة
وانتقال السلع .

وكانت مجمل آراء سيادته كما يلي :

(١) أن هناك عقبات غير مرئية فى مجال التكامل ، فرفع الحواجز
الجمركية فى حد ذاتها لا يكفي ، إذ يجب أن يمتد العمل والجهد
ليشمل المسائل البيروقراطية تحديد المواصفات الفنية والمؤهلات
والمهارات

(٢) على مجلس التعاون العربى أن لا يقتصر نشاطه على المشروعات
المشتركة بين الحكومات بل لابد من مشاركة مختلف المؤسسات
وقطاع الأعمال الخاص

(٣) هناك شروط لازمة لنجاح التجمع العربى وهى تقارب النظم
السياسية - تحقيق الديمقراطية فى وحدات التجمع - المشاركة
الشعبية ، وبصفة خاصة حق الملكية وحق العمل .

(٤) لابد أن يدرك مجلس التعاون العربى أن الثروة العالمية قد
أصبحت اليوم - أى فى مرحلة الاقتصاد المالى العالمى - ثروة رمزية ،
تنتقل ملكيتها بين دول العالم بأجهزة الاتصال الحديثة .

(٥) لابد من الامساك بشروط النجاح والاصرار على الحفاظ على
التجربة ، وأن يكون الاهتمام الأساسى بالعقبات غير المرئية لكى
تتفادى فشل هذه التجربة كما حدث للتجارب السابقة .

أما الدكتور نادية سالم النمر فقد تناولت الجوانب الاقتصادية
والتكنولوجية للتكامل العربى ويمكن أن نجل أفكار ومقولات د .
نادية سالم فى الآتى :

(١) أن التكامل الاقتصادى العربى يمكن أن يتحقق له النجاح إذا
كانت هناك ارادة موحدة للقيادة السياسية فى الافكار العربية
موضوع التكامل قادرة على تحديد المداخل الأساسية التى يبدأ بها
التكامل .

(٢) ضرورة الانماف بالظروف المحلية والاجتماعية الخاصة بكل دولة
من دول التكامل على حدة حتى يمكن لكل منها تحديد احتياجاتها
وامكانياتها بشكل دقيق

(٣) وضع خطة اقتصادية تصمم خلال مراحل زمنية تكون قادرة
على تحقيق الآتى :

١ - الحساب الدقيق للنسب الضرورية للتطور الاقتصادى لكل دولة

نظم مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد جامعة
القاهرة ، ندوة ليوم واحد (٢٠ مارس ١٩٨٩) بعنوان « مجلس
التعاون العربى الواقع والآفاق » وشارك فيها لفيف من أساتذة
العلوم السياسية والاقتصاد والخبراء والباحثين فى مختلف المجالات
والذين مثلوا مراكز البحث المختلفة وهيئات الدولة مثل الخارجية
والقوات المسلحة والأمن القومى كما شارك فيها بعض الدبلوماسيين
العرب بصفاتهم الشخصية وليسست الرسمية

تضمنت الندوة ثلاث جلسات ، اختصت الأولى منها بالجوانب
الاقتصادية والتكنولوجية ، وناقشت الثانية الجوانب السياسية وبناء
مؤسسات المجلس ، بينما خصصت الجلسة الثالثة لعرض الجوانب
الاقليمية والدولية ، ثم ختمت الندوة بجلسة ختامية قصيرة .

١ - الجوانب الاقتصادية

بدأ الاستاذ الدكتور محمود محمود الامام فقدم عرضاً لخبرته
التاريخية والوظيفية فى مجال العمل العربى المشترك خاصة فى بعده
الاقتصادى وقد تركزت وجهة نظره بشأن قيام مجلس التعاون
العربى كمشروع جديد من مشاريع التكامل الاقليمى العربى فى أنه
يرى ضرورة أن يكون هدف المجلس هو خلق نظام عربى جديد
باعتباره يمثل قلب الوطن العربى وتحيط به ايران واسرائيل .
ويتلخص عرضه فى الآتى :

(١) ضرورة التساؤل عن موقف الدول العربية التى لم تدرج فى
عضوية أى من التنظيمات الاقليمية الثلاثة القائمة الآن فى الوطن
العربى : مجلس التعاون لدول الخليج العربية - مجلس التعاون
العربى - اتحاد المغرب العربى والمقصود بهذه الدول : السودان ،
سوريا ، لبنان ، الصومال ، جيبوتى ، اليمن الجنوبي .

(٢) القلق حول استمرار التدرج والتمهل مع التأكيد على ضرورة
تحديد معنى « الواقعية » ، وهى الصفات التى أصبحت ملازمة
وشائعة فى وصف التجمعات الاقليمية العربية .

(٣) جدلية الإنتاج والتجارة ، وهل الصفة الغالبة تكون تكاملاً
وتعاوناً فى مجال التجارة أم فى مجال الإنتاج وما يترتب على ذلك
ويتفرع عنه من مشكلات وما تحتاجه من جهود وخبرات .

(٤) البحث فى كيفية تحقيق التوازن بين المنافع والمصالح
المتبادلة ، مع الحفاظ على استمرار التجربة التكاملية ذاتها .

(٥) ما هية القوى المحركة للسوق فى نطاق مجلس التعاون العربى
سواء كان النظام يقوم على القطاع العام أو القطاع الخاص أو حتى
يجمع بينهما ، لكل منها .

(٦) ضرورة البحث فى العلاقة الاقتصادية بين الدول العربية
والدول الأوربية أو بياقى دول العالم على أساس أن التجمعات
الاقليمية العربية اجزاء لظاهرة واحدة هى تباين المصالح بين العرب

أو قصور وأنه حتى القوى الشعبية المجدد نشاطها تعبر عن نفسها بطريق أو بآخر . ويذهب الدكتور أسامة إلى أن المشكلة في مصر هي أزمة فعالية أو أزمة أداء .

ويخلص إلى أن هناك خلافا بين النظام السياسي في مصر وبين النظم الثلاثة الأخرى القائمة في دول المجلس الثلاث العراق - الأردن - اليمن خاصة فيما يتعلق بالحريات العامة وحقوق الإنسان ، وأن كان يؤكد في النهاية على أن هذا لا يشكل قيدا حقيقيا أو يقف عقبة كأداء أمام قيام المجلس بأداء دوره بفعالية فالعبرة هنا بالممارسة .

أما بحث د . عبد المنعم سعيد فقد دار حول تجربة المجلس في ضوء تجارب عالمية مقارنة لما هو أكثر من ذلك . ويمكن تلخيص آرائه في الآتي :

أن الاندماج أو التكامل هو عملية Process لتجميع أجزاء في كل يختلف تماما عن مكوناته وأجزائه ، وأن هذه العملية في الواقع تشهد قطبين متناقضين : اندماج تفتت وفي كل التجارب العالمية كانت هناك أربعة مشاكل أو مسائل أو إشكاليات :

(١) إشكالية الأمن أو التكيف مع البيئة الخارجية لمجموع وحدات التكامل (٢) مدخل الاندماج : هل هو سياسي أم اقتصادي أم ثقافي أو كلها معا أو بعضها (٣) إشكالية العلاقة بين مركز التكامل والأجزاء التي تسعى إلى التكامل فيما بينها (٤) إشكالية عدم التكافؤ : الغنى والفقر أو الثروة ، المساحة ، السكان وما شابه ذلك .

ويخلص الدكتور عبد المنعم سعيد إلى أن اتفاقية مجلس التعاون العربي لم تقصص صراحة عن إشكالية الأمن ، وبخصوص مدخل التكامل يرى ضرورة تركيز مجلس التعاون على مختلف عناصر الاقتصاد من الإنتاج وتجاره وما إلى ذلك ويثير هنا مسألة الكفاءة الاقتصادية ، وعن إشكالية السلطة المركزية يطالب الدكتور عبد المنعم سعيد بضرورة وجود علاقة مباشرة بين مركز التكامل والمواطنين وأن يكون للمركز قدر من الاستغلال المالي وإعطاء بعض السلطات للأجزاء ، ويؤكد على ضرورة ألا تبقى سمة المجلس إبهام نتاج فوقى يجرى من الرئاسات بل يجب التمثيل الشعبي .

وأخيرا بشأن إشكالية التكافؤ بين الوحدات فإنه لا يجب الانزعاج من التفاوت في الثروة أو المساحة أو السكان فهو موجود في كل التجارب السابقة . ويختتم د . سعيد بحثه وعرضه بأنه هناك بعض البدايات المشجعة فيما يتعلق بمجلس التعاون العربي أولها الاتفاق على أن تكون الامانة العامة في الأردن ، والحديث عن اختيار أمين عام يمتنى الجنسية فهما خطوتان إيجابيتان ، ويؤكد الدكتور سعيد على أن مصر والعراق عليهما عبء كبير في تقديم عدد من التنازلات للأردن واليمن حتى يتم نفي شبهة أي محاولة للهيمنة أو السيطرة . ثم قدم الأستاذ محسن عوض خلاصة فكرة وجهة نظره في شأن مقارنة الخبرات الاتحادية العربية السابقة .

يبدأ الأستاذ محسن عوض حديثه بالإشارة إلى تعدد وتنوع المشاريع الوجودية العربية السابقة على قيام مجلس التعاون حتى أن عددها يصل إلى ٩٥ مشروعا اتحاديا رئيسيا شهدتها المنطقة العربية خلال الفترة بين عامي ١٩١٢ - ١٩٨٧ .

ثم يتساءل : أين موقع مجلس التعاون العربي من كل هذه المشاريع ؟

ولماذا نتوقع منه . كما يعد الخطاب السياسي العربي والمصري - مصيرا مختلفا عن تلك المشاريع التي سبقته ؟ وهل ينفرد بمقومات مختلفة تتيج له فرصا مختلفة ؟ وهل جرت صياغته بشكل يستطيع أن يواجه التحديات التي واجهت سابقه ؟

ويطرح تساؤلا أكثر أهمية : كيف يمكن أن يصبح مجلس التعاون العربي بداية مأمولة لنجاح - نحن تواقون إليه - بدلا من أن يكون حلقة جديدة في سلسلة المحاولات الفاشلة السابقة لمشروع الوحدة العربية في الوطن العربي .

من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي فيها ب - ضمان تحقيق الاستفادة القصوى أو الاستخدام الأمثل من تقسيم العمل الدول ج - ضمان مواصلة التخصص الدول في الإنتاج والتطور الاقتصادي في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في كل دولة على حدة من أجل تحقيق الأهداف والأسس الاقتصادية للإنتاج والقائمين عليه د - القضاء التدريجي على الظروف التاريخية المختلفة التي تنعكس في مستوى التطور الاقتصادي لكل دولة على حدة من خلال تصنيع الدول ذات المستوى الاقتصادي المتخلف نسبيا عن طريق الاستخدام الأمثل للإمكانات الداخلية لكل دولة مع الاستفادة من السوق الدولي الخاصة بالدول أعضاء التكامل .

(٤) ضرورة التخطيط من أجل تحقيق لأهداف اقتصادية قومية محددة مبرمجة من قبل الأجهزة التخطيطية في الدولة . (٥) ضرورة اهتمام كل دولة بدراسة الأوضاع الاقتصادية المحلية والبحث عن توظيف الموارد محليا من أجل إشباع احتياجات الطلب المحلي من السلع الضرورية والاقبال من الاعتماد على الخارج في هذا المجال .

(٦) ضرورة تعاون الدول أعضاء التكامل من أجل إقامة مشروعات مشتركة مكتملة لبعضها مغمدة بشكل أساسي على الإمكانات المحلية ، يكون الهدف منها زيادة القدرات الانتاجية للدول من خلال استراتيجية متكاملة تستهدف خدمة وتدعيم الأولويات التي تحتاجها عملية التنمية المتكاملة في كل القطاعات ، فضلا عن توفير وسائل الاتصال والمواصلات وتطوير التكنولوجيا المتاحة عالميا بالقدرات والطاقت العربية .

(٧) ضرورة وجود هيئة أو كيان ما تقع عليه مسئولية التنسيق بين عمل المنظمات العربية المختلفة ولتكن جامعة الدول العربية مع إعطائها الصلاحيات اللازمة .

٢ - الجوانب السياسية : وتناولت الجلسة الثانية من جلسات الندوة الجوانب السياسية وبناء مؤسسات المجلس .

عنى د . أسامة الغزالي في عرضه بالبحث عن درجة التماثل داخل دول المجلس الأربع مشيرا إلى أن ميثاق المجلس أو نظامه الأساسي لم يشر إلى هذا الموضوع ، ونستطيع هنا أن نجلل الأفكار العامة في بحث الدكتور أسامة الغزالي فيما يلي :

(١) - أننا أمام دول أربع تنتمي إلى أقاليم مختلفة ، مصر تنتمي إلى وادي النيل ، العراق يرتبط بمنطقة الخليج ، اليمن ضمن شبه الجزيرة العربية ، وأخيرا الأردن في المشرق العربي .

(٢) - فيما يتعلق بالنظام السياسي في العراق فالمسائل الرئيسية محل البحث والتجديرة بالدراسة هي وضع الاقليات أو مشكلة التعددية العرقية والدينية ، دور الجيش في الحياة السياسية وأخيرا المشاركة ووضع الحياة الحزبية فيها التطور الغالب هو نحو مزيد من الانفتاح في النظام السياسي العراقي .

(٣) - أما عن الأردن فإن الوضع فيه يرتبط كثيرا بالظروف الخارجية خاصة وضع الضفة الغربية - تأثير السعودية وسوريا - النقل الاستثنائي للملك حسين في النظام الأردني - استقرار الحكم فيه كضمانة للمواطنين - العلاقة مع الفلسطينيين - وأخيرا المؤسسات التشريعية .

(٤) - وعن الجمهورية العربية اليمنية فإن النظام فيها يتميز ب : الطابع القبلي للنظام - دور الجيش في الحياة السياسية - أزمة المشاركة ومسألة المجلس التشريعي ووضع الأحزاب في النظام ، وبصفة عامة فإن شكل نظام الحكم كما يرى الدكتور أسامة - هو قوى corporatism وكان كانت القبائل تقوم بالدور الأساسي مع ملاحظة إضفاء المؤسسية على الطابع القبلي للدولة .

(٥) - أما عن مصر فإن كافة أشكال الدولة الحديثة موجودة بها من حيث الدستور - المؤسسات التشريعية - الأحزاب السياسية - النقابات والجمعيات المهنية ، ورغم كل ما قد يكون قائما من نواقص

الدول العربية المستقلة آنذاك مع فتح الباب أمام كل دولة عربية تحصل على استقلالها لكي تصبح فاعلا في هذا النظام .

(٢) ان الجامعة العربية لم تتمتع بسلطات تمكنها من فرض سلطانها على الدول الاعضاء ومارست دورها كمركز للتنسيق وليس كضامن للسياسة أو كفاعل مستقل .

(٤) انه منع كل ما وجه ويوجه من نقد للجامعة العربية ، فقد مثلت فكرة توافق حد أدنى من المصالح المشتركة بين كافة الدول العربية . (٥) ان قيام تجمعات اقليمية فرعية في اطار جامعة الدول العربية هو عمل مشروع لكنه مشروط بقدرته هذه التجمعات على ايجاد صيغة اكثر تطوراً للعمل العربي المشترك من الجامعة ذاتها ، والا يشكل قيامها عقبة امام الهدف العربي الاسمي وهو تحقيق الوحدة العربية الشاملة .

وعن مدى امكانية توافق هذين الشرطين في التجمعات الاقليمية العربية الثلاث (مجلس التعاون الدول الخليج العربية - مجلس التعاون العربي - اتحاد المغرب العربي) يستعين د . حسين نافعة ذلك بمؤشرين رئيسيين : السلطات الممنوحة للتجمعات ، مدى تعقد البناء المؤسسي مقارناً بجامعة الدول العربية وذلك في ضوء فهمه الخاص لفرض وروح ميثاق الجامعة العربية .

ويمضي الدكتور حسن نافعة في تحليله فيقرر بأن التجمعات الاقليمية العربية قد قامت نتيجة لتفكك التسق أو النظام العربي العام وانها ليست سبباً لهذا التفكك ويدعو بالاجح شديد الى تعديل ميثاق جامعة الدول العربية لانقاذها ، وان هذا التعديل يهدف الى حل ثلاث اشكاليات رئيسية الاولى تتعلق بالامن الجماعي العربي ، والثانية تدور حول الشخصية العربية الموحدة والثالثة بخصوص التنسيق بين أنشطة الجامعة وأنشطة للمنظمات الاقليمية ، وكل ذلك من اجل ايجاد نظام عربي جديد .

واختتم الاستاذ الدكتور احمد يوسف احمد الجلسة الثالثة من جلسات الندوة بعرض بحثه عن النظام العربي في مرحلة التجمعات الاقليمية .

يبدأ د . احمد يوسف بعرض مختصر لتطور النظام العربي يميز فيه بين ثلاث مراحل : (١) مرحلة رفع فيها شعار الوحدة الشاملة (٢) المرحلة شهدت تفككا عربيا متزايدا وقد شغلت النصف الثاني من السبعينيات والنصف الاول من الثمانينات ، (٣) المرحلة الثالثة ونجد جذورها في اوائل الثمانينات الا انها لانجد تعبيراتها القومية الا في هذا العام ١٩٨٩ وهي مرحلة يسميها د . احمد يوسف مرحلة التجمعات الفرعية .

وهناك سؤال هام يشغل النخبة العربية السياسية والفكرية منذ بدأت ظاهرة التجمعات الفرعية وهو : هل هذه التجمعات تعتبر مرحلة في الطريق الى تدعيم النظام العربي وليس بالضرورة (الوحدة العربية) ام انها خصم اكيد من هذا النظام أو تشطير جديد له وان يكون على أسس اكثر جداره بالبقاء ازاء اخفاق المشروع القطري ؟ ويؤكد د . احمد يوسف على أن الاجابة على هذا السؤال يجب الا تتجرد عن المنظور الفكري للمتناولين . ثم يقدم ثلاث ملاحظات : - انه لا يستطيع تجاهل الجوانب الايجابية في هذه التجمعات وبالأذات مجلس التعاون العربي . - ان هذه التجمعات قد صارت امرا واقعا ومن ثم فان المطروح هو السعي الى الترشيد .

- ان هذه التجمعات نجد اساسا لها لدى دعوات فكرية للمثقفين العرب وهو ما يعطي الأمل في مستقبل افضل .

وتدور افكار الدكتور احمد يوسف كما عرض لها حول المحاور التالية : - الاتجاه التاريخي : وطن الفرص الضائعة . - اتجاهات الفكر القومي العربي من العدا إلى التبرير - الظرف الزمني لازدهار التجمعات الفرعية - التجمعات الفرعية كبديل للوحدة الشاملة . - الوظيفة القيادية في النظام العربي . - تماسك النظام العربي . - من الاقليمي الى القومي . - علاقات العرب الدولية .

وفي نهاية يرى د . احمد يوسف بان اراءه هذه يمكن ان تكون

.. وقد ركز الاستاذ محسن عوض في بحثه على أربعة جوانب رئيسية : - عوامل الاخفاق في المشروعات السابقة - مجلس التعاون بين المشروعات الاتحادية والتكاملية الأخرى . - قراءة الخطاب السياسي لمجلس التعاون العربي - الشروط اللازمة لكي يكون مجلس التعاون العربي أول النجاح وليس آخر الفشل .

وعن الجانب الرابع أو الموضوع الرابع ركز الاستاذ محسن عوض الشروط اللازمة للنجاح وحددها فيما يلي : (أ) الديمقراطية : ويقصد بها ذلك النمط من المشاركة والرقابة الشعبية . (ب) تشابك المصالح : بمعنى تأكيد روابط المجتمع المدني وكتيل القوى صاحبة المصلحة وراء اهداف الاتحاد الاقتصادي (ج) الجدلية بين القومي والاقليمي : وهنا يحمى للمجلس تأكيد على طبيعته المفتوحة وانه ليس بديلا عن العمل القومي .

ويخلص الاستاذ محسن عوض في بحثه الى أن الاختيار الجديد في المنطقة وهو التجمعات الاقليمية يتطلب الحذر والحرص ، فاما ان تصبح هذه التجمعات الاقليمية خطوة نحو تكامل عربي بناء أو تنجبه لتكوين روافد تابعة لتكتلات دولية عملاقة تسعى للسيطرة على اسواق المنطقة .

٣ - الجوانب الاقليمية والدولية :

قدم د . مصطفى علوي بحثا عن التأثيرات وردود الأفعال الاقليمية والدولية ازاء قيام المجلس . وقد حدد القوى الاقليمية غير العربية في : اسرائيل - ايران - اثيوبيا - تركيا بينما حدد القوى الدولية بالقوتين العظميين ، الجماعة الأوروبية ، اليابان ، الصين . وتناول مواقف تلك الدول على مستويين :

١ - المستوى الرسمي مركزا على الدول التالية : اسرائيل : التي ابدت مخاوفها من قيام المجلس واعتبرته نواة لتجمع عسكري عربي كبير وطلبت التدخل من الولايات المتحدة للحصول على تعهد من دول المجلس بعدم قيام تعاون عسكري يوجه ضد الاهداف والمنشآت الاسرائيلية . كما قامت بالاتصال بالجماعة الأوروبية لاثارتها ضد قيام هذا التجمع .

ايران : لم ترحب بقيام مجلس التعاون العربي . اثيوبيا وتركيا : لم تصدر عن أي منهما رد فعل رسمي . الولايات المتحدة : التي لم تصدر عنها تصريحات رسمية مباشرة عن رد فعلها ازاء قيام المجلس .

الاتحاد السوفيتي : الذي رحب بالجهود المبذولة لتوجيه الطاقات العربية لحل المشاكل الاقتصادية وانه ليس لديه أية تحفظات على هذا التجمع ، ابدى الاستعداد للتعاون مع دولة

المجموعة الأوروبية : التي رحبت باعلان قيام المجلس وايضا رحبت باتحاد المغرب العربي .

الصين واليابان : لم يتم التوصل الى تحديد رد فعل رسمي لها .

وقد خلص الدكتور علوي الى أن المجلس سوف يواجه تحديات بعضها اقتصادية والاخر سياسي ، بعضها داخلي أو عربي والآخر اقليمي أو دولي ، ومن ثم فان مضداقية تحليله تعتمد الى حد كبير على نجاح المجلس ، وحدد اهم التحديات في الاتي : التمسك المقرط بالسيادة الوطنية - قيادة العمل داخل المجلس - الامن وتأثيراته المختلفة - احتمالات التناقض بين التجمعات الاقليمية - مواقف وسياسات القوى الاقليمية والدولية التي تتعارض مصالحها مع قيام التحالفات الاقليمية العربية أو مع اتساع نطاقها وهي على وجه التحديد اسرائيل - الولايات المتحدة ، اثيوبيا ثم ايران .

ثم قدم الاستاذ الدكتور حسن نافعة بحثا عن العلاقة بين الجامعة العربية والتجمعات الاقليمية ويمكن تلخيصه في الاتي : (أ) ان ظاهرة التجمعات الاقليمية أو المشروعات الوحدوية الجزئية هي ظاهرة قديمة نسبيا وهي أسبق في نشأتها على قيام جامعة الدول العربية .

(٢) ان الدول العربية قد استبعدت مختلف الصيغ التي طرحت وفضلت البدء ببناء الاطار المؤسسي لنظام عربي موحد يستوعب

١٠ - ضرورة العمل على توفير المعلومات اللازمة عن الدول الأربع الاعضاء في مجلس التعاون حتى تكون الصورة أكثر وضوحاً وحتى يتوفر فهم أفضل .

وقد اختتم الدكتور على الدين هلال مدير مركز البحوث والدراسات السياسية الندوة بعرض أفكار عامة وملاحظات أساسية نجملها فيما يلي :

١ - أنه قد يحدث اختلاف في تقييم التجمعات الإقليمية العربية لكن هذا هو الواقع العربي الآن والمطلوب هو فهم هذا الواقع وتطويره وترشيده متغيراته . ٢ - أن النظام العربي يمر الآن بمرحلة تحول أهم ملامحها تكريس الدولة القطرية ليس فقط بين الحكومات بل أيضاً بين الشعوب . ٣ - أن تكون هناك نظرة جديّة لمسألة التوافق السياسي والإرادة على مستوى الزعماء أو القمة وعلى مستوى القاعدة أو الجماهير ، وفي هذا يثار موضوع الإرادة المجتمعية ، المشاركة ، الرقابة والمتابعة . ٤ - أن هناك العديد من القضايا التي تحتاج إلى الدراسة والتعمق في مجال تدعيم وتطوير المجلس أهمها : - اشتراك القطاع الخاص . - القيود غير المرئية - حق التملك وحقوق العمل . - تكامل الموارد وبلورة موارد جديدة . - آليات صنع القرار . - المجالس النيابية . - شكل الأمانة الفنية . - قضية الأجهزة الشعبية والجهاز القضائي . - التعهد المؤسسي - العلاقة مع التجمعات الإقليمية الأخرى ومع الجامعات العربية وبخصوص الحوار مع أوروبا . - التحذير من محاولات شغل المجلس بمعارك فرعية أو أحداث الوقعية بين أعضائه فالتحديات الخارجية كبيرة . - وأخيراً وليس آخراً أن التحدي الحقيقي هو تحدي بناء القوة . هذا وقد أعلن أن الندوة مستمرة حيث ستعقد دورة جديدة من جلساتها تباعاً في عواصم دول المجلس الثلاث صنعاء - عمان - بغداد - بعد أن عقدت أول حلقاتها في القاهرة . □

هواجس أو محاذير أو جدول أعمال مقترح حتى لاتضيع مسلمات الفكرة العربية وامكانيات العمل العربي الشامل وسط الضجيج الذي يهلل للتجمعات بطريقة تضر بها قبل أن تفيدها

.. وقد تلى هذه الأبحاث المقدمة مناقشات نستطيع أن نجمل وجهات النظر والآراء التي تبلورت فيها سواء من جانب المؤيدين بحماس أو المرشحين بحذر في الآتي :

١ - أن تجربة المجلس مازالت وليدة ومن ثم فإن الجدل والحوار يدور حول كل ما يمكن من أن ينمو هذا الوليد ويتطور في السياق السليم سعياً وراء تحقيق الأهداف المرجوة من ورائه ، وأنه إذا لم يكن هناك انبهار بولادته وبأهدافه - إذ أن الطموحات العربية أبعد بكثير - فإن هناك ولاشك ترحيباً بهذه الفرصة التاريخية وإصراراً على التمسك بها واستثمارها وتطويرها . ٢ - أن صياغة المجلس وإن جاءت فوقية فإن العبرة هي بالممارسة التي تلي لحظة البدء ويجب عدم الوقوف أمام هذا الطابع الفوقي . ٣ - أن هناك سمات عامة مشتركة بين النظم السياسية في دول المجلس الأربع وأن السمات المختلفة لاتقف عقبه أمام أداء المجلس لوظائفه وتحقيقه لمهامه . ٤ - التأكيد على ضرورة الديمقراطية والمشاركة الشعبية كضمانات لاستمرار التجربة . ٥ - ضرورة حل المشكلات المترتبة على التعارض بين قوانين المجلس والقوانين الداخلية في كل دولة من دوله الأربع . ٦ - ضرورة العمل على التنسيق في سلم الأولويات بين القطري والإقليمي والقومي . ٧ - التأكيد على أهمية بعد الأمن القومي والعلاقة بين الأمن الداخلي والأمن الإقليمي والأمن الجماعي العربي .

٨ - ضرورة التنسيق بين التجمعات الإقليمية العربية الثلاثة القائمة فيما بينها وبينها وبين جامعة الدول العربية . ٩ - أن مسئولية نجاح المجلس هي مصرية وعراقية باعتبار مصر والعراق الدولتان الأكبر في مجلس التعاون العربي وأنه مطلوب منهما الكثير من انكار الذات والترفع

« ندوة نزع السلاح والأمن في أفريقيا »

[٢٠ - ٢٣ مارس ١٩٨٩]

طارق حسنى أبو سنة

والمناقشات التفصيلية المثيرة في موضوعات شتى في هذا الجانب ، منها :-

دور الأمم المتحدة في نزع السلاح والحد من التسلح - آثار نزع السلاح النووي والتقليدي على القارة الإفريقية - الآثار المباشرة للحرب النووية - أولويات الدول الإفريقية وموقفها ودورها في المسائل المتعلقة بنزع السلاح والأمن - اهتمامات الأمن في المنطقة الإفريقية والترتيبات المشتركة فيما بين الأقاليم - تجريد إفريقيا من الأسلحة النووية والأسلحة الكيماوية - نزع السلاح والتنمية والأمن مع التركيز على إفريقيا .

- الكلمة الافتتاحية

وبدأت الجلسات بالكلمة الافتتاحية للسيد الدكتور/ عصمت عبد الجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، الذى أبرز فيها أنه منذ اجتماع القمة الأول لمنظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٤ ، أخذ

عقدت في القاهرة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ مارس ١٩٨٩ ، ندوة إقليمية عن « نزع السلاح والأمن في أفريقيا » ، تحت إشراف برنامج شئون نزع السلاح بالأمم المتحدة بدعوة من الحكومة المصرية من خلال معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية المصرية . ومن الجدير بالذكر أن هذا هو الحدث الثانى من نوعه في مصر ، حيث سبق وأن عقدت ندوة إفريقية عن نفس الموضوع منذ أربعة أعوام مضت . ويقوم برنامج نزع السلاح التابع للأمم المتحدة بعقد هذه الندوات الإقليمية في إطار الحلقة الدولية لنزع السلاح الذى بدأت منذ فترة . وعقد على شاكلتها ندوات أخرى في نيودلهي ومكسيكو .

وقد شارك في هذه الندوة أكثر من مائة من المسؤولين والمختصين والدبلوماسيين المهتمين بشئون نزع السلاح والأمن في القارة الإفريقية . وتضمنت الندوة العديد من الدراسات والمحاضرات

وللاستجابة لمعطيات التنمية الاقتصادية - الاجتماعية .
ب - مفهوم الأمن في المنطقة يجب أن يتخطى الأبعاد العسكرية وإيقاف الصراعات المسلحة .

١ - الموقف من الأسلحة النووية والأسلحة التدميرية الشامل (البيولوجية والكيميائية) :-

ثم التنبيه إلى خطورة انتشار الأسلحة النووية في القارة الأفريقية منذ القمة الأفريقية الأولى في القاهرة عام ١٩٦٤ ، خاصة في ضوء الخطر القابع في جنوب أفريقيا وإسرائيل ، فتم إعلان أفريقيا منطقة غير نووية . كل هذا جاء في ضوء ما هو معروف عن الآثار المدمرة والسلبية على البيئة والتنمية من جراء حدوث أى صدام نووى أو تجارب نووية .

٢ - الموقف من الأسلحة التقليدية : تسببت الصراعات الداخلية والإقليمية في أفريقيا على زيادة التسلح وزيادة الاهتمام بالانفاق على التسليح وإهمال الجوانب الأخرى في المشروعات التنموية في أفريقيا ، والتركيز هنا على الأسلحة التقليدية . لذا فكان موقف أفريقيا هو المشاركة في المفاوضات والاجتماعات التى تؤدي إلى اتفاقات تحد من التسلح التقليدى . وقد بلغ حجم الانفاق العسكرى في أفريقيا حوالى بليون دولار أمريكى في حين يموت الآلاف من الجوع أو المرض . لذا كان دور أفريقيا واضحا في مؤتمر نيويورك حول العلاقة بين نزع السلاح والتنمية عام ١٩٨٧ ، من أجل إبراز خطورة الموقف الذى وصلته أفريقيا ووضع التزامات على الأطراف الأخرى في العالم المتقدم لتحمى برامج التنمية في أفريقيا .

المسائل الهامة الراهنة المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح الدولى : الأسلحة الكيميائية - نزع السلاح النووى - التحقق وتدابير بناء الثقة

قدم هذه الورقة السيد / عبد القادر بن إسماعيل المدير المساعد لكتب جنيف لشئون نزع السلاح .

١ - الأسلحة الكيميائية . عقد في فرنسا في يناير من هذا العام ، مؤتمر دولى حول خطر الأسلحة الكيميائية وشاركت فيه ١٤٩ دولة أكدت في الإعلان النهائى التزامهم بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية مع الاسراع في العمل على التوصل الى اتفاق لحظر تطوير وتنمية وإنتاج وتخزين واستخدام جميع أنواع الأسلحة الكيميائية وتدمير ما هو متواجد منها . كما توجد صعوبات فنية عديدة في وجه هذه الاتفاقية منها صعوبة المراقبة والسيطرة على التصنيع الكيماوى المدنى وغيره ، لذا لابد من وضع خطوات واجراءات لبناء الثقة في المفاوضات الجارية الان للتوصل لأسلوب للرقابة والتفتيش .

٢ - تدابير بناء الثقة : هى احدى الخطوات التى تساهم في تحقيق مزيد من السلام والأمن الدوليين وتقويتها وتحقيق مزيد من التفاهم في العلاقات بين الأمم والتعاون أيضا . إذن فهى تقلل من عوامل التوتر الدولى ، مما يقلل من مخاطر الصراعات . كما تساهم أيضا هذه الاجراءات في تسهيل عمليات التحقق والمتابعة في تنفيذ الاتفاقات الخاصة بنزع السلاح والحد منه .

المشاكل الأمنية في منطقة أفريقيا والترتيبات المتحدة بين بلدان المنطقة

قدم هذا البحث السيد / محمدو باه مدير الادارة السياسية بمنظمة الوحدة الأفريقية . وقد بدأ عرضه بالتركيز على عوامل بث بذور عدم الاستقرار والأمن في أفريقيا ، ومنها :-

١ - مشاكل القهر العنصرى للأغلبية السوداء ضد نظام الابارتهايد في جنوب أفريقيا .

٢ - الاعتداء على دول مجاورة لأسباب شخصية أو سياسية أو قبلية . أو بسبب نزاع على حدود ، ومما ينجم عنه في النهاية من تدمير لمشروعات البنية الأساسية .

٣ - ظهور مشاكل اللاجئين وتحركاتهم عبر الحدود وتوفير ماوى لهم .

رؤساء الدول والحكومات الأفريقية على عاتقهم مناصرة نزع السلاح كعنصر لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق الأمن والتنمية السلمية لمجتمعاتهم .

وأشار الى أن الوضع العالمى حاليا يعكس تزايدا مستمرا في النفقات العسكرية يفوق الحد المخقول ويحمل في طياته متناقضات اليمية خاصة في أفريقيا التى تعاني من المجاعة وسوء التغذية والمرض . كما أن السعى لتحقيق نزع السلاح لا يخفى عن أعيننا حقائق أساسية منها الارتباط بين قضايا الأمن الوطنى والإقليمى والدولى : وأن تحقيق الأمن الوطنى لا يرتبط بمفهوم التصعيد المستمر لمستويات التسلح وسباق التسلح . ومن ثم ظهرت أفكار تدعو لتخفيض مستوى التسلح والقوات المسلحة بطريقة عادلة ومتوازنة مع ضمان حق كل دولة في أمن غير متناقض .

وترى مصر أن هناك حاجة ماسة للعمل الجاد والمكثف لوقف سباق التسلح وتحقيق الأمن الحقيقى للمجتمع الدولى ، والأولوية في هذا المجال لنزع السلاح النووى بمنع انتشار الأسلحة النووية وحظر التجارب النووية أيضا وإنشاء مناطق منزوعة السلاح النووى خاصة في الشرق الأوسط وأفريقيا . كل هذا في إطار عام يؤدي فيما بعد لازالة كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل .

« الحد من الأسلحة ونزع السلاح في الأمم المتحدة :
الاتفاق والتوقعات »

قدم هذا البحث السيد / يافوشى كاشى الأمين العام المساعد لشئون نزع السلاح ، الذى استعرض الجهود الرئيسية التى تقوم بها المنظمة في هذا الصدد ، موضحا الصعوبات أيضا التى تواجهها من قبل الدول في الالتزام بسياسات الحد من التسلح ، إلا أنه أشار للمناخ العام الإيجابى الذى يسود العالم الان في ظل رغبة القوى الكبرى في تهدئة التوترات فيما بينها سواء ثنائيا أو إقليميا أو دوليا . لذا فعلى جميع الدول الاستفادة من هذا المناخ الإيجابى بشكل يحقق لها مصالحها بالقدر الذى تريده . ويوفر لها الأمن والحماية الكاملين ، سواء في إطار ثنائى أو متعدد الأطراف . ويقدر أن الموقف في التسعينيات سيختلف عما سبق . حيث سوف تلعب الأيديولوجية دورا أقل حدة وأهمية في العلاقات الدولية خاصة إزاء قضايا نزع السلاح . ولعل سياسة جورباتشوف لهى دليل على هذا ، ومن ثم فعلى الدول استغلال هذا التطور في التركيز على عناصر الاستقرار والتنمية الداخلى لتحقيق مزيد من الرخاء والرفاهية . كما أشار لدور المؤسسات غير القومية والمنظمات غير الحكومية التى تلعب دورا عالميا كبيرا في تدوير وترشيد الراى العام الدولى تجاه هذه القضايا حيث أنها تمس مشاعر المواطنين مباشرة وليس فقط الحكومات ، وهذا هو المطلوب حيث تتعرف الشعوب المختلفة في هذه المرحلة الجديدة على نمط جديد غير تقليدى لمفهوم « الأمن القومى » .

أولويات الدول الأفريقية ومواقفها ودورها في قضايا نزع السلاح والأمن في المحافل المتعددة الأطراف

قدم هذه الورقة السفير / عبد الحليم بدوى مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة ، فكانت شاملة وعامة من حيث تطرقها لهذه الموضوعات . وبدأها بإيضاح أن المواقف الأفريقية تجاه قضايا نزع السلاح في إطار المحافل المتعددة الأطراف إنما تنبع أساسا من الالتزام الأفريقى بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لحركة عدم الانحياز ، كما حددت مفاهيمها الأمنية من خلال منظمة الوحدة الأفريقية . وقد اتخذت منظمة الوحدة توصية عام ١٩٨٤ بعقد جنداء للخبراء في لومى بتوجو لبحث موضوعات « السلام ونزع السلاح والأمن » . وصدر عن هذا الاجتماع « إعلان لومى » أهم ما جاء فيه أن :

أ - السلام والأمن هما أهم الأولويات لسياسات أفريقية مستقلة

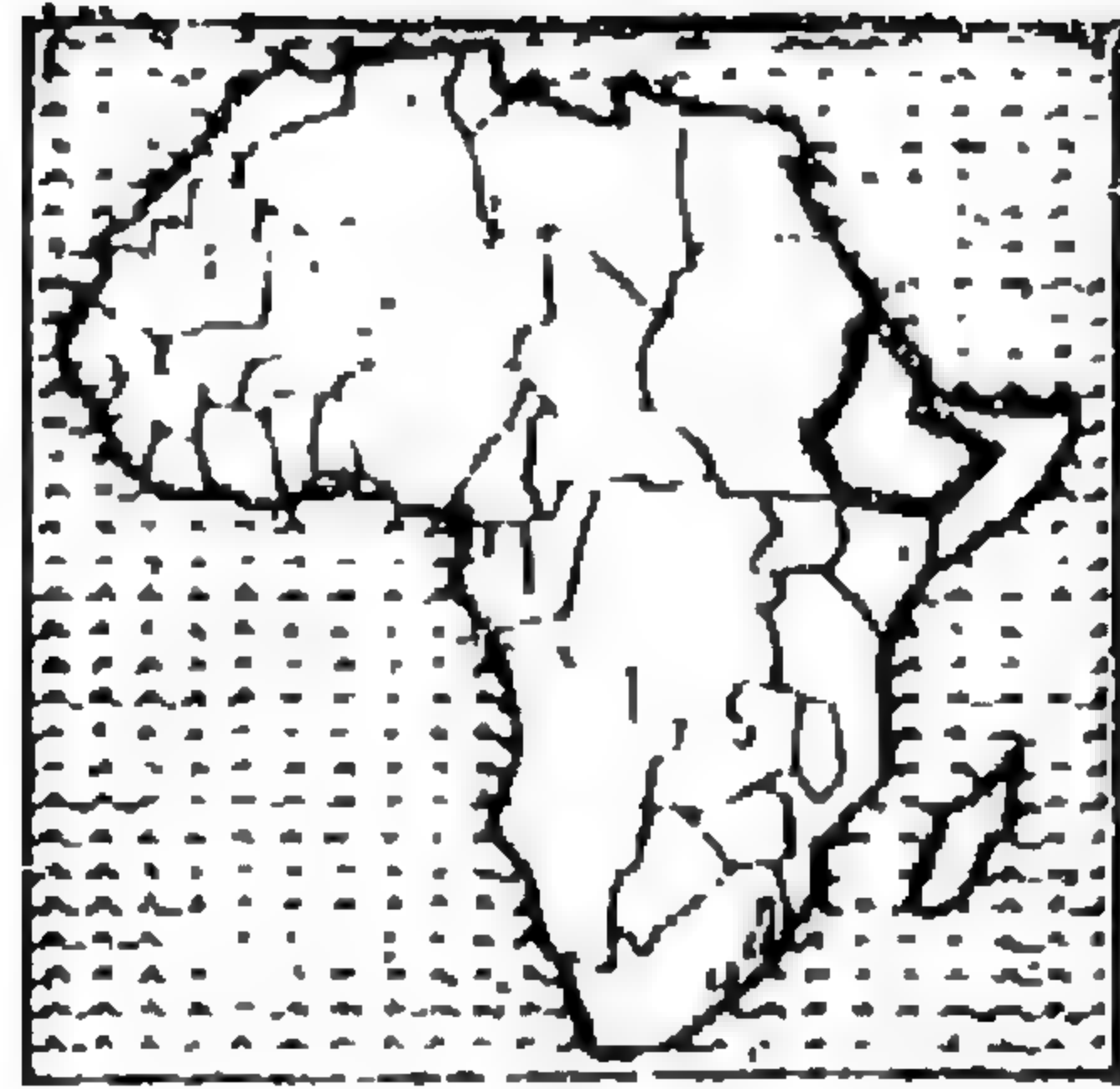
كما أن إنتاج وتصدير الأسلحة يتكسب في عدد محدود جداً من الدول التي تقوم بتصديرها للدول النامية ، وبشكل لا يتوازي إيجابياً مع حجم المساعدات والقروض لهذه الدول من نفس الدول المانحة لها . لذا فقد عقد مؤتمر خاص يبحث هذه العلاقة عام ١٩٨٧ بنيويورك ، وقد برز أن بعض الدول ترفض قبول هذه العلاقة ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية فهي ترى معاملتهما بشكل منفصل . ويبحث هذا المؤتمر بشكل مفصل التهديدات الأمنية غير العسكرية ، ويعنى هذا عناصر التخلف والفقر المختلفة التي تسود المجتمع مثل : سوء الإدارة - الفساد - هدر الموارد - عدم الحفاظ على البيئة - سوء توزيع الثروة - سوء التغذية - زيادة السكان - الجهل .. إلخ .

ثم الاتفاق على وضع برنامج عمل لتحقيق الالتزام بتمويل نسبة من الموارد والصناعات العسكرية الى الموارد والصناعات المدنية ، بما يعنى أيضاً ضرورة تمويل هذا الاتفاق من الدول المانحة الى النامية ، كل هذا بغرض توجيهها للمشروعات التنموية الاقتصادية - الاجتماعية . وكانت فرنسا قد اقترحت عام ١٩٥٥ إنشاء صندوق مخصص لهذه الأغراض السلمية ، وقد تبناه العديد من الخبراء وحكومات ، دون البعض ، ومن ثم برزت قناعة دولية جديدة لفهم أمني جديد ، ولأشك أن هذا المؤتمر الأخير مثل تجاهاً شديداً لجهود الأمم المتحدة في هذا الصدد .

في النهاية لا يسعنا إلا التأكيد على أهمية زيادة الوعي العام بهذه القضايا والموضوعات الحساسة والخطيرة ، لنعرف ما يدور حولنا . يشترك في صنع القرار الخاص بها ، لذا فهذه الندوات ضرورية جداً مع إعطائها الإهتمام الاعلامي اللازم على مستوى جميع الأوساط ، في ظل قضية تمس ضمير حياتنا اليومية وتترك آثارها البعيدة المتراكمة فلا نشعر بها الآن □

٥ - الآثار البيئية الناجمة عن بعض التفانيات الخطيرة والسامة . وقد قدمت منظمة الوحدة الأفريقية عدة أطراف لتسويق الجوانب والسياسات الأمنية والدفاعية بين الدول الأفريقية ، كما حددت أساليب التفاوض والوساطة والمصالحة والتحكيم ، لتسوية المنازعات فيما بينها . وأنشأت لجنتين أحدهما للتحكيم والوساطة والأخرى للدفاع ، إلا أنهما لم يستغلا على الأوجه المنوطة بهما . فمثلاً كان أحد أهداف لجنة الدفاع إنشاء قوات دفاع أفريقية إلا أن هذا المشروع لم يخرج الى حيز الوجود حتى الآن . كما كان هناك اتجاه لإنشاء مجلس أمن أفريقي ، إلا أن هذا المشروع قد تم وأده بعد مناقشات عديدة . إلا أنه يوجد مثل بارز فيما يخص الترتيبات الإقليمية الدفاعية ، وهو اتفاق عدم الاعتداء ، الذي وقعته ست دول في يونيو ١٩٧٧ وهي : كوت دى فوار - مالي - موريتانيا - النيجر - السنغال - بوركينا فاسو ، ثم انضمت توجد فيما بعد لها .

نزع السلاح والتنمية والأمن من منظور الأمم المتحدة . قدم هذا البحث السيد / عبد القادر بن اسماعيل نائب مدير مكتب جنييف لشئون نزع السلاح - فأبرز أن قضيتي نزع السلاح والتنمية هما قضيتان أساسيتان منذ نشأة الأمم المتحدة ، وكان لابد من تدعيم الروابط في البحث في العلاقة بين هاتين القضيتين من أجل صالح البشرية . حيث أن المزيد من الاستهلاك العسكري للموارد النادرة سوف يزيد من عناصر التوتر الدولي فهما ظاهرتان متوازيتان ويتغذيان بعضهما بعدة وسائل وطرق مختلفة . وبالتالي يصبح هناك تفاعل ثلاثي بين الأمن والتنمية ونزع السلاح . وقد قامت مجموعة من الخبراء عام ١٩٨١ بعرض تقرير مفصل للسكربتير العام بعد أعولم من العمل ، عن إبراز جوانب هذه العلاقة . وسبق أن اتضحت خطورة مدى التزايد في التسليح على الاستقرارين الداخلي والخارجي ، كما أن الاتفاق العسكري الهائل الناجم عن ذلك ربما لا يحقق دائماً مصلحة أو فائدة مادية معنية



مكتبة السياسة الدولية

تجارب الأسلحة النووية : المنع أم الحد ؟

الحالة ، ويبحث الجزء الخامس الاتجاهات القائمة لبعض الدول تجاه التجارب النووية ، واختبار النتائج السياسية والعسكرية الممكنة في حالة حظر التجارب .

ويمكن التعرض لما سبق بالنقاط التالية :

أولاً : بدأ العصر الذري بتجربة اختبار ذري قامت به الولايات المتحدة في ١٦ يوليو ١٩٤٥ بمدينة « نيومكسيكو » . وأعقبها إتصاف الاتحاد السوفيتي (١٩٤٩) ، وبريطانيا (١٩٥٢) ، وفرنسا (١٩٦٠) ، والصين (١٩٦٤) ، لنادى الأسلحة الذرية . وفي نوفمبر ١٩٨٧ ، بلغ عدد التجارب النووية لأكثر من ١٦٠٠٠ تجربة مختلفة الأحجام والتنوع ، من قبل الدول النووية الخمس المذكورة . وقد أنضمت الهند لهذه الدول رغم عدم إمتلاكها أسلحة نووية .

ثانياً : بدى ضروريا أن تقوم القوى النووية بتجارب وتفجيرات نووية قبل أن تبدأ في إنشاء الترسانة النووية اللازمة ، فمثلا ، أحتاجت الولايات المتحدة إلى تفجيرين نوويين قبل إستخدامهما في الحرب ، من أجل تحقيق الثقة المطلوبة في الأهداف والنتائج النهائية في الحرب .

ثالثاً : أدن هناك أسباب لمزيد من الاحتياج بعد بناء وتطوير الأسلحة النووية ، مثل :-

١ - تصميم أسلحة جديدة : - حيث أن التطوير مطلوب مع إختلاف مقتضيات الأمور والظروف المحيطة الدولية الجديدة ، فظهر ما عرف « بأسلحة الجيل الأول ثم الجيل الثاني » ، وبالتالي كان لابد من حدوث مزيد من التحديث للوصول إلى « الجيل الثالث من الأسلحة » ، مثل أسلحة أشعة « الليزر » التي أصبحت ضمن النظام الأساسي للـ SDI [برنامج الدفاع الاستراتيجي الأمريكي] .

ب - مصداقية الأسلحة التي يتم تخزينها : - يرى أغلب مصممي الأسلحة النووية ، خاصة داخل الولايات المتحدة ، أن التفجير النووي ضروري للتأكد من الأسلحة التي تم تخزينها ، حتى يمكن أن تستمر كفاءتها وفعاليتها . وكل ذلك لتجنب حدوث مشاكل مستقبلية في حالة الاستخدام ، بما يحقق في النهاية الأهداف الأمنية الرئيسية لحماية الدول ، ومن ثم ضرورة تحقيق الخاصة الطبيعية للتجربة من ضرورة إجرائها على معدة حربية لمعرفة النتيجة .

ج - إختبارات الأمن والتأمين : - أي من الضروري لتطوير نظام الحماية من الأسلحة النووية أن تحدث تجارب ، ولكن ليس بالضرورة وقوع تفجير نووي .

NUCLEAR WEAPONS TESTS : PROHIBITION OR LIMITATION ?

- JOZEF GOLDBLAT AND DAVID COX
SIPRI, CIIPS.

- OXFORD : NEW YORK , 1988 .

هذا الكتاب جاء نتاج دراسة مشتركة بين معهد استكهولم الدولي لبحوث السلام ، والمعهد الكندي للأمن والسلام الدولي . ويتناول أهم القضايا التي تشملها مفاوضات نزع السلاح الدولية ، وهي : إختبارات الأسلحة النووية . ويستهدف الكتاب تقديم نظرة تحليلية وتقييم للقضايا السياسية والفنية المعقدة الداخلة في إطار إمكانية إيقاف أو الحد من هذه التجارب النووية ، مع تقديم آراء محددة في هذا الإطار ، وملحق بالكتاب العديد من الرسوم البيانية والأرقام اللازمة لحصر هذه التطورات وشرحها بالقدر الكافي . ولاشك أن هذا هو موضوع الساعة خاصة في ضوء الانفراج الحادث بين القوتين الأعظم بشكل عام . فمن المعروف أن حد الإجراءات الدولية لنزع السلاح المتفق عليها هو وضع القيود على التجارب النووية ، فخلال العقود الثلاث الأخيرة تزايد الوعي والضغط من قبل الرأي العام الدولي لإيقاف هذه التجارب ونجم عن ذلك الحد بشكل ما من بعض التجارب دون تحقيق الحظر الكامل ، وظل الهدف الأساسي ليس إلا حلما يرغب الجميع في الوصول إليه لأنها خطوة في سبيل الحد من التنافس النووي بين القوى العظمى ، ولحد من انتشار الأسلحة النووية أيضا في حين يرى البعض أن إيقاف التجارب سيمثل تهديدا لنظام الأمن الدولي القائم على الردع النووي .

وقد انقسم الكتاب الى خمس أجزاء تضمن الجزء الأول ملخصا لأهم النقاط التي أثبتت في الأجزاء الأربعة الأخرى والنتائج ، ويتناول الجزء الثاني نظرة عامة لمشكلة التفجيرات النووية مع التركيز خاصة على أثر استمرار التجارب على تطوير الأسلحة الجديدة ، ويقدم الجزء الثالث مسحا تاريخيا للمفاوضات التي أدت لإيقاف أو الحد من التجارب النووية ، مع التعرض للاتفاقيات التي تم التوصل إليها في هذا الصدد ، وتعرض الجزء الرابع للقدرات الفنية لمنع الانتهاكات التي يمكن أن تحدث مع بحث الوسائل التي تتبع في هذه

٥ - الحاجة للاحتفاظ بالأساس التكنولوجي : أكدت الولايات المتحدة أنه للابقاء على ذوى الخبرة من مضمين وظائف الاسلحة النووية بشكل سيتم الاستفادة منه بالقدر الأمثل ، فلا بد من ابتكار وجود حوافز مستقرة لهذه الفئة ، والاسلوب الوحيد لتحقيق ذلك هو إستمرار التجارب ، وإلا سيتحولوا لأعمال أخرى ويحدث ركود في الصناعة النووية العسكرية .

رابعاً : - إذن لماذا بدأت لمفاوضات حظر التجارب النووية ولماذا فشلت ؟

بدأ ينمو اتجاه حظر استخدام الأسلحة النووية ، في عقب تفجير نووى أمريكى في مارس ١٩٥٤ في اليابانيكى وترك أثارا مشعة ضارة ، وبعبءها زاد وجود الحركات المناهضة للوجود النووى ، ثم بدأ بعض المسؤولين من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بحث سبل وشكل الرقابة على التسليح بين الشرق والغرب في أواخر الخمسينات . وبدأت المفاوضات ، مع الوضع في الحسبان الاعتبارات المتوسطة والطويلة الأجل ، وقد واجهت صعاب عديدة منذ البداية .

تمتلا في الفترة ما بين ١٩٥٨ إلى ١٩٦٢ ، كانت القضية الأساسية في المفاوضات هي كيفية « التحقق » من حدوث التفجير النووى ، مما تطلب توفير وسائل الدعم التفتيش والمراقبة وهذا لن يتأتى إلا بتوافر إرادة الدول لتحقيق ذلك ، مما كان محل نزاع آخر . كل هذا يحدث في إطار عام من الشعور بعدم الثقة والشك المتبادلين مع بداية الحرب الباردة ، كما أصاب بالضرر مبدأ حظر التجارب النووية الشامل آنذاك . فمنذ ذلك الوقت ظلت هذه القضية هي البند الأساسى في أى مفاوضات دولية حول الرقابة على التسليح .

فى عام ١٩٨٠ ، انخرطت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفيتى في محادثات ثلاثية ، وتوصلوا لدرجة أقرب لمعاهدة لحظر التجارب بشكل أقوى مما سبق ، حيث يتم الاتفاق على أن تكون المعاهدة صالحة لمدة ٢ سنوات لمنع أى إختبار لتفجير نووى في أى بيئة مع قبول التفجيرات النووية للأغراض السلمية تحت شروط معينة ، وتصبح الاتفاقية سارية بعد انضمام ٢٠ دولة لها بما فيها الدول الثلاث هذه ، مع عقد مؤتمرات دورية لمتابعة ما سوف يتم ، إلا أن هذه المحاولة أجهضت عام ١٩٨٢ على يد الولايات المتحدة .

خامساً : تمخضت العقود الثلاثة الماضية من المفاوضات والمناقشات عن إتفاقيات جزئية لحظر التجارب النووية ، حيث سمح للأطراف المختلفة أن تجرى التفجيرات النووية تحت الأرض مثلاً وفي حدود مكانية معينة .

١ - معاهدة الحظر الجزئى لعام ١٩٦٣ : PTBT ، حيث وقعت هذه المعاهدة في ٥ أغسطس ١٩٦٣ ، وهي معاهدة متعددة الأطراف لحظر تجارب الأسلحة النووية في الهواء والفضاء الخارجى وتحت الماء .

وكانت قد انشأت أساسا لتحقيق تطور في العلاقات الأمريكية - السوفيتية آنذاك ولأحداث إرتقاء عام في المناخ الدولى المتوتر . وبدأت الاتفاقية سارية العمل في ١٠ أكتوبر ١٩٦٣ ، وفى يناير ١٩٨٧ كانت قد انضمت لها ١١٦ دولة .

وتعتبر هذه الاتفاقية أحد الترتيبات الانتقالية للوصول لمعاهدة لتحقيق حظر دائم لجميع التفجيرات النووية ، حيث التفجيرات التى تجرى تحت الأرض لم تشملها هذه المعاهدة إلا في حالة حدوث تأثيرات إشعاعية خارجية .

وهناك أطراف دولية كبرى لم تنضم للمعاهدة مثل الصين وفرنسا . فالصين رأت أن المعاهدة لم تتضمن تحقيق نزع سلاح شامل أو حظر كامل للتجارب . أما فرنسا فترأت أن قيمتها محدودة

أو جزئية ، وأعربت أنها ستستمر ماضية في بناء ترسانتها النووية . أيضا باكستان ، فرغم أنها ليست دولة نووية إلا أنها من المحتمل أن تنضم للنادى النووى لوجود القدرات الخاصة بذلك .

وهناك إنجاز يحسب لهذه المعاهدة ، وهو يمس حماية البيئة ، كما أوقفت المعاهدة إنتشار الأسلحة النووية لحد ما ، مما مهد لعقد معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية عام ١٩٦٨ NPT .

ب - معاهدة حظر التجارب ١٩٧٤ : وقعت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى هذه المعاهدة لمنع التجارب النووية تحت الأرض ، وذلك إثر المناقشات العديدة التى أجريت في الأمم المتحدة آنذاك . إلا أن حيز الالتزامات داخل هذه الاتفاقية محدود ، حيث حددتها الاتفاقية بمسافة تتعدى ١٥٠ كيلو مترا .

وقد بدأت الاتفاقية سارية منذ ٢١ مارس ١٩٧٦ ، وتم منح هذا الفارق الزمنى لانتهاء من اعداد الترتيبات الخاصة من « التحقق » من حدوث التفجيرات . كما أنه توجد أيضا بعض أسلحة نووية صممت على المدى الأكبر المتفق عليه في المعاهدة . ومنع أن الطرفين اتفقا على تخفيض عدد التجارب للحد الأدنى ، إلا أن هذا لم يتم فعليا . كما لم يتم « التصديق » على هذه الاتفاقية داخل الولايات المتحدة لقوة الجانب المعارض فيها ، ورغم ذلك كان للمعاهدة تأثير ظاهر ، على عدم انتاج الأسلحة النووية ذات التأثير والنطاق البعدين لحد ما .

ج - معاهدة التفجيرات النووية السلمية ١٩٧٦ PNET : برزت أهمية هذه المعاهدة في ضوء صعوبة تمييز التفجيرات النووية على الأقل من مسافة بعيدة ، سواء سلمية أو عسكرية ، فكان ضروريا البحث عن وسيلة لتحقيق ذلك . لذا وقعت كلا من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة إتفاقا منفصلا يضع إلتزامات إضافية للمعاهدة السابقة . وقد تم توقيعها في ٢٨ مايو ١٩٧٦ ، خاصة في ضوء تحليل الآثار السلبية البيئية الناجمة عن هذه التفجيرات عموما .

إذا . من الواضح أن هذه الاتفاقات الثلاث ، لم تحدث التأثير الجدى المطلوب للأسباب السابق التعرض لها .

سادساً : ويعتبر التحقق والتأكد من حدوث التفجير النووى عاملا ضروريا جدا لانجاح عمليات الحظر الشامل ، وعملية نزع السلاح والرقابة عليه ، وخاصة تلك التفجيرات النووية التى تقع تحت الأرض . وهنا يتم التحقق بطريقة أكثر صعوبة تستدعى تضافر الوسائل العلمية ودراسة الظواهر الجغرافية في الأماكن التى تحدث بها التفجيرات ، كما أنها تحتاج لبعض من الوقت .

سابعاً : ما هي الاتجاهات الحالية للدول تجاه التجارب النووية ؟

أ - الولايات المتحدة : شهد الموقف الأمريكى تغيرا دراميا منذ عام ١٩٨٠ ، منذ وجود ادارة الرئيس الأمريكى « ريجان » حيث يرى أن الأمن الأمريكى للولايات المتحدة وحلفائها لن يتحقق بالقدر المطلوب إلا بالتجارب النووية .

ب - الاتحاد السوفيتى : يختلف موقفه بشكل إيجابى عن الولايات المتحدة ، حيث يؤمن بضرورة الحد من التهديدات النووية وبالتالي التجارب النووية لأن وجودها يسمح بالتطوير والتحديث المستمر في الأسلحة النووية .

ج - بريطانيا ، فرنسا ، الصين : يعتبر الموقف البريطانى الرسمى مشابه للموقف الأمريكى ولكن في ضوء أن عمليات « التحقق » من وقوع التفجيرات النووية ، هي عملية معقدة وصعبة للغاية .

أما فرنسا فموقفها واضح أيضا تجاه حظر التجارب ، ويعكس

هذا برنامجها النووي المحدد ، لتحقيق الردع النووي المطلوب

لأمنها . والصين ، تعارض منذ عدة سنوات إيقاف التجارب ، وإن بدأ موقفها يتطور إيجابيا مؤخرا في ضوء الانفراج العام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ورغبتهم في تحقيق تقدم ملموس في هذا المجال .

د - الدول غير النووية : وهي أكبر الدول التي تدافع عن الحظر ، وانضمت لأغلب المعاهدات في هذا الصدد ، وطالبت بضرورة التوصل إلى إتفاق شامل لحظر التجارب النووية . ولكن توجد دول غير نووية لها أنشطة عسكرية ملموسة وبارزة مثل : - الأرجنتين - البرازيل - الهند - باكستان - إسرائيل - جنوب أفريقيا . وهذه الدول ليست منضمة لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ، وقد تعارضت هذه المجموعة وجود إتفاق لحظر التجارب النووية بشكل شامل ، لأنها قد تعوق التطور التكنولوجي والنووي لديها .

وقد أخذت بعض هذه الدول بما عرف « بمبادرة سلام الدول الست » [المكسيك - السويد - تانزانيا - الهند - اليونان - الأرجنتين] . حيث أقرت هذه المجموعة في بيان رسمي لها عام ١٩٨٦ ، بأن هذه الدول راغبة في عمل حظر شامل للتجارب النووية . وقد أجرت الأرجنتين والهند تجارب نووية سلمية ويتضح موقف هذه الدول عموما في ضوء التنافسات والصراعات الإقليمية المحيطة سياسيا وعسكريا .

ثامنا : النتائج : بقي أن نوضح أن التأثير الشامل لحظر التجارب النووية على سياق التسليح النووي ، سوف يساهم إيجابيا في الحد من التنافس والتسابق النووي ويقيد حرية هذه الدول في التوسع التكنولوجي النووي العسكري في ضوء عدم قدرة الدول على التأكد من نوعية التسليح الذي ينتج لعدم تجربته أو إختباره بالشكل المطلوب .

ولكن البعض يرى أن التوقعات لتحقيق ذلك أي : إيقاف التجارب

من خلال معاهدة متعددة الأطراف وبشكل متزامن تبدو ضئيلة . وذلك لوجود قطاعات عديدة مؤثرة داخل الولايات المتحدة أساسا تعوق هذا التطور ولا يمكن التغلب عليها بسهولة . لكن يمكن تحديد عدد التجارب المسموح بها في نطاق مكاني معين ، وتحت رقابة خارجية محددة .

والقرار النهائي لتحقيق الحظر الشامل ، هو قرار سياسي مبني على حسابات حكومية لمسألة الأمن القومي والاستقرار الدولي . وبه سيتم قياس مبالغ الرقابة على التسليح مقارنة بالمخاطر المتوقعة من تجميد عملية التحديث والتطوير للأسلحة النووية .

وعموما لا توجد ثقة أو ضمانات خاصة من قبل مصممي أو صانعي الأسلحة في ضوء تعقد التفاصيل الفنية العديدة ، وفي ضوء الحكم أو التقييم السياسي لصانع القرار أو رئيس الدولة حيث أن التقدم العلمي أحيانا يزيد من عوامل الشك وعدم اليقين ، لاضافته يوميا لأبعاد جديدة في التقدم النووي .

إذن من الضروري التوصل لاتفاق يوقف التطوير في الأسلحة بشكل عام سواء نووية أو غيرها . فلا بد من التأكيد على وجود نظام للتعاون المتبادل لتحقيق الاستقرار والأمن الدوليين ، بدلا من المواجهة والصراع ، خاصة لو تم التعاون في مجالات بعيدة عن المصالح السياسية ، مثل قضايا « البيئة والتلوث » .

وننتهي بأن الكتاب شمل بحوثا مستفيضة ومتنوعة في شرح القضية المطلوبة ، وإن كان من الأفضل أن يأتي ترتيب الفصل الأول في نهاية الدراسة ، وأن يبدأ بالفصل المتعلق بالحصص التاريخية للمعاهدات الخاصة بحظر التجارب النووية مما كان سيجعل التحليل والعرض أكثر منطقية وسلاسة ومع ذلك فاهمية الموضوع تستلزم مزيدا من الجهد في البحث والمتابعة في ضوء مرحلة الانفراج الدولي الجديد الذي يمر به العالم اليوم .

طارق حسني أبوسنة

المؤلفات العربية السياسية

□ □ مسعود ضاهر - الهجرة اللبنانية إلى مصر « هجرة الشوام » منشورات الجامعة اللبنانية - بيروت ١٩٨٦ □ □

يعد هذا الكتاب واحداً من أهم الكتب التي عالجت موضوع الهجرة من بلاد الشام إلى مصر وانعكاسات تلك الهجرة على المجتمع المصري في إطار التأثير المتبادل بين المهاجرين والمجتمع المصري . كما أنه يلقي الضوء على العديد من مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية المحلية والإقليمية والدولية - في تلك الفترة الزمنية الممتدة من منتصف القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين . ويقع الكتاب في بابين أساسيين تسبقهما مقدمة وتليهما خاتمة وقائمة الملاحق . وقد أوضح الباحث في تلك المقدمة المقدمات المنهجية لدراسته وصعوباتها التي كان من أهمها ظروف الحرب اللبنانية وصعوبة الاطلاع على بعض السجلات والوثائق في عدة بلدان . وأما الملاحق فهي بيانات تفصيلية من بعض الأسر والمهاجرين من الشوام في مصر والذين توفر عنهم بيانات في السجلات التي إطلع عليها الباحث وتعد تلك الملاحق في ذاتها مصدراً قيماً وثرياً للدراسة والبحث .

وفي الباب الأول تحت عنوان « بحثاً عن الأصول والاتجاهات الأولى لهجرة الشوام إلى مصر » يضع الباحث فصلين أساسيين الأول يعتبر جزءاً توثيقياً حيث أنه تعريف بالمصادر التي اعتمد عليها الباحث وأهميتها وفائدتها وتقسم تلك المصادر بالتنوع والتعدد . أما الفصل الثاني فيعالج اتجاهات هجرة الشوام إلى مصر حتى الحرب العالمية الأولى . ويلاحظ أن تلك الهجرة قد تركزت بصفة أساسية في المدن والمناطق التي تمثلت مراكز النشاط التجاري وارتبطت بحركة الرساميل (رؤوس الأموال) بحثاً عن الثراء والنفوذ . ولذا تمثلت (دمياط) منطقة جذب لأولئك المهاجرين قبل افتتاح قناة السويس ومد السكك الحديدية حيث كانت المدينة التجارية الأولى في مصر والميناء الرئيسي إلا أنه مع افتتاح القناة ومد السكك الحديدية ظهرت مدن جديدة (مدن القناة) وزادت أهمية الاسكندرية فكان من الطبيعي أن تمثل تلك المدن والمناطق عامل جذب للمهاجرين الشوام ليكونوا على مقربة من مصادر الغنى السريع . وتعتبر فترة حكم محمد علي في بلاد الشام نقطة تحول أساسية في تاريخ المشرق العربي فبفضل سياسة التحالف بين محمد علي وإلى مصر وبشير الشهابي أمير لبنان انفتحت أبواب مصر أمام المهاجرين الشوام . خاصة في ظل التبدلات النوعية التي شهدتها الاقتصاد المصري في تلك الفترة . ولقد أتاحت حركة التغيير التي شهدتها المجتمع المصري في عهد محمد علي فرصة عظيمة للشوام حيث تم الاستفادة بهم بشكل مزدوج حيث كانت هناك حاجة إليهم في المخططات الاستعمارية الأوروبية للتعرف على المجتمع المصري . وكان هناك دور موكول إليهم في مشاريع التنمية التي وضعتها الحكومة المصرية المتعاقبة فكانوا في طليعة البعثات التي

أرسلت إلى الخارج لنقل أحدث المعارف في شتى المجالات انطلاقاً من اتقانهم للغات الأوروبية . ومن أبرز مترجمي تلك الفترة من الشوام الأستاذ أوفست سكاكيني . وبوغوص بك الأرمني الذي أصبح وزيراً للشئون الخارجية والتجارية . والاب روفائيل الشامي ويوسف فرعون وكانا من أبرز مترجمي الأعمال الطبية . ولقد اتسع نفوذ الشوام أبان حكم خلفاء محمد علي وحتى الحرب العالمية الأولى . ظل ازدياد التدخل الأجنبي في شئون البلاد وازدهار حركة الترجمة في أواخر القرن التاسع عشر ويؤكد المؤلف على الارتباط الوثيق بين زيادة رؤوس الأموال الأجنبية العاملة في مصر وزيادة الهيمنة الأجنبية على اقتصاد مصر . من جانب وبين الدور المتزايد للشوام في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والادارية في مصر . ويرى المؤلف أن الفترة التي سبقت مباشرة احتلال بريطانيا لمصر ١٨٨٢ وحتى الحرب العالمية الأولى تعد أكثر المراحل أهمية في تاريخ هجرة الشوام إلى مصر من حيث العدد والنفوذ الذي لم يعد يقتصر على دمياط بل اتسع ليشمل الغالبية الساحقة من المدن المصرية . وتوضح دراسة سيرة ال (مشاقفة) اليونانية الأصل التي امتد نشاطها ما بين دمياط والمناطق الشامية مدى سهولة الانتقال بين المناطق الخاضعة للسلطة العثمانية والعلاقات الوثيقة بين الساحل السوري اللبناني ومصر وكذلك توضح أهمية النسب والقرابة في عملية الترقى الاجتماعي والوظيفي والتجاري . ومن استعراض أحوال المهاجرين الشوام في كل من دمياط والقاهرة والاسكندرية والمنصورة ومدن القناة وغيرها يخلص الباحث في هذا الباب إلى أن تمدد الشوام وانتشارهم في مصر يوضح مدى الحرية التي تمتعوا بها . ويرى الباحث أن المجتمع المصري قد عامل أولئك المهاجرين على أنهم فئة متميزة ولكن ليس على أساس الطائفية وإنما على أساس الغنى والجاه والارتباط بالمصالح الأوروبية ولذا يفسر الباحث أحداث العنف التي تفجرت تجاه المهاجرين الشوام على أساس اقتصادي اجتماعي وليس على أساس ديني فقد نظر الوطنيين من المصريين إلى المهاجرين الأجانب بصفة عامة على أنهم مغتصبون لثروات بلادهم .

والباب الثاني من الكتاب بعنوان « اللبنانيون في النصف الأول من القرن العشرين مرحلة التمرکز والاندماج » والملاحظة الأساسية للباحث أن سيل الهجرة إلى مصر لم ينقطع رغم تقلص فرص النجاح في مصر وان ازدياد في نفس الوقت رافد الهجرة نحو القارة الأمريكية والبلدان الأفريقية ثم في فترة لاحقة إلى منابع النفط العربي وأستراليا وكندا . وفي تلك الفترة برزت تيارات هامة تنازعت المهاجرين الشوام خاصة مع صدور القوانين المصرية الرامية إلى تحديد جنسياتهم فكان لزاماً تحديد جنسية . وهنا نجد أن البعض قد فضل العودة نهائياً إلى موطنه الأصلي ولم يحتفظ بالجنسية المصرية على حين احتفظ البعض بجنسيتين مصرية ولبنانية وآخرين تمصروا بشكل نهائي دون الاحتفاظ بجنسية أخرى . ولقد لعب العامل الاقتصادي دوراً هاماً في عملية الاختيار . وتجدر الإشارة إلى أن شوام القرن العشرين كانوا يتمتعون بسمات خاصة منها أنهم ولدوا في مصر وتربوا في مدارسها وشاركوا في نضالها الوطني والقومي ولذا فإنه عند تحديد الجنسية الحقوقية اختار معظمهم الجنسية المصرية دون سواها .

تولوا ادارتها لم يكن يربطهم بموطنهم الأصلي سوى الأصول التاريخية ولذا فإنه حتى بعد تأميم تلك المؤسسة ظل العديد من أولئك الشوام المتمصرين في مناصبهم كمديرين للأقسام مما يؤكد حقيقة أن أرض مصر تبصر من عليها ولذا فإنه لم يغادر مصر بعد قرارات التأميم سوى مجموعات قليلة من القوى التي تضررت مصالحها من جراء تطبيق شعار مصر للمصريين.

ويختتم الباحث مؤلفه باستعراض حول هجرة الشوام من مصر ويرجعها بصفة أساسية لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية مركزا على قرارات التأميم التي اتخذتها الحكومة المصرية في مطلع الستينيات والتي كان لها الدور الرئيسي في «تمصير مصر» فكثر أعداد من غادروها من غير المصريين ولم يلبث أن فتح باب الهجرة أمام المصريين أنفسهم فتجولت مصر من بلد يجتذب المهاجرين بعشرات الآلاف إلى بلد يصدر مهاجرين بمئات الآلاف إلى الدول الغربية بصفة خاصة. ويرى المؤلف أن هناك عقلية معينة زادت المهاجرين من الشام إلى مصر ومنها إلى سوريا ثم إلى كندا وأستراليا وغيرها ثم عادت فدفع أعدادا كثيرة من هؤلاء وأبنائهم للعمل من أجل العودة إلى مصر بعد سياسة الانفتاح في عهد الرئيس السادات إلا أنه مهما تكن نتائج تلك المحاولات فإن الحقيقة المؤكدة والتي تؤيد فيها الباحث أن مصر اليوم تختلف جذريا عما كانت في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وأنه ليست هناك أفق متطورة لهجرة جديدة للبنانيين إليها.

محمد عاشور أبو رية

□ □ د. نادية محمود مصطفى ، الثورة والثورة المضادة في نيكاراجوا ، الأبعاد الدولية والإقليمية ، القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، مركز الدراسات والبحوث السياسية ، ١٩٨٨ □ □

تبرز أهمية ثورة نيكاراغوا ١٩٧٩ من حيث كونها أول ثورة مسلحة تقوم في أمريكا اللاتينية بعد ثورة كوبا وذلك بعد انتصارها على أعنى النظم الدكتاتورية في التاريخ الحديث لأمريكا اللاتينية ضد نظام سوموزا.

ويعتبر هذا الكتاب هو الأول في موضوعه باللغة العربية ويكتسب أهمية حيث يلقي الضوء على سياسة القوتين الأعظم في أمريكا الوسطى بصفة عامة وفي نيكاراغوا بصفة خاصة وبذلك فهو يسد فراغا كبيرا في المكتبة العربية. وتستهدف هذه الدراسة تحليل الأبعاد الداخلية والخارجية التي ساهمت في إبراز وتشكيل ونجاح الثورة في نيكاراغوا في يولية ١٩٧٩. كما تهدف الدراسة تحليل مسار النظام الجديد فيها في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي واجهته منذ قيامه.

وتدور هذه الدراسة حول مجموعة من التساؤلات كما يلي :

١ - ماهو وزن الدور السوفيتي والكوبي في أحداث ثورة نيكاراغوا ؟

٢ - ماهي دوافع وابعاد رد الفعل الأمريكي وهي تواجه انتصارا لحركة ثورية لأول مرة بعد نجاح ثورة كوبا عام ١٩٥٨ ؟ وماهي اساليبها وأدواتها لتحدي السياسات السوفيتية والكوبية ؟

٤٨٨ وفي الفصل الأول من هذا الباب يلقي الباحث - من خلال مقابلات شخصية - الضوء على أهم عائلات الشوام التي تمصرت نهائيا. أو عادت إلى لبنان موضحا سيرتها الذاتية وأهم فروعها وأعمالها ويخلص من تلك المناقشة إلى نتائج منها أنه مع مطلع القرن العشرين لم يعد للشوام ذلك التركيز والخصوصية السابقة حيث انتشروا في أرجاء المدن المصرية وأن هجرة العديد من الشوام من مصر بعد حركة التأميم كانت بسبب التأميم ذاته وليس بدافع الهرب من الاضطهاد. ذلك أن معظمهم لم يرغب في البقاء بعد أن فقدوا معظم أملاكهم وباتت آفاق العمل المهني الحزينة للغاية. وفي الفصل الثاني يعرض الباحث لأسباب هجرة الشوام إلى مصر من خلال آراء وانطباعات بعض أولئك المهاجرين ويخلص الباحث إلى أن أغنى مصر كان هو العامل الأهم الذي اجتذب المهاجرين طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين كما كان للنظام السياسي والاقتصادي المصري دور هام في اجتذاب المهاجرين والتوظيفات ويؤكد الباحث على أن مسألة الهجرة بالاستئناس اقتصادية اجتماعية - وسياسية وليست طائفية على الرغم من أن الذين طالبتهم قرارات التأميم من السوريين واللبنانيين كانوا في الغالب من المسيحيين لأن الشوام في مصر كانوا من الطوائف المسيحية بالدرجة الأولى وعلى الرغم من أن العمل السياسي لم يكن مخطورا على الشوام إلا أن دورهم السياسي كان مغمورا ونادرا ما شاركوا في العمل الجماهيري المباشر وحصلوا على مراكز سياسية عليا إلا في المناصب التي تسند إليهم بالتعيين ولم يصب منهم نجاحا كبيرا إلا نقر قليل ارتبط بالأساس بأرباب السلطة من انجليز وأسرة خديوية. وكان نفوذهم الأساسي يتمحور حول العمل التجاري والمالي والبورصة والصحافة والترجمة والأدب. ساهم في ذلك دور المدارس واللغات التي أهلت الشوام للترقي وشغل العديد من المراكز المرموقة بداخل وخارج مصر في مقابل تقلص دور المثقفين وأصحاب الكفاءة المصريين مما دفع إلى ظهور شعار مصر للمصريين كرد فعل لسيطرة الأجانب وأعاونهم من الشوام. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الباحث يولي ضرورة النظر الموضوعية لدور الشوام في مصر. فهو يرفض مقولة أنهم كانوا العامل الحاسم في إيقاظ الوعي القومي لشعب مصر وكذلك يرفض مقولة من يصور دور الشوام على أنه تاريخ عمالة وارتباط بالأجانب ويرى الباحث ضرورة فهم وتفسير دور الشوام في مصر في ظل المعطيات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية التي واكبت عملية الهجرة إلى مصر سواء التكاليف الاستثمارية أم عملية التحديث والحاجة إلى الوسيطاء في ترجمة ونقل علوم الغرب. كما يرى الباحث أنه لا يجوز أن يفسر دور الشوام بعزله عن حركة تطور المجتمع المصري فقد انتشر هؤلاء الشوام على مختلف التيارات السياسية العاملة في مصر فمنهم من وقف إلى جانب الإنجليز وهم الجانب الأكبر ومنهم من ساند التيار الوطني مع ميل واضح إلى التعاون مع فرنسا على الصعيد الخارجي. ومثلت مؤسسة الأهرام ذلك التيار الأخير وكانت لأقلامها ميول وطنية مصرية واضحة تقف في وجه جريدة «المقطم» المدعومة من سلطات الاحتلال. وقد كان الوطنيون المصريون يكرهون الإنجليز ومن تعاون معهم سواء من الشوام أو من المصريين أنفسهم ورغم وقوف عدد كبير من الشوام مع الخط الوطني بعد تبلوره إلا أن الغالبية منهم كانت تحاك بالاستعمار الإنجليزي بسبب استفادتها الكبيرة من وجوده ولقد شكك بغلاة المصريين في «المتمصرين» من الشوام. ووصل الأمر ببعضهم إلى اتهامهم بالخيانة للاسلام لمساندتهم الحركة القومية العربية التي قامت ضد السلطنة العثمانية. ويعرض الباحث بعد ذلك لمؤسسة الأهرام وأصحابها آل «تقلا» كنموذج لتميز الشوام في مصر حيث عرض لجهود كل من سليم تقلا وإشبارة تقلا في تأسيس تلك الجريدة حتى أصبح الجريدة الأولى في مصر وكيف أن رئاسة تلك الجريدة ومناصب المدير فيها كانت حكرًا على الأجانب عامة والشوام بخاصة إلا أنه يفسر ذلك بأن العديد من أولئك الشوام الذين

٣ - ماهي خصائص الاوضاع المحلية والاقليمية في أمريكا اللاتينية : وما هو وزن هذه المتغيرات الداخلية والاقليمية والعالمية في ثورة نيكاراغوا ؟

وللاجابة على هذه الاسئلة قامت الباحثة بتقسيم الدراسة الى اربعة فصول :

الفصل الأول : وهو يمثل اطار الدراسة وعالجت فيه الباحثة تطور سياسات القوتين الاعظم تجاه أمريكا اللاتينية وذلك في مبحثين مستقلين :

المبحث الأول : وتناولت فيه الباحثة تطور السياسة الأمريكية ، حيث ترى ان مبدأ مونرو ١٨٢٣ وذلك بمضامينه المتعددة والمتكاملة « سواء كانت السياسية - العسكرية - الايديولوجية » رسم الاطار العام لكل من التوجه والسلوك الأمريكي تجاه أمريكا اللاتينية وذلك باعتبارها منطقة نفوذ أمريكية تقليدية . لذلك حرصت السياسة الأمريكية على تكريس التبعية الاقتصادية لدول المنطقة لها والتدخل بشتى الاساليب للحيلولة دون خروج هذه الدول من دائرة النفوذ الأمريكي . وقد تراوحت هذه الاساليب واختلفت بين التدخل الصريح وسياسة العصا والخليل مثل تدخلها في كوبا والدومينكان وبما وهابتى في الفترة من ١٩٠٥ - ١٩٣٤ وتبدلت هذه السياسة بسياسة حسن الحوار وتقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية لبعض دول القارة في الفترة من ١٩٢٤ - ١٩٤٥ .

وفي الفترة من ٤٥ - ١٩٥٨ اكتسب مبدأ مونرو ابعادا ايدولوجية وعسكرية للحيلولة دون امتداد الغزو الشيوعي الى المنطقة وتمثل في « ميثاق ريو » عام ١٩٤٧ . وفي فترة الستينات اهتمت الادارة الأمريكية بالتنمية الاقتصادية للقارة خاصة في أوائل الستينات وبعد ذلك تزايد التدخل المباشر كما في « الدومينكان » ١٩٦٥ واسقاط نظام « سلفادور الليندي » في شيل ١٩٧٣ .

وفي عهد ادارة الرئيس « كارتر » كان هناك تركيز كبير على قضية حقوق الانسان حيث ربطت الادارة الأمريكية منع قروض ومساعدات اقتصادية لدول أمريكا اللاتينية فقط التي تستترم حقوق الانسان وقطع المعونات عن الدول التي تمارس انتهاكات لحقوق الانسان . ولكن ادى نجاح الثورة في نيكاراغوا الى تخطي الادارة الجديدة للرئيس « ريجان » عن هدف احترام حقوق الانسان كما يلي :

المبحث الثاني : وناقشت فيه الباحثة تطور السياسة السوفيتية والكوبية في أمريكا اللاتينية . حيث كانت القارة اللاتينية بعد كل المناطق الاخرى في العالم في اولويات اجندة السياسة الخارجية السوفيتية بمعنى ان أمريكا اللاتينية قد حظيت باهتمام هامشي من جانب الاتحاد السوفيتي منذ قيام الثورة البلشفية وحتى قيام ثورة كوبا عام ١٩٥٨ حيث حدث تحول جذري في السياسة الخارجية السوفيتية كما زاد الاهتمام الاكاديمي في الاتحاد السوفيتي بالشئون اللاتينية . وعمل الاتحاد السوفيتي على اقامة علاقات دبلوماسية مع الحكومات الرسمية في أمريكا اللاتينية . وتؤكد الباحثة على ان الاتحاد السوفيتي كان يعارض السياسة الكوبية التي تدعو الى تأييد النظم الثورية ومساندتها بل كان الاتحاد السوفيتي يفضل سياسة الجبهة للوصول للسلطة ، مما ادى الى حدوث قطيعة في العلاقات السوفيتية الكوبية في الفترة من « ٦٦ - ١٩٦٨ » .

الفصل الثاني : حيث تناولت فيه الباحثة مقدمات الثورة حتى نجاحها ، وفي هذا الفصل تفترض الباحثة افتراضا مؤداه ان نضج الثورة ونجاحها « ٧٤ - ١٩٧٩ » كان محصلة للتفاعل بين متغيرات داخلية واقليمية من ناحية ، ومتغيرات خارجية تتعلق بالسياسة الأمريكية اساسا من ناحية اخرى وذلك في مبحثين :

المبحث الأول : وتناولت فيه العوامل المحلية والاقليمية والدولية التي أثرت على قيام الثورة ونجاحها . وقد تعرضت الباحثة في هذا البحث للتطور التاريخي لنيكاراجوا عند استقلالها عن اسبانيا ١٩١٢ ووقوعها تحت الهيمنة الأمريكية وتبريل عائلة سانشيز الى الحكم منذ عام ١٩٢٣ والتي استندت في حكمها الاستبدادي على الدرس

الوطني من ناحية وهو اداة القمع وعلى المساندة الأمريكية من ناحية اخرى . ثم ظهرت جبهة السانديستا المعارضة عام ١٩٦٢ ومنذ عام ٧٤ - ١٩٧٩ حدث تطور تدريجي في وزن الجبهة حتى استطاعت اسقاط سوموزا عام ١٩٧٩ ، وترى الباحثة ان نجاح الثورة جاء نتيجة تفاعل عوامل داخلية تمثلت في مساندة القواعد الشعبية العريضة . لدور القوى الثورية في تجميع صفوفها لإسقاط الدكتاتور « سوموزا » وعوامل اقليمية تتعلق بمساندة بعض دول أمريكا اللاتينية لتيار الثورة وقيامها بتقييد السياسة الأمريكية في أمريكا الوسطى . وكذلك عوامل دولية تمثلت في فشل السياسة الأمريكية في مساندة نظام سوموزا والدور السوفيتي والكوبي في نجاح الثورة . وتؤكد الباحثة هنا ان المساندة السوفيتية والكوبية لم تكن هي العامل الوحيد في نجاح الثورة والتي تشكلت داخل نيكاراغوا وليس داخل كوبا .

المبحث الثاني : وتتناول فيه الباحثة مستقبل النظام الجديد في نيكاراغوا وقالت ان مستقبل هذا النظام مرتبط بنوعين من التحديات التي ستواجهه ، فهناك التحديات الداخلية ومدى النجاح في التوفيق بين قوى الاعتدال والقوى الماركسية داخل جبهة السانديستا . والتحديات الخارجية من حيث طبيعة السياسة الأمريكية ودرجة وطبيعة المساندة السوفيتية والكوبية .

الفصل الثالث : وناقشت فيه الباحثة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه نظام السانديستا فعلى صعيد التحديات الداخلية ترى الباحثة ان النظام الثوري الجديد يواجه تحديات داخلية تتمثل في الصراع بين التيارات المعتدلة والتيارات الماركسية التي تنادى بالتغيير الجذري . وذلك في اطار جبهة السانديستا بالاضافة للامزة الاقتصادية الداخلية .

التحديات الخارجية : وهي تتمثل في الأساس الى عداء السياسة الاسريكية وخاصة تحت ادارة ريجان للثورة . وقد قامت المخابرات المركزية (CIA) بتجديد صفوف انصار سوموزا واقامة قواعد تدريب لهم في هندوراس « الكونترا » وقدمت لهم المساعدات العسكرية والاقتصادية لهم كما قامت الولايات المتحدة عام ١٩٨٤ بتلقيم الموانئ الكبرى في نيكاراغوا .

الفصل الرابع : وتناولت فيه الباحثة الجهود الاقليمية لقرار السلام في أمريكا الوسطى وتمثلت فيما يلي :

١ - جهود مجموعة الكوندورا والتي تضم « فنزويلا - بنما - المكسيك - كولومبيا » والتي قدمت مبادرتها عام ١٩٨٣ حيث تهدف المبادرة الى ايجاد حل سلمي لتفاوضي للصراع والتحذير من التدخل العسكري الخارجي وقد قابلتها الولايات المتحدة بسلبية كبيرة .

٢ - خطة سلام ارياس والتي قدمها رئيس كوستاريكا « اوسكار ارياس » والتي حصل على جائزة نوبل للسلام بمقتضاها والتي نصت على وقف اطلاق النار - اجراء اصلاح ديمقراطي في نيكاراغوا - وقف المساعدات العسكرية للكونترا - وقف استخدام اراضي دولة للهجوم على دول اخرى .

وبهذا تكون الباحثة قد اوردت على ثورة نيكاراغوا من خلال تفاعل العوامل الداخلية والخارجية والدولية . والتي تمثلت مجالا خصبيا لاختبار طبيعة المرحلة الراهنة منذ بداية الثمانينات والتي تشهدنا سياسات القوتين الاعظم تجاه أمريكا الوسطى والتي اصبحت من المناطق التي برزت فيها معضلات المواجهة بين القوتين الاعظم في مرحلة « الحرب الباردة الجديدة » .

د. أحمد هاشم

□ □ دكتور جمال علي زهران - توازن القوى بين العرب واسرائيل بين حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ - مكتبة مدبولى ١٩٨٨ □ □

يهدف الكاتب بهذه الدراسة إلى تفسير نتائج المواجهة العسكرية بين الدول العربية واسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ عن طريق قياس قوة الدولة من حيث امكاناتها وقدرتها على ممارسة الحرب وكيف أن منهج قياس قوة الدولة يعتمد على طبيعة توازن القوى القائم بين الأطراف المتصارعة والاهداف التى تسعى إلى تحقيقها كما اشار في مقدمة كتابه الى أن قوة الدول المتجابهة في اطار الصراع العربى الاسرائيلى يكشف امام صناع القرار السياسى نقاط الضعف والقوة لدى الأطراف المتصارعة مما يساعد على معالجتها . ثم يشير إلى أن الصراع العربى الاسرائيلى قد اكتسب أهمية كبرى في الأوساط العلمية وتعددت مداخلة تناوله وتفسير جولاته العسكرية .

وقد قسم المؤلف كتابه إلى ثلاثة فصول تناول في الفصل الأول مفهوم قوة الدولة في التحليل السياسى والتي تعتبر من الموضوعات التى إهتم بها الفكر السياسى منذ زمن بعيد وازدادت أهميته في الفترة التى تلت الحرب العالمية الثانية وظهور نظريات التوازن النووى بين الدولتين العظميين وترجع قوة الدولة إلى محصلة تفاعل قواها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، فقوة الدولة ما هى إلا علاقة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية ، ثم يشير إلى أن قوة الدولة مسألة نسبية وليست مطلقة لأن الدولة جزء من مجتمع دولى وأن التعرف على قوتها لا يكون بمعزل عن الأجزاء الأخرى . ثم يتناول الكاتب العوامل المادية التى يمكن قياسها مباشرة ويعتمد في هذا على قياس القدرة العسكرية والاقتصادية للدولة ، ثم يشير إلى منهج الجمع بين العوامل المادية والمعنوية ودمجها في معادلة شاملة ، ثم يذكر منهاجاً آخر والذي يعنى القدرة على تعبئة وتوظيف عناصر قوة الدولة في موقف أو حدث أو ظروف معينة أو في إطار متشابك من العلاقات على مستوى ثنائى أو جماعى محدود ، ثم يشير الكاتب إلى الأخطاء الشائعة في محاولات قياس قوة الدولة وهى التركيز على الجوانب الكمية دون الكيفية والاعتماد على عامل واحد سواء كان عاملاً عسكرياً أو جغرافياً أو قومياً مشيراً إلى أن قياس قوة الدولة لا يأتى من فراغ كما يتصور البعض بأنها قوة طبيعية دائمة والواقع أنها ذات طبيعة متغيرة ، كما أن البعض يتجاهل القوة الكامنة للدولة بل عدم التمييز بين القوة الظاهرة والقوة الكامنة ، كما أن البعض يعتقد أن قوة الدولة يمكن قياسها من خلال التعرف على العناصر والموارد التى تمتلكها الدولة وهذا غير صحيح إذ أن الثابت أن قوة الدولة تظهر في استثمارها لهذه العناصر في التأثير وممارسة النفوذ على الآخرين ويذكر أن الأساس العلمى لاختيار عناصر قوة الدولة وهى عناصر مادية وتشمل القدرة العسكرية والاقتصادية والحيوية والسياسية وعناصر معنوية وتشمل الإرادة القومية والأهداف الاستراتيجية والقدرة الدبلوماسية . ثم يتناول المؤلف في الفصل الثانى توازن القوى العربى الاسرائيلى في يونيو ١٩٦٧ فيعرض الى العوامل المادية ويقسمها الى أربعة أقسام ، القسم الأول وهو القدرة الاقتصادية والتى تشمل الناتج القومى وحجم انتاج الدولة من الصلب وتوافر الأيدي العاملة الفنية المدربة ومستوى التكنولوجيا السائدة ومعدل استهلاك الفرد ومساحة الأرض المنزرعة ، وثانيها القدرة الحيوية وتشمل السكان ومستوى التعليم والصحة والخدمات التى يتمتع بها الفرد في كل دولة فيشير إلى تفوق مصر في القدرة الحيوية ، وثالثها القدرة العسكرية وعدد القوات المسلحة في مصر واسرائيل وحجم الانفاق

العسكرى الى الناتج القومى ونوعية الأسلحة المستخدمة في الجيش مشيراً الى أهمية تنويع مصادر السلاح وكيف أن مصر اعتمدت على مصدر واحد وهو الاتحاد السوفيتى كما أن اسرائيل اعتمدت على مصدر واحد أيضاً وهو الولايات المتحدة ، ورابعها القدرة السياسية والتى تتضح في كفاءة عملية صنع القرار واستقرار رئاسة السلطة التنفيذية ثم وجود نظام برلمانى مستقر قادر على تعبئة الموارد الأساسية لصالح المجتمع ، وممارسة الديمقراطية عن طريق تعدد الأحزاب السياسية ثم يتناول الكاتب العوامل المعنوية وأنها تتكون من ثلاثة عناصر شملت الإرادة القومية ومستوى التكامل الاقليمى والثقافى ثم ارتباط الاستراتيجية بالمصالح القومية .

ويشير الكاتب إلى أن نتيجة المواجهة العربية الاسرائيلية في حرب يونيو ١٩٦٧ لم تكن تعبر عن حقيقة التوازن في ميزان القوى بين العرب واسرائيل وأن الاختلال في الانجاز العسكرى الذى حدث كنتيجة للمواجهة العسكرية الفعلية كان أعمق بكثير من ذلك الاختلال في ميزان القوى العسكرى بين الطرفين ويوضح الكاتب مدى التفاوت في الإرادة القومية بين الطرفين العربى - الاسرائيلى وهى وجود أهداف قومية اسرائيلية محددة وواضحة ولديها قدرة على المبادرة في تحقيقها على العكس من الطرف العربى الذى تعددت أهدافه وتناثرت واتسمت بعدم الوضوح وعدم القدرة على المبادرة في تحقيق الأهداف القومية باستثناء مواجهة أكتوبر ١٩٧٣ مما جعل العرب دائماً في موقف رد الفعل . ثم يعرض الكاتب إلى العلاقة بين نتائج المواجهة والقدرات الفعلية من خلال عدة نقاط أهمها التوازن العسكرى والذي يقصد به العلاقة بين القدرات العسكرية لأطراف صراع ما ، فيذكر أن التوازن العسكرى كان في صالح مصر من ناحية حجم المعدات ونوعيتها فيما عدا القوات الجوية لأنها كانت تحارب في أكثر من جبهة بالإضافة إلى النقص الكبير في نوعية القيادات التى يمكن أن تعطى للقوة العسكرية معناها وتقاتلها . ثم تناول الكاتب في الفصل الثالث التوازن العربى الاسرائيلى في أكتوبر ١٩٧٣ مشيراً إلى القدرة العسكرية قبل بدء المعركة بين سر نيل والدول المتصارعة سواء منفردة أو مجتمعها ويخص بالذكر سوريا لاشتراكها معاً في حرب أكتوبر مباشرة .

كما يعرض الكاتب حجم الخسائر الاسرائيلية في الايام الأولى للمعركة كانت أكبر بكثير من خسائر كل من مصر وسوريا ثم توازنت في الايام التالية بعد اقرار وقف إطلاق النار ، وهذا يعنى أن الميزان العسكرى يميل لصالح مصر إلا أنه اختل بسبب دخول العامل الخارجى وهو امداد اسرائيل بجسر جوى أمريكى ، وهذا أفصحت عنه الفترة الثانية من حرب أكتوبر .

وعن التوازن الاستراتيجى يشير إلى تفوق مصر على اسرائيل استراتيجياً إلا أن اسرائيل قد تفوقت في الجانب الكيفى ومسايرتها لضوابط العصر عسكرى وتكنولوجيا على العكس من مصر والدول العربية التى تفوقت في الجانب الكمى بمساحاتها الشاسعة وثرواتها الطبيعية وأهمها البترول وعدد سكانها ، ثم يذكر المؤلف أن العرب في حرب أكتوبر أثبتوا قدرتهم على التفوق الكيفى بجانب التفوق الكمى ، بينما لم تستطع اسرائيل تعويض هذا التغيير في موازين القوى رغم تفوقها الكيفى ، وهكذا جاءت حرب أكتوبر لتبرهن على أن التغيير في موازين القوى كان حقيقة لا تقبل الشك ، ثم يشير الكاتب إلى المبادرة العربية في استخدام سلاح النفط في وجه العرب وكيف أنها لعبت دوراً كبيراً في كسر حاجز حالة العجز العربى التى سادت قبل حرب أكتوبر نتيجة التخطيط المحكمة والاعداد الجيد للمعركة والتعبئة الفعالة للامكانات بالإضافة إلى تلاحم البيئتين الداخلية والخارجية .

سمية محمود عفيفى

□ □ بسيوني محمد الخولي - ظاهرة الأحلاف العسكرية في الاستراتيجية العالمية للقوتين الأعظم ، دراسة مقارنة - رسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، يناير ١٩٨٩ □ □

بالرغم من أن ظاهرة الأحلاف العسكرية قديمة ترتد في قدمها الى أعماق التاريخ ، إلا أن تغير معالم النظام الدولي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبروز ظاهرة القطبية الثنائية وتطور نظام الاستقطاب الثنائي الدولي قد أضفى على الظاهرة طابعاً متميزاً . وإذا كانت نشأة الأحلاف العسكرية خلال الفترة المذكورة قد إرتبطت في الأساس بظروف الحزب الباردة بين القوتين الأعظم في أواخر الأربعينات والخمسينات ، فإن السؤال الآن هو : إلى أي اتجاه تسير هذه الظاهرة خاصة بعد ظهور العديد من المستجدات في بيئة النظام الدولي ؟ .. لعل محاولة الاجابة على هذا السؤال تمثل الهدف الأساسي لهذه الرسالة التي ينطلق التحليل فيها من زاوية العلاقات الدولية سعياً الى تقديم رؤية مختلفة للظاهرة عن تلك التي تطرحها الدراسات التي تتعامل مع نفس الظاهرة من منطلق التنظيم الدولي .

تنقسم هذه الرسالة الى قسمين يتكون أولهما من ثلاثة أبواب ، وثانيهما من بابين بالإضافة الى مقدمة وخاتمة . وفي القسم الأول تناولت الرسالة الأحلاف العسكرية في الاستراتيجية العالمية للقوتين الأعظم . حيث تعرض الباب الأول من هذا القسم للأسباب التي أدت الى نشأة ظاهرة الأحلاف في استراتيجيتين الدولتين من حيث : دواعي النظام الدولي ، الدواعي السياسية ، الدواعي الاستراتيجية والعسكرية ، الدواعي الاقتصادية ، الدواعي الايديولوجية . وقد وجد الباحث انه بينما جاءت الدواعي الاستراتيجية والعسكرية في مقدمة العوامل التي كانت تكمن من الناحيتين الرسمية والشكلية وراء انشاء الأحلاف العسكرية بالنسبة للولايات المتحدة وغرب أوروبا ، فإن هذه الدواعي لم تكن واضحة كل الوضوح على الجانب السوفيتي وإنما عادة ما يتجه التركيز عند تحليل العوامل الكامنة وراء انشاء حلف وارسو الى العوامل السياسية والايديولوجية .

أما في الباب الثاني فقد استعرضت الرسالة الخصائص العامة للأحلاف العسكرية والتي تنبع أساساً من مصدرين . أولهما : خصائص الاستراتيجية العالمية لكل من القوتين الأعظم ، وثانيهما : خصائص النظام الدولي وواقع العلاقات الدولية خلال فترة انشاء الأحلاف . وقد أشارت الرسالة الى أن الاستراتيجية العالمية الأمريكية والاستراتيجية العالمية السوفيتية ظهرت الى الوجود عندما تبلور نظام القطبية الثنائية في شكله النهائي بعد الحرب العالمية الثانية وتراجعت دول غرب أوروبا الى مصاف الدول من الدرجة الثانية وانقسام العالم الى معسكرين متناحرين . وبالرغم من أن البعد الايديولوجي يكاد يمثل الغاية والقصد من وراء كلتا الاستراتيجيتين ، إلا أن طغيان هذا البعد كان أكثر بروزاً في الاستراتيجية السوفيتية بحكم أن الاتحاد السوفيتي يعتبر في الأساس دولة ايديولوجية تسخر كل شيء لخدمة الايديولوجية .

بعد ذلك انتقل الباب الثالث الى تفصيل النتائج والإفرازات التي تمخضت عنها ظاهرة الأحلاف العسكرية ، وتم فيه توضيح أن تلك النتائج كانت في معظمها سلبية ولم تؤد الى ايجاد نوع من التوازن بين المعسكرين أو تحسين العلاقات بين الشرق والغرب ، وإنما عملت على زيادة حدة التوتر في علاقاتهما . فقد أدت الأحلاف العسكرية الى استمرار سباق التسلح بين العملاقين وتقوية وجودهما العسكري في مناطق العالم المختلفة . كما أدت الناحية الاقتصادية الى زيادة ميزانيات التسلح والانفاق العسكري للدول الأعضاء في الأحلاف على حساب التنمية ، وزيادة أعباء الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بشكل هائل داخل حلفي الأطلنطي ووارسو ، وكذلك زيادة معدلات الانفاق العسكري على التسلح على مخصصات التنمية في الدول النامية . ومن ناحية ثالثة أدت ظاهرة الأحلاف العسكرية الى إفراز ظواهر أخرى ملازمة لها في نطاق النظام الدولي لاسيما من الناحيتين الايديولوجية والسياسية كان أبرزها : ترسيخ الالتزام الايديولوجي لدى القوتين الأعظم وازدكاء الصراع بينهما ، وتدعيم الصراعات الايديولوجية والسياسية الاقليمية لاسيما في مناطق أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا .

أما القسم الثاني : فقد خصص بالكامل لدراسة مستقبل ظاهرة الأحلاف العسكرية . ففي الباب الأول من هذا القسم تناول الباحث احتمال تحلل ظاهرة الأحلاف العسكرية بفعل عاملين أساسيين ، أولهما : المتغيرات التي أخذت في البروز في النظام الدولي منذ أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ، وثانيهما : التشققات داخل الأحلاف والتطورات الداخلية الخاصة بالدول الأعضاء . وبالنسبة للعامل الأول تعرض الباحث لستة اعتبارات هي : تعدد أقطاب النظام الدولي ، ظاهرة الانفراج الدولي ، سياسة مد الجسور عبر الانقسام العقائدي ، التشققات داخل الأحلاف العسكرية ، التقدم الهائل في وسائل التدمير الجماعي والأسلحة الاستراتيجية ، محاولات نزع السلاح والرقابة على التسلح . أما بالنسبة للعامل الثاني فقد جرت الإشارة الى أن التشققات داخل الأحلاف كانت ظاهرة عامة انتابت كافة الأحلاف على حد سواء ، ثم استعرض الباحث التصدعات التي حدثت في حلفي الأطلنطي ووارسو خلال الأربعة عقود الماضية . وقد خلص الى القول بأن الانقسامات الخاصة بحلف وارسو أكثر خطورة من تلك الانقسامات الخاصة بالتحالف الأمريكي ، إذ بينما كان الغرب ينظر دائماً الى تعهد الاتجاهات باعتباره أحد المبادئ الرئيسية في التحالف ، فإن الاتحاد السوفيتي كان على العكس ينظر الى الاستقامة الصارمة والتنظيم الدقيق باعتباره العنصرين الأساسيين اللذين يقوم عليهما بناء حلف وارسو كحزام للأمن المباشر حول الاتحاد السوفيتي .

وفي الباب الثاني ناقشت الرسالة احتمال استمرارية ظاهرة الأحلاف العسكرية وحدود فعاليتها . وفي هذا الإطار جرى استعراض وجهة نظر أصحاب فكرة دوام واستمرارية الأحلاف العسكرية والذين قالوا بأن المصاعب والتحديات التي تواجه الأحلاف لن تنتهي وجود الظاهرة بشكل مطلق . وإنما سوف تستمر بفعل عاملين اثنين ، الأول : أن المتغيرات الدافعة نحو تحلل ظاهرة الأحلاف قد بدأت في الضعف ، والثاني : أن الدواعي والمقتضيات التي دفعت ظاهرة الأحلاف العسكرية الى البروز في بداية فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لازالت لها مخلفات تعمل بنشاط في كثير من الأحيان على نحو من شأنه تعزيز الأحلاف وتأكيد ضرورة وجودها حتى وإن كان ذلك بفاعلية محدودة وحيوية متواضعة .

وقد خلصت الرسالة في الخاتمة الى أن الأحلاف العسكرية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لم تكن تمثل ظاهرة مميزة في ميدان العلاقات الدولية فحسب ، بل شكلت صميم ومحور تلك العلاقات . وقد انتهت فاعلية معظم الأحلاف العسكرية الاقليمية التي اقامتها القوتان العظميان بفعل ارتباطهما في الكثير من الأحيان

اليونسكو كمنظمة دولية تواجه منذ عدة سنوات أزمة حادة تكاد تهدد باستمرارها خاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منها في نهاية ١٩٨٤ وإنجلترا في نهاية ١٩٨٦ وتهديد دول أخرى بالانسحاب بتهمة أسلوب معالجة اليونسكو لبعض القضايا السياسية وإعتبار ذلك بعيداً عن مجالها كمنظمة فنية متخصصة أي غير سياسية . وتأتي الدول العربية في مقدمة الدول المتهمة بتعدد الاسهام في تسييس اليونسكو .

ويعرض د . حسن نافعة لدراسته في بابين يتضمن كل منهما عدة فصول إلا أنه يبدأ بفصل تمهيدي يعرف فيه مراحل ما قبل اليونسكو فيذكر أن اليونسكو لم تكن أول منظمة عالمية تهتم بتنظيم التعاون الدولي في ميادين التربية والثقافة والعلوم والاعلام حيث أنه في إطار عصبة الأمم جرت محاولات تبنتها فرنسا لتنظيم التعاون الدولي في هذه الأمور ونجحت في أن تجعل عصبة الأمم تتبنى جمعيتها قراراً يرمي إلى إنشاء لجنة لدراسة القضايا الدولية المتعلقة بالتعاون الثقافي والتربية .

وفي يناير ١٩٢٢ شكل مجلس العصبة لجنة دولية للتعاون الفكري وبادرت فرنسا بإقتراح إنشاء معهد دولي للتعاون الفكري مع عرض بتقديم دعم سخوي له ولكن قوبل العرض بفتور من قبل الرأي العام العالمي خوفاً من مطامع فرنسا الامبريالية الثقافية ولكن إنشاء المعهد بعد تعهد فرنسا ١٩٢٤ بضمان الصفة الدولية له وإشراف عصبة الأمم عليه وقد تحول هذا المعهد الى منظمة دولية في ١٩٢٨ عندما تمكن من التحضير لمؤتمر دبلوماسي حضره ممثلو حكومات ٤٥ دولة عضو وخمس دول أخرى كمراقبين من بينها الولايات المتحدة الأمريكية وأسفر المؤتمر عن إبرام ميثاق دولي للتعاون الفكري .

ويعرض د . حسن نافعة عن حجم العلاقات المؤسسية بين الدول العربية والمعهد الدولي وكيف أنها تباينت نظراً للفروق الضخمة سواء في درجة اهتمام المعهد نفسه بالدول العربية أو في درجة اهتمام الدول العربية بأنشطة المعهد وذلك لضباب الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية في ظل مرحلة ما بين الحربين العالميتين ووقوع الدول العربية في تلك الفترة تحت أشكال استعمارية مختلفة رافضين الباحث بعرض لعلاقات المعهد بمصر وسوريا وفلسطين وكيف أن لم تكن علاقات مجدبة حيث كان الاهتمام الأكبر يولييه المعهد للقضايا الأوروبية .

وفي الباب الأول وهو بعنوان الاطار المؤسس وشبكة العلاقات ويتضمن فصلين الأول بعنوان اليونسكو الأهداف والوسائل وآليات العمل والفصل الثاني المجموعة العربية في اليونسكو .

وفي الفصل الأول وفي عرض لنشأة اليونسكو يوضح لنا بشكل قاطع بمقارنة بما ورد في الميثاق الاساسي بأن المؤسسين لليونسكو أرادوا لها أن تضطلع بدور فكري وأيدلوجي الى جانب دورها الفني في ميادين التربية والثقافة والعلوم .

فيبدأ الميثاق بعبرة شهيرة هي « لما كانت الحروب تبدأ من عقول البشر ففى عقولهم يجب أن تبني حصون السلام »

ويرى د . نافعة أن القول بأن اليونسكو أصبحت أكثر تسييساً وكان ذلك سبباً في الانسحابات الأخيرة منها هو قول لا معنى له وكل ما في الأمر أن المضمون الفكري والايدلوجي الذي تعكسه برامج وسياسات اليونسكو قد تطور بتطور النظام الدولي الذي تختلف سماته الآن عن النظام الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

ويشرح د . نافعة الأجهزة الرئيسية المكونة لليونسكو وهي المؤتمر العام . المجلس التنفيذي ، السكرتارية في اطار رؤية منهجية لعملية صنع السياسة في اليونسكو باعتبارها عملية مستمرة ومتعددة المراحل ودراساتها كمحصلة للعديد من التفاعلات التي يمكن تحليلها على ثلاثة مستويات هي المدخلات - مستوى تفاعل المدخلات - مستوى تفاعل المخرجات مع البيئة الخارجية حيث أن الزاوية القانونية لا تكفى لتوضيح آليات العمل في اليونسكو وتوحى بأن

بأنه أهداف أنية مدعقة خاصة بظروف عرشيية . وعندما تسققت تلك الأهداف أو فشلت التحالفات في تحقيقها أصبحت تفتقر الى سبر وجودها . أما الحلان الباقيان فقد ارتبطا على النقيض بصميم الأمن القومي للدولتين الأعظم وتأسسا على أرضية صلبة من التلاقي والاتفاق الايديولوجي والثقافي . ومع ذلك فإن الرسالة توضح أن مستجدات النظام الدولي الراهن كان لها منذ البداية تأثير سلبي على حلقي الاطلنطي ووارسو . وبالرغم من أن هذه المستجدات لا يمكن أن تؤدي بشكلها الحالي الى إتهيار هذين الحلفين ، فإن الملاحظ أن الحركة التطورية للمستجدات تسير بهما في طريق الانتهاء والتحلل خاصة اذا ما خفت حدة الانقسامات الايديولوجية بين القوتين الأعظم . وإن كان ذلك يتطلب أن تتبلور هذه المستجدات في صورة نظام دولي جديد . وبدون حدوث ذلك سوف يظل من العبث الحديث عن حل حلقي الاطلنطي ووارسو لأن ذلك سوف يعنى حل الاداة العسكرية لايدولوجية كالا العسكريين والتي تمثل الاداة الرئيسية في ادارة الصراع وأساس التوازن والردع . وربما يعنى أيضا انتهاء الصراع كلية ، وعندما ينتفى الصراع تفقد الايديولوجية ديناميكيتها وفاعليتها وجدواها . وحتى اذا انتهى مفعول الايديولوجية وغدت غير ذات جدوى . فسوف يكون من غير المنطقي الجزم بانعدام الاحلاف كلية . وإنما يمكن أن تستمر . الا انها سوف تأخذ بالشسورة أشكالاً أخرى بحيث تصبح اداة لحماية كيانات الدول المتكتلة في كتل اقليمية أو غير اقليمية مشتركة في المصالح والأهداف الاساسية . اندحبة ، وهو ما سوف يمثل عودة الى وضع ما قبل الحرب العالمية

أحمد ابراهيم محمود

□ □ حسن نافعة : العرب
واليونسكو ، الكويت : عالم
المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب ، العدد ١٣٥ ،
مارس ١٩٨٩ □ □

شهدت مرحلة الستينات ازدهارا في البحوث والدراسات المتعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الوطن العربي الا أنه في نفس الوقت لاتزال هناك حقول بحثية كاملة في مجال العلوم السياسية لم يقترب منها الباحثون ومنها حقول المنظمات الدولية . في هذا الشأن يقدم د . حسن نافعة الأستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة والذي شغل لفترة وظيفة رئيس قسم المنظمات الدولية بالشعبة المصرية لليونسكو دراسة تبحث وتحلل سلوك الدول العربية كمجموعة اقليمية تشكل نظاما دوليا فرعيا داخل منظمة دولية هي اليونسكو والتي تشكل اطار النظام العالمي في مجالات تخصصها وهي التربية والثقافة والعلوم والاعلام .

وترجع أهمية الدراسة في كونها تكشف قدرات العالم العربي كوحدة ثقافية ولغوية وحضارية في مواجهة التجمعات الدولية الحضارية الكبرى ومدى نجائسه أو تنافره حين يحثك بالعالم الخارجي ويتفاعل معه ومدى اسهامه أو عجزه عن توجيه دفعة السياسات الدولية في العالم المعاصر فهذه المنظمات رغم ما قد يشوبها من عجز وعدم الفاعلية تشكل المرآة العاكسة لكافة التفاعلات التي تتم بين مركز النظام الدولي واطرافه كما أن

اليونسكو هي الجهة الفنية المسؤولة عن تعليم اللاجئين الفلسطينيين وتأثير ذلك في مرحلة ما بعد ١٩٦٧ ومحاولات إسرائيل تغيير المناهج الدراسية وموقف كل من مصر وسوريا والأردن ولبنان من هذه القضية للحفاظ على الهوية الثقافية للشعب الفلسطيني بالإضافة لقيام إسرائيل بحفريات في المناطق الأثرية، بالقدس وخرقها المستمر لاتفاقية لاهاي ١٩٥٤ بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح.

كما يعرض د. حسن نافعة بالتفصيل لأبرز القضايا فيما يتعلق بموضوع الصراع العربي الإسرائيلي وهي بشأن قبول منظمة التحرير الفلسطينية كمراقب في جميع فروع اليونسكو ١٩٧٤ وتكثف الدول العربية في معركة دبلوماسية من الطراز الأول هذا التكتل الذي وصل ذروته باستصدار القرار التاريخي رقم ٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ والذي يعتبر الصهيونية لونا من ألوان العنصرية.

أما الفصل الثالث الذي يحمل عنوان العرب وأزمة اليونسكو فهو يناقش الأزمة الأخيرة والتي أدت لانسحاب كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا كقوتين عظميين وتأثير ذلك على عالمية المنظمة وفقدانها حوالي ثلث مواردها نتيجة لهذا الانسحاب.

كما يعرض د. حسن نافعة للأسباب الخفية والمعلنة الرسمية لانسحاب الولايات المتحدة وأثار تغيير الإدارة الأمريكية (كارتر، ريجان) في عدم تجديد انتخاب أحمد مختار أمبوكمدير عام للمنظمة بالرغم من كونه قد رشح للمنصب في عام ١٩٧٤ بتأييد من الولايات المتحدة ووقع ذلك على الدول العربية وتفاوت درجة تعاطفها معه وإختلاف مواقفها تجاه أزمة الانسحاب بين مواقف فعلية ورسمية. وفي الفصل الرابع يناقش مدى التنافر والتجانس في سلوك الدول العربية داخل اليونسكو وماذا كانت تتحرك ككتلة واحدة تجمعها مصالح مشتركة أو كوحدات متنافرة تتصادم أو تتعارض مصالحها القطرية وذلك من خلال رصد للأنماط التصويتية حيث إتضح تصويت المجموعة العربية غالبا في إتجاه واحد وأثر توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في ظهور الصراعات العربية العربية. ثم تنتهي الدراسة بفصل ختامي يعرض فيه الباحث د. نافعة لبعض الملاحظات النقدية حول أداء المجموعة العربية داخل اليونسكو منظورا إليها أولا كجهاز للمعونة الجماعية.

وثانيا كمنتدى للحوار بين الثقافات والحضارات وثالثا كحلبة أو ساحة للصراع السياسي ويرى د. نافعة أن اليونسكو كمنظمة دولية مارست تأثيرا مزدوجا على المجموعة العربية فهي من ناحية ساعدت على إبراز ودعم الخصوصية الذاتية لكل دولة عربية على حدة ولكنها من ناحية أخرى اتاحت الفرصة أمام الدول العربية في نفس الوقت لكي تؤكد الطابع القومي للنظام الذي تنتمي إليه ومهدت السبيل أمامها لزيادة أواصر التعاون فيما بينها.

وبالرغم من أن الحضور العربي على ساحة اليونسكو يعتبر هائلا من حيث الكم فإنه بدراسة حجم الانجاز الفعلي وجد الباحث أنه لا يتناسب مع هذا الكم.

وهو ما يعني أن هناك إمكانات عربية مهددة يمكن استغلالها على نحو أفضل لو أمكن التزام العالم العربي بقواعد للسلوك توضح الحدود الفاصلة بين ما هو قطري وما هو قومي.

والدراسة في مجملها تمثل جهدا ضخما قام به د. نافعة حقق به هدفين من الدراسة، الأول وهو الهدف العلمي الأكاديمي والثاني التعليمي التثقيفي مقدما قدرا كبيرا من المعلومات المتعلقة بالموضوع والمثيرة لاهتمام القارئ العربي العادي أو الباحث الأكاديمي المتخصص.

نيهاد حسن محارم

سياسة اليونسكو تعبير عن رأي الأغلبية حيث لكل دولة صوت واحد في المؤتمر العام المختص بصنع السياسات العامة إلا أنه من الناحية الفعلية تلعب الاختلافات بين امكانيات وقدرات الدول الاقتصادية والسياسية والثقافية دورا واضحا في التأثير على عملية صياغة وبلورة سياسة المنظمة وخاصة فيما يتعلق بالمساهمة المالية في ميزانية المنظمة من زاويتين كسلاح سياسي بالتهديد بالامتناع عن دفع الحصة المقررة في الميزانية أو التهديد بالانسحاب.

وفي الفصل الثاني يعرض تحت عنوان المجموعة العربية في اليونسكو صعوبة تحديد مفهوم علمي دقيق للمجموعة العربية وذلك للعديد من العوامل المتعلقة بطبيعة النظام العربي ككل وإطاره المؤنس المتمثل في جامعة الدول العربية. وهذه المجموعة متحركة تتغير كما وكيفا باستمرار ولم يكتمل بناؤها تماما داخل المنظمات الدولية عامة بسبب الوضع الخاص بفلسطين وعوامل أخرى وهي تتكون عامة من ٢٠ دولة تتباين فيما بينها من الناحية الجغرافية والثقافية والعلمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية إلا أنها موضوعيا وبصرف النظر عن التوجهات الأيديولوجية تتصرف كوحدة واحدة تملك تراثا ثقافيا وحضاريا فريدا يعطى لها وزنا خاصة داخل اليونسكو. إلا أن مجموع ما تدفعه في الميزانية العادية لليونسكو يتجاوز قليلا ١,٥٪ من إجمالي الميزانية وقد إتسمت هذه الحصة بالثبات ولم تتجه كما هو متوقع نحو الزيادة ويلى ذلك توضيحا للتمثيل العربي في الأجهزة الرئيسية وأجهزة الاتصال ورسم السياسات العربية والتي تنقسم لنوعين - اللجان الوطنية العربية - والوفود الدائمة للدول الأعضاء لدى اليونسكو.

وعلاقة اليونسكو بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم اليكسو وإعتماد أوراق مندوب الأخيرة الدائم لدى اليونسكو بدوره كمنسق بين مندوبي الدول العربية والسكرتير العام وكيف أن الدول العربية قد نشأت من فاعلية الدور التنسيقي له وتتنظر إليه كمجرد مراقب ليس له أي دور في عملية صياغة السياسات سواء على المستوى الثاني أو على المستوى الأقليمي نتيجة للصراعات العربية العربية مما فتح ثغرة للمناورة وإضعاف للموقف العربي داخل المنظمة. وعن علاقة اليونسكو بالمنظمات العربية الحكومية الأخرى والمنظمات العربية غير الحكومية يتضح من الدراسة محدوديتها الشديدة.

أما الباب الثاني والذي يحمل عنوان رئيس السياسات حيث يلقي الضوء على سياسات الدول العربية داخل اليونسكو.

وينقسم هذا الباب لأربعة فصول، ففي الفصل الأول محاولة لتحديد الإطار العام لسياسة الدول العربية في اليونسكو من خلال استعراض أهم القضايا التي عالجتها اليونسكو سواء ما يندرج منها تحت صراع الشرق والغرب وتمثل ذلك في وجود رؤيتين أيديولوجيتين متصارعتين واحدة ليبرالية غربية وأخرى ماركسية حول جوهر وطبيعة الدور الذي يتعين على اليونسكو أن تقوم به لكافة القضايا التي طرحت للبحث داخل اليونسكو أو ما يندرج تحت قضايا الشمال والجنوب أو القضايا التي بادرت الدول العربية بطرحها باعتبارها قضايا تهم المنطقة العربية بصفة خاصة وتباين الموقف العربي باختلاف الأيديولوجية المسيطرة على النظم العربية في كل حقبة زمنية. وتوجهات النظم سواء ناحية الغرب أو الشرق. في الفصل الثاني تحت عنوان انعكاسات القضايا السياسية العربية على اليونسكو يعالج بشكل تفصيلي كيف وجد الصراع العربي الإسرائيلي منذ أول مواجهة عسكرية ١٩٤٨ والحرب العراقية الإيرانية طريقتيها إلى ساحة اليونسكو.

فبالنسبة للصراع العربي الإسرائيلي كانت المشكلة التي واجهت الدول العربية هي كيفية تقاوى إقامة علاقات غير مباشرة مع إسرائيل في إطار الأنشطة الإقليمية في نفس الوقت الذي كانت فيه

كذلك اتضح من الدراسة ان محافظة جماعات المصالح على الشرعية الايديولوجية وعدم الخروج عنها يعطيها قدرة على الاستمرار وعلى التعبير عن مطالبها . ايضا اظهرت الدراسة الاثر الايجابي الذي تركته موجات الانفتاح التي شهدتها الاتحاد السوفيتي على تلك الجماعات .

وكان من اهم الملاحظات هي تلك المتعلقة بسلوك جماعات المصالح في النظام السوفيتي والتي من اهمها ان الجماعة الواحدة هي في حقيقتها تعبير عن جماعات متعددة ، فهي بناء مركب من جماعات مؤيدة واخرى معارضة . وبناء على هذا - وهي الملاحظة الثانية - ان جماعات المصالح يمكن ان تأخذ مواقف متناقضة ، كما قد تتضارب سلوكياتها ولا يمكن تفسير ذلك الا من زاوية السعي المستمر لتلك الجماعات للوصول الى اقصى ما يمكن ان يحققه من مطالبها . وختم الباحث - في النهاية - بملاحظتين :- اشارة في الاولى ان استخدامه لاقترب الجماعات لايعنى تقديمه له كبديل للمداخل التفسيرية الرائدة في السياسة السوفيتية - السابق الاشارة اليها - و اشارة في الثانية الى ضرورة مراجعة فكرة الشمولية التي - من وجهة نظره - لم يضل اليها اى نظام سياسي بعد ، وان جماعات المصالح لاتأتى على طرفي نقض مع النظم الشمولية وانما يمكن ان تجد لها مكانا بشرط مراعاة خصوصيات تلك النظم .

أمانى الطرابيشي

□□ د . عبدالوهاب المسيري : الانتفاضة الفلسطينية والأزمة الصهيونية (دراسة في الادراك والكرامة) - ١٩٨٩ □□

هذا الكتاب ليس دراسة في الانتفاضة فحسب - كما سجل المؤلف ببراغه في مقدمته - وانما هو ايضا دراسة في النماذج المعرفية والادراكية الكامنة وراء كل من الانتفاضة والمحاولة الصهيونية لقمعها . بمعنى من المعاني جزء من المحاولة الجارية بين علماء الانسانيات في العالم العربي لتأسيس علوم عربية انسانية مستقلة ، أكثر قدرة على تفسير واقعنا وعلى توجيهه وتحريكه من النماذج الجاهزة المستوردة والدراسة - في كافة الاحوال - تجيب على تساؤل : كيف لعب الادراك الفلسطيني دورا محوريا في قيام الانتفاضة واستمرارها ؟ وتسلط الضوء على جوانب الأزمة في اسرائيل .

تناول المؤلف في الفصل الاول اهمية النماذج المعرفية في تحديد ادراك الانسان وخطوبة التبعية الادراكية فيزعم ان الامة العربية الاسلامية تعاني الآن من حالة تبعية ادراكية كاملة اذ اننا نستورد نماذجنا المعرفية فيما نستورد من اشياء اخرى من الغرب . بل اننا بدانا ننظر الى انفسنا من خلال عيون غربية ، بحكم على انفسنا بمعايير مستقاة من « بلاد بزه » هذه التي ملكت علينا شعاف قلوبنا . والنتيجة اننا اصبحنا كلنا منكسرين من الداخل حتى حبسنا طرح اكثر الشعارات ثورية وانتصارا . وهذا ما اسماه احد علماء الاجتماع الغربيين « باسبرالية المقولات » ان تكون مقولات المرء الادراكية مستقاة من الآخرين ، فيرى الانسان نفسه متعلقا مهما يبذل من جهود ومهما ينتج من روائع . ثم يطرح فكرة الانتفاضة فيرى انها ليست تعبيراً عن اليأس وانما هي تعبير عن أمل عربي فلسطيني ، وليست رد فعل ميكانيكي لأسباب مادية وانما باعتبارها تعبيراً عن امتلاء انساني فلسطيني وعن الهوية المتناسكة (انجاز

□□ ابراهيم محمد عرفات :- « دور جماعات المصالح في النظام السياسي السوفيتي » رسالة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩ □□

في محاولة لدراسة السياسة السوفيتية ، دون اللجوء الى احد الاتجاهات التقليدية التي تستخدم عادة في هذا المجال ، جاءت هذه الدراسة للتعرف على الظروف التي يمكن ان يصبح في ظلها نشاط الجماعات ذات الأهداف الخاصة للسياسة السوفيتية . كذلك محاولة التعرف على العوامل التي تزيد من فعالية تلك الجماعات وقدرتها على التأثير على جهاز صنع السياسة ، الى جانب محاولة التعرف على الدور الذي تلعبه هذه الجماعات وخصائصها .

ونأتى هذه الدراسة في اربعة فصول :- يهتم الاول منها بتقديم الاطار النظري لمفهوم جماعات المصالح . اما الثاني فيهتم بدراسة مقتراب جماعات المصالح في دراسة النظام السياسي السوفيتي ، وذلك على ضوء التعرف بالمقتربات او المداخل التفسيرية لمعرفة ما الذي يقدمه اقتراب الجماعات ، ولاتوفره الاقترايات الأخرى .

ويأتي الفصل الثالث فيقدم دراسة حالة لجماعات المصالح السوفيتية ، وقد تم الجمع في هذا الصدد بين أسلوبين : الأسلوب الأفقي ، فاختارت الدراسة احد القضايا التي شاركت فيها جماعات مختلفة وهي قضية الاصلاح التعليمي في عهد خروتشوف . أما الثاني فهو الأسلوب الرأسي ، حيث اختارت الدراسة جماعتين احدهما مؤسسية (الجيش) والاخرى فكرية (اتحاد الكتاب) . أما الفصل الرابع فيعالج موضوع جماعات المصالح في النظام السياسي السوفيتي في ضوء الاصلاحات الراهنة التي يدخلها جورباتشوف منذ ولايته للسلطة .

وخلص الباحث من عرضه لتلك الدراسة - التي تكتسب اهميتها من منظورين احدهما عملي والاخر علمي - الى مجموعة من النتائج قدمها في خاتمة الدراسة . فقد اظهرت الدراسة ان التعارض بين الشمولية ووجود جماعات للمصالح هو تعارض زائف . فجماعات المصالح توجد في كافة النظم السياسية على اختلاف انواعها والاختلاف بينها انما يكون في شكل ومدى حرية حركة تلك الجماعات تبعا للنظام الذي تعيش في ظله . وعلى هذا ، اخذت جماعات المصالح شكلا مؤسسيا ، حيث يلعب عنصر التنظيم دورا هاما في قدرة اى جماعة على النفاذ الى جهاز صنع القرار . ولذا كانت مؤسسات الدولة الرسمية بحكم تمتعها بخاصية التنظيم هي المثال البارز لجماعات المصالح ، وان كان ذلك لاينفي وجود صور اخرى لجماعات المصالح غير انها لازالت في طورها الجنيني . حيث توجد الاشكال التلقائية العفوية للدفاع عن المصالح الخاصة ، وصور اخرى تمثل الجماعات الاجتماعية العريضة [القوميات على سبيل المثال] . وتتوقف فرصة نمو هذه الأنواع الجديدة على احد امرين :-

- ١ - حدوث تغيير في بيئة النظام السياسي السوفيتي تعترف بشرعية سلوك تلك الجماعات
- ٢ - قدرة هذه الجماعات على نقل مطالبها الى تنظيم معترف به [كما حدث بالنسبة لنقل مطالب الارمن والاذريبيجانيين الى مجلس السوفيت الأعلى] .

«الاقتصاد التسولى». كل ذلك أدى الى تساقط السيادة الاقتصادية وتزايد تكلفة التجمع الصهيونى . ويؤكد المؤلف ان الانتفاضة المباركة زادت من اعباء الأزمة الاقتصادية وبالتالي من أزمة السيادة .

أزمة الاستيطان :

يتعرض المؤلف فى الفصل الرابع للأزمة السكانية والاقتصادية الاستيطانية فيقول : ان من أهم أسباب ومظاهر تآكل الشرعية الصهيونية الأزمة السكانية العميقة التى تجعل من المشروع الصهيونى اكلية عقيمة دخلت فى طريق مسدود . فمذ ظهور الحركة الصهيونية وهى تعاني من أزمة سكانية تتهددها فى الصميم ، ومع الانتفاضة الأخيرة تساقط الاجماع القومى بخصوص الاستيطان وانطلق السخط على الاستيطان المكيف من عقالة فوصف رابين المستوطنين بأنهم يشكلون عبئا على المؤسسة العسكرية ، وقد عبر الصراع بين المستوطنين والجيش عن نفسه فى حادثة « تيرزا يورات » التى قتلت بالقرب من قرية بيتا .

تآكل الجيش الاسرائيلى :

يتناول الفصل الخامس - اهم فصول الكتاب فى تصور المؤلف - تآكل الجيش الاسرائيلى وأشكال الابداع المختلفة عند المنتفضين ويؤكد ان النموذج المعرفى الادراكى أى (نموذج الانسان السر الذى لا يمكن تفسيره والذى يعبر عن نفسه فى شكل تكامل غير عضوى) الذى ابتدعه نموذج جديد كل الجدة يضيف الى التراث النضالى العالمى . وعن تآكل الجيش الاسرائيلى يوضح المؤلف انه ابتداء من حرب عام ١٩٧٢ بدأ ايمان المستوطنين الصهيانية بالعجل الذهبى - أى الجيش الاسرائيلى - فى الاهتزاز ثم فى التآكل ، ثم جاءت عملية غزو لبنان التى انتهت بانسحاب القوات الاسرائيلية دون تحقيق مكائت تصبو اليه وهو « القضاء بشكل نهائى على المنظمة » وشهدت هذه الفترة عمليات فدائية مستمرة لم تتوقف البتة كان آخرها وأهمها وتاجها عملية « قبية » التى بينت فيما بينت وبشكل لا يدع مجالا للشك ان الذراع القوية ليست قادرة بالضرورة على حمايتهم طول الوقت وتوفير الأمن المطلوب لهم . ثم جاءت ثورة الحجارة لتبين مدى عجزه عن القيام بالعمليات الجراحية والضربات الاجهاضية التى تسكت الآلام مرة واحدة ، فقيادة القوات ترى ان استمرار الانتفاضة سيؤدى الى تصعيد العملية وهى فقدان القدرة القتالية ، والى توقف أو تعطيل برامج التدريب والى تدهور القوات المسلحة الاسرائيلية فى صورة انخفاض الروح المعنوية والاحساس العميق بالخوف واليأس . كما اشار المؤلف الى احد انجازات الانتفاضة العديدة وهى سقوط القناع الديمقرطى ، فهى أى اسرائيل طالما ادعت انها قلعة امامية للحضارة الغربية وواحة غناء للديمقرطية ، فبعد ان كان يشير الاسرائيليون الى انه يتم الحفاظ على الأمن فى الضفة والقطاع بألف جندي وحسب ، تغيرت الصورة تماما ونقل عشرات الألوف من الجنود المدججين بالسلاح وبدأت عمليات الابعاد والاعتقال بدون محاكمة فضلا عن اعتقال الاحداث والعقوبات الجماعية .

وحول اشكال الابداع المختلفة عند المنتفضين ونموذج الترابط غير العضوى الذى يستند الى فكرة الانسان القادر على الابداع المستمر والذى لا يمكن رده الى عناصر مادية معروفة مسبقا ، هذا النموذج يعبر عن نفسه - فى القاء الحجر وفى كل أشكال النضال الأخرى - يعبر فى شكل التنظيم والقيادة وطريقة القتال (الكر والفر) وانشاء مناطق محررة ونظم بديلة ووسائل الاتصال وتوظيف الاغاني والبطيخ وجثمان الشهداء فى عملية النضال واشعال النيران وأشكال التكافل الاجتماعى .

وللتخلص من التبعية الاقتصادية - حيث ادرك المنتفضون ان نضالهم طويل ولا بد من ضمان استمراره - بدأوا يحولون بعض المدن الى مناطق محررة اقتصاديا ويفصلون قطاعات كاملة من

المنظمة الأعظم (هذا الوضع هو الذى ولد الثقة فى النفس وخلق لدى الفلسطينيين احساسا داخليا راسخا معرفيا ونفسيا بتجذرهم ، وعلاوة على ذلك جعلهم فى حالة نفسية لادراك تفاقم أزمة المجتمع الصهيونى . كما عرض المؤلف لأزمة الصهيونية وأهمية دراستها كمدخل لفهم الانتفاضة وفى هذا الصدد طرح فكرة أزمة الشرعيتين : أولا الشرعية الصهيونية تلك الشرعية التى يسبغها الصهيونى على نفسه امام نفسه وامام يهود العالم والعالم الغربى ككل . وهو يحقق هذه الشرعية من خلال نجاح مشروعه فى عدة مجالات من بينها تحديد الهوية وتطبيع الشخصية والتوسعية والاستيطان . وثانيا : شرعية الوجود وهى الشرعية التى يود تأكيدها فى مجابهة العرب وتعبر عن نفسها فى تزايد القمع وترحيل العرب والاستيطان . وكما نرى تتداخل الشرعيتان فى منطقة مثل الاستيطان ، أى ان الشرعية الصهيونية وشرعية الوجود مرتبطتان تماما وبالتالي فظهور الشرعية الفلسطينية لا يقوض من دعائم الشرعية الصهيونية فحسب وانما يقوض من شرعية الوجود الصهيونى ذاته .

ويلقى المؤلف الضوء فى الفصل الثانى حول الانتفاضة وقضية الهوية . والراصدون لما يحدث داخل المجتمع الصهيونى يعرفون ان أزمة الهوية آخذة فى التفاقم وطرح المؤلف أسئلات لهذا التفاقم مؤداها : وكأن مشاكل الهوية لا تنتهى فما معنى قضية الهوية ؟ قد يقول قائل ان هذه الاشكالية من مخلفات الماضى وأنها من الأمور المشكلية وانها لن تؤثر فى سلوك المستوطن الصهيونى من قريب أو بعيد ولكن هذا سيكون من قبيل تطبيع النسق السياسى الصهيونى : الهوية الفلسطينية فى تنام وتطور :

فى مقابل هذا التخط والتآكل اخذت الهوية الفلسطينية فى التنامى والتطور من خلال جهود منظمة التحرير الفلسطينية وعملها الدؤوب الصامت خلال عشرات السنين الماضية لتطوير الهوية والذى تمثل فى عشرات الاحتفالات والمعارض والكتب المصورة وغير المصورة والكاسيتات وشرائط الفيديو التى تحتفى بالهوية العربية الفلسطينية ، كما ادى ظهور عشرات الشعراء الفلسطينيين المبدعين مثل محمود درويش الى تعميق هذه الهوية وتماسكها ، كذلك انضم بحرب المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ الى عرب المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ فاكشف كل هويته من خلال الآخر فازدادت الهوية وضوحا وازدادوا هم التصاقا وتماسكا وتزاوجا (حرفيا ومجازيا) . ولا أظن ان الانتفاضة الفلسطينية فى الضفة والقطاع - على حد قول الكاتب - كان يمكنها ان تحقق ما حققت لو ان المنظمة خسرت معركة الهوية ، كما انها لو ظلت حبيسة الاشكال التقليدية (العامة) للكفاح لما انجزت ما أنجزت .

وحول الانتفاضة وتقويم « الشخصية اليهودية » فى الفصل الثالث يشير المؤلف الى اطروحة الصهيانية رؤيتهم للمجتمع اليهودى المثالى أى « المجتمع الصهيونى » كجزء من مشروع حضارى متكامل يهدف الى تقويم الشخصية اليهودية . والتقويم فى الخطاب الصهيونى يعنى شفاء اليهود من امراض المنفى التى تتمثل فى عقلية الاستجداء من الغير أو الأغيار وفى الاعتماد السياسى عليهم وفى ازدواج الولاء ، ولكن بعد مرور اربعين عاما على تأسيس الدولة الصهيونية ومرار مائة عام على الاستيطان الصهيونى من الواضح ان اليهودى لم يشف تماما من طفيلته غير السوية مما ادى الى ما أطلق عليه الكاتب « تزايد الطفيلية الاقتصادية » وتفسير ذلك ان حجم ديون الدولة الصهيونية يجعل المواطن من أكثر الافراد مديونية فى العالم ، كما ان المواطن لم يتحول الى شخصية منتجة كما كان مقدرا له . ان الدعم الأمريكى قد سلبهم السيادة الاقتصادية والسياسية وأية بقية باقية من انتاجية أو احترام الذات لأن المعونات ضمنت له الاستمرار رغم ضعف الانتاج مما أفرز نمطا اقتصاديا سياسيا اجتماعيا جديدا أطلق المؤلف عليه عبارة من نحتة هى عبارة

المهاجرين السوفيت وتزايد العزوف عن الانجاب بسبب الاحساس بعدم الأمن .

وفي خاتمة العرض لا نعدم قولاً في أن الدراسة إضافة هامة للمكتبة السياسية العربية علاوة على ما زخرت به مؤرخاً من دراسات بدت جادة في معالجة الانتفاضة من جوانب شتى حتى يمكننا القول أن الانتفاضة في هذه الآونة تمثل حجر الزاوية في الكفاح العربي الفلسطيني تحت لواء منظمة التحرير وفي كنف دولة فلسطين ، وتحمل في جعبتها حسابات الواقع المعاش والمستقبل الفلسطيني المنظور .

محمود طه شيخه

□ □ عبد السلام محمد محمود نصير - الديون الخارجية والتنمية الاقتصادية - دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ١٩٦٠ - ١٩٨٥ - رسالة ماجستير - كلية التجارة جامعة عين شمس - ١٩٨٩ □ □

يهدف هذا البحث الى التعرف على دور الديون الخارجية في التنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال ادراج ظاهرة القروض الخارجية كجزء من نظرية النمو الاقتصادي ، وتوضيح الشروط الكفيلة بتحقيق الاستفادة الكاملة من الموارد التي تتيحها القروض الاجنبية ، كما تحدد القواعد التي يمكن الحكم على اساسها عما اذا كانت الشروط التي تعقد بها القروض ملائمة لاهداف النمو أم لا ؟ علاوة علىلقاء الضوء على أثر الديون الخارجية على الاقتصاد المصري ، وتوضيح الاسلوب الذي يمكن من خلاله تخفيض نسبة الاعتماد - تدريجياً - على مصادر التمويل الخارجي الى ان تصل الى مرحلة النمو المعتمد على الذات . وتنقسم الدراسة في هذا البحث الى ثلاثة ابواب :

الباب الأول : ويتناول مفهوم التنمية الاقتصادية وذلك من خلال استعراض بعض ما ورد حول نظريات النمو الاقتصادي ، بهدف التعرف على دور رأس المال في عملية التنمية ومدى أهمية هذا العنصر كعامل أساسي لها . وقد انضح ان جميع رواد النمو والتنمية قد اشاروا بصيغة صريحة أو ضمنية الى أهمية وضرورة رأس المال كعامل مؤثر وحافز على عملية التنمية .

تناول الفصل الأول الاحتياجات المالية للتنمية ، وقدرة المصادر المحلية على توفيرها ، وذلك من خلال تقدير العلاقة القائمة بين معدل نمو الدخل ومعدل الاستثمار واستعان الباحث بأساليب وطرق مختلفة ، ومن خلال دراسة تطور المدخرات خلال فترة الدراسة اوضح الباحث ان نسبة الادخار الناتج ضعيفة لدرجة أنه لا تستطيع تمويل التنمية الاقتصادية بدون الاعتماد على الادخار الخارجي .

أما عن حصيلة الضرائب فقد اثبت الباحث بأنها تغطي في حدود ربع الانفاق أو ما يزيد قليلاً خلال الفترة ٦١/٦٠ - ٧١/٧٠ وكانت تمثل في نفس الوقت ثلث الإيرادات ، وانخفضت مساهمة الضرائب في الإيرادات العامة إلى ان وصلت ادناها عام ١٩٧٥ . واستهدف الفصل الثاني لقاء الضوء على الحجم الأمثل للمديونية من خلال عرض تطور مجموعة من النماذج التي تخلص بنتيجة مؤداها ان لقياس منفعة القرض فانه يجب ان يكون المعامل موجبا اذا تجاوزت (نسبة الميل الحدي للادخار إلى معامل رأس

حياتهم عن اسرائيل . وتهدف هذه العملية الى « تحطيم السيطرة الاسرائيلية » وتنمية « الاعتماد على النفس » . وبالفعل بدأ المنتفضون يعدلون من أنماطهم الاستهلاكية وأصبح التقشف وما يصاحبه من رفض السلع الاجنبية يمثل عنصر ضغط اجتماعي ، ينقلنا هذا العنصر في التحرك على مستوى النفس الانسانية الى عنصر آخر في تحرك المنتفضين على مستوى الذات وهو مفهوم التعاون فبدلاً من ادراك الذات كعنصر مستقل عن الآخرين وفي صراع معهم تطرح فكرة الإنسان الذي يحقق ذاته من خلال الآخرين لا على حسابهم . كذلك يرتبط العنصر الثالث بالعنصرين السابقين فهو يأخذ شكل « عودة » لشيء محدد : الأرض وطرق العمل التقليدية . وقد وصف سمير جليلة العملية بأنها « عودة القهقري » وهي عبارة تصلح مفتاحاً لفهم ما يحدث . ويستخدم عالم الاجتماع الأمريكي بيبتر بزجر اصطلاح الرجوع عن التحديث demodernization ليدل على بغض اشكال الاحتجاج في المجتمعات الحديثة بما في ذلك المجتمعات الغربية مثل احزاب الخضر وغيرها من الظواهر التي تطرح قيماً مختلفة عن قيم المنفعة واللذة التي سيطرت على المجتمع الغربي ابتداء من القرن السادس عشر . وقد استخدم الفلسطيني عبارة « العودة القهقري » في مقابل فكرة التقدم .

بواكير الخصاص

وفي الفصل الاخير من الكتاب والموسوم بـ « بواكير الخصاص وبعض النتائج الأولية للانتفاضة » يحاول المؤلف رصد النتائج المباشرة بالنسبة للانتفاضة ويمكن رؤيتها على ثلاثة مستويات : العربي والدولي والصهيوني . سنعرض لها على سبيل المثال وليس الحصر .

فعلى المستوى العربي الفلسطيني جسدت الانتفاضة شعار (الوحدة على ارض المعركة) فأبجزت الوحدة الوطنية حول هدف انهاء الاحتلال وتجاوزت مرحلة الثورة من الخارج للداخل وبدأت مرحلة الثورة من الداخل في الداخل ولكنه داخل على علاقة وثيقة بالخارج الذي يضمن له البقاء والاستمرار ، كما قضت الانتفاضة على البقية الباقية من أي اعجاب بالنموذج الاسرائيلي كما ظهر يقين فلسطيني هادئ بأن العودة ليست حلماً ثورياً بعيد المنال .

وعلى المستوى العربي : أخدمت الانتفاضة الاصوات الانهزامية الواقعية وانكشف امام العرب كثير من الاساطير الصهيونية التي كانت تخيفهم مثل الموساد كما أثبت نموذج التكامل غير العضوي في الانتفاضة انه من الممكن اشتراك عناصر غير متجانسة في العقل الثوري وأنه لا ضرورة لتحقيق الوحدة الكاملة وإنما يمكن الاكتفاء بالحد الأدنى من الوحدة والوفاق .

وعلى المستوى الدولي : سقط القناع الديمقراطي عن اسرائيل وبالتالي ظهرت حقيقتها امام العالم باعتبارها دولة عنصرية استيطانية . وبالنسبة للولايات المتحدة فمما لاشك فيه ان أحداث الانتفاضة قد هزت من دور اسرائيل كوسيط حيث كانت تطرح دائماً نفسها باعتبارها حاملة الطائرات زهيدة التكاليف لكن الانتفاضة بينت أنها مكلفة من الناحية الاعلامية والاقتصادية والسياسية .

وعلى المستوى الصهيوني : نبدأ بصهاينة الخارج اذ ان الانتفاضة رجحت الكفة لصالحهم في محاولتهم القديمة للتخلص من الهيمنة الصهيونية اذ لم يعد يمكن لاسرائيل ان تتحدث عن ضمان أمنهم وهي موجهة في الدفاع عن نفسها . أما بالنسبة لصهاينة المستوطنين فان الانتفاضة ستعمق كل جوانب أزمة التجمع الصهيوني سواء الاقتصادي أو السياسي وتعميق هاتين الأزميتين يترجم الى مزيد من الاعتماد على الولايات المتحدة وتآكل السيادة الاقتصادية والسياسية . كما بددت الانتفاضة حلم اسرائيل الكبرى تماماً وأدت إلى انقسام المجتمع الاسرائيلي تجاه الاستيطان وجذبوا : وإلى تعميق أزمة التجمع السكانية بزيادة النزوح وتساقط

الدخل المحلى ومعدلات نموه ، يتضح انها كانت تتم بطريقة غير متوازنة .

تناول الفصل الثانى : توضيح أهم الآثار المترتبة على المديونية الخارجية على الاقتصاد المصرى من خلال استعراض معدلات النمو الاقتصادى ، ومن خلال دراسة أثر الاقتراض الخارجى على الاسعار ، وتناول ايضا أثر تزايد الديون الخارجية على القدرة الذاتية على الاستيراد حيث أوضح التزايد المستمر للمديونية انها تؤدي إلى إحداث آثار عكسية مما يؤدي إلى إعاقة التنمية بدلا من ان تكون عاملا مساعدا لها .

وبدراسة أثر تزايد عبء الديون على الانتقال الصافى للموارد الاجنبية ، أوضح ان الاستفادة الحقيقية للتنمية الاقتصادية من القروض فى صافى تلك القروض وليس فى اجمالى القروض . وقد اتضح ان الاستفادة التنموية فى القروض كانت سالبة فى السنوات التى كانت التدفقات فيها سالبة ، وكانت أقل جدوى فى السنوات التى تلتهم فيها خدمة الدين نسبة كبيرة من القروض المحسوبة . وأوضح الباحث أثر الاقتراض الخارجى على معدل الادخار المحلى حيث ان الاقتراض الخارجى قد تم لاستكمال المدخرات المحلية وبذلك يكون الاقتراض الخارجى فى مصر قام بتمويل مستوى اعلى للاستهلاك . استهدف الفصل الثالث إلقاء الضوء على الديون الخارجية واستراتيجية الاعتماد على الذات وأوضح ان هذه القروض تحدث إعادة توزيع للتجارة الخارجية لصالح البلاد الدائنة - حيث تزداد الواردات عند قدوم القرض وتزداد الصادرات عند سداده . وتناول البحث عرضا لمراحل الضغوط الخارجية التى تعرضت لها مصر سواء اكان من الدول الرأسمالية أو الدولة الاشتراكية . ثم أوضح أهمية مختلف العوامل غير الاقتصادية ، ومختلف أنواع الضغوط التى يتعرض لها الاقتصاد القومى ووضعها فى الاعتبار .

إيهاب صلاح الدين

□ □ الحرب الإذاعية - د . فؤاد بن حاليه - ترجمة د . انشراح الشال - ١٩٨٨ □ □

هذا الكتاب هو صفحات مستخلصة من الرسالة التى تقدم بها فؤاد بن حاليه للحصول على درجة دكتوراه الدولة فى القانون والعلوم السياسية من احدى جامعات باريس (Paris Sud) وعنوان رسالته : « دور الوسائط فى العلاقات الدولية » . ولقد قامت د . إنشراح الشال ، عضو هيئة التدريس بكلية الاعلام جامعة القاهرة بترجمة هذا الكتاب الذى يدور حول أهمية البرامج الموجهة . وما يمكن ان تقوم به فى مجال العلاقات الدولية .

ويتناول الفصل الأول « إمكان تحقيق إعلان دون حواجز » عدة موضوعات . فيتعرض أولا للاتجاهات العالمية الثلاثة للاعلام بما فى ذلك الدول الغربية ومفهومها الليبرالى ، والدول الاشتراكية وهيمنة الدولة أو الحزب على كل ما يمس الأيديولوجية بما فيها الاعلام . والدول النامية ومفهوم دور الاعلام فى التنمية ومحاربة كل أشكال التبعية الاقتصادية والثقافية .

ووضح كيف أن الانظمة فى الدول النامية قد اختارت الابتعاد عن حرية التعبير ولجأت إلى تكميم الأقواء ولذلك لاقت الاذاعات الموجهة نجاحا كبيرا فى هذه الدول نتيجة للتعتيم السياسى والثقافى ولجوء 'صعوبة إلى الاذاعة الموجهة ثم يتعرض بعد ذلك إلى أنواع الدعاية وهى الدعاية البيضاء والرمادية والسوداء حيث يتم التفرقة بينها على

المال) سعر الفائدة المتعاقد عليه ، ويكون سالب فى الحالة العكسية وينعدم اذا تساوى الاثنان ، وبالتطبيق على الاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة يتضح ان الميل الثانى كان سالبا طوال فترة العرض ليعبر عن تجاوز سعر الفائدة على القروض لنسبة الميل الجدى للادخار/معامل رأس المال ، ويعزى ذلك الى انخفاض الميل الجدى للادخار من ناحية - كأن - يحقق قيم سالبة فى بعض السنوات - وارتفاع اسعار الفائدة على القروض من ناحية أخرى ، الا ان معامل منفعة القرض حققت اعلى قيم سالبة لها عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٧ . الباب الثانى : يهدف الى تحليل مشكلة المديونية الخارجية للاقتصاد المصرى ، ينقسم هذا الباب الى ثلاثة فصول :

١ - يحاول تحديد اسباب حجم المديونية الخارجية ، وذلك من خلال دراسته لاختلال التوازن الاقتصاد الداخلى (الفجوة الداخلية) والخارجى . (الفجوة الخارجية)

ويتضح ان اسباب تزايد المديونية تتمثل فى التزايد المستمر فى الاستهلاك وزيادة فجوة الموارد المحلية التى تعزى اساسا إلى نقص المدخرات ، وعدم تناسب الانفاق العام مع الموارد العامة للدولة ، حيث بلغ العجز نحو ٤٩٠٠ مليون جنيه خلال الفترة ٨١/٨٢ - ٨٥/٨٦ مقابل ٣٥٦٠.٧ مليون خلال الفترة ٧٥ - ٨٠/٨١ واختلال علاقات النمو بين قطاعات الاقتصاد القومى بالاضافة الى عدم التناسب بين نمو كمية النقود ونمو العرض الحقيقى للسلع والخدمات .

أما الاسباب الخارجية فلعل أهمها : عجز ميزان المدفوعات والمتمثل فى عجز الميزان التجارى ، والذي يعزى إلى تراجع نسبة الزيادة فى الصادرات بالنسبة للواردات ، نظرا لسيطرة المواد الاولية على هيكل الصادرات ، وهيمنة المواد الغذائية والسلع الرأسمالية على هيكل الواردات .

٢ - يتناول تحليلا لتطور دين مصر الخارجى خلال فترات مختلفة مع تحليل اسباب هذه الديون مع دراسة سلوك نمو الدين الخارجى لمصر . وأوضح هذا الفصل أهمية دور العوامل السياسية والضغوط الخارجية فى عملية الاقتراض الخارجى .

٣ - يقوم بتقسيم الديون الخارجية حسب مصادرها الرسمية منها (متعددة الاطراف - وثائقية) والخاصة (تسهيلات مودين واسواق مالية) . واعتمد الباحث فى هذا التقسيم على بيانات البنك الدولى خلال الفترة ٦٧ - ١٩٨٢ .

وبملاحظة الديون المستحقة لمصادر خاصة ، نجد ان الديون فى شكل تسهيلات مودين تنمو بمعدل أسرع فى مجموعها من التسهيلات المصرفية والاقتراض من الاسواق الدولية والذي يعتمد على مدى القدرة على السداد والجدارة الائتمانية .

ويلاحظ تراجع كفاءة استخدام الدين خلال نفس الفترة لتقتصر كفاءة الاستخدام للديون متعددة الاطراف لتقتصر على ٦٥.٣٪ عام ١٩٨٢ مقابل ١٠٠٪ عام ١٩٦٧ ، الأمر الذى يؤدي إلى تحمل الدولة لمصاريف هائلة فى غنى عنها ممثلة فى رسم الارتباط على الجزء غير المسحوب .

وتناول ايضا الديون الخارجية وأهم مصادر الحصول عليها وذلك لتعريف بكل مصدر ، وتحديد حصته فى تمويل ومساعدة الاقتصاد المصرى ، وشروطه والفترة الزمنية التى يسمح بها . ثم اظهر هذا الفصل تركيز المديونية مع الولايات المتحدة الامريكية (٣٦.٥٪) واحتلت القروض الغذائية المركز الأول والقروض الاستثمارية المركز الثالث بنحو ١٨٪ .

الباب الثالث : ويهدف هذا الباب (الديون الخارجية ودورها فى التنمية) إلى إلقاء الضوء على العلاقة بين المديونية والتنمية . تناول الفصل الأول مؤشرات الانماء فى الاقتصاد المصرى من خلال عرض لتطور حجم الاستثمار الثابت فى مصر ، وقد أوضح ان الاستثمار كمتغير لم يحقق معدلات التنمية المرجوة منه نظرا لعدم توافر شرطى التوالى والتعاضد فى الدفعة الاستثمارية . وبدراسة

ويتعرض الفصل الخامس «المواجهة الإذاعية بين الشمال والجنوب والتنمية القومية» للعلاقة الوثيقة بين تطور وسائل الإعلام والتنمية القومية. حيث يرى البعض وجود علاقة ما بين الاتصال الجماهيري وبزوغ فكرة العمل القومي. ومن ثم يبدو الاتصال وكأنه ضرورة بالنسبة لتنمية الأمم وتطوير الفكر الانساني.

ففى أثناء حرب الموجات بين الشمال والجنوب، لعبت مصر دورا هاما حيث وطلقت اذاعة صوت العرب لتكسر شوكة الامبريالية ولقد تمكن ناصر من خلال الراديو فى إشغال حركات جماهيرية فى المنطقة العربية. ومن خلال خطبه المذاعة استطاع ناصر إسقاط حلف بغداد الموالى للغرب. وبفضل الراديو استطاع أيضا أن يوهم من شأن الاستعمار البريطانى فى جنوب شبه الجزيرة العربية وبالنسبة للمحطات السرية فهى لاتعتبر محطات قرصنة إذاعية تبث موسيقى البوب من سفن موجودة فى المياه الدولية أو من أجهزة إرسال تابعة لجماعات أو لاحزاب سياسية كما يحدث فى فرنسا أو فى إيطاليا. ويؤرخ للمحطات السرية فى الأصل بالحرب العالمية الثانية. وكانت الدول تستعين بها غالبا، بشكل مباشر أو غير مباشر، لتشجيع عمل تخريبى أو لنشر أيديولوجية ما ومن خلال الدعاية التى تبثها محطات غير معترف بها رسميا، كانت الدول تحتفظ بنسبة من وسائل التأثير لكى تعدل فى خططها للوصول إلى هدفها، أو بأسلوب آخر، كانت هذه الدول تتجنب الاذاعة الرسمية من أن تهتز صورتها فى عمليات غير موثوق فى نتائجها. ومن جانب آخر، تنتفى المسؤولية القضائية عن الدولة المعنية فى حالة الاذاعات غير الرسمية.

ويتعرض الفصل السادس «وسائل الاعلام والسياسة الخارجية» لمحتوى البرامج الموجهة للخارج حيث تسود الأخبار النوعيات الأخرى من البرامج.

وعموما تقوم الدول بتمويل هذه البرامج الموجهة بشكل مباشر أو غير مباشر. ويمكن القول بأن العمل الإذاعى الموجه يشكل «أداة أو وسيلة للدفاع ولتوضيح السياسة القومية».

خلاصة القول أن هناك ثلاث مراحل يجب ذكرها عند الحديث عن البرامج الموجهة وهى أولا: أنها كانت فى البداية سليمة وبناءة. ثانيا: أن التوتر الدولى الذى لايتوقف عن الزيادة هو الذى ابتد بها عن طريق الصواب وجهها إلى ما هى عليه الآن. ثالثا: أن السمة العالمية لهذه الاذاعة قد تحدت باستخدامها كسلاح فى الحرب ومع بداية السبعينات دخلت الاذاعة الحرب الاقتصادية.

وقامت الكتلة الشرقية بعمل دعاية خفية لصالح النموذج الاقتصادى الذى تتبناه، أما الدول الغربية، فباتى استخدام الراديو لتعريف الدول الأخرى بالمنتجات الوطنية لترويجها فى المرتبة الأولى. ولم يقتصر الأمر على الصناعة ولكنه امتد ليشمل الثقافة والطب والسياحة.

غادة رافت

ساس اخفاء المصدر والأهداف من عدمه. ويتضح من ذلك أن الدعاية السوداء منافية تماما للأخلاق وتظل جذورها وإهدافها ومصادرها سرية وتظهر نفسها كما لو كانت تنبعث من حركة شعبية معادية للنظام الحاكم. ثم يؤرخ الفصل الأول برامج موجهة للخارج عام ١٩١٤ حتى عام ١٩١٨. ففى سنة ١٩١٥ بادرت المانيا ببث نشرات اخبارية وتبعتها روسيا حيث قام لينين بإنشاء محطة. وسكو. ويؤرخ كذلك لظهور أول برنامج باللغة العربية فى ٢١ مايو ١٩٣٤ من خلال راديو القاهرة، ويتعرض الفصل الثانى الراديو فى المعركة: ازدياد الخطر والحرب «لتنظيم الدول للمسائل المتعلقة بالبث ويوضح فشل جميع الاتفاقيات فى وضع حد للاعتداء الإذاعى. ففى أثناء الحرب العالمية الثانية دخلت الاذاعة المعركة كسلاح لا يستهدف المحاربين فى الميدان فقط ولكن يستهدف أيضا الجبهة الداخلية لتحطيم معنويات المدنيين ولذلك لجأت بعض الدول إلى أسلوب التشويش على البرامج الأجنبية وإلى منع الاستماع إلى برامج محطات الاعداء وفرض الغرامة وعقوبة الحبس على من يستمع الى البرامج الموجهة.

ويتعرض الفصل الثالث إلى مشكلة تقسيم الأثير بين المنتصرين وتم إنشاء لجنة دولية لتسجيل الترددات مهمتها تسجيل الترددات المبلغ عنها ولما كانت هناك زيادة مستمرة فى عدد الدول الباتة للاذاعة الموجهة، وبسبب التطور التقنى الذى حدث فى مجال الاتصال، أصبحت مشكلة تقسيم الترددات أكثر تعقيدا ومن الصعب التغلب عليها وكانت مهمة مؤتمر سنة ١٩٧٩ إعادة تقسيم الموجات من جديد على المستفيدين (الدول والهيئات.. الخ) الذين يتكالبون للحصول على «مكان فى الأثير».

ويتعرض الفصل الرابع إلى استخدام الاتحاد السوفيتى والحكومات الشيوعية لسلاح التشويش الذى بواسطته تم عزل المواطنين عن هذا الاحتكاك الخبيث بثقافات المجتمعات المفتوحة خارج حدود بلدهم.

ومن الجدير بالذكر أنه من الصعب تقويم تأثير المحطات الغربية على تطور النظم الشيوعية على المدى الطويل، ولكن هناك ما يشير إلى أن الاذاعات الغربية قد أجبرت الدول الشرقية على إعطاء قدر من الحرية لوسائل الاعلام فيها، ثم يشير الكتاب بعد ذلك إلى التقدم الملحوظ لمستوى التدفق الاعلامى بين الشرق والغرب حيث شكلت الاذاعات الغربية الوسيلة الوحيدة للمنشقين والمعارضين حيث أنها تسمح بسماع صوتهم داخل دولهم.

ومن المفارقات أن البرامج الغربية الموجهة للعالم الثالث تشكل تهديدا للتجانس الثقافى فى الدول النامية، فى حين أن البرامج الموجهة للدول الشرقية تشجع التعارض وتؤكد الهوية القومية، حتى بالنسبة للجماعات الاثنية غير الروسية فى الاتحاد السوفيتى. ولقد أدى ذلك الى قيام الأنظمة الموجودة فى أوربا الشرقية بالمطالبة بشدة بالمصالح القومية لبلادها فى إطار درجة إستقلالها الذاتى بالنسبة للاتحاد السوفيتى ويبدو أن الأنظمة التى كانت ترتفع فيها نسبة الاستقلال الذاتى كانت تخشى تأثير الاذاعات الغربية بدرجة أقل.

كتب جديدة وردت الى المجلة

الدبلوماسية المصرية في أفريقيا

□ خلال اثني عشر عاما (١٩٧٧ - ١٩٨٨)

□ وزارة الخارجية المصرية - القاهرة - ١٩٨٩

كتاب جديد من الكتب البيضاء التوثيقية التي تحرص وزارة الخارجية المصرية على اصداها بين حين وآخر ويتناول الكتاب ابعاد التحرك الدبلوماسي المصري في افريقيا في محاوره الثلاثة الثنائية والاقليمية والقارية خلال فترة الاثنى عشر عاما الماضية (١٩٧٧ - ١٩٨٨) والأهداف التي رعى اليها والانجازات التي نجح في تحقيقها . وتعرض اقسام هذا الكتاب ثمانى مجموعات من الوثائق الرسمية - هي بمثابة ترجمة امينة وتقييم موضوعى - لنشاط الدبلوماسية المصرية في افريقيا خلال هذه الفترة ، وتشمل هذه الوثائق ما يلى :

أولا : نصوص البيانات الرسمية المشتركة الصادرة عن الزيارات المتبادلة بين مصر والدول الافريقية على مستوى رؤساء الجمهوريات .

ثانيا : نصوص البيانات الرسمية المشتركة ومحاضر اللجان الصادرة عن الزيارات المتبادلة بين مصر والدول الافريقية على مستوى وزراء الخارجية .

ثالثا : نصوص اتفاقيات وبروتوكولات التعاون التي تم ابرامها بين مصر وبين الدول الافريقية .

رابعا : اتفاقات التعاون الفنى بين الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الافريقية وبين الدول الافريقية والمنظمات الدولية .

خامسا : نصوص البيانات الختامية المشتركة الصادرة عن اجتماعات مجموعة أندو حول دول حوض نهر النيل .

سادسا : نصوص الاتفاقات الموقعة بين جمهورية مصر العربية وبين منظمات دولية .

سابعا : نصوص اتفاقات التعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية وبين الأحزاب الافريقية .

ثامنا : نصوص أهم الوثائق والقرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية .

المشاريع الحدودية العربية (١٩١٣ - ١٩٨٧)

□ دراسة توثيقية اعداد : د . يوسف خورى

□ الناشر : مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ١٩٨٨

هذا كتاب توثيقى لمشاريع وحدوية - الرسمية منها وغير الرسمية ، الشاملة منها والاقليمية - التي ظهرت منشورة في كتب او مجلات او جرائد اعتبارا من مقررات المؤتمر العربى الأول المنعقد في باريس عام ١٩١٢ وحتى آخر عام ١٩٨٧ .

والكتاب من مطبوعات مركز دراسات الوحدة العربية وقام باعداده الدكتور يوسف خورى . ويشتمل الكتاب على ٩٥ مشروعا وحدويا رئيسيا يتفرع منها ٢٩٢ وثيقة ما بين اقتراحات مشاريع ودساتير وحدوية واتفاقات او معاهدات ثنائية او متعددة الجوانب ومقررات وقوانين ومراسيم وقرارات وبيانات او تصاريح مشتركة وخطب ومحاضر مناقشات ومذكرات وعرائض .. الخ .. وكلها تتناول موضوع الوحدة او الاتحاد او التضامن او التكامل او التآخى او التعاون العربى في مختلف جوانبه وصوره المتعددة .

ورتب الكتاب المشاريع الرئيسية الي ٩٥ حسب التسلسل الزمني بالتالى ثم رتب الوثائق الي ٢٩٢ التي تتفرع منها وذلك ضمن كل مشروع رئيسى اذا ما اشتمل على اكثر من وثيقة واحدة حسب التسلسل الزمني ايضا .

المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة

□ المؤلف : مصطفى نور الدين عطية

□ الناشر : مركز البحوث الغربية - القاهرة - ١٩٨٩

تعرض الدراسة لقضية محورية يحاول المؤلف تناولها من منطلقين أساسيين : من ناحية أولى التعرض للنظرية الاقتصادية التي حاولت تفسير عملية التخلف في بلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، مع ما تحمله هذه النظرية من تنوعات ومن ناحية أخرى تناول هذه القضية بشكل عيني باستقراء الواقع واستخلاص النتائج المترتبة على هذا الاستقراء . بمعنى آخر تناول القضية حدود التنمية في البلدان المتخلفة في ظل شروط محددة داخلية وخارجية . داخلية حيث يسود نمط نمو رأسمال له خصوصيته وخارجية حيث تهيمن شروط محددة للنظام الرأسمالي الاقتصادي الدولي تجعل من سياسة هذه البلدان متسمة بالتبعية له .

ومعنى هذا رؤية الأفكار وتطورها في التقائها مع الواقع ومدى تعبيرها عنه وهذه الرؤية تأخذ صيغة مزدوجة إذ من جهة تعنى بدراسة النظرية وتطورها على صعيد الفكر ومن الجهة الأخرى التطبيق الممكن للنظرية الرامية لانجاز تنمية مستقلة .

وقضية هذه الكراسة مطروحة في مصر وتمس مصائر طبقات وقوى اجتماعية وسياسية متعددة وتفرض نفسها على كل نقاش وعمل سياسي .

الانتفاضة الفلسطينية - الجذور - الواقع - الآفاق

□ أعمال ندوة المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب

□ تونس - ٢٨ مارس - أول أبريل ١٩٨٨

يضم هذا الكتاب اعمال الدورة الأولى للمكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب لعام ١٩٨٨ والمعقودة بتونس فيما بين ٢٨ مارس ، أول أبريل ١٩٨٨ والمخصصة لدعم الانتفاضة الفلسطينية بمناسبة مرور أكثر من أربعة أشهر - س - على اندلاعها في الأرض العربية المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعقدت الدورة تحت شعار : كل الدعم للانتفاضة حتى ينتزع الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير واقامة دولته الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية .

ويتضمن الكتاب كلمات الافتتاح من السيد/ فاروق أبو عيسى امين عام اتحاد المحامين العرب والسيد/ فاروق قدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ثم ينشر الكتاب مجموعة الدراسات السياسية المقدمة والتعليقات عليها ومنها دراسة النظام العربى وقضية فلسطين للدكتور احمد يوسف احمد والمشكلة الفلسطينية وظاهرة الاستعمار العالى للاستاذ الباهى الأدهم والانتفاضة تراث وحاضر ومستقبل ظافر للدكتور محجوب . عمر وملاحظات اولية حول الشرعية الدولية والقضية الفلسطينية للدكتور محمد نور فرحات والدكتور حازم جمعة ودور المنظمات غير الحكومية في دعم القضية الفلسطينية للدكتور محمد نور فرحات .

وفي الخاتمة كلمة الأخ صلاح خلف نائب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية والاستاذ عمر بن تومى سكرتير الرابطة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين ثم البيان الختامى والقرارات والتوصيات .

الدراسات الاعلامية

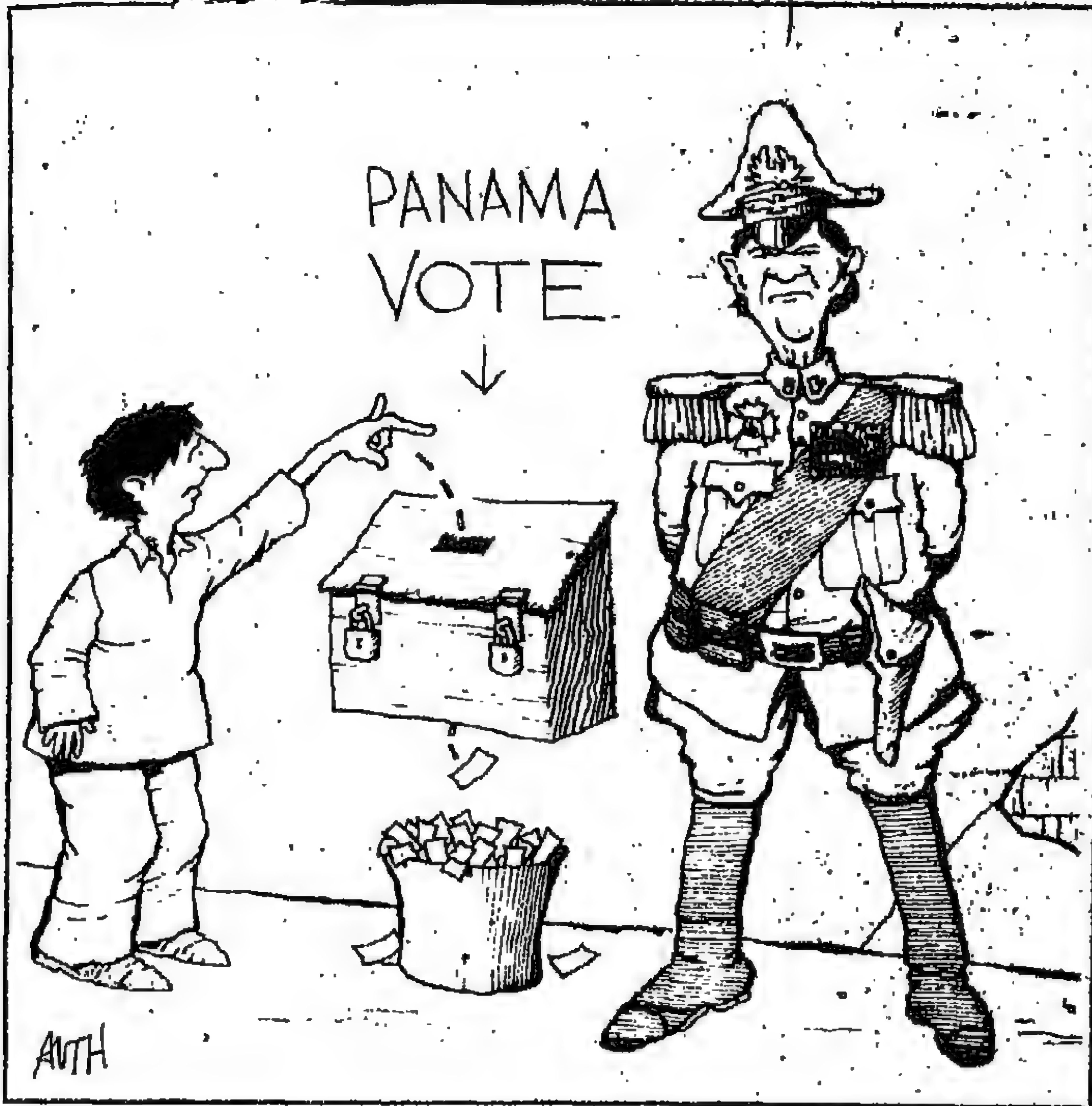
□ العدد ٥٥ [أبريل - يونيو ١٩٨٩]

□ الناشر : المركز العربى للدراسات الاعلامية

كتب الاستاذ صلاح الدين حافظ (رئيس التحرير) الكلمة الافتتاحية حول حرية الصحافة والتعددية السياسية . وتضمن العدد عشر دراسات تناولت الاعلام العربى بين الواقع والطموح ، التليفزيون والطفل العربى . ادوات الربط في الكتابة الصحفية ، الصحافة الزراعية المصرية ، الاعلام الاقليمى في القرن الحادى والعشرين ، تطور وسائل الاتصال والمواجهة الاعلامية القادمة ، الثورة الصناعية الثالثة وتكنولوجيا المعلومات ، زيادة الانتاج والانتاجية ، رسالة علمية جديدة ، الشاشة الصحفية . كما شمل العدد الأبواب الثابتة ومنها : احداث اعلامية . القاموس الاعلامى .

أحمد يوسف القرعى

رسوم الكاريكاتير في الصحافة العالمية

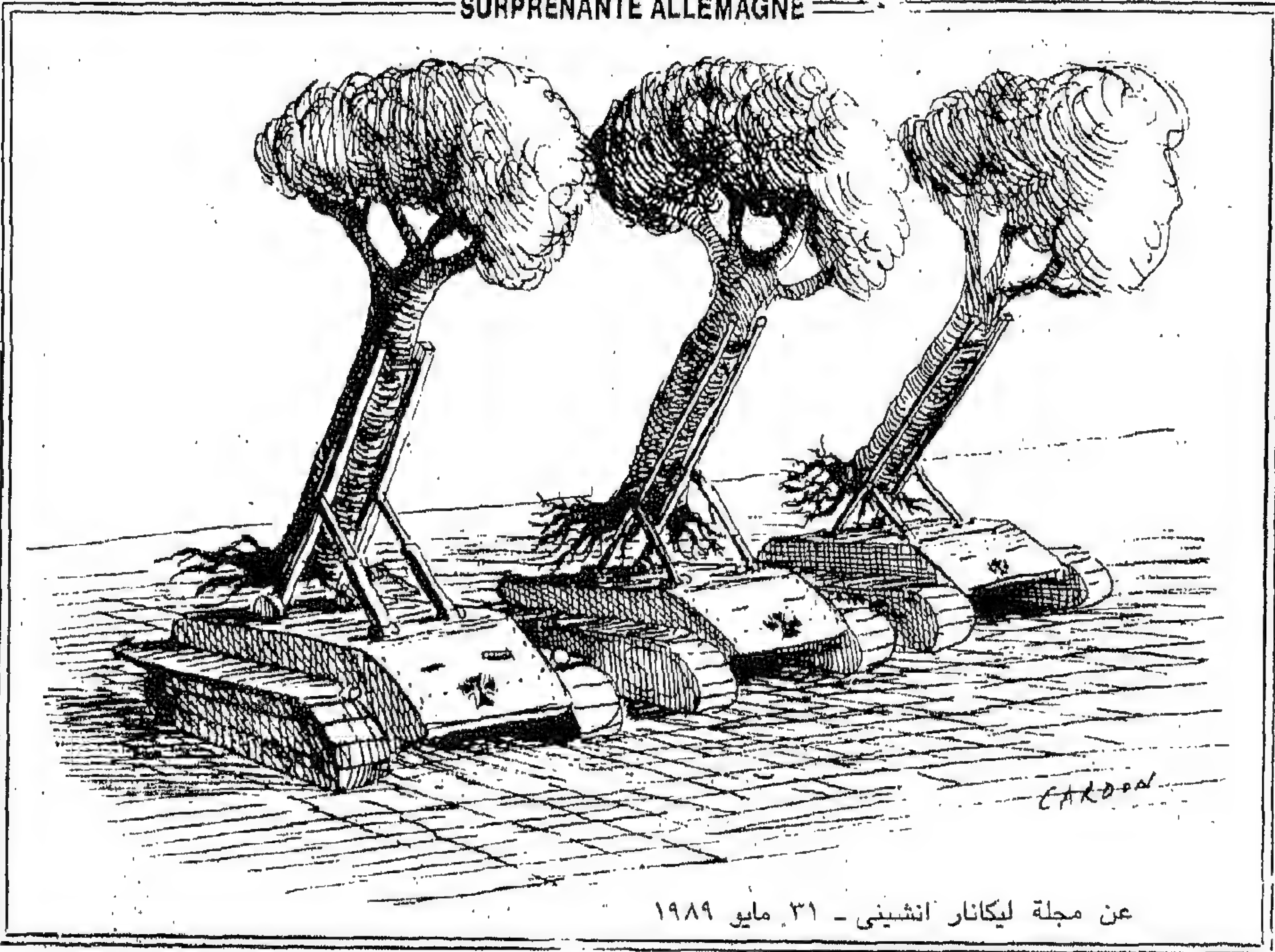


الانتخابات في بنما - بدون تعليق
صحيفة [انترناشيونال هيرالد تريبيون - ١٧ مايو ١٩٨٩]

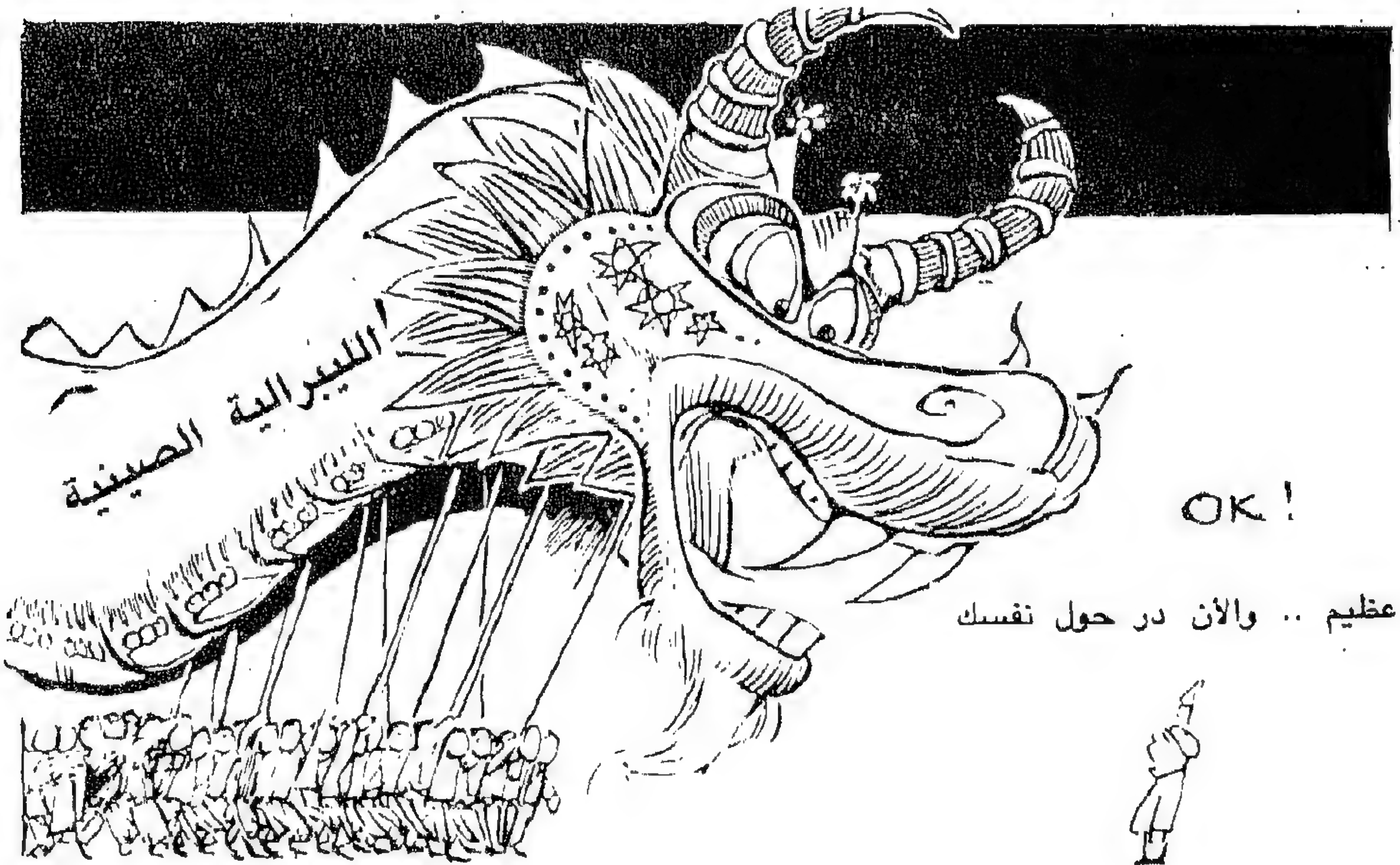


بابا كول :
مرة أخرى !
المانيا تشن علينا هجوما مفاجئا !
عن مجلة ليكانار انشيتي - ٢١ مايو ١٩٨٩

SURPRENANTE ALLEMAGNE



مفاجأة
ألمانية





ولا تزال ملحمة الكفاح الفلسطيني في الأرض المحتلة مستمرة

إعداد : سوسن حسين

● دخلت انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة شهرها التاسع عشر ، ولم تستطع اساليب القمع والقهر الاسرائيلية المتطورة والمتجددة ان تقال من عزم هذا الشعب او تضعف من ارادته . لقد اراد هذا الشعب الحياة ولا بد ان يستجيب القدر .

ان الانتفاضة قد نزعمت القناع عن الوجه الاسرائيلي القبيح ، فظهر على حقيقته شيطانيا بشعا بغضا ، وأصيب المجتمع الدولي بالذمول عندما اكتشف ان المبادئ والاخلاقيات الاسرائيلية لم تكن سوى قناع تقننت اساليب الدعاية الاسرائيلية في صنعه وتجميله !! لقد صدق العالم اسطورة التفوق الحضاري والاخلاقي للدولة الاسرائيلية وحظيت بناء على ذلك بالتعاطف والمساندة الدولية وخاصة الولايات المتحدة التي اعتبرتها جزءا منها وامتدادا لنظامها .

ان المتحيزين لاسرائيل والمدافعين عنها يجدون انفسهم اليوم في موقف صعب وخرج ، فتجاوزات جيش الاحتلال الاسرائيلي وسلوكه الوحشي ضد الفلسطينيين العزل موثق وثابت وهناك ملايين من شهود العيان رأوا ما ارتكب وبرتكب من فظائع في الضفة الغربية والقطاع .

● ان الانتفاضة قد لقنت المجتمع الدولي درسا لن ينساه ، علمته ان القومية الفلسطينية لم تمت ، وان الشعب الفلسطيني موجود رغم محاولات ابادته وتشييده ، وان حل القضية الفلسطينية لا يمكن ان يتم في غيبة اصحابها .

ان الموقف الفلسطيني الاخير قد قلب موازين سياسية كثيرة وغير مفاهيم كانت راسخة ومستقرة وادى الى تطورات اقليمية ودولية بالغة الاهمية وأعاد القومية الفلسطينية الى ارضها الشرعية بعد غربة دامت طويلا . لقد وضع امام العالم بما لا يدعو مجالا للشك ان الفلسطينيين هم الذين يريدون السلام ويسعون اليه ، يريدون حقهم المشروع في الحياة والحرية داخل قطعة الارض التي بقبت لهم . انهم لا يشنون حربا على اسرائيل ولا حتى على سكان المستوطنات وانما يتمردون ضد الاوضاع اللا انسانية التي يعيشون في ظلها ويقاومون قوات الاحتلال التي تعذبهم وتفتك بهم .

● ان الحكومة الاسرائيلية تتحدى العالم برفضها السلام !! وفي الواقع لم يعد كافيا ان توصف السياسة الاسرائيلية بالتعنت والجمود ، وانما الاحرى بها ان توصف بالوقاحة والفجور . وليس هناك رد على تصرفات الحكومة الاسرائيلية ابلغ من المثل الذي يقول : اذا لم تستح فاصنع ماشئت . وتقع على المجتمع الدولي مسؤولية ردعها واعادتها الى الصواب والا ستصبح مهزلة تاريخية ان تفرض دولة مهما كانت ارادتها على العالم بأسره . واسنا بحاجة الى تكرار الحقيقة التي يعلمها الجميع وهي ان عواقب هذا الموقف الاحمق لن تقع على رأس اسرائيل فقط وانما ستطبع بمستقبل السلام في العالم كله .

وجول الانتفاضة وأثارها الاقليمية والسياسية تدور مقالات هذا العدد .

والنفى وطرد الفلسطينيين من ديارهم . وقد حاولت الحكومة الاسرائيلية عبثاً اقناع حكومة بوش بالتخلي عن التقرير وانكاره . وحاول بعض المدافعين عن اسرائيل التذكر بان النظام الاسرائيلي ديموقراطي وليس دكتاتوري . وفي الواقع ان هذه الفطائع تكون ابشع لو ارتكبتها نظام يقول انه ديموقراطي لان هذا يعني ان الجميع متورط في هذه الأعمال الوحشية وما سوف ينتج عنها ، وليست فقط مسئولية دكتاتور حاكم بأمره . ان الشعب الأمريكي يساهم من خلال الضرائب التي يدفعها في تقديم المعونات لدولة تستخدمها في القيام بهذه الأعمال العدائية ضد الشعب الفلسطيني ، ولم يعد مقبولا ايجاد الأعذار لاسرائيل كما يحدث في الماضي ، والمقروض ان يقطع الكونجرس مساعداته لاسرائيل . ان الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان في الأرض المحتلة لم تكن واضحة خلال السنوات الماضية ولكن الانتفاضة غيرت مجرى الأمور وتبخرت اسطورة الاحتلال الحميد التي كانت تروج لها اسرائيل والتي صدقها الأمريكيون لمدة ٢٥ عاماً . لذلك اصبح لزاماً على الولايات المتحدة ممارسة الضغوط القوية على اسرائيل لتقر بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني الذي يريد السلام .

رؤية أمريكية لعملية السلام في الشرق الاوسط

● يقدم لنا هذه الرؤية ريتشارد مورفي مساعد وزير الخارجية السابق لشئون الشرق الاوسط الأدنى وجنوب آسيا فيؤكد ان محاولات جيش الاحتلال الاسرائيلي لقمع الانتفاضة لم تفلح بل ولم يستطع حتى تحجيمها فالانتفاضة مستمرة ومصرة على كشف اسرائيل وجذب انظار العالم للقضية الفلسطينية . وتجرى حالياً محاولات لتوجيه قوة الانتفاضة الى قنوات سياسية تؤدي الى تسوية النزاع مع اسرائيل ، وعند دراسة الانتفاضة ونتائجها المستقبلية نجد انفسنا بصدد بعض التساؤلات :

هل ستستطيع اسرائيل في المستقبل اضعاف هذه الثورة الفلسطينية والتحكم في المعارضة الداخلية التي نتجت عنها وتحجيم نموها السياسي ؟
هل ستؤكد وتستمر زعامة منظمة التحرير الفلسطينية لسكان الاراضي المحتلة ؟ وهل ستظهر زعامات فلسطينية جديدة تكون على استعداد لممارسة مزيد من الواقعية ؟
هل سيستمر العالم العربي في اعطاء الانتفاضة اولوية مطلقة في اهتماماته بقضية السلام ، وهل دارت المشكلة دورة كاملة لتعود سيرتها الاولى وبداياتها الطائفية ؟
ان الانتفاضة هي - على الأقل في الوقت الحالي - جزء هام من مشكلة الشرق الاوسط التي تواجه الادارة

AMERICAN ARAB AFFAIRS

— The Palestine Uprising and the search for Peace

— by : Richard Murphy - Mahmmed Hal-laj-Meron Bernvenistri - Richid Khalidi - Walliam Quant-Sari Nuseibeh

— American Arab Affairs Number 27 winter 1988-89.

الثورة الفلسطينية والسعى الى السلام

بقلم : ريتشارد مورفي ، د . محمد حلاج ، ميرون بن فنسني ، رشيد خالدي ، وليام كوانت ، د . ساري نسييه

● يضم هذا المقال الطويل الذي اشترك في إعداده هذه النخبة من المفكرين والمسؤولين الأمريكيين والفلسطينيين بالإضافة الى مدير الضفة الغربية اهم الآراء التي طرحت حول مستقبل قضية السلام في الشرق الاوسط خلال الندوة التي عقدها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في ديسمبر الماضي لدراسة « الثورة الفلسطينية في الأرض المحتلة » وذلك في اطار برنامج لدراسات الشرق الاوسط .

وقد حاول المشاركون في الندوة الاجابة على الكثير من التساؤلات التي طرحتها « الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة » ، ووضع تصور لامكانيات السلام في المنطقة ، ان الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة لم تعد خافية ، والدولة التي تقول انها قامت على اساس من المبادئ والأخلاقيات السامية تسلك سلوكاً ليس فيه ذرة من مبادئ او اخلاق او ضمير . لقد حظيت اسرائيل بالمساندة الأمريكية التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ بناء على هذه المقولة الكاذبة . ان التقرير الأمريكي حول حقوق الانسان الذي يحدد الدول التي تستحق المعونة اولا تستحق انطلاقا من احترامها او عدم احترامها لحقوق الانسان يفضح عمليات القتل والضرب والتعذيب والاعتقال الجماعي

مسئولية التوصل الى الصيغة التي تتفق وتطالع الطرف الآخر .

ان الادارة الأمريكية الجديدة يجب ألا تتجاهل انجازات الادارة السابقة في عملية السلام ، وتحاول ان تبني فوقها . فمثلا بذلت واشنطن مساعي ضخمة في اعقاب حرب عام ١٩٦٧ لتدفع الأطراف الى قبول القرار رقم ٢٤٢ ، واليوم وبعد اكثر من عشرين عاما أصبح القرار مقبولا كأساس للتفاوض . كما ان اقتراح شولتز الأخير قد جاء كتطور لانجازات سابقة مثل اتفاقيات كامب دافيد ومبادرة ريجان للسلام . ويقول مورفي ان التجربة قد علمتنا اننا كثيرا ما نخطئ بشأن توقعات السلام . حقا ان الأحداث الكبيرة تستوقف الانتباه العالمي وتعتبر نقطة تحول تاريخية سواء في اتجاه الحرب او السلام ، والأزمات الكبرى تتيح بالفعل فرصا كبرى ، ولكن لابد من العمل الشاق فعندما ذهب السادات الى القدس كانت الآمال كبيرة في حل الصراع ، ورغم المفاوضات الصعبة والمريرة التي اعقبت الزيارة والتي استمرت عام ونصف لم تصل هذه الجهود الا الى اتفاقات كامب دافيد التي فشلت في فرض الحل الشامل .

هل تعتبر الانتفاضة وموقف عرفات الجديد احدي نقاط التحول التاريخية ؟ وما هي توقعات السلام امام الادارة الأمريكية الجديدة ؟ ان اي تقدم تم احرازه في الماضي قد جاء نتيجة للدبلوماسية الواقعية ، واذا كان كل جانب مستعد بالفعل للتفاوض الجاد فان الحركة تجاه السلام ستكون ممكنة . ان جميع الأطراف يجب ان تكون على استعداد للتفاوض على أساس قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ وعلى أساس مبدأ الأرض مقابل السلام ، والتفاوض معناه ان تأخذ وتعطي لا ان تأخذ فقط . ان الحقوق الفلسطينية يجب ان تكون على رأس قائمة نقاط التفاوض ، وايضا امن اسرائيل وقبول جيرانها بوجودها بينهم . ومما لاشك فيه ان كل طرف سيعرض شروطه ومطالبه التي ستخضع للتفاوض . وقد تبدو هذه المطالب مطلقة في البداية ولكن من خلال عملية التفاوض سيتضح للجميع ان امن اسرائيل لن يستتب الا اذا نظرت بعين الاعتبار للمطالب الفلسطينية المشروعة ، وبالعكس لا يمكن الاستجابة لمطالب الفلسطينيين اذا لم يضعوا الأمن الاسرائيلي في اعتبارهم .

ان كل هذه القضايا تشكل تحديات امام زعماء المنطقة . هل ستستطيع شعوب المنطقة التغلب على مخاوف وشكوك وخلافات اربعين عاما والاقدام على مخاطرة الحوار والتفاوض ؟ هل لدى هذه الشعوب الحكمة الكافية لادراك ان البديل الوحيد للعملية السياسية هو الحرب وسفك الدماء ؟ وهل سيكون لديها الصبر والقدرة على مواصلة السير على الطريق السياسي . ان الادارة الأمريكية لاتطمح الاجابة على هذه

الأمريكية الجديدة ، ولكن هناك عوامل اخرى في المنطقة وحقائق وتطورات يجب ان تتعامل معها الادارة الجديدة . ان الفلسطينيين قد تخلصوا من عقدة التحرك تجاه اسرائيل من أجل التسوية ، وقد قطعت منظمة التحرير شوطا كبيرا ومازالت تتقدم في الطريق السليم ، ومما لايشك فيه ان الانتفاضة قد بلورت هذا الموقف الأخير . ولايوجد من يستطيع ان ينكر مبدأ شرعية الحقوق الفلسطينية وضرورة اشتراك الفلسطينيين في مفاوضات السلام ، فبدون موافقتهم على النتائج النهائية للمفاوضات لن يكون هناك سلام . وقد تصرف الملك حسين بمنتهى الحكمة عندما اعلن تخليه عن التحدث بلسان الفلسطينيين ، ولكنه اكد دور الأردن الحيوي في المفاوضات ، كما ان مصر قد لعبت دورا هاما في اضفاء الاعتدال على تفكير اطراف الصراع وحثهم على التحرك في اتجاه السلام ، وهو الاتجاه الذي يجب أن تشجعه واشنطن بكافة الطرق .

وكما نعلم جميعا الموقف الاسرائيلي منقسم بشأن القضايا الاساسية . فهناك فريق من الاسرائيليين يعترف بان الأمن الاسرائيلي لن يتأكد دون حل عادل للقضية الفلسطينية ، ان امن اسرائيل معناه حل الصراع سلميا بحيث يمكن لدول المنطقة قبول الوجود الاسرائيلي ، وعلى اسرائيل ان تكون مستعدة للتعامل مع السؤال الصعب حول كيفية اقرار السلام ، وهذا يتضمن البعد الاقليمي وقضية التخلي عن الأرض ! دعونا نسأل اسرائيل ماذا فعلت من أجل السلام ؟ هل وضعت برنامجا سياسيا معقولا ومقبولا يقتنع به الفلسطينيون ؟ في الواقع ان الحكومة الاسرائيلية مازالت ابعد ما تكون عن الواقعية . وفيما يتعلق بالدور السوفيتي في قضية السلام في الشرق الأوسط نجد ان السوفيت قد بدأوا يلعبون دورا اكثر ايجابية في هذا الصدد ، وظهروا وعيا بالمواقف المركبة التي تواكب عملية السلام . ان موسكو تستطيع ان تستخدم امكانياتها في التأثير على اطراف الصراع ، خاصة وان الدلائل تشير الى انتشار الصواريخ وتدفق التكنولوجيا الى المنطقة وتصاعد الطلب على الأسلحة الجديدة والخطيرة لدرجة ان شبح استخدام الأسلحة الكيماوية قد جثم بظلاله القائمة على المنطقة .

ان الالتزام الأمريكي بالسعي الى اقرار السلام في الشرق الأوسط هو التزام لا مفر منه ، وعلى الادارة الأمريكية ان توجه الأطراف بعيدا عن الصراع ، وان تسعى الى ايجاد مزيد من الأفكار البناءة التي تخدم عملية السلام . ولكن على الأطراف التي ستعيش في ظل نتائج التسوية ان تساعد الادارة الأمريكية وذلك بتبني مواقف ايجابية وعقلانية كما فعل الجانب الفلسطيني . ان دور الولايات المتحدة هو تشجيع بدء الحوار والعمل كوسيط بين الأطراف والاحتفاظ بحقائق المشكلة ماثلة دائما امام الجميع . ويقع على كل طرف من طرفي النزاع

لقد اثبتت الانتفاضة ان المجتمع الفلسطيني حي ويستطيع ان يقاوم ابشع صور الاحتلال من خلال وحدته الداخلية وتضامنه خارجيا مع فلسطين الشتات . ان الانتفاضة ستساعد صناع السلام على تناول الصراع بصورته الحقيقية وليس كما صور في الماضي . كما انها اوجدت نوعا من الضغط على الزعامة الفلسطينية خارج الأرض المحتلة من اجل الاتفاق على الحركة السياسية الكبرى دون ان يؤدي ذلك الى تدمير وحدة منظمة التحرير كما كان يحدث في الماضي .

اما بالنسبة لهؤلاء الذين لا يريدون السلام فان اسحق شامير يرى ان الانتفاضة ليست معارضة سياسية وليست تمردا ضد الاحتلال الاسرائيلي وانما هي حرب ضد اسرائيل . وهذا بالقطع مفهوم غير منطقي على الاطلاق ، ولكن للأسف ان جزءا كبيرا من المجتمع الاسرائيلي على استعداد لتصديق هذه المقولة اللامعقولة بسبب الاحساس الداخلي المتزايد بالحصار والعزلة المترسب في الوجدان الاسرائيلي ، والذي أركته الادانة العالمية للسلوك الاسرائيلي . وقد اكتسب التطرف الاسرائيلي ابعادا هستيرية ، ودل استطلاع اخير للرأي في اسرائيل على ان معظم الاسرائيليين يرون ان الطرد الجماعي للفلسطينيين هو الحل الوحيد لمشاكل اسرائيل في الضفة والقطاع والطريقة الوحيدة للاحتفاظ باسرائيل يهودية ديموقراطية !! وهناك اتجاه يرى ان هذا التحول في الرأي العام الاسرائيلي تجاه التطرف قد جاء كنتيجة حتمية للانتفاضة . وهذا تبسيط شديد لتأثير الانتفاضة داخل اسرائيل . فالحقيقة ان اسرائيل تتجه الى اليمينية من قبل الانتفاضة بوقت طويل ولاسباب لا دخل فيها للفلسطينيين ولامقاومتهم للاحتلال . ان هذا التحول الى اليمين قد جاء نتيجة للازمات الاقتصادية والفساد الذي تفشى في المناصب العليا والمؤسسة الحاكمة في السبعينات والذي ادى الى الأفول السياسي لحزب العمل .

وفي الختام يشير د . حلاج الى ملحوظتين هامتين :
اولا : لا يجب الحكم على الانتفاضة على اساس ما اسهمت به في عملية السلام فقط رغم اهمية ذلك ، فشرعية الانتفاضة مستمدة قبل كل شيء من كونها مقاومة طبيعية ومشروعة لحكم عسكري اجنبي . ومن خلال هذا الكفاح هيأت ظروفًا مواتية لجهود توفيقية ، واتاحت بداية جديدة لعملية السلام العربي الاسرائيلي . ولكن الانتفاضة كحركة تحرر وطنية لا يجب الحكم عليها من خلال نجاحها او فشلها في انجاز السلام .

ثانيا : من المؤكد ان حكومة اسرائيل والولايات المتحدة لا يمكن ان يستمرا في التصرف كما لو كان السلام هو دين في عنق العرب تجاه اسرائيل ، انهم سيحطمون اى امل في انجاز السلام اذا استمروا في اعتبار ان السلام التزام فلسطيني وحق اسرائيلي . ان السلام هو قدر يتقاسمه الطرفان سويا او يفقدانه سويا . في الواقع ان حل

التساؤلات ولكنها ستواصل دورها في دفع الأطراف في اتجاه الحوار . انها لا تستطيع ان تفعل اقل من ذلك ، ولكن لكي تفعل اكثر يجب ان يساعدوا هؤلاء الذين سيعيشون النتائج .

الانتفاضة وعملية السلام

ويتناول د . محمد حلاج مدير المركز غلستيني للبحث والتربية تأثير الانتفاضة على عملية السلام مؤكدا ان هذا التأثير يتوقف على ما اذا كانت الأطراف تبحث عن طرق لتسوية الصراع ام انها تبحث عن مبررات للهروب منه . فبالنسبة للأطراف التي تريد السلام ستقوم الانتفاضة بتسهيل مهمتها ، اما اذا كانت لا تريد السلام فان الانتفاضة ستزودها بالمبررات اللازمة ايضا .

لقد رحب كثيرون بالانتفاضة على اساس كسر الجمود في الصراع العربي الاسرائيلي . ولكن هناك آخرون ادانوها واتهموها بانها تعقيد جديد في العلاقات العربية الاسرائيلية . وهو اختلاف في الحكم بين هؤلاء الذين يفهمون ضرورة اشتراك الفلسطينيين في عملية السلام وبين هؤلاء الذين يرغبون في التضحية بهم على مذبح عملية السلام ، بين هؤلاء الذين يريدون تغيير الاوضاع الراهنة لبلوغ السلام وبين هؤلاء الذين يريدون سلاما يدعم ويؤكد الاوضاع الراهنة . لذلك نسمع اجابات متناقضة فيما يتعلق بتأثير الانتفاضة على عملية السلام . فالحديث الواحد يمكن قراءته بطرق مختلفة . فمثلا تخلي الاردن عن التزامها بالضفة الغربية يمكن ان يفهم بطريقتين مختلفتين : قد يراه البعض تقدما كبيرا تجاه اقرار السلام ، وقد يراه البعض الآخر عقبة في طريق السلام لانه يعنى انهيار الجسر الذي يمكن ان يربط بين العرب واسرائيل .

واذا كان لا بد ان نجيب على التساؤل المتعلق باثر الانتفاضة على مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي لا بد اولا من توضيح مايلي :

ان الانتفاضة قد اكدت للعالم استحالة استمرار الوضع الراهن واهربت للمجتمع الدولي الظروف القاسية التي يعيش في ظلها الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة ، بل واثارت اهتمام الأغلبية العظمى داخل اسرائيل ذاتها بقضية الأرض المحتلة وضاعفت من الخسائر المادية والمعنوية للجيش الاسرائيلي . لقد اجبرت العالم على التفكير في الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي الظالم ونبهته الى ان الصراع هو بقاء اسرائيل وانما هو استقلال الشعب الفلسطيني وحرية ، ولم يعد من الممكن تحطيم القوم الفلسطينية ، او تجاهلها ، ان الفلسطينيين لا يمكن ان يكونوا ضحايا الحرب ثم يتامى السلام الذي يفرض عليهم من الخارج بدون اشتراكهم في صنعه .

الصراع العربي الاسرائيلي قد أصبح ممكنا لأول مرة منذ ١٩٤٨ . فالانتفاضة واستجابة منظمة التحرير الايجابية لآحداثها قد جعلت ذلك ممكنا ، واذا استمرت اسرائيل في اعتبار ان الانتفاضة عملا مزعجا يجب القضاء عليه فان الصراع العربي الاسرائيلي قد يتقلب الى صورته الأولى : اي صراع عربي صهيوني على فلسطين ، وهذه نهاية لا يمكن ان يتمناها أى طرف من الأطراف .

اثر الانتفاضة على توقعات السلام

● يرى ميرون بنفستى مدير الضفة الغربية أن المرحلة التي كان يمكن خلالها حل الصراع سلميا قد إنقضت للأسف ويعتقد أن المشكلة قد عادت سيرتها الأولى ، وهذا يعني أن الصراع العربي الاسرائيلي قد عاد الى جوهره الأصلي ، أي عداة طائفي يفوق في خطورته هذا اللغو السياسي الذي يستخدم في وصف صراع الشرق الأوسط وسبل حله .

لقد مضى أكثر من عام على الانتفاضة ، ولا يوجد دلائل جدية تشير الى اقتراب حل الصراع . ان الانتفاضة كانت اكتشافا بالنسبة لمن يجهل وجود مجتمع فلسطيني . اما بالنسبة للذين يعيشون في المنطقة فهم يعرفون ان هناك شعبا فلسطينيا وعاما فلسطينيا وهوية جماعية فلسطينية . ان الثورة الحالية للشعب الفلسطيني التي انفجرت في ٧ ديسمبر ١٩٨٧ كانت نتيجة لعملية طويلة بدأت منذ اليوم السابع لحرب الأيام الستة كرد على الاحتلال الاسرائيلي . ان وجود مجتمع فلسطيني وهوية فلسطينية في مواجهة المجتمع اليهودي والهوية اليهودية ليست اكتشافا ، ولكن الاسرائيليين لا يستطيعون الاعتراف بهوية جماعية اخرى ، ولا يريدون التخلي عن حقوقهم المطلقة ، ولا يمكن ان يسلموا بوجود شعب آخر على نفس الأرض ، انهم ببساطة لا يستطيعون قبول هذه الحقيقة لذلك لا يهتمون بأى نصوص او تصريحات يدلى بها الفلسطينيون ، انها ليست الكلمات فقط التي لا وجود لها وانما الافواه التي تقول هذه الكلمات . لقد كان الموقف الفلسطيني شبيها بهذا الموقف الاسرائيلي منذ وقت قريب ، فقد مر أربعون عاما قبل ان يعترف الفلسطينيون بوجود اسرائيل ، ولكنهم على الأقل قد اعترفوا .

إننا نرى على الصعيد الفلسطيني حشدا شاملا وتكتيفا لعمليات استقطاب الشعب الفلسطيني التي تظهر بطرق كثيرة ، وهي عملية سستمر لان لديها قوتها الداخلية التي تحركها ، وهي قوة دافعة حقيقية ومحاولة لتدعيم القومية الفلسطينية .

اما على الصعيد الاسرائيلي فتشهد اتجاهها الى مزيد من التطرف الذي يقوم على أساس الاقتناع بان الفلسطينيين قبل الانتفاضة كانوا مصدرا للأزعاج ، وبعد الانتفاضة أصبحوا مصدرا للتهديد ، لذلك سيجاول الاسرائيليون بشتى الوسائل تدمير عملية بناء الدولة الفلسطينية ، وهذا هو ما يفعلونه الآن ولكنهم سيفشلون لان الادارة الفلسطينية قوية ولان هناك اكثر من ٢ مليون فلسطيني يعيشون هناك ، وهذا يكفي لمساندة شبكة عمل سياسي واقتصادي وثقافي ستتطور في المستقبل رغم محاولات تدميرها .

ولكن ميرون بنفستى ليس متفائلا بشأن حل الصراع في المستقبل القريب ، ويرى ان الأوضاع الراهنة ستستمر ولكنه لا يستبعد امكانية حل اقليمي في النهاية . ان الحل لن يكون قبل ان يدرك الطرف الاسرائيلي الأهمية الحتمية للاعتراف المتبادل . ولا يوجد شوى حلان للنزاع الطائفي : الحل الأول هو التقسيم ، والثاني هو الاندماج والمشاركة في السلطة ، ويمكن ان يكون مزيجا من الاثنين .. ولكننا مازلنا بعيدين عن ذلك .. ان السلام مازال بعيدا .

ويرى مدير الضفة الغربية ان الصراع داخلي ويجب معالجته داخليا ولا يحيد المؤتمر الدولي الذي يشكل من وجهة نظره نوعا من الهروب ؟! ويقول لو كان هناك دور للمجتمع الدولي فهو مساعدة الطرفين على التحرك البطيء تجاه التصالح بمعناه العميق . ولكن هناك كثيرين لا يحبذون ذلك ويرون فيه تدخلا في الشؤون الداخلية لدولة اخرى ، وربما يعتقدون أنهم لو استنكروا الانتهاكات الاسرائيلية في الضفة والقطاع فسيكون لزاما عليهم مساندة منظمة التحرير والانحياز للجانب الفلسطيني .

النتائج السياسية للانتفاضة

● يتناول رشيد خالدي استاذ تاريخ الشرق الأوسط الحديث في جامعة شيكاغو النتائج السياسية للانتفاضة على الصعيد الفلسطيني والعربي والاسرائيلي والدولي ، وفيما يتعلق بأثار الانتفاضة على الصعيد الفلسطيني يقول ان الانتفاضة قد اعادت القضية الفلسطينية الى الأرض الفلسطينية ، وهو عمل ثوري بحسب ما في الكلمة من معان . فقد كان التركيز على القومية الفلسطينية وحركة القومية الفلسطينية خارج فلسطين لمدة طويلة . ان الحركة القومية الفلسطينية قد بعثت بعد ١٩٤٨ في مصر والكويت وعمان وبغروت اكثر من داخل فلسطين نفسها . اما الآن فقد أصبحت الحلبة الأساسية للسياسات الفلسطينية هي الأرض المحتلة ، حقا ان مركز الحركة سيظل خارج فلسطين لمدة طويلة ، ولكن جزءا هاما للغاية من قيادات هذه الحركة موجود بين زعماء الانتفاضة كما ان الاتجاه السياسي الجديد الذي تبناه زعماء الانتفاضة

الفلسطينيين أيضا لأول مرة على حقيقتهم . والسؤال هنا كم من الوقت سيستغرقه الرأي العام للتأثير على العملية السياسية . في الواقع لا يجب ان نكون متقائلين فيما يتعلق بهذه النقطة فالسياسة الأمريكية لم ولن تتغير كثيرا في المدى القريب .

والخلاصة : ان النتائج السياسية للانتفاضة بالغة الأهمية ولكننا مازلنا بعيدين عن السلام الذي نتمناه . ان الانتفاضة ستستمر ، وسيعرض الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة لمزيد من القهر والتعذيب وسيعكس ذلك على العالم العربي الذي ستجد الولايات المتحدة نفسها مجبرة على التعامل معه ان أجلا او عاجلا .

ان الانتفاضة تمثل تحذيرا لا يجب تجاهله . واذا لم يتم عمل شيء من جانب الولايات المتحدة واسرائيل فان الثمن سيكون فادحا .

الانتفاضة تكسر جمود عشر سنوات

● ينتقد وليام كوانت - وهو من أعضاء مؤسسة بروكنجز البارزين - الاتجاه الذي يقول بان الانتفاضة قد عقدت حل مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي ، لأن هذه المقولة تقترض وجود تحرك ولو طفيف في حركة السلام وجاءت الانتفاضة فأوقفت هذا التحرك . وهذا خطأ بالغ ، فعملية السلام قد تجمدت تماما خلال العشرة أعوام الماضية ، لذلك فان الأمر المؤكد هو ان الانتفاضة هي التي كسرت جمود الموقف ، ووضعت القضية الفلسطينية الاسرائيلية على رأس الأجندة الدولية ، فالكمل يتناولها بشكل او بآخر ، وهذا هو الشرط المسبق لبدء عملية دبلوماسية جادة .

النقطة الثانية التي ستساعد على وضع اسس السلام هي : تطور الموقف الفلسطيني هذا التطور الايجابي منذ بداية الانتفاضة . قد تكون هناك بعض الالتباسات وبعض الأشخاص الذين مازالوا يشكون في امكانية احلال السلام ولكن الذي لاشك فيه هو ان التصريحات والتصرفات الفلسطينية تشجع تماما هؤلاء الذين يريدون السلام .

النقطة الثالثة هي : تطور الموقف السوفيتي ، لقد كان السوفيت حتى ١٩٨٦ يشجعون منظمة التحرير الفلسطينية على عدم قبول القرار ٢٤٢ وكانوا يستخدمون نفوذهم في بعض الدول العربية لمنع أى حوار بين المنظمة والولايات المتحدة ، ويعود هذا الموقف الى خوفهم في ذلك الوقت من تكرار كامب ديفيد اخرى دون مشاركتهم . والآن أصبح الموقف السوفيتي مختلفا تماما ، وهناك دلائل اكيدة على ان موسكو قد شجعت المنظمة على وضع برنامج سياسى مقنع يتضمن قبول قرار الأمم ٢٤٢ والاعتراف بالدولة الاسرائيلية . وهذا يعنى ان القوتين

قد انعكس فورا على سياسة منظمة التحرير وأدى الى انتهاجها لسياستها الواقعية الجديدة . ويبدو ذلك واضحا من خلال فكرة الدولتين وفكرة التفاوض . حقا ان هذه الافكار موجودة منذ فترة طويلة ولكن الانتفاضة حسمت تردد الزعماء الفلسطينيين وسهلت امامهم ما كانوا يريدون عمله منذ وقت طويل .

ان الانتفاضة قد أدت ايضا الى ظهور جيل جديد في الحركة القومية الفلسطينية خارج فلسطين نتيجة لعمليات الارهاب والطرد والنفى ، وهذا الجيل يتبنى بلاشك سياسة متطرفة .

ننتقل الى تأثير الانتفاضة على الصعيد العربي ، ومما لاشك فيه ان هذا التأثير اقوى على الدول العربية المجاورة لسبب بسيط هو ان هذه الدول هي اكثر تأثرا بالمشكلة وتفاعلا معها . فنجد ان الخيار الأردني قد توفى الى رحمة الله ونتمنى ان يتم دفن جثمانه ، لان واشنطن مازالت تحاول تحريك هيكله العظمى . ولاشك ان الأردن سيكون طرفا اساسيا في المفاوضات لان الحركة القومية الفلسطينية تتطلع الى نوع من الاتحاد الكونفيدرالى مع الأردن ، فهناك روابط كثيرة تربط بين الشعب الفلسطيني والشعب الأردني . ان الملك حسين كان اول شخص فهم مغزى الانتفاضة وتصرف انطلاقا من هذا الفهم . فمن المستحيل اعادة عقارب الساعة الى الوراء والتمسك بصيغ قديمة بالية حاول الكثيرون فرضها على الفلسطينيين لسنوات طويلة .

وتمارس الانتفاضة الفلسطينية نوعا من الضغط الشديد على النظم العربية لايجاد مخرج للصراع العربي الاسرائيلي مما أدى الى تنشيط الدبلوماسية العربية بشكل جدى وفعال .

اما اثر الانتفاضة على المستوى الاسرائيلي فقد فجرت اكثر الخيارات سخافة وحماقة لدى الاسرائيليين مثل الطرد الجماعى والقمع والقهر ، وليس من المنتظر ان يحدث تغيير في الموقف الاسرائيلي في المدى القريب لان الاسرائيليين لا يريدون التعامل مع الواقع . ولكن البعض منهم قد اعترف بضرورة عمل شيء مختلف عما كانوا يفعلونه في الماضى . ومن الواضح ان الانتفاضة لم تقترب مما نريده بعد .. ولكن هذا لا يمنع انها قد احدثت بعض الأثر الذى يمكن ان نقول انه ايجابى .

ونأتى الى نتائج الانتفاضة على المستوى الدولى وهنا نستطيع ان نقول ان الانتفاضة قد أنجزت عملا ضخما وخاصة فيما يتعلق بالموقف الأوروبى والموقف السوفيتى ووضعت منظمة التحرير في وضع يسمح بتعامل المجتمع الدولى/معها بلا حرج . لقد فرضت الانتفاضة على المجتمع الدولى التزاما بحل الصراع . ووضعت الحكومة الأمريكية في مأزق . حقا ان الانتفاضة قد أثرت على رأى العام الأمريكى والاعلام الأمريكى ، ورأى الشعب الأمريكى لأول مرة الاسرائيليين على حقيقتهم ، كما رأى

العظميين يتحدثان الآن نفس اللغة . وحتى اذا لم يذهب الامر الى ابعد من ذلك فان القضية الفلسطينية الاسرائيلية قد خرجت دائرة الحرب الباردة ، وهذا وحده يعتبر انجاز .

التطور الرابع الذى يساعد على وضع اسس السلام في المستقبل هو استعداد الساحة السياسية الدولية في الوقت الحالى لمساندة اعتدال منظمة التحرير . وفي الواقع لم يبق شيء يذكر من جبهة الرفض ، كما ان الأردن قد تغير ايضا ، فبعد ان كان منافسا للمنظمة في حق تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات مع اسرائيل ، قام اليوم بالتنازل تماما عن أى تمثيل للفلسطينيين ، وهذه خطوة ايجابية في الاتجاه السليم والتركيز على طرفين رئيسيين في الصراع : الفلسطينيين والاسرائيليين .

النقطة الخامسة هي : تطور الموقف الأمريكى . خلال عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ لم يكن هناك من بين الأمريكيين من يغطى اهتماما للدبلوماسية العربية الاسرائيلية ، ولم يحدث شيء من شأنه جذب الانتباه الاعلامى الى هذا المجال . ولكن عندما توالى أحداث الانتفاضة عام ١٩٨٨ رأى الشعب الأمريكى ما روعه وصدمه ، واستنكر الاساليب الوحشية الاسرائيلية في قمع الانتفاضة . وتطور لدى المواطنين الأمريكيين شعورا بالنفور الشديد من السلوك الاسرائيلى . أن رأى العام الأمريكى يهتم في الوقت الحالى بالقضية الفلسطينية ويحث الإدارة الأمريكية على البدء في عملية السلام . اما على المستوى الرسمى فنلاحظ تطورا بطيئا في اتجاه مزيد من الواقعية . ان الخيار الأزدنى الذى تعلقت به الإدارة الأمريكية كان وهما وسرابا . واليوم نجد أن الإدارة الأمريكية مقتنعة تماما بان عملية السلام - لى يقدر لها النجاح - يجب ان تتم من خلال الحوار المباشر بين طرفى النزاع .

لقد - استجابت منظمة التحرير لجميع الشروط التى فرضتها واشنطن لكى تبدأ الحوار معها ولكن رد فعل الولايات المتحدة لم يكن على المستوى المطلوب . حقا انها قبلت الحوار ولكن هناك كثيرا من التردد - وكثيرا من التلكؤ . ومع ذلك فالحوار الأمريكى الفلسطينى ليس هدفا في حد ذاته ، ويجب اعتباره جزءا صغيرا من عملية السلام القادمة . ولا يجب المبالغة في حجم هذا الجزء رغم أهميته ، انه خطوة في اتجاه دفع الفلسطينيين والاسرائيليين الى التفاوض الجاد .

الانتفاضة : رؤية خاصة

• يتساءل د . سارى نسييه ، استاذ الفلسفة بجامعة بيرزيت كم يجب ان يمضى من الوقت حتى نصل الى السلام ؟ الى متى سيظل الشعب الفلسطينى يعانى من

النفى والقتل والاعتقال ؟ ان اسرائيل عندما اقامت دولتها استولت على ٧٧ ٪ من الأراضى الفلسطينية ، وتقلصت النسبة المتبقية بعد حرب ١٩٦٧ . وهذه الأرض التى غزتها اسرائيل واستولت عليها كان لها شعب : ان الفلسطينيين ليسوا حشرات يمكن ابادتها كما قال بعض جنرالات اسرائيل ، وليسوا وافدين على فلسطين يمكن ارسالهم الى أماكن اخرى ، وليسوا عبيدا يمكن تسخيرهم لخدمة شعب الله المختار . أن الفلسطينيين قد عاشوا على ارض فلسطين منذ فجر التاريخ ، وهذه حقيقة تاريخية لا يمكن انكارها . لذلك ينبغى ان توضع رؤية تاريخية شاملة ومتوازنة امام العالم لان بدون مثل هذه الرؤية لن يمكن فهم اللغة السياسية للشعب الفلسطينى في مواجهة اللغة السياسية للاسرائيليين التى يألفها الغرب ، ان التفهم المتوازن ضرورة لاننا اليوم بصدد لحظة تاريخية يمكن ان تكون الخط الفاصل بين التحرك تجاه الحل السلمى او تجاه التعتن والمأساة . ويجب ان يستمع العالم الى الصوت الفلسطينى فهو صوت السلام .

هل من قبيل الجنون او الشذوذ ان يطالب شعب فقد ٧٧ ٪ من ارض اجداده بمؤتمر سلام يناقش الى جانب امن اسرائيل وحققها في الوجود حقه هو ايضا في دولة على ما تبقى له من ارض وحقه في الحياة داخل حدود أمنة ؟ ان الانتفاضة هي رسالة واضحة تدعو الى السلام والتفاوض ، ولم يطالب أى زعيم من زعماء القيادة الموحدة للانتفاضة بتدمير اسرائيل وموت الشعب الاسرائيلى ، ان الانتفاضة لاتهدف الى القضاء على اسرائيل وانما تهدف الى تحرير الشعب الفلسطينى المحتل والمعتقل داخل ارضه . ان الرسالة واضحة لا تحتمل اللبس : عيشوا في سلام ودعونا نعيش في سلام . بل ان المنشورات التى اصدرتها لجان المقاومة الشعبية التابعة للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة اهتمت جميعها بشرح وتعريف استراتيجية الانتفاضة كحركة سلام ودعوة الى التفاوض داخل مؤتمر دولى لاقامة دولة فلسطينية مستقلة جنبا الى جنب مع اسرائيل .

وكانت استجابة اسرائيل لرسالة السلام الفلسطينية هي الرفض والقمع والطرده ، واستمرت في معاملة مليون ونصف فلسطينى كرهائن داخل ارضهم . وجاء الرد على الثورة الفلسطينية البيضاء مزيدا من الارهاب والعنف والقتل وسفك الدماء !! كيف يفسر المجتمع الدولى وضع مدن ومقاطعات بأكملها تحت الحصار العسكرى وفرض حظر التجول لفترات طويلة . كيف يمكن تفسير قطع المياه والكهرباء ووسائل الاتصال والنقل والمواصلات عن قرى بأسرها لاسبوع واشهر طويلة ، ومنع أى حركة للأهالى تحت تهديد الأعدام الفورى رميا بالرصاص !! كيف يمكن ان يعيش شعب اعزل تحت هذا الحصار اللا انساني ؟ هل يمكن ان يطبق العالم المتحضر استمرار هذه الأعمال الوحشية ؟

LE MONDE diplomatique

- L'Heure de L' Audace au Proche Orient
- Par : Amnon Kapeliouk, Mohamed Sid
Ahmed, Samir Kassir
- Le Monde Diplomatique Avril 1989.

ساعة الشجاعة في الشرق الأوسط

بقلم : أمنون كابيليوك ، محمد سيد
أحمد ، سمير قصير

● تدرج تحت هذا العنوان مقالات تزلت تتناول الانتفاضة الفلسطينية المستمرة في الأراضي المحتلة ونتائجها على المستويين الدولي والاقليمي .. ان هذه الثورة هي الحافز الأول لهذه الحركة الدبلوماسية الواسعة التي نشطت منذ بداية هذا العام ، وهي الورقة الراحلة في يد منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي المحرك الرئيسي للتغييرات التي طرأت على الرؤية الدولية للصراع في الشرق الأوسط . ويعرض أمنون كابيليوك في المقال الأول تطور موقف القوى العظمى من الصراع العربي الاسرائيلي . ويقدم لنا محمد سيد أحمد في المقال الثاني تحليلاً شيقاً لكيفية اسهام الانتفاضة في استعادة مصر لنفوذها الاقليمي ولما كانت في العالم العربي وقدرتها على لعب الدور القيادي في السعي الى التسوية الشاملة . أما المقال الثالث فيستعرض التمرد اللبناني الناتج عن جمود الموقف الاسرائيلي وتعنته وتصرفات الحكومة الاسرائيلية التي تدعم التطرف وتشعل نيران نيران الفتنة الطائفية

السلام .. هذا الشاطئ البعيد

● يخوض أمنون كابيليوك في تفاصيل ومظاهر تطورات السياسة السوفيتية في الشرق الأوسط . ان هذه المنطقة تحظى الآن بالاولوية في جهود الدبلوماسية السوفيتية . وقد قام وزير الخارجية السوفيتي في فبراير الماضي بجولة

ولتقل اسرائيل ما يحولها عن الخداع الفلسطيني : دعوها تأتي الى مائدة المفاوضات لتختبر النوايا الفلسطينية حتى يرى العالم من هو المخادع . ان الوقت قد حان للتخلي عن الشكل والاهتمام بالجواهر والتركيز على المستقبل دون محاولات العودة الى الماضي . ان الشعب الفلسطيني يرى مصلحته - المؤكدة في التسوية العادلة للصراع - اما اسرائيل فتري مصلحتها في تشويه الحقائق وزفض التفاوض والتفسيرات الملتوية للتصريحات والنوايا الفلسطينية . ان هن هي لا ترى مصلحتها في تسوية عادلة ومشرفة وانما في استمرار الصراع ومحو وإبادة الشعب الفلسطيني ومطالبه من الخريطة السياسية . وهذا هو مفهوم السلام عند اسرائيل : أي الحصول على كل شيء وعدم اعطاء أي شيء !! ولستنا في حاجة الى ذكر النتيجة المأسوية لمثل هذا المفهوم ، فالجميع يعلمها .

وموسكو في سبيلها لان تفعل نفس الشيء مع الجانب الاسرائيلي وتنتظر مثل هذه التنازلات من اجل السلام لتعيد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . ومع ذلك نجد ان مستوى الاتصالات بين الطرفين السوفيتي والاسرائيلي قد تحسن كثيرا خلال هذه الاشهر الأخيرة ، فقد التقى وزيرا خارجية البلدين في القاهرة في فبراير الماضي ، كما زاد عدد الفريق الاستشاري الاسرائيلي الذي يقيم منذ يوليو الماضي في سفارة هولندا في الاتحاد السوفيتي ، ومن المتوقع ان تتم سلسلة من الاجتماعات بين الخبراء من الجانبين لمناقشة تسوية الصراع في القريب العاجل .

ولكن على مستوى الحكومة الاسرائيلية لا يوجد للأسف أى مؤشر على احتمال تغيير موقف السيد شامير المتحجر الذي يرفض اشتراك دول مجلس الأمن الخمس في عملية السلام ، وينكر أى دور اوروبى هام في هذا الصدد . بل ان حكومة الائتلاف الوطنى أقدمت على بناء مستوطنات جديدة في الاراضى المحتلة رغم التحذير الأمريكى الذى وجهه جميس بيكر الى اسرائيل مشيرا الى ان اسرائيل لا يمكن ان تستمر في الاعتماد على الفيتو الأمريكى اذا لم تكف عن اقامة المستوطنات في الضفة والقطاع .

ان اسحق شامير يصر على سياساته الاستفزازية وذهب الى حد اعتبار « حركة السلام الآن » موجهة ضد أمن اسرائيل ، كما ثار على هيئة الباحثين في مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب ومدير المركز وهو الجنرال أهارون يارليف رئيس المخابرات العسكرية السابق واتهمهم بالتعاون مع اعداء اسرائيل . وللأسف ان شامير مازال يتصور ان بإمكانه هو واعوانه القضاء على الثورة الفلسطينية ، وثورة الحجارة التى تدخل شهرها التاسع عشر .

ويرى الكاتب ان الولايات المتحدة قد برهنت على اتجاهها الى مزيد من الواقعية عندما بدأت الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية . ولكن الرئيس الأمريكى الجديد حريص على عدم إضاعة الفرصة الحالية للسلام لذلك يتوخى الحذر وعدم التسرع في اتخاذ قرارات او مبادرات لا يقبلها الاطراف . إن اهم شيء هو تشجيع المتنازعين على الجلوس الى مائدة المفاوضات .

ان الولايات المتحدة التى كانت في الماضى تحاول ابعاد الاتحاد السوفيتي عن أى تسوية في الشرق الأوسط أصبحت الآن ترحب باشتراك السوفيت في عملية السلام ، وهذا يؤكد بلا شك ان الظروف مواتية في الوقت الحالى من اجل عمل مشترك يقوم به العملاقان بالتعاون مع بقية الدول الاعضاء في مجلس الأمن لتسهيل عملية السلام في الشرق الأوسط . كما ان تضائل مساندة الرأى العام الأمريكى للدولة العبرية سيساعد الرئيس الأمريكى في سياسته الجديدة . ان هذا التغيير في الرأى

في الشرق الأوسط أحدثت دوبا سياسيا هائلا ، ولم يقم خلالها بزيارة في سوريا الصديقة التقليدية لموسكو ، وانما القاهرة التى كانت المحطة الرئيسية في هذه الرحلة ، والتقى في العاصمة المصرية بوزير الخارجية الاسرائيلي وايضا بياسر عرفات ، وشرح للمسئولين المصريين التصور السوفيتي بشأن حل الصراع المأسوي في الشرق الأوسط ، ووجه من القاهرة نداء الى الاسرائيليين بضرورة التخلي عن سياساتهم المعوقة للسلام ، مؤكدا ان الوقت لايعمل لصالحهم وان استمرار الاوضاع القائمة سيؤدي قطعاً مالا يحمد عقباه . ان اسرائيل برفضها حق تقرير المصير بالنسبة للفلسطينيين لا تدعم امنها وانما تهدده . وتثير الشكوك بشأن شرعيتها هي .

ان السوفيت يخشون سباق التسلح الدائر حالياً في المنطقة ، فهذا السباق قد يتخطى حدود المنطقة الى خارجها ، لان غياب الخطوات الايجابية تجاه السلام قد يؤدي الى توقف عملية نزع السلاح برمتها . ومن المؤسف ان الفكرة التى تقول بأن مزيداً من السلاح يعنى مزيداً من الأمن مازالت سائدة في المنطقة رغم ان العالم كله قد تخلص منها . ان استمرار أزمة الشرق الأوسط يهدد العالم كله . ومادام الخطر دولياً فإن الحل يجب ان يكون دولياً أى تدويل البحث عن التسوية . لذلك نادى الاتحاد السوفيتي دائماً بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط . وقد كانت فرص انعقاد هذا المؤتمر ضعيفة في الماضى ، أما اليوم فلا يوجد سوى عائق واحد هو الحكومة الاسرائيلية ، رغم التنازلات التى قدمها الفلسطينيون لاثبات حسن نيتهم ورغبتهم الصادقة في السلام .

وقد طالب الاتحاد السوفيتي بتكوين لجنة من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن للتحايط في خطة السلام كما نادى بضرورة اجتماع الدول العربية الخمس المعنية أى مصر والاردن وسوريا ولبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية . واكد ان عام ١٩٨٩ لابد ان يكرس للاعداد للمؤتمر الدولي ، وعلى اسرائيل ان تخضع لارادة المجتمع الدولي وإلا عليها ان تتحمل النتائج .

ورغم انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وتل أبيب الا ان الدبلوماسية السوفيتية قد كشفت جهودها اخيراً لمواصلة الحوار مع الاسرائيليين الذى كان قد انقطع منذ بضع سنوات ، ولكنها اكدت بشكل واضح ان تبادل السفراء بين الدولتين لن يتم مادامت اسرائيل مصرة على رفض المؤتمر الدولي والتفاوض مع منظمة التحرير .

ويرى الكاتب ان هناك نوعاً من التوازي في تطور العلاقات الأمريكية الفلسطينية والعلاقات السوفيتية الاسرائيلية . ان واشنطن لم توافق على الحوار مع المنظمة الا بعد ان انتزعت منها تنازلات ضخمة .

مصر تستعيد نفوذها

● يقدم لنا محمد سيد أحمد عرضاً تحيياً لأهم التطورات السياسية الداخلية والخارجية التي أدت إلى خروج مصر من عزلتها واستعادتها لدورها الاقليمي التاريخي في المنطقة . ان حسنى مبارك هو أول رئيس دولة في الشرق الأوسط يستقبله الرئيس الأمريكى الجديد جورج بوش رغم الضغوط الهائلة التي مارستها اسرائيل لتمنع هذا الاستقبال . وهذا يعنى ان مصر قد استطاعت ان تستعيد مكانها المتميز على المسرح السياسى الاقليمى الذى يعاد تنظيمه في الوقت الحالى بفضل علاقاتها مع جميع اطراف النزاع . كما ان اختيار وزير الخارجية السوفيتية للقاهرة كمكان للالتقاء برئيس منظمة التحرير الفلسطينية ووزير الخارجية الاسرائيلية هو بمثابة شهادة تقدير للإدارة المصرية ، ودليل على ان ذكريات كامب دافيد قد محيت من الذاكرة السوفيتية . لقد أصبح في مقدور مصر الآن الانفتاح على العالم العربى والدول الاشتراكية دون ان تخل بالتزامات السلام مع اسرائيل .

ان هذا النجاح قد أصبح ممكناً بفضل تطورات عديدة فالاتحاد السوفيتى الذى عارض كثيراً اتفاقيات كامب دافيد قد أصبح الآن مقتنعاً بأن سلاماً سيئاً أفضل من حرب « عادلة » . كما أدت حرب الخليج والخوف من الخطر الايرانى الى توجه كثير من الدول العربية وعلى رأسها الدول البترولية الى مصر ، القوة الاقليمية الوحيدة القادرة على مساندتها في حالة انهيار النظام العراقى ، وهى فرضية ظلت قائمة حتى وقت قريب .

ولكن الامر الذى أسهم بشكل حاسم وفعال في حل الخلافات المصرية العربية هو مبادرات السلام الفلسطينية التى جاءت نتيجة للانتفاضة في الاراضى المحتلة . ان قبول المجلس الوطنى الفلسطينى للقرار ٢٤٢ وقرار ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذى ينص على قيام دولتين في فلسطين ، واحدة يهودية والثانية عربية ، قد شكل نقطة تحول استراتيجية خطيرة . بل ان هجوم السلام الذى شنته منظمة التحرير يعتبر غريباً على العالم العربى ، فالامر يتعلق بازعاج السلطات الاسرائيلية ليس عن طريق العمليات التى يسميها المجتمع الغربى « اهابية » وإنما عن طريق موقف ايجابى مسئول يضع المسئولين الاسرائيليين في موقف صعب ويفضح نواياهم الحقيقية . وقد بدأت بالفعل المعركة داخل معسكر العدو نفسه بين هؤلاء الذين يقبلون الحوار وهؤلاء الذين يشجبونه . ونجد ان منظمة التحرير تلعب على تناقض اساسى : فكيف يمكن ان تدعى اسرائيل انتماءها للعالم الغربى والديمقراطية الغربية ، وهى تواصل مسلسل القمع الوحشى وسفك دماء الأبرياء في الاراضى المحتلة ؟ ان هذا التناقض يؤثر على الصورة التى ارادت اسرائيل ان ترسمها لنفسها ويؤثر على قطاعات ضخمة ومتزايدة

العام الأمريكى قد حدث نتيجة لعمليات القمع الاسرائيلى الوحشى للانتفاضة في الاراضى المحتلة . مئات من القتلى الأبرياء العزل ، عشرات الألوف من الجرحى ومئات الألوف من المعتقلين ، مئات المنازل التى تنسف امام اصحابها او فوق رؤوسهم ، اغلاق جماعى للمدارس والجامعات !! وقد دلت بعض الاحصائيات التى اجريت اخيراً ونشرت في جريدة « واشنطن بوست » ان اكثر من نصف الامريكيين لايعتبرون اسرائيل اليوم حليفة مؤكدة لبلادهم ويدينون السلوك الاسرائيلى الذى ينتهك حقوق الانسان . ويتضح هذا التحول الكبير في الرأى العام الأمريكى اذا قورنت نتائج الاحصاءات الاخيرة بتلك التى اجريت قبل الانتفاضة . ان هذا التطور قد أصاب ايضا اليهود الأمريكيين كما يتضح من استطلاع للرأى تم بناء على طلب اللجنة اليهودية الامريكية واسفر عن ادانة معظمهم لاعمال الجيش الاسرائيلى في الضفة والقطاع ومطالبتهم بضرورة ان تجرى الحكومة الاسرائيلية حواراً مع منظمة التحرير .

ان هذه النتائج قد اقلقّت زعماء اسرائيل . وطالب موشيه اريئيل خلال زيارته الاخيرة للولايات المتحدة المجتمع اليهودى الأمريكى باظهار بعض التضامن مع يهود اسرائيل خلال هذه المرحلة الحرجة ومما لاشك فيه ان مثل هذا التطور في الرأى العام الأمريكى يخدم استراتيجية منظمة التحرير التى لم تكف عن تقديم المقترحات البناءة والتى تكف اسرائيل عن رفضها بذلك صورتها القبيحة امام العالم .

وقد حاول اسحق شامير وقف المحادثات بين واشنطن والمنظمة باسم الكفاح ضد الارهاب في اعقاب بعض عمليات التسلل التى قام بها بعض المتطرفين الفلسطينيين ولكن واشنطن لم تستجب للطلب الاسرائيلى . وقد كتبت جريدة هآرتز الاسرائيلية المستقلة في افتتاحية ٥ مارس الماضى « ان الوقت قد حان لتعدل اسرائيل عن سياستها وتحاول تحسين صورتها » مؤكدة ان الادارة الأمريكية والكونجرس والصحافة على اقتناع تام الآن بضرورة التفاوض مع الفلسطينيين وان لا احد يستطيع ان يحل محلهم في محادثات السلام ، وبالتالي يجب التفاوض مع منظمة التحرير لان سكان الارض المحتلة يعتبرونها ممثلهم الشرعى

ومن المتوقع ان تؤدى الخلافات الكبيرة بين واشنطن وئيل ابيب حول هذه النقطة الى تدهور العلاقات بين البلدين . هذا الا اذا استمعت اسرائيل الى النصيحة السوفيتية والامريكية وقبلت الاشتراك مع الاطراف الاخرى لكي يعود الشرق الأوسط مرة اخرى ارض سلام ووافق .

من الرأي العام العالمى ؟ ومما لاشك فيه ان هذا الفكر السياسى الفلسطينى الجديد يتسم بالثورية البالغة لدرجة ان بعض القوى اليسارية العربية تجد صعوبة فى قبوله والتأقلم معه .

إن موقف مصر فى اعقاب اعلان المجلس الوطنى الفلسطينى قيام الدولة الفلسطينية قد أثار بعض التساؤلات فى الأوساط الداخلية والخارجية ، فقد اكتفت مصر بمساندة الدولة الوليدة دون ان تذكر صراحة إعترافها بها . ان سبب هذا التردد هو اتفاقات كامب ديفيد التى وقعت عليها القاهرة ، فهذه الاتفاقات تنص على اشتراك مصر والاردن والفلسطينيين واسرائيل فى تقرير مستقبل السلام ، وعلان الدولة الفلسطينية كان عملا من جانب واحد ، وبالتالي يخالف نصوص الاتفاقيات . ولكن لم يكن من الممكن استمرار هذا التردد طويلا خاصة وان القاهرة تقيم علاقات دبلوماسية مع الدولة اليهودية ، بالاضافة الى ان تطبيع علاقاتها بالعالم العربى قد أصبح هدفا اساسيا فى سياستها . وقد عثرت القاهرة سريعا على المخرج : ليس الهدف من اتفاقات كامب ديفيد هو التوصل الى السلام الشامل فى الشرق الأوسط ؟ اذن ان ما ينبغى الالتزام به هو روح الاتفاقات لا النصوص . بالاضافة الى منظمة التحرير هى التى قدمت كل هذه التنازلات وليس اسرائيل ، لتحقيق هذا الهدف باعتراف الولايات المتحدة نفسها ! ولم تخف تل أبيب استيائها من الموقف المصرى ، وضاعفت عمليات الترميم والمفاطلة لتعطيل تسوية نزاع طابا . اما الجانب العربى فقد صفق طويلا للرئيس مبارك بما فى ذلك الدول المعادية تماما لاتفاقات كامب ديفيد ، فقد استطاعت الادارة المصرية تجاوز اطار الاتفاقات وأكدت حرصها على المصالح العليا للقضية العربية واصبح فى وسع القاهرة تطبيع علاقاتها بالدول الشقيقة واستعادة مقعدها فى الجامعة العربية ، دون تعريض سلامها مع اسرائيل للخطر . وتم توقيع اتفاق طابا وانسحب الاسرائيليون نهائيا من المنطقة فى ١٥ مارس ١٩٨٩ . وهكذا اصبحت مصر هى مفتاح اى سلام فى المنطقة ، فلم يعد هناك خلاف حول هدف السلام الشامل الذى يتضمن اسرائيل ايضا . ومصر هى الدولة الوحيدة التى لديها علاقات بالاطراف المتنازعة ، وبالتالي هى الوحيدة القادرة على التحرك الايجابى لبلوغ هذا الهدف . وقد قامت مصر بالفعل بدور ايجابى فى تنقية الاجواء الاردنية الفلسطينية ، وفى اقامة الحوار بين الولايات المتحدة والمنظمة .

وفى الواقع ان الحكم على تأثير المحادثات الامريكية الفلسطينية على سياسة الادارة الامريكية الجديدة مازال سابقا لاوانه ، ومع ذلك ظهرت بوادر الخلاف بين واشنطن وتل أبيب ، ولم تنجح محاولات شامير المستميتة

لوقف هذا الحوار . وقد استخدمت الخارجية الامريكية لغة صارمة لم تتعودها اسرائيل من قبل لتأنيبها على العنف والقمع فى الاراضى الفلسطينية المحتلة . ان الظروف الدولية قد تغيرت منذ توقيع كامب ديفيد وادى محاولة لعقد سلام منفرد ستصطدم بعقبات كثيرة . كما ان السيطرة الامريكية الكاملة على عملية السلام فى الماضى كان لها ما يبررها فى ظل الحرب الباردة وتنبثق عن منطق كان مقبولا فى ذلك الوقت اى اثاره الدول العربية واسرائيل ضد الاتحاد السوفيتى . أما اليوم وفى ظل مثل هذا الوفاق والتفاهم بين العملاقيت فلا يوجد فى الواقع ما يدفع الولايات المتحدة الى محاولة الانفراد بعملية السلام ، بل ولن يؤدى هذا الانفراد الى النتيجة المطلوبة بل ان الفضل يعود لوزير الخارجية السوفيتية فى بدء حوار غير مباشر بين منظمة التحرير والحكومة الاسرائيلية ، ولم تجيء هذه الخطوة كنتيجة للحوار الامريكى الفلسطينى . ان الاتحاد السوفيتى يرى ضرورة عقد المؤتمر الدولى على ان لا يستغرق الاعداد له اكثر من عام .

ويثير الكاتب نقطة بالغة الأهمية : هل يمكن لاي تسوية شاملة ان ترضى هؤلاء الذين يريدون كل شيء ؟ ان أقصى ما يمكن ان يأمل العالم العربى فى تحقيقه يقل كثيرا عن تطلعاته . ولكن هل هناك طريق آخر ؟ ان العالم العربى لا يمكن ان يستمر فى وضع ذائم التدهور حيث يصبح اى حل عسكري وهما كبيرا نظرا للهوة التى تتسع بصورة مطردة بين الامكانيات العسكرية للاطراف المتحاربة . كما يأمل العالم العربى فى اقامة نوع من التعادل الاستراتيجى اذا كان أهم مصدر من مصادر تسليحه قد أصبح بطلا لنزع السلاح ؟

ان السيناريو الذى يتضمن أقل الاضرار بالنسبة للعالم العربى يتمثل فى عدم اعاقا التسوية الجارية حقا ان الدولة الفلسطينية ستكون منزوعة السلاح ولن تضم جميع الاراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ ، وستدخل فى نوع من التحالف مع واحدة أو أكثر من جيرانها ولكن هذا هو الطريق الوحيد المتاح ، ان مجلس التعاون العربى الذى يضم مصر والاردن والعراق واليمن الشمالى ، يتضمن بعدا سياسيا هو : ضمان اعتدال الدولة الفلسطينية المستقلة فى اطار الحل الشامل ، ويهدف الى ردع ابطال التعنت سواء سوريا أو اسرائيل . ان اسرائيل تستطيع فى هذه الحالة ان تضمن سلامها من خلال تطبيع علاقاتها بالدول المحيطة بها وتستطيع ايضا ممارسة نوع من السيادة الاقتصادية والتكنولوجية ، لا العسكرية كما كان الحال فى الماضى . وتبدو القاهرة فى ظل مثل هذه الظروف أنسب عاصمة عربية تقوم بالدور الرئيسى فى اتمام التسوية والاستفادة من الظروف الحالية ، ولكنها للأسف لا تستطيع استخدام امكانياتها الضخمة بشكل كامل بسبب الضغوط الداخلية

لقد كانت هناك آمال كبيرة في بداية عام ١٩٨٥ باقتراب حل الأزمة ، وكان الاتجاه هو انتخاب رئيس توافق عليه دمشق وترضى عنه الطائفة المسيحية ، ويقوم هذا الرئيس بإدارة الأزمة في انتظار ان يسمح تطور الصراع في الشرق الأوسط باعادة توزيع سلمي جديد للأوراق السياسية ، وتفاعل المواطنون كثيرا بهذه الامكانية على ضعفها ، ولكن تغير كل شيء بعد قبول ايران لوقف اطلاق النار ، فقد خشيت سوريا من انقلاب العراق عليها وشعرت بضرورة تدعيم مراكزها الخلفية واثبات وجودها في لبنان ، لذلك قامت بمساندة رجلها وحليفها المخلص الرئيس اللبناني السابق سليمان فرنجيه الذي فشل بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني في الجمعية الوطنية ، وتعقدت الأمور لعدة اسابيع ، واضطر أمين الجميل في الأيام الأخيرة من رئاسته بسبب فشل الانتخابات الى تعيين قائد الجيش رئيسا للوزراء ، وأصبح العماد ميشيل عون رئيسا للوزراء ثم رئيسا بالانابة وذلك قبل انتهاء فترة الجميل بدقائق .

وهكذا أصبح للبنان حكومتان ، كل منهما ناقصة ومبتورة ، مجلس الوزراء الذي يرأسه عون ولا يضم في الواقع سوى وزيرين بخلاف العماد عون ، لان جميع العسكريين المسلمين لا يقبلون الاشتراك في حكومة ترفضها دمشق ويرفضها بالتالي حلفاؤها في لبنان ويعتبرونها انتهاكا للميثاق الوطني الذي ينص على ان تكون رئاسة الوزراء لمسلم سني .

وعلى الجانب الآخر هناك حكومة الاتحاد الوطني ، وقد فقدت هذه الحكومة ثلاثة من اهم اعضائها ومن ضمنهم رئيسها رشيد كرامي الذي اغتيل في يونيه ١٩٨٧ ، ان سليم الحصى ليس الا رئيسا بالانابة ، وهذه الحكومة تعتبر مستقيلة منذ شهور ، بالإضافة الى الخلافات الداخلية التي تمرقها .

ان حكومة ميشيل عون اكثر قوة على المستوى الدستوري . ولكن لن يحدث على مستوى الممارسة ما يرجح كفة واحدة على الأخرى ، فمعظم الدول العربية تمتنع عن الاعتراف رسميا بواحدة من الاثنين ، وهذا ينطبق ايضا على الدول الغربية والاتحاد السوفيتي الذي يلتزم سفراؤه في بيروت بالتوازي الدقيق في اتصالاتهم الرسمية بالحكومتين .

ان الجامعة العربية كانت قد انتهت في الجلسة التي خصصتها لبحث الأزمة اللبنانية في ديسمبر ١٩٨٨ الى تشكيل لجنة مصالحة يرأسها وزير الخارجية الكويتي ، وبالفعل قامت اللجنة فور تشكيلها بدعوى رئيس الحكومتين الى تونس ، ولكنها فشلت في تدبير لقاء بينهما ، ثم دعت رؤساء الطوائف الستة الاساسية الى الكويت لمناقشة الأزمة ، وسبل تسويتها وكان من المزمع عقد اجتماع لهؤلاء الزعماء السياسيين في نهاية شهر مارس ، ولكن هذه الجهود قد اصطدمت بالعداء السوري

التي تعاني منها مثل التزايد السكاني الرهيب . ان لديها مليون فم جديد كل ثمانية أشهر يجب اطعامه ، بالاصافة الى مشاكلها الاقتصادية وتصاعد موجة التطرف الديني . وكل هذه عوامل تعوق جهود الزعامة المصرية وتعرقل أى محاولة جريئة على المستوى الدبلوماسي .

التقاليد البالية التي تحكم الصراع اللبناني

يقول سمير قصير ان القوى العظمى قد نسيت لبنان وتركته يغرق في تمزقاته الداخلية . ويتساءل هل يجب انتظار حل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني حتى يبدأ المجتمع الدولي في الاهتمام بمصير هذا البلد ، ويضع خطط الاصلاحات السياسية اللازمة لحياء الدولة اللبنانية ؟ ان ما حدث في لبنان لا يمكن فصله عما يحدث في المنطقة كلها . كما ان التدخلات الخارجية تزيد الفتنة اشتعالا ، فالتدخل السوري يقف عقبة امام اعادة بناء الدولة واستمرار الأزمة الطائفية تهدد وجود لبنان ذاته . وقد استفحلت هذه الأزمة بخلو رئاسة الجمهورية في ٢٢ سبتمبر ١٩٨٨ وأصبح لبنان بلا رئيس منذ ذلك الوقت وتسيطر عليه حكومتان متنافستان تعكسان على القمة التدهور الداخلى المتزايد .

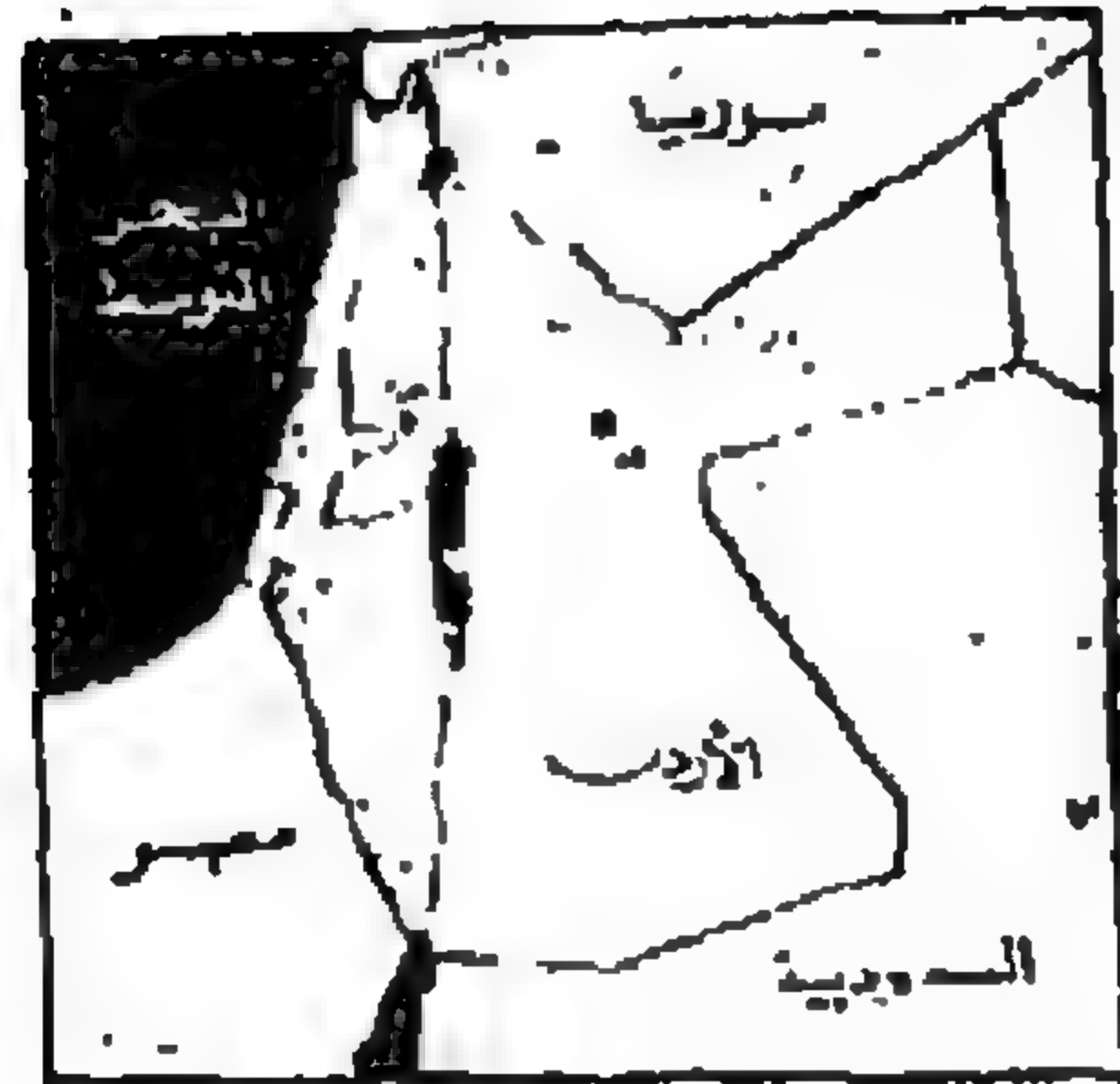
وقد جاء هذا الغليان على جميع الجبهات بعد أربعة اعوام من الهدوء النسبي ليؤكد ان الوحدة الظاهرية خلال هذه السنوات لم تكن سوى سراب ، وان الحل الجذري للأزمة اللبنانية لا يزال بعيدا . ان تجارب السنوات الماضية منذ مؤتمر الحوار الوطني في جنيف نوفمبر ١٩٨٢ ثم في لوزان مارس ١٩٨٤ لا تبعث على التفاؤل . ويبدو ان خطورة الأوضاع التي تهدد البلد ليست كافية لدفع الاطراف المختلفة لانجاح اليوم ماسبق ان فشلوا في تحقيقه منذ خمس سنوات .

ان الأزمة التي أدت الى خلو رئاسة الجمهورية قد أكدت قوة العداء بين سوريا والمعسكر المسيحي . وفي الواقع ان سوريا قد تم تهميشها الى حد كبير في الاتفاقات الدبلوماسية لحل الصراع في الشرق الأوسط وادى النجاح السياسى لمنظمة التحرير الى جعلها تتمسك اكثر من اى وقت مضى بالورقة اللبنانية ، لانها الورقة الوحيدة التي بقيت في يدها لتلعب بها . وفي نفس الوقت أدى ضعف موقفها على الساحة الدولية الى تشجيع المسيحيين على مواجهتها . ولكن نظام السيطرة السورية داخل لبنان لا يزال قويا ، رغم تعرضه لبعض النكسات ، ويتضح ذلك من الروابط القوية التي تربط بينه وبين الميليشيات المسلمة . وان المواجهات الحالية بين حكومة عون المسيحية وبين سوريا وحلفائها تهدد بأرواح العواقب .

الى تحدى الميليشيات الاسلامية وبالتالي سوريا التي
تحميهم دفع الثمن غالبا وادى تصاعد الموقف الى تحميد
هذه الديناميكية الوجودية .

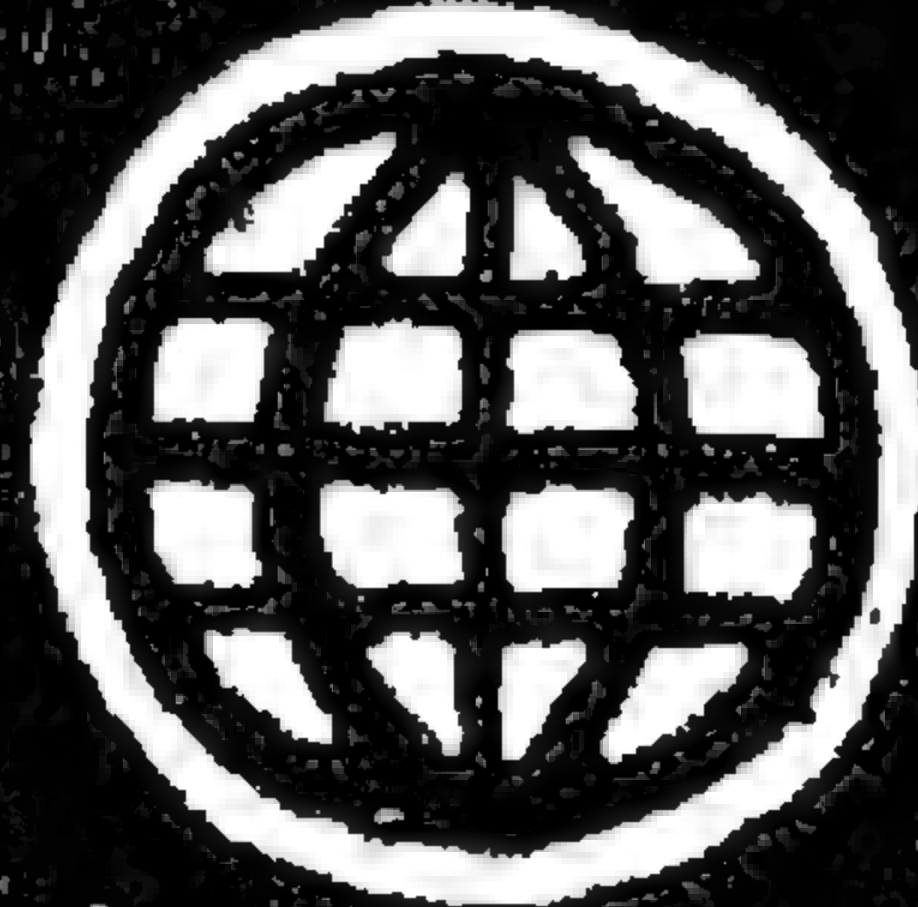
ان هذا الاستعراض السريع لابعاد الأزمة اللبنانية
يكشف عن مدى فداحة المأساة افدى يعيشها هذا البلد ،
ويؤكد ان الموقف قد خرج عن أى سيطرة . حقا ان هناك
عوامل جديدة هامة تشجع على الأمل فى امكانية انقاذ
لبنان مثل تنشيط عملية السلام فى الشرق الأوسط
وضياع مصداقية الميليشيات ، ولكن فوضى المسرح
اللبناني يشكل مصدرا مستمرا للضعف الذى يشل
جميع مشروعات الاتفاق وجميع المبادرات التى يمكن ان
يقوم بها هذا الخصم اوزاك . ان الثنائية الموجودة تدعم
هذه الفوضى وتقضى على أى أمل فى احياء الدولة الموحدة .

المصامتة فى البداية والمعلن فيما بعد .
وقد اندلعت فى فبراير الماضى اشتباكات عنيفة أسفرت
عن تقليص سيطرة القوات اللبنانية على بيروت الشرقية
لجناح الجيش . وقد اوتفها ان نوعا من الاتفاق قادم فى
الطريق بعد أن أعاد عون فتح الممرات بين قطاعى
العاصمة واستعاد السيطرة على ميناء بيروت . ولكن
نجاحه شجعه على محاولة فرض قرارته على المناطق التى
لا يسيطر عليها بشكل مباشر مستخدما فى ذلك الامكانيات
الضعيفة للبحرية والطيران مما ادى الى رد فعل مباشر
من جانب خصومه وتصاعدت عمليات القصف بين
قطاعى العاصمة من جديد . وقد حاول عون اظهار ان
الوحدة اللبنانية مكتة ، وهاجم القوات اللبنانية بحجة
أنها تعمل ضد هذه الوحدة ، ونتيجة لذلك أصبح خلال
بضعة أيام شخصية شعبية فى لبنان . ولكن عندما إضطر



مارس ١٩٨٩
أبريل ١٩٨٩
مايو ١٩٨٩

شهريات



مارس ١٩٨٩

إيران عن إعتزام بلاده توسيع مجالات التعاون مع الصين .

٧ : أعلنت إيران قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا بسبب موقفها من قضية الكاتيب البريطاني سلمان رشدي وكتابه « آيات شيطانية »

١٩ : قدرت رابطة رجال الدين المقاتلين بالاجماع ترشيح علي أكبر هاشمي رافسنجاني رئيس البرلمان الإيراني والقائم بأعمال قائد الجيش رئيساً للجمهورية في الانتخابات المقرر إجراؤها في شهر أغسطس القادم .

٢١ : ذكرت مصادر إيرانية أن إيران أبرمت صفقات عديدة مع عدد من دول أوروبا الشرقية للحصول على الأسلحة .

٢٨ : قبل الزعيم الإيراني آية الله الخميني استقالة آية الله حسين منتظري من منصبه كخليفة لزعيم الثورة الإيرانية .

: قدم محمد جعفر محلاتي رئيس وفد إيران في الأمم المتحدة ومحمد لاريجاني نائب وزير الخارجية الإيراني استقالتيهما .

(انظر أيضاً : بلجيكا ٢٠/٢) باكستان :

٢٢ : عينت السيدة بنظير بوتو رئيس وزراء باكستان والدتها نصرت بوتو نائبة لها كما عينت سيدتين أخريين في حكومتها .

بلجيكا :

٢٠ : وافق المجلس الوزاري لدول المجموعة الأوروبية على السماح لهذه الدول بإعادة سفرائها التي كانت قد سحبتهم من طهران احتجاجاً على فتوى الخميني بإعدام دم الكاتيب البريطاني سلمان رشدي مؤلف « آيات شيطانية » .

إنطلاقاً من جنوب لبنان .

١١ : أعلن راديو إسرائيل أن الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة كبدت الاقتصاد الإسرائيلي خسارة بلغت ١,٢ مليار شيكل (٦٦٦ مليون دولار) خلال عام ١٩٨٨ .

١٤ : قام الاسرائيليون بإنزال العلم الاسرائيلي نهائياً من فوق منطقة طابا .

١٥ : عززت كتلة الليكود سيطرتها على المجالس البلدية في الجولة الثانية للانتخابات المحلية بإسرائيل .

١٧ : أعلن موشي أرينز وزير خارجية إسرائيل أن حكومته يمكن أن تتعارض مع مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية في الأراضي المحتلة .

١٩ : ذكر تقرير نشر في لندن أن عدد اليهود الذين هاجروا من إسرائيل خلال العام الماضي بلغ ١٢ ألف شخص بزيادة قدرها ٣٦٠٠ شخص عن عام ١٩٨٣ . كما انخفض عدد اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل من ٣٠ ألف شخص عام ١٩٧٤ إلى ٧٦٠٠ شخص العام الماضي .

٢٠ : قدمت أجهزة المخابرات الاسرائيلية للحكومة المصغرة تقريراً سرياً - كشف عنه راديو إسرائيل - ويؤكد أن الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ستستمر عدة سنوات بمستواها الحالي وأنه لا بديل للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية .

٢٩ : ذكرت مجلة جينز العسكرية البريطانية أن إسرائيل تسعى لتطوير صاروخ مضاد للصواريخ بمساعدة الولايات المتحدة ومن خلال برنامج (حرب النجوم) الذي تشترك فيه إسرائيل .

إيران :

٥ : أعرب حسين موسى رئيس وزراء

الاتحاد السوفيتي :

١٢ : كشفت أنباء صحفية في بريطانيا عن مفاوضات سرية جرت بين موسكو وبريتوريا .

١٥ : طردت السلطات السوفيتية مساعد الملحق العسكري الأمريكي في موسكو بعد اتهامه بالتجسس .

١٧ : وافقت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي بالاجماع على برنامج تحديث وإصلاح السياسة الزراعية . الذي وضعه جورباتشوف .

٢١ : صدر مرسوم من هيئة رئاسة مجلس السوفييت الأعلى وقعه الرئيس جورباتشوف بشأن تخفيض عدد القوات السوفيتية في البر والبحر وتخفيض هذه القوات في دول الحلفاء في أوروبا الشرقية .

٢٧ : متى العديد من كبار مسئولى الحزب الشيوعي السوفيتي بالهزيمة في بعض الدوائر الهامة في الانتخابات البرلمانية ، بينما حصل بوريس يلتسين المطرود من رئاسة فرع الحزب الشيوعي في موسكو عام ١٩٨٧ على نحو ٩٠٪ من الأصوات وفازت الجهات المعارضة في جمهوريات البلطيق على مرشحي الحزب .

اثيوبيا :

٣ : اعترفت الحكومة الاثيوبية بهزيمة قواتها في اقليم تيجري بالشمال واتهمت المتمردين بتشكيل جبهة مشتركة مع ثوار اريتريا .

إسرائيل :

٣ : طلبت إسرائيل من الحكومة الامريكية وقف حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية أو إعادة النظر في ذلك الحوار بعدما وصفته بحوادث التسلل الاخيرة إلى الأراضي الاسرائيلية

بولندا

توصلت الحكومة البولندية ونقابة تضامن العمالية الى اتفاق لادخال اصلاحات جذرية على نظام الحكم يقضى بإنشاء مجلس للشيوخ ينتخب انتخاباً حراً مباشراً على أساس تعدد المرشحين وتمثيل المعارضة بنسبة ٢٥٪ في مجلس النواب الحالي واعادة الشرعية الى نقابة تضامن النص على السماح بتشكيل جمعيات واتحادات مستقلة عن الحزب الشيوعي الحاكم .

تركيا :

٢٨ : قدم جميع وزراء الحكومة التركية استقالاتهم الى رئيس الوزراء توجوت أوزال في أعقاب الهزيمة التي منى بها أوزال وحزبه (حزب الوطن الأم) في الانتخابات المحلية بحصوله على ٢١,٧٪ من الأصوات . ورفض أوزال مطالب المعارضة باستقالته .

تونس :

٢٢ : جرت في تونس الجولة الثانية من الحوار الأمريكي الفلسطيني ورأسها من الجانب الفلسطيني ياسر عبد ربه عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ورأس الجانب الأمريكي روبرت بيللترو السفير الأمريكي في تونس .

٣١ : اجتمع هانز كلاين وزير التعاون الاقتصادي في ألمانيا الغربية في تونس مع ابو علاء المسئول عن الادارة الاقتصادية والمالية في منظمة التحرير الفلسطينية والمسئول عن قسم اوربا في الادارة السياسية للمنظمة وذلك في أول سبائقة من نوعها في تاريخ ألمانيا الاتحادية .

جمهورية مصر العربية :

٦ : وافقت منظمة العمل العربية على استئناف عضوية مصر في المنظمة . وافق مجلس الشعب على تعديل انتخابات مجلس الشورى ليكون اختيار ثلثي الاعضاء بالانتخاب على اساس النظام الفردي .

٩ : قام الرئيس حسنى مبارك بجولة زار خلالها بلجيكا وهولندا وألمانيا الغربية وفرنسا .

١١ : في لاهاي شارك الرئيس حسنى مبارك مع ٢٢ ملكاً ورئيس دولة وحكومة توقيع الاعلان العالمى لحماية البيئية لحماية طبقة الاوزون من التآكل .

١٢ : تقرر عودة مصر لاستئناف عضويتها في الاتحاد الدولى للعمال العرب بناء على طلب الاتحادات العمالية العربية .

١٥ : تم رفع علم مصر فوق منطقة طابا وإعلان السيادة المصرية عليها .

١٩ : رفع الرئيس حسنى مبارك علم مصر فوق طابا .

واقعت السوق الأوروبية المشتركة على اعطاء مصر تسهيلات تبلغ ٤٩٩ مليون وحدة نقد أوروبية تعادل ٤٠٠ مليون دولار منها منج لا ترد تبلغ قيمتها ٢٠٠ مليون وحدة نقد أوروبية .

٢٢ : استقبل الرئيس حسنى مبارك عزيزا اسرائيل . وايزمان وزير البحث العلمى الاسرائيلى .

٢٥ : عقدت في مدينة الاسماعيلية قمة ثلاثية ضمت الرئيس حسنى مبارك والملك حسين عاهل الاردن والسيد ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية لتوحيد الموقف العربى للوصول الى المؤتمر الدولى للسلام . ٢٧ : ٣١ : زار مصر الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية وتم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة برئاسة وزيرى الخارجية التابعة لتنسيق ودعم التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية والاعلامية .

٣٠ : زار القاهرة السيد احمد الميرغنى رئيس مجلس رأس الدولة السودانى وأجرى محادثات مع الرئيس مبارك حول العلاقات المصرية السودانية . (انظر أيضا : المغرب ٢١/٢ والولايات المتحدة ٢/٨)

جنوب افريقيا :

٢٤ : صرح دي كليرك زعيم الحزب الوطنى الحاكم في جنوب افريقيا انه تم التوصل الى اتفاق لانتهاء الازمة حول رئاسة البلاد بينه وبين الرئيس بيثربونا الذى وافق على التخلي عن منصب الرئيس لـ دي كليرك .

السلفادور :

٢٠ : هزم مرشح الحزب الديمقراطى المسيحى الحاكم في انتخابات الرئاسة فيدل تشافيز امام منافسه المعارض الفريدو كريستيانى الذى فاز بنسبة ٥٣,٨١٪ من الأصوات في جين حصل تشفير على ٢٦,٥٩٪ .

السودان :

٥ : أعلن ٣٠ حزبا سياسيا وعدد النقابات المهنية السودانية عن التوصل الى اتفاق للسلام في البلاد وتضمن الاعلان خطة سلام لانتهاء الحرب الأهلية في الجنوب والدعوة الى انهاء حالة الطوارئ المفروضة منذ عام ١٩٨٥ ووقف العمل بالشرعية الاسلامية وعقد المؤتمر الدستورى للتوصل الى صيغة ملائمة لانهاء الحرب الأهلية بالجنوب .

١٠ : قرر رؤساء الأحزاب والنقابات السودانية رفع مذكرة عاجلة لمجلس رأس الدولة السودانى يتضمن توجيه انتذار للسيد الصادق المهدي رئيس الوزراء بتقديم استقالة حكومته خلال ٢٤ ساعة كما قروا وقف جميع المشاورات بين الأحزاب والحكومة الحالية وحزب الأمة حول تشكيل الحكومة الجديدة .

١١ : قدم الصادق المهدي استقالة وزراء حكومته الى مجلس رأس الدولة واحتفظ بمنصب رئيس الوزراء .

١٦ : أعلن الصادق المهدي رئيس وزراء السودان قبوله لخطة السلام الخاصة بوقف الحرب مع المتمردين في جنوب السودان .

٢٥ : أعلن تشكيل الحكومة السودانية الجديدة برئاسة الصادق المهدي زعيم حزب الأمة، وتضم كافة القوى السياسية والأحزاب والنقابات ماعدا الجبهة الإسلامية بزعامة حسن الترابى التى انتقلت الى صفوف المعارضة .

٢٦ : وافقت الحكومة السودانية في أول اجتماع لها على قبول مبادرة السلام في الجنوب والاعداد لعقد المؤتمر الدستورى .

٣٠ : ذكرت الصحف السودانية ان قوات المتمردين بزعامة العقيد المنشق جون جازانج توغلت شمالا لأول مرة وتخوض معركة مع القوات السودانية .

سوريا :

١٠ : انتقد الرئيس السوري حافظ الأسد الزعماء الفلسطينيين في منظمة التحرير الفلسطينية ووصفهم بانهم يسعون الى كسب الرأى العام الدولى بينما يتجاهلون بنود الميثاق الوطنى الفلسطينى .

٢٢ : أعلنت سوريا انه لايد من اقضاء العماد ميشيل عون قائد الجيش ورئيس الحكومة العسكرية في لبنان كشرط للتوصل الى تسوية للزمة اللبنانية .

سويسرا :

٢٢ : توصل ممثلو نحو ١٢٠ دولة خلال اجتماعاتهم في مدينة بازل السويسرية الى اتفاق بشأن ابرام معاهدة دولية للسيطرة على نقل النفايات النووية والساحة من دول العالم الصناعية الى دول العالم الثالث ..

الصومال :

٦ : قرر الرئيس الصومالى محمد زياد بري تشكيل لجنة ثلاثية للإشراف على الاقليم الشمالى في البلاد وفوضها في اجراء اتصالات مع أبناء الاقليم لاسلامها .

الفلسطيني المسالم. وذلك لتكرس احتلالها للأراضي العربية والفلسطينية. وقال ان اسرائيل ان كانت حقا تتشد السلام مع جيرانها فانها عليها ان تتخل عن منطقتها الأعوج وتسلك طريقا أولى خطواته المؤتمر الدولي للسلام. وفيما يتعلق بالموقف بين العراق وايران اعرب يوسف بن علوي بن عبدالله عن امله في ان تنتهي المفاوضات التي بدأت بين العراق وايران تحت اشراف السكرتير العام للأمم المتحدة بتطبيق كامل لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ ويتسوية شاملة تمكن الطرفين من استخدام امكانياتهما للمهمة الكبيرة والعاجلة: اعادة بناء اقتصادهما الذي انهكته الحرب.

فرنسا :

٢٠ : أكد الحزب الاشتراكي الحاكم في فرنسا في انتخابات المجالس البلدية سيطرته على ٧٨ مدينة ونقطة المعارضة اليمينية نحو ٢٠٠ مدينة التي فاز فيها عام ١٩٨٢.

٢٨ : أعلن قصر الأليزيه ان الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران سوف يلتقي بالسيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في باريس في موعد لم يحدد بعد.

فلسطين :

٦ : أعلن ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية انه مستعد للذهاب الى اسرائيل اذا وافقت جميع الدول العربية على ذلك، كما أنه مستعد لاحياء اتفاق الهدنة بين اسرائيل والمنظمة في جنوب لبنان الذي تم التوصل اليه عام ١٩٨١ بواسطة امريكية.

٢٩ : قررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تعيين السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة رئيسا للدولة الفلسطينية المستقلة.

(انظر ايضا) تونس : ٢٢ ، ٢١/٢
ومصر ٢٥/٢ والمالديف ٢٩/٢)

فنزويلا :

٢ : قررت فنزويلا وقف سداد اقساط وقوائد ديونها الخارجية التي تبلغ ٢٢ مليار دولار الى أجل غير مسمى.

كندا :

٢١ : قررت الحكومة الكندية رفع الحظر المفروض على اجراء اتصالات على مستوى عال بين مسئولين كنديين ومنظمة التحرير الفلسطينية.

الكويت :

١٥ : وجه المدعي العام الكويتي اتهامات لـ ٢٢ شخصا من بينهم ١٨ كويتي

بهدف تمكينهم من برمجة احتياجاتهم من النفط الخام ومراعاة هذه النسبة من التخفيض.

٥ : أعلن يوسف بن علوي بن عبدالله وزير الدولة العماني للشئون الخارجية ان المفاوضات بين العراق وايران تتسم في هذه المرحلة بالتفاؤل وأن الأمم المتحدة تقوم بالدور الرئيسي فيها.

وأعرب عن امله في ان يتكامل البرنامج الذي وضع أخيرا في نيويورك بالنجاح. وقال ان دول مجلس التعاون كوحدة اقليمية تسعى دائما الى اتخاذ مواقف واحدة تجاه القضايا العربية وانها تبذل جهودا رئيسية من أجل جمع شمل العرب والمساعدة في حل القضايا المختلف عليها بين الدول العربية.

وحول الاتفاقية الاقتصادية الموقعة في العام الماضي بين دول مجلس التعاون الخليجي والمجموعة الأوروبية قال يوسف بن علوي بن عبدالله انها ما زالت في دور المفاوضات التفصيلية وان الجانبين يدرسان مواقف كل طرف، مشيرا الى ان دول المجلس تسعى الى ان تكون نتيجة هذه المفاوضات في مصلحة الطرفين.

٦ : ١١ اجرت سلطنة عمان والهند مباحثات عسكرية، في اطار الزيارة التي قام بها الى الهند سمو السيد فهد بن تيمور آل سعيد نائب رئيس الوزراء العماني لشئون الأمن والدفاع على رأس وفد عسكري عماني. تلبية لدعوة من وزير الدفاع الهندي.

١٥ : أعلن يوسف بن علوي بن عبدالله وزير

الدولة العماني للشئون الخارجية ان السلام والاستقرار في الشرق الأوسط لن يتحقق لجميع الدول الا بايجاد تسوية سلمية وعادلة للشعب الفلسطيني تحقق له ممارسة حقوقه وتقرير مصيره واتشاء دولته المستقلة. وقال في كلمة سلطنة عمان امام مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية: ان مبادرة السلام التي تقدم بها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر والترحيب والمساندة الدولية الكبيرة التي لقيتها تلك المبادرة لدليل على اهتمام المجتمع الدولي بأسره بقضية الشعب الفلسطيني.. كما ان اعلان الدولة الفلسطينية واعتراف معظم دول العالم بها يشكل عتصرا جديدا وهاما من شأنه ان يساعد على تحقيق السلام الا ان اسرائيل التي ترفض دائما منطق الحلول السلمية لازالت تواصل سياسة التعسف والبطش ضد الشعب

التمرد المستمر منذ ٨ اعوام.

الصين :

٢ : حذر رئيس وزراء الصين لي بينج من ان بلاده تشهد حاليا أسوأ أزمة اقتصادية خلال هذا العقد كما إتهم الحكومة بالفشل في خفض حدة التضخم.

٢٢ : حذر تشاوتسي يانج رئيس الحزب الشيوعي الصيني من محاولات المساس بالوحدة الوطنية والاستقرار السياسي لانهما اساس نجاح خطة التحديث الاقتصادي.

العراق :

١٤ : أعلن العراق ان القوات الايرانية فتحت النار على المواقع العراقية في الفرقة الحادية عشرة وان القوات العراقية ردت على مصادر النيران.

٢٢ : أصدر مجلس قيادة الثورة العراقي عدة قرارات التي بموجبها القوانين والقيود التي كانت مفروضة على المواطنين بسبب الحرب مع ايران والتي استمرت نحو ثمانى سنوات.

٢٧ : ٢٥ : زار العراق الملك فهد عاهل السعودية وأعلن الرئيس العراقي صدام حسين ان السعودية قد تعهدت بتحويل اعادة بناء المفاعل النووي العراقي الذي دمرته اسرائيل في غارة جوية عام ١٩٨١.

٦ : وقع الرئيس العراقي صدام حسين والملك فهد عاهل السعودية اتفاقيتين بشأن التنسيق الأمني بين البلدين وعدم التدخل في الشئون الداخلية وتحريم استخدام القوة بين العراق والسعودية.

سلطنة عمان :

قررت سلطنة عمان تخفيض انتاجها النفطي بنسبة ٥٪ اعتبارا من اوائل ابريل المقبل. وأعلن سعيد بن أحمد الشنفرى وزير النفط والمعادن في السلطنة أن قرار الحكومة العمانية بتخفيض الانتاج يأتي امتدادا لموازنتها الدائمة للجهود الرامية الى تحقيق الاستقرار في السوق العالمية للنفط وتضامنا منها مع الاتفاق الذي أبرم في لندن في الثاني والعشرين من فبراير الماضي وتجاوبا مع جهود الدول المنتجة للنفط داخل وخارج (أوبك) لامتصاص التخممة النفطية. وأشار الى ان اتفاق لندن يخدم المنتج والمستهلك على السواء ويتوج جهودا بذلت مؤخرا وحققت التقاء على أهمية التنسيق بين كافة الدول المنتجة للنفط. وأضاف بان السلطنة سوف تستمر مشتري نفطها بهذا التخفيض وبدء سريانه وذلك

و ١٥ ينتمون لجنسيات مختلفة بالتأمر لقلب نظام الحكم والتجسس في الكويت .

٢١ : طالب الشيخ نواف الأحمد وزير الدفاع الكويتي بضرورة اجلاء ميثاق الدفاع العربي المشترك وتكوين قوة عسكرية عربية مؤسسة وإنشاء مجلس أمن عربي .

لبنان :

١٧ : انفجرت سيارة ملغومة في منطقة مزدحمة بالسكان في بيروت الشرقية مما أسفر عن مصرع ١٢ شخصا واصابة ١٤٠ آخرين .

١٨ : جدد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية اللبنانية تعهده باخراج الجيش السوري من لبنان .

٢٤ : أعلن العماد عون رفضه قبول أي تسوية للأزمة اللبنانية ما لم تتضمن النص على انسحاب القوات السورية من لبنان :

ليبيا :

٢٨ : وافقت اللجنة الشعبية العامة في ليبيا على معاهدة واتفاقية اتحاد المغرب العربي الكبير .

المالديف :

٢٩ : أعلنت حكومة المالديف رسميا أنه تم افتتاح سفارة لفلسطين في العاصمة (ماليه) .

المجر :

١٢ : عقد المؤتمر القومي الأول للمنتدى الديمقراطي المجرى أول هيئة سياسية مستقلة بالبلاد تحت شعار أن نظام تعدد الأحزاب هو الحل الوحيد لمشكلات المجر .

١٨ : عرضت المجر استضافة المؤتمر الدولي للسلام حول مشكلة الشرق الأوسط والقيام بدور الوسيط لحل النزاع . قررت المجر رفع مكتب منظمة التحرير الفلسطينية إلى مستوى سفارة .

المملكة الأردنية الهاشمية :

٢١ : أظهرت الخريطة الرسمية الجديدة للأردن التي أصدرها المعهد الملكي للجغرافيا اسم فلسطين للمرة الأولى مكتوبا على مناطق غربي نهر الأردن في حين يظهر اسم إسرائيل على الخريطة الجديدة .

٢٢ : قررت الحكومة الأردنية وقف المباحثات مع بريطانيا حول شراء ٨ طائرات مقاتلة من طراز تورنادو بسبب الموقف المالي في الأردن .

المملكة العربية السعودية :

٩ : اعترفت الملكة العربية السعودية بحكومة المجاهدين الأفغان المؤقتة . لتصبح بذلك أول دولة تعترف بهذه الحكومة .

١٦ : قرر مؤتمر وزراء خارجية الدول

الإسلامية الثامن عشر الاعتراف بدولة فلسطين المستقلة والمطالبة بوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت إشراف الأمم المتحدة تمهيدا للإشراف على انسحاب إسرائيل نهائيا منها . وأكد المؤتمر ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط كما أوصى بضم الحكومة الأفغانية المؤقتة التي شكلها المجاهدون الأفغان إلى عضوية المنظمة بدلا من حكومة كابول .

١٧ : أعلن المصرف المركزي السعودي أن السعودية تشهد لأول مرة منذ خمس سنوات تضخما بلغ ١ ٪ تقريبا سنويا .

المملكة المغربية :

٣ : أعلن الملك الحسن الثاني أن المغرب قررت التصديق على الاتفاقية الموقعة مع الجزائر عام ١٩٧٢ والخاصة بتسوية نزاع الحدود بين البلدين . ٢١ : ٢٢ : عقدت في الرباط اجتماعات اللجنة العليا المغربية المصرية المشتركة برئاسة رئيس وزراء البلدين وتم توقيع ثلاث اتفاقيات في المجال القضائي والأمني والتعاون الضريبي فيما يكفل منع الازدواج بين البلدين ، والنقل البحري والجوي ، كما تم تأسيس شركة مشتركة للتنمية والاستثمارات ومقرها مدينة الرباط برأسمال ٥٠ مليون دولار أمريكي .

النمسا :

٩ : اتفقت الدول الأعضاء في حلف الأطلسي مع الدول السبع أعضاء حلف وارسو في محادثات خفض الأسلحة التقليدية في فيينا على خفض القوات غير النووية على جانبي أوروبا إلى مستويات أدنى ومتساوية .

الولايات المتحدة الأمريكية :

٨ : قررت الإدارة الأمريكية وقف مبلغ ٢٣٠ مليون دولار نقدا عن عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ وهو جزء من المساعدات الاقتصادية كانت مصر تحصل عليه نقدا .

٩ : وافقت الولايات المتحدة على منح تأشيرة دخول لثلاثة من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في مؤتمر عن السلام في الشرق الأوسط بنيويورك .

٩ : أعلنت الخارجية الأمريكية أنه تم إلغاء العمل بالقانون الأمريكي الذي يمنع أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية من

الحصول على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة .

١٠ : صرح الرئيس الأمريكي جورج بوش بأن تحرك إدارته في الشرق الأوسط يجب أن يكون حذرا ومتأنيا ودون إندفاع وأن الحوار الأمريكي مع منظمة التحرير الفلسطينية سيستمر .

١٤ : طلب جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي من موشي أريئيل وزير الخارجية الإسرائيلي اجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية .

٢٢ : قررت الحكومة الأمريكية طرد مستول تجاري سوفيتي ردا على طرد السلطات السوفيتية للمحق عسكري أمريكي من موسكو .

٢٥ : أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش التزام الولايات المتحدة بالعمل على إحلال السلام في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و ٣٣٨ .

٣١ : أصدر البنك الدولي تقريرا يشير الشكوك حول احتمالات نجاح خطة برادي التي أعلنتها الحكومة الأمريكية لخفض ديون ٣٩ دولة بمقدار ٩٠ مليار دولار في غضون ثلاث سنوات .

اليابان :

٢٠ : قدمت اليابان اعتذارا رسميا إلى كوريا الشمالية عن سنوات الاحتلال البريطاني لشبه جزيرة كوريا الذي دام ٣٦ عاما وانتهى مع نهاية الحرب العالمية الثانية .

يوجوسلافيا :

٣ : أدانت هيئة الرئاسة الجماعية اليوجوسلافية قيام أحزاب سياسية جديدة في البلاد باعتبارها غير دستورية .

٢٤ : شهد إقليم كوسوفو اليوجوسلافي اشتباكات دموية بين المتظاهرين من الألبانيين وقوات البوليس لأول مرة منذ ١٩٨١ احتجاجا على موافقة برلمان الاقليم على أخضاعه لإشراف جمهورية الصرب الأمر الذي حد من سلطاته في الحكم الذاتي .

٢٨ : أشارت مجلة ستار اليوجوسلافية إلى فتور العلاقات اليوجوسلافية الليبية بسبب بعض التصرفات غير اللائقة للعقيد الليبي معمر القذافي .

اليونان :

١٦ : قدمت الحكومة اليونانية استقالتها بعد أن واجهت انتقادات حادة في البرلمان . ١٨ : شكل اندرياس باباندريو حكومة جديدة تضم ٤٣ وزيرا .

أبريل ١٩٨٩

الاتحاد السوفيتي:

٧ : أعلن الزعيم السوفيتي ميخائيل

جورباتشوف في لندن أن الاتحاد

السوفيتي سوف يوقف إنتاج مادة

اليورانيوم اللازمة لإنتاج الأسلحة

النووية - ولكنه حذر من أن الكرملين

سوف يرد بالمثل إذا استمر حلف

شمال الأطلسي في خطته بشأن

تحديث قدراته النووية في أوروبا .

٩ : وقعت مصادمات دموية في جمهورية

جورجيا السوفيتية بين المتظاهرين

الذين يطالبون بانفصال جمهورية

جورجيا عن الاتحاد السوفيتي وقوات

البوليس .

١٢ : أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية

السوفيتية أن طائرتين هليكوبتر

سورييتين هاجمتا زورقين حربيين

سوفيتيين في مياه البحر المتوسط على

بعد ٣٩ ميلا من ميناء طرطوس

السوري وأن سوريا أعربت عن أسفها

لوقوع هذا الحادث .

١٤ : أقال زعيم الحزب الشيوعي السوفيتي

في جمهورية جورجيا واختير مسئول

الخبايا خلفا له لمحاولة السيطرة على

الموقف في جورجيا .

١٨ : أعلن جينادي جارد فيلوف السفير

السوفيتي في القاهرة أن بلاده ستعيد

منح مصر قروضا حكومية ميسرة

طويلة الأجل لتجويل المشروعات في

مجال الصناعات الثقيلة وذلك بعد

فترة توقف دامت عشر سنوات .

٢٥ : قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي

السوفيتي إقالة ١١ من كبار

الشخصيات بالكرملين من كبار

مساعدي بريجنيف من بينهم أندريه

جروميكو وزير الخارجية ورئيس الدولة

السابق . كما طلبت اللجنة إقالة ١١٠

من أعضائها من معارضي سياسة

جورباتشوف للإصلاح .

بدأت أولى مراحل انسحاب ٥٠ ألف

جندي سوفيتي وه آلاف دبابة من

أوروبا الشرقية تطبيقا لمبادرة

جورباتشوف في ديسمبر الماضي .

أثيوبيا:

٢٣ : هرب ستة من لاعبي كرة القدم

الأثيوبيين بعد مباراة لهم في القاهرة

وطلبوا حق اللجوء إلى الولايات

المتحدة الأمريكية .

الأرجنتين:

١٤ : قررت حكومة الأرجنتين تعويم عملتها

الوطنية « نيوبيسو » مقابل الدولار

الأمريكي تلبية لمطالب صندوق النقد

الدولي .

إسرائيل:

٥ : أعلن مئات من جنود الاحتياط

الإسرائيليون أنهم سيرفضون من

الآن فصاعدا الخدمة في الأراضي

المحتلة احتجاجا على القمع

الإسرائيلي للفلسطينيين .

٦ : اقترح اسحاق شامير رئيس وزراء

إسرائيل خلال لقائه بالرئيس

الأمريكي جورج بوش في واشنطن

إجراء انتخابات في الضفة الغربية

وقطاع غزة لانتخاب وفد فلسطيني

يتفاوض بشأن التوصل إلى إدارة

حكم ذاتي مؤقتة للمنطقتين . على أن

يعقب ذلك التفاوض من أجل التوصل

إلى اتفاق دائم ، واستبعد أي حل

يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية .

٧ : أعترف اسحاق شامير رئيس وزراء

إسرائيل بأن منظمة التحرير

الفلسطينية لها سلطة قوية جدا على

الضفة الغربية وقطاع غزة .

٨ : في أول سابقة من نوعها أعلن اسحاق

شامير رئيس وزراء إسرائيل أن

إسرائيل مستعدة للتفاوض من أجل

السلام مع مؤيدي منظمة التحرير

الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة

إذا نجحوا في الانتخابات .

٩ : صرح شيمون بيريز وزير المالية

الإسرائيلي وزعيم حزب العمل بأن

إسرائيل تتفاوض مع منظمة التحرير

الفلسطينية بطريق غير مباشر .

وافق مجلس الوزراء الإسرائيلي على

مشروع قانون جديد لحقوق الإنسان

لا يطبق على الفلسطينيين المقيمين في

الأراضي العربية المحتلة .

١٠ : تلقى سلاح الجو الإسرائيلي الدفقات

الأولى من طائرات فانتوم (اف - ٤)

وأطلق عليها اسم (فانتوم ٢٥٠٠)

١٨ : اتهمت منظمة العفو الدولية حكومة

إسرائيل بتشجيع الجنود بفاعلية على

قتل أو إصابة الفلسطينيين خلال

الانتفاضة .

٢٦ : أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة

بأغلبية ١٢٩ صوتا ضد صوتي

إسرائيل والولايات المتحدة وامتناع

ليبيريا عن التصويت - أدانت إطلاق

ال نار من قبل القوات الإسرائيلية ضد

المواطنين الفلسطينيين وطلبت من

مجلس الأمن توفير حماية دولية

للمدنيين الفلسطينيين .

٢٨ : أكدت لجنة التحقيق الإسرائيلية في

مذبحة قرية نحالين الفلسطينية أن

قوات الاحتلال الإسرائيلية تجاوزت

حدودها وأفرطت في استخدام

الأسلحة النارية ضد الأهالي .

أفغانستان:

٦ : أعلن الرئيس الأفغاني نجيب الله عن

وقف إطلاق النار من جانب واحد

بمناسبة شهر رمضان مع احتفاظه عن

الرد على هجمات المجاهدين الأفغان في

حالة عدم التزامهم بالهدنة .

ألمانيا الغربية:

٢٧ : وجه المستشار هلموت كول نداء أمام

البوندستاغ من أجل إجراء مفاوضات

بين الشرق والغرب بشأن خفض عدد

الصواريخ النووية قصيرة المدى

المتراكمة في أوروبا .

إيران:

١٠ : أطلقت إيران سراح ٧٠ من أسرى

الحرب العراقيين .

أعلن وزير البترول الإيراني أن بلاده

تعتزم استغلال جزء من أكبر حقول غاز

طبيعي في العالم وتبيع لقطر ويمتد

بعمق ١٢ كيلو مترا داخل المياه

الإقليمية الإيرانية وبالتالي تحقق لإيران

استغلال ٢٠ ٪ من حجم الحقول .

٢١ : أعلن هاشمي رافسانجاني رئيس

البرلمان أن السلطات الإيرانية

أحبطت محاولة لقلب نظام الحكم بعد

أن تمكنت من اختراق عدد من

شبكات التجسس التي أقامتتها

الولايات المتحدة داخل إيران منذ عام

١٩٧٩ لتقويض الثورة الإيرانية

وأهدافها .

٢٢ : أقر الزعيم الإيراني آية الله الخميني

ترشيح اتحاد رجال الدين المحاربين

لحجة الاسلام هاشمي رافسانجاني

رئيس البرلمان الإيراني لانتخابات

الرئاسة في أغسطس القادم .

٢٦ : طردت إيران ١٨ من الرعايا

البريطانيين .

٢٨ : أكدت مصادر مطلعة أن إيران

خصصت ٢٠ مليار دولار لاعادة بناء قواتها المسلحة خلال اربع سنوات .

البحرين :

١٨ : قررت البحرين والصين اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .

: قررت البحرين وكولومبيا اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء غير المقيمين على ان يتم تبادل السفراء بأسرع ما يمكن .

بلجيكا :

٢٠ : أكد وزراء دفاع دول حلف الأطلسي ال ١٦ تأييدهم للخطة الرامية الى تطوير الصواريخ النووية قصيرة المدى في أوروبا .

بورويندي :

٥ : قررت حكومة بورويندي طرد جميع الدبلوماسيين والمواطنين الليبيين المقيمين في بورويندي .

: قطعت بورويندي علاقاتها الدبلوماسية مع ليبيا .

بولندا :

٥ : وقعت الحكومة البولندية وثيقة تضامن العمالية اتفاقا لاجراء اصلاحات سياسية دستورية يتم بمقتضاها منح الشرعية لنقابة تضامن المحظور نشاطها أكثر من سبع سنوات .

٧ : وافق البرلمان البولندي على اجراءات لاعادة الشرعية للمنظمة تضامن العمالية وتغيير دستور البلاد .

تركيا :

٣ : استدعت تركيا سفيرها في ايران للتشاور واتهمت ايران بالتدخل في الشؤون الداخلية لتركيا .

تشاد :

٤ : وقع انقلاب فاشل في تشاد ضد نظام الرئيس حسين حبري برئاسة رئيس اركان القوات المسلحة حسن جاموس .

(انظر السودان ٢٦ / ٤)

تونس :

٣ : حصل الرئيس زين العابدين بن علي على ٩٩,٢٧ ٪ من أصوات الناخبين في انتخابات الرئاسة . في حين فاز حزب التجمع الدستوري الحاكم بجميع مقاعد البرلمان البالغ عددها ١٤١ مقعدا .

الجزائر :

١٧ : أعلن في الجزائر عن انشاء حزب سياسي جديد ذي اتجاه ليبرالي ويسمى (الحزب الوطني الجزائري) .

جمهورية مصر العربية :

١ : قام الرئيس حسني مبارك بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية ومقر الأمم

المتحدة بنيويورك كما توقف في العاصمة البريطانية لندن .

٧ :

أعلن وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء ووزير التنمية الادارية ان البنك الدولي وافق على تمويل مشروعات يبلغ مجموعها ٩٥٠ مليون دولار ، كما وافق على الاستجابة لطلب مصر باستخدام ٢٠٠ مليون دولار الخاصة بالقرض اللازم لاصلاح المرافق الأساسية للصناعة ووافق على تمويل مشروعات تجديد وتحديث قطاع الصناعة .

١٥ :

أصدر الرئيس حسني مبارك قرارا بتعيين السيد محمد عبدالحليم ابو غزالة مساعدا لرئيس الجمهورية والفريق أول يوسف صبري ابو طالب وزيرا للدفاع والانتاج الحربي وقائدا عاما للقوات المسلحة .

١٥ :

أصدرت المحكمة الدستورية العليا حكما بعدم دستورية انتخابات مجلس الشورى الحالي التي تمت بطريق القوائم الحزبية وقصرت الترشيح لعضوية المجلس على المنتمين للأحزاب السياسية .

١٥ :

استقبل الرئيس حسني مبارك السيد ياسر عرفات رئيس الدولة الفلسطينية .

١٩ :

طالبت مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة - اسرائيل بالاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية ودعت الى انتهاء الاحتلال غير الشرعي للأراضي العربية .

٢٢ :

أصدر الرئيس حسني مبارك قرارا بحل مجلس الشورى والدعوة الى اجراء انتخابات لثلثي اعضاء المجلس وفقا للنظام الفردي .

٢٦ :

هبط طائرة هليكوبتر عسكرية ليبية على طريق أسوان - ابو سمبل وطلب قائدتها حق اللجوء السياسي الى مصر . تم اختيار القاهرة مقرا دائما لاتحاد العالم الثالث للاستشعار من البعد .

٢٧ :

أكد الدكتور مهندس جمال السيد وزير الدولة للانتاج الحربي ان مصر لا تنتج اسلحة التدمير الشامل سواء كانت نووية او كيميائية ، وان كان هذا لا يمنع من انتاج معدات الدفاع ضد هذه الأسلحة من الأجهزة الواقية .

٢٩ :

أصدرت المحكمة الادارية العليا بمجلس الدولة حكما بتأييد الحكم الصادر بفوز ٧٨ مرشحا من حزبي الوفد والعمل لعضوية مجلس الشعب . ورفضت طعن الحكومة في هذا الشأن .

٢٩ :

جنوب أفريقيا : هددت حكومة جنوب أفريقيا بوقف

تنفيذ خطة الأمم المتحدة الخاصة بمنح الاستقلال لاقليم ناميبيا طالما استمر ما وصفه بانتهاكات منظمة سوابو لبنود اتفاقية الاستقلال .

٦ : وجهت حكومة جنوب أفريقيا انذارا لمقاتلي منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو) لارغامهم على القاء اسلحتهم والرحيل خارج اقليم ناميبيا .

: قرر بيتر بوترا رئيس جنوب أفريقيا حل البرلمان واجراء انتخابات تشريعية جديدة قبل نهاية مايو القادم .

١٠ : توصلت جنوب أفريقيا وانجولا وكوبا الى اتفاق مشترك يسمح بترحيل قوات منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا (سوابو) من أراضي ناميبيا الى انجولا .

٢٧ : جرت في كيب تاون بجنوب أفريقيا محادثات بين مسئولين من كوبا وأنجولا وجنوب أفريقيا تستهدف تمهيد الطريق لتطبيق خطة استقلال اقليم ناميبيا وانسحاب قوات سوابو من الأراضي الناميبية .

٢٩ : أصدرت حكومة جنوب أفريقيا العنصرية الأوامر الى قواتها بانهاء الهدنة مع قوات منظمة سوابو واستئناف القتال ضدها .

السنگال :

٢٩ : أعلنت السلطات السنغالية حالة الطوارئ وحظر التجول في العاصمة دكار لوقف أعمال العنف الانتقامية المستمرة التي يشنها المواطنون السنغاليون ضد الرعايا الموريتانيين في السنغال .

٣٠ : أعلن الرئيس السنغالي « عبده ضيوف » انه اتفق مع الرئيس الموريتاني « معاوية سيد أحمد ولد الطامع » على وضع حد لأعمال العنف المتبادلة بين مواطني الدولتين واعادتهم الى عاصمتي البلدين .

السودان :

٢ : أعلن السيد الصادق المهدي رئيس وزراء السودان انتهاء معاهدة الدفاع المشترك مع مصر وأن ميثاق الاخاء الموقع بين البلدين قد نسخ ما قبله من العلاقات المصرية السودانية .

٤ : أقرت الجمعية التأسيسية السودانية اتفاق السلام في الجنوب بأغلبية ١٢٨ صوتا واعتراض ٢٣ يمثلون الجبهة القومية الإسلامية .

٥ : قرر حزب الأمة السوداني عدم اصدار تشريعات جنائية جديدة بديلة لقوانين الشريعة الإسلامية وذلك الى حين عقد المؤتمر القومي الدستوري .

١٢ : أعلن المتمردون في جنوب السودان

العراق :

ياسر عرفات أن الزعماء الفلسطينيين من جميع المنظمات الفلسطينية قد وافقوا على اقتراح رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق شامير باجراء انتخابات في الأراضي المحتلة شريطة ان يكون ذلك جزءا من التسوية الشاملة للمشكلة .

٢٦ : أعلن ابو اياد أن منظمة التحرير الفلسطينية ترفض اجراء انتخابات بالأراضي العربية المحتلة ما لم تكن تحت اشراف الأمم المتحدة وبعد انسحاب القوات الاسرائيلية .

٢ : أسفرت الانتخابات النيابية العراقية عن انتخاب ٢٥ عضوا بالنظام القوي بينهم ٢٧ سيدة .

٥ : حذر متحدث باسم وزارة الخارجية العراقية اسرائيل من مهاجمة المنشآت النووية العراقية وقال ان العراق سوف يرد على هجوم اسرائيل بقوة .

١٠ : أقرت الهيئة الوزارية لمجلس التعاون العربي التي تضم رؤساء حكومات مصر والعراق والأردن والجمهورية العربية اليمنية خطة التكامل بين دول المجلس في مجالات الصناعة والزراعة والنقل والسياحة الى جانب التعاون الاقتصادي ، كما أقرت الهيئة الوزارية النظام الأساسي واللائحة الداخلية لعمل هيئات المجلس .

١٩ : أكد وزير الخارجية العراقي استعداد العراق للانسحاب من الأراضي الايرانية التي قد تكون تحت السيطرة العراقية عند الوصول الى تسوية شاملة للصراع بين البلدين .

٢٢ : أعلن طارق عزيز وزير الخارجية العراقي في ختام اجتماعاته المباشرة مع نظيره الإيراني في جنيف تحت اشراف السكرتير العام للأمم المتحدة قد انتهت دون أن تسفر عن أي تقدم .

كوبا :

٥ : دعا الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف امام الجمعية الوطنية الكوبية الى التوصل الى حلول سلمية للصراع في أمريكا الوسطى وأعلن رفضه لمبدأ تصدير الثورة أو الثورة المضادة .

كوريا الجنوبية :

١٧ : تلقت حكومة كوريا الجنوبية رسالة من كوريا الشمالية تتهمها فيها بتدمير جهود تحسين العلاقات بين البلدين .

كينيا :

٢٨ : صوت البرلمان الكيني بالاجماع على سحب الثقة من جوزيف كارانجا نائب الرئيس دانيال أراب موي .

لبنان :

٣ : رفض العماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية في لبنان دعوة الدكتور سليم الحص رئيس الحكومة المدنية لتقاعدهما معا لتسهيل تسوية الأزمة اللبنانية .

١٩ : أسفرت الاتصالات الدولية حول تدهور الأوضاع في لبنان عن تفاهم على قيام بيريز ديكيولار السكرتير العام للأمم المتحدة بجهود لوقف إطلاق النار في لبنان .

٢٠ : بحث العماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية المسيحية اللبنانية برسالة الى جميع الزعماء العرب ناشدهم فيها الوقوف في وجه ما اسماه بالمؤامرة السورية على سلامة وعروب لبنان .

١١ : تجددت القوات السورية في لبنان والقوات المالية لها وبين قوات العماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية اللبنانية .

٢٧ : قرر مجلس وزراء خارجية العرب في تونس وقف إطلاق النار نهائيا في لبنان اعتبارا من ظهر يوم

انهم استولوا على مدينة (اسير) الاستراتيجية التي تقع بالقرب من الحدود مع اثيوبيا .

٢٢ : أنهم السودان كينيا بالسماح بمرور أسلحة اسرائيلية مرسلة الى المتمردين في جنوب السودان عبر أراضيها .

٢٦ : استسلم عدد من قادة محاولة الانقلاب الفاشلة في تشاد يوم ٢ أبريل الحالي للسلطات السودانية وطلب ثلاثة منهم اللجوء السياسي للسودان .

سوريا :

٢٤ : أعلن فاروق الشرع وزير خارجية سوريا ان بلاده ستشارك في القمة العربية الطارئة التي دعت المغرب الى عقدها في شهر مايو المقبل وقال ان سوريا تنظر الى العلاقات مع مصر « الشقيقة » بانها تتطور بصورة مرضية وإيجابية . وأعرب عن اعتقاد بلاده ان انتهاء الخلافات العربية هو في مصلحة جميع الدول العربية .

سويسرا :

٢٠ : عقدت جولة جديدة من مباحثات السلام المباشرة بين العراق وإيران بعد توقف دام خمسة شهور .

شيلي :

٢٧ : قدم جميع أعضاء حكومة شيلي استقالتهم بناء على طلب رئيس الدولة الجنرال أوجستوينوشيه .

الصين :

١٤ : أعلنت الصين أن تعداد سكانها بلغ ١,١ مليار نسمة .

١٤ : ١٩ : شهدت العاصمة الصينية بكين وعدة مدن أخرى اضطرابات ومظاهرات طلابية تطالب بالديمقراطية وإطلاق الحريات السياسية .

٢١ : حاول ٥٠ ألف صيني اقتحام واحتلال مبنى البرلمان الصيني لأول مرة في تاريخ الصين منذ تولي الشيوعيون السلطة في عام ١٩٤٩ وطالبوا بالديمقراطية الكاملة .

٢٢ : ٢٤ : إتسع نطاق الاضطرابات الطلابية في الصين وتم تدمير واحرق عشرات المباني العامة والحكومية والسيارات وطالب الطلبة باستقالة رئيس الوزراء ونائبه والفصل بين السلطات .

٢٧ : احتل ١٥٠ ألف الميدان الرئيسي في بكين في نصعيد لحركة المطالبة بالديمقراطية في أكبر تحد للقيادة الصينية منذ الثورة الثقافية .

٢٩ : حذر الحزب الشيوعي الصيني من ان الاضطرابات الطلابية قد تؤدي الى فوضى شاملة على غرار الفوضى التي سادت البلاد ابان الثورة الثقافية .

فلسطين :

٣ : وافق المجلس المركزي الفلسطيني على تكليف السيد ياسر عرفات برئاسة الدولة الفلسطينية المستقلة ، كما كلف المجلس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بوضع نضاد وأسس ولوائح العمل اللازمة للدولة الفلسطينية .

١٢ : ارتكبت قوات الاحتلال الاسرائيلي مذبحه ضد سكان قرس تحالين بالضفة الغربية المحتلة .

١٨ : أكد السيد ياسر عرفات رئيس الدولة الفلسطينية المستقلة وجود حوار بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل عبر الولايات المتحدة .

٢٠ : وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إعادة مناقشة القضية الفلسطينية بناء على طلب المجموعة العربية .

٢٠ : أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية رسميا رفضها لمقترحات اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلي باجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

٢٥ : أعلن ابو اياد نائب الرئيس الفلسطيني

هايتي :

- ١ : وقعت محاولة انقلاب فاشلة في هايتي .
٥ : قام الجنرال بروسبيرافريل الحاكم العسكري لهايتي بعزل ١٢ من كبار ضباط الجيش في اطار حملة تطهير واسعة .

الولايات المتحدة الأمريكية :

- ٢ : أعلنت الدول الصناعية السبع الكبرى موافقتها على خطة نيكولاي بريدي وزير المالية الأمريكي لتخفيض ديون العالم الثالث كما تعهد صندوق النقد والبنك الدوليان بتنفيذ الخطة .
٤ : أكد الرئيسان حسنى مبارك وجورج بوش التزامهما بتحقيق السلام والعمل المستمر والمشارك لانجازه على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام والاعتراف بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني وتوفير الأمن لاسرائيل .
٤ : أوضح تقرير رسمى أمريكى أن عدد الأمريكيين الذين يعيشون دون مستوى الفقر بلغ ٢٢ مليوناً و ٥٠٠ ألف مواطن يمثلون ١٣,٥ ٪ من اجمالى سكان الولايات المتحدة .
٧ : عقب محادثاته مع اسحاق شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى دعا الرئيس الأمريكى بوش الى إجراء انتخابات نزيهة ونظيفة فى الأراضى المحتلة مع ترك الأطراف لتحديد ممثليها فى المفاوضات وتطبيق قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٢٢٨ .

- ١٠ : أعلن وزير الخارجية الأمريكى ان الولايات المتحدة لا تؤيد قيام دولة فلسطينية او فرض السيادة الاسرائيلية على الأراضى المحتلة وترفض استمرار احتلالها ولا تقر اعتبار القدس عاصمة لاسرائيل التى يجب أن تظل موحدة على أن يتحدد موقفها النهائى ووضع الأراضى المحتلة من خلال المفاوضات .
١٢ : وافقت الولايات المتحدة على رفع الحظر الذى سبق وفرضته على ٢٢٠ مليون دولار كجزء من المساعدات المالية الأمريكية لمصر فى ميزانية عام ٨٨ / ١٩٨٩ .

استبعدت وزارة الخارجية الأمريكية لأول مرة - اسم منظمة التحرير الفلسطينية من قائمة الدول والمنظمات المتهمه بممارسة الإرهاب ووضفت

- الضفة الغربية وقطاع غزة .
٢٧ : صدر مرسوم ملكى بتشكيل الحكومة الأردنية الجديدة برئاسة المشير زيد بن شاکر رئيس الديوان الملكى .

المملكة العربية السعودية :

- ١١ : وافق مجلس الوزراء السعودى على اتفاقية انشاء النخبة السعودية المصرية المشتركة واتفاقية عدم التدخل فى الشؤون الداخلية واستخدام القوة بين السعودية والعراق .

المملكة المتحدة :

- ٦ : وقع الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف ومارجريت ثاتشر رئيسة وزراء بريطانيا ثلاث اتفاقيات تتعلق بالاستثمارات البريطانية فى الاتحاد السوفيتى وتأشيرات دخول البريطانيين وقيام بريطانيا ببناء مدرسة فى أرمينيا التى دمرها زلزال ديسمبر ١٩٨٨ .
٢٥ : أعلنت منظمة العفو الدولية ومقرها لندن أن مائة دولة من بين ١٨٠ دولة لاتزال تنفذ عقوبة الاعدام وان السود أكثر ضحايا بالولايات المتحدة .

المملكة المغربية :

- ١٧ : صرحت مصادر مغربية معينة بحق الانسان انه يوجد على الأقل ألف مسجون سياسى فى شمال أفريقيا .

موريتانيا :

- ٢٥ : أعلن عن فرض حظر التجول فى نواكشوط وتواديبيو عقب تفجر أعمال عنف ضد السكان السنغاليين فى موريتانيا .

ناميبيا :

- ١ : بدأ تنفيذ استقلال ناميبيا الذى تم توقيعه فى ديسمبر ١٩٨٨ فى نيويورك .
٢ : شنت الطائرات الهليكوبتر التابعة لحكومة جنوب أفريقيا هجوماً ضد الوطنيين فى ناميبيا مما ادى الى مصرع ٥٠ شخصاً على الأقل .
٨ : أعلن سام نجوما زعيم منظمة جنوب غرب افريقيا (سوابوا) أن المنظمة أمرت مقاتليها فى ناميبيا بوقف القتال مع قوات جنوب أفريقيا والتجمع استعداداً للانسحاب من الاقليم .
٩ : قررت منظمة (سوابو) وقف القتال فى شمال ناميبيا والانسحاب الى داخل حدود أنجولا .

- الجمعة ٢٨ / ٤ ورفع الحصارات المفروضة على جميع المرافق الجوية والبحرية والبحرية وفتح كافة المعابر بين شطرى بيروت وذلك لمدة ٣ اشهر تقوم خلالها اللجنة الوزارية العربية بايجاد حل ثابت ونهائى لأزمة لبنان .
٢٩ : رفض العماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية فى لبنان الامتثال لقرار الجامعة العربية بانهاء الحصار حول مختلف الموانىء والموانىء الساحلية فى بيروت .
: أكد مسئول لبنانى موال لسوريا أن القوات السورية لن تنهى حصارها حول مواقع القوات المارونية ما لم ترفع الحصار المفروض حول موانىء بيروت .

ليبيا :

- ٢٢ : أعلنت ليبيا انها لن تشترك فى أية قمة عربية تحضيرها مصر تعبيراً عن معارضتها لحضور أية قمة تشارك فيها دولة عربية تعترف باسرائيل .
٢٣ : أعلن فى جنيف عن انشاء جائزة دولية لحقوق الانسان باسم العقيد معمر القذافى على غرار جائزة نوبل ولكن للعالم الثالث فقط .

مالطة :

- ٤ : تم تنصيب مستر نابوتى وزير الخارجية المالطى السابق رئيساً جديداً لمالطة .

المملكة الأردنية الهاشمية :

- ١٢ : عقدت فى عمان محادثات بين الملك حسين عاهل الأردن والرئيس حسنى مبارك حول تطورات القضية الفلسطينية .
٣٠ : اندلعت مظاهرات واضطرابات فى مدينة معان الأردنية وعدة مدن وقرى أخرى احتجاجاً على ارتفاع الأسعار .
٢٠ : الملح السيد زيد الرفاعى رئيس وزراء الأردن الى ان عدم تسلم بلاده لمستحققاتها من المحونة العربية هو سبب الأزمة المالية التى اندلعت بسبب المظاهرات فى البلاد .
٢٦ : أعلن الملك حسين ان انتخابات تشريعية جديدة سوف تجرى بالأردن قريباً بعد أن زالت العوائق من أمامها وبعد فك الارتباط مع

اليابان :

٥ : تعهدت اليابان بتخصيص قروض اضافية قدرها ٤,٥ مليار دولار للدول التي توافق على تنفيذ خطط اصلاح الاقتصادى لصندوق النقد الدولى فى اطار خطة نيكولاس بريدى وزير المالية الأمريكية .

الأوسط .

٢٦ : أعلن ريتشارد شينى وزير الدفاع الأمريكى استجابته لطلب الرئيس

جورج بوش بخفض ميزانية الدفاع للعام المالى القادم بمقدار ٥٠٠ مليون دولار ووصفه بأنه قرار مؤلم .

الانتفاضة الفلسطينية بأنها عمل من أعمال العصيان المدنى المقطوع الصلة بالارهاب ..

١٩ : اتفق الرئيس الأمريكى بوش والعاقل الأردنى الملك حسين على ضرورة العمل من أجل بدء عملية مفاوضات جادة للتوصل إلى تسوية لنزاع الشرق

مايو ١٩٨٩**الاتحاد السوفيتى :**

٢ : ذكرت صحيفة التايمز البريطانية أن الاتحاد السوفيتى قرر تعيين الدبلوماسى جيناد تيراسوف كسفير متجول خاص لشئون الشرق الأوسط .
٣ : أعلن المجلس الأمريكى الخاص باليهود السوفييت أن ٤٥٥٧ يهوديا سمح لهم بمغادرة الاتحاد السوفيتى فى ابريل ١٩٨٩ .

٦ : أجل الزعيم السوفيتى جورباتشوف زيارة مقررة لليابان واتهمها بانتهاج سياسة مزدوجة فى علاقاتها بموسكو .
١٠ : أقر برلمان جمهورية لاتفيا السوفيتية قانونا بجعل اللغة اللاتفية اللغة الرسمية فى المصالح الحكومية ودوائر الأعمال بدلا من الروسية .
١١ : أدى نصف مليون مسلم صلاة العيد بمسجد موسكو لأول مرة منذ الثورة السوفيتية .

١٢ : زار موسكو جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكى ، ووجه الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة نداء مشتركا لجميع الأطراف المتحاربة فى لبنان لوقف إطلاق النار لانتهاء الحرب

الاهلية وأكدتنا تأييدهما لسيادة لبنان واستقلاله .

: اقترح الاتحاد السوفيتى عقد لقاء رباعى بينه وبين الولايات المتحدة واسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ورفض وزير الخارجية الأمريكى الاقتراح .

: أبلغ جورباتشوف وزير الخارجية الأمريكى أن الاتحاد السوفيتى سيسحب من طرف واحد ٥٠٠ صاروخ نووى قصير المدى من أوروبا

هدد العام واقترح عليه خفض قوات حلفى وارسو والأطلسى بمقدار نصف مليون جندي وخفض ٤٠ ألف دبابة من قوات حلف وارسو .

١٢ : بدأ الاتحاد السوفيتى سحب جزء من قواته فى تشيكوسلوفاكيا .

١٥ : بدأ الاتحاد السوفيتى سحب جزء من قواته من منغوليا .

١٩ : أعلن برلمانا جمهوريتى استونيا وليتوانيا استقلال الجمهوريتين الاقتصادى عن الكرملين .

٢٥ : انتخب الشيخ حاجى الله شكورباشا زادة مفتى مسلمى القوقاز نائباً فى

البرلمان السوفيتى وهو أول شخصية دينية اسلامية فى تاريخ الاتحاد السوفيتى ينتخب لهذا المنصب .
: اختار البرلمان السوفيتى ميخائيل جورباتشوف مرشحا وحيدا لرئاسة الاتحاد السوفيتى .

٢٨ : تمكنت العناصر المحافظة فى مؤتمر نواب الشعب (البرلمان) السوفيتى من السيطرة على مجلس السوفيت الأعلى الذى يضم ٥٤٢ عضوا .

٣٠ : لأول مرة منذ ٧٠ عاما كشف الزعيم السوفيتى جورباتشوف أمام البرلمان الجديد أرقام الميزانية العسكرية لعام ١٩٨٩ وبلغت ١٢٢,٦ مليار دولار

واقترح خفضها بنسبة ١٤٪ على مدى عامى ٩٠ - ١٩٩١ ، كما أعطى البرلمان المنتخب الجديد حق مناقشة الاتفاق الحكومى .
إثيوبيا :

١٦ : وقعت محاولة انقلاب فاشلة بقيادة قائد السلاح الجوى الأثيوبى ورئيس هيئة الأركان للأطاحة بنظام حكم الرئيس منجستو هيلاماريام .

١٨ : أعلنت القيادة الشمالية للجيش الثانى

البرلمان السوفيتى وهو أول شخصية دينية اسلامية فى تاريخ الاتحاد السوفيتى ينتخب لهذا المنصب .

: اختار البرلمان السوفيتى ميخائيل جورباتشوف مرشحا وحيدا لرئاسة الاتحاد السوفيتى .

٢٨ : تمكنت العناصر المحافظة فى مؤتمر نواب الشعب (البرلمان) السوفيتى من السيطرة على مجلس السوفيت الأعلى الذى يضم ٥٤٢ عضوا .

٣٠ : لأول مرة منذ ٧٠ عاما كشف الزعيم السوفيتى جورباتشوف أمام البرلمان الجديد أرقام الميزانية العسكرية لعام ١٩٨٩ وبلغت ١٢٢,٦ مليار دولار واقترح خفضها بنسبة ١٤٪ على مدى عامى ٩٠ - ١٩٩١ ، كما أعطى البرلمان المنتخب الجديد حق مناقشة الاتفاق الحكومى .
إثيوبيا :

١٦ : وقعت محاولة انقلاب فاشلة بقيادة قائد السلاح الجوى الأثيوبى ورئيس هيئة الأركان للأطاحة بنظام حكم الرئيس منجستو هيلاماريام .

١٨ : أعلنت القيادة الشمالية للجيش الثانى

سيطرتها الكاملة على أسمره عاصمة إقليم أريتريا مواجهة التمرد حتى يتم إسقاط النظام الحاكم .

٢٩ : قررت الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا وقف إطلاق النار من جانب واحد وأعلنت انضمام ١٥٠ ألف جندي إثيوبي لحركة التمرد .

٣٠ : أعلن الرئيس الإثيوبي منجستو هيلاماريام أن العديد من كبار ضباط الجيش انتحروا وتم اعتقال عدد آخر سيقدمون إلى المحكمة بعد فشل عملية الانقلاب .

الأرجنتين :

٢ : قررت حكومتها الأرجنتينية اتخاذ سلسلة من الإجراءات الطارئة من بينها تجميد الأسعار لمواجهة تصاعد معدل التضخم .

اعترف الرئيس الأرجنتيني بفشل حكومته في مواجهة الأزمة الاقتصادية .

١٥ : فاز كارلوس منعم مرشح الحزب البيروني المعارض في انتخابات الرئاسة في أول انتقال سلس للسلطة منذ ٦٠ عاما وعودة الحزب البيروني للحكم بعد ١٣ عاما .

٢٢ : وافق الرئيس راول الفونسين مبدئيا على اختصار رئاسته الحالية التي تنتهي رسميا في ١٠ ديسمبر القادم والتجديد بتسليم السلطة إلى الرئيس المنتخب كارلوس منعم لاحترام الأمانة الاقتصادية في البلاد .

٢٤ : عزل الرئيس الفونسين عن مهامه بالتعجيل بتسليم مهام السلطة إلى الرئيس المنتخب وقرر تشكيل حكومة أزمة لمواجهة التدهور الاقتصادي بالبلاد .

٢٩ : أعلن الرئيس الفونسين خطة طوارئ لمواجهة أسوأ أزمة اقتصادية تمر بها الأرجنتين .

٣ : قرر الرئيس الفونسين فرض حالة الطوارئ في البلاد لمدة شهر .

أستراليا :

٩ : تخلصت أحزاب المعارضة الأسترالية من زعمائها في انقلاب مفاجئ وأفسحت بذلك الطريق أمام تبنى سياسات محافظة .

إسرائيل :

٢ : اعترف اسحاق رابين وزير الدفاع الإسرائيلي بأن المستوطنات في الأراضي المحتلة قليلة الفائدة الأمنية وبأن قواته عاجزة عن حماية المستوطنين اليهود .

٤ : أعلن اسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل أنه حتى لو أدخل عرفات بدلا رسميا على سبيل وقف

التحرير الفلسطينية فإن ذلك لن يجعل إسرائيل توافق على إجراء مفاوضات مع المنظمة □

١١ : صرح وزير الدفاع الإسرائيلي بأن سوريا والعراق والسعودية تملك صواريخ أرض - أرض قادرة على إصابة تل أبيب .

١٤ : أعلن مكتب الإحصاء الإسرائيلي أن عدد سكان إسرائيل قد بلغ ٤,٥ مليون نسمة بينهم ٨٠٠ ألف عربي .

١٦ : وافقت الحكومة الإسرائيلية على خطة السلام التي اقترحها اسحاق شامير رئيس الوزراء بنسبة ٢٠ صوتا مقابل ٦ أصوات معارضة .

١٦ : أدانت منظمة الصحة العالمية الممارسات القمعية الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة .

١٧ : وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة على قرار يدين استمرار ممارسة إسرائيل لسياسة القبضة الحديدية في الأراضي المحتلة خاصة تجاه المرأة الفلسطينية .

١٩ : قتل جندي إسرائيلي وأصيب ٧ بينهم قائد كتيبة واستشهد ٧ فلسطينيين في أول معركة بالرصاصة بين الفلسطينيين وجنود الاحتلال في قرية بيت أولا بالضفة الغربية المحتلة .

٢١ : أذاع راديو إسرائيل أن الولايات المتحدة طلبت من إسرائيل الامتناع عن إقامة مستوطنات إسرائيلية جديدة في الضفة الغربية حتى لا تكون عقبة أمام احتمالات دفع عملية السلام . كما بلغت الولايات المتحدة إسرائيل ضرورة تقديم تصور أشمل وأوسع مدى لما ستكون عليه المراحل القادمة في عملية السلام مع مراعاة ربط هذه المراحل منذ بدايتها وحتى الوصول إلى تسوية نهائية لمشكلة الشرق الأوسط .

٢٤ : أقر الكنيست قانونا يسمى قانون منع الإرهاب يقضي بمصادرة أموال المنظمات الفلسطينية .

٢٨ : تعرضت مستوطنة الدالة في شمال إسرائيل للقصف بصواريخ الكاتيوشا كما وقعت محاولة للتسلل إلى المنطقة لقي فيها فدائيان مصرحهما واعتقلت إسرائيل فدائيين آخرين .

جمهورية أفريقيا الوسطى :

٣٠ : قطعت أفريقيا الوسطى علاقاتها الدبلوماسية مع السودان الذي رفض عبور طائرة رئيس أفريقيا الوسطى أجواءه لزيارة إسرائيل .

أفغانستان :

٢٤ : وصلت إلى كابول اسدات عسكرية سوفيتية تشمل دبابات ، دفيعة

وعربات مصفحة في إطار إظهار مساندة موسكو لحكومة نجيب الله في الحرب ضد المجاهدين الأفغان .

٢٩ : طلب الرئيس الأفغاني نجيب الله الموالى لموسكو من الهند لأول مرة رسميا ، تقديم مساعدات عسكرية لقواته للتغلب على الموقف المتدهور في مدينة جلال آباد التي يحاول المجاهدون السيطرة عليها .

المانيا الشرقية :

٨ : تظاهر في مدينة لينبرج عدة آلاف من المواطنين للمطالبة بزيادة من الديمقراطية والانتخابات ذات المرشحين المتعددين .

المانيا الغربية :

١ : فشلت محادثات المستشار هلموت كول ومارجريت تاشر رئيسة وزراء بريطانيا حول بدء المحادثات بين حلفي وارسو والأطلسي بشأن خفض الأسلحة النووية قصيرة المدى من أوروبا مما أدى إلى توسيع حدة الخلافات بين دول حلف الأطلسي .

٢٣ : أعيد انتخاب الرئيس الألماني الغربي ريتشارد فون فايتسبر لفترة رئاسة ثانية مدتها خمس سنوات عشية الذكرى ٤٠ لقيام المانيا الغربية .

أنجولا :

٢٠ : أعلنت حكومات جنوب أفريقيا وأنجولا وكوبا أنها توصلت إلى حل خلافاتها حول إقليم ناميبيا وأنها اتفقت على المضي في تنفيذ خطة الأمم المتحدة لنزع الاستقلال إلى الإقليم حسبما يقضي بذلك القرار رقم ٤٣٥ لمجلس الأمن الدولي .

إيران :

١ : أعلنت إيران أنها ستشتري سفنات قاذفة حديثة من دول لم تذكر اسمها وذلك لدعم قواتها الجوية . زادت مشتري أسلحة أخرى من الاتحاد السوفيتي .

٥ : دعا ناشئ رافسانجاني رئيس البرلمان الإيراني الفلسطينيين إلى ضرب ومهاجمة المصالح الغربية وقتل الأمريكيين والبريطانيين والفرنسيين وتشجير أشجار وخطف الطائرات لهذه الدول اقتصاد الكفاح ضد إسرائيل .

٧ : أجبرت القوات المسلحة الإيرانية مفارقات عسكرية في الخليج ومضيق هرمز .

٨ : ذكرت وكالة أسوشيتد برس أن السلطات الإيرانية أعدت مئات الأشخاص وسط حالة من الاضطراب السياسي عقب انتهاء الحرب مع العراق .

١٦ : تلقى الرئيس حسنى مبارك دعوة رسمية من الملك الحسن الثانى عاهل المغرب لحضور القمة العربية الطارئة بالدار البيضاء .

١٧ : زار مصر الشيخ عيسى بن سلمان الخليفة أمير دولة البحرين .

١٧ : أبلغت مصر الولايات المتحدة الأمريكية تحفظاتها على خطة شامير رئيس الوزراء الاسرائيلى لاجراء انتخابات فى الاراضى المحتلة .

١٨ : ١١ زار مصر السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان .

٢٠ : قرر الاتحاد العربى للنقل الجوى عودة مصر الى عضوية الاتحاد .

٢١ : عادت مصر رسميا الى ممارسة عضويتها الكاملة فى جامعة الدول العربية بعد غياب دام أكثر من ١٠ سنوات .

٢٢ : عقد لقاء الدار البيضاء على هامش مؤتمر القمة العربى الطارىء بين الرئيس مبارك وكل من الرؤساء القذافى والاسد وبين جديد .

٢٩ : تم فتح الحدود البرية بين مصر وليبيا . تم توقيع اتفاق مصرى أمريكى لتصنيع اجزاء من المقاتلة إف ١٦ فى مصر بواسطة الهيئة المصرية لتصنيع

٣٠ : جرت تدريبات جوية مشتركة بين مصر والأردن أطلق عليها اسم (جبالوت) واستمرت اسبوعين .

٣٠ : زار القاهرة السيد أحمد قذافى الدم رئيس الاستخبارات الليبية . واستقبله الرئيس حسنى مبارك .

الدانمرك :

١٩ : وافق البرلمان الدانمركى على اقتراح الحكومة بالغاء المساعدات التى تقدم فى صورة قروض الى العالم الثالث اعتبارا من أول يوليو ١٩٨٩ وابدالها بدفع لا ترد تقدم الى الدول النامية .

جنوب أفريقيا :

١٤ : أعلنت جنوب أفريقيا أن قواتها استأنفت انسحابها من إقليم ناميبيا .

جواتيمالا :

٩ : أعلنت حكومة جواتيمالا احباط محاولة انقلاب ضد حكومة الرئيس غينيس بوسيرزو المدنية .

سنتريامبورج :

٢٤ : دعا البرلمان الاوروبى حكومات الدول الاتمنى عشرة الاعضاء بالسوق الاوروبية المشتركة الى قطع كافة علاقاتها مع نظام ابيه الاله الخمس فى ادوان والذي وصف بأنه نظام متطرف وطالب بطرده من الأمم المتحدة .

على خفض الأسلحة التقليدية .

١١ : أعلنت المحكمة الانتخابية فى بنما الغاء الانتخابات الرئاسية والعامية بسبب ما وصفته بالتدخل الخارجى ووقوع عمليات تزوير واسعة النطاق وانتشار أعمال العنف .

بولندا :

١٠ : أعلنت نقابة تضامن المستقلة فى بولندا أنه تم اكتشاف أجهزة تصنت الكترونية فى مكاتبها المخصصة للاجراءات الانتخابية فى مدينة « سلويسك » .

١٧ : لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية وافق البرلمان البولندى على قانون يسمح بالشرعية للكنيسة الكاثوليكية فى بولندا .

تركيا :

٢٠ : هبط طيار سوفيتى بطائرته العسكرية من طراز ميغ ٢٩ المتطورة فى أحد المطارات التركية وطلب اللجوء الى الولايات المتحدة الأمريكية . وقد أعيدت الطائرة الى الاتحاد السوفيتى بدون الطيار .

جمهورية مصر العربية :

٩ : قام الرئيس حسنى مبارك بزيارة سريعة لاهل من الأردن والعراق وأجرى محادثات مع الملك حسين والرئيس العراقى صدام حسين وأكد الرئيس مبارك وصدام حسين التزام مصر والعراق بسيادة لبنان كقلم عربى شقيق عضو فى الجامعة العربية وبوعدنا الوطنية الاقليمية .

٩ : قرر مجلس وزراء الصحة العرب فى دورته غير العادية فى جنيف إعادة عضوية مصر الى المجلس .

وقعت مصر والولايات المتحدة عددا من الاتفاقيات تحصل مصر بمقتضاها على ٤٧ مليون دولار منحة لا ترد لتجسين مستوى التعليم وتنظيم الأسرة والرعاية الصحية بالقطاع الخاص وتمويل المشروعات الزراعية .

١٢ : زار مصر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولى عهد ابوظبى ونافى القائد الأعلى للقوات المسلحة بدولة الامارات العربية المتحدة .

١٢ : قرر المجلس الوزارى لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) عودة مصر للمنظمة وإلى الشركات والمؤسسات التابعة لها . ووافقت جميع الدول الاعضاء على عودة مصر مع تحفظ ليبيا وحدها .

١٤ : رفضت الخارجية المصرية طلب الاثيوبيين الرياضيين الذين طلبوا حق اللجوء السياسى لمصر .

١٨ : اتهم وزير الداخلية الايرانى السعودية بمنع الايرانيين من أداء فريضة الحج بغاء على اوامر من الولايات المتحدة واسرائيل .

٢٤ : أقرت ايران عن ٤٩ من أسرى الحرب العراقيين المرضى والجرحى .

٣٠ : أقرت ايران وكوريا الجنوبية رفع درجة التمثيل الدبلوماسى بينهما الى درجة السفارة .

ايطاليا :

٤ : وافق مجلس النواب الايطالى بأغلبية ساحقة على رفع تمثيل مكتب منظمة التحرير الفلسطينية فى روما الى وضع المقوضية العامة .

١٩ : أعلن شميرياكودى ميتا رئيس الوزراء الايطالى استقالته من منصبه وبها تنهار الحكومة ٤٨ فى ايطاليا منذ الحرب العالمية الثانية .

٣٠ : قررت الحكومة الايطالية رفع درجة التمثيل الدبلوماسى الفلسطينى فى ايطاليا من مكتب اعلام الى مندوبية عامة لفلسطين .

باراجواى :

١ : أجريت فى باراجواى أول انتخابات رئاسية تشترك فيها أحزاب المعارضة منذ أكثر من ٦٠ عاما وتنافس ثمانية مرشحين من مختلف القبوى السياسية . وفاز فيها مرشح الحزب الحاكم الجنرال اندرياس رودويجيز .

باكستان :

١٤ : أكد الجنرال ميرزا اسلام رئيس أركان الجيش الباكستانى أن الحرب فى افغانستان تدخل مرحلتها النهائية والحاسمة وستنتهى بإسقاط الحكومة العسكرية الموالية للاتحاد السوفيتى فى كابول .

٢٥ : صدر قرار من الجنرال حميد غول رئيس جهاز المخابرات المسئول عن امداد الثوار الأفغان بالأسلحة .

باجيكا :

٤ : فشلت الدول ال ١٦ الأعضاء فى حلف الأطلسى فى وضع حد الانقسام المتفجر داخل التحالف الغربى نتيجة للخلاف بين الولايات المتحدة والمانيا الغربية حول الصواريخ قصيرة المدى .

٢٩ : اقترح الرئيس الأمريكى بوش فى قمة حلف الأطلسى خفض القوات الأمريكية فى أوروبا بنسبة ٢٠٪ فى إطار خطة من أربع نقاط للتفاوض مع حلف وارسو حول خفض الأسلحة التقليدية فى أوروبا . ووافق زعماء الأطلسى على بدء المفاوضات مع موسكو لخفض الصواريخ وليس ازلتها بالكامل وذلك بعد التوصل الى اتفاق مع حلف وارسو .

السودان :

١ : أعلنت قوات المتمردين في الجنوب بزعامة جون جارانج وقف إطلاق النار ضد القوات الحكومية لمدة شهره مالم يتم مد هذه الفترة .

١٢ : قررت حكومة السودان حظر أى نشاط للقوات الثبائية التي دخلت أراضيها عقب الانقلاب القاشل ضد حكومة الرئيس حسين حبرى وجردت هذه القوات من أسلحتها .

١٥ : أعلن وزير خارجية السودان أن دولة الامارات العربية المتحدة وافقت على اعادة سفيرها للخرطوم .

٢٢ : اتهمت السودان رسميا تشاد بالتورط في الاشتباكات القبلية المسلحة في اقليم دارفور غربى السودان .

سوريا :

١٤ : أصدرت رئاسة الجمهورية السورية بيانا أكدت فيه تأييد سوريا لعودة مصر الى مكانها الطبيعي في الفضال العربى واعتبار مشاركتها في مؤتمر القمة العربى الطارئ بالمغرب تطورا ايجابيا وأشار البيان الى تحسن العلاقات المصرية السورية في الفترة الاخيرة .

١٦ : اتهمت سوريا ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية اللبنانية بتبذير حاد اغتيال مفتى لبنان حسن خالد .

السنغال :

٢٢ : عقد في داكار المؤتمر الوزارى لوزراء خارجية الدول الناطقة بالفرنسية [الفرانكفون] وأصدر عددا من القرارات حول أهم القضايا الدولية وعلى رأسها قضية الشرق الأوسط ومشكلتا لبنان وناميبيا والتفرقة العنصرية في جنوب افريقيا وتعمير تشاد والوضع الاقتصادى العالمى ومشكلة المديونية الخارجية وقضايا البيئة .

الصين :

٩ : ١٥ : زار الصين الرئيس الايرانى على خامنئى .

١٥ : ١٨ : زار الصين الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف في أول زيارة من نوعها منذ ٢٠ عاما وأكد بيان مشترك عن الزيارة اتفاق البلدين على تطبيع العلاقات بينهما وزيادة التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والعمل من أجل نزع السلاح الكامل لمنطقة الحدود المشتركة على أن يبدأ ذلك بخفض القوات في منطقة الحدود بما يتفق وعلاقات حسن الجوار . كما أكد

البيان استمرار الخلافات حول بعض جوانب العقيدة الماركسية والنظرية الاجتماعية ، والخلاف حول شكل الحكومة الكمبودية بعد انسحاب الفيتناميين .

١٩ : فرضت القيادة الصينية الاحكام العرفية في العاصمة بكين وعدة مدن اخرى لمواجهة المظاهرات الطلابية في اخطر تحد يواجه النظام الصينى منذ ٤٠ عاما .

أكدت مصادر صينية ان اللجنة الدائمة للمكتب السياسى للحزب الشيوعى الصينى قبلت استقالة تشاوتسى يانج زعيم الحزب والسكرتير العام .

٢٢ : امتنع الجيش عن تنفيذ الاوامر بقمع الاضطرابات في الصين .

٢٥ : أصدر الجيش الصينى بيانا اعلن فيه تأييده للأحكام العرفية .

٢٦ : ذكرت مصادر صينية ودبلوماسية غربية في بكين ان تشاوتسى يانج السكرتير العام للحزب الشيوعى الصينى وصاحب الاتجاه المعتدل قد عزل من منصبه ووضع رهن الاعتقال المنزلى كما أعفى وزير الدفاع من منصبه .

العراق :

٦ : لقى وزير الدفاع العراقى الفريق اول عدنان خير الله مصرعه في حادث تحطم طائرة هليكوبتر عسكرية .

٧ : صدر قرار جمهورى بتعيين الفريق اول الركن عبد الجبار شنشل وزير الدولة للشئون العسكرية ووزيرا للدفاع .

سلطنة عمان :

٤ : قررت حكومة سلطنة عمان ان تقوم باستبدال طائراتها القديمة من طراز (هوكرهنتر) بطائرات جديدة من نوع (هوك) المقاتلة . كما سيتم تزويد القوات المسلحة بصواريخ أرض جو من طراز (جافلين) . وقد أعربت حكومة سلطنة عمان خلال محادثاتها مع الحكومة البريطانية عن رغبتها في ايقاف صفقة الطائرات التورنادو وقد قامت الحكومتان باعادة النظر في ذلك .

١٤ : ١٦ : قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة الى الكويت أجرى

خلالها مباحثات مع مع الشيخ جابر الأحمد الصباح امير الكويت .

١٦ : ١٨ : قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة الى الاردن أجرى خلالها مباحثات مع جلالة الملك حسين .

١٨ : ٢١ : قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة الى مصر أجرى خلالها مباحثات مع الرئيس حسنى مبارك . وصرح عبدالعزيز بن محمد الرواس وزير الاعلام بأن المباحثات بين السلطان قابوس بن سعيد والرئيس حسنى مبارك التي جرت في القطر الذي اقلهما من القاهرة الى الاسكندرية قد تناولت العلاقات الثنائية بين السلطنة ومصر بشكل خاص والتنسيق بين البلدين الشقيقين في كل المجالات و اضاف : بأن القضية الفلسطينية كانت محور الحوار بين الزعيمين وتم الاتفاق على ضرورة دعم مساعى السلام من أجل حصول الشعب الفلسطينى على حقوقه ودعم القضية الفلسطينية في الساحات المختلفة . وقال أن السلطان قابوس بن سعيد والرئيس حسنى مبارك تدارسا خلال المحادثات القضية اللبنانية بكافة جوانبها ، وان وجهة نظر الزعيمين متطابقة في هذا الصدد .

٢٢ : أكد يوسف بن علوى بن عبدالله وزير الدولة العماني للشئون الخارجية ان قمة الدار البيضاء ستكون آخر القمم العربية الطارئة وقال انها قمة تحضيرية للقمة العربية العادية . ويتسم بأنها تعقد في ظروف غير تصادمية . وقال : ان الموضوع الأكثر إثارة فيها هو عودة مصر الى الجامعة العربية ومشاركتها في أول قمة بعد المقاطعة .

٢٦ : أعلن السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ان كافة المسؤولين في الشرق الأوسط يجمعون على ان الحرب لا تجلب الا الموت والدمار والفقر والالم . وطالب في هذا الصدد اسرائيل بأن تستجيب لمبادرات السلام التي أعلنها الفلسطينيون . وأكد ان حل المشكلة الفلسطينية سيكون خطوة عظيمة للعالم العربى والعالم الخارجى . ودعا السلطان قابوس الى ضرورة الاسراع بحل الازمة اللبنانية وأن يكون الحل على قاعدة تأتى من ارادة الشعب اللبنانى .

فرنسا :

٢ : استقبل الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران في قصر الاليزيه رسميا الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات .

الوعر المتمثل في ازمتها الاقتصادية الراهنة .

المملكة الأردنية الهاشمية :

٢٩ : قرر البنك المركزي الأردني تخفيض

قيمة الدينار الأردني بنسبة ٥٥ ٪

وربطه بعدد من العملات الأجنبية بدلا

من الدولار الأمريكي فقط .

المملكة العربية السعودية :

١٨ : تصاعدت الحرب الإعلامية بين

السعودية وإيران مرة أخرى بعد

توقفها في أكتوبر ١٩٨٨ واتهمت

الصحف السعودية إيران باللجوء إلى

الإرهاب ضد المسلمين ، كما اتهم

رأسيو الرياض قادة إيران بالسعي لبعث

الفتن بين المسلمين .

٢٩ : اقترح الملك فهد عاهل السعودية أن

تبحث الجامعة العربية تعديل ميثاقها

الذي ينص على اتخاذ القرارات

بالإجماع .

رحب مجلس الوزراء السعودي بعودة

مصر إلى الجامعة العربية .

٣١ : أعلن الرئيس حسني مبارك أن الملك

فهد بن عبدالعزيز قد طلب إنشاء

كوبرى في شرم الشيخ ليكون جسرا

يربط بين مصر والمملكة العربية

السعودية .

المملكة المتحدة :

١٠ : ألغت اللجنة التنفيذية لحزب العمال

البريطاني المعارض سياسة الحزب

الخاصة بنزع الأسلحة النووية من

جانب واحد وتبنت سياسة جديدة

تنص على الاحتفاظ بصواريخ بولاريس

وترايدينت النووية البريطانية

واستخدامها كأدوات مساومة في

مباحثات خفض الأسلحة بين الشرق

والغرب .

١٧ : أعلن مركز الأبحاث العسكرية

الاستراتيجية التابع لمؤسسة جينز

العسكرية البريطانية أن الدول النامية

ودول حلف وارسو تمتلك وتطور أعدادا

متزايدة من الصواريخ النووية قصيرة

المدى مما قد يغير بشكل كبير في توازن

القوى في العالم .

٢١ : أعلنت الخارجية البريطانية أن الاتحاد

السوفيتي قرر طرد ثمانية دبلوماسيين

بريطانيين وثلاثة صحفيين انتقاما

لطرده بريطانيا ثمانية دبلوماسيين

سوفيت وثلاثة صحفيين لقيامهم

بنشاطات لا تتفق مع وضعهم

الدبلوماسي .

أعلنت الخارجية البريطانية أن

موسكو اعتبرت ثلاثة دبلوماسيين

بريطانيين اشخاصا غير مرغوب فيهم

وذلك ردا على قرار مماثل من لندن .

جنيف لمعاملة أسرى الحرب والمجبيين

في وقت الحرب .

« انظر أيضا إيطاليا ٥/٣٠ ، فرنسا

٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥/٨٩ »

كمبوديا :

٢ : وجه هون شن رئيس الحكومة

الكمبودية الدعوة للأمير نورودوم

سيهانوك زعيم تحالف منظمات المقاومة

الكمبودية للعودة إلى بلاده وتولى

« منصب رئاسة الدولة وممارسة سلطاته

التي حرم منها عقب انقلاب ١٩٧٠

الذي أطاح به .

الكويت :

٢١ : اعتقلت قوات الأمن الكويتية ٤٨

إيرانيا تسللوا إلى الكويت بدون

تصريح .

لبنان :

٢ : انهار وقف إطلاق النار الذي رتبته

جامعة الدول العربية في لبنان عقب تجديد

القتال في جميع الجبهات بين القوات

السورية التي تساندها ميليشيات الدروز

وبين قوات الجيش اللبناني التابعة

للعمد ميشيل عون رئيس الحكومة

العسكرية .

٢ : وافق العمد ميشيل عون رئيس الحكومة

العسكرية على رفع الحصار عن الموانئ

التابعة للميليشيات .

١١ : وافق زعماء الأجنحة المتقاتلة في لبنان

على الالتزام مجددا بوقف إطلاق النار

الذي دعت إليه الجامعة العربية .

١٢ : انهار اتفاق وقف إطلاق النار بعد

ساعات وسقط ٤٠ صاروخا على بيروت

الشرقية .

١٦ : لقى الشيخ حسن خالد مفتي

الجمهورية اللبنانية مضرعه في حادث

اغتيال سابر عندما انفجرت سيارة

ملفومة في موكبه في بيروت الغربية .

ليجيا :

٢٩ : أعلن فوز المفاضل الوطني الأفريقي

نيلسون مانديلا المسجون بسجون

جنوب أفريقيا بجائزة حقوق الإنسان

التي تحمل اسم الرئيس الليبي العقيد

معمر القذافي .

(انظر أيضا مصر ٢٩ ، ٥/٣٠)

المجر :

٩ : اعفت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي

المجري يانوس كادار رئيس الحزب من

مناصبه السياسية بما فيها رئاسة

الحزب وعضوية اللجنة المركزية .

١١ : أعلنت المجر إجراء تعديل وزارى هام

في ٦ وزارات أساسية وذلك بهدف

تنفيذ سلسلة من الاجراءات

الاقتصادية الهامة وصفت بأنها

تساهم في انطلاق البلاد على الطريق

٣ : أعلن عرفات أنه اقترح على المسؤولين

الفرنسيين تشكيل وفد عربي مشترك

برئاسة مصر للتخضير للمؤتمر الدولي

للشلال بالتعاون مع فرنسا .

٤ : في ختام زيارته لفرنسا أعلن ياسر عرفات

رئيس دولة فلسطين أنه طلب من

الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران القيام

بدور الوسيط بين اسراةيل ومنظمة

التحرير الفلسطينية نظرا لأن الرئيس

ميتران على صلة بجميع الاطراف في

الشرق الأوسط .

١٩ : أكد الرئيس فرانسوا ميتران تأييد

بلاده لحق الشعب الفلسطيني في اقامة

دولته المستقلة ودعا إلى تصفية

« الاستعمار الجديد » في العلاقات

الاقتصادية الدولية .

فلسطين :

٢ : طالبت دولة فلسطين الانضمام إلى

معاهدات جنيف الأربع الخاصة بمعاملة

المدنيين في زمن الحرب .

٤ : قام المستوطنون الاسرائيليون بتدمير

واتلاف وإحراق الممتلكات الفلسطينية في

مدينة الخليل بما في ذلك أحد المساجد

المكتظ بالمصلين .

١٠ : أعلن بسام أبو شريف مستشار الرئيس

الفلسطيني ياسر عرفات استعداد

م . ت . ف للتفاوض حول جدول زمني

ينظم انسحاب القوات الاسرائيلية من

الأراضي المحتلة وإحلال قوات دولية

محليها للإشراف على إجراء انتخابات

بها مؤكدا ضرورة ربط الانتخابات

بخطوات أخرى في عملية السلام .

١٢ : قررت منظمة الصحة العالمية تأجيل

قرارها لمدة عام في طلب منظمة التحرير

الفلسطينية لقبول انضمام دولة

فلسطين لها .

١٦ : رفضت منظمة التحرير الفلسطينية

رسميا والشخصيات الفلسطينية

البارزة في الضفة الغربية وقطاع غزة

المحتلين خطة اسحاق شامير رئيس

الوزراء الاسرائيلي لإجراء انتخابات في

الأراضي المحتلة لأنها لا تعترف بالوجود

الوطني للشعب الفلسطيني ولا تتعامل

مع قضيتة وحقوقه الوطنية المشروعة

وتتجاهل القرارات الدوالية بما فيها

القرارات ٢٤٢ و ٣٢٨ .

١٧ : داهمت قوات الاحتلال الاسرائيلية

مستشفى أسلا مراض النفسية

والعصبية بمدينة بيت جالا بالضفة

الغربية واعتدت بالضرب على المرضى

والاطباء والممرضين ودمرت محتويات

المستشفى .

١٩ : تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية

بطلب رسمي للتوقيع على اتفاقيات

٢٢ : دعا ٥٨ نائباً بريطانيا يمثلون الاحزاب الرئيسية اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل الى التخلي عن التشدد والدخول في عملية السلام بالتفاوض مع م. ت. ف. والاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين.

٢٥ : قررت الحكومة البريطانية طرد اربعة اعضاء من سفارة تشيكوسلوفاكيا في لندن بتهمة التجسس وردت تشيكوسلوفاكيا بطرد ثلاثة بريطانيين من الدبلوماسيين ومستول تجاري المملكة المغربية.

٢٣ : ٢٦ : عقدت بالدار البيضاء اعمال مؤتمر القمة العربي الطارئ وشاركت فيه جميع الدول العربية بما فيها مصر لأول مرة منذ عشر سنوات . ولم يحضر لبنان للاختلاف على من يمثلها .

نجحت جهود الرئيس الجزائري بن جديد في عقد اجتماع بين الرئيس السوري حافظ الاسد والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في الدار البيضاء .

كانت اهم قرارات المؤتمر استمرار دعم الانتفاضة الفلسطينية وتشكيل لجنة عليا برئاسة الملك الحسن الثاني لمتابعة عقد المؤتمر الدولي للسلام وتأييد العراق للحفاظ على سيادته ودفع الجهود لاقرار تسوية سلمية مع ايران ، وتحقيق الوفاق الوطني في لبنان وتشكيل لجنة ثلاثية من الزعماء العرب لانهاء الازمة .

منغوليا :

١٧ : أعلنت حكومة منغوليا رفع درجة التمثيل الدبلوماسي لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية في عاصمتها الى درجة سفارة لدولة فلسطين .

موريتانيا :

٢٢ : اسدعت موريتانيا سفيرها لدى السنغال .

نيجيريا :

٤ : أعلن الجنرال ابراهيم بابا نجيدا رئيس نييجيريا رفع الحظر المفروض على تشكيل احزاب سياسية في البلاد بصورة جزئية بحيث يسمح بانشاء حزبين فقط يحق لهما الاشتراك في انتخابات ١٩٩٢ .

أكد الرئيس بابا نجيدا ان الدستور الجديد يحتفظ بما نص عليه دستور ١٩٧٩ فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الاسلامية حيث يحق لكل ولاية في الاتحاد الفيدرالي النيجيرى تطبيق الشريعة اذا ارادت مع استحداث

تعديل جديد ينص على ألا تطبق إلا على ١٩ : أكد توماس بيكرنج رئيس الوفد الامريكى في الأمم المتحدة ان الولايات المتحدة تعتبر اسرائيل سلطة احتلال في القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة ومرفعات الجولان السورية وانها تتحمل نتيجة مسئولية حماية المدنيين في هذه الاراضي المحتلة وفقا لاتفاقات جنيف ولاهاي .

٢١ : أعرب الرئيس الفرنسي ميتران عن تأييده المطلق للمقترحات الامريكية الجديدة الرامية الى تسوية الخلافات التي نشبت داخل حلف الاطلسي حول تطوير ونشر طراز جديد من الصواريخ النووية قصيرة المدى .

أعلنت الولايات المتحدة مجددا رفضها المطلق للمقترحات الالمانية الغربية التي تطالب باجراء مفاوضات مع الاتحاد السوفيتي لخفض هذه الصواريخ في أوروبا .

٢٢ : طالب جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى اسرائيل بوقف الاستيطان والاعتراف بحقوق الفلسطينيين وقال ان الوقت قد حان لحوار جاد بين اسرائيل والفلسطينيين في الاراضي المحتلة .

٢٦ : أبلغ الرئيس الامريكى بوش اسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلي قلقه من تصاعد اعمال القمع ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة وأعرب عن امله في التزام الاسرائيليين والفلسطينيين بأقصى درجات ضبط النفس .

اليابان :

٣٠ : أعلن البنك المركزي الياباني رفع سعر الفائدة على القروض المدعومة بنسبة ٧٥ ٪ لأول مرة منذ ٩ سنوات .

يوجوسلافيا :

٢ : بدأت يوجوسلافيا بالسماح بوجود كل انواع الملكية الخاصة والجماعية على قدم المساواة .

١٥ : تسلمت هيئة الرئاسة الجماعية اليوجوسلافية الجديدة برئاسة الدكتور بانذورنوفيتش مقاليد السلطة في البلاد لمدة خمسة اعوام بعد انتهاء مدة رئاسة هيئة الرئاسة الجماعية الحالية التي يرأسها الرئيس اليوجوسلافي رائف دذرايفيتش .

٢٨ : توجه وفد من رابطة الشيوعيين اليوجوسلاف - الحزب الوحيد في يوجوسلافيا - لزيارة اسرائيل وذلك للمرة الاولى منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٦٧ .

٧ : أعلن الجنرال ابراهيم بابا نجيدا رئيس نييجيريا وقائد الجيش انه سيتخلى عن منصبه العسكري ويترك مقعد السلطة بعد انتخاب رئيس مدني للبلاد في اكتوبر ١٩٩٢ وأكد ان نييجيريا تمر بمرحلة انتقالية من الحكم العسكري الى حكم المدنيين وفقا لجدول زمني .

٢٧ : تفجرت اضطرابات واسعة النطاق في نييجيريا احتجاجا على تنفيذ خطة صندوق النقد الدولي وتنفيذ برنامج تقشف في قطاعات عديدة .

الهند :

٢٢ : أجرت الهند بنجاح تجربة اطلاق صاروخ متوسط المدى يصل مداه الى ٢٥٠٠ كيلومتر .

هولندا :

٣ : قدمت حكومة هولندا استقالتها الى الملكة بياتريس لخلاف حول تمويل خطة لمكافحة تلوث البيئة .

الولايات المتحدة الامريكية :

٢ : أكدت الولايات المتحدة رفضها لانضمام فلسطين الى منظمة الصحة الدولية كعضو كامل العضوية .

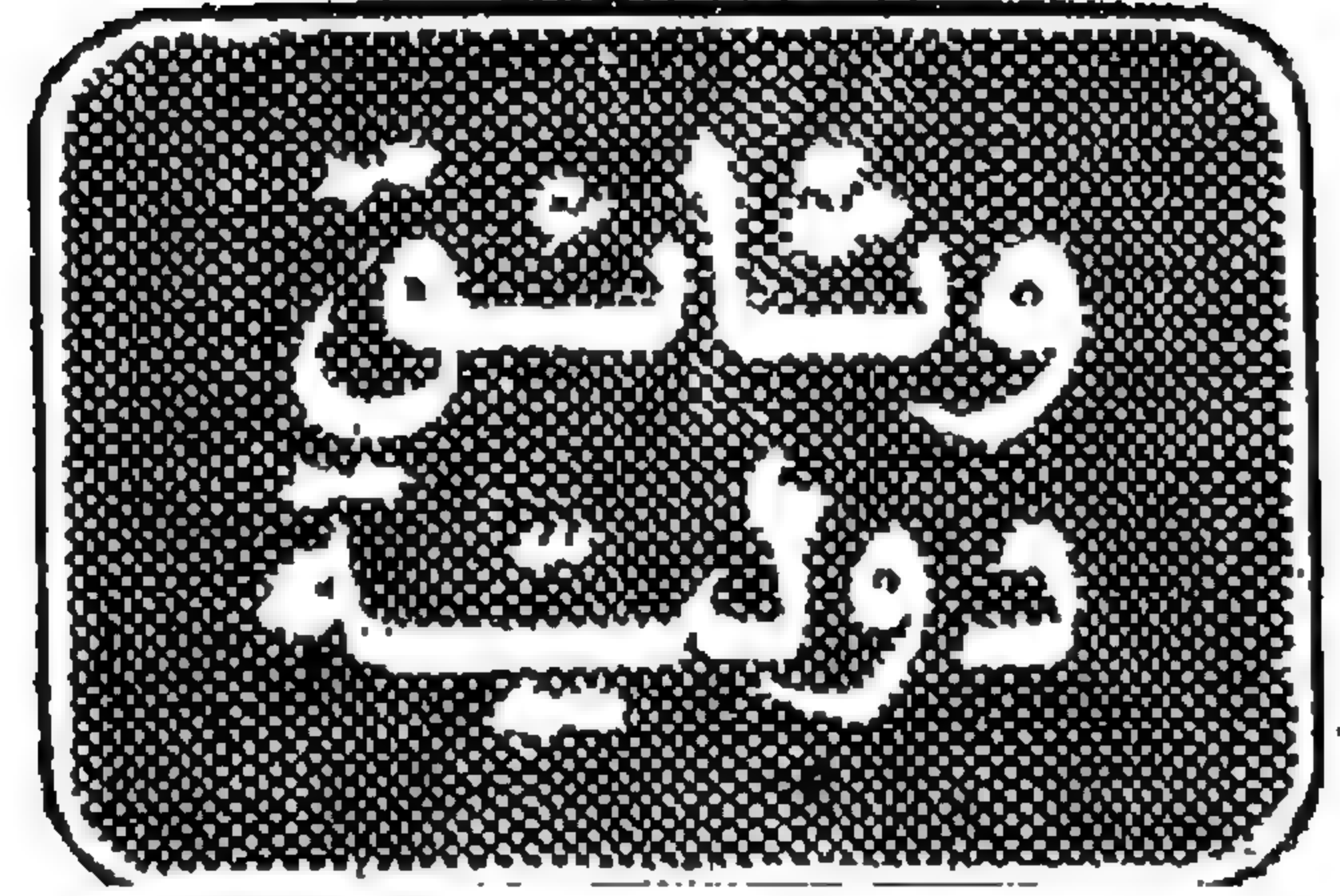
٥ : أعلن الرئيس الامريكى بوش رفضه ازالة الصواريخ قصيرة المدى من المانيا الغربية .

٨ : اصدر الكونجرس الامريكى قراراتين بمعارضة انضمام منظمة التحرير الفلسطينية لعضوية منظمة الصحة العالمية .

٩ : وافقت اللجنة الفرعية التابعة للجنة المساعدات الخارجية في مجلس النواب الامريكى على المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر والتي تبلغ ٢١ مليار دولار في ميزانية عام ١٩٩٠ دون اجراء تخفيضات عليها و ٢ مليارات لاسرائيل و ٥٠٢ مليون دولار كمساعدات اقتصادية للاردن مع استمرار القيود على تزويده بالاسلحة .

١٢ : أمر الرئيس الامريكى بوش بارسال تعزيزات عسكرية الى القواعد الامريكية في بنما لحماية الرعايا الامريكيين هناك بعد تفجر اعمال العنف في البلاد بسبب تزوير الانتخابات الرئاسية .

١٦ : وافق مجلس النواب الامريكى على مشروع قرار بوقف دفع حصة الولايات المتحدة او أى منظمة متخصصة تابعة لها في حالة موافقتها على طلب منظمة التحرير الفلسطينية بمنحها العضوية الكاملة .



بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية المصري إلى افريقيا الوسطى

١٧ - ١٩ يناير ١٩٨٩

ومن جهة أخرى عبر الوزيران عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر فيما يتعلق بالقضايا الافريقية والدولية .

وبالإضافة الى أوجه التعاون في المجال الثنائي ، أعرب الوزيران مجدداً عن التزام كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية افريقيا الوسطى بالاستمرار في دعم التعاون الاقليمي وشبه الاقليمي تطبيقاً لأحكام خطة عمل لاجوس وبيانها الختامي .

أخذ الجانبان علماً بنتائج المؤتمر الوزاري الخامس لمجموعة الاندوجو الذي عقد في القاهرة خلال الفترة من ٢٩ أكتوبر الى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ وأكدوا من جديد أن التطبيق الفعلي لهذه النتائج يدعم أسس التعاون في إطار مجموعة الاندوجو . كذلك اتفق الجانبان على التعاون الوثيق من أجل ضمان نجاح المؤتمر الوزاري السادس لمجموعة الاندوجو المقرر عقده في بانجي عام ١٩٨٩ .

أعاد الجانبان تأكيد ارتباطهما بمنظمة الوحدة الافريقية ، ومبادئ ميثاقها ، وأكدوا من جديد التزامهما بدعم هذه المنظمة التي تمثل إطاراً للعمل المشترك والتضامن الافريقي . وفي هذا الصدد أعلن الجانبان عن عزمهما على مواصلة العمل على تطبيق اعلان أديس ابابا الختامي الذي أقره رؤساء الدول والحكومات يوم ٢٥ مايو ١٩٨٨ بمناسبة الاحتفال بمرور ٢٥ عاماً على انشاء منظمة الوحدة الافريقية .

وعند تناول الموقف في الجنوب الافريقي ، رحب الجانبان بالاتفاقيات التي تم توقيعها يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨ بشأن استقلال ناميبيا ، وأعربا عن تطلعهما الى الاحتفال .. سوياً - بانضمام هذا البلد الافريقي الجديد الى كل من منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى .

وفيما يتعلق بمشكلة الأبارتيد والتمييز العنصري ، فقد ناشد الجانبان مجدداً المجتمع الدولي بمواصلة جهوده من أجل القضاء على هذه الممارسات البغيضة .

وبالنسبة للموقف في تشاد ، أكد الجانبان مجدداً احترامهما الكامل لسيادة وشاد ووحدة أراضيها ، ورحبا بالجهود التي تبذلها الحكومة التشادية من أجل تحقيق المصالحة الوطنية ، وإعادة السلام . كما رحب الجانبان بتجديد ولاية اللجنة المختصة التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية لمواصلة جهودها بغية التوصل الى تسوية سلمية للنزاع الليبي - التشادي ، وفي هذا الصدد رحب الجانبان باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين .

وفيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية ، أعاد الجانبان تأكيد

بناء على دعوة من السيد / ميشيل بيزرا بريرا وزير الخارجية لجمهورية افريقيا الوسطى ، قام السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية بزيارة رسمية الى جمهورية افريقيا الوسطى خلال الفترة من ١٧ الى ١٩ يناير ١٩٨٩ .

وخلال هذه الزيارة عقدت في بانجي في الفترة من ١٧ الى ١٩ يناير ١٩٨٩ الدورة الثانية للجنة العليا المشتركة بين جمهورية مصر العربية وجمهورية افريقيا الوسطى برئاسة السيد الدكتور / بطرس بطرس غالي والسيد / ميشيل بيزرا بريرا وقد تضمن محضر اجتماع الدورة تسجيلاً لنتائج أعمالها التي حازت رضا الطرفين .

استقبل الجنرال اندريه كولنبا رئيس الجمهورية ورئيس الدولة والرئيس المؤسس لحزب التجمع الديمقراطي الافرووسطى السيد وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية الذي سلم نيابته رسالة صداقة وتضامن من أخيه السيد الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

ومن جهة أخرى ، عقد السيد الدكتور بطرس غالي اجتماعات مثمرة مع مسئولى الدولة والحزب الاتم بيانهم :

- السيد / مورييس عينو : رئيس الجمعية الوطنية .
- السيد / جوزيف مابنجي : السكرتير التنفيذي لحزب التجمع الديمقراطي الافرووسطى .

- السيد / جان لوى بسميس : وزير التعليم الوطني والتعليم العالي .
- السيد / جان ويلبيريو ساكو : وزير الصحة .
- السيد / ميشيل سالي : وزير الطاقة والنهدين .
- السيد / تيودور باجا يامبو : وزير الزراعة .
- السيد / جان بنجي : وزير الثقافة والفنون .

وقد أشاد السيد وزير الدولة للشئون الخارجية المصري ووزير الخارجية لجمهورية افريقيا الوسطى بالمستوى الممتاز للعلاقات بين الدولتين ، وهي علاقات قائمة في إطار تدعيم التعاون بين الجنوب والجنوب ، وأعاد الوزيران تأكيد الرغبة السياسية لحكومتيهما في توثيق وتدعيم وتنويع التعاون بينهما في كافة المجالات .

وفي هذا الصدد تم توقيع بروتوكول التعاون بين حزب التجمع الديمقراطي الافرووسطى والحزب الوطني الديمقراطي المصري ، والبرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي والتقني والعلمي بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية افريقيا الوسطى في مجالات الاعلام والفنون والثقافة والشباب والرياضة .

تقوم به حركة دول عدم الانحياز من أجل تدعيم السلام العالمى وتحقيق نزع السلاح النووى والتعايش السلمى بين جميع الدول ، واعادا تأكيد ايمانها بسياسة الحركة إزاء الكتلتين كما أعربا عن عزمهما مواصلة العمل من أجل اعلاء مثل الحركة ، ورحبا بنتائج مؤتمر وزراء خارجية دول عدم الانحياز الذى عقد فى نيقوسيا (قبرص) من ٧ الى ١٠ سبتمبر ١٩٨٨ . كذلك أكد الجانبان الحاجة الى التشاور والتنسيق بين الدول الاعضاء فى اطار التحضير لمؤتمر القمة التاسع لدول عدم الانحياز المقرر عقده فى بلجراد عام ١٩٨٩ .

رحب الجانبان بالتقارب بين القوتين العظميين وأكدا على ضرورة أن يصبح الوفاق عالميا وشاملا ومفتوحا لكى يتحقق له الدوام . وفى هذا الصدد أعربا عن أهمية التغيير الى الاتجاه للجوء للطرق السلمية لحل المنازعات القائمة فى الساحة الدولية ، ونوها بأثر التقارب بين الشرق والغرب على دول العالم الثالث والقضايا العادلة التى تدافع عنها هذه الدول .

أعرب الجانبان أيضا عن الأمل فى أن تمتد الإرادة التى حققت المناخ الحالى للوفاق فى العلاقات السياسية الدولية ، الى المجال الاقتصادى بغية اقامة نظام اقتصادى دولى أكثر عدالة بالنسبة لكافة الدول وبصفة خاصة دول العالم الثالث التى تواجه حاليا مخاطر تهدد خطط التنمية فيها .

وقد أعرب السيد الدكتور/ بطرس بطرس غالى باسم وفده وباسمه الشخصى - عن شكره وتقديره ، للاستقبال الأخوى الحار الذى لقيه ووفده فى جمهورية أفريقيا الوسطى . ووجه سيادته دعوة للسيد/ ميشيل بيزرا بريا وزير الخارجية لجمهورية أفريقيا الوسطى للقيام بزيارة رسمية لجمهورية مصر العربية ، وقد قبل السيد/ ميشيل بيزرا بريا هذه الدعوة بترحيب ، على أن يحدد موعدا فيما بعد بالطرق الدبلوماسية .

تم فى بانجى فى ١٩ يناير ١٩٨٩

عن حكومة
جمهورية أفريقيا الوسطى
ميشيل بيزرا بريا
وزير الخارجية

أهمية تسوية هذه المشكلة من خلال تنفيذ قرارات منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ذات الصلة ، ورحبا بقبول الأطراف المعنية للمقترحات التى تقدم بها سكرتير عام الأمم المتحدة فى هذا الصدد . وبإستعراض الموقف الاقتصادى فى أفريقيا ، أعرب الجانبان مجددا عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون الخارجية لأفريقيا . وأشادا بالنتائج الايجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الافريقية ، وبأنشطة مجموعة الاتصال المبحث الجماعة الدولية على تأييد عقد مؤتمر دولى خاص بالديون الخارجية لأفريقيا . وقد أعاد الجانبان تأكيد مساندتهما للنداء الذى وجهته منظمة الوحدة الافريقية بغية عقد هذا المؤتمر قبل نهاية عام ١٩٨٩ . كما رحبا بقرار منظمة الوحدة الافريقية عقد ندوة خاصة بالديون الخارجية لأفريقيا فى القاهرة خلال شهر أكتوبر ١٩٨٩ .

أبدى الجانبان اهتماما خاصا بمشكلة الشرق الأوسط ، ورحبا بإعلان دولة فلسطين المستقلة فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ . كذلك أكد الجانبان مجددا أن عقد مؤتمر دولى للسلام فى الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وطبقا لقرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و ٢٣٨ وبمشاركة جميع الأطراف المعنية يهىء أفضل الفرص للوصول الى حل سلمى عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط .

أما عن الحرب بين العراق وإيران ، فقد رحب الجانبان بموقف العمليات الحربية بين الدولتين وبقبولهما قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ الذى نص على وقف إطلاق النار والتسوية السلمية للنزاع . وفيما يتعلق بالتعاون العربى الافريقى والذى تهتم به بصفة خاصة كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية أفريقيا الوسطى ، أكد الجانبان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الافارقة والعرب الذين تجمعهم روابط التاريخ والحضارة والأمل المشترك فى مستقبل أفضل لجميع الشعوب الافريقية والعربية .

أكد الجانبان مجددا التزامهما بدعم الدور الاساسى البناء الذى

عن حكومة : جمهورية مصر العربية
الدكتور/ بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

بيان مشترك

زيارة وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى الى زائير

١٢ - ١٦ مارس ١٩٨٩

بعد مؤتمر دولى خاص بالديون الخارجية لأفريقيا .
وقد أعاد الجانبان تأكيد مبادئهما للدعاء الذى وجهته منظمة الوحدة الإفريقية بغية عقد هذا المؤتمر قبل نهاية ١٩٨٩ . كما رحبا بقرار منظمة الوحدة الإفريقية بعقد ندوة دولية خاصة بالديون الخارجية لأفريقيا فى القاهرة خلال شهر أغسطس ١٩٨٩ .
وفيما يتعلق بالتعاون العربى - الإفريقى ، والذى تهتم به بصفة خاصة كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية زائير ، أكد الجانبان أهمية دعم التضامن والتعاون بين الافارقة والعرب الذين تجمعهم روابط التاريخ والحضارة والامل المشترك فى مستقبل أفضل لجميع الشعوب الإفريقية والعربية .

أكد الجانبان مجدداً إلزامهما بدعم الدور الأساسى البناء الذى تقوم به حركة دول عدم الانحياز من أجل تدعيم السلام العالمى اللازم لتعاون الدول مع بعضها البعض .

رحب الجانبان بالتقارب بين القوتين العظميين ، وأكدوا على ضرورة أن يصبح الوفاق عالمياً وشاملاً ومفتوحاً لكى يتحقق له الدوام . وفى هذا الصدد ، أعربا عن أهمية التغيير الى الاتجاه للجوء للطرق السلمية لحل المنازعات القائمة فى الساحة الدولية .

أعرب الجانبان أيضاً عن الأمل فى أن تمتد الإرادة التى حققت المناخ الحالى للوفاق فى العلاقات السياسية الدولية ، الى المجال الاقتصادى بغية إقامة نظام اقتصادى دولى أكثر عدالة بالنسبة لكافة الدول وبصفة خاصة دول النام الثالث التى تواجه حالياً مخاطر تهديد خطط التنمية بها .

تطبيقاً لبروتوكول التعاون الموقع فى عام ١٩٨٧ بين البلدين فى مجال الطاقة ويهدف الاستفادة من الطاقة الكهربائية والمائية الموجودة فى جمهورية زائير ، اتفق الطرفان على القيام بدراسات جدوى لمشروع ربط شبكتى الكهرباء فى البلدين . وفى هذا الصدد قررا إعادة تأكيد الاتصالات التى سبق أن قامت بها الدولتان بطريقة منفردة مع بنك التنمية الإفريقى وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية من أجل الحصول على التمويل اللازم لهذه الدراسة .

وقد أعرب المواطن موبوتو نياوا عن شكره وشكر وفده للاستقبال الأخرى الحار الذى لقيه وفده بجمهورية مصر العربية ، وجدد سيادته الدعوة الموجهة للسيد الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس وزراء جمهورية مصر العربية بزيارة جمهورية زائير . ومن ناحية أخرى أكد سيادته الدعوة التى سبق توجيهها الى السيد الدكتور بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية لجمهورية مصر العربية للقيام بزيارة رسمية لجمهورية زائير . وقد قبل كل من السيد الدكتور عاطف صدقى والسيد الدكتور بطرس غالى هذه الدعوة بسرور ، وسوف يتم تحديد موعدا بالطرق الدبلوماسية .
حرر فى القاهرة بتاريخ ١٥ مارس ١٩٨٩

عن
حكومة جمهورية زائير
موبوتو نياوا
وزير الدولة للتعاون الدولى

بناء على دعوة من السيد الدكتور /بطرس بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ، قام السيد المواطن موبوتو نياوا وزير الدولة للتعاون الدولى لجمهورية زائير بزيارة رسمية الى جمهورية مصر العربية فى الفترة من ١٢ الى ١٦ مارس ١٩٨٩ .

وخلال هذه الزيارة ، عقدت فى القاهرة فى الفترة من ١٣ الى ١٥ مارس ١٩٨٩ الدورة الرابعة للجنة العليا المشتركة المصرية - الزائيرية برئاسة السيد الدكتور /بطرس بطرس غالى ، والسيد المواطن /موبوتو نياوا وقد تضمن محضر اجتماع الدورة تسجيلاً لنتائج أعمالها التى حازت رضا الطرفين .

وقد استقبل السيد الدكتور /عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية السيد وزير الدولة للتعاون الدولى لجمهورية زائير الذى أبلغ سيادته رسالة صداقة وتضامن شفوية من السيد المارشال موبوتو سيس سيكو الرئيس المؤسس للحركة الشعبية للثورة ورئيس جمهورية زائير لابلأغها للسيد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية .

وقد أشاد السيد وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى ، والسيد وزير الدولة للتعاون الدولى لجمهورية زائير بالمستوى الممتاز للعلاقات بين البلدين ، وهى علاقات قائمة فى إطار تدعيم التعاون بين الجنوب والجنوب ، وأعاد الوزيران تأكيد الرغبة السياسية لحكومتيهما فى توثيق وتكثيف وتنويع التعاون بينهما فى كافة المجالات .

ومن جهة أخرى ، عبر الوزيران عن ارتياحهما لتطابق وجهات النظر فيما يتعلق بالمشاكل الإفريقية والدولية الراهنة ، ووعدا باستمرار التشاور بينهما على مستوى منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة الأمم المتحدة للبحث عن حلول لهذه المشاكل .

وبالإضافة الى أوجه التعاون فى المجال الثنائى ، أعرب الوزيران مجدداً عن التزام كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية زائير بالاستمرار فى دعم التعاون الاقليمى وشبه الاقليمى ، تطبيقاً لأحكام خطة عمل لاجوس وبيانها الختامى .

أخذ الجانبان علماً بنتائج المؤتمر الوزارى الخامس لمجموعة الأندوجو الذى عقد فى القاهرة خلال الفترة من ٢١ أكتوبر الى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ ، وأكدوا من جديد ، اقتناعهما بأن التطبيق الفعلى لهذه النتائج يدعم أسس التعاون فى إطار مجموعة الأندوجو ، كذلك اتفق الجانبان على التعاون الوثيق بينهما من أجل ضمان نجاح المؤتمر الوزارى السادس لمجموعة الأندوجو المقرر عقده فى عام ١٩٨٩ .

وباستعراض الموقف الاقتصادى فى أفريقيا ، أعرب الجانبان مجدداً عن قلقهما العميق إزاء مشكلة الديون الخارجية لأفريقيا . وأشادا بالنتائج الايجابية للقمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية وبأنشطة مجموعة الاتصال المكلفة بحث الجماعة الدولية على تأييد

عن
حكومة جمهورية مصر العربية
دكتور /بطرس بطرس غالى
وزير الدولة للشئون الخارجية

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٨

«... مما تفخر به الجماعة العلمية العربية ، أن البحث عن مشكلات النظام العربي لم يعد حكراً كما كان من قبل على الباحثين الأجانب ، الذين كانوا بخطابهم الاستشراقي ، بكل ما يحفل به من تحيزات تمليها مصالح شتى ، يؤثرون على وعينا بمشكلاتنا ، من خلال التضخيم من السلبيات ، والتركيز على عوامل التناقض والخصوصية ، والتهوين من عوامل التشابه ، ونفى قدرة الأمة العربية على تبني مفهوم متجانس للعالم .

انتهى هذا العهد ، ونشأ جيل من علماء السياسة العرب ، الذين مارسوا البحث في موضوع النظام العربي ، مطبقين مناهج علمية دقيقة ، ولكن أهم من ذلك تبنيهم رؤية قومية ملتزمة ، لم تمنعهم في كثير من الأحيان من الموضوعية الواجبة ، ولا من ممارسة النقد والنقد الذاتي أحياناً .

ويمكن القول أن اتجاهات البحوث العربية في العقود الأخيرة ، تركزت على ثلاثة موضوعات رئيسية وهي أن كانت مترابطة ، إلا أنها متميزة في نفس الوقت .

أولاً : بحوث عن الجامعة العربية وتقييم دورها وقياس فاعليتها في مجال العمل العربي المشترك ، ومناقشة سبل تعديل سياقها وتطوير مؤسساتها وتحديثها .

ثانياً : بحوث عن النظام العربي ، نشأته ومراحل تطوره وأزماته ومستقبله .

ثالثاً : بحوث عن استشراف مستقبل الوطن العربي ، مع تركيز واضح على قضية التجزئة والوحدة «...»

« وليس غريباً أن يستقطب النظام العربي ومشكلاته اهتمام الباحثين الأفراد ومراكز الأبحاث المتخصصة فهو قضية الحاضر والمستقبل ، في عالم يتطور بسرعة ، على أساس من التكتلات الإقليمية الكبرى ، في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية التي تفرض بذاتها وبحكم قوانين حركتها ضرورة تغيير الهياكل السياسية على المستوى القطري والإقليمي والعالمي . ومن هنا يصبح بحث حاضر ومستقبل النظام العربي مسألة جوهريّة . »

(من المقدمة)

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

● مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام ومن أهدافه دراسة العلاقات الدولية بهدف تقديم بحوث علمية للتطورات والمصراعات ذات التأثير على الشرق الأوسط عامة وعلى الصراع العربي والإسرائيلي بصفة خاصة . ويدخل في هذا الإطار :

— التغييرات الرئيسية التي يمر بها النظام الدولي .

— المنازعات الدولية المعاصرة وطرق تسويتها .

— المنظمات الدولية والتكتلات والتحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

— الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي عامة والمجتمع المصري بوجه خاص .

● يتكون البناء التنظيمي للمركز من مجلس المستشارين ، مجلس الخبراء ، رئيس المركز ، مدير المركز .

● يتناول جهاز البحوث بالمركز بالبحث والدراسة الاهتمامات الرئيسية للمركز وهي : (أ) الدراسات السياسية والاستراتيجية (ب) الدراسات العربية والفلسطينية والإسرائيلية . (ج) الدراسات القارية المعاصرة .

● تضم مكتبة المركز الكتب والدوريات والنشرات والإحصاءات والأطالس المتخصصة التي تقدم موضوعات البحث والدراسة بالمركز ، فضلاً عن قسم خاص بالرسائل الجامعية وأرشيف المعلومات .

إدارة المركز : مبنى جريدة الأهرام — شارع الجلاء — القاهرة —
ت : ٧٥٥٥٥ ، ٧٤٥٦٦٦ ، ٧٥٨٢٢٢

رئيس المركز : دكتور بطرس بطرس غالي

مدير المركز : السيد يسسين

economic groups are presented to the new Council as valuable experiences and sources of inspiration, such as the GATT the EFTA and the LAFTA. A special stress is made on the Common Market and its achievements

The author concludes by stating the capacity of the four states-members in the ACC to assume their duties concerning their common development and prosperity. Structural economic similarities between these states make coordination and cooperation possible, through big common projects with mutual benefits and expanding trade inside the ACC.

THE FILE : (P. 72)

THE NEW ADMINISTRATION & CHANCES FOR AN EVOLUTION OF THE AMERICAN POLICY IN THE ARAB REGION:

- Introduction: Dr. Aly Eddine Hilal (P. 90)
- Orientations of the American Administration towards the Arab Region: Dr. Abdel Mon'eim Saïd

(P. 92)

- The New American Administration & the Arab-Israeli Conflict: Dr. Hala S'eoudi (P. 115)

- Chances for an Evolution in American Policy towards the Gulf under the New Administration: Dr. Oussama El-Ghazali Harb (P. 125)

- The American Policy towards the Arab Maghreb-Region: Dr. Gihad Aouda (P. 136)

- The Arab Causes in the Elections Campaign for American Presidency: Wahid Abdel Meguid (P. 142)

REPORTS:

- The Casablanca Summit & Egypt's Reintegration: Hassan Abu Taleb (P. 155)

- The Arab Maghreb Union: Ezzedin Shoukry (P. 161)

- Irakian Parliamentary Elections & Multipartism: Mohamed A.H. Zerd (P. 165)

- An Analytical Lecture in Tunisian Elections: Fathi A.Hussein (P. 168)

- Khomeini's Death and Conflict over power in Iran: Khaled El-Sergany (P. 171)

- Role of Egyptian Training Centers in Africa: Ambassador Ahmed Taha Mohamed (P. 176)

- Ethiopia: What After the Last Attempted Coup?: Fathi H. Atwa (P. 181)

- The European United States' Project 1992, Between the Possible & the Impossible: Dr. Thana-F. Abdallah (P. 185)

- Nato: Challenges after Age Forty: Dr. Mohamed A. El-Madah (P. 191)

- Troubles in Georgia & Nationalities' Problem in the Soviet Union: Ahmed A. Abdel Badie (P. 196)

- Sino-Soviet Summit: a New Phase in International Relations: Gammal Eddine M. Aly (P. 202)

- The American Plan to Settle the Third World's Debt: Nesrine S. Mare'i (P. 208)

- Parliamentary Elections and Political Changes in the Soviet Union: Amani M. Fahmy (p. 213)

- Afghanistan after the Soviet Withdrawal: Wafa Sarouat (P. 219)

- Politics & Finances in Japan: Nazira El-Effendi (P. 222)

- Parliamentary Elections in Sri Lanka & the Role of International Observers: Ambassador Ahmed Tewfik Khalil (P. 225)

- Intellectual Property between the GATT's Convention and the WIPO (World Intellectual Property Organisation): Mahmoud Daghash (P. 229)

STRATEGIC & MILITARY SECTION:

- The Impact of Geographical Environment on Arab National Security & its Defence (P. 235)

INTERNATIONAL CONFERENCES & ROUND TABLES:

- the XVIIth Conference of the Arab Lawyer's Union (Damascus: 19 - 22 June 1989) covered: Ahmed Youssri el-Kara'i (P. 239)

- Colloquium on the Arab Cooperation Council: Realities & Future Prospects: Dr. Attia H. Efendi (P. 245)

- Conference on Disarmement & Security in Africa: Tarek Abu Sinna (P. 248)

BOOK REVIEW

- Nuclear Weapons Tests: Prohibition or Limitation?: Josef Goldblat & David Cox (SIPRI, CIIPS, Oxford, N.Y. 1988) (P. 251)

CARTOONS FROM INTERNATIONAL PRESS: PERIODICALS: (P. 268)

- Palestine Uprising & the Search for Peace: Richard Murphy, Muhammad Hallaj-Meron Benvenisti, Rachid Khalidi, William Quant and Sari Nuseibeh (P. 271)

- L'Heure de l'Audace au Proche Orient: Amnon Kapeliouk, Mohamed Sid Ahmed, Samir Kassir. (P. 277)

CHRONOLOGY OF EVENTS: March, April, May 1989 (P. 283)

INTERNATIONAL DOCUMENTS (P. 297)

Conflict, no study exists on the actual Egyptian nuclear option. The author tries to fill this gap. After having defined some methodological remarks viewed as necessary, the author tries to trace the evolution of the Egyptian nuclear option, which has begun with its identification with the use of nuclear energy in order to produce electricity (a project that has finally been frozen since July 1986). Part I of this study deals with the evolution that happened in the official Egyptian conception of the Israeli nuclear capacity and the Egyptian reaction to it. Part II tries to view the changes that have influenced the Egyptian behavior and their consequences especially in the eighties. Finally, Part III tries to explain the impact of some defined factors on the Egyptian nuclear option. The study ends up by giving some answers to questions submitted in the introduction, such as the affirmation that nuclear capacity (for peaceful as well as military uses can only be a symbol of an accumulation of practical civilizational and multidimensional results. It is not a mean to power but rather a result of a reaction between many other factors, such as political, economic and social ones. Therefore, it is an error to adopt the only criterium of military power balance compared with the Israeli protagonist and one should deal with the matter as a whole civilizational challenge. Here, electric nuclear power becomes no less important than nuclear armement. If the latter symbolizes a military strength, the former reflects the whole power that ensures the efficiency in the use of the military weapon, when faced with the ennemy. (P. 24)

- THE PALESTINIANS & THE FORCE CONFLICT

Dr. Shafik EL- GABRA

The « intifada », initiated in December 1987, has brought new concepts about the use of violence and force. In this study, the author tries to define the nature of this phenomenon and the force that it represents, as a civil resistance coming from an unarmed palestinian society facing an armed israeli regime.

In the first part, a historical frame is given about the force conflict in the occupied palestinian land. Since 1967, the Palestinian resistance has been a reaction to the Israeli military superiority, imposed on palestinians i.e. a political struggle but having a military character, although reflecting a failure to

create military bases inside the occupied territories. Thus, from 1967 to 1971, liberation from outside was predominating in the ranks of the palestinian resistance, while waiting for a political settlement. Then, since 1973, the palestinian action aimed at liberating territories occupied in 1967, while resistance has covered all fields: political, cultural, administrative and economic.

The second part deals with the « intifada » itself that has carried the palestinian society from « history to the present and partly to the future ». The new force was a total revolution aiming at the « rapid and violent destruction of existing institutions and mobilizing new sectors of the society in civil rebellion, in order to buildup new political institutions. It has created a new balance of forces inside occupied Palestinian land.

Through the «intifada» the Palestinians have discovered their new strength. They have learnt, through a painful practice and challenge while unarmed, - that are the most difficult ways of indulging into violent action - the limits of their ennemy's strength. While challenging such a force, they are trying, with strong determination, to transmit the «intifada»'s message about this force and its limits, first to the public and second to the decision-makers in Israel. (P. 60)

- THE ARAB COOPERATION COUNCIL & PROSPECTS FOR ECONOMIC INTEGRATION. Dr. Rabah RATIB.

The author tries to present a clear picture of this new arab regional organism Is it a council «of poors» facing a «rich» one that is the Gulf Cooperation Council? What are the prospects for an Arab Common Market?

The first part presents the Arab Cooperation Council (ACC), its aims, then to what extent is it conform to the Arab League's Charter? and finally the author makes a comparative analysis of the ACC and the Gulf Cooperation Council.

The second part deals with the prospects for an economic integration to be initiated between the four states-members of the new Council. Such an endeavour leads the author to review the economic reality in the four states members in the ACC. Then he tries to see what prospects exist for a coordination between national economic policies and plans adopted by these states and how they will be able to overcome the imbalances and distortions that dominate their economies. Some existing forms of



Chairman of the Board and General Editor:

Ibrahim Nafei

AL SIYASSA AL DAWLIYYA

Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram)
(First Issue : July 1965)

Chief Editor:

Dr. Boutros Boutros-Ghali

Managing Editor

Sayyed Yassin

Sub- Managing Editor:

- Ahmad Youssef Al Karie

Editorial Assistants :

- Nabya Asfahany

- Sawsan Hussein

Direction, Edition & Advertising Office :

Al Ahram Building,

Al Galaa Street

Tel. Cairo 745666 and 755500

Telex No. 92001-92544 Ahram UN

Annual Subscriptions:

Egypt : 5 Egyptian Pounds,

Arab and African Countries (by Air Mail) : 20 \$

Other Countries (by Air Mail) : 35 \$

Contents

EDITORIAL:

EGYPT AND FOUR SUMMIT CONFERENCES

Dr. Boutros- Boutros GHALI

STUDIES:

INTERNATIONAL ARBITRATION & PEACEFUL SETTLEMENT IN THE TABA CASE:

Dr.Ahmed H. EL-RASHIDI

The author deals with the general rules that command arbitration as well as its implementation, concerning the Taba case. His analysis leads him to study three main points: the first point tries to define the real content of an international arbitration, with its characteristics and varieties, while the second point deals with the agreements that come out of an international arbitration and their specific conditions and stresses here on the importance of such agreements as these are taken into consideration by court and have the same validity as a constitution or a fundamental law, from the beginning of the trial and until the verdict is pronounced. The third and last point concerns the implementation system followed in order to implement a decision delivered by an international arbitration court, and concludes that the importance of this system lies in the fact that the aim pursued by an international arbitration, as a peaceful mean to settle disputes, can be reached only when all parties concerned have committed themselves to the implementation of such an arbitration. The two parties concerned in the Taba case have complied in the 15th March 1989 to the decision delivered in the 29th September 1988 by the international arbitration court and thus, a peaceful settlement has closed this case. (P. 8)

EGYPTIAN POLICY & THE NUCLEAR OPTION:

Dr.Nadia MUSTAFA

While prolific academic studies deal with the Israeli nuclear capacity as well as the nuclear diplomacy and the impact of the Israeli nuclear factor on the outcome of the Arab- Israeli

AL-SIASSA AL-DAWLYA

- INTERNATIONAL ARBITRATION & PEACEFUL SETTLEMENT IN THE TABA CASE

DR. AHMED H. EL RASHIDI

- EGYPTIAN POLICY & THE NUCLEAR OPTION

DR. NADIA MUSTAFA

- THE PALESTINIANS & THE FORCE CONFLICT

DR. SHAFIK EL-GHABRA

- ARAB COOPERATION COUNCIL: PROSPECTS FOR AN ECONOMIC INTEGRATION

DR. RABEH RATIB

- THE NEW ADMINISTRATION & CHANCES FOR AN EVOLUTION IN THE AMERICAN POLICY IN THE ARAB REGION

(FILE : DR ALY EDDINE HILAL)

- TROUBLES IN GEORGIA: THE NATIONALITIES' PROBLEM IN THE SOVIET UNION

DR. AHMED A. 'ABDEL BADI'E

السياسة الدولية

□ أبعاد التضامن العربي في حرب أكتوبر

د. إبراهيم عبد الله المسلمي

□ محاولات التجديد ومستقبل أوروبا الشرقية

د. السيد أمين شلبي

□ تخطيط السياسة الخارجية المصرية في عالم متغير

د. محمد السيد سليم

□ مؤثرات الانتفاضة على اقتصاديات فلسطين وإسرائيل

د. عاطف كمال علاونة

□ مناظرات افريقية ... قضايا التسعينات

ملف العدد : د. محمد السيد سعيد

□ حركة عدم الانحياز والاتجاه نحو التحديث

أيمن السيد عبدالوهاب

أكتوبر ١٩٨٩

الأمة



العدد (٩٨)
أكتوبر ١٩٨٩

السياسة الدولية

مجلة دورية
تصدر عن
مركز الدراسات
السياسية والاستراتيجية

صدر العدد الأول منها في أول يوليو ١٩٦٥

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
إبراهيم نافع

المحتوى

□ الافتتاحية :

- استراتيجية المستقبل لمنظمة الوحدة الإفريقية وحركة عدم الانحياز - د. بطرس بطرس غالي
□ الدراسات :

- ١٠ - أبعاد التضامن العربي في حرب أكتوبر - د. إبراهيم عبد الله المسلمي
٣٠ - محاولات التجديد ومستقبل الأوضاع في أوروبا الشرقية - د. السيد أمين شلبي
٤٤ - تخطيط السياسة الخارجية المصرية في عالم متغير - د. محمد السيد سليم
٥٨ - آثار الانتفاضة على الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي - د. عاطف كمال علاونة

مناظرات إفريقية .. قضايا التسعينات : ملف العدد :

- ٧٦ - تقديم الملف - د. محمد السيد سعيد
٧٨ - المناظرة حول شكل الحكم وطبيعة الدولة - حمدي عبد الرحمن
٨٤ - المناظرة حول النظام الإقليمي في إفريقيا - نبيه الأصفهاني
٨٩ - المناظرة حول مناهج تصفية النظام العنصري في جنوب إفريقيا - خالد زكريا السرجاني
٩٦ - المناظرة حول السياسات الاقتصادية في إفريقيا - د. محمد السيد سعيد
١١٠ - المناظرة حول تصفية الديون الإفريقية - عبد الفتاح الجبالي
١١٩ - قضية الاعتماد على الذات في إفريقيا - خالد زغلول
١٢٧ - قضية العلاقات العربية الإفريقية - أحمد يوسف القرعي
١٣٢ - مصر ومرحلة دبلوماسية جديدة في إفريقيا - محمد عيسى الشرقاوي
١٣٥ - وثائق منظمة الوحدة الإفريقية
□ التقارير والتعليقات :

- ١٤٦ - حركة عدم الانحياز والاتجاه نحو التحديث - أيمن السيد عبد الوهاب
١٥٠ - الأزمة اللبنانية .. إلى أين ؟ - فتحي على حسين
١٥٣ - الجزائر : عملية التحول لتعدد الأحزاب - عز الدين شكري
١٥٨ - الاضطرابات الأخيرة في الصومال ومستقبل الاستقرار السياسي - فتحي حسن عطوة
١٦٢ - أنجولا بين الحرب الأهلية وفاق عملية السلام - علاء سالم
١٦٦ - أبعاد الصراع الموريتاني السنغالي - هويدا عدلى رومان
١٧٠ - الصين وفيتنام على طريق المصالحة - مصطفى أحمد علي

سعر بيع النسخة

داخل مصر : ١٢٥ قرشاً

خارج مصر : لبنان ٧٠٠ ليرة ، الأردن ١٥٠٠ فلس ، العراق ٢٠٠٠ فلس ، الكويت ١٥٠٠ فلس ، السعودية ١٥ ريالاً ،
المغرب ٣٠ درهماً البحرين ١٣٠٠ فلس ، الدوحة ١١ ريالاً ، دبي ١١ درهماً ، أبو ظبي ١١ درهماً ، مسقط واحد ريال
عماني ، غزة والضفة والقدس ١٥٠ سنتاً ، الخرطوم ٧ جنيهات ، لندن ٢٠٠ ين

نائب مدير التحرير
أحمد يوسف القرعى
سكرتيرا التحرير
نبية الأصفهاني
سوسن حسين

رئيس التحرير
د . بطرس بطرس غالى
مدير التحرير
السيد يسين

- ١٧٦ باكستان واستراتيجية التوازن الاقليمى فى جنوب اسيا - محمد السعيد ادريس
- ١٨٧ محاولات التسوية السلمية فى كمبوديا بين التوازنات الخارجية والصراعات الداخلية - جمال الدين محمد على
- ١٩١ أزمة السياسة والحكم فى اليابان - ياسر على هاشم
- ١٩٨ نقابة تضامن ومسيرة الاصلاح الديمقراطى فى بولندا - د . ثناء فؤاد عبد الله
- ٢٠٤ بريطانيا والعملية الأوروبية الموحدة - نسرین سامح مرعى
- ٢٠٨ الانتخابات اليونانية وعدم الحسم - بدر عبد العاطى
- ٢١١ المائز الأمريكى فى بنما - احمد مصطفى العملة
- ٢١٥ قمة باريس الصناعية وقضايا العالم الثالث - امانى فهمى
- ٢١٩ المنهج الغربى والواقع العربى : الانفصال المزدوج - نبيل عبد الفتاح
- ٢٣١ *الاتدوجو : والتكتلات الاقليمية الافريقية - طارق حسنى ابوسنة
- في الاستراتيجية العسكرية :
- ٢٣٥ توازن القوى العربى الاسرائيلى فى حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ (دراسة مقارنة) - د . جمال على زهران
- ٢٤٧ القضاء : اقصى الاراضى الجيوبوليتيكية المرتفعة الجديدة - احمد محمود عبد الحليم
- ٢٥٣ الهند وتكنولوجيا الصواريخ الباليستيكية - احمد ابراهيم محمود
- ندوات ومؤتمرات دولية :
- ٢٥٩ * الندوة الدولية عن أزمة ديون افريقيا الخارجية - د . حسن جاد الحق
- ٢٦٢ الدورة الرابعة والعشرون لمجلس وزراء الاعلام العرب - محمد على المداح
- ٢٦٤ مؤتمر أفاق الاعلان العربى - غادة رأفت
- مكتبة السياسة الدولية :
- ٢٦٧ يوميات جيسى جاكسون فى الحملة الانتخابية للرئاسة
- ٢٦٨ المؤلفات العربية السياسية
- مجلات السياسة الدولية :
- ٢٨٦ * أوروبا الغربية و أفاق ١٩٩٢ (مقدمة المجلات) - اعداد : سوسن حسين
- ٢٨٧ فكرة اخرى عن أوروبا - كلود جوليان
- ٢٩٠ انعكاس أوروبا - جون ديفورك
- ٢٩٤ أوروبا فى مواجهة خيارين - بول مارى دولاجورس
- شهریات الأحداث الدولية :
- ٢٩٨ يونيو ، يوليو ، اغسطس ١٩٨٩

الإدارة والتحرير والإعلانات

شارع الجلاء - القاهرة

ت : ٧٥٥٥٠٠ - ٧٤٥٦٦٦

الاشتراكات السنوية : داخل جمهورية مصر * جنيهاً . اتحاد البريد العربى الاقليمى
بالبريد الجوى ، ٢ دولاراً ، باقى دول العالم بالبريد الجوى ٣ دولاراً

إستراتيجية المستقبل لمنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز

مع غروب شمس يوم الرابع والعشرين من يوليو ١٩٨٩ ، بدأت رئاسة الرئيس محمد حسنى مبارك لمنظمة الوحدة الأفريقية ، ولادة عام كامل ..

إنها المرة الثانية التى يتولى فيها رئيس مصرى مسئولية رئاسة هذه المنظمة الإقليمية منذ تأسيسها عام ١٩٦٣ ... وكانت المرة الأولى عام ١٩٦٤ ، عندما انتخب جمال عبدالناصر رئيسا للمنظمة بعد عم واحد من تأسيسها عندما عقدت القمة الأفريقية الأولى فى القاهرة . وقد جاء انتخاب عبدالناصر رئيسا لأفريقيا فى ذلك الوقت ، تقديرا لدور مصر البارز فى تأييدها ودعمها لحركات التحرير الأفريقية .

وبعد مرور خمسة وعشرين عاما يأتى انتخاب الرئيس حسنى مبارك تقديرا لسياسته فى خدمة القضايا الأفريقية على المستوى الدولى ولدوره فى دعم العلاقات الدولية والسلام العالمى ، وتأكيدا لمكانة مصر والثقة فيما تستطيع أن تقوم به لدفع القارة الأفريقية نحو التنمية والاستقرار والتقدم .

وفى الحقيقة ، ظلت مصر على مدى ربع القرن الفائت ، تحرص على تأكيد إيمانها وتمسكها بمنظمة الوحدة الأفريقية ، ذلك التجمع الأفريقى الكبير الذى كان بحق بداية مرحلة جديدة وحاسمة فى تاريخ شعوب قارتنا ، ومسيرة نضالها البطولى من أجل الحرية والاستقلال والوحدة ، والعمل على تحقيق التقدم . كما تميزت ممارسات مصر ونشاطاتها داخل منظمة الوحدة الأفريقية ، بالعمل الدائب على دعم قدراتها وزيادة فعاليتها فى مواجهة المشاكل الأفريقية ، وفى مد جسور التعاون والترابط بين الدول الأفريقية جميعا فى كافة المجالات ، من أجل الصالح المشترك لشعوب القارة بأسرها .

وإن تعيش الدبلوماسية المصرية هموم افريقيا بفكرها ووجدانها ، فإنه من الطبيعى أن يرتبط نشاطها عضويا بالقضايا الأفريقية ، وكان ذلك منذ ابداءة الأولى لقيام منظمنا ، ففى المؤتمر الأول للقمة الأفريقية الذى عقد بالقاهرة فى يوليو عام ١٩٦٤ ، نبهت مصر على لسان جمال عبدالناصر فى خطابه الافتتاحى للأخطار المحتملة الكثيرة ، وحددت من بينها أربعة على وجه التحديد :

أولا : خطر أن تنهض القيادات الثورية لقارتنا فى تعقيدات البيروقراطية ومشاكل السلطة بعد الحكم ، وتبتعد عن جماهيرها الواسعة .
ثانيا : خطر أن تتبدد الطاقات الثورية الشعبية التى صنعت الحرية السياسية ، والتى يتعين الحفاظ عليها وتوجيهها لتصنع الحرية الاجتماعية .

ثالثا : خطر أن تنعكس حركة التحرير فى بقية أجزاء القارة ويهتز أمام الشعوب المقاتلة مثلها الأعلى الذى تتطلع اليه .
رابعا : خطر أن يعود الاستعمار الى تحكم جديد أشد وأعتى من تحكم ما قبل الاستقلال ، تحكم يستمد ضراوته وشراسته من العجز ومن الحاجة .

« ان شعب مصر الأفريقى ليفخر بالانتساب
معكم الى الأسرة الأفريقية ، ويسعد بالارتباط بكم
تراثا وحضارة ومصلحة »

من خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك
امام القمة الأفريقية الخامسة والعشرين
يوم ٢٤ يوليو ١٩٨٩

ومع أن افريقيا قد ناضلت نضالا بطوليا من أجل مواجهة هذه الأخطار ، وبالرغم من تسليحها بكل الوعى والادراك ، فماتزال هذه الاخطار
في جوهرها العام ومضمونها الأساسى ، هى التى تشكل التحديات الحقيقية لمسيرة الثورة الأفريقية صوب المستقبل الأفضل .
فالخطر الأول انما يكمن معناه في مشكلة الديمقراطية بكل أبعادها وتعقيداتاتها ، ذلك ان ارادة الحياة في القارة الأفريقية
انما تؤكد قوتها وعمقها حين تربط بين الدعوة الى الحرية وبين استكشاف الشخصية الأفريقية ، وحين تنطلق الى العمل
من أجل تحرير وتنوير الانسان الأفريقى وبعث الحيوية الخلاقة فيه .
وتدرك افريقيا اليوم بوضوح ويقين ، ان تاريخ الانسان يرتبط بتاريخ الحرية ، فحيث يذكو أوار الحرية ، تتفتح الملكات
ويزدهر العلم ويعلو مستوى الثقافة والفن ويرقى المجتمع وتقوم الحضارات .
ولاشك ان اقرار منظمة الوحدة الأفريقية للميثاق الأفريقى لحقوق الانسان والشعوب عام ١٩٨١ ، ثم انتخاب اللجنة
الأفريقية لحقوق الانسان والشعوب عام ١٩٨٧ ، كان ادراكا من افريقيا بأن الأنماط الاجتماعية السائدة حاليا والتى تميل
الى التفرقة وانعدام المشاركة السياسية ، من شأنه التشجيع على وجود قاعدة ضيقة لصنع القرارات والافتقار الى مناقشات
شعبية حول السياسات الأساسية للتنمية الوطنية وحول تنفيذها .
ان احترام وحماية الديمقراطية الأفريقية ، ليس سوى تجسيد للجهود المبذولة للوفاء بمسئولية المستقبل الأفريقى ، لأن
اطلاق طاقات الانسان الأفريقى ، هو وحده القادر على استخلاص مجتمعاتنا من آثار التخلف ، ودفعها الى آفاق التقدم
الحديثة ، لكى تلحق بركب التطور ، وتعوض مافاتنا في زمن تتسارع فيه خطى العلوم والتكنولوجيا .
اننا نعيش اليوم والمسافة بيننا وبين من سبقونا الى التقدم لاتضيق مع جهدنا ، ولكن تزداد اتساعا بحكم الثورة العلمية
واحتمالاتها التى تقارب احلام الخيال .
كما اننا نواجه دفعا متزايدا من آمال شعوبنا التى أضناها الحرمان وتريد أن تتجاوز الماضى وتهرع لاحقة بالمستقبل .

واما الخطر الثانى ، فهو الذى يتمحور حول مشكلة التنمية والتغيير الاجتماعى والاقتصادى ، ذلك أن شعوبنا ، حينما كافحت من أجل
تحقيق الاستقلال ، انما ارادت الى جانب ذلك ، ان يكون الاستقلال مضمونا اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ، يصون كرامة البشر ، كما يصون
الاستقلال كرامة الأرض .
وشعوبنا التى قاست وتقاسى من مهانة التخلف وأزمات الجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية التى أودت بحياة الملايين ومازالت تتهدد
ملايين أخرى بالجوع والتشرد ، لتعرف مدى أهمية تأكيد حق الشعوب والمجتمعات في التنمية ، وضرورة توفير تضامن قارى افريقى فعال
من أجل تحقيق التعاون والتكامل .
ان بلداننا التى تضم أوسع الجماهير الأفريقية المتعطشة الى التغيير ، والطامحة الى التطور ، لمطالبة - أكثر من أى وقت مضى - بتوحيد

قواها من أجل الكفاح معا والانتصار معا ، ذلك ان ما يربط بيننا من وشائج الأخوة والمصير الواحد ، وما يواجهنا جميعا من تحديات هائلة ، ومشكلات معقدة ، ليفرض علينا تركيز الجهد في بناء جسور التفاهم ، ويملي على حكوماتنا الانصراف الكلى الى أداء واجبها ، في ثقة بالنفس لا تهتز ، وایمان بشعوبنا الطيبة لا يتزعزع .

ان التحدي الذي يواجه افريقيا ، يتطلب منا جهدا جماعيا مشتركا يتناسب مع مستوى الهدف الكبير الذي عزمنا على تحقيقه من أجل اقامة التكامل الاقتصادي الأفريقي بحلول عام ألفين وفقا لخطة عمل لاجوس ، وهى الخطة التى اشتركت في اخراجها ، وأتحمس من أجل تنفيذها .

ويظل الهدف الأهم للخروج من مأزقنا ، أن نواصل العمل على تعميق مفهوم الاعتماد على النفس فرديا وجماعيا ، وذلك بمضاعفة حجم التعاون الاقتصادي داخل الجماعة الافريقية .

ان حكومة مصر ، التى تستهدى بخطة عمل لاجوس ، والتى تؤمن بضرورة استكمال الجهود من أجل دعم وتعميق علاقات التعاون الاقتصادي والتقنى بين مختلف الدول الأفريقية ، تواصل خطتها في ايجاد آلاف الخبرات لكافة الدول الأفريقية الشقيقة ، على المدى القصير والمدى الطويل ، في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، اسهاما في خطة التنمية الأفريقية وبناء لسوق العقول الأفريقية المشتركة ، التى تمهد السبيل لسوق السلع الأفريقية المشتركة ، واثراء لمفهوم التعاون بين الجنوب والجنوب . ان على افريقيا أن تتمسك اليوم بوعى وأصرار ، بشعار الاعتماد على الذات ، ذلك أن الاعتماد على النفس هو قبل كل شيء موقف فكرى ، واقتناع ذاتى بأن بوسع شعوبنا ان تحقق التنمية المنشودة ، وأن عليها ان تكتشف وسائلها واساليبها وغاياتها في ذاتها ، ولا شك أن مسؤولية هذا الموقف تقع - في المقام الأول - على المثقفين والقادة الطليعيين من أبناء افريقيا .

ان طلائعنا المثقفة وكادراتنا المثوبة التى يربطها بأوطاننا وشعوبنا وشائج الحب والولاء ، عليها أن تتجه نحو جماهيرها في تواضع وتفتح ، لتحلل افكارها وتطلعاتها ، ولتقيم معها الحوار الذى يذكى جذوة الابداع ، ويفضى الى حلول أصيلة وجديدة لقضايا التنمية في بلادنا ، وذلك من خلال الالتحام بخضم الحياة الواقعية ، وبتفجير طاقات المشاركة الشعبية للملايين الأفريقية الصاعدة . اننا نعيش في عالم تزيد فيه مطالب الانسان الأفريقى ، الحقبة والمشروعة ، ولا يمكن الوصول الى قرب الوفاء بأمال شعوبنا الواسعة ، إلا بعمل منظم يقتضى تعبئة وطنية تقوم بالارادة الديمقراطية للشعوب ، ويفرض عليها - بالرضا والوعى - توضيحات لا مفر منها ، حتى يتحقق الانطلاق .

كفى افريقيا وقوفا في مفترق الطرق ، ان قارتنا الثرية لتزخر بالحضارات والثقافات والموارد البشرية ، الى جانب ما يمكن في طبائع اراضيها من خيرات قياضة وطاقات جبارة ، هى الكفيلة وحدها بأن تؤهلها - لو عرفت كيف توحد صيغتها - الى تبوء مكانة رفيعة بين سائر قارات العالم .

واذا كانت مصر مع شقيقاتها الأفريقيات ، تعمل بكل جهد على تدعيم التضامن الأفريقى على اتساع القارة ، فانها تدرك في نفس الوقت مدى حيوية وجوهرية تأكيد التضامن العربى - الأفريقى ، داخل القارة وخارجها . وتؤمن مصر ايمانا عميقا بأن الوعى الصحيح بالحقائق الموضوعية في كل من العالم العربى وافريقيا ، ليدفع اليوم بالحاح الى أن نتجاوز الأزمة الراهنة ، فنقتنص الفرصة الواعدة ، فننفض عن أجهزة الحوار العربى - الأفريقى ، ما ران عليها من جمود ويكود ، وندفع بدماء الحياة في شرايين النفع المتبادل والتعاون المشترك والصالح الجماعى .

ولسوف تضع مصر هذه المهمة في رأس قائمة اولوياتها في مجال العمل الأفريقى المشترك ، ذلك أن الجمع بين العالمين العربى - والأفريقى سيكون علامة فارقة لمستقبل جديد ، من المؤكد انه سيختلف عما نعيشه من أوضاع غير مواتية لكلانا في الحاضر .

ويجسد الخطر الثالث مشكلة العدوان العنصرى على حرية شعبنا الأفريقى في جنوب افريقيا ، فعلى الرغم من انتصارات الحرية على مدى ربع القرن الفائت ، التى رفعت عدد الدول الأفريقية المستقلة الأعضاء في منظماتنا من خمسة وثلاثين دولة الى خمسين دولة ، إلا اننا ما نزال نعيش في افريقيا واحدة من التحديات المهينة والأكثر استفزازا ، تلك التى تكمن في أن التحرير الأفريقى لم يكتمل حتى الان ، طالما يجسد النظام العنصرى البغيض في جنوب افريقيا الخطر الحقيقى أمام مستقبل التطور والتقدم لشعوب القارة الأفريقية . فما فتئت حكومة جنوب افريقيا العنصرية تواصل ممارساتها في التمييز والتفرقة في أبشع صورة عرفتتها الانسانية ، كما تواصل الزج بأبطال الحرية من أبناء المؤتمر الوطنى الأفريقى وعلى رأسهم المناضل مانديلا في السجون ، وفي اجراء المحاكمات غير العادلة ، وفي اصدار أحكام الاعدام ضد المكافحين في سبيل الكرامة وحقوق الانسان .

ان شعب ناميبيا البطل الذى ظل يواصل كفاحه الدؤوب ، بلا هوادة منذ عام ١٩٦٦ ، لم يرهبه الجنون العنصرى ، فمضى يرفع أعلام المقاومة ، وراء منظمة سنابو ، الممثل الشرعى الوحيد والقلعة القوية للشعب الناميبى ، التى قادت النضال الشرس من أجل تصفية احتلال جنوب افريقيا غير الشرعى لاقليم ناميبيا ، ومن أجل انهاء ذلك العدوان الصارخ على ارادة شعب ناميبيا ، حتى فرض اعلان استقلال ناميبيا في أول ابريل ١٩٨٩ .

واذ يشرفنى اليوم أن أتوجه - باسم شعب وحكومة جمهورية مصر العربية - بتهنئة الشعب الناميبى الذى خاض حربا تحريرية ضارة في مواجهة قهر الاستعمار و صلف العنصرية ، فانى أود التأكيد على أن افريقيا كلها ستظل تحمل كل مشاعر

الاعزاز والاعجاب والتقدير لبطولات هذا الشعب ، ولتضحيات شهدائه الأبرار الذين يكلل همامتهم غار الفداء والاقدام والخلود .

وفي الحقيقة ، فإن شعبنا الأفريقي في ناميبيا مازال يخوض في هذه اللحظات ، مواجهة حرجة مع طغيان وبطش ومؤامرات حكومة جنوب افريقيا ، اذ مايزال النظام الاستعماري العنصري في بريتوريا ، يتحدى مشاعر الرأي العام الأفريقي والعالمي جميعا ، عن طريق وضع العراقيل أمام الارادة الشعبية وتدبير الخطط والمكائد من اجل تزيفها وفرض البهتان عليها .

ولكننا نحن أحرار افريقيا ، ومعنا أحرار العالم ، نقف اليوم لهم بالمرصاد من اجل المطالبة بالتطبيق الدقيق لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ الصادر في سبتمبر ١٩٧٨ ، الذي جاء تجسيدا للارادة الاجتماعية لشعوب العالم ، والذي يتضمن خطة الأمم المتحدة التي تشكل الأساس السليم الذي لاقي اجماع الأسرة الدولية للتسوية السلمية لمشكلة ناميبيا ، عن طريق انسحاب قوات جنوب افريقيا ، واجراء انتخابات حرة تحدد لها يوم الخامس من نوفمبر ١٩٨٩ ، تحت اشراف المجتمع الدولي الممثل في الأمم المتحدة .

وترى حكومة جمهورية مصر العربية ، التي تعتز بالاسهام بعدد من قوات الشرطة الدولية المكلفة بالاشراف على انسحاب قوات جنوب افريقيا من الوطن الناميبي الحبيب ، ان ماجرى ويجري من احداث يؤكد اهمية تواجد قوات حفظ السلام الدولية بناميبيا ، بل وضرورة زيادة حجم هذه القوات ، بما يكفل ادائها للمهمة المكلفة بها ، وحتى يتسنى للجهود المبذولة ان تصل الى اهدافها النبيلة ، ويحصل الشعب الناميبي الشقيق على حقوقه الكاملة في الحرية والاستقلال . واننا ندرك ان القوى المعادية لحرية الشعوب ، والعنجهية العنصرية الحمقاء لن تستطيع ايقاف ساعة التاريخ ، ولن تستطيع اعادة عقاربها الى الوراء . وان اقصى ماتستطيعه هذه القوى المعادية لحرية الشعوب ، لايمكن ان يكون اكثر من عارض عابر . ومع ذلك ، فاننا لانستطيع ان نعتمد على حركة التاريخ وحدها ، وانما لابد من تدعيمها بنضال مشترك عميق ومتسع .

وفي الحقيقة ، فإن شعبنا الأفريقي في ناميبيا ليضرب المثل من جديد ، ويقيم البرهان الساطع ، على ان معارك الحرية لاتواجه إلا بالنضال الايجابي الواعي ، ولا تقايل إلا على الأرض في مواجهة قوى الاستعمار والعنصرية والصدام معها ، ولايمكن ان تكون لها غير نتيجة واحدة ، هي دحر الاستعمار وتصفية وجوده .

واننا لنحسب أن جنوب افريقيا ، قد حانت اليوم ساعة ادراكها للدرس التاريخي الذي لته لها ابناء شعبنا في ناميبيا ، كما اننا نعلن للعنصريين المسكين بمقاليد الأمور فيها ، وبكل الوضوح والحسم ، ان استقلال ناميبيا ، هي البداية لعملية التحرير الشاملة ، لأشقائنا في الجنوب الأفريقي ، ولسوف لا يهدأ نضال شعوب القارة بأسرها وكل احرار العالم ، حتى يتم تصفية بؤرة التمييز العنصري والابارتيد في جنوب افريقيا ، التي ستظل تصدم الضمير الأفريقي والضمير الانساني في كل مكان .

وعلينا ان ندرك - في ذات الوقت - ان النضال الذي تخوضه افريقيا ضد جنوب افريقيا لايقف عند حدود افريقيا ، وانما يتجاوزها الى النطاق العالمي ، اذ يقف الى جانب نضالنا كافة الشرفاء واصحاب الضمائر الحية حتى في داخل جنوب افريقيا . واذا ماأضيف الى ذلك ، الغليان الداخلي الذي يجتاح شعبنا الأفريقي في الجنوب ، وماتخوضه حركات التحرير من كفاح لا يكل ، فإن بشائر النصر وارتفاع رايات الحرية على كل افريقيا ، ستكون حقيقة آتية في يوم قريب لا ريب فيه .

واخيرا فإن الخطر الرابع هو الذي يتمثل في « المشكلة الاقتصادية » . وفي الحقيقة فإن قارتنا تواجه منذ الاستقلال وحتى الان ، مااسميه بتحديات الحياة ، او قل تحديات البقاء . فافريقيا لاتزال تئن تحت وطأة التخلف المروع الذي تعيش في ظلاله اغلبية شعوب القارة . وهو يصنع تفاوتاً شديداً بين مستويات المعيشة على ارضها ، ومستوياتها على قارات اخرى سبقت في التقدم . وهذه مشكلة لاتمس كرامة القارة وحقوقها المشروعة فحسب ، وانما هي ذات اثر خطير على السلام العالمي . فكيف يمكن ان يستقر السلام بين الفنى الفاحش وبين الفقر المدقع في عالم تلاشت فيه المسافات ؟؟

ان المشاكل الرئيسية التي نكبت بها افريقيا ، ليست في الواقع إلا نتاج تفاعل مأسوي بين فقر مدقع ومستويات من الانتاجية منخفضة الى درجة سحيقة ، في بنية تتسم بنقص خطير في الهياكل الاساسية الرئيسية ، وبصورة خاصة في مجالات رأس المال المادي ، والقدرة على القيام بالبحوث والدراسات التكنولوجية ، وتنمية الموارد البشرية التي لاغنى عنها في اقتصاد متكامل وديناميكي . وتعمل عدة مشاكل اخرى متعددة ، مثل الضغوط التضخمية وعدم استقرار عائدات التصدير ، والعجز في ميزان المدفوعات ، وعيب الدين الآخذ في الارتفاع ، وعدد من العوامل الخارجية والطبيعية الأخرى ، التي تؤثر على الأداء الاقتصادي لأفريقيا ، على تفاقم هذه الأزمات المركبة والرهية . لقد أن الوقت لأن يتنبه الرأي العام الدولي الى المأساة التي تعيشها افريقيا ، اذ أننا نبذل حالياً جهوداً جبارة سعياً الى تحقيق التنمية ، بيد ان ثمار هذه الجهود تتبدد في سداد ديون لانهاية لها ، لم تجن منها شعوبنا الكادحة ، اية فائدة اقتصادية ملموسة ، الى حد اننا خالصنا الى

استنتاج مثير مفاده أننا مضطرون لأن نفرض على أنفسنا بذل تضحيات هامة ، وإن نكد ونكدج بدرجة أكبر من أجل تمويل العدم .
لعل هذا الوضع المأسوي ناجم أساسا من تراكم متأخرات ديوننا ، فضلا عن الزيادة المستمرة في أسعار الفائدة ، ونقص تدفق رؤوس الأموال الجديدة ، والتقلص المستمر في حصيلة صادراتنا من جراء التدهور المتسارع في بنية اقتصادية دولية ، تتأثر بالمارسات النقدية وبالقيود الحمائية ، ويعصف بها مجرد أهواء أسواق مالية واسواق للسلع الأساسية ، لاتدفعها سوى شهوة الكسب .
إن دأبنا لن يخسروا بالجلوس معا حول مائدة واحدة ، لكي نبحث معا أفضل الوسائل الكفيلة بالخروج جميعا من الطريق المسدود الحالي الذي يؤزم علاقاتنا دون مبرر ، ويفوت فرص احراز تقدم جديد علينا جميعا وعلى الانسانية برمتها .
إننا نناشد الشمال ببدء حوار جاد ومثمر مع الجنوب ، ولعل مبادرة الدول الأربع التي تبلورت منذ البيع في باريس ، هي الخطوة العملية الأولى على طريق وحيد يستهدف تحقيق التكافل الانساني وتدعيم السلام العالني .

وهكذا ، اضع امامكم أخطارا أربعة تشكل معا مهمات أربع ، هي البنود الأهم على جدول أعمال افريقيا ، أو هي ملامح استراتيجية العمل الأفريقي المشترك ، التي تتعقد أراقتنا ، ويتأكد تصميمنا على تنفيذها وعلى وضعها موضع التطبيق العفلي ، من أجل مواجهة مسئوليات الغد الذي تتطلع اليه افريقيا .
ليس أمامنا سوى العمل بكل جهد من أجل صياغة مصير افريقيا ، وتعويض التخلف الذي أرغمت عليه قروننا طويلة من الزمان ، وتفجير طاقات التقدم الانساني في جميع المجالات ، وتطوير حياة شعوبنا الى مستقبل تشرق فيه شمس التقدم ، وتتوهج على امتداد أفقه أنوار الأمل .

شهدت العاصمة اليوجوسلافية بلجراد انعقاد القمة التاسعة لبلدان عدم الانحياز خلال الفترة من ٤ - ٧ سبتمبر ١٩٨٩ ، وقد أوشك العقد الثالث من عمر الحركة أن يكتمل .
فإذا كان المؤتمر الأول للحركة قد بشر بفلسفة عدم الانحياز في جمع الشمل حول منهاج وأهداف نضال العالم الثالث من أجل التحرر وحمل عبء الأمانة التي تتمثل في تدعيم السلام العالني وتعزيز الأمن الدولي ، فإن المؤتمر التاسع يضطلع بعبء الأمانتين ، أمانة الوفاء لرصيد الحركة ولكفاح بلدانها طيلة عقود ثلاثة ، وأمانة السعي لتجديد شباب الحركة بتطوير وسائل عملها وتكييف هياكلها وأساليبها مع المستجدات على الساحة الدولية ، وعلى ساحة العالم الثالث ذاته .

ولعل من أبرز ملامح المتغيرات العالنية التي تفرض نفسها على الساحة الدولية في عالمنا المعاصر ، ما يمكن رصد من تطورات جوهرية تتجسد في التقارب السوفيتي الأمريكي ، الأمر الذي يرقى إلى مستوى مرحلة نوعية جديدة في العلاقات السياسية ، تتعاصر مع انتهاء القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين .
وإن كان استبدال المسار التفاهمي بين الدولتين الكبيرتين ، بالتسار التصارعي بينهما ، لا يعنى تقلص دور حركة عدم الانحياز ، فإنه لا يمكن للحركة في نفس الوقت ، أن تتجاهل تلك المعطيات الجديدة التي غدت تقوم عليها العلاقات الدولية .
فإذا ما كان التقارب السوفيتي - الأمريكي يعنى انحسار المجابهة العسكرية على النطاق الكوني ، بما يفسح معه الأمل في ابتعاد المنازعات الإقليمية عن آتون الحرب الباردة ، فإن من شأن ذلك أن تنهيا الأرضية الملائمة للتوصل إلى تسويات مناسبة لهذه المشكلات ضمن إطار محلي وعبر الأطراف المباشرين لها . ولهذا من الضروري أن يتعاضد دور حركة عدم الانحياز ، ويتأكد لها القدرة والفعالية في تسوية المنازعات التي تنشب بين أعضائها على أساس من مبادئ الحركة ومثلها العليا .

وتدرك حركة عدم الانحياز كذلك أن هذه المرحلة الجديدة والتي تتسم بوجود نظام دولي متطور وديناميكي ، فإنها تتسم في ذات الوقت بظهور مشكلات ذات طبيعة جديدة وغير مسبقة مثل حماية البيئة من التلوث ، ولذلك فلا بد من تضافر جهود جميع دول العالم لمواجهة هذه المشكلات والتفان مع خطورة مثل هذه المشكلات .

ويمكن القول أن مؤتمر القمة التاسعة قد وضع يده على حقيقة الأزمة المزدوجة التي تواجهها حركة عدم الانحياز بالفعل ، وهي أزمة هوية وأزمة دور . فأزمة الهوية مبعثها أن الحركة قد نشأت في ظروف استقطاب عالني بين القوتين العظميين ، لترفض الانحياز المسبق إلى أي منهما ، لكن الظروف قد تغيرت الآن . فالوفاق حتى وإن كان لم يزل في بداياته ، يعنى أن الثنائية التي قسمت العالم منذ الخمسينات قسمة واضحة ، لم تعد قائمة على الأقل بذات الصورة السابقة .
وقد تبلورت رؤية الحركة في مؤتمرها الأخير في أن الهوية الصحيحة التي تضمن استمرار الحركة واستمرار فعاليتها ، هي أن تصبح حركة عدم الانحياز حركة العالم الثالث كله ، التي تبحث عن حلول واقعية للمشاكل التي تواجهها ، تتخطى الاستقطاب الايديولوجي وتشارك بدور عمل جديد في صياغة حلول جديدة لمشاكل جديدة يعيشها عالمنا الراهن .
أما عن أزمة الدور ، فإن الرؤية الغالبة داخل حركة عدم الانحياز تتجه اليوم إلى أن دور الحركة لا بد وأن يرتبط بمشاكل العالم الثالث ، انطلاقا من اقتناع راسخ بأن الوفاق العالني سوف يكون في صالح البشرية جميعا ، وسوف يتيح مناخا جديدا لحوار واسع يزيد من فعالية الحركة ودورها المباشر في المشاركة في إدارة شئون عالمنا المعاصر .

لقد صادقت حركة عدم الانحياز ، في قمتها التاسعة ، على اعلان جديد يرسم نهجا جديدا لهوية ودور الحركة في المرحلة الحالية ، يعكس وعى الحركة بخطورة المتغيرات الجديدة ، ويعكس في الوقت نفسه ادراك الحركة لضرورة ان توائم فكرها ودورها مع هذه المتغيرات دون افراط في الحذر ، أو افراط في التفاؤل .

لقد صور الاعلان بدقة حقيقة مفترق الطرق الذي يقف عليه العالم في هذه الآونة .
فعالنا لم يعد كما كان في الستينات أو السبعينات يتصف بأقصى حد من التوتر ، لكنه ايضا لا ينعم بالسلام الراسخ والشامل .
كما لم يعد عالما يواجه ركودا عاما ، لكنه لم يشهد بعد الاندفاع المتكامل على طريق التنمية لصالح الجميع .
ثمة تقدم لا يمكن انكاره في مجال حل القضايا الاقليمية ، وثمة تحسن واضح في المناخ السياسي ، لكن ثمة مقارنة مخيفة بين الرفاهية والفقر المدقع ، بين الاغنياء والفقراء ، بين الشمال والجنوب ، مقارنة يصعب في استمرارها ان تقتفى توترات عالما الراهن .

لقد انتصر الاعلان الجديد لدعاة الحوار ، ولكنه انتصر في نفس الوقت ، لفكرة الحفاظ على المبادئ ، انتصر لتجديد شباب الحركة ، لكنه يحفظ دورها حارسا يقظا على مبادئ وأهداف عدم الانحياز .
فالبلدان غير المنحازة لا تطمع ولا تستطيع وحدها تغيير العالم ، غير ان على الآخرين ان يدركوا ان العالم لا يمكن ترتيبه بدونها ، أو في غيبة مشاركتها .

فالبلدان غير المنحازة ، مضممة على ان تشارك بفعالية في كل الجهود التي تبذل في سبيل ايجاد حل ناجح لبيؤر الأزمات في العالم ، بغض النظر عن اسبابها التاريخية ، لكن البلدان غير المنحازة لن تسمح للقوى الخارجية بان تفرض الحلول على حساب مصالح الاطراف المعنية .

والبلدان غير المنحازة على استعداد لاقامة حوار مقبول مع العالم المتقدم حول المسائل الاقتصادية التي تخص المجتمع الدولي بأكمله . لأنه لا استقرار ولا سلام بدون تخفيف حدة التباين بين الفقر المدقع والرفاهية المطرحة ، ولأن تسيير الاقتصاد العالمي ، ينبغي ان يقوم على قاعدة واسعة تعكس وحدة المصالح بين الشمال والجنوب .

ويعطى الاعلان الجديد للأمم المتحدة دورا متزايدا في ضبط وتنظيم العلاقات الدولية لأنه بدون الأمم المتحدة ، لا يمكن تحقيق ديمقراطية العلاقات الدولية ، ولأن توسيع نشاط الأمم المتحدة هو الكفيل باستئصال أسباب الحروب وايجاد الحل لجميع القضايا الضخمة التي يواجهها العالم .

ومن الحقائق التي نعتز بها التزام مصر الثابت بفلسفة عدم الانحياز ، كما كانت مصر هي صاحبة المبادرة في استشراف التطورات المستقبلية للحركة ، اذ تقدمت بمشروع قرار صادقت عليه القمة الافريقية الرابعة والعشرون في مايو ١٩٨٨ ، يطالب حركة عدم الانحياز بضرورة استئناف دورها التاريخي باعتبارها صوت العالم الثالث وضميره .
وكما ان مصر تنظر الى حركة عدم الانحياز كضرورة تتجاوز الماضي ، وتنتمي بدرجة أكبر الى الحاضر والمستقبل ، فاننا نؤكد - بنفس الثقة واليقين - حرص مصر على استمرار عطائها من أجل تحقيق أهداف الحركة وترسيخ قواعدها في الواقع الدولي المعاصر .

د . بطرس بطرس غالي

التضامن العربى فى حرب أكتوبر

دراسة فى تحليل المضمون للصحافة المصرية

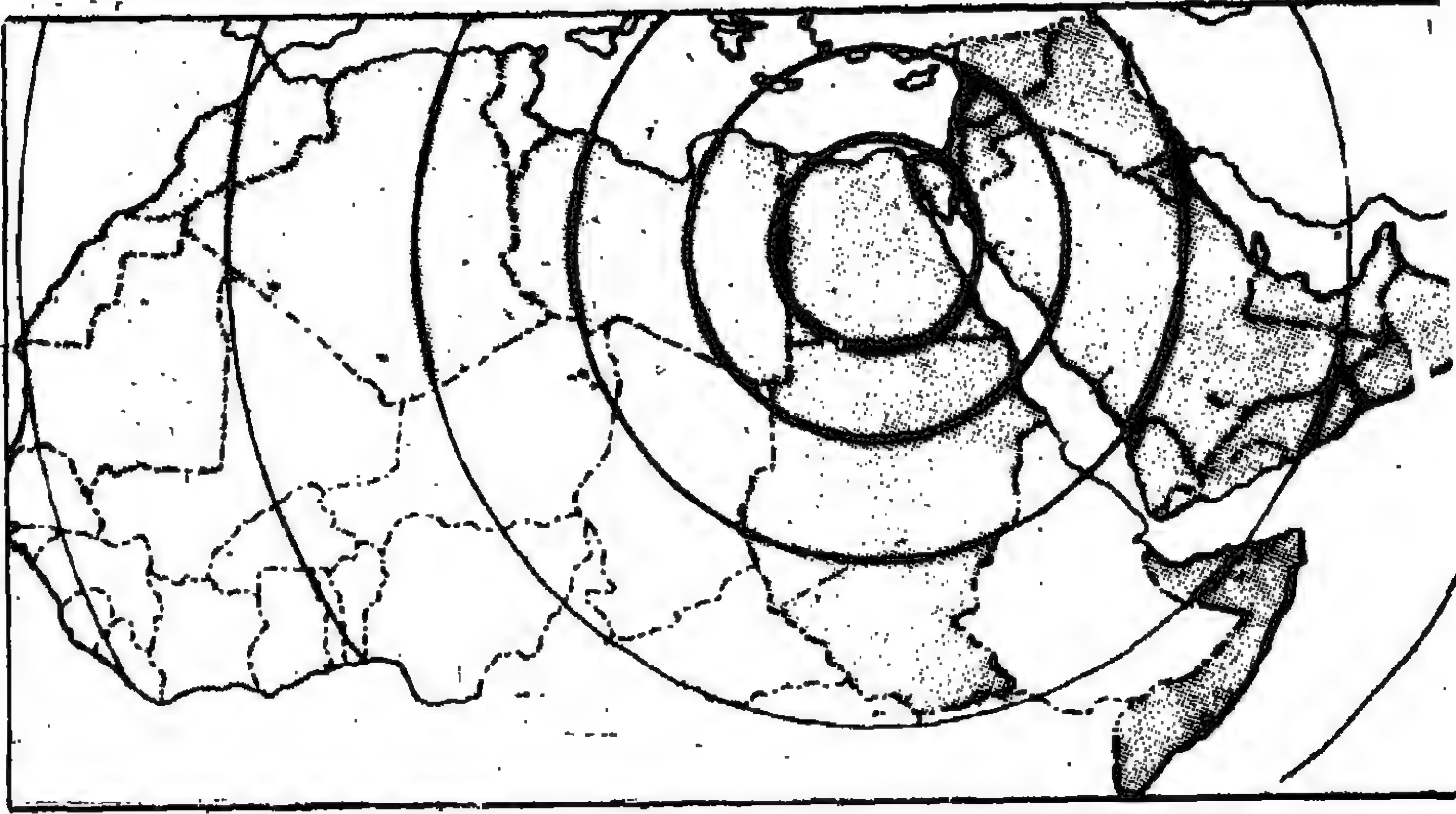
د . ابراهيم عبدالله المسلمى

مدرس بقسم الاعلام
كلية الآداب - جامعة الزقازيق

فلقد كانت علاقة « السادات » طيبة بكل من « آل الصباح » فى الكويت ، والملك « فيصل » فى السعودية ، « وفرنجيه » فى لبنان ، والملك « الحسن » فى المغرب ، بينما كانت علاقات « بومدين » و « بورقيبة » سيئة للغاية بعبد الناصر ، وأعلن السادات سياسته الواضحة عقب توليه الحكم ، وهى أنه بالنسبة للعرب .. قمصر لا تفرق بين دولة عربية وأخرى على أساس ما يسمونه بالرجعية والتقدمية .. أو الملكية والجمهورية .. « الامر الوحيد الذى يجب أن نلتزم به جميعا هو أننا عرب فحسب »^(١) . وقبل حرب رمضان/ أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة قام « السادات » بأخطر جولة عربية سريعة ، زار فيها كلا من السعودية وقطر وسوريا ، ومع الملك « فيصل » ..

الرئيس « أنور السادات » منذ توليه رئاسة الجمهورية فى أكتوبر ١٩٧٠ ، الى تسويد الصف العربى ، وتعميق الاحساس لدى الجميع بأن نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ ، لم تكن نكسة المصريين وحدهم ، وإنما هى نكسة العرب جميعا ، واستطاع أن يفهم القوة الكامنة فى الأمة العربية ، فعمل بكل جهده على إظهارها واستغلالها .. وعندما حان الوقت المناسب ظهرت هذه القوة لتنهز العالم بأكمله^(٢) ، خاصة وأن القاهرة لم تعهد بعد عام ١٩٦٧ ، العاصمة الأولى فى صنع المصير العربى ، وإنما أصبح صنع هذا المصير شركة مع عدد من العواصم الأخرى^(٣) .

(١) أمية السعيد (اشراف) ، ٦ أكتوبر بعد ٤ سنوات (القاهرة ، دار الهلال ١٩٧٧) ص ٨ .
(٢) يونان لبيب رزق ، أثر حرب أكتوبر فى سياسة مصر الخارجية (القاهرة ، جامعة عين شمس ، بحوث ودراسات ندوة أكتوبر ، ١٩٧٧) ص ١٨٧ .
(٣) أنور السادات ، البحث عن الذات : قصة حياتى ، ط (٢) (القاهرة ، المكتب المصرى الحديث ، ١٩٧٨) ص ٢٥١ - ٢٥٢ .



والسوداني والمغربي على الجبهة المصرية .. إنها وحدة الدم تختلط بوحدة التراب على خط النار .. ثم فتحت جبهة البترول .. فبدأت دول البترول العربية حرباً حقيقية « حرب البترول » .

لقد أصبحت القومية العربية حقيقة واقعة .. إرتفعت إلى مستوى المعركة مثلما ردت هذه لها اعتبارها .. لقد أعادت المعركة خلق العالم العربي ، وخلقت منه « عالماً جديداً شجاعاً » ، الحرب أثبتت وحدة العرب ، وحققت العرب وحدة الحرب .. وهي وحدة عسكرية وسياسية ، وأيضاً اقتصادية وإعلامية ، أى وحدة واقعية تتجاوز كل مشاكل الوحدة الدستورية ، ولكنها تكاد تتجاوزها عملياً في التنسيق والتضامن والتنظيم .. وعلى هذا الأساس تقدم التفاعل العربي في ظل المعركة - كما لوحظ - من وفاق عربي إلى تضامن عربي إلى وحدة عربية .. ومن بين

كان لقاء بالغ الأهمية ، بل هو أهم لقاء جرى في المحيط العربي خلال عام ١٩٧٢ ، وقد كشف الرئيس « السادات » في هذا الاجتماع الملك « فيصل » بقرار الحرب ، ووضع الملك « فيصل » يده في يد الرئيس ، وتعاهدا على التعاون الكامل^(٤) .

ثم جاء العاشر من رمضان .. السادس من أكتوبر ١٩٧٢ .. والذي كان بمثابة « عصر النهضة العربي » ، لقد اندمج الجميع في جبهة حرب واحدة طولها القومية وعرضها الوحدة ، وتحققت جماعية القيادة ، وبدأ قادة العرب كما لو كانوا « فرسان المائدة المستديرة » ، وبعد أن كنا نعيش (أو نعاني) معركة القومية ، عايشنا قومية المعركة .. قوات عراقية ومغربية وسعودية ثم أردنية على الجبهة السورية .. والسلاح الجزائري والليبي والكويتي

(٤) موسى صبري ، وثائق حرب أكتوبر ، ط (٦) (القاهرة ، مؤسسة أخبار اليوم ، ١٩٧٩) ص ٢٢٨ .

الكل خرجت « القوة الذاتية » العربية وهي القاعدة الأساسية والأصولية في المعركة والصراع جميعاً^(٥).

موضوع الدراسة وأهميتها :

يتعرض هذا البحث إلى : التضامن العربي في حرب رمضان/ أكتوبر ١٩٧٣ ، كما صورته الصحافة المصرية ، ففي تلك الفترة التاريخية من حياة الأمة العربية ، والتي كانت تواجه فيها أقصى امتحان في تاريخها كله منذ قيامها ، كانت الصحافة تمثل في تلك المرحلة ، عنصراً هاماً من عناصر المعركة الإعلامية التي خاضناها جنباً إلى جنب مع معاركنا السياسية والعسكرية والاقتصادية ، فلقد كانت الحرب النفسية التي توجهها إسرائيل ضدنا - فيما تهدف - إلى العمل على التشكيك في مواقفنا السياسية والواضحة ، بهدف النيل من وحدة الصف العربي ، وموقف الأصدقاء الذين يقفون معنا نفس المواقف^(٦).

فلا جدال في أن النهج الإعلامي الذي اتبعناه في حرب أكتوبر كانت له آثاره العميقة بالنسبة للرأي العام .. وأن حرب أكتوبر المظفرة حطمت أسطورة أن العرب لا يمكن أن يتحدوا على رأي واحد أو عمل مشترك ، حتى أمام العدو المشترك والخطر المشترك ، ذلك أن الرأي العام يكسب من الكلمات المستندة على الأفعال لا الكلمات المنفردة وحدها ، عندما تدخلت إرادة الشعوب في صنع الأحداث^(٧).

إن هناك farkاً جوهرياً بين الصحافة المصرية في يونيو ١٩٦٧ ، وأكتوبر ١٩٧٣ حيث غطت الصحافة وقائع المعركة وانعكاساتها العربية والدولية بينما لم يكن هناك أعداد سليم للرأي العام في مصر في يونيو ١٩٦٧ ، إذ أن صحافتنا لم تكن حرة^(٨) ، ومن هنا تأتي أهمية الدراسة التي تعتمد بالدرجة الأولى على إحدى وسائل الاتصال والإعلام فقط ، وهي الصحافة ، والصحافة اليومية بالذات ، والتي سجلت وقائع حرب رمضان أكتوبر ١٩٧٣ ، يوماً بيوم ، وعكست موقف الدول العربية من هذه الحرب .

تساؤلات الدراسة :

هناك مجموعة من التساؤلات التي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليها ، وهي :

(١) ما هي درجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية بالتضامن العربي في حرب رمضان - أكتوبر ١٩٧٣ ، من واقع ما نشر عن كل دولة عربية ؟

(٢) ما هي درجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية بنشر ما يتعلق بدور جامعة الدول العربية ومنظماتها ، والاتحادات العربية المختلفة ، في حرب رمضان - أكتوبر ١٩٧٣ ؟

(٣) ما هي مجالات التضامن العربي في حرب رمضان - أكتوبر ١٩٧٣ ، من واقع ما نشر في الصحافة اليومية المصرية ؟

(٤) ما هي درجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية بجذب إنتباه القراء لموضوعات التضامن العربي ، في حرب رمضان - أكتوبر ١٩٧٣ ؟

(٥) ما هي المساحة المخصصة لحرب رمضان - أكتوبر ١٩٧٣ في الصحافة اليومية المصرية ، مقارنةً بالمساحة الإجمالية للتحرير ، وكذا المساحة المخصصة للتضامن العربي مقارنةً بالمساحة المخصصة للحرب ؟

نوع الدراسة ومنهجها وأدواتها :

هذه الدراسة من الدراسات أو البحوث المسحية التحليلية ، التي تهدف إلى وصف موضوع معين عن طريق جمع المعلومات والحقائق والملاحظات عنه ، بما يؤدي إلى تقديم صورة واقعية ، أو أقرب ما تكون عن هذا الموضوع ، ولذلك تم استخدام أسلوب تحليل المضمون في إطار منهج المسح ، لتقديم وصف موضوعي منظم لما قدم عن التضامن العربي في حرب رمضان/ أكتوبر ١٩٧٣ ، في الصحافة اليومية المصرية .

مجتمع الدراسة والفترة الزمنية :

أولاً : تم اختيار الصحف اليومية الصباحية ، التي كانت تصدر في مصر في تلك الفترة وهي :

١ - الأهرام ..

والتي أسسها « سليم وبشارة تكللا » بمدينة الإسكندرية ، وصدر عددها الأول في ٥ أغسطس ١٩٧٦ كجريدة أسبوعية سياسية تجارية علمية ، ثم صدرت يومية في ٣ يناير ١٨٨١ ، وانتقلت إلى القاهرة في أول نوفمبر ١٨٩٩^(٩) ، وكان يرأس تحريرها أثناء حرب أكتوبر « محمد حسنين هيكل » .

(٥) جمال حمدان ، ٦ أكتوبر في الاستراتيجية العالمية (القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٤) ص ١٨٠ - ١٨٧ .
(٦) محمد عبد القادر حاتم ، الإعلام والدعاية : نظريات وتجارب (القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٧٢) ص ٤٢٢ - ٤٢٦ .
(٧) مختار التهامي ، الرأي العام والحرب النفسية ، ط (٢) (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٢) ص ٧ .
(٨) خليل صابات ، دور الصحافة المصرية في حرب أكتوبر (القاهرة ، جامعة عين شمس ، بحوث ودراسات ندوة أكتوبر ، ١٩٧٧) ص ٢٠١ - ٢٠٨ .
(٩) إبراهيم عبده ، جريدة الأهرام : تاريخ وفن (١٨٧٥ - ١٩٦٤) (القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٤) ص ٣١ - ٣٦ ، ٦٣ ، وتطور الصحافة المصرية (١٧٩٨ - ١٩٨١) ط (٤) (القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، ١٩٨٢) ص ٦٦ - ٦٧ ، وعبد اللطيف حمزة ، قصة الصحافة العربية في مصر منذ نشأتها إلى منتصف القرن العشرين (بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٩٦٧) ص ٦٧ - ٦٩ ، و خليل صابات ، وسائل الاتصال : نشأتها وتطورها ، ط (٥) (القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٨٧) ، ص ١٦٤ .

٢ - الأخبار :

وهي جريدة يومية صدر عددها الأول في ١٥ يونيو ١٩٥٢ لأصحابها الأخوان « مصطفى وعلى أمين »^(١٠) ، وكانت تصدر أيام الحرب عن مؤسسة أخبار اليوم ، ويرأس مجلس إدارتها : « احسان عبدالقدوس » ويدير تحريرها : « محمد التايبي » ، بينما كان يرأس تحريرها كل من « احمد الصاوي محمد و » حسين فهمي « و محمد زكي عبدالقادر » و « موسى صبرى » ، وتدخل جريدة « أخبار اليوم » الأسبوعية في مجتمع البحث مع جريدة « الأخبار » ، وكانت « أخبار اليوم » قد صدرت في ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٤ ، للأخوين « مصطفى وعلى أمين »^(١١) ، وفي فترة الحرب كان يرأس تحريرها : « احسان عبدالقدوس » ، ويدير تحريرها : « سعيد سنبل » .

٣ - الجمهورية :

وهي جريدة يومية صدر عددها الأول في ٧ ديسمبر ١٩٥٣ ، كلسان حال لثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢^(١٢) ، وكانت تصدر أيام الحرب عن دار التحرير للطبع والنشر ، ويرأس تحريرها : « مصطفى بهجت بدوى » .
ثانيا : فيما يتعلق بالفترة الزمنية الخاصة بهذه الدراسة ، فهي تبدأ من يوم السابع من أكتوبر ١٩٧٣ ، وهو اليوم التالي للمعركة ، والذي أخذت فيه الصحف تكتب عن أخبار المعركة ، وتنتهى الدراسة في يوم ٢٣ أكتوبر ١٩٧٣ ، وهو اليوم التالي لصدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٧٣ الخاص بوقف القتال اعتبارا من مساء يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ، ومعنى ذلك أن كل جريدة ممثلة في هذه الدراسة بسبعة عشر عددا يوميا متتاليا ، وهكذا تكون الصحف اليومية المصرية ممثلة جميعا من خلال ٥١ عددا يوميا .

نتائج الدراسة :

أولا : فيما يتعلق بدرجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية بالتضامن العربى في حرب رمضان - أكتوبر ١٩٧٣ ، من واقع ما نشر عن كل دولة عربية ، بمعيار الكم :

(١) وفقا للجدول رقم (١) فإن المملكة العربية السعودية تأتي على قمة الدول العربية الأكثر تكرارا ، في الصحف اليومية المصرية الثلاث ، بلا استثناء ، فلها ٤٠ تكرارا

في جريدة « الأهرام » ، من إجمالى التكرارات البالغ عددها ٣١٦ تكرارا ، ونسبة مئوية تبلغ ١٢,٧٪ ، ولها ٢٦ تكرارا في جريدة « الأخبار » ، من إجمالى التكرارات البالغ عددها ٢٩٢ تكرارا ، ونسبة ١٢,٢٪ ، ولها ٣٣ تكرارا في جريدة « الجمهورية » ، من إجمالى التكرارات البالغ عددها ٢٢٠ تكرارا ، ونسبة ١٠,٢٪ . ولاشك أن هذه الأولوية لم تأت عفوا وإنما جاءت نتيجة لوفاء الملك « فيصل » لكلمته ، إن « السادات » لم يطلب من الملك اتخاذ أى إجراء ، وكل ما صدر عن الملك « فيصل » من قرارات أيام المعركة كان بغير اتفاق مسبق مع « السادات » ، مثل خفض البترول إلى أوروبا وأمريكا ، ثم قرار منعه كليا عن أمريكا وهولندا ، وقال « السادات » : « هذا موقف عظيم لن تنساه الأمة العربية للملك « فيصل » ، لقد قدمت السعودية الأسلحة التى طلبتها مصر ، والذخائر ، وتعاقدت على شراء أسلحة كنا فى حاجة إليها ، وقدم الملك « فيصل » مليونى طن بترول مجانا ، وعندما تخلى « القذافى » عن إمدادنا بالبترول اشترت السعودية بترولا مكررا من إيطاليا وأهدته لمصر ، وقال الملك « فيصل » فى حديثه إلى « موسى صبرى » ، « لم نفعل شيئا ، لقد أدينا الواجب .. مصر غالية .. وشعب مصر عزيز علينا .. وعلاقاتنا على طول المدى طيبة وأخوية وكلها مودة .. كل ما أرجو أن يتحقق هو الموقف العربى الموحد »^(١٣) .

وقد أبرزت الصحف اليومية المصرية جميعها دور السعودية الايجابى في دعم المعركة في كافة المجالات ، كما أبرزت « برقية الملك » فيصل الى « السادات » غداة بدء الحرب مباشرة ، والتي يقول فيها : « إن الاعتداء الغادر الذى تقوم به قوات العدو الصهيونى على مصر العربية ، ما هو إلا إمعان في سياسة اسرائيل التوسعية ضد الأرض العربية ، وإفنا إذ نستنكر بشدة هذا العدوان الصارخ ، أؤكد لفخامتكم بأننا إلى جانبكم بجميع امكانياتنا ، داعين للجيش المصرى المظفر بالنصر والتأييد »^(١٤) .

ولما بعث « هنرى كيسنجر » - وزير خارجية الولايات المتحدة - برقية إلى الملك « فيصل » يناشده فيها التدخل لوقف القتال الذى تشب بين اسرائيل والعرب^(١٥) ، رد عليه الملك « فيصل » ببرقية ، أوردت الصحف اليومية

(١٠) عبد اللطيف حمزة ؟ مرجع سابق ، ص ١٦٠ ، خليل صابات ، وسائل الاتصال ص ١٧٧ .

(١١) عبد اللطيف حمزة ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ - ١٥٧ ، خليل صابات ، وسائل الاتصال ، ص ١٧٤ ، ومحمود اسماعيل عبد الله ،

فهرس الدوريات العربية التى تقتنيها دار الكتب المصرية ، ج (١) (القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٩٦١) ص ١٢ .

(١٢) خليل صابات ، وسائل الاتصال ، ص ١٧٩ ، محمود اسماعيل عبد الله ، مرجع سابق ، ص ٦٧ ، أديب مروة ، الصحافة العربية : نشأتها وتطورها (بيروت ، منشورات دار مكتبة الحياة ، ١٩٦١) ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(١٣) موسى صبرى ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩ .

(١٤) الأهرام ، والأخبار ، والجمهورية ، ف ١٩٧٣/٨/٧ .

(١٥) حمدى الطاهرى ، حرب أكتوبر في الاعلام العالمى (العالمية : ١٩٧٥) ص ١٦ .

جدول رقم (١)
يوضح درجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية بالنضال العربي في حرب رمضان / أكتوبر ١٩٧٣ بمقياس الكم وذلك في الفترة من ١٠/٧ إلى ١٠/٢٣ / ١٩٧٣

الدولة	الصحيفة		الاهرام		الاخبار		الجمهورية	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
السودان	٩	٢,٨	١٢	٤,١	٢٠	٦,٢		
ليبيا	٢٦	٨,٢	١٨	٦,٢	١٨	٥,٦		
تونس	٩	٢,٨	٧	٢,٤	١٠	٣,١		
الجزائر	٣٣	١٠,٤	٢٨	٩,٦	٢٨	٨,٨		
المغرب	٨	٢,٥	١٠	٣,٤	٨	٢,٥		
لبنان	١٩	٦	١٦	٥,٥	٢٢	٦,٩		
سوريا	١٠	٣,٢	١٥	٥,١	١٤	٤,٢		
الأردن	١٤	٤,٤	٢٢	٧,٥	١٦	٥		
العراق	١٦	٥,١	١٩	٦,٥	٢٦	٨,١		
السعودية	٤٠	١٢,٧	٣٦	١٢,٣	٣٣	١٠,٣		
الكويت	٢٩	٩,٢	٢٩	١٠	٢٣	٧,٢		
اليمن	٣	١	٢	٠,٧	٤	١,٣		
اليمن الديمقراطية	٢	٠,٦	١	٠,٣	٢	٠,٦		
عمان	٤	١,٣	٤	١,٤	٢	٠,٦		
قطر	١٥	٤,٧	١١	٣,٨	١٠	٣,١		
البحرين	٧	٢,٢	٨	٢,٧	٥	١,٦		
الإمارات العربية	٢٨	٩	٢١	٧,٢	١٨	٥,٦		
فلسطين المحتلة	٢٢	٧	١٧	٥,٨	٢٧	٨,٤		
موريتانيا	١	٠,٣	٢	٠,٧	١	٠,٣		
الصومال	١	٠,٣	٣	١	٥	١,٦		
الجامعة العربية	٢٠	٦,٣	١١	٣,٨	٢٨	٨,٨		
مجموع	٣١٦	% ١٠٠	٢٩٢	% ١٠٠	٣٢٠	% ١٠٠		

حول هذه العلاقة العديد من الدول العربية الأخرى ، هذا التطور هام للغاية لأنه يجمع بين القدرة السياسية العسكرية المصرية ، والقدرة الاقتصادية المالية للسعودية ، وبالتالي فإنه يعطى القضية العربية دعما لم يكن يتوفر لها من قبل ، وهذه العلاقة التى هى القوة الدافعة للسياسات والمواقف التى تبلورت بعد حرب أكتوبر ، وطالما استمرت فسوف تستمر هذه السياسات فى الوطن العربى^(١٧) .

(٢) قاتى الجزائر فى المرتبة الثانية فى ترتيب الدول العربية الأكثر تكرارا فى الصحف اليومية الثلاث بلا إستثناء ، فلها ٢٣ تكرارا فى جريدة « الاهرام » ، بنسبة ١٠,٤ % ، و ٢٨ تكرارا فى جريدة « الاخبار » بنسبة ٩,٦ % ، و ٢٨ تكرارا فى جريدة « الجمهورية » ، بنسبة ٨,٨ % . لقد كانت الجزائر متشككة فى دخول مصر الحرب .. ولما بدأ العبور العظيم .. كان « يومدين » يتصل يوميا

الثلاث نصها ، وفيها يقول :
فى اعتقادى أن هذا الهجوم هو حلقة من حلقات السياسة الاسرائيلية لتنفيذ الخطة التوسعية التى رسمتها لتطبيق سياستها العدوانية ضد الدول العربية ، فإذا لم تهب الولايات المتحدة لردع اسرائيل عن التمدد فى غيها وعدوانها سوف يتفجر البركان الهاجع حتى الآن ، فى منطقة الشرق الأوسط ، وسوف لا يقتصر تدميره على المنطقة وحدها بل سيتعداها إلى حرب عالمية شاملة تصطبى جميع دول العالم بنارها ، ولهذا فان المسئولية الكبرى فى هذا الصراع القائم فى المنطقة تقع على عاتق اسرائيل ، وعلى الولايات المتحدة أن تجبر اسرائيل على الانسحاب من الأرض العربية واعطاء الشعب الفلسطينى حقه فى أرضه ووطنه^(١٨) .
لقد أصبح جوهر التوازن العربى الجديد ، هو العلاقة الخاصة بين مصر والمملكة العربية السعودية ، ويدور

(١٦) الاهرام والاخبار والجمهورية ، فى ١٩٧٣/٨/٧ .

(١٧) بطرس بطرس غالى ، حرب أكتوبر والتوازن العربى الجديد (القاهرة ، جامعة القاهرة ، الندوة الدولية لحرب السادس من أكتوبر ،

١٩٧٥) غير منشور ، ص ٢٢ .

المعركة - قواته تعبر الحدود الى سوريا (١٠/٨٤) ، وما نشر في « الأخبار » تحت العناوين التالية : الفدائيون في المعركة على الجبهة السورية (١٠/٧) ، القوات السعودية تتحرك إلى الجبهة السورية (١٠/١٥) ، بعثات طبية تونسية لسوريا (١٠/٨٨) ، وما نشر في « الجمهورية » تحت العناوين التالية : فيصل للأسد : سنقف إلى جانبكم (١٠/٧) ، بعثات طبية كويتية وجزائرية إلى سوريا (١٠/٨) ، مستشفى طوارئ من طائفة الروم الكاثوليك بلبنان إلى سوريا (١٠/٨٥) .

(٤) لم تصل النسبة المئوية الخاصة بجمهورية موريتانيا الإسلامية إلى الواحد الصحيح في الصحف اليومية الثلاث ، إذ بلغت تكراراتها في كل من « الأهرام » و« الجمهورية » تكرارا واحدا ، بنسبة ٠,٣٪ ، وتكرارين في « الأخبار » بنسبة ٠,٧٪ ، ويرجع ذلك إلى أن موريتانيا لم تقبل عضوا بالجامعة العربية إلا أثناء حرب أكتوبر^(١١) ، وكان من ضمن تضامنها في الحرب ، ما نشر عن تبرع عمالها بأجر يوم للمعركة^(١٢) .

(٥) فيما يتعلق بفلسطين المحتلة ، فإن النسبة المئوية الخاصة بها في الصحف اليومية الثلاث ، لا يستهان بها ، فلها ٢٢ تكرارا في « الأهرام » ، بنسبة ٧٪ ، و ١٧ تكرارا في « الأخبار » بنسبة ٥,٨٪ ، و ٢٧ تكرارا في « الجمهورية » ، بنسبة ٨,٤٪ .

ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى إهتمام الصحافة المصرية بابرار دور المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ضد العدو الإسرائيلي ، إبان حرب أكتوبر ، منها ما نشر في « الأهرام » تحت العناوين التالية :

المقاومة تهاجم ٣ مستعمرات إسرائيلية (١٠/٨٠) ، المقاومة الفلسطينية تقصف قرية المطة (١٠/٨٢) ، المقاومة تقصف بالصواريخ ٩ مستعمرات إسرائيلية وتسقط فانتوم إسرائيلية (١٠/٨٣) ، ٤ مستعمرات إسرائيلية قصفتها المقاومة أمس (١٠/٨٨) ، المقاومة تقصف أهداف العدو في الجليل (١٠/٢٠) ، عمليات المقاومة في تل أبيب والجليل وغزة (١٠/٢١) ، المقاومة تقصف ٦ مستعمرات إسرائيلية (١٠/٢٢) ، وما نشر في « الأخبار » تحت العناوين التالية : المقاومة تصف عملياتها والعدو يعترف بالخسائر (١٠/٨) ، الفدائيون يقتحمون الأسلاك الشائكة حول مستعمرات إسرائيل (١٠/٨٢) ، المقاومة الفلسطينية تسقط ٣ فانتوم (١٠/٨٣) ، انفجار قنبلة في نابلس (١٠/٨٤) ، إسرائيل تعترف : الفدائيون يقصفون ٥ مستعمرات (١٠/٨٨) ، ١٠٧ عمليات للفدائيين في إسرائيل

« بالسادات » لتابعة سير المعركة .. وسافر سرا إلى موسكو حيث قدم ٢٠٠ مليون دولار لشراء أسلحة - مائة مليون لمصر ومائة مليون لسوريا - وطلب من موسكو أن تتصل بالقاهرة ودمشق لتحديد ما تحتاجانه من سلاح .. ووافق السوفييت ، وعندما عاد إلى الجزائر دعا مجلس قيادة الثورة الجزائري إلى اجتماع عاجل ، وأعلن توقف خطة التنمية كاملة حتى تنتهي المعركة ، كما قامت الجزائر بمساعدة مصر عسكريا عندما طلبت مدرعات لضرب الاسرائيليين في الضفة الغربية بعد ثغرة الدفرسوار ، فوصلت إلى مصر ١٥٠ دبابة برجالها وتموينها ومدفعتها ، ومن قبل انضمت قوة طيران جزائري إلى قوات الطيران المصري^(١٣) ، وكان مجلس قيادة الثورة الجزائري والحكومة الجزائرية قد عقدا خمسة اجتماعات مشتركة منذ بدء القتال حتى يوم ١٧ أكتوبر ، لمناقشة كيفية مساهمة الجزائر في المعركة ، وقد اهتمت الصحف اليومية الثلاث برسالة الرئيس « بومدين » إلى « السادات » والتي يقرر فيها وقف خطة التنمية بالجزائر ، لتوجيه كل الامكانيات والطاقت للمعركة^(١٤) .

وقد علق « على حمدي الجمال » في « حديث الناس » على ذلك بقوله : « ان هذا القرار يؤكد صدق نية الجزائر في المشاركة الفعالة والايجابية في المعركة الدائرة الآن .. فمعركتنا هي معركة لصالح كل العرب ، وفي سبيل كل العرب .. ونحن لا نطلب جميلا .. وإنما نحن ننادي بواجب عربي قومي تفرضه الظروف على كل الدول العربية »^(١٥) .

(٣) بالنسبة لسوريا ، تأتي النسب المخصصة لها في الصحف اليومية الثلاث أقل مما يجب ، فلها ١٠ تكرارات في « الأهرام » ، بنسبة ٢,٢٪ ، و ١٥ تكرارا في « الأخبار » ، بنسبة ٥,١٪ ، و ١٤ تكرارا في « الجمهورية » ، بنسبة ٤,٣٪ ، ويمكن تفسير ذلك بأننا استبعدنا الجزء المخصص للمعركة على الجبهة السورية من الصحف الثلاث ، على اعتبار أن قومية المعركة بين العرب واسرائيل ، كانت تتضمن بالضرورة اشتراك مصر وسوريا معا في المعركة ، وأبقينا على الموضوعات الخاصة بدعم الدول العربية لسوريا في المجالات السياسية والمعنوية والمادية .

ومن أمثلة هذه الموضوعات ، ما نشر في « الأهرام » تحت العناوين التالية :

بعثة طبية سعودية ولبنانية لسوريا (١٠/٨٠) ، قوات عراقية تصل إلى سوريا (١٠/٨١) ، الاردن يدخل

(١٨) موسى صبرى ، مرجع سابق ، ث ٢٤٠ - ٢٤١ .

(١٩) الأهرام ، والأخبار ، والجمهورية ، في ١٨/١٠/١٩٧٣ .

(٢٠) الأهرام ، في ١٩/١٠/١٩٧٣ (٢١) الأهرام ، في ١٤/١٠/١٩٧٣ .

(٢٢) الأهرام ، في ١٧/١٠/١٩٧٣ .

التضامن العربي في حرب رمضان/ أكتوبر ١٩٧٣ في الصحف اليومية المصرية الثلاث بلا استثناء ، استتبعه تخصيص أكبر مساحة في تلك الصحف لبيان دور السعودية في دعم المعركة .

٢ - جاءت فلسطين المحتلة في المرتبة الثانية في اهتمام صحيفتين يابرار دورها في التضامن العربي في الحرب فيما يتعلق بمعيار المساحة ، فلها ٢٤٩ سم في « الأهرام » ، ونسبة ١٢,٥٪ ، ولها ٢٥٤ سم في « الجمهورية » ، ونسبة ١١,٣٪ ، بينما احتلت الكويت المرتبة الثانية في صحيفة يومية واحدة هي « الأخبار » ، ولها ١٨٢ سم ، ونسبة ٩,٧٪ .

٣ - في حين كانت الجزائر تحتل المرتبة الثانية في تضامن الدول العربية في حرب رمضان - أكتوبر ١٩٧٣ ، فيما يتعلق بمعيار الكم ، فإنها تراجعت الى المرتبة الثالثة ، فيما يتعلق بمعيار المساحة ، وذلك في صحيفتين ، فلها ٢٣٥ سم في « الأهرام » ، ونسبة ١١,٨٪ ، ولها ٢٠٠ سم في « الجمهورية » ، ونسبة ٨,٩٪ ، أما في صحيفة « الجمهورية » ، فجاءت في المرتبة الرابعة ، ولها ١٦٥ سم ، ونسبة ٨,٨٪ ، وذلك بعد الاردن التي احتلت المرتبة الثالثة ، ولها ١٧٣ سم ، ونسبة ٩,٢٪ .

٤ - اذا كانت النسبة المئوية الخاصة بمساحة بعض الدول العربية مرتفعة ، فيما يتعلق بدورها في التضامن العربي لحرب رمضان - أكتوبر ١٩٧٣ ، ويعود ذلك بالدرجة الاولى الى ثقل هذه الدول ، ودعمها للحرب سياسيا وماديا ومعنويا ، فان ذلك ينطبق بالضرورة على الدول العربية ذات النسب المنخفضة فيما يتعلق بمساحة ما نشر عن دورها في الصحف اليومية المصرية الثلاث ، ومن أمثلة هذه الدول التي لم تبلغ مساحتها ١٪ أو تكاد - من اجمالى المساحة المخصصة للتضامن العربي ، جمهورية موريتانيا الاسلامية ، بنسبة ٠,٣٪ ، و ٠,٥٪ ، و ٠,٢٪ في كل من « الأهرام » و « الأخبار » و « الجمهورية » ، على التوالي ، وجمهورية الصومال الديمقراطية بنسبة ٣٪ ، و ٧٪ ، و ١٪ في كل من « الأهرام » و « الأخبار » و « الجمهورية » ، على التوالي ، والجمهورية العربية اليمنية بنسبة ٣٪ ، و ٣٪ ، و ٩٪ في كل من « الأهرام » و « الأخبار » و « الجمهورية » ، على التوالي وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، بنسبة ٣٪ ، و ٢٪ ، و ٥٪ في كل من « الأهرام » و « الأخبار » و « الجمهورية » ، على التوالي ، وأخيرا سلطنة عمان ، ولها ٩٪ ، و ١,٣٪ ، و ٠,٤٪ في كل من « الأهرام » و « الأخبار » و « الجمهورية » ، على التوالي .

(١٠/٨٩) ، امتناع العمال العرب أحدث أزمة في المنتجات الغذائية الاسرائيلية (١٠/٢١) ، وما نشر في « الجمهورية » تحت العناوين التالية : أوامر بالتحرك لجميع الفدائيين داخل الأراضي المحتلة ، المقاومة تدمر اتوبيسا للطيارين الاسرائيليين (١٠/٧) ، المقاومة تقتحم خط العدو في بيسان ، المقاومة أسقطت طائرتين وأسرت طيارين اسرائيليين (١٠/٨) ، المقاومة تضرب بعنف داخل اسرائيل ومهاجمة معسكرات لقوات الاحتياط ومحطة رادار (١٠/٩) ، المقاومة تدمر مطارا للعدو بطائراته وتسقط ٣ طائرات فانتوم (١٠/١٣) . وكان من نتيجة ذلك أن قامت اسرائيل بتقديم شكوى ضد الفدائيين للأمم المتحدة يوم ١٨ أكتوبر (٣٣) ، وقدمت « الأهرام » مجموعة من الموضوعات عن فلسطين المحتلة أيام حرب أكتوبر ، منها ما نقلته عن « نيكولاس أشفورد » مراسل « التايمز » البريطانية في القدس ، تحت عنوان « العرب في الأراضي المحتلة » (١٠/٨٨) ، « وصورة للحياة في مستعمرات الجليل منذ بداية المعارك » (١٠/٨٩) ، و « تقرير غزة » يكتبه « آرثر ماركس » : مراسل وكالة « الاسوشيتد برس الأمريكية » ، ومقال « لحاتم صادق » بعنوان : « مدينة تسلفت جدار الصمت » (١٠/٨٣) ، ورغم قرار الأمم المتحدة الخاص بوقف إطلاق النار في ٢٢ أكتوبر إلا أن المقاومة الفلسطينية أعلنت أن هذا القرار غير ملزم لها حتى يتم التحرير التام للأرض الفلسطينية (٣٤) .

ثانيا : فيما يتعلق بدرجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية بالتضامن العربي في حرب رمضان/ أكتوبر ١٩٧٣ ، من واقع ما نشر عن كل دولة عربية ، بمعيار

المساحة :

١ - وفقا للجدول رقم (٢) فان السعودية تأتي على قمة الدول العربية الأكثر مساحة في الصحف اليومية الثلاث ، بلا استثناء فيما يتعلق بالتضامن العربي في حرب رمضان/ أكتوبر ١٩٧٣ ، إذ يخصها ٢٦٥ سم/عمود في « الأهرام » ، من جملة المساحة المخصصة للتضامن العربي وقدرها ١٩٩١ سم/عمود ، ونسبة ١٣,٣٪ ، ولها ٢٧٢ سم/عمود ، في « الأخبار » ، من جملة المساحة المخصصة للتضامن العربي ، وقدرها ١٨٧٢ سم ، ونسبة ١٤,٦٪ ، ولها ٢٦٣ سم/عمود ، في « الجمهورية » ، من جملة المساحة المخصصة للتضامن العربي ، وقدرها ٢٢٥٢ سم/عمود ، ونسبة ١١,٧٪ ، وهذا يدل على أن أولوية السعودية في تكرارات موضوعات

(٢٣) الأهرام ، في ١٩/١٠/١٩٧٣

(٢٤) حمدي الطامري ، مرجع سابق ، ص ٤٤٧ .

جدول يوضح درجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية بالتضامن العربى فى حرب رمضان / اكتوبر ١٩٧٣ بمعيان المساحة وذلك فى الفترة من ١٠/٧ الى ٢٣/١٠/١٩٧٣

الدولة	الاهرام	الاخبار	الجمهورية
م	%	م	%
السودان	٣٣	١,٦	٧,٥
ليبيا	١٤٤	٧,٢	٤,٥
تونس	٣٣	١,٦	١,٤
الجزائر	٢٣٥	١١,٨	٨,٩
المغرب	٢٧	١,٤	١,٦
لبنان	٧٧	٣,٩	٦,٩
سوريا	١٠٠	٥	٥,٨
الأردن	١٥٢	٧,٦	٥,٩
العراق	٧٤	٣,٧	٦,٨
السعودية	٢٦٥	١٢,٣	١١,٧
الكويت	١٣٩	٧	٧,٧
اليمن	٥	٠,٣	٠,٩
اليمن الديمقراطية	٥	٠,٣	٠,٥
عمان	١٧	٠,٩	٠,٤
قطر	٦٢	٣,١	٢,٣
البحرين	٣٦	١,٨	١,٣
الإمارات العربية	١٦٢	٨,٢	٦,٣
فلسطين المحتلة	٢٤٩	١٢,٥	١١,٣
موريتانيا	٦	٠,٣	٠,٢
الصومال	٥	٠,٣	١
الجامعة العربية	١٦٤	٨,٢	٦,١
مجموع	١٩٩١	١٨٧٢	٢٢٥٣
	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠

ثالثا : فيما يتعلق بدرجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية بنشر ما يتعلق بدور جامعة الدول العربية ومنظماتها والاتحادات العربية المختلفة فى حرب رمضان - اكتوبر ١٩٧٣ ، بمعيارى الكم والمساحة :
١ - وفقا للجدول رقم (١) ، فلقد اهتمت الصحف اليومية الثلاث بلا استثناء بايراز دور جامعة الدول العربية ومنظماتها ، وكذا الاتحادات العربية المختلفة ، فى التضامن العربى فى حرب رمضان - اكتوبر ١٩٧٣ ، وذلك بمعيار الكم ، فيخصصها ٢٠ تكرارا فى « الاهرام » ، ونسبة ٦,٣ % ، و ١١ تكرارا فى « الاخبار » ، بنسبة ٣,٨ % ، و ٢٨ تكرارا فى « الجمهورية » ، بنسبة ٨,٨ % ، وهى تحتل بذلك المرتبة الثانية فى « الجمهورية » بالاشتراك مع الجزائر ، حيث كانت الصحيفة تقدم فى عددها الاسبوعى (الذى يصدر كل خميس) بابا ثابتا بعنوان : « اخبار الوطن العربى » يقدمه : « خليل طاهر » ، ويتضمن أهم الاخبار المتعلقة بجامعة الدول

العربية ومنظماتها المختلفة .
٢ - وفقا للجدول رقم (٢) ، فان تلك الاهمية تظهر واضحة أيضا فى الصحف اليومية الثلاث بلا استثناء ، بمعيار المساحة ، فلها ١٦٤ سم ، بنسبة ٨,٢ % ، فى « الاهرام » ، وتحتل المرتبة الرابعة ، ولها ٧٣ سم ، بنسبة ٣,٩ % ، فى « الاخبار » ، ولها ١٣٨ سم ، بنسبة ٦,١ % ، فى « الجمهورية » .

لقد بدا إهتمام الجامعة العربية بالمعركة منذ اليوم الاول لاتدلاع القتال ، فلقد صرح الدكتور « سيد نوفل » الأمين العام المساعد للجامعة ، بأن الأمانة العامة أبرقت إلى مكاتبها فى الخارج بنصوص البيانات العسكرية الصادرة عن مصر وسوريا ، وأن الأمين العام للجامعة (محمود رياض) يتابع الموقف مع وزراء الخارجية العرب فى نيويورك (حيث كانت إجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة) ، وأعلن بيان اتحاد المحامين

(٢٥) الاهرام ، والجمهورية ، فى ١٠/٧/١٩٧٣ .
(٢٦) الاهرام فى ٨/٨/١٩٧٣ .

الحزب الشيوعي اللبناني - ومن الاتحاد السوداني لكرة القدم (١٥ - ١٠) ، برقية تأييد للسادات من الصحفيين اللبنانيين (١٩ - ١٠) ، مكتب المقاطعة العربية في بغداد يقرر مقاطعة هولندا لدعمها العدوان الاسرائيلي بالاموال والبتروول (٢٢ - ١٠) .
 رابعا : فيما يتعلق بمجالات التضامن العربي في حرب رمضان - اكتوبر ١٩٧٣ ، من واقع ما نشر في الصحافة اليومية المصرية :
 ١ - وفقا للجدول رقم (٣) فلقد تم تقسيم هذه المجالات الى ثلاث فئات :

الاولى تضامن مادي ، والثانية تضامن سياسي ، والثالثة معنوي ، ويشمل التضامن المادي خمسة مجالات ، وهي : التضامن العسكري ، والبتروول ، والمالي ، والطبي ، والغذائي ، ويأتي التضامن العربي المادي في حرب رمضان - اكتوبر ١٩٧٣ ، في المرتبة الاولى ، في الصحف اليومية المصرية مجتمعة ، وله ٣٤٧ تكرارا من جملة تكرارات مجالات التضامن العربي في تلك الصحف وهي ٧١٩ تكرارا ، وبنسبة تقترب من النصف (٤٨,٣ ٪) ، ويمثل التضامن العسكري الاولوية في الترتيب داخل التضامن المادي ، بنسبة ٢٤,٩ ٪ ، يليه التضامن البتروول ، بنسبة ١٢,١ ٪ ، ثم التضامن المالي ، بنسبة ٦,٨ ٪ ، ثم التضامن الطبي ، بنسبة ٣,٨ ٪ ، واخيرا التضامن الغذائي ، بنسبة ٧ ٪ ، ويأتي التضامن العربي السياسي في المرتبة الثانية ، إذ تخصص الصحف اليومية له ٢١٢ تكرارا ، وبنسبة ٢٩,٥ ٪ ، أما التضامن العربي المعنوي ، فيأتي في المرتبة الثالثة ، وله ١٦٠ تكرار ، وبنسبة ٢٢,٢ ٪ .

٢ - بالنسبة للتضامن العربي العسكري ، فلقد كان هناك تنسيق عسكري على الجبهة بين قوات مصر وسوريا والعراق والجزائر ، بعد أن كان التعاون العربي العسكري مقيدا بوحدات رمزية على قناة السويس ، يتم سحبها تدريجيا في السنوات الأخيرة (مثل قوات الكويت والجزائر والسودان) . واعتبر البعض اشتراك قوات السعودية مع سوريا والعراق والأردن في المعركة حدثا سياسيا ايجابيا للملك « فيصل » ، أكثر منه عسكريا^(٢٧) . وكان من أبرز ما نشرته الصحف اليومية المصرية الثلاث عن ذلك التضامن ما يلي : في « الاهرام » : قوات جزائرية وصلت إلى القاهرة (٨ - ١٠) ، القوات العراقية تحت تصرف مصر وسوريا - نميري : قوات سودانية في طريقها لجبهة القتال - القوات السعودية وضعت في حالة استعداد - استقبال السادات للعقيد « عبد الغني سالم » قائد الاقليم الخامس وعضو

العرب اعتزازه بالمواجهة المصرية والسورية للعدوان ، واهاب بالدول العربية بالمسارعة في المشاركة الفعلية في معركة التحرير والمصير ، بكل القوى والطاقات ، كما أصدرت الأمانة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب بيانا الى العمال في الوطن العربي ، ناشدتهم فيه ضرب المصالح الامبريالية في كل مكان من العالم العربي ، وقال البيان أن هذه المصالح يجب أن تتوقف ، وأن سلاح البتروول يجب أن يرتفع صوته في هذه المعركة ليؤكد إرادة العمال العرب ، واصرارهم على المشاركة في معركة التحرير والقضاء على العدوان بكل صوره ... ، كما أرسل « عبد اللطيف بلطية » : الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ببرقية تأييد للرئيس « السادات »^(٢٥) ، وقد أبلغ الأمين العام لجامعة الدول العربية ، الرئيس « أنور السادات » أنه قام بإبلاغ الملوك والرؤساء العرب بالرسالة التي بعث بها الرئيس الى الجامعة العربية ، بشأن العدوان الاسرائيلي ، وحيث محمود رياض قرار الرئيس بالتصدي لهذا العدوان^(٢٦) .

وهذه أمثلة لما نشرته الصحف اليومية الثلاث عن دور الجامعة العربية ومنظماتها ، والاتحادات العربية المختلفة ، في دعم التضامن العربي في حرب رمضان - اكتوبر ١٩٧٣ ، في « الاهرام » : بيان من اتحاد عمال البتروول الكويتي - اجراءات عربية ضد أمريكا بعد تأكد شحن أسلحة لاسرائيل (١٣ - ١٠) ، نداء من الجامعة العربية إلى العرب في الأرض المحتلة للاعتصام ووقف كل عمل يمكن أن يستفيد منه العدو في المعركة المصرية - اتحاد العمال العرب يحذر من نقل الطيارين الى إسرائيل (١٤ - ١٠) ، اقتراح من الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتحويل ١٥ ٪ من ميزانيات الدفاع في الدول العربية للقوات المصرية والسورية ، وإيداع ١٠ ٪ من احتياطي العملات الأجنبية في الدول العربية بالبنك المركزي المصري ومصرف سوريا المركزي ، بنفس شروط إيداعها الحالية بالمصارف الأجنبية ، واقراض الدولتين مبالغ لا تقل عن ١٠ ٪ من ميزانيات التنمية في كل من الدول العربية (١٥ - ١٠) ، المنظمات العربية للشباب دعوتها لصفوف المقاومة الشعبية (١٧ - ١٠) ، المحامون العرب يطالبون بالمقاطعة الشاملة لأمريكا (٢٢ - ١٠) ، وفي « الأخبار » : من الاتحاد النسائي العربي إلى السادات والأسد (١٣ - ١٠) ، نداء إلى عمال غزة من النقابات العمالية الفلسطينية (١٩ - ١٠) ، طلب إيضاح من الجامعة العربية الى هولندا عن مساندتها لاسرائيل (٢٣ - ١٠) ، وفي « الجمهورية » : برقية من اتحاد الفنانين التشكيليين العرب بلبنان : القتال المقدس رد للعرب كرامتهم (١١ - ١٠) ، من

(٢٧) حمدي الطاهري ، مرجع سابق ، ص ٢٧ ، ١٠٦ ، ١٢٤ ، ١٣٦ ، ١٥٧ ، ٢٧٦ .

جدول رقم (٣)

جدول يوضح مجالات التضامن العربي في حرب رمضان/أكتوبر ١٩٧٣ من واقع ما نشر في الصحافة اليومية المصرية من ١٠/٧ الى ١٩٧٣/١٠/٢٣ م

مجالات													
تضامن مادي													
تضامن													
معنوي													
سياسي													
غذائي													
طبي													
مالي													
بترول													
عسكري													
التضامن													
المجتمعي													
الاهرام													
الاخبار													
الجمهورية													
مجموع													

عراقية تشترك في القتال (٨ - ١٠) ، أوامر للجيش العربية بالاستعداد للمشاركة في المعركة (٩ - ١٠) ، برلمان الكويت يقرر بالاجماع : إرسال قوات كويتية جديدة الى الجبهة - العراق تسقط طائرة اسرائيلية (١٠ - ١١) ، القوات السعودية تدخل المعركة ضد العدو في الجولان (١٥ - ١٠) ، أول شهيد أردني على الجبهة السورية (١٧ - ١٠) ، ونشير هنا الى ما أظهرته صحيفتا «الاهرام» في (٧ - ١٠) ، و«الجمهورية» في (١٠ - ١٠) من المشاركة الشعبية العربية في القتال على شكل متطوعين من الكويت ومن الصومال .

وكان من أهم تعليقات الصحف اليومية المصرية على التضامن العربي العسكري ما يلي :

بعنوان «عودة الروح» .. شبه «نجيب محفوظ» ذلك التضامن بأنه «مبادرة العرب الى العروة الوثقى» ، وطالب «علي حمدي الجمال» في «حديث الناس» بأن تواصل كل القوى العربية دعائها للمعركة العسكرية .. فلقد اثبت العرب خلال الايام الأربعة الماضية أنهم قادرون على تحقيق إرادتهم^(٢٨) ، ويرى مرة أخرى أن الانتصارات التي حققتها القوات المصرية والسورية المسلحة ، تحتاج من العرب كلهم إلى أكثر من التصفيق والتهنئة والتغيير عن النوايا^(٢٩) ، وعن «أسبوع القتال يقول «جميل مطر» : «... وبدءا بنية القتال ومع اطلاق عقاله ثم مسيرته الشاقة تجددت فتدعمت الأصالة العربية ، زالت الخلافات أو تجمدت أمام النية الصادقة ، والعمل الجاد والحظر الشامل ، وحين تنطلق الأسلحة العربية من القواعد والخزائن ، وبطون الرمال دون مزايدات وبهدوء ، يتأكد أمام المجتمع الدولي أن عنصرنا جديدا انضم لعناصر التفاعلات الدولية ، أن إرادة سياسية جديدة تنشأ في صحارى وسهول الشرق

مجلس الثورة الجزائرية بعد وصول القوات الجزائرية الى الجبهة ، وقال بيان للسفارة الجزائرية في القاهرة : «ان قواتنا ستظل تتلاحق حسب ما تمليه الاستراتيجية العسكرية للمعركة ، وتتطلبه القيادة العليا ، وان كل قوات الجزائر وطاقاتها مجندة لمعركة المصير العربي حسب التزام الرئيس «بومدين» (٩ - ١٠) ، أمر من القيادة السعودية بقطع أجازات جميع العسكريين ، والالتحاق فوراً بوحداتهم لتأدية واجبهم المقدس - تصريح لوزير الدفاع الكويتي بأن بلاده لن تتردد في إرسال المزيد من قواتها الى الجبهة (١٠ - ١٠) ، قوات مغربية تشترك في المعركة - قوات عراقية تصل الى سوريا

قوامها ١٦ ألف جندي ومائة دبابة (١١ - ١٠) ، الأردن يدخل المعركة ، قواته تعبر الحدود الى سوريا (١٤ - ١٠) ، السعودية تشترك في القتال مع سوريا بقرار من الملك «فيصل» (١٥ - ١٠) .

وفي «الأخبار» : الجزائر تعلن : القوات الجوية الجزائرية وصلت الجبهة المصرية - قوات مغربية جديدة الى جبهة القتال (٨ - ١٠) ، وصلت مقاتلات الجزائر - استعداد القوات السعودية لمواجهة ظروف المعركة - العراق يضع قواته تحت تصرف الجبهتين (٩ - ١٠) ، استدعاء الجيش السعودي لأداء واجبه المقدس - الكويت تقر بوضع قواتها في المعركة - بورقية يستعرض السوات التونسية المتجهة للقتال (١٠ - ١٠) ، العراق تشارك في عمليات الجولان (١١ - ١٠) ، البحرين تلغي اتفاق تسهيلات البحرية الأمريكية (٢١ - ١٠) .

وفي «الجمهورية» : القوات اليمنية وضعتها توت تصرف مصر وسوريا - القوات الأردنية في حالة تأهب - حالة طوارئ في جيش السودان (٧ - ١٠) ، وحدات جوية تصل الى الجبهة المصرية من الجزائر - طائرات

(٢٨) الاهرام ، في ١٠/٨/١٩٧٣ : (٢٩) الاهرام ، في ١٢/٨/١٩٧٣

مفاجأة الهجوم المصري ، وقد نقل « دافيد بانيدر » مراسل الصحيفة في واشنطن ، ما قاله المسئولون الأمريكيون من أن دخول الأردن - الذي يعتمد جيشه في تسليحه أساسا على المعدات الأمريكية - حرب الشرق الأوسط ، كان مفاجأة ومبعث خيبة آخر لحكومة الرئيس « نيكسون » .. بل هو نكسة أخرى في قائمة متزايدة من النكسات بالنسبة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط (٢٣).

واعتبر « حسين فهمي » في مقاله : « الانفجار المحتوم !! » ، أن القوات المسلحة المصرية والسورية تخوض بالهيج والأرواح معركة الأمة العربية كلها .. معركة كرامتها وحياتها ومستقبلها (٢٤) ، أن العرب يقطعون مراحل جديدة وأكيدة على الطريق إلى الوحدة الصلبة .. وحدة صهرها القتال المرير المشترك .. والدماء العربية الغالية ! (٢٥)

وفي « مواقف » يقول « أنيس منصور » : أن أول جندي مصري هبط على أرض سيناء كانت خطوته قصيرة من أجل مصر ، طويلة جدا من أجل الأمة العربية (٢٦) ، فلأول مرة في تاريخ الأمة العربية تقف جميعا صفا واحدا .. تتبارى شعوبها في تقديم كل ما تملك من أجل المعركة .. فهي من أجل كرامة العرب وثروة العرب .. (٢٧) ، ويعنوان « اليوم العاشر للحرب » يقول « عادل حسين » : أن قواتنا المسلحة تقاتل ببسالة ، ليس فقط من أجل سيناء .. وإنما لخلق المستقبل الرحب العريض لهذه الأمة العربية ، إنهم بالدم يصنعون هذا المستقبل .. وبالدم والنار سنخلق خلقا جديدا (٢٨) ، ويتسائل الدكتور « عبد الرحمن البيضاني » في مقاله : « لماذا ظهرت الإرادة العربية ؟ » .. بأن ذلك من أجل اللحاق بالتاريخ العربي المجيد .. والجديد ، بعد أن سعى « السادات » إلى جمع شمل العرب ، ضد جراح الخصومات .. وأطفأ نار الصراعات .. وأوضح أن الهدف ليس زعامة ، وإنما الهدف .. كرامة .. كرامة العرب .. كل العرب .. (٢٩) .

وكما قال « عبد الحميد عبد النبي » أن قلوب الوطن العربي كله تخفق .. وأذان الشعب العربي كله تستمتع بنبض الممارك في سيناء والجولان والجليل الأعلى .. (٤٠) ، فإن « مصطفى بهجت بدوي » يؤكد على أن المتغيرات العربية بعد ظهر يوم ٦ أكتوبر تحولت من (شعار) إلى (ساحة ميدانية نارية) ، والوحدة العربية تكاثفا وتكاملا

الأوسط ، من منطلق واقع عسكري جديد ، وقدرة اقتصادية فائقة (٢٠) ، وكان الرأي الرسمي « للأهرام » بعنوان « التضامن العربي » ، ويقول : « ليس من شك في أن الانجازات العسكرية التي حققتها القوات المسلحة المصرية والسورية خلال أيام معدودة قد حركت التضامن العربي على تحول يسبق أن حققته مؤتمرات واجتماعات عربية متعددة طوال سنوات النكسة كلها » إلا أن الصحيفة حذرت من أن يظل التضامن العربي - وفي تلك اللحظات المصرية - مقصورا على مساهمات رمزية ، حتى لو تمثلت المساهمات العربية في المشاركة العسكرية ، بل يجب على جميع الدول العربية أن تتحمل أعباء المواجهة بصورة متكافئة ، وأن توجه ضرباتها إلى المواقع التي توجع العدو ، وترد تحدى أمريكا الصارخ للأمة العربية قاطبة ، بإعلانها رسميا التدخل بمد إسرائيل بالأسلحة (٢١)

وأكد « أحمد بهاء الدين » في « ملاحظات وخواطر » على أن الشعار الذي يجب أن يرفعه كل قطر محارب ، وتفرضه على نفسها الأمة العربية جمعاء : هو الكل .. والان ! قواتنا المسلحة تعطي « الكل والان ! » ، فهل تعطي أممنا العربية هذه المعركة البطولية التاريخية : الكل .. ويدون تأجيل ! فالوقت في الحرب ليس من ذهب .. إنه من دم .. لقد تم تدمير : حتمية السيطرة الإسرائيلية على العالم العربي ، وتحطمت أسطورة عجز العرب - الأيدي ! عن إستخدام أدوات العصر الحديث في الحرب ، وطالب أن يعرف العرب كل هذا ، بمعنى أن يعرفوا أن مردود هذا التحول ليس مقصورا على دول المواجهة وحدها ، وليس مقصورا على إسترداد أو فقدان قطعة من الأرض ، ولكن مردوده يشغل كل حياة العرب ، وكل مصالح العرب ، وكل مستقبل العرب ، في هذا العالم الذي تعاد صياغته لقرون طويلة مقبلة ، بالتطور الاقتصادي والعلمي والاجتماعي تارة ... وبالصرع أو الوفاق السياسي تارة ، وبالدم والحديد والنار تارة أخرى (٢٢)

وفي الوقت الذي حذرت فيه صحيفة « نيويورك تايمز » الأمريكية ، من أنه إذا استمرت الحرب ، فإن الضغط سيزداد على جميع الدول العربية لكي تشترك في القتال ، وتزيد من مساهمتها بالقوات والطائرات والموارد الأخرى ، فإنها تصف النشاط المحموم في واشنطن ، وتعتبر دخول الأردن الحرب .. الفشل الثاني لأمريكا بعد

- (٢٠) الأهرام ، في ١٩٧٢/٨/٢٣ (٢١) الأهرام ، في ١٩٧٢/٨/٢٦
(٢٢) الأهرام ، في ١٩٧٢/٨/٢٠ (٢٣) الأهرام ، في ١٩٧٢/٨/١٥
(٢٤) الأخبار ، في ١٩٧٢/٨/٨ (٢٥) أخبار اليوم ، في ١٩٧٢/٨/٢٣
(٢٦) الأخبار ، في ١٩٧٢/٨/٨ (٢٧) الأخبار ، في ١٩٧٢/٨/٢٣
(٢٨) الأخبار ، في ١٩٧٢/٨/١٥ (٢٩) الأخبار ، في ١٩٧٢/٨/١٨
(٤٠) الجمهورية ، في ١٩٧٢/٨/١١ (٤١) الجمهورية ، في ١٩٧٢/٨/١٤

وزدراء البترول العرب اليوم ، ومن القرارات التي سيبحثونها : تخفيض انتاج البترول بنسبة ٥٠ ٪ على الأقل فترة الحرب ، وكان قد سبق الاجتماع اتفاق دول عربية من دول الخليج على رفع سعر بترولها بنسبة ١٧ ٪ فوراً (١٧ - ١٠) ، بدء خفض البترول العربي : السعودية خفضت ١٠ ٪ ، وأبو ظبي ١٢ ٪ (١٩ - ١٠) ، ليبيا تمنع بترولها عن أمريكا ، وترفع سعره أكثر من ١٠٠ ٪ ، أي حوالي ٢٠٠ ألف برميل يومياً ، وتساوى ١١,١ ٪ من الانتاج اليومي الليبي (٢٠ - ١٠) ، السعودية والجزائر تقطعان البترول عن أمريكا ، كما أوردت الصحيفة نص البيان الصادر عن الديوان الملكي السعودي ، والذي أذاعه راديو الرياض وفيه يقول : أنه نظراً لازدياد الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل ، فإن المملكة العربية السعودية قررت إيقاف تصدير البترول للولايات المتحدة ، وتعد السعودية ثالث أكبر مصدر بترول بالنسبة للولايات المتحدة ، بعد كندا وفنزويلا (٢١ - ١٠) ، كل الدول العربية أوقفت تصدير بترولها لأمريكا ، تحديد الدول الضالعة مع إسرائيل لتطبيق الحظر عليها ، وهذه الدول هي : الكويت وقطر والبحرين ودبي ، وقبلها السعودية والجزائر وأبو ظبي وليبيا - العراق يؤمم حصة هولندا في شركة البصرة ، وذلك لموقفها العدائي للسافر ومساندتها العدو الصهيوني ، وهي تملك ٦٠ ٪ من رأسمال الشركة (٢٢ - ١٠) . وفي « الأخبار » : العراق يؤمم المصالح البترولية الأمريكية (٨٠ - ١٠) ، السعودية تستخدم البترول في المعركة (٩ - ١٠) ، مؤتمر الكويت يبحث أسلوب منع البترول عن حلفاء إسرائيل (١٦ - ١٠) ، أبو ظبي تستثنى فرنسا وبريطانيا (٢١ - ١٠) ، وفي « الجمهورية » : السعودية تجمد انتاجها البترولي للضغط على أمريكا : حديث للامير « سلطان بن عبد العزيز » وزير الدفاع السعودي لمجلة « الديار » اللبنانية (٧ - ١٠) ، العراق يؤمم شركات البترول الأمريكية كرد على مساندة واشنطن للعدوان الاسرائيلي ، وهي شركة ستاندارد أويل أوف نيوجرسي ، وشركة موبيل أويل ، وتمتلك هذه الشركات ٢٣ ٪ و ٧٥ ٪ على التوالي من شركة نفط البصرة (٨ - ١٠) ، خفض انتاج البترول العربي تصاعدياً بنسبة ٥ ٪ شهرياً ، القرار موجه لأمريكا ولا يمس الدول الأوروبية الصديقة (١٨ - ١٠) .

وكانت من أهم تعليقات الصحف اليومية المصرية على التضامن العربي في مجال استخدام سلاح البترول ما

أصبح لها معنى الآن في هذه المرحلة الجيدة ، بعد إشتراك معظم القوات العربية في المعركة ، سوريا والعراق والجزائر والسودان والسعودية والكويت والمقاومة الفلسطينية .. ثم الأردن (٤٢) .

٢ - بالنسبة للتضامن العربي في مجال البترول ، فإنه لا يمكن الفصل بين حلقات هذه الثلاثية المترابطة : أكتوبر - العرب - البترول ، لأن تجربة معركة البترول تنبئ عادل للعالم بأن العدالة لا تتجزأ ، كما أن السلام لا يتجزأ ، أو كما قال « السادات » : « رسالة حاولنا أن ننقلها الى العالم كله ، وهي أن العرب بعد السادس من أكتوبر يستحقون مكانهم تحت الشمس » (٤٣) ، ولم يأت ذلك الا بعد أن وطدت مصر علاقاتها الأخوية مع السعودية الشقيقة ، وباقي الدول والامارات العربية المنتجة للبترول ، وبحيث كشف العرب عن متانة العروة الوثقى التي لانفصام لها ، والتي تجمع شملهم ، فظهرت أمة العرب في أمجد مواقفها ، وفازت باحترام العالم وتقديره ، وأسهمت في تدعيم المعركة غاية الاسهام (٤٣) ، وذلك من نتائج حرب أكتوبر الايجابية (٤٤) .

وكان من أبرز ما نشرته الصحف اليومية المصرية الثلاث عنه ، ما يلي : في « الأهرام » : وقف ضخ البترول : منظمة التحرير تدعو إليه ، وقد طالبت المنظمة الدول العربية باستخدام سلاح البترول « والوقف الفوري لضخه » ، وقالت أن البترول العربي يجب أن يستعمل كقوة ضاربة ، كما يجب أن تقوم الدول الواقعة على البحر الأحمر بمنع مرور أي ناقلة بترول تتجه الى إسرائيل (٨ - ١٠) ، دعوة دول البترول العربي لاجتماع طارئ في الكويت ، وذلك لبحث دور البترول العربي في المعركة الحالية في الشرق الأوسط ، وتتكون هذه الدول من : السعودية والكويت والعراق وليبيا والجزائر وقطر وأبو ظبي ، (١٠ - ١٠) . وكانت الصحيفة قد ذكرت في اليوم السابق أن أوروبا قلقة من قطع امدادات البترول عنها ، حيث أن مخزون البترول لدى السوق الأوروبية المشتركة التسع يعادل استهلاك ٦٥ يوماً فقط ، كما أعلنت أن شركة أرامكو سوف تخفض كمية البترول المنقول عبر خط التابلين ومقداره : ٤٧٥ ألف برميل يومياً ، الى النصف (٩ - ١٠) ، بيان من اتحاد عمال البترول الكويتي لتدمير جميع المنشآت البترولية اذا اقتضت تطورات الحرب في الشرق الأوسط الى ذلك ، ووقف تصدير البترول لجميع الدول التي تؤيد إسرائيل (١٣ - ١٠) ، دور البترول في المعركة يبحثه

(٤٢) جمال حمدان ، مرجع سابق ، ص ٢٠ ، ٢١٥ .

(٤٣) اللواء البدوي ، اللواء طه المجدوب ، اللواء ضياء زهدى ، حرب رمضان : الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة أكتوبر ١٩٧٢ ، ط (٥) .

(٤٤) القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ (ص ٤٧ ، ٢٨٢ - ٢٨٥) .

(٤٤) جمال زهران ، المواجهة العربية الاسرائيلية في حرب ١٩٧٢ ، مجلة « الأهرام الاقتصادي » العدد ١٠٢٨ ، في ٢٦ / ٩ / ١٩٨٨ ، ص (٦٤) .

على الولايات المتحدة الآن ، وفي هذه الساعات ، بل وفي هذه اللحظات ، محسوسا ، مؤكدا ومعلنا .. ويرى أن الدول التي تستطيع أن تمارس ظلما على الولايات المتحدة هي دول البترول العربي ، فهي التي تملك مفاتيح المصالح الأمريكية في المنطقة ، وهي التي تملك أن تمنح وأن تمنع^(٤٧).

وجه د . « أديب الجابر » خطابا الى مؤتمر وزراء البترول في الكويت ، طالب فيه بما يلي :

(١) تأميم حصص أمريكا في شركات النفط العاملة في الوطن العربي تأميما كاملا ، حيث أن تأميم ٢٥ ٪ أو ٥١ ٪ لم تعد واردة اليوم .

(٢) عدم بيع أى كمية من النفط الخام أو الغاز الطبيعي أو المنتجات المكررة الى الولايات المتحدة .

(٣) بيع البترول الى أوروبا واليابان بأى عملة ضعيفة عدا الدولار ، وعلى أن لاتزيد كميات البترول المباعة لأى بلد منها عن معدل الكميات التي كان يشتريها من بترولنا خلال عام .

(٤) بيع البترول لدول عدم الانحياز والبلدان الاشتراكية بالمقايضة أو بتسهيلات ائتمانية^(٤٨).

وحول مؤتمر البترول في الكويت كتب « ابراهيم نافع »

مقالا بعنوان : « فائض الأموال والنقط والحرب والفرق

بين أوضاع ٦٧ و ٧٣ » ، كما كتب « صلاح منتصر »

مقالا بعنوان : « الاضرار بمصالح أمريكا .. دون غيرها

من مستوردي بترول العرب » وقد طالب في هذا المقال

بـ (١) خفض إنتاج البترول العربي ، ليس بمقدار ما

يذهب الى أمريكا مباشرة ، ولكن أيضا بما يذهب الى

قواتها في حلف الاطلنطي عن طريق أوروبا الغربية . (٢)

عقد اتفاقيات مباشرة مع دول أوروبا الغربية واليابان ،

لضمان وصول البترول العربي الى المواطن الأوربي

والياباني ، وليس الى حاملة الطائرات والذبابات

الأمريكية . (٣) المطالبة بتحويل الودائع العربية

الموجودة في بنوك أمريكا - بالدولار - الى بنوك أخرى أو

الى عملات أخرى . (٤) وقف جسر التجارة بين الدول

العربية وأمريكا^(٤٩) ، وقد حدد « منتصر » عشر نقاط

إيجابية لقرارات خفض إنتاج البترول العربي وخطر

تصديره لأمريكا ، منها أن هذه هي المرة الأولى في تاريخ

العرب ، الذين يتفقون فيها جميعا على استخدام بترولهم

كسلاح سياسي ، وذلك في حد ذاته تطور خطير

وبارغ^(٥٠) .

وبعنوان « لسنا بترول ولا نفطا » يقول « أحمد بهاء

الدين » : ان العرب - اقتصاديا - ليسوا بترول فقط ،

أبرزه « صلاح جلال » عن دور البترول العربي في التقدم

التكنولوجي العالمي ، وكيف أن الدخل الصافي لشركات

البترول الأمريكية في النصف الأول من سنة ١٩٧٣ ، بلغ

٣٩٠٦ ملايين دولار^(٥١) .. (وفي مقاله الأسبوعي

« بصراحة » بعنوان : « محاولة تصور للموقف » ،

يتساءل « محمد حسنين هيكل » عن كيف نستطيع أن

نأخذ الغد لصالحنا ؟ ، وطالب بأن تتحرك الامكانية

العربية الهائلة ، وهي قادرة بغير شك على أن تؤثر

بطريقة حاسمة على موقف الولايات المتحدة الأمريكية ،

إن إمدادات البترول العربي قد لاتكون ماسة في اللحظة

الراهنة باعتبارات الأمن القومي الأمريكي مباشرة ،

ولكن البترول كعملية تجارية تحصل أمريكا وحدها على

ستين في المائة من أرباحها ، يستطيع الآن وفي الصميم

أن يمس قلب الولايات المتحدة ، وربما تذكرنا أن الولايات

المتحدة : قلبها في جيبيها ! ، وحتى امدادات البترول تقدر

الآن على أن تضع الولايات المتحدة في موضع خرج إزاء

حليفاتها على الضفة الأخرى من الاطلنطي ، ولو أن ورقة

البترول قد استعملت بطريقة علمية ومستنيرة غدا وليس

بعد غد ، فإن الولايات المتحدة سوف تواجه أزمة مع

حليفاتها ربما تفك تماسك الغرب كله ، وفي الأوضاع

السائدة اليوم فإن سلاح البترول لايمس أزمة الطاقة في

العالم فقط ، ولكنه يمس أيضا أزمة النظام النقدي

العالمي .

وتعقيبا على الأنباء الواردة من نيويورك بأن إسرائيل

طلبت من يهود أمريكا جمع ألفى مليون دولار فورا لها ،

طالب « هيكل » دول البترول العربي وأغنياء العرب على

أن تتخذ قرارا تحصل مصر بمقتضاه قدر ما تأخذه

إسرائيل من هدايا وتبرعات من يهود العالم كله ، حتى

يجعل قدرة مصر على الصمود أقوى ، ثم أنه سوف يجعل

العالم كله يشعر أنها أمة بأسرها تواجه مصيرها ، وكان

من رأى « هيكل » أن ينعقد مؤتمر دول البترول العربي في

الرياض بدلا من الكويت ، وأن يكون تحت رئاسة الملك

« فيصل » نفسه ، وأن تكون اجتماعاته على مستوى

القمة ، ويضع أمامه جدول أعمال من ثلاث نقاط هي :

١ - دور البترول العربي في المعركة (كما اقترحت

الكويت) .

٢ - دور الأرصدة العربية في المعركة (وهناك تقرير في

هذا الصدد درس في جامعة الدول العربية) .

٣ - ثم دعم مصر وسوريا ماديا بمستوى ما تتلقاه

إسرائيل من الدعم المالي على الأقل^(٥٢) .

ثم طالب « هيكل » مرة أخرى بأن يكون الضغط العربي

(٤٥) الأهرام ، في ١٩٧٣/٨٠/٨٠ (٤٦) الأهرام ، في ١٩٧٣/٨٠/٨٢

(٤٧) الأهرام ، في ١٩٧٣/٨٠/٨٢ (٤٨) الأهرام ، في ١٩٧٣/٨٠/٨٧

(٤٩) الأهرام ، في ١٩٧٣/٨٠/٨٨ (٥٠) الأهرام ، في ١٩٧٣/٨٠/٨٢

شركات البترول الدولية ، وأوضحت الصحيفة أن الدول العربية المنتجة للبترول تستطيع بوقف الزيادة في إنتاجها السنوي أن تسبب مصاعب جسيمة للمستهلكين الغربيين ، وأن الشخصية الرئيسية في موقف البترول الحالي هو الملك « فيصل » ، فخلال العامين الماضيين عمل الملك « فيصل » على انماء علاقات تزداد توثقا مع « السادات » ، ويقول المراقبون أن دور « فيصل » في المخطط ، ليس هو مجرد التهديد فيما يبدو ، بل العمل فعلا على قطع امدادات أمريكا من البترول ، اذا ما تدخلت الولايات المتحدة ماديا في القتال الحالي ، أو اذا أظهرت إسرائيل علامات تفوق على العرب بمساعدة الامدادات الأمريكية^(٥٣) ، ولذلك أطلقت « الأوبزفر » على عام ١٩٧٣ بأنه « عام العرب بجدارة حربا وزيقا »^(٥٤) .

ويعنوان « البترول والمعرفة » كانت « كلمة اليوم » وهي الرأي الرسمي لجريدة « الأخبار » والتي أكدت على أن جميع الدول العربية لن تتردد في استخدام كل امكانياتها في المواجهة مع العدو الصهيوني ومن هم وراءه^(٥٥) ، وأوضح « محسن محمد » تحت عنوان « ماذا يعنى القرار العربى بتخفيض انتاج البترول ٥ ٪ ؟ » بأن الكمية المخفضة تبلغ ٩٦٧ ألف برميل يوميا . بينما تبلغ واردات أمريكا ٨٩٠ ألف برميل يوميا ، واعتبر أن هذا القرار مجرد انذار يدل على أن العمل الجماعى للبترول العربى فى الطريق .. والعرب فى هذا الطريق يقدمون مجرد انذار .. وهو يعد مجرد بداية تعرفها أمريكا .. ويعرفها العالم^(٥٦) ، وفى الوقت الذى نقلت فيه « الأخبار » رأى صحيفة كريستيان ساينس مونيتور الأمريكية عن « البترول العربى فى المعركة » ، فإن عبد السلام داود يرى أن العرب ليسوا نطقا فقط ، ولكنهم بشر من لحم ودم ، وإذا كان المدفع قد سكت ، فإن سلاح البترول لن يدخل غمده^(٥٧) .. كما أن وقف القتال - كما يرى « احسان عبد القدوس » - لا يعنى التفريط فى قومية المعركة ، ولا يعنى التكاسل فى المساهمة ولا يعنى اطلاق حرية استغلال البترول العربى ، ولا يعنى أيضا أن نعود الى مستوى التطلعات الزعامية والجدل الكلامى التافه - وعلى حد تعبير « سعيد سنبل » فإن الكلمات تحولت الى واقع ... الوعود والعهود العربية تحولت الى عمل ايجابى لخدمة اهداف المعركة .. البترول دخل سلاحا فى المعركة ، بعد أن كان الكثيرون يتصورون أن العرب لن

انهم بترول وتجارة وصناعة وسوق هائلة ومصدر ضخم للمال السائل .. وهم أيضا يستخدمون هذا كله فى تنمية بلادهم فيما يفيد شعوبهم وشعوب العالم .. والعرب - استراتيجيا وأمنيا - هم أكثر من نصف شاطئ البحر الأبيض ، وهم كل البحر الأحمر ، وهم مشارف الخليج والمحيط الهندى شرقا والمحيط الأطلنطى غربا .. فهم أهم الجيران لأوربا ، وأهم طرق المواصلات لأوربا ، وأقرب مجالات التعاون والتنمية المشتركة قائمة بينهما ، والعرب انسانيا - وهذا هام جدا - أبناء حضارة قديمة ، والأهم من ذلك أنها تتجدد ، وأنها مهيأة للقيام بدور إنسانى أكثر إشراقا كلما زالت عنها المظالم وانحسرت من أمامها تركة الاحقاد .. وأن العرب - أولا وأخيرا - قادرون على القتال دون ذلك كله ، بدمهم قبل بترولهم ، وأن الوقوف مع حقهم هو الموقف الأخلاقى ، وليس مجرد الموقف

المصلحى^(٥٨) .

« ولكى يكون البترول سلاحا ماضيا » كتب عبد الله الطريقي : الخبير العربى والدولى فى البترول تحت ذلك العنوان قائلا : أنه ما بين عامى ٧٣ الى ١٩٨٠ يملك العرب قدرات مالية يمكنها أن تلعب دورا هاما فى توثيق الروابط العربية ، وقيام مشاريع عربية مشتركة ، والمسائل الملحة والتي يمكن إستخدام عوائد النفط فيها مباشرة هى :

١ - اعادة بناء الاقتصاد المصرى والسورى ، وتعويض الدولتين المحاربتين عما تعرضتا له من أضرار نتيجة الحرب .

٢ - الاتفاق على تدبير الأموال اللازمة لاعادة تسليح الجيوش العربية ، وجعلها مستعدة للقتال فى أى وقت .

٣ - البدء فى تنفيذ المشاريع الكبرى على المستوى القومى ، كمشاريع الصناعات الثقيلة ومشاريع الرى والمشاريع الزراعية^(٥٩) .

وعن دور « ورقة البترول فى المعركة » ، نقلت « الأهرام » تحليل صحيفة « الأوبزفر » البريطانية للحرب ، تحت عنوان : « الاسرائيليون هزموا لأنهم صدقوا أسطورتهم » ، تحدثت فيه عن أن تلك الورقة لعلها تكون أقوى سلاح يملكه العرب إزاء أصدقاء اسرائيل ، وأن أول من روج شعبيا لاستراتيجية البترول هو « هيكل » رئيس تحرير « الأهرام » ، ثم لقيت هذه الاستراتيجية مساهمة كبرى من جانب المثل الناجح الذى سجله الرئيس « القذافى » فى املاء شروطه على

(٥١) الأهرام ، فى ١٩٧٣/١/٣ (٥٢) الأهرام ، فى ١٩٧٣/١/٥

(٥٣) الأهرام ، فى ١٩٧٣/١/٤ (٥٤) حمدى الطاهرى ، مرجع سابق ، ص ٩٨

(٥٥) الأخبار ، فى ١٩٧٣/١/٩

(٥٦) الأخبار ، فى ١٩٧٣/١/٢١ (٥٧) فى ١٩٧٣/١/٣

يستخدموا هذا السلاح أو على الأصح لن يجرأوا على استخدامه ، حتى لا يفضيوا أمريكا^(٥٨) .

أما كلمة الجمهورية ، فكانت تحت عنوان : « التحدي الأمريكي والرد العربي » ، وأكدت فيها على أنه ليس هناك ظرف أكثر ملاءمة على استخدام سلاح البترول ، من ظروف القتال الحالية ، لردع أمريكا عن اتخاذ أي إجراء ضد العرب^(٥٩) ، ثم تقول مرة أخرى تحت عنوان : « العرب وأمريكا وإسرائيل » ، أن مسئولية الأخوة العرب الذين يجب عليهم ألا يجعلوا بترولهم هو الوقود الذي تتزود به المصانع الأمريكية ، التي تقدم السلاح لإسرائيل ، والرصيد الذي يغتنى منه مليونيرات أمريكا ، ليقدموا العون لإسرائيل .. ولسنا في حاجة إلى أن نخطب أو نصرخ لنقول .. « هيا يا عرب » ، ذلك أن العداء الأمريكي قد أصبح يستفز فينا أدنى مشاعر الوطنية والقومية ، وهو استفزاز لا يمكن السكوت عليه^(٦٠) .

وعن أهمية سلاح البترول ومنتطق التحرير ، وهي تنبع من : (١) أن قضية تحرير الأرض العربية ليست قضية (أموال) في المحل الأول لأن الأرصدة العربية من عائدات البترول مكدسة في بنوك أمريكا سليم . (٢) أن أمريكا لا تستورد إلا ٥ ٪ من البترول العربي فقط ، ولكن شريكاتها تحقق القسم الأكبر من أرباحها من البترول العربي . (٣) وقف ضخ البترول وإن كان لا يؤثر على اقتصاديات أمريكا ، إلا أنه يؤثر في اقتصاديات حليفاتها في أوروبا الغربية واليابان . (٤) أن احتياج أمريكا للبترول العربي سيتزايد بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة القادمة ، ومع وجود ما يسمى بأزمة الطاقة ، خاصة وأن العرب يمتلكون ٦٠ ٪ من احتياطي البترول في العالم^(٦١) ، ثم كتب ثانية عن « وتحطمت عقدة البترول أيضا^(٦٢) » ، وبمعنوان : الخريطة العربية بعد ٦ أكتوبر يقول جلال سرخان .. أنه مع أول طلقة في حربنا التحريرية بدأت رياح التغيير تهب على خريطة الوطن العربي الراكدة ، تلوح بتحويلات أساسية في ملامح هذه الخريطة الاقتصادية والسياسية والعسكرية .. منها الانتقال من مرحلة المزايدات الكلامية بلا عمل ، إلى مرحلة العمل مع أقل قدر من الثروة ، وتحول سلاح البترول من مجرد امكانية هائلة مجمدة إلى سلاح مؤثر وفعال في المعركة ، والتصرف في ثرواتنا البترولية لأول مرة بأقصى قدر من الحرية ، وإدراك كافة الأنظمة العربية أن ساعة الحسم قد أتت ولا مكان بعد ذلك لأي تقاعس أو

متخاذل ، ثم تغير مفهومنا التقليدي للوحدة العربية من مجرد اجتماعات ومؤتمرات ، إلى توضحيات بالمال والأموال^(٦٣) .

ويطالب الرأي الرسمي « للجمهورية » بضرب المصالح الأمريكية ، وتصفيتها من المنطقة العربية بعد أن ظهر التضامن العربي في استخدام سلاح البترول وغيره^(٦٤) ، ويرى « محمود بدر الدين » في مقاله « البترول .. بين المنع والمنح » ، أن خريطة الشرق الأوسط قد تغيرت مع ظهر يوم ٦ أكتوبر ، وعلى الولايات المتحدة أن تعرف أن مصالحها هنا في الوطن العربي ، وليست هناك في إسرائيل^(٦٥) ، وفي الوقت الذي أكدت فيه « عواطف عبد الجليل » على أن أمريكا لن تستغنى عن بترول العرب^(٦٦) يقول حافظ محمود ، أنه بصرف النظر عن صدى قرارات البترول العربية هناك - فإن صداها - هنا أهم بكثير جدا مما يذهب إليه تفكير الآخرين ، أنها مظهرية ملموسة أكيدة على أن الوحدة العربية تؤكد نفسها ، بل إنها تفرض نفسها على الصراع التاريخي الذي خلقته الصهيونية بينها وبين العرب ، بأحكام نفسها ككيان معاد للعرب وسط خريطة الأرض العربية^(٦٧) .

أن هناك أسبابا سياسية واقتصادية وفنية أسهمت في تحقيق نجاح الدول العربية في تطبيق استراتيجية الحظر البترولي في حرب رمضان / أكتوبر ١٩٧٣ :

١ - فعلى الصعيد السياسي : هناك الجو السياسي الجديد الذي ساد بين الدول العربية و« السادات » ونجاحه في إقامة جسر المودة بين مصر والسعودية وإن استعمله عقب نجاح عسكري في جبهة سيناء والجولان .
٢ - وعلى الصعيد الاقتصادي : أزمة الطاقة التي سادت العالم ، والمركز المالي والاقتصادي الجديد للدول العربية المنتجة للبترول ، وزيادة حاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى البترول ، عما كانت عليه في أيام حرب يونيو ١٩٦٧ .
٣ - وعلى الصعيد الفني : وضوح الهدف الذي من أجل تحقيقه طبق الحظر البترولي وفق قرار ٢٤٢ في نوفمبر ١٩٦٧ ، وضوح أسلوب استعمال سلاح البترول ، ثم تطبيق استراتيجية الرد المن بدلا من الانتقام العنيف^(٦٨) .

٤ - بالنسبة للتضامن العربي المالي في حرب رمضان - أكتوبر ١٩٧٣ ، فلقد كانت ثلاث دول عربية تدفع لمصر ١٣٥ مليون جنيه سنويا ، وفقا لقرار مؤتمر القمة العربي في الخرطوم عقب نكسة ٥ يونيو ،

(٥٨) الأخبار ، في ١٩٧٣/٨/٢٧ (٥٩) الجمهورية في ١٩٧٣/٨/١٠
(٦٠) الجمهورية ، في ١٩٧٣/٨/١٣ (٦١) الجمهورية في ١٩٧٣/٨/١٦
(٦٢) الجمهورية ، في ١٩٧٣/٨/٢٠ (٦٣) الجمهورية ، في ١٩٧٣/٨/٢٣
(٦٤) الجمهورية ، في ١٩٧٣/٨/٢٢ (٦٥) الجمهورية ، في ١٩٧٣/٨/١٩
(٦٦) الجمهورية ، في ١٩٧٣/٨/٢٠ (٦٧) الجمهورية في ١٩٧٣/٨/٢٢
(٦٨) بطرس بطرس غالي ، بحث سابق ، ص ١٠ .

من مرتبات العاملين بمجلس الوحدة الاقتصادية للمعركة (١٠/١٨) . مواطن لبناني يتبرع بـ ٢٥ ألف ليرة للمعركة (١٠/٨٨) . التبرع بالدم والمال بالسعودية من أجل الجهاد المقدس ، تبرع من كويتي بمائة دينار (١٠/٢٢) وفي الجمهورية : ٤٠ جنيها استرلينيا من مواطن لبناني - لبيون يتبرعون برسوم الحج للمجهود الحربي (١٠/١٢) تبرعات مالية لجيش مصر من الجاليات العربية والاسلامية بصنعاء (١٠/١٤) اجر يوم شهريا من مرتبات العاملين بالسودان للمجهود الحربي (١٠/١٨) .

وقد طالب د . حسن محمود ابراهيم في الجمهورية باستخدام الاحتياطات النقدية العربية ابان المعركة في الاتجاهات الثلاثة التالية :

١ - تحويل الارصدة الدولارية الى عملات أخرى أو ذهب .

٢ - نقل هذه الاحتياطات بسرعة من البنوك الأمريكية الى البنوك العربية الأوربية .

٣ - وأخيرا وهو الأهم تحويلها بسرعة الى استثمارات داخل البلاد العربية .

ففي هذا الحل الأخير تكمن المصلحة الحقيقية من رفاهية الوطن العربي (٧٢) .

٥ - بالنسبة للتضامن العربي الطبي في حرب رمضان / أكتوبر ١٩٧٣ . فلقد أبرزته الصحف اليومية الثلاث ،

كما يلي في الأهرام : الجزائر تدعو شعبها للتبرع بدمه للمقاتلين في الجبهة (١٠/١١) معدات طبية وأدوية من ليبيا وقطر (١٠/١٤) ، بعثة من ٢٥ طبيبا من دولة

الامارات (١٠/١٦) ٣٠ طنا أدوية ومعدات وصلت من الكويت (١٠/١٧) ، ٢٠ طن أدوية من دولة الامارات

و ٢٣ طبيبا واخصائيا وصيدليا (١٠/١٩) السعودية تدعو مواطنيها للتبرع بالدم والمال للمعركة (١٠/٢١) ،

مساعداً طبية من اتحاد الامارات وعمان (١٠/٢٣) ، وفي الاخبار : مستشفيات متنقلة ليبية في طريقها الى

القاهرة (١٠/١٤) ٤ آلاف لتر دم من المغرب لضحايا القتال (١٠/٢٣) وفي الجمهورية : الملك الحسن يتبرع

بدمه للجرحى العرب (١٠/١٩) .

٦ - بالنسبة للتضامن العربي الغذائي في حرب رمضان / أكتوبر ١٩٧٣ ، فان أبرز ما كتبه الصحف اليومية

الثلاث عنه كالتالي : في « الأهرام » : لحوم وماشية وأسماك من الصومال لمصر وسوريا (١٠/١٢) ، ٣٠

طن لحوم يوميا مساهمة من السودان (١٠/٢٣) وفي

فالسعودية تدفع ٥٠ مليوناً والكويت ٥٥ مليوناً وليبيا تدفع ٢٠ مليوناً ومع ذلك فلقد وصل الاقتصاد المصري الى مرحلة الصفر وأعلن الرئيس السادات أنه عندما تأتي سنة ١٩٧٤ ، لن يكون عندنا رغيف الخبز للمواطنين ، ولا يستطيع أن يطلب من أي عربي دولاراً واحداً ، لأن العرب يقولون أنهم يدفعون لنا دعم قناة السويس ، بينما لا فيه حرب ولا فيه حاجة (٦٩) . وذلك في الوقت الذي أكدت فيه المصادر الدولية أن الدول العربية في الشرق الأدنى تمتلك ثلاثة أسلحة هي : الأسلحة العسكرية ، والبتترول السلاح السياسي وسلاحاً مالياً ، أي الدولارات الغربية وهي العملات التي تحققها عائدات البترول وتشير تقديرات الخبراء الى أن الدخل الذي تحققه دول البترول السبع الرئيسية في الشرق الأدنى يقدر بحوالي ٩ مليارات دولار في عام ١٩٧٢ ، وبأكثر من ١٢ مليارات في عام ١٩٧٣ (٧٠) .

ولقد أبرزت الصحف المصرية اليومية الثلاث مظاهر الدعم المالي في حرب رمضان / أكتوبر ١٩٧٣ على الوجه التالي في « الأهرام » : السعودية تخصص اعتمادات للحرب ضد إسرائيل (١٠/١٦) ، الكويت تستأنف دعمها المالي للأردن بعد دخوله المعركة (١٠/١٨) وفي الاخبار : القذافي يعلن : تمويل المعركة بالبتترول والأموال (١٠/٨) دعم مالي للمعركة من دولة الامارات العربية (١٠/١٢) ، ١٥٠ ألف ريال من اليمن للمعركة (١٠/١٨) ، وفي « الجمهورية » : سفارة الصومال تلقى الاحتفال بعيد الثورة الصومالية ، وتوجيه النفقات للمجهود الحربي (١٠/٢٢) .

واذا كانت « كلمة الجمهورية » والذي تقول فيها ان شعار قومية المعركة الذي عرفته الساحة العربية ، هو الزم ما يكون اليوم ، ولكن لا يكفي فقط أن يكون اسهام الأمة العربية في المعركة اسهاماً رسمياً من خلال الحكومات ، بل ان مجال الاسهام الجماهيري هو الأوسع والأرحب والقادر على مواجهة مصالح الولايات المتحدة (٧١) ، فان ذلك بدأ واضحاً في مجال التعاون العربي المالي في حرب رمضان - أكتوبر ١٩٧٣ ، وهذه امثلة له كما أبرزته الصحف اليومية الثلاث ، ففي الأهرام : ربع مرتب شهر أكتوبر الحالي للعاملين بسلطنة عمان في الداخل والخارج للمعركة (١٠/١٨) ، وفي الاخبار : العرب بالخليج يتبرعون بالدماء والأموال (١٠/١١) حملة التبرعات في أبوظبي (١٠/١٣) ربع المرتبات في ليبيا للمجهود الحربي (١٠/١٥) ، ١٠٪

(٦٩) أنور السادات ، مرجع سابق ، ص ٢٠٢ ، ٢٥٧ .

(٧٠) حمدي الطاهر ، مرجع سابق ، ص ٣٠٣ .

(٧١) الجمهورية ، في ١٩٧٣/٨/٢٢ (٧٢) الجمهورية ، في ١٩٧٣/٨/١٨

الأخبار : اللحوم تصل من السودان (١٠/٢٢) وفي الجمهورية : معونات صومالية غذائية لدعم مصر وسوريا (١٠/١٢) مساعدات تموينية من السودان لمصر (١٠/٢٢) .

٧- أما عن التضامن العربي في المجال السياسي والدبلوماسي ، في حرب رمضان - أكتوبر ١٩٧٣ ، فمن أهم عناوين الصحف اليومية الثلاث عن ذلك التضامن كما يلي : في « الأهرام » : اتصالات بين الرؤساء العرب والرئيس - بيان لوزراء الخارجية العرب في نيويورك (١٠/٧) ، يومدين والملك الحسن يتصلان بالرئيس « السادات ورسالة من الملك فيصل (١٠/٩) الجزائر تعلن امام مؤتمر الأمن الأوربي : السلام رهن بقيام دولة فلسطينية (١٠/١٠) رسالة عاجلة من السعودية لأمريكا (١٠/١٣) وقد دبلوماسي عربي لشرح الموقف في عواصم العالم (١٠/١٩) رسائل من يومدين الى رؤساء غرب أوزيا (١٠/٢٢) وفي الأخبار : برقيات للسادات من يومدين ورئيس الصومال (١٠/١٠) رسالة للسادات من الملك حسين (١٠/١١) رسالة عاجلة من فيصل الى نيكسون (١٠/١٣) زايد يبحث مع حيث تطورات الموقف العربي (١٠/١٨) السقاف يجرى مباحثات في لندن وباريس (١٠/٢٣) وفي الجمهورية : فيصل يحذر امريكا ويطلبها بارغام اسرائيل على الانسحاب ، رياض ووزراء الخارجية العرب بالأمم المتحدة يتابعون الموقف (١٠/٧) الرئيس السادات يستقبل سفير الأردن (١٠/٨) رسائل من يومدين لرؤساء الدول الكبرى الرئيس يستقبل العقيد عبد الغنى سالم عضو مجلس الثورة الجزائرى - الشافعى يستقبل عبد المتعم الرفاعى - حاتم يستقبل السفير العراقى مرتين (١٠/١٩) رسائل من القذافى لرؤساء دول افريقيا - رسالة من البكر للرئيس بودجورنى (١٠/١٢) نميرى يطلب امريكا بوقف ارسال الاسلحة الى اسرائيل (١٠/١٤) الأردن يحتج على حظر ارسال الاسلحة البريطانية (١٠/١٩) تحرك سياسى لوزراء الخارجية العرب - زعماء لبنان يطالبون نيكسون بانتهاج سياسة منصفة (١٠/٢١) يومدين يدعو ١٦ دولة افريقية لقطع علاقاتها باسرائيل (١٠/٢٣) ونشير هنا الى انه بالفعل قامت عشرون دولة افريقية بقطع العلاقات أو تجميدها

مع اسرائيل (٧٣) .

وفي هذا المجال لا يمكن أن تفوتنا الاشارة الى قرار مجلس قيادة الثورة العراقية باستثناء العلاقات الدبلوماسية مع ايران ، ودعوة الحكومة شاه ايران لقبول هذا الاجراء الودى ، لكى يتمكن العراق من الانضمام الى الحرب العربية ضد اسرائيل (٧٤) وقد وافقت ايران على ذلك ، بعد أن كانت العلاقات مقطوعة من ديسمبر ١٩٧١ (٧٥) ومن أجل قومية المعركة أيضا ، فلقد أعادت كل من تونس والجزائر علاقتهما الدبلوماسية مع الأردن ، وذلك عقب اشتراك الجيش الأردنى في المعارك مع سوريا (٧٦) ، وكانت هذه العلاقات مقطوعة منذ مذبحه الفدائيين الفلسطينيين في عمان في سبتمبر ١٩٧٠ (٧٧) وعن التضامن العربى السياسى في حرب رمضان - أكتوبر ١٩٧٣ ، كتب احسان عبد القدوس بعنوان حديث في السياسة اثناء المعركة ، قائلا ان الحرب اليوم لا تتحمل مسئولياتها مصر وسوريا وحدهما .. ولكن تتحمل مسئولياتها كل الدول العربية . وهذا التطور في العلاقات العربية عميت عنه اسرائيل .. أو أعماها عنه غرورها وظلت تعيش على وهم الفرقة والخلافات بين الدول العربية بعضها وبعض (٧٨) . كما أكد ذلك أيضا احمد عباس صالح . فلقد ذابت كل الأحلام التى رتبتهما الولايات المتحدة واسرائيل على انقسام العرب وفرقتهم وهى في الواقع فرقة افتعلتها الولايات المتحدة ذاتها ، والمخطط الاستعماري العتيق ، الذى زرع اللغام في كل الطرق العربية طوال المائة سنة الماضية .. انها وحدة أمة تقف صفا واحدا من المحيط الى الخليج . تربطها أعماق الوشائج (٧٩) ، وهذا ما رآه كل من : موسى صبرى (٨٠) وأحمد زين (٨١) . ومصطفى بهجت بدوى (٨٢) وأحمد عباس صالح (٨٣) وسمير رجب (٨٤) وذكريا نيل (٨٥) وأكدت الجمهورية ان التنسيق على الجبهة السياسية بفضح أمريكا واسرائيل انما كان منطلقا من الوعي والنضج الذى أدارت به القيادة السياسية في مصر حركتها في المحيط العربى (٨٦) .

٨- وأخيرا فهناك التضامن العربى المعنوى والذي ظهر واضحا في حرب رمضان - أكتوبر ١٩٧٣ ، وقد تبين لنا ذلك من قراءة سريعة لبعض عناوين الصحف اليومية الثلاث ، ففى « الأهرام » : برقيات تأييد للرئيس من

(٧٣) عبد الملك عودة ، الحرب والتضامن الافريقى ، مجلة « السياسة الدولية » ، العدد ٣٥ ، يناير ١٩٧٤ ، ص ١٤٧ - ١٥٢ .

(٧٤) الأهرام ، والأخبار ، والجمهورية ، في ١٩٧٣/٨/٨ .

(٧٥) الأهرام والأخبار ، في ١٩٧٣/٨/٨ .

(٧٦) الأهرام ، في ١٩٧٣/٨/١٥ (٧٧) الأخبار ، في ١٩٧٣/٨/١٥

(٧٨) اخبار اليوم ، في ١٩٧٣/٨/٣٠ (٧٩) الجمهورية ، في ١٩٧٣/٨/١١

(٨٠) الأخبار ، في ١٩٧٣/٨/٨٠ (٨١) الأخبار ، في ١٩٧٣/٨/١١

(٨٢) الجمهورية ، في ١٩٧٣/٨/٧ (٨٣) الجمهورية في ١٩٧٣/٨/١٤ (٨٤) الجمهورية ، في ١٩٧٣/٨/١٨ (٨٥) الأهرام ، في ١٩٧٣/٨/٢١

(٨٦) الجمهورية ، في ١٩٧٣/٨/١٨

مجلس الشعب المصري يوم ١٦ أكتوبر .

٢ - لم تهتم الصحف اليومية الثلاث جميعا ، بنشر موضوعات التضامن العربي في الحرب ، في الصفحات الأخيرة منها ، بل وكانت النسب متشابهة تقريبا فبالنسبة للنشر في المواقع الرئيسية لتلك الصفحات كانت في كل من الأهرام والجمهورية ١,٤ ٪ بينما كانت ٣,٢ ٪ في الأخبار وبالنسبة للنشر في المواقع الثانوية لتلك الصفحات كانت في كل من الأهرام والجمهورية أيضا ١ ٪ بينما ١,٨ ٪ في الأخبار .

سادسا : فيما يتعلق بدرجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية بجذب انتباه القراء لموضوعات التضامن العربي في حرب رمضان / أكتوبر ١٩٧٣ ، من حيث وسائل الإبراز الإخراجية :

١ - وفقا للجدول رقم (٥) فإن الصحف اليومية الثلاث لم تهتم كثيرا بتخصيص المانشيت (أو العنوان الرئيسي للصحيفة) لموضوعات التضامن العربي في حرب رمضان - أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث كانت هذه المانشيتات مخصصة أساسا لاتباء المعارك العسكرية على الجبهتين المصرية والسورية لقد كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح في كل من الأهرام والجمهورية (٠,٥ ٪ و ٠,٧ ٪ على التوالي) وبلغت ١,٤ ٪ في الأخبار وكانت متعلقة باشتراك القوات الأردنية في المعارك العسكرية على الجبهة السورية .

٢ - اهتمت الصحف اليومية الثلاث باستخدام العناوين الممتدة لموضوعات التضامن العربي وتأتي الأخبار أولا بنسبة ٧٧,١ ٪ ثم الجمهورية بنسبة ٧٠ ٪ ثم الأهرام بنسبة ٦٨,٢ ٪

٣ - كانت الصور والرسوم المصاحبة لموضوعات التضامن العربي أقل مما يجب فلقد بلغت أولا في الأخبار ٦ ٪ ثم ٣,١ ٪ في الجمهورية ثم ٢,٩ ٪ في الأهرام ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى الاهتمام بالصور والرسوم والخرائط الخاصة بالمعارك العسكرية على الجبهتين المصرية والسورية وتقليل عدد صفحات الصحف اليومية الثلاث بسبب ظروف الحرب الى أقل من النصف (الأهرام ٨ صفحات والأخبار والجمهورية ٦ صفحات) والاكتفاء بنشر الموضوعات الهامة فقط ولكن تجدر الإشارة هنا الى أن الأهرام نشر في يومى ١٩ ، ٢٢ / ١٠ كاريكاتير للفنان صلاح جاهين عن استخدام سلاح البترول العربي في المعركة ، كما نشرت أخبار اليوم في ١٠ / ١٢ كاريكاتير للفنان مصطفى حسين عن الموقف الموحد للأمة العربية من المعركة .

٤ - كان استخدام البراويز والاطارات لموضوعات التضامن العربي قليلا أيضا فلم تزد النسبة عن ٨,٧ ٪ في الأهرام وعن ٧,٣ ٪ في الأخبار وعن ٤,١ ٪ في الجمهورية .

الهيئات والمنظمات العربية (١٠ / ٧) ، تهنئة للسادات من عرفات باسترداد القنطرة شرق (١٠ / ٩) ، بورقية يعرب للرئيس عن مساندته له في المعركة - تأييد لبنان لمصر : الصلح يتصل بحاتم (١٠ / ٢٠) وفي الأخبار : الملك الحسن يقول : انى انتظر اشارة من السادات والاسد (١٠ / ٩) الجالية السودانية بمصر تحت تصرف المعركة (١٠ / ١٠) السودان تقول : العبور اعجاز عسكري (١٠ / ١٢) سلطنة عمان تساند المعركة (١٠ / ١٣) لبنان يجذر أمريكا .. وقطر أيضا تحذر (١٠ / ١٧) تأييد دولة الامارات لمصر وسوريا (١٠ / ٢١) وفي الجمهورية : شعب لبنان يتابع المعركة دقيقة بدقيقة - الجزائر : لا تراجع عن النصر النهائي - تضامن السودان مع مصر وسوريا والثورة الفلسطينية (١٠ / ١٠) فرنجية : نتابع بالفخر بطولة مصر وسوريا (١٠ / ١٥) نيميرى يعلن في حديث خاص « للجمهورية » : المقاتل العربي وجد صفوف العرب واعاد الثقة الى نفوسنا - فرحة بانتصارات العرب في الأرض المحتلة - ربط الاذاعتين المصرية والسودانية حتى نهاية المعركة (١٠ / ١٧) مؤتمر في الرباط لنصرة فلسطين (١٠ / ٢٠) .

خامسا : فيما يتعلق بدرجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية بجذب انتباه القراء لموضوعات التضامن العربي في حرب رمضان / أكتوبر ١٩٧٣ ، من حيث الموقع :

١ - وفقا للجدول رقم (٤) ، فإن موضوعات التضامن العربي في تلك الحرب ، تأتي بصورة عامة في الصفحات الداخلية للصحف اليومية الثلاث بلا استثناء ، ويغلب عليها أساسا النشر في المواقع الرئيسية لتلك الصفحات (أى في النصف العلوى منها) فتأتى « الجمهورية » أولا بنسبة ٥٦ ٪ ثم الأهرام ثانيا بنسبة ٤٦,٦ ٪ ثم الأخبار بنسبة ٤٣,٦ ٪ ويلى ذلك النشر في المواقع الثانوية لتلك الصفحات (أى في النصف السفلى منها) وتأتى الأهرام أولا بنسبة ٢٩,٣ ٪ ثم الأخبار بنسبة ٢٨,٩ ٪ ثم الجمهورية بنسبة ٢٣,٢ ٪

١ - بالنسبة لنشر الموضوعات التضامن العربي في الصفحة الأولى فيغلب عليها أن تكون في المواقع الثانوية للصحف اليومية الثلاث بلا استثناء وتأتى الأخبار أولا بنسبة ٢١,١ ٪ ثم الأهرام بنسبة ١٣,٥ ٪ ثم الجمهورية بنسبة ١٢,٣ ٪ أما النشر في المواقع الرئيسية للصفحات الأولى فنسبته قليلة للغاية حيث تبلغ ٨,٢ ٪ في الأهرام و ٦,١ ٪ في الجمهورية ١,٤ ٪ فقط في الأخبار ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى أن هذه المواقع كانت مخصصة طوال فترة الحرب لشرح المعارك العسكرية على الجبهتين المصرية والعسكرية باستثناء يوم واحد فقط خصصته الصحف اليومية الثلاث لخطاب الرئيس السادات أمام

المخصصة للتضامن العربي مقارنة بالمساحة المخصصة للحرب :

١ - وفقاً للجدول رقم (٦) فتأتى الجمهورية على رأس الصحف اليومية المصرية الثلاث ، بالنسبة للمساحة التى خصصتها من صفحاتها طوال مدة الدراسة ،

لحرب رمضان / أكتوبر ١٩٧٣ ، فقد خصصت ٢٤٤٠٠ سم / عمود ، من اجمالى مساحتها التحريرية البالغة ٢٨٢٨٠ سم / عمود للحرب ، من اجمالى مساحتها التحريرية البالغة ٢٦٦٠٠ سم / عمود ، وبنسبة ٨٢,٨ / أما الاهرام فقد خصصت ٢٦٤٠٠ سم / عمود للحرب

جدول رقم (٤)

٥ - وينطبق الحال ايضا على استخدام الأبناط المختلفة فى كتابة موضوعات التضامن العربى فى الصحف اليومية الثلاث صحيح أن النسبة وصلت الى ١٨,٨ ٪ فى الاهرام ، الا أنها فى كل من « الأخبار » والجمهورية كانت ٩,٢ ٪ و ٧,٢ ٪ على التوالى ويمكن تفسير هذا البند ، والبند السابق له ، بما ذكرناه قبلاً من تقليل الصحف لصفحاتها بسبب ظروف الحرب وتقليل وسائل الإبراز الإخراجية فى الموضوعات غير العسكرية .
سابعاً : فيما يتعلق بالمساحة المخصصة لحرب رمضان / أكتوبر ١٩٧٣ فى الصحافة اليومية المصرية مقارنة بالمساحة الاجمالية للتحرير ، وكذا المساحة

جدول يوضح درجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية بجذب انتباه القراء لموضوعات التضامن العربى فى حرب / رمضان / أكتوبر ١٩٧٣ فى الفترة من ١٠ / ٧ الى ١٠ / ٢٣ / ١٩٧٣

اولاً : من حيث الموقع

الموقع	صفحة اولى		صفحة داخلية		صفحة اخيرة	
	رئيسى	ثانوى	رئيسى	ثانوى	رئيسى	ثانوى
الصحيفة	ك	٪	ك	٪	ك	٪
الاهرام	١٧	٨,٢	٢٨	١٣,٥	٩٧	٤٦,٦
الاخبار	٣	١,٤	٤٦	٢١,١	٩٥	٤٣,٦
الجمهورية	١٨	٦,١	٣٦	١٢,٣	١٦٤	٥٦

جدول رقم (٥)

يوضح درجة اهتمام الصحافة اليومية المصرية بجذب انتباه القراء لموضوعات التضامن العربى فى حرب رمضان / أكتوبر ١٩٧٣ فى الفترة من ١٠ / ٧ الى ١٠ / ٢٣ / ١٩٧٣

ثانياً : من حيث وسائل الإبراز الإخراجية :

الوسيلة		المانشيت		العناوين الممتدة		الصور والرسوم		البراويز والامارات		الايئات	
الصحيفة	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
الاهرام	١	٠,٥	١٤٢	٦٨,٢	٦	٢,٩	١٨	٨,٧	٣٩	١٨,٨	
الاخبار	٢	١,٤	١٦٨	٧٧,١	١٣	٦	١٦	٧,٣	٢٠	٩,٢	
الجمهورية	٢	٠,٧	٢٠٥	٧٠	٩	٣,١	١٢	٤,١	٢١	٧,٢	

جدول رقم (٦)

يوضح المساحة المخصصة لحرب رمضان / أكتوبر ١٩٧٣ فى الصحافة اليومية المصرية مقارنة بالمساحة الاجمالية للتحرير وكذا المساحة المخصصة للتضامن العربى مقارنة بالمساحة المخصصة للحرب وذلك فى الفترة من ١٠ / ٧ الى ١٠ / ٢٣ / ١٩٧٣

المساحة	المساحة الاجمالية للتحرير	المساحة المخصصة للحرب	النسبة المئوية للحرب من المساحة الاجمالية للتحرير	المساحة المخصصة للتضامن العربى	النسبة المئوية للتضامن العربى من المساحة المخصصة للحرب
الصحيفة					
الاهرام	٢١٦٨٠	٢٦٤٠٠	٨٢,٢	١٩٩١	٧,٥
الاخبار	٢٦٦٠٠	٢٢٣٠٠	٨٣,٨	١٨٧٢	٨,٤
الجمهورية	٢٨٢٨٠	٢٤٤٠٠	٨٩,٩	٢٢٥٢	٦,٥

جسور التضامن العربى فى مجالات الأجهزة والمعدات الطبية والدم العربى الذى سار فى عروق الجرحى من المقاتلين والأغذية وبجانب التأييد المعنوى كان هناك التحرك السياسى والدبلوماسى العربى والذى يدل على أن الخلافات العربية والمهاترات تضعف القائمين عليها وتعزلهم ولا يستفيد العرب من ورائها إلا الفرقة فى صفوفهم ، ولكن عندما يكون هناك قدر كاف من التفاهم بين الدول جميعا يسمح بالمساندة عندما يتطلب الأمر ذلك بصفاء نية ودون حساسية يتحقق لكل عربى من المحيط الى الخليج كرامته^(٩٠) .

ولم يكن ذلك التضامن العربى فى حرب رمضان / أكتوبر ١٩٧٣ ، وكما صورته الصحافة المصرية ، مقصورا على الجانب الرسمى منه ، أو جانب الدولة فقط ، ولكنه كان أيضا تعاونا شعبيا وقد ساعد ذلك التشابه الوثيق فى مقومات الرأى العام العربى من توافر المصلحة المشتركة والارتباط التاريخى وتقارب التقاليد والعادات والمعتقدات وتشابه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفوق ذلك كله وحدة اللغة والثقافة ، هذا التشابه الوثيق هو الذى يؤدى فى معظم الأحيان الى السريان السريع للأفكار والآراء^(٩١) .

والآن وبعد مرور ستة عشر عاما على تلك الحرب المجيدة ، التى استرد فيها العرب كل العرب كرامتهم ، ما الذى يجب أن تبرزه الصحافة المصرية تجاه الدول العربية وقضاياها المصيرية المشتركة ؟ ان التحديات التى تواجه العرب الآن تحديات التنمية وبناء الدولة العصرية والتصدى لخططات الاستنزاف لمواردها عن طريق اشغال الحروب ، واثارة المنازعات المحلية والاقليمية والضغط الاقتصادى الى جانب التحدى الحضارى ، ان روح أكتوبر العربية تطالبنا بالعمل المشترك الذى تذوب فيه الخلافات وتظهر فيه النفوس من النوازع الاقليمية والأهواء الذاتية وتتجه النوايا المخلصة الى بناء القوة العربية بكل مكوناتها ومقوماتها وتعبئة الطاقات العربية لمواجهة التحديات المصيرية المتزايدة .

من اجمالى مساحتها التحريرية البالغة ٢١٦٨٠ سم / عمود ، ونسبة ٨٣,٣ ٪ .

٢- أما بالنسبة لموضوعات التضامن العربى فى حرب رمضان / أكتوبر ١٩٧٣ ، بالنسبة للمساحة المخصصة للحرب فى الصحف اليومية الثلاث ، فتأتى الأخبار أولا بنسبة ٨,٤ ٪ نظير تخصيص ١٨٧٢ سم / عمود لذلك ثم الاهرام بنسبة ٧,٥ ٪ نظير تخصيص ١٩٩١ سم / عمود ، أما الجمهورية فكانت نسبتها ٦,٥ ٪ حيث خصصت ٢٢٥٣ سم / عمود لموضوعات التضامن العربى .

خاتمة الدراسة :

فى رده على برقية الملك « فيصل » له غداة بدء حرب رمضان / أكتوبر ١٩٧٣ ، قال الرئيس السادات : « واننا لعل ثقة من تضامن الامة العربية ووقفها الخارقة وراء شعب مصر فى هذه الساعات الحاسمة التى تخوض فيها قواته المسلحة معركة من أهم عناصر النجاح والانتصار لنا جميعا^(٨٧) ، والواقع أن الشعوب العربية لم تقف صفا واحدا عبر تاريخها الطويل ، كما وقفت فى أعقاب معركة « بدر » لأنهم استطاعوا بفضل نجاحها ان يستعيدوا ما فقدوه من كبرياء وشرف ظلوا ينشدونها دون جدوى على مدى نحو عشرين عاما^(٨٨) ، فحرب رمضان أكتوبر أبرزت وحدة الموقف العربى فى صورة احتشاد رائع للامة العربية يكاد يمكن تشبيهه باعلان « التعبئة العامة » فى دولة واحدة^(٨٩) .

وقد أبرزت الصحف اليومية كل ذلك ، وأوضحت كيف كان التضامن العربى فى تلك الحرب المقدسة ، فهناك تضامن مادى ملموس ظهر واضحا فى ارسال القوات العربية المسلحة الى جبهتى القتال فى مصر وسوريا ، وتم تزويد المحاربين بالمال والعتاد كما استخدم سلاح البترول ، الذى سارعت الدول العربية المنتجة له الى استغلاله لصالح الصراع سواء بتخفيض الانتاج أو بغرض الحظر على التصدير ، أو برفع الأسعار وثبت للامة العربية ان هذا المورد الطبيعى ليس مجرد مصدر للدخل ، بل أنه أيضا مصدر للقوة والهيبة ، وامتدت

(٨٧) الاهرام ، فى ١٩٧٣/٨/٧

(٨٨) يوسف أبو الحجاج ، حرب أكتوبر والوحدة العربية (القاهرة ، جامعة القاهرة ، الندوة الدولية لحرب السادس من أكتوبر ، ١٩٧٥) غير منشور ، ص ١ ، ٧ .

(٨٩) ممدوح البلتاجى ، حرب أكتوبر أبرزت وحدة الموقف العربى ، جريدة « المستقبل » العدد ١٤ ، أكتوبر ١٩٨٧ .

(٩٠) حمدى الطاهرى ، مرجع سابق ، ص ٤٦٤ .

(٩١) مختار التهامى ، مرجع سابق ، ص ٦٢ ، ٢٥٢ .

محاولات التجديد ومستقبل الأوضاع في أوروبا الشرقية

د . السيد أمين شلبي

كان

والذي حول الميزان العسكري على الجبهة السوفيتية في صالح السوفييت وأصبح من الواضح أن ستالين سيكون في وضع يمكنه من أن يفرض أرائه على شرق أوروبا . هذا الوضع الذي أدركه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت هو الذي جعله يميل - وخاصة في ضوء نظريته لمستقبل النظام الدولي لما بعد الحرب - إلى أن يشجع مطالب ستالين الإقليمية واحتياجات الأمن القومي من خلال إقامة « نظم صديقة » (*) للاتحاد السوفيتي في بلدان وسط وشرق أوروبا بشرط أن تتأسس حكوماتها عن

مستقبل أوضاع وطبيعة الحكم في بلدان وسط وشرق أوروبا لما بعد الحرب العالمية الثانية من الأمور التي شغلت « الحلفاء » حتى قبل أن تنتهي الحرب ضد النازية وهزيمتها النهائية . ففي مؤتمر طهران - فبراير عام ١٩٤٣ - تباحث الحلفاء حول مستقبل الأوضاع السياسية في هذه البلدان وأرتبط هذا البحث بواقع عسكري نشأ على جبهة القتال من النصر الذي حققه الجيش السوفيتي في ستالينجراد عام ١٩٤٣

(*) في المعنى العملي كان مفهوم « الحكومة الصديقة » ، يعني بالنسبة للاتحاد السوفيتي - كحد أدنى - الحكومة التي تلتزم بعدم الدخول في تحالفات مع عدو محتمل ، وأن تقاوم في نطاق اختصاصها أي تحركات عسكرية تهدد الاتحاد السوفيتي ، وأن تمتنع عن تهديد السياسة الخارجية السوفيتية . أما مدى الصداقة الأيديولوجية ، فثمة رأي يقول أنها لم تكن واردة بشكل مباشر في هذا الوقت عند ستالين باعتبار أنه كان يعي الاعتبارات العملية المتعلقة بالأمن السوفيتي ، ورأي يقول أن ستالين كان يعتقد أن من تصل قواته إلى أرض ما يجب أن يفرض عليها نظامه الاجتماعي : راجع :

- Spanier, John, « American Foreign Policy » , Nelson University Papers, Second Edition, 1972, P.28

- Djilas, Milovan : « Conversations with Stalin »

أيضا



داخل بلدان المعسكر الاشتراكي ، وظهور قيادة سوفيتية جديدة حاولت أن تدخل قدراً من المرونة على هذه العلاقات ، بدأ الطابع القلق لهذه العلاقة يطفو الى السطح في شكل توترات وانتفاضات داخلية في عدد من بلدان أوروبا الشرقية أستهدفت - على الأقل في بداياتها - تحقيق مستوى أكثر من الارادة القومية المستقلة ، وإدخال عناصر أكثر تحراً في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية . وقد بدت هذه التوترات في ألمانيا الشرقية عام ١٩٥٣ - وفي بولندا والمجر عام ١٩٥٦ ، ثم في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، فضلاً عن الاتجاه الاستقلالي في السياسة الخارجية الذي طوره رومانيا مع أوائل الستينات ، ثم في التطور البولندي وظهور قوة سياسية واجتماعية جديدة متمثلة في منظمة تضامن منذ أغسطس عام ١٩٨٠ .

طريق الإجراءات الديمقراطية السليمة . فقد ساد هذا المفهوم مؤتمر طهران وبشكل أكثر مؤتمر يالطا - فبراير ١٩٤٥ - وبشكل أخص حول مستقبل نظام الحكم في بولندا والتي ستنبت التطورات أنها كانت وكما عبر تشرشل « أكثر الأسباب إلحاحاً لمؤتمر يالطا ، كما أنها كانت أكثر الأسباب التي أدت الى إنهاء التحالف العظيم^(١) » وقد أنتهت تطورات ما بعد الحرب الى تحقيق ما صمم عليه ستالين من اقامة نظم حليفة للاتحاد السوفيتي في بلدان أوروبا الشرقية ليس فقط بالمفهوم السياسي والعسكري بل أيضاً بالمفهوم الايديولوجي حيث تبنت حكومات هذه الدول الماركسية اللينينية وفقاً للنمط السوفيتي .

على أنه مع منتصف الخمسينات ، وعقب وفاة ستالين برؤيته وإدارته الصارمة للأوضاع السوفيتية والعلاقات

1- Spanier, Op. Cit. ,PP.27 - 28

غير أن هذا الاتجاه بدأ يهاجم في الاتحاد السوفيتي ذاته من قبل القوى المتشددة ومن شخصيات ستالينية مثل مولوتوف التي اعتقدت أن هذا الاتجاه في تناول العلاقات مع أقطار أوروبا الشرقية سوف يؤدي إلى تدهور النفوذ السوفيتي فيها ، وقد جاءت الأحداث التي وقعت في بولندا والمجر عام ١٩٥٦ لكي تعطى حججاً لأنصار هذا الاتجاه المتشدد .

أحداث بولندا والمجر - ١٩٥٦

إذا كان السبب المباشر في أحداث بوزنان في بولندا هو تجاهل عمال مصانع عربات السكك الحديدية لتحسين ظروف العمل ، إلا أنه كان خلف هذا العامل المباشر سلسلة من التطورات التي أملت بالمجتمع البولندي كان من أبرزها :

أ - نمو النقد داخل أجهزة الحزب ضد أساليب القيادة وقيام نواب للحزب لمناقشة المشاكل وتطوير الأفكار وبلورة الاتجاهات الجديدة .

ب - النقد العلني لستالين والشك في حكمة تقليد بولندا الأعمى للاتحاد السوفيتي .

ج - العفو الذي تم في أبريل عام ١٩٥٦ عن ٣٠.٠٠٠ شخص .

د - الاعتراف الرسمي بأن مستوى المعيشة قد تدهور في أعوام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ .

وقد أثارت أحداث بوزنان - التي استدعت تدخل قوات الجيش - أثارت انقساماً في صفوف القيادة الشيوعية البولندية ، حيث نادى البعض بإتباع « جوهر الستالينية ولكن بدون الأساليب الستالينية » ، وأكد البعض الآخر الحاجة إلى مزيد من التغيير وإدخال عناصر ليبرالية في النظام وكذا إلى مزيد من الحريات الشخصية . وقد حسن هذا الخلاف حين نعى « هيلبري منيك » في ٩ أكتوبر ١٩٥٦ وكان من مهندسي النظام الاقتصادي الستاليني في بولندا ، وأعيد فاليسلاف جومولكا الذي كان ستالين قد أقصاه عام ١٩٤٩ لنزعته القومية . وقد استطاع جومولكا أن يقنع السوفييت أن التغييرات التي حدثت إنما تهدف إلى دعم العلاقات بين بولندا والاتحاد السوفيتي ، وكذا إلى دعم البناء الاشتراكي في بولندا . وهكذا احتويت - بهدوء نسبي - أول القلاقل في علاقات بولندا مع الاتحاد السوفيتي . أما في المجر ، فقد اكتسب الوضع فيها شكلاً متطرفاً بسبب الأبعاد التي ذهب إليها إمري ناجي ، الذي جاء إلى الحكم كاستجابة لرغبة شعبية وبعد إزاحة القادة القدامى من أمثال زاكوس ، في فصل سياسات المجر عن

أما التطور الجديد فهو الذي أتى من داخل الدولة الأم في المعسكر الاشتراكي وتمثل في محاولات التجديد والإصلاح وإعادة البناء التي يقودها الزعيم السوفيتي جورباتشوف . ونتيجة للعلاقة العضوية التي تربط الاتحاد السوفيتي ببلدان أوروبا الشرقية ، فقد كان من الطبيعي أن يكون لهذا التطور السوفيتي تأثيراته على زعامات وسياسات وبرامج حكومات دول شرق أوروبا ، وأن يكون من متضمنات هذا الوضع بروز العلاقة التبادلية للأوضاع في كل من الاتحاد السوفيتي ودول المجموعة الاشتراكية الأوروبية وتأثيراتها التي لا تقتصر على الأوضاع الداخلية في دول شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي بل أيضاً على النظام الإقليمي والدولي في مجموعه .

على هذا ، سنوف نتعرض هذه الدراسة بشيء من التفصيل لما ظهر على مدى الحقب الثلاث الماضية وبالتحديد حتى عام ١٩٨٠ من محاولات للتجديد والتطوير داخل بلدان أوروبا الشرقية والتفاعلات التي أحدثتها إقليمياً ودولياً ، ثم ننظر فيما أثارتها التحولات الجديدة في الاتحاد السوفيتي من استجابات وردود فعل داخل دول مجموعة هذه الدول ، وما يمكن أن تحمله التفاعلات الناجمة عن ذلك من تأثير على مجمل الأوضاع في المنطقة وتأثيراتها على الوضع الدولي في مجموعه .

أولاً : محاولات التجديد في أوروبا الشرقية :

ثمة محاولة قام بها خروشوف مع أول عهده أراد بها تنظيم علاقة الاتحاد السوفيتي بأقطار أوروبا الشرقية وإضفاء طابع أكثر استقراراً على هذه العلاقة وذلك بأن يجعلها ترتكز على عنصر الإرادة والاجماع والمشاركة أكثر منها على عنصر الضغط والولاء المطلق كما ساد خلال عهد ستالين . وقد كانت أولى خطوات خروشوف نحو تخفيف التوترات مع بلدان أوروبا الشرقية ، أتجاهه إلى إصلاح الجسور مع يوغوسلافيا وإنهاء القطيعة التي قامت منذ طردها من الكومنفرم في يوليو ١٩٤٨ . وعلى هذا قام خروشوف بزيارة يوغوسلافيا في ٢٦ مايو ١٩٥٥ ، وقال خلال زيارته « اننا نأسف بإخلاص لما حدث ونرفض بحزم الأمور التي وقعت خلال هذه الفترة . واننا نتفهم الدور الاستفزازي الذي لعبه في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا أعداء الشعب من أمثال بريا وآخرون الذين أميط اللثام عنهم »^(١) . كما أنهت هذه الزيارة بإقرار من الاتحاد السوفيتي « بأن الاختلاف في النظم الاجتماعية والاختلاف في أشكال التقدم الاشتراكي هو فقط من أختصاص الدول المعنية »^(٢) .

2 - Goldwyn, Robester (Editor) : « Readings in Russian Foreign Policy » Oxford University Press, 1959, P. 518

3 - Ibid - , P. 519

لاتخاذ خطوة أكبر الى الأمام على طريق تطوير التعاون الاقتصادي . اننا يجب أن نتخذ خطوات أكثر جرأة لإنشاء جهاز موحد للتخطيط لجميع بلدان الكوميكون^(٤) » على أن الاجتماعات التي تلت هذا التصريح شهدت معارضة رومانيا لهذا الاتجاه . ويقدم ما يعرف بـ « إعلان الاستقلال » الذي أذيع ببيان اللجنة المركزية لحزب العمال الروماني عام ١٩٦٤ ما يوضح صراع المصالح العميق القائم في الكوميكون ، فقد ذكر البيان « أن حزبنا يعلن أن نقل بعض وظائف الإدارة الاقتصادية من اختصاص الدولة المختصة الى أجهزة أعلى لا يتماشى مع المبادئ التي تميز العلاقات بين الدول الاشتراكية .. ان سيادة الدولة الاشتراكية تتطلب أن يكون في يدها كل أدوات إدارة الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وان تقل هذه الأدوات الى اختصاص سلطة أعلى من سلطة الدولة سوف يحول مفهوم السيادة الى فكرة لا معنى لها .. » ويتعرض البيان للتناقض قيام جهاز موحد مع تنوع الظروف والخصائص لكل دولة اشتراكية « إذا أخذنا في الاعتبار تنوع ظروف البناء الاشتراكي فإنه لا يمكن أن يكون هناك أنماط موحدة ، ولا يستطيع أن يقرر ما هو الصحيح وما هو الخطأ للأقطار أو الأحزاب الأخرى » ثم يذهب البيان أبعد من هذا الى تحديد الأسس التي يجب أن تقوم عليها علاقات الاقطار الاشتراكية ، وينفي فكرة أن يكون لحزب سلطة على الاخر بإشارة واضحة الى الحزب السوفيتي « أن من حق كل حزب ماركسي لينيني ، وحق السيادة لكل دولة اشتراكية ، أن يطور وأن يختار أشكال ووسائل البناء الاشتراكي . أنه ليس هناك ولا يمكن أن يكون حزب « أب » أو حزب « ابن » ، أو أحزاب « متفوقة » أو أحزاب خاضعة » ، ولكن هناك العائلة الكبيرة للأحزاب الشيوعية والعمالية والتي لها حقوق متساوية^(٥) .

أما الموقف الروماني من حلف وارسو فإنه يعد امتداداً لموقفه من الكوميكون . غير أن رومانيا في تحديد علاقتها بحلف وارسو أتبع أسلوب الحذر لادراكها ما يعنيه الحلف بالنسبة للاستراتيجية السوفيتية .. وقد بدأت رومانيا بالمطالبة بإانسحاب القوات السوفيتية من الأراضي الرومانية وهو ما أعلن عنه اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية لحلف وارسو في مايو ١٩٥٨ ، وكان هذا عاملاً حاسماً في دور رومانيا في الحلف ، ذلك ان إنسحاب القوات السوفيتية لم يسهل فحسب السياسات الرومانية تجاه الحلف وإنما ألقت ظروف الانسحاب ضوءاً على استخدام رومانيا بشكل غير مباشر لنفوذها السياسي داخل المعسكر الاشتراكي^(٦) . وفي

أسس لا يمكن للاتحاد السوفيتي أن يتسامح فيها سواء في أوضاع المجر الداخلية أو ارتباطاته الخارجية . فقد أعلن ناجي أن المجر لن تأخذ بنظام الحزب الواحد ، وكان هذا يغني في التفسير السوفيتي خلخلة سلطة الحزب الشيوعي المجرى ورفض فكرة ديكتاتورية البروليتاريا ، وفتح الطريق لعودة النظام الرأسمالي والقوة المعادية للاتحاد السوفيتي ، أما ما كان أكثر حسماً فهو إعلان ناجي عن اعتزام المجر الانفصال عن حلف وارسو وهو في الاعتبار السوفيتي الدعامة العسكرية والسياسية لنظام التحالف الاشتراكي . وقد أدى ذلك إلى تدخل الاتحاد السوفيتي عسكرياً والاطاحة بناجي وإخماد الثورة وأتى إلى الحكم بشخصية أكثر واقعية هو جونس كادار الذي سيتبنى سياسات تعطي المجر قدراً من حرية الأداء الداخلي في إطار التزامه بسياسة التوافق مع الاتحاد السوفيتي في الحقل الخارجي .

الموقف الروماني :

على أن أكثر الصعاب التي واجهها الاتحاد السوفيتي من دول أوروبا الشرقية وبعد تطويع الموقف في بولندا والمجر ، جاءت من الاتجاهات الاستقلالية التي بدأت رومانيا تفصح عنها في أوائل الستينات في علاقاتها بالاتحاد السوفيتي وفي تحديد مدى ارتباطه بمؤسسات التحالف الاشتراكي .

ويبدو أهمية هذا الاتجاه إذا ما نظرنا إليه من زاوية السياسة السوفيتية في هذا الوقت ومحاولاتها لتحقيق مزيد من الدمج الاقتصادي والعسكري والسياسي بين أقطار حلف وارسو من خلال مؤسسات التحالف الاقتصادي والعسكري : منظمة الكوميكون ، وحلف وارسو ، ولجنة الاستشارية السياسية :

في هذا الشأن أبدت رومانيا معارضة لسياسات الاتحاد السوفيتي فرفضت اتجاهات التكامل الاقتصادي بين دول الكوميكون ، كما تحفظت على الاتجاهات السوفيتية من تخصيص عسكري أكبر والمشاركة في الأعباء المالية داخل حلف وارسو .

ففيما يتعلق بالموقف من الكوميكون ، تبلور الاتجاه السوفيتي في ما عبر عنه خروشوف حين جدد الدعوة الى قيام جهاز موحد للتخطيط داخل المنظمة يربط وينسق بشكل أوثق بين اقتصاديات دولها على أساس من التخصص وتقسيم العمل ، فقال امام اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي « ان ممثلي دول الكوميكون سوف يلتقون في المستقبل القريب على مستوى القمة

4 - Remington, Robin, « The Warsaw Pact » Mit Press, Cambridge, London, 1977, P.71.

5 - Brown, Segmon, « New Forces in World Politics », Brookings Institution. 1974, P.58

6 - Remington, « The Warsaw Pact » Op. Cit, P.P. 84,85.

الأزمة التشيكوسلوفاكية - يناير - أغسطس ١٩٦٨ :
في ٥ يناير ١٩٦٨ أنتخبت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي الكسندر دوبتشيك سكرتير أول للحزب خلفاً لانطونين نوفتنى. الذى شغل هذا المنصب منذ عام ١٩٥٧. وقد كان واضحاً أن هذا الاجراء بداية سلسلة من التغيرات والتطورات. وقد حرص دوبتشيك أن يؤكد تجاوبه مع متطلبات التغيير، فأكد أن ما حدث هو بداية لحركة ديموقراطية تستهدف « أن تستعيد الاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا » وجهها الانسانى، كما أكد أن مجتمع بلاده قد نضج وأصبح مهياً ومستعداً لأن يتطور الى مجتمع ديموقراطى وأشتراكي حقيقى.

وقد أثارت هذه التطورات في تشيكوسلوفاكيا - ذات الأهمية الاستراتيجية الخاصة للاتحاد السوفيتى بوقوعها في قلب أوروبا الشرقية ويحدود مشتركة مع المانيا الشرقية والغربية والاتحاد السوفيتى وبولندا والمجر - أثارت مخاوف موسكو بل وبعض عواصم الكتلة الاشتراكية، وبدأت سلسلة من الاجتماعات على مستويات مختلفة بدأت بمؤتمر درسون في ٢٣ مارس ١٩٦٨ الذى ضم سكرتيرى الأحزاب ورؤساء الحكومات في بلدان أوروبا الشرقية عدا رومانيا، ثم اجتماع سيريا على الحدود التشيكية بين رئاسة اللجنة المركزية للحزبين التشيكي والسوفيتى، ومؤتمر برتسلافا في ٣ أغسطس ١٩٦٨ ضم كل دول حلف وارسو حيث أمكن التوصل الى خطة جماعية وتحديد مسئوليات كل قطر بالنسبة لأمن الأسرة الاشتراكية وتأكيد الارتباطات والعلاقات مع أعضائها.

غير أن الموقف في تشيكوسلوفاكيا ظل يتطور على نفس الخطوط التى أثارت قلق الاتحاد السوفيتى وبعض أقطار حلف وارسو وخاصة بعد صدور ما عرف « ببرنامج العمل » وما أحاط به من بروز « الطريق التشيكوسلوفاكى الى الاشتراكية ». الأمر الذى اعتبره الاتحاد السوفيتى وحلفاءه مبرراً لتدخلهم عسكرياً بالعملية التى جرت في ٢٠ - ٢١ أغسطس ١٩٦٨، وأعلنت وكالة تاس السوفيتية « أن الوحدات المسلحة السوفيتية جنبا الى جنب مع الوحدات المسلحة لجمهوريات بلغاريا والمجر وبولندا ومانيا الديموقراطية قد دخلت أراضي تشيكوسلوفاكيا في ٢١ أغسطس وسوف تنسحب فوراً بمجرد أن تتأكد من زوال التهديدات للمكاسب الاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا والتهديد لأمن مجموعة البلاد الاشتراكية وبمجرد أن تجد السلطات الشرعية أن وجود هذه الوحدات المسلحة لم يعد ضرورياً^(٧) ».

الوقت الذى كان برجنيف يؤكد فيه في مارس ١٩٦٦ على أنه « في حقل التعاون العسكرى وفي وجه الاعمال العدوانية المكثفة للقوى العدوانية يزعمه الولايات المتحدة، فإن عملية زيادة تدعيم علاقاتنا بالاقطار الاشتراكية، وزيادة دعم وتحسين جهاز حلف وارسو يجب أن تستمر، وأصبح ضرورياً أن تقدم العلاقة الوثيقة لأعضاء الحلف قوة منيعة في الدفاع عن النظام الاشتراكي... » رد شاوشيسكو في مايو ١٩٦٦ في الاحتفال بالذكرى الخامسة والاربعين للحزب الشيوعى الرومانى «... أن الاحلاف العسكرية، ووجود قواعد عسكرية وقوات على أراضي دول أخرى هى أحد الحواجز في طريق التعاون بين الشعوب، كما لا يتفق مع الاستقلال والسيادة الوطنية للشعوب والعلاقات الطبيعية بين الدول. إن عدداً متزايداً من الرأى العام ومن الدول يظهرون ميلاً يكتسب في الآونة الأخرى أساساً أكثر وأكثر لتصفية الاحلاف العسكرية^(٨) ».

على أن هذه الاتجاهات الرومانية تجاه حلف وارسو لم تتعد دور تأكيد اتجاهاتها الاستقلالية داخل الحلف، ذلك أنها تدرك أنه من الصعب عليها فيما يتعلق بحلف وارسو بالذات أن تذهب أكثر من هذا ولذلك عادت، وبعد غيبة ثلاث سنوات، للاشتراك في مناورات الحلف التى جرت في المجر وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٧، غير أنه في الوقت الذى كانت تجرى فيه المناورات تحدث ساوشيسكو الى اجتماع حزبي حول فضائل إزالة كل من حلف وارسو وحلف الاطلنطى، وإن كان قد أكد أنه طالما ظل حلف وارسو قائماً، فإن رومانيا ستستمر في التدريبات المشتركة للقوات المسلحة للدول الاعضاء طالما أن هذه التدريبات تقوم « على أساس المبادئ التى تحكم العلاقات بين الاقطار الاشتراكية، وعلى حقيقة أن كل بلد وكل جيش يجب أن يكون منظماً على أحسن وجه وقومى من كل وجهات النظر... »^(٩)

بالإضافة الى هذين الموقفين من جانب رومانيا تجاه منظمة الكوميكون، ومنظمة حلف وارسو التى أرادت أن تؤكد من خلالهما أستقلاليتهما إلا أن ثمة قضايا أخرى أعطى الموقف الرومانى فيها بإنفصاله عن الموقف الاجماعى لبقية المجموعة الاشتراكية، مضموناً عملياً أكثر لاتجاهاتها الاستقلالية وكان لها تأثير أكثر على المستوى الدولى. ونعنى بهذه المواقف على وجه التحديد : موقفها من النزاع السوفيتى الصينى، ومن السياسة تجاه المانيا الغربية، ومن الأزمة التشيكوسلوفاكية عام ١٩٦٨، ومن الموقف من إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧.

7 - Ibid, P. 87.

8 - Ibid, P. 92.

(٩) مجلة السياسة الدولية . القاهرة . وثائق الأزمة التشيكوسلوفاكية . اعداد اكتوبر ١٩٦٨ يناير ١٩٦٩ .

إن مسألة التنظيم الداخلي للنظام إنما هو من صميم الشؤون الداخلية لشعب الدومينيكان وحده « وأضاف « أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتصرف في جمهورية الدومينيكان كما لو كانت في نطاقها الخاص وكما لو كان الأمر يتعلق بالباها أو الميسيسيبي »^(١٢).

غير أنه بعد ثلاث سنوات ، وفي حالة التدخل السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا ، تغيرت المواقف . في هذه المرة كان الاتحاد السوفيتي هو الذي أكد لنفسه حقا إقليميا خاصا في التدخل في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة ، بل واعتبر أن الحكومة التشيكوسلوفاكية مسئولة « ليس فقط أمام شعبها وإنما أيضا أمام كل الأقطار الاشتراكية » وأن تشيكوسلوفاكيا باجتلالها مركزا جيوبولوتيكيًا حاسما في أوروبا وميزان القوى فيها فان « أي إضعاف لأي من حلقات النظام العالمي للاشتراكية يؤثر بشكل مباشر على كل الأقطار الاشتراكية والتي لا تستطيع أن تقف بلا مبالاة إزاء هذا »^(١٣).

أما الجانب الأمريكي فقد تصرف خلال الأزمة التشيكية بشكل لا يتماشى مع الحجج التي قدمها في أزمة الدومينيكان ، ورفض بشكل مطلق اعتبار أن مبادئ الكومنولث الاشتراكي تعلو على مبادئ القانون الدولي في عدم التدخل « وأيا كانت درجة علاقة دولة بأخرى فان هذه العلاقة لا تعطىها الحق في غزو أراضيها »^(١٤).

وتوضح أزمة الدومينيكان عام ١٩٦٥ ، وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، وسلوك القوتين خلالهما حقيقة أن منطقتي شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية تمثلان منطقتي النفوذ المباشرة للقوتين وأنهما تمثلان أساسا منطقة عازلة لابعاد أي حرب عن حدود القوتين الأعظم . في هذا النطاق تمثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية مركز منطقة شرق أوروبا بالنسبة للاتحاد السوفيتي ، وتمثل وسط أمريكا اللاتينية ، أكثر من جنوبها ، هذا المركز بالنسبة للولايات المتحدة^(١٥) . وتمثل التطورات التي وقعت في هذه المناطق ، ومواقف القوتين الفعلية منها ، أن ثمة ادراكا بل وقبولا لهذه الحقائق .

في سبيل تأكيد هذا الوضع ، طورت كل قوة « نظريات » تبرر تدخلها في هذا المجال المباشر . عبر عن النظرية الأمريكية الرئيس السابق جونسون خلال أزمة

وقد أدى التدخل العسكري السوفيتي إلى إنهاء نظام دويتشيك ، ومجيء سلطة جديدة بزعامة هوساك . صفت القوى والسياسات والبرامج التي تبناها دويتشيك ، وأعلن هوساك التزامه بالتحالف المطلق مع الاتحاد السوفيتي .

وقد كان واضحا خلال الأزمة أن أهم ما شغل القادة السوفيين عند بحثهم كيفية مواجهة التطورات في براغ هو مدى ما يمكن أن يطلقه نظام دويتشيك من تأثير على بقية النظم في شرق أوروبا ، وهو نفس القلق الذي تملكه قادة هذه النظم ، وكان أولبرخيت رئيس الدولة في ألمانيا الديمقراطية مثلا من أكثر القادة ضغطا لاتخاذ إجراء حازم ضمن التطورات في براغ^(١٦) . كذلك كان الحال مع جوملكا في بولندا الذي يقال أن أحداث تشيكوسلوفاكيا والأسلوب الذي عولجت به قد أخرجته عن القيادة حتى عام ١٩٧٠^(١٧).

أما المعاني الدولية لأحداث تشيكوسلوفاكيا والتدخل السوفيتي فيها ، وخاصة في نطاق مواقف وسياسات القوتين العظميين ، فقد ذكر الإجراء العسكري السوفيتي في تشيكوسلوفاكيا والتبريرات والحجج التي سدمتها موسكو لهذا العمل ، والرفض الأمريكي العلني لهذه الحجج - رغم قبولها لها في الأمر الواقع - ذكرت بالعمل المماثل الذي قامت به الولايات المتحدة عام ١٩٦٥ حين أرسلت قواتها إلى جمهورية الدومينيكان لمنع تحول النظام فيها إلى اليسار ، وبررت إجراءاتها في ذلك الحين بنفس الحجج الجيوبولوتيكية التي رفضها الاتحاد السوفيتي حينئذ وأدانها .

فحين حدث التدخل الأمريكي في الدومينيكان ، وقف ممثل الاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة يقول « أنه ليس هناك ما يبرر غزوا لأراضي دولة مستقلة من جانب الولايات المتحدة وقواتها والذي يعتبر خرقا فاضحا للمعايير الأولية للقانون الدولي » كما رفض المندوب السوفيتي الحجة الأمريكية في تبرير التدخل بأنه حدث وفقا لمبادئ النظام بين الدول الأمريكية ووصف التبرير الأمريكي أنه يرقى إلى « أن حق تقرير مصير جمهورية الدومينيكان إنما يتركز جزئيا على إرادة شعب هذا البلد وجزئيا على إرادة جيرانه ، ومثل هذا القول لا يتفق مع التزامات الولايات المتحدة وفقا لجيثاق الأمم المتحدة ..

10 - Laanev, Walter, « Europe Since Hitler » Penguin Book, 1972, P.435

11 - Bromke, Adam, « Beyond the Gomulka Era » Foreign Affairs, April, 1971, P.484

12 - Rosen, Steyen, & James Walter: « The Logic of International Relations » 2nd Edition Winthrop Publications, Cambridge, 1977 PP. 172 - 173

13 - Ibid - , P. 172

14 - Ibid

15 - aufman, Eddy: « Superpowers and their Spheres of Influence » St. Martin's Press, New York, 1967. P.10

أما متضمنات هذه السياسة على الأوضاع الأيديولوجية والداخلية فهي تتمثل في أن مجرد تفوق المجر على الاتحاد السوفيتي في الإدارة الاقتصادية - وتقدم أوضاعه الاقتصادية وفقا لهذا الأسلوب الجديد في الإدارة - يعنى التأثير عرى وضع الاتحاد السوفيتي باعتباره مركز التجربة والتطبيق في العالم الاشتراكي . أما ما هو أكثر أهمية فهو المدى الذي يمكن أن تنتقل به هذه الاتجاهات من المجال الاقتصادي الى المجالات السياسية والثقافية وبشكل يمكن أن ينال من سلطة الحزب الشيوعي ومكانته في الحياة السياسية للبلاد . فاستمرار عملية التحديث الاقتصادي إنما تولد بكبيعتها طبقة جديدة تقدم نماذج جديدة وتتحدى - بقدراتها الفنية والشخصية - القيادات القائمة في قيادة المجتمع ، وهذه الطبقة اتجا تتزايد أعدادها في المجتمع بحيث أصبحت تمثل ١٥ ٪ من السكان هم طوائف المهنيين والمديرين والمثقفين الذي يجسدون قيما غير أيديولوجية بل وفردية الى حد كبير . لذلك نجد أن النظام في المجر يتوسع في الحريات المدنية ويزيد بشكل حذر من الفرص أمام الجماعات ذات المصالح الخاصة للاشتراك في العملية السياسية وذلك لكي لا يعزل الأساس الاشتراكي للمجتمع عن أكثر العناصر حيوية فيه ولكي يدفعها ويشجعها على بذل أكثر طاقاتها في تطوير المجتمع .

الأزمة البولندية : أبعادها وتطوراتها الداخلية :
تنطوى التطورات التي جرت في بولندا والمجر منذ أحداث عام ١٩٥٦ على مفارقة فيما يتعلق بموقف الزعامة فيها ، وكيف بدأت صورتها لدى شعوبهم وكيف انتهت . فقد بدأ جونز كادار ارذى جاء الى الحكم في المجر بعد أحداث عام ١٩٥٦ - كشخصية مفروضة وليست نتيجة اختيار أو تجاوب شعبي ، غير أن هذه الصورة ما لبثت وعلى مدى الحقبين التاليين أن تطورت ليحل محلها صورة الزعيم الذي يقدره مواطنوه للأسلوب الرصين والهادئ الذي أدار به أمور البلاد بعد الهزة التي اجتاحتها عام ١٩٥٦ ، وبشكل خاص لمساحة الحرية التي أتاحها للبلاد في ممارسة وتطبيق السياسات الاقتصادية الجديدة والتي كان لها آثارها الايجابية على الحالة الاقتصادية العامة للبلاد وعلى الحاجات اليومية للمجتمع .

أما فاديسلاف جوملكا فقد جا - الى الحكم عام ١٩٥٦ كاستجابة لرغبة شعبية ، لكي يحل محل القادة الستالينيين القدامى ، وبعد أن أبعد ستالين لنزعته

الدومينيكان بقوله « أن الأمم الأمريكية لا تستطيع ولن تسمح بإقامة حكومة شيوعية أخرى في نصف الكرة الغربي . أن هذا سيكون العمل والهدف المشترك للقوى الديمقراطية في نصف الكرة الغربي ، ذلك أن الخطر هو خطر مشترك والمبادئ مبادئ مشتركة » (١٦) . وعلى الجانب السوفيتي ، وخلال الأزمة التشيكية ، عبر برجينيف عن النظرية التي ستعرف باسمه تجاه منطقة أوروبا الشرقية واعتبر أنها تحكم العلاقة بين أقطار التحالف الاشتراكي بقوله [حين تحاول قوى خارجية أو داخلية معادية للاشتراكية أن تدفع دولة ما في إستعادة النظام الرأسمالي ، وحين ينشأ تهديد لقضية الاشتراكية في هذا البلد والذي هو تهديد لأمن الكومنولث الاشتراكي ككل ، فإن هذا لا يعتبر مجرد مشكلة تعنى هذا البلد وإنما مهكلة مشتركة بين كل الأقطار الاشتراكية » (١٧) .

التجديد الاقتصادي في المجر :

من العلامات التي ميزت نظام جونز كادار الذي أتى الى الحكم عقب أحداث عام ١٩٥٦ ، نجاحه في تطوير وتطبيق سياسات تجديدية وخاصة في إدارة الاقتصاد القومي وذلك بالتوازي مع الالتزام باستمرار التحالف مع الاتحاد السوفيتي وفي نطاق التحالف الاشتراكي بمؤسساته الاقتصادية والعسكرية والسياسية . وقد تركزت هذه السياسات الاقتصادية الجديدة فيما عرف بالسياسة الاقتصادية الجديدة N.E.P .

وهي السياسة التي تعتمد - مختلفة في ذلك عن النموذج التقليدي في التطبيق الاقتصادي الاشتراكي - فيما يتعلق بمركز وسلطة اتخاذ القرارات حول الانتاج والاستثمار وتحديد الأسعار لا على السلطة المركزية ، وإنما على مديري المشروعات الذين أعطى لهم الحق في وضع خططهم الاقتصادية الخاصة بشكل يستجيب مع الامكانيات الانتاجية المحلية وتحديد الأسعار وفقا لمتطلبات السوق .

غير أن أهمية هذه التجديدات الاقتصادية لم تكن ترجع الى مجرد صفتها الاقتصادية الخاصة ، وإنما الى متضمناتها وتأثيراتها المحتملة على جوانب أخرى مع الأوضاع الداخلية وربما على الروابط والعلاقات الخارجية للمجر .

فخارجيا فإن السياسة الاقتصادية الجديدة للمجر تتطلب روابط أكثر مع الغرب للحصول على التكنولوجيا والآلات والقروض ، كما تجعل المجر أكثر حماسا للارتباط بالمؤسسات العالمية مثل طلبها الانضمام الى منظمة الجات .

16 - Lafaber Walter, « American in the Cold War » P.160

17 - James, Walter (Ed.): « The Czechoslovak Crisis », « 1968 » Institute for the Study of International Organisation University of Sussex, London, 1969.

الطويل مع حركة اجتماعية عريضة يلتقى حولها أكثر من ١٠ ملايين بولندي وهو الوضع الذى جعل الحكم يستجيب لمعظم مطالبها . فبالاضافة إلى حق الأحزاب ، وحق تكوين النقابات المستقلة قدمت الحكومة تنازلات هامة أتاحت لاتحاد النقابات الجديدة والكنيسة استخدام اذاعة بالدولة ، وهو الأمر الذى ظهرت معه في البلاد حياة ثقافية وفكرية لم يسبق لها مثيل .

غير أن هذه التطورات الايجابية من وجهة نظر حركة تضامن ومطالبها ، التى تعدت في الواقع أكثر مما طالبت به عند قيامها ، اقتربت بتدهور أكثر في الأوضاع الاقتصادية للبلاد ، وبوجه خاص بعد تخفيض عدد أيام العمل إلى ٥ أيام بدلا من ٦ ، حيث انخفض الانتاج وخاصة في مناجم علفم بنسبة ١٠ ٪ عام ١٩٨١ ، وزاد الأمر سوءا استمرار موجات عنيفة من الاضطرابات حول قضايا ومطالب محلية .

وقد كان من الواضح عند تحليل الاتجاهات التى ظهرت داخل حركة تضامن أن النجاح الذى تحقق قد أغرى ، وبشكل خاص الأجنحة المتطرفة فيها ، بالاعلان عن مزيد من الاتجاهات التى تعدت الطابع النقابى واكتسبت طابعا سياسيا واضحا ، وكان من أهم هذه الاتجاهات ما صدر عنها من تأييد قيام نقابات حرة مماثلة في اقطار أوروبا الشرقية الأخرى ، وهو اتجاه من شأنه أن يثير ويؤثر على نظم الحكم الأخرى في أوروبا الشرقية فضلا عن الاتحاد السوفيتى ، أما الاتجاه الأكثر خطورة فهو ما ظهر بين صفوف تضامن من دعوة إلى إجراء استفتاء شعبى جر حول مستقبل الحكم الشيوعى في بولندا ، وإعادة النظر في تحالفها العسكرى . والسياسى مع الاتحاد السوفيتى . هذا الاتجاه ، - مع اختلاف في طبيعة المصدر الذى صدر عنه - يذكر بما صدر عن حكومة أمرى ناجى في المجر عام ١٩٥٦ من دعوة مشابهة إلى الأخذ بنظام تعدد الأحزاب ، وإلى تبني سياسة الحياد ، الأمر الذى كان وبشكل مباشر وراء التدخل العسكرى السوفيتى في المجر عام ١٩٥٦ ، ويجدر هنا أن نشير إلى الرسالة التى وجهها الاتحاد السوفيتى إلى الحزب البولندى في يوليو عام ١٩٨١ . وخلال اجتماع مؤتمر الحزب يقول فيها « أن القوى المعادية للاشتراكية في بولندا هى تهديد لكل المجموعة الاشتراكية وأمن حدودها . حدودنا المشتركة » ، وتذكر هذه الرسالة ، « بمبدأ برجينيف » الذى ظهر خلال الأزمة التشيكية عام ١٩٦٨ واعتبر أن أى تهديد للنظام الاشتراكى في دولة من دول المجموعة الاشتراكية هو تهديد للمجموعة بأسرها .

وباعتبار عضوية بولندا في منظمة التعاون الاقتصادى بين اقطار المجموعة الاشتراكية (الكوميكون) وبالنظر إلى الاقتصاديات المركزية المخططة التى تأخذ بها دول

القومية ، إلا أن الأمر قد انتهى به جع نهاية الستينات لكى يصبح شخصية مرفوضة من جانب قطاعات أساسية في المجتمع البولندى : المزارعون ، والمثقفون ، ورجال الكنيسة ، وفوق كل هذا من العمال ، حيث تعارضت سياساته وممارساته مع مصالح وتطلعات هذه القطاعات . وعلى هذا ، وعلى أثر القلاقل التى وقعت في نهاية عام ١٩٧٠ ، نجى جوملكا وحل محله ادوارد جيرك في ديسمبر ١٩٧٠ .

ومع مجيء جيرك كان واضحا أن المجتمع البولندى يهدف إلى تحقيق تغيير على ثلاث جبهات :

في مجال الحريات المدنية وضرورة تخفيف القيود حولها ، التخطيط الاقتصادى وضرورة عدم قيامه على النموذج السوفيتى بشكل مطلق ، عدم الاعتماد الزائد على الاتحاد السوفيتى في الأمور الاقتصادية . هذه الضغوط من أجل التغيير في هذه المجالات كانت تحمل راية القومية البولندية ، بحيث أصبح أن أى نظام يتجاهلها إنما يخاطر بأن يصبو في الصورة القومية نظاما غير كفء بل وغير وطنى . وبالتوازي مع هذه المطالب الداخلية ، بدأ أيضا أن ما يطالب به البولنديون هو الاشتراك الكامل في العالم المعاصر باحساس باحترام الذات .

غير أن جيرك الذى وعد بعلاج الأوضاع الاقتصادية ، ورفع مستوى المعيشة ، فانه - وعلى مدى السنوات العشر التى حكم فيها - تدهورت الأوضاع الاقتصادية ، وارتفعت ديون بولندا الخارجية من ٤ بليون دولار - عام ١٩٧٤ إلى ٢٠ بليون عام ١٩٨٠ . وعند بداية عهده كان جيرك حساسا إزاء سياسة رفع الأسعار حيث يدرك أنها كانت في النهاية وراء تحريك القليل التى أسقطت جوملكا ، ومع هذا فقط اضطر إلى اللجوء إلى رفع الأسعار عام ١٩٧٦ وأدت أيضا إلى نشوء اضطرابات عمالية عمد معها إلى إستعمال القوة لانهاؤها ، وكانت هذه التطورات بداية تكوين « لجنة الدفاع الاجتماعى » والتى كانت في الواقع تمهيدا لظهور حركة تضامن .

وكما كان الحال في قلاقل عام ١٩٧٠ ، ١٩٧٦ ، كانت أيضا الشبارة التى أطلقت أحداث أغسطس عام ١٩٨٠ هى قرار الحكومة في يوليو ١٩٨٠ برفع أسعار المواد الغذائية ، وفي غمار الاحتجاج الذى ثار على هذه السياسة برزت شخصية فاليسا الذى قاد لجنة للأحزاب أصدرت مجموعة من المطالب تضمنت حق الأحزاب ، وحق تكوين نقابات حرة ، وهى مطالب كانت جديدة تماما على أى نظام في أوروبا الشرقية ، ولذلك رفضت الحكومة في بولندا مجرد مناقشتها في هذه الأثناء أقصى جيرك من منصبه كسكرتير أول للحزب وتولى فاليسلاف كانيا ، الذى تولى عملية طويلة ومعقدة من التفاوض والحوار

السوفيتية ، فذهبت الادارة الأمريكية الى تطبيق عقوبات اقتصادية على بولندا ، وكذلك على الاتحاد السوفيتي باعتبار « دورة في فرض الأحكام العرفية وكبت حقوق الانسان في بولندا » وشملت هذه العقوبات مجالات هامة للاقتصاد السوفيتي ، والأمريكي ودول أوروبا الغربية حيث حظر على الشركات الأمريكية والأوروبية المساهمة في بناء خط أنابيب غاز سيبيريا ، ففضلا عن حيوية هذا المشروع للاقتصاد السوفيتي (٨ - ١٠ بلايين دولار) ، فقد خسرت الشركات الأمريكية قرابة ٨٠٠ مليون دولار ، كما تضررت الشركات الأوروبية المساهمة في هذا المشروع ولاحتياجات أوروبا الغربية من الغاز السوفيتي (١٨) .

ثانيا : التطور الراهن ومستقبل الأوضاع في أوروبا الشرقية :

تواجه نظم الحكم في أوروبا الشرقية في تطورها الراهن عددا من التحديات وتعتبر مرحلة نوعية جديدة من التغيير السياسي والاقتصادي . وأول ما يواجه هذه النظم - ربما باستثناء المانيا الديمقراطية - المشكلات الاقتصادية التي تتطلب قدرا كبيرا من التكيف وإعادة الصياغة لاقتصاديات البلاد والقواعد التي تحكمها . فقد تراجعت معدلات النمو بشكل ملحوظ خلال السبعينات وأوائل الثمانينيات ، كما اعتمدت على القروض الخارجية لتمويل الواردات من غرب أوروبا . ورغم أن بعض التقدم قد تحقق في خفض الديون عام ٨٤ - ١٩٨٥ ، فإن الأرقام تشير الى ارتفاع ديون العملات الصعبة وتدهور الميزان التجاري مع الغرب ، فقد زادت ديون منظمة اقطار الكوميكون - بما فيها الاتحاد السوفيتي - من ٩٧,٣ بليون دولار في نهاية عام ١٩٨٠ الى ١١٥,٥ بليون مع نهاية عام ١٩٨٦ (١٩) .

كذلك تواجه هذه النظم تحديات تتعلق باجبال الزعامات فيها ، فحتى وقت قريب ، وقبل تخلي جونسكا دار في المجر عن زعامة الحزب في مايو الماضي ، وجوستاف هوساك في تشيكوسلوفاكيا ، كانت معظم الزعامات فيها تتعدى السبعين . وقد برز عنصر العمر هذا خاصة بعد ظهور جورباتشوف في الاتحاد السوفيتي - ٥٨ عاما - ولم يعد يمثل فحسب فارقا زمنيا وانما في مدى القدرة النسبية على استيعاب عناصر ومتطلبات « التفكير الجديد » والاستعداد لإعادة صياغة المفاهيم التقليدية في النظرية والتطبيق .

ويبدو التحدي الثالث في تصاعد توترات القوميات والاقليات العرقية داخل عدد من بلدان شرق أوروبا وفيما

هذه المجموعة وبحيث يسبب أي نقص مفاجيء في توريد المواد الأولية أو السلع الصناعية أزمات لا يمكن علاجها بسرعة أو تعويض النقص من مصدر آخر ، وذلك كان لتدهور الأوضاع الاقتصادية في بولندا آثارها على اقتصاديات . الاتحاد السوفيتي وحلفائه في منظمة الكوميكون . فقد كان لانخفاض الانتاج الصناعي في بولندا خلال العامين الأخيرين بنسبة ٢٥ ٪ أثره على تزويد شركائها في منظمة الكوميكون بالفحم والكبريت والسلع الصناعية والمواد الغذائية وتشير الاحصاءات الى ان صادرات بولندا من الفحم الى الاتحاد السوفيتي ودول الكوميكون الأخرى والتي كانت ٢٠ مليون طن عام ١٩٧٩ هبطت الى ١٢ مليون طن عام ١٩٨٠ وربما بلغت ٤ ملايين طن عام ١٩٨١ . ومما يزيد من صعوبة هذا التأثيلا أنه يجيء في وقت تعاني فيه دول الكوميكون صعبا اقتصاديا متزايدة ، فوفقا لأرقام صندوق النقد الدولي فإن النمو الاجمالي لدول الكوميكون التي كانت بنسبة ٥,٨ عام ١٩٨٠ قد انخفضت الى ١,٨ عام ١٩٨١ لذلك يقال أنه اذا كانت اقتصاديات دول الكوميكون لاتواجه مثل هذه الصعوبات ، فكانت قد اجتذمت الآثار الاقتصادية للأزمة البولندية . هذه الآثار الاقتصادية السيئة للأزمة البولندية على الاتحاد السوفيتي وشركائه هي التي جعلت أحد أعضاء المكتب السياسي للحزب السوفيتي يقول خلال انعقاد مؤتمر الحزب البولندي في يوليو ١٩٨١ « ان هبوط واردات بولندا الى دول الكتلة الاشتراكية الأخرى بما يؤثر بشكل حاد على مصالح شركاء بولندا الاشتراكيين » (١٨) .

وقد أدت مجموعة التطورات هذه الى قيام حكومة عسكرية برئاسة الجنرال ياروزلسكي الذي احتفظ أيضا بمنصب سكرتير عام الحزب وأعلن الأحكام العرفية في البلاد بما تضمنته بالنسبة لحركة تضامن كتتنظيم وقيادات أما التأثيرات الدولية لهذا التطور - والتي أعادت الى الأذهان وضع بولندا التقليدي في علاقات الشرق والغرب وباعتبارها البؤرة التي انطلقت منها الحرب الباردة - فقد ترافقت مع التراجع الحاد الذي كان قد بدأ في العلاقات الأمريكية السوفيتية في أعقاب التدخل السوفيتي لأفغانستان ، وكذلك مع مجيء إدارة ريجان بخطها المتشدد تجاه الاتحاد السوفيتي وافتراساتها الخاصة حول علاقات الوفاق . ولهذا فقد غذي التطور في بولندا هذا التيار ، وجاءت الاستجابة له ضمن الاطار الجديد لادارة العلاقة الأمريكية

18 - International Herald Tribune, November, 10, 1982

Department of State Bulletin, September, 1982, P.37

19 - Lorabee, Stephen: « Eastern Europe: a Generational Change » Foreign Policy Spring 1988, PP.47 - 63

على أنه رغم تغير القيادات الحزبية في كل من المجر وتشيكوسلوفاكيا ، والتي ان كانت قد جاءت بفعل عناصر تفاعل داخلية في كلا البلدين ، الا انها بالتاكيد كانت أيضا بتأثير التطور الذي جاء به جورباتشوف ، فان خطوات القيادات الجديدة تبدو محسوبة ، بل انها في حالة تشيكوسلوفاكيا تميل الى المحافظة والتفكير القديم فمنذ مجيء كارول جروز كزعيم الحزب الشيوعي المجرى في مايو الماضي وهو يعمل في اتجاه ادخال عناصر المرونة السياسية في النظام ، في اتجاه التقليل من اثر احتكار الحزب للسلطة واعطاء سلطات اكبر للحكومة والبرلمان وجعلهما مسئولين مباشرة عن ادارة شئون الحكم . غير انه حين بدأت قوى سياسية داخلية تنادى بتجاوز هذا والبحث عن امكانية قيام نظام تتعدد فيه الاحزاب فان رئيس الوزراء الجديد Miklos Nemeth (٤٠ عاما) نبه الى ان القيادة المجرية « ملتزمة بعملية تغيير تدريجية لاتخاطر بالغليان الذي ميز الحركات السابقة نحو التحرر السياسي » واعتبر ان المجر « تمر بمرحلة انتقال ويمر مجتمعها كله بعملية تغير وحالة من الانفعال الشديد » . ومتذكرا ما حدث عام ١٩٥٦ قال « اننا نغبر عن حقيقة اننا لا نستطيع ان ندفع بالبلد الى ماساة اخرى » . (٢٣) اما الزعامة التشيكية الجديدة فهي مع استعدادها للتمشي مع سياسات جورباتشوف في إعادة البناء الاقتصادي ، ويحذر ، الا انها لم تعبر عن مثل هذا الاستعداد فيما يتعلق بعملية الانفتاح السياسي الداخلي ، ويفسر هذا تعاملها بشدة مع اتجاهات النشاط السياسي المستقل . وحين تحدث Jan Foltjik المسئول الجديد عن الايديولوجية في الحزب عما يجري من نقاش في البلدان الاشتراكية حول التعددية السياسية نبه الى ان تشيكوسلوفاكيا لديها تعددية سياسية « ولكن في اطار اشتراكي » مؤكدا على هذا الاطار . (٢٤)

وفي بلغاريا التي يعتبر نظامها من اكثر النظم صرامة وتشددا في التطبيق الاشتراكي ، فان جيفكوف بدأ يتجاوب بشكل معتدل مع ربح التغير ، ويتجه الى تبني عدد من الاصلاحات الاقتصادية على النمط اليوغوسلافي والمجرى وانشاء عدد من المجالس الاقتصادية الحكومية ، وتجميع عدد من المنشآت والنظر في اعطاء قدر اكبر من الذاتية لاتحادات العمال ومنظمات الشباب التابعة للحزب . كذلك دعا جيفكوف في يوليو ١٩٨٧ الى تغييرات سياسية تعطي دورا اقل للحزب لأي توجيه الادارات الحكومية المحلية التي سيعاد تنظيمها . وكان

بينها ، انعكس هذا في تصاعد الخلاف بين المجر ورومانيا حول معاملة الاقلية المجرية في رومانيا ، ومحاولات بلغاريا استيعاب الاقلية التركية ، وتجدد الخلاف بين بلغاريا ويوغوسلافيا حول اقليم مقدونيا ، وبروز خطورة الصراعات العرقية في يوغوسلافيا خاصة في اقليم كوسوفو الملاصق للحدود الالبانية . على انه للمفارقة ، فان اهم التحديات التي تواجهها نظم الحكم في أوروبا الشرقية تأتي هذه المرة من الاتحاد السوفيتي . فالمركز الذي كان يتحفظ بشدة ، ويقاوم بالقوة في بعض الاحيان ، محاولات التجديد ، والاحياء في هذه البلدان ، هو الذي تهب منه اليوم رياح التغيير والدعوة له . ففي تحليله لعملية إعادة البناء في الاتحاد السوفيتي وبلدان المنظومة الاشتراكية ، سجل جورباتشوف سلبيات المراحل السابقة فيما اعتبره « الحسابات الخاطئة للاحزاب الحاكمة ... وعجزها عن ان تدرس خصوصيات مجتمعاتها ، ونمو الاتجاه نحو الانغلاق .. على انه وفي هذه « المرحلة الحاسمة من تطور العالم » فان على الاشتراكية « ان تظهر لاقصى درجة ديناميكية نظامها السياسي والاقتصادي وطريقها للحياة الانسانية ، وأن تجري بالفعل إعادة ملائمة علاقات الاسرة الاشتراكية مع متطلبات المرحلة الحاضرة » (٢٥)

وقد اثارت اصلاحات جورباتشوف وبرامجه ردود فعل متفاوتة في بلدان أوروبا الشرقية . ففي المجر وتشيكوسلوفاكيا بدت زعامات كادار وهوساك قبل تخليها عن مواقعها في الحزب مترددة في تفهم ضرورات التغيير أو على الاقل تختلف حول مداه ، واعتبر جونز كادار ان ما جاء به جورباتشوف وخاصة في عناصر الاصلاح الاقتصادي كانت المجر تحت زعامته هي الدولة الاشتراكية الاولى التي تبنته وطبقته فيما عرف بالنموذج الاقتصادي الجديد

وجعلت المجر اكثر الدول ازدهارا في محيطها غير ان ماعجز كادار عن ادراكه ان اصلاحاته الاقتصادية قد وصلت الى مداها بدليل التراجع الاقتصادي الذي بدأ منذ عام ١٩٨٥ ، (٢٦)

واصبحت تحتاج الى بيئة سياسية جديدة تعطي انطلاقة جديدة لعناصر الاصلاح الاقتصادي . (٢٧) اما هوساك في تشيكوسلوفاكيا ، فان تجربة الازمة التشيكية عام ١٩٦٨ قد سيطرت عليه واستمر يتصرف على اساس المهمة التي جاء بها وهي تصفية تجربة الكسندر دوبتشيك الاصلاحية وتفادي تكرارها .

٢٠ - جورباتشوف ، ميخائيل ، « البيروسترويكا » ترجمة حمدي عبد الجواد ، دار الشروق . القاهرة ، ص ١٩٤ - ١٩٧ .

21 - Strategic Survey, iiss, London, 1986, P.96

22 - The Times, May 30, 1988, P.14

Newsweek, December 12, 1988

24 - The Guardian ; December 2, 1988

٢٢ - راجع مقابلة رئيس الوزراء مع مجلة

من الواضح ان عددا من المبادرات التي اتخذها جيفكوف مثل محاربة ادمان الشراب انما كانت بوحى من مبادرات جورباتشوف المشابهة في الاتحاد السوفيتي . (٢٥)

أما في بولندا - أكثر المواضع حرجا في الكتلة الاشتراكية - فان ياروزلسكى يعتبر من أكثر قادتها حماسا لجورباتشوف فمنذ البداية وهو يعتبر « ان طاقة ، وأمانة وبعد نظر جورباتشوف تستحق الاحترام العميق والتعاطف البولندى المخلص » . وقد بادل جورباتشوف ياروزلسكى هذا التأييد والتفهم ، ففى زيارة جورباتشوف لوارسو قدم لياروزلسكى تأييدا ندر ان قدمه زعيم سوفيتي آخر ، وتحولت لغة جورباتشوف الى سياسة سوفيتية والى ضوء اخضر لكى يفعل ياروزلسكى مايراه ضروريا لبولندا لجعلها عضوا مستقرا في الكتلة السوفيتية ، وقد مارس الزعيم البولندى هذا التفويض ليس فقط في ادخال اصلاحات اقتصادية واسعة ، وانما ايضا تجريب اشكال جديدة من المشاركة السياسية بما يسمى « التعددية الاشتراكية » (٢٦)

غير ان أكثر الاصوات تحفظا على اصلاحات جورباتشوف وعناصرها قد صدرت عن هونيكر في المانيا الشرقية ، وشاوشيسكو في رومانيا . فقد اعتبر هونيكر ان بلاده لاتحتاج الى اية اصلاحات مدلا على ذلك بالاستقرار والتقدم الاقتصادى فيها . أما شاوشيسكو فقد اعتبر ان اصلاحات جورباتشوف غير ضرورية وقيل انه حجب بعض الصحف والمجلات السوفيتية واعتبرها مخربة . وفى زيارته لموسكو لى اكتوبر ١٩٨٨ اعتبر ان سياسة اعادة البناء في الدول الاشتراكية يجب ان تأخذ في الاعتبار الظروف والمتطلبات الخاصة بكل دولة على حده وانه لا يمكن تطبيق نمط موحد في مجال اصلاحات الجذرية المطلوبة في دول شرق اوروبا . وان رومانيا تنفذ بالفعل اصلاحات جذرية ولاتحتاج لمزيد من اصلاح . وقد دفع هذا جورباتشوف الى الرد بأن « بعض الدول الاشتراكية تنفذ بالفعل اصلاحات جذرية بينما لايزال البعض الآخر يعمل وفقا للتفكير القديم .. » كما نبه جورباتشوف الى التأثير المتبادل بين التجارب الاشتراكية بقوله « انه اذا كان نجاح احدى الدول في تجربتها الاشتراكية انجازا ايدولوجيا للجميع ، فان فشل احداها يعتبر فشلا للجميع ايضا » . (٢٧)

ولكن لماذا يتردد بعض قادة أوروبا الشرقية أو بعضهم في تبني مبادرات مشابهة لبرامج جورباتشوف في بلادهم ؟ قد يفسر هذا ان بعضهم لديهم شكوكا حول

استمرارية تجربة جورباتشوف في الاتحاد السوفيتي ذاته ومدى حظها من التوفيق ، كذلك فان المدة الطويلة التي قضاها هؤلاء القادة في الحكم وتصل في المتوسط الى ٢٤ عاما ، تجعل من الصعب عليهم مراجعة أو انتقاد انجازاتهم وسياساتهم والاعتراف باخطائها ، يضاف الى هذا تخوفهم من الاخطار المرتبطة بجوانب من اصلاحات جورباتشوف مثل العلانية ، ويرون ان هذه الاخطار هي اعلى في بلادهم من الاتحاد السوفيتي نفسه ، فبينما اثبتت التجربة ان اصلاحات في الاتحاد السوفيتي يمكن التحكم فيها وتوجيه مسارها ، فان الضغوط من اجل التغيير في أوروبا الشرقية ثبت انه لا يمكن السيطرة عليها . (٢٨)

هذه التفاعلات الداخلية التي تحدث داخل البلدان في أوروبا الشرقية ، وارتباطها بما يحدث في الاتحاد السوفيتي وبرامج جورباتشوف الاصلاحية وردود الفعل المختلفة ازاءها من نظم الحكم في هذه البلدان ومن قيادتها والتي يختلط فيها التوقع والحماس بالحدر والمقاومة ، هذه التفاعلات هي التي تجعل عددا من المراقبين ينظرون الى مستقبل هذه المنطقة بغير قليل من الحذر لما يمكن ان تحمله وتتطور اليه من عدم استقرار ليس فقط في الوضع الاقليمي وتأثيراته الدولية ، وانما ايضا في تأثيرها على تجربة الاصلاح الجديدة في الاتحاد السوفيتي وزعامة جورباتشوف .

وينقسم من يتابعون تطورات المنطقة الى فريقين ، يثير الفريق الاول ويناقش عناصر التعقيد الكامنة في الاوضاع الداخلية والذاتية الخاصة ببلدان هذه المنطقة ونظم الحكم فيها والطبيعة القلقة التي تربطها بالاتحاد السوفيتي . أما الفريق الثاني فهو الذى يرى امكانية ان تتطور الامور في تجارب الاصلاح الجديدة بشكل تدريجي وتطورى وسلمى بل ويمكن ان تنتهى الى علاقة صحية بين الاتحاد السوفيتي وبلدان المنطقة .

ويذهب انصار الفريق الاول الى تصور سيناريو لامكانيات عدم الاستقرار وتدعياته . فيتصور :

أ - ان عمليات التغيير الراهنة وتفاعلاتها يمكن ان تتطور الى حد ابعد مما هو جدير لها وأن تطلق طاقات شعبية يتسم جانب كبير منها بمعاداة السوفييت ، وتتعرض للهياكل الاساسية سواء في مكونات النظم الحاكمة أو الاسس الرئيسية التي تحكم العلاقة مع الاتحاد السوفيتي .

ب - من هذه الاثار تهديد سلطة ودور الحزب

25 - Lorabee, Stephen, Op; Cit., PP.47 - 63

26 - Gati, Charles : « Gorbachev and Eastern Europe » Foreign Affairs, Summer 1978, P.968

27 - The Times, October ,2,1988

28 - Gati, Charles, - Op;Cit. ,PP. 959 - 961

« ... لأن دول شرق أوروبا تقع في نطاق المصالح الطبيعية للاتحاد السوفيتي ، لذلك فإن السياسة الأمريكية يجب أن تقوم على الاستجابة لأمان شعوب شرق أوروبا في مزيد من الذاتية ولكن في نطاق النفوذ الجغرافي والسياسي للاتحاد السوفيتي »^(٢١)

وفي ضوء المستجدات الجديدة طور خبير أمريكي آخر في الشؤون السوفيتية وشؤون شرق أوروبا وهو زيجنيو برجينسكي هذا المفهوم ، وحذر من « ... أن أى انفجار في شرق أوروبا سوف يثير بالتأكيد ليس فقط التدخل السوفيتي ولكن نهاية البريسترويكا نفسها . ولذلك فإن ما يمكن أن يحدث هو أمر له أهميته بالنسبة للغرب ككل . أن أى انفجار على نطاق واسع يمكن أن يكون له نتائج مأساوية ليس فقط بالنسبة للمنطقة نفسها ولكن أيضا بالنسبة للعلاقات بين الشرق والغرب »^(٢٢)

كذلك حذر بعض المؤرخين الغرب من أن لا يبتهج اذا ماتزايدت الصعاب التي يواجهها الاتحاد السوفيتي ، أو اذا نهدهد معسكره بالتفكك ، ويدعون الى تذكر ان مثل هذه التحولات انما تحدث عادة بضمن باهظ وليس دائما بطريقة يمكن التنبؤ بها .^(٢٣)

هذه الاعتبارات هي التي تجعل من مستقبل الأوضاع في هذه المنطقة إحدى القضايا الرئيسية التي تواجه الإدارة الأمريكية الجديدة وهي تقوم بعملية إعادة تقييم للوضع الدولي وفي مركزه العلاقات بين الغرب والشرق . في هذا تواجه الإدارة تيارين ، يمثل الأول هنري كسينجر والذي قيل له أنه - انطلاقا من تفكيره التقليدي القائم على توازنات القوى - اقترح على الإدارة الدخول في ترتيبات مع الاتحاد السوفيتي يجرى بمقتضاها تغيير في نمط العلاقة التقليدية بين موسكو وبلدان شرق أوروبا ، مقابل أن يتعهد الغرب بأن لا يستخدم الوضع الجديد في تهديد الاتحاد السوفيتي ، وسوف يسمح هذا لكل من حلفي الناتو ووارسو بأجراء تخفيضات كبيرة في قواتهما المسلحة وبدون الاخلال بتوازن القوى^(٢٤)

أما التيار الآخر فهو يمثل زيجنيو برجينسكي ، والذي ينظر الى أزمة النظم التي يمر بها العالم السوفيتي على انها الواقع المركزي الذي يواجه السياسة الغربية في علاقات الشرق والغرب ، الأمر الذي يتطلب للتعامل معها

الشيوعى في هذه الدول وبشكل يمكن أن يهدد بتولى القوى المناهضة للنظام ككل .

ج - وكذلك - وكما حدث في المجر عام ١٩٥٦ - الى العمل على الانفصام عن حلف وارسو الذي يمثل اساس التحالف السياسى والعسكرى مع الاتحاد السوفيتي وينتهى هذا السيناريو الى أن هذه التطورات سوف تدفع الاتحاد السوفيتي الى التدخل بما يحمله هذا من انعكاسات على الوضع الاوروبى والدولى وبأثار سلبية على جورباتشوف وتجربته .^(٢٥)

ويثير البعض في هذا أنه رغم ما يعلنه جورباتشوف في بياناته عن استغلال وسيادة ومسئولية كل دولة من دول شرق أوروبا عن تطوير نفسها ، فإنه في نفس الوقت ، ولاعتبارات لا يستطيع تجاوزها تتعلق بكيان النظام والدولة السوفيتية ورؤيتها لمحددات أمنها ، وللمكانة الدولية للاتحاد السوفيتي ، فإنه دائما ما يكرر ان حقوق السيادة في بلدان شرق أوروبا يجب ان تقوم في نطاق « المصالح المشتركة » لمجموعة البلدان الاشتراكية ، الأمر الذى يدفع القول بأن « نظرية برجينيف » مازالت قائمة ، وأن موسكو ستظل هي الحكم المتيقظ لما هو مسموح أو غير المسموح به في شرق أوروبا .^(٢٦)

والواقع أن هذا التصور كان وراء من نبهوا - حتى قبل التطورات الأخيرة - الى الواقع الجيولوتيكي الذى تميزت به هذه المنطقة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، وهو الواقع الذى تحدد من خلال تعاقدات مابعد الحرب ابتداء من مؤتمرات طهران وبوتسدام ، وصولا الى اتفاقيات مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى عام ١٩٧٥ ، وهي الاتفاقيات التى قننت الأوضاع التى انتهت اليها الحرب العالمية الثانية في هذه المنطقة . في ضوء هذا الواقع ، أصبحت محاولات أو احتمالات التغيير العنيف تحمل امكانيات عدم الاستقرار الاقليمى والدولى . ومثل هذا التصور هو الذى دفع بأحد الخبراء الأمريكين في الشؤون السوفيتية وهو هيلموت سونفيلدت ، والذي عمل لسنوات مساعدا لهنرى كسينجر للشؤون السوفيتية ، دفعته الى أن ينبه الى العناصر المعقدة في هذا الوضع ، وإلى متضمناتها على الوضع الدولى واستقراره ، فيقول في خطاب أمام مجموعة من السفراء الأمريكين عام ١٩٧٦

29 - Freeman, Simon : « Glasnost is no Open Window to Future Warsaw Pact » The Sunday Times, 29 May, 1988

30 - Gati Charles: - Op. Cit. - P. 970

31 - International Herald Tribune, April ,e', 1976

32 - Brzezinski, Zbigniew : « Americe New Geostrategy » Foreign Affairs, Spring, 1988, P. 687

33 - enneth Paul : « The Rise and Fall of the Great Powers » Random House ,N.Y, 1987, P. 514

34 - International Herald Tribune, February 1989

يحرص ، ولا اعتبارات اعلى من العوامل الايديولوجية والعاطفية والدعاوى التقليدية لفترة الحرب الباردة عن « تحرير » شعوب شرق أوروبا ، على تطوير سياسات تعتمد على تشجيع الاعتدال وعناصر التطور الهادئ وبناء الجسور ، وليس تشجيع التطور السريع القائم على العنف واثارة قوى التطرف .^(٣٩)

وما يمكن ان يضاف الى هذه التوقعات عن تطور هادئ ومستقر في أوضاع أوروبا الشرقية ونحو علاقة صحية مع الاتحاد السوفيتي ، هو ما يمكن ان يحدثه نجاح سياسات جورباتشوف في الاتحاد السوفيتي وبشكل يكسبه الثقة ويجعل علاقات الاتحاد السوفيتي ونظرة الى المنطقة لا تقوم على التوجس والشكوك انما على اساس من المشاركة وخوض تجربة واحدة للتجديد والاحياء ، أو كما عبر جورباتشوف لرئيس وزراء فرنسا السابق جاك شيراك عن « قيام عملية تبادل واثراء متبادل » .^(٤٠)

وهكذا تبدو دقة وحرص المرحلة المقبلة في اوضاع منطقة أوروبا الشرقية . ويبدو هذا الحرج من اقوى التغيير لا تأتي هذه المرة من داخل مجتمعاتها فقط ، وانما أيضا من المركز الام الذي يقوم هو نفسه بعملية مراجعة عميقة لاركان التجربة الاشتراكية سواء على المستوى العقائدي او التطبيقي بل ويكاد يستخلص نفس النتائج التي استخلصها اصلاحيون سابقون في هذه النظم فيما يتعلق بكفاءة وموائمة السياسات المتبعة لادارة دول عصرية .

وبذلك تتداخل اكثر من اى وقت مضى عوامل التأثير بين مايجرى في الاتحاد السوفيتي وتوجهاته الداخلية والدولية وبين انعكاسات ذلك على عمليات التفاعل الداخلي في بلدان أوروبا الشرقية .

وكما كانت هذه المنطقة ومصيرها السياسى لما بعد فترة الحرب الثانية نقطة انطلاق الحرب الباردة فإن التطورات الراهنة فيها تجرى في مرحلة يعاد فيها صياغة مفاهيم وعلاقات الشرق والغرب ، وهى الفترة التي يرى فيها البعض انها تنهى مرحلة الحرب الباردة بينما يدعو

استراتيجية غربية شاملة وطويلة الاجل ، ولهذا فان برجنسكى يرفض التصور الذي طرحه كسينجر ويعتبر انه من قبيل البحث عن حلول سريعة ، أو يالتا جديدة (x) تتم وراء ظهر شعوب أوروبا الشرقية^(٣٥) كذلك يعترض عدد من المسئولين في الخارجية الامريكية على التصور الاول ويعتبرون ان الترتيبات التي يقترحها سوف تعنى تسليما دائما بوقوع أوروبا الشرقية في منطقة النفوذ السوفيتي ، ودفع ثمن للاتحاد السوفيتي عن أمور تتحقق الان بالفعل^(٣٦)

ويبدو أن هذه التيارات تتجاذب الادارة الامريكية الجالية ، فحيث يرى وزير خارجيتها جيمس بيكر في التيار الاول جاذبية كثيرة « فإنه في نفس الوقت يبدو مقتنعا بمنطق المسئولين في وزارته وشكهم في جدوى عقد جتل هذه الصفقة التي يدعولها هنرى كسينجر » في وقت تتحرك فيه بالفعل النظم الاقتصادية والسياسية لعدد من افكار هذه المنطقة نحو الاتجاهات الغربية^(٣٧)

أما الفريق الثانى في تصور المستقبل الذي يمكن ان تتطور اليه أوضاع ونظم الحكم في أوروبا الشرقية فهو يتحلى بالتفاؤل الحذر حول امكانيات ان تتطور عمليات التغيير الراهنة بشكل تدريجى وسلمى ، ويبنى توقعه هذا على اساس ان جميع الاطراف سوف تتصرف وتستجيب لرياح التغيير بشكل متوازن وعادل . فسوف تبحث القوى الداخلية عن « الحدود الخارجية لما هو مسموح » اخذا في الاعتبار تجارب الماضى ودروسه ويحرص على عدم تجاوز هذه الحدود وبما لا يسمح به الواقع الاقليمي والدولى . كذلك ستكون زعامة جورباتشوف حريصة على ان تقيم هذه المعادلة الدقيقة التي واجهت دوما السياسة السوفيتية تجاه بلدان شرق أوروبا الا وهى تحقيق التوازن بين الرغبة في جعل النظم في هذه البلدان ذات جاذبية وقبول لدى مجتمعاتها ، وبين الاحتفاظ بعلاقة الصداقة والتحالف التي تربط الاتحاد السوفيتي بهذه المنطقة^(٣٨)

أما الجانب الاخر المؤثر في اتجاهات وتفاعلات التغيير وهو الغرب والولايات المتحدة فإنه في هذا الفريق سوف

35 - The New York Times, March 13, 1989

36 - International Herald Tribune, February 13, 1989

(x) ردا على هذا النقد انكر كسينجر انه يقصد التوصل الى يالتا جديدة ، وحدد تصوره بأنه يعتمد على التقبل العلنى للمصالح الامنية المشروعة للاتحاد السوفيتي في أوروبا الشرقية الا ان هذا لايعنى حق موسكو في ان تفرض نظاما غير شعبية على هذه المنطقة .
International Herald Tribune, April, 11, 1989.

37 - The New York Times, March 29, 1989

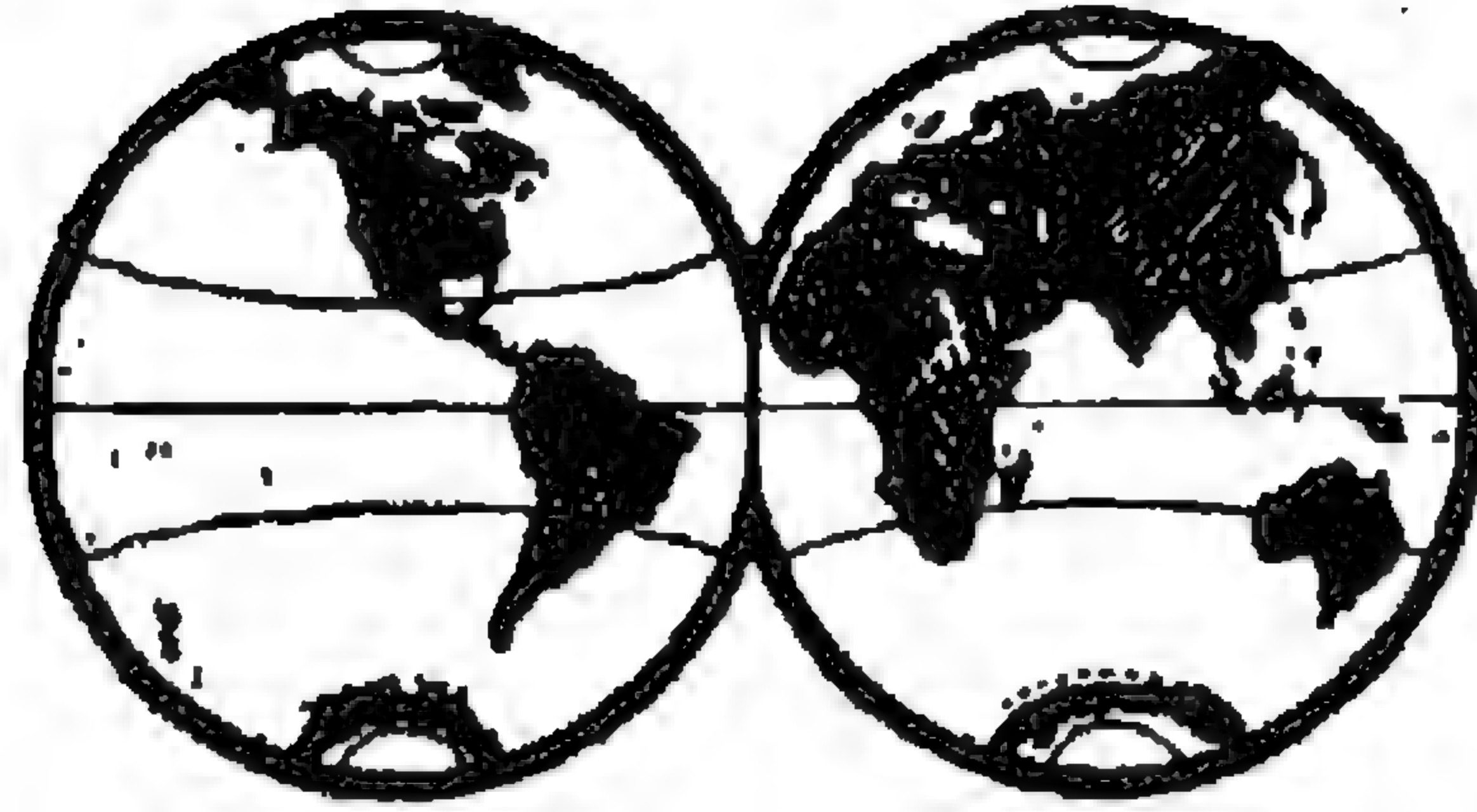
38 - Terry Saranmeikle : « Soviet Policy in Eastern Europe » A council of Foreign Relations Book, 1984, P.4

39 - Whitehead, John; « The U.S. Approach to Eastern Europe »: A Fresh Look ». Department of State Bulletin, April, 1988, P.86.

٤٠ - جورباتشوف ، مرجع سابق ص ٢٠٠

هذا الرأي هم الذين يربطون بشكل وثيق بين النوايا السوفيتية النهائية حول الوفاق ، وبين السياسات السوفيتية المقبلة في منطقة شرق أوروبا ويجعلون منها المعيار الرئيسي للحكم على هذه النوايا. (٤٣) □

البعض الآخر الى التريث في اصدار هذا الحكم انتظارا لما سوف تسفر عنه او تتطور اليه الامور في هذه المنطقة . (٤١) بل أن البعض يذهب الى أن الحرب الباردة لا يمكن أن تدفن الا حيث ولدت في أوروبا الشرقية (٤٢) وأصحاب



41 - The Washington Post, December, 12, 1988

42 - The New York Times, December, 17, 1988.

43 - W.A. Rostow : « On Ending the Cold War ». Foreign Affairs, Spring ,1987.

تخطيط السياسة الخارجية المصرية في عالم متغير

د . محمد السيد سليم

استاذ مساعد - قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد
جامعة القاهرة



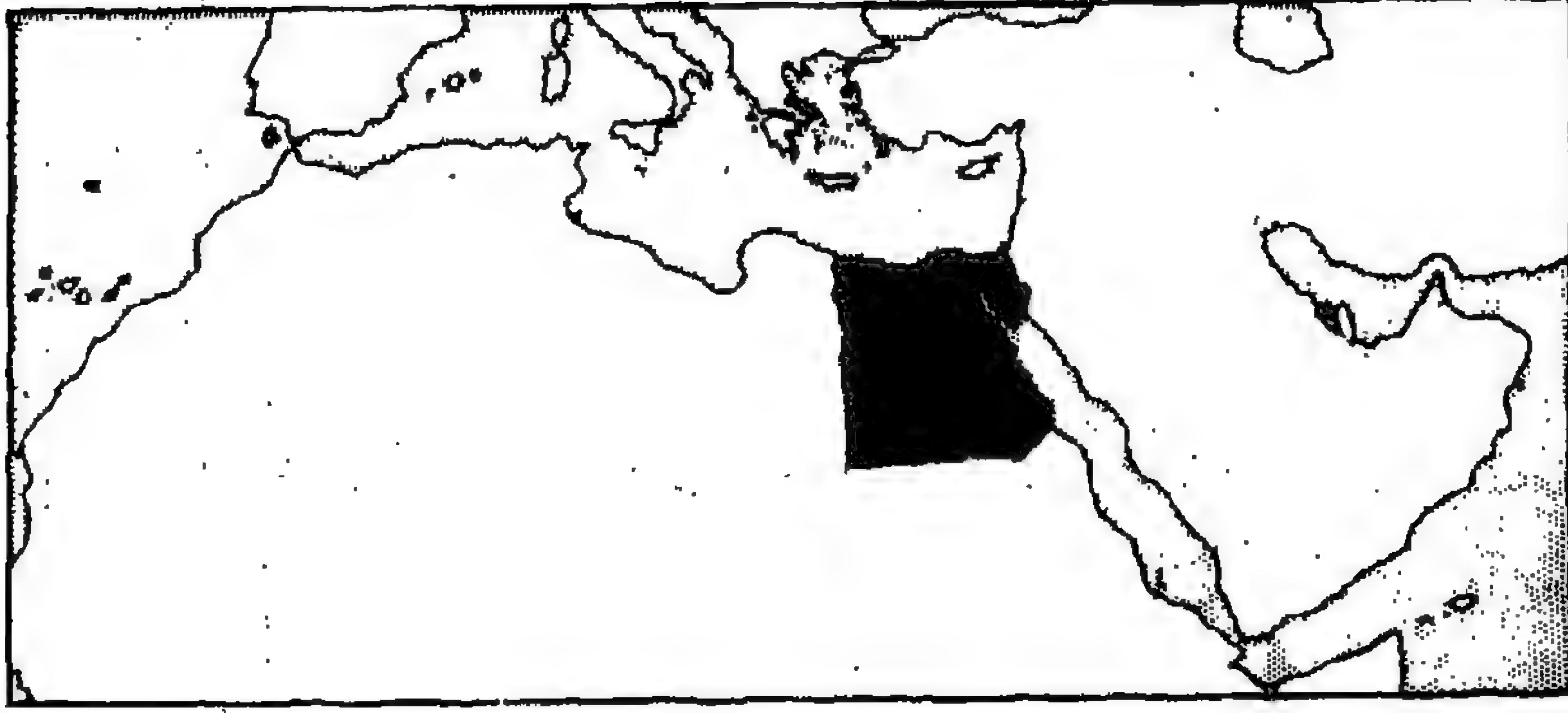
مفهوم التخطيط من المفاهيم الحديثة نسبيا سواء في عملية صنع السياسة الخارجية ، أو في أدب السياسة الخارجية ، فلم يظهر هذا

المفهوم في هذين المجالين إلا بعد الحرب العالمية الثانية حين أنشأت وزارة الخارجية الأمريكية « مجموعة تخطيط السياسة الخارجية » سنة ١٩٤٧ للتعامل مع متغيرات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، والأعباء التي وضعتها هذه المتغيرات على عاتق الولايات المتحدة في الميدان الدولي بعد انتهاء الحقبة الأوروبية . وسرعان ما امتدت هذه التجربة الى وزارات الخارجية في الدول الأخرى حيث أنشأت وزارة الخارجية البريطانية « هيئة التخطيط » سنة ١٩٥٧ ، ثم تلتها وزارات خارجية معظم الدول الكبرى والمتوسطة^(١) ، ومنها وزارة الخارجية

المصرية التي أنشأت « إدارة البحوث والتخطيط السياسي » سنة ١٩٧٧ ، وابتداء من السبعينات بدأ مفهوم تخطيط السياسة الخارجية يظهر في الأدبيات النظرية لعلم السياسة الخارجية من خلال مجموعة المؤلفات المحدودة التي قدمها روتشتين ، وبلومفيلد ، وميسرا ، وموريس ايسست ، ودستلر وغيرهم .

وتحاول هذه الدراسة ان تطرح مفهوم تخطيط السياسة الخارجية كمدخل لتحديد المشكلات التي تواجه عملية تخطيط السياسة الخارجية المصرية ، والاساليب المحتملة لمواجهة تلك المشكلات من واقع مقارنة الخبرة المصرية الراهنة بخبرات الدول الأخرى . ومن ثم فإننا لا نهدف في هذه الدراسة الى تقديم مشروع لتخطيط السياسة الخارجية المصرية ، او عرض الأدوات الممكن توظيفها لتخطيط تلك السياسة . وإنما الى تحليل واقع

(١) أنشأت وزارتا الخارجية في كندا وألمانيا الاتحادية ادارتين للتخطيط السياسي سنة ١٩٦٩ وتلتها استراليا وهولندا سنة ١٩٧١ ثم فرنسا سنة ١٩٧٣ ثم اسرائيل سنة ١٩٧٥ .



الفعل أكثر من رد الفعل .
وقد زادت أهمية تخطيط السياسة الخارجية في فترة
ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ذلك أن تطور العلاقات
الدولية في تلك الفترة تميزت بظهور وتعاضل ظاهرة
« الاعتماد المتبادل » .
وينصرف « الاعتماد المتبادل » الى حالة من الترابط
بين وحدات النسق الدولي تتميز بكثافة المعاملات بين
وحدات النسق الدولي وتوازنها النسبي . ويتسم الاعتماد
المتبادل في النسق الدولي الراهن بعدة خصائص اساسية
اهمها^(٢) .

العملية التخطيطية في سياسة مصر الخارجية ،
ومشكلاتها وأفاقها المحتملة .
ولا نعتقد اننا بحاجة الى تأكيد او توضيح اهمية
التخطيط عموماً ، وفي السياسة الخارجية على وجه
التحديد . فالتخطيط يمكن الدولة من توقع التطورات
المستقبلية . وتوفير الأدوات اللازمة للتعامل مع تلك
التطورات . ومن ثم فهو يقلل من حالة عدم اليقين التي
تميز السياسة الخارجية بحيث لا يفاجأ صانع السياسة
الخارجية بمواقف جديدة ليس مستعداً للتعامل معها ،
بالاضافة الى ان سياسة الدول الخارجية تغدو قائمة على

(2) Maurice East, «The Organizational Impact of Interdependence on Foreign Policy Making: The Case of Norway,» in Charles Kegley and Pat McGowan, eds.,
The Political Economy of Foreign Policy, (Sage: Beverly Hills, 1981), PP. 138-142. Michael Sullivan, «Transnationalism, Power politics, and the Realities of the Present System,» in Ray Maghroori and B. Ramberg, eds., **Globalism versus Realism: International Relations Third Debate**, (Boulder: Westview press, 1982), PP. 195-222.
Bengt Sundelius, «Interdependence and Foreign Policy,» **Co-operation and Conflict**, 15, 1980, PP. 187-208.

١ - زيادة عدد وتنوع قضايا السياسة الخارجية : ويقصد بذلك ظهور قضايا جديدة في أجندة السياسة الخارجية للدول ، كقضايا الطاقة ، والموارد البيئية ، واستعمال الفضاء الخارجى ، والسكان ، بحيث لم تعد تلك الأجندة مقصورة على قضايا الأمن العسكرى والصراع الاقليمى .

٢ - تزايد الأهمية النسبية للقضايا الاقتصادية وتدهور الأهمية النسبية للقضايا العسكرية : فمن بين القضايا الجديدة التى ظهرت فى أجندة السياسة الخارجية ، أصبحت القضايا الاقتصادية تمثل القضايا المركزية فى تلك الأجندة ، مقابل ذلك ، فقد تدهورت أهمية القضايا المتعلقة بالأمن العسكرى ، ويرتبط بذلك أن القوة العسكرية لم تعد هى الأساس الوحيد أو حتى الرئيسى للقوة . وإنما أصبحت القوة الاقتصادية وغيرها من أشكال القوة تشكل عناصر هامة فى القوة السياسية . فالدول المنتجة للبترول تمارس دورا كبيرا فى العلاقات الدولية رغم أنها لا تتمتع بقوة عسكرية هامة . كذلك ، فمع تعدد وتشابك قضايا السياسة الخارجية ظهرت قضايا يصعب التعامل معها بالقوة العسكرية ، كقضايا تلوث البيئة ، والارسل المباشر بالأقمار الصناعية ، أضف الى ذلك أن توازن الرعب الدولى وتشابك القضايا والمصالح الدولية جعل من احتمال اللجوء الى القوة العسكرية أمرا غير وارد فى كثير من نواحي العلاقات الدولية . ومن ثم ، تدهورت أهمية القوة العسكرية كأداة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية بصفة عامة . وبالمقابل زادت أهمية الأدوات الاقتصادية لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية .

٣ - تسييس السياسة الخارجية : فلم تعد السياسة الخارجية مجرد ظاهرة مرتبطة « بالسياسة العليا » High politics ومعزولة عن المؤثرات الاجتماعية المتباينة ، وازداد اهتمام الجماعات الداخلية المختلفة بقضايا السياسة الخارجية ، لأن تلك السياسة أصبحت تؤثر بشكل مباشر على مصالح تلك اجماعات . بعبارة أخرى ، أصبحت السياسة الخارجية جزءا لا يتجزأ من العملية السياسية التى تميز السياسات الأخرى فى المجتمع .

٤ - ظهور وحدات دولية جديدة : ذلك انه نتيجة لتعدد وتشابك المشكلات الدولية الجديدة ، ازدادت الحاجة الى تسوية تلك المشكلات فى

مفهوم التخطيط فى السياسة الخارجية : كما هو الحال فى معظم المفاهيم المطروحة فى حقل العلوم السياسية ، لا يوجد اتفاق بين الدارسين حول تحديد المقصود بتخطيط السياسة الخارجية . وفى هذا الصدد يمكن التمييز بين ستة تيارات أساسية حول تعريف هذا المفهوم .

اول هذه التيارات ، هو ذلك التيار الذى يعرف تخطيط السياسة الخارجية تعريفا ضيقا بحيث يصبح مرادفا « لحل المشكلات » Problem solving فيعرف هيلسمان تخطيط السياسة الخارجية على أنه « تحليل لطبيعة المشكلة ، واتخاذ خيارات استراتيجية عريضة للتعامل معها »^(٤) . كذلك يعرف الباحث الهندى ميسرا تخطيط السياسة الخارجية بأنه « توقع الأحداث الدولية والأحداث الداخلية ذات الأهمية الدولية ، بهدف تعديل السياسة (الخارجية) بشكل محسوب يحقق أهداف الدولة » . ومن ثم ، فإن هذا المفهوم عند ميسرا « يتعلق

(3) Maurice East, op.cit, PP. 142-151.

Richard Cooper, «Economic Interdependence and Foreign Policy in the Seventies, «World Politics, 24, January 1972, PP. 159-181.

(4) Roger Hilsman, The Politics of Policy Making in Defense and Foreign Affairs (New York: Columbia University Press, 1970), P. 177.

خصائص الاعتماد المتبادل	آثاره المتوقعة على السياسة الخارجية .
تعدد وتنوع القضايا والاقاليم ذات العلاقة بالسياسة الخارجية .	اعباء جديدة على جهاز السياسة الخارجية .
سيطرة القضايا الاقتصادية على اجندة السياسة الخارجية .	الحاجة الى خبرات اقتصادية في وزارة الخارجية وتزايد دور الوزارات الاقتصادية في الشؤون الخارجية .
تسييس السياسة الخارجية	مزيد من التفاعل بين وزارة الخارجية والقوى السياسية
انهاء الفصل بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية .	الداخلية . مع تدخل تلك القوى في السياسة الخارجية .
ظهور فاعلين دوليين وداخليين جدد في ميدان السياسة الخارجية .	تضاؤل قدرة وزارة الخارجية على تنسيق وضبط عملية صنع السياسة الخارجية .

المصدر :

الجدول مشتق بتصريف من :

Maurice East and L. Salomonsen, « Adapting foreign policy making to interdependence: A proposal and some evidence from Norway, »Co-operation and Conflict, XVI, 1981, p. 168.

السياسة الخارجية ، وبذلك يرتبط التخطيط بالمشكلات الراهنة ويفقد قدرته على معالجة القضايا المستقبلية الكبرى .

أما التيار الثاني ، فانه بعكس التيار الأول الذي يركز على الأوضاع الراهنة ، يؤكد على « عملية تغيير المستقبل » باعتبارها جوهر التخطيط في السياسة الخارجية . فيقول جورج مورجان ان تخطيط السياسة الخارجية هو « تلك العملية التي تبدأ من الهدف المستقبلي ، وتعمل لاتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذه ، بعكس صنع السياسة الخارجية الذي يبدأ من السياسات الراهنة متوجها نحو الهدف المستقبلي »^(٨) . ويضيف روستو ان تخطيط السياسة الخارجية هو « فن التفكير بطريقة تؤدي الى التحرك الآن بشكل يحسن مركز الدولة العالى في المستقبل »^(٩) .

ويمثل موريس ايسن تيارا ثالثا في تعريف تخطيط السياسة الخارجية ، يركز على الأبعاد المؤسسية

بمشكلات السياسة الراهنة والمتوقعة ، التي تظهر في غمار عملية صنع تلك السياسة^(٥) . ويقترب من هذا التيار تعريف يوجين بلاك . فيركز بلاك على ان تخطيط السياسة الخارجية هو « تلك المساحة ، التي تسمح للقائد السياسى بأن يعي نتائج قراراته قبل اتخاذها »^(٦) .

وكذلك تعريف مازن الرضاني الذي يوضح ان تخطيط السياسة الخارجية ينصرف الى « التفكير العقلاني بعمل ما قبل ترجمته الى واقع سياسى خارجى ملموس » ، وانه « ذلك السلوك الذي يستخدم الوسائل نظاميا بقصد تحقيق هدف معين عند وقت معين ، وأنه يقوم بالتالى على بعدين اساسيين ، وجود هدف يراد انجازه ، وتحضير استراتيجيات يمكن من خلالها ترجمة هذا الهدف الى واقع ملموس »^(٧) .

والواقع ان هذه التعريفات تنتهى الى المرادفة بين تخطيط السياسة الخارجية وعملية صنع القرار في

(5) K.P.Misra, *Foreign Policy and its Planning*, (London: Asia Publishing House, 1970), P. 17.

(6) Quoted in W.W.Rostow, «The Planning of Foreign policy,» in E., Hohnson, ed., *The Dimensions of Diplomacy*, (Baltimore: The John Hopkins University Press, 1964). P. 44.

(٧) مازن الرضاني ، « في التخطيط السياسى الخارجى : دراسة نظرية » ، الحقوقى (بغداد) - ١ ٢ (١٩٧٨) ص ٢١ - ٢٢ مازن الرضاني ، « نحو تخطيط سياسى خارجى عربى »

مجلة العلوم السياسية (بغداد) مارس سنة ١٩٨٨ ص ٩٥ - ٩٧

(8) George Allen Morgan, «Planning in Foreign Affairs: The State of the Art, »*Foreign Affairs*, 39(2), January 1961, P. 271.

(9) W.W.Rostow, Op.Cit, P. 44.

الأحداث وتحديد أماكن الحظر المحتملة في المستقبل^(١٣).

وأخيرا يقدم بلومفيلد تصورا تركيبيا لتخطيط السياسة الخارجية يركز على تحديد ومراجعة السياسات الراهنة من منظور مستقبلي، فيقول بلومفيلد ان تخطيط السياسة الخارجية يتضمن اربعة ابعاد هي (١) التعريف Conceptualization ويقصد به تحديد المصالح والأهداف الوطنية. (٢) والتوقع Anticipation ويعنى استشراف الأحداث والمواقف، (٣) والمراجعة Post-audit وينصرف الى تقويم الاستراتيجيات بعد تطبيقها لاختبار جدواها، (٤) والتحدى Challenge أى انتقاد المقولات الأساسية للسياسات الراهنة^(١٤). ويعيب هذا التعريف انه بينما ركز على عملية تحديد المصالح والأهداف كجزء من العملية التخطيطية، فانه اخرج منها تحديد الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق تلك المصالح، ونحن نتصور ان العكس هو الصحيح.

يوضح استقراء التعاريف السالفة لعملية تخطيط السياسة الخارجية ان هذه العملية ذات طبيعة مركبة تتضمن تحليل التطور التاريخي بهدف استخلاص أنماطه واحتمال تطورها، واستشراف المستقبل، وصياغة برامج محددة للتعامل مع القضايا المستقبلية في اطار الأهداف العامة التي حددها صانع السياسة الخارجية، والتنسيق بين المؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية، وتقديم المشورة لصانع السياسة الخارجية فيما يتعلق بقضايا محددة.

وفي هذا الاطار، فان تخطيط السياسة الخارجية يتضمن بالضرورة عدة ابعاد: (١) التخطيط العام للسياسة الخارجية، ويقصد بذلك صياغة استراتيجيات السياسة الخارجية بما يتفق وقدرات الدولة، (٢) وتخطيط البرامج، أى وضع برامج للتعامل مع قضايا محددة (سياسة الدولة تجاه قضية او دولة او مجموعة من الدول)، (٣) وتخطيط الطوارئ، أى وضع خطط بديلة للتعامل مع القضايا الطارئة التى قد تظهر في المستقبل، (٤) والتخطيط المؤسسى، ويقصد به تنسيق وتناغم اداء المؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية. وتنظيم جهاز تخطيط السياسة الخارجية ذاته

للتخطيط، ويدور حول مفهوم «التنسيق» بين المؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية، فبالنسبة لهذا التيار، ينصرف تخطيط السياسة الخارجية الى التنسيق بين مؤسسات السياسة الخارجية (وزارات الخارجية، والاقتصاد، والدفاع وغيرها) وبين اداء مختلف ادارات وزارات الخارجية ذاتها^(١٥). اما التيار الرابع، فانه يميل الى تعريف تخطيط السياسة الخارجية على غرار التعريفات الواردة في ادبيات تخطيط السياسة الاقتصادية، ويركز بالتالى على المرافقة بين تخطيط السياسة الخارجية، وبين وضع مشروع ضخم لتحقيق الأهداف القومية. فيعرف اوليرى تخطيط السياسة الخارجية بأنه يعنى تحديد الأهداف، واختيار وسائل تحقيق الأهداف، ومراقبة تنفيذ السياسات الخارجية^(١٦). كما تعرف بدران تخطيط السياسة الخارجية بأنه «وضع نموذج للتحرك الإدارى والعمل لتحقيق الأهداف القومية، يشمل تحديدا زمنيا لانجاز الأهداف، ويوضح الوسائل التى يمكن استخدامها من أجل تحقيق مثل هذه السياسة»^(١٧). وسنرى فيما بعد ان هذا التيار ربما اتسم بعدم واقعيته لأنه من الصعب وضع «خطة» قومية للسياسة الخارجية على غرار الخطة القومية للسياسة الاقتصادية.

ويقدم بريجنسكى تصورا خامسا لتخطيط السياسة الخارجية يركز على المنظور التاريخي - التحليلي للتخطيط. فبالنسبة لبريجنسكى ينصرف تخطيط السياسة الخارجية الى الفهم الصحيح للتيارات الأساسية للتطور التاريخي. والقدرة على استخلاص وتعريف مجموعة الأهداف والمفاهيم الاستراتيجية الأساسية من واقع هذا الفهم مع مراجعة مستمرة للسياسات الراهنة للتأكد من انها لا تتعارض مع الأهداف المستنقاة من الخبرة التاريخية، هذا بالإضافة الى جهد دائم لتحليل النسق الدولى الراهن، وتحديد الخصائص الأساسية للحقبة التاريخية الراهنة، على أن يتسم هذا التحليل بالتجرد من تأثير الايديولوجية، لأنها تشوه القدرة على فهم حقائق التاريخ، وبالترايب وتعدد المناهج المستخدمة في التحليل، وبالقدرة على استشراف

(10) Maurice East et al., Co-ordinating Foreign Policy in the Nordic Countries. Report for a Conference Held Under the Auspices of the Norwegian Institute of International Affairs, n.d.

(11) Michael O'Leary, Policy Formulation and Planning, «in Robert Boardman and J.Groom.eds., The Management of Britain's External Relations, (New York: Barnes and Nobles, 1973), P. 118.

(١٢) ودولة بدران، «تخطيط السياسة الخارجية، دراسة نظرية تحليلية»، السياسة الدولية، يوليو سنة ١٩٨٢ ص ٦٧.
(13) Z.Brzezinski, «Purpose and Planning in Foreign policy,» Public Interest, Winter 1969, No. 14, P. 156.

(14) Cited in Linda Brady, «Planning for Foreign Policy: A Framework of Analysis,» International Journal, 32 (4), August 1977, P. 833.

يحدث فعلا^(١٦) .

كما يقول هارولد نيكولسون أن سرعة تلاحق الأحداث الدولية يؤدي إلى محدودية تأثير العملية التخطيطية على مسار تلك الأحداث^(١٧). وتتضح الطبيعة اللايقينية للسياسة الخارجية بالنظر إلى عدة خصائص رئيسية :

١ - غموض البيئة الدولية :

في كثير من الأحيان ، يستحيل على صانع السياسة الخارجية أن يحصل على معلومات كافية أو مؤكدة عن أهداف واستراتيجيات وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى الكائنة في النسق الدولي ، فهو يستطيع مثلا أن يحصل على معلومات كاملة عن مؤسسة صناعية في دولته بمجرد أن يطلب ذلك . ولكنه لا يستطيع أن يفعل الشيء ذاته بالنسبة للوحدات الدولية الأخرى . وهو حين يحصل على المعلومات ، فإن قدرته على التحقق من صحة تلك المعلومات ، تكون عادة محدودة إلى حد كبير^(١٨). أضف إلى ذلك أن هناك تفاوتاً شديداً بين توجهات وسياسات الدول والوحدات الدولية الأخرى مما يزيد من حالة عدم اليقين ، وكلما زاد هذا التفاوت كلما زادت درجة عدم اليقين^(١٩). ويقول شيلنج أن العلاقات الدولية هي علاقات لا يمكن التنبؤ بها وتتسم بصفة المناقسة في ظل المخاطرة ، وصانع القرار حين يدخل حرباً دولية ، فإنه يدخل حرباً غير متأكد من حجمها ، ومن ماهية الأعداء المحتملين ، ومن القضايا التي قد تظهر ، أو من نتائج الحرب ذاتها^(٢٠).

٢ - الضغوط النفسية في السياسة الخارجية :

تشكل السياسة الخارجية أحد مصادر التهديد للقيم الأساسية لصانع تلك السياسة والمصالح الأساسية لدولته . ففي السياسة الداخلية ، لا يعتبر فشل الخطة الاقتصادية كارثة قومية تهدد كيان الدولة . ولكن الهزيمة في حرب دولية تشكل تهديداً أساسياً لهذا الكيان . بعبارة أخرى ، فإن كيان الدولة ذاته مهدد بالخطر إذا حدث سوء تقدير في السياسة الخارجية ، هذه الظروف تحقق ضغوطاً نفسية هائلة على صانع السياسة الخارجية تقلل

بشكل يمكنه من أداء وظائفه .

والواقع أنه لا يمكن فهم طبيعة عملية التخطيط في مجال السياسة الخارجية دون أن نتفهم المشكلات التي تواجه تلك العملية والنتائج المحددة التي تطرحها بالنسبة لعملية التخطيط وإمكانية إجرائها .

معضلة تخطيط السياسة الخارجية :

تواجه عملية تخطيط السياسة الخارجية مجموعة من المشكلات بعضها نابع من طبيعة عملية السياسة الخارجية عموماً ، بينما يرتبط البعض الآخر بصعوبة تخطيط السياسة الخارجية في وزارات الخارجية .

يواجه مخطط السياسة الخارجية عدة مشكلات تنبع من خصائص عملية السياسة الخارجية ذاتها ، وهي خصائص ربما لا تتوافر بالقوة ذاتها ، في السياسة الداخلية ، لعل أهم هذه الخصائص هو اتسام السياسة الخارجية بدرجة كبيرة من عدم اليقين ، قد يوصل ، في بعض الأحيان إلى حالة عدم اليقين الهيكلي Structural Uncertainty . ويقصد بعدم اليقين موقف لا يستطيع فيه صانع السياسة أن يتوصل إلى المعلومات المطلوبة عن الموقف^(٢١) . وقد تصل درجة عدم اليقين إلى حد عدم القدرة على تحديد الاحتمالات المترتبة على اتباع سياسات أو بدائل معينة ، وهو ما يطلق عليه عدم اليقين الهيكلي ، أما المفاجأة الاستراتيجية فأنها تنصرف إلى التغيير السريع في التكنولوجيا العسكرية والاتصالية بما يسمح بإمكانية الخداع السياسي والاستراتيجي .

إذا حللنا الخصائص الرئيسية والمواقف الكبرى للسياسة الخارجية ، فإننا نجد أنها في معظمها تشبه حالة عدم اليقين الهيكلي بكل أبعادها . وقد كتب الدبلوماسي الأمريكي جورج كينان في مذكراته أن قرارات السياسة الخارجية توضع بناء على معلومات غامضة ، وبمجرد أن تنفذ تلك القرارات ، يصبح من المستحيل تقريباً الحصول على معلومات مسترجعة كافية عن آثار تنفيذ القرارات ، أو قد تتغير الظروف الدولية تغيراً جذرياً إلى حد يصعب معه الربط بين القرارات وبين ما

(15) Arthur Lee Burns, *Of Powers and their Politics: A Critique of Theoretical Approaches*, (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1968), PP. 28-46.

(16) George Kennan, *Memoires (1925-1950)*, (Boston: Little Brown, 1967).

(17) Harold Nicolson, *The Congress of Vienna*, (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1946), P. 19.

(18) Robert Mandel, *Perception, Decision-Making and Conflict*, (Washington, D.C., University Press of America, 1979), P. 88.

(19) Robert Jenkins, «Uncertainty and Uncertainty-reduction in the Global Arena: Towards an Integrated Approach to International Politics», in William Chittick, ed., *An Analysis of Foreign Policy Outputs*, (Columbus: Charles Merrill, 1975), P. 81.

(20) Thomas Schelling, «Uncertainty, Brinkmanship, and the Game of Thinking», in K. Archibald, ed., *Strategic Interaction and Conflict*, (Berkley: University of California Press, 1966) P. 94.

من قدرته على التقويم الرشيد للمعلومات^(٢١).
٣ - تعدد وتصادم دوال المنفعة في السياسة الخارجية :

تتميز السياسة الخارجية بأنه لا توجد دالة واحدة للمنفعة يتم في ضوءها تقويم البدائل المتاحة . فبعد أن يحدد صانع القرار البدائل المتاحة في موقف معين عليه أن يربط تلك البدائل بالنتائج المتوقعة على اتباع كل بديل ، ويتحدد هذا الربط بناء على دالة معينة للمنفعة ، كالتكلفة المالية ، أو النتائج الداخلية ، أو الأثر الاستراتيجي ، أو أثر البديل على العلاقات الخارجية للدولة . وتتميز هذه الدوال بوجود قدر كبير من التعارض بينها . فالبديل الذي يحقق دالة معينة للمنفعة ربما يعطل تحقيق دالة أخرى^(٢٢).

٤ - أزمات السياسة الخارجية :

تتميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية بوجود عدد أكبر من الأزمات الدولية . والأزمة الدولية في جوهرها هي موقف مفاجئ يشكل تهديدا أساسيا لقيم صانع السياسة الخارجية ويتطلب اتخاذ قرار في فترة وحيزة للغاية . هذا الموقف يتضمن تقريبا كل الأبعاد التي خدناها عن عدم اليقين الهيكلي . فهناك أولا عدم القدرة على التنبؤ بحكم المفاجأة . وهناك ثانيا ، عدم القدرة على حساب كل البدائل المتاحة أو النتائج التي يمكن أن تترتب على تلك البدائل ، وهناك ثالثا ، عنصر الضغط النفسي بحكم ضيق الوقت المتاح لاتخاذ القرار ، والذي لا يترك بدوره فترة زمنية كافية لجمع وتفسير المعلومات^(٢٣).

والواقع أن تميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية بتلك الخصائص ينتج أثارا هامة بالنسبة لتخطيط السياسة الخارجية . وأهم تلك النتائج هو صعوبة تخطيط السياسة الخارجية تخطيطا مركزيا شاملا طويل الأمد على غرار تخطيط السياسة الاقتصادية ، واتسام تخطيط السياسة الخارجية بخصائص مميزة أهمها أنه يتميز بالأساس بأنه

« تخطيط برامج » بمعنى أنه يتضمن صياغة برامج محددة يمكن تعديلها ومراجعتها في ضوء خبرة التطبيق . ولذلك يوصف تخطيط السياسة الخارجية بأنه « عملية تخطيطية » Process Planning أكثر منه تخطيطا يتضمن وضع خطط جامدة Blue-Print Planning كما يقول ليندساي :

ان الهدف من تخطيط السياسة الخارجية ليس هو إعداد برامج جامدة لا تطبق الا اذا صحت التنبؤات التي بنيت عليها تلك البرامج ، ولكن إعداد برامج عريضة ومرنة يمكن تعديلها في ضوء تطور الأحداث^(٢٤).

ولذلك أيضا ، يمكن القول أن الانطباع السائد لدى البعض عن أن السياسة الخارجية للدول الكبرى هي سياسة مخططة على المدى الطويل ، يتضمن ما يجب عمله خلال مراحل زمنية متعاقبة ، ربما كان انطبعا غير واقعي . فيؤكد سيشتر كوبر ، الذي يتمتع بخبرة تطبيقية عريضة في مجال السياسة الخارجية الأمريكية « أن التخطيط طويل الأمد لا يحدث في واشنطن الا نادرا ، وإذا حدث ، فإن صانع القرار يتجاهله »^(٢٥). كما أن قرار انشاء هيئة التخطيط في وزارة الخارجية البريطانية حدد أن وظيفة الهيئة ليست وضع خطط ، وإنما « توقع الخيارات التي تواجهها بريطانيا خلال السنوات الخمس التالية ، وصياغة خطوط عريضة للسياسة الخارجية »^(٢٦).

من ناحية أخرى ، تواجه عملية تخطيط السياسة الخارجية معضلة أخرى تتعلق بالوظيفة الدبلوماسية عموما . فعملية التخطيط تتم في وزارات الخارجية عن طريق الدبلوماسيين المحترفين الذين تعلموا وتشربوا أصول الوظيفة الدبلوماسية . ومن المعلوم أن تلك الوظيفة تركز على التعامل مع المشكلات الراهنة والملحة بهدف تحقيق انجازات محددة . وهو الأمر الذي يرتبط بمستقبل الدبلوماسي وقدرته على الترقى في سلم وزارة الخارجية ، بما في ذلك علاقته بوزير الخارجية الذي يتطلع عادة الى آراء محددة في قضايا محددة . ومن ثم ، فإن المنظور

(21) Ole Holsti and A. George, «The Effects of Stress on the Performance of Foreign Policy Makers,» in C.Cotter, ed., *Political Science Annual*, 6, (1975), PP. 260-261.

(22) Stuart Thorson, «Some Conceptual Problems in Constructing Theories of Foreign Policy Behavior,» in James Rosenau, ed., *In Search of Global Patterns*, (New York: Free Press, 1976), PP. 250-252.

(23) Schelling, op.Cit, P. 97 and Burns, Op.Cit, P. 33.

(24) Franklin Lindsay, «Program Planning: The Missing element,» in Bernard Cohen, ed., *Foreign Policy in the American Government*, (Boston: Little Brown, 1965), P. 130.

(25) Chester Cooper, «Micawber vs. De Jouvenel: Planning and Forecasting in the Real World of Washington,» in Nazli Choucri and T.Robinson, eds., *Forecasting in International Relations, Theory, Method, Problem Prospect*, (W.H.Freeman, San Fransico, 1978), PP. 237-238.

(26) Lincoln Bloomfield, *The Foreign Policy Process*, (Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, 1982), P. 177.

الخارجية ، اذا لم يدخل المعارك البيروقراطية ليعطى معنى محددا للأهداف الراهنة ، ولكنه حينما يدخل تلك المعارك يضعف من دوره كمخطط ،^(٢٩) . ويضيف جورج كينان ، أول رئيس لهيئة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية :

لقد مرت على أوقات شغرت خلالها أننى أشبه « بمهرج المحكمة » ، يتوقع الجميع أن ينعش الجلسة ، ويتمتع بامتياز قول الأشياء المزعجة ، يقدره الجميع « كحشرة عقلية » تلدغ ظهور الحاضرين ، ولكن لا يأخذها أحد بجدية كاملة عندما يتعلق الأمر بالقرارات النهائية^(٣٠) .

اذا كانت جميع الدول تواجه المعضلتين السالفتين في سعيها لتخطيط سياساتها الخارجية ، فإن الدول النامية تواجه معضلة ثالثة وهى معضلة التبعية الاقتصادية . فتخطيط السياسة الخارجية يفترض توافر مساحة من القدرة على التحرك والمناورة في الميدان الدولى امام المخطط وصانع السياسة ، وتوافر القدرة على الاختيار بين بدائل تخطيطية متعددة ، بينما تؤدي حالة التبعية الاقتصادية ، بكل ما تنتج من أزمات اقتصادية وما تتضمنه من اعتماد اقتصادى واحد الاتجاه على القوى الخارجية ، وبالتالي امتلاك تلك القوى لادوات التأثير على سياسة الدولة التابعة اقتصاديا ، الى تضائل تلك المساحة ، وبالتالي تضائل القدرة على التخطيط الحقيقى للسياسة الخارجية ، وعلى سبيل المثال ، فإن العلاقة الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة تؤثر على قدرة الأولى على تخطيط سياستها تجاه الاتحاد السوفيتى^(٣١) . ويوضح تأمل مؤشرات التبعية الاقتصادية المختلفة أن حالة تبعية الاقتصاد المصرى في منتصف الثمانينات اسوأ مما كانت عليه في بداية السبعينات ، وأن الاقتصاد المصرى يتمتع عموما بقيم مرتفعة بالنسبة لمعظم تلك المؤشرات^(٣٢) . وهو ما يقودنا الى واقع ومشكلات عملية تخطيط السياسة الخارجية المصرية .

الدبلوماسى يركز على القضايا العاجلة . هذا في الوقت الذى تنصرف فيه عملية التخطيط الى ضرورة التفكير في القضايا المستقبلية ، أى تلك القضايا التى ربما لا تكون ملحة في الوقت الحاضر ، ولكنها ستظهر في المستقبل . ومن ثم ، فإن هناك تعارضا بين مفهوم التخطيط السياسى ، وبين مفهوم الوظيفة الدبلوماسية ، أو على حد تعبير أوليرى ، فإن « احتياجات ووسائل المخطط المحترف تتناقض تماما مع احتياجات ووسائل الدبلوماسى المحترف »^(٣٧) . فمن ناحية أولى يركز المخطط على تعريف المشكلات ، وتحديد الأهداف والاستراتيجيات ، وانتقاد السياسات ، بينما لا يتدخل الدبلوماسى في هذه الموضوعات ، فهو ينفذ السياسات فقط ، ولا يميل الى انتقاد السياسات التى صاغتها قيادات وزارة الخارجية . ومن ناحية أخرى يركز المخطط على القضايا الآجلة ، بينما يركز الدبلوماسى على القضايا العاجلة ، وحينما يتحول الى الاهتمام بالقضايا المستقبلية ، فإنه يفقد جزءا هاما من دوره المهنى الدبلوماسى في إطار العمل اليومى لوزارة الخارجية ، ولما كانت قيادات وزارة الخارجية أميل الى الاستماع الى الآراء التى تتعلق بالقضايا العاجلة من الاهتمام بقضايا ربما تتور في المستقبل ، فإن الدبلوماسى المخطط سرعان ما يتحول الى الاهتمام بالقضايا العاجلة ، مما يفقده صفته كمخطط . وفى ذلك يقول روتشتين من واقع خبرة التخطيط السياسى في وزارة الخارجية الأمريكية ، أن ما حدث بالفعل في جهاز تخطيط السياسة الخارجية الأمريكية هو وجود مخططين منغمسين تماما في الشؤون الجارية ، نتيجة حرصهم على أن يكون لهم دور في عملية اتخاذ القرار ، وحريصين على عدم انتقاد السياسات الحالية والعمل في إطارها ارضاء لرؤسائهم^(٣٨) . ويضيف نستلر أشهر من درس المشاكل التنظيمية لعملية التخطيط في وزارات الخارجية « أن المفكر الاستراتيجى في وزارة الخارجية سرعان ما يتحول الى علامة تعجب على هامش عملية صنع السياسة

(27) O'Leary, Op.Cit, P. 125.

(28) Robert Rothstein, Planning, Prediction and Policy-Making in Foreign Affairs, 41(Boston: Little Brown, 1972), PP. 61-62.

(29) I.M.Destler, Presidents, Bureaucrats, and Foreign Policy, (Princeton: Princeton University Press, 1972), P. 139.

(30) Kennan, Op.Cit; P. 427.

(٣١) يرى الدكتور بطرس غالى ، وزير الدولة للشئون الخارجية ، أن الأزمة الاقتصادية في مصر وعلاقة مصر بالولايات المتحدة لم تؤثر على السياسة الخارجية المصرية عموما وتجاه الاتحاد السوفيتى بالتحديد ، أنظر حديثه في الأهرام الاقتصادى ، ١٢ سبتمبر سنة ١٩٨٨ ص ٣٨ - ٣٩ . ولكننا نعتقد أن هذا الرأى أقرب الى التصريح السياسى منه الى التحليل الواقعى .

(٣٢) على سبيل المثال ، فإنه ما بين عامى ١٩٧٠ - ١٩٨١ ارتفع مؤشر الانكشاف الاقتصادى (حجم التجارة الخارجية مقسوما على الناتج القومى) من ٢٠,١ ٪ الى ٤١,٤ ٪ ومؤشر درجة أهمية الصادرات من ٩,٩ ٪ الى ١١,١ ٪ ومؤشر درجة التركيز السلعى للصادرات من ٤٥,١ ٪ الى ٥٤,٤ ٪ وما بين عامى ١٩٧٨ - ١٩٨٤ ارتفع مؤشر درجة التركيز الجغرافى للصادرات من ١٧ ٪ الى ٤١,١ ٪ وما بين عامى ١٩٨١ - ١٩٨٤ ارتفع مؤشر خدمة الديون الاجنبية (كنسبة من الصادرات) من ٧ ٪ الى ٤٩,٢ ٪ وما بين عامى ١٩٧٧ - ١٩٨٤ هبط مقياس احتياطيات النقد الاجنبى (كنسبة من الواردات) من ١١,٩ ٪ الى ١٠,٥ ٪ .

واقع ارتخطيط في سياسة مصر الخارجية :

ظهر مفهوم التخطيط في وزارة الخارجية المصرية لأول مرة بشكل رسمي حينما صدر قانون تنظيم وزارة الخارجية سنة ١٩٥٥ . وقد استحدث القانون « لجنة التخطيط السياسي باعتبارها هيئة تتوفر على استخلاص العناصر الأساسية التي تكيف على ضوءها سياسة مصر الخارجية » . وقد طور التنظيم الثاني لوزارة الخارجية الصادر سنة ١٩٦٢ من عمل هذه اللجنة . ثم انشاء « ادارة التخطيط السياسي » كجزء من الجهاز الرئاسي للوزارة ، وتحددت وظيفة الادارة بانها « تولى مهمة التخطيط السياسي في ضوء التقديرات التي تضعها الادارة العامة للأبحاث ، وذلك فيما يتجاوز حدود المناطق الجغرافية ، وما يتجاوز المستقبل المباشر ، وتنسيق دور الدعم الاقتصادي والثقافي والاعلامي للخطط السياسية ، وتشرف على تخطيط المعونة الفنية للدول الصديقة ، وتنسق مع الجهاز العسكري للجمهورية دور القوات المسلحة في إطار الخطط السياسية كما اقتضى الأمر ، والاشتراك مع الادارات الجغرافية في تخطيط سياسة الجمهورية بالنسبة لدور المناطق الجغرافية ، واعداد واصدار التوجيهات الى رؤساء البعثات الدبلوماسية ، ووضع التعليمات التنفيذية للخطط السياسية المقررة ، كما وضعت الادارة تحت اشراف وكيل وزارة الخارجية ، وجاء التنظيم الثالث لوزارة الخارجية الصادر سنة ١٩٧٢ فاحتفظ لادارة التخطيط السياسي بوضعها في إطار الجهاز الرئاسي للوزارة ، ولكنها سميت « مجلس التخطيط السياسي » . وذلك حتى يتسنى تمثيل مختلف ادارات الوزارة . وحدد التنظيم وظيفة المجلس بأنها « التخطيط السياسي القصير والبعيد المدى لوضع الخطة المبدئية لمسيرة الاتجاهات السياسية بعلاقات مصر الدولية ، ولمواجهة الاحتمالات المتوقعة مما يقضى بالتنسيق ايضا مع أجهزة الدولة المختصة^(٢٣) .

وفي سنة ١٩٧٧ تغير وضع مجلس التخطيط ارسيا فتم انشاء « ادارة البحوث والتخطيط السياسي » أى عاد الوضع السابق للتخطيط السياسي لكي يقتصر على ادارة في وزارة الخارجية . وقد استحدث قرار انشاء الادارة ادماج ادارة الابحاث في ادارة التخطيط السياسي لتصبح ادارة واحدة ، وبذلك انتهى دور ادارة الابحاث التقليدي التي كانت تهيمن على كل أعمال وزارة الخارجية . حدد قرار انشاء « ادارة البحوث والتخطيط السياسي » أن مهمة الادارة هو « متابعة مجريات الأحداث العالمية والسياسة الدولية من وجهة نظر المحافظة على المصالح المصرية ، ومدى تأثير الأحداث

السياسية الدولية على تلك المصالح . وفي سبيل ذلك ، فإن الادارة تعد دراسات لمواجهة التطورات المختلفة ، وتقديم الاقتراحات والبدائل . ويتضح من ذلك أن الدور الذي تضطلع به ادارة ارتخطيط السياسي أقرب الى مفهوم « حل المشكلات » الراهنة من بين المفاهيم المطروحة لتخطيط السياسة الخارجية .

طبقا لقرار تنظيم وزارة الخارجية الصادر سنة ١٩٧٨ ، تتبع ادارة البحوث والتخطيط وزير الدولة للشئون الخارجية ، وتعتبر بمثابة جهاز معاون له ، وفي هذا الصدد جرى العمل على أن يطلب الوزير من الادارة تقديم البدائل المتاحة في موقف معين ، او يستشير الادارة في شأن قضية معينة ، بما في ذلك مشاركتها في اعداد السياسة التي توصى بها الوزارة تجاه قضية معينة ، كما حدث في مشاركة الادارة في اعداد المذكرة التي تضمنت الاستراتيجية التي يجب ان تتبعها مصر في مؤتمر كامب ديفيد ، والتي تجاهلها رئيس الجمهورية . هذا بالإضافة الى تقديم الادارة لدراسات حول بعض القضايا غير العاجلة تتضمن احتمالات تطور تلك القضايا وتأثيرها على مصر . ومن أمثلة القضايا التي تناولتها الادارة ، تأثير حرب النجوم على مصر ، وعلاقات مصر المستقبلية بالدول العربية . كذلك ، فادارة التخطيط السياسي عضو في كافة اللجان ومجموعات العمل العامة التي يشكلها وزير الخارجية .

بيد أنه يمكن القول ان انشاء ادارة البحوث والتخطيط السياسي لم يغير كثير من مجمل التوجه العام للسياسة الخارجية المصرية وهي أنها سياسة « غير مخططة » منذ سنة ١٩٥٦ تبلور في مصر نظام سياسي رئاسي ينهض على الدور المركزي لرئيس الجمهورية ، وعلى اعتبار السياسة الخارجية من مجالات اختصاصه التي لا تنازعه فيه مؤسسة اخرى ، بما فيها المؤسسة العسكرية ، ووزارة الخارجية ، ومن ثم ، فإن عملية السياسة الخارجية تبدأ وتنتهى برئيس الجمهورية ، كما أن عملية تخطيط السياسة الخارجية تتم في « ذهن » رئيس الجمهورية ومن خلال مشاوره مع بعض مستشاريه . وبهذا الأسلوب اتخذت معظم قرارات السياسة الخارجية التي اتخذت في عهدى عبد الناصر والسادات . ويبدو أن قرار تأميم شركة قناة السويس سنة ١٩٥٦ كان القرار الوحيد الذي سبق اتخاذه تخطيط حقيقى . ففى عهد عبد الناصر . لم تكن سضايا السياسة الخارجية ، كما قال عبد الناصر أثناء محادثات الوحدة الثلاثية سنة ١٩٦٣ ، تناقش في مجلس الوزراء^(٢٤) ، وكان عبد الناصر يخطر المجلس بقراراته

(٢٣) راجع في تطور هذه التنظيمات : عمر عز الرجال يوسف ، دور وزارة الخارجية في صنع القرار السياسي الخارجى المصرى في الفترة

١٩٥٢ - ١٩٨٠ (رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨) ص ١٤١ ١٥٤ ١٦٥ ٢٠٢ .

(٢٤) محاضر محادثات الوحدة الثلاثية ، مارس - ابريل سنة ١٩٦٣م (القاهرة . مؤسسة الاهرام ، ١٩٦٣) ص ٢٣٧ .

الخارجية المصرية ارى أنه... « لم يكن هناك تخطيط لسياسة الخارجية المصرية بالمعنى الدقيق للسلطة في الفترة من سنة ١٩٥٢ حتى سنة ١٩٧٠ ، وإنما كانت هناك توجيهات عامة تحكم العمل السياسي المصري الخارجى . وكان يتم صياغة تلك التوجيهات بعيدا عن دور وزارة الخارجية »^(٣٩) . وتنطبق الملاحظة ذاتها على الفترة الساداتية إذ أن « السادات قد أدار بالكامل سياسة مصر الخارجية منذ مجيئه الى الحكم . وكان ذلك يتم بعيدا عن وزارة الخارجية » ، « ولم يكن هناك تخطيط للسياسة الخارجية بمعنى أن هناك خطة تغطي فترة زمنية طويلة نسبيا تحدد أهداف السياسة الخارجية ووسائل تنفيذها ، وتشترك فيها المؤسسات المختلفة... وان جاز القول بأنه كان هناك تخطيط لسياسة الخارجية المصرية في تلك الفترة ، فإنه كان تخطيطا شخصيا من جانب الرئيس السادات في ادارته للسياسة الخارجية »^(٤٠) .

ويقودنا ذلك الى مناقشة المشكيت المختلفة التي واجهت عملية تخطيط السياسة الخارجية المصرية ، وهو ما سنناقشه في اطار دراسة أفاق تخطيط تلك السياسة .

أفاق تخطيط السياسة الخارجية المصرية يتضمن تخطيط السياسة الخارجية ثلاثة أبعاد . البعد المؤسسى ، ويتعلق ببناء جهاز تخطيط السياسة الخارجية ، والبعد المفهومى المنهجى ، وينصرف الى أدوات وأساليب تخطيط تلك السياسة . وأخيرا البعد الموضوعى ، ويرتبط بالشروط الموضوعية لحدوث تخطيط رشيد للسياسة الخارجية . وسنتناول هذه الأبعاد الثلاثة في علاقتها بالسياسة الخارجية المصرية على التوالى .

أولا : الجانب المؤسسى لتخطيط سياسة مصر الخارجية :

تواجه عملية تخطيط السياسة الخارجية المصرية أبعادا مؤسسية هامة تتعلق بوضع جهاز التخطيط في الهيكل التنظيمى لوزارة الخارجية ، وتكوين جهاز التخطيط .

السياسية الخارجية كما اقتصر دور وزارة الخارجية على رضى الأحداث العالمية وتقديم التوصيات الفنية الى الرئيس وتنفيذ قراراته^(٣٥) كما يقول واحد ممن تولوا مناصب قيادية في وزارة الخارجية في عهدى عبد الناصر والسادات ، وهو السيد / محمد حافظ اسماعيل : ان علاقات مصر الخارجية كانت تتحدد بالهام الزعيم وأتكاره نتيجة لقاءاته مع القيادات الدولية ، وكانت وزارة الخارجية مجرد جهاز منفذ غير قادر على المشاركة في اقتراح السياسات^(٣٦) وفي عهد السادات تكون « مجلس الأمن القومى » ليكون بمثابة الجهاز الأعلى لصنع وتخطيط السياسة الخارجية المصرية . وقد تألف المجلس من رئيس الجمهورية ورئيس وزراء ، ورئيس مجلس الشعب ، ووزراء الخارجية والدفاع والداخلية ، ومدير المخابرات العامة ، ومستشار الرئيس للأمن القومى وآخرين يضمهم الرئيس بناء على تقديره الشخصى . ويضيف السيد / محمد حافظ ، الرجل الوحيد الذى شغل هذا المنصب ، أن : المجلس بقى جهازا استشاريا ، مثله مثل مجلس الوزراء ، وكان الرئيس يستمع فيهما الى مختلف الآراء ، وفي نهاية الاجتماع يختتم الاجتماع بتعليق عام غير محدد وهو نوع من التفاهم العام يكون مرشدا للعمل داخل كل مجال^(٣٧) .

ويؤكد ذلك أحد وزراء الخارجية في عهد السادات ، وهو السيد / محمد ابراهيم كامل ، بقوله أن مناقشات المجلس كانت تتسم بكونها أميل الى الاستماع الى آراء رئيس الجمهورية منها الى مناقشة حقيقية للخطط السياسية ، ويضيف أنه في آخر اجتماع حضره لمجلس الأمن القومى قبيل انعقاد مؤتمر كامب ديفيد فاجأ الرئيس المجلس « بآطار السلام » الذى ناقشه مع سيروس فانس وزير الخارجية الأمريكى ، ولم يشير الى المذكرة التى أعدتها وزارة الخارجية بمعاونة إدارة التخطيط السياسى بشأن استراتيجية مصر في كامب ديفيد^(٣٨) .

ويخلص أحد الباحثين من واقع دراسته لدور وزارة

(٣٥) يذكر حسين ذو الفقار صبرى ، نائب وزير الخارجية في عهد عبد الناصر ، ان رئاسة الجمهورية لم تكن تعتبر وزارة خارجية مصدرا رئيسيا للمعلومات ، كما ان قرارات السياسة الخارجية كانت تصدر من الرئاسة دون استشارة الوزارة .

انظر حديثه في روز اليوسف (القاهرة) ١٦ مايو سنة ١٩٧٧ ص ٢١ - ٢٤ .

(٣٦) انظر حديثه في ندوة صنع القرار في ندوة صنع القرار في الوطن العربى المنشور في ابراهيم سعد الدين ومحمد السيد سليم ووليد خدورى ، كيفية صنع القرار في الوطن العربى (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٥) ص ٢٠ . ويلاحظ ان الكتاب لا يشير الى اسم المتحدث .

(٣٧) المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٣٨) محمد ابراهيم كامل ، السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد (الرياض : الشركة السعودية للأبحاث والتسويق ، ١٩٨٤) ص ٨٥ - ٨٦ - ٤٧٢ .

(٣٩) عمر عز الرجال يوسف ، المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .

(٤٠) المرجع السابق ، ص ٢٠٨ - ٢١٠ - ٢١١ .

وراجع ايضا رأى مشابهة للباحثة شاهين ايوبى رسالتها عن السياسة الخارجية المصرية .

Shaheen Ayubi, Foreign Policy Making in the Arab Republic of Egypt: The Role of Leadership in Decision Making 1970-1972, (Doctorat dissertation submitted to the University of Pennsylvania. 1982), P. 50.

أن عملية تخطيط السياسة الخارجية يجب أن تبدأ من داخل جهاز وزارة الخارجية بحيث يكون المخطط مطلعاً على المعلومات والتفاعلات التي تتم في الوزارة ، على أن يوجد جهاز تنسيقي رئاسي تابع لرئيس الجمهورية . من ناحية ثانية ، فإن الوضع الراهن لإدارة التخطيط السياسي يجعلها ، كما قدمنا ، إحدى إدارات الوزارة التي يتم شغل وظائفها من خلال الوظائف الدبلوماسية التقليدية في الوزارة . ومن ثم ، فإن عملية التخطيط السياسي تتم من خلال الدبلوماسيين المحترفين الذين تعلموا أصول المهنة الدبلوماسية . وقد سبق أن أشرنا إلى أن الوظيفة الدبلوماسية تركز على التعامل مع المشكلات الجارية بهدف تحقيق إنجازات محددة تؤثر على المستقبل المهني للدبلوماسي . فإذا أضفنا إلى ذلك أن دبلوماسي إدارة التخطيط يتغيرون دورياً طبقاً لقواعد التنقلات والترقيات التقليدية في الوزارة لتبين لنا أنه لا يوجد في الواقع جهاز متخصص مستقر نسبياً يركز على قضايا التخطيط بالمعنى الحقيقي . فاستمرار تشغيل الوظائف العليا في الإدارة بدبلوماسيين مختلفين يؤدي إلى إهدار الكفاءات التي ارتبطت بعملية التخطيط وإلى فقدان تلك العملية طابع الثبات النسبي . وتوضح خبرة وزارة الخارجية الأمريكية أن وزراء الخارجية ارتبطوا طوال فترة وجودهم في الوزارة بأسماء أشخاص محددين عملوا معهم طوال أو معظم فترة توليهم الوزارة في مهمة التخطيط السياسي . وذلك منذ جورج كينان في عهد مارشال ، وبول نتيزه في عهد اتشيسون حتى ونيسون لورد في عهد كيسنجر وأنتوني ليك في عهد سيردس فانس وبول ولفوتيز في عهد الكسندرهيج ، وهكذا .

وفي رأينا أنه من الضروري أن يتم المزج بين الوظيفة الدبلوماسية ، والخبرة الأكاديمية في عمل إدارة التخطيط السياسي ، بحيث لا تكون الإدارة جهازاً دبلوماسياً صرفاً يهتم بالقضايا الجارية فقط ، أو جهازاً أكاديمياً صرفاً يعايد الدبلوماسيون في الوزارة ، ويعتبرونه جهازاً خارجاً على العلاقات التنظيمية التقليدية في الوزارة ، مما يشل عمله . وقد أخذت وزارة الخارجية الإسرائيلية بهذا الحل حين أنشأت « مركز البحوث والتخطيط » في عهد ايجال ألون سنة ١٩٧٥ ، فقد حرص ألون على أن يختار شلومو أفنيري ، عميد كلية العلوم الاجتماعية بالجامعة

لعمل أول القضايا المؤسسية التي تواجهها إدارة التخطيط إداري في وزارة الخارجية هي علاقة الإدارة بوزير الخارجية وبالإدارات الأخرى في الوزارة ، وهي مشكلة تثار في كل وزارات الخارجية التي أنشأت إدارات للتخطيط السياسي . جوهر المشكلة هو أن هناك ميلاً قوياً إلى حدوث تناقض أو فتور في العلاقة بين جهاز التخطيط ووزير الخارجية . فكثيراً ما يضيق الوزير بتقارير إدارة التخطيط ، إذ يراها مدعاة للأزعاج واثارة مشكلات لم تظهر بعد ، بينما لديه في الوقت الراهن ما يكفي من مشكلات ، وهو ما عبر عنه بلومفيلد « بمعضلة المخطط » في السياسة الخارجية . فلكي يضمن المخطط في إدارة التخطيط السياسي أن يلقي أدناً صاغية من وزير الخارجية فإنه مضطر للاهتمام بالقضايا الجارية ، ولكنه عندما يفعل ذلك يفقد دوره كمخطط^(٤٨) . ومن ثم ، فإن اقتناع قيادة وزارة الخارجية والقيادة السياسية للدولة ، بأهمية التخطيط ، حيوى لكي تقوم إدارة التخطيط بأداء وظيفتها المفترضة ، كذلك ، فكثيراً ما تميل الإدارات الجغرافية في الوزارة إلى معاداة جهاز التخطيط لأنه يفتتت على اختصاصاتها في الوزارة إلى معاداة جهاز التخطيط لأنه يفتتت على اختصاصاتها جميعاً ، وفي الوقت ذاته ، فليس له اختصاص جغرافي محدد . خاصة أن الوضع الراهن لإدارة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية المصرية يجعلها ، في التحليل النهائي ، إحدى الإدارات التابعة للوزير ويرأسها أحد السفراء . ومن ثم يصعب عليها أن تقوم بأي دور تنسيقي بين الإدارات الأخرى . ولا نعتقد أن عضوية الإدارة في اللجان ومجموعات العمل في الوزارة من شأنه أن يحل تلك المشكلة . بل ربما زاد من ضعف الدور التخطيطي والتنسيقي للإدارة باغراقها في المشكلات اليومية التي تواجهها الإدارات الأخرى . وربما كان من الأنسب أن يتم الارتقاء بوضع جهاز التخطيط في الوزارة بحيث ترفع مرتبة رئيس إدارة التخطيط إلى درجة وكيل وزارة تابعاً مباشرة لوزير الخارجية ، ويتم تقنين فترات اجتماع الوزير بأعضاء الإدارة بشكل دوري ثابت . ويذهب روثشتين إلى أبعد من ذلك ، فيقترح أن يستقل جهاز التخطيط السياسي بتنظيم إداري مستقل عن وزارة الخارجية ، وتابع لرئيس الدولة مباشرة^(٤٩) . ولكننا نعتقد

(41) Bloomfield, Op.Cit, P. 182

يذكر بريجنسكي أنه باستثناء فترة وجود جورج كينان كمخطط للسياسة الخارجية الأمريكية في عهد مارشال ، فإن وزراء الخارجية لم يكونوا على استعداد لمناقشة التقارير التي يقدمها المخططون ، فلم يلتق دين راسك بمجلس يخطط السياسة الخارجية الذي رأسه روستو ، ولو مرة واحدة ، وقد كانت قوة جهاز التخطيط الذي رأسه كينان تابعة من اقتناع وزير الخارجية مارشال بأهميته ، وتمثل ذلك في أنه جعل مقر الجهاز في الطابق ذاته الذي يقع فيه مكتبه .

Brzeziński Op.Cit, PP. 158-160.

(42) Rothstein, Op.Cit, PP. 100-102.

قضية تنشيط « مجلس الأمن القومى » الذى انشئ فى السبعينات تصبح قضية جوهرية سواء من حيث تحديد وظائفه التنسيقية والتخطيطية ، وتكوينه ، ودعمه « بجهاز فنى » من مختلف التخصصات قادر على تقديم تصور شامل لمستقبل السياسة الخارجية المصرية من واقع أعمال الأجهزة التخطيطية المختلفة^(٤٤) .

وفى هذا الاطار ، فأننا نتصور أن نقطة البدء فى عملية التنظيم المؤسس لعملية التخطيط السياسى هى اجراء دراسات مقارنة وشاملة حول تجارب التخطيط فى الدول الاخرى بهدف استخلاص نتائج تلك التجارب والاستفادة منها فى تخطيط سياسة مصر الخارجية . وفى هذا الصدد ، ينبغى أن نشير الى التجربة الهندية التى وثقها ميسرا فى دراساته عن تخطيط سياسة الهند الخارجية^(٤٥) .

ثانيا : الجانب المفهومى - المنهجى لتخطيط السياسة الخارجية المصرية :

خلصنا الى ضرورة اجراء تعديلات مؤسسية شاملة لأجهزة تخطيط السياسة الخارجية المصرية وفى مقدمتها ادارة التخطيط السياسى . بيد أن هذه التعديلات ليست كافية فى حد ذاتها لضمان التخطيط الحقيقى لسياسة مصر الخارجية فهناك مجموعة من المفاهيم والمناهج التى بنغى غرسها وتأكيداها فى أجهزة تخطيط السياسة الخارجية ، وهيكلتها تلك الأجهزة بحيث يمكن ضمان « مأسسة » تلك المفاهيم والمناهج ، وفى اطار الحيز المحدود لهذه الدراسة ، يمكن أن نركز على المحاور الرئيسية التالية :

١ - مفهوم تخطيط السياسة الخارجية :
أول ما نلاحظه هو أن مفهوم تخطيط السياسة الخارجية المعمول به فى ادارة التخطيط السياسى بوزارة الخارجية المصرية ، والوارد فى قرار انشائها ، هو أقرب الى مفهوم « حل المشكلات » من بين المفاهيم المطروحة لتخطيط السياسة الخارجية وهو مفهوم لا يشمل الأبعاد المتصورة لتخطيط السياسة الخارجية ، كما أوضحنا آنفا ، كما أنه يكاد يقصر مهمة التخطيط السياسى على متابعة القضايا الجارية واحتمالات تطورها . وفى رأينا ، فإن نقطة البدء فى تطوير مفهوم التخطيط السياسى فى

العبرية ، كمدير عام لهذا المركز ، كما أن أفثيرى استعان بالخبرات الاكاديمية فى الجامعات الاسرائيلية لتنظيم عمل المركز^(٤٦) كذلك ، فمن الضرورى أن يحدث قدر من الاستقرار النسبى فى رئاسة ادارة التخطيط السياسى وهيئة العاملين بها . وقد يكون ذلك باطالة فترة وجود الدبلوماسيين فى الادارة ، أو تطعيم الادارة بخبرة أكاديمية مستقرة نسبيا ، أو بالحلين معا .

ويظل عمل ادارة التخطيط السياسى ، فى التحليل النهائى ، محدودا بالحدود الوظيفية لوزارة الخارجية . وإذا كان من المفترض أن وزارة الخارجية هى المؤسسة المختصة بتوجيه السياسة الخارجية المصرية ، فإن واقع الأمر يوضح أن هناك مؤسسات أخرى تقوم بوظائف تؤثر بشكل أو بآخر على عملية تخطيط السياسة الخارجية . ولعل أهم تلك المؤسسات هى وزارة الدفاع ، ووزارة الاقتصاد ، والمخابرات العامة . كما أن التفاعل الأفقى بين عمل الأجهزة التخطيطية فى هذه المؤسسات محدود . فكل جهاز يتعامل رأسيا مع قيادته المؤسسية ، التى تتعامل بدورها رأسيا مع رئاسة الجمهورية وهى المؤسسة التى تتجمع فى يدها كل الخيوط فى النهاية . وهذا واضح بالتحديد فى ادارة التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية .

ونحن نعتقد أن محدودية التفاعل الأفقى بين الأجهزة التخطيطية فى مختلف المؤسسات المؤثرة على السياسة الخارجية ، وبين تلك المؤسسات ذاتها ، يضعف من عملية تخطيط السياسة الخارجية . فاشترك الأجهزة التخطيطية فى توظيف الموارد المتاحة لكل منها ، وفى تبادل الخبرات المتخصصة ، من شأنه أن يزيد من كفاءة تلك الأجهزة جميعا ، ومن ثم ، فانه من الضرورى توافر اطار مؤسسى للتفاعل بين ادارة التخطيط السياسى فى وزارة الخارجية وبين الأجهزة التخطيطية العاملة فى المؤسسات الاخرى التى يمس عملها تخطيط سياسة مصر الخارجية . والأهم من ذلك ، تقوافر اطار مؤسسى مركزى على مستوى رئاسة الجمهورية للتنسيق بين أعمال وزارات الخارجية ، والدفاع ، والاقتصاد ، والمخابرات العامة فى ميدان السياسة الخارجية ، والاشراف على تخطيط قومى للسياسة الخارجية المصرية ، فى اطار سياسة الأمن القومى المصرية ، وفى هذا الصدد ، فإن

(43) Lewis Brownstein, «Decision-making in Israeli Foreign Policy: An Unplanned Process,» Science Quarterly, 92 (2), Summer 1977, PP. 265-269.

(٤٤) يقوم « مجلس الأمن القومى » فى الولايات المتحدة بمهمة تخطيطية تنصرف اساسا الى وضع تصور للسياسة الخارجية من واقع عمل الأجهزة التخطيطية المختلفة .

John Endicott, «The National Security Council: Formalized Co-ordination in Policy Planning,» in Robert Pfaltzgraff and U.Ra'anana, eds., National Security Policy: The Decision Making Process, (New York: Anchor Books, 1984), PP. 177-200.

(45) K.P.Misra, «Foreign Policy Planning: Some Suggestions,» International Studies, 17 (3-4), July-December 1978, PP. 827-833.

Advocacy ويقصد به هيكل التنافس. والتعدد داخل مجموعة التخطيط بحيث يضمن قائد المجموعة أن كل المشاركين قد حصلوا على كل المعلومات المطلوبة بشكل متكافئ، وعبروا بالفعل عن وجهات نظرهم^(٤٧). ومن الواضح أن هذه الأدوات تدور حول مفهوم محوري، وهو مفهوم «التعددية». فمع سيطرة منظور فكري واحد، ومع الميل إلى التسليم بالافتراضات، فإن المحصلة النهائية هي سياسات تتضمن استمراراً روتينياً للسياسات السالفة.

٣ - نظام المعلومات

لا يمكن تصور وجود جهاز فعال لتخطيط السياسة الخارجية بدون جهاز فعال لتخزين وتعريب المعلومات. يسهل استدعاء المعلومات عند الحاجة إليها بطريقة منتظمة، ويستند إلى نظم المعلومات المنظورة في الأرضية واستخدام الحاسبات الآلية.

٤ - تفسير المعلومات

لا يكفي توافر المعلومات لضمان حسن تخطيط السياسة الخارجية. ففي مجال السياسة الخارجية تعتبر مشكلة الن داخل بين المعلومات، وتفسير المعلومات إحدى الإشكالات الهامة التي كثيراً ما أدت إلى تبني سياسات خاطئة أو إلى الاستمرار الروتيني للسياسات الراهنة. وتتبع هذه المشكلة من ميل صانع السياسة، أو المخطط إلى تفسير المعلومات من منظور العقائد والتصورات السياسية المسيطرة. وبهذا تلعب تلك العقائد دور «الشاشة» التي تدفع المخطط إلى تجاهل المعلومات التي تتعارض مع العقائد. ولسوء الحظ، فإنه لا يوجد حل سهل لهذه المشكلة. ولكن من المهم بمكان أن يعي القائمون على عملية التخطيط خطورة هذه الظاهرة. وأهمية تفسير المعلومات بمعزل، بقدر الامكان عن الانماط العقيدية والقوالب الفكرية المسيطرة.

٥ - الأدوات المنهجية في تخطيط السياسة الخارجية: تبلورت عبر العدين الأخيرين مجموعة من الأدوات المنهجية التي أمكن توظيفها في تخطيط السياسات الخارجية. ولعل أهم تلك الأدوات هو منهج استشراف المستقبل. فعملية التخطيط تقتض القدرة على توقع الأحداث المستقبلية، وتحديد أماكن الخطر المحتملة، وصياغة سياسات آزاء تلك الأحداث^(٤٨). ويدخل في هذا الإطار الأدوات الرياضية التي أمكن توظيفها في تخطيط بعض ميادين السياسة الخارجية^(٤٩). ونظام البرمجة

وزارة الخارجية تكمن في توسيع مفهوم التخطيط بحيث يستوعب الأبعاد الأخرى للتخطيط، والتي ربما كانت أكثر أهمية من المفهوم السائد حالياً، وفي هذا الإطار، ينبغي إعطاء قدر أكبر من الاهتمام للبعد المتعلق بوصف الحقائق الأساسية للتطور التاريخي، وللواقع الدولي واحتمالات الاستمرار والتغيير في هذا الواقع، شريطة، أن يتسم هذا الوصف - كما يقول بريجنسكي - بالتجرد الإيديولوجي ويتعدد مناهج التحليل.

٢ - مفهوم التعددية في جهاز التخطيط السياسي: من أكثر العقبات التي تعرقل التخطيط الصحيح للسياسة الخارجية سيطرة منظور فكري واحد على مجموعة التخطيط، وانطلاق هذه المجموعة من افتراضات معينة لا يمكن مناقشتها أو مراجعتها. وتتضاعف هذه المشكلة حين يسود المنظور الدبلوماسي للتخطيط السياسي، للأسباب التي سبقت الإشارة إليها. فكثيراً ما يتولد داخل مجموعات صنع القرار والتخطيط الظاهرة التي يطلق عليها بعض الدارسين «التفكير الجماعي» Groupthink وهي ظاهرة سلبية تعني انطلاق أفراد المجموعة من افتراضات يعتقدون اعتقاداً جازماً في صحتها، مع الميل إلى رفض المعلومات التي قد تغير من هذا الاعتقاد، ووجود ضغوط قوية نحو «التطابق» أي ضغوط لدفع الأفراد ذوي الرأي المخالف إلى قبول رأي الأغلبية، مما يؤدي إلى اتجاه هؤلاء الأفراد إلى كبت آرائهم المعارضة، وينتهي الأمر بسيطرة احساس عام بصحة المنظور الفكري للمجموعة. وقد أشار أرفنج جانيس أن هذا النمط من التفكير كثيراً ما كان وراء القرارات الكبرى ارخاطئة في السياسة الخارجية الأمريكية^(٤٦). ولا شك أن الميل نحو هذا النمط من التفكير يزداد داخل مجموعات صنع القرار والتخطيط في ثقافتنا العربية التي تميل إلى احترام التدرج الوظيفي والسلطوي في مجال مناقشة السياسات والبدائل. ويقترح الكسندر جورج عدة أساليب للتغلب على ظاهرة «التفكير الجماعي» هي: (١) «محامي الشيطان» ويقصد بذلك التأكد من وجود شخص داخل المجموعة، يتمتع بحماية قائد المجموعة، ولكنه يستطيع أن يتحدى الافتراضات الأساسية التي تنطلق منها المجموعة، (٢) «النسق الرسمي للبدائل» ويقصد به الفصل بين مرحلة جمع المعلومات وتحليل السياسات، وبين مرحلة صنع السياسة، بحيث يتم التأكد تماماً من أن كل البدائل المطروحة قد تمت مناقشتها قبل الانتقال إلى مرحلة الاختيار، (٣) «الدفاع المتعدد» Multiple

(46) Irving Janis, Victims of Groupthink., A Psychological Study of Foreign Policy Decisions and Fiascos, (Boston: Houghton Mifflin, 1972), PP. 197-198.

(47) Alexander GKEORGE, Presidential Decision Making in Foreign Policy: The Effective Use of Information and Advice, (Boulder: Westview Press, 1980), PP. 169-208.

(٤٨) راجع في عرض شامل لأساليب التنبؤ في السياسة الخارجية:

Nazli Choucri and T.Robinson, eds., Forecasting in International Relations, Op.Cit.

خصوصيات الاقتصاد المصري والميل إلى قبول المعونات من كافة المصادر مهما كانت ماسة بمركز مصر الدولي ، لا يمكن أن نأمل إلا في تخطيط جزئي ومحدود لبعض جوانب السياسة الخارجية المصرية وهي تلك الجوانب التي لا تمس مصالح القوى الخارجية على غرار ما هو كائن في تخطيط السياسة المصرية تجاه إفريقيا ، ولا يقصد بذلك أن ينتظر تخطيط سياسة مصر الخارجية حل الأزمة الاقتصادية ، ولكننا ، نقصد أن هذا الحل والوعي بأهميته هو نقطة البداية السليمة .

من ناحية ثانية ، فإن توافر منظور فكري عام للسياسة الخارجية المصرية ضروري لأي عملية تخطيط جاد لتلك السياسية . فكما أن مخطط السياسة العسكرية في حاجة إلى « مبدأ » أو « عقيدة » عسكرية تكون مرشدا لعملية التخطيط العسكري ، فإن مخطط السياسة الخارجية في حاجة إلى منظور فكري ، تحدد القيادة السياسية ، تكون بمثابة معيار لاختيار الخطط السياسية . ومن ذلك « المنظور اللانحازي » ، للسياسة الخارجية المصرية الراهنة . وذلك كله مع اعطاء مخطط السياسة الخارجية حرية مناقشة الافتراضات الفلسفية لذلك المنظور . وأخيرا ، فإنه لا يمكن الحديث عن تخطيط السياسة الخارجية المصرية بدون توافر اقتناع كامل من القيادة السياسية ، في رئاسة الجمهورية ووزارة الخارجية ، بجدوى هذا التخطيط وأهميته ، مع توافر الاستعداد للاستماع إلى وجهات نظر المخططين ، والتي تتعلق غالبا بقضايا ومشكلات آجلة ربما لا يتوافر للقيادة السياسية الوقت للاستماع إليها . فنوضح خبرت عمليات تخطيط السياسة الخارجية في كثير من وزارات الخارجية إن أجهزة التخطيط وضعت عشرات البرامج التخطيطية ، والتي ظلت حبرا على ورق ، لأن صانع السياسة لم يكن لديه الاقتناع بأهمية أو جدوى تلك البرامج □

والتخطيط والموازنة PPBS^(٥٠) . والمباريات^(٥١) . وبحوث العمليات ، والبرمجة الخطية^(٥٢) وأساليب النفقة والمنفعة^(٥٣) . والمهم أن يحاول جهاز تخطيط السياسة الخارجية استيعاب تلك الأدوات وتطبيقها على مجالات السياسة الخارجية التي تصلح فيها تلك الأدوات .

ثالثا : الجوانب الموضوعية لتخطيط السياسة الخارجية المصرية :

لعله قد اتضح لنا من خلال استعراضنا لمفهوم تخطيط السياسة الخارجية ومشكلات هذا التخطيط ، أن تخطيط السياسة الخارجية يتميز بطابع يميزه عن السياسة الاقتصادية . فالحديث عن خطة طويلة الأمد في السياسة الخارجية لا يمكن أن يكون أمرا مطروحا . وإنما المطروح بالأساس هو امكانية استشراف القضايا المستقبلية ووضع تصورات للتعامل معها ، بحيث لا يفاجأ النظام السياسي بمشكلات ليس مستعدا لمواجهة مع التنسيق المحكم بين مختلف الأجهزة العاملة في ميدان السياسة الخارجية ، وذلك كله في إطار مؤسسي محدد . في هذا الإطار ، فإننا نتصور أن تخطيط السياسة الخارجية المصرية بشكل جاد يلزمه توافر ثلاثة شروط موضوعية ، هي الخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة ، وتوافر المنظور الفكري للسياسة الخارجية ، واقتناع القيادة بأهمية التخطيط .

إن أي تخطيط جاد للسياسة الخارجية المصرية لا يبدأ إلا من خلال القاعدة الاجتماعية والاقتصادية المحلية . ونقصد بذلك ، عرى الأقل في المدى القصير ، الخروج من الأزمة الاقتصادية الداخلية بكل ما يترتب عليها من اعتماد اقتصادي على القوى الخارجية ، وفرة وتبديد الموارد اللازمة لإجراء عملية التخطيط وتنفيذها ، وتغلغل القوى الخارجية في التأثير على السياسة الخارجية المصرية . ففي ظل الأوضاع الراهنة ، التي تتمثل في تدخل بعض القوى الخارجية في أدق

(٤٩) راجع على سبيل المثال في تطبيق النماذج الرياضية على تخطيط سياسة المعونة الخارجية .

Donald Sylvan, «Planning Foreign Policy Systematically», *Journal of Conflict Resolution*, 23(1), March 1979, PP. 140-152.

(٥٠) في تطبيق هذا الأسلوب في تنسيق أعمال أجهزة وزارة الخارجية وعلاقاتها بسفاراتها في الخارج ، راجع : Fredrich Mosher and J.Harr, *Programming Systems and Foreign Affairs Leadership: An Attempted Innovation*, (New York: Oxford University Press, 1970).

(٥١) راجع في تطبيق أسلوب المباريات في تخطيط السياسة الخارجية : Lincoln Bloomfield, and R.Beattie, «Computers and Policy-making: The CASCON experience», *Journal of Conflict Resolution*, 15 (1), March 1971, PP. 33-46.

(٥٢) راجع في تطبيق بحوث العمليات في تخطيط السياسة الخارجية : M.Sampson, «Policy Zone:Where Policies Work», in Dina Zinnes and Gillespie, eds., *Mathematical Models of International Relations*, (New York: Praeger, 1976).

(٥٣) راجع على سبيل المثال في تطبيق هذا النظام على تخطيط السياسة الخارجية : Barry Blechman, and J.Holt, «Cost-effectiveness Analysis of Foreign Policy Alternatives: Need, Approach, and Prospects», Center for Naval Analysis, Arlington, 1971.

آثار الانتفاضة الاقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الاسرائيلي

د . عاطف كمال علاونة

جامعة النجاح الوطنية

دخل

إلا أن معالجة هذا الموضوع بالغة الأهمية وذلك للأسباب التالية :-

١ - يجب تبيان الآثار الاقتصادية الايجابية والسلبية بتجرد وبموضوعية ووضع هذه النتائج في متناول يد المسؤولين .

٢ - لا يوجد أدنى علاقة بين هذه النتائج مهما كانت واستمرارية أو عدم استمرارية الانتفاضة وذلك لكون الوضع الاقتصادي لم يكن أصلاً سبباً من أسباب الانتفاضة ، حيث يكمن السبب الرئيسي في التناقض السياسي بين السلطات الاسرائيلية من جهة والشعب العربي الفلسطيني من جهة أخرى .

٣ - عدم المبالغة في أهمية الجانب الاقتصادي في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي حيث أن حسم الصراع الاقتصادي لأي طرف من الأطراف لن يؤدي الى حل التناقض السياسي المذكور أعلاه ، ولا يمكن أن يشكل بصورة مباشرة ومستقلة السبب الرئيسي في تصاعد أو هبوط النضال الوطني ، بالرغم من إمكانية تأثيره على

انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني شهرها الثالث والعشرين ، بعد أن أصبحت حقيقة جديدة في الأراضي المحتلة .

أدت الى خلق واقع سياسي واقتصادي وإجتماعي جديد . وقد تركز الاهتمام الى هذا الوقت ولأسباب سياسية ونضالية على بحث الآثار السلبية التي سببتها الانتفاضة للاقتصاد والمجتمع الاسرائيلي . أما تأثير الانتفاضة على اقتصاد الأراضي المحتلة فلم يحظ بتلك الأهمية ، ويعود ذلك بلا شك الى حساسية هذا الموضوع وتخوف العديد من المعنيين بالخوض فيه ، رغبة منهم بعدم اظهار بغض الآثار الاقتصادية السلبية للانتفاضة . ويعود هذا التخوف الى الاعتقاد الخاطيء بأن من أهم أسباب الانتفاضة هو تردى الوضع الاقتصادي والضائقة الاقتصادية التي عانى منها سكان الأراضي المحتلة قبل نشوب الانتفاضة أو المساس بها ، وكأن الانتفاضة عملية تجارية تقاس أهميتها بالربح والخسارة المادية .



٢ - ١ - العمال الفلسطينيين في إسرائيل :
 شكلت الأراضي المحتلة منذ بداية الخمسينات مصدرا هاما للعمال المهرة وغير المهرة بالنسبة للدول العربية المجاورة . وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ١٩٦٧ انقطعت العلاقة المباشرة ، مما أدى الى تدن نسبي في عدد العمال المهاجرين الى دول الخليج . وكما أن السياسة الاقتصادية والعمالية في هذه الدول حالت دون استيعاب المزيد من عمال الأراضي المحتلة . وبذلك أجبر العمال في الأراضي المحتلة والفلاحون الذين هجروا أراضيهم البعلية والمروية لعدم جدوى العمل الزراعي في ظل الاحتلال ، للاتجاه للعمل في إسرائيل ، وقد بلغ مجموع عمال المناطق المحتلة العاملين في إسرائيل في عام ١٩٧٠ حوالي ٢١ ألف عامل . وارتفع العدد باستمرار ليصل الى ١٠٨ آلاف عامل في عام ١٩٨٧ جدول رقم (١) و (٢) ، ناهيك عن ما يزيد عن ١٥ ألف عامل من القدس الشرقية .
 وتظهر أهمية وجود هؤلاء العمال بالنسبة للاقتصاد

شمولية واتساع هذا النضال .
 وانطلاقا من هذا الواقع تنوى هذه الورقة الوقوف وبالتفصيل على تشابك العلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة قبل الانتفاضة بين كل من اقتصاد الأراضي المحتلة والاقتصاد الاسرائيلي ، وذلك للوقوف على الآثار المزدوجة لأحداث الانتفاضة والسياسة الاسرائيلية المعاكسة سواء على اقتصاد الأراضي المحتلة أو على الاقتصاد الاسرائيلي .

من هنا سوف تتعرض الورقة أولا الى طرق التأثير المباشرة بين اقتصاد الأراضي المحتلة والاقتصاد الاسرائيلي 'لنتنقل بعدها الى مطالب الانتفاضة الاقتصادية وأثر هذه المطالب وما نجم عنها من آثار اقتصادية على اقتصاد الأراضي المحتلة والاقتصاد الاسرائيلي ..

٢ - قنوات التأثير بين اقتصاد الأراضي المحتلة والاقتصاد الاسرائيلي

الاسرائيلي ليس في المكاسب السنوية النقدية التي يحققها ويوفرها الاقتصاد الاسرائيلي نتيجة لتشغيلهم بأجور متدنية فحسب ، وانما نتيجة لتوزيعهم على القطاعات الاقتصادية المختلفة والقيام بالأعمال الشاقة التي يرفض العمال اليهود القيام بها ، ويظهر في الإحصائيات أن عمال المناطق المحتلة شكلوا في عام ١٩٨٦ ما يزيد عن نصف العاملين في قطاع البناء وحوالي ٤٣٪ من العاملين في قطاع الزراعة . أما نسبة العمال العرب ضمن قطاع الصناعة فقد بلغت في السنة نفسها ٥,٦٪ جدول رقم (٣) . وقد نجم عن هذا التوزيع اختلاف درجة تأثير هذه القطاعات نتيجة انقطاع هؤلاء العمال عن العمل في اسرائيل كما سنرى لاحقا .

اضافة الى هذه المكاسب لابد من الإشارة الى المكاسب النقدية التي يحظى بها المشغل الاسرائيلي على شكل فوارق في الأجور بسبب تدنى أجور العمال العرب بالنسبة للعمال اليهود ، حيث تراوحت أجورهم بين ٣٥ - ٤٥٪ من أجور العمال اليهود الذين يقومون بنفس العمل . وقد بلغت هذه المكاسب في عام ١٩٨٦ مثلاً حوالي ٤٦٥ مليون دولار . وبلغ اجمالي المبالغ التي وفرتها اسرائيل بسبب تشغيل هؤلاء العمال منذ ١٩٦٨ ما يزيد عن ٤,٤ مليار دولار (١) .

اضافة الى ذلك تحصل المؤسسات الاسرائيلية الحكومية والعامة من عمال المناطق المحتلة على عوائد أخرى متمثلة في اقتطاع نسبة معينة من أجور العمال تصل الى ١٨٪ من الأجور لتغطية خدمات التأمين الصحي والوطني والتأمين ضد البطالة والحوادث ومن التقاعد وغير ذلك من خدمات (٢) . وبالرغم من أن العمال الفلسطينيين يدفعون الضرائب وجميع أنواع المقتطعات الذي يدفعها العمال اليهود ، الا أن درجة استفادة عمال المناطق المحتلة من هذه التأمينات محدودة للغاية إن لم تكن معدومة ، حيث تبين دراسة متخصصة أجريت على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعمال المناطق المحتلة في اسرائيل بأن ٢٦٪ منهم فقط يحصلون على أجازة مرضية و٣١٪ منهم يحصلون على تأمين صحي لهم دون عائلاتهم ومقتصر على خدمة المستشفيات فقط و٢٥٪ منهم يحصلون على تأمين ضد البطالة . كما وانحصرت نسبة من يحصلون على تقاعد وتعويضات نهاية الخدمة

في أقل من ١٪ (٣) .

وهذا يعني أن الحكومة الاسرائيلية ومؤسساتها العامة توفر اتفاق مبالغ نقدية طائلة نتيجة عدم دفعها المقتطعات لأصحابها . وتختلف التقديرات حول هذه التوفيرات . وانطلاقاً من مجموعة الأجور التي بلغت خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٦ حوالي ٢٨١٥ مليون دولار ، تكون المؤسسات الاسرائيلية قد اقتطعت في الفترة نفسها حوالي ٦١٨ مليون دولار ، يضاف اليها الفائدة البنكية على هذه المبالغ لو تم وضعها تدريجياً في البنوك (٤) .

ومن ناحية أخرى فقد انعكس هذا التشغيل في فوائد نقدية ومهنية على اقتصاد الأراضي المحتلة . فبالرغم من التدنى النسبي لأجور هؤلاء العمال ، فقد بلغ مجموع أجور هؤلاء العمال في عام ١٩٨٦ ما يزيد عن ٣٣٦ مليون دولار ، وهو ما يعادل ثلث الناتج القومي الاجمالي لهذه المناطق (٥) . وبالتالي لابد من القول بأنه على الرغم من الظروف الصعبة نسبياً التي يعمل في ظلها هؤلاء العمال وبالرغم من الآثار السلبية على المنشآت العربية نتيجة لوجودهم في المنشآت الاسرائيلية المنافسة ، الا أن وجودهم في هذه الأماكن ساعد في تحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي وساهم وبنسبة كبيرة في حل مشكلة البطالة في الأراضي المحتلة ، حيث ارتفعت نسبة عمال الضفة الغربية العاملين في اسرائيل الى مجمل القوة العاملة من ١٢٪ في عام ١٩٧٠ الى حوالي ٤٥٪ في عام ١٩٨٧ ، وهي نسبة كبيرة مع استعمال مختلف المعايير (٦) .

اضافة الى ذلك يجب الإشارة الى المكاسب والخبرات الفنية التي حصل عليها هؤلاء العمال من العمل في الداخل حيث مكنت العديد منهم من الاتجاه الى العمل المستقل الحر في نفس المجال الذي كانوا يعملون فيه ، مثل مشاغل الخياطة ومعامل البسكويت والحلويات ومصانع الأكياس البلاستيكية والميكانيكا وغيرها من المجالات .

٢ - ٢ - التبادل التجاري بين الأراضي المحتلة واسرائيل :

انعكس نجاح السياسة الاسرائيلية في وضع اقتصاد الأراضي المحتلة في موقع التبعية في زيادة اعتماد

٨ - انظر ، عاطف علاونة ، عائدات اسرائيل المباشرة وغير المباشرة من الأراضي المحتلة ، ورقة قدمت الى مؤتمر « المجتمع الفلسطيني : أربعون عاماً على النكبة وعشرون عاماً على الاحتلال » ١ - ٢ حزيران ١٩٨٨ ، الناصرة ، تنظيم مركز إحياء التراث .

٢ - أنظر : مؤسسة الحق ، حقوق العمال الفلسطينيين العاملين لدى أرباب العمل الاسرائيليين ، رام الله ، ١٩٨٤ ، ص ٨ .
٢ - أنظر : عبد الفتاح أبو شكر ، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل ، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس ١٩٨٦ .

٤ - أنظر : عاطف علاونة ، مرجع سبق ذكره .

5- Statistical Abstract of Israel, 1987, No38

ثم عاطف علاونة ، مرجع سبق ذكره .

6- Statistical Abstract, a.a.o

جدول رقم (١)
تطوير عدد عمال الضفة الغربية العاملين في اسرائيل حسب القطاعات الاقتصادية

السنة	الزراعة	الصناعة	البناء	غير ذلك	المجموع
١٩٧٠	٢٦٠٢	١٨٧٩	٨٤٠٨	١٧٩٤	١٤٧٠٠
١٩٧٥	٤٤٠٤	٧٥١٤	٢٢٢٢٠	٦٢٦٢	٤٠٤٠٠
١٩٨١	٤٠١٩	٨٥٢٦	٢٠٣٤١	٧٧١٤	٤٠٦٠٠
١٩٨٢	٤٠٤٢	٧٦٩٧	٢٣٢٦٣	٧٩٩٨	٤٣٠٠٠
١٩٨٣	٤٠٤٠	٨٧٥٤	٢٥٦٨٥	٩٦٢١	٤٨١٠٠
١٩٨٤	٤٩٠١	٨٩٦٨	٢٥٥٥١	١٠٦٧١	٥٠١٠٠
١٩٨٥	٥٠٨٣	٧٨٨٥	٢٤٨٤٣	٩٦٨٩	٤٧٥٠٠
١٩٨٦	٥٤٨٩	٩٢٣٤	٢٥٩٧٨	١٠٥٩٩	٥١٣٠٠
١٩٨٧	٦٢٠٠	١١١٠٠	٣٠٤٠٠	١٥٢٠٠	٦٢٩٠٠

المصدر : Statistical Abstract of Israel, 1988.No,39,pp.723

جدول رقم (٢)
تطور عدد عمال قطاع غزة العاملين في اسرائيل حسب القطاعات الاقتصادية

السنة	الزراعة	الصناعة	البناء	غير ذلك	المجموع
١٩٧٠	٢٤٠١	٥٠٤١	٢٧٩٧	٢٠٠	٥٩٠٠
١٩٧٥	٤٧٩١	٤٦٨٨	١٣٨٠٥	٢٦١٦	٢٥٩٠٠
١٩٨٠	٦٣١٥	٧٢١١	١٥١٨٠	٥٧٩٤	٣٤٥٠٠
١٩٨٢	٦١٠١	٦٢٨١	١٨٤٨٣	٥٢٣٥	٣٦١٠٠
١٩٨٣	٦٦٣٠	٧٥٨٣	١٨٦١٩	٦٨٦٨	٣٩٧٠٠
١٩٨٤	٧٨٧٩	٧٣١٦	١٨١٣٠	٦٨٧٥	٤٠٢٠٠
١٩٨٥	٩٠٠٧	٧٩٢٣	١٧٦٣٩	٧١٣١	٤١٧٠٠
١٩٨٦	٩٤٦١	٧٤٢١	١٩٤٨٧	٧٠٣٠	٤٣٤٠٠
١٩٨٧	٩٦٠٠	٨٦٠٠	١٩٢٠٠	٨٥٠٠	٤٦٠٠٠

المصدر : Statistical Abstract of Israel , 1988 , No 39 , PP . 723

جدول رقم (٣)
تطور نسبة عمال الأراضي المحتلة العاملين في اسرائيل الى مجموع العاملين في القطاعات الاقتصادية الاسرائيلية

السنة	الزراعة	الصناعة	البناء	غير ذلك
١٩٨٠	٤٠,١	٧,٣	٤٢,٦	٢,٨
١٩٨١	٣٦,٦	٦,٣	٤٥,٥	٢,٧
١٩٨٢	٣٧,٤	٦,١	٤٦,٢	٢,٤
١٩٨٣	٣٧,٩	٦,٣	٤٢,٨	٢,٦
١٩٨٤	٣٩,٨	٦,٠	٤٣,٧	٢,٧
١٩٨٥	٤٣,٨	٥,٩	٤٥,٧	٢,٠
١٩٨٦	٤٣,٤	٥,٦	٥٠,١	٢,٠

المصدر : حسب من قبل المؤلف من : Statistical Abstack of Israel,1987,No 38,P.P,723,308 .

الاقتصاد الفلسطيني على الاقتصاد الاسرائيلي سواء في الحصول على الواردات الأساسية أو في تصريف الفائض من المنتجات المحلية ، وبخاصة في ظل اغلاق الأسواق العربية أمام المنتجات العربية من الأراضي المحتلة . وكان نتيجة لذلك ظهور زيادة واضحة في حجم ونسبة كل واردات وصادرات الضفة الغربية من اسرائيل . وفيها . فقد ارتفعت صادرات الضفة الغربية الى اسرائيل من ١٢ مليون دولار في عام ١٩٦٨ الى ١٥٦ مليون دولار في عام ١٩٨٦ أي ٥٢٪ من مجموع صادرات الضفة الغربية في السنة نفسها (٧).

إضافة الى ذلك ازدادت درجة تعامل المنشآت في الضفة الغربية مع السكان الاسرائيليين واعتماد المصدرين في الضفة الغربية على التصدير الى اسرائيل . وبالنسبة لهيكل صادرات الضفة الغربية الى اسرائيل ، فقد أدى منع دخول منتجات الضفة الزراعية الى الأسواق الاسرائيلية ، الى انخفاض نسبة الصادرات الزراعية من مجموع الصادرات وذلك من ٢٠٪ في عام ١٩٧٣ الى حوالي ١٤٪ في عام ١٩٨٦ (٨) . وانعكس ذلك في زيادة أهمية المنتجات الصناعية المحلية بالنسبة للتصدير ، وبخاصة تلك السلع التي تستطيع منافسة المنتجات الاسرائيلية مثل الجلود والأحذية والطحين والمشروبات الروحية والغازية وأدوات التجميل ولوازم النجارين (٩).

أما واردات الضفة الغربية من اسرائيل فقد ارتفعت وبصورة كبيرة ، حيث ارتفعت الواردات من ٣٩ مليون دولار في عام ١٩٦٨ الى ٤٥١ مليون دولار في عام ١٩٨٦ ، لتكون بذلك ٨٨٪ من مجموع واردات الضفة الغربية (١٠) . ويعود هذا التطور في اعتماد الضفة الغربية على الواردات من اسرائيل الى العراقيل الكثيرة التي تضعها اسرائيل في طريق الاستيراد من الأردن أو من بقية دول العالم . ومما يظهر مدى اعتماد الضفة الغربية على وارداتها من اسرائيل ارتفاع نسبة الواردات الصناعية من المواد الخام والسلع نصف المصنعة والسلع الاستثمارية والتي تراوحت طوال فترة الاحتلال الى حوالي ٨٥٪ من مجموع واردات الضفة الغربية من اسرائيل (١١).

وعند مقارنة حجم صادرات الضفة الغربية الى

اسرائيل بحجم وارداتها يتبين وجود عجز مستمر وعلى طوال الفترة ، حيث ارتفع من ٢٦ مليون دولار في عام ١٩٦٨ الى حوالي ٢٩٥ مليون دولار في عام ١٩٨٦ جدول رقم (٤) . وقد أدى ذلك الى تحويل الموارد المالية الداخلية والخارجية لاقتصاد الضفة الغربية الى الاقتصاد الاسرائيلي ، لتساهم وبصورة غير مباشرة في تمويل المشاريع الانتاجية الاسرائيلية . وقد بلغ مجموع عجز الميزان التجاري مع اسرائيل وعلى مدى سنوات الاحتلال ما يزيد عن ٢٧٦٥ مليون دولار (١٢) . ولم يختلف الوضع في قطاع غزة عن الوضع المذكور أعلاه بالنسبة للضفة الغربية . وارتفعت صادرات القطاع الى اسرائيل من ٢,٨ مليون دولار عام ١٩٦٨ الى ١٥٩ مليون دولار عام ١٩٨١ جدول رقم (٥) . وارتفعت نسبتها الى مجموع صادرات القطاع من ٦٦٪ في عام ١٩٧٥ الى حوالي ٨٦٪ في عام ١٩٨٤ (١٣) . ونتيجة لسياسة التجارة الخارجية الاسرائيلية وبخاصة المتعلقة بالتبادل التجاري بينها وبين القطاع ، ونتيجة للعقبات والمشاكل التي وضعت أمام التيار السلمي ، انخفضت قيمة الصادرات بعد الأعوام ١٩٨٢/١٩٨١ حيث بلغت الصادرات عام ١٩٨٥ حوالي ٨٥ مليون دولار ، وشكلت ٨٠٪ من مجموع صادرات غزة . وارتفعت الصادرات عام ١٩٨٦ الى ١١٩ مليون دولار . وكما هو الوضع في الضفة الغربية ساعد في زيادة الصادرات بنسبة عالية تعامل المنشآت التصديرية والانتاجية في قطاع غزة مع السكان الاسرائيليين مباشرة . ويعود ذلك الى الأوضاع السياسية والاقتصادية الخاصة التي يعيشها قطاع غزة حيث لا يستطيع التصدير إلى مصر ولا يصدر إلى الضفة الشرقية إلا جزءا من المنتجات الزراعية يكاد ينحصر في الحمضيات . كما وأن تصدير القطاع الى بقية دول العالم يخضع لعراقيل ومعوقات كثيرة مثل عدم توفر تصاريح التصدير ، وعدم توفر ميناء في القطاع ، مما يجعل القطاع يعتمد وبصورة رئيسية على التصدير الى اسرائيل . وقد أدى ذلك الى تغير في هيكل صادرات القطاع الى اسرائيل ، بحيث انخفضت الصادرات الزراعية من ٢٨٪ من مجموع الصادرات في عام ١٩٧٣ الى حوالي ١٠٪ فقط في عام ١٩٨٦ (١٤).

أما المنتجات الصناعية المصدرة الى اسرائيل فهي

7- Ibid, P.711

8- Judea, Samaria and Gaza Strip Statistics

٩ - أنظر ، عاطف علاونة ، التجارة الخارجية للضفة الغربية وقطاع غزة ، جامعة النجاح الوطنية ١٩٨٦ .

10- SAI, No38,P.711

12- SAI,No38,P.711

13- SAI, No38,P.711

١٤ - أنظر ، عاطف علاونة ، التبادل التجاري غير المتكافئ بين اسرائيل والأراضي المحتلة ، مجلة الكاتب ، عدد ٨٦ ، حزيران

عام ١٩٨٦ . ويكون اقتصاد القطاع بذلك قد خسر موارد مالية بما يعادل ١٩٣١ مليون دولار ، دخلت الاقتصاد الاسرائيلي لتستخدم في تمويل المشاريع الانتاجية الاسرائيلية جدول رقم (٥) .

ويظهر مما قيل أن التبادل التجاري للأراضي المحتلة يعود على كل من الأراضي المحتلة واسرائيل بفوائد اقتصادية ، إلا أن الفوائد الاقتصادية التي يجنيها الاقتصاد الاسرائيل تفوق تلك التي يجنيها اقتصاد الأراضي المحتلة بكثير ، فهو تبادل تجاري غير متكافئ .

٢ - ٣ - الأراضي المحتلة مصدر للإيرادات المباشرة :-
تنبهت اسرائيل بعد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة الى فداحة العبء المالي الذي سوف يقع على كاهل ميزانيتها المتدهورة نتيجة لادارتها للأراضي المحتلة ، ناهيك عن تطبيق خططها الاستيطانية في الضفة الغربية وقطاع غزة . فقامت بإجراءات مالية عديدة هدفت برمتها الى تحصيل مايمكن تحصيله من الإيرادات التي تكون كافية لتمويل النفقات المذكورة ، ففرضت ضرائب جديدة مثل ضريبة الانتاج ، ضريبة القيمة المضافة ، ضريبة السفر ، وعدلت سلم ضريبة الدخل وفئات الدخل والنسب الضريبية بشكل يضمن ارتفاع الحصيلة الضريبية . كما قامت بفرض رسوم تصاريح على المغادرين والزائرين وعلى الشاحنات التي تعبر الجسور وعلى سيارات الأجرة التي تعمل على الجسور ، وفرض رسوم جمركية على السلع التي تعبر الجسور والحدود وغيرها من الاجراءات .^(١٥) وقد أدت هذه الخطوات الى امتصاص مبالغ نقدية كبيرة من الاقتصاد الفلسطيني ، دون أن يتلقى أى عائد مقابل .

وبسبب عدم نشر سلطات الاحتلال لعائداتها من الأراضي المحتلة ومن ضمنها الحصيلة الضريبية والجمركية تلجأ الدراسات لتقدير حجم الإيرادات . ومن أهم هذه الإيرادات :^(١٦)

١ - حصيلة ضريبة الدخل :

تجنى سلطات الاحتلال ضريبة الدخل من المكلفين في الأراضي المحتلة حسب موقعهم في سلم الضريبة وبناء على نظام الشرائح التصاعدي . كما وتجنى سلطات الاحتلال ضريبة دخل مباشرة من أجور عمال المناطق المحتلة العاملين في اسرائيل . ومع مراعاة متوسط نسبة الضريبة على الدخل في الأراضي المحتلة والتي تقدر بحوالي ١٣٪ ومع مراعاة حجم الدخل الخاضع للضريبة عام ١٩٨٦ تبلغ حصيلة ضريبة الدخل في الضفة الغربية ٥١ مليون دينار ، ومن قطاع غزة ١٤ مليون دينار ، يضاف الى هذه الحصيلة ٩ ملايين دينار كضريبة دخل من القدس الشرقية . ليبلغ مجموع حصيلة ضريبة الدخل من دخل المواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة

جدول رقم (٤)
تطور تجارة الضفة الغربية الخارجية مع اسرائيل بملايين الدولارات

السنة	الصادرات	الواردات	حالة ميزان المدفوعات (عجز)
١٩٧٠	١٦.٣	٥٤.٧	٣٨.٤
١٩٧١	٢٠.٩	٦٠.٥	٣٩.٦
١٩٧٢	٢٥.٦	٨١.٢	٥٥.٦
١٩٧٣	٤١.٦	١١٨.٣	٧٦.٧
١٩٧٤	٦٢.٨	١٧٢.٠	١٠٩.٢
١٩٧٥	٦٩.٩	٢٠٤.٠	١٣٤.١
١٩٧٦	٧٧.١	٢٢٢.١	١٤٥.٠
١٩٧٧	٧٣.٦	٢٣٩.٦	١٦٦.٠
١٩٧٨	٧٧.٩	٢١٧.١	١٣٩.٢
١٩٧٩	٨٩.٠	٢٩٧.٦	٢٠٨.٦
١٩٨٠	١١١.٣	٣٥٠.٠	٢٣٩.٢
١٩٨١	١٢٩.٦	٣٨١.٨	٢٥٢.٢
١٩٨٢	١٠٩.١	٣٦٦.٤	٢٥٧.٣
١٩٨٣	١٣٤.٠	٤٠٦.٩	٢٧٢.٩
١٩٨٤	٩٩.٩	٣٦٣.١	٢٦٣.٢
١٩٨٥		٣٣٩.٥	٢٤٣.٤
١٩٨٦	٩٦.٠	٤٥١.٠	٢٩٥.١
	١٥٥.١		

المصدر : Statistical Abstract of Israel, 1987, P. 711.

بالدرجة الأولى من المصنوعات كثيفة استخدام الأيدي العاملة الرخيصة في القطاع مثل الملابس ، حيث تقوم مشاغل كثيرة في القطاع بخياطة الملابس على اختلاف أنواعها على حساب الشركات الاسرائيلية . وتأتي في الدرجة الثانية منتجات الخيزران والبسكويت والبلاط والأنابيب البلاستيكية . ويؤدي تعاظم حجم الصادرات الصناعية الى اسرائيل الى وضع هذه المنتجات تحت رخصة التغيرات في السوق الاسرائيلي وتجارتها الخارجية .

أما واردات قطاع غزة من الاقتصاد الاسرائيلي فقد ارتفعت من ١٤ مليون دولار في عام ١٩٦٨ الى ٢٤٧ مليون دولار في عام ١٩٨٦ . وقد أدى ذلك الى أن بقيت نسبة مساهمة الواردات من اسرائيل حوالي ٩٣٪ من مجموع واردات القطاع . وتكون اسرائيل بذلك قد نجحت وبشكل كبير في وضع اقتصاد القطاع في مرحلة التبعية التامة للاقتصاد الاسرائيلي وذلك على المستويين الاستيرادي والتصدير .

وعند مقارنة حجم الصادرات والواردات تبين أن التبادل التجاري بين قطاع غزة واسرائيل أظهر عجزا متصاعدا وعلى طول سنوات الاحتلال حيث ارتفع العجز من ١ مليون دولار في عام ١٩٦٨ الى ٢٢٨ مليون دولار

١٥ - مريد عن دور الضرائب أنظر . عاطف علاونة . سياسة اسرائيل الضريبية واثرها على اقتصاد الأراضي المحتلة ، كتاب في مرحلة الطبع .

١٦ - تعتمد التقديرات في هذا الفصل على : عاطف علاونة ، عائدات اسرائيل المباشرة ، مرجع سبق ذكره .

جدول رقم (٥)
تطور تجارة قطاع غزة الخارجية مع اسرائيل بملايين الدولارات

السنة	الصادرات	الواردات	حالة ميزان المدفوعات (عجز)
١٩٧٠	٤,٦	٢٨,٥	٢٣,٩
١٩٧١	٩,٥	٤١,٥	٣٢,٠
١٩٧٢	١٥,٢	٥٧,١	٤١,٩
١٩٧٣	٢٥,١	٧٦,١	٥١,٠
١٩٧٤	٣٥,٦	١١٥,٣	٧٩,٧
١٩٧٥	٥٣,٤	١٦٧,٢	١١٣,٨
١٩٧٦	٦٦,١	١٦٩,٨	١٠٣,٧
١٩٧٧	٨٠,٥	٢٢٢,٨	١٤٢,٣
١٩٧٨	٧٩,٩	١٨٦,٧	١٠٦,٨
١٩٧٩	٨٠,٠	١٩٥,٣	١١٥,٣
١٩٨٠	١١٣,١	٢٣١,٩	١١٨,٨
١٩٨١	١٥٩,١	٢٨٢,٦	١٢٣,٥
١٩٨٢	١٤٩,٤	٢٨٢,٠	١٣٢,٦
١٩٨٣	١٥١,١	٣٠٥,٧	١٥٤,٦
١٩٨٤	٨٥,٤	٢٥٦,٨	١٧١,٤
١٩٨٥	٨٥,٢	٢٥٨,٥	١٧٣,٣
١٩٨٦	١١٨,٧	٣٤٦,٨	٢٢٨,١

المصدر: Statistical overview Of Israel, 1987, P. 711

والقدس الشرقية عام ١٩٨٦ حوالي ٧٤ مليون دينار .
أما بالنسبة لحساب ضريبة الدخل على العاملين في
اسرائيل فيمكن الانتلاق من متوسط الدخل الفردي
البالغ ٢٠٠ دولار شهرياً والذي يقع ضمن الفئة الثانية
في سلم الضريبة وينسبة ٧,٧٪ ومع مراعاة عدد العمال
واجمالي الدخل لهؤلاء العمال بلغت حصيلة ضريبة
الدخل المقدرة من هؤلاء العمال عام ١٩٨٦ حوالي ٢٦
مليون دولار أي ما يعادل ٩ ملايين دينار وحسب سعر
الصرف لعام ١٩٨٦ .
وبهذا يبلغ مجموع حصيلة ضريبة الدخل ٨٣ مليون
دينار .

٢ - حصيلة ضريبة القيمة المضافة :

تفرض ضريبة القيمة المضافة على جميع الصفقات
التجارية بنسبة ١٥٪ سواء كانت الصفقات داخلية أو
واردات من الخارج . ومع مراعاة حجم واردات الضفة
الغربية وقطاع غزة من اسرائيل تبلغ حصيلة ضريبة
القيمة المضافة عليها في عام ١٩٨٦ حوالي ١٣١ مليون
دولار أي ما يعادل ٤٦ مليون دينار .

وبالنسبة لحصيلة الضريبة على المعاملات الداخلية
فيمكن التوصل اليها من الاحصائيات الرسمية الخاصة

بالناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق بعد خصم المعاملات
المعفاة من الضريبة مثل ضريبة المنتجات الزراعية
والتصدير والتي تعادل حوالي ٢٠٪ من حجم المعاملات
الاقتصادية الداخلية . وبناء عليه بلغ حجم حصيلة هذه
الضريبة عام ١٩٨٦ حوالي ١٤٩ مليون دولار أي ما
يعادل ٥٢ مليون دينار .

وبهذا يبلغ حجم حصيلة ضريبة القيمة المضافة على
الواردات في اسرائيل وعلى المعاملات الاقتصادية
الداخلية عام ١٩٨٦ حوالي ٩٨ مليون دينار يضاف اليها
حوالي ١٤ مليون دينار من القدس الشرقية ليبلغ اجمالي
حصيلة ضريبة القيمة المضافة من جميع الأراضي المحتلة
١١٢ مليون دينار .

٣ - العائدات المباشرة الأخرى :

اضافة الى ما ذكر أعلاه تجبى اسرائيل من الأراضي
المحتلة إيرادات أخرى عديدة من رسوم جمركية وطوابع
وتجديد رخص سيارات ورخص قيادة ورسوم تصاريح
مغادرة الجسور ، يذكر منها على سبيل المثال الأنواع
والتقديرات التالية لسنة ١٩٨٦ : (١٧)

أ - رسوم تصاريح الجسور بحوالي ٣٦ مليون دولار
أي ما يعادل ١٢,٦ مليون دينار .

ب - رسوم جمركية على الجسور بمقدار ٢٠ مليون
دولار أي ما يعادل ٧ ملايين دينار .

ج - رسوم تجديد رخص السيارات بمقدار ٢٨ مليون
دولار أي ما يعادل ١٠ ملايين دينار .

د - رسوم فحص السواقة النظرية بحوالي ١,٥ مليون
دولار أي ما يعادل ٥٠٠ ألف دينار .

هـ - رسوم الحصول على بطاقات الهويات وتجديدها
بحوالي ٤ ملايين دولار أي ما يعادل ١,٤ مليون دينار .

وبهذا يصبح مجموع ما تحصله اسرائيل من الأراضي
المحتلة سنوياً والمستطاع تقديره في عام ١٩٨٦ :

٨٣ + ١١٢ + ١٢,٦ + ٧ + ١٠ + ٠,٥ +
١,٤ = ٢٢٦,٥ مليون دينار أردني أو ما يزيد عن ٦٤٧
مليون دولار .

من ناحية أخرى يجب التأكيد على أن هذه المبالغ يتم
امتصاصها من الاقتصاد الفلسطيني دون تقديم خدمات
تذكر الى هذا الاقتصاد . حيث بلغ حجم اجمالي ميزانية
الحكم العسكري للعام ١٩٨٦ مثلاً للضفة الغربية وقطاع
غزة حوالي ١٤٣ مليون دولار . (١٨) أي ما يعادل ٢٢٪ من
مجموع ما يتم جبايته . ناهيك عن أن الميزانية تحتوي
على النفقات الأمنية والاستيطانية التي تعود بالنفع على
المستوطنين وليس على السكان المحليين .

١٧ - انظر: Jaber, H., Financial Administration of the Israeli occupied West Bank, A paper to be presented at the International Conference on the Administration of the occupied Territories, organized by Al-Haq, Law in the Service of Man, East Jerusalem, 22-25 January 1988
18- Israel, Budget for 1986 /1987, Jerusalem 1986.

بالاستقالة أو التقاعد وشطب تقاعدهم ومكافأة نهاية الخدمة عند الاصرار على الاستقالة .

٧ - التجاوب مع قسم من العمال الفلسطينيين الذين لم يتوقفوا عن العمل في الداخل عن طريق توفير امكانية المبيت في اسرائيل . ورفض التجاوب مع العمال الذين يتوقفون عن العمل في أيام الاضرابات .

٨ - اغلاق رياض الأطفال المدارس الخصوصية والحكومية والمعاهد العليا والجامعات في الأراضي المحتلة .

٩ - تقليص الموظفين العاملين في الدوائر الرسمية وبخاصة دائرة الصحة ودائرة التربية والتعليم بحوالي ١٥ ٪

٤ - الآثار الاقتصادية للاجراءات الناجمة عن الانتفاضة :

نتيجة لتشابك العلاقات الاقتصادية بين اقتصاد الأراضي المحتلة التابع من جهة وبين الاقتصاد الاسرائيلي القائد من جهة أخرى ، أثرت جميع الاجراءات المذكورة أعلاه ، سواء تلك التي نجمت عن مطالب الانتفاضة او تلك التي اتخذت من قبل السلطات العسكرية على الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الاسرائيلي ، مع التأكيد على اختلاف درجة التأثير من إجراء الى آخر .

ومن أجل الوقوف على الآثار الفعلية لهذه الاجراءات ، لابد من التطرق الى المعطيات التالية :-

١ - تحديد قنوات التأثير وبالتفصيل .

٢ - مدى ونسبة التجاوب مع الانتفاضة .

٣ - القطاعات الاقتصادية والسكانية المتأثرة باجراءات السلطات العسكرية .

وفي الواقع تتوفر احصائيات دقيقة حول النقطة الأولى والتي تم التطرق اليها في الجزء الثاني من هذا البحث ، الا أن الوقوف على الأرقام والنسب المتعلقة بالنقاط الأخرى في الوقت الحاضر أمر غير ممكن ، مما يدفع الباحثين والمتحدثين للاعتماد على أرقام ونسب تقديرية ، تتأثر في معظم الأحوال بموقع الباحث أو المتحدث في الصراع الفلسطيني الاسرائيلي . وسوف تحاول هذه الورقة الاعتماد على أرقام واقعية وموزونة ، مع الإشارة والتأكيد على أن الوقوف على هذه التغيرات وبالتفصيل يتطلب مسحاً ميدانياً لجميع القطاعات السكانية والاقتصادية المعنية ، وهو ما يصعب القيام به في الوقت الحاضر لأسباب عديدة .

٤ - ١ - الآثار الاقتصادية لتوقف جزء من العمال العرب عن العمل في اسرائيل :

كما ذكر أعلاه عمل عام ١٩٨٧ حوالي ١٠٨ آلاف عامل من الأراضي المحتلة في اسرائيل ، تقاضوا بموجب ذلك أجوراً اجمالية شهرية بحوالي ١٠٨٠٠٠ x ٣٠٠ = ٣٢,٤٠٠,٠٠٠ دولار ، بحيث شكل الأجر السنوي حوالي ثلث الناتج القومي للأراضي المحتلة في السنة نفسها . ونتيجة لمطالب الانتفاضة من جهة ولغرض نظام

٣ - الاجراءات الاقتصادية المنبثقة عن الانتفاضة :

كما ذكرنا أعلاه فإن انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني في الأراضي المحتلة هي حدث سياسي وليس حدثاً اقتصادياً . الا أن تشابك الأحداث السياسية بالأحداث الاقتصادية أدت الى أن تتمخض عن الانتفاضة أحداث ومطالب اقتصادية عديدة تركت بدورها آثاراً سلبية وآثاراً ايجابية على كل من الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الاسرائيلي . وسوف يتم التفريق بين نوعين من الاجراءات الا وهي :

أولاً : مطالب الانتفاضة :

ويضم هذا النوع الاجراءات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد الفلسطيني كنتيجة لمطالب الانتفاضة التي وردت في منشوراتها وبياناتها الرسمية . وتضم هذه الاجراءات :-

١ - المطالبة بالتركيز على استهلاك السلع المحلية وتفضيلها على السلع الاسرائيلية والأجنبية .

٢ - مطالبة العمال الفلسطينيين بالتوقف عن العمل في اسرائيل .

٣ - تحديد أيام اضرابات شاملة وتحديد فترة فتح المحلات التجارية في الأيام العادية .

٤ - مطالبة المكلفين بالتوقف عن دفع الضرائب لسلطات الاحتلال .

٥ - مطالبة الموظفين الفلسطينيين العاملين في الدوائر الرسمية مثل الشرطة ، السير ، الضرائب ، الجمارك بالاستقالة .

٦ - مطالبة مالكي العقارات بتخفيض الايجارات التي تزيد أجزتها السنوية عن ٢٠٠ دينار بمقدار ٢٥ ٪

ثانياً : اجراءات السلطات العسكرية :

من أجل ارغام المواطنين العرب على عدم اتباع المطالب المذكورة أعلاه ، فرضت السلطات العسكرية اجراءات أمنية واقتصادية عديدة ، انعكست بآثار اقتصادية سلبية على اقتصاديات الأراضي المحتلة . ومن ضمن هذه الاجراءات :

١ - فرض نظام منع التجول على مناطق عديدة ولأيام مختلفة

٢ - فرض حصار اقتصادي على العديد من المناطق وبخاصة على القرى

٣ - منع العديد من سكان المناطق من السفر الى الخارج

٤ - ضرورة ابراز شهادة براءة الذمة من ضريبة الدخل والجمارك والبلديات عند الرغبة في اتمام إحدى المعاملات الرسمية مثل الحصول على تصريح خروج تجديد رخصة المهنة أو غير ذلك من المعاملات .

٥ - اتباع ممارسات ضريبية جديدة ، مثل وضع الحواجز على الطرق الرئيسية ومطالبة سائق السيارة بإبراز براءة الذمة .

٦ - عدم السماح للموظفين العاملين في الدوائر الرسمية

سنع التجول والحصار العسكري على مناطق عديدة من جهة أخرى توقف عدد كبير من هؤلاء العمال عن الذهاب للعمل داخل إسرائيل . وقد اختلفت التقديرات حول حجم العمال المنقطعين عن العمل . ففي الوقت الذي قدر فيه موشيه كتساب وزير العمل الاسرائيلي نسبة المنقطعين عن العمل في أشهر الثلاثة الأولى للانتفاضة بحوالي ٤٢٪^(١٩) تشير دراسات استطلاعية وتقديرات مكاتب العمل في صيف ١٩٨٨ ان نسبة المنقطعين عن العمل بشكل كلي أو جزئي تصل الى ٣٠٪ .^(٢٠) وعلى المدى الطويل تبدو هذه الأرقام أكثر واقعية وذلك لكون انقطاع العمال كان يتم في الأشهر الأولى للانتفاضة بصورة أكبر مما هو عليه الان ، وذلك لكثرة أيام الاضرابات ومنع التجول في تلك الفترة . وقد نجم عن هذا الانقطاع اثار اقتصادية ايجابية وسلبية على كل من الاقتصاد من الفلسطيني والاسرائيلي .

أولاً : اثار انقطاع العمال على الاقتصاد الاسرائيلي :
أدى انقطاع جزء من العمال عن العمل في اسرائيل الى وقف المسيرة الانتاجية في العديد من مؤسسات الاقتصاد الاسرائيلي ، حيث تأثرت القطاعات الاقتصادية بدرجات مختلفة . حسب تمثيل العمال الفلسطينيين في هذه القطاعات . وكما يبين جدول رقم (٣) شكل العمال الفلسطينيين حوالي ٥٠٪ من عمال قطاع البناء الاسرائيلي ولهذا فقد تأثر قطاع البناء نتيجة تغيب العمال العرب بدرجة كبيرة .

وظهرت هذه الاثار من خلال مؤشرين هما تأخير تسليم المشاريع وانخفاض عدد الشقق المباعة . وقد بين بنيامين كندر من مركز المقاتلين الاسرائيليين ان متوسط التأخير في تسليم مشاريع البناء بلغ خلال الأشهر الخمسة الأولى بين ٦ - ٧ أسابيع ، الأمر الذي يسبب خسارة لقطاع البناء تتراوح بين ٣٠٠ - ٣٥٠ مليون دولار .^(٢١) ومع مراعاة الهدوء النسبي الذي حصل في الأشهر الخمس الأخيرة من الانتفاضة ، حيث أن أيام الانقطاع عن العمل هي أقل بكثير مما كانت عليه أولاً ، ومع افتراض تأخير تسليم المشاريع بناء على ذلك وبنفس النسبة السابقة ، يمكن تقدير الخسارة التي تحملها قطاع البناء في الشهور الأخيرة بحوالي ٢٠٠ - ٢٥٠ مليون دولار ، لتبلغ مجموعة الخسارة التي لحقت بقطاع البناء خلال العشرة شهور الأخيرة بين ٥٠٠ - ٦٠٠ مليون دولار .

أما بالنسبة لعدد الشقق التي تم بيعها في الشهور

الخمس الأولى للانتفاضة فقد انخفض وحسب تقديرات بنيامين كندر بحوالي ٢٠ - ٣٠٪ عما كان عليه في الأشهر التي سبقت الانتفاضة .^(٢٢) وبالرغم من أنه يمكن أن يكون وراء هذا الانخفاض أسباب أخرى غير الانتفاضة ، الا أن الأحداث الأخيرة أثرت على هذا المؤشر أيضاً من خلال تأخيرها في انجاز الشقق من جهة والى ماسيبتته من تدنى في الطلب على الشقق لعدم شعور المواطنين الاسرائيليين بالاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي من جهة أخرى . هذا واستمر انخفاض مبيعات الشقق في اسرائيل حتى شهر أيلول من هذا العام ، حيث انخفضت مبيعات أكبر ثمانى شركات بناء في شهر أيلول بنسبة ٢٣٪ مقابل مبيعات الشهر الماضي .^(٢٣) وفي الدرجة الثانية تكبد القطاع الزراعي نتيجة لتغيب العمال الفلسطينيين خسائر فادحة ، وبخاصة في الأشهر الأولى للانتفاضة ، وهي أشهر قطف الحمضيات والأفوكادو ، حيث أدى تغيب العمال الى انخفاض تصدير الأفوكادو بحوالي ٦٥ مليون دولار . كما وأدى تغيب العمال الى انخفاض محصول الحمضيات بحوالي ٢٥٪ عما كان عليه عام ١٩٨٧ .^(٢٤) ومع مراعاة قيمة محصول الحمضيات في السنة السابقة والبالغ ٣٧٧ مليون دولار ، تكون الخسارة المتحققة في القطاع الزراعي والناجمة عن انقطاع العمال الفلسطينيين عن قطف وتصدير الحمضيات تساوي حوالي ٨٥ مليون دولار . ومن أجل التغلب على هذه المشكلة حاولت اسرائيل احضار عمال من لبنان والبرتغال . الا أن هذه السياسة بقيت بدون جدوى لانخفاض عدد هؤلاء العمال أولاً وارتفاع تكاليف احضارهم من جهة أخرى . وفي الشهور الأخيرة نجح القطاع الزراعي إلى حد كبير في التكيف مع الأوضاع الجديدة ، وبخاصة عن طريق استخدام طلاب الجامعات والمعاهد العليا وطلاب المدارس في هذه الأعمال . كما وانتشرت ظاهرة تشغيل الأطفال والأحداث وبخاصة من قطاع غزة وفي المناطق الحدودية مقابل أجر زهيد لا يتعدى ١٥ شيكل في اليوم ، يحصل الطفل على ٨ شيكلات ويحصل الوسيط على ٧ شيكل يوميا عن كل طفل .^(٢٥)

من ناحية أخرى أدى تغيب العمال الفلسطينيين عن العمل في اسرائيل الى انخفاض واضح في عائدات اسرائيل التي كانت تقتطع من أجور هؤلاء العمال على شكل ضرائب واقتطاعات أخرى . ومع افتراض تساوي جميع أجور العمال ، ومع مراعاة العائدات السنوية التي

- ١٩ - جيروزالم بوست ٤ / ٢ / ١٩٨٨ .
- ٢٠ - مكاتب الاحصاء في الضفة الغربية .
- ٢١ - جريدة القدس ، ٨ / ٨ / ١٩٨٨ .
- ٢٢ - المرجع السابق .
- ٢٣ - صحيفة חדشوت ٢ / ١٠ / ١٩٨٨ .
- ٢٤ - جريدة القدس ، ٨ / ٨ / ١٩٨٨ .
- ٢٥ - جريدة القدس ، ٨ / ٨ / ١٩٨٨ .

وبصورة عامة يمكن القول بأنه ليس بإمكان القطاع الصناعي استيعاب مزيد من العمال لأسباب تعود على العاملين أنفسهم من جهة وبسبب الصعوبات التي توضع أمام تطور هذا الاقتصاد وبخاصة في الظروف الحالية من جهة أخرى. (٢٨) كما وأن امكانية استيعاب قطاع البناء لجزء من هؤلاء العمال متدنية أيضا بسبب العراقيل التي تضعها السلطات أمام تطوير هذا القطاع وعدم منح رخص للبناء بأعداد كافية وبخاصة في المناطق التي تتبع لدائرة التنظيم. (٢٩)

وبالنسبة للقطاع الزراعي فإنه يستطيع استيعاب أعداد لا بأس بها من هؤلاء العمال وبخاصة من القرويين الذين كانوا قد تركوا أراضيهم ومزارعهم للعمل في إسرائيل. إلا أنه من المتوقع أن ينحصر هذا الاستيعاب في الزراعة البعلية ذات المردود المادي المتدني نسبيا، وذلك لما تلاقيه الزراعة المروية من معوقات مثل عدم توفر كميات المياه الضرورية للزراعة بسبب استيلاء السلطات على حوالي ٨٠٪ من مياه الأراضي المحتلة، (٣٠) وعدم توفر قنوات التسويق وغيرها من المعوقات الأمر الذي انعكس في انخفاض المساحة المزروعة من ٢,٤ مليون دونم قبل الاحتلال إلى ١,٦ مليون دونم في عام ١٩٨٢. (٣١) إلا أن مزيدا من الدعم المالي الخارجي سوف يؤدي إلى الإقبال على العمل في القطاع الزراعي البعل والاستصلاح الزراعي أيضا، ويساعد في استيعاب المزيد من العمال العاطلين عن العمل وبالتالي إلى انخفاض في معدلات البطالة وتقليص في حجم الانخفاض الذي حصل في حجم الناتج القومي الإجمالي.

٣ - انخفاض مستوى المعيشة عند الفئة المتضررة خاصة وفي بقية المجتمع عامة، وبخاصة أن جميع محاولات الاستيعاب والتعويض سوف لا تستطيع تعويض الدخل الضائع الذي نجم عن توقف هذه الفئة عن العمل.

وسوف يتعلق الأثر النهائي بنجاح أو عدم نجاح هذه الفئة في تعويض جزء من الدخل الضائع عن طريق وجود عمل لهم في الداخل.

٤ - ٢ - آثار انخفاض الواردات من إسرائيل :
تمشيا مع الوضع السياسي الجديد بدأ اقتصاد الأراضي المحتلة في مقاطعة العديد من السلع الإسرائيلية والتي يتوفر بديلا عنها من انتاج محلي مثل الألبان والسجائر والأدوية والمنتجات الزراعية والمشروبات.

تحصل عليها المؤسسات الحكومية والمؤسسات العامة والتي تمت مراعاتها أعلاه والتي بلغت عام ١٩٨٦ حوالي ٦٤٧ مليون دولار، تكون عائدات الحكومة الإسرائيلية والمؤسسات العامة قد تقلصت بما يعادل ٣٠٪ من هذه العائدات، أي ما يعادل ١٩٤ مليون دولار سنويا. (٣٦) إلا أن تغيب جزء من عمال الأراضي المحتلة عن العمل في إسرائيل وماسببه هذا التغيب من مشاكل وصعوبات للاقتصاد والمجتمع الإسرائيلي، لفت انتباه الحكومة الإسرائيلية والمسؤولين الإسرائيليين إلى وضع تم تجاهله لسنوات عديدة في الماضي، بحيث بدأ بأعداد عمال إسرائيليين للقيام بالأعمال الشاقة وذات المستوى المهني المتدني التي كان يقوم بها العمال العرب قبل الانتفاضة، وبخاصة العاطلين عن العمل منهم وذلك عن طريق تقديم أغراءات مالية إضافية على شكل مكافأة خاصة. (٣٧) كما وبدأت الحكومة الإسرائيلية بالتفكير والاعداد الجدي من أجل احضار عمال من لبنان أو من جنوب أوروبا ليقوموا بالأعمال التي كان يقوم بها عمال الأراضي المحتلة.

ثانياً: آثار انقطاع العمال على الاقتصاد الفلسطيني :
كما رأينا أعلاه فإن قنوات التأثير ذات اتجاهين. وبالنسبة لآثار توقف العمال العرب عن العمل في إسرائيل على الاقتصاد الفلسطيني فيمكن ايجازها بما يلي :-
١ - انخفاض الناتج القومي الإجمالي بمقدار ٣٠٪ من إجمالي أجور العاملين التي كانت تشكل حوالي ثلث الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٨٧. وبالتالي ينخفض الناتج القومي بمقدار ١٠٪. ومن ناحية أخرى ينعكس انخفاض التحويلات من الخارج بهذا المقدار في ارتفاع عجز الميزان التجاري للأراضي المحتلة مع إسرائيل والذي بلغ عام ١٩٨٦ حوالي ٥٢٣ مليون دولار جداول رقم (٤) و (٥).

٢ - تكوين جيش من العمال العاطلين عن العمل وبخاصة من عمال المياومة الشباب الذي لم يمض على عمله في إسرائيل فترة طويلة. ومن ناحية أخرى يصعب استيعاب هؤلاء العمال في اقتصاد الأراضي المحتلة وذلك لظروفه الاقتصادية الصعبة أولا ولكونهم لا يتمتعون بتدريب مهني ثانياً وذلك لتركيز أعمالهم في قطاع البناء والزراعة. أما العمال نصف المهرة والذين مضى على وجودهم في العمل في إسرائيل سنوات طويلة، فقد أظهرت بعض الاستطلاعات عدم توقفهم عن العمل خوفاً على حقوقهم المتعلقة بالتقاعد ومكافأة نهاية الخدمة.

٢٦ - تم الانطلاق من الأرقام المذكورة أعلاه في الجزء الثاني من هذا البحث .
٢٧ - جيروزالم بوست ، ٢٥ / ٤ / ١٩٨٨ ، ثم نافذ عليان ، تأثير الانتفاضة في الاقتصاد الإسرائيلي ، (قراءة أولية) في مجلة شؤون فلسطينية ، عدد ١٨٣ ، حزيران ١٩٨٨ ، ص ١٢ - ٣٠ .
٢٨ - عادل سمارة ، اقتصاد الضفة الغربية والقطاع من احتجاز التطور إلى الحماية الشعبية . آذار ، ١٩٨٨ .
٢٩ - نفس المرجع السابق .
٣٠ - ملتقى الفكر العربي ، المياه في فلسطين ، في شؤون تنموية ، عدد ٢٢ . آذار ١٩٨٨ .
٣١ - نفس المرجع السابق .

تبين منه أن المبيعات الصناعية انخفضت بمقدار ١٠٪ - ٢٠٪ ، ومع استمرار حدة الأحداث يكون القطاع الصناعي قد خسر من مبيعاته إلى الأراضي المحتلة ما يعادل ٢٠٠ مليون دولار أيضا (انطلاقا من صادرات عام ١٩٨٧) . (٣٤) من ناحية أخرى بينت الدراسة أن انخفاض المبيعات لم يكن عند جميع المؤسسات الصناعية بنفس الحدة وإنما كان أعلاه في صناعة النسيج إذ تراوحت نسبة انخفاض المبيعات بين ٣٠ - ٥٠٪ . كما شهدت صناعة البناء انخفاضا في حجم المبيعات بنسبة ٢٥٪ .

٣ - اختلفت نتائج الانتفاضة ، وما صاحبها من تدن في استيراد الأراضي المحتلة من إسرائيل على الصناعات الإسرائيلية حسب موقعها في التبادل التجاري بين إسرائيل والأراضي المحتلة . (٣٥) ففي حين كان التأثير هامشيا على المؤسسة الصناعية العادية وذات المستوى التكنولوجي المتقدم ، كان التأثير كبيرا على المؤسسات الصناعية التي تتعامل بالدرجة الأولى مع الأراضي المحتلة كما هو الوضع بالنسبة لصناعة النسيج والبناء والمواد الغذائية .

الآن يجدر القول بأن هذه التقديرات والدراسات انطلقت من الوضع الذي كان قائما في أواخر شباط وأوائل شهر آذار من عام ١٩٨٨ ، حيث كانت الإضرابات وتعطيل الأسواق وفرض نظام منع التجول على أشدها . وقد تعدل الوضع نسبيا بعد تنظيم أيام الإضرابات وساعات فتح وإغلاق المحلات التجارية يوميا وبناء شبكة تسويق جديدة تركز على التعامل البيتي ، بحيث يمكن القول أن انخفاض الصادرات الإسرائيلية إلى الأراضي المحتلة هو أقل بكثير عن التقديرات المذكورة أعلاه . حيث يلاحظ انعدام مقاطعة الملابس والأدوات الكهربائية والمنزلية والمواد الأولية ومواد الخام والمواد نصف المصنعة . وتكاد المقاطعة تنحصر في بعض السلع مثل منتجات الألبان وبعض أنواع المشروبات الغازية والدخان والبسكويت . إضافة إلى حصول تأخيرات مستمرة في أوقات توريد هذه الواردات . وبالرغم من ذلك فإن تقدير انخفاض واردات الأراضي المحتلة من إسرائيل بنسبة ٢٥٪ تبدو واقعية وذلك للأسباب التالية :-

١ - بالرغم من ارتفاع الشعور بالمسؤولية عند التجار والمستهلكين في الأراضي المحتلة وبالتالي عدم التردد في تفضيل السلع المحلية ، إلا أن اعتماد اقتصاد الأراضي المحتلة على وارداته من إسرائيل بنسبة ٩٠٪ من مجموع الواردات وذلك من السلع الاستهلاكية والاستثمارية ومواد الخام وغيرها ، يجعل من المقاطعة

الغازية . ويلاحظ في الوقت الحاضر وجود نقص كبير في هذه المنتجات في الأسواق المحلية . إلا أن الانخفاض لم ينحصر في السلع التي يتوفر عنها بديل في الداخل فقط ، بل أن ذلك امتد إلى العديد من السلع الزراعية والصناعية . ويعود ذلك لسببين رئيسيين هما التجاوب مع مطالب الانتفاضة ، وانتهيار الشبكة التسويقية التي تم تأسيسها خلال السنوات الأولى والعشرين الماضية نتيجة لانخفاض الطلب على هذه السلع خلال أيام الإضرابات وفرض نظام منع التجول على العديد من المدن والقرى والخيمات الفلسطينية ولقترات طويلة . وسوف نتطرق هنا إلى آثار هذه التطورات على كل من الاقتصاديين الإسرائيليين والفلسطينيين .

٤ - ٢ - ١ - على الاقتصاد الإسرائيلي :

نتيجة لعدم وجود إحصائيات وأرقام دقيقة فإنه من الصعب الوقوف على حجم الانخفاض الذي حصل في واردات الأراضي المحتلة من إسرائيل ، بحيث يعتمد الباحثون على التقديرات والدراسات الاستطلاعية التي تقوم بها بعض الجهات المعنية وبخاصة الجهات الإسرائيلية ، وذلك لعدم وجود أية دراسة من هذا القبيل من الجانب العربي الفلسطيني . وتشير تصريحات العديد من المسؤولين الإسرائيليين إلى انخفاض حجم الواردات في الأشهر الأولى للانتفاضة بمقدار ٥٠٪ إلا أن بناء شبكة تسويقية ، (٣٦) بديلة جديدة أدت إلى زيادة واردات الأراضي المحتلة من إسرائيل عما كان عليه الوضع في الأشهر الأولى للانتفاضة .

وبسبب ارتفاع نسبة الصادرات الصناعية ضمن الصادرات الإجمالية الإسرائيلية إلى الأراضي المحتلة (حوالي ٨٧٪ على طوال السنوات) ، فإن انخفاض استيراد الأراضي المحتلة انعكس في تدنى المبيعات الصناعية الإسرائيلية إلى الأراضي المحتلة وبالتالي تدنى في الإنتاج الصناعي الإسرائيلي . وفي الأشهر الثلاثة الأولى من الانتفاضة عملت دراسات وتقديرات عديدة حول انخفاض مبيعات الصناعة الإسرائيلية إلى الأراضي المحتلة .

ويمكن تلخيص نتائج هذه الدراسات بما يلي :

- ١ - قامت شركة موديليم ككالييم الصناعية التابعة لمجمع كلال الصناعي بدراسة قدرت فيها الخسائر السنوية للقطاع الصناعي مع استمرار حدة الأحداث بحوالي ٢٠٠ مليون دولار (٣٧)
- ٢ - قام اتحاد الغرف التجارية في شهر شباط عام ١٩٨٨ بإجراء مسح على ٢٠ مصنع تمثل مختلف الصناعات ،

٣٢ - نفس المرجع السابق .

٣٣ - مقالة : أبراهام ظل ، هارتس ٨٧ / ٣ / ١٩٨٨ .

34- Rosenberg D, Overheated Economy Cools Down, Slump. Fears Abate, Jerusalem post International, 2/ 4/ 1988

٣٥ - بلوتسكو ، ارتباط تام بإسرائيل (مترجم) من الملف (نيقوسيا) العدد ٤٦ / ٨٠ كانون الثاني ١٩٨٨ . ص ٩٨ ، نقلا عن ידיعوت أحرنوت ٨٨ / ١٢ / ١٩٨٩ . ثم ידיعوت أحرنوت ٨٨ / ١٢ / ١٩٨٨ .

سوف يتراوح حوالى ٢٥٠ مليون دولار ، الأمر الذى يعنى تحسن صافى فى الميزان التجارى بمقدار ١٥٠ مليون دولار سنويا .

إلا أنه لايجوز اغفال التغيرات التى حدثت وتحدثت فى جانب صادرات الأراضى المحتلة الى اسرائيل ، إذ أنها بالتأكيد لم تبقى ثابتة وإنما انخفضت للأسباب التالية :
أ - انخفاض الطلب الاسرائيلى على منتجات الأراضى المحتلة كرد فعل على التطورات فى داخل الأراضى المحتلة .
ب - أدت الاضرابات وأيام منع التجول وفرض الحصار العسكرى والاقتصادى على العديد من المناطق فى الضفة الغربية وقطاع غزة الى عدم تمكن العديد من المصانع من العمل مما انعكس فى انخفاض كميات الانتاج بالنسبة للمنتجات الصناعية من جهة ثم الى عرقلة ومنع قطع وتصدير المنتجات الزراعية من جهة أخرى ، كما حدث فى بلدة حاحول فى منطقة الخليل وتل فى منطقة نابلس فى صيف عام ١٩٨٨ .

ج - أدى عدم توفر السيولة الكافية فى صناديق العديد من المنشآت الصناعية الى وقف العمل فى هذه المنشآت الصناعية والزراعية بصورة أو بأخرى ، الأمر الذى انعكس فى تدنى حجم انتاج هذه المنشآت .

مما سبق يتبين أن حجم الانتاج والتصدير الى اسرائيل انخفض بالتأكيد سواء من المنتجات الصناعية أو من المنتجات الزراعية . إلا أن الوقوف على حجم هذا الانخفاض يتطلب القيام بمسح لعينة ممثلة من المنشآت الصناعية فى داخل الأراضى المحتلة ، وهو ما لم تستطع هذه الورقة القيام به ، والاعتماد على تقديرات ذاتية وعشوائية تعتمد على الملاحظات والمشاهدات اليومية ، وعند الانطلاق من نسبة انخفاض الواردات المذكورة أعلاه والبالغة ٢٥ ٪ واعتمادها بالنسبة لانخفاض حجم صادرات الأراضى المحتلة الى اسرائيل ، تكون صادرات الأراضى المحتلة قد انخفضت عام ١٩٨٨ مقارنة لعام ١٩٨٧ بحوالى ٦٨ مليون دولار لينخفض التحسن الذى طرأ على الميزان التجارى من ١٥٠ الى حوالى ٨٢ مليون دولار .^(٢٨)

٢ - ارتفاع الطلب على السلع المحلية وبالتالي فتح المجال أمام هذه المنتجات لتحسين قدرتها على منافسة المنتجات الأخرى على المدى الطويل ، عن طريق تخفيض تكاليف الانتاج وتحسين النوعية ، ناهيك عن تفضيل هذه المنتجات حالياً ولأسباب سياسية

٣ - انخفاض تزويد الاقتصاد المحلى بالسلع الانتاجية ومواد الخام والسلع نصف المصنعة ، الأمر الذى أدى إلى انخفاض الانتاج الصناعى والزراعى للعديد من المؤسسات وبخاصة تلك التى تعتمد على المواد الضرورية

الاقتصادية عملية صعبة للغاية تؤدي الى انخفاض كبير فى مستوى الدخل ومستوى المعيشة فى الأراضى المحتلة بشكل يصعب تقبله فى المرحلة الحالية .^(٣٦)

٢ - تعطيل الشبكة التسويقية التقليدية لعدم قيام المورد اليهودى بتسويق منتجاته مباشرة وبخاصة فى المدن والقرى والمخيمات فى الداخل . وبالرغم من بروز شبكة تسويقية جديدة ، إلا أنها مازالت فى مرحلة التطوير وسوف لا تستطيع احلال الشبكة القديمة بسهولة ، بحيث نستطيع القول أن انخفاض واردات المناطق الحدودية من اسرائيل يتم بصورة أقل مما هو الوضع عليه فى المناطق الداخلية .

٣ - رفض العديد من التجار اليهود التعامل بالشيكات بسبب الأعداد الضخمة والمبالغ المرتفعة للشيكات المرتجعة المسحوبة على تجار المناطق المحتلة وتدننى السيولة فى أيدي تجار المناطق المحتلة .

٤ - زيادة الطلب على المنتجات المحلية بشكل واضح بالرغم من تدنى نوعيتها أو ارتفاع أسعار بعضها مقارنة بأسعار السلع الأخرى .

ومن هنا نرى بأن واردات الأراضى المحتلة من اسرائيل سوف تستمر فى الانخفاض ولكن ليس بنفس النسب التى شهدناها فى الأشهر الأولى للانتفاضة . وبذلك يبلغ حجم الانخفاض الذى لحق بواردات الأراضى المحتلة من اسرائيل ، وانطلاقاً من واردات عام ١٩٨٧ البالغة ١٠١٧ مليون دولار ، حوالى ٢٥٠ مليون دولار ، الأمر الذى أدى الى ارتفاع عجز الميزان التجارى الاسرائيلى خلال عام ١٩٨٨ ، مع مراعاة الانخفاض الذى حصل فى الصادرات نتيجة لانخفاض الانتاج المحلى الاسرائيلى ، بحوالى ١٥ ٪^(٣٧)

٤ - ٢ - ٢ على اقتصاد الأراضى المحتلة :

بسبب تبعية اقتصاد الأراضى المحتلة للاقتصاد الاسرائيلى وبدرجة كبيرة فإن تقليص وارداته من اسرائيل سوف يؤثر على تطور هذا الاقتصاد وبصورة مباشرة ، حيث يمكن التأكيد على الآثار التالية :

١ - يؤدي انخفاض الواردات من اسرائيل الى تحسن حالة الميزان التجارى للأراضى المحتلة مع اسرائيل ، وبذلك ينخفض عجز الميزان التجارى للأراضى المحتلة مع اسرائيل بحجم تقليص الواردات . أما الأثر النهائى على حالة الميزان التجارى فيعود الى حجم الانخفاض الذى حصل فى التحويلات النقدية من العمال العاملين فى اسرائيل الى الداخل . وكما رأينا فتشير الأرقام الى أن التحويلات سوف تنخفض بمقدار ٣٠ ٪ من اجمالى الأجور أى حوالى ١٠٠ مليون دولار سنويا (حسب احصائيات عام ١٩٨٦) ، فيما انخفاض الواردات

٢ - انخفاض في حصيللة ضريبة الدخل على الدخل المتحقق في الداخل .

٣ - انخفاض في حصيللة ضريبة القيمة المضافة على الواردات من اسرائيل وعن المعاملات الاقتصادية الداخلية .

٤ - انخفاض حصيللة الرسوم الجمركية على الواردات من الأردن ومن بقية دول العالم .

٥ - انخفاض عائدات اسرائيل من رسوم تصاريح الجسور للمقيمين والزائرين .

٦ - اتخاذ سلطات الاحتلال لخطوات انتقامية مثل فرض ضرائب تعسفية على العديد من المكلفين وعلى السيارات الخصوصية والعمومية ومداومة بعض المحلات والمؤسسات التجارية ومصادرة محتويات هذه المحلات لارغام المكلفين على تسديد المبالغ الضريبية المطلوبة وذلك بهدف الحد من انخفاض الحصيللة الضريبية .

ومن ناحية أخرى لا يعتقد الباحث أن التوقف عن دفع الضرائب من قبل العديد من المكلفين في الشهور الأولى من الانتفاضة ، حقق إنخفاضاً في الحصيللة الضريبية السنوية ، وذلك بالرغم من الانخفاض الملحوظ في حجم التبادل التجاري والدخل الفردي في الأراضي المحتلة ، وذلك للأسباب التالية :-

١ - طلب السلطات ابراز شهادة براءة الذمة عند الرغبة في إتمام أية معاملة رسمية مثل تجديد رخصة سيارة ، تجديد رخصة سواقة ، الحصول على تصريح للخروج الى الضفة الشرقية ، تسجيل مولود في الهوية ، الحصول على شهادة ميلاد وغيرها من المعاملات .

ولا يعتقد بوجود مكلف واحد في الأراضي المحتلة يستطيع الاستغناء كلياً عن مثل هذه المعاملات . وبناء عليه وضع المكلف بين خيارين صعبين الأول عدم دفع الضرائب والثاني تعطيل مصالحه الاقتصادية . وفي النهاية أجبر المكلفون على دفع الضرائب كاملة بعد إنقطاع عن الدفع دام عدة شهور . بل وتوجد معلومات شبه مؤكدة تبين أن الحصيللة الضريبية ارتفعت خلال العام ١٩٨٨ . وقد انعكس ذلك في إرتفاع الطلب على الشواقل في أواخر عام ١٩٨٨ ، مما أدى إلى إرتفاع سعر صرف الشيقل مقابل الدينار بنسب متفاوتة وصلت إلى ما يزيد عن ٢٠٪ وذلك بالرغم من انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الشيقل وجميع العملات الأخرى في الفترة الواقعة بين شهر آب تشرين الثاني ١٩٨٨ بحوالى ٣٥٪ .

٢ - الارتباط الوثيق بين السكان في الضفتين وحاجة سكان الأراضي المحتلة الماسة الى الخروج الى الضفة الشرقية وبخاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية والممارسات الاسرائيلية المستمرة . الأمر الذي شكل

من السوق الاسرائيلية ، وهي بلا شك كثيرة مثل مواد البناء ، النسيج ، البلاستيك والجلود وغيرها (٣٩) . وقد انعكس ذلك في إرتفاع أسعار المنتوجات المحلية وبالتالي المس في قدرتها على المنافسة من جهة وفي عرقلة العمل في هذه المؤسسات من جهة أخرى .

٤ - انخفاض تزويد الأراضي المحتلة بالسلع الاستهلاكية ذات النوعية الجيدة سواء من الخارج أو من اسرائيل وبالتالي تدن نسبي في مستوى المعيشة للسكان في الداخل بصورة عامة وللمتضررين بصورة خاصة .

٥ - الممارسات الاحتكارية غير المسؤولة للعديد من تجار الجملة والفرق الذين استغلوا الأوضاع الراهنة ورفعوا أسعار المنتوجات المتوفرة لديهم في المخازن والمستودعات . وقد ساعدتهم في هذا الاستغلال رغبة واصرار المستهلك المحلي على شراء حاجياته بأسرع وقت ممكن ، إضافة إلى إستعداده النفسي والسياسي لشراء المنتوجات المحلية بدلاً من المنتوجات الاسرائيلية والأجنبية . وفي الواقع وبالرغم من عدم توفر إحصائيات بهذا الخصوص ، إلا أنه يجب الإشارة الى أن هذا التصرف هو تصرف غير مسئول ، ساعد في إعادة توزيع الدخل من أسفل إلى أعلى ، إضافة إلى كونه يتعارض مع مفهوم التضامن والتكاتف .

٤ - ٣ - أثر الانتفاضة على الحصيللة الضريبية : كما رأينا أعلاه فقد عملت اسرائيل بواسطة السياسة الضريبية على تعديل القوانين القائمة وقرض قوانين جديدة . أدت في النهاية إلى رفع الحصيللة الضريبية الاسرائيلية من المناطق المحتلة ، ليس لتغطية نفقات الاحتلال فحسب وإنما من أجل تحقيق فائض نقدي من هذه الحصيللة . وبالرغم من عدم توفر إحصائيات رسمية حول الحصيللة الضريبية التي تجبها اسرائيل من الأراضي المحتلة ، إلا أن التقديرات تشير إلى تحصيل اسرائيل مبالغ عالية تصل الى مئات الملايين من الدولارات كما رأينا أعلاه .

وعند إستعراضنا للضرائب المفروضة في الأراضي المحتلة نرى أنها تتكون من ضريبة الدخل ، ضريبة القيمة المضافة ، ضريبة الانتاج ، والرسوم الجمركية على الواردات وضريبة المعارف والغايات والأملاك والعقارات . إلا أنه ومن الناحية الكمية فإن ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل تشكلان أكبر الضرائب ، حيث أنهما تشكلان إضافة إلى إيرادات الرسوم الجمركية أغلبية الإيرادات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة . ونتيجة لأحدث الانتفاضة تأثرت جباية الحصيللة الضريبية على النحو التالي :-

١ - انخفاض في حصيللة ضريبة الدخل على أجور العمال العاملين في اسرائيل .

٣٩ - شكلت الواردات الصناعية وواردات المواد الخام ما يزيد عن ٨٨٪ من مجموع الواردات الفلسطينية من اسرائيل . انظر : Judaea, samaria and Gaza strip statistics 1988, No1.1.

التجارية وبخاصة في الأشهر الأولى بما لا يقل عن ٣٠٪ ، وبناء عليه إنخفضت إيرادات إسرائيل من هذه الضريبة بمقدار ٧٦,٥ مليون دولار موزعة كما يلي : -
 أ - ١٣١ مليون × ٣٠٪ = ٣٩,٣ مليون دولار على شكل انخفاض في الضريبة المضافة على الواردات من إسرائيل .

ب - ١٤٩ مليون × ٢٥٪ = ٣٧,٢ مليون دولار على شكل انخفاض الضريبة المضافة على المعاملات الاقتصادية الداخلية .

٣ - انخفاض عائدات إسرائيل من المصادر الأخرى : -

يمكن تقدير انخفاض عائدات إسرائيل من هذه المصادر كما يلي : -

أ - انخفاض في الرسوم الجمركية على الواردات من بقية دول العالم بنسبة ٥٠٪ أي بمقدار ٩١ مليون × ٥٠٪ = ٤٥,٥ مليون دولار .

ب - انخفاض في الرسوم الجمركية على الواردات من الأردن بنسبة ٦٠٪ ، أي بمقدار ٢٠ مليون × ٦٠٪ = ١٢ مليون دولار .

ج - انخفاض الإيرادات من تصاريخ الجسور : -

مع مراعاة الأوضاع الأمنية المتردية وفرض منع التجول فترات طويلة وحسب المعلومات المتوفرة في المكاتب التي تعمل على الجسور ، انخفض عدد المفاشرين والقادمين عبر الجسور بنسبة ٨٠٪ . إلا أن إرتفاع قيمة التصريح للفرد الواحد أدى إلى تقليص النقص في الإيرادات الإجمالية بنسبة ١٠٪ ، بحيث أصبح صافي الانخفاض الذي حصل في الإيرادات بنسبة ٧٠٪ . وبناء على ما ذكر أعلاه يكون انخفاض هذه الإيرادات قد بلغ ٣٦ مليون × ٧٠٪ = ٢٥,٢ مليون دولار .

د - انخفاض في حجم الميزانية الخاصة بالأراضي المحتلة وتحويل الانفاق المدني إلى الانفاق العسكري بالدرجة الأولى . ويمكن الانطلاق من نسبة انخفاض تبلغ ٣٠٪ ويكون اقتصاد الأراضي المحتلة قد خسر بذلك حوالي ١٤٣ مليون × ٣٠٪ = ٤٢,٩ مليون دولار .

وبناء على ما تقدم يبلغ مجموع الانخفاض الذي تحقق في حصيلة إسرائيل من الإيرادات المباشرة حوالي ١٨٧,١ مليون دولار ، وهي مبالغ وفرها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لتدني الانتاج المحلي والإجراءات التي تترتب على الانتفاضة . ويخطئ المرء عند احتساب ذلك ضمن الفوائد الاقتصادية العامة ، لكونها تحققت نتيجة لانخفاض الانتاج المحلي وليس لمعافاة السلطات الإسرائيلية المكلفين بهذه المبالغ أو تحقيقها مع ثبات الوضع الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) كما كان عليه قبل بداية الانتفاضة .

ومن ناحية أخرى لابد من التطرق إلى ما تحصله السلطات العسكرية الإسرائيلية في الوقت الحاضر من ضرائب عن السنوات الماضية مثل ضريبة الدخل وضريبة الأملاك من جهة ، وإلى الزيادة في الحصيلة

عامل ضغط اضافي على المكلفين من أجل دفع الضرائب والحصول على تصاريخ خروج .

٣ - إجراءات التفتيش الضريبية على الطرق الرئيسية معززة بقوات من الجيش وحرس الحدود ثم مصادرة السيارات والهويات واستدعاء المكلفين لمقر الحكم العسكري بعد إحضار براءة الذمة لاستعادة الهوية أو سيارة المصلحة .

وفيما يتعلق بالوقوف على التغيرات التي حصلت على حجم الإيرادات التي تم جبايتها في المصادر المذكورة أعلاه يعتمد في الوقت الحاضر على التوقعات والتقديرات المختلفة ، والتي هي بحاجة إلى مزيد من التدقيق والتوثيق عن طريق مسوحات ميدانية . وتختلف آثار هذه التغيرات على كل من اقتصاد الأراضي المحتلة والاقتصاد الإسرائيلي . وبما أن الإيرادات تعنى امتصاص الموارد المالية من اقتصاد الأراضي المحتلة ليستفيد منها الاقتصاد الإسرائيلي . فإن آثار هذه التغيرات على الاقتصاديين هي عكسية . حيث تعنى زيادة هذه الحصيلة ارتفاع في الأعباء التي يتحملها الاقتصاد الفلسطيني وانخفاض في الأعباء التي يتحملها الاقتصاد الإسرائيلي نتيجة للاحتلال . كما ويعنى انخفاض الحصيلة الضريبية انخفاضاً في الأعباء التي يتحملها اقتصاد الأراضي المحتلة ونقصاً في الإيرادات التي يحصل عليها الاقتصاد الإسرائيلي من احتلاله للضفة الغربية وقطاع غزة .

وبسبب الإجراءات المضادة التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية ، فإن إيرادات إسرائيل من الضرائب والرسوم المذكورة أعلاه انخفضت خلال السنة الأولى من الانتفاضة بنسب مختلفة ، وذلك حسب نوع هذه الضرائب ودرجة تأثرها بأحداث الانتفاضة وما نجم عنها من إجراءات ، وهو ما سوف نتطرق إليه في السطور التالية :

١ - انخفاض حصيلة ضريبة الدخل :

انطلاقاً من تغيب حوالي ٣٠٪ من عمال المناطق المحتلة العاملين في إسرائيل ، وانطلاقاً من الأوضاع الاقتصادية المتردية التي أدت إلى تدني الناتج المحلي الإجمالي يقدر انخفاض عائد ضريبة الدخل من أجور العمال في إسرائيل ومن الأجور المحلية بحوالي ٣٠٪ على الأقل . وبذلك وحسب أرقام عام ١٩٨٦ تكون إيرادات إسرائيل من ضريبة الدخل من الأراضي المحتلة انخفضت بمقدار (٨٣ مليون × ٣٠٪) = ٢٧,٩ مليون دولار ، إلا أنه لابد من التأكيد على أن إسرائيل استطاعت وبواسطة الإجراءات المضادة تحصيل مبالغ ضريبية متراكمة عن السنوات المنصرمة يمكن أن تزيد عن التوفيرات المذكورة بكثير .

٢ - انخفاض حصيلة ضريبة القيمة المضافة : -

كما رأينا أعلاه انخفضت واردات الأراضي المحتلة من إسرائيل على المدى المتوسط بنسبة ٢٥٪ ، كما وتقلص حجم التبادل التجاري الداخلي نتيجة لشل الحركة

العاملة في الأراضي المحتلة ، حيث اختلف مقدار هذه الضريبة حسب حجم موقر السيارة وسنة صنعها . ويقدر متوسط هذه الضريبة حوالى ٤٠٠ دولار للمركبة الواحدة . ومع مراعاة عدد المركبات المرخصة في الأراضي المحتلة والبالغة عام ١٩٨٧ حوالى ١٠٠ ألف مركبة ، تكون إيرادات الحكم العسكرى من هذه الضريبة قد بلغت حوالى ٤٠ مليون دولار .

٨ - اصدار تعليمات لاستبدال جميع الهويات الشخصية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع إستيفاء رسوم مقدارها ١٠٠ دولار من الشخص الواحد . ومع مراعاة عدد سكان الأراضي المحتلة والبالغ ١,٧ مليون نسمة^(٤٢) ، تستطيع إدارة الحكم العسكرى الحصول على إيرادات اجمالية بعد إستكمال تبديل الهويات مقدارها ١٧٠ مليون دولار .

مما سبق نرى بأن السلطات العسكرية استطاعت وبسهولة تعويض النقص الذى حصل فى عائداتها من الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة لأحداث الانتفاضة ، وبذلك استطاعت السلطات العسكرية الاسرائيلية تحويل العبء المالى للانتفاضة من الاقتصاد الاسرائيلى المهيمن الى الاقتصاد الفلسطينى التابع .

٤ - ٤ - آثار اقتصادية أخرى :

لقد آثرت الانتفاضة وبعض الاجراءات المنبثقة عنها على كل من إقتصاد الأراضي المحتلة والاقتصاد الاسرائيلى على حدة ، وذلك لخصوصيات هذه الاجراءات التى أصابت احدى الاقتصاديات دون أن تمس الاقتصاد الآخر وبشكل مباشر .

وسوف نتطرق فى هذا الفصل الى هذه الاجراءات محاولين تبين آثار هذه الاجراءات على الاقتصاد المعنى وبشكل موجز .

٤ - ٤ - ١ آثار الاجراءات على إقتصاد الأراضي المحتلة :

لقد أدت الاجراءات الاسرائيلية المضادة للانتفاضة وبخاصة فى الأشهر الخمس الأولى الى شل الحركة التجارية فى الداخل ، بحيث بقيت المتاجر مغلقة فى معظم أيام هذه الأشهر . ونجم عن هذا الشلل عدة مضاعفات اقتصادية يمكن إيجازها كما يلى :-

١ - إرتفاع فى تكاليف انتاج السلع وبخاصة فى تلك المؤسسات التى إستمرت فى دفع رواتب العاملين مما أدى إلى ضعف قدرة هذه المنتوجات على منافسة السلع الأخرى ، الأمر الذى انعكس فى إنخفاض أرباح هذه المؤسسات وتحملها خسارة أحيانا أدت إلى تآكل جزء من

الضريبية نتيجة لزيادة أسعار الضرائب القديمة وفرض ضرائب ورسوم جديدة خلال سنة الانتفاضة من جهة أخرى . فقد أدت اجراءات السلطات العسكرية التعسفية مثل مصادرة الهويات والسيارات وضرورة تسديد جميع المبالغ المستحقة على المكلف وإبراز شهادة براءة ذمة وغيرها من الاجراءات الى إجبار المواطنين على دفع جميع المبالغ الضريبية التى فرضت عليهم فى السنوات الماضية ، واستطاعوا بطريقة أو بأخرى التملص من دفعها . ونلاحظ هذه الظاهرة يوميا فى الدوائر الضريبية وفى دوائر بنك البريد حيث تتزاحم الأعداد الكثيرة من المكلفين مسددى الالتزامات الضريبية . وبالرغم من عدم نشر السلطات العسكرية لأية أرقام حول حجم هذه الزيادة ، إلا أن التقديرات تشير إلى أن حجم هذه الزيادة يفوق النقص الذى حصل فى حصيلة ضريبة الدخل خلال عام الانتفاضة سواء بسبب انقطاع عدد من عمال المناطق المحتلة عن العمل فى إسرائيل أو لانخفاض حجم الدخل فى الأراضي المحتلة . إضافة إلى ذلك فرضت سلطات الاحتلال ضرائب ورسوم جديدة مرتفعة على كل من يحصل على إحدى الخدمات التى تقدمها سلطات الحكم العسكرى مثل :^(٤١)

١ - رفع رسوم التأمين الصحى داخل الأراضي المحتلة بنسبة ١٥ % .

٢ - رفع رسوم المعالجة والمبيت فى مستشفيات الأراضي المحتلة التابعة للحكم العسكرى بنسبة ٦٦ % .

٣ - رفع رسوم تأمين السيارات المرخصة فى الأراضي المحتلة خلال عام ١٩٨٨ بنسبة ٨٠ % .

٤ - رفع رسوم تجديد رخصة القيادة من ١٠ دولارات الى ٢٠ دولارا سنويا ، ومع مراعاة عدد حاملى رخص القيادة والبالغ عددهم عام ١٩٨٧ حوالى ١٥٠ ألف شخص ، تكون السلطات العسكرية بذلك قد حصلت على عائدات اضافية بمقدار ١,٥ مليون دولار^(٤١) .

٥ - فرض رسوم جديدة على إستبدال لوحات جميع أنواع السيارات قيمتها ٢٠ دولارا للسيارة الواحدة ، مما يعنى أن السلطات العسكرية استطاعت تحصيل حوالى مليونى دولار كإيرادات جديدة خلال عام ١٩٨٨^(٤٢) .

٦ - رفع رسوم الترخيص للمركبات من ١٠ دولارات إلى ١٨ دولارا سنويا ، الأمر الذى يعنى ومع مراعاة عدد المركبات أن الحكم العسكرى استطاع الحصول على زيادة فى عائدات الترخيص بمقدار ٨٠٠ ألف دولار .

٧ - فرض ضريبة جديدة على جميع أنواع المركبات

٤١ - أخذت هذه المعلومات المتعلقة بتنفيذ الرسوم وفرض رسوم جديدة من التوجيهات الرسمية للسلطات العسكرية الى الجهات المختصة فى الدوائر المعنية مثل : دائرة الصحة ، دائرة السير ، مكاتب الهويات .

41- Judaea, samaria and Gaza Strip statistics 1988, Voi.1

٤٢ - يتم احتساب ذلك بناء على عدد المركبات البالغ ١٠٠ ألف مركبة حسب الاحصائيات الواردة فى :

judaea, samaria and Gaza strip statistics, a.a.o.

43- Benvenisti, M.S.Khayat, Atlas of the West Bank and Gaza strip, Jerusalem, 1988

الوضع النقدي . الأمر الذي انعكس في تفاعلات اقتصادية عديدة مثل التخوف من القيام بأي قرار استثماري متوسط أو طويل الأجل . وساهم في استمرار حالة عدم الاستقرار الاجراءات الأردنية الأخيرة الخاصة بفك الارتباط القانوني والاداري مع الضفة الغربية . وانخفاض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية ، وقد أدى ذلك اضافة إلى تدنى سعر صرف الدينار مقابل الشيقل في نهاية عام ١٩٨٨ وبداية عام ١٩٨٩ إلى تدنى واضح في القيمة الحقيقية لمخزونات سكان الأراضي المحتلة وموجودات الاقتصاد الفلسطيني بنسبة وصلت ٥٥ ٪ (٣٥ ٪ انخفاض سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى و ٢٠ ٪ انخفاض سعر صرف الدينار مقابل الشيقل نتيجة لأحداث الانتفاضة وما نجم عنها من إجراءات ساعدت في تدنى عرض الشيقل من جهة وفي ارتفاع الطلب على الشيقل من أجل تسديد الالتزامات الضريبية ودفع الشيكات المرتجعة من جهة أخرى .

٩ - تحول في العادات والتقاليد الاجتماعية وبالتالي في العادات الاستهلاكية مثل انعدام الطلب على المعالم السياحية واقتصار المناسبات الاجتماعية من زواج وغيرها على الأمور الضرورية فقط الأمر الذي انعكس في اختفاء العديد من القطاعات الاقتصادية مثل صالات الأفراح والمطاعم والمنترهات في جميع مدن الضفة الغربية وقطاع غزة . كما وأثر ذلك على القطاعات الاقتصادية المرتبطة بهذه القطاعات مثل محلات التصوير ومطابع كروت المناسبات وغيرها ، مما أدى إلى تسريح العديد من العاملين في هذه المجالات .

١٠ - تبلور وتنفيذ « الاقتصاد المنزلي والاعتماد على الذات » والذي ظهر من خلال توفير الاحتياجات اليومية في البيت عن طريق تربية الحيوانات والدواجن والطيور وتصنيع المواد الغذائية وتقديم خدمات الخياطة والخدمات الطبية من جهة ومن خلال الاقتصاد في النفقات والحد من الطلب الاستهلاكي الترفي والطلب على السلع الكمالية والتركيز على الحاجيات الأساسية وبخاصة المواد الغذائية وتخزين كميات كبيرة منها تحسباً للتطورات اليومية التي انعكست في فرض منع التجول لفترات طويلة من جهة أخرى .

٤ - ٤ - ٢ آثار الاجراءات على الاقتصاد الاسرائيلي :
١ - ارتفاع النفقات العسكرية بسبب استمرار تواجد أعداد كبيرة من الجنود في الأراضي المحتلة ، حيث قدر وزير الاقتصاد الاسرائيلي النفقات الإضافية لتمويل الجيش المرابط في الأراضي المحتلة نتيجة للانتفاضة بحوالى ٨٠ مليون دولار شهرياً ، لتبلغ الزيادة في النفقات العسكرية السنوية ٩٦٠ مليون دولار^(٤٤) .

رأس مال العامل ونقل العديد من هذه المؤسسات إلى وضع المؤسسة الحدية ، التي لا تستطيع تحمل أية خسارة إضافية .

٢ - ارتفاع في معدلات البطالة نتيجة تسريح العديد من المؤسسات لبعض العاملين فيها لعدم قدرتها على تحمل الأجر في ظل الأوضاع الاقتصادية المشلولة .

٣ - لجوء الأطفال إلى العمل متدنى النوعية ومتدنى الأجر مثل بيع الجرائد والعمل في إسرائيل في القطاع الزراعي ، وبخاصة الأطفال الذين يعيشون في عائلات تم اعتقال أو تسريح عائلتها سياسياً .

٤ - تلف قسم كبير من مخزون السلع وبخاصة تلك المحفوظة في البرادات والثلاجات بسبب انقطاع التيار الكهربائي خلال أيام منع التجول ، إضافة إلى تلف المنتوجات الزراعية الطازجة وبخاصة في أشهر الصيف ذات الحرارة العالية ، الأمر الذي حمل العديد من التجار خسائر كبيرة أثرت على مسيرتهم التجارية ، بحيث أدى تراكم الخسائر إلى تحويل أصحاب هذه المتاجر إلى عمال يومية أو عاطلين عن العمل . كما وتعرضت كميات كبيرة من المنتوجات الزراعية الطازجة للتلف بسبب عدم قدرة المزارعين نقل هذه المنتوجات إلى الأسواق المركزية .
٥ - تمكن العديد من أصحاب متاجر التموين بصريف المخزون السلعي الذي كان متوفراً لديهم وبأسعار مرتفعة مكنتهم من تحقيق أرباح مرتفعة .

٦ - ألحق إغلاق المدارس أضراراً جسيمة بالطلبة سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل تمثلت في خسائر علمية واقتصادية . كما وأثر الوضع على العاملين في سلك التربية والتعليم ليس بسبب قطع الرواتب لمدة شهرين فحسب وإنما بسبب الوضع النفسي وعدم الاستقرار الوظيفي .

٧ - أدى إغلاق الجامعات والمعاهد العليا إلى إلحاق أضرار بالغة في حياة الطلاب العملية والناجمة عن تأخير تخرجهم وبالتالي تأخير التحاقهم بالحياة العملية ، إضافة إلى تحميل الجامعات لمصاريف ثابتة تصل إلى ملايين الدولارات دون تمكينها من تقديم جزء من الخدمات التعليمية المنوطة بها .

٨ - انعكس شل الحركة التجارية في الأراضي المحتلة في انخفاض حجم المبيعات بشكل واضح وانقطاعها كلياً عند العديد من المؤسسات ولدة طويلة ، مما خلق أزمة سيولة في الأسواق المحلية ، انعكست في ارتفاع عدد الشيكات المرتجعة بدون رصيد لتصل إلى ما يزيد عن ٤٠ ألف شيك بقيمة ٦٠ مليون شيقل حتى شهر نيسان ١٩٨٨ . كما وأدى ذلك إلى ارتفاع واضح في سعر صرف الشيقل مقابل الدينار وصل حتى نهاية شهر يناير ١٩٨٩ حوالى ٣٥ ٪ مقارنة بالوضع في بداية عام ١٩٨٨ . وما زال اقتصاد الأراضي المحتلة يشهد حالة عدم استقرار في

٤ - انخفاض واضح في عدد السياح خلال أشهر الانتفاضة وصل وحسب تقديرات أبراهام شارير وزير السياحة الاسرائيلي حوالي ٢٠ ٪ ، كما وانخفضت نسبة الحجوزات في الفنادق خلال فترة اعياد الفصح ١٩٨٨ بحوالي ٢٥ ٪ . وقد قدر تقرير اقتصادي صدر عن بنك هبوعليم الضرر الذي لحق بالقطاع السياحي الاسرائيلي بحوالي ١٤٠ مليون دولار^(٤٥) . ومع مراعاة مساهمة السياحة في الناتج القومي الاسرائيلي والبالغة عام ١٩٨٧ حوالي مليار دولار^(٤٦) ، وعند الانطلاق من نسبة انخفاض تعادل ٢٠ ٪ ، يكون القطاع السياحي بذلك قد تحمل خسارة بحوالي ٢٠٠ مليون دولار^(٤٧) .

١ - أدى شل الحركة التجارية في الأراضي المحتلة الى ارتفاع عدد قيمة الشيكات المرتجعة وبدون رصيد ، كما ذكر أعلاه مما أدى الى انتقال أزمة السيولة التي عاشها اقتصاد الأراضي المحتلة الى الاقتصاد الاسرائيلي أيضا . ومن ناحية أخرى ساهمت الأحداث في انخفاض أسعار الأسهم في بورصة تل أبيب في شهر كانون الثاني من عام ١٩٨٨ ، حيث بلغت نسبة الانخفاض في أسعار الأسهم حوالي ٢٣,٥ ٪^(٤٨) .

٤ - أدت أحداث الانتفاضة والسياسة الاسرائيلية تجاهها الى وقف البرلمان الأوروبي لتوقيع ثلاث اتفاقيات تجارية مع إسرائيل ، تمنح اسرائيل بموجبها تسهيلات لتسويق منتجات اسرائيلية بقيمة ثلاثة مليارات دولار سنويا الى دول السوق حيث أدى تأخير التوقيع على هذه الاتفاقيات مثلا الى الحاق أضرار مادية بتجار الزهور خلال فترة اعياد الميلاد قدرت بحوالي ثمانية ملايين دولار^(٤٩) .

٥ - وقف أو تقليص العديد من المؤسسات الأجنبية استيرادها من إسرائيل نتيجة لمقاطعة المواطنين للمنتجات الاسرائيلية لموقف اسرائيل من الانتفاضة كما حصل من قبل شركات دانماركية وأمريكية^(٥٠) .

٦ - انعكست الأوضاع الاقتصادية المتردية التي مرت بها اسرائيل خلال عام ١٩٨٨ وإرتفاع العجز في الميزانية الاسرائيلية نتيجة لارتفاع نفقات مكافحة الانتفاضة في انخفاض سعر صرف الشيل مقابل العملات الأجنبية والذي تم تأجيل الاعلان عنه الى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية ، حيث تم تخفيض سعر صرف الشل رسميا في بداية شهر كانون الثاني ١٩٨٩ بحوالي ١٤ ٪^(٥١) .

٤٩ - اعتمدت تقديرات اثر الانتفاضة على القطاع السياحي من منتصف عام ١٩٨٨ على تصريحات رسمية وغير رسمية عديدة في الجانب الاسرائيلي ، مزيدا عن هذه التصريحات انظر : جريدة القدس المقدسية ٨ / ٨ / ١٩٨٨ .

46- Statistical Abstracted Israel, 1988 No39

٤٧ - قدر مكتب الاحصاء الاسرائيلي في تقرير له نشره في ٢ / ٨ / ١٩٨٩ انخفاض عدد السياح في عام ١٩٨٨ ، مقابل ١٩٨٩ بحوالي ٢٠ ٪ (التلفزيون الاسرائيلي ، نشرة الاخبار الساعة السابعة والنصف ٢ / ٨ / ١٩٨٩ . كما وأعلن مؤتمر اتحاد أصحاب الفنادق الذي عقد في القدس في ٢٤ / ٨ / ١٩٨٩ أن عدد السياح الذين زاروا اسرائيل في عام ١٩٨٨ انخفض بنسبة ٢٠ ٪ عما كان عليه في عام ١٩٨٧ . وعزى المؤتمر أسباب هذا الانخفاض الى أحداث الانتفاضة في الأراضي المحتلة . التلفزيون الاسرائيلي ٢٤ / ٨ / ١٩٨٩ ، الساعة السابعة والنصف .

٤٨ - جريدة القدس : ٨ / ٨ / ١٩٨٨ .

٤٩ - جريدة القدس : ٨ / ٨ / ١٩٨٨ .

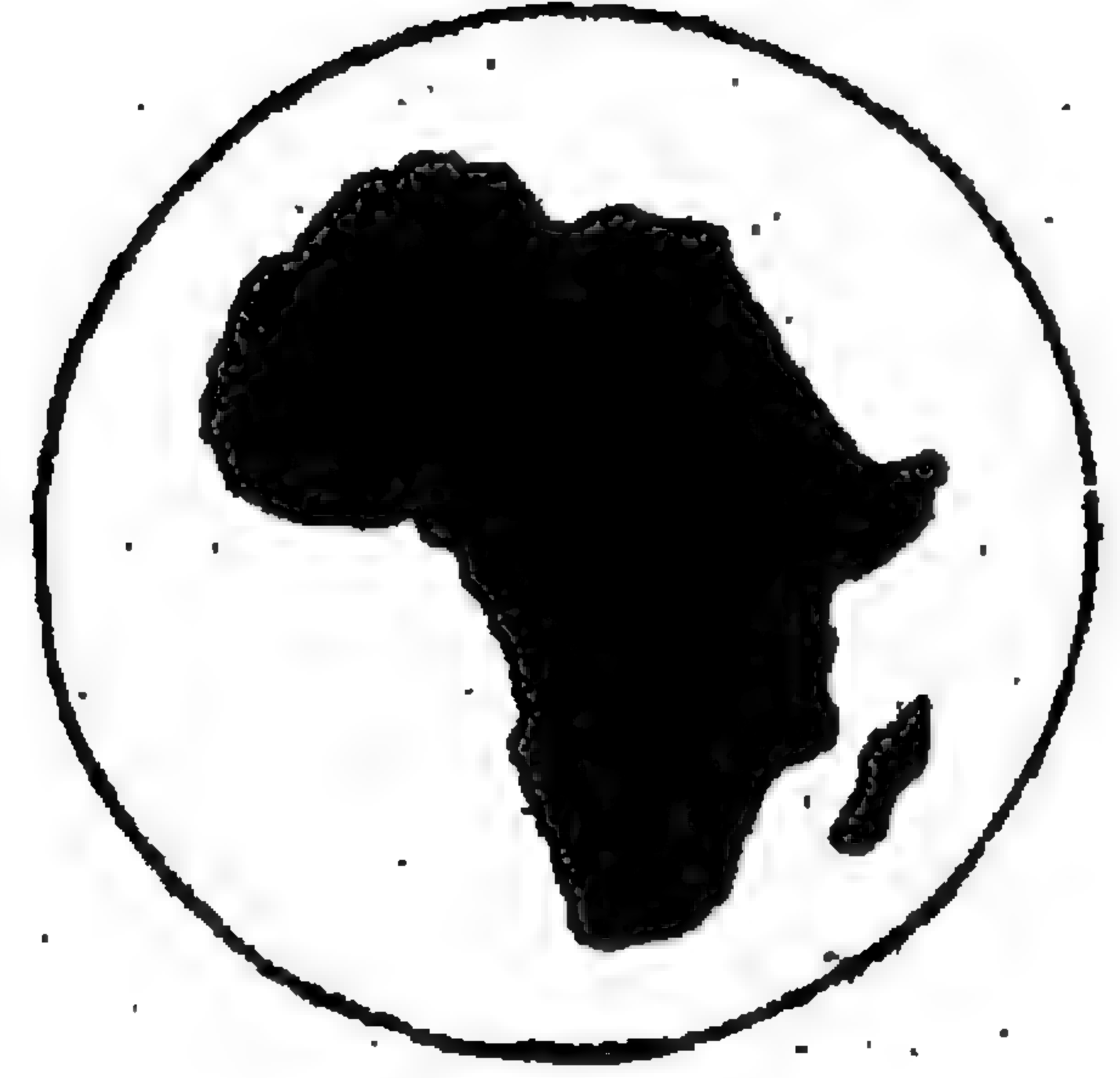
٥٠ - دار الجليل للنشر . عمان . د . عمران صبيح ، التقرير الاقتصادي ، شهر أكتوبر ١٩٨٨ .

٥١ - انظر : جريدة القدس ٤ ، ٥ ، ٨ / ٨ / ١٩٨٩ .

ملف السياسة الدولية

مناظرات أفريقية ... قضايا التسعينات

- (١) تقديم الملف
- (٢) المناظرة حول شكل الحكم وطبيعة الدولة
- (٣) المناظرة حول النظام الأقليمي في أفريقيا
- (٤) المناظرة حول مناهج تصفية النظام العنصرى في جنوب افريقيا ..
- (٥) المناظرة حول السياسات الاقتصادية في افريقيا
- (٦) المناظرة حول تصفية الديون الأفريقية
- (٧) قضية الاعتماد على الذات في افريقيا
- (٨) قضية العلاقات العربية الأفريقية
- (٩) مصر ومرحلة دبلوماسية جديدة في أفريقيا
- (١٠) وثائق منظمة الوحدة الافريقية



[١] تقديم

تواجه أفريقيا محنة عظمى منذ نهاية السبعينيات ، وهي محنة تلقى ظلالة عميقة من الشك حو حيفونة افريقيا ذاتها ومستقبلها في النظام الدولي . وقد نجمت هذه المحنة عن طائفة من المشكلات التي بدأت بتضخم دون أن تواجه بجل جذرى أو تغيير جوهري ، حتى الآن : أى نهاية ثمانينات القرن ، وهناك أربعة جوانب رئيسية لهذه المحنة . الجانب الاول هو الاقتصاد الافريقى ، ولاتواجه افريقيا مجرد مشكلة ركود اقتصادى أو فشل فى النمو ، وإنما أكثر من ذلك تأكل الهياكل الانتاجية والتدهور المطلق لمستويات المعيشة ، مما يعرض افريقيا لانقراض مادي بالرغم من المعدلات المرتفعة للتكاثر السكانى . أما الجانب الثانى وهو طبيعة الدولة وشكل الحكم . وفى غالبية الدول الافريقية تظهر المشكلة وكأنها حالة معقدة تمتزج فيها مواقف التحلل المؤسساتى مع سيادة منهج الطغيان والقمع السياسى والبوليسى للمجتمع من جانب الدولة . وهذا المنهج لا يقتصر على الحكومات العسكرية الغالبة فى الأقطار الافريقية ، وإن كان لهذه الحكومات النصيب الاكبر من قمع واضطهاد المعارضة السياسية والمواطنين عموما ، الأمر الذى يعمق دوافع العنف المضاد . ولاشك أن تعاضم التوتر السياسى وتفاقمه وانتقاله الى حالات حروب اهلية أو انقلابات وانقلابات مضادة ، وعنف متبادل بين الدولة واقسام من المجتمع لمدة طويلة ينتهى الى صراعات ممتدة تقضى بدورها على اية احتمالات للنمو الاقتصادى ، بل وتسرع من عجلة التآكل والتدهور الاقتصادى . أما الجانب الثالث فيتمثل فى اضطراب ثقافى - ايديولوجى - اخلاقى ، له آثار سلبية تضاعف من حدة المشكلات السابقة . فكل الايديولوجيات الافريقية او التى طبقت فى افريقيا قد عانت من الفشل سواء فى الأداء الاقتصادى أو السياسى . فالنظم العسكرية لم تكن افضل من النظم المدنية التى سبقتها على نفس المؤشرات وفى ميدان نفس القضايا التى قدمت كاسبابا لضرورة استيلاء العسكريين على السلطة . على أن تجربة الحكم المدنى أو العودة اليه لم تسفر عن مواجهة افضل لمشكلات البلدان الافريقية .. بل ولم تكن افضل حتى فى مجال العلاقات السياسية مع المجتمع وخاصة مستويات القمع والاضطهاد السياسى العالية فى هذه البلدان .

وكذلك ، فقد عانت كل الايديولوجيات من الفشل الاقتصادى ، فالاشتراكية والرأسمالية قد انتهيتا الى نتائج اقتصادية مزرية ، ولا يمكن الحديث عن بدائل مادية عن تفوق احدهما كنظام اقتصادى عن الآخر .. كما أنه لايجد دليل على أن طرح أى من هذه الايديولوجيات كان سببا لوضع العلاقات الاجتماعية وخاصة العلاقات بين الجماعات العرقية على طريق التنمية الديمقراطية السلمية .. فنماذج الحروب الاهلية ذات الآثار والنتائج البشعة موزعة على كل من الدول التى طرحت الاشتراكية أو الرأسمالية كمذهب ايديولوجى .

وقد ترتب على ذلك أن مكانة افريقيا الاخلاقية فى العالم قد تعرضت لانهايار ذريع .. فقد كانت افريقيا اiban النضال من أجل الاستقلال قد لعبت دورا هاما فى معارضة النظام الدولى القائم باعتباره غير اخلاقى ، وكان لها بالتالى قدرا مرتفعا من الاحترام من هذه الزاوية ، وهو الامر الذى خسرت مع اتضاح النتائج المروعة انسانيا للخرق المنهجى لحقوق الانسان فى غالبية اقطارها وعلى يد معظم النظم السياسية فيها بغض النظر عن ادعاءاتها الايديولوجية .

لم يعد من الواضح إذن الطريق الى الخلاص .. أو على الأقل لم يعد من الممكن قبول أية لافتات ايديولوجية أو ثقافية كسبيل للخلاص .. واصبح من الضروري مناقشة مضمون اى اقتراح أو برنامج للاصلاح الجذري بجراه وبمنهجية عملية وتجريبية . أى من خلال لا فقط مناقشة الوجهة المنطقية والنظرية لاي اصلاح وانما بمضاهاته بالواقع أيضا .

ومن هذا المنظور خطلنا لهذا الملف . فالموقف المبدئى الذى اتخذناه هو ضرورة مناقشة جميع القضايا بعقل مفتوح على كافة اطروحات الحل أو المواجهة . ولذلك فقد عرضنا للقضايا الرئيسية لافريقيا من خلال المناظرات الفكرية التى ثارت حول تشخيص هذه القضايا وسبل حل المشكلات التى تواجه افريقيا . وقد ركزنا فى معظم الدراسات المتضمنة فى هذا الملف على عرض الادبيات الحديثة الخاصة بالقضايا موضوع المعالجة . فبصدد قضية شكل الحكم وطبيعة الدولة فقد دارت المناظرة اساسا بين منظرى الدولة الليبرالية ، والدولة العضوية ، والدولة الاشتراكية . ومع ذلك فقد تكثفت المناقشات حول الطبيعة العسكرية والمدنية للحكم . وحول افراد الطبقة الجديدة فى افريقيا بسلطة الدولة .. وتلقى هذه الضوء على ضرورة التحويل الديموقراطى لنظم الحكم فى افريقيا باعتبارها احدى اهم قضايا افريقيا فى التسعينات .

أما الجانب الاقتصادى ، فقد خصصنا له ثلاثة دراسات : الأولى تناولت المناظرة حول السياسات الاقتصادية الضرورية للاصلاح والانقاذ الاقتصادى فى افريقيا . والثانية تناولت مسألة تصفية الديون الافريقية ، أما الأخيرة فقد ناقشت مسألة الاعتماد على الذات فى افريقيا .

وجميع هذه القضايا لا تمس فقط الوضع الاقتصادى فى افريقيا فحسب ، وانما علاقتها بالنظام الدولى . فسياسات الاصلاح الاقتصادى فى افريقيا هى موضوع لمناقشات ساخنة بين المنظمات الاقتصادية الدولية وخاصة البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والكتاب والمنظرين المرتبطين بهما وبمصالح الغرب من ناحية والمنظمات الاقليمية الافريقية والكتاب والمنظرين المرتبطين بمصالح افريقيا ، بما فى ذلك المعاهد الاوروبية والأمريكية ذات النزعة الانسانية والتقدمية من ناحية اخرى . وقضية تصفية الديون الافريقية هى أيضا موضوع لمناقشات حامية وذات حدة كبيرة وهى مطروحة بصورة ملحة وعاجلة حيث تتضارب المصالح بشدة وتعكس ذاتها فى الاطر النظرية والفكرية وخاصة فى ميدان علم الاقتصاد . وأخيرا فقد طرحنا مسألة الاعتماد على الذات كبديل لتوجه بعيد المدى للاصلاح الاقتصادى فى افريقيا ، وهو على ما ثبت من خبرة برنامج لاجوس للعمل توجه لا يخلو من صعوبات وتناقضات هائلة .

وكان لابد من الانتباه لمسألة تحظى الآن باهتمام دولى وافريقى واسع النطاق وهو تصفية النظام العنصرى فى جنوب افريقيا . وتكمن خصوصية هذا الموضوع الآن فى السمات المميزة لهذه المهمة الجبارة على ضوء التحول من الحرب الباردة الجديدة الى الوفاق الدولى فى النظام العالمى الراهن ، والدروس المهمة والهامة لتجربة التفاوض والصراع حول استقلال تانمبيا . وقد طرحت المناظرات التى تمت حول مناهج النضال لتصفية العنصرية على ضوء ذلك كله .

ولا تبدو مهمات الاصلاح السياسى والاقتصادى ومهمة تحرير جنوب افريقيا من النظام العنصرى ممكنة دون تعبئة كافة الامكانيات والقوى المادية والفكرية والروحية فى جميع ارجاء افريقيا . ويحتم ذلك مناقشة صلاحية النظام الاقليمى الافريقى لهذه المهمات مناقشة جادة .

وأخيرا ، فإن دور العرب ومصر بالتحديد فى تحديد مسار تطور افريقيا فى التسعينات لا يمكن انكاره ، وخاصة فى ظل رئاسة مبارك لمنظمة الوحدة الافريقية ، وهو الامر الذى ركزنا عليه تركيزا خاصا فى هذا الملف . فمن ناحية ، فإن خطوط التماس بين العرب كثقافة وبين الافارقة جنوب الصحراء كمجمع بشرى وثقافى وسياسى هام قد اصبحت ساخنة وقد يهدد ذلك باشعال نيران التنافس والصراع بين العرب وبقية الثقافات والجماعات فى القارة الافريقية . إن ذلك لا يطرح فقط ضرورة التصدى للمؤامرة الكبرى التى تلقى الزيت على النار ، وإنما أيضا حتمية نقل التعاون بينهما الى مستوى أرقى وأعلى .

وهنا تصبح مهمة مصر ، باعتبارها مركز الثقل الرئيسى فى افريقيا حضاريا وسياسيا مهمة ضخمة ونبيلة . وربما يساهم هذا الملف فى جعل اضطلاع مصر بهذه المهمة أكثر اخلاصا وتجردا وكفاءة . □

د . محمد السيد سعيد



المنظرة حول شكل الحكم وطبيعة الدول في أفريقيا الاستوائية

حمدى عبدالرحمن

بعض الدول قرر العسكريون التدخل ليس بهدف تغيير المجتمع أو حتى إنهاء الفساد ، بل ببساطة للحكم في الخلافات التي تواجه الفرق المتنافسة في القطاع المدني . (ب) واما لتزويد النظام بالزعامة . وعليه فان المؤسسة العسكرية تطرح البديل القيادي . ثم يعود افرادها الى ثكناتهم (الانسحاب الجزئي) مثال ذلك حالة الجنرال موبوتو في زائير عام ١٩٦٥ . (ج) وإما للاستيلاء على السلطة بصورة كاملة أى طرح بديل للنظام المدني الذى أطاحوا به وتلك صورة الأوليغاركية العسكرية التي تدفع الى عسكرة المجتمع . ويقدم انقلاب عايدى أمين في أوغندا عام ١٩٧١ المثل الصارخ^(١) . ولاشك انه في إطار وظيفة الاستعمار الجديد فان الطبقات والقطاعات العديدة التي تضمها السلطة المحلية في الدولة تحاول ان تقيم التحالفات مع القوى الامبريالية المتعددة . وبذلك تنعكس المنافسات بين الامبريالية على استمرار الاضطرابات السياسية واعادة تشكيل الكتل الحاكمة في تلك الاقطار . فالسلطة في دولة الاستعمار الجديد دائما مخضبة بالازمات الدموية التي عادة ماتفسر بأنها عدم استقرار سياسي . ومن ثم يمكن رؤية الظاهرة الانتقالية في افريقيا في هذا الاطار .

ويلاحظ ان حركة الانقلابات العسكرية في افريقيا قد خضعت لتطورات وتغييرات سواء من حيث الشكل أو المضمون . فاذا كانت حدثها قد بلغت الذروة خلال النصف الثاني من عقد الستينيات فان ذلك لايعنى انها بلا جذور أو موجة لن تنحسر . واذا كانت عملية تخطيط وتنفيذ الانقلاب تنقسم خلال مرحلة الذروة بالسهولة النسبية : حيث كان بإمكان بضعة عشرات من الجنود مجاصرة قصر الرئاسة واغلاق المطار الرئيسى والسيطرة على محطة الاذاعة وعلان استيلائهم على السلطة ، فان الأمر أصبح اليوم أكثر صعوبة وتعقيدا . وهو ما أثر بالفعل على حركة الانقلابات العسكرية حيث انحسرت موجتها قليلا وقلت حدتها عما كانت عليه في منتصف الستينيات .

وقد اثار هذا التطور في الحركة الانتقالية بعض الدارسين الى القول بأن هناك اتجاها نحو انسحاب العسكريين أو التخلص من الظاهرة العسكرية في افريقيا .

واقع الأمر ان قضية الانسحاب تتوقف على مجموعة من العوامل والمتغيرات المختلفة والتي تنبع من المؤسسة العسكرية ذاتها أو من المجتمع بصفة عامة ، وقد اشار كلاند ويلش الى أربعة عوامل في هذا الصدد وهي :^(٢)
- الانسحاب الاختياري الذي يرجع الى الانقسام داخل صفوف العسكريين و/أو الضغوط المدنية .
- اختفاء الأوضاع التي أدت أصلا الى التدخل .

حظيت قضية طبيعة الدولة وشكل الحكم في افريقيا بمناقشات ومناظرات واسعة النطاق في الأدبيات الخاصة بأفريقيا ، مما يجعلها أحد أكثر فروع دراسات المناطق تقدما . وسوف نعرض جانباً من هذه المناظرات من خلال البحث في طبيعة شكل الحكم وتشكيل التكتل السياسي /الاجتماعي الحاكم ، وكذلك من خلال البحث في الطبيعة الاجتماعية للدولة .

أولاً : عسكرة السياسة وتشكيل الكتلة الحاكمة : الأمر الذى لا جدال فيه هو ظهور المؤسسة العسكرية في أفريقيا كنسق فرعى مهيم لما لها من المزايا التي لا تنوافر لدى الأنساق الاجتماعية الأخرى . فهي ذات تنظيم دقيق وتحترق القوة المادية ووسائل استخدامها في المجتمع الى جانب تمتعها بنصيب الأسد في الميزانية القومية وامتلاكها وسائل خاصة للاتصال وجهاز للمواصلات .

وفي إطار البيئة الأفريقية التي تتميز بوجود حالة من الفراغ السياسى وهزال مؤسسات الحكم في مناخ اجتماعى ذى طبيعة متوترة وعدائية ووجود حالة من عدم الرضا والسخط العام ، تدخل العسكريون في المسرح السياسى الأفريقى (١) إما لممارسة دور « الحكم » وحسم المنازعات والخلافات بين اعضاء النخبة الحاكمة . فتقوى

فالمسؤوليات والأعباء السياسية قد تؤثر سلبا على مسؤوليات القيادة العسكرية وعلى وحدة وتلاحم وفعالية الجيش وهو الأمر الذى يدفع العسكريين الى اتخاذ قرار بالانسحاب .

ثانيا الانسحاب الاكراهى حيث يجبر العسكريون على ترك الساحة السياسية وتسليم السلطة للمدنيين ويحدث ذلك من خلال طريقين :

الأول : وجود ضغوط مدنية قوية على النظام العسكرى (السودان فى ظل حكم ابراهيم عبود ٥٨ - ١٩٦٤) .

الثانى : قيام انقلاب مضاد يطيح بالنخبة العسكرية الحاكمة ويقوم بتسليم السلطة للمدنيين (انقلاب رولنجز الاول فى غانا سنة ١٩٧٩) .

ثالثا الانسحاب الظاهرى : ويقصد به ان العسكريين يحاولون اضعاف الطابع المدنى على حكمهم فيتقلدون أسماء ورموزا مدنية ويتحالفون مع بعض القطاعات المدنية كالبيروقراط والتكنوقراط والزعماء التقليديين وغيرهم . بيد ان سلطة صنع القرار تظل فى النهاية فى ايديهم ولاشك ان كلمة انسحاب هنا لاتعبر عن حقيقة هذه الظاهرة التى تتعلق بمدنية وتنسيب الحكم العسكرى ولعل كلمة تحول التى نادى بها هنرى بنين لوصف هذه الظاهرة تكون اقرب للمعنى الذى تقصده وهو الانسحاب الظاهرى الذى يتضمن تغييرات فى الأدوار والعلاقات الرسمية وغير الرسمية فى اطار الحركة السياسية .

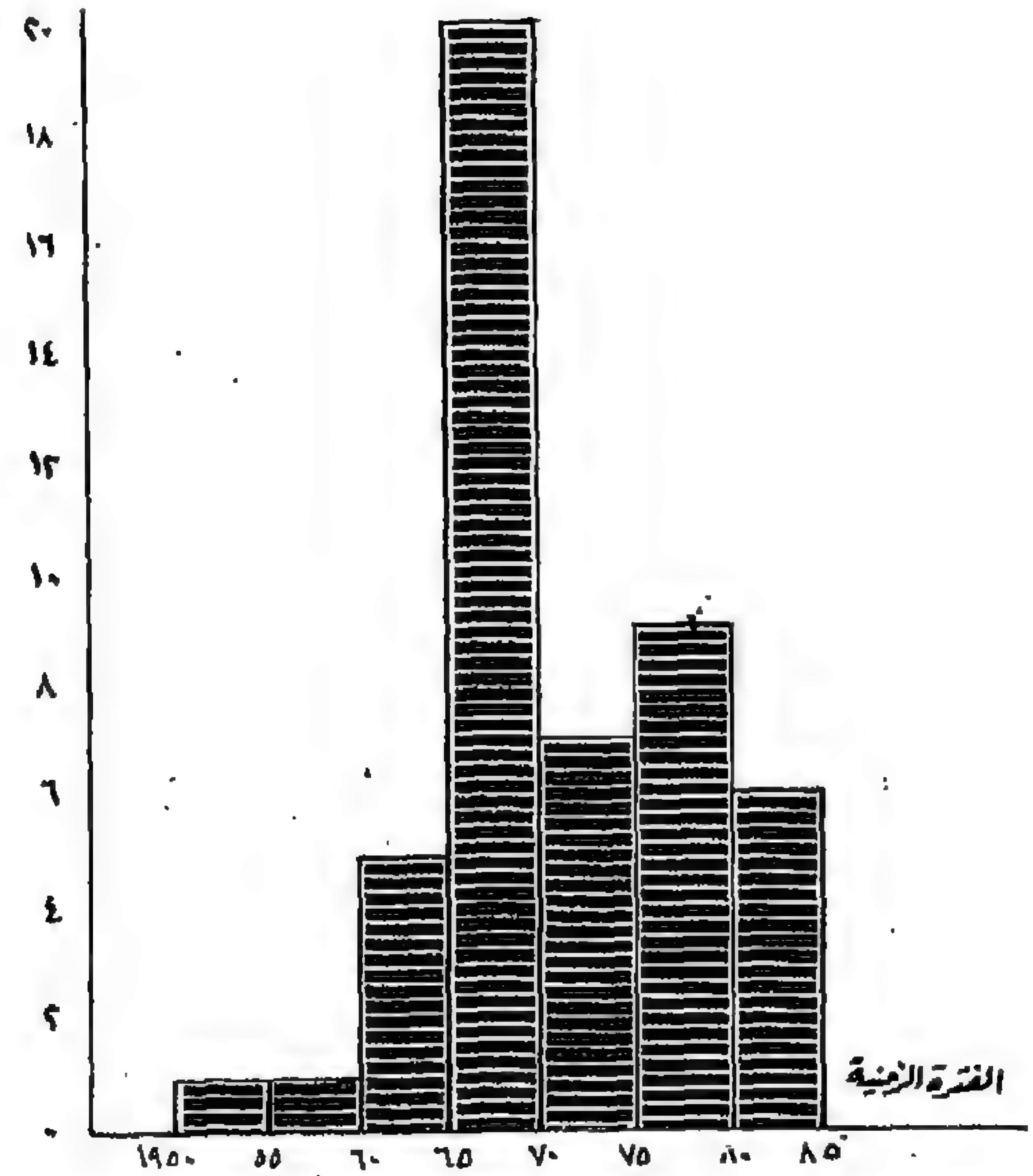
وهناك صور مختلفة للتحول التدريجى من الحكم العسكرى الى الحكم المدنى يمكننا ان نميز بين ثلاث صور منها وهى :

١ - الصورة الاولى قد يتم التحول من الحكم العسكرى الى الحكم المدنى بصورة راديكالية والنمط المثالى فى هذه الحالة هو النموذج المصرى بعد الثورة حيث كان على من يعمل بالحياة السياسية من العسكريين ان يترك زيه العسكرى ومهامه العسكرية ويرتدى الملابس المدنية ويتفرغ للحياة السياسية المدنية .

٢ - الصورة الثانية : قد يكون التحول للحكم المدنى مجرد عمل متواضع كما حدث فى قولتا العليا (بوركينافاسو حاليا) عام ١٩٧٠ حيث سمح النظام العسكرى بالانتخابات العامة لتشكيل مجلس وطنى الى جانب تأليف مجلس وزراء مختلط من المدنيين والعسكريين .

٣ - الصورة الثالثة : قد يضع العسكريون فى السلطة إطارا للحركة يأملون - على حد زعمهم - من خلاله اعادة الحكم المدنى وقد يعنى ذلك من ناحية تنظيم الانتخابات الجديدة من أجل تشكيل البرلمان كما حدث فى غانا قبل الانقلاب العسكرى الثانى سنة ١٩٧٢ ويعنى من ناحية اخرى انشاء نوع من مجالس الشورى والاتفاق على بعض المبادئ الدستورية وهكذا يطرح العسكريون

عدد الانقلابات



رسم بياني يوضح تطور الظاهرة الانقلابية فى أفريقيا .

- مدنية الحكم العسكرى أى التحول التدريجى صوب الصياغة المدنية لنظام الحكم .
- الاطاحة بالنظام العسكرى المسيطر من خلال انقلاب مضاد وتسليم السلطة للمدنيين .
ونستطيع اجمالا ان نميز بين ثلاثة انواع من انسحاب العسكريين وهى

أولا : الانسحاب الاختيارى والذى قد يرجع الى حدوث انقسام داخل صفوف العسكريين بصدد قضية استمرارهم فى السلطة و/أو عدم قدرة النظام العسكرى على تحقيق أى انجاز معقول لمواجهة المشكلات الملحة المتعلقة بعملية التطور السياسى للمجتمعات الأفريقية .
ويلاحظ ان انسحاب العسكريين طوعية من الحياة السياسية هو أمر نادر الحدوث وثمة متغيرات ثلاثة تلعب دورا كبيرا فى تسهيل عملية الانسحاب الاختيارى وهى :
١ - وجود رغبة قوية لدى الزعامة العسكرية تؤكد ضرورة خروج العسكريين من الساحة السياسية والعودة الى ثكناتهم بعد تسليم السلطة للمدنيين .

٢ - وجود جماعة مدنية قوية تذكر العسكريين دوما بوعودهم الخاصة بالانسحاب وتسليم السلطة للمدنيين وقد قامت نقابات العمال وشباب المثقفين بهذا الدور فى داهومى « بنين حاليا » بينما اضطلعت الجامعات والأحزاب واجهزة الخدمة المدنية بمثل هذا الدور فى سيراليون .

٣ - وجود اعتقاد داخل الجيش بأن وحدته وفعاليته ربما يتهددان اذا ما استمر العسكريون فى مزاوله الحكم

عدد الانقلابات	الفترة الزمنية*
١	١٩٥٠ - ١٩٥٥
١	١٩٥٥ - ١٩٦٠
٥	١٩٦٠ - ١٩٦٥
٢٠	١٩٦٥ - ١٩٧٠
٧	١٩٧٠ - ١٩٧٥
٩	١٩٧٥ - ١٩٨٠
٦	١٩٨٠ - ١٩٨٥

* طول الفترة يبدأ من فبراير وينتهي في يناير

ثانيا : طبيعة الدولة الأفريقية :

ثمة جدل فكري واسع حول طبيعة الدولة المستقلة حديثا في افريقيا وعما اذا كانت أكثر أو أقل استقلالية مقارنة بالدول الأوروبية . وحيث ان الدولة تولد في اطار تاريخي محدد فانه ليس بمستغرب اذن ان تتمايز الدول مابعد الاستعمارية بسمات مختلفة عن تلك التكوينات الاجتماعية الأكثر تطورا .

وقد اشار حمزة علوي في دراسته الرائدة عن « الدولة مابعد الاستعمارية في باكستان وبنجلاديش » الى ان المشكلة الاساسية في المجتمعات مابعد الاستعمارية تتمثل في ان الدولة ليست نتاجا لعمل برجوازية محلية صاعدة وانما تم تأسيسها في هذه المجتمعات بواسطة برجوازية استعمارية اجنبية . ووفقا لمنظور « مجتمع مابعد الاستعمار » فان الدولة في هذا المجتمع ليست اداة تسيطر عليها فئة أو طبقة واحدة . وهي تتمتع باستقلال نسبي وتقوم بمهمة الوساطة بين مصالح طبقات ثلاث متصارعة وهي أساسا : طبقة البرجوازية الاستعمارية ، وطبقة البرجوازية المحلية ، وطبقة ملاك الأراضي . ويعمل الجميع في ذات الوقت على الحفاظ على النظام الاجتماعي القائم الذي يضمن مصالحهم جميعا ولاسيما نظام الملكية الخاصة ، وكذلك النمط الرأسمالي كنمط مهيم للنتاج^(٤) .

ومن الملاحظ ان مقولة تأسيس الدولة مابعد الاستعمارية على ايدي البرجوازية الاجنبية قد تم تطويرها حديثا على ايدي عدد من الكتاب الذين قاموا باجراء دراسات على خبرات افريقية محددة (ولنذكر بصفة أساسية جون سول وروجر موري ، والتي تتفق في معظمها مع تحليل فرانز فانون الخاص بعملية تصفية الاستعمار إذ يرى ان : « الطبقة الوسطى الوطنية قد اكتشفت ان رسالتها التاريخية تكمن في كونها وسيطا . فليس بمقدورها ان تفعل شيئا ازاء عملية تحويل المجتمع . وعوضا عن ذلك تكمن رسالتها بصفة عامة في كونها أداة ارتباط بين المجتمع والرأسمالية الطاغية .. والتي تلتحف اليوم بلحاف الاستعمار الجديد »^(٥) .

انفسهم لهذا النمط من التحول كما حدث في نيجيريا خلال الفترة من ١٩٦٦ - ١٩٧٧ .

وبصفة عامة تتطلب عملية مدنية النظام العسكري فترة زمنية معقولة فلكي يصبح الجنرالات رؤساء ، ولكي يعتمد اساس السلطة على التأييد من الجماهير بدلا من الاعتماد على قوة السلاح فان مثل هذا التحول ينبغي ان يحدث بصورة تدريجية حتى تتم مدنية النظام العسكري بصورة سلمية وهناك عدة خطوات تتبعها مثل هذه النظم التي تسعى نحو المدنية من بينها :

١ - العمل على خلق روابط وثيقة بين المدنيين والقادة والعسكريين في اعقاب استيلاء الأخيرين على السلطة وفي هذا الصدد يبرز كبار رجال الجهاز الاداري والرؤساء التقليديون كخليف طبيعي وضروري للعسكريين .

٢ - محاولة خلق تأييد شعبي من خلال انشاء تنظيمات سياسية جماهيرية تحت زعامة العسكريين .

٣ - محاولة استعادة المشروعية القانونية من خلال وضع دساتير جديدة واجراء انتخابات استفتاءات (وان كانت في الغالب ليست ذا طابع تنافسي) .

ويطرح نموذج « موبوتو » في زائير مثالا لمحاولات المدنية والتحول الى الصياغة المدنية في الحكم حيث : - حاول تصوير الدور الذي قام به من اجل اعادة النظام والقانون الى زائير بدور اصحاب الرسائل السماوية فما فتىء في مقارنة رسالته التي تهدف الى تحقيق الوحدة السياسية لبلاده برسالة كل من موسى وعيسى عليهما السلام .

- قام بوضع دستور جديد للبلاد عام « ١٩٦٧ » واجريت الانتخابات البرلمانية عام ١٩٦٨ وبنهاية عام ١٩٧٠ اجريت انتخابات الرئاسة (يلاحظ ان هذا التوقيت تم تحديده بدقة حيث انه يمثل بلوغ موبوتو سن الأربعين وهو الحد الأدنى لعمر رئيس الجمهورية وفقا للدستور الجديد) .

- كان موبوتو يبذل قصارى جهده لكي يتحول من مفهوم البطولة العسكرية الى مفهوم الزعامة الكارزمية . لقد اضحت الدول الافريقية بغض النظر عن توجهها الايديولوجي تسير في تطورها التاريخي خلال فترة مابعد الاستقلال . وفقا لنموذج الدولة الهشة . فمعظمها يعد مطية لهياكل بيروقراطية فاسدة وضعيفة وغير كفء . وهذه الوضعية قد تحدى بالدولة الهشة الى ان تصبح سلطوية وقمعية ، فاللجوء الى القوة ، مع هذا ، يعد انعكاسا حقيقيا لضعف وهشاشة الدولة وليس الى قوتها .

وفي اطار هشاشة الدولة تلك برز نمط الدولة القرصان ، حيث يصبح جهاز الدولة نفسه مؤسسة للفساد ونهب الفائض الاقتصادي لصالح حفنة صغيرة من المنتفعين « زائير مثال واضح » ، أو اضافة الى ذلك يستخدم كأداة للقمع وتحقيق الأغراض السياسية للحاكم « أوغندا في ظل عايدى امين طرح مثالا آخر » .

بيد ان المشاكل الخاصة بالطبقة التي تتولى السلطة في الدول الأفريقية المستقلة حديثا أضحت محور المناقشات والجدل الفكرى على الساحة الأفريقية . اذ يرى بعض الكتاب ان الاستقلال لم يغير قط في الخاصة الطبقة لسلطة الدولة . فالطبقة الحاكمة في دول الاستعمار الجديد هي اقلية من اصحاب الاموال المستقلين تماما كما هو الحال في الدول الامبريالية ذاتها . ويمكن التمييز بين نماذج ثلاثة للتعامل مع قضية طبقة الطبقة الحاكمة في افريقيا وذلك على النحو التالى :

- النموذج الاول ويعكس الاتجاه الفكرى الذى يرى في هؤلاء الذين ورثوا جهاز الدولة بعد الاستعمارية « طبقة وسطى جديدة » تسعى الى تنمية وتحديث بلدانهم اسوة بالدول المتقدمة . ففى ساحل العاج اعلنت النخبة السياسية الحاكمة الجديدة ان تحقيق المملكة السياسية يعنى الشراء المادى وتحسين الاحوال المعيشية لأفراد الشعب وفقا للمعايير الغربية . ومن ثم فقد أكد هو فى بوانيه على ضرورة التعاون الوثيق مع الدول الغربية باعتباره مفتاحا لعملية التنمية^(٩) ومن الجدير بالذكر ان هناك مكونا يساريا لهذا النموذج يرى فى الشريحة الحاكمة الجديدة قوة تهدف الى تحقيق الاشتراكية . ويتمثل ذلك بوضوح بالغ فى معظم المقولات النظرية الخاصة بكثير من مراكز الاشتراكية الأفريقية .

- النموذج الثانى ويرى انصاره ان هناك تكوينا طبقيًا كاملا حول جهاز الدولة فى افريقيا . وتتميز مصالح هذه الطبقة بل وتتصارع مع مصالح جماهير السكان . وقد عبر كلود ميلاسوكس فى بحثه عن « التحليل الطبقي للعملية البيروقراطية فى مالى » بوضوح عن هذا الاتجاه . اذ ركز على أهمية دور البيروقراط وكيف انهم قد أعدوا من جانب المستعمر للقيام بالمهام التى قد يقدر تنفيذها على ايدى الاوروبيين انفسهم . ويوازى هذا التحليل الذى قدمه كلود ميلاسوكس تحليل علوى فى كثير من الأوجه . حيث ان هذه الطبقة البيروقراطية على سبيل المثال تدعم المصالح الامبريالية : « فاذا اخذنا التبعية الاقتصادية للدولة بعين الاعتبار فان البيروقراطية ذاتها تعد جماعة تابعة ، وان كونها اداة للمصالح الغربية يؤثر على نمط تنميتها المنتهج »^(١٠) .

وفى سعى الطبقة البيروقراطية من اجل السيطرة على الاقتصاد والقضاء على المعارضة فانها تحاول ان ترفع شعار « الاشتراكية » الذى يوفر لها الايديولوجية الملائمة لسيطرتها على الاقتصاد . فالاشتراكية تسمح لأفراد هذه الطبقة تولى المهام الادارية للقطاع الاقتصادى الكبير الذى تسيطر عليه الدولة .

ولاشك ان التحليل السابق يتشابه كثيرا مع تحليل عيسى شفقى لنمط اشتراكية الاوجاما فى تنزانيا ، وتحليل فتسن وأوبنهايمر لاستراتيجية التنمية فى غانا النكرومية .

● النموذج الثالث وي طرحه روجر مورى من خلال تجليله

الأهمية المحورية لجهاز الدولة :

هناك عناصر ثلاثة رئيسية تمثل أهمية محورية للدولة فى المجتمعات ما بعد الاستعمارية : العنصر الاول كما يؤكد عليه حمزة علوى يشير الى طبيعة جهاز الدولة الموروث عن العهد الاستعماري ، وكيف ان البرجوازية الاستعمارية هى التى قامت بصياغة هذا الجهاز بما يحقق لها الهيمنة والسيطرة على كافة الطبقات الاجتماعية المحلية . ويتمثل العنصر الثانى فى ان جهاز الدولة يقوم بدور اقتصادى جديد ومستقل نسبيا . وهو يختلف فى حقيقة الأمر عن ذات الدور الذى تقوم به الدولة فى معناها البرجوازية الكلاسيكى . فالدولة فى المجتمعات بعد الاستعمارية تقوم بتوظيف جزء كبير من الفائض الاقتصادى فى مجموعة من الأنشطة الاقتصادية الموجهة بيروقراطيا وذلك بحجة تدعيم وحفز التنمية الاقتصادية . ولاشك ان هذين العنصرين يبرزان بصورة واضحة فى خبرة شرق افريقيا كما يشير الى ذلك جون صول . أما العنصر الثالث والذى يبرزه جون صول فى دراسته عن تنزانيا فانه يتمثل فى الدور الذى يقوم به جهاز الدولة المستقلة فى العمل على تدعيم الوحدة الإقليمية واضفاء الشرعية وتحقيق شروط عملية بناء الدولة القومية^(١١) .

لاشك ان هذه العناصر الثلاثة السابقة تبرز الأهمية المحورية لجهاز الدولة فى المجتمعات ما بعد الاستعمارية ، وكذلك أهمية القاسميين عليه والذين يطلق عليهم حمزة علوى اصطلاح « الاوليجاركية البيروقراطية العسكرية » . وقد تولت هذه الاوليجاركية السلطة بعد رحيل الاستعمار . وهى تحاول القيام بدور شبه مستقل فى بلدانها . وتعد طبيعة ومدى هذا الاستقلال عن المحددات التى تفرضها الطبقات الأخرى (البرجوازية المحلية ، والبرجوازية الاجنبية وملاك الأراضى) امرا اكثر اثارا للجدل . وليس بخاف ان محاولة علوى الاجابة على مثل هذا التساؤل لاتعد حاسمة وواضحة ، اذ يرى ان « الاوليجاركية » تتصرف بالنيابة عن الطبقات الثلاث جميعها وذلك بغية المحافظة على الوضع القائم الذى يضمن مصالحهم جميعا . وطبقا لعلوى فان « التقارب فى مصالح الطبقات المالكة الثلاث المتنافسة تحت رعاية المتربول يسمح للأوليجاركية البيروقراطية العسكرية ان تحكم المصالح والمطالب المتنافسة .. ولاشك ان ذلك الامر يتطلب دورا مستقلا بصورة نسبية ، وان لاتكون الدولة اداة فى ايدى أى من هذه الطبقات الثلاث »^(١٢) .

الدولة وطبيعة الطبقة الحاكمة فى افريقيا

ينتظر بعض الدارسين الى الدولة فى افريقيا على انها دولة فى مرحلة الانتقال . فهى ليست برجوازية ولا تميل الى البرجوازية ، على الرغم من وجود عناصر رأسمالية فى تكوينها . ويرى هؤلاء ان مهمة الدولة تتمثل فى تحقيق التحول الاشتراكي^(١٣) .

« ان اضطرت الطبقة الحكومية ان تختار التنظيم التجميعي نتيجة لضعفها في مواجهة الطبقات الاجتماعية الاخرى ، ونقص الموارد اللازمة للجهاز الحكومي . وقد ادى ذلك الى تهيئة الفرص لأفرادها وللبرجوازية الأفريقية الصغيرة خارج القطاع العام ان يتكالب افرادها على أخذ مكانهم في القطاع الجديد الذي فتح مجاله اخيرا فما قد يؤدي الى اختلاف الوحدة والنظام في داخل طبقة الحكومة وربما سلب منها القوة والموارد اللازمة لاقرار وضعها » (١٢)

وتخلص فرى هولد الى القول بأن طبقة الحكومة هي التي انشأت الدولة في فترة ما بعد الاستعمار . واصبحت هذه الدولة تتمتع بقدر من القوة « نتيجة التوسع في اجهزة القمع التي تسيطر عليها كالجيش والقوات الخاصة والخدمة الوطنية وما شاكل ذلك » والاستقرار « نظرا لقيام هذه الطبقة بتعديل مسار حركة الاستقلال الى جهاز ايدولوجي للدولة قادر على استقطاب المزيد من العملاء » . ولاشك ان هناك اخطارا يتعرض لها هذا الاستقرار تنبع من التناقضات الداخلية في نمط رأسمالية الدولة الخاص بتنزانيا . وتظهر هذه التناقضات في الصعوبة التي تواجه الدولة لتجميع رأس المال الذي تحتاجه طبقة الحكومة لكي تتعاون مع البرجوازية المحلية ولكي تحافظ كذلك على الطبقة المؤيدة لها وتوسع قاعدتها .

واقع الأمر ان تحليل فرى هولد للخبرة التنزانية لا يؤيد مقولتها النظرية الخاصة بالترقية بين الطبقة الحكومية والطبقة الحاكمة أو المسيطرة . بل ان هذا التحليل يثبت انه ليس هناك اختلاف بين مفهوم « طبقة الحكومة » ومفهوم « الطبقة الحاكمة » وان الأمر لا يعدو كونه مجرد اختلاف في الاصطلاح يعبر عن ظاهرة واحدة . اضاف الى ذلك ان مقولة حاكمة البرجوازية الاجنبية « وانها المحرك الفعلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة ما بعد الاستعمارية لاتجدي نفعا في تحليل تكوينات اجتماعية محددة . فعلى سبيل المثال كيف يمكن تفسير طرد الآسيويين من أوغندا ، واصدار التشريعات المنظمة لرأس المال التجارى الذى يمتلكه الآسيويون في كينيا ؟ هل من الممكن تفسير هذه الانماط المختلفة للتأميمات الاقتصادية باعتبارها ميكانزمات امبريالية ؟

أيا كان الأمر فان مقولة سيطرة البرجوازية الاجنبية يتم قبولها كمسلمة في معظم التفسيرات الراديكالية للاقتصاد السياسى الأفريقى . ومن ثم فقد استخدمت بعض الصياغات الفضاضة لتفسير العلاقة بين رأس المال الاجنبى والبرجوازية المحلية . فعلى سبيل المثال يرى كل من لانجدون وجودفرى ان ثمة نوعا من التحالف التكافلى بين البرجوازية الاجنبية والعناصر المحلية ، وان مثل هذا التحالف يضر بمصالح الجماهير . ويتسم هذا التحالف في نظرهما بالاستقرار نظرا للمصالح المتبادلة

لسيطرة الطبقة « السياسية » الجديدة في غانا خلال فترة حكم نكروما (١١) وهذه الطبقة الجديدة تتمثل في كادرات وقادة حزب الميثان الشعبى . ويرى مورى ان هؤلاء قد أتوا من بين صفوف البرجوازية الصغيرة (المدرسون والكتبة واصحاب الحوانيت ... الخ) . ولاشك ان الطبقة غير المستقرة وغير المحددة لهذه الطبقة تساعدنا من وجهة نظر مورى في فهم استقلالها النسبى على الساحة السياسية . فالطبقة « السياسية » لحزب الميثان الشعبى لاتعبر عن ولا تعكس طبقة محددة اقتصاديا . ويخلص مورى الى القول بأن الدولة في مرحلة ما بعد الاستعمار أو « المملكة السياسية » تعد أداة حقيقية للتفاوض والوساطة مع الرأسمالية الخارجية ، فضلا عن كونها أداة محتملة للثورة الاشتراكية ومناهضة الامبريالية . وفي هذا الصدد تصبح مقولة « الاستقلال النسبى » للبرجوازية الصغيرة قضية حيوية يمكن اختبار أهميتها من خلال اسلوب عمل جهاز الدولة . وتجدر الإشارة الى انه نظرا لغياب الخصائص النظامية العامة لهذه الجماعات الحاكمة المحلية فان هناك تبويبا وصفيا لها يختلف من كاتب لآخر مثل البرجوازية المساعدة والبرجوازية المعتمدة والبرجوازية الصغيرة وهكذا دواليك .

وعلى صعيد آخر حاولت فريهولد ان تحدد دور القادة المحليين بصورة أكثر وضوحا من خلال التمييز بين الطبقة الحاكمة أو المسيطرة والطبقة الحكومية . فمألوف الظواهر في النظام الرأسمالى يشهد بأن الطبقة المسيطرة اقتصاديا لاتتولى حكم الدولة بشكل مباشر ، وإنما تتركه فى يد هيكل تنظيمى هرمى يضم العاملين فى الدولة والسياسيين الذين تم استقطابهم وتشكيلهم بحيث يؤدون العمل طبقا لما تقتضيه مصالح الطبقة الحاكمة أو المسيطرة اقتصاديا (١٢) .

وفي رأى فرى هولد ان الطبقة الحاكمة هي التي تسيطر على جو الاعمال والاقتصادات فى الدولة . فهي بمثابة المحرك الفعلى ، ان يفترض من الناحية النظرية ان طبقة « الحكومة » لاتمتلك سوى سلطات رسمية فقط . وعليه فان السلطة الحقيقية والواقعية تكمن فى ايدى طبقة البرجوازية الاجنبية المتواجدة فى المقار الاساسية - وفقا لتعبير فرى هولد - وهي اساسا : البنك الدولى ، ووكالات المساعدة الدولية ، وكثير من الهيئات الاستثمارية الدولية العاملة فى الدول الأفريقية .

وانطلاقا من الخبرة التنزانية ترى فرى هولد ان الطبقة الحكومية التنزانية قد بدأت منذ الاستقلال فى العمل على تحقيق تماسك الدولة وتنظيم الطبقات المعاونة لها .. وقد قامت بكل ذلك فى معرض عملها لأجل بناء الدولة لخدمة المصالح الخاصة بها ، وحتى تسائر مصالح المستثمرين الأجانب . وتقول فرى هولد ان هناك سببين رئيسيين دفعا طبقة الحكومة الى الاتجاه صوب الرأسمالية الدولية :

مواجهة رأس المال الأجنبي . ولزاما كان لابد من حدوث بعض التراكم الرأسمالي المحلي في الوقت الحاضر ، وهذا مايعنى بدوره امكانية حدوث تنمية رأسمالية . ومن جهة أخرى لايوافق كابلانسكى وأتباعه على المقولة السابقة بأن رأس المال المحلي قد بدأ في عملية الاحلال محل رأس المال الاجنبى في أنشطة معينة . بل الأكثر من ذلك فانه يرى ان العلاقة بينهما تتسم بالانسجام وتوافق المصالح . وفي حالات معينة يظهر رأس المال المحلي للاعتماد على رأس المال الأجنبي كى يوفر له أساسا للتراكم الرأسمالى . ويؤكد على ذلك كابلانسكى قائلا :

« انه على الرغم من تمكن الطبقة الرأسمالية المحلية من استقطاع جزء من العوائد الناجمة عن التراكم واسع النطاق في قطاع الصناعة فان ذلك لم يحدث إلا من خلال التحالف بين هذه الطبقة ورأس المال الأجنبي »^(١٥) وعليه فان كابلانسكى يرى بأن ثمة تراكما رأسماليا محليا محدودا يحدث في كينيا ، وان هناك مجالات واسعة للصراع بين الدولة ورأس المال المحلي والأجنبي . ومن ثم فان التنمية الرأسمالية غير محتملة الحدوث في الوقت الحاضر .

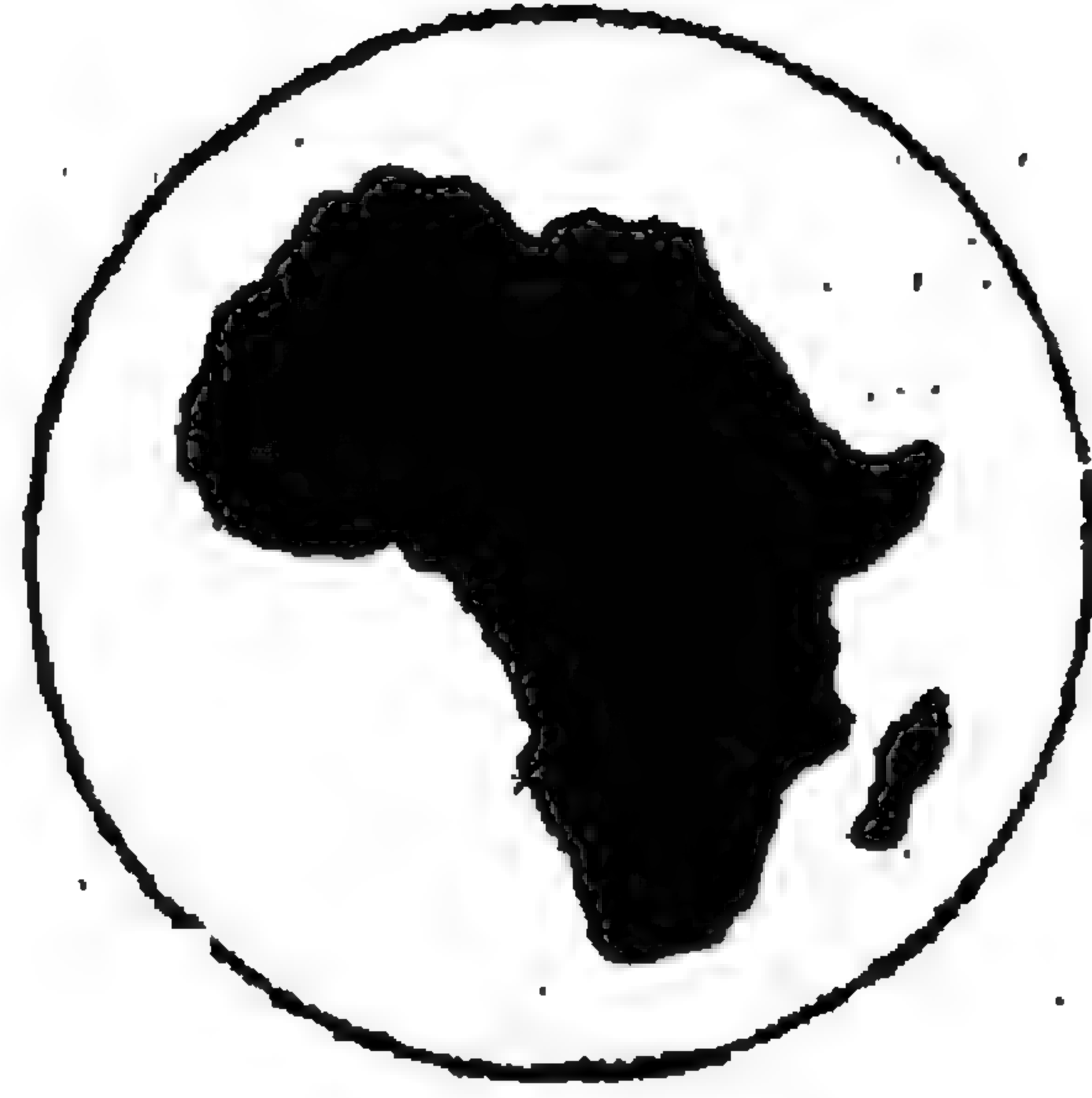
وسوف ننتقل الآن الى تحليل أحد الظواهر الممثلة للصراعات الاجتماعية بين الكتل الحاكمة في أفريقيا والتي اصبحت بمثابة الملمح البارز لسياسات دولة ما بعد الاستعمار ..

بين كل من رأس المال الأجنبي والمحلي^(١٤) وقد أبرز Colin Leys في كتاباته عن « التخلف في كينيا » وجهة نظر مشابهة حيث يرى بأن الطبقة المحلية الضعيفة نسبيا اعتمدت بشكل واضح على رأس المال الأجنبي في عملية التراكم الرأسمالى . بيد انه مع ذلك يرى ان هذا التحالف لا يتمتع بالاستقرار وانه يبدو عاجزا عن تحقيق قوة الدولة في المدى البعيد .

ومن الملاحظ ان الاتجاه الفكرى الذى ينتمى اليه Leys ، والخاص بتحديد شكل العلاقة بين كل من رأس المال الأجنبي ورأس المال المحلي ، يؤكد على اهمية الدور الذى يلعبه جهاز الدولة في تسهيل عملية التراكم المحلي . ففى كينيا ساعدت الدولة رأس المال المحلي على تحطيم الحواجز التى وضعها رأس المال الأجنبي وتبعاً لذلك كانت البرجوازية المحلية قادرة باستمرار على صياغة سياسة الدولة بما يحقق مصالحها الخاصة . وقد اتسمت العلاقة بين رأس المال الاجنبى والمحلى في كينيا بطابع العداء حيث ان الثانى استطاع ان يحل محل الاول في الزراعة والخدمات وحتى في أنشطة التصنيع المختلفة . وقام القطاع الخاص المحلي في هذا الصدد بتوظيف رأس المال المكتسب لديه من خلال انشطته التجارية في تجارة العاج والفحم والبن وذلك بغية تسهيل عملية الاحلال تلك . وتظهر مناطق النزاع الكبرى في وجود نوع من التحالف بين رأس المال المحلي والدولة في

المراجع

- (١) حمدي عبدالرحمن حسن ، العسكريون والحكم في افريقيا، مع التطبيق على نيجيريا ١٩٦٦ - ١٩٧٩ رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ .
- (2) Michael Lofchie (ed.) The State of the Nations: Constraints on Development in Independent Africa . Los Angeles, University of California Press, 1971 . PP. 218-227
- (3) E.F.pachter «contra-coup: civilian control of the military in Guinea, tanzania and Mozambique», the Journal of modern African studies, Vol 20, No.4, 1984, PP. 600-4.
- (4) Hamza Alavi «the state in post colonial Society: Pakistan and Bangladish» in Harry Goulbourne (ed.), Politics and state in the third world, London: Macmillan, 1979, P.4.
- (٥) نقلا عن : Nicola Swainson, «State and Economy in post-colonial Kenga, 1963-1978», Canadian Journal of African Studies, Vol X11, No. 3 1978, P. 358.
- (6) John S.Saul, The state and Revolution in Eastern Africa, London: Heinemann, 1979, P.170.
- (7) Alavi, Op.Cit, P.40-43.
- (٨) عيسى شفقى ، الدولة والتشكيل الاجتماعى الخاضع للسيطرة في افريقيا ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد ٤٥ اكتوبر/ديسمبر ١٩٨١ ص ١٥٦ .
- (9) Michael Lofchie (ed.), Op.Cit P.123.
- (10) Saul, Op.Cit, P.175
- (11) Ib - Id, P.176.
- (12) Surainson, Op.Cit, P. 359.
- (١٣) ورد في عيسى شفقى ، مرجع سابق ، ص ١٦٣ .
- (14) Swainson, Op.Cit. P. 359.
- (15) R.Kaplinsky, capitalist Accumulation in the periphery-the Kenyan case Re.examined, Review of African Political Economy, No. 16, 1980, P.103.



[٣]

المناظرة حول النظام الإقليمي في أفريقيا

نية الأصفهاني

انقسام القارة على مرحلتين. فيما بين الحلفاء المنتصرين. هكذا نجد، على سبيل المثال، أن فرنسا التي كانت تملك عشية الحرب العالمية الأولى ماسمتها بأفريقيا الغربية الفرنسية (وهي إقليم يضم موريتانيا والسنغال وغينيا الفرنسية وساحل العاج وداهومى والسودان الفرنسى والنيجر وفولتا العليا) وبأفريقيا الاستوائية الفرنسية (وتضم الجابون والكونجو الوسط وأوبانجى شارى وتشاد) قد أضافت إلى هذه الممتلكات عند انتهاء الحرب وبتأكيد من عصبة الأمم في ١٩٢٢ حق اقتدابها على جزء من المستعمرات الأفريقية التي فقدتها ألمانيا بهزيمتها وهي شرق توجو وشرق الكاميرون. وعلى أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية في أوروبا عقدت فرنسا مؤتمرا في برازافيل في ١٩٤٤ وأعلنت خلاله عن نيتها في إقامة مؤسسات تمثيلية في ممتلكاتها الأفريقية ولكنها لم توف بما وعدت إلا بقدر ماتوافق ذلك مع مصالحها. ولكن بصفة عامة يلاحظ بأن استغلالها لممتلكاتها الأفريقية كان قائما على أسس إقليمية: مثلا كانت الاستثمارات في أفريقيا الغربية الفرنسية تختص أساسا بالمبادلات التجارية أما في أفريقيا الاستوائية فقد كانت الاستثمارات الفرنسية تركز على استخراج المعادن والأخشاب.

في ضوء هذا كله، يتضح لنا بأن الاستغلال الاستعماري لأفريقيا كان يتم على أسس إقليمية بحتة. ولكن من جهة أخرى كانت هذه الأقاليم تضم مقاطعات يشكل كل منها نواة، سواء كانت هذه ذات طابع قبلي أو عرقي أو ثقافي أو تاريخي. وهذه النواة كانت تحيا في ظل تقسيمات فرضها الاستعمار ورسم لها حدودها وفقا لمصالحه.

يمكن القول إذن بأنه في عهد الاستعمار كان النظام الإقليمي في أفريقيا هو الذى يهيمن على القارة، وكان له أسس اقتصادية ومالية قوية ذات خيوط متينة تضمن خضوع الإقليم لمطالبات العاصمة الاستعمارية أما الكيانات العرقية والقبلية وغيرها التي كانت تتحرك داخل كل إقليم فلم يكن لها دور هام كما لم تكن قادرة على الصمود أمام هيمنة الإطار الإقليمي الذى كان يعمل من خلال إدارة محكمة تقوم بتنسيق الأمور بين هذه الكيانات. هكذا إذن كان يوجد نظام إقليمي فرضه الاستعمار على القارة ووضع له شبكة من الخطوط المتينة تربط بين هذه التجمعات الإقليمية وبين الدولة الأوروبية المستعمرة.

وعند إعلان استقلال الدول الأفريقية انهارت هذه النظم شكليا ولكن نظرا لمتانة وقوة تأسيس هذه الشبكة من الخطوط كان من العسير أن ترفع عن الدول الأفريقية بمجرد إعلان استقلالها.

يرجع بعض الكتاب أن أول تكتل إقليمي أفريقي يرجع إلى ثلاثة عقود مضت وبالتحديد إلى ٢٣ نوفمبر ١٩٥٨ عندما قررت دولتان أفريقيتان - هما غانا التي كانت قد حصلت على استقلالها منذ عام وغينيا التي رفضت أن تنضم إلى منظمة «الجماعة الفرنسية» - إقامة اتحاد بينهما كنواة لاتحاد عام شامل لدول غرب أفريقيا يستهدف تنسيق سياستهما في الشؤون الخارجية والاقتصادية. كان ذلك أول اتحاد قام بين دولتين أفريقيتين مستقلتين في غرب أفريقيا بل وفي القارة بأكملها.

ولكن من الأرجح القول بأن الاتجاه إلى الإقليمية يغرس جذوره في أعماق المرحلة الاستعمارية التي مرت بالقارة الأفريقية. فيكفي في هذا الصدد أن نشير إلى مؤتمر برلين الشهير في عام ١٨٨٠ الذى سجل اقتسام أفريقيا فيما بين الدول الاستعمارية الكبرى وقد مقدمتها فرنسا وإنجلترا والذى بحكم بنوده قد جزأ القارة إلى عدة أقاليم وفقا لخطوط لا تمت بصلة للانقسامات العرقية أو الثقافية أو القبلية التي تموج بالقارة بل وبت أساسا وفقا لما آلت إليه عمليات السلب والنهب الاستعماري. وقد انعكست الحريان العالميتان اللتان خاضتهما أوروبا في القرن العشرين على أفريقيا مما شكل إعادة

مستوى القارة من أجل اقرار قيام منظمة الوحدة الافريقية ووضع ميثاق لها ، كان من اهم الموضوعات التي لم يستطع المؤتمر المنعقد البت فيها ، موضوع كيفية التوفيق بين نظام قارى ممثل فى منظمة الوحدة الافريقية ونظم اقليمية دون ان يؤدى ذلك الى ازدواج فى الانشطة بل الى تشتيت القارة . فقد قام جدل بين مناصرى فكرة القارية المنفردة مع رفضه أى نظام اقليمى وبين مؤيدى مبدأ الاقليمية . وكان من اشد المدافعين عن هذا المبدأ الاخير الرئيس ليوبولد سنجور الذى قال حينذاك : « دعونا اخيرا نقول ان الاختلافات الجنسية واللغوية والثقافية لن تزول ... يجب علينا ان نعترف بهذه الاختلافات التى يكمل بعضها بعضا بل يجب علينا ان نعمل على تنظيمها فى شكل اتحادات اقليمية » ... كذلك نادى الرئيس التونسى الحبيب بورقيبة بمبدأ الاقليمية صراحة عندما اقر بأن « الاتفاقات الاقليمية سوف تؤدى دورا هاما فى تطوير افريقيا » . وكان من الطبيعى فى ذلك الوقت ان تجد فكرة الاقليمية صدى واسعا فى صفوف الدول الافريقية وخاصة ان عدد الدول الاعضاء فى منظمة الاتحاد الافريقى الملجاشى أو « مجموعة برازافيل » كان يفوق عدد الدول الاعضاء فى « مجموعة الدار البيضاء » لهذا ، عندما انعقد فى اغسطس ١٩٦٣ مجلس وزراء الدول الافريقية فى دورته الاولى فى داكار ، اعلن عن اعترافه بمبدأ الاقليمية مؤكدا بأن هذا المبدأ يتمشى مع « القارية الافريقية » ويكملها ومن العوامل التى ستساعد على تطويرها .

ولكن فى الوقت نفسه حرص المجلس المنعقد على وضع قواعد وضوابط هامة تضع المنظمات الاقليمية تحت مظلة منظمة الوحدة الافريقية . فكان على هذه المنظمات ان تعلن عن التزامها بمبادئ واهداف ميثاق المنظمة القارية كما ان على منظمة الوحدة الافريقية تقع مهمة الدفع الى توثيق العلاقات بين مختلف المنظمات الاقليمية والمنظمة القارية .

وعلى هذا الاساس ، شهدت الستينات والسبعينات قيام العديد من المنظمات الاقليمية الافريقية فى شتى المجالات وخاصة الاقتصادية منها ومثال ذلك المنظمات الاقليمية التى تختص بالاستغلال المشترك للأنهار الافريقية . ولندكر بعض هذه المنظمات : « منظمة من أجل استغلال نهر السنغال » (١٩٧٢) وتضم غينيا ومالى وموريتانيا والسنغال و « لجنة التنسيق واستغلال حوض نهر تشاد » (١٩٦٤) وتضم كل من الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا و « لجنة من أجل استغلال بحيرات تنجانيكا وحوض كينى » (١٩٧٥) وتضم بوروندى ورواندا وتنزانيا وزائير وزامبيا . و « اللجنة من أجل استغلال نهر النيجر » (١٩٦٨) وتضم بنين والكاميرون وتشاد وغينيا وساحل العاج ومالى والنيجر ونيجيريا وفولتا العليا وغيرها ..

الاقليمية الافريقية بعد الاستقلال :

عندما هلت الخمسينات ، لم تكن افريقيا تضم سوى ثلاث دول مستقلة هى : مصر واثيوبيا وليبيريا . ثم بدأت رياح التحرير تهب على القارة فكان ان حصلت ليبيا على استقلالها فى ١٩٥٣ وتلاها السودان فى ١٩٥٦ ثم المغرب وتونس . وفى ١٩٥٧ استقلت غانا ثم غينيا فى اكتوبر ١٩٥٨ .

وقد لازم هذه الرياح التحررية اتجاهات قوية من أجل الاتجاه للوحدة على مستوى القارة . ولكى يتحقق هذا المطلب كان لابد من كسر الخطوط الاقليمية التى رسمها الاستعمار للقارة واقامة جسور جديدة لتخطى الحواجز التى فرضها التقسيم الاستعمارى . هكذا نجد غانا الناطقة بالانجليزية بعد ان استقلت عن بريطانيا ثم غينيا الناطقة بالفرنسية بعد ان تحررت من فرنسا تقرر ان اقامة اتحاد فيما بينهما ليس فى شكل تكتل بين دولتين افريقيتين فحسب بل كخطوة مرحلية أولى فى طريق توحيد القارة بأكملها .

ثم فى يناير ١٩٦١ صدر ميثاق عن منظمة ماسمى « مجموعة دول الدار البيضاء » ليؤكد اهم الاهداف التى ستلتزم القارة بتحقيقها : عدم الانحياز ازاء عالم منقسم الى معسكرين وتسوده الحرب الباردة بين الشرق والغرب وتصفية الاستعمار والتصدى للاستعمار الجديد . ومن اهم ملامح هذه المجموعة انها قد تخطت الحاجز الصحراوى الذى يفصل بين افريقيا العربية وماسمى بأفريقيا ماتحت الصحراء اذ ضمت دولا من كلا الجانبين وعلى قدم المساواة .

ومن منطلق مبدأ توحيد القارة ، جرى تنافس بين مجموعة الدار البيضاء هذه ومجموعة افريقية اخرى عرفت باسم « منظمة الاتحاد الافريقى الملجاشى » أو « مجموعة برازافيل » وهى تضم معظم الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية . وكان ميثاق هذه المجموعة الاخيرة يسمح للدول الاعضاء فيها بالتحالف مع دولة أو مجموعة من الدول غير الافريقية . كانت هذه المنظمة تعكس صورة مدى النفوذ الفرنسى الذى بقى فى هذه الدول الافريقية والذى هيا لها شبكة من العلاقات الثنائية المميزة تشكل فى جوهرها نوعا من الاستعمار الجديد . فى ضوء هذا التنافس الذى جرى بين المجموعتين يمكن ان نستخلص الآتى : ان الاستقلال السياسى الذى حصلت عليه العديد من الدول الافريقية الواحدة تلو الأخرى فى مطلع الستينات قد جاء على ارضية صلبة من التكتلات الاقليمية كان معظمها يعكس الماضى الاستعمارى بينما يجسد البعض الآخر التطلعات الثورية التى اعلنها زعماء ومفكرون افريقيون مثل كوامى نكروما واحمد سيكوتورى وجمال عبدالناصر استهدفت اساسا توحيد القارة بعد استكمال تحريرها .

وفى اديس أبابا فى مايو ١٩٦٣ حيث عقد اجتماع على

هكذا فان القرار بادراج مبدأ الاقليمية ضمن العوامل الايجابية التي ستساعد على الوصول الى وحدة القارة الافريقية كان بمثابة اعطاء النور الأخضر لظهور العديد من المنظمات الاقليمية التي كان الاستعمار قد وضعها في الماضي لكي تحقق اطماعه .. لهذا نجد ان معظم التجمعات الاقليمية التي قامت في ظل منظمة الوحدة الافريقية ما هي سوى كيانات قديمة كانت تحيا في ظل النظام الاستعماري . كل ما حدث من تغيير كان في تسميتها وفي اعلانها عن التزامها بمبادئ الوحدة الافريقية .

وهناك ايضا عامل آخر ضاعف من قوة جذب الدول الافريقية نحو الاقليمية ، وهو وضع فرنسا عند صياغة معاهدة روما الخاصة بتأسيس السوق الأوروبية المشتركة « يناير ١٩٥٨ » . فقد كانت معظم المستعمرات الافريقية التابعة لفرنسا لم تكن قد نالت استقلالها بعد كما ان فرنسا كانت تعمل جاهدة منذ نهاية الاربعينات على منح هذه المستعمرات استقلالا اسميا مقابل ان تدرج هذه الاخيرة داخل اطار « الجماعة الفرنسية » وقد حرصت فرنسا على تسجيل هذا الوضع في معاهدة روما . فقد نص الجزء الرابع منها « بأن الدول الأعضاء توافق على ان تشارك داخل الجماعة دول غير اوروبية واقاليم لها علاقات خاصة مع كل من بلجيكا وفرنسا وايطاليا وهولندا وذلك من اجل تنشيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول والاقاليم ومن اجل اقامة علاقات اقتصادية وثيقة بينها وبين الجماعة ككل » .

وعلى هذا الاساس نصت المعاهدة المذكورة على ان الدول الاعضاء في الجماعة الأوروبية ستعامل هذه الدول في مبادلاتها التجارية معها بنفس الشروط والمزايا التي تتمتع بها دول السوق الأوروبية كما ان الدول الأوروبية الاعضاء في السوق ستساهم في مد هذه الدول والاقاليم بالاستثمارات اللازمة لتحقيق تنميتها تدريجيا .

اذن فان تقبل منظمة الوحدة الافريقية لمبدأ الاقليمية كخطوة تمهيدية نحو القارية كان أحد العوامل المؤثرة التي أدت الى تنشيط الحركة الاقليمية في افريقيا . أما العامل الآخر الذي دعم هذا الاتجاه فهو ما أبدته الدول الصناعية الأوروبية من استعداد لتقديم المعونة والمال التي تحتاجهما الدول التي كانت تستعمرها لكي تبقى هذه الاخيرة في ركبها .

لهذه الاسباب اتسمت معظم المنظمات الاقليمية في افريقيا بالانفتاح الشديد على الخارج وبالتعطش الشديد الى المعونة والمال اللذين يأتیان من خارج القارة فان الحصول على الاستقلال السياسي لم يعالج ضعف البنيان الهيكلي لهذه الدول التي كانت تفتقد بشدة المال

والتكنولوجيا التي يمكن ان تركز عليهما للنهوض باقتصادياتها الوطنية .. وعلى هذا يمكن القول بأن الاغلبية العظمى من النظم الاقليمية التي ظهرت في افريقيا في الستينات والسبعينات كانت تتطلع الى خارج القارة اكثر مما كانت تعمل على تحقيق تقدم في طريق الوحدة على المستوى القاري والذي ترمز اليه منظمة الوحدة الافريقية .. وعلى هذا النحو فان التعاون الافريقي على المستوى الاقليمي كان تعاونا اكثر حرصا على الابقاء على ما حصل عليه من علاقات « مميزة » بالخارج من كونه تعاون من اجل دعم العلاقات بين الدول الافريقية . وكان من الطبيعي ان تؤدي هذه الاتجاهات الى الفشل الذريع الذي منيت به افريقيا في ان يحقق التعاون الاقليمي التنمية المنشودة .. فقد شهدت الستينات والسبعينات تدهورا مستمرا في الاوضاع الاقتصادية لدول العالم الثالث عامة ولكن ما أصاب الدول الافريقية كان الأكثر تدهورا . فقد عانت القارة اكثر من غيرها من تدهور اسعار المواد الأولية وارتفاع اسعار المنتجات المصنعة ثم جاءت الازمة البترولية لتزيد الاحوال سوءا .

النظام الاقليمي الافريقي في نهاية السبعينات :
كشفت هذه الظروف الصعبة مدى الضعف الذي أصاب الدول الافريقية بكامل منظماتها من اقليمية وقارية ، وعجزها عن مواجهة تدهور اوضاعها الاقتصادية .. فقد اصابها ما يمكن ان نسميه « نهم اقتراضى » من كافة الابواب لسد احتياجاتها العادية غير عابئة بما قد يشكله خدمة الديون من عبء على اقتصاديات الدول الافريقية . اما المشروعات التي كان من المفروض ان تدفع بعجلة الاقتصاد الى الامام وتحقق التنمية فقد اصابها نوع من التجمد ان أصبحت اولى الاولويات في الدول الافريقية البحث عن

كيفية تسير امورها اليومية .

والملاحظ ان نهاية السبعينات قد شهدت اكثر من حدث يسجل نهاية مرحلة في تطور النظم الاقليمية في افريقيا وبداية مرحلة جديدة :

١ - في ١٩٧٧ انهارت منظمة « جماعة شرق افريقيا » (وتضم كينيا واوغندا وتنزانيا) وذلك بعد مضي عشر سنوات على تأسيسها . وكان العديد من الافارقة ينظرون الى هذا التجمع الاقليمي على انه نموذج مشرف للتعاون القنى والمالى وكمحاوله افريقية للتخطيط على المستوى الاقليمي وهو ما كان يفتقده العديد من الدول الافريقية . كانت ايضا وبشهادة

الافريقي الذي قام على اثر حرب اكتوبر ١٩٧٣ والازمة البترولية . لن ندخل هنا في تفاصيل هذا التعاون بين العرب والافارقة (والذي يشكل وحده مناظرة اخرى في هذا الملف) يكفي ان نلخص اثره على التعاون الاقليمي الافريقي في الآتي : انه قد اقام تعاونا اقليميا بين افريقيا والمنطقة العربية أى انه تعاون قام بين دول نامية . ونستنتج من هذا التطور بأن التعاون الاقليمي الافريقي قد اتسعت دائرة نشاطه في السبعينات ليتعدى الاقليم بل والقارة ايضا متخطيا كافة الحواجز . وان هذا التطور ناتج عن ادراك يزداد قوة كلما مر الوقت بأن مصير الدول الغنية مرتبط بمصير الدول الفقيرة . وهنا برزت ضرورة تأمين شيء من الاستقرار في الموارد التي تحصل عليها الدول الفقيرة من صادراتها .

ولهذا السبب انشأت معاهدة لومي صندوق Stabex الذي يمنح معظم الصادرات الزراعية للدول النامية الموقعة على المعاهدة اعفاء جمركيا على كافة اسواق الجماعة الاقتصادية الاوروبية ولهذا السبب ايضا هبت الدول العربية عندما لجأت الى السلاح البترولي في حرب اكتوبر لتخفيف عبء العجز التجاري الذي يقع على كاهل الدول الافريقية نتيجة لارتفاع سعر البترول .

النظام الاقليمي الافريقي في الثمانينات :

اتبع النظام الاقليمي الافريقي في الثمانينات الخط الجديد الذي وضع في النصف الثاني من العقد السابق وهو الانفتاح الشديد على الخارج والتوسع فيه . واصبحت الواقعية الاقتصادية هي التي تسود بينما تراجعت الخلافات الايديولوجية .

من منطلق هذه الواقعية الاقتصادية التي فرضتها التجارب المريرة التي عرفتتها افريقيا ، مضت الدول الافريقية في طريق الاقليمية وهي تدرك بأن الحلول لمشاكلها لن تأتي إلا بيدها وان كانت تفتقد الوسائل التي ستتيح لها ذلك ..

على سبيل المثال في ابريل ١٩٨٠ انعقد مؤتمر قمة اقتصادي في لوساكا « زامبيا » اسفر عن بيان يتضمن استراتيجية اقليمية تحت عنوان « الجنوب الافريقي نحو التحرير الاقتصادي » وكذا برنامج عمل يشمل تكاليفات من اجل اجراء دراسات معينة ومهام لحكومات الدول الاعضاء وهي : انجولا ، بتسوانا ، موزمبيق ، قنانيا ، زامبيا ، ليسوتو ، مالاوي ، سوازيلاند ، زيمبابوي . في كافة المجالات الاقتصادية على الصعيد الاقليمي . هكذا كلفت انجولا بالتخطيط الاقليمي للكافة وبتسوانا بوضع خطط للسيطرة على بعض الامراض المستوطنة وكذا

العديد من الفنيين الاوروبيين تركز من سلطات فوق - قومية مايقوق مثل هذه السلطات داخل الجماعة الاوروبية نفسها .

وقد لعبت عوامل خارجية دورا هاما في سقوط هذه المنظمة ومن هذه الانقلابات العديدة التي طرأت على مدى السبعينات في افريقيا الجنوبية وايضا في افريقيا الشرقية مما استوجب إعادة النظر ومراجعة حصيلة المزايا المخفية وخاصة ان كلا من الدول الثلاث قد شرع في مرحلة إعادة صياغة تحالفاته على الصعيد الاقليمي وبذلك لاح في الأفق بوادر التفكك . ومن جهة اخرى كانت المؤسسات الكبرى ذات الطابع الاقليمي - وهي تختص بالنقل بالسكك الحديدية وخطوط الطيران والاتصالات اللاسلكية والموانئ - والتي كانت الواجهة البراقة للتعاون الفني الاقليمي تحيا بفضل « ادارة مستقلة بذاتها » نوعا ما . ولكن فيما بين ١٩٧٥ و ١٩٧٦ واجهت هذه المؤسسات الكبرى صعوبات من حيث ادارتها وكانت النتيجة الطبيعية ان طرح التساؤل التالي : هل من الافضل ادخال نوع من « اللامركزية » في هذه الاجهزة ذات الخدمات المشتركة وكان هذا يعنى ادخال بنيات قانونية وفنية ذات طابع قومي هذا في حين ان هذه المؤسسات الكبرى كانت تتمتع بوضع خاص على اساس انها ستشكل « الخلية الأم » للسوق المشتركة الافريقية في المستقبل .

وقد جاء انهيار هذا التجمع الاقليمي ليسجل فشل ماكان يعد في افريقيا قمة من حيث التعاون الاقليمي .

٢ - اما الحدث الثاني فهو التوقيع في ابريل ١٩٧٦ ماسمى « بأول معاهدة لومي » بهدف تنشيط اطار جديد للتعاون بين دول السوق المشتركة من جهة و ٥٣ دولة نامية تنتمى الى افريقيا (٤٠ دولة) والكاريبي والمحيط الهادئ (ACP) من جهة اخرى .

ان معاهدة لومي الاولى - التي تمتد على ٥ سنوات (١٩٧٦ - ١٩٨٠) قد احدثت تحولا هاما في مجال التعاون الاقليمي الافريقي فقد اتسعت بذلك دائرة الانفتاح على الخارج

واندرجت الخطوط الاستعمارية التي كانت تربط الدول الافريقية بالدول التي كانت تستعمرها داخل مخطط اوسع كان يدخل علاقة جديدة تتناسب مع تشابك المشاكل على الصعيد العالمي وترسم خطا جديدا يفصل بين الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم النامي والذي تقف في مؤخرته افريقيا .

٣ - واخيرا ان الحدث الثالث الذي اثر على التعاون الاقليمي الافريقي كان دون شك التعاون العربي

برنامج بحوث عن انتاج المحاصيل وكانت موزمبيق بإنشاء لجنة اقليمية للنقل وسوازيلاند بتنمية وتدريب القوى البشرية وتنزانيا بتنسيق التنمية الصناعية وزامبيا باجراء دراسات من اجل انشاء صندوق لتنمية الجنوب الافريقى وزيمبابوى بالامن الغذائى الاقليمى وغيرها من الانشطة . يعرف هذا التجمع باسم « مؤتمر التنسيق للتنمية للجنوب الافريقى » .

والملاحظ ايضا بأن المانح الرئيسى لتنفيذ هذه المشاريع هو بنك التنمية الافريقى « ٣٨٠ مليون دولار » ويليه الجماعة الاقتصادية الاوروبية « ١٠٠ مليون دولار » ثم ايطاليا « ٥٠ مليون دولار » والولايات المتحدة « ٢٥ مليون دولار » .

هذا النموذج للتعاون الاقليمى الافريقى يعكس ماوصل اليه مفهوم الاقليمية فى افريقيا الثمانينات وهى اقليمية تتسم بالانفتاح على الخارج ، ولكنها فى الوقت نفسه تتوق الى جمع شمل افريقيا كما وصفها بذلك احد ابناءها ، وتحاول جاهدة الخروج من دائرة التخلف والاستجداء لدى العالم الغذى . فقد بدأت تدرك بأن العون الذى كانت تطالب به كحق مقابل استثمارها فى الماضى ، لن يضمن لها الرخاء . ذلك لأن الغنى لايجب ان يفقد فقراءه . وفى مثل هذا الاطار ان النظام الاقليمى يمكن ان يقوم بدور فعال فى بناء مستقبل للقارة اكثر ازدهارا من ماعرفته فى الماضى من حروب وصراعات حول الحدود وانقلابات عسكرية وغيرها من الآفات الافريقية .



"P.A.C" وقوى الكنيسة ، والحركة الديمقراطية المتحدة وبعض الزعامات التقليدية المشاركة في النظام العنصرى .

أولا : البيئة الدولية والاقليمية والداخلية المؤثرة على افكار حركة التحرر الوطنى بجنوب أفريقيا .

حينما نتصدى لدراسة وجهات النظر المختلفة حول كيفية التصدى لنظام جنوب افريقيا العنصرى ومقاومته يجب أولا ان نؤكد على حقيقة هامة وهى أن المناقشات والافكار الخاصة بأسلوب التصدى للنظام العنصرى والتي تتبناها فصائل حركة التحرر الوطنى فى جنوب افريقيا هى افكار ووجهات نظر متغيرة بحسب التوجه الايديولوجى والمصالح الطبقية التى تدافع عنها كل فصيلة من هذه الفصائل . فضلا عن الاوضاع الدولية والاقليمية والداخلية السائدة فى الفترات الزمنية التى تدور فيها هذه المناقشات أو تطرح فيها الافكار ومن هنا فإننا نلاحظ أن هناك عادة تغييرا فى الافكار التى تتبناها الفصيلة الواحدة على مدى فترات زمنية متباعدة . ومن هنا فإننا حين نتناول الآن الافكار التى تدور حاليا داخل حركة التحرر الوطنى فى جنوب افريقيا فإننا يجب ان نضع فى إعتبارنا التطورات الدولية والاقليمية والداخلية التى طرأت على هذه الساحات منذ بداية الثمانينات وحتى الآن .

١ - فعلى المستوى الدولى : هناك عدة متغيرات طرأت على الساحة الدولية لعل أهمها فيما يخص حركة التحرر الوطنى الافريقية ما طرأ على سياسة الإتحاد السوفيتى الافريقية منذ وصول الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف إلى الزعامة ، فالإتحاد السوفيتى بعد إنسحابه من أفغانستان والتخفيف من حدة التوتر مع الصين وتبنيه لسياسات تؤيد السلام فى منطقة الشرق الأوسط أصبح يريد الانسحاب من النزاعات الاقليمية العنيفة من افريقيا . فالزعيم جورباتشوف ومستشاروه أدركوا ان معظم هذه النزاعات لايمكن كسبها بالوسائل العسكرية كما أدركوا ايضا ان حلفاء الإتحاد السوفيتى الافارقة قد كلفوه أموالا طائلة دون إحراز أية مكاسب إستراتيجية واضحة . ومن هنا فإن جورباتشوف أصبح ينتهج سياسة افريقية يريد ان يبرهن بها للولايات المتحدة الامريكية على انه لم تعد هناك أطماع سوفيتية توسعية فى افريقيا مثلما كان يحدث فى عهد بريجنيف . كما أنه يريد ان يصبح طرفا فاعلا فى مبادرات صنع السلام الجديدة فى جنوب القاره مشاركا الولايات المتحدة فى ذلك . ولعل مايؤكد ماذكرناه هو أن وفودا من الإتحاد السوفيتى وجنوب افريقيا - حسبما ذكرت مجلة دير شبيجل الالمانية الغربية فى ٢٧ مارس الماضى - قد أجروا مناقشات فى اجتماع مغلق فى أحد فنادق لندن حول الوضع داخل جنوب افريقيا ، ومستقبل العلاقات الثنائية . وأعلن يورى يوكالوف رئيس قسم الشؤون



[٤]

المنظرة حول مناهج تصفية النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا

خالد زكريا السرجانى

تهدف هذه الدراسة الى إلقاء الضوء على وجهات النظر المختلفة التى تتبناها فصائل حركة التحرر الوطنى فى جنوب افريقيا والخاصة بإستراتيجيات وأساليب مواجهة نظام جنوب افريقيا الإستيطانى العنصرى لإجباره على إنهاء سياسات الفصل العنصرى فى جنوب افريقيا . ولما كان هذا الأمر يخضع لعدد من الإعتبارات الدولية والاقليمية فضلا عن التطورات الداخلية فإننا قبل أن نتناول الافكار الخاصة بهذه الفصائل فإننا سنتناول أولا البيئة التى يتم فيها طرح هذه الافكار والتصورات ونقصد بالبيئة هنا التطورات الدولية والاقليمية والداخلية التى من شأنها ان تؤثر بالسلب أو الايجاب على حركة التحرر الوطنى الافريقية . وبالتالي على الافكار التى تطرحها فصائل هذه الحركة . وبذلك فإننا سوف نقسم الدراسة تقسيما ثلاثيا يتناول القسم الأول البيئة الدولية والاقليمية والداخلية وتأثير هذه البيئة على حركة التحرر الوطنى والثانى يتناول افكار حركة المؤتمر الوطنى الافريقى بإعتبارها الفصيل الاساسى فى حركة التحرر الوطنى فى جنوب افريقيا وبإعتبار أن هناك إتجاهات تتصارع - سلميا بالطبع - داخل هذا التنظيم من تثبيت أو تغيير برنامج العمل الذى يتبناه المؤتمر لمواجهة النظام العنصرى . ويتناول القسم الثالث بعض افكار فصائل حركة التحرر الوطنى الأخرى مثل مؤتمر البان افريكانزم

الأفريقية بوزارة الخارجية السوفيتية وأحد المشاركين في المناقشات التي جرت على هامش ندوة نظمها وزارة الخارجية البريطانية أن موسكو تريد حلا سياسيا للمشكلة .

ومن هنا فإنه من المتوقع أن يقوم الاتحاد السوفيتي بالضغط على حلفائه الأفارقة خاصة المؤتمر الوطني الأفريقي لجثهم على التفاوض مع حكومة جنوب أفريقيا العنصرية والتخلي عن العنف مثلما قامت من قبل بالضغط على حلفائها في أنجولا من أجل إنهاء الحرب الأهلية ضد قوات منظمة يونيتا المتمردة وعلى كوبا لسحب قواتها من أنجولا . كما أنه مما لا شك فيه أن تبني الاتحاد السوفيتي لسياسة تعتمد على المفاوضات أكثر من إعمالها على النزاع المسلح سيكون له تأثيره على استراتيجيات فصائل حركة التحرر الوطني الأفريقية في جنوب أفريقيا خاصة حركة المؤتمر الوطني الأفريقي ANC التي يشكل الاتحاد السوفيتي المدعم الأساسي لها منذ أن ظهرت على الساحة السياسية كقوة فعالة .

٢ - أما على الصعيد الإقليمي : فقد حدثت تطورات هامة من شأنها أن تغير من خطط وأساليب وتوجهات فصائل حركة التحرر الوطني داخل جنوب أفريقيا وأهم هذه التطورات هي المعاهدات التي عقدتها حكومة جنوب أفريقيا العنصرية مع عدد من حكومات دول المواجهة الأفريقية والتي تتضمن أن تكف الحكومة العنصرية يدها عن دعم أية حركات معارضة لهذه الحكومات في مقابل أن ترفع هذه الحكومات يدها عن مساعدة حركة المؤتمر الوطني الأفريقي التي تشكل حركة المعارضة الرئيسية للنظام العنصري ولعل معاهدة أنكوماني الموقعة مع حكومة موزمبيق هي أبرز مثال على هذه المعاهدات . والتطور الثاني هو توصل كل من جنوب أفريقيا وأنجولا وكوبا والولايات المتحدة لاتفاقية في ديسمبر الماضي تقضى بإتمام عمليات إستقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ وما تضمنته هذه الاتفاقية من قيام حكومة أنجولا بإغلاق المكاتب والمعسكرات التابعة لحركة المؤتمر الوطني الأفريقي داخل أنجولا ثم ماتبع هذه الاتفاقية من توقيع معاهدة لإنهاء الحرب الأهلية الانجولية بين حكومة أنجولا ومتمردي يونيتا . وبدء المفاوضات بين حكومة النيرليمو في موزمبيق وحركة رينامو المعارضة التي تدعمها حكومة جنوب أفريقيا بما يشكل إتجاها لحل الصراعات الإقليمية في المنطقة بالطرق السلمية .

والتطور الأبرز على ساحة الجنوب الأفريقي هو اللقاء الذي عقد بين الرئيس الزامبي كينيث كاوندرا ورئيس جنوب أفريقيا بالنيابة - آنذاك - فردريك دي كليرك . وترجع أهمية هذا اللقاء إلى أن الرئيس كاوندرا كان من أبرز المتشددين حيال التعامل مع النظام العنصري مما يشير إلى أنه دليل على أن دول المواجهة الأفريقية بدأت

تتنازل عن مواقفها المتشددة إزاء هذا التعامل يؤكد ذلك أن فكرة عقد هذا الاجتماع كانت متداولة منذ العام الماضي لكنها وجهت بإعتراضات شديدة من زعماء دول المواجهة خاصة رئيس زيمبابوي روبرت موجابي لكنها لم تواجه بمثل هذه المعارضة هذا العام .

ومما لا شك فيه أن هذه التطورات من شأنها أن تضيق الخناق على حركة التحرر الوطني الأفريقية كما إنها تضيق أيضا من دائرة الخيارات المتاحة أمامها خاصة فيما يتعلق بخيار التصعيد العسكري

٣ - وعلى الساحة الداخلية : فقد طرأت عدة تطورات هامة على صعيد القوى الاستعمارية البيضاء . فالحزب الوطني الذي يتولى الحكم منذ مايزيد عن ٤٠ عاما يعاني حاليا من انقسامات داخلية حادة برزت على السطح إزاء الاختلاف حول التعامل مع تطورين أساسيين الأول هو ما تردد حول نية كل من وزير التعليم آنذاك ووزير الخارجية بيك بوترا الذهاب إلى زامبيا والاجتماع مع الرئيس الزامبي كينيث كاوندرا وهو ما أثار اعتراض بيتر بوترا رئيس الدولة والحزب آنذاك وأدى إلى استقالته اعتراضا على هذا التصرف من ورائته بسبب زعمه أن الرئيس كينيث كاوندرا هو الداعم الرئيسي للمؤتمر الوطني الأفريقي الذي يتخذ من لوزاكا « عاصمة زامبيا » مقرا لقيادته . والثاني هو دعوة بوترا الزعيم الأفريقي نيلسون مانديلا لتناول الشاي معه في مقر إقامته مما أدى إلى إثارة اعتراضات داخل الحزب وخارجه تركزت حول أن هذا الاجتماع هو بمثابة إقرار من بوترا بالمؤتمر الوطني الأفريقي الذي تحظر القوانين العنصرية وجوده ونشاطه وهو ما أظهر على السطح ما يعانيه هذا الحزب من انقسامات واختلافات .

يضاف إلى ذلك ما يعانيه الحزب نفسه من فقدان شعبيته بين السكان البيض لصالح الأحزاب العنصرية البيضاء الأخرى التي على يمينه وفي مقدمتها حزب المحافظين وحزب هيرسنج الوطني وهما الحزبان اللذان أحرزا نجاحا ملحوظا في الانتخابات الفردية وانتخابات المجالس البلدية التي جرت العام الماضي والانتخابات البرلمانية التي جرت في سبتمبر الماضي .

والتحدى الثالث الذي يواجه هذا الحزب هو أن زعماء الجماعات الثلاث ذات العقلية المتحررة قد إتفقوا خلال مؤتمر خاص عقد في أبريل الماضي على ادماج أحزابهم الثلاثة وهي الحزب الفيدرالي ، والحركة الوطنية الديمقراطية ، والحزب المستقبل في حزب واحد وتشكيل مجموعة برلمانية تدعو إلى تشكيل برلمان فيدرالي واحد لجميع الأجناس والجماعات العرقية داخل الدولة .

يضاف إلى هذا تحد رابع هو ما يمثلته حزب "AWB" للأفريقيين من أصل أوروبي وهو حزب نازي العنصر بلغت قوته أنه استطاع أن يفرق إجتماعا جماهيريا للحزب الوطني في بتسبرج في مايو الماضي .

المقاومة السلمية وحدها ولم يكن الخيار خيارنا . لقد رفضت الحكومة العنصرية كلها مطلب سلمى لحق شعبنا في الحرية والمساواة وواجهت الحكومة كل مطلب مشروع لنا بالقوة والضعف وبمزيد من القوة والعنف والعنف يولد العنف المضاد »

وهذا يوضح ان مبادئ الحركة وإن كانت تقوم على المقاومة السلمية الا انها لا تستبعد اللجوء للعنف كاساليب مضادة للعنف الذي تستخدمه الحكومة العنصرية لقمع الحركة الوطنية على ذلك تعتمد تحركات المؤتمر الوطنى الأفريقى الخاصة بمواجهة النظام العنصرى على العزل الكامل للنظام العنصرى في جنوب افريقيا والعمل على القضاء على هذا النظام ويؤكد زعماء المؤتمر على ان وقف القتال في مواجهة نظام جنوب افريقيا العنصرى يجب ان يكون نتيجة للتفاوض ويصرون على الا يكون وقف القتال شرطا مسبقا للتفاوض ويؤكدون ايضا على انه ليس صحيحا ما تتداوله الصحف الغربية من أن حركة التحرر الوطنى في جنوب افريقيا تواجه مأزقا في الوقت الحالى وأنها في موقف لايساعدها على مواصلة المطالبة بالحقوق المشروعة للشعب الافريقى فهم في حالة نضال على كل الجبهات وهو اما ان يؤدي الى تحقيق اهدافهم او الى خلق الظروف الملائمة للتفاوض ويعيدون التأكيد على ان نضالهم نضالا سياسيا حتى وان يستخدموا وسائل عسكرية ضمن ادوات ووسائل اخرى لتحقيق هدفهم وعلى ان هناك شيئا واحدا فقط يحق للحركة ان تتحدث فيه بثقة مطلقة وكفاءة تامة وبتفويض من شعب جنوب افريقيا وهو ضرورة القضاء على النظام العنصرى في جنوب افريقيا واقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية وان برنامج عمل الحركة في المستقبل هو مواصلة النضال من اجل القضاء على العنصرية وان تكون الحركة متفتحة لمواجهة الاحتمالات الجديدة وان تكون لديها المرونة الكافية لأن تعدل من وسائل نضالها وفقا للمتغيرات التى تطرأ على الاوضاع في منطقة الجنوب الافريقى

ولكن هناك خيارين اساسيين يتنازعان السلطة داخل حركة المؤتمر الوطنى الافريقى الأول وهو القيادة التقليدية او ما يطلق عليهم الحرس القديم وبرز رموزها اوليفرتامبو والفريد انزو وتوماس نكوبى امين صندوق الحركة وجودموديس فانه رمح الأمة وهم في السبعينات من اعمارهم ومن المسيحيين المحافظين والديمقراطيين التقليديين الذين ينتهجون عادة سياسات برجماتية في قيادتهم للحركة

والتيار الثانى هم ما يطلق عليهم « الاسود الشباب » young lions وهم في الثلاثينات والاربعينات من اعمارهم ويريدون انتزاع قيادة الحركة وتوليها زعامة انشط تتبنى سياسات اكثر عنفا ويقودهم تشارلز هانى « ٤٧ عاما » الذى يعد الرجل الثانى في القيادة العسكرية

وتنظرا لهذه التحديات بالاضافة الى العقوبات الاقتصادية سواء الاجبارية او الاختيارية التى فرضها المجتمع الدولى على النظام العنصرى والظروف الاقتصادية الصعبة التى تعاني منها الدولة العنصرية والتى تتركز في ارتفاع حصة الاتفاق الحكومى الى الناتج القومى من ٢٢ ٪ الى ٣٢ ٪ وتناقص حصة الاستثمارات الخاصة الخارجية والداخلية بنسبة ١٠ ٪ وارتفاع معدل التضخم السنوى الى ١٥ ٪ وانخفاض النمو الاقتصادى الى ١,٥ ٪ فإن الحكومة العنصرية تعاني من ضعف لم تغناه في أى وقت مضى مما أظهر أصواتا داخل حركة التحرر الوطنى الأفريقية تطالب باستثمار هذا المناخ لتحقيق تسوية سياسية يمكن الحصول فيها على عدد من المكاسب للسكان السود فيما يتعلق بإجراءات وقوانين الفصل العنصرى

ثانيا : افكار المؤتمر الوطنى الافريقى وتصوراته حول مواجهة النظام العنصرى :

١ - موقف المؤتمر الوطنى من استخدام العنف : المؤتمر الوطنى الافريقى هو أقدم حركات التحرر الوطنى في جنوب افريقيا وأقواما وهو إئتلاف من عدد من المنظمات المناهضة للعنصرية أنشئ عام ١٩١٢ وهو يسعى من أجل اقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا وحصول الشعب الأسود على حقوقه الديمقراطية بوسائل دستورية وهو - بالاساس يعارض استخدام العنف كوسيلة للصراع - وظل لفترة طويلة متأثرا بأفكار الزعيم الهندى المهاتما غاندى التى تنادى بعدم اللجوء الى العنف والمقاومة السلمية وعندما جرت مناقشات في جنوب افريقيا خلال عام ١٩٦١ حول هل يتم استخدام العنف كسلاح سياسى ضد النظام العنصرى شكل المؤتمر جناحه العسكرى « رمح الأمة » - om- khonto wesizwe وقام هذا الجناح بتدمير بعض المنشآت الحيوية في جنوب أفريقيا

ويدافع نيلسون مانديلا الزعيم للحركة عن هذا التحول الجذرى في استراتيجية الحركة في كتابه « الكفاح حياتى » يقوله « يأتى وقت أمام أى شعب من الشعوب ليجد نفسه أمام خيارين لاثالث لهما الكفاح او الاستسلام لقد حان هذا الوقت الآن في جنوب افريقيا ونحن لن نستسلم وليست امامنا فرصة اخرى سوى ان نضرب بكل ما يتاح لنا من قوة لندافع عن حقوق شعبنا من اجل مستقبلنا وحريتنا ويتساءل في نفس الكتاب « هل من الصواب ان نظل في كفاحنا متمسكين باوجه الكفاح السلمى وعدم العنف ونحن نواجه حكومة تمارس ضدنا أعمالا واجراءات بربرية عادت بالبؤس والشقاء علينا جميعا وعندما صدر الاعلان الرسمى لـ « رمح الأمة » قال مانديلا فيه « نحن نسلك الآن طريقا جديدا لتحقيق حرية شعبنا ان الحكومة تستخدم ضدنا سياسة القوة والعنف وأساليب الاضطهاد والقهر لقد إنقض عهد

لرمح الأمة كما أنه عضو قيادي في اللجنة التنفيذية الوطنية التي تعد الهيكل القيادي الحاكم لحركة المؤتمر الوطني الإفريقي وهو أيضا عضو في الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا الذي يعد أحد عناصر ائتلاف المؤتمر الوطني الإفريقي منذ أن حرم من التواجد القانوني عام ١٩٥٠. وأعضاء هذا التيار - وأغلبهم أعضاء في الحزب - وإن كانوا لا يعلنون عن انتمائهم هذا - لديهم تواجد واضح في كافة مستويات هيكل بناء المؤتمر الوطني الإفريقي بعد أن كانوا أقلية قليلة أثناء قيادة البرت ليتولي للمؤتمر حتى منتصف الستينات - وهم الآن يسيطرون على الحزب بسبب وجود ١٨ عضوا منهم في اللجنة التنفيذية الوطنية من بين ٢٨ عضوا.

وقد برزت قوة هذا التيار خلال اجتماع المؤتمر الوطني الإفريقي في ٤ يوليو ٨٨ وبرز منهم إلى جانب هاني عدد من الأفراد الذين دخلوا إلى اللجنة التنفيذية الوطنية ومنهم روني كاسلوس وهو ضابط أبيض كان يعمل في المخابرات العسكرية لجنوب أفريقيا ويعتقد أنه عضو أيضا في الحزب الشيوعي وقد بدأت فعالية هذا التيار على المسرح الدولي منذ عندما حصل هاني على عضوية مكتب القيادة في أكتوبر ١٩٨٧ بدلا من جوسلوفو كما خطأ زملاؤه منذ ذلك الحين أولى خطواتهم في القيادة السياسية للمؤتمر الوطني الإفريقي.

ونقطة الخلاف الرئيسية بين هذا التيار والحرس القديم تدور حول مشروعية استخدام العنف كجزء من الصراع الوطني وحول استخدامه في مواجهة ما يطلق عليه الأهداف الخفيفة غير الاستراتيجية soft target فهاني المبرر عن هذا التيار قال في مقابلة صحفية مع مجلة «ويكلي ميل» Weekly Mail عقب وقوع هجمتين بالقنابل في بريتوريا ، واثنين آخرين في جوهانسبرج الأولى في مركز للتسليحة والثانية في سقار ليس بآرك للرجبي مما أدى إلى مقتل شخصين وجرح ٤٠ آخرين في الهجمات الأربع قال هاني «إننا نعد أنفسنا لنرى أرضا قاحلة إذا كان الثمن هو حريتنا أنهم «أي السكان البيض» يعيشون في رفاهية ويذهبون إلى المنتجعات وفنادق الخمس نجوم ولذلك فهم يدعمون هذا النظام الذي يؤمن لهم هذه الرفاهية والحياة السعيدة» ويضيف «هذه القنابل كانت تقول للسكان البيض أننا نستطيع أن نتسلل اليكم حيثما تكونوا فكونوا حذرين لقد تطورنا وسنكون قادرين على القيام بأعمال كبيرة داخل مناطقكم؟ وهذا الوضع يهدف إلى الدعاية العسكرية لكي تثبت لمواطنينا أننا سنظل هنا وفي أي مكان وأن البيض هم الذين سيواجهون الحياة غير الآمنة إذا ظل بوتنا هنا»

أما ستيف تشويت أحد أبرز رموز هذا التيار وأكثرهم راديكالية فقد صرح عقب هذه الهجمات بأن «الهدف من هذه الهجمات هو كيف نجعل المواطنين البيض

يرحلون».

ولكن هناك تطورا هاما من الممكن أن يؤثر على خيارات هذه المجموعة وهو أن الحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا الذي ينتمي إليه أغلب رموز المجموعة في إجتماعه السابع وهو أكبر وأهم إجتماع له منذ نقلت قيادته إلى المنفى في عام ١٩٦٣ وتبنى الحزب لأسلوب العمل السري والذي عقد منذ فترة قصيرة قرر وضع برنامج جديد بعنوان «الطريق إلى السلطة ينص إلى جانب الكفاح المسلح والثورة على إمكانية التوصل إلى حل عن طريق المفاوضات والتوصل إلى حل وسط. ويؤكد هذا البرنامج طبقا لما نشرته صحيفة الحزب «سبيتزى» أن جنوب أفريقيا لاتصلح لحرب العصابات الكلاسيكية وبالنسبة للسيطرة فلن يكون من الممكن إطلاقا الوصول إليها في وقت قريب. أما مجموعة الحرس القديم فهم يرفضون استخدام العنف ضد الأهداف الخفيفة أو المدنية وقد عبر تامبو عن آراء هذا التيار إزاء حديثه حول هذه الهجمات حيث أكد لوفد من الليبراليين ورجال الأعمال البيض الذين التقوا به في فرانكفورت «إن سياسة المؤتمر الوطني تقوم على شن هجمات على الأهداف الاقتصادية والعسكرية ولكن ليس على المدنيين البيض غير المسلحين»

٢ - موقف المؤتمر من التسوية السلمية :

لاشك أن التطورات التي طرأت على الساحات الدولية والاقليمية والداخلية أدت إلى بروز مواقف جديدة للمؤتمر الوطني الإفريقي إزاء عدد من هذه التطورات فقد أعلن ديكليرك رئيس جنوب أفريقيا مبادرة حول حل المشكلة العنصرية بتقسيم الدولة إلى مجموعات إنتخابية . فقام المؤتمر الوطني بالاسراع بطرح خطة للسلام على الرغم من تحفظاته الجوهرية على أية مفاوضات غير مشروطة وهي تهدف إلى إستباق أي طرح تقسيمي وهي لم تكن مجرد قرار فردي بل كانت ثمرة مشاورات أجراها قادة المؤتمر مع حلفائهم في أفريقيا الجنوبية ومنها حركة النقابات «كوساتو» (COASATO) والجهة الديمقراطية المتحدة (VDF) . ويقترح المؤتمر في هذه الخطة إعلان إستقلال جديد لجنوب أفريقيا كما حدث بالنسبة لناميبيا وبالطريقة نفسها أي عبر منظمة الأمم المتحدة وبعد هذا الاعلان تدير شئون البلاد حكومة إنتقالية تكون مهمتها الأساسية الاشراف على إنتخابات جمعية تأسيسية تقوم بوضع دستور جديد للبلاد . وتشتمل هذه الخطة على عقد مؤتمر وطني عام تشارك فيه الحكومة والمؤتمر الوطني الإفريقي والفئات السياسية المختلفة في البلاد ومنها الحركات البيضاء المناهضة للحكم من أجل إنهاء الأزمة السياسية الراهنة وهذا يفترض مسبقا إلغاء الحكومة لقرار إعلان حالة الطوارئ ورفعها الحظر عن التنظيمات السياسية المعارضة وإطلاقها سراح كافة السجناء السياسيين . ولا تنص خطة المؤتمر على دور مجرد لوسيط خارجي

لكنها تشير إلى أن لاي فريق معن بالمشكلة حرية اختيار الوسيط الذي يريده وهذا يعنى مبدئيا أن دور الأمم المتحدة ليس شرطا أساسيا للمفاوضات غير أن الشرط الذي يعتبره المؤتمر ذا أهمية جوهرية هو المساواة التامة بينهم وبين الحكومة في أى مرحلة من مراحل المفاوضات .

وهذه الخطوة التى أقدم عليها المؤتمر لاتعنى أن مخاوفه من المرحلة المقبلة قد تبددت فقادة الحركة يدركون جيدا أن أية مفاوضات قد يجرونها مع الحكومة العنصرية برعاية الدول الغربية والاتحاد السوفيتى لن تكون في إطار ميزان قوى يمكن إعتباره لصالحيهم وهم يخشون بشكل خاص من وجود تحالف غير معلن بين بعض الدول الأوروبية الغربية وحكومة بريتوريا ويتخوفون من سعى هذه الدول إلى إقامة دولتين أو شبه كيانين سياسيين في أفريقيا الجنوبية يكون أحدهما أبيض يملك القرار الاقتصادي والسياسي والآخر إسود لا يملك أية إمكانيات للنهوض والتقدم . من هنا فإن ما سيجاوله المؤتمر خلال المفاوضات المقبلة - إذا جرت - هو الضغط ما أمكن للحفاظ على وحدة البلاد .

وإذا كان طرح خطة السلام هذه علامة على تبدل نسبي في سياسات إستراتيجيات المؤتمر الوطني الأفريقي فإن هناك علامات أخرى مشابهة من أهمها اللقاءات المتزايدة التى تعقد بين ممثلى المؤتمر وممثلين عن جنوب أفريقيا ففي يوليو ٨٧ عقد في دكاكار بالسنگال اجتماع بين ١٦ من أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي وواحد وستين مواطنا من جنوب أفريقيا أغلبهم من الأمريكان لمناقشة إستراتيجيات وسياسات المؤتمر الوطني فيما يتعلق بالكفاح المسلح وصورة المجتمع الخالي من التمييز العنصري . وفي عام ٨٨ جمعت لقاءات مماثلة عقدت في هراى بزمبابوى ممثلين عن المؤتمر ورجال الأعمال ، وأعضاء من مؤتمر ناتال الهندي الوطني ، ورئيس جامعة ناتال ، ورئيس الاتحاد الوطني لكرة القدم في جنوب أفريقيا .

كما لاحظ المراقبون أن زعامات المؤتمر اتخذت سياسة معتدلة إزاء الانتخابات البرلمانية التى جرت في جنوب أفريقيا في ٦ سبتمبر الماضى . فالفريد إنزو الأمين العام للمؤتمر أشار قبل الانتخابات إلى التصريحات الايجابية للرئيس الجديد ديكليرك وتحدث عن « أمل عام » في إنتصار الحزب الوطني وأن هذا يعنى فجر عهد جديد في بلدنا . كما ذكر جيميس ستيوارت عضو اللجنة الوطنية التنفيذية للمؤتمر أن « دعم الناخبين للحزب الوطني يظهر بوضوح أنهم يتمنون نهاية التمييز والسيطرة العنصريين » . ويلاحظ هنا الفارق الشاسع بين هذه اللهجة وردود فعل المؤتمر إزاء الانتخابات التشريعية التى جرت عام ١٩٨٧ عندما ندد زعيم المؤتمر أوليفر تامبو بانتصار الحزب الوطني ووصفه بأنه

« تفويض لمزيد من القمع ومرحلة نحو تصعيد للخلاف » .

ويمكن تفسير الاعتدال الأخير في لهجة قيادة المؤتمر الوطني الأفريقي بطبيعة الوضع في جنوب أفريقيا وتزايد الضغوط السياسية والاقتصادية الدولية على حكم الأقلية البيضاء والتي تثير أمل المؤتمر في إقرار حل سلمي للمشكلة العنصرية . ولكن مع ملاحظة أن قيادات المؤتمر أعلنت في نفس الوقت تمسكها بالكفاح المسلح الذى أعلنته منذ عام ١٩٦١ ولكن مع إدراكهم أن طريق الكفاح المسلح لم يستطع زعزعة دعائم النظام العنصري وأن تبذل الوضع الدولي خاصة في مجال العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يدعم الاتجاه التفاوضي للحل .

ثالثا : مواقف قوى التحرر الوطني الأخرى :
١ - مؤتمر الجامعة الأفريقية (Pan Africanism Congress P.A.C)

تقوم أيديولوجية هذا التنظيم على فكرة الأفريقانية التى أرسى دعائمها الزعيم الغاني الراحل كوامى نكروما في الخمسينات من هذا القرن وهذا التنظيم يرى أن الأصل في قضية الصراع العنصري هو أن المستعمرين البيض قد إغتصبوا الأرض من سكانها السود وبالتالي فإنه يجب أن تعود الأمور إلى أصولها أى تعود الأرض إلى سكانها الأصليين ومن هنا فإنه يرفض إجراء أية مفاوضات مع الحكومة العنصرية ويطالب بالمواجهة المسلحة العنيفة مع النظام ويتطوير حزب الشعب التى تضمن إنخراط معظم أفراد الشعب في الصراع المسلح وهو يشترط قبل البدء في أية مفاوضات مع الحكومة العنصرية إلغاء حالة الطوارئ وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسماح بعودة الجماعات المحظورة إلى نشاطاتها مثل المؤتمر الوطني الأفريقي وإزالة كافة أشكال التمييز العنصري وإتاحة الحرية لكافة وجهات النظر السياسية .

ونقطة الخلاف الأساسية بين هذا التنظيم والمؤتمر الوطني الأفريقي عدا الموقف من العنف وشروط التسوية السياسية هي أنه يرى أن الحزب الشيوعى لجنوب أفريقيا يسيطر على أنشطة وأفكار المؤتمر الوطني الأفريقي وهو يرفض هذه السيطرة لأنه يرى أن هذا الحزب يسيطر عليه نخبة من المثقفين البيض بسبب تعليمهم العالي وثقافتهم الواسعة ومن هنا فهم يرون أن هؤلاء البيض يسيطرون على سياسات وإستراتيجيات وتوجهات المؤتمر الوطني الأفريقي .

٢ - الجبهة الديمقراطية المتحدة (VDF) :
وهي أكبر ائتلاف لمقاومة سياسة التمييز العنصري حيث ينتسب إليها ما يقارب ٨٥٠ تنظيما وعدد أعضائها مليون ونصف وقد أصابتها إجراءات الأمن بضرية قوية

بين الكنيسة والدولة بشأن سياسة التمييز العنصري وقال في موعظته التي ألقاها بمناسبة تنصيب أول عميد إنجليكي مخطط في مدينة « كيب تاون » وهو كاتون كولين جونز ، إن البيض والسود بجنوب أفريقيا عليهم أن يظهروا واجبهم واحترامهم لبعضهم البعض والا سيستمر جنون التفرة العنصرية ، ... ولا يمكن للمرء أن يحظى بالأمن عبر فوهات البنادق أو عن طريق الأعمال الوحشية أو إعلان حالة الطوارئ القمعية أو عن طريق تفجير القنابل ، وكان في ذلك يعلق على حادث انفجار قنبلة في جوهانسبرج في « كوتسو هاوس » وهو مقر مجالس كنائس جنوب أفريقيا وغيرها من الجماعات المناهضة للتمييز العنصري

٤ - الزعامات المحلية التقليدية :

نهتم هنا على وجه الخصوص بزعامتين شخصيتين ترجع أهميتهما إلى أنهما يشاركان في النظام العنصري وتنتظر اليهما القوى الوطنية السوداء على أنهم « دمي » و« الاعيب » في يد الحكومة العنصرية و« جواسيس » لها .

وكانت الحكومة من قبل تريد إستخدامهما كما إستخدم نظام آيان سميث العنصري الذي تهاوى في ردويسيا الأب موزيروا لتحسين صورته أمام العالم الخارجي والأول هو الزعيم مانحسوسيتوبولينيزي زعيم بانتوستان كوازولو وحركة أنكاتا التي تتمتع بنفوذ سياسي قوى في المنطقة والثاني هو مايوزا لكانجو زميله في قيادة حركة « أنى آندا » والاثنان يؤيدان النظام الاقتصادي الرأسمالي ويعارضان فرض عقوبات دولية على النظام العنصري بدعوة أن هذه العقوبات ستؤثر سلبيا على المواطنين السود . ويختلف مايوزا عن زميله في أن افكاره تقترب الى حد كبير من افكار زعماء الجبهة الوطنية المتحدة فيما يتعلق بالصراع السلمى .

كما أنه أجرى محادثات مع قيادة حركة المؤتمر الوطنى الأفريقى في لوزاكا ويعد أول زعيم محلى في جنوب أفريقيا يزور موسكو وهو ينادى باقامة تحالف مع معارضى الحكومة البيض فى البرلمان لمواجهة النظام العنصرى ولحاولة إحراز أية مكاسب لصالح المواطنين السود . نقطة أخيرة يجب ذكرها ونحن بصدد الحديث عن المناظرات الخاصة بمواجهة النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا وهى أنه فى الفترة الأخيرة نشطت المفاوضات بين أغلب فصائل حركة التحرر الوطنى الأفريقى من أجل الوصول الى صيغة تمثل الحد الأدنى المشترك بينها من أجل مواجهة النظام العنصرى سواء عسكريا أو سياسيا أو سلميا وحتى تكون القوى الوطنية لديها هيكل تنظيمى واحد إذا احتاج الأمر الدخول فى مفاوضات مع النظام العنصرى فقد أجرت حركة المؤتمر الوطنى الأفريقى مباحثات مع كل من الجبهة الديمقراطية المتحدة ، وحركة

وعلى الرغم من إلزامها بعدم إستخدام العنف إلا أن جميع أعضائها البارزين أما موجودون بالسجون أو المخابىء . وهى تعمل التعويل الأساسى على أوروبا الغربية والولايات المتحدة وقامت زعيمتها السيدة « سيسيليو » بجولة تحت زعماء هذه الدول على تطبيق عقوبات إجبارية ضد نظام جنوب أفريقيا لاجباره على إنهاء قوانين التمييز العنصرى وهى تؤمن بالتغيير السلمى وتطالب القوى الدولية بإستثمارها الظروف الدولية الراهنة لحل مشكلة جنوب أفريقيا سلميا . ويعد تنظيم المسيرات السلمية هو أبرز أنشطة هذه الجبهة على الإطلاق .

٣ - الكنيسة : ونقصد بالكنيسة هنا مواقف كل من القس ديزموند توتو رئيس الأساقفة والقس آلان بويساك رئيس البعثة الهولندية لاصلاح الكنيسة وهما يؤيدان عدم اللجوء إلى العنف وإتباع الوسائل السلمية مثل تنظيم المسيرات والاضرابات السلمية . ولكن توتو - الذى حصل على جائزة نوبل للسلام بسبب مواقفه السلمية هذه - لا يستبعد اللجوء إلى العنف إذا كان ذلك ضروريا فهو يقول فى مقال له نشرته « صحيفة الهيرالد تريبيون الدولية » فى ١٤ مارس ١٩٨٨ :

« وكما يعتقد المرء بضرورة عدم اللجوء إلى العنف فإننى أؤمن أيضا بأنه قد يأتى الوقت الذى يكون من العدل فيه إستخدام الأسلحة للإطاحة بنظام غير عادل مثلما حدث عندما غزا النازى أوروبا . وحين ذاك سيكون بإمكانى التعاطف مع من قرروا بالفعل أن العنف أسلوب له ما يبرره . أما عن نفسى فإننى متفق مع آلان بويساك رئيس البعثة الهولندية لاصلاح الكنيسة وراعى الجبهة الديمقراطية المتحدة فى قوله أنه لايتعين علينا الانحدار إلى مستوى الحكومة والرد عليها باستخدام أساليب العنف . وهذا هو السبب الذى جعل عددا منا فى « كيب تاون » يؤسس لجنة الدفاع عن الديمقراطية لتكافح بالطرق السلمية كبت الحكومة لمعارضيه » ويضيف توتو وهو يخاطب الدول الغربية « ولكن تخيل اليأس الذى يستبد بنا عندما يجد من يقومون منا بتوجيه النصيحة للشعب البائس بعدم القيام بأعمال عدوانية . نجدهم يستيقظون على الأنباء الخاصة بأن الولايات المتحدة وبريطانيا قامتا مرة أخرى بالاعتراض على المحاولات الدولية التى تستهدف تحقيق نفس الشئ أى عدم إستخدام العنف »

وقد تصرف توتو تصرفا يتسم بالتحدى ويؤدى به إلى الاعتقال والمحاكمة من خلال مطالبته العلنية كلا من الملونين والبيض فى جنوب أفريقيا بمقاطعة انتخابات المجالس المحلية التى جرت فى أكتوبر الماضى (٨٨) وإتهم الحكومة بمحاولة إرهاب الناس لكى يدلوا بأصواتهم . وقال « إننى لا أتحدى أحدا وإنما أطيع الله ، كما تصدر توتو منذ شهور عملية المواجهة المتزايدة

إلا أنها قد تتوصل إلى نتائج في ضوء الضغوط التي تمارسها منظمة الوحدة الأفريقية وحكومة نيجيريا وحكومات دول المواجهة الأفريقية على فصائل حركة التحرر الوطني من أجل الوصول إلى صيغة عمل موحدة □

الـ P.A.C التي تتمتع مثله باعتراف منظمة الوحدة الأفريقية ومع اتحاد النقابات ومع بعض الزعماء المحليين التقليديين المشاركين في النظام العنصري مثل بوتليزي . وحتى الآن لم تسفر هذه المفاوضات عن شيء

المراجع

- ١ - العربية :
١ - كنيث ، و . غراندي : جنوب أفريقيا : القسر والمطالبة بالتغيير مجلة الثقافة العالمية العدد (٣٧) الكويت - نوفمبر ١٩٨٧
ترجمة : كامل مصطفى اللحام نقلا عن :
Current History . May. 1987
 - ٢ - فيكتوريا بويتين : النظام الداخلي له الأولوية لدى حكومة جنوب أفريقيا . لوموند دبلوماسيك . مارس ١٩٨٩ .
 - ٣ - فيليب ريماري : الأوراق الراحبة في أيدي بريتوريا .
 - ٤ - حوار زبناتي مانديلا مع مجلة كل العرب العدد (٣٥٧) باريس - ٢٦ يونيو ١٩٨٩
 - ٥ - مجلة الفرسان ، العدد (٦٠٠) ، باريس - ٢٩ يوليو ٨٩
 - ٦ - جريدة الجرائد العالمية - القاهرة الهيئة العامة للاستعلامات في ٨/٨/٨٩ ، ١١ أبريل ٨٩ ، ١٨ أكتوبر ٨٨ ، ٦ يونيو ٨٩
 - ٧ - ديزموند توتو : حكومة بريتوريا ترفض كل المبادرات السلمية . المصدر السابق نقلا عن الهيرالد تريبيون الدولية في ١٤ مارس ١٩٨٨
- ب - الأجنبية

- 1 - Africa Events Vol.5 No.8 London August 1989
- 2 - New Africa: No. (253) London-October-1988.





[٥]

المناظرة حول السياسات الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء

د . محمد السيد سعيد

١ - مقدمة :

لاشك أن الاداء الاقتصادي لأفريقيا منذ الاستقلال كان سيئا للغاية . والأمر الأسوأ هو أن الأوضاع الاقتصادية قد أخذت في التدهور المطلق مع الزمن . فقد حققت أفريقيا جنوب الصحراء معدل نمو للناتج المحلي الاجمالي وصل الى ٦,٤٪ في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٣ في المتوسط السنوي ، وتدهور هذا المعدل الى ٣,٢٪ خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ . وما لبث أن أصبح النمو سالبا بمعدل يصل الى ٤,٤٪ سنويا خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ ، وإلى ١,٥٪ خلال عام ١٩٨٧ (١) .

وبمقارنة أفريقيا بغيرها من مناطق العالم النامي فسوف نجد أنها كانت الأقل من حيث مستوى الاداء الاقتصادي خلال عقدي السبعينات والثمانينات . ويوضح الجدول رقم (١) هذه المقارنة حتى توقعات عام ١٩٩٠ .

ويظهر من الجدول أن أفريقيا جنوب الصحراء لم تكن فقط الأسوأ بين مجموعات الدول النامية من حيث معدلات النمو المحققة في الناتج المحلي الاجمالي ، بل إنها كانت أيضا تنمو بمعدلات سالبة ، بمعنى أن الاقتصاديات الأفريقية قد أخذت في خسارة أجزاء من قدراتها الانتاجية خلال عقد الثمانينات ، وأن المواطن الأفريقي يجد مستويات معيشته أخذة في التدهور طوال

السبعينات والثمانينات ، وأنه الآن أفقر كثيرا مما كان عليه الحال في بداية عصر الاستقلال .

والواقع أن مدى المحنة الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء تظهر بمقارنتها حتى بالدول الأكثر فقرا الأقل دخلا في آسيا مثلا . فعلى حين حققت أفريقيا معدلا للنمو يبلغ ١,٧٪ في المتوسط السنوي خلال عقد التنمية الأول ٦٠ - ١٩٦٩ ، فإن هذا المعدل قد وصل الى ١,٩٪ في الدول الآسيوية الأكثر فقرا . وما إن ندخل الى عقد السبعينات حتى نجد أن أفريقيا قد خسرت ٤,٤٪ من طاقتها الانتاجية المحلية في المتوسط سنويا ، فإن الدول الآسيوية الأكثر فقرا قد حققت معدل نمو إيجابي يبلغ ٢,٢٪ في المتوسط السنوي لهذا العقد . أما خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٤ فقد بلغ معدل النمو السالب في أفريقيا - ٢,١٪ . ربا على حين وصل معدل النمو الحقيقي للناتج في الاجمالي في الدول الآسيوية الفقيرة نحو ٥,٥٪ في المتوسط سنويا (٢) .

وقد يقال أن هذه النتائج والمؤشرات الاجمالية تخفى تفاوتاً شديداً في مستويات الاداء الاقتصادي بين الدول الأفريقية . على أن دراسة الخريطة التفصيلية تؤكد أن غالبية الدول الأفريقية تقع في دائرة النمو السالب أو الراكد ، وأنه قد تحققت نتائج ايجابية ملموسة في عدد محدود للغاية من الدول الأفريقية لاتزيد عن ثمانى دول خلال عقدي السبعينات والثمانينات .

٢ - تفسير محنة أفريقيا الاقتصادية :

وربما يكون أول ما يخطر على ذهن المحلل الاقتصادي تفسيراً للهبوط والتآكل الاقتصادي في أفريقيا هو عجز أفريقيا عن توفير مستوى مناسب من التراكم الرأسمالي : أى وجود معدلات منخفضة للاستثمارات الجديدة . على أن هذا التفسير لا يبدو صحيحاً ، وأو على الأقل لا يبدو كافياً لتفسير الركود والهبوط في الاقتصاديات الأفريقية . ففي أعوام الستينات وصل الاستثمار المحلي الاجمالي الى ١٥,٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي في أفريقيا (باستثناء نيجيريا) وهو ما يقل بدرجة طفيفة عن نسبة ١٦,٧٪ في جنوب آسيا . وفي عقد السبعينات ، ارتفع معدل الاستثمار الى ٢١,٨٪ في أفريقيا بالمقارنة بـ ١٩,٤٪ فقط في جنوب آسيا . ومع ذلك فقد أنتج الارتفاع بـ ٦,٢٪ فقط مئوية في معدل الاستثمار في أفريقيا هبوطاً بنسبة ١٪ في الناتج القومي الاجمالي بالنسبة للفرد سنويا . على حين أن الزيادة بنسبة ٢,٧٪ في معدل الاستثمار في جنوب آسيا قد أدت لتحقيق زيادة من ١,٩٪ الى ٢,٧٪ معدل سنوي في السبعينات هناك ويعنى ذلك أن أفريقيا قد أهدرت رؤوس الأموال المستثمرة فيها ، بمعنى أن انتاجية رأس المال كانت تتسم بالهبوط الشديد ، وربما بانتاجية سالبة (٣) .

وتركز أدبيات المنظمات الدولية ، وخاصة تلك الصادرة عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير على هذا العامل . وتشير هذه الأدبيات الى سوء اختيار مشروعات

جدول رقم (١)
النمو في الناتج المحلي الإجمالي وفي نصيب الفرد منه بالنسبة المئوية ١٩٧٠ - ١٩٩٠

١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	متوسط ٨٠/٧٠	
											متوسط الدول النامية
٤,٢	٣,٣	٤,٣	٣,٣	٤,٢	٣,٦	٤,١	٣,٢	٣,٢	١,٩	٥,٥	الناتج المحلي الإجمالي
٣,٣	١,٠	٣,٦	١,٢	١,٩	١,٥	٣,١	—	٣,٢	٦,٢	٣,٩	الناتج بالنسبة للفرد
											أفريقيا جنوب الصحراء
٤,٠	٣,٠	١,٥	١,٨	٣,٦	٣,٣	١,٩	٣,٢	٣,٢	٣,٩	٣,٩	الناتج المحلي الإجمالي
١,٠	١,٨	١,٦	١,٠	١,٦	١,٥	١,٦	٣,١	٣,٤	—	—	الناتج بالنسبة للفرد
											آسيا
	٦,٢	٦,٤	٩,٠	٧,٢	٦,٦	٦,٧	٨,٢	٧,٨	٥,٤	٥,٩	الناتج المحلي الإجمالي
	٤,٧	٤,١	٨,٢	٥,٦	٤,٨	٥,٠	٦,٥	٥,٩	٣,٣	٣,٩	الناتج بالنسبة للفرد
											أمريكا اللاتينية
	٣,٢	١,٨	١,٩	٣,٦	٤,١	٣,٦	٣,٧	٣,٧	١,٨	٥,٩	الناتج المحلي الإجمالي
	١,٠	١,٨	١,٣	١,٤	١,٩	١,٤	١,٤	٤,٨	٣,١	٣,٦	الناتج بالنسبة للفرد

* Source : Calculated from IMF World Economic Outlook, 1988. Washington D.C, 1989. PP.130-I

هذه المدرسة زيادة تدفقات الموارد الخارجية على أساس اصلاح السياسة الحكومية المبددة للموارد وإعادة التركيز على القطاع الزراعي، وخاصة محاصيل التصدير.

والواقع أنه يمكننا أن نلمح نفوذا واضحا لهذه المدرسة أيضا في تقارير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وكتابات سكرتيرها العام السيد أديبابو اديجي Adedje وذلك حتى وقت متأخر من تطور الأزمة الاقتصادية في أفريقيا^(٤).

والواقع أن هذه المدرسة تضع يدها بصورة صحيحة على بعض مظاهر الركود والتآكل الاقتصادي في أفريقيا. فلاشك أن الأداء الرديء للقطاع الزراعي كان وراء تدهور الأوضاع الاقتصادية في أفريقيا وخاصة التآكل السريع للمدخرات المحتملة وبالتالي القدرة على تمويل الاستثمارات والواردات، وكذلك كان الأداء الرديء لهذا القطاع وراء أزمة الغذاء في أفريقيا والتصاعد السريع لأعباء واردات الغذاء.

فباستثناء أعوام ١٩٧١/٧٠ و ١٩٧٤/٧٣ عندما سجلت الزراعة معدل نمو مرتفعا بلغ ٤,٥٪ و ٥,٤٪ بالتتالي، فإن نمو القطاع الزراعي قد هبط بشدة وسجلت الزراعة معدل نمو سالب في الأعوام ١٩٧٢/٧٣، و ١٩٧٥/٧٤ و ١٩٧٩/٧٨ و ١٩٨٠/٧٩. وفي الأعوام التي تحقق فيها نمو ايجابي، كانت معدلات النمو ضئيلة للغاية. فكانت معدلات نمو الانتاج الزراعي أقل من ١٪ في الأعوام ١٩٧٦/٧٥ و ١٩٧٧/٧٦ و ١٩٨١/٨٠ و ١٩٨٢/٨١. وكذلك حققت الزراعة معدلا للنمو يقل عن ٢٪ في الأعوام ١٩٧٢/٧١ و ١٩٧٤/٧٣.

وقد ترتب على ذلك أن مساهمة الزراعة في توليد الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا ككل قد هبطت بالنظام من ٣٢٪ عام ١٩٧٠ الى ٢٢٪ عام ١٩٨٢. ومن الملاحظ أن

الاستثمار حيث « تم اختيار مشروعات عديدة جدا أما على أساس هيبتها السياسية أو على أساس تقدير غير كاف لمعدلات العائد الاقتصادي والمالي المتوقع منها. ومن نماذج هذه المشروعات الافراط في الاستثمار في الطرق السريعة والفنادق والمباني الضخمة الحكومية والدولية .. الخ. والى جانب ذلك، فإن مشروعات عديدة في الهيكل الأساسي لم تتم الافادة منها اطلاقا بسبب اعتمادها على مشروعات أخرى لم تنفذ ... الخ. والواقع أن تقارير البنك الدولي وخاصة التقرير الصادر عام ١٩٨١ بعنوان « نحو نمو مدعم في افريقيا جنوب الصحراء »

المعروف باسم « تقرير بيرج » وذلك الصادر عام ١٩٨٤ والمعنون : « نحو نمو مدعم في إفريقيا جنوب الصحراء : برنامج مشترك للعمل لافريقيا جنوب الصحراء »

قد توجت تيارا كاملا من الأدبيات التي تسعى لوضع تفسير ليبرالي متكامل للفشل الاقتصادي في أفريقيا، وبالتالي وضع قاعدة فكرية ليبرالية لسياسات الانقاذ الاقتصادي للقارة.

ويقوم تفسير المدرسة الليبرالية للهبوط والركود الاقتصادي لأفريقيا الاستوائية على التفاعلات المتشابكة لثلاثة عوامل رئيسية وهي : ركود الزراعة وخاصة محاصيل التصدير بسبب نقص الحوافز للفلاحين الصغار، وعدم كفاءة الإدارة الاقتصادية بما في ذلك ضعف كفاءة القطاع العام، والضغط السكاني. وبالتالي يقوم برنامج الانقاذ الذي تمليه المدرسة الليبرالية في التحرير الاقتصادي والاعتماد على المبادرات والقطاع الخاص وتقليص واصلاح السياسات الحكومية. السيطرة على الضغوط السكانية المتزايدة. كما تمل

غرب أفريقيا قد عانت من أسوأ تآكل للقطاع الزراعي وأكثر التقلبات عنفا في الناتج الزراعي خلال عقد السبعينات ، يتلوه في ذلك شرق وجنوب أفريقيا على حين أن وسط أفريقيا كانت أفضل حالا من حيث معدلات نمو الناتج الزراعي ودرجة تقلبه مع الزمن .

ومن الملاحظ كذلك أن المظهر الرئيسي لتدهور أداء القطاع الزراعي كان في ميدان سلع التصدير الزراعية بالمقارنة بالمحاصيل الغذائية . وقد عانى بشدة إنتاج البن والكافور والقطن وهي من أهم محاصيل التصدير لأفريقيا الاستوائية . وفي المقابل حققت المحاصيل الغذائية ، وخاصة السكر والحبوب والمحاصيل بحسنا كيميا طفيفا خلال فترة السبعينات^(٥) .

وقد ترتب على هذا النمو البطيء للغاية في كثير من السنوات أن برز هيوط متواصل وحاد في نصيب الفرد من الناتج الزراعي في أفريقيا . ويعود ذلك بدوره الى ارتفاع معدل تزايد السكان بالمقارنة بمعدلات نمو الناتج الزراعي . وهنا تلفت المدرسة الليبرالية نظرنا الى أهمية الضغوط السكانية في توليد أزمة أفريقيا الزراعية ، وخاصة أزمة الغذاء . فإفريقيا هي أعلى مناطق العالم من حيث معدلات التزايد السكاني في الوقت الحالي .

ويبلغ معدل نمو السكان في أفريقيا خمسة أضعاف هذا المعدل في الدول المتقدمة ، ونحو ٥٠٪ أعلى من بقية الدول النامية . فعلى حين يبلغ هذا المعدل ١,٧٪ بالنسبة للعالم ككل ، و٦٪ في الدول المتقدمة ، فإنه يصل الى ٢٪ في الدول النامية ككل . أما في أفريقيا فقد بلغ هذا المعدل ٣٪

وتنسب أدبيات المدرسة الليبرالية الى عامل الضغوط السكانية المتصاعدة قدرا هاما من أعباء ومشكلات أفريقيا الاقتصادية . وترجع ذلك الى الحاجات المتزايدة من الغذاء والاتفاق العام على الصحة والتعليم والضغوط على الموارد المحدودة ، وخاصة البنية الأساسية التي لاتزال في أولى أطوار تطورها في أفريقيا الاستوائية . وتشدد الأدبيات الصادرة من المنظمات الدولية - وخاصة البنك الدولي بالتالي على أهمية الجهود الرامية للسيطرة على هذه الضغوط من أجل التوصل الى توازن مقبول بين الموارد والسكان والمستوى التكنولوجي السائد وعوامل البيئة ، على أن أكثر ما تركز عليها أدبيات المدرسة الليبرالية في تفسير أزمة أفريقيا الاقتصادية هو سوء الإدارة الحكومية وأخطاء وتحيزات السياسات الاقتصادية للدولة . وتعتقد هذه الأدبيات أن هذه السياسات قمعت الحوافز الفردية ، خاصة لدى صغار المزارعين .

وأدت بالتالي الى إفشال هدف زيادة إنتاج الغذاء والإنتاج الزراعي عامة . كما أنها أهدرت الموارد بالاستثمار في القطاع العام غير الكفؤ .

وتتوجه هذه الأدبيات باللاتهام والادانة الى السياسات العامة من حيث مضمونها ، ومن حيث مستوى الأداء

الإداري وعقلانيته بدءا من اختيار السياسة حتى أسلوب تطبيقها ومن حيث مدى عدم الاستقرار السياسي وأثره على أجهاض الحافز على التراكم وزيادة الانتاجية ويلخص ويتاكر Whitaker هذا الاتهام كالتالي « أن سياسات سعر الصرف وهياكل التعريفات الجمركية ومخصصات الائتمان قد رجحت التصنيع من نمط إحلال الواردات على حساب الزراعة ، والرفاهة في الحضر عنها في الريف . كما رجحت سياسة أسعار الغذاء الرخيصة والاحتفاظ بسعر مرتفع بصورة مصطنعة للعمليات القومية استيراد المكونات للصناعة التحويلية ، وكذلك الغذاء وحتى السلع الكمالية . وربما يكون الأمر الأكثر خطورة هو أن القيادة غير المدربة وأحيانا الشريرة قد أفترقت للقدرة على تحليل وتغيير السياسات ولم تتجح سوى حفنة من الحكومات الأفريقية في المحافظة على التوازن بين تدفقات الموارد والاتفاق العام^(٦) .

وفي حالات عديدة فإن عدم الاستقرار السياسي قد لجم التطور الاقتصادي . ذلك أن عدم الاستقرار يؤدي الى الشعور بعدم الأمان الاقتصادي ، وبالتالي الى الإحجام عن الاستثمار . ومن هنا فسوف نجد أن الحالات الناجحة نسبيا للنمو الاقتصادي قد اتسمت جميعها بدرجة معقولة من استمرارية القيادة . وتشمل هذه الحالات بلدانا مثل ساحل العاج والكاميرون وبوتسوانا ومالاوي وكينيا أما الحالات المعاكسة التي شهدت درجة مرتفعة من عدم الاستقرار الاقتصادي فقد عانت من وقف النمو الاقتصادي . وفي حالات معينة مثل أوغندا وغانا يمكن أن تؤدي الى انقلاب سجل الأداء الاقتصادي من الرخاء النسبي بالمعايير الأفريقية الى البؤس والتدهور وفقا لهذه المعايير نفسها - وغالبا ما يسفر عدم الاستقرار السياسي المتواصل عن دمار للهيكل الأساسي وحث العمالة الماهرة على الهجرة الى الخارج وزيادة أهمية القطاع غير الرسمي بما ينطوي عليه من إهدار للموارد وتكثيف للفساد ... الخ . ويصدق هذا التوصيف بالذات على وضع الحكومات العسكرية التي تسيطر على غالبية الدول الأفريقية اليوم . ربما يكون أكثر الممارسات أضرارا بالاقتصاد الأفريقي هو استخدام موارد الدولة تدعيم مركز الحكومات القائمة مما يجعل من المستحيل انشاء السياسات الاقتصادية على قاعدة عقلانية . ذلك أن الاعتبارات الرئيسية والغالبة في اختيار المشروعات الاقتصادية هي الاعتبارات السياسية وليست الاقتصادية واعتبارات المحسوبية لا الرشادة الموجهة . فنحو نصف النظم الأفريقية هي حكومات عسكرية أو شبه عسكرية . ونحو الثلث أو أكثر هي حكومات تقوم على الحزب الواحد أو الحكم الملكي الوراثي . وثمة خمسة بلاد تعيش تحت شكل أو آخر من النظم التعددية حيث يوجد تنافس حزبي^(٧) .

ومع فساد الحكومة وانعدام كفاءة الإدارة العامة وعدم عقلانية السياسات الاقتصادية ينشأ نوع من

الظواهر المقننة التي لا يجمعها غير التشويه البيروقراطي للقوانين الاقتصادية القابلة للتطبيق بصورة عالمية . وهو ما يجعل التشخيص الليبرالي ناقصا وأحيانا سطحيًا ومتحيزا أيديولوجيا على نحو واضح .

ومن هذه الزاوية يمكن القول أن تقارير البنك الدولي الصادرة منذ ١٩٨١ عن الأحوال الاقتصادية لأفريقيا ومجمل الأدبيات الاقتصادية الليبرالية قد تأثرت بشدة بالمنظور الصحفي الذي يركز على المتغيرات والتطورات المثيرة أكثر مما أولت اهتمامها بالعوامل البنائية الأكثر عمقا في تأثيرها على اتجاهات تغير الاقتصاديات الأفريقية . ويمكننا أن نلمح المبالغة في توصيف المشكلات الاقتصادية لأفريقيا بتأمل مدى اتفاق الواقع مع المقولات الرئيسية لهذه الأدبيات .

وأولى هذه المقولات كما عرضنا سابقا هي مقولة التشويه البيروقراطي لقوى السوق نتيجة تضخم دور الدولة والقطاع العام الذي يسفر عن تحيزات واضحة ضد المبادرات الخاصة عامة وضد الحافز الفردي خاصة لدى صغار المزارعين وضد القطاع الزراعي عامة ولصالح العناصر الحضرية .

والواقع أن هذا التشخيص يحتوى على قدر واضح من المبالغة ولا يمكنه تفسير ركود وتآكل الزراعة الأفريقية والازمة الاقتصادية لأفريقيا عامة . فإذا فحصنا الأرقام المتاحة عن الانفاق العام فإننا نجد أن ميزانيات حكومات دول أفريقيا الاستوائية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي هي في المتوسط مساوية لهذه النسبة في بقية المناطق المتخلفة كما أنه لا توجد فوارق كبيرة من حيث هيكل الانفاق العام تبعا لنمط الانفاق . بل أن مدفوعات الضمان الاجتماعي والتحويلات المشابهة هي في أفريقيا أقل من نسبتها في أي منطقة في العالم . وكما يلاحظ كل من فابر وجرين فإن انكماش القاعدة المالية للقطاع العام (بما فيه القطاع الحكومي) هو العلة الرئيسية وراء الفشل في استخدام كامل طاقة الخدمات الحكومية بما فيها الصحة والتعليم والمواصلات والمياه والكهرباء .. الخ . وأنه في حالات عديدة ليس ثمة اختيار في تقديم خدمات أساسية بين القطاع العام والقطاع الخاص . وإنما الاختيار الوحيد المتاح هو إما تقديمها عن طريق القطاع الحكومي والعام أو عدم تقييمها أصلا^(٩) .

ويلاحظ في هذا السياق أن الاتجاه الغالب بين الدول الأفريقية الاستوائية هو أحداث تقليص حاد في معدلات نمو الاستهلاك الحكومي العام . ففيما بين الفترتين ٦٥ - ١٩٨٠ و ٨٠ - ١٩٨٥ خفضت ٢١ دولة معدلات النمو تخفيضًا حادًا منها ١١ دولة حدث فيها تخفيض مطلق للانفاق العام غالبًا بنسب كبيرة^(١٠) . ولم يكن ثمة غير ٨ دول فقط زاد فيها معدل نمو الاستهلاك الحكومي العام من إجمالي ٢٢ دولة أفريقية استوائية تتوفر فيها البيانات ومع ذلك ، فإن الملاحظ هو أن معدلات نمو الناتج

التراكم الحلزوني للمشكلات يتجه بالمجتمع كله الى أسفل . أي أن سوء الاداء الحكومي يؤدي الى تآكل الاقتصاد ، وهو ما يؤدي الى انكماش قاعدة التأييد الشعبي مما يفرض بدوره الى المزيد من الاعتماد الحكومي على القسروعلاقات العمالة وشراء التأييد السياسي وهذه بدورها تعمق من الطابع غير العقلاني للاداء الاقتصادي للحكومة . وهكذا . وتمثل حالة زائير وغانا مخاطر هذا التراكم الحلزوني للمشكلات .

فحيث يتدهور الاقتصاد الرسمي واداء الدولة يتسابق الناس على أساليب التغلب على الهبوط في مستويات المعيشة وأوجه اختناقات الاستهلاك .. والنتيجة هي توسع الاقتصاد غير الرسمي عامة والسوق السوداء خاصة . ولكن هذا الاتجاه يسرع من التحلل الاقتصادي والسياسي . فحيث أن السوق السوداء تعيش على موارد تأتي من الاقتصاد الرسمي وتعمق من التهريب والتجنب الضريبي فإن المشكلات الاقتصادية تتفاقم وكذلك تعاني الدولة ويقدر ما تعاني الدولة من التحلل تتزايد أهمية وفعالية السوق السوداء وينتفش الاقتصاد السري نتيجة تعاظم عجز الدولة عن فرض الرقابة بسبب انكماش قاعدتها المالية وتعمق الفساد النظامي والمشكلة الحقيقية تكمن هنا في الصعوبات البالغة التي تعوق إمكانية الخروج من هذا التراكم الحلزوني للمشكلات ويضاعف من مشكلة الدور السلبي للدولة أن الإدارة العامة تعاني من نفس المشكلات التي تعاني منها قيادة الدولة والحكم ، الى جانب خضوعها للانعكاسات السلبية لهذه الأخيرة . وقد بدأت في السنوات الأخيرة تدفقات كبيرة من الأدبيات التي تعالج الدور البائس والمخرب أحيانا للإدارة العامة وخاصة لفئة المديرين في الحكومة والقطاع العام في الاقتصاد القومي وكما يقول ليونارد فإن « النظم السياسية في القارة تعتمد اعتمادا كبيرا على الموالة Patranage من أجل بقائها المحاط بالصعوبات . كما أن المديرين الأفران خاضعون أيضا للضغوط القوية من جانب أقاربهم للحصول على الدعم وتشجيعهم على إيجاد مصادر للدخل الفاسد واستخدام صلاحياتهم في التوظيف لتحقيق أهداف بعيدة عن أهداف المنظمة . وحتى في المجتمعات الأقل عرضة للموالاة فإن السياسة تستمر في السيادة على الاعتبارات التنظيمية »^(٨) .

كل هذه النقد التي تشير اليها المدرسة الليبرالية قد يكون صحيحا على مستوى المواقف الجارية للاقتصاد والسياسة الأفريقية . على أنه مع ذلك تتجاهل العوامل البنائية الأعمق وذلك بسبب التحيز الأيديولوجي الكامن وراء التشخيص الليبرالي الذي يعمد الى سوق حخته في اتجاه فلسفة التخصيص : أي تحويل الاقتصاد برمته الى الملكية والإدارة الخاصة والاعتماد على قوى السوق للتوصل الى نوع مقبول من توجيه الموارد بصورة عقلانية . ومن هنا يمكن القول بأن التحليل الليبرالي ينظر الى الأزمة الاقتصادية في أفريقيا على أنها مجموعة من

النقطة التي يجب أن نتأثر عندئذ هي أن بديل هذا الوضع ليس أفضل كثيرا . ألا وهو ترك آلاف من الخريجين بلا عمل لمدة طويلة بما في ذلك من اهدار للموارد البشرية الى جانب ما به من مخاطر سياسية واجتماعية . ويمكن القول بأن التدخل بتوظيف قسم من هؤلاء يكاد يكون ملزما من الناحية الهيكلية مهما كانت الاختيارات الايديولوجية .

وينطبق الامر نفسه على مضمون السياسات العامة - بما في ذلك السياسات الاقتصادية . ولا شك أن كثيرا من تلك السياسات يتخذ على نحو جزائي ويتم تطبيقه بدرجة كبيرة من عدم الكفاءة . على أن الاشكاليات الجوهرية التي تطرح تلك السياسات حلا لها ليست بحد ذاتها اشكاليات بسيطة يمكن أن نجد لها حولا سهلة وأحادية الجانب . ويمكننا أن نرى ذلك فيما يتصل بمجمل سياسات ادارة القطاع الأجنبي وخاصة سياسات سعر الصرف والاستيراد عامة .

فمن وجهة نظر التيار الليبرالي فإن ابقاء أسعار العملات الوطنية مرتفعة Overvalued ينطوي على آثار سلبية خطيرة ضد الزراعة بسبب ما تؤدي اليه من تخفيض تكلفة واردات الغذاء وبالتالي تعجيز الزراعة الافريقية عن المنافسة ضد الواردات . وينطبق الامر نفسه على معونات الغذاء التي يتلقاها عدد كبير من الدول الافريقية وكل الواردات من السلع الزراعية المدعمة أو منخفضة السعر .

وفي نفس الوقت فإن سياسات الاستيراد في معظم الدول الافريقية تتحيز ضد الزراعة بصورة غير مباشرة . فمثلا نجد أن مستوى الحماية المرتفع بقطاع الصناعة من خلال السياسات الضريبية وسياسات ترخيصات وحصى الاستيراد تجعل السلع الصناعية المستوردة مرتفعة السعر مما يؤدي الى تدهور شروط التجارة الداخلية بين السلع الزراعية والسلع الصناعية لغير صالح الزراعة . فمثلا هبطت شروط التجارة ضد الزراعة في كينيا الى ٨٨ ٪ وفي تنزانيا الى ٥٠ ٪ ، وفي مالي الى ٧٨ ٪ ، بين عام الأساس ١٩٧٠ وعام ١٩٨٢ (١١) .

وتظهر أدبيات وتقارير المنظمات الاقتصادية الدولية والخبراء المرتبطين بها اهتماما فوق عادي باثر سياسات سعر الصرف على الاداء الاقتصادي في افريقيا . فتقارير البنك الدولي حول التنمية في العالم للعوام ٨٢ و ١٩٨٣ و ١٩٨٧ تحاول البرهنة على ضخامة التأثير السلبي للمحافظة على سعر صرف مرتفع للعملات الوطنية في العالم الثالث عامة وافريقيا خاصة . وتسعى دراسة كل من بالاسا Balassa وويلر لاثبات أن السعر المرتفع Overvalued للعملة الوطنية له تأثير بالغ الضرر على الاداء الاقتصادي بما يقدر بأكثر من ٢ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي بسبب جملة الآثار التي تؤدي بالصادرات لانخفاض وتطلق عنان الواردات من السلع الزراعية

المحلي الاجمالي قد اتجهت عامة الى الهبوط بين هاتين الفترتين . ويعنى ذلك بوضوح أن تخفيض معدلات نمو الاستهلاك الحكومي العام لم يفض الى تحسن في الاداء الاقتصادي . بل انه قد ترافق مع هبوط هذا الاداء ، مما يبرهن على الأقل على أنه لا يمكن تفسير الهبوط في معدلات النمو في افريقيا الاستوائية بالميل الى توسع القطاع الحكومي ، والعام .

وفي نفس الوقت فإن محاولة استعادة توازن الميزانيات العامة خلال عقد الثمانينات قد أدت الى تخفيض حاد في مرتبات وأجور الموظفين العموميين في كثير من دول افريقيا كما أدت هذه المحاولة كذلك الى انكماش حاد في الانفاق الجاري والضروري للمحافظة على أداء رأس المال الثابت سواء في قطاع البنية الأساسية أو الزراعة والصناعة والخدمات الرئيسية بما في ذلك الصحة والتعليم وعلى حين أن ذلك الواقع قد يشكل ضغوطا شديدة في اتجاه فساد الموظفين العموميين ، فإنه لا يبرر القول بتضخم الجهاز الحكومي بأكثر من اللازم . ولكنه قد يفسر بدرجة ما هبوط مستوى الاداء الحكومي . على أن التفسير عندئذ لا ينبغي أن يتركز في تضخم الانفاق العام وإنما في انكماشه على وجه التحديد .

وفي نفس الوقت ، فإن الهبوط الشديد في مستوى المرتبات والاجور الحقيقية للموظفين يبرر الى حد معين تلك السياسات الرامية الى دعم أسعار السلع الغذائية الرئيسية للحضر فبدون هذا الدعم فإن الهبوط في مستويات المعيشة - خاصة في البلدان الأفقر الناطقة بالفرنسية لن يمثل فقط خطرا سياسيا داهما ، وإنما قد يفضي أيضا الى مزيد من القوضى والفساد وبالتالي قد يؤدي الى انهيار كامل للاداء الحكومي .

وتلفت تلك النقطة الأخيرة ، نظرنا الى جانب آخر من الصورة يتعلق بمدى الحاج والزامية أشكال محددة من التدخل الحكومي مهما كانت طبيعة النظام السياسي والاداري السائد ، في افريقيا الاستوائية . فمثلا مع التوسع في التعليم العام وتعاظم عدد الخريجين من الجامعات والمدارس العليا في افريقيا وجدت كثرة من الدول الافريقية ذاتها أمام احتمالات متعاظمة للبطالة بين المتعلمين بسبب عدم التوسع الكافي للقطاع الصناعي الذي لم يمكنه امتصاص تلك الاعداد المتعاظمة من المهنيين ولم يكن ثمة بد أمام عديد من الحكومات الافريقية سوى التدخل بتوظيف أعداد من هؤلاء الخريجين في الحكومة والقطاع العام بالرغم من عدم وجود موارد كافية بالموازنات العامة . وعلى الرغم من النقص الهائل في الكوادر المدربة في شتى مجالات وفروع الأنشطة الحديثة ، فإن التوسع في توظيف خريجي الجامعات والمدارس قد شكل عبئا كبيرا على موارد الميزانيات العامة مما أدى على نحو أو آخر الى تخفيض الرواتب والاجور الحقيقية للموظفين العموميين . على أن

جدول رقم (٢)
معدل النمو السنوي للواردات في افريقيا

١٩٨٢/٨٠	١٩٨٠/٧٥	١٩٧٥/٧٠	
٤,٥	٢٠,٠	٣٠,١	غرب افريقيا
٧,٤ -	١٠,٨	١٨,٥	وسط افريقيا
١,٧ -	١٣,٢	١٦,٠	جنوب وشرق افريقيا

* Source: UNECA, African Socio- Economic Indicators (1983). Table 26.P.91

الاداء الاقتصادي في افريقيا الاستوائية .
وهكذا يتضح أن انخفاض معدلات النمو هو السبب الرئيسي وراء انخفاض نمو الواردات وكان كذلك السبب وراء السياسات التجارية الانكماشية عامة التي اتبعتها الدول الافريقية الاستوائية ولا يبدو العكس صحيحا .
بمعنى أنه من غير الدقيق أن - تزعم أن ارتفاع مستوى الواردات - خاصة من الغذاء - وذلك بسبب الاحتفاظ بسعر صرف مرتفع للعملة الوطنية هو أحد الأسباب الهامة وراء الركود والانكماش الاقتصادي في افريقيا .
والواقع أن الامر نفسه يمكن أن يقال عن المشكلة السكانية في افريقيا . ولا شك أن تقارير المنظمات الدولية ومجمل الادبيات الليبرالية تبالح مبالغة شديدة عندما تشير الى معدلات النمو السكاني المرتفعة في افريقيا الاستوائية باعتبارها أحد أسباب الركود الاقتصادي .
ذلك أن مشكلة افريقيا التقليدية لا تكمن في زيادة السكان وانما في قلتهم وبعثرتهم عبر مساحات شاسعة من الارض : وكما يؤكد المؤرخ الاقتصادي الشهير أنتوني هوبكنز فان الافتراض الصريح الكامن في تقرير البنك الدولي لعام ١٩٨٣ وهو أن العائق الاول والاكثر اهمية للنمو طويل المدى هو التصاعد السريع للسكان « يجرى » تماما ضد أحد الخطوط الرئيسية للتفسير التاريخي الذي يرى أن مشكلة السكان في افريقيا تنشأ لا من انها تملك سكانا كثيرين وانما من انها لا تملك عددا كافيا من السكان ، وهو الامر الذي يؤكد كذلك عدد كبير من علماء الاقتصاد الذين درسوا احوال افريقيا . وبسبب أن النسبة بين السكان والارض تعتبر منخفضة للغاية فقد شجع ذلك التوزيع الجغرافي للسكان بصورة جعلت من غير الممكن الاستفادة من تقسيم العمل وجعلت من غير الممكن اعطاء محتوى اجتماعي حقيقي للسلطة المركزية الضرورية للتطور الاقتصادي ، مما كان بدوره دافعا موضوعيا للحكم الاستبدادي .

وفي مواجهة هذا التيار الليبرالي تظهر مدرسة التبعية لتفسير استمرار تخلف وركود الاقتصاديات الافريقية . وما يميز هذه المدرسة هو تركيزها على هامشية وضع هذه الاقتصاديات واستغلالها وتطويعها والسيطرة عليها من أجل خدمة احتياجات المراكز الرأسمالية المتقدمة . وهذه المقولات هي ما يعطى انطبعا قويا بأن مدرسة التبعية

(الغذائية) خاصة وما تسفر عنه هذه الآثار من نتائج جانبية في الاسعار المحلية النسبية (١٢) .

ويشير ويلر Wheeler مع ذلك الى الحدود البنيوية لهذا التحليل وهو ما تغفل عنه عادة تقارير المنظمات الدولية . ذلك انه حتى لو اتفقنا على الاهمية البالغة لسياسات الصرف في تحديد مستوى الاداء الاقتصادي . فان امكانية تغيير هذه السياسات بدون افران اثار سلبية شديدة على هذا الاداء لا تبدو مرتفعة في معظم الدول الافريقية وهي في معظمها تقع في نطاق الدول منخفضة الدخل . والواقع ان عددا كبيرا من الدول الافريقية قد لجأ خلال فترة الثمانينات الى تخفيضات شديدة ودورية في سعر صرف العملات المحلية مما أدى الى تخفيض هائل في حجم الواردات على ان العامل الرئيسي الذي أدى الى تخفيض الواردات في الدول الافريقية هو عدم وجود موارد كافية اصلا لتمويلها بغض النظر عن اسعار الصرف الاسمية والفعلية . وبالرغم من اتجاه الواردات للانخفاض بشدة خلال عقد الثمانينات ، فان مستويات النمو الاقتصادي قد شهدت انهيارا ذريعا يعود في جزء ليس بالهين منه الى التخفيض الشديد للواردات الضرورية لصيانة وتشغيل دولاب الانتاج وخاصة في الصناعة والخدمات .

ويبرهن الجدول رقم (٢) على الاتجاه الهبوطي لمعدل النمو السنوي للواردات في افريقيا الاستوائية بمناطقها المختلفة والاتجاه العام للنمو السالب للواردات خلال السنوات الاولى من الثمانينات .

ويمكننا ان نوكد كذلك ان معدل النمو السنوي للواردات في افريقيا الاستوائية كان اجمالا اقل بوضوح عن غيرها من المناطق المتخلفة كما يظهر من الجدول رقم (٣) ونلاحظ أن هذا الميل الهبوطي للواردات ينتشر بين معظم الدول الافريقية وخاصة الكبيرة منها خلال النصف الاول من عقد الثمانينات . فعلى حين بلغ معدل النمو السنوي للواردات الى الاقتصاديات منخفضة الدخل عامة نحو ٧,٣ ٪ خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٥ فان الواردات قد هبطت بمعدل سنوي متوسط في نفس الفترة بلغ ٥,٢ ٪ في بوركينا فاسو ، ١ ٪ في مالي ، ٦,٤ ٪ في ملاوي و ١٢,٥ ٪ في توغو ، ١١,٦ ٪ في مدغشقر ، ٨,١ ٪ في النيجر و ٢,٣ ٪ في بنين و ٣,٩ ٪ في تنزانيا و ٨,٩ ٪ في السودان ، ٦,٧ ٪ في سيراليون ، ٨,٦ ٪ في غانا و ٧,٧ ٪ في زامبيا و ٣,٦ ٪ في موريتانيا ، ٧,١ ٪ في ليبيريا ، ١٠,٧ ٪ في كوت دى فوار و ٧,٧ ٪ في زيمبابوي و ١١,٥ ٪ في نيجيريا (١٣) .

ومع ذلك ، فان الهبوط الشديد للواردات بسبب التخفيضات الكبيرة لقيمة العملات الوطنية وعدم كفاية التمويل اللازم للاستيراد لم يسفر عن تحسن في الانتاج الزراعي كما قد توقعت الادبيات الليبرالية . بل تصاحب هذا الهبوط في الاستيراد مع انهيار حقيقي لمستوى

تركز بصورة شبه أحادية على تفسير التخلف بالعوامل الخارجية ، أى تلك الخارجة عن نطاق سيطرة المجتمع الأفريقى والمجتمعات المتخلفة عامة .

والواقع أن المناظرات التى اشتعلت طوال السبعينات والتى نجمت عن الصعود السريع لنجم مدرسة التبعية قد أدت فى النهاية الى خلق تيارين داخل تلك المدرسة : نظرى وتجريبي . وربما يمكن القول بأن هناك تجمعات مؤسسية تجسد هذين التيارين الى حد معين . فمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث فى دكار بالسنگال والذى رأسه سمير أمين لفترة طويلة يمثل التقاليد النظرية لمدرسة التبعية . وفى الوقت نفسه فإن معاهد عالمية شهيرة مثل معهد دراسات التنمية بجامعة سسكس Sussex قد وقع عليه الاضطلاع بمناظرة التيار الليبرالى من منظور تجريبي الى حد بعيد .

وقد بدأت التقاليد النظرية لمدرسة التبعية فى شرح تخلف افريقيا من هذا المنظور بأعمال سمير أمين وبكتاب والترودنى الشهير « كيف قامت اوربا بالعمل على تخلف افريقيا » . ويشرح هذا الكتاب الأخير اشكالا مختلفة من تحويل الثروة والقيم من افريقيا الى اوربا والدول الصناعية بصورة أعم . على أن الأدبيات التى انطلقت من هذه الأعمال الأولى قد فشلت فى ايضاح اسباب التدهور الذى لحق الاداء الاقتصادى فى افريقيا بين عقد الستينات والأعوام الخمسة عشر التى تلت ذلك بالرغم من شيوع أنماط معينة من الراديكالية والقومية الاقتصادية بين الدول الأفريقية .

ووفقا للمنظور الأفريقى - لتفسير انهيار أداء الاقتصاديات الأفريقية فى عقدى السبعينات والثمانينات ، فإن الركود والتآكل الاقتصادى فى افريقيا هو تعبير متأخر نسبيا عن نموذج التنمية الاستعماري الذى امتد حتى الآن ، وذلك أثر التحولات الهامة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى بعد الحرب العالمية الثانية . فحتى بداية السبعينات ، كان الاقتصاد العالمى - الذى وضعت الولايات المتحدة القواعد الرئيسية لمؤسساته بعد الحرب - فى حالة توسع غير منقطع تقريبا . وقد وفر ذلك اسبابا للنمو فى الدول التابعة المصدرة للمواد الأولية بما فيها افريقيا . ولكن هذا النظام قد أخذ يتعرض منذ مقبل السبعينات لهزات عنيفة للغاية اقتصادية ومؤسسية . أن رصد هذه التغيرات قد أصبح شائعا فى مختلف الدراسات الأكاديمية . ومن الشائع أيضا الحديث عن آثارها السلبية على استقرار الاقتصاديات التابعة عامة . على أن المنظور الأفريقى للتبعية يركز على عدد إضافي من المتغيرات الهيكلية . فقد اتسم تطور الرأسمالية فى المراكز بهبوط الاستثمارات الانتاجية وبالتالي بتوفر السيولة . الأمر الذى دعمته الفوائض النفطية . وقد بدأت بذلك مشكلة الديون الأفريقية . ومن ناحية ثانية فإن عقد السبعينات قد اتسم بخضم الاختيارات الخاصة بإعادة توطيئ عدد من الفروع

والصناعات التقليدية فى دول معينة من العالم الثالث - خاصة فى جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية . وقد تم بذلك تجاهل افريقيا تماما فى عملية إعادة التوطين الصناعى هذه^(١٤) . وهكذا توافقت هبوط شروط التجارة نتيجة هبوط الطلب على السلع الأولية مع بروز واحتدام أزمة المديونية فى افريقيا لكى تؤدي الى ركود وتآكل افريقيا اقتصاديا .

على أن هذه العمليات كان لها أيضا مردود داخلى . اذا اضطرت الدول الأفريقية الى تكثيف استغلال الزراعة باعتبار أن وظيفة الزراعة الرئيسية فى نمط التنمية الاستعماري هى امداد الدولة بالفائض . وأدى تفاقم هذا الوضع الى هبوط الدخل الزراعى وإلى اقدام الملاك الرأسماليين على تكثيف استغلال العمل المأجور جنبا الى جنب مع المزيد من الهبوط بقيمة العمل الزراعى عامة باعتباره عمل النساء والأطفال بصورة أساسية . وقد انطوت تلك العمليات الداخلية على تخريب هائل لروحية العمل والهبوط بكل من انتاجيته ومردوده الاجتماعى . على أن مأساة افريقيا قد اكتملت بسبب أن نموذج زراعة التصدير قد أدى الى انهك التربة الزراعية فى غالبية اجزاء افريقيا بسبب عدم توافق محاصيل التصدير مع خصائصها الفيزيائية ، على عكس محاصيل الغذاء التقليدية . وقد احتدمت مشكلة الزراعة مع وقوع افريقيا تحت طائلة موجة جفاف طويلة المدى منذ مقبل السبعينات وقد أخذت موجة الجفاف فى التوسع جغرافيا مع الوقت حتى أصبحت تشمل ٢٤ دولة افريقية فى جميع مناطق افريقيا الأمر الذى هبط بانتاج الغذاء بمعدل ٢٠٪ سنويا منذ عام ١٩٧٠ . على أنه يجب أن نفهم الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية على الزراعة الأفريقية فى سياق لا فقط تخلفها التكنولوجى ، وإنما أيضا الظروف الاجتماعية - الاقتصادية التى تشدد هذا التخلف وتجعل الزراعة غير قادرة على تجاوز آثار هذه الكوارث . والأمر المحدد لهذه الظروف هو وقوع الزراعة الأفريقية فى شبكة عمليات التدويل الاقتصادى وتدويل تجارة الغذاء التى تتم تحت سيطرة الشركات عابرة القومية .

وتلفت أدبيات التبعية النظر الى الهبوط الشديد فى شروط التجارة التى تتبادلها افريقيا مع العالم الخارجى باعتبارها من أهم مصادر الركود والتآكل الاقتصادى لافريقيا ككل .

فاذا استبعدنا نيجيريا (الى جانب جنوب افريقيا بالطبع) نجد الأرقام التالية لشروط التجارة النسبية لافريقيا الاستوائية ، وهى مأخوذة من تقرير صندوق النقد الدول . انظر الجدول رقم (٤)

ويعنى ذلك أن الأسعار النسبية المتوسطة للصادرات الأفريقية الاستوائية بالمقارنة بوارداتها قد انخفضت بنسبة الربع خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٧ . وبطبيعة الحال فقد استبعدت نيجيريا بسبب الضخامة النسبية لصادراتها من النفط بالمقارنة بمجموع صادراتها ، بل

جدول رقم (٣)
معدل النمو السنوي لحجم الواردات*

متوسط ١٩٧٧/٦٨	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
٩,٢	٧,١	٤,٨	٨,٥	٧,١	٤,٢ -	٣,٢ -	٢,٢	٣ -
٣,٨	٨,١	٢,٨ -	٦,٩	٣,٦ -	٣,٥ -	٧,٧ -	١,٤ -	١,١

Source : I.M.F. World Economic Outlook, 1986.Washington,D,C.,1987 . table A25.P.64

جدول رقم (٤)
شروط التجارة الخارجية لأفريقيا جنوب الصحراء*

متوسط ١٩٧٧/٦٨	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
١,٦	٩,٣ -	٨	٥,٤ -	٧,٣ -	٦,٥ -	١,٢	٥,٠	٢,٠ -	١,٩ -	٣,٥ -

* Source : IMF. Op Cit table A.28 P.67

يصبح أى اهتزاز فى أسعار صادرات السلع الرئيسية فى أفريقيا مدمرا لدخلها من الصادرات عامة . فبالنسبة للصادرات الزراعية يوضح الجدول رقم (٥) هذا التركيز :

وكما يبرهن البروفيسور كالدور فان قطاع السلع الأولية هو حزام النقل الرئيسى للانكماش الاقتصادى من الدول المتقدمة للدول المتخلفة ، ويعمل هذا الحزام بصورة أكثر شدة بالنسبة لأفريقيا عن غيرها من المناطق^(١٧) .

ولهذا السبب لا تبدو نصائح البنك الدولى فى تقاريره المتتالية بالعمل على زيادة حجم الصادرات من السلع الزراعية الأفريقية سبيلا جادا للانقاذ الاقتصادى لأفريقيا . وقد وجد جود فرى GODFREY أنه فى حالة سلعتين هما البن والكافور تستحوذان على ٤٩٪ من اجمالى متحصلات أفريقيا من الصادرات الزراعية - فان زيادة حجم الصادرات سوف يؤدى الى هبوط هذه المتحصلات (بسبب المرونة السعرية المرتفعة للطلب عليهما) . وإذا أضفنا زيت الفول السودانى والسيسال الى القائمة فان نسبة الصادرات التى تتأثر بهبوط السعر تصل الى ٥١٪ . وتزداد هذه النسبة الى ٦١٪ إذا أضفنا الشاي والسكر . وينطوى ذلك على شكوك حقيقية حول امكانية استمرار هيكل الزراعة الأفريقية على أساس تخصصها فى تصدير السلع الزراعية الاستوائية^(١٨) .

والواقع أن الأمر لا يختلف كثيرا إذا شملنا الصادرات المعدنية من غير الوقود فى حسابات شروط التجارة . فلم يقتصر هبوط أسعار الصادرات على السلع الزراعية وإنما انطبق أيضا على المعادن . فخلال أزمة الركود الحاد ٨٠ - ١٩٨٢ انهارت أسعار مجموعة السلع الأولية « زراعية وغير زراعية » بنسبة ٤٠٪ ثم ما أن تصفست قليلا خلال عام ١٩٨٣ حتى انهارت من جديد ، واصلت

وبمجممل الصادرات الأفريقية عموما . أما إذا ضمنا نيجيريا الى قائمة الدول الأفريقية الاستوائية فسوف نجد أنها قد عانت من هبوط لشروط تجارتها الخارجية خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٦ بنسبة بلغت ٣٤,١٪ تبعاً لأرقام البنك الدولى . ويمكن تفسير ذلك بانتهاء أسعار صادرات النفط من نيجيريا أساسا^(١٥) .

ولا يتوقف الأمر على تدهور الأسعار النسبية للصادرات بالمقارنة بالواردات (شروط التجارة) . وإنما تعاني أفريقيا أيضا من ركود أو النمو البطيء لحجم صادراتها . إذ نرى حجم الصادرات الأفريقية بمعدل أقل من معدل نمو التجارة الدولية ، وبأقل من معدل نمو تجارة الدول النامية غير النفطية منذ منتصف الستينيات . وقد نجم عن هذا الاتجاه طويل المدى أن انخفض نصيب أفريقيا من الصادرات من غير الوقود من اجمالى الدول النامية من ١٨٪ عام ١٩٦٠ الى ٩,٢٪ عام ١٩٧٨ ولم يزد عن ذلك فى السنوات التالية . وفى دراسة للبنك الدولى وجد أن ٢٤ دولة من اجمالى ٢٩ دولة أفريقية تمت عليها الدراسة قد حققت نموا بطيئا لحجم الصادرات فى السبعينات عنها فى الستينيات ، وأن ١٩ دولة منها قد شهدت هبوطا مطلقا فى حجم الصادرات فى السبعينات . وتبعاً لأرقام البنك الدولى كذلك فان أفريقيا الاستوائية قد عانت من هبوط حجم صادراتها السلعية خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٦ بما بلغت نسبته ١,٩٪ سنوياً فى المتوسط بالمقارنة بـ ١٪ فقط خلال الفترة ٧٣ - ١٩٨٠^(١٦) . وتزداد مشكلة هبوط شروط التجارة ضد أفريقيا نتيجة أنها معرضة بشدة لعدم استقرار تجارتها الخارجية عامة بسبب التركيز الشديد للهيكل السلقى لصادراتها . والأمر الواضح من الاحصاءات المتاحة عن الصادرات الأفريقية هو الاتجاه العام طويل المدى نحو تعاظم التركيز السلقى للصادرات . ونتيجة لهذا التركيز

جدول رقم (٥)

نصيب السلع من إجمالي صادرات أفريقيا الاستوائية السلعية
النصيب من إجمالي قيمة الصادرات*

السلع	١٩٦٧/٦٤	١٩٧٧/٦٩	١٩٨٠/٧٨
العشيرة الرئيسية	٨١	٨٠	٨٥
الخمس الرئيسية	٨٢*	٦٥	٧٣
البن والكاكاو والقطن	٦٤	٥٤	٦٣
البن والكاكاو والقطن	٥١	٥٨	٦٩
والسكر والتبغ	٥٦	٦١	٧٢

* Source : S. Singh. « Sub-Saharan Agriculture : Synthesis and Trade Prospects ». World Bank Staff Working Paper, No. 608. Washington D.C. 1983.P.6.

هذا الهبوط حتى نهاية ١٩٨٦ . فحقا لفهرست الأونكتاد وصلت أسعار السلع التصدير من الدول النامية إلى ١١٩٪ (بالمقارنة بعام ١٩٨١/٧٩) في أكتوبر ١٩٨٠ وما لبثت أن هبطت إلى ٧٥٪ في أكتوبر ١٩٨٢ . وتحسنت قليلا إلى ٩٠٪ في مارس ١٩٨٤ لكي تنهار من جديد إلى ٧٣٪ في يوليو ١٩٨٥ ... ونفس هذه الاتجاهات تظهر بوضوح من فهرست البنك الدولي لأسعار السلع الرئيسية للتصدير زراعية ومعدنية .

ويؤكد كل من جريلى ويانج أن أزمة السلع في الثمانينات تكاد تماثل شدة هذه الأزمة في أعقاب الركود الكبير في الثلاثينات من هذا القرن^(١٩) .

وقد جاء في دراسة لمركز التنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD أن مستقبل جميع المعادن الرئيسية المصدرة من أفريقيا الاستوائية يبدو سيئا من حيث كل من الأسعار وحجم الصادرات . وتتوقع الدراسة اتجاها نزوليا طويل المدى لمتحصلات التصدير من السلع المعدنية - بالرغم من امكانية حدوث انتعاش قصير المدى لبعضها . وتزداد خطورة هذا الاتجاه بسبب الدور الكبير الذى تلعبه صادرات أفريقيا المعدنية . ذلك أن نصيب المعادن يصل إلى أكثر من ربع صادرات ١٧ دولة أفريقية ويصل إلى نحو النصف لـ ١٣ دولة منها . أن هبوط شروط التجارة وتآكل الدخل من الصادرات هو أحد الأسباب الرئيسية لظهور مشكلة الديون في أفريقيا . على أن تفاقم هذه المشكلة يضاعف من شدة التآكل الذى يتعرض له الدخل من الصادرات الأفريقية^(٢٠) . فمع تضخم ديون أفريقيا أصبحت عملية تسديد أصول وفوائد الدين أحد المصادر الكبرى لاستنزاف أفريقيا .

ووفقا لتحليل أديدجى رئيس اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة فإن أفريقيا قد تعرضت إضافة لذلك لثلاثة اتجاهات مرتبطة أدت إلى تفاقم مشكلة المديونية في القارة . وهذه الاتجاهات هي تحويل

جزء متزايد من ديون أفريقيا إلى مديونية خاصة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية وأسواق المال الخاصة وذلك بالمقارنة بالديون العامة أو المضمونة من هيئات عامة سواء ثنائية أو متعددة الأطراف . وتدهور شروط الأقرض . إذا ارتفعت تكلفة الأقرض من ٤٪ عام ١٩٧٢ إلى ١٠٪ عام ١٩٨٢ نتيجة تضاعف سعر الفائدة في أسواق المال الخاصة ، وتقصير المدى الزمنى لسداد أصل الدين Maturity من ٢٠ عاما في ١٩٧٠ إلى ١٥ عاما فقط عام ١٩٨٢ ، إضافة إلى تقصير فترة السماح من ٦ أعوام إلى ٤ أعوام فقط ، وفوق ذلك فقد انكمش عنصر المنح من ٣٧٪ إلى ٧٪ فقط في نفس الفترة . وإلى جانب الاتجاهين السابقين يلاحظ أديدجى اتجاها ثالثا يتمثل في الدور المتعاظم الذى تلعبه المصارف عابرة القومية في تسريب جزء من القروض الأفريقية إلى خارج القارة^(٢١) .

ومع ذلك كله ، فإن هبوط شروط التجارة ومنتجات التصدير ، وتفاقم المديونية وعبء تسديدها ليست هي المشكلات الوحيدة التى تنشأ عن نمط التبعية الراهن في أفريقيا . فهناك أيضا مشكلات عديدة أخرى تتصل بالاستثمار المباشر وأشكال وشروط نقل التكنولوجيا وهجرة الكفاءات الأفريقية .. الخ وتنشأ هذه المشكلات جميعا عن تسارع عملية استيعاب اقتصاديات أفريقيا الهامشية في النظام الرأسمالى العالمى : أى عن حركة التدويل القوية للاقتصاديات الأفريقية في الاقتصاد الدولى والتى زادت من هشاشة الاقتصاديات الأفريقية وبالتالي وسعت رقعة تعرضه للاهتزازات الخارجية ، وللكوارث الطبيعية . والواقع أن أفريقيا قد أصبحت أسيرة حلقات مفرغة تنتج فيها الاهتزازات الخارجية . المزيد من الضعف الداخلى اقتصاديا واجتماعيا دون أن تتولد قوى خارجية تمكن أفريقيا من الحصول على قوى دفع كافية للخروج من هذه الحلقات المفرغة .

٣ - المخاطرة حول الانقراض

الاقتصادى لأفريقيا :

تبشر التقارير الاقتصادية الدولية بحدوث تحسن في الموقف الاقتصادى لأفريقيا في السنوات القليلة الأخيرة بدءا من عام ١٩٨٥ . فيؤكد أحدث تقرير للبنك الدولى بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية بعنوان التكيف والنمو في أفريقيا في الثمانينات « أن هناك علامات للتحويل إذ نما الناتج المحلى الإجمالى بأكثر من ٢,٣٪ سنويا في المتوسط في السنوات الثلاث من ١٩٨٥ إلى ١٩٨٧ ، وهو تحسن ملحوظ بالمقارنة بالأداء البائس لأوائل الثمانينات . وفوق ذلك فإنه إذا استبعدنا البلدان الخمسة المصدرة للبترول ، فإن الناتج المحلى الإجمالى يكون قد نما بمعدل ٢,٩٪ خلال نفس الفترة ، وأن المعلومات الأولية تشير إلى نمو أكثر قوة خلال عام ١٩٨٨ ... وأن الأرقام المتاحة عن الأعوام الثلاثة الماضية تتيح مجالا للتفاؤل ، فهذه العلامات ، بالرغم من أنها

القاعدة الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية الإجمالية لأفريقيا ككل .

ومع ذلك فإن البنك الأفريقي يؤكد أنه باستبعاد نيجيريا يكون معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي الكلي لأفريقيا جنوب الصحراء عام ١٩٨٨ قد بلغ ٣٫٧٪ وهو الأمر الذي يعود إلى نمو الزراعة بمعدل ٤٪ عام ١٩٨٨ بالرغم من استمرار كثير من المشكلات البيئية مثل التصحر والجفاف والجراد في بعض مناطق أفريقيا . ومع ذلك ، فإنه حتى لو صدقت التقديرات المتفائلة للبنك الدولي ، فإن من الواضح أن أداء أفريقيا الاقتصادية كان أقل كثيرا من بقية مناطق العالم الثالث ، باستثناء مجموعة الدول المصدرة للبترول بسبب الطبيعة الخاصة للسوق العالمي لهذا الخام . وحيث أن الفارق الكبير بين أداء أفريقيا وغيرها من مناطق العالم النامي هو ظاهرة قديمة ، فإن المسافة التي تفصلهما تأخذ في الاتساع ، حيث تزداد أفريقيا فقرا وتخلفا على حين يتحسن نصيب مناطق معينة من العالم الثالث على مختلف مؤشرات التطور الاقتصادي .

واحدى المسائل الجوهرية موضع الخلاف بين المنظمات الدولية وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والحكومات الأفريقية حول تفسير أسباب الأزمة الممتدة في الاقتصاديات الأفريقية تتعلق بدور العوامل الخارجية في توليد واستمرار الأزمة . ويؤكد التقرير الأخير للبنك الدولي أنه لا يوجد دليل كاف على أن ثمة اتجاه نزولي مستمر في الأسعار النسبية للمواد الأولية . هذا إلى جانب أن ثمة اتجاه تاريخي صعودي للأسعار النسبية للمشروعات الاستوائية وهي إحدى المجموعات السلعية الأساسية في صادرات أفريقيا الاستوائية . وفي نفس السياق يؤكد التقرير الخاص عن المواد الأولية لصندوق النقد الدولي لعام ١٩٨٨ أن الهبوط الحاد في الفترة ٨٤ - ١٩٨٦ كان دوريا أكثر منه تعبيريا عن بداية هبوط هيكل في الأسعار (٢٤) .

وعلى هذا الأساس بدأت أسعار السلع الأولية في الانتعاش في الأسواق الدولية خلال عام ١٩٨٧ وكان قهرست أسعار السلع غير البترولية أعلى بنسبة ١٥٪ عن مستواه عام ١٩٨٦ محسوبا بوحدات السحب الخاصة . وقد شاركت صادرات أفريقيا في الانتعاش ومع ذلك ، فإن الأسعار الحقيقية في ديسمبر ١٩٨٧ كانت أقل بنسبة ٢٠٪ عن المستوى المتوسط لها خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٤ بالنسبة لأسعار المصنوعات .

وعلاوة على ذلك ، فإن الدول الصناعية قد استفادت من ارتفاع أسعار الصادرات الأولية بأكثر مما أفادت الدول النامية عموما وأفريقيا خصوصا وفي نفس الوقت ، فإن العوائد الكلية المقدرة من صادرات نحو ١٩ سلعة أولية قاندة قد هبطت بنسبة ٣٪ عام ١٩٨٧ بالمقارنة بالعام السابق . أما أفريقيا فقد حققت انتعاشا محدودا بسبب تحسن الأسعار وزيادة حجم الصادرات

لانتزاع أولية ، تخلق انطبعا إيجابيا عن المستقبل . ويفسر التقرير هذه النتائج - التي لا تتفق مع التقديرات السائدة عن أحوال أفريقيا الاقتصادية بعاملين : ضرورة استبعاد البلدان الأفريقية المصدرة للبترول والتميز بين مختلف فئات الدول الأفريقية وإعادة حساب أوزانها النسبية في تقديرات الموقف الكلي ، وإعادة حساب الأداء الاقتصادي ونمو الناتج المحلي على أساس أسعار الصرف لعام ١٩٨٧ بدلا من عام ١٩٨٠ . وعلى أساس هذه العوامل يقدم التقرير الجدول رقم (٦) .

ومما يؤكد هذا الانطباع المتفائل - من وجهة نظر التقرير - أن نحو ١٩ دولة أفريقية جنوب الصحراء تشكل نحو ٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا و ٤٢٪ من سكانها قد حققت معدل نمو يزيد عن ٣٪ سنويا في المتوسط خلال الفترة ٨٦ - ١٩٨٧ ، وأن نحو ١٤ دولة أخرى قد حققت معدل نمو يتراوح بين صفر و ٣٪ سنويا في المتوسط خلال نفس الفترة وبالتالي فإن ثمانى دول فقط قد حققت معدل نمو سالب منها ثلاث دول مصدرة للبترول وهى تشكل نحو ٤٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا جنوب الصحراء (مقدرة حسب أسعار صرف عام ١٩٨٧) و ٢٥٪ من سكان القارة (٢٢) وعلى المستوى القطاعي ، فإن التقرير يسند إلى الزراعة المساهمة الأكبر في تحسن الأداء الاقتصادي لأفريقيا خلال الأعوام ٨٥ - ١٩٨٧ . ويقدر معدل نمو الناتج الزراعي بـ ٤٪ سنويا في المتوسط وفقا لتقديرات منظمة الفاو ، بالرغم من النمو السالب المحقق عام ١٩٨٧ ، وهو الأمر الذى أدى إلى تحقيق نمو إيجابي لأول مرة منذ فترة طويلة في نصيب الفرد من الناتج الزراعي . وإذا أخذنا المقارنات بين مجموعات الدول ، فإن من الأمور التي تدعو للتفاؤل أن الدول الأكثر فقرا - الأعضاء في رابطة التنمية الدولية - قد حققت أفضل معدلات الأداء في أفريقيا الاستوائية ، وهو الأمر الذى يعود جزئيا لتهور أوضاع الدول المصدرة للمواد الخام الصناعية (وخاصة البترول) ، بسبب التدهور الكبير في أسعار صادراتها .

وقد واجهت هذه التقارير الدولية نقدا حادا في أفريقيا وخاصة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ، وكثير من الاقتصاديين الدوليين بسبب المبالغة في تقديرات الانتعاش الاقتصادي في أفريقيا وتعتمد التلاعب بالمؤشرات الإحصائية حتى تظهر معدلات النمو بأكثر مما هي في الواقع (٢٣) . وكذلك فإن تقديرات بنك التنمية الأفريقي للنمو في أفريقيا عام ١٩٨٨ لم تزد عن ٢٫٦٪ ، وهو تحسن واضح بالنسبة للموقف عام ١٩٨٧ ولكنه أقل كثيرا مما يقدره البنك الدولي . كما أن تقديرات البنك الأفريقي هي حدوث معدل نمو سالب لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، حيث كان معدل نمو السكان ٣٪ عام ١٩٨٨ ، وهو ما يعنى استمرار تآكل

جدول رقم (٦)
نمو الناتج
النسبة المئوية السنوية*

١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤/٨٠	مجموعات الدول
٢,٤	١,٥ -	٣,١	٥,٤	١,١ -	أفريقيا جنوب الصحراء
٢,٢	٢,١	٣,٨	٢,٩	١,١	باستثناء الدول المصدرة للبترول
٤,٥٠	٤,٧ -	٢,٤	٧,٦	٢,٨ -	الدول المصدرة للبترول
					الدول الاعضاء في رابطة
٢,٢	٢,٨	٣,٦	١,٨	,٩	التنمية الدولية (الأكثر فقرا)
٣,٠	,٤ -	١,٩	٤,٠	,١	كل افريقيا
٥,٢	٤,٣	٤,٧	٤,٩	٢,١	جميع الدول النامية
					الناتج المحلي الاجمالي في افريقيا
					الاستوائية مقدرا أساس
٢,١	,٩ -	٣,٨	٦,٣	,٩	اسعار صرف عام ١٩٨٧

* The World Bank and UNDP.Africa's Adjustment and Growth in the 1980,s.
Washington,1989 .P.6.

وقد وصلت ديون أفريقيا جنوب الصحراء الى ١٢٩ بليون دولار عام ١٩٨٧ . وارتفعت اعباء خدمة الدين الى ٤٥ ٪ من عوائد الصادرات عام ١٩٨٦ . ولم يكن من الممكن بطبيعة الحال أن تدفع معظم البلدان الأفريقية هذه الأعباء فعلا . إذ لم يواظب على تسديد اعباء خدمة الدين سوى ١٢ دولة من بين ٤٥ دولة أفريقية جنوب الصحراء ، وتحتم أن يتم إعادة جدولة هذه الديون لبعض الدول ، أو أن تتراكم المتأخرات لدول أخرى بما يعنيه ذلك من اضطراب مالي وتجاري . ووصلت هذه المتأخرات الى نحو نصف مدفوعات خدمة الدين عام ١٩٨٧ . وبالتالي فقد وصلت اعباء خدمة الدين المدفوعة فعلا الى ٢٥ ٪ من صادرات أفريقيا عام ١٩٨٧ وهو ما يعتبر هبوطا بالمقارنة بنسبة ٢٩ - ٣٠ ٪ المدفوعة في ١٩٨٥ و ١٩٨٦ (٢٦) .

وبالرغم من انخفاض اعباء المدفوعات الفعلية لخدمة الدين الى نحو ثلثي الالتزامات الأصلية ، فانها تشكل نزيفا هائلا للموارد الأفريقية المحدودة . فالمدفوعات الفعلية لخدمة الدين تقل قليلا فقط عن ثلثي اجمالي الادخار والاستثمار الكلي لدول أفريقيا جنوب الصحراء مجتمعة عام ١٩٨٧ .

وهكذا بات من الواضح انه لا يمكن السكوت عن تآكل الاقتصاديات الأفريقية وقد اتخذت الجهود الدولية للانقاذ أربعة محاور وهي تخفيض اعباء خدمة الدين وزيادة المساعدات والمعونات الاقتصادية لأفريقيا ، والضغط من أجل الإصلاح الاقتصادي الجذري في أفريقيا على طريق ما يسمى بالتكيف الهيكلي ، وتعديل بعض الأطر المؤسسية لعلاقات أفريقيا الاقتصادية وخاصة الاسراع باعداد مشروع التفضيلات التجارية المعمة تحت اشراف منظمة الاونكتاد .

بنسبة ١٠ ٪ في المتوسط خلال السنوات الثلاث ٨٥ - ١٩٨٧ ، ووصلت عوائد الصادرات الى قمعتها عام ١٩٨٧ منذ عام ١٩٧٠ . مقابل هذه الزيادة المحدودة ، فقد عادت أفريقيا لتحسين نصيبها في السوق الدولي لصادراتها الرئيسية منذ عام ١٩٨٤ بعد أن أخذ في التآكل بمعدل ٢ ٪ سنويا خلال الفترة ٧٠ - ١٩٨٣ (٢٥) . ويقدر تقرير البنك الدولي انه لو كانت أفريقيا قد حافظت على نصيبها في أسواق صادراتها الرئيسية غير البترول لكانت عوائد صادراتها قد زادت بما قيمته ٩ - ١٠ بليون دولار خلال الفترة ٨٦ - ١٩٨٧ ، وهو ما يصل لقيمة مدفوعات خدمة الدين الاجمالية . ومع ذلك ، فإن اسعار الصادرات الأفريقية قد مالت للانخفاض خلال السنوات ٨٥ - ١٩٨٧ إذا قومت بأسعار السلع المصنعة المستوردة ، وإن كان انخفاض شروط التجارة الاجمالية لأفريقيا اقل حدة من انخفاضها بالنسبة لمناطق أخرى من العالم الثالث . وكذلك ، فإن هذا الانخفاض الذي يقدر بنحو ٣٠ ٪ منذ عام ١٩٨١ لا يزال اقل حدة من الانخفاض الذي عانته أفريقيا في أوائل السبعينات ، قبل الزيادة الأولى الكبيرة في اسعار البترول . ومع ذلك ، فإن هذا الانخفاض في شروط التجارة كان كافيا لاستنفاد الأثر الإيجابي لزيادة كميات السلع غير البترولية المصدرة في أفريقيا . وباختصار ، فإنه لا يبدو من المتوقع أن يحدث تحول جذري في عوائد الصادرات الأفريقية وشروط تجارتها الخارجية في الأمد المتوسط يمكنه أن يشكل مصدرا لرفع معدل الادخار والاستثمار في القارة .

وفوق ذلك ، فإن مديونية أفريقيا تشكل نزيفا مستمرا للموارد يتوقع أن يستمر لفترة طويلة مقبلة من الزمن .

فان « الزيادة في الناتج والاستهلاك في الدول التي تطبق اصلاحات اقتصادية تشير الى انه من الممكن لأفريقيا ان تلج الى التكيف والتعديل مع النمو وتحسين مستويات المعيشة حتى عندما تكون البيئة الدولية معاكسة (٢٧) . فالدول ذات برامج الاصلاح الأقوي قد شهدت تحسنا في الاستثمار ، على حين انه لا يوجد دليل على بداية قلب الاتجاه نحو انخفاض معدل الاستثمار في الدول التي لم تطبق الاصلاحات ، وتحسنت معدلات الادخار المحلى الى حد ما . وفي الدول التي طبقت الاصلاحات ساعدت معدلات الادخار الأعلى على تحسين الاستثمار ، ولكن المساعدة الأجنبية كانت هي المصدر الحقيقي لتمويل الاستثمارات الاضافية . ولم تزد معدلات الاستثمار في الدول التي لم تطبق الاصلاحات عن نصف معدلاته في الدول التي طبقت الاصلاحات . وازضافة لذلك ، فان الناتج الزراعى والصادرات والنمو في الناتج المحلى قد شهد تحسنا واضحا . اذ زاد النمو في الناتج الزراعى بأكثر من الضعف في الدول التي طبقت الاصلاحات على حين استمر ركود الانتاج الزراعى في الدول التي لم تطبقه . وكذلك فان انتاج الغذاء قد نما في الدول التي طبقت الاصلاحات بأكثر من ضعف معدل نموه في الدول التي لم تطبق هذه الاصلاحات . وكذلك فان الصادرات السنوية قد نمت في الدول المطبقة للاصلاحات بأكثر من ضعف معدلات نموها في الدول التي لم تطبق هذه الاصلاحات .

والواقع ان هذه الاستنتاجات لاتجد دعما قويا حتى من الاحصاءات التي أوردها التقرير . وفي المؤشرات المحدودة التي يبرز فيها تقدم واضح للدول التي طبقت برامج التكيف مثل معدلات الاستثمار والادخار ، فان اثر المساعدات الأجنبية الكبيرة والظروف المناخية الأفضل هي المصادر الرئيسية للنمو ، وخاصة في الناتج الزراعى .

واضافة لذلك ، فان الاحصاءات التي أوردها التقرير المشار اليه تبرهن على ان الدول التي لم تطبق الاصلاحات التي طلبها البنك والصندوق قد حققت في واقع الامر أداء أفضل على صعيد التصدير وشروط التجارة عن تلك التي طبقت هذه الاصلاحات بالرغم من التحول الكبير للمساعدات المالية والاقتصادية الأجنبية لصالح الدول التي طبقت الاصلاحات بالمقارنة بتلك التي لم تطبق الاصلاحات . ففي الفترة ٨٥ - ١٩٨٧ هبطت أسعار وحدة الصادرات في الدول التي طبقت اصلاحات قوية بنسبة ٨٢٪ على حين ارتفعت في الدول التي لم تطبق الاصلاحات بنسبة ٦٧٪ وهبطت متحصلات الصادرات بنسبة ١٠١٪ في المجموعة الاولى على حين تحسنت بنسبة ٢٩٪ في المجموعة الثانية . وكذلك هبطت شروط التجارة الكلية بنسبة ١٤١٪ في المجموعة الاولى وتحسنت بنسبة ١٤٪ في المجموعة الثانية وذلك

وقد كانت هذه المحاور كلها موضوعا لمناظرات حامية بين الاقتصاديين العاطفين على مصالح أفريقيا وبين هؤلاء الذين يدافعون عن التوجهات السائدة للصندوق والبنك الدوليين وللولايات المتحدة في ظل ادارتي الرئيس ريجان . وسوف نعرض هنا بسرعة للمناظرة حول برامج التكيف وتقدير نتائجها .

اذ يضطر عدد متزايد من دول افريقيا جنوب الصحراء من أجل الحصول على جواز المرور الى نادي باريس لاعادة جدولة الديون ، ومن أجل الحصول على قروض الصندوق والبنك الدولى الى الالتزام بما يسمى ببرامج التكيف . وقد توصل البنك الدولى حسب تقريره الأخير الى اتفاقيات تكيف هيكلية مع ١٨ دولة أفريقية ، وإلى اتفاقيات تكيف قطاعى مع ١٤ دولة أخرى . أما الصندوق فقد عقد اتفاقيات تكيف مع أكثر من ٣٠ دولة أفريقية . وتركز برامج التكيف الهيكلية على السياسات الاقتصادية الكلية واجراءات السياسة الاقتصادية التي تشمل تعديلات اسعار الصرف ، وتخفيض الانفاق الحكومى والمديونية الحكومية ، ورفع الرقابة على الاسعار وتحرير الأسواق واصلاح الشركات العامة وتخفيض الاستثمار أو ما يسمى برمجة افضل للاستثمار الى جانب وقف زيادات الأجور والتوظيف ، هذا الى جانب اجراءات لرفع سعر الفائدة وجذب الاستثمارات الأجنبية ، ورفع اسعار المنتجات الزراعية .

وتبرر هذه السياسات بالحاجة الى تحسين التنافسية الدولية لصادرات الدول الأفريقية ، وتشجيع زيادة الانتاج الزراعى وخاصة من الغذاء ، وتحقيق ادارة اقتصادية افضل للقطاع العام وتشجيع الاستثمار والادخار وبالتالي الوصول الى مناخ اقتصادى صحى . على ان الاجندة الحقيقية لهذه الاجراءات تشمل في واقع الامر تحسين القدرة على سداد اعباء خدمة الدين ، وفرض التحول الى نظام السوق وتخفيف قبضة الدولة على الاقتصاد وتضييق الاختلالات الاقتصادية الخارجية عموما ووقف النمو التضخمى مع التمهيد لاستئناف النمو في مرحلة لاحقة وفقا لأسس أكثر سلامة من زاوية النظرية الاقتصادية الكلاسيكية .

وقد اثبتت نفس المناظرة بين المدافعين عن برامج التعديل والتكيف الهيكلية لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير من ناحية ، وبين هؤلاء الذين يدافعون عن مداخل مناسبة لظروف الدول الأفريقية المختلفة والمركب الاقتصادى الفريد فيها اجمالا وفي كل منها على حدة ، ثارت هذه المناظرة بصدد تقييم نتائج برامج التكيف التي فرضت على ٣٠ دولة أفريقية : فوفقا لتقدير البنك الدولى للتنمية عام ١٩٨٧ وعام ١٩٨٨ فان الدول الأفريقية التي اتبعت برامج التكيف قد حققت مستوى افضل للأداء الاقتصادى بالمقارنة بتلك التي لم تتبع هذه البرامج . ووفقا للتقرير الأخير المشار اليه سلفا

بالرغم من زيادة مساعدات التنمية الرسمية الصافية
للأولى بنسبة ١٨٧٪ وهبوطها للمجموعة الثانية بنسبة
٤٧٪ (٢٨).

وفي مواجهة تقديرات البنك الدولي وصندوق النقد
الدولي للأداء على ضوء برامج التكيف في أفريقيا يأتي
تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مغايراً تماماً. فقد
انتهى هذا التقرير لعام ١٩٨٩ إلى أن الأداء الاقتصادي
في الدول الأفريقية التي طبقت إصلاحات الصندوق أسوأ
بصورة ملموسة عن تلك التي رفضت أو لم تقدم على
تطبيق هذه الإصلاحات. ويركز هذا التقرير أيضاً على
الآثار الانسانية الفادحة التي ترتبت على تطبيق هذه
الإصلاحات وخاصة بالنسبة للشباب وكبار السن

والنساء والعاطلين عن العمل.
وعلى أساس هذه الاستنتاجات قدمت اللجنة
الاقتصادية لأفريقيا برنامجاً بديلاً للإصلاح يتضمن
تسعة عشر إجراء وأهمها الحد من مدفوعات خدمة الدين
إلى ١٠٪ وأقل من حصة الصادرات والهبوط بالانفاق
العسكري إلى النصف والتقدم نحو الديمقراطية
والمشاركة الجماهيرية والمبادرات الشعبية الذاتية
واللامركزية الإدارية والتركيز على الانتاج الزراعي
وخاصة الغذاء (٢٩).

على أنه بالرغم من موافقة أكثرية وزراء المالية الأفارقة
في اجتماعهم في مارس بملاوي على التقرير السابق ذكره
للجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلا أنه يبدو أن مزيداً من

المراجع

- 1- IMF.-World Economic Outlook, 1988: Washington, D.C.-1989-Table A1, p.179
- 2- See: Rupert Pennant in: The African Burden Priority.-Press Publications- N.York 1986-P.II
- 3- See: Mike Faber & Reginald H.Green.-Sub-Saharan Africa «Economic Malaise: Some Questions & Answers» in Tore Rose (Ed.) Crisis & Recovery in Sub-Saharan Africa (O.E.C.D. Development Center.- Paris, 1985, PP. 15-16
- 4- See: The World Bank: Towards Sustained Development in Sub-Saharan Africa. Washington, D.C., 1981 & Adelayo Adedezi in Foreign Debt & Prospects for Growth in Developing Countries. U.N., New York, 1984.
- 5- See: The Economic Commission of Africa. African Socio-Economic Indicators.-Addis Ababa.- 1983, PP. 6-7. & Tables 17, 18, PP. 80-81.
- See also: Report of the North-South Roundtable: Africa Regional Roundtable. Beyond the Famine: New Directions in Development.- Nairobi-Kenya, 1986.
- 6- J.S. Whitaker: The Policy Setting:Crisis & consensus» in R.J.Berg & J.S. Whitaker: Strategies for African Development.- University of California Press, Berkeley.- 1986, P. 6
- 7- Richard Sandbreak: The State & Economic Stagnation in Tropical Africa.- World Development.- Vol. 14, No. 3, March 1986, P. 320
- 8- Ib.-Id. P.329. Also See his «The Politics of Africa's Economic Stagnation. Cambridge University Press. 1985.
- 9- Mike Faber & Reginald H.Guen: Sub-Saharan Africa's Economic Malaise: Some Questions & Answers in Tore Rose: Crisis & Recovery.- Op.Cited. P. 16
- 10- See: IMF World Economic Outlook, 1988.Washington D.C. 1989. Also see «the world Bank Report on World Development., 1988. Washington D.C., 1989, Table 4.
- 11- See: Jean-Jacques Fancher & Harturtn Schneider: Agricultural Crisis: Structural Constraints, Prices & other Policy Issues.in: Rose: Crisis & Recovery.-Op.Cit. PP. 55-56
- 12- Cited in Patrik Plane: Are Sub-Saharan Currencies Overvalued? in T.Rose.Ed. Op.Cit. PP. 199-204
- 13- Calculated from the World Bank: World Development Report: 1987 Also see: UNEGA: African

المصدرة من افريقيا ، ويقترح ان يكون ثمة ميكانيزم للتدخل في الحد من التقلبات في الأسعار في الأسواق العالمية التي أصبحت عرضة للتلاعب والمضاربة في البورصات العالمية الكبرى للسلع من قبل البيوتات المشتري والشركات متعددة الجنسية ، كما دعت افريقيا لايجاد ميكانيزم عالمي لتعويضها عن الخسائر الناشئة عن الهبوط الحاد في اسعار السلع الأولية المصدرة منها .

كما يأتي على رأس مطالب افريقيا زيادة تحويل موارد المساعدات الرسمية بدرجة كبيرة الى جانب تحويل الديون الثنائية الرسمية الى منح والتفاوض حول تخفيض اعباء الديون التجارية والتنازل عن جزء مناسب منها □

الدول الأفريقية سوف تلجأ لتطبيق برامج الصندوق والبنك الدوليين في المستقبل . فحتى مارس ١٩٨٩ اقدمت غالبية الدول في افريقيا الاستوائية على هذا

الاختيار (٣٣ من بين ٤٥ دولة جنوب الصحراء) (٣٠) وفي مقابل عملية اعادة توجيه الاستراتيجيات الاقتصادية في افريقيا الاستوائية اقترابا من النموذج الذي يدافع عنه الغرب ، فان افريقيا ككل قد تقدمت بمطالب عديدة لاصلاح مؤسسات التبادل الاقتصادي مع الغرب والسوق العالمي ككل . وعلى رأس هذه المطالب ايجاد ميكانيزم عالمي (لا يقتصر على نظام ستابكس المتضمن في ميثاق لومي) لتثبيت عائدات صادرات الدول الأفريقية ، عن طريق تحديد اسعار دنيا للسلع الأولية

Socio-Economic Indicators, 1987. Table 26

- 14- See UNITAR: *Strategies pour Le Futur de l'Afrique. Rapport sur les Deux Colloques de Mai 1985.* (Memo, 1986-Dakar) PP. 28-39
- 15- IMF *World Economic Outlook*, 1986. Washington D.C., 1987, Table A28, P. 209
- 16- The World Bank: *World Development Report 1988.* Washington D.C., 1989, Table A-9 P. 194.
- 17- N.Kadlor: *The Role of Commodity Prices in Economic Recovery.- World Development.-* Vol.15, No. 5, May 1987, PP. 551-558 Also See Dragoslav Avranovic-Commodity Problem: What Next? in *World Development* Vol.15-Np. 5-1987 P. 645
- 18- Martin Godfrey: *Trade & Exchange Rate Policy: A Further Contribution to the Debate.* in T.Rose ed.-Op.Cit.-P.169
- 19- Cited in IMF *Primary Commodities.-Market Developments and Outlook.-* Washington D.C., May 1988, PP. 5-6.
- 20- Adelayo Adedezi-Op.Cit.-
- 21- Adelayo Adedezi.-Special Measures for the Least Developed and Other Low-Income Countries.-in E.H. Preeg F.E. Feunsberg & V.Kallab (Editors) *Hard Bargaining Ahead. U.S. Trade Policy & Developing Countries.-* Transaction Books.- Washington D.C., 1985.-PP. 135-163.
- 22- The World Bank & UNDP: *Africa's Adjustment & Growth in the 1980's* «.Washington D.C. 1989. PP. 2-6
- 23- UP-20/7/1989. ECA Asserts the Failure of the World Bank & IMF Policies in Africa
- 24- IMF *Primary Commodities.-Op.Cit.* P.6
- 25- Ib.-Id. P. 8
- 26- The World Bank & UNDP «Africa's Adjustment».-Op.Cit.
- 27- Ib.Id. P. 30
- 28- Ib. Id. Table 20-P. 30
- 29- SUNS (Special United Nations Service) JUNE No. 2155, May 13, 1989.
- 30- On this see IMF *World Economic Outlook 1988.- Op.Cit.* Table II-12, P. 98. Also see the World Bank & UNDP.-Op.Cit. PP. 18-20 & 32-

المستخدمة (قد وصل الى ٢٥٧ مليار دولار في نهاية عام ١٩٨٧ ، وذلك مقابل ١٦٧ مليار دولار أمريكي عام ١٩٨٢^(١) في حين انها لم تكن تتجاوز اربعة مليارات فقط عام ١٩٦٢^(٢) . أى ان ديون افريقيا الخارجية قد ازدادت خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٧ بنسبة ٩ ٪ في المتوسط سنويا متجاوزة بذلك معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالى في القارة بأكملها ، والذي لم يتعد ٢ ٪ ، بل ووصل في الآونة الأخيرة الى « ٤ ٪ » عام ١٩٨٧^(٣) . (كما يتضح من الجدول رقم « ١ ») .

وعلى صعيد آخر يلاحظ ان ديون افريقيا تنمو بمعدل أسرع من متوسط نمو ديون الأقطار المتخلفة الأخرى والتي نمت بحدود ٨ ٪ تقريبا . ومن هنا تحملت القارة حوالى ١٩ ٪ من مديونية العالم الثالث ككل ، بينما لم يمثل ناتجها القومى سوى ٥ ٪ من مجموع الناتج القومى للعالم الثالث عام ١٩٨٧^(٤) .

وفيما يتعلق بالتركيب الهيكلى لهذه الديون فاننا نلاحظ غلبة الديون طويلة الأجل بشكل كبير اذ تصل الى ٢٢٧١ بليون دولار (أى ما يوازى ٨٨ ٪ من الاجمالى) بينما تشكل القروض قصيرة الأجل حوالى ٢٢ بليون دولار (أى ٨٦ ٪ من الاجمالى) .

ومن الملاحظات الهامة في هذا الصدد ، ان كلا من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى يشتركان بصورة كبيرة بوصفهما « دائنين » مع كافة الأطراف الأخرى . ونصيبهما من ديون المنطقة ككل يبلغ ٢٤ ٪ من الاجمالى ، مقارنة بـ ١١ ٪ بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية . هذا فضلا عن ان هذا الرقم في ازدياد مستمر حيث لم يكن قد تجاوز ١٨ ٪ في عام ١٩٨٠^(٥) . وهى المسألة التى تزيد من تعقيد المشكلة ، حيث لاتقبل هذه المؤسسات إعادة جدولة ديونها مرة أخرى ، الأمر الذى يمثل قيداً كبيراً عند وضع الحلول اللازمة للمشكلة (كما سنرى فيما بعد) .

وعلى نفس المستوى فاننا نلاحظ انه وعلى الرغم من تفاقم أزمة الديون الخارجية ، إلا ان نسبة الديون غير المستخدمة الى الديون طويلة الأجل (الرسمية والمضمونة رسمياً) مرتفعة للغاية ، حيث تراوحت بين ٢٧ ٪ و ٢٢ ٪ عام ١٩٨٢ ، وهبطت قليلا بعد ذلك فتراوحت بين ٢٢ ٪ ، ١٢٥ ٪ خلال عام ١٩٨٧ وذلك بالنسبة لمجموعات البلدان المختلفة^(٦) . وعلى الرغم من دلالات هذه الأرقام وماتعكسه من ازدياد ثقل المديونية على بلدان القارة ، إلا انها لم تحظ بعد بالاهتمام الكافى والمطلوب . بل ويمكننا القول انها لم تلق نفس الاهتمام والرعاية الذى حظيت به تلك المشكلة في البلدان المدينة الأخرى ، وعلى رأسها بلدان أمريكا اللاتينية ، وذلك كنتيجة لارتفاع نسبة الديون التجارية والخاصة على بلدان المجموعة الثانية ، مقارنة ببلدان افريقيا . هذا على الرغم من ارتفاع عبء المديونية الإفريقية عنه في حالة البلدان



[٦]

المنظرة حول تصفية الديون الإفريقية

أصبحت « مشكلة المديونية الخارجية المستحقة على أقطار العالم الثالث » إحدى المشكلات الأساسية التى يعانى منها النظام الدولى ككل ، وليس فقط الأطراف المدينة . وذلك نظرا للأثار العديدة التى نجمت عنها خلال حقبة الثمانينات والتى عانت منها الأطراف الدائنة بنفس الدرجة التى عانت منها الأقطار المدينة ، وعلى رأسها ازدياد الاختلالات وعدم التوازن في الاقتصاد الدولى ككل .

وعلى الرغم من مرور سبع سنوات على تفجر هذه الأزمة ، إلا ان الصورة أصبحت أكثر كآبة وتعقيدا . خاصة وان معظم الأقطار المدينة لم تتمكن من الوفاء بالتزاماتها الخارجية وسداد المستحق عليها ومن ثم دخلت في دائرة « عدم الامكان » وبالتالي إعادة الجدولة لديونها من جديد .

وتبرز هذه المشكلة بصورة أكثر وضوحا في حالة القارة الإفريقية ، التى مازالت تعاني من آثار النهب الاستعماري لثرواتها المادية والبشرية وتبعيتها الاقتصادية في الوقت الحالى . وهنا تأتى قضية الديون باعتبارها محصلة كاملة لمجمل هذه السياسات . وطبقا لآخر الإحصاءات المتاحة فان اجمالى الدين الخارجى المستحق على أقطار القارة (متضمنا الديون غير

الصادرات لأفريقيا ككل قد وصل الى «٤٤٪ خلال الفترة « ١٩٨٠ - ١٩٨٧ »، وقد ارتفع هذا المعدل الى «٦٦٪ فيما يتعلق ببلدان افريقيا جنوب الصحراء . بينما كان هذا المعدل لدول العالم الثالث ككل حوالى ٢٢٪ فقط ، هذا مع الأخذ بالحسبان الزيادة الكبيرة في صادرات بلدان شرق آسيا والتي نمت بحوالى ٧١٪ ، وجنوب آسيا حوالى ٤٢٪^(٩) . « خلال نفس الفترة » . وقد ادى ذلك الى انخفاض نصيب افريقيا جنوب الصحراء في السوق العالمية من السلع الأولية انخفاضاً كبيراً . وبالتالي تدهورت كميات السلع المصدرة ايضاً ، بالإضافة الى تدهور الاسعار الامر الذى ادى الى تدهور الاوضاع الاقتصادية بالقارة ، وبالتالي هبوط الدخل بالنسبة للفرد ، وانخفاض الناتج المحلى الاجمالى . وذلك مع استمرار معدلات النمو السكانى بصورة اعلى من معدلات النمو فى الناتج وبالتالي استمرار الهبوط فى مستويات المعيشة .

وقد ترتب على ذلك ازدياد عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات الخارجية المستحقة على افريقيا ومن ثم لجوئها الى اعادة الجدولة « غير نادى باريس ولندن » . وهنا نلاحظ انه ومن بين الـ ٥٣ دولة التى أعادت جدولة ديونها فى الفترة « ١٩٨٠ - ١٩٨٧ » هناك ٢٦ دولة من افريقيا (أى حوالى ٤٩٪ منها) ومما يثير الانزعاج اكثر من ذلك هو ان ١٦ دولة منها قد قامت باعادة جدولة ديونها بين ثلاث وثمانى مرات^(١٠) خلال الفترة .

هذا مع ملاحظة التراجع النسبى الذى شهده عام ١٩٨٨ لعمليات اعادة الجدولة حيث كان المتوسط السنوى لاتفاقيات اعادة الجدولة يصل الى ١٧ اتفاقاً تقريباً خلال الفترة « ١٩٨٣ - ١٩٨٧ » بينما لم تشهد الشهور التسعة الاولى من عام ١٩٨٨ سوى التوقيع على

الأخرى . حيث تشير الدراسات الى ان اجمالى الدين الخارجى الى الناتج المحلى الاجمالى لأفريقيا قد ارتفع من ٦٠٪ تقريباً عام ١٩٨٢ الى ١٠٢٪ عام ١٩٨٧ . ووصل هذا المعدل كنسبة من اجمالى الصادرات « السلعية والخدمية » الى ٣٨٤٪ عام ١٩٨٧ ، مقارنة بـ ٢٣١٪ عام ١٩٨٢ .

ومن جهة أخرى فقد ارتفع عبء خدمة الديون « الاقساط + الفوائد » من ١٢٦ مليار دولار عام ١٩٨٢ الى ١٤٩ مليار عام ١٩٨٧ . وبذلك ارتفعت نسبة خدمة الدين الى الصادرات من السلع والخدمات من ١٩٦٪ الى ٢٣١٪ ، وارتفعت هذه النسبة الى الناتج المحلى الاجمالى من ٥٪ الى ٦١٪ « خلال الفترة محل الدراسة »^(٧) . ومما زاد من تعقيد الأزمة التغييرات التى حدثت فى البيئة الاقتصادية الدولية وتأثيراتها على حركة التجارة الخارجية ، وتحديد تجارة السلع الأولية « التى تشكل حوالى ٩٥٪ من حصيلة صادرات القارة » . فكان للهبوط السريع فى اسعار تلك الصادرات العديد من الآثار السلبية ، حيث يقدر البعض ان الخسارة الافريقية الصافية من هذا العامل قد وصلت الى ٤٥ بليون دولار امريكى (خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٧)^(٨) . ومع ازدياد عدم القدرة على التأقلم السريع مع الأوضاع الدولية « سواء كنتيجة لضعف الهياكل الانتاجية أو معدلات الادخار والاستثمار وخلافه » فقد تدهورت الأوضاع اكثر فأكثر .

وهنا تجدر بنا الإشارة الى انه ، وعلى الرغم من تأثير معظم اقطار العالم الثالث بهبوط اسعار المواد الخام والسلع الأولية ، باعتبارها المكون الرئيسى فى صادراتها ، إلا ان الأثر كان اكبر فيما يتعلق بأفريقيا عنه فى نظيراتها من الاقطار الأخرى . فعلى سبيل المثال كان معدل نمو

تطور الدين الخارجى المستحق على بلدان القارة

بالمليار دولار امريكى

الاجمالى	عامة ومضمونة	خاصة ومضمونة	استخدام ائتمان		ديون قصيرة الأجل
			الصندوق	ديون قصيرة الأجل	
١٩٨٢	١٦٧,٢٢٢	١٣٩,٩٦٨	٤,٩٢٣	١٧,٥٩٩	
١٩٨٣	١٧٨,٥٣٠	١٤٨,٤٤٩	٦,٠٦١	١٨,٧٣٠	
١٩٨٤	١٧٩,٤٥٧	١٤٦,٨٣١	٦,٢٩٨	٢٠,٣٢٥	
١٩٨٥	٢٠١,٣٢٣	١٦٦,١٨٥	٧,٢٣٩	٢١,٢٤٢	
١٩٨٦	٢٢٩,٠٧٨	١٩٣,٤٣٧	٧,٥٨٧	٢١,٥٨٢	
١٩٨٧	٢٥٧,٢٢٩	٢١٩,٩٧٥	٨,٠٩٨	٢٢,٠٢٢	

* تتضمن غير المستخدمة

جمعت وحسبت بمعرفة الباحثان :

Source: World Bank « World Debt Tables 1988 /1989 », Washington, D.C, 1989.

أولا خطة « برادى » :

جاءت خطة « برادى » بعدما تأكدت الولايات المتحدة الأمريكية من فشل مشروعها السابق والذي أطلق عليه « مشروع بيكر » والذي كانت قد تقدمت به عام ١٩٨٥ ، حيث لم يحظ بالقبول اللازم ، وبالتالي لم يتم تطبيقه بالصورة المطلوبة . وفيما يتعلق بالخطة الجديدة فإنها تركز أساسا على ضرورة قيام البنوك التجارية بمساعدة البلدان المدينة عن طريق توفير السيولة اللازمة لها وإعادة اقراضها من جديد . وتدرج هذه الخطة حول المحاور الآتية :^(١٢)

١ - تأجيل مدفوعات خدمة الدين المتعاقد عليها Moratorium لمدة ثلاث سنوات .

٢ - القاء حوالى ٢٠ ٪ من الديون المستحقة للبنوك الخاصة خلال ثلاث سنوات ..

٣ - يقوم كل من البنك الدولى وصندوق النقد بالمساهمة فى هذه الخطة عن طريق تقديم التمويل لهذه الخطة بحوالى ٢٠ - ٢٥ بليون دولار أمريكى لدعم عملية التخفيض ..

٤ - انشاء مؤسسة دولية تتولى عملية بيع جزء من الديون الخارجية وفقا لأسعار السوق على أن تساهم البلدان الصناعية الكبرى فيها .

وهنا تجدر الإشارة الى أن البلدان الدائنة مازالت ترى فى خطة برادى السبيل الوحيد لحل الأزمة والقضاء عليها . وهو ما أكدته القمة الصناعية الأخيرة والتي عقدت ببافيس فى يوليو ١٩٨٩ ، وهو ما يحتاج الى المناقشة لمعرفة مدى ملاءمتها من عدمه لحل هذه المشكلة .. وفى البداية نلاحظ أن هذه الخطة ، تتميز عن سابقتها من الخطط الأمريكية ، بأنها المرة الأولى التي

تسبغ اتفاقيات فقط . وهذا لا يعنى الزيادة فى قدرة الأطراف المدينة على خدمة ديونها ، حيث تشير الاحصاءات الى أن هناك ما يقرب من ٢٤ دولة غير قادرة على خدمة ديونها وفى انتظار إعادة الجدولة عبر نادى باريس^(١١) ولكنه يشير الى عدم جدوى هذه العملية بالأساس .

ومن هنا أصبح هناك بلدان افريقية كثيرة مطالبة بمتأخرات على نحو اكبر ، فهناك حوالى ١٠ ٪ من الديون المستحقة على افريقيا جنوب الصحراء فى حساب المتأخرات . وكان من الطبيعى أن تصبح افريقيا مصدرا صافيا لرأس المال ، وليس العكس ، فعلى سبيل المثال فإن عامى ١٩٨٦ و ١٩٨٧ قد شهدا تدفقا عكسيا الى صندوق النقد الدولى فقط بلغ حوالى بليون دولار فى السنة^(١٢) هذا ناهيك عن التحويلات الأخرى من القارة الى العالم الخارجى . الأمر الذى أدى الى تصاعد المشكلة فازدياد حجم الديون تزامن مع تناقص تدفقات رؤوس الاموال الى القارة . واصبح من الضرورى البحث عن حل شامل للمشكلة يأخذ بعين الاعتبار طبيعة الأزمة الاقتصادية الراهنة والأوضاع السائدة بالقارة .

وعند محاولتنا دراسة البدائل المتاحة امام القارة للخروج من الأزمة ، سوف نلاحظ وجود كم هائل من المشاريع والمقترحات على الساحة الدولية اهمها على الاطلاق الخطة الأمريكية الجديدة التي اصطلح على تسميتها « خطة برادى » واقتراحات لجنة الجنوب ومقترحات المؤسسات الدولية .

والوقوف على طبيعة كل منهم ، سوف نحاول دراسة اهم هذه البدائل لمعرفة مدى ملاءمة كل بديل لحل الأزمة الافريقية ؟

القيمة السوقية لبعض ديون العالم الثالث (بالنسبة للعشر بنوك الكبرى بمعدل النشاط)
بالمليار دولار

القيمة المحاسبية	القيمة السوقية	قيمة السوق ٪ من القيمة الحسابية
- سيتي بنك	١٢,٦٠٠	٤٧,١ ٪
- تشيز مانهاتن بنك	٨,٣٠٠	٤٧,٦ ٪
- بنك أمريكى	٩,١٠٠	٤٩,١ ٪
- مورجان بنك	٤,٨٠٠	٤٥ ٪
- كيميكال بنك	٥,٩٠٠	٥٢,٥ ٪
- مجموعة الباسفيك	١,٤٠٠	٥٠,٩ ٪
- مانفلاكستور هانوفر	٩,٠٠	٤٦,٧ ٪
- المجموعة الأولى	١,٢٤٠	٥٠ ٪
- المجموعة البنكية لنيويورك	٤,٠٠٠	٥٠,١ ٪
- ويل فارجر	١,٤٠٠	٤٨,٤ ٪
	٥٧,٧٠٠	٤٨,٤ ٪
	٢٧,٩٠٠	

Banque Paribas, Dette Mondiale Phase III, Problemes Economiques & Mars 1989. P.8.

« لندن وباريس » ، من قبل مجموعة الـ ٢٤ بلدا الجديدة بمساعدات التنمية الرسمية في افريقيا جنوب الصحراء . ونتيجة لحدثة العهد باعادة الجدولة تزايد عدد مرات الاعادة حيث اضطرت بعض الدول الى القيام بهذه العملية مرارا وتكرارا . فعلى سبيل المثال قامت « الكوت دى فوار » باجراء هذه العملية سبع مرات خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨ « ثلاثة منها للبنوك التجارية واربعه للدائنين الرسميين ، وكذلك « النيجر » سبع عمليات (اثنتان للبنوك التجارية والباقي للدائنين الرسميين) وكذلك الحال بالنسبة « للسنگال » و « السودان » حيث اجرت كل منهما ثمانى عمليات لاعادة الجدولة . وكانت اكثر بلدان القارة اجراء لهذه العملية هي « زائير » حيث قامت بهذه العملية حوالى ١١ مرة تقريبا « ستة منها للبنوك التجارية والباقي دائنين رسميين » وكانت اقل البلدان اجراء لهذه العملية هي « غينيا » حيث اجرت عملية اعادة جدولة واحدة فقط^(١٦) وقد بلغ اجمالى المتأخرات التى اعيدت جدولتها خلال الفترة حوالى ٢٢ بليون دولار للقروض الرسمية وحوالى ١٢ بليون دولار للديون التجارية .

وهنا يحق لنا ان نتساءل الى أى مدى ساهمت هذه العملية فى التخفيف من حدة المشكلة على الأطراف المدينة ؟ وذلك بغية الوقوف على طبيعة هذه العملية وإلى أى مدى يمكن ان تعتمد عليها البلدان الأفريقية للخروج من أزمتها الراهنة ؟

وقبل الاجابة على هذا التساؤل لابد من الإشارة الى ان كلا من نادى « باريس » ونادى « لندن » لايعدان من قبل الهيئات الاقليمية أو المنظمات الدولية . ولكنهما عبارة عن تجمع - غير رسمى - يضم الأطراف الدائنة « الحكومات فى حالة نادى باريس ، والبنوك فيما يتعلق بنادى لندن » لدراسة مشكلة وأوضاع مديونية الطرف المدين . ومن هنا فلا توجد قواعد قانونية ثابتة يتم التعامل على أساسها . ولكن كل ما هناك ، انهما يعتمدان على الخبرة التاريخية الناجمة عن الممارسات السابقة التى تم من خلالها التوصل الى مجموعة من « الأعراف » التى أصبحت بمرور الوقت تمثل قواعد شبه ثابتة . ويلاحظ فى هذا الصدد ان نادى « باريس » قد قام بادخال العديد من التعديلات على هذه العملية فتم تمديد فترات السماح وأجال السداد للديون التى اعيدت جدولتها من خمس وعشر سنوات الى عشر وعشرين سنة على التوالى . فعلى سبيل المثال استفادت كل من « النيجر » و « ملاوى » خلال عام ١٩٨٨ ، من هذه العملية حيث حصلتا على فترة سماح عشر سنوات ومدد فترة القرض الى عشرين عاما . وكذلك « توجو » مدت فترة القرض الى خمسة عشر عاما مع فترة سماح ثمانى سنوات^(١٧) .

غموما فقد أصبحت الخيارات المطروحة فى نادى

تتعرف فيها الولايات المتحدة الامريكية بضرورة اجراء خفض حقيقى للديون المستحقة على العالم الثالث . إلا انها مازالت تحتفظ بالعديد من السلبيات التى تميزت بها الخطط السابقة ، فاذا ما بغاضينا عن عدم كفاية الخفض المقترح ، وفقا لهذه الخطة ، للخروج من الأزمة حيث تشير ادنى التقديرات الى ان المطلوب هو خفض ٥٠ ٪ من هذه الديون على الأقل ، وليس ٢٠ ٪ كما تقترح خطة برادى . فاننا نجد وعلى الجانب الآخر استمرار هذه الخطة فى التركيز على التحرك التلقائى للبنوك التجارية الدائنة فى حل الأزمة . وهو الأمر الذى يعترضه الكثير من الشكوك خاصة فى ضوء الأوضاع السائدة حاليا فى النظام النقدى الدولى^(١٤) . ومما زاد من صعوبة الموقف ادراك البنوك التجارية بأن عملية استعادة الجدارة الائتمانية فى البلدان النامية المدينة الرئيسية ستكون عملية طويلة وغير متوازنة ، وان النجاح فيها أصبح اقل احتمالا ، نتيجة المصاعب السياسية المتزايدة التى تواجهها الحكومات فى تنفيذ برامج الإصلاح .

فمن المعروف ان قيام البنوك بهذه العملية سوف يؤدى الى تزايد خسائرها ومن ثم تهديد البعض منها بالافلاس . ومن هنا أصبحت البنوك فى مأزق ما بين ان يعود عدد كاف من المقترضين المتوقفين عن السداد الى خدمة ديونهم ، وهذا أمر يصعب ، ان لم يستطع حدوثه ، أو أن تكتسب البنوك مايكفى لاعادة رؤوس أموالها الى الحد الكافى^(١٥) . وهنا سوف تلجأ هذه البنوك الى العمل على جذب المزيد من المدخرات أو رفع سعر الفائدة على القروض ، وهو ما يعرض المؤسسات البنكية للمنافسة الشديدة فيما بينهم مما يؤثر على السياسة النقدية والائتمانية بتلك الدول ولا يخفى ما لذلك من آثار على العملية الاقتصادية فى هذه الاقطار .

هذا فيما يتعلق بالاطار العام لخطة برادى ، ومنه يتضح انها لاتصلح بالتعبئة لخل ديون افريقيا ، وذلك لانها تركز بالأساس على الديون التجارية وهى تشكل نسبة ضئيلة من ديون القارة . كما ان هذا المشروع مازال ينظر الى الأزمة باعتبارها أزمة سيولة وبالتالي تقترح ضرورة تنشيط وانعاش الاقتصادات المحلية مع تحسين شروط التبادل التجارى مما يزيد من القدرة على السداد . وهذا ما يختلف مع طبيعة المشكلة فى القارة ، باعتبارها مشكلة هيكلية بالأساس وليست مشكلة سيولة فحسب .

ثانيا اعادة الجدولة وصندوق النقد الدولى :

اشرنا فيما سبق الى ان تفاقم مشكلة المديونية قد ادى الى بروز ظاهرة اعادة الجدولة بصورة كبيرة ، حيث لجأت اليها العديد من الاقطار المدينة . فقد تم خلال الفترة بين ١٩٧٦ - ١٩٨٨ اعادة الجدولة ٩٤ مرة فى كل من نادى

باريسي منذ سبتمبر ١٩٨٨ تدور حول مايلي (١٨)
- إلغاء ٣٢٪ من خدمة الدين التي يشملها الاتفاق
واعادة الجدولة للباقي مع فترة سماح ثمانية سنوات
وفترة سداد للقرض ثمانى عشر عاماً .
أو - تخفيض معدلات الفائدة بحوالى ٣ - ٥ نقاط
مئوية أو ٥٠٪ منهما ايها اقل ، واعادة جدولة مع فترة
سماح ثمانى سنوات ، ومدة سداد اربعة عشر عاماً .
أو - تمديد فترتي القرض والسماح من ١٤ عاماً الى
٢٥ عاماً .

عموما وعند محاولتنا تقييم هذه العملية سوف نلاحظ
على الفور انها تؤدي الى زيادة العبء وليس العكس ،
ويرجع ذلك بصفة خاصة الى « رسملة الفائدة » التي تتم
بناء على هذه العملية حيث تؤدي الى زيادة التزامات
الدين مستقبلا . فطبقا لتقديرات البنك الدولي فان حوالى
سدس الالتزامات الجديدة للبلدان الأكثر مديونية في
القارة قد جاءت اساسا نتيجة لرسملة الفائدة عبر اعادة
الجدولة عن طريق نادي باريس (١٩) .

هذا فضلا عن ان اتفاق تأجيل السداد وترحيل
مدفوعات خدمة الدين يؤدي الى تحميل البلد المدين
بفائدة عن تلك المبالغ المؤجلة ، ويطلق عليها سعر فائدة
التأخير Moratorium interest rate ويطبق هذا السعر
على مبالغ مدفوعات الفائدة المؤجلة وايضا على مدفوعات
اقساط الدين المؤجل ، ويلتزم البلد المدين بدفع فائدة
التأخير في فترة السماح ، لاعادة الجدولة (٢٠)
والأهم من هذا . وذلك هو ان اجراء هذه العملية يتطلب
بالضرورة عقد إتفاقية دعم مع صندوق النقد الدولي
Stand by agreement كاجراء يسبق إتفاقية اعادة
الجدولة وفي هذه الحالة يتعين الاذعان لشروط وبرنامج
الصندوق .

وهنا يأتي الحديث عن مدى ملائمة البرامج التي
يقترح خبراء صندوق النقد الدولي لحل او التخفيف من
حدة مشكلة المديونية الخارجية .

فمن المعروف ان تفاقم ازمة المديونية قد أدى الى
إزدياد الدور الذي يلعبه الصندوق في الاقتصاد العالمي
عموما او اقتصادات البلدان المديونية على وجه
الخصوص . حيث اتفق ضمنا بين الأطراف جميعا على
ان يكون الصندوق هو « الوسيط الدولي » في هذه المشكلة
وذلك كنتيجة أساسية لتأثير قراراته ودراساته على مدى
استعداد الحكومات والهيئات المالية المختلفة لتقديم
الاموال اللازمة لدولة معينة .

وكما هو معروف فإن استخدام موارد الصندوق ، او
الحصول على « صك الهداية » يتطلب التوصل الى اتفاق
تعلن فيه الدولة المعنية عن مجمل السياسات الاقتصادية
التي ستتبعها والاجراءات الاقتصادية التي ستقوم بها .
ويرتكز هذا البرنامج غالبا على ثلاثة محاور أساسية (٢١)
اولهما سعر الصرف حيث يرى خبراء الصندوق ان

المغالاة في اسعار الصرف مسئولة الى حد كبير عن ضياع
القدرة التنافسية في الاسواق الدولية ، وبالتالي تعرقل
القدرة على التصدير وتشجع على الاستيراد . وعلى
الجانب الاخر « سعر الفائدة » الذي يرى الخبراء انه
لايعكس الندرة النسبية لرأس المال ولامعدلات التضخم
السائدة بها (اي انها اسعار فائدة سلبية بالاساس)
وهو ما يؤدي الى الاسراف في الاستثمارات وإضعاف
الحافز على الادخار .

والمحور الثاني ينصب على « نظام الاسعار » الذي
يتسم - من وجهة النظر هذه - بالجمود فلايعكس التكلفة
الحقيقية للسلع والخدمات ، كما تنطوى الاسعار
النسبية على درجة عالية من التشوهات والمحور الثالث
خاص بالموازنة العامة للدولة حيث يطالب خبراء
الصندوق بإعادة النظر في اولويات الانفاق والاستثمار
الحكومي مع ضرورة تحسين المناخ العام للاستثمارات
سواء الوطنية او الاجنبية .

وبالفعل فقد قامت العديد من البلدان الافريقية بتنفيذ
هذا البرنامج ، إلا انها قد فشلت جميعا في اخراج
البلدان من ازماتها . وذلك على الرغم من بعض النجاحات
الجزئية بشكل او بآخر في هذه الدولة او تلك . ويعمل
خبراء الصندوق هذا الفشل بطبيعة النظم الاقتصادية في
هذه البلدان وليس في برامج الصندوق . وفي هذا الصدد
يشير ميشيل كامديوسس قائلا لحكام الدول المدينة « انك
لست ملزما بأن تأتي اليها ، ولكن اذا قررت ان تأتي
فعليك ان تخبر حكومتك ودولتك لماذا فعلت ذلك » (٢٢)

ولسنا هنا في مجال التقييم النظري لبرامج الصندوق
ودورها في افريقيا ككل ، ولكن لابد من الإشارة الى ان
الفشل الذريع لمعظم هذه البرامج عند تطبيقها على اقطار
القارة يرجع بالاساس الى طبيعة هذه البرامج وليس الى
الاقطار التي تطبقها وهو ما بدأت هذه المؤسسات تدركه
بالفعل فقامت بادخال العديد من التعديلات والتغييرات
عليها . فحاول خبراء الصندوق استكمال السياسات
التقليدية الموجهة للطلب بسياسات هيكلية اشمل ،
استهدفت تحسين تخصيص الموارد وتشجيع الاستثمار
والادخار المحليين . فقاموا بانشاء « تسهيل التصحيح
الهيكلى » في مارس ١٩٨٦ ، وهو عبارة عن قرض ميسر
بفترة سماح تتراوح بين ٥,٥ و ١٠ سنوات في حين ان
التمويل بمقتضى التسهيلات الاخرى للصندوق يتم
باسعار فائدة ترتبط بأسعار السوق وتتراوح فترة السداد
ما بين ٣ و ٥ سنوات (٢٣)

ويقدم هذا التسهيل لعلاج مشكلات موازين
المدفوعات طويلة الاجل . وهو مايعنى دخول الصندوق في
ميدان السياسة الانمائية التي هي عادة من اختصاص
البنك الدولي . ويلاحظ على هذه التسهيلات سمتان
جديدتان اولهما انها تتطلب اطارا سياسيا شاملا لمدة
ثلاث سنوات وبصورة اكبر بكثير من التسهيلات الاخرى

نتيجة لصغر حجم الحصص الخاصة بالبلدان الافريقية (والتي يتم على اساسها الاستفادة من هذه الموارد) ، او نتيجة لوجود « المتأخرات » وبالتالي ازدياد درجة المشروعية « الامر الذي يقلل من فائدتها الى الحد الأدنى ويؤدي الى عدم الانتفاع منها .

وهناك نقطة هامة في هذا الصدد ، وهي الخاصة برفض الصندوق والبنك الدوليين السماح باعادة جدولة ديونهما (وهي تمثل نسبة لا بأس بها من الديون المستحقة على القارة)

هذا فضلا عن التركيز الشديد على ضرورة التوسع في التصدير من اجل تحقيق الهدف ، وهو امر اثبتت الدراسات العلمية ، والواقع الفعلي ، صعوبته . سواء نتيجة للحواجز والقيود التي تضعها البلدان الرأسمالية المتقدمة في مواجهة هذه التجارة ، او كان ذلك نتيجة لضعف الهياكل الاقتصادية المحلية بداخل البلدان ذاتها وعدم قدرتها على اشباع الطلب المحلي والخارجي .

مما سبق يتضح لنا ان النظام المقروض على البلدان المدينة ، من جانب الاطراف الدائنة ، يهدف بالاساس الى تحقيق مواجهة الالتزامات الخارجية في المدى القصير ، بدلا من التنمية الاقتصادية في المدى الطويل . وهو الامر الذي ثبت فشله وصعوبة وضعه موضع التطبيق . ومن هنا زادت عمليات اعادة الجدولة ، وتراكمت المتأخرات ومدفوعات الفائدة على افريقيا .

ثالثا : المقترحات السوفيتية والفرنسية :-

على الرغم من وجود العشرات من المقترحات لقضية المديونية بشكل عام ، الا ان ما يخص افريقيا وينطبق عليها قليل للغاية ، وأهمها على الاطلاق ما قدمه الرئيس الفرنسي « فرانسوا ميتران » والرئيس السوفيتي « ميخائيل جورباتشوف » .

وفيما يختص بالجانب الفرنسي فقد قام الرئيس « فرانسوا ميتران » بتقديم عدة مقترحات أهمها تلك المبادرة التي تقدم بها في عام ١٩٨٦ والتي اقترح فيها « خطة مارشال عالمية جديدة » لدعم اقتصادات البلدان الأكثر فقرا والأكثر مديونية على ان تمول بقروض ومنح رسمية ، تتبرع بها البلدان الصناعية الكبرى ، في حدود نسبة تتراوح ما بين (٥ ، ١ ، ١٠ ٪) من ناتجها القومي . وعلى الرغم من وجهة هذا الاقتراح الا انه لم يلق اذانا صاغية لدى الدول المعنية ، حيث مازالت تصر على ضرورة ان يتم ذلك في اطار ثنائي بين كل طرف والدولة المانحة على حدة ، وليس عبر طريق جماعي ، كما يقترح ميتران .

وقد ترتب على هذا الفشل قيام الرئيس ميتران « في يونيو ١٩٨٨ » باعلانه الغاء ثلث الديون المستحقة لفرنسا على البلدان المدينة الأكثر فقرا ، وهو ما اكده في اجتماع البلدان الناطقة بالفرنسية والذي عقد في دكاكر ماير

وثانيهما اشتراط ضرورة موافقة البنك الدولي بالاضافة الى الصندوق . بل والاهم من هذا وذاك اعلان مجموعة « نادي باريس » ربط عملية اعادة الجدولة للديون بترتيبات تسهيل التصحيح الهيكلي ، وهو ما يتضح في حالات موزامبيق واوغندا . كما قام الصندوق بانشاء تسهيل التمويل التعويضي والطوارئ في اغسطس ١٩٨٨ The Compensatory and Contingency Financing Facility وهذا التسهيل يهدف الى مساعدة البلدان المصدرة للمواد الأولية والتي تواجه عجزا مؤقتا في التصدير او زيادة في التكاليف للواردات من الحبوب نتيجة لعوامل في غير متناول يدها ، بالاضافة الى التدهور في حصة السياحة او تحويلات العاملين بالخارج . وقد انشأ هذا التسهيل بالتعاون مع منظمة « الجات » باعتبارها المستول الاول عن حرية التجارة وهو ما يؤكد على تعزيز مؤسسات « برينون ووز » التعاون بينها وبعضها البعض . بغية استمرار فرض القواعد والشروط الخاصة بها ، على كافة ارجاء المعمورة . وقد يرى البعض ان هذا التسهيل سوف يساهم في حل المشكلات الافريقية ، خاصة وهي من اكثر البلدان ترشيحا للاستفادة منه . ولكننا نرى ان هذه الاستفادة سوف تكون محدودة ، بل منعدمة ، بشكل عام . وذلك طالما اصر خبراء الصندوق على تنفيذ المطالب السابق الاشارة اليها

وينبع ذلك اساسا من عدم تناسب آليات عمل الصندوق مع مشكلات القارة ، بحيث صممت الأولى انطلاقا من رؤيتها الاساسية للعجز في ميزان المدفوعات وانطلاقا من المدرسة النقدية وفقا لنموذج « بولاك الشهير » . هذا في حين ان عجز هذه الاقطار هو عجز هيكلي بالاساس ويتطلب رؤية مختلفة تماما عن تلك الرؤية السائدة لدى خبراء الصندوق . وما يهمنا في هذا الصدد ان الاهداف التي ينطلق اليها الصندوق تختلف تماما مع الاهداف الافريقية حيث يهدف الاول الى الحفاظ على البيئة الدولية والنظام النقدي السائد . في حين تهدف هذه الاقطار الى تنمية اقطارها وتحقيق مستوى الحياة الملائم لشعوبها . ومن هنا تختلف الادوات والوسائل المقترحة لتحقيق هذه الاهداف . ولما كان لكل وسيلة من الوسائل اعباء اجتماعية معينة ، تقع على قطاعات وشرائح بذاتها فإن العبء الأكبر من برنامج الصندوق يقع بالاساس على كاهل الطبقات الاجتماعية الفقيرة ، وذلك نتيجة لسياسات التقشف التي تؤدي الى خفض الانفاق العام على الدعم والتعليم والصحة ، وهي كلها امور لصالح هذه الطبقات بالاساس .

فإذا ما تغاضينا عن كل هذه الاسباب وحاولنا دراسة مدى امكانية الاستفادة من تسهيلات الصندوق « بالمعنى المالي » ، فاننا نجد لها ضعيفة للغاية سواء اكان ذلك

المضمونة من الحكومات الى قروض ميسرة على نمط قروض رابطة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي (فترة السداد تمتد الى عشرين عاما او اكثر ، بسعر فائدة لايتجاوز ٢ ٪) ، وذلك بالنسبة للبلدان الاقل نموا والاكثر فقرا . بالاضافة الى ذلك اشارت اللجنة الى ضرورة الاعتداد بسعر السوق في تقييم رصيد المديونية ، مع عدم تقييد سلطات تلك البلدان في تحديد اوجه الاختلال الاقتصادي . والعمل على الغاء القيود على الواردات من بلدان العالم الثالث والتصدي لموضوع « قدهور اسعار المواد الأولية » حيث ان كلا من الامرين يؤثر تأثيرا سلبيا على قدرة الدولة المدينة على السداد . كما اقترحت اللجنة ايضا انشاء نوع من « تخصص الطوارئ » لمواجهة حالات العجز عن السداد الناشئ من ظروف خارجة عن ارادة الدولة المدينة ورأت ان التسهيلات التعويضية « التي يقدمها الصندوق يمكن ان تكون نواة للمخصص المقترح شريطة ان تزيد الموارد التي يخصصها الصندوق لهذا الغرض ، مع تخلي الصندوق عن شروطه القاسية عند الاقتراض التعويضي . (٢٦)

وعلى الرغم من ان هذه المقترحات تتميز عن سابقتها بالشمول والطرح العام لحل المشكلة ، وبالتالي تطالب بتعديل السياسات الاقتصادية ككل ، واصلاح البيئة الدولية ، الا انها لم توضح بشكل كاف وواف الكيفية التي يتم بها علاج وسداد الالتزامات المستحقة على البلدان المدينة حاليا . بمعنى آخر لم توضح هذه الاستراتيجية آليات وكيفية عمل الصندوق المقترح ومصادر الموارد التي سيحصل عليها والكيفية التي ستوزع بها هذه الموارد او الشروط التي سيتم بها شراء الديون من الدول الفقيرة والاهم من هذا وذاك كيف يمكن توفير سبل النمو الاقتصادي للاقطار المدينة بحيث تتمكن من سداد الالتزامات المستحقة عليها دون ان يؤثر ذلك على عملية النمو الاقتصادي بها .

خامسا : منظمة الوحدة الافريقية :

اخذت منظمة الوحدة الافريقية مسئولية حل هذه المشكلة على عاتقها منذ تفجرها وحتى الان . ففي عام ١٩٨٤ اصدر وزراء المالية الافارقة اعلان « اديس ابابا » بشأن المديونية الخارجية » ، ثم خصصت في اول ديسمبر ١٩٨٧ دورة غير عادية لرؤساء دول وحكومات المنظمة لتدارس هذه المشكلة . وقد تبلور الموقف الافريقي الرسمي فيما يلي (٢٧) :-

اولا : التأكيد على ان هذه الديون تمثل التزامات تعاقدية ابرمتها الدول الاعضاء كل على حدة وبالتالي فانها عازمة على الوفاء بها .

ثانيا : ضرورة المعالجة بمنهج شامل في اطار استراتيجية تعاونية متكاملة توجه نحو التنمية وتراعى فيها الخصائص المميزة لازمة الديون الخارجية لافريقيا .

١٩٨٩ ، حيث اشار الى شطب ثلث الديون المستحقة على الـ ٣٥ دولة الأكثر فقرا في العالم وهو يساوي ٢,٣٥ بليون دولار امريكي (٢٤) .

وعلى الجانب الاخر نجد المبادرة السوفيتية التي تقدم بها الزعيم « ميخائيل جورباتشوف » والتي تعهد فيها بفرض « مورتوريوم » طويل الاجل يصل الى مائة عام ، على ديون الدول الفقيرة جدا . وفيما يتعلق بالبلدان النامية الاخرى فقد اقترح مايلي (٢٥) :-

اولا تقييد المدفوعات فيما يخص الديون الرسمية وفقا لمؤشرات التنمية الاقتصادية في كل واحدة منها ، او اعلان مهلة طويلة الامد تشمل الجزء الاكبر من مدفوعاتا .

ثانيا : تأييد نداء « الاونكتاد » الداعي الى تقليص حجم الديون المستحقة للبنوك التجارية .

ثالثا : اقامة مؤسسة دولية متخصصة لشراء الديون بخصم . بالاضافة الى ماسبق فقد اكد الزعيم السوفيتي على ضرورة ان يتم ذلك تحت رعاية الامم المتحدة باعتبارها المنبر الدولي الوحيد المناسب لاجراء المشاورات بين رؤساء حكومات البلدان المدينة والدائنة .

عموما ، وعلى الرغم من ان هذه المقترحات تعد خطوة متقدمة عن المقترحات الاخرى ، الا انها بشكل عام لا تكفي لوضع الحل الجذري للمشكلة ، كما انها يصعب تنفيذ البعض منها في الوقت الراهن نتيجة لتشابك العلاقات النقدية البنكية الدولية .

اجمالا يمكننا القول ان منهج الاطراف الدائنة في حل الازمة يتسم بسمات معينة هي التمييز الحاد والاختلاف في المعالجة بين انواع الديون المختلفة وبعضها البعض ، وثانيهما انها تقتصر ان البلدان المدينة ستستعيد ، بعد فترة من التكيف ، السلامة المالية والنمو ، وثالثهما تصور الدائنين ان السبب الحقيقي لمشاكل الديون يكمن في السياسات المحلية للمدينين وبالتالي فعليهم وحدهم تحمل العبء وتكاليف السداد ، واخيرا التطوير والتغيير المستمران في اساليب اعادة الجدولة (سواء اكان للديون التجارية او الرسمية) .

رابعا : مقترحات لجنة الجنوب :

تعد مقترحات لجنة الجنوب من اهم الاقتراحات التي قدمت من الاطراف المدينة وذلك نتيجة لشموليتها ودراستها العميقة للمشكلة ، وايضا انتقاداتها الحادة للحلول المقترحة ، خاصة من جانب صندوق النقد الدولي ، والذي اكدت اللجنة على قصور وخطأ ادراك المسئولين عليه لطبيعة الاختلالات والمشكلة . وقد دعت اللجنة الى وضع اطار عام لتسوية قضية المديونية ، على ان يتضمن تخفيض رصيد المديونية وتخفيض سعر الفائدة . مع تمكين البلدان المدينة من الاستمرار في جهود التنمية وتحسين الاوضاع الاجتماعية بها . ومن هنا توصي اللجنة بضرورة الغاء الديون الحكومية وتحويل القروض

- سداد جزء من الدين الثنائى الرسمى بالعملية المحلية .
 - تخفيض اسعار الفائدة على القروض القائمة .
 - اعادة جدولة الديون مع تقرير آجال للسداد لا تقل عن ٥٠ سنة ، وفترة سماح عشر سنوات .
 وما يهمنى الاشارة اليه هنا هو الموقف المتعنت من قبل الاطراف الدائنة ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية . وهو ما اكده « نيكولاس برادى » سكرتير الخزانة الامريكية اثناء انعقاد القمة الصناعية لمجموعة السبع ٨7 بباريس قائلا « انه لا يمكن ايجاد حلول للمشكلات باقامة تكتلات اقليمية بالشمال والجنوب » و« اضاف » ان مشكلات الديون الدولية ينبغي معالجتها على اساس كل حالة على حدة ، اى التفاوض المباشر مع الدول ذات المشكلة لأن كل دولة تختلف عن الاخرى في مشاكلها وظروفها الخاصة . « و« اضاف برادى قائلا « ان السبيل الوحيد الى الحل هو ما تقوم به حاليا الولايات المتحدة من « التفاوض المباشر مع الدول »
 ومن هنا فقد نجحت الولايات المتحدة الامريكية - وما زالت - في عرقلة الجهود التى تبذل لعقد هذا المؤتمر ، بل تمكنت من التأثير على حلفائها الآخرين ، وخاصة فرنسا ، بالتخلي عن مشاريعهم الجماعية والانضمام الى الموقف الامريكى ، الذى يقف بشدة وراء خطة برادى «
 ويأتى هذا الموقف انطلاقا من الرغبة الامريكية فى استمرار سيطرتها وحفاظها على نفوذها وفعاليتها السياسية فى افريقيا الامر الذى يؤكدان مشكلة المديونية بالاساس مشكلة سياسية ، وليست مشكلة فنية كما يشير البعض ومن هنا يصبح من الضرورى على البلدان المدينة عموما ، والافريقية منها على وجه الخصوص ، اتخاذ مواقف واحدة وثابتة فى كافة المحافل واللقاءات الدولية واستمرار دعوتها لعقد مؤتمر دولى لحل هذه المشكلة على الاسس التى اقترحتها منظمة الوحدة الافريقية ، وهى اسس تضمن الحد الأدنى من النمو والاستقرار لهذه الاقطار ، وتضمن ايضا القدرة على سداد الالتزامات الخارجية .

ثالثا : ان هذه المشكلة ترتبط تاريخيا بمسألة التخلف ، وحلها يكمن اساسا فى قدرة افريقيا على تحقيق التنمية الفعلية .

رابعا : ضرورة النظر الى هذه المشكلة فى اطار اوسع يشمل قضايا المعونات الانمائية وتحسين نظام التجارة الدولية وتحسين اسعار السلع الاساسية واصلاح النظام النقدى الدولى .

ومن هنا فقد ركزت القارة الافريقية على ضرورة عقد المؤتمر الدولى للديون ، بحيث يضم البلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية بالاضافة الى الاطراف المدينة . وذلك بهدف وضع اطار عام للمشكلة كأساس للتفاوض وكبرنامج دولى لحل الازمة . كما يساعد فى الحصول على التزامات محددة فى صورة معالم عامة بشأن التخفيف العاجل من عبء الديون ، من خلال تخفيض مدفوعات الفائدة وتحسين اوضاع الصادرات السلعية وذلك انطلاقا من ان مشكلة المديونية الافريقية لا بد ان توضع فى سياق مشكلة التخلف الاقتصادى فى القارة ومشكلات الفقر ونقص الغذاء وانخفاض الانتاجية وضعف الهياكل الانتاجية وغيرها من المشكلات العديدة التى تعاني منها القارة (٢٨)

وتهدف افريقيا من الدعوة الى عقد المؤتمر الدولى للوصول الى تحقيق مايلى :-

اولا : تأجيل موعد استحقاق مدفوعات خدمة الدين بفترة سماح مدتها عشر سنوات
 ثانيا الاتفاق على مبلغ اجمالى اقصى لخدمة الدين ، يعبر عنه بنسبة مئوية من حصيلة صادرات البلد المعنية .
 ثالثا : تخفيض اسعار الفائدة وتمديد آجال السداد بالنسبة لكافة الديون المستحقة مع ضرورة تحويل كافة القروض الثنائية الرسمية فى المستقبل ، الى منح او بشروط بالغة التيسير وباسعار منخفضة للفائدة ، على ان يستهلك الدين فى خلال ٥٠ عاما مع فترة سماح مدتها عشر سنوات ، وضرورة تحويل جميع القروض الثنائية الرسمية الى منح . واخيرا اقرار المبادئ التالية فى اطار اعادة التفاوض حول ديون افريقيا :-

المراجع

- ١ - اسماعيل صبرى عبدالله وآخرون « كثافة ديون افريقيا الخارجية الحالية والمستقبلية بحث مقدم الى الحلقة الدراسية الدولية حول الموقف الافريقى الموحد بشأن ازمة ديون افريقيا الخارجية القاهرة ٢٨ - ٣٠ أغسطس ١٩٨٩ ص ٤
- ٢ - Pierre-Claver Damiba, Endettement de l'Afrique Dans Théories économiques et fonctionnement de l'economie mondiale, Unesco 1983. P.57.
- ٣ - World Bank, Africa's adjustment and growth in the 1980s, The World Bank and the UND P.6.
- ٤ - جورج قُرم « العالم الثالث فى النظام الاقتصادى العالمى » بحث مقدم الى المؤتمر الاول للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية القاهرة ص ٧
- ٥ - فيليب نديقوا « حل ازمة ديون افريقيا الخارجية فى اطار الانعاش والنمو » بحث مقدم الى الحلقة الدراسية الدولية حول ديون افريقيا ص

- ٦ - د . اسماعيل صبرى واخرون م . س . ذ . هـ
٧ - المرجع السابق مباشرة
٨ - شارلز مقرين « التكيف والنمو في افريقيا » مجلة التمويل والتنمية يونيو ١٩٨٩ ص ٦
٩ - منظمة الوحدة الافريقية « مبررات عقد مؤتمر دول بشأن ديون افريقيا الخارجية » اديس ابابا يوليو ١٩٨٩ ص ٢
١٠ - المرجع السابق مباشرة
١١ - World Bank, World Debt tables, Volume I, Appendix 111 P.xliv.
١٢ - فيليب نديقوا مرجع سبق ذكره ص ١٠
١٣ - د . الفونس عزيز دراسة غير منشورة نقلا عن
SUNS, No.1221, 15 March X989, P.10 & No. 212R, 20 March 1989. P.P. 4.Y & No. 2129, 4 April 1989.P.6
١٤ - تسرين سامح مرعى « الحلول الامريكية لمديونية العالم الثالث » السياسة الدولية يوليو ١٩٨٨ ص ٨٤٤
١٥ - البنك الدولي « تقرير عن التنمية في العالم عام ١٩٨٩ » واشنطن ١٩٨٩ ص
World Bank, World Debt Tables Volume I 1918. 1989 - ٦
١٦ - المرجع السابق ص ١٩
18- Adebays Adedeji, Towards A Salution to Africa's debt Problemes, Fifth Afrs-latin American Seminer on External Debt in Africa and latin American Cairo 2.3 august 1989, P. 10.
19- World Bank, Africa's adjustment... P.19
٢٠ - د . رمزي زكي « أزمة الديون الخارجية رؤية من العالم الثالث » الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٧٩ ص ٥٤٥
٢١ - انظر د . سعيد النجار « التصحيح والتنمية في الاقطار العربية » صندوق النقد العربى ابوظبى ١٩٨٧ ، وايضا شارلز مقرين « التكيف ... » م . س . ذ . هـ ص ٦
٢٢ - من حديث ميشيل كامديوسس -Time, July 31,1989
٢٣ - شارلز س . جاردنر « تسهيل التكيف الهيكلى ، التمويل والتنمية سبتمبر ١٩٨٧
٢٤ - فيليب نديقوا م . س . ذ . هـ
٢٥ - خطاب ميخائيل جورباتشوف في هيئة الامم المتحدة نيويورك - ديسمبر ١٩٨٨ .
٢٦ - انظر تقرير لجنة الجنوب عن « قضية المديونية الخارجية » النسخة العربية القاهرة ١٩٨٩ .
٢٧ - منظمة الوحدة الافريقية « الموقف الافريقى الموحد بشأن أزمة ديون افريقيا الخارجية » صادر عن الدورة غير العادية الثالثة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات المنظمة - اديس ابابا ٣٠ نوفمبر - اول ديسمبر ١٩٨٧ .
٢٨ - منظمة الوحدة الافريقية مبررات عقد المؤتمر الدولى « م . س . ذ . هـ
٢٩ - منظمة الوحدة الافريقية « الموقف الافريقى .. » م . س . ذ . هـ



١٩٨٨^(٢) . وقد انعكس ذلك على كافة القطاعات الاقتصادية التي شهدت أيضا تدهورا في معدلات النمو . وأشدت حدة الأزمة الاقتصادية بسبب انخفاض أسعار المواد الأولية والتي تعد الصادرات الرئيسية لبلدان القارة ، هذا علاوة على التدهور الشديد في شروط التبادل التجاري الدولي في غير صالح البلدان الأفريقية ، وذلك بالإضافة الى تفاقم أزمة المديونية اذ بلغ اجمالي الدين في عام ١٩٨٧ نحو ٢٥٧ مليار دولار امريكي^(٢٢) كما تعاني القارة الأفريقية أيضا من الزيادة الضخمة في معدلات النمو السكاني اذا وصلت الى نحو ٣ ٪ عام ١٩٨٨ مما اثر على زيادة الفجوة الغذائية في افريقيا . تلك هي اهم ملامح الأزمة الاقتصادية في افريقيا والتي لن نخوض فيها كثيرا لأن موضوع بحثنا لا يتعلق برصد الأزمة الاقتصادية بقدر ما يتعلق بتفسيراتها للوصول لمناقشة القضية الأساسية موضع البحث .

وللاجابة على سؤال محوري وهو هل من الممكن لافريقيا ان تنتهج استراتيجية الاعتماد على الذات

حقا ؟ ؟

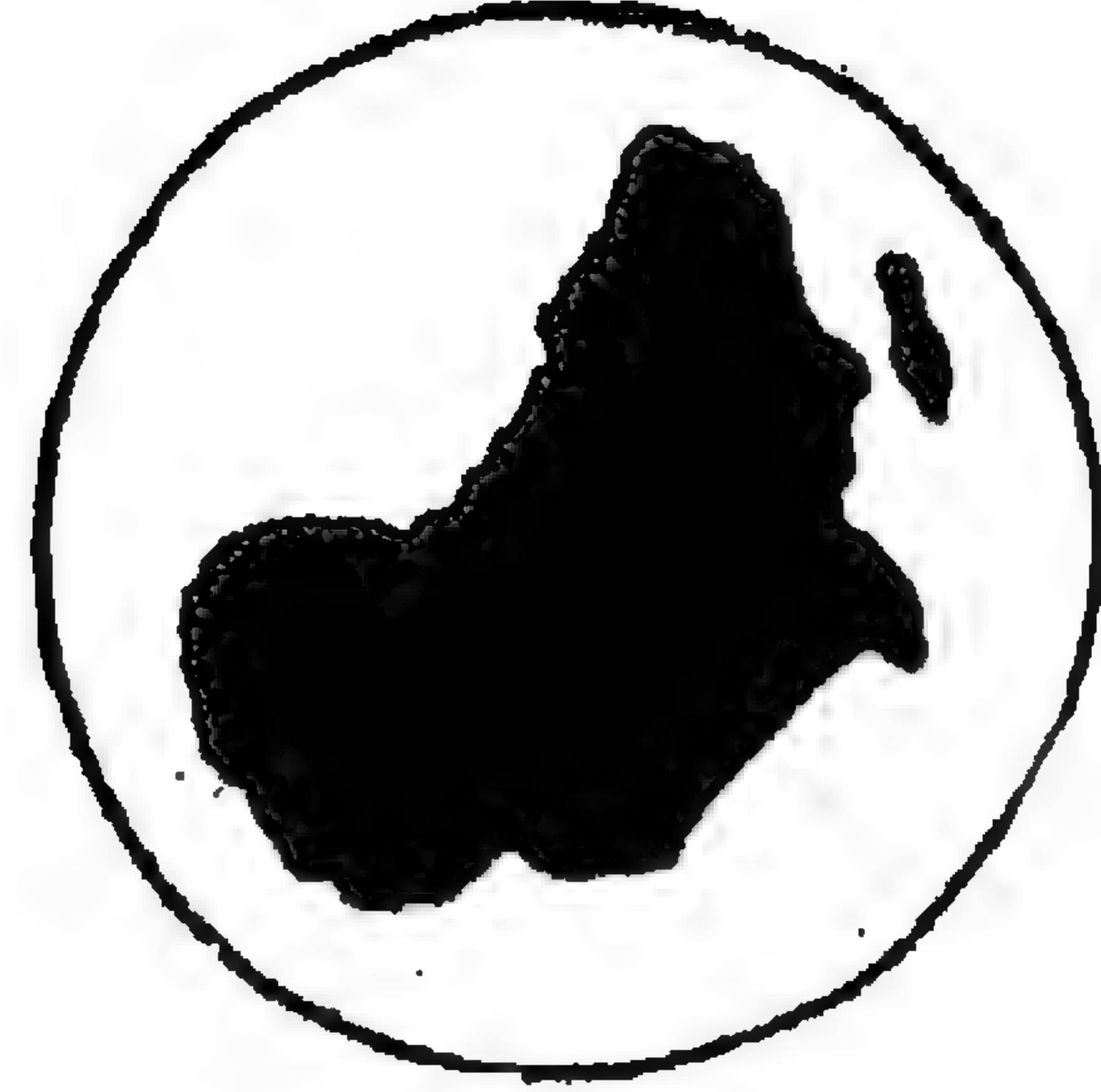
ولكي تستطيع الاجابة على هذا السؤال يجب اولا ان نبحث في تفسيرات الأزمة الاقتصادية في افريقيا من خلال مناقشة نظرية التبعية والنظرية الكلاسيكية الجديدة في تفسير الأزمة ، ثم نتعرض للمحاولات الأفريقية للخروج من الأزمة ، ونرصد بعد ذلك مؤشرات التبعية الأفريقية ، واخيرا نتناقش هل نستطيع افريقيا حقا ان تنتهج استراتيجية تنمية قائمة على الاعتماد الجماعي على الذات

تفسيرات ظاهرة التخلف :-

ان ظاهرة التخلف واسبابه وامكانية تجاوزه تعد من اهم القضايا التي تشغل الكثير من الباحثين في علوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة والانثروبولوجيا . وقد ظهرت العديد من النظريات التي تحاول ان تفسر وتطرح البدائل للخروج من واقع التخلف ، ويمكننا تصنيف هذه النظريات الى الكلاسيكية الجديدة والماركسية الجديدة ، وتمتاز الاخيرة بالتعددية النظرية فمثلا هناك نظريات الامبريالية ، ونظريات الانتاج ، ومدرسة الاقتصاد السياسي للتخلف واخيرا نظرية التبعية ، وسوف نكتفي هذا بمناقشة أطروحات مدرسة التبعية .

- مدرسة التبعية :-

وتمتاز مدرسة التبعية بالتعددية في المصادر النظرية الفلسفية مما جعلها تمتلك منهج متكامل وطرق تحليل خاصة تعد تطورا في الفكر الحديث الذي يتناول قضايا التنمية . ويتناول مدرسة التبعية ثلاث اوجه مختلفة للظاهرة يرتبط بعضهم ببعض وهم التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية ولكل منهم سماته المميزة الا انهم يتحدوا في صفة أساسية وهي علاقة التبعية التي تؤدي الى فقدان الاستقلال الذاتي .



[٧]

قضية الاعتماد على الذات في أفريقيا

خالد زغلول

تواجه القارة الأفريقية وصفا اقتصاديا حرجا يتسم بالتخلف الاقتصادي الذي يعد محصلة طبيعية للتوسع والنهب الاستعماري الذي تعرضت له القارة ابان الحقبات الاستعمارية . وعلى الرغم من ان القارة الأفريقية تتمتع بثروات طبيعية وموارد معدنية وزراعية وبشرية ومائية هائلة تؤهلها لتنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تخرجها من دائرتي التخلف والتبعية ، الا انه ورغم مرور اكثر من عقدين على استقلال السياسي لبلدان القارة لم تستطع الاقطار الأفريقية خلالها ان تنتهج سياسة تنمية شاملة لضرب حصار التخلف والخروج من براثن التبعية سواء بالاعتماد الجماعي على الذات او عن طريق التجمعات الاقليمية ، وعلاوة على ذلك نجد ان الاقتصاد الأفريقي شهد تدهورا ملحوظا خلال تلك السنوات ، فمعدلات النمو الاقتصادي في موط حاد . اذ انخفض معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي لافريقيا جنوب الصحراء من ٦,٦ ٪ خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٣ ، الى ٣,٣ ٪ من ١٩٧٣ - ١٩٨٠ ، ثم هبط بالسالب الى - ١,٥ ٪ خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٤ ، وشهد عام ١٩٨٥ ارتفاع معدل النمو السنوي الى ٥,٨ ٪ ، وخلال عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ شهدت افريقيا معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بمقدار ٢,٦ ٪ - ١,٤ ٪ على الترتيب^(١) ، ووصل الى ٢,٦ ٪ عام

مدرسة التبعية عدم تطابق مصالح دول الاطراف مع الاستثمارات الاجنبية والمساعدات المادية والتنظيمية القادمة من دول المركز الصناعي . وتعد هذه الاستثمارات سببا رئيسيا في عرقلة النمو الذاتى وفي ترسيخ واقع التبعية والتخلف والحل الوحيد للخروج من دائرة التبعية وواقع التخلف في رأى مدرسة التبعية هو فك الارتباط بالنظام الرأسمالى العالمى وفي نفس الوقت تطبيق نمط الانتاج الاشتراكى .

وينبغى هنا ان نشير الى ان مدرسة التبعية لازالت تعاني من نقص شديد في تقديم الاقتراحات العملية بالنسبة للبدائل المتاحة امام دول الاطراف للخروج من واقع التبعية والتخلف . فالحل الذى ذكرناه انفا الذى يتمثل في تطبيق الاشتراكية بظل يعاني من نقص وهو كيفية تحقيق الثورة الاشتراكية خاصة في ضوء تجارب الاشتراكية والثورات الوطنية في دول العالم الثالث خلال الخمسينات والستينات

- النظرية الكلاسيكية الحديثة :-

يقوم التفسير الكلاسيكى لظاهرة التخلف على اسباب اقتصادية ترجع الى ضعف مستوى الدخل القومى في البلدان المتخلفة مما يحد من القدرة على الادخار والاستثمار ، وضالة معدل الاستثمار تعنى تدنى معدل النمو للدخل القومى ، هذا في مقابل زيادة معدلات النمو السكانى مما يؤثر بالسالب على متوسط دخل الفرد وهو ما يعرف باسم نظرية الحلقة المفرغة . ولا سبيل لكسر تلك الحلقة من وجهة نظر الكلاسيك الا بوفود المعونات الخارجية وبصفة خاصة الاستثمار الغربى^(٦) ولم يقف اصحاب الحلقة المفرغة ليجتثوا نقطة البدء في التحليل

ضعف مستوى الدخل القومى [وبيان الاسباب التى أدت تاريخيا الى قصور في التراكم الرأسمالى وانتاجية العمل ولكنهم اكتفوا بالتشخيص الانى للظاهرة . يفترض الكلاسيك ان الطريق الوحيد للخروج من التخلف هو الرأسمالية اذ ان التوزيع المكانى للتقدم ليس ظاهرة سكونية وانما هي دينامية ، فمن خلال التحوير والتفاعل ينتشر التقدم عبر المكان ويغير من حالات التخلف ..

ولن نخوض هنا كثيرا في تعريف المدارس والنماذج الكلاسيكية الحديثة فموضوع بحثنا لا يتعلق بهذه النظريات بالذات بقدر ما يتعلق بمدى موافقتها مع واقع القارة الافريقية ، ويستمد هذا السؤال اهميته من ان أغلب البلدان الافريقية كانت تمارس صورا من النهج الكلاسيكى الحديث .

وعلى الرغم من المحاولات التى بذلتها هذه البلدان فانها اخفقت الى حد كبير من التقليل من تبعيتها لمستعمرها السابقين . هذا علاوة على تنامي نفوذ البنك الدولى وصندوق النقد الدولى في اقتصاديات افريقيا وهو

وتنطلق مدرسة التبعية في تفسير ظاهرة التخلف من فرضية اساسية وهي وجود نظام عالمى واحد ينقسم الى نوعين من التشكيلات الاجتماعية حيث يتكون النوع الاول من الدول الرأسمالية الصناعية وتسمى بدول المركز للنظام العالمى الموحد . اما النوع الثانى فيتكون من دول العالم الثالث التابعة لدول المركز وتسمى بدول الهامش او دول الاطراف .

ويسمى النظام العالمى الموحد بالنظام الرأسمالى الدولى وللتأكيد على وجود ارتباط عضوى وبنوى بين كل من دول المركز ودول الاطراف^(٧)

وتؤكد مدرسة التبعية على ان تخلف دول الاطراف هو محصلة طبيعية لسيطرة دول المركز عليها منذ بداية الفترة الاستعمارية وما صاحب ذلك من نهب ثروات دول الاطراف ، بمعنى ان التطور والتخلف هي عمليتان متلازمتان ووجهان لعملة واحدة ، فالتطور الصناعى لدول المركز يعتمد بالاساس على الاستغلال والنهب الاستعماري لاقتصاديات دول الاطراف .

اما من الناحية المنهجية فمدرسة التبعية تؤكد على اهمية البدء من النظام الرأسمالى العالمى كوحدة تحليلية اساسية لكى يتم بعد ذلك استيعاب دور العوامل الخارجية في التكيف والتأثير على النمو او عدم النمو الاجتماعى والاقتصادى في دول الاطراف مع التركيز على الاليات الداخلية والتشويهاات البنوية لتلك الدول والنتائج من الانتشار العالمى للرأسمالية . فكل دولة من دول الاطراف تؤدى وظيفة اقتصادية محددة في النظام الرأسمالى العالمى في تقسيم العمل الدولى . هذه الوظيفة مكيفة بحيث انها تتجاوب مع احتياجات ومصالح اقتصاديات دول المركز الصناعى . ولذا فان النتيجة الطبيعية لذلك هي وجود قيود موضوعية على سياسات التنمية لدول الاطراف .

ويلاحظ كتاب هذه المدرسة وجود سمات عامة تميز التشكيلات الاجتماعية التابعة وهي :-^(٨)

(١) هيمنة الرأسمالية الزراعية في القطاع الاقتصادى الوطنى .

(٢) نمو دور البرجوازية التجارية الكمبرادورية المرتبطة برأس المال الاجنبى .

(٣) تطور القطاع الادارى والبيروقراطى الحكومى بخصوصيات لا توجد الا في الدول الطرفية .

(٤) تشوه وعدم اكتمال الطبقة العاملة .

(٥) عدم القدرة على اكمال الدورة الاقتصادية

(٦) الاندماج في دائرة النظام الرأسمالى العالمى

(٧) الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة

(٨) افتقاد قطاع صناعى ذاتى ومستقل .

وتؤدى تحليلات التبعية الى عدة فرضيات اهمها رفض نمط الانتاج الرأسمالى واشتقاقاته السياسية والحضارية كمخرج وحل لواقع التخلف في دول الاطراف وتفترض

التعاون والنهوض بمجالات الزراعة والنقل والخدمات الأساسية والاتصالات والمواصلات السلكية واللاسلكية والتصنيع ومجال النقد والمجالات المالية والبيئة والسياحية وتشجيع التجارة بين الدول الأفريقية والتعاون في عمليات تمويل المشروعات التنموية

وقد عقب ذلك عدة مؤتمرات أصدرت العديد من التوصيات التي تهدف الى دعم التعاون الاقتصادي بين بلدان القارة بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة فهناك توصيات مؤتمر كينشاسا في ديسمبر ١٩٧٦ بشأن التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادي . ووثيقة المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية رقم ١٩٨٢ (د - ٢٣) بشأن التنمية والتكامل الاقتصادي لأفريقيا . وتوصيات الدورة الرابعة عشر للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن استراتيجية التنمية لأفريقيا في عقد التنمية الثالث .

وقد توجت تلك الجهود في يوليو ١٩٧٩ باستراتيجية منروfia الخاصة بالتزام رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية باتباع توجيهات وأجراءات الاكتفاء الذاتي القومي والجماعي ، في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد والتي تم من خلالها التأكيد على أن تقوم الدول الأفريقية على المستويين الفردي والجماعي بإعادة هيكلة استراتيجيتها وبرامجها الاقتصادية والاجتماعية بغية تحقيق التغير الاجتماعي والاقتصادي السريع وإنشاء قاعدة أفريقية للتنمية والنمو الاقتصادي المعتمدين على الذات واللذين لا يحتاجان الى دعم خارجي . وتم التأكيد أيضا على أن النظام السياسي الذي يحمي الحقوق الانسانية الأساسية والحرية والديمقراطية شرط جوهري لتعبئة القدرات الخلاقة للشعوب الأفريقية نحو التنمية الاقتصادية السريعة بما فيها الجديد في مجالات العلوم والتكنولوجيا .

وأخيرا قرر المؤتمر أن التمسك بهذه الالتزامات تؤدي الى إتاحة إطارات قومية وشبه إقليمية وأقليمية لأقتصاد أفريقي ديناميكي قائم على التكافل . ويمهد السبيل لإنشاء سوق أفريقية مشتركة تقوم على أساسها الجماعة الاقتصادية الأفريقية^(١٠) .

خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا (١٩٨٠ - ٢٠٠٠) :

شهد عام ١٩٨٠ خلال الدورة الاستثنائية الثانية لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الذي عُقد في لاجوس خلال الفترة من ٢٨ - ٢٩ إبريل ١٩٨٠ إقرار خطة عمل تفصيلية لتنفيذ إعلان منروfia المذكور أنفا ، والتي سميت خطة عمل لاجوس من أجل التنمية الاقتصادية لأفريقيا . وقد تضمنت خطة لاجوس فصل تمهيدى تم من خلاله توصيف وتشخيص عام للحالة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة للقارة وتحديد

نفوذ تزايد مع اشتداد حدة الازمة الأفريقية . لقد كان النهج الكلاسيكي الحديث منذ الستينات هو الغالب الى حد كبير على الفكر والاستراتيجيات الانمائية في أفريقيا وزيادة الهيمنة السياسية والاقتصادية للغرب على بلدان القارة وتسرب رؤوس الاموال من أفريقيا اذ قدر صافي تدفق رؤوس الاموال الى الخارج خلال عام ١٩٨٦ بأكثر من ٣٠ مليار دولار^(٧) . هذا بالإضافة الى اتساع نطاق التبعية للغرب ككل .

وقد تحقق توسيع نطاق التبعية وتعميمها من خلال آليات مثل مؤتمر القمة الاقتصادي للدول الغربية المتقدمة والجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وهيئات كبرى خاضعة للنفوذ الغربى كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى بوجه خاص .

ومع تفاقم الازمة الاقتصادية الأفريقية أخذت تبعية هذه الاقتصاديات تزداد اتساعا نتيجة لتدهور القدرة على المساومة وضعف القوة التنافسية لأفريقيا

ويتجلى هذا بوضوح في إطار الدور الجديد الذى أخذ يضطلع به البنك الدولى وصندوق النقد الدولى اللذان يمكن [بأعتبارهما الصوت المعبر عن رأس المال الغربى] القدرة على فرض الشروط على حكومات أفريقيا^(٨) .

محاولات الخروج من الازمة الراهنة :-

ان التدهور المستمر للوضع الاقتصادي والاجتماعى وتفاقم الازمة الأفريقية جعل الافارقة يبحثون عن مخرج للازمة . وقد بدأ الاهتمام الأفريقى للخروج من الازمة في بداية السبعينات من خلال الاعلان الأفريقى عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي الصادر عن المؤتمر الوزارى الأفريقى لمشاكل التجارة والتنمية والنقد الذى نظم بالتعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقى للتنمية وذلك في ٢٥ مايو ١٩٧٣ بأديس ابابا اذ خرج المؤتمر بالقرارات والتوصيات التالية :-^(٩)

التأكيد على عدم فاعلية الاجراءات التى أتخذت خلال السنوات العشر الماضية [١٩٦٣ - ١٩٧٣] لمكافحة التخلف ، وعجز المجتمع الدولى عن خلق ظروف مناسبة لتنمية أفريقيا بل ورغبته الدائمة في الاحتفاظ في أفريقيا بصفة خاصة بمناطق نفوذه السياسى والاقتصادى . ولذلك تم تحديد المبادئ الأساسية للعمل الجماعى والفردي الذى تقوم به جميع الدول الأفريقية بشأن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادى على نحو يضمن التنمية الشاملة لبلدان القارة من خلال تعبئة الموارد البشرية الهائلة في القارة بطريقة تتناسب مع الاحتياجات الأفريقية وتخدم أهداف التنمية ، وتعبئة الموارد الطبيعية الضخمة في القارة عن طريق مسح منظم لجميع الموارد الأفريقية بهدف استعمالها واستغلالها استغلالا أمثل ومشارك للتعبئة بتنمية القارة . وثم التركيز أيضا على

الذات . ولا يعنى ذلك أن تعزل القارة نفسها ككلية من المساهمات الخارجية ، بل ينبغي لهذه المساهمات أن تقتصر على تكملة الجهود الأفريقية ولا يجب أن تكون العصب الرئيسى للتنمية

(١٤) التأكيد على أن تقوم كل دولة أفريقية بمتابعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الشاملة والتي من شأنها تعبئة قوى البلد كافة وضمان الاقتسام العادل للجهود المبذولة في التنمية والثمار الناتجة منها . (١٥) التأكيد على متابعة الجهود الرامية الى التكامل الاقتصادى الأفريقى لايجاد إطار على مستوى القارة للتعاون الاقتصادى اللازم من أجل التنمية القائمة على أساس الاعتماد الجماعى على الذات .

تلك هى أهم الملامح الرئيسية لخطة لاجوس والتي لم تخوض في تفاصيل إذ أن المجال لا يتسع للخوض في عرض تفاصيل تلك الخطة بقدر ما يهنا تقييم الخطة وانجازاتها والوقوف على المعوقات والعقبات التى تحول دون انجاز مهامها .

خطة لاجوس . الاجراءات والعقبات :-

تميزت خطة لاجوس بكونها خطة طموحة تسعى الى إقامة تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة في القارة الأفريقية . إذ تضمنت برنامجا تفصيليا لكافة القطاعات الاقتصادية ذات أهداف سريعة قصيرة الأجل ، وأخرى متوسطة وطويلة الأجل تعتمد بالأساس على التنسيق بين القطاعات المختلفة ، والتنسيق على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية للوصول الى خلق اقتصاد افريقى مترابط يعتمد على الذات . الأمر الذى يتطلب أن تترجم تلك الاستراتيجيات الى الواقع من خلال الخطط الوطنية للتنمية في البلدان الأفريقية ، وهو ما لم يتم تنفيذه في الواقع الأفريقى . ويجدر الإشارة الى أن هناك جهودا قد بذلت لمواجهة الاختلال الكبير في القطاعات الاقتصادية ، وعلى الأخص فيما يتعلق بالزراعة والتغذية ومكافحة الجفاف والتصحر ومحو الأمية والصناعة ، إلا أنها تعد جهودا خارج الالتزامات التى نادت بها خطة لاجوس هذا من جهة . ومن جهة أخرى فقد تم في إطار خطة لاجوس إنشاء المجموعات الاقتصادية التالية :- (١٢) مؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الأفريقى ، ومنطقة التجارة التفضيلية لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقى ، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا . وتم أيضا تدعيم المجموعات القائمة مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ، والمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا ، والاتحاد الجمركى والاقتصادى لوسط أفريقيا . وعلاوة على هذا فقد بذلت الكثير من المنظمات الأفريقية والدولية جهودا من أجل تنفيذ الخطة أما بالقيام ببرامج مشتركة مع أمانتى منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، وأما عن طريق برامج فردية على مستوى البلدان . ومن بين أهم تلك البرامج والأنشطة تدعيم إنشاء مجموعة اقتصادية أفريقية ، والأنشطة في قطاع

الامكانيات والقدرات الاقتصادية المتاحة للانطلاق لتحقيق الأهداف المرجوة من خطة لاجوس والمتمثلة في إعادة تشكيل القاعدة الاقتصادية للقارة بشكل جذرى يمكن من انتهاج سياسات تنموية تقوم على أساس الاعتماد الجماعى على الذات لأقامة السوق الأفريقية المشتركة بهدف الوصول الى قيام الاتحاد الاقتصادى الأفريقى .

ثم تناولت خطة لاجوس في ثلاث عشر فصلا الأوضاع التفصيلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، وتم تحديد الأساليب والأدوات اللازمة لتنمية كل قطاع في إطار تنسيقى بين القطاعات بهدف تحقيق الأهداف المرجوة . وتضمنت البنود الرئيسية للخطة مايلي :- (١١)

(١) اعطاء مكانة هامة لميدان تنمية الموارد البشرية بدءا بالقضاء على الأمية

(٢) تسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة التنمية لدعم القدرة الذاتية في هذا الميدان

(٣) تحقيق الاكتفاء الذاتى الغذائى في مجال الانتاج والتموين .

(٤) التنفيذ الكامل لبرنامج عقد الأمم المتحدة للنقل والمواصلات في افريقيا .

(٥) تحقيق التنمية الصناعية المحلية دون الإقليمية والإقليمية

(٦) التعاون في ميدان السيطرة على الموارد الطبيعية واستكشافها . واستخراجها واستعمالها لتنمية اقتصادياتها وإنشاء المؤسسات المناسبة لتحقيق هذه الأهداف .

(٧) تنمية القدرات المحلية اللازمة لإدارة المنشآت والقرى العاملة الفنية والقدرات التكنولوجية لتمكين الشعوب الأفريقية من الاضطلاع بقدر أكبر من المسئولية لتحقيق الأهداف الانمائية على المستوى الفردى والجماعى .

(٨) التعاون في صون وحماية وتحسين البيئة الطبيعية

(٩) ضمان أن تعكس السياسات الانمائية القيم الاجتماعية والثقافية الأفريقية بدرجة كافية من أجل تعزيز الذاتية الثقافية .

(١٠) مراعاة البعد الخاص بالمستقبل لدى وضع الخطط الانمائية ، بما في ذلك الدراسات والتدابير الرامية الى تحقيق تحول اجتماعى اقتصادى سريع للدول الأفريقية (١١) لا بد من استخدام موارد افريقيا الهائلة أساسا للوفاء باحتياجات شعوبها وتحقيق أهدافها

(١٢) لا بد من تغيير اعتماد افريقيا شبه الكامل على تصدير المواد الأولية وبدلا من ذلك يتعين تأسيس تنمية افريقيا على مزيج من موارد افريقيا الطبيعية الكبيرة وقدراتها التنظيمية والادارية والتقنية واسواقها [التى يعاد تشكيلها وتوسيعها] لتكون في خدمة سكانها .

(١٣) لا بد من قيام افريقيا بتنمية مبدأ الاعتماد على

لدفع التنمية الأفريقية .

وأخيرا نود أن نؤكد على أن تنفيذ خطة لاجوس سيظل التحدى الذى يواجه الأفارقة خلال السنوات القادمة مما يتطلب بذلك كافة الجهود الممكنة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية . ولتكن الخطوة الأولى في سبيل ذلك إنشاء آلية مناسبة تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية تخول لها مهام وسلطات لتنفيذ متابعة خطة لاجوس .
مؤشرات التبعية الأفريقية :-

إن علاقات التبعية كما ذكرنا انفا هي علاقات تاريخية وجدلية نشأت نتيجة للسيطرة والتفاعل والترابط والصراع بين الدول الرأسمالية في المركز والدول الأفريقية في الأطراف . وقد استخدمت دول المركز الرأسمالية آليات معاصرة للتبعية تؤدي إلى استمرار علاقات التبعية وتجدها وتعمقها ، فمعظم البلدان الأفريقية لم تزل ترتبط ببنويا بالسوق الرأسمالي العالمي في إطار التقسيم الدولي السائد للعمل . ويعني هذا أنها تخضع لقوانين وأجهزة السوق الرأسمالي الدولي التي هي جزء لا يتجزأ منه ويعتمد رأس المال الدولي في المرحلة المعاصرة على آليات ذلك السوق وعلى الأجهزة الأخرى المعاونة في تأكيد واستمرار سيطرتها واستغلالها للبلدان الأفريقية .

ومن خلال نظرة فاحصة على اقتصاديات القارة الأفريقية نجد أن مظاهر التبعية ومؤشراتها تتجلى واضحة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . وسوف نكتفى هنا بعرض المؤشرات على سبيل المثال وليس الحصر لاستمرار وتطور تبعية الدول الأفريقية لدول المركز الرأسمالي . ولعل تطور مؤشرات التبعية الغذائية والفجوة الغذائية تمثل أوضح صورة لاعتماد الاقتصاد الأفريقي على الخارج فقد بلغ نصيب الفرد من الامداد اليومي للسعرات الحرارية في افريقيا جنوب الصحراء عام ١٩٦٥ ، ٢٠٩٨ سعرا مقابل ٢٠٩٧ سعر عام ١٩٨٥ (١٤) . ويتضح ضعف نصيب الفرد من خلال ثباته النسبي خلال عقدين من الزمان مما كان له أكبر الأثر على ارتفاع حجم الواردات الغذائية من الحبوب في افريقيا جنوب الصحراء . إذ كانت الواردات عام ١٩٧٤ ما يقارب ٣٩٣١ ألف طن ارتفعت إلى ٨٧٣٠ ألف طن عام ١٩٨٦ . هذا بالإضافة إلى معونة الغذاء من الحبوب التي ارتفعت من ٩١٠ ألف طن إلى ٣٦٥٥ ألف طن من نفس الفترة (١٥) . وقد انخفضت قدرة افريقيا في الاكتفاء الذاتي من الحبوب من حوالي ٨٣٪ في منتصف السبعينات إلى حوالي ٧٦٪ عام ١٩٨٥ (١٦)

وقد انعكس ذلك بوضوح في عدم القدرة على مواجهة الاحتياجات الضرورية من الغذاء ، وهو ما أدى لظهور المجاعات بالصورة المأساوية التي سادت شرق افريقيا وبعض دول الغرب الأفريقي في الثمانينات .

الاتصالات ، وتعزيز تنفيذ البرنامج المشترك لعقد التنمية الصناعية لأفريقيا ، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية وتدعيم المنح .

ويبقى أن نشير إلى أنه وعلى الرغم من مرور ٩ سنوات على اقرار خطة لاجوس لم تقم البلدان الأفريقية بأية انجازات حقيقية في طريق تنفيذ الأهداف المرجوة منها رغم أن الاستراتيجية الأساسية للتنمية القائمة على الاعتماد على الذات والدعم الذاتي لاتزال صالحة للتنفيذ إلا أنه يوجد بعض العقبات وأوجه القصور نذكر أهمها فيما يلي :- (١٧)

- واجهت البلدان الأفريقية صعوبات جمة في تغيير الهياكل الاقتصادية لبلدانها والمرونة من الفترة الاستعمارية . وقد ساعد على تفاقم الوضع بعض العوامل الدولية ذات الصلة بتبعية افريقيا مثل انهيار أسعار المواد الأولية والركود الاقتصادي ، وإنخفاض حجم المساعدات التنموية ، وارتفاع أسعار الفائدة . - تتميز خطط التنمية الوطنية للبلدان الأفريقية بسوء تخصيص الموارد المحلية وذلك بتخفيض نصيب المجالات ذات الأهمية الاستراتيجية مثل الزراعة والصناعة وتنمية الموارد البشرية مقابل ارتفاع نصيب مجالات استيراد السلع الاستهلاكية وإنشاء المشاريع الاستثمارية غير المنتجة وما إلى غير ذلك مما يعمق من تبعية الاقتصاد الأفريقي . كما أن تلك الخطط لم تأخذ خطة لاجوس في الاعتبار ، فتوجد بعض الشواهد تدل على الجهل بمتطلباتها أو على القصور الذاتي أو افتقار الإرادة السياسية أو الثلاث معا بدرجات متفاوتة .

- ضعف المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي أنشئت في إطار خطة لاجوس وعدم فاعليتها وقصور انجازاتها للمهام الممنوعة بها في تحقيق التكامل الاقتصادي القائم على الاعتماد على الذات ، ولم تحقق سوى انجازات متواضعة في مجالات هامة .

- الآثار الاقتصادية التي واجهتها البلدان الأفريقية نتيجة لعوامل الجفاف والتصحر وغزو الجراد وما إلى غير ذلك من عوامل طبيعية طارئة أصابت اقتصاديات القارة . وبالإضافة إلى ما سبق توجد العقبات السياسية المتمثلة في النزاعات الإقليمية ، وعدم الاستقرار السياسي ، وضعف الإرادة السياسية ، وزعزعة الاستقرار من قبل حكومة جنوب افريقيا ضد بلدان خط المواجهة الأفريقية وما إلى غير ذلك .

يتضح مما سبق أنه توجد عقبات هيكلية داخلية تنبع من قصور البنى الأساسية للاقتصاد الأفريقي وتنم عن عمق تبعية . وينبغي أن تقوم البلدان الأفريقية بالتصدي لها بشكل جماعي وفردى لتتمكن من تنفيذ استراتيجية التنمية القائمة على الاعتماد الجماعي على الذات . وأيضاً توجد عقبات خارجية لاتستطيع البلدان الأفريقية مواجهتها مما يتطلب تضافر الجهود الدولية

استراتيجية تنمية يحتاج إنجازها الى بذل جهود ضخمة على الأصعدة العالمية والمحلية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية . كما أن الاعتماد على الذات له بعد تضامني وتعاوني على المستويات الاقليمية والدولية وعلى مستوى دول العالم الثالث إذ أن نجاحه يتطلب تضافر الجهود لتحقيق الاعتماد الجماعي على الذات والذي يعد المكمل الطبيعي للاعتماد على الذات على المستوى الوطني ، فمعظم اقطار العالم الثالث دول صغيرة محدودة الموارد مما يجعل جهود التنمية المستقلة في الاطار الوطني أمر غاية الصعوبة مما يستدعي وجود اشكال جديدة من التعاون والترابط بين مجموعة البلدان المتجاورة اقليميا من جهة ، وبلدان العالم الثالث في مجموعها من جهة اخرى ، لتحقيق التنمية المستقلة القائمة على الاعتماد الجماعي على الذات والتحرر من الاعتماد على الاقتصاد الرأسمالي العالمي .^(٢٠) ويتطلب الاعتماد على الذات تحولات جذرية وهيكلية في البنيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة ، ويتم تلك التحولات من خلال توافر الشروط التالية :^(٢١)

- ١ - السيطرة على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد
- ٢ - توافر النمط الانتاجي المؤهل لقيادة التنمية
- ٣ - تعبئة الفائض الاقتصادي ومركزته
- ٤ - تحقيق الثورة الزراعية
- ٥ - التصنيع الموجه لاشباع الحاجات الاساسية للسكان
- ٦ - المشاركة الشعبية
- ٧ - اختيار التكنولوجيا الملائمة

وسوف نعرض بصورة موجزة وسريعة لتلك الشروط السيطرة على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد : لكي تتحقق تنمية مستقلة لابد ان تكون هناك سيطرة وطنية على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد لنقى التبعية للخارج وتحقيق التحرر الاقتصادي للحصول على حرية القرار الوطني في استخدام وتوزيع الموارد والثروات بما يتفق ومتطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي ، وللحفاظ على الفائض الاقتصادي بالداخل ووضعه في خدمة التنمية .

توافر النمط الانتاجي المؤهل لقيادة التنمية :

إن التنمية المعتمدة على الذات لابد ان تكون من خلال نمط انتاجي قائد يتمكن من خلال مايملكه من سلطة وموقع وقوة في التشكيلة الاجتماعية السائدة ان يخطط للتنمية ويقود مسيرتها ولتحقيق ذلك في بلدان العالم الثالث يجب توافر شرط وجود الدولة الوطنية القوية التي تستطيع ان تستخدم شتى الامكانيات التي تساعدها في اداء وظيفتها الاقتصادية لانجاز مهمة التنمية .

تعبئة الفائض الاقتصادي ومركزته :

إن تحقيق نموذج للتراكم الذاتي القادر على انجاز مهام التنمية يعد من أكبر المشاكل التي تواجه التنمية المستقلة المعتمدة على الذات ولذا يجب ان يقوم المجتمع

ومن جهة أخرى فإن الزيادة الكبيرة في أسعار استيراد البلدان الأفريقية للسلع الصناعية والمواد الغذائية مقابل التدهور الكبير في أسعار المواد الأولية والتي تعد الصادرات الرئيسية للدول الأفريقية ، إذ تعتمد على حصيلتها بشكل رئيسي لتمويل خطط التنمية واستيراد احتياجاتها من السلع والخدمات يجعلها تلجأ الى أسواق رأس المال الخارجي للاقتراض لسد العجز وتمويل عمليات الاستيراد . فقد وصل اجمالي حجم الدين الخارجي لأفريقيا حوالي ٢٥٧ مليار دولار أمريكي كما ذكرنا آنفاً ، وبلغت نسبة استهلاك الدين ومدفوعات الفائدة الى صادرات السلع والخدمات نحو ٢٩,٣٪^(١٧) هذا علاوة على ارتفاع حجم المساعدات الانمائية الرسمية لأفريقيا جنوب الصحراء مما يناهز ٦٩٧١ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى مايقرب من ١٠٠١٨ مليون دولار في عام ١٩٨٦ إذ مثلت نحو ٦,٢٪ من الناتج القومي الاجمالي^(١٨) .

وأخيراً فإن استمرار التبعية وتجديدها في المرحلة الحالية يستند بصفة أساسية الى الاعتماد المتزايد للدول الأفريقية على التجارة الخارجية وزيادة إندماجها في السوق الرأسمالي العالمي والسيطرة الكاملة لدول المركز الرأسمالية المتقدمة على هذه الأسواق سواء في ذلك أسواق السلع أو الخدمات المتعلقة بالتجارة الخارجية أو سوق رأس المال ، والمال بما في ذلك الاستثمارات الخارجية والقروض والتسهيلات المصرفية والمعونات الخارجية ، والسيطرة شبه الكاملة للدول الرأسمالية على التكنولوجيا المتقدمة ، وعلى مجالات الاتصالات الخارجية والمعلومات والخدمات الاستشارية وغيرها .

تلك هي أهم ملامح مؤشرات التبعية الأفريقية والتي تعد المعوق الرئيسي لاستراتيجيات التنمية في القارة سواء على المستوى الوطني أو على المستوى الجماعي .

أفريقيا والاعتماد الجماعي على الذات :

ظهرت مقولة الاعتماد على الذات في العقد السابع من القرن الحالي في أدبيات التنمية كمقولة مضادة للاعتماد على الغير والتبعية ، ويعكس من خلالها نظرة جديدة للتنمية القائمة على أساس حشد وتعبئة الموارد الذاتية المتاحة والممكنة ووضعها في خدمة التنمية الموجهة الى الوفاء بالمتطلبات والحاجات الأساسية بمعنى أن الاعتماد على الذات يعني القضاء على علاقات التبعية والاستغلال والتبادل اللامتكافئ في العلاقات مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، واقامة تنمية مستقلة من خلال صياغة مشروع حضاري شامل يهدف الى استغلال كل الموارد المتاحة والممكنة ، المالية والبشرية والطبيعية ، ووضعها في خدمة بناء هيكل اقتصادي متقدم يتحقق فيه شروط التراكم الذاتي ، وتتوزع فيه ثمار العمل الاقتصادي بعدالة فيما بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية التي يضمها للاقتصاد القومي^(١٩) وبهذا المعنى نكون ازاء

تتوقع دول العالم الثالث أن الدول الاستعمارية الرأسمالية ستساعدها عبر مساعداتها وقروضها من أن تنهج طريقا تنمويا يخلصها من علاقات التبعية والاستغلال التي تربطها بها ، فيجب أن نتذكر أن النظام الرأسمالي العالمي قائم على استغلال دول العالم الثالث وأن كل تعامل معه يحتوى على قدر من عدم التكافؤ ، ومن ثم فإن تخفيض حجم التعامل معه يعد ركنا أساسيا في استراتيجية التنمية المستقلة ومن هنا تبرز أهمية الاعتماد الجماعى على الذات في تضافر جهود العالم الثالث في مواجهة النظام الرأسمالي العالمي عن طريق أشكال مختلفة من التعاون ، ومن بين أشكال التعاون المرجوة : تنمية انتاج الاغذية وتبادلها فيما بينها ، التعاون والتكامل في التنمية الصناعية وتبادل المعلومات في جهود البحث العلمى والتكنولوجى ، تشكيل أنواع مختلفة من اتحادات المنتجين والمستهلكين تتعامل فيها بشكل جماعى مع الدول الصناعية بغية تحسين معدلات التبادل التجارى وغيرها من أنواع التدفقات الدولية ، التنسيق الاعلامى وتبادل الخبرة والمعلومات لمواجهة الاعلام الغربى وتأثيره السلبى على مجموع الهيكل الاجتماعى والاقتصادى وما إلى غير ذلك من أشكال التعاون المشترك (٢٢) ويبقى أن نذكر أن التكامل الاقليمى هو الطريق الطبيعى لتطبيق سياسة الاعتماد الجماعى على الذات على مستوى مجموعات من بلدان العالم الثالث تجمعها روابط خاصة كالجوار الجغرافى أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضارى المشترك ، ولعل خير نموذج على ذلك هو دول القارة الافريقية إذ انها مهيئة تماما لتطبيق استراتيجية تنمية تضم كل الدول المتجاورة والواقعة في اقليم واحد ، خاصة أن الحدود غير مرئية بين هذه الدول وضععتها القوى الاستعمارية وعلاوة على هذا فإن افريقيا تمتلك موارد طبيعية وبشرية هائلة تصلح كقاعدة للانطلاق الى التنمية المستقلة اذا انها تملك نحو ٩٧ ٪ من احتياطات العالم من الكروم و ٨٥ ٪ من الاحتياطي العالمى من البلاتين و ٦٤ ٪ من الاحتياطي العالمى من المنجنيز و ٢٥ ٪ من اليورانيوم و ١٣ ٪ من النحاس ، ناهيك عن البوكسيت والنيكل والرصاص و ٢٠ ٪ من تجارة النفط العالمية (اذا استبعدنا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) و ٧٠ ٪ من الانتاج العالمى من البن و ٥٠ ٪ من انتاج زيت النخيل وهذا على سبيل المثال لا الحصر (٢٣).

يتضح مما تقدم ان القارة الافريقية تستطيع حقا ان تنتهج استراتيجية تنموية قائمة على الاعتماد الجماعى على الذات شريطة ان تتضافر الجهود الافريقية للعمل على انجاز التحولات اللازمة لتحقيق شروط الاعتماد على الذات .

ببنيكار الاساليب الاجتماعية والنقدية والمالية الفاعلة لتحقيق تعبئة الفائض الاقتصادى للمجتمع ووضعه تحت سلطة الدولة الوطنية لتوجهه الى انماط الانتاج التى تخدم بناء التنمية المستقلة .

تحقيق الثورة الزراعية :

من غير المتصور أن تكون هناك تنمية مستقلة دون أن يحدث تغير جذرى في القطاع الزراعى وذلك عن طريق التوسع الرأسى والافقى لزيادة الانتاج الزراعى للوفاء بالاحتياجات الاساسية الغذائية للسكان وتوفير المواد الخام اللازمة للصناعات المحلية وتوفير فائض للتصدير هذا من جهة ومن جهة اخرى استيعاب فائض العمل في الريف وتوفيره للقطاعات الاخرى مع تذويب الفوارق بين الريف والحضر عن طريق تنمية الصناعات والحرف الريفية وزيادة الخدمات الموجهة الى الريف .

التصنيع الموجه لاشباع الحاجات الاساسية للسكان :

إن نجاح النمط التصنيعى القائم على إشباع الحاجات الاساسية للسكان يتطلب تعبئة كافة القدرات والموارد المحلية ، واعادة توجيه عناصر الانتاج القائم نحو انتاج السلع والخدمات لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية المحلية الاساسية بدلا من تلبية احتياجات قطاع التصدير وذلك في اطار التكامل بين القطاعين الزراعى والصناعى بحيث يتمكن القطاع الاول من اطعام السكان وتوفير المدخلات اللازمة للقطاع الثانى هذا من جهة ، ومن جهة اخرى يوفر القطاع الصناعى السلع الرأسمالية والاستهلاكية اللازمة لتحسين الزراعة وتلبية الاحتياجات الاساسية لمجموع السكان .

المشاركة الشعبية :

يقصد بالمشاركة الشعبية التى تكفل التنمية المستقلة ان تبذل الجماهير كافة الجهود لنجاح معركة القضاء على التخلف والخروج من براثن التبعية لتحقيق تنمية مجتمعهم من خلال قناعتهم وثقتهم من أن ثمار التنمية تعود عليهم وليس لمجرد الوفاء باحتياجات اقلية او طبقة من هذا المجتمع .

اختيار التكنولوجيا الملائمة :

إن التكنولوجيا الملائمة التى تتطلبها التنمية المستقلة يجب ان تكون ذات كفاءة اقتصادية ومرتبطة بطبيعة الموارد الاقتصادية المتاحة وبالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تنصدى لها ، ويتحقق ذلك عن طريق ان تقوم البلاد المعنية بخلقها من خلال الفهم للواقع الاقتصادى والاجتماعى وبطبيعة المشكلات السائدة فيه ، وعدم ازدياء التكنولوجيا التقليدية المحلية التى كان لها باع طويل في تقديم الكثير من الحلول لهذه المشاكل . تلك هى أهم الشروط الواجب توافرها لتحقيق الاعتماد على الذات والتحرر من روابط الاستغلال الاستعمارى وقيود التبعية ، ولذا فإنه من الخيال أن

متكاملا لاستراتيجية تنموية قائمة على الاعتماد الجماعي
على الذات سيظل كما ذكرنا سلفا التحدي المطروح امام
الافارقة في السنوات القادمة .

واخيرا يبقى ان ننوه ان تنفيذ خطة عمل لاجوس من
اجل التنمية الاقتصادية لافريقيا والتي تعد نموذجا

المراجع

- ١ - البنك الدولي - تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٨ - ص ٢١٧
- ٢ - بنك التنمية الافريقي - التقرير السنوي لعام ١٩٨٨
- ٣ - د . اسماعيل صبرى عبد الله وآخرون ، كثافة ديون افريقيا الخارجية ، بحث مقدم الى الندوة الدولية حول الموقف الافريقي الموحد بشأن
ازمة الديون
- ٤ - د . ابراهيم سعد الدين - النظام الدولي وآليات التبعية - المستقبل العربي - اغسطس ١٩٨٦
- ٥ - د . عبد الخاق عبد الله - التبعية والتبعية السياسية - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - الطبعة الاولى ١٩٨٦ - ص ٥٧ ،
ص ٦٠
- ٦ - د . اسماعيل صبرى عبد الله - التنمية المستقلة محاولة لتحديد مفهوم مجهول - المستقبل العربي - مرجع سابق
- ٧ - كلود إيك - مستقبل الاقتصاد السياسي للتنمية - المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية - نوفمبر ١٩٨٨
- ٨ - المرجع السابق
- ٩ - وزارة الخارجية المصرية - الدبلوماسية المصرية خلال اثني عشر عام - القاهرة ١٩٨٩ - ص ٤٧٧
- ١٠ - المرجع السابق - ص ٤٨٨
- ١١ - المرجع السابق - ص ٤٩١ الى ص ٥٧١
- ١٢ - منظمة الوحدة الافريقية ، اعلان بشأن الوضع الاقتصادي في افريقيا ، اديس ابابا
- ١٣ - المرجع السابق مباشرة
- ١٤ - البنك الدولي - مرجع سابق ذكره
- ١٥ - المرجع السابق
- ١٦ - اناتولى جروميكو - افريقيا اليوم - التقدم - الصعاب - الافاق - اكااديمية العلوم السوفيتية ١٩٨٤ - ص ٨٣
- ١٧ - بنك التنمية الافريقي - مرجع سابق
- ١٨ - البنك الدولي - مرجع سابق ذكره
- ١٩ - د . رمزي زكي - الاعتماد على الذات - دار الشباب للترجمة والنشر - الكويت ١٩٨٧ - ص ١١٣
- ٢٠ - اترك اوتيزا وآخرون - الاعتماد الجماعي على الذات - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٥ - ص ١٨
- ٢١ - د . رمزي زكي - مرجع سابق ذكره - ص ١١٥
- ٢٢ - اترك اوتيزا وآخرون - مرجع سابق ذكره - ص ٢١
- ٢٣ - وزارة الخارجية - مرجع سابق ذكره - ص ٤٩٢



تحرير الأرض العربية الأفريقية (فلسطين - ناميبيا - جنوب افريقيا)

- محور التنمية : بغرض تبادل الخبرات والعمل الاقتصادي المشترك وفي إطار الأخذ والعطاء المتبادل .
المحور الفكري :

ونعنى بالفكر هنا كتابات المفكرين والمثقفين والباحثين العرب والأفارقة في معالجة واقع العلاقات العربية الأفريقية ومحاولة اعداد رؤية مستقبلية لها .

وبينما تزخر المكتبات بدراسات عديدة عن نشأة وتطور الفكرة القومية العربية ودراسات أخرى عن نشأة وتطور الأفريقانية ، إلا أنه ليس ثمة دراسات مقارنة

لنشأة وتطور الفكرة القومية العربية والأفريقانية معا .

وما أحوج الشعوب العربية والأفريقية الآن وأكثر من أى

وقت مضى لاعادة كتابة تاريخهما الايديولوجى من جديد

في محاولة لرصد المشترك والخاص بينهما . ولاشك ان

الاتصال الاقليمى بين الوطن العربى والقارة الأفريقية

وتقارب شعوبها من العوامل التى تركت مؤثراتها على

نشأة ونمو كل من العروبة والأفريقانية رغم حدة

الاختلاف بينهما في النشأة ثم التقارب بينهما عبر مراحل

النمو والتطور .

لقد اختلفت هوية كل من العروبة والأفريقانية من

حيث النشأة حيث قامت الأفريقانية في ابان نشأتها على

عنصرية ممثلة في الزنجية بمعنى دعوة جميع السود الى

الاتحاد والتضامن . للتخلص مما يعوقه من ألوان الرق

والاستعباد تحت نير التسلط الأبيض . ثم تطورت حركة

الأفريقانية وأصبحت تعنى الوعى القارى بان افريقيا

ككل عانت من الاستعمار وان اللون وحده ليس هو اساس

الاضطهاد الأوروبى للأفريقيين بل ان القارة بأكملها

عانت من الاضطهاد وان الفاصل بين افريقيا جنوب

الصحراء وافريقيا شمال الصحراء أو افريقيا الزنجية أو

السودان وافريقيا العربية ، هو فاصل مصطنع أكدته

ويؤكداه الأوروبى في محاولته السيطرة على شقى افريقيا

وعليه فقد بدأت تنهار الأسس العنصرية والتركيز على

السود والتضامن اللونى بالذات على اساس انه لا يوجد

هناك جنس خالص . وكلمة افريقى معناها أى شخص

يعيش في افريقيا خلاف الأوروبى والآسيوى . وباختصار

فان الوعى القارى حل محل الوعى العنصرى على اساس

ان شعوب القارة اجمعها عانت من الاستعمار .

ومن الكتابات الأفريقية التى عززت هذا الاتجاه نذكر

وجهة نظرد . مزروعى في العلاقة بين العرب والأفريقيين

في اطار ما أسماه بـ « الفقه الافريقى الموحد » حيث

ناقش هذه العلاقة من أكثر من زاوية . وهو يرى ان

العرب من اهالى افريقيا حتى وان لم يكونوا افريقيين

بصورة كاملة لأنهم كما قيل يقطنون افريقيا منذ القرن

السابع ، فضلا عن اقدمية الوجود العربى في افريقيا فقد

حدث التمازج وبينما قام العرب بتعريب شمال افريقيا



[٨]

قضية العلاقات العربية الأفريقية

أحمد يوسف القرعى

ثمة اتصالات ومشاورات مكثفة تستهدف احياء التعاون العربى الأفريقى الجماعى والجملى على عقد المؤتمر الوزارى العربى الأفريقى تحضيراً لانعقاد مؤتمر القمة الثانى وهو المؤتمر المؤجل منذ مارس ١٩٨٠ (الموعد المقرر منذ انعقاد المؤتمر الأول في مارس ١٩٧٧ بالقاهرة) .

وأيا كان الأمر فان الساحة العربية الأفريقية مهيأة الآن وأكثر من أى وقت مضى لعملية تنشيط التعاون العربى الأفريقى وليس أدل على هذا من عدة ظواهر مشجعة منها انتظام اللجنة الدائمة للتعاون العربى الأفريقى في عقد دورتين عاديتين متتاليتين في واجا دوجو (بوركينافاسو) في ديسمبر ١٩٨٨ وفي الكويت (يونيو) ١٩٨٩ .

واحياء التعاون العربى الأفريقى على مشارف التسعينات لا يتطلب التثام اطاره المؤسسى فحسب وانما ايضا تحديث توجهاته الفكرية وميادين عمله في ضوء المتغيرات الدولية الجديدة وفي مواجهة التحديات الجديدة والمتبوعة .. وفي ضوء الواقع الراهن والرؤية المستقبلية يمكن التركيز على المحاور الرئيسية التالية :

- المحور الفكرى باعتباره المدخل الطبيعى لصياغة وبلورة ايدىولوجية متكاملة للتعاون والحوار العربى الأفريقى ..

- المحور التنظيمى : بهدف تحديث الهيكل التنظيمى للتعاون العربى الأفريقى لىخدم الأهداف المنشودة .

- محور التحرير : بشأن استكمال الفصل الأخير في

والعروبة ويقلل من مظاهر التباين التي ارتبطت بمرحلة النشوء . وإذا كان التاريخ المشترك (لا وحدة التاريخ) قد يجمع بين العروبة والافريقانية وهما يخوضان معركة التحرير ضد كل الوان الاستعمار الأوربي - كما سنوضح فيما بعد - فان الثقافة المشتركة (لا وحدة الثقافة) يمكن اعتبارها عاملا مشتركا بين العروبة والافريقانية .

وفي وقت ينكر فيه الرئيس سنغور - كمفكر افريقي - أى تفاعل حضارى وتاريخى بين الثقافة العربية والثقافة الزنجية ويقيم جدارا محكما بينهما ، نجد ان ثمة دراسات وآراء افريقية وعربية أخرى عديدة تؤكد هذا التفاعل الحضارى والثقافى العربى الافريقى من امثال : كى زيو ، بوبو هاما ، شيخ انتاديوب ، د . فرانسيس دينق ، د . محمد عمر بشير . ولهم كتابات عديدة حول الحضور العربى والافريقى المتبادل فى الثقافات التاريخية والعصرية . وهى كتابات تمتاز بالموضوعية والواقعية .

ويمكن الاشارة الى عدد من خطوط تماس الثقافات المشتركة والمتبادلة بين العروبة والافريقانية وفى مقدمتها اللغة العربية كلغة ثقافة والتي بدأت تنتشر فى القارة قبل قدوم الاستعمار الغربى وتأثرت بها كثير من اللغات المحلية وبخاصة اللغتين الواسعتى الانتشار وهما اللغة السواحيلية ولغة الهوسا . وتمثل اللغتان - وكانتا تكتبان من قبل بالحرف العربى - الالتقاء والتزاوج بين العنصر العربى والعنصر الافريقى وكانتا نموذجا للحياة المشتركة للعرب والافارقة خلال قرون عديدة وأغنت المراحل التاريخية هذا الجانب الثقافى من خلال الصلات الوثيقة التى قامت على اساس الروابط الدينية والروحية والعلاقات التجارية . هذا كما التقت الثقافات العربية والافريقية فى خضم حركة الكتاب الافريقيين والاسبويين وكانت هذه الحركة فى الواقع ساحة لتجاوز المشاعر الاقليمية الضيقة وتوضيح مهمة الثقافة فى مواجهة الاستعمار ودورها فى التحرير السياسى والاجتماعى وقد طرحت فى هذه المؤتمرات القضايا العربية والافريقية ولقيت استجابة من الجميع .

ومن العرض السابق يمكن القول انه ليس ثمة مواجهة أو تناقض بين العروبة والافريقانية وان لقائهما فى بوتقة « الأفروعربية » ينسجم مع ايقاع العصر ومتطلباته وكانت حركة القومية العربية كما برزت فى الخمسينيات وبعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - كانت أول تيار فكرى معاصر استهدف وضع صيغة جديدة للتضامن العربى الافريقى وإذا كانت منظمة الدار البيضاء عام ١٩٦١/٦٠ هى أول منظمة تجمع دولا عربية من الشمال الافريقى ودولا افريقية من جنوب الصحراء فانه مع انشاء منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ تعايشت المنظمة الافريقية مع الجامعة العربية وعملت معا على اساس وجود دول عربية اعضاء بالجامعة العربية فى

فان العرب قد استوعبوا فى حضارة البانتو فى شبرق افريقيا ويرى مزروعى ، ان العلاقات بين العرب وافريقيا الزنجية يمكن ان تتمثل فى صف متدرج فالعرب كعنصر يتفاوتون فى اللون من العرب البيض فى سوريا ولبنان الى العرب السمير فى حضرموت وحتى العرب السود فى السودان وفى بعض الأجزاء الشرقية من شبه الجزيرة العربية وفى داخل افريقيا نفسها يتدرج اللون بين العرب من البيض الى الاسود رغم ان كل لون لا يمكن ان يحدد ببساطة فى مساحة معينة . والسبب فى هذه الظاهرة - كما يقول د . مزروعى - ان الطفل يعد عربيا بمنطق العرب متى كان والده عربيا بصرف النظر عن لونه وعن أية تحفظات أخرى . وقد أدى هذا الى عدم اتساع الهوة بين العرب والافارقة جنوب الصحراء . وهذم الحقيقة اشار اليها واحد من الرواد المفكرين لحركة الجامعة الافريقية هو د . ادوارد بلاندين الذى ولد فى جزر الهند الغربية قبل ان يشير اليها الافريقيون العرب أو الافارقة جنوب الصحراء . ويؤكد وليم ديبوا - أحد الأباء المؤسسين للوحدة الافريقية الحديثة - قائلاً انه من الصعوبة اقامة خط لوني فاصل بين العرب فى السودان وبين الافارقة جنوب الصحراء . وحول موقع الوطن العربى من افريقيا يرى د . مزروعى ان اعتبار افريقيا العربية فى الشمال الافريقى امتدادا لآسيا العربية يتضمن خطأ كبيرا ، لأن ٦٦ ٪ من الشعوب العربية و ٧٢ ٪ من الأرض العربية انما توجد فى افريقيا وبهذا يمكن ان يكون العكس هو الصحيح اليوم بحيث يمكن ان نعتبر بقية العالم العربى فى آسيا امتدادا لافريقيا العربية .

ولقد اثار د . مزروعى مثل هذه النقاط فى الستينات داعيا الى عدم الفصل بين افريقيا العربية والزنجية فى اطار بحثه حول الفقه القارى الافريقى الموحد ، مستهدفا ايجاد حل لمشكلات السلام وحقوق الانسان فى القارة وتحديد علاقاتها بالأمم المتحدة وبحركة عدم الانحياز وبالقوى الدولية الكبرى . وباختصار فقد اعتبر د . مزروعى ان هذا هو المدخل الضرورى نحو تحقيق السلام الافريقى فى القارة .

وفتحلا عن مثل هذه الكتابات الافريقية فقد تأكد هذا الاتجاه فى المؤتمر السادس لحركة الجامعة الافريقية المعقود بدار السلام (١٩ - ٢٩ يونيو ١٩٧٤) حيث اكد المؤتمر ان مؤتمرات الجامعة الافريقية هى التى وضعت اساس منظمة الوحدة الافريقية وهى ليست منظمة للسود فقط ، ولكنها تضم اناسا من جميع الألوان وهذا يعكس الوحدة الأساسية لنضال الانسان الافريقى من أجل التحرر وان التراث التاريخى وقضية التحرير وصراع الافريقيين هو الذى ادى الى ان يكون اللون عنصرا موحدا يجمع بين اجناس وأديان وثقافات مختلفة . وان تأكيد هذا الاتجاه الأيديولوجى فى مفهوم وتعريف الافريقانية يدعم عوامل التشابه والترابط بين الافريقانية

التعريف بماهية مؤتمر القمة في الوثيقة الثالثة ، فيمكن القول ان المؤتمر يعتبر الهيئة العليا لحركة التعاون العربى الافريقى وان دور الرؤساء يتمثل في تحديد الاتجاهات الكبرى لتطوير التعاون . ومؤتمر القمة كما جرت اعماله بالقاهرة - يتجنب مناقشة اية قضايا خلافية بين اعضائه ، على اعتبار ان التعاون هو الهدف الاستراتيجى المنشود ، وأن مناقشة مثل هذه القضايا ، يكون في اطار كل من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، وفي غياب النص على مكان اجتماع المؤتمر في دوراته القادمة فان الأمر يتعلق اذن بدعوة دولة عضو أو أكثر لاستضافة المؤتمر .

وقد يعجب المرء عندما يعلم أنه مع تأجيل مؤتمر القمة العرب الافريقى عشر سنوات كاملة فان الملوك والرؤساء العرب والأفارقة كثيرا ما التقوا طوال هذه السنوات في محافل دولية عديدة في مقدمتها مؤتمرات قمة عدم الانحياز .

٢) مجلس الوزراء المشترك :

ان المجلس شأنه شأن مؤتمر القمة ، لم يحظ بشيء في الوثيقة الثالثة ، سوى ذكر تاريخ انعقاده ، مرة كل ثمانية عشر شهرا ، وان للجنة الدائمة ان تقترح عند الاقتضاء عقد اجتماع غير عادى للمجلس . ويبدو ان ما درجت عليه الدورتان الأولى (بداركار - ابريل ١٩٧٦) والثانية (بالقاهرة / مارس ١٩٧٧) وهوما سوف يسلكه المجلس في دوراته القادمة اذا ما قدر للمجلس ان يستأنف انعقاده واختصاصات المجلس تنحصر اساسا في التحضير لمؤتمر القمة والاشراف على تنفيذ قراراته . ويتم اتخاذ القرارات بالاجماع مع تسجيل اية تحفظات في مضابط الجلسات .

ويبدو واضحا ان الخلافات العربية السياسية تشكل عائقا امام انعقاد المجلس الوزارى ، ورغم تحديد مكان انعقاد المجلس في الخرطوم الا ان موعد الانعقاد لم يتحدد انتظارا لما سوف تسفر عنه نتيجة استفتاء الأمم المتحدة في الصحراء الغربية وبالتالي امكانية انضمام المغرب مرة اخرى الى المنظمة الافريقية وهيئات التعاون العربى الافريقى .

٣) اللجنة الدائمة :

ان تكوين وصلاحيات اللجنة الدائمة تشير الى كونها عصب العمل الافريقى العربى المشترك . وتتشكل من اربعة وعشرين وزيرا ، يتم اختيار اثنى عشر منهم بواسطة منظمة الوحدة الافريقية واثنى عشر عن طريق جامعة الدول العربية ، او تمثيلهم على ان يكونوا على

مستوى سفراء على الأقل ، ومن أمين عام المنظمة الافريقية وامين عام الجامعة العربية . ويكون رئيس كل من مجموعة الاثنى عشر الافريقية والعربية هما الرئيسان المشاركان للجنة الدائمة . وتعد اللجنة اجتماعا عاديا

الشمال الافريقى وكان انعقاد مؤتمر القمة العربى الافريقى الأول بالقاهرة (مارس ١٩٧٧) هو بداية مرحلة جديدة للعروبة والافريقية وهى مرحلة التعاون العربى الافريقى كظاهرة سياسية .

ولن يتحقق لهذه الظاهرة السياسية اطارها الفكرى الا بمزيد من الندوات الفكرية المشتركة ولقاءات المفكرين والمتقنين والباحثين العرب والأفارقة .

محور الاطار التنظيمى :

ثمة اربع وثائق اساسية لحركة التعاون العربى الافريقى صدرت عن مؤتمر القمة العربى الافريقى الأولى وهى :

- ١ - اعلان وبرنامج عمل التعاون العربى الافريقى
- ٢ - اعلان التعاون الاقتصادى والمالى الافريقى العربى .
- ٣ - تنظيم وطريقة العمل لتحقيق التعاون الافريقى العربى

٤ - الاعلان السياسى (اعلان القاهرة)

ولقد حظيت كل من الوثيقة الأولى والرابعة بتوقيع الملوك والرؤساء أما الوثيقتان الثانية والثالثة فهما بمثابة قرارات تنظيمية للمؤتمر اسبغت على التعاون العربى الافريقى مشكلة التنظيم حيث حددت الوثيقة الأجهزة والمؤسسات الافريقية العربية المشتركة وتكوين وصلاحيات سير العمل فيها بما يتيح تطبيق كافة بنود التعاون كما وردت بالوثيقة الأولى .

والهيكل التنظيمى للتعاون العربى الافريقى وفقا لما جاء بالوثيقة الثالثة لا يختلف كثيرا عن هيكل المنظمات الدولية أو الاقليمية عامة الا ان حركة التعاون العربى الافريقى بالمعنى القانونى للمصطلح ليست منظمة اقليمية كما لم يرد بالوثائق الأربع اسما لأية منظمة عليا جديدة تضم المنظمين العربية (جامعة الدول العربية) والافريقية (منظمة الوحدة الافريقية) على اعتبار ان الأمر مجرد تعاون بين منظمين منفصلتين لدى كل منهما ميثاقها ولائحتها الداخلية .

أيا كان الأمر فان الهيئات العاملة لحركة التعاون العربى الافريقى تقوم على التركيب الثلاثى مثل غيرها من المنظمات مع بغض الاختلافات فهناك مؤتمر قمة ومجلس وزراء ولجنة دائمة الى جانب محكمة افريقية عربية أو لجنة للتوفيق والتحكيم ولجنة التنسيق ومجموعات العمل واللجان المتخصصة والصندوق الخاص .

ومن الأهمية التعرف على واقع مثل هذه الهيئات بعد مرور أكثر من عشر سنوات على قيامها .

١) مؤتمر القمة الافريقى العربى :

لم يرد بشأن مؤتمر القمة الافريقى العربى في الوثيقة الثالثة سوى ذكر تاريخ انعقاده مرة كل ثلاث سنوات ، وهى تماثل الفترة الزمنية بين دورات انعقاد مؤتمرات القمة لدول عدم الانحياز ، ورغم هذا التقصير في

المغرب مرة أخرى إلى المنظمة الأفريقية وهيئات التعاون العربي الأفريقي .
محور التحرير :

كانت استراتيجية الموقع الجغرافي لكل من الوطن العربي وأفريقيا وأهمية ثروات هذه المنطقة من أهم الدوافع التي حركت أطماع الاستعمار القديم والوسيط والحديث للسيطرة عليها ، وكان من الطبيعي أن تشهد شعوب أفريقيا - والوطن العربي عصور انحطاط وتخلف بسبب موجات هذا الاستعمار التي جاءت لتقطع الصلة بينهم وتوقف بناء الكيانات أو الدول القومية لهذه الشعوب وتستنزف ثرواتهم ، إلا أنه إذا كانت أرض أفريقيا وأرض الوطن العربي قد وقعتا معا تحت سنايك هؤلاء الغزاة والمستعمرين والمستوطنين ، فإن الشعوب الأفريقية والعربية - في عصر التحرير - قد وقفت معا في كفاح مشترك ضد أحفاد هؤلاء الدخلاء .

وعصر التحرير في أفريقيا والوطن العربي يبدأ أساسا منذ أوائل القرن العشرين حيث شهدت سنوات ما قبل الحرب العالمية الأولى إرهابات ثورة التحرير ممثلة في الانتفاضات والمظاهرات والمقاومة السليبية في كثير من الأحيان والمقاومة المسلحة في بعض الأحيان ، ثم بلغت ثورة التحرير سنوات النضج فيما بعد الحرب العالمية الثانية بنقل ما اكتسبته الشعوب من عوامل مادية ومعنوية جديدة في ظل ظروف دولية متغيرة وقد هيأت هذه الأوضاع لبعض الدول في أفريقيا والوطن العربي أن تنال استقلالها خلال السنوات الأربعينات والخمسينات حتى جاء عام ١٩٦٠ وما أعقبه من سنوات حاسمة ما زلنا نعيشها هذه الساعات ونحن ننتهيا لاستقبال التسعينات حيث بلغت ثورة التحرير العربية الأفريقية قمته واكتمل نضجها وأصبحت ثورة التحرير بذلك أبرز سمات العصر بل أصبح التحرير هو روح العصر .

وإذا كانت موجة التحرير العربية أسبق زمنيا من موجة التحرير الأفريقية فإن هذا لا ينفي أن زحف التحرير جميعا موجة واحدة متعاصرة ملتزمة أساسا وأن تعددت شعبا وتتابع خطوات ، فالوجتان العربية والأفريقية مركزة في نحو ربع قرن . ويمكن القول أن العالم العربي كان نواة التحرير الأفريقي أساسا . وقد كان الشعور بالمصير المشترك هو الواقع الأساسي للتقاء حركات التحرير العربية والأفريقية أيديولوجيا وتنظيميا . ونذكر على سبيل المثال التقاء هذه الحركات في إطار منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية بحكم تمثيل المنظمة للتنظيمات الشعبية وللأحزاب والحركات التحريرية الأفريقية الآسيوية .

وثمة إشارات أفريقية كثيرة بتجارب النضال العربي خاصة تجرّبت مصر والجزائر . وجاءت حرب التحرير العربية في ٦ أكتوبر ١٩٧٣ لتسهم بفضل ما واكبها من

مرتين حل بمقر المنظمين العربية والأفريقية بالتناوب ، أو خارج مقر المنظمين في حالة توجيه الدعوة لها من إحدى الدول الأعضاء . وتقوم اللجنة بتنفيذ أعمال التعاون الأفريقي العربي ومتابعة تطوراتها في مختلف المجالات ، وتراجع وتوجه ذلك التعاون نحو الأهداف السياسية والثقافية والاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية متوخية في ذلك قرارات مؤتمر القمة وتتخذ اللجنة القرارات اللازمة في هذا الشأن .

وفي الدورة الأولى للجنة الدائمة المنعقدة في ياوندي (عاصمة الكاميرون) يومي ٣٠ ، ٣١ مايو ١٩٧٧ ، تم إقرار النظام الداخلي للجنة وهو أول نظام داخلي يوضع لأحد الأجهزة العاملة الأفريقية العربية المشتركة . وبعد توقيع مصر لاتفاقية السلام مع إسرائيل انسحبت طواعية من عضوية اللجنة الدائمة عام ١٩٨١ حتى لا تتهم بعرقلة هذا التعاون .

ورغم انسحاب مصر ظل التعاون العربي الأفريقي في حالة ركود وتفاقت أزمة التعاون نتيجة قبول الصحراوية عضوا في منظمة الوحدة الأفريقية في فبراير ١٩٨٢ . وعطل هذا اجتماع اللجنة الدائمة عدة سنوات . إلا أنه في ضوء جهود الأمانة العامة لكل من المنظمين العرب والأفريقية تم التوصل إلى حل وسط وهو أن تعقد اجتماعات اللجنة الدائمة بتشكيلها الأصلي دون المراقبين وذلك تفاديا لحضور الصحراوية وبالفعل تم الاجتماع التاسع للجنة الدائمة في واجادجو في ديسمبر ١٩٨٨ ثم الاجتماع العاشر للجنة في الكويت (يونيو ١٩٨٩) . أما بشأن الهيئات الأخرى مثل لجنة التنسيق ومجموعات العمل واللجان المتخصصة فإن نشاطها أصيب بشلل عام كما لم يقدر المحكمة الأفريقية العربية أن تنشأ أصلا .

وأيا كان الأمر فقد أقر مؤتمر القمة لحركة التعاون العربي الأفريقي بنيانا تنظيميا يشكل في الواقع بداية طيبة للعمل الأفريقي العربي المشترك ، بل أن هذا البنيان يشكل في الواقع هيكلا لدمج المنظمين العربية والأفريقية في منظمة عليا واحدة ، إذا شاءت الأطراف المعنية ، ولو قامت لأصبحت أكبر منظمة دولية إقليمية بعد الأمم المتحدة . ويبدو أن الأفريقيين والعرب - من واقع الممارسة - يعلمون عبء انشاء منظمة عليا كهذه . والتساؤل المطروح : متى يلتئم انعقاد مثل هذه الهيئات في دوراتها العادية كخطوة أولى لتنشيط أعمال التعاون العربي الأفريقي .

ويبدو واضحا أن الخلافات السياسية تشكل عائقا أمام انعقاد المجلس الوزاري ، ورغم تحديد مكان انعقاد المجلس في الخرطوم إلا أن موعد الانعقاد لم يتحدد انتظارا لما سوف تسفر عنه نتيجة استفتاء الأمم المتحدة في الصحراء الغربية وبالتالي إمكانية انضمام

تغيرات كثيرة في التحام حركات التحرير العربية والافريقية لاسيما حركة التحرير في فلسطين وناميبيا وجنوب افريقيا .

ومن الأهمية وشعوب افريقيا والوطن العربي تكتب الفصل الأخير في ملحمة التحرير ان يتم المزيد من التنسيق بشأن تبادل الخبرات وتنسيق المواقف ونجاح الأمم المتحدة في فرض التسوية السلمية لاستقلال ناميبيا وفق جدول زمني وفي اطار قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ تجربة تستحق الدراسة والمناقشة على نطاق واسع للاستفادة من دروسها بشأن دولة فلسطين وأن تجربة إنشاء (مجلس الأمم المتحدة لشئون ناميبيا) تجربة قابلة للتطبيق على ارض فلسطين لادارة الأراضي العربية المحتلة حتى يتم انسحاب القوات الاسرائيلية . ووجود مثل هذا المجلس يعوق اسرائيل عن اقامة أية مستوطنات جديدة او احداث أية تغيرات في الأراضي العربية .

ومع تزامن محاولات التسوية السلمية لكل من قضيتي فلسطين وناميبيا تتضح من الدراسة المقارنة الى أي حد تتشابه مراوغات كل من اسرائيل وجنوب افريقيا وتهربهما من الالتزامات الدولية .

محور التنمية :

وتعد التنمية من القضايا المحورية المشتركة بين الدول العربية والافريقية رغم المفاهيم المتباينة والوسائل المختلفة والايديولوجيات العديدة التي تتبناها هذه الدول في هذا الصدد . ولقد التقت الدول العربية والافريقية منذ مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ في أروقة مؤتمرات ومنظمات اقليمية ودولية عديدة استهدفت ايجاد حلول حاسمة لمشكلة التخلف والاسراع بمعدلات التنمية في ظل نظام اقتصادي دولي جديد . ولقد شكلت الدول العربية والافريقية اغلبية الأعضاء الذين حضروا مؤتمر الدول النامية بالقاهرة في يوليو ١٩٦٢ ثم انخرطت هذه الدول في مجموعة الـ ٧٧ في مؤتمرات الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (المعروفة بالانكتاد) بل ان المجموعة العربية الافريقية تشكل نحو ٥٠ ٪ من عضوية هذه المجموعة حاليا . ويفضل ما تتمتع به المجموعة العربية الافريقية من ثقل اقتصادي فانها توجه العمل داخل مجموعة الدول النامية .

ولم تكن الدول الافريقية بعيدة عن تجارب التنمية المبكرة التي مارستها عدد من الدول العربية لاسيما في محاولات الدول العربية فرض سيادتها على مواردها المختلفة . وثمة تجربتان عربيتان بارزتان في هذا الصدد وهما تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦ وحظر البترول العربي عام ١٩٧٣ ولقد استفادت كثير من الدول الافريقية بدروس هاتين التجربتين في ، حولة الحفاظ على ثرواتها ومواردها المختلفة وتطويعها لخدمة اهداف

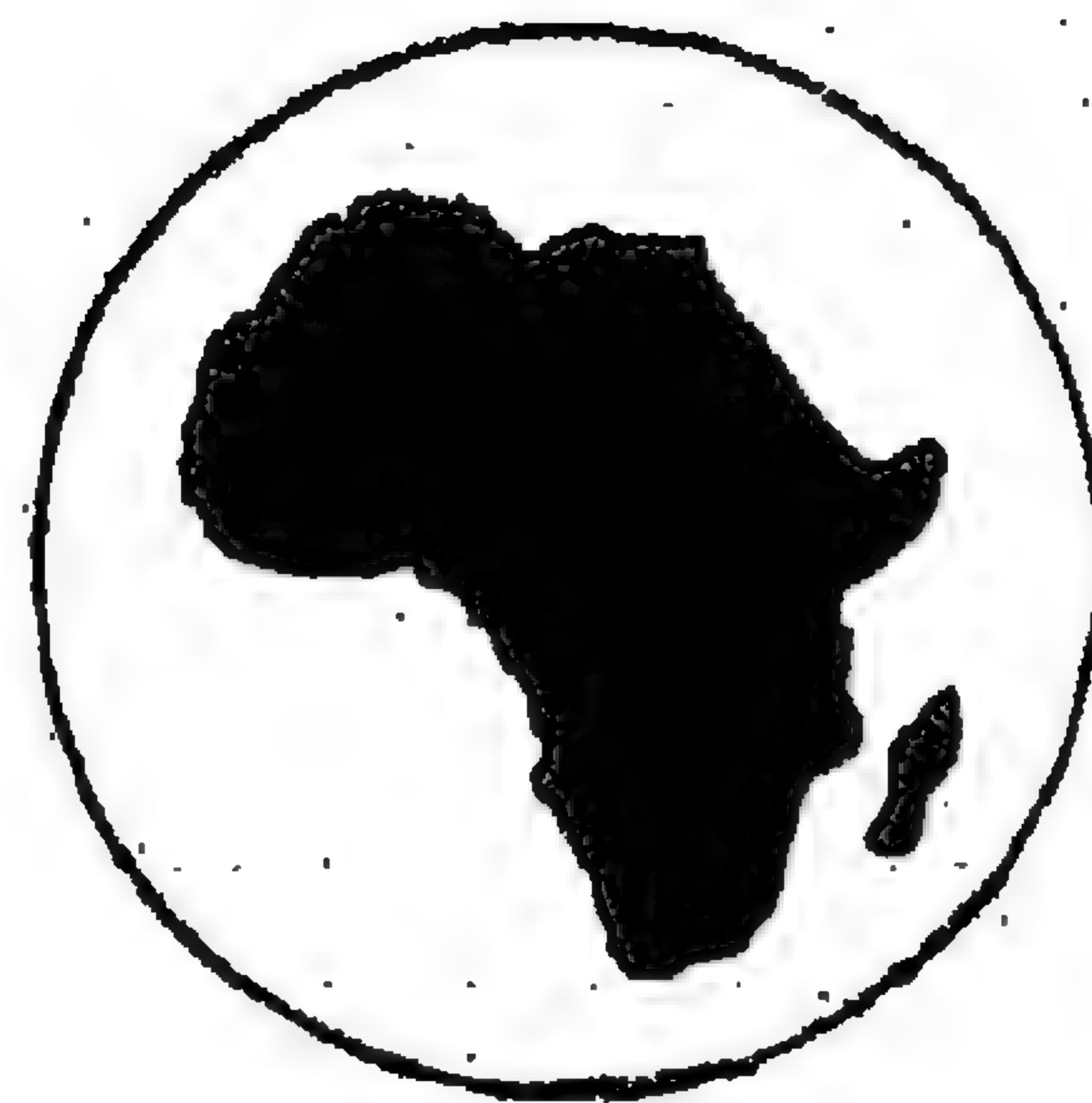
التنمية . وهكذا كان قدر الدول العربية ان تقدم تجاربها ايضا في التنمية كما قدمتها في التحرير لتكون نماذج رائدة للدول الافريقية النامية ولتكون تيارا مشتركا يشكل مقوما من مقومات التعاون العربي الافريقي في سياق أي برنامج استراتيجي . مقترح لهذا التعاون في مجال التنمية .

وفي اطار مناقشة المصالح والمنافع المتبادلة بين العرب والأفارقة فان تنشيط مجالات التعاون العربي الافريقي يتوقف على ما اقترحه الخبراء بشأن التنسيق بين خطة عمل لاجوس التي اقرها مؤتمر القمة الافريقي (ابريل ١٩٨٠) وبين استراتيجية العمل الاقتصادي المشترك التي اقرها مؤتمر القمة العربي في عمان (نوفمبر ١٩٨٠) . وهذا التنسيق من شأنه تنويع مجالات التعاون العربي الافريقي حتى لا تقتصر على مجالات التمويل العربي .

ومن الأهمية التأكيد على ان التعاون الافريقي العربي اخذ وعطاء وأنه تعاون متوازن تتشابه أوجه التعبير عنه وتتداخل ، هناك تأييد سياسي افريقي للعرب يقابله بل يسبقه تاريخيا تأييد سياسي عربي للأفارقة ، ومن ناحية أخرى هناك امكانيات اقتصادية افريقية يمكن ان يستفيد منها العالم العربي . واذا كان التعاون يبدو حاليا وكأنه طريق في اتجاه واحد فانه في ظل استراتيجية مدروسة خاصة من الجانب العربي والقيادات الوطنية الحققة في افريقيا ، فان افريقيا قادرة ايضا على تقديم العون الى الدول العربية .

هذا هو محور التعاون الاقتصادي كما ينبغي ان يكون واضحا في اذهان العرب والأفارقة جميعا فالتعاون العربي ليس طريقا في اتجاه واحد وانما هو طريق في اتجاهين تتفرع عليهما ميادين التعاون الذي يكاد يقتصر حاليا على التعاون المالي بينما الميادين الأخرى لاتحظى حاليا بالاهتمامات العربية والافريقية . □ □ □

وختاماً فان الافرو عربية التي اتيح لها ان تجزى الى الوجود - كظاهرة سياسية - في خضم المتغيرات التي اجتاحت الأرض الافريقية العربية بعد حرب ١٩٧٣ ، وقدر لها ان تتبلور تنظيميا اثر مؤتمر القمة الافريقي العربي عام ١٩٧٧ ، من الأهمية تأمين مستقبلها (من واقع دروس حقبة الجمود السابقة) بتقوية جسورها وتعميق مبراهها حتى تتفادى اخطار « الجزفت » الدولي ان صح التعبير . وان احياء التعاون العربي الافريقي لن يتحقق في صورته الكاملة الا بتسوية الخلافات السياسية العديدة والمتنوعة والتي تولد الشكوك وعدم الثقة وتتيح للقوى الأجنبية التدخل والتواجد على الأرض العربية الافريقية وتغرق مسيرة التعاون . □



[٩]

مصر ومرحلة دبلوماسية جديدة في افريقيا

محمد عيسى الشرقاوى

بلغت الدبلوماسية المصرية تجاه القارة الافريقية مرحلة متميزة في الفكر والاداء السياسي خلال الدورة الخامسة والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية التي انعقدت في العاصمة الاثيوبية اديس ابابا في شهر يوليو الماضى (١٩٨٩) . وقد بدا ذلك من خلال اجماع افريقى على فعالية الدور المصرى فى القارة ، ونهجه الذى يتسم بالاعتدال والعقلانية فى التصدى لمواجهة القضايا الافريقية ، وفى محاولته لتسوية النزاعات الاقليمية فى القارة ، مما يجعل مصر طرفا مقبولا كوسيط اقليمى من جانب العديد من اطراف النزاعات .

وقد تبلور اجماع افريقى على فعالية الدور المصرى من خلال واقعتين متلازمتين .
اولهما : اجماع زعماء ورؤساء افريقيا على انتخاب الرئيس حسنى مبارك رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية فى دورتها الحالية التى تستمر حتى يوليو القادم (١٩٩٠) . وسط تأكيدات قيادات القارة على فعالية دعم مصر للنضال افريقى وقضاياها ومسيرته نحو تحقيق التنمية .

ثانيهما : الجهود الدبلوماسية النشطة والمكثفة التى بذلتها الدبلوماسية المصرية خلال جلسات وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية . فقد اضطلعت مصر بجهد كبير فى اعداد جدول اعمال القمة وصياغة توصيات

ومشروعات قرارات القمة . كما اسهمت فى تهدئة الخلافات التى كان من شأن تفجرها خلال جلسات القمة ان تلقى بظلال كثيفة قاتمة على اجواء الدورة . ونشير هنا بصفة خاصة الى ازمة النزاع بين موريتانيا والسنغال ، ومشكلة النزاع بين تشاد وليبيا .
والواقع ان اجماع افريقى على الاشادة بفعالية الدور المصرى تجاه القارة ، هو فى واقع الامر ، محصلة لتراكمات تاريخية لممارسات الدبلوماسية المصرية فى افريقيا منذ ان بدأت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بزعامة جمال عبد الناصر توصل الانتماء المصرى لافريقيا ، وتوضع اسس الاستراتيجية السياسية المصرية تجاه القارة ، انطلاقا من حقائق التاريخ والجغرافيا السياسية ، واستهدافا لتحقيق مصالح الأمن القومى المصرى ، التى تتمحور اساسا حول تأمين مياه نهر النيل الذى يمثل الحقيقة الاولى لوجود مصر . مما يحتم على مصر تدعيم علاقاتها مع دول القارة وخاصة دول حوض نهر النيل . وحتى يمكن محاولة فهم ابعاد التوجهات السياسية المصرية تجاه افريقيا ، لابد من الاشارة الى ثلاث مراحل اساسية لهذه السياسة المتصلة الحلقات ، والتى تشكل فى مجموعها ما يمكن ان يطلق عليه التراكم التاريخى للوعى المصرى بافريقيا ، وكذا الوعى الافريقى بدور مصر الفعال تجاه دعم القضايا الافريقية .

اولا : فترة حكم عبد الناصر : لا جدال فى ان الوعى الوطنى المتميز للرئيس جمال عبد الناصر ، وادراكه الصحيح لمتغيرات عصره ، وللقوى الفاعلة والمؤثرة فيه ، وكذا استيعابه الدقيق لافاق حركة التاريخ بعد الحرب العالمية الثانية وبزوغ حركات التحرر الوطنى فى القارة واحتدام الصراع بينها وبين الاستعمار والعنصرية . لاجدال فى ان هذه العوامل الدولية والاقليمية الجديدة كانت ماثلة بوضوح امام عبد الناصر وهو يحدد استراتيجية السياسة المصرية الخارجية فى مستهل الخمسينات . فقد حدد ثلاث دوائر اساسية للسياسة الخارجية المصرية هى : الدائرة العربية ، والدائرة الافريقية ، والدائرة الاسلامية .

وفيما يتعلق بالدائرة الافريقية ، موضوع هذا المقال ، يقول عبد الناصر فى كتابه فلسفة الثورة : « اننا لا نستطيع باى حال ان نقف بمعزل عن الصراع الدامى المخيف الذى يدور اليوم فى افريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتى مليون من الافريقيين . وسوف تظل شعوب القارة تتطلع اليها نحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة الذى تعتبر صلتها بالعالم الخارجى كله . لن نستطيع بحال من الأحوال ان نتخلى عن مسئولياتنا فى المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى اعماق القارة العذراء . ان القارة المظلمة الآن مسرح لفوران عجيب ومثير . ولن نستطيع بحال من الأحوال ان نقف امام الذى يجرى فى افريقيا وتتصور انه لا يمسننا او يعيننا » .

تمثل من واقع منطلقاتها وممارساتها مدزسة في الدبلوماسية الهادئة والمعتدلة . وهي تستهدف اساسا تحقيق هدف استراتيجي هو تأمين المصالح العليا للبلاد وامنها القومي من خلال .

(١) تأمين الموارد المائية التي تتدفق من القارة عبر نهر النيل ، الذي يمثل شريان الحياة لمصر والمصريين .
(ب) تحقيق الاستقرار السياسي للدول الافريقية ومساعدتها في دفع عملية التنمية بقدر ما تسمح به امكانيات مصر وقدراتها ، وخاصة في الدول المتاخمة لمصر ودول حوض النيل .

ووصولاً الى تحقيق هذين الهدفين الاستراتيجيين المتلازمين ، فان الدبلوماسية المصرية في عهد مبارك لبلوغهما ادوات تتلائم مع المتغيرات الاقليمية في القارة اتخذت ذلك ان افريقيا بعد استكمال تحرير واستقلال كل بلدانها باستثناء جنوب افريقيا ، لم تعد قضيتها الاولى النضال ضد الاستعمار ، مثلما كان الأمر خلال الخمسينات والستينات ، وانما يحل الآن محلها قضية تجاوز الأزمة الاقتصادية وصولاً الى التنمية . وقد برزت هذه القضية الاقتصادية بالحاح منذ مستهل الثمانينات ، ومع تولى مبارك الحكم في مصر . وليس ادل على ذلك من بدء الاهتمام على مستوى القمة الافريقية بالمشكلة الاقتصادية حيث تم وضع خطة لاجوس عام ١٩٨٠ للتصدي لهذه المشكلة والوصول الى تكوين سوق افريقية مشتركة مع حلول عام ٢٠٠٠ .

ولذلك قد يمكن القول ان دبلوماسية التنمية في افريقيا ، تحل الآن محل دبلوماسية التحرير الوطني التي بدأت ارهاصاتهما عندما تفجرت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ثم تبلورت معالمها وتصاعدت خلال الستينات . وكان لمصر عبد الناصر دور بارز في تصعيدها . ثم بلغت ذروتها في منتصف السبعينات عندما تم تصفية المستعمرات البرتغالية في القارة اثر قيام ثورة البرتغال في ابريل ١٩٧٤ ، والاطاحة بحكم الدكتاتور سالازار . وكان ان تحررت انجولا وموزمبيق وغينيا بيساو والراس الاخضر . وتمثل هذه الدول الموجة الاخيرة من موجات استقلال الدول الافريقية التي بدأت عام ١٩٦٠ .

وفي ضوء هذا التوصيف للوضع الحالي في القارة ، فان اولويات جدول اعمال افريقيا هي بالتحديد قضية التنمية وصولاً الى تحقيق التقدم ، وتسوية الصراعات الاقليمية ، وصولاً الى تحقيق الاستقرار السياسي مما يسمح بتوجيه كل موارد القارة لخدمة قضية التنمية . وانطلاقاً من هذا ، فان الدبلوماسية المصرية في عهد مبارك ، تنشط لتنفيذ استراتيجية السياسة المصرية تجاه القارة ، من خلال اساليب شتى ابرزها :

(١) دبلوماسية القمة ، (٢) دبلوماسية الدائرة النيلية ، (٣) دبلوماسية التنمية ، و (٤) دبلوماسية تسوية الصراعات الاقليمية .

وهذا التحديد للتوجه السياسي المصري الجديد تجاه افريقيا يعنى اساساً دوراً مصرياً ملتزماً بقضايا التحرر الوطني الافريقي ، ومسانداً لنضال القارة ضد الاستعمار والعنصرية ولذلك فان الدبلوماسية المصرية تجاه افريقيا في عهد عبد الناصر استهدفت :

١ - مساندة حركات التحرير الوطني بكل وسيلة ممكنة ، مما اسهم في نيل العديد من الدول الافريقية استقلالها .
٢ - ممارسة دبلوماسية التنمية من خلال تقديم قروض ومساعدات مالية محدودة لبعض الدول الافريقية منها غينيا ومالي . وكذا المساعدات الفنية .
٣ - التصدي للنشاط الاسرائيلي في القارة .

وقد قامت مصر خلال عهد عبد الناصر بدور اساسي في انشاء منظمة الوحدة الافريقية عام ١٩٦٣ . وكان عبد الناصر حريصاً كل الحرص على الاشتراك في كل مؤتمرات القمة الافريقية منذ ذلك الحين وحتى وقوع العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧ .

ثانياً : فترة حكم السادات : يمكن خلال فترة حكم الرئيس انور السادات تحديد مرحلتين للتوجه السياسي المصري تجاه افريقيا .

● المرحلة الاولى : بلغت دورتها بانعقاد اول قمة عربية افريقية في القاهرة في مارس ١٩٧٧ . وكانت تعبر عن دعم عربى التضامن العربى الافريقى الذى تجسد بقطع الغالية العظمى من الدول الافريقية لعلاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل خلال حرب اكتوبر ١٩٧٣ . وتمسك الدول الافريقية بضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضى المصرية المحتلة .

● المرحلة الثانية : ما بعد معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية حيث بدا فتوراً يعترى الدور المصرى التقليدي تجاه القارة ويشير بعض الدارسين الى ان بوادر هذا « التحول » يكشف عنها الموقف المصرى من صراع الحرب الاهلية الذى اندلع في انجولا منذ ١٩٧٥ . فقد كانت مصر ترى ان انتهاء الحرب الاهلية يتم من خلال تشكيل حكومة ائتلافية تشترك فيها الحركات الانجولية الثلاث المتصارعة على السلطة . وهو موقف كان معاكساً للموقف الافريقى العام الذى كان يؤيد تولى الجبهة الشعبية السلطة في انجولا . ويعارض الجبهتين الاخيريين بسبب موالتهما لجنوب افريقيا العنصرية وللولايات المتحدة الامريكية . وهو امر ثابت ومؤكد . غير ان مصر سرعان ما صححت هذا الموقف عندما تولى الرئيس حسنى مبارك الحكم في اكتوبر ١٩٨١ . واعلنت ان انجولا بزعامة حكومة الجبهة الشعبية هي احدى دول المواجهة في الجنوب الافريقى ضد العنصرية .

ثالثاً : فترة حكم مبارك : يتسم حكم الرئيس حسنى مبارك بانتهاج دبلوماسية مصرية نشطة وفعالة في اتجاه توثيق العلاقات مع الدول الافريقية . وهذه الدبلوماسية

فضلا عن المساهمة في دراسات الجدوى ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ومن مؤشرات نشاط هذا الصندوق الحقائق التالية :
● بلغ عدد الدول التي اوفد الصندوق خبراء اليها ٤٠ دولة . كما بلغ عدد الدول التي اتاح الصندوق فرصة التدريب لابنائها في مصر ٤٥ دولة .

● تشمل أنشطة الصندوق مختلف المجالات وتعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أبرز قطاعات التنمية التي اهتم الصندوق بالاسهام في خدمتها .

رابعا - تسوية الصراعات الاقليمية : ان حركة الدبلوماسية المصرية التي تتسم بالهدوء والاعتدال ، فضلا عن عدم تورط مصر في أى صراع اقليمي في القارة ، وحرصها المشهود به من جانب الاطراف الافريقية على تسوية هذه الصراعات وصولا الى تحقيق الاستقرار السياسى في القارة . كل هذه العوامل قد جعلت من مصر طرفا مقبولا كوسيط لتسوية صراعات القارة . وقد تبلورت معالم هذا الدور الجديد لمصر خلال الدورة الخامسة والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية . فقد اضطلعت الدبلوماسية المصرية بدور هام في محاولة : - تسوية النزاع بين السنغال وموريتانيا وهى التسوية التي اهتمت بها مصر حتى قبل انعقاد الدورة الافريقية . - محاولة تسوية حرب الجنوب في السودان ، من خلال لقاءات عقدها الرئيس مبارك مع كل من الفريق عمر البشير رئيس ثورة الانقاذ الوطنى السودانية ، والعقيد جون قرنق زعيم حركة الجنوب . وذلك على هامش جلسات الدورة .

وقد عهد الرؤساء الافارقة للرئيس مبارك القيام بدور الوساطة لتسوية النزاع الموريتانى السنغالى . وهنا .. يتعين الاشارة الى ان معظم النزاعات والصراعات الاقليمية الافريقية الراهنة ، باستثناء صراعات الجنوب الافريقى ، هى صراعات تشتبك فيها اطراف عربية مثل مشكلة تشاد وليبيا ، والسنغال وموريتانيا ، والصراع في منطقة القرن الافريقى ، والحرب في جنوب السودان ، فضلا عن مشكلة الصحراء التي تشتبك فيها اطراف عربية - عربية .

واستنادا الى دور مصر التاريخى في القاهرة ، وعدم تورطها كما سلف القول في أى صراع اقليمي ، فان منظمة الوحدة الافريقية من المرجح ان تشهد خلال فترة رئاسة مبارك لها نشاطا دبلوماسيا لم تشهده من قبل في اتجاه محاولة تسوية النزاعات الاقليمية خاصة وان كل الاطراف الضالعة في هذه النزاعات ترحب بوساطة الرئيس مبارك .

واخيرا .. وفي ضوء كل ما سلف فان قد يمكن القول ان الدبلوماسية المصرية تبدأ حوارا جديدا نشطا مع القارة الافريقية وقضاياها الملحة والساخنة ، وهو حوار من المرجح ان يفتح افاقا رحبة جديدة امام العمل الدبلوماسى المصرى في القارة .

والواقع ان هذه الاساليب او الادوات الدبلوماسية تتكامل معا بحيث تؤدى مجمل ممارساتها الى تحقيق اهداف الأمن القومى المصرى ، في ذات الوقت الذى تخدم فيه اولويات القارة . وحتى يتضح هذا المعنى لابد من اشارات سريعة للادوات الدبلوماسية سالفه الذكر :
اولا : دبلوماسية القمة : وهو مصطلح يقصد منه في ايجاز لقاءات القمة على مستوى رؤساء الدول . وهو اسلوب من شأنه تحسين العلاقات بينها ، واعطاء العمل الدبلوماسى التقليدى دفعة قوية لصيانة العلاقات ودعمها .

ومن الجدير بالملاحظة والتحليل في هذا الصدد ان الرئيس مبارك قام منذ توليه الحكم وحتى النصف الاول من شهر سبتمبر الماضى ١٩٨٩ بزيارة ٢٣ دولة افريقية (منها ١١ زيارة للسودان) . وقد بدأ مبارك جولته الافريقية الكبرى عام ١٩٨٤ بزيارة كل من تنزانيا وزائير وبنينا وكينيا . ودعا خلالها الى ضرورة العمل لدعم منظمة الوحدة الافريقية .

وخلال الفترة من ١٩٨١ وحتى ١٩٨٨ قام رؤساء افريقيا بـ ٦٧ زيارة لمصر منها ٢٣ زيارة من جانب رئيس السودان .

ولا جدال في ان كثافة لقاءات القمة هذه بين الرئيس مبارك والرؤساء الافارقة تعد مؤشرا هاما على فعالية الدور المصرى في افريقيا وعلى المكانة المرموقة التي تحظى بها مصر على صعيد القارة .

ثانيا : دبلوماسية الدائرة النيلية : تحرص الدبلوماسية المصرية على دعم اواصر العلاقات مع مجموعة دول حوض نهر النيل (مصر - السودان - زائير - اوغندا - افريقيا الوسطى - رواندا - بوروندى) وذلك في مجال سعيها لتأمين مياه نهر النيل .

ولذلك كانت الدبلوماسية المصرية وراء المساع التي بذلت لتكوين تجمع لدول حوض نهر النيل هو مجموعة الاندوجو التي بدأت اجتماعاتها عام ١٩٨٣ . وهى تستهدف التشاور والتنسيق والعمل المشترك بهدف تنمية علاقات التعاون الاقتصادى والاجتماعى لصالح شعوب هذه الدول جميعا . وتعقد المجموعة اجتماعا سنويا على مستوى وزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالتعاون الدولى والتخطيط . وقد عقدت خمس اجتماعات كان آخرها اجتماع القاهرة في الفترة من ٢١ اكتوبر حتى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ .

ثالثا - دبلوماسية التنمية : تسعى مصر بقدر طاقتها وامكانياتها الى تقديم يد العون للدول الافريقية ولذلك انشأت وزارة الخارجية المصرية عام ١٩٨٠ الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع الدول الافريقية . ويرمى هذا الصندوق لتقديم المعونة الفنية لافريقيا ، سواء من خلال ايفاد خبراء مصريين اليها في مختلف التخصصات ، او تخصيص منح تدريبية في مصر لابناء الدول الافريقية ،

١ - يرحب بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .
٢ - يعرب عن أسفها لتوزيع مجموعة «اوتاج» بصورة غير كافية في ناميبيا في بداية التنفيذ في ابريل عام ١٩٨٩ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) مما اتاح لجيش الاحتلال التابع لجنوب افريقيا بمطاردة واغتيال مقاتلي سوابو في ناميبيا .
٣ - يناشد السكرتير العام للأمم المتحدة اتخاذ جميع التدابير ، بما في ذلك زيادة المكونات العسكرية للاوتاج الى ٧٥٠٠ رجل وفقا لما نص عليه قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) وذلك لضمان امتثال جنوب افريقيا العنصرية للقرار وخلق الظروف الملائمة لاجراء انتخابات حرة منصفة في ناميبيا .
٤ - يستنكر بشدة القرار الخاص بنشر قوات جنوب افريقيا العنصرية عشية انتقال ناميبيا الى مرحلة استقلال ، والهجمات العسكرية التي لامبرر لها ضد مقاتلي سوابو الذين ينتظرون توفير قواعد لهم يعسكرون فيها طبقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) كما يستنكر الفظائع التي ترتكب ضد السكان المدنيين في ناميبيا .

٥ - يشيد بالمبادرات الجيدة للتوقيت التي اتخذتها جمهورية انجولا الشعبية وجمهورية كوت ديفوار ومنظمة سوابو وكذلك دول خط المواجهة ، والعمل الذي قام به الرئيس موسى تراوري للرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية في ابريل عام ١٩٨٩ والتي تستهدف انهاء الازمة التي خلقها نظام بريتوريا العنصري وما يترتب على ذلك من مذابح وغيرها من الفظائع التي ارتكبت ضد الشعب الناميبى .
٦ - يدين بشدة الدسائس المستمرة لجنوب افريقيا العنصرية وخاصة ادماج عصابة الاغتيال التابعة لكوفيدت في قوة شرطة جنوب غرب افريقيا التي يفترض ان تحافظ على القانون والنظام خلال مرحلة انتقال ناميبيا الى الاستقلال ، وهذه الدسائس تهدف الى منع سوابو من الفوز من خلال انتخابات الاستقلال المقرر ان تجرى في نوفمبر عام ١٩٨٩ .

٧ - يطالب بشدة ان يتم فورا تسريح جميع عناصر كوفيدت من قوة الشرطة وتفكيك هياكلها القيادية طبقا لاحكام القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .
٨ - يقرر ان تجرى عن كثب مراقبة التطورات في ناميبيا ، وانه في حالة استمرار الانتهاكات من قبل جنوب افريقيا لنصوص القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مما تهدد بالتالي تحطيم الامال المعلقة على اجراء انتخابات حرة ونزيهة في ناميبيا فانها سوف تدعو الى عقد دورة طارئة للنظر في اتخاذ اجراء مناسب .

٩ - يناشد السكرتير العام للأمم المتحدة بان يعمل فورا على اطلاق سراح جميع السجناء السياسيين الناميبين الذين تعتقلهم جنوب افريقيا والغاء جميع القوانين واللوائح القائمة على القهر والتمييز وذلك وفقا لما ينص عليه القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

١٠ - يناشد ايضا السكرتير العام للأمم المتحدة ان يكون نظام التصويت القائم على اساس التمثيل النسبي المقرر استخدامه في ناميبيا واضحا وبسيطا وذلك لكي يفهمه شعب ناميبيا الذي لم يشترك مطلقا فيما مضى في اية انتخابات ديموقراطية .

١١ - يهيب بالمجتمع الدولي بتقديم كل المساعدات الضرورية الى المفوض السامي لشئون اللاجئين التابع للأمم المتحدة والى منظمة سوابو لتيسير العودة بسرعة لجميع الناميبين لتمكينهم من الاشتراك في الانتخابات .

١٢ - يؤكد من جديد الحق الثابت لشعب ناميبيا في الاستقرار الوطنى والسيادة في ناميبيا الموحدة وغير المقسمة ، بما في ذلك «خليج والفيس» و «بنجوين» والجزر الأخرى البعيدة عن الساحل وذلك طبقا للقرار رقم ٤٣٢ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .



[١٠]

وثائق منظمة الوحدة الأفريقية

اولا : قرارات الدورة العادية

الخمسون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية

اديس ابابا ١٧ - ٢١ يوليو ١٩٨٩

CM/RES. 1206-1242 (L)

قرار بشأن ناميبيا

CM/RES. 1206(L)

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الخمسين في اديس ابابا ، اثيوبيا ، في المدة من ١٧ الى ٢١ يوليو ١٩٨٩ بعد ان بحث تقرير لجنة التنسيق لتحرير افريقيا وكذلك تقرير الامين العام بشأن الموقف في الجنوب الافريقى ، وبعد ان اخذ في الاعتبار المعلومات التي قدمتها منظمة شعب جنوب غرب افريقيا (سوابو)

وبعد ان استعرضت ايضا باهتمام الاحداث العديدة المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٤٣٥ (١٩٧٨)

واذ يساوره بالغ القلق تجاه مخططات واهداف نظام بريتوريا الرامية الى افساد تنفيذ استقلال ناميبيا لمصلحة عملائها المتعاونين معها مما يشكل انتهاكا صارخا لنص وروح قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٤٣٥ (١٩٧٨)

واذ يكرر مجددا قراراتها وتوصياتها بشأن الكفاح من اجل تحرير ناميبيا الذي تخوضه سوابو ، وتأييدها الشامل بهذا الكفاح واذا يؤكد من جديد الحقوق الثابتة لشعب ناميبيا في الحرية والاستقلال طبقا لميثاق منظمة الوحدة الافريقية وميثاق الأمم المتحدة

واذ يساوره بالغ القلق بشأن الموقف الامنى المتدهور ، وخاصة شيوع حالات القتل ، ومضايقة اعضاء سوابو ومؤيديها والمتعاطفين معها من قبل العناصر الشريرة التابعة لفرق الاغتيال في جنوب افريقيا

٥ - يطالب أيضا بأن يتم فوراً دون شروط رفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطنى الأفريقى ، والمؤتمر الأفريقى الجامع وجميع المنظمات المناهضة للفصل العنصرى .

٦ - يؤيد الحملة التى شنها الرفيق زغانيا موتونيج ، بالتعاون مع الصليب الأحمر الدولى ضد الأحوال البشعة فى سجون جنوب أفريقيا مما ترتب عليه مباشرة إصابة الرفيق تلسون مانديلا والرفيق موتوينج بالسل الرئوى وتطالب بتمكين جميع السجناء والمعتقلين فى السجون العنصرية من الحصول على الرعاية الطبية المناسبة .

٧ - يستنكر بشدة استخدام النظام العنصرى للمواد الكيميائية السامة ضد أعضاء حركات التحرير والمنظمات الجماهيرية الديمقراطية ،

٨ - يرفض رفضاً قاطعاً ما يسمى بخطط الحزب الوطنى الخمسية المزعومة حيث أنها تستهدف ترسيخ واستمرار السيطرة البيضاء ،

٩ - يؤكد من جديد أن الانتخابات القائمة على أساس شخص واحد صوت واحد من أجل مجلس موحد ووحيد هى وحدها التى يمكن أن تؤدى إلى إنشاء دولة ديمقراطية وحرية عنصرية فى جنوب أفريقيا .

١٠ - يدين بشدة التعاون العسكرى المتزايد بين جنوب أفريقيا وشبلى واسرائيل وتأيوان وكذلك بعض البلدان الغربية ومن ثم تطالب بأن يتم بدقة مراقبة حظر الاسلحة الذى فرضه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد جنوب أفريقيا .

١١ - يناشد مجدداً المجتمع الدولى أن يفرض عقوبات شاملة واجبارية ضد نظام بريتوريا العنصرى .

١٢ - يحث بشدة مجتمع المصارف الدولى على عدم إعادة جدولة الديون الخارجية لنظام الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا ويدعو الشركاء التجاريين لجنوب أفريقيا إلى إنهاء اتفاقيات الضرائب المزدوجة مع نظام بريتوريا العنصرى وإلغاء ضمانات القروض التجارية ومعارضة القروض والمبادلات على ضمان الذهب .

١٣ - يدعو المجتمع الدولى إلى الاسهام فى العزل الشامل لنظام الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا وتوسيع نطاقه .

١٤ - يؤيد بقوة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد دورة خاصة بشأن الفصل العنصرى وأثاره المدمرة فى الجنوب الأفريقى وذلك فى شهر ديسمبر سنة ١٩٨٩ .

١٥ - يحى مبادرات اتحاد الحقوقيين الأفريقيين التى اتخذت فى الوقت المناسب لعقد محكمة دولية فى نهاية هذه السنة فى جوري بالاستغال للنظر فى جرائم الفصل العنصرى ويعرب عن دعمه لهذه المبادرة .

١٦ - يدعو الدول الاعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية والمجتمع الدولى إلى زيادة الدعم الشامل لحركات التحرير الوطنية وتشديد العزلة على نظام الفصل العنصرى .

قرار بشأن اللجنة الأفريقية لمناهضة الفصل العنصرى

CM / RES . 1208 (L)

أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المتعقد فى دورته العادية الخمسين باديس أبابا - اثيوبيا خلال الفترة من ١٧ - ٢١ يوليو سنة ١٩٨٩ .

أذ يلاحظ أنه وفقاً للتوصيات الواردة فى الاعلان رقم ٢ (دورة ٢٢) الصادر عن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات والقرار رقم ١٠٩٧ (دورة ٤٦) الصادر عن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية اللذين اعتمدا فى اديس أبابا فى يوليو سنة ١٩٨٧ ، عقد المؤتمر التأسيسى العام للجنة الأفريقية لمناهضة الاستعمار فى برازافيل (جمهورية الكونغو الشعبية) من ١٢ الى ١٤ يناير ١٩٨٩ .

وأن يذكر بأن الاهداف الرئيسية للمؤتمر التأسيسى العام للجنة لمناهضة الفصل العنصرى هى توفير إطار قارى لتنسيق أنشطة اللجان الوطنية المناهضة للفصل العنصرى بغية القضاء التام على

١٢ - بقوة الأمم المتحدة بالوفاء بمسئوليتها الكاملة فى ضمان اشرافها ورقابتها على الانتخابات وأن يقوم الممثل الخاص للسكرتير العام للأمم المتحدة بعملية التنفيذ خطوة بخطوة بعد أن يكون قد اقتنع بأنها ستؤدى إلى انتخابات حرة ومنصفة وفقاً لما نصت عليه خطة الأمم المتحدة بشأن استقلال ناميبيا .

١٤ - يناشد الأمم المتحدة أن تمارس مسئوليتها الكاملة فى تنفيذ القرار رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن ناميبيا دون أى تحريف والا تسمح لجنوب أفريقيا بالتلاعب فى تفسير هذا القرار لمصلحتها الخاصة .

١٥ - يناشد المجتمع الدولى وجميع القوى الديمقراطية أن تراقب عن كثب عملية استقلال ناميبيا وأن تقدم جميع المساعدات الضرورية لشعب ناميبيا بغية حصوله على الاستقلال الحقيقى .

١٦ - يناشد كذلك جميع وسائل الاعلام الأفريقية والدولية التصدى للدعاية التى تذيبها جنوب أفريقيا ضد منظمة سوابو واتخاذ التدابير الضرورية لتغطية أحداث الانتخابات فى ناميبيا تغطية كاملة .

قرار بشأن جنوب أفريقيا

CM/RES. 1207 (L)

أن مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة فى دورته العادية الخمسين فى اديس أبابا باثيوبيا فى المدة من ١٧ الى ٢١ يوليو ١٩٨٩

بعد أن درس تقريرى كل من لجنة التنسيق لتحرير أفريقيا والأمين العام حول الجنوب الأفريقى ،

وبعد أن أحيط علماً أيضاً بواسطة المؤتمر الوطنى الأفريقى والمؤتمر الأفريقى الجامع بالتطورات الجارية فى جنوب أفريقيا ، وأن يساوره بالغ القلق بشأن تمديد حالة الطوارئ ، وإصدار احكام الاعدام ضد خصوم الفصل العنصرى واستمرار الاعتقال دون محاكمة وتكثيف أعمال القمع ضد جميع خصوم نظام الاقلية العنصرية .

وأن يساوره القلق أيضاً بشأن تدهور صحة السجناء والمعتقلين السياسيين فى سجون الفصل العنصرى

وأن يساوره شديد السخط بسبب استخدام نظام الفصل العنصرى للمواد الكيميائية ضد أعضاء حركات التحرير والحركات الجماهيرية الديمقراطية ،

وبعد أن أحاط علماً بالخطط الخمسية المزعومة للحزب الوطنى العنصرى ،

وأن يدرك أن الانتخابات المقرر أن تجرى فى سبتمبر ١٩٨٩ قاصرة على الاقلية البيضاء .

وأن يشعر بقلق شديد بشأن ازدياد التعاون العسكرى بين جنوب أفريقيا العنصرى وشبلى واسرائيل وتايوان ،

واقتراناً منه بأن العقوبات الاقتصادية الرأهنة ضد نظام الفصل العنصرى تحقق الآثار المستهدفة ،

وأن يساوره بالغ القلق بشأن العدوان المستمر والاعمال الرامية إلى زعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة والدول الأخرى المجاورة من قبل النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا ،

١ - يدين بشدة حكم الارهاب الذى يقترب فى ظل حالة الطوارئ ، واحكام الاعدام التى تصدر ضد خصوم الفصل العنصرى ، وخاصة الـ ١٤ سجيناً فى اوينجتون وكذلك احكام السجن الطويلة الامد الصادرة ضد شخصيات شاريفيل الست ومحاكمات دلماس ،

٢ - يطالب بالانتهاء الفورى لاعمال القتل التى ترتكب باسم القانون بواسطة النظام العنصرى ضد الوطنيين فى جنوب أفريقيا الذين يعتبر وضعهم الحقيقى اسرى حرب طبقاً لاتفاقيات جنيف ذات الصلة ،

٣ - يستنكر أيضاً استمرار حبس السجناء والمعتقلين

٤ - تطالب بالإفراج دون شرط عن الرفيق تلسون مانديلا وجميع السجناء والمعتقلين السياسيين الآخرين ،

- ٦ - يكرر مناشدتها للمجتمع الدولي لزيادة المساعدات المالية والمادية لدول خط المواجهة والدول المجاورة الاخرى لتمكينها من الصمود امام أعمال العدوان والتهديد والابتزاز وزعزعة الاستقرار التي ترتكبها جنوب افريقيا .

قرار بشأن التعاون الافريقي العربي

CM / RES . 1210 (L)

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الخمسين باديس اباجا - اثيوبيا خلال الفترة من ١٧ - ٢١ يوليو سنة ١٩٨٩ .

بعد ان بحث تقرير الامين العام بشأن التعاون الافريقي العربي المتضمن في وثيقة مجلس الوزراء رقم ١٥٩٩ (دورة ٥٠) .
واذ يأخذ في الاعتبار الاعلانات وبرنامج العمل المعتمدة من مؤتمر القمة الافريقي العربي الاول الذي عقد بالقاهرة ، جمهورية مصر العربية ، من ٧ الى ٩ مارس سنة ١٩٧٧ .
واذا عقد العزم على تعزيز وتدعيم التعاون الافريقي العربي في جميع المجالات .

واذ يأخذ في الاعتبار التوصيات التي اتخذتها الدورة العادية العاشرة للجنة الدراسة للتعاون الافريقي العربي التي عقدت بالكويت العاصمة بدولة الكويت يومي ١٩ و ٢٠ يونيو سنة ١٩٨٩ .
واذ يأخذ في الاعتبار قرار مجلس الوزراء رقم ٩٩٢ (دورة ٤٠) الصادر في فبراير سنة ١٩٨٤ ، والذي يتناول ، بين أمور أخرى ، تشكيل لجنة الاثنى عشرة للتعاون الافريقي العربي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

١ - يأخذ علماً بتقرير الامين العام حول التعاون الافريقي العربي .
٢ - يثني التوصيات الصادرة عن الدورة العادية العاشرة للجنة الدائمة للتعاون الافريقي العربي ويطلب من الامين العام ان يجرى المشاورات اللازمة مع الامين العام لجامعة الدول العربية والاطراف المعنية الاخرى لتنفيذ تلك التوصيات .

٣ - يعرب عن امتنانه العميق لدولة الكويت للجهود التي بذلت والتسهيلات الممتازة التي اتاحت النجاح التام للدورة العاشرة للجنة الدائمة .

٤ - يعرب عن تهنئه للدول الاعضاء وللاامينين العاملين لكل من منطقة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية على الجهود التي بذلت من اجل عقد الدورة العادية العاشرة للجنة الدائمة في احسن الظروف .

٥ - يطلب من الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ان يجرى بالتعاون الوثيق مع نظيره امين عام جامعة الدول العربية وبالتشاور مع الوكالات الافريقية والعربية المتخصصة ، الدراسات والخطوات اللازمة لتنفيذ المشروعات المحددة التالية :

١ - مشروع انشاء مؤسسة مالية افريقية عربية للاستثمار .
٢ - اعداد مشروع نظام اشاسي .
٣ - عقد اجتماع خاص لوزراء المالية الافارقة والعرب في واشنطن في سبتمبر سنة ١٩٨٩ على هامش المؤتمر السنوي للبنك الدولي وبنندوق النقد الدولي لبحث النظام الاساسي وتحديد اجراءات الاشتراك في رأس مال المؤسسة .

٤ - اشراك بنك التنمية الافريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا في هذا المشروع .

ب - مشروع اتفاق استثماري لتشجيع وضمان الاستثمارات .

ج - اجتماع للمستثمرين الافريقيين والعرب .

د - مشروع اتفاق تجاري بشأن اقامة منطقة تجارة تفضيلية افريقية عربية .

هـ - تنظيم المعرض التجاري الافريقي العربي الاول في اكتوبر سنة ١٩٩٠ وحددت الدول الثماني الاربعة من اعضاء منظمة الوحدة الافريقية للاعداد لهذا المعرض في اطار ربه تنظيم افريقية عربية

الفصل العنصري والتأييد الفعلي لمعركة التحرير في الجنوب الافريقي .

واذ يعرب عن رغبته في تشجيع وتدعيم التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الافريقية لمناهضة الفصل العنصري .
١ - يأخذ علماً ويرحب بتشكيل اللجنة الافريقية لمناهضة الفصل العنصري التي لها صفة منظمة غير حكومية ، مقرها في برازافيل (جمهورية الكونغو الشعبية) .

٢ - كما يأخذ علماً برغبة اللجنة الافريقية لمناهضة الفصل العنصري في التعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة بهدف الاسهام في تكثيف الكفاح ضد الفصل العنصري في الجنوب الافريقي .

٣ - يوصي اللجنة الافريقية لمناهضة الفصل العنصري بتنسيق انشطتها مع أنشطة اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التابعة للامم المتحدة وهيئات منظومة الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى المعنية .

٤ - يطلب من الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ان يجرى مشاورات مع الامين العام للجنة الافريقية لمناهضة الفصل العنصري لتحديد الاجراءات الخاصة باقامة علاقات التعاون اللازمة بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة المذكورة .

٥ - يطلب من الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ان يقدم بعد المشاورات التي يجريها مع الامين العام للجنة الافريقية لمناهضة الفصل العنصري ، توصيات الى الدورة العادية الحادية والخمسين لمجلس الوزراء من اجل اقامة تعاون فعلي بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الافريقية لمناهضة الفصل العنصري .

قرار بشأن دول خط المواجهة والدول المجاورة الاخرى

CM / RES . 1209 (L)

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الخمسين في اديس اباجا ، باثيوبيا في المدة من ١٧ الى ٢١ يوليو ١٩٨٩ .

بعد ان درس تقرير كل من لجنة التنسيق لتحرير افريقيا والامين العام بشأن الجنوب الافريقي واذا يشعر بقلق عميق ازاء الوضع المتفجر في الجنوب الافريقي ومواصلة نظام برينوديا العنصري لأعمال العدوان والتهديد وزعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة والدول المجاورة الاخرى .

واذ يدرك تماماً التضحيات الجسام التي تواصل دول خط المواجهة تقديمها في سبيل الكفاح من اجل تحرير افريقيا تحريراً شاملاً وكاملاً .

١ - يثني على دول خط المواجهة لما تتخمله من تضحيات وما تقدمه من دعم للمؤتمر الوطني الافريقي والمؤتمر الافريقي الجامع ومنظمة سوابو في كفاحهم المشروع من اجل تحقيق التحرير الشامل لافريقيا .

٢ - يشيد بما فعلته دول خط المواجهة من ارسال بعثة مراقبة الى ناميبيا مما يشكل دعماً دبلوماسياً وسياسياً فعالاً لمنظمة سوابو ولشعب ناميبيا في هذه الفترة الحاسمة ، وطلبت بأن تواصل بعثة الرقابة تعاونها الوثيق مع ممثل منظمة الوحدة الافريقية في ناميبيا .

٣ - يدين جنوب افريقيا العنصرية بسبب مواصلة أعمال العدوان والتهديد وزعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة والدول المجاورة الاخرى .

٤ - يدين نظام برينوديا العنصري لدعاه المتواصل للعصابات المسلحة في موزمبيق والاعمال الوحشية التي يرتكبها ضد شعب موزمبيق .

٥ - يدعو المجتمع الدولي ان يمارس الضغط على جنوب افريقيا للتوقف عن تأييد العصابات المسلحة في موزمبيق واعمال العدوان والتهديد وزعزعة استقرار دول خط المواجهة والدول المجاورة الاخرى .

مشتركة..

و- عقد حلقة تدارس افريقية وعربية حول الامن الغذائي .

ز- بدء تشغيل المعهد الثقافي الافريقي العربي عام ١٩٩١ وتخصيص ميزانية قيمتها ٥٠٠,٠٠٠ دولار امريكي لتشغيله ، وتغذيتها المنظمات الثلاث (منظمة الوحدة الافريقية / جامعة الدول العربية / المنظمة العربية للثقافة والعلوم)

ح - تكثيف تبادل البرامج والاتباء بين الوكالات الافريقية والعربية المتخصصة في مجال الاعلام .

٦ - يطلب من الامين العام اجراء كافة المشاورات اللازمة مع نظيره امين عام جامعة الدول العربية والاطراف المعنية الاخرى من اجل عقد الدورة الاولى للمؤتمر الوزاري الافريقي العربي في اقرب وقت ممكن .

٧ - يؤكد شكره لجمهورية السودان على استعدادها الدائم لاستضافة الدورة الاولى للمؤتمر الوزاري الافريقي العربي .

٨ - كما يطلب من الامين العام اجراء كافة المشاورات اللازمة مع نظيره امين عام جامعة الدول العربية كافة الاطراف المعنية لعقد الدورة الحادية عشرة للجنة الدائمة للتعاون الافريقي العربي في نيويورك في اكتوبر سنة ١٩٨٩ .

٩ - يطلب من الامين العام ان يجرى بالتعاون الوثيق مع نظيره امين عام جامعة الدول العربية دراسة حول طرق ووسائل ترشيد تشغيل هيكل التعاون الافريقي العربي من اجل زيادة الاداء وتسهيل الاجراءات .

١٠ - يقرر ان يعين جمهورية مصر العربية عضوا في لجنة الاثنى عشرة للتعاون الافريقي العربي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية لفترة التفويض المتبقية .

١١ - يطلب من الامين العام ان يقدم تقريرا بشأن تنفيذ هذا القرار الى الدورة القادمة لمجلس الوزراء .

قرار بشأن الوضع في الشرق الاوسط

CM / res . 1211 (L)

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الخمسين في اديس ابابا - اثيوبيا خلال الفترة من ١٧ - ٢١ يوليو سنة ١٩٨٩ م .

بعد ان تدارس تقرير الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن الوضع في الشرق الاوسط (وثيقة رقم (L) / 1544 CM / واذا يسترشد بمبادئ واهداف ميثاق منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ومسترشدا بعزم الشعوب العربية والافريقية على النضال المشترك من اجل الحفاظ على استقلالها .

واذا يشين الى القرارات المتعاقبة التي اعتمدها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية بشأن الوضع في الشرق الاوسط .

واذا يلاحظ بالقلق العميق انه على الرغم من صدور العديد من القرارات التي اعتمدها بصفة خاصة الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة البلدان غير المتحاربة التي طالب فيها اسرائيل بالانسحاب من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس ، ولكن اسرائيل لا ترفض فحسب احترام هذه القرارات بل انها مستمرة في سياستها القائمة على القمع والتوسع والاحتلال .

واذا يعرب عن اسفه لاستمرار اسرائيل في سياستها الرافضة للجهود الرامية الى التوصل الى حل سلمي للمشكلة في اطار مؤتمر دولي للسلام .

واذا يلاحظ بقلق عميق التحالف بين النظام الاسرائيلي الصهيوني ونظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا والاذان ينتهجان سياسة الارهاب والتصفية الجسدية ضد الفلسطينيين والعرب في الاراضي المحتلة من ناحية ، وشعب جنوب افريقيا وناميبيا من ناحية اخرى .

١ - يؤكد مجددا كافة القرارات والتوصيات التي اعتمدها جميع الدورات السابقة لمؤتمرات رؤساء الدول والحكومات ومجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية فيما يتعلق بمشكلة الشرق الاوسط وفلسطين .

٢ - يؤكد من جديد دعمه لنضال البلدان العربية ضحايا العدوان الاسرائيلي وتأييده للشعب الفلسطيني ونضاله العادل والمشروع لاستعادة حقوقه المغتصبة وارضيه المحتلة .

ويعلن تأييده التام والفعال لنضال الشعب الفلسطيني بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية .

٣ - يعرب عن تأييده لجهود اللجان الخاصة بفلسطين والمنبثقة عن الامم المتحدة ، حركة دول عدم الانحياز واللجنة السبعية في جامعة الدول العربية .

٤ - يدين بشدة اسرائيل القوة المحتلة لعدم التزامها باحكام اتفاقية جنيف الرابعة الموقعة في ١٢ اغسطس سنة ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب .

٥ - يدين بشدة مصادرة الاراضي الفلسطينية واقامة المستوطنات الاسرائيلية في فلسطين وغيرها من الاراضي العربية المحتلة .

٦ - يناشد المجتمع الدولي ممارسة ضغط فعال على اسرائيل في جميع الميادين حتى تحترم مبادئ القانون الدولي وتضع حدا نهائيا لاحتلالها للاراضي الفلسطينية والاراضي العربية المحتلة الاخرى .

٧ - يكرر مجددا ندائه الى مجلس الامن لاتخاذ التدابير اللازمة لضمان الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة حتى يتمكن من ممارسة حقوقه الوطنية وغير القابلة للتصرف .

٨ - يؤيد عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ذا الصلاحيات تحت رعاية الامم المتحدة وبإشراف الاعضاء الدائمين في مجلس الامن وكذلك كافة الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قدم المساواة مع بقية الاطراف .

٩ - يدين بشدة استمرار احتلال جنوب لبنان ويطالب بتنفيذ القرار رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٧٨ الصادر عن مجلس الامن والقاضي باحترام سلامة اراضي لبنان والجلاء فورا عن الاراضي اللبنانية المحتلة .

١٠ - يشيد بما تبذله من جهود اللجنة الثلاثية المنبثقة عن مؤتمر القمة العربي الطارئ المنعقد في الدار البيضاء من ٢٣ - ٢٦ مايو ١٩٨٩ والمتكونة من الجزائر والمغرب والمملكة العربية السعودية من اجل تهئة الظروف الكفيلة باقرار وحدة لبنان وسيادته . ويناشد جميع الاطراف المعنية دعم جهودها .

١١ - يعتبر اي اجراءات قامت بها اسرائيل في الاراضي المحتلة والتي تهدف الى سلب مواردها كان لم تكن ويطالب جميع الدول والمنظمات الدولية ووكالات الاستثمار بعد الاعتراف بسلطة اسرائيل على هذه الاراضي وعدم التعاون معها في اي صورة من الصور في استغلالها غير الشرعي لهذه الموارد .

١٢ - يرفض جميع المحاولات والمبادرات التي تتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والهادفة الى اجهاض انتفاضة الشعب الفلسطيني البطولية وتتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

١٣ - يدين بشدة التحالف العنصري بين نظامي تل ابيب وبرتوريا وتعاونهما العدواني في المجال النووي والتسلحي الامر الذي يهدد الامن والسلم في افريقيا والشرق الاوسط ولذا يدعو الدول الاعضاء لبذل كافة الجهود لمنع هذين النظامين العنصريين من تنفيذ مخططاتهما .

١٤ - يرحب بوقف اطلاق النار بين ايران والعراق ويؤيد مواصلة المحادثات السلمية من اجل التطبيق الكامل لقرار مجلس الامن رقم ٥٩٨ .

١٥ - يطلب من الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية متابعة التطورات في الشرق الاوسط وتقديم تقرير بشأنها للدور العادية القادمة لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية .

قرار بشأن القضية الفلسطينية

CM/RES.1212 (L)

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في دورته العادية الخمسين في اديس ابابا - اثيوبيا خلال الفترة من ١٧ - ٢١ يوليو ١٩٨٩ م.

إذ تدارس تقرير الأمين العام بشأن المنظمة الفلسطينية على النحو الوارد في الوثيقة رقم (L) CM/1545
وإذ يذكر بالقرارات الصادرة عن الدورات السابقة لمجلس الوزراء ومؤتمرات رؤساء الدول والحكومات بشأن القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط.

وإذ يسترشد بمبادئ وأهداف منظمة الوحدة الافريقية وميثاق الأمم المتحدة والكفاح المشترك ضد الصهيونية والعنصرية بغية تحقيق الحرية والاستقلال والسلام.

وإذ يذكر بكافة قرارات الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز بشأن القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط.
وإذ يحيط علما بالتقارير ذات الصلة الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير المتصرف.

وإذ يشير إلى قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته غير العادية التاسعة عشرة المنعقدة بالجزائر من ١٢ - ١٥ نوفمبر سنة ١٩٨٨ وإلى ما تضمنه خطاب رئيس دولة فلسطين السيد ياسر عرفات في اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والأربعين المنعقدة في جنيف من ٢٢ سبتمبر إلى ١٥ ديسمبر ١٩٨٨.

وإذ يؤكد مجددا شرعية كفاح الشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعى والوحيد بغية استعادة أرضه وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة.
وإذ يتابعها باهتمام بالغ الانتفاضة الشعبية البطولية المستمرة للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة من أجل إنهاء الاحتلال الاسرائيلي وقرار حقوقه الوطنية الثابتة بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية على أراضيه وعاصمتها القدس.

وإذ يلاحظ بقلق استمرار وتصاعد الممارسات الاسرائيلية القمعية العدوانية التي تمارس ضد الشعب الفلسطيني وقياداته داخل وخارج الأراضي المحتلة.

وإذ يلاحظ بقلق التحالف القائم بين النظام الصهيوني في اسرائيل ونظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا اللذان ينتهجان سياسة ارهابية ضد الشعب الفلسطيني والمواطنين العرب في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة من ناحية وشعبى جنوب افريقيا وناميبيا من ناحية أخرى.

وإذ يستنكر بشدة تصريحات الوزراء الاسرائيليين ومنها التصريح الأخير للوزير شارون الذى يطالب بالتصقية الجسدية للرئيس ياسر عرفات وكذلك قادة آخرين لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وإذ يشعر بقلق شديد للتهديدات التي تنطوى عليها اعمال عدوانية جديدة من جانب اسرائيل ضد أى بلد افريقى أو عربى يؤيد القضية الفلسطينية.

١ - يؤكد مجددا كافة القرارات والتوصيات التي أقرتها مؤتمرات رؤساء الدول والحكومات ومجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية بشأن المسألة الفلسطينية.

٢ - يؤكد من جديد أيضا :-

(أ) حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة في العودة الى ديارهم في فلسطين التي شردوا منها ، واستعادة ممتلكاتهم تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة .

(ب) حق الشعب الفلسطيني الثابت في تقرير المصير دون أى تدخل خارجى وحقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين

وعاصمتها القدس .

٣ - يطالب بانسحاب اسرائيل الفوري وغير المشروط من كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس ويدعو الأمم المتحدة وبصفة خاصة مجلس الأمن الى اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية التي تكفل إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية وتأمين الحماية الدولية من خلال هيئة الأمم المتحدة للشعب الفلسطيني .

يرى أن القرارات التي اتخذتها الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطيني التي عقدت في الجزائر من ١٢ الى ١٥ نوفمبر ١٩٨٨ ، والتي أفضت الى اعلان قيام دولة فلسطين وقبول قرارى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) ، تمثل اسهاما ايجابيا في الجهود المبذولة من أجل اقرار سلام عادل وشامل في إطار عقد مؤتمر دولى للسلام في الشرق الأوسط تحت اشراف الأمم المتحدة .

٥ - يدعو الدول التي اعترفت بدولة فلسطين الى تعزيز طلب انضمامها الى منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

٦ - يؤكد تأييده لمبادرة السلام الفلسطينية التي أقرها المجلس الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر في نوفمبر ١٩٨٨ والتي أعلنها الرئيس ياسر عرفات في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٨٨ المستندة الى مشروع السلام العربى والشرعية الدولية ، وكذلك التي أقرتها القمة العربية غير العادية في الدار البيضاء من ٢٢ - ٢٦ مايو ١٩٨٩ ويلحظ بالتجاوب الدول مع هذه المبادرة .

٧ - يؤيد الموقف الفلسطيني في موضوع الانتخابات داخل الأراضي المحتلة بان تتم بعد الانسحاب الاسرائيلي منها وبإشراف دولى وفى إطار عملية السلام الشاملة حيث ان المخطط الاسرائيلي يهدف الى ضرب الانتفاضة الشعبية الفلسطينية وتجاوز منظمة التحرير الفلسطينية والاتفاق الى الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني .

٨ - يعرب عن تأييده المطلق لانتفاضة الشعب الفلسطيني المشروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويدعو الدول الاعضاء الى توفير كافة انواع الدعم العاجل والفعال لمنظمة التحرير الفلسطينية لتمكينها من مواصلة دعم انتفاضة الشعب الفلسطيني المناضل في الأراضي المحتلة .

٩ - يدين بشدة اسرائيل القوة المحتلة وسياسة القمع والعدوان والارهاب والتعذيب وطرد المواطنين التي تنتهجها لقمع الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة اذ ان سياستها المتواصلة المتمثلة في الاحتلال ومصادرة الأراضي وموارد المياه والابعاد والاعتقالات وتكسير النظام .

١٠ - يندد باعمال الاغتيال التي يطالب بها بعض المسئولين الاسرائيليين وخاصة الوزير شارون ويدعو الى يقظة المجتمع الدولى لتجنب تنفيذ هذه التهديدات ، واجهاض الحوامل واستخدام الغازات السامة والاسلحة الكيماوية ودفن وحرق الاحياء تشكل انتهاكا صارخا للاعلان العالمى لحقوق الانسان والقانون الدولى واتفاقية جنيف الرابعة .

١١ - يدعو الامم المتحدة وخاصة مجلس الأمن في اتخاذ التدابير التي تكفل اطلاق سراح الاسرى المعتقلين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعودة المبعدين ووقف سياسة الارهاب التي تنفذها سلطات الاحتلال الاسرائيلي وتوطنه ضد أبناء الشعب الفلسطيني والعمل على تطبيق قرارات مجلس الأمن رقم ٦٠٥ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، لعام ١٩٨٨ وقرار رقم الصادر في ١٩٨٩ وتطبيق احكام اتفاقيات جنيف بهذا الشأن .

١٢ - يؤكد تأييده لضرورة انعقاد المؤتمر الدولى للسلام في الشرق الأوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة قرارها بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٨٨ باشتراك الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وكافة الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى والوحيد للشعب

الفلسطيني وعلى قدم المساواة .
١٢ - يدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية الى متابعة تطورات القضية الفلسطينية وتقديم تقرير بشأنها الى مجلس منظمة الوحدة الأفريقية في اجتماعه القادم .

قرار بشأن احياء الحوارين بين الشمال والجنوب

CM / RES . 1218 (L)

ان مجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية الخمسين في اديس ابابا ، باثيوبيا ، في المدة من ١٧ الى ٢١ يوليو ١٩٨٩

- بعد أن بحث تقرير لجنة التنسيق الدائمة لمنظمة الوحدة الأفريقية المتضمن في الوثيقة رقم ... (L) 1552 CM /

وإن يشعر بقلق عميق لاستمرار الموقف الاقتصادي الحرج في افريقيا

- واقتناعا منه بأن وجود مناخ افضل في العلاقات الاقتصادية الدولية سيسهم في انعاش الاقتصاد العالمي ومن ثم في الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

- واقتناعا منه ايضا بأن اجراء مشاورات .. منتظمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية حول المسائل الاقتصادية الشاملة ذات الاهتمام المتبادل مشاكل البيئة ، يمكن ان يضطلع في ظل التكامل بدور حاسم في تحقيق هذا الانعاش .

١ - يحين المبادرة التي اتخذها مؤخرا رؤساء كل من مصر والسنتغال وفنزويلا وكذلك رئيس وزراء الهند ، وهي المبادرة التي تتبع بدء عملية جديدة من المشاورات المنتظمة على مستوى القمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية حول المسائل الاقتصادية الشاملة والمسائل الخاصة بالبيئة .

٢ - يعتبران هذه المبادرة من شأنها تسهيل اجراء حوار بين الشمال والجنوب يكون مثمرا بدرجة اكبر وتشجيع اصحابها على مواصلة الجهود اللازمة لتجسيد فكرتهم .

٣ - يوصى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بأن يفوض رئيسه في اتخاذ الخطوات اللازمة حتى تتمكن افريقيا من الاسهام في احياء الحوار بين الشمال والجنوب كما طلب بذلك مبادرة باريس .

الدورة للدعوة الى عقد مؤتمر دولي بشأن الديون الخارجية لأفريقيا .
وإن يساوره القلق البالغ ازاء التضخم المتزايد في حجم المديونية الخارجية وعيب أزمة الديون الثقيل والتدهور المستمر في الموقف الاجتماعي والاقتصادي في افريقيا .

وإن يرحب بالتدابير التي اتخذت أو الوعود التي بذلت من قبل بعض الدول الدائنة بشأن الغاء الديون العامة الثنائية المستحقة على بعض البلدان الأفريقية .

وإن يؤكد من جديد التزامه بالموقف الأفريقي بشأن الديون الخارجية لأفريقيا واعتقاده وبقينه الراسخ بأن عقد مؤتمر دولي كفيل بإيجاد حل لازمة المديونية الخارجية لأفريقيا .

وإن يدرك ضرورة ايلاء عناية فائقة للاعداد للمؤتمر الدولي وكذلك حلقة التدارس الدولية عن الموقف الأفريقي الموحد والمزمع عقدها من ٢٨ الى ٣٠ أغسطس ١٩٨٩ بالقاهرة (جمهورية مصر العربية) .
وإن بحث تقرير أنشطة مجموعة الاتصال المقدم من فخامة الجنرال موسى تراوري رئيس جمهورية مالي ورئيس الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر القمة .

١ - يعرب عن عميق امتنانه لفخامة الجنرال موسى تراوري رئيس جمهورية مالي ورئيس الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر القمة للجهود الدعوية التي بذلها من أجل توعية المجتمع الدولي بالموقف الأفريقي الموحد ، واقناعه بقبول مبدأ عقد مؤتمر دولي بشأن الديون الخارجية لأفريقيا .

٢ - يحيط بالتدابير التي اتخذت لعقد حلقة التدارس الدولية بالقاهرة (مصر) من ٢٨ الى ٣٠ أغسطس ١٩٨٩ ، ويحث كافة الدول الاعضاء على اختيار خبراء على مستوى عال في المجالات المصرفية والمالية والنقدية للاشتراك في هذه الحلقة .

٣ - يجدد نداه من أجل عقد مؤتمر دولي بشأن الديون الخارجية لأفريقيا ويفوض - في هذا الصدد - من جديد رئيس المنظمة في بذل كافة الجهود اللازمة من أجل عقد هذا المؤتمر .

٤ - يوجه نداء الى المجتمع الدولي ويصفه خاصة الى الدول الدائنة لكي تقلص بدرجة ملموسة من حجم الديون الأفريقية وعيب خدمتها وذلك بإمداد البلدان الأفريقية بالمزيد من الموارد المالية .

قرار بشأن اعلان سنة أفريقية للبيئة (مقدم

من السنغال)

AHG/DRAFT/RES.4 (XXV.)

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والعشرين بأديس ابابا - اثيوبيا خلال الفترة من ٢٤ - ٢٦ يوليو سنة ١٩٨٩ .
اذ يدرك الأهمية الرئيسية لمشكلات البيئة في مستقبل الانسان والعالم وبقاء مجتمعاتنا .

ان يساوره قلق بالغ بسبب تدهور البيئة المطرد على المستويين العالمي والأفريقي وهو التدهور الذي يتجلى من خلال اختلال التوازن في الانظمة الايكولوجية في الأراضي والغابات والسواحل والبحار وتزايد حرارة الأرض وما يترتب على ذلك من نظام الزراعة في الصوب وتغيرات مناخية ، ذات عواقب لا تحصى على الأنشطة الاقتصادية لكافة سكان العالم ، وتاكل طبقة الأوزون .

واقترانها منه بأن مواجهة التحدي المتمثل في المشاكل الايكولوجية تتطلب الاستخدام المشترك للوسائل العلمية والتقنية والمالية والبشرية ، وهو ما لا يتسنى توفيره الا باقامة التعاون على المستوى العالمي .

وإن يذكر - باهتمام - بأن برنامج القاهرة حول التعاون الأفريقي في مجال البيئة الذي اعتمدته المؤتمر الوزاري الأفريقي بشأن البيئة في ديسمبر سنة ١٩٨٥ يمثل المناهج والحلول التي تصورتها افريقيا لمواجهة المشاكل والتحديات المطروحة على القارة .
وإن يذكر ايضا بان اهداف ومقاصد برنامج القاهرة التي

ثانيا : قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات - الدورة العادية الخامسة والعشرون

[اديس ابابا ٢٤ - ٢٦ يوليو سنة ١٩٨٩]
AHG/DRAFT/RES.1-10 (XXV)

قرار بشأن مهمة مجموعة الاتصال برئاسة رئيس منظمة الوحدة الأفريقية والمختصة بأزمة الديون الخارجية لأفريقيا

AHG/DRAFT/RES.3 (XXV)

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والعشرين من ٢٤ الى ٢٦ يوليو ١٩٨٩ بأديس ابابا (اثيوبيا) .

ان يذكر بالاعلان الذي أقرته الدورة الثالثة غير العادية بشأن أزمة الديون الخارجية لأفريقيا ، وبالقرار ١٧٥ (٢٤) الصادر عنها في مايو ١٩٨٨ ، وبصفة خاصة بالتفويض الذي منح لرئيس هذه

وأن يعرب عن يقينه بأن التعليم في مجال العلوم والتكنولوجيا لا غنى عنه في عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية السريعة في أفريقيا .

١ - يرحب بالدراسة الأخيرة التي أجراها البنك الدولي بشأن التعليم في البلدان الأفريقية جنوبى الصحراء وما يتصل به من مشاكل .
٢ - يوصى باستمرار الدول الاعضاء في بذل أقصى جهودها لزيادة معدلات استثمارها في التعليم بصورة كبيرة بغية تحقيق مستويات رفيعة في التعليم وتعزيز نشره في بلدانها .

٣ - يحث الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية على تعزيز التعاون الفعال فيما بينها بالتعاون مع الهيئات والمنظمات والأجهزة المعنية في منظومة الأمم المتحدة من خلال تعزيز تبادل المعلومات والخبرات اللازمة لمعالجة المشاكل الأساسية التي تؤثر على التعليم في أفريقيا بما في ذلك ندرة الموارد ، ومن ثم زيادة قدرة الحكومات على توفير الخدمات التعليمية بصورة مناسبة في إطار الاهداف والغايات التي تحددها الحكومات .

٤ - يدعو الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية الى زيادة الموارد المتاحة للنهوض بالتعليم في مجال العلوم والتكنولوجيا على كل المستويات في بلدانها ، وفي هذا الصدد يتعين عليها أن تشارك على نحو فعال في أنشطة شبكة المنظمات العلمية في العالم الثالث ، ولجنة الجنوب وغيرها من المنظمات ذات الاهداف والمبادئ المماثلة .
٥ - يقرر عقد مؤتمر لوزراء التعليم الإفريقيين تحت رعاية منظمة الوحدة الأفريقية على أن يجتمع مرة على الأقل كل سنتين .

قرار بشأن الخلاف بين تشاد وليبيا

AHG/DRAFT/RES.6 (XXV)

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والعشرين بأديس أبابا - اثيوبيا خلال الفترة من ٢٤ الى ٢٦ يوليو سنة ١٩٨٩ .
اذ استمع الى تقرير رئيس اللجنة المختصة بالخلاف بين تشاد وليبيا التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية .
وأن يأخذ في الاعتبار المبادئ الأساسية لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

وأن يذكر بقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ذات الصلة بالخلافات فيما بين الدول الأفريقية وخاصة القرار رقم ١٦ (دورة ١) بشأن عدم المساس بالحدود الموروثة منذ عهده الاستعمار .
وأن يذكر بقرارات منظمة الوحدة الأفريقية ومقرراتها وتوصياتها بشأن الخلاف بين تشاد وليبيا .

وأن يأخذ في الاعتبار قرار الدورة الرابعة عشرة رقم ١٠٨ بشأن تشكيل لجنة مختصة للوساطة في الخلاف بين تشاد وليبيا .
وأن يأخذ في الاعتبار أيضا القرار رقم ١٥٨ (دورة ٢٢) الصادر عن رؤساء الدول والحكومات بشأن تنشيط اللجنة المذكورة .
وأن يأخذ أيضا في الاعتبار القرار رقم ١٧٤ (دورة ٢٤) بشأن الخلاف بين تشاد وليبيا .

وأن يثني على الجهود المحمودة التي بذلها كل من فخامة الرئيس موسى تراوري وفخامة الرئيس الحاج عمر بونجو للبحث عن حل عادل ونهائي للخلاف بين تشاد وليبيا .
وأن يشيد بتنفيذ القرار رقم ١٧٤ وخاصة بعودة العلاقات الدبلوماسية بين تشاد وليبيا .

وأن يشيد أيضا باللقاء التاريخي الذي تم في بامكو يومي ٢٠ و ٢١ يوليو بين الرئيسين الليبي والتشادي بناء على مبادرة من الرئيس موسى تراوري وبحضور الرؤساء الحاج عمر بونجو ، والشاذلي ابن جديد وإبراهيم بابا نجيدا .

وأن يثني أيضا على ابداء الطرفين ، تشاد وليبيا من عزم صادق على المساعدة في تسوية الخلاف القائم بينهما .

١ - يعتمد تقرير رئيس اللجنة المختصة لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن خلافات الحدود بين تشاد وليبيا .

تستهدف وقف تدهور البيئة وتطوير القدرة على انتاج المنتجات الغذائية في القارة والتوصل الى الاستقلال في مجال الطاقة ومعالجة اختلال التوازن بين تعداد السكان والموارد تشكل خطة شاملة ينبغي توضيح ابعادها من جديد مع توخي الأولويات الرئيسية ومراعاة الامكانيات المالية المتاحة لدولنا .

وأن يأخذ في الاعتبار اعلان كمبالا بشأن التنمية المستمرة في أفريقيا الذي اعتمدته وزراء البيئة والتخطيط والتربية الأفريقيون في ١٦ يوليو سنة ١٩٨٩ والذي تعهدت فيه بلدانهم باستخدام اصلاحات وتجديدات تؤدي الى وضع سياسات ومناهج ائتمانية تكون رشيدة من الناحية البيئية ودائمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية .

وأن يدرك تماما أن على بلداننا أن تضطلع بقدر كبير بمسئولية تمويل أنشطة برنامج القاهرة وبمسئوليات أخرى قبل اللجوء الى المساعدة الخارجية والافادة من رصيد الارادة الطيبة لدى المجتمع الدولي .

وأن يحرص على اضافة صفة الاستمرارية على مفهوم البيئة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب الأفريقية وفك الحصار عن قطاع البيئة بالمقارنة بالقاءات الوطنية الأخرى ومد الجسور بين جميع الوزارات بغية النهوض بالبيئة الى مركز حاسم في عملية اتخاذ القرارات .

وأن يأخذ في الاعتبار القرارين رقم ١١٥٣ (دورة ٤٨) بشأن دفن النفايات النووية والصناعية في أفريقيا ورقم ١١٩٩ (دورة ٤٩) بشأن الاتفاقية الدولية حول مراقبة تحرك النفايات الخطرة عبر الحدود .

١ - يعلن سنة ١٩٩١ سنة أفريقية للبيئة .
٢ - يدعو الدول الاعضاء الى اتخاذ التدابير التالية :

(١) على المستوى الوطني :
- انشاء لجنة وطنية لتنظيم السنة الأفريقية للبيئة باشتراك كافة القوى الحية في البلاد .
(٢) على المستوى الاقليمي :

- انشاء فريق عمل استشاري على مستوى منظمة الوحدة الأفريقية يتألف من خبراء من مختلف اقاليم القارة .

أ - ترشيد وتنسيق عموم مشروعات حماية البيئة المقررة في برنامج القاهرة .

ب - لتقدير المخاطر التي قد تلحق بالبيئة من مشروعات البرامج .

٣ - يدعو الامانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية الى تقديم تعاونها اللازم لتحقيق المشاريع المعدة في هذا الاطار .

٤ - يطلب من الامانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية تقديم تقرير الى مؤتمر القمة القادم بشأن تنفيذ هذا القرار .

قرار بشأن مؤتمر وزراء التعليم الإفريقيين

AHG/DRAFT/RES.5 (XXV)

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والعشرين في أديس أبابا ، اثيوبيا في الفترة من ٢٤ الى ٢٦ يوليو ١٩٨٩ .

اذ يحيط باجتماع وزراء التعليم لبلدان أفريقيا جنوبى الصحراء الذي عقد في أبوجا ، نيجيريا في يوليو ١٩٨٩ والذي أصدر عددا من التوصيات بشأن التدابير اللازمة لتطوير نظم التعليم في أفريقيا .
وأن يقر بوجود مشاكل خطيرة تؤثر على نظم التعليم في أفريقيا ، وبخاصة عدم القدرة على تحقيق مستويات رفيعة ، وتوفير التعليم لاعداد أكبر في مواجهة تزايد الطلب على التعليم وتقليص الموارد المتاحة للحكومات لمواصلة تعزيزه .

وأن يساوره القلق ازاء ما تفرضه هذه المشاكل من صعوبات سياسية واجتماعية واقتصادية لحكومات البلدان الأفريقية جنوبى الصحراء .

- ٨ - يوصى بما يلي .
- ١ - إنشاء مؤسسة أو وكالة دولية لشراء الديون تحت اشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك لشراء ديون البنوك التجارية الحالية على البلدان الافريقية بتخفيضات كبيرة تعكس أسعار السوق على أن تعود قيمة ما يتحقق من تخفيضات الى الدائنين
- (ب) ان يتم تمويل هذه العمليات جزئيا من المساهمات الطوعية من البلدان المتقدمة ومن موارد من خارج التسهيلات المتخصصة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بمشروطيات مخفضة أو بدون مشروطية .
- ٩ - يحث ايضا البلدان الدائنة والى ان يتحقق ذلك على اتخاذ التدابير الضرورية وبصورة عاجلة لتخفيض معدلات الفائدة وذلك للحيلولة دون زيادة تراكم ديون افريقيا .
- ١٠ - يدعو البلدان الافريقية التي لم تقم بعد باجراء اصلاحات هيكلية أن تشرع في اجراء الاصلاحات الهيكلية الشاملة المناسبة وتعزيزات ادارة اقتصاداتها الكلية بعكس اتجاه هروب رأس المال وتحفيز النمو المنطرد وتعزيز قدرة ميزان المدفوعات .

قرار بشأن أنجولا

AHG / DREFT / RES. 8 (XXV)

ان مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المتعقد في دورته العادية الخامسة والعشرين في اديس ابابا اثيوبيا في الفترة من ٢٤ الى ٢٦ يوليو ١٩٨٩ .

اذ يأخذ في الاعتبار مبادرات رؤساء دول المواجهة ورؤساء الدول الافريقية الأخرى لتحقيق المصالحة الوطنية والسلام والوثام في جمهورية أنجولا الشعبية وخطة السلام لأنجولا .

واذ يرحب بالقرار الاجماعي للجنة المركزية لحزب العمال التابع للحركة الشعبية لتحرير أنجولا باقرار خطة السلام

واذ يرحب ايضا باعلان وقف اطلاق النار في جمهورية أنجولا الشعبية

وبعد ان استمع الى تقرير الرئيس الحالي لمؤتمر قمة رؤساء الدول الافريقية الذي انعقد في غبادوليت زائير في يوم ٢٢ يونيو ١٩٨٩ .

واذ يأخذ في الاعتبار بيان رئيس جمهورية أنجولا الشعبية حول خطة السلام للمصالحة الوطنية في أنجولا واذا يحيط علما باعلان غبادوليت بشأن أنجولا الذي يهدف الى المصالحة الوطنية في أنجولا . واذا يحيط علما بتقرير بعثة الوفد الوزاري الذي زار واشنطن في ١٩٨٩ .

واذ يحيط علما ايضا بموقف ادارة بوش المتمثل في مواصلة تقديم المساعدة العسكرية والمالية الى حركة البونيتا

١ - يعرب عن تقديره لجميع الذين اشتركوا في مبادرة السلام في جمهورية أنجولا الشعبية وخاصة الرئيس الحاج موسى تراوري رئيس جمهورية مالي ورؤساء دول المواجهة ورؤساء زائير ، بروندي ، الكاميرون ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الرأس الأخضر ، تشاد ، الكونغو ، كوت ديفوار ، جابون ، غينيا بيساو ، نيجيريا ، جمهورية ساوتومي وبرنسيب جلال الملك المغرب من بين رؤساء آخرين .

٢ - يعرب ايضا عن عميق تقديره للرئيس جوسي ادوار ، ريدودي سانتوس واللجنة المركزية لحزب العمال التابع للحركة الشعبية لتحرير أنجولا وشعب أنجولا على التزامهم بالمصالحة الوطنية والسلام والاخاء في أنجولا .

٣ - يرحب باعلان غبادوليت حول أنجولا واعلان وقف اطلاق النار في جمهورية أنجولا الشعبية .

٢ - يهنئ كلا من الرئيس موسى تراوري بصفته رئيس المنظمة والرئيس الحاج عمر بونجو رئيس اللجنة المختصة بخلافات الحدود بين تشاد وليبيا على ما بذلاه من جهود مشهودة في عملية تسوية الخلاف بين تشاد وليبيا .

٣ - يهنئ أيضا سائر الدول الاعضاء في اللجنة المختصة لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن الخلاف على الحدود بين تشاد وليبيا على ما اتجزته من عمل زائع .

٤ - يجدد ثقته الكاملة في فخامة الرئيس الحاج عمر بونجو رئيس اللجنة المختصة .

٥ - يجدد التفويض المخول للجنة - في تشكيلها الأصلي - ويطلب منها مواصلة جهودها بغية التوصل الى حل سياسي لخلاف الحدود بين تشاد وليبيا ، على ان يتم ذلك في اطار منظمة الوحدة الافريقية ولاسيما خلال ما يلي .

١ - الوقف الكامل لجميع اشكال الأعمال العدائية وتعزيز وقف إطلاق النار .

ب - تسوية الخلاف الاقليمي بالوسائل السلمية وتوقيع اتفاقية بعدم الاعتداء والاخوة وحسن الجوار .

ج - تسوية اثار الحرب وعودة التعاون بين البلدين .

٦ - يشيد بما أبدته ليبيا وتشاد من رغبة وطيدة في البحث عن حل سياسي في اطار منظمة الوحدة الافريقية - للخلاف القائم بينهما ويدعوها الى مواصلة التعاون الوثيق مع اللجنة .

٧ - يطلب من رئيس اللجنة تقديم تقرير الى الدورة العادية السادسة والعشرين لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

قرار بشأن حل دائم لتخفيف حدة مشاكل ديون افريقيا

AHG / DRAFT / RES. 7 (XXV)

ان مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المتعقد في دورته العادية الخامسة والعشرين باديس ابابا - اثيوبيا في الفترة من ٢٤ الى ٢٦ يوليو ١٩٨٩ ، اذ يذكر بخطة عمل لاجوس وبيانها الختامي اللذين اعتمدهما مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية في دورته الخاصة في لاجوس نيجيريا واذا يشير الى برنامج الأولويات الافريقي للانعاش الاقتصادي وبرنامج عمل الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

واذ يذكر ايضا بمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المتعقد في دورته الخاصة حول مديونية افريقيا الخارجية في عام ١٩٨٧ الذي تقر فيه عقد مؤتمر دولي بشأن مشاكل الدين الخارجي لافريقيا .

واذ يساوره عميق القلق ازاء وضع افريقيا الاقتصادية الذي ظل يتدهور بالرغم من الجهود المضنية التي تبذلها الدول الاعضاء لمعالجة الوضع الرديء لاقتصاداتها ولاسيما عبء الدين الثقيل الوطأة الذي اعاق النمو والتنمية وسبب عدم الاستقرار السياسي وتسهيل التعديل الهيكلي الموسع والتسهيل الخاص بأفريقيا جنوب الصحراء للبلدان التي تدين للمؤسسين بالتزامات خدمة ديون متأخرة حتى تتمكن البلدان المتأثرة في اعادة الشراء مع مزايا التمتع بتخفيف الأعباء الذي تتضمنه هذه التسهيلات

٦ - يحث البلدان المتقدمة على تكوين مجموعة استشارية خاصة للمعونة تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لافريقيا مع الدعم النشط من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الافريقي

٧ - يحث ايضا البلدان المانحة والدائنة على توفير المساعدة المالية في اطار المجموعة الاستشارية الخاصة للمعونة للبلدان المكبلة بالديون على ان تستخدم عائدات المساعدة المالية لتسديد التزامات خدمة الديون الى هذه المؤسسات حيث لا يمكن اعادة جدولة الديون أو الغاؤها .

مشروع قرار بشأن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب

AHG / DRAFT / RES. 10 (XXV)

ان مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والعشرين باديس ابابا - اثيوبيا خلال الفترة من ٢٤ الى ٢٦ يوليو سنة ١٩٨٩ .

ان بحث تقرير أنشطة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب عن الفترة ١٩٨٨ - ١٩٨٩ والذي قدمه السيد اسحاق نجويما رئيس هذه اللجنة . واذ يأخذ في الاعتبار ان تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب في افريقيا من العوامل الحيوية لازدهار الشعوب والمواطنين الأفريقيين وتشكل مساهمة في تحقيق تطلعاتهم في التنمية وبعد ان اخذ علما بارتياح بافتتاح مقر اللجنة وامانتها الدائمة في بانجوك جمهورية جامبيا في ١٢ يونيو سنة ١٩٨٩

وبعد ان اخذ علما بالطلب المتقدم من اللجنة والمتعلق بالمخصصات المالية لأنشطة الدعم وزيادة الفئة بمكافآت اعضاء اللجنة وكذلك تعيين الموظفين اللازمين لتمكينها من القيام باعبائها . واذ يعرب عن تصميمه على توفير كل الوسائل اللازمة لتمكينها من الاطلاع بمهامها بفعالية وتحقيق الاهداف التي انيطت بها . ١ - يعتمد تقرير أنشطة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب عن الفترة ١٩٨٨ / ١٩٨٩ .

٢ - يعرب عن امتنانه لجمهورية جامبيا للتسهيلات المادية وغيرها من التسهيلات التي وفرتها لأمانة اللجنة .

٣ - يهنئ رئيس واعضاء اللجنة على العمل الممتاز الذي قاموا به ويشجعهم للسير على هذا المنوال والسير قدما الى الامام

٤ - بحث مرة اخرى تلك الدول الاعضاء التي لم تنضم بعد الى الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب ان تفعل ذلك

٥ - يطلب من الامانة العامة بالتعاون مع اللجنة الاستشارية للميزانية والشئون الادارية والمالية واجاد الحلول المناسبة لمشاكل الميزانية والمالية والمشاكل المتعلقة بالموظفين التي اثارها اللجنة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب وذلك الى حين بداية السنة المالية القادمة .

مشروع قرار بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والعشرين في الفترة من ٢٤ الى ٢٦ يوليو ١٩٨٩ في اديس ابابا - اثيوبيا .

اذ يشير الى الاحكام ذات الصلة بخطة عمل الاجوس وبصفة خاصة الى بنائها الختامي .

وان يؤكد مجددا الالتزام بالمبادئ والاهداف الزامية الى تعزيز وتقوية التعاون والتكامل في المجال الاقتصادي كاساس للتنمية المحلية القائمة على الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات للدول

الاعضاء في اطار انشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية . واقناعا بالحاجة الماسة الى اجراء تنظيم رشيد للحيز الاقتصادي الافريقي من خلال التجمعات الاقتصادية الاقليمية القوية الراهنة

ومن خلال تنسيق ومواءمة مشاريع وبرامج المنظمات الافريقية الحكومية الدولية تحت رعاية هذه المنظمات .

واذ يذكر بين امور اخرى الى الاحكام ذات الصلة للاعلان الذي تم اقراره خلال الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمنظمة .

واذ يقر بالخطوات والتدابير العملية التي اعتمدتها لجنة التنسيق الدائمة في دورتها الخامسة عشرة للتعبيل بعملية انشاء هذه

الجماعة (الوثيقة AHG/PSC... (XXV)

٤ - يحيط علما بتقرير بعثة الوفد الوزاري التي زارت واشنطن في عام ١٩٨٩

٥ - يناشد ادارة الرئيس جورج بوش الكف عن تقديم جميع المساعدات العسكرية والمالية الى اليونيتا .

٦ - ناشد ايضا اعضاء مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة معارضة تقديم اي مساعدة الى اليونيتا وان يؤيدوا جهود افريقيا لتحقيق السلام والمصالحة الوطنية في جمهورية انجولا الشعبية .

٧ - يؤيد خطة السلام والمصالحة الوطنية في جمهورية انجولا الشعبية .

٨ - يناشد المجتمع الدولي ان يؤيد المصالحة الوطنية في جمهورية انجولا الشعبية .

مشروع قرار بشأن الموارد الخارجية

AHG / DRAFT / RES. 9 (XXV)

ان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد في دورته العادية الخامسة والعشرين في اديس ابابا اثيوبيا في الفترة من ٢٤ الى ٢٦ يوليو ١٩٨٩

ان يذكر ببرنامج عمل الامم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ١٩٨٦ / ١٩٩٠ الذي اعتمدته المؤتمر العام للامم المتحدة في يونيو ١٩٨٦ والذي يدعو بين امور اخرى المجتمع الدولي الى بذل قصارى الجهد لتوفير موارد كافية بغية دعم الجهود الإنمائية في افريقيا

واذ يساوره القلق بان الموارد الممنوحة بشروط ميسرة للقارة غير كافية بالمرة لارضاء احتياجات البلدان الافريقية من اجل دعم ما تبذله من جهود على نحو تام في اطار تنفيذ الاصلاحات السياسية وبرامج التكيف الهيكلي

واذ يرحب بما قدمه المجتمع الدولي من مساهمات حتى الان لحشد الموارد الكفيلة بالانعاش واعادة الهيكلة الاقتصادية

واذ يقر بالاهمية الحيوية لهذه الموارد بالنسبة للانعاش والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لافريقيا و بان المجتمع الدولي يدرك تماما

ضرورة توفير مزيد من الموارد بشروط ميسرة لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الافريقية .

١ - يوجه نداء الى المجتمع الدولي المانع كي يقوم بما يلي

أ - زيادة موارد الدفعة السادسة بشكل ملموس وعلى مستوى عال عن الدفعة الخامسة لصندوق التنمية الافريقي وايضا زيادة موارد الهبات للصندوق المخصصة للمعونة الفنية

ب - زيادة موارد الدفعة التاسعة بشكل ملموس وعلى مستوى عال عن الدفعة الثامنة للرابطه الدولية للتنمية

ج - مد فترة البرنامج الخاص لافريقيا الممول من عدة مانحين حتى عام ١٩٩٠

د - اقرار ضرورة توفير تسهيلات اضافية متميزة بغية تقديم

مساعدة مالية بشروط ميسرة للبلدان الافريقية ذات الدخل المتوسط والتي لا تستفيد من برنامج الرابطة الدولية للتنمية ولا تستطيع الاتفاقيات الدولية الحالية تلبية احتياجاتها بشروط مقبولة

٢ - يرحب بما يبذله المسئولون في بنك التنمية الافريقي من جهود متواصلة لايجاد حلول دائمة لمشكلات دين افريقيا الخارجى .

٣ - يطلب من المسئولين في بنك التنمية الافريقي وكذلك من المؤسسات المالية الدولية تكثيف جهودها لحشد الموارد بشروط ميسرة لدى البلدان المتقدمة بغية الانعاش الاقتصادي والاجتماعي والتنمية في افريقيا .

المنظمات الدولية في منظومة الأمم المتحدة وخاصة برنامج الأمم المتحدة للتنمية لتقديم العون المالي والتقني المناسب للمجموعات الاقتصادية بغية تعزيز قدراتها الداخلية بما يتماشى مع أهدافها المعتمدة وأولوياتها المحددة.

١١ - تشيد ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدعم المالي والتقني واللوجستي الذي يواصل تقديمه بهدف تقوية التعاون الاقتصادي والتكامل في القارة والنهوض به في إطار مشروع إقامة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ونحيط علماً بتدريباتها الجيدة إزاء المشروعات متعددة القطاعات التي قدمتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تهدف إلى النهوض بعملية التكامل وتنسيق وتوحيد جهودها في هذا المجال.

١٢ - توجه الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أن يجري مشاورات بالتعاون الوثيق مع كل من الأمين التنفيذي للمجموعة الاقتصادية الأفريقية ورئيس مصرف التنمية الأفريقي مع الرؤساء التنفيذيين للمجموعات الاقتصادية القائمة وذلك من أجل ما يلي : (أ) عقد محفل استشاري دائم لتنسيق وتوحيد الأنشطة والمشروعات والبرامج المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتكامل على جميع المستويات.

(ب) تبادل المعلومات بشأن خبرات التعاون والتكامل.

(ج) تبني موقف مشترك إزاء شركاء هذه المجموعات في المجموعة الدولية في مجال التعاون الاقتصادي والتكامل في القارة.

(د) إعداد تقارير دورية مشتركة لتقديمها لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات بمنظمة الوحدة الأفريقية حول حالة التعاون الاقتصادي والتكامل في أفريقيا.

١٣ - يطلب إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية إعداد تقرير مرحلي وتقديمه لكل دورة سنوية للمؤتمر بشأن إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

١ - يوافق على نتائج وتوصيات الدورة الخامسة عشرة للجنة التسيير الدائمة. (الوثيقة CM/1521 (XLIX) PART. I ANNEX. II حسبما أقرته الدورة التاسعة والأربعون للمجلس فيما يتعلق بصفة خاصة بما يلي :

أ - مفهوم ، ومحتوى ونطاق الجماعة ،

ب - المراحل والأساليب المتعلقة بتنفيذ المشروع ،

ج - الأجهزة المؤسسية ،

د - التدابير العملية والانتقالية ،

هـ - التقويم الإرشادي لتحقيق المشروع .

٢ - يشيد بذكرى الرئيس الحالي الذي انتهت فترة رئاسته لاهتمامه الخاص بالمسائل المتعلقة بالتكامل الاقتصادي الأفريقي والجهود التي بذلها ولتقديم التوجيه الفعال والبدء في هذا المشروع ، ونظراً لأهمية هذه المسألة يؤكد مجدداً التفويض الذي منح للرئيس الحالي ليقول شخصياً تقديم المشروع ومتابعته وذلك بتقديم الإرشادات والمبادئ التوجيهية لمساعدة لجنة التسيير الدائمة على التعجيل في تنفيذ المشروع المتعلق بإنشاء هذه الجماعة .

٣ - يعرب أيضاً عن تقديره للدول الأعضاء التي قدمت آراءها وملاحظاتها التي يسرت للجنة التسيير الدائمة المضي قدماً في النظر في مشروع المعاهدة .

٤ - يثنى على الجهود والمبادرات التي قامت بها لجنة التسيير الدائمة تحت إشراف الرئيس الحالي لوضع تقويم إرشادي لإنجاز هذا المشروع ، ويحث اللجنة على متابعة جهودها وأجراء مشاورات وثيقة مع الدول الأعضاء وبالتعاون الوثيق مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية الحالية .

٥ - يفيض الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية باتخاذ جميع الخطوات اللازمة مع تقديم المساعدات الفنية والمالية اللازمة من المنظمات الأفريقية والدولية الوثيقة الصلة وخاصة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمتابعة حملة التوعية والترويج على نطاق واسع مع الدول الأفريقية الأعضاء حول مفهوم ومحتوى ونطاق وإبعاد الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

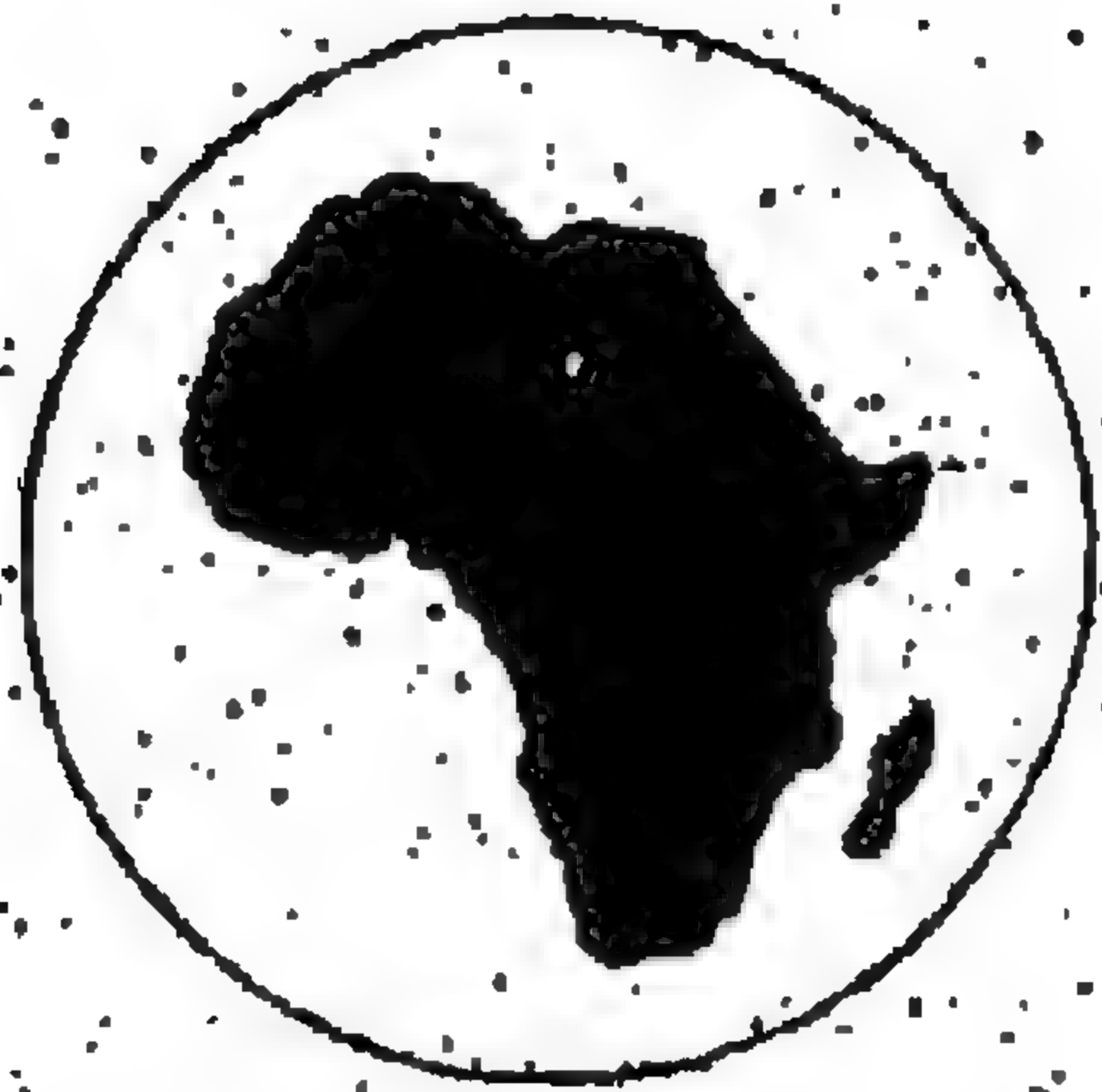
٦ - يناشد أمانتي منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي بتنسيق وتجميع جهودها ومواردها لكي تقدم بوصفها أمانة مشتركة ، الدعم الإداري والفني المطلوب للجنة التسيير الدائمة في عملية إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية .

٧ - يحث جميع الدول الأعضاء والتجمعات الاقتصادية الحالية على المشاركة في اجتماعات لجنة التسيير الدائمة المكرسة لمبحث مشروع المعاهدة المتعلقة بالجماعة .

٨ - يغرب عن تقديره للمبادرات التي اتخذت على المستويات بين الأقاليم ودأخل الأقاليم من قبل الرئيس الحالي للمجموعات الاقتصادية الزامنة للنهوض بالتعاون بين المنظمات الحكومية الدولية .

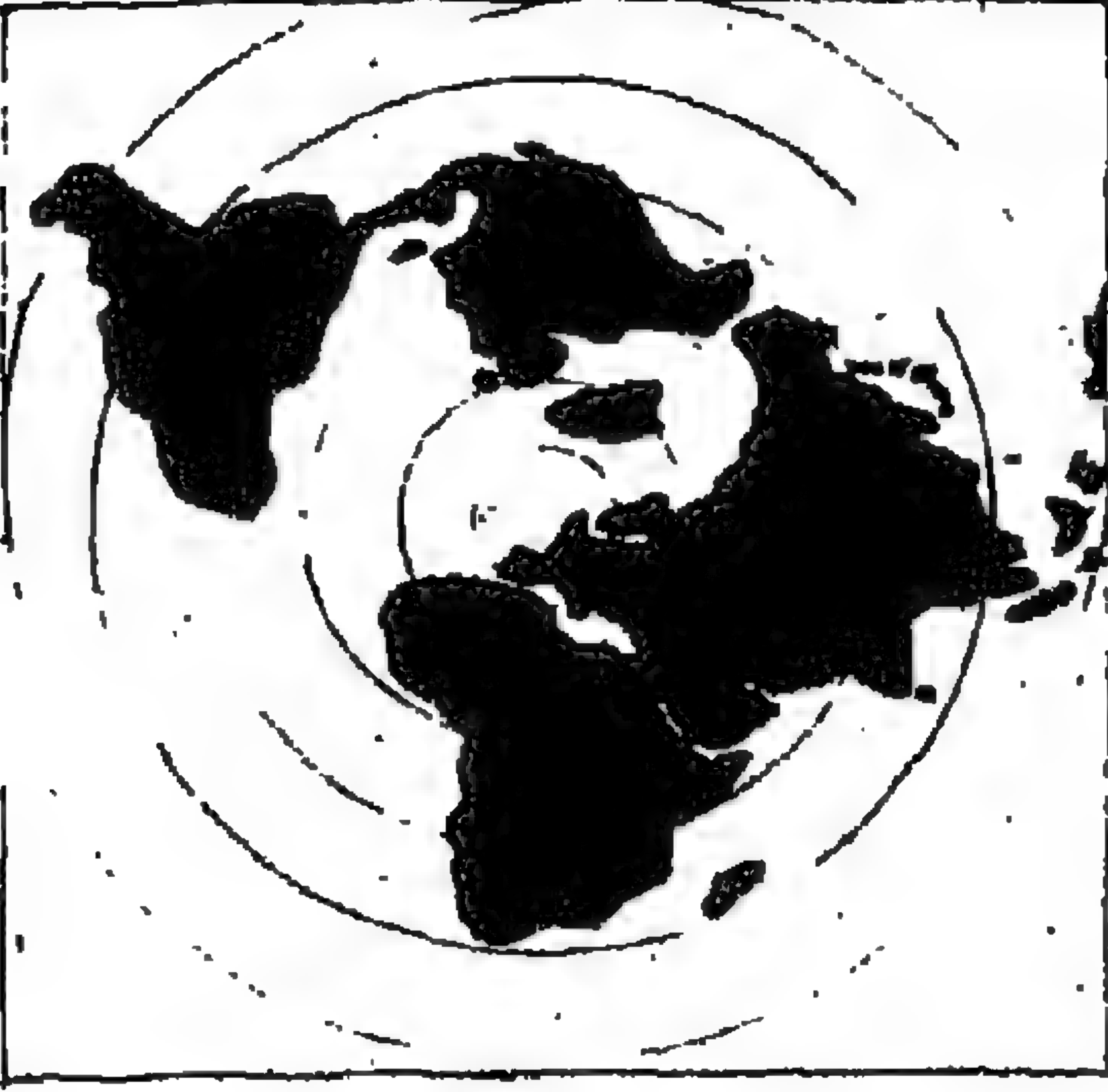
٩ - يجيد الدعوة إلى كافة الدول الأعضاء لاتخاذ تدابير صارمة لتوحيد وترشيد أنشطة منظمات التعاون في نفس المنطقة في إطار استراتيجيات التنمية الشاملة للمجموعات الاقتصادية القائمة على أن تؤخذ في الاعتبار خصوصية كل منظمة من هذه المنظمات الحكومية الدولية ومشاركتها في إنجاز الأهداف الواردة في ميثاق لاجوس النخامي .

١٠ - يوجه لجنة التسيير الدائمة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية لدراسة سبل ووسائل توطيد وتعزيز التعاون بالاستعانة بالمساعدة التقنية من قبل اللجنة الاقتصادية الأفريقية ومصرف التنمية الأفريقية بين المجموعات الاقتصادية القائمة مع التركيز على المشروعات فيما بين الأقاليم ومع تنسيق وتوحيد أنشطتها ، وتحت





- حركة عدم الانحياز والاتجاه نحو التحديث أيمن السيد عبدالوهاب
- الأزمة اللبنانية .. الى أين فتحي على حسين
- الجزائر : عملية التحول لتعدد الأحزاب عز الدين شكري
- الاضطرابات الأخيرة في الصومال ومستقبل الاستقرار السياسي فتحي على حسين
- انجولا بين الحرب الاهلية وفاق عملية السلام علاء سالم
- ابعاد الصراع الموريتاني السنغالي هويدا عدلى رومان
- الصين وقيتنام على طريق المصالحة مصطفى احمد على
- باكستان واستراتيجية التوازن الاقليمي في جنوب آسيا محمد السعيد ادريس
- محاولات التسوية السلمية في كينيا بين التوازنات الخارجية والصراعات الداخلية جمال الدين محمد على
- أزمة السياسة والحكم في اليابان ياسر على هاشم
- نقابة تضامن ومسيرة الاصلاح الديمقراطي في بولندا ثناء فؤاد عبد الله
- بريطانيا والعملة الأوروبية الموحدة نسرين سامح مرعي
- الانتخابات اليونانية وعدم الحسم بدر عبدالعاطي
- المازق الأمريكية في بنما احمد مصطفى العملة
- قمة باريس الصناعية وقضايا العالم الثالث امانى فهمي
- المنهج الغربي والواقع العربي : الانفصال المتزوج نبيل عبدالفتاح
- الاندوجو والتكتلات الاقليمية الافريقية طارق حسني ابوسنة



حركة عدم الانحياز والاتجاه نحو التحديث

أيمن السيد عبد الوهاب

يأتى

انعقاد القمة التاسعة لدول عدم الانحياز وسط مجموعة من المتغيرات التي تشهدها الساحة الدولية ، كالاتجاه لتحسين المناخ الدولى عموما وإعطاء المزيد من قوة الدفع لمبادرات الحد من التسلح ، وتسوية النزاعات الإقليمية في بعض مناطق العالم . الأمر الذي دفع دول عدم الانحياز للتفكير جدياً للتحرك وسط هذه التطورات لتحديد مكانها ودورها . وهو ما بدأ في سبتمبر ١٩٨٨ بـنيقوسيا . وسوف يتناول هذا التقرير ، موقع الحركة من التطورات الدولية الراهنة ، واتجاهات التحديث داخل الحركة بالإضافة إلى دوافع هذا التحديث ، ومدى إمكانات حدوثه .

البيئة الدولية واتجاهات الحركة :

كان لمجموعة التطورات التي تشهدها الساحة الدولية بدءاً بتطور العلاقات السوفيتية الأمريكية كمؤشر على بداية مرحلة جديدة من الوفاق الدولي ، وتوقيع المعاهدة الخاصة بالصواريخ متوسطة وقصيرة المدى والتوصل لتسوية بعض المشاكل الإقليمية فانسحبت القوات السوفيتية من أفغانستان ، وأنتهت الحرب العراقية الإيرانية بالرغم من جمود جهود السلام بين البلدين ، بالإضافة لتسوية قضية ناميبيا بعد الاتفاق الأخير الموقع بين كوبا وأنجولا وجنوب أفريقيا . أثره الواضح على حركة عدم الانحياز نفسها وبروز الاتجاه الداعي لتحديث الحركة .

مع هذه التطورات تجيء القمة التاسعة لبلدان عدم الانحياز في بلجراد في الفترة من ٤ - ٧ سبتمبر لتكمل ما بدأت به دول الحركة في مايو ١٩٨٨ بإجتماع مكتب التنسيق في هافانا لبحث قضايا نزع السلاح . ومؤتمر وزراء الخارجية الذي جرى في نيقوسيا في سبتمبر ١٩٨٨ . ثم إجتماع وزراء الخارجية في هراى « مايو ١٩٨٩ » لتبرهن أن حركة عدم الانحياز ليست بمعزل عن الأحداث الدولية ، وإنما تسعى لايجاد عالم خال من العنف

والسلاح النووى . وهو ما أبرزه الاجتماع الأخير في « هراى » بمحاولة تحديث الحركة وفقاً للمتغيرات الدولية الراهنة ووفقاً لطبيعة المشكلات الجديدة التي تعاني منها الحركة مثل أزمة المديونية ومشاكل التنمية . وقد جاء سعى معظم دول حركة عدم الانحياز منذ فترة لتحديث الحركة من خلال إعادة ترتيب أولوياتها . وهو الأمر الذي بدأ بموافقة وزراء خارجية الدول الأعضاء في مكتب التنسيق لدول عدم الانحياز في « ٨٩/٥/٧ » بهراى على تقرير تقدمت به اللجنة الوزارية الخاصة من أجل تحديث الحركة . ويتبنى هذا الاتجاه معظم دول الحركة ومنها مصر ويوغوسلافيا وقبرص ، التي ترى ضرورة العمل على استمرار ودعم حالة الوفاق الدولي الراهن بين الدولتين العظميين والكتلتين الشرقية والغربية ، وهو ما ينعكس بالتالى على الاهتمام بالقضايا الاقتصادية ، وهو ما يهم دول العالم الثالث التي تشكل الأغلبية في حركة عدم الانحياز وذلك عن طريق إجراء حوارات مستمرة مع المؤسسات الدولية والبلدان الكبرى الاقتصادية مثل السوق الأوروبية المشتركة والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى واليابان والصين ، ويرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة توجيه الدعوة لممثل هذه المؤسسات والبلدان الكبرى لحضور مؤتمرات الحركة بصفة مراقبين . وعلى الجانب الآخر تظهر بعض دول الحركة تخوفها - ومنها - كوبا ونيكاراجوا - من محاولة التحديث مما قد يؤدي إلى ضعف نهج الحركة المعادي للأمبريالية والاستعمار وهو ما قد يفقدها إحدى مزاياها . ووسط هذين الاتجاهين تظهر دوافع كل جانب لرؤيته لما يحدث على الساحة الدولية . فبالرغم من الاتفاق على إعادة دراسة اتجاهات الحركة وفعاليتها وأولويتها بشكل عام ، إلا أنه توجد فوارق ملموسة في مواقف هذه الدول . وتتضح أهمية الاتجاه للتحديث لاختلاف أولويات هذه الدول عما كانت عليه عند قيام الحركة في أوائل الستينيات . فكانت الأهداف الرئيسية لحركة عدم

تقارير وتعليقات

الفترة القادمة والتي تتبناها الدول الداعية للتحديث وهي كالتالي:

١ - إعطاء الاهتمام الأكبر للمسائل الاقتصادية التي تمس دول العالم الثالث بشكل مباشر كقضية الديون وتمويل وسائل التنمية بالإضافة إلى أحياء الحوار والتعاون بين دول الجنوب والجنوب.

٢ - ضرورة أن يكون للحركة دور أكثر فعالية على الساحة الدولية والعمل على تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب لإيجاد نوع من التقارب بين الدول الغنية والفقيرة لدفع عملية التنمية.

٣ - إنشاء «ترويك» تضم الدولة التي ترأس حركة عدم الانحياز والرئيس السابق لها والدولة التي استضافت المؤتمر الوزاري لتقوم ثلاثتها بمساعدة رئيس الحركة في الحالات الطارئة التي تستدعي ذلك.

٤ - تشكيل لجنة وزارية لفحص أوراق الحركة والبيانات الصادرة على المؤتمرات السابقة بناء على توصية مؤتمر وزراء الخارجية في سبتمبر ١٩٨٨ بنيقوسيا.

وبالإضافة للنقاط السابقة الاهتمام بالقضايا التقليدية والملحة الخاصة بحقوق الإنسان وحماية البيئة من التلوث وتعزيز دور الأمم المتحدة.

كما تظهر حالة التطور في العلاقات بين الدولتين العظميين والمعسكرين الشرقي والغربي والتي جاءت نتيجة لمجموعة من الظروف الخاصة بكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وليس بفعل أي ضغوط أو وساطات خارجية. إن مجالات التعاون التنموية بين بلدان الحركة والقدرة على التأثير بشكل حقيقي على النظام الاقتصادي العالمي إلى جانب المساعدة على حل بعض الأزمات الإقليمية تستوجب تكاتف الحركة فيما بينها.

وهو ما أدركته دول الحركة فبدأت الاتصالات فيما بينها في محاولة لوضع استراتيجية مستقبلية للحركة تتناسب وهذه المتغيرات بالإضافة لعملها على دعم المناخ الدولي الراهن الإيجابي. فبدأت يوغوسلافيا باعتبارها الدولة المضيفة بشكل مبكر في إعداد وثائق القمة السياسية ومسودة القرارات وتوصيات القمة التاسعة قبل ما يزيد عن الشهر من انعقاد المؤتمر وتوزيعها على الدول الأعضاء عبر بعثتها في الأمم المتحدة وذلك استناداً للمشاورات التي جرت في هراي ونيقوسيا بين أعضاء الحركة. ويقع مشروع الوثيقة السياسية في عشر صفحات فقط. يتبعها ٢٠ ملحقاً صغيراً لكل منها عدة صفحات لتشمل بؤر النزاع الدولية الراهنة. وتتسم هذه الوثيقة بأنها قصيرة وقد أكد جواد موز نيوفيش رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة «بأن الوثائق تعطى

الانحياز عام ١٩٦١ هي:

١ - التوسط بين الدولتين العظميين في محاولة لكسر حالة الحرب الباردة التي كانت تسود تلك الفترة.

٢ - مساعدة الدول الخاضعة للاستعمار على التحرر.

٣ - إيجاد مجموعة دولية غير منحازة لأي من القطبين الشرقي والغربي - ومن خلال ما تشهده الساحة الدولية الآن من التحول إلى سياسة تطور الحوار بين القوتين الأعظم، فقد تحقق بذلك الهدف الأول للحركة. أما عن الهدف الثاني فقد نالت معظم دول العالم الثالث استقلالها وهو ما يبرزه عدد أعضاء الحركة «١٠٢ دولة» وعن الهدف الثالث فقد استطاعت الحركة خلال ثمانية وعشرين عاماً أن تحدد موقفها ومكانتها وسط مناخ دولي يتسم بالتنافس والصراع بين معسكرين شرقي وغربي.

ومع اختلاف أولويات المرحلة الراهنة التي تعاني فيها دول الحركة جميعها من مشكلات اقتصادية كبيرة كان على الحركة ضرورة إعادة ترتيب أولوياتها وفقاً لاحتياجاتها، وهو الأمر الذي يتطلب مجموعة من السياسات الموحدة التي يمكن أن تتخذها دول عدم الانحياز من خلال أحياء حوار الشمال والجنوب والاعتماد على الذات بإيجاد نوع من التمايز في التعاون فيما بينها.

وفي سبيل ذلك بدأت الحركة في طرح خططها المستقلة في مجال الحد من التسلح وهو الأمر الذي تعتقد معه دول الحركة بوجود ارتباط بين الحد من السلاح واستمرار الحوار بين القوتين الأعظم، وبين مشكلاتها الاقتصادية وإيجاد الحلول لها. فكانت خطة غاندي التي تقدمت بها الهند في دورة الجمعية العامة الثالثة الخاصة بالحد من التسلح وأيدها بعد ذلك مؤتمر نيقوسيا. بالإضافة للمطالبة بضرورة تقليص الأسلحة التقليدية وأن تشمل أيضاً منطقة الدول النامية. بالإضافة للمبادرة الرباعية لرؤساء مصر والسنغال وفنزويلا ورئيس وزراء الهند، لنقل موضوع الديون إلى نادي الأغنياء في باريس. هذا على الصعيد الخارجي بالنسبة لسياسة الحركة تجاه المتغيرات الدولية أما على الصعيد الداخلي بالنسبة لداخل الحركة نفسها فيكتسب التقرير الذي أعد عن مستقبل حركة عدم الانحياز في مؤتمر وزراء الخارجية بقبرص في سبتمبر الماضي ووافق عليه المؤتمر الوزاري في هراي في مايو الماضي، أهميته من كونه يتضمن تحديثاً لحركة عدم الانحياز وتطويراً لأهدافها ومنهاج عملها لتواكب المتغيرات الدولية الحالية بالإضافة لتمسكها بنفس أهدافها ومبادئها.

ملامح اتجاهات التحديث

تعطى هذه الملامح المتطلبات التي تحتاجها الحركة في

الدولتين الكبيرتين ومن ثم بين الكتلتين كان على حركة عدم الانحياز ضرورة القيام برصد هذه المتغيرات حتى تضمن ألا تؤثر هذه التطورات على مصالح أعضائها سلبيا ، وطرح مبادرات عملية وعدم الاكتفاء بموقف المتفرج وهو ما يستوجب منها ضرورة الاستفادة بكثرة عددها (١٠٢ دولة) لتصبح قوة رئيسية على المسرح الدولي . مع إعادة ترتيب أولوياتها في ضوء الحاجات المتغيرة للدول الأعضاء فيها . وهو الأمر الذي تؤيده معظم دول الحركة ومنها مصر ويوغوسلافيا وقبرص . وذلك من خلال محاولة تحديث الحركة .

الرؤية المصرية :

تأخذ هذه الرؤية اتجاهين يتمثل الاتجاه الأول في تحديد سياسة الحركة وخطواتها وفقا لمبادئها الرئيسية اخذة في الاعتبار التطورات الجارية حاليا على الساحة الدولية . بما يمكن معه تكوين استراتيجية مناسبة تنطلق منها جهود الحركة للمساهمة بفاعلية في الجهود المستمرة من أجل حل المشاكل العالمية والأقليمية مع التركيز على المناطق الحيوية الساخنة التي ما تزال تفتقر فيها الأزمات إلى الحل . مع ضرورة الأخذ في الاعتبار إمكانية دعوة ممثل دول ومنظمات ومؤسسات دولية ليست من أعضاء الحركة لمشاركتها بصورة رسمية أو غير رسمية في اجتماعات الحركة . وهو ما يعطيها دوراً أكثر حيوية . كما يجب الاستفادة من التنوع السياسي والاقتصادي والأيدولوجي الذي يتيح كثرة عدد أعضاء الحركة في تعزيز دورها في الأمم المتحدة للمساهمة في إيجاد حلول للمشاكل الدولية القائمة منذ زمن .

ومن خلال حالة الانفراج السياسي الحالية يجب التركيز على المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول الحركة . وهو ما يجب أن يتم عبر الحث على التنمية وتحرير البلدان في طور النمو من قيود المديونية . والبحث عن حلول فعالية في مجالات الديون والنقد والتمويل والتجارة . في الوقت نفسه يجب تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والجنوب ، بالإضافة لوضع منهج للتنسيق والتكامل بين حركة عدم الانحياز ومجموعة السبعة والسبعين بالإضافة للاهتمام بالمشكلات الأخرى الناجمة عن تطورات دولية مثل حقوق الإنسان وتلوث البيئة ونقل التكنولوجيا وغيرها من القضايا .

أما الاتجاه الثاني فيتمثل في منهج الحركة والشكل المنظم لها . فيرى الجانب المصري ضرورة استمرار عقد مؤتمر القمة كل ثلاث سنوات . وتحاشي أي نزوع نحو الصبغة المؤسسية في نفس الوقت الذي يجب فيه مراجعة وتقييم الحركة وآلياتها لتفادي الأزدواجية ولتبسيط عمل الحركة . أما عن الاجتماعات الوزارية الاستثنائية فيجب أن تغد إذا ما دعت التطورات إلى انعقادها .

القضايا التنموية والتعاون الاقتصادي حجما كبيرا مناصفة مع حجم القضايا السياسية الراهنة » ، ويتركز جدول أعمال القمة في أربعة بنود رئيسية هي :
١ - النظر في الوضع السياسي الدولي وما يحيطه من تغيرات .

٢ - دراسة الأوضاع الاقتصادية العالمية . في ظل ما تعانيه دول الحركة من انخفاض في مستوى التنمية وتزايد أزمة المديونية .

٣ - بحث قبول أعضاء مراقبين جدد .

٤ - البيان الختامي يتناول فيه منهجية حركة عدم الانحياز والقضية الفلسطينية والوضع في لبنان والموقف في الخليج وقضية ناميبيا والوضع في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وأفغانستان وجنوب أفريقيا ، بالإضافة للقضايا الأساسية الأخرى مثل حقوق الإنسان وتخزين النفايات السامة وأزمة المديونية والتجارة الدولية .

كما يظهر تطور جديد في نظرة عدد من الدول الأوروبية بالنسبة للحركة فقد طلبت مجموعة من الدول مثل كندا والنرويج والمجر وبولندا وبلغاريا الحضور كضيوف ، بالإضافة لاستراليا التي قبلت منذ فترة كدولة ضيف على الحركة . وقد طلبت فنزويلا الانضمام للحركة . وكان لموقف كل من نيوزيلندا وكندا في الفترة الأخيرة أن يكسب حضورها القمة أهمية كبرى لاتخاذها مواقف تتلاءم مع ما تنادي به الحركة : -

فنيوزيلندا : عضو في حلف « الأنفروس » الذي يضم أيضا أمريكا وأستراليا . وقد رفضت مؤخرا وصول السفن الأمريكية النووية إلى موانئها لتنفيذ فكرة إنشاء منطقة مجردة من السلاح النووي في جنوب المحيط الهادئ .

كندا : فقد قامت مؤخرا بالتنازل عن ستمائة مليون دولار من ديونها للدول الأفريقية الأكثر فقرا كما خصصت ٠,٥ في المائة من دخلها لدعم الدول النامية . وتعود أهمية حضورها لكونها إحدى الدول الصناعية السبع الكبرى كما دعت إلى فرض عقوبات على حكومة جنوب أفريقيا .

ومن خلال ما سبق يمكن أن نتبين أن المؤتمر التاسع لدول عدم الانحياز يمكن أن يمثل منعطفا جديدا ومرحلة أخرى من مراحل تطور الحركة ولكن بشرط أن تتخذ المتغيرات الجديدة التي تشهدها الساحة الدولية في الحسبان والبعد عن الاكتفاء بالادانة والعمل على إيجاد نوع من التفاهم والتنسيق داخل أعضاء الحركة نفسها وبين دول الحركة والقوى الدولية .

منعطف جديد للحركة

وسط التغير السريع الذي تشهده العلاقات بين

تحرير وتعليقات

الامبريالية والاستعمار لأول مرة . أعطاه المشاكل الاقتصادية قدرا مساويا للمشاكل السياسية . فتم اقرار برنامج عمل التعاون الاقتصادي بين بلدان عدم الانحياز الذي أعد في الاجتماع الوزاري بهراري في مايو ١٩٨٩ . بالإضافة لتشكيل ثلاث لجان متابعة الخطوات التنفيذية لقرارات قمة بلجراد ومقرها « اكرا » عاصمة غانا وأخرى لجنة اقتصادية مقرها « كراكاس » عاصمة فنزويلا لبحث المشاكل الاقتصادية وخاصة أزمة المديونية والعمل على أحياء حوار الشمال والجنوب بالإضافة للجنة الثالثة لمتابعة قضية استقلال ناميبيا مقرها تونس . وتوضح هذه القرارات رغبة أكيدة لدى دول الحركة لتطوير أدائها وهو ما يحسب لصالحها . بالإضافة لطرحها للمبادرات الخاصة بها مثل خطة غاندي الخاصة بنزع السلاح النووي والمبادرة الرباعية الداعية لأحياء الحوار بين الشمال والجنوب مع ضرورة تفهمها لامكانيات دورها . في ضوء مفهومين أساسيين هما : - أولهما أنه إذا لم يكن في مقدور بلدان عدم الانحياز تحديد مجريات عالمنا المعاصر فمن المؤكد أيضا أن تحديد هذه المجريات لا يمكن أن يتم بدونها . ثانيهما يجب على بلدان عدم الانحياز التي قامت لمقاومة انقسام العالم إلى كتلتين عسكريتين متعارضتين فإنها مدعوة الآن لمواجهة تحديات التلاقى والتوافق بينهما . بالحيولة دون تركيز القرار في جهة واحدة وهي الدول الأكثر غنى . وهو ما يستوجب على الحركة أخذ العديد من الخطوات التالية :

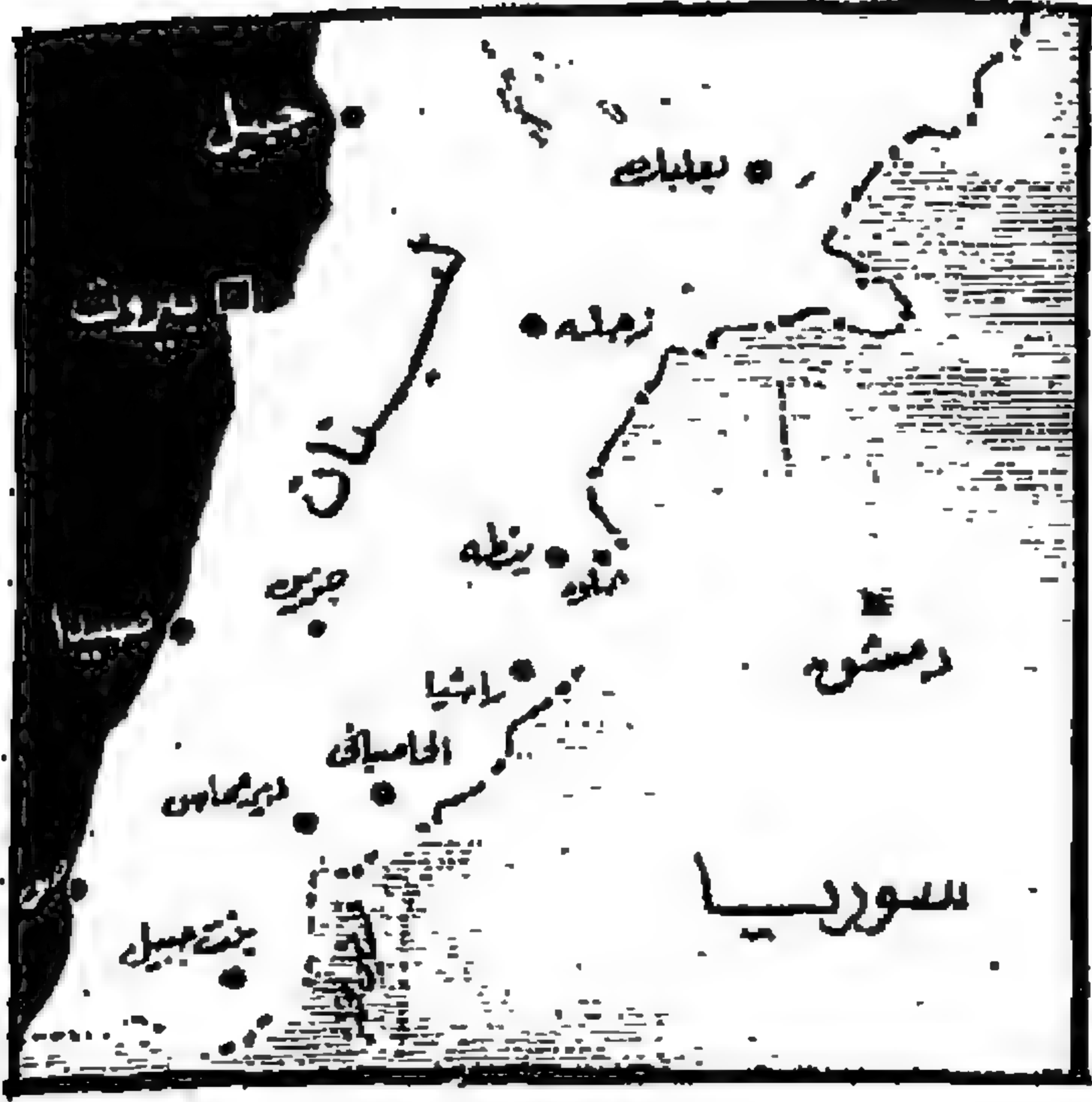
- ١ - إيجاد استراتيجية جديدة للتنمية بالاعتماد على الذات وتبني مفهوم جديد للتنمية .
- ٢ - العمل على أحياء حوار الشمال والجنوب لمناقشة مشكلة المديونية وارتباطه بامكانيات التنمية .
- ٣ - العمل على إيجاد استراتيجية موحدة لعمل الحركة في التعامل مع المؤسسات الدولية والقوى العظمى .
- ٤ - البعد عن الانشغال بالنزاعات الإقليمية عن أولويات احتياجاتها بما ينعكس سلبيا على أداء الحركة ككل .

وبلا شك فإننا لا نتوقع أن تتمكن القمة التاسعة لبلدان عدم الانحياز من إيجاد حلول سريعة لما تعانيه بلدان الحركة من مشاكل واحتياجات ولكن بامكانها البدء بالتوفيق بين متطلباتها والمتغيرات الدولية الجديدة كخطوة أولى لهذا المنعطف الجديد للحركة . □

أما بالنسبة للوثائق فيجب أن تكون موجزة وخالية من التكرار وأن تبرز المواضيع العاجلة ذات الأهمية أما بخصوص إصدار القرارات فيجب المحافظة على قاعدة توافق الآراء .

وتأتي أهمية الرؤية المصرية من كون مصر تمثل خمسين دولة أفريقية أعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية بحكم رئاسة الرئيس مبارك للمنظمة ، وهو ما يضيف بعدا آخر لكلمة مصر من خلال ما يمكن أن يتم من تعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية ومجموعة دول عدم الانحياز تجاه مختلف قضايا القارة الأفريقية . كما يأتي الدور المصري العربي ليزيد من ثقل مصر وخاصة بعد عودة مصر للصف العربي وما يتطلبه هذا الدور من العمل على تركيز جهود الحركة لدعم فكرة عقد المؤتمر الدولي لتسوية القضية الفلسطينية .

ومع هذا الاتجاه الداعي لتحديث الحركة لتتوافق مع التطورات الجديدة على الساحة الدولية والمتطلبات الجديدة لأعضاء الحركة . إلا أنه لا تزال هناك بعض الدول المتخوفة من هذا التحديث والأمر الذي أوجد فوارق معينة في مواقف البلدان غير المنحازة كما يرد البعض بأن الوضع الدولي المتطور بتقارب القوتين العظميين ساعد على تقليص دور الحركة وجعل تأثيرها على الأحداث الدولية هامشيا . وبين هذه الاتجاهات المختلفة ووسط المتغيرات الدولية بتطور العلاقات بين الدولتين العظميين بالإضافة إلى عزم دول الجماعة الأوروبية على إنشاء سوق موحدة عام ١٩٩٢ . واتجاه بعض الدول الاشتراكية في شرق أوروبا إلى تغيير توجهاتها الاقتصادية للاندماج في الاقتصاد العالمي . الأمر الذي يستوجب من بلدان عدم الانحياز ضرورة اتخاذ العديد من الوسائل الكفيلة بإيجاد دور للحركة . ومن خلال الرؤية السابقة يأتي البيان الختامي للقمة التاسعة لبلدان عدم الانحياز . والتي يمكن أن نقسمها إلى اتجاهين . فيتسم الاتجاه الأول لهذه القرارات بما سبقها من مؤتمرات قمة . فجاءت لتؤكد حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها بالنسبة للقضية الفلسطينية و جنوب افريقيا والدعوة لتسوية مشكلة لبنان و أفغانستان وكمبوديا . بالإضافة لحماية حقوق الإنسان والمحافظة على البيئة والتأكيد على حل مشاكلها الاقتصادية . أما الاتجاه الثاني فقد خففت حدة التهجم على



الأزمة اللبنانية .. إلى أين ؟

فتحي على حسين

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز عاهل السعودية والملك الحسن الثاني عاهل المغرب والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد ، أعلنت عن وصول مهمتها إلى طريق مسدود بشأن حل الأزمة اللبنانية . ومن المعروف أن تلك اللجنة كانت قد كلفت في ٢٦ مايو الماضي في ختام قمة الدار البيضاء الطارئة بالعمل على إيجاد مخرج للأزمة اللبنانية في غضون ستة أشهر ، وقد قامت تلك اللجنة بإجراء حوارات مع الأطراف المعنية « بالأزمة » من خلال عدة جولات شملت بغداد ودمشق وبيروت ، إضافة إلى الرباط وجدة ، أعلنت في أعقابها عن وصول مهمتها إلى طريق مسدود على الصعيدين الأمني والسياسي ، حيث تضمن مشروع وثيقة الوفاق الوطني النقاط التالية :

على الصعيد السياسي :

- ١ - مشروع اصلاح سياسي يقوم على مشاركة حقيقية بين المسلمين والمسيحيين بما يضمن التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في البلاد ، وفي هذا السياق تم اقتراح كمرحلة أولى ، عقد اجتماع للبرلمانيين خارج لبنان من أجل التشاور والاتفاق على إعادة الحياة لكل المؤسسات الدستورية اللبنانية وعمل الاصلاحات السياسية المطلوب إدخالها على المجتمع اللبناني .
- ٢ - بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل التراب اللبناني بقواتها الذاتية وفقاً لقرار القمة العربية غير العادية المنعقدة في الدار البيضاء .
- ٣ - تحرير لبنان من الاحتلال الاسرائيلي ، وذلك بالعمل بكافة الوسائل لتنفيذ القرار ٤٢٥ وسائر قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بإزالة الاحتلال مع التمسك باتفاقية الهدنة الموقعة سنة ١٩٤٩ .
- ٤ - التأكيد على علاقات لبنان بسوريا التي تستمد قوتها من جذور القربى والتاريخ والمصالح الاستراتيجية المشتركة وضرورة التنسيق والتعاون بين البلدين بموجب اتفاقات في شتى المجالات ، وكذلك التأكيد على ألا يكون

التطور الخطير الذي اتسمت به الأحداث المتصاعدة التي شهدتها الساحة اللبنانية في الاونة الأخيرة يؤكد من جديد على الحقائق التالية :

جاء

- عقد الدولة اللبنانية كاد أن ينقرط أو إنقرط بالفعل على أرض الواقع .
- استمرار المخطط الخارجي الرامي الى تدمير لبنان وإزالته أو تخويله الى محرقة إقليمية لشرابين الأمة العربية .
- دخول المساعي السياسية لمعالجة الأزمة اللبنانية مرة أخرى في سياق مع التفجير الأمني .
- التغفية على تطورات الانتفاضة الفلسطينية التي دخلت شهرها الثاني والعشرين . فلم يعد العالم يتابع أخبار المجاهدين من أجل فلسطين بقدر ما صار يتابع أخبار ما يحدث في لبنان .
- وعلى الرغم من أن الأزمة اللبنانية التي مضى عليها أكثر من أربعة عشر عاماً تعد قضية منفصلة ، وتتم معالجتها في إطار مستقل سواء على الصعيد العربي أو الاقليمي أو الدولي ، إلا أن المتغيرات الأخيرة التي شهدتها لبنان في إطار التصعيد المدمر الذي جرى في بيروت في الاونة الأخيرة والتي جعلت أكثر من ٩٠ ٪ من سكان بيروت يفرون من هذه المدينة التي دمرت معظم منشأتها وميادينها وشوارعها بفعل القصف العنيف المتبادل بين الجماعات المتعاركة ممثلة في قوات العماد « ميشيل عون » رئيس الحكومة العسكرية المؤقتة وبين القوات السورية والمليشيات التابعة لها ، قد أفرزت العديد من مظاهر العنف الأخرى التي سرقت الأضواء بشكل كبير من الانتفاضة .

وقد تمثلت أهم المستجدات فيما يلي :

أولاً : بيان « الثلاثية » ومسألة الرهائن :
ففي ٨٩/٧/٣٩ أعلنت اللجنة الثلاثية المكونة من

الداخل أو الخارج .

يأتى هذا فى الوقت الذى عادت فيه مسألة الرهائن الى مسرح الأحداث بقوة بعد اختطاف الشيخ عبد الكريم عبيد أحد قادة الشيعة فى لبنان وما تبعه من مقتل أحد الرهائن الأمريكيين هو الكولونيل هيجنز على يد خاطفيه ، الأمر الذى فتح المجال لاعادة صياغة العلاقات الأمريكية الإيرانية من جديد حيث طالب الرئيس الإيرانى رافسنجاني الإدارة الأمريكية بالافراج عن الأرصدة المالية الإيرانية المجمدة فى البنوك الأمريكية منذ عشر سنوات « وصلت التقديرات الى ٢١ بليون دولار فى مقابل المساعدة على اطلاق الرهائن ، إلا أن الإدارة الأمريكية أصرت على ضرورة إنقاذ الرهائن بلا شروط مسبقة وبدون أى تنازلات ، لأن مثل هذه التنازلات من شأنها أن تدفع عناصر أخرى مستقبلاً الى اختطاف رهائن أمريكيين آخرين والمقايضة عليهم بمزيد من التنازلات . ولاشك أنه إذا كان كل من الرئيسين الأمريكى والإيرانى حسنى النية إلا من الواضح أن مشكلة الرهائن لا يمكن أن تحل بالنوايا الحسنة وحدها وإنما سيحتاج الأمر الى مفاوضات شاقة ومضنية وإلى تنازلات من الجانبين . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى برز المستجد الهام الثانى وهو :

ثانياً : اشتداد المعارك والتدخل الفرنسى .

تطورت الأمور بشكل كبير بعد أن قامت فرنسا بإرسال وحدات من الأسطول الفرنسى إلى السواحل اللبنانية . ورغم الإعلان الفرنسى عن المهمة الإنسانية للأسطول ، إلا أن العديد من المراقبين رأوا أن تفاقم الصراع بين الفرقاء اللبنانيين قد جعل فرنسا تقوم بذلك الخطوة لمراقبة الوضع العسكرى خاصة بالنسبة لقوات المشيل عماد عون بعد اشتداد المعارك الحربية . والتى كان من أهمها معركة سوق الغرب حيث مثلت تلك المعركة أول هجوم برى واشتبك مباشرة بين القوات النظامية الموالية للعماد عون والقوات اللبنانية . سمير جعجع ، المتحالفة معه من ناحية ، وبين ميليشيا الأحزاب الإسلامية والأحزاب المؤيدة لسوريا من ناحية أخرى . ففرنسا وهى الدولة الوحيدة التى لها مصالح عديدة فى لبنان منذ فترة وجودها السابق فى لبنان كدولة أنتداب شعرت بأن الجانب المسيحى يحتاج إلى دعم ما حتى ولو من باب التلويح العسكرى .

ولاشك أن الخطوة الفرنسية قد أفرزت رد فعل مضاد من قبل جماعات المختطفين الذين يحتجزون العديد من الرهائن الأمريكيين كرد فعل على الخطوة الفرنسية ، رغم أن هذه الأخيرة قد لا يكون من هدفها تحرير الرهائن ، إلا أن اعتقاد بعض الجماعات التى تختطف الرهائن بأن

لبنان مصدر تهديد لأمن سوريا ولا سوريا لأمن لبنان بأى شكل من الأشكال .

على الصعيد الأمنى :

تم وضع خطة أمنية شاملة لكل لبنان تتسم خطوطها العريضة بما يلى :

١ - الاعلان عن حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم أسلحتها إلى الدولة اللبنانية خلال مدة زمنية محددة .

٢ - تعزيز قوى الأمن الداخلى من خلال :

أ - فتح باب التطوع لجميع اللبنانيين دون استثناء والبدء بتدريبهم مركزياً ثم توزيعهم على الوحدات فى المحطات مع اتباعهم لدورة تدريبية دورية ومنظمة .

ب - تعزيز جهاز الأمن بما يتناسب وضبط عمليات دخول وخروج الأشخاص من وإلى خارج الحدود براً وبحراً وجواً .

٣ - تعزيز القوات المسلحة .

٤ - حل مشكلة المهجرين اللبنانيين والسماح لكل مهجّر لبنانى منذ العام ١٩٧٥ بالعودة إلى المكان الذى هاجر منه .

وفيما يتعلق بموضوع العلاقات بين سوريا ولبنان حث اللجنة على ضرورة توقيع اتفاق أمتى بين الحكومتين برعايتها بحيث يتم التوقيع على اتفاق بموجبه يتم تحديد مراكز وحجم ومدة تواجد القوات السورية فى البقاع .

وهنا ظهرت اختلافات فى وجهات النظر بين اللجنة الثلاثية وبين سوريا خاصة بشأن مسألتى بسط السيادة اللبنانية على كامل التراب الوطنى ومستقبل العلاقات السورية اللبنانية ، إذ إرتأت سوريا أن بسط السيادة اللبنانية مسألة لا يجب حسمها مسبقاً وفق فترة زمنية محددة وإنما يجب أن يترك الى ما بعد قيام حكومة الوفاق الوطنى فى لبنان ، وفيما يخص مستقبل العلاقات السورية اللبنانية فقد أعتبرت سوريا أن مقترح اللجنة لا يتسجم مع منظورها لما يجب أن تكون عليه هذه العلاقات من النواحي الاستراتيجية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها . هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية واجه عمل اللجنة عدة عراقيل أخرى دفعتها الى اعلان بيانها المشار إليه سلفاً حيث :

١ - تأخر فتح المعابر بين المنطقة الشرقية للعاصمة بيروت وبين المناطق المجاورة لها لفترة طويلة .

٢ - لم يتم فك الحصار البحرى المضروب على موانئ بيروت الشرقية .

٣ - أكد العديد من أعضاء مجلس النواب اللبنانى على ضرورة رفع الحصار قبل الدعوة لاجتماع النواب فى

فقدّم المبعوث السوفيتي جينادي تراسوف في ٨٩/٨/٢٥ ، بعد جولة مكوكية بين دمشق وبيروت ، خطة سوفيتية من أربعة بنود لانتهاء الأزمة اللبنانية وهي : وقف شامل لإطلاق النار ، وقف الحصارات ، ونشر مراقبين دوليين على الحدود ، فضلاً عن تنشيط مهمة اللجنة الثلاثية . وقد لاقت هذه الخطة ترحيباً واسع النطاق على المستويين العربي والدولي .

سيناريوهات الأزمة اللبنانية :

الاعتقاد السائد لدى العديد من المراقبين بأن اتخاذ تطور الأحداث في لبنان هذا المنعطف الخطير أصبح يهدد فعلاً عقد الدولة اللبنانية بالانفراط خاصة مع تصاعد الاحتمالات التي أشارت إلى أن إسرائيل تفكر بالقيام بعملية عسكرية خاطفة إلى ما بعد الشريط الحدودي الذي تحتله حالياً في جنوب لبنان والمعروف بأسم « الحزام الأمني » ولاشك أن إسرائيل تنظر إلى ما يحدث في لبنان وصراع الأطراف المحلية والإقليمية على أنه ثغرة كبيرة يمكنها أن تستغلها من خلال عملية عسكرية محدودة تكون نتيجتها خلط الأوراق من جديد وخلق وضع سياسي يعقد الأمور في لبنان ويحجب الأنظار عما يدور داخل الأراضي العربية المحتلة سواء على صعيد الانتفاضة البطولية للشعب الفلسطيني أو من خلال التحركات السياسية لمنظمة التحرير التي سحبت البساط من تحت إسرائيل . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن سوريا تقف الآن أمام واحد من ثلاث احتمالات .

- ١ - القبول بالحل العربي في لبنان كما وضعت أطره وحددت مبادئه اللجنة الثلاثية العربية .
- ٢ - الوصول إلى قرار دولي بإعلان لبنان دولة محايدة

على الطريقة النمساوية أو السويسرية وهو خيار بدأ يشق طريقه من خلال بذائل كثيرة بدأت تطرح الآن في سياق اتصالات تجرى على مختلف المستويات لكبح جماح التدهور في لبنان .

٣ - احتمال إنقلاب في القيادة للجانب المسيحي تقبل بالتفاوض مع سوريا وإسقاط شروط الجنرال عون في استمرار حرب التحرير .

ويمكن القول أنه بات في حكم المؤكد أن إحراز نصر عسكري حاسم في لبنان لأحدى القوى المتصارعة أمر مشكوك فيه نتيجة أن حجم القوات والمعدات العسكرية والدعم الخارجي يكاد يكون متساوياً ، كما أن الأزمة اللبنانية قد وصلت إلى درجة عالية من التعقيد إلى الحد الذي يصعب معه التنبؤ بالحل على المدى القريب غير أن تصاعد الأزمة أو انفراجها يعتمد بالتأكيد على سلوك الأطراف الداخلة في لعبة الصراع في لبنان . □

فرنسا ربما تود إحداث خلل في التوازن القائم عن طريق تقديم دعم عسكري كبير لقوات « عون » جعلها تستخدم مسألة الرهائن كورقة سياسية للضغط ، ظهرت من خلال التهديدات ونشر صور الرهائن في الصحف اللبنانية في الأيام الأخيرة ، الأمر الذي دفع فرنسا لتقديم مبادرة سلمية لحل الأزمة اللبنانية ، أعلنها رولان دوما وزير الخارجية وتدعو الخطة التي أعلنت في ٨٩/٨/٢٨ إلى وقف إطلاق النار وفرض حظر على وصول الأسلحة إلى الفئات اللبنانية المتصارعة ، يليه إجراء إصلاحات سياسية ، وفي النهاية انسحاب القوات السورية والإسرائيلية من لبنان على أن يكون انسحاب القوات السورية على مراحل ، إلا أن نجاح تلك الخطة يرتهن على حدود تخطي أزمة الثقة الموجودة بين مختلف الأطراف المعنية .

لبنان بين التعريب والتدويل :

في ضوء إعلان اللجنة الثلاثية المكلفة بإيجاد حل للأزمة اللبنانية عن وصول مهمتها إلى طريق مسدود ، دعت العراق إلى عقد قمة عربية طارئة لبحث الموقف في لبنان ، وقد لقيت هذه الدعوة ترحيب عدة أطراف عربية على رأسها منظمة التحرير الفلسطينية والأردن والكويت ، وعلى صعيد الأطراف المتنازعة رحب العماد ميشال عون رئيس الحكومة العسكرية الانتقالية بدعوة العراق ، بينما أعلن سليم الحص رئيس الحكومة اللبنانية بالوكالة معارضته لعقد القمة العربية ، وقال : « نأمل في عدم عرض المسألة اللبنانية مجدداً على قمة عربية في الوقت الحاضر والأمل أن تتابع اللجنة الثلاثية مهمتها لتطبيق قرار قمة الدار البيضاء » ومن ناحية أخرى رفضت سوريا استئناف اللجنة الثلاثية لمهمتها ما لم تسحب بيانها الذي أظهر وجود خلافات معها بشأن الحل ، غير أنه فيما يبدو أن اللجنة لم تزل توازن تحركاتها وتعطي لنفسها الوقت اللازم من أجل أن يجيء تحركها الجديد مدعوماً عربياً ودولياً .

وعلى الجانب الآخر يبدو أن الإدارة الأمريكية التي أطلقت العديد من النداءات التي تحث على وقف إطلاق النار ليست مستعدة في الوقت الحاضر إلى تجاوز السبيل الدبلوماسي ، فبما زال الأمريكيون يتحدثون عن جهود الجامعة العربية وضرورة استئنافها ، ويكررون أنه لا يوجد حل عسكري لمشكلة لبنان كما تؤكد الولايات المتحدة بأن جهودها للأفراج عن الرهائن متفصلة تماماً عن محاولتها إحلال وقف إطلاق النار وبدء عملية المصالحة بين القوى المتصارعة .

وفي الوقت نفسه جاء التحرك السوفيتي ليعيد التوازن إلى الدور الدولي بعد أن كاد يفقده خاصة مع تفضيل واشنطن لاستمرار سياسة عدم الانغماس في لبنان ،



الجزائر : عملية التحول لتعدد الأحزاب

عزالدين شكري

التفاعلات بين النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

ويقود عملية تحويل النظام الحزبي الى التعددية ، الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد ومعاونوه في جبهة التحرير ، وصغار الضباط في الجيش في وجه رموز الأرثوذكسية الذين لا يزالون يسيطرون على عدد لا بأس به من مراكز النفوذ في جبهة التحرير الوطني ، وفي المؤسسات الاقتصادية الكبرى ، وكذلك بين كبار ضباط الجيش ، وذلك دفاعا عن مكاسبهم الخاصة من ناحية ، ومن ناحية أخرى تخوفا من فقدان السيطرة على مجريات الأمور في الجزائر اذا فتح الباب تماما للتعبير السياسي ، وتضع هذه القوى حدودا على حرية حركة الرئيس ، وعلى سرعة عملية التحول وشكلها واتجاهها ، الأمر الذي يؤدي - في نهاية التحليل - لزيادة قدرة الرئيس ودفع عملية التحول ، فوجود هذه القوى يؤدي لقصور التحولات ومحدوديتها في مواجهة ضغط اجتماعي هائل نحو التغيير وهو ضغط يتزايد عندما يتبين ضعف وبطء التغييرات ، وأحيانا ينفجر بشكل عفوي - مثلما حدث في أكتوبر ١٩٨٨ - ومن ثم تزداد الفرص المتاحة أمام الرئيس لالتقاط الخيط والتعامل مع الشعب مباشرة ، ومن ثم وضع معارضيه في موقف ضعيف أمام الشعب . لقد كان الرئيس بن جديد - عقب وفاة يومدين - هو مرشح الاتجاه الوسطي بين صقور النظام ، وبين الداعين للتجديد واستمرت ولايته الأولى تعبيرا عن هذا الاتجاه ، الا أنه منذ منتصف الثمانينات ، ومع اشتداد الضغوط الاجتماعية على النظام تحول الرئيس - بحنكته السياسية الفائقة - تدريجيا الى الدفع باتجاه التغيير ، وزاد تبلور هذا الاتجاه منذ ١٩٨٥ وصاعدا ، الا أنه واجه في ذلك العديد من الصعوبات ، ويحاول الرئيس من جانبه بسط سيطرته من خلال :

١ - تحجيه خصومه من رموز التشدد ، وهؤلاء الذين

٢ يوليو الماضي صدق المجلس

الشعبي الوطني على قانون ينظم

الحياة الحزبية في الجزائر ، وذلك

بعد مناقشات مستفيضة وحارة

أحيانا ، وبعد ادخال ثلاثين تعديلا على مسودة المشروع الأصلي . وقد قوبل القانون بارتياح من جانب ، وباحتفظات عديدة من جانب آخر فقد رأت قوى المعارضة أن القانون يخلو من الضمانات الكافية لممارسة العمل الحزبي ، وفي تطور سريع أعاد الرئيس بن جديد القانون مرة أخرى للمجلس لادخال التعديلات اللازمة لضمان حرية التعبير والحركة السياسية لكافة القوى . في نفس الوقت الذي منح فيه الترخيص فعلا لأول حزب جزائري معارض . وتأتي هذه التطورات في سياق عملية واسعة النطاق وطويلة الأمد من التحول الاجتماعي والسياسي في البلاد . هذه العملية تبدأ بوقوع تطور ما في أحد الأنظمة المجتمعية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، يؤثر على بقية النظم وتنتقل التأثيرات من نظام لآخر في « دياكتيك » جدلية مستمرة . ومثل كرة الجليد تزداد العملية اتساعا مع انتقالها من نظام لآخر . فالتطورات التي شهدتها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال الرسمي للبلاد في يوليو ١٩٦٢ ليست بالقليلة ، وقد أدت التطورات في النظام السياسي (نظام الحزب الواحد - مركزية التخطيط والتنفيذ والاشراف - سيطرة الدولة على الاقتصاد وعلى المؤسسات السياسية) الى حدوث تطورات جذرية في المجتمع قيمه ، وطموحاته ، وعلاقاته ، الأمر الذي طرح مدخلات جديدة على النظام السياسي كانت استجاباته لها عاملا في احداث مزيد من التطورات وهكذا .

ولا يعد صدور القانون نهاية لعملية التحول أو اتماما لها ، بل - وكما أثبتت تداعيات الأحداث - يشكل أحد الضغوط في عملية التحول التي تظل مستمرة والتي تشمل

بشكل حاد الى نقل الأزمة الاقتصادية للشارع مباشرة . فالجزائر التي تستورد العديد من السلع الاستهلاكية الأساسية - عن طريق مؤسسة الدولة للتجارة الخارجية - وجدت نفسها مع انخفاض دخلها من العملة الصعبة الى النصف غير قادرة على اتمام برامج الاستيراد اللازمة ، ومن ثم نقصت السلع الأساسية بشكل حاد ، واختفى الباقي لبيع في السوق السوداء . أى انتقلت الأزمة الاقتصادية الى المواطن العادى مباشرة . اضافة الى ذلك فان التزايد السريع للسكان بمعدلات من أعلى معدلات الزيادة في العالم (٢,٢ بالألف) ، وما صاحبه من هجرة سكان الريف والمناطق الداخلية للمدن الساحلية حيث تتركز قرص العمل ، أدى ذلك مع قصور برامج تطوير الخدمات الى نقص الخدمات بصورة حادة لدرجة ان أحياء بكاملها في الجزائر العاصمة تشكو من انقطاع المياه لأسابيع طويلة ، وصاحب ذلك تدهور في مستوى المعيشة ، وانتشار البطالة ، واحساس المواطنين بتدنى مستويات معيشتهم مقارنة بجيرانهم .

الملح الثاني هو الأزمة السياسية الناتجة عن جمود مؤسسات النظام ، فبالرغم من التطورات التي طرأت على المجتمع عبر أكثر من خمسة وعشرين عاما من الاستقلال ، فان النظام السياسى ظل بلا تطوير يذكر ، فاستمرت جبهة التحرير الوطنى تحتكر التمثيل السياسى وتسيطر على النقابات والاتحادات المهنية ، وعلى عملية انتخابات المجلس الشعبى وكذلك على المحليات بل والمؤسسات الاقتصادية ، وظلت النخبة الحاكمة بلا تغيير يعكس تغير الوزن النسبى لشرائح المجتمع (أكثر من ثلثى السكان تبلغ أعمارهم أقل من ٢٥ سنة) ، وبسطة البيروقراطية سيطرتها على قواعد الجبهة التي أصبحت ممرا لتحقيق مكاسب شخصية ومادية ، في نفس الوقت الذي كانت عملية التغير الاجتماعى مستمرة ، وتزايد عنصر الشباب في تركيب المجتمع ، مع صعوبة الوضع الاقتصادى وانغلاق باب الهجرة لفرنسا الذي كان يوما ما منفذا لطموح العديد من الشباب بسبب الظروف الداخلية الفرنسية ، مع الزيادة المستمرة في التطلعات والطموحات ، وأزمة الهوية التي اجتاحت المنطقة العربية بوجه عام والتي احتلت في الجزائر أهمية خاصة مع وجود أكثر من ازدواجية في الثقافة ، كل ذلك أدى لزيادة التهميش الاجتماعى وعجز النظام السياسى وقنواته عن استقبال وامتصاص التطورات الاجتماعية والتعبير عنها ، النتيجة : نمو حركات الرفض السياسى والاجتماعى سواء كانت سلفية دينية ، أو اتخذت من الخصوصية الثقافية (للبربر) ملجأ من هذا النظام الذى تشعر بالاغتراب عنه - من ثم تصبح الأزمة هي

يتمتعون بقواعد مساندة مستقلة من مؤسسات الدولة ، واحلال كوادز موالية من الجيل الأصغر سنا محلهم ، هذه الكوادز إما ان تكون متفقة مع الرئيس سياسيا في وجوب أحداث تغييرات جذرية ، وإما ان تكون من التكنوقراط غير الميسسين كما هو الحال مع الجيل الأحدث من ضباط القوات المسلحة والمؤسسات الاقتصادية .

٢ - إضعاف الدور السياسى للجيش ، وتقليص هيمنة جبهة التحرير الوطنية على العمليات السياسية وبشكل تدريجى لتفادى وقوع هزات عنيفة في النظام ، وكذلك تقسيم المؤسسات الاقتصادية الكبرى الى عدد كبير من الوحدات لتفادى نمو قوة مديريها .

٣ - استقطاب رموز من المعارضة الجزائرية في الداخل والخارج والاتفاق على ادخال اصلاحات جذرية في النظام تضمن مشاركتهم في مقابل اقرارهم بشرعية النظام ، والتعهد بالعمل من خلاله ، هذا الاتفاق يضيف الكثير الى رصيد القوة السياسية للرئيس في مواجهة خصومه من جهة وأمام مجموع الشعب من جهة أخرى .

هذه العملية - عملية التحول - تتم في سياق من التطورات الهامة سواء في البيئة الداخلية للنظام أو في البيئة الاقليمية أو الدولية ، وتشكل كل من هذه البيئات اطارا يحكم حدود عملية التحول ويضبط مسارها ويضغط أحيانا لدفع - أو خفض - سرعة عملياتها وتفاعلاتها .

١ - البيئة الداخلية :

هناك ملحقان أساسيان للبيئة الداخلية : الأول هو الأزمة الاقتصادية الحادة منذ بداية الثمانينات ، والواقع أن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائرى قديمة وصاخبت نشأة قطاعات الاقتصاد نفسها ، وعلى سبيل المثال ظل النفط يحتل حوالى ٩٧ ٪ من دخل الجزائر من التجارة الخارجية ، رغم كل عمليات التصنيع التي تمت ، وكانت عملية انشاء المشروعات الاقتصادية تتم عادة على أسس غير اقتصادية ، الأمر الذى أدى لانخفاض كفاءتها وإلى تحقيق خسائر كبيرة ، لأسباب هيكلية تتعلق بنوع النشاطات ومدى تكاملها مع بعضها ومع الأسواق .. الخ ، اضافة الى ذلك فان سوء الادارة في عدد من وحدات القطاع العام - شبه المسيطر - ضاعف من أثر غياب التخطيط المتكامل . وقد كشف عن ذلك انهيار أسعار النفط منذ بداية الثمانينات اذ انخفض دخل الجزائر من النفط من ٨٣ مليار دولار سنويا ، الى ٧ مليارات فقط (عام ١٩٨٨) ، وأدت سيطرة الدولة الكاملة على عمليات التجارة الخارجية مع انخفاض المتوفر من العملات الأجنبية

ذاته ، وهي 'دول مرجعية' في التطبيق الاشتراكي بالنسبة لدول العالم الثالث ، ومدى تأثير ذلك على ادراكات الشعوب في هذه الدول وعلى طموحاتها . فبالإضافة الى أن العناصر الموضوعية التي دفعت عملية التحول في بلدان مثل بولندا والمجر توجد بدرجة أو بأخرى في بلدان العالم الثالث التي انتهجت سبلا مشابهة ، فإن اتمام التحول للتعددية فعلا في إحدى هذه البلدان الرائدة يحفز ويدفع التحول في تلك البلدان التي مازالت مسرحا للتغيرات الاجتماعية والضغط .

أحداث أكتوبر : دفع عملية التحول :

أعطت أحداث أكتوبر الرئيس بن جديد فرصة ذهبية للقيام بطفرة في تنفيذ إصلاحاته وقد استغلها بن جديد جيدا منذ اللحظة الأولى ، ففي اليوم التالي لبدء الاضطرابات مباشرة وجه خطابا عبر التليفزيون الى الأمة واعداد إصلاحات جذرية وشاملة وبتحقيق الديمقراطية والمشاركة السياسية والإصلاح الاقتصادي ، وبذلك وضع خصوم الإصلاح بين المطرقة والسندان حيث أصبحت الديمقراطية وعدا رسميا ينتظره الشعب ويطالب به باعتباره مطلبا ممكنا وموافقا عليه ، وحيث ارتبطت الديمقراطية بالإصلاح الاقتصادي . وأصبح النظام كله مطالبا بتقديم ترجمة عملية لهذا الوعد . وفي هذا السياق قام الرئيس بتنحية شريف مساعدي من أمانة جبهة التحرير ، وهو أحد صقور النظام الأرثوذكسي والرجل الثاني في الحزب ، وكذلك تنحية أحمد طالب الأبراهيمي وزير الخارجية ووثيق الصلة بمساعدي وصاحب ذلك تعيين ١٥ أمينا مركزيا جديدا في الجبهة واستبعاد عدد من انصار مساعدي كما تم تعيين شريف زروالة مدير المراسم ومحمد الخمار مدير مكتب الأبراهيمي (وهما من المقربين لمساعدية) سقراء في قطر والبحرين ، وحل العميد محمد عطايية محل بلهومشات في قيادة القوات المسلحة وتولى العقيد محمد مدين منصب مدير المخابرات العسكرية . كذلك دعا الرئيس الى استفتاء على الدستور في نوفمبر ١٩٨٨ ، وعكست هذه التعديلات :

- تركيز السلطة التنفيذية في يد رئيس وزراء يعينه رئيس الجمهورية

- تركيز السلطة التشريعية في يد المجلس وجعل الحكومة مسئولة أمامه وربط التمثيل في المجلس بالهيئة الناجبة وليس بجبهة التحرير الوطني

- لم يعط التعديل أي دور لجبهة التحرير في الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية أو التشريعية .

- حق الرئيس في اللجوء للشعب مباشرة في استفتاء عام حول الأمور الهامة .

أي أن المحصلة الأخيرة للتعديلات هي زيادة دور

سباق بين النظام السياسي - إذا توفرت له الإرادة - وبين التطورات والتغيرات الاجتماعية : من يلحق بالآخر ويحتويه ؟

إن الحل الأمثل لهذه الأزمة هو ضمان المشكلة السياسية الواقعية لجميع القوى ذات الوزن الاجتماعي ، وهذا هو مضمون التعددية الحزبية . وهنا تتعدى التعددية الحزبية مجرد كونها مطلبا سياسيا للنخبة لتصبح مطلبا اجتماعيا عاما ، وضغطا على صناع القرار لتأسيسها .

٢ - البيئة الإقليمية :

وتشمل هذه البيئة كلا من النظام الإقليمي العربي والنظام الفرعي للمغرب العربي ، وكلاهما له تأثير خاص على الجزائر ، بحكم دورها وارتباطاتها العربية المتميزة ، وبحكم كونها أكبر دولة مغربية من جهة أخرى . وفي الواقع فإن حجم التغيرات في النظام العربي في الفترة منذ بداية الثمانينات كان هائلا ، إلا أن الملمح الأساسي الذي يهمننا هنا هو تقلص دور الدول الراديكالية في النظام وتصاعد دور الدول الموصوفة « بالمحافظة » مع تصاعد نفوذها وانعكاس توجهاتها على النظام ككل وعلى أعضائه خاصة الراديكاليين منهم . من ناحية أخرى فإن التطورات التي شهدتها منطقة المغرب العربي ، والتطورات في السوق الأوروبية المشتركة ، وخاصة التوجه نحو مزيد من الوحدة ومن الإجراءات الحمائية عام ١٩٩٢ ، وتطورات نزاع الصحراء وما آل إليه الوضع ، كل ذلك أوجد حاجة موضوعية لتوفير وفاق جزائري - مغربي بل والشروع في بناء مغرب عربي متكامل اقتصاديا وسياسيا ، وهو ما يبدى فيه بالفعل .

٣ - البيئة الدولية :

إن التغيرات في سياسة الاتحاد السوفيتي الداخلية ، وفي علاقاته بالغرب وتوجهه نحو تحسينها وتطويرها وتقاضي النزاعات ، وفي علاقاته بدول العالم الثالث واتجاهه للضغط من أجل تسوية كل النزاعات الإقليمية بالتفاوض والحل الوسط واستبعاد الحل العسكري والتحفيز خيال المواقف المتشددة ، بل والتوجه المعلن الى دمج الاقتصاد السوفيتي في الاقتصاد العالمي ، كل هذه التغيرات تشكل عنصرا ضاغطا على صناع القرار في الدول الأكثر قربا من الاتحاد السوفيتي ، فالتغيرات السوفيتية أشبه بالتخلي الصريح عن مساندة المواقف الراديكالية الدولية لأصدقائها ، ومن ثم يصبح الاقدام على مثل هذه المواقف أكثر تكلفة وأقل أمنا عن ذي قبل .

إضافة الى ذلك فإن الاتجاه العام على المستوى الدولي هو التحول للتعددية الحزبية ، ويشكل هذا الاتجاه عنصرا ضاغطا لا يستهان به إذا ما أدركنا عمق التغيرات والتحولات للتعددية والتي أصبحت تتم في بلدان مثل بولندا والمجر ، بل وداخل الاتحاد السوفيتي

الرئيس من ناحية ، ودفع جبهة التحرير الى القيام بدور جزئى فقط ، وليس دورا اشرافيا أو رقابيا ، وهو الأمر الأقرب الى طبيعة النظام التعددى الذى بدأت ارماساته فى التطور حينذاك .

لقد أدت أحداث أكتوبر وما تلاها لدفع عملية التحول ورفع التوقعات الشعبية حول مدى الاصلاحات المنتظرة ، ومكنت التعديلات الدستورية والتغييرات فى المناصب القيادية الرئيس من توسيع وتقوية مجال حركته فى مواجهة خصوم التغيير ، وأثبتت الاضرابات التى شهدتها الجزائر على مدى عام ١٩٨٩ أن المطالب الشعبية لا تزال قائمة وتنتظر المزيد من الدفع فى عملية التحول ، وأثبتت أيضا - ربما لخصوم التغيير بشكل أكبر - أن حجم التغيرات التى تمت لا يمكن أن تكون كافية .

من ناحية أخرى عاد للجزائر كل من « بوتفليقة » ومحمد يحيوى وهما من قدامى المجاهدين فى حرب التحرير كما عاد للبلاد حوالى ٥٠ من كوادر « الحركة من أجل الديمقراطية فى الجزائر » والتى يتزعمها « بن بيللا » من فرنسا ، وأشيع انهم اتفقوا مع الرئيس على السماح لهم باقامة حزب سياسى داخل الجزائر وتردد نفس الشئ عن قيادة الاحياء الاسلامى لقد بدأت عملية التحول فى التسارع وفى بيئة مهياة وضاغطة من أجل اتمام هذا التحول ، وفى هذا السياق تم اقرار قانون الجمعيات ذات الطابع السياسى ولكن بعد ادخال التعديلات « الكافية » عليه من قبل جبهة التحرير الوطنى - ممثلها فى المجلس .

□ قانون الأحزاب :

يتناول القانون فى خمسة أبواب - تحديد الاجراءات التى تحكم انشاء وتأسيس الأحزاب الجديدة وأهدافها وممارستها لأنشطتها وقرتبياتها المالية وكذلك العقوبات والجزاءات الممكن توجيهها للحزب فى حال مخالفته للقانون .

١ - فيتناول الباب الأول الأحكام العامة بالنظام الحزبى ككل ، فيوجب على كل حزب أن يسعى « للمحافظة على الاستقلال الوطنى والوحدة الوطنية » والنظام الجمهورى و « القيم الوطنية العربية الاسلامية » وأن يمتنع عن الممارسات الطائفية والجهوية والسلوك المخالف للخلق الاسلامى . كما يوجب على كل حزب استخدام اللغة العربية فى ممارساته الرسمية .

ويمنع القانون - لأول مرة - أعضاء الجيش من الانخراط فى العمل الحزبى .

٢ - وتتعلق احكام - الباب الثانى بعملية تأسيس الأحزاب ، وهذه الأحكام تكتسب أهمية خاصة فى النظم الحزبية التى تنشأ بقانون ، إذ تصبح هى الاطار

المرجعى الوحيد نظرا لغياب أعراف تاريخية مستقرة للممارسات الحزبية مثلما الحال فى النظم الحزبية ذات النشأة التاريخية ، ومن ثم فإن هذه الأحكام وطريقة تطبيقها يكون له تأثير حاسم على شكل علاقات هذه الأحزاب بالسلطة وعلاقاتها بعضها ببعض وعلى سلوك الحزب ازاء الجماهير وموقف الجماهير من الأحزاب أى على مستقبل التجربة الحزبية ككل .

ومن أهم الشروط الواردة فى هذا الباب المادة ١٩ و ٢٠ اللتان تنصان على ضرورة أن يكون العضو المؤسس لم يسبق له سلوك مضاد لثورة التحرير وأن يكون مقيما بالتراب الوطنى .

٣ - ويتناول الباب الثالث الترتيبات المالية ويضع قيودا على حجم التبرعات الممكن قبولها بحيث لا تتجاوز فى مجموعها ٢٠ ٪ من حجم اشتراكات الأعضاء .

٤ - ويحدد الباب الرابع الأحكام الجزئية فى فصلين يتناول الأول منهما حق وزير الداخلية فى استصدار أمر قضائى بوقف كافة أنشطة الحزب المعنى واغلاق مقاره ، وطلب الحل القضائى له من « الغرفة الادارية » لمجلس الجزائر أو المحكمة العليا وذلك فى حالة « خرق فادح للقوانين السارية » أو فى حالة « استعجال أو خطر يوشك أن يخل بالنظام العام » ويوقع على من يخالف القانون جزاءات تصل الى ٧٠ ألف دينار جزائرى غرامة وإلى عشر سنوات بالسجن .

٥ - ويحوى الباب الخامس احكام عامة :

وقد كان القانون بصورته التى صدر بها ، محلا لانتقادات عديدة من جانب المعارضة ، فالعبارات المطاطة فى الباب الأول يمكن استخدامها لمنع كل من الشيوعيين والاسلاميين والبربر جميعا من اقامة أحزاب خاصة بهم ، وذلك باعتبارها مضادة للقيم الاسلامية وطائفية وجهوية (على الترتيب) كما يمكن استبعاد أى شخص بذاته باعتباره « سبق له سلوك مضاد لثورة التحرير » كما أن المادة ٢٠ التى تشترط الاقامة بالجزائر موجهة ضد حركة محددة . وبصفة عامة اعلنت المعارضة عدم وجود ضمانات كافية فى القانون خاصة بالنظر للسلطات الواسعة الممنوحة لسلطات الأمن .

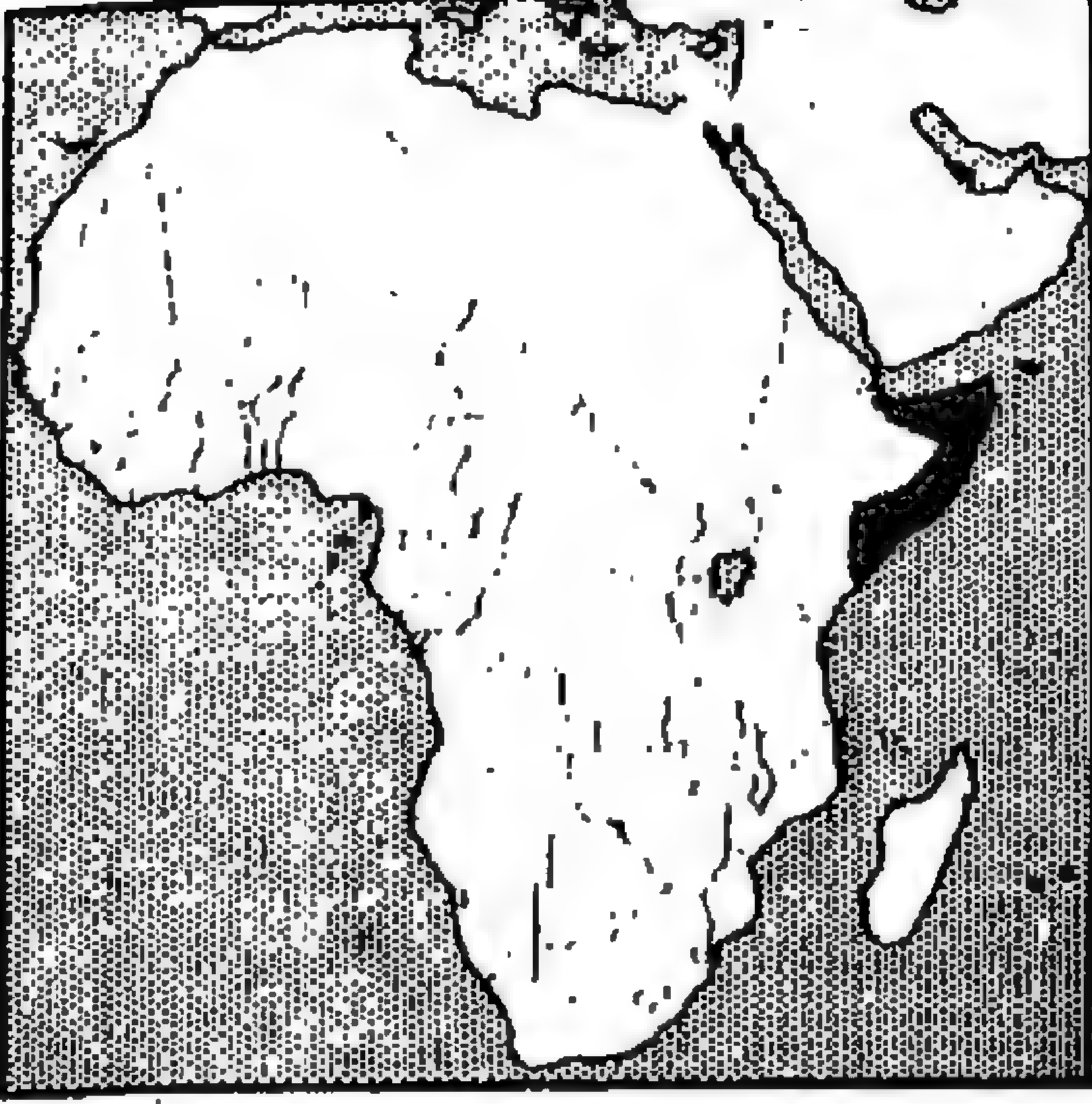
ومع ذلك فقد تقدمت أكثر من ثلاثين جمعية بطلب منحها ترخيصا لمزاولة العمل السياسى وفقا للقانون الا ان كثيرا من هذه الطلبات لم يشتمل على تفاصيل الأعضاء المؤسسين والبرامج الحزبية خوفا من تعقب سلطات الأمن فيما بعد ، الأمر الذى يعكس قلق القوى المعارضة من احتمال عدم اكتمال التحول للتعددية ومن أهم هذه القوى :

- حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ، وهو يعبر عن الخصوصية البربرية بصفة رئيسية .

جهوده مما يقوى مركزه ازاء معارضيه في جبهة التحرير ، ومن ناحية أخرى يبدو أمام الشعب - المتعطش للتغيير - في مركز يزيد الضغط على معارضيه ، كما وأن ادخال مثل هذه التعديلات سوف يضمن مشاركة أفضل للمعارضة ، ومن ثم يكتسب فعالية أكبر للنظام الا أن الشكل النهائي لعملية التحول للتعددية مازال بعيدا عن الاكتمال التام ، فمازالت الصراعات التي تدور حول التغيير في البلاد تطفو من حين لآخر وسوف يتحدد مستقبل عملية التحول وفقا لما سيؤول اليه حال الصراع الداخلي وبناء على علاقات الرئيس ومسانديه ازاء خصوم التغيير ، ومدى المساندة التي يمكن أن يحشدها كل من الطرفين وخاصة في الشارع الذي أصبح على درجة عالية من الترقب والتحفز ، وتوحى القرارات الأخيرة بتغيير رئيس الوزراء - قاصدي مرباح - واستبداله بمدير شئون الموظفين في الديوان الرئاسي ، بأن عملية التغيير لن تتم دون مواجهات الا أن يبقى في النهاية موعد انعقاد المؤتمر العام لجبهة التحرير الوطني في نوفمبر القادم ، كحد أقصى لحسم هذه الخلافات . □

- حزب الطليعة الاشتراكي ، ويعكس الاتجاهات الشيوعية
- الجبهة الاسلامية
- الحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي
- حزب الشعب الجزائري ، وهو امتداد لذلك الذي أسسه مصالحي الحاج عام ١٩٣٧ .
- الحزب الاشتراكي الديمقراطي الجزائري ، وقد حصل بالفعل على الترخيص الكامل لمزاولة نشاطه في ٥ سبتمبر ، وكان قد تقدم بطلب أولى في ١٩ يوليو ، وسيصدر الحزب جريدة اسبوعية بعنوان « التقدم » تحت شعار : الحرية - العمل - التقدم . كما سيعقد مؤتمره الدستوري الأول في ١٢ و ١٣ أكتوبر بالعاصمة . أما بقية الأحزاب فمازالت تنتظر صدور الترخيص ، وقد كانت استجابة الرئيس لطلب المعارضة بتعديل القانون - ايجابية - فقد أعاد القانون المجلس الشعبي مطالباً اياه بالبحث في التعديلات المطلوبة وكذلك تعديل قانوني حرية الاعلام والانتخابات وكانت هذه الاستجابة ذكية ومفيدة معا ، فمن ناحية أولى يحشد المعارضة خلف





الاضطرابات الأخيرة في الصومال ومستقبل الاستقرار السياسي

فتحي حسن عطوة

في الصومال (هذه الاضطرابات ، وكثفت من هجومها على القوات الحكومية وأعلنت في الثامن والعشرين من شهر يوليو الماضي أنها قتلت مائة وثلاثين جنديا من القوات الحكومية وأنها استولت على مدينة بوراما في الشمال وهو ما نفته الحكومة الصومالية .

ويمكن القول أن القاء القبض على عدد من الشخصيات الدينية أو عزل وزير الدفاع قد تكون من الأسباب المباشرة والمعلنة للجماعات المعارضة لكي تقوم بهذه الاضطرابات . ولكن تبقى عدة أسباب كامنة وراء هذه الاضطرابات . فالمجتمع الصومالي ذو الطبيعة القبلية والموارد الاقتصادية المحدودة قد فرض معطياته على الواقع السياسي هناك . وقد تبلورت هذه المعطيات في مجموعة من الأزمات أصبح النظام السياسي في الصومال يعاني منها منذ فترة ليست بالقصيرة ، وتتمثل هذه الأزمات في :

- استمرار تغليب المواطن-للولايات القبلية والاقليمية على الولاء القومي وخضوع المواطن للمؤسسات التقليدية أكثر من خضوعه للقانون أو السلطة الحاكمة وهو ما يعرف بأزمة الهوية .

- شك المواطن في شرعية من بيدهم مقاليد الحكم وهو ما يعرف بأزمة الشرعية .

- عدم قدرة النظام السياسي على فرض سلطاته على كل أقاليم الدولة وهو ما يعرف بأزمة التغلغل .

- محدودية الموارد الاقتصادية وشعور بعض الجماعات بعدم وجود عدالة توزيعية وهو ما يعرف بأزمة التوزيع . ويتناول هذا التقرير التعريف بالجماعات المعارضة في الصومال ، وأزمات النظام السياسي هناك ، وأخيرا مستقبل الاستقرار السياسي في الصومال على ضوء هذه الأزمات :

جماعات المعارضة الصومالية :

كشفت الأحداث التي وقعت بالعاصمة الصومالية

الصومال في الفترة الأخيرة موجة

من الاضطرابات الداخلية قامت بها

جماعات قد تكون مختلفة في

طبيعتها ودوافعها ، ولكنها اجتمعت

في النهاية على معارضة حكم الرئيس الصومالي محمد

سياد بري . ففي أقل من شهر واحد وقعت عدة

اضطرابات في العاصمة الصومالية مقديشيو وفي المنطقة

الجنوبية ، وفي أقصى شمال الصومال : في العاصمة

مقديشيو خرج المصلون عقب صلاة الجمعة الموافق

الرابع عشر من شهر يوليو الماضي الى شوارع العاصمة

بالاحتجاج على اعلان نيا القبض على أربع شخصيات

إينية كبيرة ، وقد فتحت القوات الحكومية النار على

المتظاهرين مما أدى إلى مقتل ثلاثة وعشرين شخصا

واصابة تسعة وخمسين آخرين . كما اعتقلت القوات

الحكومية ثمانية عشر شخصا وذلك وفقا لما ذكرته مصادر

وزارة الداخلية الصومالية ، وان كانت بتقديرات المراقبين

قد ذهبت الى أن عدد القتلى بلغ حوالي أربعمئة شخص ،

وعدد من تم اعتقالهم بلغ أكثر من ألفي شخص اعدم

منهم ثلاثمئة رميا بالرصاص ، وقد قررت الحكومة

الصومالية إثر هذه الاضطرابات فرض حظر التجول على

العاصمة الصومالية . ونفت الحكومة ما تردد عن أن هذه

الاضطرابات كانت محاولة انقلاب دبرتها الجماعات

الاسلامية في الصومال . وفي جنوب الصومال وقعت

اشتباكات في الثامن والعشرين من يوليو الماضي بين أفراد

عشيرة أوجادين وبين القوات الحكومية بسبب قرار

الحكومة الصومالية باعتقال عبد الله نور محمد وزير

الدفاع الذي ينتمي لعشيرة أوجادين ، واعتقال « محمد

عبد ولي بعادلي » وزير الداخلية بعد أن وجهت الحكومة

لهما تهمة ارتكاب أعمال مناهضة لأمن الدولة والوحدة

الوطنية . وفي أقصى شمال الصومال استغلت الحركة

الوطنية الصومالية (إحدى جماعتين للمعارضة المسلمة

شهد

تحرير وتحرير

وايطاليا . وقد استمرت الجبهة في هجماتها على القوات الحكومية وكانت اكبر هذه الهجمات الذى شنته الجبهة على القوات الحكومية بالقرب من بلدوين عاصمة اقليم هيرون جنوب شرقى البلاد .
وتعتبر هذه الجبهة أكثر يسارية من الحركة الوطنية وأقرب لكل من أثيوبيا وليبيا من الناحية الأيديولوجية ولذا فقد حاول الرئيس برى تضيق الخناق على هذه الجبهة باعادة العلاقات مع ليبيا عام ١٩٨٥ ، وتوقيع اتفاق مع أثيوبيا في العام الماضى .

٣ - الحركة الاسلامية الصومالية :

لعب أئمة المساجد دورا هاما في الحياة السياسية الصومالية منذ وقت طويل ، ونظرا لأن المساجد في الصومال هي الأماكن الوحيدة التى لاتخضع لمراقبة الحكومة وسيطرتها ، لأن الحكومة تفرض رقابة على وسائل الاعلام المختلفة في الصومال وعلى المراسلين الأجانب ، فقد تنامى دور أئمة المساجد الذين أصبحوا بمثابة مصدر للمعلومات . وقد نددوا بتدهور الأوضاع في الصومال وبارتفاع مستوى المعيشة وزيادة القمع الحكومى . كما أعلنوا معارضتهم لنشاط المبعوث البابوى في مقديشيو الأسقف سلفاتور كولومبو الذى استمر اثنين وأربعين عاما في منصبه .
وقد حدث الصدام بين الجماعات الاسلامية والحكومة عندما اغتيل المبعوث البابوى في أوائل شهر يوليو الماضى . فقام رجال الشرطة بالبحث عن قاتل كولومبو بين أفراد الجماعات الاسلامية وتم القاء القبض على الشخصيات الدينية .

أزمات النظام السياسى :

١ - أزمة الهوية :

يعانى الصومال من انقسامات قبلية زائدا. تتركز كل قبيلة في منطقة جغرافية منفصلة . وقد كرس هذا الانقسام اعتماد الدول الاستعمارية في كل منطقة تابعة لها على قبيلة بعينها . وقد قسمت الدول الاستعمارية الصومال الى كيانات ثلاثة ، لكل منها عاصمة مستقلة . هرجيسيا في الشمال ، ومقديشيو في الوسط ، وليمساو في الجنوب . ولذا فقد ترك الاستعمار بعد رحيله كيانات متنازعة .

وفي الوقت الحالى تتنازع القبائل الصومالية فيما بينها . فقبيلة المريحان في وسط الصومال والتى ينتمى اليها الرئيس برى تتنازعها قبيلة اسحق التى تتمركز في المنطقة الشمالية وتساند الحركة الوطنية الصومالية ضد

مؤخرا عن تبلور المعارضة للاسلامية بشكل تنظيمى تحت مسمى « الحركة الاسلامية الصومالية » التى قادت الأحداث وأصدرت بيانا تعهدت فيه بالنضال حتى يتم تحقيق الديمقراطية في الصومال . وبناء على ذلك تصبح الجماعات المعارضة المنظمة في الصومال هي :

١ - الحركة الوطنية الصومالية :

نشأت هذه الحركة في أواخر السبعينات في شمال الصومال بدعم من قبائل « اسحق » التى ناصبت الرئيس برى العداء بسبب اعتماده في الحكم على قبيلته المريحات . وقد اتخذت هذه الحركة من أثيوبيا مقرا لها ، ويرأسها أحمد محمد سيلانو وزير تجارة سابق . وقد خاضت هذه الحركة منذ أوائل الثمانينات حربا ضد القوات الحكومية سواء بمفردها أو بالتعاون مع الجبهة الديمقراطية لخلّاص الصومال كما سيأتى بعد .
وقد إشتدت معارضة الحركة الوطنية في أواخر عام ١٩٨٦ عندما تم إنتخاب الرئيس برى من جديد رئيسا للجمهورية لمدة سبع سنوات أخرى ، فقامت عناصر هذه الحركة باغتيال أحد مسئولى الأمن بفندق « هرجيسيا » في شمال البلاد ، واستمرت في هجماتها حتى تمكنت في مايو ١٩٨٨ من احتلال مدينة برعو أو بورو ومدينة هرجيسيا عاصمة إقليم الشمال . وقد تمكنت القوات الحكومية في يوليو من نفس العام من إستعادة المدينتين ، ولجأت عناصر الجبهة الى الاحتماء بمرتفعات جبال الشيخ لاتخاذها مركزا لشن هجماتها المضادة .
وتحاول الحركة الوطنية الآن السيطرة على الاقليم الشمالى تماما للاستقرار فيه خاصة بعد أن طالبتهم حكومة أثيوبيا بمغادرة الأراضى الأثيوبية على اثر الاتفاق بين أثيوبيا والصومال والذى تم توقيعه بين البلدين في الثالث من أبريل من العام الماضى .

٢ - الجبهة الديمقراطية لخلّاص الصومال :

تكونت هذه الجبهة عقب هزيمة الصومال في حرب الأوجادين مع أثيوبيا عام ١٩٧٨ . وقد اتخذت الجبهة هذا الاسم عام ١٩٨١ عندما اتحدت جبهة التحرير الصومالية التى قام بعض أعضائها باتقلاب عسكري فاشل عام ١٩٧٨ مع جماعتين من الجماعات المعارضة ليكونوا مع الجبهة الديمقراطية لخلّاص الصومال . وتدعم هذه الجبهة قبيلة الميجريان المنتشرة شرقى الصومال .

وقد تعاونت هذه الجبهة مع الحركة الوطنية الصومالية وبدعم من أثيوبيا في الهجوم على المنطقة الحدودية ، في وسط الصومال عام ١٩٨٢ . وتصدت القوات الحكومية لهذا الهجوم بدعم من الولايات المتحدة

بلدين عاصمة إقليم هيرات في جنوب شرق البلاد .
٤ - أزمة التوزيع :

يعتبر الصومال من الدول الفقيرة ، فوفقا لتقديرات البنك الدولي لعام ١٩٨٥ بلغ الناتج القومي الاجمالي ١٤٥٠ مليون دولار أمريكي وبلغ الدخل الفردي ٢٧٠ دولارا سنويا . ويقوم الاقتصاد أساسا على تصدير المنتجات الحيوانية (٨٠٪ من الصادرات) وتصدير الموز . ولكن نتيجة موجة الجفاف التي أصابت الصومال عام ١٩٨٥/٨٤ تهدد حوالى ٣٠٪ من الثروة الحيوانية مما أدى الى غلق مصنعين لتعليب اللحوم من إجمالي ثلاثة مصانع كما انخفض انتاج الموز الى ٦٠,٠٠٠ طن متري عام ١٩٨٥ يصدر منه ٤٥,٠٠٠ طن متري مقابل ١٨٨,٥٠٠ طن متري كان يتم انتاجها عام ١٩٧٢ وكان يصدر منها ١٣٤,٠٠٠ طن متري .

ومن بين ٨,٢ مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة يتم زراعة ٧٠٠,٠٠٠ هكتارا . ونتيجة لهذا زاد العجز في الموازنة العام ليصل عام ١٩٨٧ الى ١٧٩١٩ مليون شلن صومالي مقابل ١١٧٥٧ مليون شلن صومالي عام ١٩٨٦ .

وتزيد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية في الصومال مشكلة اللاجئين الذين يبلغ عددهم وفقا لتقديرات مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ٨٤٠ ألف لاجيء عام ١٩٨٧ معظمهم من منطقة الأوجادين المتنازع عليها بين الصومال وأثيوبيا .

وقد كان لتجميد الكونجرس الأمريكي عام ١٩٨٨ لجزء من مساعداته للصومال التي تبلغ ٥٥ مليون دولار سنويا بسبب أوضاع حقوق الانسان أثره السئ على الأوضاع الاقتصادية في الصومال . ولكن الولايات المتحدة اشارت بعد زيارة رئيس وزراء الصومال محمد علي سمندر لواشنطن في فبراير الماضي الى امكانية منح الصومال جزءا من المساعدات نظرا للتحسن الذي طرأ على أوضاع حقوق الانسان بعد الافراج عن أكثر من مائة سجين سياسى في نهاية عام ١٩٨٨ .

مستقبل الاستقرار السياسى في الصومال :

اتخذ الرئيس الصومالى محمد سياد برى عددا من الخطوات لمواجهة هذه الأزمات وقد تمثلت هذه الخطوات في :

١ - تكثيف الإجراءات الأمنية في جميع انحاء البلاد وذلك بإقامة نقاط حراسة على مداخل ومخارج العاصمة وتشديد العقوبات على من لا يثبت ولاءه للنظام وهذه الاجراءات من الممكن أن يكون لها مردود سلبى على شعبية النظام السياسى هناك .

٢ - التقارب مع القبائل الأخرى ، فقد كون الرئيس

حكومة الرئيس برى . كما تساند قبيلة الميجريان ، التي تتمركز في شرق الصومال ، الجبهة الديمقراطية لخلّاص الصومال ضد حكومة برى أيضا ، كما كان تجريد وزير الدفاع الذى ينتمى الى قبيلة الأوجادين في الجنوب مدعاة لاثارة قبيلته للاضطرابات ضد نظام الحكم . هذا فضلا عن قبائل الهوية والدنيهنتة التي تتمركز حول العاصمة التي يتحالف معها الرئيس برى باسناد بعض المناصب لأفرادها وبعض أعمال الأمن مقابل تقديم الدعم لها .

٢ - أزمة الشرعية :

أحدث الرئيس بعد توليه السلطة عام ١٩٦٩ عددا من التغييرات كان من شأنها اثارة المعارضة . فقد قام عام ١٩٧٦ بحل المجلس الثورى ونقل سلطته الى الحزب الاشتراكي الثورى الصومالى ، كما وضع دستور ١٩٧٩ الذى كرس سلطات الدولة في يده وبدلا من اعتماده على افراد القبائل الأخرى في الحكم جرد قبيلة اسحق من المناصب القيادية في الجيش والادارة وكرس معظم المناصب القيادية في قبيلته . فأخوه عبدالرحمن برى يشغل منصب وزير الخارجية ويشغل عبدالله أحمد عبده زوج بنت الرئيس برى منصب وزير دولة وكان يشغل سابقا منصب وزير مالية ووزير داخلية ، كما يشغل العقيد أحمد سليمان عبدالله وهو زوج بنت الرئيس برى منصب رئيس مجلس الأمن القومى . كما أن رئيس اتحاد العمال الصومالى عبدالله محمد ميريح وكذا رئيس التعاونيات الزراعية ورسام عبدالله من أقرباء الرئيس برى .

وقد أثار هذا بالطبع بقية القبائل التي ترى من حقها أيضا المشاركة في السلطة ، ولذلك فهي تشك في شرعية حكم الرئيس برى .

٣ - أزمة التغلغل :

يفتقد نظام الحكم الصومالى السيطرة على كل أقاليم الدولة ، ففضلا عن منطقة الأوجادين التي تسيطر عليها أثيوبيا منذ عام ١٨٩٨ وعدم نجاح الرئيس برى عام ١٩٧٧ في استعادة الأقليم بعد أن خاض حربا مع أثيوبيا ، فإن الجماعات المعارضة كثيرا ما تقوم بهجمات مسلحة على بعض الأقاليم الصومالية مما يفقد القوات الحكومية السيطرة عليها كما حدث في شهر يوليو ١٩٨٨ عندما فقدت القوات الحكومية السيطرة على حزام يشمل منطقة حول مدن هرجيسيا وبورو وميناء بربرة الحيوى مما أدى الى انقطاع الاتصال بين الشمال الصومالى وجنوبه . وكما حدث في أبريل الماضي عندما شنت الجبهة الوطنية لخلّاص الصومال هجوما على القوات الحكومية في منطقة الجعل على مسافة تسعة عشر كيلو مترا شمال

ولعل من أبرز هذه التغييرات وأهمها الأخذ بنظام ديمقراطى يضمن مشاركة كل القوى ويحقق الولاء القومى ويصهر الولاءات الاقليمية والقبلية خاصة أن الصومال قد مر بتجربة ديمقراطية منذ استقلاله عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٦٩ . بالاضافة الى هذا فإنه يجب وضع حد لتدهور الأوضاع الأمنية في البلاد وذلك بالحوار مع الجماعات المعارضة المسلحة وتحسين علاقة الصومال بالدول المجاورة التى تساعد هذه الجماعات لا بطريقة الدمج العسرى التى يتبعها النظام السياسى الصومالى ضد الجماعات المعارضة . أضف الى ذلك ضرورة وضع وتنفيذ خطط تنمية طموحة في الصومال ، لا استمرار الاعتماد على المعونات الخارجية . ولكن يثور تساؤل هل يستطيع النظام السياسى تحقيق متطلبات الاستقرار الذى يعنى وجود رضا عام داخل المجتمع وحل المشكلات القائمة التى تولد مظاهر العنف والاضطرابات ، أم أن ما يسعى اليه الرئيس برى هو فقط الاستقرار الذى يعنى بقاء النظام السياسى حتى ولو كان ذلك عن طريق القمع .

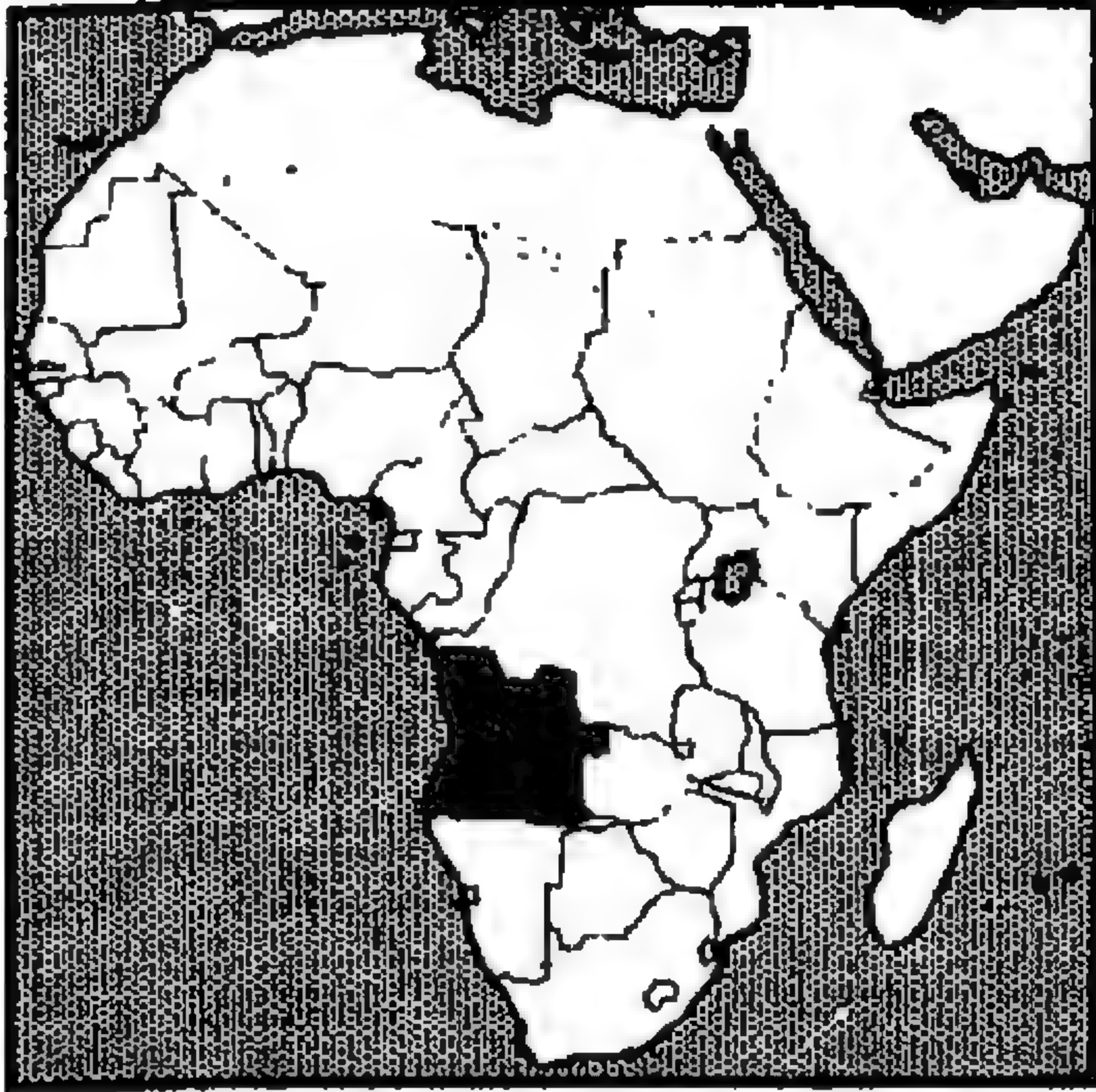
يمكن القول أن تطورات الأحداث في الداخل كما أن معطيات النظام الاقليمى والبيئة الدولية تشير الى صعوبة تحقيق النظام السياسى الصومالى لمتطلبات الاستقرار وحل أزمات النظام السياسى من جذورها . ولكن الرئيس برى يحاول عمل توازنات من أجل بقاء النظام أطول فترة ممكنة وهو الأمر الذى يمكن أن يجدى على المدى القصير ولكن من الصعب تحقيقه إلى ما لا نهاية . □

برى لجنة من كبار الساسة القدامى وبعض الشيوخ الذين يمثلون القبائل الصومالية الحليفة لبحث وجهات نظرهم تجاه الموقف وحث القبائل التى ينتمون اليها على دعم القوات الخارجية . ولكنه في نفس الوقت جرد قبائل اسحق من مناصبهم ، وخاصة بعد الاضطرابات التى وقعت في الشمال في مايو ١٩٨٨ مما سيزيد من مساعدة قبائل اسحق للحركة الوطنية الصومالية .

٣ - تشكيل لجنة ثلاثية للإشراف على الاقليم الشمالى في البلاد في مارس ١٩٨٩ لإنهاء التمرد في الشمال . وكانت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى الثورى الحاكم في الصومال قد وافقت في يناير ١٩٨٩ على برنامج للإصلاح السياسى والاقتصادى في منطقة شمال الصومال ويتضمن البرنامج تأييد الحوار السلمى مع اثيوبيا .

٤ - تحييد الدول الخارجية التى تساعد المعارضة الصومالية مثل اثيوبيا وذلك بتطوير العلاقات معها بعد اتفاق ابريل ١٩٨٨ وتطوير علاقات الصومال بليبيا خاصة بعد اعادة العلاقات الدبلوماسية معها عام ١٩٨٥ .

٥ - حث الدول الصديقة خاصة الولايات المتحدة لاستئناف مساعداتها الاقتصادية والعسكرية لبلادها . ويمكن القول أنه مع الاعتراف بأهمية هذه الاجراءات وجدواها في المدى القصير يظل على النظام السياسى في الصومال اتخاذ عدد من الاجراءات والتغييرات الجذرية التى ربما تحقق بقاء النظام واستقراره في المدى الطويل .



أنجولا بين الحرب الأهلية وآفاق عملية السلام

علاء سالم

ضمن

الانفراجات التي تحدث على مستوى العالم والحلول السلمية لمعظم القضايا الشائكة والخلافات القائمة بين الدول أوداؤها ، تم في ٢٣ يونيو ١٩٨٩ توقيع اتفاق سلام بين حكومة أنجولا بزعامة الرئيس خوزيه أدوارد دوس سانتوس وجبهة الاتحاد الوطني لاستقلال أنجولا التام ، المعروفة باسم « يونيتا UNITA » بزعامة دكتور جوناس سافيمبي ، في مدينة جبادوليت شمال شرق زائير ، في قمة أفريقية مصغرة شملت ثمانية عشر زعيما أفريقيا برعاية الرئيس الزائيري موبوتو سيس سيكو ، منبهة بذلك أطول حرب أهلية في تاريخ القارة الأفريقية التي ظلت مشتتة لمدة ١٤ عاما وأودت بحياة أكثر من مائتي ألف أنجولي وألحقت أضرارا بالغة باقتصاد هذا البلد الأفريقي الذي لم يعرف الهدوء قبل وبعد استقلاله . وتعقبيا على ذلك قال دوس سانتوس « أننا بدأنا الخطوة الأولى لبناء هذا السلام » .

اتفاق جبادوليت :

أن تحقيق السلام في أنجولا له أهمية خاصة في هذا الوقت ، حيث أن جارتها الجنوبية ناميبيا آخر مستعمرات القارة تتحرك نحو استقلالها . ولكن مستقبل « سافيمبي » السياسي أصبح غامضا بموجب الاتفاق الذي يحرمه من أي مشاركة في حكومة المصالحة الوطنية القادمة ، بل يطالبه بالخروج والعيش في المنفى باعتباره مجرما سياسيا على حد قول الرئيس « دوس سانتوس » . ولم يتسرب سوى القليل من المعلومات حول اتفاق السلام . وطبقا للتقارير الصادرة عن جبادوليت ، فقد وافق الرئيس « دوس سانتوس » و« سافيمبي » على خطة سلام تتضمن أربع نقاط رئيسية :

(١) البدء فوراً لوقف إطلاق النار اعتباراً من يوم ٢٤ يونيو .

(٢) تبدأ لجنة تتألف من ثلاثة رؤساء دول هي زائير والكونغو والجابون العمل فوراً لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه ، والأعداد لخطة شاملة للمصالحة الوطنية في أنجولا .

(٣) اعتراف يونيتا بالرئيس دوس سانتوس كزعيم لأنجولا ، بينما يغادر سافيمبي البلاد ولا يعود إلا عندما تستدعي الحاجة وجوده أو خدماته .

(٤) تتعهد الحركة الشعبية لتحرير أنجولا MPLA بزعامة « دوس سانتوس » ، بالعمل من أجل تشكيل « حكومة وحدة وطنية » من خلال سياسة مصالحة وطنية متسجمة ومتكاملة . وأستيعاب جميع أعضاء يونيتا وجميع الأنجوليين ممن هم خارج الحركة الشعبية لتحرير أنجولا في مؤسسات الدولة .

أن تحقيق عملية السلام في أنجولا سيعنى تخفيضاً مفاجئاً في حدة التوترات في محيط أفريقيا الجنوبية وأستقراراً على الحدود . حيث يعتبر اتفاق جبادوليت أول اتفاق فعلي لوقف القتال ومعالجة القضية بالحوار والاتفاق . وبكل المقاييس فإنه يختلف تماماً عن اتفاقيات هشة سابقة لوقف القتال كانت تنهار قبل سريانها . ويتميز الاتفاق الأخير بأنه تم بأقرار رسمي لبنوده والتي جرت مناقشتها مع الحكومة الأنجولية وحركة يونيتا عبر الوسطاء من رؤساء الدول الأفريقية ، وتم توقيعه بشكل مباشر بين دوس سانتوس وسافيمبي ، كما يشكل حضور القادة الإفارقة ضماناً إقليمياً هامة لتطبيق الاتفاق ومراقبة احترامه . ومن ناحية أخرى فإنه لا يتوفر الأساس الموضوعي الواضح لعلاقة ضرورية لحكومة مشتركة أو لحو خلافت استمرت ١٤ عاماً .

وفي الواقع فإن عوامل اقليمية ودولية وداخلية كان لها انعكاس مباشر على متغيرات تلك الحرب وفي التوصل الى هذا الاتفاق وللتأكد من ذلك ينبغي معاينة اتفاق جبادوليت في ضوء :

حركة يونيتا .

لقد أصبح مستقبل سافيمبي مكتنفا بالغموض والاضطراب نتيجة اتفاق جبادوليت ، فهذه الاتفاقية لا تخرج سافيمبي بالتحديد من أية معادلة سياسية مستقبلية في أنجولا ، ولكنها تدعو الى المزيد من المفاوضات بشأن قضايا حساسة مثل نفى مؤقت لسافيمبي ودمج أتباعه في قلب الحكومة الأنجولية . ومع أنه لم يكن هناك أى ذكر في بيان جبادوليت لما سيصبح عليه سافيمبي ، الا أنه كانت هناك دلالات على أنه سيرغم على قبول شكل من أشكال النفى سواء الداخل أو الخارجى على الأقل لفترة انتقالية حتى تتحقق المصالحة الوطنية . فالرئيس الزامبي كنيث كاوندو الذى شارك في مباحثات السلام ، قد دفع من أجل نفى سافيمبي ، حيث صرح عقب عودته الى لوساكا بأن سافيمبي قد قرر العيش في منفى خارجي . ومن المعروف أن كاوندو هو زعيم دول المواجهة السبع التى ظلت لسنوات طويلة معادية لحرب سافيمبي في أنجولا ، في حين أن منظم الاجتماع الرئيس الزائري موبوتوسي سيكو قد ناقض تفسير كاوندو حينما أكد أن التقارير التى أستندت اليها الاتفاقية ، قد وضعت بواسطته وليس قمة شيء في النص حول النفى وبلى كان موبوتو عنيدا في القول بأن سافيمبي لن يدرس الانضمام للحكومة الحالية أو يقبل النفى الى خارج البلاد . ومن العروف أن موبوتو هو أحد المؤيدين لسافيمبي منذ فترة طويلة لذلك فإن لكثير من شحنات الأسلحة الأمريكية لحركة يونيتا كانت تصل عبر زائير .

وبذلك تبدو أفاق عملية السلام في أنجولا غير واضحة المعالم في المستقبل القريب نتيجة التفسيرات المتناقضة لاتفاق جبادوليت للسلام . وكما أنه ليس من المتصور أن يقبل سافيمبي بعد ١٤ عاما من الصراع المسلح فكرة النفى سواء المؤقت أو الدائم .

ثانيا : الانعكاسات الدولية والاقليمية التى ترتبت على الاتفاقيات الأخيرة بشأن استقلال ناميبيا .
من الواضح ان الدور الأمريكى الساند ليونيتا . كان مدفوعا من جراء زعم حكام أنجولا بأنهم ماركسيون ، ولكن ليس ثمة دليل على أن الحكومة الأنجولية قد شكلت تهديدا استراتيجيا للغرب . ففي أول خطاب القاه الرئيس السابق « أوجستينو نيتو » بمناسبة الاستقلال أكد فيه استمرار الروابط الاقتصادية مع الغرب وكما أكد عزم بلاده على مواصلة تصدير النحاس والبترول وغيره من المنتجات الأنجولية الى المغرب والولايات المتحدة .

كان من البديهي أن يشمل وفاق موسكو واشنطن الأخير هذه المنطقة المتوترة بحكم الترابط الوثيق بين

١ - جذور الحرب الأنجولية ومسبباتها ولماذا استمرت طيلة هذه السنوات وحدود أفاق عملية السلام .
ب - الانعكاسات الدولية والاقليمية التى ترتبت على الاتفاقيات الأخيرة بشأن استقلال ناميبيا .
أولا : جذور الحرب الأنجولية ومسبباتها ولماذا استمرت طيلة هذه السنوات وحدود أفاق عملية السلام :

أن أنجولا ما أن فرغت من حرب التحرير ضد الاستعمار البرتغالى حتى دخلت في أوار حرب أهلية طاحنة . قبيل أنجاز الاستقلال ، كانت حركة يونيتا أصغر حركات المقاومة وأقلها فاعلية على الصعيد العسكرى وبلى الأهم أنها الحركة اليمينية ذات الروابط القوية بواشنطن والغرب ، كانت على نقىض أيديولوجى تام مع الجبهات الأخرى ذات الروابط القوية بموسكو والمعسكر الاشتراكي والدول ذات العلاقة الفكرية والنضالية في العالم الثالث وخصوصا جبهة الحركة الشعبية لتحرير أنجولا .

وكان من الطبيعى ان تفشل كل الجهود التى بذلت وخصوصا من جانب الرئيس الانجولى السابق أوجستينو نيتو لاقتناع واحتواء سافيمبي داخل الحزب الواحد « حزب الحركة الشعبية لتحرير أنجولا » . ومع الاستقلال في نوفمبر ١٩٧٥ . انفجرت الحرب الأهلية حيث أعلنت القيادة الحاكمة في لواندا على الفور قبولها للمساعدات العسكرية السوفيتية والكوبية وحيث أرسل ما لا يقل عن ٥٠ ألف مقاتل كوبي شاركوا الى جانب القوات الحكومية في حربها الأهلية . واتجهت حركة يونيتا بالمقابل الى طلب المساعدات من الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا . ومع تزايد المساعدات الأمريكية اتسعت رقعة الحرب لتشمل معظم المناطق الجنوبية والشرقية لأنجولا . كما شكلت حكومة جنوب افريقيا جبهة ضغط مساعدة لحركة يونيتا عندما دخلت بقواتها أكثر من مرة إلى الأراضى الأنجولية بحجة ملاحقة ثوار حركة تحرير جنوب غرب أفريقيا « سوابو » . وقد بلغ حجم المساعدات الأمريكية الى يونيتا حوالى ١٥ مليون دولار سنويا منذ عام ١٩٨٦ .

وطوال ١٤ عاما من الحرب لم يستطع أى من الطرفين أن يحسم الصراع العسكرى لصالحه ، حتى تم في ديسمبر ١٩٨٨ وبعد ثمانى سنوات من المفاوضات التى كانت ترعاها الولايات المتحدة توقيع اتفاق بين أنجولا وجنوب أفريقيا وكوبا على ضمان استقلال ناميبيا مقابل انسحاب القوات الكوبية من أنجولا . أعقب ذلك اتفاق جبادوليت لانهاء الحرب الأهلية الأنجولية وفيه أصدر الرئيس الانجولى دوس سانتوس عفوا عاما عن رجال

للاتفاق ، فقد أعتبر ذلك بمثابة خطوة ناجحة حظيت بالكثير من الترحيب وففى عهد ما بعد الاستعمار غالبا ما ظهر الافارقة بمظهر العاجزين عن حل صراعاتهم الإقليمية .

لقد أدى الغموض فى ملامح اتفاق جبادوليت من حيث عدم وضوح وضع سافيمبى بعد المصالحة أو كيفية أستيعاب جنوده وأنصاره وقشل اللجنة الثلاثية فى وضع اتفاق شامل لوقف إطلاق النار ، ان لا يصطدم الكثير من المراقبين الى الاعلان الذى أصدرته حركة يونيتا فى ٢٦ أغسطس الماضى بالعودة الى الصراع المسلح العلى مع الحكومة الأنجولية ، رافضة بذلك كافة الجهود وخطط السلام الحكومية . مما أدى الى القاء ظلال من الشك على عملية السلام فى أنجولا نفسها ويل وعملية السلام الناميبية ، ويأتى ذلك فى وقت يقوم فيه ثوار سوابو بخروج سلمى ظاهر من المخيمات العسكرية فى جنوب أنجولا تحت إشراف الأمم المتحدة وتقول حركة يونيتا أن الهجوم الحكومى الذى بدأته القوات الانجولية على مواقع الحركة فى جنوب وشرق أنجولا فى العشرين من أغسطس الماضى قد أنتهك الهدنة وأرغم الثوار على حمل السلاح من جديد .

وكان من شأن هذا الاعلان أن يؤدى الى قطع المفاوضات التى كانت جارية فى زائير منذ اتفاق جبادوليت المتعلقة بوضع خطة للمصالحة الوطنية ، وذلك فى إطار اللجنة المشتركة التى ضمت ممثلى عن حكومة أنجولا وحركة يونيتا ، فضلا عن زائير التى تقوم بدور الوساطة والتى كانت تعكف على بحث المعايير والأجراءات الخاصة بأدماج عناصر « اليونيتا » داخل مؤسسات المجتمع الأنجولى . على الرغم من التقدم الذى شهدته وصل قمته عندما أعرب سافيمبى عن استعداده لتوقيع اتفاق سلام دائم مع الحكومة الأنجولية فى المؤتمر الصحفى الذى عقده فى الرباط فى ٢٢ أغسطس عقب محادثته مع الملك الحسن ، وكما أشار الى أنه أرسل تعليماته الى مفاوض الحركة الذين يجتمعون مع وفد الحكومة الأنجولية فى كينشاسا بالتوقيع على اتفاق دائم لوقف إطلاق النار .

وكانت الهجمات الأولى التى أعقبت وقف إطلاق ، قد بدأت بالتأكد من جانب حركة يونيتا بما فى ذلك اسقاط طائرة من طراز أنطونوف - ٢٦ فى وسط أنجولا فى شهر يوليو الماضى وهو الحادث الذى أدى الى مقتل ٤٢ راكبا معظمهم من المدنيين وقامت القوات الحكومية بقصف قواعد يونيتا وقد أنتهت مرحلة وقف إطلاق النار فعليا عندما أعلنت يونيتا فى منتصف شهر أغسطس أنها

حلقات قضايا الجنوب الافريقى ككل . كان لايد أن يتضمن الاتفاق الأخير بشأن استقلال ناميبيا التى وقعت عليه كل من واشنطن وموسكو وأنجولا وكوبا وجنوب أفريقيا ، ثم أقره مجلس الأمن الدولى (قرار ٤٣٥) عدة نقاط متصلة تشمل : استقلال ناميبيا وأنسحاب قوات جنوب أفريقيا عنها وإشراف الأمم المتحدة على عملية الانسحاب والانتخابات المقترحة فى نوفمبر القادم ، انسحاب القوات الكوبية من أنجولا . فى المقابل تسحب جنوب أفريقيا وحداتها العسكرية من جنوب أنجولا وتوقف الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا دعمها للحركات المناوئة للحكومات الأفريقية ، وبرغم أن هذا البند الأخير بقى سرىا وضمينيا ، الا أن عجلة تنفيذ الاتفاقيات التى أنطلقت منذ أبريل ١٩٨٩ كشفت عن ذلك ، إذ وجدت واشنطن وبريتوريا أنه لا مناص من وقف دعم حركة يونيتا وحتى عندما حاولت حكومة بريتوريا عرقلة استقلال ناميبيا وتقديم دعم خلفى لحركة يونيتا ، أوقفت كوبا عملية نقل قواتها .

أمام اضطراب الأطراف لتنفيذ الاتفاق وملحقاته ، عبر سافيمبى عن غضبه بالقول أن اتفاق ناميبيا تم على حسابه فقط . فمن حيث الواقع كان من الصعب على سافيمبى تأمين أمدادات عسكرية ومادية لحركته من واشنطن دون خرق الاتفاق . وعليه فإن اتفاقية قمة جبادوليت أستبقت مرحلة كان من الممكن أن تشهد تصعيدا كبيرا للقتال . ومن ناحية أخرى بذلت موسكو وواشنطن جهدهما لدى الطرفين لتفادى المواجهة . فقد أوعزت موسكو الى « لواندا » بضرورة التوصل الى صيغة اتفاق ، كما تلقى « سافيمبى » عشية توجهه الى قمة جبادوليت مكاملة من مسئول كبير من الادارة الامريكية اكد له فيها « ووقوف ادارة بوش الى جانبه وأنها لن تتركه يسقط » . كما وضعت مصادر امريكية فى كينشاسا اجتماع جبادوليت بأنه مبادرة افريقية أساسا حظيت بالدعم الامريكى من أجل التوصل الى سلام فى أنجولا . ولكن فى نفس الوقت نفت تلك المصادر أن تكون الولايات المتحدة قد تقدمت بعرض إقامة علاقات دبلوماسية مع أنجولا مقابل التوصل الى اتفاق ، أو تكون الولايات المتحدة قد مارست ضغوطا على سافيمبى وذلك بتهديده بقطع المساعدات العسكرية عن حركته . ولكنها اكدت ان الولايات المتحدة ستكون مستعدة الى الاعتراف بحكومة أنجولية موحدة تحظى بموافقة الأنجوليين . كما أوقفت واشنطن معارضتها الأزلية لانضمام انجولا الى عضوية صندوق النقد الدولى وغيره من المؤسسات المالية الدولية .

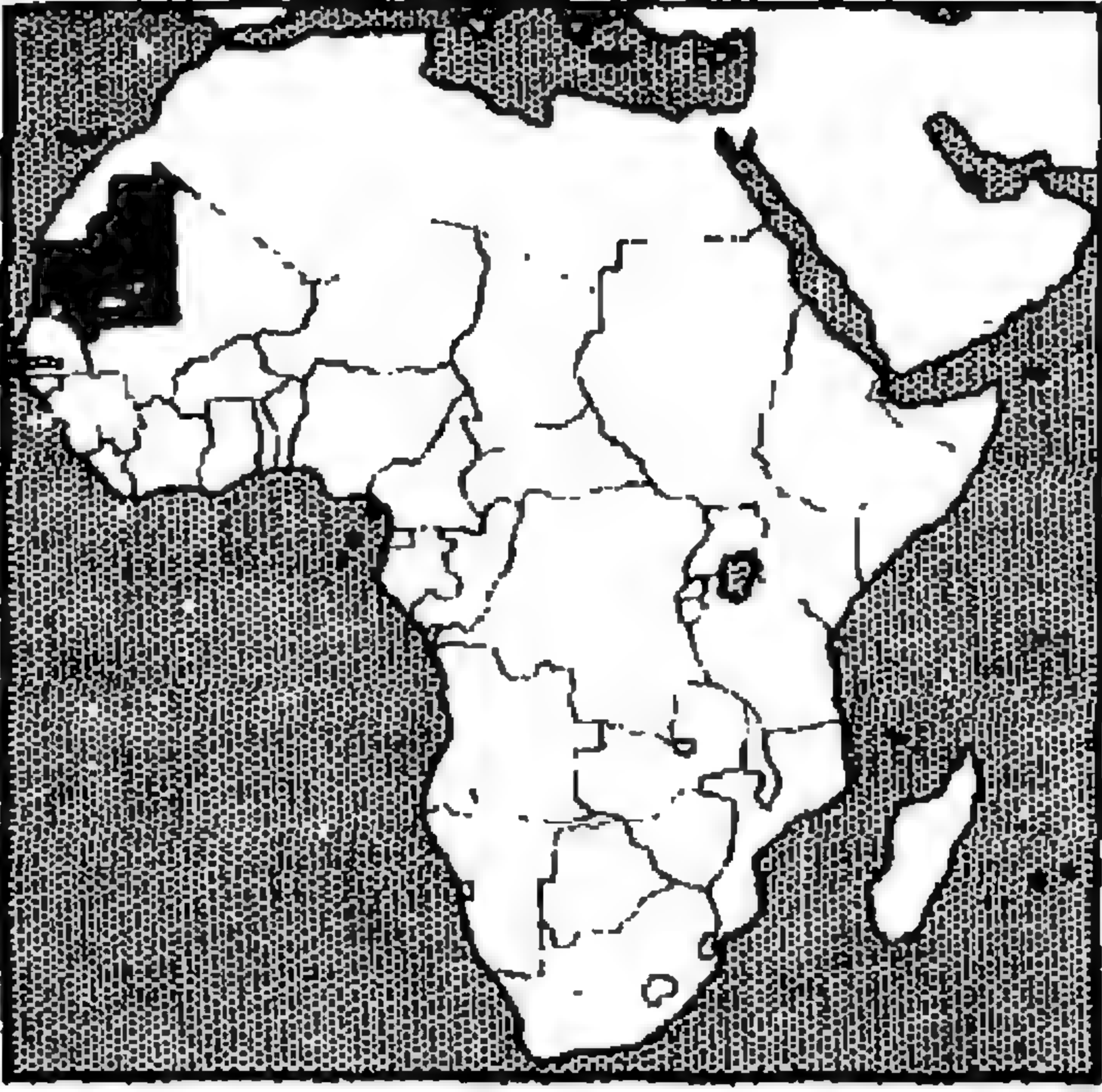
بالنسبة لمجموعة القادة الافارقة الذين خططوا

ولكن لم يحضر سافيمبي أو أى ممثل عن يونيتا هذا الاجتماع . وكان الاتجاه العام أن يقوم الرئيس الزائيرى موبوتو بالتعبير عن وجهة نظر يونيتا ، الا ان الاجتماع انتهى بدون ان يحرز أى تقدم فى سبيل انتهاء الأزمة . وكما تم عقد عدة لقاءات على المستويات الفردية بين الأطراف المعنية ومنها الاجتماع الذى تم فى مدينة جوما شرتى زائير فى ٢٥ أغسطس الماضى بين الرئيس موبوتو وفردريك دى كليرك القائم بأعمال رئيس جنوب أفريقيا تركزت على الأزمة الحالية فى أنجولا - خطط السلام . كما قام سافيمبي بعقد لقاء مماثل مع دى كليرك فى ٢٨ أغسطس لبحث نفس الموضوع الا أنها أنتهت دون شىء . فى النهاية تتبلور معضلة اتفاق جبادوليت ، من حيث أن كلا الجانبين يطرح أهدافا وتصورات مختلفة . ففى حين يصر المسئولون الأنجولون بمن فيهم الرئيس دوس سانتوس نفسه أن سافيمبي وافق فى جبادوليت على اتفاق سلام يتضمن استيعاب أعضاء يونيتا بالتدريج فى الحكومة والجيش وكافة المؤسسات المختلفة داخل المجتمع ، وفمن وجهة نظر الرسميين الأنجوليين أن هذا الاستيعاب يتم داخل الحزب الواحد المسيطر على الحياة السياسية منذ الاستقلال فى نوفمبر ١٩٧٥ . « حزب الحركة الشعبية لتحرير أنجولا » وذهب سافيمبي الى منفى اختياري الى الولايات المتحدة أو المغرب ، فى المقابل يرفض سافيمبي فكرة النفى الاختياري وكذلك فكرة احتواء أعضاء يونيتا بالتدريج ، ويطالب بتشكيل حكومة ائتلافية وانتخابات حرة على النمط الغربى . □

اسقطت طائرة أنجولية من طراز ميج - ٢٢ وتصعيدها للهجمات على اقليم بنجولا الجنوبي بهدف قطع خطوط التموين للقوات الحكومية فى الجنوب . ولقد كان لهذه التدهور الخطير فى الموقف الذى قضى على آمال المصالحة الوطنية ردود أفعال متباينة :

على مستوى المعسكر الاشتراكي : - فقد كان أول رد فعل صدر عن الرئيس الكوبى فيدال كاسترو ، حينما حذر من أن القوات الكوبية قد تدخل الحرب من جديد ، اذا ما استمرت هجمات يونيتا على القوات الحكومية بينما تعهد الرئيس السوفيتى ميخائيل جورباتشوف بصورة خاصة بمواصلة الدعم العسكرى للرئيس الأنجولى دوس سانتوس ، طالما استمر الدعم العسكرى الأمريكى ليونيتا .

على المستوى الأفريقى : - اجتمع زعماء ثمانى دول افريقية هى زائير وزامبيا وأنجولا وموزمبيق وزيمبابوى ، الجابون والكونغو وساو تومى وبرنسيب برئاسة الرئيس الزامبى كنيث كاوندرا فى العاصمة الزيمبابوية هرارى فى ٢٢ أغسطس لمحاولة تدعيم وقف إطلاق النار الذى كان يشرف على الانهيار فى أنجولا والبحث فى مسألة عقد معاهدة سلام تفصيلية . ولقد أثار تجدد القتال بين طرفى النزاع الأنجوليين مخاوف القادة الافارقة من أن تصاعد الحرب الأهلية قد يهدد اتفاقيات السلام التى تم التوصل اليها بين أنجولا وكوبا وجنوب أفريقيا فى ديسمبر ١٩٨٨ .



ابعاد الصراع الموريتاني السنغالي

هويدا عدلى رومان

تعتبر

صراعات الحدود ومشاكل اللاجئين من أكثر المشاكل والصراعات الحادة والمتكررة في القارة الأفريقية منذ استقلال بلدانها حتى الوقت الحالي . يقود معظم هذه الصراعات للسياسات الاستعمارية في هذه البلدان ، فالاستعمار قسم القارة الأفريقية تقسيما لم يراع أى اعتبارات طبيعية أو عرقية أو دينية مما أدى لتداخل الاجناس والاديان معا عبر البلدان وأدى لعدد من نزاعات الحدود ومشاكل اللاجئين في القارة بعد حصولها على الاستقلال .

تفجر في اوائل ابريل الماضى نزاع جديد بين السنغال وموريتانيا ليضاف الى رصيد القارة من النزاعات والمشاكل التى نادرا ما تخبو ، فقد عبر رعاة سنغاليون نهر « السنغال » وهو يمثل الفاصل بين البلدين لترعى قطعانهم في موريتانيا ودخلت بعض هذه القطعان مزارع الموريتانيين مما دفع احدى نقاط حرس الحدود الى اطلاق النار على الرعاة السنغاليين وعلى أثر هذا الحادث البسيط الذى طالما تكرر من قبل بدأت تتوالى احداث العنف الدامى المتبادل بين الشعبين . وجدير بالذكر ان التوترات العنصرية بين السنغال ذات الاغلبية السوداء وموريتانيا ذات الاغلبية العربية قائمة منذ عديد من السنوات ولكنها لم تتصاعد لتصل الى هذه الدرجة من العنف الدامى المتبادل من قبل . فتداخل حياة الشعبين الموريتانى والسنغالى امر مستقر منذ عديد من السنوات فمواطنو كلا البلدين يعبرون الحدود المائية المتمثلة في نهر السنغال يوميا ، إما في قوارب صغيرة أم سيرا على الأقدام حتى المناطق الضحلة . وعلى أثر هذا الحادث وما فجره من موجات عنف دامية تنتج عنها قتل المئات من مواطنى البلدين ونهب وحرق كل طرف لممتلكات الطرف الآخر ، توافدت الطائرات الجزائرية والاسبانية والفرنسية لترحيل مواطنى البلدين كل الى بلده الأصلية .

وقد تبادلت حكومتا البلدين الاتهامات بان كلا منهما تعد لشن حرب على الأخرى وبالفعل تم اعلان حالة التأهب العسكرى مما وضع الدولتين على شفا حرب . الا أن السلطات الموريتانية اكدت انها لم تطرد السنغاليين المقيمين فيها وان عملية الترحيل تتم بموجب اتفاق مع السنغال من أجل انقاذ ارواح الإلاف من مواطنى البلدين فى أعقاب احداث ابريل الماضى ، وتجنب المزيد من أعمال العنف الطائفية فى هذا التقرير سنحاول لقاء الضوء على اسباب هذا النزاع ومحاولات الوساطة والعوامل المؤثرة على عملية الوساطة على ضوء المتغيرات الداخلية والاقليمية .

وتنحصر اسباب النزاع فى اسباب تاريخية عرقية ، وأسباب سياسية ، أيديولوجية - اقتصادية :
الاسباب التاريخية والعرقية :-

تعود العلاقات المتناقضة بين قبائل العرب والبربر الصحرواية وبين الحضر من السود على الساحل السنغالى الى القرن الحادى عشر عندما كان يسيطر الأولون على الآخرين ، وحينما استعمرت فرنسا المنطقة ادمجت هذه الاقاليم معا . وطوال هذه الفترة الاستعمارية كانت موريتانيا جزءا من افريقيا الغربية الفرنسية وكانت مرتبطة اداريا بالسنغال وتشاركها نفس العاصمة سان لويس ، وقد قامت فرنسا - رغم انه فى ذلك الوقت لم تكن هناك أى مشاكل حدود مثارة - برسم الحدود على الضفة اليمنى لنهر السنغال بمقتضى مرسومين ١٩٠٥ ، ١٩٢٣ . ومع تصفية الاستعمار فى نهاية الخمسينات طالبت المغرب بتقسيم المنطقة بينها وبين السنغال ، فتتول للمغرب المساحات الصحراوية التى يقطنها العرب والبربر والغنية بخام الحديد بينما يكون من نصيب السنغال النهر ، إلا أن الرئيس « ليوبولد سنجور » رفض هذه الفكرة بتشجيع من فرنسا التى كانت تهدف لبلقنة المنطقة وأيضا رغبة منه فى اقامة

وسلطة العرب والبربر وأعلن انسحاب موريتانيا من المنظمة المشتركة لأفريقيا والمالاجاش ١٩٦٥ تم فرض اللغة العربية لغة رسمية للبلاد سنة ١٩٦٦ وإن كان هذا لم يمر دون مقاومة من السود الناطقين بالفرنسية ثم انضمت موريتانيا إلى جامعة الدول العربية عام ١٩٧٣ . وفي تلك الأثناء قبلت موريتانيا الانضمام إلى « منظمة استغلال حوض نهر السنغال » مع السنغال ومالي عام ١٩٧٢ من أجل إقامة سدّ ياما ومانوتالي ومن أجل الاستفادة من مزايا التكامل الإقليمي إلا أنها لم تفعل ذلك إلا بعد أن عقدت اتفاقاً مع السنغال ، نص على قبول الطرف السنغالي أن يكون النهر ذاته هو الحد الفاصل بين الدولتين وليس الضفة اليمنى فقط للنهر طبقاً للمرسوم الفرنسي ١٩٣٣ .

غير أن المشكلات لم تنته ، فقد أدت موجة الجفاف في السبعينات لتزايد معدلات هجرة البربر والعرب للجنوب ، مما أدى لتصعيد سخط واستياء السنغاليين وقد أخذوا على الرئيس « سنجور » أنه كان أكثر تسامحاً مع نواكشوط وأنه قدم تنازلات أكثر مما يجب خاصة وأن خلقاء « ولد دادة » أسرعوا بعمليات التعريب ، وإن قرار إلغاء الرق الرسمي في ١٩٨٠ لم يؤد إلى إضعاف سيطرة البربر على السود في موريتانيا ، وقد صعد من مخاوف السنغال وقلقها انضمام موريتانيا إلى معاهدة الإخاء والوفاق التونسية الجزائرية ١٩٨٣ ، ثم إلى اتحاد المغرب العربي ١٩٨٩ ودون أن تنسحب من « الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا » و« الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا » وهو أمر يؤدي في النهاية إلى تغيير موازين القوى في المنطقة لصالح موريتانيا . ولم يقتصر القلق على السنغال فقط ، بل امتد أيضاً للسكان السود في موريتانيا نفسها الذين أدركوا أن التوجه العربي لموريتانيا سيكون لغير صالحهم خاصة وأن هناك اتجاهها يسمى « الاتجاه البعثي » يسعى لتبويض وجه البلاد بمعنى تحريرها من السود . وقد كانت محاولة الانقلاب الفاشلة التي قامت بها جبهة تحرير إفريقي موريتانيا ١٩٨٧ ذريعة لعملية تطهير قامت بها السلطات الموريتانية استبعدت فيها كل قيادات الجيش والإدارة من السود ، وجدير بالذكر أن هذه الجبهة شكلتها قبيلة التكاير الزنجية وهي تمارس نشاطاً سياسياً معادياً لموريتانيا وتهدف إلى الانفصال عن الدولة الأم وإقامة دولة على ضفتي نهر السنغال وقد اتخذت هذه الجبهة السنغال مقراً لها مما أدى لتصاعد التوتر في العلاقات بين البلدين .

مما سبق تتضح أبعاد الخلافات السياسية

دولة فاصلة بين السنغال والمغرب وهكذا نشأت موريتانيا عام ١٩٦٠ . ويعتبر نهر السنغال بمثابة الحدود الفاصلة بين موريتانيا والسنغال ورغم ذلك فإن مناطق الحدود تتميز بتداخل حياة الشعبين تداخلاً كبيراً ، فمن العادي أن نجد كثيراً من المواطنين السنغاليين ينتقلون إلى موريتانيا والعكس صحيح سعياً وراء الرزق سواء رعى أو زراعة أو تجارة ، خاصة وأن هناك اتفاقية بين بلدان غرب إفريقيا تسمح لمواطني المنطقة بالانتقال بين البلدان بدون تأشيرات ، فقط بالبطاقات الشخصية ونتيجة لذلك فقد هاجرت كثير من الجماعات السنغالية إلى موريتانيا والعكس صحيح وأصبح تداخل الشعبين والعرقين الزنجي والعربي أمراً واقعاً رغم مخاطره . وطبقاً للإحصائيات الموريتانية الرسمية يشكل العنصر العربي في موريتانيا أغلبية السكان ، حوالي ٨٠٪ من عدد السكان ، أما البقية فهم من العناصر الزنجية المسلمة وهذه الأقلية الزنجية تنقسم إلى ثلاثة أقسام فرعية التكاير - الراجولي - الـ وولف ، إلا أن أقوى الفئات هم التكاير . من ناحية أخرى فإن الزنوج يشككون في مدى صحة تلك الإحصائيات الرسمية ويؤكدون أن نسبتهم أعلى من النسبة التي تعلنها الحكومة الموريتانية فهي تصل إلى ٥٠٪ من عدد السكان في موريتانيا البالغ ٢ مليون نسمة ، وأنه رغم ثقل وزن الزنوج في موريتانيا فإنهم يعيشون في وضع متدن مقارنة بأخوانهم الموريتانيين ذوي الأصل العربي ، فهم لا يتمتعون بنفس المزايا التي يتمتع بها العرب ولا يحظون بنفس المعاملة داخل المؤسسات الرسمية مثل جهاز الحكومة والمؤسسة العسكرية . وإذا رجعنا للوراء لمرحلة الحكم الاستعماري الفرنسي نجد أن الزنوج أثناء هذه المرحلة قد حظوا بمعاملة متميزة أكثر من العرب وارتبطوا ارتباطاً وثيقاً بالإدارات الاستعمارية الفرنسية واحتلوا مناصب هامة . وقد غذى الاستعمار الفرنسي لديهم الشعور بأفريقيتهم واعتزازهم بها ، إلا أنهم سرعان ما فقدوا هذا الوضع المتميز عقب استقلال موريتانيا ١٩٦٠ وانحصر دورهم في ممارسة المهن الدنيا والحرف البسيطة التي رفض الموريتانيون ذوو الأصل العربي ممارستها .

الأسباب السياسية الأيديولوجية - الاقتصادية : - رغم هذه الخلفية التاريخية والعرقية التي تمثل أساساً يمكن أن يؤدي لاندلاع صراعات بين الدولتين ، إلا أنه لم تشر أي صراعات حادة بين البلدين حتى بدأت موريتانيا في محاولات تأكيد هويتها العربية ، فعقب تولي مختار ولد دادة السلطة في موريتانيا حاول تعزيز مكانه

والايدولوجية بين البلدين وان كانت هذه الخلافات لا تتحمل بمفردها تبعه اثاره نزاع في حدة هذا النزاع الا اذا عززتها اعتبارات اقتصادية وداخلية بكل بلد من البلدين على حدة .

فبالنسبة للسنغال فهي دولة ذات اغلبيه زنجية وذات اتصالات وثيقة تاريخيا وفكريا واقتصاديا بفرنسا ، وتوجد اتفاقية دفاع مشترك بينها وبين فرنسا . وهناك قاعدة جوية واخرى بحرية فرنسية في داكار وتشرف فرنسا على تنظيم الجيش السنغالي وتسليحه . وقد اعتبرت السنغال نقطة جذب لفترة طويلة من الزمن للمهاجرين في موريتانيا . فهي كانت من أكثر بلدان المنطقة استقرارا ، تتمتع باقتصاد مفتوح وبالفعل فقد هاجر اليها اعداد كبيرة من الموريتانيين وعملوا في مجال تجارة التجزئة ، فحوالي ٨٠٪ من المعاملات التجارية الصغيرة في السنغال يسيطر عليها موريتانيون إلا أنه لا يمكن فهم الاحداث الأخيرة الا على ضوء الازمة متعددة الابعاد التي تشهدها السنغال منذ اوائل الثمانينات ، فالبعد الاقتصادي للازمة يتمثل في ركود الانتاج الزراعي وانخفاض أسعار الفول السوداني والفوسفات والتضخم المفرط للديون ، اما البعد الاجتماعي فيتمثل في سياسة التكميف الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي على السنغال وبالتالي توقف الاستثمارات وارتفاع معدلات البطالة بصورة متزايدة ، وأخيرا البعد السياسي للازمة فالنظام السنغالي يواجه معارضة شديدة منذ انتخابات ١٩٨٨ متمثلة في الحزب الديمقراطي السنغالي وشعاره سوبى اى التغيير ويطعن في صحة الانتخابات السابقة ويتهم الرئيس عبده ضيوف بأنه متهاون ازاء انتهاكات موريتانيا .

أما بالنسبة لموريتانيا فهي تبذل في الفترة الأخيرة جهودا كبيرة من أجل اقامة بنية اقتصادية قوية في البلاد وتتلقى معونات ومساعدات من عديد من الدول العربية منها دول الخليج .

ومن المشروعات التي اقامتها-وثار حولها خلاف بين السنغال وموريتانيا مشروع سد جاما على مصب نهر السنغال عند ملتقى الحدود ، والمشروع طبقا للخطة من المقرر ان يفيد البلدين فهو يقلل من نسبة ملوحة النهر ويؤدى الى تزايد الرقعة الزراعية على ضفتى النهر وتزايد توليد الطاقة الكهربائية .

ورغم ذلك فان السنغال قد رأت انها لن تستفيد من هذا المشروع بقدر ما تستفيد موريتانيا ، فالمستفيدون على ضفة النهر السنغالية هم الموريتانيون المقيمون على

الحدود في السنغال .

يعد ميناء نواكشوط ثانى الاسباب الاقتصادية المؤدية للخلاف فقد قامت موريتانيا بتطويره مما جعله يجذب حركة التجارة البحرية وأصبح منافسا قويا لميناء « داكار » السنغالي .

وبذلك رأت السنغال بانها تواجه وضعاً داخليا متدهورا ووضعاً اقليميا غير ملائم لمصالحها . ولذا لابد من البحث عن كبش فداء للخروج من هذا المأزق متمثل في الصراع الموريتاني السنغالي وبدأت تعرض مطالبها وهي مطالب اقليمية ، بالتحديد تطالب بتعديل الحدود طبقا للمرسوم الفرنسى ١٩٣٣ اى استرداد الضفة اليمنى للنهر .

محاولات الوساطة :

تعددت محاولات الوساطة ما بين عربية وافريقية ، فقد قام الرئيس المالى « موسى تراورى » بالتوسط من أجل الوصول لتسوية سلمية وشاملة للنزاع بناء على تكليف منظمة الوحدة الافريقية وبمساعدة لجنة مكونة من بعض وزراء خارجية الدول اعضاء المنظمة وقد طرح الرئيس « تراورى » استراتيجية من أجل اعادة السلام على ضفتى نهر السنغال وتهدة الأوضاع المتوترة تضمنت ثلاثة مبادئ :

(ا) ابرام اتفاقية بين وزيرى داخلية كلا البلدين بشأن عبور قطعان الماشية للحدود بعد ان تسبب النزاع في ايقاف انتقالهم .

(ب) ايقاف طرد وترحيل السكان من اصل سنغالي من موريتانيا والسكان من اصل موريتاني من السنغال . (جـ) إعادة كل ما تمت مصادرته من اموال وممتلكات لاصحابها والسماح للمزارعين بعبور الحدود لزراعة حقولهم مثلما جرت العادة وجدير بالذكر ان محاولة مالى للوساطة تنبع من القرار الذى اتخذه اجتماع وزراء خارجية الدول اعضاء « منظمة الوحدة الافريقية » بضرورة الوصول لتسوية سلمية وشاملة للصراع على اساس مبادئ ميثاق المنظمة ومبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء واحترام حقوق الانسان وحقوق الشعوب . الا أنه رغم جهود الرئيس المالى فان وساطته باءت بالفشل بسبب تعنت كلا الطرفين وان كانت قد نجحت في احتواء الموقف واستبعاد شبح المواجهة العسكرية بين الدولتين .

وساطة الرئيس مبارك الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الافريقية : -

تحرير وتعليقات

وممتلكاتهم خاصة وان خسائر الموريتانيين في السنغال تفوق خسائر السنغاليين في موريتانيا بسبب طبيعة اعمالهم التجارية ووضعهم الاقتصادي وأيضا لعددتهم الضخم . أيضا تطالب موريتانيا بايقاف النشاط السياسي المناوئ لها والتي تمارسه جبهة تحرير افريقي موريتانيا والتي شكلها التكاير وتتخذ السنغال مقرا لها وتهدف الى الانفصال عن موريتانيا .

أما السنغال فانها تلقى بتبعة الأزمة على موقف الحكام الموريتانيين ذوي الاصل العربي تجاه السكان السود ذوي الاصل السنغالي الذين يعيشون على طول نهر السنغال وتطالب باسترداد الضفة اليمنى للنهر بمقتضى القرار الفرنسي بتعيين الحدود ١٩٢٣ وتطبيقا لمبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار ، خاصة وان مصادر سنغالية عليمة تؤكد ان القرار الفرنسي ١٩٢٣ تم الاعتراف به من جانب موريتانيا ونشر في الجريدة الرسمية الموريتانية ، هذا القرار الذي يجعل الحدود بين السنغال وموريتانيا تقع على الجانب الايمن لمجرى النهر ، وبالتالي ترفض السنغال مقولة ان الحدود تقع في منتصف النهر ، وبالتالي فان الصراع له ابعاد اقليمية ومطالب اقليمية تؤدي لمزيد من تعقد الموقف .

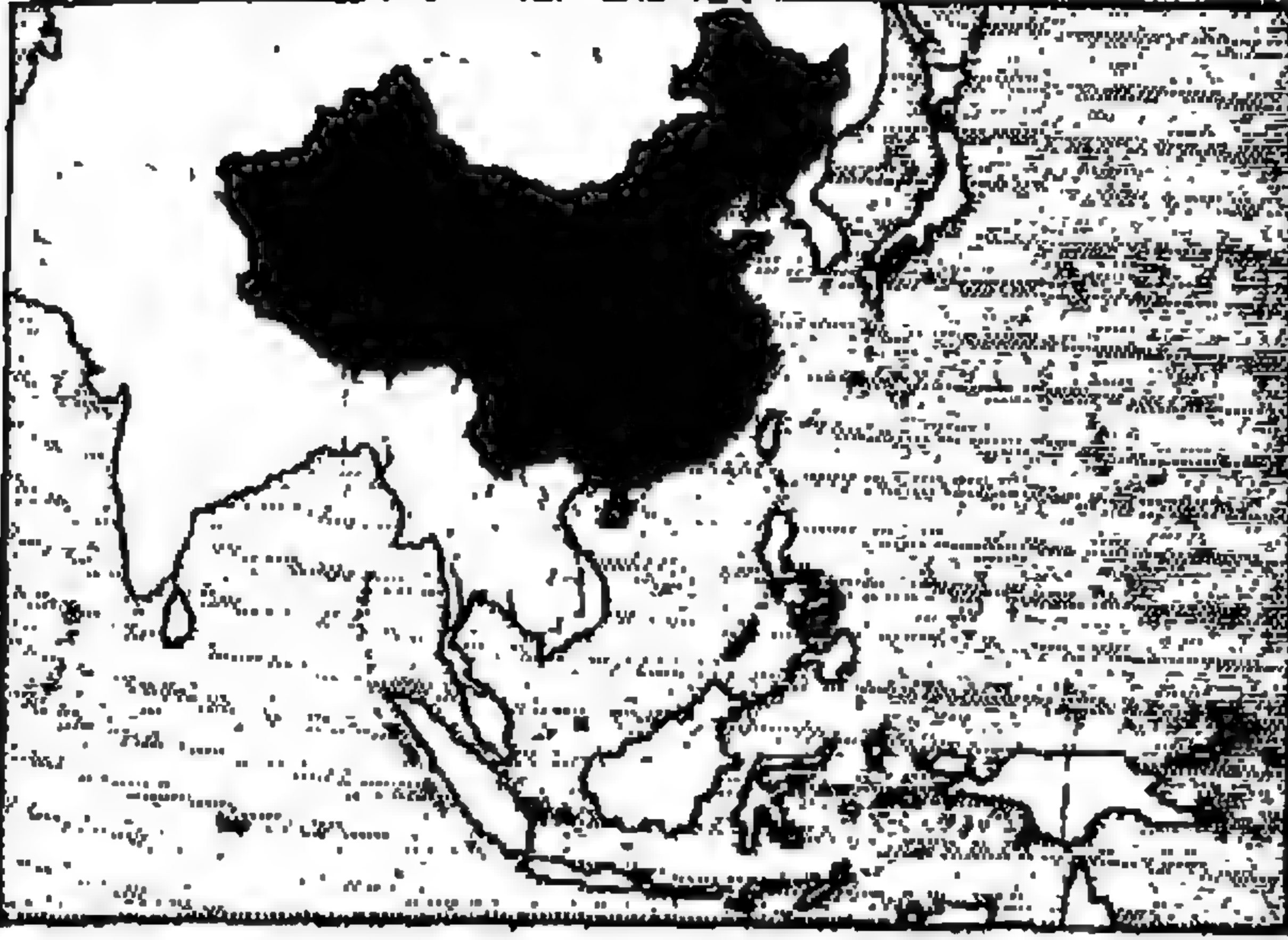
وعموما فان محاولات وساطة مصر بصفتها رئيس منظمة الوحدة الافريقية ستركز بالتأكيد على الجوانب الايجابية للوصول لاتفاق أو تسوية ، خاصة وان الوضع الاقليمي في منطقة غرب افريقيا لا يتحمل أى نزاعات حدود أو مشاكل لاجئين بفترة طويلة من الزمن ، بالاضافة للأوضاع الداخلية في كلا البلدين سواء اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية والتي ستفرض في النهاية الوصول لتسوية للنزاع □ .

شكل الرئيس مبارك بصفته رئيسا للدورة الحالية لمنظمة الوحدة الافريقية لجنة سداسية تتكون من وزراء خارجية مصر - زيمبابوي - نيجريا - النيجر - توجو - تونس من اجل تسوية النزاع وفقا لمبادئ المنظمة وقد رحبت كل من السنغال وموريتانيا بوساطة الرئيس مبارك باعتباره الرئيس الحالى للمنظمة وايدتا استعدادهما لتقديم كافة اشكال العون له واللجنة الوساطة للوصول لتسوية الصراع .

المتغيرات المؤثرة على عملية الوساطة :-

طرح النزاع الموريتانى السنغالى متغيرات جديدة يجب التعامل معها واخذها فى الاعتبار عند الوصول لتسوية سلمية ، فكما اشرنا سلفا فان التجار الموريتانيين يلعبون دورا هاما ومؤثرا فى الاقتصاد السنغالى فهم يتحكمون فى ٨٠ ٪ من تجارة التجزئة من السنغال وبالتالي فان ترحيل هؤلاء التجار سيكون له ابلغ الضرر على حركة التجارة فى السنغال . ونفس الوضع ينطبق على موريتانيا . فقد قامت بترحيل الآلاف من السنغاليين المقيمين فيها والذين كانوا يشكلون قوام حركة العمالة فى المهن الحرفية البسيطة والمهن الدنيا . وهنا تواجه كلا البلدين مشكلة ذات شقين :

الشق الأول : كيفية ملء الفراغ الذى تركه المرحلون فى كل بلد . والشق الثانى : كيفية استيعاب هؤلاء المواطنين الجدد فى مجتمعاتهم الجديدة وايجاد فرص عمل لهم . إلا أنه رغم الضغوط التى يفرضها هذا الموقف المتأزم فان كلا البلدين تضع شروطا ومطالب قد تؤدي لعرقلة أى جهود ساعية للوساطة . فموريتانيا تطالب بتعويضات ضخمة تقدر بملايين الدولارات تعويضا عن خسائر الموريتانيين فى السنغال الذين تم ترحيلهم بدون اموالهم



الصين وفيتنام على طريق المصالحة

مصطفى أحمد على

بعد

الهجوم المضاد دفاعا عن النفس ردا على الاعتداءات الفيتنامية على حد تعبير وزير الخارجية الصيني . وفي ١٩٧٩/١٢/١٧ كانت القوات الصينية اجتاحت الحدود المشتركة الى داخل الأراضي الفيتنامية حيث دارت معارك عنيفة بينهما لم يتوقع حدوثها بين الجارتين لما بينهما من روابط نضالية وعقائدية على مدى نصف قرن . إن هذه الأحداث السابقة تستمد جذورها من عوامل تاريخية وجغرافية لها تأثيرها في تشكيل العلاقات الصينية الفيتنامية من ناحية وعلاقتها بدول الهند الصينية من ناحية أخرى ، ثم أن تفهم ابعاد العلاقات الصينية الفيتنامية ومدى تأثيرها على الأمن والاستقرار في جنوب شرق آسيا يتطلب تناولها بالبحث والتحليل وصولا الى طبيعة وأبعاد وتطور النزاع بين رفقاء الأمم في الكفاح والسلاح والمنظور الاستراتيجي لكل من الصين وفيتنام لكمبوتشيا باعتبار هذه الأخيرة مسرحا للصراع بينهما وموقف كل منهما من التسوية السياسية لقضية كمبوتشيا وتأثيرها على مستقبل العلاقات الصينية الفيتنامية والأوضاع في جنوب شرق آسيا .

الجذور التاريخية للعلاقات :

تربط كلا من فيتنام والصين علاقات تاريخية متميزة ترجع الى القرن الثاني قبل الميلاد ، عندما قامت الامبراطورية الصينية بغزو فيتنام في مراحل مختلفة من تاريخها هذا بالإضافة الى ما يجمعهما من موقع جغرافي سياسي متقارب لذلك تعد الصين عنصرا مؤثرا في مراحل تاريخ فيتنام وتفرض ظلالها على هويتها الوطنية وتأثيرها موجود دائما في جميع جوانب الحياة الفيتنامية السياسية والثقافية واللغوية والاجتماعية بل إن أية مشاكل خارجية تواجه فيتنام أو تكون طرفا فيها فإن تسويتها لا بد أن تأخذ في الاعتبار موقف الصين . ثم إن تاريخ فيتنام قد تأثر ضمن عوامل أخرى بنفس العوامل التي أثرت في تاريخ الصين وأن حركة السكان في الدولتين على مدى التاريخ وجهتها النزوح نحو الجنوب للاستقرار في وديان

طول انتظار وافقت الصين الشعبية على استقبال نائب أول وزير خارجية فيتنام « دين فوليم » لبدء الجولة الثانية من المحادثات مع نظيره الصيني في ٨/٥/٨٩ واستغرقت ثلاثة أيام - صرح بعدها المتحدث الخارجية الصينية بأن المشاورات لم تسفر عن تقدم جوهري واتفاق بشأن التسوية السياسية لمشكلة كمبوتشيا بينما صرحت المصادر الفيتنامية بأن فيتنام قدمت مقترحات من عدة نقاط لتطبيع العلاقات الثنائية وحل مشكلة كمبوتشيا ولكن الصين تضع التوصل الى حل شامل لمشكلة كمبوتشيا كشرط مسبق لبحث مقترحات تطبيع العلاقات الثنائية وكذلك لم يتوصل الجانبان الى تفاهم حول عناصر تسوية الجانب الداخلي لمشكلة كمبوتشيا وعلى تحديد موعد الجولة الثالثة من المحادثات .

وقد تمت الجولة الثانية للحوار بين الجانبين في ظل عدة تطورات هامة أطلت على جنوب شرق آسيا ، أبرزها ترقب إنعقاد القمة الصينية السوفيتية في بكين وقرار فيتنام سحب قواتها من كمبوتشيا في سبتمبر القادم دون أية شروط وقيام حكومة « بنوم بن » بإجراء تعديلات في دستورها بتغيير اسم الدولة الى كمبوديا واتخاذ البوذية ديانة للدولة وتحرير الاقتصاد واحترام حقوق الانسان ، وأخيرا التقدم الذي أحرزته محادثات سيهانوك « وهون سن » التي جرت في بداية مايو الماضي في جاكرتا .

وقد كانت الجولة الأولى من الحوار بين الصين وفيتنام في يناير الماضي خطوة متقدمة في مجال العلاقات بينهما لأنها استجابة للمطالبة المستمرة من جانب المسئولين الفيتناميين بالدخول في حوار على أى مستوى وفي أى مكان لبحث تطبيع العلاقات بعد قطيعة بينهما بدأت منذ توقفت محادثات الثمانينات التي جرت عقب انسحاب القوات الصينية من الأراضي الفيتنامية في مارس ١٩٧٩ بعد أن أنجزت الهدف المحدد لها في

وقد قام تدفق الأفكار والمبادئ من الصين بدور حيوي في تطوير الأفكار الثورية للقيادات الفيتنامية : فقد ظلت اللغة الصينية الرسمية لغة الحكم والطبقة المثقفة تكتب بالحروف الصينية أيضا الى أن وصلت جماعات التبشير الفرنسية الى فيتنام وكان أبرز المبشرين « الكسندر دي رودس » الذي كتب اللغة الفيتنامية بالأبجدية اللاتينية في القرن السابع عشر وصارت بذلك اللغة الوحيدة التي تكتب بالحروف اللاتينية في المنطقة وإن ظل تأثير قواعد اللغة الصينية في تركيباتها وبوقوع فيتنام تحت الاستعمار الفرنسي أصبحت مرة أخرى تحت سيطرة قوة أجنبية الى أن دخلت الحركة الوطنية الثورية في العشرينات من القرن الحالى في مرحلة ايجابية خاضت خلالها أطول حروب تحرير ضد أعتى قوى الاستعمار والامبريالية .

قاعدة لانطلاق حركة التحرير :

استلهمت الحركة الوطنية لتحرير فيتنام في كفاحها ضد الاستعمار والامبريالية بمبادئ ثورة « صن يات صن » ضد اسبراطورية المانشو وكان أبرز زعمائها « هوشى منه » الذى عاد الى مدينة كانتون بجنوب الصين من باريس في ١٩٢٤ يحمل أفكارا ثورية استمدتها أثناء وجوده في فرنسا من دراسته واتصالاته بالعناصر الماركسية الفرنسية والصينية والفيتنامية من بينهم قيادات الحزب الشيوعى الصينى أثناء اجراءات تأسيسية في باريس ١٩٢١ وعلى رأسهم « شوان لاي » و « دينج زيونج » .

وأصبحت كانتون مركزا لتجمع الثوار الفيتناميين لقربها من فيتنام وبعدها عن إرهاب الاستعمار الفرنسى مما أتاح لهم الحصول على المساعدات من الصين والاتحاد السوفيتى . وأثناء وجوده في الصين بدأ « هوشى منه » بتكوين اتحاد الشباب الثورى عام ١٩٤٥ - الذى سيصبح فيما بعد الحركة الشيوعية الفيتنامية - على نمط نظيره الصينى ثم انتقل بعد ذلك الى « هونج كونج » حيث أسس الحزب الشيوعى الفيتنامى في فبراير ١٩٣٠ الذى تحول الى الحزب الشيوعى للهند الصينية بناء على تعليمات « الكومنترن » حتى يتفق مع الروابط الاقتصادية والاحتياجات السياسية للمنطقة وضم عناصر من دول المنطقة والصين وكانت القيادات الفيتنامية أعضاء في الحزب الشيوعى الصينى .

وفي عام ١٩٤٠ تجمعت قيادات الحزب الشيوعى الفيتنامى بقيادة « هوشى منه » بالقرب من الحدود المشتركة مع فيتنام ومن الأراضى الصينية بدأ التخطيط للاستيلاء على الحكم في فيتنام . ثم في مطلع عام ١٩٤١

الأنهار الخصبة والتنظيم الجماعى للرى حتى أن فيتنام في حروب التحرير التي خاضتها في العصر الحديث اتجهت نحو الجنوب من أجل توحيد شطرى فيتنام .. وقد ظلت فيتنام خاضعة لسيطرة الصين على مدى عشرة قرون وإن تخلل هذه الفترة ثورات ضد سيطرة الصين الى أن إنهارت أسرة « تانج » في بداية القرن العاشر وانتهت بذلك سيطرة الصين على فيتنام وصارت « داي فيت » دولة مستقلة خاضعة لحكومة مركزية قوية وإن لم تدم طويلا إذ بدأت مرحلة إنقسامات وصراعات وعاد تهديد الغزو من الشمال في عهد أسرة « سونج » ومن الجنوب من ممالك « الشامبا » ثم « الخمير » الى أن تولت أسرتا « لى » و « تران » حكم فيتنام طيلة ما يقرب من أربعة قرون حيث تم توحيد البلاد فشهدت نهضة اقتصادية وإجتماعية وإدارية وعسكرية تمكنت من رد الاعتداءات الخارجية وهزمت جيوش المغول الغازية وبدأت تظهر اللغة الفيتنامية مشتقة من الصينية .

وفي بداية القرن الخامس عشر عندما تولت أسرة « مينج » حكم الصين استولت على فيتنام وضمته الى أراضيها . ولكن بعد فترة قصيرة تمكنت أسرة « لى لوى » من تخليص فيتنام من سيطرة الصين ، وتلت ذلك مرحلة أخرى من الاضطرابات والصراعات على السلطة طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر الى أن تمكن أحد أمراء أسرة « نجوين » في القرن التاسع عشر مستعينا بقوات مملكة سيام من توحيد البلاد تحت حكم أسرة « نجوين » .

وشهدت تاريخ فيتنام مرحلة من التوسع نحو الجنوب الى أن وصلت الى حدودها الحالية . ثم بدأت تضعف السلطة المركزية مما شجع على الانقسامات الى أن وحدت أسرة نجوين البلاد مع محافظتيها على تبعيتها لامبراطور الصين طلبا لحمايته الى أن تعرضت من الدولتين للغزو الاستعماري وانفردت فرنسا باحتلال فيتنام وكمبوديا في عام ١٨٨٥ ثم أعلنت قيام اتحاد الهند الصينية في ١٨٨٧ .

والجانب الآخر للعلاقات الفيتنامية يتمثل في التأثير الحضارى الصينى واللغوى والثقافى والدينى ونقل نظم الادارة والحكم والتشريع وصناعة الورق والزجاج الى فيتنام فقد أوجدت تلك العلاقات صلات بين الفيتناميين وحركة النخبة المثقفة في الصين الحديثة الى ما بعد الحرب العالمية الأولى عندما حلت فرنسا محل الصين كمصدر رئيسى للأفكار السياسية والاجتماعية وحتى ذلك الوقت فإن الثقافة الفرنسية كانت تقرأها الطبقة المثقفة الفيتنامية عن الترجمة الصينية وليس باللغة الفرنسية .

أراضيها كما تأكد على مر الزمن بأن أحد أهداف الاستعمار الفرنسي كان الوصول إلى قلب الصين عن طريق فيتنام تهربا من القيود التي تفرضها السلطات الصينية في ذلك الحين على التجارة الأوربية خلال الحرب العالمية الثانية عندما احتلت اليابان فيتنام بعد احتلالها للصين أتاح لها ذلك انتشار قواتها المحاصرة في الصين ثم في السبعينات عندما انحازت فيتنام إلى الاتحاد السوفيتي كان الهدف من ذلك احكام سياسة احتواء وحصار الصين الشعبية ثم في ١٩٧٥ عندما انتصرت القوات الشيوعية في الهند والصين تم تحويل كمبوديا ولاوس وتوحيد شطري فيتنام ، واجهت الصين وضعا جديدا في المنطقة يضم تجمع اقليمي من الدول الثلاث وتسيطر فيتنام على طوال حدودها الجنوبية مما دفع الى السطح العداء القديم بين فيتنام وجارتها الصين في الشمال وكمبوديا في الجنوب الغربي وظل محورا لسياستها الخارجية منذ ذلك الحين خاصة وأن توسع فيتنام نحو الجنوب قد تم على حساب عنصر « الخير » كما أن تهديدات القوة المتعاضمة للصين قد فاقت القرون السابقة واستحدثت في السبعينات الصراع المثلث الأضلاع الصيني السوفيتي الفيتنامي الذي كان له تأثير كبير على توجيه الأحداث في جنوب شرق آسيا .

كذلك كان لفيتنام مخاوف اثارها مواقف الصين أثناء محادثات باريس عام ١٩٧٣ خشية أن تسعى الصين الى الابقاء على تقسيم فيتنام أسوة بما حدث في النزاع الكوري وذلك لاستراتيجية التقارب الصيني الأمريكي ، التي بدأت باستقبال بكين لكيسنجر في ١٩٧١ ثم زيارة نيكسون في ١٩٧٢ بهدف استخدام الورقة الصينية لتسوية المشكلة الفيتنامية وفقا للمنظور الأمريكي القائم على فكرة « عالم ثلاثي الأقطاب » .

وقد وجدت فيتنام من سياسة الاتحاد السوفيتي تجاوبا لما يجمعهما من عوامل عديدة على قمتها العداء والمخاوف من استيراتيجية الصين الشعبية وسعى الاتحاد السوفيتي إلى احتوائها كما ان تحالفه مع فيتنام والتسهيلات البحرية التي حصل عليها كانت تعد مصدرا لتهديد مستمر لجنوب الصين وقاعدة تطل على الممرات المائية الحيوية في القارة الاسيوية وجدت فيتنام أيضا في الاتحاد السوفيتي مصدرا للمساعدات الاقتصادية والعسكرية بعد ان أوقفت الصين جميع مساعداتها لفيتنام وسحب خبرائها في عام ١٩٧٧ نتيجة لطردها الرعايا الصينيين بالاضافة إلى استمرار النزاع بين الدولتين حول المياه الاقليمية عندما احتلت الصين أرخبيل « بارسل » عام ١٩٧٤ في بحر الصين الجنوبي

انتقلت قيادة الثورة من الأراضي الصينية الى المناطق الحدودية « كاوبانج » وأقامت أول قاعدة لها على أرض فيتنامية لنقطة انطلاق لحركة التحرير الفيتنامية وفي مايو من نفس العام تم تكوين جبهة « فيت منه » تضم كافة العناصر الوطنية بصرف النظر عن أصولها الطبقية وانتماءاتها العقائدية لتحرير الوطن من الاستعمار الفرنسي والاحتلال الياباني ولكن إزاء تصاعد عمليات القمع من القواالفرنسية أو اليابانية / أرغمت قيادات الثورة على البقاء في أقصى شمال فيتنام وجنوب الصين . وقد استفادت الثورة الفيتنامية من دروس الثورتين السوفيتية والصينية وخاصة تعاليم ماوتسي تونغ في تعبئة الفلاحين والحرب الشعبية . وأضافت إليها الدروس المستفادة من مقاومة فيتنام لسيطرة امبراطوريات الصين وهجمات المغول وقد استخدمت القيادة الفيتنامية ببراعة أساليب الحرب الشعبية وخاصة حرب الانفاق التي استخدمتها القيادة الفيتنامية بنجاح ضد القوات الأمريكية وقد جاء في مؤلفات الجنرال « جباب » بطل معركة « دين بيان فو » بأن مبادئ الحرب الشعبية مستمدة من النظرية الماركسية وتجارب الشعب الفيتنامي في مقاومته للاستعمار الصيني والغزو المغولي .

ولما حررت الثورة الجزء الشمالي من فيتنام بدأت بتنفيذ الاصلاح الزراعي على النمط الصيني مما أدى الى حدوث اضطرابات خطيرة ترتب عليها عزل « ترونج شين » سكرتير عام الحزب ١٩٥٦ لاستخدامه العنف الزائد في تنفيذ الاصلاح الزراعي وخاصة أنه لم يكن قد تم في ذلك الوقت تحرير جنوب فيتنام .

وقدمت الصين لفيتنام في حربها الأولى ضد الاستعمار الفرنسي وحربها الثانية ضد الامبريالية الأمريكية مساعدات من غذاء ومعدات كما سمحت للمساعدات السوفيتية من أسلحة وذخائر بالمرور عبر أراضيها كما ساهمت الجالية الصينية التي عاشت في فيتنام في حرب التحرير سواء بالاشتراك في القتال أو بتقديم الأموال . كذلك اشتركت القوات الصينية في كثير من الميادين وخاصة الدفاع ضد غارات الطائرات الأمريكية كان يوجد في فيتنام ١٣٠ ألف جندي صيني للدفاع الجوي والعمل على ابقاء الطرق والسكك الحديدية مفتوحة بضمان استمرار تدفق المؤن والمعدات الى فيتنام .

القطيعة بين الصين وفيتنام : هناك خط ثابت في الاستراتيجية الصينية تجاه فيتنام منذ عهد امبراطورية « هان » وهو عدم السماح بأن تكون فيتنام مصدر تهديد للصين أو استخدام أراضيها من طرف ثالث لتهديد جناحها الجنوبي أو التسلل الى

محكما إلى حد كبير بالخلاف الصيني السوفيتي الأمر الذي ساهم في نقل الموقف المتوتر في الهند الصينية إلى مرحلة التصادم المسلح وإن لم تنجح الصين في تحقيق أهدافها بالكامل من عملية غزو الأراضي الفيتنامية وخاصة تحقيق انسحاب متبادل بين قواتها وقوات فيتنام من كمبوديا ولكن يمكن القول بأن عملية غزو القوات الصينيين للأراضي الفيتنامية كان المقصود منها توجيه رسالة إلى كل من فيتنام والاتحاد السوفيتي بأن الصين لن تقف مكتوفة الأيدي أمام أية تغيرات إقليمية ترى فيها تهديدا لامنها ومصالحها الحيوية في المنطقة .

ولم تسفر المحادثات بين الجانبين الصيني والفيتنامي عن أية نتائج وسط تصاعد الصراع بينهما وتبادل الاتهامات لتصل الأمور بينهما في مارس ١٩٨٨ إلى اشتباك مسلح بين الاسطولين الفيتنامي والصيني من أجل السيطرة على أرخبيل سبارتلي في بحر الصين الجنوبي وهو موضع نزاع أيضا بين الفلبين وماليزيا وتايوان . وقد نجحت الصين في تحقيق هدفين : أولا : تأكيد سيادتها على مجموعة الجزر التي استولت عليها وثانيا : توجيه ضربة مؤثرة إلى القوة البحرية الفيتنامية في ظروف غير مواتية لها فكان من فيتنام أن طالب بالتفاوض والامتناع عن استخدام القوة في تسوية المنازعات مع الإبقاء على الوضع القائم .

وبصفة عامة ، يمكن القول بأن هذا الصدام قد كشف عن مدى التنافس على النفوذ القائم بين الصين وفيتنام في المنطقة . وهوتنافس يتأرجح بين اللجوء إلى استخدام القوة بين تبادل الهجمات الإعلامية .

وفي ظل أحكام الوفاق الدولي بين القوتين الأعظم واتجاه جورباتشوف إلى إزالة كافة العقبات التي تعوق جهوده لتطبيع العلاقات مع الصين الشعبية ، اقتصر موقف الاتحاد السوفيتي على تأييد مطالبة فيتنام الداعية إلى المفاوضات لحل النزاع على الجزر دون أن يتجاوزه إلى المساندة العسكرية أو تشجيع أية إجراءات انتقامية من جانب فيتنام .. الأمر الذي ساعد على تخفيف التوتر في المنطقة ويعد قرار فيتنام بإعتزامها سحب قواتها من كمبوديا في سبتمبر ١٩٨٩ عنصرا هاما أسهم في بناء الثقة بين الصين الشعبية وفيتنام وزاد من فرص إجراء الحوار بينهما لبحث سبيل تطبيع العلاقات وخاصة وأن عودة العلاقات الطبيعية بين الصين وفيتنام يعد عنصرا هاما في تحقيق الأمن والاستقرار في جنوب شرق آسيا .

كمبوديا بين فيتنام والصين :

تعد كمبوديا بؤرة للصراع بين فيتنام والصين وهي

ويمكن أن نلمس بداية تحول سياسة فيتنام إلى الانحياز الكامل إلى جانب الاتحاد السوفيتي في قرارات المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي في عام ١٩٧٦ واسناد منصب سكرتير عام الحزب « لي دوان » مخطط سياسة الانحياز إلى الاتحاد السوفيتي . بعد أن ظلت فيتنام في مختلف مراحل كفاحها تحرص على توازن علاقاتها بين الدولتين الشيوعيتين الكبيرتين وبذلك سارع الاتحاد السوفيتي إلى ملء الفراغ في المنطقة بعد انسحاب القوات الأمريكية منهزا فرصة أن الصين كانت تمر بمرحلة تحول في ظل سياسة التحديث . ومن أبرز مظاهر هذا التطور في العلاقات الفيتنامية السوفيتية :

- انضمام فيتنام في ١٩٧٨ إلى منظمة « الكوميكون »
- توقيع فيتنام معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتي تضمنت بنودا عسكرية .

ومن ناحية أخرى منذ أن تولى « بول بوت » الموالي للصين الشعبية السلطة في كمبوديا دخلت العلاقات مع فيتنام مرحلة من الصراع السياسي ومطالب إقليمية وتصاعدت الأمور إلى حد استخدام السلاح في شكل هجمات القوات الكمبودية على مناطق الحدود المشتركة مما بعث من جديد الصراع القومي التاريخي بين فيتنام وبلاد « الخمير » وما يعنيه ذلك من اقتراب التهديد الصيني من خلال نظام « بونم ين » لأمن وإستقرار فيتنام . وفي ديسمبر ١٩٨٧ وقامت فيتنام بغزو كمبوديا لمساندة الجبهة الوطنية المتحدة بزعامه « هينج سامرين » واطاحت بنظام « بول بوت » في يناير ١٩٧٩ وأقامت نظاما مواليا برئاسة « هينج سامرين » واحتلت كمبوديا واحتفظت بوجود عسكري كثيف لحماية النظام ومساندته في مواجهة حرب العصابات الداخلية والتهديدات الخارجية وقد أحدث احتلال فيتنام لكمبوديا خلافا بتوازن المصالح في منطقة جنوب شرق آسيا مما دفع بالصين الشعبية إلى شن هجوم عسكري في ١٧ فبراير ١٩٧٩ على الحدود المشتركة مع فيتنام أدى إلى إحتلالها بعض الأراضي الفيتنامية مما أثار ردود فعل دولية للهجوم الصيني ثم انسحبت قواتها في مارس ١٩٧٩ وبذلك تفجر الخلاف بين الدولتين وحشدت قواتها على جانبي الحدود المشتركة بالإضافة إلى تواجد القوات الفيتنامية في كمبوديا والذي قدر بحوالي ١٥٠ ألف جندي مما ترتب عليه من استمرار تعبئة مواردها الاقتصادية والبشرية لمواجهة الموقف وقد أدى ذلك إلى زيادة المعونة السوفيتية لفيتنام (٩٠ مليون دولار عام ١٩٧٧) لتصل إلى ١,٥ بليون دولار في عام ١٩٧٩ .

وبدا واضحا أن الصدام بين الصين وفيتنام ظل

إلى الاتحاد السوفيتي لمساندتها في مواجهة النفوذ الصيني ، أما نظام بول بوت فقد مال إلى الصين الشعبية للحد من المد الفيتنامي وأثاره .

وانعكس ذلك في الاعتداءات على الحدود المشتركة مع فيتنام وأحياء مطالب اقليمية في أراضي فيتنام أيقنت فيتنام بأن نظام « بول بوت » يشكل تهديدا لوحدة أراضيها واستقرارها وهو في ذلك يحظى بتأييد من الصين الشعبية التي استعانت من تقارب فيتنام من الاتحاد السوفيتي فاتخذت موقفا متشددا من المنازعات الاقليمية وأثارت مشكلة رعاية الصين .

وقد ردت الصين ان فيتنام لم تكن تستطيع ان تقوم بغزو كمبودتشيا دون مباركة وتشجيع من الاتحاد السوفيتي .. وبالتالي يصبح غزو كمبودتشيا ليس مجرد عملية لرد الاعتداءات وإنما عملية سوفيتية فيتنامية مشتركة يقصد بها احتواء وحصار الصين فقد عبرت القوات الصينية الحدود المشتركة مع فيتنام لتلقين فيتنام درساً على حد مقولة القيادة الصينية لم يتحقق الهدف منه وظلت القوات الفيتنامية في كمبودتشيا التي تعتبرها جزءاً حيويًا من الحزام الدفاعي عن أمن الصين ووحدة أراضيها وفي الوقت نفسه أكدت الصين الشعبية تصميمها على مساندة كفاح الشعب الكمبودي حتى يتحقق النصر النهائي وتأييدها لكافة الفئات الكمبودية المعادية لنظام « هنج سامرين » والتي كونت حكومة ائتلافية في المنفى بزعامة الامير « سيهانوك » حظيت بتأييد واعتراف معظم دول العالم .

وقامت قوات الحكومة الائتلافية بشن حرب العصابات من داخل الاراضي الكمبودية انطلاقاً من قواعدها بالقرب من حدود تايلاند إلى جانب الجهود الدبلوماسية سواء في شكل مبادرات أو مقترحات من دول « الاسيان » أو في صورة قرارات للامم المتحدة المتميزة من أجل التوصل إلى تسوية شاملة للقضية الكمبودية .

تسوية مشكلة كمبودتشيا :

انعكس تعارض أهداف كل من فيتنام والصين الشعبية تجاه كمبودتشيا في تباين مواقف كل منهما من جهود التسوية السياسية لمشكلة كمبودتشيا فإن هانوي تعتبر كمبودتشيا جزءاً من منطقة حيوية لها وإن تدخلها العسكري أملت اعتبارات استراتيجية لا يمكن تجاهلها ولذلك ظلت ترفض المشاركة في أية مؤتمرات أو منظمات دولية لمناقشة المشكلة بل طالبت الدول الاخرى بعدم التدخل ووقف اعتداءاتها على كمبودتشيا . ثم لم يكن هناك أي مبرر قوي يرغم فيتنام على تقديم تنازلات في ضوء عدم فعالية الضغوط الدبلوماسية الثنائية أو الجماعية

تعكس نموذجين مختلفين من العلاقات بين كمبودتشيا وجارتها الشيوعيتين .. فنتيجة لعوامل تاريخية وجغرافية وسياسية تبلورت على أساسها اختلاف رؤية كل منهما تجاه كمبودتشيا يسودها انعدام الثقة بين كمبودتشيا وفيتنام من ناحية وبين فيتنام والصين من ناحية اخرى وبعد ان كانت قضية كمبودتشيا طوال حرب الهند الصينية تتصل بأمنها وبقائها تحولت بغزو فيتنام لها الى قضية متشعبة الابعاد لصيرورتها احدى مجالات التنافس بين الصين والاتحاد السوفيتي ودخولها دائرة الاهتمامات الامنية والدبلوماسية لدول جنوب شرق آسيا .

ان كمبودتشيا على العكس من فيتنام لم تتعرض طوال تاريخها لغزو من امبراطورية الصين أو خضعت لسيطرتها السياسية أو الثقافية . وفي المقابل تركزت سياسة الصين تجاه كمبودتشيا على ضرورة الابقاء على استقلالها وحيادها ووحدة أراضيها على قدم المساواة مع لاوس وفيتنام والمحافظة على علاقات الصداقة والتعاون دون ان تتجاوز الحدود التي تطالب بها كمبودتشيا وفي جمع الاموال .. عبرت الصين عن رضاها عن وجود نظام غير شيوعي أو محايد في بنوم بن طالما انه غير خاضع لسيطرة اجنبية وينعكس ذلك في تأييدها المستمر لزعامة « سيهانوك » في جميع الظروف رغم تذبذب مواقفه تجاه جماعة « الخمير » الحمر والدخول في محادثات مع « هون سن » متجاهلاً بذلك مقترحات النقاط الثمانية التي طرحتها الحكومة الائتلافية التي تحظى بتأييد الصين الشعبية .

وتعد كمبودتشيا على مدى التاريخ على قمة اهتمامات فيتنام لوجود حدود مشتركة بينهما بالاضافة إلى اعتبارات تاريخية وجيوبولتيكية وعلى ذلك فإن وجود نظام معاد في بنوم بن يمثل تهديدا مستمرا لها وان توسع فيتنام نحو الجنوب منذ القرن الحادي عشر تم على حساب اقليم كمبوديا وفي ظل الاستعمار الفرنسي شجعت الادارة الفرنسية الاقامة الدائمة للفيتناميين في كمبودتشيا لخدمة أهدافه السياسية والاقتصادية مما أتاح لكمبودتشيا أن تحتل عمقا استراتيجيا لفيتنام بالاضافة إلى التواجد العسكري الكثيف لفيتنام خلال حرب تحرير الهند الصينية وهذه كلها عوامل جعلت من فيتنام لا تقتنع بأقل من علاقات خاصة ووضع متميز مع كمبودتشيا مما أثار مخاوف كل من الصين وكمبودتشيا .. الامر الذي سعت معه الثانية إلى تحقيق وجود صيني يوازن النفوذ الفيتنامي ويحد من تطلعاته وقد ترتب عن مصالح الدول الثلاث اعادة ترتيب التحالفات في المنطقة فالتجهت فيتنام

بحقها الشرعى فى العودة إلى كمبودشيا بناء على طلب حكومة بنوم بن وذلك وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز .

وجاء فى قرار الانسحاب انه يتم فى نطاق ما تقرر فى اجتماعى « جاكارتا » أى مع الربط بين الانسحاب وعدم عودة نظام « بول بوت » الدموى ووقف التدخل الخارجى ومنع المساعدات العسكرية الأجنبية عن الاطراف الكمبودية وان يتم تسوية الجانب الداخلى للمشكلة فيما بين الاطراف الكمبودية دون تدخل خارجى وترى بكون انه لا يمكن الفصل بين الجانبين الخارجى والداخلى للمشكلة وتحقيق المصالحة الوطنية بمشاركة الفصائل الكمبودية الاربع وتكوين حكومة ائتلافية رباعية مؤقته برئاسة الامير سيهانوك خلال الفترة الانتقالية الواقعة بين انسحاب القوات الفيتنامية والانتهاى من الانتخابات العامة .

وتتفق كل من الصين وفيتنام على اقامة جهاز رقابة دولى واحترام استقلال وحياد وعدم انحياز كمبودشيا وضرورة الاسراع بعقد المؤتمر الدولى .

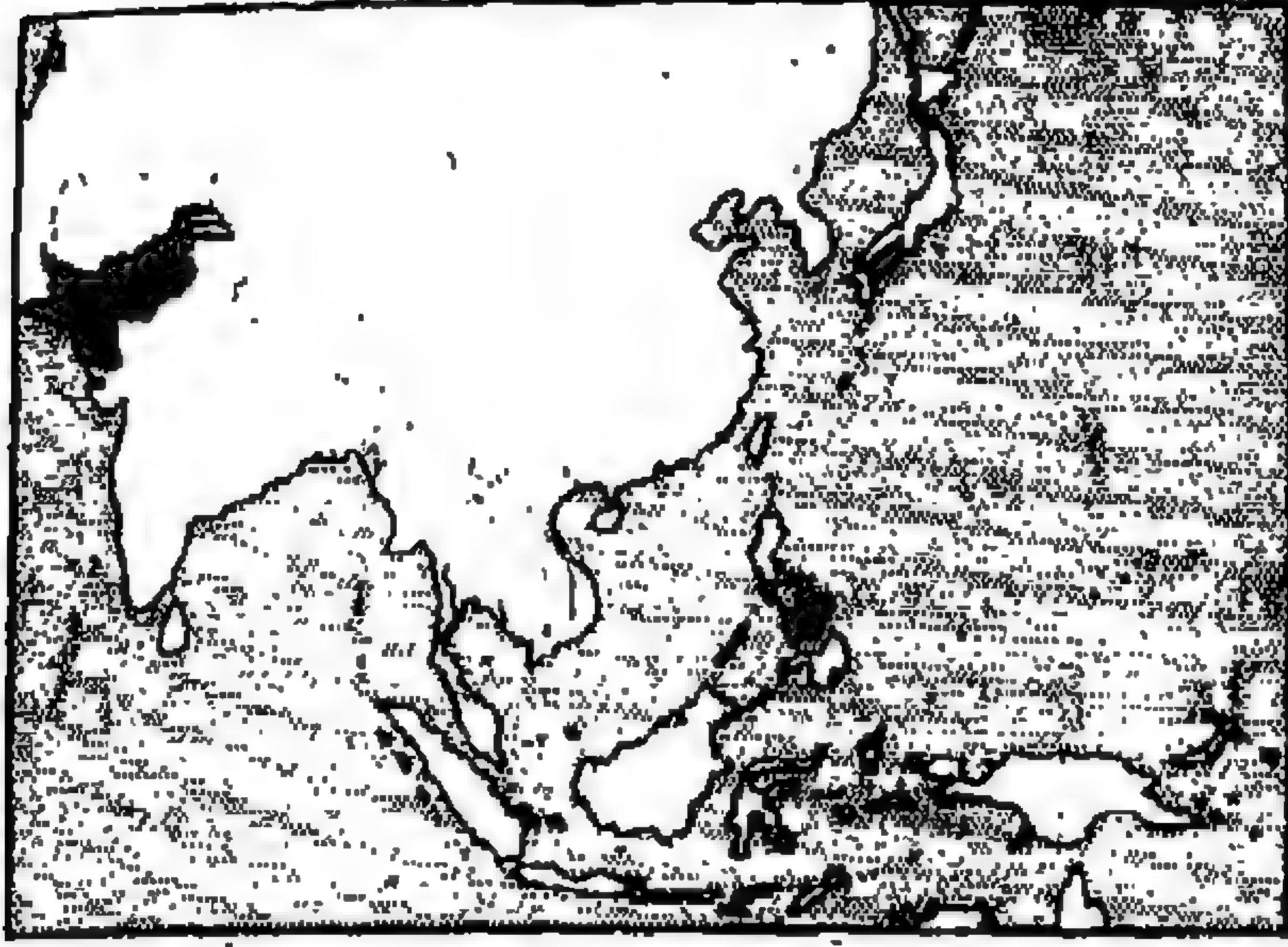
وفى النهاية لأبد من التنويه بأن نتائج جولتى المحادثات بين الصين الشعبية وفيتنام قد كشفت عن استمرار التباين بين وجهتى نظر الدولتين عند مناقشة المقترحات لتسوية الجانب الداخلى لمشكلة كمبوديا بالاضافة إلى أنهما لم يتوصلا إلى تفاهم حول التطبيق الكامل للعلاقات واستئناف التعاون فى المجالات الثنائية غير ان المحادثات اتاحت للجانبين عرض أوجه الخلاف ونقاط الاتفاق .. الامر الذى يعد فى حد ذاته انجازا يمهّد الطريق أمام عقد جولات أخرى من المحادثات وصولا إلى صياغة لعلاقتها تقوم على أساس من الثقة والفهم أخذين فى الاعتبار المتغيرات السياسية والاقتصادية التى تعيشها منطقة الهند الصينية .

ثم ان انعقاد المؤتمر الدولى بشأن كمبوديا فى أواخر شهر يوليو الماضى فى باريس ليزيد من احتمالات التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة كمبوديا التى تعد من أهم العقبات على طريق المصالحة الصينية الفيتنامية .

علاوة على ان جماعة « الخمير الحمر » منفردة أو أجنحة الائتلاف مجتمعة قد فشلت فى تغيير الاوضاع العسكرية لصالحها بالرغم من المساندات التى تتلقاها من دول المنطقة . وكانت تحركات فيتنام تهدف إلى تخفيف الضغوط الدولية على وجودها فى كمبودشيا مع الابقاء على جهود التسوية بعيدا عن متناول الصين الشعبية . أما الصين الشعبية فقد عالجت المشكلة من منظور قانونى واعتبرت ان تدخل فيتنام وكمبودشيا واحتلالها عملا عدوانيا صريحا ولذلك رأت فيه قضية دولية يقتضى الامر تسويتها فى اطار دولى ويتطلب تعبئة رأى العام العالمى لمباشرة ضغوط على فيتنام وفى نفس الوقت دعم المقاومة داخل كمبودشيا بقيادة الحكومة الائتلافية برئاسة سيهانوك حتى تتزايد فداحة ثمن الاجتلال ولا يكتسب اية شرعية ومساندة من قبل دول « الاسيان » فى هذا الخصوص .

وفى ظل تلك الاوضاع وصلت جهود التسوية إلى طريق مسدود ودخلت قضية كمبودشيا فى مرحلة من الجمود إلى ان توصل وزير خارجية فيتنام واندونيسيا فى اجتماعهما بمدينة « هوشى منه » فى أواخر يوليو ١٩٨٧ إلى تفاهم بمقتضاه عقدت اجتماعات غير رسمية بين الاطراف المعنية فى نطاق جولات الحوار بين سيهانوك « وهون سن » فى باريس واجتماعى « جاكارتا » بحضور الاطراف الكمبودية ودول « الاسيان » حيث توصلوا إلى مبادئ تسوية الجانب الخارجى للمشكلة على أن يترك الجانب الداخلى للفصائل الكمبودية لكى تتولى تسويته فى المحادثات الجارية بينهما . ولم تكن الصين الشعبية طرفا فى هذه المحادثات واقتصر موقفها على تأييد جهود التسوية وتأكيد موقفها المبدئى القائم على أساس انسحاب القوات الفيتنامية ومشاركة الاطراف الكمبودية فى السلطة وتواجد اشراف دولى فعال .

وقد أسفر الحوار الصينى الفيتنامى عن ترحيب الصين بقرار فيتنام الصادر فى ١٩٨٩/٤/٥ بسحب قواتها بالكامل من كمبودشيا فى شهر سبتمبر ١٩٨٩ ومطالبت بأن يكون الانسحاب تحت اشراف دولى فعال وان لا يسمح بعودة القوات الفيتنامية الى كمبودشيا فى أى ظرف من الظروف ردا على ما أعلنته فيتنام بالاحتفاظ



باكستان واستراتيجية التوازن الإقليمي في جنوب آسيا

محمد السعيد إدريس

كشفت

الشهور العشرة الماضية التي قضتها رئيسة الوزراء الباكستانية الشابة «بناظير بوتو» في الحكم أنها اختارت التركيز أولاً على تحقيق نجاحات في السياسة الخارجية الباكستانية كوسيلة مثلى لمواجهة المشاكل والتحديات الداخلية المتراكمة. كانت بناظير في أمس الحاجة إلى تلك النجاحات للحصول على الدعم المعنوي والمادي للبدء في التعامل بثقة أكبر مع التحديات والمشاكل الداخلية. فقد أدركت منذ الوهلة الأولى أن أي حكومة باكستانية لن تستطيع مواجهة المشاكل التي ورثها نظام ضياء الحق العسكري دون تحقيق استقرار حقيقي في علاقات باكستان مع القوى الإقليمية والدولية الفاعلة ودون استثمار هذه العلاقات في حل تلك المشكلات لذلك اتجهت إلى العمل لخلق نوع من التوازن الإقليمي في منطقة جنوب آسيا يعطى لهذه المنطقة خصوصيتها ويحد من درجة الصراع الداخلي بين أعضائها، ويقلص من دور القوى العظمى في التحكم بإختياراتها، ويمكن في النهاية من تسخير مناخ السلام الإقليمي والتعاون الدولي لحل المشاكل الداخلية في كل دول المنطقة.

هذا التوجه الجديد في السياسة الخارجية الباكستانية صاغته بناظير في شكل دعوة لقيام «اتفاق استراتيجي يضم باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا» انطلاقاً من المصالح المشتركة لهذه البلدان. بعض المحللين العرب تسرعوا في مهاجمة هذه الدعوة من منطلق أنها تمثل تحدياً للدول العربية الخليجية وللأمن القومي العربي بخلق كتلة إقليمية يضم إيران وباكستان إضافة للدولتين الأخريين. ومبعث القلق من هذه الدعوة هو مشاركة إيران المحتملة في هذا التجمع المقترح. ومثل هذا الموقف يعكس قصوراً فكرياً مزدوجاً لدى أصحابه. فهو أولاً يعبر عن عجز أصحابه عن التعامل مع إيران كقوة

مساندة وصديقة إذا ما أمكن تغيير مناخ العداء المفتعل الذي خلفته الحرب العراقية الإيرانية، فضلاً عن افتقاده لأي رؤية مستقبلية للاستفادة من المتغيرات السياسية الجديدة في إيران لإقامة منظومة علاقات إقليمية جديدة بينها وبين دول الخليج العربية تضمن قدراً كبيراً من الحماية والدعم للأمن القومي العربي. وهو ثانياً لا يعي الهدف الأساسي من هذا الاقتراح الباكستاني، فهدفه هو مواجهة القوة الهندية المتصاعدة وتطلعاتها الدولية على الأقل في منطقة جنوب آسيا. والمقصود بالمواجهة هنا ليس الدخول مع الهند في حرب عسكرية أو منافسة على الزعامة بل تحقيق التوازن بين القوى الإقليمية إنطلاقاً من عدة متغيرات أساسية أبرزها ما يلي:

١ - حرص الهند على القيام بدور الدولة الإقليمية الكبرى في منطقة حوض المحيط الهندي. وكان التدخل العسكري الهندي في سريلانكا، وكانت المبادرة الهندية بالتصدي لحادث الغزو الانقلابي الذي تعرضت له مالايف في الثالث من نوفمبر ١٩٨٨، إضافة إلى القوة النووية الهندية المتنامية مؤشرات قوية أمام بناظير بوتو للدلالة على حرص الهند للقيام بهذا الدور خصوصاً في ظل رفضها القاطع لامتلاك باكستان للسلاح النووي. وإذا نجحت الهند في القيام بهذا الدور في ظل تفرد الدول الأخرى بالمنطقة وإنعزالها عن بعضها فإن منطقة جنوب آسيا سوف تشهد اختلالاً في التوازن الإقليمي لصالح الهند يمكن أن تكون له آثار سلبية على باكستان في ظل بقاء الخلافات التقليدية الموروثة بين البلدين منذ عهد الانفصال عام ١٩٤٧ على ما هي عليه.

٢ - المتغيرات الجديدة في العلاقات الدولية التي باتت تعمل أكثر لصالح الهند كقوة كبرى في منطقة جنوب آسيا. هذه المتغيرات من شأنها إجراء تعديل كبير في نمط التحالفات والعلاقات الدولية في هذه المنطقة. فمناخ

مستويات المتحرك

هذا التصور الباكستاني تصور طموح لذلك فإنه يعد بمثابة الرؤية أو التخطيط الاستراتيجي الذي تعمل في دائرته السياسة الخارجية الباكستانية ، وتقيم باكستان على أساسه علاقاتها مع القوى الدولية والاقليمية . فلقد أدارت بناظير بوتو سياسة باكستان الخارجية لتحقيق هذا الهدف على المستويين الدولي والاقليمي على النحو التالي .

أولا : مستوى العلاقات الدولية :

اهتمت بناظير بوتو كرئيسة للحكومة الباكستانية بأن تعيد تجميل وجه السياسة الخارجية لبلادها مع كل دول العالم وفق تصورين ، الأول : هو تقوية العلاقات مع الدول التي لها علاقات تاريخية معها ، والثاني : هو تحسين وتطوير العلاقات مع الدول التي لم يكن لباكستان معها علاقات قوية أو تكون قد شهدت هذه العلاقات توترات أو خلافات أثناء فترة حكم الجنرال ضياء الحق . والهدف من ذلك كله هو خلق قبول دولي واسع وثقة قوية في الحكم الباكستاني الجديد على أمل أن ينعكس هذا القبول وتلك الثقة في دعم اقتصادي وسياسي لباكستان . لكن من بين كل دول العالم كان هناك تركيز من جانب بناظير على أربعة محاور دولية أساسية هي : الولايات المتحدة والصين كدولتين حليفيتين ، ودول الكومنولث كدول صديقة ، ثم الاتحاد السوفيتي كقوة مناوئة ينبغي كسبها ، أو على الأقل تحييدها خصوصا بالنسبة للخلافات الباكستانية - الهندية ، أو بالنسبة للقضية الافغانية .

١ - بالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة كان التخطيط السياسي الباكستاني هو الحفاظ على التحالف التاريخي مع الولايات المتحدة وتدعيمه ، وإزالة كل ما من شأنه إعاقة أو زعزعة هذا التحالف ، وتقديم كل ما يثبت حسن النوايا الباكستانية . وكانت العلاقات بين باكستان والولايات المتحدة قد تعرضت للاهتزاز في أواخر عام ١٩٨٧ عندما إحتدمت حرب الناقلات في الخليج ، فقد أدرك الأمريكيون أن هناك تحولا في الموقف الباكستاني عندما انتقد الرئيس ضياء الحق حشد السفن الأمريكية في منطقة الخليج العربي دون أن يستنكر الهجمات الإيرانية ضد الملاح في الخليج ، وعندما أوقفت باكستان زيارات السفن الحربية الأمريكية لميناء كراتشي عقب مظاهرات معادية للولايات المتحدة وقعت هناك في شهر أغسطس ١٩٨٧ - وفسر مراقبون أمريكيون هذا الموقف بأنه تعبير عن شعور باكستاني بعدم الرضا إزاء سياسة

الوفاق الراهن بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة شجع الاتحاد السوفيتي على تحسين علاقاته مع الصين دون معارضة أمريكية ، وسوف يزداد هذا التحسن مستقبلا في ظل الخلافات الصينية الأمريكية الحالية بسبب الموقف الانتقادي الذي اتخذته الولايات المتحدة ومجمل الدول الغربية من الاحداث الدامية التي وقعت في الصين في يونيو الماضي . ونظرا للعلاقات التاريخية القوية بين الهند والاتحاد السوفيتي فهناك احتمال كبير أن ينعكس التقارب السوفيتي - الصيني بشكل إيجابي على العلاقات الهندية - الصينية . وهذا الاحتمال يمكن أن تكون له نتائج سلبية بالنسبة لباكستان ، نظرا لأن باكستان أقامت علاقات تاريخية قوية هي الأخرى مع الصين كمعادل اقليمي قوى للقوة الهندية وللحلفاء القوية بين الهند والاتحاد السوفيتي . وهذا الوضع الجديد يعتبر دافعا لباكستان كي تبحث عن نمط آخر من التحالف الاقليمي للحد من مخاطر تنامي الدور الهندي والقوة الهندية في المنطقة .

٢ - التغيرات الجديدة في الأوضاع الاقليمية خاصة بالنسبة لأفغانستان بعد الانسحاب السوفيتي وبالنسبة لتوقف الحرب العراقية - الإيرانية والتغيرات السياسية المحتملة في النظام الإيراني بعد وفاة الخميني . فباكستان تعرف أنها مع إيران تملكان خلق ذلك المعادل الاقليمي المطلوب لمواجهة القوة الهندية ، وتعرف أنها وإيران لديهما القدرة على ضبط الأوضاع المستقبلية في أفغانستان ، وأن تعاونا باكستانيا - إيرانيا هو وحده الكفيل بالحفاظ على وحدة أفغانستان ، وهو الضمان الأقوى لخلق نظام قوى وصديق في هذا البلد ولادخاله طرفا فاعلا في منظومة العلاقات الاقليمية المقترحة من جانب باكستان . وتعتقد بناظير أن وصول هاشمي رافسنجاني إلى رئاسة السلطة الإيرانية ، وتوقف الحرب العراقية - الإيرانية متغيرات قوية لانجاح التعاون الباكستاني - الإيراني ، وأن قيام هذا التعاون المشترك بين البلدين كاف لاغراء تركيا للانضمام إلى منظومة العلاقات الاقليمية المقترحة خصوصا إذا قام في أفغانستان نظام موال وصديق لطهران وإسلام آباد ودخل طرفا في هذه المنظومة الجديدة ، على أساس أن هذه المنظومة هي وحدها الكفيلة بإيجاد التوازن الاقليمي في منطقة جنوب آسيا ، وهي وحدها الضمان الأكبر لاستبدال مناخ التنافس والعداء بين دول المنطقة بما فيها الهند بمناخ التعاون والوفاق الكفيل بإتاحة الفرصة لمواجهة التحديات والمشاكل الداخلية في دول المنطقة .

الولايات المتحدة وخاصة فيما يتعلق بالرفض الأمريكي المتشدد للبرنامج النووي الباكستاني ولربط المعونات الاقتصادية الأمريكية لباكستان بوقف هذا البرنامج نهائياً .

لذلك كانت بناظير بوتو حريصة خلال زيارتها الرسمية الأولى للولايات المتحدة في الخامس من يونيو الماضي (١٩٨٩) على أن تتجاوز ، بالعلاقات الباكستانية - الأمريكية ، كل تلك التوترات التي شهدتها في الفترة الأخيرة من حكم ضياء الحق ، فكان حديثها مع الرئيس الأمريكي جورج بوش معبراً عن الصيغة التي تريدها للعلاقات بين البلدين ، فقالت « لقد أتينا للتحدث كشركاء حول سبل السير بشعبينا وعلاقاتنا إلى القرن الواحد والعشرين . وعملت بشتى الطرق على كسب ثقة وإطمئنان الإدارة والكونجرس الأمريكيين تجاه سياسة حكومتها بخصوص القضايا الحساسة بين البلدين خاصة قضية البرنامج النووي الباكستاني وقضية أفغانستان وقضية محاربة المخدرات وبالذات الهيروين . فبالنسبة للرفض الأمريكي لأي مسعى باكستاني لصنع أو امتلاك أسلحة نووية جددت بناظير تعهداتها بعدم إنتاج أسلحة نووية وقالت للكونجرس الأمريكي أن باكستان لا تنوي أن تصبح قوة نووية وأنها ترغب في العمل مع الولايات المتحدة من أجل منع كارثة سباق تسلح نووي في جنوب آسيا . وأضافت قائلة : « أستطيع وأنا أتحدث باسم باكستان - أن أعلن أننا لا نملك ولا ننوي إنتاج سلاح نووي . وهذه سياستنا ، ونحن ملتزمون بمقاربة اقليمية للبرنامج النووي ، وما تزال مستعدين لقبول أية إجراءات تفتيش وتحقيق من السلامة تطبيق على أساس اقليمي غير تمييزي » .

وأشارت إلى أن السبيل لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا هو الوصول إلى اتفاق لحظر التجارب النووية بين باكستان وجيرانها .. وكانت تعنى الهند بالتحديد ، التي مازالت ترفض قبول التفتيش على منشأتها النووية ، والتي أجرت أول تفجير نووي في عام ١٩٧٤ ، ونجحت مؤخراً في إطلاق صاروخ أرض - أرض يتجاوز مداه الفان وثلاثمائة كيلومتر ، ويمثل بالتالي تهديداً خطيراً للامن الباكستاني .

أما بالنسبة لقضية أفغانستان فقد أبدت بناظير استجابة وتقهما كاملين للموقف الأمريكي الراهن من تطورات القضية الأفغانية - ففي بدء زيارتها لواشنطن صرحت بوتو أنها تأمل في أن تساعد الحكومة بوش في التوصل لتسوية سلمية للنزاع الأفغاني « يقبلها الجميع » .. أي أنها وصلت تحمل غصن الزيتون وتلوح

به أمام من يتابعون زيارتها سواء في كابول أو في موسكو أو في واشنطن ، إلا أنها بعد لقائها مع الرئيس بوش عدلت هذا الموقف وقبلت بالشروط الأمريكية الخاصة بتسوية القضية الأفغانية وبالذات ضرورة خلع نجيب الله وحزبه . فعقب لقائها مع بوش خرجت لتقول أنهما راجعا الأوضاع في أفغانستان على ضوء الظروف المستجدة ، وأكدت أنها ، والرئيس الأمريكي على اتفاق كامل من ناحية التحليل ومن ناحية السياسات المستقبلية التي يجب تطويرها . وفي إحدى مقابلاتها الصحفية قالت بوتو « إن كل ما نقوم به في الواقع هو التحدث عن تسوية سياسية ، والقول أن حكومة نجيب الله وحزبه هما رمز للوجود السوفيتي . والرجاء سحب هذا الرمز لتسهيل قيام حكومة جديدة » .

هذا التغير الذي طرأ على موقف بوتو جاء استجابة للرؤية الأمريكية الداعية إلى ضرورة تغيير الأوضاع في ميدان القتال لصالح المجاهدين قبيل الجلوس على مائدة المفاوضات لانتزاع تنازلات سياسية من الطرف السوفيتي ، وذلك بتكثيف الدعم العسكري للمجاهدين الأفغان لتحقيق نصر عسكري كبير يكفي لأملاء الشروط على الطرف الآخر وبالذات شرط استبعاد نجيب الله وحزبه الحاكم « حزب الشعب الديمقراطي » عن المشاركة في حكم أفغانستان .

وبالنسبة لقضية مكافحة المخدرات فقد تعهدت بناظير بوتو خلال وجودها في واشنطن بإعطاء أولوية كبرى لمكافحة إنتاج الهيروين وتهريبه من باكستان ، وهو مجال كانت الولايات المتحدة قد شكت من قلة اهتمام الحكومة الباكستانية السابقة به .

ويبدو أن الإدارة الأمريكية قد اقتنعت بجدية موقف رئيسة الحكومة الباكستانية لذلك قررت أن تستجيب لطلبها بالحصول على ٦٠ طائرة مقاتلة أمريكية من طراز « إف - ١٦ » بمبلغ ١,٤ مليار دولار ، إضافة إلى بيع باكستان طوربيدات وصواريخ مضادة للطائرات بقيمة ٦٨ مليون دولار ، وتشجيع الكونجرس على الموافقة على المساعدة الاقتصادية المقترحة لباكستان وقدرها ٦٢٠ مليون دولار لعام ١٩٩٠ . لكن أهم ما استطاعت بناظير تحقيقه خلال زيارتها لواشنطن فهو إخراج العلاقات الأمريكية - الباكستانية من بؤرة أفغانستان ووضعها في إطار التحالف الاستراتيجي الذي تطمح إليه رئيسة الحكومة الباكستانية . فقد صرح مسئول أمريكي بارز بعد انتهاء اجتماعات بوش وبوتو بأن إحدى أهم النقاط التي نتجت عن المحادثات هي أن علاقاتنا مع باكستان تتجاوز أي قضية معينة ، كأفغانستان مثلاً .

الذى نظر الى الصين كقوة دولية موازنة للتقل الهندي المنافس لباكستان - لذلك كانت اول زيارة تقوم بها نظير للخارج بعد تولي رئاستها للحكومة الباكستانية في الثاني من ديسمبر الماضى هو زيارة الصين ، وجاءت هذه الزيارة بعد حوالى شهرين ونصف فقط من هذا التاريخ . ففي ١١ فبراير الماضى وصلت بناظير الى بكين حيث التقت في اليوم الثانى لزيارتها بكل من « لى بنج » رئيس الوزراء و « زهاو زيانج » زعيم الحزب الشيوعى الصينى (السابق) ، والتقت في اليوم الثالث مع الزعيم الصينى « دينج هسياوبنج » في شنغهاى ، حيث أثنى بنج على شخص بناظير ووالدها ، وأشاد بامتناعها عن الثأر من خصومها السياسيين الذين كانوا وراء اعتقال والدها واعدامه .

وصرح اكرم زاكى سفير باكستان في بكين بأن زيارة بوتو كانت ناجحة للغاية .. وكانت لقاءاتها مع المسؤولين الصينيين ودية جدا وحميمة جدا .. وحقت كل النتائج المرجوة منها . وكان مسؤولون باكستانيون قد صرحوا عشية زيارة بهوتو للصين بأنها ستشمل الموضوع الأفغانى ، والعلاقات الثنائية التى تعطىها بوتو أولوية مطلقة وخاصة بسبب النزاع الهندى - الباكستانى المزمع - وهناك مجالات تعاون واسعة بين باكستان والصين تشمل النواحي العسكرية والنووية والاقتصادية فلدى الجيش الباكستانى الان ٢٠٠ طائرة صينية من أصل ٤٠٠ هى مجموع ما يملكه سلاحه الجوى ، كما أن ١١٠٠ من دباباته الـ ١٦٠٠ جاءت من الصين ، وذكرت صحيفة « المسلم » الباكستانية ان باكستان تعزم شراء ١٢٥ طائرة مقاتلة صينية من طراز « اف - ٧ » (النسخة الصينية للميج - ٢١) بقيمة ٢٢٥ مليون دولار لتحل محل الطائرات الصينية من طراز (إف - ٦) التى ستعيدها باكستان لبنجلاديش وبذلك تحتل الصين المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في تزويد باكستان بالأسلحة . كما تساعد الصين باكستان أيضا في صناعتها النووية ، وقد وقع البلدان في سبتمبر ١٩٨٦ اتفاقا للتعاون في الحقل النووى أثار تحفظا هنديا شديدا .

٣ - وبالنسبة للعلاقات مع مجموعة دول الكومنولث فقد خططت بناظير للعودة الى هذه المجموعة أثناء الزيارة الرسمية التى قامت بها للعاصمة البريطانية في الخامس من يوليو الماضى حيث أعلنت أثناء لقاءاتها مع كبار المسؤولين البريطانيين أن بلادها تأمل في العودة للانضمام الى الكومنولث خلال هذا العام قبل انعقاد قمة الكومنولث التى سوف تعقد في هذا الخريف . وأوضحت

ولقد عبر الرئيس الأمريكى جورج بوش عن هذا التطور الذى لحق بالعلاقات الأمريكية الباكستانية بمخاطبته بناظير بوتو قائلا « إنك في نظر أمريكا امرأة تمثل منتهى الشجاعة والايمان .. إنك قائد حكيم ينبض بروح شعبه .. وإنك رمز الذين يخاطرون ويضحون كى يعرف الآخرون الديمقراطية والحرية .. » . ومثل هذا المدح مهم جدا لبناظير إذ أنه يصل إلى مسمع الجيش والمخابرات في باكستان حيث لا تزال تواجه الامتحان والتهديد غير المباشر . وكانت قد تجرأت على طرد رئيس جهاز المخابرات الباكستانية الجنرال حميد غول قبل أسبوع من مغادرتها اسلام آباد إلى واشنطن ، وعينت مكانه الجنرال شمس الرحمن كالم مما ظهر وكأنه انتصار رئيسى لها في معركتها لفرض سلطتها على البلاد . ومن المعروف ان الجنرال غول كان قناة الامدادات الأمريكية للمجاهدين الأفغان وأنه من أنصار دعم الجناح المتشدد في المجاهدين وخصوصا المجموعة التى يقودها قلب الدين حكمتيار وزير الخارجية في حكومة المجاهدين الأفغان .

ولاشك في أن هذا الدعم المعنوى والعسكرى والاقتصادى الكبير الذى حصلت عليه بناظير بوتو من الولايات المتحدة يمثل ورقة قوية لها في صراعها مع القوى المناوئة لها داخل باكستان ، وستتيح لها فرصة كبيرة للحصول على ولاء ومساندة المؤسسة العسكرية الباكستانية خصوصا بعد الموافقة الأمريكية على صفقة الأسلحة المتطورة التى طلبتها بوتو ، فضلا عن أن استعادة العلاقات الأمريكية - الباكستانية الى مستواها التحالفى الاستراتيجى يمثل قوة كبيرة لباكستان في تعاملها مع الهند ، كما أنه يمثل ضمانا أكيدة لباكستان لعدم تأثر هذه العلاقة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة بأى تطور إيجابى محتمل في العلاقات الهندية - الباكستانية ، خصوصا وأن الهند حريصة على ذلك وبالأذات في ظل تحسن العلاقات السوفيتية الصينية وحاجة الهند الى التكنولوجيا الحديثة والمتطورة من الولايات المتحدة ، كما أن الولايات المتحدة حريصة هى الأخرى على إيجاد وخلق هذا التعاون مع الهند لمواجهة التوسع الملحوظ في النفوذ السوفيتى في منطقة جنوب آسيا ، وبالأذات العلاقات السوفيتية الإيرانية .

٢ - أما بالنسبة للعلاقات مع الصين فقد حرصت بوتو على تطوير هذه العلاقة من جهة وعلى الحيلولة دون حدوث أية انعكاسات سلبية عليها من التحسن المتنامى في العلاقات الصينية السوفيتية وبناظير تفعل ذلك اقتداء بالنهج السياسى لوالدها الراحل ذو الفقار على بوتو ،

السوفيتي من انتقاداته لباكستان واتهامها بالتدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان ، وإعاقة تنفيذ اتفاقية جنيف الخاصة بأفغانستان .

ومع ذلك فإن بناظير بوتو تحاول عزل العلاقات مع الاتحاد السوفيتي عن هذه التطورات الخاصة بالقضية الأفغانية في محاولة للحد من الانحياز السوفيتي للهند في أية صراعات محتملة مع باكستان . وكتعبير عن حسن النوايا بادرت بناظير بأرسال بوقية تهنئة إلى نيكولاي ريجكوف رئيس الوزراء السوفيتي بمناسبة تجديد اختياره لهذا المنصب ، وأعربت عن أملها في توسيع نطاق العلاقات بين باكستان والاتحاد السوفيتي ، والتأكيد على أن ذلك سيكون في مصلحتهما المتبادلة ، ومصلحة السلام والتقدم في المنطقة .

ثانيا : مستوى العلاقات الإقليمية :

تعتقد باكستان أنها غير قادرة بأمكانياتها الذاتية أو حتى في ظل الحصول على مساعدات أمريكية مكثفة أنها تستطيع نهج سياسة عداء ومواجهة مع الهند لحل المشاكل والخلافات القائمة بينهما ، فضلا عن أن الضغوط الناتجة عن الازمات الداخلية في أفغانستان باتت تفرض أولويتها على صانع القرار السياسي لذلك فإن البديل الأفضل في مثل هذه الحالة كان هو تغليب سياسات التعاون على سياسات العداء بين البلدين ، ومحاولة توسيع دائرة التحالف السياسي مع قوى إقليمية أخرى في المنطقة وبالأذات إيران وأفغانستان لموازنة القوة الهندية المتنامية في جنوب آسيا ، ولإعطاء سياسات التعاون ثقلها ومصداقيتها ، ولتكون قائمة على أساس من الندية ومن موقع قوة يضمن لها النجاح .

لذلك عملت بناظير بوتو منذ توليها السلطة في باكستان في الثاني من ديسمبر ١٩٨٨ على اتباع نهج سياسي مع الدول الثلاث : الهند وأفغانستان وإيران على النحو التالي :

١ - فك الاشتباك مع الهند ومحاولة نزع الفتيل من القضايا الملتهبة بين البلدين خاصة قضايا الحدود والارهاب والتسلح النووي ، وفتح مجالات عديدة للتعاون المشترك بين البلدين .

وحتى الآن مازالت المشاكل الحدودية الناتجة عن انفصال البلدين من أهم أسباب تعكير صفو العلاقات الهندية - الباكستانية . فهناك مشكلة كشمير لاتزال عالقة دون حسم حيث يدعى كل طرف ملكيته لها ، وهناك أيضا الخلاف والقتال المستمر بين البلدين بسبب التنازع حول ملكية منطقة « سخيين جلاسير » الحدودية الواقعة في جبال كاروكرام بالهيمالايا حيث تتواجه قوات

مصادر مطلعة أنه ليست هناك أية معارضة للرغبة الباكستانية بعد أن سحبت الهند معارضتها لهذه الرغبة في أعقاب التحسن الذي طرأ على العلاقات بين البلدين . وكانت باكستان قد انسحبت من رابطة الكومنولث عام ١٩٧٢ عقب اعتراف الرابطة بانفصال الجزء الشرقي من باكستان وضمه لعضوية الكومنولث باعتباره جمهورية بنجلاديش المستقلة .

ورغبة بناظير بوتو بالعودة الى الكومنولث ترجى الى ربط باكستان مع الهند بعلاقات ذات أبعاد دولية لضمان عدم حدوث توترات بين البلدين تصل الى درجة الصدام المباشر ، ولتوجيه العلاقات المشتركة نحو التعاون بدلا من الصراع . وهناك فارق كبير بين العضوية المشتركة لباكستان والهند في منظمة دول جنوب آسيا (سارك) وبين عضويتها في الكومنولث ، فالهند في منظمة سارك قوة إقليمية كبرى لكنها في الكومنولث قوة لاتملك الهيمنة على باقي الأعضاء ، وبالتالي فدورها داخل الكومنولث يرجى الى العمل ضمن منظومة علاقات تعاونية وليست علاقات تنافسية خاصة أنها في حاجة إلى هذا النوع الأخير من العلاقات مع دول الكومنولث المتقدمة وبالأذات بريطانيا وكندا وأستراليا ووجود باكستان مع الهند ضمن منظومة هذه العلاقات يمكن أن يكون عاملا مساعدا في ضمان تحسن العلاقات الباكستانية الهندية وفق ما ترمى له بناظير .

٤ - أما بالنسبة للعلاقات مع الاتحاد السوفيتي فهي النقطة الضعيفة في استراتيجية السياسة الخارجية الباكستانية التي وضعها بوتو . فهي حريصة كل الحرص على تحسين وتطوير هذه العلاقات وعزلها عن تداعيات القضية الأفغانية . وكان هناك احتمال لنجاح خطة بناظير بوتو تجاه الاتحاد السوفيتي في ظل رؤيتها السياسية الخاصة للقضية الأفغانية الرامية الى إيجاد حل سياسي سريع لهذه القضية للتخفيف من أعبائها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية على باكستان ، لكن التطورات الجديدة في ساحة القتال داخل أفغانستان طيلة الشهور الماضية التي أعقبت انسحاب القوات السوفيتية في الخامس عشر من فبراير الماضي والتي كانت في أغلبها لصالح حكومة كابل دفعت بواشنطن الى تغليب الاختيار العسكري مرحليا على الاختيار السياسي لتحقيق انتصار لصالح المجاهدين يمكنهم من فرض شروطهم السياسية ، وضغطت واشنطن على اسلام آباد للقبول بهذا الاختيار أثناء زيارة بوتو لواشنطن ، ولذلك فشلت بوتو في تحسين العلاقات مع موسكو ، بل ما حدث هو العكس إذ صعد الاتحاد

تدخل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .
كما أن المناوشات اليومية لم تتوقف بين قوات البلدين في منطقة سيخين جلاسير الوعرة الواقعة في أقصى الشمال على الحدود مع الصين . وترجع جذور الصراع في سيخين الى أيام حرب الانفصال ، فاتفاقية كراتشي التي رسمت خط وقف إطلاق النار بين الهند وباكستان عام ١٩٤٩ تركت المنطقة الجبلية تلك دون اتفاق على اعتبار أنها منطقة نائية ووعرة ولم يكن أحد يفكر بالوصول إليها في الأصل وبالرغم من الاتفاقيات العديدة التي تم التوصل إليها بعد ذلك بين البلدين فإن ملكية سيخين ظلت خارج نطاق أي منهما .

والى جانب هذا الصراع التاريخي حول الحدود والذي لم يحسم بعد ظهر متغير جديد زاد من حدة العداء بين البلدين هو موضوع « الارهاب » حيث تتهم الهند باكستان بمساعدة المتمردين من أبناء طائفة السيخ في ولاية البنجاب المجاورة الذين يطالبون بدولة مستقلة لهم على غرار دولتي الهندوس (الهند) والمسلمين (باكستان وبنجلاديش) كما تتهم باكستان الهند بتدعيم المتمردين من أبناء مقاطعة السند الباكستانية ، الأمر الذي تسبب في كثير من المنازعات والمناوشات الحدودية بين البلدين .

وجاءت مشكلة الأسلحة النووية الباكستانية لتعطي نقلة خطيرة للصراع بين البلدين حيث ترفض الهند بشدة أي امكانية لامتلاك باكستان أسلحة نووية ، وتتهم باكستان بأنها خريصة على امتلاك هذه الأسلحة في الوقت الذي تنفي فيه باكستان هذا الاتهام ، وفي الوقت الذي استطاعت فيه الهند أن تحقق تطورا نوعيا ضخما في برامجها النووية حيث يرجع تاريخ أول تفجير نووي هندي الى عام ١٩٤٧ .

وتحاول بناظير بوتو جاهدة التغلب على مجمل هذه المشاكل وذلك باشاعة روح الثقة مع نظيرها الشاب راجيف غاندي رئيس وزراء الهند على أساس أنهما يمثلان جيل ما بعد حرب الانفصال وأنهما معنيان بإحلال التعاون محلة الخلاف والشقاق لذلك كان ترحيب بناظير بوتو براجيف حارا ومبالغا فيه عندما زار باكستان للمرة الأولى في نهاية ديسمبر الماضي وأوائل يناير من العام الحالي أثناء مشاركته في اجتماعات القمة الرابعة لمنظمة جنوب آسيا (ساراك) وهي الزيارة الأولى لرئيس وزراء هندي لباكستان منذ أن قام جده جواهر لال نهرو بزيارة باكستان في عام ١٩٦٠ فعقب انتهاء قمة ساراك عقد راجيف غاندي مع بناظير بوتو مباحثات خاصة حول العلاقات المشتركة بين بلديهما ووقعا معاهدة تقضي بعدم

البلدين يوميا في استنزاف لم يتوقف .
لقد ولد الصراع الباكستاني - الهندي حول هاتين المنطقتين مع ولادة الاستقلال ، عندما اقترن اعلان استقلال الهند عن بريطانيا في ١٤ / ٨ / ١٩٤٧ بظهور دولتين ، الأولى للهندوس وهي جمهورية الهند ، والثانية للمسلمين وهي باكستان بشطريها الشرقي (بنجلاديش الان) والغربي في حين لم يحصل السيخ وهم التكتل الرئيسي الثالث على دولة خاصة بهم وأدمجوا ضمن جمهورية الهند .

لكن قرار التقسيم لم يحسم بشكل نهائي وضع « الامارات المستقلة ذاتيا » التي رفضت ضم أراضيها الى أي من الهند أو باكستان . وفيما بعد اكرهوا على الاختيار فيما عدا ثلاثة فقط هم : مهراجا كشمير ، ومنطقة جوناغاد ، ونظام حيدر آباد لكن الهند استطاعت اسقاط حاكمي جوناغاد وحيدر آباد في حملتين عسكريتين الأولى في نهاية عام ١٩٤٧ والثانية في عام ١٩٤٩ ، أما مهراجا كشمير ، وكان من طائفة السيخ ، فقط قبل بارادته الشخصية ضمها الى الهند دون اعتبار لرأي سكانها المسلمين الذين يشكلون الأغلبية العظمى والذين رفضوا هذا القرار وطالبوا بالانضمام الى باكستان ، الأمر الذي تسبب في نشوب أول حرب مسلحة بين الهند وباكستان في أكتوبر ١٩٤٧ أي بعد شهرين فقط من اعلان استقلال الدولتين الوليدتين ، واستمرت هذه الحرب حتى ربيع ١٩٤٨ حيث صدر قرار الأمم المتحدة رقم ٤٧ بتاريخ ٢١ / ٤ / ١٩٤٨ الذي نص على وقف إطلاق النار واستفتاء سكان كشمير ، وطالب الطرفين بالدخول في مفاوضات سلمية .

ولم يحسم الخلاف حول كشمير بسبب سيطرة الهند على الجزء الأكبر منها بعد تفوقها العسكري على باكستان ، فاستمر الوضع متوترا بينهما ، مما أدى الى تجدد الحرب مرة ثانية في ٦ / ٩ / ١٩٦٥ ، وتوقفت في ٢٣ / ٩ / ١٩٦٥ ، حيث اتهمت باكستان علنه بعدم الالتزام بقرار مجلس الأمن الذي نص على ضرورة استفتاء سكان كشمير لمعرفة الدولة التي يريدون الالتحاق بها ، وانتهت هذه الجولة من الحرب حول كشمير باحتلال الهند لبعض أجزاء من أراضي باكستان ، وتوقيع معاهدة طشقند لعام ١٩٦٦ بمشاركة الاتحاد السوفيتي كطرف ثالث حيث دعت الى حل المشاكل بالطرق السلمية .

وحتى الان لم تحسم مشكلة كشمير ولا باقي مشاكل الحدود خاصة في منطقة سيخين جلاسير . وكادت الحرب تتجدد مرة ثالثة في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ لولا

مفتوحا كبرنامجنا في الهند الذي يمكن للبرلمان ان يناقشه بحرية .

أما بناظير فكانت حريصة على الخروج باتفاق مشترك مع غاندى حول أسس تنظيم العلاقات بين البلدين بوصفها ضمن إطار التفاهم والتنسيق والتعاون وليس في إطار التنافس والصراع ، لذلك أبدت قدرا كبيرا من التفاؤل في ردها على ما جاء في تصريحات غاندى ، فأشارت الى استحالة حل المشاكل الحدودية العالقة بين البلدين خلال زيارة قصيرة لرئيس الوزراء الهندي ، لكنها تعمدت في ذات الوقت - ان ترد بوضوح على تحفظه الذي أبداه حول البرنامج النووي الباكستاني ، فقالت : « اننى أود ان انتهز هذه الفرصة لكى أؤكد لرئيس الوزراء الهندي ان برنامجنا النووي ليس تحت السيطرة العسكرية .. ان الحكومة تسيطر عليه » . وجددت بناظير دعوتها لاجراء حظر متبادل على الاسلحة النووية في المنطقة . وأكدت في ختام مؤتمرها الصحفي الذي عقدته مع غاندى في نهاية زيارته لباكستان في ١٩ يوليو الماضى « ان علينا ان نضمن في منطقتنا عدم جعل السلام والمحبة يصبحان رهينة للاعتبارات الاقليمية العنيفة » . ونجحت بناظير من خلال هذه النغمة الهادئة في التعامل مع القضايا والمشاكل المشتركة بين البلدين في تحفيز غاندى للتجاوب معها عندما اختتمت تصريحاته بالقول : « ان الهند تحترم سيادة باكستان . وليس لديها السيطرة عليها » . وازدادت وضوحا « ان السيادة يمكن ضمانها ليس من خلال القوة العسكرية وانما من خلال الصداقة .. إن علينا أن نخرس المدافع التي لم تعط السلام »

مجرد هذه التصريحات تعطى دلالة على نجاح دبلوماسية بناظير بوتو السلمية تجاه الهند ، واذا ما تحولت النوايا الى سلوكيات وممارسات وعلاقات متبادلة فان الأمل سيكون كبيرا في ما تجاوز كل اجواء الصراعات والتوترات التي شهدتها العلاقات الهندية الباكستانية منذ عهد الاستقلال ، والشروع في عهد جديد يقوم على التعايش والتنافس السلمى ، وهو ما تطمح اليه بناظير بوتو .

٢ - أما بخصوص العلاقات مع أفغانستان فان باكستان تسعى منذ تفجر الازمة الافغانية الى اسقاط النظام الحاكم في كابول واستبداله بنظام اخر صديق يدين بالولاء لاسلام آباد . هذا المسعى التزم به نظام الجنرال ضياء الحق وتلتزم به الان بناظير بوتو مع فارق اساسى وهو ان ضياء الحق لعب دوره في الحرب الافغانية

الاعتداء على المنشآت النووية في البلدين . ولم يكن غاندى أقل حماسا من بوتو في الاعراب عن أمله في انتهاء الأجواء العدائية بين الهند وباكستان ، لكن وبعد شهر واحد من هذه الزيارة بادر بتوجيه تحذير الى باكستان عقب نشر معلومات ، لم تؤكد في حينها ، قالت ان باكستان تلقت من المانيا الغربية تكنولوجيا نووية ونظائر مشعة لتصنيع قنابل نووية ، وأكد غاندى في تحذيره ان الهند ستضطر الى ان تبحث بجدية ما يمكن أن تفعله للدفاع عن أمنها ، وأكد أن بلاده لن تسمح بأن يصيب أمنها الضعف .

ولقد ساهمت تأكيدات بناظير بوتو في واشنطن خلال زيارتها للولايات المتحدة في يونيو الماضى في تهدئة مخاوف رئيس الوزراء الهندي عندما أكدت ان بلاده لا تملك ولا تنوى أن تملك أسلحة نووية . وجاءت مناسبة الذكرى المائتين للثورة الفرنسية لتجمع بين غاندى وبوتو في باريس حيث اتفقا بعدها على عقد لقاء قريب للغاية بينهما في باكستان .

وقد تم هذا اللقاء سريعا اذ ذهب غاندى من باريس الى موسكو في زيارة ليوم واحد تشاور خلالها مع الزعيم السوفيتى ميخائيل جوربا تشوف حول العلاقات الثنائية وحول مشكلة أفغانستان رغم توجه غاندى مباشرة في اليوم التالى من موسكو الى اسلام آباد ليجد بناظير بوتو في انتظاره قادمة من باريس .

وإذا كانت هناك ايجابية لهذا اللقاء الذي تم بينهما في اسلام آباد في السابع عشر من يوليو الماضى فهي تجديد مناخ الثقة الذى كان قد تعرض للاهتزاز . لكنه لم يسفر عن حلول ايجابية للمشاكل العالقة والمثارة بين البلدين فقد أكد غاندى أن بلاده وباكستان مصممات على حل المشاكل الحدودية العالقة بينهما ، لكنه اعترف في ذات الوقت بعدم وجود حلول فورية لها . ووصف مشاكل الحدود في سياخين وكشمير بأنها معقدة وخطيرة وليست مجرد عقبات في طريق تحسين العلاقات الهندية - الباكستانية ، واستبعد امكانية اجراء استفتاء حول منطقة كشمير على نحو ما تطالب باكستان وقال : ان هذه المسألة غير واردة تماما ، كما ابرز غاندى استمرار الخلاف حول مسألة الاسلحة النووية ، اذ أبدى تشككه في تعهد بوتو بعدم انتاج اسلحة نووية عندما تعهد ان يصرح في مؤتمر صحفى عقب انتهاء مباحثاته مع بناظير بان البرنامج النووي الباكستاني هو احد مصادر القلق الرئيسية بالنسبة للهند نظرا لان هذا البرنامج واقع تحت سيطرة العسكريين الباكستانيين بشكل كامل وليس

بنظام نجيب الله واقامة نظام حكم جديد لا يشارك فيه « حزب الشعب الديمقراطي » الحاكم الان بزعامة نجيب الله على اساس ان حكومة نجيب الله وحزبه رمز للوجود السوفيتي ينبغي التخلص منه .

معنى ذلك ان بناظير الحريضة على ضرورة الاسراع بانهاء الازمة الافغانية لاسباب سياسية اقليمية ولاسباب اقتصادية - اجتماعية تتعلق بالاعباء الثقيلة التي تتحملها باكستان نتيجة لوجود ثلاثة ملايين ونصف مليون لاجئ افغاني يقيمون على اراضيها سوف تزيد من دعمها العسكري والسياسي للمجاهدين الافغان للاطاحة بحكومة نجيب الله لكنها ربما تواجه فشلا كبيرا في هذا المسعى ، وهذا الفشل ، اذا حدث ، سوف يؤثر سلبيا على الاهداف السياسية الاقليمية التي تخطط لها باكستان .

هناك اسباب كثيرة لاحتمال فشل الرهان الامريكي - الباكستاني الرامي الى الاطاحة بنظام نجيب الله ورفض العرض المطروح الان من جانب الاتحاد السوفيتي والحكومة الافغانية الداعي الى اقامة حكومة وحدة وطنية تشارك بها كافة القوى السياسية تضمن للنظام الجديد نهج سياسة غير منحازة في علاقاته الدولية ، والتعامل مع كافة القوى الدولية على قدم المساواة دون انحياز او تبعية . من أهم اسباب هذا الفشل المتوقع مايلي :

أ - خسارة المجاهدين للرهان العسكري طيلة الشهور الثمانية الماضية التي اعقبت الرحيل العسكري السوفيتي عن افغانستان . ربما يرجع السبب الاساسي لهذه الخسارة الى التحول النوعي الذي لحق بالحرب الافغانية بعد الرحيل السوفيتي اذ تحولت هذه الحرب من « حرب تحرير » الى « حرب اهلية » اي أنها أصبحت بين قوى واطراف افغانية في الاساس ، وهذا التحول أثر بشكل كبير في معنويات المجاهدين الافغان لان القتال أصبح موجها في معظمه ضد المدنيين من ابناء وطنهم ، كما أثر ايضا في مستوى الدعم العسكري والسياسي الذي حصل عليه المجاهدون من الخارج حتى من الولايات المتحدة وباكستان .

ب - تغير شكل الحرب من حرب عصابات حققت نجاحات كبيرة ضد القوات السوفيتية الى حرب تقليدية يشنها نظام كابول ضد تجمعات المجاهدين مستخدما الطيران بالذات الامر الذي ادى الى عجز المجاهدين عن تحقيق اي نجاح في التخطيط العسكري الجديد الرامي الى محاصرة المدن الكبرى واسقاطها ، وعجزهم حتى الان عن اسقاط جلال اباد بل وخسارتهم لقلعة سمر خيل التي استولوا عليها في وقت سابق خير دليل على ذلك .

ضمن المخطط الامريكي الرامي الى طرد الوجود العسكري السوفيتي من افغانستان وانهاء اي سيطرة أو نفوذ للسوفييت في افغانستان . وكان ضياء الحق يطمع في ان يكسب من وراء هذا الدور صداقة الولايات المتحدة والحصول على دعمها السياسي والعسكري له في صراعه مع الهند ، وعلى الدعم الاقتصادي اللازم لتنشيط الاقتصاد الباكستاني ، وقد امكنه بالفعل الحصول لبلاده على ٧ مليارات دولار من الولايات المتحدة . اما بناظير بوتو فانها فضلا عن حرصها على تكريس الصداقة مع الولايات المتحدة فانها ترمى في ذات الوقت الى زيادة الوزن السياسي الاقليمي لباكستان من خلال تكوين تحالف استراتيجي بينها وبين النظام المأمول في افغانستان بالاشتراك مع ايران وتركيا ان امكن لموازنة الثقل المتزايد للهند في المنطقة .

هذا الهدف الثاني فرض على باكستان التزامات جديدة تتناقض مع متطلبات الهدف الاول . ففي حين يفرض الهدف الاول توسيع دائرة الحرب الافغانية وزيادة انغماس باكستان فيها كي يكتسب دورها المصدقية المطلوبة امام الولايات المتحدة فان الهدف الثاني يتطلب الاسراع في انهاء الحرب الافغانية ، وتغليب اهداف التعاون على اهداف الصراع ، الامر الذي يعنى تقليص الدور الباكستاني في خدمة المصالح والاهداف الامريكية فيما يتعلق بالحرب الافغانية .

ولقد ساعدت الظروف على حل هذا التناقض اذ انتهى الانسحاب السوفيتي من افغانستان في موعده المحدد في الخامس عشر من فبراير الماضي وفقا لاتفاقية جنيف (ابريل ١٩٨٨) كل مبرر لاستمرار انغماس باكستان في الحرب الافغانية واعفى الحكومة الباكستانية الجديدة برئاسة بناظير بوتو من الحرب امام الولايات المتحدة .. لذلك فان بناظير التي وعيت باحتمال وجود اثار سلبية لتوقف الحرب الافغانية على مستوى العلاقات الحارة بين واشنطن واسلام اباد عملت خلال زيارتها لواشنطن على تحرير العلاقات الباكستانية - الامريكية من قيد الازمة الافغانية والعودة بها الى مستويات التعاون الاستراتيجي على المستويين الاقليمي والدولي .

ولكى تكسب الثقة الامريكية في موقفها السياسي الجديد على صعيد الازمة الافغانية وعلى صعيد العلاقات الباكستانية - الامريكية قبلت بوتو ان ترجى حرصها على انجاح الحل السياسي المطروح من جانب الاتحاد السوفيتي ونظام نجيب الله لحيث تعديل موازين القوى العسكرية لصالح المجاهدين الافغان كي يتمكنوا من تحقيق نجاحات عسكرية قوية تساعد على الاطاحة

جـ - أن مجيء فصل الشتاء وتفوق الدعم العسكري السوفيتي لنظام كابول سوف يحول دون تحقيق أى نجاح عسكري للمجاهدين في وقت قريب .

د - الصراع السياسى والعسكرى العنيف بين منظمات المجاهدين وداخل اركان حكومة المجاهدين التى تشكلت فى الثالث والعشرين من فبراير الماضى . فهذه الحكومة لم تمثل من ناحية كل منظمات المجاهدين فقد اقتصرت على المنظمات السبعة السنوية المقيمة فى باكستان فى حين لم تشارك بها المنظمات الثمانية الشيعية المقيمة فى ايران بسبب رفض المنظمات السنوية منح هذه المنظمات ١٢٠ مقعدا فى مجلس الشورى وعرضت عليها ٦٠ مقعدا فقط . كما أن هذه الحكومة تعاني من ناحية ثانية من خلافات حادة بين اعضائها خصوصا بين الجناح المتشدد الذى قلب الدين حكمتيار وزير خارجية المجاهدين وزعيم منظمة « حزبى اسلامى » وبين جناح المعتدلين الذى يقوده رئيس جمهورية المجاهدين صبغة الله مجددى . ووصل الخلاف بين الجناحين الى درجة الاقتتال حيث قامت قوات « حزبى اسلامى » بقتل ٣٢ من قادة جمعيتى اسلامى التى يتزعمها برهان الدين ربانى فى التاسع من يوليو الماضى .

و حاليا هناك خلاف شديد فى الرؤى السياسية لمنظمات المجاهدين حتى تجاه باكستان والولايات المتحدة حيث بدأت بعض المنظمات بشن هجمات دعائية عنيفة ضد المخابرات الامريكية ، واتهام بعضها البعض بالعمالة للولايات المتحدة والاستحواذ على اموال الدعم الامريكية . كما أن الخلاف مازال شديدا بالنسبة لمستقبل الحكم فى افغانستان . رغم اتفاق الجميع على ضرورة استبعاد نجيب الله وحزب الشعب الديمقراطى عن أى مشاركة مستقبلا فى الحكم . وفى الوقت الذى دعا فيه قلب الدين حكمتيار وزير خارجية المجاهدين ضباط الجيش الاقغانى الى القيام بانقلاب عسكرى للإطاحة بنظام نجيب الله وتشكيل مجلس شورى بالمشاركة مع قادة المجاهدين ، واجراء انتخابات نيابية ، رفض عبد الرسول سياف رئيس حكومة المجاهدين أى محاولة انقلابية فى كابول بالمشاركة مع أى من منظمات المجاهدين أو أحد احزاب المعارضة ، وقال « علينا أن نتجنب اعطاء الانطباع بأنه لا يمكننا الوصول الى الحكم الا بطريقة سرية » وأكد أن الجهاد سيستمر حتى قيام حكومة اسلامية فى افغانستان وليس حكومة تأتى ثمرة انقلاب عسكرى .

أما صبغة الله مجددى رئيس الدولة المؤقتة

للمجاهدين فلم يكتف برفض اقتراح حكمتيار بل شن هجوما عنيفا عليه واتهمه بأنه يستخدم المساعدات والاسلحة الامريكية لقتل المجاهدين والمدنيين الافغان . وقال ان حكومته سيكون لها حظها فى النجاح بشكل أفضل بدون حكمتيار الذى كان قد هدد بانسحاب منظمته « حزبى اسلامى » من الحكومة ما لم تجر حكومة المجاهدين انتخابات داخل افغانستان وفى مخيمات اللاجئين فى الخارج . وقال مجددى ان حكمتيار « يعتبر نفسه بطل الجهاد لكنه فى الحقيقة قاتل » . كل هذه الأسباب كافية لافشال الرهان الامريكى - الباكستانى الرامى الى تأجيل الحل السياسى لحين تحقيق نجاح عسكرى مرموق للمجاهدين ضد نظام كابول رغم كل ما يمكن ان تقدمه واشنطن من أسلحة متقدمة للمجاهدين . وهذا الفشل يمثل خسارة كبيرة لرئيسة الحكومة الباكستانية خصوصا بالنسبة لطموحاتها الاقليمية - وهنا تفرض قضية نظرية نفسها بشدة ، وهى قضية مدى استقلالية الدولة التابعة فى تخطيط سياستها الخارجية بمعزل عن الدولة المهيمنة . والحالة الباكستانية الراهنة دليل صارخ على مدى التعارض الذى يمكن ان يحدث بين مصلحة الدولة التابعة ومصلحة الدولة المهيمنة وامكانية الخروج من هذه السيطرة والتحليل عليها فقد اضطرت بناظير بوتو ان تضحى مؤقتا بطموحاتها السياسية على المستوى الاقليمى للحفاظ على روابط التحالف مع الولايات المتحدة ، ومتطلبات هذا التحالف الذى ثبت ان له الأولوية بالنسبة لأهداف السياسة الخارجية الباكستانية ، ذلك لأن تراجعها عن دعم وتأييد التسوية السياسية اللازمة الافغانية وقبولها فب واشنطن بالموقف الأمريكى الداعى الى تأجيل هذه التسوية لحين تحقيق تغييرات جوهرية فى موازين القوة العسكرية لصالح المجاهدين سوف يكلفها الكثير سواء بالنسبة لمستقبل علاقاتها بافغانستان أو بالنسبة لاحتمالات نجاح التحالف الاقليمى الذى تطمح اليه خصوصا فى ظل وعى الهند بضرورة مساندة نظام كابول هذه الأيام بالذات للحيلولة دون سقوطه نهائيا أمام ضربات المجاهدين كى لا تقوم فى كابول حكومة معادية للهند وتابعة لباكستان ، كما تطمح الهند فى نفس الوقت الى أن يؤدى دعمها لحكومة نجيب الله الى زيادة التعاون - الهندى السوفيتى ويجاد دور ما للهند فى التسوية المطروحة اللازمة الافغانية . وكانت مصادر المجاهدين قد اتهمت الهند مؤخرا بأنها أوقدت ٦٠٠ خبير عسكرى هندى الى كابول من بينهم ٦٠ طيارا شارك بعضهم فى هجمات الطيران الأفغانى ضد مواقع

صرح قبيل لقائه مع شيفارد نادزه في اليوم نفسه بأنه « لم يعد لأي قوة الحق في التدخل في أفغانستان بعد انسحاب السوفييت منها . ونحن نرحب بتشكيل الشعب الافغاني لحكومة اسلامية » . وأوضح ولاياتي ان بلاده على اتصال بكل المجاهدين الافغان والحكومتين الباكستانية والسوفيتية في إطار مساعيها لتمهيد الطريق نحو اقامة حكومة مستقلة وغير منحازة في أفغانستان . ولاشك في ان هذا التقارب السوفيتي - الايراني سيؤثر حتما على مستقبل العلاقات الباكستانية - الايرانية ، خصوصا اذا ما استمرت باكستان متمسكة بالرهان الأمريكية في أفغانستان . فهذا الرهان لن يسىء فقط لمساعي بناظير بوتو الرامية الى تحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي بل سوف يرتب عدة نتائج خطيرة أبرزها الاساءة الى مجمل اهداف السياسة الخارجية الباكستانية في المنطقة وخاصة الدعوة الى تشكيل تحالف اقليمي يضم باكستان وأفغانستان وايران وتركيا فهذه الدعوة ستبدو في نظر الجميع دعوة أمريكية وسوف تثير الى دول المنطقة بما فيها الدول العربية الخليجية بالطبع وعلى رأسها العراق الذكريات الاليمة للطف المركزي والمخططات الغربية الرامية الى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط ، كما أنها ستعطى الفرصة للهند لفتح قنوات من التنسيق والتعاون مع ايران ومع أفغانستان في ظل دعم سوفيتي كبير وبالتالي يستجد باكستان نفسها أمام معادلة جديدة فبدلا من اقامة تحالف يجمع بينها وبين أفغانستان وايران وتركيا وتحديد موقف الاتحاد السوفيتي ستواجه بمنظومة أخرى من العلاقات تربط بين الهند وأفغانستان وايران والاتحاد السوفيتي . ويبدو أن باكستان تراهن بشكل كبير على حدوث تحول جذري داخل ايران يؤدي الى سيطرة الجناح المعتدل على السلطة على أمل أن ينجح هذا الجناح في استعادة العلاقات المقطوعة مع الغرب وبالذات مع الولايات المتحدة ، لذلك سارعت باكستان بايفاد وزير خارجيتها الى طهران للقيام بدور وساطة بين ايران والولايات المتحدة لحل مشكلة الرهائن التي تفجرت بشكل خطير في المنطقة بسبب خطف « اسرائيل » للشيخ عبدالكريم عبيد أحد زعماء حزب الله اللبناني ، وتداعيات هذا الاختطاف وبالذات بعد اعدام منظمة « المستضعفين في الأرض » اللبناني للرهينة الأمريكية « ريتشارد هيجنز » وما استتبعه من تحريك قطع الاساطيل الأمريكية قبالة السواحل اللبنانية - الايرانية . وسوف يتوقف نجاح باكستان في كسب ايران الى

المجاهدين في قندهار وحول جلال آباد .
٢ - أما بالنسبة لعلاقة باكستان مع ايران فان باكستان شديدة الحرص على الاستفادة من المتغيرات السياسية الجديدة في ايران بعد وفاة الخميني وبالذات احتمالات التحول من مرحلة الثورة الى مرحلة بناء الدولة بما يتطلبه هذا التحول من تحالفات وعلاقات تعاون وصداقة مع الدول المجاورة ، خصوصا اذا ما نجح الجناح المعتدل في فرض سيطرته الكاملة على السلطة وتمكن الرئيس الايراني الجديد هاشمي رافسنجاني أن يحد من دور المتشددين في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الايرانية . والهدف الاساسي الذي تسعى اليه باكستان الآن هو تدعيم العلاقات بينها وبين ايران في كافة المجالات ، وتهيئة الأجواء الى اقامة التحالف الذي ترمى اليه بناظير بوتو لتحقيق التوازن الاقليمي المطلوب في جنوب آسيا .

ونجاح باكستان في هذا المسعى يتوقف بالطبع على مدى أهمية ونوعية مجالات التعاون الممكنة بين البلدين وموقعها ضمن أولويات السياسة الخارجية الايرانية . فاذا كانت باكستان ترمى الى جعل قضية أفغانستان مدخلا أساسيا للتعاون مع ايران فان هذا المدخل يواجه عقبتين أساسيتين - العقبة الأولى هي وجود اختلاف في وجهات النظر الايرانية والباكستانية بالنسبة للقضية الأفغانية ، وتبعية الموقف الباكستاني للموقف الأمريكي وهي تبعية تثير استفزازا شديدا داخل ايران وتزيد من تشكك القادة الايرانيين في جدوى التعاون مع ايران في ظل استمرار العلاقات المتدهورة بين طهران وواشنطن . أما العقبة الثانية فهي ازدياد التنسيق والتفاهم بين ايران والاتحاد السوفيتي في معظم المجالات ومن بينها قضية أفغانستان .

ولقد لعب الرئيس الايراني الجديد على أكبر هاشمي رافسنجاني ورقة أفغانستان بذكاء شديد مع السوفييت خلال زيارته لموسكو في يونيو المقبل . وبات القادة السوفييت على قناعة كبيرة بوجود توافق مشترك بين الموقفين السوفيتي والايراني من القضية الأفغانية . وعبر ادوارد شيفارد نادزه وزير الخارجية السوفيتي عن هذه القناعة خلال زيارته لطهران في السابع من أغسطس الماضي . حيث صرح بأن ايران أظهرت « واقعية جديدة » في موقفها تجاه النزاع في أفغانستان . ووصف الموقف الايراني بأنه « ايجابي » . وقال في بيان وزعته وزارة الخارجية السوفيتية « ان ايران تدعو الى اقامة حكومة تمثيلية تعكس مجمل القوى السياسية على المسرح الافغاني . وكان على أكبر ولاياتي وزير خارجية ايران قد

جانبا - بدرجة كبيرة - على تحسين العلاقات الأمريكية - الإيرانية ، وعلى التطورات المستقبلية للقضية الأفغانية . فالنظام الذي سيحكم كابل سيكون هو العامل الحاسم في تحديد توجهات التحالفات التي سوف تشهدها المنطقة إما في اتجاه الهيمنة الأمريكية بغطاء باكستاني وإما في اتجاه تحالف هندي أفغانستاني بدعم سوفيتي وقبول إيراني ، عندها ستكون إيران في ظل الاحتمال الثاني أكثر اهتماما بالتطورات الإقليمية في منطقة الخليج خصوصا إذا ما حدث تقدم في مفاوضات السلام العراقية - الإيرانية .

تحديات الداخل

وأضحى من هذا التحليل ان الطريق ليس مفروشا بالتورود أمام بناظير بوتو في مجال السياسة الخارجية التي كانت ومازالت تطمح في أن تكون طريقها إلى النجاح في مواجهة التحديات والمشاكل والأزمات الداخلية - لذلك لن تستطيع الهروب - لفترة طويلة - من التعامل مع هذه المشاكل والأزمات ، خصوصا وان بعض هذه المشاكل له علاقة مباشرة بالاستقرار السياسي وباستمرار وجود بوتو على رأس الحكم في باكستان .

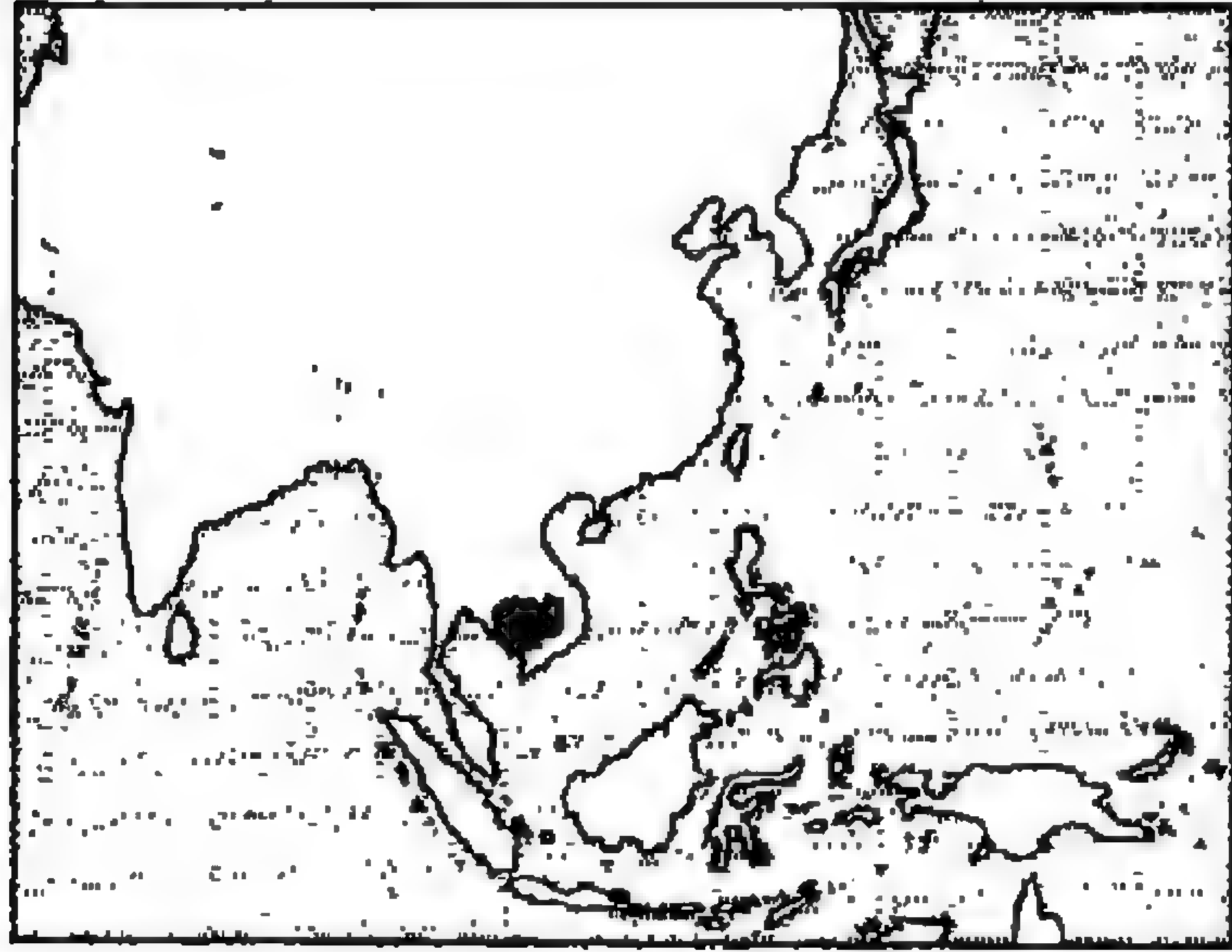
وتعتبر المشاكل العرقية وهشاشة السلطة المدنية أمام قوة المؤسسة العسكرية اضافة الى المشاكل الاقتصادية أبرز التحديات التي تواجه بوتو .

بالنسبة للمشكلة العرقية يمكن القول أنه منذ الاستقلال واجه كل نظام حاكم معارضة في اقليم معين . فالجنرالان أيوب خان ويحني خان واجها استياء في شرق باكستان ، وفي النهاية انفصل هذا الاقليم وأصبح جمهورية بنجلاديش . وكان بيع ذو الفقار على بوتو هو اقليم بلوشستان الذي ارسل اليه ٨٠ ألف جندي لمواجهة عصيان وقع خلال ١٩٧٢ - ١٩٧٧ وفي عهد ضياء الحق كان اقليم السند هو أكثر الاقاليم اضطرابا حيث يعاني أهله من إحساس بعدم المساواة السياسية والاقتصادية ومن الحروب الدموية العرقية (التي قتل فيها الآلاف) بين المهاجرين من الهند الذين يسيطرون عبر تجمعهم المشكل حديثا والمسمى « مهاجر قوامي مهاز » على مدينة كراتشي القوية وبين أهل السند المتشددين وتجمعهم المسمى « أبناء التراب » وآخرون بمن فيهم المهاجرون من اقليم الباتان واطليم البنجاب - كما يعاني هذا الاقليم من تزايد عدد القتل الناجم عن انتشار الاسلحة والمخدرات وقطاع العراق واستمرار وجود حاميات الجيش .

ولقد استطاع حزب الشعب الباكستاني بالاشتراك مع تجمع « مهاجر قوامي مهاز » الحصول على أغلبية المقاعد

في الهند ، وهزم جميع مرشحي الحزب المنافس « اتحاد جمهوري اسلامي » الذي يتزعمه الصناعي البنجابي الشاب نواز شريف الخصم الرئيسي لبوتو وحامل رسالة ضياء الحق . وكان تأييد أهل السند ساحقا لحزب بوتو باعتبارها شخصية سندي جذابة . لكن مشكلة بوتو تتركز الآن في إقليم البنجاب الذي يعتبر أقوى الاقاليم الباكستانية وأكثرها ازدهارا وكثافة سكانية ومسقط رأس الكثير من العسكريين . وقد هزم حزب الشعب الباكستاني في هذا الاقليم أمام مرشحي حزب « اتحاد جمهوري اسلامي » بزعامة نواز شريف . ووجود حكومة مناوئة في البنجاب يمثل أضعافا للحكم المركزي ومؤدى الى توزيع غير مستقر للسلطات الأمر الذي يسبب ازعاجا كبيرا لحكم بناظير بوتو .

لكن التحدي الثاني والأهم الذي يواجهها فهو تحدي المؤسسة العسكرية التي استطاعت أن تنمو بشكل كبير ومثير أثناء حكم الجنرال ضياء الحق ، فإذا كانت نتائج انتخابات عام ١٩٨٨ كافية لاقتناع الجيش بالعودة الى ثكناته فان ذلك لا يضمن عودة قوية وحاسمة للحكم المدني - فبوتو لم تحصل على رئاسة الوزارة إلا بعد موافقة الجنرال اسلام بخ رئيس الأركان الجديد الذي يمارس تدخلا كبيرا في كل ما يتعلق بالسياسة الدفاعية والخارجية وأفغانستان والهند والولايات المتحدة . وتمارس بوتو قدرا كبيرا من الحنكة وضبط النفس في التعامل مع المؤسسة العسكرية في كل ما له علاقة بسياسات سبق ان دعمها الجيش في ظل حكم الجنرال ضياء الحق . خصوصا وأنها محاصرة من جانب الرئيس الباكستاني غلام اسحق خان الذي يشعر الجيش بالارتياح إزاءه ، ويملك صلاحيات واسعة يستطيع بها ممارسة الفيتو على قرارات رئيسة الوزراء بموجب نص التعديل الثامن للدستور الذي أصدره ضياء الحق . أما التحدي الثالث فهو تحدي التيار الاسلامي المعارض لحكم بناظير بوتو . فالمؤسسة الدينية إحتجت علنا على تعيين امرأة كرئيسة للحكومة بدعوى ان ذلك مناف للاسلام . ويستغل حزب اتحاد جمهوري اسلامي المعارض هذه النقطة للتشهير برئيسة الحكومة واتهامها بالعلمانية والتشكيك المستمر في سياساتها . ومثل هذه التحديات لها صدى كبير في ظل الإزمة الاقتصادية الشديدة التي يعاني منها الاقتصاد الباكستاني ، ومن ثم فإن طموحات بناظير بوتو على مستوى السياسة الخارجية لا تستند الى أسس ودعائم قوية في الداخل . □



محاولات التسوية السلمية في كمبوديا بين التوازنات الخارجية والصراعات الداخلية

جمال الدين محمد علي

ومكاسبها السياسية على الأراضي الكمبودية مما دفع المعارضة الكمبودية الى توحيد مواقفها وتشكيل ائتلاف المقاومة الكمبودية تحت زعامة الأمير نورودوم سيهانوك والذي ضم الى جانب سيهانوك الائتلاف الوطني بزعامة صون صان وخيوسامفان زعيم الخمير الحمر الذين يشكلون القوة العسكرية الرئيسية في ائتلاف المقاومة واستمر الوضع على ما هو عليه حتى عام ١٩٨٥ عندما قامت القوات الفيتنامية والكمبودية بإزالة قواعد الخمير الحمر على الحدود مع تايلاند

- وفي بداية عام ١٩٨٥ قامت حكومة بنوم بنه تحت ضغوط حلفائها الفينامييين بعرض مشروع سلام من خمس نقاط تضمن تنظيم انتخابات عامة بحضور مراقبين دوليين بعد انسحاب القوات الفيتنامية وتشكيل حكومة ائتلافية يكون للأمير سيهانوك دورا واضحا فيها الا ان هذه الخطة لم يكتب لها النجاح

الا ان بدايات التحرك الحقيقي نحو السلام في كمبوديا قد ظهرت بعد لقاء الأمير سيهانوك برئيس الوزراء الكمبودي هون سن في ٤ ديسمبر ١٩٨٧ في باريس لأول مرة للاتفاق على الخطوط العريضة لخطة سلام لحل الأزمة الكمبودية وتم الاتفاق خلال اللقاء على وضع حد للنزاع في كمبوديا عن طريق المفاوضات بين كافة الأطراف المعنية والدعوة الى عقد مؤتمر دولي لضمان هذا الاتفاق ونص البيان الصادر في نهاية اللقاء على مايلي :

- ١ - الاتفاق على تسوية النزاع في كمبوديا سلميا .
- ٢ - ان يكون الحل عن طريق الشعب الكمبودي ذاته ومن خلال المفاوضات بين كافة الأطراف المتنازعة من اجل وضع حد للحرب الأهلية واراقة الدماء واعادة بناء كمبوديا مستقلة وديمقراطية وذات سيادة ومحيدة .
- ٣ - توجيه دعوة لعقد مؤتمر دولي ضمانا لهذا الاتفاق وضمانا للاستقرار في منطقة جنوب شرق اسيا .

مشكلة كمبوديا منذ دخول القوات

الفيتنامية الى أراضيها في عام

١٩٧٩ من أهم مشكلات منطقة

الهند الصينية وأحدى القضايا

التي دارت حولها مجموعة التوازنات في تلك المنطقة او محاولة اعادة صياغتها من جديد فالغزو الفيتنامي لكمبوديا وفي ظل العلاقات الوثيقة بين فيتنام والاتحاد السوفيتي من ناحية وحجم القوات الفيتنامية الضخم الذي تحتفظ به فيتنام في أراضي كمبوديا والذي يصل الى (نحو ١٥٠ ألف جندي) قد نظرت اليه الصين على انه ليس مجرد تحرك فيتنامي ولكنه بالاساس تحرك سوفيتي من خلال فيتنام ومن ثم اخذت الصين تتحرك إزاء هذا الموقف من منطلق علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي في فترة سابقة على تطبيع العلاقات بينهما في مايو ١٩٨٩ الماضي بعد لقاء القمة الصيني - السوفيتي .

ومن ثم فان كمبوديا هي ضحية موقعها الجغرافي والسياسي بين الشرق والغرب وبين الصين والاتحاد السوفيتي كما أنها ضحية الصراع الداخلي بين الفصائل السياسية الكمبودية المتنازعة .

الا انه وعلى الرغم من ذلك فقد لاحت فرصة لحل النزاع في كمبوديا في ظل الوفاق الدولي مؤخرا الذي اطل على العالم مع وصول ميخائيل جورباتشوف الى السلطة في الاتحاد السوفيتي ومع التقارب بين بكين وموسكو وتحت الضغوط السوفيتية على حلفائها في فيتنام لوضع نهاية للآزمة الكمبودية وكانت اول محاولة لعقد مؤتمر دولي حول الأزمة الكمبودية قد تمت في عام ١٩٨١ في نيويورك الا أن المؤتمر لم يؤد الى نتيجة ايجابية بسبب تمسك كافة الأطراف بمواقفها المتشددة وعلى الرغم من دعوة الأمم المتحدة الى انسحاب القوات الفيتنامية من الأراضي الكمبودية عام ١٩٨٢ الا ان هانوي وبالرغم من معاناتها الاقتصادية رفضت التخلي عن مواقفها المتشددة

٤ - دعوة سائر الأطراف الكمبودية للانضمام الى المفاوضات من أجل التوصل لحل سريع للمشكلة الكمبودية ومن ثم الاسهام في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة .

غير ان هذا الاتفاق بين سيهانوك وهون سن قد واجه اعتراضات من جانب الخمير الحمر شركاء الائتلاف الذي يتزعمه الأمير سيهانوك كما قوبل باعتراض من جانب الشريك الثالث في الائتلاف صون صان زعيم جبهة التحرير الوطنية وهو اصغر عناصر الائتلاف وتتلخص اعتراضات شركاء الائتلاف في ان اللقاءات المتكررة بين الأمير سيهانوك زعيم الائتلاف وهون سن رئيس وزراء الحكومة الكمبودية المدعومة من جانب فيتنام والاتحاد السوفيتي وغير المعترف بها دوليا حتى الآن يمكن ان يؤدي الى تحقيق مزيد من القبول الدولي لتلك الحكومة في المجتمع الدولي الا ان هذه اللقاءات قد ساعدت بصورة أو أخرى على تحريك الأزمة الى طريق الحل ومهدت لعقد المؤتمر الدولي الأخير الذي عقد في باريس للتوصل الى تسوية سياسية اللازمة الكمبودية .

المؤتمر الدولي والظروف التي مهدت لانعقاده :-
استعرضنا فيما سبق المحاولات السلمية لتسوية الأزمة الكمبودية منذ مطلع عقد الثمانينات والتي كان اخرها لقاءات باريس والتي عقدت بين الأمير سيهانوك زعيم ائتلاف المقاومة ورئيس وزراء كمبوديا هون سن والتي مهدت بلاشك للخطوة الجديدة التي تمثلت في عقد المؤتمر الدولي في باريس في ١٩٨٩/٧/٣٠ الماضي بحضور ١٩ دولة وعدد من المنظمات الدولية لمناقشة سبل التوصل الى تسوية سلمية للأزمة تحت رعاية فرنسا واندونيسيا وقد تم اختيار باريس مكانا لانعقاد المؤتمر باعتبارها رمزا في نظر البعض خاصة وانه تم فيها التوقيع على الاتفاق الخاص بانهاء الحرب الأمريكية الفيتنامية عام ١٩٧٣ كما ان فرنسا تتخذ موقفا محايدا من الأزمة الكمبودية منذ بداية هذا العام فهي لاتعترف بنظام بنوم بنه الحالي ولا بالائتلاف الذي يتزعمه الأمير سيهانوك ولكنها تتحاور مع كافة الأطراف خاصة مع فيتنام .

- وقد شارك في المؤتمر الدولي الخمس اعضاء الدائمين في مجلس الأمن (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وفرنسا وبريطانيا والصين)

- الأعضاء الستة في اتحاد دول جنوب شرق اسيا (تايلاند - الفلبين - اندونيسيا - ماليزيا -

سنغافورة - بروناي دار السلام)

- فيتنام ولاوس واليابان والهند وكندا وأستراليا* (وزيمبابوي كممثل لحركة عدم الانحياز)

- السكرتير العام لمنظمة الأمم المتحدة .

- وفد كمبوديا الموحد الرباعي والذي يضم حكومة بنوم بنه (هون سن) وائتلاف المقاومة الثلاثي الذي يضم الأمير سيهانوك خيوسامفان زعيم الخمير الحمر وصون صان زعيم اليمين الوطني وكان قد تم الاتفاق على تشكيل الوفد الرباعي الموحد لتمثيل كمبوديا في المؤتمر خلال اجتماعات سبقت انعقاد المؤتمر الدولي بعدة أيام في ٢٤ يوليو ١٩٨٩ .

اعمال المؤتمر ولجانه :-

اقترحت فرنسا بوصفها رئيسة المؤتمر بمشاركة اندونيسيا على المشاركين في المؤتمر مذكرة تضمنت تقسيم العمل في المؤتمر الى ثلاث مجموعات تكون مكلفة على التوالي بمراقبة انسحاب القوات الفيتنامية من اراضي كمبوديا (كانت فيتنام قد أعلنت سحب قواتها من اراضي كمبوديا في موعد اقصاه ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩ الماضي) وتكلف المجموعة الثانية ببحث مسألة الضمانات الدولية والثالثة ببحث مسألة تعمير كمبوديا بعد تحقيق الانسحاب الفيتنامي من اراضيها والرابعة تختص بعودة اللاجئين واقترحت دول اتحاد جنوب شرق اسيا تكوين مجموعة اخرى تكون مهمتها بحث محاولة التقارب بين مواقف الزعماء الكمبوديين .

- وقد اكد كيان كيشن وزير الخارجية الصيني امام المؤتمر انه في حالة اتمام الانسحاب الفيتنامي من اراضي كمبوديا في وقته المحدد فان بلاده سوف توقف جميع مساعداتها العسكرية للأطراف المتنازعة في كمبوديا واكد على ضرورة مشاركة جميع الأطراف الكمبودية في اية حكومة يتم تشكيلها في كمبوديا مستقبلا

كما اعلن وزير الخارجية الفيتنامي نجوين كوتاش عن استعداد بلاده للتعاون مع الأمم المتحدة من أجل ايجاد تسوية سلمية للمشكلة الكمبودية وتأمين انسحاب القوات الفيتنامية من اراضي كمبوديا في الوقت المحدد ودعا ممثل اليابان الى تشكيل لجنة دولية تكون مهمتها العمل على إعادة تعمير كمبوديا وتأمين عودة اللاجئين الى بلادهم . اما جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي فقد دعا الى ضرورة منع الخمير الحمر من المشاركة في تشكيل الحكومة القادمة في كمبوديا بعد الانسحاب الفيتنامي .

وقد استقر الرأي في ختام المؤتمر على تشكيل خمس لجان تتولى مناقشة وبحث القضايا الرئيسية التي سيتضمنها اتفاق التسوية للأزمة الكمبودية وعلى النحو التالي :-

عملية مشاركتهم في الحكومة والجيش في المستقبل في حين تعارض بنوم بنه وفيتنام ذلك الوضع ويصران على استبعادهم بل إن الولايات المتحدة اشترطت عدم مشاركة الخمير الحمر في النظام القادم في كمبوديا كشرط أساسي لتقديم مساعدات أمريكية للمساهمة في عملية إعادة تعمير كمبوديا .

وقد أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي مؤخرا قرارا يقضى بالسماح للإدارة الأمريكية بإرسال أسلحة إلى المقاومة غير الشيوعية في كمبوديا (وهي جماعة الأمير سيهانوك وحليفه في الائتلاف صون صان)

وقد أدانت فيتنام هذا القرار بوصفه لايساعد على اقرار عملية السلام في كمبوديا لانه من السهل وصول هذه الأسلحة إلى جماعات الخمير الحمر شركاء سيهانوك في الائتلاف بما يهدد مستقبل أية تسوية يمكن الوصول إليها مستقبلاً .

محاولات التسوية والمعادلة الصينية - الفيتنامية :
من المؤكد أن طرفي النزاع الأساسيين في الأزمة الكمبودية هما الصين وحلفائها من الخمير الحمر وفيتنام المؤيدة للنظام الحاكم في بنوم بنه ومن ثم فقد لعبت العلاقات بين الجانبين دورا واضحا في مسار الأزمة الكمبودية التي ارتبطت بها كافة التوازنات في منطقة الهند الصينية منذ عام ١٩٧٥ (تاريخ استيلاء جماعة الخمير الحمر على السلطة في البلاد) حتى التدخل الفيتنامي في عام ١٩٧٩ ومن ثم فإن مسار التسوية السلمية للأزمة الكمبودية كان يرتبط أيضا بمسار العلاقات بين الصين وفيتنام وقد أدركت الصين بالفعل أن حلفائها (جماعات الخمير) غير قادرين على تحقيق نصر حاسم لصالحهم على فيتنام وحكومة بنوم بنه ومن ثم فقد أدركت أنه من الضروري لها وقف الصراع المسلح في المنطقة والحفاظ على علاقات حسن جوار مع البلدان غير الشيوعية في المنطقة وعلى وجه التحديد أندونيسيا وتايلاند أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا كما أدركت الدبلوماسية الصينية أن ٢٠ عاما من النزاع بين بكين وموسكو على منطقة الهند الصينية أصبح أمرا غير مجديا أمام التطور الهائل الذي حدث على صعيد العلاقات الصينية السوفيتية بعد قمة دنج - جورباتشوف في مايو الماضي والتي انتهت ثلاثين عاما من القطيعة السياسية بين العملاقين الشيوعيين .

وقد حدث تطور إيجابي واضح على صعيد العلاقات الصينية - الفيتنامية منذ لقاء وزير الخارجية الفيتنامي نجوين كوتاش والسفير الصيني في فيتنام في ديسمبر ١٩٨٧ وتم الاتفاق خلال اللقاء على عدد من النقاط

١ - لجنة المراقبة : برئاسة كندا والهند وتكون مهمتها بحث مسألة وقف إطلاق النار وإدارة الجهاز الدولي المكلف بمتابعة انسحاب القوات الأجنبية ومراقبة تطبيق الاتفاق .

٢ - لجنة الضمانات : برئاسة لاوس وماليزيا وتكون مكلفة بتحديد التعهدات التي ستأخذ من الدول المشتركة بهدف ضمان استقلال وسلامة وسيادة أراضي كمبوديا ومنع أية تدخلات أجنبية سواء بالقوات العسكرية أو الامداد بالسلاح .

٣ - لجنة التعمير : برئاسة اليابان وأستراليا تكون مهمتها وضع خطة لإعادة تعمير وبناء كمبوديا بعد الانسحاب الفيتنامي من أراضيها وبحث مسألة عودة اللاجئين الكمبوديين من الدول المجاورة في تايلاند ولاوس

٤ - لجنة تابعة : تقوم بدراسة المسائل المتعلقة بالمصالحة الوطنية وانشاء سلطة رباعية مؤقتة تحت إشراف الأمير سيهانوك كما يقع عليها عبء تنظيم الانتخابات الحرة تحت الاشراف الدولي وتتكون هذه اللجنة من الأطراف الأربعة الداخلية (حكومة بنوم بنه وإئتلاف المقاومة الثلاثي ومنظمي المؤتمر)

٥ - لجنة التنسيق : - لجنة التنسيق تكون مهمتها الرئيسية متابعة أعمال اللجان الأربع . ويشير المراقبون إلى أن العقوبات الرئيسية أمام الاتفاق تتمثل في نقطتين أساسيتين :

أولاهما : شروط انسحاب القوات الفيتنامية من أراضي كمبوديا ومراقبة هذا الانسحاب حيث تطالب المعارضة الكمبودية بزعامة سيهانوك بوسائل مراقبة فعالة مع تغطية من جانب الأمم المتحدة إن أمكن حيث أن هناك ما يقرب من ٢٠ ألف جندي فيتنامي سيقفون في كمبوديا في صورة مدنيين في الوقت الذي ترفض فيه هانوي وبنوم بنه منح الأمم المتحدة دورا هاما في الجهاز الدولي الذي سيتم تشكيله لمراقبة الانسحاب الفيتنامي .

ثانيهما : هذه العقوبات كما أتضح من مناقشات المؤتمر تتمثل في تصفية أو عدم تصفية النظام الحالي في بنوم بنه الذي يرأسه هون سن وتنظيم انتخابات حرة وتشتترط المعارضة تصفية هذا النظام قبل إجراء الانتخابات وهو ما ترفضه هانوي وبنوم بنه .

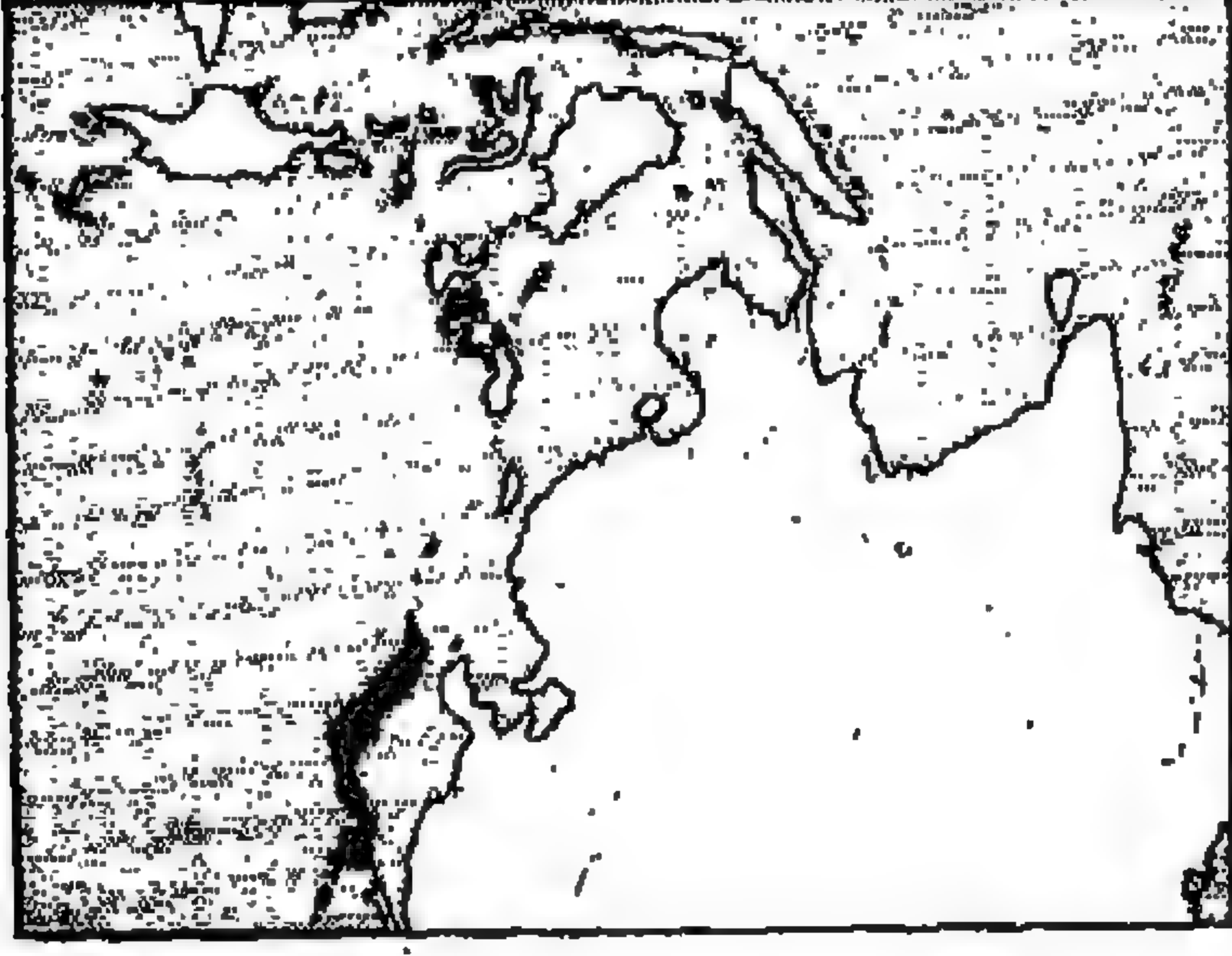
بالإضافة إلى وجود نقطة أخرى تعد من نقاط الخلاف الجوهرية يتعين على الأنراف المشاركة في الأزمة تسويتها وتتمثل في مسألة عودة جماعات الخمير الحمر الموالين للصين والمسؤولين من وجهة نظر فيتنام وحلفائها عن إبادة ما يقرب من ٢ مليون كمبودي إبان فترة حكمهم لكمبوديا (١٩٧٥ - ١٩٧٨) ويؤيد الأمير سيهانوك

للسين والولايات المتحدة مثل (نزعة التوسع والهيمنة الصينية) (والكفاح ضد الامبريالية الأمريكية) وهو ما يعد تغييرا هاما في التفكير السياسي الفيتنامي وكبادرة من فيتنام على حسن نواياها بدأت الانسحاب من الأراضي كمبوديا بسحب ٥٠ ألف جندي من اراضي كمبوديا تدريجيا في مايو ١٩٨٨ وأعقب ذلك سحب ١٢ ألف جندي آخر في ديسمبر من نفس العام كما قبلت فيتنام طلبا أمريكيا بالتباحث حول المفقودين الأمريكيين في الحرب الفيتنامية مقابل مساعدات اقتصادية من الولايات المتحدة .

إن تحقيق الانسحاب الفيتنامي من اراضي كمبوديا في وقته المحدد سوف يؤدي الى تغيير خريطة التحالفات والتوازنات في منطقة الهند الصينية فمن الواضح أن هناك اتفاقا بين كافة الأطراف الخارجية على حل الأزمة الكمبودية حتى تلحق كمبوديا بقطار التسويات الإقليمية الذي شمل في ظل الوفاق الدولي أفغانستان وناميبيا وبولندا ونيكارجوا كما أن خطوة انعقاد المؤتمر الدولي حول أزمة كمبوديا مثلت خطوة صحيحة على طريق التسوية السلمية. للأزمة خاصة مع اتفاق كافة الأطراف الدولية والإقليمية على ذلك وإن كان البعض يرى أن العقبة الرئيسية أصبحت تتمثل في عدم الاتفاق بين الأطراف الداخلية حيث مازالت مسألة تمثيل الخمير الحمر في أية حكومة قادمة تمثل مشكلة أمام أطراف الأزمة الداخلية بسبب تعارض مواقف حكومة بنوم بنه مع ائتلاف المعارضة الذي يطالب بمشاركة الخمير الحمر في الحكومة القادمة وفي تلك الحالة سيتكرر سيناريو الحل الأفغاني المتمثل في انسحاب القوى الخارجية واستمرار الخلاف بين أطراف النزاع الداخلية (حيث مازال الخلاف مستمرا بين حكومة نجيب الله وجماعات المجاهدين الأفغان من سنة وشيعة) وهو ما يهدد بانفجار الوضع من جديد في صورة حرب أهلية وهو الوضع الذي اشار بعض المراقبين السياسيين الى تسميته برفع الأيدي الدولية والإقليمية عن الصراع وابقائه صراعا محليا . فهل سيتكرر هذا السيناريو في كمبوديا بعد انسحاب القوات الفيتنامية من اراضيها ؟ سؤال مازال سينتظر الاجابة خلال الشهور القادمة . □

بخصوص الوضع في كمبوديا وتشمل ما يلي :-
١ - انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا في غضون الفترة الممتدة حتى نهاية عام ١٩٩٠ .
٢ - دعم جهود السلام التي يبذلها الأمير سيهانوك مع حكومة بنوم بنه .
٣ - وقف الحملات الدعائية والاعلامية بين الجانبين .
٤ - مراقبة النشاط العسكري من جانب الحدود المشتركة ووقف القصف المتبادل على مناطق الحدود .
٥ - اطلاق الحرية للمبادلات الحدودية بالسماح بالصفقات والزيارات عبر الحدود .
وقد عبر الجانبان من خلال الاتفاق عن رغبتهما في التخلص من عبء المشكلة الكمبودية خاصة وأن نجوين كوتاش وزير الخارجية الفيتنامي قد أعرب عن رغبة بلاده في الانضمام الى اتحاد دول جنوب شرق آسيا والذي يمثل تجمع للدول غير الشيوعية في المنطقة وإن كانت دول الرابطة مازالت تتشكك في نوايا فيتنام ورغبتها في التطلع والسيطرة على مقدرات المنطقة وأن تنفرد بلعب دور الدولة الرائدة في المنطقة خاصة بعد محاولتها تحسين علاقاتها مع الصين .

من جهة أخرى فقد وضح في السنوات الأخيرة تطور الموقف الفيتنامي بمعنى آخر ظهور استعداد فيتنامي للانفتاح على الدول المجاورة والتخلي النسبي عن المواقف المتشددة وكانت فيتنام قد عارضت في البداية فكرة موسكو القائلة بأن انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان بدون التوصل لاتفاق سياسي يعد نموذجا يمكن اتباعه فيما يتعلق بانسحاب القوات الفيتنامية من اراضي كمبوديا الا أنها ما لبثت تحت ضغوط من حلفائها السوفيت أن قبلت أن يكون حل المشكلة الكمبودية من خلال اتفاق جزئي بين الأطراف الخارجية بأن تسحب فيتنام قواتها من هناك وأن توقف الصين مساعداتها للخمير الحمر على أن تترك التسوية السلمية الداخلية للأطراف الكمبودية وكان هذا التحول في الموقف الفيتنامي قد ارتبط كما سبق أن ذكرنا بمحاولات انفراج تجاه الصين والولايات المتحدة بل أن فيتنام أقدمت على تعديل ديباجة دستور ١٩٨٥ وحذفت منه العبارات المعادية



أزمة السياسة والحكم في اليابان

ياسر على هاشم

على ١٢٧ صوتاً مقابل ١٠٩ لكايغو ونظراً لفشل اللجنة البرلمانية في التوفيق وتسوية الخلاف بين المجلسين ، فقد تم اعتبار تصويت مجلس النواب هو تصويت البرلمان ، وذلك وفق الدستور الياباني ، هذا ما دفع المراقبون السياسيين إلى توقع عرقلة مجلس الشيوخ لمشاريع القوانين المقدمة من مجلس النواب لإحراج الحكومة وإجبارها على حل البرلمان وإجراء انتخابات مبكرة قبل موعدها في محاولة جادة من قبل المعارضة لكسر احتكار الحزب الديمقراطي الليبرالي للسلطة منذ عام ١٩٥٥ . ولكن السؤال الذي يطرح نفسه علينا وبشدة في مجال الحديث عن كنه هذه الأزمة ، هل هي أزمة حزب أم أزمة نظام أم أزمة مجتمع ؟ وهذه النقطة في غاية الأهمية حيث ستجعلنا نتلمس سوياً المتغيرات التي أدت إلى حدوث هذه الأزمة ، وتوقع أثارها ونتائجها .

في واقع الأمر لا يمكن اعتبار تلك الأزمة ، أزمة حزب على الرغم من كل ما قيل عن فضائح مالية وأخلاقية لقيادات الحزب الحاكم ، وعن الأجنحة المتعددة داخل الحزب . فالعلاقات بين قادة الحزب والشركات الرأسمالية اليابانية ثابتة ومترسخة منذ نشأة الحزب عام ١٩٥٥ ، حيث يرتبط الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم بروابط التحالف مع المصالح المالية الكبرى ، إذ يحتفظ أكثر من نصف نوابه بالدايت (البرلمان) بصلات متينة مع رأس المال الصناعي ، كما يلعب رجال الأعمال دوراً بارزاً في انتخاب رئيس الحزب وفي تشكيل الوزارات وعندما تتخذ حكومة الحزب قرارات اقتصادية لا بد لها من الرجوع إلى كبار الرأسماليين واتحاد المؤسسات الاقتصادية ، ناهيك عن اعتماد الحزب في موارده المالية على مساهمة الرأسماليين السخية .

إن ما أثير حول فضيحة ريكروت المالية لم يكن راجعاً إلى هذه الصلات كما أن فضيحة السيد أونو الأخلاقية لعلاقته بفتيات الجيش ليست حالة فريدة في

الأحداث سريعاً في اليابان خلال

شهرى يوليو وأغسطس الماضيين

في شكل صراع سياسى عنيف

جسده انتخابات التجديد النصفى

لأعضاء مجلس الشيوخ الياباني أحد مجلسي الدايت

(البرلمان) . وتكمن أهمية هذه الانتخابات رغم

روتينيتها - أى إجراءاتها وفق الدستور الياباني كل ثلاث

سنوات - في دلالتها أو معناها حيث عبرت عن انتهاء عهد

الأغلبية المطلقة للحزب الحاكم أو ما كانوا يطلقون عليه

عهد الـ ٣٠٠ مقعد ، فقد حصل الحزب الديمقراطي

الليبرالي الحاكم على ٣٦ مقعداً فقط من بين ١٢٦ مقعداً

تم التنافس عليها في ٢٣ يوليو الماضى في الوقت الذي كان

في حاجة الى ٥٤ مقعداً للاحتفاظ بأغلبيته داخل المجلس

ذى الـ ٢٥٢ مقعداً - ولا يقف الأمر عند هذا الحد وإنما

يكتمل المعنى أو الدلالة بمعرفة بقية النتيجة وهى حصول

الحزب الاشتراكي على أعلى نسبة من مقاعد المعارضة

حيث فاز بـ ٤٦ مقعداً مما فتح الباب للعديد من

التساؤلات حول الاتجاهات الجديدة للناخب الياباني .

ومن هنا نستطيع القول أن دلالة الانتخابات الأخيرة

تشير إلى وجود أزمة في اليابان في الآونة الأخيرة .

تلاحقت

طبيعة الأزمة :

كانت نتيجة الانتخابات هي المرحلة الأولى من مراحل الأزمة ، أما المرحلة الثانية من أحداث تلك الأزمة فتتلخص في استقالة « سوزوكي أونو » من منصبه كرئيس للوزراء وتعيين « توشيكي كايغو » رئيساً للحزب الديمقراطي الليبرالي ورئيساً للحكومة الجديدة على الرغم من معارضة مجلس الشيوخ المجدد . ففي الوقت الذي وافق مجلس النواب على انتخاب « كايغو » رئيساً للحكومة بأغلبية ٢٩٤ صوتاً ضد ١٤٢ صوتاً حصل عليها تاكاكو دوى زعيمة الحزب الاشتراكي ، و ٥٠ صوتاً حصل عليها مرشحون آخرون ، نجد أن دوى قد حصلت

النظام الجديد للضرائب والذي حمل بين طياته ضريبة الاستهلاك وقدرها ٣ ٪. لقد استحوذت هذه الضريبة على مناقشات ومداولات كثيرة قبل وبعد فرضها على كافة المستويات الرسمية وغير الرسمية وذلك لمساسها بقطاع كبير من المواطنين وبخاصة أصحاب الدخل الثابتة من فئات الطبقات الوسطى . وهذا ما دفع النساء في اليابان الى خوض الانتخابات الأخيرة رافعات شعار « كل يوم ندفع ضرائب جديدة » . وواقع الجدول الدائر حول هذه الضريبة لا يكمن في فرضها في حد ذاته ، وإنما في الهدف الكامن وراء فرضها ، هل الحكومة في ضائقة مالية وهذه الضريبة كفيلة بإخراجها منها ؟ أم أنها محاولة لوقف تدهور سعر الدولار أمام الين الياباني ؟ وهذا الافتراض الأخير يجد قبولاً لدى المواطن الياباني . مما دفع رئيس الوزراء الجديد الى أن يعلن أن حصيلة ضريبة الاستهلاك ستوجه للانفاق على رفاهية الشعب .

المتغير الثاني يكمن في فتح الأسواق اليابانية أمام الصادرات الغذائية الأمريكية مما أدى الى موجة من السخط بين صفوف المزارعين اليابانيين .

فلقد تم التوصل الى عدة اجراءات في المفاوضات اليابانية الأمريكية الأخيرة أبرزها موافقة اليابان على تحديد وارداتها من لحم البقر والبرتقال في أبريل ١٩٩٢ من القيود الجمركية ، كما وافقت على أن تحدد وارداتها بصورة مطردة من سلع لحم البقر المعالج وسبع سلع أخرى بينها الجبن المعالج ومنتجات الالبان بين أكتوبر ١٩٨٨ وأبريل ١٩٩٠ . هذه الاجراءات لن تفقد اليابان حصيلة جمركية فقط ، وإنما ستضر بالمزارعين اليابانيين الذين سيتعرضون لمنافسة المنتجات الأمريكية . وتبرز أهمية هذا المتغير في كونه ناتجاً عن ضغط من الولايات المتحدة واستجابة من الحكومة اليابانية في محاولة يابانية لتقليص حدة المنافسة التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد وصولها الى الذروة مع بدايتها هذا العام . أما المتغير الثالث فقد تمثل في حدوث عجز في ميزان المدفوعات الياباني بمقدار ٣,٨ عام ١٩٨٧ . بل وهبوط معدل النمو الاقتصادي بالمقارنة مع بقية الدول الصناعية .

والجدير بالذكر أن اليابان قد تصاعد طلبها المحلي بنسبة ٥ ٪ في حين إنخفض الفائض في الحساب الجاري الياباني الى ٣,٦ ٪ من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٨٧ بعد ما بلغ ذروة قدرها ٤,٢ ٪ في عام ١٩٨٦ . ومما ينذر بظواهر غير صحية على الاقتصاد الياباني هو هيكل التجارة اليابانية ففي حين تزيد الصادرات بصورة معتدلة ، هناك طفرة كبيرة في الواردات فلقد بلغت

المجتمع الياباني ، فبالنظر إلى اختراق العادات الغربية وتسلسلها الى داخل المجتمع يمكن القول أن هذه العلاقات غير الشرعية قد انتشرت بصورة كبيرة ولهذا لا تعد علاقة أونو خروجاً على التقاليد في حد ذاتها وإنما يمكننا الحديث هنا عن سوء معاملة أونو لهؤلاء الفتيات وهو ما أثار المرأة اليابانية ضده ، بالإضافة الى مهاجمة وزير الزراعة الأسبق للمرأة . ويضاف الى كل هذا أنه لاصحة لما تردد عن تصارع الأجنحة الرئيسية داخل الحزب ، فمن المعروف أن هناك ٤ أجنحة رئيسية يتولى القيادة فيها أربع شخصيات بارزة هي « نوبو تاكيشيتا » « ياساهيرو ناكاسوني » و« شينتا روابي » « ثم كيش ميزاوا » ولا يعنى وجود هذه الأجنحة أن هناك صراعاً فيما بينها والدليل على هذا أن الحزب لم تحدث به إنشقاقات منذ انشائه على خلاف الحزب الاشتراكي مثلاً ، الذي إنشق عليه أعضاء الجناح اليميني مكونين الحزب الاشتراكي الديمقراطي في عام ١٩٦٠ . إذن هي ليست أزمة حزب في منشئها ، وإن كان أبطالها هم قادة الحزب .

وعلى نفس النمط لا يمكن إعتبارها أزمة مجتمع ، فالمجتمع الياباني مجتمع الرفاهية يتمتع الفرد فيه بمستوى دخل مرتفع . فاليابان القوة الاقتصادية الأولى في العالم اليوم هذا على الصعيد الاقتصادي . أما على الصعيد الاجتماعي فإن المجتمع الياباني لا يعاني من إنقسامات عرقية أو قبلية ، بل على العكس يتمتع المجتمع الياباني بدرجة عالية من التكامل بشقيه القومي والقيمي . إذ لا يقتصر التجانس على نواحي العرق واللغة والديانة ، وإنما يمتد الى جانب القيم والعادات المستمدة من التقاليد الكونفوشوسية . هذا الى جانب خصائص الثقافة السياسية اليابانية والتي تدعم احترام السلطة وخطأ الخروج عليها .

إذن يمكن القول أنها أزمة نظام . فلابد من أن النظام السياسي الياباني قد ارتكب خطأ ما استتبع حدوث هذه الأزمة ، فالنظام السياسي بمؤسساته الراهنة قائم منذ تنفيذ الدستور عام ١٩٤٧ . بل أن سياسات الحزب الحاكم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية قائمة وفق أيديولوجيته منذ إنفراده بالسلطة عام ١٩٥٥ وحتى الآن . إذن هناك شيء جديد فرضته قيام متغيرات جديدة على عدة مستويات .

المتغيرات الجديدة :

أولاً : على المستوى الاقتصادي :

من هذه المتغيرات الجديدة على المستوى الاقتصادي

تقارير وتعليمات

معدل النمو الاقتصادي	U.S.A	بريطانيا	فرنسا	ايطاليا	المانيا	كندا	اليابان
١٩٨٥	٣,٠	٣,٨	١,٧	٢,٧	٢,٠	٤,٢	٤,٩
١٩٨٦	٢,٩	٣,٠	٢,٠	٢,٧	٢,٥	٢,٢	٢,٤

سبتمبر ١٩٨٦ لمجموعة من كبار رجال السياسة والمال في اليابان وهم في نفس الوقت من كبار رجال الحزب الحاكم . وبعد أن تمت عملية البيع الوهمية أو الرشاوى الضمنية ممثلة في الأسهم المجانية تم عرض أسهم الشركة في البورصة للتداول . ومن هنا قفز سعر السهم من ١٩ دولارا الى ٣٠ دولارا ومن ثم حقق رجال السياسة والمال أرباحاً طائلة من فروق الأسعار بالإضافة الى التبرعات والمرتبات الشهرية التي كان يحصل عليها أقارب وأتباع هؤلاء المسؤولين تحت مسميات مختلفة . ذلك الفساد الإداري هو الذي أوجد فجوة الثقة بين الناخب الياباني والحزب الحاكم مما أدى الى استقالة « تاكيشيتا » من منصبه كرئيس للوزراء وقولية « أونو » وهو ذاته الذي أدى لمعالجته في صورة إصلاح ما إلى استقالة أونو . في ٨ أغسطس الماضي ، وهو عينه الذي دقع « كايغو » رئيس الوزراء الجديد الى تبني مفهوم الإصلاح الإداري والسياسي حتى يستعيد الثقة المفقودة .

دور المرأة المتزايد :

تلعب المرأة اليابانية خلال السنوات الأخيرة دوراً كبيراً في الحياة السياسية ظهر بشكل واضح من خلال مشاركتها المؤثرة في الانتخابات الماضية . فلم تعد المرأة اليابانية تقنع بالجلوس في المنزل ومتابعة ما يدور حولها عبر شاشات التلفزيون حيث ساعدت التقاليد الغربية على خروج المرأة للعمل منذ فترة ، وها هي الآن تدق أبواب الحياة السياسية بقوة . واللافت للنظر في هذا المجال أن المرأة لم تكتف بالمشاركة في العملية السياسية من خلال التصويت وإنما تعدت ذلك لترشح نفسها ، حيث شمل عدد المرشحات رقماً قياسياً : فقد بلغ ١٤٦ مرشحة ، فازت منهن ١٧ مرشحة ، وهو رقم قياسى أيضاً إذا قورن بعددهن في انتخابات ١٩٨٦ وهو ١٠ فائزات . أما عن العوامل المساعدة لتزايد دور المرأة فيمكن تلخيص أهمها فيما يلي :

١ - زيادة الوعي نتيجة ارتفاع نسبة التعليم بين الفتيات اليابانيات .

الصادرات ٢٢٩ مليون دولار و ٢٢١ ألف عام ١٩٨٧ في حين كانت ٢٠٩ ملايين و ١٥١ ألفاً فقط عام ١٩٨٦ بينما بلغت الواردات ١٤٩ مليوناً و ٥١٥ ألف دولار أمريكي عام ١٩٨٧ في حين كانت ١٢٦ مليوناً و ٤٠٨ ألف دولار أمريكي عام ١٩٨٦ .

وإذا كانت المتغيرات الثلاثة السابقة قد ساهمت في فقدان الحزب الحاكم لأغلبيته داخل مجلس الشيوخ نتيجة عدم رضا المواطن الياباني من هذه المتغيرات الاقتصادية على الرغم من هذا فهناك متغير قد ساهم في تخفيف وطأة الهزيمة الى حد ما ، ونعني به تحسن كبير في مجال العمالة ، فبعد أن وصلت البطالة الى معدل سنوي ٢,٨ ٪ عام ١٩٨٧ هبط هذا المعدل الى ٢,٥ ٪ عام ١٩٨٨ ، واستمر في الهبوط حتى بلغ ٢,٣ ٪ في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٨٩ . فلقد تجاوز عدد المواطنين العاملين رقم الـ ٦٠ مليون في العام الماضي بزيادة مليون عن العام السابق عليه ، واستمر التوسع في العمالة في العام الحالي ، بل وتعانى العديد من الصناعات الآن من نقص الأيدي العاملة .

ثانياً : على المستوى الاجتماعي :

سوف نناقش عدة متغيرات على هذا المستوى وهي الفساد الإداري - السياسي ، ثم دور المرأة اليابانية المتزايد وأخيراً الرأي العام .

الفساد الإداري - السياسي :

ولقد تمثل هذا الفساد في فضيحة « ريكروت » المالية ، وكما ذكرنا في مناقشة طبيعة الأزمة السياسية في اليابان أن المشكلة ليست في ارتباط الحزب الحاكم بالمؤسسات المالية الكبرى فهذا ثابت ومعروف منذ نشأة الحزب ، وإنما الفضيحة تتجسد في الفساد الإداري - السياسي القابع خلفها . وتتخلص فضيحة ريكروت في قيام الشركة « ريكروت » خلال الفترة من ديسمبر ١٩٨٤ وحتى أكتوبر ١٩٨٦ بطرح مجموعة من الأسهم الخاصة بشركة تابعة لها للشراء من قبل العاملين فيها رجال الأعمال والسياسيون ، وقد كان الشق الثاني لعملية طرح هذه الأسهم ، يتمثل في عملية البيع السرية التي تمت في

عملية صعبة ، فهو يتعامل مع بيانات وحقائق . وهذا ما دفعه نتيجة المتغيرات السابقة الذكر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أن يعيد ترتيب أوراقه ، ولكن العبرة هنا بالاستمرارية ، فمن أبرز الاتجاهات العامة للرأي العام أنه شديد الحساسية بالنسبة للأحداث الهامة أو غير العادية وتؤدي هذه الأحداث الى تذبذب الرأي العام بشدة من النقيض الى النقيض ، ولكن بصفة مؤقتة حتى تنجلي الأمور .

ويجب هنا أن نوضح أن الرأي العام الياباني لم يصوت ضد الحزب . لأنه رافض للحزب الحاكم بأيديولوجيته ومبادئه وإنما هو رافض للحزب بصورته الحالية ، أي أنه يبغي الإصلاح ، ولا يبغي التحول عن الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم لكسبه وذلك لعدة اعتبارات سنوضحها عند الحديث عن احتمالات المستقبل ما يضمن هنا أن نذكر أن الرأي العام الياباني قد تحول في مساره قليلاً ضد الحزب الحاكم ، ولكن بصورة مؤقتة .

ثالثاً : على المستوى السياسي :

وسنناقش هنا عدة نقاط أولاها الاخطاء التكتيكية التي وقع فيها الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم . والثانية الإصلاحات السياسية في المعسكر الاشتراكي إتساع حاجز الخوف من الاشتراكية ، والثالثة ضغط الغرب لزيادة الانفاق الدفاعي الياباني .

الاططاء التكتيكية :

تمثل الخطأ السياسي الفادح في المناورة السياسية التي قام بها ياساهيرو ناكاسوني وذلك بالاستقالة من الحزب حتى يتم إفساح الطريق أمام أونوري ليصبح رئيساً للوزراء . ولكن إذا علمنا أن أونو قد تمت الموافقة عليه من قبل الحزب الحاكم بأغلبية ضئيلة وفي ظل جدل شديد ، رغم أنه ينتمي إلى المجموعة التي كان يرأسها ناكاسوني في الحزب الحاكم والتي تملك ٨٨ مقعداً في البرلمان (الدايت) . وإذا علمنا أن أونو رغم أنه سياسي كفء في منصبه كوزير سابق للخارجية إلا أنه لم يكن يتطلع الى منصب الرئاسة لعدم توليه رئاسة مجموعة أو شعبة قوية داخل الحزب ، وأن ترشيحه وانتخابه قد تم بمساعدة المجموعات الأربع التي كان يرأسها شخصيات سياسية مدانة جميعاً في فضيحة « ريكروت » . لكل هذه الاعتبارات ظهرت النتيجة المنطقية وهي عدم ثقة المواطنين في امكانيات وقدرات رئيس الوزراء أونو في تقديم صورة نظيفة للشخصيات الحزبية السياسية في اليابان على الصعيد الداخلي وإستعادة الهيبة المفقودة للحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم .

٢ - ارتفاع نسبة المرأة العاملة والدليل على ذلك أن معدل البطالة يكاد يتساوى بين الذكور والاناث عام ١٩٨٨ حيث بلغ بالنسبة للذكور ٢,٥ ٪ وللاناث ٢,٦ ٪ .

٣ - المناخ العام السائد في شرق آسيا لتقبل وجود المرأة في الحياة السياسية بعد وصول السيدة أكينو لرئاسة الفلبين .

ومن مظاهر تزايد دور المرأة اليابانية تخوف قيادات الحزب الحاكم من المرشحات وتجسد هذا في الهجوم الذي شنه وزير الزراعة السابق في حكومة أونو على امكانية دخول النساء في الحياة السياسية ، وهجومه على السيدة تاكاكو دوى زعيمة الحزب الاشتراكي ، ووصفها بأنها ليست أهلاً لمنصب رئيس الوزراء لأنها لم تتزوج ولم تنجب أطفالاً .

وأيضاً من مظاهر ذلك الالتفاف القوى حول زعامة الشخصية القوية للسيدة دوى ، واعتبار انتصارها انتصاراً للمرأة اليابانية ، ومفتاح لخروجها من التبعية الدائمة للرجل ، فهي أول زعيمة لحزب كبير في اليابان .

الرأي العام الياباني :

من المعروف أن الرأي العام يمر بمراحل تكوين متعددة تأخذ فترة طويلة حتى يتم بلورة الرأي العام . ويهمننا في هذا المجال أن نتعرف على الاتجاهات الجديدة للرأي العام الياباني . فلقد كان الرأي العام في حالة تأييد شبه دائم ومستمر للحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم منذ عام ١٩٥٥ وحتى السنوات الأخيرة . ولكن يبدو أن الأحداث الأخيرة قد أحدثت رد فعل عنيفاً لدى الرأي العام الياباني لم يستطع استبعادها وهذا ما أدى به الى الادلاء بصوته بطريقة تخالف ما اعتاده طوال السنوات السابقة .

وبصفة عامة نستطيع القول أن أهم خصائص الرأي العام الياباني هي :

١ - العمق بسبب ارتفاع نسبة المتعلمين ووفرة البيانات وتوفر الحرية ووجود الوقت اللازم لمناقشة المشاكل المختلفة ، ونمو الوعي الاجتماعي والانتماء القومي والاهتمام بالمشاكل العامة . وهذه الخصيصة تنطبق على معظم المجتمعات المتقدمة .

٢ - كبر نسبة شرائح الرأي العام المعتدلة وصغر نسبة الشرائح المتعصبة والتي لا رأي لها ، وذلك لوجود القوى الاجتماعية الوسطية ، وخصوصاً الطبقة الوسطى وانتشار النظرة الى الأمور على أنها متصلة وتمثل درجات متعددة ، بالإضافة الى ارتفاع مستويات المعيشة .

إذن نستطيع أن نقول أن الرأي العام الياباني يتسم بالرشادة والعقلانية ، ومن ثم إمكانية إقتياده وتضليله

الرغم من هذا إلا أنه قد ظهرت تحولات هامة على الصعيدين الموضوعي والذاتي شكلت خلفية لاتخاذ اليابان لمواقف عسكرية جديدة وإمكانية قيامها بدور إستراتيجي أكبر في الشرق الأقصى ، هذه التحولات هي التي أثارت الجدل حول زيادة نسبة الانفاق الدفاعي ومقدارها ١٪ من الناتج القومي ويمكن ذكر أهم هذه التحولات فيما يلي :-

- الانسحاب الجزئي الأمريكي من كوريا الجنوبية .
- إنهاء المعاهدة الأمريكية الأمنية مع تايوان وإقامة علاقات أمريكية/ صينية وثيقة .
- نمو القدرات السوفيتية في الشرق الأقصى والمحيط الهندي وتواجد قوات سوفيتية في جزر « الكوريل » المتنازع عليها مع اليابان .
- نمو القوة العسكرية لكوريا الشمالية وبروز فيتنام كقوة عسكرية ضخمة .
- سياسة الولايات المتحدة في نقل قواتها من المحيط الهادئ الى المحيط الهندي والبحر المتوسط عند تأزم الأوضاع في الشرق الأوسط ، وبالتالي ظهور بؤابر فراغ أمني في الشرق الأقصى من المنظور الياباني .
- لقد ساعد الضغط الأمريكي على اليابان لزيادة نسبة الانفاق على التسليح في إحراج حكومة الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم أمام المواطنين خاصة وأن الدستور الياباني يقر مبدأ إنكار الحرب ، وعدم الاحتفاظ مطلقا بقوات برية أو بحرية أو جوية ، بالإضافة الى امكانيات الحرب الأخرى .
- من خلال هذا العرض نرى أن الأزمة السياسية الأخيرة في اليابان هي وليدة متغيرات عديدة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تداخلت فيما بينها لتعطى الأزمة أبعادا هامة تشكل إلى حد كبير طبيعة المرحلة القادمة غير المستقرة في الحياة السياسية للمجتمع الياباني ، ولذا يلزم علينا أن نتعرض للأثار المتوقعة لهذه الأزمة بالتحليل في محاولة لاستخلاص سمات عامة للمرحلة القادمة .

الآثار المتوقعة :

[١] القوى السياسية والصراع على السلطة :

من المعروف أن النظام الياباني نظام تعدد حزبي . وإن كان هذا من الناحية القانونية الدستورية فإن الواقع الفعلي يبرز حقيقة نظام الحزب الواحد حيث يحتكر الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم السلطة السياسية ، ولكن نتيجة الأزمة السياسية التي أفرزتها نتيجة إنتخابات التجديد النصفى لأعضاء مجلس الشيوخ إقترب النظام الحزبي الياباني من نظام الحزبين بمعنى

كان هذا الخطأ هو أحد الأخطار التكتيكية للحزب الحاكم أما الخطأ الآخر في هذه السلسلة فيتمثل في عدم تقدير قيادات الحزب الحاكم لقوة أحزاب المعارضة وخاصة الحزب الاشتراكي ، وإغفالها عن قدرة هذه الأحزاب على إستغلال الفضائح المالية - والأخلاقية - الأخيرة لصالحها .

وقد يرجع السبب وراء سوء التقدير هذا إلى الخبرة التاريخية الطويلة في حكم اليابان والاطمئنان الى السلطة وعدم وجود تحديات خطيرة لهذه السيطرة على مدى ٢٤ عاما هذا من جانب ويرجع من جانب آخر الى عدم إستغلال احزاب المعارضة لحادثة مشابهة ونقصد بها فضيحة « لوكهيد » عام ١٩٧٤ ، ولكن المقارنة هنا أغفلت إتساع نطاق فضيحة « ريكروت » بالمقارنة بفضيحة « لوكهيد » فلقد شملت قائمة الاتهام في الأولى إثنين من رؤساء الوزراء (تاكيشيتا ، وناكاسوني) إضافة إلى مجموعة من الوزراء على رأسهم وزير المالية في حكومة تاكيشيتا ، وعدد من الشخصيات لا تقل عن ١٥٠ بأى حال من الأحوال ، في حين إقتصدت قائمة الاتهام في الثانية على رئيس الوزراء حينئذ « تاناكا » إضافة إلى عدد محدود من الشخصيات .

الاصلاحات السياسية في الدول الاشتراكية :

لقد ساهمت الاصلاحات السياسية في الدول الاشتراكية بطريق غير مباشر في تعقيد الأزمة السياسية اليابانية إذ أحدثت تضاربا في إتجاهات الرأي العام بين مؤيد لها يرى أن هذه الاصلاحات نحو الديمقراطية تطرح إمكانية خلق إشتراكية إصلاحية تراعى ظروف المجتمع الياباني ويكون الحزب الإشتراكي الياباني هو رمز هذه الإشتراكية الجديدة هذا من جانب . وبين معارض لها يرى أن هذه الاصلاحات دليل على عدم ملائمة هذه الأيديولوجية وسياساتها الاقتصادية على الأقل للواقع العالمي المعاصر من جانب آخر ، ويبدو أن الاتجاه الأخير كانت له الغلبة بصورة نسبية حيث أن الرأسمالية بخصوصيتها في المجتمع الياباني (رأسمالية - العمل الجماعي وليس الفردي) راسخة بجذورها في اليابان .

زيادة الانفاق الدفاعي الياباني :

على الرغم من إعتماـد اليابان في سياستها الدفاعية على التفوق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأقصى ، والغطاء النووي الأمريكي لها ، بالإضافة إلى وجود إجماع وطني على الامتناع عن التسليح وراثته اليابان عن تجربتها المريرة في الحرب العالمية الثانية ، على

١٩٦٤ أساسا باعتباره سلاحا سياسيا لمجموعة سوكاجاكاي وهي تجمع ديني لطائفة ينتشيريين البوذية . ويضاف إلى هذا أن الانتقادات الموجهة من بقية أحزاب المعارضة للحزب الاشتراكي تفوق مقيلتها الموجهة للحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم .

والنقطة الهامة في هذا المجال تدور حول الامكانيات الحقيقية لدى أحزاب المعارضة وعلى رأسه الحزب الاشتراكي وإستعدادها لإدارة دولة مثل اليابان هذا في حقيقة الأمر هو التحدي الأساسي الذي يواجه أحزاب المعارضة فتلك الأحزاب قد تعودت على وقوعها في مقاعد المعارضة ومهاجمة الحزب الحاكم دون أمل ، ولكن مع ظهور بارقة الأمل تلك تعود الكرة الى ملعب هذه الأحزاب لاختبار قدراتها الحقيقية . فيمكن القول أن أحزاب المعارضة قد إستعذبت موقعها ، وتغيير هذا الموقع جدير ببارباكها وكشف لأوجه قصورها الفني والإداري والمادي . ولهذا فإن فرصة الحزب الحاكم مازالت قائمة لاستعادة قوته بصورة أكبر من فرصة أحزاب المعارضة في تحديه في صراع السلطة ، وذلك ينطبق حتى على الحزب الاشتراكي أقوى أحزاب المعارضة ..

[٢] عملية صنع القرار :

من أهم الآثار المترتبة على الأزمة السياسية الأخيرة في اليابان على عملية صنع القرار دخول طرف جديد جنباً الى جنب مع الأطراف الثلاثة الرئيسية الأخرى . فمن المعروف أن هناك ثلاثة أطراف أساسية تقوم بعملية صنع القرار في اليابان وهي : الحزب الحاكم ، والبيروقراطية ، وجماعات رجال الأعمال .

والجدير بالذكر في هذا المجال أن هناك إتجاهين رئيسيين في تحليل عملية صنع القرار وهما الإتجاه التقليدي الذي ينظر الى العملية السياسية في اليابان على أنها عملية مغلقة على هذه الأطراف الثلاثة ، وأن كل هذه الأطراف أو القوى تشكل وحدات متماسكة في إطار عملية صنع القرار . أما الإتجاه الآخر فهو الإتجاه الحديث والذي يرى أنصاره أن عملية صنع القرار لم تعد مغلقة أو تقتصر على تحالف القوى الرئيسية الثلاث داخل النظام ، بل إن سمة التعدد والتنافس بين هذه القوى من السمات الرئيسية لعملية صنع القرار ، وأن هذا التعدد يظهر ليس فقط بين هذه الجماعات أو القوى وبعضها البعض ، ولكن أيضاً في إطار أو داخل المجموعة الواحدة . وأياً كان الإتجاه فهناك إتفاق على قصر عملية صنع القرار على هذه الأطراف ، ولكن الجديد هنا هو دخول أحزاب المعارضة وعلى رأسها الحزب الاشتراكي كطرف مشارك فعال من خلال الأغلبية التي يتمتعون بها

وجود حزبين كبيرين يتنازعان السلطة وإلى جوارهما أحزاب صغيرة هامشية ، ويؤكد هذه المقولة مقارنة عدد أعضاء مجلس الشيوخ قبل وبعد الانتخابات الأخيرة وفق توزيع المقاعد بين الأحزاب ، وهو ما يوضحه الجدول التالي : -

حيث إستخدمنا النسبة المئوية للدلالة على القوة السياسية للحزب .

الحزب	يوليو ١٩٨٦	يوليو ١٩٨٩
الحزب الديمقراطي الليبرالي	٥٧,٣٪	٢٨,٥٪
الحزب الاشتراكي الياباني	١٦,٦٪	٣٦,٥٪
حزب كوسيتو	٩,٥٪	٨٪
الحزب الشيوعي الياباني	٦,٥٪	٤٪
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	٤,٧٪	٢,٤٪
المستقلون	١,٥٪	٨٪
أحزاب أخرى	٣,٩٪	١٢,٦٪
المجموع	١٠٠٪	١٠٠٪

وتتيح لنا النظرة المتأنية في بيانات هذا الجدول أن نلاحظ تدهوراً في شعبية الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم فقد حصل على ١٤٤ مقعداً من ٢٥٢ مقعداً قبل هذه الانتخابات بنسبة ٥٧٪ في حين لم يحصل في الانتخابات الأخيرة سوى ٣٦ مقعداً من ١٢٦ مقعداً بنسبة ٢٨,٥٪ ، وذلك في الوقت الذي زادت فيه قوة الحزب الاشتراكي المعارض من ١٦,٦٪ الى ٣٦,٥٪ . ولكن الأمر اللافت للنظر أن هذا التدهور في القوة للحزب الحاكم تحول بصورة شبه كاملة للحزب الاشتراكي فقط وليس لبقية الأحزاب الأخرى ، وخير دليل على ذلك تناقص النسب المئوية لتلك الأحزاب ، في نفس الوقت الذي زادت نسبة المستقلين من ٣,٩٪ الى ١٢,٦٪ ، وهذا يجعلنا نؤكد على حقيقة تحول النظام الحزبي الى نظام أقرب الى نظام الحزبين .

ويستتبع هذا بالضرورة فكرة الصراع على السلطة بين الحزبين الكبيرين فالدلائل تشير إلى أن الحزب الاشتراكي جاء في تحديه للحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم خاصة مع ما أثير حول إمكانية قيام إئتلاف معارض ضد الحزب الحاكم . ولكن الحديث حول هذه الفكرة ما هو إلا إرهامات تعترضها عوائق عديدة أبرزها الاختلافات الجوهرية بين أحزاب المعارضة خاصة إذا علمنا أن معظم هذه الأحزاب تكونت عن طريق انشقاقات حزبية مثل الحزب الاشتراكي الديمقراطي أو تعبير عن تجمع ديني مثل حزب كوميتو الذي كان ظهوره عام

ومما يدعم وجهة النظر هذه ما أوضحته بعض المصادر الدبلوماسية اليابانية من أن كايفو رئيس الوزراء محدود المعرفة بالسياسة الخارجية . ولهذا فإن بعض المصادر الدبلوماسية الغربية توقعت في مجال العلاقات اليابانية الأمريكية ألا يحقق رئيس الوزراء الجديد أى إنجاز في تلك العلاقات التى تشهد خلافات حول استمرار الفائز اليابانى على حساب العجز الأمريكى ، كما أن البيروقراطيين اليابانيين يتفاوضون مع الولايات المتحدة حول الخلافات بين الجانبين ولا يهتم كثيرًا الرجل الذى يجلس في مقعد رئاسة الوزارة .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الوضع الجديد داخل مجلس الشيوخ والذى تتمتع فيه المعارضة بالأغلبية سيشيح لها الفرصة للتأثير على السياسة الخارجية اليابانية بصورة أكبر وخاصة الحزب الاشتراكي ، ففي حين يرتبط الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم بروابط تحالف متينة بالمعسكر الغربى وعلاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، يهدف الحزب الاشتراكي إلى سياسة محايدة ، ويعارض معاهدة الأمن والتعاون المشترك بين اليابان والولايات المتحدة . وهذا الأمر سوف يؤدي إلى وضع العديد من الشروط والتحفظات على سياسة اليابان الخارجية مما يعنى قيدا على حرية الحركة للحكومة على صعيد العلاقات الدولية ، وهو الأمر الذى يهدد المكانة السياسية المتميزة التى تتمتع بها اليابان في الشرق الأقصى ، ويحد من تطلعاتها لمد نفوذها السياسى في أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية وهو الجهد الدبلوماسى اليابانى المستمر منذ منتصف السبعينات .

الخلاصة :

نستطيع أن نخلص إلى أن هناك متغيرات على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وقعت وراء حدوث الأزمة السياسية اليابانية ، تلك الأزمة التى إستطعنا وصفها بأنها أزمة نظام إستتبع وجود آثار عديدة على القوى السياسية وصنع القرار والرأسمالية اليابانية وأخيرا على السياسة الخارجية مما هيا لنا تصورا عن طبيعة المرحلة الراهنة التى تعيشها الحياة السياسية في اليابان . وهى ما يمكن تصويرها في شكل بعض الغيوم التى حجبت الرؤية في سماء « بلاد الشمس المشرقة » بالنسبة للحزب الحاكم في الوقت الذى أضاعت الطريق أمام أحزاب المعارضة ، فهل تنقشع هذه الغيوم عن سماء اليابان ويعود للحزب الحاكم تألقه الباهر أم ستستمر الغيوم في تكاثرها لتظلل أحزاب المعارضة من وهج الشمس ؟ هذا ما سنكشف عنه الأيام القادمة □

في مجلس الشيوخ . ولقد ظهر تأثير هذا العنصر الفاعل الجديد بصورة سريعة وحاسمة من خلال إعتراض مجلس الشيوخ على انتخاب « كايفو » كرئيس للوزراء ، وهو ما طرح إمكانية قيام مجلس الشيوخ بعرقلة العديد من مشروعات القوانين المقدمة من مجلس النواب والذى يتمتع فيه الحزب الحاكم بالأغلبية وهو ما يعنى في التحليل الأخير ببطء عملية إتخاذ القرار إن لم يكن توقفها بصورة أو بأخرى ، الأمر الذى سيعكس نفسه في شكل توازنات جديدة وسياسات توفيقية ناجمة عن الصراع بين مجلسي « الدايت » (البرلمان) اليابانى ، وإن كانت الصلاحيات الواسعة لمجلس النواب والتى خولها له الدستور اليابانى في علاقته بمجلس الشيوخ ستخفف من قوة هذا الاتجاه .

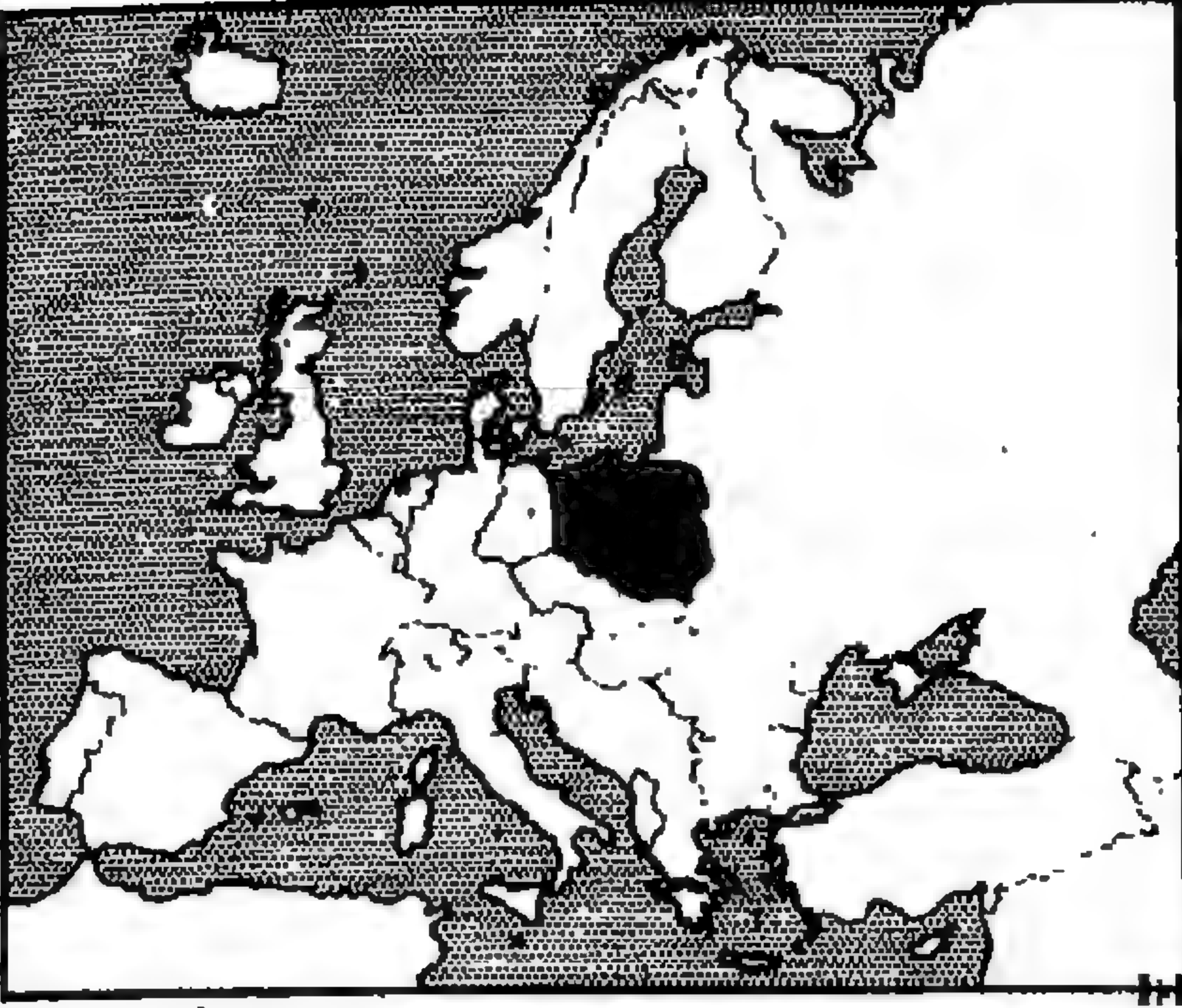
[٣] الرأسمالية اليابانية :

يمكن القول أن الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم هو حزب الرأسمالية والمصالح المالية الكبرى حيث أن دعم الحكومة المستمر وبأشكال شتى للشركات القابضة الكبيرة كان أساسا ليس فقط للنمو الرأسمالى في اليابان ، بل وأيضا لتحقيق الاتحاد بين الدولة والطبقات الرأسمالية المسيطرة .

ولقد ترسخت الرأسمالية في اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وساهمت في جعل اليابان قوة إقتصادية كبرى . ومن هنا فإن زيادة القوة السياسية للحزب الاشتراكي لا تعنى تحولا أيديولوجيا للناخب اليابانى من الرأسمالية تجاه الاشتراكية بقدر ما يعنى عدم رضائه عن العلاقة بصورتها الحالية بين الرأسمالية اليابانية والحزب الحاكم وخاصة بعد فضيحة « ريكروت » . والأمر على هذا النحو سوف يؤدي إلى وقوف الشركات الرأسمالية اليابانية خلف الحزب الحاكم في محنته الحالية ، وذلك لعيب بسيط وهى أنها تصارع من أجل بقائها . فمن مبادئ الحزب الديمقراطي الليبرالي تأكيد الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى عن طريق تنفيذ خطط تمت صياغتها بدقة تتسق مع المبادرة الفردية والمشروع الحر وخدمة الصالح العام .

[٤] السياسة الخارجية :

لم تقتصر آثار الأزمة السياسية على المستوى الداخلى بل إمتدت أيضا إلى المستوى الخارجى . وتمثل هذا في تراجع إهتمام الحكومة اليابانية الجديدة بالسياسة الخارجية خاصة العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى رغم أهميتها ، وقد يرجع ذلك إلى التركيز على الفوز في إنتخابات مجلس النواب القادمة خوفا من إحتمال سيطرة الاشتراكيين المعارضين عليه مما ينقل الحزب الحاكم إلى سفوف المعارضة .



نقابة تضامن ومسيرة الإصلاح الديمقراطي في بولندا

د . ثناء فؤاد عبد الله

في

تطور هو الأول من نوعه في إحدى دول الكتلة الشرقية : صدق البرلمان البولندي في جلسة تاريخية يوم الرابع والعشرين من أغسطس الماضي بأغلبية ساحقة على تنصيب تادو فيتشي مازوفيتسكي - رئيس تحرير مجلة تضامن الأسبوعية المعارضة ، ومستشار ليك فاونسا - رئيساً لأول حكومة بولندية لا يقودها الشيوعيون منذ أكثر من أربعين عاماً . وجاءت الموافقة بأغلبية ٣٧٨ صوتاً من أعضاء البرلمان البالغ عددهم ٥٦٠ عضواً ضد أربعة أصوات ، وامتناع ٤١ عن التصويت وهم من العناصر المتشددة في الحزب الشيوعي البولندي .

ويتولى مازوفيتسكي رئاسة الحكومة البولندية الجديدة يكون أول كاثوليكي يتولى هذا المنصب في بولندا - حيث يقوم بمهمة تشكيل أول حكومة تقودها نقابة تضامن العمالية بالائتلاف مع حزب المزارعين والحزب الديمقراطي مع مشاركة العناصر الشيوعية بشرط تأييدها للبرامج الإصلاحية الرامية لمواجهة الأزمة السياسية والاقتصادية التي تواجه البلاد .

ويمثل هذا التطور على الساحة البولندية تغييراً جوهرياً في اتجاه الحياة السياسية ، كما أنه ينهي احتكار وتغرد الحزب الشيوعي البولندي بالسلطة لأول مرة في دولة تابعة لحلف وارسو ، وقد تباينت ردود الفعل الدولية إزاء الإعلان بتشكيل حكومة غير شيوعية في وارسو ، ففي واشنطن وصفت الدوائر السياسية الحدث بأنه « خطوة رائعة وتاريخية » في الوقت نفسه أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية السوفيتية أن ليك فاونسا زعيم نقابة تضامن العمالية البولندية « يتصرف بحكمة واضعاً في اعتباره أن بولندا عضو في حلف وارسو بقيادة الاتحاد السوفيتي » وي طرح هذا التطور الجديد في بولندا تساؤلاً عن العوامل الرئيسية التي دفعت الرئيس البولندي ياروزلسكي لقبول استقالة الجنرال ميشسلاف كيزاك

مرشح الحزب الشيوعي لتولى رئاسة الوزراء الذي أعلن فشله عن التوصل إلى تشكيل الحكومة - مما أدى إلى تكليف مازوفيتسكي لتولى تشكيلها - ولورد على هذا التساؤل نسوق الملاحظات التالية : أولاً : يلاحظ عمق إحساس الشعب البولندي بفشل الحزب الشيوعي في تلبية احتياجاته وتحقيق آماله ، فالحزب الشيوعي وحكوماته المتعاقبة لم ينهض بأوضاع بولندا ، بل تعثرت برامجه مما أدى إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية ، وبلغت الديون البولندية الخارجية نحو ٣٩ مليار دولار ، وعبر عن تردى الوضع الاقتصادي تصريح أدلى به أحد أعضاء البرلمان قائلاً : « أنه من المستحيل الإبقاء على الاشتراكية بالطريقة السوفيتية في هذا البلد » .

ثانياً : قوة التحدي والعناد الذي ميز أسلوب نقابة تضامن العمالية خلال هذه الفترة خاصة بعد النجاح الذي أحرزه مرشحو تضامن خلال انتخابات يونيو الماضي ، وهو ما جعلها في موقف يؤهلها لفرض الواقع السياسي الجديد والمتمثل في وضع حد لهيمنة الحزب الشيوعي على الحياة السياسية في بولندا .

ثالثاً : النهج السوفيتي الجديد والمتمثل في سياسة الزعيم ميخائيل جورباتشوف والرامية إلى تطبيق مبدأ المصارحة والانفتاح ، / وإعادة البناء فيما عبر عنه باصطلاح البيروسترويكا / الذي أصبح أشهر اصطلاح سياسي يتداوله سياسة العالم في الآونة الأخيرة ، ومن معطيات السياسة السوفيتية الجديدة مبدأ هام وهو : رفض مبدأ استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات بين دول حلف وارسو ، وذلك على خلاف ما حدث في الماضي في المجر ١٩٥٦ - وفي تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ - بل أن المسؤولين السوفيتيين أعلنوا أن ما يحدث في بولندا هو أمر يخص البولنديين ، وهو ما فسره المراقبون بأن الاتحاد السوفيتي ينظر بعين الرضا لتكليف مازوفيتسكي المناصر للكنيسة الكاثوليكية

خامسا : بعد فوز نقابة تضامن في انتخابات يونيو الماضي ، وهزيمة الحزب الشيوعي ، استطاع نواب تضامن استمالة حزب الفلاحين الموحد ، والحزب الديمقراطي ، وهما حزبان صغيران وحليفان تقليديان للحزب الشيوعي لمدة تزيد على أربعين عاما ، وفي انتخابات يونيو حصل الحزبان على اصوات اتاحت لهما ٧٦ مقعدا لحزب الفلاحين و ٢٧ مقعدا للحزب الديمقراطي - في مجلس النواب - مما جعل الحزبين يفكران في قبول عرض تضامن - فاعاد ترتيب اوراقهما على ضوء الواقع السياسي الجديد وشرعية القوة الناشئة ، اى ان الحزبين قررا زيادة فاعليتهما وتأثيرهما في الحياة السياسية ، بعد ان كان دورهما ثانويا في ظل قيادة الحزب الحاكم .

تدرج سياسة الاصلاحات السياسية في التجربة الديمقراطية في بولندا :

من مفارقات السياسة البولندية ، ان الجنرال ياروزلسكى الذى صعد الى قمة السلطة في عام ١٩٨١ مستخدما الاحكام العرفية ليجهض مطالب نقابة تضامن والتي تمثلت في المطالبة بالسماح بانشاء نقابات عمالية مستقلة ، وحق الاضراب ، والتقاعد المبكر عن العمل ومزيد من الحرية لوسائل الاعلام - هو نفسه الجنرال ياروزلسكى الذى وافق عام ١٩٨٩ على اضخم برنامج للاصلاحات السياسية والدستورية والديمقراطية في بولندا مما وضع بلاده على اعتاب مرحلة جديدة تقترب فيها من الديمقراطية الليبرالية على النسق الغربى .

وفيما بين عامى ١٩٨١ - ١٩٨٩ شهدت البلاد سلسلة من الازمات والاضطرابات الشعبية والعمالية والتي حفل بها تاريخ بولندا بل ان الاضطرابات العمالية والاضرابات بدأت قبل هذا التاريخ ، فمنذ عام ١٩٥٦ بدأت الاضطرابات في بوزنان غرب بولندا - ثم كانت مظاهرات عمال المدن في جدانسك وجدينيا وتشتشين في ديسمبر ١٩٧٠ لأسباب اقتصادية وارتفاع الاسعار ، ثم حركة العمال الواسعة في عام ١٩٧٦ وصولا الى الازمة البولندية الرابعة واعفاء ادفارد جيريك سكرتير اول الحزب الشيوعي البولندى وابعاده من منصبه في سبتمبر ١٩٨٠ واختيار ستانيسلاف كانيا عضو المكتب السياسى للحزب خلفا له بعد ان فشلت سياسة جيريك في استقطاب التأييد الشعبى للنظام . بسبب تردى الاوضاع الاقتصادية ، حيث بلغ التضخم آنذاك ٤٠٪ من الميزانية البولندية ، وانخفض الناتج القومى بنسبة ٢,٨٪ ومع عجز انتاج الحبوب والفيضانات التى عمقت الازمة اختل الميزان التجارى وبلغت المديونية البولندية ١٨ مليار دولار

البولندية بتشكيل اول وزارة لا يشغل فيها الشيوعيون الاغلبية .

وقد اكد الاتحاد السوفيتى موقفه الايجابى عندما اعلن جورباتشوف صراحة تأييده لأن يتولى احد اعضاء نقابة تضامن تشكيل الحكومة البولندية الجديدة وقال انه واثق ومقتنع بأن التطورات الجارية حاليا في بولندا ستفيد مصالح الأمة البولندية وستعزز قضية الاشتراكية في بولندا ، الا انه اكد ان المشكلات التى تعاني منها بولندا يستحيل حلها بدون ان يعهد للحزب الشيوعي البولندى بدور هام في الحكومة الجديدة .

رابعا : اكد قادة نقابة تضامن ، ورئيس الوزراء البولندى الجديد بانه ليس في نية الحكم الجديد في بولندا استبعاد الحزب الشيوعي نهائيا من الحكم - واعلن جيريميك زعيم الكتلة البرلمانية لنقابة تضامن في البرلمان انه في بداية عملية الديمقراطية في بولندا فان المهم هو الاستقرار - ولو تم استبعاد الحزب الشيوعي فان ذلك سيعنى تدمير الاستقرار نهائيا .

والحقيقة ان تصريح جيريميك يلمح الى انه في حالة استبعاد الحزب الشيوعي نهائيا فان ذلك سيعنى فصل نحو عشرة آلاف من اعضاء الحزب الذين يشغلون اعلى المناصب في البلاد كما ان نحو مليون بولندى من اعضاء الحزب سيحتربون الوضع الجديد ضد مصالحهم لفقدان المزايا التى تمتعوا بها ، والأهم من ذلك اعضاء الشيوعيين في الجيش والبوليس - وهؤلاء اذا ما اتخذوا موقفا معارضا من الحكم الجديد فانه يمكنهم تقويض الاستقرار واثارة العقبات امام التجربة الديمقراطية الوليدة في بولندا .

ومن هنا - كان حرص مازوفيتسكى على التأكيد انه سيشكل حكومة موسعة تمثل كافة الكتل البرلمانية الممثلة في البرلمان ، كما عقد اجتماعات متعددة مع المجموعات البرلمانية لتضامن - والحزب الديمقراطى ، وحزب المزارعين ، ومع اعضاء نادى النواب الشيوعيين وعبر عن استعداد له لمنح الحزب الشيوعي دورا اكبر في الحكومة وقال انه من الغباء ابعاد الشيوعيين عن باقى الحكومة مع احتفاظهم بمنصبى الدفاع والداخلية - ووضح انه لايجب ان يشعر الشيوعيون انهم شركاء ثانويون في السلطة لان ذلك يمكن ان يخلق وضعاً يؤدى الى نشوب حرب اهلية وقد رفض الحزب الشيوعي الاقتصار على تولى وزارتي الداخلية والدفاع بل سعى للحصول على منصب نائب رئيس الوزراء وأربع وزارات بالاضافة الى المطالبة بالسيطرة على ادارة الرقابة على الاذاعة والتليفزيون الرسميين .

٤٠ عاما اكتسحت المعارضة ممثلة في نقابة تضامن العمالية والكنيسة الكاثوليكية مقاعد مجلس الشيوخ والبرلمان ، بينما لم يحقق مرشحو الحزب الشيوعي أية نتائج ايجابية - في اول استفتاء على شرعية الحكم الشيوعي في احدى دول الكتلة الشرقية .

ففي هذه الانتخابات التي اجريت على مرحلتين في ١٨ ، ٤ يونيو الماضي ، منى « حزب العمال الاتحادي الحاكم » اي الحزب الشيوعي البولندي بأقصى هزيمة حيث لم يفر بأى من مقاعد مجلس الشيوخ الذي يتألف من ١٠٠ مقعد مما اعتبر تجربة قاسية وهزيمة كبيرة للحزب الشيوعي بينما فاز مرشحو تضامن بجميع مقاعد مجلس الشيوخ ، واغلبية مقاعد مجلس النواب « ١٦١ » مقعدا - بنسبة ٣٥٪ من مقاعد المجلس .

ومن اللافت للنظر خلال انتخابات يونيو ان الاقبال على صناديق الاقتراع كان ضعيفا ، حيث شاركت فيها ٦٢,١١٪ فقط من عدد المؤهلين للعملية الانتخابية ، وذلك بالمقارنة مع بعض الامثلة السابقة ، ففي انتخابات ١٩٤٧ كانت نسبة المشاركة ٨٩,٩٪ ، وفي انتخابات ١٩٨٥ كانت نسبة المشاركة ٨٧,٨٦٪ - كذلك ما يشير الانتباه ان المرحلة الاولى من الانتخابات الاخيرة والتي تمت في ٤ يونيو شهدت سقوط القائمة الوطنية والتي تتألف من ٣٥ عضوا من بينهم قادة التحالف الحكومي كرئيس الوزراء راكوفسكى وزعيم النقابات الحكومية ميدوميتشى ، وزعيم حزب الديمقراطيين ووزير الداخلية ، ووزير الدفاع ، وزعيم حزب الفلاحين ، وزعيم الطائفة اليهودية في بولندا وشخصيات أخرى - لم تستطع احراز نجاح في المرحلة الاولى .

ومما يذكر ان الحزب الشيوعي أخطأ التقدير عندما اعتقد ان المناطق الريفية مضمونة حيث أن قوة تضامن تكمن في المدن التي تكثر فيها المصانع والتجمعات العمالية ، ولكن نقابة تضامن استغلت سخط المزارعين على سياسة الحكومة التي تفرض عليهم أسعار بيع مخفضة لمنتجاتهم ، فأرسلت أفضل مرشحيها للتنافس على المناطق الريفية ، وتركت مرشحيها غير المعروفين للتنافس في المدن ، وقد نجحت هذه الاستراتيجية بمساندة الكنيسة الكاثوليكية البولندية والتي تعد أقوى كنائس شرق أوروبا على الإطلاق ولها تنظيماتها الدينية الخاصة ولها في لوبلين جامعة كاثوليكية وهي الوحيد التي لاتخضع لاشراف الحزب الشيوعي في شرق أوروبا ، وقد لعبت الكنيسة البولندية دورا هاما خلال الأزمات التي مرت بها بولندا للحيلولة دون انتشار العنف السياسى .

في عام ١٩٨٠ مما تطلب اقتراض ٧٦ مليار دولار . في الوقت نفسه عانت بولندا في عام ١٩٨٠ من أزمة حكم تجسدت في تقييده ثلاثه رؤساء وزارات في المدة من فبراير الى اغسطس من نفس العام ، ومع اتجاه الحكومة الى تنفيذ خطتين خمسينتين استهدفتا تنفيذ القفزة الاقتصادية وتطبيق برامج التوسع في التصنيع ، فقد اثقل كاهل الشعب ، وانتشرت حالته من الاستياء العام .. وفي خضم هذه الاحداث ومع انتشار موجة اضراب عمال بناء السفن - ظهرت نقابة تضامن كأول نقابة عمالية في العالم الشيوعي ، واعتبرها البولنديون بمثابة المدافع عن الحريات ضد النظام وتم تسجيلها رسميا في ٢٤ اكتوبر ١٩٨٠ ، وضمت عشرة ملايين عضو ، وبعد ستة عشر شهرا عادت السلطات البولندية لتسلب النقابة شرعيتها عندما أعلن الجنرال ياروزلسكى الاحكام العرفية في ١٣ ديسمبر ١٩٨١ وأعلن رسميا في عام ١٩٨٢ فرض حظر على النقابة بمقتضى القانون الذى يحظر تشكيل النقابات العمالية ، واعتقل زعيم تضامن ليك قانونسا وآلاف من العناصر النشطة بينما لجأ زعمائها الآخرون الى ممارسة نشاطهم في الخفاء لمقاومة السلطات البولندية ، وفي عام ١٩٨٣ تم رفع الاحكام العرفية .. وبدأ الجنرال ياروزلسكى الافراج عن خصومه السياسيين مما مهد الطريق لبدء مسيرة تدريجية للإصلاح والمصالحة الوطنية .. تمثلت أبرز أحداثها في مفاوضات المائدة المستديرة بين ممثلى الحكومة البولندية - وجبهة المعارضة السياسية في بولندا بما فيها نقابة تضامن العمالية - وانتهت هذه المفاوضات بإعادة الشرعية لنقابة تضامن في ابريل ١٩٨٩ وهو ما اعتبر تنويجا لكفاحها منذ عام ١٩٨٠ .

واعقب ذلك اقدام حكومة راكوفسكى الشيوعية السابقة - على اتخاذ عدة قرارات اصلاحية فسمح لأول مرة للمعارضة السياسية بدخول مجلس النواب ، وتقرر انشاء مجلس للشيوخ ينتخب بطريقة ديمقراطية ، على ان ينتخب كلا المجلسين رئيس الدولة ، والحقيقة ان الاصلاحات السياسية اتخذت طابعا ثوريا - وكرد فعل لهذه الاصلاحات فقد ذكر احد اعضاء الحزب الشيوعي البولندي ان هذه الاصلاحات زادت سرعتها مما يضع البلاد على اعتاب مرحلة تاريخية .. ظهرت بوادرها مع اجراء الانتخابات البولندية التي شاركت فيها المعارضة السياسية لأول مرة في تاريخ بولندا بصورة ايجابية وفعالة .

انتخابات بولندية على النمط الغربي :
في اول انتخابات برلمانية شبه حرة تجرى في بولندا منذ

حيث أن كل بولندي يعرف أن المشكلة الاقتصادية هي المشكلة الأكثر إلحاحاً ، فقد تخطى التضخم نسبة ١٠٠ ٪ خلال العام الحالى وهو أعلى معدل تضخم فى أوروبا عدا يوغوسلافيا ، كما تواجه مشروعات ومصانع كثيرة مشكلات بسبب قدم آلاتها وعدم توفر التمويل اللازم وليس هناك مفر أمام تلك الشركات والمصانع سوى تجديد نفسها كما فعل حوض لينين لبناء السفن فى جرانسك أو الإغلاق وإغراق بولندا فى مزيد من البطالة فى الوقت نفسه تعاني بولندا من النقص الحاد فى المواد الأساسية وخاصة المواد الغذائية كما تنخفض الأجور بشدة ، وتكثر الاضرابات بشكل يندب بالخطر مما دفع الجنرال ياروزلسكى للقول بأن « إجراءات مؤلمة سوف تتخذ ، وقد يصبح الأمر أقرب إلى الجراحة اللازمة ليمتع المريض بكامل العافية » فى إشارة واضحة للإصلاحات الضرورية لاحتواء الأزمة ، على أن الجانب الأكثر خطورة فى هذا المجال هو مشكلة الديون الخارجية والتي وصلت إلى أكثر من ٣٩ مليار دولار معظمها لدول وبنوك المعسكر الغربى الذى لا يزال متردداً فى مساعدة بولندا على الخروج من أزمتها .

ومما ساعد على تفاقم الأزمة الاقتصادية .. القرار الذى اتخذته الحكومة السابقة فى آخر مهمة لها .. بإلغاء كافة القيود على أسعار السلع الغذائية بدءاً من شهر أغسطس الماضى .. مما أثار انتقادات حادة من نقابة تضامن العمالية التى رأت فيه زيادة فى معاناة الشعب وخروجاً على الضمانات التى يجب أن يوفرها الحكم الشيوعى فقد أعقب تنفيذ القرار أن شهدت المتاجر صفوفاً طويلة من المواطنين البولنديين الذين تهافتوا على شراء السلع قبل تنفيذ الأسعار الجديدة .. وأعلنت الحكومة من ناحيتها أن إلغاء القيود على أسعار السلع الغذائية اتخذ كإجراء لمواجهة النقص الحاد حتى السلع ولعلاج العجز فى الميزانية ومواجهة التضخم وأن خطة الحكومة تقضى بتعويض المواطنين من خلال برنامج للربط بين زيادة الأجور وارتفاع الأسعار .. ومع ذلك فقد أبدت الدوائر السياسية تخوفها من تفجر الغضب بين صفوف الشعب البولندى من جراء ارتفاع الأسعار التى ضاعفت من معاناته .

وعلى صعيد الانتاج الزراعى فإن هناك حاجة ماسة لاتخاذ إجراءات اصلاحية لمعالجة مستوى الجودة فى الإنتاج ونظام التسويق بما يحقق مصالح طبقة المزارعين علماً بأن الهيكل الزراعى فى بولندا له سمات خاصة تختلف عن البلدان الاشتراكية الأخرى . فالمزارع الفردية المملوكة ملكية خاصة تمثل العمود الفقرى للزراعة البولندية فهى تحتل ٧٥ ٪ من مساحة الأراضى

وعلى وجه العموم ، فإن الانتخابات البرلمانية التى أجريت فى بولندا .. جاءت تنافسية بمعنى الكلمة ، وشاركت فيها الحكومة والمعارضة ، وكان هناك أكثر من بديل أمام الناخب البولندى ليختار بحرية مطلقة ، وإذا كانت الديمقراطيات الغربية تقوم أساساً على حرية الاختيار بين قوى سياسية وقوى سياسية أخرى لتتولى شؤون الحكم فإن ذلك تقريباً هو ما حدث فى الانتخابات البولندية مع اختلاف الفارق الزمنى فى الممارسة ، وتوجهات القوى السياسية ، والمساحة المتاحة أمام المعارضة .

من ناحية أخرى فإن الفوز الكبير الذى حققته نقابة تضامن بزعامة ليك فاوونسا فى الانتخابات البرلمانية ، جعلت الاتحادات الشعبية الأخرى تتحرك بحرية بعد سنوات طويلة من الخمول والعمل السرى .. ومن ذلك ما قام به اتحاد الطلاب البولنديين فى أوائل شهر يوليو الماضى بالتظاهر للمطالبة بمنح اتحاد الطلاب الاستقلال . أسوة باتحاد نقابات العمال (تضامن) والسماح لهذا الاتحاد بالعمل بحرية ودون قيود .. وهو ما يعنى أن نقابة تضامن أصبحت بعد فوزها الساحق حركة سياسية لها شأنها وتأثيرها الفعال والممتد فى المجتمع البولندى وتنظيماته المختلفة وأحزابها المتعددة فقد استطاعت نقابة تضامن أن تفجر الخلاف فى صفوف الحزب الشيوعى يوم ١٩ يوليو الماضى عند اختيار ياروزلسكى رئيساً بفارق صوت واحد ، فقد فوجئ ياروزلسكى بأن ١١ نائباً من الحزب الشيوعى يصوتون ضده ، ونجحت تضامن فى منع ٧ من كبار نوابها فى البرلمان من الإدلاء بأصوات صحيحة أثناء اختيار ياروزلسكى .

هموم الحاضر .. وطموحات الغد :

فى تعبير دقيق عن الأزمة البولندية قال النائب البولندى برونيسلاف جيريميك « إن مشكلة الاقتصاد البولندى وديونه الخارجية تمثل مأزقاً حقيقياً للبلاد ، ولذلك فإن تضامن يجب أن تعمل جنباً إلى جنب مع الحزب الشيوعى من أجل الخروج من هذا المأزق أولاً ، وقال : إن الخطر الحقيقى على نقابة تضامن لا يأتى من المتشددى داخل الحزب بقدر ما يأتى من الأزمة الاقتصادية نفسها ، فالناخبون الذين أعطوا تضامن أصواتهم فى الانتخابات الأخيرة يجب أن يشعروا بحدوث تحسن فى الأزمة الاقتصادية نتيجة لنجاح نقابة تضامن حتى لا يفقدوا ثقتهم فيها ، وفى الديمقراطية » .

ولاشك أن هذا القول على جانب كبير من الصواب حتى أن الجنرال ياروزلسكى بعد انتخابه رئيساً لدولة بولندا عبر عن ذلك قائلاً « يواجهنا محيط من المشاكل »

تضامن كانت تثير المتاعب والمشاكل أمام الحزب الشيوعي الحاكم ، فإن الفترة القادمة سوف تتميز - وهو الجديد في دولة اشتراكية - بأن الحزب الشيوعي هو الذى سيثير المتاعب والقلق للحكومة الجديدة (غير الشيوعية) ولأن ليك فاونسا زعيم نقابة تضامن التى شكلت الحكومة يدرك أن هذا أمر لامفر منه فقد طالب الحزب الشيوعي بالكف عن إثارة المشاكل وبأن يشرع في صياغة برنامج للإصلاح السياسى والاقتصادى في بولندا في المرحلة القادمة ، وناشد فاونسا الحزب الشيوعي للتعاون مع حكومة تضامن لمواجهة أصعب أزمة اقتصادية تواجهها البلاد - وهو ما جعل تضامن تصر على تولى الوزارات الرئيسية الخاصة بالشئون الاقتصادية حتى تكون قادرة على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة والتى عجز الحزب الشيوعي عن تنفيذها .

على أن النظرة الواقعية للأمور تقتضى الاعتراف بأن نجاح تضامن في قيادة مسيرة الإصلاح في بولندا يعتمد على قدرتها في التوصل إلى صيغة داخلية للتوافق بين الأطراف السياسية الفاعلة على الساحة البولندية وهو أمر غير مستبعد خاصة بعد أن أكد مازوفيتسكى - رئيس الوزراء الجديد - وأكد الجنرال ياروزلسكى رئيس بولندا أنه من الممكن ضمان تأييد الجيش والبوليس بالحكم الجديد ضمانا لاستقرار البلاد .

ولكن تحليل الأوضاع الحالية في بولندا يستلزم ملاحظة عاملين أساسيين يعتمد عليهما في المقام الأول مدى النجاح الذى يمكن أن تحققه تضامن في قيادة مسيرة الانقاذ والإصلاح في بولندا - العامل الأول هو مدى استعداد الولايات المتحدة والدول الغربية للوقوف إلى جانب « التجربة الديمقراطية » في بولندا من خلال المساهمة في حل مشكلاتها الاقتصادية الطاحنة - والعامل الثانى هو - موقف الاتحاد السوفيتى وحلف وارسو من التطورات البولندية التى تجاوزت كافة التوقعات بل والأهم من ذلك أن هذه التطورات قد تكون مرشحة لأن تؤتى انعكاسات ذات مغزى في دول اشتراكية أخرى .

فبالنسبة للعامل الأول والمتعلق بالمساعدات الغربية - فإن بولندا تحتاج أن يقدم الغرب مساعدات ايجابية تعزز طريق الإصلاحات وتدفعها وتضمن استمراريتها - لا كما حدث في السبعينات عندما حصل الحزب الشيوعي البولندى على مساعدات بلغت ٣٠ مليار دولار ضاع الكثير منها في صورة فاقد ، واستخدم الباقي لدعم نظام يرفض الإصلاح ولا يحسن الانفاق بصورة ايجابية . والولايات المتحدة والدول الغربية من ناحيتها - لن تقدم على مساعدة بولندا بالحجم المطلوب والمؤثر إلا إذا

الزراعية ، وتزود البلاد بـ ٨٤ ٪ من اجمالى الانتاج الزراعى ، في حين أن مزارع الدولة تزودها بـ ١٤ ٪ من الاجمالى ، بينما يأتى الباقي من تعاونيات الانتاج على حين نجد أن الدول الأخرى الأعضاء في الكوميكون فنصيب المزارع الفردية فيها لايتجاوز خمس اجمالى المساحة المزروعة ، وعلى هذا النحو نجد في بولندا ٣,٤ مليون مزرعة فردية خاصة أغلبها مزارع تقل مساحتها عن خمسة هكتارات وهو وضع لا مثيل له تقريبا. لافى البلاد الاشتراكية ولافى البلاد الرأسمالية المتقدمة التى تسودها الزراعة الواسعة ففى عام ١٩٧٨ كان عدد المزارع بهذا الحجم يمثل تقريبا ثلث المساحة المزروعة بالمقارنة مع ٤ ٪ ، وأكثر من ذلك قد شهدت عملية تركيز للأراضي في بولندا حيث زاد عدد المزارع التى تفوق مساحتها ١٠ هكتارات .

وفي إطار هذا النظام يضطر الفلاحون الى بيع المحصول المنتج إلى الدولة - مقابل شراء المعدات ولوازم الزراعة - ويتم ذلك مقابل أسعار مخفضة لتحقيق مصالح الفلاحين مما سبق يتضح أن الأزمات المتعاقبة التى تشهدها بولندا لها طابع اجتماعى وسياسى بحيث أن الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة يعتمد نجاحها في المقام الأول على تغيير طريقة ممارسة السلطة وتطبيق السياسة في مختلف المجالات وقد سبق أن طالبت الأجهزة والهيئات البحثية والعلمية في بولندا بضرورة اتخاذ اجراءات اصلاحية عن طريق زيادة الديمقراطية الداخلية في الحزب الشيوعي ، واقرار مبدأ تقديم برامج متنوعة كبداية - وتحديد مدة شغل الوظائف القيادية زمنيا ، مع ضرورة توسيع قاعدة الحزب كما طالبت هذه الأجهزة والهيئات بدعم البرلمان ، واجراء انتخابات حقيقية بعدد من المرشحين اكبر من عدد اقمقاعد ، وتمكين مجموعات المواطنين من تقديم مرشحين ، طالبا أن تصبح النقابات الممثل الحقيقي للعمال وتأمين الفلاحين على مستقبلهم وتحريرهم من الضغط البيروقراطى وتمكينهم من تطوير أجهزة التسيير الذاتى ، والغاء التمييز تجاه الكاثوليك وتجاه الكنيسة ، وزيادة استقلال القضاء والغاء الامتيازات الخفية لأعضاء الجهاز الحاكم ، وهى الامتيازات التى تثير ضيق الرأى العام ، ومن هذه الجهات التى طالبت بالإصلاح مجموعة « الخبراء والمستقبل » (D.I.P) وهذه المجموعة لم تكن تضم منشقين عن النظام وانما ضمت شخصيات معروفة منهم أعضاء في الحزب الشيوعي ، ومنهم ٣٩ من اساتذة الجامعات والمعاهد العليا . هل تنجح تضامن في دفع مسيرة الإصلاح : اذا كانت سنوات الثمانينات قد تميزت بأن حركة

تأثير وتعليمات

الامامى بالنسبة للاتحاد السوفيتى في مواجهة حلف
الاطلنطى)

كذلك تتسم بولندا بأهميتها الاقتصادية داخل
مجموعة حلف وارسو فهي تنتج ١٩,٦ ٪ من اجمالى
انتاج الكبريت في العالم ، وهى الدولة الثانية المنتجة له في
العالم ، والدولة الاولى في أوروبا ، وهى الدولة الرابعة في
العالم انتاجا للقمح (٧,٣ ٪ من انتاج العالم)

والثانية في أوروبا - وبالنسبة للدخل القومى تحتل
بولند موقعا متوسطا في معدلات الدخل عالميا وتقدم
الصناعة بها اكثر من نصف اجمالى الناتج القومى ،
والزراعة من ١٠ إلى ٣٠ ٪ من الناتج القومى ، كما تقدم
من ٢,٣ ٪ إلى ٢,٤ ٪ من اجمالى الانتاج الزراعى
العالمى .

وبالاضافة إلى ما سبق .. فان الأهمية الاستراتيجية
الفائقة لبولندا في التوازن بين الشرق والغرب ، واهتمام
القوى الدولية بالازمة الداخلية فيها .. جعل أحداثها
تكتسب طابعا دوليا ، حيث تسعى الأطراف الدولية
للتأثير في مجريات الأحداث الداخلية مما يؤدي إلى نتائج
تتجاوز المجال المحلى إلى المجال الدولى ، ومع أن الاتحاد
السوفيتى أعطى بولندا الضوء الأخضر لما يمكن أن
نسميه بإعادة ترتيب البيت البولندى من الداخل .. الا
أنه يجب أن يكون مفهوما أن موسكو لم تتدخل عن حتمية
التماسك بين دول المنظومة الاشتراكية في اطار حلف
وارسو - وما تبني موسكو لسياسة المهادنة تجاه اقضاء
الحزب الشيوعى في بولندا إلا من قبيل مسايمة مناخ
التغييرات الجذرية التى تجتاح دول حلف وارسو بما فيها
الاتحاد السوفيتى نفسه - اذن فالتجربة الديمقراطية في
بولندا جسدت في واقع الأمر أصعب اختبار لمصادقية
سياسة الزعيم ميخائيل جورباتشوف الرامية الى إعادة
بناء مستقبل دول الكتلة الشيوعية وعلى رأسها الاتحاد
السوفيتى □

تأكدت من جدية عملية الاصلاح السياسى والتطور
الديمقراطى - كما أن الغرب يود أن يضمن أن حركة
تضامن التى لم يمض على تأسيسها سوى سنوات
محدودة - تمسك بزمام الأمور وتتحكم في مقدرات الواقع

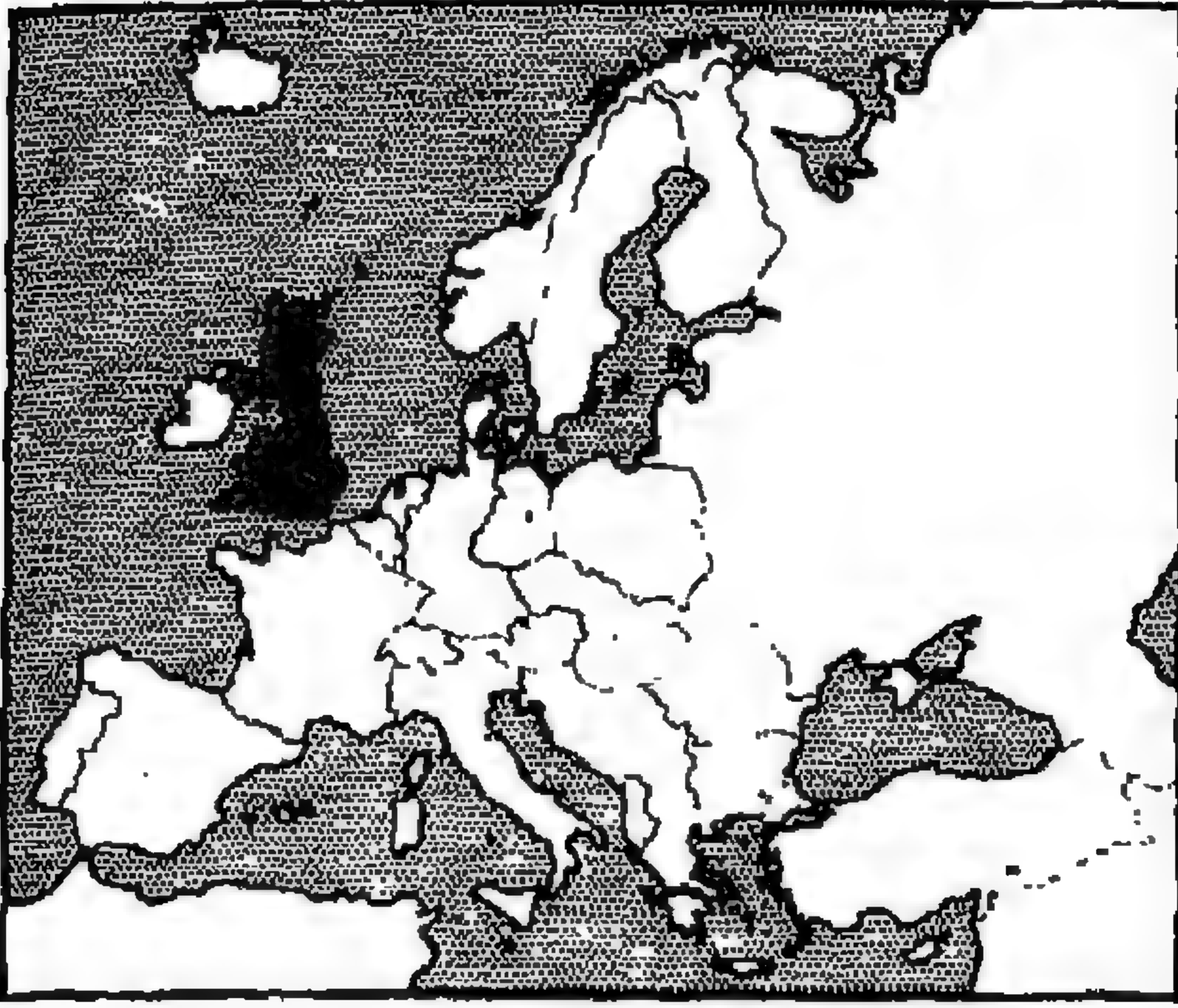
السياسى على الساحة البولندية .

والعامل الآخر الذى يعتمد عليه نجاح تضامن في
مسيرة حل الازمة البولندية والمتعلق بموقف الاتحاد
السوفيتى فانه يمكن فهمه من خلال ادراك أن أحداث
بولندا ما هى في الواقع سوى جزء من التغييرات الجذرية
التي تشهدها دول الكتلة الشرقية والتي طالت أسسا
ومبادئ سياسية واقتصادية دأبت هذه الدول على
انتاجها واحترامها منذ تقسيم أوروبا إلى شرقية وغربية .

ولا يجب اغفال حقيقة هامة مؤداها أن قطار
الاصلاحات السياسية والاقتصادية بدأ في الاتحاد
السوفيتى منذ تولى الزعيم ميخائيل جورباتشوف السلطة
في مارس ١٩٨٥ - حيث وصل قطار الاصلاحات بها إلى

أن يشهد المواطن السوفيتى انتخابات تنافسية حقيقية ،
ويعيش مناخ الحوار الساخن في البرلمان وهو ما لم يألّفه
من قبل حتى وصل الأمر إلى تشكيل كتلة برلمانية معارضة
تتناول أخطر قضايا المجتمع السوفيتى بالنقد والتقييم .

من هنا يبدو طبيعيا ما أعلنه فاديم زاجلادين
المستشار السياسى لجوربا تشوف من أن تشكيل حكومة
من قبل تضامن لايسبب مشكلة خاصة للاتحاد
السوفيتى وأن هذه مسألة داخلية يرجع أمر البت فيها
للبولنديين . هذا مع العلم أن الوضع في بولندا يتسم
بأهمية كبرى بالنسبة للاتحاد السوفيتى ، فبولندا ثانى
قوة اقتصادية بعده داخل الكوميكون ، كما تعد بسكانها
البالغ عددهم نحو ٤٠ مليون نسمة اكبر شركاء الاتحاد
السوفيتى في شرق أوروبا - وهى خط دفاع رئيسي تزوده
بالاتصالات الاساسية مع المانيا الشرقية (خطة الجبهة)



بريطانيا والعملة الأوروبية الموحدة

نسرین سامح مرعى

في

الأسبوع الأخير من يونيو الماضي ،
وقبيل انعقاد قمة البلدان الصناعية
السبع بباريس ، استقبلت
العاصمة الأسبانية « مدريد »
رؤساء الدول وحكومات بلدان المجموعة الأوروبية
المشتركة . وذلك ضمن الاجتماعات الدورية الخاصة
بمناقشة المشاكل والقضايا . المعلقة بينهم . وكان من
الطبيعي أن تأتي المشكلة النقدية ، وتوحيد العملة على
رأس سلم الأولويات فيما يتعلق بالمناقشة بين الأطراف
المختلفة . وذلك كنتيجة أساسية لطبيعة هذه المشكلة
وأثارها المختلفة على كافة أطراف النظام . ومما يزيد من
أهمية هذه المسألة ، أنها تأتي ضمن استعداد بلدان
المجموعة لتحقيق الوحدة الأوروبية الشاملة مع نهاية
١٩٩٢ . الأمر الذي يتطلب بالضرورة تنسيق السياسات
النقدية والمالية باعتبارها إحدى الآليات الأساسية لعمل
المجموعة .

هذا ولا ينبغي أن يفهم من ذلك أننا نقلل من شأن
المشاكل الأخرى المتعلقة بعملية الوحدة [مثل السياسات
الزراعية ، والدعم ، وسياسات الضمان الاجتماعي
وغیرها] ولكننا لأغراض هذه الورقة سوف نركز على
المشكلات الخاصة بالسياسة النقدية ، وذلك باعتبارها
جوهر وأساس كافة الخلافات الأخرى . وعلى الرغم من
قدم الخلافات بين الأطراف المشاركة في النظام حول
السياسة النقدية ، والتي بدأت مع اعتراض بعض
الأطراف على المشاركة في نظام النقد المسمى بنظام
« الثعبان الأوروبي » ثم عدم دخول المملكة المتحدة في
النظام النقدي الأوروبي ، إلا أن المشكلة برزت بحدة مع
إعلان « جاك ديلور » رئيس اللجنة التنفيذية للمجموعة ،
لمشروعه الخاص بتوحيد النقد الأوروبي وذلك كنتيجة
أساسية لما أثاره من خلافات في الآراء ووجهات النظر
بينهم . وللوقوف على طبيعة هذه الخلافات وأسبابها

ووجهات النظر المتباينة ، سوف نستعرض أهم ما جاء
بالتقرير المذكور ، ثم موقف الأطراف المختلفة منه لتحديد
إلى أي مدى يساهم في أحداث عملية الوحدة المنشودة .
وقد خرج هذا التقرير إلى الوجود ، عقب الاجتماع
المشترك لمحاظلي البنوك المركزية للبلدان الاثنى عشرة
(بما فيها المملكة المتحدة) والذي عقد في « هانوفر » في
يونيو ١٩٨٨ ، وقبل انعقاد القمة بقليل .

وقد ركز التقرير على ضرورة توحيد السياسات النقدية
بينها وذلك عبر ثلاث مراحل على أن تبدأ المرحلة الأولى
منها مع حركة التحرير الكامل لرؤوس الأموال وإطلاق
حريتها داخل السوق ، وهي المرحلة التي يتوقع أن تبدأ
في أوائل يوليو ١٩٩٠ ، وفيها يتم إلزام الدول الاثنى
عشرة جميعاً بتطبيق النظام النقدي الأوروبي ، « SME »
بطريقة أكثر تنسيقاً وجدية . وذلك بحيث تصبح التربة
ملائمة ومهيأة لتحقيق السوق الموحدة .

أما المرحلة الثانية فسوف تقتصر على الاعداد
والتنسيق في السياسات المالية والنقدية على أن تنتهي
الفرصة لانشاء « بنك مركزي أوروبي » يهدف إلى
السيطرة والاشراف على كافة المسائل المتعلقة بالسياسات
النقدية والائتمانية . ويتولى القيام بالاشراف على
سياسات الصرف الأجنبي ، فيما يتعلق بالعملات
الأوروبية وبعضها البعض . من جهة ، وعلاقة هذه
العملات مع عملات الاقطار الأخرى من جهة ثانية . أما
المرحلة الثالثة ، فسوف تركز على تثبيت العملة فيما
بينها ، وزيادة أهلية السلطة المركزية النقدية للسيطرة
على النقد المتداول بالسوق ، وذلك عبر استبدال العملات
الوطنية لكل دولة على حدة ، بعملة موحدة .

وهنا تجدر الإشارة إلى أن التقرير قد اعتبر المرحلة
الأخيرة طبيعية ومرغوب فيها ، ولكنها ليست ضرورية ،
أو ملزمة في الأونة الحالية . وعلى الرغم من ذلك التحفظ
الإنه ، وبمجرد ظهور التقرير إلى الوجود ، بدأت

منتصف السبعينات ، وبالتالي ازدياد مشكلة السيولة النقدية بالأسواق الدولية ، وازدياد الأموال التي تلجأ إلى أسواق « اليورو - دولار » مع ما يعنيه ذلك من تفاقم أزمة ومشكلات السيطرة على العملات الدولية والمحلية . وكان من الطبيعي أن تنعكس هذه الأوضاع ، على العملات الأوروبية ، بل وعلى الأوضاع الاقتصادية بها بشكل عام . والتي كان من أهمها تلك الظاهرة المسماة « بالكساد التضخمي » والتي تتمثل في ارتفاع معدلات التضخم ، مع ازدياد معدلات البطالة في آن واحد . وقد أدى ذلك إلى عدم استقرار أسعار صرف العملات المختلفة ، وازدادت بشدة درجة التقلبات فيها ، الأمر الذي أدى إلى بروز المضاربة ، وبالتالي تزايدت صعوبات الحفاظ على استقرار أسعار الصرف للعملات المختلفة . وإزاء هذا التخطت حاولت بلدان المجموعة مواجهة الموقف بشكل جماعي فقامت بإنشاء النظام الذي اصطلح على تسميته « بالثعبان الأوروبي » في ١٩٧٢ . والذي يعد وبحق نقطة تحول حاسمة في هذا الصدد . فمن جهة سمح بنوع من الاستقرار النسبي بين أسعار عملات السوق وبين العملات الأخرى ، وبخاصة الدولار الأمريكي حيث وضع حدودا لتقلبات أسعار الصرف فيما بينها بحيث لا تتجاوز ٢,٢٥ ٪ وتترك هامش للحركة في إطارها مع تقويم عملاتها إزاء الدولار والين أدائياً . وقد وقع على هذا الاتفاق البلدان الست الأعداء السوق آنئذ وهي (ألمانيا وهولندا ولوكسمبورج وبلجيكا وفرنسا) وانضم إليها بعد ذلك كل من الدنمارك وبريطانيا وإيرلندا (أوائل مايو ١٩٧٢) . وقد واجه هذا النظام العديد من الصعوبات أهمها على الإطلاق خروج بريطانيا من هذا النظام وتعويم الجنيه الاسترليني ، بالإضافة إلى العديد من المصاعب الأخرى الأمر الذي تطلب تغيير هذا النظام وإحلاله بنظام آخر ، هو النظام النقدي الأوروبي (في مارس ١٩٧٩) . والذي يعمل وفقاً للآلية التالية :

يتم تقييم العملات الوطنية وفقاً لعلاقتها بوحدة العملة الأوروبية المسماة « E. C. U » والتي تتكون من الأوزان المرجحة لسلة العملات الداخلة في النظام (بالإضافة إلى الجنيه الاسترليني) وذلك على أن يتم إعادة النظر في محتوى هذه السلة كل خمس سنوات أو عندما يتغير سعر إحدى العملات بما يوازي ٢٥ ٪ من قيمتها . في هذه الحالات فقط يمكن إعادة النظر في قيمة « الايكو » وفقاً للاعتبارات الاقتصادية والنقدية السائدة بالبلاد ، وفيما عدا ذلك يتم استخدام القيمة الأصلية للعملة الأوروبية في تقييم المبادلات والتعاملات بين الأطراف

المشاكل والانشقاقات تظهر بين صفوف الأعضاء . حيث مازالت النزعة القطرية السائدة الآن ، تحكم فكر العديد من دول القارة الأوروبية . فبدأ الحديث عن السيادة الوطنية للدولة وسلطة الاشراف والاستقلال النقدي وخلافه . ومن هنا أصبح التساؤل المطروح هو ، إلى أي مدى تستطيع الدول الأوروبية الاستغناء عن سيادتها في إصدار النقد والاشراف على التداول النقدي . بالبلاد ؟ وهل من الضروري وجود بنك مركزي أوروبي موحد لاكتمال السوق الاقتصادي الموحد أم أن العكس هو الصحيح ؟ بمعنى أن اكتمال السوق الموحدة هو الذي يسمح بخلق بنك مركزي كخطوة سيادية للاتحاد المالي للسوق ؟ وأخيراً التساؤل الأول والملح هو هل الدول الأعضاء مهية الآن لقبول المرحلة الأولى - كما جاء بتقرير ديلاور أم لا ؟

وماذا عن بقية المراحل ؟ وعند محاولتنا الإجابة على هذه التساؤلات وغيرها سوف نتعرض في البداية لآليات عمل النظام النقدي الدولي ، وموقع المجموعة الأوروبية منه ، وتحديد المملكة المتحدة ، وذلك بغية الوقوف على طبيعة العلاقات بين الأطراف المختلفة وأثر ذلك على عمل وصيرورة النظام النقدي الأوروبي . ومن المعروف أن النظام النقدي الدولي يعيش في مرحلة من الفوضى والاضطراب منذ بداية السبعينات وتحديدًا عقب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن نظام أسعار الصرف الثابتة ، وفقاً لاتفاقية بريتون وودز ١٩٤٤ ، وإعلانها قصم العلاقة بين الذهب والدولار ، وإطلاق حرية التحويل بين العملات وبعضها البعض ، وهو ما قنن في « اتفاقية جامايكا » عام ١٩٧٦ ، والتي ألغت أسعار الصرف الثابتة ، وتركت للبلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي حرية تحويل عملاتها الوطنية لعملات أخرى ، دون التقيد بما كان وارداً من قبل في اتفاقية الصندوق ، والتي كانت لا تسمح بالحركة إلا في حدود ٢,٥ ٪ صعوداً أو هبوطاً .

وما يهمنا في هذا الصدد الإشارة إليه ، تلك الفوضى التي سادت الأسواق الدولية عقب هذه الأحداث ، لعدم وجود بديل آخر يحل محل الدولار ، آنذاك ، الأمر الذي أسهم بدوره في ازدياد حدة المضاربات في الأسواق المالية الدولية . وبالتالي تردد الكثير من رجال الأعمال في الدخول إلى مجالات الاستثمار (نتيجة لفقدان قدرتهم على التنبؤ بأسعار صرف العملات في المستقبل) ومن ثم عجزهم عن إجراء الدراسات العلمية الصحيحة للأسواق . ومما زاد من تعقيد الموقف تلك الكتلة الهائلة من الأموال التي تواكبت مع تصحيح أسعار النفط في

لصالح المارك الألماني والين الياباني . ويرتبط بهذا النقد عدم قدرة البلدان الأوروبية على مواجهة الدولار بوضع سياسة موحدة تهدف الى التقليل من تأثيره على النظام حيث يتطلب ذلك تدخل السلطات المصرفية الأمريكية في الأسواق لكي تستطيع البنوك المركزية الأوروبية التصرف بفاعلية دون الحصول على دعم من المصرف الفيدرالي الأمريكي . كما أن الآثار الناجمة عن أوضاع الدولار تحدث تأثيرات مختلفة على الدول بعضها البعض . بمعنى آخر فإن آثار انخفاض الدولار على بلد ما يختلف بالضرورة ، وتبعاً لنوع ودرجة العلاقات بينها ، عنه في بلد آخر .

ويبقى بعد ذلك التساؤل عن الليرة الإيطالية والجنيه الاسترليني ، حيث ترى السلطات الإيطالية أن وجود أي ارتباط قوى بين عملتها والمارك الألماني في الوقت الحالي سوف ينعكس بالضرورة بأثارة سلبية على اقتصادها . وفيما يتعلق بإنجلترا فإن تجربة ١٩٧٢ ، والتي لم تستمر طويلاً ، قد أدت إلى سيادة نوع من التخوف تجاه الانضمام لهذا النظام . ووفقاً لمبررات خبراء البنك المركزي البريطاني أن الجنيه الاسترليني يتعامل مع الأزمات الخارجية بطريقة معاكسة للطريقة التي يتم بها استيعاب هذه الأزمات في الأقطار الأوروبية الأخرى . ومن جهة أخرى فإن الاسترليني مع المارك يشكلان اثنتين من أهم خمس عملات تستخدم على الصعيد الدولي باعتبارها « عملات احتياط » وهو ما يتطلب بالضرورة وجود علاقة مرضية بين المارك والاسترليني للحفاظ على عمل النظام وصيرورته .

ويمثل إلغاء الرقابة على النقد في بريطانيا عام ١٩٧٩ ، واتباعها نظام صرف معوم ، حائلاً آخر دون الانضمام للنظام . وقد بذلت العديد من المحاولات في سبيل اثناء بريطانيا عن موقفها الرافض للانضمام ، وذلك عن طريق تعديل توزيع « تكلفة التثبيت » داخل المجموعة . وقد كان المناخ ملائماً بعد تخفيض قيمة الدولار في سبتمبر ١٩٨٥ عقب اتفاقية « بلازا » وبالتالي ارتفاع قيمة المارك الألماني ، بل وبعد تدهور المارك مقابل الجنيه الاسترليني . إلا أن تزايد معدلات التضخم في المملكة المتحدة أدى إلى تخوفها الشديد من الدخول في النظام . ومن هنا تأتي المعارضة الشديدة من جانب بريطانيا للمرحلتين الثانية والثالثة اللتين اقترحهما مشروع « ديلور » واللتين ايدتهما فيه كل من ألمانيا الغربية ولوكسمبورج والدانمارك ، ولكن بتحفظات معينة بينما رحبت بقية الأطراف بشدة بهذا الاقتراح مثل فرنسا وخاصة الدول ذات العملات الضعيفة مثل أسبانيا

المختلفة مع السماح بهامش للتغيير في أسعار العملات (+ -) ٢,٢٥ ٪ ، وذلك باستثناء الليرة الإيطالية التي سمح لها بالتجاوز الى ٦ ٪ .

وتجدر الإشارة إلى أن « الايكو » تستخدم كأداة للدفع بين البنوك المركزية وبعضها البعض في الأجل القصير بالأساس ، وبالتالي فممازالت لا تؤدي الوظائف الأخرى للنقود (كمخزن للقيم ، أو كوسيلة للتسويات) بالصورة الكافية . وذلك على الرغم من تزايد استخدام « الايكو » في أسواق الاقراض الأوروبي ، أو في عملية الإصدار النقدي للعملات ، حيث يعد الآن ثالث العملات المستخدمة في هذه العملية [بعد الدولار الأمريكي والمارك الألماني] . وأهم ما يميز الايكو هو القدرة على تحويل المخاطر المرتبطة بأسعار الصرف وأسعار الفائدة بين البلدان وبعضها البعض كما أنها تتميز بسهولة التنبؤ بقيمتها في الأجل القصير على الأقل . فطبقاً لهذا النظام عندما تنحرف القيمة الخارجية لعملة من العملات الداخلة ، يجب أن تتدخل سلطات الاشراف النقدي في تلك الدولة في السوق [بالبيع أو الشراء] وبالتالي منع المضاربة عليها ، وإيقاف تدهور عملاتها .

ولتحقيق هذا الغرض تم تكوين صندوق النقد الأوروبي توضع فيه الدول المشتركة ٢٠ ٪ من احتياطاتها الذهبية و ٢٠ ٪ من احتياطات الدولار الأمريكي بها وتعطى بدلاً منها وحدات النقد الأوروبي « E. C. U » الأمر الذي يساعد على التدخل والحفاظ على قيمة العملة من جهة واقراض بعضها البعض ، وتسهيل التعاون المالي من جهة أخرى . وهنا تجدر الإشارة إلى أن الهدف من الاستثناء الذي حظيت به « الليرة الإيطالية » يعد بمثابة إحدى الوسائل لتسهيل دخول الدول ذات العملات الأضعف في السوق ، متجنباً بذلك نقاط ضعف نظام « الثعبان الأوروبي » .

وعلى الرغم من أن هذا النظام يعد خطوة متقدمة عن نظام الثعبان الأوروبي إلا أنه مازال ينتابه العديد من الصعوبات الناجمة عن بعض أوجه القصور والنقص فيه .

وأهم ما يشوب هذا النظام هو تلك الرابطة بينه وبين الدولار فممازاله الثاني يلعب دوراً هاماً في تحديد عملة « الاحتياط » الأساسية ، مما يؤكد على استمرار تبعية هذه الأقطار للولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي الفشل الأوروبي في الخروج من دائرة التبعية النقدية للولايات المتحدة .

ومن المفارقات أن يظل « الدولار » يحتل تلك المكانة ، على الرغم من تدهور وضعه النسبي في الاقتصاد العالمي

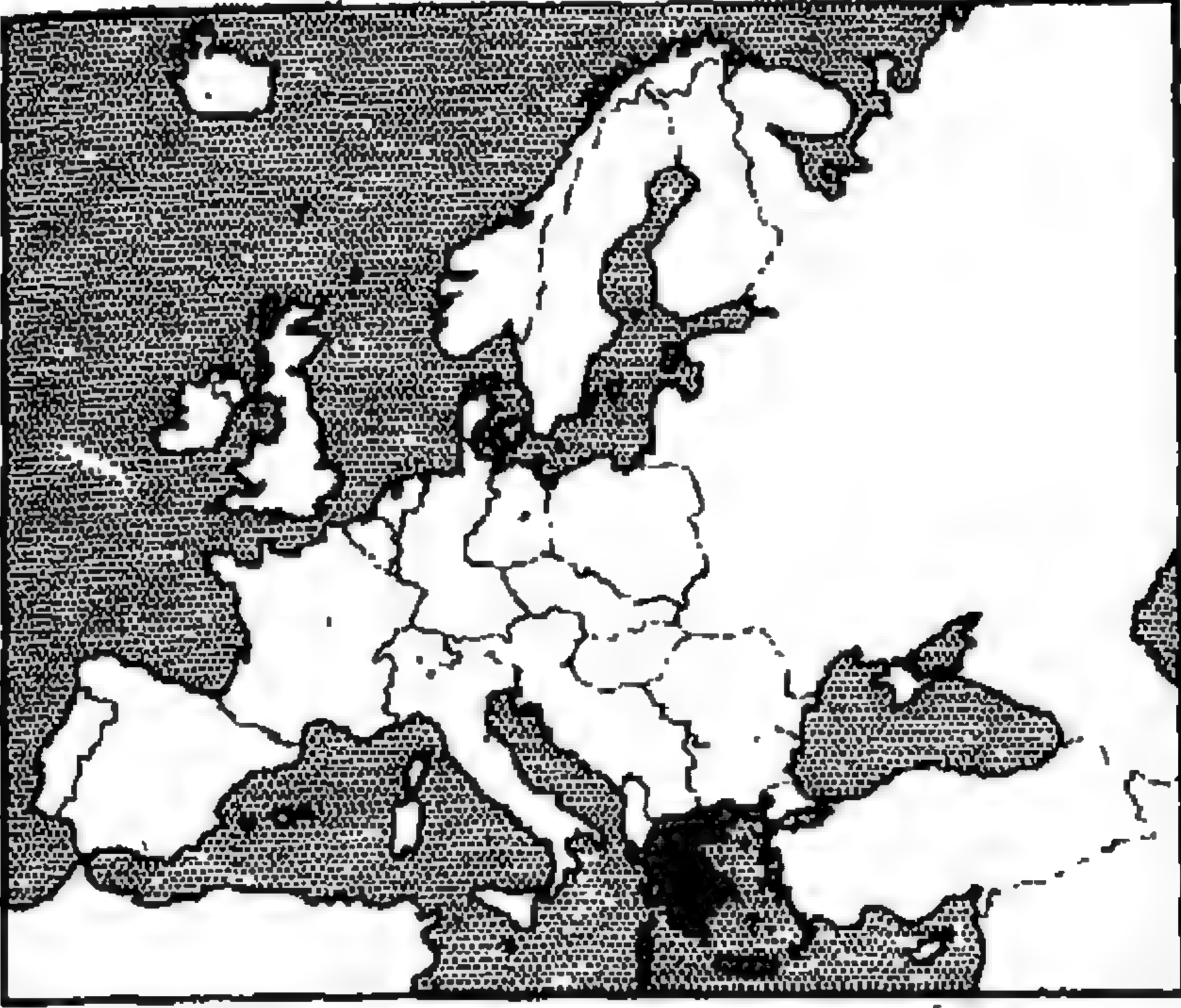
وايطاليا :

وعلى الرغم من وجهة الاعتراضات التي يبديها الجانب البريطاني ، إلا أننا نعتقد أن الأسباب السياسية هي المحرك الأساسي لهذا الموقف خاصة وأن السياسة التاتشيرية مازالت تدور في فلك السياسة الريجانية التي كانت سائدة خلال السنوات الثماني الماضية ومن هنا مازالت تاتشر تعارض قيام مؤسسة أوروبية موحدة ، أو الارتباط بالعملات الأوروبية الأخرى . بل أنها سبق أن أعلنت بصراحة انها « لن توافق على الدخول في النظام النقدي طالما كانت على قيد الحياة » .

وعلى الرغم من ذلك إلا أن الأمل مازال يراود بقية الأعضاء ، خاصة بعد موافقة الحكومة البريطانية مؤخراً على تطبيق المرحلة الأولى من خطة ديلور ، إلا أنه مما يقلل من أهمية هذه الخطوة ما سبق وأن أعلنته تاتشر في جريدة لوموند في أواخر مايو الماضي من أنها ترى أن المرحلة الأولى لن يترتب عليها أي تغير مؤسسي يذكر كما

أنها ليست مرتبطة بوقت زمني معين وبالتالي فهي لا تعارض هذه المرحلة .
عموما مازالت مشكلات التوحيد النقدي تثير من المشكلات والنزاعات أكثر من الاتفاق في وجهات النظر ويأتي ذلك أساسا مما ينطوي عليه الاتحاد النقدي « من تنازل عن أكبر أدوات السياسة الاقتصادية الوطنية ، لصالح « جهاز فوق وطني » . ومن هنا فلا بد من الاتفاق على وسائل على الصعيد الجماعي لعلاج الخلل في موازين المدفوعات وتصحيح أسعار الصرف وخلافه وهي كلها مسائل حساسة تتطلب وجود ارادة سياسية بالاساس .
ومن هنا يمكننا القول بأن النجاح في الوحدة الأوروبية المزمع تحقيقها بنهاية ١٩٩٢ يتوقف بالاساس على مدى نجاحها في تحقيق الاتحاد النقدي الأوروبي . فهل تنجح أوروبا في ذلك ، أم لا ؟ ذلك ما سيجيب عليه المستقبل القريب !! □





الانتخابات اليونانية .. وعدم الحسم

بدر عبد العاطي

تجرى

البرنامج قد تغير كلياً في انتخابات ١٨ يونيو كما سيلي تفصيله .

(٢) حزب الديمقراطية الجديدة : - وهو حزب المعارضة الرئيسي في اليونان ويتسم بأنه حزب محافظ وتيزعمه « كونسطنطين ميستوتاكيس » ويقوم البرنامج الانتخابي للحزب على المناداة باقتصاد حر . وقد ظل الحزب في السلطة منذ عام ١٩٧٤ بعد عودة الديمقراطية لليونان عقب انتهاء الحكم العسكري الذي استمر منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٤ واستمر الحزب في السلطة حتى عام ١٩٨١ عندما وصل الاشتراكيون للحكم لأول مرة .

(٣) التحالف اليساري : - وهو يضم ائتلاف عدة احزاب يسارية مع الحزب الشيوعي اليوناني بزعامة « فلوراكيس » وقد ازداد ثقل التحالف اليساري في السنوات الاخيرة حتى اصبح يشغل المرتبة الثالثة في الحياة السياسية اليونانية ، واصبح يقوم بدور المرجح لكفة اى من الحزبين الرئيسيين وهو ما اتضح جلياً في الانتخابات الاخيرة . هذا بالإضافة الى ٢٣ حزباً صغيراً .

ثانياً القضايا المثارة في الانتخابات اليونانية :

يمكن القول بأن القضايا الداخلية قد سيطرت على الانتخابات اليونانية خاصة ما يتعلق بالحالة الاقتصادية المتردية في اليونان في ظل حكم الاشتراكيين بالإضافة الى الديون المتراكمة على اليونان ، وقضايا الفساد الحكومي والرشوة وصفقات السلاح المشبوهة التي اتهمت فيها حكومة « بابا ندريو » هذا بالإضافة الى قضية الوحدة الأوروبية خاصة بحلول عام ١٩٩٢ . وقد اتهد « ميستوتاكيس » زعيم حزب الديمقراطية الجديدة المعارض حكومة « بابا ندريو » بأنها مسئولة عن الاوضاع الاقتصادية المتردية في البلاد . تحدث عن « البرستييج » اليوناني الضائع ، واتهم حكومة « بابا ندريو » بأنها دفعت البلاد الى مسار درامي وعزلها

في نوفمبر الجاري الانتخابات العامة البرلمانية المبكرة في اليونان ، وذلك كنتيجة لعدم حسم نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت في

١٨ يونيو الماضي . فبالرغم من فوز حزب الديمقراطية الجديدة المعارض بأكبر عدد من مقاعد البرلمان اليوناني ، وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٨١ - حيث سيطر الاشتراكيون على الحكم منذ عام ١٩٨١ وحتى ١٩٨٩ - إلا أن حزب الديمقراطية الجديدة فشل في الحصول على الأغلبية المطلقة التي تمكنه من تشكيل وزارة جديدة مما اضطر حزب الديمقراطية المحافظ من الائتلاف مع الشيوعيين - كسابقة في التاريخ اليوناني - وذلك بعد مشاورات ومفاوضات شاقة ومضنية لتستمر هذه الحكومة لمدة ثلاثة أشهر فقط تمهيدا لاجراء انتخابات مبكرة في أكتوبر الجاري . وسوف نعرض في هذا التقرير بالشرح والتحليل لانتخابات ١٨ يونيو ونتائجها متناولين النقاط التالية : -

أولاً : - الأحزاب المتنافسة في الانتخابات :

تميزت الانتخابات البرلمانية التي جرت في اليونان في ١٨ يونيو الماضي بكثرة عدد الاحزاب التي تنافست للحصول على مقاعد البرلمان البالغ عددها ٣٠٠ مقعد . فقد وصل عدد هذه الاحزاب الى حوالي ٢٦ حزباً متنافساً أهمها : -

(١) « حزب الباسوك » (حزب الهيلينية الاشتراكية) والذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق « اندرياس بابا ندريو » - ٧٠ عاماً - وقد تشكل هذا الحزب عام ١٩٧٤ واستطاع الوصول للحكم لأول مرة عام ١٩٨١ واستمر في السلطة حتى عام ١٩٨٩ . ويمثل هذا الحزب الاشتراكية المعتدلة . وقد جاء حزب « الباسوك » للحكم عام ١٩٨١ ، ببرنامج انتخابي يهدف الى الانسحاب من حلف الاطلنطي ، ومن السوق المشتركة واغلاق القواعد الامريكية في اليونان ، الا أن هذا

تليفزيونى بانه كان مفوضا من قبل رئيس الوزراء «بابا ندرىو» بالاستيلاء على اموال شركات القطاع العام المودعة فى بنك «كرىت» وقد أدت هذه التصريحات الى اهتزاز مصداقية حزب الباسوك وتدهور شعبيته .

(٢) ما قيل عن تورط «بابا ندرىو» واعوانه فى صفقات اسلحة مشبوهة وتقاضيهام عمولات ورشاوى لاتمام صفقات طائرات وصواريخ أمريكية وفرنسية (٣) الاداء الاقتصادى السيئ والمتدهور لحزب الباسوك وتراكم الديون وفشل خطط الاصلاح التى قامت بها حكومة «بابا ندرىو»

(٤) كما ادعى طلاق «بابا ندرىو» من زوجته وتكشف علاقاته مع المضيعة الحسناء «ديمترىا لىانى» - ٣٥ عاما - كل هذا أدى الى تأثير سلبى على شعبية «بابا ندرىو» وشعبية حزبه

خامسا : الأزمة السياسية والفشل فى تشكيل حكومة جديدة :

فقد كان من نتيجة عدم حسم نتائج الانتخابات الى وقوع اليونان فى أزمة سياسية بعد فشل كل من الحزبين الرئيسيين فى الحصول على الاغلبية المطلقة التى تمكنه من تشكيل الحكومة . فقد اختار الناخب اليونانى رحيل حكومة بابا ندرىو « ولكن فى نفس الوقت حجب الاغلبية المطلقة عن حزب المعارضة الرئيسى مما ترك البلاد فى خضم أزمة سياسية شبيهة بتلك الازمات التى تعاني منها ايطاليا . وإذا نظرنا للدستور اليونانى فسنجد انه ينص على انه فى حالة عدم حصول أى من الاحزاب على الاغلبية المطلقة ، يمنح رئيس الجمهورية الحزب الفائز بأكثر عدد من المقاعد مهلة للتقصى والاستكشاف مدتها ٧٢ ساعة ، فإذا فشل فى تشكيل حكومة تحوز على ثقة البرلمان ، تسند المهمة للحزب الذى يليه ، ثم الذى يليه ، فإذا فشل تسند المهمة لشخصية رفيعة غير برلمانية ، فإذا اخفق تجرى انتخابات عامة جديدة مع بقاء الادارة القديمة فى تصريف الاعمال حتى تشكيل الحكومة الجديدة . وفى البداية حاول «ميستوتاكيس» زعيم حزب الديمقراطية الجديدة تشكيل حكومة ائتلافية بالاشتراك مع التحالف اليسارى ولكن «فلوراكيس» زعيم التحالف اليسارى رفض ذلك العرض ، مما اضطر الرئيس اليونانى الى تكليف «بابا ندرىو» بتشكيل حكومة جديدة ، الذى أجرى مشاوراته مع زعيم التحالف اليسارى الذى أصبح بلقبه دور المرجح لكنه اى من الحزبين الرئيسيين وقد صرح «فلوراكيس» زعيم الحزب الشيوعى اليونانى بان «التحالف اليسارى لا يعارض الائتلاف مع حزب الباسوك بشرط تنحى بابا ندرىو عن زعامة الحزب» كما انتقد زعيم التحالف اليسارى الفضائح التى تورط فيها «الباسوك» وقد

عاليا . كما إستغل «ميستوتاكيس» الفضائح المالية التى غرقت فيها حكومة «بابا ندرىو» وصفقات السلاح المشبوهة التى قام بها اعوان «بابا ندرىو» للتشهير بحكومة «الباسوك» بينما نزل «حزب الباسوك» للساحة الانتخابية تحت شعار «الاستمرار» فى توطيد العلاقات مع السوق المشتركة للاستفادة من الدعم المادى الذى تقدمه لليونان وتوطيد العلاقات مع حلف الاطلنطى ، وبحث تجديد إتفاق القواعد العسكرية الامريكية فى اليونان ، وهذا بعكس البرنامج الانتخابى الذى وصل به «حزب الباسوك» للسلطة عام ١٩٨١ مما يعنى تحولا جوهريا فى توجهات الحزب .

ثالثا : الانتخابات اليونانية ونتائجها :

أجريت الانتخابات اليونانية فى ١٨ يونيو الماضى . وقد شارك فى هذه الانتخابات حوالى ٧,٨٩ مليون ناخب يونانى لاختيار ٣٠٠ نائب من اصل ثلاثة الاف مرشح يمثلون ٢٦ حزبا . وقد اشارت معظم استطلاعات الرأى التى أجريت عشية اجراء الانتخابات الى تقدم حزب الديمقراطية الجديدة المعارض على حزب الباسوك . وتمثل نتائج هذه الانتخابات الاولى من نوعها منذ عودة الديمقراطية لليونان فى عام ١٩٧٤ ، فقد انتهت هذه الانتخابات الى عدم الحسم فبالرغم من فوز حزب الديمقراطية الجديدة بالمقاعد باكثر عدد من المقاعد الا انه فشل فى الحصول على الاغلبية التى تمكنه من تشكيل الوزارة . فقد حصل حزب الديمقراطية الجديدة على ١٤٤ مقعدا بأقل من ٧ مقاعد على الاغلبية المطلقة بينما جاء حزب الباسوك فى المرتبة الثانية الاولى مرة منذ عام ١٩٨١ وحصل على ١٢٥ مقعدا بينما حصل التحالف اليسارى على ٢٩ مقعدا وجاء فى المرتبة الثالثة وبقي مقعدان للاحزاب الاخرى .

رابعا عوامل فشل حزب الباسوك :

فكما سبق ان اوضحت فقد جاء حزب الباسوك فى المرتبة الثانية فى الانتخابات البرلمانية . ويمكن القول انه هناك ثمة عوامل قد تجمعت وادت فى النهاية الى سقوط حزب الباسوك بعد أن ظل فى السلطة لمدة ٨ سنوات . فتدهور شعبية الحزب لم تأت من فراغ ، وانما جاءت بعد سلسلة من الفضائح المالية والرشاوى التى أدت الى اهتزاز صورة الحزب امام الناخب اليونانى ويمكن تحديد هذه العوامل كما يلى :-

(١) فقد كشفت لجنة برلمانية لتقصى الحقائق بشأن الفضيحة المصرفية التى هزت اليونان عن الاستيلاء على ٣٠٠ مليون دولار من اموال شركات القطاع العام فى بنك «كرىت» والتى استولى عليها المصرف «كوسكوتاس» والذى هرب الى الولايات المتحدة . وحيث صرح فى حديث

٧ ، لينهى بذلك أزمة سياسية تعرضت لها اليونان . وقد نص إتفاق الحكومة الائتلافية على ان يكون عمر هذه الحكومة ثلاثة شهور فقط يتم خلالها فتح ملفات الفضائح المتعلقة بحزب « الباسوك » ، ثم تجرى انتخابات جديدة في اكتوبر الجارى . وقد طلب حزب الديمقراطية الجديدة من البرلمان بعد تشكيل الحكومة الائتلافية التحقيق بشأن الفضائح المنسوبة لحكومة بابا ندرىو « والرشاوى وقضايا الفساد الحكومى . وقد وافق البرلمان اليونانى على تشكيل لجنة للتحقيق بشأن هذه الفضائح المشبوهة .

وهكذا تحولت نتائج الانتخابات البرلمانية اليونانية الى مايشبه المسرحية الهزلية ، وحدث ما لم يتوقعه أحد ، وهو أن يجتمع اليمين مع الشيوعيين في ائتلاف حكومى واحد غريب في نوعه وهدفه .

وسوف تجرى الانتخابات الجديدة في اكتوبر الجارى ، فهل ستكون نتائج هذه الانتخابات أكثر حسما لصالح حزب الديمقراطية الجديدة . تسمح له بتشكيل حكومة بمفرده ؟ أم ستكون غير حاسمة مثل انتخابات ١٨ يونيو الماضى ، وبالتالي تتحول اليونان الى نموذج شبيه بالنموذج الايطالى ؟ هذا ماسوف تجيب عنه الأيام القليلة القادمة .

وفى الغالب ستكون نتائج هذه الانتخابات أكثر حسما لصالح حزب الديمقراطية الجديدة بحيث تمكنه الحكومة بمقرده لأول مرة بعد ثمانى سنوات من حكم الاشتراكيين . □

رفض « بابا ندرىو » هذا الشرط . واخيرا عرض الرئيس اليونانى على « فلوراكيس » زعيم التحالف اليسارى تشكيل الحكومة الجديدة ولاحراج البلاد من الازمة السياسية التى تعاني منها .

سادسا تشكيل حكومة ائتلافية بين المحافظين والشيوعيين :

فبعد تكليف الرئيس اليونانى لزعيم التحالف اليسارى بتشكيل الوزارة وافق الاخير على تشكيل حكومة ائتلافية مؤقتة مع حزب الديمقراطية الجديدة المحافظ . وقد اعلن زعيم حزب الديمقراطية « ان ولاية هذه الحكومة ستكون محدودة جدا ومؤقتة » . كما لخص برنامجها بـ « اعادة العملية الديمقراطية كاملة وتجديد تاريخ لانتخابات مبكرة ، والقيام بعملية تطهير للفضائح الحكومية » ويعد هذا الاتفاق بين المحافظين والشيوعيين هو الاول من نوعه في تاريخ اليونان منذ عودة الديمقراطية للبلاد عام ١٩٧٤ . وذلك بعد تخطى اخر عقبة في الاتفاق بشأن طلب الشيوعيين اسناد رئاسة الحكومة لعضو فى البرلمان عن حزب الديمقراطية الجديدة وليس لزعيم الحزب . وقد وافق « ميستوتاكيس » على هذا الشرط واسند رئاسة الحكومة الى « ترانتكيس » عضو البرلمان عن الحزب وقد أكد « فلوراكيس » زعيم التحالف اليسارى بأن « حزبه يؤيد الحكومة الجديدة التى سيكون هدفها الوحيد تطهير البلاد ومن انصار « بابا ندرىو » الذين حصلوا على مليارات الدولارات بعد تورطهم فى فضائح مالية خلال ثمانى سنوات من الحكم » . وقد جاء هذا الاتفاق الذى وصف بانه تاريخى بين المحافظين والشيوعيين فى ١ /



المأزق الامريكى فى بنما

أحمد مصطفى العملة

على

بهذه الصورة مفاجأة للمراقبين . اذ أن التوتربدا منذ عام ١٩٨٧ عندما وجهت للجنرال نوريجيا اتهامات محددة وصريحة من اطراف عديدة قد يكون أهمها الكولونيل « دياز هيريرا » نائب نوريجيا السابق ، وجون بويندكستر مستشار الأمن القومى فى عهد ريجان ، بالاضافة الى بعض المسئولين فى الادارة الامريكية . كان مفادها أن رجل بنما القوى متورط فى عمليات تهريب مخدرات واعمال فساد وزشاوى وجرائم قتل . حتى أن محكمة ولاية فلوريدا الامريكية طلبت اللقاء القبض عليه فى ذات العام لمحاكمته فيما هو منسوب اليه . وانتقلت الأزمة فيما بعد الى اروقة الكونجرس ، الذى اصدر بدوره قرارا مماثلا لطلب المحكمة الامريكية . وازاء هذه الاتهامات الصريحة والضغط الشعبى فى بنما لم يجد الرئيس البنىمى فى ذلك الحين (ارتورو ديلفال) مفرا من اقضاء نوريجيا من منصبه كوزير للدفاع حتى يمكن التحقيق معه برغم أن الأخير كان ولا يزال صاحب اليد العليا فى ادارة دفة الامور فى البلاد بما فيها تعيين ديلفال رئيسا للجمهورية او عزله من منصبه ، وهو ما حدث بالفعل ، حيث ازاحه نوريجيا جانبا بقرار برلمانى يقضى بعزل ديلفال لانتهاكه مواد الدستور . وعلى الفور اشتعلت حمى المظاهرات والاحتجاجات واصبحت الولايات المتحدة فى ورطة خطيرة باقت تواجده فيها تحديا يجب عليها أن تخرج منه منتصرة بأقل الخسائر اتساقا مع وضعها الدولى والاقليمى فى امريكا اللاتينية

وسائل الضغط

لجأت واشنطن الى عدة وسائل لادارة صراعها مع نوريجيا تراوحت بين :

اولا - شن حرب تجويع مستغلة فى ذلك اعتماد بنما بشكل اساسى على الدعم الامريكى ، واتجهت واشنطن فى هذا الصدد الى تجميد ارصدة بنما فى بنوكها وامتنعت

عكس ما يتوقع كثير من المراقبين فان تعيين رئيس جديد لبنما من قبل الجنرال مانويل نوريجيا وزير الدفاع والرجل القوى فى بنما ، لن يساعد فى تسوية النزاع العنيف بين الولايات المتحدة من ناحية وبينما بزعامة نوريجيا من ناحية اخرى . فعناصر ومسببات الصراع لازالت قائمة ومستمرة ، تتحرك من نقطة لأخرى فى اتجاه يتوقع فى اطواره كافة الاحتمالات بدءا من تسوية الأزمة سلميا وانتهاء بانتقالها الى مستوى الصراع العسكرى ، مروراً بالتوصل لحلول وسط يقبلها اى من الطرفين راضيا او على مضض .

وكانت الأزمة قد اندلعت فى مايو فى اثر نجاح مرشح المعارضة فى الانتخابات الرئاسية التى جرت لاختيار خلف للرئيس السابق « مانويل سوليس بالما » . وواجه فيها مرشح السلطة فشلا ذريعا على الرغم من التزوير الفاضح الذى ارتكبته العناصر الموالية للجنرال نوريجيا من اجل انجازه ، فاضطر الاخير الى الغاء نتيجة الانتخابات بحكم صادر من المحكمة العليا فى بنما ، زعمت فيه ان الانتخابات قد شابها تدخلات خارجية ، مشيرة الى قيام الولايات المتحدة بتقديم عون مادى للمعارضة ، وايفادها وفدا رفيع المستوى لمراقبة سير الانتخابات ، وضم بين اعضائه الرئيسين الامريكيين السابقين جيرالد فورد وجيمى كارتر . ولم يكتف نوريجيا بذلك بل شن حملة اعتقالات واعتداءات عنيفة ضد مرشحي وعناصر المعارضة . مما اثار الشعب البنىمى الذى وجد الفرصة المناسبة للتحرك نحو التخلص من نوريجيا باشعال نيران المظاهرات واستخدام كافة وسائل واساليب مقاومة السلطات ، فدخلت البلاد دائرة الاضطرابات والعنف وعدم الاستقرار .

وفى واقع الامر لم يكن تدهور العلاقات بين البلدين

والخروج بكرامته . والولايات المتحدة من ناحيتها اعربت عن امكانية الموافقة على استمرار « سوليس بالما » رئيسا لبنا حتى موعد اجراء انتخابات جديدة وكان نورييجا قد عينه بعد عزل الرئيس « ارتورو ديلفال » الذي لازالت حتى الآن تعتبره واشنطن رئيسا للبلاد . من ناحية اخرى ارسلت الادارة الامريكية مبعوثين التقوا بنورييجا لبحث امكانية التوصل لحلول وسط . الا أن المحصلة النهائية كانت فشلا ذريعا لادارة يوش باعتراف مسئوليتها حيث عجزت عن اقضاء نورييجا برغم ضغوطها عبر الوسائل السابق ذكرها . ولم يعد هناك سبيل سوى تكثيف ضغوطها الدبلوماسية عبر مجموعة دول امريكا اللاتينية ومنظمة الدول الامريكية .

مصادر الاهتمام الامريكي

مما سبق يتضح ان الولايات المتحدة كانت هي الدولة التي اضطلعت بالدور الاساسي في مراقبة والتعامل مع تطورات الاوضاع في بنما ويرجع هذا بالدرجة الاولى الى عدة عوامل اهمها :

اولا - رغم ان امريكا اللاتينية لا تمثل اهمية اقتصادية ذات ثقل للولايات المتحدة فان اهميتها الجيوبوليتيكية تعد من الثوابت الهامة في الاستراتيجية الامريكية فعادة ما ينظر اليها كحديقة خلفية او البطن الرخو للولايات المتحدة ومنذ القرن الماضي والحكومات الامريكية في واشنطن تتعامل مع المنطقة باعتبارها منطقة نفوذ طبيعية ، وتحديدًا منذ اعلان « مبدأ مونرو » الشهير في عام ١٨٢٣ الذي وجهت فيه واشنطن تحذيرا شديدا للهيبة للقوى الاوروبية من مغبة التدخل في نصف الكرة الغربى « امريكا اللاتينية » لانه سيعيد تدخلا وتهديدا مباشرا للاراضى الامريكية . وتلا اعلان المبدأ تفسيرات ومضامين عديدة اهمها ذلك الذى اضافته روزفلت عندما اكد على ان المبدأ يعنى ان الولايات المتحدة يجب عليها ان تقوم بدور الشرطى في المنطقة لحماية دولها من وقوع اية تدخلات اجنبية سواء كان ذلك عسكريا او عبر تسرب حكومات شيوعية الى دول المنطقة ونجحت الولايات المتحدة في اكساب مبدأ مونرو « الذى كان مجرد موقف فردى من جانبها » تصديقا اقليميا ، بعد ان وافقت دول امريكا اللاتينية عليه خلال المؤتمر الامريكي الرابع في « بيونس آيوس » ١٩١٠ باعتباره عاملا لاقرار السلام الدولى في القارة ، ثم تمكنت من صبغه بتصديق دول بموافقة عصبة الأمم في مادتها رقم ٥٤ على المبدأ كاساس للتفاهم الاقليمى . وهكذا تكرست امريكا اللاتينية منذ زمن كمناطق نفوذ

عن سداد رسوم عبور القناة ، في الوقت نفسه هددت بمنع الشركات الشركات الامريكية العاملة في بنما من دفع الرسوم والضرائب المقررة عليها كما دعت البنوك الامريكية الى الامتناع عن تقديم أية قروض جديدة للسلطات البنمية . تسبب ذلك في احداث أزمة سيولة عنيفة في بنما مما اعجز الحكومة عن دفع مرتبات موظفيها ، الا ان المساعدات التى تلقتها من بعض الدول مثل المانيا الشرقية وبلغاريا وليبيا ساعدتها على احتواء الأزمة . لكن بقى شبح الضغط الامريكي محيطا بالاوضاع الاقتصادية البنمية ، في رهان واضح على دفع الشعب او الجيش البنميين للتحرك لاسقاط نورييجا ، كما ألح الى ذلك احد مسئولى الادارة الامريكية .

ثانيا - التلويح باستخدام العنف والتدخل عسكريا في بنما تحت مظلة حماية حوالى ٥٠ الف امريكي بينهم ١٠ آلاف جندي يتمركزون في القواعد العسكرية الامريكية على امتداد قناة بنما . وبالفعل تم ارسال دفعات من الجنود الامريكيين ، واجريت عدة مناورات عسكرية امريكية ، بل وتحرشت بعض عناصر هذه القوات مع وحدات عسكرية بنمية . والرئيس الامريكي نفسه لم يستبعد اللجوء للحل العسكرى او اختطاف نورييجا بعملية عسكرية محدودة . وعلى الرغم من جدية هذه التهديدات والتحركات الجزئية ، فانه كان من الواضح ان واشنطن ، لن تلجأ الى هذه الورقة على الاقل في هذه المرحلة من النزاع . لانه من الصعوبة بمكان ضبط او السيطرة على تداعياتها السلبية على الموقف الامريكي في المنطقة . فتدخلاتها السابقة تثير في ذاكرة الشعوب

اللاتينية كثيرا من المرارة والاستياء والاستنكار . ثالثا - تجنبنا للحل السابق ، لجأت الولايات المتحدة الى فرض مزيد من الضغط عن طريق استدعاء السفير الامريكي من بنما سيطى للتشاور وتخفيض حجم التمثيل الدبلوماسى في السفارة الامريكية . والتأكيد على عدم اعادة السفير حتى يرحل نورييجا وتصعيد الحملة الاعلامية ضده والسعى لدى دول امريكا اللاتينية بمؤسساتها خاصة منظمة الدول الامريكية للتوصل لموقف موحد ضد رجل بنما القوي وممارساته في بنما . وطوال الفترة التى اعقبت اندلاع الأزمة في ١٩٨٧ وتدايعات تزوير الانتخابات في مايو الماضى ، انتاب الوضع حالات من الشد والجذب لم تخرج عن كونها محاولات من كلا الطرفين لفتح ثغرات في موقف الطرف الآخر . فنورييجا من ناحيته اعرب عن استعداداته للتخلي عن السلطة والرحيل عن بنما « اسبانيا عرضت استضافته » لكن مع الاحتفاظ بحقه في اختيار خلفه

للقيام بدور الوساطة .

دور منظمة الدول الأمريكية

كانت المنظمة قد انشئت عام ١٩٤٨ بموجب ميثاق بوجوتا لتضم ٣١ دولة ، هي مجموعة دول المنطقة اللاتينية بما فيها الولايات المتحدة . وكان انشاؤها بغرض تصفية النزاعات بين دول المنطقة سلميا وتدعيم القيم الديمقراطية في نظم الحكم وحماية واحترام حقوق الانسان واحترام شخصية وسيادة واستقلال الدول الاعضاء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى .

واعتمادا على هذه المبادئ دفعت الولايات المتحدة بالقضية الى المنظمة حيث دعته لعقد اجتماع في واشنطن في مايو الماضي . ونجحت في دفعها لاصدار قرار يدين نورييجا وممارساته ، ويطالبه بنقل السلطة لمرشح المعارضة الفائز في الانتخابات الرئاسية . كما تم الاتفاق على ايفاد وفد يضم ثلاث وزراء خارجية من المنظمة الى بنما للتفاوض مع السلطات الحاكمة في هذا الصدد . الا ان بنما اعتبرت قرارات المنظمة تدخلا غير مقبول في شئونها الداخلية في الوقت نفسه احتفظت بعض دول امريكا اللاتينية بموقف معارض للتوجهات الأمريكية استنادا الى ان نورييجا كان عميلا سابقا للمخابرات الأمريكية باعتراف مسئوليهها وعلمهم بفساده وجرائمه . ورغم ذلك وفرت له واشنطن سبل الحماية والرعاية . يعنى ذلك في وجهة نظر هذه الدول ان واشنطن غير جادة في مساعدتها وانها غير معنية بقضية الحريات والديمقراطية وحقوق الانسان في بنما وانما هي تسعى بالدرجة الاولى الى تحقيق مصالحها وتأييد عميلها السابق الذي شب عن الطوق . واصبح يمثل عبئا ثقيلا عليها .

الاحتمالات المستقبلية

باعلان « بوش » في اوائل شهر سبتمبر الماضي بان السفير الأمريكي لن يعود الى بنما حتى يرحل نورييجا ، ثم ادانة المجموعة الاوروبية ورفضها الاعتراف بالرئيس الجديد الذي عينه نورييجا ، فانه من المنتظر الا تتراجع واشنطن عن موقفها بعد ان ألقت بكل ثقلها لاقصاء رجل بنما القوى . لذلك يتوقع ان تواصل الادارة الأمريكية ضغوطها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية . وفي الوقت نفسه سوف تواصل فتح الباب امام جهود منظمة الدول الأمريكية بغية التوصل لحلول وسط قد تنقذ ماء وجه الولايات المتحدة من ناحية ، وتغري نورييجا بترك منصبه او التنازل عن صلاحياته مقابل اسقاط

تقليدية خارج المنافسة ، وتمائل في وضعها وضع اوربا الشرقية بالنسبة للاتحاد السوفيتي ويوضح هذا مدى الاهمية التي توليها الادارات الأمريكية المتوالية للجمهوريات اللاتينية .

ثانيا - بالطبع لما كانت بنما احدى الدول الأمريكية اللاتينية فانها كانت ضمن الاطار العام الذي تسير وفقا له السياسة الأمريكية تجاه المنطقة ، الا ان هناك معطيات اخرى اكسبت العلاقة بين الدولتين خصوصية يعود تاريخها الى عام ١٩٠٣ ، حيث ساعدت واشنطن بنما على نيل استقلالها من كولومبيا كما شقت قناة بنما لتربط بين المحيطين الهادئ والاطلنطي بطول « ٨٢ كم » وحصلت الولايات المتحدة على حق السيادة على القناة وانشاء قواعد عسكرية أمريكية بامتدادها وبعرض « ٥ كم » : الا ان اندلاع التذمر الشعبي في بنما بين الحين والآخر للمطالبة بالسيادة الوطنية على القناة ، دفع ادارة الرئيس السابق جيمى كارتر الى التوقيع على معاهدة مع « عمرتوريخوس » رئيس بنما السابق في عام ١٩٧٩ بشأن اعادة السيادة على القناة لسلطات بنما مع حلول عام ٢٠٠٠ .

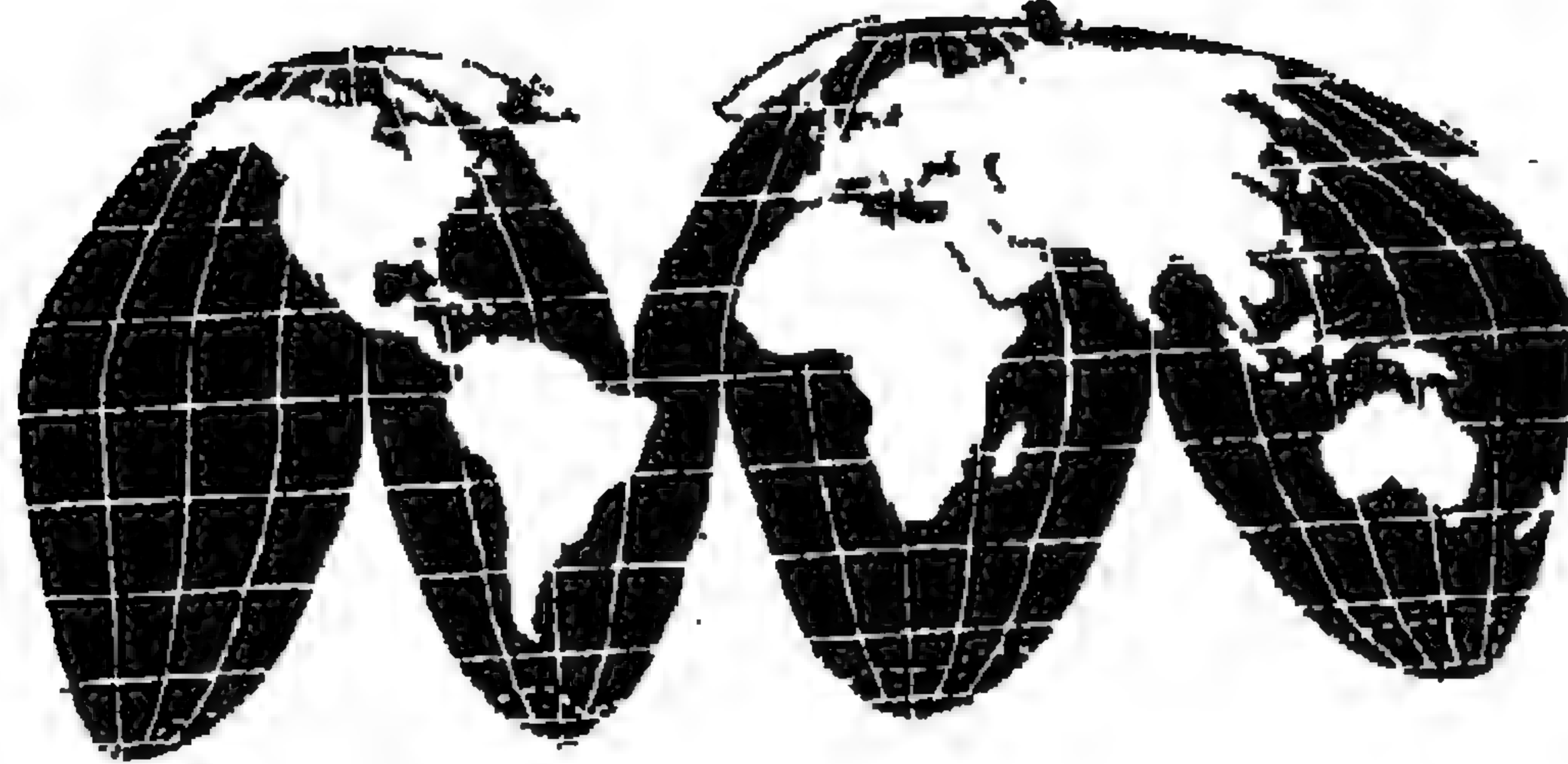
وطوال الفترات الماضية كانت القناة تدار بمسؤولين امريكيين مقابل دفع ١٠ مليون دولار تزيد في بعض الاحيان الى ٣٠ مليون دولار كدخل سنوي للقناة . وقد منحت القناة ، بنما اهمية خاصة لدى الادارات المختلفة باعتبارها اقصر واسهل الطرق للاسطول الأمريكي بين المحيطين الهادئ والاطلنطي . وعندما وقعت الاتفاقية اتهم الكثيرون كارتر بالتهاون والتخاذل فيما يعد اشارة الى ان الامريكيين يعتبرون بنما وقناتها جزءا من الاراضي الأمريكية ، والتنازل عنها يعد تقريبا في الحقوق الوطنية الأمريكية .

لهذه الاسباب مجتمعة تميز الاداء الأمريكي تجاه تطورات الاوضاع البنمية بالحيوية والديناميكية الشديدة في اتجاه تحقيق المصالح الأمريكية بالطبع ، حتى وان كان هذا الاداء قد شابه قصور هنا او هناك . الا انه يبقى ان الادارة الأمريكية لازالت مترددة حتى الآن في قرار التدخل العسكري خشية ان يؤثر ذلك على مجمل علاقاتها ببقية دول المنطقة من ناحية ، وخوفا من أن يؤدي الغزو الأمريكي الى تحول موقف الشعب في بنما الى جانب نورييجا الذي سيستغل الوضع لتكريس نفسه كبطل قومي يدافع عن بلاده وفي هذه الحالة فإن الاحتمال الاقرب للحدوث هو قيام قوات نورييجا بتخريب القناة وتعطيل الملاحة مما سيعد خسارة محققة للاسطول الأمريكي لذلك لجأت واشنطن لمنظمة الدول الأمريكية

بوش « ، فانه سوف يتحدد على اساس التداعيات القادمة - وعلى راسها طبيعة السلوك الامريكى - الاطار العام الذى قد تتحرك فيه الإدارة الامريكية تجاه مشكلات مماثلة قد تندلع هنا او هناك فى امريكا اللاتينية . خاصة وان هناك حكومات عديدة لا تحظى برضى شعوبها وفى ذات الوقت تجد الكثير من الدعم الامريكى الذى يوفر لها القدرة على الاستمرار . □

التهم الموجهة اليه . وحال فشل ذلك فان الخيار العسكرى سواء بخطف نورييجا - كما المح « بوش » الى ذلك او القيام بعملية غزو محدودة تقوم بها القوات الامريكية العاملة فى بنما قد يصبح هو الحل الأمثل بنظر الامريكيين .

يبقى اخيرا التأكيد على ان المشكلة باعتبارها تمثل تهديدا وتحديا للهيبة الامريكية خلال ادارة « جورج





قمة باريس الصناعية وقضايا العالم الثالث

أمانى فهمي

بنتائج قمة تورنتو لعام ١٩٨٨ ودلالات حصاد قمة باريس السياسية والاقتصادية .

أولا : قمة تورنتو ١٩٨٨ :

عقدت الدول السبع الصناعية الكبرى (كندا ، فرنسا ، إيطاليا ، اليابان ، ألمانيا الغربية ، الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة) اجتماعها الرابع عشر في تورنتو في الفترة ما بين ١٩ إلى ٢١ يونيو ١٩٨٨ . كان اهم انجازات هذه القمة هو طرح عدة بدائل ترمى الى حل ازمة المديونية في دول العالم الثالث الأكثر فقرا وتدور حول امكانية اعادة جدولة جزء من هذه الديون وهو ما تم التعبير عنه في « الاعلان الاقتصادي » الصادر عن القمة في ٢١ يونيو . كان اهم ما جاء في هذا الاعلان مايلي :

١ - اهمية تحقيق زيادة نسبية في حجم الموارد المالية التي تصب في الدول الفقيرة ، خاصة تلك التي اعلنت عجزها عن الوفاء باعباء الديون وان هذا الشرط ضروري حتى يتسنى لهذه الدول الاستمرار في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - اجمع زعماء البلدان السبعة على اعادة جدولة الديون الرسمية للدول الأكثر فقرا على ان تتاح الفرصة للجهات الدائنة الاختيار بين ثلاث حالات : التنازل عن بعض فوائد الديون على ان يتم السداد على فترات اقصر ، او مد فترات السماح ، ويكون السداد بفوائد تجارية ، والخيار الثالث هو الغاء او اعفاء الدول من اجزاء كاملة من الديون .

٣ - ان الوسيلة الفعالة لتخفيف الآثار السلبية للمديونية الخارجية التي تعاني منها معظم دول العالم الثالث هي اتباع سياسات السوق واستراتيجيات النمو الاقتصادي التي تقوم على اساس فردية كل حالة في العالم الثالث . واثرت هذه القمة اعلنت الولايات المتحدة تخليها عن

انعقد الاجتماع الخامس عشر

لمجموعة السبعة في باريس اثناء

احتفال الفرنسيين بمرور قرن على

الثورة الفرنسية ، وصف كثير من

المحللين هذه القمة بأنها القمة الخضراء ، بينما وصفها

البعض الآخر بأنها « قمة طبقة الأوزون » وذلك لأن

قضايا حماية البيئة كانت على رأس الموضوعات التي تم

بحثها خلال القمة كما ان القرارات المتخذة بشأنها كانت

جديدة وايجابية ومتنوعة .

فقد تم تشكيل فريق بحث يقوم بدراسة التغيرات

المناخية الكونية لتصبح اساسا لاتفاقيات مستقبلية على

قرار اتفاقية فيينا لحماية الأوزون التي تم توقيعها عام

١٩٨٥ . ولأول مرة ، تتخذ الدول السبع الصناعية

الكبرى خطوة ايجابية بشأن حماية الغابات حيث تقرر

اعفاء الدول المدينة من ديونها لدول مجموعة السبعة اذا

تعهدت هذه الدول بحماية الغابات التي تضمها ارضها .

ومن جهة أخرى ، حدد زعماء القمة استخدام مكونات

« الكوروفلوروكربون » في الصناعة والتي تؤثر على طبقة

الأوزون طبقا لمستوى جديد يختلف عما كان محدد عام

١٩٨٧ وفقا لبروتوكول مونتريال والذي تضمن تخفيض

استخدام هذه المكونات بنسبة ٥٠٪ عام ١٩٩٩ ،

والهدف الجديد كما تحدد في قمة باريس هو الوصول

بهذه النسبة الى ١٠٠٪ عام ٢٠٠٠ .

وعلى ذلك ، فان نتائج القمة البيئية كانت مشجعة

ولفتت الانتظار الدولية الى اهمية قضايا البيئة وخطورة

آثارها اذا تركت للتفاقم في ظل تزايد الانتاج الصناعي

حول الارض وحتى في الدول النامية . ومن هنا كان تناول

القضايا البيئية في قمة السبعة اشارة الى جديتها من

حيث المضمون والآثار .

وسنتناول في هذا التقرير اهم نتائج ومقررات قمة

باريس التي تتصل بقضايا وهموم العالم الثالث بالمقارنة

الدول الصناعية ليوغوسلافيا لاتباع برنامج اقتصادي اصلاحي جديد يسمح لها بالحصول على التأييد الثنائي والدولي لهذا الاصلاح .

أما بخصوص الموقف الاقتصادي في الدول الأكثر فقرا ، فقد أيد الاعلان برامج التكيف الهيكلي التي يقدمها صندوق النقد الدولي وبرامج المساعدات الخاصة للدول الفقيرة التي يديرها البنك الدولي وشجع الخطوة التي اتخذتها بعض الدول بتحويل القروض تدريجيا ، ضمن اطار برامج المساعدات ، الى منح لا ترد والمرونة التي اظهرتها بعض الحكومات في اعادة جدولة ديون بعض بلدان العالم الثالث . ومن جهة اخرى أكد الاعلان على اهمية انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للدول الأقل تقدما والذي من المقرر ان ينعقد في باريس العام القادم . وجاءت استراتيجية مجموعة السبعة الخاصة بأزمة الديون في جزء مستقل من الاعلان لتؤكد خطورة الأزمة وفشل الاستراتيجيات السابقة لحل هذه الأزمة خلا جذريا . ورغم ان أسلوب المواجهة الذي اتبعته مجموعة السبعة كان له بعض الآثار الايجابية ، فان التحديات لازالت مستمرة :

وعلى سبيل المثال ، فان نسبة اعباء خدمة الديون الى حصيلة الصادرات لازالت مرتفعة ، رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار ومن ثم التنمية مازالت قليلة وعلى العكس ، فان بلدان العالم الثالث أصبحت تواجه ظاهرة جديدة هي ظاهرة هروب رؤوس الأموال خارج حدودها الى الدول الصناعية مرة اخرى . وبما ان تحقيق معدل مرتفع من الاستثمار يتوقف عليه استمرار خطط التنمية والتخفيف من حدة اعباء خدمة الديون ، فان جزءا كبيرا من المسؤولية يقع على اتباع سياسات تكيفية جديدة داخل الدول الدائنة ذاتها .

ومن أجل مواجهة هذه التحديات ، فان دول مجموعة السبعة تتمسك « باستراتيجية الديون » التي تعتمد على طريقة « الحالة - حالة » وتقوم على اتخاذ الخطوات التالية :

- ١ - يجب على الدول المدينة اتباع سياسات اقتصادية اصلاحية جادة بمساعدة الصندوق والبنك تهدف الى تشجيع الادخار والاستثمار ومنع هروب رأس المال .
- ٢ - يجب ان تتخذ البنوك اسسا جديدة لعمليات الاقراض الجديدة تقوم على سياسات تطوعية لالغاء جزء من الديون وتخفيض اعباء الخدمة .
- ٣ - سيساهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تخفيض جزء من الديون عن طريق اقتطاع جزء من القروض الجديدة لهذا الغرض .
- ٤ - اتباع المرونة في اعادة جدولة الديون في اطار نادي

مبدأ « الحالة - حالة » في التعامل مع ديون الدول النامية ، وقبولها الخيار الاول الخاص بالتنازل عن بعض القوائد اذا تم السداد على فترات اقصر ، الا ان قمة تورنتو لم تتبن اقتراح الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بالغاء ثلث الديون الرسمية لبعض دول العالم الثالث . وفي الرابع والعشرين من سبتمبر من العام الماضي ، وفي اجتماع مشترك لمجموعة السبعة في اطار مباحثات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، ثم تبني خطة وزير المالية الياباني « كيشي ميازاوا » والتي هدفت الى تخفيف اعباء خدمة الديون في الدول الأكثر فقرا ويبلغ عددها ٢٤ دولة ومجموع ديونها ٦٢,٠٠٠ مليون دولار . ووفقا لهذه الخطة ، فانه في حالة موافقة حكومات هذه الدول على اتباع برامج اعادة الهيكلة كما يراها صندوق النقد الدولي ، فستخصص الولايات المتحدة مبلغا قدره ٥٠٠ مليون دولار لتسديد جزء من ديون الدول السابق الاشارة اليها .

وقد علق وزير دولة بوتسوانا للمالية والتنمية بالنيابة عن الدول الافريقية ، بأن الدول المدينة ترحب باقتراحات مجموعة السبعة ولكن في اطار الحجم الكلي للديون ، تصبح هذه المساهمة ضعيفة للغاية .

ثانيا : قمة باريس ١٩٨٩ :

لقد سبق وان اوضحنا ان اهم ما جاء في قمة باريس هو اهتمامها بمشاكل البيئة واتخاذ خطوات تتسم بدرجة نسبية من العملية والكونية حيث انها لا تخص فقط الدول الصناعية ، ولكنها تسعى الى تحقيق موازنة بيئية بين هذه الدول وغيرها من الدول خاصة في العالم الثالث . وقد صدر عن قمة باريس خمسة اعلانات : الاعلان الاقتصادي ، اعلان علاقات الشرق والغرب ، اعلان عن الصين ، اعلان خاص بحقوق الانسان وعلان يتناول قضية الارهاب في العالم .

ويعد الاعلان الاقتصادي اهم ما نتج عن القمة ليس فقط لأنه تضمن القضايا والاطروحات البيئية ولكنه تضمن ايضا مناقشة مكثفة لقضايا التنمية والمديونية في العالم الثالث .

جاء في الاعلان اعتراف صريح من الدول الصناعية الكبرى بان « التنمية هي تحد كوني مشترك » وان هذه الدول ستأخذ على عاتقها المشاركة في هذا التحدي ومساعدة الدول النامية عن طريق تيسير سبل التجارة الدولية وبرامج التكيف الهيكلي في العالم الثالث . ومن جهة اخرى ، ستقوم الدول الصناعية بتشجيع « التنوع في الانتاج » في الدول التي تعتمد على التصدير عن طريق تهيئة البيئة الدولية لتبادل التكنولوجيا ونقل رأس المال للدول النامية . وفي هذا المجال ، ذكر الاعلان تشجيع

الديمقراطية والحرية وقضايا حقوق الانسان التى تعد احدى المشاغل الدولية المشروعة .
٤ - اكدت الدول الصناعية محاربتها للارهاب الدولى ورفضها التعاون او التنازل لاي قضية ارهابية تحت اى ضغط وخاصة « ارهاب - الحكومات » .

ثالثا : دلالات قمة باريس :

مما لا شك فيه ان قمة باريس على قدر ما احترت عليه من « اعلانات صحفية » كاعلان حقوق الانسان والاعلان المضاد للارهاب ، فان الاعلان الاقتصادى تضمن تحولات كبيرة لم يكن من المتوقع فى قمة السبعة الكبار وهى التى تخص قضية الديون رغم مرور عشر سنوات على الاقل على الاحساس الدولى بوطأة الازمة وسلبية اثارها على الاصعدة المحلية والاقليمية والدولية . هذا الى جانب اهتمام الدول الصناعية بحماية البيئة فى الدول النامية وتوجيه المؤسسات المالية الدولية الكبيرة الى هذا الاعتبار الذى لم يكن يناقش اساسا خلال السنوات الماضية وحتى وقت قريب .

ويمكن ارجاع هذه التحولات الى الاسباب التالية :
١ - سوء الاحوال الاقتصادية داخل دول العالم الثالث واعلان بعضها عن عجزها عن خدمة اعباء ديونها بحيث اصبحت النتيجة المعقولة الوحيدة المتوقعة هو عدم سداد الدين مما استوجب تحرك الدول المتقدمة لوقف الآثار السلبية العائدة عليها من جراء حالة الركود وربما التدهور الاقتصادى فى العالم الثالث .

٢ - ظهور موقف شبه موحد للدول النامية بالنسبة لقضية الديون ينادى بحل مشترك للآزمة مع احترام خصوصية وانفرادية تفاصيل كل حالة وعقد مؤتمر للديون والمطالبة بالغاء جزء من الدين العام وتطبيق شروط أكثر مرونة للاقراض .

٣ - ظهور حركة الاصلاح فى الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية فى اوربا الشرقية التى وجهت انظار العالم الى الازمة الاقتصادية العامة التى يعانى منها المجتمع الدولى حتى داخل قوة عظمى مثل الاتحاد السوفيتى .
واذا قمنا بنتائج قمة باريس من خلال هذه التطورات الدولية التى سبقت انعقادها الى جانب تزامنها مع واحدة من أعرق الثورات السياسية التى عرفتتها الانسانية وهى الثورة الفرنسية فان قمة ١٩٨٩ للسبعة الكبار لها دلالات دولية - سياسية واقتصادية - عميقة :

١ - لقد اكدت هذه القمة عمق التحولات التى يشهدها النظام الدولى من حيث نوعية العلاقات الدولية وطريقة ادارتها التى يمكن ارجاعها اساسا الى تغير نمط الصراع الدولى بين القوتين العظميين نتيجة لاختلال الموازين

باريس - وتبنى « خطة برادى » لحل ازمة الديون وهى الخطة التى اعترفت لأول مرة بضرورة اعفاء الدول المدينة بجزء من الديون .

كما طالبت الدول الموقعة على الاعلان البنك الدولى وصندوق النقد الدولى بادماج الاعتبارات البيئية فى انشطتهما فى العالم الثالث وكذلك اجهزة الأمم المتحدة المتعددة باستخدام « حوافز اقتصادية » كعمليات نقل التكنولوجيا والمساعدات الاقتصادية الى الدول النامية والغاء الديون كسبل ايجابية لحماية البيئة . كما اكد الاعلان على اهمية مساعدة دول العالم الثالث على تحقيق النمو الاقتصادى وتوفير احتياجاتها المالية والتكنولوجية حتى يتسنى لها مقابلة تحديات حماية البيئة واجتيازها بنجاح .

١ - اما اعلان علاقات الشرق والغرب ، فقد اكد على ضرورة حماية الحريات وحقوق الانسان داخل اوربا وتخطى الخلافات الايديولوجية وازمات الثقة وان يكون التنافس بين الشرق والغرب بعيدا عن احتمالات المواجهة العسكرية ومعتمدا على التعاون الاقتصادى والتجارى بين الطرفين .

وفى هذا المضمار ، رغم تأكيد الدول الصناعية على ايجابية التحولات السياسية والاقتصادية التى يشهدها الاتحاد السوفيتى ، فانها ترى فى عدم التوازن العسكرى بين الشرق والغرب لصالح الاتحاد السوفيتى تهديدا لمجموعة السبعة .

٢ - وفى اعلان الصين ، هاجمت الدول الصناعية الاجراءات القمعية التى اتخذتها السلطات الصينية ضد من وصفهم الاعلان بانهم « لم يفعلوا اكثر من المطالبة بحقوقهم المشروعة فى الديمقراطية والحرية » . ولذلك ، قامت كل من هذه الدول باجراءات فردية تعبر عن استيائها من الطريقة العنيفة التى اتبعتها السلطات فى الصين ضد الطلبة - ومن هذه الاجراءات ايقاف الاتصالات المستقبلية التى تمس العلاقات الثنائية بين الصين ودول المجموعة وتأجيل القروض التى كان من المقرر ان يمنحها البنك الدولى للصين والسماح بالطلبة الصينيين المتواجدين فى الدول الصناعية السبع بمد اقامتهم فى هذه الدول اذا رغبوا فى ذلك .

وطالب الاعلان السلطات الصينية بتهيئة المناخ المحلى لاصلاحات سياسية واقتصادية جذرية تسمح بالتعاون الاوروبى الصينى وتوقف حركة العزلة الدولية التى تحيط بالصين من جراء السياسات القمعية التى تم اتخاذها ضد الطلبة المتمردين .

٣ - اما فى اعلان حقوق الانسان ، فقد اكدت مجموعة السبعة انتماءها لاعلان ١٧٨٩ وحمايتها لمبادئ

العسكرية والاقتصادية بين الطرفين . وكان أحد اضلاع هذا التغير ، هو الرغبة التطوعية لدى الاتحاد السوفيتي ، نتيجة لأسباب داخلية وخارجية ، الى تحويل هذا النمط من صراع عسكري الى تنافس اقتصادي ليس فقط على المستوى الثنائي ولكن أيضا على مستوى الصراع الكوني بين القوتين العظميين في العالم الثالث وأوروبا . وبتغير الشكل النهائي للعلاقات الدولية ، أصبحت الدول الصناعية الكبرى الآن أكثر احتياجا لبناء علاقات اقتصادية متنوعة مع العالم النامي ليس فقط لأنه بات يشكل قوة سياسية في المحافل الدولية ولكن أيضا كنتيجة لظاهرة الاعتماد المتبادل التي أصبح يتسم بها الاقتصاد الدولي وهو على اعتاب القرن الحادي والعشرين .

٢ - أظهرت القمة الأخيرة للدول السبع الصناعية أن الدور الاقتصادي والسياسي لدول العالم الثالث في المجتمع الدولي قد اتخذ أبعادا جديدة بسبب مشكلة المديونية من ناحية ، وبسبب الأزمة الاقتصادية العامة التي يعاني منها العالم بينما تذهب موارد الانسانية اما للديون أو التسليح . وبما أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد بدأ طريق خفض التسليح بصورة جديدة خاصة الأسلحة النووية بتوقيع معاهدة ١٩٨٨ ، أصبحت قضية الديون إحدى المشاغل الدولية الأساسية التي تعرقل دول العالم الثالث من أداء دورها الدولي بصورة كاملة وفي نفس الوقت تهدد مستقبل التقدم الاقتصادي في الغرب أما لعجز الدول المدينة عن سداد ديونها وأما لاستمرار الغرب في تدعيم دول العالم الثالث بمزيد من القروض والمنح لسداد القروض السابقة - أي ان الخلقة لا تضيق بل تتسع وتأكل موارد الطرفين .

٣ - أن أهم ما أظهرته قمة باريس أن التغيرات التي يشهدها الاتحاد السوفيتي ليس فقط داخليا بل في مجال

علاقاته الخارجية أيضا ، خاصة مع حلفائه في أوروبا الشرقية حقيقية وجذرية وعميقة وليست مجرد « أوهم » كما وصفها البعض في البداية . عندما بدأت اجتماعات مجموعة السبعة في باريس ، أرسل جورباتشوف خطابا للمجموعة يطلب اعتبار الاتحاد السوفيتي جزءا من الاقتصاد العالمي وقدم بعض المقترحات لحل المشاكل الاقتصادية الدولية . وقبل بدء الاجتماعات ، كان الرئيس الأمريكي جورج بوش في زيارة لبولندا والمجر ومنحت الحكومة الأمريكية لبرامج الإصلاح البولندية ١١٥ مليون دولار ووعده بوش بتقديم قرض يبلغ ٣٢٥ مليون دولار من البنك الدولي لبولندا . أما المجر ، فإن مجموع المنح الأمريكية لها لم يتعد ٣٠ مليون دولار . وعلى هذا ، أكد إعلان القمة الاقتصادي كانت للأصلاحات الجارية في كل من بولندا والمجر ودعا الى عقد اجتماع يضم الدول المهتمة بهذه الإصلاحات ويبحث سبل تعزيز علاقات التعاون مع الدولتين من أجل مستقبل أوروبا الموحدة وربما كان هذا ما يعنيه جورباتشوف باصطلاحه الجديد « البيت الأوروبي الموحد » .

وبالمقارنة بقمة تورنتو ، فإن نتائج قمة باريس كانت أكثر جدية وعملية من القمة السابقة فيما يتصل بقضايا العالم الثالث الاقتصادية . وربما كانت أهم هذه النتائج هو أن قمة باريس قد سعت الى إقامة نوع من التوازن بين قضايا العالم المتقدم من ناحية ، ومشكلات العالم الأقل نموا وتقدما من ناحية أخرى ، وإن محاولات ملء الهوة الكبيرة بين قضايا الطرفين بدأت في التزايد والتنوع . ولاشك أن هذه المشاركة سيكون لها أثر ايجابي خاصة إذا تم تكثيفها لحل أزمة أو معضلة المديونية في العالم الثالث ، وربما كان هذا ما سيبحثه السبعة الكبار في لقائهم العام القادم بالولايات المتحدة الأمريكية . □



المنهج الغربي والواقع العربي الانفصال المزدوج

نبيل عبدالفتاح

هل

المناهج ، والنظريات ، وأدوات التفسير في العلوم الاجتماعية . والتساؤل الذي يثار هنا هو ما هي الاسباب ، والعوامل التي أدت الى إثارة هذا الحوار في السنوات الماضية ، وحتى اللحظة الراهنة فان الاجابة عن هذا التساؤل أساسية قبل الدخول في عملية تحليل قضايا ، واشكاليات الحوار .

ما وراء اشكالية المنهج الغربي والواقع العربي : وفي هذا الاطار نميل الى الاعتقاد - ونرجو الا نكون مخطئين في ذلك - أن ثمة أسبابا ، وعوامل تكمن فيما وراء هذه الاشكالية ، وتتمثل فيما يلي :

أ - أن هذه المعركة الفكرية الجديدة - اذا جاز التعبير - هي جزء من ظواهر سياسية وثقافية ، واجتماعية أعمق في الواقع العربي - بتركيبه وتعقد نسيجه - فهي بمثابة تعبير فرعي عن الاشكاليات المركزية في تاريخ تطور الافكار ، والنظريات والبنى والمؤسسات في العالم العربي منذ صدمة الغرب .

ب - أن الاشكالية - موضوع الدرس - هي جزء اصيل من انعكاسات ظواهر الموجة الاسلامية بكل دلالاتها الرمزية والواقعية والفكرية على حياة الفكر خاصة ، وانها تروم في خطابها الى مواجهة الغرب ، بكل رموزه وثقافته ومناهجه وتفسيراته فهي دعوى من دعاوى مواجهة الجرح الغربي الغائر في النسيج العربي . وهذه الدعوى ، وان لم تحقق حتى اللحظة الراهنة انجازا سياسيا - خارج إيران - او فكريا كبيرا فهي على الاقل استطاعت القاء بذور من الشك والقلق المنهجي ، ومس من اللامشروعية حول الانجازات الفكرية والنظرية الغربية ، وسط مؤيديها ومريديها وهم كثر في المجتمعات العربية .

ج - أن الدعوة سالفة البيان ، هي تعبير عن ظاهرة التحول فب اطار الجماعات الثقافية العربية ، وتغيير بعض المثقفين العرب لانتماءاتهم الفكرية ، وهي ظاهرة

تصلح الأطر المنهجية والتفسيرية الغربية في مجال العلوم الاجتماعية في التطبيق على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي العربي ؟ هل هذه المناهج الغربية متحيزة ضد العالم الثالث ؟ لكونها مناهج مؤسسة على نزعة التمرکز الأوروبي حول الذات ؟ أو لأنها تعبير عن قيم أوروبية كامنة فيما وراء اكمة هذه المناهج ، وأدوات التفسير العلمي ، أم أن هذه الدعوة الى هجر تقاليد البحث ، والنظريات ، والمصطلحات الأوروبية والغربية هي ارتداد عن تقاليد الحداثة النظرية ، والمنهجية ، ودعوة جديدة من دعاوى السلفية الفكرية التي تظهر الآن على ساحة الفكر والعمل السياسي في العالم العربي ؟ أم أن هذه الدعوة هي جزء لا يتجزأ من بحث مضن عن الأصالة والذاتية الحضارية في مواجهة القول بفشل الحداثة والتغريب وتأكيد للهوية في مواجهة الاستلاب ؟

هذه الاسئلة - الاشكالية ، تمثل نمطاً جديداً من صراعات قديمة في الفكر العربي المعاصر ، ولكن هذه المرة كانت الاسئلة مواكبة للحدث السياسي المباشر في المجتمعات العربية . فغداة الثورة الايرانية ، وتصادد الموجة الاسلامية السياسية طرح بعض المثقفين العرب هذه الاسئلة ، في المناقشات غير المعلنة حيناً ، وفي المؤتمرات والندوات حيناً آخر ، على استحياء اولاً ، ثم بصورة جدية ثانياً ، وها هي لهجة السجال تخفت ثالثاً . هل الشأن السياسي هو الذي يعطى هذه الاسئلة زخماً ، وقدرتها على افساحه الفكرية العربي ، ذ؟ وغن ثم فهي اقرب الى الفورات النفسية منها الى التفكير النظري والتطبيقي الرصين ؟ هل هي تعبير عن هاجس معرفي اصيل ؟ أم انها محض اسئلة زائفة ، وتقنيع لاشكاليات اكبر عجز البعض عن التصدي التحليلي العميق لها في الحقل السياسي ، والمعرفي ، فاذا به يرحلها الى حقول

وتعقيداته ، ولا هي استطاعت ان تنتشر من خلال جملة مفاهيمها ونظرياتها ومناهجها بين غالب الناس . بل نستطيع ان نقول في غير ما وجل او يقين كامل ان اللغة السياسية ومناهجها المختلفة كانت احد ابرز جوانب عزلة هذه الاطر عن الواقع العربى الموضوعى ، بل وكانت - ولا زالت - تعبيراً عن كونها بنى مفارقة للواقع وللناس . وما سبق مجرد محاولة لتفسير لماذا اندفعت قلة من صفوة المثقفين العرب الى طرح شكوكهم وهواجسهم حول شرعية المناهج والنظريات والمفاهيم الغربية في درس وتحليل الواقع العربى بكل تركيباته .

افتتاحية الاسئلة

في ظل هذه النزعة شبه الحدية في رؤية اشكالية المنهج والنظرية والمصطلح واللغة العلمية والمرجعية في علاقتهم بالواقع الموضوعى والاجتماعى والسياسى العربى ، كيف يمكن الخروج من وطأة التمزق القائم ؟ بين حدى الرفض الكامل ، وبين حدى القبول الكامل بهذه المناهج ؟ كيف يمكن تأصيل الاشكالية المركزية ؟ ما مدى دقة الزعم الرائج بان تطور المجتمعات الغربية في ذاتها يعكس تاريخ التطور الانسانى ؟

إن الاجابة عن بعض هذه الاسئلة يقتضى منا تحليل الحوار حول مدى موضوعية وصلاحيه النظريات والمفاهيم والمناهج الغربية للتطبيق العلمى على واقعنا العربى . وهو الأمر الذى يتطلب تناول النقاط التالية بالبحث والتأصيل :

اولا : عناصر الازمة في الحوار الراهن واسبابها .
ثانيا : ملاحظات عقلية حول تطبيق المنهج الغربى في الواقع العربى : حالة القانون الغربى في الواقع المصرى ، حالة البحوث الاجتماعية ، حالة البحوث السياسية ، الانفصال بين الاطار الغربى وحالات تطبيقه ، ظاهرة البحوث النفطية ، مستويات الاختلال في علاقتنا بالمنهج الغربى .

ثالثا : محاولة البحث عن طريق آخر : العوائق التى تواجه عملية الخروج من مأزق الحوار التقليدى ، عناصر في البحث عن مخرج من الازمة .

اولا : عناصر الازمة في الحوار الراهن واسبابها
تكشف المتابعة المتأنية للنقاش الدائر حول مسألة المنهج الغربى والواقع الاجتماعى العربى عن ملاحظة اساسية مفادها ان البعض اعتاد تناول هذه المسألة في إطار العمومية النظرية ، مما ابعد النقاش عن البحث في الواقع الموضوعى في ابعاده التاريخية والاجتماعية التى تسمح بتطور الفكر واساليب النظر . وربما ترجع هذه الثغرة الى مجموعة من الاسباب نذكر منها على سبيل

دورية ، تعكس في بعض الاحيان هموم فكرية أصيلة ، وبعضها الآخر يمثل تعبيراً عن انتهازية فكرية وسياسية محترفة . وكان من الطبيعى في إطار عملية تغيير الافكار والانتماءات الايديولوجية ان تثار اسئلة من قبيل هل المنهج الغربى صالح للتطبيق على واقعنا بكل فرازه وخصوصياته ام لا ؟ . وهذه المرة جاءت بالتحديد من عناصر كانت تعرف في الماضى بانتماءاتها الاشتراكية ، تلك التى لم تلق - عناصر غالبية في أجيالها المتعاقبة - بالا على خصوصيات التطور الثقافى والدينى والاسطورى - الشعبى في بنى التفكير الجماعى في بعض البلدان العربية .

د - أن إتجاه البعض الى نزاع الاردية الايديولوجية الراديكالية والعلمانية ، وتمزيق الاقنعة النظرية ، والربطانية اللغوية ، والمفاهيمية الغربية المحلقة في عموميتها - يمثل انعكاساً موضوعياً للتصدع الذى شاب الانتماء الوطنى والاهتراء الذى أصاب الصفوة السياسية المتغربة ، وتحولت ازمة الانتماء من أزمة صفوة الى سلوك جماهيرى ، بفعل الانماط والسياسات الانفتاحية ذات الطابع الاستهلاكى الوحشى ، وهو الأمر الذى دفع عناصر عديدة من الجماعات الثقافية الى وضع الاطر النظرية والفكرية الغربية موضعاً للشك والتساؤل العميقين .

هـ - ولا ريب أن هذه النزعة وليدة عملية الفشل - بمعنى نسبي - او على الاقل الاخفاق والتعثر الذى لحق الايديولوجيات ، والمدارس الفكرية الغربية ايا كانت انتماءاتها سواء على صعيدى الفكر او العمل بين الجماهير ، وازدياد عزلة المبشرين بهذه الايديولوجيات والمزوجين لها ، وتحول الاحزاب والمنتديات الفكرية التى تعتنقها الى أحزاب قلة ، ليست لديها القدرة على التجنيد ، وجذب الجماهير الشعبية الى اطاراتها ، خاصة وأن بعض هذه المدارس ، والجماعات السياسية ينطق خطابها ، ويلهج بكونه التعبير السياسى عن غالب هذه الجماهير العريضة ومصالحها . هذه البيئة من الاخفاق ، والعجز هى التى دفعت بعض الباحثين العرب المخلصين الى وضع المنهج الغربى بأطره النظرية ، والتفسيرية موضعاً للتساؤل وعدم الشرعية ، بعدما اكتشف هؤلاء مستويات طويلة خلت ، ان مجمل ما تعلموه وما درسوه وكتبوه غير قادر على امدادهم بالتفسير الملائم لواقعهم الحى الذى يعانى من وطأة الازمات التى يتعرض لها . واجهت الايديولوجيات ، والنظريات الغربية اذن مأزقاً مركباً من عدة مستويات ، فهى لم تستطع في تطبيقاتها ان تقدم تفسيراً موضوعياً للواقع بكل حرارته وزخمه

تقارير وتعليمات

المثال لا الحصر ما يلي :

ضعف المعرفة بالمناهج الغربية السائدة ، أو بالموروث الوطني في هذا الاطار بل أن بعضهم ممن تلقى قدرا من المعرفة النظرية ، لا يزال تكوينه العلمي مبسرا . حيث تشكلت معارفه من خلال مجموعة من السياسات التعليمية والبحثية المختلفة . وهنا نصل الى نقطة اساسية مفادها اننا في بعض الاحيان نتحدث عن المناهج الغربية ، بلغة ولهجة من سبر اغوارها ، ومارسها في العمل واكتشف ابعادها المختلفة . ومناطق الاختلال فيها ، وهو الأمر الذي لا نستطيع أن نقول أنه حدث على نحو متكامل في الثقافة العربية ، وانما خلاصة ما حدث هو ضروب من الممارسات الفردية . والمؤسسية المحدودة - عربيا - التي حاولت ومارست التعامل النقدي مع مناهج واساليب التحليل الغربية واستطاعت تطبيقها على ظواهر ومشكلات محددة على نحو خلاق ، نقولها بمعنى نسبي ، أو حاولت على الاقل تطويعها لفهم بعض الظواهر المعقدة في مجتمعات محددة كالمجتمع المصري ، ولكنها لازالت محدودة . وثمة مصاعب عديدة تحول دون تطورها وتراكمها ، ولاسيما في المناهج الخاصة بعلم الاجتماع والسياسة .

(٣) عدم تصدى غالب المتحاورين - وليس كلهم - لقضايا عينية محددة لتطبيق المنهج الغربي ، سواء في النطاقات والحالات التي فشل فيها ، أو نجح فيها . بمعنى أن الطابع النظري المغرق في تجريدة أدى الى تحول الحوار الى ضرب من الهجاء النظري الذي لا يؤدي الى نتائج موضوعية . وذلك لأن الباحثين لم يطرحوا علينا كيف صيغ هذا المنهج ، أو ذاك في المدارس الغربية ، ومتى ؟ وفي أي الظروف وكيف طبق هناك ؟ وما هي الملاحظات التي ابدت عليه نقديا ، ثم كيف طبق لدينا واين نجح واين فشل ؟

أن عوائق الحوار السابقة ، حالت دون تطوره أو وصوله الى نتائج موضوعية وظل عند حدود السياسة بمعناها المباشر ، أي يمكن درسه وتحليله كاحدى الظواهر الفرعية للسجال الايديولوجي حول ظاهرة الصعود الديني المعاصر في العالم العربي ، مهما كانت الاقنعة التي حاول البعض اضعافها على لغة الحوار ، أو دواقعها . ومن ثم يقتضى الأمر أن نرصد مستويات تطبيق المنهج الغربي في الحقول الاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها حتى يمكننا الخروج من دائرة الضباب النظري الذي سيطر على الحوار الايديولوجي الذي تم في هذا الصدد .

ثانيا : ملاحظات حقلية حول تطبيق المنهج الغربي في الواقع العربي :

التساؤل المطروح في هذا الاطار هو هل طبقنا المنهج الغربي على الأوضاع المختلفة لواقعنا ، بحيث نستطيع

(١) سيطرة الطابع الايديولوجي على الحوار : فالثابت أن القضية قد تفجرت بعنف في قمة الصعود الاسلامي المعاصر في بداية عقد الثمانينات ، وفي ظل الوهن الذي اصاب بعض المجتمعات العربية نتيجة هزائمها وعلاقاتها التابعة بالغرب الرأسمالي تحديدا ، وهو الأمر الذي دفع ببعض المثقفين العلمانيين للبحث عن مسالك أخرى في الموروث الوطني الاسلامي . ان افتقار الساحة المصرية والعربية عموما لتيار اسلامي عصري جعل هذه الفئات تأخذ على عاتقها هذه المهمة . هذه العوامل شكلت البيئة السياسية والثقافية بل والنفسية للحوار ، ولما كان الطابع الاساسي لهذا الحوار الفكري سياسيا في دوافعه الأصلية ، فأن مسار الحوار كان ذا نفس سياسي ، حتى مع محاولة البعض اعطائه اللغة النظرية والمعرفية الخاصة بهذا الجدل ، الا أن الطابع السياسي أثر على استخدامات هذه اللغة . وليس ثمة من شك في أن سجلات عديدة مبعثها سياسي ، ولكن الطابع السياسي هنا اكتسب خصوصية ، وقسمات ايديولوجية : عن غيره من السجلات الأخرى ، التي يتوارى أو يتقنع فيها السياسي فيما وراء عملية الجدل ذاتها ، وان ارتبط بها ارتباطا لا ينفصم . بل ان تعبير « السلفيون ، الجدد » كان هو التعبير الذي وصم به المثقفون الذين دعوا الى مناقشة موضوع صلاحية المنهج الغربي للتطبيق لدينا في الاجتماع والاقتصاد والسياسة . وهو تعبير ايديولوجي استهدف الربط المباشر بين هؤلاء والسلفية الدينية الاسلامية بكل ما اتهمت به من « جمود ولاتاريخية وعنف وفقدان القدرة على الاجتهاد ومعاداة العقل والفاشية والتعصب تجاه الآخر » الى آخر هذه الأحكام القيمية التي روجت لها أجهزة الاعلام الغربية والكتاب والباحثون العرب من خارج المدرسة الفكرية والسياسية للاسلام السياسي ، والقوى العقلانية التي تسعى لصياغة نموذج واضح ومستقل عن الغرب . وبصرف النظر عن مدى دقة احكام القيمة الكامنة في تعبير « السلفيون الجدد » أو دقة التعبير ذاته في وصف هذه المجموعة من المثقفين ، فان هذا التعبير يشير الى مدى سطوة العامل السياسي في عملية الحوار ، والتراشق الاتهامي بالالفاظ والرموز او اتهام المدارس الفكرية من خارج تيار الاسلام السياسي بالهرطقة أو التبعية للغرب العلماني الخ وهو ما يمثل في ذاته معوقا يحول دون ممارسة حوارية رصينة وبناءة .

(٢) ثمة ضعف في التكوين النظري ، والادائي لدى بعض الباحثين والكتاب العرب ، يبدو سائدا وملحوظا في الحوار أو في نمط الكتابة السائدة . ونقصد بذلك تحديدا

البحث في العلوم القانونية ، تلك التقاليد التي تفصل - في معظمها - بين الواقع الموضوعي ، والنص القانوني . وتتعامل مع النظم القانونية الاساسية أو الفرعية ، وكأنها نصوص صماء في المطلق ، وليس بحسبانها تعبيراً عن العروة الوثقى بينها ، وبين صناع القاعدة القانونية وانتماءاتهم ومصالحهم الاجتماعية .

وفي ذات اللحظة استطاع افراد واجيال الجماعة القضائية المصرية تطبيع القانون الغربى الحديث بحيث يصبح وكأنه جزءاً لا يتجزأ من الثقافة الوطنية . وذلك اذا ما استثنينا مناطق التوتر التقليدية التي تثور بين الحين والآخر بين المطالبين بتطبيق النظام القانوني للشرعية الاسلامية ، وبين أولئك الذين يرفضون هذا الاتجاه ويصرّون على زمنية القانون وعلمانيته في الساحة السياسية والثقافية . وفي هذا الاطار يرى بعض فقهاءنا المبرزين في الشرع الاسلامي أن هذه القوانين شاعت واستقرت في التطبيق القانوني والاجتماعي وصارت بمثابة عرف ، وهو مصدر من مصادر الشريعة ، وتطبيقاً للقاعدة الاصولية الراسخة حيثما توجد مصلحة للجماعة فثم شرع الله وهو ما يرفضه البعض ، ويؤيدهم في ذلك الجماعات الاسلامية السياسية . وعلى الرغم من أن هذا السجال لم يحسم بعد لأسباب سياسية وثقافية الا أن التجربة المصرية تعكس قدراً من النجاح لا يجوز لنا تجاوزه في الموقف من مسألة منظومات المفاهيم ، والأفكار ، والمناهج الغربية ونجاح بعض هذه المكونات ناتج عن ممارسة خلاقة في هذا الحقل العلمي ، وفي ذات اللحظة ثم جوانب اخفاق لا يستطيع الباحث الحصيف الصانع أن يغض البصر العلمي عنها . ومن ثم نتحرر من وطأة الاحكام المسبقة والاطلاقية . وانما النظر التحليلي المتبصر باعتباره وجاء للباحث . ففي حالة القانون المصري - مثلاً - نستطيع نقول أن هذا التراث التاريخي من الاستمداد المفاهيمي ، والمنهجى والقضائي للقانون الحديث ، سوف يساعد على خلق نواة لحركة نقدية من خارج هذا التراث ، أو في اطار مدارس فكرية أخرى فيه تستطيع ان تستكمل عملية النقد من داخلها ، والتي مورست بنجاح نسبي ، في تقاليدنا الاكاديمية ، وفي بحوث واطروحات الجماعة البحثية التي تشكل منها الفقه المصري ، سواء في اطروحاتهم في أوروبا - منذ فترة مبكرة - أو في الجامعات المصرية معاً .

٢ - حالة البحوث الاجتماعية :

وفي اطار علم الاجتماع ثمة محاولات جادة لتطبيق المناهج الغربية بكفاءة مع قدر من التطويع ، ولكن ملاحظتنا التالية تنصرف الى ضروب من السلوكيات البحثية شاعت حتى اصبحت ظاهرة . وفي هذا السياق

ان نجيب على نحو جازم بمدى صلاحيته أو فشله . لا نزع ان لدينا اجابة حاسمة ، وانما جل ما نستطيعه هو أن نرصد مجموعة من الملاحظات الحقلية ، أى المستمدة من الملاحظة العينية للممارسات البحثية الفردية ، أو في اطار بعض المؤسسات العربية للبحث الاجتماعي والسياسي ، وتتمثل هذه الملاحظات التي نوجزها فيما يلي :

١ - حالة تطبيق المناهج القانونية الغربية في الواقع المصري .

٢ - حالة البحوث الاجتماعية .

٣ - حالة البحوث السياسية .

٤ - الانفصال بين الاطار المنهجي الغربى والحالات التطبيقية

٥ - ظاهرة البحوث النقطية .

٦ - مستويات الاختلال في علاقتنا بالمنهج الغربى .

١ - حالة القانون الغربى في الواقع المصري :

ان الحديث عن النجاح في بعض الممارسات البحثية المتعلقة بتطبيق النظريات والمفاهيم والمناهج الغربية لا يعنى ان ثمة نجاحاً مطلقاً وانما نتحدث عن النجاح بمعنى نسبي ونرصده ، ولكن بكيفية جدلية أى برصد جوانب التعثر والمثالب التي تنطوى عليها بعد هذه المناهج .

فإن حقل القانون هو من الحقول التي تنطوى على جوانب من النجاح لاستطيع اغفالها . فالمعروف ان الانساق الكبرى في القانون المصري الحديث ، تأسست تاريخياً على نقل منظومات القوانين الاوروبية التي تنتمى الى الحضارة القانونية اللاتينية ، وان هذه العملية كانت المدخل الاساسي للدخول في اطار التجربة الليبرالية ، والتي انتقلت اليها من مراحل ومن عودها التاريخية في التطبيق . وارتبطت علاقتنا الفكرية بها بعد غزو مصر وصعود وسقوط تجربة محمد على التاريخية - ثم تجربة اسماعيل باشا - وذلك عبر القانون ، وهو الأمر الذي سيكون له تأثيره الكبير على مسار حركة مصر التاريخية في العصر الحديث^(٢) . لقد حققت الجماعة القانونية المصرية انجازات عديدة ، ليس في صياغة وضبط لغة القانون الحديث ، وترجمته فحسب ، وانما تعريبه وتمصيره على نحو يبدو معه وكأننا ازاء أنظمة قانونية وطنية مُحضّة . وذلك على الرغم من أن بعضها ينطوى على ثغرات كبرى . وحتى مع الظن بأنها تعاني ، ولا زالت من أزمة منهجية خطيرة ناتجة عن انصياعها الى التقاليد الاوروبية (الفرنسية ، والبلجيكية ، والايطالية) في

٣ - حالة البحوث السياسية :

دخلت البحوث السياسية الحديثة والمعاصرة لدينا مؤخراً ، ففي مراحلها الأولى كانت تختلط بالنظم السياسية والدستورية التقليدية ، وكانت تدرس في كليات الحقوق ، وهى مناهج ومفاهيم ونظريات تدرس النظم السياسى والدستورى من خلال انساق القواعد الدستورية ، وتحاول تحليلها وتأصيلها لغوياً ، وكأنها بناءات مجردة ، لا ترتبط في صياغتها وتطبيقها ، وسلوكها بالبناء الاجتماعى - الاقتصادى .

ولكن منذ نهاية عقد الستينات بدأت ريح جديدة تهب على دراسات العلوم السياسية لدينا بتأثير السلوكية والوظيفية ونظريات وأفكار التنمية السياسية في المدرسة الأمريكية ، وايضا انعكاسات الماركسية . وكان طبيعياً ان تتأثر بذلك مسارات البحوث السياسية فهى لازالت في طور الترجمة والنقل عن التراث الغربى . وغالب البحوث تجرى عن واقعنا السياسى في الغرب في اطار مراكز البحوث والجامعات الأمريكية والأوروبية ، ولكنها لازالت في اغلبها - باستثناءات محددة - عبارة عن اسقاط ، وقياس للمفاهيم والنظريات والمناهج الحديثة في العلوم السياسية على المشكلات السياسية في الدول العربية . ولا بد هنا من ان نذكر البعض بأن الايغال في الترجمة ، والنقل عن المفاهيم الغربية التى ترتبط بممارسات علمية ، ومؤسسات وظواهر ، ومشكلات وبنى اجتماعية وسياسية تشكلت تاريخياً في المجتمعات الغربية على الواقع السياسى والاجتماعى العربى دون تطويع ، يقود الى حالة من التضليل العلمى والنظرى فعلى سبيل المثال في دراسة النظام السياسى والصفوة ، والايديولوجيات ، والحركات السياسية ، والاحزاب ، وجماعات الضغط .. الخ استخداماً دون تطويع ، وتطبيع وتكييف وادخال عناصر جديدة اليها سيؤدى بنا الى عدم تحقيق أى انجازات ، أو تراث بحثى وطنى يسمح بالبناء عليه ، وتطويره لأفاق علمية وادائية ، وسياسية يعتد بها . ففي دراسة الخطاب السياسى مثلاً - لاحظ ان الكلمة تستخدم الآن كثيراً على نحو انتشائى ولفظى - يقوم البعض بتحليل شكل ، وكى للمحتوى الظاهر للنص أو الخطاب . لاستخراج عناصر الخطاب السياسى ، أو تحليل بعض جوانب السياسة الخارجية لهذا البلد أو ذاك ، أو الاعتماد على الخطب والوثائق الرسمية لدراسة العقائد والمدرجات السياسية لهذا القائد أو ذاك - هناك دراسات جيدة في هذا الاطار ولكن اجريت بكيفية مختلفة - فانها في الغالب لا تحلل المحتوى الموضوعى ، والواقعى للخطاب السياسى ، لأنها لا تحاول كشف الخطاب

لأنه لا يستطيع أن يغفل نمطا من الممارسات البحثية في علم الاجتماع ، حيث تطبق الاساليب البحثية على نحو بالغ الخطورة . فعلى الرغم من التراكم الكمى للبحوث الاجتماعية ، وغلبة الطابع الوصفى والسردي للمشكلات ، والتجميع غير المنظم وغير المحلل للمادة الحقلية ، الا ان جزءا لا يستهان به من هذه البحوث يلاحظ انها تتم دون اشراف علمى دقيق ، ودون تكوين منهجى اساسى للباحث . ويؤدى غياب تقنين اخلاقى للبحث الى ممارسات ضارة ، لعل اقلها هو عدم تطبيق استمارات الاستبيان على المستبشرين مثلاً ، وخاصة في البحوث ذات التمويل الكبير حيث يندفع الباحثون المساعدون ومطبقو الاستمارات الى تطبيق اعداد كبيرة من الاستمارات في مكاتبهم دون تطبيقها . أو على الأقل عدم الاهتمام بعملية تطبيقها !! بل وقبل ذلك كيف تصاغ الأسئلة ، وتكوين الاستبيانات التى غالباً ما تكون ترجمة ، أو على الأقل مستوحاة من التقاليد والاساليب الغربية ، على الرغم من الخلاف والتباين في طبيعة الظواهر والمشكلات موضوع التطبيق على مشكلات ذات طابع محدد .

ولكن هذا لا ينفى أن لدينا بحاثه يمتلكون قدراً من التكوين والممارسة البحثية سمحت لهم بتحقيق انجازات علمية لا بد من تقديرها كما هو الحال في مناهج الانثروبولوجيا ، وتطبيقات الوظيفية . وفي احيان عديدة تكون استمارات الاستبيان - أو غيرها من الاساليب - بعيدة عن الملاحظة الموضوعية والعلمية للمشكلة موضوع البحث ، وعن ثقافة البحوث ، والقيم الخلقية والاجتماعية التى تمثل محددات من محددات سلوكه وادراكه وتفكيره . فنمط استجابة الفلاح المصرى لهذه النوعية من الاستبيانات عادة ما تعكس توجهه ، وشكوكه التقليدية الموروثة من رموز السلطة ونيرها وعادة ما تكون محملة بأشكال ومضامين عديدة من المراوغة ، واغراق الباحث بجملة من الاجابات الغامضة التى قد تفضى في حال اعتمادها تحليلياً أو معلوماتياً - الى نتائج جد خاطئة ، ولا تقود الى فهم متبصر لمشكلاتنا وذلك على الرغم من ان الخطوات المحددة في اجراء البحث قد تم اتباعها شكلياً . دون الدخول المباشر للمنطقة موضوع البحث مما قد يؤدى الى نشأة تراث من الممارسات البحثية غير الدقيقة من الناحية الموضوعية ، وان كانت ناجحة على الصعيد الشكلى ورغم هذه الصعوبات فان هذا النقد لا يطل الى ممارسات وبحوث جادة - وقليلة - مورست بنجاح في الحالة المصرية .

منتصف العقد الماضي ولا زالت تنتشر لأسباب لا علاقة لها بالعلم وهمومه وشواغله ، وهى قيام بعض البحاثة ممن سافروا الى الجامعات العربية الناشئة والوليدة في اقليم النفط ، أو من كانوا - ولا يزالوا - يرومون الى ذلك بأعداد مجموعة من البحوث النظرية المبتسرة ، يقومون فيها بأسقاط بنى نظرية غربية على الميراث الاسلامى وليس ثمة من شك ان هذا الهدف عزيز ، ويرمى اى باحث رصين ان يتصدى له بالتأسيس .

ولكن هذا أمر ، ومجرد استخدام بعض عناصر من الموروث تم انتقاؤها على عجل لتسويغ مفاهيم وأدوات وعلاقات نظرية في العلوم الاجتماعية والاقتصادية الحديثة ، لهو أمر آخر ينطوى على خفة شديدة ، وتسليع تجارى للعلم ، ولا سيما وأنها تتم دون بحث أصيل معرفيا ، وادائيا .

وهذه الظاهرة الوبيلة لا نعتقد أنها تنطوى في اغلبها على نية حسنة ، ولكنها جزء من تأثير النفط على افتقار والبحث العلمى بكيفية سلبية . وهو منحى يستهدف - لدى بعضهم - تسويغ العمل في البلدان النفطية بأجور عالية ، ولأن ثمة وجل وخشية من تطبيق بعض المناهج الحديثة على الواقع الاجتماعى والسياسى في الدول النفطية . حيث أن البحث العلمى الجاد أمر ليس من شواغل بعض من يعملون ، وايضا لأن نظم الحكم الملكية ، أو المشيخية ضد ذلك ، وربما ضد استخدام العلوم الاجتماعية الحديثة في تحليل الواقع ، لأن هذه الممارسة البحثية ستكشف أمورا تخشى هذه النظم القبائلية من كشفها وتعرية الواقع الاجتماعى - السياسى الملبد بالفساد ، والذي يناهض ادعاءاتها ، سواء بتطبيق الشرع الاسلامى ، أو على الأقل بتأسيس شرعيتها على موروثة ، والعمل بهديه .

(٦) مستويات الاختلال في :

العلاقة مع المنهج الغربى :

أن غالب الوضع الاكاديمى يشير الى أن علاقة بعض الباحثين بالنظرية والمصطلح ، والمنهج والاسلوب الغربى مشوبة بأعتلال كبير . فلا نحن سرنا في مضمار الترجمة عن العلوم الحديثة في بيان عربى سليم ، ومن خلال خطة منظمة . ولا نحن طبقناها دون ابتسار ، وعلى نحو يسمح لنا بأن نزع زعما كبيرا بأنه لا حاجة لنا بها قط ، وان ما لدينا يكفى بذاته موثلا ، ومنهلا ننهل منه ويزيد .

والواقع أن وجه الحق في هذا الاطار يتمثل في أننا نعانى من عدة اختلالات تقود الحوار في مسألة المنهج ، والمصطلح الى طريق مسدود .

المضمر ، ولا تكشف عن علاقة النص والظروف والعوامل والعلاقات التى ساهمت في انتاجه ، ولا اهداف ذلك ولا المصالح الاجتماعية والسياسية وراءه . في حين ان ممارسة مختلفة لا تجرى وراء العلاقات اللفظية او السيمائية لذاتها - وليس كجزء من استراتيجية البحث - سوف تتحول الى مجرد ممارسة منهجية ذات طابع شكلى ومسطح لا تؤدى الى نتائج يعتد بها في سبيل انجاز التراكم العلمى المطلوب من اى جماعة بحثية في اى بلد ، وهو الذى يساعد على صياغة ، وبلورة السمات القومية للثقافة والبحث .

ومن ثم لا نستطيع ان نذهب مع البعض إلى القول بان هناك مدرسة عربية للعلوم السياسية ، او بداية السعى لانشاء وتأسيس علم سياسة عربى ، في ضوء الواقع الراهن لهذا العلم ، وممارساته عربيا .

٤ : الانفصال بين الاطار المنهجى الغربى وحالات تطبيقية :

وثمة ظاهلة أخرى تدل على اعتلال الممارسة البحثية الا وهى ان كثيرا من الاطروحات العلمية - في افعلوم السياسية والاجتماعية - تعانى من انفصال كبير وفجوة واسعة بين اقسام هذه الاطروحات النظرية والتطبيقية . فالجزء النظرى يتأسس في الغالب من الأدبيات النظرية والمنهجية الغربية - على نحو مبتسر أو سردي في احسن الاحوال - ثم يقوم الباحث بالدخول بعد ذلك في النصف الثانى ، أو الجزء الاخير من الاطروحة في دراسة أو عرض الحالة موضوع البحث دون ان يطبق ما عرضه - بالسرد - في الجزء الاول منها ، او على الأقل الاستخدام اللفظى لبعض مصطلحاتها الفنية ، دونما دلالة تؤكد الممارسة البحثية . وهنا تعود الظاهرة في جذورها الى ما معنا اليه سلفا بخصوص تكوين وثقافة الباحث النظرية والمنهجية وضعفها وابتسارها ، وفي جزء منه الى ان علم السياسة وكل فروع العلوم السياسية الحديثة لازالت في بدايتها لدينا ، وايضا لأن التراث النظرى والمنهجى الغربى لا يعرفه سوى القليقون . ولأنه لم يترجم ، ومن ثم لم يخضع للتمثل ، ولا للنقد من بعد . على عكس ما تم في بعض فروع العلم الاجتماعى كالقانون . ففي علم الاجتماع هناك حركة ترجمة - محدودة ولكنها مطلوبة - بهدف نقل الميراث الغربى في هذا الاطار كمرحلة اولى في سبيل تطوير الممارسة البحثية والمنهجية العربية في هذا المضمار .

(٥) ظاهرة البحوث النفطية :

ولابد لنا ان نشير الى ظاهرة أخرى انتشرت في

مجرد المشورات النظرية ، ولأنها ليست في مرمى الحلول الأنية ، أو المتوسطة في زمنيتها . ولكنها عملية مركبة ، ومعقدة ، وترتبط بمجمل الاشكاليات المركزية للتطور الفكرى والاجتماعى والثقافى العربى . ولا نتجاوز الحقيقة اذا قلنا أنها عملية تاريخية ، وتحتاج الى فك الارتباط - نسبيا - بينها وبين اشكالياتنا المعقدة الأخرى . والا فان استمرارية هذا الارتباط سوف يجعلنا بين الحين والآخر نطرح نفس المشكلات ، والأشكاليات ، والأزمات بلغة مراوغة ، أو باضفاء المزيد من التقنيع اللغوى على نفس الافكار . وبطرح نفس التصورات . أى اقوال قديمة حول مشاكل موروثة بلغة قديمة ، أو بانشاء بيانى حديث ، دون تجديد ينقل مسار السجلات الاساسية خطوة الى الأمام . وفضلا عن كون عملية الوصول الى حل هى عملية تاريخية - ليست بالمعنى البسيط السائد - فهى عملية تراكمية قائمة على الممارسة النظرية والبحثية . ومن مجمل هذه العمليات البحثية المختلفة بعناصر نجاحها ، واخفاقها ، يمكننا أن نطور اداءاتنا ، وأساليب عملنا العلمى على نحو يسمح لنا فى أفق تاريخى ملائم صوغ اساليبنا المبتدعة من أتون البحث الشاق ، والصعب والمتعب فى أن وليس من خلال طرح النصائح ، واللغة الوعظية التى وسمت تاريخيا بعض النصوص الرائجة عربيا ، ولا زالت حتى اللحظة المعاصرة . وحتى لا يكون حديثنا فى هذا المضمار ضربا من اصطيات النواقص فحسب ، وإنما تحليل العوار فى الممارسة البحثية والعلمية مرتبط - لدينا - بمحاولة لطرح عناصر - ولو غفل - لأمكانية صياغة مشاريع لتجاوزها موضوعيا . رغم أن هذا الطرح لا يعنى أننا ننساق وراء هواة وضع المشاريع النظرية المحققة بعيدا عن الواقع أو الظروف الموضوعية فى كل مجتمع على حدة ، وخاصة فى الحالة المصرية بكل خصوصياتها وريادتها .

١ - العوائق التى تواجه عملية الخروج من مأزق الحوار التقليدى :

نطرح فى هذا الاطار عناصر نرى أن النقاش الموضوعى حولها ربما يفيد فى تطوير ممارساتنا البحثية ، ونطرح العقبات التى تواجهها أولا سواء على مستوى تركيب الجماعات البحثية العربية ، أو السلطات السياسية الحاكمة ثم نردف بطرح عناصر نراها ضرورية لتطوير الحوار حول اشكاليات المقال . وذلك على النحو التالى :

١ - لاشك أن البحث العلمى فى الدول العربية المختلفة يواجه ضروبا مختلفة من العنت ، والاهمال ، وسوء

وتتمثل هذه الاختلالات فيما يلى :

(١) اختلال فى التكوين المنهجى لعناصر عديدة فى جماعات الباحثين ، وثم علاقة مبتسرة بالمنهج الغربى ، وبأصوله ، والسياق الذى تم انتاجه فيه ، سواء فى ذات الحقل العلمى ، والمفهومى ، أو السياق الاجتماعى - الثقافى والفلسفى .

(٢) اختلال قائم بين الباحث وثقافته القومية ناتج عن عدم تأصيل التكوين الثقافى ، والتاريخ القومى فى برامج التعليم ، والبحوث . وإذا درس ، فمن خلال مناهجيات تقليدية تتجاوزها العلم ، أو التطور التاريخى . ومن أسف فإن بعض الذين يعرفون التراث القومى ، فهم لا يعرفون سوى بعض جوانبه ، أى معرفة غير مكتملة لدى الناشئة وآخرين من الاجيال السابقة .

(٣) قصور اللغة البحثية العربية عن لغات العلم الحديث . لأنه من الأمور المقررة أن اللغة ليست كائنات محايدا ، وإنما هى كائن اجتماعى وجزء لا يتجزأ من تكوينات ثقافية ، ونفسية ، وانتاج اجتماعى وتقنى محدد . ومن ثم فهى ترتبط فى انتاجها ، وتطورها ، ودلالاتها ، وانعكاساتها الادراكية والنفسية والمفاهيمية على مستوى التطور الجمعى فى الميادين المختلفة . ولأن الانتاج المعرفى الحديث فى الثقافات الغربية متطور ، فهو ينتج لغة متطورة . ولأننا لسنا مشاركين بفعالية فى انتاج المعرفة الحديثة ففى هذه الحالة يصعب علينا ان ننحى جانبنا التطور فى اللغة والمصطلحات الغربية التقنية ، أو العلمية فى العلوم الطبيعية .

هذا الاختلال المتعدد المستويات بين معرفة الانتاج المعرفى والمصطلح والمنهجى والدلالى للأخر الغربى ، وبين معرفة الميراث القومى فى الثقافة والعلم ، يحتاج بالقطع الى سياسات علمية ، وبحثية ، وتعليمية تستطيع السعى لتجاوز مشكلاته تمهيدا لوضع أسس لتجاوزه عبر الزمن .

كيف يمكن رفع هذه الاختلالات المتعددة ، هل بالقبول بما يطرحه البعض من النقد المزدوج - على رأى عبدالكبير الخطيبى - ولكن مسابرة هذه العملية - الغامضة فى قوامها النظرى والمعرفى - قد تؤدى بحسب مضمونها الى انخلاعات مزدوجة عن كلا التراثين الوطنى ، والغربى معا . ويصبح الأمر ، وكأنه دعوة للمغامرة فى فضاء المطلق السديمى .

ثالثا : - محاولة للبحث عن طريق آخر :

أن أى سياسة أو موقف من الميراث الغربى أو الوطنى سواء فى المنهج أو المصطلح ليست مسألة أنية يمكن طرح مجموعة من المشورات لحلها . لأن هذه المسألة اعقد من

عملية تطوير سياسة البحث العلمى فى مجال العلوم الاجتماعية . فضلا عن عوز جهاز الدولة فى الدول المعسرة يحول دون توجيه لانفاق الى هذه المراكز والجامعات كى تقوم بدورها .

ب - ليست سياسات البحوث فى البلدان العربية فقط هى التى أصيبت فى مقتل من جراء تدخل ، وشكوك الصفوات السياسية الحاكمة ، ولكن الوضع المتردى فى بعض الجماعات البحثية العربية - إن لم نقل أغلبها - وانتشار الشلل والحلقات ، والعصب ، يمثل عقبة خطيرة . فالعلاقات الحلقية تقوم على أساس الشخصية والمصالح ، والسياسة واحتراف بعضهم لمجموعة من القضايا القومية النبيلة أدى الى امتنانها على نحو خطير . والعلاقات الداخلية بين هذه العصب والجماعات تتأسس على الأبوية بين قيادات الشلل وازلامها ، واتباعها ، ومريديها . ونسق الانضمام والترقى داخلها . وتتافسها على المصالح . هذه الأنماط الحلقية والشللية تشكل عائقا موضوعيا يحول دون تكون المدارس البحثية والفكرية . ودون توجيه البحث العلمى الوجهة التى تفيد المجتمعات العربية . وتحول أيضا دون تنشيط الحوار العلمى فى الجماعات العلمية والثقافية .

ومن أسف فإن هذه الأنماط السائدة تؤثر سلبا على عملية التكوين العلمى والثقافى للباحثين الشباب ، ومساعدى الباحثين . لأن نمط التنشئة السائد معتل فى أساليبه ومضمونه ، وفى ذات الوقت فإن القيم العلمية التى تلقن فى الشلل تصرف بعض شباب الباحثين عن الاداء الجاد ، والتكوين الرصين المتماسك .

وقد أدى هذا الوضع العام الى اصابة جماعات الباحثين الجدد - من التابعين للشلل - فى بعض المجتمعات العربية بكهولة فكرية مبكرة . تجعل نزعتها إحدى المهام الأساسية فى عملية البحث العلمى لحل مشكلات تطبيق البحوث والمناهج الغربية على الواقع العربى . لأن نزع الأفكار المسبقة ، وإحكام القيمة هى أولى مهام تطوير البحث الاجتماعى فى أى بلد من البلدان ، وبين أى مجموعة ثقافية أو بحثية . لأنه قبل الحديث عن تحرير المجتمع فكرا وإطلاق العقلانية والرشادة لابد أن يكون الباحث الذى يروم تحقيق ذلك قد تم اعداده ليؤدى هذه المهمة اصلا ، أى أن يكون قد تحرر من أسر الأوثان الحلقية والقيم السلبية المرتبطة بها .

ج - وثمة عائق آخر يتمثل فى الاستخدام السياسى المشوه أو المبتسر للمناهج والمصطلحات الغربية فى علاقة بعض المثقفين العرب بالسلطة . وهذا الاستخدام

الادراك ، والفهم من قبل الصفوات السياسية الحاكمة - أيا كانت - وهى فى هذا النطاق تتداخل مع قضايا أخرى ، كعلاقة المثقف الوطنى بالسلطة بكل تعقيداتها ، ومسألة الحريات العامة ، ومنها حرية البحث الأكاديمى ، وحرية اعلان نتائج البحث ، وهى حريات تتكامل مع حريات التعبير .. افخ . بل وترتبط أيضا بمسألة استقلال الجامعات ومراكز البحوث ماليا ، وإداريا ، وفكريا . وثمة مشكلة أخرى فى دول العسر العربى ، وهى أزمات تمويل مؤسسات البحث والجامعات . وكذلك فإن بعض الجامعات فى اطار الاعداد الكبيرة ، تحولت عن وظيفتها البحثية لصالح دورها التعليمى فحسب ، وتحول البحث الأكاديمى الى ممارسة تعوتورها الشكلية ، والطابع الحرفى من أجل الترقية فى السلم الأكاديمى .. والثابت أن السلطات السياسية تسيطر على الجامعات ، ومراكز البحوث ، وتخضعها لسلطانها وتوجهاتها ، وقد تحولت الى مراكز ملحقة بأجهزة الدولة أة شكلية - مع بعض الاستثناءات التاريخية المحدودة كما فى مصر ، وفى حدود معينة وقواعد خاصة بهامش استقلاليتها ، ولكن يبدو أن موقف الصفوات الحاكمة من مسألة البحث العلمى يعكس ما رصدته البعض من أن النخبة الحاكمة الجديدة ترتاب فى أمر العلوم الاجتماعية بشكل عام ، لأنها قد تعرقل العمل السياسى بتغذيتها للاحتجاج العقلى فضلا عن كشفها لجوانب الاعتلال فى السياسات العامة والاختلال فى أساليب الحكم ، وتوزيع الثروة والسلطة ، وغيرها من سياسات التوزيع الاجتماعى ، أو مناقشة هيكل المحرمات السياسية والاجتماعية والدينية . خاصة وأن الجامعات فى بعض البلدان العربية لعبت دورا كبيرا فى الحركات الوطنية ، وتمثل مصدرا للقلق السياسية ، والقلق الفكرى ، والرفض والغضب لأسباب عديدة ليس هنا موضعها . ولكن هذا لا يمنع من ايراد الملاحظة السابقة التى أبداه البعض ناهيك عن إسهام مصطلحات العلوم الحديثة ، والغربية فى التنظيم للقرار السياسى ، وتوشيه الخطاب السياسى الحاكم ، بمفردات حديثة ، بصرف النظر عن محتواها الموضوعى ، ومربودها فى الممارسة ، أو العناصر المضمرة فى ايدولوجية الحكم .

ومن هنا فالشكوك قائمة بين السلطة والجامعات ، ومراكز البحوث - وخاصة العناصر البحثية القلقة ، والمبدعة - والتى تواجه عنقا ومشقة كثيرة - وأثر الاضطراب الذى تبثه الجامعات ، ومراكز البحوث فى الأجيال الشابة والمجتمع . وهذه الشكوك والتناقضات . تحول دون دعم أية سياسة تستهدف مشاركة الدولة فى

العربية فقط ، ولا هؤلاء الذين تلقوا تعليماً تقليدياً فحسب ، وإنما ثمة تكوين مبتسر آخر لدى بعض هؤلاء الذين تعرضوا لنمط التنشئة العلمية وفقاً للمدارس الغربية المختلفة ، فهؤلاء تم امدادهم بانساق من المعارف النظرية ، دون فحص نقدي عن مدى صلاحية تطبيقها على واقعهم ، وهل لابد من ادخال عناصر معرفية ، ونظرية واجرائية أخرى لتطويعها أم لا ؟

وغالباً ما يكون التخصص المهني الضيق ، والطابع الحرفي الذي انحسرت عنه الأفاق الثقافية والسياسية والاجتماعية - ذا تأثير على المسار السلبي للممارسة الحوارية - والبحثية - للباحث والمثقف العربي . وهو امر نتج أيضاً عن تقديس البعض للمنهجية الغربية لذاتها ، وليست للوظيفة التي تلعبها في البحث ، والمعرفة ، وحدودها ، وارتباطاتها بالظواهر والابنية التي صيغت لأرتياد اغوارها .

وفي ذات المستوى فإن الباحث ذا الثقافة الموروثة ، أو التقليدية ، والذي لم يتح له الاطلاع على الثقافة الغربية - عادة ما تشوب علاقة بعضهم بالموروث الثقافي نزعة التقديس ، والتنزية . وذلك بصرف النظر عما اذا كانت هذه الثقافة الموروثة وضعية او اجتهادية ، او مقدسة . هنا يتحول تقديس المنهج الحرفي ومفاهيمه الى وثن مقدس لا يأتية الباطل أو الشك من أي جوانبه . كل هذه الخبرات مثلت ، ولازالت عوامل معوقة للحوار حول مسألة المنهج او المصطلح ، او المرجع الغربي في مناقشتنا ، وفي غيرها من المجالات .

هـ - ويتمثل هذا العائق الأخير في ان بعض الباحثين والمثقفين العرب يرتعدون من القيام بالممارسة البحثية النقدية والحقلية على واقع موضوعي محدد . لأن الثمن السياسي الذي يدفع في سبيل سلوك هذه المغامرة البحثية المحفوفة بالمخاطر سيكون باهظاً . إذ أن الممارسة البحثية العملية والموضوعية ، والنقدية ستقود الى ضرورة الاصطدام بمشكلات الواقع الاجتماعي ، والسياسي ، والثقافي ، واتخاذ مواقف علمية - عبر البحث - محددة من هذا الواقع الدرامي ، والمأساوي معاً في البلدان العربية المختلفة . وهذا ماسيؤدى ، شاء الباحث ام أبى الى الاصطدام بالسلطات السياسية الحاكمة وعليه أن يدفع ثمن الكلمة الحرة ، والبحث الموضوعي .

وهنا يمكننا ان نلاحظ أن بعض المثقفين البارزين ينزعون صوب الايغال في التأنيق النظري ، والتعقيد ، والتجريد في كتاباتهم ، ومداخلاتهم . وثمة آخرين يضطربون في ترجمة المصطلحات الغربية على نحو

والتوظيف السياسي لا يأتي عفواً خاطر ، وإنما هو جزء من فهم عميق لعلاقات التشابك الهيكلي - القزمي الطابع - بين الصفوات الحاكمة ، وبين النظام الرأسمالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة وعلى كافة الأصعدة وبعض المثقفين يستخدم بعض جوانب معرفته بالتراث الغربي في لعب دور ما على مسرح السلطة في علاقاتها بالغرب ، وذلك بحسبانهم الأقدر على فهم لغة الغرب . وفي ذات الوقت يلعب المثقف الوسيط دور الذي يستطيع تطوير شكل السياسات دون مضمونها سواء في العلاقة مع الغرب ، أو في العلاقة بين النظام وبؤر المعارضة السياسية في هذه المجتمعات . وهنا يستخدم المصطلح والمنهج والمفهوم الغربي في مجرد تحسين الأداء ، وفي الرطانة الايديولوجية ضد المعارضة ، وهو ما يمثل مرحلة متقدمة في تطور عملية استخدام المصطلح ، والنظرية والمنهج الغربي في النظم العربية .

والتعامل السياسي مع بنى المصطلحات والمفاهيم والنظريات والمناهج الغربية - في هذا السياق - يجعل من هذا التراث مهنة وتتشكل حولها مصالحي اجتماعية وسياسية حقيقية على نحو ما تشير اليه المتابعة الواعية لسلوك بعض المثقفين العرب ، وحلقاتهم في السنوات الأخيرة .

د - أزمة التكوين الثقافي للباحث العربي : وهو ما يمثل أحد أهم العوائق في الوصول الى حلول جادة لمسألة المصطلح والمنهج الغربي والواقع العربي . ويقصد بهذه الأزمة تحديداً جملة المعارف النظرية ، والممارسات البحثية والادائية التي يتعرض لها الباحث في تدريبه ، ونمط ونظام التدريب الذب يخضع له في مرحلة تكوينه العلمي . ومن أسف فإن التنشئة العلمية ، والنظرية للباحث العربي ، لازالت ، تتراوح بين الغياب ، أو الشكلية ، أو العشوائية وعدم الانتظام . والذين افلتوا من هذا المصير في تكوينهم ، فإن عصاميته العملية ، بجانب التنشئة الشكلية ربما ساعدتهم على الافلات من هذا المصير القاتل للبحث والابداع . هذا الاعتلال في التكوين الثقافي ، والادائي ، والبحثي للمثقف والباحث العربي ، يجعل سجالاتنا تفتقد الى الأواصر الحميمة بالواقع الاجتماعي في تجلياته المختلفة . وعدم الاتفاق على لغة ومفلاذات الحوار . وهو الأمر الذي اتسمت به الحوارات حول مسألة المنهج ، والمرجعية الغربية والواقع العربي . وهو ما يمثل أيضاً غالب الحوارات الفكرية ، والايديولوجية العربية - لا كلها بالطبع - . وليست هذه الملاحظة قاصرة على التكوين المبتسر للباحث العربي الذي تلقى تدريباً محدوداً في الجامعات ومراكز البحوث

الاولى التعريف ببعض الأفكار السائرة في الثقافات الغربية للقارئ الذى لا يقرأ الا بالعربية فقط . ولكنها حتى في هذه الحالة لم تنقل هذه الأفكار في سياقها ، لتكتمل لدى القارئ العربى الفائدة ، والمعرفة ، والعلم بالسياقات التى ظهرت فيها هذه النظريات ، والمفاهيم ، والمناهج . وانما النقل المتسر ، والذى يجتزئ من نظرياته ، ومفاهيمه بعض مكوناتها ، ويتم نقلها الى لغة أخرى ، وواقع آخر دون فحص ، أو ابداع . انها قيود وعوائق تؤثر على طرح جاد مشكلة المنهج الغربى والواقع العربى .

والواقع أن مجمل هذه المشكلات الموضوعية تمثل عائقاً هيكلياً يحول دون التقدم خطوات لتجاوز مأزق البحث الاجتماعى ، بمناهجه ومدارسه ، ومفاهيمه ، ومصطلحاته واساليبه ومشكلاته في العالم العربى . ولكننا نتجاسر - وعلى استحياء - على تقديم العناصر التالية للخروج من بعض عناصر المأزق المعرفى ، والمنهجى المعاصر ، وذلك على النحو التالى :

(٢) عناصر في البحث عن مخرج من الازمة :
تتأسس عناصر هذه المحاولة للخروج من مأزق مسألة المنهج والمصطلح الغربى على ضرورة التعامل النقدي مع الازدواجيات التى يزرعها الاطار العام للآزمة .

وبعصد بذلك تحديداً ، أننا اولا يجب ان نتعامل مع أشكاليات الموضوع من خلال العقل النقدي ، الذى لا ينصاع ازاء أية اتجاهات نظرية ومفاهيمية ، ومنهجية غربية بأعتبارها موضة من الموضات التى يمور بها الفكر الاجتماعى الغربى . ، أو الاعراض عنها كلية بدعوى انها كذلك . وهذا لن يتم بمجرد الدعوة لهذا العقل النقدي ، وتبوقف الأمور الى حين يصير العقل النقدي هو الامر الشائع لدى جماعات الباحثين فقط ، وانما نقترح لذلك الخطوات التالية :

أ - نحن لا نملك ترف الاعراض عن الانتاج النظرى ، والمنهجى الغربى - بحسبانه كذلك - وانما لا بد من ان نقوم بعملية ترجمة للنصوص الاساسية حول المناهج والنظريات الغربية في العلوم الانسانية ، والاقتصادية ، والقانونية لكى تكون تحت بصر كافة الباحثين على اختلافهم . وفي ذات الوقت لان عملية الترجمة - التى هي جزء من سياسة ثقافية وعلمية يجب ان يخطط لها الباحثون العرب - هي عملية اغناء للغة العربية ، وبوتقة للتخصيب الفكرى ولنا في تاريخنا أسوة حسنة ، وامثلة مثمرة على دور الترجمة في هذا الاطار . وبالطبع لا ينبغي أن نسند هذه العملية للدولة فقط كعادتنا في ترجيل المهام والادوار . وانما يجب على الباحثين العرب القادرين ان

مانلحظه في بعض الكتابات العربية . بل أن افضل مستويات هذا الضرب ، من البحوث ، والكتابات تميل الى الدخول في رواق القضايا الفكرية الكبرى كالاتصال والمعاصرة « والظلامية » ، والحدثة ، والعقل الغربى والعقل العربى . وهم في ذلك يستخدمون ويطبّقون - أو يحاولون ذلك - انجازات ميشيل فوكو ، أو باشلار ، أو التوسير وحيناً آخر يستخدمون بعض المناهج الراديكالية .

وعوضاً عن التصدى الخلاق لواقعهم المحدد نجدهم يسارعون الى اللجوء الى بعض النظم المعرفية المغلقة لتطبيقها على العقل العربى ، أو تاريخ تطور الأفكار في المجتمعات العربية . وذلك بأعتبارها حالات تستدعى اللجوء الى المنهج الغربى لتحليلها ، وسبره اغوارها . وليت بعضهم استطاع ان يطبق ذلك على نحو خلاق ، بل من أسف اتسمت بعض هذه الممارسات البحثية بالطابع النظرى حيث افتقدت بعض هذه التحليلات لأية اواصر بالواقع التاريخى الاجتماعى ، والسياسى ، والثقافى . وكأن الأفكار تنتج بعيداً عن عوامل إنتاجها ، ومحدداتها المختلفة . وثم نزعة اطلاقية تتمثل في التعامل مع العقل العربى ، وكأنه سرمدى ومتعال على الخصوصيات ، والزمن . وكأننا نتحدث عن طوبى ، أو مطلق ، ففى بعض الاحيان يلجأ بعض المثقفين الى الماضى رحيلاً عن مواجهة الواقع الأنى ، حيث ثمة رموز سياسية جديرة بالنقد والمواجهة ، والمناهضة بالمقال ، والبحث ، والكتاب ، وهو أهون السبل أو حتى التعامل مع الحاضر ، ولكن من خلال الصراخ النظرى حول القضايا - ذات الطابع العام والايولوجية . وهنا فالمسموح به كبير فحاكم اليوم في النظم الملكية ، أو نظم الامارة العصرية - بتعبير المسعدى - عن النظم الجمهورية ليس هو سلطان الامس واميره . فهم يعرفون ان مثل هذا الجدل أو اللدد النظرى الهائم في اطراف القضايا الكبرى . لا تستثير احداً ، ولا تقدم جديداً من خلال هذه الاساليب ، وتستنفد طاقة الباحثين العرب .

هذا الصخب النظرى « واللغوى قد يكون في بعض الاحيان تعبيراً عن وهن العملية البحثية ، وانتاج الأفكار في الدول العربية المختلفة . وتكون الترجمة ، والنقل المباشر للأفكار ، وتطبيقها قسرياً على واقعنا التاريخى دون فحص ، لها دلالاتها الخاصة في عجز الجماعات الثقافية عن الابداع في اطار حقول المعرفة ، والواقع الاجتماعى في بلد معين ، ومجتمع ذى خصوصية ، وقسمات محددة .

وفي الواقع أن هذه النزعة قد يتمحض عنها فائدة ما ،

أو صياغة وبلورة مناهج وأساليب بحث وعمل وطنية . ان المكتبة العربية تطوى بين جنباتها غير المعروفة الاف الرسائل العلمية ، والبحوث الاكاديمية غير المنشورة في فروع عديدة من العلم ، وتحتاج الى تحليل معمق لمعرفة لماذا لم تؤدي الى نقلة نوعية في تطور المسار العلمى لكل فرع من فروع المعرفة . وفي ظل اى الظروف تم انتاج هذه البحوث ومواقف الباحثين الذين قاموا بإعدادها . ناهيك عن ربط هذه البحوث بالسياق الاجتماعى - الاقتصادى والثقافى - الذى كان سائدا في مرحلة انتاجها ، واقرارها . ولماذا اختيرت موضوعاتها ، وأى أساليب منهجية استخدمت وفي ذات الوقت لماذا اختيرت بعض المناهج والنظريات الغربية دون غيرها ، وما الذى حذف منها ، وما الذى اضيف اليها من الباحثين وفي اى مرحلة من تطور الفكر الغربى ثم نقل هذه المناهج ، والنظريات . وتعليل لماذا حدث ذلك في كل مرحلة ؟ ناهيك عن معرفة هل كان الباحث في كل مرحلة ملما بما يحدث فعلاً

هـ - اننا ينبغي أن نلجأ الى مايسميه بعض الكتاب العرب - حسن حنفى - بالتنظير المباشر للواقع ونحن في هذا السياق ، لابد من ان نطلق قدرتنا على فحص الواقع ، ورصده وتحليله ، من خلال عملية التنظير المباشر للواقع . وهى عملية لانتم في فراغ ، والا كنا كمن يبدأ من الأول ، وكأن كل انجازاتنا في مضمار البحث العلمى ليست سوى حصاد الهشيم . وانما هى جزء من هذه العملية التى يجب علينا انجازها . فثم ظواهر عديدة لايسطيع بعض الباحثين رصدها ، او ملاحظتها لأننا جبلنا على أن تكون العين النظرية والغربية هى الحاكمة لنا في النظر والبحث والملاحظة .

و - لاشك اننا ينبغي ان نعود الى موروثنا النقدي والفكرى لفحصه ودرسه وتحليله ، والتعرف على تقاليده ، وقيمه . فلا يمكننا ان نتقدم خطوة الى الامام ، ومعرفة بعض الباحثين بموروثهم القومى تكاد تكون معدومة أو ضحلة الا اذا كانت ثقافتهم تقليدية . ولكننا لانعود اليه لممارسة طقوس عبادة الانتاج الفكرى للقدمات ، والاسلاف . وانما لفحص هذا الانتاج بظروف انتاجه التاريخية . وطبيعة الظواهر والمشكلات والقضايا التى انتج هذا التراث استجابة لتحديها ولحلها . وذلك لمعرفة التاريخى ، من الوقتى والعارض .

ز - ان سياسات البحث ، والبحوث العلمية لاوروبا وأمريكا وغيرها من البلدان الغربية تتطلب احداث تعديلات - ان لم نقل تغييرات وصياغات - حديثه ، وجذرية في مضمونها ، وتوجهاتها . فلا بد ان تنتقل

يقدموا من خلال المبادرات الفردية ، والجماعية فيما بينهم على القيام بذلك كل في تخصصه . ويبدو ان عملية كهذه تحتاج الى تخطيط منظم . ولكن لايعنى هذا التبريث أو الانتظار الطويل حتى يتم هذا التخطيط الذى لايتبشر الاوضاع السياسية - الاجتماعية في العالم العربى على انه سيحدث على الاقل في الأجلين المنظور والمتوسط . ب - ان الترجمة ليست كافية ، بل لابد من متابعة ، وترجمة الاعمال النقدية التى تناولت بالتحليل البنى النظرية ، والمنهجية التى تشكل خريطة الفكر الغربى ، والاوربى المعاصر خلال العشرين عاما الماضية وحتى الان .

ج - يجب علينا القيام بدراسة وتحليل نقدي لهذه البنى في أى سياق ، وعوامل تم انتاجها ، واى المدارس واين طبقت وفي اى حقول المعرفة ، والتطبيقات التى تمت . وفي سياق أى صراع بين المدارس الفكرية المختلفة . فلا يوجد فكر معزول عن المجتمع ، ولا فكر ناتج عن سحس تأملات نظرية في المطلق ، أو مناهج مجيدة اجتماعيا وسياسيا وثقافيا - على نحو ما يتعامل بعض الباحثين العرب مع هذه الابنية النظرية والمفاهيمية والمنهجية وكشف مدى نجاح أو فشل هذه المناهج ، والنظريات حول واقع محدد في أوروبا وبقية البلدان الغربية الاخرى . أن ذلك سيكشف لنا عن خصوصيات المنهج والنظرية ، والجوانب العامة التى يمكننا الاستفادة منها في بحوثنا .

ان هذه العملية ستعمق معرفتنا النقدية بالغرب ، وستساهم تراكميا في ترقية ادائنا العلمى والنظرى وممارساتنا البحثية ، وستشحن طاقاتنا الابداعية ، الذاتية والوطنية دون مجازفة ، ودون تردد .

ونحن في هذا الاطار يتعين علينا الانفتاح النقدي ليس على غرب واحد ممثل في بعض البلدان بعينها ، كالولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا ، وانجلترا ، والمانيا ، وايطاليا . وانما لأنه لا يوجد غرب واحد ، ولأننا يجب أن نمد البصر ، والبصيرة النقدية الى غرب آخر . بلا وجل ، ولا تردد مادامنا سنخضعة للفحص النقدي . وهناك ايضا الانتاج النظرى والمنهجى لمبدعين برزوا من العالم الثالث ، في امريكا اللاتينية ، وافريقيا وآسيا ، استطاعوا انجاز محاولات وممارسات نظرية ومنهجية هامة .

د - لابد في هذا الاطار من اعادة تقويم انتاجنا العلمى في حقول معرفية عديدة وفروع مختلفة من العلم الاجتماعى بهدف معرفة ما الذى حاولنا استخدامه واين مواطن الاخفاق في هذه العملية وما هى اسباب عدم قدرتنا على بلورة تطبيق خلاق للمنهج الغربى على واقعنا

تتسأ في هذا الصدد - بكل الجدية المطلوبة - لمعرفة المجتمعات الأوروبية الغربية .
وياليت معرفتنا تشمل أطرافاً أخرى من عالمنا وتشاركنا أوضاع التخلف في إفريقيا ، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية . أن مراكز للأبحاث حول أمريكا ، وأوروبا الغربية ، وأوروبا الشرقية ، والاتحاد السوفيتي وأمريكا اللاتينية ، وإفريقيا وآسيا ، لابد وأن تكون جزءاً رئيسياً من أى مشروع للنهضة والحداثة والاستقلال والأصالة في بلادنا . □

تدريجياً من مجرد بحث مشكلاتنا ، وقضايانا القومية في كل بلد في الجامعات ومراكز البحوث الغربية ، الى بحث ودراسة النظم الاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية والسياسية الغربية . وهذه عملية هامة ومطلوبة . ومن خلال هذه العملية سوف نتحول من مجرد موضوع للاستشراق ، الى طرف فاعل يجعل من الغرب موضوعاً للاستغراب ، اذا جاز هذا التعبير .

أن هذه العملية التي ينبغي أن تتم أولاً في مجال البحوث ، ثم تكون أحد مهام مراكز بحوث متخصصة

ثبت إحالة :

- (١) نبيل عبد الفتاح . المصنف والسيف ، صراع الدين والدولة في مصر (القاهرة ، مديبولي ١٩٨٤)
- (٢) السيد يسين ، « القانون والتنمية » ، بحث مقدم الى المؤتمر الأول للعدالة . القاهرة ، مارس ١٩٨٦ وانظر أيضاً نبيل عبد الفتاح . « كتابة تاريخ القانون المصري الرؤى التاريخية » في أحمد عبد الله التاريخ المصري بين الموضوعية والالتزام ، الناشر دارشهدى القاهرة ١٩٨٨ .
- (٣) نبيل عبد الفتاح ، كتابة تاريخ القانون المصري الرؤى التاريخية في أحمد عبد الله التاريخ المصري بين الموضوعية والالتزام الناشر دار شهدى القاهرة ١٩٨٧ . وراجع في نتائج هذا المنهج في التطبيق على السياسة التشريعية في مصر بحثنا أزمة السياسة التشريعية في مصر بحث مقدم للجنة التشريع المنبثقة عن المؤتمر الأول للعدالة في مصر القاهرة مارس ١٩٨٦ .
- (٤) بعض الممارسات البحثية العربية التي طبقها علماء السياسة والاجتماع والقانون حول تقييم وتحليل تطور بعض النظم السياسية العربية - في بعض مراحل تطورها التاريخي - والتي كانت تأخذ ببعض سمات النظام الليبرالي - التعددي الغربي . لم تستطع في تطبيقها لبعض مناهج النظم السياسية أو القانونية أن تولى عناية خاصة للأبعاد الثقافية الوطنية ، ولا ما الذي تم استيراده أو نقله من أفكار ، وإطارات وما الذي أضيف اليه ، ما الذي حذف ولاية أسباب ؟ وما هو ادراك النخبة السياسية في هذا البلد أو ذاك للتجربة الغربية ، وما هو الجانب غير المنظور في عملية ممارسة السلطة السياسية لعملياتها وأدائها في إطار القبول بالفكرة التعددية الخ . وقامت هذه المحاولات بتقديم التفسيرات الشكلية أو الأحادية الجانب رغم تعقد الظواهر والعوامل التي أدت الى عدم النجاح أو على الأقل تحقيق النموذج - أو النماذج الغربية - لمعودها التي اعلنتها الصفوة السياسية في تبنيها له .
- (٥) نبيل عبد الفتاح : ثقافة النقط وصخب الكلمات ، مجلة الطليعة ص ٩٩ وما بعدها فبراير ١٩٨٦
- (٦) أحمد أركون ، الأسلام أصالة وممارسة ، ص ٧٩ .
- (٧) يرى الباحث السابق أن العلوم الاجتماعية قد تعرقل بالفعل العمل السياسي بتغذيتها للاحتجاج العقلي ، إلا أنها تسهم اسهاماً قيمياً في أي تطوير للقرار السياسي . المرجع السابق ص ٧٩ . ولكنه لم يبين لنا في أي السياقات والحالات التي تحكم علاقة السلطة بالعلوم الاجتماعية . رأى سلطة ، ونخبة . وفي أي مجتمع وأي زمن .



الاندوجو .. والتكتلات الاقليمية الافريقية

طارق حسنى أبو سنه

٤ - إجتماعات الاندوجو تنعقد في إطار التعاون الاقليمي الوارد طبقا لخطة عمل لاجوس الاقتصادية ١٩٨٠ . وقد تضمنت البيانات المشتركة الأولى الصادرة عن إجتماعات الاندوجو الاشارة لأهمية التعاون في النواحي التجارية والاتصالات والنقل والأمن على الحدود المشتركة واللاجئين . كل هذا مع أهمية التأكيد على دعوة الدول الأخرى في المنطقة مستقبلا والتي لها مصالح مشتركة في نفس الاقليم .

إلا أنه من الملاحظ أن قضيتي الأمن والحدود واللاجئين لم يستمر الحديث عنها فيما بعد خاصة في الإجتماعات الأخيرة للمجموعة ، وتم الاكتفاء بالاشارة للقضايا التقليدية للتعاون . وتم التنويه لاستمرارية الخط الاساسى لسياسة المجموعة وطبيعة نشاطها وبأنها ليست تمثل تحالفا أو محورا تجاه أى دولة أو تجمعات أخرى . وبدأت المجموعة في عقد إجتماعاتها الدورية مرة سنويا إلى أن تحولت مؤخرا إلى مرة كل عامين . وفي الإجتماع الثالث بالقاهرة ، زادت أهمية الحديث بوضوح عن ضرورة التعاون في مجال مياه النيل ، فتم التنويه لأهمية توجيه الدعوة للوكالات المتخصصة مثل [برنامج الأمم المتحدة للتنمية] ليعطى أولوية لمشروعات دول حوض النيل لتنمية الموارد المائية وتحقيق الاستخدام الأمثل للمياه . كما تمت الاشارة للتعاون بين دول المجموعة في مجال الموارد الطبيعية خاصة البحيرات والأنهار . وفي هذا الاطار تم التنويه لحيوية الاستمرار في مشروعات لدراسات الهيدرومترولوجية للبحيرات الاستوائية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية واللجنة الاقتصادية لافريقيا . وعبرت المجموعة عن أملها في ضرورة إنضمام دول حوض النيل الأخرى لتحقيق مزيد من التعاون بين دول المنطقة .

وفي الإجتماع الخامس للاندوجو بالقاهرة تمت اتصالات بين المجموعة وبرنامج للأمم المتحدة للتنمية لعمل دراسة جدوى فنية وإقتصادية شاملة يمكن إعتماها كخطة عامة للتعاون الاقليمي بين دول

تكتل

الاندوجو يعنى الأخوة باللغة السواحيلية ، وهو تكتل كانت مصر وراء إقتراح وفكرة إنشائه بتأييد من زائير والسودان ، ويضم أغلب دول حوض النيل في منطقة شرق ووسط افريقيا . وهو عبارة عن محفل لتبادل وجهات النظر والمعلومات حول القضايا ذات الاهتمام المشترك للدول الاعضاء ، وقد تم إنشاء مجموعة الاندوجو في الإجتماع الوزارى الأول لدول المجموعة ، والذي عقد في ١٠ سطرطوم من ٢ إلى ٤ نوفمبر ١٩٨٣ . وقد ضم وزراء خارجية كل من : مصر - افريقيا الوسطى - السودان - أوغندا - زائير . وإن كان إسم [الاندوجو] قد أطلق رسميا على المجموعة في الإجتماع الثانى الوزارى والذي عقد في كينشاسا في الفترة من ٣ إلى ٤ سبتمبر ١٩٨٤ . وقد إنضمت رواندا لهذا التجمع بصفة مراقب . أما الإجتماع الثالث كان بالقاهرة من ٧ إلى ٨ أغسطس ١٩٨٥ ، وانضمت له بروندي وتانزانيا كعضوين مراقبين أيضا . ثم الإجتماع الرابع عقد بكينشاسا في ١٩ إلى ٢١ مايو ١٩٨٧ بنفس عدد الدول ، ثم أعقبه الإجتماع الوزارى الخامس من ٣١ أكتوبر إلى ٢ نوفمبر ١٩٨٨ بالقاهرة ، وقد تحولت عضوية رواندا وبروندي إلى عضوية أصلية بدلا من المراقب - وبالتالي أصبح عدد الدول الاعضاء ٨ .

اهداف المجموعة وتطور نشأتها :

- ١ - التشاور والتنسيق في المواقف بين دول المجموعة تجاه القضايا الاقليمية الافريقية .
- ٢ - دعم التعاون بين دول المجموعة في مجال التنمية ومواجهة المعوقات اللغوية والجغرافية وتلك الناجمة عن نقص البنية الأساسية .
- ٣ - تبادل وجهات النظر والمعلومات والخبرات بين دول المجموعة في كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك بهدف دعم التعاون الاقليمي .

بها وتلميحتها برهن تعاونها مع مشروعات التنمية الاقليمية ، بمساعدة مصر والدول العربية لها في تسوية المشكلة الأريتيرية .

ويرى المنطق المصرى هنا أن مصر تبذل جهودها لتسوية هذه المشكلة بالفعل مع إثيوبيا سلميا . كما توجد قضايا أخرى مماثلة مثل جنوب السودان وتحاول مصر أن تلعب دورا فيها لتشابكها مع دول أخرى مثل إثيوبيا وأوغندا .

ويلاحظ بصفة عامة عدم الاستقرار السائد في دول المنطقة ، وفيما بينها أيضا ، خاصة إذا ما تعرضت مثلا لموجة جفاف أخرى شديدة قد تسبب في وقوع حرب حول مصادر المياه مستقبلا ، إذا لم يتم البحث عن صيغة للتعاون . كما أن هناك قضايا واختلافات أيديولوجية ونزاعات حدود ونزوح لاجئين . إذا الأمر يتطلب قدرا أكبر من الانسجام السياسى .

وتقوم السياسة المصرية هنا بدور فعال لتحقيق المزيد من التعاون فيما بين الدول هذه ، وتقديم لها المساعدات اللازمة ، والمبادرات السلمية لحل مشاكلها ، لتحقيق أسباب الاستقرار والسلام في دول حوض النيل . وقد لعبت مصر دورا كبيرا لحل النزاعات بين : - رواندا / بوروندى - إثيوبيا / الصومال - السودان / كينيا - السودان / إثيوبيا - كينيا / أوغندا .

هذا وتوجد صعوبات عديدة مثل ضخامة حوض النيل والامتداد الجغرافى للدول الداخلة في نطاقه ، وكذا الصعوبات الفنية للجوانب التنفيذية التى تقى بجوانب التنمية المختلفة المطلوب لتحقيقها ، ويواكب هذا صعوبة الاتصال الثقافى ، وتوفير التمويل في ضوء المديونية الخارجية الأفريقية .

يواجه هذه الصعوبات ضرورة الاسترشاد بالتجارب الناجحة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في افريقيا في أمثلة مشابهة ، مثل منظمة حوض نهر السنغال ، وجامبيا ، وتشاد ، وحوض نهر كاجيرا . وربما في نهر النيل توجد تعقيدات سياسية تعوق حاليا إنشاء منظمة حكومية دولية تتولى الاشراف على الأنشطة الانمائية .

دبلوماسية المياه والمواقف المختلفة :

تدفع الدول المعارضة للتعاون الاقليمى بين دول حوض النيل في مجال المياه ، بأنه لابد من مناقشة شرعية اتفاقيات المياه ، على أساس أنها نتاج عهد استعمارى . الا ان المنطق المصرى يرى انه لا مجال للدفع بان الاتفاقات التى عقدت في عهد استعمارى لأن هذا سيطرح فتح باب الحدود في افريقيا مثلا ، وهو ما رفضه ميثاق منظمة الوحدة الافريقية . وذلك لأن احتياجات مصر المستقبلية في اطار التوسع الزراعى والصناعى

المجموعة . وسوف تكون الدراسة تفصيلية ذات طابع اقتصادى/ تقنى شامل ، ويتولى برنامج الأمم المتحدة للتنمية الكشف عن المصادر الثنائية الكافية لتمويل مرحلة التنفيذ .

وقد تم إيفاد بعثة برنامج الأمم المتحدة للتنمية في فبراير ١٩٨٩ لزيارة دول المجموعة ، للتعرف على إمكانيات التعاون وإعداد التقرير ، وشملت زائير - أوغندا - السودان - رواندا - مصر ، وتبين وجود مشاكل سياسية وإدارية واقتصادية ومالية تتعلق بتنفيذ المشروعات الإقليمية في مجالات البنية الأساسية .

هذا وقد أشار تقرير بعثة برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن هناك صعوبات في تحديث أولويات المشروعات الخاصة بالتعاون الاقليمى ، في ضوء دراسات الجدوى الخاصة بكل منها مثل النقل النهري - السكك الحديدية - المواصلات السلكية واللاسلكية ، والمفاضلة بينها ، وعدم توفر بيانات كافية ضمن غالبية هذه المشروعات في الدول المعنية . كما أوضح أهمية التركيز على مشروعات كبيرة تفيد غالبية الدول ، خشية أن يؤدي إختيار مشروعات صغيرة تفيد عددا قليلا من الدول لتكريس المصلحة الوطنية الضيقة ويحدث إنقسام بين دول المجموعة . كما أوضح ضرورة أن تحقق هذه المشروعات عائدا ماديا ملموسا يساعد فقط على تغطية تكلفتها ، ولكن أيضا الاسهام في سداد الديون الخارجية لدول المجموعة .

هذا وقد تم طرح فكرة إنشاء هيئة دولية للاضطلاع بهذه المشروعات والاشراف عليها مما يمكن معه تجاوز بعض أوجه القصور التى تعاني منها دول المجموعة خاصة في المجال الادارى والمالى ، ويساعد على طمأنة الدول المقرضة على حسن إدارة المشروعات .

الجدلية المثارة حول اهداف الأندوجو وطبيعته : يوجد إنطباع لدى بعض الدول أن الهدف من التجمع هو تنمية الموارد المائية فقط ، في حين ترى دول أخرى منها مصر بأن المطلوب هو تنمية اقليمية تشمل مختلف القطاعات ، وأنه لابد من السعى للاهتمام بالجوانب الأخرى لتجنب الفشل .

ولا تتجاوب بعض دول حوض النيل مع الأندوجو مثل كينيا وإثيوبيا بدعوى الخوف من تقييد حريتهما في إستغلال مواردهما المائية مستقبلا ووضع قيود على سيادتهما ، إلى جانب إفتقارهم للخبرة الفنية الوطنية لتنفيذ المشروعات المقترحة .

كما يرتبط موقف إثيوبيا بمواقف وقضايا سياسية داخلية خلافية مثل مشكلة أريتريا ، مما يجعلها لا تقدم على مشروعات طويلة المدى مع إستمرار الحرب الأهلية

ثالثا : - وسط افريقيا :

١ - التجمع الاقتصادي لدول وسط افريقيا :

أنشئ في ٨ أكتوبر ١٩٨٣ ويضم دول : بوروندي - رواندا - زائير - تشاد - افريقيا الوسطى - الجابون - الكونغو - غينيا الاستوائية - ساوتومي وبرنسيب - الكامبيون .

يهدف التجمع لتحقيق التنمية بمختلف جوانبها وانهاء الحواجز الجمركية والقضاء على قيود التصدير والاستيراد ، وحرية تنقل رؤوس الأموال . وتشمل مجالات التعاون : - الصناعة - الطاقة - الزراعة - النقل - مصادر الثروة الطبيعية - الجمارك .

٢ - التجمع الاقتصادي لدول البحيرات العظمى :

أنشئ في ٢٠ سبتمبر ١٩٧٦ ، ويضم ٣ دول : - رواندا - بوروندي - زائير .

ب - يهدف لتطوير التبادل التجاري وتنمية وسائل الطاقة المشتركة والنقل . وتشمل مجالات التعاون : - التجارة - الصناعة - الطاقة - الصحة - النقل .

رابعا : - غرب افريقيا :

التجمع الاقتصادي لدول غرب افريقيا :

١ - يعد هذا التجمع اكبر وأكثر التجمعات الاقليمية فعالية ، رغم الاختلاف اللغوي بين الانجلوفون والفرانكفون والتنوع الايديولوجي بين الدول الاعضاء . أنشئ في مايو ١٩٧٥ ويضم ١٦ دولة : - موريتانيا - جامبيا - غينيا بيساو - مالي - ليبيريا - بوركينا فاسو - توجو - السنغال - جزر الرأس الأخضر - غينيا - سيراليون - كوت دى فوار - غانا - نيجيريا - النيجر - بنين .

يهدف التجمع لتقوية روابط التعاون لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود من خلال سوق مشتركة موحدة . وتشمل مجالات التعاون : - التجارة - الهجرة - المدفوعات - الصناعة - الزراعة - النقل - الطاقة - الثقافة .

٢ - هيئة حوض نهر النيجر :

أنشئت في ٢٥ نوفمبر ١٩٨٤ بين الدول التي يمر بها نهر النيجر :

النيجر - الكامبيون - كوت دى فوار - بوركينا فاسو - مالي - نيجيريا - تشاد - بنين - غينيا .

وتهدف لتنسيق السياسات الوطنية لاستغلال مصادر حوض نهر النيجر واقامة مشروعات مشتركة بين هذه الدول . وتشمل مجالات التعاون : - الزراعة - الصيد - النقل - الملاحة النهرية - القوى المائية .

وزيادة السكان ، تشكل خطرا كبيرا يستلزم تأمين احتياجات مصر المائية المستقبلية وترشيد استخدام المصارف المائية المختلفة لحوض النيل وتقليل الفاقد منها سنويا .

والاتفاقات التي تنظم علاقات الدول النيلية ببعضها البعض ، يمنع أى دولة عليا « دولة منبع » من اقامة مشروعات علي النهر يكون من شأنها التأثير علي تدفق المياه الوارد علي الدولة المصب دون استشارتها واخذ موافقتها . وتتف أثيوبيا موقف الدول الرافضة لأنها تعتبر هذه الاتفاقيات غير عادلة من حيث تحديد حصة المياه .

موقع الاندوجو الكتلات الاقتصادية الاقليمية الاخرى في افريقيا

١ - توجد العديد من المنظمات والتجمعات الاقليمية وشبه الاقليمية في افريقيا علي مختلف قطاعاتها الاقليمية ، ويمكن حصر اهم هذه التجمعات علي النحو التالي :

اولا : - شمال افريقيا : - اتحاد المغرب العربي .

تكون في ١٧ فبراير ١٩٨٩ ، وتمتد عضويته للجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا . ويهدف الاتحاد للتعاون في الميادين العسكرية والثقافية والاقتصادية .

ثانيا : - شرق افريقيا :

١ - منطقة التجارة التفضيلية في شرق وجنوب افريقيا :

أنشئت في ديسمبر ١٩٨٢ وتضم ١٥ دولة « بوروندي - جزر القمر - جيبوتي - اثيوبيا - موريتانيا - كينيا - ليسوتو - مالاوي - اوغندا - رواندا - الصومال - سوازيلاند - تنزانيا - زامبيا - زيمبابوي » .

تهدف لاقامة سوق مشتركة تقود لتجمع اقتصادي لدعم وتكامل اقتصادياتها . وتشمل مجالات التعاون : - التجارة - الصناعة - النقل - النقد .

٢ - منظمة ادارة وتنمية منطقة حوض نهر كاجيرا :

١ - أنشئت في ٢٤ اغسطس ١٩٧٧ ، وضمت بوروندي - تانزانيا - رواندا) ثم انضمت لهم اوغندا في مايو ١٩٨١ . وقد حضر ممثل المنظمة اجتماعات الاندوجو الاخيرة بالقاهرة .

تهدف للتعاون في مجال الاستخدام الامثل للموارد المائية ولها سكرتارية ومجلس وزراء ومؤتمر قمة . وتشمل مجالات التعاون : - الزراعة - الأمن - الحدود - المواصلات - الطاقة - الاعلام - التدريب .

ثالثا : - لا شك ان الدول الاعضاء فى اى تجمع قد توجد فيما بينها نزاعات او خلافات مهما كان نوعها ، وقوة التجمع ونجاحه هنا تبرز فى كيفية استيعابه لحل هذه النزاعات داخله وليس خارجه . ومن ثم توجد نزاعات وخلافات متعددة داخل دول الاندوجو ، ومازال يتم تقضيل اسلوب التعامل الثقافى عن الاطار الجماعى للمجموعة .

رابعا : - تعدد الولاءات للدول وازدواجيته من حيث انضمام بعض الدول لمنظمة او اكثر بجانب عضويتها للانندوجو ، مما قد يضع عبء او التزامات معينة تصعب على دولة معينة القيام به فى اطار تجمع آخر . وهنا قد يقع هذا التجمع الآخر فى درجة اكثر علوا واهمية من ولاء هذه الدولة للانندوجو ، وبناء عليه يضعف هذا من قدرة الدول على تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماعات الدورية ، ويؤثر بشكل سلبى على هيكل وبنيان التجمع برمته والهدف الذى قام من اجله .

خامسا : - لابد من توفير سبل دعم وتمويل قوية ومستمرة من الخارج سواء من الدول المانحة او المنظمات الدولية المتخصصة مثلما فعلت التجمعات الاخرى ، لتنفيذ المشروعات المطلوبة . وهذا سوف يثبت مدى جدية الحكومات امام شعوبها ومثقفها فيستشعروا أهمية الاندوجو والتعاون من خلاله . كما سيؤدى هذا ايضا لاقتناع الدول الاخرى التى لم تنضم بعد بالتفكير الجدى ازاء الانضمام ولو بصفة مراقب فى البداية ، وحتى تكتمل عضوية دول حوض النيل « ٩ دول » ويمكن بذلك الحديث عن تعاون اقليمى كامل لدول النهر .

الخلاصة :

١ - مطلوب من الاندوجو ان يرفع مستوى التعاون والتشاور السياسى بشكل اكثر فعالية لتحقيق قاسم مشترك فى السياسات الخارجية على الاقل ، وهو الذى لا يكفيه مجرد صدور بيانات مشتركة تقليدية يتعرض للقضايا الافريقية والدولية المطروحة على الساحة آنذاك فى نهاية كل اجتماع . ويمكن بداية بالتنسيق من خلال اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية او الامم المتحدة .

٢ - التركيز فى الاستراتيجية المصرية فى الاندوجو لا يجب ان يكون على بعد المياه وحده فهناك جوانب اخرى هامة مثل البيئة والزراعة والتعاون الفنى والتبادل الثقافى تستطيع ان تسهم مضر فيه بكفاءة مما سوف يقلل من الحرج والصعوبات والعقبات السياسية التى تحول دون التعاون فى مجال المياه ولو على المدى البعيد لاثبات جدية وحسن نوايا السياسة المصرية .

٣ - لجنة حوض بحيرة تشاد :

١ - انشئت فى مايو ١٩٦٤ بين الدول المحيطة ببخيرة تشاد : - تشاد - الكامبيرون - النيجر - نيجيريا . وتهدف للتنسيق بين الدول الاعضاء فى مجالات الانتاج من ازالة الحواجز لتشجيع حرية التجارة ، مع البعد عن الاغراض السياسية . وتشمل مجالات التعاون : - التجارة - الزراعة - صيد الاسماك .

٤ - منظمة استغلال حوض نهر السنغال :

١ - انشئت فى مارس ١٩٧٢ لتحل محل منظمة نهر السنغال ، وتضم ٥ دول : - السنغال - مالى - النيجر - موريتانيا - غينيا . وتهدف لتطوير الزراعة بالسيطرة على المياه وتعميم الري ، وتطوير الصناعات المنجمية وتطوير النقل النهري .

٥ - منظمة نهر جامبيا :

١ - انشئت عام ١٩٧٨ وتضم : - غينيا - السنغال - جامبيا - غينيا بيساو . وتهدف لتنمية موارد مياه الدول الاعضاء . وتشمل مجالات التعاون : - الطاقة - توليد الكهرباء - مشاكل النمو السكانى .

٦ - اتحاد نهر المانو :

١ - انشئ الاتحاد عام ١٩٨٠ ويضم دول : « سيراليون - ليبيريا - غينيا . ويهدف لتحقيق تكامل اقتصادى ولتحرير التجارة بالنسبة للسلع المنتجة محليا ، والاتفاق على سياسات مالية متقاربة ، وانشاء خط طيران موحد . وتشمل مجالات التعاون : - الزراعة - الطاقة - الصناعة - الموارد المعدنية .

فى ضوء ما سبق يمكن : - تسجيل الملاحظات التالية :

اولا : - ان الاندوجو يعتبر من احدث التجمعات الاقليمية الافريقية ، وان كان عدم توافر جهاز مؤسسى متكامل فعال ونشط بمشاركة الدول الاخرى فيه حتى الآن يبطئ من انجازاته ، ويزيد فى العبء الواقع على عاتق مصر فى القيام بهذه المهمة وحدها . لأن مهمة الجهاز الادارى والمؤسسى هذا هو تسيير اعمال المجموعة وامورها وتنفيذ القرارات والتوصيات ومتابعتها ، وتقوية علاقات المجموعة بالاطار الدولى الخارجى .

ثانيا : - عدم انعقاد مؤتمرات قمة حتى الآن يستدعى سرعة العمل على اقناع الرؤساء لتحقيق دفعة سياسية مطلوبة ، حتى تتوفر الارادة السياسية اللازمة لمساندة الاعمال والمشروعات المقترحة لتصبح قابلة للتنفيذ ، اسوة بالتجمعات الاخرى التى تعرضنا لها هنا ، بما يوفر قدرا من النجاح المطلوب .

فـ الإستراتيجية العسكرية

توازن القوى العربى الاسرائيلى فى حربى ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ [دراسة مقارنة]

د . جمال على زهران

مدرس وخبير العلوم السياسية
بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

وقد كان لكثيرين جهود سابقة فى مجال القياس لكن هؤلاء لم يتجاوزوا قياس عنصر أو أكثر، ومجالات تطبيق محدودة للغاية سواء فى المكتابات الأجنبية أو الكتابات العربية .

ويتسم هذا الميدان بالمحدودية الى حد كبير ، وقد قمنا بتصنيف هذه المحاولات المختلفة^(١) . ومن ثم يثار التساؤل : كيف يمكن قياس قوة الدولة ؟ وهنا فان الباحث حاول أن يجتهد للإجابة على هذا السؤال محاولا أن يتجاوز ويتغلب على مشكلات القياس ، وطبيعة الظاهرة الاجتماعية التى يصعب إخضاعها للمقياس ، ويأخذ فى الاعتبار طبيعة ظروف الدول النامية عند التعامل مع المحاولات الغربية المطروحة للقياس . وقد تم تحكيم هذه المحاولة من جانب عدد (٣٥) من الأساتذة المهتمين فى عدة مجالات أكاديمية وعسكرية ، وفكرية ، وأجريت بعض التعديلات على المقياس المطروح من جانب الباحث فى ضوء آراء هؤلاء مما يشير الى ابتعاد الباحث عن شبهة التحيز والتحكم ازاء محاولته المطروحة وفى ضوء ذلك يمكن بلورة محاولة القياس باختصار فيما يلى :-

أ - العوامل الرئيسية : وتنقسم الى مجموعتين هما : عوامل مادية ، وعوامل معنوية .

فأما العوامل المادية : فهى مجموعة العوامل التى تشكل فى مجموعها الأساسى المادى والمؤسسى لقوة

هذه الدراسة^(١) الى محاولة فهم الصراع العربى الاسرائيلى ، وذلك من خلال السعى نحو الاجابة على السؤال الرئيسى وهو : الى أى مدى

تهدف

تعبير نتائج الجولات العسكرية بين العرب واسرائيل عن حقيقة توازن القوى بين الطرفين ؟ وكيف يمكن تفسير التفاوت بين حقيقة العلاقة الموضوعية بين القدرات أى توازن القوى وبين النتيجة الفعلية للمعارك ؟ وحتى يمكن الاجابة على هذا السؤال المحورى للدراسة ، فان الباحث يتبنى منهج قياس قوة الدولة . وفى هذا الاطار فانه قد تم حصر المحاولات التى تمت لقياس قوة الدولة ، وكان أبرزها محاولة كلاين^(٢) ، الا أننا لم نتوقف عند مجرد تبني مقياس جاهز سلفا ، وانما انصب جهدنا فى محاولة بلورة مقياس لقوة الدولة يتلاءم وخصوصية المنطقة العربية عامة ، والصراع العربى الاسرائيلى بصفة خاصة .

وفى ضوء ماسبق يمكن تناول هذه الدراسة كما يلى :-
اولا : قياس قوة الدولة منهجا للبحث :

اختلف الباحثون عند قياس قوة الدولة ، فاهتم البعض بقياس الجوانب العسكرية فقط ، واهتم اخرون بالجوانب العسكرية وغير العسكرية . ومن ناحية اهتم البعض بالجوانب المادية سواء اكانت عسكرية أم غير عسكرية ، واهتم اخرون بالجوانب المادية والمعنوية معا .

الدولة، والتي لا غنى عنه تحت أى صورة، وفي كل الظروف. وتشمل القدرة الاقتصادية، والقدرة الحيوية، والقدرة العسكرية، والقدرة السياسية. أما العوامل المعنوية: وهى تشكل الوعاء الذى تتحرك فيه العوامل المادية، والبوصلة التى تتحرك فيها هذه العوامل على أساسها. بعبارة أخرى فإن العوامل المعنوية هى التى تحرك العوامل المادية وتوظفها لتحقيق هدف ما. وعلى هذا فإن قيمة العوامل المادية تتوقف على كيفية استثمارها، فهل يمكن أن تهدر وتبدد، ويمكن أن توظف بشكل سليم وبما يخدم الأهداف الاستراتيجية للدولة. وقد لا يحدث ذلك وهذا ما يجعل للعوامل المعنوية أثرا حاسما فى قياس قوة الدولة، وهى تشمل ثلاثة عناصر رئيسية هى: الإرادة القومية، والأهداف

الاستراتيجية والقدرة الدبلوماسية.

ب - العناصر الفرعية: حيث أن لكل عامل من العوامل المشار إليها عناصر فرعية تتضمن عددا من المؤشرات على النحو التالى:

أولاً: عناصر العوامل المادية: وهى القدرات الاقتصادية والحيوية والعسكرية والسياسية، ويشمل كل منها مايلي: أ - القدرة الاقتصادية: وتشمل (١٦) عنصراً فرعياً وبعضها يشمل عدة مؤشرات فرعية للدلالة عليها ليصل العدد إلى (٢٦) عنصراً ومؤشراً وهى: الناتج القومى الإجمالى، ومتوسط نصيب الفرد منه، ومعدل النمو السنوى للإنتاج، ونسبة حجم المديونية الخارجية إلى الناتج المحلى، وحجم إنتاج مصادر الطاقة الرئيسية كالبترول والفحم والغاز الطبيعى والطاقة النووية، والمعدل السنوى لمتوسط إنتاج الطاقة، والمعدل السنوى لمتوسط استهلاك الطاقة، وإنتاج المعادن الاستراتيجية، ومدى توافر قاعدة صناعية من خلال مؤشر حجم إنتاج الدولة من الصلب، ومدى توافر الأيدي العاملة الفنية، ومساحة الأرض الزراعية، ونصيب الفرد منها، ونسبة الأرض المروية رياً منظماً إلى المساحة المنزرعة، ومدى كفاية الانتاج الزراعى خاصة الحبوب للاستهلاك المحلى، ومتوسط الانتاجية الزراعية السنوية من الحبوب، وصافى ميزان المدفوعات، وصافى الميزان التجارى، ومستوى التكنولوجيا السائدة من خلال حجم الانفاق على البحث العلمى، ونسبته من الدخل القومى، وعدد العلميين والمهندسين، وحجم الانتاج العلمى المنشور

ب - القدرة الحيوية: وتشمل عاملين: الاقليم والسكان. ويشمل الاقليم: المساحة والموقع سواء موقع العاصمة بالنسبة لحدود الدولة، ومدى التحكم فى المضائق والممرات المائية، ووجود حدود طبيعية للدولة. ويشمل عنصر السكان: الحجم، والكثافة فى الكيلومتر المربع، ونسبة مشاركة عنصر العمل، والمستوى

ج - القدرة العسكرية: وتتضمن عشرة عناصر فرعية، وهى بدورها تشمل (١٧) مؤشراً وهى: القوة البشرية للقوات المسلحة (حجماً فعلياً، واحتياطياً)، ونسبة القوات المسلحة إلى السكان، وحجم الانفاق العسكرى العام، ونسبته إلى الناتج القومى، ومتوسط الانفاق العسكرى للجندى سنوياً، ومدى وجود قاعدة صناعية عسكرية، ونوعية وحجم الاسلحة التقليدية من دبابات وطائرات قتالية، ومدافع ومعدات برية وبحرية، ودرجة الكفاءة التنظيمية، ومدى وجود نظام للتعبئة الشاملة للاحتياطى، والمدة الزمنية لها، وتنوع مصادر السلاح، وحجم الخبرات القتالية السابقة.

د - القدرة السياسية: ويقصد بها الاطار السياسى الذى تتفاعل فيه العناصر المادية السابقة. ويشمل عدة عناصر هى: مدى استقرار رئاسة السلطة التنفيذية سواء رئيس الدولة أو رئيس الحكومة طبقاً لطبيعة النظام السائد رأسياً أم برلمانياً، ومدى وجود نظام تشريعى مستقر، ومعدل استقرار الوزارة، أى متوسط عمر الوزارة الواحدة، والقدرة على تعبئة الموارد الأساسية لصالح المجتمع من خلال مؤشر القدرة على جمع الضرائب بمعرفة نسبة حجم الضرائب المجمعة إلى اجمالى النفقات العامة، ومستوى الحريات العامة من خلال مؤشر وجود تعددية سياسية أم حزب واحد. ثانياً: عناصر العوامل المعنوية: وهى: الإرادة القومية، والأهداف الاستراتيجية والقدرة الدبلوماسية، ويشمل كل منها مايلي:

١ - الإرادة القومية: وهى تعنى مجموعة العوامل التى تشكل فى مجموعها إرادة الدولة، والاساس الذى تستند عليه عند اتخاذها للقرار القومى، وتتضمن: القيادة القومية، ومستوى التكامل القومى، وارتباط الاستراتيجية بالمصالح القومية، وبعضها مؤشرات يصل مجموعها إلى أحد عشر عنصراً ومؤشراً.

٢ - بالنسبة للقيادة القومية: تشمل درجة المساندة الشعبية، ومدى استقرار وضع القائد السياسى.

٣ - بالنسبة للتكامل القومى: تشمل التكامل الاقليمى، والتكامل الثقافى من دين، ولغة، وناحية اثنية.

٤ - بالنسبة لارتباط الاستراتيجية بالمصالح القومية: وهو ما يعنى الانعكاس الحقيقى لجهود التنمية على غالبية الشعب. ويشمل: الوفاء بالاحتياجات الاساسية للشعب، كنصيب المواطن من السرعات الحرارية،

ستكون متقاربة . ولذلك فإن الضرب يعطى قيمة اكبر وهو الذى يمكن الباحث من التفرقة بين دولة واخرى خصوصا في وقت المواجهات العسكرية .

وبناء على ماتقدم يتم حساب الوزن النسبى للقوة الظاهرة لكل دولة على حدة من دول الدراسة ، ثم يتم بعد ذلك ترتيب الدول محل الدراسة في اطار الصراع العربى الاسرائيلى ترتيبا تصاعديا بحيث ان الدولة التى تحصل على رقم اصغر فهى الدولة الأقوى .

ثانيا : قياس قوة الاطراف المتصارعة قبل بدء حرب يونيه ١٩٦٧ :

بتطبيق المقياس السابق الاشارة اليه في النقطة السابقة على الدول المتصارعة وهى : الجانب العربى ويشمل : مصر والأردن وسوريا ولبنان كدول مواجهة مباشرة ، والعراق والسعودية كدول مواجهة غير مباشرة وفاعلة اكثر في الصراع ، والجانب الاسرائيلى ، اتضح ان وزن قوة هذه الدول في كل عنصر رئيس كما يلى :-

١ - العوامل المادية :

أ - القدرة الاقتصادية : اتضح ان مصر تحتل المقدمة بوزن قدره (٣,٥٣) ، تليها اسرائيل بوزن (٣,٥٩) ، ثم العراق بوزن (٤,٠١) ، فالسعودية بوزن (٤,٤) ، ثم سوريا بوزن (٤,٨٤) ، فلبنان بوزن (٤,٩٤) ، وأخيرا الأردن بوزن (٥,٠٤) .

ب - القدرة الحيوية : اتضح انه باجمالى وزن عنصرى السكان والاقليم ، ان مصر تحتل المقدمة بوزن (٦,٢٣) ، تليها السعودية بوزن (٧,١٣) ثم اسرائيل بوزن (٨,٣٢) ، فالعراق بوزن (٩,٣) ، ثم سوريا بوزن (١٠,١٤) ، فلبنان بوزن (١٠,٣٦) ، ثم الأردن بوزن (١٠,٨٣) .

ومما يلاحظ هنا ان اسرائيل قد تفوقت بشكل ملحوظ في عنصر السكان على حدة وبوزن (٢,٨٣) وتليها مصر بفارق كبير بوزن (٣,٤٨) وتتباين الفروق مع الدول الأخرى ، إلا ان اسرائيل تراجعت الى المركز الثالث بعد اضافة عنصر الاقليم مما يبرز نقطة ضعفها وهذا يفسر اصرارها على تبني سياسات التوسع والحفاظ على الأرض المحتلة .

القدرة العسكرية : اتضح ان اسرائيل تحتل المقدمة بوزن (٢,٦٥) ، تليها مصر بوزن (٢,٦٦) أى بفارق بسيط ، ثم سوريا بوزن (٣,٧٥) ، فالعراق بوزن (٣,٩١) ، ثم السعودية بوزن (٤,٣٨) ، فالأردن بوزن (٤,٥) ، وأخيرا لبنان بوزن (٥,٢٥) . ويلاحظ أن مصر واسرائيل تتقاربان ، وأن الفارق بينهما لا يكاد يذكر رغم أنه لصالح إسرائيل .

د - القدرة السياسية : اتضح ان اسرائيل تحتل المقدمة بوزن (٨,٣) ، تليها كل من لبنان والسعودية بوزن (١,٣٢) لكل منهما ، ثم سوريا بوزن (١,٦٨) ، فمصر بوزن (١,٨٣) ، ثم العراق بوزن (٢,٠٥) .

ونصبيه من الراديو ، ومتوسط عمره ، ويشمل ايضا : درجة التبعية من خلال معرفة نسبة اجمالى الصادرات والواردات الى الناتج المحلى الاجمالى ، وقياس نسبة الواردات من الحبوب الى الناتج المحلى ، أى درجة الاكتفاء الذاتى من الحبوب .

ب - الأهداف الاستراتيجية : وتشمل تصور الدور الذى تطرحه القيادة لنفسها ولشعبها ، وسياسة خارجية نشطة

على المستوى الاقليمى والدولى

ج - القدرة الدبلوماسية : وتقاس عن طريق حجم التمثيل الدبلوماسى للدولة الأجنبية لدى الدولة (التمثيل الداخلى) ، وحجم التمثيل الدبلوماسى للدولة لدى الدول الأخرى (التمثيل الخارجى) ، مما يعطى للدولة الفرصة لشرح وجهة نظرها للدول الأخرى وسرعة الاتصال بها . وفي ضوء ما سبق اتضح ان عدد العناصر والمؤشرات هو (٧٧) عنصرا ومؤشرا لكل دولة على النحو التالى : (قدرة اقتصادية (٢٦) مؤشرا ، وحيوية (١٢) مؤشرا ، وعسكرية (١٧) مؤشرا ، وسياسية (٥) مؤشرات ، وأهداف استراتيجية (٣) مؤشرات ، وارادة قومية (١١) مؤشرا ، وقدرة دبلوماسية (٢) مؤشرا .

ومع الأخذ في الاعتبار الأوزان النسبية للخبراء المحكمين لعناصر القياس ، وكافة الطرق الاحصائية المتبعة في الدراسة الأصلية ، فانه قد تم اتباع المعادلة التالية : (مجموع اوزان العوامل المادية \times مجموع اوزان العوامل المعنوية) أى ان القوة الظاهرة للدولة = $[(و . ق + و . ك + و . ع + و . س) \times (و . ا + و . ه + و . د)]$ فالجانب الأول يشير الى العوامل المادية (ق) = القدرة الاقتصادية ، ك = القدرة الحيوية ، ع = القدرة العسكرية ، س = القدرة السياسية)

والجانب الثانى يشير الى العوامل المعنوية : (ا = الارادة القومية ، ه = الأهداف الاستراتيجية ، د = القدرة الدبلوماسية) .

وهكذا فان هذه المعادلة تقوم على أساس مايلى : (١) ان القوة الظاهرة للدولة هى محل القياس بما يتفق وطبيعة الدراسة التى تتحدد في المواجهات قصيرة الأجل (الحروب) .

(٢) ضرب العوامل المادية في العوامل المعنوية ، حيث ان توافر العوامل المادية فحسب قد لاتعنى شيئا ، ولكن استثمارها وتحريكها وفقا لأهداف واستراتيجيات محددة وعزم اكيد ، يعطى لهذه العوامل المادية قيمة كبيرة . وكما هو واضح فان جمع العوامل المتشابهة قد يكون له دلالة ومعنى . ولكن جمع العوامل غير المتشابهة قد لا يكون له دلالة . في نفس الوقت تتساوى العوامل المادية مع المعنوية ، ويصعب تفسير الظواهر لأن الفوارق

وأخيراً الأردن بوزن (٢,٢) .

هـ - اجمالي وزن العوامل المادية :

بإجمالي وزن العوامل المادية لجميع دول الدراسة يتضح أن مصر تحتل المقدمة بوزن (١٤,٢٥) ، تليها إسرائيل بوزن (١٥,٣٩) ، ثم السعودية بوزن (١٧,٢٣) ، فالعراق بوزن (١٩,٢٧) ، ثم سوريا بوزن (٢٠,٤١) ، فلبنان بوزن (٢١,٨٧) ، وأخيراً الأردن بوزن (٢٢,٥٧) .

والجدول رقم (١) يبين ذلك :

٢ - العوامل المعنوية :

١ - الإرادة القومية : اتضح تفوق مصر بوزن (٦,٧٥) ، تليها إسرائيل بوزن (٧,١٩) ، ثم الأردن بوزن (٨,٩٦) ، فلبنان بوزن (٩,٢٧) ، ثم سوريا بوزن (٩,٤٦) ، فالسعودية بوزن (٩,٧٦) ، وأخيراً العراق بوزن (١٢,٥٧) . ويلاحظ تفوق إسرائيل في عنصرين من العناصر الثلاثة المكونة للإرادة القومية وهما القيادة القومية ، وارتباط الاستراتيجية بالمصالح القومية ، وتراجع وزنها في التكامل القومي الذي جعلها تأتي في المرتبة الثانية بعد مصر ، ولولا التكامل القومي لأصبحت في المركز الأول .

ب - الأهداف الاستراتيجية : واتضح أن كلا من مصر وإسرائيل تقعان في المقدمة بوزن (٥٧) لكل منهما ، تليهما كل من سوريا والعراق والسعودية بوزن (١,٥٨) ، ثم الأردن ولبنان بوزن (١,٩٣) لكل منهما .
ج - القدرة الدبلوماسية : اتضح أن مصر تتفوق بوزن (١,٨٨) فالعراق بوزن (٢,٢٢) ثم سوريا بوزن (٣,٢٥) فالسعودية بوزن (١,١٩) ، تليها إسرائيل بوزن (١,٢٩) ، ثم لبنان (٣,٤٦) ، وأخيراً الأردن بوزن (٣,٥٢) . وفي ضوء ذلك يتضح أن مصر تتفوق في التمثيل الأجنبي لديها يقابله تفوق إسرائيل في التمثيل الخارجي لها في الخارج .

د - اجمالي وزن العوامل المعنوية : حيث يتضح أن مصر تحتل المقدمة بوزن قدره (٨,٥١) ، تليها إسرائيل بوزن (٩,٠٥) ، ثم لبنان بوزن (١٣,٠٨) ، فسوريا بوزن (١٤,٢٩) ، ثم الأردن بوزن (١٤,٤١) ، فالسعودية بوزن (١٤,٨٥) ، وأخيراً العراق بوزن (١٧,٢٨) . والجدول رقم (٢) يوضح ذلك :

٣ - وزن قوة الدول محل الدراسة قبل حرب يونيو ١٩٦٧ :

يتضح أنه في ضوء ضرب مجموع أوزان العوامل المادية في مجموع أوزان العوامل المعنوية أن مصر تحتل الترتيب الأول بوزن قدره (١٢١,٢٧) ، تليها إسرائيل بوزن قدره (١٣٩,٢٨) ، وتأتي السعودية في المركز الثالث بوزن (٢٥٥, -) ، ثم لبنان في المركز الرابع بوزن قدره (٢٨٦,٠٦) ، فسوريا في المركز الخامس بوزن قدره

(٢٩١,٦٦) ثم تأتي الأردن في المركز السادس بوزن قدره (٣٢٥,٢٣) ، وأخيراً في المركز السابع تأتي العراق بوزن قدره (٣٣٤,٧٢) .

وفي ضوء ذلك يمكن استخلاص عدة ملاحظات هي :
١ - تفوق مصر على إسرائيل الدولة الثانية في الترتيب ، بمقدار بسيط بنسبة حوالى ١٥ ٪ ، بينما تصل النسبة أكبر من الضعف عند المقارنة بين مصر والدولة الثالثة (السعودية) ، أما النسبة بين الدولة الثانية (إسرائيل) ، والثالثة (السعودية) ، فتصل إلى الضعف أيضاً . وهكذا الفارق مع الدول الأخرى التالية ليصل الأمر في النهاية إلى أن الفارق بين مصر (الدولة الأولى) ، والعراق (الدولة الأخيرة) يقترب من الثلاثة أمثال ، وتقل النسبة تباعاً مع الدول أكثر قوة نسبياً من العراق وهي الأردن وسوريا ولبنان . وهذا يشير إلى أن الفاصل في الصراع دولتان هما (مصر وإسرائيل) .

ب - في حالة تصور ضم قدرات ثلاث من الدول المواجهة لإسرائيل وهم (مصر وسوريا والأردن) لاتضح تفوقهما على إسرائيل بمقدار (١ : ٢,٠٥) ، أى أكثر من الضعف .

ج - في حالة تصور ضم قدرات الدول المواجهة مباشرة لإسرائيل وهي (مصر والأردن وسوريا ولبنان) لاتضح أن هذه الدول تتفوق على إسرائيل بمقدار (١ : ٢,٥٤) ، أى حوالى ثلاثة أمثال تقريباً .

د - وفي حالة تصور ضم قدرات الدول العربية الست (محل الدراسة) في مواجهة إسرائيل لاتضح أن قوة هذه الدول تتفوق على إسرائيل بمقدار (١ : ٣,٥) ، أى ثلاثة أمثال ونصف . وهذا يبين إلى حد كبير فداحة الهزيمة في يونيو ١٩٦٧ على المستوى العربى من ناحية ، ويكشف عن القصور في التنسيق بين الأطراف العربية لتعبئة مواردها الحقيقية لمواجهة هذا الكيان الصهيونى .

ثالثاً : قياس قوة الأطراف المتصارعة قبل بدء حرب أكتوبر ١٩٧٣ :

بتطبيق نفس المقياس الذى تم تطبيقه بقياس قوة الدول المتصارعة قبل بدء حرب يونيو ١٩٦٧ ، اتضح أن وزن قوة هذه الدول في كل عنصر من عناصر القياس كما يلي :

١ - العوامل المادية :

١ - القدرة الاقتصادية : اتضح أن مصر تحتل المقدمة بإجمالي وزن (٣,٥٦) ، تليها إسرائيل بوزن (٣,٦٤) ، ثم السعودية بوزن (٣,٧٥) ، فالعراق بوزن (٣,٩) ، ثم سوريا بوزن (٤,٦٨) ، فلبنان بوزن (٤,٧٩) ، وأخيراً الأردن بوزن (٥,١٩) .

ب - القدرة الحيوية : بإجمالي عنصرى الاقليم والسكان ، اتضح أن مصر تقع في المقدمة بوزن (٦,٠٣) ، تليها السعودية (٦,٠٩) ، ثم إسرائيل بوزن

جدول رقم (١)

الترتيب النوع	(١) مصر	(٢) اسرائيل	(٢) السعودية	(٤) العراق	(٥) سوريا	(٦) لبنان	(٧) الأردن
القدرة الاقتصادية	٢,٥٢	٢,٥٩	٤,٤	٤,٠١	٤,٨٤	٤,٩٤	٥,٠٤
القدرة الحيوية	٦,٢٢	٨,٢٢	٧,١٣	٩,٢٠	١٠,١٤	١٠,٣٦	١٠,٨٣
القدرة العسكرية	٢,٦٦	٢,٦٥	٤,٣٨	٢,٩١	٣,٧٥	٥,٢٥	٤,٥٠
القدرة السياسية	١,٨٢	-,٨٢	١,٣٢	٢,٠٥	١,٦٨	١,٣٢	٢,٢٠
الإجمالي	١٤,٢٥	١٥,٣٩	١٧,٢٣	١٩,٢٧	٢٠,٤١	٢١,٨٧	٢٢,٥٧

جدول رقم (٢)

الترتيب النوع	(١) مصر	(٢) اسرائيل	(٢) لبنان	(٤) سوريا	(٥) الأردن	(٦) السعودية	(٧) العراق
وزن الارادة القومية	٦,٧٥	٧,١٩	٩,٢٧	٩,٤٦	٨,٩٦	٩,٧٦	١٢,٥٧
وزن الاهداف الاستراتيجية	,٥٧	,٥٧	١,٩٣	١,٥٨	١,٩٣	١,٥٨	١,٥٨
وزن القدرة الدبلوماسية	١,١٩	١,٢٩	١,٨٨	٢,٢٥	٢,٥٢	٢,٤٦	٢,٢٢
الإجمالي	٨,٥١	٩,٠٥	١٣,٠٨	١٤,٢٩	١٤,٤١	١٤,٨٠	١٧,٣٧

هـ - أجمالي وزن العوامل المادية :

اتضح أنه عند أجمالي وزن العوامل المادية لجميع دول الدراسة اتضح أن مصر تحتل المقدمة بوزن (١٢,٥٧) ، تليها السعودية بوزن (١٥,٥٧) ، ثم إسرائيل بوزن (١٦,١١) ، فالعراق بوزن (١٩,٠٨) ، ثم لبنان بوزن (٢٠,٩٩) ، فسوريا بوزن (٢١,٣٨) ، ثم الأردن بوزن (٢٢,٩٦) . والجدول رقم (٣) يبين تفصيل ذلك :

٢ - العوامل المعنوية :

أ - الارادة القومية : بإجمالي وزن عناصر الارادة القومية الثلاثة (القيادة القومية ، والتكامل القومى ، وارتباط الاستراتيجية بالمصالح القومية) ، اتضح أن مصر تحتل المقدمة بوزن (٧,٦٥) ، تليها إسرائيل بوزن (٧,٩٩) ، ثم سوريا بوزن (٨,٣١) ، فالسعودية بوزن (٩,٠٨) ، ثم لبنان بوزن (١٠,٠١) ، فالأردن بوزن (١٠,٢٢) ، ثم العراق بوزن (١٣,٣٧) . ومما يلاحظ تفوق إسرائيل في عنصرين هما القيادة القومية ، وارتباط الاستراتيجية بالمصالح القومية ، وتراجع وزنها في عنصر التكامل القومى ، وهو ما سبق توضيحه عند وزن هذه العناصر قبل حرب يونيو ١٩٦٧ ، وبدون تراجعها في هذا العنصر لأصبحت إسرائيل في المركز الأول في وزن الارادة القومية . كما أنه من اللافت للنظر أن سوريا احتلت

(٨,٦٥) فالعراق بوزن (٩,٣٣) ، ثم لبنان بوزن (٩,٦٢) ، فسوريا بوزن (١٠,٩٣) ، وأخيرا الأردن (١١,٢٤) .

جـ - القدرة العسكرية : اتضح أن مصر تحتل المقدمة بوزن (٢,٠٨) ، تليها إسرائيل بوزن (٢,٦٣) ، ثم سوريا بوزن (٣,٦٨) ، فالعراق بوزن (٢,٧٧) ، ثم الأردن بوزن (٤,٢٥) ، فالسعودية بوزن (٤,٥٢) ، وأخيرا لبنان بوزن (٥,٠٩) . ومن ثم فإنه يتضح أن مصر تتفوق على إسرائيل بمقدار يزيد على الربع ٢٧ ٪ ، وتتفوق على سوريا بمقدار يزيد على ٧٧ ٪ تقريبا ، ومن جانب آخر فإنه في حالة ضم القدرتين العسكريتين لكل من مصر وسوريا كما حدث في أكتوبر فإن قوتيهما معا تفوق إسرائيل بمقدار الضعف تقريبا (١,٩٦) ، أما بالنسبة للمقارنة بين سوريا وإسرائيل فإن الأخيرة تتفوق على سوريا بمقدار ٤٠ ٪ تقريبا .

د - القدرة السياسية : اتضح أن إسرائيل تحتل المقدمة بوزن (١,١٩) ، تليها السعودية بوزن (١,٢١) ، ثم لبنان بوزن (١,٤٩) ، فمصر بوزن (١,٩) ، ثم العراق بوزن (٢,٠٨) ، فسوريا بوزن (٢,٠٩) ، وأخيرا الأردن بوزن (٢,٢٨) .

جدول رقم (٣)

الترتيب النوع	(١) مصر	(٢) السعودية	(٣) اسرائيل	(٤) العراق	(٥) لبنان	(٦) سوريا	(٧) الأردن
القدرة الاقتصادية	٣,٥٦	٣,٧٥	٣,٦٤	٣,٩٠	٤,٧٩	٤,٦٨	٥,١٩
القدرة الحيسوية	٦,٠٣	٦,٠٩	٨,٦٥	٩,٣٣	٩,٦٢	١٠,٩٢	١١,٢٤
القدرة العسكرية	٢,٠٨	٤,٥٢	٢,٦٢	٢,٧٧	٥,٠٩	٣,٦٨	٤,٣٥
القدرة السياسية	١,٩٠	١,٢١	١,١٩	٢,٠٨	١,٤٩	٢,٠٩	٢,٢٨
الإجمالي	١٣,٥٧	١٥,٥٧	١٦,١١	١٩,٠٨	٢٠,٩٩	٢١,٣٨	٢٢,٩٦

١ - أن مصر تتفوق على إسرائيل وهي الدولة التي تليها في الترتيب بمقدار يقترب من النصف أي بنسبة ٤٢,٢٪ وذلك قبل بدء حرب أكتوبر، بينما الدولة الثالثة وهي السعودية فإن الفارق بينها وبين مصر يقترب من الضعف، بينما الفارق مع الدولة السابقة عليها وهي إسرائيل - لصالح الأخيرة بفارق يقترب من الربع أي حوالي ٢١,٥٪ وهكذا مع الدول الأخرى. أما الفارق بين سوريا ومصر فيبلغ حوالي ضعف وربع أي ١٢٣,٣٪ تقريبا، بينما الفارق بينهما وبين إسرائيل أكثر من النصف (٥٧٪) لصالح إسرائيل.

ب - في حالة تصور ضم قدرات مصر وسوريا فقط في مواجهة إسرائيل يتضح أنهما تتفوقان عليها بمقدار (١ : ٢,٠٥)، أي ما يزيد عن الضعف.

ج - في حالة تصور ضم قدرات دول المواجهة (مصر وسوريا والأردن ولبنان) في مواجهة إسرائيل يتضح تفوقهم عليها بمقدار (١ : ٣,٢) أي ما يزيد عن ثلاثة أمثال.

د - في حالة تصور ضم قدرات الدول العربية - محل الدراسة - في مواجهة قدرة إسرائيل لا تضح أن قوتها تتفوق على إسرائيل بمقدار (١ : ٤,٥٢)، أي حوالي خمسة أمثال.

وفي الواقع فإن هذا يبين إلى حد كبير تواضع الاقتصاد العربي في أكتوبر ١٩٧٣ على إسرائيل من ناحية، ويشير إلى إمكانية تحقيق انتصار أكبر مما تم من ناحية أخرى، ومن ناحية ثالثة يكشف عن مدى القصور الكبير في التنسيق بين الأطراف العربية بما يتفق مع حجم هذه الامكانيات لتعبئة مواردها الحقيقية في مواجهة هذا الكيان الصهيوني على الرغم من التنسيق الفعال بين مصر وسوريا.

رابعاً: المواجهة العربية الإسرائيلية في يونيو ١٩٦٧:

كثير الحديث عن مقدمات الحرب وهل هي في إطار مخطط إسرائيلي عام، أم أنها رد فعل لقرارات مايو

المركز الثالث ويفارق بسيط عن مصر وإسرائيل، بينما احتلت المركز الخامس قبل بدء حرب يونيو ١٩٦٧، وهذا يشير إلى مدى الاستعدادات التي أعدتها سوريا لخوض حرب أكتوبر ١٩٧٣.

ب - الأهداف الاستراتيجية: اتضح أن كلا من مصر وإسرائيل متساويان بوزن (٥٧)، لكل منهما، يليهما كل من سوريا والعراق والسعودية بوزن (١,٥٨) لكل منهم، ثم الأردن ولبنان بوزن (١,٩٣) لكل منهما. ج - القدرة الدبلوماسية: اتضح أن مصر تتفوق بوزن (١,١٠)، تليها لبنان بوزن (١,٧٤)، ثم إسرائيل بوزن (٢,٦)، فالعراق بوزن (٣,٢٤)، ثم سوريا بوزن (٣,٣٣)، فالسعودية بوزن (٣,٣٦)، وأخيراً الأردن بوزن (٣,٧٣).

د - إجمالي وزن العوامل المعنوية: يتضح عند إجمالي وزن عناصر العوامل المعنوية أن مصر تحتل المقدمة بوزن (٩,٣٢)، تليها إسرائيل بوزن (١١,١٦) ثم سوريا بوزن (١٣,٢٢)، فليبنان بوزن (١٣,٦٨)، ثم السعودية بوزن (١٤,٠٢) فالأردن بوزن (١٥,٨٨)، ثم أخيراً العراق بوزن (١٨,١٩)، والجدول رقم (٤) يوضح تفصيل ذلك.

٣ - وزن الدول قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣:

يتضح أنه في ضوء ضرب مجموع أوزان العوامل المادية في مجموع أوزان العوامل المعنوية طبقاً للمعادلة السابق توضيحها أن مصر تحتل المقدمة بوزن قدره (١٢٦,٤٧)، تليها إسرائيل بوزن (١٧٩,٧٩)، ثم السعودية في المركز الثالث بوزن (٢١٨,٢٩)، فسوريا في المركز الرابع بوزن (٢٨٢,٦٤)، ثم لبنان في المركز الخامس بوزن (٢٨٧,١٤)، فالعراق في المركز السادس بوزن قدره (٣٤٧,٠٧)، وأخيراً الأردن في المركز السابع بوزن (٣٦٤,٦).

وفي ضوء ذلك يمكن استخلاص عدة ملاحظات وهي:

جدول رقم (٤)

الترتيب النوع	(١) مصر	(٢) اسرائيل	(٣) سوريا	(٤) لبنان	(٥) السعودية	(٦) الأردن	(٧) العراق
وزن الارادة القومية	٧,٦٥	٧,٩٩	٨,٣١	١٠,٠١	٩,٠٨	١٠,٢٢	١٣,٢٧
وزن الاهداف الاستراتيجية	,٥٧	,٥٧	١,٥٨	١,٩٣	١,٥٨	١,٩٣	١,٥٨
وزن القدرة الدبلوماسية	١,١٠	٢,٦٠	٣,٣٣	١,٧٤	٣,٣٦	٢,٧٣	٣,٢٤
الاجمالي	٩,٣٢	١١,١٦	١٣,٢٢	١٣,٦٨	١٤,٠٢	١٥,٨٨	١٨,١٩

١٩٦٧ بغلق خليج العقبة من جانب مصر ، وهل كانت الحرب في إطار التحرشات الاسرائيلية بسوريا في الاشهر الأخيرة السابقة على الحرب ؟ . وعلى أية حال وبغض النظر عن تفاصيل هذه الرؤى^(٤) ، فإن الباحث يرى أن الفاعل في هذه التحرشات والتهديدات المتتالية هو الطرف الاسرائيلي ، ولم يكن الأمر كما أشاعه الاسرائيليون أنهم مهددون من العرب بهدف كسب التعاطف العالمي معهم ، وقد اتضح أن الحرب تعود الى ما قبل هذه القرارات المصرية ويؤكد البعض هذا قائلاً : « أن اسرائيل أخذت من القرارات المصرية ذريعة في وقت كانت تعد نفسها بكل دقة لمعركة عسكرية مفاجئة » ، كما يؤكد صاحب هذا الرأي أيضاً على مرونة موقف الرئيس جمال عبد الناصر بعد مطالبة يوثانت له بالتهدة من جانبه خلال أسبوعين ، والذي وافق على ذلك عملياً^(٥) .

وأياً كان الأمر فإن الواقع يشهد بأنه قد حدثت مواجهة عسكرية بغض النظر عن طبيعتها أو حجمها ، وأن هذه المواجهة تمخض عنها احتلال اسرائيلي لأراض عربية على جميع الجبهات المشتركة معها عدا لبنان التي لم تشترك في الحرب . وقد بلغت المساحة التي احتلتها اسرائيل على جميع الجبهات (٦٨,١٥) ألف كيلو متر مربع ، وهو ما يعادل أكثر من ثلاثة أمثال مساحة اسرائيل في ٤ يونيو ١٩٦٧ ، مما أعطى لها ميزة استراتيجية وحرية حركة أكبر عما كانت عليه قبل حرب يونيو . ويمكن تناول خسائر الأطراف المختلفة ، والاتجاهات الرئيسية في تفسير النتيجة كما يلي :

١ - خسائر الأطراف المتصارعة :

تعددت المصادر التي ذكرت خسائر الأطراف المتصارعة في حرب يونيو ، ومن ثم اختلفت أحجام الخسائر لكل طرف^(٦) ، ومن خلال التدقيق فيما طرح من روايات أمكن للباحث بلورة الخسائر في الجدول رقم (٥)

ويوضح هذا الجدول ما يلي :

١ - أن الأرقام تقريبية ، وتعكس اتفاق الترجيحات المختلفة .

ب - أن خسائر مصر بالنسبة لخسائر اسرائيل في الأفراد تعادل أكثر من ثلاثة أمثال ، ونسبة خسائر الأردن الى اسرائيل أكثر من الضعف ، ونسبة خسائر السوريين الى اسرائيل تقترب من الضعف ، وبالإجمال فإن نسبة خسائر الطرف العربي وتمثله مصر والأردن وسوريا الى خسائر اسرائيل تعادل أكثر من سبعة أمثال خسائر اسرائيل وهي بالتالي نسبة كبيرة للغاية خاصة وأن اسرائيل كانت تحارب على ثلاث جبهات .

ج - أن خسائر مصر في الطائرات تكاد تقترب من عشرة أمثال خسارة اسرائيل ، بينما لو أضيفت خسائر الأردن وسوريا والعراق ومقارنتها باسرائيل لا تضح أنها تعادل أكثر من ستة أضعاف ، وهذه أيضاً نسبة فادحة في الخسائر عند المقارنة بين طرفي الصراع في معركة ١٩٦٧ .

د - أن خسائر مصر في الدبابات تعادل حوالي سبعة أمثال خسارة اسرائيل ، وإذا أضيفت خسائر الأردن وسوريا لأقربت النسبة من عشرة أمثال خسارة اسرائيل ، وهي نسبة هائلة تشكل فجوة كبيرة بين الطرفين العربي والاسرائيلي .

هـ - بالمقارنة بين فارق القوة بين الأطراف العربية واسرائيل ، فإن نسبة الخسائر وحجمها لا تكاد تتفق مع هذا الفارق سواء بالنسبة للعرب أو اسرائيل . ومن الواضح أن الضربة المفاجئة للطيران الاسرائيلي في حرب ١٩٦٧ كان لها دور حاسم في زيادة حجم الخسائر في الأفراد والمعدات لدى الطرف العربي .

٢ - الاتجاهات الرئيسية في تفسير نتيجة حرب يونيو ١٩٦٧ :

يمكن تقسيم الاتجاهات التي فسرت نتيجة حرب يونيو الى اتجاهين رئيسيين هما :

- الاتجاه الأول : الأسباب المباشرة للهزيمة : وهي مجموعة الأسباب التي تتعلق بسلوك مؤسسات أو أفراد خلال المعركة ، أو التي تتعلق بعدد من الأبعاد - كل على حدة - قادت الهزيمة مباشرة ، وهي :

جدول رقم (٥)

الدولة	خسائر الافراد	الطائرات الدبابات	المدافع	قطع بحرية	معدات أخرى
مصر	حوالي (١٠٠٠٠) قتيل وجريح	٢٤٠ تقريبا	(٦٠٠ - ٧٠٠)	٦٠٠	٤
الاردن	حوالي (٧٠٠) قتيل وجريح	(٢٨ - ٢٠)	١٥٠	٧٨	—
سوريا	حوالي (٥٠٠٠) قتيل وجريح	(٦٠ - ٥٠)	(١١٠ - ٥٠)	—	١٥ بطارية صاعق
العراق	—	(٢٠ - ١٠)	—	—	—
اسرائيل	حوالي (٢٠٠٠) قتيل وجريح	(٤٠ - ٢٥)	(١٠٠ - ٦١)	—	—

الاتحاد السوفيتي نفسه قبل بدء الحرب خير دليل على ذلك . ولا يمكن تجاهله مثل هذه العوامل الخارجية في تفسير نتيجة أى معركة عسكرية ، ولكن الأمر يتعلق بالبدائيات ومسارات المعركة ومدى قدرة المجتمع على إستيعاب الضربة الأولى ثم التعامل معها ، وهنا يكشف حجم ودور العوامل الداخلية في المعركة ونتيجتها . وفي حرب يونيه فان الإدارة العسكرية للمعركة كشفت عن القصور الكبير في المؤسسة المصرية والعربية ، وأبرزت بعض الجوانب السلبية في المجتمع خاصة على مستوى علاقات النخبة الحاكمة والتي كانت سببا ولو غير مباشر في سوء الإدارة العسكرية .

خامسا : المواجهة العربية الاسرائيلية في أكتوبر ١٩٧٣ :

الواقع أن هذه الحرب إشتعلت نتاجا للمواجهة العربية الاسرائيلية الثالثة في يونيه ١٩٦٧ ، وقد تعددت الأحداث خلال تلك الفترة ، وتنوعت الظروف ، والتي قادت في جملتها سواء أكانت ظروفًا داخلية تتعلق بالدول المتصارعة ، أم بالظروف الاقليمية المحيطة بها ، أم بالظروف الدولية التي تحكم النظام العالمى إلى المواجهة العربية الاسرائيلية الرابعة في أكتوبر ١٩٧٣ . وفي الوقت الذي كان الطرف الاسرائيلي فيه مزهوا بذلك الانتصار الضخم على العرب في يونيه ١٩٦٧ ، كان الطرف العربى يعيد حساباته لاعادة البناء ومواجهة هذه الهزيمة . وفي الوقت الذي سعى الطرف الاسرائيلي إلى تأكيد تفوقه وسيادته الاقليمية ، حاول الطرف العربى تنشيط قواه ، وتجديدها للتخلص من آثار هذه الهزيمة وقد تمخض عن هذه الحرب عدة نتائج عسكرية فاقت بكثير طبيعة أرض المعركة مثل عبور قناة السويس وتحطيم خط بارليف في الضفة الشرقية للقناة ، والوصول إلى مساحة تقترب من (١٦) كيلو متر من سيناء ، وأيضا في الشمال السوري حيث استطاعت سوريا تجاوز خط ألون ، والممتد على طول الجبهة ، علاوة على إرتفاعات الجولان ذاتها ، ومثلما حدث في الجبهة الجنوبية ثغرة الدفرسوار ، حدثت في الجبهة الشمالية ثغرة « سسع » استطاعت إسرائيل من خلالها خلخلة الانتصار العربى نسبيا ، حتى أنه يمكن

١ - أسباب تتعلق بالبعد العسكرى : يركز الكثيرون على الأخطاء التي وقعت في الجانب العسكرى ، باعتباره الجانب الاساسى في أحداث الهزيمة ، ومنها ما يتعلق بالأخطاء التي وقعت أثناء سير المعركة بين الطرفين العربى والاسرائيلى . فقد أشار الفريق محمد فوزى إلى عدم الاعداد الجيد للحرب^(٧) ، وأكد ذلك عبدالفتاح أبو الفضل (وكيل المخابرات العامة الأسبق)^(٨) ، وأيضا يؤكد الكاتب محمد حسنين هيكل على وجود خطأ في ترك المشير عامر يقود المعركة فعلا ، بينما كان لا يصلح لقيادتها لأنه تحول عند رتبة الرائد من ضابط إلى سياسى^(٩) . وأشار آخرون كاللواء حسن البدرى ، ومحمود عزمى ، وصمويل سيجيف ، وصلاح الحديدى^(١٠) في كتاباتهم على مجمل الأخطاء التي وقعت أثناء سير المعركة وتأثير ضربة الطيران .

ب - أسباب تتعلق بالبعد السياسى : يركز البعض الآخر على الأخطاء التي وقعت على الصعيد السياسى سواء أكان خطأ في التنسيق السياسى ، أو الصراعات على السلطة ، أو ضعف القدرة الاتصالية ، أو عدم كفاءة الأشخاص المعهود اليهم بالمسئولية ، أو خطأ عدم القدرة على ترجمة الوحدة السياسية بين العرب .. الخ . ومن هؤلاء أنتونى ناتج (الوزير البريطانى) ، وإدجار أوبالانسى ، وصلاح الحديدى ، ومحمد فوزى وآخرون^(١١) .

وهكذا فان قصر الأمر على العوامل الداخلية يعزز من منطقة الارادة وقوة المجتمع ، وإلى أى مدى يمكن للعوامل الخارجية أن تخترقه وتحقق انتصارا ما ؟ وقد كشفت الآراء المختلفة التي رجحت العوامل الداخلية عن أسباب عديدة كانت وراء تدهور الوضع الداخلى في مصر وبقية الدول العربية المواجهة مما إستتبعه انتصار إسرائيل وهزيمة عربية ورغم ذلك فان قصر الترجيح على العوامل الداخلية فحسب كسبب للهزيمة في حرب يونيه أمرا يجافى الواقع والمنطق . فالمواجهة لم تكن مجرد مواجهة بين مصر وإسرائيل أو العرب وإسرائيل بل كانت مواجهة بين العرب وإسرائيل ومعها الولايات المتحدة . ولعل في التعميه الذى مارسه الأخيرة على مصر بل وعلى

كل على حدة أو معا بشكل اجمالي .
ب - وبالنسبة للطرف العربي : ويقصد هنا الطرفان (مصر وسوريا) . فمن الناحية العسكرية : فان كلاهما تمكنتا من الاعداد والتخطيط الجيد لهذه المعركة ، وتضمن هذا عدة نواحي تتعلق بحجم السلاح ونوعيته ، وطبيعة التدريب وأثره الايجابي على المقاتل العربي ، وخطة التمويه التي تم إعدادها وتنفيذها ، وذلك في إطار التنسيق العسكري بين مصر وسوريا . وقد اعترف موشى دايان بهذه الحقيقة قائلا :

« ان مصر وسوريا تمتعتا في الحرب بميزتين هامتين للغاية هما : المبادرة في بدء الحرب ، والتفوق الهائل في القوات كما وكيفا » (٢١)

علاوة على أن التخطيط قد بنى على أساس استراتيجية هجومية باصرار حاسم لاسترداد الأرض المحتلة في ١٩٦٧ ، وذلك بأخذ زمام المبادرة في المعركة وفي إطار هدف واحد ، مع خطة تمويه وخداع . وهنا يشير اللواء صلاح الحديدي الى « أن إسرائيل خدعت في أمرين أساسيين رغم توافر المعلومات لديها بالهجوم العربي المتوقع هما : عدم استطاعتها الجزم بالنوايا العربية الهجومية ، وأن المفاجأة لم تكن عسكرية فحسب بل مفاجأة استراتيجية والتي تبلورت في إشاعة مناخ عدم قدرة مصر والعرب على خوض الحرب في السبعينات » (٢٢) وأكد ذلك الأستاذ - أحمد بهاء الدين الذي أشار إلى

أن الترتيبات التي إتبعها الجانب المصري (إستراتيجية وتكتيكيا) كانت ناجحة الى حد ليس له مثل في هذا التضليل الاستراتيجي وأخرت احساس الاسرائيليين بالخطر الى آخر لحظة ممكنة وكذلك أكد كثيرون هذه الحقائق أمثال : باليت في كتابه : « العودة الى سيناء » ، وأيضا (٢٣) إدجار أوبالانس في كتابه « لا انتصار ولا هزيمة » ، ومحمد سيد أحمد ، في كتابه « بعد أن تسكت المدافع » واللواء حسن البدري وآخرون في كتابهم : حرب رمضان : الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة ومن ثم يتضح أن الجانب العسكري على المستوى العربي قد لعب دورا إيجابيا في (٢٤) النتيجة التي وصلت اليها حرب أكتوبر لصالح العرب .

ومن الناحية غير العسكرية ، والتي تمثلت في طبيعة الشخصية الحضارية للعرب التي ساعدت على إعادة التخطيط واتباع السلوك الجاد لتحقيق معدلات عالية في الانجاز واسترداد الكرامة العربية ، وقد أشاد د . أنور عبد الملك الى هذا المعنى قائلا : « أن حرب أكتوبر جاءت ترجمة للبداية الحقيقية للنهضة الحضارية العربية المصرية ، وهي بهذا رفعت كابوس الانحدار والعجز ، وجاءت استجابة لنداء الكرامة والنهضة » كما يركز البعض على عنصر الارادة السياسية لكل من مصر وسوريا خاصة ، والعرب عامة (٢٥) ، وذلك بالقدرة على إتخاذ قرار عسكري وسياسي دون الاتفاق مع أى قوة

القول بأن تطورات الحرب امتدت بين فترتين . الأولى : من السادس من أكتوبر وحتى الثالث عشر منه ، حيث كانت المعركة لصالح كل من مصر وسوريا تماما ، والثانية : من حيث انتهت الفترة الأولى ببدء الجسر الجوي الأمريكى وتغير مجرى المعركة لصالح إسرائيل وحدوث الثغرة الجنوبية والثغرة الشمالية . ويمكن تلخيص النتيجة النهائية لمعركة أكتوبر في : أ - عبور القوات المصرية للقناة واسترداد شريط ساحلى على الضفة الغربية بعرض يتراوح بين (٤ - ١٥) ميلا ، وبطول ساحل القناة باستثناء ثغرة الدفرسوار التي انتهت بمحادثات الكيلو ١٠١ . ب - استرداد جبل الشيخ في هضبة الجولان ، وحررت شريطا طويلا يمتد أكثر من (٢٠) كيلو مترا ، وبعمق (٥) كيلو في الجولان والقطاع الجنوبي . وهكذا استردت كل من مصر وسوريا لجزء من أراضيها المحتلة في يونيو ١٩٦٧ بعد مواجهة عسكرية - متكافئة الى حد كبير (١٩) . ويمكن تناول خسائر الأطراف المختلفة والاتجاهات الرئيسية في تفسير النتيجة كما يلي : -

١ - خسائر الأطراف المتصارعة :

تعددت المصادر التي أشارت إلى حجم خسائر الأطراف المتصارعة في حرب أكتوبر ، ومن ثم تعددت أحجام الخسائر ، ومن خلال التدقيق إزاء ما طرح من روايات أمكن بلورة الخسائر في الجدول رقم (٦) (٢٠) :

وفي ضوء هذا الجدول يتضح أن خسائر الطرف الاسرائيلي في عدد القتلى مجتمعا هي (١ : ٨) تقريبا لصالح إسرائيل ، وتصل نسبة الخسائر في عدد الدبابات بين الطرفين (١ : ١,٦) لصالح إسرائيل أيضا . وكذلك نسبة الخسائر في عدد الطائرات المقاتلة بين الطرفين هي (١ : ٣) لصالح إسرائيل أيضا . أما نسبة الخسائر في السفن الحربية بين الطرفين هي (١ : ١,٦) لصالح الطرف العربي . ويتضح بالتالى أن خسائر إسرائيل أقل من الطرف العربي مجتمعا ، وهى الدول المتصارعة معها مباشرة في المعركة . ولكن من ناحية أخرى فان نسبة الخسائر لدى إسرائيل مما لديها من أفراد وعتاد تفوق بكثير نسبة الخسائر العربية ، وعلى سبيل المثال فان عدد القطع البحرية التى خسرتها إسرائيل (١٨) قطعة وهى تمثل ثلث ما تملكه من قطع وعددها (٥٨) قطعة ، بينما خسارة مصر (٤) قطع بحرية ، وتملك (١١٥) قطعة وهى نسبة ٣,٥ ٪ .

٢ - الاتجاهات الرئيسية في تفسير نتيجة

حرب أكتوبر ١٩٧٣ :

يمكن تفسير نتيجة الحرب أخذا في الاعتبار كافة التفسيرات المطروحة - إستنادا إلى مجموعتين من العوامل الموضوعية ، وذلك كفا يلي :

أ - العوامل الداخلية : تعددت بين ما هو عسكري ، أو سياسى ، أو إقتصادي ، أو إعلامى ، أو حضارى ، سواء

جدول رقم (٦)

الدولة	خسائر العنصر البشري					
	عدد القتلى	عدد الجرحى	عدد الأسرى والمفقودين	عدد الطائرات المقاتلة	عدد الدبابات	عدد القطع البحرية
مصر	١٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٨٥٠٠	١٨٢	٦٥٠	٤
سوريا	٧٠٠٠	٢١٠٠٠	-	١٦٥	٦٠٠	٧
العراق	١٢٥	٢٦٠	١٨	١٨	٢١	٨٠
اسرائيل	٢٨١٢	٧٥٠٠	٥٢١	١٢٠	٨٤٠	١٨

دولية . كما أن هناك من يركزون على دور الجوانب المعنوية ، حيث عكست حرب أكتوبر قدرة العرب على مواجهة الاشاعات التي حاولت اسرائيل الصاقها بالعرب من إتسامهم بالعجز الدائم ، وجاءت حرب أكتوبر لتنهى أسطورة التفوق الاسرائيلي . علاوة على الجهود الدبلوماسية المكثفة التي مهدت لحرب أكتوبر ، وواكبها جهود اعلامية كبيرة ، علاوة على جهود كثيفة على المستوى السياسى الداخلى لاستيعاب القلق والتوتر الداخلى ، وإتخاذ عدة إجراءات منها الافراج عن الصحفيين المبعدين عن الصحافة وخروج المعتقلين من السجن والغاء الاجراءات الاستثنائية عامة مما كان له أثر إيجابى فى خلق تماسك الجبهة الداخلية

أما بالنسبة للطرف الاسرائيلي : أشار كثيرون إلى عدد من الأخطاء لدى اسرائيل التي ساعدت على الانتصار العربى منها ما هو عسكري كخطأ إدارة المخابرات بالجيش الاسرائيلي فى تقدير تحركات مصر وسوريا ، حيث لم يكتشفوا الاعداد للهجوم المفاجئ فى وقت مبكر مما ساعد على إرباك القيادة الاسرائيلية ، علاوة على القدرة القتالية العربية المفاجئة التي لم يتصورها الاسرائيليون . وكان لغرور اسرائيل العامل المساعد فى عدم جعل الاسرائيليين يصدقون الهجوم المصرى الاسرائيلي . ويعلق د . على الدين هلال على ذلك قائلاً : إن هذا يرجع إلى ما تصورته قيادات اسرائيل بأن العرب لا يمكنهم الدخول فى أى حرب ، وإستبعادهم لعبور المصريين للقناة ، ولأخذ زمام المبادرة علاوة على جملة المشكلات التي واجهت اسرائيل قبل حرب أكتوبر كالصراع الطبقي والسلالى ، وتأثيرها^(٢٦) السلبى على الاجيال الجديدة ، وقد كانت هذه المشكلات الاجتماعية تنمو باطراد . علاوة على بعض المشكلات السياسية فى عهد جولدامائير كانت لها أثر سلبى على التماسك والاستقرار فى اسرائيل^(٢٧) .

ب - العوامل الخارجية : وهى التى تنحصر فى الدائرة الاقليمية والعالمية للاطراف المتصارعة .

أ - الطرف الاسرائيلي : حيث كان للجسر الجوى الأمريكى بدءاً من ١٣ / أكتوبر ١٩٧٣ ، أثره الفعال فى إعادة التوازن للطرف الاسرائيلي فى مواجهة الاطراف العربية المتصارعة معها ، وتغير الوضع العسكرى فى

الجبهتين الشمالية والجنوبية ، فقد كانت المعدات العسكرية تنزل من الطائرات الأمريكية متوجهة الى الجبهة مباشرة مما أدخل بتطورات المعركة وأوقف التقدم العربى فى أراضيه المحتلة . ومن ناحية أخرى فإن اسرائيل تعرضت فى اعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ لعزلة وانحسار دولى فى علاقاتها بالخارج . فقد قطعت دول كثيرة خاصة افريقيا علاقاتها مع اسرائيل بعد حرب يونيو . وللتأكيد لم يكن لاسرائيل علاقات مع افريقيا قبل بدء حرب أكتوبر ١٩٧٣ سوى مع (٤) دول وهى الدول التى تتبع جنوب افريقيا (ليسوتو ، وسوازيلاند ، ومالاي ، وموريشيوس) .

ب - الطرف العربى : فقد ثبت وجود حركة منتظمة مخططة لكل من مصر وسوريا فى اطار تهيئة المناخ الاقليمي والعالمى لتحركهم العسكرى . وقد كسب العرب الكثير فى المحافل الدولية كدوائر افريقيا ، وعدم الانحياز ، وغرب أوروبا والصين ، ودول الكتلة الشرقية ، والامم المتحدة . ثم كان للجسر الجوى السوفيتى أثناء المعركة أثره الكبير على صمود الطرف العربى ، علاوة على ايجابية المساعدات العربية لكل من مصر وسوريا عسكرياً ومالياً . وفوق هذا أو ذاك فإن سلاح البترول العربى لعب الدور الفعال حيث استخدم ضد الدول المساندة لاسرائيل . وقد حقق نتائج ايجابية ، ولعل أهمها قدرة العرب على مواجهة الولايات المتحدة بالخطر البترولى^(٢٨) .

وهكذا كان للعوامل الخارجية دور إيجابى اضافة الى العوامل الداخلية فى الوصول ، بحرب أكتوبر الى نتيجة ايجابية لصالح الطرف العربى ممثلاً فى كل من مصر وسوريا ونتيجة سلبية بالنسبة للطرف الاسرائيلي فى جزء منها . وكانت فى وجه آخر تمثل نتيجة ايجابية استطاعت

من خلالها اسرائيل أن تسترد زمام المبادرة فى سيناء . سادساً : العلاقة بين توازن القوى ونتائج حربى ١٩٦٧ ، و ١٩٧٣ :

يثار فى هذه النقطة طبيعة العلاقة بين ناتج المواجهة العربية الاسرائيلية سواء فى حرب يونيو ١٩٦٧ ، أو حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وبين القدرات الفعلية أو ميزان القوى بين الطرفين . بعبارة أخرى هل هناك اتساق بين طرفى هذه العلاقة ؟ وما مدى هذا الاتساق ؟ وتفسير

متضمنًا الميزان العسكري وبين ناتج المواجهة يتضح اتساق تقريبي أيضا ، حيث أن التوازن الاستراتيجي يميل لصالح الطرف العربي مجتمعا . وبالنظر الى مصر فانها تتفوق استراتيجيا على اسرائيل بمقدار يقترب من النصف . وهكذا بالنسبة لبقية الاطراف العربية وفقا للاحتتمالات السابق الاشارة اليها . أى أنه حدث اتساق تقريبي ، وليس اتساقا كاملا ، بين حجم الانجاز العسكري وبين الميزان العسكري ، أو بين حجم الناتج للمعركة وبين ميزان القوى الاستراتيجي . ومما يشير الى صدق هذه النتيجة ان اسرائيل توافر لديها قدرة على حشد قواتها خلال ثلاثة ايام كان الطرف العربي متفوقا لكنها استطاعت استعادة القدرة على المواجهة وبالتالي استوعبت القدرة على الرد على الهجوم العربي ، في نفس الوقت كان للدور الأمريكي في مساندتها مباشرة أثر على تماسكها وصمودها . وهنا فاننا اصبحنا امام مجتمعين متقابلين في مواجهة عسكرية يتوقف نتيجتها على ميزان القوى بالفعل لان الطرفين في حالة استعداد وتكافؤ نسبي ، وهو ما لم يتوافر في حرب ١٩٦٧ ، مما اعطى لاسرائيل القدرة على تحقيق انجاز عسكري كبير ، لم يستطع العرب تحقيقه رغم المبادرة في حرب اكتوبر ١٩٧٣ لعوامل كثيرة (٢٠) ويؤكد هذا الفهم والتحليل لمواجهة ١٩٦٧ ، و ١٩٧٣ ، ان قياس قوة الدولة يعد مدخلا صالحا لفهم طبيعة توازن القوى القائم ولتفسير نتيجة المواجهة العسكرية في اطار الصراعات الاقليمية من خلال متغير وسيط هو ميزان القوى . فهذا المنهج يكشف عن درجة الاتساق والاختلال بين ناتج المواجهة العسكرية ، والميزان القائم فعلا قبل بدء المواجهة . وتزداد اهمية هذا المنهج في تأكيد اهمية نظريات التوازن في تفسير الواقع الاقليمي والدولي . كما يمكن بقياس قوة الدول التمكن من مراجعة الدول لعناصر قوتها ومعالجة أوجه الخلل مع دراسة التغيرات التي تحدث في الدول الأخرى مما يساعد على أن تحافظ الدولة على ترتيبها ودرجة قوتها .

وفي ضوء ما زدنا به هذا المنهج من قدرة على تفسير المواجهتين الرئيسيتين بين العرب واسرائيل في ١٩٦٧ ، و ١٩٧٣ ، إلا أنه يمكن ان يساعدنا أكثر في استشراف مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي ، وهذا يتوقف على القياس الدقيق لقوة الطرفين العربي والاسرائيلي . وأن وقوع حرب جديدة تتوقف على درجة التفاوت في القدرات بين الاطراف المتصارعة . فكلما كان التفاوت كبيرا ، فإن امكانية واحتمالية وقوع هذه الحرب أمر ليس مستبعدا . أما نتيجة الحرب فانها تتوقف على طبيعة ميزان القوى السائد قبل بدء الحرب . أى تأتي النتيجة لصالح من يميل الميزان لجانبه .

وهذا مايجب ان يلتفت اليه العرب ازاءه . فان متابعة الطرف الاسرائيلي والتطورات الحادثة في قدراته

ذلك ؟ . وهنا يثار أيضا مسألة العلاقة بين التوازن العسكري والتوازن الاستراتيجي وناتج المعركة أيضا لما لهذا من تداخل وتشابك متبادل . وعلى أية حال فقد كشف تحليل الدراسة لتوازن القوى قبل حرب يونيو ١٩٦٧ ، والذي سبق الاشارة الى نتائجه ، وكذلك التحليل لنتيجة هذه الحرب ، بأن هناك اختلالا بين حجم الانجاز العسكري لصالح اسرائيل وبين الميزان العسكري للاطراف المتصارعة وأيضا اختلالا بين حجم الانجاز في المواجهة العسكرية (نتيجة المعركة) ، وبين قوة الدول المتصارعة . حيث ان الميزان الاستراتيجي يميل لصالح الطرف العربي ، ولكن جاءت نتيجة المعركة في صالح اسرائيل . وقد يفهم هذا الاختلال بأنه اختلال عارض وليس اختلالا دائما . فعلى الرغم من كونه يعبر عن حقيقة الواقع الفعلي نسبيا في الميزان العسكري بين مصر واسرائيل لتفوق الأخيرة بعض الشيء ، إلا أنه لم يعبر عن حقيقة الميزان العسكري . فإعادة القتال لدى المصريين والعرب لم تنكسر أو تتحطم رغم الهزيمة . ولم تصبح اسرائيل هي الدولة المسيطرة على المنطقة كما توقعت هي نفسها . وقد أكدت الوقائع بعد الهزيمة هذا كما حدث في رأس العش ، وإغراق المدمرة ايلات ، ولم يكن قد مضى اسابيع على هزيمة يونيو ١٩٦٧ . وهذا ان عبر فانما يعبر عن قدرة المجتمع المصري على استيعاب الهزيمة والبدء في إعادة استخدام القوة الكامنة لديه بما يعبر عن حقيقة الميزان الاستراتيجي بين الطرفين في النهاية . اذن فانه يمكن فهم الهزيمة وان كانت في ظاهرها هزيمة عسكرية الا انها اخذت بعدا استراتيجيا بشكل نسبي . وهذا يعود الى القدرة الاسرائيلية على المبادرة في مقابل عدم الاستعداد الفعلي من جانب الطرف العربي على القدرة على الرد على هذه المبادرة الاسرائيلية ثم التعامل معها . اذن فالمواجهة لم تكن متقابلة بين الطرفين العربي والاسرائيلي مما جعلها مواجهة عسكرية في اطار استراتيجي محدود . وقد قادت الهزيمة الطرف العربي عامة ومصر بصفة خاصة الى إعادة النظر في مقدراتها المختلفة والتفكير الجاد في ضرورة الامساك بالمبادرة السياسية والدبلوماسية والعسكرية تجنباً للوضع الدفاعي الذي كان مسيطرا قبل الحرب والذي حجب الفرصة في الردع ازاء الهجوم الاسرائيلي ، وهكذا بعد أقل من عام كانت الجيوش العربية قد أعيد تسليحها ، وأصبح لديها شعور كبير بقبول التحدي والاستعداد للحرب (٢١)

أما عن حرب اكتوبر فانه عند المقارنة بين الناتج العسكري من حيث الانجاز ، وحجم الخسائر بين الاطراف المتصارعة ، وبين الميزان العسكري لهذه الدول ، فإن الأمر يشير الى اتساق تقريبي بين الميزان العسكري وبين ناتج المواجهة بين الطرفين العربي والاسرائيلي . وعند المقارنة بين التوازن الاستراتيجي

وعلى أية حال فإن ما طرحناه من اطار نظري يتمثل في منهج قياسى قوة الدولة يمكن أن يعد نموذجا تحليليا للصراع العربى الاسرائيلى - نفهم من خلاله آليات الواقع ومتغيراته ، ثم مسارات المستقبل وتوقعاته . □

الاستراتيجية بما فيها الجانب العسكرى امر يمثل اهمية بالغة ، وتتوقف عليه توقعات المستقبل ، فى نفس الوقت على العرب ان يضمنوا فى اعتبارهم ان يتجاوزوا بتطوير قدراتهم للطرف الاسرائيلى فى اطار استراتيجية الردع بما يفرض عليه سياسات دفاعية وليست هجومية .

المراجع

(١) هذه الدراسة مستخرجة من رسالة الدكتوراة للباحث والمعنونة بـ « مناهج قياس قوة الدولة مع تطبيق على توازن القوى بين الدول العربية وإسرائيل » ، والتي نوقشت فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، أبريل ١٩٨٨ ، وأجيزت بمرتبة الشرف الاولى .
2- Cline, R.S., World power Trends and U.S. Foreign policy for 1980's », (U.S.A: Westview press, Boulder, 1980.

وهذا الكتاب صدر قبل ذلك فى عام ١٩٧٧ ، ولكن بعنوان مختلف هو : « قياس قوة العالم لعام ١٩٧٧ » .

(٢) انظر مزيدا من التفاصيل فى أصل الدراسة (الدكتوراه) للكاتب ، ص ٤٦١١٢ .

(٤) لمزيد من التفاصيل ، جمال زهران ، مرجع سابق ، ص ١٤٩ : ١٥٢ .

(٥) محمد حسنين هيكل ، لمصر .. لا لعبد الناصر ، بيروت ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٣ ، ص ١٤٥ ، وأيضا انظر :

Nadav Safran, From war to war, New York, pegasus, 1969, p. 266.

حيث أشار إلى أن الحرب بين مصر وإسرائيل فى ضوء عوامل كثيرة كانت أمرا محتملا بغض النظر عن أحداث مايو ويونيو ١٩٦٧ ، التي سبقت اعلان الحرب ، فهناك مشاكل على الحدود ، ومشاكل اللاجئين ، والمقاطعة ، وحقوق الملاحة ، ونزاعات المياه .. الخ .

(٦) اعتمدنا على المصادر التالية فى تحديد هذه الخسائر : - The Military Balance 1967-68 IISS, London, 1968

- محمد فوزى (فريق أول) حرب الثلاث سنوات ١٩٧٠/٦٧ ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٤ ، ص ١٦٠ ، ١٦١ ، صمويل سيجيف ، حرب الستة أيام ، مترجم إلى العربية ، القاهرة ، (ب - ت) ، ص ١٦٨ : ١٧٤ ، وموشى دايان ، قصة حياتى (القسم الثانى) مترجم ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، (ب - ت) ، ص ٢٩٢ : ٢٩٤ . ومراجع أخرى عديدة .

(٧) محمد فوزى ، مرجع سابق ، ص ٤٧ : ٦٧ . (٨) عبد الفتاح أبو الفضل ، كنت نائبا لرئيس المخابرات ، القاهرة ، دار الحرية ، ط

(١) ، أبريل ١٩٨٦ ، ص ٢٧٧ : ٣٠٧ . (٩) محمد حسنين هيكل ، لمصر .. لا لعبد الناصر ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

(١٠) حسن البدرى ، « دور القوات الجوية الاسرائيلية فى الحصول على السيطرة الجوية فى جولة صيف ١٩٦٧ » ، السياسة الدولية ، عدد

(٥١) ، يناير ١٩٧٨ ، ص ١٧٨ : ١٨٢ ، ومحمود عزمى ، « ميزان القوى العربى الاسرائيلى (٧٣ - ١٩٨١) » ، الفكر الاستراتيجى

العربى ، بيروت ، عدد (٣) ، يناير ١٩٨٢ ، ص ٧ : ٤٣ (ص ١٠) ، وأيضا : (صمويل سيجيف ، مرجع سابق .

(١١) انتونى ناتنج ، ناصر ، ترجمة شاكى سعيد ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٥ ، ص ٤٦٦ ، وأيضا :

Edgar O'Ballance, The third Arab-Israeli war, London; Faber & Faber, 1972, pp. 13-15.

(١٢) محمود رياض ، مذكراته المنشورة بالمصور عن حرب يونيو ودور أمريكا فى عدوان ١٩٦٧ ، المصور ، ٦ يونيو ١٩٨٦ ، وأيضا : د .

فؤاد مرسى ، حرب ٥ يونيو : دلائلها وتطوراتها ، الطليعة ، القاهرة ، عدد (٢) يونيو ١٩٧٠ .

(١٣) الفريق محمد صادق ، فى حوار مع جريدة « الأحرار » ، القاهرة ، ١٨/٢/١٩٨٢ ، ص ٧ . (١٤) انظر ، مجلة الهلال ، أعداد

أغسطس ، وسبتمبر ، وأكتوبر ، ونوفمبر/ ١٩٨٦ التي نشرت حوارا بعنوان : « ٥ يونيو فى فكرنا السياسى لعدد من الكتاب والمفكرين ،

وأيضا : لطفى الخولى ، « ٥ يونيو الحقيقة والمستقبل » ، ط ٢ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ص ٤٨ ، ٤٩ ، ص ٥٦ ، ٥١١ .

(١٥) د . على الدين هلال ، نكبة فلسطين فى الفكر السياسى العربى ، « السياسة الدولية » ، القاهرة ، يناير ١٩٧١ ، ص ٤٠ : ٤٩ ، وأيضا

قسطنطين زريق ، معنى النكبة مجددا ، بيروت ، دار العلم للملايين ، أغسطس ١٩٦٧ ، ص ١٢ ، ١٣ .

(١٦) أحمد بهاء الدين ، إسرائيليات وما بعد العدوان ، القاهرة ، ط ٤ ، ص ٢٢٥ : ٢٢٣ .

(١٧) د . فؤاد زكريا ، « ٥ يونيو فى فكرنا السياسى » ، مرجع سابق ، ص ٣٠ : ٢٩ .

(١٨) ورد هذا فى كتاب ، محمد حسنين هيكل ، مدافع آيات الله ، بيروت - القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٣ ، وأيضا ، حسنين كروم ، التيار

الدينى فى مصر : تاريخه ومستقبله ، المنار ، باريس ، عدد (١٨) ، يونيو ١٩٨٦ ، ص ٤٦ : ٥٩ .

(١٩) مزيدا من التفاصيل ، جمال على زهران ، مصدر سابق ، ص ٢٤٩ : ٢٥٨ .

(٢٠) اعتمدنا فى بلورة الخسائر على الروايات التالية : انظر فى : Strategic Survey, 1973, IISS, 7 Op. Cit, p. 26.

- وأيضا : محمود رياض ، مذكراته ٤٨ - ١٩٧٨ ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨١ ، ص ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، وموشى دايان ،

قصة حياتى ، مرجع سابق ، ص ٥٤٧ ، ٥٦ . ومراجع أخرى وردت فى أصل الرسالة .

(٢١) موشى دايان ، قصة حياتى ، مرجع سابق ، ص ٥٢٣ ، ٥٥٩ ، ٥٦١ .

(٢٢) اللواء صلاح الحديدى ، حرب أكتوبر فى الميزان العسكرى ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٧٤ ، ص ٤٨ : ٧١ .

(٢٣) أحمد بهاء الدين ، وتحطمت الأسطورة عند الظهر ، القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٧٤ ، ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

24- Palit, D.K, Return to Sinai, (1973), Dehra Dun, Palit & palit publishers, 1974, p. 168.

- Edgar O'Ballance, No victor, No vanquished, London, presidio press, c., 1978, p. 91.

وأيضا : - محمد سيد أحمد ، بعد أن تسكت المدافع ، بيروت ، دار القضاء ، ١٩٧٥ ، ص ١١٠ - حسن البدرى وآخرون ، الجولة العربية

الاسرائيلية الرابعة ، القاهرة ، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع ، ١٩٧٤ ، ص ٥٨ : ٦٨ .

(٢٥) د . أنور عبد الملك ، ربح الشرق ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٨٣ ، ص ٥٢ : ٥٨ . (٢٦) د . على الدين هلال : الصورة

المتغيرة للصفوة الاسرائيلية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى ، المجلد الثانى لندوة أكتوبر ١٩٧٣ ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٨٨ : ٩٦ .

(٢٧) انظر تفصيلا : السيد ياسين ، « التغيرات الاجتماعية داخل إسرائيل » ، السياسة الدولية ، يناير ١٩٧٤ ، ص ٩١ : ١٠٣ .

(٢٨) مزيدا من التفاصيل حول العوامل الخارجية ، انظر : جمال على زهران ، مرجع سابق ، ص ٢٧٧ : ٢٨١ .

الفضاء : أقصى الأراضي الجيوبوليتيكية المرتفعة الجديدة

أحمد محمود عبد الحليم

وتقسم مدارات الأقمار الصناعية بصفة عامة الى ثلاث درجات : مدارات أرضية منخفضة Low Earth Orbits من حوالى ٢٥٠ كيلو متر الى ١٥٠٠ كيلو متر من سطح الأرض . مدارات متوسطة الارتفاع Medium Altitude Orbits من ١٥٠٠ كيلو متر الى ٣٥,٨٠٠ كيلو متر من سطح الأرض . مدارات عالية الارتفاع High Altitude Orbits من ارتفاع الثبات الجغرافى* - ٣٥,٨٠٠ كيلو متر - وأعلى . ويعتبر القمر الصناعى الذى يدور فى المدارات الأرضية المنخفضة هو النوع الوحيد الذى يصطدم بمشاكل جذب المجال الجوى للكوكب الأرضية . ولنتنقل الآن لفحص مدارات الأقمار الصناعية فى درجاتها الثلاث المختلفة .

المدارات الأرضية المنخفضة : يتحرك القمر الصناعى الذى على ارتفاع ١٥٠ كيلو متر - أى قريباً جداً من سطح الأرض - بسرعة حوالى ٧٨٠٠ متر/ثانية ، أو أكثر من ١٧٠٠٠ ميل/ساعة . ويوضح الشكل رقم (١) مدى انخفاض هذا المدار .

ورغم أن المجال الجوى للكوكب الأرضية على هذا الارتفاع يكون رقيقاً للغاية ، إلا أن قدره يعتد به من جذب المجال الجوى يؤثر على القمر الصناعى لتخفيض سرعته .

ويمكن للقمر الصناعى البقاء فى مدار على هذا الارتفاع ليوم واحد فقط قبل اضمحلاله ، بينما يمكن أن يبقى القمر الصناعى الذى يدور على مسافة ٣٧٠ كيلو متر فى مداره لعام كامل . من هنا تعتبر قوة جذب المجال الجوى مشكلة حقيقية ، إلا أن الارتفاعات الأقل من ذلك تعتبر هامة أيضاً لأنه كلما قل ارتفاع القمر الصناعى ، كلما ازدادت قدرته على رؤية الأهداف على سطح الأرض بوضوح . وللبقاء فى هذه المدارات المنخفضة ، يجب أن يكون القمر الصناعى قادراً - على فترات - أن يدفع نفسه بوسائله الذاتية الى أعلى مرة أخرى .

ورغم اعتقادنا بقدرة الأقمار الصناعية على رؤية مساحات كبيرة خلال دوراتها فوق سطح الأرض . فأننا نجد أن ذلك غير صحيح على الارتفاعات المنخفضة . وكما يوضح الشكل رقم (١) السابق ، فإنه على هذا الارتفاع ، يقوم القمر الصناعى العادى بمسح الكرة الأرضية مرة كل حوالى تسعين دقيقة . وخلال هذه الفترة ، يمكن للمستشعرات المركبة عليه ، رؤية شريط ضيق من الأرض بعرض حوالى مساحة مدينة متوسطة الحجم ، وبمساحة تساوى أقل من ١٪ من سطح الأرض . ويستخدم العديد من الأقمار الصناعية - خاصة تلك الأقمار المكلفة بمهمة المراقبة - هذه المنطقة المنخفضة من

من مبادئ الحرب الثابتة القديمة : « استول على الأرض المرتفعة وتمسك بها » . والفضاء هو الأرض المرتفعة الجديدة ، التى مازالت غير مألوقة للعديد من العسكريين والاستراتيجيين . وخلال الربع قرن الأخير ، انفقت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى عدة مليارات من الدولارات فى الاستكشاف العسكرى للفضاء . فقد انفقت وزارة الدفاع الأمريكية أكثر من خمسين مليار دولار على نظم الفضاء العسكرية بين عامى ١٩٥٨ و ١٩٧٨ ، إضافة لحوالى ستة مليارات عام ١٩٨٢ ، وعدة مليارات أخرى فى الأعوام التالية لذلك ، وذلك قبل التكاليف الباهظة لمبادرة الدفاع لأمريكية . والسؤال الذى يبرز على السطح هنا هو : لماذا تنفق لدول هذه المبالغ الباهظة فى الفضاء فى الوقت الذى يتميز فيه العالم الآن بعصر من الموارد المحدودة والقيود الصارمة على ميزانياتها ؟

يتنحصر الأجوبة الأولية فى سببين : الأول ، أن الفضاء يوفر التفوق الذاتى فى الأرض العالية . والثانى ، مثل البحار ، فإن الفضاء وسط - ولى لاتحدده حدود اقليمية ، ويمكن للأقمار الصناعية التى تدور فى مداراتها حول الأرض أن تراقب العالم بأكمله دون انتهاك الادعاءات الإقليمية لأى دولة من الدول .

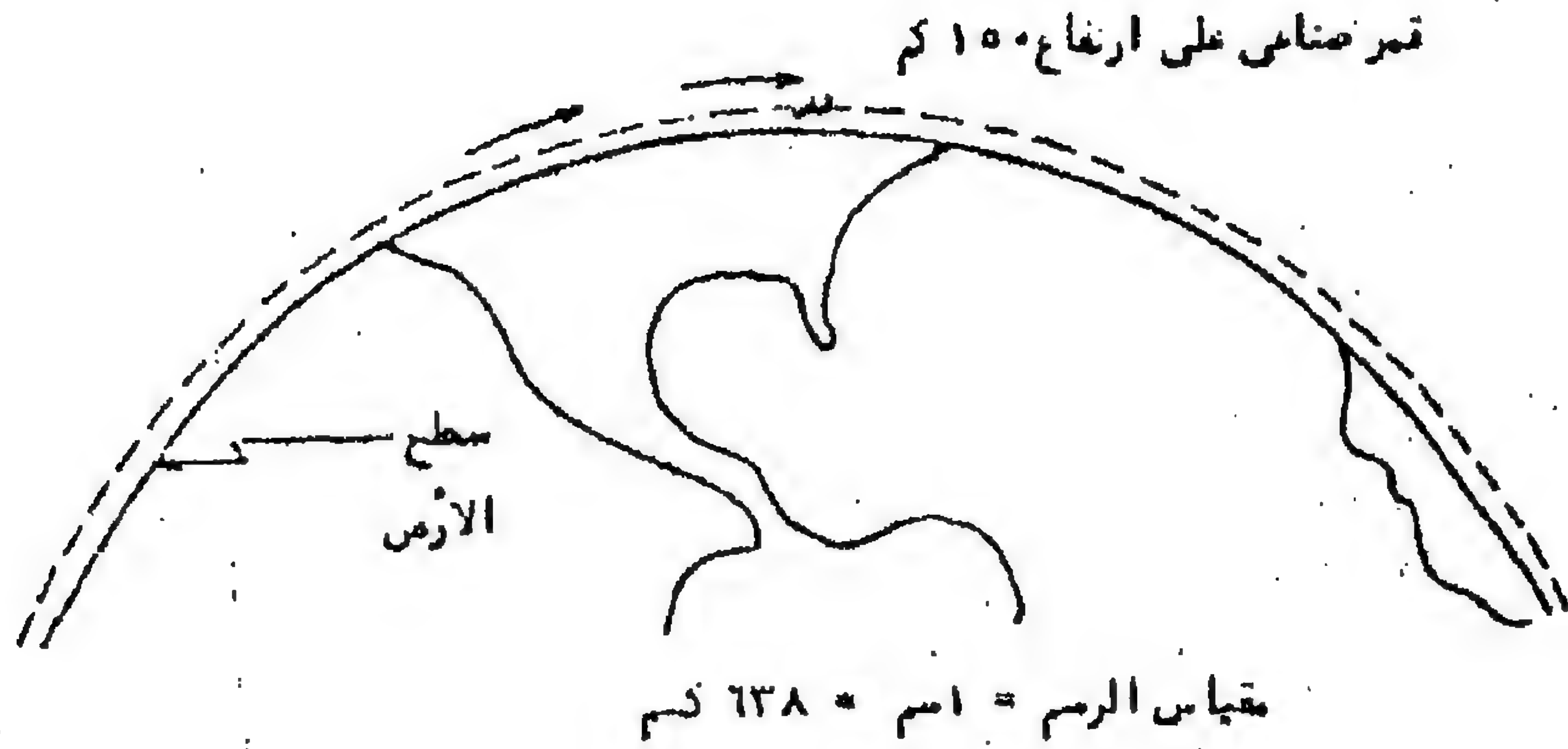
وقد اطلق السوفيت على الفضاء اصطلاح « أقصى الأرض المرتفعة » أو « أقصى الأرض الجيوبوليتيكية المرتفعة » . وفى الحقيقة ، فإن نظم الفضاء تمارس فى الوقت الحالى مهام عسكرية جوهرية ، ولكن قبل مناقشة هذه المهام ، فسوف نقوم بشرح مبسط للغاية لبعض خصائص الأقمار الصناعية ، وما يمكن أن تقوم به هذه الأقمار .

ما هو القمر الصناعى ؟

يعتبر القمر ، قمراً صناعياً طبيعياً للأرض . كما تعتبر الأرض بدورها قمراً صناعياً للشمس . ويمثل القمر الطبيعى ، تدور الأقمار الصناعية التى يصنعها الانسان حول الأرض ، وتحفظ بتوازنها خلال هذا الدوران . وإذا زاد القمر الصناعى من سرعته ، فسوف ينطلق الى مدار أعلى ، وإذا أبطأ من سرعته فسوف يسقط فى مدار منخفض . وإذا أبطأ القمر الصناعى من سرعته بشكل كبير ، فسوف يصطدم بالأرض .

ويتطلب وضع القمر الصناعى فى مداره حول الأرض استهلاك كمية من الطاقة : طاقة ذاتية كامنة Potential Energy لرفعته الى أعلى ، وطاقة محركة Kinetic Energy فى صورة سرعة عالية للحفاظ عليه هناك . فإذا كان القمر الصناعى فى مدار عال بدرجة كافية حول الأرض بحيث يتحرر من جذب المجال الجوى للكوكب الأرضية A tmospheric Drag ، فسوف يبقى فى هذا المدار الى الأبد .

* يكون القمر الصناعى فى ارتفاع الثبات الجغرافى (Geosynchronous Altitude) حينما يدور فوق خط الاستواء بنفس سرعة دوران الأرض ، وبذا يبدو القمر الصناعى ثابتاً فى نفس المكان .



الشكل رقم (١) : رسم بمقياس رسم مصغر لقمر صناعي في مدار أرضي منخفض

السرعة النسبية التي تتحرك بها نقطة على خط الاستواء الذي يحيط بالكرة الأرضية . وتعتبر الأقمار الصناعية على هذا الارتفاع ، والتي تسمى « أقمار الثبات الجغرافي Geosynchronous Satellites » فريدة في نوعها من حيث أنها تبدو ثابتة لأي مراقب على الأرض . وعموماً ، فإن هناك خطأ شائعاً في ادراك أنه يمكن وضع أقمار الثبات الجغرافي هذه فوق نقطة معينة فوق العالم - على سبيل المثال : موسكو أو واشنطن - وهذا غير صحيح فهذه الأقمار تبدو ثابتة فقط إذا تم وضعها فوق نقطة فوق خط الاستواء . ورغم أن ظاهرة الثبات هذه مقيدة للأقمار الصناعية الموضوعة فوق خط الاستواء ، فإن لأقمار الثبات الجغرافي بعض المزايا المحددة . فهي لا ترى فقط مساحات كبيرة من الأرض ، ولكنها تشكل منصات ممتازة لمعدات إعادة الإذاعة ومهام المسح المختلفة . ويوضح الشكل رقم (٢) مساحة التغطية التي يوفرها قمر ثبات جغرافي واحد

ويوضح ثلاثة من هذه الأقمار على مسافات متساوية فوق خط الاستواء يمكن تغطية الكرة الأرضية بالكامل . وفي الارتفاعات التي تتجاوز ارتفاع الثبات الجغرافي ، تتحرك الأقمار الصناعية بسرعة أقل نسبياً من دوران الأرض ، وبذا تبدو كما لو كانت تتراجع في السماء . ورغم أن هناك أقل من اثني عشر قمراً صناعياً تستخدم المدارات الأعلى من ارتفاع الثبات الجغرافي ، فإن هذه المدارات توفر مزايا كثيرة بزيادة قدرة الأقمار الصناعية على البقاء Survivability زاوية الميل ولا مركزية المسار :

وتلعب خاصيتين أخريتين لمدار القمر الصناعي دوراً هاماً في تحقيق مهام الأقمار الصناعية ، وهاتان الخاصتان هما : زاوية ميل المسار ، Inelination ولا مركزية المسار Eccentricity فإذا تصورنا قمراً صناعياً في مدار أرضي منخفض يقوم بالدوران حول الأرض فوق خط الاستواء تماماً ، فإنه لا يميل عن خط الاستواء ، وبذلك تساوى زاوية ميله صفراً . وسوف يرى هذا القمر الأرض التي تحيط بخط الاستواء فقط . فإذا أحدثنا زاوية ميل لهذا المدار ، بحوالي ٤٥

حيث المدارات الأرضية المنخفضة حيث يصبح ضرورة إيجاد التوازن بين جذب المجال الجوي ، وتغطية المنطقة المطلوبة ، ومطالب تصوير المنطقة - التي تقل مع مربع الارتفاع - هاما بصفة مستمرة . وعموماً ، تستخدم العديد من المهام الأخرى الجزء العلوي من حيز المدارات الأرضية المنخفضة حيث تصبح هذه الاعتبارات غير هامة . ومن بين حوالي ٤٦٠٠ هدف صنعه الإنسان تم تتبعه بواسطة قيادة الدفاع الجوي / الفضائي عن شمال أمريكا* في يناير عام ١٩٨٢ ، كان هناك ٣٨٠٠ هدف (حوالي ٨٣٪) في حيز المدارات الأرضية المنخفضة .

المدارات متوسطة الارتفاع :

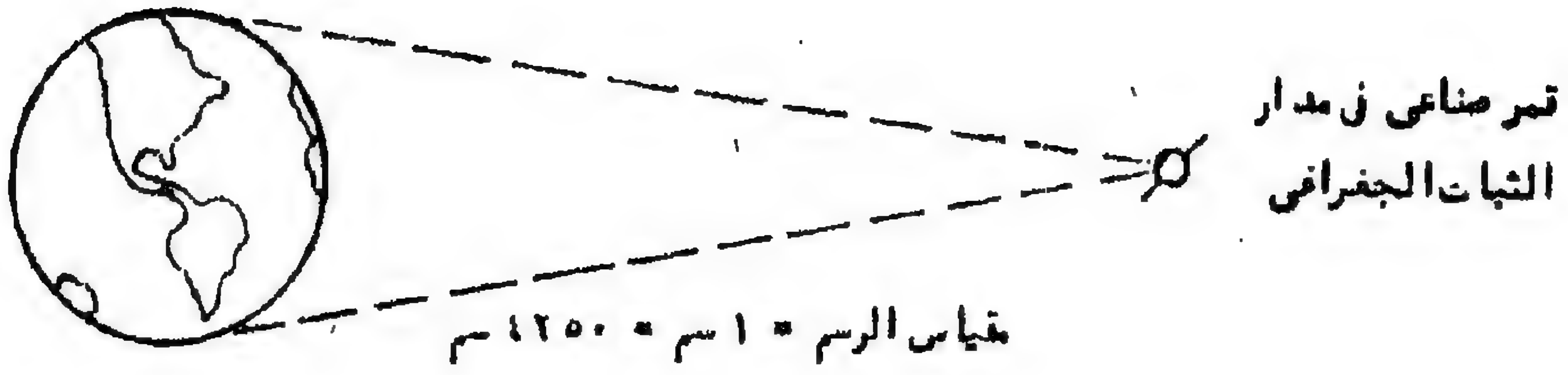
كلما ازداد ارتفاع القمر الصناعي ، كلما ازدادت قدرته على الدوران حول الأرض لفترات أطول . وتستغرق الأقمار الصناعية التي تتواجد في حيز المدارات متوسطة الارتفاع - بين ١٥٠٠ كيلو متر و ٢٥,٨٠٠ كيلو متر - من ٢ إلى ٢٤ ساعة للدوران حول الأرض ، وتجعل الإشعاعات العالية الصادرة من أحزمة اشعاع « فان ألين »* من هذه المنطقة منطقة غير قابلة لتواجد المركبات الفضائية التي يتواجد عليها رواد الفضاء لفترات زمنية طويلة ، كما تتسبب في إيجاد معوقات للنظم الالكترونية التي لا يتواجد عليها رواد فضاء . إلا أن هناك استثناء واحد يعطى بعض المزايا القليلة لمنطقة المدارات متوسطة الارتفاع التي يتواجد بها أعداد قليلة جداً من الأهداف - فقد رصدت قيادة الدفاع الجوي / الفضائي عن شمال أمريكا NORAD حوالي ٦٥٠ هدفاً فقط في هذا الحيز العريض - وهذا الاستثناء هو وجود مدار ثبات جغرافي تقريبي على ارتفاع ٢٠,٧٠٠ كيلو متر . وتقوم الأقمار الصناعية على هذا الارتفاع ، حيث أنها تدور حول الأرض في ١٢ ساعة تماماً ، بتكرار السير في مدار محدد فوق الأرض كل ٢٤ ساعة ، وبذا فهي تعتبر فريدة من نوعها لبعض مهام الاتصالات والملاحة .

المدارات العالية الارتفاع :

وعلى ارتفاع ٢٥,٨٠٠ كيلو متر ، يتحرك القمر الصناعي بنفس

* قيادة الدفاع الجوي / الفضائي عن شمال أمريكا (North American Aerospace Defense Command - NORAD) ، هي قيادة تشترك فيها كل من الولايات المتحدة وكندا للدفاع ضد الهجوم الجوي / الفضائي عن أمريكا الشمالية .

* أحزمة اشعاع فان ألين (Van Allen Radiations Belts) هي منطقة في الفضاء الخارجي تزداد فيها الإشعاعات الفضائية الخطرة خاصة على الإنسان ، وتعمل برامج الفضاء على تجنب الاطلاقات الفضائية التي يتواجد عليها رواد فضاء خلالها بقدر الامكان .



الشكل رقم (٢) : رسم بمقياس رسم مصغر لقمر صناعي في مدار الثبات الجغرافي

وعلى سبيل المثال ، فإن المدار الموجود في شبه الثبات الجغرافي بزاوية ميل ٦٤ درجة وبلامركزية مقدارها ٠,٧ مع وجود نقطة أدنى ارتفاع له في نصف الكرة الغربي بزاوية ٦٤ درجة جنوباً ، سوف يبقى لمدة ١١,٧ ساعة في نصف الكرة الشمالي . وتزداد سرعته بمقدار ستة مرات عند أدنى ارتفاع له عنه عند أقصى ارتفاع . ويسمى هذا المدار المحدد ، مدار مولنيا (Molniya) ، وهو مناسب تماماً للأقمار الصناعية للاتصالات التي تستخدم في نصف الكرة الشمالي . والسبب في ذلك أن القمر الصناعي في هذا المدار يظل فوق نصف الكرة الشمالي حوالي ٢٢ ساعة من اليوم (٢٤ ساعة) ، ثم يكرر نفس المسار الأرضي كل ٢٤ ساعة ، ويمكن أن يكون أقل تكلفة عند وضعه في مداره من الأقمار الصناعية للثبات الجغرافي . وتعتبر زاوية الميل التي مقدارها ٦٤ درجة هامة نظراً للاستقرار النسبي لموضع نقطة أدنى ارتفاع ونقطة أقصى ارتفاع عند هذه الزاوية .

ويمكن للمدارات اللامركزية أيضاً أن تقلل جذب المجال الجوي للكرة الأرضية ، وتزيد من أعمار الأقمار الصناعية . ويمكن للصنورة المتقطعة بواسطة القمر الصناعي الذي يدور في مدار لامركزي أن تطير على مستوى منخفض (حوالي ١٠٠ كيلو متر) وذلك بوضع نقطة أدنى ارتفاع المدار فوق منطقة الهدف . وفي هذه الحالة يغطس القمر الصناعي داخل الغلاف الجوي للنقاط الصور المطلوبة ، مقللاً بذلك زمن تعرضه لقوة جذب المجال الجوي للكرة الأرضية . ويظل القمر الصناعي باقى الفترة الزمنية فوق المجال الجوي . وتؤدي مثل هذه الوسائل إلى تقليل متطلبات المناورة بشكل كبير . وباختصار ، تستخدم معظم الأقمار الصناعية العسكرية أحد المدارات الأربعة الموضحة بالشكل رقم (٥) .

عمليات الإطلاق والمناورة في المدار الفضائي :

يؤثر كل من اتجاه إطلاق القمر الصناعي ومكان موقع الإطلاق على درجة أداء أي مركبة تطلق للفضاء . وفيما عدا عمليات الإطلاق من القطب الشمالي أو الجنوبي ، سوف تؤثر حركة الأرض تجاه الشرق على زيادة دفع أو تأخير مركبة الفضاء . ففي عمليات الإطلاق تجاه الشرق من قاعدة « كيب كانافيرال » بولاية فلوريدا على سبيل المثال ، يمكن لمكوك الفضاء وضع المركبة في المدار المطلوب إضافة لحوالي ٢٥,٠٠٠ كيلو جرام من الحمولة الفضائية Payload بينما في عمليات الإطلاق تجاه الغرب من قاعدة « فاندنبرج » بولاية كاليفورنيا ، لا يمكن لمكوك الفضاء أن يصل إلى المدار المطلوب ، حتى لو كان فارغاً* . فعند إطلاق الحمولات الفضائية إلى المدارات الخارجية يكون لدوران الأرض تأثير بارز ، مع مزايا هائلة يمكن الحصول عليها عند الإطلاق تجاه الشرق من خط الاستواء ، وعدم

درجة على سبيل المثال - وكما هو موضح في الشكل رقم (٣) - فسوف يتمكن هذا القمر من رؤية كل المسطحات الأرضية بين خط عرض ٤٥ درجة شمالاً وخط عرض ٤٥ درجة جنوباً ، نظراً لأن الأرض تدور حول نفسها ببطء تحت مدار القمر الصناعي بمعدل دورة واحدة في اليوم .

والآن فلنأخذ هذه الفكرة خطوة للامام وندير السطح المداري بزاوية ميل ٩٠ درجة ليصبح مداراً قطبياً . وبذا يدور كل شيء بين خط عرض ٩٠ درجة شمالاً وخط عرض ٩٠ درجة جنوباً - أو الكرة الأرضية بالكامل - تحت هذا المدار الجديد . ويمكن للقمر الصناعي من هذا المدار القطبي المنخفض أن يقوم بتصوير سطح الأرض بالكامل ، رغم أن ذلك قد يستغرق عدة أيام حيث أن هذا القمر الصناعي يستطيع رؤية أقل من ١٪ من سطح الأرض مع كل دورة للكرة الأرضية . وهناك نوعان من المدارات - يتم التعرف عليهما بزاوية ميلهم - لهم قيمة خاصة . الأول هو مدار الثبات الجغرافي تجاه الشمس الأرضي المنخفض Sun-Synchronous Low Earth Orbit بزاوية ميل حوالي ٩٨ درجة . فعلى هذه الزاوية وهذا الارتفاع سوف يحافظ السطح المداري للقمر الصناعي بصفة دائمة على نفس التوجه النسبي لموقع الشمس ، وهي صفة تناسب مهام الأرصاد الجوية والاستطلاع الاستراتيجي تماماً . والمدار الثاني هو مدار بزاوية ميل حوالي ٦٤ درجة ، يوفر الثبات لتوجيه المدارات غير كاملة الاستدارة (البيضاوية) . ويعتبر تفهم اللامركزية المدارية Orbital Eccentricity ضرورة قبل مناقشة هذه الفكرة بالتفصيل لا يوجد مجال كامل الاستدارة تماماً . فكل المدارات غير كاملة الاستدارة ، أو لا مركزية Eccentric ، وتحدد لا مركزية المدار . مقياس مدى انبعاج - عن طريق أدنى وأقصى ارتفاع يمكن للقمر الصناعي تحقيقه خلال دورانه حول الأرض . فالمدار الأرضي المنخفض على سبيل المثال ، الذي يبلغ أدنى ارتفاع له ١٤٩٠ كيلو متر وأقصى ارتفاع له ١٥٠٠ كيلو متر ، له درجة لا مركزية ٠,٠٠١ ويكون شبه مستدير . بينما يكون للقمر الصناعي الشبه ثابت جغرافياً والذي يدور على أدنى ارتفاع ١٥٠٠ كيلو متر وأقصى ارتفاع ٣٨,٠٠٠ كيلو متر درجة لامركزية ٠,٧ ويكون مستطيلاً تماماً . ويوضح الشكل رقم (٤) هذان المداران بمقياس رسم مصغر . وكما نرى من الشكل فإن كلا المدارين بيضاوي الشكل مع وجود الأرض في مركزهما الأولى . وخلال دوران القمر الصناعي حول مدار لامركزي Eccentric ، تزداد سرعته بالقرب من الارتفاع الأدنى عنها بالقرب من الارتفاع الأقصى . ويمكن أن تعطى هذه الخاصية مزايا كبيرة إذا كان المدار اللامركزي يميل أيضاً تجاه خط الاستواء .

* قسمت أبحاث الفضاء في الولايات المتحدة ، بين كل من وكالة أبحاث الفضاء الأمريكية (ناسا) ووزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) . وقد شملت مسئولية ناسا تطوير نظم الانتقال الفضائي (Space Transportation Systems) من قاعدة « كيب كانافيرال » بولاية فلوريدا شرق الولايات المتحدة . بينما شملت مسئولية البنتاجون تطوير وسائل مرحلة الطاقة العلوية (Higher Energy Upper Stage) من قاعدة « فاندنبرج » بولاية كاليفورنيا غرب الولايات المتحدة .

عالية الارتفاع . ويتطلب الأمر من ٣ - ٦ ساعة لاعتراض قمر صناعي يدور في مدار الثبات الجغرافي ، وهي فترة طويلة بدرجة كافية لأن يقوم الهدف نفسه بإجراء المناورة اللازمة لكي يبتعد عن الخطر .

وتؤثر كل هذه الاعتبارات على تصميم مركبات الإطلاق . فقبل الثلاث محاولات الناجحة لمكوك الفضاء عام ١٩٨١ وبدايات عام ١٩٨٢ ، كانت كل مركبات الإطلاق تستخدم لمرة واحدة فقط . وكانت تكاليف الإطلاق لمثل هذه المركبات عالية للدرجة التي جعلت تصميم كل حمولة فضائية للقمر الصناعي في أقل حد أدنى ممكن . فلو وضع القمر الصناعي في مدار منخفض محدد يتكلف من ٢٥ إلى ٦٠ مليون دولار . وإطلاق نفس القمر الصناعي في مدار الثبات الجغرافي يمكن أن يتكلف أكثر من ١٢٥ مليون دولار . وبذا فإن البحث في تطوير نظم الإطلاق التي يمكن إعادة استخدامها مثل مكوك الفضاء سوف يؤدي إلى تخفيض التكلفة بالشكل الذي يصبح الحجم بدلا من الوزن هو العامل الجاسم .

ونظرا لزيادة تكلفة عملية الإطلاق ، فإن معظم الأقمار الصناعية صممت لتبقى لفترة طويلة في الفضاء . ولهذا السبب ، يجب أن تعمل هذه الأقمار لسنوات عدة دون أي متطلبات لخدمتها ، وأن تستخدم مصادر مستقلة للطاقة ، وأن تتحمل التغيرات الحادة لدرجات الحرارة والاشعاعات الطبيعية الضارة . وقد أصبحت النتيجة النهائية لذلك هي ثقل الحمولة الفضائية ، وبالتالي زيادة تكلفتها فلكيا . وعلى سبيل المثال ، يمكن أن يكلف قمر صناعي متقدم للاتصالات مبلغ قد يصل إلى ٥٠٠ مليون دولار لصنعه وإطلاقه إلى مداره المحدد .

المهام الفضائية العسكرية :

حيث أن الفضاء هو الأرض الجيوبوليتيكية المرتفعة الجديدة ونظرا لخلوه من تضارب الاختصاصات القومية للدول ، فإنه يعتبر مناسباً لمهام الاتصالات ، والملاحة ، والمسح ، والاستطلاع . وسوف نتعرض في الجزء التالي بصورة مختصرة لكيفية استخدام الأقمار الصناعية لأداء هذه المهام .

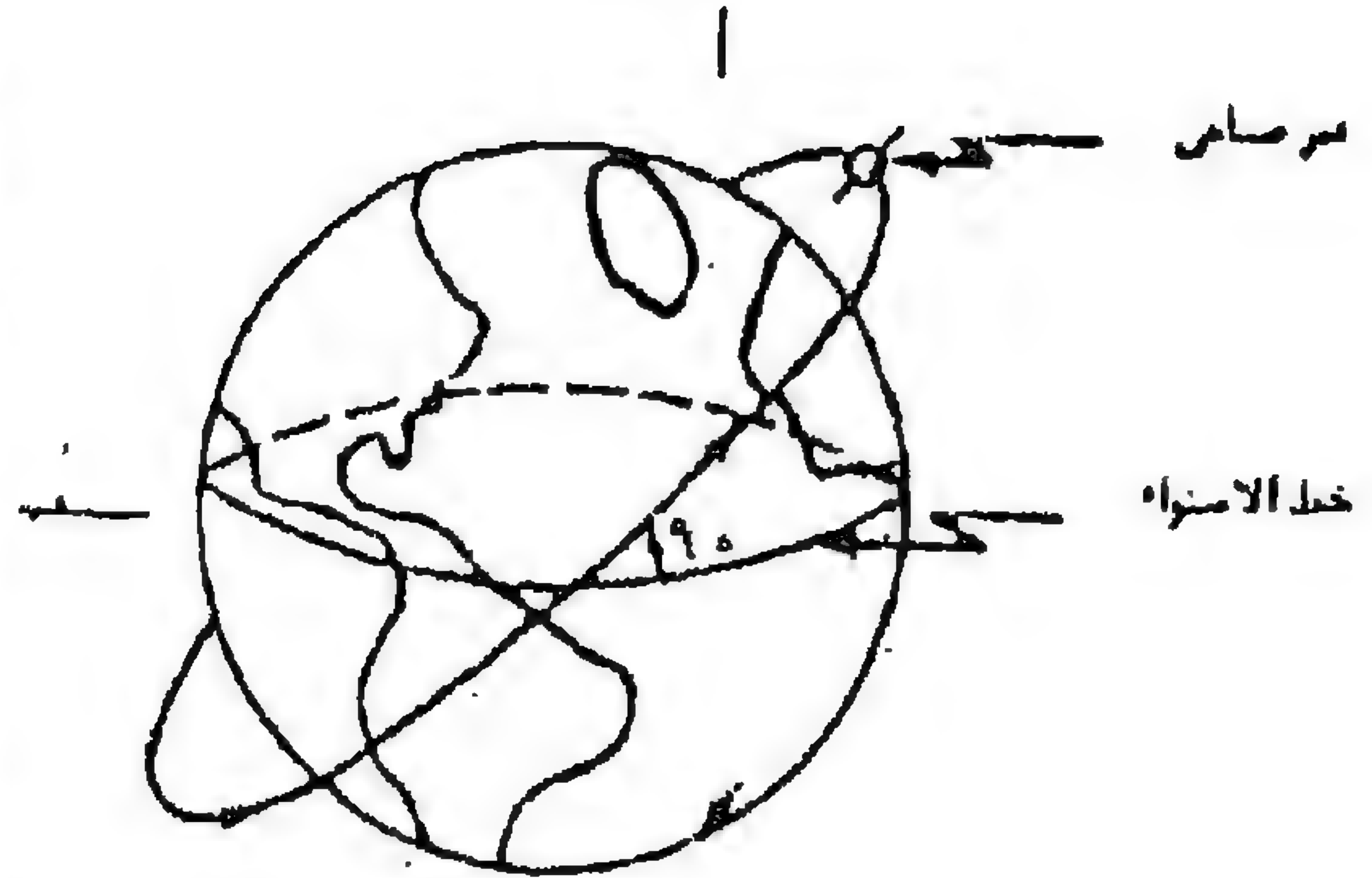
أولا : الاتصالات :

تستخدم معظم الأقمار الصناعية للاتصالات إما مدار الثبات الجغرافي أو مدار « مولنيا » Molniya وتوفر ثلاثة أقمار من أقمار الثبات الجغرافي تغطية كاملة للأرض ، مع تغطية هامشية في مناطق القطبين (أكثر من ٧٠ درجة شمالا وأقل من ٧٠ درجة جنوبا) ، بينما يتطلب الأمر أربعة أقمار « مولنيا » لتوفير تغطية كاملة لأحد نصفي الكرة الأرضية . ويتميز مدار أقمار « مولنيا » على مدار أقمار الثبات الجغرافي بانخفاض التكلفة المطلوبة لإطلاق القمر الصناعي إلى مداره . ويمكن أيضا استخدام المدارات الأرضية المنخفضة للأقمار الصناعية للاتصالات ، ولكن سوف يتطلب ذلك ٢٤ قمرا صناعيا على الأقل لاعطاء نفس حجم التغطية التي توفرها ثلاثة أقمار للثبات الجغرافي .

وتتلقى الأقمار الصناعية للاتصالات الإشارات الأرضية من أجهزة إرسال أرضية ، ثم تقوم بتكبير هذه الإشارات ، وإرسالها لأجهزة إرسال أرضية أخرى . والمزايا من استخدام الأقمار الصناعية للاتصالات واضحة : فهي توفر خط رؤية مباشر للاتصالات ، وتزيل الحاجة إلى أميال كثيرة من الكوابل الأرضية ، وإلى العديد من أبراج إعادة الإرسال لشبكات الميكروويف التي تتطلب العديد من هذه الأبراج على مسافات قريبة نسبيا ومتساوية . كما توفر هذه الأقمار الصناعية أيضا القدرة على الاتصال المباشر والمستمر مع القوات المتحركة جوا ، وبرا ، وبحرا .

ثانيا : الملاحة :

حيث أن حركة الأقمار الصناعية محسوبة بدقة والمعلومات المستمدة منها دقيقة للغاية ، فإنها تعتبر منصات فضائية نموذجية

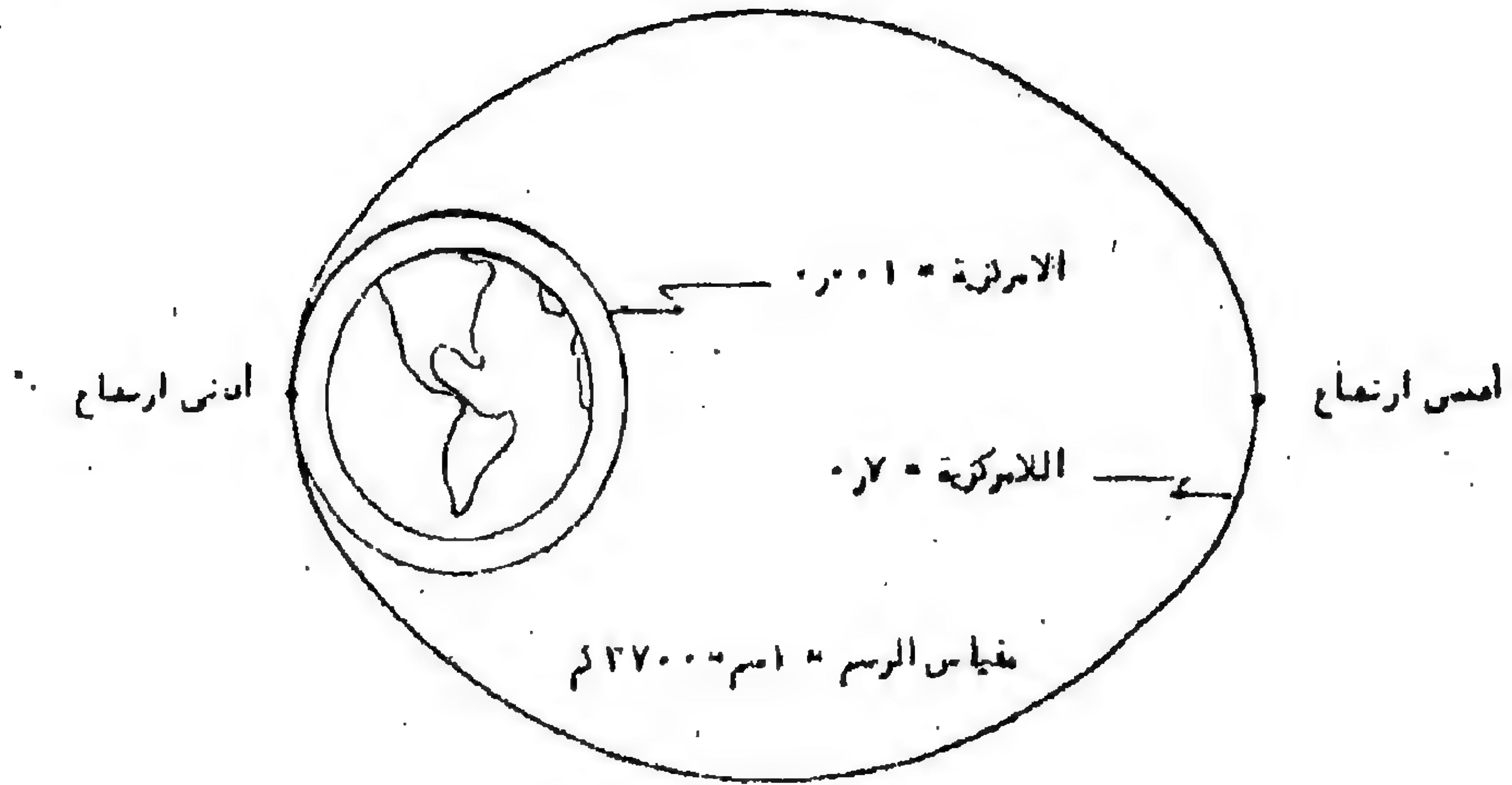


النكل رقم (٢) : مدار أرسى سخمس بزاوية ميل ١٩°

من خط الاستواء

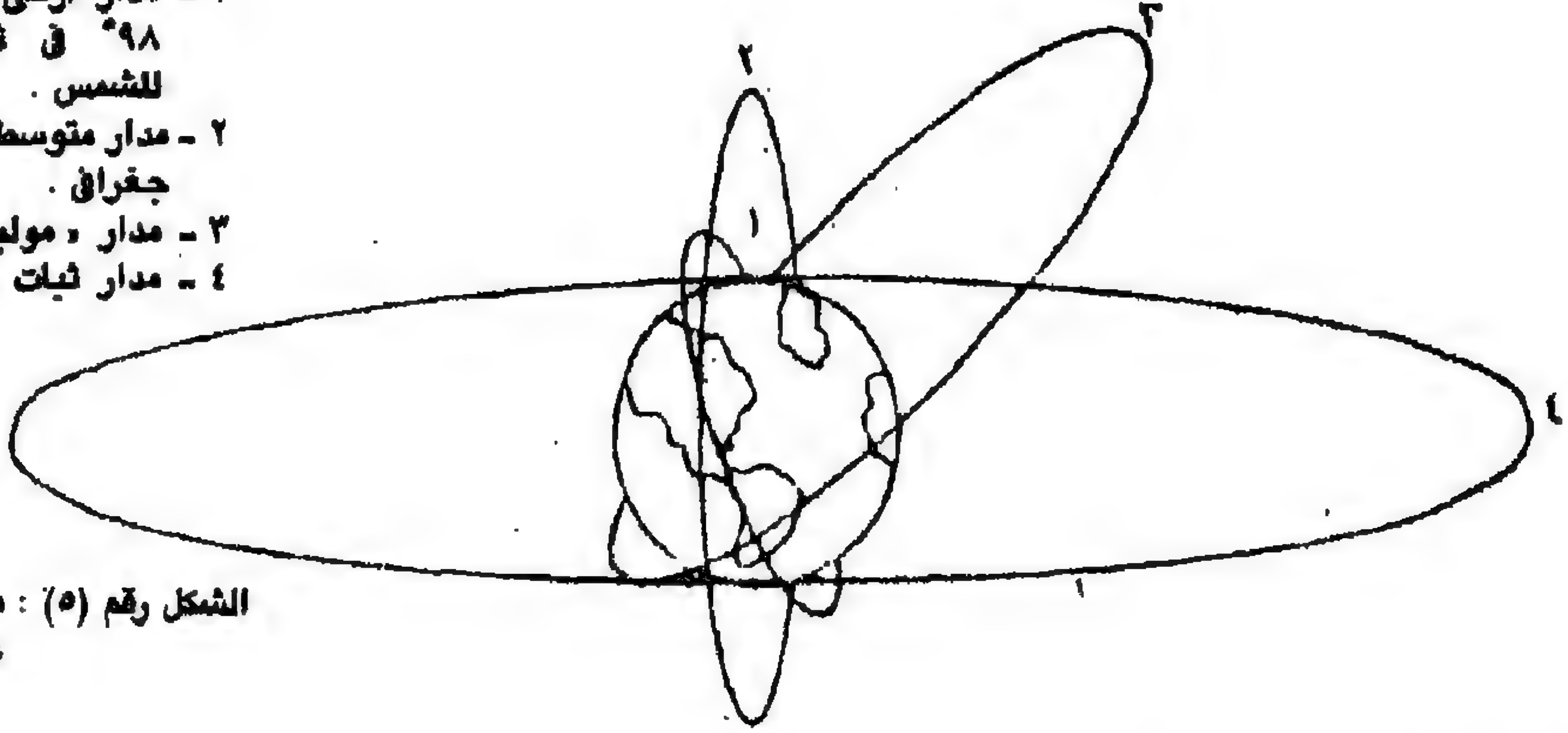
وجود مزايا إطلاقا عند الإطلاق تجاه الغرب . وسوف نضع عمليات الإطلاق تجاه الشرق الحمولة الفضائية للقمر الصناعي في مدار بزاوية ميل مساوية لخط العرض الذي يتواجد به موقع الإطلاق . وتبلغ زاوية ميل المدار في قاعدة « كيب كانافيرال » ٢٨ درجة . وبإجراء عمليات الإطلاق سواء في اتجاه الشمال أو اتجاه الجنوب من هذا الموقع ، يمكن أن يوضع القمر الصناعي في مدار قطبي تبلغ زاوية ميله ٩٠ درجة . ولا يمكن للمدار الذي تكون زاوية ميله أقل من ٢٨ درجة إطلاق القمر الصناعي إليه مباشرة من قاعدة « كيب كانافيرال » ، حيث لا يدور موقع الإطلاق تحت هذا المدار إطلاقا . وعلى سبيل المثال ، وحيث يمر المدار الاستوائي فوق خط الاستواء ولا يمكن له « رؤية » كيب كانافيرال ، فإن الوصول إلى مثل هذا المدار يتطلب مناورة إضافية لتغيير زاوية ميل أو مسطح المدار . ويعتبر تغيير مسطح المدار مكلفا للغاية فيما يختص بسرعة السير : فإن وضع قمر صناعي في مدار أرضي منخفض من قاعدة كيب كانافيرال يتطلب زيادة سرعة أكثر من ٥٠ ٪ من السرعة الأولية للإطلاق . وعلى نفس النمط ، فإن تغيير خط عرض مدار القمر الصناعي من مدار أرضي منخفض إلى مدار ثابت جغرافي يمكن أن يضيف أيضا زيادة تبلغ ٥٠ ٪ لمتطلبات السرعة . ويؤدي توحيد هذه المناورات إلى زيادة الفعالية ، إلا أن وضع القمر الصناعي في مدار ثبات جغرافي استوائي من قاعدة كيب كانافيرال مازال يتطلب زيادة تصل إلى ٦٠ ٪ من قدرات السرعة أكثر من وضعه في مدار منخفض يبلغ ٢٨ درجة ، ومع زيادة متطلبات السرعة تأتي زيادة مضخمة عدة مرات في متطلبات الوقود : فبقدر السرعة المطلوبة ، بقدر ما تزيد مطالب الوقود ، وبقدر زيادة متطلبات الوقود ، بقدر ما يتطلب الأمر وقودا إضافيا لحمل هذا الوقود ، وهكذا .

وهناك عاملان آخران يؤثران على قدرات الإطلاق والمناورة يتعلقان بالزمن : الزمن عند الإطلاق ، والزمن الذي ينقضي خلال الطيران . ويعتبر زمن الإطلاق هاما عند محاولة الوصول إلى مدار معين . وعلى سبيل المثال ، يتطلب اعتراض قمر صناعي آخر تتالي كل من زمن الإطلاق وزمن المناورة حتى يمكن الوصول للهدف . وبالطبع فإن هذه الإجراءات معقدة للغاية حيث أن كلا من الهدف وقاعدة الإطلاق متحركان . ويصبح الزمن الذي ينقضي خلال الطيران هاما عند اعتراض الأقمار الصناعية التي تدور في مدارات



الشكل رقم (١) : مقارنة بين مدار لامرئى ومدار شبه مسدير

- ١ - مدار ارضى منخفض بزاوية ميل ٩٨° في ثبات جغرافى مواجه للشمس .
- ٢ - مدار متوسط الارتفاع في شبه ثبات جغرافى .
- ٣ - مدار « مولينا » .
- ٤ - مدار ثبات جغرافى استوائى .



الشكل رقم (٥) : مدارات اقمار صناعية عسكرية نموذجية .

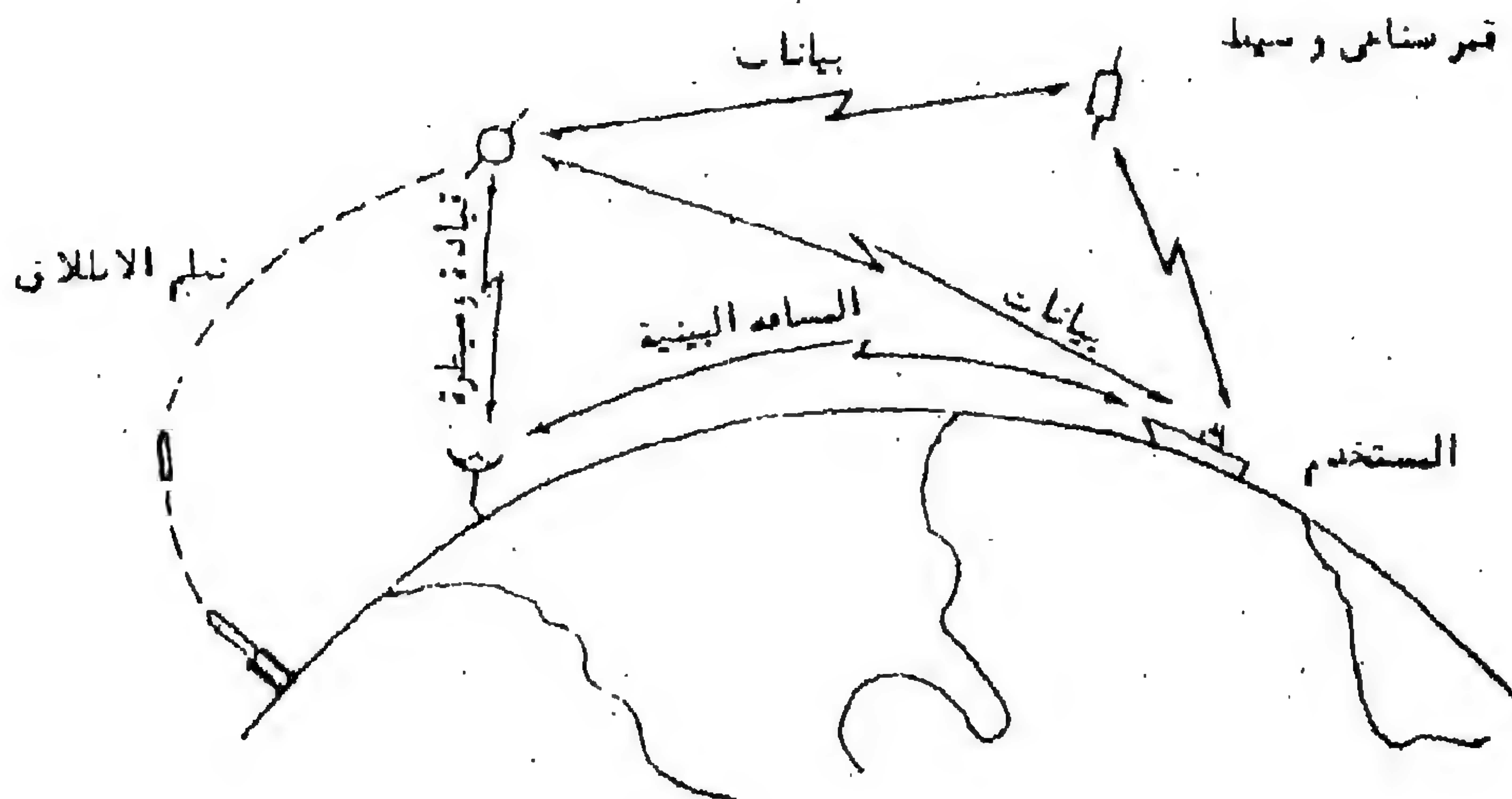
القوات التكتيكية والاستراتيجية مزايا مؤكدة . فسوف يشهد اى طيار ، اوقائد سرية ، اوقبطان سفينة بقيمة معرفة اى موقع لاقرب ١٠٠ متر ، فما بالك بعشرة أمتار .

ثالثا : المسح :

لتنفيذ مهام المسح الشامل على مستوى العالم ، فان المستشعرات الموضوعة في الفضاء هي النظم الوحيدة القادرة على توفير تغطية مستمرة وكاملة . وفي الوقت الحالى يتم تنفيذ ثلاث مهام رئيسية للمسح من الفضاء : الانذار المبكر ، واكتشاف الانفجارات النووية ، ورصد التغير في الاحوال الجوية .

ويمكن لمستشعرات الانذار المبكر التى توضع في مدار الثبات الجغرافى ان توفر انذارا فوريا لهجوم الصواريخ الباليستية العابرة للقارات او التى تطلق من الغواصات . فعن طريق الاحساس بارتفاع الصواريخ خلال الاجواء ، يمكن لمثل هذه النظم ان تضيق دقائق حاسمة للانذار الاستراتيجى ، وان تؤكد المعلومات التى تم جمعها

لنظم الملاحة الموضوعة على الأرض . ويمكن لأجهزة الاستقبال الملاحة الموضوعة على احدى السفن على سبيل المثال ان تدخل على خط المعلومات الواردة من نظم الاقمار الصناعية للملاحة وان تحدد موقعها بالضبط لاقرب ١٠ أمتار تقريبا . وتستخدم أقصى معلومات ملاحة دقيقة أربعة أقمار صناعية في نفس الوقت . ولاستمرار الحفاظ على تغطية كاملة للكرة الأرضية ، يجب ان يكون لنظام الملاحة بالاقمار الصناعية عدة أقمار صناعية موضوعة في مدارات مختلفة . وتتكون مجموعة الاقمار الصناعية التى توفر تغطية عالمية شاملة من ١٨ قمرا صناعيا في مدارات قريبة من مدارات الثبات الجغرافى . ويمكن استخدام مدارات اقل انخفاضاً لمهام الملاحة ، ولكن ذلك قد يتطلب اقمارا صناعية أكثر ، او تغطية ملاحة اقل . وقد أحدثت نظم اقمار الملاحة الفضائية ثورة في الملاحة للأغراض الحربية نظرا للتقدم المذهل في امكانياتها لتقديم بيانات تحديد الاماكن بدقة بالغة . ويمكن لمثل هذه الدقة الملاحة ان توفر لكل من



الشكل رقم (٦) : أجزاء نظام الأقمار الصناعية

وتعاون في عملية تحديد الأهداف الاستراتيجية Strategic Targeting وعلى المستوى التكتيكي ، يمكن للأقمار الصناعية تحديد عمليات فتح القوات في البر والبحر والجو قبل بدء الصراع المسلح وخلالها . ويمكن لمعلومات المخابرات التي تجمع من الأقمار الصناعية أن تزيد من قدرة القائد على تبين حقيقة الموقف ، وبالتالي قدرته على استخدام قواته . فمعرفة مكان العدو ، ومدى قوته ، وماذا يفعل الآن سوف تكون دائما معلومات ذات أهمية قصوى للقائد ، وغالبا ما تكون عاملا حاسما في القتال .

تعريف النظام الفضائي :

يعتبر القمر الصناعي جزءا واحدا فقط من نظام كامل تم تصميمه لتقديم الخدمات المطلوبة للمستخدم . وعلى نفس القدر من الأهمية يتواجد نظام الإطلاق ، وشبكة القيادة والسيطرة ، ونظام اتصال المستخدم بقاعدة البيانات . وأي أخفاق لأى جزء من هذا النظام يمكن أن يبطل فائدته تماما . ويوضح الشكل رقم (٦) بشكل تخطيطي كيفية ارتباط الأجزاء المختلفة لنظام الأقمار الصناعية .

أولا : نظام الإطلاق :

تعتمد نظم الفضاء على نظم إطلاق الأقمار الصناعية ، أو على عملية إعادة إطلاق أقمار صناعية جديدة في نفس المدارات المحددة للأقمار الصناعية التي انتهى عمرها الافتراضي . ويتوقف تكرار عملية إعادة إطلاق أقمار صناعية جديدة على العمر الافتراضي المصمم للقمر الصناعي وعلى مهمته . وتصمم بعض الأقمار الصناعية ذات المدارات المنخفضة لتكون قصيرة العمر . وعلى سبيل المثال : يتم اخراج الأقمار الصناعية المخصصة للاستطلاع بالتصوير من مداراتها غالبا كل عدة أسابيع لإعادة الأفلام المصورة إلى الأرض ، ثم يتم إطلاق أقمار صناعية جديدة لإعادة استكمال النظام . وعلى الجانب الآخر ، يمكن لبعض نظم الاتصالات أداء مهامها لسنوات عديدة دون إعادة إطلاق أى أقمار صناعية جديدة في نفس المدارات السابقة .

وتتكون نظم الإطلاق من مركبات إطلاق لمرة واحدة أو لعدة مرات

بواسطة نظم رادارات الإنذار المبكر الأرضية . وتعتبر نظم الإنذار هذه جزءا مكتملا لمظهر الردع النووي لأى من القوتين العظميين . ويمكن اكتشاف الانفجارات النووية بشكل أكثر فعالية بواسطة الأقمار الصناعية . كما يمكن للمستشعرات المركبة على منصات الأقمار الصناعية الأحساس بشكل إلى بالانفجارات النووية وأن تحدد مكان حدوث الانفجار ، كما يمكنها الحصول على المعلومات الضرورية للتحقق من الالتزام بمعاهدات حظر التجارب النووية ، كما تعتبر مفيدة خلال زمن الحرب لتحليل نتائج الضربات الاستراتيجية .

وقد حسنت الأقمار الصناعية المخصصة لرصد التغير في الأحوال الجوية كلا من امكانيات التنبؤ ورصد الأحوال الجوية الأنية على مدى العشر سنوات الماضية على الأقل . وفي الدول المتقدمة ، تستخدم معظم محطات الأخبار التليفزيونية والجرائد اليومية صور الأقمار الصناعية لتصوير حالة الجو . ويمكن للمعلومات الدقيقة للأحوال الجوية الأنية المعاونة على سرعة الفتح الاستراتيجي للقوات التكتيكية والاستراتيجية . كما يمكن للمعلومات الأنية عن حالة السحاب والرياح وحالة البحار أن تقدم معلومات لا تقدر بثمن للقائد التكتيكي لاستخدامه الفعال لقواته . ويتم الحصول على المعلومات الجوية الاستراتيجية عادة من الأقمار الصناعية الموجودة في مدارات الثبات الجغرافي ، بينما يتم جمع المعلومات الجوية التكتيكية بشكل أفضل من الأقمار الصناعية الموجودة في مدار الثبات الجغرافي تجاه الشمس المنخفض ، وتقوم المستشعرات البصرية والأشعة تحت الحمراء ، والرادارات بقياس كثافة السحب واتجاه تحركها وارتفاعها ، وحالات الرياح المحلية وحالة البحر .

رابعا : الاستطلاع :

يشابه الاستطلاع العسكري عمليات المسح ، ولكنه يركز على الحصول على معلومات تفصيلية ذات طبيعة خاصة . وعلى المستوى الاستراتيجي ، يمكن للمستشعرات الموضوعة في الفضاء مراقبة تطور أسلحة العدو ، وتأكيد الالتزام بمعاهدات الحد من التسليح ،

وعادة ما تكون شبكات القيادة والسيطرة الأرضية معقدة للغاية . حيث تتكون من عدة محطات هوائى أرضية موزعة على اتساع الكرة الأرضية وعلى الأقل مركز للسيطرة على المهمة يعمل على مدى ٢٤ ساعة بواسطة مهندسين ومحللين اكفاء . وقد تستخدم بعض الأقمار الصناعية أقمارا صناعية أخرى للاتصال بالمحطات الأرضية المناسبة . وعادة ما يتطلب الأمر حواسيب آلية كبيرة معقدة لأداء العمليات الحسابية المعقدة المطلوبة للحفاظ على القمر الصناعى فى حالة جيدة . وعلى قدر قدرة القمر الصناعى على أداء مهامه - وعلى قدر استقلالية القمر الصناعى - يقدر ما يقل اعتماده للبقاء على المحطات الأرضية

ثالثا : نظام اتصالات المستخدم :
إن جزءا من أداء العمل هو امداد المستخدم بالعلومات المطلوبة . ويمكن لهذا العمل ان يتم بسهولة عن طريق الارسل المباشر للبيانات ، او قد يتطلب الأمر استخدام أقمار وسيطة (الشكل رقم ٦) . وفى حالة الأقمار الصناعية الخاصة بعمليات المسح والاستطلاع ، قد يتطلب الأمر قيام المحطة الأرضية بتفسير وتحليل وتصنيف البيانات التى تم الحصول عليها ثم يتم إعادة إرسالها للمستخدم فى صورة مقروعة .
يعتبر فهم مكونات النظام الفضائى هاما للغاية حيثما نتعرض - فى مقالة قادمة - لكيفية التغلب على نظام الأقمار الصناعية للخصم . □

إضافة الى نوع من مواقع الاطلاق المعاونة . وتوفر مركبات الاطلاق متعددة الاستخدام التى تحمل عددا من رواد الفضاء - مثل مكوك الفضاء - مرونة أكثر فيما يختص بفحص واصلاح الأقمار الصناعية فى مداراتها ، بينما توفر مركبات الاطلاق التى تستخدم لمرة واحدة تعرضا أقل فى المناخ العدائى . وقد كانت مواقع الاطلاق فى الماضى كبيرة الحجم وثابتة المواقع ، وكان هناك بالطبع بعض الوسائل الأخرى لاطلاق الحمولات الفضائية . ويمكن حاليا استخدام قواذف الاطلاق المتحركة وبشم الصواريخ الباليستكية الخرسانية لمعاونة قواذف الفضاء .

ثانيا : شبكة القيادة والسيطرة :
بمجرد تواجد القمر الصناعى فى مداره حول الأرض لتنفيذ مهامه ، يجب ان يستمر فى حالة وظيفية جيدة ، كما يجب ان يسيطر عليه ويوجه تجاه اعمال محددة . وتتطلب العديد من الأقمار الصناعية مراقبة مستمرة ونوع من التدخل لفتح وقفل اجهزتها ، ولتوجيه مناورتها ، وللحفاظ على وضعها فى أوضاع معينة ، ولتعمل بكفاءة فى ظل الأرض ، وللحفاظ على معدلات دوران مناسبة حول نفسها ، وهكذا ، وقد تكون مطالب القيادة والسيطرة كثيرة جدا بالشكل الذى يؤدى الى الفشل الكامل للقمر الصناعى خلال عدة ساعات اذا لم يتدخل فرد السيطرة من المحطة الأرضية ، وعلى النقيض فهناك أقمار صناعية أخرى يمكن ان تؤدى مهامها بشكل مستقل لعدة شهور

الهند وتكنولوجيا الصواريخ الباليستكية

احمد ابراهيم محمود

خلالها تصنيع العديد من الأسلحة والمعدات المتطورة . ومن ناحية أخرى ، تستمد هذه الخطوات جانباً رئيسياً من أهميتها من حيث كونها تأتى كمنحصلة واضحة لرغبة القيادة الهندية فى تحقيق المزيد من الاعتماد على النفس فى توفير احتياجاتها التسليحية من خلال التصنيع الحربى ، بما يساعدها فى نفس الوقت على تدعيم قدراتها العسكرية فى مواجهة التهديدات التى تتعرض لها فى منطقة جنوب آسيا . وسوف نتناول بالتفصيل مجمل الجوانب المتعلقة بهذه التطورات من خلال التعرض لتطور الجهود الهندية لتصنيع الصواريخ ، والامكانات الصاروخية الهندية الحالية ، وانعكاسات تطور هذه الامكانات على اوضاع الأمن فى منطقة جنوب آسيا .

تطور جهود تصنيع الصواريخ فى الهند :
يلاحظ من استقراء مسيرة تطور جهود تصنيع الصواريخ الباليستكية فى الهند ، أن هناك مرحلتين متواصلتين ميزتا هذا التطور ، فهناك اولاً مرحلة الستينات التى اتجهت الجهود الهندية خلالها نحو التركيز على تطوير الصواريخ الخاصة بالاطلاق الفضائى ، ثم هناك فترة السبعينات والثمانينات التى شهدت الدخول الى ميدان تطوير الصواريخ ارض - ارض ، الى جانب

فى ٢٥ فبراير ١٩٨٨ ، أعلن رئيس الوزراء الهندى راجيف غاندى ان بلاده نجحت فى اجراء اختبار على صاروخ باليستيكي يصل مداه الى نحو ٢٤٠ كيلومترا ، ويستطيع هذا الصاروخ الذى يطلق عليه اسم Prithvi ان يحمل رؤوسا كبيرة الحجم نووية كانت ام تقليدية (١) . وبعد هذا التاريخ بما يزيد قليلا عن العام ، نجحت الهند ايضا فى اجراء اختبار آخر على صاروخ باليستيكي متوسط المدى يصل مداه الى حوالى ٢٥٠٠ كيلومتر ويطلق عليه اسم Agni ، وذلك فى ٢٢ مايو من العام الجارى (٢) ، وتفيد المعلومات المتاحة بأن الهند سوف تشترع فى نشر هذه الصواريخ فى صفوف قواتها المسلحة بمجرد الانتهاء من عمليات الاختبار الإضافية المزمع القيام بها وبدء الانتاج الكمى لها . والمعروف ان مثل هذه النوعيات من الصواريخ عادة ما تستخدم فى مهام الدعم الميدانى التكتيكي ، وعمليات قصف العمق المعادى ومنشأته الحيوية مرنة ، بالإضافة الى احتمال استخدامها فى عمليات القصف النووى فى حالة امتلاك الدولة لقدرات تصنيع الرؤوس النووية كما هو الحال مع الهند .

والواقع ان هذه الخطوات تمثل تطورا كفيها مهما فى اجمالى القدرات العسكرية الهندية ، كما تعد استمرارا لمسيرة التقدم التكنولوجى التى بدأتها الهند منذ فترة طويلة نسبيا واستطاعت

الامكانات العلمية التي تمكنها من صنع الصواريخ الموجهة المتوسطة المدى ، وكذلك الصواريخ عابرة القارات ، وأن الهند قد تلجأ الى انتاج هذه الأنواع من الصواريخ اذا اضطررتها الضرورات العسكرية الى ذلك .^(١)

وخلال فترة الثمانينات ، استمرت هذه الجهود بنفس القوة خاصة في ظل استمرار الصين في تطوير قدراتها النووية والصاروخية ، وبعد حصول باكستان على كميات ضخمة من الأسلحة والمعدات المتطورة من الولايات المتحدة لمواجهة التعقيدات الناشئة عن الغزو السوفيتي لأفغانستان . وبالطبع ، فإن النشاط الهندي المكثف في مجال تصنيع الصواريخ الباليستكية يمكن ارجاعه في هذه الظروف الى رغبة القيادة الهندية في احداث نوع من التوازن ان لم يكن التفوق التسليحي لمواجهة هذه التهديدات . ولهذا شهد هذا النشاط تقدما مذهلا ، ففي غضون سنوات قليلة تمكنت الهند من تطوير نوعين من الصواريخ ارض - ارض المتطورة ، كما استمرت خلال نفس الفترة في عملية تطوير المزيد من الصواريخ الخاصة بالاطلاق الفضائي . وقد تزامنت هذه الجهود مع المضي بصورة متوازنة في عدة برامج لتطوير أنواع أخرى من الصواريخ تراوحت بين صواريخ ميدانية غير موجهة يتم اطلاقها من راجعات متعددة القوّهات ، الى صواريخ ميدانية قصيرة المدى تحمل رؤوسا فراغية ، وايضا صواريخ ارض - جو ذاتية الحركة ، فضلا عن العمل على تطوير صواريخ موجهة مضادة للدبابات تعمل بالأشعة تحت الحمراء .

القدرات الصاروخية الهندية الحالية :

تتألف القدرات الصاروخية الهندية في الوقت الراهن من طرز مختلفة ، منها ما هو خاص بأغراض الاطلاق الفضائي ، ومنها ما هو خاص بالأغراض العسكرية البحتة وسوف نورد فيما يلي الصواريخ الخاصة بالاطلاق الفضائي جنبا الى جنب مع الصواريخ ارض - ارض استنادا الى ان امتلاك وسائل الاطلاق الفضائي يشير في حد ذاته الى توافر قدرة اصيلة لدى الدولة على بناء الصواريخ الباليستكية ، علاوة على ان وسائل الاطلاق هذه عادة ما ينظر اليها بوصفها ذات قابلية للتحويل بسهولة الى صواريخ باليستكية بعد ادخال بعض التعديلات عليها ، او على الأقل استخدام بعض مكوناتها التكنولوجية في بناء الصواريخ المذكورة . وفيما يتعلق بالهند ، ينطبق هذا القول على وجهة الخصوص بالنسبة للصواريخ الفضائية SLV-3 الذي كانت بعض التقارير قد اشارت منذ فترة مبكرة الى وجود امكانية كبيرة لاستخدامه في التطبيقات العسكرية^(٢) ، وخلال الآونة الأخيرة شهد البرنامج الهندي بالفعل ما يؤكد هذه الامكانية حينما استخدمت عناصر تكنولوجية معينة من هذا الصاروخ في تصنيع الصواريخ الباليستكية على نحو ما سوف نرى لاحقا .

(١) صواريخ الاطلاق الفضائي :

تمتلك الهند ثلاثة أنواع من صواريخ الاطلاق الفضائي : اولها من طراز « صاروخ او مركبة اطلاق الأقمار الصناعية » Satellite Launch Vehicle المعروف اختصارا بـ « SLV-3 » ، والثاني من طراز « الصاروخ او المركبة المعدلة لاطلاق الأقمار الصناعية » Augmented Satellite Launch Vehicle المعروف اختصارا بـ « ASLV » ، والثالث من طراز « صاروخ او مركبة اطلاق الأقمار القطبية » « Polar Satellite Launch Vehicle » والمعروف بـ « PSLV » .

وبالنسبة للصواريخ SLV-3 ، فهو يمثل اول صاروخ هندي من اربع مراحل للدفع ، وقد تم الانتهاء من تطويره عام ١٩٨٠ ، ويبلغ وزنه نحو ١٧,٢ طنا ، وقطره حوالي ١٠ أمتار ، وطوله ٢٢ مترا ، اما الصاروخ ASLV ، فكان عبارة عن تطوير وتعديل للصواريخ SLV-3 ، وهو يتماثل معه في الطول ، الا انه يفوقه في القطر بما يزيد عن ثلاثة اضعاف ، كما يزيد عنه في الوزن بما يصل الى الضعف .

الاستمرار في نفس الوقت في عمليات تطوير صواريخ الاطلاق الفضائي . وقد استمد هذا التطوير قوته الدافعة من رغبة القيادة الهندية في توفير القدرات التي تكفل لها مجابهة التهديدات المحيطة بها في البيئة الإقليمية ، ثم تحول هذا الدافع الى العمل على تنشيط الدور الإقليمي للهند في منطقة جنوب آسيا .

ففي المرحلة الأولى ، بدأت جهود صناعة الصواريخ في الهند في نطاق البرنامج الفضائي الذي كان يستهدف تطوير القدرات الهندية في مجال اطلاق الأقمار الصناعية الخاصة بالاتصالات ومسح الموارد واستكشاف الفضاء لخدمة الأهداف التنموية . وفي هذا الاطار ، قامت الهند بوضع الاسس الخاصة بتطوير البحوث في مجال صناعة الصواريخ ، على أن ذلك لاينفي احتمال وجود اغراض عسكرية وراء هذه البحوث لاسيما وأن فترة اوائل الستينات التي جاءت فيها البدايات الأولى لهذا النشاط كانت قد شهدت جهودا هندية مكثفة للاعتماد على النفس في اعمال البحث والتطوير العسكريين ، وانتاج الأسلحة والمعدات لمواجهة الضغوط الشديدة التي كانت تتعرض لها في مجال استيراد الأسلحة من الخارج . وقد بدأت الهند في اجراء عمليات الاطلاق الفضائي الفعلية مع حلول الرابع الثاني من الستينات كنتيجة مباشرة للنشاط المكثف الذي قامت به اللجنة الوطنية الهندية لأبحاث الفضاء عقب تشكيلها عام ١٩٦٢ ، ففي اواخر نوفمبر ١٩٦٢ اطلقت الهند صاروخا لدراسة خصائص الفضاء الخارجي من قاعدة قريبة من جبال الهيمالايا ، ثم اطلقت في اوائل عام ١٩٦٤ صاروخا مزودا بأجهزة لقياس المغناطيسية في الفضاء ولدراسة حركات الرياح في الأجواء العليا ، وذلك من قاعدة سارندين للصواريخ بولاية كيرالا في أقصى جنوب الهند . وقد جاءت هاتان العمليتان في نطاق التعاون الفضائي مع الولايات المتحدة بموجب الاتفاقية التي وقعت عليها الدولتان في ١٤ يناير ١٩٦٣ ، وقدمت الولايات المتحدة بمقتضاها التدريب والقروض والمعدات اللازمة الى الهند^(٣) . وفي شهر مارس ١٩٦٤ دخلت صناعة الصواريخ الفضائية في الهند مرحلة جديدة ان نجحت وقتذاك في اطلاق اول صاروخ هندي من ثلاث مراحل من قاعدة تشانديبور الساحلية بولاية أوديسا ، وقد جرى تصميم وصنع المرحلتين الأولى والثانية بواسطة مركز ابحاث وتطوير معدات الدفاع في الهند ، اما المرحلة الثالثة فكانت عبارة عن صاروخ اجنبي صنع محليا . ثم اطلقت الهند في اول سبتمبر ١٩٦٨ صاروخا مكونا من مرحلتين لدراسة الأحوال الجوية في الطبقات العليا حول الكرة الأرضية . وبعد ذلك بدأت الهند في الدخول الى ميدان تصنيع الصواريخ بتصريح من الخارج حيث اطلقت في ٢٧ فبراير ١٩٦٩ اول صاروخ من هذه الفئة اطلق عليه اسم « سناتور » ، وتم تصنيعه في مركز « بهابها » للبحوث الذرية بترخيص من شركة « افيسون » الفرنسية^(٤) .

اما المرحلة الثانية فقد جاءت في فترة السبعينات حينما بدأت في الظهور ملامح برنامج واسع النطاق لتصنيع الصواريخ ارض - ارض ، وذلك على اثر تبني الحكومة الهندية لبرنامج مدته عشر سنوات خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٠ لتطوير أنظمة صاروخية قادرة على حمل وايصال رؤوس تقليدية او نووية الى مسافات بعيدة ، وقد تضمن هذا البرنامج تطوير أنظمة للدفع الصاروخي باستخدام الوقود الصلب وأنظمة عالية الأداء لتوجيه الصواريخ ، وجرى تخصيص نحو ٢١٦ مليوناً من الدولارات لهذا الغرض^(٥) . كما أسست الهند خلال تلك الفترة شركة جديدة يعتقد انها شاركت في برنامج تصنيع الصواريخ الباليستكية وهي « شركة بهارات ديناميكس المحدودة » المتخصصة في تصميم وانتاج الصواريخ والقذائف الموجهة .

وبعد نجاح الهند في اجراء اول تفجير نووي في عام ١٩٧٤ ، تلقت جهود تصنيع الصواريخ بها دفعة قوية حتى ان رئيس هيئة ابحاث الفضاء الهندية أعلن في نوفمبر ١٩٧٨ ان الهند اصبح لديها بالفعل

سوف تعمل على نشر هذا الصاروخ في صفوف قواتها المسلحة بعد الانتهاء من اجراء التجارب الاضافية ، واكدت على ان استخدامه سوف يقتصر على الأغراض الدفاعية البحتة .

أما بالنسبة للصاروخ Agni ، فهو يتسم بالحجم والمدى الأبعد من الصاروخ Prithvi ، وقد بدأت عمليات تصميمه وإنتاجه بمجرد الانتهاء من إطلاق الصاروخ Prithvi وأجريت أول تجربة لإطلاقه في ٢٢ مايو ١٩٨٩ في موقع الاختبارات المؤقتة في منطقة تشانديبور بولاية أريسا ، واستهدفت تجربة الإطلاق اختبار أنظمة الدفع والتوجيه الذاتي ، ومدى قدرة الصاروخ على إعادة الدخول إلى المجال الجوي ، وكانت تجربة الإطلاق قد تأجلت قبل ذلك مرتين متتاليتين في غضون ١١ يوما في أبريل ومايو الماضيين بفعل أخطاء في نظام البيانات بالصاروخ ، وقد اعترفت الهند رسميا لأول مرة بوجود هذا الصاروخ في فترة مبكرة من العام الحالي . ويتكون نظام الدفع بالصاروخ Agni من مرحلتين ، يستخدم في المرحلة الأولى نظام الدفع الصلب المستخدم في صاروخ الإطلاق الفضائي SLV - 3 الخاص بالمرحلة الأولى أيضا من مراحل الدفع الأربع بالصاروخ ، أما في مرحلة الدفع الثانية فتستخدم نفس تكنولوجيا الدفع السائل منخفض الطاقة المستخدمة في الصاروخ Prithvi . وقد جاء استخدام الهند لنظام الدفع الصلب في الصاروخ SLV - 3 كأول سابقة من نوعها يتم فيها استخدام بعض المكونات التكنولوجية الخاصة ببرنامج الأبحاث الفضائي لتلبية وخدمة الأغراض العسكرية ، ولعل في هذا إشارة واضحة إلى مدى الأهمية البالغة التي توليها الهند في الفترة الحالية لبرنامج تصنيع الصواريخ أرض - أرض . وتشير التقارير إلى أن مدى الصاروخ Agni يصل إلى حوالي ٢٥٠٠ كيلو متر ، وأنه يحتوى على كمبيوتر مزدوج ومصغر لمعالجة بيانات التوجيه^(١٣) . وقد اشترك باحثو المعهد الهندى للعلوم الذى يقع في منطقة البنغال مع الباحثين في مركز الأبحاث والتطوير الدفاعي - في أعمال تصميم أنظمة السيطرة والتوجيه العاملة في هذا الصاروخ ، وذلك في إطار البرنامج المشترك بينهما لتصنيع التكنولوجيا المتقدمة ، كما شاركت في البرنامج العديد مراكز العمل القومية والمؤسسات الأكاديمية ووحدات الإنتاج في كلا من القطاعين العام والخاص . ومن المتوقع أن تجرى للصاروخ بعض الاختبارات الإضافية قبل البدء في عمليات الإنتاج الكمي له ،^(١٤) كما يحتمل أن يتم تجميع هذا الصاروخ على مركبات إطلاق متحركة .^(١٥) وسوف يحمل الصاروخ على ما يبدو أنواعا متعددة من الرؤوس الحربية ، وترجع بعض التقارير أنه سوف يتم تخصيص هذا الصاروخ لاداء مهام القصف الاستراتيجي ضد الأهداف ذات القيمة العالية بالنسبة للجانب المعادي

والواقع أن نجاح الهند في إجراء تجارب إطلاق هذه الصواريخ يشير مباشرة إلى نجاحها في تصنيع أنظمة توجيه الصواريخ ، ونجاحها في إنتاج السبائك الخفيفة المكونة من معدن الألومنيوم والليثيوم التي تستخدم في صناعة أجزاء مهمة من خزانات الصواريخ ، وكذلك نجاحها في حل المشكلات الخاصة بتبريد المحركات واتزان الصاروخ ، وأخيرا النجاح في تطوير برامج الكمبيوتر المعقدة التي تتطلبها عمليات العد التنازلي ومراقبة أجزاء الصاروخ وتحديد مساره . وفي الفترة القادمة يتوقع أن تستمر الهند في اجراء المزيد من التجارب لتطوير قدراتها الصاروخية حتى أن بعض المصدر تذهب إلى درجة القول بأن الهند قد تقوم بتطوير التكنولوجيا الصاروخية لديها بغرض إنتاج صواريخ أخرى عابرة للقارات . وصواريخ أخرى يمكن إطلاقها من الغواصات .^(١٦) إلا أنه إذا صحت هذه التوقعات فلا بد أن الهند سوف تحتاج إلى تطوير قدراتها في بعض مجالات التكنولوجيا الفرعية الأخرى مثل الاستطلاع بالأقمار الصناعية أو الانذار المبكر المحمول جوا ... وذلك لاستخدامها في توجيه الصواريخ ضد الأهداف المعادية ، بل إن هذه

وقد جرى تصميمه ليكون قادرا على إيصال قمر صناعي يقدر وزنه بنحو ١٥٠ كجم إلى مدار منخفض حول الكرة الأرضية ، واستخدمت في تصميمه مجموعة من التقنيات الحديثة ، واستخدم لأول مرة في ٢٧ مارس ١٩٨٧ ، إلا أن المركبة لم تستطع أداء مهمة إيصال القمر الصناعي الذي كانت تحمله بسبب أخطاء في تشغيل المحرك الخاص بمرحلة الدفع الأولى بها . وقد أجريت بعد ذلك العديد من الجهود لاتمام عملية الإطلاق بنجاح . وفيما يتعلق بالصاروخ PSLV ، فهو يمثل الجيل الثالث من صواريخ الإطلاق الفضائي في الهند ، وفي ضوء المعلومات المتاحة فإن هذا الصاروخ ما زال تحت التطوير ، ويبلغ وزنه نحو ١٢٧ طنا ، وقطره ٢٠ مترا ، ويصل طوله إلى حوالي ٢٨ مترا . وقد تم تصميمه لحمل الأقمار الصناعية الخاصة بعمليات الاستشعار عن بعد إلى المدارات القطبية المتزامنة ، واستخدم في تصميمه مزيجا من الوقود السائل والصلب لتوليد قوة الدفع الضرورية ولتوفير القدرة على التحكم في الصاروخ وتوصيله بدقة إلى الارتفاعات المدارية المطلوبة^(١٨) .

وقد جرى تطوير هذه الأنواع الثلاثة من الصواريخ بواسطة مركز فيكرام سارابهاى الفضائي Vikram Sarabhai Space Centre (VSSC) الواقع بالقرب من محطة « ثومبا » لإطلاق الصواريخ إلى المدارات الاستوائية ، وعلى مقربة من مدينة تريفاندرم بولاية كيرالا ، وهو يعد أكبر مركز من مراكز الأبحاث الفضائية التابعة للمنظمة الهندية لأبحاث الفضاء ، كما يمثل القاعدة التكنولوجية الأولى لجمل البرنامج الفضائي الهندي^(١٩) . وقد ساهمت في عمليات التطوير أيضا العديد من المراكز والوكالات المعنية بأبحاث الفضاء في الهند منها « مركز أنظمة الدفع السائل » المتخصص في تصنيع المحركات الخاصة بمركبات الإطلاق ووسائل السيطرة على عمليات الدفع السائل ، وكذلك « معمل الأبحاث الفيزيائية » الخاص بإجراء الأبحاث في مجال العلوم التطبيقية وعلوم الفضاء .

(٢) الصواريخ أرض - أرض ..

تمتلك الهند نوعين من أنظمة الصواريخ أرض - أرض ، أولهما من طراز Prithvi (الأرض) ، وثانيهما من طراز Agni (النار) . وقد جرى تصنيع هذين الصاروخين في إطار برنامج متكامل وضعتته الحكومة الهندية منذ عام ١٩٨٢ لتصنيع الصواريخ الموجهة وخفض واردات الهند منها ، واستهدف أساسا تطوير قدرات الهند في مجال تصنيع أنظمة إيصال الرؤوس التقليدية ، وتكتيكات التوجيه والقيادة والسيطرة ، ونظام التوجيه بالقصور الذاتي ، والتحكم الأيرودينامي في الصاروخ^(٢٠) . وقامت الحكومة الهندية لهذا الغرض بتشكيل فريق من الباحثين في مركز الأبحاث والتطوير الدفاعي في حيدرآباد عاصمة ولايتى أندرا براديش جنوب شرق البلاد ، وقد ترأس هذا الفريق الدكتور أ . ب عبد الكلام مدير المركز ، والذي كان قد صمم من قبل صاروخ الإطلاق الفضائي SLV - 3 حينما كان يعمل في المنظمة الهندية لأبحاث الفضاء^(٢١) .

وقد تمت تجربة الصاروخ Prithvi بنجاح لأول مرة في ٢٥ فبراير ١٩٨٨ في قاعدة سريهاريكوتا Sriharikota للفضاء الواقعة على الساحل الجنوبي الشرقي لشبه القارة الهندية بالقرب من خليج البنغال ، وهو عبارة عن صاروخ خاص بأغراض المساندة التكتيكية الميدانية ، ومن الممكن استخدامه في أعمال القصف في العمق ، كما يمكنه حمل رؤوس نووية . وقد اعتمدت الهند في إنتاجه على التكنولوجيا المستخدمة في الصاروخ السوفيتي Scud-B باستخدام أسلوب « الهندسة العكسية » وتذكر التقارير أن هذا « صاروخ يعمل بالوقود السائل ويتكون من مرحلتين للدفع ، ويصل مداه إلى حوالي ٢٤٠ كم ، ويقدر طوله بحوالي ١١,٢٥ مترا ، بينما يبلغ وزنه نحو ٦,٤ أطنان ، ولايزيد قطره عن ٨٥ سنتيمترا ، كما أشير إلى أن هذا الصاروخ جرى تزويده بأنظمة متقدمة للملاحة والتوجيه بالقصور الذاتي^(٢٢) . وعقب نجاح تجربة الإطلاق الأولى ، أعلنت الهند أنها

القدرات الصاروخية الهندية الحالية :

الاسم	المواصفات	سنة التشغيل	المدى (كيلو متر)	الطول (متر)	القطر (متر)	الوزن (طن)	المحرك مراحل الدفع / نوع الوقود	جهة التطوير
صواريخ الاطلاق الفضائي								
SLV - 3	١٩٨٠	٨٠٠	٢٢	١٠	١٧,٢	٤	صليب	مركز فيكرام سارابهاي الفضائي
ASLV	١٩٨٧	١٢٠٠	٢٢	٢٢	٣٥	٤	صليب	مركز فيكرام سارابهاي الفضائي
PSLV	تحت التطوير	٢٠٠٠	٢٨	٢٠	١٣٧	٤	صليب/سائل	مركز فيكرام سارابهاي الفضائي
صواريخ ارض - ارض :-								
Pv : thvi	١٩٨٨	٢٤٠	(١١,٢٥)	(٨٥)	(٦,٤)	٢	سائل	مركز الابحاث والتطوير الدفاعي
Agni	١٩٨٩	٢٥٠٠	١٩	١	١٤	٢	صليب/سائل	مركز الابحاث والتطوير الدفاعي

قام الباحث بتجميع هذه البيانات بالاعتماد على العديد من المصادر، منها :-

- Aoran karp ; « The Frantic Third World Quest For Ballistic Missiles » , Bulletin of the Atomic Scientists , (June 1988) , P.19 – Kenneth Gatland (chief Author) , Space Technology :
A comprehensive History of space Exploration (New York , Salamander Books , 1981)
P.2 . – International Defense Review , (March 1989) , P.247 .

وانسجام ، وسوف يتيح لكلا منهما فرض الازدهار والتطور كل ضمن الاطار الخاص به ، الا أن هذا الاعتقاد سرعان ما تبدد بمجرد الانفصال بفعل مجموعة من المعطيات السياسية والجغرافية والعرقية المعقدة التي كانت افراسا طبيعيا للتقسيم ، وكان من شأنها تفجير ثلاث جولات من الحروب الضارية بين الدولتين كانت آخرها سنة ١٩٧١ وأدت الى تقسيم باكستان ، وإيجاد دلة بنجلاديش ، فضلا عن العديد من المصادمات الحدودية الصغيرة نسبيا لاسيما في مقاطعة كشمير المتنازع عليها بينهما .

أما فيما يتعلق بالعداء بين الهند والصين فهو يعود أساسا الى النزاع حول اعادة تقسيم الحدود السياسية بالنسبة لمساحة من الأرض تصل الى نحو ١٣٠ ألف كم^٢ تطالب بها الصين ، وترجع منطقة « أرونشال براديش » الصينية وضممتها الى الهند ، ثم قامت بعد ذلك بوضع خط للحدود أطلقت عليه « خط مكماهون » في عام ١٩١٤ . وقد تسبب هذا النزاع أيضا في اندلاع حرب طاحنة بين الدولتين في عام ١٩٦٢ في المنطقة المتنازع عليها ، وأدت الى الحاق هزيمة الفدحة بالجيش الهندي في عدد من المرتفعات الاستراتيجية الشاهقة عند خط الحدود ، وبعد هذه الحرب انسحبت الصين من تلقاء نفسها ، وذلك خوفا على ما يبدو من إحتمال تدخل الاتحاد السوفيتي الى جانب الهند في حالة استمرار الصين في احتلال الاقليم موضع النزاع .

وبالرغم من أن جوا من الهدوء والتفاهم بدأ يسرى خلال الآونة الأخيرة على علاقات الهند مع كل من الصين وباكستان ، الا أن مجمل القضايا المسببة للنزاع مازالت معلقة بينهم حتى الآن ، فضلا عن أن العلاقات بين الجانبين عادة ما تشهد بين الحين والآخر حالات من التوتر والحدة تتبادل فيها الاتهامات وتنشط فيها الحملات العدائية المتبادلة .

وفي ظل هذه الظروف ، فإن قيام الهند بتطوير قدراتها الصاروخية بالاضافة الى امتلاكها الفعلي لقدرات تصنيع الرؤوس النووية - يمكن أن يؤدي الى مجموعة من الانعكاسات على الأوضاع الاقليمية في المنطقة ، منها :

أولا : زيادة حدة سباق التسلح مع باكستان ، يتسم الحديث عن سباق التسلح عموما بدرجة كبيرة من التعقيد ، ويزداد هذا التعقيد في حالة تعدد مصادر التهديد المباشر والكامنة لكل دولة داخل الاقليم الجغرافي الواحد كما هو الحال في منطقة جنوب آسيا . وبالرغم من أن السياسة الباكستانية ترسم عادة - في ظل هذا الوضع - لمواجهة

المشكلة لا بد أن تفرض نفسها حتى عند التفكير في استخدام الصواريخ التي أصبت موجودة لدى الهند في الوقت الراهن . كما أن مشروعات تطوير الصواريخ المذكورة لا بد أن تستغرق فترة طويلة من الزمن لوضعها موضع التنفيذ بفعل المشكلات العديدة التي سوف تتعرض لها بالضرورة لاسيما وأن الهند تواجه فعلا في الوقت الحالي بعض المشكلات التكنولوجية التي تتعلق في الأساس بالتكنولوجيا الخاصة بإجراء الاختبارات الصاروخية حيث أفادت التقارير الصحفية مؤخرا أن الهند تعطي أهمية كبيرة لشراء جهاز لتجربة الصواريخ من نوع « أجهزة الاختبار الجوي للتذبذب الناجم عن عمليات التسارع المتحد » Combined Acceleration « Vibration Climatic Test » ويستخدم في تقليد الضغط الجوي الذي يتعرض له الصاروخ لدى اختراقه الطبقات الجوية العليا . وقد تقدمت الحكومة الهندية بطلب شراء هذا الجهاز منذ عام ١٩٨٥ ، الا أن كلا من البنجابيون ووكالة المخابرات المركزية قد عارضتا بيعه بموجب معاهدة الحد من انتشار الصواريخ الباليستكية ، وذلك بعد أن كانت وزارة التجارة الأمريكية قد وافقت عليه في فترة سابقة (١٧) وعلى أية حال ، لعل هذا يوضح طبيعة المشكلات التكنولوجية التي تواجه برنامج الصواريخ الباليستكية في الهند ، والتي تسعى الحكومة الهندية الى حلها بمختلف الطرق .

الانعكاسات إزاء الأمن في منطقة جنوب آسيا

تتطلب دراسة انعكاسات تطل القدرات الصاروخية الهندية على أوضاع الأمن في منطقة جنوب آسيا ، إجراء معالجة موجزة للظروف التي تعيشها المنطقة ، وتحليل طبيعة العلاقات السياسية بين دولها ، وبلورة التصورات العملية للفتائج التي يمكن أن يتمخض عنها تطل القدرات الصاروخية الهندية ، ومناقشة الأهداف المحتملة لهذا التطور

بادئ ذي بدء تجدر الإشارة الى أن الهند تتعايش في إطار بيئة اقليمية يغلب عليها طابع الصراع إذ توجد حالة من العداء التاريخي تظلل علاقات الهند مع كل من باكستان والصين . وتعود جذور العداء بين الهند وباكستان الى الظروف التي صاحبت تقسيم شبه القارة الهندية بين الهندوس والمسلمين في سنة ١٩٤٧ . فبالرغم من أن عملية التقسيم جاءت في الأصل نتاجا لاعتقاد مفاده أن إنفصال الحضارتين (الهندوسية والاسلامية) المتعارضتين تاريخيا عن بعضهما البعض سوف يمكنها من العيش في وئام

٥ - توفير القدرة للهند على الجاق خسائر فادحة بالقوات المعادية في حالة تعرض الأراضي الهندية للهجوم لجعل مهمة القوات الغازية أكثر صعوبة ، ولتوفير الوقت الكافي للهند لاعداد ونشر دفاعاتها .
الواضح أن هذه الأهداف تجمع ما بين اعتبارات الدفاع والردع والمكانة ، إلا أن دراستها بدقة يمكن أن يسقط بعضها ، وي طرح تحفظات معينة على البعض الآخر منها ، إذ مع التسليم بأن نجاح الهند في اجراء تجارب الاطلاق الصاروخى قد أدخلها بالفعل الى نادي الدول القادرة على تصميم وصنع الصواريخ متوسطة المدى ، والتي لايزيد عددها عن ثلاث عشرة دولة في العالم ، إلا أن القيود السياسية والصعوبات الفنية التي تواجهها بعض مراحل تصنيع الصاروخ يمكن أن تحد من قدرة الهند على التوسع في الانتاج الكمي له . كما أن من الصعب تصور إمكانية أن تؤدي هذه الصواريخ الى زيادة قدرة الهند التفاوضية مع جيرانها والحصول على مكاسب سياسية ، في ظل إمتلاك بعض هؤلاء الجيران لقدرات صاروخية ونووية أكثر تطورا (الصين) ، وفي ظل سعي البعض الآخر منهم الى تطوير أنظمة مماثلة أو أكثر كفاءة منها (باكستان) . كما أنه من غير المنطقي أن نتحدث الهند عن استخدام الصواريخ في تحقيق الردع - مع عدم توفيرها لبعض العناصر الأساسية التي يتطلبها هذا الردع بوصفه استخداما سلبيا لمقومات القوة ، مثل : التحديد الصارم لكيفية تحقيقه ، ودور القدرات الصاروخية فيه ، والأوضاع

التي يمكن أن ينتهي عندها الردع ، وطبيعة الاعتداءات التي سوف تستخدم خلالها الصواريخ ، ونوعية الأهداف المعادية التي يحتمل استخدام الصواريخ الباليستكية ضدها . وأخيرا ، فمن الصعب تخيل إمكانية توظيف القدرات التسلحية الهندية عموما في زيارة فاعلية ومكانة الهند اقليميا ودوليا ، وذلك أولا بسبب وجود الصين بقدراتها الهائلة على الحدود الشمالية الشرقية للهند ، وثانيا بسبب وجود بعض المعوقات الأخرى التي يمكن أن تعرقل الهند عن تحقيق مثل هذا الهدف لعل أهمها تلك المعوقات النابعة من داخلها ، والمتعلقة أساسا بالافتقار الى التكامل القومي من جراء ازدياد حدة الانقسامات والاضطرابات الطائفية والعرقية في الداخل .

وعلى هذا الأساس ، نستطيع القول بأن تطوير القدرات الصاروخية الهندية بصفة خاصة ، والنشاط التسلحي الهندي بصفة عامة ، لا يمكن أن يكون القصد من ورائه سوى السعى الى الوصول الى حالة من « التوازن » يمكن أن تتساوى أو تتقارب فيها القدرات العسكرية الهندية مع قدرات الدول التي تشكل مصدرا لتهديد أمن الهند في منطقة جنوب آسيا ، بحيث يمكن الوصول من خلال هذا التوازن الى حالة أخرى من استقرار وثبات الأوضاع في المنطقة ، والتي يمكن من خلالها الاتفاق على نبد استخدام القوة العسكرية في تسوية المنازعات الإقليمية ، أو في إعادة صياغة الواقع الجغرافي - السياسي في المنطقة ، ثم يمكن أن يصبح هذا الاستقرار بدوره مدخلا الى الوصول الى اقرار تسوية سلمية للمشكلات السياسية القائمة بينها وبين الدول الرئيسية الأخرى في المنطقة .

الخلاصة

نستطيع أن نستخلص من مجمل ما سبق أن برنامج تصنيع الصواريخ الباليستكية في الهند يجسد الرغبة القوية لدى القيادة الهندية في تحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس في اقتناء الأسلحة من خلال تطوير البدائل الوطنية للبحث والتطوير والانتاج ، وذلك بهدف الخلاص من الضغوط السياسية والاقتصادية التي يخلقها الاعتماد على استيراد الأسلحة الأجنبية . كما أننا اذا نظرنا الى هذا البرنامج في الاطار العام للسياسة التسلحية الهندية . لوحنا أن هذه السياسة أصبحت تنقسم في الوقت الراهن بالدخول

التهديدات الآتية من الاتحاد السوفيتي والهند وافغانستان وايران ، الا أن قيام الهند بتطوير قدراتها الصاروخية قد لعب دورا هاما في تحفيز باكستان على تطوير قدرات صاروخية حتى تستطيع تحقيق التوازن مع الهند . وفي هذا الاطار ، أعلنت باكستان في ٢٨ فبراير من العام الجاري أنها اختبرت بنجاح نوعين من الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى من انتاجها المحلي من طرازات Hatf - 1 و Hatf - 2 ، ويتراوح مداهما بين ٨٠ - ٣٠٠ كم . أي أن هذا الاعلان يمكن النظر اليه بوصفه يمثل في أحد جوانبه استجابة من باكستان على تطوير الهند لصواريخها ، وإن كان ذلك لايعنى استبعاد احتمالات أن تكون باكستان استهدفت في نفس الوقت الرد على توتر الأوضاع في افغانستان .

ثانيا : تصعيد حدة التوتر العسكري بين الهند وباكستان : ففي ظل أجواء سباق التسلح بين الدولتين . فقد صرح وزير الدفاع الباكستاني غلام ساروار شيما أن بلاده لا تستطيع الوقوف مكتوفة الأيدي إزاء تطوير المجهود التسلحي الهندي البري والبحري (١٨) وفي المقابل حذر راجيف غاندي من أن بلاده سوف تتخذ خطوات لحماية نفسها في مواجهة تطور القدرات الصاروخية الباكستانية . والجانب الأكثر خطورة في مثل هذه الأوضاع هو ما تتضمنه من احتمالات التصعيد تبعا لأي ضغوط داخلية تتعرض لها القيادة السياسية في الدولتين وتدفعها الى التشدد في التعامل مع الدولة الأخرى .

ثالثا : أثارة الهواجس الصينية : تمتلك الصين ترسانة ضخمة من الرؤوس النووية والصواريخ الباليستكية تجعلها بمثابة القوة العظمى الثالثة في العالم ، ومن شأن قيام الهند بتطوير قدراتها الصاروخية التأثير ولو بدرجة طفيفة على التفوق الصيني الساحق خاصة وأن هذه الصواريخ سوف توفر للهند وسائل الايصال اللازمة للوصول الى أعماق الصين بعد أن ظلت تعاني لفترة طويلة من الافتقار الى طائرات قاذفة بعيدة المدى يمكنها أداء مهام القصف الاختراقي ذات الطابع الاستراتيجي للأراضي الصينية في حالات الضرورة نظرا لوجود المراكز الصناعية والحضرية الأساسية الصينية في العمق وعلى مسافات أبعد من المدى الذي يمكن أن تسمح به قدرات السلاح الجوي الهندي (١٩) . وبالرغم من أنه لم يتيسر رصد ردود فعل صينية معينة إزاء قيام الهند بتطوير قدراتها الصاروخية ، إلا أنه من غير المتوقع بطبيعة الحال أن تتجاهل الصين مثل هذه التطورات .

إذن ، يمكن القول في ضوء هذه المعطيات ان تطور القدرات الصاروخية الهندية لن يشكل سوى اضافة جديدة الى التعقيدات القائمة في منطقة جنوب اسيا ، كما يمكن أن يؤدي الى عرقلة المفاوضات السياسية الجارية في الوقت الراهن لتسوية الأوضاع المتأزمة مع كل من الصين وباكستان ، علاوة على أنه قد يتسبب في تفويض روح التفاهم والثقة التي بدأت هذه الدول توا في بنائها فيما لو اتسعت دائرة سباق التسلح ، وإن كان من المستبعد مع ذلك أن يتطور الموقف في إتجاه مواجهة عسكرية بين الهند وباكستان . ولكن السؤال الهام الذي يفرض نفسه هو ، ما طبيعة الأهداف الهندية القائمة وراء تطوير الصواريخ الباليستكية ؟

الواقع أنه ليست هناك اجابة محددة وشفافية عن هذا السؤال على المستوى الرسمي ، الا أنه يمكن تلخيص ما ورد ذكره على لسان المصادر الرسمية وغير الرسمية في الهند على النحو التالي : (٢٠)

١ - كسر احتكار القوى الكبرى للملكية الصواريخ الباليستكية .
٢ - ردع التهديدات المحيطة بالهند من خلال تنمية وتطوير التكنولوجيا الوطنية المتقدمة لحماية استقلال وأمن الهند بالاعتماد على النفس .

٣ - تدعيم قدرة الهند التفاوضية لتحقيق الاستقرار والسلم على المستوى الإقليمي .

٤ - زيادة هبة ومكانة الهند على المستويين الإقليمي والدولي .

على عكس ما كان مأمولا - الى زيادة التوتر العسكرى وبدء دورة جديدة من سباق التسلح فى المنطقة وبصفة خاصة مع باكستان ، الامر الذى يمكن أن يؤدى بالتالى الى عرقلة الجهود السلمية المبذولة حاليا ، بدلا من أن يعمل على دفعها نحو الامام . □

الى ميدن تطوير وانتاج العديد من الاسلحة والمعدات التى تمثل تطورا نوعيا فى القدرات العسكرية الهندية - سعيا الى تحقيق التوازن مع الدول الاخرى فى المنطقة ، بهدف الوصول الى تسوية سلمية للمشكلات السياسية القائمة . الا ان هذه السياسة أدت -

المراجع

- (1) Aaron Karp, « The Frantic Third world quest for Ballistic Missiles », Bulletin of The Atomic Scienlists, (June 1988), p. 14.
 (2) K.S. Jayaraman, « Ballistic Missile Agni Launched », India Calling, (July 1989), p.p. 1,19.
 (3) Kessing's Contemporary Archives 1963- 1964, (London, Keesing's publications- Longman, 1964), p. 19202.

(٤) الأهرام ، ٢٢ أغسطس ١٩٦٩

- (5) United Press International, (october 10, 1974).

(٦) الأهرام ، ٦ نوفمبر ١٩٧٨

- (7) Kenneth Gatland (Chief Author), Space Technology. A Comprehensive History of Space Exploration, (New york, Salamander Books, 1981) p.2.
 (8) Indian Ministry of Information (ed), India 1987: A Reference Annual (New Delhi, publications Divison- Ministry of Information, December 1988), p.p. 129- 130.
 (9) Ibid, p. 132; Kenneth Gatland, op- Cit, p. 85.
 (10) Aabha Dixit, « South Asia: A Tinderbox of Stockpiled missiles », The Times of India, Section 2, (May 8, 1989) p.3.
 (11) « India IRBM details revealed », International Defense Review, (3 /1989), p.247.
 (12) Ibid.
 (13) Ibid.
 (14) « Defence effort adequate: Pant », Interview with Indian Defence Minister K.C.Pant, The Times of India, (July 18, 1989), p.p. 1,6.
 (15) « Agni likely to have mobile Launcher », The Times of India, (June 11, 1989), p.7.
 (16) K.Subrahmanyam », Defence Stock- Taking: Hackneyed Report Blurs Picture », The Times of India, (May 8,1989), p.6.
 (17) « India denied missile Testing device », The Times of India, (July 18, 1989), p. 12.
 (18) International Defense Review, (4 / 1989)
 (19) Raju Thomas, « India's nuclear and Space programs », World Politics, (January 1986) p. 319.

(٢٠) تم تجميع هذه الاهداف من المصادر الاتية :

- بيان رئيس وزراء الهند بمناسبة اطلاق « اجنى » ، والمنشور فى صوت الشرق ، (يولية ، أغسطس ١٩٨٩) ص . ١٦ - ١٧ .
 - K.S. Jayaraman, op- cit, p.19
 - K. Subrahmanyam, « Arsenals of Missiles », The Times of India, (June 9, 1989) p.6.

ندوات ومؤتمرات دولية

الندوة الدولية عن أزمة ديون أفريقيا الخارجية

القاهرة [٢٨ - ٣٠ أغسطس ١٩٨٩]

د . حسن جاد الحق

مدير الإدارة الأفريقية بوزارة الخارجية

الاتجاه قررت منظمة الوحدة الأفريقية تكوين مجموعة اتصال تضم اثنتي عشرة دولة من بينها مصر للقيام بالاتصالات اللازمة مع الدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية لأقناعها بضرورة عقد المؤتمر الدولي للمديونية الخارجية لأفريقيا . وفي أول اجتماع عقدته مجموعة الاتصال في لوزاكا في مارس ١٩٨٨ تم بحث وسائل وكيفية الإعداد لعقد المؤتمر الدولي المنشود واسلوب دعوة الأطراف الدائنة سواء الدول المانحة أو مؤسسات التمويل الدولية للمشاركة في هذا المؤتمر الدولي . وانتهى مؤتمر لوزاكا الى اصدار تكليفات للدول الأفريقية الاثنتي عشرة للقيام بالاتصالات اللازمة مع مختلف الأطراف الدولية الدائنة من أجل شرح الموقف الأفريقي الموحد والدعوة الى عقد المؤتمر الدولي للمديونية الأفريقية الخارجية . وقد أوضحت الاتصالات التي قامت بها الدول أعضاء مجموعة الاتصال مع مختلف الأطراف الدائنة عدم استجابة هذه الأطراف (الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية) للدعوة الصادرة عن منظمة الوحدة الأفريقية لعقد المؤتمر الدولي للمديونية مفضلة منهج علاج كل حالة على حدة على منهج المعالجة الشاملة من خلال المؤتمر الدولي . ويقوم الموقف الأفريقي على أساس أنه لا تعارض بين المعالجة الجماعية والمعالجة الثنائية لأزمة الديون لأن المعالجة الجماعية في صورة المؤتمر الدولي سوف تأخذ في الاعتبار الخصائص المميزة لأزمة الديون الخارجية الأفريقية وتضع المبادئ العامة والقواعد المرشدة ولا تتجاهل في نفس الوقت خصوصية كل حالة . وبالنظر الى التكامل بين الدول الدائنة والدول المدينة فإن هذه الاستراتيجية الرامية الى حل مشكلة الديون يجب أن تقوم على أساس التعاون والحوار المتواصل والمسئولية المشتركة تحقيقاً لمبدأ الاعتماد المتبادل والتكافل الدولي خاصة وأن هذا الإطار لا يسقط مسئولية كل دولة أفريقية في ضرورة سداد ديونها وبذل الجهد الجاد للقيام بدورها في حل مشكلة المديونية ورغم كل هذه الضمانات

تعتبر مشكلة الديون الخارجية ، لأفريقيا وتضاعف عبء خدمات هذه الديون إحدى العقبات الأساسية - إن لم تكن أهمها - التي تقف حائلاً دون تحقيق أهداف القارة المتمثلة في الانعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية العاجلة . ولواجهة هذه المشكلة دأب رؤساء الدول والحكومات الأفريقية على تكريس جهودهم وتنسيق العمل فيما بينهم للتوصل الى أنسب الطرق لحل هذه المشكلة . وفي هذا الإطار فقد أقر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقي برنامج الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي في أفريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، كما عقدوا دورة غير عادية لمؤتمر قمة أفريقي عقد في أديس أبابا في نوفمبر/ ديسمبر ١٩٨٧ لدراسة أزمة ديون أفريقيا ، توصلوا فيه الى الاتفاق على ضرورة عقد مؤتمر دولي بشأن المديونية الخارجية لأفريقيا ليكون محفلاً تلتقى فيه الدول والمؤسسات المالية الدائنة بالدول الأفريقية المدينة لمناقشة ديون أفريقيا الخارجية بهدف التوصل الى تدابير فورية قصيرة المدى ومتوسطة المدى وطويلة المدى للتخفيف من حدة هذه المشكلة انطلاقاً واستناداً الى مبدأ المسئولية المشتركة للدائنين والمدينين . وفي نفس هذا الإطار اعتمدت الدورة غير العادية المشار اليها وثيقة تحوى الخطوط العريضة للموقف الأفريقي الموحد بشأن أزمة ديون أفريقيا الخارجية استعرضت فيها العقبات الاقتصادية والمالية التي تواجه دول القارة والتدابير الفردية والجماعية التي اتخذت من قبل الدول الأفريقية في هذا الصدد ، كما أكدت أن السبيل الوحيد لتسوية أزمة ديون أفريقيا هو إتباع منهج شامل ومنصف في إطار استراتيجية تعاونية متكاملة للنمو تراعى أهم خصائص أزمة الديون في أفريقيا على أن تكون هذه الاستراتيجية قائمة على التنمية والحوار المستمر وتقاسم المسئولية ، كما يتعين تنفيذها بمرونة وفي إطار تعزيز التعاون الدولي مع مراعاة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والائتلاف في هذا الصدد . وتمشيا مع هذا

ولقد ناقشت الندوة في جلساتها الأربع التي عقدتها ورقات العمل التي قدمت حيث تناولت الورقة الأولى تطور البحث عن حلول ذات توجه أنماطى لازمة الديون الأفريقية والثانية قدمت تحليلا تفصيليا لتطور المساعي الرامية الى ايجاد الحلول اللازمة للنمو وقدمت تقييما لتدابير تخفيف عبء الديون والورقة الثالثة تتعلق بتقييم مفصل لمشكلة الديون الأفريقية على أساس التوقعات الاحصائية للمعدلات الرئيسية للديون في حالة عدم اتخاذ قرارات جذرية هذا بالإضافة الى وثيقة الموقف الأفريقي الموحد الذي أعدته أمانتا منظمة الوحدة الأفريقية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا .

وتناولت الورقة الأولى طبيعة الأزمة الاقتصادية في أفريقيا باعتبارها أساسا أزمة انتاج ، كما أشارت الى وجود منهجين رئيسيين تجاه هذه الأزمة لكل منهما وجهات نظر واضحة بشأن الأسباب الرئيسية والمعالجة الصحيحة مستقبلا .

المنهج الأول : ويمثله نموذج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي (نموذج الاقتصاد المفتوح) والذي تؤيده الدول الصناعية ومن بين مطالبه تخفيض قيمة العملات والتكليف الهيكلي والتنويع وتحويل القطاع العام الى قطاع خاص والتحكم الشديد في ادارة الطلب ، ويرى تقرير البنك الدولي أن العوامل الخارجية ليست العوامل الرئيسية وراء الأزمة الأفريقية المستمرة وأنه ينبغي استمرار التركيز على التغيير الداخلي والجديدة في جمع الضرائب والرقابة النقدية الصارمة وتحسين الحساب الجارى وادارة الدين واستعادة الحوافز . والصعوبة التي تواجهها الدول الأفريقية عند تطبيق هذا النموذج - خلاف القيود السياسية - هو أنه يتطلب تمويلا خارجيا هاما ومنسقا على عدة مستويات وعلى فترات طويلة كافية لكي يؤتى النموذج ثماره فضلا عن ضرورة تعبئة المدخرات المحلية وقد يستغرق ذلك وقتا طويلا .

النموذج الآخر : أو الاستراتيجية البديلة هو البديل الأفريقي لبرنامج التكليف الهيكلي وهى عبارة عن استراتيجية اقتصادية موجهة من الداخل وتنادى بتعزيز الاعتماد على النفس في أفريقيا وهى تنادى بشئ شبيه بالنموذج الذى اتبعته دول مثل الهند والصين خلال الخمسينات والستينات والسبعينات ، لكن يبدو لكى تنجح هذه الاستراتيجية فإنها تحتاج الى سوق رئيسية مثل تلك السوق الموجودة في الهند والصين مما يتطلب أن تعمل أفريقيا على انشاء سوق اقليمية مشتركة . وكذلك العمل على انشاء اتحاد نقدي أفريقي والواضح أنه لكى تتجنب أفريقيا مزيدا من التدهور فإنها تحتاج الى زيادة انتاجها الصناعى والزراعى وبدء جهد تصديرى مما يتطلب تمويلا خارجيا وتكنولوجيا ملائمة ويقتضى ذلك استمرار التعاون مع المانحين ويتطلب عبئا كبيرا لخدمة الدين وهذا يعنى اعترافا بأن العلاج لا يكمن في نموذج الاقتصاد المفتوح البحث الذى يتبناه البنك الدولي والدول الصناعية أو في الاستراتيجية الموجهة نحو الداخل الذى تتبناه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومهما كان نوع برامج النهج المتبعة الا أن الأمر يتطلب بذل جهد حقيقى لمواجهة أزمة الديون .

وقد ناقشت الندوة تطوير البحث عن حلول لأزمة الديون وأجرت تقييما لشتى المقترحات المقدمة من ذلك خطوات إعادة الجدولة في إطار نادى باريس ونادى لندن كما دارت مناقشة مستفيضة حول فاعلية اختيارات قمة تورنتو للدول الصناعية السبع التى تقضى بتخفيض عبء خدمة ديون أفريقيا للدائنين الرسميين لنادى باريس الا أنها لم تقترح تخفيفا مماثلا للديون المستحقة للوكالات الدولية متعددة الأطراف . وكذلك ناقشت اللجنة خطة برادلى التى نظرت في أمر تخفيف ديون البنوك التجارية لثلاث دول افريقية فقط (المغرب - نيجيريا - ساحل العاج) حيث أن خطة برادلى موجهة أساسا للدول المدينة متوسطة الدخل خاصة في دول أمريكا اللاتينية . كما دارت مناقشة أيضا حول مزايا نظام كفالة الديون التى وضعها بنك التنمية الأفريقى ، ويسعى هذا النظام لعلاج الديون الخاصة والثمانية معا ودون تفصيل فئات المنتفعين .

والتوضيحات فإن الدول الدائنة والمؤسسات المالية الدولية رفضت فكرة عقد المؤتمر الدولى كما رفضت فكرة المعالجة الجماعية لمشكلة المديونية الأفريقية . وإزاء هذه النتيجة قررت مجموعة الاتصال في اجتماعها في مايو سنة ١٩٨٨ في أديس أبابا تأجيل عقد المؤتمر الدولى الذى تدعو أفريقيا الى عقده وقررت عقد مؤتمر على مستوى الخبراء في صورة ندوة دولية كخطوة تمهيدية لعقد المؤتمر الدولى . وبناء على ذلك فقد عقدت بالقاهرة في الفترة من ٢٨ الى ٣٠ أغسطس ١٩٨٩ الندوة الدولية بشأن الموقف الأفريقي الموحد إزاء أزمة الديون الخارجية الأفريقية وافتتح المؤتمر برسالة خاصة من السيد الرئيس / محمد حسنى مبارك الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الأفريقية القاها نيابة عن سيادته السيد الدكتور / بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية ، وأكدت الرسالة الخاصة لرئيس منظمة الوحدة الأفريقية على أهمية الندوة الدولية في سياق البحث المستمر عن حل فعال ودائم لازمة الديون الأفريقية . وقد حضر الندوة ممثلون من معظم الدول الأفريقية وشخصيات دولية هامة منهم سكرتير عام منظمة الوحدة الأفريقية والسكرتير التنفيذى للجنة الاقتصادية لأفريقيا ومدير البنك الأفريقى للتنمية ونائب رئيس البنك الدولى . وأيضا ممثلون عن بعض الدول الأوروبية والمنظمات المالية الدولية والأقليمية وبعض كبار الاقتصاديين المصريين والأفارقة الدوليين .

وتهدف الندوة أساسا الى تكثيف الحملة الاعلامية وزيادة الوعى والادراك بعبء وأبعاد مشكلة المديونية الأفريقية ، وكسب تعاطف الرأى العام العالمى على أوسع نطاق في الأوساط السياسية والمحافل الاقتصادية والأوساط الأكاديمية والدوائر المالية والدولية . وقبل أن نعرض مناقشات وتوصيات الندوة نود أن نشير الى أن الندوة تنعقد في فترة يشهد فيها العالم عددا من المتغيرات على الساحة الاقتصادية الدولية مثل تلك التى تتصل بالتغيرات الهيكلية التى تسود الاقتصاد العالمى والتحول الناجح في أنماط الانتاج والتجارة والاستثمار في العالم وما صاحب ذلك من إنفتاح بين الشرق والغرب وتقدم تكنولوجيا غير مسبوق في كافة مجالات العلم والمعرفة بالإضافة الى الظواهر الاقتصادية والمالية والتجارية التى تسود الاقتصاد العالمى مثل التدهور في أسعار السلع الأولية ومشكلة المديونية الخارجية ، مما يقتضى ضرورة دراسة هذه المتغيرات والظواهر دراسة عميقة وأخذها في الحسبان عند صياغة مواقفنا تجاه شركائنا من دول العالم ، فقد حان الوقت للتفكير في بدائل جديدة للتعامل مع المشاكل الاقتصادية التى تواجه العالم الثالث بصفة عامة والدول الأفريقية بصفة خاصة والعمل على تعميق الادراك والاعتماد المتبادل والترابط الوثيق بين مصالح الدول النامية والدول الصناعية وإحياء الحوار وتنشيطه بين الشمال والجنوب ، ولعل أكثر المشاكل الاقتصادية خطورة هى مشكلة المديونية التى تفاقمت وألقت بظلالها على الدول النامية كما عكست آثارا أكثر حدة وعمقا على اقتصاديات الدول الأفريقية التى بلغت ديونها الخارجية حتى نهاية عام ١٩٨٨ حوالى ٢٤٠ بليون دولار أى ما يمثل ٢٤٪ من الدخل العام لأفريقيا - كما وصل عبء خدمة الدين في بعض الدول الأفريقية الى ما بين ١٠٠ و ٢٠٠٪ من قيمة صادرات تلك الدول . ويعتبر عبء الديون الخارجية عائقا حقيقيا أمام الانتعاش الاقتصادى في القارة الأفريقية كما أدى تراكم هذه الديون الى ظهور عقبات ومعوقات كثيرة في طريق التنمية الاقتصادية لدول القارة . وفي الواقع لا يمكن تصور أى حل متكامل لمشكلة المديونية للدول الأفريقية بدون تهيئة البيئة الاقتصادية الدولية وتعاون الدول الدائنة وكذلك مؤسسات النقد والتمويل الدولية باعتبار أن حل هذه المشكلة هو مسئولية مشتركة لكل الأطراف الدائنة والمدينة كما أن أية حلول لهذه المشكلة دون الأخذ في الاعتبار متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية هى حلول قاصرة لا يترتب عليها الا المزيد من التعقيد والتدهور .

مشكلة الدين سياسية ومالية في الوقت نفسه فقد أوصت اللجنة بأنه يتعين النظر الى الموقف الأفريقي الموحد باعتباره اطارا أفريقيا للحد من الدين وأنه عند وضع أية سياسة لتخفيف عبء الدين يجب اقرار الصلة فيما بين خدمة الدين وتمويل النمو الاقتصادي وتشجيع تنمية أسواق رؤوس الأموال بالدول الأفريقية ، كما أوصت الندوة بأن الحاجة أصبحت ملحة الى عقد مؤتمر دولي لبحث مشكلة المديونية باعتباره محقلا للمناقشة والاتفاق على التدابير الشاملة اللازمة لتخفيف عبء الدين بهدف تمكين الدول الأفريقية من استئناف نموها الطبيعي . كما تعتبر الندوة أن المقترحات الواردة في وثيقة الموقف الأفريقي الموحد شاملة وتمثل الموقف التفاوضي لأفريقيا في المؤتمر وأوصت الندوة بتعبئة الرأي العام وبذل الجهود لتحقيق هذا الهدف وقد أوصت اللجنة بتشكيل فريق عمل عالي المستوى لمساعدة فريق الاتصال في التحضير للمؤتمر الدولي بشأن المديونية الأفريقية .

وتقديري أنه بالرغم أن المشاركة في اللجنة لايعنى التزام ممثل الدول الدائنة أو مؤسسات التمويل بالتوصيات الا أنها كشفت عن اتجاهات ايجابية من قبل هذه الدول والمؤسسات وهو الإدراك بخطورة المشكلة والشعور بالمسؤولية المشتركة في البحث عن حلول لها كذلك كشفت مناقشات اللجنة أن الوقت قد حان لإيجاد حلول بديلة للاقتراحات المطروحة حاليا والنظر في مشروطة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي لم تشارك الدول النامية في وضعها والتي أصبحت لا تتماشى مع الظروف الاقتصادية الحالية للدول النامية ، لا شك أن الندوة قد هيأت الأذهان لقبول فكرة عقد المؤتمر الدولي وتعتبر خطوة هامة في هذا الاتجاه وعلى دول القارة أن تتابع الجهود لاستثمارها من أجل تحقيق هذا الهدف .

ويبقى أن نشير الى جهد مصر بدءا بدورها في الأعمال في المؤتمرات الأفريقية والدولية ومبادرات رئيسها الرئيس /محمد حسني مبارك رئيس منظمة الوحدة الأفريقية لحياء الحوار بين الشمال والجنوب وتنشيطه والعمل على تخفيف عبء الدين عن الدول الأفريقية ، ففي خلال شهر واحد (أغسطس سنة ١٩٨٩) استضافت مصر ندوتين احدهما عن الدين الأفريقية ودين أمريكا اللاتينية والأخرى عن المديونية الأفريقية . كما قام السيد الرئيس /حسني مبارك بتفويض من مؤتمر القمة الأفريقية الخامس والعشرين بطرح الموقف الأفريقي بتقديم مبادرته لحياء الحوار بين الشمال والجنوب على مؤتمر قمة عدم الانحياز ببلجراد واجراء الاتصالات الدولية في هذا الشأن على أمل أن يؤدي الحوار الى عقد المؤتمر الدولي للمديونية طبقا للقرار الصادر عن مؤتمر القمة الأفريقي الاستثنائي في ديسمبر سنة ١٩٨٧ .

وتقوم قرارات تورنتو على تخفيف عبء الدين من خلال ثلاثة اختيارات يمكن أن يختارها الدائنون الثانويون لمنحها للدول المدينة في أفريقيا .

- الغاء ثلث الدين المستحق السداد على المقترض برصيد معلق مدى ١٤ عاما مع فترة سماح ٨ سنوات وبأسعار السوق للفائدة .
- اعادة جدولة كافة الديون المستحقة الدفع في فترة سداد على مدى ١٤ عاما مع فترة سماح ٨ سنوات بأسعار فائدة محدودة بحيث تشغل بنسبة ٢,٥٪ عن سعر السوق الجارى أو بنسبة ٥٠ في المائة من سعر السوق اذا كان يقل عن ٧ في المائة .

- اعادة جدولة كافة المبالغ المعلقة المستحقة على مدى ٢٥ عاما مع فترة سماح ١٤ عاما مع فائدة تدفع بأسعار السوق .

والواضح أن مقترحات التخفيف الصادرة عن مؤتمر تورنتو لم تفعل شيئا يذكر لتخفيف عبء خدمة ديون الدول التي أعادت جدولة ديونها طبقا لشروط تورنتو في ظل كل اختيار من الاختيارات الثلاثة ، حيث أن الاختيار الثالث لايقدم شيئا بينما تضاعلت أهمية الاختيار الثاني منذ انعقاد مؤتمر تورنتو نظرا لارتفاع أسعار الفائدة في عام ١٩٨٩ . وهكذا يمكن القول بأنه رغم مؤتمر تورنتو ، فلم يتم احراز تقدم كبير في الجهد المبذول من أجل وضع دوين أفريقيا الخارجية على أساس العلاج الحقيقي المستمر .

كما تناولت الورقات الأخرى تحليلا تفصيليا لتطور المساعي الرامية الى ايجاد الحلول الموجهة نحو النمو بشأن أزمة ديون أفريقيا وايضا تقييما مفصلا لمشكلة الديون على أساس التوقعات الاحصائية للمعدلات الرئيسية للدين في حالة عدم اتخاذ قرارات جذرية . وقد اقرت المناقشات أن مشكلة الديون مسئولة الى حد كبير وبصفة مباشرة أو غير مباشرة عن ضعف الأداء الاقتصادي للدول الأفريقية خلال الأعوام الماضية ، كما توصلت المناقشات الى ضرورة الربط بين اعادة جدولة الدين والنمو ، وبالتالي يجب أن تصحب عمليات اعادة الجدولة زيادة في حجم تدفق الموارد لاغراض الاستثمار الذي يجب أن يوجه بصفة رئيسية نحو مشروعات منتجة ، كما اعترفت بالمسؤولية المشتركة بين الدائنين والمدينين وضرورة وضع اطار للتعاون لحل أزمة الديون ، وخلصت الندوة الى أن معظم المقترحات الرامية الى حل مشكلة الدين تحيد نهجا يقوم على تناول كل حالة على حدة بحيث يتيح للدائنين توجيه المفاوضات كينما يتفق لهم والتأثير على السياسات التي ينتهجها المدينون في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . ومع ذلك فإن التحليل الموضوعي للموقف يوضح أنه من مصلحة الدائنين والمدينين على حد سواء السعى الى تحجيم أزمة الديون منعا لاحداث خلل بالنظام الاقتصادي الدولي واعاقبة التنمية في الدول الأفريقية ، ونظرا لأن

الدورة الرابعة والعشرون لمجلس وزراء الاعلام العرب

تونس [٢٤ - ٢٥ أغسطس ١٩٨٩]

محمد علي المداح

أولاً : ضرورة ارساء نظام اعلامي عربي جديد :
أكدت الأمانة العامة للجامعة العربية في تقريرها لمجلس وزراء الاعلام العرب أن العمل الاعلامي العربي المشترك يعاني أزمة حادة في أداء المهام المنوطة به ، رغم تولى المجلس في معظم دوراته النظر في هذه المشكلة ، متخذاً في شأنها التوصيات والقرارات . لذلك أكد المجلس في ختام توصياته ضرورة ارساء نظام اعلامي عربي جديد يحفظ للأمة العربية ذاتيتها ، ويكون قادراً على التعامل مع التصورات التكنولوجية المعاصرة في عصر البث المباشر ، وهذا ما أكدته الوفد المصري في بيانه من أن الأمة العربية تقف الان على أعقاب مرحلة جديدة ، ولا بد أن يكون الاعلام العربي عنصراً أساسياً في هذه الحركة التي تستشرف آفاق المستقبل .. من خلال انطلاقة جديدة يتم العمل فيها كحركة اعلامية قومية موحدة ، في اطار نظام اعلامي عربي جديد يتفق ومتطلبات العصر الراهن ، ويتمشى مع جهود معارك التنمية والتقدم .. ورغم أن هذا النظام الاعلامي العربي قد صدر منذ عامين عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) ، لكن الاوان قد آن لاعادته الى اطاره الصحيح وهو العمل من خلال مجلس وزراء الاعلام العرب شريانه الرئيسي لخلق الفهم والتفاهم بين الأطراف من خلال الحوار . وقد أكد المجلس في توصيته بهذا الشأن أنه حرصاً منه على الاسهام الفعلى في تعديل الخلل الاعلامي الراهن ، وفي تحقيق تدفق اعلامي بين الشمال والجنوب يكون أكثر عدالة وتوازناً ، يطلب من الأمانة العامة للجامعة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق عودة النظام الاعلامي العربي الى اطاره الصحيح .

ثانياً : الاستفادة من القمر الصناعي العربي اعلامياً :
اطلع مجلس وزراء الاعلام العرب على مذكرة الأمانة العامة وتقرير اللجنة الخاصة بالاستفادة القصوى من القمر الصناعي العربي اعلامياً ، وهو التقرير الذي أكد أن المشكلات والعوائق والأسباب التي حالت حتى الان دون استخدام هذا القمر للاستخدام الأمثل لاتزال قائمة ، رغم الجهود الكبيرة من أجل تنشيط وتكثيف استخدام الشبكة الفضائية العربية في تبادل الأخبار والبرامج التليفزيونية وخدمات الاتصالات الأخرى .. لذلك أكد المجلس في توصيته بهذا الشأن اجماعاً على حتمية استخدام الخدمة القمرية ، والطلب الى شبكة الاتصالات العربية (عربسات) أن تحيط المجلس علماً بما اتخذته من اجراءات وما تقوم به من دراسات في هذا الصدد لضمان استمرارية الخدمة ، واعتماد مشروع استئجار قناة إقليمية على عربسات تسخر لفائدة الهيئات الأعضاء في اتحاد الاذاعات العربية ، وذلك لأغراض الحركة الحالية عبر القمر الصناعي العربي من تبادل أخبارى يومي ونقل للأحداث المهمة والمهرجانات الثقافية والفنية والدورات الرياضية .. وأعلن المجلس تقديره لمصر التي ستقوم بوضع ورقة العمل الأساسية

عقدت في تونس يومي ٢٤ ، ٢٥ أغسطس ١٩٨٩ الدورة الرابعة والعشرون لمجلس وزراء الاعلام العرب ، وقد اكتسبت هذه الدورة أهمية خاصة ، حيث شاركت فيها مصر لأول مرة بعد غيبة دامت عشر سنوات ، لذلك لم يكن غريباً أن يؤكد السيد / محمد احمد جرهوم وزير الاعلام باليمن الديموقراطية أن عودة مصر ستسهم في تطوير العمل العربي المشترك وترفع من مستوى أدائه .. كما تحدث السيد / الشاذلي القليبي أمين عام الجامعة العربية مؤكداً أن مصر كانت حاضرة دائماً في أذهان الجميع على الرغم من غيابها ، وأنها كانت دائماً الغائب الحاضر وذلك لما لها من مكانة مرموقة في العمل العربي .

ومجلس وزراء الاعلام العرب يضم الدول الأعضاء في للجامعة العربية ، ويتكون من مجلس الوزراء والمكتب التنفيذي والأمانة الفنية ، ويختص بالأعمال والمهام التي تحقق بلوغ الأهداف المنصوص عليها في المادة الثانية من مشروع النظام الأساسي لمجلس وزراء الاعلام العرب وهي خدمة قضايا الأمة العربية ، وتعريف العالم بالواقف ووجهات النظر العربية ، وتعريفه بحضوراتها وثقافتها ابداعاً وانجازات ورسالة انسانية ، كما يهدف لتوثيق التعاون الاعلامي بين الدول الأعضاء وتطوير وتنمية العمل الاعلامي العربي خاصة في الساحات الدولية ، مع التصدي للغزو الاعلامي الأجنبي . ويعقد المجلس دورة عادية كل عام بناء على دعوة الأمين العام للجامعة وذلك في الربع الأول من كل عام ، وللمجلس أن يعقد دورات غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك .. إما بدعوة من الأمين العام بعد حصوله على موافقة الأغلبية أو بناء على قرار سابق من المجلس نفسه . أو بمقتضى توصية صادرة من المكتب التنفيذي أو بطلب من دولة عضو توافق عليها الأغلبية .

ويعقد المجلس دوراته في مقر الأمانة العامة للجامعة ، ويجوز أن يجتمع في أية دولة عضو تستضيفه وذلك بعد موافقته ، وفي حالة انعقاده في دولة غير دولة المقر ، يتولى وزير اعلام الدولة المضيفة رئاسة الدورة طوال انعقادها فقط .. وقد عقدت الدورة الثالثة والعشرون في بغداد في ٦ سبتمبر ١٩٨٨ ، أما الثانية والعشرون فكانت في مقر الأمانة العامة للجامعة بتونس وعقدت في يومي ٢٧ ، ٢٨ يوليو ١٩٨٧ .

وقد سبق انعقاد مجلس وزراء الاعلام العرب اجتماع اللجنة الدائمة للاعلام العربي في الدورة السابعة والأربعين في الفترة من ٢١ - ٢٣ أغسطس ، لدراسة القضايا المعروضة على جدول أعمال الوزراء ورفع التوصيات بشأنها ، ومن بين أعمال اللجنة الدائمة ومجلس وزراء الاعلام العرب نختار عدداً من التوصيات والقرارات التي صدرت في ختام أعمال الدورة ، وتحدد شكل التحرك الاعلامي المستقبلي وخطواته .

العلمية السليمة ، كتقدير الحاجات الحقيقية والامكانيات المادية والقدرات الهندسية ، كما لا يتم التنسيق بين البلدان العربية في هذه المجالات .

من هنا تشكل موافقة المجلس على كيفية مواجهة الثورة الالكترونية وعقد الاجتماع الفني بالقاهرة لهذا الغرض ، خطوة وبادرة طيبة إذا ما أحسن تنفيذها والالتزام بتحقيقها على الأوجه الأنسب والأفضل .

سادساً : صندوق الدعوة العربية :

في إطار مناقشة تقرير الأمانة العامة حول الصعوبات الحالية التي تواجه تنفيذ النخطط والبرامج الاعلامية المقررة ، وتحقيق عمل بعثات الجامعة في الخارج ، أكدت ان الوضع المالي الذي يتحكم في كل أنشطتها يواجه عجزاً شديداً ، نتيجة عقبتين أساسيتين أولهما : تخفيض الاعتمادات المطلوبة وثانيتهما : ضعف تسديد الدول الأعضاء لحصصها في موازنة الأمانة العامة المقررة .. حيث لم يتجاوز التسديد في السنوات الأربع الماضية (٨٥ - ١٩٨٨) نسبة ٦٠ ٪ ، كما لم يتجاوز في النصف الأول من العام الحالي نسبة ٣٦ ٪ . وهذا الوضع كما ذكرت الأمانة العامة في تقريرها لا يعنى فقدان القدرة على تنفيذ أى استراتيجية أو خطة أو برنامج أو مشروع في سائر المجالات ومنها مجال الاعلام ، وإنما يعنى أن الوضع يزداد خطورة حين تزداد الحاجة الماسة لبذل جهود اعلامية منظمة وطويلة المدى . لذلك ونتيجة لقرار اعتبار قطاع الاعلام يشرف عليه مجلس وزاري متخصص ، دعت الأمانة العامة لأن يكون صندوق الدعوة إضافة الى ذلك من مشمولات أنظار هذا المجلس الذي يتولى كل شئونه ، على غرار الصناديق المتخصصة الأخرى (الشباب ، الصحة ، الخ) .. وقرّر مجلس الوزراء دعوة الدول الأعضاء الى الالتزام بتسديد انصبتها كاملة في الموازنة السنوية لصندوق الدعوة العربية المقررة من قبل مؤتمر القمة العربي في الجزائر وقدرها ثلاثة ملايين دولار ، وعلى أن يتم التسديد في الربع الأول من كل عام وفقاً لقرار القمة العربية في عمان . وذلك لتتمكن الأمانة العامة من تنفيذ الخطط الاعلامية التي يقرها مجلس وزراء الاعلام العرب ، وألا يتم الصرف من أرصده على النفقات الثابتة ..

سابعاً : ميثاق الشرف الاعلامى العربى :

تصدرت مسألة ميثاق الشرف الاعلامى العربى قائمة جدول أعمال مجلس وزراء الاعلام العرب ، حيث كان البند الثانى المدرج أمام وزراء الاعلام العرب ، لخلق اعلام عربى يتسم بالنزاهة والتجرد ، من منطلق أن الحق في الاعلام حق من حقوق الانسان العربى ، له أن يحصل عليه مهما كان موقعه نائياً على أرض وطنه ، فضلاً عن ضرورة وحتمية توفير الحرية للاعلام شريطة أن تنتهى حدود هذه الحرية عندما تبدأ حدود حرية الآخرين ، وذلك حفاظاً على الرسالة الاعلامية وسمو أهدافها الوطنية والقومية والانسانية ، وفى ضوء التطور السريع الذى طرأ على وسائل الاتصال بين الدول والشعوب ..

وقد وافق وزراء الاعلام بالاجماع على أنه لكى يكون تحركهم الاعلامى العربى ناطقاً بلغة العصر ، لا يغلغ على نفسه ، معتمداً على لغة الحوار وتبادل الراى وتوسيع دائرة الفهم والتفاهم ، وليس على المواجهة والمجابهة للتعبير عن الهوية العربية المستمدة من الحضارة العربية الاسلامية ، وعن تطلعات الأمة العربية للمشاركة في الجهد الانسانى من أجل سعادة البشرية بأسرها - وافق الوزراء على التأكيد على أهمية الالتزام بروح ومضمون ميثاق الشرف الاعلامى العربى والعمل وفق مبادئه ، وتعميم نص الميثاق على أجهزة الاعلام الرسمية والاتحادات الاعلامية المهنية كاتحاد وكالات الأنباء العربية واتحاد الصحفيين العرب للاسترشاد به . ويتضمن مشروع الميثاق خمس عشرة مادة تحدد المبادئ العامة ومسئوليات وواجبات الحكومات والمؤسسات ، إزاء الاعلاميين العرب ، وتجدر

للدراصة المفصلة عن كيفية تحقيق الاستفادة المثلى من القناة غزيرة الاشعاع ، وأوصى أيضاً الدول الأعضاء بالعمل الحثيث من أجل ربط شبكاتها الارضية وفق النموذج الذى اتبعته مصر مع بعض شقيقاتها العربيات .

ثالثاً : التدفق الاعلامى بين الدول العربية :

أعرب مجلس وزراء الاعلام العرب عن إيمانه بأن تحقيق التدفق الاعلامى وإنسياب المواد الاعلامية بين الدول العربية ، يمثل احدى ركائز العمل العربى المشترك ، ويعتبر دعماً قوياً للأنشطة الاعلامية المحلية والقومية .. ومع وجود عقبات كثيرة تعوق انسياب هذا التدفق الاعلامى العربى ، فقد أن الأوان للعمل على إزالتها ، وفق استراتيجية واضحة ، يتعاون على وضعها خبراء ومسؤولون عن الاعلام والمواصلات والاتصالات السلكية . ومن المعروف أن من ضمن العوائق التى لا تحقق انسياب التدفق الاعلامى عمليات الرقابة وارتفاع أسعار الشحن ، فضلاً عن قيود تحويل العملة واختلاف التوجهات السياسية والثقافية في بعض الأحيان . والأعطال التى كثيراً ما تتعرض لها الشبكة الأرضية ، أو عدم اكتمالها في أجزاء بسيطة .. وفى هذا الشأن أيضاً كان للوفد المصرى سبق الاعلان عن الاستعداد لوضع ورقة العمل الأساسية لهذا العمل ، من واقع التجربة العملية لها مع دول عربية شقيقة مجاورة ..

رابعاً : تنفيذ قرار مؤتمر القمة الثانى عشر بجعل مجلس وزراء الاعلام العرب مجلساً وزارياً متخصصاً :

ناقش المجلس مشروع النظام الأساسى لمجلس وزراء الاعلام العرب مستنداً الى قرار مؤتمر القمة الثانى عشر رقم (ق/١٦٢/د) بتاريخ ١٩٨٢/٩/٩ والذى خول « مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية صلاحية البت بصفة نهائية دون الرجوع الى مؤتمر القمة بإنشاء مجلس متخصص لوزراء الاعلام العرب ومؤسسات اعلامية في الساحات الدولية .. » وقرر بعد مناقشات متعمقة التأكيد على الحاجة الماسة لإنشاء مجلس وزارى متخصص بالعمل الاعلامى العربى ، تنفيذاً لقرار مؤتمر القمة الثانى عشر وتوجيه المجلس الاقتصادى والاجتماعى بقراره العاشر (عمان ، ٥ - ١٩٨٨/٧/٦) القاضى بتشجيع ظاهرة المجالس الوزارية المتخصصة التى تقوم بأمانتها الفنية الادارات المعنية في الأمانة العامة للجامعة .

خامساً : أساليب مواجهة الثورة التكنولوجية الاعلامية :

وافق مجلس وزراء الاعلام العرب على عقد اجتماع تمثل فيه الخبرات الاعلامية المختلفة لبحث كيفية مواجهة الثورة الالكترونية الاعلامية واقتراح الحلول والبدايل العلمية والعملية ، ليكون الاعلام العربى قادراً على التعامل مع التطورات التقنية المتلاحقة ، والتوصل الى رؤية موحدة يواجه بها هذه التحديات .. من هذا المنظر رحب المجتمعون بدعوة مصر لاستضافة هذا الاجتماع في القاهرة ، مع متابعة أحداث النظم المتقدمة في مجال أجهزة الاتصال الالكترونى والبيت الاذاعى والتليفزيونى ، مثل نظم التليفزيون على الجودة والنظام الرقمى للبت والتسجيل وما إلى ذلك .. وقد أعرب المجلس عن تقديره للاستعداد المصرى للتقدم بدراسة وافية حول هذا الموضوع ومستجداته تكون منطلقاً لدراسة عربية شاملة لاختيار نظم موحدة من خلال اللجان المتخصصة في اتحاد الاذاعات العربية .

جدير بالذكر أنه رغم أن التقنيات المستعملة لدى البلدان العربية ، تعد من أحدث ما هو متوفر في أسواق الدول الصناعية - حيث يعتبر العرب من أكثر المستهلكين لها في العالم حتى غدت بعض المحطات الاذاعية والتليفزيونية العربية معارض لأحدث وأضخم الأجهزة - إلا أن اتخاذ القرار باستعمال هذا الجهاز أو غيره ، أو استعمال هذا النظام أو غيره لا يتبع في البلدان العربية الأسس

الإشارة إلى أن مشروع الميثاق جاء تنفيذاً لميثاق التضامن العربي الصادر عن قمة الدار البيضاء في ١٥ سبتمبر ١٩٦٥ .

ثامناً : التعاون العربي الأفريقي في مجال الاعلام والاتصال :
لقد ساعدت الجغرافيا منذ القدم ، وقبل ظهور الاسلام على الاتصال بين العرب وأفريقيا ، وبين عرب شمال أفريقيا والشعوب الأفريقية في الوسط ، وبين العرب في الجزيرة وشرق أفريقيا .. ثم ساهم الاسلام في تشكيل أنماط الحياة لدى الشعوب الأفريقية لاسيما شرق أفريقيا وجنوبها .. ومنذ بداية اجتماعات القمة العربية في النصف الأول من الستينات ، وهي الفترة التي تشكلت فيها أيضاً منظمة الوحدة الأفريقية ، أصبح موضوع التعاون العربي الأفريقي من بين الموضوعات التي تصدر جدول الأعمال ، وأصدرت أول قمة عربية عام ١٩٦٤ ضمن بيانها الختامي نداء يرحب بميثاق الوحدة الأفريقية ، ويعتبره أملاً للسلام والحرية والمساواة في أفريقيا والعالم . ومع بروز دور الاعلام في السياسة الدولية ، على الأخص مع بداية الستينات ، نتيجة لتطور تقنيات الاتصال وتنوعها ، أولت القمة الأفريقية موضوع الاعلام الخارجي على الأخص في أفريقيا قدراً كبيراً من اهتمامها ، وحدد وزراء الاعلام العرب خلال اجتماعهم في بنزرت عام ١٩٦٧ دور الاعلام العربي في أفريقيا للتأكيد على زيادة معرفة العرب الحقيقية بأفريقيا وقضاياها ، والتأكيد أيضاً على تواصل الوحدة بين حركتي التحرير العربية والأفريقية .. لذلك أكدت مصر في بيانها أمام المؤتمر أنه حري بنا أن نبدأ نحن العرب بالحوار مع أقراننا في القارة الأفريقية ، كتمهيد حتمى للانتقال إلى الحوار بين الشمال والجنوب . وكانت موافقة المؤتمر على الاقتراح

المصري بأن يتم عقد اجتماع لرؤساء ومديري المنظمات الاعلامية المتخصصة العربية والأفريقية ، وذلك بهدف وضع برنامج عمل اعلامي مشترك في كل المجالات الأفريقية ، حيث سيعتبر هذا الاجتماع خطوة رئيسية نحو إنشاء اللجنة المشتركة التي تتولى وضع خطط التعاون الاعلامي العربي الأفريقي وتحدد مصادر تمويله .. ورحب المجلس بأن يكون مقر انعقاد هذا الاجتماع بالقاهرة .

وأخيراً فإن الدورة الرابعة والعشرين لمجلس وزراء الاعلام العرب ، قد حظيت بأهمية بالغة استمدتها من عودة مصر لممارسة دورها الطبيعي بين أشقائها ، خاصة وأن ورقة العمل المصرية التي قدمت أمام المؤتمر اعتبرت وثيقة رسمية من وثائق المجلس ، بل واستطاع الوفد المصري أن يحقق بالتوصيات الختامية للاجتماع أن يغلب رؤية مصر وإعلامها لتكون منهاج عمل عربي للمرحلة القادمة ، من منطلق قطعه لشوط كبير على طريق ملاحقة تطورات عصر الاعلام الحديث ، بتجربة علمية وعملية ناجحة وأن يضع كافة امكانياته العلمية والتقنية والتدريبية تحت خدمة الأشقاء العرب ، تدعيماً للاعلام العربي ليصبح قادراً على مواجهة التحديات المحدقة به . هذا وقد أكد وزراء الاعلام في بيان سياسي لهم ضرورة الالتزام بالقضايا القومية الملحة التي تشغل الانسان العربي وفي مقدمتها تدعيم الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي العربية المحتلة على المستوى الدولي ، والدعوة للتبرع لصندوق الانتفاضة ، حتى يمكن تنفيذ الخطة الاعلامية لدعمها ، كما أكد البيان موافقة الوزراء على الخطة الاعلامية العربية على الساحة الدولية للعام القادم ١٩٩٠ .

مؤتمر آفاق الاعلان العربي

القاهرة [١٤ - ١٨ مايو ١٩٨٩]

غادة رأفت

بالمؤسسات الصناعية والاقتصادية . وهناك تحد آخر يتمثل في الوحدة الأوروبية التي ستكتمل صورتها عام ١٩٩٢ ، فتصبح أوروبا سوقاً واحدة بلا حواجز جمركية ، أو غير جمركية . وهذا يجعل أوروبا قوة منبئة قوامها ٢٢٠ مليون نسمة في وجه التحديات الاقتصادية الخارجية ، ويحيلها إلى قوة عظمى .

وهذه التحديات هي التي أملت على المؤتمر أن يدير موضوعاته حول محور « تحديات المستقبل » ، إيماناً منه بأن المجتمع الاعلاني العربي لابد وأن يعي هذه التطورات جميعاً وأن يتأهب لمواجهةها . وهذه هي بعض الابحاث التي قدمت في المؤتمر :

قدمت أ . د . جيهان رشدي عميدة كلية الاعلام بحثاً بعنوان « صناعة الاعلان وعلاقتها باقتصاديات الاعلام واستقلاليتها » حيث تناولت في الجزء الأول الارتباط التاريخي بين نمو الصناعة والاعلان ووسائل الاعلام ، والذي بدأ منذ زمن الثورة الصناعية وبداية تطور المجتمع الجماهيري ، خاصة حينما انقطعت الرابطة المباشرة بين المنتجين والمستهلكين للسلع المصنعة ، فظهرت الحاجة للاعلان . ومنذ ذلك الحين تطور السوق ، وتطور الاعلان ، وتطورت وسائل

عقد مؤتمر آفاق الاعلان العربي الثاني « تحديات المستقبل : الاعلان والتسويق الفعالان في العالم العربي » في الرابع عشر من مايو حتى الثامن عشر من مايو ١٩٨٩ في القاهرة ، حيث تناول المؤتمر موضوعاً هاماً هو تحديات المستقبل والتي تتمثل في ثورة عصر الفضاء والتي تعد ثورة معلومات .. والأقمار الصناعية . وهذه الحقيقة الماثلة .. حقيقة الثورة الهائلة في المعلومات تمثل تحدياً عظيماً أمام صناعة الاعلان المرتبطة أوثق ارتباطاً بأسواق السلع . وتسابقت الدول في برامج اطلاق الأقمار الصناعية ، حتى دول ما يسمى بالعالم الثالث قد دخلت هذا المضمار وأصبحت مهمة الاعلان مهمة عالمية أو في القليل شبه عالمية .

هذه التحديات الهائلة اقترنت بتحولات هامة فقد بدأت بؤر الصراعات الدامية تنحسر ، مؤذنة بطول السلام محل القتال في الشرق الأوسط ، ووضعت حرب الخليج أوزارها .

وبعودة هذه البلدان إلى مواجهة تبعات السلام ، تزداد امامها التحديات الصناعية والاقتصادية والتجارية ، وكلها تحديات تضطلع صناعة الاعلان بدور هام في سبيل تذليلها ، بفضل تعريف الاعلان

لمصرى في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها مصر .
ثانيا : ان تركيز اعلانات المؤسسات المالية وخاصة البنوك على استراتيجية بناء الصورة الذهنية التي تتسم بالوقار والاعتزاز ، لم تعد كافية لكي تحقق هذه المؤسسات اهدافها التسويقية بالفعالية العالية .

وهذه النقطة ابرزتها الدراسة بشكل واضح حينما كشفت عن اهم عوامل نجاح اعلانات شركات توظيف الاموال التي كانت هي استخدام المغريات المادية المباشرة والملموسة .
بعبارة اخرى فان تركيز البنوك على احدث اساليب العمل المصرفي وتكنولوجياه ، وامتداد فروعها في كل مكان لم يعد يمثل نقطة فعالة .
ثالثا : ان تنوع الرسائل الاعلانية واساليب تنفيذها فنيا ، ليس مطلوبا فقط في السلع الاستهلاكية ، وانما يمكن ان يحقق نتائج فعالة للمؤسسات المالية التي تسهم في مشروعات مختلفة . وقد ابرزت الدراسة هذه النقطة حينما كشفت عن ان تنوع اساليب اعلانات شركات توظيف الاموال واستخدامها لاستراتيجيات ابداعية متنوعة ، كانت من العوامل التي ادت الى اعجاب الجمهور بهذه الاعلانات .

رابعا : ان سياسة النفس الطويل في عرض الاعلانات وتكرارها في الوسائل الاعلانية من اهم السياسات التي ينبغي الأخذ بها في الحملات الاعلانية للمؤسسات المالية .
ولقد كشفت الدراسة عن ان ارتفاع معدل تكرار الاعلان لشركات توظيف الاموال كان من العوامل التي ساعدت على نجاح شركات توظيف الاموال في تحقيق اهدافها .

خامسا : ان استراتيجية استخدام وسائل الاعلان المختلفة في وقت واحد من الاستراتيجيات الفعالة في مجال المؤسسات المالية .
فمن خلال الملاحظة المنتظمة تبين ان البنوك كانت ولا تزال الى حد كبير تعتمد على الوسائل المطبوعة ، خاصة الصحافة كوسيلة اساسية في حملاتها الاعلانية اعتقادا انها تخاطب فئة المتعلمين فقط . اما هذه الدراسة فقد كشفت عن ان تعدد الوسائل الاعلانية التي استخدمتها شركات توظيف الاموال كانت من العوامل في انجاح هذه الشركات .

اضافة الى ان التلفزيون لم يكن من الوسائل الاساسية في الحملات الاعلانية للمؤسسات المالية قبل ظهور شركات توظيف الاموال وجاءت الدراسة لتؤكد فعالية هذه الوسيلة اذا ما اردنا توسيع السوق ومخاطبة اكبر قدر من الفئات المتنوعة في خصائصها الديموجرافية والنفسية .

وقدم الاستاذ طلعت الزهيري رئيس مجلس ادارة اخبار اليوم ورقة بحث عن تسويق الاعلان في العالم العربي اوضح فيها ان السوق العربية لها مواصفات ومقاييس مفروضة ان تؤخذ في الاعتبار عند توجيه الحملات الاعلانية .

فلقد ارتفعت القوة الشرائية في العالم العربي نتيجة لاكتشاف البترول واستخدامه بوفرة ، بالاضافة الى انتشار وسائل التسويق الحديثة مثل السوبر ماركت .

ولعل من اهم ملامح السوق العربية هو اتجاه العرب نحو شراء الآلات التي تنتج السلع الاستهلاكية . فالعرب لم يصلوا بعد الى تصنيع آلات الانتاج ، وانه يحسن في هذه المرحلة ان يتضمن الاعلان عن بيع هذه السلع تكاليف الصيانة وامكان الاصلاح وتدريب العمال وكذلك التفسير ان امكن .

كما قدم مايكل هوك مستشار « دولي » برسون ميديا للإدارة - المملكة المتحدة ، ورقة بحث عن « التجربة الأوروبية والعالم العربي » استعرض فيها الحقائق التالية :

١ - وصل حجم الانفاق الاعلامي في أوروبا الى ٢١ بليون جنيه استرليني ، وهو يعادل ربع الانفاق في دول العالم اجمع .

٢ - ان نحو ثلثي الانفاق الدعائي يذهب الى الصحافة .. وعلى

الاعلام ووصل الانفاق السنوي على الاعلان في جميع انحاء العالم في أوائل الثمانينات الى ٧٠ مليون دولار سنويا .

ثم يقوم الجزء الثاني من البحث باستعراض اساليب تمويل وسائل الاعلام في دول العالم المختلفة ، والتطورات التي طرأت عليها ، حيث يتضح ان هناك عددا بسيطا من الصحف التي تعمل كمشروعات خاصة ، تستطيع ان تعيش بلا اعلان .. وبالنسبة للراديو والتلفزيون ، يوفر الاعلان المصدر الوحيد للتمويل بالنسبة للخدمات التي تخضع للملكية الخاصة . وفيما يتعلق بالدول الاشتراكية ، فان الحكومات تسيطر على وسائل الاعلام ونفس الشيء بالنسبة للدول النامية ، ولذلك فالهدف الاول ليس هو تحقيق الربح ، ولا بد هنا من الاعتراف بالجوانب السلبية في التمويل التجاري لوسائل الاعلام ، وبشكل خاص تحميل المستهلك الزيادة في سعر السلع ، ولكن من ناحية اخرى تشير التقديرات الى ان الصحف التي تصدر بلا اعلانات سوف تكلف القارئ ٧٠ ٪ اكثر مما يدفعه ثمنا للصحف التي بها المستوى الحالي للصفحات الاعلانية .

ويتناول الجزء الثالث من البحث تأثير الاعلان على النظام الاقتصادي ، يعد ان اصبح الاعلان جزءا لا يتجزأ من نسيج المجتمع الرأسمالي ، وتخفيض تكلفة الوحدة للسلع المنتجة جماهيريا .

ولقد اثبت العديد من التساؤلات حول السمات السلبية للاعلان . فيقول البعض انها جعلت الطابع المادي يطفئ على المجتمع ، وان يجعل الناس تقدم على شراء سلع وخدمات لا تحتاج اليها ولا يستطيعون تحمل تكلفتها ، وان ينطوي على خداع للمستهلك ، ويروج لسلع ضارة ، وان يتسم بالفحاجة ، وان يرفع اسعار السلع بشكل صناعي ، وان يحد من المنافسة .

وفي الجزء الرابع « تأثير المضمون الاعلاني على المضمون التحريري » اظهرت الممارسة انه لأهمية الاعلانات كمورد رئيسي لوسائل الاعلان ، اغرى هذا بعض الجهات على استخدام الاعلان كأسلوب للضغط على الوسيلة الاعلامية وتوجيهها في الاتجاه الذي يخدم المعلن ، ليس فقط بنشر الاعلان ، ولكن بتوجيه التحرير ، سواء بحجب اخبار ليست في صالح صاحب الاعلان ، أو بنشر مواد تحريرية في صورة اخبار أو مقالات أو تحقيقات صحفية تتضمن دعاية ظاهرة ، أو مستترة لصاحب الاعلان . وغالبا مايحدث هذا بشكل خاص في الصحف الضعيفة أو التي تعاني من مشاكل مالية ، ولكن القلق الاساسي على حرية الصحافة ينبع من الرقابة الذاتية التي يفرضها المحررون على انفسهم والتي تجعلهم يجاملون المعلن عند اختيار الاخبار .

كما قدم د . سامي عبدالعزيز بحثا تناول فيه « تقويم فعالية الحملات الاعلانية دراسة مقارنة بين حملات البنوك وشركات توظيف الاموال » . وكان الهدف الرئيسي لهذا البحث هو التعرف على فاعلية الحملات الاعلانية لشركات توظيف الاموال مقارنة بالبنوك وذلك من خلال : التعرف على حدود الدور الذي لعبه الاعلان بصفة عامة والاعلان التلفزيوني بصفة خاصة في تحقيق اهداف كل من شركات توظيف الاموال والبنوك . وكذلك التعرف على العوامل التي ساعدت كلا من شركات توظيف الاموال والبنوك على تحقيق اكبر قدر ممكن من الفاعلية .

وأظهرت الدراسة النتائج التالية :

اولا . ان عدم حساسية السياسات التسويقية في المؤسسات المالية بالتغيرات البيئية وخاصة الاجتماعية والاقتصادية ، التي تشكل ملامح واتجاهات وسلوك الجمهور ، وانعكاس ذلك على ممارستها الاعلانية وانها يمكن ان تؤثر على فعالية السياسة التسويقية في هذه المؤسسات ، وهذه النقطة ابرزتها الدراسة بشكل واضح حينما كشفت عن ادراك شركات توظيف الاموال لأهمية لعوامل الاقتصادية « الربح » كأحد محركات سلوك المواطن

والتحدى الثانى هو اعتماد وسائل الاعلام على اعلان لتمويل جانب كبير من تكلفة النشر .
والتحدى الثالث هو دور وسائل الاعلام فى زيادة الوعى العام وبداية ظهور افكار انشاء جمعيات حماية المستهلك فى الوطن العربى .

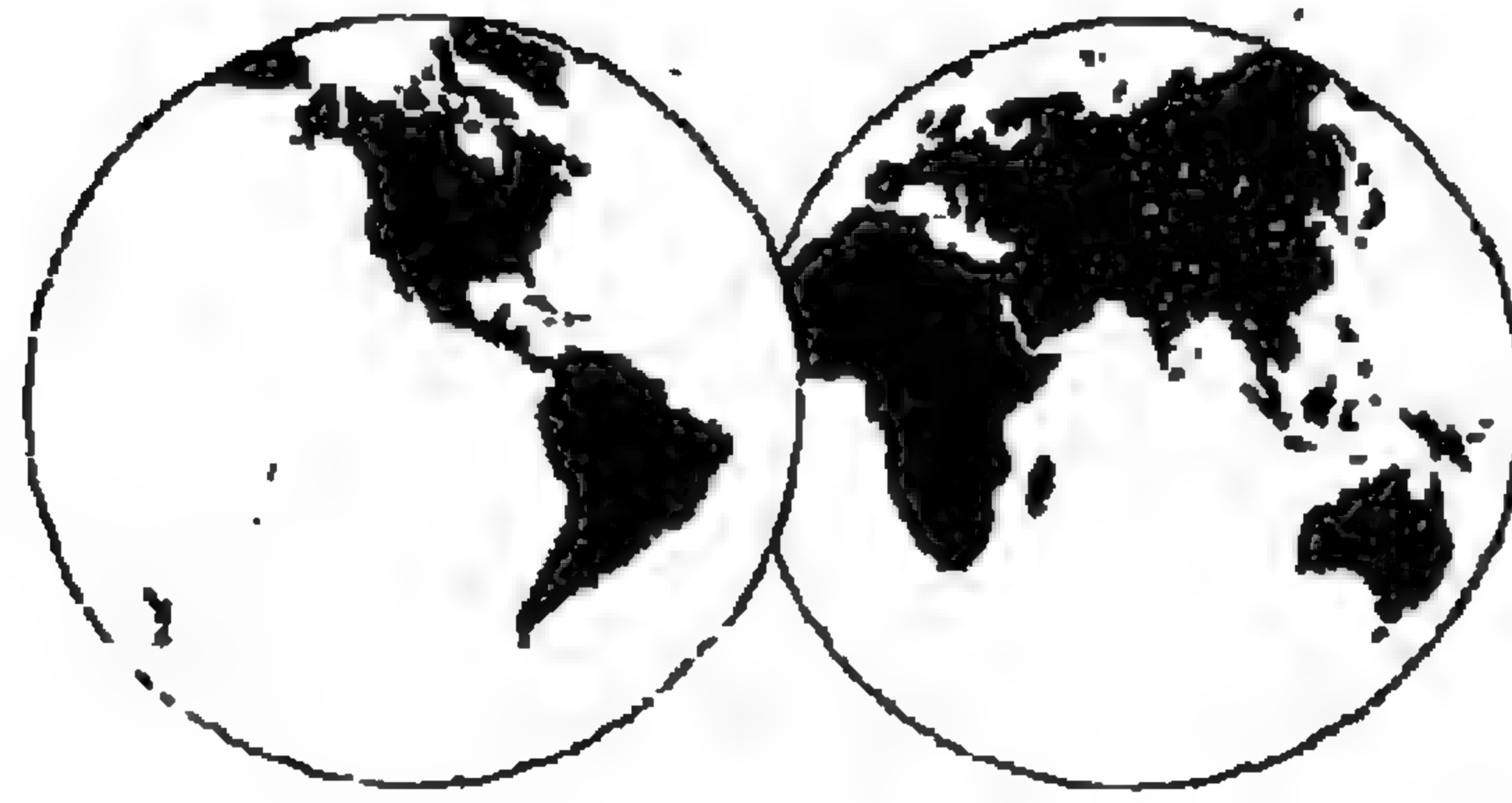
والتحدى الرابع . هو تعاظم تأثير الأزمة الاقتصادية فى الوطن العربى وتأثيرها فى قدرة الافراد على الشراء ، الأمر الذى قد يحمل مخاوف الركود لقطاع من المنتجات غير الضرورية .

واعد محسن غزى رئيس مجلس ادارة الشركة الدولية لخدمات الطباعة بالقاهرة ج . م . ع ، ورقة بحث بعنوان « تحديات المطبوع الاعلانى » أكد فيها حقيقة هامة ، وهى انه لا مجال للمنافسة بين مطبوعنا الدعائى ، أو الاعلانى ، مع مثيله الاجنبى - على الأقل - حسب الامكانيات الموجودة لدينا الآن - وتنحصر اسباب رداءة المطبوع فى اسباب تتعلق بالعمل ، واسباب تتعلق بمصمم المطبوع ومنفذه . واسباب تتعلق بوحدة انتاج المطبوع سواء مطبعة أو غيرها □

الرغم من التدهور الذى يلحق بالصحافة ، إلا انها مازالت تحتل مكانة بارزة ، وحتى حلول القرن القادم .
٢ - ارتفاع حجم الانفاق الاعلامى بالنسبة للتليفزيون الى ٢٤ ٪ وذلك عام ١٩٨٨ .

هذا ، وفيما يتعلق بالوقت المسموح به فى معظم الدول الأوروبية لاستغلاله فى الاعلان ، فقد وصل الى ٤٢ دقيقة عام ١٩٨٨ . وعلى الرغم من ذلك فهناك العديد من المؤشرات التى تبرز اهمية الاعلان داخل وخارج أوروبا ومنها : وجود ٢٢ محطة من محطات الأقمار الصناعية يمولها الاعلان التجارى ، كذلك تشجيع الاسواق الأوروبية ، حتى ان الأوروبيين يبحثون عن تسويق المنتجات خارج الحدود .

كما قدم أ . د . محمد الرميحى رئيس تحرير مجلة العربى ورقة عن « الاعلام وتحديات المستقبل » حيث أكد على وجود اربعة تحديات : اول هذه التحديات هى مواجهة ثورة الاتصالات التى ستغير من شكل المجتمعات . فمن المتوقع فى خلال السنوات القليلة القادمة انتشار الهواتف التى تمكن المشاهدين من تلقى الارسل التليفزيونى بما يحويه من اخبار واعلانات ملكا لأدوات اتصال أكثر تقدما وتقنية فى الوطن العربى .



مكتبة السياسة الدولية

يوميات جيسى جاكسون في الحملة الانتخابية للرئاسة

ومع ذلك ، فلقد ألقى ترشيح جاكسون الضوء على التقدم على العضلة الأمريكية المتمثلة في الجنس والعنصر والفقر ، حيث أوضحت تزايد عدد المسجلين للتصويت من السود ، وعدد الموظفين السود المرشحين للمناصب العامة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للسود .

وقد الحقيقة ، فقد استفادت حملة جاكسون من التقدم السياسي الذي أحرزته تلك المجموعات ، خاصة على المستوى المحلي وعلى مستوى الولاية . ولقد كان ذلك هو التقدم الذي أعطى ترشيح جاكسون المصداقية والقدرة التي لم تكن ستحظى بها بدون هذا التقدم .

ولقد حاول جاكسون بذكائه السياسي وعن طريق الانتخابات أن يكلل جهود الاقليات والسود للوصول الى اهدافهم الحقيقية ، وبذلك يرى الكاتب ان جاكسون قد استفاد من هذه الصحة واقادها في نفس الوقت ، بالإضافة الى ان مجرد ترشيح جاكسون قد جلب القدرات السياسية لهذه الجماعات الى دائرة الضوء امام الأمة كلها كما بدأت الخطط تظهر وذلك لتحويل هذه الجماعات الى قوة حقيقية من خلال انصهارها في اتحاد واحد .

ومن الجدير بالذكر ان نوايا جاكسون كانت جلية واضحة حيث انه قد حذر رجال السياسة القدماء في جميع خطبه وخطباته الانتخابية من ان الأوضاع لن تستمر على ما هي عليه ، وأنه يجب ان يتعاملوا مع مطالب وطموحات هذه الجماعات بفاعلية ، كما انه يجب ان تمثل الاقليات والسود بشكل واضح ، وان يكون لهم دور مماثل لبقية الأمريكيين في صنع قرار بلادهم .

ومن المفهوم ان ترشيح جاكسون قد اثار الجدل على نطاق واسع ، فهذا الترشيح في رأى البعض هو الاستراتيجية المثلى لاثبات الاهتمامات الأساسية للسود والاقليات والمرأة والفقراء . كما انها تعد فرصة للتعبير عن آرائهم والمشاركة في صنع القرار ، وفي حل مشاكلهم ، بينما اعتقد آخرون ان ترشيح جاكسون هو قوة معاكسة ستؤدي الى تهديد التقدم الذي أحرزته هذه الجماعات - وهذا التقدم هو مساعدة الحزب الديمقراطي في الاستيلاء على البيت الأبيض . بينما اعتقد البعض ان هذه المحاولات من جانب جاكسون انما تعبر عن طموح شخصي للوصول الى مقعد الرئاسة .

ويوضح الفصلان الأول والثاني الظروف والمواقف التي نمت فيها فكرة ترشيح جاكسون .

فيعكس الفصل الاول ديناميكية ونتائج المناقشات الحية بين الزعماء السود حول ما اذا كانت هناك ضرورة لترشيح رجل اسود لتولى مهام الرئاسة ، وفعلا تم ترشيح جاكسون لخوض معركة الانتخابات بينما يستعرض الفصل الثاني الخطاب الرسمي الذي أعلن فيه جاكسون قراره لدخول معركة الانتخابات والتعليق على

our time has come :

A Delegates' Diary of Jesse Jackson's 1984
Presidential Campaign

Lucins . G.Barker.

يتناول هذا الكتاب حملة جيسى جاكسون لانتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٨٤ بالتفسير والتوضيح ، حيث يشرح هذه الخطوة الشجاعة التي اتخذها جاكسون ، وذلك للوصول الى اهداف حركة الحقوق المدنية . وعموماً فلقد ذهب جاكسون الى أبعد من هذه الحركة ، حيث أراد تطبيق مبادئها على المشاكل المحلية والسياسة الخارجية ، وكان هدفه هو توحيد الأفراد والجماعات في اتحاد أو حزب واحد .

ويقيس الكاتب مجهود جاكسون من عدة زوايا ، فيأخذ في اعتباره ملاحظات من قاموا بدور هام في هذه الحملات ، كما يشرك الكاتب الجمهور العام في الحكم على هذه الملاحظات ، ولايتناولها فقط من قبل الأكاديميين والدارسين .

ولقد استخدم الكاتب عدداً من المصادر التي اختارها بنفسه وذلك لكتابة هذا الكتاب .

ولقد استغل الكاتب خبرة حياته بصفته واحداً من الأمريكيين السود ، بالإضافة الى عمله كباحث للعلوم السياسية ، مما أتاح له تحليل آثار هذه الحملة واستنتاج الدروس المستفادة من التجربة ، كذلك كان الكاتب مبعوث جاكسون لدى الاجتماع الديمقراطي الوطني في ١٩٨٤ ، مما أضفى على الكتاب نوعاً من العمق . على أن الكاتب قد وضع في اعتباره منذ البداية ، وبصفته باحثاً ، الجانب السلبي لتطبيق أسلوب الملاحظة بالمشاركة في اعتباره ، وحاول ان يكون منتقياً لها ، فحاول ان يبتعد عن الاسباب والشخصيات والمواضيع التي تضيء غموضاً على ما حدث بالفعل . ومهما بلغت درجة موضوعية الكاتب من عدمها ، إلا اننا يجب كذلك ان لا ننسى ان هذا النوع من الانغماس في التجربة ، يعطى القدرة والسلطة للكاتب لاختبار وقياس آراء المشاركين في الحدث عن قرب ، وان يتناول الموضوع من منظور لا يستطيع الباحث العادي ان يصل اليه .

وعموماً فلقد أثبتت هذه التجربة استمرار مشاكل التمييز والفقر في المجتمع الأمريكي ، والتي تحد من فرص الاقليات والسود والمرأة . ويمكننا القول ان هذه الحملة قد أثارت المشاكل الداخلية والخارجية التي تواجه هذه الجماعات ، حيث اشارت الى المشاكل التي تواجه اتحاد هذه الجماعات مع بعضها البعض ، وبينهم وبين المصالح الأخرى في الحزب الديمقراطي .

العوامل السياسية والاجتماعية ، والتي كانت السبب في عملية تنشيط ترشيح جاكسون . كما انه اعطى موجزا يفسر كيف ان دراسة الكاتب ونشاطاته المتعددة كانت السبب في مساندته لاستراتيجية فوز واحد من السود بمقعد الرئاسة ، وفي النهاية الى حفز الكاتب لمساندة فكرة ترشيح جاكسون .

وبعد اعادة عرض طبيعة حملة جاكسون ، بدأ الفصل الثالث في النظر في قرارات الزعماء السود في مساندة موندال ، واطلاق سراح روبرت جودمان من احد سجون سوريا ، وهي قرارات ذات دلائل متعددة بشأن ترشيح جاكسون ، متضمنة في ذلك قدرتها على التأثير على السياسة العامة في الداخل والخارج على السواء .

ويهتم الفصل الرابع بالعوامل المختلفة التي اثرت على موقف جاكسون في المجتمع اليهودي ، ولقد حاول الكاتب النظر الى كل ذلك من منظور اوسع من علاقات اليهود بالسود على مر الوقت . يركز الفصل الخامس على مشاركة جاكسون في المناقشات حول سعد الرئاسة ، وهو يصف اسلوب ومادة الحملة ككل . كما انها تناقش طبيعة واثر قواعد اللعبة ، بالاضافة الى الدور الذي لعبته وسائل الاعلام ، كذلك فانها تنتظر بترؤ الى العيوب الموجودة في الحملة ، كما انها قامت كذلك بالاشارة الى النجاح الذي احرزه جاكسون في بعض الميادين ، بالاضافة الى التعليق على قوة وجاذبية جاكسون خاصة في مجتمعات السود ، وعلى الرغم من وجود بعض العراقيل والعوائق .

وتعد ديناميكية اختيار جاكسون كمبعوث للمؤتمر القومي هي التحدي الذي واجه الفصل السادس ، حيث اعطى الكاتب تقريراً شخصياً مفصلاً عن تحوله من باحث وملاحظ منفصل عن الحملة الى باحث وملاحظ بالمشاركة في الحملة كما يعلق الكاتب على تجاربه كمبعوث للمؤتمر القومي منذ ان وقع الاختيار عليه ، وحتى بداية

اجتماع سان فرانسيسكو .

ويقدم الفصل السابع يوميات المؤتمر القومي الديمقراطي عام ١٩٨٤ . في محاولة لتمهيد الطريق ووصف البيئة التي تم عقد المؤتمر في ظلها . فهي تصف الموقف السياسي الذي يواجهه موندال وجاكسون وهايت منذ بداية المؤتمر . كما يصف الكاتب ما توصلت اليه حملة جاكسون يوم الثلاثاء ١٧ يوليو ١٩٨٤ عندما شعر انصار جاكسون بالمخاطر التي يواجهونها .

ومثال على ذلك المساندة القوية التي اعطاها بعض ابرز الزعماء السود لموندال . وبالطبع لقد كانت هناك عناية خاصة وتدعيم خاص لجاكسون عندما اتاحت له فرصة القاء خطبة استمرت ساعة على الأقل في التليفزيون .

ثم ينتهي الكتاب بالفصل الثامن ، وهو يستعرض الدروس المستفادة من حملة جاكسون والتوجيهات لعام ١٩٨٨ ، وما بعد هذا العام . ويتضمن الفصل ذكراً لأهمية قيام السود بتنمية استراتيجية موحدة ، والعوامل التي تخفف السود ، وذلك لاتخاذ مواقف عدائية داخل الحزب الديمقراطي ، بالاضافة الى فشل موندال وزعماء الحزب في الوصول الى وحدة حقيقية في المؤتمر ، وأهمية هذه الوحدة ، حتى يمكن الوصول الى نجاح الحملة ، ودور وسائل الاعلام في حملة الانتخابات ، وتأثير مبادئ اللعبة على نتائج الصراع السياسي . ومثال على ذلك الصراع على مقعد الرئاسة والترشيح لهذا المنصب ، والتوصيات التي يجب ان يأخذ بها مرشح كجاكسون ، حتى يقوم بحملة انتخابية اكثر فعالية .

وأخيراً ، فان هذا الفصل يحاول ان يتوصل الى المعنى العميق لمجهودات جاكسون الكلية ..

غادة رافت

المؤلفات العربية السياسية

عدم الانحياز مع التطبيق على رؤية صانع القرار فترة الدراسة - تطور مفهوم عدم الانحياز عبر مؤتمرات - دور الصحافة المصرية ورؤية صانع القرار لمفهوم عدم الانحياز . وفي الباب الثاني استعرضت الرسالة تطور مفهوم الصحافة المصرية في الفترة من ١٩٥٥ - ١٩٧٢ وذلك من خلال اربعة فصول : ارهاصات مفهوم الصحافة المصرية لعدم الانحياز - الصحافة المصرية ومسميات عدم الانحياز - توجيهات مفهوم الصحافة المصرية لعدم الانحياز دراسة مقارنة للصحافة المصرية ومفهوم عدم الانحياز .

واستعرض الباب الثالث استخدام امكانيات الصحافة في تقديم مفهوم عدم الانحياز وذلك من خلال ثلاثة فصول . الوسائل والاساليب الاقناعية التي اتبعتها الصحافة في تقديم مفهوم عدم الانحياز - المصادر الصحفية وشكل المادة في تقديم مفهوم عدم الانحياز - استخدام الصحافة لبعض الاشكال والانماط الصحفية . وهذه الدراسة تبحث الوسائل الصحفية في الدعوة للمفاهيم السياسية باعتباره احد الادوار التي تقوم بها الصحافة في اطار

□ □ آمال سعد المتولي ، تطور مفهوم عدم الانحياز في الصحافة اليومية المصرية في الفترة من فبراير سنة ١٩٥٥ حتى سبتمبر سنة ١٩٧٣ ، رسالة ماجستير كلية الاعلام ، جامعة القاهرة □ □ ١٩٨٨

استعرضت الرسالة من خلال الباب الاول العوامل التي اثرت على الصحافة في تكوين مفهوم عدم الانحياز وذلك من خلال فصول اربعة : الجذور السياسية لمفهوم عدم الانحياز - تطور الدعوة لمفهوم

□ □ حمدي قنديل ، عربسات : الشبكة الفضائية العربية وقضايا الاتصال في الوطن العربي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩ □ □

تبرز أهمية القمر الصناعي العربي ليس باعتباره مشروعاً استثمارياً يؤدي إلى عائدات اقتصادية فحسب ، وإنما لكونه تعبيراً عن رغبة في تحقيق نوع من الاستقلال العربي في مجال التكنولوجيا ، وفي العمل على الحد من نفوذ الهيئات الأجنبية وسيطرتها على قنوات الاتصال .

ويعتبر هذا الكتاب هو الأول من نوعه الذي يتناول القصة كاملة للشبكة الفضائية العربية ، وكافة القضايا الرئيسية والحساسية التي تتعلق بها ، ويأتي عبر تسعة فصول :

يتناول الفصل الأول سياسة حفظ التوازن ، ويخلص المؤلف إلى أن هذه السياسة كانت هي السياسة الرئيسية التي حاولت الاقطار العربية اتباعها عند اقامتها للشبكة الفضائية العربية ، وقد شملت هذه السياسة نواح عديدة ، فهناك المشكلة المزمته لاحداث التوازن بين مصالح الاداعة ومصالح المواصلات ، وهناك التوازن بين مصادر اطلاق الصواريخ بحيث لا يتحصر الاعتماد على واحد منها ، وهناك التوازن بين الشركات المصنعة بحيث يتم التنوع فيما بينها ، وهناك أخيراً ضرورات التوازن عند اللعب على حبال السياسة العربية . ويصل المؤلف إلى أن المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية صانعة المشروع من مخاطر عديدة عصفت بتوازن مشروعات عربية أخرى سابقة .

ويحلل الفصل الثاني الاعتبارات السياسية ، فالقرار الخاص باطلاق قمر صناعي عربي هو قرار سياسي في المقام الأول ، ولقد عبر القرار باطلاق القمر الصناعي العربي عن ارادة سياسية تهدف إلى قيام مشروع عربي مشترك ذي آثار بعيدة المدى .

ويرصد الفصل الثالث الاستخدامات المتنوعة للشبكة الفضائية بصفة عامة ، ففضلاً عن الاستخدام العسكري ، وهو أخطر الاستخدامات وأكبرها حجماً ، هناك استخدامات أخرى عديدة في مجال الاتصالات الهاتفية والبرقية وفي مجال النقل الاداعي والتليفزيوني ، وكذلك الاصدار الانى للصحف ، يضاف إلى ذلك احتياجات وكالات الانباء ونقل البيانات والاتصالات العارضة مثل اتصالات الاغاثة واتصالات المناطق النائية والمعزولة والمؤتمرات اللاسلكية .

ويناقش الفصل الرابع تبادل البرامج التليفزيونية ، فيعرض لمصادر البرامج المتداولة ، والتوجه القومي للتبادل ودوافع التبادل ومعوقاته كما يعرض لقضية التوازن في التبادل ثم فئات البرامج المتداولة خلال الشبكة الفضائية العربية . ويتخوف الكاتب من أن يواجه التبادل ، عند قيام الشبكة الفضائية العربية ، اختلافات في أربعة مجالات ، غير الاختلافات السياسية ، وهي اختلاف التذوق ، واختلاف المعايير البرمجية واختلاف اللهجات ، ثم اختلاف التوقيت وعادات المشاهدة .

ويتصدى المؤلف في الفصل الخامس إلى قضية التبادل الاخباري أي فن التعامل مع المواد الساخنة من خلال عدة نقاط يبيدها بمحاولات التبادل في الوطن العربي والدروس المستفادة منها ، ثم يعرض لآخبار التداول . ويتعرض الفصل السادس إلى البرامج التربوية فيتناول واقع التليفزيون التربوي في الوطن العربي وتطلعات الازداعيين والتربويين العرب وتجارب التربية باتصالات الفضاء ثم يناقش مشكلات استخدام القمر الصناعي في التربية .

الدور السياسي الذي تقوم به بصفة عامة ، فالدراسة تحاول التعرف على كيفية طرح الصحافة المصرية للموضوعات السياسية على دائرة الاهتمام للمواطن من خلال بحث مفهوم عدم الانحياز وتطوره ودور الصحافة في تكوينه ونوع المصادر الصحفية والقوالب الصحفية التي استخدمت في ذلك .

ونسلت عينة الدراسة من جرائد الأهرام ، الأخبار ، الجمهورية ، اخبار اليوم ، وذلك من خلال عينة عمدية في الفترة من فبراير ١٩٥٥ إلى سبتمبر ١٩٧٣ والتي حفلت بمؤتمرات باندونج ١٩٥٥ ، بربوني ١٩٥٦ ، بلجراد ١٩٦١ ، لقاء القاهرة ١٩٦١ ، مؤتمر القاهرة ١٩٦٤ ، لقاء نيودلهي ١٩٦٦ ، اللقاء الاستثنائي ببلجراد ١٩٦٩ ، مؤتمر لوساكا ١٩٧٠ ، مؤتمر الجزائر ١٩٧٣ وهي تمثل المؤتمرات التناسيسية الاولى لمفهوم عدم الانحياز .

وتوصلت الدراسة إلى أن الصحف المصرية في الفترة من ١٩٥٥ - ١٩٦٠ لم تفرق بين مصطلحات الحياد ، الحياد الايجابي ، التعايش السلمي ، عدم الانحياز بينما كان مصطلح الحياد الايجابي أكثر تكراراً خلال هذه الفترة واستمر تعدد هذه التسميات على توضيحها في الفترة التالية : ١٩٦١ - ١٩٦٧ ثم ساد مصطلح عدم الانحياز في الصحافة المصرية في الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٣ وخلصت الدراسة بذلك إلى أن اهتمام الصحافة بالمفهوم السياسي وقف عند بعض الحقائق الظاهرية دون التعمق في ماهية المفهوم وتفصيله وتوجيهاته وتفاعله مع الظروف المتغيرة كما عملت الصحافة على تحويل هذا المفهوم السياسي إلى شعار جندت له كل الوسائل التحريرية لترسيخه ولإبرازه من خلال العناوين الرئيسية وتكرار المضمون في المقالات الافتتاحية والكاريكاتير .

كما اظهرت الدراسة ان اعتماد الصحافة المصرية في ابراز المفهوم السياسي لعدم الانحياز كان من خلال تصريحات وخطب رئيس الجمهورية وزعماء الدول غير المنحازة وخلال فترات انعقاد المؤتمرات وبالتالي أصبح تتبع الدراسة لمفهوم عدم الانحياز في الصحافة المصرية يشير بذلك إلى المناسبات العامة سواء مؤتمرات او ذكرى احداث تاريخية ومتعلقة بالمفهوم وهو اشكالية القضايا بصفة عامة حيث لا تبرز أهميتها الا من خلال حدث اساسي ينتهي مع نهايته مثل هذا الاهتمام مما قد يؤثر على مصداقية مثل هذه المقاميم .

وجاء اهتمام الكتاب من خلال المقال الثابت واليوميات والمقال التحليلي والافتتاحي في ابراز المفهوم او الرد على الهجوم الموجه له وشرح بعض الحقائق المتعلقة به .

وابرز ما تتميز به هذه الدراسة ما ابرزته من استخدام الكاريكاتير والاعلانات كنمط صحفي استخدمته الصحافة المصرية لابرار وتجسيد المفهوم والدعاية للشعار المطروح . كما اشارت الرسالة إلى أن الصحافة المصرية لم تربط مفهوم عدم الانحياز ببعض الاحداث المحلية ولم تقم بإثارة القضايا التي صدرت عن المؤتمرات الدولية المتعلقة بعدم الانحياز . الا ان الدراسة تصل إلى أن ما يحسب للصحافة المصرية عموماً انها قامت بترسيخ مفهوم عدم الانحياز كفكرة جديدة ودعت إلى ذلك وساعدت على انتشاره . وعلى الرغم من التعميم في صياغة بعض النتائج والمصطلحات وعدم وضوح تفاصيل الجزء المنهجي بشكل متكامل الا ان هذا الدراسة تثير مجالا هاما جديداً وهو تناول الصحافة المصرية للمفاهيم السياسية خاصة الدولي منها بشكل يحسب لصالح الباحث بصفة عامة .

عصام الدين فرج

« المتغير المستقل » في : (١) غرس القيم التنموية ، (٢) المحافظة على القيم التقليدية العربية « المتغير التابع » .
وقد أوضحت الرسالة أن المقصود بالقيم التنموية الحديثة :
(١) ترشيد الاستهلاك ، (٢) التطلعات المهنية ، (٣) احترام الوقت : (٤) الانجاز ، (٥) مشاركة المرأة في عملية التنمية في إطار من التقاليد والعادات ، (٦) الإبداع في اتخاذ القرار في الوقت المناسب وبأقل التكاليف . كما أن المقصود بالقيم التقليدية : (١) احترام كبار السن ، (٢) وضع الابن الأول كمسئول وحيد عن العائلة ، (٣) النظر باحترام إلى التقاليد الموروثة ، (٤) احترام الروابط الأسرية .

وقد قسم الباحث رسالته إلى تسعة فصول . تناول الفصلان الأول والثاني منها تحديد أهداف الدراسة ، وعرض الأدب النظري حول المؤسسة العسكرية كعامل من عوامل التحديث ، بينما تناول الفصل الثالث التعريف بالحرس الوطني السعودي . ويوضح هذا الفصل أن الحرس الوطني قد تكون سنة ١٩٥٦ ، وتحددت مهمته بأنها « الدفاع عن الدين والملك والوطن بالتعاون مع القوات المسلحة في الدولة ، وبمساعدة قواته الأمن الداخلي حينما يطلب منه ذلك » . كما تطور تنظيمه وتسليمه تطوراً رئيسياً بالتعاون مع الولايات المتحدة طبقاً لمذكرة التفاهم الأمريكية السعودية الموقعة سنة ١٩٧٣ . ومن ثم ، فإن الدور الأساسي للحرس الوطني هو دور أمني يبدو أن الحرس الوطني يعطي اهتماماً للدور الثقافي - التعليمي - الديني من خلال المدارس التعليمية والبرامج الدينية التي توضحها الرسالة .

لاختبار الفرضية الأساسية للرسالة حول الدور التنموي للحرس الوطني السعودي ، صمم الباحث استبياناً لمعرفة مدى تمسك أفراد الحرس الوطني بالقيم العشر التي أشار إليها . وقد تضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة لقياس كل متغير « قيمة » وطبق الاستبيان على عينة من أفراد الحرس الوطني . ويلاحظ أن الباحث لم يوضح أسلوب اختيار العينة . كذلك ، صنف المؤلف كل متغير في شكل سؤالين ، ومثهما بنى مقياساً يحدد قوة التمسك بالقيمة . وقد صنف الباحث تلك القوة إلى أربعة قيم « تقليدي جداً ، وتقليدي ، وحديث ، وحديث جداً » ، وهو ما حدده الباحث في الفصل الرابع الذي تضمن « تصميم البحث » .

ويوضح التوزيع التكراري للإجابات الذي أورده الباحث في الفصل الخامس رسالة النتائج العامة للاستبيان . ويوضح أن « معظم أفراد الحرس الوطني لهم نظرة محافظة تجاه عملية التنمية . فقد تبين أن ٦٨.٨٪ منهم كانوا في مجموعة التقليديين جداً والتقليديين ، كما أن ٧٥٪ منهم دافعوا عن مقولة أنه من الأفضل عدم إدخال التغيير الاجتماعي إذا كان ذلك على حساب القيم التقليدية » .

أما الفصل السادس من الرسالة فإنه يقدم نتائج اختيار مجموعة من الفروض عن دور الحرس الوطني . وينهض هذا الاختبار على تصور أن طول أو قصر خبرة الفرد بالخدمة في الحرس الوطني تؤثر على مدى تمسكه بالقيم المشار إليها آنفاً . وتوضح تلك النتائج أنه فيما يتعلق بالقيم التقليدية ، فإن أفراد الحرس الوطني شديدي التمسك بتلك القيم ، ففيمما يتعلق بقيمه احترام كبار السن فإن ٦١.٥٪ منهم في فئة التقليدي جداً والتقليدي ، وفيما يتعلق بقيمة الروابط العائلية كان ٤٨.٣٪ في فئة التقليدي جداً والتقليدي . أما فيما يتعلق بقيم التنمية ، فإن الصورة كانت أكثر تشابكاً . ففيمما يتعلق بوضع المرأة كان ٥٠.٦٪ منهم في فئة التقليدي جداً والتقليدي ، وفيما يتعلق بقيمة احترام الوقت أظهر ٧٣.٨٪ منهم احتراماً ، واحتراماً شديداً لتلك القيمة ، وفيما يتعلق بالطموح المهني كان ٥٩.٧٪ في فئة الحديث جداً والحديث ، وفيما يتعلق بترشيد الاستهلاك كان ٧٦.٤٪ منهم في فئة الحديث جداً والحديث ، أما فيما يتعلق باتخاذ القرار فإن ١٨.٥٪ منهم فقط كانوا في فئة

أما الفصل السابع فيحلل كيفية استخدام أقمار الاتصالات أو الشبكات الأرضية في الاتصالات الوطنية أو شبه الإقليمية في الاقطار العربية في الوقت الحالي ، وخاصة لأغراض التبادل التليفزيوني ، وفي ضوء ذلك يناقش كيفية تطور الوضع عند إطلاق القمر الصناعي العربي ، وهل سيصبح من الممكن استخدامه لأي من هذه الأغراض ، وفي أي المناطق والاقطار العربية ؟

ويحاول الكاتب في الفصل الثامن أن يجيب على عدة تساؤلات أهمها أسباب اللجوء إلى تكنولوجيا الاتصالات الفضائية بدلاً من الاعتماد على تكنولوجيا الاتصالات التقليدية بالشبكات الأرضية ، وما هي درجة الاستفادة من الشبكات الأرضية ؟
أما الفصل التاسع والأخير فيتعرض فيه الكاتب للجوانب المالية للمشروع ، فيستعرض نظم التعريفات الدولية ، ومبررات خفض تعريف القمر العربي ، ومطالب الأذاعات ، والموقف المالي لمشروع القمر الصناعي العربي .

والكتاب في مجمله يمثل جهداً ضخماً قام به الباحث حمدي قنديل حقق به هدفين ، الأول هو الهدف العلمي الأكاديمي والثاني التعليمي التثقيفي مقدماً قدراً كبيراً من المعلومات المعتمدة على الوثائق المنشورة وغير المنشورة عن المشروع ، وعلى لقاءات مع عدد كبير من الوزراء والخبراء ، وهي معلومات مثيرة لاهتمام القارئ العربي خاصة المسئولين والممارسين في مجالات الاعلام والمواصلات والثقافة والتربية ، وغيرهم من المعنيين بشئون الاتصالات الفضائية . وأيضا الدارسين في الجامعات والقراء المستنيرين .

فتحنى على حسين

□ □ طلال ضاحى ، الدور التحديثي للمؤسسة العسكرية : دراسة حالة الحرس الوطني السعودي ، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية مقدمة إلى جامعة ولاية فلوريدا ، ١٩٨٨ □ □

من الملاحظ أن معظم الدراسات السياسية التي تناولت دور المؤسسة العسكرية ، قد ركزت على دور تلك المؤسسة في التأثير على الحكم والسياسة ، وإنها نادراً ما تعرضت للدور التنموي لتلك المؤسسة . وتتوفر هذه الرسالة على محاولة فهم الدور الذي تلعبه إحدى المؤسسات العسكرية السعودية في عملية التنمية ، وهي « الحرس الوطني السعودي » ، من خلال محاولة إيضاح قدرة الحرس الوطني على غرس مفاهيم التنمية بين العناصر المنتمية إليه من ناحية ، وقدرته على المحافظة على القيم التقليدية للمجتمع السعودي من ناحية أخرى . بعبارة أخرى تحاول الرسالة فهم الدور الذي يسهم به الحرس الوطني السعودي في حل معضلة التنمية « في السعودية » وهي المعضلة التي حددها المؤلف بأنها « استيعاب التقنية الحديثة ، وفي الوقت ذاته محاولة ألا يؤدي ذلك إلى تدمير الأسس التقليدية للمجتمع » .

وتنهض الرسالة على افتراض رئيسي مؤداه أن المؤسسة العسكرية تغرس في المنتسبين إليها مجموعة من القيم الجديدة . كما تدفعهم إلى المحافظة على مجموعة من القيم التقليدية . ومن ثم تحاول الرسالة أن تستكشف إلى أي حد أسهم الحرس الوطني السعودي

- فالفصل الأول قام بكتابته منسق الدراسة وهو الدكتور علي الدين هلال ، وعنوانه إطار التحليل ومنهج الدراسة ، حيث أن نقطة البدء في دراسة الوطن العربي ، هي تحديد المعطيات الدولية والإقليمية . أما المعطيات الدولية فتتمثل في شكل الاطار العالمي الذي سوف يتم في إطاره التطور العربي وذلك من النواحي السياسية - الاستراتيجية ، والتكنولوجية - الاقتصادية ، والعسكرية - الأمنية . أما المعطيات الإقليمية فتتمثل في واقع الاقطار العربية وقدراتها من ناحية ، وشكل العلاقة بينها من ناحية أخرى ، وهناك عدد من الضوابط المنهجية التي تمت مراعاتها في البحث :

١ - إن دراسة الوطن العربي في علاقاته الإقليمية والدولية ، واستشراف صور واحتمالات تلك العلاقات ، تتضمن تحديد أنماط التفاعل بين فاعلين ، الوطن العربي من ناحية ، والطرف الآخر من ناحية أخرى .

٢ - ان التحليل في فصول الكتاب يتم على عدة مستويات وفقاً للموضوع محل البحث .

٣ - إحدى مسلمات التحليل الاستشرافي هي أن المستقبل يستطيع أحيانا أن يفاجئنا بأحداث وتطورات لم يدخلها الباحثون في الحسبان . يتناول هذا الفصل أولاً : استشراف المستقبل العربي : معناه ومبرراته . ثانياً : منهج البحث ومشاهد المستقبل ، ثالثاً : العلاقة بين محور العرب والعالم والمحاور الأخرى ، رابعاً : مشتملات الدراسة ، خامساً : ضوابط منهجية .

- الفصل الثاني : الاطار الدولي : مستقبل النظام العالمي ، ويعتمد مباشرة على دراسة د . عبد المنعم سعيد في الموضوع . يهدف هذا الفصل الى دراسة أهم التطورات المحتملة للنظام العالمي خلال الفترة المحددة لاستشراف مستقبل الوطن العربي فيما بين عام ١٩٨٥ وعام ٢٠١٥ . والفرضية الرئيسية التي يقوم عليها ، هي أن هناك تأثيراً لخصائص النظام العالمي على الوحدات المكونة له سواء أخذت شكل الدول - بما فيها البلدان العربية - أم شكل نظم إقليمية - مثل النظام الإقليمي العربي . من هذه الفرضية تنطلق فرضية أخرى ، مؤداها أنه عندما تتغير أبعاد النظام العالمي بتشابكاته وتعقيداته ، فإن تغيرات سوف تحدث داخل الوحدات المكونة للنظام ، ون سلوكها الخارجى وعمليات صنع القرارات فيها . ومع تعدد المناهج والمدارس التي يمكن وفقاً لها دراسة النظام العالمي ، فإن أكثر ما يهم في هذا الكتاب هو تحديد تلك العناصر والبنى والقواعد التي توجد في هذا النظام ، وتؤثر في صورة المستقبل العربي .

وإنطلاقاً من الدراسات السابقة حول الموضوع ، ومن هدف دراسة مستقبل الوطن العربي ، فإنه ينبغي دراسة النظام العالمي من ثلاثة جوانب :

أولها : مدخلات هذا النظام ، وثانيها : أنماط التفاعلات السائدة فيه ، وثالثها : موضوعاته الرئيسية عن قضايا النظام العالمي من التسليح والموارد والطاقة والغذاء .

- الفصل الثالث : النظام العربي : هيكل القوة وجدلية الوحدة والصراع تهدف الدراسة الى عدد من الجوانب المتعلقة بالنظام العربي ذاته ، فالانطلاق من مفهوم النظام العربي الذي يقوم على عنصرى الإقليمية والقومية ، ومن ثم فإنه يختلف عن أغلب النظم الإقليمية ومحاولات التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي التي برزت في أنحاء شتى من العالم بعد الحرب العالمية الثانية . فالنظام العربي لم ينشأ عندما قررت الدول السبع المستقلة - في عام ١٩٤٥ - إنشاء جامعة الدول العربية ، أو عندما شعرت بحريتها النسبية في إقامة علاقات ، وبدأت تتفاعل فيما بينها ، أو عندما أدركت أنها تتشابه ثقافياً وتتقارب في مراحل نموها وتطلعاتها ، أو لأن التهديد الصهيوني فرض عليها الشعور بالخطر المشترك . بل إن النظام العربي يجد أساسه في الشعوب العربية التي تشكل قاعدته ، والتي عاشت على أرضها مئات السنين تتحدث اللغة ذاتها ، وتدين

« الحديث » وتوضح الصورة الإجمالية لكل المتغيرات فيما يتعلق بأفراد الحرس الوطني انهم يتوزعون كالتالى :

١٤.٩٪ تقليدي جداً ، ٣٧.١٪ تقليدي ، ٣٥.٤٪ حديث ، ١٢.٦٪ حديث جداً ، أى ، ان هناك تعادلاً تقريبياً بين القيم التقليدية والحديثة .

ويوضح الباحث في الفصل السابع من الرسالة العلاقة بين ستة متغيرات مستقلة « سكانية ، تعليمية ، الوضع الاجتماعى ، الوضع الزواجى وغيرها) والمتغيرات العشر التابعة المذكورة سالفاً ، وذلك بافتراض أن هذه المتغيرات ستؤثر في اتجاهات أفراد الحرس الوطني ، وقد اوضحت نتائج التحليل ان لتلك المتغيرات المستقلة علاقة هامة بالمتغيرات التابعة . ولكن لا تشكل هذه النتيجة في قوة العلاقة بين الخدمة في الحرس الوطني والقيم الاجتماعية التنموية ، للإجابة على ذلك لجأ الباحث الى « التحليل المسترجعى » وقد اوضح هذا التحليل ان تأثير الحرس الوطني كان العامل الأهم من بين كل المتغيرات المستقلة التي تمت دراستها بمعنى ان العلاقة التي تم التوصل اليها هي علاقة حقيقية .

ويخلص الباحث الى الدور الرئيسى للحرس الوطني في غرس مفاهيم الحداثة والتنمية ، والى ان هذا الدور اقوى من دوره في حماية القيم التقليدية .

والامر الذى لا شك فيه هي ان هذه الرسالة تقدم اسهاماً طيباً في ميدان يهم الأدوار غير السياسية للمؤسسة العسكرية خاصة انها استعملت اساليب متطورة للتحليل تعطى كثيراً من الثقة في النتائج التي توصلت اليها .

إيمان يسرى المكاوى

□ □ د . عليّ الدين هلال (المحرر) ، العرب والعالم ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت - لبنان ، أكتوبر ١٩٨٨ □ □

هذا الكتاب هو نتاج عمل جماعى (د . عليّ الدين هلال ، د . عبد المنعم سعيد ، أحمد صدقى الدجاني ، د . أسامة الغزالي حرب ، د . عبد المنعم المشاط ، د . ناصيف حتى - أ . طلعت مسلم) بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان ودلالات . فقد كان المخطط الأول لمشروع دراسة استشراف مستقبل الوطن العربي ، ثمرة عمل جماعى ونقاشات مطولة بين أعداد كبيرة من المفكرين العرب ، ثم جاءت دراسات محور « العرب والعالم » أيضاً نتاج اجتماعات منظمة لمجموعة الباحثين الذين اشتركوا في إعدادة ، علاوة على مناقشات وحوارات مع أعداد أكبر من المثقفين العرب ، وقام كل باحث بعرض خطة بحثه على المجموعة ، ثم تمت مناقشة مسودة البحث ، حيث ساهم ذلك كله في إثراء الفكر ، وتعميق الاستفادة ، وتبادل الخبرة والمعلومات والتصورات .

- إن الدراسة الاستشرافية - بحكم تعريفها - هي أعمال للعقل والخيال في المستقبل ، وإبداعها يتمثل في قدرتها ليس فقط في استخلاص خبرة الماضى وعظمته ودرسه ، أو في إدراك حقائق الحاضر واستقاطاته على المستقبل ، ولكن أيضاً في اختراق حجب الغد ، والتعرف على ما يمكن أن يحمله من تحديات وآفاق ومخاطر . - وعن محتويات الكتاب هذا فإنه مقسم إلى سبعة فصول بجانب المقدمة والمراجع والفهارس ، ويقع في ٤١٢ صفحة ، واختلف إسهام أعضاء فريق البحث فيه من فصل الى آخر .

غالبيتها بالعقيدة نفسها ، وفي أغلب الأحيان خضعت لنظام الحكم نفسه ، وهكذا فإن اختلاط الشعوب وتفاعلها سبقا بكثير قرار « الحكومات » بأن تتفاعل في شكل منظمة اقليمية .

- الفصل الرابع : مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي ، ويعتمد على دراسة د . أسامة الغزالي حرب . يسعى هذا الفصل الى دراسة مستقبل الصراع العربي - الاسرائيلي ، طبقا للمشاهد المستقبلية الثلاثة التي تطرحها الدراسة لمستقبل الوطن العربي (التجزئة ، التنسيق والتعاون ، الوحدة العربية) .

وفي كل منها ، فإن معالجة مستقبل الصراع ستكون في إطار المحددات الرئيسية لمسار الصراع التي تم استخلاصها باستقراء نظره التاريخي ، ويمكن تحديدها في :

أ - تطور القوة الذاتية لكل من طرفي الصراع وإحتمالات التطور الكمي والكيفي لها . وهو ما يعبر عنه بالكيف الاسرائيلي غير القابل للتطور الكمي ، والكم العربي القابل للتطور الكيفي ، بمعنى أن القوة الاسرائيلية بلغت حدود قوتها الكمية ، بينما مازالت هناك فرص واسعة أمام تطوير القوة العربية ، كميًا وكيفيًا .

ب - درجة استجابة كل من طرفي الصراع للتحدي الذي يمثله الطرف الآخر ، وذلك فيما يتعلق بالتوجه نحو تحقيق الكيان السياسي الأمثل الذي يتوخاه الطرفان ، أي : مشروع الدولة الصهيونية أو الدولة اليهودية فوق « أرض اسرائيل » ، ومشروع « الدولة العربية الواحدة » فوق الأرض العربية . وذلك ما نسميه الطابع التحولي والمتغير للمرحلة التاريخية التي يمر بها أطراف الصراع المباشرون .

ج - نوعية ودرجة التأثير الذي تمارسه البيئة الإقليمية والدولية على مجريات الصراع ، وعلى تحويل دفة لصالح هذا الطرف أو ذاك ، والذي يتمثل في إنتماء أطراف الصراع المباشرين الى الدول التابعة ، والتي تعيد في مصادر قوتها على العالم الخارجي .

- الفصل الخامس : العرب ودول الجوار الجغرافي يعتمد هذا الفصل على دراسة د . عبد المنعم سعيد ويسلط الضوء - وبقوة - على علاقات العرب مع دول الجوار الجغرافي كقوة تحليلية خاصة تستمد وضعيتها من جوارها الجغرافي لواحد أو أكثر من الأقطار العربية . وسوف يلاحظ القارئ أن الباحث ركز على أهم دول الجوار الجغرافي . وهي إيران وتركيا وأثيوبيا ، وأنه تعامل مع اسرائيل في فصل خاص ، في إطار الصراع العربي - الاسرائيلي ، ولم يدرجها ضمن هذه الفئة . وإته اعتبر أن أحد إنجازات هذه الدراسة هو بلورة مفهوم « دول الجوار » كفئة تحليلية في دراسة الشؤون العربية . لذلك قام بدراسة هذه الدول بشكل متكامل ، ولم يتناول العلاقات الثنائية بين الوطن العربي وكل منها على حدة ، ففي ذلك تجزئة للموضوع وتراجع عن المفهوم . وحرص على دراسة دول الجوار مجتمعة في سياق كل مشهد من المشاهد الثلاثة التجزئة ، والتنسيق والتعاون ، وأخيرا مشهد الوحدة العربية ، ثم معالجة العلاقات الثنائية في هذا الإطار .

وقد انطلق في تحديد العلاقة بين الوطن العربي ودول جواره الجغرافي ، من حقائق الجغرافيا السياسية ، ومن خصائص القومية السائدة في هذه الدول ، ومن توازن القوى العسكري - الاستراتيجي ، ومن اعتبارات المصالح المشتركة والاعتماد المتبادل . هذه العناصر الأربعة (الجغرافيا السياسية ، والقومية ، وتوازن القوى ، والاعتماد المتبادل) تمثل بنظرة توليفة مناسبة لحصر الاحتمالات المختلفة لتطور العلاقات بين دول الجوار والعرب ، بما فيها من تعاون أو تنافس ، تحالف أو صراع .

- الفصل السادس : الوطن العربي والقوى الكبرى يعتمد هذا الفصل على دراسة د . ناصيف حتى . فيما عدا الجزء الخاص بالعالم الثالث فهو خلاصة لاسهامات دراسات أعدها د . عبد الملك عودة « العالم الثالث » ووحيد عبد المجيد « المنظمات الدولية » ، وفتحى عثمان « الدول الصناعية الجديدة » وقام منسق

المحور د . علي الدين هلال بتلخيصها . ويركز هذا الفصل على سياسات القوتين الأعظم « الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي » ، والقوى الكبرى الأخرى (الجماعة الأوروبية ، واليابان ، والصين) ، والعالم الثالث .

وهنا يرى الدكتور علي الدين هلال أن أطروحة تفاعلات النظام العالمي تتجه إلى تهميش الوطن العربي كجزء من تهميش منطقة البحر الأبيض المتوسط . فالميزان الاستراتيجي يتجه تدريجيا منذ منتصف السبعينات الى المحيط الهندي ، ومنطقة المواجهة الخطرة في العالم هي تلك النقطة التي تلتقي فيها اليابان (والولايات المتحدة) والاتحاد السوفيتي والصين . وفي هذا السياق ، فإن السؤال هو : هل يؤدي هذا التطور إلى تقلص اهتمام الدول الكبرى بالوطن العربي ، باعتبار انتقال موقع المواجهة الاستراتيجية الى منطقة أخرى ، أم تبقى أهمية المنطقة باعتبارها الحزام الجنوبي للاتحاد السوفيتي بغض النظر عن أي تطورات أخرى في العالم ؟ إن خطأ تلك الأطروحة أنها تنظر إلى التفاعلات الدولية على أنها معادلة صفرية ، وأن ازدياد الاهتمام بمنطقة مالايد أن يقود الى نقصان الاهتمام بمنطقة أخرى بالحجم نفسه وبالدرجة نفسها .

- الفصل السابع والأخير : الوطن العربي في عالم متغير . يعبر هذا الفصل عن إسهام للدكتور عبد المنعم المشاط « الأمن القومي العربي » ، ومنسق المحور د . علي الدين هلال « العرب والمستقبل » . ويهدف الى تركيب الصورة التي تم عرضها في الفصول الستة السابقة .

إسلام عفيفي

□ □ د . سعد أبو ريه - الفكر السياسي الاردني [١٩٥٣ - ١٩٨٨] جامعة اليرموك ، إربد - دار البشير - عمان (١٩٨٩) □ □

يأتى هذا الكتاب - دون شك - بأفكار وتصورات متطورة للقارئ العربي يتناول جديد سواء من ناحية الأسلوب والمنهج أو الموضوع نفسه - فهي عبارة عن تحليل لأربعة وأربعين كتابا تكليف وجهاها الملك حسين بن طلال ملك الأردن لرؤساء وزارات مختلفة بلغ عددها ٤٧ وزارة في الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٨٨ . ثم يتم إستنباط أساسيات هذا الفكر السياسي من خلال هذا التحليل ، خاصة وأن المؤلف له مكانة مرموقة في العمل الدبلوماسي الأردني بجانب العمل الأكاديمي المتوط به وقربه من مواقع الأحداث .

ويقع الكتاب في سبعة فصول منتهية بعرض تفصيلي وثائقي لنصوص كتب التكليف .

الفصل الأول : يتعرض لأسماء رؤساء الوزارات مع توضيح أبرز المتغيرات التي ركزت عليها كتب التكليف في إطار عرض تدريجي متسلسل للأحداث تاريخيا ، مع التعرض لعدة متغيرات هي :

- ١ - ارتباط الأردن بالنظام الدولي ، وعلاقات الأردن الدولية الأخرى
- ٢ - العلاقات مع الدول العربية ودور الأردن في النظام الاقليمي العربي
- ٣ - المواطن والناحية المرتبطة بالمواطن أمنيا واجتماعيا
- ٤ - الاقتصاد
- ٥ - الجهاز الاداري
- ٦ - الناحية العسكرية .

وستتناول هنا أبرز الوزارات التي شهدتها الساحة الأردنية آنذاك :-

أولاً : وزارة سمير الرفاعي ١٩٥٦/٨ :-

١ - النظام العربي :- حرصت على تنمية العلاقات والصداقة مع الدول العربية ضمن مصلحة البلد وقضية فلسطين ٢ - الناحية

٢ - **تنظيمات حكومية** : تقوقع بعض أجهزة الحكم وتدخلها عن مواجهة الأحداث والتحديات بأمانة وجزالة ووعي وشجاعة والدولة على أبواب احتمالات جديدة بالقضاء عليها بعمل عسكري معاد . وضرورة صون الدستور والنظام ، وتنظيم علاقات الدولة مع المقاومة الفلسطينية وتمكين المقاومة من أداء دورها .

٣ - **القوات المسلحة** : تشكيل حكومة عسكرية مؤقتة تعمل فوراً على تعطيل المخطط المعادي وإعادة الأمور لنصابها .

خامساً : وزارة زيد الرفاعي ١٩٨٥/٤/٤ :-

١ - **النظام الدولي** :- الحوار مع الدول الصديقة والمنظمات الدولية المتخصصة ، من منطلق العلاقة مع الجميع والانفتاح عليهم ما دامت تشاركنا التوجه نحو تحقيق السلام العادل والاستقرار في المنطقة .

٢ - **النظام العربي** :- التعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية على أساس اتفاق العمل المشترك ، ودعم التحرك الأردني - الفلسطيني ، ودعم مواطني الأرض المحتلة ، واستعادة التضامن العربي وتشجيع الحوار العربي لصالح الأمة العربية ، ودعم العراق في الدفاع عن عرويته وإنهاء الحرب مع إيران .

٣ - **الجانب الاجتماعي** : حماية أمن المواطن من الارهاب وأمن الوطن ومؤسساته من العدوان .

٤ - **الاقتصاد** : الاهتمام بدعم القطاع الخاص وتحديث قانون الاستثمار الزراعي وتشجيعه .

٥ - **التنظيمات الحكومية** : تطوير المؤسسات الثقافية والشبابية بما يفجر لدى الشباب طاقاتهم ، وتطوير الثقافة والسلوك العام ، وتحقيق التوازن من مختلف فئات المجتمع وأقاليم الدولة .

٦ - **القوات المسلحة** : العناية بالقوات المسلحة وأجهزة الأمن المختلفة لتوفير الثقة المطلوبة .

الفصل الثاني : يتناول علاقات الأردن بالقطبين والقوتين الأعظم وناقش الفصل علاقات الأردن قبل المعاهدة البريطانية وبعدها ، وكيف تم توجيه رؤساء تلك الوزارات للتعامل مع الدول الكبرى أو الأخرى غير العربية .

فيلاحظ أن كتب التكليف جميعها تعرضت لموضوع العلاقات مع الدول العظمى بالاشارة لبدأ أو اطار عام يرتبط بالمحافظة على أو توثيق أو تنظيم العلاقات مع الدول الصديقة ، وقد شهد هذا المبدأ تراجعاً في السبعينات وعاد بشكل أقوى في الثمانينات ليخرج عن الاطار التقليدي ، حيث بلغ الاهتمام بهذا بالاشارة الى ضرورة توسيع العلاقات مع أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا . والواقع أن الأردن مر بفترة هدوء نسبي في علاقاته العربية في الثمانينات وزادت الحاجة لتحقيق الجهود في سبيل القضية الفلسطينية بعد أن تهيأت الظروف لدبلوماسية أردنية قوية ودور قوى هام يقوم به الأردن بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة خلال الأعوام ٨٣/٨٤/٨٥ ، حيث وصل التنسيق لذروته .

الفصل الثالث : تناول علاقات الأردن مع الدول العربية ودور الأردن في النظام الاقليمي العربي في الفترة الأولى من عهد الملك حسين ومرحلة ما قبل المعاهدة البريطانية وبعدها ثم دور رؤساء وزارات الستينات وقبل وبعد حرب ١٩٦٧ ، ثم رؤساء السبعينات والثمانينات إنتهاء بتوضيح علاقات الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية .

فلاشك أن صانع القرار الأردني هنا أعطى أولوية للعلاقات العربية على النظام الدولي . وكانت فاعلية النظام الأردني عربياً قوية . وقد حظيت القضية الفلسطينية باهتمام بالغ في كتب التكليف المختلفة فكانت بمثابة الأطروحة الرئيسية داخليا وخارجيا وقد أثرت على توجهات الأردن السياسية على النحو التالي :-

١ - **في الخمسينات** : وثق الأردن علاقاته مع الدول العربية في منطلق مصلحة البلد الواحد وقضية فلسطين ، وأن الأردن يتحمل عبئا أكبر فيها .

الاجتماعية :- العمل لتحسين المستوى الاجتماعي وتحقيق حياة كريمة .

٣ - **الناحية الاقتصادية** : العمل المتواصل لرفع مستوى الحالة الاقتصادية ٤ - الجهاز الاداري : تنظيم جهاز الدولة على اساس من الكفاية والأمانة .

٥ - الجيش : مضاعفة الجهد لتقوية الاهتمام بالشئون العسكرية وحشد الامكانيات للسلاح المقاتل ، وتم تعريب الجيش ورفض الدخول في حلف بغداد وقد استمرت هذه الوزارة قرابة خمسة أشهر فقط .

ثانياً : وزارة وصفي النخل ١٩٦٧/١٧/٢٢ استمرت وزارته خمسة شهور

١ - **النظام الدولي** : كسب دعم الدول الصديقة تعزيزاً لقضايا الأردن في المحافل الدولية ٢ - **النظام العربي** : حمل المسؤولية التاريخية لقضية فلسطين والدعوة للتضامن الاسلامي والعربي .

٣ - **الاجتماع** : توفير الطمأنينة المادية والمعنوية لكل فرد وكسر الروح الانهزامية والاهتمام بالعمالة ، وتوجيه الدعوة للوحدة الوطنية ٤ - **الجهاز الاداري** : تقوية أجهزة الاعلام لتصبح في مستوى الرسالة الوطنية والقومية ، مع توطيد دعائم الدستور ، وصيانة الميثاق القومي ميثاق الثورة العربية الكبرى .

٥ - **الجيش** : دعم القوات المسلحة لتصل لمكانة المنعة لحماية الحدود . وتزويد القوات المسلحة بالخبرات الفنية المتاحة حتى تصل لمكانة المنعة لاسترجاع الحق المسلوب في فلسطين . وقد تم إقرار برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ١٩٦٤ - ١٩٧٠ .

ثالثاً :- بهجت القلھوني ١٩٦٧/١٠/٧ [استمرت وزارته قرابة ١٥ شهراً] :-

جاءت هذه الوزارة بعد توقيع اتفاقية الدفاع المشترك مع مصر في ٣٠/٥/٦٧ ، ووقوع هزيمة يونيو بعدها .

١ - **النظام الدولي** : اقامة علاقات دولية على اساس من الاحترام المتبادل والرغبة في التعاون المستمر وزيادة فاعلية التعاون مع تلك الدول في المجالات الداخلية والخارجية .

٢ - **النظام العربي** :- الأردن جزء من الوطن العربي ، ويمثل امتداداً تاريخياً للثورة العربية ، وهي شعارها الوحدة/ الحرية والحياة الأفضل . وأن القضية الفلسطينية هي حجر الزاوية في السياسة الداخلية والعربية والخارجية .

٣ - **الفاحية الاجتماعية** :- وحدة الضفتين يقوم عليها الكيان الأردني وهي وحدة مقدسة ومثل يجسد حلم الدولة العربية والمواطن هو الخلية الاولى لبناء المجتمع .

٤ - **الاقتصاد** :- تحويل الأردن لبلد غني ليست عملية يتصدى لها الحكم بطرفيه ، بل بتشجيع الاستثمار والرخاء والعدالة الاجتماعية وفرص العمل المكونة للجميع .

٥ - **تنظيمات حكومية** :- الحكم في الأردن مسئولية مع ضرورة إلغاء الفجوة بين المواطن والحاكم ، وخلق جيل جديد قادر على تحمل أعباء المستقبل ، وبناء جهاز الأمن ، والافادة من رجال الفكر والكفاءة .

٦ - **الجيش** :- بناء القوات المسلحة الأردنية على ضبط الاختيارات السابقة للدفاع عن العالم العربي وتجهيزها بأحدث الأسلحة .

رابعاً : وزارة محمد داود ١٩٧٠/٩/١٥ [استمرت حتى ١٩٧٠/٩/٢٤ حيث قدم استقالته في القاهرة] :-

جاءت هذه الوزارة بعد أن دخلت وحدات الجيش العاصمة فبادرت قوات المقاومة الفلسطينية بمقاومة الجيش ووقعت معارك دامية .

١ - **الناحية الاجتماعية** : ضرورة حماية المواطن وأمنه والحفاظ على روحه وممتلكاته ، حيث هناك من يريد نفس الوحدة الوطنية ، بوجود قوى معادية تعمل على تحويل طاقات المقاومة عن غاياتها - القضية السامية - إلى حيث يؤدي لفسف الجسور بينها وبين الشعب .

١٩٧٠ . وتم التأكيد على ضرورة التلاحم بين المواطن والقوات المسلحة ، وتوفير التطوير والتدريب . والتحديث اللازم للقوات المسلحة لزيادة كفاءتها وقوتها .

الخلاصة : لاشك أن هذا النوع من الدراسات مطلوب الاكثار منه ، خاصة في عالمنا العربي ، ولكن كان على المؤلف أهمية الاعتماد على جوانب ومصادر أخرى لتدعيم موضوعه الأساسي لايضاح جوانب الفكر السياسي الأردني المعاصر ، ومع أهمية التطرف لرؤية المفكرين والرأي العام الأردني وتصوراتهم لما جاء في كتب التكليف هذه ، وذلك حتى تصبح الصورة أعم وأشمل أمام القارئ . وربما تكون هذه هي بداية لفتح باب البحث أمام آخرين لطرق هذا المجال الحيوي الهام من الموضوعات في عالمنا العربي . □

طارق حسنى أبو سنه

□ □ أحمد أبو الحسن أحمد حلبى ، دبلوماسية المؤتمرات في عصر الأمم المتحدة ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ □ □

يدور موضوع هذه الرسالة حول دبلوماسية المؤتمرات في عصر الأمم المتحدة ، بوصفها إحدى الظواهر البارزة في العلاقات الدولية المعاصرة . إذ شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية نموا وتزايدا ملحوظين في عقد المؤتمرات الدولية سواء على المستوى الإقليمي أو العالمى . وقد أضحت الاجتماعات الدولية - وبصفة خاصة - مؤتمرات القمة - هي الرد العملي والضرورى لمواجهة المشكلات العالمية التي تتهدد البشرية كالتصحّر والجفاف والجوع وتلوث البيئة . وتعتبر دبلوماسية المؤتمرات إحدى الوسائل التي يعول عليها كثيرا لفض المنازعات الدولية سلميا ، خاصة بعد تزايد بؤر التوتر في كثير من مناطق العالم .

وتكتسب المؤتمرات الدولية بحد ذاتها أهمية خاصة إذ أضحت تضطلع اليوم بدور كبير في تثبيت أركان النظام الدولى المعاصر من خلال تدوين وتطوير قواعد القانون الدولى في شكل معاهدات واتفاقيات دولية ، وإنشاء العديد من الأجهزة والمنظمات الدولية . وتنقسم الدراسة الى فصول أربعة يسبقها فصل تمهيدى وتعقبها خاتمة وملاحق ثلاثة . وقد جاء الفصل التمهيدى تحت عنوان « التطور التاريخى للمؤتمرات الدولية » وكان القصد من استعراض التطور التاريخى هو الوقوف على نظام هذه المؤتمرات من الناحيتين التنظيمية والموضوعية ، وقد خلص الباحث في هذا الخصوص الى أن حسم القضايا الأساسية في إطار المؤتمرات الشاملة يتم أساسا من قبل الدول الكبرى وأن مشاركة الدول الصغرى كثيرا ما تكون صورية أو رمزية ، فما تقرر في مؤتمر فيينا لعام ١٨١٥ كان باتفاق الدول الأربع الكبرى في ذلك الحين وهى (بروسيا ، بريطانيا ، النمسا ، روسيا) . والشئ ذاته نجده كذلك بالنسبة لمؤتمر فرساي لعام ١٩١٩ إذ قسمت الموضوعات الرئيسية من قبل فرنسا ، إيطاليا ، بريطانيا ، الولايات المتحدة . ولم يختلف الأمر كثيرا في مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ إذ سبقت المؤتمر عدة إجتماعات في يالتا وطهران وبيوتسدام ودمبارتون أوكس ضمت الولايات المتحدة

٢ - في المستنينات : ركزت كتب التكليف على قضيتى فلسطين والجزائر ، وأعتبرت قضية فلسطين حياة أو موت .

٣ - في السبعينيات :- (بعد حرب ٦٧) ركز الأردن على حشد الطاقات لازالة آثار العدوان . وبعد المواجهة مع المقاومة الفلسطينية كانت الكتب تركز على دعم المقاومة الفلسطينية الشريفة ، وإحياء الجبهة الشرقية .

٤ - في الثمانينات : ركزت كتب التكليف على موضوع دعم القضية الفلسطينية ووصل التنسيق لذروته بين الأردن والمنظمة ، ودعم الأردن للعراق في حرب الخليج .

الفصل الرابع : ركز على الناحية المرتبطة بأمن المواطن [إجتماعيا وأمنيا] ، والرسالة القومية - الوحدة والحرية والحياة الأفضل - ، ويناقش الفصل دور رؤساء الوزارات آنذاك والأولويات المطروحة فيما يتعلق بالمواطن .

فقد تركزت الاهتمامات على دفع الأخطار المحيطة بالمواطن والمرتبطة بالأحزاب وولاءات بعض الأفراد لها . ثم أنتقل للرسالة القومية ، وكان التيار العربى قد بلغ ذروته وربط ذلك بأهداف الثورة العربية الكبرى وبعد ظهور منظمة التحرير الفلسطينية ، فركزت كتب التكليف على وحدة الضفتين وعلى تعبئة روح المواطنة وظهر الاهتمام بالمرأة والبدو والعامل والمزارع . وبعد حرب ١٩٦٧ تم التركيز على دعم الصمود في الضفة الغربية وأن المواطن هو الثروة الحقيقية لبلده . ثم بعد المواجهة مع المقاومة الفلسطينية ، أبرزت شعارات مواجهة آثار الفتنة وتضميد الجراح وإعادة الحياة لطبيعتها وخلق النعرة الاقليمية ، وسيادة البلد واستقراره والوحدة الوطنية .

الفصل الخامس : ركزت كتب التكليف في الخمسينيات على موضوع الاكتفاء الذاتى الذى ارتبط بإرادة الأردن السياسية عندما اشتدت به الضغوط السياسية وواجه مشاكل المعونات الخارجية بعد إنهاء المعاهدة البريطانية وتلقى مساعدات عربية لم تستمر ثم أخذ يتلقى مساعدات أمريكية .

٢ - في الستينيات تم التركيز على التخطيط ، فظهرت خطط التنمية ، غير أن حرب ١٩٦٧ غيرت من هذه الاستراتيجية مما أضطر الأردن أن يجند الموارد والمساعدات في دعم الصمود في الضفة الغربية .

٣ - في السبعينيات : بعد هدوء الأوضاع الداخلية نسبيا عاد التركيز على خطط التنمية (٧٠ - ١٩٧٣) ، وخطة (١٩٧٥ - ١٩٨٠) . وبدأ الحديث عن بحث نهضة زراعية .

٤ - في الثمانينات : تم التركيز على النظام الخاص وإستعادة حيويته ، والاقتصاد الزراعى حتى تمنح الثقة للزراعيين ، وتشجيع الاستثمار الخاص .

الفصل السادس : يركز على الناحية الادارية ومميزات رؤساء الوزارات ، وحجم الجهاز الادارى عن تلك الفترة ، ويلاحظ ازدياد وتطور حجم الهيكل الادارى تدريجيا في الخمسينيات حتى تضاعفت في الثمانينات .

فنجذ أن ازدياد عدد الوزارات لم يرتبط بكتب التكليف ، حيث أن ظهور بعض الوزارات على ما يبدو ارتبط برئيس الوزراء . ويمكن القول أن كتب التكليف حددت أهداف الهيكل الادارى أكثر من التركيز على التفصيلات .

الفصل السابع : ويتعرض للناحية العسكرية ، فقلما تم التعرض بشكل تفصيلى في اجمال كتب التكليف ، فعادة ما يتم التعرض لها بشكل عام مع ملاحظة أن القوات المسلحة حظيت بالاهتمام الكافى لدى صانع القرار ، وكانت الاشادة بها بارزة منذ مطلع الستينات ، ولم تتطرق كتب التكليف لانتقادها ولو مرة واحدة مثلما حدث للجهاز الادارى . واستمر هذا الوضع حتى الآن وعادة ما تطرقت كتب التكليف للربط بين المواطن ودور القوات المسلحة في توفير الحماية له سواء على الخطوط الامامية أو في الداخل وبخاصة أثناء أحداث عام

يبحثها كل مؤتمر، ومن ناحية ثانية، هناك الحقيقة التي تتعلق بالسلطة الكاملة لكل مؤتمر في وضع قواعده الاجرائية، وقبل هذا كله فإن حقوق السيادة للدول المشاركة لا تقبل الأحكام المسبقة. ويناقش الفصل الثالث عملية صنع القرار في المؤتمرات الدولية ويعرض الباحث في هذا الفصل لموضوعات ثلاثة اختص كل منها بمبحث، الموضوع الأول « المراحل العادية لوضع مشروع قرار »، الثاني « التصويت في المؤتمرات الدولية »، الثالث « نظام توافق الآراء »، يوصفه أحد الأساليب الأكثر شيوعاً في المؤتمرات الشاملة، وقد أثبتت الدراسة أن قاعدة الاجماع كانت هي السائدة في مؤتمرات ما قبل الحرب العالمية الأولى، وهذا أمر طبيعي ومتوقع بالنظر الى أن مبدأ السيادة المطلقة وسلطان الارادة كان هو الذي يسمو على ماعده من مبادئ في نطاق العلاقات الدولية وليس أدل على ذلك أن عهد العصبة قد أخذ بنفس القاعدة بل لا زلنا نجد لها أثراً في العديد من المنظمات الدولية التي قامت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولعل ميثاق جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي دليلان على ذلك.

غير أن قاعدة الاجماع هذه لم تعمر طويلاً خاصة في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وإن لم تلغ تماماً. فقد تراجعت قاعدة الاجماع لتفسح المجال أمام قاعدة الأغلبية بصورها وأشكالها المختلفة. وعلى الرغم من المزايا العديدة التي يحققها نظام الأغلبية في إتخاذ القرارات مقارنة بقاعدة الاجماع، إلا أنه سرعان ما دب الخلاف وحدثت المواجهة في نطاق العديد من المؤتمرات الدولية بين مجموعة الدول القديمة وخاصة الكبرى منها وهي التي ساهمت في وضع قواعد القانون الدولي التقليدي، وهي التي أضحت تمثل الأقلية في نطاق المجتمع الدولي المعاصر، وبين مجموعة الدول حديثة الاستقلال من جانب آخر. ففي حين شعرت الدول الكبرى التي يهيمها بالأساس المحافظة على الأوضاع بأن قاعدة الأغلبية لا تتفق ومصالحها، طالبت الدول حديثة الاستقلال بالنظر الى كثرتها العددية بضرورة التمسك بهذه القاعدة، ونتيجة لذلك صار واضحاً أن إقرار الاتفاقيات الجديدة بموجب قاعدة الأغلبية قد لا يحقق الأهداف المنشودة من تلك الاتفاقيات التي ترتبت على كنف الدول الكبرى التزامات دولية لصالح القوى الجديدة طالما أن الدول الكبرى لم توافق على الاتفاقيات ابتداءً.

وفي محاولة للخروج من هذا المأزق، أوجدت الممارسة العملية ما يسمى بنظام توافق الآراء ويعني هذا النظام بذل الجهود الممكنة خلال مرحلتى المناقشات والمفاوضات من أجل التوصل الى اتفاق عام يحظى بقبول كافة الأطراف، ومن ثم فإن النص المعتمد هو في حقيقة الأمر مزيج من المكاسب والتنازلات. غير أن أعمال قاعدة توافق الآراء لا يمنع من استخدام الدول لحقها الاصيل في طلب التصويت لتبدي موقفها علناً تجاه النصوص المقترحة، أو أن تبدي تحفظاتها على القرارات والاتفاقيات التي يعلن عنها في ختام المؤتمر.

وقد خصص الباحث الفصل الرابع والآخر لدراسة الاطار الموضوعي للمؤتمرات الدولية ويعد بذلك المفاوضات الشاملة على أساس أن المفاوضات تجري بين مجموعات أو كتل دولية وقد أبرزت ديناميكية « التفاوض الجماعي » في النماذج محل البحث عبداً من الخصائص أهمها :

- أن الدول الصناعية المتقدمة ليست لديها الرغبة في تقديم تنازلات لصالح الدول النامية، وأبلغ دليل على ذلك ما توصل اليه مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي الدولي (١٩٧٥ - ١٩٧٧) من نتائج متواضعة، فضلاً عن أن تلك النتائج لم تجد سبيلاً الى التنفيذ.

- ظهور الرغبة لدى الاطراف الأساسية لقبول « حلول وسط » وهذا ما نلمسه في كثير من المؤتمرات الشاملة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للدول الأقل نمواً (باريس ١٩٨١). وقد ظهر هذا الاتجاه بصورة أكثر وضوحاً في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار

والاتحاد السوفيتي وبريطانيا ثم فيها الاتفاق على القواعد الأساسية التي تشكل نظام الأمم المتحدة. ومن ثم فإن نتائج المؤتمرات الدولية وعلى وجه الخصوص مؤتمرات الصلح ليست سوى إنعكاس لتوازن القوى القائم قبل وأثناء المؤتمر وهذا يعني أن إنعقاد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط والذي تزايدت الدعوة اليه في الآونة الأخيرة لن يكون في صالح الطرف العربي - على الأقل في الوقت الراهن - لأن نتائج المؤتمر - فيما لو انعقد - لن تكون سوى تقدير للواقع القائم أو لن تخرج كثيراً عنه.

ويتناول الفصل الأول تصنيف المؤتمرات الدولية في محاولة من الباحث لتحديد قواعد الاجراءات التي تحكم كل نوع من أنواع المؤتمرات الدولية، وكذلك لتحديد العلاقة بين مستوى التمثيل في المؤتمر وطبيعة الموضوعات محل البحث، وأيضاً لتحديد العلاقة بين مستوى التمثيل ونتائج المؤتمر. وقد عرض الباحث لنوعين من المؤتمرات في عصر الأمم المتحدة الأول المؤتمرات الدورية التي تدعو اليها منظمة دولية قائمة، والثاني ما يسمى بالمؤتمرات المستقلة، والتي تتولى دولة أو أكثر الدعوة اليها. وقد أضحت المؤتمرات المستقلة هذه تلعب دوراً حيوياً في دفع العلاقات الدولية من خلال مناقشة القضايا ذات الأهمية والتي قد تعجز المنظمات الدولية عن مناقشتها، أو لا يتسنى لها بحثها على الوجه المناسب. من ذلك على سبيل المثال مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي الدولي (١٩٧٥ - ١٩٧٧)، والذي توقشت فيه قضايا الطاقة والمواد الأولية والتنمية. فالمعلوم أن هذا المؤتمر قد عقد أساساً لمناقشة القضايا المذكورة والتي عجزت الأمم المتحدة من خلال إجتماعاتها المتكررة عن التعامل معها بصورة ايجابية. غير أنه في مقابل هذه الايجابيات توجد بعض العيوب التي يمكن أن تؤخذ على هذا النوع من المؤتمرات، منها مثلاً أن الدولة الداعية للمؤتمر قد تسعى للسيطرة على أعماله، كما قد يكون هناك نقص في عملية الاعداد والتحضير التي قد تنعكس سلباً على نتائجه، وفي حالة التوصل الى نتائج قد لا يتسنى متابعة تنفيذها لعدم وجود جهاز دولي دائم يتولى القيام بهذه المهمة، ولعل تجربة مؤتمر باريس المشار اليه خير دليل على صحة هذا الاستنتاج، فما توصل اليه المؤتمر من نتائج متواضعة لصالح الدول النامية لم تجد طريقها الى حيز التنفيذ. وقد خلص الباحث في هذا الفصل الى وجود علاقة ارتباط بين مستوى التمثيل والالتزام بنتائج أعمال المؤتمر، فقد تحاول إحدى الدول تجنب بعض الالتزامات الدولية المحتملة من خلال تخفيض مستوى تمثيلها في مؤتمر ما، كأن يوفد رئيس دولة ما وزير خارجيته أو مثله الشخصي الى مؤتمر يحضره رؤساء الدول أو الحكومات، كما هو الحال في العديد من مؤتمرات القمة التي تعقد في نطاق جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ويعالج الفصل الثاني الجوانب التنظيمية والفنية في المؤتمرات الدولية أي الاطار الشكلي للمؤتمرات الدولية من تحديد مكان الاعتقاد، الدعوة، الاعداد، تشكيل الوفود، نظام اللجان، علانية الجلسات وسريتها، نظام الاسبقية، البت في مسألة الاختصاص ونقاط النظام. وهل توجد قواعد مستقرة في مجال تنظيم وإدارة المؤتمرات الدولية ومن النتائج المعبرة في هذا الخصوص :

- لا توجد قيود على تشكيل وفود الدول الى المؤتمرات الدولية، وهذا يعتبر في واقع الأمر توكيداً لمبدأ سيادة الدولة في المجال الخارجي. غير أن هذا التشكيل يتحدد في واقع الأمر وفقاً لمكانة الدولة ونفوذها السياسي والاقتصادي، وهذا يقضى الى تحكم الدول الكبرى في تصريف أعمال المؤتمرات الدولية في حين لا يكون الأمر كذلك بالنسبة للدول المتخلفة التي لا بد لكثير منها ايفاد الكوادر اللازمة لتمثيلها تمثيلاً كافياً في نشاط وأعمال المؤتمرات الدولية. - هناك صعوبة تكتنف قرار مشروع نظام داخلي موحد لمؤتمرات الأمم المتحدة الخاصة ومرجع ذلك في حقيقة الأمر عدة اعتبارات فمن ناحية أولى، هناك اختلاف ظروف وطبيعة الموضوعات التي

وقد رصد الباحث بدقة التطورات التي لحقت بأشكال ملكية الأرض في السودان منذ بداية عهد الحكم الثنائي ، والتي كان أهمها قانون تسوية الأرض وتسجيلها الصادر عام ١٩٢٥ ، والذي تم بمقتضاه إدخال الملكية الفردية الرأسمالية للأرض الى السودان ، وإن كان الباحث قد أكد على أن هذا التطور قد جرى بمعدلات سريعة في شمال السودان الذي كان مؤهلاً لذلك من ناحية درجة تطوره الاقتصادي والاجتماعي ، بينما الحال لم يكن كذلك في مناطق جنوب السودان ، وفي المناطق التي عاشت فيه قبائل الرعاة في غرب وشرق السودان .

أما الفصول من الثاني إلى الرابع ، فقد إهتم فيها الباحث بدراسة مشاريع الاستثمار الزراعي الحديثة في السودان ، والتي تعتبر أهم عوامل وملامح التطور الاقتصادي في السودان بحكم طبيعته كبلد زراعي تعتبر الزراعة فيه أهم مصادر الناتج القومي ، وأكثر قطاعات النشاط الاقتصادي تشغيلاً للأيدى العاملة . فخصص الفصل الثاني لدراسة مشروع الجزيرة كنموذج للاستثمار الأمبريالي حيث تم تأسيسه وإدارته بمعركة شركة بريطانية وبتمويل من الحكومة البريطانية بهدف زراعة القطن على نطاق واسع في السودان لتوفير إحتياجات صناعة النسيج البريطانية من الأقطان . ويقدم الباحث عرضاً تفصيلياً لنظم الملكية والإدارة وطريقة إقتسام العائد والتكاليف في المشروع ، وكذلك الصراع الذي نشب بين المزارعين وإدارة المشروع في إطار سعى كل فريق لزيادة نصيبه من عائدات المشروع ، وهو الصراع الذي تم في سياقه تكوين هيئة المزارعين كأول مؤسسة لها طابع نقابي تجمع مزارعي السودان . لقد بذل الباحث جهداً رائعاً في جمع مادة هذا الفصل إلا أننا نود أن نتوقف عند مشألتين . الأولى أن مشروع الجزيرة لم يكن بالنسبة للسودان مجرد مشروع اقتصادي عادي - ولكنه كان بمثابة التطور الاقتصادي الأهم الذي لعب دور القاطرة التي جرت وراءها قطاعات واسعة من المجتمع السوداني نحو الرأسمالية الاقتصادية والتحديث الاجتماعي ، والذي من خلاله تم ربط التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية في السودان بالنظام الرأسمالي العالمي وهو الارتباط الذي مازال يحكم الى حد كبير مسار التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية السودانية برمتها . أما النقطة الثانية فهي توصيف الباحث لمشروع الجزيرة على أنه مشروع شبه رأسمالي أو إقطاعي رأسمالي بالنظر إلى تداخل عناصر من علاقات الانتاج المنتمة لأنماط إنتاج مختلفة فيه . وهذا التوصيف الغامض هو أحد نواتج المخطط الخماسي الذي أشرنا اليه قبلاً ، وهو أيضاً توصيف يقوت فرصة نحت مفاهيم وتعريفات جديدة ملائمة لظواهر التطور الاقتصادي الاجتماعي في بلاد العالم الثالث .

أما في الفصلين الثالث والرابع فقد عرض الباحث بتفصيل دقيق لتطور مشروعات الزراعة الخاصة والتعاونية ومشروعات الزراعة الحكومية وأكد طبيعتها كمشروعات رأسمالية ساهمت في إنتزاع السودان من نمط الانتاج الزراعي المعاشي الذي كان سائداً قبل ذلك ، وبنتيجة هذا التطور نمت طبقة برجوازية سودانية كانت غالباً إمتداداً للزعامات المحلية التقليدية من شيوخ القبائل والطوائف . وفي القسم الثاني من هذا الباب الذي أسماه الباحث « نمط الانتاج غير الزراعي » وخصص الفصلين اللذين ضمهما لدراسة النشاط الرعوي والانتاج الغابي والتطور الصناعي . وأهم ما لاحظته الباحث على التطور في هذين المجالين هو إنتشار العلاقات النقدية الرأسمالية تدريجياً الى مجالات الرعي والغابات وإلى تحقيق الصناعة السودانية لتطورهم - وإن كان مازال محدوداً بالنسبة للنشاط الاقتصادي ككل - وهو التطور الذي نشأت بنتيجته طبقة عاملة محدودة العدد ولكنها لعبت دوراً مهماً في الصراع الاجتماعي والسياسي في السودان منذ النصف الثاني من الأربعينيات . وإن كان لنا ملاحظة على هذا القسم فهي تتعلق بعنوانه « نمط الانتاج غير الزراعي » . فمفهوم نمط الانتاج في المدرسة الفكرية التي يلتزم الباحث بها له معنى محدد يختلف عن المعنى الذي إستخدمه الكاتب

(١٩٧٤ - ١٩٨٢) حيث جاءت الاتفاقية التي أقرها المؤتمر محققة تقريرا لمطالب جميع الأطراف المشاركة في المؤتمر .

- يقوم نظام المجموعات على أساس المصالح أكثر منه على « الأيديولوجية » : وقد برز ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار الذي تميز بوجود مجموعات تجمعها مصالح مشتركة بغض النظر عن انتماءات الأيديولوجية مثل مجموعة الدول الحبيسة ، والدول الساحلية ، والدول المتضررة جغرافياً .

- يلاحظ عزوف الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي عن الاشتراك في انقواضات الشاملة التي تعنى بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد بمقولة أن تردى الأوضاع في الدول النامية ما هو إلا نتيجة للحقبة الاستعمارية ، ومن ثم تتحمل تبعته الدول الغربية .

أحمد يوسف القرعي

□ □ د . زكي البحيري - التطور الاقتصادي والاجتماعي في السودان من الأزمة العالمية حتى الاستقلال ١٩٣٠ - ١٩٥٦ - القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٧ □ □

ترجع أهمية هذا الكتاب الى أكثر من عامل . فهو من ناحية يعكس تزايد إهتمام الجماعة العلمية والثقافية في مصر بشئون ودراسات السودان ، وهو من ناحية أخرى واحد من الأعمال القليلة التي تركز على دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للسودان في محاولة لتجاوز التركيز الشائع على دراسة التاريخ السياسي للسودان خاصة ما يتعلق منه بالعلاقات المصرية السودانية .

ينقسم الكتاب الى بابين . أولهما عن التطور الاقتصادي والثاني عن التطور الاجتماعي في السودان وفي ثلاثة عشر فصلاً هي مجموع فصول الكتاب . تناول الباحث أهم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في السودان بالرصد والتحليل الذي حاول الالتزام بمنهج دراسة التشكيلات الاقتصادية . الاجتماعية . ووفقاً لهذا المنهج درس الفصل الأول من الكتاب مسألة تطور نظم الملكية الزراعية في السودان ، حيث يرى الباحث أن السودان قد عرف أكثر من شكل للملكية الأراضي الزراعية فهو يصنف نظم ملكية الأرض التي كانت سائدة في دولتي الفونج والفور في فئة الملكية الإقطاعية . أما في مناطق النطاق الأوسط الذي تعتمد فيه الزراعة على الأمطار الوفيرة فإن الملكية الجماعية كانت هي الشكل الأكثر شيوعاً ، وكان يوجد الى جانبيها جيوب للملكية الإقطاعية مركزة في يد زعماء القبائل . وبرغم أهمية المعلومات الواردة في هذا القسم والمناقشة الجيدة التي أدارها الباحث حولها ، إلا أنه يؤخذ عليه حرصه على تصنيف أشكال الملكية وأيضاً أنماط الانتاج المختلفة ضمن الفئات الخمسة الواردة ضمن المخطط الخماسي الشهير الذي تبنته الماركسية السوفيتية في العهد الستاليني والذي إنتشر بين أغلب المفكرين الماركسيين في أنحاء مختلفة من العالم ، إلا أن هذا الفهم جرى نقضه على يد مفكرين عديدين ملتزمين بالماركسية بمن فيهم مفكرون سوفيت - لافساح المجال لتشكيلات إقتصادية إجتماعية أخرى خلاف التشكيلات الخمسة هذه .

□ □ الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي - الناس : منتدى الفكر العربي - عمان - ١٩٨٨ □ □

أثارت ظواهر المد الإسلامي السياسي سيلا عارما من الكتابات الغربية الأكاديمية ، والصحيفة بعضها يتميز بالجدية ، والأحكام الأكاديمية ، والآخر مجرد معالجات صحفية مبسطة ، ومحملة بروى أيديولوجية تقليدية . ولازالت المكتبة العربية تقتقر الى الحد الأدنى المطلوب في تحليل الظاهرة موضوعيا ، وأكاديميا ، خاصة في ظل سيادة فيضان من الكتابات الصحفية المبسطة في شكل كتب ومقالات - مجمعة وسبق نشرها - تنحصر عنها الشروط العلمية الرصينة . وتأتي أهمية هذا الكتاب « الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي » من كونه يمثل خريطة أولية لكيفية تفكير مجموعة من المفكرين والباحثين والصحفيين من اتجاهات فكرية مختلفة لظاهرة المد الإسلامي المعاصر تحاورا خلال هذه الندوة بنزعة تميزت بالتسامح ، وتكشف على نحو مباشر - أو غير مباشر - عن الرؤى التقليدية التي لازالت تعتقد امكانية حل معضلات اجتماعية - ثقافية وسياسية بمجرد صياغات لفظية أو لغوية ، أو تأملات ذاتية مفارقة للواقع التاريخي . أو أن الاجتهاد - في المنظور الإسلامي الحنيف - هو مجرد عروض صحفية ، أو معادلات لغوية فقط . وهي تكشف أيضا تلك النزعة التي تولدت لدى بعض الكتاب الرسميين من أن رأيهم يمثل سلطة فقهية أو معرفية أو رسمية ، وهي نزعة تسلطية تحول دون تطور معرفتنا بذاتنا ، أو بالآخرين فضلا عن بؤسها المعرفي والعلمي . وقد انقسمت أبحاث الندوة - الكتاب الى عدة محاور سوف نركز على أهمها لضيق المساحة .

(١) الإطار العام للصحف الإسلامية (٢) الصحوة والهيمنة الأجنبية (٣) الإسلام بين وحدة الإيمان وتعدد القراءات ، الاقتصاد الإسلامي بين المفاهيم والممارسات (٤) الصحوة والمواطنة والمساواة (٥) الصحوة والمشاركة السياسية (٦) الصحوة والثقافة المعاصرة (٧) الصحوة والدولة القطرية في الوطن العربي (٨) الحركة الإسلامية والقومية العربية . والصحوة الإسلامية والوطن العربي الى أين ؟ .

وفي هذا الإطار سنركز على مجموعة ملاحظات عامة على الكتاب ثم نركز على إشكاليتين

أولهما : - الصحوة واشكالية المواطنة والمساواة وثانيهما الصحوة والثقافة المعاصرة .

وتتلخص ملاحظتنا بأيجاز فيما يلي :

(١) غموض بعض المصطلحات والتعريفات المستخدمة وغلبة النزعة التأملية المفارقة للواقع والتاريخ ، وغياب رؤية مدعمة بدراسات علمية حقلية .

(٢) النظرة اللغوية لقضايا الإسلام السياسي ، واعتناق منطق ما ينبغي أن يكون .

(٣) التبسيط الصحفي لأشكاليات مركبة ومعقدة سواء على مستوى النصوص أو الواقع المجتمعي والتاريخي . وهو أمر يستعصى على طريقة - لا منهج - السرد الصحفي الذي قد يرتقى في أفضل حالاته الى منهج الشرح على المتون الذي يتعامل مع بعض الاشكاليات ، وكأنها تمرينات لغوية لتفسيرها وحلها . وهو منهج يعجز عن تقديم تفسيرات موضوعية ، وعلمية لمواقف مفكرين ، وحركات سياسية اجتماعية لأنه يعزل النص - الذي هو انتاج فقهى إنساني - عن عوامل انتاجه ، أو إعادة انتاجه ، ويتعامل معه كأنه كائن مقدس - في ذاته - ومتعالى عن سياقاته ، وتحولاته .

هذا النمط من الكتابة راج في السنوات الأخيرة ، ولم يكن سوى إعادة انتاج لنصوص قديمة .

والذي أراد به أن يشير الى مجالات الانتاج غير الزراعي . فنمط الانتاج في مفهومه الشائع لدى أنصار مدرسة التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية يشير إلى الشكل المثالي لعلاقات الانتاج التي تنطوي عليها تشكيلة اقتصادية - اجتماعية معينة ، وهو بالتالي مفهوم لا يتجسد عيانا في تشكيلة محددة ولكنه أداة رئيسية من أدوات الدراسة والتحليل لدى أنصار هذه المدرسة . فالتشكيلات الاجتماعية الموجودة في أمريكا الغربية وأمريكا الشمالية واليابانية على سبيل المثال - كلها تشكيلات رأسمالية ولكن هناك فروق هامة فيما بينها ، ونمط الانتاج الرأسمالي هو المفهوم الذي يجمع ما هو مشترك ورئيسي بين كل هذه التشكيلات دون أن يتحقق في صورته المثالية في أي منها .

وأخيرا خصص الباحث الفصول من السابع الى التاسع لدراسة تطور المواصلات والتجارة والأحوال المالية في السودان ، وكيف أن اتجاهات التطور في هذه المجالات كانت تدفع في اتجاه توحيد السوق وتحديث نظم الإدارة ، والحد من عزلة الاقاليم السودانية المختلفة ، وكلها تطورات هامة في اتجاه رسملة التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية السودانية .

وفي الباب الثامن الذي أقرده لدراسة التطور الاجتماعي في السودان في نواحيه المختلفة ، درس الباحث تطور النظام القبلي ، والطرق الدينية والأحوال الاجتماعية ونمو الطبقات . ففي الفصل المخصص لدراسة تطور النظام القبلي ، حاول الباحث أن يقلل من أهمية مفهوم القبيلة في دراسة المجتمع السوداني ، بالنظر الى غموض المفهوم وعدم مصداقية بعض الادعاءات المرتبطة به خاصة إدعاء النقاء العرقي ، وأيضا بالنظر الى التطورات الاجتماعية التي لحقت بالمجتمع السوداني والتي قللت من أهمية القبيلة كوحدة للتحليل الاجتماعي . ومع ذلك فإن الباحث عندما استعرض قبائل السودان فإنه كان من المتوقع أن يقدم لنا بشكل أكثر تفصيلا التحولات الاجتماعية التي تعرضت لها قبائل السودان بسبب اتجاه التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية للتطور نحو الرأسمالية الذي أثبتته الباحث بمهارة في الباب الأول .

أما في الفصل المخصص لدراسة الطرق الدينية ، فقد قدم الباحث إستعراضا لهذه الطوائف من حيث أفكارها وأبنيتها التنظيمية ، ولكنه باستثناء الطريقة المهدية لم يقدم لنا أثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي تعرض لها السودان على هذه الطرق ، كما أنه لم يلتفت الى أهمية تفسير المسارين المختلفين اللذين سارت فيهما القبيلة والطائفة متأثر من التطور الاقتصادي الاجتماعي ،

وفي الفصل المخصص لدراسة الأحوال الاجتماعية استعرض الكاتب التطورات في مجالات الحياة الاجتماعية الهامة كالعليم والصحة والتمدين ومستوى المعيشة والعادات والتقاليد ، وكلها جوانب جوهرية لا يمكن فهم التطورات الاقتصادية الاجتماعية بدونها .

أما الفصل الأخير من الكتاب فقد خصصه الباحث للطبقات الاجتماعية في التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية السودانية ، وأول ما يصادفنا في هذا الفصل هو النقد الذي وجهه الكاتب لما أسماه الماركسية الستاتيكية التي تحاول « حشر » المجتمعات غير الأوروبية في المخطط الخماسي الستاتيكي . وهو نقد كان يجب أن نلقاه في أجزاء متقدمة من الكتاب وليس في فصله الأخير ، لأنه يمثل أحد المحددات الأساسية للمنهج المستخدم في الكتاب بكامله . ومع أن بعض آثار هذا النقد تظهر في هذا الفصل ، إلا أن جهدا إضافيا يجب بذله لبلورة المفاهيم الملائمة لدراسة الطبقات في مجتمعات العالم الثالث . وهو جهد فوق طاقة أي باحث بمفرده ، وقد قدم الباحث - زكي البحيري - إجتهدا وإسهاما لا يمكن إنكارهما في هذا المجال .

جمال عبد الجواد

□□ الدبلوماسية المصرية في افريقيا خلال اثني عشر عاما □□ ١٩٧٧ - ١٩٨٨ □□

درخت وزارة الخارجية المصرية منذ عام ١٩٧٧ على إصدار مجموعة الكتب البيضاء التي تضم في شكل مصنف ومبوب ومفهرس شتى الوثائق التاريخية والسياسية التي تتناول موضوعا محددا من موضوعات السياسة الخارجية المصرية . ولاشك أن هذا الاسهام يعد رافدا علميا وعمليا على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للباحث أو الدارس في مضمار التاريخ أو العلوم السياسية .

وقد صدر عن وزارة الخارجية مؤخرا كتاب أبيض جديد يتناول موضوع الدبلوماسية المصرية في افريقيا خلال اثني عشر عاما . ويضم هذا الكتاب مجموعة من الوثائق الرسمية التي تتعلق بتحرك الدبلوماسية المصرية في افريقيا خلال الفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٨٨ . وتعكس هذه الوثائق ترجمة صادقة وتقييما شاملا لأبعاد التحرك الدبلوماسي المصري في افريقيا في محاوره الثلاثة الثنائية والاقليمية والقارية . وللاهداف التي رعى اليها . والانجازات التي نجح في تحقيقها . إذ تعرض أقسام هذا الكتاب لثمانى مجموعات من الوثائق الرسمية . وتشمل ما يلي :

أولا : نصوص البيانات الرسمية المشتركة الصادرة عن الزيارات المتبادلة بين مصر والدول الافريقية على مستوى رؤساء الجمهوريات .

ثانيا : نصوص البيانات الرسمية المشتركة ومحاضر اللجان الصادرة عن الزيارات المتبادلة بين مصر والدول الافريقية على مستوى وزراء الخارجية .

ثالثا : نصوص اتفاقيات وبروتوكولات التعاون التي تم ابرامها بين مصر والدول الافريقية .

رابعا : اتفاقات التعاون الفني بين « الصندوق المصري للتعاون الفني مع الدول الافريقية » وبين الدول الافريقية والمنظمات الدولية .

خامسا : نصوص البيانات الختامية المشتركة الصادرة عن اجتماعات مجموعة اندوجو لدول حوض نهر النيل .

سادسا : نصوص الاتفاقات الموقعة بين جمهورية مصر العربية وبين منظمات دولية .

سابعا : نصوص اتفاقات التعاون بين الحزب الوطنى الديمقراطى بجمهورية مصر العربية وبين الأحزاب الافريقية .

ثامنا : نصوص اهم الوثائق والقرارات الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية .

ويتميز هذا الكتاب الابيض بتضمنه لأسلوب جديد ومبتكر في عرضه للزيارات المتبادلة بين مصر والدول الافريقية على مستوى الرؤساء أو وزراء الخارجية . فبالإضافة الى نشر الوثائق كاملة ، فقد ذيل الكتاب كذلك بمجموعة من الجداول والرسومات البيانية التي تقدم عرضا شاملا لمجمل هذه الزيارات في قالب توضيحي . ولاشك أن انتهاج مثل هذا الأسلوب يعد بمثابة عون كبير للقارئ والباحث في التحليل والمقارنة واستقراء الحقائق ومرونة مدى التطور في حجم العلاقات التي تربط بين مصر وبين الدول الافريقية .

ب. ب. غ

(٤) ان بعض الملاحظات المنهجية التي ابدت على بعض الابحاث - ومنها تعليق الكاتب على ورقة الصحوة الإسلامية والمواطنة والمساواة في الندوة لم ترد في نصوص الكتاب . (٥) ان هناك اوراق ومداخلات تميزت بالعمق في النظرة وفيما يتعلق بالاشكالية الأولى . وهى الصحوة والمواطنة والمساواة قدمت حولها ورقتان اثارتا حوارا واسعا وجيزه أن القضية تطرح في اطار ما كان عليه الوضع قديما رغم وجود كتابات طورت الشكل تطويرا ملموسا في السنوات الأخيرة . الموقف من مسألة المرأة المسلمة وانتهاك حقوقها . افتقاد بعض الرؤى الى تفسير لماذا تظهر مواقف متشددة من غير المسلمين حيناً ، ومواقف معتدلة حيناً آخر ، وأن هذا يستدعى وفقا للبعض مقاربة موضوعية لا للمواقف المبدئية فقط بل لمواقف العملية لجماعات الصحوة الإسلامية من غير المسلمين . بما يواجه ذلك من صعوبة عملية بالمقارنة مع سهول استعراض المواقف المبدئية . وأن ذلك يفترض التعامل مع مسألة غير المسلمين من حيث انها مسألة اجتماعية تاريخية أى من حيث انها متغيرة .

ولقد شاب هذا العرض الطريقة الصحفية في عرض الآراء المختلطة التي جاءت في النصوص دون ربطها بالحركة ، وعدم تفسيرها لأسباب وعوامل التحول ونظام الافكار في هذه الجماعة أو

و محور الصحوة والثقافة المعاصرة يرى الجابرى في عرضه ان لا يوجد تجديد بعد بالمستوى الذى يحتاجه العصر اليوم . وأنه يظن انه لم يظهر مجدد بعد محمد عبده وأن ردود أوركض الحركات الإسلامية للتيارات الفلسفية والايديولوجية المعاصرة تتمثل في أن ردها ليس في مستوى العصر ولا في مستوى الايديولوجيات المردود عليها . وأن من يريد أن يرد على موقف فلسفى او دوى او ايديولوجى ، يجب أن تعرفه معرفة دقيقة في مرجعيته التاريخية ، حتى تخصصه مخصصة الند للند ، وهذا لم يتوافر بعد واسهم في هذا المحور هشام جعيط .

وقد اشتملت الندوة على عروض هامة - ايا كان الرأى فيها - لمحمد احمد خلف الله ، وحسن الترابى .. الخ . وهناك بحث رضوان السيد الذى تناول مواقف تقليدية . ونمطية لموقف المفكرين الاسلاميين من الغرب . ودن أن يتناول رؤى مفكرين جدد للحركة الإسلامية كمحمد حسين فضل الله ، وحسن الترابى ، وراشد الفوشى .. الخ . بصفة عامة يمكن القول انها واحدة من الندوات التي جرى فيها حوار بعضه صريح . والآخر على استحياء وذلك بحثا عن اسس موضوعية للحوار وتسجيل بين مختلف اندرس الفكرية والسياسية في العالم العربى .

نبيل عبدالفتاح

بينها الوطن العربي وهي المجموعة الثالثة فيشير الى بعض تجارب التكتلات الاقتصادية بين البلدان النامية ومنها ينتقل بالإشارة الى حالة الوطن العربي

وحول بعض التجارب بين دول أمريكا اللاتينية يشير الباحث الى منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية التي تأسست في فبراير عام ١٩٦٠ وقد كان لها بعض الانجازات - رغم انها كانت تتسم بالبساطة والضعف - مثل تقليل التعرفة الجمركية والتبادل التجاري وذلك بسبب قلة وضعف هيكل الإنتاج .

وهناك تجربة ثانية هي السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية الوسطى ووقعت اتفاقيتها في ديسمبر ١٩٦٠ وأما التجربة الثالثة والأهم فهي مجموعة « الاندين » وتأسست في مايو ١٩٦٩ واستهدفت الاتفاقية لأول مرة في أمريكا اللاتينية تنسيق خطط التنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول وحددت البرمجة الصناعية المشتركة بين الدول الاعضاء على انها الاداة الرئيسية لتنفيذ الاتفاقية كما أكدت مجموعة الاندين على العملية الانتاجية كخطوة نحو توسيع مبادلاتها التجارية .

وحول التكامل الاقتصادي بين البلدان الافريقية قامت عدة محاولات تكاملية في افريقيا من اهمها السوق المشتركة لدول شرق افريقيا بهدف التعاون الاقتصادي وحرية التجارة والغاء كافة الإجراءات الجمركية . والدول المشاركة هي كينيا ، اوغندا ، وتنزانيا ، وتمثلت انجازاتها في قطاع الخدمات النقل والمواصلات والادارة والبحوث والتعليم .

ثم تأتي تجربة التكامل الاقتصادي العربي . فقد شهدت الامة العربية مجهودات ضخمة خلال العقود الاربعة الماضية في مجال التعاون والتنسيق والتكامل والوحدة الاقتصادية وقد تمثل آخر هذه المجهودات بإنشاء مجلس التعاون بين دول الخليج العربي عام ١٩٨١ كخطوة رائدة في ظل هذه الاوضاع . واستند العمل الاقتصادي العربي المشترك على مجموعة غير قليلة من الوثائق والاتفاقيات الجماعية من اهمها بروتوكول الاسكندرية وميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة دفاع المشترك والتعاون الاقتصادي . وفي عام ١٩٦٤ انشئت السوق العربية المشتركة ومن اهدافها حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال ، وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي وأخيراً حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية وفقاً لبعض أحكام هذه الدول .

وبعد ارتفاع اسعار النفط عام ١٩٧٢ اخذت الدول العربية تتبع مدخل المشروعات المشتركة وانشئت هذه الاخيرة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والاوليك ومؤسسات عربية أخرى ثم تم الانتقال الى مدخل التنسيق الانمائي الذي يرمى الى ايجاد التوافق والانسجام وازالة التنافس والانعزال بين خطط التنمية القطرية . ويتساءل الباحث : اين الانجازات .. هل تحققت بعد مضي أكثر من ٤٠ سنة على مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ؟ ويؤكد الباحث : لكن علينا ان نعترف ان هناك عوائق أعاقت - وما زالت تعيق - مسيرة التكامل الاقتصادي العربي دون ان يعني ذلك تقاعساً في العمل العربي المشترك ، علينا ان نكون دائماً متفائلين ونحاول معرفة الاسباب لنضع الحلول .. »

وأخيراً وفي مقابل تجربة كل من الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة تبدو تجارب التكامل الاقتصادي في البلدان النامية هزيلة شاحبة تعوزها اسباب الحياة منذ مولدها .

محمود طه شبيحه

□ □ خالد بن محمد القاسمي - التكتلات الاقتصادية في العالم مع إشارة خاصة لحالة الوطن العربي - دار الحداثة - بيروت - ١٩٨٨ □ □

ليس من شك أن التكتل الاقليمي وسيلة لتعزيز الجهود القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو ايضا اتجاه يرمز الى تصميم الدول التي تؤمن وتشترك فيه على ان تستغل جميع امكانياتها المالية والبشرية والتقنية المتوافرة لديها لكي تضمن لها نوعاً من الاستقلال والاكتفاء الذاتي وبغية تقليل التبعية للخارج .

والهدف من هذه الدراسة هو التحقق من الجهود ومعرفة الكيفية التي سارت عليها بعض تجارب التكتلات الاقتصادية في العالم مع الإشارة لحالة الوطن العربي لمحاولة استخلاص الدروس ومعرفة مدى ملائمة نماذج التكامل الاقتصادي التي اتبعت في العالم والنماذج التي اتبعتها الدول العربية .

يعالج الباحث في الفصل الاول نموذج تكامل السوق للبلدان الرأسمالية المتقدمة حيث تبنت دول أوروبا الغربية التكامل الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية ولم تكن تواجهها مشكلة الانتاج او التوسع فيه بقدر ما واجهت مشكلة توزيع وتسويق الانتاج دون تضارب بين المنتجين بمعنى اعتماد هذا التكامل على آليات السوق .

والتجربة الرائدة في أوروبا الغربية هي السوق الأوروبية المشتركة التي تشكل واحدة من أبرز التجارب التكاملية في الدول الرأسمالية وقد وقعت اتفاقية روما عام ١٩٥٧ بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة وبدأت الاتفاقية نافذة المفعول في عام ١٩٥٨ وأبرز ماتضمنته الاتفاقية هي حرية تنقل الافراد والخدمات ورؤوس الاموال وكذلك ضرورة تنسيق سياساتها النقدية والاقتصادية ولاشك ان ثمة - في اقتصادية وغير اقتصادية لقيام تكامل بين دول أوروبا الغرب -

وهناك ايضا نمونجا آخر من نماذج التكتلات الاقتصادية بين دول أوروبا الغربية المعروفة باسم المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة انشئت في مايو ١٩٦٠ وقد نصت الاتفاقية على الغاء كافة الإجراءات الجمركية عن السلع المتبادلة بين هذه الدول لكن هناك حرية بالنسبة لكل دولة في تعاملها مع العالم الخارجي في التعرفة الجمركية والدول الاعضاء هي : بريطانيا ، النرويج ، السويد ، الدانمارك ، البرتغال ، النمسا ، فنلندا في عام ١٩٦١ .

وأقر الباحث الفصل الثاني لنموذج تكامل التخطيط والانتاج للبلدان الاشتراكية الأوروبية . فمن الطبيعي ان تختلف ميكانيكية واهداف التكامل الاقتصادي في ظل النظام الاشتراكي (الاقتصاد المخطط) عنها في ظل النظام الرأسمالي ، فيعتمد النظام الاقتصادي الاشتراكي على القاعدة الجماعية القائمة على المساواة بين الافراد وازابة الطبقات وفي اطار خطة مركزية تقوم برسم مسار الانتاج وتوزيعه لتكفل الصالح العام .

ويعتبر مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة المسمى بالكوميكون في اغسطس عام ١٩٤٩ في شرق ووسط أوروبا التجربة الرائدة بين دول الكتلة الشرقية ويضم هذا المجلس الدول الاشتراكية ذات الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج في ظل التخطيط المركزي .

وجاء انشاء هذا المجلس لمواجهة الظروف الدولية الجديدة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية كما ساعد على الاسراع في هذا الاتجاه حصار برلين عام ١٩٥٨ واشتداد الحرب الباردة بين النظامين وايضا الحظر الاستراتيجي الذي فرضته الدول الرأسمالية. اضافة الى اقامة منظمة التعاون الاقتصادي بين ثمانى عشرة دولة اوروبية متقدمة من مشروع مارشال عام ١٩٤٨ .

ويخصص الباحث الفصل الثالث لتكامل البلدان النامية ومن

□ □ د . يوسف خورى - المشاريع الوحدوية العربية (١٩١٣ - ١٩٨٧) - دراسة توثيقية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ١٩٨٨ □ □

هذا كتاب توثيقى لمشاريع وحدوية - الرسمية منها وغير الرسمية ، الشاملة منها والاقليمية التي ظهرت منشورة في كتب او مجلات او جرائد اعتبارا من مقررات المؤتمر العربى الأول المنعقد في باريس ١٩١٣ وحتى آخر سنة ١٩٨٧ .

يشمل الكتاب ٩٥ مشروعا رئيسيا يتفرع عنها ٢٩٢ وثيقة ما بين اقتراحات مشاريع وديساتير وحدوية واتفاقيات او معاهدات ثنائية او متعددة الجوانب ومقررات وقوانين ومراسيم وقرارات وبيانات او تصاريح مشتركة وخطب ومحاضر مناقشات ومذكرات وعرائض .. الخ تتناول موضوع الوحدة او الاتحاد او التضامن او التكامل او التآخى او التعاون العربى في مختلف جوانبه وصوره المتعددة . وتم ترتيب المشاريع الرئيسية الـ ٩٥ حسب التسلسل الزمني بالقتال ثم رتب الوثائق الـ ٢٩٢ التي تتفرع منها وذلك ضمن كل مشروع رئيسى اذا ما اشتمل على اكثر من وثيقة واحدة حسب التسلسل الزمني ايضا .

وفضلا عن نصوص المشاريع الوحدوية هناك ملاحق خمسة للكتاب يتناول الاول منها الوحدة في دساتير ١٥ دولة عربية ويعتبر متمما للمشاريع الوحدوية لما يلقى من اضواء على الوضع الدستورى وموقف مختلف الدول العربية الرسمى من موضوع الوحدة والاتحاد والتعاون .

ويتناول الملحق الثانى (الوحدة في دساتير الاحزاب في العالم العربى) بحيث يعطى فكرة واضحة عن المبادئ والمناهج التي تريد هذه الاحزاب ان تلتزم بها لتنظيم العلاقات العربية بعضها ببعض . ويشتمل الملحق الثالث على اجوبة عدد من كتاب العرب حول الوحدة العربية فيما بين ١٩٣٦ - ١٩٤٤ . وتعكس هذه الاجوبة مفاهيم الوحدة عند المفكرين والمثقفين ورجال السياسة والحكم والاحزاب العرب منذ منتصف الثلاثينات وحتى منتصف الاربعينات .

وفي هذا الملحق يمكن التعرف على اقوال اكثر من ٢٠٠ شخصية مصرية اعطت مفاهيم متنوعة عن الوحدة العربية فيما بين (١٩٣٦ - ١٩٤٤) . ومادة هذا الملحق من الاهمية بمكان للباحثين بهدف التعرف على اتجاهات الفكر السياسى الوحدوى في مصر في هذه السنوات .

وسجل الكتاب في الملحق الرابع البيان الختامى لمؤتمر القمة العربى غير العادى وقراراته (١١ نوفمبر ١٩٨٧) . اما الملحق الخامس والاخير فيتضمن النص الكامل لبيان حقوق الانسان والشعب في الوطن العربى الذى وضعه مؤتمر سيراكوز - ايطاليا في ديسمبر ١٩٨٦ واقدم مؤتمر اتحاد المحامين العرب في الكويت (ابريل ١٩٨٧) .

واخيرا .. فان هذا الكتاب التوثيقى قد سد فراغا كبيرا في المكتبة العربية وهو خطوة اولى لاستكمال توثيق كل مشروعات الوحدة العربية .

هناك عبد السلام العبادى

□ □ د . يوسف خورى - المشاريع الوحدوية العربية (١٩١٣ - ١٩٨٧) - دراسة توثيقية - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - ١٩٨٨ □ □

يعتبر هذا المؤلف الجديد أول الأعمال التي تشرى المكتبة المصرية في مجال لم يسبق أن تطرقت اليه الكتابات المصرية التاريخية السياسية من قبل . إذ أنه يتناول نشأة وتطور مؤسسة من أعرق المؤسسات المصرية ، ألا وهي وزارة الخارجية . ويعكس هذا الكتاب مهارة المؤلف الفائقة في تناول تطور شكل ومضمون وزارة الخارجية المصرية منذ عام ١٨٢٦ حتى ١٩٣٧ في أسلوب وصفي وتحليلي يجمع بين المنهج التاريخي والعلوم السياسية والمعرفة القانونية والفقه الدستوري في آن واحد . كما ذيل الدكتور يونان رزق الكتاب بمجموعة من الملاحق تضم عددا من الوثائق التاريخية والسياسية الهامة . ونجح الكاتب بخبرته العميقة ليس في تبويبها فحسب بل في تحليلها واستخلاص نتائج غاية في الأهمية منها .

ويخص الكاتب الباب الأول الى نظارة الخارجية المصرية منذ عام ١٨٢٦ - ١٨٧٨ ويتناول الفصل الأول مولد وزارة الخارجية عندما انشأ محمد علي باشا ديوان التجارة والأمور الافرنكية في عام ١٨٢٦ . أما الفصل الثانى فهو مخصص لنظارة الخارجية عندما انشأ في مصر عام ١٨٧٨ أول مجلس وزراء مسئول ويقدم رسدا لنشاط وزارة الخارجية حتى اعلان الحماية البريطانية على مصر عام ١٩١٩ . أما الفصل الثالث فهو يتعرض لوضع فريد لوزارة الخارجية المصرية مرت به خلال فترة الحماية البريطانية حيث ألغى منصب وزير الخارجية بينما استمرت الوزارة في الاضطلاع بمسؤولياتها . أما الباب الثانى فيخصصه المؤلف لعرض نشاط وزارة الخارجية بين عامى ١٩٢٢ حتى ١٩٣٧ ويتناول فصله الأول تطور التمثيل الأجنبي في مصر ، وفي فصل ثان يتعرض الكاتب لهيكل الجهاز الدبلوماسى المصرى في الخارج . أما الفصل الأخير فهو يعالج مراحل استكمال مصر لشخصيتها القانونية الدولية وانضمامها الى عصبة الأمم .

لاشك أن الدكتور يونان لبيب رزق قد نجح - كما عودنا دائما - في أن يقدم للقارئ المصرى اضافة قيمة تناولت تاريخ وزارة الخارجية التي تعد جزءا لا يتجزأ من التاريخ السياسى المصرى في دراسة عكست سعة معرفته وشمول نظره وعمق تحليله . ولايسع القارئ الا أن يتطلع بشغف الى استكمال الدكتور يونان رزق لهذه الدراسة في الجزئين التالين اللذين وعد بكتابتهما ويتناولان تطور وزارة الخارجية المصرية منذ عام ١٩٣٧ حتى يومنا هذا .

وتكمن الأهمية الخاصة لهذا المؤلف في تقديمه للمؤسسة السياسية المصرية مرجعا زاخرا بالسوابق التاريخية والمواقف السياسية الهامة التي يمكن أن تساعد صانع القرار المصرى في فهم اعمق لجذور وابعاد العديد من القضايا الحالية والمستقبلية مما يحقق لتحركها الدبلوماسى اقصى قدر من الكفاءة والفعالية .

ب. ب. غ

كتب جديدة وردت الى المجلة

تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٩

- اصدار : البنك الدولي للانشاء والتعمير
- الترجمة العربية : مركز الاهرام للترجمة والنشر
- القاهرة - ١٩٨٩

هذا التقرير هو الثانى عشر في سلسلة التقارير السنوية التى تتضمن تقييما للقضايا الرئيسية للتنمية وهو يشمل كالتقارير السابقة مؤشرات التنمية في العالم التى تقدم بيانات اجتماعية واقتصادية منتقاة عن اكثر من مائة بلد . ويستعرض الفصل الأول الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد العالمى وتأثيرها على التوقعات المستقبلية للبلدان النامية . وتتناول الفصول من الثانى الى التاسع دور النظم المالية في التنمية وهو الموضوع الخاص في تقرير هذا العام . ولقد اثرت استراتيجيات التنمية في الستينات والسبعينات على شكل النظم المالية في البلدان النامية . ويستعرض التقرير التاريخ المالى لكل من البلدان مرتفعة الدخل والنامية بما في ذلك السياسات والأحداث التى أدت الى المحنة الحالية لمثل هذا العدد الكبير من الوسطاء المالىين . ثم يبحث الشروط التمهيديّة الضرورية لتطوير نظم مالية أكثر كفاءة .

الثورة والثورة المضادة في نيكاراغوا

- تأليف : د . نادية محمود مصطفى
- اصدار : مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة
- الناشر : مكتبة النهضة المصرية - القاهرة - ١٩٨٨

يعتبر هذا الكتاب الأول من نوعه في موضوعه باللغة العربية ويكتسب أهمية خاصة حيث يلقى الضوء على سياسة القوتين العظميين في منطقة امريكا الوسطى بصفة عامة وبشأن نيكاراغوا بصفة خاصة . وتتركز ابعاد الدراسة ومحاورها الاساسية في محاولة تحديد ابعاد واساليب الدور السوفيتى « والكوبى » في احداث نيكاراغوا ، والسعى الى الوقوف على ابعاد واساليب رد الفعل الأمريكى في مواجهة الثورة هناك وفي مواجهة السياسة السوفيتية والكوبية بشأنها وعرض خصائص الاوضاع المحلية والاقليمية في امريكا الوسطى . وخيرا محاولة التوصل الى تقرير الوزن النسبى لتأثير المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية على مستقبل نظم لحكم في نيكاراغوا .

خطة اغتيال ياسر عرفات

- تأليف : مصطفى بكرى
- الناشر : سينا للنشر - القاهرة - ١٩٨٩

نجح ابو عمار في اختراق المجتمع الدولى . وحدث انتصارات هامة للثورة الفلسطينية على اكثر من صعيد وقد لعبت الانتفاضة في ذلك دورا كبيرا ومن هنا فان الخوف على الرمز الفلسطينى في ضوء المؤامرات التى تحاك ضده اصبح عملية مهمة للغاية في الوقت الراهن . ويكشف كتاب الزميل الصحفى مصطفى بكرى عن خطط اغتيال الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات وبعض القيادات الفلسطينية الهامة ، كما يلقى الاضواء على خطة تدمير المفاعل النووى العراقى ومن قبل اغتيال عالم الذرة المصرى د . يحيى المشد .

الانتفاضة .. تراث وحاضر ومستقبل

تأليف : د . محجوب عمر
الناشر : دار البعادر للنشر والتوزيع - القاهرة - ١٩٨٩

يضم الكتاب مجموعة المقالات التي كتبها المؤلف في جريدة الشعب ومجلة القدس التي تصدر من القاهرة خلال العام الأول من الانتفاضة وأضيف إليها محاضرة للمؤلف عن الانتفاضة أقيمت بنفس الاسم أمام ندوة مؤتمر اتحاد المحامين العرب في تونس (مارس ١٩٨٨) وفي حضور الشهيد أبوجهاد .
ولقد نجح المؤلف في أن يجعل من هذه المادة المتناثرة نسيجاً واحداً يخدم موضوع الانتفاضة وهي الهاجس الأوحد لكتاباته ومحاضراته ومناقشاته . وجاء ترتيب فصول الكتاب في تناسق موضوعي حيث تناول المؤلف في البداية التراث والتجذير ثم تناول الموقع المتقدم لمنظمة التحرير الفلسطينية في مسيرة الانتفاضة مؤكداً أن الانتفاضة ليست معزولة عن قيادتها وإطارها المعنوي كما سعى الكاتب إلى نقل صورة المجتمع الفلسطيني في الداخل . ثم يتناول الكاتب المواقف العربية والدولية المختلفة تجاه الانتفاضة وفي الفصول الأخيرة يرصد أبرز النتائج والدروس والآثار تجاه الانتفاضة .

تدريس حقوق الانسان في الجامعات العربية

- إصدار : مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية
- القاهرة : ١٩٨٧

يحتوي هذا الكتاب على أعمال الحلقة النقاشية الخاصة بتدريس حقوق الانسان وتطوير التعليم القانوني في الجامعات العربية وهي الحلقة التي عقدها مركز اتحاد المحامين العرب للبحوث والدراسات القانونية بالاشتراك مع كلية الحقوق جامعة الكويت في إطار انعقاد المؤتمر السادس عشر للمحامين العرب بالكويت [١٨ - ٢١ أبريل ١٩٨٧]
ويأتي أهمية هذه الحلقة والابحاث المقدمة اليها في أن تدريس حقوق الانسان بالجامعات العربية أصبحت خطوة أساسية في إطار أي تطوير للعملية التعليمية بكلية الحقوق العربية بشكل خاص .
ولهذا حرصت الأمانة العامة لاتحاد المحامين العرب وهيئة مركز البحوث التابع لها على أن تضع حصيلة هذا الجهد الممتاز الذي شاركت فيه نخبة ممتازة من عمداء واساتذة كليات الحقوق العربية ليستفيد منها كل المعنيين بقضية تنمية الوعي والمعرفة بحقوق الانسان وكذا صانعي القرار في حقل التربية والتعليم بالوطن العربي .

تحليل السياسات العامة - قضايا نظرية ومنهجية

- المحرر : د . علي الدين هلال
- إصدار : مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
- القاهرة : مكتبة النهضة العربية - ١٩٨٨

يمثل هذا الكتاب حصيلة البحوث التي نوقشت في الندوة التي عقدها المركز عن الأطر النظرية ومنهج تحليل السياسات العامة في الفترة « ١١ - ١٢ نوفمبر ١٩٨٧ » وشارك فيها خبراء وباحثون من أقسام الاقتصاد والاحصاء والعلوم السياسية بكلية الاقتصاد ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية وجامعة حلوان والجامعة الأمريكية بالقاهرة .
وقد كانت الندوة باكورة برنامج بحثي يقوم به المركز في مجال تحليل السياسات العامة في مصر . واستهدفت الندوة التعرف النقدي على الاتجاهات الرئيسية المعاصرة في تحليل السياسات العامة ومناقشة المتغيرات والعوامل التي تؤثر على صنع السياسة العامة وتنفيذها .

ترسالة اسرائيل النووية

- تأليف : بيتر براى
 - ترجمة : منير غنام
 - مراجعة وتقديم : د . محجوب عمر
 - الناشر : مؤسسة الأبحاث العربية (بيروت) ، دار البىادر للنشر والتوزيع (القاهرة)
- ١٩٨٩

هذا الكتاب من تأليف الباحث الأمريكى بيتر براى وهو يقدم دراسة تفصيلية حول القدرات النووية الاسرائيلية وقد تم تعزيز الطبعة العربية بترجمة ونشر النص الكامل لتقرير « الصنداي تايمز » عن القوة النووية الاسرائيلية . ويستند هذا التقرير الى المعلومات التى قدمها العالم النووى الاسرائيلى مردخاى فانونو قبل اختطافه واعادته الى اسرائيل . هذا كما كتب د . محجوب عمر تقديمًا تحليليًا لما ورد بالكتاب وأوضح دوافع الموقف الاسرائيلى الغامض بشأن امتلاكها أو عدم امتلاكها للأسلحة النووية كما أوضح مايتوجب أن يصنعه العرب للرد على هذا الموقف الاسرائيلى . والجديد الذى يقدمه كتاب بيتر براى هو محاولة الاجابة على عدد من الأسئلة الرئيسية ومنها :

- هل قامت دول اخرى - الولايات المتحدة أو فرنسا أو ألمانيا الغربية على سبيل المثال - بمساعدة اسرائيل على تطوير قدرتها على صنع الاسلحة النووية ؟

- ماهى طبيعة البنية التحتية للصناعة النووية الاسرائيلية ؟

- ما هو التصميم الذى صنعت بموجبه قنبلتها الذرية ؟

- ما هو عدد القنابل التى تملكها وماهى طاقتها الانتاجية ؟

- ماهى وسائل نقل هذه القنابل الى أهدافها ؟

واجابة براى على مثل هذه الأسئلة تسهم فى تحليل الخيارات الاستراتيجية الاسرائيلية والاحتمالات التى تنطوى عليها القنبلة الذرية من حيث الاسهام فى الاستقرار أو عدم الاستقرار العالمى أو الاسهام فى اثاره الحروب أو تحقيق السلام .

اسرائيل نحو الانفجار الداخلى

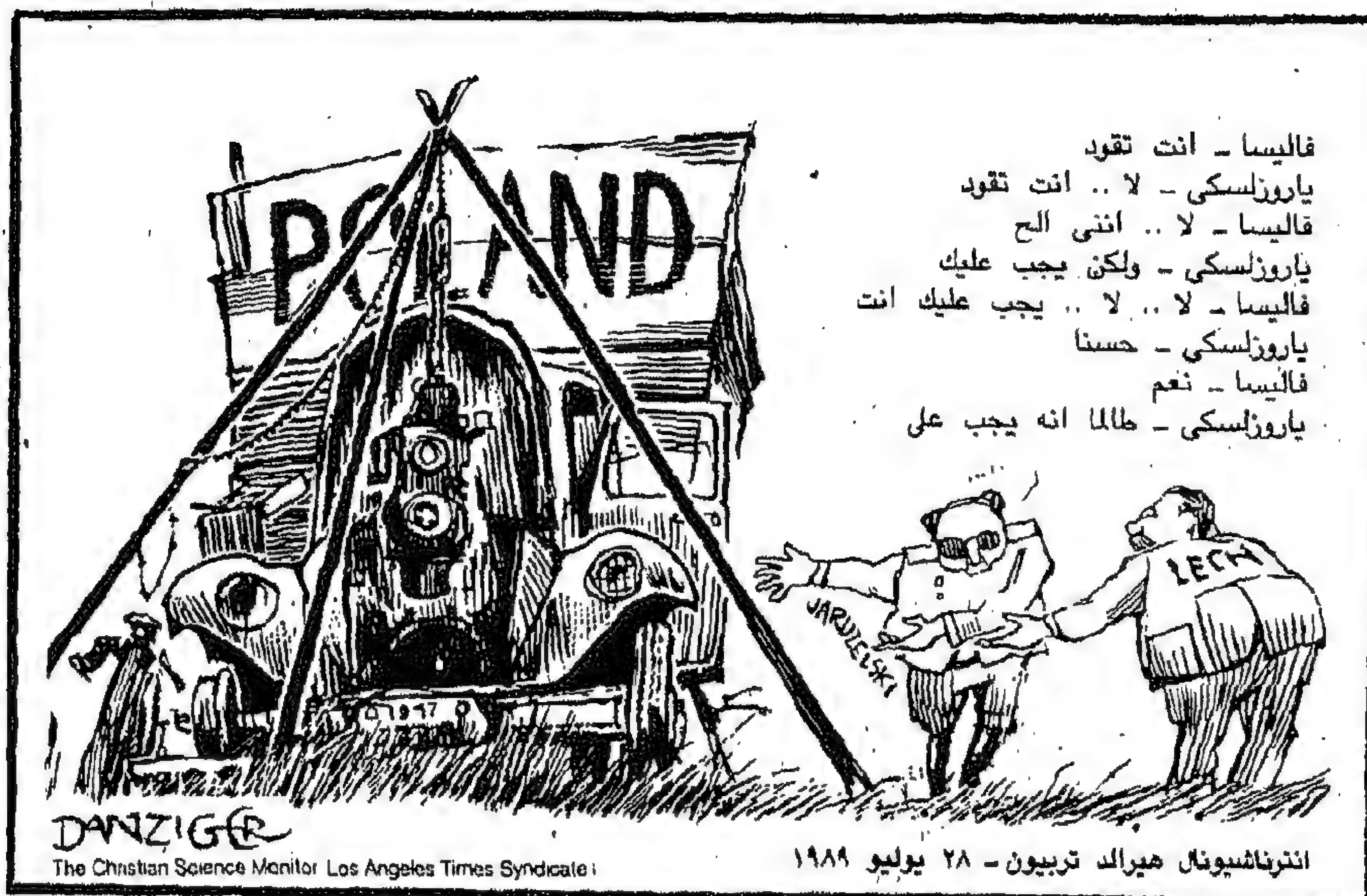
تأليف : جدد جلادى
الناشر : دار البىادر للنشر والتوزيع - القاهرة - ١٩٨٩

المؤلف عربى يهودى من أبناء فلسطين الأصليين عاش فى فلسطين منذ عهد الانتداب البريطانى وعاصر نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ وتابع كما يقول نكبة « يهود الاسلام » واستجلابهم الى فلسطين ليكونوا العمل الرخيص فى الاقتصاد الصهيونى .

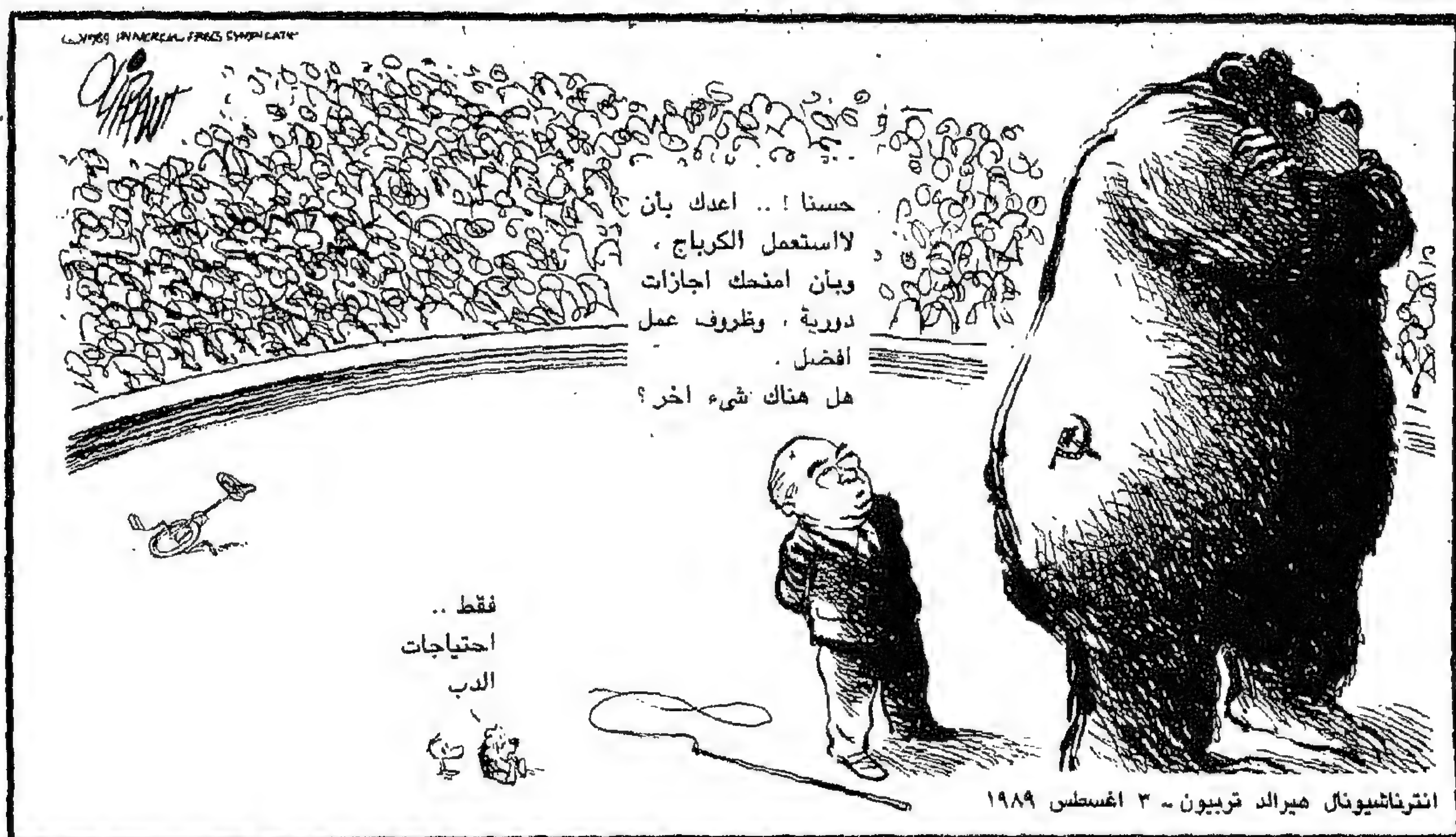
وفى الخمسينات حصل على شهادة الماجستير فى العلوم الاسلامية من جامعة القدس وعمل فى الصحافة واتخذ موقفاً مناوئاً لسياسة القمع والحكم العسكرى والتمييز العنصرى ضد أبناء فلسطين . وبعد ملاحقات قاسية ترك الصحافة ولجأ الى بريطانيا حيث مارس التعليم كأستاذ وكمدبر لقسم العلوم التاريخية فى معاهد علمية مختلفة وتعاطف مع نضال الشعب الفلسطينى وعكف على جمع وثائق ومواد هذا الكتاب بهدف نبذ الطائفية العمياء والاقليمية الاقطاعية والدعوة الى وحدة الأمة العربية الاسلامية بما فيها السنة والشيعية وأهل الكتاب ، أبناء « دار الاسلام » ..

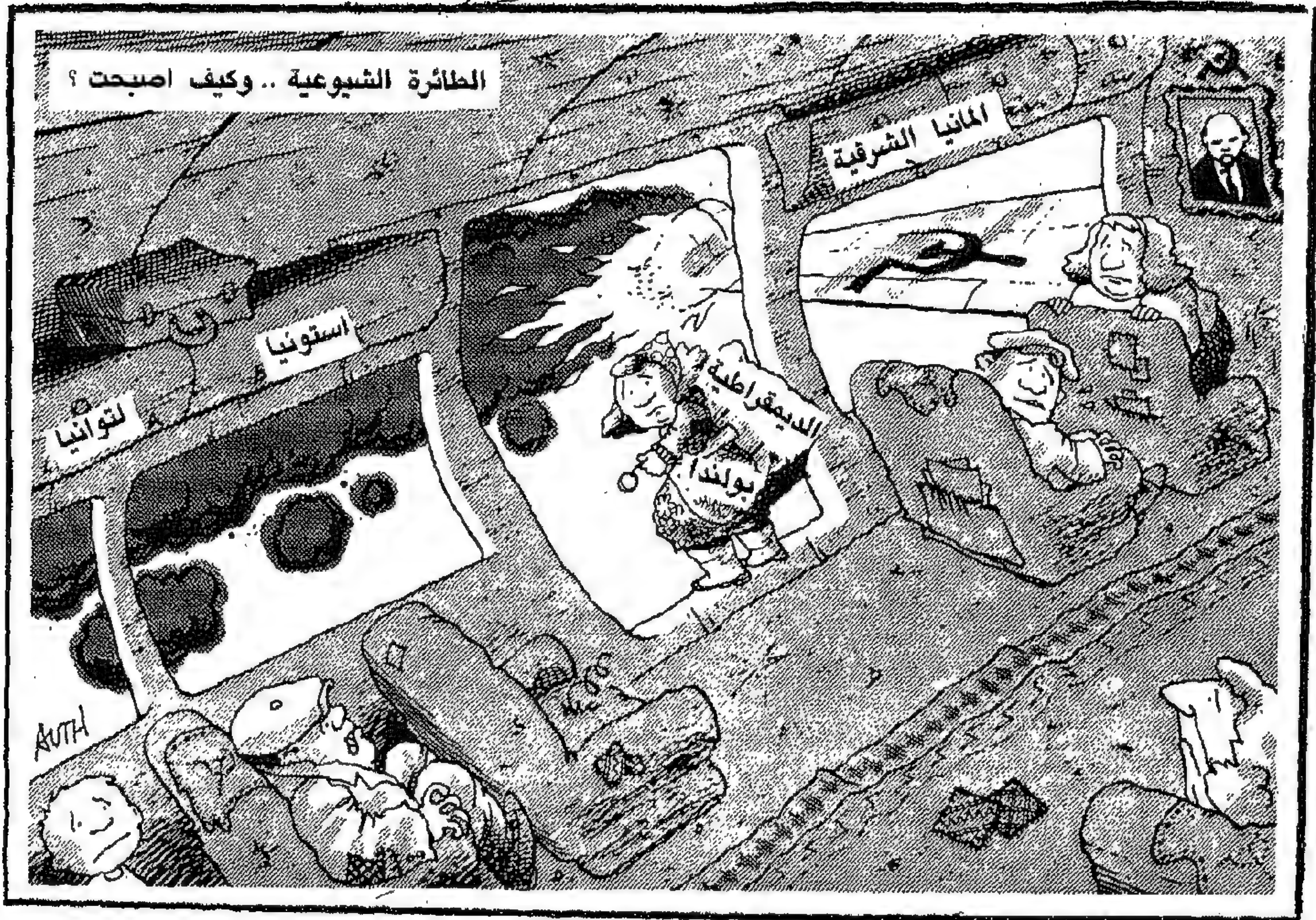
أحمد يوسف القرعى

رسوم الكاريكاتير في الصحافة العالمية

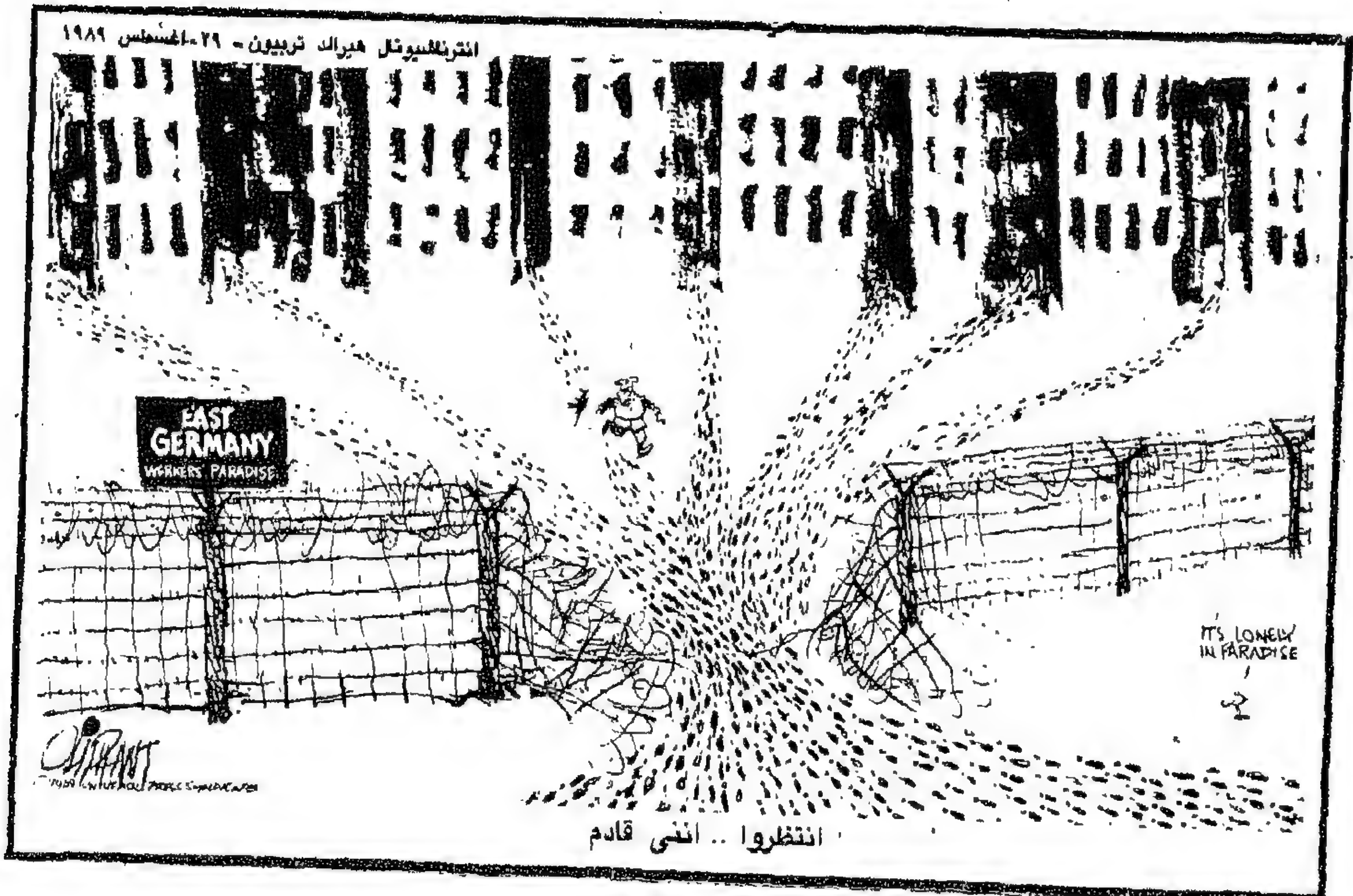


حول
الأوضاع
في
أوروبا
الشرقية





انترناشيونال هيرالد تريبيون - ٢٤ اغسطس ١٩٨٩





أوروبا الغربية وآفاق ١٩٩٢

إعداد : بسوسن حسين

● يخطو العالم اليوم وهو على مشارف القرن الحادى والعشرين نحو تحولات كبرى ، وتمر السياسة العالمية بمرحلة تغيير شامل ، فقد ولّى زمن الصراعات الكبرى ، وإنهارت أفكار ونظريات حكمت العالم فترة طويلة من الزمان . أن الفكر السياسى يسوده اليوم منطق جديد منطق التكتل والتوحد فى كيانات كبرى لمواجهة تحديات العصر . وأحد معالم هذا التطور السياسى الخطير يتمثل فى الاعداد لقيام السوق الأوروبية الموحدة فى نهاية عام ١٩٩٢ ، وألغاء الحدود بين دول أوروبا الغربية .

إنه الحدث العظيم الذى يدور بشأنه جدل واسع داخل أوروبا وخارجها . لقد كان قيام هذه السوق الأوروبية يعتبر فى الماضى ضرباً من الخيال ، ولكن هذا الخيال فى سبيله اليوم لأن يصبح واقعاً وحقيقة . فقد تم وضع استراتيجية العمل الأوروبى الموحد وأخذت معظم القرارات اللازمة لظهور أوروبا الغد ، وستقوم البرلمانات الأوروبية بالتصديق على صيغتها النهائية فى نهاية ١٩٩٢ ، وسيشهد العالم فى بداية ١٩٩٣ سوقاً أوروبية كبرى تذوب فيها الحدود الوطنية لأثنى عشرة دولة وتتحرك فيها رؤوس الأموال والأفراد والسلع والخدمات بلا أدنى قيد أو شرط . وهذه هى الخطوة الأولى تجاه الوحدة السياسية الكاملة لأوروبا الغربية .

● وقد أحتدم الجدل ولم يزل حول القارة العجوز فى ثوبها الجديد ، وانقسم رأى العام فى الداخل والخارج بين مؤيد ومعارض لهذا الهدف الطموح . أن الجميع يحاول وضع تصور لأوروبا الجديدة ، كل وفقاً لآماله وأحلامه ، وإنطلاقاً من منطق ورؤيته الخاصة . كما أن القوى السياسية الكبرى تشجع ظهور أوروبا القرن الحادى والعشرين شريطة أن يكون فى ذلك خدمة لمصالحها وتحقيقاً لأهدافها . وهكذا تتنوع الضغوط سواء من الداخل أو من الخارج فتزيد بذلك من حدة الخلافات والانقسامات بين الدول الأوروبية الغربية .

● ما هى وجهة نظر التيار المعارض للاتحاد الأوروبى الغربى ؟ إن هذه الفكرة تصطدم بمقاومة شديدة حتى داخل الصفوف التى لا تكن غداء مبدئياً للفكرة ذاتها . أن أخشى ما يخشاه هذا الاتجاه هو تغليب العنصر الاقتصادى على العنصر الاجتماعى ، أى أن يحتل التقدم الاقتصادى الصدارة فى أولويات أوروبا الجديدة بكل ما يتضمنه ذلك من إضرار بالثقافة والحضارة الانسانية . فما هو الحل لتجنب مثل هذا التطور الخطير ؟ وما هو تأثير أوروبا الجديدة وانعكاسها على العالم الخارجى ؟ وكيف ستؤثر على موازين القوى السياسية فى العالم ، وما هو تصور هذه القوى لأوروبا كما يجب أن تكون ؟

وأخيراً هل حان الوقت لتحقيق نظام دفاع أوروبى مشترك ومستقل عن الولايات المتحدة ؟ إن مثل هذا النظام لو تحقق سيكون تعبيراً عن أرادة الوحدة السياسية وترجمة لرغبة الدول الأوروبية فى تخطى خلافاتها القومية والتجمع داخل دار أوروبية واحدة . ما هى العقبات التى تقف فى سبيل تحقيق هذا النظام ؟ فى مقالات هذا العدد محاولات للإجابة على جميع هذه التساؤلات المطروحة .

أوروبا والليبراليون الجدد :

● هل ستصبح أوروبا ليبرالية أم لا ؟ يرى الكاتب أن أوروبا الغربية ليس لديها أدنى فرصة لأن ترتفع إلى مستوى طموحاتها المعلنة ، ويحذر من العواقب ، فأوروبا لن تلبث أن تعاني من تشنجات حادة ستمزقها وتقضى على أى أمل في اتحاد هادئ . ومما لاشك فيه أن كثيراً من التطلعات والامال ستخيب وتؤدي إلى اضطرابات اجتماعية خطيرة ، خاصة في المناطق الأكثر تخلفاً . كما سينفجر التطرف القومي وستثور التشنجات العنصرية ليس فقط ضد المهاجرين ، وإنما ضد أى ممثل لدولة أوروبية يشتم خطأ أو صواباً أنه تسبب في أية مشكلة . ان التماثل والتساوى لا يمكن أن يشجعا على الخلق والابتكار والتجديد ، ولكن بالعكس ، فإن العوامل المحركة للازدهار والتقدم هي التباين والاختلاف وعدم الرضى والتطلع إلى الأفضل . ويسخر الكاتب من النقابيين الذين يطالبون لليونان والبرتغال بظروف اجتماعية مساوية لتلك السائدة في ألمانيا الاتحادية وهولندا . ان المطلوب هو « اطار تستطيع المنافسة أن تزدهر داخله » ، ان التباين الموجود اليوم بين مجموعة الدول الاثنتي عشرة لا يجب أن يعتبر عائقاً وإنما يجب أن يعتبر حافزاً وفرصة خاصة .

ومما لاشك فيه أن الوحدة الجغرافية الأوروبية ستتمكن كثيراً من المستثمرين الرأسماليين من تحقيق مزيد من الربح والمكاسب الضخمة عن طريق الاستثمار في المناطق حيث الحماية الاجتماعية ضعيفة ومستوى الأجور منخفض .

وهكذا نجد أن أوروبا التي سيشكلها الليبراليون الجدد ستخضع فقط لمنطق السوق . أما فيما يتعلق بهذه اليد الخفية التي يتحدث عنها هؤلاء والتي ستقيم تلقائياً التوازن والانسجام الاجتماعي ليست في الواقع سوى قبضة حديدية لا ترحم الضعفاء وتحول المسار الاقتصادي عن هدفه الأصلي أي : تلبية احتياجات الانسان وتضع له هدفاً آخر هو تراكم الثروات والسلطات في أيدي من لا يهمهم على الإطلاق تدهور المجتمع وتحطيم النظم الاقتصادية السليمة . ان الليبرالية الجديدة لو تركت لنفسها فإنها ستقوم بتدمير قطاعات إنتاجية كثيرة ترى من خلال نظام حسابي أعمى أنها لا تدر ربحاً بدرجة كافية . فمثلاً من المقرر أن تختفى الزراعات الصغيرة ، وهذا خطأ بالغ وسيجيء يوم تتأكد فيه التكلفة الباهظة لمثل هذا الاجراء الغبي . كما سيتم الاستغناء عن كثير من المنتجات المصنعة والاتجاه إلى استيرادها من مناطق أخرى أقل تكلفة بسبب رخص الأيدي العاملة بها ، مما سيؤدي إلى تفويض صناعات كثيرة كانت سبباً في ازدهار مناطق بأكملها ، وأقل ما يقال عن هذه السياسة الاقتصادية ، هو أنها سياسة خرقاء

LE MONDE diplomatique

- Une Autre Idée de L'Europe
- Par Claude Julien
- Le Monde Diplomatique Juin 1989

فكرة أخرى عن أوروبا بقلم كلود جوليان

● يعبر هذا المقال عن وجهة نظر الاشتراكيين بوجه عام والاشتراكيين الفرنسيين بوجه خاص عن قضية أوروبا ١٩٩٢ . حقا ان فكرة بناء مجتمع أوروبي حقيقي ليست ضرورية فحسب وإنما حتمية أيضا ولكن بعض المبشرين ودعاة الإصلاح الاقتصادي سيستغلون هذه الفرصة ليقدموا كثيراً من المكاسب الاجتماعية قرباناً على مذبح الوحدة الأوروبية . وسيجدون الحجج القوية لتبرير ذلك ، وأولها منع هروب رؤوس الأموال ومساعدة المشروعات لتصبح على مستوى المنافسة العالمية . ان هؤلاء يتمنون كسر أى قيد يشل حركة الاقتصاد وحرية ، ويتمنون المجتمع الاشتراكي بالكسل وعدم الفعالية . بل ان الحقوق الأساسية للعمال المنصوص عليها في ميثاق العمل قد انتزعت انتزاعاً من هؤلاء المتذمرين . وأخيراً جاءت الفرصة الذهبية على طبق من ذهب ، انها معجزة أن تأخذ حكومة اشتراكية كحكومة ميتران على عاتقها مهمة « تحرير الاقتصاد » . فنجد أن الصفحات المالية والاقتصادية في الصحف الفرنسية تمتلئ بأنباء عن محاولات إعادة النظر في هوامش الربح ، وهذا ليس إلا خطوة أولى ستتلوها خطوات على طريق طويل من التغييرات .

الى ضرورة ان نكون واقعيين ، فالعوامل الاجتماعية ستشكل عقبة كبيرة على الطريق الملكي الذى شقه رجال الأعمال وأصحاب المشروعات . فمثلاً البريطانيون وعلى رأسهم مسز تاتشر ليس لديهم أى دافع يدفعهم الى تحقيق انجازات اجتماعية على الصعيد الأوروبى ، فى الوقت الذى يرفضون فيه تحقيق مثلها فى الداخل . وكذلك أرباب الأعمال الأسباب يحتجون على الاجراءات الاجتماعية المتواضعة التى تفكر فى اتخاذها اللجنة الأوروبية ويجدون انها مبالغ فيها ، أما الألمان فهم راضون تماماً عن وضعهم ولا يرون سبباً فى تغيير نظام يعتبرونه قمة فى النجاح حتى الان .

ان الليبراليين الجدد فى أوروبا كما هو الحال فى أى مكان آخر فى العالم يحلمون بعالم خال من أى لوائح تفسد لعبة السوق . ان السوق يجب أن تظل حرة ، ولا يهتم على الاطلاق المخاطر التى يمكن أن تنتج عن هذه الحرية . ان الفكر الاقتصادي الليبرالى هو هو لم يتغير عبر السنين . فقد كتب أخيراً أحد المنظرين للاقتصاد الريحاني يقول « لا يجب فرض الأغنياء أكثر من ذلك لان هذا معناه إضعاف الاستثمار ، وكذلك لا يجب اعطاء المزيد للفقراء لان هذا معناه إضعاف الحافز الى العمل ، وبالتالي الانتاجية وتقليص مساحة الوظائف » وهذه الكلمات هى النسخة العصرية من الأفكار التى تحدث عنها الاقتصاديون الليبراليون فى القرن التاسع عشر والتى ترى ضرورة أن يتكون المجتمع من أغنياء وفقراء ، فبدون جحيم لا توجد جنة ، وبدون فقراء لا يوجد أغنياء لانقاذهم . ان العالم قد انتقل خلال القرن الماضى من الالة البخارية الى المحطات النووية ومن الحصان الى الطائرة السوبر سونيك ، ومن الحديد والفحم الى المواد المركبة ، ومع ذلك يبقى الفكر الاقتصادي رغم كل هذا التقدم كما هو لا يتغير .

ان الليبراليين الجدد يؤكدون أن الرخاء سيعم على الجميع فى النهاية وستقوم أوروبا المتحدة باسم « التضامن » الذى لا تفهمه جيداً بتقديم المساعدات والمعونات الى المناطق التى ستضار نتيجة المنافسة العالمية القاسية . وتنوى الحصول على هذه المساعدات والمعونات من لعبة « معادلة الأسعار » .

ان ريجان وتاتشر قد قاما بإقتطاع أجزاء هامة من الميزانيات الاجتماعية ، ومنحاً الأغنياء مزايا ضريبية عديدة ، فأعطيا المثل ، وأوضحا الطريق الذى يجب أن تنتهجه أوروبا إذا أرادت لنفسها البقاء فى مواجهة الولايات المتحدة واليابان .

ان النخبة الليبرالية الجديدة تدعو إلى تعديل أوضاع الشعوب ابتداء من القاعدة وهى تعلم تماماً أنها ستكون معفاة من تحمل أى عبء فى هذا التعديل . وترى هذه النخبة أن كل من يدعو إلى التضحية بالاقتصاد فى سبيل

قصيرة النظر وستؤدى الى افتقار الاقتصاد . وسوى نتيجة اضافة أعباء التعويضات الى العجز فى الميزان التجارى ، وستقوم بإلغاء الوظائف واحلال الالة محل العمالة التى ستحاول تقليصها بقدر المستطاع بهدف مزيد من الربح ، وهذا عمل يفتقر الى التفكير المنطقى السليم مادامت الدولة وليس المشروع هى التى ستتحمل نفقات التعويضات والمساعدات الاجتماعية لكل من تم الاستغناء عنهم .

وفى الواقع أن الهدف الحقيقى للوحدة الأوروبية يجب أن يكون تخليص القارة العجوز من هذه الدائرة الجهنمية حيث تتشابك المصالح المادية والثقافية والروحية للإنسان وحيث تخضع لعلم اقتصادى خاطئ ينصب نفسه قانوناً أعلى بالنسبة لكل المجتمعات . ان المشروعات تطالب بالاعفاءات الضريبية والإعانات المالية وتحصل عليها ، وبذلك يكون المجتمع هو الذى يتحمل نفقات التحديث وضحايا التحديث فى نفس الوقت .

حقاً ان شعار « التضامن » الذى ينادى به الليبراليون الجدد هو شعار رائع وينص على وجوب مساعدة الفقراء على الحياة بتكاليف زهيدة ، ولكنه يتضمن أيضاً اتجاهاً آخر لا يتحدث عنه أحد ، إلا وهو حماية المشروعات من ثورات الجوع والاضطرابات الاجتماعية العنيفة ومواكب المتعطلين الغاضبة ، بالإضافة إلى إعفاء السلطة السياسية من مهمة ثقيلة وشاقة هى فرض النظام بالقوة .

تضامن ؟ من هو المستفيد من هذا التضامن ؟ هل هم العاطلون فى المجتمع الأوروبى وعددهم لا يتجاوز خمسة عشر مليوناً ؟ أم الذين يعملون بعض الوقت ويخشون البطالة ؟ فى الواقع ان النوايا الحقيقية واضحة ، ان الهدف هو اقامة أوروبا المشروعات والتحالفات الصناعية الكبرى ، أوروبا البنوك والشركات ذات نظم الاتصال العالمية . وبما ان اليسار ساكن لا يتحرك ولا يتصرف ، فقد تعطف اليمين أخيراً واعترف بضرورة دراسة الاجراءات الاجتماعية التى ستواكب هذه المغامرة الاقتصادية الطموحة للتخفيف قليلاً من أثارها الضارة . إذن سيخضع الاجتماع للاقتصاد ومتطلباته . انهم يقولون ان أوروبا الجديدة ستتهتم بالالام الانسانية وتضع لها العلاج ، وهذه هى قطعة السكر التى ستساعد على ابتلاع الجرعة المرة ، فى الواقع ان الأولوية فى أوروبا الموحدة ستكون للإدارة الصناعية وليست للإنسان ، رغم أنه هو الذى سيستخدم منتجاتها .

هل ستستطيع أوروبا المستقبل أن تعود بالاقتصاد الى هدفه الحقيقى وهو خدمة الانسان ؟ فى هذه الحالة لن يتحدث المسئولون عن اجراءات اجتماعية مواكبة لعملية اعادة البناء وإنما سيتحدثون عن اجراءات أساسية تفرض الأهداف الانسانية على الانتاج . وهنا ينبه الكاتب

فيه ، ويستبعدون في نفس الوقت المستهلكين الذين لا يستطيعون الوصول الى هذه المنتجات العصرية الرائعة . ان صناع القرار الاقتصادي يرون ضرورة وجود مناطق فقيرة لأن هذا يحفز ديناميكية النمو . إذن لم يعد الجهاز الانتاجي يعمل من أجل سعادة الانسان ، وإنما البؤس الانساني هو الذي أصبح الدافع لانتظام عمل الجهاز الانتاجي .

وهكذا يتضح ضرورة اعداد نظرية اقتصادية جديدة ترشد التحولات الكبرى التي تجري حالياً ، ان المفاهيم والمعارف الجديدة التي قدمتها البحوث العلمية المختلفة تؤكد ذلك . فجهاز الانتاج لا يستطيع العمل بشكل مرض . إذا استمر يدور بنفس المفاهيم التي تنتمي الى ما قبل تاريخ الثورة التكنولوجية . ان وضع نظرية جديدة قد أصبح ضرورة من أجل فهم أعمق لمسيرة العالم . ولابد أيضاً من وضع نموذج آخر للتنمية الاقتصادية بتكلفة انسانية أقل ، وأضرار اجتماعية أقل نموذج يعمل على الحفاظ على الموارد التي لا تعوض وعلى البيئة الطبيعية ، نموذج يتناسب مع التحديات التي يطرحها الانسان بإبداعه العلمي والتكنولوجي الخاص . وهذا هو المنطق الذي يجب أن يحكم الوحدة الأوروبية ، أي عدم اقامة سوق كبرى تكفي بحجمها لحل المشكلات وإنما قيام هذه السوق بإعتبارها وسيلة من أجل اختراع منهج اقتصادي جديد ونموذج آخر للتنمية .

ان الليبراليين الجدد يتسمون بالكسل العقلي الشديد . إنهم يستشهدون بريمون أرون الذي يعتبرونه أستاذهم ولكنهم لا يفهمونه جيداً . لقد تساعل ريمون أرون منذ ٢٨ عاماً عن المساحة اللازمة للاقتصاد في الوقت الحالي وهل تفوق كثيراً المساحة التي كانت لازمة له منذ قرن أو حتى نصف قرن ؟

في الواقع ان الاجابة على هذا التساؤل هي « لا » رغم المبالغ التي يحاول البعض إضفاءها على متطلبات السوق والتي تروج لها بعض الدعايات المبتذلة . ان الولايات المتحدة تملك سوقاً داخلية واسعة منذ فترة طويلة ، فهل منعت هذه السوق العجز المتراكم وسددت الديون الضخمة وأعادت التوازن التجاري ؟ كلا . والأكثر من ذلك لم تستطع القضاء على التفكك الاسرى والانحراف وادمان المخدرات .

ومما لاشك فيه ان هذا النموذج الجديد للتنمية لن ينبثق فجأة بمعجزة من المصانع الالية أو الورش الالكترونية . أنه سيكون نتاج الأهداف التي سيوكلها المجتمع للتكنولوجيات المتقدمة وطرق استخدامها والقيم التي سيختار المجتمع تجنيدها . ان التكنولوجيات من أجلها . ان الليبراليين الجدد يرون ان القيم الحقيقية الوحيدة هي تلك المادية . المال . و . . . السخريه ان تعتمد أوروبا على اقتصاد لخبث دساسة جديدة

الاجتماع شخص متخلف ، لأن تدمير الثروة ليس علاجاً للفقر .

المفهوم السليم للاقتصاد :

● إن هذا الاتهام الذي يسوقه الليبراليون ليس صحيحاً ، فلا يوجد من يتحدث عن التضحية بالاقتصاد في سبيل الاجتماع . إن الأمر يتعلق بفهم الاقتصاد بطريقة مختلفة ، فمنذ فجر الثورة الصناعية وكل تقدم اجتماعي يقابل بصيحات الذعر من جانب الأغنياء الذين يرون في هذا التقدم سبباً حتمياً للتدهور وفي كل مرة كانت الأحداث تكذب نبوءاتهم ، بل أكثر من ذلك فإن تقييد حق استغلال الأيدي العاملة قد جعل كل مكسب اجتماعي حاقراً على الابداع والتقدم التكنولوجي . كما أن التحديث في عصر التكنولوجيا يتطلب دفعة جبارة في جميع المجالات التي تتنافس من أجل ازدهار الانسان . وحتى لو بدت هذه الجهود مكلفة في البداية ، إلا أنها تشكل الاستثمار الأقل الذي يمكن تصوره في المدى المتوسط . ان « الآلة » مهما بلغت براعتها والمصانع ذات الادارات الرقمية مهما بلغت دقتها لن تغني عن المهارات الانسانية . كما أنها لن تنفع في الحتمعات التي مازالت تعيش عصر ما قبل المعلوماتية .

ان النهضة الأوروبية الجديدة التي نشهد بداياتها في الوقت الحالي والتي ستقلب المعايير التقليدية الراسخة وتلغي مفاهيم الادارة السائدة وتطرح بكلمة « العمل » ذاتها ، لن تقوم وتزدهر إلا إذا استندت إلى نظرية اقتصادية جديدة . ان كثيراً من المسؤولين لا يهتمهم سوى التصدي لمشكلات اليوم أو على الأكثر مشكلات الغد القريب ، وغير واعين تماماً بأهمية وضروية مثل هذه النظرية الاقتصادية الجديدة .

حقاً لم يعد هناك مجاعات كما ان الحد الأدنى من الرعاية الصحية متوفر ، ولكن آمال الانسان تتجه الى المزيد . فهل سيستطيع الاقتصاد الجديد ، الاستجابة لهذه التطلعات الانسانية ، أم أنه سيحتفظ بمكاسبه للأقلية ويعتبر الأغلبية عبئاً لا يفيد ؟

ان أهم سمة تميز أصحاب القرار الاقتصادي هي عدم الاهتمام بالحاجات الحقيقية للانسان ، انهم متشبعون بنظريات وتجارب شخصية تدفعهم الى الاستجابة فقط لمطالب الأغنياء ، فالواقعية الاقتصادية للسوق تريد ذلك . وقد وجد أرباب الأعمال في الدعاية وسيلة لاثارة رغبات الاستهلاك لدى القادرين ، ولم يشعروا أنهم مكلفون بمهمة أخرى أهم ، وهي جعل القاعدة العريضة قادرة على استهلاك الانتاج المعلن عنه . ان هؤلاء يركزون أبصارهم على منافسيهم وعلى مستوى الأجور ونسبة الربح ، لذلك فإنهم يقيمون المشروعات التي تستطيع دخول هذا السبق والانتصار

الخضوع لزعيم التحالف ، فأوروبا تملك أوراقها الخاصة التي تستطيع أن تلعب بها في مواجهة الاتحاد السوفيتي الجورباتشوف وفي مواجهة بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر . ان السياسة الأوروبية في الشرق يجب أن تراهن على التطلعات الديمقراطية قبل اغراء الأسواق التجارية .

إذن يجب أن يكون الدافع الى الوحدة الأوروبية الكبرى هو وضع منهج خاص في النمو الواعي بحقائق العصر وبالتقلبات الاجتماعية والثقافية التي نتجت عن الثورة التكنولوجية ، منهج نمو يركز على الانسان وحقوقه الفردية والجماعية ويضع الصيغ الاقتصادية التي تخدم هذا الهدف .

وربما يقولون انها مغامرة حماسية مليئة بالمخاطر ، نعم انها كذلك ، ولكن المخاطر التي تتضمنها أوروبا كما يريد الليبراليون الجدد أفدح وأعظم بكثير ، وستجعل من الانسان مجرد ترس في آلة لا يستطيع التحكم فيها . ان الاختيار خطير الى درجة لا يمكن معها أن نتركه في يد صانعي القرار السياسيين والاقتصاديين وهؤلاء يدركون هذه الحقيقة تمام الادراك ، لذلك يتحاشون فتح باب الجدل الحقيقي .

ان نموذج التنمية الجديد الذي يجب أن تسعى إليه أوروبا سيوضح أمام الولايات المتحدة طريقا آخر ممكنا ويضرب المثل أمام أوروبا الشرقية التي تتوق الى التخلص من حصارها لتبلغ حياة سياسية واقتصادية واجتماعية كريمة ، كما سيعطى الأمل لدول العالم الثالث التي تعاني من صدمة التحديث الوحشي أكثر من أوروبا . ان شعوب هذه الدول تبحث عن شريك يعمل معها من أجل إيجاد طريق لحياة أفضل .

ان التجار وأصحاب المشروعات وأرباب الأعمال يستطيعون إثراء أنفسهم ولكنهم لا يستطيعون إثراء حضارة ، علما بأن ما يحتاجه كوكب الأرض المريض بإختلالاته الشمالية الجنوبية وبيئته التي يدمرها سكانه وتشوشاته وقيمه الخاطئة وأسلحته التي يمكن أن تقضى عليه ، كل ما يحتاجه هذا الكوكب المهدم هو حضارة جديدة ان أوروبا تستطيع أن تلعب دورا عظيما في هذا الصدد إذا لم يقتصر طموحها على أن تصبح مجمعا صناعيا وتجاريا ضخما فحسب . فهل يقدم الأوروبيون حقا على هذه المبادرة ؟

وحياة اجتماعية وثقافية مزدهرة . حياة ثقافية ؟ كيف ؟ ان مناورات وسائل الاعلام تقوم في الوقت الحالي بالدعاية عبر القارة لشخصيات لا تحرك أسماؤها أى شعور ثقافي ولا يههما سوى تحقيق الربح . ان الاتحاد الأوروبي سيزيد من حدة هذا الاتجاه الذي نلاحظ أنتشاره ، أى ان وسائل الاتصال قد أصبحت ضحية للتجار . حياة اجتماعية ؟ كيف ؟ في فرنسا نجد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد نسي مهمته الأساسية ولم يكلف خاطره ويقوم بفتح هذا الملف ورغم اهتمام اثنين من رؤساء السوق بهذا الموضوع وهما فيليب جونزالفيس في الدورة الأولى من هذا العام وميتران في الدورة الثانية ، نجد أن شركاءهم لم يظهروا أى حماس في هذا الشأن ، بل ان البعض قد كرس كل جهوده لعرقلة هذه الحركة . فبالنسبة لهم الجانب الاجتماعي ليس هدفا وإنما هو محصلة للنشاط الاقتصادي .

ورغم جميع المؤشرات السلبية نجد أن هناك أملا واحدا يمكن أن نلجأ إليه : يوجد رؤساء دول وحكومات يرفضون تحويل الاجتماعي الى مجرد اجراءات « مواكبة » للاقتصادى ، ويرون أن الاجتماعي لابد أن يكون هو الهدف الحقيقي للاقتصاد . وهؤلاء يستطيعون الانتصار لو تمكنوا من تحريك قطاعات واسعة من الرأى عبر الحدود لمساعدة جهودهم . ومثل هذه الخطوة تفترض أن يعلن هؤلاء موقفهم على الملأ وقبل أى مفاوضات ، ويحددون الخط الذي لا يجب أن تتعداه أوروبا وإلا فقدت كثيرا . انه موقف غير عادى في العمل الدبلوماسي ولن يلبث أن يصطدم بالحكومات المناهضة لهذا الاتجاه . وبهذه الطريقة فقط يستطيعون إنقاذ أوروبا التي يدعون الارتباط بها وهذا هو الثمن الذي يجب أن يدفعه الجميع .

ان أوروبا ليست بمفردها في اللعبة ، إن أزمته الحقيقية هي تلك التي تتعلق بعلاقاتها ببقية العالم وبقية العالم معناه مجموعة من الدول المتباينة ، قوية كانت أو ضعيفة رأسمالية أو شيوعية ، ومما لاشك فيه أن أوروبا الغربية مبهورة بالنماذج الأمريكية واليابانية ولكنها ستقدم على الانتحار إذا أجبرت نفسها على تقليد هذه النماذج لأنها لا تملك امكانيات هاتين الدولتين . ان الأحرى بها أن تسعى الى تأكيد هويتها وشخصيتها الخاصة التي لا تشبه أحدا ، خاصة وان الرئيس الأمريكى الجديد قد يضطر وهو في غمرة حيرته أمام العجز والديون إلى رفع شعار أمريكا أولا ، ويتخذ قرارا من جانب واحد كما فعل نيكسون عام ١٩٧١ . وإذا خافت أوروبا أو جاملت وتصرفت كتابع فإنها لن تفقد امكانياتها الاقتصادية فقط ، وإنما ستفقد أمنها العسكري أيضا « كما ستفقد أيضا فرصا كثيرة متاحة أمامها في الشرق . ان التضامن الأطلنطي لا يعنى

ان هذا المقال يلقي الضوء على البواعث الكامنة وراء مواقف القوى المختلفة وتحركاتها ازاء الاعداد لاوروبيا المستقبل . ويقوم بتحليل الضغوط المتشائكة التي تتعرض لها القارة العجوز في هذه الالوة الاخيرة . ماهى الصيغة الاوروبية التي تتلاءم مع المصالح الامريكية ، ماهو نوع اوروبيا التي يريدها الزعماء السوفيت ، ماهى الصورة الاوروبية الجديدة التي يتمناها الصينيون ويتمناها الافارقة ؟ كيف ستتؤثر اوروبيا القرن الحادى والعشرين على كل هذه الاطراف ؟ وفى اى اتجاه ستدفع بها هذه الاخيرة ؟

الرؤية الامريكية لاوروبيا المستقبل :

• كيف يفكر الرأى العام الاوروبى وماهو نوع الاتحاد الاوروبى الذى يحلم به ؟ ان الاتجاه السائد لدى هذا الرأى العام هو تشجيع نوع من الاتحاد على نمط الولايات المتحدة الامريكية . اى ان الامريكيين لا يريدون سوقا اوروبية مشتركة فقط وانما يريدون ولايات متحدة اوروبية غربية . فالولايات المتحدة الاوروبية ستصبح شريكا اقتصاديا بالغ الاهمية ، وسوقا ضخمة ، بالاضافة الى قدراتها الصناعية الهائلة التي ستؤهلها لمواجهة المنافسة العالمية . بل ومنافسة الولايات المتحدة ذاتها فى تحد مشرف يدفع بالطرفين الى التقدم والازدهار . حقا ان السوق الاوروبية المشتركة تقدم بين الحين والآخر على خوض مثل هذا التحدى ، ولكن الاتحاد بين دول اوروبيا الذى سيتم عام ١٩٩٢ سيؤدى الى تعميق هذه القدرات بحيث تصل الى مستوى المشاركة العالمية .

ورغم كل هذه الاوراق الزابحة التي تمتلكها ، تصر اوروبيا على رفض الاسلوب العقلانى وتمضى فى سلوك قومى انانى فيما يتعلق بقطاعاتها الصناعية . فالامريكيون يحلمون بشركاء اقتصاديين ينتهجون نفس اساليبهم ويقبلون بقوانين السوق الصارمة ، ويسلمون بالقاعدة الاساسية التي تعطى هذا السوق الاولوية المطلقة ، شركاء يكفون عن حماية عمالهم عن طريق تشريعات اجتماعية غاية فى الكرم ويكفون عن حماية اسواقهم عن طريق تنظيمات هشة متداعية

ومع ذلك يرى الامريكيون فى الولايات المتحدة الاوروبية محاورا سياسيا هاما ويتمنون ان يصبح هذا المحاور اكثر صلاية وتضامنا ، فالاوروبيون يستطيعون من خلال برلمانهم اكتساب وضع قوى لايقبل المنازعة ، لذلك يتصور الامريكيون برلمانا اوروبيا ذا رئاسة دورية قادرا على السيطرة الصارمة على القطاعات الهامة مثل الامن والنقد والعلاقات الدولية ، وقادرا ايضا على التصرف كحكماء عدل اتحادية وتسوية الخلافات التي لازالت قائمة بين الدول ذات الاوضاع المضطربة ، انهم يتمنون

politique internationale

- Le Reflet de L'Europe
- Par Jean Dufourcq
- Politique International N.44 Été 1989

انعكاس اوروبيا بقلم جون ديفورك

ان الدفاع الاوروبى لم يتعرض منذ نشأته لمثل هذا الكم من التحليل والتشريح والتقييم الذى يجرى فى الوقت الحالى . وفى الواقع ان عودة الاوربيين الى الاهتمام بقضايا أمنهم وفعاليتهم الاستراتيجية هو امر يدعو الى التفاؤل : ولكن الافكار المتناقضة التي تحركهم تصيب المجتمع الدولى بالحيرة ، فهم تارة يشجعون نزع السلاح ويساندون البريسترويكا ، وتارة ينادون بتدعيم الركيزة الاوروبية لحلف الاطلنطى ويقيمون حلف باريس بون . فهل هذه المواقف المتناقضة هى وليدة ضغوط معينة ؟ اننا لندهش من الشكوك التي تثار على الصعيد الاوروبى عندما يتعلق الامر بالرؤية المستقبلية لاوروبيا القرن الحادى والعشرين

ونحن نتساءل اى اوروبيا ؟ اوروبيا السبعة ؟ ام اوروبيا الاثنتى عشرة ؟ اوروبيا من الاطلنطى الى الاورال ؟ بشواطىء البحر الابيض المتوسط ام بدونها ؟ ان الجميع يحلم باوروبيا المستقبل ويتحدث عنها ، وتحاول كل دولة اوروبية تقديم مفهومها الخاص لاوروبيا التي تريدها هى والتي تتلاءم مع مصالحها الخفية والمعلنة . وهذا ينطبق ايضا على الدول التي تحيط بالقارة العجوز وايضا على الدول التي ترتبط مصائرنا بهذه القارة .

ايضا هيئة تنفيذية مثالية واعية بحقوق الجميع تعمل للمصالح المشتركة . ان مثل هذه الولايات المتحدة الأوروبية ستكون هي العنصر الضابط الاساسى فى الميزان الاستراتيجى بين الشرق والغرب .

ان الولايات المتحدة تحلم بمولد أوروبا الواعية بالآخطار التى تهددها والتى تتحمل حصتها العادلة من الدفاع عن أرضها وعن العالم الحر عن طريق تكريس جزء هام من مواردها لهذا الدفاع . ألم يهب الشعب الأمريكى لانقاذ القارة العجوز مرتين ؟ لقد حان الوقت لكى تصبح أوروبا قوية قادرة على الدفاع عن نفسها وتجنب أى مخاطر عسكرية وبذلك تعفى الولايات المتحدة من هذه المسئولية .

ويبدو ان الأمريكين يتصورون ان التزاوج بين القوى النووية الفرنسية والبريطانية سيخلق امكانية تكفى لردع الاتحاد السوفيتى وتثنيه عن التفكير فى أى عمل عسكري ضد أوروبا الغربية ، خاصة وان هذه الأخيرة تملك قوات أرضية ضخمة فى ألمانيا الاتحادية وأساطيل قوية على جانبى الاطلنطى والبحر المتوسط وقوات جوية متطورة وصناعات حربية خطيرة . ويتصور الأمريكيون أيضا ان جميع هذه المعطيات الايجابية من الممكن تنظيمها وتنسيقها وعقلنتها وتطويرها بواسطة جهاز أمنى أوروبى فعال .

ولكن ماذا لو فشلت الجهود لاقامة أوروبا العقلانية هذه ؟ فى هذه الحالة نجد ان رأى العام الأمريكى مستعد لقبول تقسيم جديد للعالم على طريقة « يالطا » وسيقوم بالضغط على ادارته لترك الأوربيين لخلافاتهم . إذن من الواضح ان الولايات المتحدة تفكر فى ولايات متحدة أوروبية تحكمها العدالة وتحركها المثاليات واحترام الحقوق ، ويسودها السلام والازدهار ، وتسير الى جانب الولايات المتحدة فى اتجاه عالم أفضل . وهذا يفسر اندهاشها ازاء ببطء عملية الحمل التى ستؤدى الى ميلاد أوروبا الجديدة .

ان أوروبا التى تحلم بها الولايات المتحدة ليست هي أوروبا المتنافرة التى تطالب بالحماية الأمريكية وفى نفس الوقت ترفض التضامن الكامل معها بل وتتعمد احراجها فى بعض الاحيان . ان الادارة الأمريكية تعتبر انها تدافع بمفردها عن أوروبا وتجد فى هذا الوضع تبريرا للعجز الضخم فى ميزانيتها والفوضى المالية التى تعاني منها . لذلك تحاول واشنطن ان تدفع قدما بعملية قيام أوروبا الجديدة ، ولكن الى متى ؟ ومع ذلك قد تجد الولايات المتحدة فى الاتحاد السوفيتى شريكا بناء تستطيع ان تعد معه خطط السلام والتقدم خلال القرن الحادى والعشرين الرؤية السوفيتية لأوروبا الجديدة :

ان الزعماء السوفيت غير راضين عن أوروبا الغربية بوضعها الحالى ، كما ان الصيغة الجديدة

لأوروبا الموحدة لن تناسبهم ايضا . ان الشريك المثالى بالنسبة للاتحاد السوفيتى هو أوروبا التى تعمل لصالحه وفى اتجاهه ، لذلك تحلم موسكو ببناء أوروبا غربية لاتشكل تهديدا بالنسبة للمكاسب الاشتراكية وثورة أكتوبر ولاتعوق مسيرة التقدم الاشتراكى ولاثير القلاقل فى الديمقراطيات الشعبية . عن طريق مشاهد الرخاء والرفاهية والحرية التى تتم بها الديمقراطيات الليبرالية .

ان أوروبا المثالية بالنسبة للسوفيت هي أوروبا المستقرة فى نظام سوق يستخدم جميع موارده الليبرالية ويجندوها لخدمة الكوميكون . فمثل هذا الهيكل سيسمح بسد معظم ثغرات النظام الشيوعى . ويعمل على ان تصبح أوروبا الغربية قاعدة خلفية فى المباراة الكبرى المتوقعة فى الألفية الثالثة مع الجنوب الشرقى الاسيوى على وجه العموم والصين على وجه الخصوص يجب ان تحييد أوروبا الغربية سياسيا واجتماعيا ثم عسكريا ، واخيرا اخضاعها اقتصاديا . وبذلك يستطيع الاتحاد السوفيتى وشركاؤه الحصول على ضمانات عسكرية وموارد للمواجهة فيما بعد مع مليار ونصف صينى والحجة موجودة وجاهزة : أى : التقاء المصالح الأوروبية مع المصالح السوفيتية فى المواجهة الحتمية مع القوى الاسيوية الكبرى .

وليس من الضرورى على الاطلاق اجبار أوروبا الغربية المزدهرة على التحول الى الاشتراكية وسجنها داخل نظام جامد مثل أوروبا الوسطى ، فيكفى ان تظل فى حالة انقسام داخلى مستمر يمنعها من تكوين هوية تتناسب مع قدراتها الحقيقية ، وذلك عن طريق الاستغلال الماهر لتناقضاتها ومنافساتها ، ومحاولة الاستفادة من ثرواتها والوصول من خلالها الى التكنولوجيا المتقدمة . وهذا سيؤدى بلاشك الى رفع مستوى الحياة فى الشرق بأقل تكلفة ، حتى لو كان على حساب بعض تقاليد الاشتراكية ، فالغاية تبرر الوسيلة أحيانا .

كيف يمكن تشجيع ظهور مثل هذا النموذج الأوروبى الذى يتطابق مع الخطة الاستراتيجية السوفيتية الكبرى ؟ وماهو نوع الضغوط التى يجب ممارستها لبلوغ هذا الهدف ؟ مما لاشك فيه ان التصرف يجب ان يكون غير مباشر واستخدام الرقعة والليونة والغواية عن طريق اللعب بمهارة على مفاتيح الانقسام الألمانى والأخوة القديمة ، ويمكن ايضا استخدام جشع الرأسماليين وتهورهم وسذاجة دعاة السلام وحب الاستطلاع المرضى لاجهزة الاعلام الغربية . كل هذه العناصر تشكل أرضا صالحة للعبة السوفيتية الكبرى .

ويرى الكاتب ان أوروبا هذه التى يتمناها الاتحاد السوفيتى فى سبيلها بالفعل الى الظهور ، ويساعد الأوروبيون على ذلك سواء عن علم أو عن جهل . ان

كيف يرى زعماء الصين أوروبا المستقبل ؟
 • ماهو النموذج المثالي لأوروبا الغربية الذي يحلم به زعماء الصين ؟ وهل لأوروبا الغربية وجود بالفعل في مخططاتهم الاستراتيجية ؟

مما لا شك فيه أن أوروبا المثالية بالنسبة لهؤلاء الزعماء هي أوروبا التي تستطيع أن تشغل الاتحاد السوفيتي وتثير البلبلة الاقتصادية والثقافية على حدوده ، وبذلك تؤجل لحظة المواجهة بين الشركاء الآسيويين وتتيح الفرصة والوقت امام الصينيين لتطوير فكر ثوري جديد ينتزعون به المكانة الأولى من الاتحاد السوفيتي ويمكنهم من احلال المنهج الصيني محل الماركسية اللينينية .

واخيرا يريد زعماء الصين أوروبا التي تستطيع ان تزودهم بالتكنولوجيا المتطورة وتنمي موارد البلاد وترفع المستوى المعيشي والثقافي للشعب الصيني . وبذلك تعجل بالانتصار الصيني المنتظر ، ان النظام السياسي الأوروبي لا يهتم الصين كثيرا ، ان مآيهمها هو نجاح القارة العجوز في مقاومة مناورات الغواية والاستغلال السوفيتية ، كما يهتمها ايضا قدرة أوروبا على اطلاق العملاق الروسي والحد من توسعته .

اذن .. تفضل الصين ان تكون أوروبا قوية هيكليا واستراتيجية . ومما لا شك فيه ان الزعامة الصينية مازالت ترى في أوروبا الغربية قوة رأسمالية ليبرالية خطيرة ، ومن الطبيعي ان نموذج المجتمع الأوروبي الغربي غير قابل للتطبيق في الصين . ولكن وجود أوروبا الغربية القوية يتلاءم مع استراتيجية زعماء الصين الذين يتسمون بالواقعية أكثر من الايديولوجية ، ولن يفعلوا شيئا من شأنه اضعافها أو الحد من انطلاقها . كيف يفكر الزعماء السياسيون والمثقفون في أفريقيا ؟

• ان أوروبا التي يتمناها السياسيون والمثقفون في أفريقيا هي أوروبا القوية المتضامنة ، أوروبا الحجة والملاذ . وهذه الامال تجمع في موقف واحد بين مجموعتين ذاتي اهداف مختلفة بل واحيانا متناقضة ولكن تضمهما استراتيجية واحدة هما المغرب وافريقيا السوداء .

ان هؤلاء الافارقة يريدون ان تكون أوروبا قوية نامية اقتصاديا اجتماعيا تبادل العمل بالثروة والمواد الخام بالتكنولوجيا ، يريدون أوروبا الموحدة الكريمة التي تجزل العطاء وتمنح الفرص ، أوروبا الليبرالية المتفتحة التي تحترم الخاصيات الافريقية وتشجع المجتمعات متعددة الثقافة ، اى تسدد دينا من المفروض انه في رقبتها منذ الفترة الاستعمارية .

ان أوروبا القوية سياسيا واستراتيجية هي التي تستطيع ان تقاوم جميع الضغوط وتصبح العامل الضابط

الوقت لا يهتم بالنسبة للسوفيت وانما المهم ان تعتاد أوروبا الغربية النظر شرقا ، والتطورات التي تحدث على المسرح السياسي الشرقي يدفعها دفعا في هذا الاتجاه . ان الغرب يصفق الآن لتصرفات الادارة السوفيتية واعادة البناء الذي يبشر بهبوب رياح الديمقراطية على الاتحاد السوفيتي ، ويصفق ايضا لاحداث بولندا . ليس من الواجب الامساك بهذه الفرصة التاريخية التي لا تتكرر للحصول على مساندة أوروبا المادية والمعنوية ؟ .

ومن هذا المنطلق وتطبيقا لمبدأ الارتباط المتبادل للقوى يتم تطوير مناورة وفاق ذات أبعاد ثلاثة
 أولا : تشجيع قيام هذه المنطقة الحাজرة المثالية ، اى أوروبا الغربية كما يريد الاتحاد السوفيتي
 ثانيا : الانفتاح على الصين واليابان التي ستكفل حماية الشرق لمؤخرته .

ثالثا : محاولة فصل الولايات المتحدة عن أوروبا الغربية ونزع سلاح حلف الاطلنطي

اننا نشهد بوضوح تطور أوروبا هذه التي تتطابق مع رغبات الاتحاد السوفيتي ففي العام الماضي ظهر اتجاه قوى يدعو الى التعاون الوثيق مع السوفيت والى نزع السلاح

ماهو موقف الديمقراطيات الشعبية الأوروبية ؟
 • ان شعوب أوروبا الوسطى التي دخلت الى الفلك السوفيتي منذ تقسيم يالطا ، قد اعتقدت لمدة طويلة ان حصولها على حريتها لن يكون الا من خلال أوروبا الغربية . ولم تكف ردود الفعل الغربية السلبية على احداث براج وبودابست وبولندا لتفتح عيون هذه الشعوب على الحقيقة وكان لابد من اتفاقات هلسنكي حتى تفهم شعوب أوروبا الوسطى حتمية السيطرة السوفيتية على مصائرها وقبول القوى الغربية بذلك . ومنذ ذلك الوقت لم تعد هذه الشعوب تعتمد على أخواتها الأوروبيات وتأكدت ان حصولها على حريتها لن يكون الا من خلال اعتمادها على نفسها بل وساد الاقتناع أخيرا في أوروبا الشرقية بأن الحضارة الغربية لا يمكن ان تكون هدفا بالنسبة لشعوب عاشت طويلا تحت نظام حكم شمولي وطورت نوعا من الفكر والفلسفة التي لا تتفق مع الفردية التي تحكم الغرب . ولكن هذا لا يمنع ان أوروبا الغربية تلعب دورا هاما في التطلعات البولندية والمجرية والتشيكية .

ان أوروبا الشرقية ترى في أوروبا الغربية مخزنا هائلا للثروات والتكنولوجيا يمكن الاستعانة بها من أجل تنمية مجتمعاتها ولكن ليس بالضرورة تطبيق نفس نماذج التنمية الغربية . وهذا يفسر ان جبهة تحرير بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ليس لديها مكاتب في لندن أو باريس أو روما .

L'ÉVÈNEMENT EUROPÉEN

Initiative et débat

L'Europe Face à Deux Options
Par Paul- Marie de la Gorce
L'Evenement Européen, Mai 1989

أوروبا في مواجهة خيارين بقلم بول ماري دولاجورس

● أن قضايا الدفاع هي أكثر القضايا الأوروبية تعبيرا عن المشكلات التي تواجه عملية الاعداد لأوروبا القرن الحادى والعشرين ، فإنطلاقا من الدفاع تستطيع أوروبا السياسية الخروج من مجال الحلم إلى الواقع وتتحول من الأسطورة إلى الحقيقة .

يعالج هذا المقال موضوع الدفاع الأوروبي المشترك والعقبات التي تحول دون قيام هذا الدفاع وأحتمالات تخطى هذه العقبات في المستقبل . في الواقع ان الرأي العام الأوروبي قد تحمس لأوروبا ١٩٩٢ التي ستمتع بحريات واسعة فيها حرية تداول رؤوس الأموال وحرية الملكيات وحرية الخدمات وحرية تنقل العمال وأصحاب المشروعات . وذهب البعض الى حد المطالبة بأن يكون لأوروبا الجديدة صوت واحد للتعبير عن نفسها أى سياسة خارجية واحدة ، وفوق ذلك أن يكون لديها دفاع خاص بها . فهل ستؤدي هذه الحريات بالضرورة الى بلورة نظام دفاع أوروبى جماعى وهو النظام الذى رفضته فرنسا من قبل عام ١٩٥٤ ؟ في الواقع لا يوجد في المعاهدات أى شيء يفرض أو ينص على مثل هذا التحول الجذري في أوروبا . ان المراحل التي نصت عليها معاهدة

١٢٣٠
للتوازن بين القوتين العظميين . ان أوروبا القوية هي التي ستقدم الطريق الثالث للتنمية بحيث يصبح الافارقة غير مضطرين للاختيار بين الديمقراطية الامريكية أو « السلام السوفيتي » .

وأخيرا يريدون أوروبا التي تدرج المنطقة الجنوبية في خططها المستقبلية لتضمن أمنها في الجنوب . وسيكون ذلك حافزا لتنمية الشخصية الافريقية والمغربية ودافعا لاعداد نظم تبادل اقتصادية واجتماعية يفيد منها الجميع . وكل ذلك سيشجع على إقامة كيان أوروبى أفريقى يحمى القارة الافريقية من المغامرات الخارجية . ان أوروبا الغربية بطبيعة الاحوال ليست هي النموذج الاقتصادي والاجتماعى الذى تحلم به إفريقيا ، فالانانية والفردية والتخلي عن القيم الروحية والعائلية المتفشية لدى الأوروبيين ، تثير القلق والكراهية خاصة لدى الطبقة المتدينة في إفريقيا . كما ان ميل الأوروبيين الى كراهية الاجانب لا يبشر بخير . وكذلك ضعفهم السياسى واتجاههم الى الانقسام والكساد الاقتصادي النسبى الذى يعانون منه . كلها مؤشرات سيئة تثير المخاوف بالاضافة الى ان الافارقة يدينون المنطق الأوروبى الذى يقوم على اساس المصالح المباشرة ومع ذلك يضعون أملهم في أوروبا الجديدة ويتمنون لها النجاح شريطة ان يرتبطوا بها ارتباطا وثيقا .

● وهكذا نخلص في النهاية الى تنوع وتعدد الضغوط التي تمارس بشكل أو بآخر على شعوب أوروبا الغربية من الخارج والتي تؤدي الى مزيد من الانقسامات الداخلية وعدم التماسك . وهذا يبدو واضحا في الجدل الاستراتيجى الدائر في الوقت الحالى بين نظم وشعوب أوروبا الغربية في محاولة لوضع تصور لأوروبا القرن الحادى والعشرين .

ان أوروبا الجديدة مازالت مشروعا لذلك تحاول كل مجموعة ان تفرض عليها أحلامها وأمالها وضمها وادماجها في رؤيتها الاستراتيجية الخاصة . والجميع يحاول ترجيح منطقه الخاص فيما يتعلق بأوروبا المستقبل وفي الختام يتناول المقال الموقف الفرنسى بالنقد ويصفه بالتردد . ان فرنسا تتجه الى الانطواء على نفسها وترفض القيام بدور كبير في هذه المرحلة رغم قدرتها على ممارسة مثل هذا الدور . إنها تستطيع اذا أرادت ان تسهم بشكل فعال في بناء أوروبا الناضجة التي سيكون لها دور طليعى في القرن القادم . واذا كان الأمن الفرنسى يعتمد على وحدة الفرنسيين فان عظمة فرنسا ومنزلتها في العالم تعتمد على وعى الفرنسيين بحقائق العصر .

٢,٥ ٪ من ناتجها القومي للدفاع ، ونعلم أيضا أن التطوير المستمر في الأسلحة يؤدي الى زيادة التكلفة . وتظل الأسلحة الأمريكية أقل سعرا من الأسلحة الأوروبية ، لذلك فإن منظمة أوروبية للدفاع لا تعنى بالضرورة تخفيضاً في نفقات التسليح . ويشير المقال إلى الدفاع الفرنسي الذي تأكد من خلال نظام ردع نووي وضعته فرنسا رغم ادعاء البعض بأنها لا تملك الامكانيات بمفردها . بل أن قوات الردع النووية الفرنسية قد تطورت ونمت وأصبحت قادرة على ردع أي معتد وإفشال أي هجوم ضد البلاد .

ومع ذلك نجد أن الذين يمتدحون مزايا الدفاع المشترك لدول أوروبا الغربية لهم بعض الحق ، فهذا يعنى قبل كل شيء استقلال هذه الدول في مواجهة الولايات المتحدة ، ويعنى أيضا اختياراً عقلانياً لبرامج التسليح وانفتاحاً أكبر بين الصناعات الأوروبية . ولكن هل يريد الأوروبيون بالفعل هذه المزايا ؟ وهل يعتبرون أن معطيات الموقف الحالى تشكل عناصر ضغط من أجل تغيير جذري في خياراتهم الأمنية ؟ أن معظم دول أوروبا الغربية فيما عدا فرنسا والى حد ما إسبانيا مندمجة في المنظمة العسكرية لحلف الأطلسي وهذه المنظمة تسيطر عليها قيادة أمريكية وتعمل من منطلق الاستراتيجية الأمريكية وتعتمد على خيارات رئيس الولايات المتحدة . وهذا وضع لا يمكن أن يتغير مادامت الدول الأوروبية تعتمد في أمنها على القوة الأمريكية ، إلا إذا غيرت هذه الدول رؤيتها ومنهجها . وهذا متبذر لأن جميع الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الأطلسي تقبل بالوجود العسكري الأمريكي في القارة بل وترغب في استمراره ولا تريد أن تفعل أي شيء من شأنه تخفيف هذا الالتزام العسكري الأمريكي تجاه القارة . أن حكومات هذه الدول لا تبدى أي رغبة في الاستقلال عن الولايات المتحدة . وقد أكدت مسز تاتشر مراراً أن المسؤولية العسكرية الأمريكية تجاه أوروبا يجب أن تستمر على نفس الدرجة من القوة . بل أن الولايات المتحدة اقترحت من قبل أن يتولى قائد أوروبي القيادة العليا لقوات حلف الأطلسي من وقت إلى آخر حتى يعتاد الأوروبيون المشاركة في الدفاع عن أمنهم ، وقبول هذا الاقتراح بالرفض التام من بريطانيا وألمانيا .

أن أسباب هذا السلوك الأوروبي واضحة : أنه القلق وعدم الرغبة في اعطاء الأمريكيين الفرصة أو العذر للتخلص من مسؤوليتهم في الدفاع عن القارة الأوروبية . أن الأوروبيين يريدون استمرار الوجود العسكري الأمريكي لمواجهة الوجود العسكري السوفيتي في أوروبا الشرقية ، فالتوازن مع القوة السوفيتية لن يكون إلا عن طريق قوة مماثلة لا تستطيع توفيرها سوى الولايات المتحدة ، وبالتالي يتضح أنه لا يوجد أي امكانية محتملة

روما قد تم اجتيازها بمعدل أسرع مما كان متوقعا ، ولم يجادل أحد في أن السوق المشتركة لا تتعارض مع الاستقلالية الوطنية لكل دولة ، وهذه الاستقلالية يمكن أن تتفق أيضا مع السوق الموحدة ، أي مع التداول الحر لرؤوس الأموال والملكيات والسلع والأفراد والخدمات ، شريطة أن تتحدد المجالات حيث يجب أن تحتفظ الدول بحرية التصرف والتي ستتضمن بلا شك مجال الدفاع . ولكن هناك اتجاه قوى يقترح أن يكون هدف أوروبا القادم هو وضع نظام دفاع أوروبي بحت . ويستند هذا الاتجاه الى حجج ثلاث هي : أولاً : أن وجود القوات الأمريكية في أوروبا لم يعد مؤكداً ولا بد من التفكير في البديل . ثانياً : أن الجهد اللازم لصمد أي عدوان يفوق امكانيات كل دولة على حده ولا بد من اشتراك الأوروبيين جميعاً في هذا الجهد . ثالثاً : أن الدفاع الأوروبي الموحد سيتضمن مزايا متعددة خاصة إذا أخذنا في اعتبارنا الشكل الحالى لحلف الأطلسي .

ويؤكد الكاتب أن هذه الحجج تدل على الفهم الخاطيء للتاريخ الأمريكي والجهل بالسلمات الأساسية التي تميز ما يسمى اليوم « بالقوة العظمى » ، أن الحقيقة التي لا يجب أن يجهلها كل من يعمل بالسياسة هي أن الوجود العسكري للولايات المتحدة في أوروبا هو أحد الدعائم الأساسية للقوة العظمى الأمريكية ذاتها . أن هذا الوجود يضمن لها نفوذاً دائماً في أوروبا عسكرياً وسياسياً ، نظراً لاعتماد الدول الأوروبية على الولايات المتحدة في تأكيد أمنها ، هذا بالإضافة الى نفوذها الاقتصادي والمالي والتجاري والثقافي في هذه المجموعة من الدول البالغة الأهمية بالنسبة للاقتصاد الغربي كله . وفوق ذلك يقف هذا الوجود العسكري الأمريكي في وجه الوجود العسكري السوفيتي في شرق القارة الأوروبية . وهذا يعنى أن الولايات المتحدة لن تسمح بأي شيء يمس الوضع السياسي والاستراتيجي لأوروبا . وهكذا لن يتغير شيء على هذا المسرح الذي يعتمد عليه التوازن العام للقوى في العالم كله . وبناء عليه سيستمر الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا لمدة طويلة قادمة وربما طويلة جداً . وقد تحدث بعض محاولات في واشنطن من أجل خفض نفقات وربما أيضاً سينتج عن هذه المحاولات بعض التخفيف من المعدات الأمريكية في أطراف القارة ، أو بعض التخفيض في الأجهزة ، وستحدث بالتأكيد مساومات مع الدول الأوروبية حول تحمل بعض نفقات الدفاع . ولكن لن يتغير شيء في الأسباب الأساسية للوجود العسكري الأمريكي في القارة الأوروبية .

ومما لا شك فيه أن نفقات الدفاع تشكل عبئاً بالنسبة للدول الأوروبية ، ونحن نعلم أن دولاً مثل إيطاليا والدانمارك وهولندا وإسبانيا والبرتغال لا تخصص سوى

لدفاع أوروباى مشترك ومستقل .

أزمة حلف الأطلسى والخيارات الأوروبية :

● ان استراتيجية حلف الأطلسى تمر اليوم بأزمة حادة . فنحن نعلم الظروف التاريخية التى أدت إلى اختيار الحلف لاستراتيجية « الرد التدريجى » . فقد تنبه المسئولون الأمريكيون فى بداية الستينات إلى التعادل النووى بينهم وبين السوفيت وتأكدوا من قدرة الأسلحة الاستراتيجية النووية السوفيتية على ضرب الأراضى الأمريكية ، وبذلك أصبح من المستحيل استخدام القوات الاستراتيجية الأمريكية ضد الأراضى السوفيتية خوفاً من الرد بالمثل . وبالتالي أصبح من المستحيل أيضاً الإيهام بأن الدفاع عن أوروبا سيتم بضربة استراتيجية نووية أمريكية . لذلك قدمت الولايات المتحدة لحلفائها استراتيجية بديلة ، هى استراتيجية « الرد التدريجى » أى مواجهة أى عدوان عن طريق القوات التقليدية أولاً والاستمرار فى تدعيم هذه القوات وزيادتها ، ثم استخدام الأسلحة النووية التكتيكية التى ستزيد من فعالية القوى النووية الغربية وتسد العجز فيها . وكثيراً ما ألح المسئولون الأمريكيون فى دفاعهم عن هذه الاستراتيجية إلى احتمال أن يؤدى هذا التدرج والتضاعف إلى استخدام الأسلحة الاستراتيجية النووية فى النهاية . ولكن التعادل التام بين القوتين العظميين يجعل هذه الفرضية أمراً بعيد الاحتمال .

والخلاصة أن استراتيجية الرد التدريجى ستجعل من أوروبا - إذا انفجر الصراع - أرضاً لمعركة تقليدية ونووية . وقد رفضت فرنسا هذه الاستراتيجية رفضاً تاماً بل ذكر ديغول نقائصها علناً فى دفاعه عن الاستراتيجية الفرنسية للردع النووى التى أختارتها فرنسا .

وكما هو متوقع رد السوفيت على نشر الأسلحة النووية التكتيكية الأمريكية بنشر مماثل ، وأصبح الموقف شبه متوازن ، أى ردع متبادل ، وفى ظل هذه الظروف كادت استراتيجية الرد التدريجى « تفقد مصداقيتها ومرت بأزمات متتالية ، وتقدم بعض المسئولين العسكريين بإقتراح إلى حلف الأطلسى بعدم البدء فى استخدام الأسلحة النووية . ورغم الرفض الرسمى لهذا الاقتراح من جانب قيادة الحلف إلا أنه أثار زوبعة من الخلافات والمناقشات داخل الحلف مازالت مستمرة إلى اليوم وحتى خطة روجرز التى تعلن التزامها بالمبادئ العامة لاستراتيجية « الرد التدريجى » تنص فى نفس الوقت على ترك العدو يتورط فى تصعيد يشمل استخدام الأسلحة النووية . وهذا يؤكد أن هذه الخطة تعطى ظهرها للمفاهيم المبدئية لاستراتيجية « الرد التدريجى » . ولكن الأزمة الحقيقية بالفعل إنفجرت أخيراً عندما

تنبه الرأى العام والساسة فى ألمانيا الغربية فجأة إلى المصير الذى تحبته هذه الاستراتيجية للبلاد فى حالة إنفجار الصراع . وثار موجة من الاحتجاج العام اتخذت أشكالاً مختلفة ترفض قبول نظام دفاع يجعل من ألمانيا أرضاً لمعركة تقليدية ونووية .

إذن ما هى الامكانيات المتاحة أمام أوروبا الغربية ودفاعها فى ظل معطيات الموقف الحالى أى طبيعة حلف الأطلسى والرتباط معظم دول القارة العجوز بالحماية الأمريكية والوجود الأمريكى .

ان أولى الامكانيات المتاحة أمام الدفاع الأوروبية ستشكل أزمة فى حلف الأطلسى ، فالقضية التى ثارت فى ألمانيا الاتحادية بشأن استراتيجية الرد التدريجى لم تنته بعد ، وقد أعلن الحزبان الاشتراكى الديمقراطى والليبرالى الديمقراطى تأييدهما لعملية خفض ، أو أن أمكن الغاء ، الأسلحة النووية من وسط أوروبا ، كما ستبدأ فى نفس الوقت مناقشات جديدة بين الغربيين والسوفيت حول تخفيض القوات التقليدية فى نفس المنطقة أيضاً ، وأياً كانت نتيجة المفاوضات فإن مفاهيم حلف الأطلسى ستهتز ، فى الوقت الذى لم تتأكد فيه إرادة الدفاع المستقل لدى دول أوروبا الغربية أو رغبة هذه الدول فى إعادة النظر فى علاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة .

وبناء عليه ستظل أوروبا موزعة بين استراتيجيتين مختلفتين ومتناقضتين إلى حد كبير وهما : استراتيجية « الرد التدريجى » ، وهى الاستراتيجية التى وضعتها حلف الأطلسى وتبعتها الدول الأعضاء فى الحلف . واستراتيجية الردع النووى المستقل ، وهى الاستراتيجية التى أختارتها فرنسا لنفسها .

ولكن هذا لا يعنى أن الباب قد أغلق نهائياً فى وجه أى مشروع للتقارب بين الدول الأوروبية من أجل دفاعها أو جهودها العسكرية . فى الواقع سيكون من العبث إثارة الشكوك بشأن الخيارات السياسية التى فضلها البعض والبعض الآخر سواء إندماج أو استقلال . بل يجب احترام هذه الخيارات ، وانطلاقاً منها يمكن وضع أنماط مرنة للتعاون تتناسب مع المتغيرات المستمرة . ان أوروبا الدفاع لا يمكن أن تقوم كإطار متجمد يضم الجميع داخله وإنما تقوم على أساس نسيج للتعاون والتضامن الخاص ويتم هذا النسيج تدريجياً ويتناول حالة حالة . وبذلك يمكن تطوير نهج تعددى لقضايا الأمن يفرض نفسه تدريجياً . ومن هذا المنظور سنجد أن أشياء كثيرة قد أصبحت ممكنة ، ولكن تظل أمامنا عقبة يجب اجتيازها أولاً وهى إدماج القوات الفرنسية فى المجموعة الغربية ، وهذا يعنى أن تتخلى فرنسا عن استقلال استراتيجيتها وذاتية قواتها ، مما سيؤدى إلى إعادة النظر فى الخيار الفرنسى كله . ويعنى أيضاً تورط القوات

واحدة . في هذه الحالة فقط يستطيع الردع النووي الفرنسي تغطية القارة كلها .

ولكن الأوروبيين لم يصلوا بعد الى هذا الحد ، فلا يوجد في الوقت الحالي اتجاه الى الوحدة السياسية الكاملة بين دول أوروبا الغربية . ولا يبدو أن هناك احتمالا أن تتخلى الدول الأوروبية عن ارتباطها بحلف الأطلسي واعتمادها الاستراتيجي على الولايات المتحدة ، وإن تفعل ما من شأنه ابعاد هذه الأخيرة عن تحمل مسؤولياتها في الدفاع عن القارة الأوروبية ، وكذلك لا يوجد من جانب الولايات المتحدة ما يشير الى احتمال إنهاء وجودها العسكري في القارة . ولذلك ستمسك الدول الأوروبية الاعضاء في حلف الأطلسي بالاستراتيجية التي تقرها الولايات المتحدة مهما كانت نتيجة الأزمة الحالية للاستراتيجية الأطلسية .

وهكذا نجد أن أوروبا ستظل موزعة بين خيارين استراتيجيين : الخيار الفرنسي وخيار حلف الأطلسي . وقد تحدث تصرفات مشتركة كثيرة في مجالات متعددة يمكن أن تربط فرنسا بشركائها الأوروبيين ، ولكن من المستبعد تماما أن تحيد فرنسا عن خيارها الاستراتيجي الذي ألتمز به جميع رؤسائها على التوالي . □

الفرنسية المباشر والتلقائي مع القوات الغربية الأخرى إذا اندلع الصراع وفي هذه الحالة ستخضع فرنسا لخيارات قيادة حلف الأطلسي الاستراتيجية .

ويمكن التفكير في احتمال آخر وهو أن يقوم الردع الفرنسي بتغطية المجتمع الأوروبي كله ، فالقوات الفرنسية تستطيع أن تصيب المعتدي إصابة بالغة وبالتالي تردعه وتمنعه من الهجوم على أوروبا وعلى فرنسا بلاشك . ولكن هذا الردع الفرنسي لا يمكن أن يتحول الى ردع أوروبي إلا إذا أصبحت أوروبا موحدة تماما ، أي دولة واحدة . ومن المعروف أن استخدام القوات النووية الفرنسية لا يجيزه إلا رئيس الجمهورية وفي حالة تهديد المصالح الحيوية للبلاد . وقد رفض رؤساء الجمهورية الفرنسيون على التوالي منح الدول الأوروبية الأخرى ضمان الحماية عن طريق الردع النووي الفرنسي ، ولهم جق لأن مثل هذا الاجراء سيحرمهم من استقلاليتهم في مواجهة الخيارات السياسية والاستراتيجية للدول الأوروبية الأخرى ، ويجريهم من تقديراتهم لاندلاع الصراع وتطورات المحتملة ، ويحولهم الى زراير ضاغطة لا حرية لها ولا اختيار . ولا يمكن أن يقبل أي رئيس فرنسي بذلك . ولكن هذا الموقف يمكن أن يتغير إذا أصبحت أوروبا بلدا واحدا وعلى رأسه سلطة سياسية



يونيو ١٩٨٩
يوليو ١٩٨٩
أغسطس ١٩٨٩

شهريات



يونيو ١٩٨٩

الاتحاد السوفيتي:

٢ : أعلن الزعيم السوفيتي جورباتشوف تأييده لإجراء تحقيق برلماني في قضية ضم السلطات السوفيتية في عام ١٩٤٠ لجمهوريات البلطيق الثلاث للاتحاد السوفيتي.

: وافقت الحكومة السوفيتية على افتتاح أول مركز ثقافي مصري بموسكو وطلبت إعادة فتح مركزين ثقافيين سوفيتيين بالقاهرة والاسكندرية.

٣ : سحب الاتحاد السوفيتي ١٢ ألف جندي من ألمانيا الديمقراطية والمجر ومنغوليا و ٢٥٧٠ دبابة و ٤٥٠ قطعة مدفعية.

٥ : أعلنت وكالة الهجرة في جنيف ان ٢٣٣٣ يهوديا غادروا الاتحاد السوفيتي خلال مايو ٨٩ توجه منهم ٩٦ الى اسرائيل.

٧ : وافق البرلمان السوفيتي على إعادة تعيين نيكولاي. ييجيكوف رئيسا للحكومة السوفيتية الذي أعلن عزم الحكومة على مواصلة نزع السلاح وتخفيض النفقات العسكرية بمقدار مرة ونصف الى مرتين حتى عام ١٩٩٥.

٩ : كشف الاتحاد السوفيتي ان نصف الميزانية المخصصة لبرامج القضاء (١٠,٧ مليار دولار) توجه لاستخدامات عسكرية وأنه بنى برنامجا منافسا لبرنامج حرب الكواكب الامريكى للدفاع الاستراتيجي في الفضاء.

: أعلن رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي ان التدخل العسكى السوفيتي في افغانستان كلف موسكو ٨٠ مليار دولار.

١٢ : وقع الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة اتفاقا للحيلولة دون حدوث

توتر في قواتهما المسلحة يمكن ان تثيره اعمال عسكرية خلال فترة السلام في البر او البحر او الجوفوق الدولتين على ان يسرى مفعوله في اول يناير ١٩٩٠.

٢٠ : ٢١ : زار موسكو هاشمي رافسانجان رئيس البرلمان الايراني . اتفق جوربا تشوف ورافسانجان على السعى من أجل تطوير وتدعيم وتوسيع نطاق العلاقات الثنائية بين البلدين بعد اجتياز التوتر في العلاقات . كما تعهد جوربا تشوف بعدم انتهاج الاتحاد السوفيتي سياسات تضر بالمصالح الايرانية وذلك انطلاقا من التفهم لحق كل دولة في الحفاظ على قيمها واهدافها الخاصة بها وابدى استعدادا للقاء طهران في منتصف الطريق

٢٢ : تعهدت موسكو بدعم ايران عسكريا في اطار توثيق العلاقات بين البلدين وتم التوقيع على سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية والعلمية والتجارية حتى سنة ٢٠٠٠.

٢٣ : أكد البيان السوفيتي الايراني المشترك تأييد الجانبين لاقامة دولة افغانية مستقلة واسلامية وغير متحازة كما اكدا على الحق الشرعي لشعب افغانستان في الحفاظ على الهوية الاسلامية التاريخية لهذه الدولة وعلى سلامة اراضيها وحق الشعب الافغاني في تقرير مصيره بنفسه دون تدخل من الخارج.

اثيوبيا:

١٢ : أعلنت جبهة تحرير شعب تيجري قبولها لدعوة الرئيس الاثيوبي لاجراء مفاوضات سلام حول المشكلة في شمال اثيوبيا.

١٨ : وافق مجلس الدولة الاثيوبي على

قرارات اقتصادية تتيح للقطاع الخاص لأول مرة منذ تولي الشيوعيين الحكم فرصة اكبر في الاعمال التجارية والفندقية والمشروعات المشتركة.

٢٨ : أكد يرهانو باييه وزير خارجية اثيوبيا ان العلاقات المصرية الاثيوبية في تحسن مطرد وتطور ايجابي ملحوظ منذ تولي الرئيس حسنى مبارك مقاليد الحكم في مصر.

اسبانيا:

٧ : قررت اسبانيا تجميد اتصالاتها على المستوى الرفيع مع الصين وامرت الرعايا الاسبان بمغادرة الصين.

٢٦ : عقدت في مدريد قمة السوق الأوروبية المشتركة السابعة عشرة التي توصلت الى حل وسط بشأن اقامة اتحاد نقدي واقتصادي اوروبي يبدأ في يوليو ١٩٩٠.

كما وافقت القمة على سلسلة من العقوبات ضد الصين واصدرت بيانا حول الشرق الاوسط دعت فيه الى اشتراك م. ت. ف الكامل في عملية السلام وعقد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة.

اسرائيل:

٢ : قتل ٢ من المقاتلين الفلسطينيين وجندي اسرائيلي واصيب ٢ اخران في اشتباك على الحدود الاسرائيلية اللبنانية.

١١ : قدم الجنرال عمران متستاع قائد المنطقة العصرية الوسطى لاسرائيل استقالته من منصبه بسبب الانتفاضة الفلسطينية.

١٢ : ذكرت صحيفة هارنس الاسرائيلية ان ٧٠٠ ألف اسرائيلي هاجروا الى الخارج منذ حرب ١٩٦٧ توجه منهم ٦٠٠ ألف الى الولايات المتحدة.

: زار اسرائيل الدكتور بطرس غالى وزير

البرلمان الايراني انه سيرشح نفسه

لانتخابات الرئاسة القادمة في ايران .

٩ : استبعد الزعيم الايراني علي خاميني اندلاع القتال من جديد بعد ايران والعراق .

١١ : ذكرت مصادر دبلوماسية غربية خارج ايران ان معسكرات تدريب المعارضة الايرانية اعيد فتحها لتدريب الاف المتطوعين الجدد .

١٢ : اعيد انتخاب هاشمي رافسنجاني رئيسا للبرلمان الايراني لمدة عام آخر .

١٩ : أعلن عن تقديم موعد انتخابات الرئاسة والاستفتاء على الدستور في ايران ليوم الجمعة ٢٨ يوليو ١٩٨٩ .

٢٢ : تم الغاء منصب رئيس الوزراء في ايران وسيكون رئيس الجمهورية هو المسئول عن السلطة التنفيذية .

٢٤ : قرر مجلس مراجعة الدستور اجراء تعديلات دستورية جديدة يصبح بمقتضاها رئيس الجمهورية مسئولا امام مرشد الثورة والبرلمان .

٢٥ : اذاعت وكالة الانباء الايرانية انه سوف يتم تشكيل مجلس برئاسة احمد الخميني لمعاونة المرشد الجديد والرئيس القادم على تحقيق اهداف الجمهورية الاسلامية .

باكستان :

٩ : أعلن حزب عوامي الوطني الماركسي وحزب التحالف الديمقراطي الاسلامي ابرام تحالف ضد نظام حكم بناظير بوتورقية الوزراء في باكستان في الاقليم الشمالي الغربي الواقع على حدود افغانستان .

بلجيكا :

٩ : ايد وزراء دفاع دول حلف الاطلنطي التخفيضات المقترحة للأسلحة التقليدية بين الشرق والغرب واتفقوا على ضرورة زيادة الانفاق العسكري لدول الحلف بنسبة ٢ ٪ سنويا .

بولندا :

٦ : تمكن مرشحو منظمة « تضامن » العمالية المستقلة من الفوز بمعظم مقاعد مجالس الشيوخ وجميع مقاعد مجلس النواب في الانتخابات العامة بينما فشل كبار المسئولين المرشحين عن الحزب في الفوز في دوائرهم .

١٠ : أعلن لينج فاوونسا زعيم تضامن مع الحكومة سيكون محدودا وستظل تضامن في المعارضة للحث على المزيد من الاصلاحات الديمقراطية .

١٩ : فاز مرشحون نقابة تضامن بجميع مقاعد البرلمان عدا مقعد واحد .

تشيك :

٦ : اتهمت تشاد السودان وليبيا بالاعداد

سيطرت على اوروبا في فترة مابعد الحرب العالمية الثانية وتحدد لأول مرة الاهداف الالمانية والسوفيتية المشتركة من اجل مستقبل قارة اوروبا ووصفت بانها بداية المرحلة الثانية في سياسة « الأوستوبولتيك » الانفتاح على الشرق التي بدأت عام ١٩٧٠ .

وقع الاتحاد السوفيتي والمانيا الغربية ١١ اتفاقية حول العلاقات الثقافية والتجارية والسياسية بين البلدين . دعت المانيا الغربية والاتحاد السوفيتي الى خفض الترسانة النووية للوصول الى توازن مستقر عند مستوى منخفض . طالب جوربا تشوف بمزيد من التعاون بين المؤسسات الاقتصادية السوفيتية والالمانية وحتى رجال الصناعة والاعمال الالمان على استثمار اموالهم في المشروعات السوفيتية الكبرى والحيوية ، كما طالب الغرب بالغاء كافة القيود المفروضة على تصدير التكنولوجيا الغربية الى الاتحاد السوفيتي .

٢٢ : طالب الحزب الاشتراكي في المانيا الغربية بوقف المباحثات مع اسرائيل حول بناء الخواصات وربط امدادات الاسلحة بتقديم عملية السلام .

انجولا :

٢٣ : وافقت حكومة انجولا والمتمردون بزعامه جوناس سافيمبي زعيم حركة يونيتا المعارضة على وضع نهاية للمعارك والعداء القائم بينهما وانهاء كافة الاعمال العسكرية . جاء ذلك في اعقاب اجتماع قمة مصغرة في شمال زائير وحضره ١٨ من رؤساء الدول الافريقية .

تقرر تشكيل لجنة برئاسة الرئيس موبوتوسي سيكو رئيس زائير لاعداد خطة المصالحة الوطنية في انجولا .

٢٤ : بدأ في انجولا سريان وقف اطلاق النار بين القوات الحكومية وقوات حركة يونيتا المناهضة للحكومة الانجولية .

ايران :

٤ : توفي الزعيم الايراني آية الله الخميني عن ٨٩ عاما واختار مجلس الخبراء الرئيس الايراني علي خاميني خليفة له ومنح لقب آية الله .

٥ : اذيع نص وصية الامام الخميني وفيها دعا الى انتهاج سياسة لا شرقية ولا غربية والابتعاد عن كل من واشنطن وموسكو كما وجه انتقادات شديدة الى كل من العراق والسعودية والاردن ومصر والمغرب .

٨ : أعلن هاشمي رافسنجاني رئيس

الدولة المصري للشئون الخارجية .

١٢ : اكدت تقارير المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاءات ان الاقتصاد الاسرائيلي يتجه الى الركود وارتفاع معدلات البطالة نتيجة للانتفاضة

٢٠ : عينت اسرائيل قائدا عسكريا جديدا للصفة الغربية المحتلة .

٢٤ : وصف اسحاق رابين وزير الدفاع الاسرائيلي مواجهة الانتفاضة الفلسطينية بانها عملية صعبة ومؤلمة تكتنفها مظاهر العنف والقتل وانه رغم اعتقال ٣٦ الف فلسطيني مازال ١٨ الف منهم رهن الاعتقال لم يستطع وضع حد للانتفاضة .

٢٦ : اعترف اسحق شامير رئيس وزراء اسرائيل بأن المقترحات الاسرائيلية الخاصة باجراء انتخابات في الارض المحتلة هي بغرض « العلاقات العامة » اكثر منها اقتراحات جوهريه .

٢٧ : احبط الائتلاف الحاكم للعمل والليكوڤ ٧ اقتراحات بحجب الثقة عن الحكومة الاسرائيلية بسبب الركود الاقتصادي نتيجة للانتفاضة

افغانستان :

١٠ : رفض الرئيس الافغاني نجيب الله المطالب الامريكية والباكستانية الخاصة باستقالته للتنهيد لتحقيق تسوية سياسية للمشكلة الافغانية التي اكبر انها تتحقق دون مشاركة الحزب الحاكم .

١٥ : اعترضت الحكومة الافغانية الموالية لموسكو ومصادر المجاهدين الافغان بان معارك ضارية دارت بين الجانبين في اقاليم افغانية مما ادى الى مصرع واصابة المئات من الجانبين .

١٨ : تحطمت طائرة ركاب افغانية بعد فشل محاولة لاختطافها ، على الحدود الايرانية الافغانية .

رفض رئيس وزراء حكومة المجاهدين المؤقتة اقتراحا باكستانيا بتشكيل حكومة محايدة في كابول بدلا من حكومة نجيب الله وتكون مشكلة من غير العسكريين .

المانيا الغربية :

٨ : أعلن الحزب الاشتراكي الديمقراطي بالمانيا الغربية اعترافه بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة للفلسطينيين وطالب حكومة المستشار هلموت كول بالتعاون مع المنظمة .

١٢ : وقع الزعيم السوفيتي ميخائيل جوربا تشوف والمستشار الالمانى هلموت كول وثيقة وضعت بانها تاريخية تستهدف تهدئة الانقسامات والخلافات التي

اصدار قرارات لها قوة القانون في مجال اتفاقيات الاسلحة وذلك لمدة عام .

٢٨ : وافق مجلس الشعب على تقرير اللجنة التشريعية يقول ان عضوية المجلس لا تسقط الا بقرار بأغلبية ثلثي اعضائه وان اختصاص محاكم مجلس الدولة في الطعون الانتخابية لا يمتد للمجلس .

٢٩ : قررت مصر ولبنان استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما .

(انظر ايضا : اثيوبيا ٦/٢٨ ، اسرائيل ٦/١٢ والولايات المتحدة ٦/٢٠ وسوريا ٦/٢٢ وليبيا ١٥/٢٠) جنوب افريقيا :

٩ : قرر بيتر بوتو رئيس جنوب افريقيا مد حالة الطوارئ للسنة الرابعة .

دولة الامارات العربية المتحدة :

٢١ : قرر المؤتمر البرلماني العربي العمل على تنسيق الجهود لاعادة التضامن العربي من أجل مواجهة التحديات وتحقيق الأمن والتقدم في الوطن العربي عن طريق العمل العربي المشترك ، ورحب بقيام التجمعات في اطار الجامعة العربية واعلن تأييده الكامل لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط .

سرى لانكا :

١ : أعلن رئيس سرى لانكا انه سيطلب من الهند سحب قواتها التي ارسلتها عام ١٩٨٧ لحفظ السلام شرقي البلاد ، وذلك قبل نهاية شهر يوليو ٨٩ الذي يوافق الذكرى الثانية لدخولها .

السودان :

٨ : وصف بيان للخارجية السودانية تهديدات الرئيس التشادي حسين حبري للسودان بان بلاده حاربت من قبل دولا تفوق السودان قوة بأنها بمثابة اعلان حرب ضد السودان .

١٢ : توصل ممثلو الحكومة السودانية والحركة الشعبية بقيادة جون قرنق - في محادثاتهم بأديس ابابا - الى اتفاق بعقد المؤتمر الدستوري يوم ١٨ سبتمبر ١٩٨٩ ، كما اتفق على عقد اجتماع اخر بينهم في يوليو القادم .

١٥ : أعلن العقيد جون جارنج رئيس حركة التمرد في جنوب السودان موافقته على مد فترة وقف اطلاق النار لمدة اسبوعين حتى نهاية شهر يونيو ١٩٨٩

١٨ : أعلن في السودان عن احباط محاولة انقلاب خططت لها بعض العناصر

١٢ : تم الاتفاق بين مصر والجزائر على الغاء تأشيرة الدخول لمواطني البلدين .

١٤ : عقد بالقاهرة اجتماع للمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون العربي مصر والاردن والعراق واليمن الشمالي تم فيه اقرار مشروع جدول اعمال قمة المجلس والنظام الداخلي والتنسيق الاقتصادي والسياسي .

١٥ : ١٦ عقدت بالاسكندرية اجتماعات الهيئة العليا لمجلس التعاون العربي التي تضم رؤساء مصر والعراق واليمن الشمالي وعامل الاردن .

وافقت الهيئة العليا لمجلس التعاون العربي على تعيين الدكتور حلمي نمر - مصري الجنسية - امينا عاما لمجلس التعاون العربي ، وان تكون عمان مقرا للأمانة العامة للمجلس .

وافقت الهيئة العليا لمجلس التعاون العربي على تسهيل حركة التنقل لمواطني الدول الاربعة بدون تأشيرة مع الاحتفاظ بجواز سفر كل دولة واعطاء افضلية للعمال عن اي عمالة اجنبية دون الاضرار بمصالح المواطنين الاصليين للدولة ، كما تقرر اعتبار اجواء الافضلية لدول المجلس اقليما دوليا موحدا ، واعتبار دول المجلس اقليما سياحيا للتعاون بينها وانشاء مجلس طيران موحد

كما وافقت الهيئة على اتفاقية لتنسيق التعاون بين وزارات الخارجية في دول المجلس ، واتفاقية للتعاون القضائي والقانوني

١٧ : طالبت مصر مرة اخرى بوضع جميع المنشآت النووية في منطقة الشرق الأوسط تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

١٨ : قررت مصر وجمهورية سان مارينو الأوروبية تبادل التمثيل الدبلوماسي بينهما على مستوى سفارة .

شاركت مصر لأول مرة منذ عشر سنوات في اجتماعات مجلس الاتحاد البرلماني العربي في ابوظبي .

٢٠ : أعلنت مصر انها تعتبر الانتفاضة الفلسطينية حركة شعبية وان مواجهتها بالعنف هو اجراء غير مجدود يؤثر على عملية السلام .

٢٤ : هبطت بمطار القاهرة الدولي اول طائرة ركاب سورية منذ عشر سنوات وكانت تنقل الوفد المصري الذي شارك في اجتماعات اتحاد المحامين العرب بدمشق .

٢٦ : وافق مجلس الشعب على مد العمل بقانون تفويض رئيس الجمهورية على

لشن هجوم عسكري ضدها من الاراضي السودانية

١٠ : أكد مصدر تشادي في باريس ان القوات المسلحة التشادية قد أعلنت حالة التأهب لمواجهة اي اعتداء محتمل من جانب عناصر « التعلق الاسلامي الليبي » المتمركزة في اقليم دارفور السوداني .

تونس :

٢٨ : وافق مجلس النواب التونسي على قانون العقو العام الذي تقدم به الرئيس زين العابدين بن علي ويستفيد منه جميع الاشخاص الذين صدرت بحقهم احكام بسبب نشاطهم السياسي او النقابي في عهد الرئيس بورقيبة ويبلغ عدد هؤلاء الاشخاص ٥٤١٦ شخصا .

الجزائر :

٢٨ : اجتمع في وهران الملك فهد ملك السعودية والملك الحسن الثاني ملك المغرب والرئيس الجزائري الشاذلي بين جديد يوصفهم اعضاء اللجنة العربية الثلاثة لتسوية الأزمة اللبنانية - ودعوا البرلمان اللبناني الى الانعقاد خارج لبنان وفي اي مكان يختاره اعضاء البرلمان لمناقشة واعتماد مشروع اصلاح الدستور ، وذلك كخطوة اولى يعقبه انعقاد البرلمان في بيروت .

جمهورية مصر العربية :

١ : تم الاتفاق بين مصر وليبيا على استئناف الرحلات الجوية بين البلدين .

٢ : تم رفع العلم المصري فوق مبنى جامعة الدول العربية بتونس .

٥ : صرح رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر عقب عودته من ليبيا بأنه تم توقيع اتفاقية بتنظيم صرف مستحقات العمال المصريين الذين كانوا يعملون في ليبيا .

٨ : دعت مصر الى اجراء حوار بين ممثلي الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي للتوصل الى حل نهائي للقضية الفلسطينية ، كما طالب الرئيس مبارك زعماء ايران بالحرص على السلام .

٩ : حقق مرشحو الحزب الوطني الديمقراطي فوزا ساحقا في انتخابات مجلس الشورى بنجاحهم في جميع الدوائر .

١٢ : أجرى الرئيس حسنى مبارك والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات محادثات في القاهرة أعلن بعدها الرئيس مبارك : « اننا لانرفض الانتخابات بالصفة الغربية وقطاع غزة كمبدأ ، ولكن هناك تحفظات عليها » .

مؤكدًا تصميم العراق على احترام وقف إطلاق النار بين البلدين .

٢٤ : أعلن في العراق عن وفاة مشيل عفلق

مؤسس حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في العراق وسوريا عن عمر يناهز ٧٩ عاما اثر عملية جراحية أجريت له في باريس .

: اقترح الرئيس العراقي صدام حسين على ايران تبادل لأسرى الحرب الذين أسروا منذ بدء الحرب وحتى عام ١٩٨٢ كجزء من تبادل شامل للأسرى .

: أعلن الرئيس العراقي صدام حسين ان العراق سرح منذ وقف إطلاق النار وحتى الآن أكثر من ٢٠٠ ألف مقاتل كما اتخذ قرارا بحل أحد الفيلق العسكرية .

٢٥ : قررت الحكومة العراقية تجميد اسعار الخدمات والسلع الاستهلاكية التي ينتجها القطاع العام لمدة سنة .

٢٦ : أعلنت السفارة العراقية في لندن ان الحكومة العراقية اتخذت اجراءات لاقامة منطقة حدودية عازلة وخالية من السكان على طول الحدود بين العراق وكل من ايران وتركيا .

سلطنة عمان :

١ : أكد يوسف بن علوي بن عبد الله وزير الدولة العماني للشئون الخارجية ان الأمين العام للأمم المتحدة يتمتع بدعم وتأييد مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بدوره في عملية السلام بين العراق وايران .

وقال اننا على استعداد لان نقوم بأي دور يطلبه منا الأمين العام ولكننا لسنا البديل لدوره الذي له وزن دولي يمكنه من تنفيذ القرار ٥٩٨ .

وردا على سؤال حول علاقات سلطنة عمان وايران بعد توقف إطلاق النار بين ايران والعراق قال : ان علاقاتنا مع ايران تتسم بحسن الجوار والتعاون بين جارين يشرقان على اهم ممر مائي دولي .

واضاف ان ايران اعربت عن رغبتها في اقامة علاقة ودية ونحن نرحب بعلاقات تأتى بالمصلحة المشتركة وتنعكس على مصالح كل دول المنطقة ونعرف بان هناك رغبة مشتركة لدى دول المنطقة بان يوجد بينها تعاون اكبر واقرى مما هو عليه الوضع الآن . وايران اعربت عن رغبتها في مثل هذا التعاون .

: اختتم جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان زيارته الرسمية لفرنسا وقد اجتمع جلالتهم مع الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران ثلاث مرات وبحث

وهاجمت عشرات الالاف من الطلبة المعتصمين وسحقت عشرات منهم تحت دباباتها ومدافعاتها

٥ : أعلن الصليب الاحمر في بكين ان عدد القتلى في العاصمة الصينية يقدر بالالاف .

٩ : اقتحمت قوات من الجيش جامعة بكين وحاصرت اكااديمية العلوم في حملة لتصفية انتصار الديمقراطية

١٠ : شنت السلطات الصينية حملة واسعة لاقضاء الزعامات الليبرالية

١٢ : فرضت السلطات الصينية حظرا شاملا على قيام أي منظمة عمالية او طلابية تثير الاضطرابات او تحرض على الثورة المضادة في أي مدينة صينية .

١٣ : وضعت الحكومة الصينية قوات حرس الحدود في حالة التأهب القصوى .

١٧ : أعلن المتحدث الرسمي باسم الحكومة الصينية ان تشاو تس يانج سكرتير عام الحزب الشيوعي الصيني المحددة اقامته متهم رسمي بتأييد ومساندة الاضطرابات في الصين وسوف يقصى عن منصبه .

١٩ : تم تأجيل اجتماعات البرلمان الصيني الى اجل غير مسمى .

٢٢ : تم تنفيذ الاعدام في ٢٧ ادبوا بالاشتراك في مظاهرات الطلبة ، كما اصدرت اللجنة الحكومية للتعليم قرارات بالزام الجامعات والمدارس ترتيب برامج تعليم سياسي عقائده للطلبة يحض على حب الحزب الشيوعي والجيش والاشتراكية .

٢٤ : عزلت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني تشاو تس يانج سكرتير عام الحزب من منصبه وتجريده من جميع مناصبه السياسية كما قررت اللجنة تعيين « جيانج زيمين » رئيس الحزب الشيوعي في شنغهاي في منصب سكرتير عام الحزب الشيوعي الصيني

٢٥ : اكدت الصحف الصينية ان المنهج السياسي الجديد للقيادة الصينية في المرحلة المقبلة سوف يتمسك بالاصلاحات الاقتصادية مع استبعاد اجراء تغييرات سياسية

٢٧ : امرت السلطات الصينية بطرد ١٣ امريكي بتهمة المشاركة في الاضطرابات الطلابية .

٢٨ : قررت الصين استدعاء جميع سفرائها ومبعوثيها الدبلوماسيين في الخارج لحضور اجتماع موسع في بكين .

العراق :

٨ : دعا الرئيس العراقي صدام حسين ايران الى اقامة سلام دائم مع العراق

المالية للرئيس السابق جعفر تميرى لقب نظام الحكم والاستيلاء على السلطة

٢٦ : أعلن وزير المالية السوداني ان العجز في الميزانية السودانية قد وصل الى ١٣,٢ مليار جنيه سوداني قيمة الديون الداخلية المستحقة . على افحكومة السودانية وصلت الى ١٦ مليار جنيه سوداني وحذر من ان السودان يعاني من تراكم ديون خارجية كبيرة وتدهور في قيمة الجنية السوداني .

٣٠ : استولت القوات المسلحة السودانية على السلطة بانقلاب عسكري وشكلت مجلسا باسم « مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطني » برئاسة العميد اركان حرب عمر حسن احمد البشير قائد الانقلاب . وقرر مجلس قيادة الثورة اعلان حالة الطوارئ وتعطيل الدستور وحل الجمعية التأسيسية ومجلس رأس الدولة ومجلس الوزراء وجميع الاحزاب والتشكيلات السياسية وحكومات الاقاليم والنقابات .

سوريا :

١٣ : ذكرت مصادر فلسطينية ان سوريا اطلقت سراح ١٨٥ مسجوناً فلسطينياً ولبنانياً من سجونها في دمشق من بينهم ١٤٠ فلسطينياً من حركة فتح التي يرأسها ياسر عرفات .

١٨ : صرحت مصادر دبلوماسية عربية بان الحكومة السورية طلبت من المنظمات الفلسطينية الموالية لها والتي اعلنت الانشقاق عن منظمة التحرير الفلسطينية العودة الى حظيرة المنظمة .

٢٢ : أكد السيد عبدالحليم خدام نائب الرئيس السوري ان بلاده تتابع باهتمام تحسن العلاقات مع مصر وان سوريا ستعمل على اعادة العلاقات الرسمية الى ما كانت عليه : كما أكد ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني بالرغم مما بينها وبين سوريا من خلاف .

الصين :

٣ : تفجرت اعنف مصادمات بين قوات الجيش الصيني والمتظاهرين الذين يحتلون الميدان الرئيس بالعاصمة بكين .

٤ : شهد ميدان السلام السماوي في بكين مذبحه سقط فيها آلاف القتلى عندما اجتاحت قوات الجيش الصيني المدعمة بأسلحة ثقيلة قلب العاصمة .

العلاقات العثمانية الفرنسية وسبل دعمها كما اجتمع جلالتهم مع رئيس وزراء فرنسا وزار بلدية باريس واجتمع مع عمدتها جاك شيراك .

وقد تم خلال زيارة السلطان المعظم لفرنسا التوقيع على اتفاقيتين تتعلق الأولى بمنع الازدواج الضريبي بين السلطنة وفرنسا والثانية في مجال التعاون العسكري كما تم الاتفاق على تطوير اللجنة الفنية المشتركة ورفع التمثيل بها لتكون على المستوى الوزاري .

كما تم الاتفاق على الاستفادة من التكنولوجيا الفرنسية في مجالات البحث والتطوير وذلك لتعزيز مشروع السلطنة يقضى بتعميم الخدمة التليفزيونية لتشمل كافة المناطق . وقد أعلن السلطان قابوس بن سعيد في تصريحاته اثناءها انه ناقش مع الرئيس الفرنسي ميتران ان مختلف قضايا الساعة في العالم كما تم التطرق الى نتائج قمة الدار البيضاء .

٦ : بدأ جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة رسمية لاسبانيا وقد أجرى جلالة السلطان قابوس خلالها مباحثات شاملة مع الملك خوان كارلوس عاهل اسبانيا ومنغ فيليب جونزاليس رئيس الوزراء كما تناولت المباحثات التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول السوق الأوروبية المشتركة واسهام الاتفاقية الموقعة بين التجمعين في تنشيط التعاون الاقتصادي بين الجانبين .

٧ : أعلن جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ان الحرب العراقية الايرانية كانت مصدر ألم عميق خاصة وانها كانت بين دولتين جارتين مسلمتين . واعرب عن سعادته بان السياسة التي اعتمدها قد ساهمت في وقف إطلاق النار بين العراق وايران . وقال السلطان قابوس : - لقد حرصت منذ البداية على حث الطرفين للبحث عن افضل السبل السلمية لوقف الحرب ومن ثم إيجاد تسوية مشرفة .

فرنسا :

١ : اتفقت فرنسا ومنظمة التحرير الفلسطينية على تشكيل مجموعة عمل فرنسية فلسطينية تضم عددا محدودا من الدبلوماسيين من كل جانب لتابعة نتائج محادثات الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في باريس في مايو الماضي .
٢ : وقعت سلطنة عمان وفرنسا اتفاقية للتعاون العسكري بين الدولتين .
٣ : أعلن وزير الخارجية الفرنسي ان بلاده

ستخفض عدد دبلوماسييها في الصين الى ادنى حد .

١٥ : أعلن الرئيس فرانسوا ميتران « خطة عمل وتضامن » مع حكومة تارسو تستهدف مساعدة بولندا على اصلاح الوضع الاقتصادي فيها ومساندة الاصلاحات الديمقراطية التي بدأتها .
٢٨ : ذكرت مصادر وزارتي الخارجية والدفاع الفرنسيتين ان فرنسا قررت الغاء الحظر المفروض على مبيعات الاسلحة لليبيا منذ عام ١٩٨٣ وذلك كدليل على رضا باريس عن السياسات المعتدلة التي انتهجها مؤخرا الرئيس الليبي معمر القذافي .

فلسطين :

١ : أعلن ابو اياد عضو اللجنة المركزية لمنظمة فتح الفلسطينية عن تشكيل لجنة فلسطينية سوفيتية مشتركة لتابعة الموقف في الشرق الأوسط وتقييمه وتجتمع كل ثلاثة شهور .

٦ : قدم الياس فريج رئيس بلدية « بيت لحم » بالصفة الغربية استقالته الى السلطات الاسرائيلية احتجاجا على اجراءات القمع الاسرائيلية في قطاع كنيسة المهد التي حظرت اسرائيل دخولها واعلانتها منطقة عسكرية .

٨ : عقدت في تونس الجولة الثالثة من الحوار الامريكى الفلسطينى .

١٩ : عزلت قوات الاحتلال الاسرائيلية شمال الضفة الغربية عن باقى الاراضى المحتلة وشنت حملة اعتقالات ومهامات ضد الفلسطينيين بعد العثور على جثة ضابط الامن بمستوطنة اسرائيل مقتولا قرب المستوطنة .

٢٢ : اختطف مجهولون احد موظفى القوت الامريكى في قطاع غزة المحتل لعدة ساعات قبل اطلاق سراحه سالما .
: التقى السفير الفلسطينى في تونس بالسفير الامريكى للمرة الثانية خلال اسبوع حيث بحثا تطوير الحوار الامريكى الفلسطينى لدفع عملية السلام .

٢٦ : صرح ابراهيم الصوحى المفوض العام لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى فرنسا بأن وجود اسرائيل أمر لارجعة فيه وان اعلان استقلال فلسطين الذى اقره المجلس الوطنى الفلسطينى هو الوثيقة الوحيدة الصحيحة فيما يتعلق بالاستراتيجية السياسية لمنظمة التحرير .

٢٩ : طردت سلطات الاحتلال الاسرائيلية ثمانية فلسطينيين من الاراضى العربية المحتلة الى جنوب لبنان لأول مرة منذ ٦ اشهر .

فنزويلا :

١٨ : ناشدت مجموعة الدول الثماني الأكثر مديونية في العالم وهي كولومبيا وفنزويلا والمكسيك والبرازيل واوروجواي وبيرو والارجنتين باستثناء بنما التي علقت عضويتها في العام الماضى - ناشدت منظمات الاقراض الدولية والدول الغنية زيادة حجم قروضها وتقديم المتاح منها كله في المراحل الاولى من تنفيذ برامج خفض الديون التي تقدمت بها الدول الغربية .

الكويت :

٢٤ : أصدرت محكمة أمن الدولة في الكويت احكاما بالسجن تتراوح بين ٥ و ١٥ عاما على ٢٢ متهما وبراءة ١١ آخرين في قضية التخريب وقلب نظام الحكم .
٢٦ : ذكرت المصادر الاقتصادية والدبلوماسية الغربية في الكويت ان دول الخليج العربية تواجه خطر أزمة حادة في المياه خلال السنوات العشر القادمة .

لبنان :

٥ : أعلنت اللجنة الثلاثية العربية العليا التي تضم عاهلى المغرب والسعودية ورئيس الجزائر والمكلفة ببحث سبل تسوية الازمة اللبنانية انها اقرت خطة عمل لاعادة الأوضاع الطبيعية والعادية لكل المؤسسات في لبنان .

٨ : أعلنت حكومة العماد ميشيل عون العسكرية في لبنان عن عودة العلاقات السياسية الكاملة على مستوى السفراء مع مصر .

٩ : قررت حكومتا العماد ميشيل عون والدكتور سليم الحص اللبنانيان اعادة العلاقات الدبلوماسية مع مصر .
١١ : ذكرت صحيفة الاوبزفر البريطانية انه تم ترحيل ست رهائن - منهم خمسة امريكيون وبريطانى واحد - من لبنان الى ايران لتأمين حياتهم بعد تفجير القتال في بيروت .

١٥ : ذكرت مصادر أمنية لبنانية ان جان كوتر الطبيب البلجيكي الذى اختطف في شهر مايو ١٩٨٨ في جنوب لبنان قد أطلق سراحه .

٢٢ : قدم لبنان شكوى للأمم المتحدة احتجاجا على القصف الاسرائيلى لأراضى لبنان .

٢٤ : شهدت بيروت قصفا مدفعيا وصاروخيا عنيفا ومتبادلا بين القوات السورية والمليشيات اللبنانية الموالية لها من جانب والقوات التابعة لميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية من جانب آخر .

الأول لتطبيق معاهدة واشنطن التاريخية ، وأن الجانب السوفيتي دمر ٩٤٥ صاروخا من الـ ١٨٤٦ المقرر تدميرها بينما دمر الأمريكيون ٢٢٤ من ٨٤٦ صاروخا ، كما قام السوفييت بـ ٩٦ مهمة تفتيش في أوروبا بينما نجح الأمريكيون ٢٤٤ مهمة ، كما قام الجانبان بعشرين عملية تفتيش مفاجئة في مواقع الجانب الآخر .

٢ : أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش أن العالم يشهد الآن تغيرا تاريخيا في العلاقات بين الشرق والغرب ينصب فيه الاهتمام على العلاقات الاقتصادية بدلا من أسلوب المواجهة العسكرية الذي استمر منذ نهاية الحرب الثانية للآن ، وأنه لم تعد هناك حاجة لأن تكون عقيدة الحلفاء الغربيين هي الاحتواء العسكري للاتحاد السوفيتي وأن الاستراتيجية الأمريكية ستتغير بشكل جوهري لأنها ستتعامل مع طرف أكثر انفتاحا وأقوى اقتصاديا ولايركز همه على الردع العسكري .

٥ : قرر الرئيس الأمريكي بوش وقف جميع مبيعات الأسلحة إلى الصين .
٨ : طالب نائب الرئيس الأمريكي دان كويل إسرائيل بوقف بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وغزة المحتلتين .
٩ : استخدمت الولايات المتحدة الفيتو في مجلس الأمن ضد مشروع قرار لدول عدم الانحياز يدين إسرائيل لسياساتها القمعية في الأراضي المحتلة .
١٠ : صرح سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة بأن واشنطن ستحتفظ بالوضع القائم الآن الخاص بسفارتها في تل أبيب وتصليتها في القدس الشرقية .
١٣ : اتهمت الحكومة الأمريكية الزعيم الصيني ونج شيانينج بمسؤوليته عن اقتحام الجيش لميدان السلام السماوي ومصرع واصابة آلاف الطلاب .

١٥ : أكدت الولايات المتحدة حق الفلسطينيين في أن تكون لهم حكومة ذاتية بالتفاهم مع الأردن وإسرائيل دون السماح بقيام دولة فلسطينية .
٢٣ : أبدت الولايات المتحدة قلقها تجاه عزم موسكو دعم القدرات العسكرية الإيرانية وجذرتها من عقد صفقات أسلحة مع إيران .

: أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش لأعضاء الكونجرس المؤيدين لإسرائيل تأييد الولايات المتحدة المطلق والثابت لدولة إسرائيل .

٢٩ : وافق مجلس النواب الأمريكي على تعديل مشروع قانون بأعضاء مصر

جفل رد الاعتبار لزعيمهم الراحل يمرى ناجي الذي أعدم في أعقاب الثورة المجرية عام ١٩٥٦ بعد اتهامه بالخيانة العظمى .

٢٤ : قررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المجرى انتخاب هيئة رئاسة من أربعة أشخاص تكون خاضعة لسلطات منصب جديد هو رئيس الحزب مع احتفاظ كارول جروس بمنصبه كسكرتير عام للحزب الذي أصبح منصبا شرفيا . وقد انتخبت اللجنة ريزونايرز الذي وصف بأنه أصلاحي مخضرم لمنصب رئيس الحزب الجديد .

المكسيك :

١٤ : وافق البنك الدولي على مجموعة قروض للمكسيك يبلغ حجمها ١,٥ مليار دولار يخصص منها ٢٧٥ مليون دولار لتمويل أي خطة لخفض الديون الخارجية وابعائها على المكسيك .

المملكة الأردنية الهاشمية :

٢٥ : قررت وزارة العمل الأردنية التقدم بورقة عمل إلى مجلس الوزراء لإلغاء شرط الحصول على تصاريح عمل لعمال دول مجلس التعاون العربي الراغبين في العمل بالأردن اعتبارا من العام القادم ومعاملتهم معاملة العمال الأردنيين .

٢٧ : عقدت في العاصمة الأردنية اجتماعات اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

المملكة المتحدة :

٧ : أعلن وزير الخارجية البريطاني وقف مبيعات الأسلحة البريطانية إلى الصين .

١٥ : طردت السلطات البريطانية ٣ مواطنين إيرانيين لأسباب أمنية .

١٩ : منى حزب المحافظين بزعامه تانشر رئيسة الوزراء بهزيمة كبيرة أمام حزب العمال المعارض في انتخابات البرلمان الأوروبي .

النمسا :

٢٨ : أعلنت وزارة الخارجية النمساوية أن النمسا قد تخفض درجة تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل لأقل من مستوى السفارة بسبب استمرار رفض إسرائيل تعيين سفير لها في فيينا طالما استمر كورت فالدهايم رئيسا للنمسا .

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : أعلنت البنتاجون أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي دمرا ١٢٧٩ صاروخا نوويا متوسط المدى خلال العام

٢٦ : أكد تقرير اقتصادي أن البلاد العربية تمر بفترة من البطء النسبي في النمو الاقتصادي وانحسار وتيرة التنمية الاقتصادية فيها وأن الأزمة الاقتصادية الدولية لها أثر ملحوظ في ذلك نظرا لانفتاح معظم الاقتصادات العربية على المؤثرات الاقتصادية الخارجية .

: أعلن البوليس اللبناني أن الجيش الإسرائيلي يعد الآن لشق طريق في راضي سبع قرى لبنانية على الحدود الإسرائيلية السورية اللبنانية بعد طرد سكانها لربط الجنوب اللبناني بشبكة الطرق الإسرائيلية .

ليبيا :

١١ : تسلمت زفاني ماندبلا ابنة الزعيم الوطني الأفريقي نلسون ماندبلا جائزة العقيد معمر القذافي الدولية لحقوق الإنسان نيابة عن والدها المسجون لدى الحياة في جنوب أفريقيا .

١٢ : أعرب الرئيس الليبي معمر القذافي عن أمله في قيام علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، كما دعا إلى تحالف الدول العربية مع مصر ووصفها بأنها دولة شقيقة وحث الليبيين على السفر إليها وقال أن لهم الحرية في الإقامة في مصر والتجارة معها .

١٥ : أكد الرئيس الليبي معمر القذافي أن مصر هي القوة الحقيقية والدعم للأمة العربية وأنها قدمت الكثير ولذلك أصبح علينا الوقوف إلى جانبها الآن .

١٨ : انهارت محادثات السلام بين ليبيا وتشاد في لبرفيل عاصمة الجابون .
٢٠ : تم الاتفاق بين اتحادى العمال في ليبيا ومصر على أن تدفع ليبيا مبلغا اجماليا كتعويض عن مستحقات العمال المصريين الذين عادوا من ليبيا عام ١٩٨٥ .

٢٩ : أذيع نيا عن وصول لجنة أمريكية للمساعدة الحميدة إلى ليبيا لأجراء مباحثات مع لجنة التضامن والسلام الليبية حول العلاقات بين البلدين .

المجر :

١١ : توصل الحزب الشيوعي المجرى الحاكم إلى اتفاق مع جماعات المعارضة المستقلة على إجراء مفاوضات بين الجانبين لمناقشة إقامة نظام سياسى جديد يسمح بتعدد الأحزاب وبحث إجراء انتخابات حرة تشارك فيها المعارضة .

١٥ : شارك مئات الآلاف من المجرين في

مدينة في العالم

اليابان :

- ١ : ٢ اختار المجلس التنفيذي للحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم سوزوكي أوتو وزير الخارجية خليفة لتاكيشيتا رئيس الوزراء الذي استقال من زعامة الحزب ورئاسة الحكومة في أعقاب الكشف عن فضيحة مالية تورط فيها كبار المسؤولين في الحزب والحكومة وتم التصديق في البرلمان الياباني على هذا الاختيار .
- ٧ : قدمت حكومة اليابان احتجاجا رسميا لسفير الصين في طوكيو على قمع الجيش الصيني للمظاهرات الطلابية
- ٩ : ألغت اليابان جميع برامج التعاون الاقتصادي مع الصين .
- ٢٠ : قررت اليابان تجميد برنامج يقضى بمنح قروض للصين تبلغ قيمتها ٥,٥ مليار دولار خلال العام القادم بسبب قمع

من وجوب شحن وارداتها من القمح والمواد الغذائية على السفن التابعة للولايات المتحدة وفقا لما هو متبع .
: أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن الولايات المتحدة تعتزم تخفيض قواتها البحرية الموجودة في المحيط الهندي قبل نهاية العام الحالي .

٢٠ : وافق مجلس النواب الأمريكي على مشروع قانون المعونات الخارجية الأمريكية للعامين القادمين بحجم يبلغ ٢٣ مليار دولار تحصل مصر سنويا منها على ٢,١ مليار دولار وإسرائيل على ثلاثة مليارات في شكل معونات عسكرية واقتصادية .

: أعلنت وزارة التجارة الأمريكية أن حجم الديون الخارجية الأمريكية بلغ ٥٢٢,٥ مليار دولار في نهاية العام الماضي بزيادة قدرها ١٥٤,٢ مليار دولار مقارنة بعام ١٩٨٧ وبذلك تفاقم وضع الولايات المتحدة كأكبر دولة

مظاهرات الطلبة الصيبيير

يوجوسلافيا :

٢ : ذكرت تقارير رسمية في بلجراد أن معدل التضخم في يوجوسلافيا تجاوز ٦٠٠ ٪ ، وأنه قد يصل إلى ٩٤٥ ٪ بنهاية عام ١٩٨٩

١٧ : أجرى برلمان جمهورية سلوفينيا اليوغوسلافية تعديلا دستوريا يعطي الجمهورية رسميا حق الانفصال عن يوجوسلافيا

اليونان :

١٧ : أعلن متحدث باسم الحكومة اليونانية أنها سوف تعترف بالدولة الفلسطينية وسوف تتقدم للاعتراف القانوني بإسرائيل على أساس حدودها عام ٦٧

١٩ : حقق حزب الديمقراطية الجديد المعارض فوزا كبيرا على الحزب الاشتراكي الحاكم بزعامة أندريا بابانديرو رئيس الوزراء .

يوليو ١٩٨٩

اضرابهم .

٢١ : أعلن الزعيم السوفيتي جورباتشوف أنه يعتزم إجراء عملية تطهير شاملة في صفوف الحزب الشيوعي على كل المستويات .

: أعلنت الحكومة السوفيتية أن التنازلات التي قدمتها لعمال مناجم الفحم في غرب سيبيريا وجعلتهم ينهون اضرابهم سيتم تطبيقها على كل عمال مناجم الفحم في الاتحاد السوفيتي .

٢٤ : طالب جورباتشوف بإجراء تغييرات جذرية حادة لضمان إعادة البناء وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين .

٢٦ : كشفت صحيفة موسكو فيسكايا برافدا عن نشاط بعض الجماعات اليهودية بالاتحاد السوفيتي التي تسعى إلى تأسيس منظمة هدفها أعداد الشباب وتدريبهم عسكريا ثم إرسالهم إلى إسرائيل .

٢٧ : وافق مجلس السوفييت الأعلى على قرار يقضى بمنح جمهوريات البلطيق الثلاث : استونيا ولاتفيا وليتوانيا

الاتحاد السوفيتي :

١ : حذر الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف من أن الصراعات العرقية والاضطرابات القومية التي اجتاحت الاتحاد السوفيتي في الفترة الأخيرة يمكن أن تؤدي إلى وقوع كارثة في البلاد .

٢ : تولى أندريه جروميكو رئيس الدولة السوفيتي السابق وزير الخارجية على مدى ٢٨ عاما عن عمر يناهز ٧٩ عاما .

٨ : تجددت الاضطرابات وأحداث العنف على نطاق واسع في إقليم ناجورنو كاراباخ السوفيتي .

١٥ : وقعت اضرابات عمالية في تسع مدن سوفيتية طالب العمال بإجراء اصلاحات سياسية ومنح مزيد من الحكم الذاتي للمناطق التي يعملون بها .

١٦ : تفجرت موجة جديدة من الاضطرابات العرقية في جمهورية جورجيا السوفيتية .

٢٠ : أنهى عمال المناجم في ٩ مدن بسبيرييا

استقلال اقتصاديا اقليميا .

٣٠ : شكلت أول جماعة معارضة منظمة داخل البرلمان السوفيتي منذ نحو ٧٠ عاما وتضم ٣٦٨ عضوا حتى الآن من نواب البرلمان .

: دعا الاتحاد السوفيتي إلى تحقيق تقدم أسرع في سبيل فرض حظر على الأسلحة الكيميائية . كما دعا إلى مزيد من التعاون العلمي والاقتصادي مع الولايات المتحدة .

٣١ : ألغى حظر استيراد الكتب من الاتحاد السوفيتي فيما عدا الكتب الداعية إلى الاطاحة بنظام الحكم السوفيتي والكتب الاباحية .

اثيوبيا :

١٢ : زار أديس أبابا وفد من قيادة الثورة السودانية وأعلن عن موافقة اثيوبيا على القيام بدور الوساطة بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية بقيادة جارانج .

١٨ : ٢٢ عقدت في أديس أبابا الدورة الخمسون لمجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية .

٢٤ : ٢٦ عقدت في أديس أبابا أعمال الدورة

مبارك خلال محادثتهما في باريس بدعم ألمانيا لوقف مصر أمام المحافل الاقتصادية الدولية وعلى رأسها البنك الدولي من أجل تخفيف الشروط التي يطرحها البنك على مصر .

أنجولا :

١ : أرجأت حكومة أنجولا المحادثات مع حركة التمرد « يونيتا » واتهمتها بخرق اتفاق وقف إطلاق النار عدة مرات .

٤ : أعلنت وزارة الدفاع الكويتية أن ١٢ ألفا و ٥٥٧ جنديا من القوات الكويتية البالغ عددها ٥٠ ألف جندي والمرابطة في أنجولا قد عادوا إلى كوبا خلال الشهور الستة الأولى من العام الحالي .

إيران :

٢ : رفض الزعيم الإيراني علي خامنئي طلبا بإجراء تعديل دستوري يخول الزعيم حق حل مجلس الشورى (البرلمان)

١٧ : صرح هاشمي رافسنجاني رئيس البرلمان الإيراني والمرشح لانتخابات الرئاسة بأنه لو تم انتخابه رئيسا للجمهورية فسوف يحترم مبدأ « لا شرق ولا غرب » في السياسة الخارجية لبلاده وأن الإسلام سيقى المرشد الأساسي لإيران في سعيها لحل المشكلات وأن إيران لن تتدخل في شئون الغير ، وستعمل من أجل السلام .

٢٩ : فاز هاشمي رافسنجاني في انتخابات الرئاسة الإيرانية بأغلبية ٩٤,٥ ٪ من مجموع أصوات الناخبين كما وافق الشعب الإيراني في الاستفتاء بنسبة ٩٧ ٪ على إجراء تعديلات دستورية بإلغاء منصب رئيس الوزراء ومنح سلطاته لرئيس الجمهورية .

إيطاليا :

٢٢ : تولى جوليو أندريوتي رئاسة الحكومة الإيطالية ليصبح رئيس الوزراء رقم ٤٩ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

٧ : أعلن تشيرياكودي ميتا المكلف بتشكيل الوزارة الإيطالية رقم ٤٩ بعد الحرب العالمية الثانية فشله في تشكيل الحكومة بعد ثلاثة أسابيع من تكليفه .

باكستان :

١٧ : زار راجيف غاندي رئيس وزراء الهند باكستان في أول زيارة رسمية يقوم بها رئيس وزراء هندي لباكستان منذ عام ١٩٦٠ .

١ : قررت باكستان والهند استئناف اجتماعات اللجنة العليا الباكستانية الهندية المشتركة بعد انقطاع دام أربع سنوات .

المتنامية والتي تتطلب المزيد من قوة الردع والحسم .

١٦ : زار إسرائيل الجنرال أندري كولينجا رئيس أفريقيا الوسطى .

١٧ : أعلن المدير العام لمكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي أنه لابد أن تختار الولايات المتحدة بين مساندتها لخطة الانتخابات التي اقترحتها إسرائيل في الضفة الغربية وغزة وبين حوارها مع منظمة التحرير الفلسطينية .

١ : ذكر مكتب الإحصاءات المركزية الإسرائيلي أن عدد سكان إسرائيل عام ١٩٨٨ بلغ ٤ ملايين و ٤٧٦ ألف نسمة منهم مليونان و ٦٥٩ من اليهود بنسبة ٨١,٧ ٪ .

١ : ذكر التلفزيون الإسرائيلي أن معدل البطالة ارتفع في إسرائيل إلى أكثر من ٩ ٪ وهو أعلى معدل منذ ٢٠ عاما .

٢٢ : توصلت الحكومة الإسرائيلية إلى حل وسط حول خطة الانتخابات في الأراضي المحتلة يتمثل في الإبقاء على الخطة كما تم الإعلان عنها في مايو الماضي وأن تلتزم الحكومة بكامل وزرائها بهذه الخطة .

٢٧ : اعترف إسحاق شامير رئيس وزراء إسرائيل بأنه اجتمع مع عدد من الشخصيات الفلسطينية البارزة في الأراضي المحتلة المعروفة بتأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية .

أفغانستان :

٦ : استولت قوات حكومة كابول على قاعدة سامر خيل العسكرية الهامة القريبة من مدينة جلال آباد شرقي أفغانستان من أيدي المجاهدين بعد هجوم عنيف .

٨ : أعلنت الحكومة الأفغانية أن قواتها تتجه إلى الحدود الباكستانية لمهاجمة قواعد المجاهدين بعد سيطرتها على مدينة جلال آباد .

٣١ : قررت الحكومة الأفغانية وجمهورية يوجوسلافيا تبادل السفراء وإعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما .

ألمانيا الغربية :

٧ : اتفقت جمهوريتا ألمانيا الاتحادية والديمقراطية على تنفيذ ستة مشاريع لحماية البيئة هي الأولى من نوعها في هذا الصدد .

١ : طرح الحزب الاشتراكي الديمقراطي بألمانيا الاتحادية خطة لنزع السلاح ودعا حلف الأطلسي إلى بدء مفاوضات لتحقيق هذا الهدف .

١٥ : أعلن المتحدث الرسمي باسم الحكومة الألمانية أن المستشار الألماني هلموت كول قد وعد الرئيس المصري حسني

الخامسة والعشرين لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية .

الأرجنتين :

١ : قدم رئيس الأرجنتين راؤول الفونسين استقالته رسميا إلى البرلمان .

٨ : أدى اليمين الدستورية الرئيس المنتخب كارلوس منعم وتولى مهام الرئاسة وأعلن عن اتخاذ إجراءات تقشف صارمة لمواجهة الأزمة الاقتصادية كما أعلن أنه سيسعى إلى استعادة جزر فوكلاند التي تسيطر عليها بريطانيا بكل الوسائل الممكنة واقترح تجميد النزاع على سيادة فوكلاند مؤقتا .

٢٨ : وافق مجلس الشيوخ الأرجنتيني على مشروع قانون ببيع الشركات الحكومية إلى القطاع الخاص .

إسرائيل :

٢ : أعلن إسحاق رابين وزير الدفاع الإسرائيلي أن قواته ستتخذ إجراءات قمع أشد قسوة ضد الفلسطينيين تشمل طرد المزيد من الفلسطينيين .

٥ : وافقت اللجنة المركزية لتكتل الليكود وبأغلبية ساحقة على خطة إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي وزعيم الليكود بإجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين بعد أن تبني شامير الشروط المتشددة التي طرحها المتشددون في حزبه .

١ : أعلن متحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية أن مصر طلبت من إسرائيل تقديم إيضاحات بشأن خطة إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي حول الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

٦ : لقي ١٤ إسرائيليا مصرعهم وأصيب عشرون آخرون في عملية انتحارية قام بها شاب فلسطيني قرب القدس .

٧ : أعرب قرار لمجلس الأمن الدولي - صدر بأغلبية ١٤ صوتا وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت - أعرب عن الأسف البالغ لعمليات إبعاد إسرائيل للفلسطينيين من الأراضي المحتلة ودعا إسرائيل إلى السماح بعودة المبعدين .

١٠ : قررت قيادة حزب العمل الإسرائيلي دعوة الحزب إلى الانسحاب من حكومة الائتلاف الحاكم في إسرائيل برئاسة إسحاق شامير بسبب القيود الجديدة التي فرضتها كتلة ليكود على الحكومة لإجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين .

١٥ : طالب خبراء عسكريون إسرائيليون بزيادة القوة العسكرية للجيش الإسرائيلي لمواجهة القدرات العربية

الناجمة عن فقدانهم امتيازات دخول السوق البريطانية بعد قيام السوق الأوروبية الموحدة بحلول عام ١٩٩٢ وقرر زعماء جمهوريات الكاريبي الـ ١٣ تشكيل سوق موحدة .

جنوب أفريقيا :

٧ : أعلنت جنوب أفريقيا العنصرية أنها نجحت في تجربة إطلاق صاروخ متوسط المدى . وذكرت صحيفة واشنطن بوست أن التجربة تمت بمساعدة إسرائيل .

١٨ : نفذت سلطات جنوب أفريقيا العنصرية حكم الإعدام شنقا في ثلاثة من المواطنين الأفارقة بتهمة قتل أحد المواطنين البيض ليرتفع بذلك عدد الذين نفذ فيهم حكم الإعدام هذا العام إلى ٢٧ شخصا .

دولة الامارات العربية المتحدة :

٢٦ : ذكرت دراسة اقتصادية نشرت في ابوظبي أن ما يقرب من مائة مليار دولار قد تم تهريبها خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨٢ من ثمانى دول تعد من أكبر الدول المدينة في العالم وهي الأرجنتين والبرازيل وشيل وكوبا والمكسيك وبيرو والفلبين وفنزويلا .

رومانيا :

٧ : ٨ عقد في بوخارست مؤتمر القمة السنوى للدول السبع أعضاء حلف وارسو وتم التوقيع على وثيقة تمهد الطريق نحو أحرار تقدم بشأن محادثات الأسلحة التقليدية مع دول حلف الاطلسي وتدعو إلى اخلاء أوروبا من الأسلحة النووية وذلك بإجراء تخفيضات أكبر في الجنود والأسلحة والانفاق العسكرية .

: فشلت دول حلف وارسو في تسوية خلافاتها حول الإصلاحات السياسية والاقتصادية والصراعات العربية بين دول الحلف وأكد بيان استقلالية كل دولة في تحديد سياستها الداخلية واستراتيجيتها دون أي تدخل خارجي من دول الحلف .

السودان :

١ : أكد مجلس قيادة الثورة في السودان التزام الثورة بالمواثيق الدولية للأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها وميثاق جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وكافة المواثيق بين السودان والدول الأخرى ، ما لم يكن بتلك المواثيق ضرر بحياة السودان والتزاماته الوطنية والإقليمية وأكد أن علاقات السودان بأشقائه العرب هي موضع الاهتمام الأول وحرص الثورة على بناء علاقات قوية مع الأشقاء دون

تنزانيا :

٢٦ : انتخب الدكتور سالم أحمد سالم نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع التنزاني امينا عاما جديدا لمنظمة الوحدة الأفريقية لمدة ٤ سنوات .

الجزائر :

٣ : وافقت الجمعية الوطنية الجزائرية (البرلمان) على قانون يقضى بالسماح بقيام أحزاب سياسية جديدة إلى جانب حزب جبهة التحرير الوطنية .

جمهورية مصر العربية :

١ : أعلنت جمهورية مصر العربية اعترافها بالحكومة السودانية الجديدة .
٦ : قرر مكتب المقاطعة العربية لإسرائيل التابع لجامعة الدول العربية خلال اجتماع له في دمشق رفع مختلف الإجراءات التي كانت قد اتخذت ضد مصر في عام ١٩٧٩ .

٨ : قررت مصر السماح بدخول مواطني دول مجلس التعاون العربي إلى أراضيها استثناء من شرط الحصول المسبق على تأشيرة دخول .

١٠ : أعلن رسميا في برازافيل انضمام مصر إلى اتحاد منتجي البترول الأفارقة .

١١ : زار القاهرة كل من الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات والفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الإنقاذ في السودان على رأس وفد رفيع المستوى .

١٢ : غادر القاهرة الرئيس حسنى مبارك إلى باريس لمشاركة فرنسا احتفالاتها بالعيد المائتين للثورة الفرنسية .

١٩ : انتخبت مصر عضوا بلجنة الـ ٢٤ للتعاون العربى الأفريقى .

: دعت مصر أمام الأمم المتحدة إلى التوصل إلى معاهدة شاملة لمنع إنتاج وتخزين ونقل واستخدام جميع أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية .

٢٢ : أكد الرئيس حسنى مبارك أن الإصلاح الاقتصادي في مصر لن يستقيم إذا كانت الدولة تتولى إدارة كل شيء وطالب القطاع الخاص بتحمل مسئولياته لإدارة المشروعات الصغيرة .

٢٤ : انتخب زعماء ٥٢ دولة أفريقية الرئيس حسنى مبارك بالاجماع رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية في دورتها القادمة .

٢٦ : تقرر أن تحصل مصر على ١١٥ مليون دولار قيمة التحويلات النقدية المجمدة عن العام الماضى من وكالة التنمية الأمريكية ، كما تقرر مد أجل قسط الديون العسكرية المستحقة في يونيو ١٩٨٨ إلى نوفمبر القادم .

جرينادا :

١٠ : وافق زعماء دول الكاريبي على تدمير اقتصاديات بلادهم لمواجهة الخسائر

: أكد راجيف غاندى قلق الهند من البرنامج النووى الباكستانى وقال أنه يخضع تماما للإشراف العسكرى ونفت رئيسة وزراء الباكستان ذلك . كما أكد الزعيمان خلافتهما المستمرة حول مشكلة كشمير إلا أنهما حققا تقدما في مسألة فك الاشتباك بين قواتهما في منطقة سيشين جلاسير كشمير رغم استمرار تعقدها .

بلجيكا :

٧ : رفض حلف الاطلسي مبادرة الزعيم السوفيتى جورباتشوف التى دعا فيها أمام البرلمان الأوروبى فى استراسبورج إلى إجراء خفض جديد فى ترسانات الأسلحة النووية فى أوروبا .

بولندا :

١٠ : زار بولندا الرئيس الأمريكى جورج بوش فى أول زيارة لرئيس أمريكى منذ ١٢ عاما وأعلن أمام البرلمان البولندى أن واشنطن ستقدم ١٠٠ مليون دولار مساعدة لبولندا وتعهده بالسعى للحصول على موافقة البنك الدولى لتقديم قروض لبولندا تبلغ قيمتها ٣٢٥ مليون دولار والسعى لدى الدول الصناعية الدائنة لبولندا من أجل تأجيل دفع بولندا مبلغ خمسة مليارات دولار ديونا مستحقة عليها هذا العام .

: وقع وزير الخارجية الأمريكى والبولندى اتفاقية بتأجيل دفع بولندا مبلغ مليار دولار قيمة ديون مستحقة للولايات المتحدة .

٢٠ : انتخب الجنرال فويتشيك ياروز لسكى

رئيسا لبولندا لمدة ست سنوات وذلك بفارق صوت واحد فى الجمعية الوطنية . وسيحتفظ ياروز لسكى بمنصب قائد الجيش وسلطة إدارة الشؤون العسكرية والعلاقات الخارجية واختيار رئيس الحكومة وحل البرلمان وتحديد موعد الانتخابات العامة .

٢٩ : قدم الرئيس البولندى الجنرال ياروز لسكى استقالته من زعامة الحزب الشيوعى وانتخب ميشيسلاف راكوفسكى رئيس الوزراء خلفا له .

٣١ : قررت الحكومة البولندية إلغاء القيود المفروضة على أسعار السلع الغذائية . : وافقت المجموعة البرلمانية للحزب الشيوعى البولندى على اختيار اللجنة المركزية للحزب لشيزلاف كيزاك كمرشح لمنصب رئيس الوزراء خلفا لراكوفسكى .

الحكومية في الصين أنها ستبدأ حملة جديدة لمصادرة الكتب والطبوعات ذات الأفكار الليبرالية وما أسسته بالمنشورات المناهضة للثورة في البلاد.

٢٨ : أعلنت السلطات الصينية سلسلة من الإجراءات الصارمة لمحاربة الفساد الحكومي والقضاء على الامتيازات الخاصة لزعماء الحزب الشيوعي وأسره.

٢٩ : تعهدت الصين في مؤتمر السلام الدولي ببرائيس حول كمبوديا بوقف المساعدات العسكرية تقدمها لحماية (الخمير الحمر) في حال انسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا بنهاية شهر سبتمبر ١٩٨٩.

العراق :

٤ : أعلن العراق عن نجاحه في تطوير طائرة نقل سوفيتية من طراز اليوشن ٧٦ إلى طائرة رادار للأنذار المبكر.

٦ : اختتم وزراء الزراعة في دول مجلس التعاون العربي أول اجتماع لهم ببغداد حيث ناقشوا الوسائل التي تكفل إيجاد تكامل زراعي بين مصر والعراق والأردن والجمهورية العربية اليمنية ويبحث أوجه التعاون بين الدول الأربع لتوفير الغذاء لشعوبها ، وتنسيق الخطط للوصول إلى رئة موحدة وذلك على أساس أن وزراء الزراعة مسئولون عن إنتاج الغذاء .

٩ : وافق العراق وكوريا الجنوبية على رفع علاقاتهما الدبلوماسية إلى مستوى السفارة .

١٧ : احتفل العراق بذكرى ثورة ١٧ تموز .
٢٨ : قرر وزراء الاقتصاد والتمويل بدول مجلس التعاون العربي التنسيق بين دول المجلس بشأن الاستيراد والتصدير وتطوير التجارة للوصول إلى انسياب السلع والخدمات بينها .

٢٩ : وافق وزراء الاقتصاد والتجارة والتمويل والصناعة والمالية بدول مجلس التعاون العربي على إعداد مشروع للتكامل الاقتصادي ينفذ على مراحل بين دول المجلس .

٣٠ : قدم العراق مذكرة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف ، جدد فيها عرضه بتبادل الأسرى مع إيران .

سلطنة عمان :

٨ : شهدت العاصمة العمانية مسقط جولة جديدة من المباحثات العمانية والأمريكية في إطار زيارة قام بها جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي لسلطنة عمان استغرقت يومين . وقد أجرى الجانبان مباحثات رأس فيها الجانب العماني

قيادة ثورة الانتقاذ الوطني أمام مؤتمر القمة في أديس أبابا مد مهلة وقف إطلاق النار والعفو العام في جنوب السودان لمدة شهر آخر .

٢٧ : أعلن الفريق عمر البشير أنه تم التوصل لاتفاق بشأن بدء مفاوضات سلام بين ممثلين عن قيادة الثورة والحركة الشعبية في جنوب البلاد التي يتزعمها جون جارنج بالعاصمة الأثيوبية أديس أبابا .

٢٩ : أصدر مجلس قيادة الثورة المرسوم الدستوري الثالث القاضي بأن مجلس رأس الدولة يمثل السلطة الدستورية العليا في السودان ويختص بأعمال السيادة وتثول إليه القيادة العليا لقوات الشعب المسلحة وأن مجلس قيادة الثورة هو السلطة التشريعية ، ومجلس الوزراء هو السلطة التنفيذية وهو مسئول مسئولية تضامنية أمام مجلس الثورة .

٣٠ : أصدر مجلس قيادة الثورة قرارا بطل جميع مجالس إدارة الهيئات والمؤسسات والشركات الحكومية .

الصومال :

٢٢ : أعلنت جماعة « عيون إفريقيا » المدافعة عن حقوق الإنسان أن قوات الأمن الصومالية اعتقلت ما يقرب من ٢٠٠٠ شخص في أعقاب الاضطرابات التي شهدتها البلاد وأنها قتلت منهم أكثر من ٣٠٠ رميا بالرصاص .

الصين :

٤ : أمرت السلطات الصينية بتشديد إجراءات الرقابة على المنشورات والكتب التي يصدرها المثقفون في الصين .

٥ : قالت مصادر إسلامية في الصين الشعبية أن أكثر من ٩ آلاف مسجد قد أقيمت خلال السنوات الأخيرة في إقليم تركستان الصيني ضد حركة نهضة إسلامية يشهدها الإقليم .

١٠ : طرد الحزب الشيوعي الصيني ٤٥٢ عضوا من أعضائه بتهمة الفساد في إطار حملة التطهير في صفوفه ، وذكر في النشرة الدورية للمكتب السياسي أن إشاعة وتأييد الأفكار الليبرالية البرجوازية مثل التعددية الحزبية صارت جريمة يعاقب عليها القانون .

١١ : أعلنت الحكومة الصينية أن تحقيقات تجري مع الزعيم الصيني السابق تشاو تشي يانج بتهمة التمرد المعادي للثورة .

١٤ : أعلنت إدارة الصحافة والنشر

حساسيات أو عقد أو رؤاسيب . كما أكدت القيادة الجديدة استعدادها لعقد معاهدة سلام مع متمردى الجنوب .

٢ : أعلن الفريق عمر حسن البشير قائد ثورة الانتقاذ الوطني في السودان أن مجلس قيادة الثورة وضع توصرا لنظام جديد للعلاقة بين مصر والسودان يستهدف وحدة وادي النيل .

٨ : أعلن الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة السودانية أن السودان مؤهل للاشتراك في وحدة ثلاثية تضم مصر والسودان وليبيا .

٩ : وافق البنك الدولي على تمويل برنامج إعادة تعمير المناطق والنشآت السودانية التي دمرتها الكوارث الطبيعية في العام الماضي .

٩ : أصدر مجلس قيادة الثورة السوداني قرارا بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة الفريق عمر حسن البشير رئيس مجلس قيادة الثورة وتعيين العميد أركان حرب الزبير محمد صالح نائبا لرئيس الوزراء وتضم الحكومة الجديدة ١٩ وزيرا مدنيا .

١١ : أكد العميد أركان حرب سليمان محمد سليمان عضو مجلس قيادة الثورة السودانية أن السودان ليس له توجه نحو الوحدة مع دولة معينة في هذه المرحلة وأن التركيز الأساسي للثورة ينصب على تهيئة السودان سياسيا واقتصاديا ليكون دولة قوية .

١٦ : أصدر الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة السودانية عددا من القرارات التصحيحية لأخطاء النظام السابق في مقدمتها تعديل اسم الجمعية التأسيسية إلى اسم «قاعة الشعب» على أن تتبع الأمانة العامة لقيادة مجلس الثورة . وقال البشير أنه مستعد لتسليم الحكم لحكومة مدنية إلا أن ذلك لن يتم في المستقبل القريب . واشترط أن يبقى للجيش السوداني الدور الرئيسي في حماية مصالح السودان في حالة عودة الحكومة المدنية . كما أكد اعتزامه العودة بالعلاقات السودانية السوفيتية إلى ماكانت عليه في عام ١٩٧٠ .

٢٣ : توقف الرئيس حسنى مبارك في الخرطوم وهو في طريقه إلى أديس أبابا لإجراء محادثات مع الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الانتقاذ في السودان .

٢٥ : أعلن الفريق عمر البشير رئيس مجلس

معالي يوسف بن علوي بن عبد الله وزير الدولة العثماني للشؤون الخارجية وتم خلال الجلسة بحث العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها .. كما تبادل الجانبان وجهات النظر حول التطورات الراهنة في المنطقة على الصعيدين الخليجي والعربي بالاضافة الى بحث عدد من القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك . كما شملت المباحثات بين الجانبين لقاء بين سمو السيد فهد بن تيمور نائب رئيس الوزراء العثماني لشؤون الامن والدفاع مع وزير الخارجية الامريكي وقد اعلن بيكر قبيل مغادرته مسقط ان العلاقات العثمانية - الامريكية ممتازة . وقال ان محادثاته مع المسؤولين بالسلطنة تناولت العديد من القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك اضافة الى العلاقات الثنائية القوية القائمة بين البلدين الصديقين .

١٨ : وصل الى مسقط العميد الزبير محمد صالح نائب رئيس مجلس قيادة الثورة السوداني في زيارة نقل خلالها رسالة الى جلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان من الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة الثورة وقد تسلم الرسالة سمو السيد ثويني بن شهاب ال سعيد الممثل الخاص لجلالة السلطان قابوس وصرح العميد الزبير ان الرسالة تتعلق بشرح الهدف من قيام الثورة وهو انقاذ السودان من الوضع المتردى على الصعيدين السياسي والاقتصادي وقال ان الامر مستقر والاستجابة السريعة للقوات المسلحة والجماهير أدت الى فعل اكثر لانقاذ السودان .

وبالنسبة للمحادثات مع الجنوب قال ان مبادرات قد تمت كخطوة أولى هي اعلان هدنة .. وقال ان شريان الحياة واغاثة الجنوب والمتضررين من جراء الحرب سواء من داخل السودان او من كينيا او اوغندا مستمر . وأشار الى ان مجلس قيادة الثورة بادر في ارسال خطاب للحركة عن طريق السلطات الاثيوبية ويتحقق الرد السريع والايجابي .

٢٢ : احتفالات سلطنة عمان بمرور ١٩ سنة منذ تولى السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان قيادة السلطنة في ٢٣ يوليو ١٩٧٠ .

الفاتيكان :

١٧ : أعلن الفاتيكان اقامة علاقات دبلوماسية مع بولندا وذلك لأول مرة يقيم فيها الفاتيكان علاقات مع دولة شيوعية .

فرنسا :

١ : تسلمت فرنسا رئاسة المجموعة الأوروبية لمدة ٦ شهور .
٤ : زار فرنسا الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف .

٥ : في بيان مشترك بشأن الأزمة اللبنانية وجه الرئيسان فرانسوا ميتران وميخائيل جورباتشوف نداء طالباً فيه الأطراف اللبنانية المتنازعة بتوقف إطلاق النار فوراً واحترامه باعتباره شرطاً لا غنى عنه لاقامة حوار بناء بين اللبنانيين .

٦ : عرض الزعيم السوفيتي جورباتشوف امام البرلمان الأوربي في ستراسبورج - عرض مزيد من التخفيضات من جانب الاتحاد السوفيتي اذا وافق حلف الأطلنطي على الدخول في مفاوضات مع حلف وارسو تستهدف إزالة هذه الصواريخ تماماً .
٩ : طالب الاتحاد الدولي لحقوق الانسان دول العالم بالضغط على اسرائيل لبدء محادثات سلام مع الفلسطينيين لاحلال السلام بالمنطقة .

١٢ : أصدر رؤساء مصر والسفغال وفنزويلا ورئيس وزراء الهند بياناً اعلنوا فيه مبادرة تدعو الى عقد قمة بين الشمال والجنوب لمناقشة القضايا الاقتصادية العالمية وقضايا البيئة ذات الاهتمام المشترك .

٢٤ : ١٦ عقدت في باريس قمة الدول الصناعية الكبرى السبع أعمالها في باريس في مناسبة احتفال فرنسا بالذكرى المائتين للثورة الفرنسية وافر رؤساء دول وحكومات الولايات المتحدة واليابان والمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وكندا أربعة بيانات سياسية حول العلاقات بين الشرق والغرب والعلاقات مع الصين وحقوق الانسان ومكافحة الارهاب وتهديداً بتشجيع وتأييد جهود دول أوروبا الشرقية انتهاج سياسات اصلاح سياسي واقتصادي توفر أساساً لتعاون اقتصادي متوازن وأسس تجارية صلبة تتفق مع المصالح الامنية لكل دولة والمبادئ العامة للتجارة الدولية .

١٥ : أعلن وزير خارجية فرنسا ان وزراء خارجية الدول السبع الصناعية أيدوا فكرة مؤتمر السلام الدولي للشرق الأوسط على أنه ينظم بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب ليشكل اطاراً ملائماً للحوار المباشر بين جميع أطراف النزاع العربي الاسرائيلي ، كما أكدوا دعمهم للجنة العربية الثلاثية بشأن لبنان .

١٦ : أكد زعماء الدول الصناعية السبع مساندتهم للجهود التي تبذل لتخفيف

اعباء الديون على العالم الثالث وكذلك للجهود من أجل تنظيف البيئة وعلان الحرب ضد تجارة المخدرات ودعوا الدول المدينة للعمل على انتهاج اقتصاديات السوق الحرة من أجل تحريك المدخرات وتنشيط الاستثمارات واستعادة الأموال المهربة .

٣٠ : عقد في باريس المؤتمر الدولي للسلام في كمبوديا ويحضره ممثلون عن ١٨ دولة ويمثل كمبوديا فيه وقد موحد من حكومة بنوم بنه وجماعات المقاومة الكمبودية الثلاث .

فلسطين :

٤ : اعتقل جنود الاحتلال الاسرائيلي ٢٠٠ فلسطيني في هجمات مكثفة على اثني عشر بلداً ومخيماً للاجئين الفلسطينيين .

٥ : أعلن محمود عباس عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ان المنظمة لن تحمل السلاح مرة أخرى حتى لو واصلت اسرائيل رفض مبادرات السلام .

٢١ : أكد مسئول بمكتب منظمة التحرير الفلسطينية في باريس عقد اجتماع في فرنسا بين عضو بارز باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وسكرتير مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحاق شامير - للشؤون الفلسطينية .

٢٦ : طالب الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات الولايات المتحدة بالتعامل مع قضية الشعب الفلسطيني مثلما تتعامل مع قضية ناميبيا .

فيتنام :

٢١ : أعلنت فيتنام قبولها المشروط لدور الأمم المتحدة في تسوية مشكلة كمبوديا .

قطر :

١٨ : أصدر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير قطر مرسوماً بتشكيل حكومة جديدة برئاسته تضم ١٥ وزيراً منها اثنان فقط من الحكومة السابقة ولاحظ المراقبون ان التشكيل الجديد يضم عدداً كبيراً من الشباب .

كمبوديا :

٢٥ : انهارت المباحثات التمهيدية الخاصة بعقد مؤتمر دولي لتسوية المشكلة الكمبودية في باريس بسبب اصرار الخمير الحمر على الاشتراك في الحكومة المؤقتة المزمع تشكيلها بعد انسحاب القوات الفيتنامية من البلاد في سبتمبر ١٩٨٩ .

٢٨ : أعلنت هانوي أن القوات الفيتنامية ستستكمل انسحابها من كمبوديا في ٢٧ سبتمبر القادم .

: توصلت المقاومة الكمبودية وحكومة

- ١٥ : أعلن عن موافقة صندوق النقد الدولي على تقديم قرض للأردن قيمته حوالي ٩٧ مليون دولار لمساعدته على تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي به .
- ٢٠ : ٢١ : عقد في عمان اجتماع لوزراء خارجية دول مجلس التعاون العربي تم الاتفاق فيه على ورقة عمل موحدة بشأن تنظيم عمل وزارات الخارجية في مجلس التعاون العربي ، كما اتفق على عقد أربع اجتماعات سنوية للوزراء .
- ٢٤ : أعلن وزير المالية الأردني أن بلاده اتفقت مع نادي باريس على إعادة جدولة جميع اقساط الديون المستحقة على الأردن لدول النادي خلال عامي ٨٩ و ١٩٩٠ والبالغة ١٧٢٥ مليون دولار وجزء من فوائد القروض بلغ ٧٦٧ مليوناً .
- ٢١ : أصدر الملك حسين مرسوما ملكيا بإجراء انتخابات مجلس النواب الأردني وفقا لأحكام الدستور . وستكون هذه أول انتخابات في الأردن منذ ٢٢ عاما .
- المملكة العربية السعودية :
- ١٠ : وقع انفجاران في مكة المكرمة مما أدى إلى حدوث بعض الإصابات بين الحجاج ووفاة شخص .
- ١٧ : وقع انفجار بالقرب من المسجد الحرام ولم يسفر عن أية إصابات .
- المملكة المتحدة :
- ٢٤ : أجرت مارجريت ثاتشر أكبر تعديل وزاري في حكومتها منذ عام ١٩٧٩ عينت فيه جون ميچور وزير الخارجية بدلا من جيفري هار الذي تولى رئاسة مجلس العموم مع الاحتفاظ بمنصب نائب رئيس الوزراء .
- ٨ : قررت الحكومة البريطانية وقف بيع ٥٠ طائرة تدريب من طراز هوك للعراق بسبب الموقف بين العراق وإيران .
- المملكة المغربية :
- ١ : أعلن تشكيل اللجنة الفنية لأحلال السلام بين المغرب والبوليساريو .
- موزمبيق :
- ٣٠ : قرر الحزب الماركس الحاكم في موزمبيق تبني سياسات جديدة من شأنها لتشجيع القطاع الخاص وتصفية الشركات المملوكة للدولة وتحقيق الرخاء في البلاد في انهاء الحرب الأهلية الدائرة منذ ١٤ عاما وجلب المزيد من المساعدات الأجنبية .
- الهند :
- ٢٤ : قدم أعضاء المعارضة في مجلس النواب الهندي استقالتهم بصورة جماعية احتجاجا على الاتهامات بالفساد التي وجهت إلى حكومة راجيف غاندي رئيس الوزراء .

- ٨ : أعلن مصدر مسئول باللجنة الشعبية للاتصال الخارجي أن الاعتراف بالدولة السودانية قائم ولا يحتاج إلى تأكيد .
- ٢٢ : ذكرت الأنباء أن العقيد معمر القذافي رفض في مؤتمر المصالحة مع تشاد في باماكو - انسحاب القوات الليبية من قطاع « أوزو » المتنازع عليه مع تشاد والذي أعلنت ليبيا ضمه إلى أراضيها عام ١٩٧٢ ، كما رفض اقتراحا بارسال قوات محايدة تابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى الاقليم .
- مالى :
- ٢١ : ٢٢ : عقد الرئيس الليبي معمر القذافي والرئيس التشادي حسين حبري أول اجتماع بينهما في باماكو في محاولة لحل النزاع بين ليبيا وتشاد ، وذلك بحضور عمر بونجو رئيس الجابون والشاذلي بن جديد رئيس الجزائر وموسى تراوري رئيس مالي ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية .
- اعترف المتحدث الرسمي باسم الرئيس المالي موسى تراوري بأخفاق القمة الإفريقية المصغرة في التوصل إلى اتفاق السلام بين ليبيا وتشاد .
- المجر :
- ١١ : أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش في أولى زيارة لرئيس أمريكي للمجر أن الستار الحديدي قد بدأ يزول من أوروبا . كما أعلن أن أمريكا ستفتح المجر حق الدولة الأولى بالرعاية بصفة دائمة .
- ٢٢ : فازت المعارضة المجرية بأول مقعد لها في البرلمان في أول انتخابات حرة في البلاد منذ ٤٢ عاما وجرت في ٤ دول فقط .
- المكسيك :
- ٢٤ : وقعت المكسيك اتفاقا مع البنوك الدائنة لتخفيف أعباء ديونها ينص على ثلاثة بدائل تختار البنوك واحدا منها هي أما خفض حجم الديون بمقدار ٢٥٪ أو خفض نسبة الفائدة من ١٠٪ إلى ٦,٢٥٪ أو تقويم قروض جديدة للمكسيك على أن يضمن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تسديد القروض الباقية بعد الخفض .
- المملكة الأردنية الهاشمية :
- ٢ : صرح مصدر رسمي أردني أن الحكومة الأردنية تعد ميثاقا وطنيا يسمح بتشكيل أحزاب سياسية في الأردن لأول مرة منذ حظرها عام ١٩٥٧ .
- وقعت الحكومة الأردنية والأمانة العامة لمجلس التعاون العربي اتفاقية مقر الأمانة العامة للمجلس في العاصمة عمان .

- بنوم بنه الموالية لفيتنام إلى اتفاق لإزالة العقبة الأخيرة أمام انعقاد المؤتمر الدولي حول السلام في كمبوديا .
- الكويت :
- ٢٨ : ذكر تقرير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن حجم الأموال العربية المستثمرة خارج الوطن العربي يصل إلى ٦٧٠٠ مليار دولار بينها ٢٠٠ مليون دولار لمواطني من الدول العربية التي تعاني عجزا ماليا ، في ٢١ مركزا ماليا عالميا .
- لبنان :
- ٤ : بدأت الأحزاب المتحالفة مع سوريا في لبنان تنفيذ قرارها بوقف إطلاق النار من جانب واحد مع قوات العماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية اللبنانية ، وفك الحصار عن بيروت الشرقية .
- ٥ : شددت سوريا الحصار البحري على الموانئ التابعة للعماد ميشيل عون باستخدام الزوارق البحرية على الرغم من قيام القوات السورية والمليشيات الموالية لها برفع الحصار البري عن بيروت الشرقية .
- ٦ : تفجرت المعارك الضارية بين القوات السورية وحلفائها في لبنان وبين القوات الموالية للعماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية .
- ١١ : شهد الجنوب اللبناني عمليات عسكرية مكثفة تبادل فيها الجانبان الاسرائيلي واللبناني أعمال قصف بالمدفعية والصواريخ .
- ٢٢ : تعرضت الأحياء السكنية في العاصمة اللبنانية بيروت لاعتف قصف عشوائي منذ بداية الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ .
- ٢٤ : حذر تقرير لبناني من أن أي ضحايا جدد للحرب الأهلية الدائرة في لبنان سيبقون في العراق لأن المدافن في بيروت أصبحت غاصة بالموتى .
- ٢٧ : ٢٩ : شهدت بيروت قصفًا مدفعيًا عنيفا بين القوات السورية وقوات العماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية مما أسفر عن مصرع ٢٥ مدنيا وأصابة ما يزيد على مائة آخرين .
- ٢٨ : اختطفت وحدة كوماندوز اسرائيلية الشيخ عبدالكريم عبيد أحد الزعماء الشيعة الموالين لإيران من منزله بجنوب لبنان .
- ٢١ : أعلنت جماعة « المستضعفين في الأرض » الموالية لإيران أعدام الكولونيل الأمريكي وليم هيجنز .
- ليبيا :
- ٧ : تمكنت ليبيا من صناعة أول طائرة على نحو كامل وطلقت عليها اسم « عين زارا » .

٢٨ : وافقت الحكومة الهندية على سحب قواتها المتمركزة في سرى لانك ونى يبلغ قوامها ٤٥ ألف جندي .

الولايات المتحدة الأمريكية :

١ : أعلنت الولايات المتحدة تمسكها بالحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وعزمها على مواصلة رفع مستواه بالرغم من الاعتراضات الاسرائيلية وانتقادات أعضاء الكونجرس الأمريكي .

٢ : أعلنت الادارة الأمريكية ان الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات والمستولين الآخرين في منظمة التحرير الفلسطينية انهم ارتباطهم بأعمال ارامية منذ اعلان عرفات عن ذلك في ديسمبر ١٩٨٨ .

٣ : قدمت السفارة الأمريكية في بكين احتجاجا رسميا للحكومة الصينية بسبب إطلاق الجيش النار على مجمع سكني للأجانب والدبلوماسيين الأمريكيين .

٦ : ابلغت الولايات المتحدة لبنان معارضتها الشديدة للسياسة الاسرائيلية المتمثلة في ابعاد الفلسطينيين من الأراضي المحتلة الى اراضي لبنان .

: أكد وزير الخارجية الأمريكية تأييد بلاده للجهود التي يقوم بها الأمير نورودوم سيهانوك رئيس كمبوديا السابق وزعيم أحد أجنحة المقاومة الكمبودية من أجل التوصل الى تسوية شاملة للمشكلة بالتفاوض مع حكومة « هاموسين » التي تؤيدها فيتنام .

٧ : أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش أن الحكومة الأمريكية ستلغى الديون المستحقة على الدول الأفريقية جنوب الصحراء وتقدر بمليار دولار .

١٣ : وافقت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي على المساعدات المالية التي طلبت الحكومة تخصيصها لمصر في العام المالي القادم ويبلغ حجمها ٢,٣ مليار دولار .

: بعث الرئيس الأمريكي جورج بوش

برسالة تهنئة وتأييد الى الفريق عمر البشير قائد ثورة الانقاذ الوطني في السودان أعرب فيها عن أمله في أن توفق القيادة الجديدة في تحقيق آمال الشعب السوداني .

١٤ : أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش ان شروط اسرائيل للانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تساعد عملية السلام في المنطقة وان بلاده لن تغير سياستها كلما جرى تغيير في الموقف الاسرائيلي .

١٥ : وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على فرض سلسلة عقوبات إقتصادية جديدة ضد الصين معربا عن ادانته لما وصفه بقمع حركة الديمقراطية فيها .

١٦ : ذكرت صحيفة واشنطن بوست ان البيت الأبيض الأمريكي قرر زيادة شحنات الأسلحة الى المجاهدين الافغان ردا على الزيادة الهائلة في امدادات السلاح التي قدمتها الحكومة السوفيتية الى حكومة كابول .

١٩ : أعلنت الولايات المتحدة ان الرئيس جورج بوش ملتزم شخصيا بالتوصل الى اتفاق شامل وفعال لحظر انتشار الأسلحة الكيماوية .

٢١ : نجحت الادارة الأمريكية في سحق محاولة بالكونجرس لوقف الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وأصدر مجلس الشيوخ الأمريكي قرارا بأغلبية ساحقة يلزم ادارة بوش بالا تجرى حوارا مع أي مسئول فلسطيني الا اذا تأكدت من أنه لم يتورط بشخصه في عمليات ارامية أدت الى قتل رعايا امريكيين . ووصفت الادارة الأمريكية القرار بأنه غير دستوري .

٢٢ : وافق مجلس النواب الأمريكي على برنامج المساعدات الخارجية للعام القادم ويتضمن مساعدات عسكرية واقتصادية ٢,١ مليار دولار لمصر .

٢٦ : أكدت حكومة الرئيس جورج بوش ان محاولات الكونجرس فرض قيود على اتصالاتها بمنظمة التحرير الفلسطينية

تعتبر محاولات غير دستورية وافتتات على صلاحيات الرئيس الأمريكي في تسيير وادارة السياسة الخارجية .

٢٧ : رفض مجلس النواب الأمريكي اقتراح الرئيس بوش بنشر صواريخ إم أكس من قواعد متحركة .

٢٨ : أعلنت الولايات المتحدة لأول مرة موافقتها على نزع سلاح وتسريح قوات الكونترا المناهضة لحكومة نيكاراغوا كجزء من خطة سلام شاملة لحل النزاع في المنطقة .

اليابان :

٣ : لقي الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم في اليابان هزيمة كبيرة في الانتخابات البلدية بالعاصمة طوكيو .

٢٤ : أعلن سوزوكي أونو رئيس وزراء اليابان استقالته من منصبه متحذرا مسئولية أول هزيمة يتعرض لها الحزب الديمقراطي الحر الحاكم منذ تأسيسه قبل ٢٤ عاما .

اليمن الجنوبي :

٣١ : تم اعداد برنامج اصلاحات شاملة باليمن الديمقراطية (الجنوبية) تستهدف تعزيز الاقتصاد اليمني وتحسين العلاقات مع الدول المجاورة .

اليونان :

١ : اتفق حزب الديمقراطية الجديدة مع ائتلاف اليساريين والشيوعيين على تشكيل حكومة ائتلافية موافقة برئاسة ترانيس ترانتكيس عضو البرلمان عن حزب الديمقراطية المحافظ .

٣ : أدت الحكومة الائتلافية الجديدة في اليونان برئاسة ترانيس ترانتكيس رئيس حزب الديمقراطية الجديدة اليمين القانونية أمام البرلمان .

٦ : قررت الحكومة اليونانية اجراء انتخابات عامة جديدة في البلاد في أوائل شهر اكتوبر القادم .

١٠ : فازت الحكومة الائتلافية الجديدة في اليونان المكونة من المحافظين والشيوعيين بثقة البرلمان كما حصلت على تفويض بتطهير الحياة السياسية في البلاد .

الاتحاد السوفيتي :

١ : أكد بوريس يلتسين النائب السوفيتي البارز أن الاتحاد السوفيتي يمر الآن بمرحلة الأزمة على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلاقات بين القوميات المختلفة .

٢ : أكد الجنرال أوميليفي النائب الأول لرئيس أركان القوات المسلحة السوفيتية أن بلاده سحبت حتى أول أغسطس ٢١/٨٩ ألفاً من الجنود والضباط من أراضي المجر وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وبالمثل من أراضي جمهورية منغوليا الشعبية ، وأنها ستواصل سحب قواتها العسكرية هذا العام من عدد من الدول الحليفة حسب الجدول الزمني المتفق عليه بين السلطات السياسية والحزبية والعسكرية السوفيتية .

٣ : أعلنت اللجنة الدولية للهجرة في جنيف أن الاتحاد السوفيتي سمح لـ ٣٩٧١ يهوديا بالهجرة في شهر يوليو الماضي ويكون بذلك قد سمح لـ ٢٤١٢٣ مهاجرا هذا العام .

٤ : كشفت صحيفة نيويورك تايمز أن الاتحاد السوفيتي وافق على مطلب أمريكي بإجراء عمليات تفتيش متبادلة قبل التوصل إلى معاهدة لحظر الأسلحة الكيماوية .

٥ : كشف يوري ماسليكوف رئيس لجنة التخطيط الحكومية السوفيتية عن أن إجمالي قيمة الديون المستحقة على بلاده بلغت ما يوازي ٥٠٠ مليار دولار خلال العام الحالي ، وأن هذه الديون تزداد بمعدل أسرع من زيادة مثيلتها بالولايات المتحدة .

٨ : أعلن بوريس يلتسين النائب السوفيتي المعارض لسياسة جورباتشوف أن ٤٨ مليون مواطن سوفيتي يعيشون تحت مستوى خط الفقر .

١١ : تقرر البدء في أول مشروع اقتصادي سوفيتي إسرائيلي مشترك لانتاج الأدوات والأجهزة الطبية في مدينة

كييف عاصمة أوكرانيا .

١٣ : أعلن المدعي العام السوفيتي أن الاتحاد السوفيتي يشهد حالياً أعلى معدل للجريمة منذ ٢٠ عاماً حيث سجل أكثر من مليون جريمة خلال النصف الأول من هذا العام .

١٥ : تجددت الاشتباكات العرقية في إقليم ناخورنو كاراباخ بجمهورية أذربيجان بين أبناء الطائفتين الأرمنية والأذربيجانية .

١٧ : أصدر الحزب الشيوعي السوفيتي بياناً ضمنه مقترحات تدعو لإجراء تغييرات جذرية في النظام الفيدرالي في البلاد وذلك بمنح الجمهوريات السوفيتية مزيداً من الحكم الذاتي تلبية لمطالب القوميات المتكررة بهذا الشأن ، كما طالب البيان بمزيد من الحكم الذاتي للجمهوريات وضممان الحريات الدينية .

الأرجنتين :

٢ : قررت حكومة الأرجنتين رفع القيود المفروضة على التجارة مع بريطانيا عقب قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما عام ١٩٨٢ .

١٨ : قررت الأرجنتين وبريطانيا إجراء محادثات لتطبيع العلاقات بينهما في مدريد في أكتوبر القادم .

استراليا :

٧ : دعا وزراء خارجية دول الكومنولث البريطاني إلى اتخاذ عقوبات أكثر صرامة ضد حكومة جنوب أفريقيا العنصرية .

إسرائيل :

١٧ : اجتمع وزير التجارة في جمهورية جورجيا السوفيتية باريل شارون ووزير التجارة والصناعة الإسرائيلي وسلمه دعوة رسمية لزيارة جورجيا وأهقت الخارجية السوفيتية عليها رسمياً .

٢٠ : أعلن عن تقدم إسرائيل بإحتجاج شديد اللهجة للأردن لتحليق طائرات استطلاع عسكرية عراقية فوق الأراضي الأردنية لتصوير المواقع

الاسرائيلية على امتداد خط وقف

اطلاق النار الاسرائيلي الأردني .

٢٢ : أكد بسام أبو شريف مستشار الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات أن الحكومة الاسرائيلية المصغرة قررت السماح مجدداً للجنود الاسرائيليين باطلاق الرصاص الحي على فلسطيني الأرض المحتلة لقمع الانتفاضة الفلسطينية .

٢٤ : اختطف فلسطينيون ملثمون ومسلحون أحد تجار الذهب الاسرائيليين في مدينة طولكرم في أول حادث اختطاف مدني منذ بدء الانتفاضة .

٢٥ : وقعت اسرائيل وكينيا على اتفاق للتعاون في مجالات الطب والتعليم والتكنولوجيا واستصلاح الصحراء .

٢٧ : قررت سلطات الاحتلال الاسرائيلي طرد خمسة فلسطينيين آخرين من الضفة الغربية وغزة ، أربعة منهم إلى لبنان ووحد إلى فرنسا .

٢٩ : ذكر راديو إسرائيل أن الحكومة الاسرائيلية قررت احياء مشروع انشاء قناة تربط بين البحرين المتوسط والمحيط الهندي .

٣١ : كشفت اذاعة اسرائيل عن خطة طويلة الاجل أعدتها هيئة الأركان بالجيش الاسرائيلي لضمان استمرار الوجود الاسرائيلي في الأراضي المحتلة بعد عام ٢٠٠٠ .

قرر مؤتمر نزع السلاح التابع للأمم المتحدة في جنيف إقصاء إسرائيل من الاشتراك في المفاوضات التي تجري بشأن حظر الأسلحة الكيماوية .

أفغانستان :

٢ : أكدت مصادر دبلوماسية في اسلام آباد أن عدداً كبيراً من ضباط الجيش الأفغاني بعضهم برتبة جنرال قد اعتقلوا عقب محاولة لقلب نظام حكم الرئيس الأفغاني نجيب الله في يوليو الماضي .

ألمانيا الغربية :

٨ : قررت ألمانيا الغربية إغلاق مقربعثها في برلين الشرقية لضغط المهاجرين .

إيران :

٦ : صدق مجلس الخبراء الإيراني على تعيين علي خامنئي مرشداً جديداً للثورة الإيرانية خلفاً للخميني .

: صرح وزير الداخلية الإيراني بأن علي خامنئي سيظل رئيساً لإيران حتى نهاية فترته في التاسع من أكتوبر القادم ما لم يقدم استقالته قبل هذا التاريخ لكي يبدأ رفسانجاني الرئيس الجديد القيام بمهام منصبه .

١٥ : استقال هاشمي رافسنجاني الرئيس الإيراني المنتخب من رئاسة البرلمان الإيراني وأعلن أنه لن يتسلم مهام الرئاسة حتى تنتهي فترة الرئاسة الحالية للرئيس علي خامنئي في أكتوبر القادم ما لم يقدم الأخير استقالته .

١٦ : انتخب حجة الاسلام مهدي خروبي رئيساً للبرلمان الإيراني .

١٧ : أدى هاشمي رافسنجاني الرئيس الإيراني المنتخب اليمين الدستورية أمام البرلمان ليصبح الرئيس الرابع لإيران منذ ثورة ١٩٧٩ .

١٩ : تخلص علي أكبر هاشمي رافسنجاني رئيس إيران الجديد من خصومه اليساريين المتشددين بإبعاد علي أكبر محشمي وزير الداخلية وزعيم الجناح المتشدد داخل القيادة الإيرانية كما أطاح برئيس الوزراء السابق حسين موسى .

٢٩ : وافق البرلمان الإيراني بأغلبية ساحقة على التشكيل الوزاري الجديد الذي تقدم به الرئيس رافسنجاني .

البحرين :

٩ : أكد تقرير اقتصادي على أهمية قيام المؤسسات والسلطات الاقتصادية العالمية بالعمل على تنسيق السياسات لتجنب حدوث كساد خطير والحفاظ على جو التفاؤل الذي يسود الاقتصاد العالمي . وطالب تقرير أعده البنك العربي المحدود بضرورة التركيز على كبح جماح التضخم والعمل من أجل تعديل الخلل في الموازين التجارية العالمية .

البرازيل :

١ : أعلن الرئيس البرازيلي جوزيه سارني عن خطة تقشف جديدة لخفض العجز في الميزانية الحكومية ومواجهة التضخم الذي قفزت معدلاته إلى ألف في المائة . وتتضمن خطة التقشف بيع المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص والحد من حملات الدعاية الحكومية وإلغاء امتيازات كبار المسؤولين في الدولة .

: أعلن وزير المالية البرازيلي أنه تم الاتفاق مع البنوك الدائنة على تأجيل سداد بعض الأقساط .

بولندا :

١٢ : تعهد لينج فاونسا زعيم نقابة تضامن العمالية البولندية بعرقلة تشكيل حكومة بقيادة الحزب الشيوعي وعدم السماح بإحتكار الجنرالات للسلطة .

١٤ : أعلن شيسلاف كيزاك رئيس الوزراء البولندي فشله في تشكيل الحكومة البولندية وأنه سلم هذه المهمة إلى رومان مالينوسك زعيم حزب المزارعين الصغير والحليف للحزب الشيوعي من قبل .

١٧ : وافق الرئيس البولندي الجنرال ياروزلسكي بصفة مبدئية على تشكيل حكومة ائتلافية جديدة تتولى رئاستها نقابة تضامن العمالية المعارضة .

: قدم تشيسواف كيشتك رئيس الوزراء المعين استقالته إلى الرئيس ياروزلسكي .

١٩ : تصاعدت موجة احتجاجات شيوعية بعد الاعلان رسمياً عن تكليف تاديودش مارزفيتسكي رئيس تحرير مجلة تضامن المعارضة برئاسة أول حكومة غير شيوعية في بولندا منذ الحرب العالمية الثانية .

٢١ : أعلن الحزب الشيوعي رفضه الاشتراك في حكومة بقيادة منظمة تضامن ما لم يكن له دور كبير في هذه الحكومة .

٢٤ : صدق البرلمان البولندي بأغلبية ٣٧٨ صوتاً ضد ٤ أصوات وإمتناع ٤١ صوتاً على تنصيب تاديويشي مارزفيتسكي رئيساً لأول حكومة تقودها « تضامن » الذي أكد التزاماته تجاه حلف وارسو بإعطاء دور أكبر للشيوعيين .

الجزائر :

٣ : أعلن قصدي مسرياح رئيس وزراء الجزائر أن أول انتخابات على أساس التعدد الحزبي ستجرى في البلاد في أوائل شهر ديسمبر القادم .

١٦ : أصدر الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد قراراً بإنهاء خدمة اللواء عبد الله بلهوشات مستشاره العسكري وأكبر قادة القوات المسلحة والرئيس السابق لهيئة الأركان .

٢١ : وقعت ليبيا وتشاد في الجزائر اتفاق سلام ينهي ١٥ عاماً بينهما من النزاع ويتضمن الدعوة بعرض هذا النزاع بين البلدين حول قطاع (اوند) الواقع على الحدود بينهما على محكمة

العدل الدولية للفصل فيه كما يتضمن انسحاب كافة القوات من القطاع تحت إشراف مراقبين أفارقة لحين صدور حكم محكمة الدول الدولية وإفراج الدولتين عن كافة أسرى الحرب لدى الجانبين والتوقيع على معاهدة صداقة بين البلدين .

جمهورية مصر العربية :

٤ : أكدت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن الأداء الاقتصادي المصري حقق خلال عام ١٩٨٨ نتائج طيبة خاصة في مجالات السياحة والتصدير وموارد النقد الأجنبي الأخرى .

٥ : ٧ : قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة لمصر .

٦ : أعلن الفريق أول يوسف صبري أبو طالب وزير الدفاع والانتاج الحربي أن مصر لا تمتلك أسلحة كيميائية ولا تعتزم انتاجها ، كما أنها ضد انتشار الصواريخ في منطقة الشرق الأوسط .

: أعلن د . عصمت عبد المجيد وزير الخارجية أنه اتفق مع جون كيلي مساعد وزير الخارجية الأمريكي الذي زار القاهرة على ضرورة استمرار الحوار مع الفلسطينيين وتكثيف الاتصالات والجهود لوضع حد للقمع الاسرائيلي في الأرض المحتلة والحفاظ على قوة الدفع للتوصل إلى تسوية نهائية للقضية الفلسطينية .

: وقع الدكتور عاطف عبيد وزير شئون مجلس الوزراء والدولة للتنمية الإدارية مذكرة التفاهم بين مصر والهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن .

: أوفد الرئيس حسني مبارك السفير عزيز سيف النصر في جولة يزور خلالها جنيف والسنغال وموريتانيا ومالي لاستكمال جهود الوساطة لحل النزاع بين السنغال وموريتانيا .

: تلقى الرئيس مبارك رسالة من الكونجرس الأمريكي تؤكد الإفراج الفوري عن ١١٥ مليون دولار لمصر من المعونة الأمريكية تقديراً لدوره وشخصه واقتناعاً بالبرنامج المصري للإصلاح الاقتصادي .

١٣ : جددت مصر دعوتها لانسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان .

١٤ : استأنفت مصر عضويتها في إتحاد البريد العربي .

٢٠ : أعلن عن اكتشاف تنظيم شيعي متطرف تابع لإيران يضم ٥٢ متهما ويستهدف ضرب المنشآت الأمريكية والعراقية بمصر وإقامة الدولة الإسلامية في مرحلة مستقبلية .

٢٢ : قرر مجلس قيادة الثورة السوداني مد وقف إطلاق النار في جنوب البلاد لمدة شهر آخر عقب انتهاء الفترة الحالية .
٢٧ : قررت الحكومة السودانية استدعاء السفير السوداني في طهران للتشاور احتجاجاً على تعليق للتلفزيون الإيراني اتهم فيه الحكومة السودانية بإنتاج سياسة تتسم بالغموض وعدم الوضوح .
٣٠ : أعلن الفريق عمر البشير رئيس مجلس قيادة ثورة الإنقاذ أن السودان مؤهل للانضمام لمجلس التعاون العربي أو الاتحاد المغربي ، كما تجرى مناقشة صيغة ثالثة حول تكوين تعاون ثلاثي يضم مصر والسودان وليبيا .
: قرر مجلس قيادة الثورة البدء في تشكيل لجان شعبية على غرار اللجان القائمة في ليبيا لتنفيذ المهام الرسمية العامة .

السنگال :

٢١ : قطعت السنغال علاقاتها الدبلوماسية مع موريتانيا وأمرت جميع الدبلوماسيين الموريتانيين بمغادرة البلاد خلال ٢٤ ساعة .

الصومال :

٤ : تجدد القتال في جنوب الصومال ونزح مئات اللاجئين الى كينيا هرباً من الممارك والنزاعات القبلية .
١٩ : ذكر راديو صوت أمريكا نقلاً عن مسئولين أمريكيين أن الولايات المتحدة ستخفض مساعداتها العسكرية للصومال احتجاجاً على انتهاك قوات الأمن الصومالية حقوق الإنسان ، كما سيتم تخفيض الوجود العسكري الأمريكي في الصومال .
٣٠ : أعلن الرئيس الصومالي محمد سياد بري أن الصومال قرر العمل بنظام تعدد الأحزاب السياسية .

الصين :

١ : أعلن عدد من المنشقين الصينيين في الولايات المتحدة عن تأسيس جماعة سياسية تضم الصينيين بالخارج تحت اسم « الجبهة الديمقراطية الصينية » .
٥ : افتتحت بالصين أول جامعة اسلامية .
٦ : كشفت الصين لأول مرة عن مصرع ٢٠ شخصاً واصابة ٢٠٠ آخرين في حوادث نووية خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٨٤ .
١٢ : ذكرت مقالة أبناء الصين أن سلطات مدينة كانتوف تعتزم تأجير أراض للمستثمرين الأجانب للأغراض التجارية والسكنية .

الجنوب الأفريقي المنبثقة عن منظمة الوحدة الأفريقية برئاسة الرئيس حسنى مبارك وحضور زعماء دول المواجهة الست : أنجولا وموزمبيق وبتسوانا وزامبيا وتنزانيا وزيمبابوى بالإضافة الى الجزائر والراس الأخضر والكونجو واثيوبيا ومالى ونيجيريا .
٢٢ : فوضت اللجنة الخاصة بالجنوب الأفريقي الرئيس حسنى مبارك ودول المواجهة الأفريقية بالعمل كممثل للمنظمة الأفريقية من أجل إيجاد الحل السياسى لمسألة جنوب أفريقيا .
: عقد رؤساء زائير وزامبيا وموزمبيق وزيمبابوى والجايبون والكونجو وساو تومى مؤتمر قمة في هراى لبحث سبل تجنب اتساع نطاق الممارك بين أنجولا وجبهة البونيتا .

السودان :

٤ : أكد المتحدث باسم الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان استعداد قادة الحركة للاجتماع مع ممثل الحكومة السودانية استجابة لوساطة الرئيس حسنى مبارك والرئيس الأثيوبى منجستو هيلاماريام .
١٢ : أعلن مجلس قيادة الثورة عن برنامج للإصلاح الاقتصادى يقضى بخفض الانفاق الحكومى بنسبة ٢٠٪ وخفض الدعم عن بعض السلع الأساسية .
١٦ : طالب العقيد جون جاراج زعيم المتمردين بجنوب السودان بإستقالة مجلس قيادة ثورة الإنقاذ الوطنى لوضع حد لستة أعوام من الحرب الأهلية في البلاد .
: تقرر إصدار صحيفتين يوميتين في السودان الأولى باسم « الإنقاذ » وتصدر عن دار الاعلام « الأيام سابقا » والثانية باسم « السودان الجديد » وتصدر عن دار الثقافة « الصحافة » سابقا .

١٩ : صرح وزير المالية السودانى بأن حكومته لن تتردد في بيع أية مؤسسة حكومية خاسرة للقطاع الخاص إذا فشل القطاع العام في إدارتها .
٢١ : اتفق وفد الحكومة السودانية ووفد الحركة الشعبية بجنوب السودان التى يرأسها جون جاراج على مواصلة الحوار بينهما في وقت لاحق يتفق عليه . جاء ذلك في ختام محادثات الوفدين في أديس أبابا .
٢٢ : أعلنت السودان وزائير إعادة فتح الحدود بينهما بعد خمسة شهور من إغلاقها بسبب أنشطة اللاجئين وعمليات التهريب .

٢٧ : زار القاهرة الملك حسين عاهل الأردن وأجرى محادثات مع الرئيس حسنى مبارك حول مختلف القضايا الثنائية والعربية .
٢٨ : ٣٠ : زار مصر الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت .
: عقدت بالقاهرة ندوة دولية حول المديرية الأفريقية تحت رعاية الرئيس حسنى مبارك رئيس منظمة الوحدة الأفريقية .
: قررت مصر سفر وفد يمثلها برئاسة الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الى طرابلس لمشاركة ليبيا في احتفالات الفاتح من سبتمبر .
: شاركت مصر في تقديم مشروع قرار الى الأمم المتحدة يتهم إسرائيل بإرتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين .

جنوب أفريقيا :

١٤ : أعلن بيتر بوتو رئيس جنوب أفريقيا استقالته من منصبه وأعلن عدم رضائه عن زيارة خليفته دى كليرك لزامبيا ولقائه مع الرئيس كنيث كاوندو وتولى دى كليرك .
٣٠ : أصدر مجلس الأمن قراراً بموافقة جميع الدول طالب فيه حكومة جنوب أفريقيا بالالتزام بقرار المجلس الخاص بمنح الاستقلال لاقليم ناميبيا كما طالب القرار بتسريح كافة القوات العسكرية وبعثة العسكريين التابعة لبريتوريا . بالإضافة الى تفكيك هيكلها القيادية .

(انظر أيضاً : زامبيا ٢٨ / ٨)

دولة الامارات العربية المتحدة :

١ : اتفقت دولة الامارات العربية المتحدة ورومانيا على اقامة علاقات دبلوماسية بينهما .
٢ : قررت دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية المجر الشعبية اقامة علاقات دبلوماسية بينهما .

زامبيا :

٢٨ : عقد كنيث كاوندو رئيس زامبيا جولة مباحثات مع دى كليرك القائم بأعمال رئيس الجمهورية في جنوب أفريقيا تناولت أفكار حكومة بريتوريا العنصرية من أجل الاصلاحات السياسية في جنوب أفريقيا والوضع في ناميبيا وسبل إنهاء الحرب الأهلية في أنجولا .

زيمبابوى :

٢١ : عقدت في هراى عاصمة زيمبابوى اجتماعات اللجنة الدائمة لقضايا

١٦ : أعلن لي بينج رئيس الوزراء الصيني أن برنامج تطهير الاقتصاد الصيني من الفساد والفاقد في الموارد سيتم العمل به عامين آخرين .

: اتخذت اجراءات جديدة في اطار حملة تطهير الصحافة الصينية من العناصر الليبرالية المؤيدة للحركة الطلابية من أجل الديمقراطية والحريات السياسية .

٢٧ : قررت السلطات الصينية شن أكبر حملة تطهير في صفوف الحزب الشيوعي للتخلص من الأعضاء المؤيدين لحركة الديمقراطية .

العراق

٢ : دعا العراق الى عقد قمة عربية طارئة وعاجلة لمعالجة الأوضاع في لبنان .

٦ : تم التوقيع على المحضر المشترك لاجتماع وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في دول مجلس التعاون العربي الذي تضمن تشكيل اربع لجان للتنسيق بين الدول الأربع في مجال القوى العاملة .

٨ : أكد الرئيس العراقي صدام حسين ضرورة توقيع اتفاقية سلام شاملة بين العراق وايران ودعا الى حل مشكلة الاسرى بينهما طبقا لاتفاقيات جنيف .

١ : عقدت في بغداد قمة ثلاثية مصغرة ضمت الملك حسين عامل الأردن والرئيس العراقي صدام حسين والفلسطيني ياسر عرفات لمناقشة التطورات العربية والأزمة اللبنانية بصفة خاصة .

: ادان العراق التحالف السوري الإيراني الذي يهدف الى تقسيم لبنان ويهدد الجامعة العربية والأمن العربي

سلطنة عمان

٥ : ٧ : قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة لمصر استغرقت ثلاثة ايام وقد شملت مباحثات جلالة السلطان قابوس مع الرئيس حسنى مبارك العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين ووسائل تطويرها وتنميتها في كافة المجالات . كما تناولت المباحثات المستجدات على الساحتين العربية والدولية والجهود المبذولة لدفع مسيرة السلام . وقد أكد السلطان قابوس بن سعيد في تصريح للصحفيين قبيل مغادرته مطار النهضة بالاسكندرية ان المحادثات التي اجراها مع شقيقة الرئيس مبارك كانت طيبة للغاية وشملت مجمل القضايا على الساحتين العربية والدولية . وأضاف بأنه تم خلال محادثاته تناول جميع الامور التي تهم الجانبين والامة العربية . وقال ان هناك تطابقا كاملا في وجهات نظر الجانبين في كافة القضايا التي تم بحثها وان المباحثات اتسمت بالتفاهم الكامل .

٧ : ٨ : قام السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان بزيارة للسعودية وقد استعرض مع خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود عاهل السعودية الوضع الراهن على الساحة العربية وخاصة الأزمة اللبنانية والجهود التي بذلتها اللجنة العربية الثلاثية العليا من أجل التوصل الى حل لها يرضى جميع الاطراف ويحقق السلام والأمن ووحد الاراضى اللبنانية الى جانب استعراض التطورات الخاصة بالقضية الفلسطينية . كما تم استعراض الأوضاع في منطقة الخليج والموضوعات المتعلقة بمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

٢٦ : بعث السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان برسالتين الاولى الى الشيخ جابر الاحمد الصباح امير الكويت والثانية الى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة امير دولة البحرين وقد قام بنقلهما معالي محمد بن ناصر العلوي امين عام ديوان التشريع في سلطنة عمان .

فرنسا

١٢ : طالبت فرنسا سوريا بالتوقف عن قصف لبنان فورا مؤكدة انه لا يمكنها تجاهل استمرار المعارك المدمرة لشعب بأكمله .

١٥ : ارسلت فرنسا فرقاطة عسكرية مسلحة بصواريخ « اكسوسيت » الى شواطئ لبنان لحماية الجالية الفرنسية هناك وتعزيز الوجود العسكري البحري الفرنسي في شرق البحر المتوسط وتقديم اى مساعدات ممكنة عند الحاجة اليها .

١٧ : اعلنت فرنسا ارسال حاملة الطائرات « فوش » الى سواحل لبنان لمساندة الفرقاطة « دو كسين » .

٣ : وقعت محاولة فاشلة لاختطاف طائرة فرنسية اثناء تحليقها فوق البحر المتوسط وهي في طريقها من باريس الى الجزائر ، وذلك وسط تهديدات الجماعات الشيعية اللبنانية بأنهم سيقومون بعمليات انتقامية ضد المصالح الفرنسية .

٢٧ : اعلنت الحكومة الفرنسية مشروع سلام لانهاء الأزمة في لبنان يتضمن وقف اطلاق النار وایجاد ترتيبات متوازنة لمنع وصول الاسلحة الى جميع الأطراف اللبنانية واجراء اصلاحات سياسية فضلا عن انسحاب القوات الاسرائيلية والسورية من لبنان .

القلبين

٢ : وقعت كورازون اكينو رئيسة القلبيين على

قانون باقامة منطقة اسلامية تتمتع بالحكم الذاتي المحدود في ١٢ مقاطعة وتسع مدن في جنوب البلاد والجزر المجاورة لها .

: رفض متحدث باسم جبهة (مورو) الاسلامية المطالبة بالحكم الذاتي القانون الجديد الذي وقعته اكينو ووصفه بأنه انتهاك لاتفاقية السلام الموقعة عام ١٩٧٦ في طرابلس بين الجبهة والحكومة الفلسطينية .

فلسطين

٦ : قرر المؤتمر العام الخامس لحركة فتح الفلسطينية في تونس ان يتبرع كل عضو في الحركة بقطعة ذهبية أو خاتم زواجه لتشكيل غطاء ذهبي للعملة الفلسطينية القادمة وهي الجنيه الفلسطيني .

٧ : أكد البيان السياسي لحركة فتح تأييد قيادة الدولة الفلسطينية المستقلة وتصعيد العمل العسكري لتحرير فلسطين ورفض خطة شامير للانتخابات في الاراضى المحتلة ومشروع الحكم الذاتى في الضفة والقطاع وضرورة عقد المؤتمر الدولى للسلام في الشرق الأوسط وتصعيد الانتفاضة وتعزيز الوحدة الفلسطينية

٨ : انتخب المؤتمر العام لحركة فتح الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات رئيسا للجنة المركزية للحركة وأكد اعضاء المؤتمر تأييدهم المطلق لسياسات عرفات السلمية .

١٢ : أكد المؤتمر العام الخامس لحركة فتح تمسكه بمبادرة السلام الفلسطينية التي أعلنها عرفات بجنيف ورفضه للمشروع الاسرائيلي للانتخابات واعلن التزام الحركة بمبادئ الشرعية الدولية .

١٤ : عقدت بتونس جولة الحوار الرابعة بين الجانبين الفلسطيني والأمريكي وركزت على قلق امريكا من بيان منظمة فتح وعلى المطالبة الفلسطينية باحراز تقدم ذى مغزى في الحوار الممتد عدة جولات .

١٥ : أكد خالد الحسن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ان وزير الدفاع الاسرائيلي اسحق رابين قد وجه رسالة الى ياسر عرفات رئيس الدولة الفلسطينية

٢٩ : قررت منظمة السياحة العالمية تأجيل بحث قبول عضوية دولة فلسطين في المنظمة العالمية الى الاجتماع القادم للمنظمة والذي يعقد عام ١٩٩١ .

٣١ : قررت مجموعة دول عدم الانحياز تعيين منظمة التحرير الفلسطينية كنائب لرئيس الحركة لمجموعة دول آسيا على اساس انها تمثل دولة فلسطين

- مقاعد البرلمان .
- ١٩ : اشترت شركة « جينز كريبوريش » الأمريكية شركة « أنتركوپوريش » المجرية التي تعمل بالتجارة الخارجية وذلك للمرة الأولى في تاريخ المجر .
- المملكة الأردنية الهاشمية :
- ٨ : قتل الجنود الاسرائيليون جنديا اردنيا تسلسل الى اسرائيل واحتجز مجندة اسرائيلية كرهينة ، واكد مسئول اردني التزام الاردن بوقف اطلاق النار مع اسرائيل .
- : وافقت الحكومة الاردنية على اعادة فتح مكاتب الصندوق الوطني الفلسطيني - وزارة المالية في منظمة التحرير الفلسطينية في عمان .
- المملكة المتحدة :
- ٢٢ : اصدرت الخارجية البريطانية بيانا رفضت فيه عرضا مشروطا لايان لاعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بينهما وقالت ان بريطانيا تريد الاحتفاظ بعلاقات طبيعية مع ايران ولكنها ترفض تدخل ايران في شئونها الداخلية .
- المملكة المغربية :
- ٢٢ : رفض اعضاء جبهة البوليساريو الذين يخوضون قتالا ضد المغرب للسيطرة على الصحراء الغربية دعوة الملك الحسن الثاني للعودة الى المغرب والعفو عنهم .
- موريتانيا :
- ٢١ : امرت الحكومة الموريتانية بطرد عثمان كمارا سفير السنغال في نواكشوط واتهمته بممارسة أنشطة لا تتفق مع مهام منصبه الدبلوماسي .
- نيكاراجوا :
- ٩ : أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر موافقته على رئاسة وفد أمريكي لمراقبة عمليات اعداد الانتخابات العامة المقرر اجرائها في نيكاراغوا في شهر فبراير القادم في اطار الاتجاه الى الديمقراطية الذي وعدت باتباعه حكومة السانديستا
- نيوزيلندا :
- ٨ : أعلن دافيد لانج رئيس وزراء نيوزيلندا استقالته وانتخب نائبه جيفري بالمر رئيسا للوزراء ، كما تم انتخاب هيلين كالارك وزيرة الصحة والاشكان نائبه له لتصبح اول امرأة تتولى هذا المنصب .
- الهند
- ١ : تعثرت المفاوضات بين الهند وسري لانكا من اجل التوصل الى قرار بشأن الجدول الزمني لانسحاب قوات حفظ السلام الهندية الموجودة في سري لانكا .

- الغرب ، وبينما أعلن الدروز اجتياحهم المدينة ، قال عون ان قواته صدت الهجوم .
- : قال الخبراء العسكريون ان بيروت الشرقية تعرضت لأعنف هجوم مدفعي سوري منذ بدء الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥ .
- ١٥ : عززت سوريا مواقعها حول بيروت ، كما أعلنت المنظمات الموالية لها التعبئة العامة .
- ١٦ : دعا مجلس الأمن الدولي الى وقف إطلاق النار بصورة شاملة وفورا في لبنان واعلق تأييده الكامل لجهود اللجنة الثلاثية العربية الخاصة بحل أزمة لبنان بما يحفظ وحدة أراضي واستقلال هذا البلد .
- ٢٠ : أعلنت جبهة المقاومة الإسلامية في جنوب لبنان انها قتلت واصابت عددا من الجنود والضباط الاسرائيليين في عملية استهدفت مقر المخابرات الاسرائيلية في بلدة بيت ياحون على الحدود اللبنانية الاسرائيلية .
- ٢٢ : عززت فرنسا اسطولها في البحر المتوسط امام سواحل لبنان .
- ٢٤ : خفضت فرنسا حجم اسطولها امام سواحل لبنان في الوقت الذي هدد فيه (حزب الله) في لبنان بأن لبنان سيصبح مقبرة لفرنسا .
- ٥ : اندلعت موارك ضارية بالدفعية والدبابات والصواريخ بين القوات السورية واللشيات الموالية لها من جانب والقوات الموالية للعماد ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية في لبنان .
- ليبيا :
- ٥ : أكد بيان لبيبي سوداني مشترك عن محادثات العقيد معمر القذافي والفريق عمر البشير مساندة ليبيا لتوجهات النظام السوداني الجديد واستعدادها لتقديم العون للسودان في جهود تحقيق الوحدة الوطنية عن طريق الحوار والتعاون ، كما ان السودان يساند من جانبه جهود التقارب الليبية التشادية ويقترح تقديم مساعدته في هذا المجال .
- : اجتمع الرئيس الليبي معمر القذافي مع مبعوثين لرئيس التشادي حسين حبري لبحث نزاع الحدود بين البلدين .
- (انظر ايضا : مصر ٢/٢٨)
- (انظر ايضا : الجزائر ١/٣١)
- المجر :
- ٦ : حققت المعارضة المجرية نصرا جديدا على الحزب الشيوعي الحاكم في الانتخابات الجزئية على مقعدين من

- قطر :
- ٢٤ : قررت قطر ويوجوسلافيا اقامة علاقات دبلوماسية بينهما على مستوى السفراء .
- كوبا :
- ١٩ : هدد الرئيس الكوبي فيدل كاسترو بتأجيل انسحاب القوات الكوبية من أنجولا بعد اتهامه لمتطردى جبهة يونيتابسن هجوم على قواته .
- الكويت :
- ١١ : اشاد تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتطورات التي حققها الاقتصاد المصري في اعقاب استئناف العلاقات الدبلوماسية بين مصر والدول العربية الشقيقة وتكثيف التعاون الاقتصادي والتجاري بينها .
- ١٥ : تسلمت الكويت الدفعة الأولى من صفقة العربات المصرية المدرعة « فهد » التي تنتجها الهيئة العامة للتصنيع .
- ١٨ : تقرر ان يسهم الصندوق الكويتي في انشاء خمسة مشروعات جديدة بمصر .
- ٢٤ : أعلن وزير الخارجية الكويتي موافقة بلاده على تولي رعاية مصالح موريتانيا في داكار وانها ستوافق على طلب مماثل من السنغال بتولي رعاية مصالحها في نواكشوط .
- لبنان :
- ١ : أعلنت اللجنة الثلاثية العربية المكلفة بمعالجة الأزمة اللبنانية فشلها في حل هذه الأزمة وأن مهمتها قد وصلت الى طريق مسدود على الصعيدين الامني والسياسي .
- : قتل جيش لبنان الجنوبي الموال لاسرائيل ٣ فدائيين فلسطينيين حاولوا التسلل الى اسرائيل عبر المنطقة الامنية .
- ٦ : عززت سوريا قواتها المربطة في بيروت الغربية والتلال المحيطة بالعاصمة اللبنانية .
- ٨ : تفجرت المعارك الضارية في بيروت بين القوات السورية وحلفائها وبين قوات ميشيل عون رئيس الحكومة العسكرية .
- ١١ : شهدت لبنان أعنف قصف منذ خمسة شهور حيث قتل واصيب نحو ١٨٠ شخصا في الاشتباكات بين القوات السورية والقوات اللبنانية الموالية لميشال عون رئيس الحكومة العسكرية اللبنانية .
- ١٣ : شهدت بيروت معارك طاحنة بين قوات سوريا وميليشيات الدروز وبين قوات العماد ميشال عون في بلدة سوق

هندوراس :

٥ : عقد الرئيس الأمريكي جورج بوش اجتماعا مع زعماء الكونفدرال لتأكيد دعم واشنطن المستمر لهم وحققهم على الأبقاء على تنظيماتهم حتى إجراء الانتخابات العامة في نيكاراغوا في العام القادم .

٨ : أكد الرئيس الأمريكي جورج بوش على أهمية وقوة العلاقات المصرية والأمريكية وعلى الروابط الشخصية التي تربطه بالرئيس مبارك وأشاد بدور مصر في خدمة السلام في منطقة الشرق الأوسط وذلك خلال استقباله لوزير الدفاع المصري الفريق يوسف أبو طالب .

١٢ : أدانت الولايات المتحدة استخدام القوات السورية المدفعية الثقيلة في قصف بيروت وطالبته بوقف ما وصفته بمذبحة الأبرياء .

١٥ : أعلنت الخارجية الأمريكية أن الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية سوف يستمر كبدء

محادثات سلام بشأن الشرق الأوسط

اليابان :

٨ : انتخب الحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم في اليابان توشيكي كايفو وزير التعليم السابق رئيسا جديدا للحزب خلفا لمسودجي أونو الذي استقال بعد هزيمة الحزب في انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ .

٩ : انتخب توشيكي كايفو رئيس جديدا للحكومة اليابانية بعد أول صدام علني بين الحزب الديمقراطي الليبرالي والمعارضة بمجلس الشيوخ يرفض المجلس تأييد قرار مجلس النواب بانتخاب كايفو في أول سابقة من نوعها في اليابان منذ ٤١ عاما ومنح الأغلبية أصواتهم لصالح تاكاكودوي رئيسة الحزب الاشتراكي المعارض .

١٣ : توقعت مصادر مصادر دبلوماسية يابانية تراجع اهتمام الحكومة اليابانية الجديدة بالسياسة الخارجية

اليابانية خاصة العلاقات مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي مع التركيز على الفرز في انتخابات مجلس النواب المتوقعة خلال عدة أشهر .

١٨ : حذر توشيكي كايفو رئيس وزراء اليابان الوزراء في حكومته من البقاء في الأجنحة السياسية للحزب الليبرالي الحاكم بعد اختيارهم وزراء في الحكومة وذلك في أول خطوة لاتخاذ إجراءات الإصلاح السياسي التي وعد بها رئيس الوزراء الياباني عقب اختياره .

اليونان :

٢٩ : بمناسبة الاحتفالات بالذكرى الأربعين لانتها الحرب الأهلية في اليونان أعدت السلطات اليونانية أكثر من ١٦ مليون ملف سرى للأشخاص ذوي الاتجاهات السياسية المتباينة خلال الأربعين عاما الماضية .



خطاب الى رئيس التحرير

الاشتراك من لندن

مجلتكم الغراء، كانت زائدا دوماً لي يساعدني على تطوير مفاهيمي والقاء الضوء على نقاط غاية في الاهمية على كل الصعيد العربي والدولية واقتقدتها في غربتي في بريطانيا.

يهمني جدا ان تكون بتناول يدى، ارجو ان تقبلوا اشتراكي مع العلم باننى زميل سابق لكم في المهنة « الصحافة والبحث » ولى كتاب يبحث في دور الاحتكارات الدولية في الخليج العربى. امارس المهنة دون تفرغ كامل عبر الاتحاد الوطنى للصحيفة البريطانية والصحافة الفلسطينية ذلك نظرا لتفرغى في اعداد درجة الماجستير في علم الكمبيوتر وتطبيقاته.

هاثب شعبيت شعبت
لندن

من استانبول الى المجلة

بمناسبة استلامنا للعدد « ٩٧ »، يوليو ١٩٨٩ - السنة الـ ٢٥، نود ان توجه اليكم والى اسرة تحرير المجلة تحية شكر وتقدير، متمنين للجميع الصحة والعافية كما نأمل الاستمرار وتواصل النجاح في تقديم ثقافة سياسية سليمة ون تناول جميع المستويات الثقافية. نسأله سبحانه وتعالى ان يوفقكم على هذا الطريق، ومكتبه مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية لى شوق دائم الى كل عدد جديد.

مدير المكتبة
خالد أرن

□ □ □

في اوضاع الحريات الديمقراطية في بلدهم. وانبثق عن هذا الاجتماع تأسيس هيئة شعبية باسم « لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية في الاردن » - واختصارها « ل. د. ح. » . وتبنى المجتمعون برنامجا للعمل ونظاما داخليا وانتخبوا امانة عامة للجان ورئيسا لها هو الشهيد المرحوم الاستاذ ميشيل النمرى، الصحفي الاردنى المعروف الذى اطلقت عليه النار في اثينا باليونان في ايلول « سبتمبر » ١٩٨٥ على ايد معادية لحرية الرأى والديمقراطية. وبالإضافة الى فرع لبنان تشكل فرع آخر للجان في سورية وثالث من بين مواطنين اردنيين مقيمين في المانيا الغربية وبلدان اخرى فضلا عن عدد محدود من اللجان في الاردن، و « ل. د. ح. » - كما يدل عليها اسمها ذات مهمة محددة وهى الدفاع عن الحريات الديمقراطية المنصوص عليها في الدستور الاردنى .. وللحصول على مطبوعات اللجان يرجى مراسلة ص. ب. ٤٨٥٦ نيقوسيا - قبرص.

د. سليمان صويص
ص. ب. ١٥٣٤ عمان - الاردن

السياسة الدولية في الكشاف الاسلامي

بعد الاطلاع على دوريتكم الزاهرة ارتأت اللجنة العلمية التى تعمل على اصدار « الكشاف الاسلامي » عن دار ملون للنشر، ادراج دوريتكم ضمن الدوريات التى يعالجها الكشاف ابتداء من اول محرم ١٤٠٩، نرجو مع الشكر الجزيل تزويدنا بالدورية بشكل مستمر.

المدير الادارى
ليل فخر
الكشاف الاسلامي

P. O. BOX 7161
NICOSIA - CYPRUS

حول ملف جنوب السودان

لا يختلف اثنان ابدا ان مركزكم يعتبر مصدرا للمعرفة الثرية في كل المجالات التى تتناولونها وان اصداراتكم تكون مرجعا اساسيا وجوهريا لاغنى عنه لكل المهتمين والاكاديميين والدارسين.

وعلى الرغم من حرصى في الحصول على كل اصدار لكم، الا اننى، وللأسف افتقر لمرجع هام، وبصفة خاصة لكل السودانين، واعنى العدد « ٩١ » لمجلة السياسة الدولية الذى اصدرتموه في يناير ١٩٨٨ م، والذي احتوى على ملف شامل لقضية جنوب السودان.

ارجو منكم التكرم بارسال نسخة من ذلك العدد « السياسة الدولية » عدد « ٩١ »، يناير ١٩٨٨ م. على عنوانى البريدى الموضح ادناه. كما ارجو افادتى بالتكلفة المستحقة على ذلك.

مخلصكم

تاج السر اسماعيل موسى
المملكة العربية السعودية
مؤسسة النقد العربى السعودى
ادارة شؤون الموظفين والتدريب
صندوق بريد رقم ٢٩٩٢ رمز بريدى
١١٦٦٩ الرياض

حول « ملف حقوق الانسان »

لقد قرأت باهتمام كبير الملف الذى نشرته « السياسة الدولية » في عددها رقم « ٩٦ » في شهر نيسان « ابريل » ١٩٨٩ بعنوان « حقوق الانسان في السياسة الدولية والعربية ». وقد لفت انتباهى في مقال الاستاذ بهى الدين حسن حول حقوق الانسان العربى، وفي معرض تعداده لمنظمات حقوق الانسان في العالم العربى عدم ذكر اسم « لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية في الاردن »، التى مضى على تأسيسها ما يقارب العشر سنوات .. فقد عقد بضع عشرات من الديمقراطيين الاردنيين من مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية الوطنية اجتماعا تأسيسيا في بيروت بتاريخ ٢٧ حزيران « يونيو » ١٩٧٩ وتداولوا خلاله

Double Separation: Nabil Abdel Fattah (P. 219)

- INDOGO & the Regional Groups in Africa: Farek Abu Sinna (P. 231)

STRATEGIC & MILITARY SECTION:

- Arab & Israeli Power Balance in the 1967 & 1973 wars. A Comparative Study: Dr. Gamal Zahrane (P. 235)

- Space: The Highest New Geopolitical Lands: Ahmed Mohamed Abdel Halim (P. 247)

- India: Ballistic Missiles' Strategy: Ahmed Ibrahim Mohamed (P. 253)

INTERNATIONAL CONFERENCES, SEMINARS, ROUND TABLES:

- International Colloquium on Africa External Debt Crisis Hassan Gad-el-Haq (P. 259)

- The 24th Session of the Arab Information Ministers: Mohamed A. el Maddah (P. 262)

- Conference on the Arab Prospects in Advertisements: Ghada Ra'fat (P. 264)

BOOKS REVIEW:

- Our time has Come: A Delegate's Diary of Jesse Jackson's 1984 Presidential Campaign (P. 267)

- International Press Cartoons (P. 268)

PERIODICAL REVIEWS:

presented by Saoussane Hussein

- Une Autre Idée de l'Europe par Claude Julien (P. 287)

- Le Reflet de l'Europe par Jean Dufourcq (P. 290)

- L'Europe face à Deux Options par Paul-Maire de la Gorce (P. 294)

CHRONOLOGY OF THE EVENTS:

- June - July - & August 1989 (P. 298)

the overall development that occurred in the Region and on the international scene as a whole. (P.30)

- Egyptian Foreign Policy Planning in a Changing World: Dr. Mohamed E.S. Selim

This study is an attempt to establish a clear concept of the foreign policy planning as an introduction in order to determine the problems faced by the planning of the Egyptian foreign policy and the possible ways of dealing with such problems. It is a comparative study between the existing Egyptian experiment and those detained by other countries.

This means that the aim of this study does not consist in submitting an Egyptian foreign policy planning project or in proposing the instruments that can be used to elaborate such a policy, but rather to analyze the current foreign policy planning in Egypt with all its problems and its prospects. (P.44)

- The Impact of Intifada on the Palestinian & Israeli Economies: Dr. Atef Kamal Elawna

This study explicates the imbricated economic relationship, that existed before the Palestinian Intifada, between the occupied territories economy and the Israeli one, and this, with the aim to acknowledge the consequences of the « Intifada », as well as those of the Israeli counter - Policy, on the occupied territories economy and on the Israeli economy.

The study deals with the links that affect directly the occupied territories' economy and Israeli one, then the Intifada's economic revendications are exposed, and on the same time, the impact of these revendications and what has been their economic impact on the occupied territories' economy and the Israeli one. (P.58)

THE FILE:

AFRICAN DEBATES: THE ISSUES OF THE 1990's:

- Debate of the Regimes & State Nature: Hamdi A. Rahmane (P.78)
- Debate on Regionalism in Africa: Nabya Asfahany (P.84)

- Debate on Methods of Liquidating The Apartheid Regime in South Africa: Khaled el - Sirgani (P.89)

- Debate on Economic Policies in Africa: Dr. Mohamed El - Sayed Said (P.96)

- Debate on Liquidating African Debts: Abdel Fattah el - Gibaly (P.100)

- Debate on Self - Dependency in Africa: Khaled Zaghloul (P.199)

- Debate on Arab - African Relations: Ahmed Youssef el - Karie (P.127)

- Egypt's new diplomacy in Africa: Mohamed I. el - Sharkawi (P.132)

REPORTS:

- Non - Alignment Movement & Modernization Trends: Aiman Abdel Wahab (P. 146)

- The Lebanese Crisis: To Where?: Fathi Ali Hussein (P. 150)

- Algeria: a transition towards Multipartism: Ezzeddine Shukry (P. 153)

- Political stability Prospects after Recent Troubles in Somalia: Ala'Salem (P. 162)

- Dimension of the Mauritanian-Senegalese Conflict: Howeida Roman (P. 166)

- China & Vietnam on their way to Reconciliation: Mustafa Ahmed Ali (P. 170)

- Pakistan & the Regional Balance Strategy in South Eastern Asia: Mohamed E.S. Idriss (P. 176)

- Political Settlement in Kampuch between External upheavals and Internal Conflict: Gamal Eddine Mohamed Ali (P. 181)

- Political & Government Crisis in Japan: Yasser Ali Hashem (P. 191)

- Solidarity - the Democratic Reforms in Poland: Dr.Thana'E. Abdallah (P. 198)

- Britain & a Unified European Currency: Nesrine S. Mare'i (P. 204)

- Greek Elections & Non-settlement of the Crisis: Badr Abel 'Ati (P.208)

- The U.S.'s Dilemma in Panama: Ahmed M. el-'amla (P. 215)

- Paris Industrial Summit & Third world Problems: Amani Fahmy (P. 215)

- Western Methodology & Arab Realities: a



Chairman of the Board and General Editor:

Ibrahim Nafei

AL SIYASSA AL DAWLIYYA

Quarterly published by the Centre for Political and Strategic studies (Al-Ahram)
(First Issue : July 1965)

Chief Editor:

Dr. Boutros Boutros-Ghali

Managing Editor

Sayyed Yassin

Sub- Managing Editor:

- Ahmad Youssef Al Karie

Editorial Assistants :

- Nabya Asfahany

- Sawsan Hussein

Direction, Edition & Advertising Office :

Al Ahram Building,

Al Galaa Street

Tel. Cairo 745666 and 755500

Telex No. 92001-92544 Ahram UN

Annual Subscriptions:

Egypt : 5 Egyptian Pounds.

Arab and African Countries (by Air Mail) : 20 \$

Other Countries (by Air Mail) : 35 \$

CONTENTS

Editorial:

The Future Strategy for the Organisation of African Unity & the Non - Alignment Movement: Dr. Boutros - Boutros Ghali... (P .4)
STUDIES:

- Arab Solidarity during the October War: A Content Analysis Case - study : the Egyptian Press: Dr. Ibrahim Abdallah El Mussallami

This study deals with the Arab solidarity during the October War, as it was featured in the Egyptian daily newspapers such as : Al - Ahram, Al - Akhbar, Al - Gomhouriah that were issued from the 7 th to the 23 rd October 1973 and reaches some answers to a certain number of questions such as: To what extent the Egyptian press has cared about the Arab solidarity during the October War? In what fields this solidarity was expressed? What is the surface reserved to the October war in the Egyptian newspapers, compared to the one reserved to liberation? What is the surface reserved to Arab solidarity compared to the one reserved to the war? (P.10)

- Reforms & Future Prospects in Eastern Europe: Dr. El Sayed Amine Shalaby

This study deals with what appeared recently, and in particular in 1980, as attempts towards reforms and restructuring inside countries belonging to the Eastern European bloc, and the reactions such attempts have provoked on the regional and international levels. Then, the study tries to evaluate the consequences of the new reforms performed in the Soviet Union, as well as the responses and reactions that came from countries in Eastern Europe. Further, the author analyses the reactions that came from such reforms and their impact on

AL-SIASSA AL-DAWLYA

□ THE DIMENSIONS OF ARAB SOLIDARITY
IN THE OCTOBER WAR

Dr. Ibrahim A. El Salmy

□ REFORMS & FUTURE PROSPECTS IN
EASTERN EUROPE

Dr. El Sayed Amine Shalaby

□ EGYPTIAN FOREIGN POLICY PLANNING
IN A CHANGING WORLD

Dr. Mohamed E.S. Selim

□ THE IMPACT OF INTIFADA ON
PALESTINIAN & ISRAELI ECONOMIES

Dr. 'Atef K. Elawna

□ FILE: AFRICAN DEBATES. THE ISSUES
OF THE 1890's

Dr. Mohamed E.S. SA' ID

□ NON - ALIGNMENT MOVEMENT & MOD-
ERNAIZATION TRENDS

Alman Abdel Wahab